المنتخب

من المتون النحوية

جمع

محمد سعيد البحيري

عفا الله عنه

متن الأزهرية

تأليف

خالد بن عبد الله بن أبي بكر
الأزهري الشافعي
من علماء القرن التاسع الهجري

الطبعة الأخيرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ عِبَارَةٌ عَمَّا اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، وَهِيَ: اللَّفْظُ وَالْإِفَادَةُ وَالْقَصْدُ، فَاللَّفْظُ اسْمٌ لِصَوْتٍ ذِي مَقَاطِعَ أَوْ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ ذَلِكَ، وَالصَّوْتُ عَرَضٌ يَخْرُجُ مَعَ النَّفَسِ مُسْتَطِيلًا مُتَّصِلًا بِمَقْطَعٍ مِنْ مَقَاطِعِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ، وَالْإِفَادَةُ إِفْهَامُ مَعْنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ مِنَ السَّامِعِ أَوْ مِنْهُمَا عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَالْقَصْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ، مِثَالُ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْعِلْمُ نَافِعٌ لِأَنَّهُ صَوْتٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ وَهِيَ بَعْضُ الْحُرُوفِ الْهِجَائِيَّةِ، وَمُفِيدٌ لِأَنَّهُ أَفْهَمَ مَعْنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَمَقْصُودٌ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهِ إِفَادَةَ السَّامِعِ. وَأَجْزَاءُ الْكَلَامِ الَّتِي يَتَرَكَّبُ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الِاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، فَعَلَامَةُ الِاسْمِ الْخَفْضُ نَحْوُ بِزَيْدٍ وَالتَّنْوِينُ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ الْغُلَامِ وَحُرُوفُ

الخَفْضِ نَحْوُ مِنَ اللهِ ، وَعَلاَمَةُ الفِعْلِ قَدْ نَحْوُ قَدْ قَامَ زَيْدٌ وَقَدْ يَقُومُ وَالسِّينُ نَحْوُ سَيَقُولُ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ نَحْوُ قَامَتْ وَيَاءِ المُخَاطَبَةِ مَعَ الطَّلَبِ نَحْوُ قُومِي ، وَعَلاَمَةُ الحَرْفِ أَنْ لاَ يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . ثُمَّ اللَّفْظُ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ وَالمُفْرَدُ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، وَالاسْمُ ثَلاَثَةٌ مُظْهَرٌ نَحْوُ زَيْدٍ وَمُضْمَرٌ نَحْوُ أَنْتَ وَمُبْهَمٌ نَحْوَ هَـٰذَا ، وَالفِعْلُ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ مَاضٍ نَحْوُ قَامَ وَمُضَارِعٌ نَحْوُ يَقُومُ وَأَمْرٌ نَحْوُ قُمْ ، وَالحَرْفُ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ : مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ نَحْوُ هَلْ ، وَمُخْتَصٌّ بِالأَسْمَاءِ نَحْوُ فِي ، وَمُخْتَصٌّ بِالأَفْعَالِ نَحْوُ لَمْ ، وَالمُرَكَّبُ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ : إِضَافِيٌّ كَغُلاَمِ زَيْدٍ وَمَزْجِيٌّ كَبَعْلَبَكَّ وَإِسْنَادِيٌّ كَقَامَ زَيْدٌ ، ثُمَّ الاسْمُ قِسْمَانِ : مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالمُعْرَبُ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِعَامِلٍ يَقْتَضِي رَفْعَهُ أَوْ نَصْبَهُ أَوْ جَرَّهُ ، وَالمَبْنِيُّ بِخِلاَفِهِ ، وَالمُعْرَبُ قِسْمَانِ : مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ وَمَا يُقَدَّرُ فَالَّذِي ظَهَرَ إِعْرَابُهُ قِسْمَانِ الصَّحِيحُ الآخِرِ كَزَيْدٍ وَمَا آخِرُهُ حَرْفٌ يُشْبِهُ الصَّحِيحَ نَحْوُ : دَلْوٍ وَظَبْيٍ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ الإِعْرَابُ قِسْمَانِ : مَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ ، وَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ جَمْعُ المُذَكَّرِ

السَّالِمُ الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ الْوَاوُ نَحْوُ: جَاءَ مُسْلِمِيَّ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ قِسْمَانِ مَاتُقَدَّرُ لِلتَّعَذُّرِ كَالْفَتَى وَغُلَامِي وَمَا تُقَدَّرُ لِلاسْتِثْقَالِ كَالْقَاضِي ، وَالْمَبْنِيُّ قِسْمَانِ مَاتَظْهَرُ فِيهِ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ وَمَا تُقَدَّرُ فِيهِ فَالَّذِي تَظْهَرُ فِيهِ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ نَحْوُ أَيْنَ وَأَمْسِ وَحَيْثُ وَالَّذِي تُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ نَحْوُ الْمُنَادَى الْمُفْرَدِ الْمَبْنِيِّ قَبْلَ النِّدَاءِ نَحْوُ يَاسِيبَوَيْهِ وَيَاحَذَامِ .

وَالْفِعْلُ قِسْمَانِ مُعْرَب وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعْرَبُ الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنْ نُونَيِ الْإِنَاثِ وَالتَّوْكِيدِ وَالْمَبْنِيُّ الْمَاضِي اتِّفَاقًا وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ ، ثُمَّ الْمُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ قِسْمَانِ مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ وَمَا يُقَدَّرُ فَالَّذِي يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الصَّحِيحُ الآخِرِ وَالَّذِي يُقَدَّرُ إِعْرَابُهُ قِسْمَانِ مَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ وَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ فَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَاوُ الْجَمَاعَةِ أَوْ أَلِفُ الاثْنَيْنِ أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ إِذَا أُكِّدَ بِالنُّونِ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ نُونُ الرَّفْعِ نَحْوُ لَتُبْلَوُنَّ وَلَتُبْلَوَانِّ وَلَتُبْلَيِنَّ ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ قِسْمَانِ مَا تُقَدَّرُ

تَعذُّراً كَيَخْشَى وَمَا تُقَدَّرُ اسْتِثقالاً كَيَدْعُو وَيَرْمِي وَالْمَبْنِيُّ مِنَ الْأَفعَالِ قِسْمَانِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ نَائِبِهِ فَالأَوَّلُ كَاضْرِبْ وَالثَّانِي كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ وَقُولاَ وَقُولُوا وَقُولِي .

وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ لَمْ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَيْتَ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ نَحْوُ جَيْرِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ نَحْوُ مُنْذُ .

وَالْبِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً لِغَيْرِ عَامِلٍ. وَأَنْوَاعُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ وَسُكُونٌ ، فَالسُّكُونُ وَالْفَتْحُ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ يَخْتَصُّ بِهِمَا الاسْمُ وَالْحَرْفُ وَلاَ يَدْخُلاَنِ الْفِعْلَ .

وَالإِعْرَابُ تَغْيِيرُ آخِرِ الاسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِعَامِلٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ . وَأَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَشْتَرِكَانِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَالْخَفْضُ يَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ وَالْجَزْمُ يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ ، مِثَالُ دُخُولِ الرَّفْعِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ نَحْوُ زَيْدٌ يَقُومُ فَزَيْدٌ

اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ وَيَقُومُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالتَّجَرُّدِ
وَمِثَالُ دُخُولِ النَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ إِنَّ زَيْداً لَنْ
يَضْرِبَ فَزَيْداً اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِإِنَّ وَيَضْرِبَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ
مَنْصُوبٌ بِلَنْ، وَمِثَالُ اخْتِصَاصِ الاسْمِ بِالخَفْضِ نَحْوُ بِزَيْدٍ فَزَيْدٍ
اسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالبَاءِ، وَمِثَالُ اخْتِصَاصِ الفِعْلِ بِالجَزْمِ نَحْوُ لَمْ يَقُمْ
فَيَقُمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ. وَلِهَذِهِ الأَنْوَاعِ الأَرْبَعَةِ
عَلَامَاتٌ أُصُولٌ وَعَلَامَاتٌ فُرُوعٌ، فَالعَلَامَاتُ الأُصُولُ أَرْبَعَةٌ
الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَالفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْداً
وَالكَسْرَةُ لِلْخَفْضِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَالسُّكُونُ لِلْجَزْمِ نَحْوُ
لَمْ يَضْرِبْ وَلَهَا مَوَاضِعُ، فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ
فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي الاسْمِ المُفْرَدِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَالفَتَى
وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ جَاءَ الرِّجَالُ وَالأُسَارَى وَفِي جَمْعِ
المُؤَنَّثِ السَّالِمِ نَحْوُ جَاءَتِ الهِنْدَاتُ المُسْلِمَاتُ وَالرَّابِعُ
فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْرَبِ نَحْوُ يَضْرِبُ، وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ
عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الاسْمِ المُفْرَدِ نَحْوُ
رَأَيْتُ زَيْداً وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ رَأَيْتُ الرِّجَالَ وَالفِعْلِ

الْمُضَارِعِ الْمُعْرَبِ نَحْوُ لَنْ يَضْرِبَ، وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ ـ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ ـ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ، وَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ، وَأَمَّا الْعَلَامَاتُ الْفُرُوعُ فَسَبْعٌ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ وَالْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ وَالْحَذْفُ، فَيَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ ثَلَاثَةٌ: الْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ، وَيَنُوبُ عَنِ الْفَتْحَةِ أَرْبَعَةٌ: الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ وَحَذْفُ النُّونِ، وَيَنُوبُ عَنِ الْكَسْرَةِ اثْنَانِ: الْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ، وَيَنُوبُ عَنِ السُّكُونِ وَاحِدَةٌ وَهِيَ حَذْفُ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ، فَالْوَاوُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدُونَ الْمُسْلِمُونَ، وَالثَّانِي فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ نَحْوُ هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ وَهَنُوكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ، وَالْأَلِفُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي الْمُثَنَّى نَحْوُ

قالَ رَجُلانِ وَتكُونُ الألِفُ علامَةً للنَّصْبِ نِيابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي الأسْماءِ السِّتَّةِ نَحْوُ رَأيْتُ أبَاكَ وَأخَاكَ وَحَمَاكِ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ وَهَنَاكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ ، وَاليَاءُ تَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ فِي المُثَنَّى نَحْوُ مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَفِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ وَفِي الأسْمَاءِ السِّتَّةِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِأبِيكَ وَأخِيكَ وَحَمِيكِ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ وَهَنِيكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ ، وَاليَاءُ تَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ نِيابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي المُثَنَّى المَنْصُوبِ نَحْوُ رَأيْتُ الزَّيْدَيْنِ وَفِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ رَأيْتُ الزَّيْدِينَ

وَالنُّونُ تَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي الأفْعَالِ الخَمْسَةِ ، وَهِيَ تَفْعَلانِ وَيَفْعَلانِ وَتَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ .

وَالكَسْرَةُ تَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ نِيابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي جَمْعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ نَحْوُ رَأيْتُ الهِنْدَاتِ .

وَالفَتْحَةُ تَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ نِيابَةً عَنِ الكَسْرَةِ فِي الاسْمِ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ ، وَضَابِطُهُ كُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ألِفِ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ

كَمَسَاجِدَ وَصَوَامِعَ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ كَمَصَابِيحَ وَقَنَادِيلَ أَوْ كَانَ مَخْتُومًا بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ كَحُبْلَى أَوِ الْمَمْدُودَةِ كَحَمْرَاءَ أَوِ اجْتَمَعَ فِيهِ الْعَلَمِيَّةُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ كَعِمْرَانَ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ كَبَعْلَبَكَّ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ وَيَشْكُرَ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعَدْلُ كَعُمَرَ أَوِ الْعَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ أَوِ الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَأُخَرَ أَوِ الْوَصْفُ وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ كَسَكْرَانَ أَوِ الْوَصْفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ كَأَحْمَرَ

وَالْحَذْفُ يَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ نَحْوُ يَخْشَى أَوْ وَاوٌ نَحْوُ يَغْزُو أَوْ يَاءٌ نَحْوُ يَرْمِي تَقُولُ لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ ، وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ نَحْوُ لَمْ يَفْعَلَا وَلَمْ تَفْعَلَا وَلَمْ يَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلِي .

وَحَذْفُ النُّونِ يَكُونُ عَلَامَةً لِنَصْبِهَا أَيْضًا نَحْوُ لَنْ تَفْعَلَا

وَلَنْ يَفْعَلَا بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ وَلَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ يَفْعَلُوا بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ وَلَنْ تَفْعَلِي بِالتَّاءِ وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا كُلِّهَا حَذْفُ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ ، فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : الِاسْمُ الْمُفْرَدُ وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَضَابِطُ هٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَا كَانَتِ الضَّمَّةُ عَلَامَةً لِرَفْعِهِ. وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ أَيْضًا : الْمُثَنَّى وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ وَالْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ وَتَفْصِيلُ هٰذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَنَّ الْمُثَنَّى يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا نَحْوُ مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدُونَ وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا نَحْوُ مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ، وَالْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ تُرْفَعُ بِالْوَاوِ نَحْوُ جَاءَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَهَنُوكَ وَذُو مَالٍ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ نَحْوُ رَأَيْتُ أَبَاكَ

وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَهَنَاكَ وَذَا مَالٍ ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَهَنِيكَ وَذِي مَالٍ ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ نَحْوُ تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ نَحْوُ لَمْ تَفْعَلَا وَلَمْ يَفْعَلَا وَلَمْ تَفْعَلُوا وَلَمْ يَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلِي ، وَتُنْصَبُ بِحَذْفِ النُّونِ نَحْوُ لَنْ تَفْعَلَا وَلَنْ يَفْعَلَا وَلَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ يَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلِي .

(بَابُ عَلَامَاتِ الْأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ)

عَلَامَةُ الْمَاضِي أَنْ يَقْبَلَ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ نَحْوُ قَامَتْ وَحُكْمُهُ يُفْتَحُ آخِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ ثُلَاثِيًّا نَحْوُ ضَرَبَ أَوْ رُبَاعِيًّا نَحْوُ دَحْرَجَ أَوْ خُمَاسِيًّا نَحْوُ انْطَلَقَ أَوْ سُدَاسِيًّا نَحْوُ اسْتَخْرَجَ مَالَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُنَّ وَوَاوُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ فَإِنَّهُ يُضَمُّ نَحْوُ ضَرَبُوا . وَعَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ أَنْ يَقْبَلَ لَمْ نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ وَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا مَالَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ نَحْوُ يَضْرِبْنَ وَنُونُ التَّوْكِيدِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا

عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا. وَعَلَامَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَقْبَلَ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ قُومِي وَحُكْمُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ نَحْوُ اضْرِبْ أَوْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ الْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلَّ الْآخِرِ نَحْوُ اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ أَوْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدًا لِأَلِفِ اثْنَيْنِ نَحْوُ اضْرِبَا أَوْ وَاوِ جَمْعٍ نَحْوُ اضْرِبُوا أَوْ يَاءِ مُخَاطَبَةٍ نَحْوُ اضْرِبِي.

بَابٌ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ: الْفَاعِلُ وَنَائِبُهُ وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَتَابِعُ الْمَرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ وَلَهَا أَبْوَابٌ.

الباب الأول

بَابُ الْفَاعِلِ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ عَلِمَ زَيْدٌ وَالثَّانِي نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ أَقْسَامٌ: الْأَوَّلُ

الِاسْمُ الْمُفْرَدُ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ، وَالثَّانِي مُثَنَّى الْمُذَكَّرِ نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدَانِ وَالثَّالِثُ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدُونَ وَالرَّابِعُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُذَكَّرِ نَحْوُ جَاءَ الرِّجَالُ وَالْخَامِسُ الْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ جَاءَتْ هِنْدٌ وَالسَّادِسُ مُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ جَاءَتِ الْهِنْدَانِ وَالسَّابِعُ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ نَحْوُ جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ وَالثَّامِنُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُؤَنَّثِ نَحْوُ جَاءَتِ الْهُنُودُ. وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ أَكْرَمْتُ أَكْرَمْنَا وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ أَكْرَمْتَ أَكْرَمْتِ أَكْرَمْتُمَا أَكْرَمْتُمْ أَكْرَمْتُنَّ وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ أَكْرَمَ أَكْرَمَتْ أَكْرَمَا أَكْرَمُوا أَكْرَمْنَ.

الباب الثاني

بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ

وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ وَغُيِّرَ عَامِلُهُ إِلَى صِيغَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ إِلَى مَفْعُولٍ فَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ فِعْلاً مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقاً نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ كِيلَ الطَّعَامُ وَشُدَّ الْحِزَامُ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً

ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقاً نَحْوُ يُضْرَبُ زَيْدٌ أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ يُبَاعُ الْعَبْدُ وَيُشَدُّ الْحَبْلُ وَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ اسْمَ فَاعِلٍ جِيءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ تَحْقِيقاً نَحْوُ مَضْرُوبٌ زَيْدٌ أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ قَتِيلٌ عَمْرٌو، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ كَمَا مَثَّلْنَا وَمُضْمَرٍ نَحْوُ أُكْرِمْتُ أُكْرِمْنَا أُكْرِمْتَ أُكْرِمْتِ أُكْرِمْتُمَا أُكْرِمْتُمْ أُكْرِمْتُنَّ أُكْرِمَ أُكْرِمَتْ أُكْرِمَا أُكْرِمُوا أُكْرِمْنَ وَالْفِعْلُ فِي جَمِيعِ هٰذِهِ الْأَمْثِلَةِ مَضْمُومُ الْأَوَّلِ مَكْسُورُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ .

الباب الثالث والرابع

باب الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرْ

الْمُبْتَدَأُ هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ لِلْإِسْنَادِ، وَالْخَبَرُ هُوَ الِاسْمُ الْمُسْنَدُ إِلَى الْمُبْتَدَإِ مِثَالُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ زَيْدٌ قَائِمٌ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَقَائِمٌ خَبَرُهُ وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ فَالظَّاهِرُ أَقْسَامٌ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمُثَنًّى مُذَكَّرٌ نَحْوُ الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَجَمْعٌ مُذَكَّرٌ مُكَسَّرٌ

نحْوُ الزُّيُودُ قِيَامٌ وَجَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ نحْوُ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ وَمُفْرَدُ مُؤَنَّثٍ نحْوُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ وَمُثَنَّى مُؤَنَّثٍ نحْوُ الْهِنْدَانِ قَائِمَتَانِ وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ مُؤَنَّثٍ نحْوُ الْهُنُودُ قِيَامٌ وَجَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ نحْوُ الْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ مُتَكَلِّمٌ وَحْدَهُ نحْوُ أَنَا قَائِمٌ وَمُتَكَلِّمٌ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ مُعَظِّمٌ نَفْسَهُ نحْوُ نحْنُ قَائِمُونَ وَالْمُخَاطَبُ الْمُذَكَّرُ نحْوُ أَنْتَ قَائِمٌ وَالْمُخَاطَبَةُ الْمُؤَنَّثَةُ نحْوُ أَنْتِ قَائِمَةٌ وَمُثَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً نحْوُ أَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ الْمُخَاطَبِ نحْوُ أَنْتُمْ قَائِمُونَ وَجَمْعُ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ نحْوُ أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ وَالْمُفْرَدُ الْغَائِبُ نحْوُ هُوَ قَائِمٌ وَالْمُفْرَدَةُ الْغَائِبَةُ نحْوُ هِيَ قَائِمَةٌ وَمُثَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقاً نحْوُ هُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ وَجَمْعُ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ نحْوُ هُمْ قَائِمُونَ وَجَمْعُ الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ نحْوُ هُنَّ قَائِمَاتٌ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالْمُفْرَدُ هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا وَلَوْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ فَالْخَبَرُ فِيهَا كُلِّهَا مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْأَوَّلُ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ

نَحْوُ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ وَأَبُوهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ وَقَائِمٌ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الثَّانِي وَالمُبْتَدَا الثَّانِيَ وَخَبَرُهُ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ وَهُوَ زَيْدٌ وَالرَّابِطُ بَيْنَ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ وَخَبَرِهِ الهَاءُ مِنْ أَبُوهُ الثَّانِي الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ نَحْوُ زَيْدٌ قَعَدَ أَخُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَقَعَدَ أَخُوهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ خَبَرُ زَيْدٌ وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الهَاءُ مِنْ أَخُوهُ. الثَّالِثُ الظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَعِنْدَكَ ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقِرٌّ أَوِ اسْتَقَرَّ وَذَلِكَ المَحْذُوفُ خَبَرُ المُبْتَدَإِ. الرَّابِعُ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٌ فِى الدَّارِ فَزَيْدٌ مُبْتَدَا وَفِى الدَّارِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقِرٌّ أَوِ اسْتَقَرَّ وَذَلِكَ المَحْذُوفُ خَبَرُ المُبْتَدَا.

الباب الخامس

بَابُ اسْمِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

اعْلَمْ أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا: كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ

وَلَيسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِئَ وَمَا بَرِحَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا دَامَ ، وَهٰذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَا يَعْمَلُ بِلاَ شَرْطٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ مِنْ كَانَ إِلَى لَيْسَ ، وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ وَهُوَ زَالَ وَفَتِئَ وَانْفَكَّ وَبَرِحَ ، وَمَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَقَدُّمُ مَا الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ وَهُوَ دَامَ خَاصَّةً ، مِثَالُ كَانَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فَكَانَ فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ وَزَيْدٌ اسْمُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ وَقَائِمًا خَبَرُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَكَذٰلِكَ الْقَوْلُ فِي بَاقِيهَا تَقُولُ أَمْسَى زَيْدٌ فَقِيهًا وَأَصْبَحَ عَمْرٌو وَرِعًا وَأَضْحَى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِّدًا وَظَلَّ بَكْرٌ سَاهِرًا وَبَاتَ أَخُوكَ نَائِمًا وَصَارَ السِّعْرُ رَخِيصًا وَلَيْسَ الزَّمَانُ مُنْصِفًا وَمَا زَالَ الرَّسُولُ صَادِقًا وَمَا فَتِئَ الْعَبْدُ خَاضِعًا وَمَا انْفَكَّ الْفَقِيهُ مُجْتَهِدًا وَمَا بَرِحَ صَاحِبُكَ مُتَبَسِّمًا وَلَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ وَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا فَتَقُولُ فِي مُضَارِعِ كَانَ : يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا وَفِي الْأَمْرِ كُنْ قَائِمًا وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ كَائِنٌ زَيْدٌ قَائِمًا وَفِي اسْمِ الْمَفْعُولِ مَكُونٌ قَائِمٌ فَحُذِفَ الِاسْمُ وَأُنِيبَ عَنْهُ الْخَبَرُ فَارْتَفَعَ ارْتِفَاعَهُ وَفِي

المَصْدَرِ عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ قَائِمًا ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ ما تَصَرَّفَ مِنْ أَخَوَاتِهَا .

الباب السادس

باب خَبَرِ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

اعْلَمْ أَنَّ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ : إِنَّ الْمَكْسُورَةُ وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةُ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ الْمُشَدَّدَاتُ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ الْمَفْتُوحَاتُ ، تَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَكَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ فَكَأَنَّ حَرْفُ تَشْبِيهٍ وَنَصْبِ وَزَيْدًا اسْمُهَا وَأَسَدٌ خَبَرُهَا، وَقَامَ النَّاس لَكِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فَلَكِنَّ حَرْفُ اسْتِدْرَاكٍ وَزَيْدًا اسْمُهَا وَجَالِسٌ خَبَرُهَا وَلَيْتَ الْحَبِيبَ قَادِمٌ فَلَيْتَ حَرْفُ تَمَنٍّ والْحَبِيبَ اسْمُهَا وقَادِمٌ خَبَرُهَا وَلَعَلَّ اللَّهَ رَاحِمٌ فَلَعَلَّ حَرْفُ تَرَجٍّ وَاللَّهَ اسْمُهَا وَرَاحِمٌ خَبَرُهَا .

بَاب تَتْمِيمِ النَّوَاسِخِ

وَهُوَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا ، تَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا فَظَنَنْتُ

فِعلٌ وَفاعِلٌ وَزَيْداً مَفعُولٌ أَوَّلُ وَقائِماً مَفعُولٌ ثانٍ وَكَذا القَوْلُ فِي حَسِبْتُ عمراً مُقِيماً وَزَعَمْتُ راشِداً صادِقاً وَخِلْتُ الهِلالَ لائِحاً وَعَلِمْتُ المُسْتَشارَ ناصِحاً وَرَأَيْتُ الجُودَ مَحبُوباً وَوَجَدْتُ الصِّدْقَ مُنَجِّياً وَما أَشْبَهَ ذٰلِكَ

الباب السابع

باب تابِعِ المرْفوعِ

وَالمُرادُ بِهِ النَّعْتُ وَالعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ فَالأَوَّلُ النَّعْتُ، وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ بِالفِعْلِ أَوْ بِالقُوَّةِ المُوَضِّحُ لِمَتْبُوعِهِ أَوِ المُخَصِّصُ لَهُ نَحْوُ جاءَنِي زَيْدٌ العالِمُ وَنَحْوُ جاءَنِي زَيْدٌ الدِّمَشْقِيُّ، وَالمُرادُ بِالإِيضاحِ رَفْعُ الاحْتِمالِ فِي المَعارِفِ، وَبِالتَّخْصِيصِ تَقْلِيلُ الاشْتِراكِ فِي النَّكِراتِ نَحْوُ جاءَنِي رَجُلٌ فاضِلٌ وَمَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ، ثُمَّ النَّعْتُ قِسْمانِ حَقِيقِيٌّ وَسَبَبِيٌّ فالنَّعْتُ الحَقِيقِيُّ يَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ: وَاحِدٍ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَوَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

تَقُولُ : جاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ فَزَيْدٌ فَاعِلٌ والْفَاضِلُ نَعْتُهُ وَسُمِّيَ هٰذَا النَّعْتُ حَقِيقِيًّا لِجَرَيَانِهِ عَلَى الْمَنْعُوتِ لَفْظًا وَمَعْنًى. وَالنَّعْتُ السَّبَبِيُّ يَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ وَاحِدٍ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ فَقَائِمَةٍ تَابِعٌ لِرَجُلٍ فِي الْجَرِّ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَفِي التَّنْكِيرِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنَ اثْنَيْنِ، وَلَا يَلْزَمُ فِي السَّبَبِيِّ أَنْ يَتْبَعَهُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَاقِيَةِ وَهِيَ الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، وَسُمِّيَ سَبَبِيًّا لِكَوْنِهِ قَائِمًا فِي الْمَعْنَى بِالسَّبَبِيِّ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ .

وَالْمَعَارِفُ سِتَّةٌ : الْمُضْمَرُ نَحْوُ أَنَا وَأَنْتَ وَهُوَ وَفُرُوعُهُنَّ ، وَالْعَلَمُ كَزَيْدٍ وَهِنْدٍ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ كَهٰذَا وَهٰذِهِ وَهٰذَانِ وَهَاتَانِ وَهٰؤُلَاءِ ، وَالْمَوْصُولُ وَهُوَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ وَالْأُولَى وَالَّذِينَ وَاللَّاتِي وَاللَّائِي ، وَالْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالْمُضَافُ لِوَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الْخَمْسَةِ كَغُلَامِي وَغُلَامِ زَيْدٍ وَغُلَامِ هٰذَا وَغُلَامِ الَّذِي قَامَ وَغُلَامِ الرَّجُلِ ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . مَالَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الضَّمِيرُ ، وَمَا

يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْعَلَمُ، وَمَا يُنْعَتُ بِهِ، وَيُنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْبَاقِي.

وَالنَّكِرَاتُ مَاسِوَى ذَلِكَ، وَهِيَ مَاشَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ كَرَجُلٍ أَوْ فِي جِنْسٍ مُقَدَّرٍ كَشَمْسٍ فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ النَّكِرَاتِ الْجَامِدَةِ كَرَجُلٍ تُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهَا فَهِيَ كَالْأَعْلَامِ وَالْعَلَمُ يُنْعَتُ بِمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ مِنَ الْمَعَارِفِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ تَقُولُ فِي نَعْتِ الْعَلَمِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ جَاءَ زَيْدٌ هٰذَا وَفِي نَعْتِهِ بِالْمَوْصُولِ جَاءَ زَيْدٌ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَفِي نَعْتِهِ بِالْمُعَرَّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ جَاءَ زَيْدٌ الْحَسَنُ وَجْهُهُ وَفِي نَعْتِهِ بِالْمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُكَ أَوْ صَاحِبُ زَيْدٍ أَوْ صَاحِبُ هٰذَا أَوْ صَاحِبُ الَّذِي قَامَ أَوْ صَاحِبُ الرَّجُلِ أَوْ صَاحِبُ غُلَامِي، وَتَقُولُ فِي نَعْتِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِالْمَوْصُولِ جَاءَ هٰذَا الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَفِي نَعْتِهِ بِالْمَقْرُونِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ جَاءَ هٰذَا الرَّجُلُ وَفِي نَعْتِهِ بِالْمُضَافِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ جَاءَ هٰذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَفِي نَعْتِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ بِمِثْلِهِ جَاءَ الرَّجُلُ الْكَامِلُ وَبِالْمَوْصُولِ جَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَبِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ جَاءَ الرَّجُلُ هٰذَا.

وَالتَّوْكِيدُ وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ فَاللَّفْظِيُّ إِعَادَةُ الأَوَّلِ بِلَفْظِهِ كَجَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ أَوْ بِمُرَادِفِهِ كَجَاءَ لَيْثٌ أَسَدٌ وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِقَصْدِ التَّقْرِيرِ أَوْ خَوْفِ النِّسْيَانِ أَوْ عَدَمِ الإِصْغَاءِ أَوِ الاعْتِنَاءِ وَالمَعْنَوِيُّ هُوَ التَّابِعُ الرَّافِعُ احْتِمَالَ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ إِلَى المَتْبُوعِ أَوْ إِرَادَةِ الخُصُوصِ بِمَا ظَاهِرُهُ العُمُومُ، وَيَجِيءُ فِي الْغَرَضِ الأَوَّلِ بِلَفْظِ النَّفْسِ أَوِ الْعَيْنِ مُضَافَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ مُطَابِقًا لَهُ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ فَتَرْفَعُ بِذِكْرِ النَّفْسِ أَوِ الْعَيْنِ احْتِمَالَ كَوْنِ الجَائِي رَسُولَ زَيْدٍ أَوْ خَبَرَهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَفْظُ النَّفْسِ وَالعَيْنِ فِي تَوْكِيدِ الْمُؤَنَّثِ كَلَفْظِهِمَا فِي تَوْكِيدِ الْمُذَكَّرِ تَقُولُ جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا، وَفِي الْمُثَنَّى وَالجَمْعِ تُجْمَعُ النَّفْسُ وَالعَيْنُ عَلَى أَفْعُلٍ تَقُولُ جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا وجَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ وَيَجِيءُ فِي الْغَرَضِ الثَّانِي فِي تَوْكِيدِ الْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ بِكِلَا وَالْمُؤَنَّثِ بِكِلْتَا مُضَافَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وَالمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا وَبِكُلٍّ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ تَقُولُ جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ

وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ فَتَرْفَعُ بِذِكْرِ كُلٍّ وَكِلَا وَكِلْتَا احْتِمَالَ كَوْنِ الْجَائِي بَعْضَ الْمَذْكُورِينَ إِمَّا لِأَنَّكَ لَمْ تَعْتَدَّ بِالْمُتَخَلِّفِ أَوْ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنَ الْبَعْضِ كَالْوَاقِعِ مِنَ الْكُلِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَيَخْلُفُ كُلًّا أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجُمَعُ تَقُولُ جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ وَالْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ وَالْقَوْمُ أَجْمَعُونَ وَالنِّسَاءُ جُمَعُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. وَإِنْ شِئْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ كُلٍّ وَأَجْمَعَ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ كُلٍّ عَلَى أَجْمَعَ فَتَقُولُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ وَكَذَا الْبَاقِي قَالَ اللهُ تَعَالَى ـ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ـ.

وَالْعَطْفُ وَهُوَ عَطْفُ بَيَانٍ وَعَطْفُ نَسَقٍ، فَعَطْفُ الْبَيَانِ هُوَ التَّابِعُ الْجَامِدُ الَّذِي جِيءَ بِهِ لِإِيضَاحِ مَتْبُوعِهِ كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ أَوْ لِتَخْصِيصِهِ نَحْوُ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ، وَعَطْفُ النَّسَقِ هُوَ التَّابِعُ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَى الْأَصَحِّ تِسْعَةٌ: الْوَاوُ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ بِحَسَبِ الْحَالِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو وَتَزَوَّجَ زَيْدٌ

فَوُلِدَ لَهُ، وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، وَحَتَّى لِلتَّدْرِيجِ وَالْغَايَةِ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ أَوْ بِحَسَبِ الشَّرَفِ وَالْخِسَّةِ مِثَالُ الْأَوَّلِ مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ وَمِثَالُ الثَّانِي اسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ، وَأَمْ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ نَحْوُ أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ وَلَٰكِنْ شَكَكْتَ فِي عَيْنِهِ أَوْ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ نَحْوُ سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ نَحْوُ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ أَوِ الْأَشْيَاءِ نَحْوُ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ الْآيَةَ، وَلَٰكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ نَحْوُ مَا مَرَرْتُ بِصَالِحٍ لَٰكِنْ طَالِحٍ، وَبَلْ لِلْإِضْرَابِ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، وَلَا لِلنَّفْيِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَٰذِهِ الْأَحْرُفِ عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَهُ أَوْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَهُ أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَهُ أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَهُ تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ وَلَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ .

وَالْبَدَلُ وَهُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ نَحْوُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وَبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ نَحْوُ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً، وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ نَحْوُ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَذَكَرْتَ زَيْدًا عِوَضاً عَنِ الْفَرَسِ ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْفَرَسَ مِنْهُ .

الْمَنْصُوبَاتُ سِتَّةَ عَشَرَ

الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْمُسْتَثْنَى وَاسْمُ لَا وَالْمُنَادَى الْمُضَافُ وَشِبْهُهُ وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا وَخَبَرُ مَا الْحِجَازِيَّةِ وَأَخَوَاتِهَا وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، وَلَهَا أَبْوَابٌ

الْأَوَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ الِاسْمُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً كَأَنْزَلَ اللَّهُ الْغَيْثَ أَوْ مَجَازًا كَأَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ

وَيَصِحُّ نَفْيُهُ عَنْهُ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فَالْمُتَّصِلُ مَالَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ وَلَا يَلِي إِلَّا فِي الْاخْتِيَارِ وَالْمُنْفَصِلُ بِخِلَافِهِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا اثْنَا عَشَرَ الْمُتَّصِلُ أَكْرَمَنِي أَكْرَمَنَا أَكْرَمَكَ أَكْرَمَكِ أَكْرَمَكُمَا أَكْرَمَكُمْ أَكْرَمَكُنَّ أَكْرَمَهُ أَكْرَمَهَا أَكْرَمَهُمَا أَكْرَمَهُمْ أَكْرَمَهُنَّ، وَالْمُنْفَصِلُ إِيَّايَ إِيَّانَا إِيَّاكَ إِيَّاكِ إِيَّاكُمَا إِيَّاكُمْ إِيَّاكُنَّ إِيَّاهُ إِيَّاهَا إِيَّاهُمَا إِيَّاهُمْ إِيَّاهُنَّ

الثَّانِي الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَوِ الْمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ فَالْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ضَرْبًا وَأَنَا ضَارِبٌ ضَرْبًا وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ضَرْبًا ، وَالْمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا أَوْ ضَرَبْتُ ضَرْبَ الامِيرِ أَوْ ضَرَبْتُ ذٰلِكَ الضَّرْبَ أَوْ ضَرَبْتُ الضَّرْبَ وَالْمُبَيِّنُ لِعَدَدِهِ نَحْوُ ضَرَبْتُ ضَرْبَةً أَوْ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ .

الثَّالِثُ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ عِلَّةً لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ نَحْوُ قُمْتُ إِجْلَالًا لِلشَّيْخِ

وَضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ .

الرَّابِعُ المَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى فِي مِنِ اسْمِ زَمَانٍ مُطْلَقًا أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ نَحْوُ صُمْتُ يَوْمًا أَوْ يَوْمًا طَوِيلاً أَوْ يَوْمَ الخَمِيسِ أَوِ الْيَوْمَ أَوْ أُسْبُوعًا وَالمَكَانُ المُبْهَمُ نَحْوُ جَلَسْتُ خَلْفَ زَيْدٍ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجِهَاتِ وَالمَقَادِيرِ كَسِرْتُ مِيلاً وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَرَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ .

الخَامِسُ المَفْعُولُ مَعَهُ وَهُوَ الِاسْمُ الْفَضْلَةُ الْوَاقِعُ بَعْدَ وَاوِ المُصَاحَبَةِ المَسْبُوقَةِ بِفِعْلٍ نَحْوُ جَاءَ الْأَمِيرُ وَالجَيْشَ أَوْ بِاسْمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ نَحْوُ أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ .

السَّادِسُ خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا .

السَّابِعُ اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَتَقَدَّمَا فِي المَرْفُوعَاتِ .

الثَّامِنُ الحَالُ وَهُوَ الْوَصْفُ الْفَضْلَةُ المُبَيِّنُ لِهَيْئَةِ صَاحِبِهِ فَاعِلاً كَانَ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا أَوْ مَفْعُولاً نَحْوُ رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا أَوْ مَجْرُورًا بِالحَرْفِ نَحْوُ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً أَوْ مَجْرُورًا

بِالْمُضَافِ نَحْوُ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ، وَتَنْقَسِمُ الْحَالُ إِلَى مُنْتَقِلَةٍ كَمَا مَثَّلْنَا وَإِلَى لَازِمَةٍ نَحْوُ دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعاً وَإِلَى مُوَطِّئَةٍ وَهِيَ الْجَامِدَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِمُشْتَقٍّ نَحْوُ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً وَإِلَى مُقَارِنَةٍ فِي الزَّمَانِ نَحْوُ هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا وَإِلَى مُقَدَّرَةٍ وَهِيَ الْمُسْتَقْبَلَةُ نَحْوُ أدْخُلُوهَا خَالِدِينَ وَإِلَى مَحْكِيَّةٍ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ أَمْسِ رَاكِباً ، وَمُفْرَدَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَمُتَعَدِّدَةٍ لِتَعَدُّدٍ نَحْوُ لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِراً وَيُقَدَّرُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مُصْعِدًا لِلثَّانِي مِنَ الِاسْمَيْنِ وَهُوَ الْهَاءُ وَبِالْعَكْسِ ، وَمُتَعَدِّدَةٍ لِوَاحِدٍ مَعَ التَّرَادُفِ أَوِ التَّدَاخُلِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً مُتَبَسِّمًا ، وَقَدْ تَأْتِي الْحَالُ مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا نَحْوُ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا وَمُؤَكِّدَةً لِصَاحِبِهَا نَحْوُ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ، وَمُؤَكِّدَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا نَحْوُ زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً .

التَّاسِعُ التَّمْيِيزُ وَهُوَ اسْمٌ نَكِرَةٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ أَوْ إِجْمَالِ نِسْبَةٍ فَالْأَوَّلُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : أَحَدُهَا الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ نَحْوُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ثَانِيهَا الْمِسَاحَةُ نَحْوُ شِبْرٍ أَرْضاً ثَالِثُهَا الْوَزْنُ كَرِطْلٍ زَيْتًا رَابِعُهَا الْكَيْلُ نَحْوُ أَرْدَبٍّ قَمْحًا .

وَالثَّانِي فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ أَيْضاً أَحَدُهَا الْمَنْقُولُ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ثَانِيهَا الْمَنْقُولُ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ثَالِثُهَا الْمَنْقُولُ عَنِ الْمُبْتَدَإِ نَحْوُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً رَابِعُهَا غَيْرُ الْمَنْقُولِ عَنْ شَيْءٍ نَحْوُ زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً.

الْعَاشِرُ الْمُسْتَثْنَى فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، وَأَدَوَاتُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ إِلاَّ وَغَيْرُ وَسِوَى بِلُغَاتِهَا وَلَيْسَ وَلاَ يَكُونُ وَخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا، فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ يُنْصَبُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ إِلاَّ كَلاَماً تَامّاً مُوجَباً نَحْوُ قَامَ النَّاسُ إِلاَّ زَيْداً وَالْمُرَادُ بِالْكَلاَمِ التَّامِّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُوراً فِيهِ قَبْلَهَا وَالْمُرَادُ بِالْإِيجَابِ أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ وَلاَ شِبْهُهُ سَوَاءٌ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً أَمْ مُنْقَطِعاً وَالْمُرَادُ بِالْمُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَالْمُنْقَطِعُ بِخِلاَفِهِ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلاَّ كَلاَماً تَامّاً غَيْرَ مُوجَبٍ فَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ وَجَازَ فِيهِ النَّصْبُ اتِّفَاقاً نَحْوُ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدٌ بِالرَّفْعِ وَإِلاَّ زَيْداً بِالنَّصْبِ وَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعاً فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ وَجَبَ النَّصْبُ اتِّفَاقاً نَحْوُ مَا زَادَ هَذَا

المَالُ إِلاَّ النَّقصَ ، وَإِنْ أَمْكَنَ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى فَفِيهِ خِلَافٌ فَالْحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ نَصْبَ الْمُسْتَثْنَى وَالتَّمِيمِيُّونَ يُجِيزُونَ فِيهِ الْإِتْبَاعَ نَحْوُ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حِمَارًا مَالَمْ يَتَقَدَّمِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِيهِمَا ، فَإِنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ نَصْبُهُ نَحْوُ مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا الْقَوْمُ وَمَا قَامَ إِلاَّ حِمَارًا أَحَدٌ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلاَّ غَيْرَ تَامٍ وَغَيْرَ مُوجَبٍ كَانَ مَا بَعْدَ إِلاَّ عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلاَّ يَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْنَا مَا بَعْدَ إِلاَّ وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلاَّ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْنَا مَا بَعْدَ إِلاَّ وَإِنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْنَا مَا بَعْدَ إِلاَّ . وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا وَيُحْكَمُ لِغَيْرِ وَسِوَى بِمَا حَكَمْنَا بِهِ لِلِاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلاَّ مِنْ وُجُوبِ النَّصْبِ مَعَ التَّمَامِ وَالْإِيجَابِ وَمِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ مَعَ النَّفْيِ وَالتَّمَامِ وَمِنَ الْإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ مَعَ النَّفْيِ وَعَدَمِ التَّمَامِ . وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَهُوَ وَاجِبُ النَّصْبِ نَحْوُ قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا . وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا فَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ إِنْ قَدَّرْتَهَا أَفْعَالًا وَجَرُّهُ إِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا نَحْوُ

قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدًا وَزَيْدٍ وَعَدَا زَيْدًا وَزَيْدٍ وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَجَرِّهِ مَالَمْ تَتَقَدَّمْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ عَلَى خَلاَ وَعَدَا فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا وَجَبَ النَّصْبُ مَالَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَةِ مَا .

الْحَادِيَ عَشَرَ اسْمُ لاَ النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُضَافًا نَحْوُ لاَغُلاَمَ سَفَرٍ حَاضِرٌ أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَانَ نَحْوُ لاَقَبِيحًا فِعْلُهُ حَاضِرٌ أَوْ مَنْصُوبًا نَحْوُ لاَطَالِعًا جَبَلاً مُقِيمٌ أَوْ مَخْفُوضًا بِخَافِضٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ نَحْوُ لاَمَارًّا بِزَيْدٍ عِنْدَنَا ، فَإِنْ كَانَ اسْمُ لاَمُفْرَدًا فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَايُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا

الثَّانِيَ عَشَرَ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مُضَافًا نَحْوُ يَاعَبْدَ اللهِ أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَهُوَ مَاعَمِلَ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْعَ نَحْوُ يَاحَسَنًا وَجْهُهُ أَوِ النَّصْبَ نَحْوُ يَاطَالِعًا جَبَلاً أَوِ الْجَرَّ نَحْوُ يَارَفِيقًا بِالْعِبَادِ أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ نَحْوُ قَوْلِ الْوَاعِظِ يَاغَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ . فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى مُفْرَدًا فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَايُرْفَعُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ فِي نَحْوُ يَا زَيْدُ وَعَلَى الأَلِفِ فِي نَحْوِ يَازَيْدَانِ وَعَلَى الْوَاوِ فِي نَحْوِ يَازَيْدُونَ وَإِنْ كَانَ

نَكِرَةً مَقْصُودَةً فَإِنَّهَا تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ يَارَجُلُ مَالَمْ تُوصَفْ ، فَإِنْ وُصِفَتْ تَرَجَّحَ نَصْبُهَا عَلَى ضَمِّهَا نَحْوُ يَاعَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ .

الثَّالِثَ عَشَرَ خَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ كَادَ وكَرَبَ وَأَوْشَكَ، وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَائِهِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا حَرَى وَاخْلَوْلَقَ وَعَسَى ؛ وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ كَثِيرٌ وَمِنْهُ أَنْشَأَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وجَعَلَ وأَخَذَ وقَامَ وهَلْهَلَ وَهَبَّ تَقُولُ كَادَ زَيْدٌ يَقْرَأُ فَكَادَ فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ وَزَيْدٌ اسْمُهَا وجُمْلَةُ يَقْرَأُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرُ كَادَ وَكَذَا الْبَاقِي .

الرَّابِعَ عَشَرَ خَبَرُ مَا الْحِجَازِيَّةِ نَحْوُ مَا هٰذَا بَشَرًا .

الْخَامِسَ عَشَرَ التَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ ، وهُوَ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، والْعَطْفُ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَالتَّوْكِيدُ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ .

السَّادِسَ عَشَرَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ ، وَنَوَاصِبُهُ أَرْبَعَةٌ أَنْ وَلَنْ وإِذَنْ وكَيْ

نَحْوُ ـ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ ، وَلَنْ نَبْرَحَ ـ وَإِذًا أُكْرِمَكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ وَ ـ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ـ ، وَتُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ أَمَّا حُرُوفُ الْجَرِّ فَلَامُ التَّعْلِيلِ نَحْوُ ـ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ـ وَلَامُ الْجُحُودِ نَحْوُ ـ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ـ وَحَتَّى نَحْوُ ـ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ وَكَيِ التَّعْلِيلِيَّةُ نَحْوُ ـ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ـ إِذَا لَمْ تَنْوِ قَبْلَهَا لَامُ التَّعْلِيلِ . وَأَمَّا حُرُوفُ الْعَطْفِ فَأَوْ نَحْوُ : لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ الْمَعِيَّةِ فِي الْأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ : جَوَابِ الْأَمْرِ نَحْوُ تَعَالَ فَأُحْسِنَ أَوْ وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ ، وَجَوَابِ النَّهْيِ نَحْوُ لَا تُخَاصِمْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ أَوْ وَيَغْضَبَ ، وَجَوَابِ التَّمَنِّي نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ فَأَتَزَوَّجَ أَوْ وَأَتَزَوَّجَ وَنَحْوُ لَيْتَ لِي مَالًا فَأَحُجَّ مِنْهُ أَوْ وَأَحُجَّ مِنْهُ ، وَجَوَابِ التَّرَجِّي نَحْوُ لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيُفْهِمَنِي أَوْ وَيُفْهِمَنِي ، وَجَوَابِ الْعَرْضِ نَحْوُ أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنُكْرِمَكَ أَوْ وَنُكْرِمَكَ ، وَجَوَابِ التَّحْضِيضِ نَحْوُ هَلَّا أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ فَيَشْكُرَكَ أَوْ وَيَشْكُرَكَ ، وَجَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ هَلْ لِزَيْدٍ صَدِيقٌ

فَيَرْكَنَ إِلَيْهِ أَوْ وَيَرْكَنَ إِلَيْهِ ، وَجَوَابُ الدُّعَاءِ نَحْوُ رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا أَوْ وَأَعْمَلَ صَالِحًا ، وَبَعْدَ النَّفْيِ الْمَحْضِ نَحْوُ لاَ يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ أَوْ وَيَمُوتَ .

وَجَوَازِمُ الْمُضَارِعِ قِسْمَانِ : مَا يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِدًا وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ . فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِدًا لَمْ وَلَمَّا وَلاَمُ الأَمْرِ وَلاَمُ الدُّعَاءِ وَلاَ فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ ، فَلَمْ لِنَفْيِ الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي مُطْلَقًا ، وَلَمَّا لِنَفْيِ الْفِعْلِ فِي الْمَاضِي مُتَّصِلاً بِالْحَالِ نَحْوُ ـ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ـ وَقَدْ تَلْحَقُ لَمْ وَلَمَّا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ ـ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ـ وَأَلَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلاَمُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ لِطَلَبِ الْفِعْلِ ، وَلاَ فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ لِطَلَبِ التَّرْكِ وَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ حَرْفٌ وَاسْمٌ فَالْحَرْفُ إِنْ بِاتِّفَاقٍ وَإِذْ مَا عَلَى الأَصَحِّ وَهُمَا مَوْضُوعَانِ لِمُجَرَّدِ الدَّلاَلَةِ عَلَى تَعْلِيقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ وَالاسْمُ ظَرْفٌ وَغَيْرُ ظَرْفٍ فَغَيْرُ الظَّرْفِ مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وَأَيٌّ وَكَيْفَمَا وَالظَّرْفُ زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ فَالزَّمَانِيُّ مَتَى وَأَيَّانَ وَالْمَكَانِيُّ أَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَقْسَامٍ مَا وُضِعَ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى مُجَرَّدِ تَعْلِيقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ وَهِيَ إِنْ وَإِذْ مَا وَمَا وُضِعَ

لِلدِّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ مَنْ يَعْقِلُ ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَنْ ، وَمَا وُضِعَ لِلدِّلَالَةِ عَلَى مَالَا يَعْقِلُ ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَاوَمَهْمَا وَمَاوُضِعَ لِلدِّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَتَى وَأَيَّانَ ، وَمَا وُضِعَ لِلدِّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ أَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُمَا ، وَمَا هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ وَهُوَ أَيٌّ فَإِنَّهَا بِحَسَبِ مَاتُضَافُ إِلَيْهِ مِثَالُ لَمْ نَحْوُ ـ لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ ـ وَمِثَالُ لَمَّا نَحْوُ ـ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ـ وَمِثَالُ لَامِ الْأَمْرِ نَحْوُ ـ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ـ وَمِثَالُ لَامِ الدُّعَاءِ نَحْوُ ـ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ـ وَمِثَالُ لَا فِي النَّهْيِ نَحْوُ ـ لَاتَخَفْ وَلَاتَحْزَنْ ـ وَمِثَالُ لَا فِي الدُّعَاءِ نَحْوُ ـ لَاتُؤَاخِذْنَا ـ وَمِثَالُ إِنْ نَحْوُ ـ إِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ ـ وَمِثَالُ إِذْ مَا نَحْوُ :

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَاأَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

وَمِثَالُ مَنْ نَحْوُ ـ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ـ وَمِثَالُ مَا نَحْوُ ـ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّٰهُ ـ وَمِثَالُ مَهْمَا نَحْوُ :

* وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ *

وَمِثَالُ أَيٍّ نَحْوُ ـ أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ـ وَمِثَالُ كَيْفَمَا

نحوُ كيفما تتوجّه تصادفْ خيراً، ومثالُ متى نحوُ:

* متى أضعِ العمامة تعرفوني *

ومثالُ أيّانَ نحوُ:

أيّانَ نؤمنكَ تأمنْ غيرَنا وإذا ... لم تُدركِ الأمنَ منّا لم تزلْ حذِراً

ومثالُ أينَ نحوُ أينما تكونوا يُدركْكمُ الموتُ. ومثالُ أنّى نحوُ:

أنّى تأتِها تستجرْ بها ... تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا

ومثالُ حيثما نحوُ:

حيثما تستقمْ يُقدّرْ لكَ اللهُ ... نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

ويُسمّى الأوّلُ من الفعلينِ فعلَ الشرطِ والثاني منهما جوابَ الشرطِ وجزاءَ الشرط.

المجروراتُ قسمانِ مجرورٌ بالحرفِ ومجرورٌ بالمضافِ لا بالإضافةِ فالأوّلُ ما يُجرّ بمنْ وإلى وعنْ وعلى وفي وربّ والباءِ والكافِ واللامِ وحروفِ القسمِ، وهيَ الباءُ والواوُ والتاءُ. والثاني ثلاثةُ أقسامٍ: ما يُقدّرُ باللامِ نحوُ غلامُ زيدٍ، وما يُقدّرُ بمنْ نحوُ خاتمُ فضّةٍ، وما يُقدّرُ بفي نحوُ مكرُ الليلِ. وأمّا تابعُ المخفوضِ فالصحيحُ في غيرِ البدلِ أنّهُ مجرورٌ بما جرّ متبوعَهُ منْ حرفٍ أوْ مضافٍ.

(ذِكْرُ الجُمَلِ وأقسامِها)

وَهِيَ إِمَّا فِعْلِيَّةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ فَالاسْمِيَّةُ هِيَ الْمُصَدَّرَةُ بِاسْمٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ ـ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ـ وَالْفِعْلِيَّةُ هِيَ الْمُصَدَّرَةُ بِفِعْلٍ لَفْظاً نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ يَاعَبْدَ اللهِ ، فَإِنْ صُدِّرَتْ بِحَرْفٍ نَظَرْتَ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَرْفِ ، فَإِنْ كَانَ اسْماً نَحْوُ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ فَهِيَ اسْمِيَّةٌ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً نَحْوُ مَاضَرَبْتُ زَيْداً فَهِيَ فِعْلِيَّةٌ ، ثُمَّ تَنْقَسِمُ إِلَى الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى . فَالْكُبْرَى مَا كَانَ الْخَبَرُ فِيهَا جُمْلَةً ، وَالصُّغْرَى مَا كَانَتْ خَبَراً فَجُمْلَةُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٌ إِلَى أَبُوهُ جُمْلَةٌ كُبْرَى لِأَنَّ الْخَبَرَ وَقَعَ فِيهَا جُمْلَةً ، وَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ جُمْلَةٌ صُغْرَى لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَراً عَنْ زَيْدٍ ، وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ كُبْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ فَمِنْ زَيْدٌ إِلَى مُنْطَلِقٌ جُمْلَةٌ كُبْرَى لَا غَيْرُ وَجُمْلَةُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ جُمْلَةٌ صُغْرَى لَا غَيْرُ وَجُمْلَةُ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ كُبْرَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الْخَبَرِ فِيهَا جُمْلَةً وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا خَبَراً عَنْ زَيْدٍ وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ لَا كُبْرَى وَلَا صُغْرَى لِفَقْدِ الشَّرْطَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ .

(ذِكْرُ الْجُمَلِ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْجُمَلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ)

الْجُمَلُ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ سَبْعٌ: الْأُولَى الْابْتِدَائِيَّةُ نَحْوُ - إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ - الثَّانِيَةُ الصِّلَةُ نَحْوُ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ - فَجُمْلَةُ أَنْزَلَ صِلَةُ الَّذِي. الثَّالِثَةُ الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلاَزِمَيْنِ نَحْوُ - فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ - فَجُمْلَةُ وَلَنْ تَفْعَلُوا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ الرَّابِعَةُ الْمُفَسِّرَةُ لِغَيْرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ نَحْوُ - كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ - الْخَامِسَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ نَحْوُ - حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ - السَّادِسَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ مُطْلَقًا أَوْ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلاَ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ مِثَالُ الْأُولَى نَحْوُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ. السَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لِمَا لاَ مَحَلَّ لَهُ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو.

وَالْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ سَبْعٌ أَيْضًا: الْأُولَى الْوَاقِعَةُ خَبَرَ الْمُبْتَدَإِ نَحْوُ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ. الثَّانِيَةُ الْوَاقِعَةُ حَالاً نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ الثَّالِثَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولاً

لِلْقَوْلِ نَحْوُ ـ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ـ. الرَّابِعَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا نَحْوُ ـ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ـ. الْخَامِسَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ إِذَا كَانَتْ مُقْتَرِنَةً بِالْفَاءِ أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، مِثَالُ الْأُولَى ـ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ـ. وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ ـ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ـ. السَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ نَحْوُ ـ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ـ. السَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ وَالضَّابِطُ فِي الْأَغْلَبِ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ وَكُلَّ جُمْلَةٍ لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

(حُكْمُ الْجُمَلِ بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ)

إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ فَهِيَ حَالٌ مِنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ ـ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ـ وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ فَهِيَ نَعْتٌ لِتِلْكَ النَّكِرَةِ نَحْوُ ـ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ. وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ احْتَمَلَتِ الْحَالِيَّةَ ـ وَالْوَصْفِيَّةَ نَحْوُ ـ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ـ وَحُكْمُ الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ كَحُكْمِ الْجُمَلِ الْخَبَرِيَّةِ فَبَعْدَ الْمَعَارِفِ

المَحْضَةِ أَحْوالٌ نَحْوُ جاء زَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ أَوْ فَوْقَ النَّاقَةِ ، وَبَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ صِفَاتٌ نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِى دَارِهِ أَوْ تَحْتَ السَّقْفِ ، وَبَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ يَحْتَمِلانِ الحَالِيَّةَ وَالْوَصْفِيَّةَ نَحْوُ يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ أَوْ فَوْقَ الشَّجَرِ ، وَلَا بُدَّ لِلظُّرُوفِ وَالمَجْرُورَاتِ بِالْحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ مِنْ عَامِلٍ وَيُسَمَّى المُتَعَلَّقَ ، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ مَذْكُورًا وَتَارَةً يَكُونُ مَحْذُوفًا وَالمَحْذُوفُ تَارَةً يَكُونُ عَامًّا وَتَارَةً يَكُونُ خاصًّا ، وَالمَحْذُوفُ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا وَتَارَةً يَكُونُ جَائِزًا ، فَإِنْ كَانَ عامًّا وَاجِبَ الحَذْفِ سُمِّيَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ وَذَلِكَ فِى مَوَاضِعَ : مِنْهَا الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً نَحْوُ جاء الَّذِي عِنْدَكَ أَوْ فِى الدَّارِ أَوْ خَبَرًا نَحْوُ الحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ـ أَوْ صِفَةً نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ أَوْ فِى الدَّارِ أَوْ حالًا نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ أَوْ فَوْقَ النَّاقَةِ ، وَإِنْ كَانَ خاصًّا سُمِّيَ لَغْوًا لِإِلْغَائِهِ عَنِ الضَّمِيرِ سَوَاءٌ ذُكِرَ المُتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ صَلَّيْتُ عِنْدَ زَيْدٍ فِى المَسْجِدِ أَمْ حُذِفَ وُجُوبًا نَحْوُ يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ أَمْ جَوَازًا نَحْوُ يَوْمَ الجُمُعَةِ جَوَابًا لِمَنْ قالَ مَتَى قَدِمْتَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ *

(تم متن الأزهرية)

منظومة الشبراوي

في قواعد فَنِّ العربية

قام بضبطها ومقابلتها على عدد من النسخ
المطبوعة والمخطوطة للمتن والشرح

عبد الله بن صالح الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد..

فهذه منظومة في فن اللغة العربية لناظمها الشيخ عبد الله بن محمد الشبراوي، المتوفى سنة (١١٧١هـ) وقد اجتهدت في ضبطها ومقابلتها على عدد من نسخ متنها وشروحها المخطوطة والمطبوعة، وهي كالآتي:

١ - نسخة مطبوعة ضمن "مجموع مهمات المتون" يشتمل على ستة وستين متنًا، طبع شركة ومطبعة مصطفى الحلبي سنة (١٣٦٩هـ).

٢ - نسخة مطبوعة ضمن "متون في اللغة العربية" نشر دار ابن حزم، وهي تسعة متون مأخوذة بالترتيب من نسخة الحلبي المذكورة.

٣ - مخطوطة للنظم من مكتبة جامعة الرياض بقلم عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن يحيى.

٤ - مخطوطة للنظم من مكتبة الأخ الفاضل: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم مناولة الأخ الكريم: علي بن سليمان الحامد، وناسخها: سليمان بن عبد الرحمن العمري، وهذه النسخة فيها اختلاف كثير عن غيرها.

٥ - مخطوطة ضمن مجموع متون، وهي نسخة غير معجمة.

٦ - المنظومة الشبراوية ومعها زيادات الشيخ حافظ الحكمي، المتوفى سنة (١٣٧٧هـ).

٧ - شرح إسماعيل بن غنيم الجوهري، فرغ منه سنة (١١٦٠هـ) عندي منه مخطوطة مصورة عن جامعة الإمام، وصورة من نسخة مطبوعة في غزة فلسطين.

٨ - شرح زين بن أحمد المرصفي، المتوفى سنة (١٣٠١هـ) ولدي صورة منه مخطوطة

مصورة عن جامعة الإمام.

٩ - المنحة الوهبية على الرسالة الشبراوية لسليمان بن أحمد الفقيه، طبع في مكة سنة (١٣٠٤هـ) ولدي صورة منه عن مكتبة المسجد الحرام.

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير عبد الله الشَّبْرَاوي الشافعي: قد سألني من يَعِزُّ عليَّ أن أنظم له أبياتًا تشتمل على قواعد فَنِّ العربية، فأجبته لما سأل، طالبًا من الله بلوغ الأمل، ورتبته على خمسة أبواب: الباب الأول: في الكلام عند النحاة وما يتألف منه. الباب الثاني: في الإعراب اصطلاحًا. الباب الثالث: في مرفوعات الأسماء. الباب الرابع: في منصوبات الأسماء. الباب الخامس: في مخفوضات الأسماء. فقلت وعلى الله توكلت:

الباب الأول

في الكلام وما يتألف منه

١- يَـا طَالِـبَ النَّحْـوِ خُـذْ مِنِّي قَوَاعِـدَهُ ... مَنْظُومَـةً جُمْلَـةً مِـنْ أَحْـسَنِ الجُمَـلِ

٢- في ضِمْنِ خَمْسِينَ بَيْتًـا لا تَزِيـدُ سِـوَى ... بَيْتٍ بِـهِ[1] قَـدْ سَـأَلْتُ الْعَفْـوَ عَـنْ زَلَلِي

٣- إِن أَنْـتَ أَتْقَنْتَهَـا هَانَـتْ مَـسَائِلُهُ ... عَلَيْـكَ مِـنَ غَـيْرِ تَطْوِيـلٍ وَلَا مَلَـلِ

٤- أَمَّا الْكَـلامُ اصْـطِلاحًا فَهُـوَ عِنْـدَهُمُ ... مُرَكَّـبٌ فِيـهِ إِسْـنَادٌ كَقَـامَ عَـلِي

٥- وَالِاسْمُ وَالْفِعْـلُ ثُـمَّ الحَـرْفُ جُمْلَتُهَـا ... أَجْـزَاؤُهُ فَهْـوَ عَنْهَـا غَـيْرُ مُنْتَقِـلِ

٦- فَالِاسْـمُ يُعْـرَفُ بِـالتَّنْوِينِ ثُـمَّ بِـأَلْ ... وَالجَـرِّ أَوْ بِحُـرُوفِ الجَـرِّ كَالرَّجُـلِ

٧- وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ أَوْقَـدْ أَوْ بِـسَوْفَ وَإِنْ ... أَرَدْتَ حَرْفًـا فَمِـنْ تِلْـكَ الأُمُـورِ خَـلِي

الباب الثاني

في الإعراب اصطلاحًا

٨- هذا والاعْرَابُ[2] تَغْيِـيرُ الأَوَاخِـرِ مِـنْ ... إِسْـمٍ[3] وَفِعْـلٍ أَتَـى مِـنْ بَعْـدِ ذِي عَمَـلِ

---

(١) في أكثر النسخ لا يوجد سوى خمسين بيتًا.

(٢) في بعض النسخ: (باب الاعراب تغيير...) وفي بعضها: (اعرابنا هو تغيير...) وفي بعضها: (حَدُّ الاعراب تغيير...).

(٣) تكتب الهمزة لأنه ينطق بها وتلاحظ في التقطيع عند الوزن.

٩- فالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ في غَيْرِ الحُـرُوفِ[١] وَمَـا يَخْــتَصُّ بِــالجَرِّ إِلَّا الاسْــمُ فامْتَثِــلِ[٢]

١٠- وَالجَــزْمُ لِلْفِعْــلِ فَــالأَنْوَاعُ أَرْبَعَــةٌ وَلَــيْسَ لِلْحَــرْفِ إِعْــرَابٌ فَــلا تُطِــلِ

١١- وَقَــدْ تبَــيَّنَ أَنَّ الاسْــمَ لَــيْسَ لَــهُ جَــزْمٌ وَلَــيْسَ لِفِعْــلٍ جَــرٌّ مُتَّــصِلِ

١٢- لِكُــلِّ نَــوْعٍ عَلامَــاتٌ مُفَــصَّلَةٌ فَــالرَّفْعُ أَرْبَعَــةٌ في قَــوْلِ كُــلِّ وَلِي

١٣- وَالنَّــصْبُ خَمْــسُ عَلامَــاتٍ وَثَالِثُهَــا خَفْــضٌ ثَــلاثٌ وَلِلْجَــزْمِ اثْنَتَــانِ تَــلِي

الباب الثالث

في مرفوعات الأسماء

١٤- وَالرَّفْــعُ أَبْوَابُــهُ سَــبْعٌ سَتَــسْمَعُهَا تُــتْلَى عَلَيْــكَ بِوَصْــفٍ[٣] لِلْعُقُــولِ جَــلِي

١٥- فالفَاعِــلُ اسْــمٌ لِفِعْــلٍ قَــدْ تَقَدَّمَــهُ كَجَــاءَ زَيْــدٌ فَقَــصِّرْ يَــا أَخَــا الْعَــذَلِ

١٦- وَنَائِبُ الْفَاعِلِ اسْــمٌ كَــانَ[٤] مُنْتَــصِبًا فَــصَارَ مُرْتَفِعًــا لِلْحَــذْفِ في الأُوَلِ

١٧- كَنِيــلَ خَــيْرٌ وَصِــيمَ الــشَّهْرُ أَجْمَعُــهُ وَقِيــلَ قَــوْلٌ وَزَيْــدٌ بِالْوُشَــاةِ بُــلِي

١٨- وَالْمُبْتَــدَا نَحْــوُ زَيْــدٌ قَــائِمٌ وَأَنَــا في الــدَّارِ وَهْــوَ أَبُــوهُ غــيْرُ مُمتَثِــل

١٩- وَمَــا بِــهِ تَــمَّ مَعْنَــى الْمُبْتَــدَا خَــبَرٌ كَالشَّأنِ[٥] في نَحْوِ زَيْـدٌ صَـاحِبُ الـدُّوَلِ

٢٠- وَكَــانَ تَرْفَــعُ مَــا قَــدْ كَــانَ مُبْتَــدَأً إِسْــمًا وَتَنْــصِبُ مَــا قَــدْ كَــانَ بَعْــدُ وَلِي

٢١- وَمِثْلُهَــا أَدَوَاتٌ أُلْحِقَــتْ عَمَــلًا بِهَــا كَأَصْــبَحَ ذُو الأَمْــوَالِ في الحُلَــلِ

٢٢- وَبَــاتَ أَضْــحَى وَظَــلَّ الْعَبْــدُ مُبْتَــسِمًا وَصَــارَ لَــيْسَ كِــرَامُ النَّــاسِ كَالــسُّفَلِ

---

(١) في بعض النسخ: (فالرفع والنصب في كلٍّ يجئ وما).

(٢) في بعض النسخ: (فاحْتَفِلِ).

(٣) في بعض النسخ: (بِوَضْعٍ...).

(٤) في المطبوع (جاءَ) والمثبت هو الموجود في مخطوطات المتن والشرح، وهو أجود.

(٥) في شرح الفقيه: (كالثَّانِ)، وفي شرح الجوهري :كصاحبٍ في نحو...).

٢٣- وَأَرْبَـعٌ مِثْلُهَـا وَالنَّفْـيُ يَلْزَمُهَـا أَوْ شِـبْهُهُ كَـالْفَتَى فِي الـدَّارِ لَمْ يَـزَلِ

٢٤- ولَـيْسَ يَـبْرَحُ أو يَنْفَـكُّ مُجتهِـدًا تَـالله تَفْتَـأُ مِـنْ ذِكْـرَاهُ فِي شُـغُلِ[(١)]

٢٥- وَإِنَّ تَفْعَـلُ هَـذَا الْفِعْـلَ مُنْعَكِـسًا كَـإِنَّ قَوْمَـكَ مَعْرُوفُـونَ بِالجَـدَلِ

٢٦- لَعَـلَّ لَيْـتَ كَـأَنَّ الرَّكْـبَ مُرْتَحِـلٌ لَكِـنَّ زَيْـدَ بْـنَ عَمْـرٍو غَـيْرُ مُرْتَحِـلِ

٢٧- وَخُـذْ بَقِيَّـةَ أَبْـوَابِ النَّوَاسِـخِ إِذْ كَانَـتْ ثَلاثًـا وَذَاكَ الثُّلْـثُ لَمْ يُقَـلِ

٢٨- فَظَنَّ تَنْصِبُ جُزْأَيْ جُمْلَـةٍ نُسِخَا[(٢)] بِهَـا وَضُـمَّ لهَـا أَمْثَالهَـا وَسَـلِ

٢٩- مِثَالُـهُ ظَـنَّ زَيْـدٌ خَالِـدًا ثِقَـةً وَقَـدْ رَأَى النَّـاسُ عَمْـرًا وَاسِـعَ الأَمَـلِ

٣٠- وَتِلْـكَ سِـتَّةُ أَبْـوَابٍ سَـأُتْبِعُهَا بِالنَّعْـتِ وَالْعَطْـفِ وَالتَّوْكِيـدِ وَالْبَـدَلِ

٣١- كَزَيْـدٌ الْعَـدْلُ قَـدْ وَافَى وَخَادِمُـهُ أَبُـو الـضِّيَا نَفْسُهُ[(٣)] مِـنْ غَـيْرِ مَا مَهَـلِ

الباب الرابع

في منصوبات الأسماء

٣٢- وَبَعْدَ ذِكْرِي لِمَرْفُوعَاتِ الاسْـمِ عَـلَى تَرْتِيبِهـا الـسَّابِقِ الخَـالِي مِـنَ الخَلَـلِ[(٤)]

٣٣- أَقُـولُ جُمْلَـةُ مَنْـصُوبَاتِهِ عَـدَدًا سَـبْعٌ وَعَـشْرٌ[(٥)] وَهـذَا أَوْضَـحُ الـسُّبُلِ

٣٤- مِنْهَـا المَفَاعِيـلُ خَمْـسٌ مُطْلَـقٌ وَبِـهِ وَفِيـهِ مَعْـهُ لَـهُ وَانْظُـرْ إِلَى المُثُـلِ

٣٥- ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَـا عَمْـرٍو غَـدَاةَ أَتَـى وَجِئْـتُ وَالنِّيـلَ خَوْفًـا مِـنَ عِتَابِـكَ لِي

٣٦- وَلَا كَـإِنَّ لَهَـا اسْـمٌ بَعْـدَهُ خَـبَرٌ فَـإِنْ يَكُـنْ مُفْـرَدًا فَافْتَحْـهُ ثُـمَّ صِـلِ

---

(١) ثبت هذا البيت في بعض المخطوطات وفي شرح الجوهري والفقيه، وبه يتم العدد.

(٢) هكذا في أكثر نسخ المتن والشرح، وفي المطبوع: (نُسختْ).

(٣) سقطت لفظة: (نَفْسُهُ) من المطبوع.

(٤) جاء في المطبوع: (مِنَ الزَّلَلِ) والمثبت هو الموجود في جميع النسخ.

(٥) في المطبوع وشرح المرصفي والفقيه: (عشر وسبع)، وفي بعض النسخ: (ست وعشر) وفي شرح الجوهري: (عشر وست) والمثبت أجود.

٣٧- وَانْـصِبْ مُـضَافًا بِهَـا أَوْ مَـا يُـشَابِهُهُ كَـلَا أَسِـيرَ هَـوىً يَنْجُـو مِـنَ الخَطَـلِ

٣٨- وَابْـنِ المُنَـادَى عَـلَى مَـا كَـانَ مُرْتَفِعًـا بِـهِ وَقُـلْ يَـا إِمَـامُ[1] اعْـدِلْ وَلَا تَمِـلِ

٣٩- وَإِنْ تُنَـادِ[2] مُـضَافًا أَوْ مُـشَاكِلَهُ قُـلْ يَـا رَحِـيمًا بِنـا يَـا غَـافِرَ[3] الزَّلَـلِ

٤٠- وَالحَالُ نَحْـوُ أَتَـاكَ الْعَبْـدُ مُعْتَـذِرًا[4] يَرْجُـو رِضَـاكَ وَمِنْـهُ الْقَلْـبُ في وَجَـلِ

٤١- وَإِنْ تُمَيِّـزْ فَقُـلْ عِـشْرُونَ جَارِيَـةً عِنْـدَ الأَمِـيرِ[5] وَقِنْطَـارٌ[6] مِـنَ الْعَسَلِ

٤٢- وَانْصِبْ بِإِلَّا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ نَحْـوُ أَتَـتْ كُـلُّ الْقَبَائِـلِ إِلَّا رَاكِـبَ الجَمَـلِ

٤٣- وَجُـرَّ مَـا بَعْـدَ غَـيْرٍ أَوْ خَـلَا وَعَـدَا كَـذَا سِـوَى نَحْـوُ قَـامُوا غَـيْرَ ذِي الحِيَـلِ

٤٤- وَبَعْـدَ نَفْـيٍ وَشِـبْهِ النَّفْـيِ إِنْ وَقَعَـتْ إِلَّا يَجُـوزُ لَـكَ الأَمْـرَانِ فَامْتَثِـلِ

٤٥- وَانْصِبْ بِكَـانَ[7] وَإِنَّ اسْـمًا يُكَمِّلُهَـا مَـعْ تَـابِعٍ مُفْـرَدٍ يُغْنِيـكَ عَـنْ جُمَـلِ[8]

---

(١) في شرح الجوهري: (يا أمير).

(٢) في بعض النسخ: (وإن تنادي) بإثبات الياء، والإثبات وإن كان جائزًا عروضيًا إلا أن الحذف أجود من جهة النحو ومن جهة أن الخبن في البحر البسيط مستحسن في التفعيلة الثانية.

(٣) في بعض النسخ: (يا واحدَ الأَزَلِ).

(٤) جاء في بعض نسخ المتن والشرح: (مبتسمًا).

(٥) في شرح الجوهري: (عند الوزير).

(٦) في المطبوع: (وقنطارًا) بالنصب، وفي جميع النسخ بالرفع، وهو أجود.

(٧) في المطبوع: بـ(كأنَّ)، وهو خطأ.

(٨) جاء الشطر الثاني من هذا البيت في بعض نسخ المتن وفي شرح الجوهري هكذا: (... مع التوابع تدرك غاية الجذل). ثم إنه يوجد في بعض نسخ المتن وشرح الجوهري والفقيه بعد هذا بيتان وهما:

وإنْ تُـرِدْ نَاصِـبَ الأَفْعَـالِ نَحْـوُ إذنْ أَقُـومَ فَـارْجِعْ لِوَضْـعٍ بـالعُلُومِ مَـلِي

وانهَـضْ إلى العِلْـمِ واسْـأَلْ عَـنْ دَقَائِقِـهِ فالجِـدُّ في الجِـدِّ والحِرْمَـانُ في الكَسَلِ

الباب الخامس

في مخفوضات الأسماء

٤٦- وَاخْتِمْ بِأَبْوَابِ مَخْفُوضَاتِ الاسْمِ عَسَى تَنَالُ حُسْنَ خِتَامٍ مُنْتَهى الأَجَلِ

٤٧- عَوَامِلُ الخَفْضِ عِنْدَ الْقَوْمِ جُمْلَتُهَا ثَلاثَةٌ إِنْ تُرِدْ تَمْثِيلَهَا فَقُلِ

٤٨- غُلَامُ زَيْدٍ أَتَى فِي مَنْظَرٍ حَسَنٍ فَانْظُرْهُ وَاحْذَرْ سِهَامَ الأَعْيُنِ النُّجُلِ

٤٩- إِسْمٌ وَحَرْفٌ بِلَا خُلْفٍ وَتَابِعُهَا فِيهِ الخِلَافُ نَما فاسْأَلْ عَنِ الْعِلَلِ

٥٠- وَاعْلَمْ بِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكُتْبِ فَارْجِعْ لَهَا وَاسْتَغْنِ عَنْ عَمَلِ

٥١- يَا رَبِّ عَفْوًا عَنِ الجَانِي الْمُسِيءِ فَقَدْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ بِطَاحُ السَّهْلِ وَالجَبَلِ[1]

---

(١) جاء في شرح الجوهري والفقيه هذا البيت:

وَصَلِّ يَا ربِّ مَا نَاحَتْ مُغَرِّدَةٌ عَلى نَبِيِّكَ طَهَ أَشْرَفِ الرُّسُلِ

سلسلة المتون ٧

المقدمة الآجرومية



للإمام النحوي

محمد بن عبد الله الصنهاجي

(ابن آجروم)

مكتبة الريان

كراس خاص بطلاب الحلقات والدورات العلمية

المُقَدِّمَةُ الآجُرُّومِيَّةُ

الطَّبعَة الأُولَى

١٤٣٣ هـ/ ٢٠١٢ م

طبعة خاصة بالجزائر

مكتبة الريان

في خدمة العلم والدعوة

لأي طلباتكم واقتراحاتكم اتصل:

Dar-rayane@hotmail. com

هاتف: ٢٧ ٨٧ ٢٤ ٣٢ ٠

المُقَدِّمَةُ الآجُرُّومِيَّةُ

لِلإِمَامِ النَّحْوِيِّ

مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الصَّنْهَاجِيِّ

(ابْنُ آجُرُّومَ)

(٦٧٢-٧٢٣هـ)

اسم الطالب: ....

اسم الشيخ: ....

ملاحظة:

يستعمل الطالب هذا الكراس في تسجيل الفوائد من الحلقات العلمية والأشرطة السمعية وغيرها.

مكتبة الريان

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ: بِالْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ.

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ: بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ.

وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ الإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ: فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ

وَأَمَّا الْأَلِفُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً.

وَأَمَّا النُّونُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ: فَتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فتكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ: فتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ: فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا الْكَسْرَةُ: فتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ: فتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ: فتكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ: فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ: فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

فَصْلٌ

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ.

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا.

بَابُ الأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: ماضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ، نَحْوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ.

فَالْمَاضِي: مَفْتُوحُ الْآخِرِ أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ: مَجْزُومٌ أَبَدًا.

وَالْمُضَارِعُ: مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: «أَنَيْتُ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا حَتَّىٰ يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

فَالنَّوَاصِبُ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّىٰ، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ، وَالْوَاوُ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَىٰ، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَأَنَّىٰ، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ: وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ. وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبَتَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ».

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ: نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَ«يُضْرَبُ زَيْدٌ»، وَ«أُكْرِمَ عَمْرٌو»، وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو».

وَالْمُضْمَرُ: اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «ضُرِبْتُ وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ».

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ».

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ. نَحْوُ قَوْلِكَ: (أَنَا قَائِمٌ)، وَ(نَحْنُ قَائِمُونَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ: أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الِاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَىٰ، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَىٰ، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ؛ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ، تَقُولُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ. تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمَعْنَىٰ إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا، وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجدتُّ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ؛ تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ: تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الِاسْمُ الْمُضْمَرُ، نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ.

وَالِاسْمُ الْعَلَمُ؛ نَحْوُ: زَيْدٍ وَمَكَّةَ.

وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ، نَحْوُ: هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَؤُلَاءِ.

وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ؛ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ.

وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

وَالنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، وَتَقْرِيبُهُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ.

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ؛ وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَىٰ مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ أَوْ عَلَىٰ مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ، تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ: «تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ».

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ؛ وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ، تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ»، أَرَدتَّ أَنْ تَقُولَ: رَأَيْتُ الْفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَىٰ، وَاسْمُ لَا، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ

وَهُوَ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَىٰ فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا، وَقُمْتُ وُقُوفًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي» نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي» نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ، وَهُنَا، وَثَمَّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الْهَيْئَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، وَ«رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا»، وَ«لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا»، وَ«تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا»، وَ«طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا»، وَ«اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا»، وَ«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً»، وَ«زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا»، وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا».

وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ.

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ؛ وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرٌ، وَسِوَىٰ، وَسُوَىٰ، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَىٰ بِإِلَّا: يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا مُوجَبًا، نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا».

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا، جَازَ فِيهِ الْبَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَىٰ الِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«إِلَّا زَيْدًا».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا؛ كَانَ عَلَىٰ حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا»، وَ«مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ».

وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِغَيْرٍ، وَسِوَىٰ، وَسُوَىٰ، وَسَوَاءٍ، مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَىٰ بِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ؛ نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَزَيْدٍ»، وَ«عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو»، وَ«حَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ».

بَابُ لَا

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»؛ نَحْوُ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ».

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا» نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَلَا امْرَأَةٌ».

فَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لا» جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا؛ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ».

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَىٰ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ عَلَىٰ الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: «يَا زَيْدُ»، وَ«يَا رَجُلُ».

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ: مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالًا لِعَمْرٍو»، وَ«قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ»، وَ«اسْتَوَىٰ الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ».

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ، وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ.

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ.

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ: فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ، وَإِلَىٰ، وَعَنْ، وَعَلَىٰ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَبِحُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ، وَبِمُذْ، وَمُنْذُ.

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَهُوَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ.

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ: «غُلَامُ زَيْدٍ» وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: «ثَوْبُ خَزٍّ» وَ«بَابُ سَاجٍ»، وَ«خَاتَمُ حَدِيدٍ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ

الآجُرُّومِيَّة

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

الشهير بابن آجُرُّوم

(المتوفى سنة ٧٢٣ هـ)

تحقيق

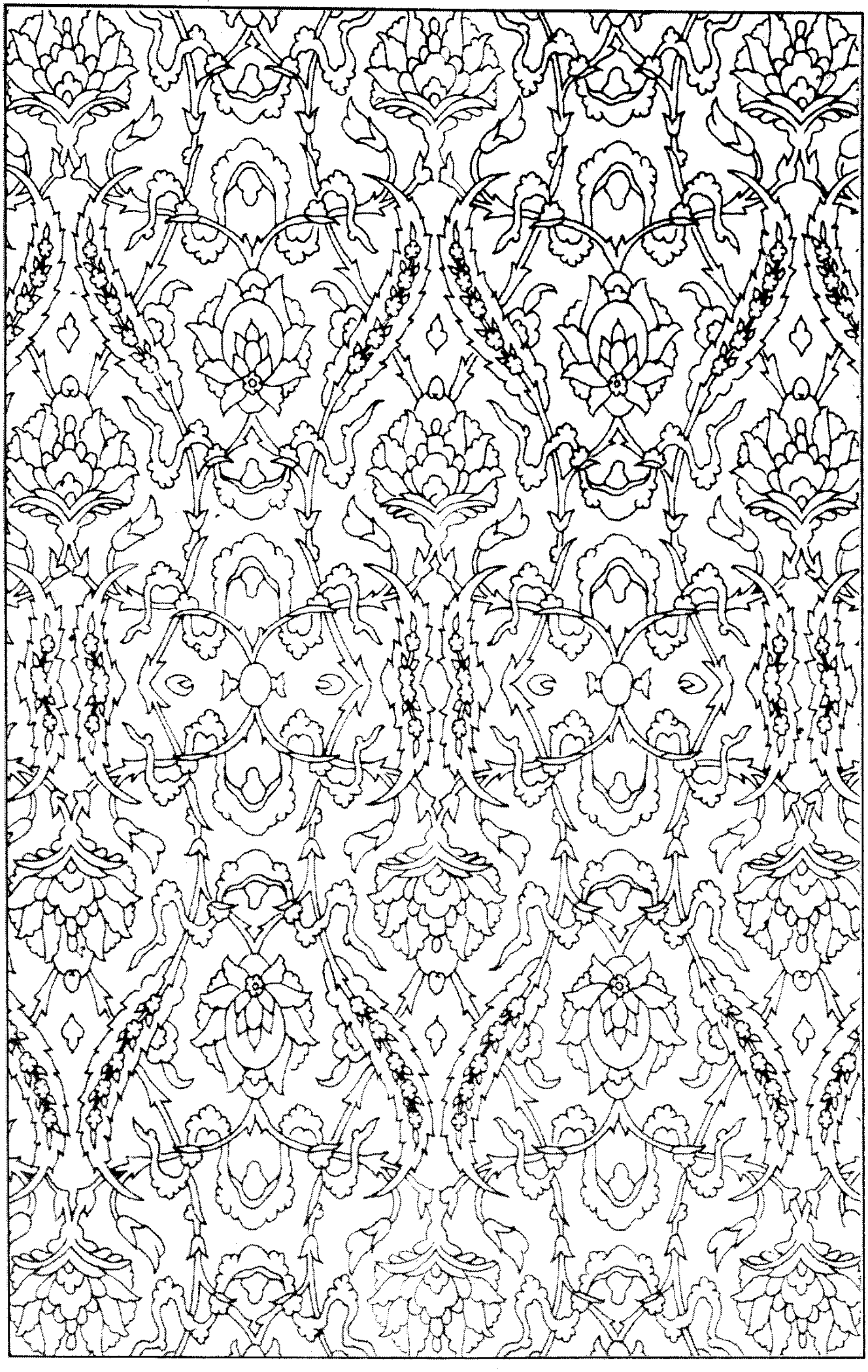
حايف النبهان

تقديم

د. محمد حسان الطيان

رئيس مقررات اللغة العربية في الجامعة العربية المفتوحة - الكويت

عضو مراسل بمجمع اللغة العربية بدمشق .



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تصدير بقلم

د. محمد حسان الطيان

الحمد لله ولي الحمد ، والصلاة والسلام على حامل لواء الحمد ، سيدنا محمد ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم بإحسان.

وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة - وفضله عظيم لا يحد، ونعمه كثيرة لا تحصى - أنك واجد في تراثها كل ما تصبو إليه نفس المتعلم من فنون وعلوم، ومستويات في التعليم، فالمبتدئ يجد بغيته، والمتعلم يجد طَلِبَتَهُ، والمتخصص يجد ضالته.

وقد حظي علم النحو بقسط وافر من هذا الثراء والتنوع والتعدد في المضمون والمستوى التعليمي، فأنت تجد إلى جانب «أصول» ابن السراج «الموجز»، وإلى جانب «تذكرة» أبي علي «وتكملته» «الإيضاح»، وإلى جانب «خصائص» ابن جني و«سر صناعة الإعراب» «اللمع» و«الملوكي» في التصريف، وإلى جانب «مفصل» الزمخشري «الأنموذج».

وهكذا فقد كان من هم كل واحد من هؤلاء الأعلام أن يصنف كتابا للناشئة، يشتمل على مبادئ النحو، بأيسر عبارة، وأقرب سبيل.

جاء في ترجمة أبي علي الفارسي: «قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»(١).

ومن هذه المختصرات الموجزات النافعات متن الآجرومية، وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور محمود الطناحي: «وهذا متن الآجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبطا لقواعد اللغة، وحصرا لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلى يوم الناس هذا»(٢).

وبقدر ما كتب لهذا المتن من القبول والذيوع والانتشار، كان الاهتمام بنسخه وطبعه وشرحه والعناية به، حتى لا تكاد مكتبة خاصة أو عامة للمخطوطات أو للمطبوعات تخلو من نسخة منه.

وما هذه الطبعة التي نقدم لها إلا واحدة من مئات الطبعات التي نشرت لهذا

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢/٨١٣).

(٢) مقالات العلامة محمود الطناحي (١/٩٦).

المتن، على أنها - والإنصاف شريعة - تمتاز بأمور لا بد من التنويه بها:

أولها: هذا العمل المتقن الذي نهض به محققها الأستاذ الباحث حايف النبهان، بدءا من جمعه لنسخها المخطوطة والمطبوعة وكذلك شروحها، وانتهاء بمعارضتها وتدوين فوارق النسخ في هامشها، ومرورا بالتعريف بها وبمؤلفها في مقدمة بلغت الغاية إتقانا وتجويدا وإحسانا.

وثانيها: ضبط كامل لكلماتها، لم يدع حرفا منها غفلا، وهو عمل جليل ينبغي أن يذكر فيشكر، بل ينبغي أن يؤتسى به ويقتفى أثره في كل عمل يخرج للناس في مجال تعليم العربية خصوصا، وفي كل ما يكتب للناشئة عموما؛ لأن الحركات قوام العربية، وسر عظيم من أسرارها، وما فسدت سلائق الناس وفشا اللحن في ألسنتهم إلا من إهمال الضبط أو الإخلال به.

وثالثها: هذا اللبوس الجميل الذي ظهرت به تختال تِيهاً، وحق لمثلها أن تزهو وتختال.

وما أدري لماذا أغفل الأستاذ المحقق الحديث عن تفاصيل عمله المجود هذا، فلم يفرده بعنوان على عادة المحققين في شرح منهجهم في التحقيق، وتفصيل الكلام على عملهم في النص المحقق، أهو تواضع العلماء أم أصول الصنعة؟ تلك التي عبر عنها الأديب الكبير يحيى حقي خير تعبير حين قال: «عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة الريشة، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم».

والحق أني كنت أود أن أقرأ شيئا عن منهجه في التحقيق، كما كنت أود ألا تخلو هوامش النص من بعض الإيضاحات والتنبيهات التي تفيد القارئ المبتدئ في دنيا النحو.

أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء على ما بذل من جهد، وأن ينفع بهذه الطبعة من الآجرومية أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يتولانا بعنايته، ويؤيدنا بنصره لرفع راية العربية، إنه خير مسؤول ونعم المجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد حسان الطيان

الكويت: فجر السبت ١١ رجب ١٤٣٠م

٤ تموز ٢٠٠٩م

مُقَـدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه المقدمة الآجرومية في علم العربية، شرفت أن أكون أحد من اشتغلوا بها، فقمت بتحقيقها على عشر نسخ خطية، واثني عشر شرحا، وكتاب إعراب لألفاظها، وكتاب إعراب لأمثلتها، ومطبوعتين، كما سيأتي بيان ذلك كله.

وقدمت لها بمقدمة تناولت تعريفا موجزا بها، وبمؤلفها، ووصف النسخ المستعملة في التحقيق.

والهدف من هذا العمل إخراج طبعة متقنة من هذا المتن المفيد، تتضمن أبرز الاختلافات بين نسخها المتعددة، لذا كانت كل التعليقات في الحواشي بما فيها الفوائد المنثورة متعلقة بتحقيق هذا الهدف فحسب.

وأؤكد افتقاري إلى نصح وتوجيهات السادة المختصين، وطلبة العلم النابهين، لتدارك أي ملاحظات شابت هذا العمل، وتعديلها في طبعات لاحقة إن شاء الله تعالى.

وأرجو من الله ـ عز وجل ـ أن تكون هذه الطبعة خير عون لمن أراد أن يحفظها أو يدرسها أو يشرحها، سائلا المولى ـ عز وجل ـ أن يغفر لمؤلفها، وأن يرفع درجته.

حايف النبهان
hayef74@yahoo.com

أولاً : ترجمة الإمام ابن آجروم

اسمه وكنيته ونسبه ونسبته :

هو الأستاذ العلامة المقري النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن آجروم.

هكذا ذكرت أكثر المصادر اسمه بمحمدين، وجاء عند بعض شراح مقدمته كالمكودي[١] والإبياري[٢] والرشيدي[٣] وغيرهم: محمد بن داود[٤]، وأما اللاذقي فقد ذكر أن اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن داود[٥]، بأربعة محمدين.

والصنهاجي: قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة لقبيلة مغربية.

قال الإبياري: «الصنهاجي - بفتح الصاد المهملة، وكسرها - نسبة إلى صنهاجة، بلدة مشهورة»[٦].

---

(١) شرح المكودي على الآجرومية (ص٢).

(٢) شرح الآجرومية لفايد بن مبارك الإبياري (ق٢أ).

(٣) الأقوال المرضية على متن الآجرومية لحسين الرشيدي الشافعي (ق٤ب).

(٤) صرح بعض من سماه بهذا الاسم كالإبياري والرشيدي أن داود اسم أبيه.

(٥) حاشية على متن الآجرومية لمحمد خضر بن عابدين اللاذقي (ق١ب).

(٦) شرح الآجرومية للإبياري (ق٢أ).

وقال البيجوري: «نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب»[١].

والصواب ما ذكره البيجوري؛ فإن ابن آجروم من أهل فاس مولدا وإقامة ووفاة.

والصنهاجي - نسبة للقبيلة - قال القلقشندي: بفتح الصاد، وقال السيوطي: بالكسر، وقال ابن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره[٢].

وآجروم: قال السيوطي: «بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة»[٣].

وقال ابن الحاج: «وجد بخط المصنف أجروم بهمزة غير ممدودة»[٤].

ونقل السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته أنه يعرف بأكروم[٥].

وقال الرشيدي: «ثم جيم بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقول بالقاف، وبعضهم بالجيم وبها كان يكتب بخطه»[٦].

ونص أكثر من ترجم له أنها كلمة تعني بلغة البربر: الفقير الصوفي،

---

(١) فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري (ص٦).

(٢) صبح الأعشى للقلقشندي (٣٦٢/١) ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص١٦٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٦/١).

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١).

(٤) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم للعلامة ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ص١٢).

(٥) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٦) الأقوال المرضية على متن الآجرومية (ق٤ب).

وزاد الرشيدي فقال: «ومعناه بلسان البربرية: الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي»[1].

مولده:

ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب. قال ابن الحاج: «في السنة التي توفي فيها ابن مالك»[2].

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان.

وأما تلاميذه فما من شك أنه قد تلقى العلم على يديه عدد كبير من الطلبة، لا سيما من أهل فاس، إضافة إلى الطلبة الذين يرتحلون إليها، ومن هؤلاء:

١) ابنه أبو محمد عبد الله بن محمد.

٢) محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي[3].

---

(١) الإحالة السابقة.

(٢) العقد الجوهري لابن الحاج (ص١٢).

(٣) ذكره السيوطي، وقال إنه رأى في ترجمته من تاريخ غرناطة أنه قرأ عليه بفاس ووصف ابن آجروم بالأستاذ. بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٣٨).

٣) القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي[١].

مكانته وثناء العلماء عليه:

عرف العلماء قدر ابن آجروم، وأثنوا عليه بما هو أهله، ومن ذلك:

١) قال تاج الدين ابن مكتوم القيسي الحنفي: «نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع»[٢].

٢) قال أبو زيد عبد الرحمن المكودي: «الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي»[٣].

٣) وقال الإمام السيوطي: وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته[٤].

٤) وقال عنه الخطيب الشربيني: «الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة»[٥]

مصنفاته:

اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تدريسا وتأليفا، قال ابن مكتوم: وله

---

(١) ذكره الكفيري حين ساق إسناده الذي يروي به الآجرومية عن مؤلفها. شرح الكفيري (ق١ب).

(٢) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٣) شرح الأجرومية للمكودي (ص٢).

(٤) بغية الوعاة (٢٣٨/١).

(٥) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية (ص٥١).

مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات[١].

ومن مصنفاته:

١) المقدمة الآجرومية في علم العربية.

٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، وهو شرح على الشاطبية[٢].

٣) البارع في قراءة نافع. نظم.

٤) الاستدراك على هداية المرتاب. نظم.

وفاته:

توفي ـ رحمه الله ـ يوم الإثنين بعد الزوال، لعشر بقين من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الحمراء بمدينة فاس ببلاد المغرب[٣].

---

(١) بغية الوعاة (١/٢٣٩).

(٢) حقق هذا الكتاب، والنظمين المذكورين بعده، الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٣) من مراجع ترجمته: شروح مقدمته والحواشي عليها، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/٢٣٨-٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٢/٨)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٦-١٧٩٨)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٤٥/٢)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤١٣/٧)، الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، معجم المطبوعات العربية لإلياس سركيس (١/٢٥-٢٦)، معجم المؤلفين (٢١٥/١١).

ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية

اسمها:

لا يعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسما لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الآجرومية، وتارة: الجرومية، بحذف الألف، وتارة يضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الآجرومية، أو: المقدمة الجرومية.

وبهذا يتبين خطأ قول صاحب مجلة المقتطف، حيث ذكر أن كلمة آجرومية هي نفس كلمة اغراما اليونانية، أو غراماريا اللاتينية (أو GRAMMER الإنجليزية) وتعني قواعد اللغة، وزعم أنه لا ذكر لآجروم في ترجمة المؤلف[1]، وهذا ناشئ عن قلة اطلاع.

مكانة المقدمة وبعض ثناء العلماء عليها:

للمقدمة الآجرومية مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع، ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، ولعل أحد أسباب ذلك عائد إلى مكانة مؤلفها وإخلاصه.

---

(١) مجلة المقتطف شهر مارس سنة ١٩١١ (ص٢٣٨)، نقلا عن يوسف إلياس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢٥/١ حاشية ١).

وقد ذكر الراعي النميري أن ابن آجروم ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة[1].

ويقال: لما ألف هذا المتن كان في مجلس عال فطيرته الريح فقال: اللهم إن كان خالصا لوجهك فرده علي، فرده عليه معقبا[2].

وحكي أيضا أنه لما ألفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله فلا يبل، وكان الأمر كذلك[3].

وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ووصفها بما يليق بها، ومن ذلك:

١) قال ابن يعلى: هي مقدمة مباركة من أجل ما ألف في علم النحو، وهي قريبة المرام سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها ـ رحمه الله ـ برسم ولده أبي محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها»[4]

٢) وذكر المكودي أن مقدمة ابن آجروم من أجل ما وضع في علم اللغة العربية من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة، ثم قال: «فهي مفتاح

---

(١) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٢) حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٣) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص٤).

(٤) الدرة النحوية في شرح الجرومية للشريف ابن يعلى الحسني (ق٢أ).

علم اللسان ومصباح غيب البيان»[1].

٣) وقال ابن الحاج: «يدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع في أقرب مدة»[2].

موضوعاتها ومباحثها:

تضمنت مقدمة ابن آجروم المواضيع والمباحث التالية:

١) تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.

٢) باب الإعراب.

٣) باب معرفة علامات الإعراب.

٤) باب الأفعال.

٥) باب مرفوعات الأسماء.

٦) باب منصوبات الأسماء.

٧) باب مخفوضات الأسماء.

وقد ذكر التوابع تفصيلا في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

---

(١) شرح المكودي على الآجرومية للمكودي (ص٢).

(٢) العقد الجوهري (ص١٢).

منهج مؤلفها:

يمكن إيجاز منهج ابن آجروم في مقدمته على النحو الآتي:

١) يبدأ الموضوع بذكر التعريف غالبا.

٢) يهتم بالتقسيم، وذكر الأنواع.

٣) يحرص على التمثيل للمسائل والأقسام التي يذكرها.

٤) يذكر الراجح عنده دون أن يتقيد بأحد المذاهب النحوية، ودون نقل مباشر عن كتاب أو إمام معين.

٥) لم يقدم لكتابه بمقدمة يبين فيها مقصوده ومنهجه.

٦) خلت المقدمة من ذكر الشواهد الشعرية والتعليلات النحوية.

٧) يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة.

٨) أغفل بعض المباحث والأبواب؛ طلبا للاختصار.

طبعاتها:

طبعت المقدمة الآجرومية طبعات كثيرة جدا، قال بروكلمان: «توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها»[١]

وسأشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة، ومن ذلك:

١) طَبْعَةُ روما (١٥٩٣م)، وهي أولى طبعاته.

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٧/٤١٤)

٢) طُبِعَتْ بتحقيق المستشرق الإيطالي أوبيشيني، مع ترجمة باللغة اللاتينية، في مطبعة مدتيشي (١٦٣١م).

٣) طبعة بولاق (١٢٣٩هـ - ١٨٢٣م).

٤) طبعت بتحقيق المستشرق براون، مع ترجمة باللغة الانجليزية، في مطبعة كامبردج (١٨٣٢م).

٥) طبعت بتحقيق المستشرق الفرنسي برينيه، مع ترجمة باللغة الفرنسية، طبع في الجزائر (١٨٤٦م).

٦) طبعت في بودابست بالمجر، بتحقيق المستشرق المجري بيتر هاتالا (١٨٧٧م)

٧) طبعت في النمسا، بتحقيق المستشرق المجري كانيورسكي، مع شرح باللغة المجرية (١٨٨٢م)

٨) طبعت ضمن مجموع مهمات المتون، في المطبعة الخيرية (١٣١٠هـ)

٩) طبعت بعناية علي علاء الدين الألوسي، بالمطبعة العلية السلطانية، استانبول (١٣١٥هـ - ١٨٩٧م).

١٠) طبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، بمطبعة السعادة (١٣٢٤هـ)

١١) طبعت بعناية ديف دفرسام فريس، في سنغافورا (١٩٣٨م).

١٢) طبعت بتحقيق الأستاذ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد بمكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م).

وقد طبع الكتاب قديما أيضا في مكة المكرمة، والقدس، وبيروت، وكسروان، ودمشق، والنجف، وفاس، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، ومالطة، والهند(١).

عناية العلماء بها:

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماما كبيرا، فتنوعت أعمالهم عليها مدارسة وحفظا ونسخا وتحقيقا وشرحا وإعرابا ونظما، وقد سبق في المبحث السابق بيان بعض من حققها، وبعض من ترجمها للغات أخرى، ومقصودي في هذا المبحث الإشارة إلى بعض جهود العلماء في شرح وإعراب ونظم المقدمة الآجرومية(٢).

أولا: الشروح:

شروح المقدمة الآجرومية كثيرة جدا جاوزت المائة بكثير، وحسبي هنا

---

(١) لمعرفة مزيد من الطبعات انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (١/٢٥-٢٦)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع الجزء الأول بإعداد الدكتور محمد عيسى صالحية (١/٤-٥)، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور عبد الهادي الفضلي (ص١٩-٢٠).

(٢) انظر للمزيد: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٧٥٦-١٧٥٨)، وجامع الشروح والحواشي لعبد الله الحبشي (١/١٦-٥٧)، والدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية لماهر علوش.

أن أذكر الشروح التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن وهي:

١) الدرة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسني، وقد تلقى المقدمة من ابن صاحب الآجرومية، ولعل شرحه أول شرح عليها.

٢) شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧).

٣) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري الضرير المالكي (٨١٤-٨٨٩).

٤) شرح الشيخ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ويعرف أيضا بالوقاد (ت٩٠٥) وهو أشهر شروحها.

٥) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد البجائي.

٦) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧).

٧) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي[١].

٨) شرح فايد بن مبارك الإبياري (المتوفى بعد ١٠٦٣).

---

(١) هكذا ذكر محقق الكتاب الدكتور علي موسى الشوملي ويرى بعض الباحثين أن الكتاب لابنه شمس الدين محمد (ت ١٠٠٤).

٩) الدرة البهية على مقدمة الآجرومية، لمحمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الدمشقي الحنفي (١٠٤٣-١١٣٠).

١٠) شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي الشافعي (ت١٢٠٢).

١١) الكلمات الجلية في بيان المراد من الآجرومية، لأبي الحسين علي بن عبدالبر الونائي الشافعي (ت١٢١٢).

١٢) حاشية الشيخ عبدالله العشماوي على متن الآجرومية.

ثانيا: الكتب المؤلفة في إعراب ألفاظها[١]:

١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥).

٢) إعراب الآجرومية لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (ت٩٨٤).

٣) الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية، لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلبي الشافعي الفرضي النحوي (ت١٠٩٠)، وسيأتي الحديث عنه.

٤) التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم المعروف بالبقري الشافعي (ت١١١١ ، وقيل: كان حيا عام ١١٤٦).

٥) الأنوار المضية في إعراب ألفاظ الآجرومية، للكفيري الدمشقي

---

(١) احتوت بعض الشروح على إعراب الآجرومية كاملا، كشرح الكفيري، فإنه بعد أن ينتهي من شرح مسائل الباب يعقبه بفصل في إعراب ألفاظه، وكالكفراوي الذي مزج شرحه بالإعراب.

الحنفي (ت١١١٠)(١).

٦) إعراب الآجرومية لعبد المعطي البرلسي.

٧) إعراب الآجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت١٢٣٢)

٨) الجوهرة السنية في إعراب الآجرومية، للشيخ يحيى بن محمد الحسيني العطار المؤذن (أتم تأليفها سنة١٢٢٢).

٩) الفوائد الزكية في إعراب الآجرومية، لأحمد بن محمد بن تميم التميمي الداري الخليلي الحنفي (المتوفى بعد سنة ١٢٣٩).

١٠) البهجة البهية في إعراب الآجرومية، لسعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي الحنفي (ت ١٢٩٦ أو ١٢٩٨).

١١) الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الأجرومية للشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد العجيمي (المتوفي بعد ١٣٠٧هـ).

١٢) الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية للعلامة محمد الأمين ابن عبدالله الأثيوبي الهرري.

ثالثا: المنظومات:

منظوماتها كثيرة، ومنها:

١) اللمعة المضية نظم المقدمة الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم بن

---

(١) هذا الكتاب كتاب آخر غير شرحه المذكور أولا، وسيأتي أيضا أن له نظما على المتن.

إسماعيل المقدسي النابلسي الحنبلي (ت٨٠٣).

٢) العلوية في نظم الآجرومية، لنور الدين السنهوري المالكي (ت٨٩٩).

٣) الدرة البرهانية في نظم الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم الكردي المقدسي الحنفي (ت٩٦٠).

٤) الدرة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمريطي الشافعي (توفي بعد ٩٨٨)، وهي أشهر منظوماتها.

٥) الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية، لأبي المكارم نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت١٠٦١).

٦) غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم، لمحمد الكفيري (ت١١٣٠).

٧) نظم شرف الدين عبدالله بن محمد الشافعي الشبراوي (ت١١٧٢).

٨) الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، لعبد السلام بن مجاهد النبراوي.

٩) جمال الآجرومية لرفاعة بك الطهطاوي (ت١٢٩٠).

١٠) نظم علي بن نعمان الآلوسي (ت١٣٤٠).

١١) نظم الآجرومية لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاني (ت١٣٥٢).

١٢) نظم الآجرومية لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت١٣٦٤).

ثالثاً: وصف النسخ المستخدمة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه المقدمة على عشر نسخ خطية، تفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وتم الاعتماد كذلك على اثني عشر شرحا، ذكرت جميعها في مبحث شروح الآجرومية من المقدمة السابقة، وتفاصيلها في الجداول والصور المرفقة.

وهذه الشروح على أقسام من حيث التعرض للمتن، فمنهم من مزج الشرح بالمتن، بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بكتابة المتن بالحمرة والشرح بالسواد، أو بوضع المتن داخل قوسين والشرح خارجهما، ولا شك أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا القسم؛ فكتابة المتن بالحمرة أو وضعه بين قوسين، خاضع لتصرف النساخ أحيانا.

ومن الشراح من ذكر المتن كاملا، وفصل بينه وبين الشرح بأن يقدم كلمة «قال» أو «قوله» قبل ذكر جزء من المتن، ثم يبدأ بالشرح، وهذا أنفع الأقسام لمن أراد تحقيق المتن، وممن اتخذ هذه الطريقة الشريف ابن يعلى الحسني، والسنهوري.

وثمة قسم ثالث كانت الفائدة منه أقل، وهو عدم ذكر المتن كاملا، والاقتصار على ذكر طرف من المتن دال على بقيته، وهذا يتمثل في

شرحين اثنين: شرح العلامة البجائي حيث استفدت منه في موضعين فقط، وحاشية العشماوي وكانت الاستفادة منه أكبر من سابقه.

ومن الكتب المستعملة في التحقيق أيضا إعراب الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، ولا تخفى مكانة مؤلفه، وقد اعتمدت على هذا الكتاب مع أن شرحه معتمد في التحقيق أيضا؛ للأمن من أن تكون بعض الألفاظ قد كتبت بالحمرة سهوا مع أن الصواب أنها من الشرح، ولوجود تغاير بين نسخته التي اعتمد عليها في شرحه، وتلك التي اعتمد عليها في إعرابه.

ومن الكتب المعتمدة في التحقيق أيضا كتاب جاء في فهرسة جامعة الملك سعود، وإدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف بالكويت وغيرها من المصادر، أنه لنجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ولكني أكاد أجزم أن الكتاب الذي ينسب له ليس من تأليفه، بل هو كتاب آخر غير كتاب إعراب أو شرح الآجرومية لنجم الدين الغزي.

ويدل على ذلك أمور:

أولا: لم يذكر اسم الغزي على أي من نسخ الكتاب المنسوب له، لا في أول الكتاب ولا في آخره، ومنها نسختان خطيتان في جامعة الملك سعود، ومصورتان عن نسختين محفوظتين في مكتبة الأسد في دمشق.

ثانيا: الكتاب المشار إليه ليس كتاب إعراب لألفاظ الآجرومية، بل كتاب إعراب لأمثلتها، فإن لم توجد أمثلة في المسألة أتى بأمثلة من عنده

ويعربها، مع شرح يسير جدا.

ثالثا: جاء في إحدى مخطوطتي مكتبة الأسد في ورقة العنوان: كتاب شرح الآجرومية في علم العربية، تأليف الشيخ الإمام نجم الدين الفرضي الحلبي.

فإذا كانت المعطيات كتاباً موضوعه الأساسي إعراب أمثلة الآجرومية، لعالم فرضي حلبي لقبه نجم الدين، فالنتيجة أن الكتاب قيد الدراسة ليس إعراب الآجرومية لنجم الدين الغزي، بل كتاب: الفوائد السنية في إعراب أمثلة الآجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله الدمشقي الحلبي الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ[1].

وعلى العموم، وخروجا من الخلاف وإن كان ضعيفا، فإني قد أشرت للشارح بالنجم، وهو صالح للاثنين.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن نسختان مطبوعتان للآجرومية:

الأولى: طبعت بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ، بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، وإليها الإشارة بطبعة السعادة.

---

(١) ومما يؤيد ذلك ما جاء في فهرست المكتبة الأزهرية (فهرست علم النحو، ص١٠٩): «إعراب الآجرومية، وهو للشيخ نجم الدين بن يحيى الفرضي الشافعي، على الآجرومية لابن آجروم، أوله: قول الآجرومي ـ رحمه الله ـ: الكلام هو اللفظ إلى آخره» اهـ. وهو عين ما تبتدئ به نسخ جامعة الملك سعود ومكتبة الأسد.

الثانية: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، طبعت ضمن مجموع مهمات المتون سنة ١٣٦٩هـ، وإليها الإشارة بطبعة الحلبي.

وفيما يلي ثلاثة جداول:

الجدول الأول: في بيان ووصف نسخ متن الأجرومية المخطوطة المعتمدة في التحقيق.

الجدول الثاني: في بيان ووصف شروح الآجرومية المخطوطة المعتمدة في التحقيق.

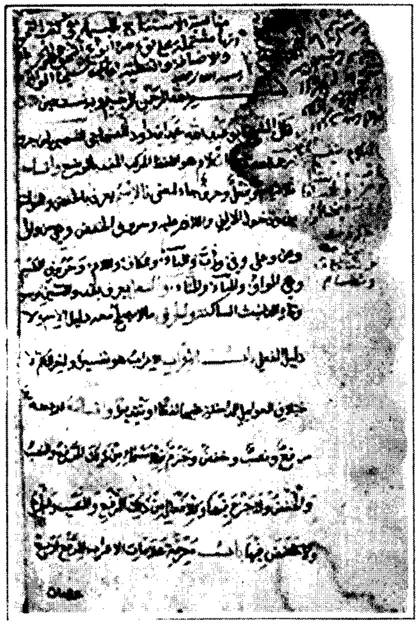
الجدول الثالث: في بيان ووصف متن وشروح الآجرومية المطبوعة المعتمدة في التحقيق.

ويلي ذلك صور مخطوطات متن وشروح الآجرومية المعتمدة في التحقيق.

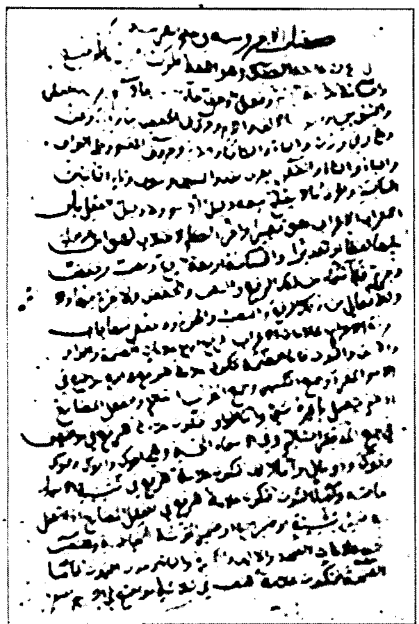
الرمز	عدد الأوراق	الناسخ	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
أ	٩		١٢٧٩	جامعة الملك سعود	خط نسخ واضح معتاد
خ	٥	أحمد بن علي	القرن الثاني عشر	خسرو بيك سرأييفو	
ز	١٥		١٢٢٥	الأزهر	
س	١٥	سليم بن أحمد البيروتي	١٢٧٨	جامعة الملك سعود	خط نسخ حسن
ع	٢٠			الأزهر	
ك	١٧		١٢٣١	وزارة الأوقاف الكويتية	خط حسن وعليها حواشي
ل	٢٤			مكتبة الأسكندرية	
م	٢٤	محمد. . .	٩٧٥	جامعة الملك سعود	ناقصة الورقة الأولى
ن	٤	عبد العزيز عبدالله محمد	١٢٧٢	جامعة الملك سعود	نسخ معتاد
ي	١٢		القرن ال١٢	جامعة الملك سعود	ضمن مجموع فيه ١١ رسالة

المؤلف	عدد الأوراق	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
ابن يعلى	٧٣	١٠٦٤	الأزهر	خط مغربي
السنهوري	٧٦		الأزهر	مقابلة على نسخة المؤلف
الأزهري (إعراب الأجرومية)	٢٧	١٠٧٥	الأزهر	خط نسخ متقن، المتن بالحمرة
البجائي	٣٤	٩٩٢	الأزهر	
الإبياري	١٣٦	١٢٩٢	جامعة الملك سعود	خط نسخ، المتن بالحمرة
نجم الدين الغزي أو الفرضي	٣٦		مكتبة الأسد بدمشق	
الكفيري	١٣٢	١١٥٣	جامعة الملك سعود	ناسخه: مصطفى الرشاش
الوناني	٧٦	١٢٦٨	الأزهر	ناسخه: يوسف محمد

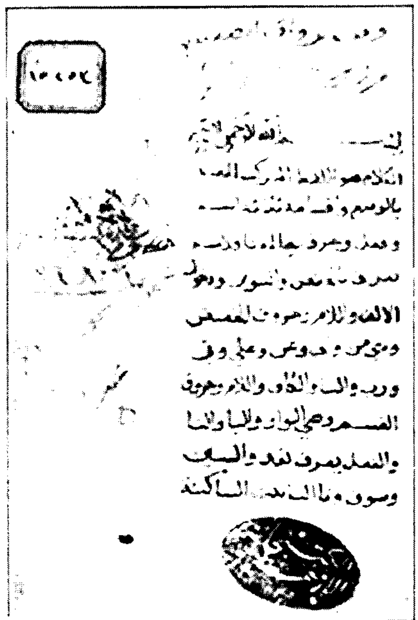
المؤلف	اسم المحقق	دار النشر	سنة الطبع	عدد الصفحات	ملاحظات
ابن آجروم	أحمد الأمين الشنقيطي	السعادة	١٣٢٤هـ	٢١	
ابن آجروم	تصحيح أحمد سعد	مصطفى البابي الحلبي	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	٢٤	
المكودي	تصحيح أحمد سعد	مصطفى البابي الحلبي	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	٢٤	
خالد الأزهري		بولاق	١٢٩٠هـ	٤٨	المتن في أقواس
الخطيب الشربيني	سيد شلتوت الشافعي	دار المنهاج	١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م	٢٧٤	حقق أيضا في جامعة الأزهر
الرملي	د. على موسى الشوملي	دار أمية بالرياض		٣١٤	المتن في أقواس
الكفراوي	تصحيح إبراهيم عبد الغفار	المطبعة العامرة	١٢٩١هـ	١٣٢	بهامشها حاشية الحفناوي
العشماوي		المطبعة العلمية	ط٢ ١٣١٥هـ	٤٤	يذكر بعض المتن



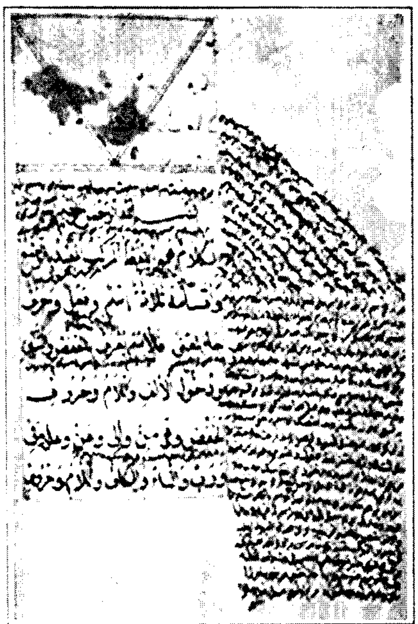
نسخة (أ)



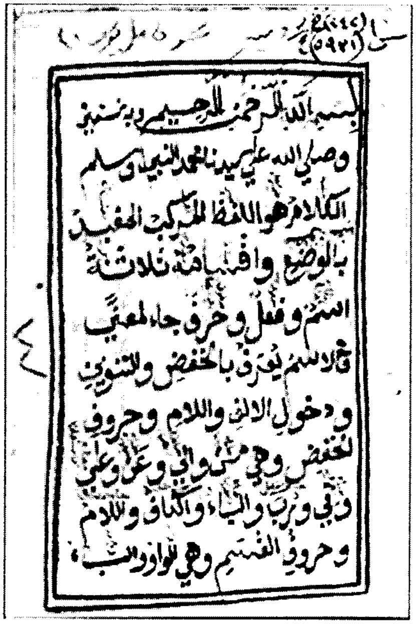
نسخة (خ)



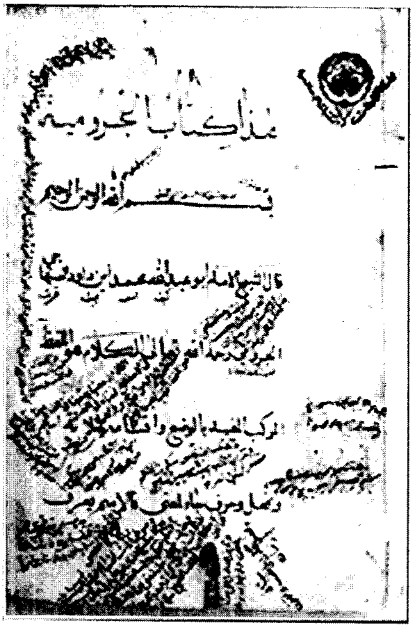
نسخة (ز).



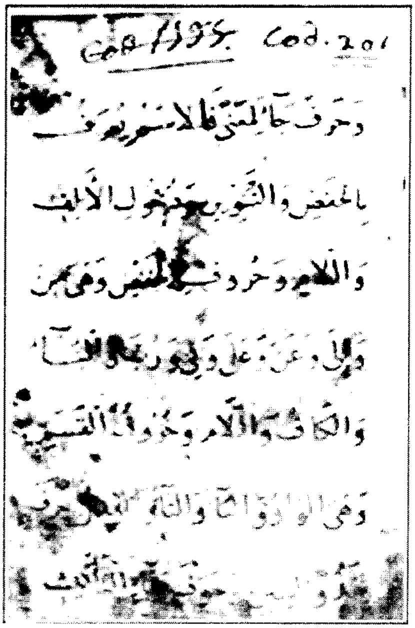
نسخة (س)


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وسلم
الكلام هو اللفظ المركب المفيد
بالوضع وأقسامه ثلاثة
اسم وفعل وحرف جاء لمعنى
فالاسم يعرف بالخفض والتنوين
ودخول الألف واللام وحروف
الخفض وهي من وإلى وعن وعلى
وفي ورب والباء والكاف واللام
وحروف القسم وهي الواو والباء

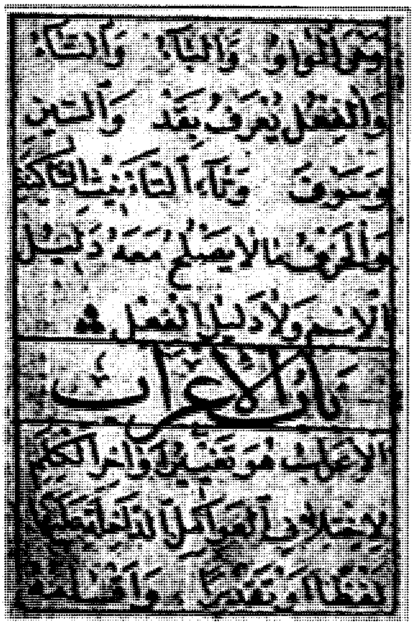
نسخة (ع)


هذا كتاب الجرومية
بسم الله الرحمن الرحيم

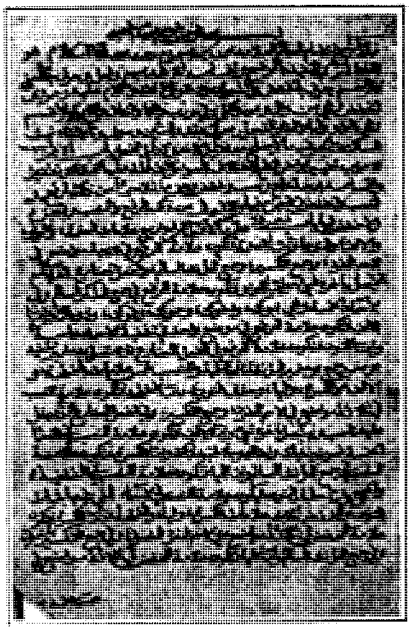
نسخة (ك)


وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف
بالخفض والتنوين ودخول الألف
واللام وحروف الخفض وهي من
وإلى وعن وعلى وفي ورب والباء
والكاف واللام وحروف القسم
وهي الواو والباء والتاء

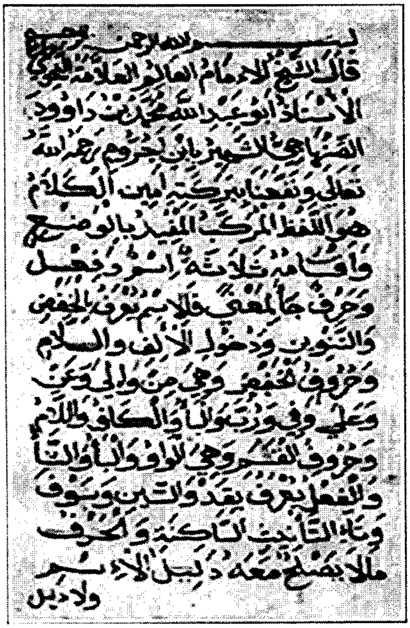
نسخة (ل)


وهي الواو والباء والتاء
والفعل يعرف بقد والسين
وسوف وتاء التأنيث الساكنة
والحرف ما لا يصلح معه دليل
الاسم ولا دليل الفعل
باب الإعراب
الإعراب هو تغيير أواخر الكلم
لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظا أو تقديرا وأقسامه

نسخة (م)

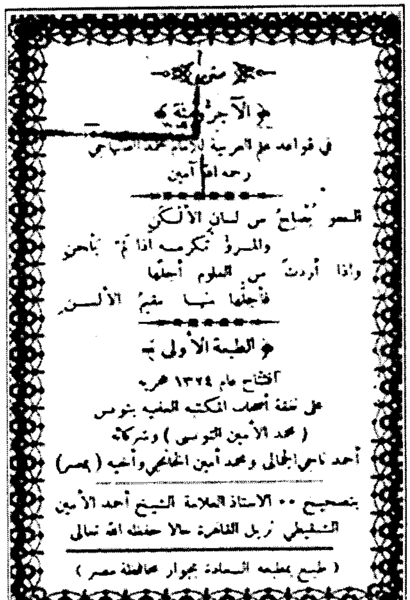


نسخة (ن)



بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام العالم العلامة النحوي
الأستاذ أبو عبد الله محمد بن داود
الصنهاجي الشهير بابن آجروم رحمه الله
تعالى ونفعنا ببركته آمين الكلام
هو اللفظ المركب المفيد بالوضع
وأقسامه ثلاثة اسم وفعل
وحرف جاء لمعنى فالاسم يعرف بالخفض
والتنوين ودخول الألف واللام
وحروف الخفض وهي من وإلى وعن
وعلى وفي ورب والباء والكاف واللام
وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء
والفعل يعرف بقد والسين وسوف
وتاء التأنيث الساكنة والحرف
ما لا يصلح معه دليل الاسم
ولا دليل

نسخة (ي)

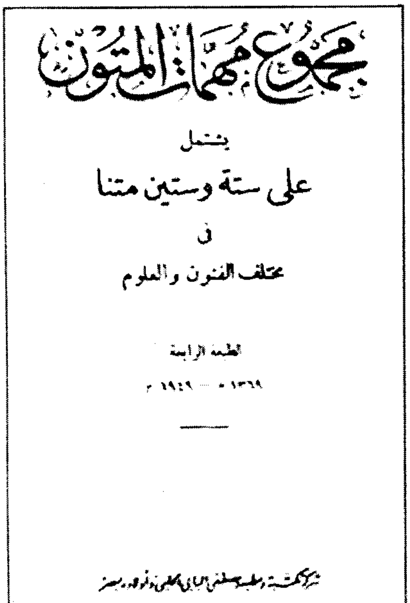


متن الآجرومية
في قواعد علم العربية للإمام محمد الصنهاجي
رحمه الله آمين

العلم يصلح من لسان الألكن
والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا أردت من العلوم أجلها
فأجلها منها مقيم الألسن

الطبعة الأولى
افتتاح عام ١٣٢٤ هجرية
على نفقة أصحاب المكتبة العلمية بتونس
(محمد الأمين التونسي) وشركاه
أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه (بمصر)
بتصحيح .. الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الأمين
الشنقيطي نزيل القاهرة حالا حفظه الله تعالى
(طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

طبعة السعادة

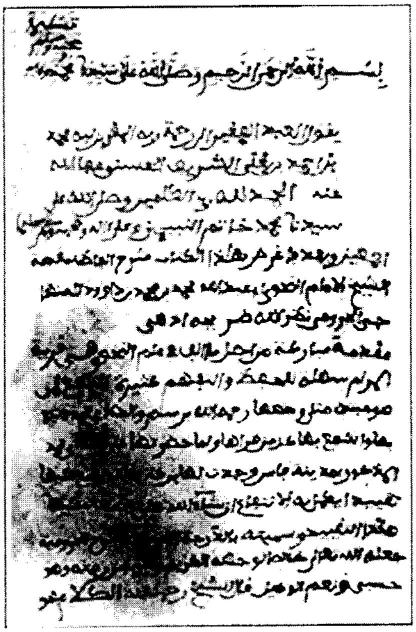


مجموع مهمات المتون
يشتمل
على ستة وستين متنا
في
مختلف الفنون والعلوم

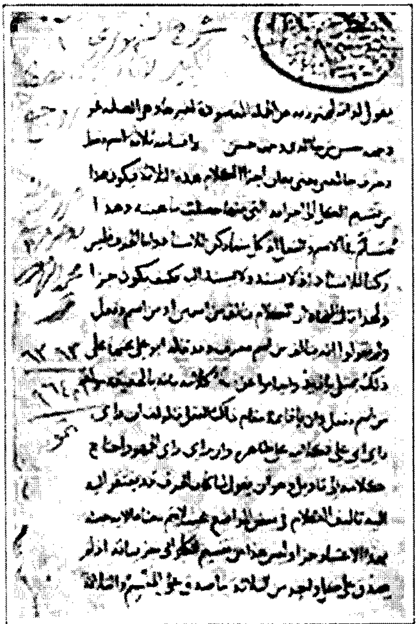
الطبعة الرابعة
١٣٦٩ هـ — ١٩٤٩ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

طبعة الحلبي



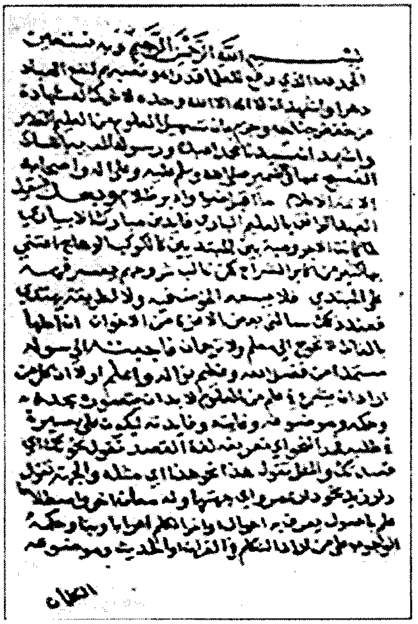
شرح ابن يعلى



شرح السنهوري



شرح البجائي



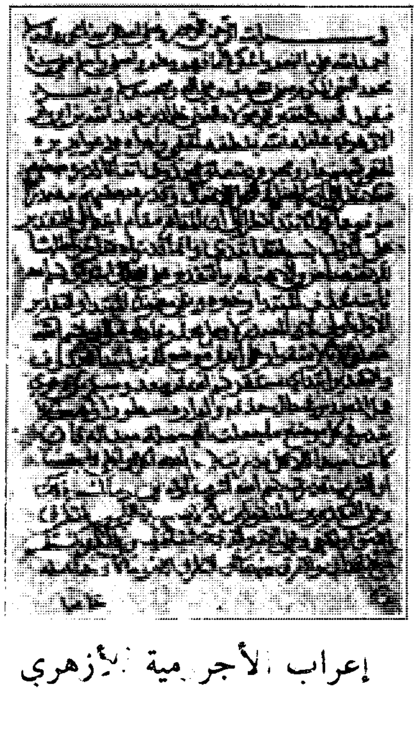
شرح الإيباري



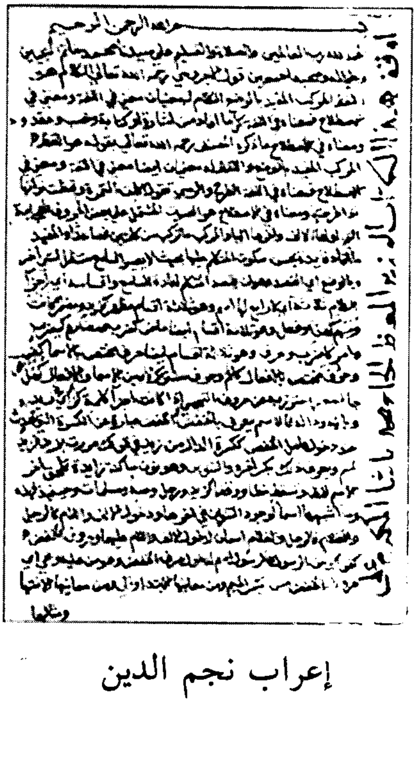
شرح الكفيري



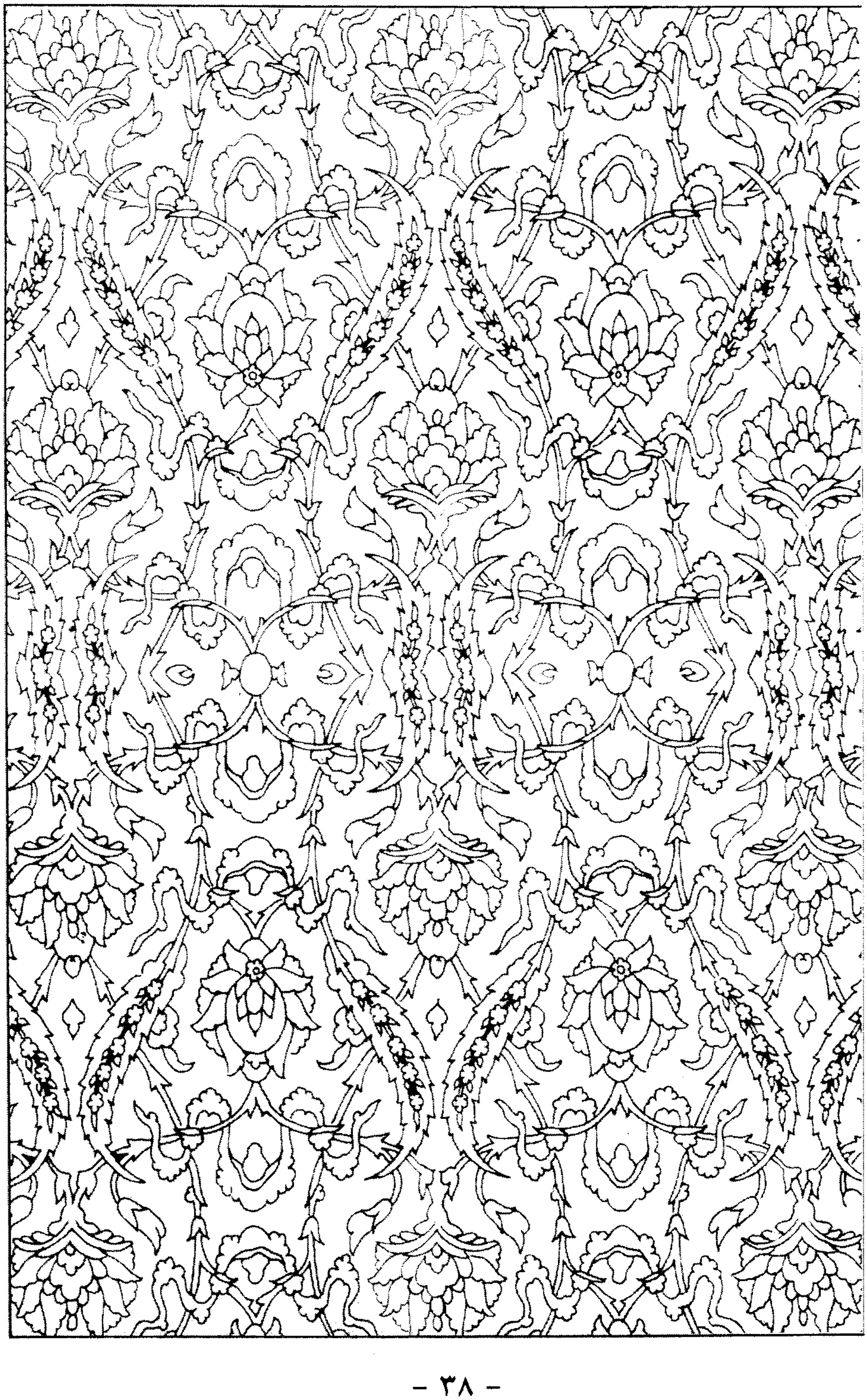
شرح الوناني



إعراب الأجرومية للأزهري

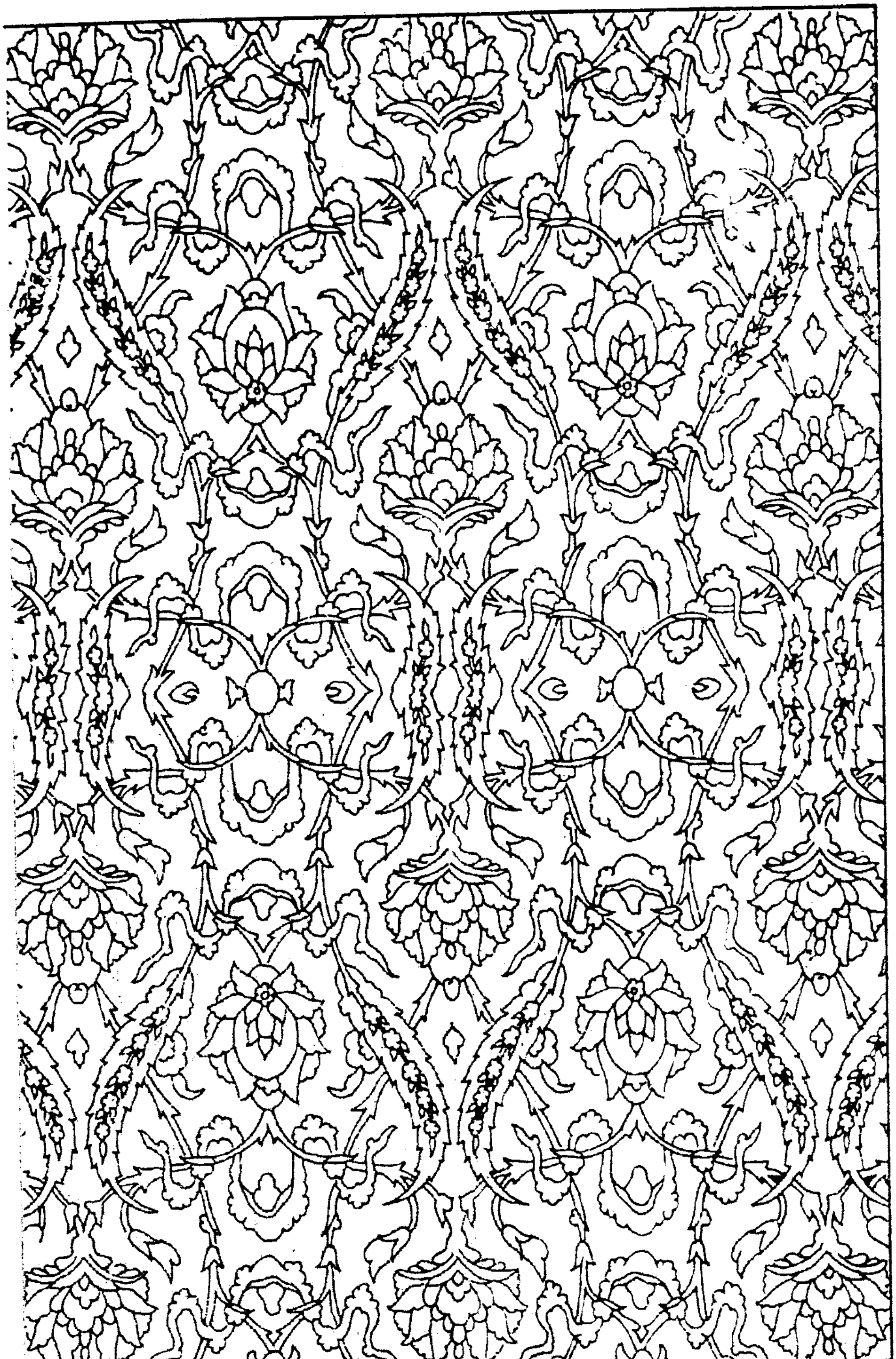


إعراب نجم الدين



النَّصُّ المُحَقَّقُ

للمُقَدِّمَةِ الآجُرُّومِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ(١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِـ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ(٢) الْأَلِفِ واللَّامِ(٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ(٤): مِنْ، وَإِلى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ(٥)، وَالْبَاءُ، وَالْكَافُ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ(٦)

---

(١) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإبياري (ق١ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

(٢) في «ك»: «وَبِدُخُولِ»، بزيادة حرف الباء.

(٣) في «أ» و«ك» و«ن» وعند السنهوري (ق ٢ب): « . . . الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

(٤) «هي» ساقطة من: «ب».

(٥) عند السنهوري (ق٣ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَمُذْ، وَمُنْذُ» وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة: «ذكر منها سبعة عشر حرفا، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: لعل، ومتى، وكي». وأما ابن يعلى فقد زاد (ق٨أ): «حَتَّى، وَحَاشَا، وَمُذْ، وَمُنْذُ»، دون ذكر خلا وعدا.

(٦) قال الرملي (ص٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفا على مِنْ فيفيد أنها من حروف الخفض، وبالجر عطفا على الألف واللام ؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ[1]، وَالتَّاءُ[2].

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِـ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ[3].

وَالْحَرْفُ: مَالَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.

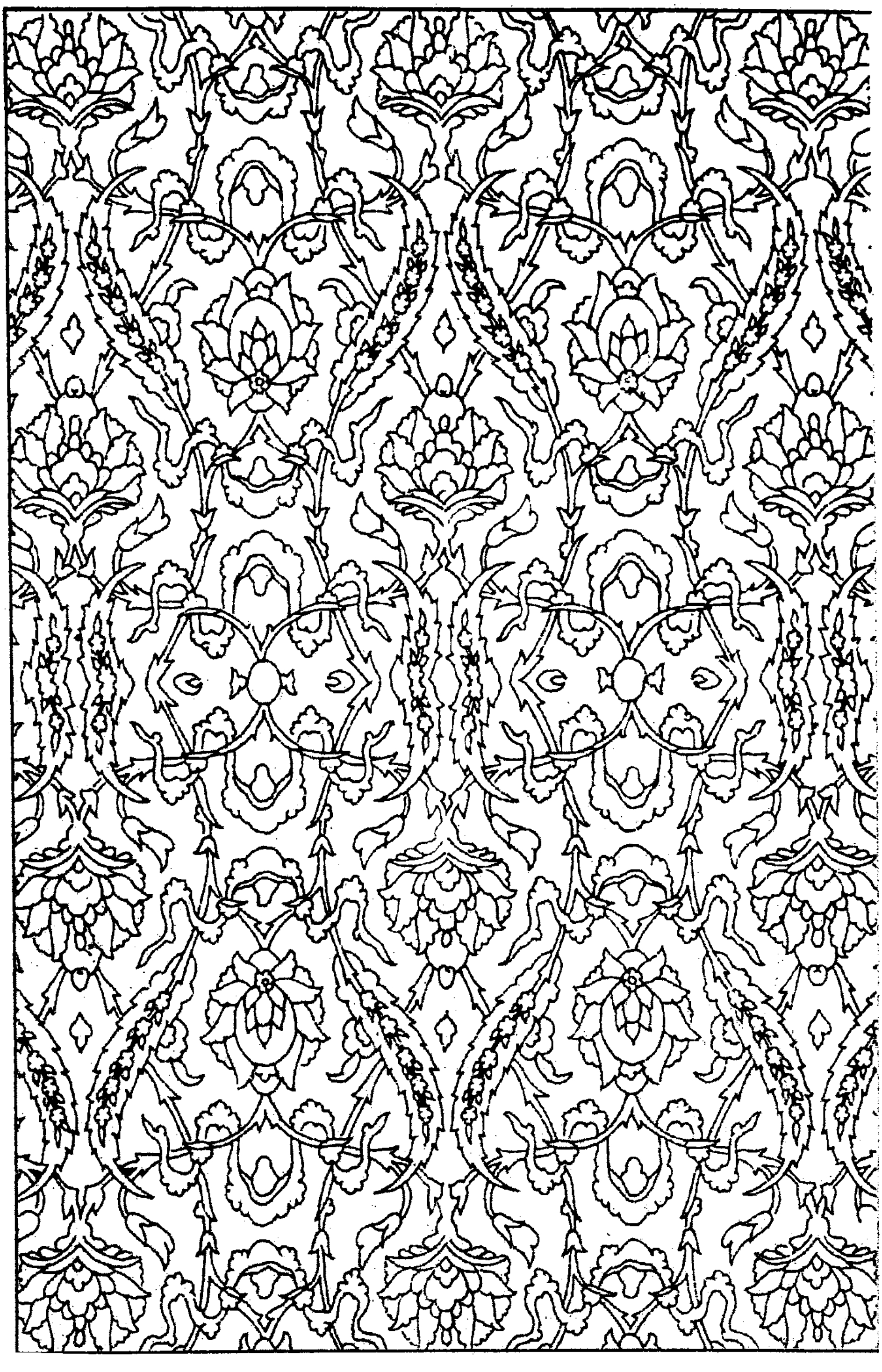
---

(١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق٨أ)، وسيتكرر عنده إسقاط الباء من حروف الجر، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.

(٢) عند السنهوري (ق٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.

(٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق١٠ب) وأضافها في الشرح قائلًا: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ... ». (ق ١١أ).

بَابُ الْإِعْرَابِ



بَابُ[1] الْإِعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ[2] تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ[3] أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

---

(١) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا »، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولا لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب».
وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإبياري (ق١١) وشرح الكفراوي (ص٢٠).

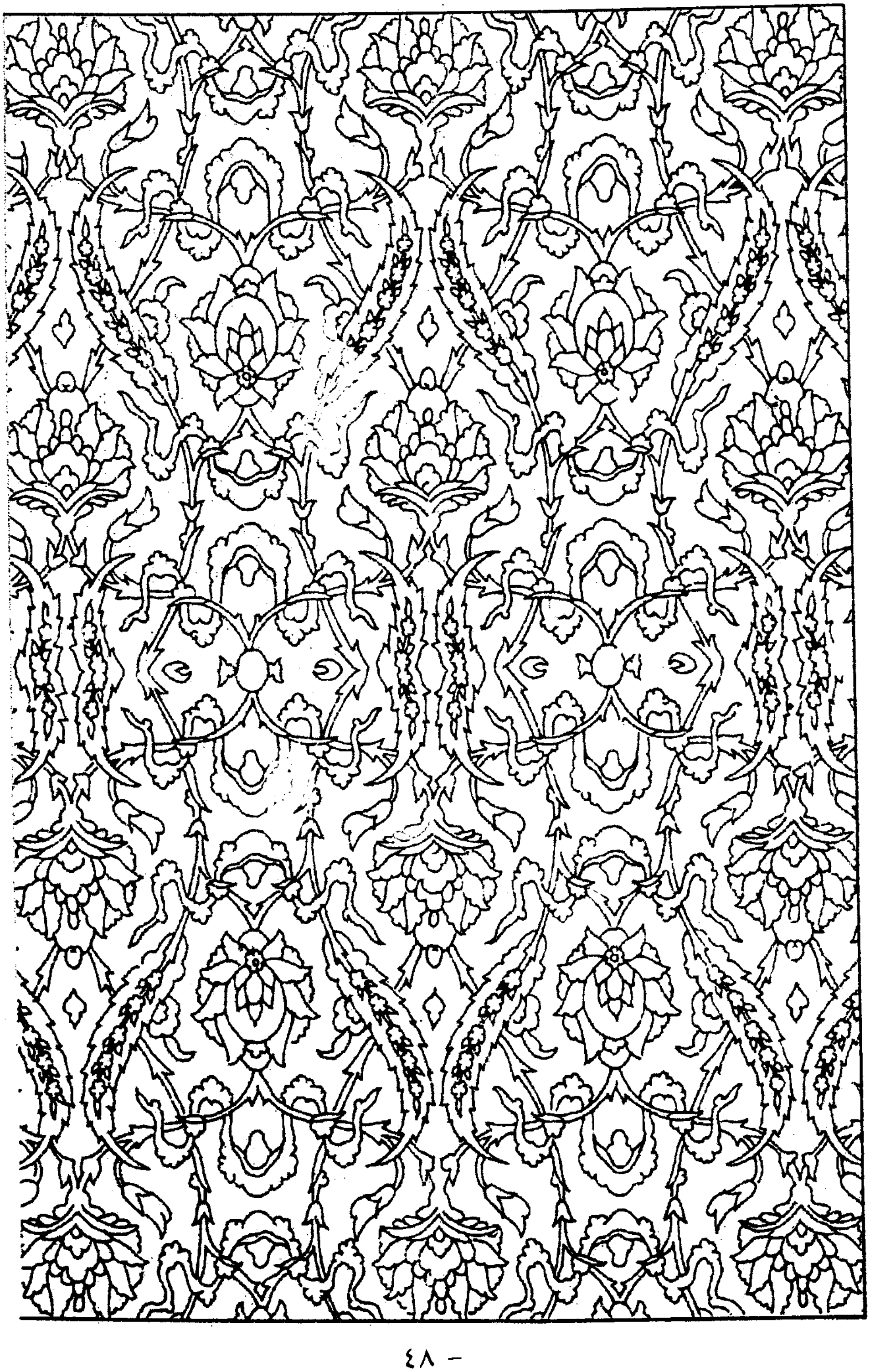
(٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق١١ب) ولا المكودي (ص٤) ولا السنهوري (ق ٨أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص٧٣) ولا الحطيب الشربيني (ص ٧٤) ولا الإبياري (ق١١ب-١٢أ).
وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص٣) والحلبي (ص٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص٦) والنجم (ق٣ب) والكفيري (ق٢٤أ) والكفراوي (ص٢٠) والونائي (ق١٣أ).

(٣) وقع في نسخة البجائي (ق٦أ): «وَأَلْقَابُهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علاماته» اهـ، ووقع عند الرملي (ص٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: وعلاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.

بَابُ
مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ



بَابُ مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ(٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي(٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ(٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ(٥)، وَحَمُوكِ(٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

---

(١) عند ابن يعلى (ق١٦أ): «فِي الِاسْمِ المُفْرَدِ مُطْلَقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقا، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق١٦ب): «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

(٣) في «ل» و«خ» وعند السنهوري (ق١١ب): «إذا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص٧٨): «وفي بعض النسخ: إذا».

(٤) قال الرملي (ص٧٩): «وفي بعض النسخ: السِّتَّةِ». وورد النص عند ابن يعلى (ق١٧أ): «وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ».

(٥) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق١٧أ) والسنهوري (ق١١ب): «أَخُوكَ وَأَبُوكَ».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً(١).

وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ(٢)، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ.

وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ(٦)،

---

(١) في نسخة ابن يعلى (ق ١٨أ) ورد نص الآجرومية كالآتي: «وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ: جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَقَامَتِ المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثم قال شارحا: «هكذا أثبت النص في بعض النسخ، وفي بعضها: وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

(٢) في «ك»: «ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ضَمِيرُ الجَمْعِ».

(٣) عند السنهوري (ق١٣ب): «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة: في.

(٤) في «ز» و«س» و«ل» و«م» و«ن» وعند السنهوري (ق١٤أ) والونائي (ق٢٣ب): «وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ»، بزيادة كلمة: في.

(٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لا توجد عند المكودي (ص٥).

(٦) قال الرملي (ص٨٦): «وفي بعض النسخ: السِّتَّةِ».

نَحوُ(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ(٣)

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ(٤) الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ(٥) النُّونِ.

---

(١) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحوُ، ويصح نصبه على كونه مفعولا لفعل محذوف، تقديره: أعني نحوَ، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص٣٢، ٤٤).

(٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق١٩ب) والمكودي (ص٦) والأزهري في إعرابه (ق٦ب) والنجم (ق٦أ) والكفيري (ق٣٥أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».
قال المكودي: «فأخاك مفعول برأيت، وأباك معطوف عليه» اهـ. وجاء النص عند الونائي (ق٢٤أ): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكِ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

(٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق١٤ب) ولا المكودي (ص٦) ولا الكفيري (ق٣٥أ) ولا الونائي (ق٢٤أ).

(٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص ٤) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١١) والخطيب الشربيني (ص٩٤) والإبياري (ق٢٦ب): «فِي الْأَفْعَالِ الخَمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.
وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٢٢أ) ولا المكودي (ص٦) ولا السنهوري (ق١٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٧أ) ولا النجم (ق٦ب) ولا الكفيري (ق٣٦أ) ولا الكفراوي (ص٣٣) ولا الونائي (ق٢٤أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص٨٩).

(٥) في «ك» وعند السنهوري (ق١٥ب) والنجم (ق٦ب): «بِثُبُوتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلاثُ عَلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا[1] الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ[2]، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ[3].

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي[4] التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ[5].

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الِاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي[6] الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

---

(١) في «أ» وعند المكودي (ص٦): «وَأَمَّا» بالواو بدلا من الفاء.

(٢) في «خ»: «وفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «في».

(٣) في «خ» و«ل» و«ن»: «وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ»، بزيادة كلمة «في».

(٤) كلمة «في» لا توجد في «أ» و«ز» و«س»، وليست عند الكفراوي (ص٣٤).

(٥) في « ع» و«ن» وعند الإبياري (ق٢٩أ): «وَفِي الجَمْعِ»، بزيادة كلمة في.

(٦) في «ع» والونائي (ق٢٦ب): «في موضعين: في الفعل...».

الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ[1] الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ[2] النُّونِ.

---

(١) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١٢ خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص٩٩): «وَفِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق١٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٩٥) ولا النجم (ق٧ب) ولا الإبياري (ق٣٢أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا الونائي (ق٢٧أ).

(٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «بِثُبُوتِ».

فَصْلٌ(١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الِاسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ[٢]، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

---

(١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

(٢) قال الرملي (ص٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اهـ، وقال الأزهري (ق٨أ): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٣٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع».

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثاني عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ(١).

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: التَّثْنِيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ(٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ(٣)، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا(٤) التَّثْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

---

(١) عند ابن يعلى (ق٢٥أ) والمكودي (ص٧) والسنهوري (ق١٩ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ» و«جُزِمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و«يُخْفَضُ» و«يُجْزَمُ».

(٢) قال الرملي (ص٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال الأزهري (ق٩أ): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٤٠): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.
وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/٨٠) أن يكون السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهـ، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

(٣) قال الرملي (ص٩٧): «وفي نسخة: السِّتَّةُ؛ بزيادة هنوك»اهـ . وقال البيجوري في شرح نظم العمريطي (ص١٩) : ووقع في بعض نسخه (يعني الأجرومية) الأسماء الستة بزيادة الهن.

(٤) عند الوناني (ق٢٨أ): «أما»، دون فاء.

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ[1]: فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ[2]، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا[3].

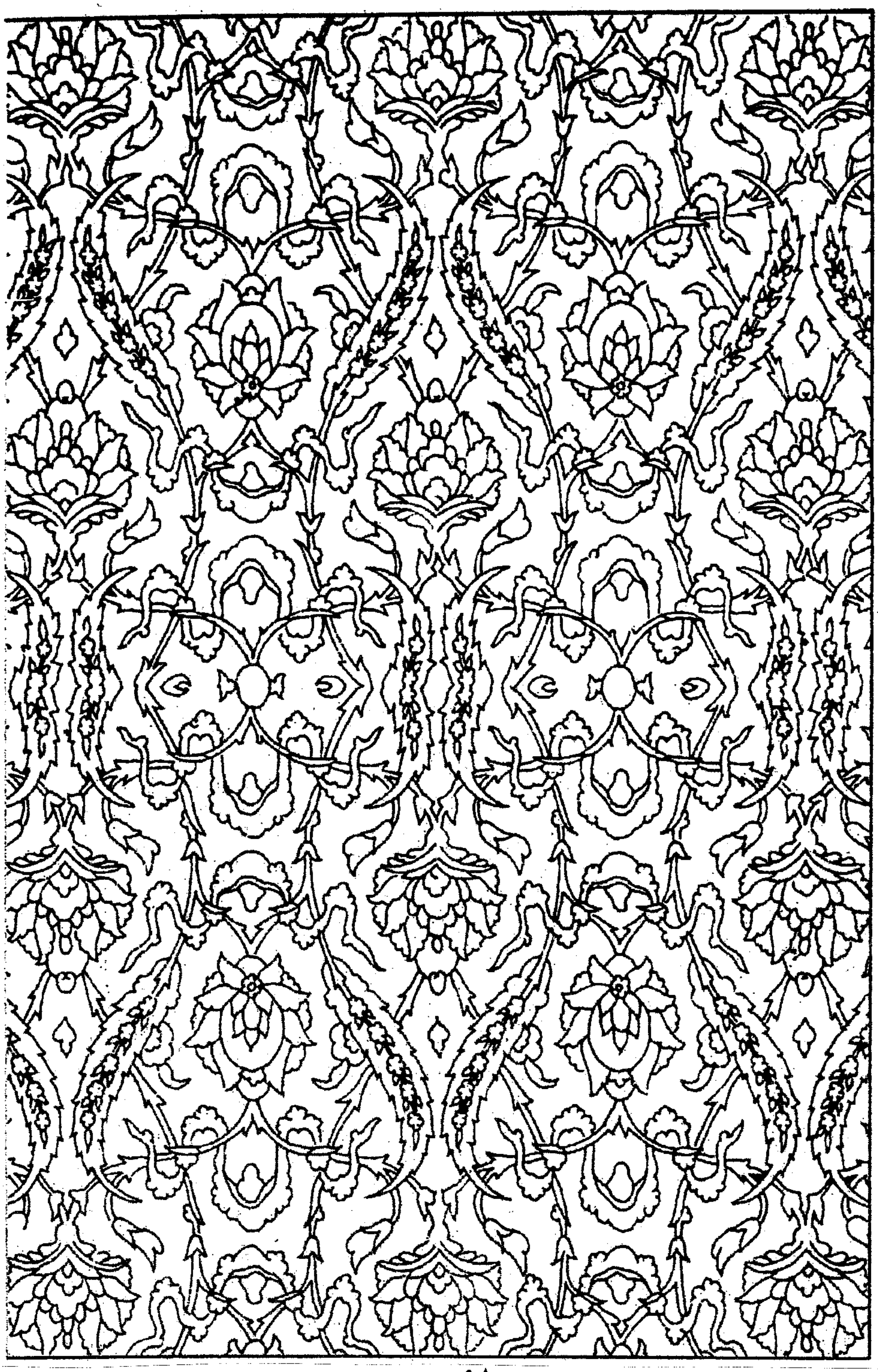
---

(١) قال لرملي (ص، ٩): «وفي نسخة: السِّتَّةُ».

(٢) في «س» وعند لنجم (ق١٠ب): «بِثُبُوتِ النُّونِ»

(٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٦ب) والسنهوري (ق٢٠أ): «بحذف النون».

بَابُ الْأَفْعَالِ



بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ[1]: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ[2].

فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ[3] أَبداً.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبداً[4].

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ[5] أَبداً، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ.

---

(١) في «م» وعند السنهوري (ق٢١أ): «نحو قولك».

(٢) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٧أ) والمكودي (ص٨) والسنهوري (ق٢١أ) والكفيري (ق٦٣ب): « نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص١٠٨).

(٣) في «ز»: «فَالماضِي مَفْتُوحٌ أَبَداً»، دون ذكر كلمة الآخر.

(٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومُ الآخِرِ أَبَداً» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَداً».

(٥) في «خ» و«ك»: «وَهُوَ مَرْفُوعُ الآخِرِ أَبَداً»، بزيادة كلمة الآخر.

فالنَّوَاصِبُ(١) عَشَرَةٌ، وَهِيَ(٢): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ(٣)، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.

وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ(٤)، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ(٥)، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيٌّ، وَمَتَى، وَأَيَّان(٦)، وَأَيْنَ(٧)، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً(٨).

---

(١) في «ن» وعند السنهوري (ق٢٤أ) والبجائي (ق١٣أ) . «وَالنَّوَاصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال الكفراوي (ص٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اهـ، وقال الأزهري (ق١١): «وقرن بالفاء لما في الكلام من معنى الشرط، والتقدير: إن أردت تعدادها».

(٢) «وهِيَ» ليست عند الخطيب الشربيني (ص١١٢).

(٣) عند السنهوري (ق٢٤أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

(٤) في «ن»: «وَلَامُ الْأَمْرِ، وَلَامُ الدُّعَاءِ».

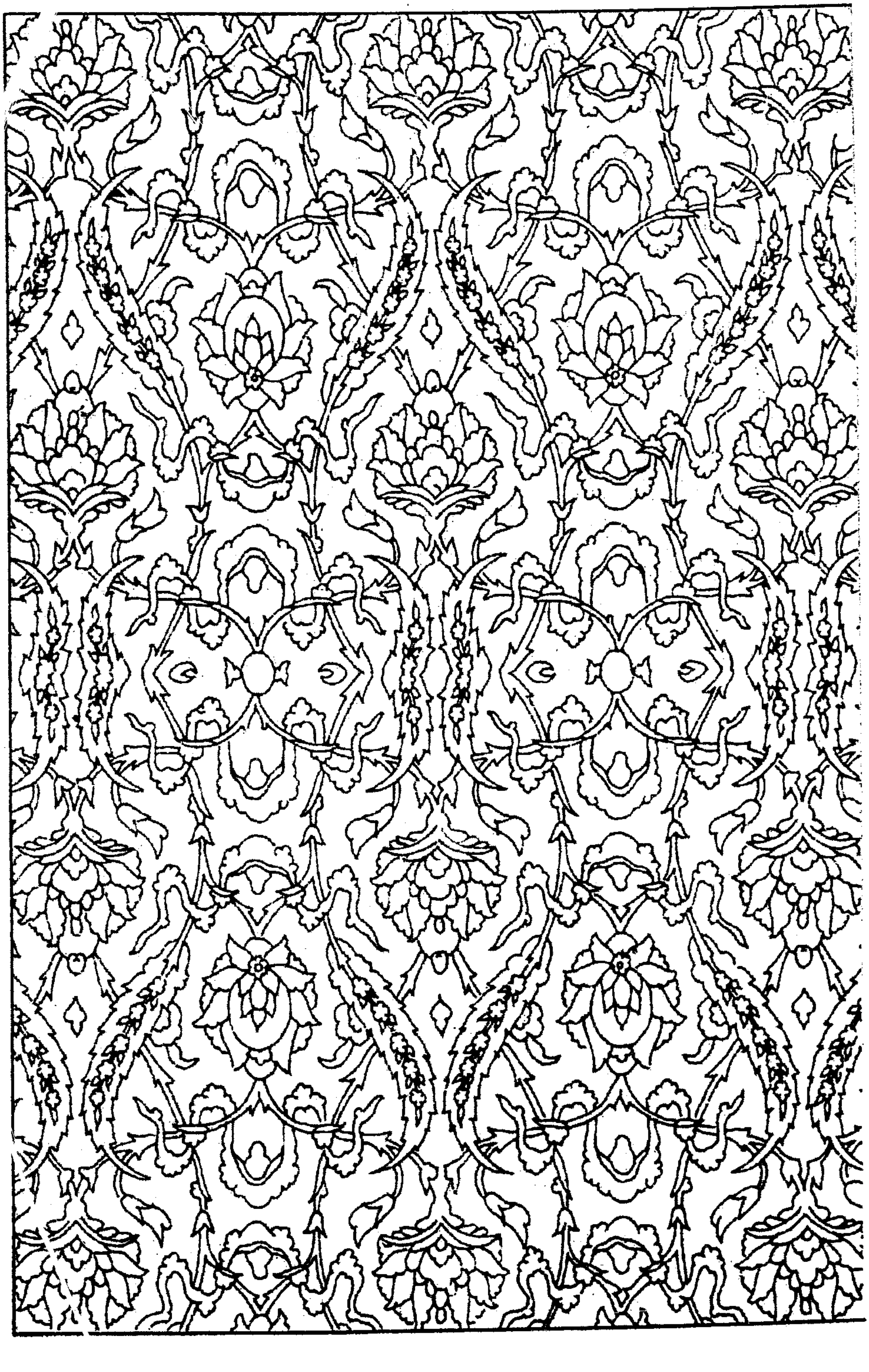
(٥) في «ك»: «وَلَا فِي النَّهْيِ، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع»: «وَأَيْنَ وَأَيَّانَ»، بتقديم أين.

(٧) عند الخطيب الشربيني (ص١٢٧): «وأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ن» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق٣٣أ) ولا السنهوري (ق٢٧ب) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٩).
وعبارة «إِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١
وقد أشار الكفراوي (ص٥٩) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ويوجد [illegible] بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي(ص١١٨-١١٩) والإبياري (ق[illegible]) والونائي (ق٣٩ب).

بَابُ
مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ



بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ[1] أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ.

---

(١) في «ع» و«ك» و« ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ[1].

فَالظَّاهِرُ[2] نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ[3].

---

(١) قال العشماوي (ص٢٤): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهـ، وقال الونائي (ق٤١ب): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، وبرفعهما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وبنصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق٣٥ب -٣٦أ) والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق٣٠أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١أ) والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإبياري (ق٥٦-٥٧) والنجم (ق١٦ب-١٧أ) والكفيري (ق٧٤ب) والونائي (ق٤١ب-٤٢أ) وزاد الخطيب والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وورد النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص٨-٩) والحلبي (ص٢٩٢) والأزهري في شرحه (ص٢٠) والكفراوي (ص٦٤-٦٥) على النحو الآتي:

«فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرِّجَالُ، وَيَقُومُ الرِّجَالُ، وَقَامَتْ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ،=

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ[1]، نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ، وَضَرَبَتْ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَ.

وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي (ص١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل...ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو قام، ومضارع وهو يقوم»اهـ وقال الخطيب الشربيني (ص١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر المصنف منها أربعة أمثلة».

(١) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص١٠) ولا السنهوري (ق٣٠ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٢أ) ولا الرملي (ص١٢٥) ولا الإبياري (ق٥٨ب) ولا النجم (ق١٧أ) ولا الكفراوي (ص٦٦) ولا الونائي (ق٤٢أ).

(٢) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْـمَفْعُـولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ(١) اثْنَا عَشَرَ(٢)، نَحْوُ ....

---

(١) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٣٧أ) والمكودي (ص١١) والسنهوري (ق٣٣أ) جاء النص على النحو الآتي: «وَالمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وما أشبه ذلك».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل».

وورد النص عند الرملي (ص١٣٢) والونائي (ق٤٤أ): «والمضمر نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضُرِبْتِ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

(٢) اثنا عشر توجد في «س» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٤٤) والعشماوي (ص٢٥) وطبعة السعادة (ص٩) والحلبي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١٣أ)=

قَوْلِكَ[1]: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا، وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتُنَّ، وَضُرِبَ، وَضُرِبَتْ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا، وَضُرِبْنَ[2].

= ولا في شرحه (ص٢٢) ولا الإيباري (ق٦٣ب) ولا النجم (ق١٧ب) ولا الكفيري (ق٧٩أ) ولا الكفراوي (ص٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.

(١) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

(٢) في «م» و«ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٣ب) والكفيري (ق٧٩أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.»

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ[1].

وَالْخَبَرُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ[2].

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ[3].

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ[4]: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

---

(١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص١١).

(٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإبياري (ق٦٥ب).

(٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ[1] نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: زَيْدٌ قَائِمٌ[3]

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ[4]، وَالظَّرْفُ، وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[5]: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ[6]

---

(١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».

(٢) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السنهوري (ق٣٥أ) والأزهري في إعرابه (ق١٤ب) وشرحه (ص٢٦) ،والرملي (ص١٣٦) والإبياري (ق٦٧ب) والكفيري (ق٨٠أ) والونائي (ق٤٥أ).

(٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص١٥٤) والكفراوي (ص٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص٢٦) والرملي (ص١٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإبياري (ق٦٥ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق٤١أ) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (٣٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٤ب) ولا النجم (ق١٨ب) ولا الكفيري (ق٨٧أ) ولا الونائي (ق٤٥ب).

(٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤١أ) والسنهوري (ق٣٥أ) والرملي (ص١٣٦): «المَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.

(٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص١٢) ولا الرملي (ص١٣٦) ولا الونائي (ق٤٦أ).

(٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْـمُبْتَدَأِ وَالْـخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ[1]: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ[2] وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الِاسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ، وَيُصْبِحُ، وَأَصْبِحْ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً[3]، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصاً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) في «ن»: «أَقْسَام» بدلاً من أَشْيَاءَ، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (ص ٧٩)، ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهري في شرحه (ص٢٦) ولا الإبياري (ق٧٠أ) ولا النجم (ق١٩أ).

(٢) عند الخطيب (ص١٥٩) والكفراوي (ص٧٩): «وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) قال الرملي (ص١٤٩): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائما»، وكذا أشار الونائي (ق٤٨أ) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق٢٠ب) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً، وَكُنْ قَائِماً».

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الِاسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ[1]، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.

تَقُولُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ[2].

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ[3]، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ[4]، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

---

(١) في «خ» و«س» و« ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والمكودي (ص١٣) والأزهري في شرحه (ص٢٧) والإيباري (ق٧٢ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.

(٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٣) وفي طبعة السعادة (ص١١) والحلبي (ص٢٩٤) وعند الخطيب الشربيني (ص١٦٨).
وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق٤٤أ) ولا السنهوري (ق٣٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٥ب) ولا شرحه (ص٢٨) ولا الرملي (ص١٥٣) ولا الإيباري (ق٧٣أ) ولا النجم (ق٢١أ) ولاالكفراوي (ص٨٤) ولا الونائي (ق٤٨ب).

(٣) عند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨): «لِلتَّأْكِيدِ».
فائدة: قال السنهوري (ق٣٩أ): «كان الصواب أن يسقط اللام أو المعنى» اهـ، يعني أن تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».

(٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والأزهري في إعرابه (ق١٥ب-١٦أ) وشرحه (ص٢٨) والإيباري (ق٧٤أ) والعشماوي (ص٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ[1] وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ[2] وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا[3].

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ[4].

تَقُولُ[5]: ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً[6]، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً[7]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) عند الخطيب الشربيني (ص١٦٩): «ظَنَّ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق٤٧ب) والونائي (ق٤٩ب): «تَنْصِبُ الِاسْمَ».

(٣) «عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشربيني (ص١٦٩)، وقوله «لَهَا» فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

(٤) قال السنهوري (ق٤١ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

(٥) من قوله: تَقُولُ إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٤١ب).

(٦) في «ن»: «قَائِماً» بدلا من مُنْطَلِقاً.

(٧) عند الكفراوي (ص٨٦) بدل هذا المثال: «وَخِلْتُ الهِلَالَ لَائِحاً».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ(١) فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ(٢)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ(٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ(٤): الِاسْمُ(٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالِاسْمُ(٦) الْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٍ(٧) وَمَكَّةَ، وَالِاسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالِاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلامِ(٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

---

(١) في «ن» وعند ابن يعلى (٤٩ب) والمكودي (ص١٤): «لِمَنْعُوتِهِ».

(٢) عند السنهوري (ق٤١ب): «وَجَرِّهِ».

(٣) في «ل» و«م» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٧٤): «جَاءَ».

(٤) «أَشْيَاءَ» ليست عند السنهوري (ق٤٤أ).

(٥) «الاسم» لا توجد في «أ» و«ع» وليست عند النجم (ق٢٢أ).

(٦) في «أ» و«ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٣١) والنجم (ق٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فليس فيها كلمة: الاسم.

(٧) عند الإبياري (ق٨٢أ): «كَزَيْدٍ»، بوجود الكاف بدلا من نحو.

(٨) «وَالْغُلَامِ» ليس في نسخة النجم (ق٢٢أ).

والنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ[1] بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ[2].

وَتَقْرِيبُهُ[3]: كُلُّ مَا صَلَحَ[4] دُخُولُ الْأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ[5].

---

(١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

(٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».

(٣) في «أ» و«م»: وَتَعْرِيفُهُ، بدلًا من: وَتَقْرِيبُهُ.

(٤) عند الرملي (ص١٩٥) والكفيري (ق٩٨أ): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاءفي «أ» وعند ابن يعلى (ق٤٩ب) والمكودي (ص١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه. فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

(٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٧ب) والكفراوي (ص٩٢) والونائي (ق٥٤أ): «الرَّجُلِ وَالغُلَامِ»، وجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَأَمْ، وَإِمَّا[(١)]، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: قَامَ[(٢)] زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو[(٣)].

---

(١) «وَإِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق٥٤ب) وكذلك حرف العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.
وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى نص على أن ابن آجروم لم يذكر حرف العطف إما، فقال عند حديثه على أو: «ونظيرتها إما، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتها الواو» اهـ، وقال أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما يسعه هذا المختصر.

(٢) في «أ» و«ز» و«ي»: «جَاءَ» بدلا من قام.

(٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة (ص١٣) والحلبي (ص٢٩٥) والإيباري (ق٩٢أ بالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الباقية، ولا في أيٍّ من الشروح المعتمدة في التحقيق، قال ابن يعلى (ق٥٥أ): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اهـ، وقال الكفراوي (ص٩٥-٩٦):

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ(٢).

«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال...ومثال الثالث: لمْ يقم ويقعد زيد».

(١) عند السنهوري (ق٥١أ) والرملي (ص٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

(٢) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص١٣) وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٨أ) والكفيري (ق١٠٥ب): «وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ»، بزيادة تنكيره، قال الأزهري والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص٢٩٥) وليست عند ابن يعلى (ق٥٦أ) ولا المكودي (ص١٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في شرحه (ص٣٣) ولا الرملي (ص٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص١٩٨) ولا النجم (ق٢٤أ) ولا الكفراوي (ص٩٧) ولا الونائي (ق ٥٨أ) ولا العشماوي (ص٣٢) وجاءت عند الإبياري بالسواد.
قال المكودي: «فهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اهـ، وقال الأزهري في الشرح (ص٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اهـ، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اهـ، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ[1]: أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ[2].

تَقُولُ: قَامَ[3] زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.

---

(١) عند العشماوي (ص٣٢): «وَهُوَ».

(٢) «وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» لا توجد في «خ» و«ل» وليست عند المكودي (ص١٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق١٨أ)، وقد ورد النص في «ن» وعند ابن يعلى (ق٥٦أ) والرملي (ص٢١٠): «وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع.

(٣) في «ي»: «جَاءَ»، بدلا من: قَامَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنَ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى[١] أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[٢]: قَامَ[٣] زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ[٤].

---

(١) في «م» وعند الكفراوي (ص٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجر على، وقال الإبياري (ق٩٦أ): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق٦٠أ).
وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص٣٤) والنجم (ق٢٥أ) والكفيري (ق١٠٦أ) : «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٦) والسنهوري (ق٥٢ب) والخطيب الشربيني (ص ٢٠٦) والنجم (ق٢٥أ) والكفيري (ق١٠٦أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

(٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.

بَابُ

مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ[1]، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُسْتَثْنَى، وَاسْمُ لَا[2]، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

---

(١) في «ك»: «أَرْبَعَةَ عَشَرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر.
قال المكودي (ص١٧) : «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية».
ووافقه الأزهري فقال في إعرابه (ق١٩ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبر ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر».
وقال السنهوري (ق٥٤أ): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول».
وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع» .

(٢) في «ز» والأزهري في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالْمُسْتَثْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ[1]، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا[2]، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ[3] أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ[4].

---

(١) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق٥٩ب) والرملي (ص٢١٨) والكفيري (ق١٠٩أ) والكفراوي (ص١٠٢) والونائي (ق٦٠ب).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا» زيادة: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِها»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٥٩ب) والأزهري في شرحه (ص٣٦) وفي إعرابه (ق١٩ب): «وهي»، وقال الرملي (ص٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».
فائدة: قال الإبياري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيثه؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها...» بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو.....» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٥٤أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (١٩ب) ولا الكفيري (ق١٠٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ(١): الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ(٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ(٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ(٤): ضَرَبْتُ زَيْداً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

---

(١) في «أ» وعند النجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب): «المَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السنهوري (ق٥٥أ)، قال السنهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسنهوري (ق٥٥أ) والونائي (ق٦١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص١٥) والحلبي (ص٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والمكودي (ص١٧) والأزهري في إعرابه (ق٢٠أ) وفي شرحه (ص٣٧) والرملي (ص٢١٩) والخطيب الشربيني (ص٢١١) والإبياري (ق٩٩ب) والنجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب) والكفراوي (ص١٠٣) والعشماوي (ص٣٤).
قال السنهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) وعند الأزهري (ق٢٠ أ) والإبياري (ق١٠٠أ بالسواد) والونائي (ق٦١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلبي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والبجائي (ق٢٦أ) والكفراوي (ص١٠٣): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ(١): ضَرَبَنِي، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْكَ، وَضَرَبْكِ، وَضَرَبَكُمَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبَكُنَّ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ(٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكِ، وَإِيَّاكُمَا، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُمَا، وَإِيَّاهُمْ، وَإِيَّاهُنَّ.

---

(١) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) والحلبي (ص٢٩٧) : «وَهِيَ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٢) والإبياري (ق١٠٠ب) والونائي (ق٦١أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص٢١٤) والإبياري (ق١٠٣أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْـمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ[1]: هُوَ الِاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ[2]: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً.

وَهُوَ قِسْمَانِ[3]: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ[4] فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ[5]: قَتَلْتُهُ قَتْلاً[6].

---

(١) في «ل» و«م» وعند السنهوري (ق٥٧أ) والأزهري (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) والكفيري (ق١١٢ب) والكفراوي (ص١٠٣): «بَابُ المَصْدَرِ وَهُوَ الاسْمُ...»، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

(٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص١٨) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨).

(٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن» وعند المكودي (ص١٨): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ...».

(٤) عند المكودي (ص٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والسنهوري (ق٥٧أ) والأزهري في إعرابه (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظ»، قال الأزهري: «فإن: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

(٥) عند الكفراوي (ص١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

(٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوساً وَقَعَدْتُ قُعُوداً»، بدلا من: قتلته قتلا، وجاء في «م» زيادة على المثْبت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْباً.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُوداً، وَقُمْتُ وُقُوفاً[1].

---

(١) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٦) والحلبي (ص٢٩٧) والمكودي (ص١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٦٠ب) ولا السنهوري (ق٥٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢١أ) ولا شرحه (ص٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص٢٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨) ولا الإبياري (ق١٠٤ب) ولا النجم (ق٢٩أ) ولا الكفراوي (ص١٠٧) ولا الونائي (ق٦٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحراً، وَغداً، وَعَتَمَةً[1]، وَصَباحاً، وَمَسَاءً، وَأَبداً، وَأَمداً، وَحِيناً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي».
نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ[2]، وَهُنَا، وَثَمَّ[3]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

---

(١) في «ك» بعد وعتمة: «وَعِشَاءً»، وفي «أ» و«ي»: بعد وحينا: «وَوَقْتاً».
(٢) في «أ» و«خ» و«س» و«ع» و«ك» و«م» و«ي» وعند ابن يعلى والمكودي (ص١٨) والأزهري في إعرابه (ق٢١ب) والرملي (ص٢٣٠) والإبياري (ق١٠٨أ): «وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ وَحِذَاءَ» وعند الونائي (ق٦٣ب): «وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ».
(٣) في «س» وطبعة السعادة (ص١٦): «وَثَمَّ وَهُنَا».

بَابُ الْحالِ

الْحَالُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انبَهَمَ[1] مِنَ الْهَيْئَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِباً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ[3] الْحَالُ[4] إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ[5] إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

---

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أُبهِمَ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «خ» و«ز» و«س» و«ع» وليست عند المكودي (ص١٩) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١ب) ولا الرملي (ص٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٢٩) ولا النجم (ق٣١أ) ولا الكفيري (ق١١٥ب) ولا الكفراوي (ص١١٠) ولا الونائي (ق٦٤أ).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٣أ) والسنهوري (ق٦٠أ) والأزهري في شرحه (ص٤٠).

(٣) في «ع» وعند المكودي (ص١٩) والإبياري (ق١١٠ب) والنجم (ق٣١ب) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق٢٢أ).

(٥) في «ع» وعند المكودي (ص١٩) والإبياري (ق١١٠ب) والنجم (ق٣١ب) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ[1] مِنَ الذَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[2]: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً.

وَلَا يَكُونُ[3] إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ[4].

---

(١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أُبْهِمَ».

(٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «س» و«ع».

(٣) في «س» و«م» و«ي» وطبعة الحلبي (ص٢٩٨) وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢ب) وفي شرحه (ص٤٢ خارج الأقواس) والكفيري (ق١١٨ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ»، بزيادة لفظ التمييز، ولا يوجد عند الباقي، قال الكفراوي (ص١١٦): «يكون فعل مضارع متصرف من كان الناقصة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر في محل رفع يعود على التمييز».

(٤) «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ» توجد في «أ» و«س» و«م» و«ن» وفي طبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٤أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) والإبياري (ق١١٤أ) والكفراوي (ص١١٦) والكفيري (ق١١٩أ) والونائي (ق٦٥ب) والعشماوي (ص٣٨).
وليست في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السنهوري (ق٦٢ب) ولا الأزهري في شرحه (ص٤٠) ولا الرملي (ص٢٤٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٣٦) ولا النجم (ق٣٢أ).

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ(١)

وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامّاً(٢) مُوجَباً(٣)، نَحْوُ(٤): قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْراً.

وَإِنْ(٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيّاً تَامّاً(٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ(٧)، نَحْوُ(٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ(٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْداً.

---

(١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق٦٤ب) والسنهوري (ق٦٤أ): «بَابُ الْمُسْتَثْنَى».

(٢) «تَامّاً» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهوري (ق٦٤ب).

(٣) عند ابن يعلى (ق٦٥أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٣أ) والونائي (ق٦٦أ): «مُوجَباً تَامّاً».

(٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي» : نَحْوُ قَوْلِكَ.

(٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من وَإِنْ.

(٦) في «أ»: «تَامّاً مَنْفِيّاً».

(٧) «عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهوري (ق٦٥أ).

(٨) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ل» و«ي»، وعند ابن يعلى (ق٦٥أ) والمكودي (ص٢٠) والسنهوري (ق٦٥أ) والرملي (ص٢٤٤) والإبياري (ق١١٥ب): «مَا قَامَ أَحَدٌ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً[1] كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ[2]: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ[3] إِلَّا زَيْداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: غَيْرٍ، وسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لا غَيْرُ.

وَالْمُسْتَثْنَى بِـ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، نَحْوُ[4]: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْداً وزَيْدٍ[5]، وَعَدَا عَمْراً وعَمْرٍو[6]، وَحَاشَا زَيْداً وَزيدٍ[7].

---

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ المَنْفِيُّ نَاقِصاً»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً مَنْفِيّاً».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند الونائي (ق٦٦أ): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق٦٥ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْداً، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْداً وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرٍو» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ الْقَوْمُ خلَا عَمْراً وَعَمْرٍو.

(٦) عند المكودي (ص٢٠): «وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْراً وَعَمْرٍو» وفي «م» وعند النجم (ق٣٣أ) والكفيري (١٢٠ب): «وَعَدَا زَيْداً وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السنهوري (ق٦٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢٤أ) ولا الإيباري (ق١١٨أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص١٨) والحلبي (ص٢٩٩): «وَحَاشَا بَكْراً وَبَكْرٍ».

بَابُ «لَا»

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ[1] بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ[2]، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»[3]، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ[4]، وَوَجَبَ تَكْرَارُ «لَا»[5]، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ[6] تَكَرَّرَتْ[7]: جَازَ إِعْمَالُها وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ[8]: لَا رَجُلَ

---

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١): «تَنْصِبُ النَّكِرَةَ».

(٢) في «ز» وعند الإيباري (ق١١٩ب): النَّكِرَاتِ بدلا من النَّكِرَةِ.

(٣) كلمة «لَا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق٦٧ب).

(٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

(٥) عند السنهوري (ق٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا».

(٦) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الرملي (ص٢٥١) والنجم (ق٣٣ب) والكفراوي (ص١٢٢) والونائي (ق٦٩أ) والعشماوي (ص٤٠): «فَإِنْ»، بالفاء.
والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١) والسنهوري (ق٦٧ب) والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وفي شرحه (ص٤٤) والكفيري (ق١٢١ب).

(٧) في طبعة الحلبي: «فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

(٨) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٥) والكفراوي (ص١٢٣): «فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ» بدلًا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية، والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةٌ[1].

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص٢١).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ[1] بِالمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ[2] عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ[3]: مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.

---

(١) عند الخطيب الشربيني (ص٢٥٤) والونائي (ق٧٠أ) والعشماوي (ص٤٠): «وَالشَّبِيهُ».

(٢) عند المكودي (ص٢١): «فَالمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ يُبْنَيَانِ...» دون أما، ولا فاء فيبنيان.

(٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أما، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ: يَاغُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْراً مِنْ عَمْرٍو، وَيَاطَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْـمَـفْـعُـولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ[1] بَيَاناً[2] لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ[3]: قَامَ زَيْدٌ[4] إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.

---

(١) عند المكودي (ص٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

(٢) في «س»: «عِلَّةً» بدلا من بيانا.

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص١٢٥) ولا الوناني (ق٧١أ) وبالسواد عند الإيباري (ق١٢٣أ).

(٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ[١]: الِاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ[٢].

نَحْوُ قَوْلِكَ[٣]: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِها، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِها[٤] فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا[٥] فِي الْمَرْفُوعَاتِ[٦].

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ[٧] تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ[٨]

---

(١) عند المكودي (ص٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».

(٢) في «ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٥ب): «الَّذِي يُذْكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإيياري (ق١٢٦) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.

(٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص٢٢) ولا الكفراوي (ص٢٦).

(٤) عند الخطيب الشربيني (ص٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولَا ظَنَنْتُ».

(٥) عند السنهوري (ق٧٤ب): «ذِكْرُهُ»، وعند الخطيب (ص٢٦٤) والإيياري (ق١٢٧ب): «ذِكْرُهَا».

(٦) في «ن»: «فِي بَابِ الْمَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

(٧) عند السنهوري (ق٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والنجم (ق٣٥أ): «قَدْ».

(٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا».

بَابُ

مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ[1]: مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ[2].

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِـ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ[3] الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ[4]، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ[5]، وبِمُذْ[6]، وَمُنْذُ[7].

---

(١) في طبعة السعادة (ص٢٠) والحلبي (ص٣٠٠) والونائي (ق٧٢ب): «ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ»، وفي «أ» و«م» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٧) والنجم (ق٣٥أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهري في إعرابه (ق٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

(٢) عند الرملي (ص٢٦٤): «وَتَابِعُ المَخْفُوضِ».

(٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلبي (ص٣٠٠) وعند المكودي (ص٢٣) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والخطيب الشربيني (ص٢٦٨) والنجم (ق٣٥ب): «وَبِحُرُوفِ».

(٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق٧٢ب).

(٥) «وَبِوَاوِ رُبَّ» ليست عند الكفراوي (ص٢٩)، ووقعت عند السنهوري (ق٧٤ب) بعد قوله: «وَفِي، وَرُبَّ...».

(٦) عند السنهوري (ق٧٤ب) والونائي (ق٧٥أ): «وَمُذْ».

(٧) قال السنهوري (ق٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ[1] قَوْلِكَ[2]: غُلَامُ زَيْدٍ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ[3].

فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ[4]: غُلَامُ زَيْدٍ، وَالذِي يُقَدَّرُ بِمِن، نَحْوُ[5]: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخاتَمُ حَدِيدٍ[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإيباري (ق١٢٣أ) والكفيري (ق١٣٠أ): نَحْوُ، دون فاء.

(٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص٢٣) ولا العشماوي (ص٤٢).

(٣) في «ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق٣٥ب) والكفراوي (ص١٣٠) ورد النص على النحو التالي:
«وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَايُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَايُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٤) في «خ» و«ز»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق١٣٠ب) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهري في إعرابه (ق٢٦ب): «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ»، وفي طبعة الحلبي (ص٣٠٠): وَاللهُ أَعْلَمُ.

قائمة الموضوعات

سِلْسِلَةُ الْمُتُونِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُخْتَارَة

الْمُتُونُ الْمُخْتَارَةُ فِي عِلْمِ النَّحْو

﴿١﴾

مَتْنُ

نَظْمِ الْآجُرُّومِيَّة

لِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخ

عُبَيْدِ رَبِّه : مُحَمَّدِ بْنِ آبَّه الْقَلَّاوِي الشَّنْقِيطِيّ

الْمُتَوَفَّى فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ الْهِجْرِيّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ الشَّيْخ

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ جَدُّو الشَّنْقِيطِيّ

كَتَبَ مُقَدِّمَتَهُ وَأَشْرَفَ عَلَى طِبَاعَتِه

الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ سُفْيَانَ الْحَكَمِيّ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القلّاوي ، عبيد ربه محمد آبّه

متن نظم الآجرومية . / عبيد ربه محمد آبّه القلّاوي .

عبدالله محمد سفيان الحكمي - الرياض ١٤٢٧ هـ

١٦ ص ؛ .. سم

ردمك : ٩ - ٧٧٢ - ٥٦ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية - النحو أ . جذّو ، محمد أحمد (محقق)

ب - العنوان

ديوي ١ ، ٤١٥ ١٤٢٧/٦٢٣٣

رقم الإيداع : ١٤٢٧/٦٢٣٣

ردمك : ٩ - ٧٧٢ - ٥٦ - ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَـٰذِهِ السِّلْسِلَـةُ

كَـمَا يـَرَاهَا الْعَلَّامَةُ ((ٱبْنُ عَدُّود)) حَفِظَـهُ اللَّهُ تَـعَالَىٰ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الـحمد لله والصَّلاة والسَّلام علىٰ محمّد رسـول اللَّه ، وعلىٰ آلـه ومن اهتدىٰ بِـهداه .

أمَّا بـعـد : فـقـد اطَّلعت علىٰ مشروع ((سِلْسِلَةِ الْـمُـتُـونِ الْـعِـلْـمِيَّـةِ الْـمُخْتَارَة)) الذي يعتـزم ـ بعون الله تعالىٰ الشيخ أَبـوعبدالمجيد الحكَمِيّ إنجازه ـ حـفـظه اللَّه تعالىٰ وأعانـه ، وأَتـمَّ عليـه نعمته ، فـفرحت بِـهٰذه الفكرة ، ورحَّبت بِـها ؛ لِـمَا لمست فيـها من تعميـم النَّـفع بـمـتـون منتـقـاة في صنوف متعدِّدة متنوِّعة ، من العلوم الإسلامية : مقاصدها و وَسائلِها .

بارك اللَّه في الشيخ ، وبلَّغه أمله ، فـهـو بحمد اللَّه تعالىٰ أهل لما هو بصدده علـمًا وديانة ، وكـفاءة وكِـفَاية .

كتبه

محمّد سـالم بن محمّد عليّ بن عبد الودود

كان اللَّه تعالىٰ لهم ولأوليائهم ولـيًّا ، آمين .

سِلْخ جُمادىٰ الآخـرة سنة

إحدىٰ وعشريـن .

١٤٢١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه

أما بعد فقد اطلعت على مشروع سلسلة المتون العلمية المختارة الذي يعتزم بعون الله تعالى الشيخ أبو عبد المجيد العتيبي انجازه حفظه الله تعالى وأعانه وأتم عليه نعمته ففرحت بهذه الفكرة ورحبت بها لما لمست فيها من تعميم النفع بمتون منتقاة في صنوف متعدده متنوعة من العلوم الاسلامية مقاصدها ووسائلها. بارك الله في الشيخ وبلغه أمله فهو بحمد الله تعالى أهل لما هو بصدده علما وديانة وكفاءة وكفاية. كتبه محمد سالم ابن محمد علي بن عبد الودود كان الله تعالى لهم ولأوليائهم وليا آمين سلخ جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين.

الشيخ المرابط
محمد سالم بن محمد عليّ بن عبدالودود
ابن عدّود

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدلله الذي خلق الإنسان ، وعلّمه البيان ، وأنزل هذا القرآن باللسان العربي المبين ليكون أبلغ في التبيان ، ومعجزة مفحمة للإنس والجان ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد محمد خير ولد عدنان ، وأكرم مخلوق وطأ الثرى ، والذي اختار المولى تعالى قلبه وعاء للقرآن ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان ، ما تعاقب النَّيِّران ، واختلف الجديدان .

أما بعد : فإن علم النحو من أهم علوم الآلة ، إن لم يكن أهمها ، والركن الركين فيها ؛ إذ لا تفهم نصوص الوحيين إلّا به ، وهو العلم المستطيل على سائر العلوم والمتصرف فيها ، والمالك لأزمتها ، وبه يُعصم اللسان من اللحن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وبه يزداد شرف الشريف ، ويُرفع قدر الوضيع .

ولقد أحسن إسحاق بن خلف[1] حين قال :

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِن لِسَانِ الْأَلْكَنِ	وَالْمَرْءُ تُعْظِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَّهَا	فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسُنِ
لَحْنُ الشَّرِيفِ يُزِيلُهُ عَنْ قَدْرِهِ	وَتَرَاهُ يَسْقُطُ مِن لِحَاظِ الْأَعْيُنِ
وَتَرَى الْوَضِيعَ إِذَا تَكَلَّمَ مُعْرِبًا	نَالَ الْمَهَابَةَ بِاللِّسَانِ الْأَلْسَنِ

---

(١) هو إسحاق بن خلف البهرانيّ ، شاعر معروف بـ « ابن الطيب » من شعراء المعتصم كان حسن الإنشاد ، مات نحو ٢٣٠ هـ ، له ترجمة في « فوات الوفيات » لابن شاكر الكتبيّ (١٦٣/١ ـ ١٦٤) ، و « الأعلام » للزِّرِكْليّ (٢٩٥/١) .

مَا وَرَّثَ الْآبَاءُ عِندَ وَفَاتِهِمْ ... لِبَنِيهِمُ مِثْلَ الْعُلُومِ فَأَتْقِنِ

فَاطْلُبْ هُدِيتَ وَلَا تَكُن مُتَأَبِّيًا ... فَالنَّحْوُ زَيْنُ الْعَالِمِ الْمُتَفَنِّنِ

وَالنَّحْوُ مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتَهُ ... فِي كُلِّ صِنفٍ مِن طَعَامٍ يَحْسُنِ[1]

ولقد صور الكسائيُّ[2] محاسن هـٰذا العلم ومنافعه فقال وأحسن:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

فَإِذَا مَا أَتْقَنَ النَّحْوَ الْفَتَىٰ ... مَرَّ فِي الْمَنطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعْ

وَاتَّقَاهُ كُلُّ مَن يَسْمَعُهُ ... مِن جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعْ

وَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ الْفَتَىٰ ... هَابَ أَن يَنطِقَ جُبْنًا فَانقَمَعْ

يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لَا يَعْرِفُ مَا ... صَرَّفَ الْإِعْرَابُ فِيهِ وَصَنَعْ

فَتَرَاهُ يَنْصِبُ الرَّفْعَ وَمَا ... كَانَ مِنْ نَصْبٍ وَمِنْ خَفْضٍ رَفَعْ

وَإِذَا حَرْفٌ جَرَىٰ إِعْرَابُهُ ... صَعُبَ الْحَرْفُ عَلَيْهِ وامْتَنَعْ

يَتَّقِي اللَّحْنَ إِذَا يَقْرَؤُهُ ... وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَفِي اللَّحنِ وَقَعْ

يَلْزَمُ الذَّنبُ الَّذِي أَقْرَأَهُ ... وَهُوَ لَا ذَنبَ لَهُ فِيمَا اتَّبَعْ

---

(١) وردت هـٰذه الأبيات بتمامها في «كتاب تنبيه الألباب علىٰ فضائل الإعراب» ص: (٩٧ـ٩٨) ووردت في غيره من المصادر المتفرقة.

(٢) الكسائيّ: هو عليّ بن حمزة الأسديّ مولاهم، أحد القراء السبعة وأئمة العربية الكبار، وهو رأس الطبقة الثانية من الكوفيّين، مات رحمه الله تعالىٰ سنة ١٨٩هـ وقيل ١٩٧هـ.
له ترجمة في «تاريخ مدينة السلام: بغداد» (٣٤٥/١٣ ـ ٣٥٩) ت (٦٢٤٣) و «معرفة القراء الكبار» للذهبيّ (٢٩٦/١ـ٣٠٥) و «إنباه الرواة» للقفطيّ (٢٥٦/٢ـ٢٧٤).

وَالَّذِي يَعْرِفُهُ يَقْرَؤُهُ ... وَإِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعْ
نَاظِرًا فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ ... فَإِذَا مَا عَرَفَ الْحَقَّ صَدَعْ
أَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ عِندَكُمْ ... لَيْسَتِ السُّنَّةُ فِينَا كَالْبِدَعْ
وَكَذَاكَ الْعِلْمُ وَالْجَهْلُ فَخُذْ ... مِنْهُمَا مَا شِئْتَ مِن شَيْءٍ وَدَعْ
كَمْ وَضِيعٍ رَفَعَ النَّحْوُ وَكَمْ ... مِن شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعْ(١)

وقال الخليل بن أحمد الفراهيديّ(٢):

اطْلُبِ النَّحْوَ لِلْحِجَاجِ وَلِلشِّعْـ ..... ـرِ مُقِيمًا وَالْمُسْنَدِ الْمَرْوِيِّ(٣)

وقديمًا قالوا: ((عليك بالنحو؛ فإنه مَدْرَجَة البيان))(٤).

---

(١) أخرج هـٰذه الأبيات مسندةً الخطيب البغداديّ في ((تاريخ مدينة السلام : بغداد)) (٣٥٥/١٣-٣٥٦) دون الثامن والتاسع والعاشر والثالث عشر مع اختلاف في صيغة بعض الأبيات ، وتقديم وتأخير ، وهي في ((بهجة المجالس)) لابن عبد البر (٦٨/١ - ٦٩) بنحوها عند الخطيب ، وأوردها كاملة الشنترينيّ في ((كتاب تنبيه الألباب)) : (٩٨ - ١٠٠) .

(٢) هو الخليل بن أحمد الأزديّ الفراهيديّ ، إمام اللغة في زمانه ، ومخترع علم العروض ، أحد عجائب الدنيا ذكاءً وعبقرية ، وعبادة ، ونسكاً ، وهو شيخ سيبويه ، له كتاب ((العين)) أول معجم صُنِّف في العربية ، مات رحمه الله بعد الستين ومائة ، وقيل سنة ١٧٠ هـ ، وقيل سنة ١٧٥ هـ عن ٧٤ سنة .

له ترجمة في ((طبقات النحويين واللغويين)) للزبيديّ : ص (٤٧ - ٥١) و ((التقريب)) : ص (٢٣٥) ت (١٧٥٠) .

(٣) هـٰذا البيت من مقطوعة للخليل في ترجمته في ((طبقات النحويين واللغويين)) ص (٥٠) وفي ((أدب المجالسة وحمد اللسان)) لابن عبد البر ص (٥٩) .

(٤) ((أساس البلاغة)) للزمخشري : ص (١٢٨) .

ولن أَعْرِض في هذه المقدمة لتعريف هذا الفن، وواضعه، وفضله، وأشهر التصانيف فيه، وغيرها من المبادئ العشرة، حتى لا يطغى التقديم على هذا المتن المختصر.

ولعلّ الله يوفّق قريبًا إلى كتابة مقدمة وافية بما أشرت إليه حين يتم تحقيق متن من متون النحو ذات الشأن في منهج تلقّي هذا العلم الجليل.

وعلى سَنَن التدرج في التلقّي طِبْق المنهجية الصحيحة التي أقرها شيوخنا، وقع الاختيار على ((متن نظم الآجُرُّومِيَّة)) لناظمه ((عبيد ربه: محمد بن آبَّه القَلَّاويّ الشنقيطيّ)) المتوفّى في أوائل القرن الثاني عشر الهجريّ، على وجه التقريب، وذكر أشياخنا أنهم لم يعثروا على ترجمة لهذا العالم.

وهذا النظم يعد أوجز المتون التي عُني فيها أصحابها بمتن ((المقدمة الآجُرُّوميَّة)) لمؤلفه: محمد بن محمد بن داود الصنهاجيّ الشهير بـ ((ابن آجُرُّوم)) المتوفّى سنة ٧٢٣هـ، وقد كتب الله لها القبول، وشرحها من لا يحصون كثرة.

ويمتاز هذا النظم مع إيجازه بسلاسته وعنايته بالأمثلة التطبيقية، ولكنه يحتاج إلى شرح تحليليّ، يحل عبارته، بحيث يدمج فيه الشرح مع النظم.

أما الشرح الذي تستطيع فصله عن المتن، وكأنه كتاب مستقل، فلا يفيد طلاب العلم كثيراً.

وقد انبرى لتحقيق هذا المتن أخي فضيلة الشيخ محمد بن أحمد جَدُّو حيث حققه على أربع نسخ خطية، جعل نسخة الشيخ محمد عليّ ابن عبدالودود والد شيخنا الشيخ محمد سالم أصلاً، ورمز للنسخ الثلاث المتبقية حسب أهميتها بـ ((أ)) و ((ب)) و ((ج)).

وهـٰذه النسخ كلها مجهولة الـتـاريـخ ، وهي في الجملة كـتـبت بالخط الموريتانيّ ذي الأصل الكوفي ، وأحسنها نسخة الشيخ محمد عليّ بن عبدالودود فإنه كان حسن الخط .

وقد احتجت إلىٰ التعليق علىٰ بعض المواضع اليسيرة .

منها التعليق علىٰ البيت الذي أصلحه شيخنا الشيخ محمد سالم ، وهو البيت رقم (٢٤) ص (٢) لما فيه من تذييل ، والتذييل كـمـا قال شيخنا : لا يدخـل بحر الرَّجَـز ، وقد تم إصلاح الشيخ له في بيتين ؛ لتعذر ذٰلك في بيت واحد ، وزاد فائدة مهمة ، وهي التصريـح بتسمية هـٰذه الأفعال بالأفعال الخمسة .

ومنها التـعـليـق علىٰ ما أصلحه تـلـميذه شيخنا مـحـمـد الحسن ، وهو في المصراع الثاني من البيت رقم (١٥٤) ص (١٤) .

وختامًا أشكر الشيخ محمد بن أحمد جدُّو علىٰ ما بذله من جهد في تحقيق هـٰذا المتن المبارك ، داعيًا الله له بالمزيد من التوفيق إلىٰ العناية بتحقيـق متون أخرىٰ .

والشكر موصول لناظر وصية المحسن الـكـريم : ناصر بن سليمان الصيقل الأستاذ سليمان بن ناصر الصيقل علىٰ إسهامه في طباعة هـٰذا المتن ، وغيره من المتون التي ستصدر تباعًا ، سائلاً الله جـل وعـلا أن يجـعـل هـٰذا في ميزان حسنات والده ، وأن يجزي الأستاذ سليمان خير الجزاء .

كما أسأله تعالىٰ أن يحفظ هـٰذه البلاد وبلاد المسلمين من كـل سوء ، وأن يوفق الولاة والرعية إلىٰ كل خيـر .

وقبل أن أنهي كتابة هـٰذا التـقديم ، أسأل الله تعالىٰ أن يتـقبل هـٰذا العمل

وأن يتجاوز عما فيه من خلل وخَطَل، فما كان فيه من صواب فهو من الله وحده وماكان من خلل وخطأ فهو منا ومن الشيطان ، والله ورسوله منه بريئان وصلّى الله وسلّم على خير خلقه ، وعلى آله وصحبه .

وكتبه

الفقير إلى عفو ربه :

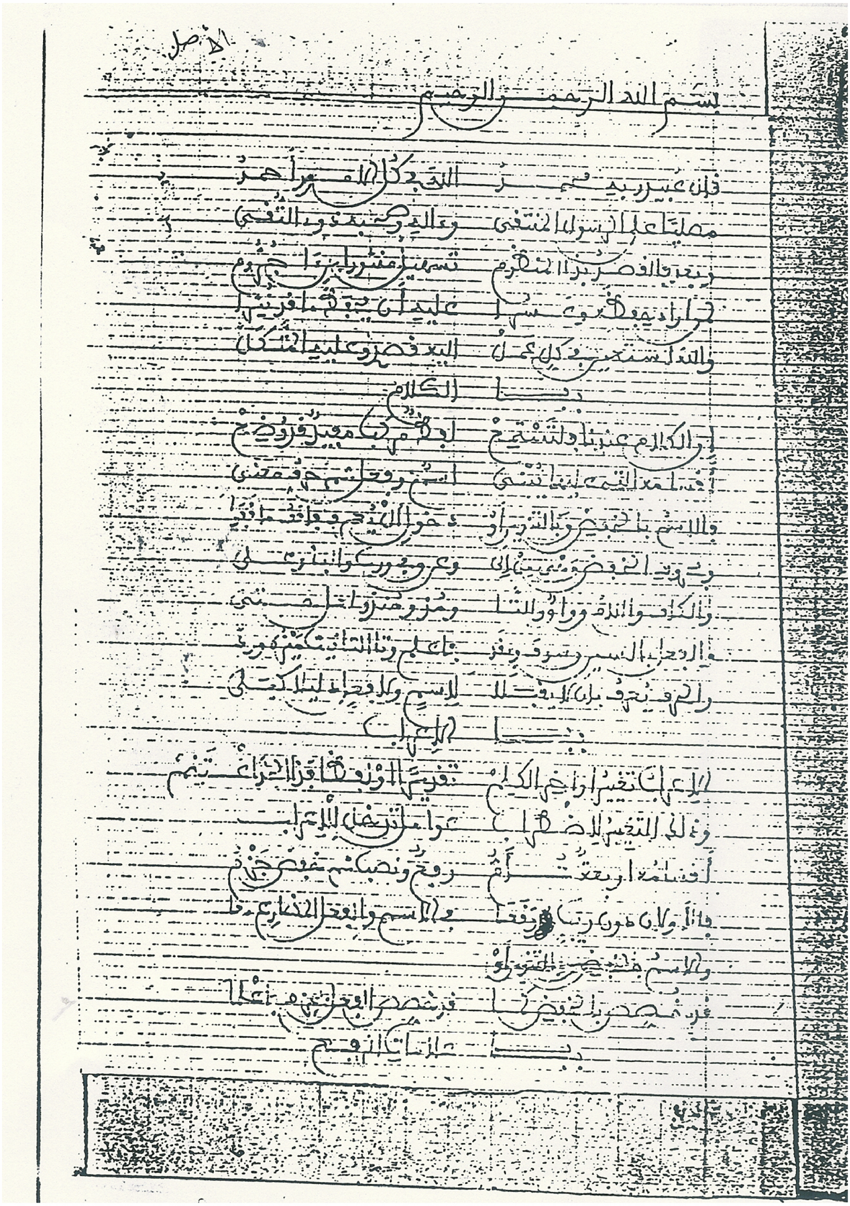
عبدالله بن محمد سفيان الحَكَمِيّ المَذْحِجِيّ

سحر يوم الثلاثاء الموافق للثلاثين

من شهر شوال من عام ١٤٢٧ هـ

نَـمَاذِجُ مِنْ صُوَرِ

الْأُصُولِ الْخَطِّيَّـةِ



الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

قال عبيد ربه محمد ... الله في كل الأمور أحمد

مصليا على الرسول المنتقى ... وآله وصحبه ذوي التقى

وبعد فالقصد بذا المنظوم ... تسهيل منثور ابن آجروم

لمن أراد حفظه وعسرا ... عليه أن يحفظ ما قد نثرا

والله أستعين في كل عمل ... إليه قصدي وعليه المتكل

باب الكلام

إن الكلام عندنا فلتستمع ... لفظ مركب مفيد قد وضع

أقسامه التي عليها يبنى ... اسم وفعل ثم حرف معنى

فالاسم بالخفض وبالتنوين أو ... دخول أل يعرف فاقف ما قفوا

وبحروف الخفض وهي من إلى ... وعن وفي ورب والباء على

والكاف واللام وواو والتا ... ومذ ومنذ ولعل حتى

والفعل بالسين وسوف وبقد ... فاعلم وتا التأنيث ميزه ورد

والحرف يعرف بألا يقبلا ... لاسم ولا فعل دليلا كبلى

باب الإعراب

الإعراب تغيير أواخر الكلم ... تقديرا أو لفظا فذا الحد اغتنم

وذلك التغيير لاضطراب ... عوامل تدخل للإعراب

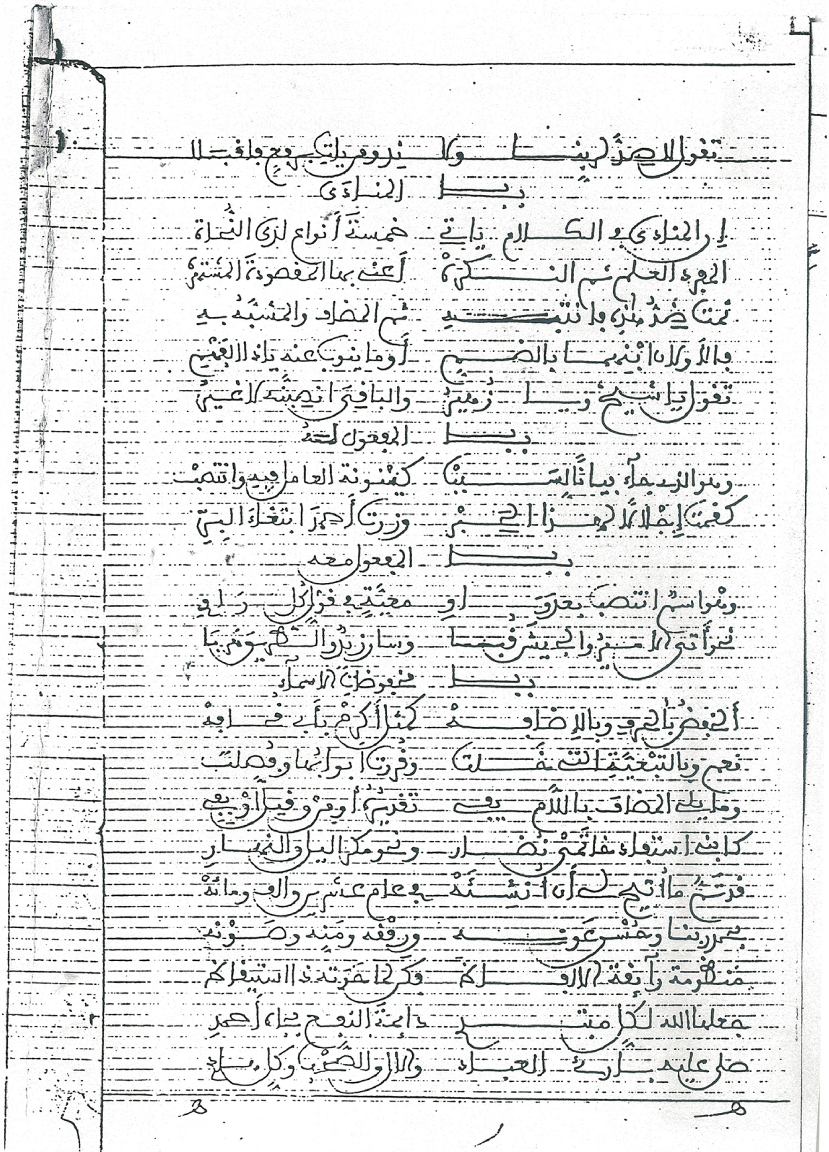
أقسامه أربعة تؤم ... رفع ونصب ثم خفض جزم

فالأولان دون ريب وقعا ... في الاسم والفعل المضارع معا

والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بجزم فاعلما

باب علامات الرفع

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة الأصل


تقول [illegible] بينا وإذ يزورنا [illegible]

باب المنادى

إن المنادى في الكلام يأتي — خمسة أنواع لدى النحاة

المفرد العلم ثم النكرة — أعني بها المقصودة المشتهرة

ثمت ضد منه بالتنبيه — ثم المضاف والمشبه به

فالأولان ابنهما بالضم — أو ما ينوب عنه يا ذا الفهم

تقول يا شيخ ويا زميل — والباقي انصبه لا غير

باب المفعول لأجله

ومن الذي جاء بيانا للسبب — كينونة العامل فيه وانتصب

كقمت إجلالا لهذا الحبر — وزرت أحمد ابتغاء البر

باب المفعول معه

ومنه اسم انتصب بعد واو — معية في قول كل راو

نحو أتى الأمير والجيش فيما — وسار زيد والشاطئ يوما

باب مخفوضات الأسماء

أخفض بالحرف وبالإضافة — كمثل أكرم بأبي خليفة

نعم وبالتبعية التي فصلت — وقد رتبنا أبوابها وفصلت

وما يلي المضاف باللام يفي — تقديره أو من وفي أو يفي

كابن استيفاء فالثمر نضار — ونحو مكر الليل والنهار

فتم ما أتى أي ما أنشأته — في عام عشرين وألف ومائة

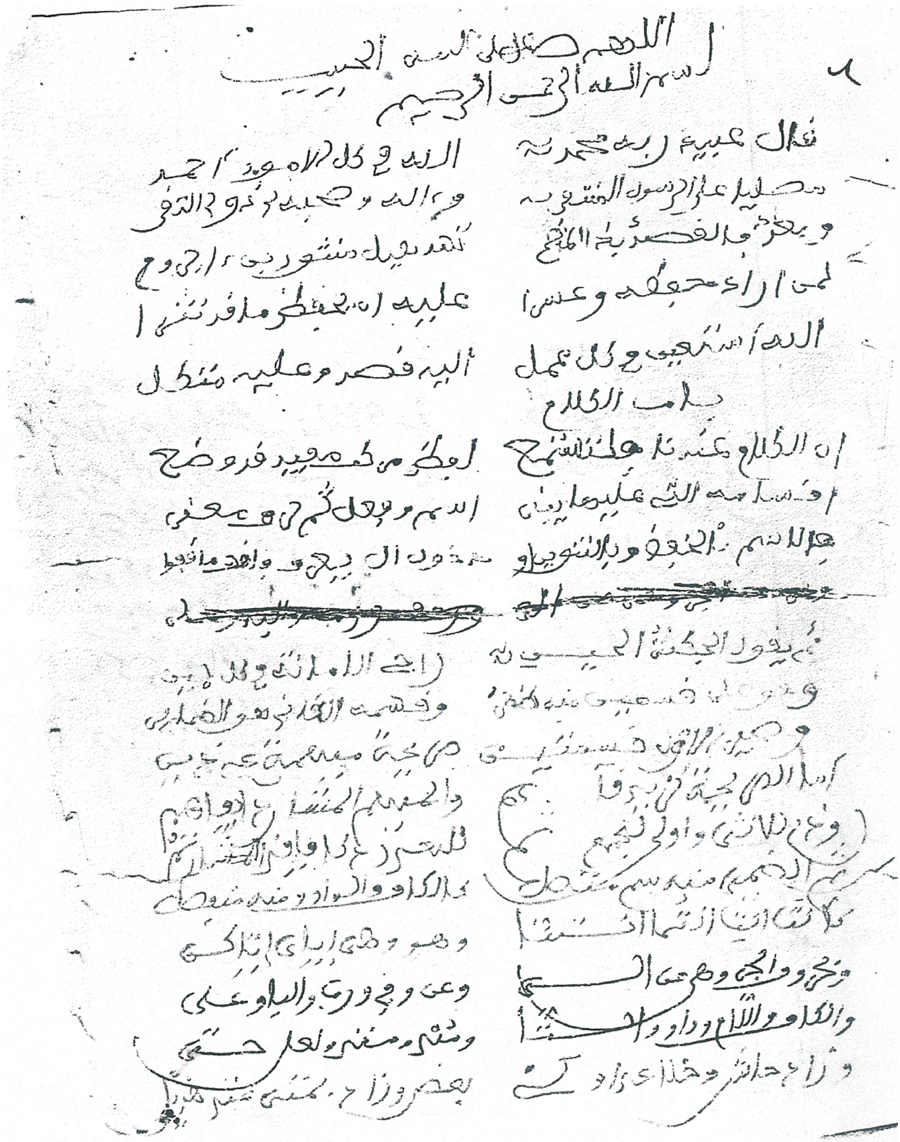
بحمد ربنا وحسن عونه — ورفقه ومنه وصونه

منظومة رائقة للإفهام — فكن لها قريبة ذا استفهام

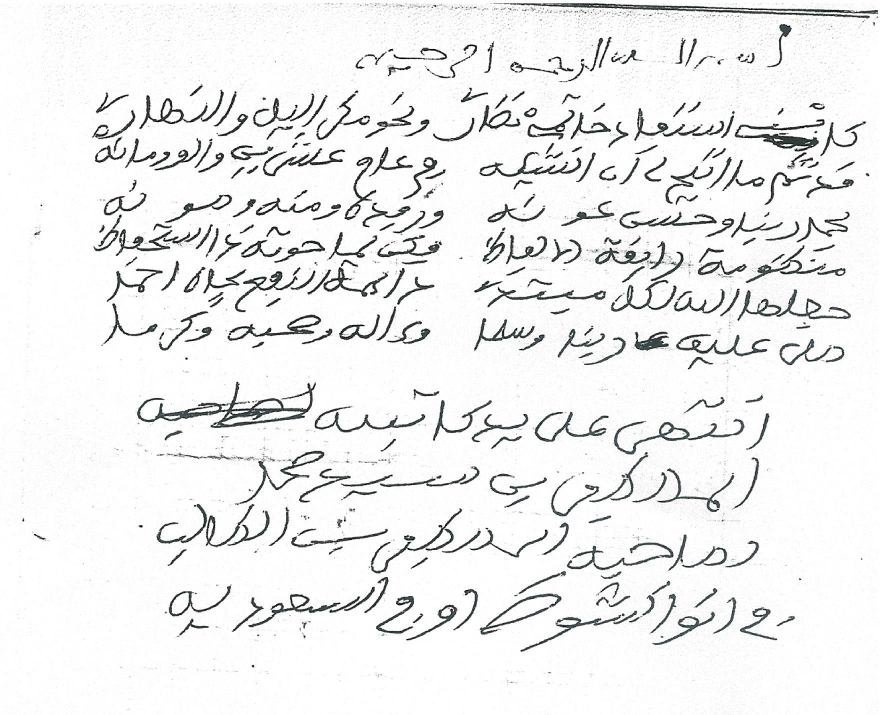
جعلنا الله لكل مبتدي — دائمة النفع بجاه أحمد

صلى عليه بارئ العباد — والآل والصحب وكل هادي

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل



صورة الصفحة الأولى من نسخة ((أ)) ويظهر عليها طرة الجكنيّ



بسم الله الرحمن الرحيم

كان في استعاذة خاتمة تكأن ونحو مكر الليل والنهار

[illegible]

محمد رشيد وحسن عون له ورحمة ومنه ومعونة

منظومة رائقة للعلا [illegible]

جعلها الله لكل مبتدي [illegible] أحمد

صلى عليه ربنا وسلما وآله وصحبه وكرما

انتهى على يد كاتبه [illegible]

[illegible] محمد

[illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ((أ))

ويلاحظ اختلاف البيت الأخير هنا عن بقية النسخ

1

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

قال عبيد ربه محمد ... الله في كل الأمور أحمد
مصليا على الرسول المنتقى ... وآله وصحبه ذوي التقى
وبعد فالقصد بذا المنظوم ... تسهيل منثور ابن آجروم
لمن أراد حفظه وعسرا ... عليه أن يحفظ ما قد نثرا
والله أستعين في كل عمل ... إليه قصدي وعليه المتكل

باب الكلام

إن الكلام عندنا فلتستمع ... لفظ مركب مفيد قد وضع
أقسامه التي عليها يبنى ... اسم وفعل ثم حرف معنى
فالاسم بالخفض وبالتنوين أو ... دخول أل يعرف فاقف ما قفوا
وبحروف الجر وهي من إلى ... وعن وفي ورب والباء على
والكاف واللام وواو والتا ... ومذ ومنذ ولعل حتى
والفعل بالسين وسوف وبقد ... فاعلم وتا التأنيث ميزه وقد
والحرف يعرف بأن لا يقبلا ... لاسم ولا فعل دليلا كبلى

باب الإعراب

الإعراب تغيير أواخر الكلم ... تقديرا او لفظا فذا الحد اغتنم
وذلك التغيير لاضطراب ... عوامل تدخل للإعراب
أقسامه أربعة تؤم ... رفع ونصب ثم خفض جزم
فالأولان دون ريب وقعا ... في الاسم والفعل المضارع معا
والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بجزم فاعلما

علامات الرفع

صورة الصفحة الأولى من نسخة ((ب))

8

باب لا

انصب بلا المنكر امتصلا | من غير تنوين إذا المفرد تلا

تقول لا إيمان لمن لا تاب | ومثله لا ريب في الكتاب

ويجب التنكير والإهمال | لها إذا فات وفي انفصال

تقول في المثال لا في البكر | شيء ولا بخل إذا ما استغنى

وجاز أن تكررت متصلة | إعمالها وأن تكون مهملة

تقول لا الطول بنار ولا | تروى بيات يبرح بجانب الا

باب المنادى

أن المنادى في الكلام يأتي | خمسة أنواع لدى النحاة

المفرد العلم ثم النكرة | أعني بها المقصودة المشتهرة

ثمت منكورة بلا تنبيه | ثم المضاف والمشبه به

حالا والا ابنهما بالضم | أو ما ينوب عنه يا ذا السعي

تقول يا شيخ ويا زيد | والباقي انصبه لا تغب

باب المفعول له

ومع الرجاء بيانا للسبب | كينونة الفعل وتصبه وجب

كجئت إجلالا لهذا الحبر | وزرت أحمد ابتغاء البر

باب المفعول معه

وسم اسما انصب بعد واو | معية في قول كل راوي

نحو أتى الأمير والجيش فلا | وسار زيد والطريق هي بلا

باب مخفوضات الأسماء

الخفض بالحرف وبالإضافة | كمثل أكرم بأبي محمد

نعم وبالتبعية التي خلت | وقد مرت أبوابها ووصلت

وما يلي المضاف يأتي | تقريبا بيم وقيل أو بيعني

جعلها الله لكل مبتدئ رحمة النفع بجاه أحمد عليه أفضل الصلاة وآله وصحبه طول الدنيا والسلام

١٩٨١ م

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ((ب))

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

قال عبيد ربه محمد ° الله في كل الأمور أحمده

مصليا على الرسول المنتقى ° وآله وصحبه ذوي التقى

وبعد فالقصد بذا المنظوم ° تسهيل منثور ابن آجروم

لمن أراد حفظه وعسرا ° عليه أن يحفظ ما قد نثرا

والله أستعين في كل عمل ° إليه قصدي وعليه المتكل

(باب الكلام)

إن الكلام عندنا فلتستمع ° لفظ مركب مفيد قد وضع

أقسامه التي عليها يبنى ° اسم وفعل ثم حرف معنى

والاسم بالخفض وبالتنوين أو ° دخول أل يعرف فاقف ما قفوا

وبحروف الجر وهي من إلى ° وعن وفي ورب والباء على

والكاف واللام وواو والتا ° ومذ ومنذ ولعل حتى

والفعل بالسين وسوف وبقد ° فاعلم وتا التأنيث ميزه ورد

والحرف يعرف بأن لا يقبلا ° لاسم ولا فعل دليلا كبلا

(باب الإعراب)

الإعراب تغيير أواخر الكلم ° تقديرا او لفظا فذا الحد اغتنم

وذلك التغيير لاضطراب ° عوامل تدخل للإعراب

صورة الصفحة الأولى من نسخة ((ج))

(١٩)

ألحفص بالحق وهو به الطاقة * كمثل [illegible] فحا عيد

نعم و بالشيعة التي حلت * وفرت أبوابها ووصلت

وما تلي المقاوبة اللاويه * تفرق كلهم وفيها أوفيه

كانتي استقاء خلائمتي نظامي * وتحوم في الليل والنهار

فرغ ما الحقير أن أنشأه * في عام عشر وألف ومائه

نحمد ربنا وحسن عونه * ورفده وفتنه وصونه

منظومة رائقة الأعلام * فكرها جوهرة الاستفهام

جعلها الله لكل مبتدي * في أيمة الفقه بجاه أحمد

صلى عليه ربنا وسلما * وآله وصحبه وكرما

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة ((ج))

مَتْنُ

نَظْمِ الْآجُرُّومِيَّةِ مُحَقَّقاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ ، عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ آبَّهْ الْقَلَّاوِيُّ الشِّنقِيطِيُّ الْمُتَوَفَّى فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ فِي نَظْمِهِ مُقَدِّمَةَ ابْنِ آجُرُّومٍ فِي النَّحْوِ :

قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ ... اللَّهَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَحْمَدُ

مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُنتَقَى ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي التُّقَى

وَبَعْدُ : فَالْقَصْدُ بِذَا الْمَنظُومِ ... تَسْهِيلُ مَنثُورِ ابْنِ آجُرُّومِ

لِمَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَعَسُرَا ... عَلَيْهِ أَن يَحْفَظَ مَا قَدْ نُثِرَا

وَاللَّهَ أَسْتَعِينُ فِي كُلِّ عَمَلْ ... إِلَيْهِ قَصْدِي(١) وَعَلَيْهِ الْمُتَّكَلْ

بَابُ الْكَلَامِ(٢)

إِنَّ الْكَلَامَ عِندَنَا فَلْتَسْتَمِعْ ... لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفِيدٌ قَدْ وُضِعْ

أَقْسَامُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يُبْنَى ... اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى

فَالِاسْمُ بِالْخَفْضِ وَبِالتَّنْوِينِ أَوْ ... دُخُولِ « أَلْ » يُعْرَفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

وَبِحُرُوفِ الْخَفْضِ(٣) وَهْيَ مِنْ ، إِلَى ... وَعَنْ ، وَفِي ، وَرُبَّ ، وَالْبَا ، وَعَلَى

وَالْكَافُ ، وَاللَّامُ ، وَوَاوٌ ، وَالتَّا ... وَمُذْ ، وَمُنذُ ، وَلَعَلَّ ، حَتَّى

وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ ، وَسَوْفَ ، وَبِقَدْ ... فَاعْلَمْ ، وَتَا التَّأْنِيثِ ، مَيْزُهُ وَرَدْ

وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِأَلَّا يَقْبَلَا ... لِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ دَلِيلًا كَـ « بَلَى »

---

(١) في (أ) : (قَصْدِ) . بدون ياء .

(٢) سقط هذا العنوان من (أ) .

(٣) في (أ) و (ب) و (ج) : (الْجَرّ) .

بَابُ الْإِعْـرَابِ

اَلِاعْرَابُ تَـغْيِيرُ أَوَاخِـرِ الْـكَلِمْ ... تَـقْدِيـرًا أَوْ لَـفْظاً فَذَا الْحَدَّ اغْتَنِمْ

وَذَلِكَ التَّغْيِيرُ لِاضْطِرَابِ ... عَـوَامِـلٍ تَـدْخُـلُ لِلْإِعْرَابِ

أَقْسَامُهُ : أَرْبَـعَـةٌ تُـؤَمُّ ... رَفْـعٌ ، وَنَصْبٌ ، ثُـمَّ خَفْضٌ ، جَزْمُ

فَالْأَوَّلَانِ دُونَ رَيْبٍ وَقَـعَا ... فِي الِاسْمِ وَالْـفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَـعَـا

وَالِاسْمُ[1] قَدْ خُصِّصَ بِالْخَفْضِ[2] كَمَا ... قَـدْ خُصِّصَ الْفِعْـلُ بِجَزْمٍ فَاعْلَمَا

بَابُ[3] عَلَامَاتِ الـرَّفْعِ[4]

ضَمٌّ ، وَوَاوٌ ، أَلِـفٌ ، وَالـنُّـونُ ... عَلَامَـةُ الرَّفْـعِ بِـهَا تَكُـونُ

فَارْفَـعْ بِضَمٍّ مُـفْرَدَ الْأَسْمَاءِ ... كَـجَاءَ زَيْـدٌ صَاحِبُ الْعَلَاءِ

وَارْفَـعْ بِـهِ الْـجَمْعَ الْـمُكَسَّرَ وَمَا ... جُـمِعَ مِن مُـؤَنَّـثٍ فَـسَلِمَا

كَذَا الْـمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَـتَّصِلْ ... شَيْءٌ بِهِ كَـيَهْتَدِي وَكَـيَصِلْ

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ خَـمْسَةً أَخُوكَـا ... أَبُـوكَ ، ذُو مَالٍ ، حَمُوكِ ، فُوكَـا

وَهَـٰكَذَا الْجَمْعُ الصَّحِيحُ فَاعْرِفِ ... وَرَفْـعُ مَـا ثَنَّيْتَـهُ بِالْأَلِفِ

وَارْفَـعْ بِنُونِ يَـفْعَلَانِ ، يَـفْعَلُو.....نَ ، تَـفْعَلَانِ ، تَـفْعَلُونَ ، يَافُلُ[5]

---

(١) في (أ) و (ب) : (فَالِاسْمُ) .

(٢) في (ب) و (ج) : (بِالْجَرّ) .

(٣) سقط من (ب) لفظ : (بَابُ) .

(٤) في (أ) : (بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِعْرَابِ) .

(٥) يافُلُ : من الكلمات التي تلازم النداء ، أصلها ((يا فلان)) ، والبيت فيه إدماج أو تداخل .

وَتَـفْعَلِـينَ ، وَفِي الِاسْتِعْمَالِ تُـعْرَفُ ذِي بِـخَمْسَةِ الْأَفْـعَالِ (١)

بَابُ (٢) عَلَامَاتِ النَّصْبِ

عَلَامَـةُ (٣) النَّصْبِ لَـهَا كُنْ مُحْصِيَا اَلْـفَـتْـحُ (٤)، وَالْأَلِفَ، وَالْكَسْرَ، وَيَا

وَحَـذْفَ نُونٍ ، فَالَّذِي الْفَتْـحُ بِهِ عَلَامَـةٌ يَـا ذَا النُّهَـىٰ لِنَصْبِهِ

مُكَسَّرُ الْجُمُوعِ ، ثُـمَّ الْـمُفْرَدُ ثُـمَّ الْـمُضَارِعُ الَّـذِي كَـتَسْعَدُ

بِالْأَلِفِ الْخَمْسَةَ نَصْبَهَا الْـتَزِمْ وَانصِب بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ

وَاعْلَـمْ بِأَنَّ الْـجَمْعَ وَالْـمُثَنَّىٰ نَصْبُـهُمَا بِالْـيَاءِ حَـيْثُ عَنَّا

وَخَـمْسَةُ الْأَفْعَالِ (٥) نَـصْبُهَا ثَـبَتْ بِحَذْفِ نُـونِـهَا إِذَا مَا نُصِبَتْ

بَابُ (٦) عَلَامَاتِ الْـخَفْضِ

عَلَامَـةُ الْـخَفْضِ الَّـتِي بِـهَا يَـفِي كَسْرٌ ، وَيَـاءٌ ، ثُـمَّ فَـتْحٌ ، فَاعْرِفِ (٧)

فَـالْخَفْضُ بِالْكَسْرِ لِمُفْرَدٍ وَفَى وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ إِذَا مَا انصَرَفَا

وَجَـمْعِ تَأْنِيثٍ سَلِيمِ الْـمَبْنَىٰ وَاخْفِضْ بِـيَاءٍ يَا أَخِي الْـمُثَنَّىٰ

---

(١) في الأصل :

وَارْفَـعْ بِنُونٍ يَـفْعَلَانِ ، يَفْعَلُونْ وَتَـفْعَلَانِ ، تَـفْعَلِينَ ، تَـفْعَلُونْ

وفيه تذييل ، وهو لايدخل بحر الرجز ، كما أفادناه شيخنا محمد سالم ، لذلك أصلحه بما ترى .

(٢) سقط من (أ) و (ب) لفظ : (باب) .

(٣) في (ج) : (علامةُ) بالرفع .

(٤) في (ج) و (ب) : (الفتحُ) وماتلاه بالرفع .

(٥) في (أ) و (ب) و (ج) : (والخمسة الأفعال) وضُبط في (ج) برفع اللفظين .

(٦) سقط من (أ) و (ب) لفظ (باب) ، (٧) في (أ) و (ب) و (ج) : (فَاقْـتَـفِـي) .

وَالْجمعَ وَالْخمْسَةَ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ وَاخْفِضْ[(١)] بِفَتْحٍ كُلَّ مَا لَا يَنصَرِفْ

بَابُ عَلَامَةِ الْجَزْمِ[(٢)]

إِنَّ السُّكُونَ يَا ذَوِي الْأَذْهَانِ وَالْحَذْفَ لِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ

فَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ مُضَارِعًا أَتَىٰ صَحِيحَ الْآخِرِ كَلَمْ يَقُمْ فَتَىٰ

وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ مَا اكْتَسَى اعْتِلَالَا آخِرُهُ وَالْخَمْسَةَ الْأَفْعَالَا

بَابُ الْأَفْعَالِ[(٣)]

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : مُضِيٌّ قَدْ خَلَا وَفِعْلُ أَمْرٍ ، وَمُضَارِعٌ تَلَا[(٤)]

فَالْمَاضِ مَفْتُوحُ الْأَخِيرِ أَبَدَا وَالْأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدَى الْبَعْضِ ارْتَدَىٰ

ثُمَّ الْمُضَارِعُ الَّذِي فِي صَدْرِهِ إِحْدَىٰ زَوَائِدِ «أَنَيْتُ» فَادْرِهِ

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ مِن نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

بَابُ النَّوَاصِبِ[(٥)]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ ، وَلَنْ ، إِذًا ، وَكَيْ وَلَامِ كَيْ ، لَامِ الْجُحُودِ يَا أُخَيّ

كَذَاكَ حَتَّىٰ ، وَالْجَوَابُ بِالْفَا وَالْوَاوِ ، ثُمَّ أَوْ ، رُزِقْتَ اللُّطْفَا

بَابُ الْجَوَازِمِ[(٦)]

وَجَزْمُهُ إِذَا أَرَدتَّ الْجَزْمَا بِلَمْ ، وَلَمَّا ، وَأَلَمْ ، أَلَمَّا

---

(١) في (ب) و (ج) : (وَاجْرُرْ) .

(٢) في (أ) : (عَلَامَةُ السُّكُونِ) ، وفي (ب) : (عَلَامَةُ الْجَزْمِ) وسقط لفظ (بَابُ) .

(٣) سقط هـٰذا العنوان من (أ) ، وفي (ب) : (باب تعريف الأفعال) .

(٤) في (أ) : (عَلَا) .

(٥) و (٦) الزيادتان من (أ) وهما غير واضحتين في الأصل ، و ساقطتان من (ب) و (ج) .

وَلَامِ الْأَمْرِ ، وَالدُّعَاءِ ، ثُمَّ لَا فِي النَّهْيِ ، وَالدُّعَاءِ ، نِلْتُ الْأَمَلَا

وَإِنْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَنَّىٰ ، مَهْمَا أَيٍّ[1] ، مَتَىٰ ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذْمَا

وَحَيْثُمَا ، وَكَيْفَمَا ، ثُمَّ إِذَا فِي الشِّعْرِ لَا فِي النَّثْرِ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

بَابُ الْفَاعِلِ

اَلْفَاعِلَ ارْفَعْ وَهْوَ مَا قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدَا

وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرَا كَاصْطَادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَعْفُرَا

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[2]

إِذَا حَذَفْتَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلَا مُخْتَصِرًا ، أَوْ مُبْهِمًا ، أَوْ جَاهِلَا

فَأَوْجِبِ التَّأْخِيرَ لِلْمَفْعُولِ بِهْ وَالرَّفْعَ حَيْثُ نَابَ عَنْهُ فَانْتَبِهْ

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَكَسْرُ مَا قُبَيْلَ آخِرِ الْمُضِيِّ حُتِمَا

وَمَا[3] قُبَيْلَ آخِرِ الْمُضَارِعِ يَجِبُ فَتْحُهُ بِلَا مُنَازِعِ

وَظَاهِرًا وَمُضْمَرًا[4] أَيْضًا[5] ثَبَتْ كَأُكْرِمَتْ هِنْدُ ، وَهِنْدُ ضُرِبَتْ

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

اَلْمُبْتَدَا اسْمٌ مِنْ عَوَامِلَ سَلِمْ لَفْظِيَّةٍ وَهْوَ بِرَفْعٍ قَدْ وُسِمْ

وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرَا كَالْقَوْلُ يُسْتَقْبَحُ وَهْوَ مُفْتَرَىٰ

---

(١) في (أ) : (أيّاً) .

(٢) في (أ) و (ج) : (باب النائب) ، وفي (ب) : (النائب عن الفاعل) .

(٣) في (أ) : (أما) .

(٤) في (ب) : (أو مضمراً) .

(٥) في (أ) : وظاهراً أيضاً ومضمراً .

وَالْـخَبَـرُ الْـجُزْءُ الَّذِي قَدْ أُسْنِدَا[1] إِلَـيْـهِ وَارْتِـفَـاعَهُ الْـزَمْ أَبَـدَا

وَمُـفْـرَدًا يَـأْتِي وَغَـيْـرَ مُـفْـرَدِ فَأَوَّلٌ نَـحْـوُ سَـعِـيـدٌ مُّـهْـتَـدِي

وَالـثَّـانِ قُـلْ : أَرْبَـعَـةٌ ، مَجْرُورُ نَـحْـوُ الْـعُـقُـوبَـةُ لِـمَـن يَـجُـورُ

وَالظَّرْفُ نَحْوُ الْخَيْـرُ عِندَ أَهْـلِنَـا وَالْـفِـعْـلُ مَعْ فَـاعِـلِـهِ كَـقَـوْلِـنَـا

زَيْـدٌ أَتَىٰ ، وَالْـمُـبْـتَـدَا مَعَ الْـخَـبَـرْ كَـقَـوْلِـهِـمْ : زَيْـدٌ أَبُـوهُ ذُو بَـطَرْ

بَابُ كَـانَ وَأَخَوَاتِـهَا[2]

وَرَفْـعُـكَ الْإِسْمَ وَنَـصْـبُـكَ الْـخَـبَـرْ بِـهَـٰذِهِ الْأَفْـعَـالِ حُـكْـمٌ مُّـعْـتَـبَـرْ

كَانَ ، وَظَلَّ ، بَاتَ ، أَضْحَىٰ ، أَصْبَحَا أَمْسَىٰ[3] ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، مَعْ مَا بَرِحَـا

مَا زَالَ ، مَا انْـفَـكَّ ، وَمَا فَـتِـئَ ، مَا دَامَ ، وَمَا مِنْهَا تَصَرَّفَ احْكُمَا

لَـهُ بِمَا لَهَا كَـكَـانَ قَـائِـمَـا زَيْـدٌ وَكُـنْ بَـرًّا وَأَصْـبِـحْ صَـائِـمَـا

بَابُ إِنَّ وَأَخَـوَاتِـهَا

عَمَلُ كَـانَ عَـكْـسُـهُ لِإِنَّ ، أَنَّ لَـٰكِـنَّ ، لَـيْـتَ ، وَلَـعَـلَّ ، وَكَـأَنَّ

تَـقُـولُ : إِنَّ مَـالِـكًـا لَـعَـالِـمُ وَمِـثْـلُـهُ لَـيْـتَ الْـحَـبِـيـبَ قَـادِمُ

أَكِّـدْ بِإِنَّ ، أَنَّ ، شَبِّهْ بِـكَـأَنَّ لَـٰكِـنَّ يَا صَاحِ لِلِاسْتِدْرَاكِ عَـنَّ

وَلِـلـتَّـمَـنِّي لَـيْـتَ عِنـدَهُـمْ حَـصَـلْ وَلِـلـتَّـرَجِّـي وَالـتَّـوَقُّـعِ لَـعَـلْ

---

(١) في (أ) و (ب) : (الِاسمُ) بدون همز .

(٢) في (أ) : (بَابُ) فقط .

(٣) في (ب) و (ج) : (كَانَ ، وَأَمسىٰ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَصْبَحَا أَضْحَىٰ ...) .

بَابُ ظَنَّ وَأَخَـوَاتِـهَا[1]

اِنصِبْ[2] بِـأَفْـعَـالِ الْـقُلُوبِ مُبْتَدَا وَخَـبَـرًا وَهْيَ : ظَـنَنتُ ، وَجَـدَا

رَأَىٰ ، حَسِبْتُ ، وَجَعَـلْتُ ، زَعمَا كَذَاكَ خِـلْتُ ، وَاتَّخَذْتُ ، عَلِمَا

تَـقُولُ : قَـدْ ظَنَنتُ زَيْـدًا صَادِقَا فِي قَـوْلِـهِ ، وَخِلْتُ عَمْرًا حَاذِقَا

بَابُ الـنَّعْـتِ

اَلنَّعْتُ قَـدْ قَالَ ذَوُو الْأَلْـبَابِ يَتْبَعُ لِلْـمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ

كَذَاكَ فِي التَّعْرِيـفِ وَالتَّـنكِيـرِ كَـجَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُ الْأَمِـيرِ

بَابُ الْـمَعْرِفَـةِ وَالنَّكِـرَةِ[3]

اِعْلَـمْ[4] هُدِيتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْـمَعْرِفَـهْ خَمْسَةُ أَشْيَا عِندَ أَهْـلِ الْـمَعْرِفَـهْ

وَهْيَ الضَّمِيرُ ، ثُـمَّ الِاسْمُ الْعَلَـمُ وَذُو الْأَدَاةِ ، ثُـمَّ الِاسْمُ الْـمُبْهَـمُ

وَمَا إِلَىٰ أَحَـدِ هَـٰذِي الْأَرْبَـعَهْ أُضِيفَ فَافْـقَهِ[5] الْـمِثَالَ وَاتْـبَعَـهْ

نَـحْـوُ أَنَـا ، وَهِـنـدُ ، وَالْـغُلَامُ وَذَاكَ ، وَابْـنِي ، عَمَّـنَا إِنْـعَامُ[6]

وَإِن تَـرَ اسْـمًا شَائِـعًا فِي جِنسِهِ وَلَـمْ يُـعَيِّـن وَاحِـدًا فِي نَـفْسِهِ[7]

---

(١) في (أ) و (ب) : (بَابُ أَفْعَالِ الْقُـلُوبِ) .

(٢) في (أ) : (وانصب) .

(٣) في (ب) : (الـنَّـكِـرةُ وَالْمَعْرِفَة) ، وفي (ج) : (بَابُ الْمَعْرِفَةِ) .

(٤) في (أ) : (وَاعْلَمْ) .

(٥) في (ج) : (فَافْهَمِ) .

(٦) في (ب) : (وَابْنُ عَمِّـنَا الْهُمَامُ) ، وزاد في (ج) بعدها : (بَابُ الـنَّـكِرَةِ) .

(٧) في (أ) و (ج) : (بِـنَـفْـسِـهِ) .

فَهْوَ الْمُنَكَّرُ ، وَمَهْمَا تُرِدِ   تَقْرِيبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ الْمُبْتَدِي

فَكُلُّ مَا لِأَلِفِ وَاللَّامِ   يَصْلُحُ كَالْفَرَسِ وَالْغُلَامِ

بَابُ الْعَطْفِ(١)

هَذَا ، وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضًا تَابِعُ   حُرُوفُهُ عَشَرَةٌ يَا سَامِعُ

الْوَاوُ ، وَالْفَا ، ثُمَّ ، أَوْ ، إِمَّا ، وَبَلْ   لَكِنْ ، وَحَتَّى ، لَا ، وَأَمْ ، فَاجْهَدْ تَنَلْ

كَجَاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ ، وَقَدْ   سَقَيْتُ عَمْرًا وَسَعِيدًا مِنْ ثَمَدْ(٢)

وَقَوْلُ عَامِرٍ وَخَالِدٍ(٣) سَدَدْ   وَمَنْ يَتُبْ وَيَسْتَقِمْ يَلْقَ الرَّشَدْ

بَابُ التَّوْكِيدِ

وَيَتْبَعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوْكِيدُ فِي   رَفْعٍ وَنَصْبٍ ثُمَّ خَفْضٍ فَاعْرِفِ

كَذَاكَ فِي التَّعْرِيفِ فَاقْفُ الْأَثَرَا   وَهَذِهِ أَلْفَاظُهُ كَمَا تَرَى

النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ ، وَكُلٌّ ، أَجْمَعُ   وَمَا لِأَجْمَعَ لَدَيْهِمْ يَتْبَعُ

كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصُولُ   وَإِنَّ قَوْمِي كُلَّهُمْ عُدُولُ

وَمَرَّ ذَا بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَا   فَاحْفَظْ مِثَالًا حَسَنًا مُبِينَا

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا اسْمٌ أُبْدِلَ مِنِ اسْمٍ يُنْحَلُ   إِعْرَابَهُ وَالْفِعْلُ أَيْضًا يُبْدَلُ

أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : فَإِنْ تُرِدْ   إِحْصَاءَهَا فَاسْمَعْ لِقَوْلِي(٤) تَسْتَفِدْ

(١) في (ب) و (ج) : تَأَخُّر بَابِ الْعَطْفِ عَنْ بَابِ التَّوْكِيد . (٢) الثَّمَد : الماء القليل .

(٣) في (أ) : (خَالِدٍ وَعَامِرِ) .

(٤) في (أ) : (لِقَوْلٍ) .

فَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَجَا | زَيْدٌ أَخُوكَ ذَا سُرُورٍ بَهِجَا
وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَمَنْ | يَأْكُلِ رَغِيفًا نِصْفَهُ يُعْطِ الثَّمَنْ[1]
بَدَلُ الِاشْتِمَالِ[2] نَحْوُ رَاقَنِي | مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ[3] فَشَاقَنِي
وَبَدَلُ الْغَلَطِ نَحْوُ قَدْ رَكِبْ | زَيْدٌ حِمَارًا فَرَسًا يَبْغِي اللَّعِبْ

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

مَهْمَا تَرَاسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِهِ | فَذَاكَ مَفْعُولٌ فَقُلْ بِنَصْبِهِ
كَمِثْلِ زُرْتُ الْعَالِمَ الْأَدِيبَا | وَقَدْ رَكِبْتُ الْفَرَسَ النَّجِيبَا
وَظَاهِرًا يَأْتِي وَيَأْتِي مُضْمَرَا | فَأَوَّلٌ : مِثَالُهُ مَا ذُكِرَا
وَالثَّانِ : قُلْ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلْ | كَزَارَنِي أَخِي ، وَإِيَّاهُ أَصِلْ

بَابُ الْمَصْدَرِ

اَلْمَصْدَرُ اسْمٌ جَاءَ ثَالِثًا لَدَىٰ | تَصْرِيفِ فِعْلٍ ، وَانْتِصَابُهُ بَدَا
وَهْوَ لَدَىٰ كُلِّ فَتًى نَحْوِيِّ | مَا بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيِّ
فَذَاكَ مَا وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ | كَزُرْتُهُ زِيَارَةً لِفَضْلِهِ
وَذَا مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهُ بِلَا | وِفَاقِ لَفْظٍ كَفَرِحْتُ جَذَلَا

بَابُ الظَّرْفِ

اَلظَّرْفُ مَنصُوبٌ عَلَىٰ إِضْمَارِ فِي | وَزَمَنِيًّا وَمَكَانِيًّا[4] يَفِي

---

(١) في (ج) تأخر هذا البيت عن البيت الذي بعده . (٢) في (أ) : (وَبَدَلُ اشْتِمال) .

(٣) المراد بـ «محمد» ـ كما ذكر بعض الشراح ـ هو نبينا محمد ﷺ، وجماله هنا لا يقتصر على جمال خلقته فقط ، وإنما يشمل جمال خصاله وفعاله عليه الصلاة والسلام .

(٤) في (أ) و (ب) : (إِمَّا زَمَانًا أَوْ مَكَانِيًا) ، وفي (ج) : (إِمَّا زَمانِيًا مَكَانِيًا) .

أَمَّا الزَّمَانِيُّ فَنَحْوُ مَا تَرَىٰ ... اَلْيَوْمَ ، وَاللَّيْلَةَ ، ثُمَّ سَحَرَا

وَغُدْوَةً ، وَبُكْرَةً ، ثُمَّ غَدَا ... حِينًا ، وَوَقْتًا ، أَبَدًا ، وَأَمَدَا

وَعَتْمَةً(١) ، مَسَاءً ، أَوْ صَبَاحَا ... فَاسْتَعْمِلِ الْفِكْرَ تَنَلْ نَجَاحَا

ثُمَّ(٢) الْمَكَانِيُّ مِثَالَهُ اذْكُرَا ... أَمَامَ ، قُدَّامَ ، وَخَلْفَ ، وَوَرَا

وَفَوْقَ ، تَحْتَ ، عِنْدَ ، مَعْ ، إِزَاءَا ... تِلْقَاءَ ، ثَمَّ ، وَهُنَا ، حِذَاءَا

بَابُ الْحَالِ

اَلْحَالُ لِلْهَيْئَاتِ ، أَيْ : لِمَا انْبَهَمْ ... مِنْهَا مُفَسِّرٌ ، وَنَصْبُهُ انْحَتَمْ

كَجَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا مُبْتَهِجَا ... وَبَاعَ بَكْرٌ الْحِصَانَ مُسْرَجَا

وَإِنَّنِي لَقِيتُ عَمْرًا رَائِدَا ... فَعِ الْمِثَالَ وَافْهَمِ(٣) الْمَقَاصِدَا

وَكَوْنُهُ نَكِرَةً يَا صَاحِ ... وَفَضْلَةً يَجِبُ بِاتِّضَاحِ

وَلَا يَكُونُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ ... إِلَّا مُعَرَّفًا فِي الِاسْتِعْمَالِ

بَابُ التَّمْيِيزِ

إِسْمٌ مُبَيِّنٌ(٤) لِمَا قَدِ انْبَهَمْ ... مِنَ الذَّوَاتِ بِاسْمِ تَمْيِيزٍ وُسِمْ

فَانْصِبْ وَقُلْ: قَدْ طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا ... وَلِي عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ فَلْسَا

وَخَالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو أَبَا ... وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبَا

---

(١) في (ب) : (عَتَمَةً) . (٢) في (أ) و (ب) : (أَمَّا) ، وفي (ج) : (كَذَا الْمَكَانِيُّ) .

(٣) في (أ) ، و (ب) و (ج) : (وَاعْرِفِ) .

(٤) في الأصل: (مُمَيِّزٌ) ، وفي (ب) : (مُفَسِّرٌ) ، والمثبت من (أ) ، و (ج) وهو أولى .

بَـابُ الِاسْتِثْـنَاءِ

إِلَّا ، وَغَيْـرَ ، وَسِوىً ، سُوىً ، سَوَا — خَلَا ، عَدَا ، وَحَاشَ[(١)] ، الِاسْتِثْنَا حَوَىٰ

إِذَا الْـكَلَامُ تَـمَّ وَهْوَ مُوجَـبُ — فَـمَا أَتَىٰ مِنْ بَـعْـدِ إِلَّا يُـنْـصَبُ

تَـقُـولُ : قَامَ الْـقَـوْمُ إِلَّا عَمْرَا — وَقَـدْ أَتَـانِي الـنَّـاسُ إِلَّا بَـكْـرَا

وَإِنْ بِـنَـفْــيٍ وَتَـمَـامٍ حَـلِـيَـا — فَأَبْـدِلَ اَوْ بِالنَّصْبِ جِئْ مُسْتَثْنِيَا

كَـلَمْ يَـقُمْ أَحَـدٌ اِلَّا صَالِحُ[(٢)] — أَوْ صَالِـحًا فَـهْوَ لِـذَيْنِ صَالِحُ[(٣)]

أَوْ كَـانَ نَاقِـصًا فَأَعْرِبْـهُ عَلَىٰ — حَسَـبِ مَا يُـوجِـبُ فِـيهِ الْـعَـمَـلَا[(٤)]

كَـمَا هَـدَىٰ إِلَّا مُـحَـمَّـدٌ ، وَمَا — عَبَدتُّ إِلَّا اللهَ فَـاطِرَ الـسَّـمَـا

وَهَـلْ يَلُوذُ الْـعَـبْـدُ يَوْمَ الْـحَشْرِ — إِلَّا بِـأَحْـمَـدَ الـشَّـفِـيعِ[(٥)] الْـبَرِّ

وَحُكْمُ مَا اسْتَثْـنَتْهُ غَيْـرُ وَسِوَىٰ[(٦)] — سُوىً سَـوَاءُ اَنْ يُـجَـرَّ لَا سِـوَىٰ[(٧)]

وَانصِبْ وَجُـرَّ[(٨)] مَا بِحَاشَ[(٩)] ، وَعَدَا — خَـلَا ، قَـدِ اسْتَثْـنَيْتَـهُ مُعْتَـقِدَا

---

(١) و (٩) حاش : لغة في «حاشى» كما قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» طبعة أم القرىٰ (٢/٧٢٤) : « وحَاشَ وحَشَا لغتان في حَاشَى » .

(٢) و (٣) و (٦) و (٧) بين هذه الكلمات في أواخر هذه المصاريع الأربعة جناس تام .

(٤) في (أ) : (يَجِيءُ فِيهِ الْعَامِلَا) ، وفي (ب) (يُوجِبُ فيه عَمَلَا) .

والمعنىٰ : علىٰ حسب العامل الذي يوجب العمل فيه .

(٥) في (أ) : (شفيع) وفيه تلميح إلىٰ حديث الشفاعة ، وهو حديث متواتر تواتراً معنوياً ، كما جزم بذلك جمع من أئمة الحديث .

(٨) في (ب) : (فَانصِبْ أَوِ اجْـرُرْ) ، وفي (ج) : (وَانصِبْ أَوِ اجْـرُرْ) .

فِي حَالَةِ النَّصبِ بِهَا الفِعْلِيَّهْ وَحَالَةِ الْجَرِّ بِهَا الْحَرْفِيَّهْ

تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ حَاشَىٰ[1] جعْفرَا أَوْ جَعْفَرٍ فَقِسْ لِكَيْمَا تَظْفَرَا

بَابُ ((لَا))[2]

اِنْصِبْ بِلَا مُنَكَّرًا مُتَّصِلَا مِنْ غَيْرِ[3] تَنْوِينٍ إِذَا أُفْرِدتَّ لَا

تَقُولُ: لَا إِيمَانَ لِلْمُرْتَابِ وَمِثْلُهُ: لَا رَيْبَ فِي الْكِتَابِ

وَيَجِبُ التَّكْرَارُ وَالْإِهْمَالُ لَهَا إِذَا مَا وَقَعَ انفِصَالُ

تَقُولُ فِي الْمِثَالِ: لَا فِي بَكْرِ[4] شُحٌّ وَلَا بُخْلٌ إِذَا مَا اسْتُقْرِي

وَجَازَ إِن تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَهْ إِعْمَالُهَا وَأَن تَكُونَ مُهْمَلَهْ

تَقُولُ: لَا ضِدَّ لِرَبِّنَا وَلَا نِدَّ، وَمَن يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلَا

بَابُ الْمُنَادَىٰ

إِنَّ الْمُنَادَىٰ فِي الْكَلَامِ يَاتِي خَمْسَةَ أَنْوَاعٍ لَدَى النُّحَاةِ

اَلْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، ثُمَّ النَّكِرَهْ أَعْنِي بِهَا الْمَقْصُودَةَ الْمُشْتَهِرَهْ

ثُمَّتَ ضِدُّ هَـٰذِهِ فَانتَبِهِ ثُمَّ الْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ

فَالْأَوَّلَانِ ابْنِهِمَا بِالضَّمِّ أَوْ مَا يَنُوبُ عَنْهُ يَا ذَا الْفَهْمِ

تَقُولُ: يَا شَيْخُ وَيَا زُهَيْرُ وَالْبَاقِيَ انصِبَنَّهُ لَا غَيْرُ

(١) بعضهم يرسم ((حاشىٰ)) بالألف الممدودة ((حاشا)).

(٢) من هنا إلى آخر الكتاب ساقط من (أ).

(٣) في الأصل: (بِغَيْرِ)، والمثبت من (ب) و (ج).

(٤) في (ب): (الْبَكْرِي)، وفي (ج): (عَمْرِو).

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ[1]

وَهْوَ الَّذِي جَاءَ بَيَانًا لِّسَبَبْ ... كَيْنُونَةِ الْعَامِلِ فِيهِ وَانتَصَبْ[2]

كَقُمْتُ إِجْلَالًا لِّهَذَا الْحِبْرِ[3] ... وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغَاءَ الْبِرِّ

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهْوَ اسْمُنِ انْتَصَبَ بَعْدَ وَاوِ ... مَعِيَّةٍ فِي قَوْلِ كُلِّ رَاوِي

نَحْوُ أَتَى الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ قُبَا ... وَسَارَ زَيْدٌ وَالطَّرِيقَ هَرَبَا

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ[4]

الْخَفْضُ بِالْحَرْفِ[5] وَبِالْإِضَافَهْ ... كَمِثْلِ أَكْرِمْ بِأَبِي قُحَافَهْ

نَعَمْ، وَبِالتَّبْعِيَّةِ[6] الَّتِي خَلَتْ ... وَقُرِّرَتْ أَبْوَابُهَا وَفُصِّلَتْ

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ بِاللَّامِ يَفِي ... تَقْدِيرُهُ أَوْ مِنْ[7] وَقِيلَ أَوْ بِفِي

كَابْنِي اسْتَفَادَ خَاتِمَيْ نُضَارِ ... وَنَحْوُ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[8]

١٥٠

---

(١) سقط من (ج) هذا الباب والذي بعده كاملين .

(٢) في (ب) : (كَيْنُونَةُ الْفِعْلِ وَنَصْبُهُ وَجَبْ) .

(٣) فيه الوجهان : كسر الحاء وفتحها ، كما في « العين » ص (١٩٧ ـ حبر) واختار الناظم الكسر هنا لتناسبه مع كسر الباء في « البِرّ » .

(٤) في (ب) : (بَابُ الْخَفْضِ) ، وفي (ج) : (بَابُ الْمَخْفُوضَاتِ) .

(٥) في (ب) : (بالجر) .

(٦) سكن الناظم الباء في « التَّبْعية » للضرورة .

(٧) في (ب) و (ج) : (تقديره بمن) .

(٨) اقتباس من الآية (٣٣) من سورة سبأ .

قَد تَمَّ مَا أُتِيحَ لِي أَنْ أُنشِئَهْ فِي عَامِ عِشْرِينَ وَأَلْفٍ وَمِائَهْ

بِحَمْدِ رَبِّنَا وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَرِفْقِهِ[1] وَمَنِّهِ وَصَوْنِهِ[2]

مَنْظُومَةً رَائِقَةَ الأَلْفَاظِ فَكُن لِمَا حَوَتْهُ ذَا اسْتِيقَاظِ[3]

جَعَلَهَا اللَّهُ لِكُلِّ مُبْتَدِي دَائِمَةَ النَّفْعِ بِحُبِّ[4] أَحْمَدِ

صَلَّى عَلَيْهِ بَارِئُ الْعِبَادِ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ بَادِي[5]

---

(١) في (ج) : (ورِفْدِهِ) .

(٢) هـذا البيت ومابعده ساقط من (ب) .

(٣) في (ج) : (ذَا اسْتِحْفَاظِ) .

(٤) في الأصل ((بِجَاهِ)) فأصلحه الشيخ محمد الحسن بما ترى ، لما في هـذه المسألة من الاختلاف ولم يُعْرف عن السلف التصريح بهـذا اللفظ ، أما محبة نبينا محمد ﷺ فهي من العمل الصالح الذي يشرع التوسل به إلى الله تعالى .

(٥) جاء مكانه في (ج) قوله :

صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

تَمَّتْ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

اَلْمُحْتَوَىٰ

الْمُكَمِّلُ الْمُنَبِّهُ

عَلَى نَفَائِسِ عُبَيْدِ رَبِّهِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الدِّنَّاهْ الْأَجْوَدِيِّ الشِّنْقِيطِيِّ

الْمُكَمِّلُ الْمُنَبِّهُ

عَلَى نَفَائِسِ عُبَيْدِ رَبِّهِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الدَّنَّاهْ الْأَجْوَدِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

١. (هَذا وَمَنْثورُ ابْنِ آجَرّومِ قَدْ ... نَظَمَهُ مُحَمَّدٌ نَظْمًا أَمَدٌّ

٢. بِكُبْرَياتِ النَّحْوِ فَاسْتُحْسِنَ فيهْ ... بَسْطٌ جَنَيْتُ بَعْضَهُ لِمُقْتَنيهْ

٣. فَاقْبَلْهُ يا رَبِّ قَبولًا حَسَنا ... وَانْفَعْ بِهِ مَنْ بِالرَّسولِ آمَنا

٤. فَالْحَمْدُ لِلّهِ عَلى التَّوْفيقِ فيهْ ... صَلّى عَلَى الْهادي وَصَحْبٍ وَذَويهْ)

٥. قالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ ... اللهَ في كُلِّ الْأُمورِ أَحْمَدُ

٦. مُصَلِّيًا عَلى الرَّسولِ الْمُنْتَقى ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوي التُّقى

٧. وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِذا الْمَنْظومِ ... تَسْهيلُ مَنْثورِ ابْنِ آجَرّومِ

٨. لِمَنْ أَرادَ حِفْظَهُ وَعَسُرا ... عَلَيْهِ أَنْ يَحْفَظَ ما قَدْ نُثِرا

٩. وَاللهَ أَسْتَعينُ في كُلِّ عَمَلْ ... إِلَيْهِ قَصْدي وَعَلَيْهِ الْمُتَّكَلْ

١. بابُ الْكَلامِ

١٠. إِنَّ الْكَلامَ عِنْدَنا فَلْتَسْتَمِعْ ... لَفْظٌ مُرَكَّبٌ مُفيدٌ قَدْ وُضِعْ

١١. أَقْسامُهُ الَّتي عَلَيْها يُبْنى ... اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنى

١٢. فَالاسْمُ بِالخَفْضِ وَبِـالتَّنْوينِ أَوْ   دُخولِ أَلْ يُعْرَفُ فَاقْفُ مـا قَفَـوْا

١٣. (كَذَلِكَ الْإِبْدالُ مِنْ سُمًا صَريحْ   عَوْدُ الضَّميرِكَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحيحْ؟

١٤. أَوْ إِنْ إِلَيْـــهِ أَوْ إِلَى نَظِـــيرِهِ   كَعِنْـــدَ أُسْـنِدَ الْـكَلَامُ فَــادْرِهِ

١٥. وَمَـيِّزِ الْفِعْـلَ بِوَسْـمٍ حَاصِـلِ   فِيــهِ إِنُ اسْــنِدَ لِأَيِّ فَاعِــلِ)

١٦. وَبِحُـروفِ الْجَـرِّ وَهْيَ مِــنْ إِلى   وَعَـــنْ وَفي وَرُبَّ وَالْبـــا وَعَلى

١٧. وَالْـكافُ وَالـلّامُ وَواوٌ وَالتّــا   وَمُـــذْ وَمُنْـــذُ وَلَعَـــلَّ حَـــتّى

١٨. (مِنْ واحِدٍ مَثْنى ثُلاثَ وَرُباعْ   وَخَمْسَةٍ بِناءُ حَـرْفٍ في الْمُشـاعْ

١٩. وَهُــوَ مُخْـتَصٌّ وَعامِــلٌ وَضِــدٌّ   ذَيْنِ كَإِنْ أَجَلْ وَهَلْ وَمِـنْ وُجِـدْ

٢٠. وَهْوَ لِلِاسْتِقْبالِ وَالتَّحْضيضِ زِدْ   تَنْبيهًـا التَّوْكيـدَ وَالْجَـوابَ عُـدّْ

٢١. وَالشَّرْطَ وَالْمَصْدَرَ وَالنَّفْيَ النِّدا   وَلِلْمُفاجَـــاةِ وَلِلْجَـــرِّ بَـــدا

٢٢.وَالْعَطْفِ وَالتَّأْنيثِ وَاسْتَثْنِ الْخِطابْ   وَاسْتَدْرِكِ التَّكَلُّمَ الْغَيْبَةَ صـابْ)

٢٣. وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ وَسَـوْفَ وَبِقَـدْ   فَــاعْلَمْ وَتَــا التَّأْنيــثِ مَــيْزُهُ وَرَدْ

٢٤. وَالْحَرْفُ يُعْرَفُ بِــأَنْ لا يَقْـبَلا   لِاسْــمٍ وَلا فِعْــلٍ دَليــلًا كَــبَلى

٢. بابُ الْإِعْرابِ

٢٥. اَلْإِعْرابُ تَغْيـيرُ أَواخِـرِ الْكَلِـمْ تَقْديراً اوْ لَفْظًا فَذا الْحَـدَّ اغْتَـنِمْ

٢٦. وَذَلِـكَ التَّغْيـيرُ لِاضْـطِرابِ عَوامِــلٍ تَــدْخُلُ لِلإِعْــرابِ

٢٧. (اَلإِعْرابُ قَدْ قُدِّرَ فِي سُمًا وَ زَيْدْ لَفْظِيُّــهُ أَنْــتَ مَحَلِّيًّــا يُفيــدْ

٢٨. أَنَـا وَذاكَ وَالَّذي وَمَـنْ وَأَيْـنْ مَبْنِيَّــةٌ وَمُعْـرَبٌ مِثْـلُ الْحُسَـيْنْ

٢٩. لِشَـبَهٍ جُمُـودٍ اسْـتِغْنا افْتِقـارْ تُبْنى الْأَسامي إِذْ بِذي لِلْحَرْفِ جَارٌّ)

٣٠. أَقْســـامُهُ أَرْبَعَـــةٌ تُـــؤَمُّ رَفْـعٌ وَنَصْـبٌ ثُـمَّ خَفْـضٌ جَـزْمُ

٣١. فَـالْأَوَّلانِ دونَ رَيْــبٍ وَقَعـا في الِاسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضـارِعِ مَعـا

٣٢. وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمـا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِـأَنْ يَنْجَزِمـا

٣. بابُ عَلاماتِ الرَّفْعِ

٣٣. ضَــمٌّ وَواوٌ أَلِــفٌ وَالنُّــونُ عَلامَــةُ الرَّفْــعِ بِهــا تَكــونُ

٣٤. فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ مُفْـرَدَ الْأَسْـماءِ كَجـاءَ زَيْــدٌ صــاحِبُ الْعَــلاءِ

٣٥. وَارْفَعْ بِهِ الْجَمْعَ الْمُكَسَّرَ وَمـا جُمِــعَ مِــنْ مُؤَنَّــثٍ فَسَــلِما

٣٦. كَذا الْمُضارِعُ الَّذي لَمْ يَتَّصِلْ   شَيْءٌ بِـــهِ كَيَهْتَـــدي وَكَيَصِـــلْ

٣٧. وَارْفَـعْ بِـواوٍ خَمْسَـــةً أَخـــوكا   أَبـــوكَ ذو مـــالٍ حَمـــوكَ فـــوكا

٣٨. وَهَكَذا الْجَمْعَ الصَّحيحَ فَاعْرِفِ   وَرَفْـــعُ مـــا ثَنَّيْتَـــهُ بِـــالْأَلِفِ

٣٩. وَارْفَعْ بِنونٍ يَفْعَلانِ يَفْعَلـونْ   وَتَفْعَـــلانِ تَفْعَلـــينَ تَفْعَلـــونْ

٤. بابُ عَلاماتِ النَّصْبِ

٤٠. عَلامَةُالنَّصْبِ لَهاكُنْ مُحْصِيا   الْفَـتْحَ وَالْأَلِـفَ وَالكَسْـــرَ وَيــا

٤١. وَحَذْفَ نونٍ فَالَّذي الْفَـتْحُ بِـهِ   عَلامَـــةٌ يـــا ذا النُّـــهى لِنَصْـــبِهِ

٤٢. مُكَسَّـرُ الْجُمـوعِ ثُـمَّ الْمُفْـرَدُ   ثُـــمَّ الْمُضـــارِعُ الَّذي كَتَسْـــعَدُ

٤٣. بِالْأَلِفِ الْخَمْسَةُ نَصْبُها الْـتُزِمْ   وَانْصِبْ بِكَسْرٍ جَمْعَ تَأْنيثٍ سَلِمْ

٤٤. وَاعْلَـمْ بِـأَنَّ الْجَمْـعَ وَالْمُثَـنّى   نَصْـــبُهُما بِالْيـــاءِ حَيْـــثُ عَنّـــا

٤٥. وَخَمْسَةُ الْأَفْعالِ نَصْـبُها ثَبَـتْ   بِحَـــذْفِ نونِهـــا إِذا مـــا نُصِـــبَتْ

٥. بابُ الْجَمْعِ وَالْمُثَنّى

٤٦. (بِـــأَلِفٍ وَتـــا لِســـالِمٍ رِدِ   مِـــنْ دونِ تَغْيـــيرِ بِنـــاءِ الْمُفْـــرَدِ

٤٧. لا تَجْمَعَنْ بِالتّـا لِمَـرْأَةٍ أَمَـهْ ... وَشَـــفَةٍ شـــاةٍ وَقِلَّـــةٍ وَمَـــهْ

٤٨. أَفْعِلَــةٌ أَفْعــالُ فِعْلَــةٌ تَقِـلُّ ... كَأَفْعُلٍ عَنْ عَشْرَةٍ في الْجَمْعِ قُلْ

٤٩. زِيادَةُ الْآخِرِ إِنْ أَغْنَـتْ عَـنِ ... تَعـاطُفٍ فَـذا الْمُثَـنّى إِنْ عُـني

٥٠. إِنْ زادَ عَـنْ ثَلاثَـةٍ أَوْ كانَ يـا ... أَصْـــلًا بِيـــا إِلَّا بِـــواوٍ ثُنِّيـــا

٥١. وَمـا كَصَـحْراءَ بِـواوٍ فَلْتُـثَنَّ ... وَغَـــيْرُهُ بِـــواوٍ أَوْ هَمْـــزٍ يَعِـــنُّ

٥٢. وَالْيا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَالْواوُ تَكونْ ... لِلرَّفْـعِ في جَمْـعِ الْمُـذَكَّرِ وَنـونْ)

٦. بابُ عَلاماتِ الْخَفْضِ

٥٣. عَلامَةُ الْخَفْضِ الَّتي بِهـا يَـفي ... كَسْـــرٌ وَيـاءٌ ثُـمَّ فَـتْحٌ فَـاقْتَفِ

٥٤. فَالْخَفْضُ بِالْكَسْـرِ لِمُفْـرَدٍ وَفى ... وَجَمْعِ تَكْسـيرٍ إِذا مـا انْصَــرَفا

٥٥. وَجَمْـعِ تَأْنيـثٍ سَـليمِ الْمَبْـنى ... وَاخْفِـضْ بِيـاءٍ يـا أَخي الْمُثَـنّى

٥٦. وَالْجَمْعَ وَالْخَمْسَةَ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ ... وَاخْفِضْ بِفَتْحٍ كُلَّ ما لا يَنْصَـرِفْ

٧. بابُ ما لا يَنْصَرِفُ

٥٧. وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ما لا يَنْصَــرِفْ ⁂ ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

٥٨. (إِنْ تَجْتَمِعْ فيهِ اثْنَتانِ مِنْ عِلَلْ ⁂ وَصْفٌ وَوَزْنُ الْفِعْلِ ثُمَّ إِنْ عُدِلْ

٥٩. مُرَكَّــبٌ وَمُعْجَــمٌ ثُــمَّ الْعَلَــمْ ⁂ زِيادَتــا فَعْــلانَ تَأْنيــثٌ أَتَــمْ

٦٠. وَمُنْـتَهى الْجَمْـعِ وَتَأْنيـثٌ وَفى ⁂ بِــأَلِفٍ كُلٌّ أَبى أَنْ يُصْــــرَفا)

٨. بابُ عَلاماتِ الْجَزْمِ

٦١. إِنَّ السُّكونَ يـا ذَوِي الْأَذْهـانِ ⁂ وَالْحَــذْفَ لِلْجَــزْمِ عَلامَتــانِ

٦٢. فَاجْزِمْ بِتَسْـكينٍ مُضـارِعًا أَتى ⁂ صَـحيحَ الَاخِـرِ كَلَـمْ يَقُـمْ فَـتى

٦٣. وَاجْزِمْ بِحَذْفٍ ما اكْتَسى اعْتِلالا ⁂ آخِـــرُهُ وَالْخَمْسَـــةَ الْأَفْعـــالا

٩. بابُ الْأَفْعالِ

٦٤. وَهْيَ ثَلاثَةٌ مُضِــيٌّ قَـدْ خَـلا ⁂ وَفِعْــلُ أَمْــرٍ وَمُضــارِعٌ تَــلا

٦٥. فَالْماضِ مَفْتـوحُ الْأَخـيرِ أَبَـدا ⁂ وَالْأَمْرُ بِالْجَزْمِ لَدى الْبَعْضِ ارْتَدى

٦٦. ثُمَّ الْمُضـارِعُ الَّذي في صَـدْرِهِ ⁂ إِحْــدى زَوائِــدِ (أَنَيْــتِ) فَــادْرِهِ

٦٧. وَحُكْمُــهُ الرَّفْــعُ إِذا يُجَــرَّدُ ... مِــنْ ناصِــبٍ وَجــازِمٍ كَتَسْــعَدُ

٦٨. (إِذا عَرى مِنْ نونِ نِسْوَةٍ وَمِنْ ... أُخْــرى لِتَوْكيــدٍ مُبــاشِرٍ يَعِــنّْ

٦٩. أَسْماءُ الَافْعالِ كَوَيْ هَيْهاتَ مَهْ ... كَالْفِعْلِ لَا الْأَصْواتِ مَعْنًا لا سِمَهْ)

١٠. بابُ نَواصِبِ الْمُضارِعِ

٧٠. وَنَصْــبُهُ بِــأَنْ وَلَــنْ إِذَنْ وَكَيْ ... وَلامِ كَيْ لامِ الْجُحــودِ يــا أُخَيّْ

٧١. كَــذاكَ حَــتّى وَالْجَــوابُ بِالْفــا ... وَالْــواوِ ثُــمَّ أَوْ رُزِقْــتَ اللُّطْفــا

٧٢. (وَأَنْ وَأَنَّ ثُــمَّ كَيْ وَلَــوْ وَمــا ... حُروفُ مَصْــدَرٍ لِوَصْــلٍ انْــتَمى)

١١. بابُ جَوازِمِ الْمُضارِعِ

٧٣. وَجَزْمُــهُ إِذا أَرَدْتَ الْجَزْمــا ... بِلَــمْ وَلَمّــا وَأَلَــمْ أَلَمّــا

٧٤. وَلامِ الَامْــرِ وَالدُّعاءِ ثُــمَّ لا ... في النَّــهْيِ وَالدُّعاءِ نِلْــتَ الْأَمَــلا

٧٥. وَإِنْ وَمــا وَمَــنْ وَأَنّى مَهْمــا ... أَيٍّ مَــتى أَيّــانَ أَيْــنَ إِذْ مــا

٧٦. وَحَيْثُمــا وَكَيْفَمــا ثُــمَّ إِذا ... في الشِّعْرِ لا في النَّثْرِ فادْرِ الْمَأْخَذا

٧٧. (وَالْجَزْمُ إِنْ يَكُنْ لِفِعْلَيْنِ هُما ... شَرْطٌ وَبَعْدَهُ الْجَزاءُ لَزِما

٧٨. وَاقْرُنْ بِفًا أَوْ بِإِذَا الْجَوابَ إِنْ ... لَمْ يَقْبَلَ انْ يَكُونَ شَرْطًا حَيْثُ عَنّْ)

١٢. بابُ الْفاعِلِ

٧٩. الْفاعِلَ ارْفَعْ وَهْوَ ما قَدْ أُسْنِدا ... إِلَيْهِ فِعْلٌ قَبْلَهُ قَدْ وُجِدا

٨٠. وَظاهِرًا يَأْتي وَيَأْتي مُضْمَرا ... كَاصْطادَ زَيْدٌ وَاشْتَرَيْتُ أَعْفَرا

٨١. وَمِنْ ضَميرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ ... كَافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

٨٢. (ضَرْبَ الرِّقابِ ماخَلا ما أَحْسَنا ... أَوَّهْ نَزالِ وَهْوَ أَحْسَنُ الْبِنا

٨٣. لِفاعِلٍ مُؤَنَّثٍ وَظاهِرِ ... أَنِّثْ لِفِعْلٍ وَلِعَوْدِ الْمُضْمَرِ

٨٤. عَلى جُموعٍ أُنِّثَتْ وَسَلِمَتْ ... أَوْ كُسِّرَتْ لِغَيْرِ عاقِلٍ أَتَتْ

٨٥. أَوْ مُفْرَدٍ وَلَوْ مَجازًا أُنِّثا ... وَالْفِعْلُ جا مُذَكَّرًا مُؤَنَّثا

٨٦. لِفاعِلِ الْجَمْعِ الْمُكَسَّرِ وَما ... جُمِعَ مِنْ مُؤَنَّثٍ فَسَلِما

٨٧. أَوِ اسْمِ جَمْعٍ وَكَذا جِنْسٌ وَفي ... مُؤَنَّثٍ لِنِعْمَ بِئْسَ ذا قُفي

٨٨. أَوْ بارِزٍ مُؤَنَّثٍ أَوْ ظاهِرِ ... فُصِلَ أَوْ تَأْنيثُهُ غَيْرُ حَري

٨٩. أَوْ عَـوْدِهِ لِجَمْـعِ عاقِـلٍ دُري لا رَجُـلٍ وَسـالِمٍ مُـذَكَّرِ)

١٣. بابُ النّائِبِ عَنِ الْفاعِلِ

٩٠. إِذا حَـذَفْتَ في الْـكَلامِ فـاعِلا مُخْتَصِـرًا أَوْ مُبْهِمًـا أَوْ جـاهِلا

٩١. فَأَوْجِبِ التَّأْخيرَ لِلْمَفْعـولِ بِـهْ وَالرَّفْعَ حَيْثُ نـابَ عَنْـهُ فَانْتَبِـهْ

٩٢. وَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ وَكَسْرُ مـا قُبَيْـلَ آخِـرِ المُضِـيِّ حُتِمـا

٩٣. وَمـا قُبَيْـلَ آخِـرِ الْمُضـارِعِ يَجِـبُ فَتْحُـهُ بِـلا مُنـازِعِ

٩٤. وَظاهِرًا وَمُضْمَرًا أَيْضًـا ثَبَـتْ كَأُكْرِمَـتْ هِنْـدُ وَهِنْـدٌ ضُرِبَـتْ

١٤. بابُ الِابْتِداءِوَالْخَبَرِ وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ

٩٥. الْمُبْتَدا اسْمٌ مِنْ عَوامِـلَ سَـلِمْ لَفْظِيَّـةٍ وَهْـوَ بِرَفْـعٍ قَـدْ وُسِـمْ

٩٦. وَظـاهِرًا يَـأْتي وَيَـأْتي مُضْـمَرا كَالْقَـوْلُ يُسْـتَقْبَحُ وَهْـوَ مُفْـتَرى

٩٧. وَالْخَبَرُ الِاسْمُ الَّذي قَدْ أُسْـنِدا إِلَيْـهِ وَارْتِفاعُـهُ الْـزَمْ أَبَـدا

٩٨. وَمُفْـرَدًا يَـأْتي وَغَـيْرَ مُفْـرَدِ فَـأَوَّلٌ نَحْـوُ سَـعيدٌ مُهْتَـدِ

٩٩. وَالثّـاني قُـلْ أَرْبَعَـةٌ مَجْـرورُ نَحْـوُ الْعُقوبَـةُ لِمَـنْ يَجـورُ

١٠٠. وَالظَّرْفُ نَحْوُ الْخَيْرُ عِنْدَ أَهْلِنـا وَالْفِعْـلُ مَـعْ فاعِلِـهِ كَقَوْلِنـا

١٠١. زَيْـدٌ أَتى وَالْمُبْتَـدا مَـعَ الْخَـبَرْ كَقَـوْلِهِمْ زَيْـدٌ أَبـوهُ ذو بَطَـرْ

١٠٢. (خَصِّصْ بِوَصْفٍ لَفْظٍ اوْ مُقَدَّرِ إِضـافَةٍ لَـوْ مَعْـنًى اوْ مُصَـغَّرِ

١٠٣. عَمِّمْ بِالِاسْتِفْهامِ وَالنَّفْيِ تُصِبْ فاءِ الْجَزا خَـبَرٍ كَـمْ ثُمَّـتَ رُبَّ

١٠٤. أَوِ ابْتَدِئْ بِمَنْ لِلِاسْـتِفْهامِ أَوْ شَرْطٍ فَذي تَسْـويغُها ابْتِـدًا رَأَوْا

١٠٥. وَمِثْلُها مِنْ بَعْـدِ ظَـرْفٍ وَإِذا وَجُمْلَـةٍ حالِيَّـةٍ لَـوْلا كَـذا

١٠٦. جَرٌّ وَلامُ الِابْتِدا دُعا خَلَـفْ عَطْفٌ وَنَوِّعْ عَمَلٌ عُجْبٌ عُرِفْ

١٠٧. وَاحْذِفْ وُجوبًا مُبْتَدًا حَيْثُ الْخَبَرْ مُؤَخَّرٌ عَنْ نِعْـمَ مَخْصـوصٌ ظَهَـرْ

١٠٨. أَوْ بِئْسَ وَالْفِعْلانِ يَرْفَعانِ فا عِـلًا وَمَخْصوصُـهُما بَعْـدُ وَفى

١٠٩. وَحَبَّـذا سـاءَ وَوَزْنُ فَعُـلا مِنْ ذي ثَلاثَـةٍ كَـذَيْنِ مُسْـجَلا

١١٠. أَوْمَصْدَرٌ إِنْ نابَ أَوْنَعْتٌ قُطِعْ لِمَـدْحٍ اوْ ذَمٍّ تَـرَحُّمٍ وُضِـعْ

١١١. أَوْ قَسَـمٌ جَوابُـهُ سَـدَّ مَسَـدٌّ مُبْتَـدَأٍ أَوْ بَعْـدَ لاسِيَّ وُجِـدْ

١١٢. إِنْ صُدِّرَتْ بِبَلْ وَلٰكِنْ وَالنِّدا حَتى فَلا تُخْـبِرْ بِهـا عَـنْ ابْتِـدا

١١٣. وَرابِطُ الجُمْلَةِ لَفْظٌ أَوْ ضَميرْ　　أَوْ مَعْنًى اوْ عَطْفُ عُمومٌ أَوْ تُشيرْ

١١٤. أَوْنَائِبُ الضَّميرِ أَوْ شَرْطٌ يُنيرْ　　جَوابَـهُ الْخَـبَرُ يَحْـوي لِضَـميرْ)

١٥. بابُ كانَ وَكادَ وَأَخَواتُهُما

١١٥. وَرَفْعُكَ الْاِسْمَ وَنَصْبُكَ الْخَـبَرْ　　بِهَـذِهِ الْأَفْعـالِ حُكْـمٌ مُعْتَـبَرْ

١١٦. كانَ وَأَمْسى ظَلَّ باتَ أَصْبَحا　　أَضْحى وَصارَ لَيْسَ مَعْ مـا بَرِحـا

١١٧. ما زالَ ما انْفَكَّ وَما فَتِـئَ مـا　　دامَ وَما مِنْهـا تَصَـرَّفَ احْكُمـا

١١٨. لَهُ بِمـا لَهـا كَـكانَ قائِمـا　　زَيْـدٌ وَكُـنْ بَـرًّا وَأَصْـبِحْ صـائِما

١١٩. (مَا تَمَّ ذو رَفْعٍ وَلَيْسَ مِنْهُ زالْ　　فَتِـئَ لَـيْسَ كانَ زادَتْ وَتُـزالْ

١٢٠. مَعَ الْبَقـا لِخَـبَرٍ مِـنْ بَعْـدِ إِنْ　　وَلَوْ وَأَنْ (مَا) بَعْدَها كَكانَ عَـنْ

١٢١. كادَوَفِعْلُ ذي الشُّروعِ مِثْلُ كانْ　　وَبِمُضـارِعٍ لَهـا الْخَـبَرُ بـانْ

١٢٢. كَلَيْسَ ما وَإِنْ وَلا في نَكِـرَهْ　　لاتَ كَلا عَلى زَمـانٍ فَاقْصُـرَهْ)

١٦. بابُ إِنَّ وَأَخَواتِها

١٢٣. عَمَـلُ كانَ عَكْسُـهُ لِإِنَّ أَنَّ ... لَكِـنَّ لَيْـتَ وَلَعَـلَّ وَكَـأَنَّ

١٢٤. تَقـولُ إِنَّ مـالِكًا لَعـالِمُ ... وَمِثْلُـهُ لَيْـتَ الْحَبيـبَ قـادِمُ

١٢٥. أَكِّـدْ بِـإِنَّ أَنَّ شَـبِّهْ بِكَـأَنَّ ... لَكِنَّ يا صاحِ لِلِاسْـتِدْراكِ عَـنَّ

١٢٦. وَلِلتَّمَنّي لَيْتَ عِنْدَهُمْ حَصَلْ ... وَلِلـتَّرَجّي وَالتَّوَقُّـعِ لَعَـلّْ

١٢٧. (إِنْ لَمْ يُؤَوَّلْ مَصْدَرًا فَاكْسِرْ لِأَنْ ... وَخُفِّفَـتْ إِنَّ وَأَنَّ وَكَـأَنّْ)

١٧. بابُ ظَنَّ وَأَخَواتِها

١٢٨. انْصِبْ بِأَفْعالِ الْقُلوبِ مُبْتَدا ... وَخَـبَرًا وَهْيَ ظَنَنْـتُ وَجَـدا

١٢٩. رَأى حَسِبْتُ وَجَعَلْـتُ زَعَما ... كَـذاكَ خِلْـتُ وَاتَّخَـذْتُ عَلِمـا

١٣٠. تَقولُ قَدْ ظَنَنْتُ زَيْدًا صادِقا ... في قَـوْلِهِ وَخِلْـتُ عَمْـرًا حاذِقـا

١٣١. (وَمِثْلُ ظَنَّ ما كَصارَ ثُمَّ إِنّْ ... بَاشَرَ الِاسْتِفْهامُ قَالَ عَنْ مَظَنّْ)

١٨. بابُ النَّعْتِ

١٣٢. (النَّعْتُ مُشْتَقٌّ وَتابِعٌ مُبا ... يِنٌ لِلَفْظٍ سابِقٍ قَدْ جُلِبا

١٣٣. وَانْعَتْ بِمَصْدَرٍ إِشارَةٍ وَذي ... مَوْصولِ عَدٍّ نِسْبَةٍ شِبْهٍ خُذي

١٣٤. أَيٍّ وَكُلٍّ ما لِإِبْهامٍ تُرى ... وَأَوِّلِ الْجَميعَ إِنْ نَعْتٌ جَرى

١٣٥. وَنَعْتُ كَالْخُيولِ وَالْقَوْمِ اشْتَهَرْ ... إِفْرادُهُ وَالْجَمْعُ لِلْمَعْنَى ظَهَرْ

١٣٦. وَسَبَبِيَّ النَّعْتِ أَفْرِدْ مُطْلَقا ... إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَميرُ مَنْعوتٍ سَقى

١٣٧. وَاقْطَعْ لِغَيْرِ لازِمٍ وَنَكِرَهْ ... وَافْصِلْ بِإِمّا أَوْ بِلا وَكَرِّرَهْ

١٣٨. مِفْعالٌ اوْ مِفْعَلٌ اوْ مِفْعيلُ ... كَذا فَعولٌ وَكَذا فَعيلُ

١٣٩. فَعّالَةٌ فُعَلَةٌ وَالْمَصْدَرُ ... يُنْعَتْ بِها الْمُؤَنَّثُ الْمُذَكَّرُ

١٤٠. مِنْ مِثْلِ مِهْذارٍ وَمِثْلِ مِدْعَسِ ... شَكورِ مِسْكينٍ جَريحٍ وَقِسِ

١٤١. النَّعْتُ قَدْ قالَ ذَوو الْأَلْبابِ ... يَتْبَعُ لِلْمَنْعوتِ في الْإِعْرابِ

١٤٢. كَذاكَ في التَّعْريفِ وَالتَّنْكيرِ ... كَجاءَ زَيْدٌ صاحِبُ الْأَميرِ

١٩. بابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

١٤٣. وَاعْلَمْ هُديتَ الرُّشْدَ أَنَّ الْمَعْرِفَهْ ... خَمْسَةُ أَشْيا عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَهْ

١٤٤. (ما لِكلامِ غَيْبَةٍ حُضورِ ... كَهو أَنا أَنْتَ ادْعُ بِالضَّميرِ

١٤٥. وَذو اتِّصالٍ يا وَكافٌ وَكَها ... لا يُبْتَدا وَلا يَلي إِلّا احْوِها

١٤٦. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنا يَجِبْ ... لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نا طُلِبْ)

١٤٧. وَأَلِفٌ وَالواوُ وَالنّونُ لِما ... غابَ وَغَيْرِهِ كَقاما وَاعْلَما

١٤٨. (وَذو ارْتِفاعٍ وَانْتِصابٍ في انْفِصالْ ... أَنا وَهو أَنْتَ وَإِيّايَ الْمِثالْ

١٤٩. فَأَوَّلٌ نَحْنُ وَثانٍ هي هُما ... هُمْ هُنَّ ثالِثٌ بِأَنْتِ أَنْتُما

١٥٠. أَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ عَلَى الثَّلاثِ قِسْ ... إِيّايَ إِيّاهُ وَإِيّاكَ اقْتَبِسْ

١٥١. وَالْهاءُ لِلْغَيْبَةِ وَالْكافُ الْخِطابْ ... هُما كَما لَهُمْ لَكُنَّ مُسْتَطابْ

١٥٢. مِنْهُنَّ يا نا ها وَكافٌ في اتِّصالْ ... مَفْعولًا ايّا هَكَذا في الِانْفِصالْ)

١٥٣. وَهْيَ الضَّميرُ ثُمَّ الِاسْمُ الْعَلَمُ ... وَذو الْأَداتِ ثُمَّ الِاسْمُ الْمُبْهَمُ

١٥٤. وَما إِلى أَحَدِ هَذي الْأَرْبَعَهْ ... أُضيفَ فَافْقَهِ الْمِثالَ وَاتْبَعَهْ

١٥٥. نَحْوُ أَنا وَهِنْدُ وَالْغُلامُ   وَذاكَ وَابْني عَمَّنا إِنْعامُ

١٥٦. وَإِنْ تَرى اسْمًا شائِعًا في جِنْسِهِ   وَلَمْ يُعَيِّنْ واحِدًا بِنَفْسِهِ

١٥٧. فَهْوَ الْمُنَكَّرُ وَمَهْما تُرِدِ   تَقْريبَ حَدِّهِ لِفَهْمِ الْمُبْتَدي

١٥٨. فَكُلُّ ما لِأَلِفٍ وَاللّامِ   يَصْلُحُ كَالْفَرَسِ وَالْغُلامِ

٢٠. بابُ الْعَطْفِ:(أَيْ الْبَيانِ وَالنَّسَقِ)

١٥٩. هَذا وَإِنَّ الْعَطْفَ أَيْضًا تابِعُ   حُروفُهُ عَشَرَةٌ يا سامِعُ

١٦٠. الْواوُ وَالْفا ثُمَّ أَوْ إِمّا وَبَلْ   لَكِنْ وَحَتّى لا وَأَمْ فَاجْهَدْ تَنَلْ

١٦١. كَجاءَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ وَقَدْ   سَقَيْتُ عَمْرًا وَسَعيدًا مِنْ ثَمَدْ

١٦٢. وَقَوْلُ خالِدٍ وَعامِرٍ سَدَدْ   وَمَنْ يَتُبْ وَيَسْتَقِمْ يَلْقى الرَّشَدْ

١٦٣. (عَطْفُ الْبَيانِ لا بِفِعْلٍ أَوْ ضَميرْ   بَلْ في الْكُنى وَلَقَبٍ وَفي النَّظيرْ

١٦٤. بَعْدَ إِشارَةٍ أَتى وَفَسَّرا   مَوْصوفٌ انْ مِنْ بَعْدِ وَصْفٍ ظَهَرا

١٦٥. وَتابِعٌ بِحَرْفِهِ عَطْفُ النَّسَقْ   لكِنْ وَبَلْ مِنْ بَعْدِ نَهْيٍ اعْتَلَقْ

١٦٦. أَوْنَفْيٍ أَمْ مِنْ بَعْدِهَمْزِالتَّسْوِيَهْ   أَوْ هَمْزَةِ التَّعْيينِ تَأْتي تالِيَهْ

٢١. بابُ التَّوْكيدِ

١٦٧. (يُقَرِّرُ الْمَتْبوعَ تَوْكيدٌ وَقَعْ وَلِتَجَوُّزٍ أَوِ السَّهْوِ رَفَعْ

١٦٨. لَفْظِيُّهُ تَكْريرُ لَفْظٍ مُطْلَقا بِعَيْنِهِ أَوِ الْمُرادِفَ ارْتَقى

١٦٩. وَبِالشُّمولِ أَكِّدَنْ مُعَيَّنا نَكِرَةً لا غَيْرُ إِنْ تَبَيَّنا)

١٧٠. وَيَتْبَعُ الْمُؤَكَّدَ التَّوْكيدُ في رَفْعٍ وَنَصْبٍ ثُمَّ خَفْضٍ فَاعْرِفِ

١٧١. كَذاكَ فِي التَّعْريفِ فَاقْفُ الْأَثَرا وَهَذِهِ أَلْفاظُهُ كَما تَرى

١٧٢. النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلٌّ أَجْمَعُ وَما لِأَجْمَعَ لَدَيْهِمْ يَتْبَعُ

١٧٣. كَجاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ يَصولُ وَإِنَّ قَوْمي كُلَّهُمْ عُدولُ

١٧٤. وَمَرَّ ذا بِالْقَوْمِ أَجْمَعينا فَاحْفَظْ مِثالًا حَسَنًا مُبينًا

٢٢. بابُ الْبَدَلِ

١٧٥. إِذا اسْمٌ ابْدِلَ مِنِ اسْمٍ يُنْحَلُ إِعْرابَهُ وَالْفِعْلُ أَيْضًا يُبْدَلُ

١٧٦. أَقْسامُهُ أَرْبَعَةٌ فَإِنْ تُرِدْ إِحْصاءَها فَاسْمَعْ لِقَوْلي تَسْتَفِدْ

١٧٧. فَبَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ كَجا زَيْدٌ أَخوكَ ذا سُرورٍ بَهِجا

١٧٨. وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَمَنْ يَأْكُلْ رَغيفًا نِصْفَهُ يُعْطي الثَّمَـنْ

١٧٩. بَـدَلُ الاِشْـتِمالِ نَحْـوُ راقَـني مُحَمَّـــــدٌ جَمـــــالُهُ فَشـــــاقَني

١٨٠. وَبَدَلُ الْغَلَطِ نَحْـوُ قَـدْ رَكِـبْ زَيْـدٌ حِمـارًا فَرَسًـا يَـبْغي اللَّعِـبْ

١٨١. (إِنْ تَجْتَمِعْ تَوابِعٌ فَالنَّعْتَ سُقْ بَيانًا التَّوْكيـدَ فَالْبَـدْلَ النَّسَـقْ)

٢٣. بابُ الْمَفْعولِ بِهِ وَالِاشْتِغالِ وَالتَّنازُعِ وَالتَّحْذيرِ وَالْإِغْراءِ

١٨٢. مَهْما تَرى اسْمًا وَقَعَ الْفِعْلُ بِـهِ فَــذاكَ مَفْعــولٌ فَقُــلْ بِنَصْــبِهِ

١٨٣. كَمِثْـلِ زُرْتُ الْعـالِمَ الْأَديبـا وَقَـدْ رَكِبْـتُ الْفَـرَسَ النَّجيبـا

١٨٤. وَظاهِرًا يَـأْتي وَيَـأْتي مُضْـمَرا فَـــأَوَّلٌ مِثـــالُهُ مـــا ذُكِـــرا

١٨٥. وَالثَّانِ قُلْ مُتَّصِـلٌ وَمُنْفَصِـلْ كَـــزارَني أَخي وَإِيّـــاهُ أَصِـــلْ

١٨٦. (وَأَوْجِبَنَّ الْحَذْفَ لِلْمَفْعولِ في نَحْــوِ أَفَــدْتُّ وَأَفــادَني الْــوَفي

١٨٧. وَهْوَ تَنازُعٌ لِذَيْـنِ في الْعَمَـلْ كَيَقْرَءانِ يُنْصِتُ الطِّفْـلانِ قُـلْ

١٨٨. وُجودُ فِعْلٍ عامِلٍ فيهِ حُظِـلْ في الِاخْتِصاصِ وَاشْـتِغالٍ وَمَثَـلْ

١٨٩. وَفي النِّدا تَحْذيرًا اغْرا إنْ حَصَلْ — تَكْريرٌ اوْ عَطْفُ الْأَخيرَيْنِ نُقِلْ

١٩٠. كَذا نُعوتٌ نُصِبَتْ وَقُطِعَتْ — كَالْحَمْدُ لِلّهِ الْكَريمَ وَسِعَتْ

١٩١. وُجوبًا انْصِبْ بَعْدَ شَرْطٍ لِاشْتِغالْ — وَارْفَعْ كَذا بَعْدَ إذا لَيْتَ الْمَقالْ

١٩٢. وَرَجِّحِ النَّصْبَ لِفِعْلِ الطَّلَبِ — وَلِلدُّعا وَالنَّفْيِ وَاخْتَرْ تُصِبِ

٢٤. بابُ التَّعْدِيَةِ وَاللُّزومِ

١٩٣. مَيِّزْ الْمُعَدّى هاءُ غَيْرِ الْمَصْدَرِ — وَافْعَلَّ كَاقْعَنْسَسَ بِالْعَكْسِ حَري

١٩٤. وَهَكَذا مُضارِعٌ وَما أَتى — كَالطَّبْعِ وَالْعَرَضِ في ثَوْبِ الْفَتى)

٢٥. بابُ الْمَفْعولِ الْمُطْلَقِ

١٩٥. الْمَصْدَرُ اسْمٌ جاءَ ثالِثًا لَدى — تَصْريفِ فِعْلٍ وَانْتِصابُهُ بَدا

١٩٦. وَهْوَ لَدى كُلِّ فَتًى نَحْوِيِّ — ما بَيْنَ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيِّ

١٩٧. فَذاكَ ما وافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ — كَزُرْتُهُ زِيارَةً لِفَضْلِهِ

١٩٨. وَذا مُوافِقٌ لِمَعْناهُ بِلا — وِفاقِ لَفْظٍ كَفَرِحْتُ جَذَلا

١٩٩. (عَنْ مَصْدَرٍ يَنوبُ ذا الْمُرادِفُ — إنْ دَلَّتْ آلَةٌ وَنَوْعٌ يُعْرَفُ

٢٠٠. أَوْ عَـدَدٌ أَوْ وَصْـفُهُ ضَـميرُهُ وَاسْـمٌ لَهُ وَذو اشْـتِراكٍ غَـيْرُهُ

٢٠١. وَما لِلِاسْتِفْهامِ وَالشَّرْطِ كَـذا أَيٌّ وَمَهْما إِنْ تَكُنْ شَرْطًا خُـذا

٢٠٢. كُلٌّ وَبَعْـضٌ أَيٌّ انْ تُضَـفْ لَهُ وَاسْـمُ الْإِشـارَةِ كَـذاكَ قَبْلَـهُ

٢٠٣. وَعامِلُ الْنَّائِبِ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ كَشِبْهِ تَوْكيدٍ وَتَفْصيلِ الْجُمَـلْ

٢٠٤. أَوْفِعْلُهُ عَنِ اسْمِ عَـيْنٍ مُخْبِرُ عُطِـفَ أَوْ حُصِـرَ أَوْ يُكَـرَّرُ

٢٦. بابُ إِعْمالِ الْمَصادِرِ وَالْأَوْصافِ

٢٠٥. كَفِعْلِهِ الصِّفَةُ وَاسْمُ الْفاعِـلِ وَمَصْـدَرٌ وَاسْـمٌ لَهُ في الْعَمَـلِ

٢٠٦. مَفْعولٌ افْعَلُ كَزَيْـدِ الْجاحِـدِ دَيْنًـا وَهِي مَحْمـودَةُ الْمَقاصِـدِ

٢٠٧. كَلامُها حَثٌّ عَلَى الدِّينِ الْحَسَنْ أَداؤُهُ أَفْضَـلُ مـا الْمَـرْءُ يَسُـنّْ)

٢٧. بابُ الظَّرْفِ

٢٠٨. الظَّرْفُ مَنْصوبٌ عَلى إِضْـمارِ في ... إِمّـــا زَمانِيًّـــا مَكانِيًّـــا يَـــفي

٢٠٩. أَمّا الزَّمـانِيُّ فَنَحْـوُ مـا تَـرى ... الْيَــوْمَ وَاللَّيْلَـــةَ ثُـــمَّ سَـــحَرا

٢١٠. وَغُـدْوَةً وَبُكْــرَةً ثُــمَّ غَـدا ... حينًـــا وَوَقْتًـــا أَبَـــدًا وَأَمَـــدا

٢١١. وَعَتْمَـــةً مَســـاءً اوْ صَـــباحا ... فَاسْـتَعْمِلِ الْفِكْـرَ تَنَـلْ نَجاحـا

٢١٢. ثُـــمَّ الْمَــكانِيُّ مِثــالَهُ اذْكُــرا ... أَمـــامَ قُــدّامَ وَخَلْـــفَ وَوَرا

٢١٣. وَفَـوْقَ تَحْـتَ عِنْـدَ مَـعْ إِزاءَ ... تِلْقـــاءَ ثَـــمَّ وَهُنـــا حِـــذاءَ

٢١٤. (وَالْمَبْني لِلزَّماني عَوْضُ بَيْنَما ... إِذا مَتى مُـذْ مُنْـذُ رَيْـثَ رَيْثَمـا

٢١٥. أَيّانَ لَمّا الْآنَ أَمْسِ إِذْ وَقَـطْ ... بَيْنـا وَمَبْــنِيُّ الْمَــكانِيِّ فَقَــطْ

٢١٦. حَيْثُ هُنا ثَمَّ وَأَيْنَ إِنْ قُطِـعْ ... لَفْظًا جِهاتٌ قَبْلُ بَعْدُ عَـنْ تَبِـعْ

٢١٧. وَلَهُمـــا أَنّى لَدى لَدُنْ وَمـــا ... رُكِّبَ مِنْ ظَرْفِ الزَّمانِ فَاعْلَمـا

٢١٨. وَنابَ عَنْهُ كُلُّ بَعْضُ مَصْدَرُ ... عَــدٌّ إِشــارَةٌ وَوَصْــفٌ يَجْـدُرُ)

٢٨. بابُ الْحالِ

٢١٩. الْحالُ لِلْهَيْئاتِ أَيْ لِما انْـبَهَمْ مِنْهـا مُفَسِّـــرًا وَنَصْــبُهُ حُـتِمْ

٢٢٠. كَجاءَ زَيْـدٌ ضـاحِكًا مُبْتَهِجـا وَبـاعَ بَكْـرٌ الْحِصـانَ مُسْــرَجا

٢٢١. وَإِنَّــني لَقيــتُ عَمْـرًا رائِـدا فَـعِ الْمِثـالَ وَاعْـرِفِ الْمَقاصِـدا

٢٢٢. وَكَوْنُــهُ نَكِــرَةً يـا صـاحِ وَفَضْــــلَةً يَجِـــبُ بِاتِّضـــاحِ

٢٢٣. وَلا يَكونُ غالِبًا ذو الْحـالِ إِلاّ مُعَرَّفًـــا في الِاسْـــــتِعْمالِ

٢٢٤. (وَصاحِبُ الْحـالِ يُنَكَّـرُ إِذا قَدَّمْتَـهُ أَوْ عَـمَّ أَوْ خَـصَّ خُـذا

٢٢٥. وَقَدِّمِ الْحالَ وُجوبًا إِنْ حُصِرْ صــاحِبُها أَوْ بِضَــميرِها اعْتُــبِرْ

٢٢٦. وَأَخِّرَنْ وُجوبًا إِنْ هي حُصِرَتْ أَوْ جُــرَّ صــاحِبٌ بِـواوٍ قُرِنَـتْ

٢٢٧. وَكَوْنُهـا مُشْـتَقَّةً يَجِــبُ في غَـيْرِ الْمُـؤَوَّلِ أَوِ الْقَيْـدِ اعْـرِفِ

٢٢٨. جامِــدُها أُوِّلَ بِالْمُفاعَلَــهْ وَالشَّــبَهِ السِّـعْرِ وَبِالتَّفْصـيلِ لَهْ

٢٢٩. كَذاكَ بِالتَّرْتيبِ وَالْقَيْدُ بِأَنْ تَكونَ نَوْعًا أَصْلًا اوْ فَرْعًا يَعِـنّْ

٢٣٠. مِنْ صاحِبٍ وَهِيَ مَوْصوفٌ عَدَدْ دَلَّ وَتَفْضــيلُ اعْتِبــارَيْنِ وَرَدْ

٢٣١. قَدِّمْ عَلَى الْعامِلِ حالًا إِنْ يَكُنْ	تَفْضيلًا اوْتَشْبيهًا اوْصَدْرًا تَكُنْ

٢٣٢. دَرِّجْ بِها وَبِّخْ وَسُدَّ لِمَسَدّْ	خَبَرِ انْ عامِلُها ثَمَّ فُقِدْ)

٢٩. بابُ التَّمْييزِ

٢٣٣. اسْمٌ مُفَسِّرٌ لِما قَدِ انْبَهَمْ	مِنَ الذَّواتِ بِاسْمِ تَمْييزٍ وُسِمْ

٢٣٤. فَانْصِبْ وَقُلْ قَدْطابَ زَيْدٌ نَفْسا	وَلي عَلَيْهِ أَرْبَعونَ فِلْسا

٢٣٥. وَخالِدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو أَبا	وَكَوْنُهُ نَكِرَةً قَدْ وَجَبا

٢٣٦. (وَهْوَ إِلى مَلْفوظِهِ الْمُفْرَدِ وَالْـ	ـمَلْحوظِ فِي الْجُمْلَةِ قَدْ قُسِمَ قُلْ

٢٣٧. وَالْأُلُّ فِي الْمِقْدارِ أَوْشِبْهٍ وَفِي الْـ	ـمِثْلِ وَعَكْسٍ عَدِّ تَفْريعٍ حَصَلْ

٢٣٨. وَالثّانِ فِي الْمُبْتَدَأِ الْمَفْعولِ وَالْـ	ـفاعِلِ كَاشْتَعَلَ شَيْبًا الْبَطَلْ

٢٣٩. مَنْقولًا اوْ لِلّٰهِ دَرُّهُ فَتى	مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ جَرُّ ذا قَدْ ثَبَتا

٣٠. بابُ الْعَدَدِ

٢٤٠. وَواحِدٌ وَاثْنانِ وِفْقَ الْعَدَدِ	فَرْدًا وَتَرْكيبًا وَعَطْفًا فَاقْصِدِ

٢٤١. وَتِسْــــعَةٌ ثَلاثَـــةٌ بَيْنَهُمـــــا   قَـدْ خالَفَـتْ في كُلِّ ذا فَلْتَعْلَمـا

٢٤٢. وَعَشْرَةٌ إِنْ رُكِّبَـتْ كَفاعِـلِ   مِنْــهُ بِوِفْــقٍ وَالْعُقــودَ فَــاعْزِلِ

٢٤٣. مَيْزَ الْمُرَكَّبِ الْعُقودِ كَالْمِائَـهْ   أَفْـرِدْ وَعَكْسُـهُ سِـواهُ مِـنْ فِئَـهْ

٢٤٤. كَذا كَأَيٍّ مِثْلُ كَمْ في الْخَبَرِ   فَمَيْزَها انْصِبْ أَوْبِها فَلْيُجْـرَرِ)

٣١. بابُ الِاسْتِثْناءِ

٢٤٥. إِلّا وَغَيْرُ وَسِـوًى سُـوًى سَـوا   خَلا عَدا وَحاشَ الِاسْتِثْنا حَـوى

٢٤٦. إِذا الْكَلامُ تَـمَّ وَهْـوَ موجَـبُ   فَمــا أَتى مِــنْ بَعْـدِ إِلّا يُنْصَــبُ

٢٤٧. تَقـولُ قـامَ الْقَـوْمُ إِلّا عَمْـرا   وَقَــدْ أَتــاني النّــاسُ إِلّا بَكْــرا

٢٤٨. وَإِنْ بِــنَفْيٍ وَتَمــامٍ حُلِّيــا   فَأَبْدِلَ اوْ بِالنَّصْـبِ جِئْ مُسْـتَثْنِيا

٢٤٩. كَلَـمْ يَقُـمْ أَحَـدٌ الّا صـالِحُ   أَوْ صــالِحًا فَهْـوَ لِذَيْــنِ صــالِحُ

٢٥٠. (فَإِنْ قَطَعْتَ النَّصْبُ لَا غَيْرُ ثَبَتْ   وَأَلْـغِ إِلّا ذاتَ تَكْريـرٍ بِبَـتّْ)

٢٥١. أَوْ كانَ ناقِصًــا فَأَعْرِبْــهُ عَلى   حَسَبِ مـا يَطْلُـبُ فيـهِ الْعَمَـلا

٢٥٢. كَمــا هَــدى إِلّا مُحَمَّــدٌ وَمـا عَبَــدْتُ إِلّا اللّهَ فــاطِرَ السَّــما

٢٥٣. وَهَلْ يَلوذُ الْعَبْدُ يَوْمَ الْحَشْــرِ إِلّا بِأَحْمَـــدَ الشَّـــفيعِ الْــبَرِّ

٢٥٤. وَحُكْمُ ما اسْتَثْنَتْهُ غَيْرُ وَسِوى سُــوًى سَــواءٌ أَنْ يُجَــرَّ لا سِــوى

٢٥٥. وَانْصِبْ أَوِاجْرُرْ ما بِحاشَ وَعَدا خَــلا قَــدِ اسْــتَثْنَيْتَهُ مُعْتَقِــدا

٢٥٦. في حالَةِ النَّصْبِ بِها الْفِعْلِيَّهْ وَحالَــةِ الْجَــرِّ بِهــا الْحَرْفِيَّــهْ

٢٥٧. تَقولُ قامَ الْقَوْمُ حاشَ جَعْفَرا أَوْ جَعْفَــرٍ فَقِــسْ لِكَيْمـا تَظْفَــرا

٣٢. بابُ (لا)

٢٥٨. (تَعْمَلُ لا كَإِنَّ إِنْ نَصًّا نَفَتْ لِلْجِنْسِ طُرًّا بِاسْمِها قَدْ وُصِلَتْ

٢٥٩. وَلَـمْ يُقَـدَّمْ خَـبَرٌ وَلَـمْ تُجَـرَّ وَنُكِّـرَ الْإِسْـمُ كَـذلِكَ الْخَـبَرْ)

٢٦٠. انْصِبْ بِـلا مُنَكَّـرًا مُتَّصِـلا مِـنْ غَـيْرِ تَنْـوينٍ إِذا أَفْـرَدْتَ لا

٢٦١. تَقــولُ لا إيمــانَ لِلْمُرْتــابِ وَمِثْلُــهُ لا رَيْــبَ في الْكِتــابِ

٢٦٢. وَيَجِــبُ التِّكْــرارُ وَالْإِهْمـالُ لَهــا إِذا مــا وَقَــعَ انْفِصــالُ

٢٦٣. تَقولُ في الْمِثـالِ لا في بَكْــرِ شُــحٌّ وَلا بُخْــلٌ إِذا مــا اسْــتُقْري

٢٦٤. وَجازَ إِنْ تَكَرَّرَتْ مُتَّصِلَهْ إِعْمالُها أَوْ أَنْ تَكونَ مُهْمَلَهْ

٢٦٥. تَقولُ لا ضِدَّ لِرَبِّنا وَلا نِدَّ وَمَنْ يَأْتِ بِرَفْعٍ فَاقْبَلا

٢٦٦. (أَوْ أَعْمِلِ الْأُولى وَأَلْغِ الثّانِيَهْ وَاعْكِسْ وَجازَ عَطْفُ ذي الْمُوالِيَهْ

٢٦٧. وَافْتَحْ لِنَعْتِ الِاسْمِ إِنْ كانَ انْفَرَدْ وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعَنْ إِنِ الْوَصْلُ وُجِدْ

٢٦٨. وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعَنْ إِنِ الْوَصْلُ فُقِدْ أَوْ كانَ نَعْتُ غَيْرِ مُفْرَدٍ تُفِدْ)

٣٣. بابُ لاسِيَّما

٢٦٩. (لاسِيَّما لِتِلْوِها ارْفَعْ خَبَرا وَانْصِبْهُ تَمْييزًا وَجَرُّهُ جَرى

٢٧٠. بِها وَرَفْعُهُ وَجَرُّهُ جَرى إِنْ لَمْ يَكُنْ نَكِرَةً بِلا امْتِرا

٢٧١. مَوْصولَةٌ مَوْصوفَةٌ في الرَّفْعِ ما زائِدَةٌ في الْجَرِّ وَالنَّصْبِ اعْلَما

٢٧٢. إِنْ كانَ حالٌ شَرْطٌ اوْظَرْفٌ يَلي مَوْصولَةٌ زائِدَةٌ في الْأَوَّلِ

٣٤. بابُ النَّسَبِ

٢٧٣. اكْسِرْ لِما يَليهِ ياءُ النَّسَبِ وَانْسُبْ لَثانٍ كَابْنِ سَعْدٍ أَوْ أَبِي

٢٧٤. سَعْدٍ وَصَـدْرِ جُمْلَـةٍ مُرَكَّـبِ   وَمـا كَفَعّـالٍ بِـلا يـا النَّسَـبِ

٣٥. بابُ التَّصْغيرِ

٢٧٥. فُعَيْلُ تَصْغيرُ الثُّلاثِي وَالْمَزيدْ   فُعَيْعِـلٌ مَـعَ فُعَيْعِيـلٍ بِزَيْـدْ

٢٧٦. وَقَدِّرِ انْفِصالَ ما كانَ انْفَصَلْ   كَعَجُـزٍ وَمَـيْزِ جَمْـعٍ قَـدْ حَصَـلْ

٣٦. بابُ التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضيلِ

٢٧٧. أَفْعِلْ وَمـا أَفْعَـلَ لِلتَّعَجُّـبِ   وَصُـغْهُما مِمّـا كَـأَكْرِمْ بِـأَبِي

٢٧٨. وَهَكَذا أَفْعَلُ لِلتَّفْضـيلِ ثُـمَّ   بِكَـ(أَشَدَّ) صِلْ إِذا شَرْطٌ عُـدِمْ

٢٧٩. وَإِنْ تَشَـأْ تَعَجُّبًـا بِفَعُـلا   مِـنْ ذي ثَلاثَـةٍ فَقِـسْ كَـنَحُلا

٣٧. بابُ الْمُنادى وَما في مَعْناهُ

٢٨٠. وَلِلنِّدا الْقَريبِ أَيْ وَالْهَمْـزَةُ   لِلْبُعْـدِ آ أَيـا هَيـا ذي تَثْبُـتُ

٢٨١. وَوا لِنُدْبَــةٍ وَيــا لِلــكُلِّ قَــدْ ... قُــدِّرَ لِاسْــتِغاثَةٍ يــاءٌ فَقَــدْ)

٢٨٢. إِنَّ الْمُنــادى في الْــكَلامِ يــاتي ... خَمْسَـــةَ أَنْـــواعٍ لَدى النُّحـــاةِ

٢٨٣. الْمُفْــرَدُ الْعَلَــمُ ثُــمَّ النَّكِــرَهْ ... أَعْـني بِهـا الْمَقْصـودَةَ الْمُشْـتَهِرَهْ

٢٨٤. ثُمَّــتَ ضِــدُّ هَــذِهِ فَانْتَبِــهِ ... ثُــمَّ الْمُضــافُ وَالْمُشَــبَّهُ بِــهِ

٢٨٥. فَــالْأَوَّلَيْنِ ابْنِهِمــا بِالضَّـــمِّ ... أَوْ مــا يَنـوبُ عَنْـهُ يــا ذا الْفَهْـمِ

٢٨٦. تَقــولُ يــا شَـيْخُ وَيــا زُهَـيْرُ ... وَالْبـــاقِيَ انْصِـــبَنَّهُ لا غَـــيْرُ

٢٨٧. (انْصِبْ لِتابِعِ الْمُنادى الْمُعْرَبِ ... وَالرَّفْـعَ بَعْـدَ أَيٍّ أَوْ كَـذا حُـبِي

٢٨٨. وَإِنْ بُنِيَّ فَالْمُضـافَ دونَ أَلْ ... انْصِبْ وَإِلّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَحِلْ

٢٨٩. إِنْ يُفْرَدِ الْبَدَلُ وَالْعَطْفُ فَضُمّْ ... وَإِنْ أُضـيفا لَهُماالنَّصْـبُ حُـتِمْ

٢٩٠. وَاحْذِفْ لِيا نودِيَ ما أُضيفَ لَهْ ... في سالِمٍ وَاقْلِبْ وَفَتْحًـا فَاقْبَلَـهْ

٢٩١. وَفي الْمُعَلِّ ثابِتٌ وَفي الصِّـفَهْ ... في الْأُلِّ مَفْتـوحٌ وَخَـيِّرْ في صِـفَهْ

٢٩٢. وَلِلْمُنادى رَخِّمِ انْ بِتا خُـتِمْ ... أَوْ عَلَمًا فَـوْقَ الثَّـلاثِ كَمُحَـمّْ)

٣٨. بابُ الْمَفْعولِ لِأَجْلِهِ

٢٩٣. وَهْوَ الَّذي جاءَ بَيانًا لِسَبَبْ كَيْنونَةِ الْعامِلِ فيهِ وَانْتَصَبْ

٢٩٤. كَقُمْتُ إِجْلالًا لِهَذا الْحَبْرِ وَزُرْتُ أَحْمَدَ ابْتِغاءَ الْبِرِّ

٢٩٥. (وَمَصْدَرٌ في لَفْظِ فِعْلٍ خالَفا قَلْبِيًّا انْ كانَ حُصولُهُ وَفى

٢٩٦. مُتَّحِدًا وَقْتًا وَعامِلًا مَعا مَعْ فِعْلِهِ بِنَفْيِ شَرْطٍ وَقَعا

٢٩٧. جُرَّ لَهُ بِاللّامِ وَالْبا في وَمِنْ كَامْرَأَةٍ في هِرَّةٍ تَشْكو الْحَزَنْ

٣٩. بابُ الْمَفْعولِ مَعَهُ

٢٩٨. وَهْوَ اسْمٌ انْتَصَبَ بَعْدَ واوِ مَعِيَّةٍ في قَوْلِ كُلِّ راوِ

٢٩٩. نَحْوُ أَتى الْأَميرُ وَالْجَيْشَ قُبا وَسارَ زَيْدٌ وَالطَّريقَ هَرَبا

٣٠٠. (وَالْواوُ نَصٌّ فيهِ وَهْوَ فَضْلَةٌ وَقَبْلَهُ فِعْلٌ وَشِبْهٌ يُثْبَتُ

٣٠١. وَنَحْوُ سَلَّمْتُ عَلَيْكَ وَأَباكْ ثُمَّ مَشى التِّلْميذُ وَالطَّريقَ ذاكْ

٣٠٢. فَانْصِبْ وُجوبًا وَكَجِئْتُ وَسَلى تَقَـدُّمَ الْمَفْعـولِ جَزْمًـا أَبْطِـلا)

٤٠. بابُ مَخْفوضاتِ الْأَسْماءِ

٣٠٣. الْخَفْضُ بِالْحَرْفِ وَبِالْإِضـافَهْ كَمِثْـلِ أَكْـرِمْ بِـأَبي قُحافَـهْ

٣٠٤. نَعَمْ وَبِالتَّبْعِيَّـةِ الَّـتي خَلَـتْ وَقُـرِّرَتْ أَبْوابُهـا وَفُصِّـلَتْ

٣٠٥. (لَفْظِيُّهُ الْمُفْرَدُ كَالْمُعْطي الْخَبَرْ أَوْ سَعْدُ الْـوارِثُ رَأْسِ الْمـالِ قَـرّْ

٣٠٦. كَشاتِمي عِرْضي بِجَمْعِهِ الصَّحيحْ أَوِ الْمُثَـنّى دونَ قَيْـدٍ قَـدْ أُبـيحْ

٣٠٧. وَأَنِّـثِ الْأَوَّلَ أَوْ ذَكِّـرْ بِثـانْ إِنْ كانَ حَذْفُ الْلِّ صَحَّ وَاسْتَبانْ

٣٠٨. وَافْتَحْ قُبَيْلَ ياءٍ انْ أَضَفْتَ لِلْـ ـجَمْعِ الصَّحيحِ وَالْمُثَنّى وَالْمُعَلّْ)

٣٠٩. وَما يَلِي الْمُضافَ بِاللّامِ يَـفي تَقْـديرُهُ أَوْ مِـنْ وَقيـلَ أَوْ بِـفي

٣١٠. كَابْني اسْتَفادَ خاتَمَيْ نُضـاري وَنَحْـوُ مَكْـرُ اللَّيْـلِ وَالنَّهـارِ

٣١١. قَدْ تَمَّ مـا أُتـيحَ لي أَنْ أُنْشِـئَهْ في عامِ عِشْـرينَ وَأَلْـفٍ وَمِائَـهْ

٣١٢. بِحَمْـدِ رَبِّنـا وَحُسْـنِ عَوْنِـهِ وَلُطْفِـهِ وَكَرْمِـهِ وَمَنِّـهِ

٣١٣. (وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذي فَضْلًا أَتَمّْ تَوْشِيحَ "با"[١] مُنَبِّها عَلى الْمُهِمّْ

٣١٤. صَلّى وَسَلَّمَ عَلى أَكْمَلِ مَنْ خَتَمَ لِلرُّسْلِ وَآلِهِ الزَّمَنْ)

[١] الرجل الضعيف

سلسلة المتون العلمية

الدُّرَّة البهية
نظمُ الأُجُرُّومِيَّة

لشرف الدين يحيى بن نور الدين
موسى بن رمضان بن عميرة
العمريطى (ت ٨٩٠ هـ)

أعتنى به ووضع حواشيه
أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم
آل عضامى

صحح هذا المتن على سبع نسخ خطية

أولاد الشيخ
مكتبة أولاد الشيخ للتراث

الدُّرَّة البهية

نظمُ الآجُرُّومِيَّة

لشرف الدين يحيى بن نور الدين
موسى بن رمضان بن عُميرة
العِمريطي
(ت ٨٩٠ هـ)

اعتنى به ووضع حواشيه
أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم
آل عُضامي

غفر الله له ولوالديه وجَميع المسلمين

صحح هذا المتن على سبع نسخ خطية

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا
إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

شرف الدين يحيى بن نور الدين موسى بن رمضان العمريطي
الدرة البهية نظم الآجرومية
عني به وأخرجه: إسماعيل بن إبراهيم آل عصامي
الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٦٤ ص. ١٢سم. ط١ ٢٠١٠
تدمك: ٠٠٢٢٣/٣٧١/٩٧٧.
رقم الإيداع: ٢٥٦٢/ ٢٠٠٩ ديوي ٢٣٩٠
١- علم العربية.
أ- العنوان.

مكتبة أولاد الشيخ للتراث

٣٦ ش اليابان - الهرم ت/ ٣٥٦٢٨٣١٨
٦٣ ش المتشية - فيصل ت/ ٣٧٤١٠٧٠٤
٥ درب الأتراك الأزهر ت/ ٢٥١٤٨١٤٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للَّهِ وكفى، وسلام على عبده المصطفى محمد صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم ومن اقتفى.

ثم أما بعد:

فهذا تحقيقٌ لمتن «الدرة البهية نظم الآجُرُّومية» للعِمْريطي [1]، وهو نظم بديع للمقدمة الآجرومية في النحو لابن آجُرُّوم [2]، وهي متن مشهور مبارك طبع كثيرًا، وكثرت

(١) شرف الدين يحيى بن نور الدين موسى بن رمضان بن عميرة العِمْريطي الشافعي (ت سنة ٨٩٠) فقيه، أصولي، ناظم، منسوب إلى عِمْرِيط (بالكسر): قرية بشرقية مصر، له منظومات رائقة المعاني، سهلة المباني لجملة وافرة من الفنون كالفقه والأصول والنحو وغيرها منها «تسهيل الطرقات» في نظم الورقات في الأصول، و«التيسير» نظم التحرير في الفقه، و«نهاية التدريب» نظم غاية التقريب للفشني. انظر: تاج العروس (ج١٩ / ص ٤٩٢)، هدية العارفين (ج٦/ ص٥٢٩)، الأعلام للزركلي (ج٨ / ص ١٧٤) معجم المؤلفين (ج١٣ / ص ٢٣٤)، معجم المطبوعات (ج٢ / ص ١٣٨٥).

(٢) هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي أبو عبداللَّه النحوي (م ٦٨٢ـ ت٧٢٣) المشهور بابن آجُرُّوم، ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفي، ولد بمدينة فاس ببلاد المغرب وتوفي ودفن بها، وصفه شرَّاح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته.

عليه الشروح والحواشي والمنظومات[(١)].

طبعات الدرة البهية:

طبع هذا النظم عدة طبعات منها[(٢)]:ـ

(أ) طبعة مكتبة آل ياسر في مصر، الطبعة الأولى (سنة ١٤١٥هـ) اعتنى بضبطها وإخراجها: الشيخ محمد بن عبد الرحيم العامري.

(ب) ضمن مجموع مهمات المتون المطبوع في مصر

= قال ابن مكتوم في تذكرته: نحويٌّ مقرئٌ، له معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع وله مصنفات وأراجيز.اهـكان على مذهب الكوفيين في النحو، وذكر الراعي: أنه ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة للمزيد عن ابن آجروم ومقدمته وشروحها. انظر: شذرات الذهب (ج٦/ ص٦٢)، بغية الوعاة (ج١ / ص٢٣٨، ٢٣٩)، وكشف الظنون (ج٢/ ص١٧٦٩) هدية العارفين (ج٦/ ص١٤٥)، اكتفاء القنوع (ج١/ ص٣٠٤).

(١) ذكر الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ـ حفظه الله ـ في كتابه «الدليل إلى المتون العلمية» أن طبعات الآجرومية بلغت: أربع عشرة طبعة، والشروح عليها: ثلاثا وثلاثين شرحًا، المطبوع منها: اثنان وعشرون شرحا، والمخطوط: ثلاثة، والباقي: شروح صوتية لجملة من أهل العلم، وأما إعرابها فبلغ: ثلاثة كتب، والمنظومات عليها: ثمانيَ منظومات.

(٢) انظر «الدليل إلى المتون العلمية» (ص٣٠٦)، وزدت عليه ما في (د) مما وقفت عليه.

مطبعة مصطفى البابي الحلبي (سنة: ١٣٦٩هـ).

(جـ) ضمن مجموع أمهات متون علوم النحو والصرف، نشر دار المطبوعات الحديثة بجدة دون تاريخ.

د ـ طبعة مكتبة: دار العقيدة ـ القاهرة، ومعه متن الآجرومية، الطبعة الأولى (سنة: ١٤٣٠)، اعتنى بضبطها: أبو أنس أشرف بن يوسف بن حسن.

شروح الدرة البهية:

شرح الدرة البهية جماعةٌ من العلماء منهم [١]:

(أ) الشيخ إبراهيم بن محمد البيجوري (ت: ١٢٧٧هـ) رحمه اللّٰه تعالى، في كتابه: «فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية» [٢] طبع في مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٤٣هـ) وبهامشه: «نظم الآجرومية» للعمريطي.

(ب) الشيخ أبو محمد السالمي في كتابه: «المواهب السنية على الدرة البهية» نشرته وزارة التراث القومي والثقافة في مسقط (سنة ١٤٠٦هـ).

---

(١) الدليل إلى المتون العلمية (ص٣٠٧) وزدت عليه ما في (ج).

(٢) اعتمدت على هذا الشرح أحيانًا في توجيه وتصحيح المتن وفي ترجيحات الفروق بين النسخ، وأشرت إليه اختصارا بكلمة «فتح».

(ج) الشيخ أحمد بن حجازي الفشني في كتابه: «القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية نظم الآجرومية» دراسة وتحقيق أ. بدر بن محمد بن عباد الجابري، هذا ما وقفت عليه من الشروح.

وصف النسخ الخطية:

قوبل هذا المتن على سبع نسخ خطية وهي:

١ـ النسخة (أ):

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، رقمها: ٣١٦٨١،
عدد الأوراق: ١٨ ورقة.

وصفها: نسخة جيدة الخط، غير مشكولة، كثيرة الأخطاء، كتبت عناوين الأبواب فيها بالخط الأحمر.

٢ـ النسخة (ب):

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، رقمها: ٣٢١٨٣٦،
عدد الأوراق: ١١ ورقة.

وصفها: رديئة الخط، مشكولة، قليلة الأخطاء.

٣ـ النسخة (ج):

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، رقمها: ٣١٨٤٦،
عدد الأوراق: ١١ورقة.

وصفها: خط متوسط، مشكولة أواخر الكلمات، كتب في طرة صفحاتها حواشي غالبها إعراب، سقط منها ورقتان من أول باب العطف حتى «باب: لا».

٤ ـ النسخة (د):

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، رقمها: ٣٢٧٧١٨، عدد الأوراق: ١١ ورقة.

وصفها: خط نسخ جيد، غير مشكولة.

٥ ـ النسخة (س):

مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، رقمها: ٣١٣٧٣٩، عدد الأوراق: ٥ ورقات.

وصفها: خط نسخ جيد، مشكولة، قليلة الأخطاء، عناوين الأبواب باللون الأحمر.

٦ ـ النسخة (ع):

مصدر المخطوط: جامعة الملك سعود، رقمها: ٢٣٦٣، عدد الأوراق: ٢٥ ورقة.

وصفها: خط نسخ حسن، مشكولة، عناوين الأبواب باللون الأحمر.

٧ ـ النسخة (ك):

مصدر المخطوط: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية

بوزارة الأوقاف الكويتية، رقمها: ٠٥٥٣، عدد الأوراق: ١٩ ورقة.

وصفها: مخطوط أصلِي، خط نسخ حسن، العناوين باللون الأحْمر.

عملي في التحقيق:

١ ـ عمل مقدمة مختصرة للمتن.

٢ ـ مقابلة النسخ الخطية، والتي بلغت سبع نسخٍ

٣ ـ ضبط المتن قدر طاقتي ضبطاً كاملاً.

٤ ـ إثبات الفروق المؤثرة بين النسخ، وأما الفروق ظاهرة الخطأ[١] فإني لا أذكرها.

٥ ـ وجهت إعراب بعض الكلمات مما حسِبتُ أن يُشْكَل على القارئ.

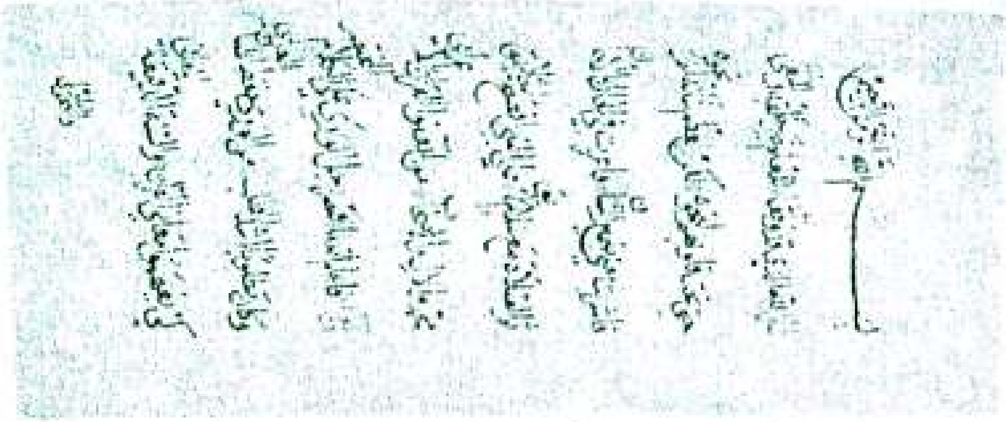
٦ ـ اختلفت عناوين الأبواب بين النسخ، فمرة يُذكر

---

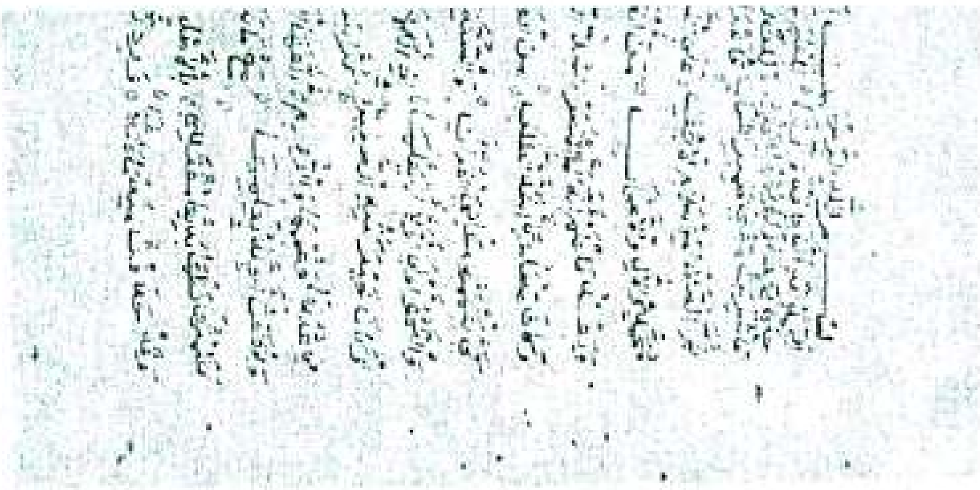
(١) كأن تنفرد نسخة عن بقية النسخ ويتبين لي خطأ ما انفردتْ به، كحصول انكسار وزن البيت، أو لحن في اللغة، أو ذكر كلمة بعيدة عن المقصود، إلى غير ذلك من الأخطاء.
وقد فعلت ذلك خاصة مع النسخة (أ) فإنها انفردت بأخطاء وفروق كثيرة، كنت قد أثبتها ثم حذفتها مخافة إملال القارئ بكثرة الهوامش.

كلمة «باب» قبل العنوان ومرة تحذف، فطردت جميع العناوين بتصديرها بكلمة «باب» كـ: باب النعت، باب التوكيد...، ولم أشر إلى فروق النسخ لاشتراك أكثر النسخ في ذلك.

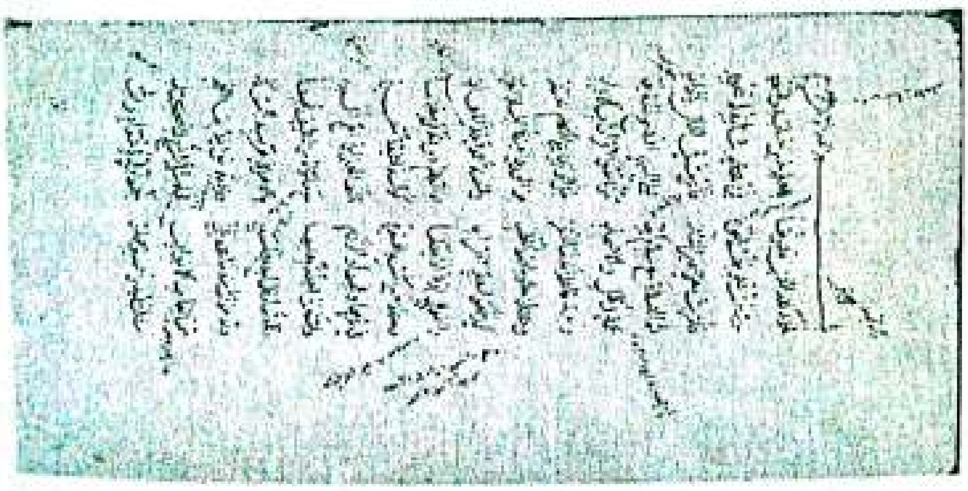
صور من المخطوط



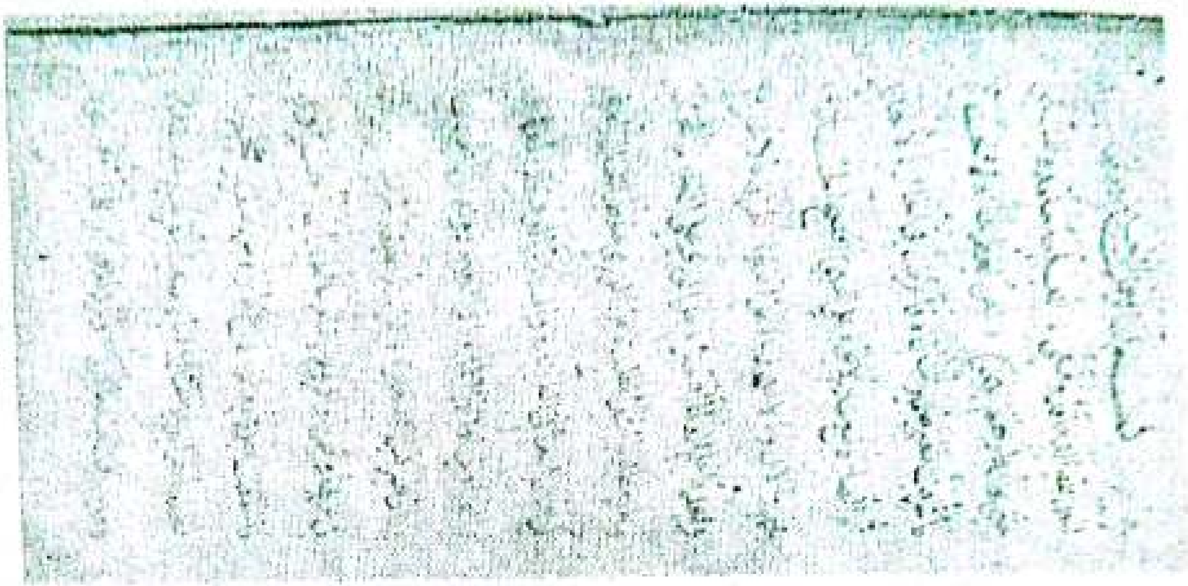
الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)



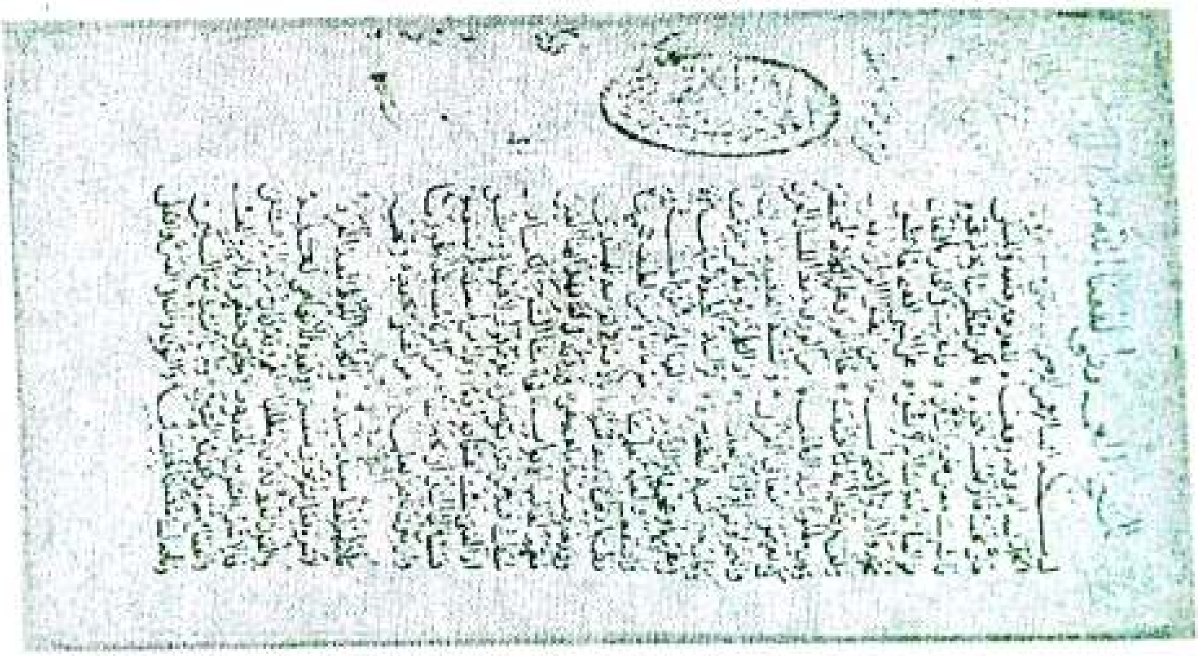
الصفحة الأولى من المخطوطة (ب)



الصفحة الأولى من المخطوطة (ج)



الصفحة الأولى من المخطوطة (د)



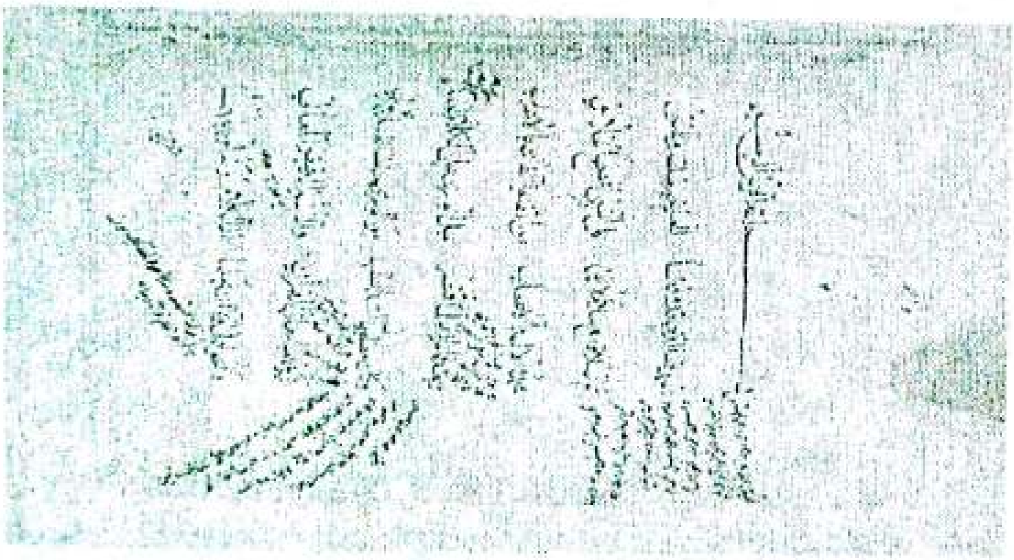
الصفحة الأولى من المخطوطة (س)



الصفحة الأولى من المخطوطة (ع)



الصفحة الأولى من المخطوطة (ع)



الصفحة الأولى من المخطوطة (ك)

(مقدمة الناظم)

١- الْحَمْـدُ للَّـهِ الَّـذِي قَـدْ وَفَّقَـا
لِلْعِلْـمِ خَيْـرَ خَلْقِـهِ وَلِلْتُّقَـى

٢- حَتَّـى نَحَـتْ قُلُـوبُهُمْ لِـنَحْوِهِ
لَكِـنْ لِعُظْـمِ[1] شَـأْنِهِ[2] لَـمْ تَحْـوِهِ[3]

٣- فَأُشْـرِبَتْ مَعْنَـى ضَـمِيرِ الـشَّانِ
فَأَعْـرَبَتْ فِي الحَـالِ[4] بِالأَلْحَـانِ

٤- ثُـمَّ الـصَّلَاةُ مَـعْ سَـلَامٍ لَائِـقِ
عَلَـى النَّبِـيِّ أَفْـصَحِ الْخَلَائِـقِ

٥- مُـحَمَّـدٍ وَالآلِ وَالأَصْـحَابِ
مَـنْ أَتْقَـنُوا الْقُـرْآنَ بِالإِعْـرَابِ[5]

---

(١) في (ج، فتح): فمن عظيم.
(٢) في (ع): قدره.
(٣) هذا البيت والذي يليه سقط من (ك).
(٤) في (س): ألحان.
(٥) في (أ): بالإعرابي .

٦ - وَبَعْـدُ: فَـاعْلَمْ أَنَّـهُ لَمَّـا اقْتَـصَرْ
جُـلُّ الْـوَرَى عَلَـى الْكَـلَامِ الْمُخْتَـصَرْ

٧ - وَكَـانَ مَطْلُـوبًا أَشَـدَّ الطَّلَـبِ
مِـنَ الْـوَرَى حِفْـظُ اللِّـسَانِ الْعَرَبِـي

٨ - كَـيْ يَفْهَمُـوا مَعَانِـيَ الْقُـرآنِ
وَالـسُّنَّةِ الدَّقِـيقَةِ المَعَانِـي

٩ - وَالـنَّحْوُ أَوْلَـى أَوَّلًا أَنْ يُعْلَمَـا
إِذِ الْكَـلَامُ دونَـهُ لَـنْ [(١)] يُفْهَمَـا

١٠ - وَكَـانَ خَيْـرَ [(٢)] كُتْـبِهِ الـصَّغِيْرَهْ
كُرَّاسَـةٌ لَطِـيفَةٌ شَـهِيرَهْ

١١ - فِي عُـرْبِهَا وَعُجْمِهَـا والـرُّومِ
أَلَّفَهَـا الْحَبْـرُ ابْـنُ آجُـرُّومِ [(٣)]

---

(١) في (أ): لم.
(٢) في (س، ع، ك، فتح): خَيْرُ... كرَّاسَةً لَطِيفَةً.
(٣) في (ب، ج): آجِ الرومِ.

١٢ - وَانْـــتَفَعَتْ أَجِلَّــةٌ بِعِلْمِهَــا
مَــعْ مَــا تَــرَاهُ مِــنْ لَطِــيفِ حَجْمِهَــا

١٣ - نَظَمْـــتُهَا نَظْمًـــا بَــدِيعًا مُقْـــتَدِي
بِالأَصْـــلِ فِي تَقْـــرِيبِهِ لِلمُبْـــتَدِي

١٤ - وَقَـــدْ حَـــذَفْتُ مِـــنْهُ مَــا عَـــنْهُ غِنَـــى
وَزِدْتُـــهُ فَـــوَائِدًا بِهَـــا الغِنَـــى

١٥ - مُـــتَمِّما لِغَالِـــبِ الأَبْـــوَابِ
فَجَـــاءَ مِـــثْلَ الـــشَّرْحِ لِلْكِـــتَابِ

١٦ - سُـــئِلْتُ فِـــيهِ مِـــنْ صَـــدِيقٍ صَـــادِقِ
يَفْهَـــمُ قَوْلِـــي لاِعْـــتِقَادٍ[1] واثِـــقِ

١٧ - إِذِ الْفَتَـــى حَـــسْبَ اعْـــتِقَادِهِ رُفِـــعْ
وَكُـــلُّ مَـــنْ لَـــمْ يَعْـــتَقِدْ لَـــمْ يَنْـــتَفِعْ

---

(١) في (ك): باعْتِقَادِ.

١٨- فَنَسْأَلُ المَنَّانَ أَنْ يُجِيرَنَا
مِنَ الرِّيَا مُضَاعِفًا أُجُورَنَا

١٩- وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا بِعِلْمِهِ
مَنِ اعْتَنَى بِحِفْظِهِ وَفَهْمِهِ

بابُ الكَلامِ وتوابعِهِ (١)

٢٠- كَلَامُهُمْ: لَفْظٌ مُفِيدٌ مُسْنَدُ
وَالْكِلْمَةُ: اللَّفْظُ المُفِيدُ المُفْرَدُ

٢١- لِاسْمٍ، وَفِعْلٍ، ثُمَّ حَرْفٍ تَنْقَسِمْ
وَهَذِهِ ثَلَاثُهَا هِيَ الْكَلِمْ

٢٢- وَالْقَوْلُ: لَفْظٌ قَدْ أَفَادَ مُطْلَقَا
كَقُمْ، وَقَدْ، وَإِنَّ زَيْدًا ارْتَقَى

---

(١) في (ك): الكلام وما يتألف منه.

٢٣ـ فَالإِسْـمُ بِالتَّـنْوِينِ، والْخَفْـضِ عُـرِفْ
وحَـرْفِ خَفْـضٍ، وَبِـلَامٍ، وَأَلِـفْ (١)

٢٤ـ فَحــرفُ أَلْ عَلامَــةُ الأَسْـمَاءِ
وَالخَفْـضُ والتَّـنْوِينُ كالـنِّدَاءِ (٢)

٢٥ـ وَالْفِعْـلُ مَعْـرُوفٌ بِقَـدْ، وَالـسِّينِ
وَتَـاءِ (٣) تَأْنِـيثٍ مَـعَ التَّـسْكِينِ

٢٦ـ وَتَـا فَعَلْـتَ (مُطْلَقـاً كَجِئْتَ لِـي) (٤)
وَالـنُّونِ وَالْـيَا في افْعَلَـنَّ وافْعَلِـي

٢٧ـ وَالْحَـرْفُ لَـمْ يَـصْلُحْ لَـهُ عَلَامَـهْ
إِلَّا انْـتِفَا قَـبُولِـهِ الْعَلَامَـهْ

---

(١) سقط من (ك).
(٢) سقط هذا البيت برمته من (ب، ج، د، س، فتح، مطبوع).
(٣) سقط من (ع).
(٤) في (ك): وهْي تَاءُ الفَاعِلِ.

بابُ الإعْرَابِ

٢٨- إَعْــرَابُهُمْ: تَغْيِيــرُ آخِــرِ الْكَلِــمْ
تَقْدِيــرًا، اَوْ لَفْظــا لِعَامِــلٍ عُلِــمْ

٢٩- أَقْــسَامُهُ أَرْبَعَــــةٌ فَلْتُعْتَبَــرْ
رَفْــعٌ، وَنَــصْبٌ، وَكَــذَا جَــزْمٌ، وَجَــرْ

٣٠- وَالكُــلّ غَيْــرَ الجَــزمِ فِي الأَسْــمَا يَقَعْ
وَكُلُّهَــا فِي الفِعْــلِ ،وَالْخَفْــضُ امْتَــنَعْ

٣١- وَسَــائِرُ الأَسْــمَاءِ حَــيْثُ لاَ شَــبَهْ
قَــرَّبَهَا مِــنَ الحُــرُوْفِ مُعْــرَبَهْ

٣٢- وَغَيْــرُ ذِي الأَسْــمَاءِ مَبْنِــيٌّ خَــلَا
مُــضَارِعٍ [1] مِــنْ كُــلِّ نُــونٍ قَــدْ خَــلَا

باب علاماتِ الإعْرَابِ

٣٣- لِلــرَّفْعِ مِــنْهَا ضَــمَّةٌ، وَاوٌ، أَلِــفْ
كَــذَاكَ نُــوْنٌ ثَابِــتٌ لَامُــنْحَذِفْ

---

(١) في (أ): مُضَارِعٌ (وهو لحن).

٣٤- فَالضَّمُّ في اسْمٍ مُفْرَدٍ كَأَحْمَدُ[(١)]
وَجَمْعِ تَكْسِيرٍ كَجَاءَ الأَعْبُدُ

٣٥- وَجَمْعِ تَأْنِيثٍ كَمُسْلِمَاتِ
وَكُلِّ فِعْلٍ مُعْرَبٍ كَيَأْتِي

٣٦- وَالْوَاوُ في جَمْعِ الذُّكُورِ السَّالِمِ
كَالصَّالِحُونَ هُمْ أُولُو المَكَارِمِ

٣٧- كَمَا أَتَتْ في الخَمْسَةِ الأَسْمَاءِ
وَهْيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى الْوِلاءِ[(٢)]

٣٨- أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ، وَفُو[(٣)]، وذُو جَرَى
كُلٌّ مُضَافًا، مُفْرَدًا، مُكَبَّرَا

---

(١) في المطبوع: كَأَحْمَدِ.. الأَعْبُدِ (وهو لحن لتعين رفع كلمة: «الأَعْبُدُ» لأنها فاعل، والصحيح ما ذكرته، وهو الموافق لجميع النسخ الخطية التي بين يدي، وتكون «أَحْمَدُ»: مرفوعة على الحكاية أي: مثل قولك: جاءَ أحمدُ... جاء الأَعْبُدُ).

(٢) في (ب): الوَلاء (بفتح الواو): وهو خطأ إذ الوَلاءُ: وَلاءُ المُعْتق، وأما الوِلاء (بكسر الواو) فهو: المتابعة، والمعنى: تأتي متابعة. انظر: «لسان العرب» (ج١٥/ ص٤٠٥).

(٣) في المطبوع: وَفُوكَ ذُو جَرَى (وما ذكرته يوافق كل النسخ الخطية).

٣٩- وَفِـي المُثَنَّـى نَحْـوُ: زَيْـدَانِ الأَلِـفْ
وَالـنُّونُ في المُـضَارِعِ الَّـذِي عُـرِفْ

٤٠- بِـيَفْعَلَانِ، تَفعَـلَانِ، أَنْـتُمَا
وَيَفْعَلُـونَ، تَفْعَلُـونَ مَعْهُمَـا

٤١- وَتَفْعَلِـينَ، تَـرْحَمِينَ حَالِـي
وَاشْـتَهَرَتْ بِالْخَمْـسَةِ الأَفْعَـالِ

باب علامات النَّصب

٤٢- لِلنَّـصْبِ خَمْـسٌ وَهْـيَ: فَـتْحَةٌ، أَلِـفْ
كَـسْرٌ، وَيَـاءٌ، ثُـمَّ نُـونٌ تَـنْحَذِفْ

٤٣- فَانْـصِبْ بِفَـتْحٍ مَـا بِـضَمٍّ قَـدْ رُفِـعْ
إِلَّا كَهِـنْدَاتٍ فَفَـتْحُهُ مُـنِعْ

٤٤- وَاجْعَـلْ لِنَـصْبِ الخَمْـسَةِ الأَسْـمَا أَلِـفْ
وَانْـصِبْ بِكَـسْرِ جَمْـعَ تَأْنِيثٍ عُـرِفْ

٤٥- وخَمْـسَةُ الأَفْعَـالِ حَـيْثُ تَنْتَـصِبْ
فَحَـذْفُ نُـونِ الـرَّفْعِ مُطْلَقًـا يَجِـبْ

باب علاماتِ الخَفْض

٤٧- عَلَامَـةُ الخَفْـضِ الَّتِـي بِهَـا انْـضَبَطْ
كَـسْرٌ، وَيَـاءٌ، ثُـمَّ فَـتْحَةٌ فَقَـطْ

٤٨- فَـاخْفِضْ بِكَـسْرٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَا عُـرِفْ
فِـي رَفْعِـهِ بِالـضَّمِّ حَـيْثُ يَنْـصَرِفْ

٤٩- وَاخْفِـضْ بِـيَاءٍ كُـلَّ مَـا بِهَـا نُـصِبْ
وَالْخَمْـسَةَ الأَسْـمَـا بِشَرْطِهَا تُصِبْ

٥٠- وَاخْفِـضْ بِفَـتْحٍ كُـلَّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ
مِـمَّـا بِوَصْـفِ الفِعْلِ صَارَ يَتَّصِفْ

٥١- بِـأَنْ يَحُـوزَ الإِسْـمُ عِلَّتَـيْـنِ
أَوْ عِلَّـةً تُغْنِـي عَـنِ اثْنَتَـيْـنِ (١)

٥٢- فَأَلِـفُ التَّأْنِـيثِ أَغْـنَتْ وَحْـدَهَا
وَصِـيغَةُ الجَمْـعِ الَّـذِي قَـدِ انْتَهـى

---

(١) في (س): الثنتين.

٥٣- وَالْعِلَّتَانِ: الْوَصْفُ مَعْ عَدْلٍ عُرِف
أَوْ وَزْنِ فِعْلٍ، أَوْ بِنُونٍ وَأَلِفْ

٥٤- وَهَذِهِ الثَّلَاثُ تَمْنَعُ الْعَلَمْ
وَزَادَ تَرْكِيبًا وَأَسْمَاءَ الْعَجَمْ

٥٥- كَذَاكَ تَأْنِيثٌ بِمَا عَدَا الأَلِفْ
فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَأْتِ بَعْدَ أَلْ صُرِفْ

بَاب عَلَامَاتِ الجَزْمِ

٥٦- والجَزْمُ فِي الأَفْعَالِ بِالسُّكُونِ
أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ

٥٧- فَحَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ قَطْعًا يَلْزَمُ
فِي الخَمْسَةِ الأَفْعَالِ حَيْثُ تُجْزَمُ

٥٨- وَبِالسُّكُونِ اجْزِمْ مُضَارِعًا سَلِمْ
مِنْ كَوْنِهِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ خُتِمْ

٥٩- إِمَّا بِوَاوٍ، أَوْ بِيَاءٍ، أَوْ أَلِفْ
وَجَزْمُ مُعْتَلٍّ بِهَا أَنْ تَنْحَذِفْ

٦٠- وَنَــصْبُ ذِي وَاوٍ وَيَـــاءٍ يَظْهَـــرُ
وَمَــا ســـوَاهُ في الـــثَّلَاثِ قَـــدَّرُوا

٦١- فَـنَحْوُ يَغْـزُو يَهْـتَدِي يَخْشـى خُتِمْ
بِعِلَّـــةٍ، وغَيْـــرُهُ مِـــنْهَا سَـلِمْ

٦٢- وَعِلَّـةُ الأَسْـــمَاءِ يَـــاءٌ، وَأَلِـفْ
فَـنَحْوُ: قَاضِـي [(١)] والْفَتَـى بِهَـا عُرِفْ

٦٣- إِعْـــرَابُ كُـــلٍّ مِـنْهُمَا مُقَـــدَّرُ
فِـيهَا وَلَــكِنْ نَـصْبُ قَـاضٍ يَظْهَـرُ

٦٤- وَقَـــدَّرُوا ثَلَاثَـــةَ الأَقْـــسَامِ
فِـي الْمِـيمِ قَـبْلَ الْـيَاءِ مِـنْ غُلَامِـي

٦٥- وَالْـوَاوُ في كَمُـسْلِمِيَّ أُضْـمِرَتْ
وَالـــنُّونُ في لَتُـــبْلَـوُنَّ قُـــدِّرَتْ

---

(١) في (ع، ك، فتح): قَاضٍ.

فَصْلٌ

٦٦- المُعْـرَبَاتُ كُلُّهَـا قَـدْ تُعْـرَبُ
بِالْحَـرَكَاتِ أَوْ حُـرُوفٍ تَقْـرُبُ

٦٧- فَـأَوَّلُ الْقِـسْمَيْنِ مِـنْهَا أَرْبَـعُ
وَهْـيَ الَّتِـي مَـرَّتْ بِـضَمٍّ تُـرْفَعُ

٦٨- وَكُـلُّ مَـا بِـضَمَّةٍ قَـدِ ارْتَفَـعْ
فَنَـصْبُهُ بِالْفَـتْحِ مُطْلَقـاً يَقَـعْ

٦٩- وَخَفْضُ الاِسْمِ مِنْهُ بِالْكَسْرِ الْتُزِمْ(١)
وَالْفِعْـلُ مِـنْهُ بِالـسُّكُونِ مُنْجَـزِمْ

٧٠- لَـكِنْ كَهِـنْدَاتٍ لِنَـصْبِهِ انْكَـسَرْ
وَغَيْـرُ مَـصْرُوفٍ بِفَـتْحَةٍ يُجَـرْ

٧١- وَكُـلُّ فِعْـلٍ كَـانَ مُعْـتَلًّا جُـزِمْ
بِحَـذْفِ حَـرْفِ عِلَّـةٍ كَمَـا عُلِـمْ

---

(١) في (أ، س، ع): الْتَزِمْ.

٧٢- وَالمُعْـرَبَاتُ بِالحُـرُوفِ أَرْبَـعُ
وَهْـيَ: المُثَنَّـى، وَذُكُـورٌ تُجْمَـعُ

٧٣- جَمْعًـا صَـحِيحًا كَالْمِـثَالِ الخَالِـي
وَخَمْـسَةُ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْعَـالِ

٧٤- أَمَّـا المُثَنَّـى فَلِـرَفْعِـهِ الأَلِـفْ
وَنَـصْبُهُ وَجَـرُّهُ بِالْـيَا عُـرِفْ[1]

٧٥- وَكَالْمُثَنَّـى الجَمْـعُ فِي نَصْبٍ وَجَرْ
وَرَفْعُـهُ بِالْـوَاوِ مَـرَّ وَاسْـتَقَرْ

٧٦- وَالْخَمْسَةُ الْأَسْمَـا كَهَذَا الجَمْعِ فِي
رَفْـعٍ، وَخَفْـضٍ، وَانْـصِبَنْ بِالأَلِـفِ

٧٧- وَالْخَمْـسَةُ الأَفْعَـالِ رَفْعُهَـا عُـرِفْ
بِـنونِهَا وَفِـي سِـوَاهُ تَـنْحَذِفْ

---

(١) في (د، ع، ك): لليا أُضِفْ.

بَابُ المعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ

٧٨ـ وَإِنْ تُـرِدْ تَعْـرِيفَ الاِسْـمِ النَّكِـرَهْ
فَهْـوَ الَّـذِي يَقْـبَلُ أَلْ مُؤَثِّـرَهْ

٧٩ـ وَغَيْـرُهُ مَعَـارِفٌ، وتُحْـصَرُ
فِـي سِـتَّةٍ فَـالأَوَّلُ: اسْـمٌ مُـضْمَرُ

٨٠ـ يُكْنَـى بِـهِ عَـنْ ظَاهِـرٍ فَيَنْتَمِـي
لِلْغَـيْبِ، والْحُـضُورِ، والـتَّكَلمِ

٨١ـ وَقَـسَّمُوهُ ثَانـيا لِمُتَّـصِلْ(١)
مُـسْتَتِرٍ، أَوْ بَـارِزٍ، وَمُنْفَـصِلْ

٨٢ـ ثَانِـي(٢) الْمَعَـارِفِ الـشَّهِيرُ بِـالْعَلَمْ
كَجَعْفَـرٍ وَمَكَّـةٍ وَكَالحَـرَمْ

---

(١) في (د): للمتصل.

(٢) هكذا في جميع النسخ: ثاني (بإثبات الياء، والصواب: حذفها للإضافة).

٨٣ـ وَأُمِّ عَمْـــرٍو وَأَبِـــي سَـعِيدِ[1]
وَنَحْـوِ :كَهْـفِ الظُّلْـمِ وَالرَّشِـيْدِ

٨٤ـ فَمَـــا أَتَـــى مِـــنْهُ بِـــأُمٍّ أَوْ بِـــأَبْ
فَكُنْـيَةٌ وَغَيْـرُهُ اسْـــمٌ أَوْ لَقَـــبْ

٨٥ـ فَمَـــا بِمَـــدْحٍ أَوْ بِـــذَمٍّ مُـــشْعِرُ
فَلَقَـــبٌ، وَالإِسْـــمُ مَـــا لَا يُـــشْعِرُ

٨٦ـ ثَالِـــثُهَـا: إِشَـــارَةٌ كَـــذَا، وَذِي
رَابِعُهَـا: مَوْصُـولُ الاِسْـمِ كَالَّـذِي

٨٧ـ خَامِـــسُهَا: مُعَـــرَّفٌ بِحَـــرْفِ أَلْ
كَمَـــا تَقُـولُ فِي مَحَـلٍّ: المَحَـــلْ

٨٨ـ سَادِسُـــهَا: مَـــا كَـــانَ مِـــنْ مُـــضَافِ
لِـــوَاحِدٍ مِـــن هَـــذِهِ الأَصْـــنَافِ

---

(١) في (أ، ب): وإلَى سَعِيدُ... والرَّشِيدُ.

٨٩- كَقَوْلِكَ: ابْنِي، وَابْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ ذِي
وَابْنُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَابْنُ الْبَذِي

بَابُ الأَفْعَال

٩٠- أَفْعَالُهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الوَاقِعِ
مَاضٍ، وَفِعْلُ الأَمْرِ، وَالْمُضَارِعِ

٩١- فَالمَاضِ مَفْتُوحُ الأَخِيرِ إِنْ قُطِعْ
عَنْ مُضْمَرٍ مُحَرَّكٍ بِهِ رُفِعْ

٩٢- فَإِنْ أَتَى مَعْ ذَا الضَّمِيرِ سُكِّنَا
وَضَمُّهُ مَعْ وَاوِ جَمْعٍ عُيِّنَا

٩٣- وَالْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ
أَوْ حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ أَوْ نُونِ

٩٤- وَافْتَتَحُوا مُضَارِعًا بِوَاحِدِ
مِنَ الحُرُوفِ الأَرْبَعِ الزَّوَائِدِ

٩٥- هَمْـزٌ، وَنُـونٌ، وَكَـذَا يَـاءٌ، وتَـا
يَجْمَعُهَـا قَوْلِـي: أَنَـيْتُ يَـا فَتَـى!

٩٦- وحَـيْثُ كَانَـتْ فِي رُبَاعِـيٍّ تُـضَمْ
وَفَـتْحُهَا فِـيما سِـوَاهُ مُلْتَـزَمْ

باب إعْرَابِ الْفِعْلِ

٩٧- رَفْـعُ المُـضَارِعِ الَّـذِي تَجَـرَّدَا
عَـنْ نَاصِـبٍ وَجَـازِمٍ تَأَبَّـدَا

٩٨- فانْـصِبْ بِعَشْرٍ وَهْيَ: أَنْ، وَلَـنْ، وَكَيْ
كَـذَا: إِذَنْ إِنْ صُـدِّرَتْ، وَلَامُ كَـيْ

٩٩- وَلَامُ جَحْـدٍ، وَكَـذَا حَتَّـى، وَأَوْ
وَالْـوَاوُ، وَ الْفَـا فِي جَـوَابٍ وَعَـنَوْا

١٠٠- بِـهِ جَـوَابًا بَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ
كَـ: لَا تَـرُمْ عِلْمًـا، وتَتْـرُكَ[1] التَّعَبْ

---

(١) في (س، ع): وتَتْرُكِ. (بكسر الكاف عطفا على «تَرُمْ» المجزوم بلا،

١٠٢- وَجَـزْمُهُ بِلَـمْ، وَلَمَّـا قَـدْ وَجَـبْ
وَلَا، وَلَامِ دَلَّـتَا عَلَـى الطَّلَـبْ

١٠٣- وَحَيْـثُمَا، وَكَـيْفَمَا، وَأَنَّـى
كَـ: إِنْ يَقُـمْ زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو قُمْـنَا

١٠٤- وَاجْـزِمْ بِـ: إِنْ، وَمَـا بِهَـا قَـدْ أُلْحِقَـا
فِعْلَـيْنِ لَفْظًـا، أَوْ مَحَـلًّا مُطْلَقَـا

١٠٥- وَلْيَقْتَـرِنْ بِالْفَـا جَـوَابُ لَـوْ وَقَـعْ
بَعْـدَ الأَدَاةِ مَوْضِـعَ الـشَّرْطِ امْتَـنَعْ (١)

= وحرك لالتقاء الساكنين، وهو لحن، فإن الواو التي قبل «تَتْرُكَ» هي واو المعية، وهي تنصب ما بعدها بشرط بابها، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَـٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، نصب «نُكَذِّبَ» (على قراءة حفص وحمزة)، وهي معطوفة على «نُرَدُّ» المرفوع لأنه وقع جوابًا للتمني بعد واو المعية. فانتبه!.

(١) هذا البيت نقلته من المطبوع و الفتح، وقد سقط من جَميع النسخ الخطية.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ[(١)]

١٠٦- مَــرْفُوعُ الْاسْــمَا سَــبْعَةٌ نَــأْتي بِهَــا
مَعْلُــومَــةُ الأَسْــمَــاءِ مِــنْ تَبْوِيــبِهَا[(٢)]

١٠٧- فَالْفَاعِــلُ :اسْــمٌ مُطْلَقًــا قَــدِ ارْتَفَــعْ
بِفِعْلِــهِ، وَالْفِعْــلُ قَــبْلَــهُ وَقَــعْ

١٠٨- وَوَاجِــبٌ في الْفِعْــلِ أَنْ يُجَــرَّدَا
إِذَا لِجَمْــعٍ أَوْ مُثَنَّــى أُسْــنِدَا

١٠٩- فَقُــلْ: أَتَــى الــزَّيْدَانِ وَالــزَّيْدُونَــا
كَجَــاءَ زَيْــدٌ، وَيَجِــي أَخُــونَا

١١٠- وَقَــسَّمُوهُ ظَاهِــرًا وَمُــضْمَرَا
فَالظَّاهِــرُ: اللَّفْــظُ الَّــذِي قَــدْ ذُكِــرَا

---

(١) في (د) كتب العنوان هكذا: الفاعل.
(٢) في (ج): تنوينها، وقد قال في الحاشية: في نسخة: من تبويبها، والبيت سقط برمته من (د).

١١١- وَالمُـضْمَرُ اثْـنَا عَـشْرَ نَـوْعًا قُـسِّمَا
كَقُمْـتُ قُمْـنا قُمْتَ قُمْـتِ قُمْـتُمَا

١١٢- قُمْـتُنَّ قُمْـتُمْ قَـامَ قَامَـتْ قاما
قَامُـوا وَقُمْـنَ نحْـوُ: صُـمْتُمْ عَامَا

١١٣- وَهَـذِهِ ضَـمَائِرٌ مُتَّـصِلَهْ
وَمِـثْلُهَا الـضَّمَائِرُ المُنْفَـصِلَهْ

١١٤- كَلَـمْ يقُـمْ إِلَا أَنَـا أَوْ انْـتُمُ (١)
وَغَيْـرُ ذَيْـنِ بِالقِـيَاسِ يُعْلَـمُ

بَابُ نَائِبِ الْفَاعِلِ

١١٥- أَقِـمْ مُقَـامَ الْفَاعِـلِ الَّـذِي حُـذِفْ
مَفْعُـولَهُ في كُـلِّ مَـا لَـهُ عُـرِفْ

١١٦- أَوْ مَـصْدَرًا، أَوْ ظَـرْفًا، أَوْ مَجْـرُورَا
إِنْ لَـمْ تَجِـدْ مَفْعُـولَهُ المَذْكُـورَا (٢)

---

(١) في (ب): أَنْتُمُ (بهمزة قطع).
(٢) في (د): مذكورًا.

١١٧ـ وَأَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُنَا يُضَمْ
وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ مُلْتَزَمْ

١١٨ـ فِي كُلِّ مَاضٍ وَهْوَ فِي الْمُضَارِعِ
مُنْفَتِحٌ كَيُدَّعَى وَكَادُّعِي

١١٩ـ وَأَوَّلُ الفِعْلِ الَّذِي كَبَاعَا
مُنْكَسِرٌ وَهْوَ الَّذِي قَدْ شَاعَا

١٢٠ـ وَذَاكَ إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرُ
ثَانِيهِمَا كَيُكْرَمُ الْمُبَشِّرُ

١٢١ـ أَمَّا الضَّمِيرُ فَهْوَ نَحْوُ قَوْلِنَا
دُعِيتُ أُدْعَى مَا دُعِي إِلَّا أَنَا

بَابُ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر

١٢٢ـ الْمُبْتَدَا: اسْمٌ رَفْعُهُ مُؤَبَّدُ
عَنْ كُلِّ لَفْظٍ عَامِلٍ مُجَرَّدُ

١٢٤- وَالْخَبَـرُ: اسْـمٌ ذُو ارْتِفَـاعٍ أُسْـنِدَا
مُطَابِقـاً في لَفْظِـهِ لِلْمُبْـتَـدَا

١٢٤- كَقَوْلِـنَا: زَيْـدٌ عَظِـيمُ الـشَّانِ
وَقَوْلِـنَا: الـزَّيْدَانِ قائِمَـانِ

١٢٥- وَمِـثْلُهُ: الـزَّيْدُونَ قائِمُـونَا
وَمِـنْهُ أَيْـضا: قَـائِمٌ أَخُـونا

١٢٦- وَالْمُبْـتَدَا اسْـمٌ ظَاهِـرٌ كَمَـا مَـضى
أَو مُـضْمَرٌ كَأَنْـتَ أَهْـلٌ لِلقَـضَا

١٢٧- وَلاَ يَجُـوزُ الاِبْـتِدَا بِمَـا اتَّـصَلْ
مِـنَ الـضَّمِيرِ بَـلْ بِكُـلِّ مَا انْفَصَلْ(١)

١٢٨- أَنَـا، ونَحْـنُ، أَنْـتَ، أَنْـتِ، أَنْـتُمَا
أَنْـتُنَّ، أَنْـتُمْ، وَهْـوَ، وَهْيَ، هُمْ، هُمَا

---

(١) هذا البيت سقط من (أ).

١٢٩ـ وَهُـنَّ، أَيْـضًا فَالجَمِـيعُ اثْـنَا عَـشَرْ
وَقَـدْ مَـضى مِـنْهَا مِـثَالٌ يُعْتَبَـرْ (١)

١٣٠ـ وَمُفْـرَدًا وَغَيْـرَهُ (٢) يَأْتِـي الخَبَـرْ
فَـالأَوَّلُ اللَّفْـظُ الَّـذِي فِي الـنَّظْمِ مَرْ

١٣١ـ وَغَيْـرُهُ فِي أَرْبَـعٍ مَحْـصُورُ
لَا غَيْـرُ وَهْـيَ: الظَّـرْفُ وَالمَجْـرُورُ

١٣٢ـ وَفَاعِـلٌ مَـعْ فِعْلِـهِ الَّـذِي صَـدَرَ
وَالمُبْـتَدَا مَـعْ مَـا لَـهُ مِـنَ الخَبَـرْ

١٣٣ـ كَأَنْـتَ عِـنْدِي وَالْفَتَـى بِـدَارِي
وَابْنِـي قَـرَا (٣)، وَذَا أَبُـوهُ قَـارِي

---

(١) في (أ، ب فتح): مُعْتَبَر.
(٢) في (ب، ع): غَيْرُهُ (بالرفع عطفا على محل: مفرداً. ومحلها في الجملة الابتداء كنحو «الصابئون» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، وفي الباقي بالفتح حال من «الخبر»، والتقدير: يأتي الخبر حال كونه مفرداً، وحال كونه غيره).
(٣) في (ج): قرأ. (بهمزة قطع).

باب كان وأخواتها

١٣٤- إِرْفَعْ بِكَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ
بِهَا انْصِبَنْ كَكَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرْ

١٣٥- كَذَاكَ أَضْحى، ظَلَّ، بَاتَ، أَمْسى
وَهَكَذَا أَصْبَحَ، صَارَ، لَيْسَا

١٣٦- فَتِيءَ، وَانْفَكَّ، وَزَالَ، مَعْ بَرِحْ
أَرْبَعُهَا مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ تَتَّضِحْ

١٣٧- كَذَاكَ دَامَ بَعْدَ مَا الظَّرْفِيَّهْ
وَهْيَ الَّتِي تَكُونُ مَصْدَرِيَّهْ

١٣٨- وَكُلَّ مَا صَرَّفْتَهُ مِمَّا سَبَقْ
مِنْ مَصْدَرٍ أَوْغَيْرِهِ بِهِ الْتَحَقْ

١٣٩- كَكُنْ صَدِيقًا، لَا تَكُنْ مُجَافِيَا
وَانْظُرْ لِكَوْنِي مُصْبِحًا مُصَافِيَا (١)

---

(١) كتب عليها في هامش (ج): «في نسخة: موافيا».

بابُ إِنَّ وأَخَوَاتِها

١٤٠ـ تَنْصِبُ إِنَّ المُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ
تَرْفَعُهُ كَإِنَّ زَيْدًا ذُو نَظَرْ

١٤١ـ وَمِثْلُ إِنَّ: أَنَّ، لَيْتَ فِي الْعَمَلْ
وَهَكَذَا كَأَنَّ، لَكِنَّ، لَعَلْ

١٤٢ـ وَأَكَّدُوا المَعْنَى بِإِنَّ، أَنَّا
وَلَيْتَ مِنْ أَلْفَاظِ مَنْ تَمَنَّى

١٤٣ـ كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ فِي المُحَاكِي
واسْتَعْمَلُوا لكِنْ للاسْتِدْرَاكِي[1]

١٤٤ـ وَلِتَرَجٍّ، وَتَوَقُّعٍ لَعَلْ
كَقَوْلِهِمْ: لَعَلَّ مَحْبُوبِي وَصَلْ

---

(١) في (ج، ع، ك): لَكِنَّ لاستدراكِ، وفي حاشيتها: «في نسخة: في استدراكي».

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٤٥- إِنْصِبْ بِظَنَّ المُبْتَدَا مَعَ الْخَبَرْ
وَكُلِّ[(١)] فِعْلِ بَعْدَهَا عَلَى الأَثَرْ

١٤٦- كَخِلْتُهُ، حَسِبْتُهُ، زَعَمْتُهُ
رَأَيْتُهُ، وَجَدْتُهُ، عَلِمْتُهُ

١٤٧- جَعَلْتُهُ، اتَّخَذْتُهُ، وَكُلِّمَا[(٢)]
مِنْ هَذِهِ صَرَّفْتَهُ فَلْيُعْلَمَا

١٤٨- كَقَوْلِهِمْ: ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْجِدَا
وَاجْعَلْ لَنَا هَذَا المَكَانَ مَسْجِدَا

بَابُ النَّعْتِ

١٤٩- النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ
يَعُودُ لِلْمَنْعُوتِ، أَوْ لِمُظْهَرِ[(٣)]

---

(١) في (جـ، د، س): كُلِّ (بالكسر عطفا على محل «ظن»)، وفي (أ، ب): كُلّ (بالرفع على الابتداء).
(٢) وفي (أ): فكلّما. (بالنصب)، وفي (ب): وكُلِّ ما (بالفصل والكسر)، واخترت الرفع إما عطفا على «وكُلّ فِعْل» وإما على الابتداء.
(٣) سقط من (أ) عجز هذا البيت، وصدر البيت الذي يليه، وجعل صدر =

١٥٠- فَـأَوَّلُ الْقِـسْمَيْنِ مِـنْـهُ أَتْـبِعِ
مَـنْعُوتَهُ مِـنْ عَـشْرَةٍ في أَرْبَـعِ (١)

١٥١- فِـي وَاحِـدٍ مِـنْ أَوْجُـهِ الإِعْـرَابِ
مِـنْ رَفْـعٍ اَوْ خَـفْـضٍ أَوْ انْتِـصَابِ

١٥٢- كَـذَا مِـنَ الإِفْـرَادِ، وَالتَّذْكِيـرِ
وَالـضِّدِّ، وَالتَّعْـرِيفِ، وَالتَّنْكِيـرِ

١٥٣- كَقَوْلِـنَا: جَـاءَ الْغُـلَامُ الفَاضِـلُ
وَجَـاءَ مَعْـهُ نِـسْوَةٌ حَـوَامِلُ

١٥٤- وَثَانِـي الْقِـسْمَيْنِ مِـنْـهُ أَفْـرِدِ
وَإِنْ جَـرَى الْمَـنْعُوتُ غَيْـرَ مُفْـرَدِ

١٥٥- واجْعَلْـهُ في التَّأنِـيثِ وَالتَّذْكِيـرِ
مُطَابِقَـا لِلْمُظْهَـرِ المَذْكَـورِ

= الأول وعجز الثاني بيتًا واحدًا هكذا:
النَّعْتُ إِمَّا رَافِعٌ لِمُضْمَرِ
مَنْعُوتَهُ مِنْ عَشْرَةٍ لأَرْبَعِ.

(١) في (ج): لأَرْبَعِ، وعليها حاشية: «نسخة: في أربع».

١٥٦- مَـثَالُهُ: قَـدْ جَـاءَ مَـرْأَتَانِ[١]
مَـنْطَلِقٌ زَوْجَاهُمَـا الْعَـبْدَانِ

١٥٧- وَمِـثْلُهُ: أَتَـى غُـلَامٌ سَـائِلَهْ
زَوْجَـتُهُ عَـنْ دَيْـنِهَا الْمُحْـتَاجِ لَـهْ

بَابُ الْعَطْفِ

١٥٨- وَأَتْـبَعُوا الْمَعْطُـوفَ بِالْمَعْطُـوفِ
عَلَـيْهِ فِي إِعْـرَابِهِ الْمَعْـرُوفِ

١٥٩- وَتَـسْتَوِي الأَسْـمَاءُ وَالأَفْعَالُ فِـي
إِتْـبَاعِ كُـلٍّ مِـثْلَهُ إِنْ يُعْطَـفِ

١٦٠- بِالْـوَاوِ، وَالْفَـا، أَوْ، وَأَمْ، وَثُمَّـا
حَتَّـى، وَبَـلْ، وَلَا، وَلَكِـنْ، إِمَّـا

١٦١- كَجَـاءَ زَيْـدٌ ثُـمَّ عَمْـرٌو، وَاَكْـرِمِ
زَيْـدًا وَعَمْـرًا بِاللِّقَـا وَالْمَطْعَـمِ

---

(١) في (ج): حُرَّتَانِ.

١٦٢- وَفِتْـيَةٌ لَـمْ يَأْكُلُـوا، أَوْ يَحْـضُرُوا
حَتَّـى يَفُـوتَ، أَوْ يَـزُولَ المُنْكَـرُ

بَابُ التَّوكِيدِ

١٦٣- وَجَائِـزٌ فِي الإِسْـمِ أَنْ يُـؤَكَّـدَا
فَيَتْـبَعُ المُـؤَكِّـدُ المُـؤَكَّـدَا

١٦٤- فِـي أَوْجُـهِ الإِعْـرَابِ وَالتَّعْـرِيفِ لَا
مُنَكَّـرٍ فَعَـنْ مُـؤَكِّدٍ[1] خَـلَا[2]

١٦٥- وَلَفْظُـهُ المَـشْهُورُ فِـيـهِ أَرْبَـعُ:
نَفْـسٌ، وَعَـيْنٌ، ثُـمَّ: كُـلٌّ، أَجْمَـعُ[3]

---

(١) في (أ): منكر، وفي (س): مُؤَكَّدِ (بفتح الكاف المشددة، وهو خطأ، إذ التوكيد معرفة فيتبع الاسم المعرَّف، وأما المنكر فإنه يخلو من التوكيد عند البصريين» راجع: فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري ص١٤١).

(٢) هذا البيت كتب في (ع) هكذا: في رَفْعِهِ ونَصْبِهِ وَالجَرِّ كَذَاكَ في تَعْرِيفِهِ لا النُّكْرِ.

(٣) هذا البيت كتب في (ع) هكذا:
فَأَكِّدُوا بِالنَّفْسِ والْعَيْنِ مَعَا   كُلٌّ، وَأَيْضًا أَكِّدُوا بِأَجْمَعَا.

١٦٦- وَغَيْـرُهَـا تَوَابِـعٌ لأَجْمَـعِ
مِـنْ أَكْـتَعٍ، وَأَبْـتَعٍ، وَأَبْـصَعِ

١٦٧- كَجَـاءَ زَيْـدٌ نَفْـسُهُ، وَقُـلْ: أَرَى
جَـيْشَ الأَمِيـرِ كُلَّـهُ تَأَخَّـرَا

١٦٨- وَطفْـتُ حَـوْلَ الْقَـوْمِ أَجْمَعِينَا
مَتْـبُوعَةً بِـنَحْوِ أَكْتَعِينَـا

١٦٩- وَإِنْ تُـؤَكِّـدْ كِلْمَـةً أَعَـدتَّهَا
بِلَفْظِهَـا كَقَـوْلِكَ: انْتَهَـى انْتَهَـى

بَابُ الْبَدَلِ

١٧٠- إِذَا اسـمٌ، أَوْ فِعْـلٌ لِمِـثْلِهِ تَـلَا
وَالْحُكْـمُ لِلثَّانِـي وَعَـنْ عَطْـفٍ خَـلَا

١٧١- فَاجْعَلْـهُ فِي إِعْـرَابِهِ كَـالأَوَّلِ
مُلَقَّـبًا لَـهُ بِلَفْـظِ الْـبَدَلِ

١٧٢- كُـلٌّ، وَبَعْـضٌ، وَاشْـتِمَـالٌ، وَغَلَـطْ
كَـذَاكَ إِضْـرَابٌ فَـبِالْخَمْسِ انْـضَبَطْ

١٧٣- كَجَاءَنِــي زَيْــدٌ أَخُــوكَ، وأَكَــلْ
عِــنْدِي رَغِــيفًا نِــصْفَهُ وَقَــدْ وَصَــلْ

١٧٤- إِلَــيَّ زَيْــدٌ عِلْمُــهُ الَّــذِي دَرَسْ
وَقَــدْ رَكِــبْتُ الْــيَوْمَ بَكْــرًا الْفَــرَسْ

١٧٥- إِنْ قُلْــتَ :بَكْــرًا دُونَ قَــصْدٍ فَغَلَــطْ
أَوْ قُلْــتَهُ عَمْــدًا فَإِضْــرَابٌ فَقَــطْ

١٧٦- وَالْفِعْــلُ مِــنْ فِعْــلٍ كَمَــنْ يُؤْمِنْ يُثَبْ
يَــدْخُلْ جِــنَاناً لَــمْ يَــنَلْ (١) فِــيهَا تَعَــبْ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

١٧٧- ثَلَاثَــةٌ مِــنْ سَــائِرِ الأَسْــمَا خَلَــتْ
مَنْــصُوبَةً (٢) وَهَــذِهِ عَــشْرٌ تَلَــتْ

---

(١) أي: لم ينله فيها تعبٌ، وحذف العائد للوزن.
(٢) في (ب، ع): مَنْصُوبَةٌ (وتوجيهها بالنصب: حال من الأسماء أي: خلت حال كونها منصوبةً، وبالرفع: خبر لـ«ثلاثةٌ»).

١٧٨- وَكُلُّهَا تَأْتِي عَلَى تَرْتِيبِهِ
أَوَّلُهَا فِي الذِّكْرِ: مَفْعُولٌ بِهِ

١٧٩- وَذَلِكَ: اسْمٌ جَاءَ مَنْصُوبًا وَقَعْ
عَلَيْهِ فِعْلٌ كَاحْذَرُوا أَهْلَ الطَّمَعْ

١٨٠- فِي ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ قَدِ انْحَصَرْ
وَقَدْ مَضَى التَّمْثِيلُ لِلَّذِي ظَهَرْ

١٨١- وَغَيْرُهُ قِسْمَانِ أَيْضًا: مُتَّصِلْ
كَجَاءَنِي، وَجَاءَنَا. وَمُنْفَصِلْ

١٨٢- مِثَالُهُ: إِيَّايَ، أَوْ إِيَّانَا
حَيَّيْتَ أَكْرِمْ بِالَّذِي حَيَّانَا

١٨٣- وَقِسْ بِذَيْنِ كُلَّ مُضْمَرٍ فُصِلْ
وَبِاللَّذَيْنِ قَبْلَ كُلٍّ مُتَّصِلْ

١٨٤- وَكُلُّ قِسْمٍ مِنْهُمَا قَدِ انْحَصَرْ
مَا جَاءَ مِنْ(١) أَنْوَاعِهِ فِى اثْنَىْ عَشَرْ

(١) في (أ، س): في.

Scanned by CamScanner

بَابُ المَصْدَرِ(١)

١٨٥- وَإِنْ تُـرِدْ تَـصْرِيفَ نَحْـوِ :قامَـا
فَقُـلْ: يَقُـومُ، ثُـمَّ قُـلْ: قِـيَامَا

١٨٦- فَمَـا يَجِـيءُ ثَالِـثا فَالمَـصْدَرُ
وَنَـصْبُـهُ بِفِعْلِـهِ مُقَـدَّرُ

١٨٧- فَـإِنْ يُوَافِـقْ فِعْلَـهُ الَّـذِي جَـرَى
فِـي اللَّفْـظِ وَالمَعْنَـى فَلَفْظِـيًا يَـرَى

١٨٨- أَوْ وَافَـقَ المعْنَـى فَقَـطْ وَقَـدْ رُوِي
بِغَيْـرِ لَفْـظِ الْفِعْـلِ فَهْـوَ مَعْـنَوِي

١٨٩- فَقُـمْ قِـيَامًا مِـنْ قَبِـيلِ الْأَوَّلِ
وَقُـمْ وُقُـوفًا مِـنْ قَبِـيلِ مَـا يَلِـي

بَابُ الظَرْفِ(٢)

١٩٠- هُـوَ اسْـمُ وَقْـتٍ، أَوْ مَكَـانٍ انْتَصَبْ
كُـلٌّ عَلَـى تَقْدِيـرِ: فِـي. عِـنْدَ العَرَبْ

---

(١) في (أ): المفعول المطلق.
(٢) في (أ): المفعول فيه، وفي (د): باب ظرف الزمان.

١٩١- إِذَا أَتَـى ظَـرْفُ المَكَـان مُـبْهَمَـا[١]
وَمُطْلَقـــا فِي غَيْـــرِهِ فَلْـــيُعْلَمَـا

١٩٢- وَالنَّـصْبُ بالْفِعْـلِ الَّـذِي بِـهِ جَرَى
كَـسِرْتُ مِـيلًا واعْـتَكَفْتُ أَشْـهُرَا

١٩٣- أَوْ لَـــيْلَةً، أَوْ يَـــوْما، أَوْ سِـــنِينَا
أَوْ مُـــدَّةً، أَوْ جُمْعَـــةً، أَوْ حِيـــنَا

١٩٤- أَوْ قُـمْ صَبَاحًا، أَوْ مَـسَاءً، أَوْ سَحَرْ
أَو غُـــدْوَةً، أَو بُكْــرَةً إِلَــى الــسَّفَرْ

١٩٥- أَوْ لَـيْلَةَ الإِثْنَـيْنِ، أَوْ يَـوْمَ الأَحَـدْ
أَو صُـمْ غَـدًا، أَو سَرْمَدًا، أَو[٢] الأَبَدْ

١٩٦- واسْـمُ المَكَـانِ نَحْـوُ: سِـرْ أَمَامَـهْ
أَو خَلْفَـــهُ، وَرَاءَهُ، قُدَّامَـــهْ

(١) في (أ): الزمان منهما.
(٢) في (أ): إلى.

١٩٧- يَمِينَهُ، شِمَالَهُ، تِلْقَاءَهُ
أَوْ فَوْقَهُ، أَو تَحْتَهُ، إِزَاءَهُ

١٩٨- أَوْ مَعْهُ، أَوْ حِذَاءَهُ، أَوْ عِنْدَهُ
أَو دُونَهُ، أَو قَبْلَهُ، أَو بَعْدَهُ

١٩٩- هُنَاكَ، ثَمَّ فَرْسَخًا، بَرِيدا
وَهَهُنَا قِفْ مَوْقِفًا سَعِيدا(١)

بَابُ الحَالِ

٢٠٠- الحَالُ وَصْفٌ ذو(٢) انْتِصَابٍ آتِي
مُفَسِّرًا لِمُبْهَمِ الْهَيْئَاتِ

٢٠١- وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ مُنْكَّرَا
وَغَالِبًا يُؤْتَى بِهِ مُؤَخَّرا

٢٠٢- كَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِبا مَلْفُوفا
وَقَدْ ضَرَبْتُ عَبْدَهُ مَكْتوفا

---

(١) سقط البيت برمته من (ب). (٢) في (س): و.

٢٠٣- وَقَــدْ يَجِــيءُ فِي الْكَــلَامِ أَوَّلَا
وَقَــدْ يَجِــيءُ جَامِــدًا مُــؤَوَّلَا

٢٠٤- وَصَاحِبُ الحَــالِ الَّــذِي تَقَــرَّرا
مُعَــرَّفٌ، وَقَــدْ يَجِــي مُنَكَّــرَا

بَابُ التَّمْيِيز

٢٠٥- تَعْــرِيفُهُ: اسْمٌ ذُو انْتِصَابٍ فَسَّرَا[1]
لِنِــسْبَةٍ، أَوْ ذَاتِ جِــنْسٍ قَــدَّرَا

٢٠٦- كَانْــصَبَّ زَيْــدٌ عَــرَقًا، وَقَــدْ عَــلَا
قَــدْرًا، وَلَكِــنْ أَنْــتَ أَعْلَــى مَنْــزِلَا

٢٠٧- وَكَاشْــتَرَيْــتُ أَرْبَعَــا نِعَاجَــا
أَو اشْــتَرَيْتُ أَلْــفَ رِطْــلٍ سَــاجَا[2]

---

(١) في (ب، س): فُسِّرا... قُدِّرا.
(٢) الساج: هو الطيلسان الضخم الغليظ، وكل طيلسان أخضر فهو ساج، والطيلسان: هو ما يعرف في العامية المصرية بالشال انظر: لسان العرب (ج٢/ ص٣٠٢)، المعجم الوسيط (ج٢ / ص٥٦١).

٢٠٨- أَوْ بِعْـــتُـهُ مَكِــيلَـةً أَرُزَّا
أَوْ قَــدْرَ بَـاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ خَـــزَّا (١)

٢٠٩- وَوَاجِـــبُ التَّمْيِيــزِ أَنْ يُنْكَّـــرَا
وَأَنْ يَكُــونَ مُطْلَقًـــا مُؤَخَّـــرَا

بابُ الاسْتِثْناءِ

٢١٠- أَخْـرِجْ بِـهِ مِنَ الْكَـلَامِ مَا خَرَجْ
مِـنْ حُكْمِـهِ وَكَـانَ فِي اللَّفْظِ انْدَرَجْ

٢١١- وَلَفْـظُ الاِسْتِثْنَا الَّـذِي لَــهُ حَوَى
إِلَّا، وَغَيْـرٌ، وَسِـوَى، سُـوًى، سَـوَا

٢١٢- خَـلَا، عَـدَا، حَاشَا فَمَعْ إِلَّا انْصِبِ
مَـا أَخْـرَجَتْ مِـنْ ذِي تَمَام مُوجَبِ

---

(١) الخزُّ: من الثياب ما ينسج من صوف وإبريسم (ضرب من الحرير) وما ينسج من إبريسم خالص (ج) خزوز المعجم الوسيط - (ج١ / ص٢٣١).

٢١٣- كقَامَ كُلُّ الْقَوْمِ إِلَّا وَاحِدَا
وَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا خَالِدَا

٢١٤- وَإِنْ يَكُنْ مِنْ ذِي تَمَامٍ انْتَفَى
فَأَبْدِلَنْ، وَالنَّصْبُ فِيهِ ضُعِّفَا

٢١٥- هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ جِنْسِهِ
وَمَا سِوَاهُ حُكْمُهُ بِعَكْسِهِ

٢١٦- كَلَنْ يَقُومَ القَوْمُ إِلَّا جَعْفَرُ
وَالنَّصْبُ في إِلَّا بَعِيرًا أَكْثَرُ

٢١٧- وَإِنْ يَكُنْ مِنْ نَاقِصٍ فَإِلَّا
قَدْ أُلْغِيَتْ، وَالْعَامِلُ اسْتَقَلَّا

٢١٨- كَلَمْ يَقُمْ إِلَّا أَبُوكَ أَوَّلَا
وَلَا أَرَى إِلَّا أَخَاكَ مُقْبِلَا

٢١٩- وَخَفْضُ مُسْتَثْنًى عَلَى الإِطْلَاقِ
يَجُوزُ بَعْدَ السَّبْعَةِ الْبَوَاقِي

٢٢٠- وَالنَّصْبُ أَيْضًا جَائِزٌ لِمَنْ يَشَا
بِمَا خَلَا، ومَا عَدَا، وَمَا حَشَا

بَابُ: لا(١)

٢٢١- وَحُكْمُ لا كَحُكْمِ إِنَّ في الْعَمَلْ
فَانْصِبْ بِهَا مُنَكَّرًا بِهَا اتَّصَلْ

٢٢٢- مُضَافًا، أَوْ مُشَابِهَ المُضَافِ
كَلَا غُلَامَ حَاضِرٌ مُكَافِي

٢٢٣- لَكِنْ إِذَا تَكَرَّرَتْ أَجْرَيْتَهَا
كَذَاكَ في الإِعْمَالِ(٢) أَوْ أَلْغَيْتَهَا

٢٢٤- وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الْزَمِ الْبِنَا
مُرَكَّبًا، أَوْ رفْعَهُ منَوِّنَا(٣)

---

(١) يعني: العاملة عمل إنَّ.
(٢) في (ب، ع): الأَعْمَال (بفتح الهمزة)، وهو خطأ، انظر: فتح رب البرية ص٤٨).
(٣) سقط من (س) عجز هذا البيت، وكرر عجز البيت الذي يليه هكذا:
وَعِنْدَ إِفْرَادِ اسْمِهَا الْزَمِ الْبِنَا   أَيْضاً وَإِنْ تَرفَعْ أخاً لاَ تَنْصِبَا

٢٢٥- كَــلَا أَخٌ، وَلَا أَبٌ. وَانْــصِبْ أَبَـا
أَيْــضًا، وَإِنْ تَــرْفَعْ أَخًــا لَا تَنْــصِبَا

٢٢٦- وَحَيْثُ عَرَّفْتَ اسْمَهَا أَوْ فُصِّلَا[1]
فَارْفَــعْ وَنَــوِّن وَالْتَــزِمْ تَكْــرَارَ لَا

٢٢٧- كَــلَا عَلِــيٌّ حَاضِــرٌ وَلَا عُمَــرْ
وَلَا لَــنَا عَــبْدٌ، وَلَامَــا يُدَّخَــرْ

بَابُ المُنَادَى[2]

٢٢٨- خَمْسٌ تُـنَادَى وَهْـيَ: مَفْرَدٌ، عَلَمْ
وَمُفْــرَدٌ مُنَكَّــرٌ قَــصْدًا يُــؤَمْ

٢٢٩- وَمُفْــرَدٌ مُنَكَّــرٌ سِــوَاهُ
كَــذَا المُــضَافُ وَالَّــذِي ضَـاهَاهُ

---

(١) هكذا في جميع النسخ: (فُصِّلا) بالتشديد، والصواب: بالتخفيف، أي: فُصِل بين لا واسمها فارفع... الخ.

(٢) في (ج): باب النداء.

٢٣٠- فَـالأَوَّلَانِ فِـيهِمَـا الْبِـنَـا لَـزِمْ
عَلَـى الَّـذِي في رَفْـعِ كُـلٍ قَـدْ عُلِـمْ

٢٣١- مِـنْ غِيـرِ تَـنْوِينٍ عَلَـى الإِطْـلَاقِ
وَالنَّـصْبُ في الـثَّلَاثَةِ الْبَوَاقِـي

٢٣٢- كَـيَا عَلِـيُّ يَـا غـلَامُ(١) بِـي انْطَلِقْ
يَـا غَـافِلًا عَـنْ ذِكْـرِ رَبِّـهِ أَفِـقْ

٢٣٣- يَـا كَاشِـفَ الْـبَلْوَى وَيَـا أَهْلَ الثَّنَا
وَيَـا لَطِـيفًا بِالْعِـبَادِ الْطُـفْ بِـنَـا

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِه(٢)

٢٣٤- وَالمَـصْدَرَ انْـصِبْ إِنْ أَتَـى بَـيَانَا
لِعِلَّـةِ الْفِعْـلِ الَّـذِي قَـدْ كَانَـا

(١) في (س): غُلامٌ (بالتنوين، وفي المطبوع: غلامي، ولم أقف عليها).
(٢) في (ج): باب المفعول لأجله.

٢٣٥- وَشَرْطُهُ: اتِّحَادُهُ مَعْ عَامِلِهْ
فِيمَا لَهُ مِنْ وَقْتِهِ وَفَاعِلِهْ

٢٣٦- كَقُمْ لِزَيْدٍ اتِّقَاءَ شَرِّهِ
وَاقْصِدْ عَلِيًّا ابْتِغَاءَ بِرِّهِ

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

٢٣٧- تَعْرِيفُهُ: اسْمٌ بَعْدَ وَاوٍ فَسَّرَا
مَنْ كَانَ مَعْهُ فِعْلُ غَيْرِهِ جَرَى

٢٣٨- فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي بِهِ اصْطَحَبْ
أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ كَاسْتَوَى المَا وَالخَشَبْ

٢٣٩- وَكَالأَمِيرُ قَادِمٌ وَالْعَسْكَرَا
وَنَحْوُ: سِرْتُ وَالأَمِيرَ لِلْقُرَى

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

٢٤٠- خَافِضُهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ
الحَرْفُ، وَالمُضَافُ، وَالإِتْبَاعُ

٢٤١- أَمَّـا الحُـرُوفُ هَهُـنَا: فَمِـنْ، إِلَـى
بَـاءٌ، وَكَـافٌ، فِـي، وَلَامٌ، عَـنْ، عَلَـى

٢٤٢- كَـذَاكَ وَاوٌ، بَـا، وَتَـاءٌ فِي الحَلِـفْ
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ[1]، وَاوُ رُبَّ المُنْحَذِفْ

٢٤٣- كَـسِرْتُ مِـنْ مِـصْرَ إِلَـى الْعِـرَاقِ
وَجِـئْتُ لِلْمَحْـبُوبِ بِاشْـتِيَاقِ

بَابُ المُضَافِ[2]

٢٤٤- مِـنَ المُـضَـافِ أَسْـقِطِ التَّنْوِيـنَا
أَوْ[3] نُـونَهُ كَـأَهْلُكُمْ أَهْلُـونَا

٢٤٥- وِاخْفِـضْ بِـهِ الإِسْـمَ الَّـذِي لَـهُ تَـلَا
كَقَـاتِلَا غُـلَامَ زَيْـدٍ قُـتِلَا

---

(١) سقط من (أ، ب).
(٢) في (ج): باب الإِضَافَةِ.
(٣) في (أ، ب، د، س، ع، ك): و.

٢٤٦- وَهْــوَ عَلَــى تَقْدِيــرِ فِي أَوْ لَامِ
أَوْ مِــنْ كَمَكْــرِ اللَّــيْلِ أو غلامِــي

٢٤٧- أَوْ عَــبْدِ زَيْــدٍ، أَوْ إِنَــا زُجَــاجِ
أَوْ ثَــوْبِ خَــزٍّ، أَو كَــبَابِ سَــاجِ (١)

٢٤٨- وَقَــدْ مَـضَتْ أَحْكَـامُ كُـلِّ تَابِــعِ
مَبْــسُوطَةً فِي الأَرْبَــعِ الــتَّوَابعِ

٢٤٩- فَــيَا إِلَهِــي الْطُــفْ بِــنَا فَنَتَّــبِعْ
سُــبْلَ الرَّشَــادِ وَالْهُــدَى فَنَــرْتَفِعْ (٢)

٢٥٠- وَفِــي جُمَــادَى سَــادِسِ الــسَّبْعِينَا
بَعْــدَ انْــتِهَا تِــسْعِ مِــنَ المِئِــنَا (٣)

---

(١) أي: باب من خشب الساج، «والسَّاجُ: خَشَبٌ يجلب من الهند، واحدته: ساجَةٌ» «لسان العرب» (ج٢ / ص٣٠٢).
(٢) في (س، ع، ك): فننتفع.
(٣) في (أ، ب، ج، د، ع، ك): تسع ماءِ سنينا، وفي (س): تسع ما سنينا، وما أثبته عاليا يوافق الفتح انظر: ص٥٣).

٢٥١- قَـدْ تَـمَّ نَظْـمُ هَـذِهِ المُقَدِّمَـهْ
فِـي رُبْـعِ أَلْـفٍ كَافِـيًا مَـنْ أَحْكَمَـهْ

٢٥٢- وَالْحَمْـدُ لِلّـه مَـدَى الـدَّوَامِ
عَلَـى جَـزِيلِ الْفَـضْلِ وَالإِنْعَـامِ

٢٥٣- نَظْـمُ الْفَقِيـرِ الشَّرَفِ الْعِمْرِيطِي[1]
ذِي الْعَجْـزِ وَالتَّقْـصِيرِ وَالتَّفْـرِيطِ

٢٥٤- وَأَفْـضَلُ الـصَّلَاةِ وَالتَّـسْلِيمِ
عَلَـى النَّبِـي الْمُـصْطَفَى الْكَـرِيمِ

٢٥٥- مُـحَمَّـدٍ وَصَـحْبِـهِ وَالآلِ
أَهْـلِ التُّقَـى وَالْعِلْـمِ وَالْكَمَـالِ

---

(١) في (س): العَمْريطي (بفتح العين)، وفي (ع): العُمْريْطي (بضم العين)، وكلاهما خطأ، والصواب كسرها كما في تاج العروس (ج ١٩/ ص٤٩٢): عِمْرِيطُ، بالكَسْرِ: قرية بشَرْقِيَّة مِصْرَ.

فهرس

الشركة الفنية للطباعة
ت : ٣٧٧٧١٠٣٩

﴿ الدرة اليتيمة ﴾

(فِي علم النحو)

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدًا لِمَنْ شَرَّفَنَا بِالْمُصْطَفَى وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا
ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ وَآلِهِ أَزْكَى صَلَاةِ اللهِ
يَا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيقِ الْفَهْمِ
اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ تَجِدْهُ عِلْمَا تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَى الْعَوِيصَ الْمُبْهَمَا
وَهَاكَ فِيهِ دُرَّةً يَتِيمَهْ أَرْجُو لَهَا حُسْنَ الْقَبُولِ قِيمَهْ

﴿ بَابُ حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا ﴾

حَدُّ الْكَلَامِ لَفْظُنَا الْمُفِيدُ نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ وَذَا يَزِيدُ
وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ وَهِيَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ
فَالِاسْمُ بِتَنْوِينٍ وَجَرٍّ وَنِدَا وَأَلْ بِلَا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا
وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ وَالتَّاءُ مِنْ قَامَتْ لِمَاضِيهِ عَلَمْ
وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الْأَمْرُ انْجَلَا وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلَامَاتِ خَلَا

﴿ بَابُ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ ﴾

أَقْسَامُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَهُمَا فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا
تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ بِهِ مُضَارِعٌ وَإِعْرَابٌ يَرِدْ

مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ عَبْدِي وَالْفَتَى ... وَغَيْرَ نَصْبٍ كُلَّ مَنْقُوصٍ أَتَى

كَاسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيكَ الْغِنَى ... وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا

وَفِي كَيَدْعُو وَكَيَرْمِي وَيَرَى ... فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الْأَخِيرِ قُدِّرَا

وَأَظْهِرِ النَّصْبَ لِلْأَوَّلَيْنِ وَاحْذِفِ ... آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَلْتَقْتَفِ

﴿ بَابُ إِعْرَابِ الْمُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ﴾

وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ ... بِالْحَرَكَاتِ وَبِفَتْحٍ يَجِبُ

خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ

بِعِلَّتَيْنِ أَوْ بِعِلَّةٍ تَكُنْ ... أَغْنَتْ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ وَهُنْ

جَمْعٌ وَعَدْلٌ زَادَ وَزْنٌ وَصِفَهْ ... رَكِّبْ وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ وَمَعْرِفَهْ

فَاجْعَلْ مَعَ الْوَصْفِ الثَّلَاثَ السَّابِقَهْ ... عَلَيْهِ ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ

فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ الْمَعْرِفَةِ ... وَالْجَمْعُ يَسْتَغْنِي بِفَرْدِ الْعِلَّةِ

وَمِثْلُهُ مُؤَنَّثٌ بِالْأَلِفِ ... وَمَعْ إِضَافَةٍ وَأَلْ فَلْتَصْرِفِ

﴿ بَابُ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ ﴾

وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ ... بِالْوَاوِ ثُمَّ جَرُّهَا بِالْيَاءِ

وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الْجَمِيعِ الْأَلِفُ ... وَهِيَ أَبٌ أَخٌ حَمٌ وَذُو وَفُو

وَالشَّرْطُ فِي إِعْرَابِهَا عَمَّا سَبَقْ ... إِضَافَةٌ لِغَيْرِ يَاءِ مَنْ نَطَقْ

وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَهْ ... كَجَا أَخُو أَبِيهِمُ ذَا مَيْسَرَهْ

باب المثنى

وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنًّى بِالْأَلِفْ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ بِيَاءٍ وَأَضِفْ
لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ هٰذَا الْعَمَلَا كَذَا مَعَ الْمُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلَا
نَحْوُ اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ كِلْتَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ

باب جمع المذكر السالم

وَارْفَعْ بِوَاوٍ جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ بِالْيَاءِ لَزِمْ
كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهٰذَا الْبَابِ كَالْمُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ
وَارْحَمْ ذَوِي الْقُرْبَى مِنَ الْأَهْلِينَا تَسْكُنْ بِدَارِ الْخُلْدِ عِلِّيِّينَا

باب جمع المؤنث السالم

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِتَاءٍ وَأَلِفْ فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لَا يَخْتَلِفْ
وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ جُعِلْ كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا حُمِلْ
كَوَافِتٍ الْهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ وَاعْرِفْ أُولَاتِ الْفَضْلِ بِالصِّلَاتِ

باب الأفعال الخمسة

وَالرَّفْعُ بِالنُّونِ لِأَفْعَالٍ تَكُونْ كَيَفْعَلَانِ تَفْعَلِينَ يَفْعَلُونْ
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِحَذْفِ النُّونِ كَلِتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّونِ

باب قسمة الأفعال

وَالْفِعْلُ مَاضٍ ثُمَّ أَمْرٌ ثُمَّ مَا ضَارَعَ وَالْكُلُّ بِحَدٍّ عُلِمَا
فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالْبِنَا حَتْمًا عَلَى فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ انْجَلَى

وَابْنِ عَلَى الْحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ أَمْرًا كَقُمْ وَادْعُ وَقُلْ صِلُونِي
وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ مُضَارِعًا تَرَى تَأْكِيدَهُ جَاءَ بِنُونٍ بَاشَرَا
وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِنُونِ لِنِسْوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ
وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوبًا يُعْرَبُ بِالرَّفْعِ مِثْلُ نَرْتَجِي وَنَرْهَبُ
حَيْثُ خَلَا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ
تَقُولُ مِنْ أَفْلَحَ زَيْدٌ يُفْلِحُ وَافْتَحْ لِنَحْوِ يَشْتَرِي وَيَفْرَحُ

﴿ بَابُ النَّوَاصِبِ ﴾

وَانْصِبْ لِمَاضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَنْ وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَحَذْفٍ وَإِذَنْ
إِنْ صُدِّرَتْ فَانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا مُتَّصِلًا أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا
وَانْصِبْ بِأَنْ مَالَمْ تَلِي عِلْمًا وَصَحْ وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ وَالنَّصْبُ رَجَحْ
وَبَعْدَ لَامِ الْجَرِّ فَانْصِبْ وَاضْمِرَا لِأَنْ جَوَازًا كَارْتَقِي لِيَنْظُرَا
كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصِ وَاضْمِرْ لَهَا عَلَى الْوُجُوبِ وَاخْصُصِ
خَمْسًا عَقِيبَ لَامِ جَحْدٍ مِثْلُ مَا كَانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشَوْا ظَالِمًا
وَبَعْدَ حَتَّى حَيْثُ مَعْنَاهَا إِلَى كَاعْمَلْ لِدَارِ الْخُلْدِ حَتَّى تَنْقُلَا
وَأَوْ إِذَا الْمَعْنَى بِنَحْوِ إِلَّا أَتَى كَلَا تَقَرُّ الْعَيْنُ أَوْ يُعْطَى الْفَتَى
وَبَعْدَ وَاوٍ ثُمَّ فَاءٍ وَقَعَا صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوهُ كَالدُّعَا
كَاحْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتُخْتَارَ وَلَا تَرُجِ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ الْعَمَلَا
ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ فَاءٌ صَحِبْ
إِنْ قُصِدَ الْجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ كَعَامِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ

﴿ بَابُ ٱلْجَوَازِمِ ﴾

وَٱجْزِمْ بِلَامٍ وَبِلَا فِي ٱلطَّلَبِ ... فِعْلًا فَرِيدًا نَحْوُ لَا تَسْتَرِبِ
وَلْتَتَّقِ ٱللّٰهَ كَذَا لَمَّا وَلَمْ ... كَلَمْ يَدُمْ عُسْرٌ وَبِٱلْهَمْزِ أَلَمْ
وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ... بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا حَيْثُمَا
وَأَيْنَ أَيَّانَ وَأَيٍّ وَمَتَى ... أَنَّى وَإِذْ مَاذَا كَإِنْ حَرْفٌ أَتَى
تَقُولُ إِنْ تَعْمَلْ بِعِلْمٍ تَسْتَفِدْ ... وَمَا تُقَدِّمْهُ مِنَ ٱلْخَيْرِ تَجِدْ
وَٱقْرِنْ بِنَحْوِ ٱلْفَا جَوَابًا حَيْثُ لَا ... يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُسْجَلَا
كَإِنْ تُخَاصِمْ فَٱتْبَعِ ٱلْحَقَّ وَمَنْ ... يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهُوَ فَرْدٌ فِي ٱلزَّمَنْ

﴿ بَابُ ٱلنَّكِرَةِ وَٱلْمَعْرِفَةِ ﴾

وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيفٍ بِأَلْ ... نَكِرَةٌ كَمِثْلِ مَالٍ وَخَوَلْ
وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ وَكُلُّهَا ... تُحْصَرُ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ لَهَا
وَهِيَ ٱلضَّمِيرُ كَأَنَا أَنْتَ وَهُو ... فَعَلَمٌ كَجَعْفَرٍ وَبَعْدَهُ
إِسْمُ إِشَارَةٍ كَذَا وَذَانِ ذِي ... وَٱلرَّابِعُ ٱلْمَوْصُولُ مِنْ نَحْوِ ٱلَّذِي
فَمَا بِأَلْ عُرِّفَ وَٱلسَّادِسُ مَا ... أُضِيفَ لِلْوَاحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

﴿ بَابُ ٱلْمَرْفُوعَاتِ مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ ﴾

يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ ٱلْأَسَامِي ٱلْفَاعِلُ ... وَلَوْ مُؤَوَّلًا كَقَامَ ٱلْعَادِلُ
وَنَائِبٌ عَنْهُ كَبِيعَ ٱلذَّهَبُ ... وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَيُعْطَى ٱلْأَرَبُ
وَٱلْمُبْتَدَا ٱلصَّرِيحُ وَٱلْمُؤَوَّلُ ... وَٱلْخَبَرُ ٱلْمُفِيدُ كَٱبْنِي مُقْبِلُ

وَاسْمٌ لِكَانَ مَعْ نَظِيرِهَا وَمَا ... كَلَيْسَ مِثْلُ كَانَ زَيْدٌ قَائِماً

وَمَا لِنَحْوِ أَنَّ كَلاً مِنْ خَبَرِ ... كَإِنَّ ذَا الْحَزْمِ دَقِيقُ النَّظَرِ

وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ... إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ

وَذَاكَ تَوْكِيدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ ... وَالرَّابِعُ الْعَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

كَأَظْهَرَ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيدُ الْمُشْتَهَرْ

وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ ... صِدِّيقُنَا وَالْحَيْدَرُ الْهُمَامُ

﴿ بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ﴾

وَالنَّصْبُ فِي الْأَسْمَاءِ لِلْمَفْعُولِ بِهْ ... كَاسْتَبِقِ الْخَيْرَ وَذَا الْعِلْمِ اقْتَفِهْ

وَمَصْدَرٍ وَنَائِبٍ وَإِنْ حُذِفْ ... عَامِلُهُ كَسِرْتُ سَيْرَ الْمُعْتَرِفْ

ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ حَيْثُ فِي ... تُضْمَرُ فِيهِمَا لِكُلٍّ فَاعْرِفِ

كَصُمْتُ أَيَّامًا وَقُمْتُ سَحَرَا ... خَلْفَ الْمَقَامِ عِنْدَ بَيْتٍ طُهِّرَا

وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا ... وَفَضْلَةً وَصْفًا كَجِئْتُ ذَا كِرَا

وَكُلِّ تَمْيِيزٍ بِشَرْطٍ كُمِّلَا ... كَطِبْتَ نَفْسًا وَكَمَنٍّ عَسَلَا

كَذَاكَ مُسْتَثْنًى بِنَحْوِ إِلَّا بَدَا ... مِنْ نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا وَاحِدَا

وَمَا تُنَادِيهِ كَيَا كَنْزَ الْغِنَى ... وَيَا رَحِيمًا بِالْعِبَادِ مُحْسِنَا

وَانْصِبْ وَرَاعِ الشَّرْطَ مَفْعُولًا لَهُ ... كَقُمْتُ إِجْلَالًا وَتَعْظِيماً لَهُ

كَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ مَفْعُولٌ مَعَهْ ... كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَهْ

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا ... وَنَحْوِهَا كَخِلْتُ زَيْدًا ذَاهِباً

وَمَا أَتَى لِنَحْوِ كَانَ مِنْ خَبَرْ ... وَاسْمٍ لِنَحْوِ أَنَّ وَلَا كَلَا وَزَرْ

﴿ بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ ﴾

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ ... يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَالْتَزِمِ
تَنْوِينَهُ مُعْتَمِدًا أَوْ مَعَ أَلْ ... نَحْوُ الْمُنِيبُ رَافِعٌ كَفَّ الْأَمَلْ

﴿ بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ ﴾

وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلَا ... شَاعَ مُضَافًا وَبِتَنْوِينٍ كَلَا
عَتْبُكَ شَخْصًا ذَا هَوًى بِنَافِعِ ... وَدُمْ لِنُصْحٍ مِنْكَ كُلَّ سَامِعِ

﴿ بَابُ الْجَرِّ ﴾

وَالْجَرُّ بِالْحَرْفِ بِمِنْ لَامٍ عَلَى ... رُبَّ وَفِي بَاءٍ وَعَنْ كَافٍ إِلَى
مُنْذُ وَمُذْ حَتَّى كَذَا وَاوٌ وَتَا ... فِي قَسَمٍ كَامْنُنْ بِعِتْقٍ لِلْفَتَى
أَوْ بِإِضَافَةٍ بِمَعْنَى اللَّامِ ... أَوْ مِنْ كَلُبْسِي ثَوْبَ خَزِّ الشَّامِ
أَوْ فِي كَمَكْرِ اللَّيْلِ وَالْخِتَامُ ... لِلدُّرَّةِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى الْمُصَفَّى مِنْ خِيَارِ الْعَرَبِ ... مُحَمَّدٍ الْمُخَصَّصِ الْمُقَرَّبِ
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ الْمَيَامِينِ الْحِجَا ... أَبْيَاتُهَا قَافُ الْقَبُولِ الْمُرْتَجَى

١٠٠

تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه نظم الدرة اليتيمة فى النحو فى شوال سنة ١٣٢٢ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه

﴿ الدرة اليتيمة ﴾

(فِي علم النحو)

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْداً لِمَنْ شَرَّفَنَا بِالْمُصْطَفَى   وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا

ثُمَّ عَلَى أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ   وَآلِهِ أَزْكَى صَلَاةِ اللهِ

يَا طَالِباً فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ   وَقَاصِداً سَهْلَ طَرِيقِ الْفَهْمِ

اجْنَحْ إِلَى النَّحْوِ تَجِدْهُ عَلَمَا   تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَى الْعَوِيصَ الْمُبْهَمَا

وَهَاكَ فِيهِ دُرَّةً يَتِيمَهْ   أَرْجُو لَهَا حُسْنَ الْقَبُولِ قِيمَهْ

﴿ بَابُ حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا ﴾

حَدُّ الْكَلَامِ لَفْظُنَا الْمُفِيدُ   نَحْوُ أَتَى زَيْدٌ وَذَا يَزِيدُ

وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ   وَهِيَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

فَاسْمٌ بِتَنْوِينٍ وَجَرٍّ وَنِدَا   وَأَلْ بِلَا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا

وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِلَمْ   وَالتَّاءُ مِنْ قَامَتْ لِمَاضِيهِ عَلَمْ

وَالْيَاءُ مِنْ خَافِي بِهَا الْأَمْرُ انْجَلَا   وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلَامَاتِ خَلَا

﴿ بَابُ أَقْسَامِ الْإِعْرَابِ ﴾

أَقْسَامُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَهُمَا   فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا

تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ   بِهِ مُضَارِعٌ وَإِعْرَابٌ يَرِدْ

مُتَمِّمَةُ الآجرُومِيَّة

في علمِ العَرَبِيَّة

تأليف

العلامة شمس الدين محمد بن محمد الرعيني المالكي الشهير

بالحطاب

(المتوفى سنة ٩٥٤ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذه مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الأجرومية ، تكون واسطةً بينها وبين غيرها من المطولات ، نفع الله [تعالى] بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد الممات إنه قريب مجيب الدعوات .

الكلام وما يتألف منه

الكلام : هو اللفظُ المركبُ المفيدُ بالوضعِ .

وأقل ما يتألف من :

- اسمين نحو (زيد قائم) .
- او من فعل واسم ، نحو(قام زيد) .

والكلمة : قولٌ مفردٌ .

وهِيَ : اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جآء لمعنىً .

فالاسم : يُعْرَفُ بالإسناد إليه، وبـــالخفضِ، وبـــالتنوينِ، وبدخولِ الألفِ واللامِ ، وحروف الخفض.

والفعل : يعرف بقد، والسين، وسوفَ، وتاءِ التأنيـــث الساكنة .

وهو **ثلاثةُ أنواعٍ** :

ماضٍ: ويعرف بتاء التأنيث الساكنة نحو: (قامت وقعدت).

ومنه نعم، وبئس، وليس، وعسى، على الأصح.

ومضارع :و يعرف بدخول (لم) عليه نحو (لم يقمْ) .

ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع وهي : الهمـــزة، والنون، والياء، والتاء، يجمعها قولك:(نأيت) .

● ويضم أوله إذا كان ماضيه على أربعة أحرف؛ كـــــ(دَحْرَجَ، يُدحرِجُ)،و(أكرمَ يُكرمُ)، و(فَرَّجَ يُفَرِّجُ)، و(قاتـــل يُقاتل) .

● ويفتح في ما سوى ذلك،نحو (نصر يَنصرُ)، و(انطلـــق ينطلقُ)، و(استخرج يستخرج) .

وأمر: يعرف بدلالته على الطلب .

وقبوله ياء المخاطبة نحو: (قومِي واضرِبِي) .

ومنه (هاتِ و تعال) على الأصح .

والحرف : مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعـــل، كـــ(هل، وفي، و لَمْ).

* * *

باب الإعراب والبناء

الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديراً .

وأقسامه أربعة: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ، وجزمٌ .

● فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض، ولا جزم فيها.

● وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم، ولا خفض فيها.

والبناء : لزومُ أواخرِ الكَلِمِ حركةً أو سكوناً .

وأنواعه أربعة : ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكونٌ .

والاسم ضربان:

● **معربٌ**: وهو الأصل ، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه .

إما **لفظاً** كـ(زيدٍ وعمروٍ) .

وإما **تقديراً** نحو: (موسى والفتى) .

● **ومبني** : -وهو الفرع- وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الافعال وأسماء الموصولات

فمنه ما يبنى على السكون نحو : (كم) .

ومنه ما يبنى على الفتح كـ(أينَ).

ومنه ما يبنى على الكسر كـ(أمسِ).

ومنه ما يبنى على الضم كـ(حيثُ) .

والأصل في المبني أن يبنى على السكون.

والفعل ضربان: مبنى وهو الأصل ، ومعرب وهو الفرع.

● **والمبني نوعان** :

أحدهما: الفعل الماضي وبناؤه على الفتح .

إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو: (ضربوا) .

أو اتصل به ضمير رفعٍ متحركٍ فيسكن نحو: (ضربْتُ وضربْنا) .

والثاني: الفعل الأمر وبناؤه على السكون نحو: (اضرب واضربن).

إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع [مـــذكر]، أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو: اضربا واضربوا واضربي.

وإلا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو: (اخشَ واغــزُ وارم).

● **والمعرب من الأفعال الفعل المضارع** بشرط ألا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشرة نحــو: (يــضربُ ويخشَى) .

● فإن اتصلت به نون الإناث بني معها على الــسكون نحو:﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾

● وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة بني على الفــتح نحو:﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾.

وإنما أعرب المضارع لمشابهته الاسم.

وأما **الحروف** فمبنية كلها.

* * *

باب معرفة علامات الإعراب

● **للرفع أربع علامات**: الضمة (وهي الأصل)، والواو، والألف، والنون، وهي نائبة عن الضمة .

فاما **الضمة** : فتكون علامة الرفع في أربعة مواضع :

١) في الإسم المفرد منصرفا كان او غير منصرفٍ نحو:

﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾

٢) وفي جمع التكسير منصرفا كان اوغير منصرف نحو:

﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾ ؛

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ .

٣) وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾.

٤) وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء نحو:

﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾.

أما **الواو**: فتكون علامة الرفع في موضعين:

١) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾.

٢) وفي الأسماء الستة وهـي: أبوك،وأخوك،وحمـوك، وفوك، وهنوك، وذومال نحو:

﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ ؛ ﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ ؛ و(جاء حموك وهذا فوك وهنوك)؛ ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ ﴾ .

وأما **الألف** فتكون علامة للرفع في المثنى وما حمل عليـه نحو ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ و﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾

وأما **النون** : فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية نحو﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ أو ضمير جمع المذكر نحو: [﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ و] ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ

بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾

● **وللنصب خمس علامات** : الفتحة وهي الأصل والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، وهي نائبةٌ عن الفتحة.

فأما **الفتحة** فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

١) في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو:

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ ؛ ﴿ وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾ ؛ ﴿ وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ ﴾ .

٢) وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو: ﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ ﴾ ﴿ وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَٰمَىٰ ﴾ .

٣) وفي المضارع إذا دخل عليه ناصب ،ولم يتصل بآخره شيء نحو ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ .

أما **الألف** فتكون علامة النصب في الأسماء الستة نحو:

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ ﴾ ؛ ﴿ وَنَحۡفَظُ أَخَانَا ﴾ ؛ وتقول (رأيت حماك وهناك) ؛ {أَن كَانَ ذَا مَالٍ } .

وأما **الكسرة** فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم وما حُمِلَ عليه نحو: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٍ ﴾

وأما **الياء** فتكون علامة للنصب في موضعين:

١) في المثنى وما حمل عليه نحو: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ ﴾ ؛ ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ ؛ ﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾ .

٢) وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو:

﴿ نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ﴿ وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةً ﴾ .

وأما **حذف النون** : فيكون علامة للنصب في الأفعال التي َرْفعُها بثبات النون نحو: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ ﴾ ؛ ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ ؛ و(لن تقومي).

● **وللخفض ثلاث علامات** : الكسرة وهي الأصل، والياء، والفتحة، وهما نائبتان عن الكسرة .

فأما **الكسرة** فتكون علامة للخفض في ثلاث مواضع:

١) في الاسم المفرد المنصرف نحو:

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ؛ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾

٢) وفي جمع التكسير المنصرف نحو: ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ ﴾ .

٣) وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه، نحو: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ ؛ و(مررت بأولات الأحمال).

أما **الياء** فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

١) في الأسماء الستة نحو: ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ ؛ ﴿ كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ ﴾ و(مررت بحميك وفيك وهنيك)؛ ﴿ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ .

٢) وفي المثنى وما حمل عليه نحو: ﴿ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ ؛ و(مررت باثنين واثنتين) .

٣) وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ ؛ ونحو ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾.

وأما **الفتحة** فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان نحو ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾

﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ ؛ أو جمع تكسير نحو: ﴿ مِن مَّحَٰرِيبَ ﴾ إلا إذا أضيف نحو: ﴿ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ؛ أو دخلت عليه (أل) نحو: ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾.

● **وللجزم علامتان:** السكون وهو الأصل ، والحذف وهو نائب عنه.

فأما **السكون** فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل بآخره شيء نحو ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾

وأما **الحذف** فيكون علامة للجزم في :

١) الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة؛ وحروف العلة : الألف والواو والياء نحو: ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ ؛ ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ ﴾.

٢) وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ؛ ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ ﴾ ؛ ﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ ﴾

فصـــــل : جميع ما تقدم من المعربات قسمان:

قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.

فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع : الاسم المفـــرد، وجمع التكسير،وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ؛ وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة ، وتجزم بالسكون .

وخرج من ذلك ثلاثة أشياء:

١) الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكـــسير، فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضف أو تدخل عليه (أل) .

٢) و جمع المؤنث السالم فإنه ينصب بالكسرة .

٣) والفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره . وقد تقدمت أمثلة ذلك.

والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع:

١) المثنى وما حمل عليه.

٢) وجمع المذكر السالم وما حمل عليه.

٣) والأسماء الستة.

٤) والأمثلة الخمسة.

فأما **المثنى**: فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، والحق به :

- (اثنان واثنتان وثنتان) مطلقاً .
- و(كلا وكلتا) بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو: (جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما).

فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو: (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين،ورأيت كلاالرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين).

أما **جمع المذكر السالم** : فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، وألحق به: (أولوا وعالمون وعشرون وما بعده من العقود إلى التسعين وأرضون وسنون وبابه؛ وأهلون، ووابلون، وعليون) نحو: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ ﴾ ؛﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي

ﭽ ﭐﻷﻟﺒﺎﺏ ﭼ ﭽ ﭐﻟﺤﻤﺪ ﻟﻠﻪ ﺭﺏ ﭐﻟﻌﺎﻟﻤﻴﻦ ﭼ ؛ ﭽ ﻭﻟﺒﺜﻮﺍ ﻓﻲ ﻛﻬﻔﻬﻢ ﺛﻠﺚ ﻣﺎﺋﺔ ﺳﻨﻴﻦ ﭼ ؛ ﭽ ﭐﻟﺬﻳﻦ ﺟﻌﻠﻮﺍ ﭐﻟﻘﺮﺀﺍﻥ ﻋﻀﻴﻦ ﭼ

ﭽ ﺷﻐﻠﺘﻨﺎ ﺃﻣﻮﻟﻨﺎ ﻭﺃﻫﻠﻮﻧﺎ ﭼ ؛ﭽ ﻣﻦ ﺃﻭﺳﻂ ﻣﺎ ﺗﻄﻌﻤﻮﻥ ﺃﻫﻠﻴﻜﻢ ﭼ ﭽ ﺇﻟﻰ ﺃﻫﻠﻴﻬﻢ ﭼ ؛ ﭽ ﺇﻥ ﻛﺘﺐ ﭐﻷﺑﺮﺍﺭ ﻟﻔﻲ ﻋﻠﻴﻴﻦ ﴿١٨﴾ ﻭﻣﺎ ﺃﺩﺭﯨﻚ ﻣﺎ ﻋﻠﻴﻮﻥ ﭼ.

أما **الأسماء الستة** : فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء.

بشرط:

١) ان تكون مضافة؛ فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: ﭽ ﻭﻟﻪ ﺃﺥ ﭼ ؛ ﭽ ﺇﻥ ﻟﻪ ﺃﺑﺎ ﭼ ؛ ﭽ ﻭﺑﻨﺎﺕ ﭐﻷﺥ ﭼ .

٢) وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم؛ فإن أضيفت إلى الياء أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء نحو ﭽ ﺇﻥ ﻫﺬﺍ ﺃﺧﻲ ﭼ.

٣) وأن تكون مكبرة،فإن صُغِّرَتْ أُعربت بالحركات الظاهرة نحو:(هذا أُبَيِّك).

٤) وأن تكون مفردة، فإن ثنيت أو جمعت، أعربت إعراب المثنى والمجموع.

● والأفصح في (الهن) النقص أي : حذف آخره، والإعراب بالحركات على النون نحو: (هذا هَنُكَ، ورأيت هَنَكَ، ومَرَرْتُ بِهَنِكَ)، ولهذا لم يعده صاحب الأجرومية ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة.

أما **الأمثلة الخمسة** فهي :

كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو: (يفعلان وتفعلان) .

أوضميرُ جمعٍ نحو (يفعلون وتفعلون) .

أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: (تفعلين) .

فإنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون.

تنبيه :علم مما تقدم :

أن علامات الإعراب أربعة عشرة :

منها أربعة أصول: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم.

وعشرة فروع نائبة عن هذه الأصول:

ثلاثة تنوب عن الضمة.

وأربع عن الفتحة .

واثنتان عن الكسرة.

وواحدة عن السكون .

وأن **النيابة واقعة في سبعة أبواب:**

الأول: باب ما لا ينصرف.

الثاني: باب جمع المؤنث السالم.

الثالث: باب الفعل المضارع المعتل الآخر.

الرابع: باب المثنى.

الخامس: باب جمع المذكر السالم.

السادس: باب الأسماء الستة.

السابع: باب الأمثلة الخمسة.

* * *

فصل

تُقَدَّر الحركات الثلاث في :

الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: (غلامي وابني) .

وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: (الفتى، والمصطفى، وموسى، وحبلى)، ويسمى مقصوراً .

وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو (القاضي والداعي والمرتقي)؛ ويسمى منقوصاً نحو: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ ؛ ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾.

وتظهر فيه الفتحة لخفتها نحو: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾

وتقدر الضمة والفتحة في الفعل [المضارع] المعتل بالألف.

وتقدر الضمة فقط في الفعل [المضارع] المعتل بالواو أوبالياء نحو: (يدعو ويرمي).

وتظهر الفتحة نحو: (لن يدعوَ ولن يرميَ)؛ والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم .

فصل في موانع الصرف

الاسم الذي لا ينصرف: فيه علتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين .

والعلل التسع هي:

١. الجمع ٢. ووزن الفعل ٣. والعدل

٤. والتأنيث ٥. والتعريف ٦. والتركيب

٧. والألف والنون الزائدتان ٨. والعجمة ٨. والصفة

يجمعها قول الشاعر:

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

- **فالجمع** شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع.

وهي صيغة (**مفاعل**) نحو: (مساجدَ، ودراهمَ، وغنائم).

أو(**مفاعيل**) نحو: (مصابيح ومحاريب و دنانير)، وهذه العلة هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهماتمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين .

● وأما **وزن الفعل** فالمراد به :

أن يكون الاسم على وزن خاصٍ كـــ(شَّمَّـــرَ) بتـــشديد الميم، و(ضُرب) بالبناء للمفعول، و(انطلـــق) ونحـــوه مـــن الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل، إذا سمي بـــشئ مـــن ذلك .

أويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعـــل في وزنه :كـــ (أحمد ويزيد و تغلب ونرجس) .

● وأما **العدل** فهو: خروج الاسم عن صيغته الأصلية .

إما **تحقيقاً** كـــ(احاد وموحد، وثنـــاء ومـــثنى، وثـــلاث ومثلث، ورباع ومربع) وهكذا إلى العشرة، فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأصل (جاء القـــوم أُحـــاد) ، (جاءوا واحداً واحداً)؛ وكذا أصل (موحد)، وأصل (جـــاء القوم مثنى) ، (جاءوا اثنين اثنين)، وكذا [في] الباقي .

إما **تقديراً** كالأعلام التي على وزن (فُعَل) كـــ(عمـــر وزفر وزحل) فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرةً غير العلمية قدروا فيها العدل، وأنها معدولة عـــن (عامر وزافر وزاحل).

● أما **التأنيث** فهو على ثلاثة أقسام :

(تأنيث بالألف، وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى)

١) **فالتأنيث بالألف** يمنع الصرف مطلقاً سواء كانت الألف مقصورة كـ:(حبلى ومرضى،وذكرى)، أو[كانت] ممدودة كـ:(صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء)، وهذه [العلة]هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين .

٢) **وأما التأنيث بالتآء** فيمنع الصرف مع العلمية سوآء كان علما لمذكر كـ(طلحة)، أو لمؤنث ، كـ(فاطمة).

٣) **وأما التأنيث المعنوي** فهوكالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية لكن بشرط ان يكون الاسم :

زائداً على ثلاثة أحرف كـ(سعاد) .

أو ثلاثيا محرك الوسط كـ(سقر) .

أو ساكن الوسط أعجمياً كـ(جور) .

أو منقولا من المذكر إلى المؤنث،كما إذا سميت امرأة بـ(زيد).

فإن لم يكن شيء من ذلك كـ(هند، ودعد)، جاز الصرف وتركه وهو الأحسن.

● أما **التعريف** فالمراد به العلمية .

وتمنع الصرف مع وزن الفعل ،[كـ(أحمدويزيد)] .

ومع العدل ، [كـ(عمر وزفر)] .

ومع التأنيث كما تقدم .

ومع التركيب المزجي.

ومع الألف والنون،[كـ (عثمان)] .

ومع العجمة كما سيأتي.

● وأما **التركيب** فالمراد به : التركيب المزجي المختوم بغير (ويه) كـ(بعلبك وحضرموت) ولا يمنع الصرف إلا مع العلمية .

● وأما **الألف والنون الزائدتان** فيمنعان الصرف مع العلمية كـ(عمران وعثمان)،ومع الصفة بشرط ألا تقبل التاء كـ(سكران).

● وأما **العجمة** فالمراد بها : أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية كـ(إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)، وجميع أسماء

الأنبياء أعجمية إلا أربعة : (محمد وصالح، وشعيب، وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين)؛ ويشترط فيها:

١) أن يكون علما في العجمية، ولذالك صرف (لجام) ونحوه .

٢) وأن يكون زائداً على الثلاثة ، ولذلك صرف (نوح ولوط) .

● أما **الصفة** فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء:

١) مع العدل، كما تقدم في (مثنى وثلاث) .

٢) ومع الألف والنون، بشرط أن تكون الصفة على وزن (فَعلان) بفتح الفاء، ولا يكون مؤنثه على وزن (فعلانة) نحو: (سكران) فإن مؤنثه (سكرى) ،ونحو: (ندمان) منصرف لأن مؤنثه (ندمانة) إذا كان من المنادمة.

٣) ومع وزن الفعل ، بشرط أن تكون على وزن (أفعل)، وألا يكون مؤنثه بالتاء نحو:(أحمر) فإن مؤنثه (حمراء) . ونحو: (أرمل) منصرف لأن مؤنثه (أرملة).

ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع: { سَلاسِلاً } ، {وقَوَارِيراً، قَوَارِيراً} ، ولضرورة الشعر.

باب النكرة والمعرفة

الأسم ضربان:

● أحدهما: **النكرةُ** وهي الأصل، وهي كل اسم شـــائع في جنسه لا يختص به واحد دون الآخر كـــ(رجل، وفرس، وكتاب) .

وتقريبها إلى الفهم أن يقال: النكرة : كل ما صلح دخول الألف واللام عليه كـــ(رجلٍ، وامرأةٍ، وثوبٍ)، أو[كل ما] وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه كــــــ[ذي ٍ] بمعنى صاحب .

● والضرب الثاني: **المعرفة** وهي ستة أنواع:

المضمر وهو أعْرَفُها.

ثم العلم.

ثم اسم الإشارة.

ثم الموصول.

ثم المعرف بالأداة.

والسادس ما أضيف إلى واحد منها.

وهو في رتبة ما أضيف إليه إلا[الاســـم] المـــضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم. ويستثنى من مما ذكر: اسم (الله) تعالى فإنه علم وهو أعرف المعارف بالإجماع.

* * *

فصل

بيان المضمر وأقسامه

المضمر والضمير: اسمان لما وضع لمتكلمٍ كـ(أنا) او مخاطب كـ(أنت) ، أو غائب كـ(هو) .

وينقسم إلى مستترٍ، وبارز .

● **فالمستتر**: ما ليس له صورة في اللفظ .

وهو إما **مستترٌ وجوباً** كالمقدَّر في : فعل امر الواحد المذكر كـ(اضرب، وقم) وفي المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كـ(تقوم، وتضرب)؛ وفي المضارع المبدوء بالهمزة كـ(أقوم، وأضرب)؛ أو بالنون كـ(نقوم ونضرب).

وإما **مستتر جوازاً** كالمُقَدَّر في نحو: (زيدٌ يقوم، وهندٌ تقوم).

ولا يكون المستتر إلا ضميرَ رَفْعٍ إما فاعلاً أو نائب الفاعل.

● **والبارز** : ما له صورة في اللفظ وينقسم إلى متصل ومنفصلٍ.

فالمتصل: هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد (إلا) كتاء (قمتُ)، وكاف (أكرمك) .

والمنفصل : هو ما يُفْتَتَحُ به النطق ويقع بعد (إلا) نحو أن تقول: (أنا مؤمن، وما قام إلا أنا) .

وينقسم المتصل إلى : مرفوعٍ، ومنصوبٍ، ومجرورٍ .

فالمرفوع نحو: (ضربتُ، وضربنَا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتُما، وضربتم وضربتُنَّ، وضرب، وضربا، وضربوا، وضربت، وضربتا، وضربن) .

والمنصوب نحو: (أكرمني، وأكرمنا، وأكرمَكَ، وأكرمَكِ، وأكرمكُما، وأكرمَكَم، وأكرمكُنَّ، وأكرمه، وأكرمها، وأكرمهما، وأكرمهم، وأكرمهن)

والمجرور كالمنصوب إلا أنه [إذا] دخل عليه عامل الجر، [تَمَيَّزَ به] نحو: (مَرَّ بِي ومَرَّبِنَا)إلى آخره .

وينقسم المنفصل إلى : مرفوع ومنصوب .

فالمرفوع : اثنتا عشرة كلمة، وهي (أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن)، فَكُلٌّ واحدٍ من هذه الضمائر إذا وقع في ابتداء الكلام فهو مبتدأ نحو: ﴿ وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ ﴾ ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ و﴿ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾؛ ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

والمنصوب : اثنتا عشرة كلمة وهي: (إيَّاي، وإيَّانَا، وإيَّاك وإياكِ وإياكُما، وإياكم، وإياكن، وإياهُ، وإيَّاهُاَ، وإيَّاهُمَا وإياهُمْ وإيَّاهُنَّ) .

فهذه الضمائر لا تكون إلا مفعولاً به نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴾.

● متى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً، فلا يقال في (قمت)، (قام أنا)، ولا في (أكرمك) : (أكرم إياك)؛ إلا نحو:(سلَنيه وكنته)، فيجوز الفصل أيضا نحو: (سلني إياه وكنت إياه) .

والفاظ الضمائر كلها مبنية لا يظهر فيها إعراب.

فصل : العلم

العلم نوعان:

● **شخصيٌ** وهو: ما وُضِعَ لشيءٍ بعينهِ لا يتناولُ غـــيرَهُ كـــ(زَيدٍ ، وفاطمةَ ، ومكةَ ، وشذقمَ ، وقرنَ).

● **وجنسيٌ** وهو: ما وُضِـــعَ لجـــنسٍ مـــن الأجنـــاسِ كـــ(أسامةَ) للأسدِ ، و(ثُعَالَةَ) للثعلبِ ، و(ذُؤَالَةَ) للذئبِ ، [و(أُمِّ عِرْيَطٍ) للعقرب].

وهو في المعنى كالنكرةِ لأنه شائعٌ في جنسهِ ، فتقولُ لكلِ أسدٍ رأيتَهُ: (هذا أسامةُ مقبلاً).

وينقسم العلم أيضاً إلى: اسمٍ ، وكُنيةٍ ، ولقبٍ.

١) **فالاسمُ:** كما مثَّلنا كـــ(زيدٍ و أسامةَ).

٢) **والكُنيةُ:** ما صُدِّرَ بأبٍ أو أمٍ ، كـــ(أبي بكـــرٍ ، وأم كلثوم ، وأبي الحرثِ -للأســـد- ، وأم عِـــرْيَطٍ — للعقرب-).

٣) **واللَّقَبْ**: ما اشعر برفعة مُسَمَّاهُ كـ(زين العابدين) ، أو بِضَعَتِهِ كـ(بطةَ ، وأنف الناقةِ).

● وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الأفصحِ ، نحوُ: (جاء زيدٌ زينُ العابدينَ) ، ويكون اللقب تابعاً للاسم في إعرابهِ ، إلا إذا كانا مُفْرَدَينِ فيجب إضافة الاسم إلى اللقب ، نحو: (سعيدُ كُرْزٍ).

● ولا ترتيب بين الكنية والاسم ، ولا بين الكنية واللقب.

وينقسم العلم أيضاً إلى: مفردٍ ، ومركبٍ .

فالمفرد: كـ(زَيْدٍ ، وهَنْدٍ).

والمركب ثلاثة أقسام:

مُرَكَبْ إضافي كـ(عبدِ اللهِ ، وعبد الرحمن) وجميع الكُنى .

ومركب مَزْجِيٌّ كـ(بَعْلَبَكَّ ، وحَضَرَمَوتَ ، وسَيبويْهِ) .

ومركبٌ إسْنَادِيٌ كـ(بَرَقَ نَحْرُهُ ، وشابَ قَرْنَاهَا).

فصل: أسماء الإشارة

اسم الإشارة: ما وُضِعَ لمشارٍ إليه .

وهو: (ذا) للمفرد المذكر .

و(ذي ، وذِهِ، وتي ، وته ، وتا) للمفردة المؤنثة .

و(ذان) للمثنى المذكر في حالة الرفع .

و(ذين) في حالتي النصب والجر .

و(تان) للمثنى المؤنث في حالة الرفع .

و(تين) في حالتي النصب والجر.

وللجمع مذكراً كان أو مؤنثاً (أُولاءِ) بالَمدِّ عند الحجازيين ، وبالقصر عند التميميين.

● ويجوز دخول (ها) التنبيه على أسماءِ الإشارة نحو: (هذا ، وهذه ، وهذان ، وهذين ، وهاتان ، وهاتين ، وهَؤُلاءِ).

● وإذا كان المشار إليه بعيداً أَلحَقْتَ اسم الإشارة كافـــاً حرفية تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفُ الكاف الاسمية بحسب المخاطـــب ، نحو: (ذاكَ، وذاكِ، وذاكما، وذاكم، وذاكن).

● ويجوز أن تزيد قبلها لاماً ، نحو: (ذلـــكَ ، وذلـــكِ ، وذلكُما ، وذلكم ، وذَلِكُنَّ). ولا تدخل اللام في المـــثنى وفي الجمع في لغة من مدَّهُ ، وإنما تدخل في حالة البعد الكاف ، نحو: (ذانكما ، وتانِكُمَا ، وأولئك). وكذلك [لا تـــدخل] على المفرد إذا تقدمته (ها) التنبيه نحو: (هذا) فيقال فيـــه في حالة البعد: (هَاذَاكَ).

● ويشار إلى المكان القريب بـــ(هنا أو هاهنا) ، نحو:

﴿إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ وإلى المكان البعيد بـــ(هناك ، أو هاهناك ، أو هنالك ، أو هَنَّا ، أو هِنَّا ، أو ثَمَّ) نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾.

فصل : الاسم الموصول

الاسم الموصول: هو ما افتقر إلى صلةٍ وعائدٍ . وهو ضربان: نصٌّ، ومشتركٌ .

● **فالنص: ثمانية ألفاظ:**

(الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة.

و(اللذان) للمثنى المذكر، و(اللتان) للمثنى المؤنث في حالة الرفع.

و(اللذَيْن، واللتَيْنِ) في حالتي النصب والجر .

و(الأُلَى ، واللذِينَ-بالياء مطلقاً-) لجمع المذكر ، وقد يقال (اللَّذوُنَ - بالواو-) في حالة الرفع .

و(اللاَّئِي ، واللاَّتِي - ويقال:- اللَّوَاتِي) لجمع المؤنث وقد تُحذفُ ياؤها.

نحو: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ ،

﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾، ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾، ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ ﴾ ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾.

● **والمشترك ستة ألفاظ:**

(**مَنْ، وَمَا، وأَيْ، وَأَلْ، وَذُوْ، وذَا**) ، فهذه الستة تطلق على المفرد و المثنى والمجموع المذكر من ذلك كُلِّهِ والمؤنث.

● وتستعمل (**مَنْ**) للعاقل ، و(**ما**) لغير العاقل.

تقول في (**من**) : (يعجبني من جاءك ، ومن جاءتك ، ومن جاآك ، ومن جاءتاك ، ومن جاءوك ، ومن جئنك) .

وتقول في (**ما**) جوابا لمن قال [لك]: (اشتريت حماراً ، أو أتاناً ، أو حمارين ، أو أتانين ، أو حُمُراً ، أو أُتُناً): (يعجبُني ما اشتريتَه ، وما اشتريتَهَا ، وما اشتريتَهُمَا ، وما اشتريتَهُمْ ، وما اشتريتَهُنَّ).

وقد يُعكَسُ ذلك :

فتُسْتَعْمَلُ (من) لغير العاقل نحو﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ ﴾.

وتستعمل (ما) للعاقل، نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ .

● والأربعة الباقية تستعمل للعاقل وغيره .

تقول في (**أيٍّ**) : (يعجبني أيٌّ قام ، وأي قامت ، وأي قاما ، وأي قامتا ، وأي قاموا ، وأي قمن) سواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً.

وأما (**أل**) فإنما تكون اسماً موصولاً إذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول ، كـ(الضَّارِب والمضروب) أي: الذي ضَرَب والذي ضُرِبَ ، ونحوه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾.

وأما (**ذو**) فخاصةٌ بلغة طَيئٍ ، تقول: (جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قَامَتَا ، وذو قَامُوا ، وذو قُمْنَ).

وأما (**ذا**) فشرط كونها موصولا:

١)أن يتقدم عليها (ما) الاستفهامية نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ ، أو (من) الاستفهامية نحو: (من ذا جاءك ؟).

٢)وألا تكون (ذا) ملغاة بأن يقدَّر تركيبها مع (ما) نحو: (ماذا صَنَعْتَ؟) إذا قُدِّرَت (ماذا) اسماً واحداً مركباً.

● وتفتقر الموصولات كلها إلى صلة متأخرة عنها وعائد.

● **والصلة: جملةٌ أو شِبْهُهَا.**

١) **فالجملة:** ما تركَّبَ من فِعْلٍ وفاعِلٍ ، نحو: (جاء الذي قام أبوه) ، وقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ أو من مبتدأ وخبر ، نحو: (جاء الذي أبوه قائم) ، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴾.

٢) **وشبه الجملة** ثلاثة أشياء:

أحدها: الظرف ، نحو: (جاءني الذي عندك) ، وقوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾.

والثاني: الجار والمجرور ، نحو: (جاء الذي في الدار) ، وقوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴾.

ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوفٍ وجوباً تقديره (اسْتَقَرَّ).

والثالث: **الصفة الصريحة**، والمراد بها: اسم الفاعل واسم المفعول ، وتختص بالألف واللام كما تقدم.

● **والعائد**: ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث ، كما تقدم في الأمثلة المذكورة.

وقد يحذف نحو: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ، أي: الذي هو أشد ، ونحو: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ، أي الذي تُسِرُّونَهُ والذي تُعلِنُونَهُ ، ونحو: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ ، أي: الذي تشربون منه.

فصل في المعرف بالأداة

وأما المعرف بالأداة فهو: المعرف بالألف واللام.

وهي قسمان: عهدية وجنسية.

- **والعهدية:**

إما للعهد الذِكْري نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾.

أوللعهد الذهني نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾.

أوللعهد الحضوري نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

- **والجنسية:**

إما لتعريف الماهية نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾.

وإما لاستغراقِ الأفراد نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾.

أو لاستغراق خصائص الأفراد نحو: (أنتَ الرجُلُ علماً).

وتُبْدَلُ لام (أل) ميماً في لغة حمير.

فصل

وأما **المضاف إلى واحد من هذه الخمسة** نحو: (غلامي ، وغلامِكَ ، وغلامِهِ وغلامِ زيدٍ ، وغُلامِ هذا ، وغُلامِ الذي قامَ أبوهُ ، وغلامِ الرجل) .

* * *

باب المرفوعات من الأسماء

المرفوعات عشرة ، وهي: الفاعل ، والمفعــول الــذي لم يسم فاعله ، والمبتدأ وخبره واسم (كان) وأخواها ، واسم أفعال المقاربة ، واسم الحروف المشبهة بــ(ليس) وخبر (إن) وأخواها ، وخبر (لا) التي لنفي الجنس ، والتابع للمرفــوع وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل.

* * *

باب الفاعل

الفاعل :هو الاسم المرفوع المذكورقبله فعله أو مـــاهو في تأويل الفعل.

وهو على قسمين: **ظاهر، ومضمر** .

فالظاهر نحــو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ ؛ ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ؛ ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ ؛ ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ ؛ ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾.

والمضمر نحو قولك : (ضربت وضربنا ...) إلى آخره، كما تقدم في فصل المضمر.

والذي في تأويل الفعل نحو: (أقائم الزيدان)، وقوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ .

وللفاعل أحكام :

● **منها** : أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة فإن ظهر في اللفظ نحو: (قام زيدٌ، والزيدان قاما) فذاك وإلا فهوضميرمستتر نحو (زيد قام).

● و**منها** : أنه لا يجوزتقديمه على الفعل ، فإن وُجِدَ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، ويكون المقدم :

إما مبتدأً نحو (زيد قام) .

وإما فاعلا لفعلٍ محذوف نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ﴾ ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ.

● و**منها** : أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده فتقول (قام الزيدان، وقام الزيدون) كما تقول (قام زيد) ؛ قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ ؛ ﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ ؛ ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ؛ ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾.

ومن العرب من يُلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً فتقول: (قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات) وتسمى لغة (أكلوني البراغيث) لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم ومنه الحديث ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل و ملائكة بالنهار)) والصحيح أن الألف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وأن الفاعل ما بعدها.

● **ومنها** انه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث نحو: (قامت هند وتقوم هند)

ويجوز ترك التاء إذا كان الفاعل مجازي التأنيث نحو: (طلع الشمس)وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾.

وحكم المثنى والمجموع جمع تصحيح حكم المفرد فتقول: (قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت المسلمتان، وقامت المسلمات) وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازي التأنيث

تقول: (قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود).

● **ومنها**: أن الأصل فيه أن يلي فعله ثم يذكر المفعول نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾

وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازاً نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ ووجوبا نحو: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾ ؛ ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾.

وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ ؛ووجوبا نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ ؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام.

* * *

باب نائب الفاعل

وهو: الاسم المرفوع الذي لم يذكر فاعله، وأقيم هو مقامه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وعمدةً بعد أن كان فضلة .

فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل .

ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثا نحو:(ضربت هند)، ونحو ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾.

ويجب ألا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنى أو مجموعا نحو: (ضُرِبَ الزيدان، وضُرِبَ الزيدون) .

ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة [لابن مالك وهي] أحسن وأخصر.

ويسمى فِعْلُهُ **الفعل المبني للمفعول**، والفعل المجهول، والفعل الذي لم يسم فاعله.

- فإن كان الفعل ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره .

● وإن كان مضارعاً ضُم أوله وفتح ما قبل آخره نحو: (ضُرِبَ زيدُ، ويُضَرب زيد) فإن كان الماضي مبدوءا بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو:(تُعُلِمَ، وتُضُورِبَ).

● وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله ثالثه نحو: (اُنْطُلِقَ و اُستُخرِجَ).

● وإن كان الماضي معتل العين فلك كسر فائه فتصير عينه ياءً نحو: (قِيلَ وبِيعَ)، **ولك** إشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشيء من صوت الضمة **ولك** ضم الفاء فتصير عينُهُ واواً ساكنةً نحو : (قُول وُبوع).

والنائب عن الفاعل على قسمين: ظاهر ومضمر .

● **فالظاهر** نحو: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ ؛ ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ ﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾، ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ ؛ ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ .

● **والمضمر** نحو: (ضُرِبْتُ، وضربنا وضُرِبتْ ...... إلى أخر ما تقدم) .

لكن يبنى الفعل للمفعول و **ينوب عن الفاعل واحد من أربعة:**

الأول: المفعول به كما تقدم .

الثاني: الظرف نحو: (جُلس أمامك، وِصيم رمضان)

الثالث: الجاروالمجرور نحو: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾.

الرابع : المصدر نحو:{ ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ .

ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده غالباً .

● وإذا كان الفعل متعدياً لأثنين جعل أحدهما نائباً عن الفاعل وينصب الثاني نحو: (أُعْطِيَ زيدٌ درهما).

* * *

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية .

وهو قسمان: ظاهر ومضمر .

فالمضمر: (أنا) وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر .

والظاهر قسمان:

مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

فالأول: نحو: ﴿ ٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ ؛ و﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ .

والثاني : هو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي أو استفهام نحو:

(أ قائم زيدٌ؟ وما قائمٌ الزيدان، وهل مضروب العمـــران؟ وما مضروبٌ العمران) .

ولا يكون المبتدأ نكرةً إلا بِمُسَوِّغٍ، والمسوغات كثيرة :

منها : أن يتقدم على النكرة نفي، أو استفهام نحو: (مـــا رجل قائمٌ، وهل رجلٌ جالس؟ وقوله تعالى﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾.

ومنها: أن تكون موصوفة نحو: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ﴾.

ومنها أن تكون مضافة نحو: (خمسُ صلواتٍ كتبهن الله).

ومنها أن يكون الخبر ظرفاً أو جارا ومجروراً مُقَدَّمَينِ على النكرة نحو: (عندك رجل، وفي الدار امرأة)، ونحو: قوله تعالى ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٌ﴾ ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٌ﴾.

وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولا من (أن) والفعل نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾ أي: صوموا خير لكم.

والخبر : هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ .

وهو قسمان : **مفرد، وغير مفرد** .

فالمفرد :

نحو (زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وزيد أخوك) .

وغير المفرد:

- إما جملة اسمية نحو: (زيد جاريته ذاهبة) ؛ وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٌ﴾وقوله تعالى ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾
- وإما جملة فعلية نحو: (زيد قام أبوه) ؛ وقوله تعالى :

﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ ؛ ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ ﴾ .

● وأما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور.

فالظرف نحو: (زيد عندك، والسفر غداً)وقوله تعالى: ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ والجار والمجرورنحو: (زيد في الدار) ،وقوله تعالى :﴿ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ .

ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً تقديره (كائن أو مستقر) .

ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال (زيدٌ اليوم).

وإنما يخبر بِه عن المعاني نحو: (الصومُ اليومَ ، والسفر غداً) وقولهم: (الليلة الهلال) مؤولٌ .

● ويجوز تعدد الخبر نحو: (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)؛ ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

وقد يتقدم على المبتدأ :

جوازاً نحو: (في الدار زيدٌ) .

ووجوباً نحو: (أينَ زيدٌ؟) ، (وإنما عندك زيدٌ)؛وقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ و(في الدار رجل) .

● وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً نحو: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ ؛ أي: (سلام عليكم أنتم قوم منكرون) .

ويجب حذف الخبر:

١) بعد لولا نحو: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ؛ أي (لولا أنتم موجودون).

٢) وبعد القسم الصريح نحو: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ ﴾ ؛ أي (لعمرك قسمي) .

٣) وبعد واو المعية نحو: (كل صانعٍ وما صَنَعَ) أي: (مقرونان) .

٤) وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خَبَراً نحو: (ضَرْبي زيداً قائماً) أي : (إذا كان قائما) .

باب العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر

وتسمى النواسخ؛ ونواسخ الإبتداء هي ثلاثة أنواع:

الأول: مايرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: (كان) وأخواتها، والحروف المشبهة بـ(ليس)، وأفعال المقاربة .

والثاني : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (إن) وأخواتها و(لا) التي تنفي الجنس .

والثالث : ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً وهو: (ظن) وأخواتها .

* * *

فصل كان وأخواتها

فأما (**كان**) **وأخواتها** : فإنها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيهها بالمفعول ويسمى خَبَرَها.

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

أحدها : ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو: (كان، أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس) نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ ؛ ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ .

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدمه نَفْيٌ أو نهيٌ أو دعاءٌ وهو أربعة: (زال، وفتئ، وبرح، وانفك) ، نحو:

﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ .

وقول الشاعر:

صاح شَمِّرْ ولا تزل ذاكراً المو ت فنسيانه ضلال مبين

وقوله:

[ألا يا اسلمى يا دار مي على البلى] ولا زال منهلا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه (ما) المصدرية الظرفية وهو: (دام) نحو:ما دمت حياً؛ وسُمِّيَتْ (ما) هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة.

● ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها، نحو: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ؛

وقول الشاعر:

[سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم] فليس سواء عالم وجهول

● ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن إلا (ليس ودام) كقولك: (عالماً كان زيد) .

ولتصاريف هذه الأفعال من المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ما للماضي من العمل، نحو:﴿ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ؛و﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾.

● وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية عن الخبر نحو: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي (وإن حَصَلَ)؛ ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ؛ أي:(حين تدخلون في

الصباح، وحين تدخلون في المساء) ؛إلا (زال،وفتئ،وليس) فإنها ملازمة للنقص .

●**وتختص(كان)** بجواز زيادتها بشرطِ أن تكون بلفظ الماضي.

● وأن تكون في حشو الكلام، نحو:(ما كان أحسن زيدا) .

●وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها وذلك كثير بعد (لو، وإن) الشرطيتين كقوله ﷺ (التمس ولــــو خاتما من حديد) وقولهم (الناس مجزيون بأعمالهم إن خــــيراً فخير وإن شراً فشر) .

●وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجــــزوم إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب[متصل بها] نحــــو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ ؛ ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ ؛ ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾.

* * *

فصل في الحروف المشبهة بليس

وأما **الحروف المشبهة بـ(ليس)** فأربعة: (**ما، ولا، وإن، ولات**).

فأما (**ما**) فتعمل عمل (**ليس**) عند الحجازيين بشرط:

أ. ألا تقترن بـ(إن).

ب. وألا يقترن خبرها بـ(إلا).

ج. وألا يتقدم خبرها على اسمها.

د. ولا معمول خبرها على اسمها، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

فالمستوفية للشروط نحو: (مازيدٌ ذاهباً)، وكقوله:

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾.

فإن اقترنت بـ(إن) بطل عملها نحو: (ما إن زيدٌ قائم).

وكذا إن اقترن خبرها بـ(إلا) نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾.

وكذا إن تقدم خبرها على اسمها نحو: (ما قائم زيـــد) أو تقدم معمول الخبر نحو: (ما طعامك زيدٌ آكل) فإن كـــان ظرفاً نحو: (ما عندك زيد جالساً) أو جاراً ومجروراً نحو: (ما في الدار زيد جالساً) لم يبطل عملها .

وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط المذكورة.

وأما (**لا**) فتعمل عمل (**ليس**) أيضاً عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في (**ما**) وتزيد **بشرط آخر** ، وهـــو: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منـــك) ، وأكثر عملها في الشعر.

وأما (**إن**) النافية فتعمل عمل (لـــيس) في لغـــة العاليـــة بالشروط المذكورة في (ما) سواء كان اسمها معرفة أو نكرة ، نحو: (إنْ زيدٌ قائماً) ، وسُمِعَ من كلامهم: (إن أحدٌ خـــيراً من أحد إلا بالعافية).

وأما (**لات**) فتعمل عمل (ليس) بشرط: أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين ، وبأن يحذف اسمُهَا أو خَبَرُهَا ، والغالبَ حذفُ الاسم نحو: ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، أي: (لـــيس

الحين حين فرار) وقرئ: {ولات حينُ منـــاص} علـــى أن الخبر محذوف أي: (ليسَ حينُ فرارٍ حيناً لَهَمُ).

فصل في أفعال المقاربة

وأما **أفعال المقاربة** فهي ثلاثة أقسام:

١- ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو (**كَادَ وكَــرَبَ** [-بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح-] ، **وأوشك**).

٢- وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهــو: (**عــسى وحرى واخلولق**).

٣- وما وضع للدلالة على الشروع وهو كــثير ، نحــو: (**طَفِقَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ**).

وهذه الأفعال تعمل عمل (كان) ؛ فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها:

● يجب أن يكون فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها رافعا لضمير اسمها غالباً.

● ويجب اقترانه بــ(أن) إن كــان الفعــل (حَــرَى ، واخْلَوْلَقَ) نحو: (حَرَى زيدٌ أن يقومَ ، واخْلَوْلَقَتِ السماء أن تمطر).

● ويجب تجرده من (أن) بعد أفعال الشروع ، نحو: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾.

● والأكثر في[خبر] (عسى ، وأوشك) الاقتران بــ(أن) نحو: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ، وقوله ﷺ: (يوشك أن يقع فيه) .

● والأكثر في [خبر] (كَادَ ، وكَرَبَ) تجرده مــن (أن) نحو: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، وقول الشاعر:

كَرَبَ القلبِ من جَوَاهِ يذوبُ   حين قال الوُشاةُ: هندٌ غضوبُ.

فصل: النوع الثاني إن وأخواتها

وأما (إنَّ) وأخواتها فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها. وهي ستة أحرف:

(**إنَّ** ، **وأنّ**) وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾.

و(**كأن**) للتشبيه المؤكد نحو: (كأنَّ زيداً أسدٌ) .

و(**لكن**) للاستدراك نحو: (زيدٌ شجاع لكنه بخيل).

و(**ليت**) للتمني نحو: (ليت الشباب عائد).

و(**لعل**) للترجي نحو: (لعل زيداً قادم) ، وللتَّوقُعْ نحو: (لعل عمراً هالك).

● ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾.

وتتعين (إن) المكسورة في:

١) الابتداء ، نحو: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾.

٢) وبعد (ألا) التي يستفتح بها الكلام ، نحو: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾.

٣) وبعد (حيث) نحو: (جلست حيث إن زيداً جالس).

٤) وبعد القسم نحو: ﴿ حمٓ ﴿١﴾ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾.

٥) وبعد القول نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾.

٦) وإذا دخلت اللام في خبرها نحو: { ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾.

وتتعين (أن) المفتوحة إذا حلت:

١) محل الفاعل نحو: ﴿ أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا ﴾.

٢) أو محل نائب الفاعل نحو: ﴿ قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ ﴾.

٣) أو محل المفعول نحو: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ ﴾

٤) أو محل المبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾

٥) أو دخل عليها حرف الجر نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾

ويجوز الأمران:

١) بعد فاء الجزاء نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

٢) وبعد (إذا) الفجائية نحو: (خَرَجْتُ فإذا إنَّ زيداً قائم).

٣) وإذا وقعت في موضع التعليل ، نحو: ﴿نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ ، و(لبيك إن الحمد والنعمة لك).

وتدخُلُ لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة فقط على أربعة أشياء:

١) على خبرها بشرط كونه مؤخراً مثبتاً نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

٢) وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾.

٣) وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾.

٤) وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو: (إن زيداً لعمراً ضاربٌ)

وتتصل (**ما**) الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها نحو﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [و](كأنما زيد قائم؛ ولكنما زيد قائم ولعلما زيد قائم) إلا (لَيْتَ) فيجوز فيها الإعمال والإهمال نحو: (ليتما زيد قائم) بنصب زيد ورفعه.

● و**تخفف** (**إِنَّ**) المكسورة فيكثر إهمالها نحو: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ؛ ويقل إعمالها نحو: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ؛ في قراءة من خفف و(إِنَّ ولَمَّا) في الآيتين، وتلزم واللام في خبرها إذا أهملت .

● وإن خُفِّفَتْ (أن) المفتوحة بقي إعمالُها ، ولكن يجب ان يكون اسمها ضمير الشأن وأن يكونَ محذوفاً؛ ويجب أن يكون خبرها جملةً نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ .

● وإذا خففت (كأن) بقي إعمالها، ويجوز حذف اسمها وذكره كقوله:

[ويوم توافينا بوجه مقسم] كأن ظبيةً تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

● وإن خففت (لكن) وجب إهمالها.

فصل [في الكلام على لا التي لنفي الجنس]

وأما (**لا**) **التي لنفي الجنس** فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص .

وتعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط:

١) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢) وأن يكون اسمها متصلا بها .

● فإن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف فهو معرب منصوب نحو: (لا صاحب علم ممقوت؛ ولا طالعاً جبلا حاضر) والمشبه بالمضاف وهوما اتصل به شيء من تمام معناه.

● وإن كان اسمها مفرداً بني على ما ينصب به لوكان معربا ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف وإن كان مثنى أو مجموعاً .

● فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح نحو: (لا رجل حاضر، و ولا رجال حاضرون) .

● وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بني على الياء نحو: (لا رجلين في الدار، و لا قائمين في السوق) .

● وإن كان جمع مؤنث سالماً بُنِيَ على الكسرة نحو: (لا مسلماتِ حاضرات) وقد يبنى على الفتح .

ــ **وإذا تكررت (لا)** نحو:(لا حول ولا قوة) جاز في النكرة الأولى: الفتح والرفع .

فإن فتحتها جاز في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والنصب والرفع .

وإن رَفَعْتَ [النكرة] الأولى جاز لك في[النكرة] الثانية وجهان: الرفعُ والفتحُ .

ــ **وإن عطفت على اسم (لا)** ولم تتكرر (لا) وجب فتح النكرة الأولى وجاز في [النكرة] الثانية الرفع والنصب نحو: (لا حول ولا قوةٌ وقوةً).

وإذا نَعَتَّ اسم (لا) [مفرداً] بنعت مفرد لم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو: (لا رجل ظريف جالس)، جاز في النعت الفتح والنصب والرفع .

فإن فصل بين النعت والمنعوت فاصل، أو كان النعت غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو: (لارجل جالس ظريفٌ ــ وظريفاً ــ ، ولا رجل طالعاً ــ وطالعٌ ــ جبلاً حاضرٌ).

أ) **وإذا جُهِلَ خَبَرُ (لا)** وجب ذكرُهُ كما مثلنا وكقوله : ﷺ (لا أحدَ أغيرُ من الله) .

ب) وإذا علم فالأكثر حذفه نحو: ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾؛أي: لهم، و﴿ لَا ضَيْرَ ﴾؛ أي: علينا؛ و(لا حول ولا قوة) أي لنا .

● **فإن دخلت (لا)** على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها فاصل ، وجب إهمالها و[وجب] رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ووجب تكرارها نحو:(لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل و لا امرأة) .

* * *

النوع الثالث ظنّ واخواتها

وأما **ظن وأخواتها** : فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما على أنهما مفعولان لها ، وهي نوعان:

أحدهما: أفعال القلوب وهي: (ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، وعلمت، وزعمت، وجعلت، وحجوت، وعددت، وهبَّ ووجدت، وألفيت، ودريت، وتعلم -بمعنى أعلم-).

نحو: (ظننت زيداً قائماً ، وحسبت زيداً عالماً)

وقول الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة [رياحا وإذا ما المرء أصبح ثاقلا]

و(خلت عمرا شاخصا) .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ ، [ونحو: زعمت زيداً صديقاً]

وقول الشاعر:

زعمتني شيخاً ولست بشيخ [إنما الشيخ من يدب دبيباً]

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾

وقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرٍو أخا ثقةٍ [حتى ألمت بنا يوماً ملمات]

وقول الآخر:

فلا تعدد المولى شريكَكَ في الغنى [ولكنَّما المولى شريكك في العُدْم]

وقوله:

[فقلت أجرني أبا مالكٍ وإلا] فَهَبْني امرأً هَالِكاً

وقوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾.

وقولك: (دَرَيْتُ زيداً قائماً) ،

[وقول الشاعر:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدُ يا عُرْوَ فاغتَبِط فإن اغتباطاً بالوفاءِ حميد]

وقول الشاعر:

تَعَّلم شفاء النفس قهر عدوها [فبالغ بلطف في التحيل والمكر]

● وإذا كانت (ظن) بمعنى اتهم، و(رأى) بمعنى أبصر، و(علم) بمعنى عرَف، لم تتعدد إلا إلى مفعول واحد، نحو: (ظننت زيداً -بمعنى: اتهمته-، ورَأَيْتُ زيداً -بمعنى أبصرته-، وعلمت المسألةَ -بمعنى عرفتها-).

النوع الثاني: أفعال التَّصْيير نحو: (جَعَلَ، ورَدَّ، واتَّخَذَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ).

قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ .

وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾.

ونحو: (صَيَّرتُ الطين خزفاً، وقالوا: وَهَبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ).

واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال وهو الأصل وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره نحو: (زيد ظننتُ قائم، وزيدٌ قائم ظننت)، وهو جائز لا واجب، وإلغاءُ المتأخر أقوى من

إعماله والمتوسِّطُ بالعكس، ولا يجوز إلغاءُ العاملِ المتقـــدم، نحو: (ظننتُ زيداً قائماً) خلافاً للكوفيين.

الثالث: التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلا بمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو:

١) **لام الابتداء** نحو: (ظننتُ لَزيد قائمٌ).

٢) و(**ما**) **النافية** كقولـــه تعـــالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾.

٣) و(**لا**) **النافية** نحو: (علمت لا زيد قائم ولا عمرو).

٤) و(**إنِ**) **النافية** نحو: (علمت إنْ زيدٌ قائمٌ).

٥) **وهمزة الاستفهام** نحو: (علمت أزيدٌ قائمٌ أم عمرو).

٦) **وكون أحد المفعولين اسمَ استفهامٍ**، نحو: (عَلِمْـــتُ أَيُّهُمْ أبوكَ).

فالتعليق واجب إذا وُجِدَ شَيءٌ من هذه [المُعَلقات]، ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير، ولا في قلبي جامد وهو اثنان: (هب، وتعلَّم) فإنهما ملازمان صـــيغة الأمر، وما عداهما من أفعال الباب يتصرف يأتي منه المضارع

والأمر وغيرهما، إلا (وَهَبَ) من أفعال التصيير فإنه مـــلازم لصيغة الماضي.

● ولتصاريفهن مالهن مما تقدم من الأحكـــام وتقـــدمت بعض أمثلة ذلك.

● ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل، نحو: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي: تزعموهم شركاء، وإذا قيل لك: (من ظننته قائماً؟) فتقول: (ظننت زيداً) أي ظننت زيداً قائماً.

● وعَدَّ صاحبُ الأجرومية من هذه الأفعال [الناصـــبة للمبتدأ والخبر] (**سَمِعْتُ**) تبعاً للأخفش ومن وافقه، ولابد أن يكون مفعولها الثاني جملةً مما يُسْمَعُ نحو: (سمعت زيـــداً يقول كذا)، وقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ ومـــذهب الجمهور أنها فعل متعد إلى واحد، فإن كان معرفة كالمثـــال الأول فالجملة التي بعده حال، وإن كان نكرة كما في الآية فالجملة صفة. والله أعلم.

باب المنصوبات من الأسماء

المنصوبات خمسة عشر: وهي المفعول به -ومنه المنادى كما سيأتي بيانه-، والمصدر ويسمى المفعول المطلق، وظرف الزمان وظرف المكان ويسمى مفعولا فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم (إنَّ) وأخواتها، واسم (لا) التي لنفي الجنس، والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم.

* * *

باب المفعول به

وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل، نحو: (ضربتُ زيداً وركبتُ الفرس)، و﴿ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾، و﴿ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾.

وهو على قسمين: ظاهر ومضمر.

فالظاهر ما تقدم ذكره. **والمضمر** قسمان:

متصل نحو: (أكرمني) وأخواته.

ومنفصل نحو: (إياي) وأخواته. وقد تقدم ذلك في فصل المضمر.

والأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل نحو: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾.

وقد يتقدم على الفاعل جوازاً [نحو: (ضرب سُعْدَى مُوْسَى)]، ووجوباً [نحو: (زان الشَّجَرَ نوره)]، وقد يتقدم على الفعل والفاعل[كما تقدم في باب الفاعل].

ومنه ما أضمر عامله جوازاً نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ ، ووجوباً في مواضع:

باب الاشتغال

منها **باب الاشتغال** وحقيقته: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل -أو وصف- مشتغل بالعمل في ضمير الاسم السابق -أو في مُلابسه- عن العمل في الاسم السابق. نحو: (زيداً اضْرِبهُ، وزيداً أنا ضاربه الآن -أو غداً-، وزيداً ضربت غَلاَمَهُ)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ ، فالنصب في ذلك كله بمحذوف وجوباً يفسره ما بعده والتقدير: (اضرب زيداً اضربه، أنا ضاربٌ زيداً أنا ضاربه، وأهنت زيداً ضربت غلامَهُ، وألْزَمْنَا كُلَّ إنسانٍ ألزمناه) .

فصل في المنادى

ومنها **المنادى** نحو: (يا عبدَ الله) فإن أصله (أدعُو عبد الله) فَحُذِفَ الفعلُ وأنيب (يا) عنه.

والمنادى خمسة أنواع : المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف.

فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به في حالة الإعراب :

فيبنيان على الضم إن كانا مفردين، نحو: (يا زيدُ، ويا رجلُ)، أوجمع تكسير نحو: (يا زيودُ، ويا رجالُ)، أو جمع مؤنث سالم نحو: (يا مسلماتُ)، أو مركباً مزجياً نحو: (يا مَعْدِيْ كَرِبُ).

ويُبنيان على الألفِ في التثنية، نحو: (يا زيدانِ، ويا رَجُلاَنِ).

وعلى الواو في الجمع نحو: (يا زيدُونَ).

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير، وهي:

النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي).

والمضاف نحو: (يا عبدَ الله).

والمُشَبَّه بالمضاف نحو: (يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رحيماً بالعباد)، وتقدم في باب (لا) التي لنفي الجنس بيان المشبه بالمضاف، وبيان المراد بالمفرد. في هذا الباب. والله أعلم.

فصل في بيان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات:

إحداها: حذف الياء والاجتزاء بالكسرة، نحو:

﴿ يَـٰعِبَادِ ﴾، و﴿ يَـٰقَوْمِ ﴾ وهي الأكثر .

والثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿ يَـٰعِبَادِى ﴾ .

والثالثة: إثبات الياء مفتوحة نحو: ﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴾.

والرابعة: قلب الكسرة فتحةً وقَلْبُ الياء ألفاً نحو: ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾.

والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، نحو: (يا غلامَ).

والسادسة: حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً كقول بعضهم: (يا أم لا تفعلي) بضم الميم، وقرئ: {رَبُّ السَّجنُ} بضم الباء، وهي ضعيفة.

فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخر:

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة نحو: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ﴾ و(يا أمت) و بها قرأ السبعة غير ابن عامر في: {يا أبت}.

الثانية: فتح التاء و بها قرأ ابن عامر.

الثالثة: (يا أبتا) بالتاء والألف وبها قرئ شاذاً.

الرابعة: (يا أبتي) بالياء.

● وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء مثل: (يا غلام غلامي) لم يَجُزْ فيه إلا إثباتُ الياء مفتوحةً أو ساكنةً، إلا إذا كان (ابن عَمَّ، أو ابن أُمَّ) فيجوز فيهما أربع لغات:

حذف الياء مع كسر الميم وفتحها و بهما قرئ في السبعة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَؤُمَّ ﴾ .

وإثبات الياء كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شُقَيِّقَ نفسي [أنت خلَّفْتَنِي لدهرٍ شديدٍ]

وقلب الياء ألفاً كقوله:

يا ابنة عَمَّا لا تلومِي واهجَعي [فليس يخلو عنك يوما مضجعي]

* * *

باب المفعول المطلق

وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أوعدده.

فالمؤكد لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾، وقولك: (ضربتُ ضرباً).

والمبين لنوع عامله نحو: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾، وقولك: (ضربت زيداً ضربَ الأمير).

والمبين لعدد عامله نحو: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾، وقولك: (ضربت زيدا ضربتين).

وهو قسمان: **لفظي، ومعنوي** .

فإن وافق لفظ فعله فهو **لفظي** كما تقدم.

وإن وافق معنى فعله فهو **معنوي** نحو: (جلست قعوداً، وقمت وقوفاً).

والمصدر هو: اسم الحدث الصادر من الفاعل، وتقريبه أن يقال: هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل نحو: (ضَـــرَبَ يَضْرِبُ ضرباً).

وقد تَنْصِبُ أشياءَ على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدراً وذلك على سبيل **النيابة عن المصدر** نحو:

(**كُلٍّ، وبعضٍ**) **مُضافَين للمصدر** نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ ، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾.

وكالعدد نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ (فثمانين) مفعولٌ مطلق و(جلدةً) تمييزٌ .

وكأسماءِ الآلات نحو: (ضَرَبْتُهُ سَوْطَاً أو عَصاً أو مِقْرَعَةً).

* * *

باب المفعول فيه

وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان.

فظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقـــدير (في)، نحو: (اليوم، والليلة، وغدوةً، وبكـــرةً، وســـحراً، وغـــداً، وعتمةً، وصباحاً، ومساءً، وأبداً، وأمداً، وحينـــاً، وعامـــاً، وشهراً، وأسبوعاً، وساعةً).

وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقـــدير (في)، نحو: (أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعنـــد، ومع، وإزاء وحذاء وتلقاء –وهذه الثلاثة معناها واحـــد–، وثم، وهنا).

وجميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم.

أ- ونعني بالمختص ما يقع جوابا لـــ(متى)، نحو: (يـــوم الخميس) تقول: (صمت يوم الخميس).

ب - و[نعني] بالمعدود مـا يقـع جوابـا لـــ(كـم) كـ(الأسبوع والشهر) تقول: (اعتكفتُ أسبوعاً).

ج - و[نعني] بالمبهم ما لا يقع جوابـا لـشيء منـهما [كـ(الحين والوقت)] تقول: (جلست حينا ووقتا).

وأما أسماء المكان فلا يُنْصَب منها على الظرفية إلا ثلاثـة أنواع:

الأول: المبهم كأسماء الجهات الست، وهـي: (فـوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف) وما أشبهها.

والثاني: أسماء المقادير كالميل والفرسخ والبريـد، نحـو: (سِرْتُ ميلاً).

والثالث: ما كان مشتقا من مصدر عامله، نحو: (جلست مجلِسَ زَيدٍ)، قـال الله تعـالى: ﴿ **وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ** ﴾.

وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكـان لا يجـوز انتصابه على الظرفية فلا تقول: (جلستُ البيتَ، ولا صليت المسجدَ، ولا قمتُ الطريقَ)، ولكن [حكمُـهُ أن] تَجُـرُّهُ

بـ(في)، وقولهم: (دخلتُ المسجدَ، وسكنتُ البيت) منصوب على التَّوَسُعِ **بإسقاط الخافض**.

باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له، وهو: الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل نحو: (قام زيد إجلالا لعمرو، وقصدتك ابتغاء معروفك).

- ويشترط: كونه مصدراً، واتحادُ زمانه وزمان عامله، واتحاد فاعلهما، كما تقدم في المثالين وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾ ، وقوله [تعالى]: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾.

- ولا يجوز: (تأهبت السفر) لعدم اتحاد الزمان، ولا: (جئتك محبتك إياي) لعدم اتحاد الفاعل، بل يجب جَرُّهُ باللام تقول: (تأهبتُ للسَّفَرِ، وجئتك لمحبتك إيّاي) .

باب المفعول معه

وهو: الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو بمعنى (مع) لبيان من فعل معه الفعل مسبوقاً بجملة فيها فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: (جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة، وأنا سائر والنيل).

وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الأخيرين ونحو: (لا تنه عن القبيح وإتيانَهُ، ومات زيدٌ وطلوعَ الشمس)، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾.

وقد يَتَرَجَّحُ على العطف نحو: (قُمْتُ وزيداً)، وقد يترجح العطفُ عليه نحو المثال الأول ونحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ) فالعطف فيهما وفيما أشبَهَهُما أرجح لأنه الأصل.

فصل

وأما **المُشَبَّه بالمفعول به** فنحو: (زيد حَسَنٌ وجهُهُ) بنصب الوجه وسيأتي.

باب الحال

هو: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات.

إما من الفاعل نحو: (جاء زيدٌ راكباً)، وقوله تعالى:

﴿ فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا ﴾.

أو من المفعول نحو: (ركبتُ الفَرَسَ مسرجاً) وقوله تعالى:

﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا ﴾.

أو منهما نحو: (لقيتُ عَبدَ الله رَاكِبَين).

● ولا يكون الحال إلا نكرةً، فإن وقع بلفظ المعرفة أُوِّل بنكرة نحو: (جاء زيدٌ وحَده) أي منفرداً.

● والغالب كونه مشتقاً، وقد يقع جَامِداً مؤولا بمشتق نحو: (بدت الجارية قمراً –أي مضيئةً–، وبعته يدًا بِيَدٍ –أي متقابضين–، وادخلوا رَجُلاً رجُلاً –أي مُتَرَتِبَين–).

● ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أي بعد جملة تامة، بمعنى أنه ليس أَحَدَ جزأي الجملة، وليس المراد[بتمام الكلام] أن

يكون الكلام مستغنياً عنها بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾.

● ولا يكون صاحب الحال إلا معرفةً كما تقدم في الأمثلة .

● أو نكرةً بمسوغ نحو: (في الدار جالساً رجل)، وقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ وقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾، بالنصب.

● ويقع الحال ظرفاً نحو: (رأيت الهلال بين السحاب).

● وجارًّا ومجرورا نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾، ويتعلقان بـ(مُسْتَقِر أو استَقَرَّ) محذوفَين وجوباً.

● ويقع جملةً خبريةً مرتبطةً بالواوِ والضمير، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ .

أو بالضمير فقط نحو﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾.

أو بالواو نحو: ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾.

باب التمييز

هو: الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات أو النسب.

والذات المبهمة أربعة أنواع:

أحدها: العدد نحو: (اشتريتُ عشرين غلاماً، وملكت تسعين نعجةً).

والثاني: المقدارُ كقولك: (اشتريت قفيزاً براً ومناً وسمناً وشبراً أرضاً).

والثالث: شبه المقدار نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ فخيراً تمييز لمثقال ذرة.

والرابع: ما كانَ فرعاً للتمييز نحو: (هذا خاتمٌ حديداً وبابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ خزَاً) .

والمبين لإبهام النسبة:

إما مُحَوَّلٌ عن الفاعل نحو: (تصبب زيد عرقاً، وتفقأ بكر شحماً، وطاب محمد نفساً)، وقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾.

وإما مُحَوَّلٌ عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

أو عن غيرهما نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ، و(زيد أكرم منك أباً، وأجمل منك وجهاً).

أو غير محول نحو: (امتلأ الإناء ماءً، ولله دره فارساً).

- ولا يكون التمييز إلا نكرةً ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال.

- والناصب لتمييز الذات المبهمة تلك الذات، ولتمييز النسبة الفعل المسند.

- ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقاً. والله أعلم.

باب المستثنى

وأدوات الاستثناء ثمانية:

حرف باتفاق وهو (**إلا**).

واسمان باتفاق وهما: (**غيرٌ، وسِوىً**) بلغاتها فإنه يقال فيها: (سِوىً) كرضاً، و(سُوى) كهدى، و(سواءٌ) كسماءٍ، و(سواءٌ) كبناء.

وفعلان باتفاقٍ، وهما: (**ليس، ولا يكون**).

ومُتَرَدَّدٌ بين الفعلية والحرفية وهو (**خَلاَ، وعَدَا، وحَاشَا**) ويقال فيها: (حَاشَ، وحَشَا).

فالمستثنى بإلا يُنصَب إذا كان الكلامُ **تاماً موجباً**.

والتام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه .

والموجَبُ: هو الذي لم يتقدم عليه نفيٌ ولا شبهُهُ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ .

وكقولك: (قام القوم إلاَّ زيداً، وخرج الناسُ إلا عمراً) .

سواءٌ كان الاستثناءُ متصلاً كما مَثَّلْنَا أو منقطعاً، نحـــو: (قام القومُ إلا حماراً).

وإن كان الكلام **تاماً غير موجب**، جاز في المستثنى البدل والنصب على الاستثناء، والأرجح في المتصل البدل أي يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه، فَيَتْبَعَهُ في إِعْرَابِهِ، نحـــو قولـــه تعالى: { ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾.

والمراد بِشِبْهِ النفي:

أ ــ النهي نحو: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾.

ب ــ والاستفهامُ نحو: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾.

● والنصب[في المستثنى المتصل] عربيٌ جيدٌ قرئ بـــه في السبع في ﴿ قَلِيلًا ﴾ و﴿ ٱمْرَأَتَكَ ﴾.

● وإن كان الاستثناء منقطعاً فالحجـــازيون يوجبـــون النصب، نحـــو: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾، وتمـــيمٌ يُرَجِّحُونَهُ ويجيزون الإتباع نحو: (ما قام القوم إلا حماراً وإلا حمارٌ).

وإن كان الكلام ناقصاً وهو الذي لم يذكرفيه المستثنى منه ويسمى**استثناء مفرغاً**، كان المستثنى على حسب العوامل فيعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا)، وشرطه كون الكلام غير إيجاب نحو: (ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ)، وكقوله تعالى: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾.

● **والمستثنى بـ(غير وسوى)** بلغاتها مجرورٌ بالإضافة، ويُعْرَبُ (غيرٌ وسوىً) بما يستحقه المستثنى بـ(إلا) فيجب نصبهما في نحو: (قاموا غَيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ)، ويجوز الإتباع والنصب [كما] في نحو: (ما قاموا غيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ)، ويعربان بحسب العوامل في نحو: (ما قام غيُر زيدٍ وسوى زيدٍ، و ما رأيتُ غيرَ زيدٍ وسوى زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ زيدٍ وسوى زيدٍ) .

● وإذا مُدَّت (سِوىً) كان إِعْرابُهَا ظاهراً وإذا قُصِرَتْ كان مُقَدَّراً على الألف .

● والمستثنى **بــ(ليس ولا يكون)** منصوب لا غير لأنــه خبرهما نحو: (قام القوم لَيْسَ زيداً، ولا يكون زَيداً).

● والمستثنى **(بخلا وعدا وحاشا)** يجوزُ جُرَّهُ ونصبُهُ بهــا نحو: (قام القوم خلا زيداً، وخلا زيدٍ، وعدا زيداً وعدا زيدٍ وحاشا زيداً وحاشا زيدٍ)، وإن جررت فهي حروف جَــرٍّ، وإن نصبت فهي أفعالٌ ، إلا أن سيبويه لم يسمع في المستثنى بــ(حاشا) إلا الجَرَّ .

● وتتصل (ما) بــ(عدا وخلا) فيــتعين النــصب، ولا تتصل بــ(حاشا) تقول: (قام القومُ ما عَدَا زيــداً)، وقــال لبيد:

ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل [وكل نعيم لا محالة زائل]

باب [خبر كان واسم إن وخبر أفعال المقاربة]

وأما خبر (كان) وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) الــتي لنفي الجنس؛ فتقدم الكلام عليها في المرفوعات، وأما التوابع فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

باب المخفوضات من الأسماء

المخفوضات ثلاثة: مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض.

فالمخفوض بالحرف هو: ما يخفض بـ (**من، وإلى، عن، وعلى، وفي والباء، واللام، والكاف، وحتى، والواو، والتاء، ورب، ومذ، ومنذ**) .

فالسبعة الأولى تجر الظاهر والمضمر نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ ؛ و﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا﴾ ؛ ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ ؛ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ ؛ ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ ؛ ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٌ﴾ ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ﴾ ؛ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ ؛ ﴿ءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ ؛ ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾

والسبعة الأخيرة تختص بالظاهر ولا تدخل على المضمر :

● **فمنها** ما لا يختص بظاهر بعينه وهو (**الكاف وحتى والواو**) نحو: ﴿وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴾ ؛ و(زيد كالأسد)؛ وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ونحو: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ ؛ وقولهم: (أكلت السمكة حتى رأسها) بالجر ونحو:(والله والرحمن) .

● **ومنها** ما يختص بـ(الله) و(رَبَّ) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء نحو: (تالله، وتَرَبِّ الكعبة ، وتَرَبِّي) ، ونَدُرَ (تالرحمن ؛ وتَحَيَاتِكَ).

● **ومنها**: ما يختص بالزمان وهو: (مُنْذُ وَمُذْ) نحو: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعةِ أو مذُ يَوْمَيْنِ) .

● **ومنها** : مايختص بالنكرات [غالباً] وهو (رُبَّ) نحو: (رُبَّ رَجُلٍ في الدار) وقد تدخل على ضمير غائب ملازمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعدَهُ مطابقٍ للمَعْنَى نحو [قوله] : (رُبَّه فتيةً)، وقد تحذف (رُبَّ) ويبقى عملها بعد الواو كقوله:

وليل كموجِ البحرِ أَرْخى سُدُولَهُ [علي بأنواع الهموم ليبتلي]

وبعد الفاء كثيراً كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع [فألهيتها عن ذي تمائم محول]

وبعد بل قليلا كقوله: بل مَهِمَهٍ قطعت بعد مهمه.

وبدونهن أقل كقوله:

رسم دار وقفت في طَلَلِهْ [كدت أقضي الحياة من جلله]

وتزاد ما [كثيرا]بعد (مِنْ وَعَنْ والبَاءِ) فلا تكفهن عن عمل الجر نحوك ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ ؛ ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ؛ ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾.

وتزاد بعد الكاف و(رُبَّ)، فالغالبُ أن تَكُفَّهُمَا عن العمل فَيَدْخُلانِ حينئذٍ على الجُمَلِ كقوله:

أخٌ ماجدٌ لم يُخزِني يومَ مشهدٍ كما سَيْفُ عمرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُه

وقوله:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

وقد لا تكفهما كقوله:

ربما ضربةٍ بسيف صقيلٍ [بين بُصَري وطعنةٍ نجلاء]

وقوله:

وننصرُ مولانا ونعلم انَّهُ كما الناس مجرُومٌ عليه وجَارِمُ

فصل :المخفوض بالإضافة

وأما **المخفوض بالإضافة** فنحو: (غلامُ زيدٍ) .

ويجب تجريدُ المضاف من التنوين كما في (غلام زيـــدٍ) ، ومن نُونَي التثنية والجمع نحو: (غُلاَمَا زَيْدٍ؛ وكاتِبُو عَمْرٍو) .

والإضافة على ثلاثةِ أقسام:

منها : ما يقدر باللام وهو الأكثر نحو (غلامُ زيدٍ، وثوب بكر) ومأشبه ذلك .

ومنها : ما يقدر بـــ(من) وذلك كثيرٌ نحو : (ثوبُ خَزٍّ، وباب ساجٍ، وخاتَمُ حديدٍ) ،ويجوزُ في هذا النــوعِ نَــصْبُ المضافِ إليهِ على التمييز كما تَقَدَّمْ في بابه، ويجوز رَفْعُهُ على أنه تَابِعٌ للمضاف.

ومنها ما يقدربـــ(في) ولكِنَّهُ قليلٌ نحو:﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ ﴾ و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾

والإضافة نوعان لفظية ومعنوية .

فاللفظية : ضابطها أمران:

١)أن يكون المضاف صفة .

٢)أن يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة، والمراد بالصفة **اسمُ الفاعل** نحو: (ضاربُ زيد) ، **واسمُ المفعولِ** نحو (مضروبُ العَبْد)، **والصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ** نحـــو: (حَـــسَنُ الوَجْهُ).

والمعنوية : ما انتفى فيها الأمران نحو: (غـــلامُ زيـــد) ، أوالأول نحو: (إكرامُ زيدٍ) أو الثاني فقـــط نحـــو (كاتِـــبُ القاضي) .

وتسمى هذه الإضافة: **محضةً**، وتفيد: تعريف المضاف إن كان المضاف إليه **معرفة** نحو: (غـــلامُ زيـــدِ) ،وتخـــصيص المضاف إن كان المضاف إليه **نكرة** نحو: (غلامُ رجلٍ) .

وأما الإضافة **اللفظية** فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف في اللفظ ، وتسمى: **غير محضة** .

والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، لا بالإضافة .

وتابع المخفوض يأتي في التوابع إن شاء الله.

باب إعراب الأفعال

تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع: (ماض، وأمر، ومضارع).

وأن الماضي والأمر **مبنيان**.

وأن **المعرب** من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الإناث ولا بنون التوكيد المباشرة [له] .

وتقدم أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة: (الرفع والنصب والجزم).

إذا عُلِم ذلك **فالإعراب خاص بالمضارع** ، وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أوجازم فيجزمه نحو:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾.

والنواصب التي تنصبه قسمان:

قسم ينصب بنفسه، وقسم ينصب بـــ(أن) مضمرة بعده.

فالأول: أربعة :

أحدها: (**أن**) إن لم تسبق بعلم ولا ظن نحو: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ ﴾ .

● فإن سبقت بِعَلِم نحو ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ؛ فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والفعل مرفوع وهو وفاعله خبرها كما تقدم في باب النواسخ .

● وإن سبقت بظن فوجهان نحو: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ قُرِئَ في السبعة بالنصب والرفع .

والثاني : (**لن**) نحو: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ ﴾.

والثالث : (**كي**) المصدرية وهي المسبوقة باللام :

لفظاً نحو: ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ ﴾ .

أوتقديراً نحو: (جئتك كي تكرمني) .

فإن لم تُقَدَّر اللام فـــ(**كي**) جارة والفعـــل منـــصوب بـــ(أن) مضمرة بعدها وجوباً.

والرابع : (**إذاً**) إن صدرت في أول الكلام، وكان الفعل بعدها مستقبلاً ومتصلاً بها أومنفصلاً عنها بقسم أو بـــ(لا) النافية نحو:(إذاً أكرمك، أوإذاً والله أُكْرِمَكَ، أوإذاً لا أُخَيِّبَكَ) جواباً لمن قال :(أنا آتيك)، وتسمى حرف جوابٍ وجزاءٍ .

والثاني : ما ينصب المضارع بإضمار (أن) بعده قسمان:

- ما تُضْمَرُ (أن) بعده جوازاً .
- وما تضمر (أن) بعده وجوباً .

فالأول : **خمسة وهي:**

لام (كي) نحو: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

والواو والفاء و(ثم) و(أو) العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل نحو قوله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ و تَقَرَّ عَيْنِي [أحب إلي من لبس الشفوف]

وقوله:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ [ما كنت أوثر أترباً على ترب]

وقوله:

إني وقتلِي سُلَيْكَاً ثم أعقلَهُ [كالثور يُضرب لما عافت البقر]

وقوله تعالى: ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾.

والثاني : وهو ما تضمر (أن) بعده وجوباً ستة:

(**كي) الجارَّة** كما تقدم .

ولام الجحود نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾.

و(**حتى**) إن كان الفعل [بعدها] مستقبلا نحو:﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾.

و(**أو**) بمعنى (إلى) أو (إلاّ) كقوله:

لأسْتَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ

وقوله:

[وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ] كَسَرتُ كُعُوبَهَا أوتَسْتَقِيمَا

وفاء السببية و واو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ و(لا تأكلِ السـمكَ وتشربَ اللبن) .

والجوازم ثمانية عشر، وهي نوعان:

- جازم لفعل واحد .
- وجازم لفعلين .

فالأول سبعة وهي :

(لم) نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ سورة الإخلاص.

و**(لما)** نحو: ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾.

و**(ألم)** نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾.

و**(ألما)** كقوله:

على حين عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبَا فقلتُ أَلَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

ولام الأمر والدعاء نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ؛ ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

و **(لا) في النهي والدعاء** نحو: ﴿ لَا تَحْزَنْ ﴾ ؛ ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ .

والطلب إذا سقطتِ الفاءُ من المضارع بعده وقُصِدَ به الجزاء نحو: ﴿ تَعَالَوْاْ أَتْلُ ﴾

وقوله:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخولِ فَحَوْملِ]

والثاني [وهو] ما يجزم فعلين أحد عشر وهو:

(**إن**) نحو: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ .

و(**ما**) نحو: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾.

و(**من**) نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾.

و(**مهما**) كقوله:

[أغرك مني ان حبك قاتلي] وأنك مهما تأمري القلبَ يفعلِ

و(**إذما**) نحو: (إِذمَا تَقُم أَقُم) .

و(**أيٌّ**) نحو: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾.

و(**متى**) كقوله:

[أنا ابن جلا وطلاع الثنايا] متى أَضَعِ العِمامةَ تعرفوني

و(**أيَّان**) كقوله:

[إذا النعجة الغراء كانت بقفرة] فأيانَ ما تعدِلْ به الريحُ تنزِلِ

و(**أين**) نحو: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾.

و(**أنَّى**) كقوله:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تأتها تَسْتَجِرْ بها تَجِد حَطباًجزْلاً وناراً تأجَّجَا

و(**حيثما**) كقوله:

حيثما تَسْتَقِمِ يُقَدِّرْ لك اللّهُ نجاحاً في[غابر الأزمان]

وهذه الأدوات الإحدى عشرة كُلُّها أسماء إلا (**إن، وإذما**) فإنهما حرفان .

ويسمى الفعل الأول شرطاً، ويسمى الثاني جواباً وجزآء.

وإذا لم يصلح الجواب أن يُجْعَل شرطاً وجب اقترانه :

بالفاء نحو: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ؛ ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ ، ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ .

أو بـ(إذا) الفجائية نحو: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

وذكر صاحب الأجرومية في الجوازم (**كيفما**) نحو: (كيفما تفعل أفعل) ، والجزم بها مذهب كوفي ولم نَقْفُ لها على شاهدٍ في كلام العرب.

وقد يجزم بـ(**إذا**) في ضرورة الشعر كقوله:

[استغن ما أغناك ربك بالغنى] وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَتَجَمَّلِ

باب النعت

النعت: هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعة.

والمراد بالمشتق :

اسم الفاعل كـــ(ضارب).

واسم المفعول كـــ(مضروب).

والصفة المشبهة كـــ(حسن) .

واسم التفضيل كـــ(أعلم) .

والمراد بالمؤول بالمشتق :

اسم الإشارة، نحو:(مررت بزيد هذا) .

واسم الموصول نحو (مررت بزيدٍ الذي قام) .

و(ذو) بمعنى صاحبٍ نحو: (مررت برجل ذي مال) .

وأسماء النسب، نحو: (مررت برجل دمشقي) .

ومن ذلك الجملة، وشرط المنعوت بها أن يكون نكـــرةً، نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ .

وكذلك المصدر ويُلتزم إفراده وتذكيره تقول: (مــررت برجل عدلٍ ، وبامرأةٍ عدلٍ وبرجلينِ عدلٍ، وبرجالٍ عدلٍ).

والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونــصبه وخفــضه و[في] تعريفه وتنكيره .

ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تَبِعَهُ أيضاً في تذكيره وتأنيثه وفي إفراده وتثنيته وجمعه، تقول:

(قام زيدٌ العاقل، ورأيت زيداً العاقل، ومــررت بزيــدٍ العاقل)

و(جاءت هندٌ العاقلة، ورأيت هنداً العاقلة، ومررت بهندٍ العاقلة) .

و(جاء رجلٌ عاقل ، ورأيت رجلاً عاقلا، ومررت برجلٍ عاقل) .

و(جاء الزيدان العاقلان، ورأيــت الزيــدين العــاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين).

و(جاء الزيدون العاقلون، ورأيــت الزيــدين العــاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين).

و(جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهنـــدين العـــاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين)

و(جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العـــاقلات، ومررت بالهندات العاقلات) .

● وإن رفع النعت الاسم الظاهر أو الـــضمير البـــارز لم يعتبر حال المنعوت في التذكير والتأنيث والإفـــراد والتثنيـــة والجمع، بل يعطى النعت حكم الفعل .

فإن كان فاعله مؤنثاً أُنِّث، وإن كان المنعوت به مذكراً.

وإن كان فاعله مذكراً ذُكِّر وإن كان المنعوت به مؤنثاً.

ويستعمل بلفظ الإفراد ولا يثنى ولا يجمع تقول:

(جاء زيد القائمة أُمَّهُ، وجاءت هندٌ القائِمُ أبوها)

وتقول: (مررت برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها) .

وتقول: (ومررتُ برجلينِ قائمٍ أبواهما، مررت برجـــالٍ قائمٍ آباؤهم) .

إلا أن سيبويه قال : فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً كالمثال الأخير، فالأحسن في النعت أن يجمـــع جمـــع تكسير فيقال: (مررت برجالٍ قيامٍ آباؤهم ، ومررت برجل

قعودٍ غلمانُهُ) فهو أفصح من(قائمٍ آباؤهم قاعـــدٍ غلمانُـــهُ) بالإفراد.

والإفراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو: (مررت برجال قائمين آباؤهم، وبرجل قاعدين غلمانه) .

هذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر.

ومثال الرافع للضمير البارز قولك: (جاءني غلام امـــرأة ضارِبَتُهُ هي، وجاءتني أَمَةُ رجلٍ ضاربُها هو، وجاءني غـــلام رجلين ضارِبُهُ هما، وجاءني غلام رجالٍ ضارِبُهُ هم) .

وفائدته :

١) تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو: (مررت برجـــلٍ صالحٍ) .

٢) وتوضيحه إن كان معرفة نحو: (جاء زيد العالم) .

٣) وقد يكون لمجرد المدح نحو﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾.

٤) أولمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

٥) أو الترحم نحو: (اللهم ارحم عبدك المسكين) .

٦) أوللتوكيد نحو: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾.

● وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت جاز في النعت الإتباع والقطع.

ومعنى **القطع**: أن ترفع النعت على أنه خبر لمبتدأٍ محذوف أوتنصبه بفعل محذوف نحو: (الحمد لله الحميدُِ َ) ؛ أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع ، والرفع بتقدير (هو) والنصب بتقدير (أمدح) .

● وإذا تكررت النعوت لواحد فإن كان المنعوت معلوما بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها كلها وإتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المُتْبَعِ .

وإن لم يعرف إلا بمجموعِها [بأن احتاج إليها] وجب إتباعها كلها.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجُهُ الثلاثة.

* * *

باب العطف

العطف نوعان: عطف بيان وعطف نسق .

فعطف البيان : هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة نحو: (أقسم بالله أبو حفصٍ عمر) .

وتخصيصِهِ إن كان نكرة نحو (هذا خاتمٌ حديدٌ) بالرفع .

ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق، والنعت مشتق أو مؤول بمشتق، ويوافق متبوعه في أربعةٍ من عشرة :

في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة.

وفي واحد من التذكير والتأنيث.

وفي واحد من التعريف والتنكير.

وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع .

ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كُلٍّ من كـــل في الغالب.

وأما **عطف النسق** : فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة وهي: (**الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو، وإما، وبل، ولا، ولكن**).

فالسبعة الأولى : تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى .

والثلاثة الباقية : تقتضي التشريك في الإعراب فقط.

فإن عطفت بها على مرفوع رَفَعْتَ .

أوعلى منصوب نَصَبْتَ .

أو على مخفوض خفضت.

أو على مجزوم جزمت .

نحو: ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ ؛ ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ ؛ ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ؛ ﴿ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ﴾.

والواو: لمطلق الجمع، نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ – قبله، أو معه، أو بعده–).

والفاء : للترتيب والتعقيب، نحو: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ﴾.

و(**ثم**) : للترتيب والتراخي، نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾.

والعطف بـــ(**حتى**) قليل ويشترط فيه :

١- ان يكون المعطوف بها اسما ظاهراً .

٢- وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه وغاية لـــه نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها) بالنصب.

ويجوز الجر[له] على أن (حتى) جـــارة كمـــا تقـــدم في المخفوضات.

ويجوز الرفع [له] على أن (حتى) ابتدائية و(رأسُها) مبتدأ والخبر محذوف، أي: حتى رأسها مأكول .

و(**أَمْ**) : لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلة علـــى أحد المستويين .

و(**أو**) : للتخيير أو الإباحة **بعد الطلب**، نحو : (تـــزوج هنداً أو أختها، وجالس العلماء أو الزهاد) .

وللشك أو الإبهام أو التفصيل **بعد الخبر** نحو: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ ﴾، ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾.

و(**إما**) بكسر الهمزة مثل (أو) بعد الطلب والخبر، نحـــو: (تزوج إما هندا وإما أختها) ، وبقية الأمثلة واضحة .

وقيل: إن العطف إنما هو بالواو، وأن (إِمَّا) حرف تفصيل كالأولى فإنها حرف تفصيل.

و(**بل**) للإضراب غالباً نحو: (قام زيد بل عمرو) .

و(**لكن**) للاستدراك نحو: (مامررت برجلٍ صالحٍ لكـــن طالحٍ) .

و(**لا**) لنفي الحكم عما بعدها، نحو: (جآء زيدٌ لا عمروٌ).

* * *

باب التوكيد

والتوكيد ضربان: لفظيٌ ، ومعنويٌ .

فاللفظي : إعادة اللفظِ الأولِ بعينه سواءٌ كان :

- اسماً نحو: (جاء زيدٌ زيدٌ) .
- أو فِعْلاً نحو:

[فأين إلى أين النجاة ببغلتي] أتاك أتاك اللاحقونَ، احبسِ احبسِ

- أو حرفا نحو[قوله] :

لا لا أبوحُ بحب بثنة إنها أَخَذَتْ عَلَيَّ مواثقاً وعُهُوداً

- أو جملةً نحو : (ضربتُ زيداً ضَرَبْتُ زيداً) .

والمعنويُّ : وله ألفاظٌ معلومةٌ وهي : (**النفسُ , والعين، وكُلٌ، وجميعٌ وعامةٌ، وَكِلاَ، وَكِلْتَا**).

- ويجب اتصالُها بضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّدِ نحــو: (جــاء الخليفةُ نَفْسُهُ أو عَيْنُهُ)، ولك أن تجمع بينهُما بشرطِ أن تُقَدَّمَ النفس .

● ويجب إفراد النفسِ والعينِ مع المُفْرَد وجمعُهُمَا على (أَفْعَلٍ) مع المثنى والجمعِ تقول:

(جآءَ الزيدانِ أنفسهُمَا أو أعينُهُمـا ،وجـآء الزيـدون أنفسُهُم أوأعينُهُم)

● و(**كل وجميع وعامة**) يؤكد بها المفـرد والجمـع ولا يؤكد بها المثنى، تقول:(جاء الجيش كله أو جميعُهُ أو عامتُـهُ؛ وجاءت القبيلةُ كُلُّهُا أو جميعُها أو عامتُها؛ وجاء الرجـالُ كلهم أوجميعُهُم أو عـامتُهُم، أوجـاءت النـساءُ كُلُّهُـنِّ أوجميعهن أوعامتهن).

● وَ(كِلاَ وكِلْتَا) يؤكد بهما المثنى نحو: (جـاء الزيـدانِ كَلاَهُمَا، وجاءت الهِنْدَان كلتاهما) .

● وإذا أريد تقوية التأكيد فيجوز أن يؤتى بعد (كُلَّـه)، بـ(أَجْمَعَ) وبعد (كُلِّهَا) بـ(جَمْعَاءَ) ، وبعـد (كُلِّهـمْ) بـ(أجْمعين) ، وبعد(كلِّهِنَّ) بـ(جُمَعَ) ، قال الله تعالى:

﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ؛ وتقول:(جاء الجيش كُلُّه أجْمَعُ؛ والقبيلة كلها جمعاءُ؛ والنساءُ كُلُّهُنَّ جُمع) .

وقد يؤكد بـــ(أجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وأجمعينَ وجُمَعَ) بـــدون (كُلٍّ) ، نحو: ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

وقد يُؤتَى بَعْدَ (أجمع) بتوابعه وهي (أكتَـــعُ، وأَبْـــصَعُ، وأَبْتَعُ) نحو: (جاء القوم كلهم أجمعون وأكتعون وأبـــصعون وأبتعون) ، وهي بمعنًى واحدٍ ولذلك لا يُعْطَفُ بعضها على بعض لأن الشيءَ الواحِدلايُعْطَفُ على نَفسِه.

والتوكيدُ تابعٌ للمؤكَّدِ في رفْعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ وتعريفِهِ ، ولا يجوزُ توكيد النكرة عند البصريين .

* * *

باب البدل

هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة .

وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ، أو فعلٌ من فِعْلٍ تبعَهُ في جميع إعرابه.

والبدل على أربعة أقسام :

الأول: بدل الشَّيءِ من الشَّيءِ، ويقال له بدل الكل من الكل نحو: (جاءَ زيدٌ أخوك) ، قال الله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ وقال الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾ ؛ في قراءة الجر .

والثاني : بدل البعض من الكلِّ سواءٌ كان ذلك البعض قليلا أو كثيراً نحو: (أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه)، ولا بد من اتصاله بضميرٍ يَرْجِعُ للمبدل منه، إما**مذكورٌ** كالأمثلة أو **مقدرٌ** كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ أي منهم .

الثالث : بدل الاشتمال نحو: (أعجبني زيدٌ علمُهُ)، ولا بد من اتصاله بضمير إما **مذكورٌ** كالمثال أو **مُقَدَّرٌ** كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ﴾ ؛ أي فيه .

والرابع: البدل المُبَاينُ، وهو ثلاثة أقسام :

بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدلُ الإضراب، نحو (رأيتُ زيداً الفَرَسَ) لأنك إن أَرَدْتَ أن تقول : (رأيتَ الفَرَسَ) فَغَلطتَ فقلت (زيداً) فهذا بَدَلُ الغلط

وإن قُلْتَ : (رأيتُ زَيْداً) ثم لَمَّا نطقت به تذكرت أنك إنما رأيت فَرَساً فأبدلته منه فهذا بدل نسيان .

وإن أردت الإخبارَ أولاً بِأَنَّكَ رأيتَ زيداً ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس فهذا بدل الإضراب.

ومثالُ الفِعْلِ منَ الفِعْلِ قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾.

ويجوزُ إِبْدَالُ النكرة من المعرفة نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

اعلم ان أصل العمل للأفعال ؛ فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة :

الأول: المصدرُ بشَرط : أن يحل محلَّه فِعْلٌ مع **(أن)** أو مع **(ما)** نحو: (يُعجبني ضَرْبُكَ زيداً) ؛ أي أن تَضْرِبَ زَيْداً، ونحو: (يعجبني ضَرْبُكَ زيداً) أي : ما تضربه .

وهو ثلاثة أقسام : مضافٌ، ومنونٌ، ومقرونٌ بِأَلْ .

فإعمالُهُ مُضَافَاً أكثر من إعمال القسمين كالمثالين، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ؛ وعَمَلُهُ مُنوناً أقيسُ نحو: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ عَمَلُهُ مقروناً بِأَلْ شاذٌ كقوله:

ضعيف النكايةِ أعداءَهُ. [يَخَالُ الفرارَ يُراخي الأجَلَ]

الثاني: اسم الفاعل كـــ(ضارب ومُكرم) .

فإن كان [مقروناً] بـــ(ألْ) عمل مُطْلَقاً، نحـــو: (هـــذا الضَّارِبُ زيداً أمس أو الآن أو غداً) .

وإن كان مجرداً من (أل) عمل بشرطين :

١)كونه للحال أوالاستقبال .

٢) واعتماده على نفيٍ أو اســـتفهامٍ أو مخـــبرٍ عنـــه أو موصوف نحو: (ما ضارب زيدا عمرا، وأضارب زيد عمراً؟ وزيد ضارب عمراً ، ومررت برجل ضارب عمراً) .

والثالث : أمثلة المبالغة وهي ما كان على وزن (**فعَّالٍ، أو فَعول، أومفعالٍ، أو فعيلٍ، أو فَعِلٍ**).

وهي كاسم الفاعل، فما كان صلة لـــ(أل) عمل مطلقاً نحو: (جاء الضَّرَّابُ زَيداً) ، وإن كان مجردا منـــها عمـــل بالشرطين، نحو:(ما ضَّرابٌ زيدٌ عمراً) .

الرابع: اسم المفعول، نحو: (مضروبٍ ومكرمٍ) .

ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول، وشرط عمله كاســـم الفاعل نحو: (جاء المضروبُ عبدُهُ؛ وزيد مضروبٌ عبـــدُهُ) فعبده نائبٌ عن الفاعل في المثالين .

الخامس: الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحدٍ كـــ(حسنٍ، وظريفٍ) ، ولمعمولها ثلاث حالات:

- الرفع على الفاعلية نحو:(مررت برجل حسن وجهُـــه ،وظريف لفظه).
- والنصب على التشبيه بالمفعول [به] إن كان معرفـــا، نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ، أو حسنٍ وجهه)،

أوعلى التمييز إن كان نكرة نحو: (مررت برجلٍ حـــسنٍ وجهاً).

- والجرعلى الإضافة نحو: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ) .

ولا يتقدم معمول الصفة عَلَيْهَا؛ ولا بد من اتصاله بضمير الموصوف :

إما **لفظاً** كما في (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) .

أو **معنى** نحو:(مررت برجل حَسَنِ الوَجْهِ) .

السادس: اسمُ التفضيل نحو: (أكـــرَمَ و أفـــضَلَ)، ولا يَنْصِبُ المفعولَ به اتفاقاً

ولا يرفع الظاهر إلا في (مسألة الكحل)؛ **وضابطها** :

(أن يكون في الكلام نفيٌ وبعده اسمُ جنسٍ موصـــوفٌ باسم التفضيل وبعدَهُ اسمٌ يُفَضَّلُ على نفسه باعتبارين) نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكُحْلُ منه في عَينِ زَيْدٍ) .

ويعمل في التمييز نحو: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ .

وفي الجار والمجرور والظرف نحو: (زيد أفضل منك اليوم).

<u>السابع</u>: <u>اسم الفعل</u> وهو ثلاثة أنواع :

١) **ماهو بمعنى الأمر** وهو الغالب: كـــ(صَـــهْ بمعـــنى اسكُتْ، ومَهْ بمعنى انكَفِفْ، وآمينَ بمعنى استَجِبْ، وعليـــك زيداً بمعنى الزَمَهْ، ودُونَكَ بمعنى خُذْهُ)

٢) **وماهو بمعنى الماضي** كـــ(هيهاتَ بمعنى بَعُدَ ، وشَتَّانَ بمعنى افْتَرَقَ) .

٣) **وماهو بمعنى المضارع** نحو :(أوَّه بمعنى أتوجَّعُ، وأفٍّ بمعنى أتضَجَّرُ) .

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هـــو بمعنـــاه، ولا يضافُ ولا يتقدَّمُ معمولُهُ عليه، وما نُونَ منه فَنَكِرَةٌ، وما لم يُنَوَّنْ فَمَعْرِفَةٌ .

باب التنازع في العمل

وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتـــأخر معمـــول فأكثر ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى:

﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ ؛ وقولك:(ضَرَبَني وأكرمتُ زيداً) ونحو: (اللهم صَلِّ وسَلِّم وبارك على محمد) .

ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين مـــن العوامـــل شئت وإنما الخلاف في الأوْلَى فاختار البصريون إعمالَ الثاني **لِقُرْبِهِ**، واختار الكوفيون إعمال الأول **لِسَبْقِهِ** .

فإن أعملت الأول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاســـم المتنازَع فيه فتقول :

(قام وقَعَدَا أخواك؛ وضربني وأكرمته زيـــد؛ وضـــربني وأكرمتُهما أخوَاك؛ ومر بي مررتُ بِهِمَا أخواك ، اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) .

وإن أعملت الثاني فإن احتاج الأَّولُ إلى مرفوع أضْمَرْتَهُ؛ تقول : (قاما وقَعَدَ أخواك)، وإن احتاج إلى منــصوبٍ أو مجرورٍ حذفْتَهَ كالآية وكقولك: (ضربتُ وضربني أخــواك، ومررت ومَرَّ بي أخواك) .

* * *

باب التعجب

له صيغتان:

إحداهما : (**ما أفْعَلَ زيداً**) نحو: (ما أحْسَنَ زيداً، وما أفْضَلَهُ، وما أعْلَمَهُ) فـ(ما) مبتدأ بمعنى شيءٌ عظيم؛ و(أفعَلَ) فعلٌ ماضٍ وفاعله ضميرٌ مستترٌ[فيه] وُجُوباً يعود إلى (ما) والاسم المنصوبُ المتعجَّبُ منه مفعول به، الجملة خَبَرُ(ما)

والصيغة الثانية : (**أفعِلْ بِزَيْدٍ**) نحو:(أحسِن بزيدٍ ، وأكرم به)، فـ(أفعل) فعلٌ لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وليس فيه ضميرٌ، و(بزيدٍ) فاعله .

وأصل قولك (أحسِن بزيدٍ) (أحْسَنَ زيدٌ) أي صار ذا حُسن، نحو: (أوْرَقَ الشَّجَرُ) ثم غيرت صيغته إلى صيغة الأمر فقبح إسنادها إلى الظاهِرِ فزيدَت الباءُ في الفاعل.

باب العدد

اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجري على القياس:

فَيُذَّكَرُمع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو (**الواحد والاثنان**).

وماكان على صيغة فَاعِلٍ تقول في المذكر: (**واحد واثنان وثانٍ وثالثٌ إلى عاشرٍ**) وفي المؤنث (**واحدة واثنتان أوثنتان وثانيةٌ وثالثة إلى عاشرة**) وكذا إذا رُكِّبَتْ مع العشرة أو غيرها إلا أنك تأتي بـ(**أحد وإحدى وحادي وحادية**) فتقول :

في المذكر (**أحدَ عشَر، واثنا عشَر، وحادي عشر، وثاني عشر، وثالث عشر، إلى تاسع عشر**) .

وفي المؤنث: (**إحدى عَشْرَةَ ، واثنتا عشرة، وحادية عَشْرَةَ، وثانية عشرة، وثالثة عشرة، إلى تاسِعَةَ عشرة**) .

وتقول : (**أحدٌ وعشرون، واثنان وعشرون، والحـــادي والعشرون والثاني والعشرون، إلى التاســـع والتـــسعين، وإحـــدى وعـــشرون، واثنتـــان وعـــشرون، والحاديـــةُ والعشرون، والثانية والعشرون، إلى التاسعة والتسعين**) .

والثاني: ما يجري على عكس القياس :

فيؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث وهـــو: (**الثلاثـــة والتسعة وما بينهما**)

سواءٌ أُفْرِدَت نحو: (ثلاثةُ رِجال، وثلاث نسوة) وقولـــه تعالى: ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ .

أورُكِّبَتْ مع العشرة نحو (**ثلاثة عشر، وأربعَةَ عشر، إلى تسعة عشررجلاً ، وثلاثَ عَشْرَةَ ،وأربع عشرة إلى تِـــسْعَ عشرَةَ امرأةً**).

أورُكِّبَتْ مع العشرين وما بعده نحو:(ثلاثةٌ وعـــشرون [رَجُلاً] إلى تسعةٍ وتسعينَ ،وثلاثٌ وعشرون [أَمَةً] إلى تسع وتسعين) .

الثالث: ما له حالتان:

وهو العشرة، إن رُكِّبَتْ جرَت على القياس نحو: (**أحـــد عشر رَجُلاً ، واثنا عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عـــشر، وإحدى عَشْرَةَ ،واثنتا عشرة ، وثلاث عَـــشْرَةُ إلى تِـــسْعَ عشرة**).

وإن أفردت جرت على خلاف القياس نحـــو: (**عَـــشَرَةُ رجالٍ ، وعَشْرُ نسوةٍ**)

* * *

باب الوقف

● يُوقف على الْمُنَوَّنِ المرفوعِ والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو: (جاءَ زيدْ، ومررتُ بزيدْ) .

وعلى المنون المنصوب بإبدال التنوين ألفاً نحو: (رأيت زيدا).

وكذلك تبدل نون (إذاً) ألفا في الوقف.

وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو: ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ ، ويُكتبن كذلك، و﴿ رَحْمَةً ﴾ بالهاء

● ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه نحو: (جاءِ قاضٍ ، ومررتُ بقاضٍ)، ويجوز إثباتُها.

ويوقف في النصب بِإِبْدَالِ التنوين ألفاً نحو:(رأيت قاضياً) .

وإن كان غير منون فالأفصح في الرفع والجر الوقف عليه بإثبات الياء نحو: (جاءِ القاضي، و مررتُ بالقاضي) ويجوز حذفها ، وإن كان منصوبا فالإثبات لاغير .

● وإذا وُقِفَ على ما فيه تاء التأنيث فإن كانت **ســـاكنةً** لم تُغَيَّرْ نحو: (قَامَت)

وإن كانت **متحركة** فإن كانت في جمع نحو: (المسلمات) فالأفصح الوقف بالتاء وبعضهم يَقِفُ بالهاء .

وإن كانت **في مفرد** فالأفصحُ الوقف بالهاء نحو : (رحمه وشجره) وبعضهم يقف بالتاء وقد قرأ به بعضُ الـــسبعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

فهرس المحتويات

* * *

(سلسلة متون النحو)

(١)

مَتْنُ القَطْر

المُسَمَّى قطْرَ النَّدَى وَ بَلَّ الصَّدَى)

للإمام العلامة

جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

(٧٠٨-٧٦١هـ)

[ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه]

ابن خلدون.

اعتنى به ضبطاً وتصحيحاً

أبو الحسن علي بن سالم باوزير

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

ح دار الوطن للنشر والتوزيع ، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن هشام ، عبدالله يوسف

متن القطر المسمي قطر الندي وبل الصدي / ترجمة علي سالم باوزير .- الرياض .

...ص، ..سم

ردمك ٢-١٥٨-٢٨-٩٩٦٠

١ - اللغة العربية ـــ النحو أ- باوزير ، علي سالم (مترجم) ب- العنوان

ديوي ٤١٥،١ ١٩/٣٧٤٥

رقم الإيداع : ١٩/٣٧٤٥

ردمك : ٢-١٥٨-٢٨-٩٩٦٠

دار الوطن للنشر - الرياض

هاتف : ٤٧٩٢٠٤٢ - ٤٧٩٠٩١٢ - ٤٧٦٤٦٥٩ - فاكس ٤٧٢٣٩٤١ - ص ب : ٣٣١٠

- البريد الالكتروني : pop@dar-alwatan.com
- موقعنا على الانترنت : www.dar-alwatan.com
- التوزيع بجمهورية مصر العربية ت : ٠١٠١٤٦٠٨٦١ محمول

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد: فإن شهرة ابن هشام في النحو (**نار على علم**) ومكانته العلمية فيه لا تخفى على من له أدنى صلة بهذا العلم، فهو العلامة الفاضل والنحوي المشهور أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، ولد -رحمه الله- في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة النبوية، وأخذ على علماء عصره جملة من العلوم، وأتقن العربية وفاق الأقران بل الشيوخ، وتصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهِبا وموجِزا، مع التواضع والبر والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب. قال ابن خلدون: **(مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه).**

هذا وقد كان ابن هشام -رحمه الله- صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته، ومن شعره في ذلك:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل

ومن لا يذل النفس في طلب العلا يسيراً يعش دهراً طويلا أخا ذل

وقد ألف ابن هشام مصنفات كثيرة منها:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - الإعراب عن قواعد الإعراب - شذور الذهب، وشرحه - قطر الندى، وشرحه.

توفي -رحمه الله- ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحية[1].

تعريف بقطر الندى:

يُعدّ قطر الندى وبل الصدى (من أوضح المختصرات المفيدة في النحو العربي، فهو على الرغم من كونه كتاباً موجزاً، صنفه ابن هشام للمبتدئين في عصره، غير أنه أتى جامعاً لأكثر أبواب النحو الأساسية، والتي تعد بمثابة (الهيكل العظمي) لهذا الفن حتى غدا مع شرحه مقرراً

---

[1] هذه الترجمة ملخصة من الدرر الكامنة (٢/٣٠٨-٣١٠) وبغية الوعاة (٢/ ٦٨-٦٩) بتصرف.

دراسياً في كثير من المعاهد والمدارس التي تعنى بالعلوم الشرعية، وعلوم اللغة العربية، لما فيه من الوضوح والتركيز والدقة)[1].

ولما كان الأمر كذلك، إضافة إلى أنّ هذا المختصر قليل الوجود، ولم يحظ بعناية كاملة في ضبطه وتصحيحه، فقد اجتهدت في إخراجه في حلة جديدة، مصححة منقحة، مشكولة مقابلة على عدة نسخ مطبوعة بعضها مفرداً وبعضها مع الشرح[2]؛ رجاء أن يصل قريباً من الصواب خدمة لطلبة العلم، حتى يسهل حفظه، ويعم نفعه، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

كتبه
أبو الحسن الحضرمي علي باوزير

---

(١) نقلاً عن مقدمة بركات هبّود لشرح القطر (ص: ١٤-١٥) بتصرف يسير.

(٢) [ملحوظة] تختلف النسخ من حيث زيادة بعض الفقرات أو حذفها، وقد اعتمدت على طبعة (دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة) كأصل لإجراء التصحيح عليه، وحرصت على عدم الإضافة لشيء من هذه الفقرات طالما أن المعنى صحيح و واضح، إلا في موضعين اثنين، وقد جعلت كل زيادة بين معكوفتين، تتميماً للفائدة، وبراءة للذمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ، وَهِيَ **اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ**.

فَأَمَّا **الاسْمُ**: فَيُعْرَفُ **بِأَلْ** كَالرَّجُلِ، وَ **بالتَّنْوِينِ** كَرَجُلٍ، **وبالحَدِيث عَنْهُ** كَتاءِ ضَرَبْتُ.

وَهُوَ **ضَرْبان**:

مُعْرَبٌ: وَهُوَ ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَة عَلَيْه كزَيْدٍ.

وَمَبْنِيٌّ: وَهُوَ بِخِلافِه، كَهؤُلاءِ في لزُومِ **الكَسْرِ**، وكَذلكَ حَذامِ وَأَمْسِ في لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وكَأَحَدَ عَشَرَ وَأَخَواته في لزُومِ **الفَتْحِ**، وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخَواتِهِما في لزُومِ **الضَّمِ**، إذَا حُذِفَ الْمُضافُ إِلَيْهِ وَنُوِيَ مَعْناهُ، وَكَمَنْ وَكَمْ في لزُومِ **السُّكُونِ**، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا **الفعلُ** فَثَلاثَةُ أَقْسامٍ:

ماضٍ: وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيث السَّاكِنَة، وَبِناؤُهُ عَلَى **الفَتْحِ** كَضَرَبَ، إلاَّ مَعَ وَاوِ الْجَماعَةِ **فَيُضَمُّ** كَضَرَبُوا، وَالضَّمِيرِ المَرْفوعِ الْمُتَحَرِّك **فَيُسَكَّنُ** كَضَرَبْتُ، وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ في الأَصَحِّ.

وَ **أَمْرٌ**: وَيُعْرَفُ بِدَلالَتِه عَلى الطَّلَبِ مَعَ قَبولِه ياءَ المُخاطَبَة، وَبناؤُه عَلى **السُّكون** كاضْرِبْ، إلاَّ المُعْتَلَّ فَعَلى **حَذْفِ آخِرِه** كاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ، وَنَحْوُ: قُومَا وَقُومُوا وَقُومِي فَعَلى **حَذْفِ النُّون**، وَمِنْهُ هَلُمَّ في لُغَةِ تَميمٍ، وَهاتِ وتَعالَ في الأَصَحِّ.

وَمُضارِعٌ: وَيُعرَفُ بِلَمْ وَافْتِتاحِه بحَرْفٍ منْ (**نَأَيْتُ**) نَحْوَ: نَقومُ وَأقومُ ويَقُومُ وتَقومُ، **وَيُضَمُّ** أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيه رُباعيّاً كَيُدَحْرِجُ وَيُكْرِمُ، **وَيُفْتَحُ** في غَيرِه، كَيَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ، **وَيُسكَّنُ** آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ نَحْوَ: ﴿**يَتَرَبَّصْنَ**﴾، وَ﴿**إلاَّ أَنْ يَعْفُونَ**﴾، **وَيُفْتَحُ** مَعَ نُونِ التَّوْكيدِ المُباشِرَة لَفْظاً وَ تَقْديراً، نَحْوَ: ﴿**لَيُنْبَذَنَّ**﴾، **وَيُعْرَبُ** فيما عَدا ذلك نَحْوَ: يَقُومُ زَيْدٌ، ﴿**وَلاَ تَتَّبِعانِّ**﴾، ﴿**لَتُبْلَوُنَّ**﴾، ﴿**فإمَّا تَرَيِنَّ**﴾، ﴿**وَلا يَصُدُّنَّكَ**﴾.

وَأَمَّا **الحَرْفُ**: فَيُعْرَفُ بِأَنْ لاَ يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ علاَمَاتِ الاسْمِ وَالفِعْلِ نَحْوَ: هَلْ وَبَلْ، ولَيْسَ مِنْهُ مَهْمَا، وَإِذْمَا، بَلْ (**مَا**) المَصْدَرِيَّةُ و (**لَمَّا**) الرَّابِطَةُ في الأَصَحِّ، **وَجَميعُ الحُروفِ مَبْنِيَّةٌ**.

وَالكَلامُ لَفْظٌ مُفيدٌ، وَأَقَلُّ ائتلافِه مِنِ اسْمَيْنِ: كَزَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ: كَقامَ زَيْدٌ.

(فَصْلٌ) **أَنْواعُ الإِعْرابِ** أَرْبَعَةٌ: **رَفْعٌ وَنَصْبٌ** في اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوَ: زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقومَ، **وَجَرٌّ** في اسْمٍ نَحْوَ: بِزَيْدٍ، **وَجَزْمٌ** في فِعْلٍ نَحْوَ: لَمْ يَقُمْ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ إِلاَّ **الأَسْماءَ السِّتَّةَ** وَهِيَ: **أَبُوهُ، وَأَخوهُ، وَحَموهَا، وَهَنوهُ، وَفوهُ وَذُو مالٍ، فَتُرْفَعُ بِالْواوِ** وَتُنْصَبُ **بِالأَلِفِ**، وَتُجَرُّ **بِالْياءِ**، وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمالُ هَنٍ كَغَدٍ.

وَالْمُثَنَّى كَالزَّيْدانِ، فَيُرْفَعُ **بِالأَلِفِ**.

وَجَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمَ كَالزَّيْدُونَ، فَيُرْفَعُ **بِالْواوِ**، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبانِ **بِالْياءِ**.

وَكِلاَ وَكِلْتا مَعَ الضَّميرِ كَالْمُثَنى، وَكَذَا اثْنانِ وَاثْنَتَانِ مُطْلَقاً وَإِنْ رُكِّبَا، وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ، وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ وَبابُهُ، وَبَنُونَ وَعِلِّيُّونَ وَشِبْهُهُ كَالجَمْعِ.

وَأُولاَتُ وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ وَما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُما فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوَ: ﴿**خَلَقَ اللهُ السَّمَاواتِ**﴾، وَ﴿**أَصْطَفَى الْبَنَاتِ**﴾.

وَما لا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ: بِأَفْضَلَ مِنْهُ، إِلاَّ مَعَ (أَلْ)

نَحْوَ: بالأَفْضَلِ، أَوْ **بالإضافة** نَحْوَ: بأَفْضَلكُمْ.

وَالأمْثلَةَ الخمْسَةَ وَهيَ: تَفعَلان وَتَفْعَلونَ بالْيَاءِ وَالتَّاءِ فيهِمَا، وَتَفْعَلينَ، فَتُرْفَعُ **بثُبوتِ النُّونِ**، وَتُجزَمُ وَتُنْصَبُ **بِحَذْفِها** نَحْوَ: ﴿**فإنْ لَمْ تَفْعَلوا وَلَنْ تَفعَلوا**﴾.

وَالفعْلَ المُضارِعَ المُعْتَلَّ الآخرِ، فَيُجْزَمُ **بِحَذْفِ آخرِهِ** نَحْوَ: لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَخْشَ وَلَمْ يَرْمِ.

(فَصْلٌ) تُقَدَّرُ جَميعُ الحَرَكاتِ في نَحْوِ: غُلامِي وَالفَتَى ويُسَمَّى الثّاني **مَقْصوراً**، **وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ** في نَحْوِ: القاضِي وَيُسَمَّى **مَنْقُوصاً** **وَالضَّمَّةُ وَالفَتْحَةُ** في نَحْوِ: يَخْشَى، **وَالضَّمَّةُ** في نَحْوِ: يَدْعُو وَيَقْضِي، وَتَظْهَرُ **الفَتْحَةُ** في نَحْوِ: إنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُوَ.

(فَصْلٌ) يُرْفَعُ المُضَارِعُ خَالياً مِنْ ناصِبٍ وَجازِمٍ نَحْوَ: يَقُومُ زَيْدٌ.

وَيُنْصَبُ: بلَنْ نَحْوَ: ﴿**لَنْ نَبْرَحَ**﴾، **وَبكَي** المَصْدَرِيَّة نَحْوَ: ﴿**لكَيْلا تَأْسَوْا**﴾ وَ **بإذَنْ** مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ، أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوَ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ.

وَ ۞ إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بحَرْبٍ ۞

وبِأَن المَصْدَرِيَّة ظَاهِرَةً، نَحْوَ: ﴿أَنْ يَغْفِرَ لي﴾ ما لَمْ تُسْبَقْ بعِلْمٍ نَحْوَ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾. فإنْ سُبِقَتْ بظَنٍّ فوَجْهان نَحْوَ: ﴿وَحَسِبوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

ومُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عاطفٍ مَسْبوقٍ باسْمٍ خالصٍ نَحْوَ:

۞ ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني ۞

وبَعْدَ اللاَّمِ نَحْوَ: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ﴾، إلاَّ في نَحْوِ: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلاَّ يَكونَ للنَّاسِ﴾، فَتَظْهَرُ لاَ غيرُ، ونَحْوَ: ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، فَتُضْمَرُ لاَ غيْرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ حَتى إذَا كانَ مُسْتَقْبَلاً نَحْوَ: ﴿حَتى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى﴾، وَبَعْدَ أَوِ الَّتي بِمَعْنى إلَى نَحْوَ:

۞ لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ۞

أَو التي بمَعْنى إلاَّ نَحْوَ:

وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَناةَ قَومٍ   كَسَرْتُ كُعوبَهَا أَوْ تَسْتَقيمَا

وَبَعْدَ فاءِ السَّبَبِيَّة، أَوْ وَاوِ المَعِيَّة، مَسْبُوقَتَيْن بنَفْيٍ مَحْضٍ، أَوْ طَلَبٍ بالْفِعْلِ نَحْوَ: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَموتُوا﴾، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾،

﴿وَلاَ تَطْغَوْا فيه فَيحلَّ﴾، وَلا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ

فإنْ سَقَطَت الْفاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصدَ الجَزَاءُ **جُزِمَ** نَحْوَ قَوْلِه تَعالَى: **﴿قُلْ تعالَوْا أَتْلُ﴾**، وَشَرْطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهيِ صِحَّةُ حُلُول **(إنْ لا)** مَحَلَّهُ نَحْوَ: لا تَدْنُ منَ الأسَد تَسْلَمْ، بخلاف يَأْكُلُكَ.

وَيُجزَمُ أَيْضاً **بِلَمْ** نَحْوَ: **﴿لَمْ يَلدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾**. **وَلَمَّا** نَحْوَ: **﴿لَمَّا يَقْضِ﴾**، **وَباللَّام وَلا** الطَّلَبِيَّتَيْنِ نَحْوَ: **﴿لِيُنْفِقْ﴾**، **﴿لِيَقْضِ﴾**، **﴿لا تُشْرِكْ﴾**، **﴿لا تُؤَاخذْنا﴾**.

وَيَجْزِمُ فعْلَيْنِ: إنْ، وَإِذْما، وَأيٌّ، وَأيْنَ، وأَنَّى، وَأَيَّانَ، وَمَتى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُما، نَحْوَ: **﴿إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾**، **﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ به﴾**، **﴿ما نَنْسَخْ منْ آيَة أَوْ نُنْسها نَأْت بِخَيْرٍ منْهَا﴾**. وَيُسَمَّى الأوَّلُ **شَرْطاً**، وَالثَّاني **جَواباً وَجَزاءاً**، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمُباشَرَة الأداة قُرِنَ **بِالْفَاء** نَحْوَ: **﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيرٍ فَهُوَ عَلى كلِّ شَيْءٍ قَديرٌ﴾**، أَوْ **بِإذَا** الفُجائيَّة نَحْوَ: **﴿وَإِنْ تُصبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْديهمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**.

(فَصْلٌ) الاسْمُ ضَرْبان:

نَكِرَةٌ، وَهُوَ ما شَاعَ في جِنْسٍ **مَوْجُودٍ** كَرَجُلٍ، أَوْ **مُقَدَّرٍ**

كَشَمْسٍ.

وَمَعرِفَةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ:

الضَّمِيرُ وَهُوَ ما دَلَّ عَلى **مُتَكلِّمٍ** أَوْ **مُخَاطَبٍ** أَوْ **غائِبٍ**، وَهُوَ: إِمَّا **مُسْتَتِرٌ** كالمُقَدَّرِ وُجوباً في نَحْوِ: أَقومُ وَنَقومُ، أَوْ جَوازاً في نَحْوِ: زَيْدٌ يَقومُ، أَو **بارِزٌ**، وَهُوَ: إِمَّا **مُتَّصِلٌ** كَتاءِ قُمْتُ وَكافِ أَكْرَمَكَ وَهاءِ غُلاَمِه، أَوْ **مُنْفَصِلٌ**، كأَنَا وأَنْتَ وَهُوَ وَإِيَّايَ.

وَلا فَصْلَ مَعَ إِمْكانِ الوَصْلِ إِلاَّ في نَحْوِ الْهاءِ مِنْ سَلْنِيْهِ بمَرْجوحيَّةٍ، وَظَنَنْتُكَهُ وكُنْتَهُ برُجْحان.

ثُمَّ **العَلَمُ** وَهُوَ: إِمَّا **شَخْصِيٌّ** كزَيْدٍ أَوْ **جِنْسِيٌّ** كأُسامَةَ، وَإِمَّا **اسْمٌ** كَما مَثَّلْنَا، أَوْ **لَقَبٌ** كزَيْنِ العَابِدِينَ وَقُفَّةٍ، أَوْ **كُنْيَةٌ** كَأَبي عَمْرٍو، وأُمِّ كُلْثُومٍ.

وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بإِضَافَتِه إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيد كُرْزٍ.

ثُمَّ **الإشارَةُ** وَهِيَ **ذَا** لِلْمُذكَّرِ، **وَذي وَذِه وَتي وَتِه وَتَا** لِلْمُؤَنَّثِ، **وَذَانِ وَتانِ** لِلْمُثَنَّى بالألِفِ رَفْعاً، وَبالْياءِ جَرًّا وَنَصْباً، **وَأُوْلاءِ** لِجمْعِهِما، وَالبَعِيدُ بالْكافِ مُجرَّدَةً مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً

بها، إلاَّ في الْمثَنَّى مُطْلَقاً، وَفي الجَمْعِ في لُغَـةِ مَنْ مَدَّه، وَفيمـــا تَقَدَّمَتْهُ (**ها**) التَّنْبيه.

ثُمَّ **المَوْصولُ**، وَهُوَ **الّذي وَالّتي وَاللَّــذان وَاللَّتــان**، بــالأَلف رَفْعاً، وَبالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْباً، وَلِجَمْعِ المُذَكَّرِ **الّذينَ** بالْياءِ مُطْلَقـــاً، **وَالأُلَى**، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ **اللاَّئي وَاللاَّتي**، وَبِمَعْنَى الْجَميـــعِ **مَــنْ وَمَا وَأَيٌّ وَأَلْ** في وَصْفٍ صَرِيـــحٍ لِغَـيْرِ تَفْضيـــلٍ كالضَّــارِبِ وَالمَضْروب، **وَذُو** في لُغَةِ طَـــيِّءٍ، **وَذَا** بَعْـــدَ (**مَـــا**) أَوْ (**مَـــنْ**) الاسْتِفْهامِيَّتَيْنِ.

وَصِلَةُ **أَلْ** الوَصْفُ، وَصِلَةُ غَيرِهَا إِمَّا **جُمْلَةٌ خَبرِيَّةٌ** ذَاتُ ضَمـــيرٍ مُطابِقٍ لِلْمَوْصولِ يُسَمَّى عائداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوَ: ﴿**أَيُّهُمْ أَشَدُّ**﴾، ﴿**وَما عَمِلَتْ أَيْديهِمْ**﴾، ﴿**فاقْضِ ما أَنْتَ قاضٍ**﴾، ﴿**وَيَشْرَبُ ممَّا تَشْرَبُونَ**﴾، أَوْ **ظَرْفٌ** أَوْ **جارٌّ وَمَجْرُورٌ** تامَّانِ مُتَعَلِّقان باسْـــتَقَرَّ مَحْذُوفاً.

ثُمَّ **ذُو الأَدَاة**، وَهِيَ **أَلْ** عِنْدَ الخَليلِ وَسيبَوَيْه، لاَ **اللاَّمُ** وَحْدَهـــا خِلافاً لِلأَخْفَشِ، وَتَكونُ **لِلْعَهْد** نَحْوَ: ﴿**في زُجاجَةٍ الزُّجَاجَـــةُ**﴾ وَجاءَ القَاضِي، أَوْ **لِلْجِنْسِ** كَأَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَـــارُ وَالدِّرْهَـــمُ،

﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾، أَوْ **لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ** نَحْوَ: ﴿**وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً**﴾، أَوْ **صِفَاتِهِ** نَحْوَ: زَيْدٌ الرَّجُلُ، وَإِبْدَالُ اللاَّمِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

وَالمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلاَّ المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.

۞ بابٌ ۞

المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ: كَاللهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا.

وَيَقَعُ **المُبْتَدَأُ نَكِرَةً** إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ نَحْوَ: مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، ﴿**أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ**﴾، ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾، وَ (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ).

وَالخَبَرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ، كَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾، وَ﴿**الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ**﴾، وَزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ، إِلاَّ فِي نَحْوِ: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾، **وَظَرْفاً مَنْصُوباً** نَحْوَ: ﴿**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾، **وَجَارًّا وَمَجْرُوراً** كَـ ﴿**الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ**﴾، وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍّ أَوِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفَيْنِ.

وَلاَ يُخبَرُ بالزَّمان عَنِ الذَّات، وَاللَّيْلَةَ الهلالُ مُتأَوَّلٌ.
وَيُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوَ: ﴿ أَقاطِنٌ قومٌ سَلْمَى ﴾، وَمَا مَضْرُوبٌ العَمْرَان.
وَقَدْ **يَتعدَّدُ** الخَبَرُ نَحْوَ: ﴿**وَهُوَ الغفورُ الوَدُودُ**﴾، وَقَدْ **يَتقَدَّمُ** نَحْوَ: في الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ، وَقَدْ **يُحْذَفُ** كلٌّ مِنَ المُبْتَدإ وَالخَبَرِ نَحْوَ: ﴿**سَلامٌ قَومٌ مُنْكَرُون**﴾ أَيْ: عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ.
وَيَجبُ حَذفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوابَيْ لَوْلاَ، وَالقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالحَالِ المُمْتَنعِ كَونُهَا خبَراً، وبَعْدَ وَاوِ المُصاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوَ: ﴿**لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمنِينَ**﴾، ولَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ، وَضَرْبِي زَيْداً قائماً، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ.

باب

النَّواسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدإِ والخَبَرِ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ:
أَحَدُهَا: **كانَ وَأَمْسى وَأَصْبَحَ وَأَضْحى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصارَ وَلَيْسَ وَمازَالَ وَما فَتِئَ وَما انْفَكَّ وَما بَرِحَ وَما دَامَ**، فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الخَبَرَ خبَراً لَهُنَّ نَحْوَ: ﴿**وَكانَ رَبُّكَ قَدِيراً**﴾.

وَقَدْ يَتوسَّطُ الخَبرُ نَحْوَ:

۞ فَليْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولٌ ۞

وَقَدْ يَتقدَّمُ الْخَبرُ، إلاَّ خَبرَ **دامَ ولَيْس**، وَتَختَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بمُرَادَفَة **صارَ**، وَغَيْرُ **لَيْسَ وفَتِئ وزَالَ** بجَواز التَّمامِ، أَيْ: الاسْتغْناءِ عَنِ الخَبَرِ، نَحْوَ: ﴿**وَإنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلَى مَيْسَرَةٍ**﴾، ﴿**فَسُبْحانَ اللهِ حينَ تُمْسُونَ وَحينَ تُصْبِحُونَ**﴾ ﴿**خَالدينَ فِيها ما دَامَت السَّماواتُ وَالأَرْضُ**﴾.

وَ**كانَ** بجَوازِ زِيادَتِها مُتوسِّطَةً نَحْوَ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً، وَحَذْف نُونِ مُضَارِعِها المَجْزومِ وَصْلاً، إنْ لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ وَلا ضَميرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ، وَحَذْفِهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضاً عَنها (**مَا**) في مِثْلِ:

۞ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ۞

وَمَعَ اسْمِهَا في مِثْلِ: إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَ(الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَديدٍ).

وَ(**مَا**) النَّافيَةُ عندَ الحجازِيِّينَ كَـ (**لَيْس**) إنْ تَقَدَّمَ الاسْمُ وَلَمْ يُسْبَقْ بإنْ، وَلا بمَعْمُولِ الخَبَرِ إلاَّ ظَرْفاً، أَوْ جاراً وَمَجْروراً، وَلا اقْتَرَنَ الخَبَرُ بِإلاَّ نَحْوَ ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾، وَكَذا (**لا**) النَّافِيَةُ في

الشِّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْها نَحْوَ:

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِياً وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللهُ وَاقِياً

وَلاتَ لَكِنْ في الحِينِ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْها، وَالغَالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ نَحْوَ: ﴿**وَلاتَ حِينَ مَناصٍ**﴾.

الثَّاني: **إِنَّ وَأَنَّ** لِلتَّأْكِيد، **وَلَكِنَّ** لِلاسْتِدرَاك، **وَكَأَنَّ** لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، **وَلَيْتَ** لِلتَّمَنِّي، **وَلَعَلَّ** لِلتَّرَجِّي أَوِ الإِشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ، **فَيَنْصِبْنَ** المُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، **وَيَرْفَعْنَ** الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ، إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ **(ما)** الحَرْفِيَّةُ. نَحْوَ: ﴿**إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾، إِلاَّ **لَيْتَ** فَيَجُوزُ الأَمْرانِ كَـ (**إِن**) المكْسورَةِ مُخَفَّفةً.

فأَمَّا **لكِنْ** مُخَفَّفةً فتُهْمَلُ، وأَمَّا **أَنْ** فتَعْمَلُ، وَيَجِبُ في غَيرِ الضَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا ضَميرِ الشَّأْنِ، وكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً – إِنْ بُدئَتْ بفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيرِ دُعاءٍ – بِقَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفيٍ أَوْ لَوْ. وأَمَّا **كَأَنْ** فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الفعْلُ منهَا بلَمْ أَوْ قَدْ.

وَلا يَتوسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلاَّ **ظَرْفاً أَوْ مَجرُوراً** نَحْوَ: ﴿**إِنَّ في ذَلِكَ لَعِبْرَةً**﴾، ﴿**إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً**﴾.

وَتُكْسَرُ **إِنَّ** في الابْتِداء نَحْوَ: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَيلَة القَدْرِ**﴾، وبَعْدَ القَسَمِ نَحْوَ: ﴿**حم وَالكِتَابِ المُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**﴾، والقَولِ نَحْوَ: ﴿**قالَ إِنِّي عَبدُ اللهِ**﴾، وقَبْلَ اللاَّمِ نَحْوَ: ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾.

وَيَجُوزُ دُخولُ اللاَّمِ علَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ **إِنَّ** المَكْسُورَةِ أَوِ اسْمِهَا أَوْ ما تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ أَوِ الفَعْلِ، وَيَجِبُ مَعَ المُخَفَّفَة إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظهَرِ المَعْنى.

وَمثْلُ **إِنَّ** (**لا**) النَّافيَةُ للجنْسِ، لكنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِراتِ المُتَّصِلَة بِها نَحْوَ: لا صَاحِبَ علْمٍ مَمْقُوتٌ، وَلا عِشْرِينَ دِرهَماً عِنْدِي، وَإِنْ كانَ اسْمُها غَيرَ مُضَاف وَلا شِبْهِه بُنِيَ عَلَى الفَتحِ في نَحْوِ: لا رَجُلَ، وَلا رِجالَ، وعَلَيه أَوْ عَلى الكَسْرِ في نَحْوِ: لا مُسْلِمات، وعَلى اليَاءِ في نَحْوِ: لا رَجُلَيْنِ وَلا مُسْلِمِيْنَ.

وَلَكَ في نَحْوِ: (**لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ**) فَتحُ الأَوَّلِ، وَفي الثَّاني الفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفعُ كالصِّفَة في نَحْوِ لا رَجُلَ ظَرِيْفٌ، وَرَفْعُهُ، فَيمْتَنِعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ (**لا**)، أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أَوْ كانَتْ غَيْرَ مُفرَدَةٍ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

الثَّالثُ: **ظَنَّ ورَأَى وَحَسبَ وَدَرَى وَخال وَزَعَمَ ووَجَدَ وَعَلِمَ** القَلبيَّاتُ فَتَنْصِبُهُمَا مَفعُولَيْنِ نَحْوَ:

۞ رَأَيتُ اللهَ أَكبَرَ كلِّ شَيْءٍ ۞ .

وَيُلغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوَ: القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ، وَبِمُساوَاةٍ إنْ تَوَسَّطْنَ نَحْوَ:

۞وَفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالخَوَرَا ۞

وَإِنْ وَلِيَهُنَّ **مَا** أَوْ **لاَ** أَوْ **إنِ** النَّافياتُ، أَوْ **لامُ** الابْتداءِ، أَوِ القَسَمِ، أَوِ **الاسْتِفْهامُ** بَطَلَ عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوباً، وَسُمِّي ذلِكَ تَعْلِيقاً نَحْوَ: ﴿**لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصى**﴾.

۞ بَابٌ ۞

الفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَقامَ زَيْدٌ، وَماتَ عَمْرٌو.

وَلا يَتَأَخَّرُ عامِلُهُ عَنْهُ، وَلا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ، بَلْ يُقالُ: قامَ رَجُلاَنِ، وَرِجالٌ وَنِساءٌ، كَما يُقالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ (**يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ**)، (**أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ**).

وَتَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَأْنيثٍ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً كَقامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ في مَجازِيِّ التَّأْنيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوَ:

﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، [﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾]، وَفي الحقيقيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوَ: حَضَرَت القَاضِيَ امْرَأَةٌ، وَالْمُتَّصِلِ في بابِ نِعْمَ وَبِئْسَ نَحْوَ: نِعْمَت الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، [وَبِئْسَت المرأةُ دَعْدٌ] وَفي الجَمْعِ، نَحْوَ: ﴿قالَت الأعْرابُ﴾، إلاَّ جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوَ: قامَ الزَّيْدونَ، وَقامَت الهِنْداتُ.

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ في النَّثْرِ ما قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ لأَنَّ الفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِه في نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾، ﴿وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾، وَ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾. وَيَمْتَنِعُ في غَيرِهِنَّ.

وَالأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جَوَازاً نَحْوَ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾.

وَ ۞ كما أَتى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ ۞

وَوُجوباً نَحْوَ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَجِبُ تأْخِيرُ المَفْعُولِ كَضَرَبْتُ زَيْداً، وَمَا أَحْسَنَ زَيْداً، وَضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، بِخِلافِ أَرْضَعَت الصُّغْرَى الكُبْرَى، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ جَوازاً نَحْوَ: ﴿فَرِيقاً هَدَى﴾، وَوُجوباً نَحْوَ: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾.

وَإِذَا كانَ الفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِـأَلِ الجِنْسِيَّة نَحْوَ: ﴿**نِعْمَ العَبْدُ**﴾. أَوْ مُضافٌ لِمَا هِيَ فيه نَحْوَ: ﴿**وَلَنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ**﴾، أَوْ ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ مُفسَّرٌ بِتَمْييزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصوصِ نَحْوَ: ﴿**بِئْسَ لِلظَّالمِينَ بَدَلاً**﴾.

باب النّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ

يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكامه كلِّهَا **مَفْعُولٌ به**، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَما اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ **ظَرْف** أَوْ **مَجْرُور**، أَوْ **مَصْدَر**، **وَيُضَمُّ** أَوَّلُ الفعْلِ مُطْلَقاً، وَيُشَارِكُهُ ثاني نَحْوِ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ: انْطُلِقَ، **وَيُفْتَحُ** ما قَبْلَ الآخِرِ في المُضَارِعِ، **وَيُكْسَرُ** في المَاضي وَلَكَ في نَحْوِ: قالَ وَباعَ **الكَسْرُ** مُخْلَصاً، **وَمُشَمّاً ضَمّاً**، **وَالضَّمُّ** مُخْلَصاً.

باب الاشْتِغالِ

يَجُوزُ في نَحْوِ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، أَوْ ضَرَبْتُ أَخاهُ، أَوْ مَرَرْتُ بِهِ **رَفْعُ** زَيْد بالابْتداء، فالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، **وَنَصْبُهُ** بِإِضْمارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ، فَلا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: زَيْداً اضْرِبْهُ، لِلطَّلَبِ، وَنَحْوُ: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ**﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: ﴿**أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ**﴾، وَمَا زَيْداً رَأَيْتُهُ، لِغَلَبَةِ الفِعْلِ.

وَيَجِبُ فِي نَحْوِ: إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَهَلاَّ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ، لِوُجُوبِهِ.

وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو، لامْتِنَاعِهِ، **وَيَسْتَوِيَانِ** فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ، لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾، وَأَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ.

باب في التنازع

يَجُوزُ فِي نَحْوِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً، إِعْمَالُ الأَوَّلِ - وَاخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ - فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي - وَاخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ - فَيُضْمَرُ فِي الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ نَحْوَ:

۞ **جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ** ۞ وَلَيْسَ مِنْهُ:

۞ **كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ** ۞ لِفَسَادِ المَعْنَى.

۞ بابٌ ۞

المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ وَهُوَ **خمْسَةٌ:**

المَفْعُولُ بِهِ: وَهُوَ ما وَقَعَ عَلَيه فِعْلُ الفَاعِلِ، كَضَرَبْتُ زَيْداً.

وَمِنْهُ **المُنادَى**، وَإِنَّمَا **يُنْصَبُ مُضَافاً** كَيا عَبْدَ اللهِ، أَوْ **شَبِيهاً بِالمُضَاف** كَيا حَسَناً وَجْهُهُ، وَيا طَالِعاً جَبَلاً، وَيا رَفِيقاً بِالعِبادِ، أَوْ **نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ**، كَقَوْلِ الأعْمَى: يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي.

وَالمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلى ما يُرْفَعُ بِهِ، كَيَا زَيْدُ، وَيا زَيْدَانِ، وَيا زَيْدُونَ، وَيا رَجُلُ لِمُعَيَّنٍ.

(**فَصْلٌ**) وَتَقُولُ يا غُلامُ بِالثَّلاثِ، وَبالياءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً وَبالأَلِفِ، وَيا أَبَتِ وَيا أُمَّتِ، وَيا ابْنَ أُمَّ وَيا ابْنَ عَمَّ بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أَوِ اليَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

(**فَصْلٌ**) وَيَجْرِي ما أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً **بِأَلْ** مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ، وَتَأْكِيدِهِ، وَبَيانِهِ، وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ **بِأَلْ** عَلى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ أَيٍّ عَلى لَفْظِهِ، وَالبَدَلُ وَالمَنْسُوقُ المُجَرَّدُ كَالمُنادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً، وَلَكَ في نَحْوِ:

۞ **يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ** ۞

فَتْحُهُمَا أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

(**فَصْلٌ**) ويَجوزُ **تَرْخِيمُ** المَنادَى المَعْرِفَة، وَهُوَ حَذْفُ آخِرِه تَخْفيفاً، فَذُو التَّاءِ مُطْلَقاً، كَيا طَلْحَ وَيا ثُبَ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ وَعَلَمِيَّتِه وَمُجَاوَزَتِه ثَلاثَةَ أَحْرُف، كَيا جَعْفَ ضَمّاً وَفَتْحاً، وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: سَلْمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينٍ حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِ يَكرِبَ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

(**فَصْلٌ**) وَيَقولُ **المُسْتَغيثُ**: يَالَلهِ لِلمُسلمينَ، بِفَتْحِ لامِ المُسْتَغاثِ بِه، إلاَّ في لامِ المَعْطوفِ الّذي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ **يا**، نَحْوَ: يا لَزَيْدا لِعَمْرٍو، وَيا قَومِ لِلْعَجَبِ العَجيبِ، وَالنَّادِبُ وازَيْدَا، وَأَميرَ المُؤْمنينا، وَارَأْسَا، وَلَكَ إلحَاقُ **الهَاء** وَقْفاً.

وَالمَفْعولُ المُطْلَقُ: وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيه عَامِلٌ مِنْ **لَفْظِه**: كَضَرَبْتُ ضَرْباً، أَوْ مِنْ **مَعْناهُ**: كَقَعَدْتُ جُلُوساً، وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ: كَضَرَبْتُه سَوطاً، ﴿**فاجْلِدُوهُمْ ثَمانينَ جَلْدَةً**﴾ ﴿**فَلا تَميلُوا كُلَّ المَيْلِ**﴾، ﴿**وَلَوْ تَقوَّلَ عَلَينَا بَعْضَ الأقَاوِيلِ**﴾ وَلَيْسَ منْهُ ﴿**وَكُلاَ منْهَا رَغَداً**﴾.

وَالمَفْعولُ لَهُ: وَهُوَ المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شارَكَهُ وَقْتاً وَفاعِلاً،

كَقُمْتُ إجْلالاً لَكَ، فإنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْليلِ، نَحْوَ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾.

و ﴿وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ﴾

و ﴿فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا﴾

وَالمَفْعولُ فيهِ: وَهُوَ ما سُلِّطَ عَلَيهِ عامِلٌ عَلى مَعْنَى (**في**) مِنِ **اسْمِ زَمانٍ** كَصُمتُ يَومَ الخَميسِ، أَوْ حيناً، أَوْ أُسْبُوعاً، أَوِ **اسْمِ مَكانٍ مُبْهَمٍ**، وهُوَ **الجِهاتُ السِّتُّ**: كالأَمامِ، والفَوْقِ، واليَمينِ، وعَكْسِهِنَّ، ونَحْوِهِنَّ كَعِنْدَ، ولَدَى، **وَالمقاديرِ**: كالْفَرْسَخِ، وَما صِيْغَ مِنْ مَصْدَرِ عامِلِه، كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ.

وَالمَفْعولُ مَعَهُ: وَهُو اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِها التَّنْصيصُ عَلَى المَعِيَّةِ مَسْبوقَةً بِفِعْلٍ، أَوْ ما فيهِ حُروفُهُ وَمَعْناهُ، كَسِرْتُ وَالنِّيلَ، وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ.

وَقَدْ **يَجِبُ** النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: لا تَنْهَ عَنِ القَبيحِ وَإِتْيانَهُ، وَمِنْهُ قُمْتُ وَزَيْداً، وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً، عَلى الأَصَحِّ فيهِما، **وَيَترَجَّحُ** في نَحْوِ قَولِكَ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كالأَخِ، **وَيَضْعُفُ** في نَحْوِ: قامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو.

باب الحال

وَهْوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوَابِ **كَيْفَ**: كَضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً، **وَشَرْطُها** التَّنْكِيرُ، وَصَاحِبِهَا التَّعْرِيفُ أَوِ التَّخْصِيصُ أَوِ التَّعْمِيمُ أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوَ: ﴿**خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾، ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾، ﴿**وَما أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾.

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ

وَالتَّمْيِيزُ: وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكِرَةٌ جامِدٌ مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ، وَأَكْثَرُ وُقوعِهِ بَعْدَ **المَقَادِيرِ**، كَجَرِيبٍ نَخْلاً، وَصاعٍ تَمْراً، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً، **وَالعَدَدِ** نَحْوَ: ﴿**أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً**﴾. إِلَى تِسْعٍ وَتِسْعِينَ، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ (**كَمْ**) الاسْتِفْهامِيَّةِ، نَحْوَ: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ.

فَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ **فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ**، كَتَمْيِيزِ المائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ **مَجْمُوعٌ** كَتَمْيِيزِ العَشَرَةِ وَما دُونَها، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ **جَرٌّ وَنَصْبٌ**.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ مُحَوَّلاً: كـ﴿**اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾

﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾، و﴿أَنا أَكْثَرُ منْكَ مـــالاً﴾. أَوْ غَـــيْرَ مُحوَّلٍ نَحْوَ: امْتَلأَ الإِنَاءُ ماءً، وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوَ:﴿وَلا تَعْثَــوْا في الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

وَقَوْله: ۞ منْ خَيْرِ أَدْيانِ البرِيَّة ديناً ۞

وَمنْه: ۞ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ۞

خلافاً لسيبَوَيْه.

وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ: مِنْ كَلامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ نَحْوَ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْـــهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾، فإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ في المُتَّصِلِ نَحْـــوَ: ﴿ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، وَالنَّصْبُ في المنْقَطِعِ عنْدَ بَني تميـمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحجازِيِّينَ نَحْوَ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَـــاعَ الظَّنِّ﴾ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فالنَّصْبُ نَحْوَ قَوْله:

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شيعَةٌ … وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمامُ فَعَلى حَسَبِ العَوَامِلِ نَحْـــوَ: ﴿وَمَـــا أَمْرُنَـــا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾ وَيُسَمَّى **مُفَرَّغاً**.

وَيُسْتَثْنَى **بِغَيْرٍ وَسِوىً** خَافِضَيْنِ مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرابِ الاسْمِ الَّذي بَعْـدَ إِلاَّ، **وَبِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا** نَواصِبَ وَخَوَافِضَ، **وَبِما خَلاَ، وَبِمـــا**

عَدَا، وَلَيْسَ، ولا يَكُونُ نَواصِبَ.

۞ بابٌ ۞

يُخْفَضُ الاِسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَك، وَهُوَ **مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَفِي وَاللاَّمُ وَالبَاءُ** لِلْقَسَمِ وَغَيْرِه، أَوْ مُخْتَصٌّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ **رُبَّ وَمُذْ وَمُنْذُ وَالْكافُ وَحَتَّى، وَوَاوُ** القَسَمِ **وَتَاؤُهُ**.

أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلى اسْمٍ عَلَى مَعْنَى (**اللامِ**) كَغُلامِ زَيْدٍ، أَوْ (**مِنْ**) كَخاتَمِ حَدِيدٍ، أَوْ (**فِي**): كـ﴿**مَكْرُ اللَّيْلِ**﴾، وَتُسَمَّى **مَعْنَوِيَّةً** لأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمولِهِ: كـ﴿**بالِغَ الكَعْبَةِ**﴾، وَمَعْمُورِ الدَّارِ، وَحَسَنِ الوَجْهِ، وَتُسَمَّى **لَفْظِيَّةً**؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

وَلاَ تُجامِعُ الإِضَافَةُ **تَنْوِيناً**، وَلاَ **نُوناً** تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلاَ (**أَلْ**) إِلاَّ فِي نَحْوِ: الضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالضّارِبُ الرَّجُلِ، وَالضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي، وَالرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلامِهِ.

۞ بابٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ ۞

اسْمُ الفِعْلِ: كَهَيْهَاتَ وَصَهْ وَوَيْ، بِمَعْنَى بَعُدَ وَاسْكُتْ وَأَعْجَبُ،

وَلاَ يُحْذَفُ وَلاَ يَتأَخَّرُ عَنْ مَعْمُوله، وَ﴿**كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ**﴾ مُتأَوَّلٌ، ولاَ يَبْرُزُ ضَميرُهُ، **وَيُجْزَمُ** المُضَارِعُ في جَوَابِ الطَّلَبِ منْهُ، نَحْوَ: ۞ **مَكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحي** ۞ **وَلا يُنْصَبُ**.

والمَصْدَرُ: كَضَرْبٍ وَإكْرَامٍ، إنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ (**أَنْ**) أَوْ (**مَا**) ولَمْ يَكُنْ مُصَغَّراً، ولاَ مُضْمَراً، ولاَ مَحْدُوداً، ولاَ مَنْعُوتاً قَبْلَ العَمَلِ، ولاَ مَحْذُوفاً، ولاَ مَفْصُولاً منَ المَعْمُول، ولاَ مُؤَخَّراً عَنْهُ.

وإعْمَالُهُ **مُضافاً** أَكْثَرُ نَحْوَ: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ**﴾.

وقَوْلِ الشَّاعِرِ: ۞ **أَلاَ إنَّ ظُلْمَ نَفْسِه المَرْءُ بَيِّنٌ** ۞.

وَمُنَوَّناً أَقْيَسُ نَحْوَ: ﴿**أَوْ إطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً**﴾.

وبِأَلْ شَاذٌّ نَحْوَ:

۞ **وكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ ما أَنْتَ رَاكِبُهْ** ۞

وَاسْمُ الفَاعِلِ: كَضارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فإنْ كانَ **بِأَلْ** عَملَ مُطْلَقاً، أَوْ **مُجَرَّداً** فَبِشَرْطَيْنِ: كوْنُهُ حالاً أَوِ اسْتِقْبالاً، وَاعتمادُهُ عَلى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهامٍ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، و﴿**باسِطٌ ذِرَاعَيْه**﴾ عَلى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلافاً لِلْكِسائِيِّ.

و ۞ **خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ** ۞

عَلى التَّقْديمِ وَالتَّأْخيرِ، وتَقْديرُهُ خَبيرٌ كَظَهيرٍ، خلافاً للأخْفَشِ.

وَالمثَالُ: وَهُوَ ما حُوِّلَ للْمُبالَغَة منْ فاعلٍ إلى فَعَّالٍ، أَوْ فعـولٍ، أَوْ مِفْعالٍ بكَثرَةٍ، أَوْ فَعيلٍ، أَوْ فَعلٍ بقلَّة نَحْوَ: أَمَّا العَسَلَ فَأَنا شَرَّابٌ.

واسْمُ المَفْعُولِ: كَمَضْروبٍ، ومُكْرَمٍ، ويَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ وَهُوَ كاسْمِ الفَاعِلِ.

وَالصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ الصِّفَةُ الْمصُوغَةُ لغَيرِ تَفْضيلٍ، لإفادَةِ الثُبوت، كحَسَنٍ وَظَريف وَطَاهرٍ وَضَامرٍ، وَلاَ يَتَقَدَّمُها مَعْمولُها، وَلاَ يَكونُ أَجْنَبيّاً، **ويُرْفَعُ** عَلى الْفاعليَّة، أَوِ الإبْدالِ، **ويُنْصَبُ** عَلى التَّمْييزِ، أَوِ التَّشْبيه بالمَفْعُولِ به، وَالثَّاني يَتَعَيَّنُ في المَعْرِفَةِ، **ويُخْفَضُ** بالإضافَةِ.

واسْمُ التَّفْضيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلى المُشارَكَة وَالزِّيادَة كَأَكْرَمَ، ويُسْتَعْمَلُ بـ (**منْ**) ومُضافاً لنَكرَةٍ، فَيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ، وَبـ (**أَلْ**) فَيُطابقُ، **وَمُضافاً** لمَعْرِفَة فَوَجْهان، وَلاَ يَنْصبُ المَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلاَ يَرْفَعُ في الْغالبِ ظَاهراً إلاَّ في مَسأَلة الْكُحْلِ.

باب التّوابع

يَتْبَعُ ما قَبْلَهُ في إعْرابِهِ خَمْسَةٌ:

النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبوعِهِ.

وَفائِدَتُهُ تَخْصيصٌ أَوْ تَوْضيحٌ، أَوْ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ أَوْ تَوْكيدٌ.

وَيَتْبَعُ مَنْعوتَهُ في واحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرابِ، وَمِنَ التَّعْريفِ وَالتَّنْكيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَميراً مُسْتَتِراً تَبِعَ في واحِدٍ مِنَ التَّذْكيرِ وَالتَّأْنيثِ، وَواحِدٍ مِنَ الإِفْرادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلاَّ فَهُوَ كالْفِعْلِ، وَالأَحْسَنُ: جاءَنِي رَجُلٌ قُعودٌ غِلْمانُهُ، ثُمَّ قاعِدٌ، ثُمَّ قاعِدُونَ.

وَيَجوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلومِ مَوْصوفُها حَقيقَةً أَوِ ادِّعاءً، **رَفْعاً** بِتَقْديرِ هُوَ، **وَنَصْباً** بِتَقْديرِ أَعْني أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ.

وَالتَّوْكيدُ، وَهُوَ: إِمَّا **لَفْظِيٌّ** نَحْوَ:

﴿ **أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخا لَهُ** ﴾

وَنَحْوَ: ﴿ **أَتاكِ أَتاكِ اللاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ** ﴾

وَنَحْوَ: ﴿ **لاَ لاَ أَبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها** ﴾

وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿**دَكّاً دَكّاً**﴾، ﴿**وَصَفًّا صَفًّا**﴾، أَوْ **مَعْنَوِيٌّ**، وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْها إِنِ اجْتَمَعَتا، وَيُجْمَعانِ عَلى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعامِلِهِ، وَبِكِلا

وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وُقوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَميرِ المُؤَكَّدِ، وَبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ وَجَمْعِهِمَا غَيرَ مُضَافَةٍ، وَهِـــي بِخِلَافِ النُّعُوتِ لَا يَجوزُ أَنْ تَتَعاطَفَ المُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْـــنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

۞ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ ۞.

وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ تابِعٌ مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيرُ مُؤَوَّلٍ، فَيُوَافِقُ مَتْبوعَهُ، كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ، وَهَذا خَاتَمٌ حَدِيدٌ، وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ كَقَوْلِه:

۞ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ۞

وَقَوْلِه: **۞ أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا ۞**

وَعَطْفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، **وَالفَــاءِ** لِلتَّرْتيــبِ وَالتَّعْقيبِ، **وَثُمَّ** لِلتَّرْتيبِ وَالتَّراخِي، **وَحَتى** لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيــجِ لا لِلتَّرْتيبِ، **وَأَوْ** لأَحَدِ الشَّيْئَينِ أَوِ الأَشْيَاءِ مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ، **وَأَمْ** لِطَلَبِ التَّعْيِــينِ بَعْدَ هَمزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ. وَلِلــرَّدِّ عَــنِ الخَطَــإِ فِي الْحُكْمِ، **لا** بَعْدَ إِيجَابٍ، **وَلَكِنْ وَبَلْ** بَعْدَ نَفْــيٍ وَلِصَرْفِ الحُكْــمِ

إِلَى مَا بَعْدَها، **بَلْ** بَعْدَ إيجَاب.

وَالبَدَلُ، وَهُوَ تابعٌ مَقْصُودٌ بالحُكم بلاَ وَاسِطَةٍ وَهُوَ ستَّةٌ: **بَدَلُ كُلٍّ** نَحْوَ: ﴿**مَفَازاً حَدَائِقَ**﴾، **وَبَعْضٍ** نَحْوَ: ﴿**مَنِ اسْتَطَاعَ**﴾. **وَاشتمال** نَحْوَ: ﴿**قتَالٍ فيه**﴾، **وَإِضْرَاب وَغَلَط وَنسْيَان** نَحْوَ: تَصَدَّقْتُ بدرْهَمٍ دينَار، بحَسَب قَصْد الأَوَّلِ وَالثَّاني، أَوِ الثَّاني وَسَبَقَ اللِّسانُ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطَأُ.

۞ بابٌ ۞

العَدَدُ منْ ثَلاثَة إلَى تسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ، وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّث دَائماً، نَحْوَ: ﴿**سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانيَةَ أَيَّامٍ**﴾ وكَذلكَ العَشَرَةُ إنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَمَا دُونَ الثَّلاثَة، **وَفَاعلٌ** كَثَالثٍ وَرَابعٍ عَلَى القيَاسِ دَائماً، وَيُفْرَدُ **فَاعلٌ**، أَوْ يُضافُ لِمَا اشْتُقَّ منْهُ أَوْ لِمَا دُونَهُ أَوْ يَنْصبُ ما دُونَهُ.

۞ بابٌ ۞

مَوانعُ صَرْف الاسْمِ تسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا   **عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعِ زِدْ تَأْنيثا**

كأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ وَبَعْلَبَكَّ وَإِبْراهِيمَ وَعُمَرَ وَأُخَرَ وَأُحَادَ وَمَوْحَدَ إِلَى الأَرْبَعَة، ومَساجدَ ودَنَانيرَ وَسَلْمانَ وَسَكْرانَ، وفاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وزَيْنَبَ وسَلْمَى وصَحْراء.

فأَلفُ التَّأْنيث، والجَمْعُ الَّذي لا نَظيرَ لَهُ في الآحَاد كلٌّ مِنْهُما يَسْتَأْثِرُ بالمَنْعِ، والبَوَاقِي لا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَة كُلِّ عِلَّة مِنْهُنَّ للصِّفَة أَوِ العَلَمِيَّة، و **تَتَعَيَّنُ** العَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرْكيب وَالتَّأْنيث وَالعُجْمَة، **وشَرْطُ** العُجْمَة عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّة، وَزِيادَةٌ عَلى الثَّلاثَة، وَالصِّفَة أَصالَتُهَا وعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَعُرْيَانٌ وأَرْمَلٌ وَصَفْوانٌ وأَرْنَبٌ – بمَعْنى قاسٍ وذَليلٍ– مُنْصَرِفَةٌ.

ويَجُوزُ في نَحْوِ هِنْدٍ وجُهانٍ، بِخلاف زَيْنَبَ وسَقَرَ وبَلْخَ، وكَعُمَرَ عِنْدَ تَميمٍ **بَابُ حَذامِ** إنْ لَمْ يُخْتَمْ بِراءٍ كَسَفارِ، وأَمْسِ لمُعيَّنٍ إنْ كانَ مَرْفُوعاً وبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِما، وَسَحَرَ عِنْدَ الجَميعِ إِنْ كانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

۞ بَابٌ ۞

التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتان:

مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وإِعْرَابُهُ **مَا**: مُبْتَدَأٌ بِمَعنَى شَيْءٌ عَظِيمٌ، **وأَفْعَلَ**: فِعْلٌ

ماضٍ فاعلُهُ ضَميرُ (**مَا**)، **وزَيْداً**: مَفعولٌ به، والجُمْلَةُ خَبرُ (**مَا**).
وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنى ما أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ أَفْعَلَ، أَيْ: صارَ ذَا كَذا، كأَغَدَّ البَعيرُ أَيْ صارَ ذَا غُدَّة، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيدَتِ البَاءُ في الْفَاعِلِ لإِصْلاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا في فَاعِلِ كَفَى.
وَإِنَّما يُبْنَى فِعْلاَ التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ مُثْبَتٍ، مُتَفاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيٍّ لِلْفاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِه أَفْعَلَ.

۞ بَابٌ ۞

الوَقْفُ في الأفْصَحِ عَلى نَحْوِ: رَحْمَة **بالهاءِ**، وَعَلى نَحْوِ: مُسْلمات **بالتَّاءِ**، وَعَلى نَحْوِ: قاضٍ رَفْعاً وَجرّاً **بالْحَذْفِ**، وَنَحْوِ القَاضِي فِيهِمَا **بالإِثْبات**، وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ، وَلَيْسَ في نَصبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إلاَّ **اليَاءُ**.
وَيُوقَفُ عَلى إِذاً، وَنَحْوِ: لَنَسْفَعاً، وَرَأَيْتُ زَيْداً بِالأَلِفِ كَمَا يُكْتَبْنَ.
وَتُكْتَبُ الأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَماعَةِ كَقَالُوا، دُونَ الأَصْلِيَّة كزَيْدٌ يَدْعُو.

وَتُرْسَمُ الأَلفُ يَاءً إنْ تجاوزَت الثَّلاثَةَ كاسْتَدْعَى وَالمُصْطَفَى، أَوْ كانَ أَصْلُهَا اليَاءَ كَرَمَى وَالْفَتَى، وَأَلفاً في غَيرِه كَعَفَا وَالْعَصَا، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلفِ الفِعْلِ بالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

(فَصْلٌ) هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، **وَاسْتٍ، وَابْنٍ وَابْنُمٍ وَابْنَةٍ، وَامْرِئٍ وَامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، وَالغُلامِ وَايْمُنِ اللهِ** في القَسَمِ بِفَتْحِهِما، أَوْ بِكَسْرٍ في **ايْمُنِ هَمْزَةُ وَصْلٍ**، أَيْ تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصْلاً.

وَكَذا **هَمْزَةُ المَاضي** المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كاسْتَخْرَجَ، **وَأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثُّلاثِيِّ** كاقْتُلْ، وَاغْزُ، وَاغْزِي بِضَمِّهِنَّ، وَاضْرِبْ وَامْشُوا وَاذْهَبْ بِكَسْرٍ كالبَوَاقِي.

* * *

فهرس

متن شذور الذهب

تأليف

جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام
الأنصاري الشهير بالنحوي
٧٠٨ - ٧٦١

الطبعة الأخيرة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ ، وَهِيَ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ ، فَالِاسْمُ ما يَقْبَلُ أَلْ ، أَوِ النِّدَاءَ ، أَوِ الْإِسْنَادَ إِلَيْهِ . وَالْفِعلُ إِمَّا (مَاضٍ) وَهُوَ ما يَقْبَلُ تَاءَ التَّأْنيثِ السَّاكِنَةَ كَقَامَتْ وَقَعَدَتْ وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ. أَوْ (أَمْرٌ) وَهُوَ مَادَلَّ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ كَقُومِي، وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالَ. أَوْ (مُضَارِعٌ) وَهُوَ ما يَقْبَلُ لَمْ كَلَمْ يَقُمْ ، وَافْتِتَاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ (نَأَيْتُ) مَضْمُومٍ إِنْ كَانَ الْمَاضِي رُبَاعِيًّا كأُدَحْرِجُ وَأُجِيبُ ، وَمَفْتُوحٍ فِي غَيْرِهِ كَأَضْرِبُ وَأَسْتَخْرِجُ .

وَالْحَرْفُ مَاعَدَا ذٰلِكَ كَهَلْ ، وَفِي ، وَلَمْ .

وَالْكَلَامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ ، وَهُوَ خَبَرٌ وَطَلَبٌ وَإِنْشَاءٌ .

(بابٌ)

الْإِعْرَابُ أَثَرٌ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الِاسْمِ الْمُتَمَكِّنِ وَالْفِعلِ الْمُضَارِعِ

وَأَنْوَاعُهُ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ فى اسْمٍ وَفِعْلٍ كَزَيْدٌ يَقوم ، وَإِن زَيداً لَنْ يَقُومَ ، وَجَرٌّ فى اسْمٍ كَزَيْدٍ ، وَجَزْمٌ فى فِعْلٍ كَلَمْ يَقُمْ ، وَالْأَصْلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بِالضَّمَّةِ والنَّصْبِ بِالْفَتْحَةِ وَالجَرِّ بِالْكَسْرَةِ وَالْجَزْمِ بِالسُّكُونِ

وَخَرَجَ عَنْ ذٰلِكَ الْأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ أَحَدُهَا مَا لاَ يَنْصَرِفُ فَإِنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ بِأَفْضَلَ مِنْهُ إِلاَّ إِنْ اضِيفَ أَوْ دَخَلَتْهُ أَلْ نَحْوُ بِأَفْضَلِكُمْ وَ بِالْأَفْضَلِ

الثَّانِى مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ كَهِنْدَاتٍ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ خَلَقَ اللّٰهُ السَّمٰوَاتِ ، فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ

بِخِلاَفِ نَحْوِ : وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً ، وَرَأَيْتُ قُضَاةً ، وَأُلْحِقَ بِهِ أُولاَتُ .

الثَّالِثُ ذُو بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَمَا أُضِيفَ لِغَيْرِ الْيَاءِ مِنْ أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ وَهَنٍ وَفَمٍ بِغَيْرِ مِيمٍ فَإِنَّهَا تُعْرَبُ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالْأَفْصَحُ فِى الْهَنِ النَّقْصُ .

الرَّابِعُ الْمُثَنَّى كَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا

وَأُلْحِقَ بِهِ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ مُطْلَقاً، وَكِلَا وَكِلْتَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ.

الخَامِسُ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ، كَالزَّيْدُونَ وَالمسْلِمُونَ فَإِنَّه يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالْيَاءِ المَكْسُورِ ما قَبْلَهَا، المَفْتُوحِ مابَعْدَهَا.

وَأُلْحِقَ بِهِ أُولُو وَعالَمُونَ وأَرَضُونَ وسِنُونَ وعِشْرُونَ وَبابُهُمَا وَأَهْلُونَ وعِلِّيُّونَ ونَحْوُه.

السَّادِسُ يَفْعَلَانِ وتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وتَفْعَلُونَ وتَفْعَلِينَ. فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ أَتُحَاجُّونِّي فالمَحْذُوفُ نُونُ الْوِقَايَة، وَأَمَّا إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ فالْوَاو أَصْلٌ وَالْفِعلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلَافِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى.

السَابِعُ الْفِعلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ كَيَغْزُو وَيَخْشَى وَيَرْمِي فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، وَنَحْوُ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ مُؤَوَّلٌ.

(فَصْلٌ)

تُقَدَّرُ الحَرَكَاتُ كُلُّهَا فِي نَحْوِ غُلَامِي وَنَحْوِ الْفَتَى وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِي، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً

وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فى نَحْوِ يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ يَدْعُو وَيَرْمِى .

(بابٌ)

الْبِنَاءُ ضِدُّ الْإِعْرَابِ، وَالْمَبْنِيُّ إِمَّا أَنْ يَطَّرِدَ فِيهِ السُّكُونُ وَهُوَ الْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِنُونِ الْإِنَاثِ نَحْوُ يَتَرَبَّصْنَ وَيُرْضِعْنَ أَوِ الْمَاضِي الْمُتَّصِلُ بِضَمِيرِ رفعٍ مُتَحَرِّكٍ كَضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، أَوِ السُّكُونُ أَوْ نَائِبُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ نَحْوُ اُضْرِبْ وَاُضْرِبَا وَاُضْرِبُوا وَاُضْرِبِي وَاُغْزُ وَاُخْشَ وَاُرْمِ :

الْبَابُ الْأَوَّلُ مَا لَزِمَ الْبِنَاءَ عَلَى السُّكُونِ .

الْبَابُ الثَّانِى مَا لَزِمَ الْبِنَاءَ عَلَى السُّكُونِ أَوْ نَائِبِهِ ، وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ ، أَوِ الْفَتْحِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ : الْمَاضِي الْمُجَرَّدُ كَضَرَبَ وَضَرَبَكَ وَضَرَبَا، وَالْمُضَارِعُ الَّذِى بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوْكِيدِ نَحْوُ لَيُنْبَذَنَّ وَلَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ، بِخِلَافِ نَحْوُ لَتُبْلَوُنَّ وَلاَ يَصُدُّنَّكَ، وَمَا رُكِّبَ مِنَ الْأَعْدَادِ وَالظُّرُوفِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَعْلَامِ نَحْوُ أَحَدَ عَشَرَ وَنَحْوُ هُوَ يَاتِينَا صَبَاحَ مَسَاءَ ، وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ ، وَنَحْوُ هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ أَىْ مُلَاصِقًا وَنَحْوُ بَعْلَبَكٌّ فِى لُغَيَّةٍ ، وَالزَّمَنُ الْمُبْهَمُ الْمُضَافُ لِجُمْلَةٍ وَإِعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ

الْفِعْلِ المَبْنِيُّ نَحْو ٭ عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ٭

٭ وَعَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ ٭

وراجحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ نَحْوُ ـ هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ .

وقَوْلُهُ ٭ عَلَى حِينِ التَّوَاصُلُ غيرُ دَانِي ٭

والْمُبْهَمُ الْمُضَافُ لِمَبْنِيٍّ نَحْوُ ـ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ، وَمِنَّا دُونَ ذٰلِكَ ، لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ، إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ

وَيجُوزُ إِعْرَابُهُ . أَوِ الْفَتْحِ أَوْ نَائِبِهِ وَهُوَ اسْمُ لاَ النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ إِذَا كَانَ مُفْرَدا نَحْوُ لاَ رَجُلَ ، وَلاَ رِجالَ ، وَلاَ رَجُلَيْنِ وَلاَ قَائِمِينَ ، ولاَ قَائِمَاتِ ، وفَتْحُ نَحْوُ قَائِمَاتٍ أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ وَلَكَ فِى الِاسْمِ الثَّانِى مِنْ نحوِ لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ ، ولاَ مَاءَ بَارِدٌ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ وَالْفَتْحُ وَكَذَا الثَّانِى مِنْ نَحْوِ لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِنْ فَتَحْتَ الأَوَّلَ ، فَإِنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَّصْبُ فى الثَّانِى ، فَإِنْ فُصِلَ النَّعْتُ ، أَوْ كَانَ هُوَ ، أَوِ الْمَنْعُوتُ غيرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ.

أَوِ الْكَسْرِ وَهُوَ خَمْسَةٌ : الْعَلَمُ الْمَخْتُومُ بِوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ ، والْجَرْمِىُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ ، وَفَعَالِ لِلْأَمْرِ كَنَزَالِ وَدَرَاكِ ، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ وَفَعَالِ سَبًّا لِلْمُؤَنَّثِ كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ ، وَيَخْتَصُّ هٰذَا

بالنِّدَاءِ ، وَينقَاسُ هُوَ وَنحوُ نَزَالِ مِنْ كُلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍّ تَامٍّ .

وَفعَالِ علَماً لِمؤَنثٍ كَحَذَامِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَكَذَلِكَ أَمْسِ عِنْدَهُمْ إِذَا أرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ ، وَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ يُوَافِقُهُمْ فِي نحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً ، وَفِي أَمْسِ فِي الجَرِّ والنَّصْبِ ، وَيمْنَعُ الصَّرْفَ فِي الْبَاقِي

أَوِ الضَّمِّ وَهُوَ مَا قُطِعَ لَفْظاً لاَ مَعْنًى عَنِ الإِضَافَةِ مِن الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ كَقَبْلُ وَبعْدُ وَأَوَّلُ وَأَسْماءُ الْجِهَاتِ وَأُلْحِقَ بِهَا عَلُ المَعْرِفَةُ وَلاَ تُضَافُ ، وَغَيرُ إِذَا حُذِفَ ماتُضَافُ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ كَقَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيرُ فِيمَنْ ضَمَّ وَلمْ يُنَوِّنْ ، وَأَيُّ المَوْصُولَةُ إِذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفاً نَحْوُ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطْلَقاً .

أَوِ الضَّمِّ أَوْ نائِبِهِ ، وَهُوَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ نَحْوُ يَازَيْدُ وَيَاجِبَالُ وَيَا زَيْدَانِ وَيَا زَيْدُونَ .

وَإِمَّا أَنْ لاَ يَطَّرِدَ فِيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِهِ ، وَهُوَ الْحُرُوفُ كَهَلْ وَثُمَّ وَجَيْرِ وَمُنْذُ وَبَقِيَّةُ الأَسْماءِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ : أَسْماءُ الأَفْعَالِ كَصَهْ وَآمِينَ وَإِيهِ وَهَيْتَ وَالْمُضْمَرَاتُ كَقُومِي وَقُمْتُ

وَقُمْتَ وَقُمْتِ ، وَالإِشَارَاتُ كَذِى وَثَمَّ وَهؤُلاَءِ ، وَالمَوْصولاَتُ كالَّذِى وَالَّتِى وَالَّذِينَ وَالاَلآءِ فيمَنْ مَدَّهُ ، وَذَاتُ فِيمَنْ بَنَاهُ وَهُوَ الأفْصَحُ إِلاَّ ذَيْنِ وَتَيْنِ وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فَكالمُثَنَّى .

وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ إِلاَّ أَيًّا فِيهِمَا وَبَعْضُ الظُّرُوفِ كإِذْ وَالآنَ وَأَمْسِ وَحَيْثُ مُثَلَّثاً .

(بابٌ)

الِاسْمُ نَكِرَةٌ ؛ وَهُوَ مَا يَقْبَلُ رُبَّ . وَمَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ سِتَّةٌ .

أَحَدُهَا المُضْمَرُ وهُوَ ما دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ غَائِبٍ مَعْلُومٍ نحْوُ ـ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقًا نحْوُ ـ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ـ أَوْ لَفْظًا لاَ رُتْبَةً نحْوُ ـ وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ـ أَوْ رُتْبَةً نَحْوُ ـ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى ، أَوْمُؤَخَّرًا مُطْلَقًا فِى نَحْوِ ـ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ـ وَنِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَرُبَّهُ رَجلاً ، وَقَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ : * جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ * وَالأَصَحُّ أَنَّ هٰذَا ضَرُورَةٌ .

الثَّانِى العَلَم ، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إِنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا كَزَيْدٍ

وَجنسِيٌّ إنْ دَلَّ بذَاتِهِ عَلَى ذِي الْمَاهِيَّةِ تَارَةً ، وَعَلَى الْحَاضِرِ اخْرَى كَأُسَامَةَ، وَمِنَ الْعَلَمِ الْكُنْيَةُ وَاللَّقَبُ وَيُؤَخَّرُ عَنِ الاسْمِ غَالِبًا تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا أَوْ مَخْفُوضًا بِإِضَافَتِهِ إِذَا أُفْرِدَا

الثَّالِثُ الْإِشَارَةُ وَهُوَ مَادَلَّ عَلَى مُسَمًّى ، وَإِشَارَةٍ إِلَيْهِ كَهٰذِهِ وَهٰذَا وَهَاتَا وَتَثْنِيَتِهِمَا وَهٰؤُلَاءِ لِجَمْعِهِمَا ، وَتَلْحَقُهُنَّ فِى الْبُعْدِ كَافُ خِطَابٍ حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا إِلَّا فِى الْمُثَنَّى وَفِى الْجَمْعِ فِى لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَهِىَ الْفُصْحَى ، وَفِيمَا سَبَقَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ .

الرَّابِعُ الْمَوْصُولُ وهُوَ مَاافْتَقَرَ إِلَى الْوَصْلِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ ، أَوْ ظَرْفٍ ، أَوْ مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ ، أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ . وَإِلَى عَائِدٍ ، أَوْ خَلَفِهِ ، وهُوَ الَّذِى وَالَّتِى وَتَثْنِيَتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا وَالْأُلَى وَالَّذِينَ وَاللَّاتِى وَاللَّائِى وما بِمَعْنَاهُنَّ ، وهُوَ مَنْ لِلْعَالِمِ وَمَا لِغَيْرِهِ وذُو عِنْدَ طَيِّءٍ وذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إِنْ لَمْ تُلْغَ وأَىّْ وأَلْ فِى نَحْوِ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ

الْخَامِسُ الْمُحَلَّى بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ كَجَاءَ الْقَاضِى وَنَحْوِ ـ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ ـ الْآيَةَ ، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ ـ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ

ضَعِيفًا ـ وَنَحْوُ ـ ذٰلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ـ وَنَحْوِ ـ وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ـ .

وَيَجِبُ ثُبُوتُهَا فى فاعِلَىْ نِعْمَ وَبِئْسَ الْمُظْهَرَيْنِ نَحْوُ نِعْمَ الْعَبْدُ ، وَبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ، فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ

فَأَمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ نَحْوُ نِعْمَ امْرَأً هَرِمُ وَمِنْهُ ـ فَنِعِمَّا هِىَ ـ وَفى نَعْتَىِ الإِشَارَةِ مُطْلَقًا وَأَىٌّ فى النِّدَاءِ نَحْوُ ـ يَاأَيُّهَا الإِنْسَانُ ـ وَنَحْوُ ـ مَالِهٰذَا الْكِتَابِ ـ وَقَدْ يُقَالُ يَاأَيُّهٰذَا ، وَيَجِبُ فى السَّعَةِ حَذْفُهَا مِنَ الْمُنَادَى إِلاَّ مِنِ اسْمِ اللّٰهِ تَعَالَى وَالْجُمْلَةِ المسمَّى بِهَا وَمِنَ الْمُضَافِ إِلاَّ إِذَا كَانَتْ صِفَةً مُعْرَبَةً بِالْحُرُوفِ أَوْ مُضَافَةً إِلَى مَا فِيهِ أَلْ

(بابٌ)

الْمَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ : أَحَدُهَا الْفَاعِلُ ، وَهُوَ مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ كَعَلِمَ زَيْدٌ وَمَاتَ بَكْرٌ وَضَرَبَ عَمْرٌو ، وَمُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ .

الثَّانِى نَائِبُهُ ، وَهُوَ مَا حُذِفَ فاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ وَغُيِّرَ عَامِلُهُ إِلَى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مَفْعُولٍ وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ

وَقُضِيَ الْأَمْرُ - فَإِنْ فُقِدَ فَالمَصْدَرُ نَحْوُ - فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ - فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ - .

أَوِ الظَّرْفُ نَحْوُ صِيمَ رَمَضَانُ وَجُلِسَ أَمَامُكَ، أَوِ المَجْرُورُ نَحْوُ - غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ - وَمِنْهُ - لاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا - .

وَلاَ يُحْذَفَانِ بَلْ يَسْتَتِرَانِ ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا جَوَازاً نَحْوُ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ : مَنْ قَامَ أَوْ مَنْ ضَرَبَ، وَوُجُوباً نَحْوُ - إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ - وَلاَ يَكُونَانِ جُمْلَةً فَنَحْوُ : وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ، وَنَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ - عَلَى الْإِسْنَادِ إِلَى اللَّفْظِ ، وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا وُجُوباً فِى نَحْوِ : الشَّمْسُ طَلَعَتْ وَقَامَتْ هِنْدُ أَوِ الْهِنْدَانِ أَوِ الْهِنْدَاتُ، وَجَوَازاً رَاجِحاً فِى نَحْوِ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَمِنْهُ قَامَتِ الرِّجَالُ أَوِ النِّسَاءُ أَوِ الْهُنُودُ وَحَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ ، وَمِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ، وَمَرْجُوحاً فِى نَحْوِ مَا قَامَ إِلاَّ هِنْدٌ ، وَقِيلَ ضَرُورَةٌ ، وَلاَ تَلْحَقُهُ عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ وَلاَ جَمْعٍ ، وَشَذَّ نَحْوُ أَكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ .

الثَّالثُ المُبْتَدَأُ ، وَهُوَ المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُخْبَراً عَنْهُ أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ ، فَالْأَوَّلُ كَزَيْدٌ قَائِمٌ ـ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ـ وَالثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ وَمَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ ، وَلاَ يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلاَّ إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، أَوْ خَصَّتْ نَحْوُ رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي ، وَعَلَيْهِمَا ـ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ـ .

الرَّابِعُ خَبَرُهُ ، وَهُوَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ ، وَلاَ يَكُونُ زَمَاناً ، وَالمُبْتَدَا اسْمُ ذَاتٍ ، وَنَحْوُ اللَّيْلَةَ الْهِلاَلُ مُتَأَوَّلٌ .

الْخَامِسُ اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ مُطْلَقاً ، وَتَالِيَةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ زَالَ مَاضِي يَزَالُ وَبَرِحَ وَفَتِئَ وَانْفَكَّ ، وَصِلَةً لِمَا الْوَقْتِيَّةِ دَامَ نَحْوُ مَادُمْتُ حَيًّا .

وَيَجِبُ حَذْفُ كَانَ وَحْدَهَا بَعْدَ أَمَّا فِي نَحْوِ أَمَّا أَنْتَ ذَانَفَرٍ ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ إِنْ وَلَوِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِلاَّ قَبْلَ سَاكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ .

السَّادِسُ: اسْمُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ، وَهِيَ كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ، وَعَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَحَرَى لِتَرَجِّيهِ، وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَهَبَّ وَهَلْهَلَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ، وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعًا.

السَّابِعُ: اسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: لَاتَ فِي لُغَةِ الْجَمِيعِ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ بِكَثْرَةٍ أَوِ السَّاعَةِ أَوِ الْأَوَانِ بِقِلَّةٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُ الْمَحْذُوفِ اسْمَهَا نَحْوُ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ. وَمَا وَلَا النَّافِيَتَانِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَإِنِ النَّافِيَةُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، وَشَرْطُ إِعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ وَتَأْخِيرُهُ، وَأَنْ لَا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ، وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَجْرُورًا، وَتَنْكِيرُ مَعْمُولَيْ لَا وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ اسْمُ مَا بِأَلِ الزَّائِدَةِ نَحْوُ مَا هٰذَا بَشَرًا:

☆ وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا ☆

☆ وَإِنْ ذٰلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ ☆

الثَّامِنُ: خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: أَنَّ وَلٰكِنَّ وَكَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ نَحْوُ - إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ مُطْلَقًا وَلَا تَوَسُّطُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً، إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا

وَتُكْسَرُ إِنَّ فى الِابْتِدَاءِ ، وَفى أَوَّلِ الصِّلَةِ وَالصِّفَةِ وَالجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ ، وَالمُضَافُ إِلَيْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالجُمَلِ وَالمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ وَجَوَابِ الْقَسَمِ وَالمُخْبَرِ بِهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ وقَبْلَ اللَّامِ المُعَلِّقَةِ ، وَتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ وَالْفَاءِ الجَزَائِيَّةِ وَفى نَحْوِ: أَوَّلُ قَوْلِى إِنِّى أَحْمَدُ اللهَ ، وَتُفْتَحُ فى الْبَاقِى .

التَّاسِعُ : خَبَرُ لَا الَّتِى لِنَفْىِ الْجِنْسِ نَحْوُ لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ، ويَجِبُ تَنْكِيرُهُ كَالِاسْمِ وتَأْخِيرُهُ ولَوْ ظَرْفًا، ويَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لَا تَذْكُرُهُ حِينَئِذٍ .

الْعَاشِرُ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ .

(بابٌ)

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ : أَحَدُهَا المَفْعُولُ بهِ ، وهُوَ مَا وقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْداً وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ جَوَازاً نَحْوُ قَالُوا خَيْراً ، وَوُجُوباً فى مَوَاضِعَ مِنْهَا بَابُ الِاشْتِغَالِ نَحْوُ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ .وَمِنْهُ المُنَادى ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِذَا كَانَ مُضَافاً أَوْ شِبْهَهُ أَوْ نَكِرَةً مَجْهُولَةً نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ ويَا طَالِعاً جَبَلاً وَقَوْلِ الأَعْمى: يَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى ! .

وَالمَنْصوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَكلِّمٍ، وَيَكُونُ بِأَلْ نَحْوُ نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ، وَمُضَافًا نَحْوُ نَحْنُ مَعَاشِرَ الْانْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ، وَأَيًّا فَيَلْزَمُهَا مَا يَلْزَمُهَا فِي النِّدَاءِ نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَعَلَمًا قَلِيلاً فَنَحْوُ بِكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ شَاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ.

وَالمَنْصُوبُ بِأَلْزَمْ أَوْ بِاتَّقِ إِنْ تَكَرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ إِيَّاكَ نَحْوُ السِّلَاحَ السِّلَاحَ، الْأَخَ الْأَخَ، وَنَحْوُ السَّيْفَ وَالرُّمْحَ، وَنَحْوُ الْأَسَدَ الْاسَدَ، أَوْ نَفْسَكَ نَفْسَكَ، وَنَحْوُ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا، وَإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ، وَالمَحْذُوفُ عَامِلُهُ، وَالْوَاقِعُ فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ نَحْوُ الْكِلَابَ عَلَى البَقَرِ، وَانْتَهِ خَيْرًا لَكَ

الثَّانِي المُطْلَقُ، وَهُوَ المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ كَضَرَبْتُ ضَرْبًا أَوْ ضَرْبَ الْأَمِيرِ أَوْ ضَرْبَتَيْنِ، وَمَا بِمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُهُ نَحْوُ ـ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ، وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا، فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

الثَّالِثُ المَفْعُولُ لَهُ وَهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ كَقُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ، وَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ

يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، وَيَجِبُ فِى مُعَلَّلٍ فَقَدَ شَرْطًا أَنْ يُجَرَّ بِاللاَّمِ أَوْ نَائِبِهَا .

الرَّابِعُ الْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيــــهِ مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقًا ، أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ ، أَوْمُفِيدٍ مِقْدَارًا ، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كَصُمْتُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ وَسِرْتُ فَرْسَخًا ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَكَ . والْمَكَانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بِفِى كَصَلَّيْتَ فِى الْمَسْجِدِ وَنَحْوُ :

☆ قَالاَ خَيْمَتَىْ أُمِّ مَعْبَدِ ☆

وَقَوْلُهُمْ : دَخَلْتُ الدَّارَ عَلَى التَّوَسُّعِ .

الْخَامِسُ : الْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ الِاسْمُ الْفَضْــــلَةُ التَّالِى وَاوَ الْمُصَاحَبَةِ مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ ، أَو مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وحُرُوفُهُ كَسِرْتُ وَالنِّيلَ ، وَأَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ .

السَّادِسُ : الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ وَسَيَأْتِى .

السَّابِعُ : الْحَالُ ، وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أَوتَأْكِيدِهِ أَوتَأْكِيدِ عَامِلِهِ أَو مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ،

نَحْوُ : ـ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّبُ ، لَآمَنَ مَنْ فِى الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ، فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً ، وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً .

* وَأَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي *

وَيَأْتِى مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ ،وَمِنْهُمَا مُطْلَقاً ، وَمِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ ، نَحْوُ ـ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ـ أَوْ كَبَعْضِهِ ، نَحْوُ ـ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ـ أَو عَامِلاً فِيهَا ، نَحْوُ ـ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً ـ وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً ، أَو خَاصًّا أَو عَامًّا أَو مُؤخَّرًا ، وَقَدْ يَتَخَلَّفْنَ .

الثَّامِنُ: التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ اسْمٌ نَكِرَةٌ فَضْلَةٌ يَرْفَعُ إِبْهَامَ اسْمٍ أَوْ إِجْمَالَ نِسْبَةٍ . فَالْأَوَّلُ بَعْدَ الْعَدَدِ الْأَحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى المِائَةِ وَكَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ ـ كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ ـ ، وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ كَرِطْلٍ زَيْتاً ، وَكَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَقَفِيزٍ بُرًّا وَشِبْهِهِنَّ مِنْ نَحْوِ ـ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ـ وَنِحْيٌ سَمْناً ، وَمِثْلُهَا زُبْدًا ، وَمَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، وَبَعْدَ فَرْعِهِ ، نَحْوُ خَاتَمٌ حَدِيداً . وَالثَّانِى إِمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ـ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ـ أَوْ عَنِ الْمَفْعُولِ ،

نَحْوُ ـ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ـ أَوعَنْ غَيْرِهِمَا نَحْوُ ـ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ـ أَوغَيْرُ مُحَوَّلٍ نَحْوُ : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً .

التَّاسِعُ : الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ أَوْ بِلاَ يَكُونُ أَوْ بِمَا خَلاَ أَوْ بِمَا عَدَا مُطْلَقاً أَوْ بِإِلاَّ بَعْدَ كَلاَمٍ تَامٍّ مُوجَبٍ أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى نَحْوُ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ :

☆ وَمَالِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ☆

وَغَيْرُ الْمُوجَبِ إِنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلاَ أَثَرَ فِيهِ لِإِلاَّ وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا ، نَحْوُ مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ ، وَإِنْ ذُكِرَ ، فَإِنْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نَحْوُ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ، أَو مُنْقَطِعًا فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ . وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسُوًى مَخْفُوضٌ ، وَبِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَومَنْصُوبٌ ، وَتُعْرَبُ غَيْرٌ اتِّفَاقًا ، وَسُوًى على الْأَصَحِّ إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ .

وَالْبَوَاقِي: خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا وَخَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعًا مُؤَخَّراً عَنْهَا رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا مُجَرَّدًا مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ ،وَمَقْرُونًا بِهَا بَعْدَ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ ، وَنَدَرَ

تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى، فِي قَوْلِهِ:

* وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *

فِيمَنْ رَفَعَ جُهْدُهُ شُذُوذَانِ. وَخَبَرُ مَا حُمِلَ عَلَى لَيْسَ وَاسْمُ وَإِنَّ أَخَوَاتِهَا.

وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا الْمَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً إِلَّا لَيْتَ فَجَوَازاً، وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنْهَا فَتُلْغَى لَكِنْ وُجُوباً وَكَأَنْ قَلِيلاً، وَإِنْ غَالِباً وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةً اللَّامُ وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالِي لَهَا نَاسِخًا، وَيَجِبُ اسْتِتَارُ اسْمِ إِنْ وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًا أَوْ جَامِدًا أَوْ مَفْصُولاً بِتَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ، وَيَغْلِبُ لِكَأَنَّ مَا وَجَبَ لِأَنْ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دَائِمًا خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً.

وَاسْمُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كَانَ مُضَافًا، أَوْ شِبْهَهُ نَحْوُ: لَا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا، وَلَا طَالِعًا جَبَلاً حَاضِرٌ.

وَالْمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ وَهُوَ لَنْ أَوْ كَيِ الْمَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقًا،

وَإِذَنْ إِنْ صُدِّرَتْ وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بِالْقَسَمِ أَوْ بِلاَ أَوْ بَعْدَ أَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ ـ وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى ـ إِنْ لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ ـ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ـ ، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ ـ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ـ .

وَتُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ ثَلاَثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَهِىَ كَىْ نَحْوُ ـ كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً ، وَحَتَّى إِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا نَحْوُ ـ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ـ وَأَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَاللاَّمُ تَعْلِيلِيَّةً مَعَ الْمُضَارِعِ الْمُجَرَّدِ مِنْ لاَ نَحْوُ ـ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ـ بِخِلاَفِ لِئَلاَّ يَعْلَمَ ، أَوْ جُحُودِيَّةً نَحْوُ مَا كُنْتُ أَوَلَمْ أَكُنْ لِأَفْعَلَ ، وَبَعْدَ ثَلاَثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِىَ أَوِ الَّتِى بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِى حَقِّى ، أَوْ إِلاَّ نَحْوُ لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ ، وَفَاءِ السَّبَبِيَةِ ، وَوَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْىٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ نَحْوُ ـ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ، وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ـ وَنَحْوُ ـ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى :

✲ لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِىَ مِثْلَهُ ✲

وَبَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ وَثُمَّ إِنْ عَطَفْنَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ أَو يُرْسِلَ رَسُولاً وَنَحْوُ :

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وَلَكَ مَعَهُنَّ وَمَعَ لاَمِ التَّعْلِيلِ إِظْهَارُ أَنْ .

(بَابٌ)

المَجْرُورَاتُ ثَلاَثَةٌ : أَحَدُهَا المَجْرُورُ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ مِنْ وَإِلَى وَعَنْ وَعَلَى وَالْبَاءُ وَاللاَّمُ وَفِي مُطْلَقاً وَالْكَافُ وَحَتَّى وَالْوَاوُ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً وَالتَّاءُ لِلّهِ وَرَبِّ مُضَافاً لِلْكَعْبَةِ أَوِ اليَاءِ ، وَكَيْ لِمَا الاَسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ أَنِ المُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا ، وَمُنْذُ وَمُذْ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَلاَ مُبْهَمٍ ، وَرُبَّ بِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيَّزُ بِمُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلاً وَلِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَهُ ، فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ ، وَالْفَاءِ وَبَلْ قَلِيلٌ وَحَذْفُ اللاَّمِ قَبْلَ كَيْ ، وَخَافِضِ أَنَّ ، وَأَنْ مُطْلَقاً .

الثَّانِي المَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ كَغُلاَمِ زَيْدٍ ، وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ

تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً وَمِنَ التَّعْرِيفِ إِلاَّ فِيمَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وَغَيْرَ مَحْضَةٍ، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلاَ تَخْصِيصاً كَضَارِبُ زَيْدٍ وَمُعْطِي الدِّينَارِ وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَإِلاَّ فَمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ تُفِيدُهُمَا إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَامِ كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحِقّاً لِلنَّكِرَةِ كَجَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا لَكَ وَلاَ أَبَا لَهُ فَلاَ يَتَعَرَّفُ، وَتُقَدَّرُ بِمَعْنَى فِي نَحْوُ، بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَعُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ، وَبِمَعْنَى مِنْ فِي نَحْوُ خَاتَمُ حَدِيدٍ، وَيَجُوزُ فِيهِ نَصْبُ الثَّانِي وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وَبِمَعْنَى اللاَّمِ فِي الْبَاقِي.

الثَّالِثُ الْمَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ، وَهُوَ شَاذٌّ نَحْوُ هٰذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ وَقَوْلِهِ:

٭ يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ ٭

وَلَيْسَ مِنْهُ ـ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ عَلَى الأَصَحِّ

(بَابٌ)

الْمَجْزُومَاتُ الأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ وَهُوَ

ضَرْبَانِ جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَهُوَ لَمْ وَلَمَّا وَلاَمُ الأَمْرِ وَلاَ فى النَّهْيِ وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ إِنْ وإِذْ مَا لِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ وَهُمَا حَرْفَانِ ومَنْ لِلْعَالِمِ ومَا ومَهْمَا لِغَيْرِهِ ومَتَى وأَيَّانَ لِلزَّمَانِ وأَيْنَ وأَنَّى وَحَيْثُمَا لِلْمَكَانِ وأَىٌّ بِحَسَبِ مَاتُضَافُ إِلَيْهِ، ويُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطاً ولاَ يَكُونُ مَاضِيَ المَعْنَى ولاَ إِنْشَاءً ولاَ جَامِداً ولاَ مَقْرُوناً بِتَنْفِيسٍ ولاَ قَدْ ولاَ نَافٍ غَيْرِ لاَ ولَمْ، وثَانِيهِمَا جوَاباً وجَزَاءً وقَدْ يَكُونُ واحِداً مِنْ هٰذِهِ فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ نَحْوُ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ الآيَةَ ، فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا .

أو جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا ،أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَنَحْوُ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ، وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ وإِلاَّ نَحْوُ افْعَلْ هٰذَا وإِلاَّ عَاقَبْتُكَ أَوْ جَوَابٍ شَرْطُهُ مَاضٍ نَحْوُ : فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فى الأَرْضِ أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهُمَا طَلَبٌ ولَوْ بِاسْمِيَّةٍ أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ أَوْ بِمَا لَفْظُهُ الخَبَرُ نَحْوُ ـ تَعَالَوْا أَتْلُ ـ ، وَنَحْوُ : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ، وحَسْبُكَ الحَدِيثَ يَنَمِ النَّاسُ ، وقالَ :

* مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي *

وَشَرْطُ ذٰلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الجَوَابِ مَحْبُوباً نَحْوُ : لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ

وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظاً نَحْوُ. هُوَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلَ أَوْ نِيَّةً نَحْوُ : إِنْ قُمْتَ أَقُومُ ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ إِنْ تَقُمْ أَقُومُ ، وَبِجَوَابِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقاً أَوْ قَسَمٍ إِلاَّ إِنْ سَبَقَهُ ذُو خَبَرٍ فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ المُؤَخَّرِ .

وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشَّرْطِ أَوِ الجَوَابِ قَوِيٌّ ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ ، وَرَفْعُ تَالِي الجَوَابِ جَائِزٌ .

(بابٌ فِي عَمَلِ الفِعْلِ)

كُلُّ الأَفْعَالِ تَرْفَعُ إِمَّا الفَاعِلَ أَوْ نَائِبَهُ أَوِ المُشَبَّهَ بِهِ وَتَنْصِبُ الأَسْمَاءَ إِلاَّ المُشَبَّهَ بِالمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقاً ، وَإِلاَّ الخَبَرَ وَالتَّمْيِيزَ وَالمَفْعُولَ المُطْلَقَ فَنَاصِبُهَا الوَصْفُ وَالنَّاقِصُ وَالمُبْهَمُ المَعْنَى أَوِ النِّسْبَةُ وَالمُتَصَرِّفُ التَّامُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ ، وَإِلاَّ المَفْعُولَ بِهِ فَإِنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ سَبْعَةُ أَقْسَامٍ : مَالاَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أَصْلاً

كالدَّالِّ عَلَى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ أَوْ صِفَةٍ حِسِّيَّة كَطَالَ وَخَلِقَ أَوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ وَفَرِحَ وَكَالْمُوَازِنِ لِانْفَعَلَ كَانْكَسَرَ أَوْ فَعُلَ كَظَرُفَ أَوْ فَعَلَ أَوْ فَعِلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُمَا عَلَى فَعِيل فِى نَحْوِ ذَلَّ وَسَمِنَ. وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ دَائِمًا بِالْجَارِّ كَغَضِبَ وَمَرَّ أَوْ دَائِمًا بِنَفْسِهِ كَأَفْعَالِ الْحَوَاسِّ أَوْ تَارَةً وَتَارَةً كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ وَمَا يَتَعَدَّى لَهُ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ أُخْرَى كَفَغَرَ وَشَحَا وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَإِمَّا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا تَارَةً وَلَا يَتَعَدَّى أُخْرَى كَنَقَصَ وَزَادَ أَوْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا دَائِمًا فَأَمَّا ثَانِيهِمَا كَمَفْعُولِ شَكَرَ كَأَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ وَاخْتَارَ وَصَدَقَ وَزَوَّجَ وَكَنَّى وَسَمَّى وَدَعَا بِمَعْنَاهُ وَكَالَ وَوَزَنَ، أَوْ أَوَّلُهُمَا فَاعِلٌ فِى الْمَعْنَى كَأَعْطَى وَكَسَا أَوْ أَوَّلُهُمَا وَثَانِيهِمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِى الْأَصْلِ وَهُوَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ظَنَّ لَا بِمَعْنَى اتَّهَمَ، وَعَلِمَ - لَا بِمَعْنَى عَرَفَ وَرَأَى لَا مِنَ الرَّأْيِ وَوَجَدَ لَا بِمَعْنَى حَزِنَ أَوْ حَقَدَ، وَحَجَا لَا بِمَعْنَى قَصَدَ، وَحَسِبَ وَزَعَمَ وَخَالَ وَجَعَلَ وَدَرَى فِى لُغَيَّةٍ، وَهَبْ وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ وَيَلْزَمَانِ الْأَمْرَ، وَأَفْعَالُ التَّصْيِيرِ كَجَعَلَ وَتَخِذَ وَاتَّخَذَ وَرَدَّ وَتَرَكَ وَيَجُوزُ إِلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، وَيَجِبُ

تَعْلِيقُهَا قَبْلَ لاَمِ الاِبْتِدَاءِ أَوِ الْقَسَمِ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ بِمَا مُطْلَقاً أَوْ بِلاَ أَوْ إِنْ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَوْ لَعَلَّ أَوْ لَوْ أَوْ أَنْ أَوْ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ. وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاَثَةٍ وَهُوَ أَعْلَمَ وَأَرَى وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ، وَلاَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فِي بَابِ ظَنَّ وَلاَ غَيْرِ الأَوَّلِ فِي بَابِ أَعْلَمَ وَأَرَى إِلاَّ لِدَلِيلٍ. وَبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إِجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ بِصِيغَةِ تَقُولُ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُولٍ أَوْ مَجْرُورٍ .

(بابٌ)

الأَسْمَاءُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ عَشَرَةٌ : أَحَدُهَا الْمَصْدَرُ وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ كَضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، وَشَرْطُهُ أَلاَّ يُصَغَّرَ وَلاَ يُحَدَّ بِالتَّاءِ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ وَلاَ يُتْبَعُ قَبْلَ الْعَمَلِ وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ نَحْوُ ـ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ـ وَمُضَافاً لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ نَحْوُ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ وَمَقْرُوناً بِأَلْ وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ

الثَّانِي : اُسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ مَا اُشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ؛ فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ، وَإِلاَّ فَإِنْ كَانَ صِلَةً لِأَلْ عَمِلَ مُطْلَقاً ، وَإِلاَّ عَمِلَ إِنْ كَانَ حَالاً ، أوِ اُسْتِقْبَالاً ، واعْتَمَدَ وَلَوْ تَقْدِيراً عَلَى نَفْيٍ ، أَوِ اُسْتِفْهَامٍ ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ ، أَوْ مَوْصُوفٍ .

الثَّالِثُ: الْمِثَالُ ، وَهُوَ مَاحُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلى فَعَّالٍ ، أَو مِفْعَالٍ ، أَو فَعُولٍ بِكَثْرَةٍ ، أَو فَعِيلٍ ، أَو فَعِلٍ بِقِلَّةٍ .

الرَّابِعُ: اُسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مَا اُشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَشَرْطُهُمَا كَاُسْمِ الْفَاعِلِ .

الْخَامِسُ : الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ، وَهِيَ كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا ، وَتَخْتَصُّ بِالْحَالِ وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ ؛ وَتَرْفَعُهُ فاعِلاً ، أَو بَدَلاً ، أَو تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً ، أَو تَمْيِيزاً ، أَوْ تَجُرُّهُ بِالإِضَافَةِ إِلاَّ إِنْ كَانَتْ بِأَلْ ، وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا

السَّادِسُ : اُسْمُ الْفِعْلِ ، نَحْوُ بَلْهَ زَيْداً بِمَعْنَى دَعْهُ ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بِمَعْنَى اُلْزَمْهُ وَاُلْصَقْ ، وَدُونَكَهُ بِمَعْنَى خُذْهُ ، وَرُوَيْدَهُ ،

وَتَيْدَهُ بِمَعْنَى أَمْهِلْهُ ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بِمَعْنَى بَعُدَ وَافْتَرَقَ ، وَأَوَّهْ وَأُفٍّ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ وَأَتَضَجَّرُ ، وَلاَ يُضَافُ وَلاَ يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ، وَلاَ يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ

السَّابِعُ وَالثَّامِنُ : الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ الْمُعْتَمِدَانِ ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ

التَّاسِعُ : اسْمُ الْمَصْدَرِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادَةِ الْحَدَثِ كَالْكَلاَمِ وَالثَّوَابِ ، وَإِنَّمَا يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَغْدَادِيُّونَ ، وَأَمَّا نَحْوُ إِنَّ مُصَابَكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ فَجَائِزٌ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَعَكْسُهُ نَحْوُ فَجَارِ وَحَمَادِ .

الْعَاشِرُ : اسْمُ التَّفْضِيلِ كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ ، وَيَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ وَظَرْفٍ وَحَالٍ وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ مُطْلَقًا ، وَلاَ يَعْمَلُ فِي مَصْدَرٍ وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوْ لَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، وَلاَ مَرْفُوعٍ مَلْفُوظٍ بِهِ فِي الْأَصَحِّ إِلاَّ فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ ، وَإِذَا كَانَ بِأَلْ طَابَقَ ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ ، وَلاَ يُبْنَى وَلاَ يَنْقَاسُ هُوَ وَلاَ أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ ، وَهِيَ مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ ،

وَفَعِلَ إلاَّ مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ مُجَرَّدٍ لَفْظاً وَتَقْدِيراً ، تامٍّ مُتَفَاوِتِ الْمَعْنَى غيْرِ مَنْفِيٍّ ، وَلاَ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ

(بابٌ)

وَإِذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ عَامِلاَنِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرَ فَالْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إِعْمَالَ الْمُجَاوِرِ فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِ مَرْفُوعِهِ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إِنِ اسْتَغْنَى عَنْهُ وَإِلاَّ أَخَّرَهُ، وَالْكُوفِيُّ الأَسْبَقَ فَيُضْمِرُ فِي غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ .

(بابٌ)

إِذَا شَغَلَ فِعْلاً أَوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلاَبِسٍ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلاَّ وَمَتَى ، وَتَرَجَّحَ إِنْ تَلاَ مَا الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرِ مَفْصُولٍ بِإِمَّا نَحْوُ: أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ، وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ، أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَباً، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالاِبْتِدَاءِ إِنْ تَلاَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ أَوْ تَلاَهُ مَالَهُ الصَّدْرُ كَزَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ وَهٰذَا خَارِجٌ عَنْ أَصْلِ هٰذَا الْبَابِ مِثْلُ ـ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ـ

وَزَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ ، وَتَرَجَّحَ فى نَحْوِ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وَاسْتَوَيَا فى نَحْوِ زَيْدٌ قامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ .

(بابٌ)

يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فى الْإِعْرَابِ خَمْسَةٌ : أَحدُهَا التَّوْكِيد وَهُوَ تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ فى النِّسْبَةِ أَو الشُّمُولِ، فَالْأَوَّلُ : نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَالزَّيْدَانِ أَو الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ ، وَالْعَيْنُ كَالنفْسِ . وَالثَّانِى نَحْوُ جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وَالْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ وَالْعَبِيدَ كُلَّهُمْ وَالْأَمَةَ كُلَّهَا وَالْإِمَاءَ كُلَّهُنَّ ، وَلَا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقًا، وَتُؤَكَّدُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ أَوْ مُرَادِفِهِ نَحْو دَكًّا دَكًّا ،وَفِجَاجًا سُبُلًا. وَلَا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلَا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابِيّ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ .

الثَّانِى ، النَّعْتُ : وَهُوَ تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ اوْ تَأْكِيدَهُ أَوِ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ ، وَيَتْبَعُهُ فى وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَلَا يَكُونُ أَخصَّ مِنْهُ فَنَحْوُ بِالرَّجُلِ

صَاحِبِكَ بَدَلٌ ، وَنَحْوُ بِالرَّجُلِ الْفَاضِلِ وَ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ نَعْتٌ ، وَأَمْرُهُ فِى الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ ، وَلَـكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ جَاءَنِى رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ عَلَى قَاعِدٍ ، وَأَمَّا قَاعِدُونَ فَضَعِيفٌ . وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ .

الثَّالِثُ : عَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ أَوْ يُخَصِّصُهُ ، نَحْوُ : ﴿ أَقْسَمَ بِاللّٰهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ﴾ وَنَحْوُ : أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ وَيَتْبَعُهُ فِى أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ ، وَيَجُوزُ إِعْرَابُهُ بَدَلَ كُلٍّ إِنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ ، كَهِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : يَازَيْدُ الْحَرِثُ وَ ﴿ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ ﴾ وَ ﴿ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً ﴾ وَيَمْتَنِعُ فِى نَحْوُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ، وَفِى نَحْوِ يَا سَعِيدُ كُرْزٌ ، وَقَرَأَ قَالُونُ عِيسَى .

الرَّابِعُ : الْبَدَلُ ، وَهُوَ التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ إِمَّا بَدَلُ كُلٍّ نَحْوُ ـ صِرَاطَ الَّذِينَ ـ أَوْ بَعْضٍ نَحْوُ ـ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ـ أَوِ اشْتِمَالٍ نَحْوُ ـ قِتَالٍ فِيهِ ـ أَوْ إِضْرَابٍ نَحْوُ مَا كُتِبَ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا ، أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ، كَجَاءَنِى

زَيْدٌ عَمْرٌو، وَهٰذَا زَيْدٌ حِمَارٌ، وَالأحْسَنُ عطفُ هٰذِهِ الثَّلاثَهِ ببلْ. وَيُوَافِقُ مَتْبوعَهُ، وَيُخَالِفُهُ فى الإظْهَارِ وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيْهِمَا، لٰكِنْ لاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ حَاضِرٍ إلاَّ بَدَلَ بَعْضٍ أوِ اشْتِمَالٍ مُطلقاً أَوْ بَدَلَ كُلٍّ إنْ أفادَ الإحَاطَةَ .

الخَامِسُ : عَطفُ النَّسَقِ ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ ، وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ ، وَثُمَّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ وَبِحَتَّى لِلْجَمْعِ وَالْغَايَةِ ، وَبِأَمِ الْمُتَّصِلَةِ ، وَهِىَ الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أَوْ بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمِ التَّعْيِينُ، وَهِىَ فى غَيْرِ ذٰلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالجُمَلِ وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذٰلِكَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإبَاحَةِ، وَبَعْدَ الخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَّقْسِيمِ ، وَبِبَلْ بَعْدَ النَّفْىِ أَوِ النَّهْىِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا كَلٰكِنْ وَبَعْدَ الإثْبَاتِ وَالأَمْرِ لِنَقْلِ حُكْمِ مَاقَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا ، وَبِلاَ لِلنَّفْىِ ، وَلاَ يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ، وَلاَ يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أَوِ الْعَيْنِ إلاَّ بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَّا ، وَلاَعَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إلاَّ بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ .

(فَصْلٌ)

وَإِذَا أُتْبِعَ الْمُنَادَى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ أَلْ فَهُوَ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا ، وَتَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ إِلاَّ تَابِعَ أَيٍّ فَيُرْفَعُ ، وَإِلاَّ التَّابِعَ الْمُضَافَ الْمُجَرَّدَ مِنْ أَلْ فَيُنْصَبُ كَتَابِعِ الْمُعْرَبِ .

(بابٌ)

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ :

إِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا

فَالتَّأْنِيثُ بِالأَلِفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ ، وَالْجَمْعُ الْمُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي : مِنْهَا مَالاَ يَمْنَعُ إِلاَّ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ وَهُوَ التَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ وَجِهَانٍ ، بِخِلاَفِ نَحْوِ سَقَرَ وَبَلْخَ وَزَيْنَاءِ لاِمْرَأَةٍ ، وَالتَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ ، وَالْعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ . وَمَا يَمْنَعُ تَارَةً مَعَ الْعَلَمِيَّةِ وَأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ ، وَهُوَ الْعَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ وَكَمَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ ، وَالْوَزْنُ كَأَحْمَدَ ، وَالزِّيَادَةُ

كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ . وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاء فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ وَيَعْمَلٌ وَنَدْمَانٌ مِنَ الْمُنَادَمَةِ مُنْصَرِفَةٌ . وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا فِي الْعُجْمَةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ ، وَشَرْطُ الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضَرَبَ عَلَمَيْنِ ، أَوِ افْتِتَاحُهُ بِزِيَادَةٍ هِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وَكَأَفْكَلَ عَلَمًا .

(بَابُ الْعَدَدِ)

الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلًا كَثَالِثٍ وَالْعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالثَّلَاثَةُ وَالتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا ، وَالْعَشَرَةُ مُفْرَدَةً بِالْعَكْسِ وَتَمْيِيزُ الْمِائَةِ وَمَافَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ ، وَالْعَشَرَةُ مُفْرَدَةً وَمَادُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ إِلَّا الْمِائَةَ فَمُفْرَدَةٌ ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةُ كَالْعَشَرَةِ وَالْمِائَةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ الْمَجْرُورَةُ كَالْأَحَدَ عَشَرَ وَالْمِائَةِ ، وَلَا يُمَيَّزُ الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ . وَثِنْتَا حَنْظَلٍ ضَرُورَةٌ

[القاهرة فى يوم الخميس ٥ شعبان سنة ١٣٥٧ هـ / ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٨ م]
ملاحظ المطبعة : محمد أمين عمران مدير المطبعة : رستم مصطفى الحلبي

ملحة الاعراب

تأليف

ابى القاسم بن على الحريرى البصرى
مؤلف المقامات الأدبية

مطبوعات
أسعد محمد سعيد الحبال وأولاده
جدة

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

[حديث شريف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ شَدِيدِ الْحَوْلِ

[وَبَعْدَهُ] : فَأَفْضَلُ السَّلَامِ ... عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَنَامِ

وَآلِهِ الْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلَامِ الْمُنْتَظِمْ ... حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ

اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَافْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

بَابُ الْكَلَامِ

حَدُّ الْكَلَامِ (١) مَا أَفَادَ الْمُسْتَمِعْ ... نَحْوُ سَعَى زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُتَّبِعْ

وَنَوْعُهُ الَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَى ... اِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى (٢)

بَابُ الْاسْمِ

فَالْاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّى وَعَلَى (٣)

---

[١] تعريف الكلام عند النحاة : لفظ أفاد السامع إفادة تامّة ، و يتركب من فعل واسم نحو : سعى زيد ، أو من اسمين نحو : عمرو متبع

[٢] جزء الكلام الذى يتركب منه : اسم وفعل وحرف معنى

[٣] كلّ كلمة تدخل عليها حرف جرّ فهى اسم .

مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ وَذَا وَأَنْتَ وَالَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

بَابُ الفِعْلِ

وَالفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ (١)

أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ (٢)

أَوْ كَانَ أَمْرًا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوُ قُلْ

وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسِطْ وَاشْرَبْ وَكُلْ (٣)

بَابُ الحَرْفِ

وَالحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَهْ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَهْ (٤)

مِثَالُهُ حَتَّى وَلَا وَثُمَّا وَهَلْ وَبَلْ وَلَوْ وَلَمْ وَلَمَّا (٥)

بَابُ النَّكِرَةِ وَالمَعْرِفَةِ

وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَرُ المَعْرِفَةُ المُشْتَهِرَهْ

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ (٦)

---

[١] كل كلمة يدخل عليها قد والسين فهي فعل نحو : بان أو يبين .

[٢] كل كلمة تلحقها تاء الفاعل فهي فعل نحو : ليس . [٣] كل لفظ دل على الطلب وكان مشتقا فهو فعل أمر نحو قل ، فان لم يكن مشتقا فهو اسم فعل نحو : صه ودارك . [٤] الحرف لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، فعلامته عدم قبوله لعلامتيهما .

[٥] الحروف ثلاثة أقسام : منها ما يختص بالأسماء ، ومنها ما يختص بالأفعال ، ومنها ما هو مشترك بينهما . [٦] كل اسم تدخل عليه رب فهو نكرة

نَحْوُ غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ ... كَقَوْلِهِمْ رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبَقْ (١)

وَمَا عَــدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَهْ ... لَا يَمْتَرِي فِيهِ الصَّحِيحُ الْمَعْرِفَهْ (٢)

مِثَالُهُ الدَّارُ وَزَيْدٌ وَأَنَا ... وَذَا وَتِلْكَ وَالَّذِي وَذُو الْغِنَا (٣)

وَآلَةُ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ ... تَعْرِيفَ كَبِدٍ مُبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ (٤)

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ (٥) ... إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تُدْرَجْ سَقَطْ

بابُ قِسْمَةِ الْأَفْعَالِ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الْأَفْعَالِ ... لِيَنْجَلِي عَنْكَ صَدَا الْإِشْكَالِ

فَهْيَ ثَلَاثٌ مَا لَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وَفِعْلُ الْأَمْرِ وَالْمُضَارِعُ

فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فِيــهِ أَمْسِ ... فَإِنَّهُ مَاضٍ بِغَيْرِ لَبْسِ (٦)

وَحُكْمُهُ فَتْحُ الْأَخِــيرِ مِنْهُ ... كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ (٧)

---

[١] مثال المنكر الذى تدخل عليه ربّ غلام وكتاب وطبق ونحوها .

[٢] ماعدا ما يقبل ربّ فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة .

[٣] المعرفة ستة أنواع : الضمائر ، والعَلَم ، وأسماء الاشارة ، والأسماء الموصولة ، والمحلى بأل ، والمضاف إلى واحد منها . [٤] أل حرف تعريف عند بعض النحاة ، فاذا أدخلتها على النكرة صارت معرفة نحو : الكبد .

[٥] وقال قوم منهم : بل اللام فقط ، لأن الهمزة تسقط فى الدرج .

[٦] كلّ لفظ دلّ على حدث وزمن مضى وصلح مجىء أمس بعده فهو فعل ماض بلا اشتباه نحو : ضرب . [٧] حكم الفعل الماضى أن يبنى على الفتح الظاهر إن كان صحيح الآخر نحو : سار وبان وعلى الفتح المقدر فى نحو : زيد صلى ؛ فقالوا أصبت .

وَالْأَمْرُ تُبْنَى عَلَى السُّكُونِ (١) — مِثَالُهُ احْذَرْ صَفْقَةَ الْمَغْبُونِ

وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ — فَاكْسِرْ وَقُلْ لِيَقُمِ الْغُلَامُ (٢)

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدَا — فَأَسْقِطِ الْحَرْفَ الْأَخِيرَ أَبَدَا (٣)

تَقُولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الْأَحَدْ — وَاسْعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

وَهٰكَذَا قَوْلُكَ ارْمِ مَنْ رَمَى — فَاحْذُ عَلَى ذٰلِكَ فِيمَا اسْتَبْهَمَا

وَالْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ الْعِقَابَا — وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الْجَوَابَا (٤)

وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ — فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالَ الْعَبَثِ (٥)

بَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ — أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرٍ أَوْ يَاءَ (٦)

قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ — فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ — سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ (٧)

---

[١] فعل الأمر مبنيّ على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: احذر

[٢] اكسر آخر فعل الأمر إن جاء بعده ما فيه أل نحو: خذِ العفو .

[٣] فعل الأمر المعتل مبنيّ على حذف حروف العلة: نحو: اغد واسع وارم

[٤] إذا كان قبل آخر المضارع حرف علة فأسقطه من فعل الأمر إذا أمرت واحدا أو جماعة الإناث نحو: خف وقل وبع . [٥] فعل الأمر إن اتصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة بنى على حذف النون نحو: خافِي رِجالَ العَبَثِ . [٦] إذا وجدت فى أول الفعل همزة متكلم، أو تاء مخاطب، أو مؤنثة، أو نون متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه، أو ياء غائب فهو فعل مضارع . [٧] لا يعرب من الأفعال إلا الفعل المضارع، إذا خلا من نونى التوكيد ونون النسوة نحو: يضرب .

وَالْأَحْرُفُ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَابَعَهْ ... مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ الْمُضَارَعَهْ
وَسِمْطُهَا الْحَاوِى لَهَا نَأَيْتُ ... فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ
وَضَمُّهَا مِنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِى ... مِثْلُ يُجِيبُ مَنْ أَجَابَ الدَّاعِى (١)
وَمَا سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تَفْتَتِحْ ... وَلَا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْنًا أَمْ رَجَحْ
مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِى ... وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِى

بَابُ الْإِعْرَابِ

وَإِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَ الْإِعْرَابَا ... لِتَقْتَفِي فِى نُطْقِكَ الصَّوَابَا
فَإِنَّهُ بِالرَّفْعِ ثُمَّ الْجَرِّ (٢) ... وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ جَمِيعاً يَجْرِى
فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلَا مُمَانِعِ ... قَدْ دَخَلَا فِى الِاسْمِ وَالْمُضَارِعِ (٣)
* وَالْجَرُّ يَسْتَأْثِرُ بِالْأَسْمَاءِ ... وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ بِلَا امْتِرَاءِ (٤)
فَالرَّفْعُ ضَمُّ آخِرِ الْحُرُوفِ ... وَالنَّصْبُ بِالْفَتْحِ بِلَا وُقُوفِ (٥)
وَالْجَرُّ بِالْكَسْرَةِ لِلتَّبْيِينِ ... وَالْجَزْمُ فِى السَّالِمِ بِالتَّسْكِينِ

إِعْرَابُ الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ

وَنَوِّنِ الِاسْمَ الْفَرِيدَ الْمُنْصَرِفْ ... إِذَا دَرَجْتَ قَائِلاً وَلَمْ تَقِفْ (٦)

---

[١] اذا كان الماضى على أربعة أحرف وجب ضم أحرف نأيت من المضارع نحو: يجيب وتفتح فيما عدا ذلك نحو: يَذهب ويَلتجى ويَستجيش .
[٢] ألقاب الاعراب أربعة : رفع ،ونصب ، وجرّ ، وجزم . [٣] الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل . [٤] تختص الأسماء المعربة بالجر والفعل بالجزم . [٥] أصل الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجرّ بالكسرة والجزم بالسكون . [٦] نوّن الاسم المنفرد المنصرف فى حالة الوصل ، ولا

وَقِفْ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلِفْ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَخْتَلِفْ (١)

تَقُولُ عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا ... وَخَالِدٌ صَادَ الْغَدَاةَ صَيْدَا

وَتُسْقِطُ التَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ ... أَوْ إِنْ تَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ (٢)

مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي ... وَأَقْبَلَ الْغُلَامُ كَالْغَزَالِ

فَصْلٌ : الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُعْتَلَّةُ الْمُضَافَةُ

وَسِتَّةٌ تَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ ... فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ وَرَاوِي (٣)

وَالنَّصْبُ فِيهَا يَا أُخَيَّ بِالْأَلِفِ ... وَجَرُّهَا بِالْيَاءِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ

وَهِيَ أَخُوكَ وَأَبُو عِمْرَانَا ... وَذُو وَفُوكَ وَحَمُو عُثْمَانَا

ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الْأَسْمَاءِ ... فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ

بَابُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالْأَلِفْ (٤) ... هُنَّ حُرُوفُ الِاعْتِلَالِ الْمُكْتَنِفْ

إِعْرَابُ الِاسْمِ الْمَنْقُوصِ

وَالْيَاءُ فِي الْقَاضِي وَفِي الْمُشْتَرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَالْجَرِّ (٥)

تنوّنه فى حالة الوقف . [١] قف على المنصوب بالألف تبعا لرسمه .

[٢] يسقط التنوين عند الاضافة نحو : غلام الوالى ، ومع أل نحو : الغلام .

[٣] الأسماء الستة ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة نحو : جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك . [٤] الواو التى قبلها ضمة والياء التى قبلها كسرة والألف التى قبلها فتحة تسمى حروف العلة وحروف المدّ واللين . [٥] الاسم المنقوص ، هو الذى آخره ياء قبلها كسرة يرفع ويجرّ بحركات مقدرة على الياء للثقل

وَتُفْتَحُ الْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ الْقَاضِيَ الْمُهَذَّبَا

وَنَوِّنِ الْمُنَكَّرَ الْمَنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا (١)

تَقُولُ هَذَا مُشْتَرٍ مُخَادِعُ ... وَافْزَعْ إِلَى حَامٍ حِمَاهُ مَانِعُ

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ الشَّجِي ... وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي (٢)

هَذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَهْ ... فَافْهَمْهُ عَنِّي فَهْمَ صَافِي الْمَعْرِفَهْ

إِعْرَابُ الِاسْمِ الْمَقْصُورِ

وَلَيْسَ لِلْإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِنَ الْأَسَامِي أَثَرٌ إِذَا ذُكِرْ (٣)

مِثَالُهُ يَحْيَى وَمُوسَى وَالْعَصَا ... أَوْ كَحَيًا أَوْ كَرَحًى أَوْ كَعَصَى

فَهَذِهِ آخِرُهَا لَا يَخْتَلِفْ ... عَلَى تَصَارِيفِ الْكَلَامِ الْمُؤْتَلِفْ

إِعْرَابُ الْمُثَنَّى

وَرَفْعُ مَا ثَنَّيْتَهُ بِالْأَلِفِ (٤) ... كَقَوْلِكَ الزَّيْدَانِ كَانَا مَأْلَفِي

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... بِغَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا مِرَاءِ

تَقُولُ زَيْدٌ لَابِسٌ بُرْدَيْنِ ... وَخَالِدٌ مُنْطَلِقُ الْيَدَيْنِ

---

[١] تحذف ياء المنقوص و ينوّن فى حالتى الرفع والجرّ إذا نكر نحو : مشتر وحام، وتثبت فى حالة النصب نحو : رأيت مشتريا . و ينصب بالفتحة الظاهرة .

[٢] الياء المشدّدة فى آخر الاسم إذا خففت أعربت إعراب المنقوص نحو : الشجى .

[٣] المقصور، وهو الذى آخره ألف قبلها فتحة يعرب بحركات مقدّرة على الألف للتعذر .

[٤] المثنى، وهو مادلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجرّ بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة والكسرة والنون فيه عوض عن التنوين فى المفرد .

وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّيَ ... مِنَ الْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ الْوَهْنِ

إِعْرَابُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ

وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهْ ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدَهْ (١)

فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعْ ... مِثْلُ شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ الْعُرْبِ الْعَرْبَاءِ

تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى ... وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

وَنُونُهُ مَفْتُوحَةٌ إِذْ تُذْكَرُ ... وَالنُّونُ فِي كُلِّ مُثَنًّى تُكْسَرُ (٢)

تَسْقُطُ النُّونَانِ فِي الْإِضَافَهْ ... نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرُّصَافَهْ (٣)

وَقَدْ لَقِيتُ صَاحِبَيْ أَخِينَا ... فَاعْلَمْهُ فِي حَذْفِهِمَا يَقِينَا

إِعْرَابُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ

وَكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تَاءٌ زَائِدَهْ (٤) ... فَارْفَعْهُ بِالضَّمِّ كَرَفْعِ حَامِدَهْ

وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ ... نَحْوُ كَفَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ شَرِّي

---

[١] جمع المذكر السالم ، وهو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب ويجرّ بالياء المكسور ما قبلها ، ونونه عوض التنوين فى المفرد . [٢] نون جمع المذكر السالم مفتوحة ، ونون المثنى مكسورة . [٣] تسقط نون المثنى والمجموع عند الإضافة كقوله : رأيت ساكنى الرصافة ، وصاحبى أخينا .

[٤] جمع المؤنث السالم ، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين يرفع بالضمة وينصب ويجرّ بالكسرة نحو : كفيت المسلمات ، وكذا أولات ، وما سمّى به كعرفات .

إِعْرَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

وَكُلُّ مَا كُسِّرَ فِى الْجُمُوعِ ... كَالْأُسْدِ وَالْأَبْيَاتِ وَالرُّبُوعِ (١)
فَهْوَ نَظِيرُ الْفَرْدِ فِى الْإِعْرَابِ ... فَاسْمَعْ مَقَالِى وَاتَّبِعْ صَوَابِى

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

وَالْجَرُّ فِى الِاسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفْ ... بِأَحْرُفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفْ
مِنْ (٢) وَإِلَى وَفِى وَحَتَّى وَعَلَى ... وَعَنْ (٣) وَمُنْذُ ثُمَّ حَاشَا وَخَلَا

---

[١] جمع التكسير، وهو ما تغير فيه بناء مفرده يعرب إعراب المفرد نحو: صنوان ونجم والأسد والرسل والربوع والغلمان. [٢] من تأتى على أربعة معانٍ: الأول ابتداء الغاية فى المكان نحو: سرت من البصرة الثانى التبعيض نحو: شربت من النهر. الثالث تبيين الجنس كقوله تعالى ـ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ. الرابع زائدة كقوله سبحانه ـ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ـ وإلى لانتهاء الغاية نحو: سرت الى المسجد. وفى للظرفية نحو: الماءُ فى الكوز. وحتى تأتى على أربعة معان: الأول حرف جرّ لانتهاء الغاية كقوله سبحانه ـ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ـ والثانى حرف عطف نحو: قدم الحجاج حتى المشاة. والثالث حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر نحو: حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ الرابع أن تدخل على المضارع فيكون منصوبا بأن مضمرة بعدها وعلى للاستعلاء نحو: ركبت على الفرس. [٣] وعن للمجاوزة نحو: بلغني عن زيد حديث، ومذ ومنذ لابتداء الغاية فى الزمان نحو: لم أره مذ يوم الجمعة، وحاشا وخلا للاستثناء. والباء تأتى للتعدية نحو: مررت بزيد وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وزائدة نحو: زيد ليس بقائم. والكاف للتشبيه، وتختص بالظاهر نحو: زيد كالبدر، وتأتى زائدة كقوله تعالى ـ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ـ واللام تأتى بمعنى الملك نحو: الدار لزيد وللاختصاص نحو: الجلُّ للفرس، وللعلة نحو: زرتك

وَالبَاءِ وَالْكَافُ إِذَا مَا زِيدَا ... وَاللاَّمُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أَيْضاً ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَامِنْهُ غَبَرْ
تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ... وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا
وَرُبَّ تَأْتِي أَبَداً مُصَدَّرَهْ ... وَلاَ يَلِيهَا الاِسْمُ إِلاَّ نَكِرَهْ
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ ... كَقَوْلِهِمْ وَرَاكِبٍ بِجَاوِي

حُرُوفُ الْقَسَمِ (١)

ثُمَّ تَجُرُّ الاِسْمَ بَاهُ الْقَسَمِ ... وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيْضاً فَاعْلَمِ
لَكِنْ تَخُصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللهِ ... إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلاَ اشْتِبَاهِ

بَابُ الإِضَافَةِ (٢)

وَقَدْ يُجَرُّ الاِسْمُ بِالإِضَافَهْ ... كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَهْ (٣)
فَتَارَةً (٤) تَأْتِي بِمَعْنَى اللاَّمِ ... نَحْوُ أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامِ

لإحسانك . وتكسر مع الاسم الظاهر وياء المتكلم وتفتح فيما عداهما. ورب للتقليل ، ويجب أن تكون في صدر الكلام وأن يكون مدخولها نكرة موصوفة ونجرِه فعلا ماضيا ، وتارة تضمر ربّ بعد الواو نحو :

* وليل كموج البحر أرخى سدوله * وبعد الفاء نحو : فمثلك حبلى قد طرقت . [١] حروف القسم الثلاثة تجرّ الاسم المقسم به إلا أن الباء تدخل على المظهر والمضمر نحو : أقسم بالله وبك ، والواو لا تدخل إلا على المظهر والتاء تختص باسم الله . [٢] الاضافة : هي ضمّ اسم إلى اسم ، ويسمى الأول المضاف ، والثاني المضاف إليه . ويعرب الأول بحسب العوامل والثاني ملازم للجرّ . [٣] الاسم المعرب يجرّ بالاضافة كقولهم : دار أبي قحافة . [٤] تارة تأتي الاضافة على معنى اللام التي للملك أو الاختصاص نحو : عبد

وتَارةً تَأتِي بِمَعنَى مِنْ إذَا قُلْتَ مَا زَيْتٍ فَقِسْ ذَاكَ وَذَا

وَفِي لِلْمُضَافِ مَا يَجُرُّ أبَدَا مِثْلَ لَدُنْ زَيْدٍ وَإنْ شِئْتَ لَدَى (١)

وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَذُو وَمِثْلُ وَمَعْ وَعِنْدَ وَأُولُو وَكُلُّ

ثُمَّ الجِهَاتُ السِّتُّ فَوْقُ وَوَرَا وَيُمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا (٢)

وَهَكَذَا غَيْرُ وَبَعْضُ وَسِوَى فِي كَلِمٍ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى (٣)

كَمِ الخَبَرِيَّةُ

وَاجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا مُعَظِّمًا لِقَدْرِهِ مُكَبِّرَا (٤)

تَقُولُ كَمْ مَالٍ أفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إمَاءٍ مَلَكَتْ وَأعْبُدِ (٥)

بابُ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ (٦)

وَإنْ فَتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَا فَارْفَعْهُ وَالإخْبَارَ عَنْهُ أبَدَا (٧)

أبى تمام وجلّ الفرس ، وتارة تأتى بمعنى من إذا كان الأول بعض الثانى كقولك : رطلا زيت ، وتأتى أيضا بمعنى فى نحو — بل مكر الليل والنهار — . [١] وفى نوع المضاف أسماء ملازمة للاضافة فتجرّ ما بعدها أبدا ، منها لدن ولدى ، ومن هذا النوع سبحان وذو ومثل ومع وعند وأولو وكلّ . [٢] ثم أسماء الجهات الست من هذا النوع أيضا ، وهى فوق ووراء ويمنة وتحت وقدام ويسرة بلا شك [٣] وكذا غير وسوى ، وغير ذلك فى كلمات كثيرة مروية عن العرب . [٤] واجرر بكم الخبرية اسما كنت مخبرا عنه معظما لقدره مكبرا له إن اتصل بها [٥] تقول مفتخرا كم مال أعطته يدى وكم إماء ملكت يدى وعبيد . [٦] المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية ، والخبر هو الاسم المرفوع المسند اليه . [٧] وان بدأت الكلام باسم مبتدأ فارفعه وارفع الاخبار عنه أبدا : ولا يوجد المبتدأ غالبا إلا

تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ ‏ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالأَمِيرُ عَادِلُ (١)

وَلاَ يَحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ ‏ لٰكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ (٢)

فَصْلُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ

وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ ‏ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ (٣)

وَمِثْلُهُ كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمُدْنَفُ ‏ وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ (٤)

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرَا ‏ فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ الْمِرَا (٥)

تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعَدَا ‏ وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالسَّيْرُ غَدَا (٦)

وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسُ ‏ وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ (٧)

فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا (٨) ‏ وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

الاِشْتِغَالُ

وَهٰكَذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ ‏ وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَصِمْتُهُ (٩)

---

[١] تقول من ذلك الغالب : زيد عاقل ، والصلح خير والأمير عادل . [٢] ولا يتغير حكم المبتدإ ان دخل لكن بالتخفيف وهل و بل على جملته . [٣] وقدم الأخبار وجوبا إذا كانت أسماء الاستفهام كقولهم أين الكريم المنعم . [٤] ومثله فى وجوب التقديم كيف المريض المدنف ، و يا أيها الرائح متى الرجوع . [٥] وإن يكن بعض الظروف الخبر فانصبه على الظرفية ودع عنك الشك . [٦] تقول زيد خلف عمرو قعد فخلف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف هو الخبر . ومثله الصوم يوم السبت والسير غدا . [٧] وان تقل مستفهما أين الأمير جالس أو مخبرا فى فناء الدار بشر مائس . [٨] فجالس ومائس قد رفع كل منهما ، وقد أجاز النحاة فيهما النصب على الحالية والرفع على الخبرية والظرف لغو .

[٩] وهكذا يجوز الرفع والنصب إن قلت زيد لمته وخالد ضربته

فالرفعُ فيهِ جائزٌ والنصبُ (١) كِلاهُما دلَّتْ عليهِ الكُتُبُ

بابُ الفاعِلِ (٢)

وكلُّ ما جاءَ مِنَ الأسماءِ عَقِيبَ فِعلٍ سالِمِ البِناءِ (٣)
فارفعهُ إذْ تُعرِبُ فهوَ الفاعِلُ نحوُ جرَى الماءُ وجارَ العاذِلُ (٤)

فصلُ توحيدِ الفِعلِ

ووحِّدِ الفعلَ معَ الجماعَهْ (٥) كقولِهِم سارَ الرِّجالُ السَّاعَهْ
وإنْ تشأْ فزِدْ عليهِ التَّاءْ (٦) نحوُ اشتَكَتْ عُراتُنا الشِّتاءْ
وتَلحَقُ التَّاءُ علَى التَّحقيقِ بكلِّ ما تأنيثُهُ حَقيقِي (٧)
كقولِهِم جاءتْ سُعادُ ضاحِكَهْ وانطلقتْ ناقةُ هِندٍ راتِكَهْ (٨)
وتُكسَرُ التَّاءُ بلا مَحالَهْ (٩) في مِثلِ قدْ أقبَلَتِ الغَزالَهْ

---

[١] فرفع كلٍّ من زيد وخالد فى هذا القول على أنه مبتدأ ونصبه على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وكلا الوجهين دلت عليه كتب المتقدمين .

[٢] الفاعل هو الاسم المرفوع بفعله المذكور قبله أو شبهه . [٣] وكلّ لفظ جاء من الأسماء بعد فعل باق على صيغته . [٤] فارفعه حين تنطق به لأنه الفاعل نحو جرى الماءُ وجار العاذلُ . [٥] ووحد الفعل مع المثنى والجماعة كقولهم : جاء الزيدانِ وسار الرجالُ الساعةَ وقام الزيدُون .

[٦] وان ترد فزد التاء الساكنة عليه مع جمع التكسير نحو اشتكت عراتُنا الشتاءَ . [٧] وتلحق هذه التاءُ وجوبا بكلّ فعل أُسند إلى فاعل تأنيثه حقيقى . [٨] كقول العرب : جاءت سعادُ حال كونها ضاحكة وانطلقتْ ناقةُ هندٍ راتكةً . [٩] وتكسر هذه التاء فى مثل قد أقبلتِ الغزالة للتخلص من التقاء الساكنين .

بابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ (١)

وَاقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قائِلُهْ (٢) ... بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ (٣)
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي
وَإِنْ يَكُنْ ثَانِي الثُّلاَثِيِّ أَلِفْ (٤) ... فَاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدِي وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ بِيعَ الثَّوْبُ وَالْغُلاَمُ (٥) ... وَكِيلَ زَيْتُ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

بابُ المَفْعُولِ بِهِ (٦)

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ وَجَبَا ... كَقَوْلِهِمْ صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبَا (٧)
وَرُبَّمَا أُخِّرَ عَنْهُ الْفَاعِلُ (٨) ... نَحْوُ قَدِ اسْتَوْفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ
وَإِنْ تَقُلْ كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى ... فَقَدِّمِ الْفَاعِلَ فَهْوَ أَوْلَى (٩)

---

[١] نائب الفاعل هو الاسم المرفوع الذى أقيم مقام الفاعل بعد حذفه .
[٢] واحكم بالرفع فى كلّ مفعول أسند اليه فعل لم يسمّ فاعله حكماً لايرد قائله . [٣] واحكم برفعه من بعد ضمّ أوّل الأفعال مع كسر المتصل بآخر الماضى وفتح المتصل بآخر المضارع كقولهم : يُكتب عهد الوالى وكُتِب عهده.
[٤] وإن يكن ثانى حرف من الفعل الثلاثى ألفاً فاكسر أوّل الفعل حين تبتدى به ولا تتوقف . [٥] تقول : بِيعَ الثوبُ والغلام بكسر أوّل بيع وكِيل زيتُ الشامِ والطعامُ بكسر أول كيل ، لأن الأصل كال و باع .
[٦] المفعول به هو اسم ماوقع عليه فعل الفاعل .
[٧] والنصب للمفعول حكم واجب عند العرب كقولهم : صادَ الأميرُ أرنبا
[٨] وربما أخر الفاعل عن المفعول نحو : قد استوفى الخراجَ العاملُ .
[٩] وإن تقل كلم موسى يعلى فقدّم الفاعل على المفعول وجوباً لأنه الأولى ولعدم اللبس .

بابُ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ (١) مَفْعُولَهُ مِثْلُ سَقَى وَيَشْرَبُهْ
لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ (٢) يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِى التَّلْقِينِ
تَقُولُ قَدْ خِلْتُ الْهِلَالَ لَائِحَا (٣) وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا (٤)
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقَا (٥) وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقَا (٦)
وَهٰكَذَا تَصْنَعُ فِي عَلِمْتُ (٧) وَفِى حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

بابُ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُنَوَّنِ

وَإِنْ ذَكَرْتَ فَاعِلًا مُنَوَّنَا فَهْوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلًا بَيِّنَا (٨)
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَازِمِ الْأَفْعَالِ (٩) وَانْصِبْ إِذَا عُدِّى بِكُلِّ حَالِ
تَقُولُ زَيْدٌ مُشْتَرٍ أَبُوهُ (١٠) بِالرَّفْعِ مِثْلُ يَشْتَرِى أَخُوهُ

---

[١] وكلّ فعل متعدّ إلى مفعول ينصب مفعوله مثل : سقى زيد عمرا ويشرب زيد الماء . [٢] لكن كلّ فعل من أفعال الشك واليقين ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . [٣] تقول : قد خلتُ الهلال لائحا ماضى بخال بمعنى ظنّ أو علم . [٤] وقد وجدت المستشارَ ناصحا : أى علمته . [٥] وما أظنّ عامرا رفيقا من الظنّ بمعنى الحسبان أو العلم . [٦] ولا أرى خالدا صديقا لى : أى لا أظنّ ولا أعلم . [٧] وتصنع هكذا فى علمت بمعنى أيقنت ، وفى حسبت بكسر السين بمعنى اعتقدت أو علمت ، وفى زعمت بمعنى ظننت . [٨] وإن ذكرت اسم فاعل منوّنا فهو يرفع الفاعل وينصب المفعول كما لو كان فعلا بيّنا . [٩] فارفع به الفاعل فقط فى حال أخذه من الأفعال اللازمة وانصب به المفعول أيضا إذا كان مشتقا من الأفعال المتعدّية . [١٠] وتقول فى اللازم زيد مشتر أبوه بالرفع لأنه فاعل مشتر مثل يشترى أخوه

وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانَا (١) بِالنَّصْبِ مِثْلُ يُكْرِمُ الضِّيفَانَا

بابُ المَصْدَرِ (٢)

وَالمَصْدَرُ الأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ وَمِنْهُ يَاصَاحِ اشْتِقَاقُ الفِعْلِ (٣)

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا (٤) فِي قَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَا

وَقَدْ أُقِيمَ الوَصْفُ وَالآلاتُ مُقَامَهُ وَالعَدَدُ الإِثْبَاتُ (٥)

نَحْوُ ضَرَبْتُ العَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبْ (٦)

وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَخْشَى الرِّيَبْ (٧)

وَاجْلِدْهُ فِي الخَمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَهْ وَاحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ زَيْدٍ عَبْدَهْ (٨)

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ المَصْدَرِ (٩) كَقَوْلِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَاُخْبُرِ

---

[١] وقل في المتعدي سعيدٌ مكرمٌ عثمانَ بالنصب لأنه مفعول لمكرم، وفاعله مستتر فيه مثل يكرم الضيفان.

﴿ تنبيه ﴾ شرط عمل اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام أو يكون حالا، أو صفة أو خبرا. [٢] المصدر هو اسم يدل على الحدث كالأكل والشرب والنوم. [٣] المصدر: الأصل، وأي أصل هو، ومنه اشتقاق الفعل بأنواعه واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها.

[٤] وأوجبت النحاة النصب له بفعله المشتق منه كقولهم: ضربت زيدا ضربا. [٥] وقد أقيم الوصف وأسماء الآلات والعدد مقام للصدر بعد حذفه.

[٦] فاسم الآلة نحو ضربت العبد سوطا فهرب. [٧] والوصف كقولك: اضرب من يغشى الرِّيَبَ أشدَّ الضرب. [٨] والعدد نحو اضربه في الخمر أربعين جلدة، وقس على ذلك نحو: احبسه مثل حبس زيد عبده.

[٩] وربما أضمر فعل المصدر كقولهم سمعا وطاعة فأفهم أنه منصوب بفعله المحذوف والتقدير: أسمع لك سمعا، وأطيع لك طاعة.

وَمِثْلُهُ سَقْياً لَهُ وَرَعْياً (١) وَإِنْ تَشَأْ جَدْعاً لَهُ وَكَيّا

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضاً وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّا (٢)

بَابُ الْمَفْعُولِ لَهُ (٣)

وَإِنْ جَرَى نُطْقُكَ فِي الْمَفْعُولِ لَهْ فَانْصِبْهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهْ (٤)

وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ (٥) لَكِنَّ جِنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ

وَغَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ (٦) جَوَابَ لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ

تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغُصْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ (٧)

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ (٨)

وَإِنْ أَقَمْتَ الْوَاوَ فِي الْكَلَامِ مُقَامَ مَعْ فَانْصِبْ بِلَا مَلَامِ (٩)

تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجِبَابَا (١٠) وَاسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا

---

[١] ومثله كقولك فى الدعاء لإنسان سقياله ورعيا ، وان تشأ الدعاء عليه فقل جدعاً له وكيا . [٢] ومما انتصب على المصدر منصوب قد جاء الأمير ركضا ، واشتمل الصماء إذ توضأ . [٣] المفعول له هو الذى يذكر لبيان سبب الفعل . [٤] وان نطقت بالمفعول له فانصبه بالفعل الذى قد فعله .

[٥] وهو لعمرى مصدر فى ذاته ، لكن لفظ الفعل الناصب له غير لفظه

[٦] وغالب الأحوال أن ترى هذا المفعول جواب لم الواقع فى قول قائل لم فعلت ماتهواه . [٧] نقول : قد زرتك خوفَ الشرّ بنصب خوف على أنه مفعول له ، لأنه مصدر ، ولفظه غير لفظ الفعل الناصب له ، وفاعلهما ووقتهما واحد ، وكذا قولك : غصت فى البحر ابتغاء الدرّ . [٨] المفعول معه هو الذى يذكر لبيان من فعل الفعل بمقارنته . [٩] واذا أقمت الواو مقام مع فى الكلام فانصب الاسم الواقع بعدها بالفعل الذى قبله بواسطة الواو . [١٠] نقول : جاء البرد والجباب بالنصب على أنه مفعول معه منصوب بجاء

وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى (١) قِسْ عَلَى هٰذَا تُصَادِفْ رُشْدَا

بَابُ الحَالِ (٢)

وَالحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ (٣) عَلَى اخْتِلَافِ الوَضْعِ وَالمَبَانِي

ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلَهْ (٤) مُنَكَّرًا بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَهْ

لٰكِنْ إِذَ نَظَرْتَ فِي اسْمِ الحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الأَفْعَالِ (٥)

ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ (٦) جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

مِثَالُهُ جَاءَ الأَمِيرُ رَاكِبَا (٧) وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبَا

وَمِنْهُ مَنْ ذَا فِي الفِنَاءِ قَاعِدَا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا (٨)

فَصْلُ التَّمْيِيزِ (٩)

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ (١٠) لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ

بواسطة الواو ، وكذا منصوب قولك : استوت المياه والأخشاب .

[١] * وما صنعت يا فتى وسعدى * كذلك فقس على هذا ما أشبهه لصادف رشدا [٢] الحال هو الذى يذكر لبيان الهيئة .

[٣] * والحال والتمييز منصوبان * لكن على اختلاف المعنى واللفظ .

[٤] ثم كل واحد من هذين النوعين جاء فضلة منكرا بعد تمام الجلة .

[٥] لكن إذا فكرت فى اسم الحال وجدته مشتقا من الأفعال . [٦] ثم يرى عند اعتبار العاقل جواب كيف الواقع فى سؤال من سأل عن هيئة الفاعل بنحو قوله : كيف جاء زيد . [٧] مثال الحال : جاء الأمير راكبا * وقام قس فى عكاظ خاطبا * فراكبا وخاطبا منصوبان على الحالية .

[٨] ومما نصب على الحال أيضا قاعدا وصاعدا فى قولهم : من ذا فى الفناء قاعدا ، و بعته بدرهم فصاعدا . [٩] التمييز هو الذى يذكر لتفسير ذات مبهمة . [١٠] وإن ترد معرفة التمييز لأجل أن يعدوك من أصحابه .

فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ الْعَدَدِ (١) وَالْوَزْنِ وَالْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ

وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ (٢)

تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدَا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا (٣)

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلَّا وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلَا

فَصْلٌ : وَمِنْهُ مَنْصُوبُ أَفْعَالِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَنِعْمَ وَبِئْسَ

وَمِنْهُ أَيْضاً نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلَا وَبِئْسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلَا (٤)

وَحَبَّذَا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضَا (٥) وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا (٦)

وَقَدْ قَرِرْتَ بِالْإِيَابِ عَيْنَا (٧) وَطِبْتَ نَفْساً إِذْ قَضَيْتَ الدَّيْنَا

بَابُ كَمِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ

وَكَمْ إِذَا جِئْتَ بِهِ مُسْتَفْهِمَا (٨) فَانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي السَّمَا

---

[١] فهو الاسم الذى يذكر بعد المقادير الأربعة : العدد ، والوزن ، والكيل والمذروع . [٢] ومن مضمرة فى التمييز من قبل أن تذكره وتظهره إذا فكرت فيه . [٣] تقول فى الوزن : عندى منوان زبدا ، وفى العدد : عندى خمسة وأربعون عبدا ، وفى الكيل تقول : تصدقت بصاع خلا ، وفى المذروع ماله غير جريب نخلا . [٤] ومن التمييز أيضا منصوب فعلى المدح والذم ، نحو : نعم زيد رجلا ، وبئس عبدُ الدار منه بدلاً . [٥] ومنه منصوب حبذا كقولك : حبذا أرض البقيع أرضًا لأنها أخت نعم .

[٦] ومنه أيضا المنصوب فى نحو صالح أطهر منك عرضاً . [٧] وأما منصوب قد قررت بالإياب عيناً فهو تميز محوّل عن الفاعل ، ومثله : طبت نفساً إذ قضيت الدين . [٨] وكم إذا نطقت بها مستفهما فانصب ما استفهمت عنه على التمييز ، وقل : كم كوكبا تحوى السماءُ .

بابُ الظَّرْفِ (١)

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ (٢) يَجْرِى مَعَ الدَّهْرِ وَظَرْفُ أَمْكِنَهْ (٣)

وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِي (٤) فَاعْتَبِرِ الظَّرْفَ بِهٰذَا وَاكْتَفِ

تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا (٥) وَغَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامَا

وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ وَالْفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ (٦)

وَالرِّيحُ هَبَّتْ يُمْنَةَ الْمُصَلِّى (٧) وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِّ

وَقِيمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ (٨) وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وَاقْرُبِ

وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ الْبَصْرَهْ وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّهْ (٩)

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ (١٠)

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لٰكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجَرُّ (١١)

---

[١] الظرف هو الذى يذكر لبيان زمن الفعل أو مكانه . [٢] الظرف نوعان : ظرف زمان ، وهو عبارة عن مرور الليل والنهار ، و يعبر عنه بالدهر .

[٣] وظرف مكان وهو اسم يصلح أن يكون جواب أين فى الاستفهام .

[٤] والكل منصوب على إضمار فى ، فاعتبر الظرف بهذا واكتف به .

[٥] تقول من أمثلة ظرف الزمان : صام خالد أياما ، وغاب شهرا ، وأقام عاما .

[٦] ومن أمثلة ظرف المكان : بات زيد فوق سطح المسجد ، وكذا الفرس الأبلق تحت معبد . [٧] ومنها قولك : الريح هبت يمنة المصلى ، وقولهم : الزرع تلقاء الحيا المنهل . [٨] ومنها أيضا : قيمة الفضة دون الذهب ، وقولك : ثم عمرو فاقرب منه . [٩] وكذا قولهم : زيد داره غربىّ فيض البصرة ، ونخله شرقىّ نهر مرّة . [١٠] ومنها : قد أكلت قبله و بعده و إثره وخلفه وعنده . [١١] وعند يستمرّ النصب فيها ، ولكنها تجرّ بمن فقط فى بعض الأحيان نحو : كلٌّ من عند الله .

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ فِى لاَ تُضْمَرُ [١] فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ نَيِّرُ

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ [٢]

وَكُلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَهُ فَلْيَنْتَصِبِ [٣]

تَقُولُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلاَّ سَعْدَا وَقَامَتِ النِّسْوَةُ إِلاَّ دَعْدَا [٤]

وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ فَأَوْلِهِ الْإِبْدَالَ فِى الْإِعْرَابِ [٥]

تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إِلاَّ الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلاَّ الْحَرَمُ [٦]

وَإِنْ تَقُلْ لاَ رَبَّ إِلاَّ اللهُ [٧] فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

وَانْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَثْنَى تَقُولُ هَلْ إِلاَّ الْعِرَاقَ مَغْنَى [٨]

وَإِنْ تَكُنْ مُسْتَثْنِياً بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلاَ أَوْ مَا لَيْسَ فَانْصِبْ أَبَدَا [٩]

---

[١] وأينما وجدت فى لا يصح إضمارها فارفع اسم الزمان ، وقل يوم الخميس نير . [٢] الاستثناء هو إخراج ما دخل فى الكلام بالا أو إحدى أخواتها

[٣] وكل ما استثنيته من غير منفى تم الكلام عنده فلينصب على الاستثناء

[٤] تقول : من هذا قام القوم إلا سعدا ، وقامت النسوة إلا دعدا .

[٥] وان يكن المستثنى بالا بعد تام منفى ، فأوله الابدال فى الاعراب نحو : ما جاء أحد إلا زيد ، ويجوز النصب [٦] فان كان مستثنى من ناقص أعرب بحسب العوامل ، نحو ما الفخر إلا الكرم ، وهل محل الأمن إلا الحرم ، وكذا ما جاء إلا زيد ، وما رأيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد

[٧] وان تقل : لارب إلا الله فارفع الاسم الكريم على البدل من الضمير المستكن فى خبر لا المحذوف ، وكذا الرفع فيما أشبهه . [٨] واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فانصبه وجوبا نحو : هل إلا العراق مغنى ، وكذا اذا كان الاستثناء منقطعا نحو جاء القوم إلا حمارا [٩] وإن تكن مستثنيا بلفظ ما عدا أو بلفظ ما خلا ، أو بلفظ ليس فانصب المستثنى

تقولُ جاءوا مَا عَـدَا مُحمَّدًا (١) وَلاَ خَلاَ عَمرًا وَلَيسَ أحمَدَا

وَغيرُ إن جئتَ بِهَا مُستَثنِيَهْ (٢) جرّتْ عَلَى الإضَافَةِ المُستَوليَهْ

وَرَاؤهَا تحكُمُ في إعرَابِهَا (٣) مِثلُ اسمِ إلاّ حِينَ يُستَثنَى بِهَا

بابُ لاَ النَّافِيَةِ

وَانصِبْ بِلاَ فِي النَّفيِ كُلَّ نَكِرَهْ كَقَولِهِمْ لاَشَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ (٤)

وَإنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعتَرِضُ (٥) فَارْفَعْ وَقُلْ لاَ لِأَبِيكَ مُبْغِضُ

وَارْفَعْ إذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانصِبِ أَوْ غَايِرِ الإعرَابَ فِيهِ تُصِبِ (٦)

تَقُولُ لاَ بَيْعٌ وَلاَ خِلاَلُ (٧) فِيــهِ وَلاَ عَيْبٌ وَلاَ إخلاَلُ

وَالرَّفعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأوَّلِ قَدْ جَازَ وَالعَكسُ كَذَاكَ فَافعَلِ

وَإنْ تَشَأْ فَافتَحْهُمَا جَمِيعَا (٨) وَلاَ تَخَفْ رَدًّا وَلاَ تَقرِيعَا

---

[١] تقول : إذا مثلت لكلّ منها جاءوا ماعدا محمدا ، وما خلا زيدا وليس أحمد [٢] وغير إن جئت بها للاستثناء جرت ما بعدها بالاضافة على كلّ حال.
[٣] وراء غير تحكم في إعرابها رفعا ونصبا وجرا مثل إعراب الاسم المستثنى بإلا ، وقد تقدّم . [٤] انصب بلا التى تنفي الجنس كلّ نكرة مضافة الى مثلها وارفع الخبر نحو : لافعل خير مذموم ، وكذا الشبيه بالمضاف نحو : لاقبيحا فعله ممدوح ، فان كان اسمها مفردا بنى على الفتح نحو : لا شك فيما ذكره . [٥] وشرط عملها أن يليها اسمها ، فان انفصل عنها فارفعه بالابتداء وقل لالأبيك مبغض . [٦] وإذا كررت لا فارفع وانصب أو غاير الاعراب فيه تصب . [٧] تقول : لا بيع ولا خلال فيه ولا عيب ولا إخلال برفعهما على الابتداء وإلغاء لا . [٨] وإن تشأ فافتحهما ، أو افتح الأوّل وارفع الثاني ، أو الصبه ، أو ارفع الأوّل ، وافتح الثاني .

بابُ التَّعجُّب

وَتُنْصَبُ الأَسْمَاءُ فِى التَّعَجُّبِ	نَصْبَ المَفَاعِيلِ فَلاَ تَسْتَعْجِبِ [١]
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا	وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا [٢]
وَإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الأَلْوَانِ [٣]	أَوْ عَاهَةٍ تَحْدُثُ فِى الأَبْدَانِ
فَابْنِ لَمَا فِعْلاً مِنَ الثُّلاَثِى [٤]	ثُمَّ ائْتِ بِالأَلْوَانِ وَالأَحْدَاثِ
تَقُولُ مَا أَنْقَى بَيَاضَ العَاجِ	وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِى [٥]

بابُ الإِغْرَاء [٦]

وَالنَّصْبُ فِى الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ	وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ [٧]
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاً بَرًّا [٨]	دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا

---

[١] وتنصب الأسماء الواقعة فى صيغة التعجب نصب المفاعيل المتقدمة فلا تستعجب. [٢] تقول متعجبا ما أحسن زيدا إذ خطا، وما أحدّ سيفه حين سطا، فتنصب زيدا وسيفه . [٣] وان تعجبت من أىّ لون من الألوان أو من أىّ عاهة من العاهات التى تحدث فى الأبدان . [٤] فابن له فعلا من الثلاثى يناسب المقام ، لأن فعل التعجب لايبنى الامنه ثم ائت بعده باسم اللون أو الحدث منصوبا . [٥] تقول فى اللون ما أنقى بياض العاج ، وفى الحديث ما أشد ظلمة الدياجى . [٦] الاغراء هو التحضيض على الفعل الذى يخشى فواته . [٧] والنصب فى الاغراء غير مشتبه وهو بفعل مضمر فافهم ذلك وقس عليه مثله . [٨] تقول منه للطالب خلا محسنا دونك بشرا أى خذه من قربك وعليك عمرا : أى خذه فقد علاك .

بابُ التَّحْذِيرِ [١]

وَتَنْصِبُ الإِسْمَ الَّذِى تُكَرِّرُهُ [٢] عَنْ عِوَضِ الفِعْلِ الَّذِى لَا تُظْهِرُهْ
مِثْلُ مَقَالِ الخَاطِبِ الأَوَّاهِ [٣] اللهَ اللهَ عِبَادَ اللهِ *

بابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الأَسْمَاءُ [٤] بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الأَنْبَاءُ *
وَهْىَ إِذَا رَوَيْتَ أَوْ أَمْلَيْتَا [٥] إِنَّ وَأَنَّ يَا فَتَى وَلَيْتَا
ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لَكِنَّ وَعَلّ [٦] وَاللُّغَةُ المَشْهُورَةُ الفُصْحَى لَعَلّ
وَإِنَّ بِالكَسْرَةِ أُمُّ الأَحْرُفِ [٧] تَأْتِى مَعَ القَوْلِ وَبَعْدَ الحَلِفِ
وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا [٨] لِيَسْتَبِينَ فَضْلُهَا فِى ذَاتِهَا
مِثَالُهُ إِنَّ الأَمِيرَ عَادِلُ وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ زَيْداً رَاحِلُ [٩]

---

[١] التحذير هو إلزام المخاطب الاحتراز عن مكروه . [٢] وتنصب الاسم الذى تكرره للتحذير عوضا عن الفعل الذى تقدّره . [٣] وذلك مثل مقال الخاطب : الله الله عباد الله . الأصل اتقوا الله فحذف الفعل وكرر الاسم .

[٤] وستة أحرف تنتصب بها الأسماء كما ترتفع الأخبار . [٥] وهى إذا رويتها عن النحاة أو أمليتها لأحد : إن بكسرة الهمزة وأن بفتحها وليت .

[٦] وكأنّ ولكنّ بتشديد النون فيهما وعل فى لغة ، والمشهورة الفصحى لعلّ . [٧] وإن بالكسرة أمّ هذه الأحرف تأتى مع القول نحو: قال إنى عبد الله و بعد الحلف نحو : والله إن زيدا ظريف . [٨] وتختص إن هذه بدخول اللام على معمولاتها ليظهر فضلها فى ذاتها، مثال عملها : إن الأمير عادل .

[٩] وأن المفتوحة الهمزة لا بد أن يعمل فيها عامل نحو : قد سمعت أن زيدا

وَقِيلَ إِنَّ خَالِداً لَقَادِمُ (١) وَإِنَّ هِنْداً لَأَبُوهَا عَالِمُ
وَلَا تُقَدِّمْ خَبَرَ الحُرُوفِ إِلَّا مَعَ المَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ (٢)
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لِزَيْدٍ مَالَا (٣) وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جِمَالَا
وَإِنْ تَزِدْ مَا بَعْدَ هٰذِي الأَحْرُفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ (٤)
وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ لَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمِعْ مَا يُؤثَرُ (٥)

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنْ يَا أُخَيَّ فِي العَمَلْ (٦) كَانَ وَمَا انْفَكَّ الفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهٰكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى (٧) وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ (٨) وَمَا فَتِيَّ فَافْقَهْ بَيَانِي المُتَّضِحْ
وَأُخْتُهَا مَادَامَ فَاحْفَظْنَهَا (٩) وَاحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
تَقُولُ قَدْ كَانَ الأَمِيرُ رَاكِبَا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبَا (١٠)

راحل . [١] وقيل ان خالدا لقادم ، وان هندا لأبوها عالم مثالان لدخول اللام فى خبر إن المكسورة . [٢] ولاتقدم خبر هذه الحروف الستة الا مع الجار والمجرور أو مع الظرف . [٣] فمثال تقديم الجار والمجرور : ان لزيد مالا ، ومثال تقديم الظرف : إن عند عامر جمالا . [٤] واذا زيدت مابعد هذه الحروف الستة أجاز النحاة الرفع على الاهمال والنصب على الاعمال [٥] ولكن النصب فى ليت ولعل وكأن أظهر من غيرها فاسمع مايؤثر عن العرب . [٦] وكان وما انفك ومازال عكس إن فى العمل نحو : كان وما انفك الفتى ومازال عاقلا . [٧] وهكذا أصبح وأمسى وظل وبات وأضحى . [٨] وصار وليس ومابرح ومافتىء فافهم بيانى الواضح . [٩] ومادام أخت كان فى هذا العمل فاحفظها واحذر أن تضل عنها هداك الله . [١٠] تقول : كان الأمير راكبا ولم يزل أبو على عاتبا .

وَأَصْبَحَ الْــبَرْدُ شَدِيداً فَاعْلَمِ ... وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِراً لَمْ يَنَمِ (١)

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَا ... مُقَدَّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا (٢)

مِثَالُهُ قَدْ كَانَ سَمْحاً وَائِلُ (٣) ... وَوَاقِفاً بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ الْمَطَرْ ... فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ (٤)

وَهٰكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَطَقْ (٥) ... بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرْ ... كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرْ (٦)

فَصْــــلٌ : مَا النَّافِيَةِ الْحِجَازِيَّةِ

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَهْ (٧) ... فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهْ

فَقَوْلُهُمْ مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا (٨) ... كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقَا

---

[١] وأصبح البرد شديدا ، وأمسى زيد غنيا ، وبات زيد ساهرا ، وظل بكر صائما . [٢] ومن يرد أن يجعل الأخبار فى هذا الباب مقدمات على الأسماء أو على الأفعال فليقل ماشاء . [٣] فمثال تقديم الخبر على الاسم قد كان سمحا وائل ، ومثال تقديمه على الفعل واقفا بالباب أضحى السائل .

[٤] وان تقل ياقوم قد كان المطر فكان تامة والمطر فاعل ، وحينئذ لاتحتاج لها إلى خبر . [٥] وهكذا يصنع كل من نطق بها إذا جاءت ، ومعناها حدث ، نحو ـ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ـ .

[٦] وليس تختص بدخول الباء الزائدة فى خبرها كقولهم : ليس الفتى بالمحتقر

[٧] وما التى تنفى نفيا كنفى ليس هى الرافعة الاسم الناصبة الخبر فى لغة أهل الحجاز بشرط أن لا يكون بعدها إن النافية وأن لاينتقض النفى بإلا وأن لايتقدم خبرها على اسمها . [٨] فقولهم ما عامر موافقا المستوفى للشروط كقولهم ليس سعيد صادقا فى العمل .

بابُ النِّدَاءِ (١)

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو بِيَا أَوْ بِأَيَا (٢) أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

وَانْصِبْ وَنَوِّنْ إِنْ تُنَادِ النَّكِرَهْ كَقَوْلِهِمْ يَا نَهِمًا دَعِ الشَّرَهْ (٣)

وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُشْتَهِرَهْ (٤) فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضُمَّ آخِرَهْ *

تَقُولُ يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ (٥) وَمِثْلُهُ يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ *

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النِّدَاءِ (٦) كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ (٧) فِي يَا غُلَامُ قَوْلُ يَا غُلَامِي

وَجَوَّزُوا فَتْحَةَ هٰذِي الْيَاءِ (٨) وَالْوَقْفَ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ *

وَالْهَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيَهْ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيَهْ (٩)

---

[١] النداء هو طلب الاقبال بيا ، أو إحدى أخواتها . [٢] وناد من تدعو بيا . أو بأيا إذا كان بعيدا أو بهمزة أو أيْ إذا كان قريبا ، وان شئت أبدلت همزة أيا هاء وقلت هيا . [٣] وانصب مع التنوين حين تنادى النكرة التى لم يقصد بها واحد معين كقولهم : يانَهِماً دَعِ الشَّرَهْ . [٤] وان يكن المنادى معرفة ، أو نكرة مقصودة فلا تنوّنه وضمّ آخره . [٥] تقول فى نداء المعرفة والنكرة المقصودة ياسعد ويارجل وأياسعيد ، ومثله يا أيها العميد . [٦] وتنصب المضاف والشبيه بالمضاف فى النداء كقولهم : ياصاحب الرداء وياحسنا وجهه . [٧] وجائز عند ذوى الأفهام حذف ياء المتكلم وإثباتها كقولهم فى نحو ياغلام ياغلامى . [٨] وجوّزوا فتحة هذى الياء والوقف بعد فتحها بالهاء الساكنة حفظا للفتحة . [٩] والهاء فى الوقف على غلاميه كالهاء فى الوقف على سلطانيه فى أن كلا منهما هاء البيان .

وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلاَمَا (١) * كَمَا تَلَوْا يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا
وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ (٢) * كَقَوْلِهِمْ رَبِّ ٱسْتَجِبْ دُعَائِي
وَإِنْ تَقُلْ يَا هٰذِهِ أَوْ يَا ذَا (٣) * فَحَذْفُ يَا مُمْتَنِعٌ يَا هٰذَا

بَابُ التَّرْخِيمِ (٤)

وَإِنْ تَشَا التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النِّدَا * فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُنْفَرِدَا (٥)
وَٱحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ ٱسْمِهِ * وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ (٦)
تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيَا عَامِ ٱسْمَا * كَمَا تَقُولُ فِي سُعَادَ يَا سُمَا (٧)
وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ * قِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ (٨)
وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلاَ غُفُولِ (٩) * مِنْ وَزْنِ فَعْلاَنَ وَمِنْ مَفْعُولِ
تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَ أُجْلِسْ * وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَافْهَمْ وَقِسْ (١٠)

---

[١] وقال قوم فى هذا المنادى ياغلاما بإبدال الكسرة فتحة والياء ألفاً كما تلوا يا حَسْرَتَا عَلَى مَافَرَّطْتُ ، وَيَا أَسَفَا عَلَى يُوسُفَ . [٢] ويجوز حذف ياء النداء كقولهم : رب استجب دعائى ، فاطر السموات . [٣] وإن تقل ياهذه ، أو يا ذا ، أو يا رجلا بالنصب فحذف يا ممتنع يا هذا . [٤] الترخيم هو حذف يلحق آخر الاسم . [٥] وإن ترد الترخيم فى حال النداء فاخصص به المفرد المعرفة غير الثلاثى الا إذا كان آخره هاء . [٦] واحذف عند الترخيم آخر الاسم ولاتغير ماقبله عن رسمه سواء كان مكسورا أو مضموما أو مفتوحا . [٧] تقول يا طلح بالفتح وياعام بالكسر فى طلحة وعامر كما تقول فى سعاد يا سما ، وهذه لغة من ينتظر . [٨] وقد أجاز النحاة الضم فى الترخيم فقالوا : يا عام بضم الميم على لغة من لا ينتظر . [٩] واحذف حرفين من خماسى على وزن فعلان ، أو على وزن مفعول . [١٠] تقول يا مرو فى مروان ، و يا منص فى منصور فافهم ذلك وقس عليه غيره .

وَلاَ تُرَخِّمْ هِنْدَ فِي النِّدَاءِ وَلاَ ثُلاَثِيًّا خَلاَ مِنْ هَاءِ (١)

وَإِنْ يَكُنْ آخِرَهُ هَاءٌ فَقُلْ (٢) فِي هِبَةٍ يَاهِبَ مِنْ هٰذَا الرَّجُلْ

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ يَا صَاحِ شُذَّ لِمَعْنًى فِيهِ بِاصْطِلاَحِ (٣)

بَابُ التَّصْغِيرِ (٤)

وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ الاِسْمِ الْمُحْتَقَرْ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ (٥)

فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَذِي الْحَادِثَهْ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَهْ (٦)

تَقُولُ فِي فَلْسٍ فُلَيْسٌ يَا فَتَى وَهٰكَذَا كُلُّ ثُلاَثِيٍّ أَتَى (٧)

وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا أَرْدَفْتَهُ (٨) هَاءً كَمَا تَلْحَقُ لَوْ وَصَفْتَهُ

فَصَغِّرِ النَّارَ عَلَى نُوَيْرَهْ (٩) كَمَا تَقُولُ نَارُهُ مُنِيرَهْ

وَصَغِّرِ الْبَابَ فَقُلْ بُوَيْبُ (١٠) وَالنَّابَ إِنْ صَغَّرْتَهُ نُيَيْبُ

---

[١] ولاترخم هند فى النداء ولا ثلاثيا خلا من هاء التأنيث .

[٢] فان يكن آخر الثلاثى هاء فرخم وقل فى هبة ياهب من هذا الرجل .

[٣] وقولهم : ياصاح فى صاحب شاذ لكونه نكرة . ولكن رخم لكثرة الاستعمال . [٤] التصغير يأتى على أربعة معان التحقير نحو : رجيل . وتقليل العدد نحو : دريهمات . وتقريب المسافة نحو : قبيل المغرب . والتحنن نحو : يابنيّ . [٥] وان ترد تحقير الاسم المحتقر إما لهوانه واما لصغره أو لغيرهما مما مرّ . [٦] فضمّ أول حرف منه لهذه الحادثة وزده ياء تظهر ثالثة ساكنة . [٧] تقول فى فلس فليس ، وهكذا كلّ ثلاثى أتاك نحو : رجل ورجيل ودنّ ودنين . [٨] وان يكن الثلاثى المصغر مؤنثا فزده هاء فى آخره كما تلحقها به لو وصفته فافهم . [٩] وصغر النار على نويرة كما تقول فى الوصف ناره منيرة . [١٠] وصغر الباب فقل بويب بالواو ، لأن ألفه

لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابُ ... وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ (١)

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ (٢) ... كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ ... فَاقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ (٣)

تَقُولُ كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتَ (٤) ... وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتَ *

وَقُلْ سُرَيْحِينٌ لِسَرْحَانَ كَمَا (٥) ... تَقُولُ فِي الْجَمْعِ سَرَاحِينُ الْحِمَى

وَلَا تُغَيَّرْ فِي عُثَيْمَانَ الْأَلِفْ (٦) ... وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفْ

وَهٰكَذَا زُعَيْفَرَانَ فَاعْتَبِرْ (٧) ... بِهِ السُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَهْ مَا ذُكِرْ

وَارْدُدْ إِلَى الْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ ... مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ مُنْتَصِفْ (٨)

كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ شُفَيْهَهْ (٩) ... وَالشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَهْ

منقلبة عن ياء والناب ألفه منقلبة عن ياء فردّها الى أصلها ان صغرته وقل نييب [١] وافعل ذلك أبدا لأن بابا جمعه أبواب . والناب جمعه أنياب والتصغير تابع للجمع . [٢] وفاعل الرباعي تصغيره على وزن فعيعل نحو : جعيفر ، فان كان ثانيه ألفا أبدلت منها واوا مفتوحة كقولهم : رويجل في راجل ، وشويعر في شاعر . [٣] وإن تجد ألفا ثالثا في الرباعي أو رابعة في الخماسي فاقلبه ياء أبدا ولاتتوقف . [٤] تقول من الرباعي كم غزيل ذبحت ، ومن الخماسي كم دنينير به سمحت . [٥] وقل سريحين في سرحان بقلب الألف ياء كما تقول في الجمع سراحين الحمى . [٦] ولاتغير الألف في نحو عثمان وسكيران مما لا ينصرف لعدم ورود الجمع فيه بل صغر ماقبلها ثم ردّها إليه مع الوزن . [٧] وهكذا زعيفران لاتتغير فيه الألف لأن ماقبلها كافٍ في التصغير فاعتبر به السداسيات وافهم . [٨] واردد الى الاسم المحذوف منه ما كان محذوفا من أصله حتى يعود كاملا نحو : يد ودم وشفة . [٩] كقولهم : شفيهة في تصغير شفة ، والشاة إن صغرتها فقل شويهة بدليل جمعهما على شفاه وشياه .

فَصْلُ الحُرُوفِ الزَّوَائِدِ

وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ (١)
وَالأَحْرُفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ سَائِلٌ وَاْتَّهِمْ (٢)
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ مُطَيْلِقُ (٣) فَاْفْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ مُرَيْزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجُ (٤) وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ مُخَيْرِجُ
وَقَدْ تُزَادُ اليَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَالجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ المَهِيضِ (٥)
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ الطُّيَيْلِيقَ أَتَى (٦) وَاخْبَأْ السُّفَيْرِيجَ إِلَى فَصْلِ الشِّتَا
وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا (٧) تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا *
وَقَوْلُهُمْ أَيْضاً أُنَيْسِيَانُ (٨) شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ

---

[١] واحذف فى التصغير مايستثقل زائده من الأسماء الخماسية التى رابعها ليس حرف علة أو من السداسية ، وكذا مايثقل من الحروف الأصلية .
[٢] والأحرف التى تزاد فى الكلم مجموعها عشرة وهى قولك سائل واتهم .
[٣] تقول مما حذف منه حرف منها مطيلق فى منطلق ومريزق فى مرتزق وأثر واحذف النون والتاء على الميم لدلالتها على الفاعل . [٤] وقيل فيما حذف منه حرف أصلى سفيرج فى سفرجل ومما حذف منه حرفا زيادة مخيرج فى مستخرج . [٥] وقد تزاد ياء ثانية للتعويض عن المحذوف ولجبر المصغر الضعيف . [٦] كقولهم إن المطيليق أتى بزيادة ياء قبل الآخر واخبأ السفيريج إلى فصل الشتاء كذلك . [٧] وشذ مما أصلوه ذيا تصغير ذا اسم الاشارة ومثله اللذيا تصغير الذى لبناء أوائلها على الفتح ولزوم أواخرها الألف والتصغير ليس كذلك . [٨] وشذ قولهم أيضا أنيسان لزيادة الياء الثانية كما شذ مغيربان لزيادة الألف والنون لأنه مصغر مغرب .

وَلَيْسَ هَذَا عِثَالٍ يُحْذَى (١) فَاتْبِعِ الأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّا

بَابُ النَّسَبِ

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبْ أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبْ (٢)

وَتُحْذَفُ الْهَاءُ بِلَا تَوَقُّفِ (٣) مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ

تَقُولُ قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبَكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (٤)

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى (٥) أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى

فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الأَخِيرَ وَاوَا (٦) وَعَاصِ مَنْ مَارَى وَدَعْ مَنْ نَاوَى

تَقُولُ هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ (٧) وَكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٍّ مُوبِقُ *

وَانْسُبْ أَخَا الْحِرْفَةِ كَالْبَقَّالِ (٨) وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالِ

---

[١] وليس هذا الشاذ عثال يقاس عليه فاتبع الأصل واترك ما شذ .

[٢] وكل منسوب إلى اسم في العرب نحو : هاشم وبكر أو إلى بلدة نحو : مصر ومكة تلحقه ياء النسب المشددة . [٣] وتحذف الهاء بلا توقف من كل اسم منسوب إليه من ذوات الهاء فاعرف . [٤] تقول قد جاء الفتى البكري في المنسوب إلى بكر كما تقول الحسن البصري في المنسوب الى البصرة بحذف الهاء . [٥] وان يكن المنسوب إليه متصورا مما على وزن فتى نحو : رحى وعصا أو على وزن دنيا نحو : موسى وعيسى أو على وزن متى نحو : قفا وقنا . [٦] فأبدل الحرف الأخير منه واوا وخالف من جادلك في هذا الحكم ودع من باعد عنه . [٧] تقول هذا علوى معرق بابدال ياء على المشددة واوا ، وكل لهو دنيوى موبق بابدال ألف دنيا واوا أيضا

[٨] وانسب صاحب الحرفة كالبقال والصناعة كالنجار ومن يضاهيهما إلى فعال بتشديد العين نحو جاء البقال والنجار .

بابُ التَّوابِعِ (١)

وَالعَطْفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضاً وَالبَدَلْ   تَوَابِعٌ يُعْرَبْنَ إِعْرَابَ الأُوَلْ (٢)

وَهٰكَذَا الوَصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَهْ   مَوْصُوفَهَا مُنَكَّراً أَوْ مَعْرِفَهْ (٣)

تَقُولُ خَلِّ المَزْحَ وَالمُجُونَا (٤)   وَأَقْبَلَ الحُجَّاجُ أَجْمَعُونَا

وَامْرُرْ بِزَيْدٍ رَجُلٍ ظَرِيفْ (٥)   وَاعْطِفْ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

وَالعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الأَفْعَالِ   كَقَوْلِهِمْ ثِبْ وَاسْمُ لِلْمَعَالِي (٦)

بابُ حُرُوفِ العَطْفِ

وَأَحْرُفُ العَطْفِ جَمِيعاً عَشَرَهْ   مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُسَطَّرَهْ (٧)

---

[١] العطف : هو التابع الذى توسط بينه وبين متبوعه حرف ، والتوكيد هو التابع الذى يرفع احتمال إضافة إلى المتبوع . والبدل هو التابع المقصود بالحكم والوصف هو التابع الذى يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته . [٢] العطف والتوكيد والبدل أيضا توابع يعربن إعراب الأسماء الأُوَل : رفعا ونصبا وجرا . [٣] وكذا الوصف إذا ضاهي الموصوف الصفة فى واحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من أوجه الاعراب الثلاثة . [٤] تقول فى العطف : خلّ المزح والمجون ، وفى التوكيد : أقبل الحجاج أجمعون . [٥] وتقول فى البدل : امرر بزيد رجل ظريف ، وفى الوصف: اعطف على سائلك الضعيف . [٦] والعطف قد يدخل فى الأفعال كقولهم : ثب واسم للمعالى . وجاء زيد وقام عمرو . [٧] وأحرف العطف جميعا عشرة محصورة بالعدد ، مأثورة عن العرب ، مسطرة فى الكتب .

الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ (١) وَلاَ وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ
وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرْ (٢) وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَاذُكِرْ

بابُ مَالاَ يَنْصَرِفُ (٣)

هٰذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَالاَ يَنْصَرِفْ فَجَرُّهُ كَنَصْبِهِ لاَ يَخْتَلِفْ (٤)
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ (٥) لِشِبْهِهِ الْفِعْلَ الَّذِي يُسْتَثْقَلُ
مِثَالُهُ أَفْعَلُ فِي الصِّفَاتِ (٦) كَقَوْلِهِمْ أَحْمَرُ فِي الشِّيَاتِ
أَوْجَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَى (٧) أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ مِثَالِ ذِكْرَى
أَوْ وَزْنِ فَعْلاَنَ الَّذِي مُؤَنَّثُهْ فَعْلَى كَسَكْرَانَ تَخِذْمَا أَنْفَثُهْ (٨)

---

[١] وهي الواو للجمع ، والفاء للترتيب والتعقيب ، وثم للترتيب والتراخي ، ولا للنفي ، وحتى للغاية ، وأو للتخيير أو الإباحة بعد الطلب ، وللشك أو الإبهام بعد الخبر ، وأم لطلب التعيين ، وبل للإضراب . [٢] وبعد هذه الثمانية لكنْ بسكون النون للاستدراك ، وإما إن كسر همزها مثل أو جاء للتخيير والإباحة والشك والإبهام فاحفظ ماذكر . [٣] ما لاينصرف هو ما اجتمع فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامهما . [٤] هذا ومن الأسماء : الاسم الذي لا ينصرف ، بجره بالفتحة كنصبه بها ، فلا يختلف في اللفظ . [٥] وليس للتنوين مدخل فيه لشبهه بالفعل المستثقل في أن كلا منهما فيه علتان فرعيتان : واحدة لفظية ، وواحدة معنوية ، وما لا ينصرف نكرة ومعرفة ستة أنواع . [٦] مثال أفعل في الصفات : كقولهم أحمر في الشيات ، وأفضل وأحسن ، والمانع له من الصرف الوصف ووزن الفعل . [٧] أو جاء في الوزن مثال سكرى ، أو على وزن دنيا ، أو مثل ذكرى ، والمانع له من الصرف ألف التأنيث المقصورة . [٨] أو كان على وزن

أَوْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَأَفْعِلَاءَ (١) ... كَمِثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنْبِيَاءَ

أَوْ مِثْلِ مَثْنَى وَثُلَاثَ فِى الْعَدَدْ ... إِذْ مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدْ (٢)

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ (٣) ... وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وَهٰكَذَا إِنْ زَادَ فِى الْمِثَالِ (٤) ... نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلَا إِشْكَالِ *

فَهٰذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ (٥) ... فِى مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هٰذَا الْمُقْتَرِفْ

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِلَا أَلِفْ (٦) ... فَهْوَ إِذَا عُرِّفَ غَيْرُ مُنْصَرِفْ

تَقُولُ هٰذَا طَلْحَةُ الْجَوَادُ (٧) ... وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ

وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفًا كَدَعْدِ (٨) ... فَاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كَصَرْفِ سَعْدِ

فعلان الذى مؤنثه فعلى كسكران وعطشان ، والمانع له من الصرف الوصف وزيادة الألف والنون . [١] أو على وزن فعلاء وأفعلاء : كمثل حسناء وهيفاء وأتقياء وأنبياء ، والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة .

[٢] أو كان مثل مثنى وثلاث فى العدد ، إذ ما رأى أحد من النحاة صرفهما قط ، والمانع له من الصرف الوصف والعدل . [٣] وكل جمع مكسر بعد ثانيه ألف وهو خماسى : فليس ينصرف نحو مساجد ، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع . [٤] وهكذا إن زاد فى المثال نحو دنانير لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع أيضا . [٥] وهذه الأنواع الستة المتقدمة لا تنصرف فى موضع أبدا، يعرف هذا المعترف . [٦] وكل ما تأنيثه بلا ألف . فهو غير منصرف إذا عرّف ، ومنصرف إذا نكر .

[٧] تقول : هذا طلحة الجواد بمنع الصرف للعلمية والتأنيث اللفظى ، وهل أتت زينب أم سعاد بمنع الصرف أيضا للعلمية والتأنيث المعنوى .

[٨] وإن يكن المؤنث بلا ألف ثلاثيا مخففا : كدعد وهند فاصرفه كصرف سعد إن شئت ، أو امنعه للعلمية والتأنيث المعنوى ففيه مذهبان

وَاجرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ [1] مُجْرَاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ

فَقَوْلُهُمْ أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ [2] وَقَوْلُهُمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

وَإِنْ عَدَلْتَ فَاعِلاً إِلَى فُعَلْ [3] لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفاً مِثْلُ زُحَلْ

وَالْأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيكَائِيلَا [4] كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

وَهَكَذَا الِاسْمَانِ حِينَ رُكِّبَا [5] كَقَوْلِهِمْ رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى فَعْلَانَا [6] عَلَى اخْتِلَافِ فَائِهِ أَحْيَانَا

تَقُولُ: مَرْوَانُ أَتَى كِرْمَانَا [7] وَرَحْمَةُ اللهِ عَلَى عُثْمَانَا

فَهَذِهِ إِنْ عُرِّفَتْ لَا تَنْصَرِفْ وَمَا أَتَى مُنَكَّراً مِنْهَا صُرِفْ [8]

وَإِنْ عَرَاهَا أَلِفٌ وَلَامُ فَمَا عَلَى صَارِفِهَا مَلَامُ [9]

---

[١] وأجر الاسم الذى جاء على وزن الفعل مجراه فى الحكم عليه بمنع الصرف بغير فصل بينهما . [٢] فقولهم أحمد مثل أذهب ، وتغلب مثل تضرب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . [٣] وإن عدلت فاعلا إلى وزن فُعَل لم ينصرف معرّفا مثل زحل وعمر للعلمية والعدل . [٤] والأعجمى مثل ميكائيل واسمعيل وابراهيم كذلك فى الحكم ، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة . [٥] والاسمان حين ركبا تركيب مزج نحو رأيت معدى كرب كذا فى الحكم ، والمانع له من الصرف : العلمية والتركيب . [٦] ومن الذى لا ينصرف ماجاء على وزن فعلان على اختلاف فائه فتحا وكسرا وضما أحيانا . [٧] تقول مروان أتى كرمان ، ورحمة الله على عثمان بن عفان رضى الله عنه ، والمانع له من الصرف الوصفية وزيادة الألف والنون .

[٨] فهذه الستة إن عرّفت لم تنصرف وصرف منها ما أتى منكرا لبقائه على علة واحدة . [٩] والأسماء التى لا تنصرف إن دخل عليها ألف ولام جاز.

وَهٰكَذَا تُصْرَفُ بِالْإِضَافَهْ (١) نَحْوُ سَخَا بِأَطْيَبِ الضِّيَافَهْ

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ الْبِقَاعِ إلاَّ بِقَاعُ جِئْنَ فِي السَّمَاعِ (٢)

مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنًى وَبَدْرِ (٣) وَوَاسِطٍ وَدَابِقٍ وَحِجْرِ

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ (٤) أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَالاَ يَنْصَرِفْ

بَابُ الْعَدَدِ (٥)

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ (٦) فَانْظُرْ إِلَى الْمَعْدُودِ لُقِّيتَ الرَّشَدْ

فَأَثْبِتِ الْهَاءَ مَعَ الْمُذَكَّرِ (٧) وَاحْذِفْ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُشْتَهِرِ

تَقُولُ لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ (٨) وَأْزِمِمْ لَهَا تِسْعاً مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا (٩) وَهْوَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ أَنْ لاَ يُعْرَبَا

صرفها لضعف شبهها بالفعل حينئذ ، فما على صارفها ملام . [١] وكذا تصرف فى حال الاضافة لضعف الشبه أيضا نحو زيد سخا بأطيب الضيافة . [٢] وليس مصروفا من أسماء البقاع إلا أسماء بقاع جئن فيما سمع عن العرب مع أن فيها العلمية والتأنيث . [٣] وهى مثل حنين ومنى و بدر وواسط ودابق وحجر فتحفظ ، ولا يقاس عليها غيرها . [٤] وصرف الشاعر ما لاينصرف جائز فى صنعة الشعر ، وأما منع المصروف فلا يجوز أبدا .

[٥] العدد هو ما وضع لكمية الأشياء . [٦] وان نطقت بأسماء آحاد العقود فى العدد وهى من ثلاثة إلى عشرة فانظر الى المعدود هل هو مذكر أو مؤنث ألهمك الله الرشد . [٧] فأثبت الهاء التى للتأنيث مع المذكر واحذفها مع المؤنث الشهير . [٨] تقول باثباتها مع المذكر كما علمت : لى خمسة أثواب و بحذفها مع المؤنث هند ازمم لها تسعا من النوق وقدها لها ، ومميز هذا مجرور مجموع . [٩] وان ذكرت العدد المركبا من آحاد وعشرات ، وهو الذى استوجب أن لايعرب ، بل بنى على فتح كل من المركبين إلا اثنين

فألحقِ الهاءَ معَ المؤنّثِ (١) بآخرِ الثّاني ولاَ تَكترِثِ
مثالُهُ عندِي ثلاَثَ عشرَهْ جُمانةً منظومةً ودُرّهْ (٢)
وقدْ تناهى القولُ في الأسماءِ على اختصارٍ وعلى استيفاءِ (٣)

بابُ نواصبِ المضارعِ وجوازمِهِ

وحقَّ أنْ نشرحَ شرحًا يُفهمُ ما ينصِبُ الفعلَ وما قدْ يجزمُ (٤)
فتنصِبُ الفعلَ السّليمَ أنْ ولَنْ (٥) وكَيْ وإنْ شئتَ لِكَيْلاَ وإذَنْ

فانه يعرب إعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا . [١] فألحق الهاء مع المذكر بآخر الأول ، نحو : عندى ثلاثة عشر كتابا ، وألحقها مع المؤنث بآخر الثانى ، ولا تكترث بمن خالفك . [٢] ومثاله عندى ثلاث عشرة جمانة منظومة ، ومميز أحد عشر الى تسعة وتسعين مفرد منصوب ، ومميز المائة والألف مفرد مجرور . [٣] وقد انتهى القول فى بيان الأسماء على وجه الاختصار وعلى ما أمكن من استيفاء الأحكام . [٤] ووجب أن نوضح ما ينصب الفعل المضارع الخالى من نون التوكيد المباشرة ومن نون الأناث ، وما يجزمه توضيحا سهلا يفهمه كل أحد، فإن اتصلت به نون التوكيد بنى على الفتح ، وان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون . [٥] فالذى ينصب الفعل السليم الآخر بنفسه أربعة أحرف : الأول أن المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون وهى التى لم تسبق بعلم أوظن ، وهى ومابعدها فى تأويل مصدر فان كانت فى أول الكلام فالمصدر مبتدأ نحو - وأن تصوموا خير لكم - وان كانت فى أثنائه فهوعلى حسب العوامل. والثانى لن للنفى والنصب والاستقبال والثالث كى المصدرية وهى المسبوقة باللام ولو تقديرا ، فان شئت قلت لكيلا . والرابع إذن بشرط أن تكون فى أول الجواب والفعل بعدها مستقبلا ، ولا يفصل بينهما فاصل غير القسم .

وَالنَّصْبُ فِي الْمُعْتَلِّ كَالسَّلِيمِ (١) فَانْصِبهُ تَشْفِي عِلَّةَ السَّقِيمِ
وَاللَّامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لَامُ الْجَرِّ (٢)
وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّهْيِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعاً وَالنَّفْيِ (٣)
وَفِي جَوَابِ لَيْتَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَنْفَذَاكَ وَأَنَّى وَمَتَى (٤)
وَالْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى الْجَمْعِ فِي طَلَبِ الْمَأْمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ (٥)
وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّى (٦) وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتُباً شَتَّى

---

[١] والنصب فى الفعل المعتلّ بالواو والياء كالنصب فى السليم فانصبه بالفتحة الظاهرة ، لأنك إذا نصبته بها تشفى علة السقيم ، نحو لن أدعو ولن أرمى .

[٢] وأن المصدرية هى أمّ الباب ، فتنصب ظاهرة كما مرّ ، ومقدّرة بعد ستة أحرف : الأوّل كى التعليلية ، وهى التى لم تسبق باللام ، نحو : كتبت كى تتعلم . والثانى اللام المكسورة ، وهى لام الجرّ ، لأن ما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بها ، وتسمى لام كى إن لم تسبق بما كان أولم يكن ، فان سبقت بهما فهى لام الجحود . [٣] والثالث الفاء والواو فى جواب واحد من ثمانية : أوّلها النهى ، وهو طلب ترك الفعل . وثانيها الأمر وهو طلب الفعل . وثالثها العرض وهو الطلب برفق ورابعها التحضيض وهو الطلب بشدّة . وخامسها النفى بلا أو غيرها .

[٤] وسادسها التمنى وهو طلب ما لا يمكن أو ما فيه عسر وله ليت . وسابعها الترجى وهو طلب الشىء المحبوب وله لعلّ . وثامنها الاستفهام وهو طلب الفهم وله الهمزة وهل وأين وأنى ومتى . [٥] والرابع الواو إن جاءت فى محلّ الفاء ، والغالب أن تكون بمعنى الجمع فى الأمر والنهى ، نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن . [٦] وينصب الفعل بأن مضمرة جوازا بعد لام كى ، ووجوبا بعد غيرها . والخامس أو إن كانت بمعنى إلاّ ، وهى التى ينقضى الفعل

تقولُ أبغِي يا فتى أنْ تذهبَا (١) وَلَنْ أزالَ قائماً أوْ تركبَا

وجئتُ كَيْ تُوليَنِي الكَرامَهْ وَسِرْتُ حتَّى أدْخلَ اليَمامَهْ (٢)

واقتبسِ العِلْمَ لِكَيْما تُكرَمَا (٣) وَعَاصِ أسبابَ الهوى لِتَسْلَمَا

وَلاَ تُمارِ جاهِلاً فَتَتْعبَا (٤) وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فتُعتَبَا

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخلِصٌ فأقصِدَهْ (٥) وَلَيْتَ لِي كَنْزَ الغِنَى فأرْفِدَهْ

وَزُرْ فَتلْتَذَّ بأصْنافِ القِرَى (٦) وَلاَ تُحاضِرْ وَتُسيءَ المَحْضَرَا

وَمَنْ يَقُلْ إنِّي مَا أغْشَى حَرَمَكْ فَقُلْ لَهُ إنِّي إذاً أحْتَرِمَكْ (٧)

بعدها دفعة واحدة ، أو بمعنى إلى وهى التى ينقضى الفعل بعدها تدريجا .
والسادس حتى الجارّة التى بمعنى إلى ، وبالجملة فأن المصدرية تضمر بعد ثلاث من حروف الجرّ وهى : كى ، وحتى ، واللام ، وبعد ثلاث من حروف العطف وهى : الفاء ، والواو ، وأو ، وكلّ ذا أودع كتبا كثيرة . [١] تقول فى أن: أبغى يا فتى أن تذهب ، وفى لن: ولن أزال قائما أو تركب. [٢] وفى كى التعليلية: جئت كى تولينى الكرامة ، وفى حتى : سرت حتى أدخل اليمامة .
[٣] وفى كى المصدرية: اقتبس العلم لكيما تكرم ، وفى لام كى: عاص أسباب الهوى لتسلم . [٤] وفى الفاء فى جواب النهى: لا تمار جاهلا فتتعب ، وفى جواب النفى: زيد ما عليك عتبه فتعتب. [٥] وفى جواب الاستفهام: هل صديق مخلص فأقصده ، وفى جواب التمنى: ليت لى كنز الغنى فأرفده ، وفى جواب لعلّ: لعلى أسأل الله فيغنينى . [٦] وفى جواب الأمر : زر فتلتذ بأصناف القرى ، وفى الواو فى جواب النهى : لا تحاضر وتسىء المحضر .
[٧] ومن يقل لك انى أغشى حرمك فقل له إذن أحترمك بنصب الفعل لاستيفائه الشروط المتقدمة .

وَقُلْ لَهُ فِى الْعَرْضِ يَاهٰذَا أَلَا [١] تَنْزِلُ عِنْدِى فَتُصِيبَ مَا كَلَا

فَهٰذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ [٢] مَثَّلْتُهَا فَاحْذُ عَلَى تِمْثَالِى

وَإِنْ تَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ [٣] فَهْىَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفْ

تَقُولُ لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ [٤] حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

فَصْلُ الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ [٥]

وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ فِى نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلَا تَخَفْ [٦]

وَهْىَ لَقِيتَ الْخَيْرَ تَفْعَلَانِ [٧] وَيَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْمَبَانِى

* وَتَفْعَلُونَ ثُمَّ يَفْعَلُونَا [٨] وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَا *

فَهٰذِهِ تُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ [٩] فِى نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ السُّكُونُ

---

[١] وقل له فى العرض: يا هذا ألا تنزلُ عندى فتصيبَ مأكلا
وفى التحضيض: هلا أكرمت زيدا فيشكرك. [٢] وهذه نواصب الأفعال مثلتها لك بهذه البيان لتفهمها وتستعملها فاحذ على مثالى.

[٣] وان يكن آخر الفعل المعتل ألفا فهى باقية على سكونها ونصبه بفتحة مقدرة عليها للتعذر:

[٤] تقول منه لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الوعود

[٥] الأمثلة الخمسة: هى كل مضارع اتصل بألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة. [٦] وخمسة أفعال تحذف منها الحرف الأخير فى حال نصبها فاحذفه ولا تخف من أحد. [٧] وهى لقاك الله الخير تفعلان بالتاء للاثنين المخاطبين، ويفعلان بالياء للاثنين الغائبين فافهم هذه المعانى. [٨] وتفعلون بالتاء لجمع الذكور المخاطبين، ويفعلون بالياء لجمع الذكور الغائبين. وتفعلين بالتاء للمؤنثة المخاطبة فقط. [٩] فهذه الأفعال الخمسة تحذف منها النون

تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنْطَلِقَا (١) وَفَرْقَدَا السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّى تَغْنَمُوا (٢) وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تُسْعِدِي (٣) يَاهِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يَرْوِي الصَّدِي

فَصْلُ الْجَوَازِمِ

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِلَمْ فِي النَّفْيِ (٤) وَاللَّامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضاً لَمَّا وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ أَلَمَّا (٥)
تَقُولُ لَمْ يُسْمَعْ كَلَامُ مَنْ عَذَلْ وَلَا تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ (٦)
وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ (٧) وَمَنْ يَوَدَّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يَوَدّْ
وَإِنْ تَلَاهُ أَلِفٌ وَلَامُ (٨) فَلَيْسَ غَيْرُ الْكَسْرِ وَالسَّلَامُ

فى حال نصبها ليظهر السكون على ما قبلها من الأسماء ، وهى : الألف والواو والياء . [١] تقول للزيدين المخاطبين : لن تنطلقا ، وتخبر عن الغائبين بقولك فرقدا السماء لن يفترقا . [٢] وتخاطب الجمع بقولك : جاهدوا ياقوم حتى تغنموا ، وتقول فى الغائبين : قاتلوا الكفار كيما يسلموا . [٣] وتقول للمؤنثة المخاطبة : لن يطيب العيش حتى تسعدى ياهند بالوصل ولن تهجرى .
[٤] ويجزم لفظ الفعل المضارع بأربعة أحرف : لم فى النفى ويكون مابعدها فى معنى الماضى ، واللام فى الأمر وهى مكسورة إلا إذا دخل عليها الفاء أو الواو فانها تسكن ، ولا فى النهى . [٥] ولما من حروف الجزم أيضا وهى مثل لم ، ولكنها تزايد عليها نفى الحال ، وفيها توقّع وانتظار ، ومن يرد همزة الاستفهام فيها وفى لم يقل ألما وألم . [٦] تقول فى لم ولا مع السليم لم يسمع كلام من عذل ، ولا تخاصم من إذا قال فعل . [٧] وتقول فى لما ولام الأمر المسبوقة بالفاء خالد لما يرد مع من ورد ومن يوادد فليواصل من يود .
[٨] والفعل السليم المجزوم ان تلاه مافيه الألف واللام فليس فيه غير الكسر

تَقُولُ لاَ تَنْتَهِرِ المِسْكِينَا (١) وَمِثْلُهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَا ✲

وَإِنْ تَرَ المُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا (٢) أَوْ آخِرَ الفِعْلِ فَسِمْهُ الحَذْفَا

تَقُولُ لاَ تَأْسَ وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ (٣) تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَخْشَ الطَّلاَ

وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَزْدَدْ عَنَا (٤) وَلاَ تَبِعْ إِلاَّ بِنَقْدٍ فِي مِنَى

وَالجَزْمُ فِي الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي (٥)

فَصْـــلٌ : فِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ (٦)

هٰذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلاَ امْتِرَاءِ (٧)

وَتِلْوُهَا أَيٌّ وَمَنْ وَمَهْمَا (٨) وَحَيْثُمَا أَيْضاً وَمَا وَإِذْمَا ✲

فى آخره والسلام . [١] تقول من ذلك لا تنتهر المسكين ، ومثله تقرأ قوله سبحانه ــ لم يكن الذين ــ . [٢] وان تجد حرف علة قبل آخر السليم نحو خاف وتقول وتبيع فاحذفه عند الجزم نحو لاتخف ولا تقل ولا تبع ، واحذف حرف العلة أيضا إذا كان آخر الفعل نحو لم يخش ولم يدع ولم يرم ، وقس على ذلك . [٣] تقول بالقياس على ما تقدم يازيد لا تأس ولا تؤذ ولا تقل بلا علم ولا تخش الطلا . [٤] ومنه أيضا أنت يا زيد فلا تزدد عنا ولا تبع إلا بنقد فى منى . [٥] والجزم فى الأفعال الخمسة بحذف النون أيضا مثل النصب كقوله سبحانه ــ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ــ وقوله ــ لا تخافا إننى معكما ــ . وقوله ــ ولاتخافى ولاتحزنى ــ فاقنع بايجازى . [٦] الشرط تعليق أمر على أمر . [٧] هذا وان بكسر الهمزة وسكون النون حرف موضوع للشرط وهو يجزم فعلين: واحدا فى الشرط وهو الذى يليها ، وواحدا فى الجزاء وهو الأخير . [٨] ويتبع إن فى هـذا العمل أىّ بالتشديد وهو اسم بحسب ما يضاف إليه ، ومن بفتح الميم اسم يدلّ على العاقل ، ومهما اسم يدلّ على غير العاقل ، وحيثما ظرف مكان ، وما مثل مهما ، و إذما حرف مثل

وَأَيْنَ مِنْهُنَّ وَأَنَّى وَمَتَى (١) فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ يَا فَتَى
وَزَادَ قَوْمٌ مَا فَقَالُوا إِمَّا (٢) وَأَيْنَمَا كَمَا تَلَوْا أَيَّامَا *
تَقُولُ إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلَاقِ سَعْدَا (٣)
وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفَاقِ (٤) وَهٰكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي
فَهٰذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ (٥) جَاءَتْهَا مَنْظُومَةً لِلْآلِي *
فَاحْفَظْ وُقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ وَقِسْ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ (٦)

ان . [١] وأين مثل حيثما ، وأنى ومتى وأيان أيضا ظروف زمان ، وكل من هذه الأسماء تضمن معنى ان ، فجزم فعلين ، والشرط فى إعمال إذما وحيثما أن تتصل بهما ما فاحفظ جميع الأدوات . [٢] وزاد قوم من العرب ما بعد ان وأين وأى ومتى ، فقالوا : اما تقم أقم بادغام النون فى الميم كما أدغمت فى لا النافية فى قوله تعالى ـ إلا تنصروه فقد نصره الله ـ . وقرءوا ـ أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا ـ كما تلوا ـ أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى ـ .
[٣] تقول فى إن مع السليم : أن تخرج تصادف رشدا ، وفى أينما مع السليم والمعتل : اينما تذهب تلاق سعدا [٤] وفى من تقول : من يزرنى أزره باتفاق ، وهكذا تعمل فى الباقى من الأدوات . [٥] فهذه الأدوات الأحد عشر جوازم الأفعال جاءتها لك حال كونها منظومة كنظم اللآلى .
[٦] فاحفظ حفظك الله من السهو ما أمليته عليك ، وقس على المذكور منه ما تركته . ثم اعلم أن جواب الشرط يجب اقترانه بالفاء فى سبعة مواضع نظمها بعضهم فى قوله :

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

كقوله سبحانه ـ ومن يتوكل على الله فهو حسبه ـ فان تولوا فقل حسبى الله ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء ـ وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين ـ وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ـ وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من

بابُ البِنَاء (١)

ثُمَّ تَعَلَّمْ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعٍ رُسِمْ (٢)

فَسَكَّنُوا مِنْ إِذْ بَنَوْهَا وَأَجَلْ ... وَمُذْ وَلٰكِنْ وَنَعَمْ وَكَمْ وَهَلْ (٣)

وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ (٤) ... بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَافْهَمْ وَاسْتَبِنْ

وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ (٥) ... وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ

فصله — . [١] البناء لزوم آخر الكلم حالة واحدة لغير عامل واعتلال ، والحروف كلها مبنية والأصل فى الأفعال البناء ، وإنما أعرب المضارع لمشابهة بينه وبين الاسم ، والأصل فى الأسماء الإعراب ، وإنما بنى منها ما أشبه الحرف شبها قويا ، وشبه الشيء يعطى حكمه . [٢] ثم اعلم أن فى بعض الكلم ما هو مبنيّ على وضع مرسوم إما على السكون وهو الأصل ، ولذا دخل الاسم نحو كم ، والفعل نحو يضربن ، والحرف نحو لم ، وإما على الضمّ نحو حيث ومنذ ، وإما على الفتح نحو ضرب وأين وثم ، واما على الكسر نحو أمس وجيرِ . [٣] فالعرب سكنوا مِن الجارّة وأجَل حرف الجواب ومذ الجارة ، ولكنْ حرف العطف ، ونعم حرف الجواب ، وكم اسم الاستفهام ، وأسماء الاستفهام كلها مبنية لأنها أشبهت حروف الاستفهام فى المعنى : وهو الهمزة أو هل ، وكذا أسماء الشرط كلها مبنية لأنها أشبهت حرف الشرط فى المعنى وهو إن . [٤] وضمّ فى الغاية من قبل ومن بعد ، وأما بعد وأسماء الجهات الستّ نحو : فوق وتحت وحسب وأوّل ودون إذا حذف المضاف إليها ونوى معناه ، لأنها حينئذ مبنية لكونها أشبهت الحرف فى افتقارها الى المنويّ ، وكذا الأسماء الموصولة مبنية لأنها أشبهت الحرف فى الافتقار الى الجملة .

[٥] وضمّ حيث ومنذ ونحن وهو ضمير ، والضمائر كلها مبنية لشبه أكثرها الحرف فى وضعه على حرف أو حرفين كباء الجرّ وياء النداء ، وحمل الباقى

وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي (١) كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَاعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدْ (٢) بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدْ
وَأَمْسِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ صُغِّرَ صَارَ مُعْرَبًا عِنْدَ الْفَطِنْ (٣)
وَجَيْرِ أَيْ حَقًّا وَهَؤُلَا (٤) كَأَمْسِ فِي الْكَسْرِ وَفِي الْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالِ مِثْلَ مَا قَالُوا حَذَامِ وَقَطَامِ فِي الدُّمَى (٥)
وَقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ (٦)

عليه ، وضم قط أيضا وهو ظرف يجىء بعد في نحو ما كلمته قط .

[١] والفتح يكون فى ضرب وأين وأيان وكيف ورب وشتان وهو اسم فعل وأسماء الأفعال كلها مبنية لأنها نابت مناب الفعل ، فرفعت الفاعل ونصبت المفعول ولم تتأثر بعامل ، وأشبهت ليت ولعل فى الاستعمال . [٢] والعرب قد بنوا ما ركبوا من العدد كأحد عشر بفتح كل منهما إلا اثنى عشر ، فان الأول منهما يعرب إعراب المثنى كما علمت فعلة بناء الأول افتقاره الى الثانى ، وعلة الثانى تضمنه واو العطف . [٣] وأمس مبنى على الكسر ، وعلة بنائه تضمنه لام التعريف ، فان صغر أو دخلت عليه أل صار معربا نحو كأن لم تغن بالأمس . وأسماء الاشارة كلها مبنية لتضمنها معنى الاشارة ، وهو من المعانى الجزئية التى تؤدى بالحروف . [٤] وجير مبنى على الكسر وهو حرف جواب : أى حقا ، أو بمعنى نعم ، وهؤلاء اسم الاشارة كأمس فى البناء على الكسر وفى علة البناء ، لأن كلا منهما تضمن معنى حرف كما علمت مما قبله . [٥] وقيل فى الحرب نزال : اى انزل وهو من أسماء الأفعال ، وقد تقدمت فى البيت الخامس كما قالوا : حذام وقطام حملا على نزال .

[٦] وقد بنى يفعلن على السكون لاتصاله بنون النسوة فما له مغير بحال ، بل يكون ساكنا سواء كان فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جزم .

تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ ... يَرُحْنَ إِلاَّ لِلَّحَاقِ بِالنَّعَمْ (١)

فَهٰذِهِ أَمْثِلَةٌ لِمَا بُنِيَ ... حَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الأَلْسُنِ (٢)

وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ (٣) ... عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

وَقَدْ تَقَضَّتْ [مُلْحَةُ الإِعْرَابِ] ... مُودَعَةً بَدَائِعَ الإِعْرَابِ

فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ ... وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلَلاَ ... فَجَلَّ مَنْ لاَ فِيهِ عَيْبٌ وَعَلاَ

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلَى مَا أَوْلَى ... فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى

ثُمَّ الصَّلاَةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ

وَآلِهِ الأَفَاضِلِ الأَخْيَارِ ... مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَعِتْرَتِهْ ... وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُنَّتِهْ *

---

[١] تنزل منه النوق يسرحن ولن يسرحن ولم يسرحن إلا اللحاق بالنعم .

[٢] فهذه أمثلة لما بني من الأسماء والأفعال والحروف وهي جائلة دائرة في الألسن الناطقة باللغة العربية الفصيحة فاحفظها . [٣] وكل مبني من هذه المبنيات يكون آخره على السكون أو ضم أو فتح أو كسر لا يتغير عنه أبداً بل يلزم حالة واحدة فاستمع ما أذكره وقس عليه غيره ، والله أعلم

تم الكتاب

الإعراب
عن
قواعد الإعراب

لابن هشام الأنصاري
(٧٦١ هجرية)

تحقيق وتقديم
الدكتور علي فودة نيل
أستاذ مشارك ـ قسم اللغة العربية
جامعة الرياض ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

الناشر : عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرياض
ص ب : ٢٤٥٤ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى ١٤٠١هـ (١٩٨١)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة المحقق

كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»

البـــاب الأول
فى الجملة وأحكامها
وفيه أربع مسائل

الباب الثـــاني

في الجـــار والمجرور

وفيه أيضا أربع مسائل

البــــاب الثالث
فى تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب
وهى عشرون كلمة تنقسم إلى ثمانية انواع

الباب الرابع

في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة

مقدمة المحقق

« الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام الأَنصاري[2] منهج فريد لم يسبق إليه[3] في التأْليف النحوي . فموضوعاته هي الجملة بأَحكامها ، وشبه الجملة ، وبيان معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام ، وإيضاح أَساسيات أولية في الإعراب يحتاج إليها المبتدئون . وهذا المضمون في مجموعه يختلف كل الاختلاف عن مضمون المشهور من كتب النحو .

والمُؤلَّف المذكور – على إيجازه – كان النواة الأُولى لأَعظم إنتاج علمي لابن هشام هو كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب » الذي قال في مقدمته : « . . . ومما حثّني على وضعه – يعني كتاب المغني – أنني لما أَنشأْت في معناه المقدمة الصغري المسماة بـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » حسن وقعها عند أُولي الأَلباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب . . . »[4] .

---

(١) توجد دراسة مفصلة لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » تتعلق بمحتواه ، وبتحقيق اسمه ، وبالكتب المؤلفة حوله ، وذلك في كتابي : « ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي » . تحت الطبع – من ص ١ – ٥٠ .

(٢) في رسالتي لدرجة الماجستير : « ابن هشام في كتابه المغني » ترجمة مطولة لابن هشام . من ص ١ : ٣٧ .

(٣) انظر « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » للكافيجي ، الورقة ٧ أ .

(٤) ابن هشام : المغني ١ : ٩ .

فالكتابان يلتقيان في أصل المنهج ، ولكنهما يختلفان في أمور هي :

١ ـ انفراد « المغني » بأربعة أبواب أخري غير الأبواب الأربعة المشتركة بينهما ، هي : الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها . والباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها . والباب السادس في أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها . والباب الثامن في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

٢ ـ اختلاف الكتابين في تصنيف موضوعات ما اشتركا فيه من الأبواب ، فـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » بدأ بالجملة ، فشبه الجملة ، ثم أتي بعد ذلك بالأدوات التي صنّفها حسب عدد استعمالاتها ، فقدّم ما كان استعماله على وجه واحد ، ثم ما كان استعماله على وجهين . . . وانتهي بما كان استعماله على اثني عشر وجهاً .

أمّا «المغني » فبدأ بالأدوات وصنّفها تصنيفاً معجمياً حسب الحرف الأول ، فاستهلّ بما كان أوله الهمزة ، وانتهي بما كان أوله الياء ،ثم عقّب بالجملة ، وشبهها .

٣ ـ أن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب مختصر ، أمّا « المغني » فهو موسوعة ضخمة في النحو ، ويدل على الفارق بينهما النظر في عدد صفحاتهما[1] ، والمقارنة بين مباحثهما المشتركة ، فكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » بالنسبة لكتاب « المغني » « . . . شذرة من عقد نحر ، أو قطرة من قطرات بحر » كما يقول ابن هشام[2] .

ومع أن « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب وجيز لكنه جمع خلاصة وافية دقيقة لطائفة من مسائل النحو تشتد إليها حاجة طلاب العربية ولا توجد في صورتها هذه بكتاب آخر .

---

(١) « المغني » ٧٠٠ صفحة . (٢) « المغني » ١ : ١٠/٩ .

ولعظم شأن هذا المختصر ، أُلِّفت حوله كتب كثيرة متنوعة بلغت نحو ثلاثين كتاباً بين شروح وحواش ، ومختصرات ، وشواهد ، ومنظومات(١) .

وأهم هذه الكتب ثلاثة شروح للكتاب المذكور هي :

١ - « شرح أوثق الأسباب » تأليف أبي عبد الله عز الدين محمد بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩ هـ .

٢ - « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » تأليف محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩ هـ - ١٤٧٤ م .

٣ - « مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب » تأليف خالد بن عبد الله الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠ هـ - ١٤٩٩ م .

وكانت هذه الكتب في طليعة ما استفدت منه في تحقيق هذا الكتاب .

تاريخ تأليفه :

لم أطلع على نسخة من نسخ هذا الكتاب فيها تحديد زمن تأليفه ، ولكن وردت الإشارة إلى الكتاب المذكور في مصنفين لابن هشام بما يفيد أنه أُلِّفَ قبلهما . وهذان المصنفان معروف تاريخ تأليفهما .

أحدهما : هو « شرح بانت سعاد » الذي جاء في آخره أنه فرغ من تأليفه في الثامن عشر من رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة .

ففي شرح قول كعب :

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْلَوَ انَّ النُّصحَ مَقْبُولُ(٢)

---

(١) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢٦ - ٥١ .

(٢) انظر « **شرح ديوان كعب بن زهير** » ص ٧ وقد ورد البيت به برواية أخرى هي :

يَا وَيْحَهَا خُلَّةً لو أنّها صدقتْ ما وعدتْ أوْ لَوَ انّ النُّصح مقبول

قال ابن هشام : « . . . وقد شرحت معني « لو » الشرطية في مقدمة « قواعد الإعراب » شرحاً شافياً فأغني ذلك عن ذكره هنا . . . »(١) .

الثاني : هو « المغني » فقد سبق(٢) ذكر ما جاء في مقدمته عن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » . وكتاب « المغني » ألف في صورته الأولى بمكة المكرمة عام ٧٤٩ هـ ، ثم ضاع من المؤلف عند منصرفه إلى مصر ، فأعاد تأليفه مرة أخري بمكة المكرمة عام ٧٥٦هـ(٣) وأتمه في ذي القعدة من هذه السنة(٤) . أي أنه ألفه في السنة نفسها التي ألف فيها « شرح بانت سعاد » إلاّ أنه فرغ من هذا الشرح قبل « المغني » .

ومعني ذلك أن ابن هشام ألف « الإعراب عن قواعد الإعراب » قبل سنة ٧٤٩ هـ ، أو في هذه السنة نفسها قبل أن يؤلف « المغني » في صورته الأولى . فقد كان في إمكان الرجل أن يؤلف أكثر من كتاب في سنة واحدة كما حدث في عام ٧٥٦ هـ .

تحقيق الكتاب :

طبع هذا الكتاب عدة طبعات(٥) ، كان آخرها الطبعة المحققة لرشيد العبيدي سنة ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م نشر دار الفكر في بيروت .

ومع تقديري للجهد الكبير الذي بذله المحقق في سبيل نشر هذا الكتاب ، وتيسير الانتفاع به ، فقد لفت نظري ما به من أخطاء كثيرة يخل بعضها بالمعني .

---

(١) ابن هشام : « **شرح بانت سعاد** » ص ٢٨ ، وانظر « **الإعراب عن قواعد الإعراب** » ص ٨٣ – ٨٧ .

(٢) انظر ص ١ .

(٣) انظر « **المغني** » ١ : ٩ .

(٤) انظر « **المغني** » ٢ : ٧٠٠ .

(٥) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢١ – ٢٢ .

وفي سبيل تصحيح هذه الأَخطاء اطلعت على عدد من نسخ هذا الكتاب مخطوطة ومطبوعة فاستوقفني شيء آخر أكثر أهمية ، هو وجود زيادات كثيرة عدا في الطبعة المحققة عثرت عليها في أكثر من نسخة من النسخ التي تيسر لي الاطلاع عليها . وقد اكتشفت هذه الزيادات في نحو ثلاثة وثلاثين موضعاً ، وكثير منها نصوص كاملة ، أو عبارات من بضعة أسطر ، وهذا مقدار كبير جداً إذا قيس بحجم هذا الكتاب الصغير . فدفعني ذلك إلى إعادة تحقيقه حرصاً على تقديمه لطلاب العربية في صورة صحيحة دقيقة ليس بها إخلال بشيء من محتواه على هيئته التي وقفت عليها في نسخ متعددة .

كما دفعني ذلك أيضاً إلى إفراد هذه الزيادات بقائمة مستقلة بها ، وإفراد أهم أخطاء طبعة بيروت بقائمة مستقلة أيضاً ، وذلك للوقوف على مدي الحاجة إلى إعادة تحقيق هذا الكتاب .

وقد رأيت أن أُقدم لهاتين القائمتين ببيان النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وذكر رموزها لتكون الإحالة إليها في هاتين القائمتين واضحة .

النسخ المعتمدة في التحقيق

١ ــ النسخة الأم « ر ١ »

هي نسخة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ٢١٤٠ وتقع في ٣٧ ورقة من الحجم الصغير في كل صفحة ثمانية أسطر ، وفي السطر نحو عشر كلمات ، مكتوبة بخط نسخي جميل مضبوطة كلها بالشكل ضبطاً كاملا يتخلله بعض الأَخطاء . وقد جاء في نهايتها أنها كتبت في ١٠ رجب سنة ٩٧٢هـ ، ولكن ناسخها مجهول ، وهذه النسخة أقرب إلى الدقة من نسخ الكتاب الأُخري التي اطلعت عليها .

ولهذا فقد كانت في طليعة النسخ التي اعتمدت عليها فيما اكتشفته

من زيادات ، كما أنها أيضاً كانت في طليعة ما استعنت به في معرفة وجـه الصواب فيما اختل أو اضطرب من عبارات هذا الكتاب .

٢ ـ نسخة « ر ٢ »

هي نسخة أخرى من مخطوطات هذا الكتاب بقسم المخطوطات بجامعة الرياض برقم ١٦٠٣ . وتقع في ٢٨ ورقة من الحجم الصغير . فسطور الصفحة تتراوح بين سبعة أسطر وتسعة ، وكلمات السطر بين ست وسبع ، وقد كتبت بخط نسخي جميل ، ولكنها غير مضبوطة بالشكل . وهي لا تقل كثيراً في دقتها عن النسخة الأُولى ، إلا أنها حديثة العهد ، فقد جاء في آخرها ما يأْتي : « تم بقلم الفقير إليه عز شأْنه عبد الله بن سعيد الحلّي في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة وعشرين هجرية » .

٣ ـ نسخة « ع »

هي نسخة عز الدين بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩هـ الممزوجة بشرحه المسمي بـ « أوثق الأَسباب لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب » .

وفي آخر هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المصنف ـ أي : ابن جماعة ـ . فهي نسخة موثقة ، وهي من مخطوطات مكتبة عارف بالمدينة المنورة برقم ١٤٤ مجاميع ، ومصورتها بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٣ ص ، وتقع في ٩٨ ورقة من الحجم المتوسط ، والمتن وهو كتاب : « الإعراب عن قواعد الإعراب » مميز عن الشرح بنوع المداد ، وكان هذا سبباً في أن بعض عبارات المتن لم تظهر في التصوير . وعلى نسخة جامعة الرياض المصورة كان اعتمادي في هذا التحقيق . وقد أُتيح لي عقب ذلك السفر إلى المدينة والاطلاع على نسخة عارف حكمت ومراجعة التحقيق عليها .

٤ ـ نسخة « ك »

هي نسخة محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩هـ ـ ١٤٧٤م ، المزوجة بشرحه المسمي « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » ، وهي موجودة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٩٨ ، وعدد أوراق الشرح مع المتن ١٧٠ ورقة قياس ٢٠ في ٥ر١٤ ولم يذكر فيها تاريخ النسخ ، أو اسم الناسخ ، ولكن عليها تملك بتاريخ ١١٣٢هـ ، والمتن مميز عن الشرح بخطه الكبير .

٥ ـ نسخة « ج »

هي النسخة المطبوعة بمطبعة الجوائب بالاستانة سنة ١٢٩٩هـ . وذلك ضمن مجموع يضم « نزهة الطرف في علم الصرف » للميداني ، و « الأنموذج » للزمخشري . و « الإعراب عن قواعد الإعراب » آخر شيء في هذا المجموع ، ويقع من صفحة ١٠٨ إلى صفحة ١٢٧ .

٦ ـ نسخة « ط ث »

وهي نسخة خالد الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠هـ ١٤٩٩م ، المزوجة بشرحه المسمي « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » وهي مطبوعة بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ ، والشرح مع المتن بهامش إعراب ألفية ابن مالك في النحو ، المسمي « تمرين الطلاب في صناعة الإعراب » لخالد الأزهري . وهذه الطبعة تقع في ١٥٢ صفحة .

٧ ـ نسخة « ط ب »

هي طبعة بيروت الأولى المحققة لرشيد عبد الرحمن العبيدي ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م ، نشر دار الفكر في بيروت ، وهي تقع في ١٦٦ صفحة بالمقدمة ، التي شغلت ثلاثا وخمسين صفحة .

الزيادات ورأى فيها

وهــذه هي الزيادات التي أشرت إليهــا سابقاً موثقــة بذكر مصادرها ، فما كان منها كلاماً مستقلا أوردته كما هو وحده . وما كان منها عبارة غير مستقلة ، أو جزءاً من عبارة ، أوردته في سياقه مميزاً عنه ، لتسهل معرفته :

١ – « . . . ألا ترى أن نحو : (قام زيد) من قولك : (إن قام زيد قام عمرو) يسمي جملة ، ولا يسمي كلاماً ، لأنه لا يحسن السكوت عليه ؟ **وكذا القول في جملة الجواب .**

« انظر طبعة بيروت ص ٦٠ – ٦١ ، وهذا الكتاب ص٣٥ ، وانظر أيضاً « ر٢ » ق٢ ب ، و« ك » ق١٥ أ ، و« ط ث » ص ٨ ، و « ع » ق ٥ ب .

٢ – « **تنبيه : إذا قلت : إن قام زيد أقوم ، ما محل أقوم ؟ . فالجواب : قيل : هو دليل الجواب ، وقيل : هو على إضمار الفاء . فعلى الأول لا محل له ، لأنه مستأنف . وعلى الثاني محله الجزم . ويظهر أثر ذلك في التابع . .** »

انظر طبعة بيروت ص ٦٧ ،وهــذا الــكتاب ص٣٩–٤٠ . وانظر أيضاً « ر٢ » ق ٥ ، و « ط ث » ص ٢١ – ٢٢ ، و « ع » ق ١١ – ١٢ أ .

٣ – والسابعة : التابعة لجملة لها محل ، نحو : (زيد قام أبوه ، وقعد أخوه) ، فجملة : (قام أبوه) في موضع رفع ، لأنها خبر المبتدأ ، وكــذا جملة : (قعد أخوه) ، لأنها معطوفة عليها .

ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة محل ، ولو قدرت الواو واو الحال كانت الجملة في موضع نصب ، وكانت (قد) فيها مضمرة . وإذا قلت : (قال زيد : عبد الله منطلق ، وعمرو مقيم) فليس من هذا القبيل ، بل الذي محله النصب مجموع الجملتين ، لأن المجموع هو القول ، فكل منها جزء المقول ، لا مقول .

انظر طبعة بيروت ص ٦٩ ، وهذا الكتاب ص ٤٠–٤١ ، وانظر أيضاً :

« ر ٢ » ق ٦ ، و « ك » ق ٣٥ أ ـ ٣٦ أ ، و « ط ج » ص ١١٠ ، و « ط ث » ص ٢٣ ، ٢٤ ، و « ع » ق ١٢ ب مع هامشها .

٤ ـ « . . . ونحو : « لاَ يَسَّمَّعُونَ » بعد « وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ » . وليست صفة للنكرة ، **ولا حالا منها مقدّرة لوصفها** ، لفساد المعنى .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٦ ب ، و « ك » ق ٣٩ أ ، و « ط ث » ص ٢٦ . و « ع » ق ١٣ أ .

٥ ـ . . . وتقول : (ما لقيته مذ يومان) فهذا كلام تضمن جملتين مستأنفتين : فعلية مقدمة ، واسمية مؤخرة . وهما في التقدير جواب سؤال مقدر . وكأنك لما قلت : ما لقيته ، قيل لك : ما أمد ذلك ؟ فقلت : أمده يومان . ومثلهما : قام القوم خلا زيدا ، وحاشا عمرا ، وعدا بكرا ، إلا أنهما فعليتان .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضا : « ر ٢ » ق ٦ ب ـ ٧ أ ، و « ك » ق ٣٩ أ ـ ٤٠ عدا (إلاّ أنهما فعليتان) ، و « ط ث » ص ٢٧ ـ ٢٩ ، و « ع » ق ١٣ ب ـ ١٤ أ .

٦ ـ ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، خلافاً لأبي علي ، **وليس منه هذه الآية ، خلافاً للزمخشري ، ذكره في سورة آل عمران .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٥ ، وانظر أيضاً « ر ٢ » ٧ أ ، و « ع » ق ١٨ ب ، و « ك » ق ٤٧ أ ، و « ط ث » ص ٣٥ .

٧ ـ الرابعة : التفسيرية ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ، **وليست عمدة .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٧ أ ، و « ك » ق ٤٩ أ ، و « ط ث » ص ٣٦ ، و « ع » ق ١٩ أ .

٨ ـ وخرج بقولي : وليست عمدة ، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ،

فإنها مفسرة له ، ولها محل بالاتفاق ، لأنها عمدة لا يصح الاستغناء عنها ، وهي حالّة محل المفرد .

وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور ، وقال الشَّلَوْبِين . . . .

انظر طبعة بيروت ص ٧٦ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٨ ب ، و « ع » ق٢٢ . . و«ك» ق أ – ورد فيها من هذه العبارة بعضها وهو: وخرج بقولي : وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن – و « ط ث » ص ٣٨ – ٣٩ ، و « ع » ق ٢٢ .

٩ – والخامسة : الواقعة جواباً لقسم ، نحو : « إِنكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ » بعد قوله تعالى : «يَس والْقُرْآنِ الْحَكيمِ ، ونحو : إنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ» بعد « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ » .

انظر طبعة بيروت ص ٧٨ ، وهذا الكتاب ص٤٧–٤٨ ، وانظر أيضاً :«ر٢ » ٩ ب ، و « ك » ق٥٤ ب ، و « ط ث » ص ٤٢ .

١٠ – تنبيه : يحتمل قول الفرزدق :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ياذِئْبُ يصْطَحِبانِ

كون (لا تخونني) جواباً كقوله :

أرى مُحرِزاً عاهدتُه لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخَلافِ

فلا محل له . وكونه حالاً من الفاعل ، أو من المفعول ، أو منهما فيكون في محل نصب .

انظر طبعة بيروت ص ٨٠ ، وهذا الكتاب ص٤٨– ٤٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢ » ق ١٠ ، و « ط ث » ص ٤٤ – ٤٥ .

١١– « ويستثنى من حروف الجر أربعة فلا تتعلق بشيء :

أحدها : الجار الزائد كالباء في « كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا » ، و **(أحسن بزيد عند الجمهور) .**

انظر طبعة بيروت ص ٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٢ ب ، و « ك » ٦٦ أ ، و « ط ث » ص ٥١ ، و ع » ق ٢٩ ب .

١٢- والثاني : (لعل) في لغة من يجر بها وهم عقيل ، **وهم في لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفي الأخيرة الفتح والكسر .**

انظر طبعة بيروت ص٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق١٢ ب ، و « ط ث » ص ٥٢ ، و « ع » ق٣١ أ .

١٣- وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل ، في غير هذه المواضع أيضاً ، نحو : في الدار زيد .

تنبيه : جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف .

انظر طبعة بيروت ص ٩١ ، وهذا الكتاب ص ٦٢ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٤ ب . و « ع » ٣٩ أ . و « ط ث » ص ٥٨ .

١٤- ويسمي الزمان عوضاً ، لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى ، **أو لأنه يعوض ما سلف في زعمهم .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٣٩ ، وفيها : « **يعوض ما سلب** »

١٥- تقول : لا أفعله عَوْضُ . **فإن أضفته نصبته ، فقلت : عَوْضَ العائضين ، كما تقول : دَهْرَ الداهرين . . .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ،وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٤٠ أ .

١٦- وتختص « إذا » هذه بالجملة الفعلية **نحو : فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ » .**

وأمّا نحوُ : « إذَا السّمَاءُ انْشَقّتْ » فمحمول على إضمار الفعل ، مثل : « وَإن امْرَأَةٌ خَافَتْ » ، وقد تستعمل للماضي ، نحو : وَإذَا رَأَوْا تِجَارَةً أوْ لَهْواً انْفَضُّوا إلَيْهَا » .

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص ٦٧ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٧ – ٦٨ ، و « ع » ق ٤٢ مع الهامش وذلك حتى قوله : « وَإنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ » .

١٧– وتارة يقال فيها : حرف مفاجأة ، وتختص بالجملة الاسمية ، **نحو : « وَنَزَعَ يَدَهُ فَإذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنّاظِرِينَ » ، وهل هي حرف ، أو ظرف مكان ، أو زمان ؟ أقوال .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص ٦٧–٦٨ ، وانظر أيضاً :« ر٢» ق ١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٨ – ٦٩ ، و « ع » ق ٤٣ .

١٨– إحداها : (إذ) فيقال فيها تارة : ظرف لما مضى من الزمان . **وقد تستعمل للمستقبل . نحو قوله تعالى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأغْلالُ فِي أعْنَاقِهِم » .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٦ ، وهذا الكتاب ص ٦٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٧ ب ، و « ع » ق ٤٤ ، و « ط ث » ص ٧٠ .

١٩– ويقال فيها : حرف استثناء ، **في نحو : أنْشُدُكَ اللهَ لَمّا فَعَلْتَ . أي : ما أسألك إلاّ فعلك ، ومنه . . .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٨ ، وهذا الكتاب ص ٧١ ، وانظر أيضاً : « «ر٢» ق ١٨ أ ، و « ط ث » ص ٧٣ .

٢٠– ألا يُرَى أن المعني : ما كل نفس إلا عليها حافظ ؟ ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك .

انظر طبعة بيروت ص ٩٨ ـ ٩٩ ، وهذا الكتاب ص ٧١ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٨ أ ، و « ط ث » ص ٧٣ .

٢١ـ . . . وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام ، نحو : أقام زيد ؟ وحرف وعد ، إذا وقعت بعد الطلب ، نحو : أحسن إلى فلان .

ومن مجيئها للإعلام : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ، قالوا : نعم » . وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه ، فإنه قال : عدة وتصديق . ولم يزد على ذلك .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٠ ، وهذا الكتاب ص ٧١ـ ٧٢ وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٨ ب إلى قوله : سيبويه ، و « ط ث » ص ٧٣ أيضاً إلى قوله : سيبويه . والباقي جاء في الشرح ، و « ع » ق ٤٧ بالهامش .

٢٢ـ . . . وتقول أعجبتني الجارية حتى كلامها ، لأن الكلام كجزئيها ، ويمتنع حتى ولدها . والضابط : ما صح استثناؤه صح دخول (حتى) عليه ، ومالا فلا .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٤ ، وهذا الكتاب ص ٧٣ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ٢٠ أ ، و « ع » ق ٥٠ ، و « ك » ق ٩٦ إلى قوله حتي جزئيها ، و « ط ث » ص ٧٧ ـ ٧٨ .

٢٣ـ . . . كقوله :

حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقيل : هي مع الماضي جارة ، وأنْ بعدها مضمرة . وقد مضى خلاف الزجاج ، وابن درستويه فيهن .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٥ ، وهذا الكتاب ص ٧٤ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ٢٠ ب ، و « ع » ق ٥١ ب ، و « ط ث » ص ٦٩ .

٢٤– ونافية ، في نحو : « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا » . **وأهل العالية يعملونها عمل ليس ، نحو قول بعضهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٤ ، وهذا الكتاب ص ٧٨ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٢ ب ، و « ط ث » ص ٨٥ – ٨٦ ، و « ع » ق٥٧ ب .

٢٥– ومخففة من الثقيلة ، في نحو : « وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » في قراءة من خفف النون . **ويقل إعمالها عمل المشددة كهذه القراءة** ، **ومن إهمالها** .

انظر طبعة بيروت ص ١١٤ ، وهذا الكتاب ص ٧٨ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٣ أ ، و « ط ث » ص ٨٦ ، و « ع » ق ٥٨ أ .

٢٦– والثالثة : أن المفتوحة الخفيفة ، فيقال فيها : حرف مصدري ينصب المضارع ، نحو : يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم ، **وهي الداخلة على الماضي في نحو أعجبني أن صمت ، لا غيرها خلافاً لابن طاهر .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٥ ، وهذا الكتاب ص ٧٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٣ ب ، و « ط ث » ص ٢٨ ، و « ع » ق٥٩ .

٢٧– وقول بعض العلماء في قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » : إنها مفسرة . . . وجوزه الزمخشري إن أوّل (قلت) بأمرت . وجوز مصدريتها على أن المصدر بيان للهاء ، لا بدل ، **لأن تقدير إسقاط الضمير يخلي الصلة من عائد .**

والصواب العكس ، **لأن البيان كالصفة ، فلا يتبع الضمير ، والعائد المقدر الحذف موجود لا معدوم** ، ولا يصح أن يبدل من (ما) ، لأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول ، **نعم يجوز إن أوّل بأمرت .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٦ – ١١٧ ، وهذا الكتاب ص ٧٩ – ٨٠ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٢٤ ، و « ط ث » ص ٩١ – ٩٢ و « ع » ٦١ أ – ٦٢ ب .

٢٨- . . . وأكثرهم : لا يثبت هذا القسم ، ويخرّج الآية ونحوها على حذف مفعول الفعل قبلها ، والجواب بعدها ، أي : يودّ أحدهم التّعمير لو يُعمّر ألف سنة لسرّه ذلك .

انظر طبعة بيروت ص ١٢٧ ، وهذا الكتاب ص ٨٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٢٧ ب إلى قوله : والجواب وكذلك « ط ث » ص ١٠٣ ، و « ع » ق ٧٢ ب .

٢٩- الرابع : أن تكون للتمني بمنزلة (ليت)،إلا أنّها لا تنصب ولا ترفع .

انظر طبعة بيروت ص ١٢٧ ، وهذا الكتاب ص ٨٧ وانظر أيضاً : في هامش « ع » ق ٧٣ أ فقد ورد به : وفي بعض النسخ بمنزلة ليت إلا أنها لا تنصب ، ولا ترفع .

٣٠- ونكرة تامة ، وذلك في ثلاثة مواضع في كل منها خلاف :

أحدها : نحو : « فَنِعِمَّا هِيَ » ، ونحو : « نعم ما صنعت ، أي : فنعم شيئاً هي : ونعم شيئاً شيء صنعته .

والثاني : قولهم : إني مما أن أفعل ، أي : إني مخلوق من أمر هو فعلي كذا وكذا ، وذلك على سبيل المبالغة ، مثل قوله تعالى : « خُلِقَ الإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ » .

والثالث : قولهم في التعجب : ما أحسن زيدا ، أي شيء حسن زيدا ، وهو قول سيبويه .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٢ ، وهذا الكتاب ص ٩٨ ، وانظر أيضاً « ر ٢ » ق ٣٢ ، و « ع » ق ٨٤ - ٨٦ ، و « ك » ق ١٥٢ ، « ع » ق ١٢٥ ب ، و « ط ث » ص ١٢٢ - ١٢٣ .

٣١- وقيل : إن (ما) في هذه حرف لا موضع لها .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٣ ، وهذا الكتاب ص ٩٩ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٣٢ ب ، و « ج » ١٢٣ ص ، و « ط ث » ص ١٢٤ .

٣٢- . . . واختلف في لفظ (ما) التالية (بعد) كقوله :

أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

فقيل : كافة (بعد) عن الإضافة ، وقيل : مصدرية .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٥ ، وهذا الكتاب ص ١٠١ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٣٣ ب ، و « ع » ق ٨٩ ب ، و « ط ث » ص ١٢٧ - ١٢٨ .

٣٣- ومما لا ينبني عليه إعراب أن يقول : في غلام من نحو : غلام زيد .
انظر طبعة بيروت ص ١٥٥ ، وهذا الكتاب ص ١٠٧ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٣٦ ب - ٣٧ أ ، و « ط ث » ص ١٤٠ .

وإزاء هذه الزيادات الكثيرة ، الموجودة في أكثر من نسخة فإنه يغلب على ظني أن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » كان له إملاءان . الأول : بدون هذه الزيادات ، وربما كانت معظم النسخ التي اعتمد عليها محقق طبعة بيروت من هذا النوع ، وربما كان أيضاً من هذا النوع طبعة الجوائب بالاستانة ، فقد وجدتها خالية من كل هذه الزيادات . الثاني : وبه هذه الزيادات ، ومن هذا النوع نسختا جامعة الرياض ، ونسخة ابن جماعة ، ونسخة الكافيجي ، وكذلك نسخة خالد الأزهري . وعلى هذه النسخ كان اعتمادي - بعد الله - في تحقيق هذا الكتاب . والشيء الذي لفت نظري أن محقق طبعة بيروت قد خلت تعليقاته من الإشارة إلى شيء من هذه الزيادات - ما عدا الزيادة الأولى - مع أنه كان مما اعتمد عليه في تحقيقه نسخة خالد الأزهري الممزوجة بشرحه ، وهي النسخة التي رمز إليها بالرمز (ز) : وقال : إنها من مخطوطات مكتبة الحرم المكي ، وأنها برقم ٣٠٩ نحو . فهل كانت المخطوطة التي اطلع عليها تختلف كل هذا الاختلاف عن طبعة المطبعة العثمانيـة المصرية التي كانت مما اعتمدنا عليه في معرفة هذه الزيادات ؟

ومسألة أن يكون للكتاب الواحد أكثر من إملاء مسألة أشرت إليها في كتابي : « ابن هشام ، آثاره ومذهبه النحوي » . وذلك عند الحديث عن كتابه « الجامع الصغير » . فمخطوطة المكتبة التيمورية من هذا الكتاب ، هي أوثق نسخه ، لأنه تم نسخها عام ٧٤٩ هـ بخط تلميذ المؤلف : محمد بن علي ابن مسعود الشافعي الشهير بابن الملاح الطرابلسي ، وقوبلت وصححت على المؤلف ، ومع ذلك فيها نقص في عدد من النصوص عن الموجود في ثلاث نسخ أخرى جيدة من هذا الكتاب[١] وقد ذكرت في بيان سبب هذا الاختلاف ما يأتي :

« يمكن أن يقال في تعليل هذا الاختلاف : أنه يحتمل أن يكون كتاب « الجامع الصغير » قد خضع للتنقيح والزيادة من قبل مؤلفه . وما جاء في مخطوطة التيمورية هو الكتاب في صورته الأولى .

« ثم تناول المصنف بعد ذلك كتابه بالإضافة إليه على الوجه الذي نراه في المخطوطات الثلاث الأخرى . وقد عهد عن ابن هشام عودته إلى بعض مؤلفاته بالزيادة كما فعل في كتابه « المغني »[٢] .

والزيادات التي عثرت عليها في تحقيقي لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » ليست مقصورة على ما يراد به إيضاح غامض . أو إتمام ناقص ، أو إضافة مكمّل حتى نرجعها كلها إلى تعدد الإملاء . ولكن هناك بعض زيادات تسدّ خللا في المعني أو العبارة ، وقد فات المحقق تقويم ذلك ، وهذا كما في رقم ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ من هذه الزيادات .

أخطاء في طبعة بيروت

في طبعة بيروت المحققة أخطاء كثيرة ، بعضها في الدراسة التي قدّم بها

(١) انظر كتابي « ابن هشام وآثاره ومذهبه النحوي » ص ٣٦٥ ــ ٣٦٩ تحت الطبع .

(٢) علي فودة : « ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي » ص ٣٧٠ تحت الطبع .

للكتاب ، وبعضها في الكتاب نفسه ، والذي يهمني في الدرجة الأُولى أن أشير إليه وأنا أُعيد تحقيق هذا الكتاب ما جاء في نصوصه من أخطاء أهمها ما يأتي :

١ ـ أمّا بعد حمد الله حق حمده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعبده ، وعلى آله من بعده ، **هذه** فوائد جليلة .

انظر طبعة بيروت ص ٥٩ .

والصواب : **فهذه** فوائد جليلة .

انظر ص ٣١ من هذا الكتاب .

وقد جعل ابن هشام لزوم الفاء في مثل هذا التعبير دليلا على شرطية (أمّا)[١] .

٢ ـ المسألة الثانية : في الجملة التي لها محلّ من الإعراب ، وهي سبع : إحداها : الواقعة خبراً ، **موضعها** رفع في بابي المبتدأ و (إنّ) ، نحو : زيد قام أبوه ، وإن زيداً أبوه قائم . **ونصبت** في بابي (كان وكاد) .

انظر ص ٦٣ ـ ٦٤ طبعة بيروت .
والصواب : وموضعها رفع . . ونصب في بابي (كان وكاد) .
انظر ص ٣٧ من هذا الكتاب .

٣ ـ فأمّا نحو : إن قام أخوك قام عمرو ، فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده ، لا **الجملة** بأسرها .
انظر ص ٦٧ من طبعة بيروت .

---

(١) انظر « **المغني** » ١ : ٥٦ . وقد جاء في كتاب « **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** » ـ ١٣٦/١٣٨ ـ (البحث الحمسون في حذف الفاء في جواب أمّا) معارضة للنحاة في هذه المسألة استدلالا ببعض الأحاديث . وما استدل به ابن مالك يمكن الرد عليه . كما أن تخطئة حذف الفاء في طبعة بيروت يعين عليه وجودها في نسخ أخرى ، كما يعين عليه أيضاً رأي ابن هشام ـ الذي أشرنا إليه ـ في هذه المسألة كما جاء في كتابه « **المغني** » .

والصواب : لاللجملة بأسرها .

انظر ص ٣٩ من هذا الكتاب .

٤ ــ وليست صفة للفكرة .

انظر ص ٧٠ من طبعة بيروت .

والصواب : وليست صفة **للنكرة** .

انظر ص ٤٣ من هذا الكتاب .

٥ ــ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمسْى مِنَّا مُرَوَّعًا .

انظر هامش ص ٧٨ من طبعة بيروت .

والصواب : وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعًا .

انظر ص ٤٧ من هذا الكتاب .

٦ ــ المسألة الرابعة : في **الجملة** الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً ، بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف المحضة أحوال .

انظر ص ٨١ طبعة بيروت .

والصواب : **الجمل** الخبرية .

انظر ص ٥٠ من هذا الكتاب .

٧ ــ حكم الجار والمجرور بعد المعرفة كحكم الحملة الخبرية :

فهو صفة في نحو : رأيت طائراً على غصن .

وحال في قوله تعالى : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » . . .

ومحتمل لهما في نحو : **يعجبني في أكمامه** ، وهذا ثمر يانع على أغصانه ، لأن (الزهر) معرف باللام الجنسية ، فهو قريب من النكرة . . .

انظر ص ٨٨ ــ ٨٩ من طبعة بيروت .

والصواب : يعجبني **الزهر** في أكمامه .

انظر ص ٥٩ من هذا الكتاب .

٨ - فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إذا دَارَتْ مَيَاسِيرُ .

انظر ص ٩٦ من طبعة بيروت .

والصواب : فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ .

انظر ص ٧٠ من هذا الكتاب .

٩ - وقيل : قد تكون - يعني لولا - للاستفهام ، نحو : «لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » و « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ » .

قال الهروي : والظاهر في الأول للعرض ، وفي الثانية للتحضيض .

وقد علق المحقق على قوله : والظاهر في الأول ، بقوله :

كذا في جميع النسخ ، ونري أن الأصوب : الأُولى .

انظر ص ١١٠ - ١١١ من طبعة بيروت .

والصواب : قاله الهروي . والظاهر أنها في الأولى للعرض ، وفي الثانية للتحضيض .

انظر ص ٧٧ من هذا الكتاب .

١٠ - في تخريج قوله تعالى : « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ » قال المحقق :

إنها من سورة الأنعام ، آية ٨ .

انظر ص ١١٠ طبعة بيروت .

والصواب : أن آية الأنعام التي أشار إليها في التعليق ، إنما هي :

« وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ » ، أمّا « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ» الواردة في النص فهي في سورة « الفرقان » من الآية ٧ .

انظر ص ٧٧ من هذا الكتاب .

١١ - يُرِيدُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم » .

انظر ص ١١٥ طبعة بيروت .

والصواب : « يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم » .

انظر ص ٧٩ من هذا الكتاب .

١٢ - مررت بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ .

انظر ص ١١٨ طبعة بيروت .

والصواب : مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ .

انظر ص ٨١ من هذا الكتاب .

١٣ - « لتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعة » .

انظر ص ١١٩ من طبعة بيروت .

والصواب : لَنَنْزِعَنَّ .

انظر ٨٢ من هذا الكتاب .

١٤ - لو كانت الشَّمسُ طالعةٌ .

انظر ص ١٢٤ من طبعة بيروت .

والصواب : لو كانت الشَّمسُ طالعةً .

انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب .

١٥ - هو الزمخشري .

انظر هامش رقم ٧ ص ١١٦ من طبعة بيروت .

والصواب : سليم الرازي . ويؤيِّد أنه ليس الزمخشري ذكره رأي الزمخشري بعد ذلك مشروطاً بتأويل : (قلت) بـ (أمرت) . انظر ص ٧٩.

١٦ - وجوزه الزمخشري **أن يكون تفسيرية** إن أوّل (قلت) بـ (أمرت) ، وجوز مصدريتهما .

انظر ص ١١٧ من طبعة بيروت .

والصواب : وجوزه الزمخشري إن أول (قلت) بـ (أمرت) ، وجوز مصدريتها .

انظر ص ٨٠ من هذا الكتاب .

١٧ ـ الثالث أن يكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنّها لا تنصب ، وأكثرها وقوعاً بعد (ودّ) .

انظر ص ١٢٧ من طبعة بيروت .

والصّواب : الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد (ودّ) .

انظر ص ٨٦ من هذا الكتاب .

١٨ ـ النوع السادس : ما يأتي على سبعة أوجه وهو : (قد) .

فأحد أوجهها السبعة أن تكون . .

الثاني : أن يكون . .

الثالث : أن يكون . . .

الرابع : أن تكون . . . .

انظر ص ١٣٠ ـ ١٣١ من طبعة بيروت .

والصواب : أن يطرد عود الضمير مؤنثاً تبعاً لقوله سابقاً : فأحد أوجهها . . .
ولما جاء بعد ذلك في النص فإنه أعاد الضمير مؤنثاً في صفحة ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

وانظر أيضاً : ص ٨٨ ـ ٨٩ من هذا الكتاب .

وقد وقع مثل هذا الاضطراب في طبعة بيروت ص ٨٦ ، ١٠٠ ـ ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

١٩ ـ حَلَفْتُ لهَا باللهِ حِلْفَةَ فاجرٍ   لَنَامُوا فَمَا إنْ منْ حديثٍ وَصَال

انظر ص ١٣٣ من طبعة بيروت .

والصواب :   لنَامُوا فَمَا إنْ منْ حَديثٍ وَلاَ صَالِى

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢٠ ـ أن « قد » للتوقع ، لأن السامع يتوقع الخبر عند سماع الْقَسَم به .

انظر ص ١٣٤ من طبعة بيروت .

والصواب : عند سماع الْمُقْسَم به .

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢١ ـ السابع التكثير ، قاله سيبويه في قوله :

قَدْ أَتْرُكَ الْقِرْنَ مُصفراً أَنامِلُه .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نَرَي تَقَلُّبَ وَجهِك فِي السَّمَاء » .

انظر ص ١٣٥ ـ ١٣٦ من طبعة بيروت .

والصواب : وقاله الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نرَي تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء » .

انظر ص ٩١ من هذا الكتاب .

٢٢ ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلّما وصالٌ على الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٤٤ من طبعة بيروت .

والصواب : وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٠٠ من هذا الكتاب .

منهج التحقيق

١ ـ كان تصحيح النص ، وتقويم ما به من خلل في طليعة ما حرصت عليه من أهداف ، وقد أعانني على ذلك ـ بعد الله ـ ما تيسر لي من نسخ جيدة للكتاب ، وشروحه . وفي أثناء ذلك اكتشفت زيادات كثيرة عما في طبعة بيروت المحققة ، ساعدتني في اكتشافها المصادر السابقة ، وقد وثقتها بالمقابلة بأكثر من نسخة حتي تم لي الكتاب في صورة آمل أن تكون أقرب شيء لما تركه المؤلف من هذا الكتاب في صورته الأخيرة .

٢ ـ شرحت غوامض الكتاب ، وكملت في الهامش ما احتاج إلى تكميل من مسائله ، وذكرت مصادر كثير من قضاياه ، وعزوت ما استبهمت نسبته

من الآراء لأصحابها معتمداً في ذلك على كتاب « المغني » الذي يعتبر بمثابة الشرح المطوّل لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » وذلك في المسائل المشتركة بينهما ، كما اعتمدت أيضاً على ما نشر من كتب « حروف المعاني » .

٣ ـ عنيت بتخريج شواهد الكتاب من القرآن ، والحديث ، والشعر ، وكذلك خرجت القراءات المستشهد بها .

٤ ـ ضبطت النص بالشكل ، وشرحت بعض مفرداته اللغوية ، وترجمت للأعلام الواردة به .

٥ ـ ذيلت الكتاب بالفهارس الحديثة تيسيراً للانتفاع به .

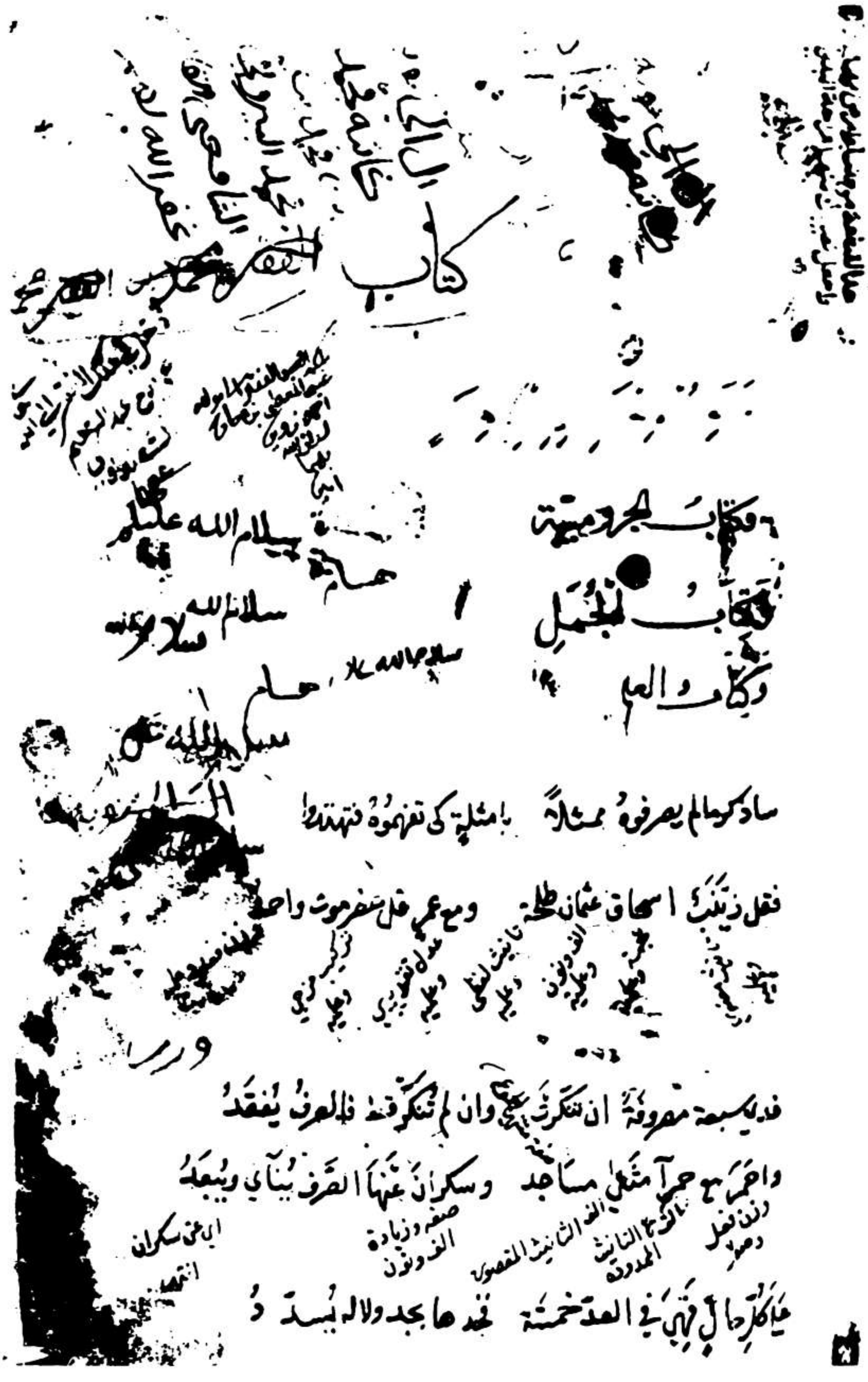
وبعد ، فهذا جهد متواضع في سبيل خدمة العربية ، لغة قرآننا الكريم ، ووعاء تراثنا العظيم .

والله أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه سبحانه ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

الرياض في ٣ ـ ٦ ـ ١٣٩٩ هـ .

٢٩ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ م .

على فودة نيل



عنـوان الكتـاب

(وجه الورقـة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين

ابن هشام نفع الله المسلمين ببركته . حمداً لله

حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد

وآله من بعده . هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب

تقتفي بمتأملها جادّة الصواب وتطلعه في الأمد

القصير على نكت كثيرة من الأبواب عملتها عمل من طب

لمن حب وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب ومن الله

ظهر الورقة الأولى

نستمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه

وتنحصر في اربعة ابواب في الجملة

واحكامها وفيه اربع مسايل الاولى في

شرحها . ان اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة

ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان الجملة اعم

من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو

قام زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة

ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه وكذا

وجه الورقة الثانية

[illegible]

المبتدأ من اسم الاستفهام لا بد أن يقترن بهمزة
الاستفهام نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم ولا
صفة لأنه ما لا توصف إذا كانت شرطية أو
استفهامية ولا بيانا لأن ما لا يوصف لا
يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات وكثير
من المتقدمين يسمون الزايد صلة وبعضهم
يسميه مؤكدا وبعضهم يسميه لغوا لكن اجتناب
هذه العبارة في التنزيل واجب وفي هذا القدر كفاية
لمن تأمله

كتب في سلخ شهر رجب من شهور

٩٧٢

ظهر الورقة الأخيرة

الإعراب
عن
قواعد الإعراب

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ العالمُ العاملُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ هِشَامٍ – نَفَعَ اللهُ الْمُسْلِمِينَ بِبَرَكَتِهِ – : أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ حقَّ حَمْدِه ، والصَّلاةِ والسَّلاَمِ عَلَي سيِّدِنا وعبدِه ، مُحمَّدٍ وآلِهِ مِنْ بَعْدِه ؛ فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ فِي قَوَاعِدِ الإعْرَابِ ، تَقْتَفِي ، بِمُتَأَمِّلِهَا(١) جَادَّةَ الصَّوَابِ ، وَتُطْلِعُه فِي الأَمَدِ الْقَصِيرِ عَلَي نُكَتِ كَثِيرٍ(٢)

---

(١) في « اللسان » – قفا – : واقْتَفاه ، وتقفّاه : تبعه ومِنْه قَوْلُهُ تعالى : « ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » – الإسراء من الآية ٣٦ – . وفي « مُوَصِّل الطّلاب » ص ٤ : « تقتفي من القفو ، وهو الاتباع ، يقال : قفوت فلاناً إذ اتبعت أثره . وضمّنه معنى تسلك » .

وفي «ك» ق ٧ ب : « تقتفي لمتأملها » . وقد علق الشارح على ذلك بقوله : « تقتفي أي : تختار هذه الفوائد ، مأخوذ من قولهم : فلان اقتفى الأمر إذا اختاره . . وقد وجدت في بعض النسخ الباء في مقام اللام . ووجدنا في بعضها : (متأملها) بدون حرف جر على أنه فاعل اقتفى ، فحينئذ يكون مأخوذاً من قولهم : فلان اقتفى أثره إذا اتبعه ، ومنه قوافي الشعر ، لأن بعضها يتبع أثر بعض » .

وفي « ط ج » ص ١٨٠ : يقتفي متأملها .

(٢) وهكذا وردت أيضاً في « ر ٢ » ق ١ ، و « ط ث » ص ٥ . ولكن في « ع » ق ٣ أ و«ك» ق ٨ أ ، وفي « ط ج » ص ١٠٨ ، وكذلك « ط ب » ص ٥٩ : على نكت كثيرة من الأبواب .

مِنَ الأَبْوَابِ ، عملتُها عمَلَ مَنْ طبٌ لِمَنْ حبٌ[1] ، وَسَمَّيْتُها بِـ : (الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ) .

❷ وَمِنَ اللهِ/أستمِدُّ التوفيقَ والهدايةَ إلى أقومِ طريقٍ بِمنِّهِ و كرمِهِ . وتنْحَصِرُ في أَرْبَعَةِ أبوابِ .

---

(١) هذا مثل يضرب لبيان إجادة الشيء وتحسينه ، والمراد : أنني بالغت في النصح ، فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه . انظر «مُوصّل الطلاب» ص ٥ . و «تاج العروس» ـ طبب ـ . والمثل كما جاء في «مجمع الأمثال» ٢ : ٢١٥ ـ و «المستقصى» ـ ٢ : ٣٥٤ ـ هو «من حبّ طبّ» .

الباب الأول

فِي الْجُمْلَةِ وأَحْكَامِهَا (١)

وفيه أَرْبَعُ مسائِل

(١) وهكذا وردت أيضاً في «ك» — ق ١١ ب — ، وفي «ط ج» ص١٠٨ وفي «ط ب» — ص ٦٠ ، وكذلك في «المغني — ٢ : ٣٧٤ — ولكن في «ر ٢» ق ١ ب» : الجمل ، وكذلك في «ط ث» ص ٧ . و «ع» ق ٤ أ .

المسـألة الأولى

في شــــرحها

اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفِيدَ يُسَمَّي : كلامًا وجُمْلَةً . ونَعْنِي بالمُفيد مَا يَحْسُنُ السّكوتُ عَلَيْهِ . وأَنَّ الجُمْلَةَ أعمُّ مِنَ الْكَلام ، فكلُّ كلام جُمْلَةٌ ، ولَا يَنْعَكسُ . ألَا ترى(١) أنَّ نَحْوَ : (قام زيدُ) مِنْ قَوْلِك : (إنْ قامَ زيْدٌ قامَ عَمْرٌ) يسمَّي جُمْلَةً(٢) ، ولا يُسَمَّي كَلامًا ؟ لأَنه لا يَحْسُن السّكوتُ عليهِ . وكَذَا الْقوْل فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ .

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تُسَمَّي اسْمِيَّةً إنْ بُدِئتْ بِاسْمٍ كزَيْدُ قائمٌ ، وإنَّ زيداً قَائِمٌ ، وَهَلْ زَيدٌ قائمٌ ، وَمَا زيدٌ قائماً . وَفِعْلِيَّةً إنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ كَقَامَ زَيْدٌ ، وَهَل

---

(١) وهكذا وردت في « ر ٢ » ق ٢ ب و «ع » ق ٥ أ ، و «ك» ق ١٥ أ ، وفي « ط ث » ص ٨ ، و « ط ج » ص ١٠١ . ولكن في « ط ب» ص ٦ ألايرى . ولعله تصحيف ، لأن الأول هو المشهور .

(٢) فالجملة : ما تكونت من فعل وفاعل ، أومن مبتدأ وخبر ، أو ما كان بمنزلة أحدهما : كالفعل ونائب الفاعل ، وما أصله المبتدأ والخبر سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أم لم يفد ذلك . انظر « المغني » ٢ : ٣ .

قَامَ زيدٌ ، وزيداً ضربْتُهُ ، ويا عبدَ اللهِ . لأَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه ، وأَدْعُو عَبْدَ اللهِ .

وَإِذَا قِيلَ : (زيدٌ أَبُوهُ غُلَامُه مُنْطَلِقٌ) فزيدٌ : مبتدأٌ أَوَّلٌ ، وَأَبُوهُ : مُبْتَدَأٌ ثانٍ ، وَغُلامُه : مُبْتَدَأٌ ثالثٌ ، وَمُنْطَلِقٌ : خبرُ الثَّالثِ ، والثالثُ وخبرُه خبرُ الثَّانِي ، والثَّانِي وخبرُه خبرُ الأَوَّلِ .

٣ وَيُسَمَّي المَجْمُوعُ/جُمْلَةً كبرى ، وَ (غُلامُه مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً صُغْرَى ، وَ (أَبُوهُ غُلَامُه مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً كبرى بِالنِّسْبَةِ إِلى (غُلَامُهُ منطلِقٌ) ، وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلى (زَيْدٌ) .

وَمِثْـلُهُ[١] « لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي »[٢] إِذْ أَصْلُهُ : لَكِنْ أَنَا هُو اللهُ رَبِّي ، وإِلَّا[٣] لَقِيلَ : لَكِنَّهُ[٤] .

---

(١) أي مثل المذكور في تعدد المبتدأ ، وتعدد الجمل . انظر « ك » ق ١٨ أ . أو في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين ، انظر « **مُوصِّل الطُّلاب** » ص ١٢ .

(٢) **الكهف** ، الآية ٣٨ .

(٣) « إلاّ » استعملت هنا بمعنى (لو) ولهذا جاء في جوابها باللام التي تقع في جواب (لو) . انظر « **شرح الكافيجي** » ق ١٨ ب .

(٤) أي : لو لم تكن (لَكِنْ) مخففة ، بل كانت مشدّدة لقيل : لكنّه ، لأنّ (لكنّ) المشددة عاملة عمل (إنّ) ، فإذا كان اسمها ضميراً وجب اتصاله بها . انظر « **مُوصِّل الطُّلاب** »ص ١٣ .

المسألة الثانية

في الْجُمَلِ(١) الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ

وهي سَبْعٌ :

إِحْدَاهَا : الْوَاقِعَةُ خَبَرًا ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابَي : الْمُبْتَدَإِ وإِنَّ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وإِنَّ زيدًا أَبُوهُ قَائِمٌ . ونَصْبٌ فِي بَابَيْ كَانَ وَكَادَ . نَحْوُ : « كَانُوا يَظْلِمُونَ(٢) » ، « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ(٣) » .

الثَّانِيةُ ، والثَّالِثةُ : الواقعةُ حَالًا ، والْوَاقِعَةُ مفعولًا ، ومحلُّهُما النَّصْبُ .

فالحاليَّةُ ، نحو : « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ(٤) » . والمفعوليَّةُ تَقَعُ

(١) في « النسخة الأم » « ر ١ » : الجملة ، وكذلك في « ط ب » ص ٦٠ . ولكن في « ر ٢ » ق ٣ ب : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ٧ أ ، و « ك » ق ١٩ أ ، و « ط ث » ص ١٤ ، وهكذا وردت أيضاً في « المغني » – ٢ : ٤١ . ولعل هذا هو الأنسب للسياق ، إذ يكون التقدير : وهي سبع جمل ، إحداها :

(٢) **الأعراف** ، من الآية ١٦٢ .

(٣) **البقرة** ، من الآية ٧١ .

(٤) **يوسف** ، الآية ١٦ .

فِي أَرْبَعَةِ مواضِعَ(١) : مَحْكِيَّةً بالْقَوْلِ ، نَحْوُ : « قَالَ إِنِّي عَبْـدُ اللهِ(٢) » وتَالِيَةً لِلْمَفْعُولِ الأَوَّلِ في بَابِ (ظنَّ) نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ . وتالِيةً لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي في بَابِ (أَعْلَمَ) نَحْوُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ ، ومُعَلَّقًا عَنْهَا الْعَامِلُ نَحْوُ : « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى(٣) » ، « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى »(٤) .

والرَّابِعَةُ : الْمُضَافُ إِلَيْهَا ، وَمَحَلُّهَا الجَرُّ ، نَحْوُ : « هَذَا يَوْمُ/يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ(٥) » ، « يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ(٦) » .

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) (أَ) وْ(٧) (إِذَا) (أَ)(٧) وْ (حَيْثُ) أَوْ (لَمَّا) الْوُجُودِيَّةِ - عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِها(٨) - أَوْ (بَيْنَما) أَوْ (بَيْنَا) فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا لـ

والْخَامِسَةُ : الواقِعةُ جوابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ ، وَمَحَلُّهَا الْجَزْمُ إِذَا كَانَتْ مقرونةً بِالْفَاءِ ، أو بـ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ .

---

(١) وهكذا وردت في « ر٢ » ق ٥ أ ، وفي « ع » ق ٧ ب ، وفي « ك » ق ٢٣ أ - وفي « ط ث » ص ١٦ . ولكن في « ط ج » - ص ١٠٩ - و « ط ب » ص ٩٤ : في ثلاثة مواضع . وقد جاء في « شرح الكافيجي » ق ٢٣ أ ما يأتي : « اختلف (كذا) النسخ ههنا فوقع في بعضها في ثلاثة مواضع ، ووقع في بعضها في أربعة مواضع ، لكن هذا الاختلاف مبني على إثبات باب « أعلمت » وعدم إثباته في الكتاب ، لكن إثباته أو لى . . »

(٢) مريم من الآية ٣٠ .

(٣) الكهف من الآية ١٢ .

(٤) الكهف من الآية ١٩ .

(٥) المائدة ، من الآية ١١٩ .

(٦) غافر ، من الآية ١٦ .

(٧) ليست الهمزة بالأصل ، والسياق يقتضيها ، وقد وردت كذلك في « ر٢ » ق ٤ ب ، و « ك » ق ٢٧ ب ، و « ط ث » ص ١٩ ، و « ع » ق ٩ ب . .

(٨) أبو علي الفارسي ومن تابعه انظر ص ٦٨ .

فالأُولَى ، نَحْوُ : «مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»(١) وَلِهَذَا قُرِئَ(٢) بِجَزْمِ (وَيَذَرْهُمْ) عَطْفًا على مَحَلِّ الْجُمْلَةِ .

والثَّانِيَةُ ،نَحْوُ : « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إذا هُمْ يَقْنَطُونَ»(٣).

فَأَمَّا نَحْوُ : إنْ قَامَ (أَخُوكَ)(٤) قَامَ عَمْرو ، فَمَحَلُّ الْجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ ، لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ، وَلِهَذَا تَقُولُ - إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا(٥) ، وأَعْمَلْتَ(٦) الأَوَّلَ - نحوُ : إنْ قَامَ ويَقْعُدَا أَخَوَاكَ قَامَ عَمْرٌو ، فَتَجْزِمُ الْمَعْطُوفَ قبلَ أَنْ تَكْمُلَ الْجُمْلَةُ(٧).

تنْبِيه : إِذَا قُلْتَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ ، مَا مَحَلُّ أَقُومُ ؟

فالجَوَابُ : قِيلَ: هُوَ دَلِيلُ الْجَوَابِ ، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ . فعَلَى

---

(١) الأعراف ، من الآية ١٨٦ .

(٢) ورد في « البحر المحيط » - ٤ : ٤٣٣ - عن هذه القراءة ما يأتي : قراءة ابن مصرف ، والأعمش ، والأخوان ، وأبو عمرو - فيما ذكر أبو حاتم - بالياء والجزم ، وروي خارجة عن نافع بالنون والجزم . وخرج سكون الراء على وجهين : أحدهما : أنه سكن لتوالي الحركات، كقراءة « وما يُشْعِرْكُم » - سورة الأنعام ، من الآية ١٠٩ - « ويَنْصُرْكُم » - سورة التوبة ، من الآية ١٤ - فهو مرفوع . والآخر : أنه مجزوم عطفاً على محل (فَلَا هَادِيَ له) فإنه في موضع جزم . . . » وانظر أيضاً « إتحاف فضلاء البشر » ص ٢٣٣ .

(٣) الروم ، من الآية ٣٦ .

(٤) ولعل الأنسب (أخواك) ليتفق هذا مع ما مثل به بعد ذلك للمضارع مجزوماً بحذف النون بسبب عطفه على فعل الشرط و « أخواك » هو ما جاء في « ع » ق ١٠ ب .

(٥) ليظهر فيه الجزم .

(٦) على مذهب البصريين حتى يتسنى الإضمار في الثاني ويظهر الجزم .

(٧) فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل إتمامها وهو ممتنع . انظر « مُوصِّل الطلاب » ص ٢١ .

الْأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ . وَعَلَى الثَّاني مَحَلُّهُ الْجَزْمُ . وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ/في التَّابِعِ (١) . ٥

والسَّادِسَةُ : التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ ، كَالْجُمْلَةِ الْمَنْعُوتِ بِهَا ، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا ، فَهِيَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ في نَحْوِ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ (٢) » وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ : « واتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ »(٣) ، وَجَرٍّ فِي نَحْوِ : « لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ »(٤) .

والسَّابِعَةُ : التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَعَدَ أَخُوهُ) ، فَجُمْلَةُ : (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا خبرُ الْمُبْتَدَإِ ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ : (قَعَدَ أَخُوهُ) ، لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا . وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ عَلَى الْجُمْلَةِ

---

(١) في المغني — ٢ : ٤٢٢/٤٢٣ — والفاء المقدرة كالموجودة كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا .

ومنه عند المبرد نحو : إن قمت أقوم ، وقول زهير :

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرَمُ

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه . والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما يعطف عليه .

وفي موطن آخر بـ « المغني » — ٢ : ٣٨٥ — قال : « الثالث » من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا ؟

وله أمثلة ، أحدها : أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم . وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل هذا كون الشرط ماضياً » .

(٢) البقرة ، من الآية ٢٥٤ .

(٣) البقرة ، من الآية ٢٨١ .

(٤) آل عمران ، من الآية ٩ .

الاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌ ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الْوَاوَ وَاوَ الْحَالِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيهَا مُضْمَرَةً .

وَإِذَا قُلْتَ : (قَالَ زَيْدٌ : عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ ، وَعَمرٌو مُقِيمٌ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، بَلْ الَّذِي مَحلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ ، لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْمَقُولُ فكلٌّ مِنْهُما جُزْءُ الْمَقُولِ ، لاَ مَقولٌ .

المسألة الثالثة

فِي بَيَانِ الْجُمَلِ(١) الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ

وَهِيَ أَيْضًا سَبْعٌ :

إِحْدَاهَا : الْمُبْتَدَأَةُ(٢) ، وَتُسَمَّي الْمُسْتَأْنَفَةَ أيضاً ، نَحْوُ : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ »(٣) ، وَنَحْوُ : « إِنَّ الْعِزَّةَ لِلهِ جَمِيعًا »(٤) بَعْدَ « وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ » .

---

(١) في النسخة الأم : « ر أ » الجملة ، وكذلك « ط ب » ص ٦٩ . ولكن في «ر٢» ق ٦ ب : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ١٢ ب ، و « ك » ق ٣٦ ب ، وفي « ط ج » ص ١١٠ ، وفي « ط ث » ص ٢٥ . وهكذا وردت أيضاً في « المغنى » ٢ : ٣٨٢ . ولعل هذا هو الأنسب للسياق ، إذ يكون التقدير : وهي أيضاً سبع جمل ، إحداها : .....

(٢) في « ر ٢ » ق ٦ ب – : الابتدائية ، وكذلك في « ع » ق ١٢ ب ، و « ك » ق ٣٦ ب ، وفي « ط ج » – ص ١١٠ ، وفي « ط ث » « ص ٢٥ » وكذلك في « المغني » ٢ : ٣٨٢ .

(٣) الكوثر ، الآية الأولى .

(٤) يونس من الآية ٦٥ .

٦ وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بالقول/، لِفَسَادِ الْمَعْنَي[١] ، وَنَحْوُ : « لَا يَسَّمَّعُونَ[٢] » بَعْدَ « وَحِفْظًا مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ »[٢] . وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ وَلَا حَالًا مِنْهَا مُقَدَّرَةً لِوَصْفِهَا ، لِفَسَادِ الْمَعْنَي[٣] .

وَتَقُولُ : (مَا لَقِيته مُذْ يَوْمَانِ) فَهَذَا كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنفَتَيْنِ : فعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ ، واسميَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ ، وَهي فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : مَا لَقِيتُه ، قِيلَ لَك : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ أَمَدُهُ يَوْمَانِ .

وَمِثْلُهُمَا : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَحَاشَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا . إِلَّا أَنَّهُمَا[٤] فِعْلِيَّتَانِ[٥] .

ومن مِثْلِهِمَا قَوْلُهُ[٦] :

فَمَا زَالَتْ القتلى تَمُجُّ دِمَاؤُهَا ... بِدِجْلَةَ ، حَتَّي مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

---

(١) إذ لو قالوا : «إنَّ العزَّةَ لله جَمِيعًا» لم يحزنه ، فينبغي للقارىء أن يقف على «قَوْلُهُمْ» ، ويبتدىء : «إنَّ العزَّةَ لله جَمِيعاً» . فإنْ وصل وقصد بذلك تحريف المعنى أثم . انظر «مُوصِّل الطُّلاب» — ص ٢٦ . وقد جاء في « المغني » : ٢ : ٣٨٤ أن السخاوي ذهب في كتابه « جمال القراء » إلى أن الوقف على « قولهم» واجب ، وعقب على ذلك بقوله : «والصواب أنّه ليس في جميع القرآن وقف واجب . وقد علق الأمير في حاشيته — ٢ : ٤٧ — بقوله : يمكن الجمع بأن المنفي الوجوب الشرعي ومراد السخاوي الصناعي » .

(٢) الصافات ، من الآية ٨،٧ .

(٣) فساد المعنى على تقدير جملة « لاَ يَسْمَعُونَ » صفة سببه أنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمّع ، وعلى تقدير : جعلها حالا مقدرة سببه أن الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه . انظر « المغني » ٢ : ٣٨٤/٣٨٣ .

(٤) أي : جملة المستثنى منه وجملة المستثنى في الأمثلة الثلاثة : قام القوم خلا زيداً ، وقام القوم حاشا عمرا ، وقام القوم عدا بكرا .

(٥) جملة المستثنى في الأمثلة المذكورة تكون مستأنفة عند من يرى أنه لا محل لها . أما من يجعلها في موضع نصب على الحال فلا . انظر « المغني » ٢ : ٣٨٦ و « مُوصِّل الطلاب » ص ٢٩ .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي . انظر ديوانه ١ : ١٤٣ والرواية به : ومَا زالَتْ القَتْلى تَمُورُ دِمَاؤُها . .

وانظر أيضاً « المغني » ١ : ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١ : ٣٧٧ و « الخزانة » ٤ : ١٤٢ . وفي « الأزهية » ٢٢٥ : فما زالت القتلى تمجّ دِمَاؤُهم .

وَعَنِ الزَّجَّاجِ(١) ، وابنِ دُرُسْتَوَيْهِ(٢) : أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (حَتَّى) ، الابْتِدَائِيَّةِ في مَوْضِعِ جَرٍّ بــ (حتَّى) . وَخَالَفَهُمَا الْجُمْهُورُ ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لا تُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ(٣) ، وَلِوُجُوبِ كَسْرِ (إنَّ) في نَحْوِ : (مَرِضَ زَيْدٌ حتَّى إنَّهُم لَا يَرْجُونَهُ) ، وَإِذَا دَخَلَ الْجَارُّ عَلَى (إنَّ) فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا ، نَحْوُ : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ »(٤) .

الثَّانِيَةُ : الواقِعَةُ صِلَةً لاسْمٍ ، نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ . أَوْ لِحَرْفٍ نَحْوُ : عَجِبْت مما قُمتَ ، أَيْ : مِنْ قِيَامِكَ ./فَــ (مَا) وَ (قُمْت) فِي مَوْضِعِ جرٍّ بِــ (مِنْ) ، وأَمَّا (قُمْتَ) وَحْدَهَا فَلَا مَحَلَّ لَهَا(٥) .

الثَّالِثَةُ : الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ للتَّسْدِيدِ(٦) ، أَوْ للتَّبْيِينِ ، نحو : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . . . الآية »(٧) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » جَوَابُ « لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ » ، وَمَا بَيْنهما اعتراضٌ لا مَحَلَّ لَهُ ، وَفِي أَثْنَاءِ هذا الاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ ، وَهُوَ « لَوْ تَعْلَمُونَ » ،

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل المعروف بالزجّاج لأنه كان في حداثته يخرط الزّجاج توفي سنة ٣١١ هـ . انظر « إنباه الرواة » ١ : ١٥٩ / ١٦٦ ، « بغية الوعاة » ١ : ٤١١/٤١٣ و « معجم الأدباء » ١ : ١٣٠/١٥١ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دَرَستويه المتوفي ٣٤٧ هـ .

انظر « بغية الوعاة » ٢ : ٣٦ . وقد ضبطه ابن ماكولا بفتح الدال والراء والواو ، وضبطه السمعاني بضم الدال والراء ، وسكون السين ، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء . انظر « إنباه الرواة » ٢ : ١١٣/١١٤ و « تاريخ بغداد » ٩ : ٤٢٨/٤٢٩ .

(٣) فهي لا تدخل إلاّ على مفرد ، أو على جملة مؤولة بالمفرد في محل جر .

(٤) لقمان ، من الآية ٣٠ .

(٥) لأنّها صلة لـ (ما) .

(٦) أيْ : التقوية .

(٧) الآيات هي : « فَلا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وإنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعلَمُون عَظِيمٌ ، إنّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » . الواقعة ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

فإنه مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ والصِّفَةِ(١) ، وَهُمَا : « لَقَسَمٌ » و « عَظِيمٌ » .

وَيَجُوزُ الْاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ(٢) ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ(٣) ، وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ . ذَكَرَ (هُ)(٤) فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ(٥) .

---

(١) ذكر ابن هشام في كتابه « المغني » ٢ : ٣٩٣/٣٨٦ – سبعة عشر نوعاً من الاعتراض منها الاعتراض بين الموصوف وصفته الذي اقتصر عليه هنا – وقد اهتم ابن جني في كتابه « الخصائص » بموضوع الاعتراض فعقد له به باباً مطولا ١ : ٣٤١/٣٣٥ – أكبر الظن أنه كان في طليعة ما اعتمد عليه ابن هشام فيما كتبه بـ « المغني » عن هذا الموضوع فبين المؤلفين اتفاق في كثير من المسائل والشواهد .

(٢) استشهد ابن هشام في « المغني » ٢ : ٣٩٣ – للاعتراض بأكثر من جملة ببضع آيات منها قوله تعالى : « ربِّ إنِّي وضعتُهَا أُنثَى ، واللهُ أعلَمُ بِمَا وضعَتْ ، وليْس الذَّكَرُ كالأنثَى ، وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » آل عمران الآية ٣٦ – وقد علق على ذلك بقوله : « إذ الجملتان المصدرتان بـ « إنِّي » من قولها عليها السلام ، وما بينهما اعتراض . وقد بيّن عقب ذلك أنه قد يأتي الاعتراض بأكثر من جملتين ، انظر « المغني » ٢ : ٣٩٤ .

(٣) هو أبو علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧ هـ . انظر « إنباه الرواة » ١ : ٢٧٥/٢٧٣ ، و « معجم الأدباء » ٧ : ٢٦١/٢٣٢ و « تاريخ بغداد » ٧ : ٢٧٦/٢٧٥ ، و « شذرات الذهب » ٣ : ٨٩/٨٨ و « بغية الوعاة » ١ : ٤٩٨/٤٩٦ .

(٤) ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها .

(٥) في تفسير قوله تعالى: « قَالَتْ ربِّي إنِّي وضعتُهَا أُنثَى واللهُ أعلَمُ بِمَا وضعَتْ ، ولَيْس الذَّكَرُ كالأنثَى ، وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » آل عمران الآية ٣٦ – قال الزمخشري : فإن قلت : علام عُطِف قوله « وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » ؟ قلت : هو عَطْفٌ على « إنِّي وضعتُهَا أُنثَى » ، وما بينهما جملتان معترضتان ، كقوله تعالى : « وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيمٌ » انظر « الكشاف » ١ : ٤٢٦/٤٢٥ . وقد ذكر الأزهري في كتابه « مُوصِّل الطلاب » – ص ٣٥ – رد ابن هشام على الزمخشري بأن الذي في « آل عمران » اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين . ثم قال : وقد يدفع بأن الزمخشري إنما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل المعترض بها ، لا في عدد الاعتراض بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة : « إنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيمٌ » اعتراض بين القسم وجوابه ، وقوله : « لَوْ تَعْلَمُون » ، اعتراض بين الموصوف والصفة ، انظر « الكشاف » ٤ : ٥٩/٥٨ .

- الرَّابِعَةُ : التَّفسيرِيَّةُ ، وَهِيَ الْكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيه ، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً ، نَحْوُ : « وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم »(١) ، فَجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لِـ « النَّجْوَى » ، وقِيلَ : بَدَلٌ مِنْهَا .

وَنَحْوُ : « مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ والضَّرَّاءُ »(٢) ، فإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ « مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا » ، وَقِيلَ : حَالٌ مِنَ « الَّذِينَ » . انْتَهَي .

وَنَحْوُ : « كَمَثَلِ آدَمَ خَلقَهُ مِنْ تُرَابٍ . . . الآية »(٣) ، فَجُمْلَةُ خَلَقَهُ » تَفْسِيرٌ لِلْمَثَلِ .

وَنَحْوُ : « تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِه »(٤) بَعْدَ : « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى/تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ »(٥) ، وقيل : مُسْتَأْنَفَةٌ بِمَعْنَى : آمِنُوا ، بِدَلِيلِ « يَغْفِرْ لَكُمْ » بالجزم . وَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ(٦) جَوَابٌ لاسْتِفْهَامٍ ، وَصَحَّ ذَلكَ تَنْزِيلًا لِسَبَبِ السَّبَبِ وَهُوَ الدَّلَالَةُ ، مَنْزِلَةَ السَّبَبِ وَهُوَ الْامْتِثَالُ ، إِذْ الدَّلَالَةُ سَبَبُ الْامْتِثَالِ

٨

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : وَلَيْسَتْ عُمْدَةً ، الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، فَإِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لَهُ ، وَلَهَا مَحَلٌّ بِالاتِّفَاقِ ، لِأَنَّهَا عُمْدَةٌ ، لَا يَصِحُّ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا ، وَهِيَ حَالَّةٌ محلَّ الْمُفْرَدِ .

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ الْمُفَسِّرَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وقال الشَّلَوْبِينُ(٧) :

---

(١) الأنبياء ، من الآية ٣ .

(٢) البقرة ، من الآية ٢١٤ « مَثَلُ الَّذِين خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ والضَّراءُ » .

(٣) آل عمران ، من الآية ٥٩ .

(٤) الصف ، من الآية ١١ .

(٥) الصف ، من الآية ١٠ .

(٦) في الأصل : (وهو) بزيادة (واو) ، وأراها تصحيفاً .

(٧) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأندلسي الإشبيلي النحوي ، أحد من انتهت إليه العربية في زمانه ، كان بحراً فيها لا يجاري : توفي سنة ٦٤٥ هـ . و « الشَّلَوْبِينُ » بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر. انظر : « العبر في خبر من غبر » ٥ : ١٨٦/١٨٧ و « وفيات الأعيان » ١ : ٣٢٨ ، و « بغية الوعاة » ــ ٢٠ : ٢٢٤/٢٢٥ ــ ، و « إنباه الرواة » ٢ : ٣٣٢/٣٣٥ .

التَّحْقِيقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ المفسِّرَةَ بِحَسَبِ ما تُفَسِّرُهُ . فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ ، وإِلَّا فَلَا .

فَالثَّانِي : نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ مِنْ نَحْوِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ . التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيدًا ضَرَبْتُهُ . فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ المقدَّرَةِ ، لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا .

والأَوَّلُ : نَحْوُ : « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »(١) ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ، فـ « خَلَقْنَاهُ » المذكُورَةُ مفسِّرَةٌ لِخَلَقْنَا الْمُقَدَّرَةِ ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا خَبَرٌ لإِنَّ ، فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ .

وَمِنْ ذَلِكَ : زَيْدٌ/الْخُبْزَ يَأْكُلُهُ ، فَيَأْكُلُهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهم(٢) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ(٣) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْمُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ(٤) .

والخَامِسَةُ : الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِقَسَمٍ ، نَحْوُ : « إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ »(٥)

---

(١) القمر ، الآية ٤٩ .

(٢) هو الشَّلَوْبِين ، انظر « المغني » ٢ : ٤٠٣ .

(٣) روي البيت في « شرح شواهد المغني » - ٢ : ٨٢٩ - هكذا :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهُو آمن وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

وقد نسب في حاشية « شرح الشواهد » إلى هشام المُرِّي . راجع « الإنصاف » ٢ : ٦١٩ هـ و « الخزانة » ٣ : ٦٤٠ .

(٤) ظهور الجزم في الفعل دليل على أنه تفسير فعل بفعل لا جملة بجملة ، وما استدل به مما فيه تفسير جملة فهو من أساليب الاشتغال ، وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها التفسير ، انظر « موصل الطلاب » ص ٤١ .

(٥) يس ، الآية ٣ .

بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَس ، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ »[١] ، وَنَحْوُ : « إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ »[٢] بعد « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ »[٢] . قِيلَ : وَمِنْ هُنا قال ثَعْلَبٌ[٣] : لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ ، وَجَوَابُ الْقسمِ لا مَحَلَّ لَهُ .

وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تعالى : « والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ »[٤] . والْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ : أَنَّ التَّقْدِيرَ : والذِين آمنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمَ ، وكذا التَّقْدِيرُ فيما أَشْبَهَ ذَلك ، فالْخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَة ، وَجُمْلَةِ الْجَوَابِ الْمَذْكُورَةِ ، لَا مُجَرَّدُ الْجَوَابِ .

تنبيه : يَحْتَمِلُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ[٥] :

١٠ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

كَوْنَ (لَا تَخُونُنِي) جَوَابًا كَقَوْلِهِ[٦] :

أَرَى مُحرِزًا عَاهَدْتُه لَيُوَافِقَنْ فَكانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخِلَافِ

---

(١) يس ، الآية ١ ، ٢ .

(٢) القلم ، الآية ٣٩ .

(٣) هو أبو أبوالعباس أحمد بن يحي بن يسار الشيباني ولاء المتوفي ٢٩١هـ انظر « إنباه الرواة » ١ : ١٥١/١٣٨ و « بغية الوعاة » ١ : ٣٩٨/٣٩٦ .

(٤) العنكبوت ، من الآية ٥٨ .

(٥) انظر ديوانه — ٢ : ٣٢٩ —

والرواية به : تَعَشَّ فَإِنْ واثَقْتَنِي . . وكتاب سيبويه ١ : ٤٠٤ — والرواية به :

تَعَال فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْل مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

« والأمالي » لابن الشجري ٢ : ٣١١ . و « شرح شواهد المغني » ٢ : ٨٢٩ .

(٦) في « مُوصل الطلاب » — ص ٤٤ — أنه الفرزدق أيضاً ، ولم أجده بديوانه .

فلَا مَحَلَّ لَهُ . وَكَوْنَهُ حالًا مِنَ الْفَاعِلِ ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ ، أَوْ مِنْهُمَا ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

السَّادِسَةُ : الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ ، كَجَوَابِ (إِذَا) وَ (لَوْ) و (لَوْلَا) . أَوْ جَازِمٍ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِالْفَاء ، وَلَا بِـ (إِذَا) نَحْوُ : إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ .

السَّابِعَةُ : التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو ، إِذَا لَمْ تُقَدَّر الْوَاوَ لِلْحَالِ .

المسألة الرابعة

ـــ (الجُمَلُ)(١) الخبريَّةُ الَّتي لم يسبقْها ما يطلبُها لُزُومًا ، إنْ وَقَعَتْ بَعْـدَ النَّكرات الْمَحْضَة فَصِفَاتٌ ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ . أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضة مِنْهُمَا فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا(٢) .

مثَالُ الْوَاقعَة صِفَةً : « حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ »(٣) .
فَجُمْلَةُ : « نَقْرَؤُهُ » صفَةٌ لـ « كِتَابًا » ، لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ . وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ .

وَمِثَالُ الْوَاقعَة حَالًا : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ »(٤) .
فَجُمْلَةُ : « تَسْتَكْثِرُ » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي « تَمْنُن » الْمُقَدَّرِ بِأَنْتَ ، لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ .

(١) في الأصل : « را » : الجملة ، وكذلك « ك » ق ٥٨ ب ، و « ط ج » – ص ١١٢ ، « ط ٨١ . ولكن في « ر ٢ » ق ١١ أ ، : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ٢٦ أ ، و « ط ث » ص ٤٦ ، وهذا ما ورد في « المغني » ٢ : ٤٢٨ . ولعل هذا هو الأنسب لقوله بعد ذلك : « إن وقعت بعد النكرات المحضة فصفات ، أو بعد المعارف المحضة فأحوال . . » والعبارة النحوية المشهورة في ذلك هي : « الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال » .
(٢) في الأصل : (فمحتملهما) وهو تصحيف .
(٣) الإسراء ، من الآية ٩٣ .
(٤) المدثر ، الآية ٦ .

وَمِثَالُ الْمُحْتَمِلةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَة نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي ، فإنْ شِئْتَ قدَّرْتَ (يُصَلِّي) صِفَةً ثَانِيَةً لِـ (رَجُلٍ) ، لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حالًا مِنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ .

ومِثالُ الْمُحْتَمِلةِ (لَهُمَا)(١) بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفارًا »(٢) (فإنَّ)(٣) الْمُرَادَ بِالْحِمَارِ الجِنْسُ ، وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ ، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْحَالِيَّةُ لِأَنَّ « الْحِمَارِ » بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ ، والثَّانِي : الصِّفةُ ، لِأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي الْمَعْنَى .

---

(١) ساقطة من الأصل . والسّياق يقتضيها ، وقد وردت هكذا في « ع » ق ٢٨ .

(٢) الجمعة ، من الآية ٥ .

(٣) ساقطة من الأصل ، وهي في « ك » ق ٦١ ب ، و (ج) ص ١١٢ .

الباب الثاني

فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ

وَفِيهِ أَيْضًا أَربعُ مَسَائِل

المســألة الأولى

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ بِفِعْلٍ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاه(١) . وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ (تَعَالَى)(٢) : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ »(٣) ، وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ(٤) :

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْــوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

وَإِنْ عَلَّقْتَ الْأَوَّلَ بِــ (الْمُبيَضُّ) ، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مُتَعَلِّقًا/بِــ (كَائِنًا) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ . ١٢

---

(١) من مصدر أو صفة ، أو نحوهما ، انظر « مُوصِّل الطّلاب » ص ٤٩ ، وانظر أيضاً « المغني » ٢ : ٤٣٦/٤٣٣ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) الفاتحة ، من الآية ٧ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفي سنة ٣٢١هـ ، انظر « إنباه الرواة » ٣ : ١٠٠/٩٢ ، و « معجم الأدباء » ١٨ : ١٤٣/١٢٧ و « بغية الوعاة » ١ : ٨٢/٧٦ . والبيت من مقصورته المشهورة التي تبلغ ٢٥٣ بيتاً ، وقد بلغت شروحها ٣٥ شرحاً ، انظر « شرح مقصورة ابن دريد » للتبريزي ص (ك) ومطلع هذه القصيدة :

إمّــا تــرىْ رأسِيَ حاكى لونُه طرَّةَ صُبْحٍ تحتَ أذيالِ الدُّجَى
واشتعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْودِّهِ . . .

وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أربعةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ :

أَحَدُهَا : الْجَارُّ الزَّائِدُ كَالْبَاء فِي « كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا »(١) ، و (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَ « مَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ »(٢) . وَكَـ (مِنْ) فِي « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »(٣) و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ »(٤) .

وَالثَّانِي : (لَعلَّ) فِي لُغَة مَنْ يَجُرُّ بِهَا وَهُمْ عُقَيْلٌ ، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الْأُولَى الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ الْفَتْحُ والْكَسْرُ .

قَالَ شَاعِرُهُمْ(٥) :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ منكَ قَرِيبُ

---

(١) الرعد ، من الآية ٤٣ والإسراء من الآية ٩٦ وفي الآيتين : « قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وبَيْنَكُمْ » .

(٢) الأنعام ، من الآية ١٣٢ ، و هود ، من الآية ١٢٣ ، و النمل ، من الآية ٩٣ .

(٣) الأعراف ، من الآية ٥٩ .

(٤) فاطر من الآية ٣ . وقد علل ابن هشام في كتابه « المغني » - ٢ : ٤٤ - لعدم حاجة الحرف الزائد للتعلق بقوله :

« وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر . والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط » .

(٥) شاعرُ عُقَيْلٍ ، وهو كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ شاعر إسلامي ، والبيت بتمامه هو :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وهو من قصيدة طويلة « الاصمعيات » - ص ٩٣/٩٩ - بلغت أربعة وعشرين بيتا ، ورواية البيت بالأصمعيات هي :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوارِ منكَ قَرِيبُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه . وعلق المحققان على ذلك بأن هذه هي روايته في أكثر المصادر ، وأن بعضهم رواه :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ

وانظر : « شرح شواهد المغني » - ٢ : ٦٩١ - ، و « العيني » ٣ : ٢٤٧ ، و « الخزانة » ٤ : ٣٧٠ ، « الأمالي » لأبي علي القالي ٢ : ١٤٧/١٥١ ، والرواية به :

فقلت ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ دعْوةً لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوارِ مِنْك قَرِيبٌ

وَالثَّالِثُ : (لَوْلَا) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ(١) : لوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ . فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ جَارَّةٌ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ . وَالأَكْثَرُ

---

(١) هو يَزِيدُ بنُ الحَكَم ،قال المبرد : إن النحاة أخذوا ذلك القول من شعر يزيد بن الحكم فلا يكون مقبولاً ، لأنه كان لحانا في شعره . انظر « شرح الكافيجي » ق ٦٧ أ . وقد عقب هذا الشارح على ذلك بقوله : « اتفاق النحاه على صحة رواية : لولاك ، دليل في الجملة على صحة لولاه وقد وقع في شعر غيره » .

وبيت يزيد بن الحكم الذي سبقت الإشارة هو :

وكمْ موْطِنٍ لَوْلاى طَحْتَ كَمَا هَوى بأجرامِه من قُلّة النِّيقِ مُنْهَـــوِي

انظر **الكتاب** ١ : ٣٨٨ ، و **الخصائص** ٢ : ٢٥٩ ، **وأمالي الشجري** ٢ : ٢١٢ ، **والخزانة** ٢ : ٤٣ . **وشرح أبيات مغني** للبيت ٥ : ١٨١ . أما ما ورد في شعر غيره من هذا الاستعمال فهو : قول الراجز :

لَوْلاَ كما لَخرَجَتْ نَفْسَاكما

انظر « **رصف المباني في شرح حروف المعاني** » ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

وقول الآخر :

لَوْلاكِ فِي ذا العام لَمْ أَحْجُجِ ، وقد نسب للعَرْجي أو لعمر بن أبي ربيعة — **معجم الشواهد** ٧٩ — وهناك بعض شواهد أخرى انظر « **الهمع** » ٢ : ٣٣ .

وقد عقد الشجري فصلا في « **الأمالي** » — ١ : ١٨٠/١٨٢ — أورد فيه آراء النحاة في هذه المسألة قال في صدره : « وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب :

فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه ، كقوله : لولا أنت فعلت كذا ، ولولا أنا لم يكن كذا ، ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها مجروراً بها .

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور فيجعل حكمهامع المضمر موافقاً حكمها مع المظهر.

ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع ، واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك ، وذلك قوله تعالى : « لَوْلا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِين » وقد ذكرت أن هذا هو الوجه عند سيبويه ولكنه وأبا الحسن الأخفش رويا عن العرب وقوع الضمائر المتصلة بعدها ، واحتج سيبويه بقول الشاعر :

وكَمْ مَوْطنٍ لَوْلاي طِحْتَ

ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت ، وقال : إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع وخروجاً عن القياس .

وأقول : إن الحرف الشاذ ، أو الحرفين ، أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره » .

أَنْ يُقَالَ : لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ ، وَلَوْلَا هُوَ ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ »(١) .

وَالرَّابِعُ : كَافُ التَّشْبِيهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ كَعَمْرٍ . فَزَعَمَ الْأَخْفَشُ(٢) وابْنُ عُصْفُورٍ(٣) أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ، وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ(٤) .

---

(١) سبأ من الآية ٣١ .

(٢) الأخفش هو أبو الحسن سعيد بن سعدة المتوفي سنة ٢٦١هـ .

انظر « إنباه الرواة » ٢ : ٤٣/٣٦ ، و« معجم الأدباء » ١ : ٢٣٠/٢٢٤ و « بغية الوعاة » ١ : ٥٩١/٥٩٠ .

(٣) ابن عصفور ، هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي المتوفي سنة ٦٦٩هـ . انظر « فوات الوفيات » ٢ : ١٨٥ ، و « شذرات الذهب » ٥ : ٣٣٠ و « بغية الوعاة » ٢ : ٢١٠ .

(٤) ذكر ابن هشام في « المغني » – ٢ : ٤٤٢ – أن الأخفش وابن عصفور استدلا لمذهبهما في زيادة كاف التشبيه في مثل : زيد كعمر « بأنه إذا كان المتعلق : استقر فالكاف لا تدل عليه ، وإن كان فعلا مناسباً للكاف – وهو أشبه – فهو متعد بنفسه لا بالحرف . ثم عقب على ذلك بقوله : « والحق أنّ جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار » .

وقد علق خالد الأزهري في كتابه « موصّل الطلاب » – ٥٥/٥٤ على رأي ابن هشام هذا بأنه تابع فيه لأبي حيان .

المسـألة الثانيـة

حُكْمُ الجَارِّ والمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ المَعْرِفَةِ ، والنَّكِرَةِ كحُكْمِ الجُمْلَةِ . فَهُوَ صِفَةٌ ، فِي نَحْوِ : رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ ، وَهُوَ (طَائِرًا) .

وَحَالٌ ، فِي نَحْوِ : قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَخَرَجَ/عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ »[1] أَيْ : مُتَزَيِّنًا ، لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ وَهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي خَرَجَ . ١٣

وَمُحْتَمِلٌ لَهُمَا فِي نَحْوِ : يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ ، وَهَذَا ثَمَر يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ ، لِأَنَّ (الزَّهْرَ) مُعَرَّفٌ بِأَلْ الجِنْسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ ، وَقَوْلُكَ : (ثَمَرٌ) مَوْصُوفٌ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ .

---

(١) القصص ، من الآية ٧٩ .

المسألة الثالثة

مَتَى وَقَعَ الْجَارُّ والْمَجْرُورُ صِفَةً ، أَوْ صِلَةً ، أَوْ خَبَرًا ، أَوْ حَالًا تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : كَائِنٌ أَوِ اسْتَقَرَّ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ صِلَةً يتعيَّنُ[١] فِيهِ اسْتَقَرَّ ، لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونَ إِلَّا جُمْلَةً .

وَقَدْ تقَدَّمَ مِثَالُ الصِّفَةِ ، وَالْحَالِ . وَمِثَالُ الْخَبَرِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ »[٢] وَمِثَالُ الصِّلَةِ : « وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ »[٣] .

---

(١) في الأصل (فيتعين) وهو تصحيف .
أو تكون العبارة هكذا : (إلاّ الواقع صلة فيتعين) كما جاء في « ع » ق ٣٨ ب .

(٢) الفاتحة ، من الآية الأولى ، وغيرها كثير .

(٣) الأنبياء ، من الآية ١٩ .

المسألة الرابعة

يَجُوزُ فِي الْجَارِّ والْمَجْرُورِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ[١] ، وحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ ، أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ . فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ، لِنِيَابَتِهِ عَنْ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفًا ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ[٢] عِنْدَ الحُذَّاقِ .

١٤ وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَالْجَارَّ والْمَجْرُورَ/خبراً مُقَدَّمًا . وَالْجُمْلَةَ صِفَةً . وَتَقُولُ[٣] : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ ، (وَ)[٤] قَالَ اللهُ : « أَفِي اللهِ شَكٌّ »[٥] .

---

(١) المذكورة في المسألة الثالثة .

(٢) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، انظر « المغني » ٢ : ٤٤٣ .
وقد ذكر أن بعضهم جعل كونه فاعلا هو الأرجح ، وبعضهم جعله واجباً .

(٣) في الواقع بعد النفي ، والاستفهام .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) إبراهيم ، من الآية ١٠ .

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ رَفْعَهُمَا الْفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَيْضًا نَحْوُ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ »[١] .

تَنْبِيهٌ : جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ ، نَحْوُ : « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ »[٢] ، « أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا »[٣] . أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يومَ الجُمُعَةِ وَجَالِسٌ أَمَامَ الْخَطِيبِ .

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ صِفَةً ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ ، وَحَالًا : نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ .

وَمُحْتَمِلًا لَهُمَا : يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ الْأَغْصَانِ ، وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً يانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ .

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَرًا : « وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ »[٤] ، فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ بِنَصْبِ « أَسْفَلَ » .

وَصِلَةً : « وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ »[٥] .

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الْفَاعِلَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، وَيَأْتِي فِي نَحْوِ : عِنْدَكَ زَيْدٌ (الْمَذْهَبَانِ)[٦] .

---

(١) لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

(٢) **يوسف** ، الآية ١٦ .

(٣) **يوسف** ، من الآية ٩ .

(٤) **الأنفال** ، من الآية ٤٢ .

(٥) **الأنبياء** ، من الآية ١٩ .

(٦) مذهب البصريين إلا الأخفش وهو وجوب رفع (زيد) على الابتداء والظرف قبله خبر ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهوجواز رفعه على الفاعلية ، لأنهم لا يشترطون الاعتماد ، وجوازه على الابتداء .

وكلمة (المذهبان) لم ترد في الأصل ، ولكن السياق يوجبها وقد وردت في « ر ٢ » — ق ٢٥ — ، و « ط ث » ص ٦١ و « ط ب » ص ٩٢ . وفي « ع » ق ٣٨ أ .

الباب الثالث

في تَفْسِيرِ
كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيهَا الْمُعْرِبُ

وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً[1] ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ

---

(١) قال خالد الأزهري في كتابه «موصّل الطلاب» ص ٦٢ — تعقيباً على ذلك : «بل اثنتان وعشرون كلمة» ، وبإحصاء هذه الأدوات كما أوردها المؤلف وجدتها إحدى وعشرين ، ويبدو أن «الأزهري» أدخل في إحصائه كلمة (أبدا) التي جاءت في كتاب ابن هشام استطرادا وهو يتحدث عن «عوض» .

النــوع الأول

مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ[1]

أَحَدُها : مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ وَهُوَ : أَرْبَعَةٌ[2] .

أَحَدُهَا [2] :/(قَطُّ) ، بِفَتْحِ الْقَافِ ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى فِيهِنَّ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نحوُ : مَا فَعلْتُهُ قَطُّ . وقَوْلُ العَامَّةِ : لَا أَفْعَلُه قَطُّ لَحْنٌ[3] . ١٥

والثَّانِي : (عَوْضُ) ، بِفتْحِ أَوَّلِهِ ، وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ

---

(١) زيد هذا العنوان لإيضاح التقسيم .

(٢) هكذا في الأصل . وكذلك جاءت في « ر٢ » ق ١٥ ب ، « ط ب » ص ٩٣ ، ويبدو أن التقدير على ذلك هو أربعة ألفاظ ، أحدها . ولكن عنوان الباب نص على أنه : في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب ، والذي يناسب الكلمات هو : إحداها ، لا أحدها . وقد جاء التقسيم فيما بعد بالتذكير في أقل الأقسام ، وبالتأنيث في أكثرها مراعاة لذلك .

(٣) اعترض ابن جماعة على هذا التعبير ، بأن اللحن إنما هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب ، أمّا ما يتعلق باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس لحنا قصاراه أن يكون مجازاً لا مانع منه .

انظر « أوثق الأسباب » ق ٣٨ ب ، ٣٩ أ وقد رد الكافيجي على ابن جماعة بأن مراد ابن هشام باللحن : الاستعمال على سبيل الخطأ ، فلا يلتفت إليه . انظر « شرح الإعراب » للكافيجي ق ٧٨ ، ٧٩ . =

مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ - وَيُسَمَّي الزَّمَانُ عِوَضًا ، لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَي ، أَوْ لِأَنَّهُ يُعَوِّضُ مَا سَلَفَ فِي زَعْمِهِمِ - تَقُولُ : لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ . فَإِنْ أَضَفْتَهُ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ : عَوْضَ العَائِضِينَ ، كَمَا تَقُولُ : دَهْرَ الدَّاهِرِين . وَكَذَلِكَ (أَبَدًا) ، تَقُولُ فِيهَا : ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

والثَّالِثُ : (أَجَلْ) بِسُكُونِ اللَّامِ ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ ، يُقَالُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، أَوْ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَجَلْ ، أَيْ : صَدَقْتَ(١) .

والرَّابِعُ : (بَلَى) وَهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ الْمَنْفِيِّ ، مُجَرَّدًا كَانَ النَّفْي نحو : «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ»(٢) ، أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ نَحوُ : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»(٣) أَيْ : بَلَى أنتَ رَبُّنَا(٤) .

= وقد رد البغدادي أيضاً في «الخزانة» - ٣ : ٣٠٥/٣٠٤ - على ابن جماعة في تخطئة ابن هشام فقال : «. . . واعترض عليه ابن جماعة في «شرح القواعد» بأنه غير صحيح ، وغايته استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً لا لحناً . وجعله من اللحن عجيب ، إذ لا خلل في إعرابه. وليس بشيء ، لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ . وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى» . وفي «كتاب العربية» ٢٤٤ - ٢٤٥ بيان لاستعمال (لحن) بمعنى أخطأ في الكلام .

وابن هشام مسبوق في هذا بقول الحريري في «درة الغواص في أوهام الخواص» - ص ١٦ / ١٧ - : ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم : لا أكلمه قط ، وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه ، وتناقض الكلام فيه ، وذلك أن العرب تستعمل لفظة (قطّ) فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظ أبداً فيما يستقبل . . . .» .

واستعمال قطّ مختص بالنفي كما في المثال . انظر «المغني» : ١٧٥ .

(١) أجل حرف جواب مثل نعم ، تكون تصديقاً ، للمخبر ، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب ، وذهب الأخفش إلى أنها بعد الخبر أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها . انظر «المغني» ١ : ٢٠ . وذهب المالقي إلى أنها لا تستعمل بعد الخبر المنفي ، ولا بعد النهي ، انظر «رصف المباني في شرح حروف المعاني» ص ٥٩ .

(٢) «التغابن» ، من الآية ٧ . (٣) الأعراف ، من الآية ١٧٢ .

(٢) ذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يجاب الاستفهام المنفي المراد به التقرير بـ (نعم) مراعاة لمعناه ، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم - وقد قال لهم : ألستم ترون لهم ذلك - : نعم . وقول جَحْدَر بن مالك الحنفي :

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ ، وأرى الهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ويَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

انظر «المغني» ٢ : ٣٤٧ ، والخزانة ٤ : ٤٨٠/٤٨٤ .

النـوع الثـاني

مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ

١٦ وَهُوَ : (إِذَا) ، فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا/: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ ، خَافِضٌ لِشَرْطِه ، منصوبٌ بِجَوابِه . وَهَذَا أَنْفَعُ ، وَأَرْشَقُ ، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْرِبِينَ : ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، فِيهِ مَعْنَي الشَّرْطِ غالبًا .

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) هَذِهِ بِالْجُمَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، نحوُ : « فَإِذَا انْشَقَّت السَّمَاءُ »(١) . وَأَمَّا نحوُ : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ »(٢) فَمَحْمُولٌ عَلَى إضمارِ الْفِعِل ،مِثْلُ : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ »(٣) . وَقَدْ تُسْتَعَمَلُ لِلْمَاضِي ، نحو : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا »(٤) .

وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ ، وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الاسمِيَّةِ ، نحوُ :

---

(١) الرحمن ، من الآية ٣٧ .

(٢) الانشقاق ، الآية الأولى .

(٣) النساء ، من الآية ١٢٨ .

(٤) الجمعة ، ١١ .

« وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ »[١] . وهل هِيَ حَرْفٌ ، أَوْ ظَرْفُ مكانٍ ، أَوْ زَمَانٍ ؟ أَقْوَالٌ[٢] .

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجونَ »[٣] .

---

(١) الأعراف ، من الآية ١٠٨ ، الشعراء ، من الآية ٣٣ .

(٢) هي حرف عند الأخفش ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج . وقد رجح ابن هشام رأي الأخفش لقولهم « خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب » بكسر (إن) لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . انظر « المغني » ١ : ٨٧ .

وقد ذهب المالقي في « رصف المباني » — ٦١ ، ٦٢ — إلى أنّ (إذا) تكون حرفاً في موضعين :

الأول أن تكون للمفاجأة . ورد على من قال بظرفيتها في هذا الوضع . الثّاني أن تكون واقعة في جواب الشرط .

وفي « الأزهيّة » — ص ٢١١ — أنّ (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان .

(٣) الروم ، من الآية ٢٥ .

النـوع الثالث

مَا جَاءَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ

وَهِيَ سَبْعٌ(١) :

إِحْدَاهَا : (إِذْ) ، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمانِ ، وَيَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ(٢) ، نحوُ : « وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ »(٣) ، « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا »(٤) .

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، نحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ »(٥) .

---

(١) هكذا في الأصل ، وربما كان الأنسب : (هو) لأنه يعود على (ما) المفسرة للنوع .

(٢) أي الاسمية ، والفعلية .

(٣) **الأنفال** ، من الآية ٢٦ .

(٤) **الأعراف** ، من الآية ٨٦ .

(٥) **غافر** ، من الآية ٧٠ ، ٧١ .

وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ ، كَقَوْلِهِ(١) :

١٧ فاسْتَقْدِرِ(٢) اللهَ خَيْرًا وارْضَيَنَّ بِهِ فبَيْنَمَا/الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَتَارَةً حَرْفُ تَعْلِيلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُم الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ »(٣) أَيْ لِأَجْلِ ظُلْمِكُم .

الثَّانِيَةُ : (لَمَّا) ، يُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ : لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو : حَرْفُ(٤) وُجُودٍ لِوُجُودٍ(٥) ، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي . وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَي حِينٍ(٦) .

وَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ : « لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ »(٧) : حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ

---

(١) قيل : هو عِشْير بن لبيد العذري ، و قيل : عثمان بن لَبيد العذري ، و قيل : حريث ابن بجيلة ، وهو من أبيات مطلعها :

يا قلب إنّك مِنْ أَسْمَاء مَغْرُورُ فاذْكُرْ وهَلْ ينفعنك اليوم تَذْكِيرُ

انظر « درّة الغوّاص » ص ٧٣ — ٧٤ .

(٢) الرواية في الأصل : استقدر . . . ولكنها في « درة الغواص » بالفاء .

(٣) الزخرف ، من الآية ٣٩ .

(٤) في الأصل (وحرف) وهو تصحيف .

(٥) وتسمى (لمّا) هذه أيضاً حرف وجوب لوجوب . هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين . فإن كانتا منفيتين كانت حرف نفي لنفي ، نحو : لمّا لم يقم زيد لم يقم عمرو . وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية ، والثانية موجبة نحو : لمّا لم يقم زيد أحسنت إليك . وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية نحو قولك : لما جاء زيد لم أحسن إليك .

انظر « رصف المباني » ٢٨٣ — ٢٨٤ .

(٦) رُدَّ ذلك بقوله تعالى : « فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ » — سورة ص ، من الآية ١٤ — وقوله تعالى : « فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَاهُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ » — سورة الأنبياء ، الآية ١٢ — لأن ما بعد ما النافية ، وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ، كما رُدَّ بإجماعهم على زيادة (أنْ) بعد (لمّا) ، ولو كانت ظرفاً ، والجملة في محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأنْ .

انظر « حاشية الصبّان » ٤ : ٧ .

(٧) ص ، من الآية ٨ .

الْمُضَارِعِ ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا نَفْيُهُ (بِالْحَالِ)(١) ، مُتَوقَّعًا ثُبُوتُهُ . أَلَا يُرَي(٢) أَنَّ الْمَعْنَي أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إِلَى الآنِ ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ ؟

وَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ ، فِي نحْوِ : أَنْشُدُكَ اللهَ لمَّا فعَلْت . أَيْ : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ . وَمِنْهُ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ »(٣) فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ(٤) . أَلَا يُرَى أَنَّ الْمَعْنَي : مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ؟ وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى إِنْكَارِ الْجَوْهَرِيِّ ذَلِكَ(٥) .

— الثَّالِثَةُ : (نَعَمْ) ، فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ تَصْدِيقٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ مَا قَامَ زَيْدٌ .

وَحَرْفُ إِعْلَامٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ وَحَرْفُ وَعْدٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ ، نَحْوُ : أَحْسِنْ إِلى فُلَانٍ .

وَمِنْ مَجِيئِهَا لِلْإِعْلَامِ : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ/رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ »(٦) . ١٨

---

(١) ساقطة بالأصل والسياق يقتضيها وقد وردت بـ « ر ٢ » ق ١٨ أ .

(٢) وردت في هذا الموضع بالياء ، كما وردت هكذا أيضاً عقب ذلك ببضعة أسطر . وفي مواضع أخرى وردت بالتاء . وهذا هو المشهور فيها . وفي « ع » ق ٤٦ بالتاء أيضاً .

(٣) **الطارق** ، من الآية ٤ .

(٤) هي قراءة الحسن ، والأعرج ، وقتادة ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة وأبي عمرو ، ونافع – بخلاف عنهما – وهي بمعنى (إلا) لغة مشهورة في هذيل وغيرهم . تقول العرب : أقسمت عليك لمّا فعلت كذا ، أي : إلاّ فعلت ، قاله الأخفش ،وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لمَا) خفيفة انظر « **البحر المحيط** » ٨ : ٤٥٤ و « **مُشْكِل إعْرابِ الْقُرْآنِ** » ٢ : ٨١١ و « **إتحاف فضلاء البشر** » ٤٣٧/٤٣٦ .

(٥) ذكر ابن هشام أن الجوهري قال : إن (لمّا) بمعنى (إلاّ) غير معروف في لغة العرب . وقد ردّ عليه بقول الشاعر :

قَالَتْ لَهُ : بِاللهِ يَاذا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَثْتَ نَفَساً أَوِ اثْنَيْنِ

انظر « **المغني** » ١ : ٢٨١ . وفي « **الأزهية** » – ٢٠٧ – أن (لمّا) بمعنى (إلاّ) لا تستعمل إلاّ في القسم ، أو بعد حرف النفي وأمثلة ابن هشام هنا في « **المغني** » تدل على ذلك . وانظر أيضاً « **شرح أبيات مغنى اللبيب** » ٥ : ١٤٠ ، و « **شواهد المغني** » ٢ : ٦٨٣ .

(٦) **الأعراف** ، من الآية ٤٤ .

وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ . وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ .

الرَّابِعَةُ : (إِي) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، وَسُكُونِ الْيَاءِ . وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ)(١) إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ ، نَحْوُ : « قُلْ : إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ »(٢) ، (٣) .

الْخَامِسَةُ : « (حَتَّى) ، فَأَحَد أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ جَارَّةً ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الصَّرِيحِ بِمَعْنَى (إِلَى) نَحْوُ : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »(٤) ، « حَتَّى حِينٍ »(٥) وَعَلَى الْاسْمِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) مُضْمَرَةً ، وَمِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)(٦) ، نَحْوُ : «حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى »(٧) . الْأَصْلُ : حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ ، أَيْ : إِلَى رُجُوعِهِ ، أَيْ : إِلَى زَمَنِ رُجُوعِهِ .

وَتَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ) ، نَحْوُ : أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ . وَقَدْ تَحْتَمِلُهُمَا(٨) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ »(٩) أَيْ : إِلَى أَنْ تَفِيءَ .

---

(١) فتكون لتصديق المخبر ، ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب انظر المغني ١ : ٧٦ .

(٢) يونس ، من الآية ٥٣ .

(٣) في « رصف المباني » ١١٦ ، أنّ معنى : (إي) هو الإثبات والتوكيد ، وأن بعضهم ذهب إلى أنها بمعنى (حقّاً) من ناحية أنها تفيد فائدتها ، ولكن لا تقع موقعها ، لأنّ (حقاً) اسم ، و (إي) حرف .

(٤) القدر ، الآية ٥ .

(٥) المؤمنون ، من الآية ٢٥ .

(٦) ولكنها تختلف عن (إلى) في ثلاثة أمور :

أحدها : أن مجرور (حتى) يكون ظاهراً لا مضمراً ، خلافاً للكوفيين والمبرد .

الثاني : أنه إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها أو عدم دخوله فإنه يحمل على الدخول . أمّا مع (إلى) فإنّه يحمل على عدم الدخول .

الثالث : أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها . . .

انظر « المغني » ١ : ١٢٣/١٢٥ .

(٧) طه ، من الآية ٩١ .

(٨) في الأصل (يحتملها) ، وهو تصحيف ، لأن السياق يقتضي التأنيث . وهكذا وردت في « ع » ق ٤٩ أ .

(٩) الحجرات ، من الآية ٩ .

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيّ : وَابْنُ مَالِكٍ : أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَي (إِلَّا) كَقَوْلِهِ(١) :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّي تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أَيْ : إِلَّا أَنْ تَجُودَ . وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ .

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ(٢) تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمُطْلَقَ كَالْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، والثَّانِي :/أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ ، نَحْوُ : مَاتَ النَّاسُ حَتَّي الْأَنْبِيَاءُ . فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ . وَعَكْسُهُ : زَارَنِي النَّاسُ حَتَّي الحَجَّامُونَ . ١٩

وَقَالَ الشَّاعِرُ(٣) :

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّي الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّي بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

فَالْكُمَاةُ غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ ، وَالْبَنُونَ الأَصَاغِرُ غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ .

وَتَقُولُ : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّي كَلَامُهَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ كَجُزْئِيِّهَا . . وَيَمْتَنِعُ : حَتَّي وَلَدُهَا . وَالضَّابِطُ : مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ (حَتَّي) عَلَيْهِ ، وَمَالَا ، فَلَا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، فَتَدْخُلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاء :

---

(١) هو المُقَنَّع الكِنديّ ، انظر « شرح الحماسة » ٤ : ١٣٧٤ ، وشرح « شواهد المغني » ١ : ٣٧٢ ، و « شرح أبيات مغني اللبيب » ٣ : ١٠٠/١٠٣ .

(٢) ذكر ابن هشام في «المغني» ١ : ١٢٨ ـ أن العطف بـ (حتى) قليل وأن أهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل .

(٣) قائله غير معلوم ، انظر «شرح شواهد المغني» ١ : ٣٧٣ . و « شرح أبيات مغني اللبيب » ٣ : ١٠٧ .

الْفِعْلُ الْمَاضِي ، نَحْوُ : « حَتَّي عَفَوْا وَقَالُوا[١] » ، وَالْمُضَارِعُ الْمَرْفُوعُ : « حَتَّي يَقُولُ الرَّسُولُ »[٢] فِي قِرَاءَةِ[٣] مَنْ رَفَعَ . وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ[٤] :

حَتَّي مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وَقِيلَ : هِيَ مَعَ الْمَاضِي جَارَّةٌ ، وَ (أَنْ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ .

وَقَدْ مَضَي[٥] خِلَافُ الزَّجَّاجِ ، وَابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِيهِنَّ .

السَّادِسَةُ : (كَلَّا) ، فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ رَدْعٍ ، وَزَجْرٍ ، فِي نَحْوِ : « فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنْ ، كَلَّا »[٦] أَيْ : انْتَهِ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ .

وَحَرْفُ جَوَابٍ وَتَصْدِيقٍ فِي نَحْوِ : « كَلَّا وَالْقَمَرِ »[٧] ، وَالْمَعْنَي : إِي/ وَالْقَمَرِ[٨] . (٢٠)

وَبِمَعْنَي : حَقًّا ، أَوْ (أَلَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ عَلَى خِلَافٍ[٩] فِي ذَلِكَ نَحْوُ : « كَلَّا لَا تُطِعْهُ »[١٠] .

والصَّوَابُ الثَّانِي[١١] ، لِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ « كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَي»[١٢] .

---

(١) الأعراف ، من الآية ٩٥ .
(٢) البقرة ، من الآية ٢١٤ .
(٣) هو نافع انظر « البحر المحيط » ٢ : ٤٠ ، وانظر أيضاً « ع » ق٥١ أ ، و « ك » ق ٩٧ب . و « إتحاف فضلاء البشر » ١٥٦/١٥٧ .
(٤) هو جرير بن عطية وقد سبق في ص ٤٣ .
(٥) انظر ص ٤٤ .
(٦) الفجر ، من الآية ١٦ ، ١٧ .
(٧) المدثر ، الآية ٣٢ .
(٨) هذا هو رأي النضر بن شميل ، انظر « المغني » ١ : ١٨٩ .
(٩) قال الكسائي ومتابعوه : إنّها تكون بمعنى (حقا) ، وذهب أبو حاتم ومتابعوه إلى أنها تكون بمعنى (ألاَ) الاستفتاحية انظر « المغني » ١ : ١٨٩ .
(١٠) العلق ، من الآية ١٩ .
(١١) فهذا هو المعنى الثّاني المرجح لها عند ابن هشام . أي أن تكون استفتاحية إذا لم تكن حرف ردع وزجر ، وقد علّل ترجيح رأي أبي حاتم على رأي الكسائي ومتابعيه ، ورأي النضر بن شميل بأنه أكثر اطّرادا . انظر « المغني » ١ : ١٨٩ .
(١٢) العلق ، الآية ٦ .

السَّابِعَةُ : (لَا) فَتَكُونُ نَافِيَةً ، وَنَاهِيَةً ، وَزَائِدَةً[١] . فالنَّافِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا . نَحْوُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَعَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ[٢] :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا

وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ ، نَحْوُ : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ »[٣] ، « فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ[٤] » . والزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا[٥] ، نَحْوُ : « مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ »[٦] ، أَيْ (أَنْ)[٧] تَسْجُدَ كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

---

(١) هذه هي الأقسام الأساسية لـ « لا » عند ابن هشام في « المغني » أيضاً ، ولكن كل قسم من هذه الأقسام له تفصيلات مطولة . انظر « المغني » ١ : ٢٥٣/٢٣٧ . وانظر أيضاً : « رصف المباني في شرح المعاني » – ٢٧٤/٢٥٧ . فقد جعل الأقسام الأساسية لها أربعة هي :

النافية ، والناهية ، والدعائية ، والزائدة ، وجعل الزائدة قسمين : قسم تكون فيه باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ، ولا يكون معناه بها كمعناه دونها . وقسم يكون دخولها كخروجها . وجعل من النوع الأول زيادتها بمعنى (غير) بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض .

انظر المصدر المشار إليه ص ٢٧٠ .

(٢) قائله مجهول ، انظر « معجم الشواهد » ١ : ٤٢٦ .

(٣) المدثر ، الآية ٦ .

(٤) الإسراء ، من الآية ٣٣ .

(٥) أي في عدم تغيير أصل المعنى انظر « ك » ق ١٠٢ أ . ولكنها تفيد الكلام تقوية وتوكيدا ، انظر « المغني » ١ : ٢٤٨ .

(٦) الأعراف ، من الآية ١٢ .

(٧) ساقطة من الأصل ، ولا بد منها ، وقد وردت في « ع » ق ٥٤ أ .

النـوع الـرابع

مَا يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ أَرْبَعَةٌ(١) :

أَحَدُهَا(١) : (لَوْلَا) ، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ ، وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الْمَحْذُوفَةِ الْخَبَرِ غَالِبًا ، نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، وَمِنْهُ : لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا ، أَيْ لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ .

ـ وَتَارَةً : حَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ ، أَيْ طَلَب بِإِزْعَاجٍ ، أَوْ بِرِفْقٍ(٢) . فَتَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ ، أَوْ بِمَا هُوَ فِي تَأْوِيلِهِ ، نَحْوُ : « لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ »(٣) ، ونحوُ : « لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ »(٤) .

---

(١) انظر هامش ص ٦٥ .

(٢) التحضيض هو الطلب بإزعاج ، والعرض هو الطلب برفق .

(٣) النمل ، من الآية ٤٦ وَ « لَوْلاَ » في هذه الآية للتحضيض .

(٤) النساء ، من الآية ٧٧ ، و « لَوْلاَ » في هذه الآية للعرض .

/وَتَارَةً : حَرْفُ تَوْبِيخٍ ، فَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي ، نحوُ : فَلَوْلَا نَصَرَهُم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلِهَةً »[1] . ٢١

قِيلَ : وَتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ ، نحوُ : « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ »[2] ، « وَلَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ[3] ، قَالَهُ[4] الْهَرَوِيُّ[5] . وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الْأُولَى لِلْعَرْضِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلتَّحْضِيضِ .

وَزَادَ[6] مَعْنًى آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) ، وَجَعَلَ مِنْهُ : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ »[7] أي : لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ . وَالظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ : فَهَلَّا . وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ ، والْكِسَائِيِّ[8] ، وَالْفَرَّاءِ[9] . وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ[10] ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ : «فَهَلَّا[11]» ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى

---

(١) **الأحقاف** ، من الآية ٢٨ .

(٢) **المنافقون** من الآية ١٠ .

(٣) **الفرقان** ، من الآية ٧ .

(٤) الأصل : قال الهروي . ولكن في (ر٢) ق ٢٢ أ ، و في « ع » ق ٥٥ ب ، و« ط ث » ص ٨٤ : قاله الهروي . وهكذا جاءت في « **المغني** » ١ : ٢٧٥ ، وبهذا يكون مجيئها للاستفهام رأيا للهروي على عكس ما يفهم من العبارة بدون هاء .

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني أبو عبيد الهروي المتوفى سنة ٤٠١هـ . انظر : « **وفيات الأعيان** » ١ : ٩٥/٩٦ ، و « **بغية الوعاة** » ١ : ٣٧١ .

(٦) أي الهرويّ . انظر « **المغني** » ١ : ٢٧٥ و « ك » ق ١٠٧ ب .

(٧) **يونس** ، من الآية ٩٨ .

(٨) علي بن حمزة بن عبد الله المتوفي سنة ١٨٩هـ . انظر « **إنباه الرواة** » ٢ : ٢٥٦/٢٧٤ ، و « **معجم الأدباء** » ١٣ : ١٦٧/٢٣٠ ، و « **بغية الوعاة** » ٢ : ١٦٢/١٦٤ .

(٩) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام المذهب الكوفي . انظر « **شذرات الذهب** » ٢ : ١٩ ، و « **بغية الوعاة** » ٢ : ٣٣٣ .

(١٠) هو أبيّ بن كعب أحد الصحابة الأجلاء ومن كتاب الوحي المشهورين توفي سنة ٢٢ أو ٣٠هـ انظر : « **الإصابة** » ١ : ٣١/٣٢ .

وأيضاً قول علي بن عيسى والنحاس انظر « **المغني** » ١ : ٢٧٥ و « **أوثق الأسباب** » ق ٥٦ أ .

(١١) في « **البحر المحيط** » ــ ٥ : ١٩٢ ــ لولا هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى (هلاّ) وقرأ أبيّ وعبد الله « فهلاّ » وكذا هي في مصحفيهما .

النَّفْيِ الَّذي ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ ، لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي يُشْعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ .

الثَّانِيَةُ : (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ ، فَيُقَالُ فِيهَا : شَرْطِيَّةٌ ، فِي نَحْوِ : « إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ »[1] . وَحُكْمُهَا أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ .

وَنَافِيَةٌ ، فِي نَحْوِ : « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا »[2] . وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ[3] يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ لَيْسَ ، نحوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ »[4] .

٦٢ وَمُخَفَّفَةً/مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فِي نَحْوِ : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ »[5] . فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ[6] النُّونَ . وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلَ الْمُشَدَّدَةِ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ . وَمِنْ إِهْمَالِهَا : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ »[7] فِي قِرَاءَةِ[8] مَنْ خَفَّفَ (لَمَا) .

---

(١) آل عمران ، من الآية ٢٩ .

(٢) يونس ، من الآية ٦٨ .

(٣) أرض بالجزيرة العربية ، قيل : إنها بأعلى أراضي المدينة ، وأدناها منها على أربعة أميال . وأبعدها من جهة نجد ثمانية . وقيل : هي الحجاز وما والاها . انظر « اللسان » – علا – وانظر أيضاً « صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار » ٥ : ١٠٩ .

(٤) فاطر ، من الآية ٤١ .

(٥) هود ، من الآية ١١١ .

(٦) هم : الحرميّان – نافع ، وابن كثير – وأبو بكر . انظر «البحر المحيط» – ٥ : ٢٦٦ . و « إتحاف فضلاء البشر » ٢٦٠ .

(٧) الطارق ، الآية ٤ .

(٨) سبقت الإشارة إلى هذه القراءة انظر ص٧١ . وانظر أيضاً «مُوَصِّل الطلاب» ص٨٦ . وأمّا من شدد ، فـ (إنْ) عنده زائدة . انظر المصدرين السابقين . وانظر أيضاً « أوثق الأسباب » الورقة ٥٨ ب .

وَزَائِدَةٌ ، فِي نَحْوِ : مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ . وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ (إِنْ) فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) فَهِيَ نَافِيَةٌ ، وَ (إِنْ) زَائِدَةٌ ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ ، نَحْوُ : « وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً »(١) .

وَالثَّالِثَةُ : (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ الْخَفِيفَةُ فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ ، نَحوُ : « يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم »(٢) . وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ : أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ ، لَا غَيْرُهَا ، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ(٣) .

وَزَائِدَةٌ ، فِي نَحْوِ : « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ »(٤) ، وَكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا) .

وَمُفَسِّرَةٌ ، فِي نَحْوِ : « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ (٥) » ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ . فَلَيْسَ مِنْهَا : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ »(٦) لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ . وَلَا نَحْوُ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلْ ، لِدُخُولِ الْخَافِضِ .

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ(٧) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :/ « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ٦٢

---

(١) **الأنفال** ، من الآية ٥٨ .

(٢) **النساء** ، من الآية ٢٨ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي من أئمة النحو المشهورين عاش في القرن السادس الهجري .

انظر « **بغية الوعاة** » ١ : ٢٨ . ويرى أنّ (أن) الداخلة على الماضي غير مصدرية محتجاً بأنّ الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره . وقد رد عليه بأن (إنْ) الشرطيّة تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال ، وهي تدخل على الماضي باتفاق . انظر « **مُوصل الطلاب** » ص ٨٨ ، وانظر أيضاً « **المغني** » ١ : ٢٩/٢٨ .

(٤) **يوسف** ، من الآية ٩٦ .

(٥) **المؤمنون** ، من الآية ٢٧ .

(٦) **يونس** ، من الآية ١٠ .

(٧) هوسليم الرازي . انظر « ع » ق ٦٠ ب ، و« **موصل الطلاب** » ص٩٠ ، توفي سنة٤٤٧هـ انظر : « **وفيات الأعيان** » ٢ : ٣٩٨/٣٩٧ و « **الأعلام** » ٣ : ١٧٦ .

أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ »(١) : إِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ ، إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ « أَمَرْتَنِي » دُونَ (قُلْتُ) مَنَعَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ « اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » مقولًا لله تَعَالَى . أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ (قُلْتُ) ، فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ . وَجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ إِنْ أُوِّلَ (قُلْتُ) بِـأَمَرْتُ . وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا ، عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ ، لَا بَدَلٌ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخَلِّي الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ(٢) .

والصَّوَابُ الْعَكْسُ(٣) ، لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ ، فَلَا يَتبَعُ الضَّمِيرَ(٤) ، وَالْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ الْحَذْفِ مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ(٥) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ (مَا) ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْقَوْلُ(٦) . نَعَمْ يَجُوزُ إِنْ أُوِّلَ(٧) بِـأَمَرْتُ(٨) .

وَلَا يَمْتَنِعُ فِي « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي »(٩) ، أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً ، مِثْلُهَا فِي « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ »(١٠) ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ(١١) ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِلْهَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ .

---

(١) المائدة ، من الآية ١١٧ ، .

(٢) إذ أنّ المبدل منه في حكم الساقط انظر « مُوصل الطلاب » ص ٩١ .

(٣) وهو كون المصدر بدلاً من الهاء من « به » لا عطف بيان عليها . انظر المصدر السابق .

(٤) أي كما أن الضمائر لا تنعت ، فإنه لا يعطف عليها عطف بيان أيضاً . انظر المصدر السابق .

(٥) هذا رد على الزمخشري في دعواه تخلية الصلة من عائد إذا قدر المصدر بدلا من الهاء .

(٦) إذ أنها مصدر والمصدر مفرد ، والقول وما تصرف منه لا يعمل إلا في الجملة . انظر « مُوصل الطلاب » ص ٩٢ .

(٧) أي أن أول « قلت » انظر « ع » ق ٦٢ ب .

(٨) لأن (أمرت) تعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة نحو أمرتك الخير ، والأكثر تعديه إلى المأمور به بالباء ، انظر المصدر السابق .

(٩) النحل ، من الآية ٦٨ .

(١٠) المؤمنون ، من الآية ٢٧ .

(١١) هو الإمام فخر الدين الرازي ، فإنه رد على الزمخشري بأن الوحي إلهام باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول .

انظر « موصل الطلاب » ص ٩٣ ، وانظر « التفسير الكبير » للفخر الرازي ٢٠ : ٦٩/٧٠ .

وَمُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ في : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ »(١) ، وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ»(٢) في قِرَاءَةِ(٣) الرَّفْعِ . وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ ، أَوْ ظَنٍّ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ .

الرَّابِعَةُ : (مَنْ) فَتَكُونُ : شَرْطِيَّةً ، فِي نَحْوِ : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ »(٤).

وَمَوْصُولَةً/، فِي نَحْوِ : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ »(٥) .

واسْتِفْهَامِيَّةً ، فِي نَحْوِ : « مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا »(٦) .

وَنكِرَةً مَوْصُوفَةً ، فِي : مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ ، أَيْ : بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ . وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ(٧) :

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

أَيْ : وَنِعْمَ شَخْصًا .

---

(١) المزمل ، من الآية ٢٠ .

(٢) المائدة ، من الآية ٧١ .

(٣) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ، انظر « مُوصِّل الطلاب » ص ٩٣ ، و « البحر المحيط » ٣ : ٥٣٣ . و « إتحاف فضلاء البشر » ٢٠٢ .

(٤) النساء ، من الآية ١٢٣ .

(٥) البقرة ، من الآية ٨ .

(٦) يس ، من الآية ٥٢ .

(٧) والبيت بتمامه :

ونِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُهُ ... ونِعْمَ مَنْ هُو فِي سِرٍّ وإعْلانِ

وهو من أبيات قيلت في مدح بشر بن مروان وقبله :

وكَيْفَ أرْهَبُ أمْرًا أوْ أراعُ لَهُ ... وقَدْ زكَأْتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوانِ

انظر « شرح شواهد المغني » ٢ : ٧٤١/٧٤٢ و « الخزانة » ٤ : ١١٥/١١٧ و « شرح أبيات المغني » ٥ : ٣٣٨/٣٤٠ زكأ إليه : استند ، انظر « اللسان » — زكأ — وقد ورد به هذان البيتان . ولم يذكر قائله في هذه المراجع .

النـوع الخامس

مَا يَأتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا(١) : (أي) ، فَتَقَعُ شَرْطِيَّةً ، نحوُ : « أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ »(٢) .

وَاسْتِفْهَامِيَّةً ، نحوُ : « أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا »(٣) .

وَمَوْصُولَةً ، ـ خِلَافًا لِثَعْلَب ـ (٤) نحو : « لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ »(٥) أيْ : الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ . وَقَالَ مَنْ(٦) رَأَى

---

(١) انظر هامش ٦٥ .

(٢) القصص ، من الآية ٢٨ .

(٣) التوبة ، من الآية ١٢٤ .

(٤) سبقت ترجمة ثعلب في ص ٤٨ ، ورأيه أن (يا) لا تكون موصولة ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى « لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » .

(٥) مريم ، من الآية ٦٩ .

(٦) هم الكوفيون ، وجماعة من البصريين ، منهم الخليل ، ويونس ، والجرمي ، والأخفش والزجاج وأبو جعفر النحاس . انظر « المغني » ١ : ٧٧ ، و « البحر المحيط » ٦ : ٢٠٩/٩٠٨ .

أَنَّ الْمَوْصُولَةَ لَا تُبْنَي[1] : هيَ هُنَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ « أَشَدُّ » خَبَرُهُ .

وَدَالَّةٌ عَلَى مَعْنَي الْكَمَال ، فَتَقَعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ ، نحوُ : هَذَا رَجُلٌ أَيُّ (رَجُلٍ)[2] ، أيْ هَذَا رَجُلٌ كَاملٌ في صفَات الرِّجَالِ . وَحالًا للْمَعْرِفَةِ ، نحوُ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أيَّ رَجُلٍ .

وَوُصْلَةً إلى نِدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلِفُ واللَّامُ ، نحوُ : « يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ[3] » .

الثَّانِيَةُ : (لوْ) ، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَاضِي ـ وَهَذَا هُوَ أَغْلَبُ أَقْسَامِهَا ـ/فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ[4] ، ـ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ[5] ، نحوُ : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا »[6] فَلَوْ هَاهُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلِخِ مُنْتَفِيَةٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مُنْتَفِيًا ، إِذْ لَا سَبَبَ لِرَفْعِهِ إِلَّا الْمَشِيئَة ، وَقَد انْتَفَتْ .

٢٥

---

(١) في الأصل : لا تنبني ، وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من الأصل مع تنوين (أيّ) ولكنها في « ر ٢ » ق ٢٤ ب ، و « ك » ق ١٢٦ ب و « ج » ص ١١٩و « ط ث » ص ٧٦ وصحة المثال تقتضي هذا كما جاء في « **المغني** » ١ : ٧٨ .

(٣) **الانفطار** ، من الآية ١ ، والانشقاق ، من الآية ٦ .

(٤) وهو الشرط .

(٥) وهو جواب الشرط ، نفياً وإثباتاً وذلك إذا لم يخلف الشرط غيره بأن لم يكن هناك سبب للجواب إلا الشرط المذكور وذلك كما في قوله تعالى : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » ، بخلاف ما إذا خلف المقدم وهو الشرط غيره بأن كان هناك سبب آخر للجواب كما في الحديث : (نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه) فإن عدم عصيان الله له سببان : الخوف ، والإجلال ، فهنا لا يستلزم الشرط الجواب نفياً وإثباتاً ، وكأن هذه المسألة استثناء من حكم (لو) الأصلي وهو أنها إذا دخلت على مثبت صيرته منفياً ، وإذا دخلت على منفى صيرته مثبتاً وكذا الجواب . انظر : « **مُوَصِّل الطلاب** » ص ٩٩/٩٧ .

(٦) **الأعراف** ، من الآية ١٧٦ .

وَهَذَا بِخِلَافِ : (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه)[(١)] ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ (لَمْ يَخَفْ) انْتِفَاءُ (لَمْ يَعْصِ) حَتَّي يَكُونَ قَدْ خَافَ وَعَصَي ، وَذَلِكَ لأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ : خَوْفُ الْعِقَابِ ، وَهِيَ طَرِيقُ الْعَوَامِّ ، وَالإِجْلَالُ والإِعْظَامُ ، وَهِيَ طَرِيقُ الْخَوَاصِّ . وَالْمُرَادُ أَنَّ صُهَيْبًا[(٢)] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الْخَوْفِ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ ، فَكَيْفَ والْخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ .

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ فَسَادُ قَوْلِ الْمُعْرِبِينَ : أَنَّ (لَوْ) حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعٍ[(٣)].

---

(١) حديث : (نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه) ورد عنه في كتاب « **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** » - ص ٣٧٢/٣٧٣ - ما يأتي : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية ، فبعضهم يرويه عن عمر ، وبعضهم يرفعه .

قال السخاوي : ورأيت بخط شيخنا - يعني العسقلاني - أنه ظفر به في « **مشكل الحديث** » لابن قتيبة ، ولم يذكر له ابن قتيبة سنداً . . وقال السبكي في « **شرح التلخيص** » : لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ، ولا موقوفاً ، ولا عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا عن عمر مع شدة التفحص عنه .

وقال الشمنّي في « **حاشية المغني** » عن والده : إنه رأى بخطه ما صورته : رأيت الحافظ أبا بكر ابن العربي نسبه إلى عمر بن الخطاب ، إلا أنه لم يبد له إسناداً . وقال العراقي : لا أصل لهذا الحديث ، ولم أقف له على إسناد قط في شيء من كتب الحديث . وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب من قوله ، ولم أر إسناداً إلى عمر .

وقال الحافظ السيوطي في « **شرح نظم التلخيص** » : كثر سؤال الناس عن حديث : « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » ، ونسبه بعضهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ونسبه ابن مالك في « **شرح الكافية** » وغيره إلى عمر ، قال الشيخ بهاء الدين السبكي : لم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، لا عن عمر ولا عن غيره ، مع شدة التفحص عنه . انتهى . . » .

(٢) هو صهيب بن سنان ، من أجلاء الصحابة . كان عبداً رومياً ثم اعتق ، وكان من السابقين إلى الإسلام توفي عام ٣٨ هـ . انظر « **الطبقات الكبري** » لابن سعد ٢٢٦/٢٣٠ .

(٣) قال ابن هشام في «**المغني**» - ١ : ٢٥٧/٢٥٨ - إن هذا القول باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ المَلَائِكَةَ ، وَكَلَّمَهُمُ المَوْتَى ، وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا» ، **الأنعام** ، من الآية ١١١ - « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ » ، **لقمان** ، من الآية ٢٧ ، وقول عمر رضى الله عنه ، « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » .

والصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إلى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ ، وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَزِمَ مِنَ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ ، نحوُ : لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا . وَإِنْ كَانَ لَهُ(١) سَبَبٌ آخَرُ لَمْ/يَلْزَمْ مِنَ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الْجَوَابِ ، وَلَا ثُبُوتُهُ ، نحوُ : لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا ، وَمِنْهُ : (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ) .

الْأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي الْمِثَالِ(٢) الْمَذْكُورِ أَنَّ ثُبُوتَ الْمَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً ، لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ سَبَبٌ ، والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ(٣) وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا العِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ(٤) .

= وبيانه : أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس . وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة ، وتكليم الموتى ،وحشر كل شيء عليهم .

وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد البحر .

ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف . وكل ذلك عكس المراد ، واستطرد ابن هشام بعد ذلك فذكر أن قول المحققين هو أن (لو) تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب أو ثبوته . ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك : (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً) لزم انتفاؤه ، وإن كان أعم كما في قولك : (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » فلا يلزم انتفاؤه .

(١) في الأصل : لها . والصواب ما أثبتناه . انظر « المغني » ١ : ٢٥٨ و « ع » ٧٠ ب .

(٢) هو قوله تعالى : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » . انظر ص ٨٣ .

(٣) هكذا وردت في « ر ٢ » ق ٢٧ أ ، وفي « ط ث » ص ١٠٠ — ١٠١ . وفي « ع » ق ٧١ أ وكذلك في « ط ب » ص ١٢٥ وردت هكذا : الأمر الثاني « مما دلت عليه (لو) في المثال المذكور أن ثبوت المشيئة مستلزم لثبوت الرفع ضرورة أن المشيئة سبب والرفع مسبب ، وهذه العبارة لا تختلف عن الأولى إلا في حذف لام التعليل من أول كلمة : (إن المشيئة سبب) الموجودة في العبارة الأولى التي اخترناها والمعنى فيهما واحد . أما العبارة في النسخة الأم « ر ا »فهي : « الأمر الثاني مما دلت عليه لو في المثال المذكور أن ثبوت المشيئة ضرورة مستلزم لثبوت الرفع » فإن تقديم كلمة (ضرورة) به عن مكانها كما هو مبين في العبارتين الأخريين جعل المعنى معقداً غير مستقيم .

(٤) وهي قول ابن هشام : حرف يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه .

الثَّانِي : أَنْ(١) تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَيُقَالُ فِيها : حَرْفُ شَرْطٍ مُرَادِفٌ لِـ (إِنْ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا »(٢) . أَيْ : إِنْ تَرَكُوا ، أَيْ : شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا . وَقَوْلِ الشَّاعِرِ(٣) :

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتَ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مُرَادِفًا لِـ (أَنْ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ) نحوُ(٤) : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ »(٥) أَوْ (يَوَدُّ) نحوُ : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ »(٦) . وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثْبِتُ هَذَا الْقِسْمَ(٧) ، وَيُخَرِّجُ الآيَةَ وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا ، والْجَوَابِ بَعْدَهَا ، أَيْ : يَوَدُّ أَحَدُهُم التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ/أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ . (٣٧)

---

(١) في الأصل : (أن يكون) والوجه التأنيث كما يقتضي السياق .

(٢) **النساء** ، من الآية ٩ .

(٣) هو أبو صخر الهذلي « **شرح أشعار الهذليين** » ٢ : ٩٣٨/٩٣٦ والرواية به : ومِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا من الأرض مَنْكِبُ ، و « **شرح أبيات مغني اللبيب** » ٥ : ٣٩/٣٨ .

(٤) غير موجودة بالأصل والسياق يقتضيها انظر : « ر ٢ » ق ٢٧ ب ، و « ك » ق ١٣٤ب ، و « ط ث » ص ١٠٢ ، و « ط ج » ص ١٢٠ و « ط ب » ص ١٢٧ .

(٥) **القلم** ، من الآية ٩ .

(٦) **البقرة** ، من الآية ٩٦ .

(٧) وقوع (لو) مصدرية أثبته الفراء ، وأبو على الفارسي ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك ، وقد رجح ابن هشام رأي المثبتين بقراءة بعضهم : «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» بحذف النون . فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . انظر « **المغني** » : ١ : ٢٦٦،وفي « **البحر المحيط** » ـ ٨ : ٣٠٩ ـ : وقال هارون : في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان ، أحدهما : أنه جواب « وَدُّوا » لتضمنته معنى ليت ، والثاني : أنه على توهم أنه نطق بأن ، أي : ودوا أن تدهن فيدهنوا ، فيكون عطفاً على التوهم ، ولايجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية .

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ للتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ ، نحوُ : « فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً »(١) ، أَيْ : فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً ، قِيلَ : وَلِهَذَا نُصِبَ (فَتَكُونَ) فِي جَوَابِهَا ، كَمَا انْتَصَبَ (فَأَفُوزَ) فِي جَوَابِ (لَيْتَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ »(٢) . وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي (فَأَفُوزَ) مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ(٣) :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا »(٤) .

الْخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ لِلْعَرْضِ ، نحوُ : لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ رَاحَةً ، ذَكَرَهُ(٥) فِي « التَّسْهِيلِ » .

وَذَكَرَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ ، نحوُ : (تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ(٦) مُحْرَقٍ) ، وَ (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)(٧) ،

---

(١) الشعراء، من الآية ١٠٢ والآية بتمامها : «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» .

(٢) النساء ، من الآية ٧٣ .

(٣) هو لميسون بنت بحدل انظر « شرح أبيات مغني اللبيب » ٥ : ٦٤ وانظر أيضاً « شرح بانت سعاد » ص ٢٤ ، وقد ذكر ابن هشام في شرحه هذا أن أكثرهم حرّف أوله فأنشده : للبس . . .
وإنما هو بالواو عطفاً على قولها : « لبيت » وانظر « الخزانة » ٣ : ٥٩٣/٥٩٤ .

(٤) الشورى ، من الآية ٥١ .

(٥) أي : ابن مالك .

(٦) المعنى : تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا ، فإنه خير من العدم — وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس ، والخف للجمل ، وقيد بالإحراق ، أي : الشي ؛ لأن النيء قد لا يؤخذ ، وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشويّ كذا في « المحلّى » — انظر « حاشية الصبان » ٤ : ٣٢ .
وقد جاءت رواية هذا الحديث في « سنن النسائي » — ٥ : ٨١ — كما يأتي : « أخبرني هارون ابن عبد الله قال : حدثنا مالك . . وأنبأنا قتيبة بن سعيد عن مالك ، عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الأنصاري عن جدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ) في حديث هارون « مُحْرَقٍ » .

(٧) في « سنن النسائي » — ٥ : ٧٤/٧٥ — أخبرنا نصر بن علي عن خالد حدثنا شعبة عن المحلّ عن عدي بن حاتم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) .

النـوع السادس

مَا يَأتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ : (قدْ) ، فأَحَدُ أَوْجُهِهَا :

أَنْ تكُون اسْمًا بِمَعْني : (حَسْبُ)(١) ، فيُقالُ : قدِي بَغيْرِ نُونٍ كمَا يُقالُ : حَسْبِي .

الثَّانِي : أَنْ تكُون اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْني : يَكْفِي(٢) ، فيُقالُ : قدْنِي ، كمَا يُقالُ : يَكْفِينِي .

---

(١) و (قد) بهذا المعنى تستعمل : مبنية وهو الغالب، يقال في هذه الحال : قَدْ زيدٍ دِرْهَمٌ ، ومعربة وهو قليل ، فيقال : قَدُ زَيدٍ دِرْهَمٌ انظر « **المغني** » ١ : ١٧٠ .

ومن استعمالها بهذا المعنى معربة : قول طرفة : انظر ديوانه — بيروت ص ٥١ —

أخي ثقــة لا ينثني عن ضريبــــة إذا قيل : مهلا ، قال حاجزه : قد

وانظر « **الأزهية** » ٢٢٢ . وفي حديث عمر ، رضى الله عنه : قَدْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ، انظر « اللسان » — قدد — .

(٢) من شواهد النحاة لذلك :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهو لأبي نُخيلة ، أو حُمَيد الأرقط ، أو أبي بَجْدلة ، أو حُمَيد بن مالك انظر « **معجم الشواهد** » ٢ : ٤٦٦ ، و « **الكامل** » للمبرد ١ : ٨٤ .

الثَّالثُ : أَنْ تكُون حَرْف تحْقيقٍ ، فتدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي[١] ، نحوُ : « قدْ أَفْلحَ مَنْ زكَّاهَا »[٢] ، وَعَلَى الْمُضارِعِ ، نحوُ :/« قدْ يَعْلمُ مَا أَنْتُمْ عَليْهِ »[٣] .

الرَّابِعُ : أَنْ تكُون حَرْف توَقُّعٍ ، فتدْخُلُ عَليْهِمَا أَيْضًا . فتقُولُ : قدْ يَخْرُجُ زيْدٌ ، فتدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجِ مُنْتظرٌ مُتوَقَّعٌ . وَزعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي ، لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتظارُ الْوُقُوعِ ، وَالْمَاضِي قدْ وَقع . وَقال الَّذِين[٤] أَثْبَتُوا مَعْني التَّوَقُّعِ مَع الْمَاضِي : إِنَّهَا تدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كان مُنْتظرًا ، تقُولُ : قدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ ، لِقوْمٍ يَنْتظِرُون هَذا الْخبَرَ ، وَيَتوَقَّعُونَ الْفِعْلَ[٥] .

الْخَامِسُ : تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَلِهَذَا تَلْزَمُ[٦] (قَدْ) مَعَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا ، إِمَّا ظَاهِرَةً ، نحوُ : «(وَ)[٧] قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ[٨]» . أَوْ مُقَدَّرَةً ، نحوُ : « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا »[٩] .

---

(١) باتفاق — انظر « موصل الطلاب » ص ١٠٦ .

(٢) الشمس ، الآية ٩ .

(٣) النور ، من الآية ٦٤ . والتحقيق في معنى (قد) في هذه الآية أظهر من غيره . انظر « المغني » ١ : ١٧٤ .

(٤) هم الأكثرون ، منهم الخليل بن أحمد انظر « المغني » ١٧١ — ١٧٢ .

(٥) ذهب ابن هشام في « المغني » — ١ : ١٧٢ — إلى أن (قد) لا تفيد التوقع أصلا لامع المضارع ، ولا مع الماضي لأن الفعل المصحوب بقد إذا دل على التوقيع فإنه أيضاً يدل عليه بدون قد مثل : قد يقدم الغائب إذا حذفت منها قد فالسياق هو الذي يفيد هذا المعنى ، ثم قال : « وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة ، فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة . وهذا هو الحق .

(٦) هذا عند البصريين . أما الكوفيون والأخفش فقالوا : لا نحتاج لذلك ، لكثرة وقوعه حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير ، لاسيما فيما كثر استعماله . انظر « المغني » ١ : ١٧٣ .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) الأنعام ، من الآية ١١٩ .

(٩) يوسف ، من الآية ٦٥ .

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ : إِذَا أَجَبْتَ الْقَسَمَ بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ فَإِنْ كَانَ قريبًا مِنَ الْحَالِ جِئْتَ بِاللَّامِ وَقَدْ ، نحوُ : بِاللهِ لَقَدْ قامَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتَ بِاللَّامِ فَقَطْ كَقَوْلِهِ(١) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَــةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي(٢)

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ ـ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا » فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ(٣) ـ أَنَّ (قَدْ) لِلتَّوَقُّعِ ،/ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الْخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ الْمُقْسَمِ بِهِ(٤) . ٤١

السَّادِسُ : التَّقْلِيلُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ ، نحوُ : قَدْ يَصْدَقُ الْكَذُوبُ ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ . وَتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ ، نَحْوُ : « قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ »(٥) أَيْ : أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ .

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلتَّحْقِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّ التَّقْلِيل فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ(٦) لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ قَدْ ، بَلْ مِنْ قَوْلِكَ : الْبَخِيلُ يَجُودُ وَالْكَذُوبُ يَصْدُقُ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ ، وَالْكَذُوبِ قَلِيلٌ كَانَ مُتَنَاقِضًا ، لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ .

---

(١) هو امرؤ القيس ، انظر ديوانه تحقيق أبي الفضل ص ٣٢ .

(٢) علق ابن هشام على كلام ابن عصفور هذا في « المغني » ـ ١ : ١٧٣ ـ بقوله : « والظاهر في الآية ، والبيت عكس ما قال : إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين . وذلك محكوم له به في الأزل ، وهو متصف به مذ عقل . والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه .

(٣) الأعراف ، من الآية ٥٩ .

(٤) انظر الكشاف ، ٢ : ٨٤ ، « ع » ق ٧٧ .

(٥) انظر ص ٨ وقد استشهد بها هناك لإفادة (قد) التحقيق .

(٦) في الأصل : (الأوليين) وهو تصحيف . وانظر « ع » ق ٩٨ ب .

السَّابِعُ : التَّكْثِيرُ ، قَالَهُ[١] سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ[٢] :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

وَقَالَهُ[٣] الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « قَدْ نَرَي تَقَلُّبَ وَجْهِكَ »[٤] .

---

(١) في الأصل (قال) بإسقاط الهاء وهو تصحيف والسياق يقتضي الهاء ، انظر : « ر ٢ » ق ٣٠ أ ، و « ك » ق ١٤٤ ب ، و« طج » ص ١٢٢ ، و « ط ث» ص ١١٣ و« ع » ق ٧٩ أ .

(٢) هو عبيد الأبرص ، انظر ديوانه – ص ٦٤ – ، « **وكتاب سيبويه** » ٢ : ٣٠٧ وقد نسبه للهذلي (شماس) و « **شرح شواهد المغني** » ١ : ٤٩٤/٤٩٥ ، و « **اللسان** » – قدد .

(٣) الهاء ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها ، انظر : « ر٢ » ق ٣٠ أ ، و« ط ج» ص ١٢٢ ، و « ط ث » ص ١١٣ و « غ » ق ٧٩ أ .

(٤) **البقرة** ، من الآية ١٤٤ . انظر « **الكشاف** » ١ : ٣١٩ .

النـوع السابع

مَا يَأتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ : (الْوَاوُ) ، وَذَلِكَ أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الاسْتِئْنَافِ[١] ، نحوُ : « لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ »[٢] . فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاوَ الْعَطْفِ لَانْتَصَبَ الْفِعْلُ[٣] .

وَوَاوُ الْحَالِ ، وَتُسَمَّي وَاوَ الابْتِدَاء أَيْضاً ، نحوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ،/وَسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُها بِـ (إِذْ)[٤] . ٣٠

---

(١) في الأصل (الاستيثاق) وهو تصحيف .

(٢) الحج ، من الآية ٥ .

(٣) في الأصل : فإنها لو كانت واو العطف « انتصب الفعل » بدون لام في جواب (لو) وفي مثل هذا الموطن اقترانه باللام أكثر من تركها — انظر الأشموني — ٤ : ٤٣ — وقد ورد الفعل المذكور مقروناً باللام في « ر ٢ » ق ٣٠ أ ، و« ك » ق ٢٤٦ أ ، و« ط ث » ص ١١٣ و« ط ب » ص ١٣٦ .

(٤) في « الأزهية » — ص ٢٤٢ — « وتكون بمعنى إذ : كقولك : (أتيتك ، والسماء تمطر) و(أتيتك ، وزيد واقف) والمعنى : إذ السماء تمطر ، وإذ زيد واقف ، وتسمى أيضاً واو الحال ، وواو =

وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، نحوُ : سِرْتُ وَالنِّيلَ .

وَوَاوُ الْجَمْعِ (١) الدَّاخِلَةُ علَى الْمُضَارِعِ الْمَسْبُوقِ بِنَفْيٍ ، أَوْ طَلَبٍ ، نحوُ : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِين جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »(٢) .

وَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ(٣) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ .

وَوَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الْقَسَمِ ، نحوُ : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ »(٤) .

= الابتداء ، لأن ما بعدها مبتدأ . قال الله تعالى : « يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » – آل عمران من الآية ١٥٤ – قال سيبويه : الواو هاهنا في موضع إذ ، أي : إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم أي في هذه الحال » . وفي « رصف المباني » – ص ٤١٨ – « . . فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالا بها قدرت بـ « إذ » نحو قولك : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : إذ الشمس طالعة . . وقال الشاعر – النابغة الذبياني ، العقد الفريد ١ : ٩٥ .

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لاَ النُّورُ نُورٌ وَلاَ الإظْلاَمُ إظْلاَمُ

ويرى ابن هشام أن تقدير واو الحال بإذ في هذه المواطن المراد به أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك : انظر « المغني » ٢ : ٣٦٠ .

(١) وتسمى واو المعية .

(٢) آل عمران ، من الآية ١٤٢ .

(٣) نسب إلى الأخطل ، وأبي الأسود الدؤلي ، وسابق البربري والطرماح ، والمتوكل الليثي . انظر ملحقات ديوان أبي الأسود ١٦٥ ، والكتاب ١ : ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ : ١٦ ، والأزهية ٢٤٣ ، وحماسة البحتري ١٧٤ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، ومعجم الشعراء ٣٣٩ والمثل السائر ٣ : ٢٦٢ ، ٤ : ١٦٩ ، والأغاني ١٢ : ١٥٦ ، وصبح الأعشى ١ : ٥١ ، ٢ : ٢٤ ، وعيون الأخبار ٢ : ١٩ ، وشراح شواهد المغني ٢ : ٧٧٩ ، والعيني ٤ : ٣٩٣ ، والخزانة ٣ : ٦١٧/٦١٨ . وقد فصل في الخزانة ما قيل من خلاف حول نسبة هذا البيت .

(٤) التين ، الآية الأولى .

وَوَاوُ (رُبَّ) كَقَوْلِهِ(١) :

وَبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَا أَنِيـسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وإِلَّا الْعِيـسُ

وَوَاوًا يَكُونَ مَابَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، وَهِيَ وَاوُ الْعَطْفِ .

وَوَاوًا يَكونُ دُخولُهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ ، نحوُ : « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »(٢) بِدَلِيلِ الآيَةِ الْأُخْرَى(٣) .

وَقِيلَ : إِنَّهَا عَاطِفَةٌ وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ

---

(١) هُوَ جِرَانُ العَوْد . انظر الخزانة ٤ : ١٩٧/١٩٨ .

وقد ذكر صاحب الخزانة أنه من رجز لجران أوّله :

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ
الذِّئْبُ أَوْ ذُو لَبِدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العِيسُ وبقرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ
كأنما هُنَّ الجواري المِيسُ

وقال هذا ما رأيته في ديوانه – انظر ديوان جران العود ٥٢ – ثم قال :

ورأيت في « أمالي » ثعلب هذا الرجز غير معزوٍّ لأحد :

دار للبلى خَلَقٍ لَبِيسُ ليس بها من أهلها أنيس
إلاَّ اليعافير وإلاَّ العيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كَنُوسُ

ورواه رواية ثالثة قائلا : « ورأيته أيضاً في كتاب « أبيات المعاني » بخط أبي الفتح بن جني وعليه إجازة بخط أبي علي الفارسي كتبها لابن جني لما قرأه عليه وهو تأليف أبي عثمان الأشناندانى سعيد بن هرون من رواية ابن دريد :

يا ليتني وأنت يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنيس
إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

(٢) الزمر ، من الآية ية ٧٣ .

(٣) أي الآية ٧١ من الزمر وفيها « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ » بلا واو .

وَقَوْلُ جَمَاعة(١) : إنَّهَا وَاوُ الثَّمَانِيَةِ(٢) ، وَإنَّ مِنْهَا « وَثامِنُهُمْ كَلبُهُمْ »(٣) لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ(٤) .

وَالْقَوْلُ بِذلِك فِي هَذِهِ وَفِي « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ »(٥) أَبْعَدُ مِنْهُ(٦)

---

(١) همالحريري، وابن خالويه ، والثعلبي . انظر «الجنى الداني» ١٦٧ ، و «المغني» ٢ : ٣٦٢ .

(٢) قالوا : من خصائص كلام العرب الحاق الواو في الثامن من العدد . فيقوولون : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية . إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل .

(٣) **الكهف** ، من الآية ٢٢ .

(٤) قالوا في آية الزمر « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » : إن الواو دخلت هنا ، لأن أبواب الجنة ثمانية . فرد عليهم بأنه لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن هذه الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لايدل على عدد خاص . فهذه الواو إمّا زائدة ، وإمّا عاطفة جملة على جملة . وإما للحال .

والواو في قوله تعالى : « وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ » هي الواو العاطفة جملة على جملة ، أو هي الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة .

انظر « الجنى الداني » ١٦٧ — ١٦٩ و « والمغني » ٢ : ٣٦٣/٣٦١ .

(٥) **التوبة** ، من الآية ١١٢ .

(٦) في الأصل : « والقول بذلك في هذه ، وفي « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » أقرب منه في آية الزمر ، وأبعد في « والناهون عن القول » .

وفي « ر ٢ » الورقة ٣١ « والقول بذلك في قوله تعالى » : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ظاهر الفساد ، وفي « ع » — ق ٨١ ب — « والقول بذلك في « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » أبعد منه في آية الزمر » وفي « ط ث » ص ١١٧ : « والقول بذلك في قوله تعالى : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ظاهر الفساد » ، وبالنظر فيما جاء في النسخ الثلاث الأخيرة نرى أن المؤلف يريد بيان أن القول بأن الواو في هذه الآية هي واو الثمانية أبعد عن الصواب من القول به في آية الزمر أو أنه قول ظاهر البطلان ، فكلمة (أقرب) في النسخة الأم غير مناسبة للمراد ، والكلمة المناسبة لذلك هي كلمة (أبعد) .

وهذه الكلمة أيضاً هي التي تناسب تدرجه في بطلان زعم من قال بأن هناك ما يسمى واو الثمانية . لهذا ختم عبارته حول ذلك بقوله : ظاهر الفساد .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن عبارة النسخة الأم بها اضطراب وخطأ آخر ورد في قوله بعد ذلك : وأبعد في « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْقَوْلِ » « كذا » .

فما أثبتناه هو الصواب الذي يتمشى مع السياق ، ومع مناقشات ابن هشام للآيات التي استدل بها مثبتو واو الثمانية .

انظر « المغني » ٢ : ٣٦٣/٣٦٢ . وكلمة (أبعد) وردت في « ع » ق ٨١ ب .

فِي آيَةَ الزُّمَرِ .

(٣١) وَالْقَوْلُ بِهِ فِى « ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا »[١]/ظَاهِرُ الْفَسَادِ[٢] .

---

(١) التحريم ، من الآية ٥ .

(٢) لأن هذه الواو عاطفة لا بدّ من ذكرها لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل ، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط . انظر « الجنى الداني » ١٦٩ ، و « المغني » ٢ : ٣٦٤ .

النــوع الثامن

مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهاً

وَهُوَ : (مَا) فَإِنَّهَا عَلَى ضربَيْنِ : اسْمِيَّةٌ ، وَأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ :

مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ ، نحوُ : « فَنِعِمَّا هِيَ »(١) ، أَيْ فَنِعْمَ الشَّيْءُ إِبدَاؤُهَا .

وَمَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ ، وَهِيَ الْمَوْصُولَةُ ، نحوُ : «مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ »(٢) . أَيْ : الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ .

وَشَرْطِيَّةٌ ، نحوُ : « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ »(٣) .

وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، نحوُ : « وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى »(٤) .

وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً(٥) ، نحوُ : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ »(٦) ،

---

(١) **البقرة** ، من الآية ٢٧١ .

(٢) **الجمعة** ، من الآية ١١ .

(٣) **البقرة** ، من الآية ١٩٧ .

(٤) **طه** ، الآية ١٧ .

(٥) للتفرقة بين الاستفهامية والخبرية انظر « **مُوَصِّل الطلاب** » ص ١١٩ .

(٦) **النبأ** ، الآية الأولى .

« فنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ »(١) ، وَلِهَذَا رَدَّ الْكِسَائِيُّ عَلَى الْمُفَسِّرِين قَوْلَهُمْ فِي « بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي »(٢) : إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ .

وَإِنَّمَا جَازَ نحوُ : « لِمَاذَا فَعَلْتَ »(٣) ؟ لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا) ، فَأَشْبَهَت الْمَوْصُولَةَ .

وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي كُلٍّ مِنْهَا خِلَافٌ :

أَحَدُهَا : نحوُ « فَنِعِمَّا هِيَ »(٤) ، ونحوُ : نِعْمَ مَا صَنَعْتَ(٥) ، أَيْ : فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ ، وَنِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ .

والثَّانِي : قَوْلُهُم : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ، أَيْ : إِنِّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ(٦) ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ »(٧) .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُهُمْ فِي التَّعَجُّبِ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ : شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ(٨) .

---

(١) النمل ، من الآية ٣٥ .

(٢) يس ، من الآية ٢٧ .

(٣) أي جاز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية مع دخول جار عليها .

(٤) البقرة ، من الآية ٢٧١ ، وقد سبق الاستشهاد بها لوقوع (ما) معرفة تامة . وهذا هو ظاهرمذهب سيبويه ، فهذان رأيان في (ما) إذا جاء بعدها اسم في مثل هذا التركيب . وهناك رأي ثالث : أنها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب . انظر « الجنى الداني » ص ٣٣٨ .

(٥) (ما) في مثل هذا التركيب إذا وليها فعل فيها عشرة مذاهب . انظر « الجنى الداني » ٣٣٨ — ٣٣٩ .

(٦) المراد المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ما كالقراءة أو الكتابة . وقد ذهب السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أن (ما) في مثل هذا التركيب معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره ، والجملة خبر إنَّ . انظر « المغني » ١ : ٢٩٨ .

(٧) الأنبياء ، من الآية ٣٧ .

(٨) ورُوِي عن الأخفش أنها هنا موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف ، وروي عنه أنها نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . انظر « الجنى الداني » ص ٣٣٧ .

وَنكرَةٌ مَوْصُوفَةٌ ، كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ ، أَيْ بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ ، وَمِنْهُ فِي قَوْلٍ : نِعْمَ مَا صَنَعْتَ ، أَيْ نِعْمَ شَيْئًا[١] صَنَعْتَهُ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ : شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَّنَ زَيْدًا عَظِيمٌ ، بِحَذْفِ الْخَبَرِ . وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفٌ بِهَا ، نحوُ : « مَثَلًا مَا »[٢] ، وَقَوْلُهُمْ : لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ ، أَيْ : مَثَلًا بِالِغًا فِي الْحَقَارَةِ ، وَلِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، وَقِيلَ : إِنَّ (مَا) فِي هَذِهِ حَرْفٌ[٣] لَا مَوْضِعَ لَهَا .

وَحَرْفِيَّةٌ ، وَأَوْجُهِهَا خَمْسَةٌ :

نَافِيَةٌ ، فَتَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[٤] عَمَلَ (لَيْسَ) فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، نحوُ : « مَا هَذَا بَشَرًا »[٥] .

وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ ، نحوُ : « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ »[٦] أَيْ بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ .

وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ ، نحوُ : « مَا دُمْتُ حَيًّا »[٧] ، أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .
وَكَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

---

(١) في الأصل : شيء وهو خطأ انظر « ع » ق ٨٦ ب .

(٢) البقرة ، من الآية ٢٦ .

(٣) أي حرف زائد . انظر « موصل الطلاب » ص ١٠٤ . وفي « ك » ق ١٥٦ أ ، وقيل : إنّ هذه حرف زائدة (كذا) لا موضع لها .

(٤) وقد تدخل على الفعلية ، فإذا كان الفعل مضارعاً خلصته للحال عند الأكثرين ، انظر « الجنى الداني » ٣٢٩ ، « المغني » ١ : ٣٠٣ .

(٥) يوسف ، من الآية ٣١ .

(٦) ص ، من الآية ٢٦ .

(٧) مريم ، من الآية ٣١ .

كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ ، كَقَوْلِهِ(١) :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وَقَلَّمَا وصالٌ عَلَى طُولِ الصُّـدُودِ يَدُومُ

فَـ (قَلَّ) فِعْلٌ ، وَ (مَا) كَافَّةٌ عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ ، وَ (وِصَالٌ) فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ (يَدُومُ) ، وَلَا يَكُونُ (وِصَالٌ) مُبْتَدَأً ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَكْفُوفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمَلِ الْفِعْلِيَّةِ . وَلَمْ يُكَفَّ مِنَ الْأَفْعَالِ/إِلَّا : قَلَّ ، وَطَالَ ، وَكَثُرَ . (١٦)

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، وَذَلِكَ (فِي إِنَّ)(٢) وَأَخَوَاتِهَا ،نحوُ : « إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »(٣) .

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ ، نحوُ : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا »(٤) وَقَوْلِهِ(٥) :

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

---

(١) هو المرار الأسدي ، انظر«أمالي الشجري» ٢ : ٢٤٤ ، و«شرح شواهد المغني» ٢ : ٧١٧ « الخزانة » ٤ : ٢٨٧ وفي البيت رواية أخرى هي :

صددت فأطولت الصـدود ولا أرى وصالا على طول الصـدود يدوم

وفي هذه الرواية لا ضرورة ولا شاهد ، انظر « شرح أبيات مغني اللبيب» ٥ : ٢٤٦/٢٤٧ . وقد نسب في كتاب سيبويه — ١ : ١٢ — إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٢) هكذا في الأصل ، وفي « ك » ق ١٥٨ أ وفي « ط ج » ص ١٢٣ ، ولكن في « ر ٢ » وفي « ع » ق ٨٨ ب وفي « ط ث » ص ١٢٧ ، (مع إنّ) .

(٣) النساء ، من الآية ١٧١ .

(٤) الحجر ، من الآية ٢ وهي بالتشديد قراءة السبعة إلا عاصما ونافعا .

(٥) هو نهشل المراري ، انظر شرح شواهد المغني ١ : ٥٠٢ ، و . . العيني ٣ : ٣٣٤ ، و الدرر اللوامع ٢ : ٤٢ .

والبيت بتمامه :

أخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

(وَاخْتُلِفَ فِي لَفْظِ (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ[١] [٢] :

أَعَلَاقَـةً أُمَّ الْوُلَيِّـدِ بَعْدَمَا[٣] أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

فَقِيلَ : كَافَّةٌ (بَعْدَ) عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَقِيلَ : مَصْدَرِيَّةٌ .

وَزَائِدَةٌ ، وَتُسَمَّي هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ صِلَةً وَتَوْكِيدًا ، نحوُ : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ »[٤] ، وَ « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ »[٥] ، أَيْ : فَبِرَحْمَةٍ ، وَعَنْ قَلِيلٍ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

---

(١) هو المرار الفقعسي . انظر « كتاب سيبويه » ١ : ٦٠ ، و « أمالي ابن الشجري » ٢ : ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني ٢ : ٧٢٢ ، والخزانة ٤ : ٤٩٣ ، والدرر اللوامع ١ : ١٧٦ . وقد جاء في « الخزانة » « وقال السيرافي : الرواية الصحيحة : أم الوَلِيد ، بالتكبير ، ويكون مزاحفاً أي بالوقص وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه ، قال : وإنما جعلت الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن . . » .

(٢) هذه الجملة ليست موجودة بالأصل ولكن السياق يقتضيها . وهي في « ر ٢ » ق ٣٣ ب — وفي « ط ث » ص ١٢٧ وفي « ع » ق ٨٩ ب .

(٣) في الأصل : (بعيد) . والرواية كما أثبتناها . انظر مصادر البيت .

(٤) آل عمران ، من الآية ١٥٩ .

(٥) المؤمنون ، من الآية ٤٠ .

الباب الرابع

فِي الإشَارَاتِ [1]

إلى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ [2]

---

(١) هكذا في الأصل ، وفي « ر ٢ » ق ٣٤ أ . ولكن في « ع » ق ٩٠ أ و « ك » ق ١٥٩ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٤ و « ط ث » ص ١٢٩ : الإشارة .

(٢) عقد المؤلف في كتابه « المغني » ٢ : ٦٦٤/٦٧٤ . باباً شبيهاً بهذا هو : « الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب ، والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون » . ولكن جل مسائل هذا الباب لم ترد هنا في الباب الرابع من أبواب كتاب : « **الإعراب عن قواعد الإعراب** » .

يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي نحوِ : (ضُرِبَ مِنْ (ضُرِبَ زَيْدٌ) : بِأَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لمْ يُسَمَّ فَاعلُهُ . وَلَا تَقُلْ : مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخَفَاء . وَأَنْ تَقُولَ : فِي نحوِ : (زَيْدٌ) : نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ . وَلَا تَقُلْ : مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعلُهُ ، لِخَفَائِهِ ، وَطُولِهِ ، وَصِدْقِهِ عَلَى نَحْوِ : (دِرْهَمًا) مِنْ : (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) .

وَأَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ) : حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي ، وَحَدَثِ الْمُضَارِعِ ، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا .

وَفِي (لَنْ) : حَرْفُ نَصْبٍ ، وَنَفْيٍ ، وَاسْتِقْبَالٍ .

وَفِي (لَمْ) : حَرْفُ جَزْمٍ/ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا . ٣٤

وَفِي (أَمَّا) : الْمَفْتُوحَةِ الْمُشَدَّدَةِ : حَرْفُ شَرْطٍ ، وَتَفْصِيلٍ ، ، وَتَوْكِيدٍ .

وَفِي (أَنْ) : حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ .

وَفِي الْفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ : رَابِطَةٌ (لِجَوَابِ)[1] الشَّرْطِ ، وَلَا تَقُلْ : جَوَابُ الشَّرْطِ كَمَا يَقُولُونَ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا ، لَا الْفَاءُ وَحْدَهَا .

---

(١) في الأصل: بجواب ، وهو تصحيف وقد وردت كما أثبتناها في « ر٢ » ق ٣٤ ب ، وفي « ط ج » ص ١٠٤ ، وفي « ط ث » ص ١٣٢ ، وفي « ع » ق ٩٢ أو « ط ب » ص ١٤٩ .

وَفِي نحوِ : (زَيْدٍ) مِنْ (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ) : مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْمُضَافِ . وَلَا تَقُلْ : مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ ، لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلْخَفْضِ هُوَ الْإِضَافَةُ ، أَوِ الْمُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ ، لَا الْمُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلِ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَإِكْرَامُ عَمْرٍو .

وَفِي الْفَاءِ فِي نحوِ : فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ »[١] : فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ، وَلَا تَقُلْ : فَاءُ الْعَطْفِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، أَوْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَلَا الْعَكْسُ[٢] .

وَأَنْ تَقُولَ فِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ : حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ .

وَفِي (حَتَّي) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ ، وَالْغَايَةِ .

وَفِي (ثُمَّ) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ ، وَالْمُهْلَةِ .

وَفِي (الْفَاءِ) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ ، وَالتَّعْقِيبِ .

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهِن : (فَقُلْ)[٣] عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ ، كَمَا تَقُولُ : (فِي نَحْوِ بِسْمِ اللهِ)[٤] جَارٌّ وَمَجْرُورٌ . وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَرْتَ فِي نحوِ : « لَنْ نَبْرَحَ »[٥] وَأَنْ نَفْعَلَ ، (فَقُلْ)[٦] : نَاصِبٌ/وَمَنْصُوبٌ . ٢٥

وَأَنْ تَقُولَ فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ يَنْصِبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَتَزِيد فِي (أَنَّ) الْمَفتُوحَةِ فَتَقُولُ : حَرْف تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْاسْمَ وَيَرْفَعَ الْخَبَرَ .

---

(١) الكوثر ، الآية الثانية .

(٢) هذا قول الأكثرين وهو الصحيح . انظر « شرح بانت سعاد » ص ٢٩ ، و « المغني » ٢ : ٤٨٢/٤٨٥ .

(٣) غير موجودة بالأصل ، ولكنها موجودة في « ر ٢ » ق ٣٥ ب ، وفي « ك » ق ١٦٤ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٤ ، وفي « ط ث » ص ١٣٢ وفي « ع » ق ٩٣ ب .

(٤) غير موجودة بالأصل ، ولكنها في « ر ٢ » ق ٣٥ ب ، وفي « ط ث » ص ١٣٦ .

(٥) طه ، من الآية ٩١ .

(٦) غير موجودة بالأصل ، ولكنها في « ط ج » ص ١٢١ و « ع » ق ٩٣ ب .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِيءِ فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا وَلَا يَبْحَثُ عَنْ فَاعِلِهِ ، أَوْ مُبْتَدَأً ، وَلَا يَتَفَحَّصُ عَنْ خَبَرِهِ ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا وَلَا يُنَبِّهُ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ ، أَوْ جُمْلَةً ، وَلَا يَذْكُرَ أَلَهَا مَحَلٌّ(١) أَمْ لَا ، أَوْ مَوْصُولًا وَلَا يُبَيِّن صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ .

وَأَنْ يَقْتَصِرَ فِي إِعْرَابِ الْاسْمِ مِنْ نحوِ : (قَامَ ذَا) ، أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ : اسْمُ إِشَارَةٍ ، أَوْ اسْمُ مَوْصُولٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِعْرَابًا . والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ ، أَوْ (و)(٢) هُوَ اسْمُ مَوْصُولٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي نحوِ (ذَا) : إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي (الَّذِي) : إِنَّهُ اسْمُ مَوْصُولٍ ، فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ ، لِيَطْلُبُهُمَا الْمُعْرِبُ ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ(٣) الصِّلَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا .

قُلْتُ : بَلَى فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ(٤) إِلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ/مِنَ الْكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ ، لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَإِلَى أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ (ذَا) فِي نحوِ قَوْلِكَ : جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، نَعْتٌ ، أَوْ عطفُ بَيَانٍ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمُعَرَّفِ بِأَلْ الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَبَعْدَ (أَيُّهَا) فِي نحوِ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

وَمِمَّا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ يَقُولَ : فِي (غُلَامُ) ، مِنْ نحوِ : غُلَامُ زَيْدٍ)(٥) مُضَافٌ ، فَإِنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ ، كَمَا لِلْفَاعِلِ ،

---

(١) أي لها محل من الإعراب .

(٢) انظر « ع » ق ٩٤ ب والسياق يقتضيها .

(٣) هكذا في الأصل ، وفي « ك » ق ١٦٧ أ ، وفي « ط ث » ص ١٥٤ . ولكن في « ر ٢ » ق ٣٦ ب : جملة الصلة ، وكذلك في « ط ج » ص ١٢٥ ، و « ط ث » ص ١٣٩ و « ع » ق ٩٥ أ .

(٤) في الأصل : (التنبه) . ولكن وردت (التنبيه) في « ر ٢ » ق ٣٦ ب ، وفي « ع » ق ٦٥ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٥ ، وفي « ط ث » ص ١٣٩ وهذا هو الذي يناسب السياق .

(٥) ليست بالنسخة الأم ، ولكنها في « ر ٢ » ق ٣٦ ب – ٣٧ أ ، و « ط ث » ١٤٠ .

وَنَحْوِهِ . وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحسَبِ مَا يَدْخُل عَلَيْهِ . فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . بخلَاف الْمُضَاف إِلَيْهِ ، فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًا ، وَهُوَ الْجرُّ ، فَإِذَا قِيلَ : مُضَافٌ إِلَيْهِ عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ الْمُعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْف فِي كِتَاب اللهِ تَعَالَى : إِنَّهُ زَائدٌ(١) ، لأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ ، وَكَلَامُ اللهِ ـ سُبْحَانَــهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ وَقَعَ هَذَ ا الْوَهْمُ لِلإمَام فَخرِ الدِّينِ(٢) ، فَقَالَ : (الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَام اللهِ سُبْحَانَه ، فَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَبِمَا رَحْمَةٍ »(٣) فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ ؟) انتهى .

٣٧ /(وَ)(٤) الزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعْنَاهُ : الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ ، والتَّوْكِيد ، لَا الْمُهْمَلُ(٥) .

وَالتَّوْجِيهُ الْمَذْكُورُ(٦) فِي الْآيةِ بَاطِلٌ لأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا نحوُ : « عمَّ يَتَسَاءَلُونَ »(٧) .

---

(١) في الأصل زائدة وهو تصحيف ، وفي « ع » ـ ق ٩٦ أ ـ إنه زائد ، وكذلك في « ط ج » ص ١٢٥ وفي « ط ب » ص ١٥٥ ، وفي « ط ث » ص ١٤٢ أن يقول : في حرف من كتاب الله زائداً .

(٢) أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستانيّ الأصل ، الرازيّ المولد ، الملقب فخر الدين . له تصانيف في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم وهو كبير جداً لم يكمله توفي سنة ٦٠٦ هـ . انظر « وفيات الأعيان » ٤ : ٢٥٢/٤٢٨ .

(٣) آل عمران ، من الآية ١٥٩ .

(٤) ساقطة من الأصل وهي في « ع » ق ٩٦ ب و« ك » ق ١٦٩ ب ،وفي «ط ج» ص ١٢٥ .

(٥) هذه العبارة المعترضة رد على الفخر الرازي ببيان حقيقة الزائد عند النحويين .

(٦) أي : توجيه الفخر الرازي انظر « ع » ق٩٦ ب ، و« ك » ق ١٦٩ ب ، و « موصل الطلاب » ص ١٤٥ .

(٧) النبأ ، الآية الأولى .

الثَّانِي : أَنَّ خَفْضَ رَحْمَةٍ حِينَئِذٍ يُشْكِلُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ ، إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا « أَيّ » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَ (كَمْ) عِنْدَ الزَّجَاجِ ، وَلَا بِالْإِبْدَالِ مِنْ (مَا) لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ لَابُدَّ أَنْ يُقْرَنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، نحوُ : كَيْفَ أَنْتَ ، أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟ وَلَا صِفَةً ، لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً ، أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً . وَلَا بَيَانًا ، لِأَنَّ مَالَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً . وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَغْوًا ، لَكِنْ اجْتِنَابُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ .

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ .

كُتِبَ فِي ١٠ شَهْرِ رَجَب مِنْ شُهُورِ سنة ٩٧١ .

الفهـــــارس

مصادر البحث والتحقيق

أولا ـ المخطوطات

ابن جماعة ، أبو عبد الله عز الدين محمد ، **شرح أوثق الأسباب** (مصور) برقم ١٠٣ ص . قسم المخطوطات ـ جامعة الرياض .

ابن جماعة ، أبو عبد الله عز الدين محمد ، **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى أوثق الأسباب** ، مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة . رقم ١٣٤ مجاميع .

فودة ، علي ، **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** .

فودة ، علي ، **ابن هشام في كتابه المغني** .

ثانيا ـ المطبوعات

ابن الأثير ، ضياء الدين ، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، تحقيق أحمد الحوفي ، بدوي طبانه . القاهرة ، مكتبة نهضة مصر (١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م) .

الأزهري ، خالد بن عبد الله ، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ، بهامش إعراب ألفية ابن مالك في النحو المسمّى (**تمرين الطلاب في صناعة الإعراب**) لخالد الأزهري ، أيضاً ، القاهرة ، المطبعة العثمانية (١٣٥٥ هـ) .

أبو الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ، **ديوان أبي الأسود** ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بيروت ، دار الكتاب الجديد (١٩٧٤ م) .

الأشموني ، نور الدين أبو الحسن ، علي بن محمد ، **شرح ألفية ابن مالك** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) .

الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين ، **الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني** ، ط ٣ ، بيروت ، دار الثقافة للطباعة والنشر (١٩٧٤) .

الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، **الأصمعيات** ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف (١٣٨٧ هـ) .

الآمدي ، الحسن بن بشر ، **المؤتلف والمختلف** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م) .

الأمير ، محمد بن محمد ، **حاشية الأمير على هامش مغني اللبيب** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) .

ابن الأنباري ، أبو البركات ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين** ، ط ٣ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة علي صبيح (١٩٥٣ م) .

البُحتريّ ، الوليد بن عبيد الله بن يحيى ، **الحماسة** ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ١ ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى (١٩٢٩م) .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، **خزانة الأدب ولب لبُاب لسان العرب** ، ط ١ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، (د. ت) .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، **شرح أبيات مغني اللبيب** ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دمشق ، دار المأمون للتّراث (١٣٩٣هـ) وما بعدها .

ابن بليهد ، محمد بن عبد الله ، **صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار** ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

البنـــا ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي ، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، تحقيق علي محمد الضبّاع ، القاهرة ، نشر عبد الحميد أحمد حنفي (١٣٥٩ هـ) .

جران العود ، عامر بن الحارث ، **ديوان جران العود** ، القاهرة ، دار الكتب المصرية (١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م) .

جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي ، **ديوان جرير** ، تحقيق نعمان أمين طه ، القاهرة ، دار المعارف بمصر (١٩٧١ م) .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص** ، تحقيق محمد النجار ، القاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية (١٩٥٢ م) .

ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، بغداد ، مكتبة المثنى (د. ت) .

الحريري ، أبو محمد القاسمي بن علي بن محمد ، **درة الغواص في أوهام الخواص** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار نهضة مصر (١٩٧٥ م) .

أبو حيان النحوي ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ، **البحر المحيط** ، الرياض ، مكتبة النصر الحديثة (د. ت) .

الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، **تاريخ بغداد** ، القاهرة ، الخانجي (١٣٤٩ هـ – ١٩٣١ م) .

الخطيب التبريزي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، **شرح مقصورة ابن دريد** ، ط ١ ، دمشق ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر (١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م)

ابن خلكان ، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة (١٩٧٢ م) .

الذهبي ، محمد بن أحمد عثمان بن قايماز ، **العبر في خبر من غبر** ، جـ ٥ ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء (١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م) .

الرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ، **التفسير الكبير** ، بولاق (١٢٨٩ هـ) .

الزبيدي ، السيد محمد مرتضى الحسيني ، **تاج العروس** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، (١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م) وما بعدها .

الزركلي ، خير الدين ، **الأعلام** ، ط ٣ ، بيروت (١٩٦٩ – ١٩٧٠ م) .

الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، **الكشاف عن حقائق التنزيل** ، القاهرة ، البابي الحلبي وأولاده (١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م) .

الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، **المستقصي في أمثال العرب** ، حيدر أباد الدكن (١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م) .

ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعيد ، **الطبقات الكبرى** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر (١٩٧٨ م) .

السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسن بن عبيد الله ، **شرح ديوان كعب بن زهير** ، القاهرة – الدار القومية للطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن دار الكتب (١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠) .

السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله ، **شرح أشعار الهذليين** ، تحقيق عبد الستار احمد فرج ، القاهرة ، دار العروبة (د. ت) .

سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** ، مطبعة بولاق (١٣١٦ هـ) .

السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م) .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **شرح شواهد المغني** ، دمشق – لجنة التراث العربي (١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م) .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **همع الهوامع** ، طبعة الهند الثانية (١٣٥٩ هـ) .

ابن شاكر الكتبي محمد بن شاكر ، **فوات الوفيات** ، ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية (١٩٥١ م) .

ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، **الأمالي** ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر (د. ت) .

الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، ط ١ ، القاهرة ، مطبعة كردستان العالمية (١٣٣٨ هـ) .

الصبان ، محمد بن علي ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية** ابن **مالك** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) .

ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، **كتاب العقد الفريد** ، تحقيق ، أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية – القاهرة (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م) .

عبيد بن الأبرص ، أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم ، **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق كرم البستاني ، بيروت ، دار صادر – دار بيروت (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م) .

ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي ، **شذرات الذهب** ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٠ هـ .

العيني ، محمود بن أحمد ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية** ، الطبعة الأولى بهامش خزانة الأدب ، بولاق (١٢٩٩ هـ) .

ابن فارس ، أحمد بن الحسين ، **الصاحبي** ، القاهرة ، المكتبة السلفية (١٣٢٨ هـ – ١٩٢٠ م) .

الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، **ديوان الفرزدق** ، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة ، تحقيق كرم البستاني ، بيروت ، دار صادر (١٩٦٦ م) .

فك ، يوهان ، العربية ، **دراسات في اللغة واللهجات والأساليب** ، ترجمة وتحقيق عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، مطبعة دار الكتاب العربي (١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م) .

القالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، **كتاب الأمالي** ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية (١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦ م) .

ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، **عيون الأخبار** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية (١٩٧٣ م) .

القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، **إنباه الرواة على أنباء النحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الكتب المصرية (١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م) .

القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد ، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة (د. ت) .

المالقي ، أحمد بن عبد النور ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، مجمع اللغة العربية (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .

ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، **شواهد التوضيح والتصحيح** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، دار العروبة (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، **الكامل في اللغة والأدب** ، بيروت ، مكتبة المعارف (د. ت) .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ) .

المرادي ، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، ط ١ ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، حلب ، المكتبة العربية (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .

المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى ، **معجم الشعراء** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م) .

المرزباني ، محمد بن عمران بن موسى ، **معجم الشعراء** ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٦٠ م) .

امرؤ القيس ، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث ، **ديوان امريء القيس** ، ط ٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف (١٩٦٩ م) .

المرزوقي ، أبوعلي أحمد بن محمد ، **شرح ديوان الحماسة** ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥١ - ١٩٥٣ م) .

ملا علي القاري ، نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي ، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** ، تحقيق محمد الصباغ ، بيروت ، دار الأمانة (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .

مكي ، أبو محمد ، مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن ، بغداد ، منشورات وزارة الإعلام (١٩٧٥ م) .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، بيروت ، دار صادر (١٩٥٥ م) .

الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد ، **مجمع الأمثال** ، طبعة بولاق (١٢٨٤ هـ) .

النسائي ، أبو عبد الرحمن بن علي بن شعيب ، **سنن النسائي** ، ط ١ ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الأمام السندي ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٨٤ هـ - ١٩٣٠ م) .

هارون ، عبد السلام ، **معجم شواهد العربية** ، القاهرة ، مكتبة الخانجي (١٩٧٢ م) .

الهروي ، علي بن محمد ، **الأزهية في علم الحروف** ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، مطبعة الجوائب الاستانة (١٢٩٩هـ) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ، بيروت ، دار الفكر (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **شرح بانت سعاد** ، القاهرة ، مطبعة دار إحياء المكتبة العربية (١٣٤٥هـ) .

ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة المدني (د. ت) .

ياقوت الحموي ، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي ، **معجم الأدباء** ، تحقيق أحمد فريد الرفاعي ، القاهرة ، دار المأمون (١٣٥٥ هـ - ١٩٣٤ م) .

فهرس الآيات

فهرس الحديث الشريف

ما استشهد به من الأمثال

الشواهد الشعرية

أول الشاهد	قافيته	بحره	قائله	
			(ب)	
ولو تلتقي	سبسب	الطويل	مجنون ليلى ــ أو عبد الله بن سالم الهذلي ــ أو أبو صخر الهذلي	٨٦
فقلت	قريب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٥٦
أخ ماجد	مضاربه	الطويل	نهشل المراري	١٠٠
			(د)	
قد أترك	بفرصاد	البسيط	عبيد الأبرص ــ وقيل للهذلي	٩١
قد ني	الملحد	الرجز	حميد بن مالك ــ حميد بن الأرقط أو أبو نخيله ــ أو أبو بجيله	٨٨ ٨٨
أخي ثقة	قد	الطويل	طرفة	
			(ر)	
قهرناكم	الأصاغرا	الطويل	ــ	٧٣
استقدر	مياسير	البسيط	عثير بن لبيد ــ أو عثمان بن لبيد ــ أو حريث بن بجيلة	٧٠
			(س)	
وبلدة	العيس	الرجز	العامر بن الحارث	٩٤
أعلاقة	المخلس		للمرار الفقعسي	١٠١

فهرس الأعلام

فهرس البلاد والأماكن

نَظْمُ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

لِلشَّيْخِ ٱلعَلَّامَةِ

أَبِي جَمِيلٍ زَبَّانَ بْنِ فَائِدٍ الزَّوَاوِيِّ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

أَحْمَدُ مُحَمَّدٍ فَرِيدٍ شَوْقِي

تَقْدِيمُ

د. صَفْوَان عَدْنَان دَاوُودِيّ

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

الطَّبعَة الأُولَى

1437 هـ/ 2016 م

رقم الإيداع

2016/54670

دار الصالح

8 ش أبي البركات الدردير - خلف الأزهر الشريف - القاهرة

هاتف 00201120747478-00201068307973

E-Mail: darassaleh88@yahoo.com

إهـداء

إلى الصّابرةِ على قضاءِ اللهِ

الباسمةِ في وجهِ الصِّعابِ

زوجتي الغاليةِ أمِّ رغد

أُهدِي هذا الكتابَ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله رافعِ درجاتِ أهلِ العلمِ، وخافضِ درَكاتِ أهلِ الجهلِ، الذي أسكنَ قلوبَ الصالحين من عبادِه مَعرفتَه ومحبتَه، وشرَّفَهم بالإضافةِ إليه، لِانخفاضِهم بتحقيقِ العبوديةِ له.

وبعدُ ؛ فعلمُ النحوِ من أهمِّ علومِ الآلاتِ، والاشتغالُ به من القُرباتِ .

ومن نفائسِ ما صُنِّفَ فيه كتابُ «الإعرابِ عن قواعدِ الإعرابِ» للعلَّامةِ عبدِ الله بنِ يوسفَ بنِ جمالٍ الأنصاريِّ (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) فهو كتابٌ صغيرُ الحجمِ، غزيرُ العلمِ، عمِلَه ـ كما قال ـ عملَ من طبَّ لمن حبَّ.

وقد عكفَ الناسُ على الاشتغالِ به ـ من زمنِ المؤلِّفِ إلى يومِنا هذا ـ حفظًا، وتدريسًا، وشرحًا، ونظمًا.

فكان ممن نظمَه الشيخُ الزواويُّ الجزائريُّ، والشهابُ أحمدُ ابنُ الهائمِ، والشيخُ يوسفُ البِرْناويُّ، وغيرُهم، وهذه الأنظامُ نادرةُ الوجودِ.

فقامَ ولدُنا النجيبُ أحمد فريد ـ جامعُ القراءاتِ، وحافظُ عددٍ من الألفيَّاتِ ـ بتحقيقِ نظمِ الزواويِّ، وتصحيحِه، وطباعتِه، بعدَ ما قرأَه علي غيبًا، فأخرجَه للدارسين بحُلَّةٍ جديدةٍ، وثوبٍ قَشيبٍ، يُعجبُ الرائينَ، ويَستهوي الطالبينَ.

وقد اعتمدَ على ثلاثِ نُسَخٍ خطيَّةٍ، بالإضافةِ لبعضِ الشروحِ، وبذلَ فيه جهدًا طيبًا، أثابَه اللهُ، وزادَه علمًا وتوفيقًا.

وأسألُ اللهَ أن ينفعَ به وبكتابِه، كما نفعَ بأصلِ هذا الكتابِ، وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

كتبَه

د / صفوان داوودي

مُدرِّسُ العلومِ الشرعيَّةِ بالحرَمِ النبويِّ الشريفِ

المدينةُ المنوَّرةُ ١٤٣٥/٢/١١ هـ

المُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا ونبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

وبعدُ، فإنَّ علمَ النحوِ من العُلومِ اللازمةِ لبناءِ طالبِ العلمِ؛ فهو ضروريٌّ لفَهمِ الكتابِ والسُّنَّةِ؛ كما أنَّ جميعَ العلومِ ـ النقليَّ منها والعقليَّ ـ في حاجةٍ إليه، قالَ السيوطيُّ رحمَه اللهُ:

النَّحْوُ خَيْرُ مَا بِهِ المَرْءُ عُنِي   إِذْ لَيْسَ عِلْمٌ عنه حَقًّا يَغْتَنِي (١)

ومن أصغرِ مصنَّفاتِ هذا العلمِ حجمًا وأكبرِها نفعًا كتابُ «الإعرابِ عن قواعدِ الإعرابِ» المعروفُ اختصارًا بـ«قواعدِ الإعرابِ» للعلامةِ ابنِ هشامٍ (٢) فقد جمعَ فيه من المسائلِ ما لا يوجَدُ مجتمِعًا في غيرِه من كُتبِ هذا العلمِ، معَ التحريرِ والتحقيقِ، فمن ثَمَّ تلقَّاه العلماءُ بالقَبولِ وأقبَلوا على تدريسِه وشرحِه ونظمِ مسائلِه (٣).

---

(١) ألفيةُ السُّيوطيِّ النحويَّةُ (البيت٢).

(٢) هو جمالُ الدينِ أبو محمدٍ عبدُ الله بنُ يوسفَ ابنِ هشامٍ المصريُّ الحنبليُّ، وُلِدَ سنةَ ٧٠٨ هـ، أخذَ النحوَ واللغةِ عن كِبارِ علماءِ عصرِه، واشتهرَتْ تصانيفُه في حياتِه، فمنها: مُغني اللبيبِ عن كُتبِ الأعاريبِ، وأوضحُ المسالكِ في شرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ، وشُذُورُ الذهبِ، والإعرابُ عن قواعدِ الإعرابِ وغيرُها كثيرٌ، تُوفِّيَ رحمَه اللهُ سنةَ ٧٦١ هـ، انظر: الدُّرَرَ الكامنةَ (٣/ ٩٣)، وبُغْيَةَ الوُعَاةِ (٢/ ٦٨).

(٣) انظرْ: ابنَ هشامٍ، آثارَه ومذهبَه النحويَّ للدكتور علي فودة نيل (ص ٢٦) فما بعدَها.

ومن نظمَ هذا الكتابَ العلامةُ **أبو جميلٍ زيانُ بنُ فائدٍ الزواويُّ المَغْربيُّ**، وقد نالَ هذا النظمُ شهرةً واسعةً، وخاصَّةً في بلادِ المغربِ، فقد كانَ دأْبُ كثيرٍ من العلماءِ هناك أن يحفظوه في بدايةِ طلبِهم للعلمِ، وهو حَرِيٌّ بهذه الشهرةِ؛ فهو أشملُ ما رأيتُ من أنظامِ « قواعدِ الإعرابِ »، حيثُ اشتملَ ـ كأصلِه ـ على المسائلِ معَ عللِها وتحريرِها وأمثلتِها، فحافظُه بمثابةِ حافظِ أصلِه « قواعدِ الإعرابِ »[(١)].

أمَّا الناظمُ قد بحثْتُ كثيرًا عن ترجمةٍ له في كتبِ التراجمِ والتواريخِ والفهارسِ والرحلات المغربيةِ فلم أظفرْ بذلك، هذا مع شهرةِ نظمِه وكثرةِ تداوُلِه هناك ! إلا أنَّ المؤكَّدَ أنه تُوفِّيَ قبلَ (١١٦٣ هـ)[(٢)]، ولعلَّ اللهَ تعالى يُكرمُ في قادمِ الأيامِ بالوصولِ إلى ترجمةٍ كاملةٍ لهذا العالمِ الجليلِ.

وقد ذهبَ البعضُ إلى أنَّ الناظمَ هو إبراهيمُ بنُ فائدِ بنِ موسى الزواويُّ القَسَنْطِينيُّ[(٣)] (ت ٨٥٧ هـ)، لكن يَرُدُّ ذلك أمورٌ، منها:

---

(١) يجدُرُ التنبيهُ على أنه قد وقعَ في النظمِ بعضُ ما يستلزِمُ التعقيبَ من حيثُ الصناعةُ الشعريَّةُ، وقد نبَّهْتُ على ذلك إلا ما علمْتُ له وجهًا ولو ضعيفًا، واللهُ أعلمُ بالصوابُ.

(٢) وهو أقدمُ تاريخِ وفاةٍ وقفْتُ عليه لأحدِ شُرَّاحِ النظمِ، وهو أبو زكريَّا البَعْقيليُّ، وسيأتي ذكرُه قريبًا.

(٣) له ترجمةٌ في الضَّوءُ اللَّامعِ (١/ ١١٦) وغيرِه ولم يُذكَرْ فيها أنه نظَمَ «قواعدَ الإعرابِ»، وقد جزَمَ أنه هو ناظمُ قواعدِ الإعرابِ أ.د / سعد الله إبراهيم رحمَه اللهُ في كتابِه «تاريخِ الجزائرِ الثقافيِّ» (١/ ٧٨)، وتبعتْه في ذلك أ.د / مختاريَّةُ بنُ قبيلةَ في بحثِها «مسيرةِ اللغةِ العربيةِ في الجزائرِ»، وهو منشورٌ في مجلةِ حولياتِ التراثِ، العددِ الحاديَ عشرَ سنةَ ٢٠١١ م.

١ – أنَّ اسمَه جاءَ كما قدمتُ ـ أبو جميلٍ زيانُ بنُ فائدٍ ـ في إحدى النُّسَخِ الخطيةِ التي اعتمدتُ عليها في التحقيقِ، بينما اكتُفِيَ بشهرتِه ـ وهي الزَّوَاويُّ ـ في النسختين الأُخرَيَين.

٢ – أنَّ اسمَه جاءَ هكذا أيضًا في أولِ شرحِ النظمِ لأبي زكريا يحيى بنِ محمدٍ البَعْقِيليِّ [١] (ت ١١٦٣ هـ) المُسمَّى «مرشدَ الآوي ومُعِينَ الناوي لفَهمِ قصيدةِ الزَّواويْ» [٢] فقد جاءَ فيه: «فقد ندَبني بعضُ الإخوانِ في الله تعالى، أفاضَ الله علينا وعليه نِعمَه تتوالى، إلى وضعِ شرحٍ على أرجوزةِ العلامةِ الشيخِ **أبي جميلٍ، زَيَّانِ بنِ فائدٍ الزَّوَاويِّ القبيلِ**، رضيَ اللهُ عنه ورحمَه» اهـ[٣].

٣ – اقتصرَ على تسميةِ الناظمِ «**زيَّانًا**» العلامةُ المؤرِّخُ محمدٌ المختارُ السُّوسيُّ (ت ١٣٣٨ هـ) في كتابِه «المعسولِ في تاريخِ علماءِ سُوسَ» [٤].

كما كَنَاه البعضُ بـ«أبي الفداءِ» ولا أعلمُ مصدرَ ذلك، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) انظرْ ترجمتَه في: المَعْسولِ في تاريخِ علماءِ سُوسَ لمحمدٍ المُختارِ السُّوسيِّ (١٢/ ٢٥٢).

(٢) طُبعَ هذا الشرحُ في دارِ الفرقانِ للنشرِ بالدارِ البيضاءِ بالمغربِ خطأً بعنوانِ: «المنهلِ العذبِ الحاوي شرحِ أرجوزةِ الزواوي» هذا مع قولِ الشارحِ في آخرِه: «وسميتُه بمرشدِ الآوي ومُعينِ الناوي لفهمِ قصيدةِ الزواوي» ! انظر الشرحَ المذكورَ ص ٩٧، وله نسخٌ مخطوطةٌ، منها نسخةٌ بجامعةِ الملكِ سعودٍ بالعنوانِ الصحيحِ المذكورِ برقم ٥٣٣٠ / ١.

(٣) انظر الشرحَ المذكورَ ص ٢.

(٤) انظر المعسولَ في تاريخِ علماءِ سوسَ (٩/ ٢٨٩).

الطبَعاتُ السابقةُ لنظمِ الزواويِّ ونقدُها

بعدَ طول بحثٍ لم أقفْ على طبعةٍ محقَّقةٍ لنظمِ الزواويِّ، وإنما وقفْتُ عليه مطبوعًا دونَ الاعتمادِ على نسخٍ خطيةٍ، وذلك ضمنَ كتابِ «نصوص في علم النحو والصرف»، وقد اشتملَ هذا الكتابُ على ستِّ مؤلفاتٍ في النحوِ والصرفِ، وهو بعنايةِ الأستاذِ/ عبد الكريم قبول (١).

وقد وقعَ في هذه الطبعةِ عددٌ من الأخطاءِ، أذكرُ منها ما يلي:

١- قولُ الناظمِ (البيت ١٦) : «أَوْ كَـانَ آخِـرَ مَـفَاعِـيلِ أَرَى» تحرَّفَ «مَفَاعِيلِ» في هذه الطبعةِ إلى: مَفَاعِلَ.

٢- قولُه (البيت ١٧) : «لَمَّا الزَّمَانِي بَيْنَمَا بَيْنَا كَذَا» تحرَّفَ «بَيْنَا» فيها إلى: بَيْنَ.

٣- قولُه (البيت ٢٧) : «إِذْ لَا تُعَلَّقُ حُرُوفُ الجَرِّ» سقطَ منها «لَا».

٤- قولُه (البيت ٢٨) : «إِنَّ أَتَـتْ» ضُبِطَ فيها (إِنْ) بتخفيفِ النونِ، ولا يصحُّ معنًى ولا وزنًا.

٥- قولُه (البيت ٢٩) : «بَيْنَ شَيَـيْنِ لِبَـيَانٍ عَنَّتِ» ضُبِطَ فيها (شَيْئَيْنِ) وبه ينكسرُ الوزنُ.

٦- قولُه (البيت ١١٢) : «وَقِيلَ: لِلتَّحْقِيقِ، وَالتَّقْلِيلُ مِنْ» ضبط فيها (وَالتَّقْلِيلِ) ولا يصحُّ، واستعمالُ علاماتِ الترقيمِ يفيدُ في مثلِ هذه المواضعِ.

٧- قولُه (البيت ١١٨) : «وَزَائِدٌ مُرَافِقُ» تحرَّفَ إلى: مُوَافِقُ.

---

(١) طبع هذا الكتاب في المكتبة العصرية ببيروت عام ١٤٢٦ هـ=٢٠٠٥ م.

٨- قولُه (البيت ١٢٥) : «مَوْصُوفَةٌ كَمَا بِهَا قَدْ وُصِفَا» تحرَّفَ إلى: وَصِفَةٌ.

٩- قولُه (البيت ١٤٨) : «وَهْوَ كَذَا تُوَفَّقِ» تحرَّفَ إلى: تُوَافِقِ.

١٠- قولُه (البيت ١٥٥) : «مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ مُهْمَلُ» سقطَ منها «شَيْءٌ».

كما وقعَ بها غيرُ ذلك من الأخطاء، مما يُعَدُّ دافعًا قويًّا لإعادةِ طباعتِه محقَّقًا على ما توفَّرَ من نُسخِه الخطيَّةِ، واللهُ الموفِّقُ.

النُّسَخُ المُعتمَدةُ في التَّحقِيقِ وعملي فيه

اعتمدتُ في تحقيقِ نظمِ الزَّوَاويِّ على ثلاثِ نُسَخٍ خطيَّةٍ، وهي:

١- **نسخةُ** مكتبةِ الملكِ عبدِ العزيزِ بالرياضِ، وهي فيها ضمنَ مجموعٍ رقمُه (١٥٣)، وتقعُ في (٩) ورقاتٍ بينَ (١٩-٢٧) من المجموعِ، وهي بخطٍ مغربيٍّ، ولم يُذكَرِ اسمُ الناسخِ ولا تاريخُ النسخِ، ولعلَّها نُسختْ في القرنِ الثالثَ عشرَ الهجريِّ، وهي **تامةُ النَّقْطِ، مشكولةٌ في الغالبِ**، وعليها تعليقاتٌ وتصحيحاتٌ في بعضِ المواضعِ، وقد اتخذتُها أصلًا في المقابَلةِ، ورمزتُ لها بالرمزِ (أ).

٢- **نسخةٌ أخرى** بالمجموعِ السابقِ، وتقعُ في ورقتين هما (٢٣٤،٢٣٥) منه، وخطُّها مغربيٌّ أيضًا، ولم يُذكَرْ كذلك اسمُ ناسخِها ولا تاريخُ نسخِها، ولعلَّها نُسِخَتْ في القرنِ الثالثَ عشرَ الهجريِّ أيضًا، وهي **تامةُ النَّقْطِ والشكلِ**، وقد رمزتُ لها بالرمزِ (ب).

٣- **نسخةُ** مكتبةِ جامعةِ الملكِ سعودٍ بالرياضِ، وهي فيها برقمِ (٥٣٦٨) وتقعُ في (٧) ورقاتٍ، وقد كُتبتْ بخطِّ ميادِ بنِ محمدٍ بنِ الفقيهِ، فرَغَ من نسخِها ٢١ شعبانَ سنةَ ١٣٣٢ هـ، وخطُّها مغربيٌّ، وهي **تامةُ النَّقْطِ والشكلِ** وبها بعضُ الأخطاءِ، غالبُها في الضبطِ، وقد رمزتُ لها بالرمزِ (س).

ولم ينصَّ الناظمُ على تسميةِ منظومتِه بها، كما لم أجدْ مصدَرًا يذكُرُ اسمًا لها؛ فلذا اكتفيتُ في العُنوانِ بتسميتِها « نظمُ قواعدِ الإعرابِ ».

ويتألَّفُ نظمُ قواعدِ الإعرابِ من واحدٍ وستين ومائةِ (١٦١) بيتٍ، وقد أشارَ الناظمُ إلى أنَّ أصلَه خمسون ومئةُ (١٥٠) بيتٍ، يعني بدونِ المقدِّمةِ والخاتمةِ(١).

كما رجعْتُ في ضبطِ النظمِ أيضًا إلى شرحِه للعلامةِ أبي زكريَّا السُّوسيِّ المتقدِّمِ «مُرْشِدِ الآوِي» وهو من الشروحِ المُتداوَلةِ الشهيرةِ في سوسَ بجنوبِ المغربِ.

وقد جعلتُ فُروقَ النُّسَخِ آخِرَ النظمِ.كما علَّقتُ ثَمَّ على ما يحتاجُ التعليقَ. واستخدمتُ علاماتِ الترقيمِ – قدرَ الإمكانِ – لتوضيحِ بعضِ معاني النظمِ.

ولا يفوتُني أن أشكُرَ فضيلةَ شيخي العلامةَ الدكتور / صَفْوانَ عدنانَ داووديّ، فقد قرأتُ عليه هذا النظمَ كاملًا وأكرمَني ـ جزاه اللهُ خيرًا ـ بملاحظاتِه القيِّمةِ على عملي فيه، كما تفضَّلَ بالتقديمِ للكتابِ، فله مني جزيلُ الشكرِ والدُّعاءِ.

---

(١) انظرْ مُرشِدَ الآوي ص ٩٣، وقد جعلَ المُرادَ بـ« أصلِه » في البيتِ كتابَ قواعدِ الإعرابِ.

هذا، وأسألُ اللهَ تعالى أن ينفعَ بهذا النظمِ المبارَكِ كما نفعَ بأصلِه «قواعدِ الإعرابِ» وأن يجعلَه سببًا لإقبالِ طلبةِ العلمِ على دراسةِ علمِ النَّحوِ، وإتقانِهم له، إنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وهو سبحانَه بالإجابةِ جديرٌ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلى اللهُ وسلَّمَ على سيِّدِنا ونبيِّنا محمدٍ، وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

كَتَبَه

خُوَيدمُ القرآنِ والعِلْمِ

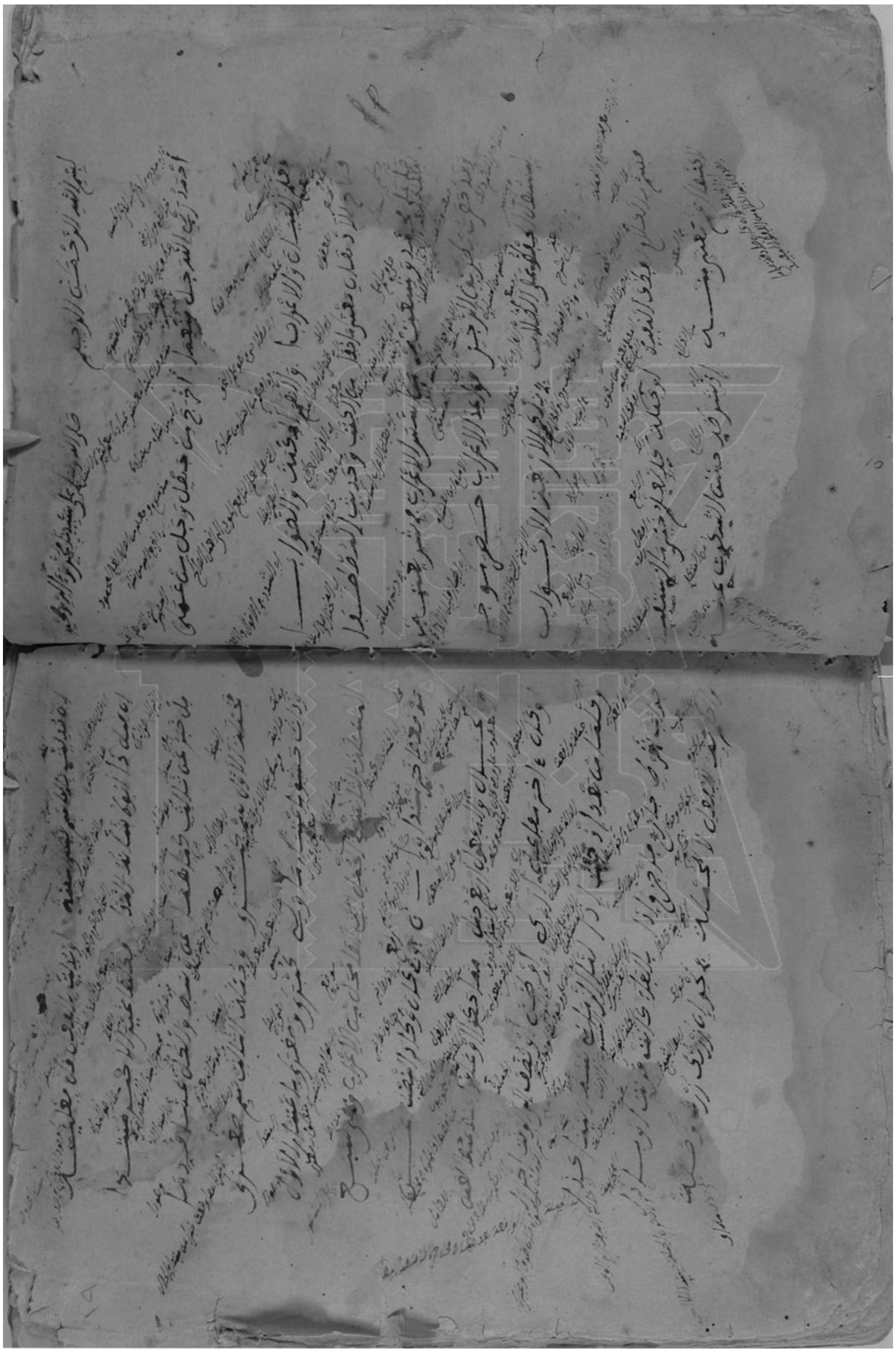
أحمد محمد فريد شوقي

باحث دكتوراه بالجامعة الإسلامية

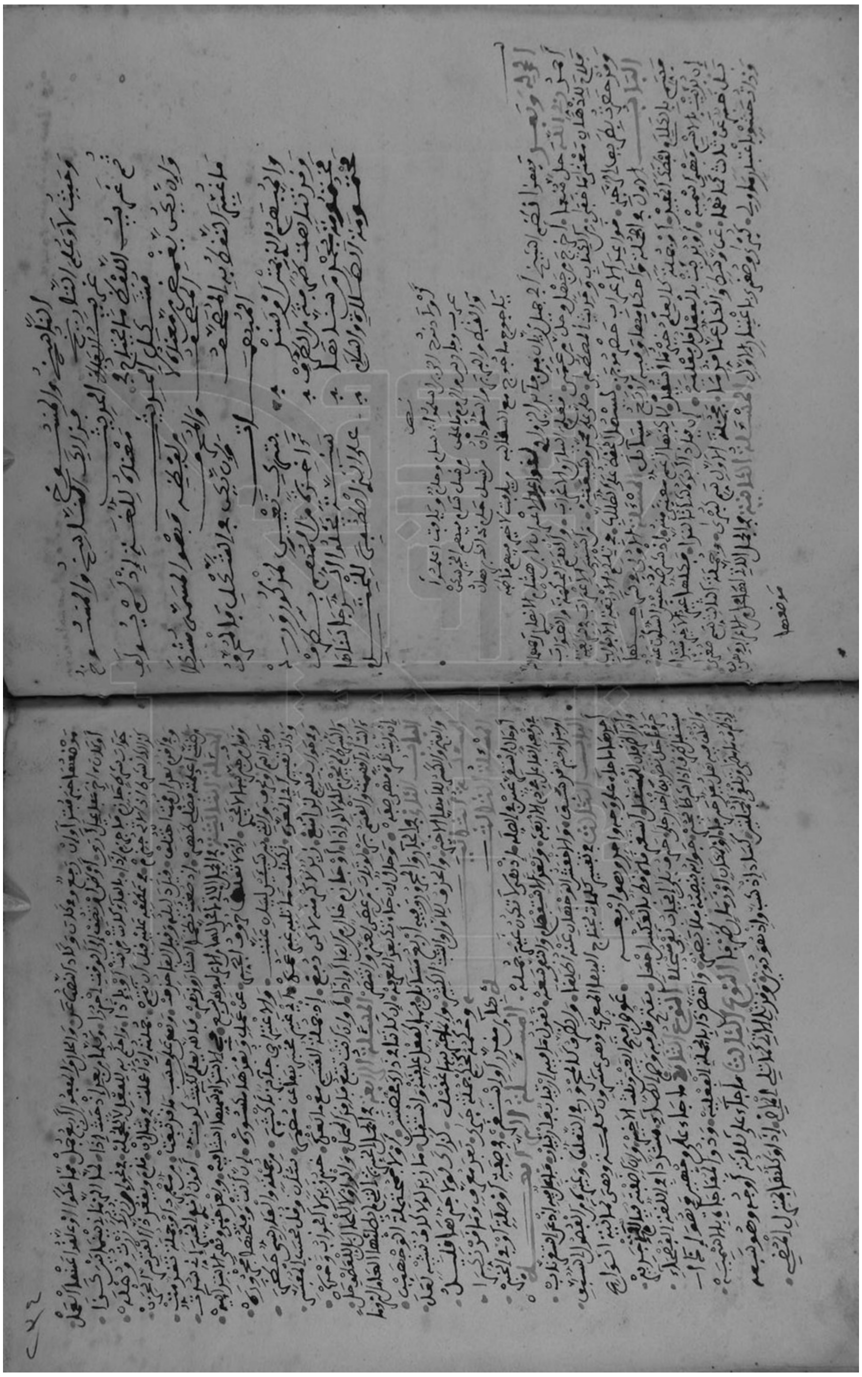
المدينةُ المنوَّرةُ: ٢ صفر ١٤٣٥ هـ

الموافِقُ: ٥/ ١٢/ ٢٠١٣ م

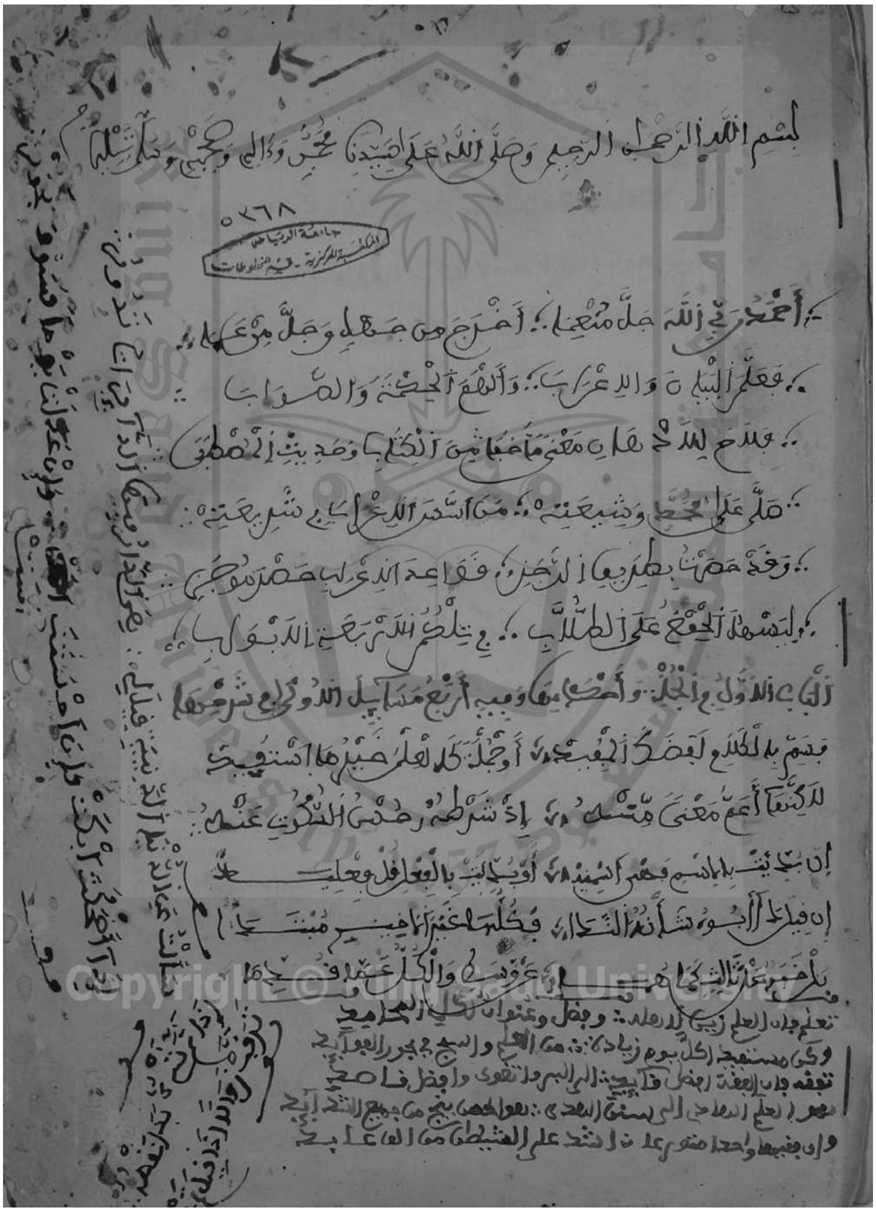
نماذجُ من النُّسخِ الخطيَّةِ المُعتمدةِ في التحقيقِ



صورةُ الورقةِ الأولى من النسخةِ (أ)



صورةُ الورقةِ الأولى من النسخةِ (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

صورةُ الوجهِ الأوَّلِ من الورقةِ الأولى من النسخةِ (س)

نظم قواعد الإعراب

للشيخ العلامة

أبي جميل زيان بن فائد الزواوي

تحقيق وتعليق

أحمد محمد فريد شوقي

تقديم

د. صفوان عدنان داوودي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ - أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ جَلَّ مُنْعِمَا　　أَخْرَجَ مِنْ جَهْلٍ وَجَلَّى مِنْ عَمَى

٢ - فَعَلَّمَ البَيَانَ وَالإعْرَابَا　　وَأَلْهَمَ الحِكْمَةَ وَالصَّوَابَا

٣ - فَلَاحَ لِلأَذْهَانِ مَعْنَى مَا خَفَا(١)　　مِنَ الكِتَابِ وَحَدِيثِ المُصْطَفَى

٤ - صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَشِيعَتِهْ　　مَنْ أَسَّسَ الإعْرَابَ فِي شَرِيعَتِهْ

٥ - وَقَدْ حَصَرْتُ بِطَرِيقِ الرَّجَزِ　　قَوَاعِدَ الإعْرَابِ حَصْرَ مُوجَزِ

٦ - لِيَسْهُلَ الحِفْظُ عَلَى الطُّلَّابِ　　فِي تِلْكُمُ الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

البَابُ الأَوَّلُ : فِي الجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا ، وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

المَسْأَلةُ الأُولَى : فِي شَرْحِهَا

٧- فَسَمِّ بِالكَلَامِ لَفْظَكَ المُفِيدْ　　أَوْ جُمْلَةً كَـ:العِلْمُ خَيْرُ مَا اسْتُفِيدْ

٨- لَكِنَّهَا أَعَمُّ مَعْنًى مِنْهُ　　إذْ شَرْطُهُ حُسْنُ السُّكُوتِ عَنْهُ

٩- إنْ بُدِئَتْ بِالِاسْمِ فَهْيَ اسْمِيَّةْ　　أَوْ بُدِئَتْ بِالفِعْلِ قُلْ فِعْلِيَّةْ

١٠- إنْ قِيلَ : ذَا أَبُوهُ شَأْنُهُ النَّدَا　　فَكُلُّهَا ـ غَيْرَ الأَخِيرِ ـ مُبْتَدَا

١١- بَلْ خَبَرٌ عَنْ ثَالِثٍ ، كَمَا هُمَا عَنْ وَسَطٍ ، وَالكُلُّ عَمَّا قُدِّمَا

١٢- فَجُمْـلَةَ الأَوَّلِ سَمِّ : كُبْرَى وَجُمْلَةَ الثَّالِثِ سَمِّ : صُغْرَى

١٣- وَذَاتُ حَشْوٍ بِاعْتِبَارِ مَا وَلِي كُبْرَى، وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ الأَوَّلِ

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ

في الجُمَلِ التي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَابِ ، وَهِيَ سَبْعٌ :

١٤- مَوْضِعُـهَا خَبَـرًا[٢] مُبْتَدًا وَإِنّ رَفْعٌ، وَفي كَانَ وَكَادَ النَّصْبُ عَنّ

١٥- وَالحَالِ وَالمَفْعُولِ أَرْبَعُ جُمَلْ مِمَّا حَكَوْا أَوْ عَلَّقُوا عَنْهَا العَمَلْ

١٦- أَوْ كَانَ آخِرَ مَـفَاعِيلِ أَرَى أَوْ ظَنَّ أَوْ تُضِفْ إِلَى الوَقْتِ[٣] اجْرُرَا

١٧- وكلُّ مَا مِنْ بَعْدِ: إذْ، حَيْثُ، إذَا لـمَّا الزَّمَانِيْ، بَيْنَمَا، بَيْنَا[٤]، كَذَا

١٨- جَوَابَ شَرْطٍ جَازِمٍ فَاجْزِمْ إذَا بِالفَاءِ كَانَتْ قُرِنَتْ أَوْ بِإِذَا

١٩- وَاحْكُمْ بِهِ لِلفِعْلِ لَا لِلْجُمَلَةْ فِي نَحْوِ: إنْ زُرْتُكَ زُرْتُ وُصْلَةْ

٢٠- كَذَلِكَ الشَّرْطُ؛ إذِ الآتِيْ جُزِمْ فِي عَطْفِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَتِمّ

٢١- جُمْلَتُهُ إنْ أُعْمِلَتْ في مِثْلِ : إنْ قَامَ وَيَقْعُدْ ذَا الفَتَى سَرَّ الحَزِنْ

٢٢- وَفِي أَقُومُ بَعْدَ إنْ قُمْتَ اخْتُلِفْ قِيلَ : دليلُه، وقِيلَ : الفَا حُذِفْ

٢٣- وَهْيَ عَلَى حَسَبِ مَا قَدْ تَبِعَتْ ... مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ جُـمْلَةٍ تَقَدَّمَتْ

٢٤- مَنْ ظَنَّنِي أَعْلَمْتُهُ فَضْلِي ظَهَرْ ... إذْ صُغْتُ نَظْمًا اسْتَنَارَ وَزَهَرْ

٢٥- فَاللهُ يَـعْلَمُ أَكُنْـتُ كِـدْتُ ... أَقُولُ أَنْوِي الخَيْرَ: إنِّي سُدْتُ

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

فِي الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ، وَهِيَ سَبْعٌ:

٢٦- فِي الابْتِدَاءِ سَمِّهَا: اسْتِئْنَافِيَةْ ... وَبَعْدَ (حَتَّى) وَهْيَ الابْتِدَائِيَةْ

٢٧- وَقَوْلُ مَنْ جَرَّ بِهَا لَا يَجْرِيْ ... إذْ لَا تُعَلَّـقُ حُرُوفُ الجَـرِّ

٢٨- عَنْ عَمَلٍ وَبَعْدَهَا مَكْسُورَةْ ... (إنَّ) أَتَتْ وَفَتْحُهَا مَجْـرُورَةْ

٢٩- وَصِلَةُ اسْمٍ أَوْ لِحَرْفٍ وَالَّتِيْ ... بَيْـنَ شَيَـيْنِ(٥) لِبَـيَانٍ عَنَّـتِ

٣٠- وَالاعْتِـرَاضُ جَائِزٌ بِأَكْثَـرَا ... مِنْ جُمْلَةٍ وَالفَـارِسِيُّ حَظَرَا

٣١- وَذَاتُ تَـفْسِيرٍ أَيِ: المُعَـدَّةْ ... لِكَشْفِ مَا تَلِيهِ غَيرَ عُمْدَةْ

٣٢- أَيْ: غَيْرَ مُخْبَرٍ بِهَا عَنْ مُضْمَرِ ... شَـأْنٍ وَقُلْ بِحَسَبِ المُفَـسَّرِ

٣٣- وَفِي جَوَابِ قَسَمٍ؛ لِذَا مُنِعْ ... زَيْدٌ لَأُكْرِمَـنَّهُ لَكِنْ دُفِـعْ

٣٤- إذْ جُمْلَةُ القَسَمِ مَعْ مَا بَعْدَهُ ... خَبَرُ زَيْدٍ لَا الجَوَابُ وَحْدَهُ

٣٥- وَالشَّرْطِ لَمْ يَجْزِمْ كَـ:(لَوْلَا) (لَوْ) (إِذَا) أَوْ جَازِمٍ خَالٍ مِنَ: الفَا أَوْ (إِذَا)

٣٦- أَوْ إِنْ أَتَتْ تَتَبَعُ فَاقِدَ المَحَلّ وَالوَاوُ لَا لِلحَالِ بَلْ لِلعَطْفِ حَلّ

٣٧- آلَيْتُ أَيْ أَقْسَمْتُ وَالقَسَمُ بَرّ لَوْ تَابَ مَنْ عَصَى لَعَزَّ وَانْتَصَرْ

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

فِي الجُمَلِ الخَبَرِيَّةِ التِي لم يَطْلُبْهَا العَامِلُ لُزُومًا

٣٨- إِنْ وَلِيَتْ نَكِرَةً فَهْيَ صِفَةْ وَحَالٌ اِنْ جَاءَتْكَ بَعْدَ المَعْرِفَةْ

٣٩- إِنْ كَانَتَا فِي ذَاكَ مَحْضَتَينِ أَوْ لَا فَمُحْتَمِلَةُ الوَجْهَينِ

البَابُ الثَّانِي : فِي الجَارِّ وَالمَجْرُورِ ، وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

[المَسْأَلَةُ الأُولَى][٦]

٤٠- بِمَا كَفِعْلٍ عَلِّقَنْهُ وَاسْتَقَلّ مَا زِيدَ،لَوْلَا ، كَافُ تَشْبِيهٍ،لَعَلّ

٤١- فَالفَتْحُ[٧] وَالكَسْرُ لِلَامِهَا الأَخِيرْ وَالحَذْفُ لِلأَوَّلِ وَالثَّبْتُ الكَثِيرْ

٤٢- وَإِنَّمَا جَرَّ بِهَا عُقَيْلُ كَذَاكَ لَوْلَا جَرُّهَا قَلِيلُ

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ

٤٣- وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ جُمْلَةٍ جَرَى بَعْدَ مُعَرَّفٍ وَمَا قَدْ نُكِّرَا

المَسْأَلةُ الثَّالِثَةُ

٤٤- بِـكَائِـنٍ مُقَـدَّرٍ أَوِ اسْتَقَـرّ في صِفَةٍ أَوْ صِلَةٍ أَوْ فِي الخَبَرْ

٤٥- أَوْ حَالٍ، اسْتَقَرَّ عَيِّنْ فِي الصِّلَةْ إِذْ هِيَ لَا تَـكُونُ غَيْرَ جُمْـلَةْ

المَسْأَلةُ الرَّابِعَةُ

٤٦- فِي رَفْعِهِ الفَاعِلَ فِي ذِي الأَرْبَعَةْ وَبَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ سَعَةْ

٤٧- تَقُولُ: مَا فِيهِ ارْتِيَابٌ، فَارْتِيَابْ فَاعِلُ فِيهِ إِذْ عَنِ اسْتَقَرَّ نَابْ

٤٨- أَوْ مُبْتَدًا وَخَبَـرٌ قَدْ سَبَـقَا وَالأَخْفَشُ الوَجْهَانِ عَنْهُ أُطْلِقَا

٤٩- وَالظَّرْفُ كَالمَجْرُورِ فِي التَّعَلُّقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الفُصُولِ السُّبَّقِ

البَابُ الثَّالِثُ: فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيهَا المُعْرِبُ وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ:

٥٠- (عَوْضُ) افْتَحِ العَيْنَ وَثَلِّثِ الأَخِيرْ وَإِنْ أَضَفْتَهُ فَبِالفَتْحِ جَدِيرْ

٥١- وَ(أَبَدًا) ظَـرْفَانِ لِلْمُسْتَـقْبَلِ اسْتَغْرَقَاهُ، (قَطُّ) بِالعَكْسِ اجْعَلِ

٥٢- بِفَتْحِ قَافِـهِ وَضَـمِّ الطَّـاءِ مُشَـدَّدًا فِي اللُّغَةِ الفُصْحَاءِ

٥٣- حَرْفُ (أَجَلْ) تَصْدِيقَ إخْبَارٍ جَلَا   حَرْفُ (بَلَى) إيجَابُ نَفْيٍ مُسْجَلَا

النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَهُوَ (إذَا)

٥٤- مُسْتَقْبَلٌ ظَرْفٌ (إِذَا) شَرْطًا يَجُرّ   جَوَابُـهُ يَنْصِبُـهُ فَـلَا يَـضُرّ

٥٥- وَاخْتَصَّ ذَا بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ   وَذُو الْمُفَاجَـأَةِ بِالإِسْـمِيَّةِ

٥٦- وَالخُلْفُ فِيهِ: هَلْ يُعَدُّ حَرْفَا   أَوْ لِمَكَـانٍ أَوْ زَمَـانٍ ظَرْفَـا

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ سَبْعَةٌ:

٥٧- (إِذْ) ظَرْفُ مَا مَضَى وَتَلْقَى الجُمْلَتَيْنْ   كَـ: سَادَ إِذْ شَبَّ وَإِذْ هُوَ دُوَيْنْ

٥٨- وَقَدْ تَلِي الآتِي، كَمَا تَلِي المَضِيْ[8]   (إِذَا) وَكُلُّهَا بِمَنْـزِلِ الْمُضِيْ

٥٩- وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ بِهِ القُرْآنَ قَدْ   جَاءَ وَحَرْفُ فَجْأَةٍ نَظْمًا وَرَدْ

٦٠- حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ (لَـمَّا)   فِي نَحْوِ: لَمَّا جِئْتُ جَاءَ الأَسْمَى

٦١- وَاخْتَصَّ بِالماضِي وَقِيلَ: إِنَّهُ   ظَرْفٌ بِمَعْنَى الحِينِ وَانْوِ وَهْنَهُ

٦٢- وَحَرْفُ جَزْمٍ نَفْيُهُ الْمُضَارِعَا   يَقْلِبُ مَعْنَاهُ مُضِيًّا وَاقِعَا[9]

٦٣- مُتَّصِلَ النَّفْيِ بِوَقْتِ الحَالِ   مُنْتَظَـرَ الثُّبُوتِ فِي المَـآلِ

٦٤- وَحَرْفُ الِاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ مَنْ شَدَا   ﴿ **لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾ مُشَدَّدَا

٦٥- وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ (نَعَمْ) بَعْدَ الخَبَرْ وَبَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ لِلإِعْلَامِ قَرّ

٦٦- لِلوَعْدِ بَعْدَ طَلَبٍ، (إِيْ) كَـ:نَعَمْ كَـ﴿إِيْ وَرَبِّيٓ﴾ خُصِّصَتْ (إِيْ) بِالقَسَمْ

٦٧- وَجَرَّ (حَتَّى) اسْمًا صَرِيحًا كَـ(إِلَى) مَعْنًى كَذَا فِي جَرِّهَا الْمُؤَوَّلَا

٦٨- مِنْ (أَنْ) وَآتٍ تَارَةً، وَأُخْرَى كَـ(كَيْ) كَـ:جُدْ حَتَّى تَحُوزَ فَخْرَا

٦٩- وَقِيلَ: قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (إِلَّا) وَجَاءَ فِي شِعْرِهِمُ الْمُحَلَّى

٧٠- وَحَرْفُ عَطْفٍ مُطْلَقَ الجَمْعِ تُفِيدْ كَالوَاوِ، تَالِيهَا بِأَمْرَيْنِ يَزِيدْ

٧١- بِكَوْنِهِ بَعْضًا وَغَايَةً: شَرَفْ وَعَكْسُهُ لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

٧٢- ضَابِطُهَا مَا صَحَّ أَنْ يُسْتَثْنَى صَحَّ دُخُولُهَا عَلِيهِ مَعْنَى

٧٣- حَرْفُ ابْتِدَاءٍ بِمُضَارِعٍ رُفِعْ أَوْ مَاضٍ اَوْ جُمْلَةِ الاَسْمَاءِ جُمِعْ

٧٤- وَلَفْظُ (كَلَّا) حَرْفُ رَدْعٍ اشْتَهَرْ وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ كَـ﴿كَلَّا وَالقَمَرْ﴾

٧٥- وَنَحْوُ ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ حَلَّا كَـ(حَقًّا) اَوْ (أَلَا)، وَهَذَا أَوْلَى

٧٦- إِذْ كَسْرُ (إِنَّ) حُكْمَهَا اسْتَحَقَّا فَحُقَّ الِاسْتِفْتَاحُ دُونَ (حَقًّا)

٧٧- نَافٍ وَنَاهٍ زَائِدٌ (لَا): الأَوَّلُ فِي اسْمٍ مُنَكَّرٍ كَثِيرًا يَعْمَلُ

٧٨- عَمَلَ (إِنَّ) وَقَلِيلًا عَمَلَا (لَيْسَ) وَبِالنَّهْيِ اجْزِمِ الْمُسْتَقْبَلَا

النَّوْعُ الرَّابِعُ : مَا يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجهٍ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ :

٧٩- حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِوُجُودٍ (لَوْلَا) فِي نَحْوِ : ذَا لَوْلَا العِدَا لَاسْتَعْلَى

٨٠- وَخُصِّصَتْ بِالجُمْلَةِ الإسْمِيَّةْ أَخْبَارُهَا ـ فِي غَالِبٍ ـ مَنْوِيَّةْ

٨١- وَحَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ أَيْ : طَلَبْ بِعُنْفٍ اَوْ لُطْفٍ مَعَ الآتِي اصْطَحَبْ

٨٢- وَحَرْفُ تَوْبِيخٍ مَعَ المَاضِيْ وَتَمّ مَعْنًى بِهَا اسْتِفْهَامُ (هَلْ) وَنَفْيُ (لَمْ)

٨٣- وَالحَقُّ أَنَّ العَرْضَ وَالتَّحْضِيضَ فِي أَمْثِلَةِ اسْتِفْهَامِهَا غَيْرُ خَفِيْ

٨٤- وَنَفْيُهَا التَّوْبِيخَ أَيْضًا يُفْهِمُ لَكِنَّ مَعْنَى النَّفْيِ مِنْهُ يَلْزَمُ

٨٥- شَرْطِيَّةٌ ، نَافِيَةٌ ، تُخَفُّ (إنّ) ثَقِيلَةٌ ، زَائِدَةٌ ، أَقْسَامُ (إنْ)

٨٦- فِعْلَيْنِ بِالشَّرْطِ اجْزِمَنْ، وَأُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) نَفْيًا وَقَلِيلًا عَمِلَتْ

٨٧- خَفِيفَةً عَمَلَهَا مُشَدَّدَةْ وَ(مَا) الحِجَازِيَّةَ كَفَّتْ زَائِدَةْ

٨٨- مَتَى التَقَى (إنْ مَا) فَـ(مَا) إنْ صُدِّرَا نَافٍ وَ(إنْ) شَرْطٌ وَزِدْ (مَا) أُخِّرَا

٨٩- (أَنْ) حَرْفُ مَصْدَرٍ مُضَارِعًا نَصَبْ وَالقَوْلُ فِي لُقِيِّهِ المَاضِي اضْطَرَبْ

٩٠- وَبَعْدَ (لَـمَّا) زَائِدٌ وَفَسَّرَا تَالِيَ جُمْلَةٍ بِهَا القَوْلُ يُرَى

٩١- بِلَا حُرُوفِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنِ بِخَافِضٍ نَحْوُ: دَعَوْتُ أَنْ قِنِي

٩٢- وَبَعْدَ عِلْمٍ أَوْ كَعِلْمٍ خُفِّفَا ... مِنَ الثَّقِيلِ كَـ:اعْلَمُوا أَنْ قَدْ وَفَى

٩٣- شَرْطِيَّةٌ، مَوْصُولَةٌ، وَاسْتَفْهِمَنْ ... نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أَقْسَامُ (مَنْ)

النَّوْعُ الخَامِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ:

٩٤- (أَيٌّ) كَـ(مَنْ) فِي غَيْرِ مَوْصُوفٍ وَدَلّ ... (أَيٌّ) عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ فَاسْتَقَلّ

٩٥- حَالَ مُعَرَّفٍ وَلِلضِّدِّ(١٠) صِفَةْ ... وَصِلْ بِهَا إِلَى نِدَاءِ المَعْرِفَةْ

٩٦- (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ شَاعَ فِيهْ ... هَذَا فَيَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهْ

٩٧- جَوَابُهُ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبْ ... خِلَافُ شَرْطِهِ امْتِنَاعُهُ وَجَبْ

٩٨- وَإنْ يَكُنْ فَغَيْرُ حَتْمٍ لِأَثَرْ ... وَرَدَ فِي مَدْحِ صُهَيْبٍ عَنْ عُمَرْ

٩٩- وَجَاءَ فِي مُسْتَقْبَلٍ كَـ(إِنْ) بِلَا ... جَزْمٍ، وَحَرْفٌ لِلتَّمَنِّي مُهْمَلَا

١٠٠- وَحَرْفُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى (أَنْ) بِلَا ... نَصْبٍ وَفِعْلَ الوُدِّ غَالِبًا تَلَا

١٠١- نُفَاتُهُ مَفْعُولَ(١١) فِعْلٍ قَبْلَ (لَوْ) ... ثُمَّ الجَوَابَ بَعْدَهُ لَهُ نَوَوْا

١٠٢- ذَكَرَهُ لِلعَرْضِ فِي التَّسْهِيلِ ... وَابْنُ هِشَامٍ زَادَ لِلتَّقْلِيلِ

النَّوْعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ (قَدْ)

١٠٣- اسْمٌ كَـ(حَسْبُ) (قَدْ) فَقُلْ فِيهِ: قَدِيْ ... وَاسْمٌ كَيَكْفِي فُهْ بِـ(قَدْنِي) تَقْتَدِ

١٠٤- حَرْفُ تَــوَقُّعٍ وَتَحْقِيــقٍ عَلَى   فِعْلٍ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ دَخَلَا

١٠٥- وَ بَعْضُهُمْ قَدْ مَنَـعَ التَّوَقُّـعَا   مَعَ الْمُضِيِّ ؛ إِذْ مَضَى وَوَقَعَا

١٠٦- وَقَالَ مُثْبِتُوهُ : لَيْسَ الْمُنتَـظَرْ   نَفْسَ وُقُوعِ الفِعْلِ نَظْرًا لِلخَبَرْ

١٠٧- أَدْنى مِنَ الحَالِ الْمُضِيَّ فَجَرَى   فِي الحَالِ مَعْهُ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا

١٠٨- وَ إِنْ بِمَاضٍ مُتَصَـرِّفٍ ثَبَتْ   تُجِبْ يَمِينًا فَمَعَ اللَّامِ ثَبَتْ (١٢)

١٠٩- إِنْ يَقْرُبِ الفِعْلُ مِنَ الحَالِ وَإِنْ   يَبْعُدْ أَوِ (١٣) انْ يَجْمُدْ فَبِاللَّامِ قُرِنْ

١١٠- وَحَرْفُ تَقْلِيلٍ عَلَى ضَرْبَيْنِ فِي   وُقُوعِ فِعْلٍ كَالكَذُوبُ قَدْ يَفِي

١١١- أَوْ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الفِعْلِ كَـ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾ قَدْ وَرَدْ

١١٢- وَقِيلَ : لِلتَّحْقِيقِ ، وَالتَّقْلِيلُ مِنْ   صِدْقِ الكَذُوبِ لَا مِنَ الحَرْفِ زُكِنْ

١١٣- إِذْ حَمْلُ صِدْقِهِ عَلَى الكَثِيـرِ   تَنَاقُـضٌ ، وَجَاءَ لِلتَّـكْثِيـرِ

النَّوْعُ السَّابِعُ : مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ ، وَهُوَ الوَاوُ

١١٤- فَوَاوُ الِاسْتِئْنَافِ وَالحَالِ ارْتَفَعْ   تَالِيهِمَا كَـ:سِرْتُ وَالنجْمُ طَلَعْ

١١٥- وَوَاوِي الجَمْعِ وَمَفْعُولٍ مَعَهْ   تَالِيهِمَا انْصِبْهُ كَـ:زُرْتُ وَالسَّعَةْ

١١٦- وَبَعْدَ وَاوِ الجَمْعِ أَيْضًا انْتَصَبْ   مُضَارِعٌ مَسْبُوقُ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ

١١٧- وَجُرَّ تَالِيْ وَاوِ (رُبَّ) وَالقَسَمْ نَحْوُ : وَخِـلٍّ زَارَ وَاللهِ فَنَمّ(١٤)

١١٨- وَعَاطِـفٌ مَا بَعْدَهُ مُوَافـقُ مَـا قَبْلَهُ ، وَزَائِـدٌ مُـرَافِـقُ

١١٩- وَ قَالَ : هَـذَا الوَاوُ للثَّمَانِيَـةْ جَمَاعَةٌ ، وَمَا اللَّبِيبُ رَاضِيَهْ

النَّوْعُ الثَّامِنُ : مَا يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةَ عَشَرَ(١٥) وَجْهًا ، وَهُوَ (مَا)

١٢٠- (مَا) اسْمٌ لسَبْعَـةِ مَعَانٍ لَامَّةْ مَـعْرِفَـةٌ : نَـاقِصَةٌ ، وَتَـامَّـةْ(١٦)

١٢١- شَرْطِيَّةٌ ، وَاسْتَفْهِمَنَّ حَاذِفَا أَلِفَـهَا جَـرًّا وَبِالهَـاءِ قِـفَـا

١٢٢- وَإِنَّمَا جَـازَ : لِـمَاذَا فَعَـلَـتْ لِشِبْهِ (مَا) فيهِ بِـ(مَا) إذْ وُصِلَتْ

١٢٣- نَـكِـرَةٌ ذَاتُ تَمَـامٍ وَقَعَـتْ تَعَجُّـبًا ، وَكَـ:نِعِمَّا صَنَـعَتْ

١٢٤- وَقَوْلِـهِمْ : إنَّيَ مِـمَّا أَنْ أَفِـيْ وَالخُلْفُ فِي كُلِّ الثَّلَاثَةِ اقْتُفِيْ

١٢٥- مَوْصُوفَةٌ(١٧) كَمَا بها قَدْ وُصِفَا وَقِيلَ : ذِي حَرْفٌ مَحَلُّهَا انْتَفَى

١٢٦- وَخَمْـسَةٌ أَوْجُهُـهَا(١٨) حَـرْفِـيةْ نَافيَةٌ ، فِي الجُـمَلِ الإسْمِيةْ

١٢٧- كَـ(لَيْسَ) تعْمَلُ ، وَمَصْدَرِيَّةْ حَسْبُ ، وَمَصْدَرِيَّـةٌ ظَرْفيَّةْ

١٢٨- (كَثُرَ، قَلَّ، طَالَ) كَفَّتْ عَنْ عَمَلْ رَفْعٍ فَخُصِّصَتْ بفِعْلٍ اتَّصَلْ

١٢٩- فَامْتَزَجَتْ مَعْنًى بها فَتَتَّصِلْ خَطًّا بِلَامِهَا وَقِيلَ : تَنفَصِلْ

١٣٠- وَ(إِنَّ) مَعْ أَدَاتِها كُـفَّتْ بِهَا   عَنْ عَمَلَيْهَا: رَفْعِهَا وَنَصْبِهَا

١٣١- وَ(رُبَّ) عَنْ عَمَلِ جَرٍّ، وَصِلَةْ   زِيدَتْ لِتَوْكِيدٍ فَلَيْسَتْ مُهْمَلَةْ

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الإِشَارَاتِ(١٩) إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَاتٍ مُسْتَوْفَيَاتٍ

١٣٢- فِي الفِعْلِ قُلْ مِنْ نَحْوِ: نِيلَ نَائِلُهْ   فِعْلٌ مُـضِيٌّ(٢٠) لَمْ يُسَمَّ فَـاعِلُهْ

١٣٣- وَقُلْ لِلاسْمِ: نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ   وَغَيرُ هَذَا خَطَـأٌ مِنْ قَائِـلِ

١٣٤- (قَدْ) قَلَّلَتْ زَمَنَ مَاضٍ وَحَدَثْ   مُضَارِعٍ وَحَقَّقَتْـهُمَا الحدَثْ

١٣٥- لِلنَّفْيِ وَالنَّصْبِ وَالِاسْتِقْبَالِ (لَنْ)   وَمَصْدَرِيٌّ يَنصِبُ الآتِيَ (أَنْ)

١٣٦- (لَمْ) حَرْفُ جَزْمٍ قُلْ لِنَفْيِ الآتِيْ   وَقَـلْبِ مَعْـناهُ مُضِـيًّا آتِ

١٣٧- لِلشَّرْطِ وَالتَّفْصِيلِ وَالتَّوْكِيدِ   (أَمَّا) بفَتْحِ الهمْزِ وَالتَّشْدِيدِ

١٣٨- وَالفَاءُ بَعْدَ الشَّرْطِ قُلْ لِلرَّبْطِ   وَلَا تَقُلْ فِيهَا(٢١) جَوابُ الشَّرْطِ

١٣٩- وَفِيهِ مِنْ نَحْوِ ﴿فَصَلِّ﴾ لِلسَّبَبْ   وَلَا تَقُلْ لِلعَطْفِ إِذْ عَطْفُ الطَّلَبْ

١٤٠- مَمْنُوعٌ اَوْ مُسْتَقْبَحٌ عَلَى الخَبَرْ   وَعَكْسُهُ كَـ: تُبْ فَأَنْتَ تُخْتَبَرْ

١٤١- وَالعُرْفُ منْ وَقَفْتُ عِندَ العُرْفِ   بِهِ يَكُونُ الخفْضُ لَا بالظَّرْفِ

١٤٢- لِلجَمْعِ وَاوُ العَطْفِ كَيْفَ شِئْتَ   للجَمْعِ وَالغَايَةِ حَرْفُ (حَتَّى)

١٤٣- وَالفَـاءُ لِلتَّرْتيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَ(ثُمَّ) لِلمُهْـلَةِ وَالتَّرْتِـيبِ

١٤٤- وَمُوجِزًا قُلْ[٢٢]: عَاطفٌ وَمَعْطُوفْ إِذْ جِئْنَ وَالقَصْدُ بِهِنَّ مَعْرُوفْ

١٤٥- لِنَصْبِ الاِسْمِ وَلرَفْعِ الخَبَرِ مؤَكِّدًا : (إِنَّ) وَ(أَنَّ) المَصْدَرِيْ

١٤٦- وَإِنْ تَفُـهْ : بِمُبْـتَدًا أَوْ فِعْلِ أَوْ جُمْلَةٍ،أَوْ ظَرْفٍ،أَوْ ذِي وَصْلِ

١٤٧- فَابْحَثْ عَلَى[٢٣] المَعْمُولِ،وَالمَحَلِّ وَالْمُـتَعَلَّـقِ بِـهِ ، وَالـوَصْـلِ

١٤٨- فِي الاِسْمِ مِنْ:قَامَ الَّذِي أَوْ ذَا انْطِقِ بِفَـاعِلٍ وَهْـوَ كَـذَا تُوَفَّـقِ

١٤٩- حَرْفُ خِطَابٍ بَعْدَ(ذَا)(الكَافُ)،وَ(أَلْ) تَاليهِ نَعْتٌ أَوْ بَيَانٌ أَوْ بَدَلْ

١٥٠- وَاذْكُرْ مُضَافًا بِالَّذِي اسْتَقَرَّ لَهْ مِنْ عَمَلٍ وَباسْمِهِ الْمُضَافَ لَهْ

١٥١- وَلْتَجْتَنِبْ يَا صَاحِ أَنْ تَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنَ القُرْآنِ : زَائدٌ تَفِ

١٥٢- إِذْ تَسْبِقُ الأَذْهَانُ لِلإِهْمَـالِ وَهْوَ عَلَى القُرْآنِ ذُو اسْتِحَالِ

١٥٣- وَ إِنَّمَـا الزَّائـدُ مَا دَلَّ عَـلَى مُجَـرَّدِ التَّوْكِيدِ لَا مَا أُهْـمِلَا

١٥٤- وَقَعَ ذَا الوَهْمُ[٢٤] لِفَخْرِ الدِّينِ إِذْ قَالَ يَحْكِي عَنْ ذَوِي التَّبْيِينِ

١٥٥- مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ شَيْءٌ مُهْمَلُ وَمَا أَتَى مِنْ مُـوهِمٍ مُؤَوَّلُ

١٥٦- قَدْ تَـمَّ مَا أَنْشَأْتُـهُ لِلنَّشَـأَةْ بِأَصْلِهِ خَـمْسِينَ بَيْتًا وَمِـئَةْ

١٥٧- أَرُومُ مِنْ نَاظِرِهِ أَنْ يُفْصِحَا فِيمَا يَرَى إِصْلَاحَهُ أَنْ يُصْلِحَا

١٥٨- وَأَسْأَلُ اللهَ شُمُـولَ رَحْمَـتِهْ وَكَشْفَ غَمٍّ وَالنَّجَا مِنْ نِقْمَتِهْ

١٥٩- كَمْ مِنْ جَنَى جُرْمٍ جَنَى الزَّوَاوِيْ وَأَيُّ دَاءٍ سَامَـهُ(٢٥) سَمَـاوِيْ

١٦٠- وَالحَـمْدُ للهِ عَـلَى مَـا أَوْلَى الحَكَـمُ العَدْلُ فَنِعْمَ المَـوْلَى

١٦١- وَصَـلَوَاتُـهُ عَـلَى المُـخْتَارِ وَآلِـهِ وَصَـحْـبِهِ(٢٦) الأَخْـيَـارِ

❁ ❁ ❁

الهَوَامِشُ

(١) يقال: خَفَى الشيءُ خَفْوًا وخفُوًّا إذا ظهرَ، أو هو لغةٌ في (خَفِيَ) إذا: اسْتَترَ. انظر القاموس المحيط (خفو) ص١٢٨٠، وشرحَ أبي زكريا البَعْقيليِّ المسمى «مُرشدَ الآوي ومُعينَ الناوي لفَهمِ قصيدةِ الزَّوَاويْ» ص ٥.

(٢) أي: حالَ كونِها «خبرَ» مُبتدَإٍ. انظرْ «مُرشدَ الآوي» ص ١٥.

(٣) كذا في النُّسخِ، قال أبو زكريا: «([أَوْ تُضَفْ] إلى الوَقْتِ) أي: إلى اسمِ الزمانِ، كذا رأيتُ في نسخةٍ، وصوابُ العبارةِ والله أعلمُ: (أَوْ يُضَفْ لَهَا الوَقْتُ) أي: إلى الجملةِ التي يضافُ إليها اسمُ الزمانِ ؛ لأنه هو الذي يضافُ إلى الجملةِ لا أنها تضافُ هي إليه» اهـ. انظرْ «مُرشدَ الآوي» ص١٧.

(٤) تحرفتْ في (ب) إلى: بَيْنَ.

(٥) أصلُها: «شَيْئَينِ» ونُقلتْ حركةُ الهمزةِ فيها إلى الياءِ قبلَها للوزنِ.

(٦) زيادةٌ للإيضاحِ يقتضيها منهجُ الناظمِ، وليست في النُّسخِ.

(٧) في (ب): والفتح.

(٨) كُتبَتْ في النُّسخِ: «الماضي»، ولا بُدَّ من حذفِ الألفِ في النطقِ ليستقيمَ الوزنُ، والمثبَتُ أَولى ؛ لتحقُّقِ المراد به، وسلامتِه لفظًا ومعنًى. انظر مرشد الآوي ص ٤٦.

(٩) (س): «وَقَعَا».

(١٠) في (ب): «وللقصد، وقال صاحبُ «مُرشدِ الآوي»: «وكونُه (لِلقَصْدِ) أي للمنكَّرِ المقصودِ المذكورِ قبلَه (صفةً)، وفي بعضِ النُّسخِ: (وللضِّدِّ) وهو أَبْيَنُ» اهـ. مُرشِدُ الآوي ص ٦٣.

والظاهرُ أن (لِلقَصدِ) محرَّفٌ عن (ولِلضِّدِ) لأن المقصودَ هو المنكَّرُ عمومًا وهو ضدُّ المعرَّفِ لا النكرةُ المقصودةُ فقط. انظرْ «قواعدَ الإعرابِ» ص ٨٣.

(١١) في (أ) (س): «مَعْمُولَ» وكُتبَ فوقَها شرحًا في (أ): (مفعول)، والمثبَتُ من (ب)، وهو الأَولى؛ لصحةِ إطلاقِ المعمولِ على الفاعلِ أيضًا.

(١٢) كذا في النُّسخِ ومُرشِدِ الآوي (ص ٧١)، ولو قالَ رحمَه اللهُ: «فَمَعَ اللَّامِ أَتَتْ» لكانَ أَولى؛ لعدمِ الوقوعِ في الإيطاءِ، وهو من عُيوبِ القافيةِ.

(١٣) (ب): وَإِنْ.

(١٤) المُثبَتُ من (ب) (س)، وهو من النَّميمةِ، وتصحفَ في (أ) إلى: «فتم» وكُتبَ فوقَه: أي فنقَلَ كلامَه إلى غيرِه على وجهِ الإفسادِ! وهو في «مرشدِ الآوي» ص ٧٥ بنصِّه.

(١٥) كذا في النُّسَخِ، وكُتِبَ فوقَه في (أ): «بل اثني عشر»، وكذا قال في «مرشِد الآوي» (ص ٧٦) وهو الصحيحُ لموافقتِه لما في «قواعدِ الإعرابِ» وهو أصلُ النظمِ، انظرْه ص ٩٧.

(١٦) كذا في النُّسخِ الثلاثِ: بتشديدِ الميمِ والوقفِ بالهاءِ في «لَامَّةْ» و«تَامَّةْ» بقصرِ الضَّرْبِ في البيتِ، مع أنَّ القصرَ لا يأتي في الرجزِ، ففي

البيتِ كسرٌ على هذا، وربما يُقرَأُ بحذفِ الألفِ من الكلمتَين فرارًا من ذلك، ولو قالَ الناظمُ:

(مَا) اسْمٌ لسَبْعَـةِ مَعَانٍ لَـمَّتِ   مَـعْرِفَـةٌ قَدْ نَقَصَتْ أَوْ تَـمَّتِ

لكانَ أجوَدَ، واللهُ أعلمُ، انظرِ العُيونَ الغامِزةَ للدَّمامينيِّ ص ١٠٧.

(١٧) كذا في (أ) (س)، وهو الصوابُ، وجاءَ في (ب): «وَصِفَةٌ» والظاهرُ أنه خطأٌ من الناسخِ، وقد وقعَ كذلك لصاحبِ «مرشدِ الآوي»، ورجَّحَ رحمَه اللهُ القراءةَ المثبَتةَ من (أ) (س)، قال: «(صِفَةٌ): أي: موصوفةٌ بصفةٍ بعدَها... ولا يصحُّ حملُ كلامِه على ظاهرِه من كونها صفةً لغيرِها ؛ لأنه حينئذٍ يتكررُ مع ما بعدَه، ويخلُّ بذكرِ كونها موصوفةً، فلعلَّ صوابَ العبارةِ أن يقولَ: موصوفةٌ، بإسقاطِ العاطفِ للوزنِ» اهـ. انظرْ مرشدَ الآوي ص ٧٩.

(١٨) (س): وُجُوهُهَا.

(١٩) (س): الإِشَارَةِ.

(٢٠) كذا في ضُبِطت هاتان الكلمتان في النُّسَخِ الثلاثِ، ولعلَّ الأولى أن يقالَ: (فعلُ مضيٍّ) بالإضافةِ.

(٢١) (ب) (س): فيه.

(٢٢) سقط من (ب): قُلْ.

(٢٣) كذا في النُّسخِ و«مُرشدِ الآوي»، وهو غريبٌ ؛ إذ يتعدى (بحث) بـ(عن) لا (على). انظرْ مادةَ (بحث) في: القاموسِ المحيطِ ص ١٦٤، ولسانِ العربِ ٢ / ١١٥.

(٢٤) هو بإسكانِ الهاءِ ضرورةً، قال البَعْقِيليُّ: «الوَهَمُ: الغَلَطُ، بفتحِ الهاءِ مصدرُ وَهِمَ ـ بكسرِها ـ إذا غلِطَ، وسكنَه الناظمُ لضرورةِ الوزنِ» اهـ. مرشدُ الآوي ص ٩١.

والمرادُ بـ« فخرِ الدِّينِ » في البيتِ هو أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عمرَ بنِ الحسينِ الرازيُّ (ت ٦٠٦ هـ)، وهو صاحبُ التفسيرِ الكبيرِ المُسمَّى « مفاتيحَ الغيبِ »، وقد وقعَ الوهَمُ المُشارُ إليه في النظمِ في تفسيرِه (٩/ ٤٠٦) فانظرْه، وانظرْ طبقاتِ المُفسِّرين للسُّيوطيِّ ص ١١٥.

(٢٥) سامَهُ أي: طلبَه وحاولَه، وتحرَّفتْ في (س) إلى: (سَمَاهُ). انظرْ مقاييسَ اللغةِ لابنِ فارسٍ (سوم) ٣/ ١١٨.

(٢٦) كذا في (أ) (س)، وجاءَ في (ب) ومرشدِ الآوي: (محمد وآله).

❁ ❁ ❁

قَائِمَةُ المَرَاجِعِ(١)

١ـ الإعرابُ عن قواعدِ الإعرابِ (قواعدُ الإعرابِ) ، لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيقُ / علي فودة نيل ، ط جامعةِ الملكِ سعودٍ (جامعةِ الرياضِ) ، الطبعةُ الأولى ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

٢ـ ألفيَّةُ السُّيوطيِّ النحويَّةُ للإمامِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ (ت ٩١١ هـ) ط دارِ إحياءِ الكُتبِ العربيَّةِ، بلا تاريخٍ.

٣ـ بُغيةُ الوُعاةِ في طبقاتِ اللُّغَويِّين والنُّحاةِ للإمامِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيقُ/ محمد أبو الفضلِ إبراهيم، ط المكتبةِ العصريَّةِ، لبنان، بلا تاريخٍ.

٤ـ تاريخُ الجزائرِ الثقافيُّ ، للدكتور أبي القاسمِ سعدِ اللهِ إبراهيمَ ، ط دارِ الغربِ الإسلاميِّ ، بيروت ، الطبعةُ الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٥ـ الدُّرَرُ الكامنةُ في أعيانِ المائةِ الثامنةِ للحافظِ ابنِ حجرٍ العَسْقلانيِّ (ت ٨٥٢ هـ)، مراقبةُ/ محمد عبد المعيد ضان، ط مجلسِ دائرةِ المعارفِ العثمانيَّةِ، الهند، الطبعةُ الثانيةُ ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

---

(١) رجعتُ للبحثِ عن ترجمةِ الناظمِ إلى ما يزيدُ على ٣٠ مصدرًا ما بينَ كُتبِ التراجمِ والتواريخِ والفهارسِ والرحلاتِ المغربيةِ، وتقدَّمَ أني لم أظفرْ بترجمةٍ له ! ولم أشأْ أن أُثقِلَ قائمةَ المراجعِ بذكرِ هذه الكتبِ ؛ لأني لم أنقُلْ منها في أثناءِ التحقيقِ .

٦ـ الضوءُ اللامعُ لأهلِ القرنِ التاسعِ ، لشمسِ الدينِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ السَّخاويِّ (ت ٩٠٢هـ) ، ط دارِ الجيلِ ، بيروت ، الطبعةُ الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .

٧ـ طبقاتُ المُفسِّرين للإمامِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق/ علي محمد عمر، ط مكتبةِ وهبةَ، القاهرة، الطبعةُ الأُولى ١٣٩٦ هـ.

٨- العيونُ الغامزة على خبايا الرَّامزةِ لبدرِ الدينِ الدَّمَامينيِّ (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيقُ الحساني حسن عبد الله، ط مكتبةِ الخانجي، القاهرة، الطبعةُ الثانيةُ ١٤١٥ = ١٩٩٤ م.

٩ـ القاموسُ المحيطُ ، للفيروزآباديِّ (ت ٨١٧ هـ) ، تحقيق مكتبِ تحقيقِ التُّراثِ في مؤسسةِ الرسالةِ ، ط مؤسسةِ الرسالةِ ، بيروت ، الطبعةُ الثامنةُ ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

١٠ـ لسانُ العربِ ، لابنِ منظورٍ (ت ٧١١ هـ) ، ط دارِ صادرٍ ، بيروت ، الطبعةُ الثالثةُ ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

١١ـ مجلةُ حَوْليَّاتِ التراثِ (نسخةٌ إلكترونيةٌ) ، العددُ الحاديَ عشرَ ، سنةَ ٢٠١١ م = ١٤٣٢ هـ .

١٢ـ مُرشِدُ الآوي ومُعينُ النَّاوي لفهمِ قصيدةِ الزواوي ، لأبي زكريَّا يحيى بنِ محمدٍ البَعْقِيليِّ (ت ١١٦٣ هـ) ، ط دارِ الفرقانِ للنشرِ، الدارِ البيضاءِ ، بلا تاريخٍ .

١٣ـ المعسولُ في تاريخِ علماءِ سوسَ، لمحمدٍ المختارِ السُّوسيِّ (ت ١٣٨٣هـ)، ط مطبعةِ النجاحِ ، المغرب، الطبعةُ الأولى ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣ م.

١٤ـ مفاتيحُ الغيبِ أو (التفسيرُ الكبيرُ) لفخرِ الدِّينِ الرازيِّ (ت ٦٠٦هـ)، ط دارِ إحياءِ التُّراثِ العربيِّ، بيروت، الطبعةُ الثالثةُ ١٤٢٠ هـ.

١٥ـ مقاييسُ اللغةِ ، لابنِ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيقُ / عبد السلام هارون ، ط دارِ الفكرِ ، بيروت ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

١٦ـ ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ آثارُه ومذهبُه النحويُّ للدكتور علي فُودَة نِيل، ط عمادةِ شؤونِ المكتباتِ بجامعةِ الملكِ سعودٍ، الرياض، الطبعةُ الأُولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥ م.

❁ ❁ ❁

قَائِمَةُ المحتويات

❁ ❁ ❁

سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٨٥

ألفية ابن مالك

في النحو والتصريف

المسماة

الخلاصة

في النحو

نظمها العلامة النحوي

أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي

رحمه الله تعالى (ت ٦٧٢هـ)

حققها وخدمها

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع بالرياض

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن لـ(الخُلاصة في النحو) المشهورة بـ(ألفية ابن مالك في النحو والتصريف) شُهْرةً واسعةً، لا يجاريها في ذلك كتابٌ نحوي، حاشا كتابَ سيبويه، حتى صارا أَشْهَرَ ما أُلِّفَ في النحو على الإطلاق.

وبَلَغَ الاهتمامُ والاعتناءُ بها الزُّبى، وجاوزَ المدى، ولا غَرْوَ في ذلك فهي واسِطةُ عِقْدِ منظومات النحو، راقَتْ جَرْسًا وسَمَتْ حِسًّا، وسَهُلَتْ وَزْنًا وفاضت معنًى، تَكْفِي عن غيرِها واعِيَها، وترفعُ في النحو حاوِيَها، فاهِمُها ما أفهَمه! وإنْ حفظها فما أعلمَه!

ومُنْذُ أَنْ أُضِيْءَ مصباحُها، لم تَخْلُ من الوُفُودِ ساحُها، ولا من المكارم باحُها، وفاتَ العَدَّ حُفَّاظُها وشُرَّاحُها.

وكان مُوْجِبُ ذلك أن يُعتنى بتحقيقها على نُسَخٍ تامَّةِ العُلُوِّ أو عاليةٍ، وأَنْ تُطْبَعَ طباعةً علميةً تُناسِبُ مَكانتها السامية.

ولكني عَجِبْتُ عندما رأيتُ المكتبةَ العربية تخلو من هذه الخِدْمةِ الواجبة لهذا الكتاب العظيم، فمَنَّتْني نفسي أَنْ أَنْهَضَ بهذا العمل، والفَضْلُ

للألفية لا لي، فقد تَعلَّمْتُ النحو منها، وأكلتُ ـ وما زلتُ ـ من ظهرها سنين عددًا، فنِعْمَتِ المعلِّمةُ، ونِعْمَتِ المُوكِلةُ.

ولقد عانى محقِّقو شُرُوحِها ومُخَرِّجو أبياتها وشَكَوْا من أنهم لا يجدون لها نسخةً معتمدةً محقَّقهْ، تكون الإحالةُ عليها مُوَثَّقَهْ.

حتى متنُ الألفية المطبوع مع شروحها المحقَّقة لم يَحْظَ بالعنايةِ المطلوبة[1]، فأغلبُ المحققين اعتمدوا على متن الألفية المطبوع غير المحقَّق، حتى دعا هذا بعضَهم إلى:

- تغيير ألفاظ الألفية فيما يحقِّقون.
- والحكم عليها بالتصحيف والتحريف.
- وإثبات ما يخالف شرح الشارح في متن الألفية؛ إمَّا لاعتماد المحقق على المطبوع غير المحقَّق من الألفية، وإما لأنَّ الناسخ كان قد غيَّرَ لفظ الألفية بما يَعْرِفُ ولم يَتَنَبَّهِ المحقِّق لذلك.

وأحسنُ المحقِّقين حالًا مَن حَرَصَ على ذِكْرِ فوارق نُسَخِ الشرح المحقَّق في ألفاظ الألفية، كتحقيق شرح أبي حَيَّان، وشرح الشاطبي، وشرح المَكُّودي.

ولذا أدعو إخواني محقِّقي شروح ألفية ابن مالك إلى إثبات ما بين نسخ الشرح من فروق في ألفاظ الألفية، وعدمِ التسرُّعِ في تغييرها أو الحكم عليها بالخطأ؛ لأنها قد تكون روايةَ الشارح.

وأرى أنه من المستحسن أن تكون الإحالةُ إلى ألفية ابن مالك بذِكْرِ رقم البيت مع رقم الصفحة، وأن يَحْرِصَ طابعوها ومخرِّجو أبياتها ومحقِّقو شروحها على ذكر أرقام أبياتها.

وإني لآسَفُ على عدم تمكُّني من تحقيقها على نُسَخٍ تامَّةِ العُلُوِّ، تكونُ

(١) انظر كلامًا مجملًا على هذه المسألة في ص٣٣، وكلامًا مفصَّلًا في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفًا، وإبرازًا، وتحقيقًا).

بخَطِّ ابن مالك، أو بخَطِّ أحد تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءةً عليه ومصحَّحةً أو معارضةً بنسخته؛ لأنَّ ما وجدتُهُ من نسخها ليست كذلك، ولكنها عاليةٌ، فهي مكتوبة في القرن الثامن، وبعضها بخطوط علماء نحويين، فأقدمها سنة (٧٢٢هـ) وهذه بخط ابن هشام صاحب (أوضح المسالك)، فسنة (٧٢٧هـ)، فـ(٧٣١هـ)، فـ(٧٣٢هـ)، فـ(٧٤٤هـ) وهذه عليها إجازة من أبي حَيَّان النحوي وتحتها خطه، والسادسةُ متأخِّرةٌ سنة (٩١٣هـ) بخط ابن طُولُونَ أَحَدِ شُرَّاحها.

ثم قابلتُها على متنها في ثلاثة من شروحها المهمة، وهي شروح أبي حَيَّان والشاطبي والمَكُّودي، وعَرَضْتُها على ما تيسر من شروحها وعلى أصلها (الكافية الشافية).

وإني لأدعو كلَّ مَن يعرف لألفيَّة ابن مالك نُسَخًا تامةَ العُلُوِّ، أو عاليةً، أنْ يَتَكرَّمَ بدلالتنا عليها؛ لنستفيدَ منها في الطبعات القادمة؛ فالعلمُ رَحِمٌ بين أهله، والدالُّ على الخير كفاعله، والشكرُ له موفور، وحَقُّهُ في ذِكْرِ فضله مكفول[1].

وقد قدَّمتُ بين يدي التحقيق دراسةً لترجمة ابن مالك وسيرة ألفيَّته، فذكرتُ في ترجمته ما حقَّقته في: اسمه ونسبه، وزمن رحلته من الأندلس إلى المشرق، وزمن رحلاته في بلاد الشام إلى أن استقر في دمشق، ومذهبه الفقهي، وذكرتُ له شيوخًا وتلاميذ بدا لي أن من ترجموا له من المعاصرين فاتهم ذكرهم.

وذكرتُ في دراسة ألفيَّته سيرةً موجزةً لها منذ تأليفها إلى تحقيقها، حاولتُ أن أبيِّن فيها: لماذا اختصرها ابن مالك من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)؟ وما علاقتها بها؟ وماذا بقي فيها منها؟ مارًّا على تحقيق اسمها، وعدد أبياتها.

(١) في أحمدية حلب نسخة من الألفية عالية، برقم (٩١٨)، كُتبت سنة (٧٣٢هـ)، بخط محمد بن أحمد الجهني الشيرازي، وعليها إجازة، ولم يتيسر لي إلى الآن تصويرها أو الوقوف عليها، وهناك نسخة لبهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك نقل منها بعض المتأخرين، ولم أقف عليها. **انظر** التعليق على البيت (٩٦٨).

وذكرتُ فيها طبعاتها، وأنَّ أقدمها كان في القرن الثالث عشر، ثم توالت وكَثُرت، وتكلَّمتُ على تحقيقها، وحاولتُ أن أجمع أَهَمَّ مخطوطاتها، معرِّفًا بها.

وذكرتُ أني بعد جمعي هذه المخطوطات العالية لألفية ابن مالك وتحقيقي إياها تبيَّن لي أن بين نسخها اختلافاتٍ عدة، فحاولتُ أن أوضِّح أسباب هذه الاختلافات، مركِّزًا على السبب الخامس منها، وهو أن ابن مالك نفسه قد أَبْرَزَ ألفيَّته مرتين مغيِّرًا في المرة الثانية أشياء عدة، وأن أكثر النساخ والشراح لم يميِّزوا بين الإبرازتين، فخلَطُوا بينهما.

وبعد التحقيق صنعتُ عدة فهارس أرجو أن تُسَهِّلَ وصول الباحثين إلى كنوزها.

وكان هَمِّي منصبًّا على تحقيق ألفاظها روايةً كما ألَّفها ابن مالك، لا على ما يجوز فيها قياسًا؛ ولذا لم أذكُر الأوجه الإعرابية واللغوية الجائزة في ألفاظها، التي أُغْرِمَ بذكرها بعضُ شُرَّاحِها ومُعْرِبيها.

وقد وقفتُ على مئات النسخ للألفيَّة، وأكثرُها متأخِّرٌ ليس له قيمة علمية، وفيها وفي حواشيها روايات كثيرة لأبيات الألفية، وكنتُ في زمن الدراسة أسمعُ روايات كثيرة لأبيات الألفية، ليست في النسخ المتقدِّمة العالية؛ ولذا أهملتها.

وأكاد أقطَعُ بأنَّ أَغْلَبَ هذه الروايات ليست من ابن مالك، وإنما هي من تجويزات الشُّرَّاح والمُعْرِبين وتصحيحاتهم، ثم انتقلَتْ إلى النُّسَّاخ غير الضابطين؛ ولذا تَجِدُ في بعض النسخ المتأخِّرة أَوْجُهًا مُجَوَّزةً قد أحال الناسخُ فيها إلى إعراب الألفية للأزهري وغيره، ثم تَجِدُها بعد ذلك قد صارت رواياتٍ في نسخ أخرى.

وقد اختلَطَ الأمر جدًّا، فصار بعض العلماء والضابطين يجمعون هذه النسخ، ويعلِّقون فروقها وحواشيها على حواشي نسخهم، حتى امتلأت نسخهم بالروايات، دون ذِكْرٍ للنسخ التي نقلوا منها.

وقد اعتمد كثير من طابعي الألفية وناشريها وخادميها على مثل هذه الشروح وطبعاتها غير العلمية، بل اعتمد بعضهم على طبعات للألفية غير علمية

ولا محققة، فأثقلوا ألفاظ الألفية وهوامشها باختلافات وفروق ممَّا جوَّزته هذه الشروح بمقتضى القياس اللغوي، أو اختلافات وفروق بين هذه الطبعات غير العلمية، حتى يظن الظانُّ أن كل ذلك روايات في ألفاظ الألفية.

وهذا خلاف شريعة التحقيق العلمي الذي يُلْزِمُ المحقِّقَ ببيان ما نقله: أهو رواية جاءت في نسخة عالية أو محترمة للألفية، أم مجرد تجويز لغوي، أم مجرد اختلاف طباعي لا قيمة له؟

وقد دافع ابن مالك عن حقِّه في بقاء ألفيَّته على اللفظ الذي قاله، فردَّ على تلميذه ابن أبي الفتح البَعْلي تغييره «مَفَرّْ» إلى «مَقَرّْ»، كما في التعليق على البيت (٣٧٠).

ولذا حَرَصْتُ على ألَّا أعتمدَ إلَّا النسخ المتقدِّمة العالية، وتركتُ ما سواها، ووَدِدْتُ أني لم أعتمد نسخة (ج)؛ لتأخُّرها.

ومن أجل تبيين الأبيات المترابطة والمنفكَّة وَضَعْتُ علامة (-) بعد البيت للدلالة على ارتباطه بما بعده، ووضعتُ ـ عند الالتباس ـ علامة (.) للدلالة على انفكاكه عما بعده.

كما حَرَصْتُ على وَضْع الواوات والياءات اللاحقة بهاء الكناية (هاء ضمير المذكر المفرد)، كما أظهرتُ التنوين المتحرِّك بحركة النقل أو بحركة التخلُّص من التقاء الساكنين، أظهرتُهُ نونًا صغيرة محرَّكة.

وقد حَرَصَ الشيخ عبد الله بن محمد السِّنان ـ جزاه الله خيرًا ـ صاحب مكتبة دار المنهاج بالرياض ـ التي طبعت هذا الكتاب ـ على أن تكون الألفية فيه بخطٍّ يَدَوِيٍّ جميل، وأن تَخْرُجَ بأبهى حُلَّةٍ تناسب هذا الكتاب النحوي العظيم، وحَرَصَ على أن تكون عناوينها بخطِّ الخَطَّاط عثمان طه خَطَّاط مصحف المدينة النبوية المشهور.

ولا يفوتني أن أَشْكُرَ كل من أعان أو نَقَدَ أو دعا أو تمنَّى لهذا العمل التوفيق، ومنهم الأخ الكريم عبد العزيز بن فَيْصَل الرَّاجِحِيّ رئيس قسم المخطوطات في مركز الملك فيصل في الرياض، الذي صَوَّر لنا (المَالِكِيَّة في القراءات) لابن مالكٍ، وعليها خطه، والشيخ عبد الله بن صالح الفَوْزان، من نحويِّي القصيم وعلمائه، والشيخ إبراهيم بن يوسف ابن الشيخ سِيدِيَه من

نحويِّي شِنْقِيط وعلمائها، نزيل مكة المكرَّمة شرفها الله، والأخ د. عبد المحسن بن عبد العزيز العَسْكَر من نحويِّي الرياض وبلاغِيِّيها، الذين قرؤوا تحقيقي هذا، وأتحفوني بملحوظات عدة استفدت منها فائدة كبيرة، كما أشكر الأخ الكريم حُسْني بن أحمد حسانين الجُهَني، الذي راجع عملي كاملًا كلمةً كلمةً، وخَلَّصه من كثير من شوائبه وخَلَله، وأفدتُ من ملحوظاته الكثير الكثير، كما أشكر الأخوين الكريمين د. عَيَّاد بن عِيد الثُّبَيْتي ود. عبد العزيز بن علي الحَرْبي، من نحويِّي مكة المكرمة حرسها الله، اللَّذَيْنِ ساعداني على الاطلاع على تحقيق (المقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية) للشاطبي، المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة قبل طبعه، كما أشكر أساتذتي وزملائي في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض على ما أَبْدَوْهُ من تشجيع وملحوظات على العمل.

وما كان في هذا العمل من صواب وفائدة فمن الله ﷻ، فله الحمد تامًّا والشكرُ كاملًا، وما كان فيه من خطأ ونقص فمن نفسي ومن الشيطان، وأملي أن يُكْمِلَ إخواني الباحثون نقصه، وأن يُسدِّدوا خطأه، ولهم مني جزيل الشكر.

فالحمد لله حمدًا حمدًا، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتبه في مدينة الرياض

في ١٤٢٨/١/١هـ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العُيُوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية، في الرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ص.ب: ١٨١٦ الرمز البريدي: ١١٣٤٣

البريد الآلي

sboh1430@gmail.com

دراسةٌ بين يَدَيِ الألفيَّة

ترجمة الإمام ابن مالك(١)

لابن مالك شهرةٌ كبيرة، وأُلِّفَتْ فيه دراساتٌ كثيرة؛ لذا ستكون ترجمته موجزة، إلا فيما أراه محتاجًا إلى مزيد من البحث والتحقيق(٢).

❑ اسمه:

ابنُ مالكٍ النَّحْويُّ الطَّائِيُّ، الجَيَّانيُّ مَوْلِدًا، الدِّمَشْقِيُّ وفاةً، عَلَمٌ في النحو مشهور، «اشتهر بين الناس بـ(ابن مالكٍ)»(٣) «جَدِّهِ الأَعْلى»(٤) «في المشرق والمغرب»(٥)، و«شهرته تُغْني عن الإطناب في ذِكْره»(٦).

ولكنَّ شُهْرته الكبيرة لم تَدْفَع الاختلافَ في اسم أبيه وأسماء أجداده الأَدْنَيْنَ، وغاية ما وَقَفْتُ عليه من الاختلاف في ذلك ستة أقوال:

---

(١) من مراجع ترجمته: ذيل مرآة الزمان ٣/ ٧٦ ـ وإشارة التعيين ص٢٣٠ ـ وتاريخ الإسلام ٥٠/ ١٠٨ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ والوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٥ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ ومرآة الجنان ٤/ ١٧٣ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ ـ والبداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ وغاية النهاية ٢/ ١٨٠ ـ والفلاكة والمفلوكون ٦٩ ـ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٢٥٠ ـ والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٤ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٢ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٨ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٢) بعض الدراسة لخَّصته من بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، ومن بحثي (سيرة ألفية ابن مالك، تأليفًا، وإبرازًا، وتحقيقًا)، وما في هذه الدراسة من ترجيحات فهو في هذين البحثين بالتفصيل والمناقشة والأدلة.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للهواري ١/ ٦٥.

(٤) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ٢/ ٥٣٢.

(٥) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨.

(٦) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٧/ ٢٤٤.

١ - محمد بن مالك.

٢ - محمد بن عبد الله بن مالك.

٣ - محمد بن عبد الله بن عبد الله - مرتين - بن مالك.

٤ - محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله - ثلاثًا - بن مالك.

٥ - محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك.

٦ - محمد بن عبد الله بن عبد الله - مرتين - بن محمد بن مالك.

ولا شك في صحة الأقوال الثلاثة الأُوَل؛ لأنها منقولة من كلام ابن مالك وخطه[(١)]، ولا تعارض بينها في الحقيقة؛ لأن القولين الأول والثاني اختصار للقول الثالث؛ وذلك بانتساب ابن مالك إلى المشهور من أجداده الذي تنتسب إليه عائلته وتتميَّز به وهو (مالك)، وانتسابُ الإنسان إلى المشهور من نسبه أمرٌ شائع عند العرب قديمًا وحديثًا، ومنه قول النبي - ﷺ - في غزوة حُنَيْن:

«أنا النَّبِيُّ لا كَذِبْ أنا ابنُ عبدِ المُطَّلِبْ»[(٢)]

واتفاقُ أسماء الأبناء مع أسماء الآباء متأصِّل في عائلة ابن مالك؛ لذا نجده يسمِّي كل واحد من أبنائه الثلاثة محمَّدًا[(٣)]، كما نجد ابنه بدر الدين يتكنَّى بأبي عبد الله كأبيه.

أما القول الرابع فقال به البرهانُ بن القَيِّمِ[(٤)]، والهَوَّارِيُّ[(٥)]، وابن

---

(١) **انظر** تفصيل ذلك، وأين ذكرها ابن مالك بنفسه وبخطه في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي)، **وانظر** صورة لإجازتين بخطه في صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٢) رواه البخاري ٣/ ١٠٥١ رقم (٢٧٠٩) - ومسلم ٣/ ١٤٠٠ رقم (١٧٧٦).

(٣) **انظر** الكلام على أبنائه، وأنهم ثلاثة لا اثنان في ص٢٣.

(٤) في: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٧٢.

(٥) في: شرحه على الألفية، ونقله عنه في نتائج التحصيل ١/ ٩٢ - وزواهر الكواكب ١/ ١٨، وهو الذي في أكثر نسخ الكتاب المخطوطة، وكذا أثبته أستاذنا د. عبد الله بن عبد الرحمن المهوِّس في تحقيقه للكتاب، أما د. عبد الحميد السيد فقد اعتمد في تحقيقه ١/ ٦٥ تثنية (عبد الله)، مع أن نسخه الخطية مختلفة في هذا الموضع، ولم يُشِر المحقق إلى هذا الاختلاف.

طُولُون[١]، والبرهان بن القَيِّم أَخَذَ الألفيَّة عن آخِرِ رُواتها أحمد بن سليمان الكاتب[٢] تلميذ ابن مالك، وهذا يقوي هذا القول، ولكن يضعِّفه أن ابن مالك لم يصرِّح به في شيء من إجازاته، ولا صرَّح به أحد من تلاميذه فيما رأيت.

أما الخامس والسادس فهما تحريف لكلام الدَّمَامِيني وابن قاضي شُهْبَةَ.

فالقول الخامس منسوب إلى الدماميني[٣]، وهو موجود في المطبوع المحقَّق من (تعليق الفرائد) له[٤]، وقد أثبته المحقِّق من نسخة واحدة من ثلاث حَقَّقَ عليها، وقال: «انفردَتْ (د) بهذا الاسم، وليس في مراجع الترجمة»، وكان الأحسنُ أن يُثْبِتَ ما في المخطوطتين الأخريين؛ لأنه في أكثر المخطوطات، ولأنه لا يخالف ما في مراجع الترجمة.

وقد راجعت إحدى عشرة مخطوطة لتعليق الفرائد، فوجدتُ ما نُسِبَ إلى الدماميني هنا في مخطوطتين فقط منها[٥]، وفي واحدة القول الثالث[٦]، وفي ست القول الثاني[٧]، وفي اثنتين[٨] قولًا جديدًا بتكرير (محمد بن

---

(١) في: هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك، لابن طولون ق١، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تيمور، الرسالة ذات الرقم (١١) ـ والقلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية له ٢/ ٢٣٥ ـ وشرحه على ألفية ابن مالك ١/ ٢٠.

(٢) **انظر** ترجمته في: الدرر الكامنة ١/ ١٥٩.

(٣) ممن نسبه إليه: نتائج التحصيل ١/ ٩٢ ـ وزواهر الكواكب ١/ ١٨ ـ والفتح الودودي١/ ١٧ ـ ومحقق التسهيل ص١ من الدراسة ـ ومحقق شرح الكافية الشافية ١/ ١٧ ـ ومحقق إكمال الإعلام ص١٣ من الدراسة ـ ومحقق شرح العمدة ١/ ١٨ ـ ومحقق إرشاد السالك ١/ ٩ ـ ومحقق إيجاز التعريف ص١٣.

(٤) **انظر**: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بتحقيق شيخنا محمد بن عبد الرحمن المفدى حفظه الله ١/ ٢٥.

(٥) في مخطوطتي: دار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٢) ـ ودار الكتب المصرية برقم (٣١٦٦٣).

(٦) في مخطوطة الظاهرية برقم (١٦٩٧).

(٧) في مخطوطات: الظاهرية برقم (١٦٩٣) ـ والظاهرية برقم (١٦٩٥) ـ والأزهرية برقم (٨٧٥١) ـ والخزانة العامة بالرباط برقم (٥٨٨) ـ والخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٢٢ك) ـ ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٥٦٦).

(٨) في مخطوطتي: الظاهرية برقم (٦٧٧٩) ـ والظاهرية برقم (٦٧٢٠).

عبد الله) ثلاثًا، فالخلاصة أن أكثر النسخ لا تخالف الأقوال الثلاثة الأُوَل المتفق على صحتها، وأن ما نُسب إلى الدماميني تحريف؛ بسبب قوله: «أيضًا» بعد «عبد الله».

أما القول السادس فجاء في المحقَّق من (طبقات النحاة واللغويين)(١) لابن قاضي شُهْبة، وعندي أنه تحريف من النساخ، لم ينتبه إليه المحقِّق، وقد عُدت إلى المخطوطتين(٢) اللتين حَقَّقَ المحقِّقُ الكتاب عليهما فوجدتهما سيئتين جدًّا، وقد كُتِبَت الثانية سنة (١٣١٣هـ)، وهي منقولة من الأولى كما نَصَّ ناسخها على ذلك، فهما في الحقيقة مخطوطة واحدة، وفيهما في الورقة التي فيها ترجمة ابن مالك اضطراب كثير، وضَرْبٌ ومَسْحٌ، وقد كُتِبَت ترجمة ابن مالك مرتين، وضُرب على الأولى، وفي الكتابة الثانية للترجمة غير المضروب عليها كُتب اسم ابن مالك هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله مرتين [كذا] بن محمد بن مالك»(٣)، وحاول ناسخ المخطوطة الأخرى إصلاح الأمر فكتب الاسم هكذا: «محمد بن مالك بن عبد الله بن عبد الله مرتين بن محمد بن مالك»(٤)، وكلتا العبارتين خطأ ظاهر، وصحة العبارة: «محمد بن عبد الله بن عبد الله ـ مرتين ـ بن مالك» كما صرح به ابن قاضي شُهْبة نفسه في كتابه (طبقات الشافعية)(٥)، ولعل «بن محمد» في آخر النسب تحريف عن «مرتين»، ثم جمع الناسخ بين التحريف والمحرَّف عنه، وأما «بن مالك» في أول النسب فلعله سبق قلم؛ لاشتهار ابن مالك بذلك، ولعل الناسخ أراد أن يعود فيضرب عليه بعد الانتهاء من إكمال الاسم، كما ضَرَبَ على أشياء كثيرة في هذه الورقة، ولكنه سها عن ذلك، والله أعلم.

---

(١) **انظر**: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، بتحقيق د. محسن عَيَّاض ص١٣٣.

(٢) إحداهما في الظاهرية برقم (٤٣٨ تاريخ)، والأخرى في دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).

(٣) مخطوطة الظاهرية ق٥٤أ.

(٤) مخطوطة دار الكتب المصرية ق٢٨أ.

(٥) **انظر**: طبقات الشافعية له ٢/ ٥.

❑ كنيته ولقبه:

اتفق المترجمون على أنه يكنى بأبي عبد الله[(١)]، ويلقب بجمال الدين[(٢)].

❑ مولده ووفاته:

اتفق[(٣)] المترجمون على أن ابن مالك وُلِد في مدينة جَيَّان في الأندلس أعادها الله، ثم اختلفوا في سنة ولادته على أربعة أقوال:

١ ـ ٥٩٧هـ، وهذا مقتضى قول من قال: إنه تُوُفِّي وعمره (٧٥) سنة.

٢ ـ ٥٩٨هـ، وهو قول: الهَوَّاري، وابن قاضي شُهْبة، وابن مَكْتُوم، وابن غازي، وابن طُولُون، والخُضَري، وقدَّمه ابن الجَزَري[(٤)]، ونقله بعضهم عن ابن مالك، ولا يثبت[(٥)].

٣ ـ ٦٠٠هـ، وهو قول: عبد الباقي اليَمَني، وابن شاكر، وابن كثير،

---

(١) وقال محقق إيجاز التعريف ص١٣: «اشتهرت تكنيته بابنه عبد الله» وهذا وهم؛ فليس له ولد اسمه عبد الله، بل كل أبنائه اسمهم محمد. **انظر** أبناءه في ص٢٣.

(٢) وقال محقق شرح الكافية الشافية ١/١٧ ـ ١٨: «وهناك لقب آخر له ذكره ابن طولون [في مخطوط هداية السالك ق١] وانفرد به، وهو (جلا الأعلى)، فقد قال في حديثه عنه: «الشيخ جمال الدين أبو عبد الله المشهور بـ(جلا الأعلى)»، ونقله عنه: محقق إكمال الإعلام ١/١٤ ـ ومحقق إيجاز التعريف ١٤، **قلتُ**: هذا تحريف لـ«المشهور بجده الأعلى» كما جاء في كتاب ابن طولون (القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية) في ترجمة ابن مالك ٢/٥٣٢.

(٣) جعل محقق شرح الكافية الشافية ١/١٨ مكان مولده مختلفًا فيه، فقال: «الغريب أن يختلفوا في موطن ولادته»، والمخالف عنده يوسف سركيس في معجم المطبوعات ١/٢٣٢؛ إذ ذَكَرَ أن ابن مالك وُلِدَ في دمشق، وعندي أنَّ هذا خطأ، لا مخالفة، وأن المترجمين متفقون على مكان ولادته.

(٤) **انظر** على التوالي: شرح الهواري ١/٦٦ ـ وطبقات الشافعية ٢/١٤٩ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/١٤٨ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٠ ـ وحاشية الخضري ١/٦ ـ وغاية النهاية ٢/١٨٠.

(٥) **انظر** الكلام على ذلك في بيان سنة وفاته.

والفيروزآبادي، والسيوطي في المُزْهِر[١].

٤ ـ ٦٠١هـ، وهذا الذي اكتفى به ابن أَيْبَك[٢].

وتَرَدَّدَ بعض المترجمين بين (٦٠٠هـ) و(٦٠١هـ)، كالذهبي، والبرهان بن القَيِّم، والسُّبْكي، والسيوطي في بغية الوعاة، وابن المَقَّري، ويس الحِمْصي، وابن العِمَاد[٣].

والراجح عندي أنه وُلد سنة (٥٩٨هـ)؛ لأن عَصْرِيَّه كمالَ الدين بن العَدِيم (ت٦٦٠هـ) صاحب كتاب (بُغْية الطَّلَب في تاريخ حَلَب) نقل أن الشيخ جمال الدين أَخْبَرَهُ بذلك[٤].

وتُوُفِّي ابن مالك سنة (٦٧٢هـ) اتفاقًا[٥]، في ليلة الأربعاء، لاثْنَتَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ من شعبان[٦]، فعُمره ـ على ما رَجَّحْتُ في مولده ـ (٧٤) أربع

(١) **انظر** على التوالي: إشارة التعيين ٣٢١ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ والبداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ والبلغة ٢٠١ ـ والمزهر ٢/ ٣٩٧.

(٢) في الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦.

(٣) **انظر** على التوالي: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١٠٩ ـ وإرشاد السالك ١/ ٧٢ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥ ـ وحاشية يس ١/ ٤٤ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩.

(٤) نقل ذلك: ابن مكتوم في ذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ٢/ ١٤٩، ونصه: «هذا هو الصواب، ففي تاريخ حلب للشيخ كمال الدين بن العديم أن الشيخ جمال الدين أخبره بذلك»، قلتُ: تاريخ حلب هنا هو (بغية الطلب في تاريخ حلب) لعمر بن أحمد بن هبة الله العقيلي (ت٦٦٠هـ)، المعروف بكمال الدين بن العديم، وقد أطلت البحث فيه عن هذا النقل فلم أُوفق إليه، ولكن صاحبه كثير النقل عن عصريِّه جمال الدين [وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمود الصابوني (٦٠٤ ـ ٦٨٠هـ)، انظر: تاريخ الإسلام ٥٠/ ٣٦٨]، فإن كان الجمال عند ابن العديم هو ابن مالك فالقطع بهذا القول قاطع، وإن كان الجمال هو الصابوني، فهو عصري ابن مالك، وأعلم به من غيره.

(٥) وما جاء في حاشية الشمني على المغني ١/ ١٠٦ أنه توفي سنة (٦٧١هـ) فخطأ، ولعله خطأ طباعي، وجاء في إرشاد الساري للقسطلاني ١/ ٤٠ إشارة إلى أن ابن مالك كان حيًّا سنة (٦٧٦هـ)، وهو خطأ أو تحريف عن (٦٦٧هـ)، والله أعلم.

(٦) **انظر**: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ والعبر ٥/ ٣٠٠ ـ وطبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٦٧ ـ =

وسبعون سنة، وصُلِّي عليه في الجامع الأموي[(١)]، ودفن في صالحية دمشق في سفح قاسيون اتفاقًا[(٢)]، رحمه الله رحمة واسعة.

نَشْأَتُهُ، ورِحْلاتُهُ، وطَلَبُهُ للعِلْمِ، وشُيوخُهُ، وتَدْرِيسُهُ:

وُلِدَ ابنُ مالك ونشأ في مدينة جَيَّانَ في الأندلس، وفيها تلقَّى نصيبًا من العلم، ثم هاجَرَ منها إلى المشرق، فمَرَّ بمصر فالحجاز حاجًّا، ثم طوَّف في الشام مستكملًا طلبه للعلم، فَبَرَّزَ وفاق أقرانه، حتى استقَرَّ في دِمَشْقَ عالمًا مِلْءَ الدنيا، وفيها مات سنة (٦٧٢هـ).

ولا نَعْلَمُ عن أبويه شيئًا، إلا أنَّ عَدَمَ عودةِ ابن مالك إلى الأندلس بعد هجرته إلى المشرق وعَدَمَ حديثه عنهما يجعلنا نظنُّ أنهما ماتا قبل هجرته، ولعل أباه مِمَّنْ قُتِلَ في موقعة العُقَابِ سنة (٦٠٩هـ)، التي هُزِمَ فيها المسلمون أمامَ النصارى، فإنْ صَحَّ هذا فقد يَتِمَ ابنُ مالك وعُمرُهُ (١١) إحدى عَشْرَةَ سنة، ومن عادة كثير من الأرامل أن يَدْفَعْنَ بأبنائهن إلى طلب العلم، ولعلَّ هذا ما قامت به أُمُّ ابن مالك، الذي طلب العلم في بلده جَيَّانَ على مُقْرِئها ونَحْوِيِّها أبي المُظَفَّرِ ثابتِ بن محمد بن يوسف بن حَيَّان (وقيل: خِيار) الكُلاعي اللَّبْلي (ت٦٢٨هـ)[(٣)].

ويغلبُ على ظنِّي أنَّ أمَّه ماتت وهو في نحو العشرينَ سنة، فسَهُلَ عليه

= وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٥ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٤ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٤ ـ وفي غاية النهاية ٢/ ١٨١ أنه توفي في ثالث عشر شعبان، وفي البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ثاني عشر رمضان.

(١) **انظر**: غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) **انظر**: القلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٤، واختُلِفَ في التُّرْبةِ التي دُفِنَ فيها، فقيل: في الرَّوْضةِ أعظم تُرْبةٍ في الصَّالِحِيَّة. **انظر**: هداية السالك ص٧ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، وقيل: في تُرْبةِ القاضي عِزِّ الدين بن الصائغ. **انظر**: البداية والنهاية ١٣/ ٢٦٧ ـ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٥١، وقيل: في تُرْبة الأُرْمَوِيِّ، وقيل: في مَغارةِ الجُوع. **انظر**: القلائد الجوهرية ٢/ ٥٣١ ـ وشرح الألفية لابن طولون ١/ ٢١.

(٣) **انظر**: إشارة التعيين ص٢٣٠ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٩.

تَرْكُ جَيَّانَ والرِّحلةُ في طلب العلم، وبخاصَّةٍ بعد رحيل شيخه أبي المُظَفَّرِ إلى غَرْناطَةَ قُرابةَ سنة (٦٢٠هـ) حتى عُدَّ من نزلائها[١]، ومع اضطراب البلاد بالفتن المتتالية، وغَزْوِ النصارى لها، وسقوطِ البلدانِ في أيديهم واحدةً إِثْرَ أخرى.

فيَمَّمَ نحوَ المَشْرِقِ، ومَرَّ في طريقه بإِشْبِيلِيَّةَ، وحَضَرَ عند نَحْوِيِّها الكبير الأستاذ أبي علي عُمَرَ بن محمد الشَّلَوْبِينِ الإِشْبِيلِيِّ مَوْلِدًا وسَكَنًا ووفاةً (ت٦٤٥هـ)، وبَقِيَ عنده بِضْعَةَ عَشَرَ يومًا[٢].

ويترجَّحُ عندي أنَّ ابن مالك شَرَعَ في رِحْلته إلى المَشْرِقِ قُرابةَ سنة (٦٢٠هـ)، ودَخَلَ دِمَشْقَ قبلَ سنة (٦٢٥هـ)، وعُمرُهُ ما بين (٢٢) و(٢٧) سنة.

وأَخَذَ في دِمَشْقَ عن أبي صادِقٍ الحسن بن صادق المَخْزُومِيِّ المصريِّ (ت٦٣٢هـ)، وأبي الفضل بن أبي الصَّقْرِ مُكَرَّم نَجْم الدين بن محمد بن حَمْزَةَ القُرَشِيِّ الدِّمَشْقِيِّ (ت٦٣٥هـ)، وأبي الحسن عليٍّ عَلَم الدين بن محمد بن عبد الصَّمَدِ الهَمْدانيِّ المصريِّ السَّخاويِّ (ت٦٤٣هـ)، وأبي عبد الله محمدٍ شَرَفِ الدين بن أبي الفَضْلِ المُرْسِيِّ (ت٦٥٥هـ).

ورجَّحْتُ أنه ارتحَلَ من دِمَشْقَ إلى حَلَبَ قرابة سنة (٦٣٠هـ)، فلازَمَ فيها نَحْوِيَّها الكبير ابن يَعِيشَ أبا البقاء يَعِيشَ موفَّقَ الدين بن عليٍّ الحَلَبيَّ (ت٦٤٣هـ) مُدَّةً، ثم تَرَكَهُ ولازَمَ تلميذه البارع ابن عَمْرونَ أبا عبد الله محمدًا جمال الدين بن محمد الحَلَبيَّ (ت٦٤٩هـ)، فهو قد لازَمَ نَحْوِيَّيْ حَلَبَ الكبيرَيْنِ، ويَظْهَرُ أنهما أُعْجِبا به وأجازاه ورَشَّحاهُ للتدريس وللإمامة في المدرسة السُّلْطانية.

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام ٤٥/٣٠٧ ـ والتكملة لكتاب الصلة ١/١٩١ ـ وذيل معرفة القراء الكبار ص٦١٠ ـ والوافي بالوفيات ١٠/٢٩١ ـ والبلغة ص٧٥.

(٢) **انظر**: إشارة التعيين ص٣٢١ ـ وشرح الهواري ١/٦٧ ـ وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٣ ـ وغاية النهاية ٢/١٨١ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٠ ـ ونفح الطيب ٢/٢٢٩ ـ ونتائج التحصيل ١/٩٥.

وفي حَلَبَ أطال ابن مالك المُقام، وبَرَزَ نَجْمُهُ، فتصَدَّرَ للتدريس والتأليف، فألَّفَ شرحه للجُزُولِيَّة، ونَظَمَ الكافية الشافية، والإعلام بمُثَلَّث الكلام (المنظوم).

وعَلَتْ مَكانتُهُ عند الملك الأَيُوبيِّ الملك العزيز محمد ابن السلطان الظاهر غازي (ت٦٣٤هـ) وابنه الملك الناصر صلاح الدين يوسف (ت٦٥٩هـ)[١]، الذي كان مُقَرِّبًا للعلماء والأدباء، و«كان الناس معه في بُلَهْنِيَةٍ من العيش»[٢]، والملكُ الناصر صار مَلِكًا على حَلَبَ سنة (٦٣٤هـ)، ومَلَكَ دِمَشْقَ سنة (٦٤٨هـ) إلى سنة (٦٥٨هـ)، وجعلها دارَ حُكْمِهِ، فلعل ابن مالك انتقلَ من حَلَبَ إلى دِمَشْقَ بعد مُلْكِ الناصر لها وتمتُّعِها بالاستقرار والبُلَهْنِية؛ أي: بعد (٦٤٨هـ)، فيكون قد بَقِيَ في حَلَبَ قرابة (١٨) سنة، من سنة (٦٣٠هـ) إلى سنة (٦٤٨هـ) تقريبًا.

وفي سنة (٦٥٧هـ) عَزَمَ هُولاكو مَلِكُ التَّتار الغاشم على غَزْوِ الملك الناصر؛ لأنه رَفَضَ الدخول تحت طاعته، وفرَّ الناس من وجهه، ومنهم ابن مالك الذي فرَّ إلى حَمَاةَ.

إذَنِ انتقَلَ ابن مالك إلى حَمَاةَ قرابة سنة (٦٥٧هـ)، وانتصَرَ المسلمون بقيادة قُطُزٍ المَمْلُوكيِّ على التَّتار في موقعة عَيْنِ جَالُوتَ سنة (٦٥٨هـ)، وكَسَرُوا شَوْكَةَ التَّتَار، وقُتِلَ الناصرُ صلاح الدين يوسف سنة (٦٥٩هـ)، فاستولى المماليك على الشام، وقَضَوْا على مُلْك الأَيُوبِيِّينَ، عدا مَلِكِ حَمَاةَ الأَيُوبيِّ الملكِ المنصورِ محمدٍ ناصرِ الدين بن المُظَفَّرِ محمودٍ تقيِّ الدين بن محمدٍ المنصورِ بن عُمَرَ تقيِّ الدين بن شاهِنْشاه بن أيوب[٣]، الذي رَغِبَ ابن مالك في البقاء عنده حتى تَسْتَقِرَّ الأوضاع.

وسُرْعانَ ما أَحْكَمَ الظاهر بَيْبَرْسُ قَبْضَتَهُ على دِمَشْقَ في سنة

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢٤٠ ـ والعبر للذهبي ٥/ ٢٥٦.

(٢) العبر للذهبي ٥/ ٢٥٦.

(٣) انظر ترجمته في: العبر للذهبي ٥/ ٣٤٥ ـ وسير أعلام النبلاء ٤٤/ ٣٧٧ ـ وتاريخ ابن خلدون ٥/ ٤٢٤ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٧٧.

(٦٥٩هـ)، ولم تَمْض سنةٌ حتى نَعِمَتْ بالاستقرار والأمان، ولا شَكَّ أنَّ ابن مالك في حَمَاةَ كان يُتابعُ كُلَّ ذلك، فقَفَلَ بعد استقرار دِمَشْقَ عائدًا إليها ومُسْتَقِرًّا فيها.

فبَقِيَ ابن مالك في حَمَاةَ قرابة (٥) سنوات، أَلَّفَ فيها ألفيَّته التي سمَّاها (الخلاصة) في النحو.

ثم عاد إلى دمشق مَرَّةً أخرى بعد سنة (٦٦٠هـ)، وظَلَّ فيها حتى توفِّيَ سنة (٦٧٢هـ)، وبَقِيَ فيها عالمًا كبيرًا مِلْءَ الدنيا، تحترمُهُ الخاصَّةُ والعامَّةُ، فقد «تكاثَرَ الطلبة عليه»[(١)]، وقرؤوا عليه كُتُبَهُ وكُتُبَ غيره[(٢)]، كما قرؤوا عليه القراءات[(٣)]، «وتَصَدَّرَ بالتُّرْبةِ العادِلِيَّة وبالجامع المعمور»[(٤)]، فصار شيخ المدرسةِ العادِلِيَّة الكُبْرى لقسم القِراءاتِ والعربية[(٥)]، وهو منصب كبير، يتطلَّبُ جهدًا كبيرًا؛ إذ يُدَرِّسُ الشيخُ في المدرسة والجامع القراءات والعربية، وقد اجتهد ابن مالك في ذلك، حتى كان «إذا لم يَجِدْ أحدًا يقومُ إلى الشُّبَّاك، يقول: «القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ»، ثم يدعو ويذهب،

---

(١) نفح الطيب ٢/٢٢٨.

(٢) مما قرئ عليه من كتبه (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) قرأه عليه تلميذه ابن جَعْوان محمد بن محمد بن عباس، أبو عبد الله شمس الدين الأنصاري الشافعي، قرأه عليه مرتين. **انظر** صورة إجازته بذلك في: تحقيق إكمال الإعلام ١/١٨٧، ومما قُرِئَ عليه من كتب غيره (الكافية) لابن الحاجب، وعلَّق عليها، وكَتَبَ تعليقاته عَدَدٌ من تلاميذه، كبدر الدين بن جماعة، وانتهى من تعليقه سنة (٦٧٠هـ)، وطُبِعَتْ تعليقاتُهُ باسم (شرح كافية ابن الحاجب، لابن جَمَاعة)!.

(٣) ومن ذلك أن تلميذه أبا بكر بن يوسف زين الدين بن الحَرِيريِّ الشافعيَّ المعروف بالمِزِّيِّ (ت٧٢٦هـ)، قَرَأَ جَمْعًا للسبعة عليه الى سورة الحج، ولم يُكْمِلْ لموت ابن مالك. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار ٢/٧٤٩، وكذلك تلميذه محمد بن منصور بن موسى الحلبي الشافعي (ت٧٠٠هـ) قرأ عليه كتابه (المالِكِيَّة) في القراءات، في (٢٥/٩/٦٦٥هـ). **انظر** إجازته بذلك في: صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٤) تاريخ الإسلام ٥٠/١١٠ ـ والوافي بالوفيات ٣/٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/٤٧٧ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٥) **انظر**: غاية النهاية ٢/١٨٠.

ويقول: «أنا لا أرى أنَّ ذِمَّتي تَبرَأُ إلا بهذا؛ فإنه قد لا يُعْلَمُ أني جالس في هذا المكان لذلك»[(١)].

وفوق ذلك كلِّه أرادَ ابن مالك أن يَجْمَعَ تجربته العلمية النحوية، وأن يُحَرِّرَ آراءه الشخصية في كتاب عظيم، فكان كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، الذي يُعَدُّ أعظمَ كُتُبِ ابن مالك، وفيه زُبْدةُ علمه وآرائه، وقد تَوَفَّرَ عليه يُنَقِّحُهُ ويُراجِعُهُ ويُغَيِّرُ فيه، ثم شَرَعَ يَشْرَحُهُ ويُنَقِّحُهُ للمرة الأخيرة، ولكنه توفِّي قبل أن يُكْمِلَ ما أراد.

❏ تلاميذه:

تلاميذ ابن مالك كثيرون جدًّا، وقد وجدتُ له تلاميذ لم يذكرهم الدارسون المعاصرون الذين اطلعتُ على دراساتهم[(٢)]، وهم:

١ ـ محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السُّلَمِيُّ الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفُوَيْرة (ت٦٧٢هـ)[(٣)].

٢ ـ محمد بن عبد القوي بن بَدْرانَ المَرْداوِيُّ الجُمَّاعِيلِيُّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٦٩٩هـ)[(٤)].

٣ ـ محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البَعْلَبَكِّيُّ الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٦٩٩هـ)[(٥)].

٤ ـ محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت٧٠٠هـ)[(٦)]، قرأ عليه في العربية، وقرأ عليه كتابه

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) وأكثرهم إحصاءً محقِّق إكمال الإعلام د. سعد الغامدي ١/ ٣٧ من الدراسة.

(٣) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١٩٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٦٦ ـ والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٥٣.

(٤) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٤٧ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٤٥٢.

(٥) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٤٤ ـ والوافي بالوفيات ٣/ ١٩٦.

(٦) **انظر** ترجمته وتلمذته له في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٨٩ ـ والدرر الكامنة ٦/ ٢٠.

(المالكية) في القراءات مرتين، وأجازه في المرتين، الأولى في ٩/٢٥/ ٦٦٥، والأخرى في ١٠/١/٦٦٦[١].

٥ ـ محمد بن غالب بن يونس بن شُعْبة الأنصاري الجَيَّاني أبو عبد الله، شمس الدين (ت٧٠٢هـ)[٢]، قرأ عليه كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح)، وأجازه[٣].

٦ ـ أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرَّحَبِيُّ الشافعي الشاغوري، شهاب الدين (ت٧٠٣هـ)[٤].

قيل: إنَّ ابن مالك كَمَّلَ شرحه للتسهيل، وإنَّ نسخته الكاملة عند هذا الطالب، فلمَّا مات ابن مالك ظَنَّ أنهم يُجْلِسونه مكانه، فلما خَرَجَتْ منه الوظيفة تألَّمَ، فأخذ الشرح معه إلى اليمن غاضبًا على أهل دمشق[٥].

٧ ـ محمد بن الفضل بن سلطان بن عِمَاد بن تَمَّام الجَعْبَري ثم الحلبي، المعروف بابن الخطيب (ت٧١٣هـ)[٦].

٨ ـ إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين (ت٧٢١هـ)[٧].

٩ ـ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العِبَادي، أبو

---

(١) **انظر** صورة الإجازتين في صور المخطوطات، في ص٥٥.

(٢) **انظر** ترجمته في: معجم الذهبي ص١٧٠ ـ والدرر الكامنة ٥/٣٩٢، وفي الدرر تلمذته على ابن مالك.

(٣) كما في صورة الإجازة في آخر كتاب شواهد التوضيح والتصحيح، ص٢٧٣.

(٤) **انظر** ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٠/١٦٧، وفيه: «وأظنه كان من تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك» ـ والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ١/٥٥٩ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٤.

(٥) **انظر**: فوات الوفيات ١٠/١٦٧ ـ وبغية الوعاة ١/١٣٤.

(٦) **انظر** ترجمته في: الدرر الكامنة ٥/٤٠١، ٤٠٣، وفيه: «وأخذ عن ابن مالك ولازمه».

(٧) **انظر** ترجمته في: الدرر الكامنة ١/٤٣٥، وفيه: «قرأ شيئًا من العربية على ابن مالك».

عبد الله، المعروف بابن الخَبَّاز (ت٧٥٦هـ)[١].

تنبيه:

قال الذهبي: «سمعتُ الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول: أُلِينَ للشيخِ المَجْدِ الفقهُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ»»[٢].

وأبو العباس هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميَّة الحَرَّاني، والمراد بالشيخ المجد: جَدُّه عبد السلام أبو البركات مجد الدين بن تيميَّة، فهل تَدُلُّ هذه الرواية على أن ابن تيمية حضر عند ابن مالك؟

قلتُ: ليس هذا بمستَبْعَدٍ؛ فهو بَلَدِيُّهُ، وابنُ تيميَّةَ طَلَبَ العلم صغيرًا، وابنُ مالك كان عالم زمانه في العربية، وعُمْرُ ابن تيمية عندما مات ابن مالك (١١) سنة؛ لأنه وُلِدَ سنة (٦٦١هـ)، وهو عُمْرٌ مناسبٌ لحضور الدروس.

وعبارة «كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول» ليست نصًّا في التلقي؛ فلذا يبقى الأمر محتملًا، ولكنَّ قرائن المكان والزمان ترجِّحُ التلقي فيها، ولكني لم أَجِدْ من نصَّ على هذه التلمذة.

❑ أبناؤه:

اشتهر عند كثير من الدارسين[٣] أنَّ له ابنين، والصواب أنَّ له ثلاثة أبناء، كل واحد منهم سماه: محمدًا، وهم:

١ ـ بدر الدين، أبو عبد الله، وهو أكبر أبنائه وأشهرهم، توفِّي سنة (٦٨٦هـ)[٤].

---

(١) **انظر** النص على أنه من تلاميذه في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩٢ ـ وتاريخ الإسلام ٤٨/ ١٢٧.

(٣) منهم: محقِّق التسهيل ص١٤ من الدراسة ـ ومحقِّق شرح العمدة ١/ ٣٩ ـ ومحقِّق إكمال الإعلام ١/ ١٧ من الدراسة.

(٤) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥١/ ٢٨٣ ـ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٥ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٨.

٢ ـ تقيُّ الدين، الملقَّب بـ(الأسد) (ت٦٩٩هـ)، وهو الذي ألَّف ابنُ مالك له: (المقدِّمة الأَسَدية)، وسماها به[١].

٣ ـ شمس الدين، وكان شيخًا حَسَنًا، بهيَّ المنظرِ، كثيرَ التلاوة، لَقَّنَ بالجامع الأموي أكثَرَ من أربعين سنةً، وكان يَسْأَلُ الطلبة، فإذا قال أحدهم: «قرأتُ ألفيَّةَ ابنِ مالك، يَفْرَحُ ويقول: «ألفيَّة والدي»»، توفِّي سنة (٧١٩هـ)[٢]، وهذا الابن قليل الذكر، وغير مشهور.

مؤلَّفاته:

لابنِ مالكٍ مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ في النحو، والتصريف، واللغة، والقراءات، وغيرها، ومن كتبه المطبوعة:

في النحو: تسهيلُ الفوائد وتكميلُ المقاصد (وهو أعظَمُ كتبه)، وشرحه، والخُلَاصة في النحو، المشهورةُ بالألفيَّة (وهي أشهَرُ كتبه)، وشرحُ عُمْدةِ الحافظ وعُدَّةِ اللافظ، وشواهدُ التوضيح والتصحيح لمشكِلَاتِ الجامعِ الصحيح، والكافيةُ الشافية، وشَرْحُها، والنُّكَتُ النحويَّة على مقدِّمة ابن الحاجب[٣].

وفي التصريف: التعريف في ضروريِّ التصريف، ولاميَّة الأفعال، وإيجازُ التعريف في علمِ التصريف.

وفي اللغة: الاعتضاد في الفرق بين الظاءِ والضاد، وشرحُهُ، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد، والإعلام بتثليث الكلام (المنظوم)، وإكمالُ الإعلام بتثليث الكلام، والألفاظُ المختَلِفَة في المعاني المؤتَلِفَة، وتحفةُ المودود في المقصور والممدود، وثلاثيَّات الأفعال، والنَّظْمُ الأَوْجز فيما يُهْمَزُ وما

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/ ١٦٦، وفيه: أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٥/ ٤٥٧، والنقل منه.

(٣) وقد طبعت باسم (شرح الكافية) لابن جماعة!

لا يهمز، وشَرْحُه، وَوِفَاقُ المفهوم في اختلافِ المَقُولِ والمرسوم، وذِكْرُ معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصَّل، وَوِفَاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

وفي القراءات: المالكيَّة، وهي منظومة داليَّة.

❐ مكانته:

ابن مالك نَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ مُقْرِئٌ، كان في النحو والتصريف بحرًا مُتلاطمًا، وفي اللغة إليه المنتهى، وفي القراءات ثبتًا حافظًا.

وكان ذا دينٍ متين، صادقَ اللَّهْجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفور العقل.

وكان نَظْمُ الشِّعْرِ عليه سهلًا، رَجَزُهُ وطَوِيلُهُ.

ومِمَّا يَدُلُّ على تعظيم الخاصَّة له ـ بَلْهَ العامَّةَ ـ أنه كان إذا صلَّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعه قاضي القضاة أبو العباس بن خَلِّكَانَ أحمد بن محمد، إلى بيته تعظيمًا له[1]، وكان تلميذه النَّوَوِيُّ (ت٦٧٦هـ) يقول عنه: «شيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله تعالى عنه، وهو إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مُدَافَعَةٍ»[2]، وبالَغَ تلميذه أبو الحسين علي شرف الدين بن محمد اليُونِينِيُّ (ت٧٠١هـ) فلقَّبه بـ(شيخ الإسلام)[3].

❖ ❖ ❖

(١) **انظر**: الوافي بالوفيات ٣/٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٣٧٦ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٣.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٣/٥٩، ونحوه في ٣/ ٢٤٠.
(٣) كما نقله من خطه القسطلاني في إرشاد الساري ١/ ٤٠ ـ ٤١.

نُبْذة عن ألفيَّة ابن مالك

اسمها:

سمَّى ابنُ مالك ألفيته في النحو: (الخُلاصة)، وتُقيَّدُ بـ(في النحو)، فقال في آخرها:

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ   نَظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ   كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلا خَصَاصَهْ(١)

ويدل على أن عبارة (في النحو) ليست من اسم الألفية ـ بل هي تقييد لها لتتميز عن غيرها من الكتب المسمّاة بـ(الخُلاصة) ـ أن كثيرًا ممن ذكروها يسمونها (الخلاصة)(٢)، وتارة (الخلاصة في النحو)، وربما تجاوزوا ذلك إلى عبارات أخرى(٣).

وقد اشتَهرَتِ (الخُلاصةُ) بألفيَّة ابن مالك أو بالألفيَّة؛ لأنها ألف بيت من مَزْدَوِجِ الرَّجز، وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك بقوله:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ   مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(٤)

---

(١) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيتان ٩٩٩ ـ ١٠٠٠.

(٢) **انظر**: خاتمة نسخة (أ)، وإجازة نسخة (ب)، انظر: صورهما في صور المخطوطات ص٥٧، ٥٩، وانظر: تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٥ عن ابن الناظم، وفي شرح الهواري ١/ ٦١: «الموسومة بالخلاصة»، وفي المقاصد الشافية ١/ ٢: «وهي المسماة بالخلاصة»، وفي الفتح الموودي ١/ ١٩: «المسماة بالخلاصة على ما هو الحق».

(٣) سماها ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٠ (الخلاصة الألفية في علم العربية)، وجاءت في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٤٥ ـ والمعجم المفهرس لابن حجر ص٤١٢ باسم (الخلاصة في علم العربية).

(٤) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيت (٣).

عدد أبياتها:

أبيات ألفية ابن مالك ـ بحسب تحقيقي ـ (١٠٠٢) بيتان وألفُ بيتٍ، تَتِمُّ ألفًا بقوله: (مع ما قبله):

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا على جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ (الكَافِيَةِ) الخُلاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بلا خَصَاصَهْ

وبعده بيتان فيهما الحمد لله، والصلاة على نبيه محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه.

وقد وَقَعَ اختلافٌ شديد بين النسخ؛ وكذلك بين الشروح ـ في عَدِّ بَيْتٍ من الألفية، وهو البيت (٨٩٧) في باب الوَقْفِ، ولفظه:

ووَصْلَ ذِي الهاءِ أَجِزْ بِكُلِّ ما حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

فثبت في ثلاث نُسَخٍ وخمسة شروح، وسَقَطَ من ثلاث نُسَخٍ وستة شروح[(١)]، وقد يَسْنُدُ سقوطَهُ أنَّ البيت الذي بعده يُغْني عنه؛ ولذا رَجَّحتُ أنه من الأبيات التي غيَّرها ابنُ مالك نفسُهُ، فحَذَفَها من الإبرازة الأخيرة للألفية[(٢)].

وهناك بيتان ادعى بعضهم أنهما من الألفية، وليسا منها[(٣)].

والراجح أنَّ الألفية ليست من مشطور الرجز، ليقال: كلُّ شَطْرٍ بيتٌ، والبيتان مَزْدَوِجٌ، فعَدَدُ الألفية بالأبيات ألفا بيتٍ وأربعةُ أبياتٍ، وعَدَدُها بالمَزْدَوِجاتِ ألفُ مَزْدَوِجٍ ومَزْدَوِجانِ، ويكون لفظ: (ألفيَّة) منسوبًا إلى ألفَيْ بيتٍ، أو ألفِ مَزْدَوِجٍ.

بل هي من تامِّ الرَّجَز، فكلُّ شَطْرينِ بيتٌ مُقَفًّى مَزْدَوِجٌ، وعدد الألفية ألفُ بيتٍ وبيتان من المزدوج، ويكون لفظ: (ألفيّة) منسوبًا إلى ألف بيت؛

---

(١) **انظر** تخريجه في تعليقي على البيت (٨٩٧).

(٢) **انظر** بحثي: سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا (عدد أبياتها).

(٣) **انظر** التعليق عليهما بعد البيت (٧)، وبعد البيت (٦٧).

ويدل لذلك أن ابن مالك نَصَّ على أن (الألفيَّة) منسوبة إلى: (ألف بيت) لا إلى: (ألفين) في (الكافية الشافية)، فقال في آخرها:

«أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعْ سَبْعِ مِئَهْ وَزِيدَ خَمْسُونَ وَنَيْفٌ أَكْمَلَهْ»[١]

والكافية الشافية أَصْلُ الألفية، وإنما تكون أَلْفَيْنِ وسَبْعَ مِئَةٍ ونيِّفًا وخمسين بيتًا إذا جعلناها من الرجز التام، وحينئذٍ يجب أن يُحْمَلَ مُراد ابن مالك في الألفيَّة على مُراده في أصلها (الكافية الشافية)، فيكون قد نَسَبَ (الألفيَّة) إلى ألف بيت لا إلى أَلْفَيْنِ، والله أعلم.

❏ أين أَلَّفَ ابن مالك ألفيَّته؟ ومتى؟ ولِمَنْ؟:

أَلَّفَ ابن مالك ألفيَّته في حَمَاةَ، لشَرَفِ الدين[٢] هِبَةِ الله البَارِزِيِّ (ت٧٣٨هـ)[٣]، وهذا ما ينقله ابن الوَرْدِيِّ (ت٧٤٩هـ) نفسه عن شيخه البَارِزِيِّ، فيقول: «أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هِبَةُ الله البَارِزِيُّ، قال: «نَظَمَ الشيخ جمال الدين الخُلاصةَ الألفيَّة بحَمَاةَ عندنا، برَسْمِ اشتغالي فيها، وكنتُ شابًّا، وخَدَمْتُهُ، ولقد رأيتُ بَرَكَةَ خِدْمتي له»»[٤]، وكان ذلك قرابة سنة (٦٦٠هـ).

وليس من الصواب أن ابن مالك أَلَّفَ ألفيته لابنه تقي الدين[٥] الملقَّب بالأَسَدِ (ت٦٩٩هـ)[٦]، بل الذي أَلَّفه ابن مالك لابنه الأَسَد هو (المقدِّمة

---

(١) الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/٢٢٥٢.

(٢) تأليفه الألفية لشرف الدين البارزي هو السبب المباشر الآنِيُّ، أما السبب الحقيقي فيأتي الكلام عليه في (علاقة الألفية بالكافية الشافية) ص٢٩.

(٣) **انظر**: تاريخ ابن الوردي ٢/٢١٦ ـ وغاية النهاية ٢/١٨١.

(٤) تاريخ ابن الوردي المسمى: المختصر ٢/٢١٦، ونقل نحو ذلك: ابن الجزري في غاية النهاية ٢/١٨١ ـ والمَقَّري في نفح الطيب ٢/٢٣٢.

(٥) مِمَّن ذكر ذلك: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/١٦٦، وتبعهم من المتأخرين والمعاصرين: ابن حَمْدون في الفتح الودودي ١/١٩ ـ ومحقق شرح التسهيل ١/١٥.

(٦) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠ ـ والوافي بالوفيات ١/١٦٦، وفيه أنه توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خطأ.

الأَسَدية)[١].

كيف أَلَّفَ ابن مالك ألفيَّته؟ وما عَلاقَتُها بالكافية الشافية؟:

ألفية ابن مالك خُلاصةُ الكافية الشافية لابن مالك، ومُخْتَصَرَةٌ منها[٢]، والكافية الشافية لابن مالك منظومة طويلة في النحو والتصريف، تتجاوز (٢٧٥٠) بيتٍ[٣]، أَلَّفها ابن مالك في حَلَبَ[٤]؛ **أي**: أنه أَلَّفها قبل تأليف الألفية، وهذا مِمَّا لا خلاف فيه.

وقد شرح ابن مالك الكافية الشافية، وعلَّق عليها نُكَتًا وتعليقات[٥]، ويظهر أن هذه النكت بعضها قبل الشرح وبعضها بعد الشرح، وقد احْتَفَظَتْ نُسْخةٌ من نُسَخِ شرح الكافية الشافية بهذه النكت والتعليقات[٦].

والمتأمِّل في هذه النكت والتعليقات يجد أن أكثرها إصلاحات لمتن الكافية الشافية، وهذا ليس غريبًا على ابن مالك، الذي دَأَبَ على النظر في كتبه بعد تأليفها وقراءتها عليه، فيُغَيِّرُ فيها ويُصْلِح، مما يجعل لكتبه أَكْثَرَ من إبرازة.

والدافع وراء هذه الإصلاحات شعورُ ابن مالك بأنَّ في بعض أبيات الكافية الشافية قصورًا يجب تلافيه، ونقصًا ينبغي إكماله[٧].

---

(١) صَرَّح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ وبغية الوعاة ١/ ١٣٣ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥.

(٢) وصَرَّح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧ ـ وشرح الألفية للهواري ١/ ٧ ـ وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص١٣٥ ـ والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٣ ـ ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥، ٢٣٢ ـ وكشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٣) **انظر**: الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/ ٢٢٥٢.

(٤) **انظر**: غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٥) **انظر**: كشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٦) وهي نسخة شستربتي، رقم (٤٥٨٠)، خاص (١٢٤)، كتبت سنة (٧١٨هـ)، وهي الأصل الذي اعتمد عليه محققها د. عبد المنعم هريدي، وهي منقولة من أصل عليه خط المؤلف. **انظر**: شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٧) ذكرت صور هذه الإصلاحات، وأمثلة عدة لكل صورة في بحثي (سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا).

كل ذلك أقنع ابن مالك بأن إصلاح ما في الكافية الشافية من قصور قد يصعب ويطول.

أَضِفْ إلى ذلك أنَّ الكافية الشافية لم يَنْقُلْ لنا التاريخ أنها انتشرت بين طلاب العربية، فضلًا عن غيرهم، ولعل ابن مالك رأى أن سبب ذلك هو طُولُها.

فرأى ابن مالك أنَّ تأليف منظومة جديدة يُعالِج فيها الأمرين ـ ما في الكافية الشافية من قصور، وعدم انتشارها لطولها ـ أحسنُ وأسهلُ، وبخاصة أنَّ النظمَ عليه سهلٌ، طويلَه ورجزَه[(١)].

وما زالت الفكرة تقوى حينًا بعد حين في ذهن ابن مالك، حتى تَهَيَّأَتْ له فرصةٌ مناسبة لتأليف هذه المنظومة، وذلك حين داهَمَ التتارُ بلادَ المسلمين وغزوا الشام، وفرَّ الناسُ منهم، ومنهم ابن مالك الذي فرَّ إلى حَمَاةَ[(٢)]، وقلَّ طلب العلم، وحصل له تَفَرُّغٌ استفاد منه في اختصار الكافية الشافية في الخُلاصة (الألفية).

❏ ماذا بَقِيَ من الكافية الشافية في الألفيَّة؟:

استوْعَبَ ابن مالك في الألفيَّة أبوابَ الكافية الشافية وفُصُولَها، سوى بابين[(٣)]، و(١٨) فصلًا[(٤)].

كل ذلك مع المحافظة على ترتيب الكافية الشافية، سوى ستة أبواب غيَّر ترتيبها[(٥)].

---

(١) **انظر** سهولة النظم عليه في: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦ ـ بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ نفح الطيب ٢/ ٢٢٤.

(٢) سبق ذلك في ص١٩ ـ ٢٠.

(٣) هما: باب القسم (وهو في الكافية الشافية ٢/ ٨٣٣)، وباب التقاء الساكنين (وهو في الكافية الشافية ٤/ ٢٠٠٢). **وانظر** في الفهارس (فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية) ص٢٠٢.

(٤) **انظرها** في الفهارس (فهرس ما أسقطه في الألفية من فصول الكافية الشافية) ص٢١٣.

(٥) وهي أبواب: (الموصول)، و(أبنية المصادر)، و(أبنية اسم الفاعل والصفات المشبَّهة =

أما أبيات الكافية الشافية فأبقى منها في الألفية (٢٢٣) بيتٍ بلفظه، و(١٠٦) بيتٍ بأغلب لفظه، و(٢٨) شطرًا بلفظه[(١)].

ويظهر من فهارس ما بقي في الألفيَّة من الكافية الشافية[(٢)] أنَّ ابن مالك بَذَلَ في أول الألفية جهدًا كبيرًا، فكان اختصاره اختصارًا معنويًّا، فينشئ أبياتًا جديدة يختصر فيها أَكْثَرَ ما في الكافية الشافية، حتى لا يكاد شيء ذو بال منها يفوتك، وهذا واضح من نُدْرةِ استعانته بأبيات الكافية الشافية أو أشطرها، فمِنْ أول الألفية إلى باب (أَعْلَمَ وأَرَى)[(٣)] لم يَسْتَعِنْ من الكافية الشافية إلا بـ(١١) بيتًا وشطرين[(٤)].

ثم نجد ابن مالك بعد ذلك يَضْعُفُ عن بعض العمل، وأحيانًا عن أكثر العمل، ففي باب الفاعل (التالي لباب أَعْلَمَ وأَرَى) نجد أكثر الأبيات استعان فيها ابن مالك بالكافية الشافية، وفي باب (النائب عن الفاعل) بعده نجد أغلب الأبيات هكذا، وفي باب (اشتغال العامل عن المعمول) بعدهما نجد جميع الأبيات من الكافية الشافية.

ويبقى ابن مالك إلى آخر الألفية مُراوحًا بين الاختصار اللفظي والاختصار المعنوي، فينشط أحيانًا حتى يجعل بعض الأبواب خالية تمامًا من أبيات الكافية الشافية، كأبواب (أبنية المصادر) و(أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها) و(الاستغاثة) و(التحذير والإغراء)، ويفترُ أحيانًا حتى

= بها)، و(الإخبار بالذي وبالألف واللام)، و(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا)، و(الوقف). انظر الفهارس (فهرس ما غَيَّرَ ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية) ص٢١٤.

(١) **انظر** الفهارس (فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه) ص٢٠٧، و(فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه) ص٢٠٩، و(فهرس ما بقي في الألفية من أشطر الكافية الشافية بلفظه) ص٢١٠، و(فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية) ص٢١١.

(٢) وهي الفهارس (٨، ٩، ١٠، ١١).

(٣) وأبياتها من (١) إلى (٢٢٤).

(٤) سبعة أبيات بلفظها الكامل، وأربعة أبيات بأغلب لفظها، وشطران أُخِذا من بيتين.

يجعل بعض الأبواب غالب أبياتها من الكافية الشافية، كأبواب (النعت) و(عطف النَّسَق) و(نوني التوكيد) و(العَدَد) و(الحكاية).

◻ هل شَرَحَ ابن مالك ألفيَّته؟:

لم يشرح ابن مالك ألفيته، وجاء في تاريخ الإسلام للذهبي، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعَيْني(١) أن له شرحًا عليها، وهذا النقل غريب، ولا يثبُت؛ لأمور، منها: أنه لو ثَبَتَ لكان من أَهَمِّ كتب ابن مالك، فكيف تُغْفِلُهُ بقية المراجع الكثيرة، ولا تنقل عنه شروح الألفية شيئًا، ومنها: أن الذهبي نفسه ترجم لابن مالك في عدة كتب(٢)، ولم يذكر له هذا الكتاب، كما أنه نقل قصة تنفي شرحه للكتاب، فقال: "وقد سُئل الشيخ جمال الدين أن يشرح ألفيته في النحو، فقال: «زين الدين بن المُنَجَّى شَرَحها لكم»"(٣)، فيكون إثباته شرحًا له عليها مناقضًا لهذه القصة.

ويظهر أنه لم يشرحها بسبب ضيق وقته؛ وذلك أنه ألَّف الألفية قرابة سنة (٦٦٠هـ) كما سبق(٤)، وما إن انتهى منها حتى شَدَّ رَحْله إلى دمشق عائدًا مستقرًّا فيها عالمًا مِلْءَ الدنيا، فاشتغل عن شرح الألفية بأعمال أخرى يراها أَهَمَّ، كالتدريس في المدرسة العادلية التي صار شيخ العربية والقراءات فيها، وتأليف أعظم كتبه وخلاصة نحوه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).

وليس أول من شرحها ولده بدر الدين، بل أبو البركات المُنَجَّى بن عثمان بن أَسْعَدَ بن المُنَجَّى التَّنُوخي، زين الدين بن المُنَجَّى (٦٩٥هـ)(٥)، كما سبق في قصة الذهبي قريبًا(٦)، إلا أنَّ أول شرح لها وصلنا هو شرح بدر الدين.

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠ ـ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧١.

(٢) مثل: العبر في خبر من غبر ٥/ ٣٠٠ ـ وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٠.

(٣) تاريخ الإسلام ٥/ ٣٠٠.

(٤) في هذا البحث في ص٢٠.

(٥) **انظر** ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٢٧٨ ـ والوافي بالوفيات ٢٦/ ١٠ ـ وشذرات الذهب ٥/ ٤٣٣.

(٦) **انظرها** في: تاريخ الإسلام ٥/ ٣٠٠ ـ والوافي بالوفيات ٢٦/ ١٠ ـ ومنادمة الأطلال ص٢٣٥.

طبعاتها، وتحقيقها:

أقدم طبعات ألفية ابن مالك كانت في القرنِ الثالثَ عَشَرَ، والذي علمته منها:

١ - طبعة الدار السلطانية، في باريس، سنة (١٢٤٩هـ)، عن مؤسسة دعم الترجمة الشرقية في بريطانيا وإيرلندا، بعناية الفرنسي سلفستر دي ساسي.

٢ - طبعة المطبعة الأميرية، في بولاق، سنة (١٢٥١هـ)، ثم (١٢٥٣هـ).

٣ - طبعة لايبسك، سنة (١٢٦٨هـ)، بعناية الألماني ديتريسي.

٤ - طبعة مطبعة المدارس، في القاهرة، سنة (١٢٩٠هـ).

٥ - طبعة المستشرق الفرنسي أ. غوغويّه (١٣٠٣هـ)، مع ترجمتها للفرنسية، وتعليقات يسيرة عليها بالفرنسية.

ثم كثرت طبعاتها في القرنِ الرابعَ عَشَرَ، وقرننا الخامِسَ عَشَرَ، حتى صار من العسير تتبعها وحصرها(١).

وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعة محقَّقة على نسخ خطية عالية، بل لا أعرف طبعة محقَّقة على عدة نسخ خطية، مع بيان فروقها(٢).

أما متن ألفية ابن مالك مع شروحها التي حُقِّقت فليس فيها فيما أعلم تحقيقٌ حَرَصَ صاحبه على تحقيق متن الألفية على نسخ عالية خاصة بها، بل أَفْضَلُهم حالًا من كان حريصًا على إثبات لفظ الألفية كما هو في مخطوط

(١) انظر كثيرًا منها في: اكتفاء القنوع ٣٠١ - ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٢٣٣ - والمعجم الشامل لصالحية ٥/١٨.

(٢) خرج في أثناء الطباعة طبعتان للألفية، فيهما تعليقات مفيدة، وبيان لبعض الروايات، الأولى باعتناء د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، والأخرى باعتناء الشيخ عبد الله بن صالح الفوزان، وقد أفدتُ منهما في مواضع عدة، فجزاهما الله خيرًا.

الشرح، وبيان فروق نسخ الشرح ـ إن كان له نسخ ـ في ألفاظ الألفية، وكانت نسخه الخطية أو بعضها عالية، ومن هؤلاء: سدني كلازر في تحقيقه لمنهج السالك لأبي حيان، ومحققو شرح الشاطبي للألفية، وفاطمة الراجحي في تحقيقها لشرح المكودي.

ومن المحقِّقين من كانت خدمته لمتن الألفية ضعيفة، **فبعضهم تَجَرَّأ وغيَّر لفظ الألفية الذي في النسخ من أجل موافقة الألفية المطبوعة غير المحققة! وبعضهم أثبت في متن الألفية ما يخالف شرح الشارح، وهذا كثير**، ومن الأمثلة على ذلك[١]:

- قول ابن مالك في البيت (٢) من الألفية:

«مُصَلِّيًا على الرسولِ المصطفى»

غيَّر كثير من المحققين[٢] كلمة (الرسول) الواردة في جميع نسخ الألفية العالية إلى: (النبي)؛ وحجتهم في ذلك أنه الموافق للألفية المطبوعة.

- وقول ابن مالك في البيت (٢٧٩) من الألفية:

«واختار عَكْسًا غيرُهم ذا أُسْرَهْ»

أثبت محقِّق شرح الهواري البيت هكذا، مع أن رواية الهواري (ذو أسرهْ)، ونص عليها في شرحها، فقال: «و(ذو) صفة لـ(غير)»[٣].

- وقول ابن مالك في البيت (٥١٠) من الألفية:

---

(١) **انظر** التعليق على جميع أبيات هذه الأمثلة في تحقيقي لألفية ابن مالك. **وانظر** أمثلة أخرى في: شرح المرادي ١٥٩٧/٣ ـ وشرح البرهان بن القيم ٥٩٠/٢ ـ وشرح الهواري ١٤٧/٢، ٧/٤ ـ وشرح ابن طولون ٩/٢، ٥٢.

(٢) منهم: محقق شرح ابن الناظم ص١٨ (تحقيق د. عبد الحميد السيد) وقال: «في الأصل (الرسول)» ـ والمرادي ٢٦٢/١ ـ والبرهان بن القيم ٧٢/١، وقال: «و(النبي) هو المشهور المتداول» ـ والمكودي ٧٥/١، وذكرت المحققة أن (الرسول) وارد في خمس نسخ منها الأصل، وأما (النبي) فوارد في نسختين متأخرتين جدًّا، ومع ذلك أثبتت في المتن (النبي)؛ لأنه المثبت في الألفية المطبوعة!

(٣) شرح الهواري ١٩٤/٢.

«وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبْ»

أثبت محقِّق شرح البرهان بن القيم البيت بلفظ: (ذَرِبْ) بالذال المعجمة، مع أن ابن القيم فسَّره بأنه «الماهر في الأمور»(١)، وهذا تفسير الدَّرِب بالدال المهملة، وهي روايته ورواية غيره، أما الذَّرِب بالذال المعجمة فهو الحادُّ من كل شيء، ومثله فعل محقِّق شرح ابن طولون(٢)، ونحوهما فعل محقِّق شرح ابن الجزري(٣).

وبسبب عدمِ تحقيقِ ألفية ابن مالك تحقيقًا علميًا يُبَيِّنُ اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسبب انتشارِ طبعات للألفية غير محقَّقة، واعتمادِ المحقِّقين على هذه الطبعات: تَعَجَّلَ بعضُ المحقِّقين في إصدار أحكام على ألفاظ وردت للألفية فيما يحققون، فحكموا عليها بأنها تصحيف، أو خطأ، أو مخالفة لما في الألفية، ومن أمثلة ذلك:

- قول ابن مالك في البيت (٢٥٩) من الألفية:

«ما قَبْلَهُ مَعْمُولَ ما بَعْدُ وُجِدْ»

كذا ورد البيت في شرح المكودي، فغيَّرت المحقِّقة (قَبْلَهُ مَعْمُولَ ما) إلى: (قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا)، وقالت: إنَّ ما في الأصل «تحريف»(٤)، مع أنه رواية الأكثرين.

- وقول ابن مالك في البيت (٥٠٣) من الألفية:

«.................. وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا»

في شرح البرهان بن القيم هكذا، فأثبت المحقِّق: (نَزْرًا وُجِدَا)، وقال في الهامش: «وقوله: (وُجِدا) يخالف ما في متن الألفية وشروحها، فالذي

---

(١) شرح ابن ابن القيم ٢/ ٥٩٢. (٢) **انظر**: شرح ابن طولون ٢/ ٥٤.

(٣) **انظر**: شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص٢٢٥، وفيه: «و(دَرِب) من (الدُّرْبة)»، وصحفها المحقق إلى «و(ذرب) من (الذرية)»!

(٤) شرح المكودي ١/ ٢٩٣، هامش ٢.

فيها وفي شروحها (وَرَدَا)»[١]، وهي رواية للبيت.

- وقول ابن مالك في البيت (٩٨٠) من الألفية:

«وحَذْفُها بالنَّقْلِ رُبَّما عَرَضْ»

في شرح ابن الجزري: (نادِرًا عَرَضْ)، فأثبت المحقق: (رُبَّما عَرَضْ)، وقال في الهامش: «في الأصل: (نادِرًا عَرَضْ)»[٢]، وهي رواية للبيت.

وبسبب عدم تحقيقِ ألفية ابن مالك تحقيقًا علميًّا يُبَيِّنُ اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسببِ انتشارِ طبعات للألفية غير محققة، واعتمادِ المحققين على هذه الطبعات: تابعَ كثيرٌ من طابعي ألفية ابن مالك وضابطيها في الشروح ومحقِّقي شروحها هذه الطبعاتِ في ضبط بعض ألفاظ الألفية على غير وجهها، وسأكتفي هنا بذكر مثالين على ما خالفت فيه هذه الطبعات ـ ومن تابعها ـ ما اتفقت عليه نسخ الألفية العالية:

- قول ابن مالك في البيت (٤٤٨) من الألفية:

«وغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ، كـ(قُدِّسَ التَّقْدِيسُ)»

هكذا في نسخ الألفية، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة: (مَصْدرِهِ) بالجر[٣].

- وقول ابن مالك في البيت (٦١٥) من الألفية:

«وإنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ فالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ»

هكذا في نسخ الألفية بتنوين (حَذْفٍ)، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة (حَذْفِ ما حُذِفْ) بالإضافة[٤].

---

(١) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ١/٥٨٨، هامش ١.

(٢) شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص٤١٧، هامش ١.

(٣) **انظر**: شرح ابن الناظم ص٤٣٥ (تحقيق عبد الحميد السيد) ـ وشرح البرهان بن القيم ١/٥٤٣ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٥٦ ـ والفتح الودودي ١/٣٩٧.

(٤) **انظر**: شرح البرهان بن القيم ٢/٧٠٣ ـ وشرح المكودي ٢/٦٣١ ـ وشرح ابن طولون ٢/١٤٦ ـ والفتح الودودي ٢/٤٥٣.

◻ إبرازُها واختلافُ نُسَخِها:

بعد أن حَقَّقْتُ ألفية ابن مالك على النسخ المذكورة في مخطوطاتها وجدتُ اختلافاتٍ عدة بين تلك النسخ أثبتها في هوامش التحقيق.

وهذه الاختلافات ليست قليلة ليقال: إنها مما يحدُثُ عادةً بين نسخ الكتاب الواحد إذا كَثُرَتْ نُسَخُهُ، بل كثيرة، تشمل الضبط، والتقديم والتأخير، وجَعْلَ كلمةٍ أو عبارةٍ مكانَ أخرى، بل زيادةَ بيتٍ ونقصانَ بيتٍ.

وقد قلَّبتُ في هذه الاختلافات النظر، وأعدتُها إلى خمسة أسباب:

١ ـ خَطأُ النُّسَّاخ، ومن أمثلة ذلك:

ـ جاء في نسخة (ظ١): (كَمَحْمُودِ) بالجر في قول ابن مالك في البيت (٤٣٩):

وقد يُضافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى، كـ(مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ)

والصواب الرفع؛ لأنه خبرٌ مقدَّم.

ـ وجاء في نسخة (أ): (قُصِدَا) مكان (نُبِذَا) في قول ابن مالك في البيت (٧١٣):

وحَذْفُ ذِي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا

ـ وجاء في نسخة (أ): (واحِدٍ) مكان (أَحَدٍ) في قول ابن مالك في البيت (٧٣٠):

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وإحْدَى ....

والمراد (أَحَدٍ) مذكر (إِحْدَى)، لا (واحِدٍ) مذكَّر (واحِدةٍ).

٢ ـ ضَبْطُ الألفية بالقياس اللغوي والنحوي دون الرواية، فقد توسَّع كثير من الشراح [(١)] في شروحهم في ذكر ما يجوز في ألفاظ الألفية من ضبط لغوي ونحوي دون بيان لفظ روايتها، ولا يُستبعَدُ أن يَتجاوَزَ بعض نساخ

---

(١) من أكثرهم توسعًا: خالد في إعراب الألفية، والمكودي في شرح الألفية.

الألفية ذلك إلى كتابة الألفية بهذه الأوجه أو بعضها، فيظن الناظر فيها حينئذ أن كلَّ ذلك من لفظ الألفية وضبطها، ومن أمثلة ذلك:

- أن الهواري[١] جوَّز الرفع في (طِبْقًا) في قول ابن مالك في البيت (١١٦):

والثانِ مُبْتَدًا، وذا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّْ

وفي شرح المكودي أنه «يوجد في بعض النسخ: (طِبْقٌ) بالرفع»[٢].

٣ - إصلاح بعض ألفاظ الألفية وأبياتها، فقد يرى بعض المُطَّلعين على الألفية أن فيها ما يحتاج إلى إصلاح، بتغيير كلمة أو عبارة، فينظم مكانها ما يُصْلِحُ به هذا الخلل، وربما أدخل بعض النساخ هذا الإصلاح في الألفية، حتى يُظَنَّ أنه من رواياتها، ومن أمثلة ذلك أن ابن عقيل أصلح (سِوَاهُ) في قول ابن مالك في البيت (٧٤):

واسْمًا أَتَى وكُنْيَةً ولَقَبَا وأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

إلى: (سِوَاها)، وقال: «ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذا إِنْ سِوَاها صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عليه شيء»[٣]، ثم جاء السيوطي فذكر أنها رواية، وتبعه ابن حَمْدونَ والخُضَري[٤].

٤ - اختلاط ألفاظ الألفية بألفاظ الكافية الشافية، فقد تختلط بعض ألفاظ الألفية بألفاظ أصلها الكافية الشافية عند بعض النساخ، أو يُدْخِلُ بعضُهم بعض أبيات الكافية الشافية في الألفية وليست منها، ومن ذلك[٥]:

- أنه جاء في جميع النسخ: (اقْتَصِرْ) في قول ابن مالك في البيت (٨٢):

.... بـ(ذِي ،وذِهْ ،تِي ،تا) على الأُنْثَى اقْتَصِرْ

---

(١) في شرحه للألفية ١/ ٢٦٣.
(٢) شرح المكودي للألفية ١/ ١٧٣.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٤.
(٤) **انظر**: شرح السيوطي على الألفية ص٧١ - والفتح الودودي ١/ ٩٥ - وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٤.
(٥) **انظر** أمثلة أخرى في البيتين: ٦٨٧، ٧١٥.

وجاء في حاشية نسخة (ظ١) (قُصِرْ)، وهو لفظ الكافية الشافية[(١)].

٥ ـ ابن مالك، فقد اشتهر بكثرة مراجعته كتبه، وتغيير ما يراه محتاجًا إلى تغيير، وأَقْرَبُ مثالٍ على ذلك ما فعله في الكافية الشافية، فقد بقي يغير فيها ويصلح، حتى اختصرها في الخلاصة (الألفية)، كما سبق بيانه[(٢)]؛ ولذا أرى أن ابن مالك فعل ذلك أيضًا في الألفية، فبعد إبرازته الأولى للألفية غيَّر فيها ما رآه محتاجًا إلى تغيير، وما زال يغيِّر حتى كَوَّنَتْ تغييراته إبرازةً أخرى للألفية[(٣)].

ويَغْلِبُ على ظني أنَّ أَبْرزَ من حَمَلَ الإبرازة الأولى ابنُ الناظم بدر الدين، فإذا علمنا أن نسخة (أ) أكثر النسخ مخالفة لنسخة ابن الناظم، وهي مقابلة على نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، ترجَّح أن ابن النحاس مِمَّن حَمَلَ الإبرازة الأخيرة.

وكان من المتوقَّع أن تنتشر الإبرازة الأخيرة؛ لأنها الصورة التي ارتضاها ابن مالك لألفيَّته، وأظن أن الواقع خلاف ذلك، فالمنتشر خليط من الإبرازتين، وأكثره من الإبرازة الأولى.

والسبب في ذلك أنَّ ابن الناظم بعد أن أخذ عن أبيه الإبرازة الأولى

---

(١) **انظر**: الكافية الشافية (مع شرحها) ١/ ٣١٤.

(٢) **انظر**: ص٢٩.

(٣) بعد انتهائي من هذه الدراسة صَدَر كتاب (النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة) للسيوطي محقَّقًا، فاستفدت منه في عدة مواضع من التحقيق، ووجدتُ فيه السيوطي قد نقل عن ابن أبي الفتح البعلي؛ وهو من متأخري تلاميذ ابن مالك ـ نقلًا هو نَصٌّ فيما استنتجتُه هنا، قال ١/ ٨٥: «رأيتُ رسالة أَلَّفها تلميذ المصنف الإمام شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (.... تمييزُ حَصَلْ)، ثم غَيَّرَهُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بخطه قبل موته، فقال: (.... مَيْزُهُ حَصَلْ).... ولو قُدِّرَ أن الأول صوابٌ لم يَجُزْ أن يُقْرَأَ إلا على ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسب إليه شيءٌ رجع عنه»».

للألفية وَقَعَ بينه وبين أبيه خلافٌ أوجب انتقاله إلى بعلبك[١]، وبعد وفاة ابن مالك عاد ابن الناظم إلى دمشق، وشرح ألفية أبيه شرحًا اقترَنَ بها، وانتشر معها أنَّى طارَتْ، فصار الغالب في أخذ الألفية بعد ذلك من طريق شرح ابن الناظم الذي شرح على الإبرازة الأولى، وصار نُسَّاخ الألفية ينسخونها من شرح ابن الناظم، ثم يوازنونها بنسخ أخرى عن الإبرازة الأخيرة، مما أدى إلى اختلاط الإبرازتين.

وأما أبرز الخلافات التي يغلب على ظني أنها بسبب اختلاف الإبرازتين من ابن مالك فتعود ـ بعد التأمُّل فيها ـ إلى الأسباب الآتية:

١ ـ إرادة دقة العبارة، وهو أَعَمُّ الأسباب، ومن أمثلة ذلك:

ـ قوله: (فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ) في البيت (٥٦٠):

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

فقد جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (في النَّظْمِ والنَّثْرِ)، وهو أَدَقُّ؛ لأن تقديم النثر يغني عن ذكر النظم؛ لأن ما جاز في النثر جاز في النظم، أما تقديم النظم فيسلم من ذلك، ويبني الكلام على التدرج، فكأنه يقول: (إذ قد أتى في النظم، و(أتى) في النثر أيضًا.

ـ قوله: (مِنْ جَازِمٍ ونَاصِبٍ) في البيت (٦٧٦):

ارْفَعْ مُضَارِعًا إذا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ ونَاصِبٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (مِنْ ناصِبٍ وجازِمٍ)، وجاء في (أ) و(ب) و(د) و(ظ٢) بلفظ: (مِنْ جازِمٍ وناصِبٍ)، وهو أَدَقُّ؛ لأن النصب في الأمثلة الخمسة محمولٌ على الجزم، فيكون كقوله في البيت (٤٥) عن

(١) انظر الكلام على هذا الخلاف في: الوافي بالوفيات ١/١٦٥، وفيه: «وجرى بينه وبين والده صورة [لعل صوابها سورة] سكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد، فلما مات والده طُلب إلى دمشق، ووَلِيَ وظيفة والده وسكنها».

الأمثلة الخمسة: (وَحَذْفُها للجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ)، ونحوُه قوله في البيت (٣٤) عن المثنى: (جَرًّا ونَصْبًا)، وقوله في البيت (٣٥) عن جمع المذكَّر السالم: (اجْرُرْ وانصِبِ)، وقوله في البيت (٤١) عن المجموع بالألف والتاء: (في الجَرِّ وفي النَّصْبِ).

٢ ـ مراعاة الأولى في القوافي، ومن ذلك:

ـ قوله: (وَرَدَا) في البيت (٥٠٣):

كَمِثْلِ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) ولَدَى　　　إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ: (وُجِدَا)، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ: (وَرَدَا)، وهو أنسب للقافية؛ لأنه يماثلها في فتح ما قبل الروي، وأما (وُجِدَا) فيخالف ما قبل الرَّوِيِّ في حركته، وهو خللٌ في جرس البيت لا يَفُوتُ مثل أُذُنِ ابن مالك المُتمرِّس في النظم.

٣ ـ تخليصه الكلام من التقدير، ومن ذلك:

ـ قوله: (ذُو انْتِصَابٍ) في البيت (٦٢):

وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا　　　(إِيَّايَ)، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، فـ(ذو) مبتدأ، والمفعول الثاني لـ(جُعِلَ) ضمير مقدَّر عائد إلى: (ذو)، وجاء في (أ) وشرح أبي حيان وشرح المكودي بلفظ: (ذا انتصاب)، وهو سالم من التقدير؛ لأن (ذا) المفعول الثاني لـ(جُعِل).

٤ ـ الإتيان بالضمير بدلَ الاسمِ الظاهر، ومن ذلك:

ـ قوله: (بها) في البيت (١٤٩):

كذاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهْ　　　فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ

جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (بما)، وجاء في (أ) و(ج) و(ظ٢) بلفظ: (بها)؛ وهو أحسن؛ للاستغناء عن إعادة الاسم الظاهر بذكر ضميره.

٥ ـ توحيد الضمائر، ومن ذلك:

ـ قوله: (بها) في البيت (٣٧٧):

شَبِّهْ بِـ(كَافٍ)، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قدْ   يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ
واستُعْمِلَ اسمًا......................   ....

جاء هكذا في (د) و(ج) و(ظ١) و(ظ٢) وأغلب الشروح، وجاء في (أ) و(ب) وشرح المكودي بلفظ: (به)، وهو أنسب؛ لتكون ضمائر (الكاف) كلها على لفظ المذكَّر، فتوافق قوله: (وَرَد) وقوله: (واستُعْمِلَ).

٦ ـ مراعاة الأرجح، ومن ذلك:

ـ قوله: (نَصَبَهُ) في البيت (٦٩٣):

وإنْ على اسْمٍ خالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   نَصَبَهُ (أَنْ) ثابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) بلفظ: (يَنْصِبُهُ)، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (نَصَبَهُ)، وهو أرجح؛ لأنَّ فعل الشرط إذا كان فعلًا ماضيًا ـ كما هنا ـ يجوز في جوابه أن يكون فعلًا ماضيًا بلا إشكال كما في رواية: (نَصَبَهُ)، ويجوز أن يكون فعلًا مضارعًا، فالمختار فيه حينئذ الجزم فيقال: (يَنْصِبْهُ)، ويجوز الرفع كما في رواية: (يَنْصِبُهُ)[1].

٧ ـ مراعاة الأسلوب السابق واللاحق، ومن ذلك:

ـ قوله: (وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ) في البيت (٢١٢):

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ ما تَقَدَّمَا   وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (ما)

فقد جاء في (ظ١) وغيره بلفظ: (والتُزِمَ التَّعْلِيقُ)، وجاء في (ب) و(ج) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ: (وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ)، وهو أنسب لما قبله في البيت السابق، من قوله: (وجَوِّزِ الإِلْغَاءَ)، وقوله: (وانوِ ضميرَ الشَّأْنِ).

٨ ـ تخليص الكلام مِمَّا يَحتاج تخريجُه إلى تكلُّف، ومن ذلك:

---

(١) **انظر**: شرح التسهيل ٤/٧٧ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٨٨ ـ والتصريح ٤/٣٧٨.

ـ الشطر الثاني من البيت (٨٧٧):

وإنْ يَكُنْ كـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرَهُ وفَتْحَ عَيْنِهِ الْتَزِمْ

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ: (فَجَبْرُهُ وفَتْحُ عَيْنِه التُزِمْ)، وتخريج ذلك يحتاج إلى تكلف؛ لأن ظاهر العبارة أن يقال: (التُزِمَا) بألف الاثنين[(١)]، وجاء في (أ) و(د) بلفظ: (فجَبْرَهُ وفَتْحَ عَيْنِهِ التَزِمْ)، فَسلِمَ من هذا التكلُّف، ومع ذلك صار أنسب للقافية؛ لموافقتها في حركة الحرف الذي قبل الروي والذي قبله.

٩ ـ مراعاة الأولى في الوزن، ومن ذلك:

ـ قوله: (لِمَا مَضَى) في البيت (٤٤٧):

ومَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ....

فقد جاء في (ظ١) بلفظ: (ما قَدْ مَضَى)، وجاء في باقي النسخ: (لِمَا مَضَى)، وهو أنسب للبيت؛ لأن وزنه (مُتَفْعِلُنْ)، وهو موافق للتفعيلتين الأخريين في الشطر، أما (ما قَدْ مَضَى) فوزنه (مُسْتَفْعِلُنْ)، وابن مالك في النظم في القِمَّة.

١٠ ـ تحسين الأمثلة، ومن ذلك:

ـ قوله: (كاصْطَفَى) في البيت (٤٥٢):

بِهَمْزِ وَصْلٍ، كـ(اصْطَفَى) وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)

فقد جاء في (ظ١) بلفظ: (كارْعَوَى)، وجاء في باقي النسخ: (كاصْطَفَى)، وهو أحسن في التمثيل؛ لأنه لفظ قرآنيٌّ، وهو مع ذلك أَلْطَفُ وأَسْلَسُ من (ارْعَوَى).

١١ ـ حذف البيت المكرَّر، فالبيت (٨٩٧):

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

(١) انظر: شرح المكودي ٢/ ٨٦٠ ـ وإعراب الألفية ص١٦٦.

ثابت في (ب) و(ظ٢) و(ج)، وليس في (أ) و(ظ١) و(د) وشرح المكودي، وإسقاطه أَحْسَنُ؛ لأنه حَشْوٌ يُغْني عنه البيت الذي بعده(١)، وهو قوله:

ووَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ، فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

ومِمَّا يَلْفِتُ النظر أنَّ بيتًا آخر سقط أيضًا من (أ)، وهو البيت (٧١٩):

نَحْوُ (الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كانَ، فادْرِ المَأْخَذَا

وليس في هذا البيت سوى التمثيل، فهل وَجَدَ ابن مالك أن عدد الألفية صار (١٠٠٢)، فحذف البيتين لتكون عدة الألفية (١٠٠٠) بيتٍ تمامًا؟

فإن قال قائل: لِمَ لَمْ تُثْبِتْ في التحقيق ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى؟

فأقول: لأنَّ ما قلتُهُ في الإبرازتَيْنِ والفروق بينهما، وعَزْوِ هذه الفروق إلى الإبرازتين، كله قائم على غَلَبَة الظنِّ المدعَّم بالقرائن التي لا تصل إلى منزلة الأدلة والقطع، ولو وقفتُ على نسخة أو نسخ تامة العلو تبيِّنُ هذه الفروق وتعزوها إلى إحدى الإبرازتين لَمَا تَلَبَّثْتُ في إثبات ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى، ولَمَّا لم أجد ـ إلى الآن ـ هذه النسخ لم يكن بُدٌّ من الاعتماد على منهج التحقيق القائم على تقديم أفضل النسخ وما اتفقت عليه أكثرها.

❖ ❖ ❖

(١) **انظر** إغناءه عنه في: حاشية الصبان ٤/١٦٢ ـ والفتح الودودي ٢/٧٥١ ـ وحاشية الخضري ٢/١٧٨.

مقدِّمة التحقيق

لا تكاد مكتبةٌ تخلو من نسخٍ مخطوطة لألفية ابن مالك، بَلْهَ نسخة، حتى صار من العسير الاطلاع على جميع هذه النسخ.

وقد حاولتُ تتبُّعَ أَهَمِّ نسخ ألفية ابن مالك المخطوطة، ولكني ـ مع الأسف ـ لم أقف على نسخ تامَّة العلوِّ للألفية، كنسخةٍ بخط ابن مالك، أو بخطِّ أحد تلاميذه وعليها إجازته، مع اشتهار نسخة بخط بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك(١)، وقد قابَلَ ابنُ هشام عليها نسخته (أ).

وأَهَمُّ النسخ التي وجدتها للألفية هي التي تتميز بإحدى الميزات الآتية:

١ ـ تقدُّم زمان نسخها، وقد وقفت عند نهاية القرن الثامن، إلا نادرًا.

٢ ـ التي بخطِّ عالم نحوي.

٣ ـ التي عليها إجازة لعالم نحوي، أو خَطُّ عالم نحوي.

٤ ـ التي نُقِلَتْ من أَصْلٍ عالٍ ولو كانت متأخرة.

وهذه النسخ التي حقَّقتُ عليها ألفية ابن مالك مِمَّا يتوافَرُ فيها بعض هذه الميزات:

❑ النسخة الأولى نسخة (أ):

وهي بخطِّ ابن هشام النحوي المشهور، صاحب (المغني) و(أوضح المسالك).

---

(١) انظر كلامًا على هذه النسخة في الكلام على الأبيات: ٧٣٦، ٨٨٨، ٩٦٨؛ وانظر: حاشية الصبان ٢٣٦/٤ ـ والفتح الودودي ٨١٠/٢ ـ وحاشية الخضري ٢٠١/٢.

وهي محفوظة في المكتبة السليمانية بإسطنبول، وَقْفِيَّة رئيس الكتاب، برقم (١٠٣٩)، في ٤٣ق×١٣س.

كُتب في صفحة عنوانها: (الخُلاصة في النحو)، وفيها أيضًا تملُّكات وفوائد عِدَّة، وفي آخرها كتب: «نَجزَتِ الخُلاصةُ بحمد الله تعالى وعونه على يد عبد الله بن يوسف بن هشام عفا الله تعالى عنه، في شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة»(١).

وقد تفاوت اهتمامُ ابن هشام بنسخته، فأحيانًا يهتمُّ بالأبيات، فيوضِّحها ويضبطها، وأحيانًا يُهمل الضبط، ورُبَّما أهمل نقط الحروف، ويذكُرُ أحيانًا فوارق نسخة أو نسخ أخرى على الحواشي، أَهَمُّها نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وله عدة عبارات تثبت هذه المقابلة، منها قوله: «نسخة ابن النَّحَّاس: بالواو»(٢)، وقوله: «ويوجد بخطِّ بعض الناس بصاد، وليس بجيد، هو ابن النَّحَّاس»(٣).

وقد ذكر نسخة ابن هشام هذه الصَّبَّانُ في حاشيته، وابن حَمْدُونَ في الفتح الودودي(٤).

❐ النسخة الثانية نسخة (ب):

وعليها إجازة من أبي حَيَّانَ النحوي، صاحب (التذييل والتكميل).

وهي محفوظة في مكتبة عارف حِكْمَت في المدينة النبوية، برقم (٨٠/ ٤١٥)، في ٦٢ق×٩س، وليس عليها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها، ولكنها متقدِّمة بدليل خَطِّها وتاريخ إجازتها الآتية.

وجاء في صفحة عنوانها: (كتابُ الخُلاصَة في النحو)، وفيها أيضًا فوائد وتملُّكات مؤرَّخة وغير مؤرَّخة.

---

(١) نسخة (أ) من ألفية ابن مالك ٤٢ب. (٢) حاشية نسخة (أ)٣٢أ.

(٣) حاشية نسخة (أ)٣٨أ.

(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٢٣ ـ والفتح الودودي ٢/ ٨١٠.

وعلى حواشيها تعليقاتٌ متوسطة الكثرة، بخطوط مختلفة، بعضها بخطِّ الناسخ، وأخرى متأخِّرة؛ لنقلها عن ابن هشام والمكودي والسيوطي، وهذه الحواشي غير معزوَّة سوى واحدة كُتب في آخرها: «هـ حيان»، وهي إشارة إلى العَزْو إلى أبي حيان، وهو صاحب الإجازة.

وعلى حواشيها أيضًا بيان لبعض فوارق نسخة أو نسخ أخرى للألفية، ولكنها بغير خطِّ الناسخ، وفيها نظام التعقيبة، ولكنْ بغير خطِّ الناسخ.

وأَكْبَرُ إشكال في المخطوط أنَّ هناك من تَجرَّأ عليه فغيَّر بعض كلماته، وغالبُ هذه التغييراتِ واضحة، واللفظ السابق قبل التغيير واضح، وليست هذه التغييرات بخط ناسخ النسخة للمجاز له من أبي حيان؛ لأنها تخالف خطَّه في الإجازة.

وهذه النسخة غايةٌ في الدِّقَّة والعناية، وبلَغَ الأمر بكاتبها أنْ كتب الألفية بما يشبه كتابة المصحف، من وضع علامات الإدغام والإقلاب. . . .

ومن دِقَّته أنه كتب القوافي المقيَّدة بحركاتها، وفوق الحركات سكون، فيدُلُّ بالسكون على أنها قافية مقيدة، والحركةُ تبيِّنُ حَقَّ الكلمة لو كانت في دَرْجِ الكلام، ومثل ذلك فعل أبو حَيَّان في إجازته كما سيأتي، فوضع في آخر إجازته على النون من (حَيَّانٍ) سكونًا وفتحة وكسرتين[(١)].

ومن دِقَّته أنه يشكل كل الحروف، حتى أحرف المَدِّ، وهمزة الوصل التي يضع عليها صادًا صغيرة وحركة تبيِّنُ حركتها لو ابتدئ بها.

وفي آخر المخطوط إجازة لأبي الفضل محمد كمال الدين بن أبي إسحاق إبراهيم جمال الدين بن أبي الثناء محمود شهاب الدين بن سليمان بن

---

(١) من عادة بعض حفاظ الألفية أنهم يحفظونها حفظ إنشاد؛ أي: على ما يقتضيه النظم والإنشاد، وفي الختمة الأخيرة يطالبون بحفظها حفظ إعراب؛ أي: على ما يقتضيه الإعراب، أفادني هذا أستاذنا المغربي الفاضل الأستاذ الدكتور رشيد الحسن بوزيان حفظه الله.

فهد الشافعي[١]، من أبي حَيَّان النحوي محمد بن يوسف الأندلسي، وفيها أن أبا حَيَّان قرأها على جَدِّ المجاز له أبي الثناء محمود شهاب الدين في مجلس واحد، وقال له أبو الثناء: «قرأتُهُ على مُصَنِّفِهِ، وصَحَّ ذلك وثَبَتَ»، وأبو الثناء (ت٧٢٥هـ) هذا من تلاميذ ابن مالك.

وكانت القراءة في مجلس واحد، يوم الأحد (٥/١١/٧٤٤هـ)، في المدرسة الصالحية بالقاهرة المحروسة، وكانت قراءة المُجاز له حفظًا من هذه النسخة، وكَتَبَ الإجازةَ صالح بن عبد الله الفنمري، وتحت الإجازة بخط أبي حيان: «اَلْمَذْكُورُ أَعْلَاهُ صَحِيحٌ كَتَبَهُ أَبُو حَيَّانْ [على النون سكون وفتحة وكسرتان]»، وتحته كُتب: «هذا خط الشيخ أبي حيان رَحِمَهُ اللَّهُ»[٢].

❐ النسخة الثالثة نسخة (ظ١):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٢٠٢٦)، في ١٦٢ق×٢٣س، ناقص من أولها أوراق قليلة.

كتبها سنة (٧٣١هـ) عبد الرحمن بن إبراهيم بن خليل الشافعي، وقُوبلت على نسخة عليها خطُّ ابن الناظم، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

❐ النسخة الرابعة نسخة (د):

وعليها إجازة من محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي.

وهي محفوظة في مكتبة الملك فَهْد الوطنية بالرياض، برقم (١٣٨٧)، في ٤٤ق×١٣س، كتبها محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب السُّلَمِيُّ الشافعي[٣]، وانتهى من كتابتها في (١٤/٩/٧٣٢هـ).

---

(١) مات في القاهرة سنة (٧٦٩هـ)، وعمره ٤٣ سنة. **انظر**: السلوك ٤/٣٢٣ ـ والدرر الكامنة ٥/٢٢.

(٢) نسخة (ب) من ألفية ابن مالك ٦٢أ.

(٣) لم أجد له ترجمة.

وجاء في صفحة عنوانها: (كتاب الخُلاصة في النحو)، وعلى حواشيها بيان لفروق نسخة أو نسخ أخرى، وبيان لأجزاء الألفية: عُشْرِها، وخُمْسها، وثُمْنها، ورُبْعها، ونِصْفها. . . .

وهي مقابلة، جاء في آخرها: «بَلَغَ مُقابلةً فَصَحَّ»، وآثار المقابلة واضحة في حواشي النسخة، ولكن الناسخ لم يذكر الأصل الذي نَقَلَ عنه!

وهي نسخة قليلة التصحيف والخطأ، فيها عناية كبيرة بدقة الضبط.

وعلى حواشيها تعليقات وشروح قليلة غير معزوَّة، ولعلَّها للمجيز بخطِّ المجاز له، ومما يَلْفِتُ النظر أنَّ اثنتين من هذه الحواشي ظاهرهما أنهما لابن مالك نفسه، لفظ الأولى: «قال الشيخ رحمه الله: «أَشَرْتُ بـ(مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وعَمَلٍ. . . . زَيْدٌ وذَهَبَ عَمْرٌو الكريمان، وحَدَّثْتُ محمدًا وكَلَّمْتُ. . . الكريمين)، حاشية (هـ)»[(١)]، ولفظ الأخرى: «قال الشيخ رحمه الله: «قَيَّدْتُ الاسمَ المعطوفَ عليه الفعلُ بـ(خالِصٍ) احترازًا من نحو (الطائرُ فيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ)، فإنَّ (يَغْضَبُ) معطوفٌ على اسمِ الفاعل، ولكنه مؤوَّل بفعلٍ؛ لأن التقدير: الذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ»، ح»[(٢)]، أما باقي التعليقات فظاهرها أنها ليست لابن مالك لأنها تبدأ بنحو (قوله)، (يعني بكذا).

وفي آخر النسخة إجازة قالها وكتبها في (٧٤٨/٢/٢٣هـ) محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي[(٣)]، لأبي عبد الله الحسين شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين بن أبي الحسين علي شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين اليُونِينِي الحنبلي البَعْلي[(٤)].

---

(١) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٢٢ب.

(٢) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٣٠أ.

(٣) لعله محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى البعلي الحنبلي، أبو عبد الله، بدر الدين، شيخ الحنابلة في بعلبك، الشهير بابن إسبهادر، توفي سنة (٧٧٨هـ). انظر: الدرر الكامنة ٣٣٩/٥.

(٤) وُلد في (٧٣٠هـ)، وتوفي سنة (٧٨٧هـ)، وجَدُّهُ عليٌّ (ت٧٠١هـ) من تلاميذ ابن مالك، وقد قرأ صحيح البخاري وابن مالك يسمع منه، ويُعْرِبُ المُشْكِلَ، =

❐ النسخة الخامسة نسخة (ظ٢):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٤٥٤٥)، في ٢٢٩ق×٢١س.

كُتبت سنة (٧٢٧هـ)، وقوبلت سنة (٧٥٣هـ)، وقد ضَبَطَ الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

❐ النسخة السادسة نسخة (ج):

وهي بخطِّ ابن طُولُونَ النحوي، صاحب شرح ألفية ابن مالك.

وهي مع إعرابها المسمَّى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، في جزأين محفوظين في المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (١٦٤٥)، ورقم (١٦٤٦)، الجزء الأول في ٢٢٠ق×١٩س، والثاني في ٢٠٨ق×١٩س، والنسخة بخطِّ محمد بن علي بن طُولُونَ الدمشقي الحنفي النحوي (ت٩٥٣هـ)، أحد شراح ألفية ابن مالك، وانتهى من كتابتها سنة (٩١٣هـ).

وقد جعلتها من نسخ التحقيق مع تأخُّر زمانها لأمرين:

١ ـ أن كاتبها نحوي شرح ألفية ابن مالك، فله بها مزيد عناية.

٢ ـ لكي تكون مثالًا لنسخ الألفية المتأخِّرة.

وقد قابلتُ التحقيق أيضًا على:

١ ـ **نسخة شرح أبي حيان للألفية**، المسمى: (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، وهي نسخة غير كاملة؛ لأن أبا حَيَّان لم يكمل الشرح، بل توقَّف عند باب (أفعل التفضيل)، أي: نصف الألفية، واعتمدتُ

= ونسخته من البخاري مشهورة باسم (نسخة اليونيني). انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٩٧.

على تحقيق سدني كلازر له[١]، وقد حقَّقه على نسخة منقولة من أصل منقول من خطِّ المؤلف ومقابل عليه.

٢ ـ **نسخة شرح الشاطبي للألفية**، المسمى: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، وقد اعتمدتُ[٢] على تحقيقه الذي قام به عدد من أساتذة جامعة أم القرى، وهم الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البنا، وعَيَّاد بن عيد الثُّبَيْتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد.

٣ ـ **نسخة شرح المكودي للألفية**، وقد اعتمدتُ على تحقيق د. فاطمة بنت راشد الراجحي للكتاب[٣]، وقد حَقَّقَتْهُ على سبع نسخ خطية متأخِّرة، سوى واحدة كُتبت سنة (٨٧٣هـ)، اعتمدَتْها المحققةُ أصلًا، وقد اعتمدْتُ أصلها هذا في بيان نسخة المكودي؛ لأنها توافق إعراباته وما شَرَحَ عليه وما نُقل عنه من روايات للألفية.

وقد حرصت على بيان الفروق التي وقفتُ عليها بين ألفاظ الألفية في هذه النسخ والشروح، وربما اكتفيت ببيان ما يخالف منها اللفظ المثبت في المتن، فيعني هذا أن ما في المتن هو ما في باقي النسخ والشروح.

وقد عرضت التحقيق أيضًا على:

١ ـ **الكافية الشافية وشرحها لابن مالك**؛ لأنها أصل الألفية، مُبَيِّنًا الأبيات التي بَقِيَت على لفظها في الألفية.

٢ ـ **شروح الألفية**، كشرح المرادي، وابن هشام، والبرهان بن القيم،

---

(١) نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.

(٢) كنت ـ قبل طبع (المقاصد الشافية) ـ قد اعتمدتُ تحقيقه المحفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى، بمكة المكرمة، وقد ساعدني في الاطلاع عليه الأستاذان الكريمان: د. عياد بن عيد الثبيتي، ود. عبد العزيز بن علي الحربي، فلهما مني الشكر الجزيل.

(٣) وقد طبعته جامعة الكويت، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

وابن عقيل، والهواري، والأشموني، وابن طولون....، وكذلك حواشي ابن هشام على الألفية، وإعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري.

ولا أعتمدُ على لفظ الألفية المطبوع مع هذه الشروح المطبوعة إلا في حالين:

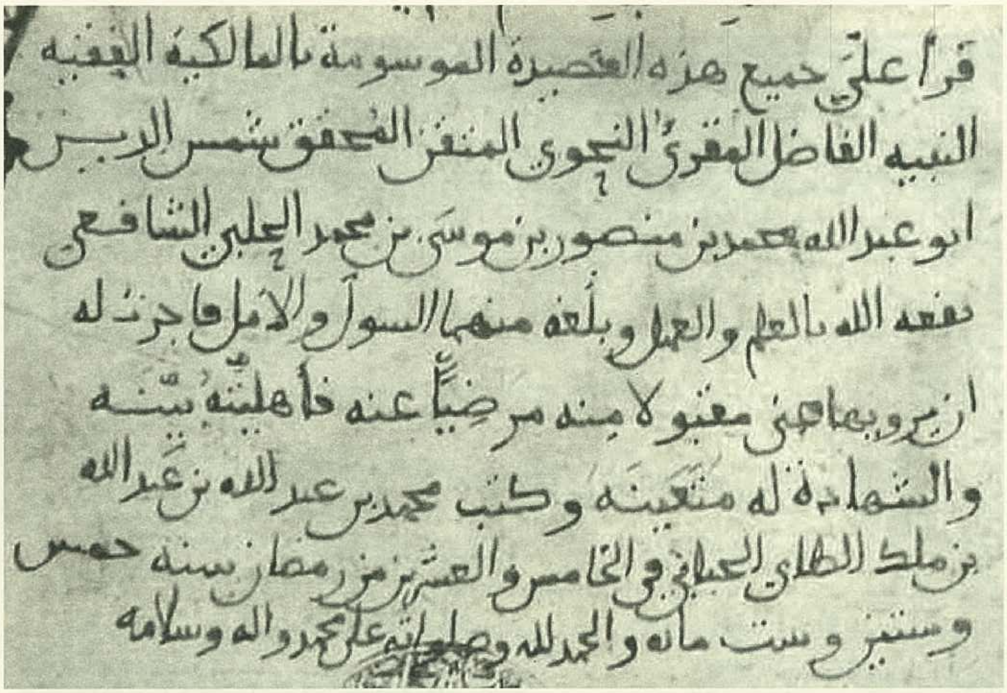
١ ـ في اللفظ الذي نَصَّ الشارحُ على ضبطِهِ حروفًا أو حركاتٍ.

٢ ـ في اللفظ الذي التَزَمَ فيه المحقِّق ذِكْرَ ما في نسخ ـ أو نسخة ـ التحقيق، ونَصَّ على ذلك.

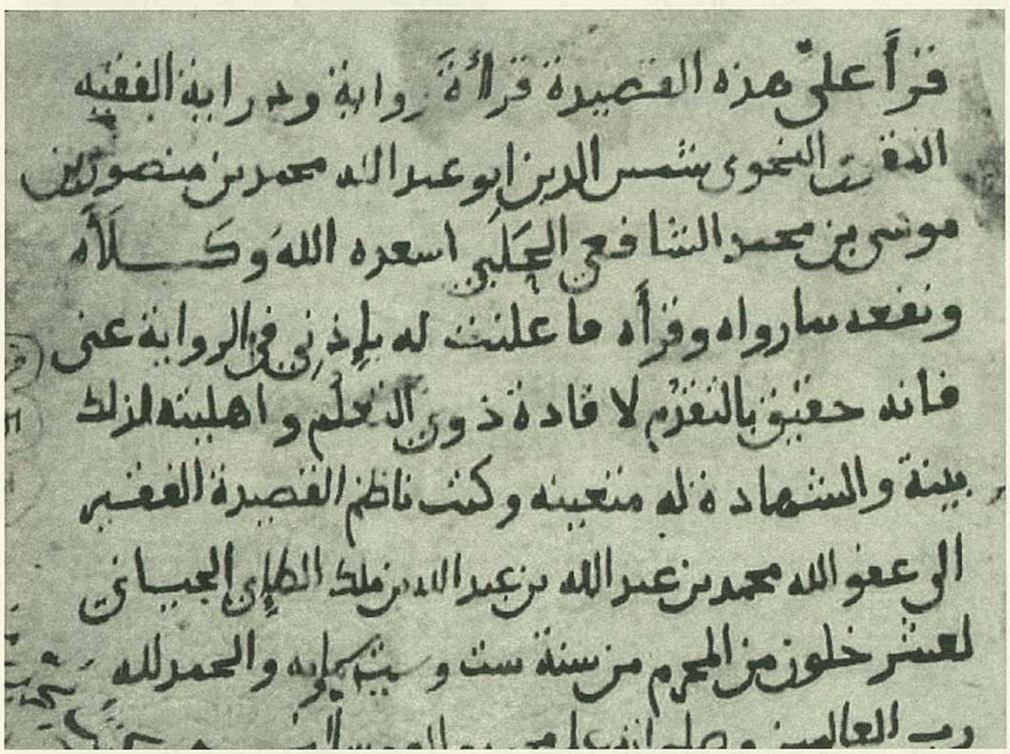
وسبَبُ ذلك: أنَّ أغلَبَ تحقيقاتِ الألفية ـ وللأسف ـ لم تُثْبَتْ فيها ألفاظُ الألفية كما هي في نسخ تحقيق الشروح، بل تُصُرِّفَ فيها بما يوافق المطبوع المشهور من الألفية، وهذا التصرُّف قد يكون من المحقِّق، وقد يكون من الناسخ، وقد سبق بيان ذلك في العنصر السابق.

❖ ❖ ❖

نماذج من
صور المخطوطات

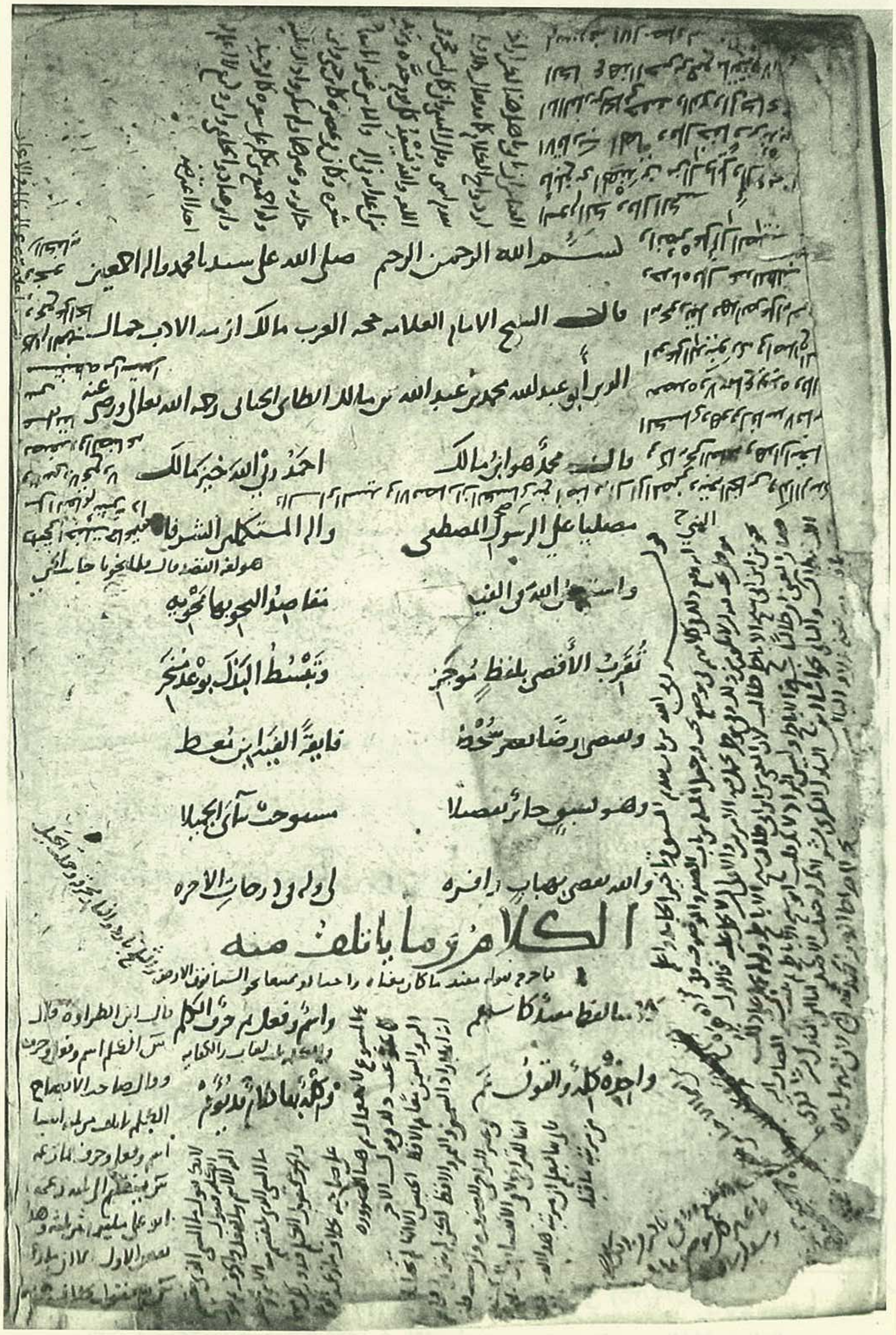


قرأ علي جميع هذه القصيدة الموسومة بالمالكية الفقيه
النبيه الفاضل المقرئ النحوي المتقن المحقق شمس الدين
ابو عبد الله محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي
نفعه الله بالعلم والعمل وبلغه منهما السول والأمل فأجزت له
أن يرويها عني معتنيا لا منه مرضيا عنه فأهليته بينة
والشهادة له متعينة وكتب محمد بن عبد الله بن عبد الله
بن مالك الطائي الجياني في الخامس والعشرين من رمضان سنة خمس
وستين وست مائة والحمد لله وصلى الله على محمد وآله وسلامه

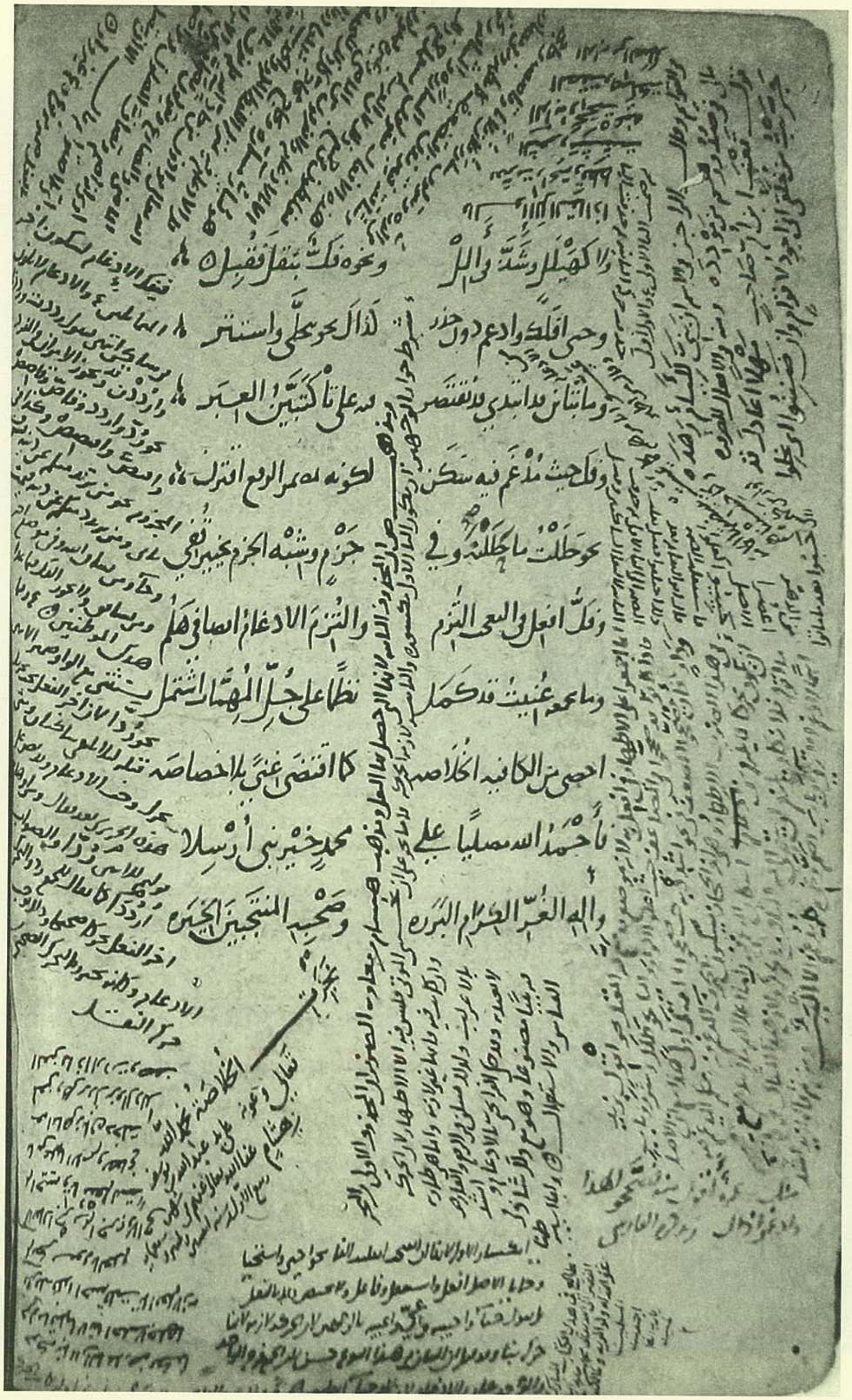


قرأ علي هذه القصيدة قراءة رواية ودراية الفقيه
المقرئ النحوي شمس الدين ابو عبد الله محمد بن منصور بن
موسى بن محمد الشافعي الحلبي اسعده الله وكلأه
ونفعه بما رواه وقرأه ما علمت له بإذني في الرواية عني
فإنه حقيق بالتعزيز لإفادة ذوي التعلم واهليته لذلك
بينة والشهادة له متعينة وكتب ناظم القصيدة الفقير
الى عفو الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني
لعشر خلون من المحرم من سنة ست وستين وست مائة والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على ...

صورة إجازتين بخط ابن مالك، الأولى كتبها في (٢٥/٩/٦٦٥هـ)،
والأخرى كتبها في (١٠/١/٦٦٦هـ)، لتلميذه محمد بن منصور الشافعي الحلبي،
على أول ورقة وآخر ورقة من نسخة التلميذ من (المالكية) في القراءات، لابن مالك.



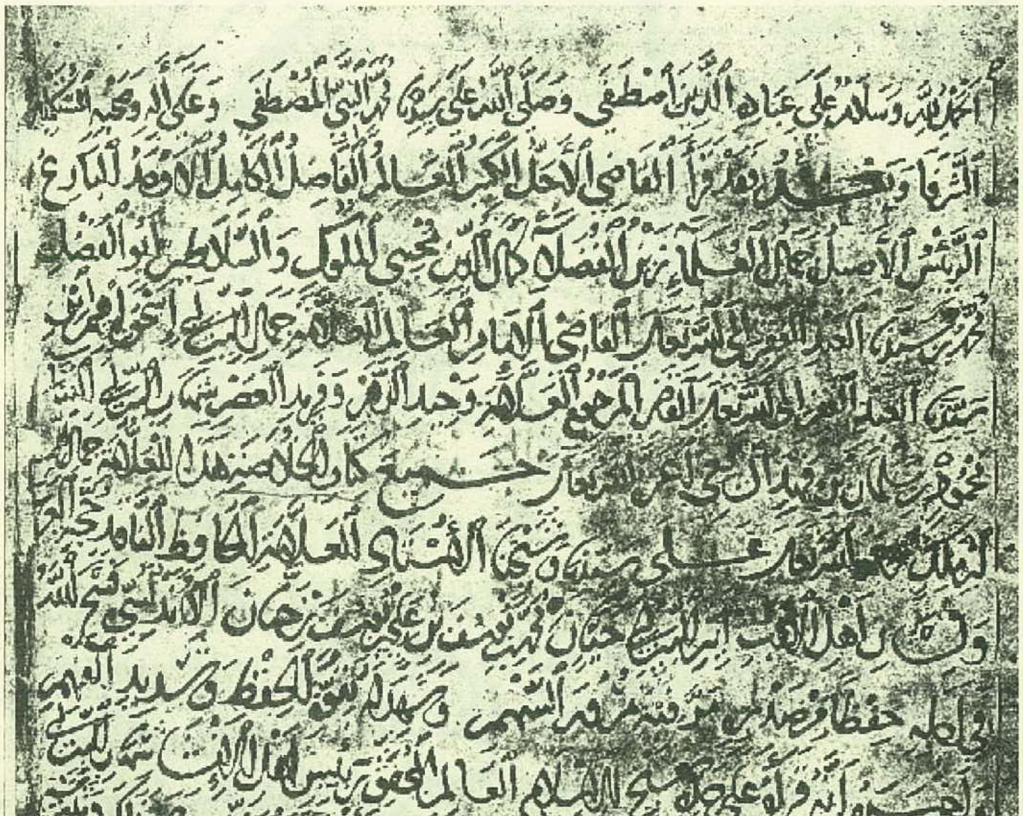
صورة لبداية نسخة (أ)اب، التي بخط ابن هشام



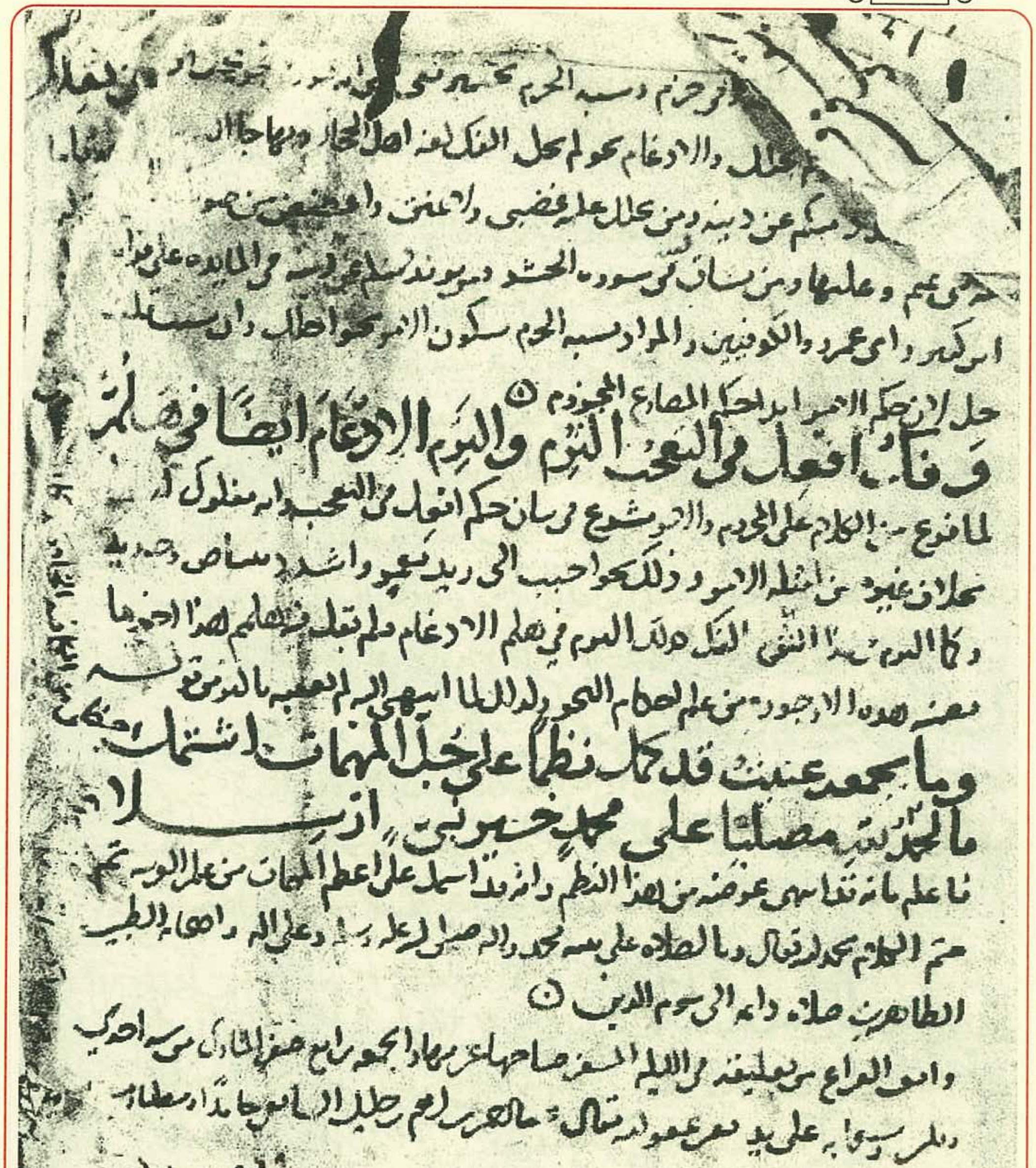
صورة لآخر نسخة (أ) ٤٢/ب، التي بخط ابن هشام



صورة لغلاف نسخة (ب)



صورة لإجازة من أبي حيان سنة (٧٤٤هـ) في آخر نسخة (ب)٦١ب، وتحتها خط أبي حيان



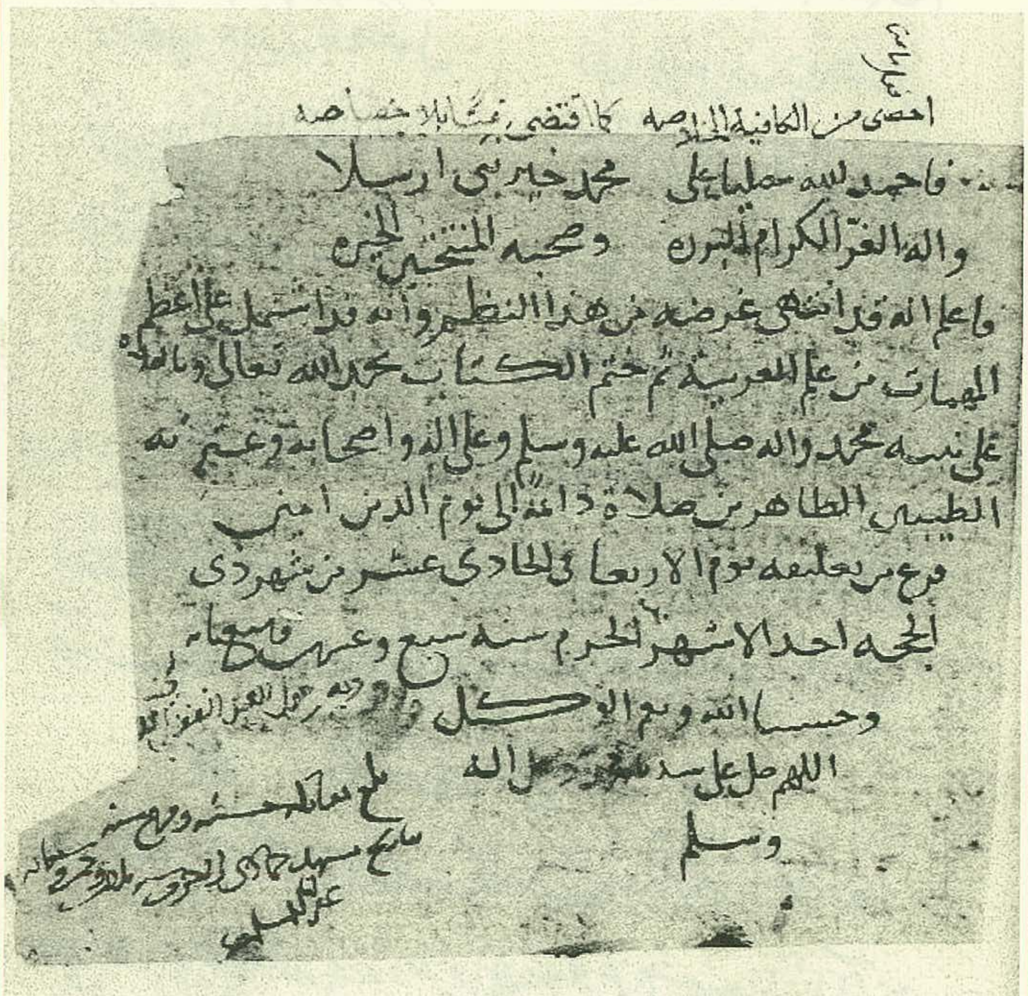
وفك افعل في التعجب التزم والتزم الادغام ايضا في هلم

وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا

الطاهرين صلاة دائمة الى يوم الدين

صورة لآخر (ظا) ١٦٣أ


احصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنىً بلا خصاصة

فاحمد لله مصليا على محمد خير نبي ارسلا

واله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة

واعلم انه قد انتهى غرضه من هذا النظم وانه قد اشتمل على اعظم المهمات من علم العربية ثم ختم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على نبيه محمد واله صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وعترته الطيبين الطاهرين صلاة دائمة الى يوم الدين امين

فرغ من تعليقه يوم الاربعا الحادي عشر من شهر ذي الحجه احد الاشهر الحرم سنة سبع وعشرين وتسعمائة

وحسبنا الله ونعم الوكيل

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله وسلم

صورة لآخر (ظ٢)٢٢٩ب

نحو حللت ما حللته وفي ... جزم وشبه الجزم تخيير قفي

وفك أفعل في التعجب التزم ... والتزم الادغام ايضا في هلم

وما بجمعه عنيت قد كمل ... نظما على جل المهمات اشتمل

أحصى من الكافية الخلاصة ... كما اقتضى غنى بلا خصاصة

فاحمد الله مصليا على ... محمد خير نبي ارسلا

وآله الغر الكرام البررة ... وصحبه المنتخبين الخيرة

أنجزها والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

نجزت كتابته في رابع عشر شهر رمضان المعظم من سنة اثنين

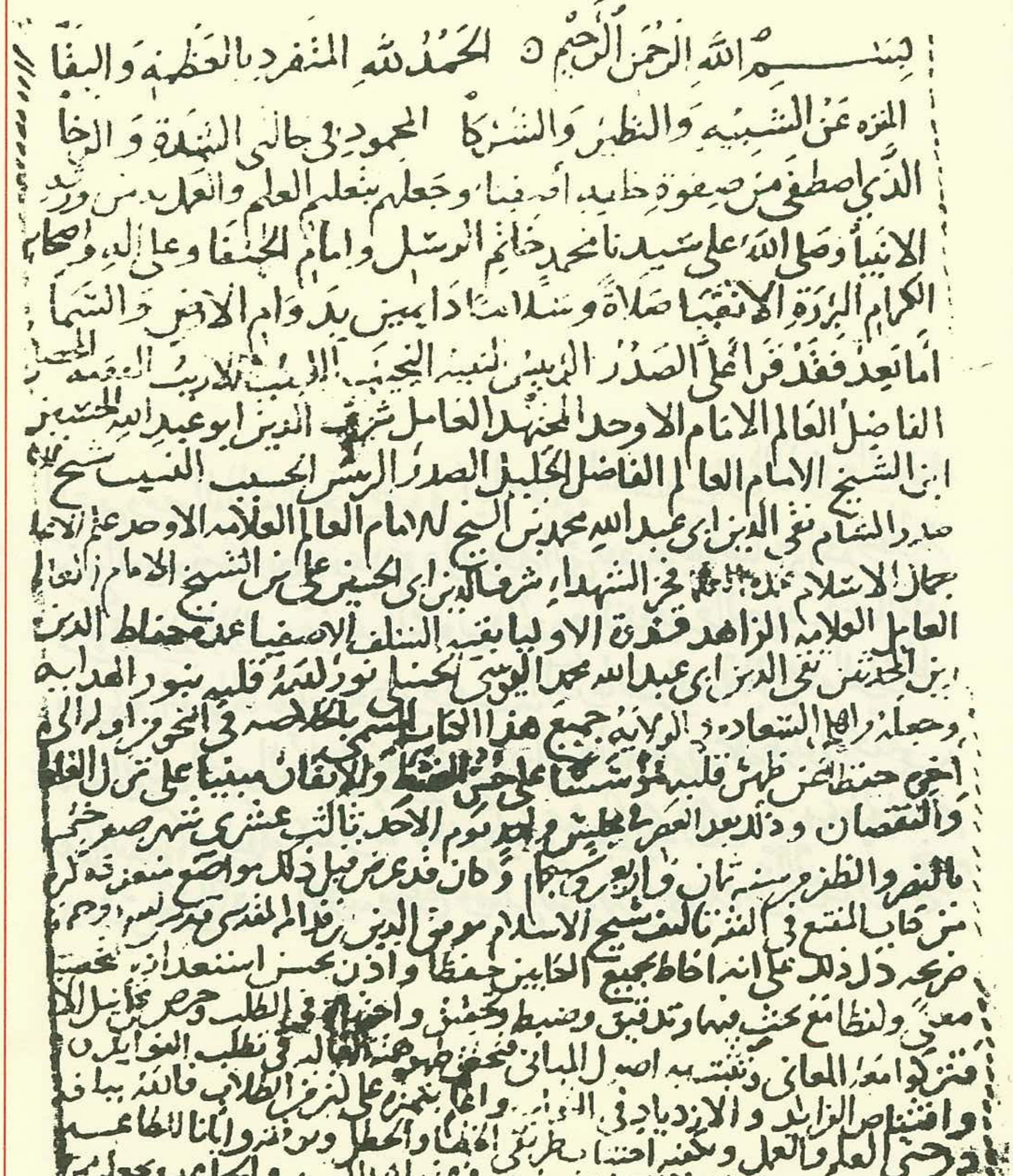
وثلاثين وسبعمائة

على يد الفقير الى الله تعالى محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب

النيلي الشافعي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين آمين

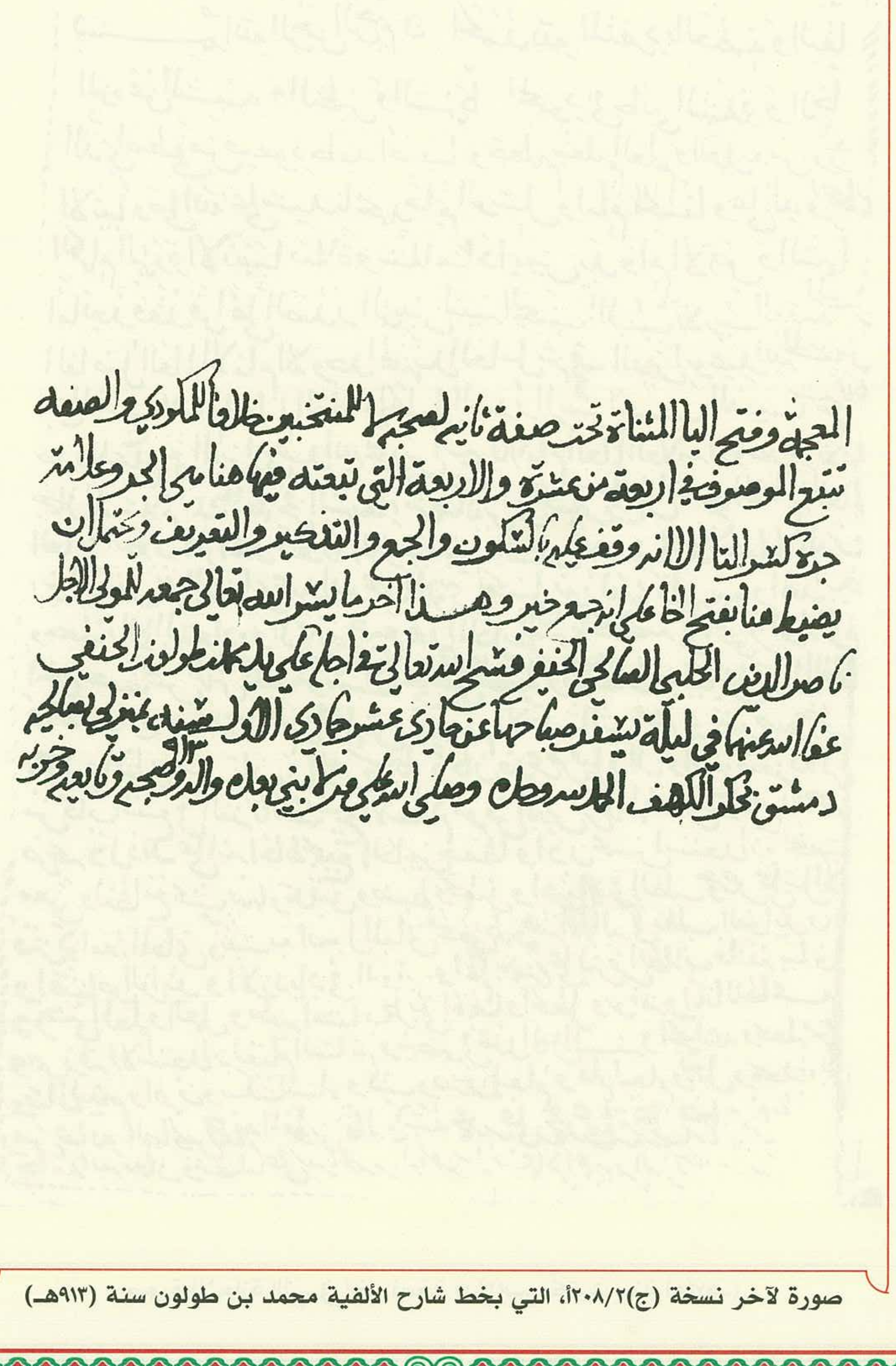
وحسبنا الله ونعم الوكيل

صورة لآخر نسخة (د)٤٣أ



بسم الله الرحمن الرحيم ۝ الحمد لله المتفرد بالعظمة والبقا
المنزه عن التشبيه والنظير والشركا المحمود في حالتي الشدة والرخا
الذي اصطفى من صفوة خليقته اصفيا وجعلهم بتعليم العلم والعمل به من ورثة
الانبيا وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل وامام الحنفا وعلى آله وصحابته
الكرام البررة الانقيا صلاة وسلاما دايمين بدوام الارض والسما
اما بعد فقد قرا علي الصدر الرئيس النبيه النجيب الاديب الاريب [illegible]
الفاضل العالم الامام الاوحد المجتهد العامل شرف الدين ابو عبد الله الحسين
ابن الشيخ الامام العالم الفاضل الجليل الصدر الرئيس الحسيب النسيب شيخ
صدر الشام تقي الدين ابي عبد الله محمد بن الشيخ الامام العالم العلامة الاوحد عز الائمة
جمال الاسلام [illegible] فخر الشهدا شرف الدين ابي الحسين علي بن الشيخ الامام العالم
العامل العلامة الزاهد قدوة الاوليا بقية السلف الاصفيا عمدة حفاظ الدين
ابن الحسين تقي الدين ابي عبد الله محمد اليونيني الحنبلي نور الله قلبه بنور الهداية
وجعله من اهل السعادة والولاية جميع هذا الكتاب المسمى بالخلاصة في النحو من اوله الى
اخره حفظا عن ظهر قلبه [illegible] على حسن الضبط والاتقان مبنيا على ترك الغلط
والنقصان وذلك [illegible] يوم الاحد ثالث عشري شهر صفر ختم
بالنصر والظفر سنة ثمان واربعين وسبعماية وكان قد عرض قبل ذلك بمواضع [illegible]
[illegible]

صورة للإجازة التي في آخر نسخة (د)٤٣ب، كُتبت سنة (٧٤٨هـ)



المعجمة وفتح اليا المثناة تحت صفة ثانية لعجمة للمنتجبين خلافا للمكودي والصفة
تتبع الموصوف في اربعة من عشرة والاربعة التي تبعته فيها هنا هي الجر وعلامة
جره كسر اليا الا انه وقف عليه بالسكون والجمع والتنكير والتعريف ويحتمل ان
يضبط هنا بفتح الخا على انه جمع خير وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه للمولى الاجل
ناصر الدين الحلبي الصالحي الحنفي فسح الله تعالى في اجله على يد محمد بن طولون الحنفي
عفا الله عنهما في ليلة يسفر صباحها عن حادي عشر جمادى الاولى سنة ٩١٣ بمنزلي بصالحية
دمشق بحكر الكهف الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وصحبه وتابعيه وحزبه

صورة لآخر نسخة (ج)٢٠٨/٢أ، التي بخط شارح الألفية محمد بن طولون سنة (٩١٣هـ)

ألفية ابن مالك

في النحو والتصريف

المسمّاة

الخلاصة

في النحو

نظمها العلامة النحوي

أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي

رحمه الله تعالى (ت ٦٧٢ هـ)

حققها وخدمها

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

١ قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

٢ مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

(١) **البسملة** ثابتة قبل أبيات الألفية بلا خلاف، في كل نسخ الألفية؛ ولذا تبدأ كتبُ الشروحِ والإعرابِ الألفيةَ بالكلام على البسملة، قال خالد الأزهري في إعراب الألفية ص٧: «وقد آنَ أنْ نشرع في المقصود، فنقول: (بسم)....»، وقال صاحب اللوامع الشمسية ١/١ب: «قال [أي: ابن مالك في أول الألفية] ـ رحمه الله تعالى ـ: (بسم الله الرحمن الرحيم)»، وقال ابن حَمْدون في الفتح الودودي ١/١٩: «أتى بالحَمْدلة بعد البَسْمَلة اقتداءً بالكتاب العزيز»، وقال الغَزّي في البَهْجة الوَفِيَّة ٢ب: «فقلتُ ـ والعَوْنُ من الإلهِ ـ: قال الإمامُ الشيخُ: (بسم الله)»، ومع ذلك جاء بعد البسملة في بعض نسخ الألفية عبارات ليست من الألفية، بل هي من زيادات النساخ، ففي (ب)١ب بعد البسملة: «وبه توفيقي»، وفي (د)١ب: «وهو حسبي، ونعم الوكيل. قال الشيخ....».

١ ـ **ابنُ مالِكٍ**: مالكٌ من أجداده، لا أبوه، فهذا منه على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كأحمد بن حَنْبَل، وأحمد بن تيميَّة. **انظر**: شرح الغزي ص٧٣ ـ وزواهر الكواكب ١/١٧ ـ وحاشية الصبان ١/٩ ـ وحاشية الخضري ١/٧.

٢ ـ **الرَّسُولِ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وإعراب الألفية ص٩، ووَضَعَ ابن هشام فوقها في نسخة (أ)١ب: «صح»، وهي الرواية المشهورة، **انظر**: شرح المكودي ١/٧٥ ـ وشرح الغزي ص٣٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٥١ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٤، وذكر الشاطبي في شرح الألفية ١/١٣: أنه إنما لم يقل (على النبي) لأن الرسول أخص، فهو أمدح. وجاء في بعض نسخ الألفية المتأخرة وبعض الشروح المطبوعة: (النبي). **انظر** المطبوع من: شرح المرادي ١/٢٦٢ ـ وابن عقيل ١/٩ ـ والأشموني ١/١٣ ـ والسيوطي ص٣٥.

ـ **الشَّرَفَا**: كذا ـ بفتح الشين، والألف للإطلاق ـ في جميع نسخ التحقيق، وهي الرواية المشهورة، وقال ابن خطيب المنصورية في شرحه: «وفي بعض النسخ: =

٣	وَأَسْتَعِينُ ٱللهَ فِي أَلْفِيَّهْ	مَقَاصِدُ ٱلنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
٤	تُقَرِّبُ ٱلْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ	وَتَبْسُطُ ٱلْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥	وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ	فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِي
٦	وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا	مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ ٱلْجَمِيلَا
٧	وَٱللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ	لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلْآخِرَهْ

= (الشُّرَفَا) بضم الشين». **انظر**: إعراب الألفية ص٩ ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٠، وعليه تكون الكلمة مقصورة من مدٍّ.

٣ ـ **أَلْفِيَّهْ**: عدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.

٤ ـ **بِلَفْظٍ مُوجَزِ**: لا شكَّ أن أغلب ألفاظ الألفية موجَزٌ ومُشْرِقٌ، ومن غير الغالب أن يطوِّل ابن مالك في مواضع يمكن اختصارها؛ ولذا أصلح بعض الشراح بيتين أو أكثر في بيت، أو استغنوا عن بعض الأبيات. **وانظر** أمثلة في الأبيات: ٢٨٢ ـ ٢٨٥، ٤٧٣، ٨٩٧.

٥ ـ **ابنِ مُعْطِي**: هو أبو الحسين، يحيى بن مُعْطِي بن عبد النُّور الزَّوَاوِيُّ المغربي (ت٦٢٨هـ)، اشتهر في النحو بألفيته التي سماها: (الدُّرة الألفية). **انظر** ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠/ ٣٥ ـ والمختصر لأبي الفداء ٣/ ١٥٩ ـ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

ـ **مُعْطِي**: كُتِبَ بياء في (د)١ب ـ و(ظ٢)٦١أ ـ و(ج)٤ب ـ وفي كثير من الشروح المطبوعة، وهو مقتضى اللغة القليلة في الاسم المنقوص المنكر، وكُتِبَ بلا ياء في (أ)١ب ـ و(ب)١ب، وهو مقتضى اللغة الكُثرى فيه، **انظر**: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٨٨ ـ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٤، وفَضَّلْتُ كتابته بالياء لأنه جاءت أسماء منقوصة منكرة في أواخر بعض أبيات الألفية وقد ثَبَتَتْ ياؤها بلا خلاف فيها بين النسخ، وهي الأبيات: ١٥ (مُدْنِي) ـ و١٠٢ (مُنْجَلِي) ـ و٣٢٢ (مُغْنِي) ـ و٤٣٥ (مُقْتَضِي) ـ و٦٥٩ (كسَارِي)، وجاءت بخلاف بين النسخ في إثبات يائها في الأبيات: ٥ (مُعْطِي) ـ و٢٥٠ (حَرِي) ـ و٩١٥ (حَرِي).

٧ ـ كان الأحسن بابن مالك أن يَعُمَّ بالدعاء جميع المسلمين؛ ليكون أقربَ إلى الإجابة، كما ذَكَرَ الله تعالى عن نبيه إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]؛ ولذا أصلَحَ بعضُهم البيت إلى:

واللهُ يَقْضِي بالرِّضَا والرَّحْمَهْ ... لِي وَلَهُ ولِجَمِيعِ الأُمَّهْ

انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٢ ـ وشرح الغزي ص٤٤ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٨. =

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ (١)

٨ كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ(ٱسْتَقِمْ) وَٱسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ ٱلْكَلِمْ.

٩ وَاحِدُهُ: كَلِمَةٌ، وَٱلْقَوْلُ عَمّْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

= ـ في حاشية الملوي على المكودي ص٥، ٦ ـ ونحوه في الفتح الودودي ١/٢٨ ـ: «قال المكودي في الشرح الكبير: «وَرَدَ علينا عام ٧٦٩هـ طالبٌ من العراق، ذاكرًا أن أهل العراق يزيدون في خطبة الأرجوزة بيتًا ثامنًا، وهو:

فَمَا لِعَبْدٍ وَجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرُ دُعَاءٍ وَرَجَاءِ رَبِّهِ»»

قلتُ: هذا البيت لا يَثْبُتُ، وليس في شيء من نسخ الألفية التي رأيتها.

(١) قوله في العنوان (**يَتَأَلَّفُ**): جاء في (أ)١ب: (يَأْتَلِفُ)، وجاء في نكت السيوطي ١/ ٥٦: «وفي تعليق آخر لابن هشام: «في بعض النسخ: (يَتَأَلَّفُ)، وفي بعضها: (يَأْتَلِفُ)، والأُولَى أحسن»».

٨ ـ **كَلامُنا**: يعني معاشر النحويين.

ـ **كاسْتَقِمْ**: جاء في نكت السيوطي ١/٥٩: «ورأيتُ في نسخة ـ بَدَلَ قوله (كاستقمْ) ـ (مُنْتَظِمْ)، وهي غريبة».

ـ تقدير الشطر الثاني: الكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

٩ ـ **عَمّْ**: ضُبِطَت الميم بضمتين في (ب)٢أ، فهو اسم تفضيل حُذِفَتْ همزته كما حُذفت قياسًا في (خَيْر وشَرّ)، والمعنى: والقولُ أعمُّ من الثلاثة: الكلام والكَلِم والكلمة؛ لأنه يعُمُّها ويَعُمُّ غيرها نحو: (كتابُ محمَّدٍ)، وقد شرح على ذلك: ابن الناظم ص٤ ـ وابن هشام ١/١٣؛ وبيَّنَ إيماءَ ابن هشام إلى هذا المعنى صاحبُ التصريح ١/١٣١، ويَحتمل أن يكون اسم فاعلٍ، وأصله (عامٌّ)، كـ(بَرٍّ وبارٍّ)، ويَحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا (عَمَّ)، وقد شَرَحَ على ذلك أبو حيان ص٣ ـ والمرادي ١/ ٢٧٤ ـ وابن عقيل ١/١٧ ـ والهواري ١/ ٨٠ ـ وابن الجزري ص٥ ـ والأشموني ١/ ٣١ ـ والسيوطي ص٣٩ ـ ورجَّحه الصبان ١/ ٣١ ـ وصرَّح به المكودي ١/ ٨١ ـ وشرح الغزي ص٥١ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٦ب. **وانظر** هذه الاحتمالات وترجيح الأول منها في: إعراب الألفية ص١٢ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٤.

ـ **وكِلْمَةٌ بها كَلامٌ قَدْ يُؤَمّْ**: هذا معنى لغوي لا نحوي، وكلام ابن مالك في النحو لا اللغة؛ فلذا أُخِذَ عليه ذلك، حتى نقل السيوطي في الهمع ١/ ٤: «إنه من أمراضها [أي: الألفية] التي لا دواء لها»؛ ولذا أصلحه بعضهم إلى: =

١٠ بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ ـ لِلِاسْمِ مَيْزُهُ حَصَلْ

١١ بِتَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) ... وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) ـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

١٢ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَـ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّْ)

= واحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَقَدْ يُؤَمّْ ... بِهَا كَلَامٌ لُغَةً، والقَوْلُ عَمّْ

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٦٤ ـ وحاشية الصبان ١/ ٣٤ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٥.

ـ **كَلامٌ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، وجاء في حواشي ابن هشام٣أ: «في نسخة: (بها الكَلامُ قَدْ يُؤَمّْ)».

١٠ ـ **مَيْزُهُ**: جاء في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية (تَمْيِيزٌ)، وجاء في حاشية (د)١٢أ: «خ [أي: في نسخة]: مَيْزُهُ»)، وهي رواية شرح الشاطبي ١/ ٤٣، ونقلها عنه: إعراب الألفية ص١٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٧٧ ـ والفتح الودودي ١/ ٣٩، وجاء في حواشي ابن هشام٣أ: «في نسخة: (مَيْزٌ قَدْ حَصَلْ)». **وانظر**: شرح الغزي ص٥٢، وقد اعتمدتُ رواية: (مَيْزُهُ) لأن ابن مالك اعتمدها في آخر حياته ورجع عن اللفظة الأولى، كما قال ذلك عنه تلميذُه البَعْلي، قال السيوطي في نكته ١/ ٨٥: «رأيتُ رسالة ألفها تلميذ المصنف الإمامُ شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي، قال فيها بعد الحمدلة: «كان في أول مقدمة شيخنا العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة: (.... تَمْيِيزٌ حَصَلْ)، ثم غَيَّرَهُ رَحِمَهُ اللهُ بخطِّهِ قبل موته، فقال: (.... مَيْزُهُ حَصَلْ).... ولو قُدِّرَ أنَّ الأوَّلَ صوابٌ لم يَجُزْ أن يُقْرَأَ إلا على ما أصلحه آخِرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن يُنسَبَ إليه شيءٌ رجع عنه»».

١١ ـ **فَعَلْتَ**: كذا في (أ)٢أ، و(ب) ٢أ، و(ج) ٧أ، وهو في (د)١٢أ: (فعلتُ)، وفوقها كُتب «معًا»، وفي شرح الشاطبي ١/ ٥١: «يَحْتمل أن تُضْبَطَ بالثلاث»، وفي حاشية الصبان ١/ ٤٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٣: أن رواية الألفية بفتح التاء، ولكن المراد بكون التاء هنا علامة للاسمية تاء الفاعل، مضمومةً للمتكلِّم، أو مفتوحةً للمخاطب، أو مكسورةً للمخاطبة.

ـ **ونُونِ (أَقْبِلَنَّ)**: ظاهر هذا أنَّ العلامة هي نون التوكيد المشدَّدة، مع أن العلامة نونا التوكيد المشدَّدة والمخفَّفة؛ ولذا أصلح بعضهم العبارة إلى: (ونُونَي التوكيدِ). **انظر**: الفتح الودودي ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

١٢ ـ **يَشَمّْ**: مضارع (شَمِمْتُ الطِّيبَ أَشَمُّهُ) على الأفصح، ويقال على غير الأفصح: (شَمَمْتُ =

١٣ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

١٤ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ (صَهْ، وَحَيَّهَلْ)

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ

١٥ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

١٦ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

١٧ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

١٨ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ، كَـ(أَرْضٍ، وَسُمَا)

= الطِّيبَ أَشُمُّهُ). **انظر**: الصحاح (شمم) ٥/ ١٩٦١ ـ وأوضح المسالك ١/ ٢٧ ـ وشرح الأشموني ١/ ٤٩ ـ وتاج العروس (شمم) ٨/ ٣٦٠.

١٤ ـ **نحوُ**: ضبط في (د)٢أ، و(ج)٨ب بالرفع، وهو الأشهر فيه، فهو خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك نحوُ، أو مثالُه نحوُ، وضُبط في (ب)٢أ، و(ظ٢)٤أ بالنصب، وكذا في شرح أبي حيان ص٥، فهو مفعول به أو مفعول مطلق، لفعل محذوف، تقديره: أعني أو أنحو. **انظر**: إعراب الألفية ص١٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٩أ. **قلتُ**: تكرر في نسخ التحقيق ضبط (نحو) التي للتمثيل بالضمة حينًا، وبالفتحة حينًا، وبالضبطين معًا حينًا، فاكتفيتُ بالتنبيه على ذلك هنا.

ـ **صَهْ وحَيَّهَلْ**: مثَّلَ ابنُ هشام في أوضح المسالك ١/ ٢٩ لِمَا يَدُلُّ على الأمر ولا يقبل نون التوكيد بـ(نَزَالِ، ودَرَاكِ)، وقال: «هذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ، وحَيَّهَلْ)؛ فإن اسميَّتهما معلومة مما تقدَّم؛ لأنهما يقبلان التنوين»، **قلتُ**: ثم اعلمْ أن ما يدل على الأمر ولا يقبل نون التوكيد من الأسماء نوعان: المصدرُ، نحو: صبرًا، واسمُ فعلِ الأمر، كما مثَّل ابن مالك؛ ولذا صحَّح بعضهم آخر البيت إلى: (نحو: صَبْرًا حَيَّهَلْ). **انظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٨٥ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٢.

١٨ ـ **وسُمَا**: في جميع نسخ التحقيق بضم السين والقصر، وهي الرواية المشهورة في شروح الألفية. **انظر**: شرح المرادي ١/ ٣٠٢ ـ وابن هشام ١/ ٣٤ ـ وابن ابن القيم ١/ ٩٠ ـ وابن عقيل ١/ ٢٩ ـ والمكودي ١/ ٩٠ ـ وابن الجزري ص١٠ ـ والسيوطي ص٤٦، وهي لغة من لغات (الاسم)، وقال الشاطبي ١/ ٩٩: «(سَمَا) وأصله (سَمَاء) =

١٩ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ، كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

٢١ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمّْ ... كَـ(أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ)، وَالسَّاكِنُ (كَمْ)

٢٣ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ (لَنْ أَهَابَا)

= بالمدِّ من السُّمُوِّ. . . . قصره للشعر»، ونقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٩٣ - والفتح الودودي ١/٤٨ وقال: «وهو أنسب من جهة التنظير؛ إذ نظير أرضٍ سَماءٌ، والمتعيِّنُ في النظم الأول. . . .»، يعني: (سُما). **وانظر**: شرح الهواري ١/١٠٣.

١٩ - **ومُضِيٍّ**: في (أ)١٢أ، و(ب)٢ب، (د)٢أ، و(ظ٢) ٥ب بكسرتين؛ وكذا في شرح أبي حيان ص٦، فهو معطوف على (أمرٍ)، والألف في (بُنِيَا) للإطلاق، وهو في (ج)١١أ - وشرح الشاطبي ١/١٠١ - وإعراب الألفية ص١٤ بضمتين، فهو معطوف على (فِعْلُ)، والألف في (بُنِيَا) ضميرُ تثنيةٍ، وهو الأحسن والأقيس؛ لأنه الغالب، كما سيأتي في قول ابن مالك [البيت ٤١٣]:

وما يَلِي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا ... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذا ما حُذِفَا

انظر: شرح المكودي ١/٩٠ - وشرح الغزي ص٧٠ - وإعراب الألفية ص١٤ - واللوامع الشمسية ١/١١ - وحاشية الصبان ١/٦٤ - والفتح الودودي ١/٤٩.

٢١ - **وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنا**: هذا مما أُخِذَ على ابن مالك؛ لأن فيه بيانًا لحقِّ الحرف، دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال الغَزِّيُّ في شرحه المنظوم للألفية الذي سماه (البَهْجة الوفية)١٣أ:

(وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) ... لَوْ قالَ (مَبْنِيٌّ) لَكانَ أَحْسَنَا

فَلَيْسَ كُلُّ مُسْتَحِقٍّ أَمْرِ ... يَكُونُ مَوْصُوفًا بِذَاكَ الْأَمْرِ

وأصلحه بعضهم إلى: (والحَرْفُ لا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْبِنَا). **انظر**: شرح المكودي ١/٩١ - والتصريح ١/٥٨ - وشرح الغزي ص٧٢ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٩٨ - وانتصر صاحب الفتح الودودي ١/ ٥٠ لعبارة ابن مالك، وردَّ عنها النقد، وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غَلَطٌ فاحش، وعبارة الناظم حسنةٌ غايةٌ».

- في شرح الهواري ١/١٠٧: «هذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة».

٢٤ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢٥ فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرّْ ... كَسْرًا، كَـ (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

٢٦ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ، نَحْوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

٢٧ وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ

٢٨ مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذَاكَ، وَ(هَنُ) ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

٣٠ وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٣١ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا، كَـ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

٣٢ بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَ(كِلَا) ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

٣٣ (كِلْتَا) كَذَاكَ، (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

---

٢٧ ـ **وارْفَعْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وشروح الألفية التي اطلعت عليها، سوى (ج)١٤ب ـ وشرح أبي حيان ص٧؛ ونسخة من شرح السيوطي ص٤٩، ففيها: (فارفع)، وهو أنسب لسياق الكلام، قال الصبان ١/٧٧: «المناسب الفاء؛ لأن هذا تفصيل لقوله: (وغَيْرُ ما ذُكِرَ يَنُوبُ. . . .)، والواو تُوهِمُ أنه أجنبيٌّ منه»، ونحوه في حاشية الخضري ١/٣٦، وفيها أنه بالفاء في نسخ.

٣٠ ـ **يَنْدُرُ**: قال ابن غازي ١/٢٠٦: «غالب اصطلاح الناظم الندورُ في النثر، والشذوذ في الشعر»، وقد أخذ ذلك عن الشاطبي ١/١٤٩.

٣١ ـ **أخُو أبِيكَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى نسخة (د)٢ب ـ وشرح أبي حيان ص٩ ـ ونسخة من شرح الهواري (تحقيق المهوس) ١/٧٥ ـ وشرح الشاطبي ١/١٥٦، ففيها: (أبو أخِيكَ)، وجاء في شرح السيوطي ص٥١: (أخوك)، وفي نسخة: (أبوك)، وعليهما أَعْرَبَ السيوطي؛ وكلاهما تحريف.

٣٣ ـ المعنى: (كِلْتَا) كـ(كِلَا) في أنها تُعرَبُ إعرابَ المثنى بشرط الإضافة إلى ضمير، أما =

٣٤ وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

٣٥ وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ.

٣٦ وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَالأَهْلُونَا.

٣٧ أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا.

٣٨ وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

٣٩ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ

٤١ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

= (اثنان واثنتان) فيَجريان كابنين وابنتين؛ **أي**: يُعْرَبان إعرابَ المثنى بلا شرط. **انظر**: شرح الأشموني ١/ ٨٧ ـ وإعراب الألفية ص١٧ ـ وحاشية الخضري ١/ ٣٨.

٣٧ ـ هذا البيتُ مُشْكِلُ الإعراب، فقيل: كلُّ الأسماء فيه معطوفة على (عشرون) في البيت السابق؛ **أي**: ملحقة مثله، فـ(شَذَّ) جملة حالية من (عشرون) وما عُطف عليه، وقيل: بل حال من (أرضون) خاصة، وقيل: انتهت المعطوفات بـ(عليون)، فـ(أرضون) مبتدأ، و(شذَّ) خبره، وقيل: بل المبتدأ (الأهلون)، وما بعده معطوف عليه، و(شذَّ) خبره. **انظر**: شرح المكودي ١/ ١٠٢ ـ وشرح الأشموني ١/ ٩٣ ـ وإعراب الألفية ص١٧ ـ ١٨ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٨ب ـ ١٩أ.

٣٨ ـ **وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في حاشية (د)٣أ: «خ: (والفرَّا يَرَاهُ مُطَّرِدْ)»، وذكر الرواية السيوطي في نكته ١/ ١٤١.

٣٩، ٤٠ ـ البيتان: جاء في نكت السيوطي ١/ ١٤٢: «قال ابن هشام: في البيتين إسهابٌ؛ فإنه جمع معناهما في بيت في الكافية [**انظرها** مع شرحها ١/ ١٩١]:

والنُّونُ في جَمْعٍ له فَتْحٌ، وفي ... تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وعَكْسٌ قد يَفِي

وكانت الألفية أولى بهذا البيت؛ لأنها مبنية على الاختصار».

٤١ ـ **بِتَا**: كذا بلا تنوين في جميع نسخ التحقيق، والقياسُ في مثله أن يكون «بالتنوين؛ =

٤٢	كَذَا (أُولَاتُ)، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ	كَأَذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ
٤٣	وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ	مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ
٤٤	وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا	رَفْعًا، وَ(تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا)

= لأنه مقصور للضرورة، والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل)، ولم يُضَفْ، ولم يوقف عليه: يُنوَّن» [حاشية الصبان ١/ ١٠٢]، وقال الشاطبي ٨/ ١٨٠: «كل ما جاء من هذا النحو في كلام الناظم بغير إضافة وألف ولام فإنه منوَّن، لا بد من هذا، كما قال العربيُّ: (شَرِبْتُ مًا)، وكثيرٌ من الناس يظنونه في الوصل بغير تنوين، وهو خطأ»، [ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٧١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٥٩؛ وقال الشاطبي نحوه في شرح الألفية ١/ ١٧٥، ١/ ٦٠]. **قلتُ**: ظاهر كلام الشاطبي أن هذا لفظ الألفية، ولعله أراد ضبطها بالقياس، ولم يُرِدْ بيان روايةِ لفظ الناظم، ولا بيان ما في نسخته، وقد خالف الشاطبيَّ في هذا أبو عبد الله الصغير، فقال: «الصواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنيةٌ لوَضْعِها وَضْعَ الحروف» [نقله عنه في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٨٥]، وقال الصبان ٤/ ٢٤٧: «وعندي أنه يجوز الوجهان: التنوين على أنه مقصورٌ من تلك الأسماء مُخْتَصَرٌ من ممدودها، وعَدَمُهُ على أنه موضوعٌ أصالةً»، **قلتُ**: ظاهرُ النسخ أن ابن مالك لم يُرِدْ تنوينه، ويدل على ذلك قول ابن مالك: (وارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا اجْرُرْ) [البيت: ٣٥]، فـ(يا) هنا غير منونة، وإلا لانكسر البيت، إلا أنَّ حذف التنوين فيه أسهل؛ للساكن بعده، أما في هذا البيت فلا ساكن بعده، والله أعلم. **وانظر**: حاشية الصبان ٤/ ١٦٩ ـ وحاشية الخضري ١/ ٤١، ٢/ ٢٠٧.

٤٢ ـ **أُولاتُ**: في (أ) ٣أ بخط ابن هشام: (ألات).

ـ **كأذرعاتٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، سوى (ظ٢) ١٣أ، ففيها بكسر الراء وفتحها. **قلتُ**: هما لغتان فيها، والكسر أشهر. **انظر**: القاموس: (ذرع) ٩٢٦.

٤٣ ـ **جُرَّ**: الأظهر أنه فعل أمر؛ ليوافق الكافية الشافية ١/ ١٧٩، وليوافق أكثر الأفعال المذكورة في هذا الباب لبيان إعراب أبواب العلامات الفرعية، كقوله: «وَارْفَعْ بِوَاوٍ» البيت (٢٧)، و«بِالأَلِفِ ارْفَعِ» البيت (٣٢)، و«وَارْفَعْ بِوَاوٍ» البيت (٣٥)، و«وَاجْعَلْ» البيت (٤٤)، و«وَسَمِّ» البيت (٤٦)، ويَحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًّا للمجهول، فيكون كقوله: «يُكْسَرُ» البيت (٤١)، و«فَمُعْتَلًا عُرِفْ» البيت (٤٩). **انظر**: شرح المكودي ١/ ١٠٨ ـ وإعراب الألفية ص١٩ ـ وشرح الغزي ص٩٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١أ ـ وحاشية الصبان ١/ ١٠٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ٤٨.

٤٥	وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَٱلنَّصْبِ سِمَهْ	كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلِمَهْ)
٤٦	وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ مَا	كَـٱلْمُصْطَفَى، وَٱلْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
٤٧	فَٱلْأَوَّلُ ٱلْإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا	جَمِيعُهُ، وَهْوَ ٱلَّذِي قَدْ قُصِرَا
٤٨	وَٱلثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ	وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّْ
٤٩	وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ	أَوْ وَاوٌ اَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ
٥٠	فَٱلْأَلِفَ ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ ٱلْجَزْمِ	وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ(يَدْعُو، يَرْمِي)
٥١	وَٱلرَّفْعَ فِيهِمَا ٱنْوِ، وَٱحْذِفْ جَازِمَا	ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

ٱلنَّكِرَةُ وَٱلْمَعْرِفَةُ

٥٢	نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا	أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

---

٤٥ ـ **مَظْلِمَهْ**: ضُبطت في (أ)٣أ، و(ب)٤أ، و(د)٣أ، بكسر اللام وفتحها، وكُتب فيها فوقها: (مَعًا)؛ **أي**: تنطق بالوجهين، واعلم أن الفتح فيها هو القياس، والكسر هو الأكثر في السماع. **انظر**: شرح المكودي ١/١٠٩ ـ وإعراب الألفية ص١٩ ـ وحاشية الصبان ١/١٠٨.

٤٦ ـ **مَكَارِمَا**: كذا بفتح الميم في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، سوى (د)٣أ، ففيها: (مُكارِمَا) بضم الميم الأُولى، وفوق الضم كُتب (صح)؛ لكي لا يتوهم أنه وهم من الناسخ، وضبط محقق شرح ابن طولون ١/٨٨ الميم بالضم، ولم ينبه ـ كعادته ـ إلى مخالفة ذلك لنسخته من الألفية.

٤٧ ـ **فالأَوَّل**: كذا بالفاء في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى (د)٣ب، ففيها: (والأول).

٤٩ ـ **وأيُّ فِعْلٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في حواشي ابن هشام ٧أ: «وفي نسخة: (وكُلُّ فِعْلٍ)، وما أَحْسَنَها!».

ـ **واوٌ او ياءٌ**: في (ب)٤أ: (ياءٌ او واوٌ)، وكذا في شرح الشاطبي ١/٢٣١.

٥٣ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَـ(هُمْ، وَذِي، ... وَهِنْدَ، وَٱبْنِي، وَٱلْغُلَامِ، وَٱلَّذِي)

٥٤ فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ اَوْ حُضُورِ ... ـ كَـ(أَنْتَ، وَهْوَ) ـ سَمِّ بِٱلضَّمِيرِ

٥٥ وَذُو ٱتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي (إِلَّا) ٱخْتِيَارًا أَبَدَا

٥٦ كَٱلْيَاءِ وَٱلْكَافِ مِنِ (ٱبْنِي أَكْرَمَكْ) ... وَٱلْيَاءِ وَٱلْهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

٥٧ وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ ٱلْبِنَا يَجِبْ ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

٥٨ لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ ... كَـ(ٱعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا ٱلْمِنَحْ)

٥٩ وَأَلِفٌ وَٱلْوَاوُ وَٱلنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ، كَـ(قَامَا، وَٱعْلَمَا)

٦٠ وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَـ(ٱفْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تُشْكَرُ)

---

٥٦ ـ **أَكْرَمَكْ**: في (ب)٤ب بفتح كاف الخطاب، وقال في الفتح الودودي ١/ ٨٠: «وفي قوله: (ابْنِي أَكْرَمَكْ) إشارة إلى أن الناظم كاشَفَ ابنَه بأنه سيضَعُ ويُكْرِمُ هذه الألفية بشرح، ثم قال: إنه لا منةَ له عليها، فسليه أيتها الألفية ما ملَكَ واكتسبَ منك من العلوم»، **قلتُ**: مقتضى ذلك أن كاف الخطاب في (أَكْرَمَك) مكسورة للمخاطَبة، ولكن لم يذكر ابنُ الناظم في شرحه ولم يُرْوَ عنه شيءٌ في شأن هذه المكاشفة، ويظهر أنها من ملح الشروح.

٥٩ ـ **غابَ وغَيْرِهِ**: هذا مما أُخذ على ابن مالك؛ لأن قوله: (غيره) يشمل غير الغائب؛ **أي**: المخاطب والمتكلِّم، مع أنه لا يشمل المتكلّم، **انظر**: شرح أبي حيان ص١٦ ـ وابن عقيل ١/ ٥٥ ـ والهواري ١/ ١٦٠ ـ وشرح المكودي ١/ ١١٧، ولذا صححه بعضهم إلى: (خُوطِبَ أَوْ غَابَ)، وإلى: (غَابَ وخُوطِبَ). **انظر**: فتح الرب المالك ١١٣ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤٠ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٠٢ ـ والفتح الودودي ١/ ٨٢ ـ وحاشية الخضري ١/ ٥٥، وجاء في صفحة عنوان نسخة (ب): «فائدة حسنة تُعِينُ على فهم كلام ألفية ابن مالك، وهي أنه إذا ذكر مسألة مطلقة وكانت تحتاج إلى التقييد ولكنه ذكر مثالها مستوفيًا للقيود فإنه يَكْتفي بذلك، وربما غلط مَن لا خِبْرةَ له بكلامه فاعترضَ عليه، فقال: «إنه أطلق في مَحَلِّ التقييد....»، وهذه مستفادة من استقراء كلامه، وإن لم يُصَرِّحْ بها».

٦٠ ـ **نَغْتَبِطْ**: هذه الرواية المشهورة في النسخ والشروح، ولكن جاء في (ب)٥أ: (تَغْتَبِطْ) =

٦١ وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ (أَنَا، هُوَ، وَأَنْتَ)، وَٱلْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

٦٢ وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ)، وَٱلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

٦٣ وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ ٱلْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ ٱلْمُتَّصِلْ

٦٤ وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُنْتُهُ) ٱلْخُلْفُ ٱنْتَمَى

٦٥ كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَٱتِّصَالَا أَخْتَارُ، غَيْرِي ٱخْتَارَ ٱلِانْفِصَالَا

٦٦ وَقَدِّمِ ٱلْأَخَصَّ فِي ٱتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي ٱنْفِصَالِ

٦٧ وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

= بالتاء، وهي تحريف؛ لأن الفعل مثال للمضارع المبدوء بالنون، وكان يمكن أن تقبل لو جاء معها (نشكر) بالنون، كما هما في رواية المرادي في شرحه ١/ ٣٦٤.

- **تُشْكَرُ**: كذا في (د)٤أ، و(ظ١)٢أ، و(ج)٢٩ب بالبناء للمفعول، وكذا في شرح الشاطبي ١/ ٢٧٦، وهي التي قدَّمها خالد في إعراب الألفية ص٢٣، وهو في (أ)٣ب، و(ب)٥أ: (تَشْكُرُ) بالبناء للفاعل، وكذا في شرح أبي حيان ص١٧. **وانظر** في الروايتين: الفتح الودودي ١/ ٨٣، وجاء في شرح المرادي ١/ ٣٦٤ (نشكر) بالنون.

٦٢ - **وذُو انْتِصَابٍ**: كذا في (د)٤أ، و(ظ١)٢أ، و(ظ٢)١٦ب، و(ج)٣٠ب، و(ب)٥أ ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وكذا في: شرح المرادي ١/ ٣٦٦ - والشاطبي ١/ ٢٨٥ - وابن عقيل ١/ ٥٧ - وإعراب الألفية ص٢٣، وجاء في (أ)٤أ وفوقها (صح): (وذا انتصاب) بالألف؛ فهو مفعول به ثان لـ(جُعِلَ) مقدَّم، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٧ - وشرح المكودي ١/ ١١٩، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ٢٣، وقال في الفتح الودودي ١/ ٨٥ عن رواية النصب: «هذه النسخة أولى؛ لأن (إِيَّايَ) هو المُحدَّث عنه والمحكوم عليه، فيكون نائبًا عن الفاعل بـ(جُعِلَ)، و(ذا) مفعول ثانٍ، ويطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرًا يعود على (ذو)، و(إياي) مفعول ثان، فيخالف اللفظ المعنى».

٦٥ - **خِلْتَنِيهِ**: في (أ)٤أ: (خِلْتُنِيهِ) بفتح التاء وضمها، وفوق الحرف (معًا).

٦٧ - في شرح الشاطبي ١/ ٣١٦ بعد هذا البيتِ بيتٌ لفظه: =

٦٨ وَقَبْلَ (يَا) ٱلنَّفْسِ مَعَ ٱلْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

٦٩ وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتِي) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) ٱعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا -

٧٠ فِي ٱلْبَاقِيَاتِ، وَٱضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

٧١ وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ، وَفِي (قَدْنِي وَقَطْنِي) ٱلْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

ٱلْعَلَمُ

٧٢ اِسْمٌ يُعَيِّنُ ٱلْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ، كَـ(جَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا -

٧٣ وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلَاحِقِ وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ)

= مَعَ اختلافٍ مَا، ونَحْوُ (ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ) الضَّرُورةُ اقْتَضَتْ
وجاء في شرح ابن عقيل ١/ ٦٠ ـ والمكودي ١/ ١٢٣ ـ وابن الجزري ص٢٩ ـ والتصريح ١/ ١٠٩: أن بعض نسخ الألفية أثبتت هذا البيت وليس من الألفية، **قلتُ**: الصواب أنه من أبيات الكافية الشافية لابن مالك. **انظرها** ١/ ٢٢٩، في الهامش.

٦٨ ـ **الْتُزِمْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وضبطه خالد في إعراب الألفية ٢٤ بضم التاء وفتحها، وقال: «المشهور الأول؛ ليوافق (نُظِمْ)»، ويبدو أن هذا من خالدٍ قياسٌ لا رواية، وعلى فتح التاء تكون (نُون) بالنصب.

٧٠ ـ **مِنِّي وعَنِّي**: كذا في نسخ التحقيق، سوى (د)٤أ، و(ظ١)٣ب، ففيها (عَنِّي ومِنِّي)، وكذا في شرح أبي حيان ص٢٠.

٧١ ـ **يَفِي**: ذكر خالد في إعراب الألفية ص٢٥ أن الهواري ضبط هذا اللفظ بالنون من النَّفْي؛ **أي**: (نُفِي)، وهذا يشعر بأن اللفظ هكذا في نسخة الهواري، والصواب أن الهواري ١/ ١٩٠ ذكر ذلك احتمالًا منه، وأما نسخته التي شرح عليها فـ(يَفِي)، وهذا يبين أن قول صاحب الفتح الودودي ١/ ٩٢: «ويدل له نسخة (نُفِي)» غيرُ دقيق، بل هو قَلْبٌ لما كان عند خالد مفهومًا إلى التصريح.

٧٣ ـ **وشَذْقَم**: كذا بالدال المهملة في (أ)٤ب، و(د)٤ب، و(ظ١)٤ب، وكذا في شرح الشاطبي ١/ ٣٤٨، وفي المطبوع من: شرح المرادي ١/ ٣٩٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ١٣٠ ـ والسيوطي ص٧٠ ـ وشرح الغزي ص١٣١ ـ وابن طولون ١/ ١١٩، وجاء =

٧٤	وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا	وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
٧٥	وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ	حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ
٧٦	وَمِنْهُ مَنْقُولٌ، كَـ(فَضْلٍ، وَأَسَدْ)	وَذُو ارْتِجَالٍ، كَـ(سُعَادَ، وَأُدَدْ)
٧٧	وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا	ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا

= بالذال في (ب)٥ب، و(ظ٢)١٩ب، و(ج)٣٥أ، وفي المطبوع من: شرح ابن عقيل ١/ ٦٢ ـ والهواري ١/ ١٩٣ ـ والمكودي ١/ ١٣٠ ـ وابن الجزري ص٣٢ ـ والأشموني ١/ ١٣٨. **وانظر** الوجهين في: حاشية الصبان ١/ ١٣٨ ـ والفتح الودودي ١/ ٩٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٢، وصرَّح ابن هشام [**انظر**: حاشية يس على التصريح ١/ ١١٤] والأزهري في التصريح ١/ ٣٦٨ (تحقيق بحيري) أنها بالمهملة، **قلتُ**: الكلمة في المعجمات اللغوية بالمهملة فقط، ولم أجدها بالمعجمة، وفي التاج (شدقم) ٣٢/ ٤٦٠: «قال شيخنا: ... التردُّد في هذه الدال، والحكمُ عليها بالإعجام، من أكبر الأوهام».

٧٤ ـ للشطر الثاني ثلاث روايات: ١ ـ ما في المتن، وهي المشهورة، الثابتة في جميع نسخ التحقيق وأكثر الشروح. ٢ ـ (وذا اجْعَلَ اخِرًا إذا اسْمًا صَحِبا)، ذكرت في حاشية (ب)٥ب، وذكرها: شرح المرادي ١/ ٣٩٢ ـ وشرح ابن عقيل ١/ ٦٤ ـ وشرح الغزي ص١٣٣ ـ ونكت السيوطي ١/ ١٧٨ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٢٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٤٧، بل في أوضح المسالك ١/ ١٣٠ ما يشير إلى أن هذه الرواية هي المشهورة، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره مع الكنية [يعني الرواية التي في المتن]. ... وليس كذلك»، ونقل السيوطي في نكته ١/ ١٧٩ عنه أن الرواية الأُولى هي المشهورة والأولى. ٣ ـ (سِوَاها) بدل (سِوَاهُ)، ذكرها: شرح السيوطي ص٧١ ـ والفتح الودودي ١/ ٩٥، وفيه: «وقد ذكر ابن هشام وابن عقيل وجُلُّ الشراح والحواشي أن هاتين النسختين [أي: الأخيرتين] هما الصواب. ... والصواب النسخة الأولى المشهورة» ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٤، **قلتُ**: في نفسي شيء من الرواية الثالثة، فإنما ذكرها ـ حسب اطلاعي ـ متأخرون، وذكرها ابن عقيل ١/ ٦٤ تصحيحًا لا رواية، فقال: «ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذا إنْ سِوَاها صَحِبَا) لَمَا وَرَدَ عليه شيء»، فأخشى أن بعض المتأخرين التبس عليه الأمر، فقَلَبَ التصحيح إلى رواية.

٧٨ وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ	كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَهْ)
٧٩ وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ	كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهْوَ عَمّْ
٨٠ مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) لِلْعَقْرَبِ	وَهٰكَذَا (ثُعَالَةٌ) لِلثَّعْلَبِ
٨١ وَمِثْلُهُ (بَرَّةُ) لِلْمَبَرَّهْ	كَذَا (فَجَارِ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

ٱسْمُ(١) ٱلْإِشَارَةِ

٨٢ بِـ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ	بِـ(ذِي، وَذِهْ، تِي، تَا) عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ
٨٣ وَ(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ	وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ
٨٤ وَبِـ(أُولَى) أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا	وَٱلْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا

---

٧٩ ـ **عَلَمْ**: أصله (عَلَمًا)؛ لأنه مفعول به لـ(وَضع)، ولكنه وَقَفَ عليه بالسكون وحَذَفَ الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة. **انظر**: شرح المكودي ١/ ١٣٥ ـ وإعراب الألفية ص٢٦ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٣٧ب. وابن مالك عَمِلَ ذلك في ألفيته في عدة مواضع. **انظر** الأبيات: ١٦٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٢٥، ٦٠٠، ٧٧٤، ٨١٧.

ـ **عَمّْ**: ضُبِط في (ب)٦أ بضمتين، ويقال فيه ما قيل في (والقولُ عَمّ) في البيت ٩، ولكن كونه هنا فعلًا ماضيًا أرجَحُ من كونه أفعل تفضيل؛ لأن كونه أفعل تفضيل يقتضي «العموم في علم الشخص، وليس كذلك». **انظر**: إعراب الألفية ص٢٦ ـ وحاشية الصبان ١/ ١٤٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ٦٦، ومنها النقل، واقتصر على كونه فعلًا ماضيًا: شرح المكودي ١/ ١٣٥ ـ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٣٧ب.

٨١ ـ **فَجَارِ**: في (أ)٤ب: (فجارُ)، وفوقها (معًا).

(١) **اسم**: في (أ)٤ب: (أسماء).

٨٢ ـ **اقْتَصِرْ**: في حاشية (ظا)٥ب: (قُصِرْ). **قلتُ**: هو لفظ الكافية الشافية ١/ ٣١٤.

٨٤ ـ **انْطِقَا**: أصله (انْطِقَنْ) بنون التوكيد الخفيفة التي انقلبت ألفًا عند الوقف، ومثل هذا تكرَّر في الألفية، كقوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلا» [البيت ٨٦]، وقوله: «فَأَخْبِرَا» [البيت =

٨٥ بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ ... وَاللَّامُ ـ إِنْ قَدَّمْتَ (هَا) ـ مُمْتَنِعَهْ

٨٦ وَبِـ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا) أَشِرْ إِلَى ... دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧ فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثَمَّ) فُهْ، أَوْ (هَنَّا) ... أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ أَوْ (هِنَّا)

الْمَوْصُولُ

٨٨ مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي)، الْأُنْثَى (الَّتِي) ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

٨٩ بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

٩٠ وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شُدِّدَا ... أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

٩١ جَمْعُ (الَّذِي): (الْأُلَى)، (الَّذِينَ) مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

٩٢ بِـ(اللَّاتِ، وَاللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا ... وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْرًا وَقَعَا

٩٣ وَ(مَنْ، وَمَا، وَأَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ... وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

= ١٢٤]. **وانظر** الأبيات: ١٩٩، ٢٠٠، ٢٩٢، ٣٨٦. **وانظر**: إعراب الألفية ص٢٧ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٣٩ب.

٨٦ ـ **دانِي**: كذا بياء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج)٤٠ب، ففيها: (دانِ) بلا ياء، وكذا في إعراب الألفية ص٢٨، وفيه قال خالد: «وحذفت الياء من الخط تبعًا للفظ، واكتُفِيَ بالكسرة»، وهي بياء في: شرح الشاطبي ١/ ٤١٨ ـ والمكودي ١/ ١٤١ ـ وأبي حيان ص٢٥.

٨٩ ـ **تُشْدَدْ**: كذا ضُبطت في (أ)٥أ، و(ب)٦ب، و(د)٥أ، و(ظ٢)٢٢أ، وكذا في شرح الشاطبي ١/ ٤٢٥ ـ والمكودي ١/ ١٤٥، وضُبطت في (ظ١)١٦أ، و(ج)٤٢أ: (تَشْدُدْ)، وضبطها خالد في إعراب الألفية ص٢٨ بضبطين (تُشْدِدْ) و(تُشْدَدْ). **وانظر**: حاشية الخضري ١/ ٧٠.

٩٢ ـ **باللَّاتِ واللَّاءِ**: في (أ)٥ب ـ وشرح الشاطبي ١/ ٤٣٩: (باللاءِ واللاتِ).

٩٣ ـ **تُسَاوِي**: في (د)٥أ: (يُسَاوِي).

٩٤	وَكَ(ٱلَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)	وَمَوْضِعَ (ٱللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
٩٥	وَمِثْلُ (مَا)، (ذَا) بَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامِ	أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي ٱلْكَلَامِ
٩٦	وَكُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ	عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ.
٩٧	وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا ٱلَّذِي وُصِلْ	بِهِ، كَ(مَنْ عِنْدِي ٱلَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ)
٩٨	وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ (أَلْ)	وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ ٱلْأَفْعَالِ قَلّْ
٩٩	(أَيٌّ) كَ(مَا)، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ	وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ ٱنْحَذَفْ
١٠٠	وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي	ذَا ٱلْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَقْتَفِي.
١٠١	إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ	فَٱلْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ.
١٠٢	إِنْ صَلُحَ ٱلْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ	وَٱلْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي.

٩٤ ـ **اللاتي**: في (د)٥أ: (اللاتِ). ٩٥ ـ **تُلْغَ**: في (د)٥ب: (يُلْغَ).

٩٦ ـ **تَلْزَمُ**: كذا بالتاء والياء في (أ)٥ب، و(ظ٢)٢٤أ، وهو بالتاء فقط في (د)٥ب، وشرح الشاطبي ١/٤٦٧، وبالياء فقط في (ظ١)٨أ، و(ج)٤٤ب، وشرح أبي حيان ص٢٩ ـ وابن ابن القيم ١/١٤٩ ـ والمكودي ١/١٥٢ ـ وابن الجزري ص٤٢ ـ وإعراب الألفية ص٣٠ ـ وابن طولون ١/١٥١، وكان في (ب)٧أ بالياء ثم غُيِّر بخط آخر إلى التاء.

٩٨ ـ **قَلّْ**: قال الشاطبي: «ولم يقل: (شَذَّ) أو (نَدر)؛ ليُؤْذِنَ أنَّ مذهبه جوازه اختيارًا؛ إذ هي عادته في لفظ القلة، فقال: (فَقَلَّ العَمَلُ)، (وقَلِيلٌ ذِكْرُ لوْ)، (والعَكْسُ قَلّ)، (وقَلَّ أنْ يَصْحَبَها المُجَرَّدُ)، (وفي النَّعْتِ يَقِلّْ)....»، [نقله إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٧٠، وهو اختصار لكلام الشاطبي ١/٤٨٦ ـ ٤٨٨]، وما ذكره أجزاء من أبيات في الألفية. **انظرها** بأرقام: ١٩٠، ١٩٥، ١٦٣، ٣٠١، ٥١٩.

١٠٢ ـ **صَلُحَ**: في (ب)٧ب ضُبط بفتح اللام وضمِّه، وكُتب فوقه: «معًا»؛ **أي**: ينطق بالضبطين، وكذا ضبطه خالد في إعراب الألفية ص٣١، وهو في (أ)٥ب بفتح اللام، وفي (د)٥ب، و(ج)٤٧ب بضم اللام. **وانظر**: حاشية الصبان ١/١٢٣. =

١٠٣ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ، كَـ(مَنْ نَرْجُو يَهَبْ)

١٠٤ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَـ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

١٠٥ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ ... كَـ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ)

= **قلتُ**: اعلم أن في الفعل (صَلح) ثلاث لغات: كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ) وهي الأشهر، وكـ(مَنَعَ يَمْنَعُ) وهي الأقيس، وكـ(كَرُمَ يَكْرُمُ) وهي قليلة. **انظر** (صلح) في: لسان العرب ٢/٥١٦ ـ وتاج العروس ٢/١٨٢.

ـ **مكمِلٍ**: في (أ)٥ب بكسر الميم وفتحها، وفوقه (معًا)، وكذا في (ب)٧ب، ثم طُمست الفتحة، وهو في (د)٥ب بالفتح فقط.

١٠٣ ـ **نَرْجُو**: في (د)٥ب: (ترجو) بالتاء.

١٠٤ ـ يريد بالشطر الثاني قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَآ﴾، من سورة طه ٧٢.

ـ **قَضَى**: كذا بألف مقصورة نائمة في (أ)٥ب، و(ب)٧ب، (د)٥ب، و(ظ٢)٢٦أ، و(ج)٤٨ب، وشرح الشاطبي ١/٥٣٣، والمتبادر منه أنه فعل ماضٍ، واقتصر عليه: اللوامع الشمسية ١/٤٩أ، ويَحتمل أن يكون أصله المصدر (قَضَاء)، فقُصِرَ لضرورة الشعر، وحقُّهُ حينئذ أن يكتب (قَضَا)، وكذا كُتب في: (ظ١)٩أ ـ وشرح أبي حيان ص٣٢، وقد يرجِّح ذلك أن ابن مالك ممن يرى أن المصدر أصل الأفعال، كما نصَّ هو عليه في الألفية في البيت ٢٨٧ ـ والتسهيل وشرحه ٢/١٠٧، والمعنى: بعدَ فِعْلِ أَمْرٍ مُشْتَقٍّ من (قَضَاءٍ)، وعلى الاحتمال الأول يلزم تقدير مضاف محذوف، نحو: بعدَ فِعْلِ أَمْرٍ مشتقٍّ من مادةِ (قَضَى) أو مصدرِ (قَضَى)، وقد يرجِّح هذا أن ابن مالك فَعَلَ مثله حتى مع المصدر، فقال في البيت ٢٨٦: (كأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ)، وفي البيت ٣٠٦: (كمَرْمًى مِنْ رَمَى)، وفي البيت ٤٦٥: (زِنَةُ مَفْعُولٍ، كآتٍ مِنْ قَصَدْ)، وربما فعل ابن مالك ذلك تساهلًا. **انظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٠، عن الشاطبي، وقد جعل خالد الاحتمالين في إعراب الألفية ص٣١ متساويين. **وانظر**: حاشية الخضري ١/٨٢.

١٠٥ ـ معنى الشطر الأول: كذا الذي جُرَّ بِمِثْلِ ما جَرَّ الموصولَ. **انظر**: شرح الهواري ١/٢٤٢.

ـ قال المكودي ١/١٦٢: «وفي بعض النسخ: (كذا الذي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جُرّْ)»؛ **أي**: جُرَّ به، ونقله: إعراب الألفية ص٣٢ ـ وشرح الغزي ص١٧٧. =

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ	فَـ(نَمَطٌ) عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطْ)
١٠٧ وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا كَـ(اللَّاتِ،	وَالْآنَ، وَالَّذِينَ)، ثُمَّ (اللَّاتِي)
١٠٨ وَلِاضْطِرَارٍ، كَـ(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)	كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي)
١٠٩ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا	لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا
١١٠ كَـ(الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ)	فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ
١١١ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ	مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ، كَـ(الْعَقَبَهْ)
١١٢ وَحَذْفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ	أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

= - **مرَرْتُ**: كذا بضم التاء في جميع نسخ التحقيق، سوى (ج)٤٩أ، ففيها بفتح التاء، وضَبَطَ الكلمةَ بالضبطين: شرح الهواري ١/ ٢٤٢ - وإعراب الألفية ص٣٢.

١٠٧ - **اللاتي**: كذا في (ب)٧ب، و(ظ٢)٢٦ب، و(ج)٥٠أ، وكذا في: شرح الشاطبي ١/ ٥٥٧ - والمكودي ١/ ١٦٤، وهو في (أ)٥ب، و(د)٦أ، و(ظ١)٩ب: (اللاتِ).

١٠٨ - **وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ**: يريد قول راشِد (وقيل: رشيد) بن شِهَاب (وقيل: سهاب) اليَشْكُري:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وجوهَنا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

انظر: المفضّليات ٣١٠ - وشرح ابن الناظم ٣٩ - وشرح المرادي ١/ ٤٦٦ - وأوضح المسالك ١/ ١٨١.

١١٠ - **وحَذْفُهُ**: كان الأصوب أن يقول: (وتَرْكُهُ)؛ «لأن الحذف يقتضي أنها [أي: اللام] كانت موجودة ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنه عَلَمٌ، والأصل عدمها فيه». **انظر**: شرح أبي حيان ص٣٤ - وابن عقيل ١/ ٨٧ - وشرح الشاطبي ١/ ٥٧٩ - وشرح الغزي ص١٨٦ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٨١ - والفتح الودودي ١/ ١٢٦، ومنه النقل.

١١٢ - جَرَتْ عادة بعض حُفَّاظ الألفية على تعشيرها أعشارًا، وبهذا البيت ينتهي العُشْرُ الأول منها.

الابتداء

١١٣ مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ)، وَ(عَاذِرٌ) خَبَرْ	إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)
١١٤ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي	فَاعِلٌ اغْنَى فِي (أَسَارٍ ذَانِ؟)
١١٥ وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ	يَجُوزُ نَحْوُ (فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)
١١٦ وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ	إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ
١١٧ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا	كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا
١١٨ وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ	كَـ(اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ)
١١٩ وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ	حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

---

١١٣ - قال صاحب الفتح الودودي ١/١٢٩: «عادة الناظم أن يعطي الأحكام بالمثال»، وقال الهواري ١/٢٥٩: «واكتفى بتمثيل المبتدأ عن حَدِّه، وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عُذْرَ لِمَنْ قَدَرَ على الوفاءِ فقصَّر!».

١١٦ - **طِبْقًا**: في شرح المكودي ١/١٧٣: «ويوجد في بعض النسخ: (طبقٌ) بالرفع». **وانظر**: إعراب الألفية ص٣٤، وقد جعله الهواري ١/٢٦٣ محتملًا.

١١٧ - قال الإمام الشاطبي: «ونسَبَ المصنِّفُ هنا العملَ للناطقين به وهم العرب، وللناصِّين عليه وهم النحاة، وكثيرًا ما ينسبه لأسبابه مجازًا، كقوله:

تَرْفَعُ (كانَ) المُبْتَدَا اسْمًا، والخَبَرْ تَنْصِبُهُ...........................

ولقد شنَّع ابن مَضَاء [في كتابه (الرد على النحويين ٦٩)] على النحويين في هذا المعنى؛ أخذًا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم، فنسبهم إلى التقوُّل على العرب، وإلى الكذب في نسبة العمل إلى الألفاظ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة وظَلَمهم؛ إذ لم يعرف ما قصدوه، وصنَّف ابن خَرُوفٍ في الرد عليه جزءًا سماه: (تنزيه أئمة النحو، عمَّا يُنسب إليهم من الغلط والسهو)»، [نقله عنه إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٨٦، وهو اختصار لكلام الشاطبي ١/ ٦١٩].

١٢٠	وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى ٱكْتَفَى	بِهَا، كَـ(نُطْقِي ٱللهُ حَسْبِي وَكَفَى)
١٢١	وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ	يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ
١٢٢	وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا	مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا
١٢٣	وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ	نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ ٱسْتَقَرّ
١٢٤	وَلَا يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا	عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا
١٢٥	وَلَا يَجُوزُ ٱلِٱبْتِدَا بِٱلنَّكِرَهْ	مَا لَمْ تُفِدْ، كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)
١٢٦	وَ(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟) (فَمَا خِلٌّ لَنَا)،	وَ(رَجُلٌ مِنَ ٱلْكِرَامِ عِنْدَنَا)-
١٢٧	وَ(رَغْبَةٌ فِي ٱلْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلْ	بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ
١٢٨	وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا	وَجَوَّزُوا ٱلتَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
١٢٩	فَٱمْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي ٱلْجُزْءَانِ	عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ
١٣٠	كَذَا إِذَا مَا ٱلْفِعْلُ كَانَ خَبَرَا	أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٢٠ ـ **بها**: في (د)٦ب: (به).

١٢٢ ـ **مُحَصَّلا**: في (ج)٥٦ب: (محصِّلا) بكسر الصاد، وكذا في شرح أبي حيان ص٤١.

١٢٥ ـ **يُفِدْ**: كذا بالياء والتاء في (أ)٦ب، و(ب)٨ب، وهو في (د)٦ب ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٥ بالياء، وفي (ظ٢)٣٠أ، و(ج)٥٨أ بالتاء، وهو بالتاء في أغلب الشروح التي اطلعت عليها، وهو بالياء في: شرح الهواري ١/ ٢٧٦ وقال: «تقدير كلامه: ما لم يُفِد الابتداءُ بالنكرة، فيجوز» ـ وشرح السيوطي ص٩٥ ـ وشرح ابن طولون ١/ ١٨٨.

١٢٧ ـ يريد: وعَمَلُ برٍّ.

ـ **وَلْيُقَسْ**: في شرح الشاطبي ٢/ ٣٥: «وَلْتَقِسْ».

١٣٠ ـ **كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ خبَرًا**: قال خالد في إعراب الألفية ص٣٧: «في هذا التركيب =

١٣١ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ٱبْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ ٱلصَّدْرِ كَـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا؟)

١٣٢ وَنَحْوُ (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ) ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ

١٣٣ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

= حذفٌ لدليل، وحذفٌ لغير دليل، وقَلْبٌ. . . . وأصل التركيب: كذا إذا ما كان الخبرُ الفعلَ المسندَ إلى ضميرِ المبتدأِ المفردِ». **وانظر**: شرح الهواري ١/ ٢٨٣ ـ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٠ ـ وشرح الغزي ص٢٠٧ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٩٦ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٠١.

ـ **خَبَرَا**: كذا في (أ)٦ب، و(د)٦ب، و(ظ١)١٢ب، و(ج)٦٠أ، وشرح أبي حيان ص٤٧ ـ والشاطبي ٢/ ٥٨ ـ وابن طولون ١/ ١٩٢، وهو بلفظ: (الخبرا) في (ب)٩أ، و(ظ٢)٣٠ب، وحاشية (ظ١)١٢ب، وفيها «نسخة: (الخَبَرَا)»، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ١/ ١٧٦ ـ والمكودي ١/ ١٨٢ ـ وابن الجزري ص٥٦.

ـ **مُنْحَصِرَا**: هو بكسر الصاد في النسخ والشروح، وقال خالد في إعراب الألفية ص٣٧: «ينبغي أن يُضبط بفتح الصاد اسم مفعول حُذفت صلته، والتقدير: مُنْحَصَرًا فيه؛ ليخفَّ الاعتراض»، ونقله اللوامع الشمسية ١/ ٦٠أ، ب، ثم قال: «والمحفوظ فيه كسرها». **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٢٩٨، وجعل المنبغي في كلام خالد روايةً: الصبانُ ١/ ٢٢١ ـ والخضري ١/ ١٠١، ويظهر أن هذا تصرف منهما. **وانظر** الاعتراض المذكور في كلام خالد في الكلام على البيت ١٣٥.

١٣٣ ـ **عَلَيْهِ**: في شرح الشاطبي ٢/ ٨٢: «إليه».

ـ هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة؛ بسبب تشتُّت ضمائره وصعوبة فهمه، مع أن المراد به يُعبِّر عنه النحويون بعبارة سهلة، فيقولون: أن يتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء في الخبر. **انظر**: شرح أبي حيان ص٤٨ ـ والمرادي ١/ ٤٨٤ ـ والمكودي ١/ ١٨٧ ـ والسيوطي ص٩٨، وقد عبَّر ابن مالك عنها بعبارة سهلة في الكافية الشافية ١/ ٣٦٩، فقال:

وإنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيرُ ... مِنْ مُبْتَدًا يُوجَبْ لَهُ التَّأْخِيرُ

وقد أصلح بعضهم هذا البيت واختصر معه البيت الذي بعده بقوله:

كذا إذا عادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِنْ مُبْتَدًا، وما بِهِ يُصَدَّرُ

وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٠٠ ـ وحاشية الصبان ١/ ٢٢٣ ـ والفتح الودودي ١/ ١٤٨ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٠٣.

١٣٤ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ ٱلتَّصْدِيرَا ... كَـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)

١٣٥ وَخَبَرَ ٱلْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَـ(مَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

١٣٦ وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا ... تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)

١٣٧ وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ) ... فَـ(زَيْدٌ) ٱسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

١٣٨ وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذْفُ ٱلْخَبَرْ ... حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرْ

١٣٩ وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ) ... كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ)

١٤٠ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ ٱلَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

١٤١ كَـ(ضَرْبِيَ ٱلْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمْ ... تَبْيِينِيَ ٱلْحَقَّ مَنُوطًا بِٱلْحِكَمْ)

١٤٢ وَأَخْبَرُوا بِٱثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ، كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

---

١٣٤ ـ **عَلِمْتُهُ**: كذا بضم التاء في: (أ)٧أ، و(د)٧أ، و(ظ١)١٣ب، وهو بفتحها في (ج)٦٢أ، وكان في (ب)٩أ بالضم ثم غيِّر إلى الفتح.

١٣٥ ـ **المَحْصُورِ**: يعني به هنا المبتدأ، وهو المحصور فيه، أما المحصورُ فالخبرُ، ولذا صحَّحه بعضهم إلى: (والخَبَرَ المَحْصُورَ قدِّمْ أبدا)، وذكر الشاطبي ٢/ ٧٤ أن المتتبِّع للألفية [**انظر** الأبيات: ١٣٠، ١٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠] يظهر له أن ابن مالك «قَصَدَ هذا الإطلاق، وأنه يسمي المحصور فيه محصورًا أو منحصرًا، وهي عادته في التسهيل [**انظره** ٨٥]. . . . فتلخَّص أن هذا الاصطلاح له خالَفَ فيه اصطلاحَ غيره من أهل النحو والبيان»، وفي الفتح الودودي ١/ ١٤٥: «والنحاة جميعهم إنما يسمُّونه محصورًا فيه، ولا وَجْهَ لمخالفتهم. . . . فالصوابُ التعبيرُ بما عبَّروا به، ولا يقالُ في مثل هذا: اصطلاحٌ ولا مَشاحَّةَ فيه». **وانظر**: إعراب الألفية ص٣٨ ـ وشرح السيوطي ص٩٧ ـ وحاشية الصبان ١/ ٢٢١ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٠٣.

ـ **أَحْمَدَا**: صلّى الله عليه وسلم.

١٤٠ ـ **يَكُونُ**: كذا بالياء والتاء في (ب)٩ب، و(د)٧أ، وهو في (ظ١)١٤ب، و(ظ٢)٣٢أ، و(ج)٦٤ب بالياء، وهو في (أ)٧أ بالتاء.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

١٤٣ تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْمًا، وَٱلْخَبَرْ	تَنْصِبُهُ، كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)
١٤٤ كَـ(كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا	أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا -
١٤٥ فَتِئَ، وَٱنْفَكَّ)، وَهَٰذِي ٱلْأَرْبَعَهْ	لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
١٤٦ وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا)	كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)
١٤٧ وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا	إِنْ كَانَ غَيْرُ ٱلْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا
١٤٨ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ	أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
١٤٩ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) ٱلنَّافِيَهْ	فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ
١٥٠ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) ٱصْطُفِي	وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي
١٥١ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَٱلنَّقْصُ فِي	(فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قُفِي

١٤٣ - **تَرْفَعُ (كَانَ)**: في حاشية (ب)٩ب: «نسخة: ارْفَعْ بـ(كان)»، وكُتب فوقها بخط آخر: «سهو».

١٤٧ - في الفتح الودودي ١/١٥٧ لمحة تربوية في التمثيل للشطر الأول، قال: «مثال المضارع: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ومثال الأمر: ﴿كُونُوا رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٧٩]؛ **أي**: علماء عاملين منسوبين إلى الرب، وهذا المثال أولى من تمثيل الموضِّح [**أي**: صاحب أوضح المسالك ١/٢٣٨] بـ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]؛ لأنه يخاطِبُ المتعلِّمين، ولا يناسبهم الخطابُ بذلك».

١٤٩ - **بها**: كذا في (أ)٧أ، و(ظ٢)٣٣أ، و(ج)٦٨ب، وأغلبِ الشروح، وهو في (ب)١٠أ، و(د)٧ب، و(ظ١)١٦أ: (بما)، وكذا في شرح ابن طولون ١/٢٠٧، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى: (بها)، وهو في شرح المكودي ١/١٩٦ (بِهِ)، ثم قال: «وفي بعض النسخ: (بها)».

١٥٢ وَلَا يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ ... إِلَّآ إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

١٥٣ وَمُضْمَرَ ٱلشَّأْنِ ٱسْمًا ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوهِمُ مَا ٱسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

١٥٤ وَقَدْ تُزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوٍ، كَـ(مَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا!)

١٥٥ وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا ذَا ٱشْتَهَرْ

١٥٦ وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ٱرْتُكِبْ ... كَمِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَٱقْتَرِبْ)

١٥٧ وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ ... تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

(مَا[1] وَلَا وَلَاتَ[2] وَإِنْ) الْمُشَبَّهَاتُ بِـ(لَيْسَ)

١٥٨ إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ) ... مَعَ بَقَا ٱلنَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

١٥٩ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ ٱوْ ظَرْفٍ. كَـ(مَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) - أَجَازَ ٱلْعُلَمَا

١٦٠ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنْ) أَوْ بِـ(بَلْ) ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

١٦١ وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ.

١٦٢ فِي ٱلنَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَـ(لَيْسَ) (لَا) ... وَقَدْ تَلِي (لَاتَ، وَإِنْ) ذَا ٱلْعَمَلَا

---

(١) قبلها في (ظ٢)٣٥أ عبارة: (فصلٌ في)، وكذا في: شرح أبي حيان ص٦١ - والمرادي ١/٥٠٦ - وابن ابن القيم ١/٢٠٧ - وابن عقيل ١/١١٨ - والمكودي ١/٢٠٦ - وابن الجزري ص٦٧ - والأشموني ١/٢٥٧ - وإعراب الألفية ص٤٣ - وشرح الغزي ص٢٣٧، وهذه العبارة ليست في (أ)٧ب، و(ظ١)٢٨أ، و(ج)٧٣أ، وكانت في (ب)١٠ب، ولكن ضرب عليها غير الناسخ، وكتب فوقها: «سهو سهو»، وهي في (د)٨أ بلفظ: (باب)، ثم ضرب عليه الناسخ، وهي ليست في: شرح الهواري ١/٣٢٧ - والسيوطي ص١٠٩ - وابن طولون ١/٢٢٠.

(٢) لاتَ: ساقط من (د)٨أ، ومن شرح أبي حيان ص٦١ - والشاطبي ٢/٢١٥.

١٦٢ - تَلِي: في شرح الشاطبي ٢/٢٤٢: «يلي».

١٦٣	وَمَا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ	وَحَذْفُ ذِي ٱلرَّفْعِ فَشَا، وَٱلْعَكْسُ قَلّْ

أَفْعَالُ ٱلْمُقَارَبَةِ

١٦٤	كَـ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى)، لَكِنْ نَدَرْ	غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ
١٦٥	وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)	نَزْرٌ، وَ(كَادَ) ٱلْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
١٦٦	وَكَـ(عَسَى) (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا	خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلَا
١٦٧	وَأَلْزَمُوا (ٱخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)	وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) ٱنْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا
١٦٨	وَمِثْلُ (كَادَ) فِي ٱلْأَصَحِّ (كَرَبَا)	وَتَرْكُ (أَنْ) مَعْ ذِي ٱلشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩	كَـ(أَنْشَأَ ٱلسَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ)	كَذَا (جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ)
١٧٠	وَٱسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ(أَوْشَكَا)	وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)
١٧١	بَعْدَ (عَسَى، ٱخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ) قَدْ يَرِدْ	غِنًى بِـ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

---

١٦٤ ـ **خَبَرْ**: هو حال منصوب، وقف عليه بالسكون لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، وقد ضُبط في (ب)١١أ بضمتين مع أنَّ (غَيْر) ضُبطَ فيها بضمة أيضًا، ولم يتضح لي وجهٌ لذلك، إلا أن يُضبط (غير) بالفتحة فيكون حالًا متقدمًا، و(خبر): فاعلُ (نَدَر). **انظر**: شرح المكودي ١/ ٢١٤ ـ وإعراب الألفية ص٤٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٧٦أ.

١٦٨ ـ **كَرَبَا**: كذا بالفتح في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ)٨أ، ففيها: (كرِبا)، وفوقها «معًا»، وفي إعراب الألفية ص٤٥: «(كربا): بفتح الراء وكسرها».

١٦٩ ـ **وطَفِقْ**: كذا بالكسر في جميع نسخ التحقيق، سوى (أ)٨أ، و(د)٨ب، ففيهما: (طَفِقَ)، وفوقها فيهما: «معًا».

١٧١ ـ **أَوْشَك قَدْ**: كذا في (أ)٨ب، و(ب)١١ب، و(د)٨ب، وهو الضبط الصحيح، فتكون الكاف مدغمة في القاف، قال المكودي ١/ ٢٢٠: «يُنطق بعد الشين من (أوشك) بقاف مشدَّدة؛ لأن الكاف من (أوشك) مدغمة في القاف بعد قلبه =

١٧٢ وَجَرِّدَنْ (عَسَى) أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

١٧٣ وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

١٧٤ لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّْ، ... كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

١٧٥ كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ)

= قافًا؛ لأجل استقامة الوزن»، ونقله: إعراب الألفية ص٤٥ ـ واللوامع الشمسية ١/٧٨ب ـ وحاشية الخضري ١/١٢٧ ـ وأغرب الهواري ٢/١٩ حين قال: «وقوله: (وأَوْشِكْ) جاء به على صيغة الأمر؛ ليصح له الوزن»، ولم أجد رواية كذلك، ويظهر أن هذا اجتهاد من الهواري ليستقيم وزن البيت، وجعله الغزي ٢٥٢ جائزًا لا رواية، والإدغام المذكور ليس لضرورة الشعر، بل هو جائز في النثر، ويسمى: الإدغام الكبير، وقرأ به القارئ السَّبْعي أبو عمرو البصري في رواية، فقد أدغم المثلين والمتقاربين إدغامًا كبيرًا، ومن ذلك الكاف في القاف في (٤٤) موضعًا. **انظر**: الإقناع لابن الباذش ١/٢٢٢ ـ والمساعد ٤/٢٦٤ ـ وتحبير التيسير ١٩٥ ـ والتصريح ٢/٣٩٨، وضُبِط في (ج)٧٨ب: (أَوْشَكَ قَدْ)، وبه ينكسر البيت.

ـ يَفعل: في (د)٨ب: (يُفْعل)، وكُتب فوق الياء: «معًا».

١٧٢ ـ ظاهر البيت أن الحكمين المذكورين فيه خاصَّان بـ(عسى)، وأنهما لا يصحَّان إلا إذا تقدَّم الاسم، والصواب أنهما يكونان في الأفعال الثلاثة (عسى، واخلولق، وأوشك)، وأنهما يصحَّان سواءٌ تقدَّم الاسم نحو (زيدٌ عسى أنْ يجتهدَ)، أم تأخَّر نحو (عسى أنْ يجتهدَ زيدٌ)؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

فَجَرِّدَنْهُنَّ أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بِهِنَّ، وَاسْمٌ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ عَرَا

انظر: شرح المكودي ١/٢٢١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٤٠ ـ وشرح ابن طولون ١/٢٤٠ ـ والفتح الودودي ١/١٧٩.

١٧٣ ـ **عَسَيْتُ**: كذا بفتح السين وكسره في (ب)١١ب، و(د)٨ب، وشرح أبي حيان ص٧١، وهو في (ج)٧٩ب بالفتح فقط.

١٧٥ ـ **كَإِنَّ**: كذا بكسر الهمزة في جميع نسخ التحقيق، وأغلب ما اطلعت عليه من شروح =

١٧٦ وَرَاعِ ذَا ٱلتَّرْتِيبَ إِلَّا فِي ٱلَّذِي	كَـ(لَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ ٱلْبَذِي)
١٧٧ وَهَمْزَ (إِنَّ) ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ	مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ
١٧٨ فَٱكْسِرْ فِي ٱلِٱبْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ	وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
١٧٩ أَوْ حُكِيَتْ بِٱلْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ	حَالٍ، كَـ(زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ)
١٨٠ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا	بِٱللَّامِ، كَـ(ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
١٨١ بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ	لَا لَامَ بَعْدَهُ، بِوَجْهَيْنِ نُمِي
١٨٢ مَعْ تِلْوِ فَا ٱلْجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ	فِي نَحْوِ (خَيْرُ ٱلْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
١٨٣ وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ	لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، نَحْوُ (إِنِّي لَوَزَرْ)
١٨٤ وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا	وَلَا مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَـ(رَضِيَا)
١٨٥ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَـ(إِنَّ ذَا	لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
١٨٦ وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ	وَٱلْفَصْلَ، وَٱسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ

= الألفية، وهو في (ج)٨٠ب: (كأنَّ)، قال صاحب اللوامع الشمسية ١/ ٨٠ب: «هكذا وُجِدَ في بعض النسخ: (كَأَنَّ) بفتح الهمزة، وأكثر النسخ على كسرها»، وجعله في البيت (كأنَّ) حرفَ تشبيه: شرحُ ابن الجزري ص٧٥ ـ وابن طولون ١/ ٢٤٤.

١٧٨ ـ **صِلَهْ**: في حاشية (ب)١٢أ بغير خط الناسخ: «في نسخة: الصِّلَهْ».

١٨٢ ـ **إنِّي**: رُسم في (د)٩أ، و(ج)٨٣ب بهمزة أسفل الألف، وهو في (ب)١٢أ بهمزة فوق الألف وتحته، وكُتب فوقه: «معًا»، وفي إعراب الألفية ص٤٧: «بفتح الهمزة وكسرها».

١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦ ـ **تَصْحَبُ، ذِي، يَلِيها، تَصْحَبُ**: فاعل (تصحب) الأولى والثانية واسمُ الإشارة (ذي) والضميرُ (ها) في (يليها) كلُّها تعود إلى: (لام الابتداء)، وقد =

١٨٧ وَوَصْلُ (مَا) بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ

١٨٨ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩ وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ): (لَكِنَّ، وَأَنّْ) ... مِنْ دُونِ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنّْ)

١٩٠ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ ٱلْعَمَلُ ... وَتَلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

١٩١ وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

١٩٢ وَٱلْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا

١٩٣ وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَٱسْمُهَا ٱسْتَكَنّْ ... وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

١٩٤ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

= اختلفت النسخ في بعضها تذكيرًا وتأنيثًا، فـ(يليها) جاءت للمؤنَّث في جميع النسخ، والألفاظ الباقية جاءت للمؤنث في: (د)٩أ ـ وشرح أبي حيان ص٦٨ ـ ٨٠ ـ وشرح البرهان بن القيم ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤١ ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، وجاءت كلها للمذكر في (ب)١٢أ ـ ١٢ب، وكذا في (ج)٦٤ب ـ ٦٦أ إلا (تصحب) الأولى فللمؤنَّث، وجاء اللفظان الأول والرابع للمؤنث، والثاني للمذكر في (ظ٢)٤٠أ، وشرح المكودي ١/ ٢٢٩ ـ ١/ ٢٣١، أما في (ظ١)٢٢أ فجاء الأول والثاني للمؤنَّث، والرابع بلا نقط أوله، وأما (أ)٨ب ـ ٩أ فجاء (ذا) فيها للمذكر، وبقية الألفاظ بلا نقط أولها، وقال في إعراب الألفية ص٤٨: «(ذا)، وفي بعض النسخ: (ذي)، وكلاهما اسم إشارة».

١٨٦ ـ **حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ**: في (ظ١)٢٢أ ـ وشرح الشاطبي ٢/ ٣٤٢، ٣٥٩: (حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرْ). **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٥٤ ـ والفتح الودودي ١/ ١٨٩.

١٨٨ ـ **تَسْتَكْمِلا**: في شرح الشاطبي ٢/ ٣٦٥، ٣٧٠: (يستكملا) بالياء.

١٩٣ ـ **بَعْدَ (أَنْ)**: كذا بسكون النون بلا تشديد في (ظ١)٢٣ب، و(ج)٨٨أ، وضُبط في (ب)١٢ب: (أنَّ) بتشديد النون المفتوحة وفوقها سكون، وكُتب فوقها بغير خط الناسخ: «معًا»؛ **أي**: يصح أن تكون (أنِ) المخففة، و(أنَّ) المشددة، وقد نص على أنَّ (أنْ) هنا هي المخففة: الهواري ٢/ ٥١ ـ وشرح الغزي ص٢٨٠.

١٩٥ فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ(قَدْ)، أَوْ نَفْيٍ، اَوْ ... تَنْفِيسٍ، اَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

١٩٦ وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

لَا ٱلَّتِي لِنَفْيِ ٱلْجِنْسِ

١٩٧ عَمَلَ (إِنَّ) ٱجْعَلْ لِـ(لَا) فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

١٩٨ فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا اَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

١٩٩ وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)، وَٱلثَّانِيَ ٱجْعَلَا

٢٠٠ مَرْفُوعًا اَوْ مَنْصُوبًا اَوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ اَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

٢٠١ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَٱفْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ

٢٠٢ وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ وَٱنْصِبْهُ أَوِ ٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ

٢٠٣ وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَى

١٩٩ـ **والثاني**: في (أ)٩ب ـ و(د)٩ب: (والثانِ).

٢٠٠ـ **لا تَنْصِبَا**: (لا) ناهية جازمة، و(تَنْصِبَا) فعل مضارع في محل جزم؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي تنقلب عند الوقف ألفًا. **انظر**: إعراب الألفية ص٥١.

٢٠١ـ **فافْتَحْ أوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ**: الفتحُ هو المرجوحُ من هذه الأوجه الجائزة؛ ولذا لم يكن مستحسنًا تقديم ابن مالك له، وأَحْسَنُ منه لو قال: (فَارْفَعْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ افْتَحْ)، هذا وقد اختصَرَ بعضهم هذا البيت والذي بعده وزاد عليهما في المعنى بقوله:

وٱرْفَعْ أَوِ انْصِبْ مُطْلَقًا نَعْتَ اسْمِ (لا) ... وٱلْفَـتْـحَ زِدْ إِنْ أُفْـرِدَا واتَّـصَـلا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٦٣، ٣٦٤.

٢٠٢ـ **وانْصِبْهُ**: في شرح الشاطبي ٢/ ٤٣٣: (وانْصِبَنْ).

٢٠٣ـ **والعَطْفُ**: في (أ)٩ب: (والعطفُ) بالرفع والنصب.

٢٠٤ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ ٱلِاسْتِفْهَامِ

٢٠٥ وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ ... إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

ظَنَّ(١) وَأَخَوَاتُهَا

٢٠٦ ٱنْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْأَيِ ٱبْتِدَا ... أَعْنِي (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

٢٠٧ ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدّ ... حَجَا، دَرَى) (وَجَعَلَ) ٱللَّذْ كَٱعْتَقَدْ

٢٠٨ وَ(هَبْ، تَعَلَّمْ)، وَٱلَّتِي كَـ(صَيَّرَا) ... أَيْضًا بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

٢٠٩ وَخُصَّ بِٱلتَّعْلِيقِ وَٱلْإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَٱلْأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ كَذَا (تَعَلَّمْ) وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

٢١١ وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَاءَ لَا فِي ٱلِابْتِدَا ... وَٱنْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّأْنِ أَوْ لَامَ ٱبْتِدَا

٢١٢ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا

---

٢٠٥ ـ **إذا**: كذا في (أ)٩ب، و(د)١٠أ، و(ج)٩٣أ، وكذا في الكافية الشافية ١/ ٥٢١، وعليه شرح ابن مالك البيت فيها ٢/ ٢٣٧، وهو في (ظ١)٢٦أ، و(ظ٢)٤٥أ: (إذ)، وأما في (ب)١٣ب فقد كتب في الحاشية: (إذْ)، وفي المتن: (إذا) وفوقها (معًا)، وقال الشاطبي ٢/ ٤٤٩: «ويثبت في بعض النسخ: (إذِ المرادُ). . . . ومراده تعليل شياع إسقاط الخبر»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٥٢ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٦٦.

(١) **ظَنَّ**: في حاشية (أ)٩ب: (ظَنَنْتُ).

٢٠٨ ـ **والتي**: في شرح الشاطبي٢/ ٤٥٢: «والذي»، وقال في الشرح ٢/ ٤٦٣: «وَقَعَ في نسخ هذا الرجز: (والذي كَصَيَّرَا) بلفظ: (الذي) الواقعة على المذكَّر، ثم قال: (انْصِبْ بِها) [كذا، ولفظ الألفية (بها انْصِبْ)، فلعله أراد حكاية المعنى]، فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتي بـ(التي) عِوَضَ (الذي)».

٢٠٩ ـ **بالتَّعْلِيقِ والإِلْغاءِ**: في (ظ١)٢٧أ، و(ج)٩٥أ: (بالإلغاءِ والتعليقِ).

٢١٢ ـ **وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ**: كذا في (ب)١٤أ، و(ج)٩٦ب ـ شرح الشاطبي ٢/ ٤٦٧ ـ =

٢١٣ وَإِنْ، وَلَا)، لَامُ ٱبْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ — كَذَا، وَٱلِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

٢١٤ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ — تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

٢١٥ وَلِـ(رَأَى) ٱلرُّؤْيَا ٱنْمِ مَا لِـ(عَلِمَا) — طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى

٢١٦ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ — سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

٢١٧ وَكَـ(تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي — مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ — وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

٢١٩ وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا — عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أَعْلَمَ وَأَرَى[1]

٢٢٠ إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى وَعَلِمَا) — عَدَّوْا إِذَا صَارَا (أَرَى وَأَعْلَمَا)

٢٢١ وَمَا لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقَا — لِلثَّانِ وَٱلثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

٢٢٢ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا — هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

٢٢٣ وَٱلثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ٱثْنَيْ (كَسَا) — فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

= والمكودي ١/٢٥٧، وهو المناسب لما قبله، وهو في (أ)١٠أ، و(د)١٠أ، و(ظ١)١٢٧أ: (والتزَمَ التعليقُ)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٥٣.

٢١٧ ـ **اجْعَلْ**: أي على وجه الجواز، لا الوجوب، وظاهر البيت الوجوب، وليس مرادًا لابن مالك الذي نصَّ [في التسهيل ٧٣ ـ وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٩] ـ كغيره من النحويين ـ على الجواز لا الوجوب؛ ولذا أُخذ عليه هذا البيت. **انظر**: شرح أبي حيان ص٩٨ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/٣٧٤ ـ والفتح الودودي ١/٢١٥.

٢٢٣ ـ أُخذ على الشطر الأول أنه خَصَّ التشبيهَ بالمفعول الثاني، مع أنه يشمل الأول، فالأول هنا كالمفعول الأول في باب (كسا)، وأُخِذَ على الشطر الثاني أنه عَمَّمَ =

٢٢٤ وكَـ(أرى) ٱلسَّابِقِ (نبَّا، أخْبَرَا، حدَّثَ، أنْبَأَ)، كَذَاكَ (خبَّرَا)

ٱلْفَاعِلُ

٢٢٥ ٱلْفَاعِلُ ٱلَّذِي كَمَرْفُوعَيْ (أتَى زَيْدٌ، مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعْمَ ٱلْفَتَى)

٢٢٦ وبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وإلَّا فَضَمِيرٌ ٱسْتَتَرْ

٢٢٧ وَجَرِّدِ ٱلْفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لِٱثْنَيْنِ أوْ جَمْعٍ، كَـ(فَازَ ٱلشُّهَدَا)

٢٢٨ وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا وسَعِدُوا) وَٱلْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

٢٢٩ وَيَرْفَعُ ٱلْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)

٢٣٠ وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِيَ إذَا كَانَ لِأُنْثَى، كَـ(أبَتْ هِنْدُ ٱلْأذَى)

٢٣١ وَإنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

٢٣٢ وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي نَحْوِ (أتَى ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ)

٢٣٣ وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إلَّا) فُضِّلَا كَـ(مَا زَكَا إلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلَا)

= التشبيه، مع أن التعليق غير جائز في باب (كسا)؛ ولذا أصلح بعضهم هذا البيت إلى:
واجْعَلْهُمَا مَعًا كَمَفْعُولَيْ (كَسَا) وَمَنْ يُعَلِّقْ هَهُنَا فَمَا أَسَا
انظر: شرح أبي حيان ص١٠٠ ـ والمرادي ١/ ٥٧٣ ـ والمكودي ١/ ٢٦٤ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ وفتح الرب المالك ٣١١ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٣٧٤، ٣٧٨ ـ وابن طولون ١/ ٣٠٧ ـ والفتح الودودي ١/ ٢١٨.

٢٢٤ ـ **نبَّا.... أنْبأَ**: في (أ)١٠ب: (أنْبَا. . . . نبَّأَ).
ـ **أنْبأَ كذاكَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وما اطلعت عليه من شروح الألفية، سوى (أ)١٠ب، ففيها (نبَّأَ كَذاكَ)، وسوى (ظ١)٢٩ب ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٠٨، ففيهما (أنْبَا وكَذاكَ). **قلتُ**: وهو أسلس.

٢٣٣ ـ **والحَذْفُ**: أخذ بعض الشراح على ابن مالك التعبير هنا وفي البيت ٢٣٦ =

٢٣٤ وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

٢٣٥ وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى ٱلسَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَٱلتَّاءِ مَعْ إِحْدَى ٱللَّبِنْ

٢٣٦ وَٱلْحَذْفَ فِي (نِعْمَ ٱلْفَتَاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ ٱلْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

٢٣٧ وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَٱلْأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٢٣٨ وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ ٱلْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ

٢٣٩ وَأَخِّرِ ٱلْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

٢٤٠ وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) ٱنْحَصَرْ ... أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

٢٤١ وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) ... وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ ٱلشَّجَرْ)

ٱلنَّائِبُ عَنِ ٱلْفَاعِلِ

٢٤٢ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

٢٤٣ فَأَوَّلَ ٱلْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِلْ ... بِٱلْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ، كَـ(وُصِلْ)

= بـ(الحذف)؛ «لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حُذِفَتْ، وليس بصحيح، والأولى أن يُعبَّر بالترك»، كما عبَّر به في البيت ٢٣٢. **انظر**: شرح الشاطبي ٢/ ٥٧٦ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٢٦، ومنه النقل.

٢٤٠ ـ **انْحَصَرْ**: سبق التعليق على مخالفة ابن مالك لغيره في معنى المنحصِر والمحصور في التعليق على البيت ١٣٥. **وانظر** هنا: حاشية الصبان ٢/ ٥٣ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٢٩ ـ وحاشية الخضري ١/ ١٦٥.

٢٤٣ ـ **فَأَوَّلَ**: في (ب)١٥ب، و(ظ١)٣٣أ: (وأوّل)، وهو كذلك في: شرح الشاطبي ٣/ ١٣ ـ والمكودي ١/ ٢٧٨.

٢٤٤	وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا	كَـ(يَنْتَحِي) ٱلْمَقُولُ فِيهِ (يُنْتَحَى)
٢٤٥	وَٱلثَّانِيَ ٱلتَّالِيَ (تَا) ٱلْمُطَاوَعَهْ	كَٱلْأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ
٢٤٦	وَثَالِثَ ٱلَّذِي بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ	كَٱلْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَـ(ٱسْتُحْلِي)
٢٤٧	وَٱكْسِرْ أَوِ ٱشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلّ	عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا كَـ(بُوعَ) فَٱحْتُمِلْ
٢٤٨	وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ	وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبّ)
٢٤٩	وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِمَا ٱلْعَيْنُ تَلِي	فِي (ٱخْتَارَ، وَٱنْقَادَ) وَشِبْهٍ يَنْجَلِي
٢٥٠	وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ	أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

٢٤٤ ـ **المقُولُ**: كذا بالجر والرفع في (أ)١١ب، وفوقها «صح»، و(ب)١٦أ، ثم طُمست فيها الضمة، وهو بالرفع في (د)١١ب، وهو بالجر في (ظ١)٣٣أ، و(ج)١١٠أ؛ وكذا في: شرح أبي حيان ص١١٥ ـ والمرادي ٢/ ٥٩٩ ـ والمكودي ١/ ٢٧٨، وجَوَّزَ الرفع ـ وإعراب الألفية ص٥٩ ـ وابن طولون ١/ ٣٢٨.

٢٤٥ ـ **تا المُطَاوَعَهْ**: قال الشاطبي ٣/ ١٧: «أراد (تاء المطاوعة)، لكن حَذَف الهمزة. . . . وله من هذا القبيل في نظمه هذا كثيرٌ جدًّا، ساقه إليه ضرورةُ الشعر».

ـ أُخِذ على هذا البيت أنه قيَّد التاء بالمطاوعة، وأنه لم يقيِّد الحكم بالفعل الماضي، والصواب أن هذا الحكم للحرف الثاني في الفعل الماضي المفتتح بتاء زائدة معتادة؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

والثَّانِيَ التَّالِيَ (تَا) الزِّيَادَهْ فاضْمُمْ بِمَاضٍ إنْ تَكُنْ مُعْتَادَهْ

انظر: شرح أبي حيان ص١١٣ ـ والمرادي ٢/ ٦٠٠ ـ والشاطبي ٣/ ١٩ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣١٩ ـ والأشموني ٢/ ٥٨ ـ والسيوطي ص١٥٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ٤٠٠ ـ والفتح الودودي ١/ ٢٣٣.

٢٥٠ ـ **حَرِي**: يصح أن يكون وزنه فعيلًا، فهو (حَرِيٌّ)، وبه قال إعراب الألفية ص٦٠، ويصح أن يكون (فَعِلًا)، فهو (حَرٍ)، اسم منقوص، وبه قال: شرح الشاطبي ٣/ ٣٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١١٣ب، يقال: حَرِيٌّ وحَرٍ وحَرًى، بمعنى: حقيق وجدير [**انظر**: (حري) في: الصحاح ٦/ ٢٣١١ ـ والقاموس ١٦٤٤ ـ ولسان العرب =

٢٥١ وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَٰذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدْ

٢٥٢ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

٢٥٣ فِي بَابِ (ظَنَّ، وَأَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

٢٥٤ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥ إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوِ الْمَحَلّْ

٢٥٦ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا ... حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

٢٥٧ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، كَـ(إِنْ، وَحَيْثُمَا)

٢٥٨ وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

٢٥٩ كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَنْ يَرِدْ ... مَا قَبْلَهُ مَعْمُولَ مَا بَعْدُ وُجِدْ

= ١٤/١٧٣]، وقياس الأوَّل أن يُكتب بياء، ويجوز أن يُعامل معاملة المنقوص المنون، وقياس الثاني أن يُكتب بلا ياء على لغة جمهور العرب؛ لأنه منقوص منون [**انظر**: لغات العرب في الوقوف على المنقوص المنون في التعليق على البيت ٥]، وقد كُتب بلا ياء في: (أ)١١ب، و(د)١١أ، و(ظ٢)٥٥أ، و(ب)١١٦أ [وقد كُتب غير الناسخ بعد الكلمة ياء، وذكر في الحاشية أن أصلها (حَرِيٌّ) بياء مشدَّدة]، وكذا في: شرح أبي حيان ص١١٤ ـ وابن عقيل ١/ ١٦٩ ـ والهواري ٢/ ١٤٧ ـ وكُتب بياء في: (ظ١)٣٣ب، و(ج)١١٣أ ـ وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٦٠٤ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣٢١ ـ والمكودي ١/ ٢٨٥ ـ وابن الجزري ص١٠٨ ـ والأشموني ٢/ ٦١ ـ والتصريح ١/ ٢٩٠ ـ وشرح الغزي ص٣٤١ ـ والسيوطي ص١٥٨ ـ وابن طولون ١/ ٣٣٥.

٢٥١ ـ بنهاية الشطر الأول من هذا البيت يتم الربع الأول من الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، فربعها (٢٥٠,٥) خمسون ومائتا بيت ونصف بيت.

٢٥٩ ـ **لَنْ**: كذا بالنون في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وهو كذلك في: شرح =

٢٦٠ وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ .

٢٦١ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا .

٢٦٢ وَإِنْ تَلَا ٱلْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

٢٦٣ وَٱلرَّفْعُ فِي غَيْرِ ٱلَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

٢٦٤ وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

= الشاطبي ٣/ ٦٩ ـ وشرح ابن طولون ١/ ٣٤٣، وهو في (ب)١٦ب: (لم)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (لن)، وهو بلفظ: (لم) في أغلب المطبوع من شروح الألفية. **انظر**: شرح أبي حيان ص١٢٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ٣٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ١٧٤ ـ والهواري ٢/ ١٦٠ ـ وشرح المكودي ١/ ٢٩٣ ـ وابن الجزري ص١١٢ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ والسيوطي ص١٦٢، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٦٢، ولفظه في الكافية الشافية ٢/ ٦١٥: (لا)، وقال ابن هشام في حاشية (أ)١١٢أ: «التعبير هنا بـ(لن) فيه نظر؛ لأن المراد ما لم تستعمله العرب هذا الاستعمال، فحقُّه أن يأتي بـ(لم) دون (لن) التي هي للاستقبال»؛ فدل على أن الذي في الألفية (لن).

ـ **قَبْلَهُ مَعْمُولَ مَا**: كذا في (أ)١١٢أ، وفوقه «صح»، و(د)١١٢أ، و(ظ١)٣٤ب، و(ب)١٦ب، ثم غُيِّر بخطّ آخَرَ إلى الرواية الأخرى، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٢٠ ـ والشاطبي ٣/ ٦٩ ـ والمكودي ١/ ٢٩٣، وأعرب عليه ـ وابن طولون ١/ ٣٤٣. وهو بلفظ: (قَبْلُ معمولًا لِمَا) في (ظ٢)٥٦ب، و(ج)١١٧أ، وكذا في شرح: ابن ابن القيم ١/ ٣٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ١٧٤ ـ والهواري ٢/ ١٦٠ ـ وابن الجزري ص١١٢ ـ والأشموني ٢/ ٧٣ ـ والسيوطي ص١٦٢. وخلط خالد في إعراب الألفية ص٦٢ بين الروايتين بلفظ: (قَبْلَهُ مَعْمُولًا لِمَا)، وهذا يَكْسِرُ البيت.

ـ هذا البيت من أبيات الألفية المعقَّدة، وتقديره: «كذا يُلتَزَمُ رَفْعُ الاسم المشغولِ عنه إذا تلا الفعلُ المشغولُ شيئًا لن يَرِدَ الاسمُ الذي قبله معمولًا للفعل الذي وُجِدَ بعده». **انظر**: شرح أبي حيان ص١٢٠، وقال: «هذا كلامٌ في غاية التعقيد والركاكة» ـ والمكودي ١/ ٢٩٣ ـ وإعراب الألفية ص٦٢، ومنه النقل.

٢٦٠ ـ قال خالد في إعراب الألفية ٦٢: «الناظم يُطلق (وَلِيَ) على (تَبِعَ) في هذا النظم كثيرًا».

٢٦٥ وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِٱلْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

٢٦٦ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلِاسْمِ ٱلْوَاقِعِ

تَعَدِّي ٱلْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

٢٦٧ عَلَامَةُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ... (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِۦ نَحْوُ (عَمِلْ)

٢٦٨ فَٱنْصِبْ بِهِۦ مَفْعُولَهُۥ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ (تَدَبَّرْتُ ٱلْكُتُبْ)

٢٦٩ وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ ٱلسَّجَايَا، كَـ(نَهِمْ)

٢٧٠ كَذَا (ٱفْعَلَلَّ)، وَٱلْمُضَاهِي (ٱقْعَنْسَسَا) ... وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

٢٧١ أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ ٱلْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ، كَـ(مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا)

٢٧٢ وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَٱلنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣ نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ، وَأَنْ) يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَـ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

٢٧٤ وَٱلْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَـ(مَنْ) ... مِنْ (أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ)

---

٢٧٠ ـ **كذا**: قال الشاطبي ٣/١٣٦: «حَذَفَ فيه واو العطف على عادته؛ **أي**: وكذا»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٦٣.

٢٧٢ ـ **حُذِف فَٱلنَّصْبُ**: الفعل (حُذِفَ) مفتوح الآخر؛ إلا أنه سُكِّنَ لإدغامه في الفاء بعده إدغامًا كبيرًا، وسبق بيان هذا الإدغام، وأنه جائز في النثر، في التعليق على البيت ١٧١. **وانظر**: شرح الهواري ٢/١٧٧ ـ وإعراب الألفية ص٦٤ ـ واللوامع الشمسية ١/١٢٢ب. **قلتُ**: تأمل الموافقة؛ إذ استعمل ابن مالك الإدغام الكبير مرتين في الألفية في البيتين ١٧١، ٢٧٢.

٢٧٣ ـ **يَدُوا**: يقال: وَدَى القاتلُ القتيلَ يَدِيه، إذا أدَّى دِيَتَه لوليِّه. **انظر**: (ودي) في: الصحاح ٦/٢٥٢١ ـ ولسان العرب ١٥/٣٨٣ ـ والقاموس ١٧٢٩.

٢٧٤ ـ **أَلْبِسَنْ**: هو بفتح السين في جميع نسخ التحقيق، وقال الصبان ٢/٩٢: «(أَلْبِسُنْ) =

٢٧٥ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

٢٧٦ وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

٢٧٧ وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

٢٧٨ إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

٢٧٩ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ... وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

٢٨٠ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١ كَـ(يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا) ... وَ(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا)

٢٨٢ وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوْهِلَا

= بضم السين أمرًا للجماعة؛ ليطابق (مَنْ زَارَكُمْ)، ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم»، وقال الخضري ١/١٨١: «إما بضم السين مُسندًا لجماعة الذكور بدليل (زاركم)، أو بفتحها مُسندًا للمفرد.... لجواز خطاب واحد من الجمع المَزُورِينَ أو أنه للتعظيم»، **قلتُ**: لعل ما قاله الصبان والخضري اجتهاد منهما، لا رواية، والذي في الكافية الشافية ٢/٦٣٨: (أَلْبِسَنْ مَنْ زارنا نَسْجَ اليَمَنْ).

٢٧٩ ـ **ذا**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وفي الكافية الشافية ٢/٦٤١، فهو حال، وكذا فيما رأيت من شروح الألفية سوى الهواري ٢/١٩٤، ففيه (ذو)، فهو نعت.

ـ **أُسْرَهْ**: هو بضم الهمزة في جميع نسخ التحقيق، والأُسْرة: رَهْطُ الرجُلِ الأَدْنَوْنَ، وضَبَطَه خالد في إعراب الألفية ص٦٥ بفتح الهمزة، وقال صاحب تاج العروس (أسر) ٣/١٣: «وشَذَّ الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفية، فإنه ضَبَطَ (الأسرة) بالفتح.... فإنه لا يُعتدُّ به». **وانظر**: حاشية الصبان ٢/١٠١ ـ والفتح الودودي ١/٢٦٠ ـ وحاشية الخضري ١/١٨٢.

٢٨٢ ـ حاول بعضهم اختصار هذا البيت وثلاثة الأبيات بعده في بيت واحد، نصه:

وَالْفَضْلَةَ احْذِفْ، وسِوَاهَا أَخِّرَا ... وَأَظْهِرِ الْمُخَالِفَ الْمُفَسِّرَا =

٢٨٣ بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ

٢٨٤ وَأَظْهِرَنْ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرُ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسَّرَا

٢٨٥ نَحْوُ (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي ٱلرَّخَا)

ٱلْمَفْعُولُ ٱلْمُطْلَقُ

٢٨٦ ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى ٱلزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ، كَـ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

٢٨٧ بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

٢٨٨ تَوْكِيدًا ٱوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَـ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

٢٨٩ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ ... كَـ(جِدَّ كُلَّ ٱلْجِدِّ وَٱفْرَحِ ٱلْجَذَلْ)

٢٩٠ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا

٢٩١ وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

٢٩٢ وَٱلْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ، كَـ(نَدْلًا) ٱللَّذْ كَـ(ٱنْدُلَا)

٢٩٣ وَمَا لِتَفْصِيلٍ - كَـ﴿إِمَّا مَنًّا﴾ ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

٢٩٤ كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ ... نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ

٢٩٥ وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَٱلْمُبْتَدَا -

٢٩٦ نَحْوُ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) ... وَٱلثَّانِ كَـ(ٱبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا)

= انظر: الفتح الودودي ١/ ٢٦، ٢٦٣.

٢٩٣ - ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾: جزء من قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

٢٩٧ كَذَاكَ ذُو ٱلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَـ(لِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ)

ٱلْمَفْعُولُ لَهُ

٢٩٨ يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ ٱلْمَصْدَرُ إِنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلًا، كَـ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)

٢٩٩ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ ... وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

٣٠٠ فَٱجْرُرْهُ بِٱلْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ ... مَعَ ٱلشُّرُوطِ، كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ)

٣٠١ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ ٱلْمُجَرَّدُ ... وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ(أَلْ) وَأَنْشَدُوا:

٣٠٢ «لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ ٱلْأَعْدَاءِ»

---

٣٠٠ - **بِالحَرْفِ**: كذا في جميع النسخ، وفوقه في (أ)١٣ب: «صح»، وفي حاشية (ظ٢)٦٥ب «خ: (باللام)»، وكان كذلك في (ب)١٩أ ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (باللام)، ورواية: (بالحرف) هي التي في: شرح أبي حيان ص١٤٤، وشَرَحَ عليها - والشاطبي ٣/ ٢٧٠، ٢٧٧ - وابن ابن القيم ١/ ٣٦٤ - وابن عقيل ١/ ١٩٤ - والأشموني ٢/ ١٢٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (باللام)»، ورواية: (باللام) هي التي في: نسخة من شرح أبي حيان ص١٤٤ - والمرادي ٢/ ٦٥٤ - والهواري ٢/ ٢٢٤ - والمكودي ١/ ٣٢٧ - وابن الجزري ص١٢٩ - وإعراب الألفية ص٦٩ - والسيوطي ص١٧٧. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٥١ - والفتح الودودي ١/ ٢٧٥.

- **وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)١٩أ التي كانت فيها هذه العبارة، ثم ضَرَبَ عليها الناسخ، وكتب: (وَلَيْسَتْ تَمْتَنِعْ)، ورواية: (وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ) هي التي في جميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها.

٣٠١ - **يَصْحَبَهُ**: كذا في: (أ)١٣ب، وفوقه «صح»، و(د)١٤أ، و(ظ١)٤١ب، و(ج)١٣٥ب، وهو بلفظ: (يصحبها) في: (ب)١٩أ، و(ظ٢)٦٥ب، ورواية التأنيث هي لفظ الكافية والشافية ٢/ ٦٧٢؛ وهي التي في شروح الألفية التي اطلعتُ عليها سوى شرح الشاطبي ٣/ ٢٨٠، ففيها رواية التذكير، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٧٠.

٣٠٢ - قال في الفتح الودودي ١/ ٢٧٦: «لم يُدخل الناظم في الألفية من شواهد العرب =

الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

٣٠٣ الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا ... (فِي) بِاطِّرَادٍ، كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

٣٠٤ فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا ... كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

٣٠٥ وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

٣٠٦ نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

٣٠٧ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

٣٠٨ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

٣١٠ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

٣١٢ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

= إلا هذا البيت، بخلاف الكافية [يعني: الكافية الشافية، أصل الألفية]؛ فإنه كثيرًا ما يُدْخِلُ فيها شواهد من كلام العرب»، **قلتُ**: يعني بيتًا كاملًا، وإلا فقد ذَكَرَ فيها جزأين من بيتين. **انظر**: فهرس الشعر في ص١٩٢.

٣٠٦ ـ **كَمَرْمًى مِنْ رَمَى**: في إعراب الألفية ص٧١: «(كَمَرْمًى مِنْ رَمَى) متعلِّق بحالٍ محذوفة على تقدير مضاف بين (مِنْ) ومجرورها على عادته، والتقدير: .... كـ(مرمًى) حالَ كونه مشتقًّا من مصدر (رَمَى)».

٣٠٧ ـ **مَعْهُ**: في (ب)١٩ب: (مِنْهُ)، وكتب غير الناسخ في الحاشية: «(مَعْهُ) نسخة».

٣١٢ ـ **ذا النَّصْبُ**: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وكذا في شروح الألفية التي =

٣١٣ وَبَعْدَ (مَا) ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبْ ... بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ

٣١٤ وَٱلْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ ... وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ ٱلنَّسَقْ

٣١٥ وَٱلنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ٱلِٱسْتِثْنَاءُ

٣١٦ مَا ٱسْتَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ

٣١٧ إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

٣١٨ وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي ٱلنَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

= اطلعت عليها، وهو في (ب)٢٠أ: (والنَّصْبُ)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (ذا النَّصْبُ)، وذكر رواية: (والنَّصْبُ) الهواريُّ ٢/ ٢٤٤.

٣١٦ ـ مَعْ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأغلب شروح الألفية، وهو بلفظ: (عَنْ) في: شرح الشاطبي ٣/ ٣٤٤ ـ وشرح الهواري ٢/ ٢٦٠، وقال خالد في إعراب الألفية ص٧٣: «وفي بعض النسخ: عَنْ تَمَامٍ».

ـ يَنْتَصِبْ: يَصِحُّ أن يكون مرفوعًا فـ(ما) موصولة، وهو أولى، وأن يكون مجزومًا فـ(ما) شرطية. **انظر**: شرح المكودي ١/ ٣٤٦ ـ وإعراب الألفية ص٧٣.

ـ **انْتَخِبْ إِتْبَاعَ**: كذا بالبناء للفاعل في (ب)٢٠أ، و(ظ١)٤٤ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/ ٣٤٤، ٣٦٠ ـ والمكودي ١/ ٣٤٦، وأعرب عليه، وقال: هو «أجود؛ لمناسبته لقوله بعد: (وانصِبْ)» ـ والسيوطي ص١٨١، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وهو بلفظ: (انْتُخِبْ إتباعُ) بالبناء للمفعول في (د)١٤ب، و(ج)١٤١ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٥٩ ـ والبرهان بن القيم ١/ ٣٨٤ ـ والهواري ٢/ ٢٦٠ ـ والأشموني ٢/ ١٤٧ ـ وابن طولون ١/ ٣٩٣، ولم تضبط العبارة في (أ)١٤ب، و(ظ٢)٧٤أ.

٣١٨ ـ **وغَيْرُ نَصْبِ سابِقٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، وجاء في شرح المكودي ١/ ٣٤٧: «وثبت في بعض النسخ: (وغيرَ نَصْبٍ سابقٌ) بنصب (غير)، وجر (نصب) منونًا، ورفع (سابق)»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص٧٣.

٣١٩ وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ (اَلَّا) عُدِمَا

٣٢٠ وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَـ (لَا ... تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا ٱلْفَتَى إِلَّا ٱلْعَلَا)

٣٢١ وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغٍ ٱلتَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٢ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا) ٱسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

٣٢٣ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ ٱلتَّقَدُّمِ ... نَصْبَ ٱلْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ، وَٱلْتَزِمِ

٣٢٤ وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

٣٢٥ كَـ(لَمْ يَفُوا إِلَّا ٱمْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) ... وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلْأَوَّلِ

---

٣١٩ ـ **سابِقُ إِلَّا**: كذا في (د)١٤ب، و(ظ٢)٧٤أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/ ٣٧٨ ـ والهواري ٢/ ٢٦٦ ـ والمكودي ١/ ٣٤٨، وجاء بلفظ: (سابقُ إِلَّا) بضمة واحدة في: (ب)٢٠ب، و(ظ١)٤٧ب، و(ج)١٤٢ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٦٥ ـ وإعراب الألفية ص٧٣. وعليه أَعْرَبَ (إِلَّا) مضافًا إليه: إعرابُ الألفية ص٧٣ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٤٣أ، **قلتُ**: عدم التنوين يكسر البيت [**انظر**: حاشية الصبان ٢/ ١٥٢ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٠٦]؛ لأنه يجعل (مُسْتَفْعِلُنْ) (مُسْتَفْعِلُ)، وهو غير جائز. **انظر**: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ١٣٠ ـ والكافي للتبريزي ٨٠ ـ ونهاية الراغب ٢٤٢.

٣٢١ ـ **دُونَ تَوْكِيدٍ**: كذا في (أ)١٤ب، و(ب)٢٠ب، و(ظ١)٤٧ب، و(د)١٤ب ـ وفي حاشيتها: «خ: (لا)» ـ وكذا في شرح الشاطبي ٣/ ٣٨٣، وهو لفظ الكافية الشافية ٢/ ٧١١، وهو بلفظ: (لا لتوكيدٍ) في: (ظ٢)٧٤ب، و(ج)١٤٣ب، وأغلب الشروح، وقد غُيِّرَ ما في (ب) بخط آخر إلى: (لا)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص٧٤ ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٧٥.

ـ **بالعامِلِ**: كذا في جميع النسخ، والشروح التي اطلعت عليها، خلا نسخة (ب)٢٠ب، ففيها: (في العامل)، وكُتب بين الأسطر: «با [كذا]: نسخة».

٣٢٢ ـ **مُغْنِي**: الظاهر أنه اسم (ليس)، والخبر محذوف تقديره نحو: (موجودًا). **انظر**: شرح المكودي ١/ ٣٥١ ـ وإعراب الألفية ص٧٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٤٤ب ـ وحاشية الصبان ٢/ ١٥٥ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٠٧.

٣٢٥ ـ **عَلِي**: أصله (عَلِيًّا)، منصوب على الاستثناء، وُقف عليه بحذف الألف ضرورة =

٣٢٦ وَٱسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ(إِلَّا) نُسِبَا

٣٢٧ وَلِـ(سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) ٱجْعَلَا ... عَلَى ٱلْأَصَحِّ مَا لِـ(غَيْرٍ) جُعِلَا

٣٢٨ وَٱسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْسَ، وَخَلَا) ... وَبِـ(عَدَا) وَبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

٣٢٩ وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ (مَا) ٱنْصِبْ وَٱنْجِرَارُ قَدْ يَرِدْ

٣٣٠ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

٣٣١ وَكَـ(خَلَا): (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) ... وَقِيلَ: (حَاشَ، وَحَشَا) فَٱحْفَظْهُمَا

ٱلْحَالُ

٣٣٢ ٱلْحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ ... مُفْهِمُ (فِي حَالٍ)، كَـ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

٣٣٣ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

= أو على لغة ربيعة. **انظر**: التعليق على البيت ٧٩. **وانظر**: شرح المرادي ٢/ ٦٧٦ ـ والهواري ٢/ ٢٧٢ ـ والمكودي ١/ ٣٥٣ ـ وإعراب الألفية ص٧٤ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٤٥ب ـ وحاشية الخضري ١/ ٢٠٧.

٣٣٢ ـ **في حالٍ**: كذا بالتنوين في (أ)١٥أ، و(ب)٢١أ، و(ظ١)٤٩ب، وهو بلا تنوين في (د)١٥أ، وفوقه «صح»، و(ج)١٤٨أ، وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٦٩٢ ـ والشاطبي ٣/ ٤١٨ ـ والهواري ٢/ ٢٩١، وقال: «يعني: في حالِ كذا، فهو في نية الإضافة. . . فينبغي أن يُضبط بغير تنوين» ـ والأشموني ٢/ ١٧٤ ـ والسيوطي ص١٨٨ ـ وحاشية الصبان ٢/ ١٧٤ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢١٢، وهو ظاهر أوضح المسالك ٢/ ٢٩٥.

٣٣٣ ـ **مُسْتَحَقًّا**: هو بفتح الحاء وكسرها في (ظ١)٤٩ب، وهو بالفتح في (ب)٢١، و(د)١٥أ، و(ظ٢)٧٧ب، وبالكسر في (ج)١٤٨ب ـ وشرح أبي حيان ص١٨٠، وهو بالفتح في: شرح الأشموني ٢/ ١٧٥ ـ والسيوطي ص١٨٩، وأجاز الفتح والكسر: شرح المكودي ١/ ٣٦٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٦ ـ واللوامع الشمسية =

٣٣٤ وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي	مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ
٣٣٥ كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)	وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَيْ: كَأَسَدْ
٣٣٦ وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ	تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)
٣٣٧ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ	بِكَثْرَةٍ، كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)
٣٣٨ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ	لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
٣٣٩ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ، كَـ(لَا	يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)
٣٤٠ وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ	أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ، فَقَدْ وَرَدْ
٣٤١ وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ	إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
٣٤٢ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا	أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحِيفَا
٣٤٣ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا	أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا
٣٤٤ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَـ(مُسْرِعَا	ذَا رَاحِلٌ)، وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

= ١/١٤٩أ، وفي شرح الهواري ٢/٢٩١ أن الحاء مفتوحة، والكسر محتمل. **وانظر**: حاشية الصبان ٢/١٧٥ ـ وحاشية الخضري ١/٢١٢.

٣٣٩ ـ **نَفْيٍ**: في شرح أبي حيان ص١٨٩ (نَهْيٍ).

٣٤٠ ـ **حالِ**: كذا بلا تنوين في (ب)٢١ب، و(د)١٥ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص١٩١ ـ والشاطبي ٣/٤٥١ ـ والهواري ٢/٣٠٤، وهو بتنوين في (ظا)١٥٢أ، و(ج)١٥١ب، وكذا في: شرح المكودي ١/٣٧٠ ـ والأشموني ٢/١٨٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٧ ـ وحاشية الخضري ١/٢١٦. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٠٧، **قلتُ**: معنى الضبطين متقارب.

٣٤٤ ـ **راحِلٌ**: في شرح الشاطبي ٣/٤٦٦: «ذاهبٌ». =

٣٤٥ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

٣٤٦ كَـ(تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ)، وَنَدَرْ ... نَحْوُ (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرْ)

٣٤٧ وَنَحْوُ (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

٣٤٨ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

٣٤٩ وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا)

---

٣٤٦ ـ **سَعِيدٌ**: كذا بالرفع في (ب)٢٢أ، و(ظ١)٥٣أ، و(ج)١٥٤أ، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، وهو في (د)١٥ب (سعيدٍ) بالرفع والجر، وفوقه: «معًا»، **قلتُ**: ضبطه بالجر يُفِيتُ التمثيل به؛ ولا أراه إلا تصحيفًا.

٣٤٧ ـ **لَنْ**: في شرح الشاطبي ٣/ ٤٧٩: «لم».

ـ **يَهِنْ**: كذا بكسر الهاء في (ب)٢٢أ، و(د)١٥ب، و(ظ١)٥٣أ، وهو في (ج)١٥٤ب: (يَهُنْ) بضم الهاء، وهو بالكسر في إعراب الألفية ص٧٨، وقال: «هو من (وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا)، إذا ضَعُفَ» [**انظر**: (وهن) في: الصحاح ٦/ ٢٢١٥ ـ والقاموس ١٥٩٩ ـ ولسان العرب ١٣/ ٤٥٣]، ونص عليه: شرح الشاطبي ٣/ ٤٨١ ـ والمكودي ١/ ٣٧٨ ـ والفتح الودودي ١/ ٣١٣ ـ وحاشية الخضري ١/ ٢١٨، **قلتُ**: ضم الهاء يجعله من (هانَ يَهُونُ هَوْنًا)، وهو خلاف المعنى، وخلاف الإعراب؛ لأن قياسه (لَنْ يَهُونَ)؛ وأراه تصحيفًا. **انظر** التعليق على البيت ٤٢٢.

٣٤٨ ـ **يَجِيءُ**: في (د)١٦أ ـ وشرح الشاطبي ٣/ ٤٨١: (تجيء) بالتاء.

٣٤٩ ـ **لا تَعْثَ في الأرضِ مُفْسِدًا**: يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [جزء من خمس آيات في سور: البقرة ٦٠ ـ والأعراف ٧٤ ـ وهود ٨٥ ـ والشعراء ١٨٣ ـ والعنكبوت ٣٦]، وقد أتى بنص الآية في الكافية الشافية ٢/ ٧٥٥.

ـ **تَعْثَ**: بفتح الثاء في كلِّ النسخ، والشروحِ التي اطلعتُ عليها، فهو من (عَثِيَ يَعْثَى عُثِيًّا؛ **أي**: أَفْسَدَ)، وفي الفعل لغةٌ أخرى، وهي: (عَثَا يَعْثُو عُثُوًّا)، والآية السابقة جاءت على اللغة الأولى، قال الشاطبي ٣/ ٤٨٥: «ومثال الناظم يحتمل الضبطين على اللغتين»، يعني: فيقال على الأولى: (لا تَعْثَ)، وعلى الأخرى: (لا تَعْثُ)، **قلتُ**: كلُّ النسخ على فتح الثاء كما سبق، ثم إنه لا يُظن بابن مالك أن يترك هنا لغة الآية، وفي الدر المصون ١/ ٢٣٨ عن اللغة الأولى: «وهي لغة القرآن».

٣٥٠ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

٣٥١ وَمَوْضِعَ ٱلْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

٣٥٢ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ

٣٥٣ وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ ٱلْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

٣٥٤ وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ ٱوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

٣٥٥ وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

ٱلتَّمْيِيزُ

٣٥٦ ٱسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

٣٥٧ كَـ(شِبْرٍ ٱرْضًا، وَقَفِيزٍ بُرًّا ... وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

٣٥٨ وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا، كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا)

---

٣٥٣ ـ **وذاتَ**: كذا بالنصب في: (ظا)٥٤ب، و(د)١٦أ، و(ظ٢)٨٤أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٣/٤٩٦ ـ والمكودي ١/٣٨٣ ـ وإعراب الألفية ص٧٩، وهو بالرفع في: (ب)٢٢ب، و(ج)١٥٦ب.

٣٥٦ ـ **مُبِينٌ**: هو بضمتين في (د)١٦أ، و(ج)١٥٨أ، و(ب)٢٢ب، ثم وُضِع في (ب) بخط آخر كسرتان أيضًا، وهو بكسرتين في (أ)١٦أ، فبالرفع يكون نعتًا لـ(اسمٌ)، وبالجر يكون نعتًا لـ(مِنْ). **انظر**: حاشية نسخة (ب) ـ وإعراب الألفية ص٧٩، وقال: «(مبين) نعت لـ(اسمٌ). . . . وفي التوضيح [**انظر**: أوضح المسالك ٢/٣٦٣] ما يعطي أنَّ (مبين) نعت لـ(مِنْ)، لا لـ(اسم)»، ونص على أنَّ (مبين) نعت لـ(اسم): شرح المكودي ١/٣٨٨ ـ وحاشية الصبان ٢/٢٠٠، وهو ظاهر أغلب شروح الألفية.

٣٥٨ ـ **وَنَحْوِها**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكُتِبَ فوقها في (ب)٢٢ب بخط آخر: «وشبهها، صح»، وهي بلفظ: (ونحوها) في: شرح أبي حيان ص٢٢٣ ـ والمرادي ٢/٧٢٩ ـ وحواشي ابن هشام ١٤٨أ ـ وشرح الشاطبي ٣/٥٣٦ ـ والهواري ٣/٦ ـ =

٣٥٩ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾

٣٦٠ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِـ(أَفْعَلَا) ... مُفَضِّلًا، كَـ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

٣٦١ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا ... مَيِّزْ، كَـ(أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

٣٦٢ وَاجْرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ ... وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى، كَـ(طِبْ نَفْسًا تُفَدْ)

٣٦٣ وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا ... وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

حُرُوفُ الْجَرِّ

٣٦٤ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ (مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

٣٦٥ مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى)

٣٦٦ بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مُنْذُ، مُذْ، وَحَتَّى ... وَالْكَافَ، وَالْوَاوَ، وَرُبَّ، وَالتَّا)

٣٦٧ وَاخْصُصْ بِـ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتًا، وَبِـ(رُبّْ) ... مُنَكَّرًا، وَالتَّاءُ لِـ(اللَّهِ، وَرَبّْ)

= والمكودي ١/ ٣٨٩ ـ والأشموني ٢/ ٢٠٢ ـ وإعراب الألفية ص٧٩ ـ والسيوطي ص١٩٨ ـ وابن طولون ١/ ٤٢٦، وجاءت بلفظ: (وَشِبْهِهَا) في: شرح ابن ابن القيم ١/ ٤٣٢ ـ وابن عقيل ١/ ٢٢٣ ـ وابن الجزري ص١٥٥.

ـ كَـمُـدٍّ: هو بالجر في (ب)٢٢ب، و(د)١٦أ، وهو بالرفع في (أ)١٦أ، و(ج)١٩٥أ.

٣٥٩ ـ مِلْءُ: كذا بالرفع على الحكاية في (أ)١٦أ، وفوقه «صح»، و(ب)٢٢ب، و(ظ٢)٨٦ب، وهو في (ج)١٩٥ب بالجر مضاف إليه، وهو في (د)١٦أ بالضبطين، وفوقه: «معًا»، ونص على رفعه: شرح الشاطبي ٣/ ٥٣٩ ـ والمكودي ١/ ٣٩٠ ـ وإعراب الألفية ص٨٠ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٢٠٤، ونص على جره: اللوامع الشمسية ١/ ١٥٩ب.

ـ ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾: جزء من الآية ٩١، من سورة آل عمران، ونصَّ على أن ابن مالك أراد الاستشهاد بالآية: شرح الشاطبي ٣/ ٥٣٩.

٣٦٨ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبَّهُ فَتَى) ... نَزْرٌ، كَذَا (كَهَا)، وَنَحْوُهُ أَتَى

٣٦٩ بَعِّضْ، وَبَيِّنْ، وَٱبْتَدِئْ فِي ٱلْأَمْكِنَهْ ... بِـ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ ٱلْأَزْمِنَهْ

٣٧٠ وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ ... نَكِرَةً، كَـ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ)

٣٧١ لِلِانْتِهَا (حَتَّى، وَلَامٌ، وَإِلَى) ... وَ(مِنْ، وَبَاءٌ) يُفْهِمَانِ بَدَلَا

٣٧٢ وَٱللَّامُ لِلْمِلْكِ، وَشِبْهِهِ، وَفِي ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا، وَتَعْلِيلٍ قُفِي

٣٧٣ وَزِيدَ، وَٱلظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِـ(بَا ... وَفِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبَا

٣٧٤ بِـٱلْبَا ٱسْتَعِنْ، وَعَدِّ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ ... وَمِثْلَ (مَعْ، وَمِنْ، وَعَنْ) بِهَا ٱنْطِقِ

٣٧٥ (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى (فِي، وَعَنْ) ... بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

٣٧٦ وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ، وَعَلَى) ... كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا

٣٧٧ شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

---

٣٧٠ - **مَفَرّ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأغلب الشروح، وهو في شرح الشاطبي ٣/ ٥٨٣، ٦٠٤ (مَقَرّ) بالقاف. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٣٠ - والفتح الودودي ١/ ٣٣٠، وجاء في نكت السيوطي ١/ ٨٦ عن تلميذ الناظم ابن أبي الفتح البعلي، قال: «قرأت عليه يومًا قوله في باب حروف الجر: (.... مِنْ مَقَرّْ) بالقاف، فردَّها عليَّ (مِنْ مَفَرّْ) بالفاء، فقلت: «يا سيدي ما للباغي مَفَرٌّ ولا مَقَرٌّ!»، فقال لي: «صَدَقْتَ، ولكنْ أنا ما قُلْتُ إلا (مَفَرّْ)».

٣٧١ - **بَدَلا**: في حاشية (ظ١)٥٨ب: «خ: (البَدَلا)».

٣٧٧ - **وبها**: هكذا في: (د)١٧أ و(ج)١٦٧ب - و(ظ١)٦٠أ - و(ظ٢)٧٩ب، وفي أغلب الشروح المطبوعة، وهو لفظ الكافية الشافية ٢/ ٨١١، وجاء بلفظ (بِهِ) في (أ)١٧أ، وفوقه «صح» - و(ب)٢٤أ - وشرح المكودي ١/ ٤٠٧ - وابن الجزري ص١٦٦، **قلتُ**: لفظ: (به) أنسب لقوله: (وَرَدْ)، و(اسْتُعْمِلَ). **انظر**: شرح الشاطبي ٣/ ٦٦٢.

٣٧٨ وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْمًا، وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَىٰ) ... مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا

٣٧٩ وَ(مُذْ، وَمُنْذُ) ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا ٱلْفِعْلَ، كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

٣٨٠ وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَـ(مِنْ) ... هُمَا، وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَىٰ (فِي) ٱسْتَبِنْ

٣٨١ وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زِيدَ (مَا) ... فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

٣٨٢ وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ، وَٱلْكَافِ) فَكَفّْ ... وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّْ

٣٨٣ وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ ... وَٱلْفَا)، وَبَعْدَ (ٱلْوَاوِ) شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ

٣٨٤ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَىٰ (رُبَّ) لَدَىٰ ... حَذْفٍ، وَبَعْضُهُ يُرَىٰ مُطَّرِدَا

ٱلْإِضَافَةُ

٣٨٥ نُونًا تَلِي ٱلْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ، كَـ(طُورِ سِينَا)

٣٨٦ وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ، وَٱنْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ ٱلَّا ذَاكَ، وَٱللَّامَ خُذَا

٣٨٧ لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ، وَٱخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِٱلَّذِي تَلَا

٣٨٨ وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ (يَفْعَلُ) ... وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

---

٣٨١ ـ **يَعُقْ**: في (أ)١٧أ، و(ب)٢٤أ: (تعق) بالتاء، ثم وُضِعت في (ب) بخط آخر نقطتان من تحت.

٣٨٢ ـ **يليهِمَا**: في (أ)١٧أ، و(ب)٢٤أ أوله تاء، ثم طُمست النقطتان من فوق في (ب)، ووُضِعَ بخط آخر نقطتان من تحت.

٣٨٨ ـ **المضافُ**: في (ظ١)٦٢أ: (المضاف) بالنصب، وكذا في (ب)٢٤ب، ثم غُيِّر إلى الرفع، وفي شرح المكودي ١/٤١٩ أنَّ (المُضَاف) مفعول به، و(يَفْعَلُ) فاعل، قال: «ويجوز العكس، وهو أظهر». =

٣٨٩ كَـ(رُبَّ رَاجِينَا، عَظِيمِ ٱلْأَمَلِ مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ، قَلِيلِ ٱلْحِيَلِ)

٣٩٠ وَذِي ٱلْإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

٣٩١ وَوَصْلُ (أَلْ) بِذَا ٱلْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ، كَـ(ٱلْجَعْدِ ٱلشَّعَرْ)

٣٩٢ أَوْ بِٱلَّذِي لَهُ أُضِيفَ ٱلثَّانِي كَـ(زَيْدٌ ٱلضَّارِبُ رَأْسِ ٱلْجَانِي)

٣٩٣ وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ ٱتَّبَعْ

٣٩٤ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

٣٩٥ وَلَا يُضَافُ ٱسْمٌ لِمَا بِهِ ٱتَّحَدْ مَعْنًى، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

٣٩٦ وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

= **ـ يُعْزَلُ**: في (د)١٧ب، و(ظ١)٦٢أ: (يُعْدَلُ)، وكذا في: نسخة من شرح أبي حيان ص٢٦٨ ـ وفي شرح الشاطبي ٤/ ١٦ وأشار إلى رواية: (يُعْزَلُ).

٣٩١ ـ **بذا المضاف**: كذا بالألف في جميع نسخ التحقيق، سوى (ب)٢٤ب، ففيها: (بذي المضافِ) بالياء، وفي حاشية (ب) بخط آخر: «بذا المضافِ»، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها بالألف، سوى: شرح ابن الجزري ص١٧٣ ـ وإعراب الألفية ص٨٤ فبالياء، **قلتُ**: الظاهر (ذا)؛ لأن المضاف مذكر، وأما (ذي) فاسم إشارة لمؤنث، وتحتاج إلى تكلف لتخريجها.

٣٩٢ ـ **كَزَيْدٌ الضَّارِبُ**: كذا بالرفع والجر في (ظ١)٦٢أ، وهما بالرفع في (ب)٢٤ب، و(ج)١٧٤أ، وكذا في شرح أبي حيان ص٢٧٢ ـ والمكودي ١/ ٤٢١ ـ وابن طولون ١/ ٤٥٨، وقد جُرَّا في (ب) بخط آخر، وهما بالجر في (د)١٧ب.

٣٩٦ ـ **ذا**: في (د)١٧ب ـ و(ج)١٧٥ب (ذي)، وفي حاشية (ظ١)٦٣أ قال: «خ ص (وبعض ذي)».

ـ **يَأْتِ**: بحذف الياء، وهو مرفوع، على لغة قليلة، وقد قُرئ بها في القراءات السبعية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]. **انظر**: شرح الهواري ٣/ ٨٧ ـ والمكودي ١/ ٤٢٥ ـ وإعراب الألفية ص٨٥.

٣٩٧ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا ٱمْتَنَعْ	إِيلَاؤُهُ ٱسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ
٣٩٨ كَـ(وَحْدَ، لَبَّيْ، وَدَوَالَيْ، سَعْدَيْ)	وَشَذَّ إِيلَاءُ (يَدَيْ) لِـ(لَبَّيْ)
٣٩٩ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى ٱلْجُمَلْ	(حَيْثُ، وَإِذْ)، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
٤٠٠ إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ(إِذْ) مَعْنًى كَـ(إِذْ)	أَضِفْ جَوَازًا، نَحْوُ (حِينَ جَانِبُذْ)
٤٠١ وَٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ مَا كَـ(إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا	وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
٤٠٢ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا	أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا
٤٠٣ وَأَلْزَمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى	جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ، كَـ(هُنْ إِذَا ٱعْتَلَى)
٤٠٤ لِمُفْهِمِ ٱثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا	تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتَا، وَكِلَا)
٤٠٥ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ	(أَيًّا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ
٤٠٦ أَوْ تَنْوِ ٱلْأَجْزَا، وَٱخْصُصَنْ بِٱلْمَعْرِفَهْ	مَوْصُولَةً (أَيًّا)، وَبِٱلْعَكْسِ ٱلصِّفَهْ
٤٠٧ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَا	فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا ٱلْكَلَامَا

---

٤٠٠ - **إِفْرادُ إِذْ**: في (ب)٢٥ب: (إفرادُه)، وكذا في شرح المكودي ١/ ٤٢٧، وقال في الفتح الودودي ١/ ٣٥٥: «نسخة المكودي (إفرادُه) بالضمير»، وقد غُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأولى.

٤٠٤ - **مُعَرَّفِ**: في (ظ٢)٩٦أ: (مُعَرَّفٌ) بالرفع، وفوقه كُتب: «خبر».

٤٠٦ - **واخْصُصَنْ**: كذا في (أ)١٨أ، و(د)١٨أ، و(ظ١)٦٤ب، و(ظ٢)٩٦أ، وأغلب شروح الألفية، وهو في (ب)٢٥ب: (فاخْصُصَنْ)، وفي (ج)١٨٠أ: (واخْصُصْ)، وعليها أَعْرَبَ اللوامع الشمسية ١/ ١٨٠أ، ومثل (ج): شرح الهواري ٣/ ١٠١ - وابن طولون ١/ ٤٦٩، وهو تحريف يكسِرُ وزن البيت.

٤٠٧ - **كَمِّلْ**: في (ب)٢٥ب: (تَمِّمْ).

٤٠٨	وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرّْ	وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ
٤٠٩	وَ(مَعَ) (مَعْ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلْ	فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ
٤١٠	وَاضْمُمْ بِنَاءً (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ مَا	لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا
٤١١	(قَبْلُ) كَـ(غَيْرٍ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ،	وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَ(عَلُ)
٤١٢	وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا	(قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا
٤١٣	وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا	عَنْهُ فِي الْاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا
٤١٤	وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا	قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
٤١٥	لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ	مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ
٤١٦	وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ	كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤٠٨ ـ **بها**: في شرح الشاطبي ٤/ ١١٩: (به).

٤١١ ـ **قَبْلُ كغَيْرٍ**: هما بالتنوين فيهما في (ب)٢٥ب، و(ظ١)٦٥أ، وهما بتنوين الثاني فقط في (د)١٨ب، و(ج)١٨٢أ، وبضمِّهما دون تنوين في شرح أبي حيان ص٢٩٧ ـ والشاطبي ٤/ ١٣٣: (قبلُ كغيرُ)، وفي شرح المكودي ١/ ٤٤٣: «يجوز ضبط (قبل وغير) بالضم من غير تنوين، وبالتنوين والرفع، وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء»، ونقله: إعراب الألفية ص٨٨، ونحوه في: حاشية الخضري ٢/ ١٤.

ـ **دونُ**: كذا بالضم في (ج)١٨٢أ ـ وشرح أبي حيان ص٢٩٧ ـ والشاطبي ٤/ ١٣٣، وهو بفتحة في (أ)١٨أ، و(ب)٢٥ب، و(د)١٨ب، وفي شرح المكودي ١/ ٤٤٣: «وأما (بعد، ودون) وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين؛ إذ لا يستقيم الوزن إلا به»، يعني لا يستقيم الوزن بالتنوين، ونقله: إعراب الألفية ص٨٨، **قلتُ**: يمكن في (حسب) التنوين، والوزن مستقيم. **انظر**: حاشية الخضري ٢/ ١٤.

٤١٦ ـ **فَيَبْقَى**: في (ب)٢٦أ: (وَيَبْقَى) بالواو، وكذا في: شرح ابن الجزري ص١٨٤ ـ وابن طولون ١/ ٤٧٨.

٤١٧ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلَا

٤١٨ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولًا اَوْ ظَرْفًا أَجِزْ، وَلَمْ يُعَبْ ـ

٤١٩ فَصْلُ يَمِينٍ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا

الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٤٢٠ آخِرَ مَا أُضِيفَ لِـ(الْيَا) اكْسِرْ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَـ(رَامٍ، وَقَذَى)

٤٢١ أَوْ يَكُ كَـ(ابْنَيْنِ، وَزَيْدِينَ)، فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

٤٢٢ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهِنْ

٤٢٣ وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ ... مُضَافًا اَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ ـ

---

٤١٧ ـ **الأَوَّلا**: في (ظا)٦٦أ: (أَوَّلا)، وفي الحاشية «خ: (أضفْتَ الأَوَّلا)».

٤٢٠ ـ **أُضِيفَ**: في (ب)٢٦ب: (يُضافُ) بصيغة المضارع، وكذا في: نسخة من شرح أبي حيان ص٣٠٥ ـ وإعراب الألفية ص٩٠، وقال: «وفي بعض النسخ: (أُضيف)».

٤٢٢ ـ **يَهِنْ**: كذا بكسر الهاء في (أ)١٨ب، و(ب)٢٦ب، و(د)١٩أ، و(ظا)٦٧أ، وكذا في شرح أبي حيان ص٣٠٧، وهو في (ج)١٨٦ب: (يَهُنْ) بضم الهاء، وكذا في: شرح الشاطبي ٤/ ١٩٣، ٢٠٠ ـ والمكودي ١/ ٤٥٦، وفي إعراب الألفية ص٩٠: «(يَهُنْ) بضم الهاء. . . . من (هانَ يَهُونُ هَوْنًا) إذا خَفَّ وسَهُلَ، ولا يصح كسر الهاء على أنه من (وَهَنَ يَهِنُ) إذا ضَعُفَ؛ لفوات المراد». **قلتُ**: ضَمُّ الهاء يؤدِّي إلى عيب سِناد التوجيه بين الشطرين [**انظر** معناه في التعليق على البيت ٤٢٥]، وكان يُمكن التخلص منه بأن يقال مثلًا عن (يهُن): (يَلِن). **انظر**: حاشية الخضري ٢/ ٢٠. ونَصَّ على أنه بالضم: شرح الهواري ٣/ ١٢٧ ـ واللوامع الشمسية ١/ ١٨٧أ ـ وابن طولون ١/ ٢٨٧ ـ وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٠.

٤٢٥ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلّْ ... مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

٤٢٦ وَبَعْدَ جَرِّهِ ٱلَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

٤٢٧ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ ... رَاعَى فِي ٱلِاتْبَاعِ ٱلْمَحَلَّ فَحَسَنْ

إِعْمَالُ ٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ(١)

٤٢٨ كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي ٱلْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

٤٢٩ وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَامًا، اَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا، اَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

٤٣٠ وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَلَ ٱلَّذِي وُصِفْ

٤٣١ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي ٱلْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

٤٣٢ (فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ) ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ

٤٣٣ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي (فَعِيلٍ) قَلَّ ذَا وَ(فَعِلِ)

٤٣٤ وَمَا سِوَى ٱلْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِي ٱلْحُكْمِ وَٱلشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

---

٤٢٥ ـ يَحُلّْ: كذا بفتح فضم في (أ)١٩أ، و(ظا١)٦٧ب، و(ج)١٨٨أ، وكذا في: شرح أبي حيان ص٣٠٩ ـ والشاطبي ٤/٢١٢ ـ والمكودي ١/٤٥٩ ـ وابن طولون ١/٤٨٩، وهو بضم ففتح (يُحَلّ) في (د)١٩أ، وكان في (ب)٢٦ب بفتح فضم، ثم غيِّر بخط آخر إلى ضم ففتح. **قلتُ**: على الرواية الأولى يكون في البيت عيب سناد التوجيه، وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل حرف الرَّوِيِّ المقيَّد. **انظر**: الكافي للتبريزي ص١٦٤ ـ والعيون الغامزة ص٢٦٣ ـ وشرح الكافية الشافية للصبان ص٢٩٦.

(١) تكلَّم ابن مالك في هذا الباب أيضًا على إعمال صيغ المبالغة واسم المفعول.

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ: كذا بنقط ثانية بنقطتين من فوق ومن تحت في (ب)٢٧أ، وهو بتاءٍ في (أ)١٩أ، وفوقه «صح» ـ وشرح أبي حيان ص٣٣٢، وفي باقي النسخ بالياء.

٤٣٥ وَٱنْصِبْ بِذِي ٱلْإِعْمَالِ تِلْوًا وَٱخْفِضِ	وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
٤٣٦ وَاجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِي ٱنْخَفَضْ	كَـ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ)
٤٣٧ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِٱسْمِ فَاعِلِ	يُعْطَى ٱسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
٤٣٨ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي	مَعْنَاهُ، كَـ(ٱلْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)
٤٣٩ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى ٱسْمٍ مُرْتَفِعْ	مَعْنًى، كَـ(مَحْمُودُ ٱلْمَقَاصِدِ ٱلْوَرِعْ)

أَبْنِيَةُ ٱلْمَصَادِرِ

٤٤٠ (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ ٱلْمُعَدَّى	مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، كَـ(رَدَّ رَدَّا)
٤٤١ وَ(فَعِلَ) ٱللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلْ)	كَـ(فَرِحٍ)، وَكَـ(جَوًى)، وَكَـ(شَلَلْ)
٤٤٢ وَ(فَعَلَ) ٱللَّازِمُ مِثْلُ (قَعَدَا)	لَهُ (فُعُولٌ) بِٱطِّرَادٍ، كَـ(غَدَا)
٤٤٣ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالَا)	أَوْ (فَعَلَانًا) ـ فَادْرِ ـ أَوْ (فُعَالَا)

---

٤٣٦ ـ تَابِعَ: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وكان كذا في (ب)٢٧ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (تالِيَ)، وفوقه: «تابع، خ».

٤٣٨ ـ فَهْوَ: في (أ)١٩أ: (وهو)، وفوق الواو «صح».

٤٣٩ ـ كَمَحْمُودُ: في (ظا)٧٠ب: (كَمَحْمُودِ). وهو تصحيف؛ لأن (مَحْمُودُ) خبرٌ مقدَّمٌ لـ(الوَرِع).

٤٤١ ـ كَفَرِحٍ: في شرح الشاطبي ٤/٣٢٧: «كَعَرَجٍ».

٤٤٢ ـ مِثْلُ: كذا بالرفع في (أ)١٩أ، و(ب)٢٧ب، و(د)١٩ب، وفي شرح الشاطبي ٤/٣٢٩، وهو في (ج)١٩٥ب بالنصب، وهو كذلك في: شرح أبي حيان ص٣٤٢ ـ والمكودي ١/٤٧٤ ـ وإعراب الألفية ص٩٣، وأعرباه حالًا أو مفعولًا به لفعل محذوف، واكتفى بكونه حالًا: اللوامع الشمسية ١/١٩٢ب ـ وحاشية الصبان ٢/٣١٠ ـ وحاشية الخضري ٢/٢٩.

٤٤٤ فَأَوَّلٌ لِذِي ٱمْتِنَاعٍ كَـ(أَبَى) وَٱلثَّانِ لِلَّذِي ٱقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ لِلدَّا (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلْ سَيْرًا وَصَوْتًا (ٱلْفَعِيلُ)، كَـ(صَهَلْ)

٤٤٦ (فُعُولَةٌ، فَعَالَةٌ) لِـ(فَعُلَا) كَـ(سَهُلَ ٱلْأَمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلَا)

٤٤٧ وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ ٱلنَّقْلُ، كَـ(سُخْطٍ، وَرِضَا)

٤٤٨ وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ، كَـ(قُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ)

---

٤٤٤ ـ **أَبَى**: يقال: أَبَى الشيءُ عَلَيَّ يَأْبَى إِبَاءً، إذا استعصى وامتَنَعَ، وليس المراد: أَبَى الرجلُ الشيءَ يَأْبَاه إِبَاءً، إذا كَرِهَهُ؛ لأنه فعل متعدٍّ، والكلام على (فَعَلَ) اللازم. **انظر** (أبي) في: الصحاح ٦/٢٢٥٩ ـ ولسان العرب ١٤/٣. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٥٥ ـ وحاشية الصبان ٢/٣١٠ ـ والفتح الودودي ١/٣٩٤ ـ وحاشية الخضري ٢/٢٩.

٤٤٥ ـ **وشَمَلْ**: كذا في (ب)٢٨أ، و(د)٢٠أ، و(ظ١)٧١أ، و(ج)١٩٧أ، وهو في (أ)١٩ب: (وشمِلْ) بكسر الميم وفتحها، وفوقها «معًا، صح»، وهو بالفتح فقط في: شرح المكودي ١/٤٧٧ ـ وإعراب الألفية ص٩٤، وقال: «(شَمَلَ) بفتح الميم لغة، والأفصح كسرها»، ونقله: اللوامع الشمسية ١/١٩٧أ، **قلتُ**: كأنه يشير إلى أن الرواية بالفتح؛ من أجل تخليص الشطرين من عيب سِناد التوجيه [**انظره في** التعليق على البيت ٤٢٥]، وصرَّح بذلك: المكودي ـ والفتح الودودي ١/٣٩٦ ـ وحاشية الخضري ٢/٣٠.

٤٤٧ ـ **لِمَا مَضَى**: في (ظ١)٧١أ: (ما قَدْ مَضَى).

٤٤٨ ـ **مَقِيسُ مَصْدَرُهُ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو مقتضى جميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، فـ(مقيسُ) ـ وأصله التنوين (مقيسٌ) ـ: خبرٌ مقدَّمٌ، و(مصدرُ): مبتدأ مؤخَّر، أو أنَّ (مقيسُ): خبرُ (غيرُ)، و(مصدر): نائب فاعله. **انظر** التصريح بذلك في: شرح الهواري ٣/١٥٨ ـ والشاطبي ٤/٣٤٢ ـ والمكودي ١/٤٨٠ ـ وإعراب الألفية ص٩٤ ـ واللوامع الشمسية ١/١٩٨أ ـ وحاشية الصبان ٢/٢١٣، وأما قول ابن حَمْدونَ في الفتح الودودي ١/٣٩٧: «الأولى أنَّ يُقرأ (مقيسُ) بضمَّة واحدة من غير تنوين، مبتدأ ثان، و(مصدره) بالجرِّ مضاف إليه»، ومثله قاله الخضري ٢/٣١، فاجتهادٌ منهما لإزالة إشكال، لا روايةٌ، وقد عاد ابن حمدون نفسه فدفع الإشكال. =

٤٤٩ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً، وَأَجْمِلَا	إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلًا تَجَمَّلَا
٤٥٠ وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعَاذَةً، ثُمَّ (أَقِمْ	إِقَامَةً)، وَغَالِبًا ذَا ٱلتَّا لَزِمْ
٤٥١ وَمَا يَلِي ٱلْآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا	مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا
٤٥٢ بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَـ(ٱصْطَفَى)، وَضُمَّ مَا	يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمْلَمَا)
٤٥٣ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ(فَعْلَلَا)	وَٱجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا
٤٥٤ لِـ(فَاعَلَ): (ٱلْفِعَالُ، وَٱلْمُفَاعَلَهْ)	وَغَيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّمَاعُ عَادَلَهْ
٤٥٥ وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ، كَـ(جَلْسَهْ)	وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ، كَـ(جِلْسَهْ)
٤٥٦ فِي غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ بِٱلتَّا ٱلْمَرَّهْ	وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ، كَـ(ٱلْخِمْرَهْ)

= **قلتُ**: لم أقِفْ على رواية الجر في نسخة مخطوطة عالية.

٤٥١ ـ **الآخِرَ**: كذا بالنصب في جميع نسخ التحقيق، وقد أعربه مفعولًا به: اللوامع الشمسية ١/١٩٩ب، ولم يعربه خالد ٩٥، وظاهر فعله أنه مفعول به، وهو ظاهر حلِّ أبي حيان ص٣٤٨ ـ والشاطبي ٤/٣٥١، ولكن ظاهر حلِّ المكودي ١/٤٨٢ ـ والأشموني ٢/٣١٣ ـ وابن طولون ٢/٩ للبيت أنَّ (الآخِر) مرفوع، وصرَّح بأنه مرفوع: حاشية الصبان ٢/٣١٣ ـ والفتح الودودي ١/٤٠٠ ـ وحاشية الخضري ٢/٣١. **قلتُ**: المرادُ بـ(مَا يَلِي الآخِر) الحرفُ قبل الأخير، وكلا الضبطين مؤدٍّ لهذا المعنى؛ لأن للفعل (وَلِيَ) معانيَ عدة، من أشهرها: تَبِعَ وقَرُبَ [**انظر** (ولي) في: الصحاح ٢/٢٥٢٨ ـ ولسان العرب ١٥/٤٠٦ ـ والقاموس ١٧٣٢]، فالرفعُ يتخرَّج على معنى (تَبِعَ) وحَذْفِ المفعول به، والمعنى: الحرفُ الذي يليه (**أي**: يتبعه) الحرفُ الأخير، والنصبُ يتخرَّج على معنى (قَرُبَ)، والمعنى: الحرفُ الذي يَلِي (**أي**: يقرُبُ من) الحرفَ الأخير، فيكون كحديث: «**كُلْ مِمَّا يليك**»، وكقولهم: «جلستُ مِمَّا يليه». **قلتُ**: والشائع في الألفية استعمال (وَلِيَ) بمعنى (تَبِعَ)، **انظر** التعليق على البيت (٢٦٠).

٤٥٢ ـ **كاصْطَفَى**: في (ظا)٧١ب: (كارْعَوَى)، وفي الحاشية «خ: (كاصْطَفَى)».

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا(١)

٤٥٧ كَـ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا	مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كَـ(غَذَا)
٤٥٨ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعُلْتُ، وَفَعِلْ)	غَيْرَ مُعَدَّى، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلْ)
٤٥٩ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ، نَحْوُ (أَشِرِ)	وَنَحْوُ (صَدْيَانٍ)، وَنَحْوُ (الْأَجْهَرِ)
٤٦٠ وَ(فَعْلٌ) أَوْلَى وَ(فَعِيلٌ) بِـ(فَعُلْ)	كَـ(الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ)، وَالْفِعْلُ جَمُلْ
٤٦١ وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلْ)	وَبِسِوَى الْـ(فَاعِلِ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلْ)

(١) كذا العنوان في جميع نسخ التحقيق، وكذا في: حواشي ابن هشام ١٨١أ ـ وشرح ابن ابن القيم ١/ ٥٤٩ ـ والشاطبي ٤/ ٣٦٩ ـ والمكودي ١/ ٤٨٧ ـ والسيوطي ص٢٤٠ ـ وابن طولون ٢/ ١٢، وجاء العنوان بزيادة (والمفعولين) بعد (الفاعلين) في المطبوع من: شرح المرادي ٢/ ٨٦٩ ـ وابن عقيل ٢/ ٣٣ ـ والهواري ٣/ ١٦٤ ـ وابن الجزري ص٢٠٣ ـ والأشموني ٢/ ٣١٨ ـ وإعراب الألفية ص٩٦، إلا أن لفظ: (المشبَّهة) جاء بلفظ: (المشبَّهات) في شرح المرادي ـ والمكودي، وليس في المرادي لفظ: (بها)، وجاء العنوان في شرح أبي حيان ص٣٤٩: (أبنيةُ أسماء الفاعلين والمفعولين).

قلتُ: زيادة (المفعولين) في العنوان مناسبة لمضمون الباب؛ لأن فيه الكلام على أبنية الفاعلين والمفعولين والصفات المشبَّهة بها، ولعلها زيدت لهذا الغرض. **وانظر** الاختلاف في: الفتح الودودي ١/ ٤٠٤.

٤٥٨ ـ يريد: فَعُلْتُ وفَعِلَ... قياسُهُ فَعِلٌ.

ـ غيرَ: كذا بالنصب والجر في (د)٢٠ب، وهو بالنصب في (ظ١)٧٢ب، و(ج)٢٠٢ب، و(ب)٢٨ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الجر، وهو بالجر في (ظ٢)١٠٦ب.

وأعربه حالًا: شرح المكودي ١/ ٤٨٨ ـ وإعراب الألفية ص٩٦ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢٠٢ب.

٤٦٠ ـ يريد: بـ(فَعُلَ).... والفِعْلُ (جَمُلَ).

٤٦١ ـ يريد: و(فَعَلٌ).... يغنى (فَعَلَ).

٤٦٢ وَزِنَةُ ٱلْمُضَارِعِ ٱسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ، كَـ(ٱلْمُوَاصِلِ)

٤٦٣ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ ٱلْأَخِيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

٤٦٤ وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ ... صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ (ٱلْمُنْتَظَرْ)

٤٦٥ وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

٤٦٦ وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ) ... نَحْوُ (فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ)

ٱلصِّفَةُ ٱلْمُشَبَّهَةُ بِٱسْمِ الفَاعِلِ

٤٦٧ صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا: ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ

٤٦٨ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَـ(طَاهِرِ ٱلْقَلْبِ، جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ)

٤٦٩ وَعَمَلُ ٱسْمِ فَاعِلِ ٱلْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى ٱلْحَدِّ ٱلَّذِي قَدْ حُدَّا

٤٧٠ وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

٤٧١ فَٱرْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ ـ مَعَ (أَلْ) ... وَدُونَ (أَلْ) ـ مَصْحُوبَ (أَلْ) وَمَا ٱتَّصَلْ ـ

٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ (أَلْ) سُمًا مِنْ (أَلْ) خَلَا ـ

٤٧٣ وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِٱلْجَوَازِ وُسِمَا

---

٤٧٠ ـ مُجْتَنَبْ: جاء بلفظ: (يُجْتَنَبْ) في شرح المكودي ١/ ٤٩٧ ـ وإعراب الألفية ص٩٨، وقال: «وفي بعض النسخ: (مُجْتَنَبْ)» ـ وابن طولون ٢/ ٢٠.

٤٧٣ ـ هذا البيت تطويلٌ؛ لأنَّ معناه سَبَقَ مفصَّلًا في الأبيات ٣٩١ ـ ٣٩٣، ويمكن الاستغناء عنه بإصلاح البيت قبله إلى:

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا إِلَّا بِشَرْطٍ قَدْ خَلَا

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٦٤.

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ بِـ(أَفْعَلَ) ٱنْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبَا ... أَوْ جِئْ بِـ(أَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِـ(بَا)

٤٧٥ وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) ٱنْصِبَنَّهُ، كَـ(مَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدِقْ بِهِمَا!)

٤٧٦ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ ٱسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ ٱلْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

٤٧٧ وَفِي كِلَا ٱلْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

٤٧٨ وَصُغْهُمَا: مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي ٱنْتِفَا

٤٧٩ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلَا) ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ (فُعِلَا)

٤٨٠ وَ(أَشْدِدَ، اَوْ أَشَدَّ)، أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ ٱلشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ وَمَصْدَرُ ٱلْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ (أَفْعِلْ) جَرُّهُ بِـٱلْبَا يَجِبْ

٤٨٢ وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَى ٱلَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

---

٤٧٦ ـ **استَبِحْ**: في (د)٢١: (اسْتُبِحْ). **قلتُ**: هو تصحيف؛ لأن قياسه أن يقال: (استُبيح).

ـ **مَعْنَاهُ يَضِحْ**: في (ظ١)٧٦ب: (معناه يَصِحّ)، **قلتُ**: يظهر أنه تحريف؛ لأن ابن الناظم ص١٧٨ شرح على (يَضِحْ)، فقال: «وكان المعنى واضحًا»، وهو في شرح الشاطبي ٤/٤٥٣ (مَعْنًى يَتَّضِحْ). **انظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/١٦٨، يقال: وَضَحَ الأمرُ يَضِحُ وُضُوحًا واتَّضَحَ؛ **أي**: بانَ. **انظر** (وضح) في: الصحاح ١/ ٤١٥ ـ والقاموس ٣١٥.

٤٨٠ ـ **وأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ**: كذا في (أ)٢١أ، و(ب)٣٠أ، و(ظ١)٧٧أ، و(ظ٢)١١١أ، وجميع الشروح التي اطلعتُ عليها، وهو في (د)٢١أ: (وأَشْدِدِ اوْ أَشَدَّ) بكسر الدال الثانية. **قلتُ**: وهو خلاف الظاهر، من أن همزة (أَوِ) المفتوحة خُفِّفَتْ بالحذف ونَقْل حركتها إلى الساكن قبلها. وهو في (ج)٢١١أ: (واشْدِدْ أَوِ اشْدُدْ)، ونَصَّ على هذا الضبط في اللوامع الشمسية ١/٢١١أ، **قلتُ**: وهو يكسرُ البيت.

٤٨٣ وَفِعْلُ هَذَا ٱلْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلُهُ بِهِ ٱلْزَمَا

٤٨٤ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اَوْ بِحَرْفِ جَرْ ... مُسْتَعْمَلٌ، وَٱلْخُلْفُ فِي ذَاكَ ٱسْتَقَرْ

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... (نِعْمَ، وَبِئْسَ)، رَافِعَانِ ٱسْمَيْنِ

٤٨٦ مُقَارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهَا كَـ(نِعْمَ عُقْبَى ٱلْكُرَمَا)

٤٨٧ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ ... مُمَيِّزٌ، كَـ(نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ)

٤٨٨ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ، قَدِ ٱشْتَهَرْ

٤٨٩ وَ(مَا) مُمَيِّزٌ، وَقِيلَ: فَاعِلُ ... فِي نَحْوِ (نِعْمَ مَا يَقُولُ ٱلْفَاضِلُ)

٤٩٠ وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَـ(ٱلْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَى وَٱلْمُقْتَفَى)

---

٤٨٨ ـ **ظَهَرْ**: فِعْلٌ ماض فاعله ضمير مستتر عائد إلى: (فاعلٍ)، وهو وفاعله نعتٌ لـ(فاعلٍ)، والمعنى: وفاعلٍ ظاهرٍ. **انظر**: إعراب الألفية ص١٠٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٤ب ـ وحاشية الخضري ٢/ ٣٤.

٤٩١ ـ **العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنى والمُقْتَفَى**: أَخَذَ بعض الشراح هذا المثال على ابن مالك؛ لأنه لا يطابق الحكم المذكور؛ لأن المخصوص فيه متقدِّم، لا محذوف لدلالة مُشعِرٍ به، والمثالُ الصحيحُ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]؛ **أي**: هو؛ **أي**: أيوب عليه السلام. **انظر**: شرح أبي حيان ص٣٩٨ ـ والمرادي ٢/ ٩٢٥ ـ وابن هشام ٣/ ٢٨٠ ـ وابن ابن القيم ١/ ٥٧٧ ـ وابن الجزري ص٢١٧ ـ وابن طولون ٢/ ٤٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٤٤؛ فلذا جرى معربو الألفية على عدم جعل (نعم المقتنى) خبرًا لـ(العلم)، بل يجعلون خَبَرَ (العِلْم) محذوفًا لدلالة ما بعده، والتقدير: «العلمُ يُقتنى ويُقتفى، نِعْمَ المقتنى والمقتفى؛ **أي**: العلمُ». **انظر**: إعراب الألفية ص١٠٢ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٦أ ـ والفتح الودودي ١/ ٤٣٥، وقد =

٤٩٢ وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ) (سَاءَ) وَاجْعَلْ (فَعُلَا) ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْجَلَا

٤٩٣ وَمِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) الْفَاعِلُ (ذَا) ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ: (لَا حَبَّذَا)

٤٩٤ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ، أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِـ(ذَا) فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ وَمَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ) أَوْ فَجُرّْ ... بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

٤٩٦ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ... (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

٤٩٧ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

٤٩٨ وَ(أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيرًا اَوْ لَفْظًا بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

٤٩٩ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

= أصلَح بعضُهم لفظ المثال إلى: (كجِدَّ في العلمِ، فنِعْمَ المُقْتَفَى). **انظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٧٥، **قلتُ**: ويمكن تصحيح المثال بجر (العِلْم)، فتكون جملة (نِعْمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى) حالًا لا خبرًا.

٤٩٤ ـ **وَأَوْلِ (ذا) المَخْصُوصَ**: (أَوْلِ) فعلُ أمرٍ، بمعنى: أَتْبِع، ينصب مفعولين، و(ذا) مفعوله الثاني، و(المخصوصَ) مفعوله الأول، ويريد بـ(ذا) الذي في (حَبَّذا). **انظر**: إعراب الألفية ص١٠٣ ـ واللوامع الشمسية ١/ ٢١٧أ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٤٥، وعكس الأولان المفعولين، والصواب ما أثبتُ؛ لأن (المخصوص) هو الفاعل في المعنى، فيكون هو المفعول الأول. **انظر**: حاشية الصبان ٣/ ٣١، وهو مقتضى حَلِّ: شرح المرادي ٢/ ٩٢٩ ـ وابن عقيل ٢/ ٤٥ ـ والأشموني ٢/ ٣١.

٤٩٦ ـ **وَأْبَ اللَّذْ أُبِي**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حواشي ابن هشام ٩٨: «وفي نسخة: (وَأْبَ ما أُبِي)، وهي أحسن».

٤٩٨ ـ **وأَفْعَلُ**: كذا بالنصب والرفع في (أ)٢٢أ، و(د)٢٢أ، وفوقه فيهما: «معًا»، و(ب)٣١أ، ثم طُمست الضمة، وهو بالنصب فقط في (ج)٢١٩أ.

٥٠٠ وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١ هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

٥٠٢ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

٥٠٣ كَمِثْلِ (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟)، وَلَدَى ... إِخْبَارٍ ٱلتَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

٥٠٤ وَرَفْعُهُ ٱلظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

٥٠٥ كَـ(لَنْ تَرَى فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ)

ٱلنَّعْتُ

٥٠٦ يَتْبَعُ فِي ٱلْإِعْرَابِ ٱلْأَسْمَاءَ ٱلْأُوَلْ: ... نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

٥٠٧ فَٱلنَّعْتُ: تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ... بِوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ ٱعْتَلَقْ

---

٥٠١ ـ بانتهاء هذا البيت تنتصف الألفية؛ لأنها (١٠٠٢) بيتان وألف، ونصفها (٥٠١).

٥٠٣ ـ **وَرَدَا**: كذا في (أ)٢٢أ، و(ب)٣١ب، وفي الحاشية: «(وُجِدَا) نسخة»، وكذا في: شرح المرادي ٢/ ٩٤٢ ـ وابن عقيل ٢/ ٤٩ ـ وابن الجزري ص٢٢٢ ـ والسيوطي ص٢٥٢، وهو بلفظ: (وُجِدَا) في (د)٢٢أ، و(ظ١)٨١ب، و(ظ٢)١١٨ب، وفي الحاشية «نسخة (وَرَدَا)»، و(ج)٢/ ٢ب، وكذا في: شرح أبي حيان ص٤١٤ ـ والشاطبي ٤/ ٥٩١ ـ وابن ابن القيم ١/ ٨٨٥ ـ والهواري ٣/ ٢١٣ ـ والمكودي ١/ ٥٣٣ ـ والأشموني (**انظر**: حاشية الصبان ٣/ ٣٩) ـ وإعراب الألفية ص١٠٥، وقال: «وفي بعض النسخ: (وَرَدَا)» ـ وابن طولون ٢/ ٤٩.

٥٠٥ ـ **تَرَى**: في (أ)٢٢أ: (يُرَى).

ـ **الصِّدِّيقِ**: يعني أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه. **انظر**: شرح ابن الناظم ١٨٩ ـ والهواري ٣/ ٢١٦ ـ والمكودي ١/ ٥٣٥ ـ وابن الجزري ص٢٢٣ ـ والسيوطي ص٢٥٣.

٥٠٧ ـ **مُتِمٌّ**: كذا بالتنوين في (ب)٣١ب، و(ظ١)٨٣أ، و(ج)٢/ ٤أ ـ وشرح الشاطبي =

٥٠٨ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا، كَـ(امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

٥٠٩ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

٥١٠ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ، كَـ(صَعْبٍ، وَذَرِبْ) ... وَشِبْهِهِ، كَـ(ذَا، وَذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

٥١١ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

٥١٢ وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

٥١٣ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ... فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفْ

= ٦١٧/٤، وهو ظاهر جميع الشروح التي اطلعتُ عليها، وهو في (د)٢٢ب: (مُتِمٌّ) بلا تنوين، وكذا ضُبط في المطبوع من: شرح المكودي ٥٣٦/١.

٥١٠ - **ذَرِبْ**: كذا بالذال المعجمة في (أ)٢٢ب، و(ظ١)٨٤أ، و(ظ٢)١٢١أ، و(ج)٢/٦أ، وشرَحَ عليه: الهواري ٢٢٥/٣ - والمكودي ٥٣٨/١ - وإعراب الألفية ص١٠٧، وهو بلفظ: (دَرِبْ) بالدال المهملة في (ب)٣٢أ، و(د) ٢٢ب، وشرح عليه: ابن ابن القيم ٥٩٢/٢ - وابن الجزري ص٢٢٥ - والسيوطي ص٢٥٥ - وابن طولون ٥٤/٢، وجعلهما الشاطبي ٦٢٤/٤ محتملين. والذَّرِبُ: الحادُّ من كل شيء، والدَّرِبُ: الماهر والحاذق. **انظر** (درب)، و(ذرب) في: الصحاح ١٢٤/١، ١٢٨ - والقاموس ١٠٦، ١٠٩. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٨٤/٢ - وحاشية الصبان ٤٨/٣ - والفتح الودودي ٤٥٦/٢ - وحاشية الخضري ٥٢/٢.

- كان الأحسن بابن مالك أن يقول:

وانعَتْ بِوَصْفٍ، مِثْلِ: (صَعْبٍ، وَذَرِبْ)

لأنَّ الاسم المشتقَّ يشمل الوصفَ (وهو ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة)، وغيرَه مِمَّا لا يُنْعَتُ به، كأسماء المكان والزمان والآلة، ودافَعَ بعضُهم عن البيت بأنَّ التمثيل بـ(صَعْبٍ وذَرِب) مُرادٌ به إخراجُ غيرِ الوصف. **انظر**: شرح ابن الناظم ١٦٣ - والهواري ٢٢٦/٣ - وإتحاف ذوي الاستحقاق ١٨٣/٢ - والفتح الودودي ٤٥٥/٢.

٥١٤ - **وَنَعْتُ**: هو بالرفع في (أ)٢٢ب، و(ظ٢)١٢٢أ، وفي الحاشية بخط آخر: «كذا =

٥١٥ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ ٱسْتِثْنَا

٥١٦ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ.

٥١٧ وَٱقْطَعْ أَوَ ٱتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ... بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا ٱقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨ وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

٥١٩ وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي ٱلنَّعْتِ يَقِلّْ

ٱلتَّوْكِيدُ

٥٢٠ بِـ(ٱلنَّفْسِ) أَوْ بِـ(ٱلْعَيْنِ) ٱلِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا

٥٢١ وَٱجْمَعْهُمَا بِـ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

= ضبطه ابن هشام»، و(ج)٢/٧ب، وهو بالرفع في شرح الشاطبي ٤/٦٤٨، وهو بالنصب في (ب)٣٢، و(د)٢٢ب، و(ظا)٨٤ب، وكتب غير الناسخ في (ب) ضمة أيضًا، وفوقه: «معًا»، وجوَّز المكودي ١/٥٤٢ ـ واللوامع الشمسية ٢/٧ب الرفع والنصب على الاشتغال، ومَنَعَ النصبَ: إعراب الألفية ص١٠٦ ـ وحاشية الصبان ٣/٤٩ ـ والفتح الودودي ٢/٤٥٩ ـ وحاشية الخضري ٢/٥٤.

٥١٧ ـ **بَعْضَها**: هو بالنصب في (د)٢٣أ، و(ظا)٨٤ب، و(ج)٢/٨ب، وهو في (ب)٣٢أ بالنصب والجر، وقد قدَّمَ النصب: شرح المكودي ٢/٥٤٥ ـ وإعراب الألفية ص١٠٧، واكتَفَى به: الهواري ٣/٢٣٣، وشَرَحَ عليه الشاطبي ٤/٦٧٦، وشَرَحَ على الجر: ابن الناظم ١٩٥ ـ وابن عقيل ٢/٥٥ ـ والأشموني ٣/٥٢.

٥٢٠ ـ **أوْ بالعينِ**: في (ج)٢/١٠أ: (أوِ العينِ)، وهو تحريف؛ يكسِرُ البيت.

ـ **الاسْمُ أُكِّدَا**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى الهواري ٣/٢٣٨، فقد ذَكَرَ أنَّ (أَكِّدَا) فعل أمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، و(الاسْمَ) مفعوله، فإن كانت نسخته هكذا فهو اختلاف نسخ، وإلا فهو اجتهاد منه، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٠٨، ونحوه في الفتح الودودي ٢/٤٦٥، وجعله متعيِّنًا.

٥٢٢ وَ(كُلًّا) اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَ(كِلَا، كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

٥٢٣ وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَـ(كُلٍّ) (فَاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

٥٢٤ وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا)

٥٢٥ وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)

٥٢٦ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

٥٢٧ وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنًّى وَ(كِلَا) عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

٥٢٨ وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِـ(النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

٥٢٩ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

٥٣٠ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا، كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

٥٣١ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ، كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَى)

٥٢٦ـ هذا البيت في (ب)١٣٣أ بعد البيت الآتي، وقال في الفتح الودودي ٢/ ٤٦٩ عن البيت الآتي: «كان ينبغي له أنْ يُقدِّمَ هذا البيت على قوله: (وإن يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ). . . . ويُوجد في بعض النسخ مُقدَّمًا».

٥٢٨ـ **تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ**: كذا بالبناء للمعلوم في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص١٠٩: (يُؤَكَّد الضميرُ) بالبناء للمفعول.

٥٣٠ـ **ادْرُجِي ادْرُجِي**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكُتب في حاشية (ب): «صوابه: ادْرُجِ ادْرُجِ»، وهذا التصويب رواية: شرح المكودي ١/ ٥٥٣ ـ وإعراب الألفية ص١٠٩. **وانظر**: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٩٤.

٥٣٢ـ **غيرَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو في إعراب الألفية ص١١٠ بالرفع، ونص على نصبه: شرح المكودي ١/ ٥٥٥.

٥٣٣ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

الْعَطْفُ (١)

٥٣٤ الْعَطْفُ إِمَّا: ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

٥٣٥ فَذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

٥٣٦ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

٥٣٧ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

٥٣٨ وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩ وَنَحْوِ (بِشْرٍ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ) ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

---

(١) **العطف**: كذا في (أ)٢٣ب، و(د)٢٣ب، و(ظ١)٨٧ب، و(ظ٢)١٢٦ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٦١٥ ـ وابن عقيل ٢/ ٥٩ ـ والهواري ٣/ ٢٥٧ ـ والشاطبي ٥/ ٣٩ ـ وابن الجزري ص٢٣٤ ـ والأشموني ٣/ ٦٤ ـ والسيوطي ص٢٦١ ـ وابن طولون ٢/ ٧٣، وهو بلفظ: (عطف البيان) في (ب)٣٣أ، في الحاشية: «(العطف)، نسخة»، و(ج)٢/ ١٥أ، وهو كذلك في: شرح المكودي ٢/ ٥٥٦ ـ وإعراب الألفية ص١١٠ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ١٩٥.

٥٣٨ ـ **يَعْمُرا**: كذا بفتح الميم وضمها في (أ)٢٣ب، و(ج)٢/ ١٦ب، وهو بالفتح في (ب)٣٣ب، و(د)٢٣ب، وبالضم في (ظ١)٨٨أ، و(ظ٢)١٢٧أ، **قلتُ**: هو عَلَمٌ منقول من المضارع، يقال: عَمِرَ يَعْمُرُ عَمَارة؛ **أي**: بَقِيَ زمانًا، وصار عامرًا، والفعل منه يأتي من باب (فَرِحَ يَفْرَحُ، ونَصَرَ يَنْصُرُ) وغيرهما، وأما العَلَم المنقول منه فالأكثر فيه (يَعْمَر) بالفتح. **انظر** (عمر) في: الصحاح ٤/ ٧٥٨ ـ والقاموس ٥٧١ ـ وتاج العروس ٣/ ٤٢٣، وكلهم اقتصروا على فتح الميم في العلم. **وانظر**: حاشية الصبان ٣/ ٦٥ ـ والفتح الودودي ٢/ ٤٧٥، ٥٣٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٦٠.

٥٣٩ ـ **تَابِعَ**: كذا بالجر والنصب في (ظ٢)١٢٧أ، وهو في (أ)٢٣ب، و(ب)٣٣ب، و(ظ١)٨٨ب بالجر؛ فهو نعتٌ، وإضافته معنوية، وهو في (ج)٢/ ١٧أ، و(د)٣٢ب بالنصب؛ فهو حالٌ، وإضافته لفظية. **انظر**: شرح المكودي ٢/ ٥٥٩ ـ وإعراب الألفية =

عَطْفُ ٱلنَّسَقِ

٥٤٠ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ ٱلنَّسَقْ ... كَـ(ٱخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

٥٤١ فَٱلْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ(وَاوٍ، ثُمَّ، فَا، ... حَتَّى، أَمِ، أَوْ)، كَـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)

٥٤٢ وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بَلْ، وَلَا، ... لٰكِنْ)، كَـ(لَمْ يَبْدُ ٱمْرُؤٌ لٰكِنْ طَلَا)

٥٤٣ فَٱعْطِفْ بِـ(وَاوٍ) لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا ... فِي ٱلْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

٥٤٤ وَٱخْصُصْ بِهَا عَطْفَ ٱلَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ، كَـ(ٱصْطَفَّ هٰذَا وَٱبْنِي)

٥٤٥ وَٱلْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِٱتِّصَالِ ... وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِٱنْفِصَالِ

٥٤٦ وَٱخْصُصْ بِـ(فَاءٍ) عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ... عَلَى ٱلَّذِي ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ ٱلصِّلَهْ

= ص١١٠ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١١٨أ.

ـ يشير الشطر الأول إلى قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

انظر: كتاب سيبويه ١/ ٩٣ ـ وشرح ابن الناظم ص٢٠٣ ـ والتصريح ٢/ ١٣٣.

٥٤٠ ـ **مُتْبِع**: في (ظ٢)١٢٧ب و(ج)١٧أ (متبَع) بفتح الباء. وهو تصحيف؛ يخالف المعنى.

٥٤٢ ـ **وأَتْبَعَتْ**: في (ب)٣٣ب، و(ج)٢/ ١٨أ: (وأُتْبِعَتْ)، وكذا في إعراب الألفية ص١١١، وهو خلاف المعنى؛ لأن (بل، ولا، ولكنْ) مُتْبِعةٌ لا مُتْبَعة، وقد غُيِّرَ في (ب) بخط آخر إلى: (وأَتْبَعَتْ)، وَذَكَر أن الفعل مبني للفاعل: شرح الهواري ٣/ ٢٦٧ ـ والمكودي ص٥٦٢، وقد شرحت عليه جميع الشروح التي اطلعت عليها. **وانظر**: الفتح الودودي ٢/ ٤٧٨.

٥٤٣ ـ **لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/ ١١٩٨، وهو المناسب للمعنى؛ لأن عطفها اللاحقَ أكثرُ من عطفها السابقَ، وجاء في المطبوع من شرح المرادي ٢/ ٩٩٦ ـ والمكودي ٢/ ٥٦٢ ـ والأشموني ٣/ ٦٩: (سَابِقًا أَوْ لَاحِقَا)، مع أنهم كلَّهم شرحوا ومثَّلوا لِلَّاحق قبل السابق، بل قال المكودي: «(لاحقًا) مفعول بـ(اعْطِفْ)، و(سابقا) أو (مصاحبًا) معطوفان عليه»، فيظهر أن تغيير البيت فيها من تصرُّف النُّسَّاخ.

٥٤٧ بَعْضًا بِـ(حَتَّى) ٱعْطِفْ عَلَى كُلٍّ، وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ ٱلَّذِي تَـلَا

٥٤٨ وَ(أَمْ) بِهَا ٱعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ ٱلتَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

٥٤٩ وَرُبَّمَا حُذِفَتِ ٱلْهَمْزَةُ إِنْ ... كَانَ خَفَا ٱلْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ.

٥٥٠ وَبِٱنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

٥٥١ خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ ... وَٱشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ ٱلْـوَاوَ إِذَا ... لَمْ يُلْفِ ذُو ٱلنُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

٥٥٣ وَمِثْلُ (أَوْ) فِي ٱلْقَصْدِ (إِمَّا) ٱلثَّانِيَهْ ... فِي نَحْوِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا ٱلنَّائِيَهْ)

٥٥٤ وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْيًا ٱوْ نَهْيًا، وَ(لَا) ... نِدَاءً ٱوْ أَمْرًا ٱوِ ٱثْبَاتًا تَـلَا.

٥٥٥ وَ(بَلْ) كَـ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَـ(لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)

٥٥٦ وَٱنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ ٱلْأَوَّلِ ... فِي ٱلْخَبَرِ ٱلْمُثْبَتِ وَٱلْأَمْرِ ٱلْجَلِي

---

٥٤٧ ـ الشطر الأول: في حاشية (ظ١)٩٠أ «نسخة: (بَعْضًا عَلَى كُلٍّ بِحَتَّى اعْطِفْ وَلا)».

٥٤٨ ـ **إِثْرَ**: في (ظ١)٩٠أ، و(ج)٢٠ب (بعد)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص٢٣٩ ـ والسيوطي ص٢٦٥ ـ وابن طولون ٢/ ٨٤.

٥٤٩ ـ **حُذِفَتْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذلك في: شرح الشاطبي ٥/ ١٠٧ ـ وابن الجزري ص٣٣٩ ـ وإعراب الألفية ص١١٢ ـ وحاشية الصبان ٣/ ٧٥، وهو بلفظ: (أُسْقِطَتْ) في المطبوع من: شرح المرادي ٢/ ١٠٠٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٦٢٥ ـ وابن عقيل ٢/ ٦٣ ـ والهواري ٣/ ٢٧٨ ـ والمكودي ٢/ ٥٦٦ ـ والسيوطي ص٢٦٦ ـ وابن طولون ٢/ ٨٤، والبيت كاملًا في الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٠ بلفظ: (أُسْقِطَتْ).

ـ **المَعْنَى**: في (ظ١)٩٠أ (لمعنًى). **قلتُ**: هذا يكسر الوزن، وجاء في شرح المكودي ٢/ ٥٦٧: «وفي بعض النسخ: (كان خَفَا الهَمْزِ)».

ـ **أُمِنْ**: كذا بالبناء للمفعول في (ب)٣٤أ، و(ظ١)٩٠أ، و(ج)٢/ ٢١أ، وجاء في إعراب الألفية ص١١٣: «وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل».

٥٥٤ ـ معنى البيت: حرفُ العطف (لكنْ) يَلِي النفيَ أو النهي، أما حرفُ العطف (لا) فيلي النداء أو الأمر أو الإثبات.

٥٥٧ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ ٱلْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي ٱلنَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ ٱعْتَقِدْ

٥٥٩ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

٥٦٠ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي ٱلنَّثْرِ وَٱلنَّظْمِ ٱلصَّحِيحِ مُثْبَتَا

٥٦١ وَٱلْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَٱلْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ ٱنْفَرَدَتْ

٥٦٢ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ ٱتُّقِي

٥٦٣ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا ٱسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ ٱلْفِعْلَ عَلَى ٱلْفِعْلِ يَصِحّْ

٥٦٤ وَٱعْطِفْ عَلَى ٱسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا ٱسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

ٱلْبَدَلُ

٥٦٥ اَلتَّابِعُ ٱلْمَقْصُودُ بِٱلْحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ ٱلْمُسَمَّى بَدَلَا

---

٥٥٧ ـ **بالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ**: في (ب)٣٤ب: (بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلْ)، وكُتب في الحاشية بغير خط الناسخ: «معرفتان، نسخة».

٥٥٨ ـ **وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ**: في (د)٢٤ب: (اعْتُقِدْ) بفتح التاء وضمها، وضبط (ضَعْفُهُ) بالنصب والرفع، وكُتب فوق كل واحد منهما: «معًا».

٥٦٠ ـ **في النَّثْرِ والنَّظْمِ**: كذا في (د)٢٤ب، و(ظ١)١٩٣أ، و(ظ٢)١٣٧أ، و(ج)٢/ ١٢٥أ، و(ب)٣٤ب، وكُتبَ فوقهما في (ب) بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير: «مـ مـ»، وكذا في: شرح ابن عقيل ٢/ ٦٦ ـ والهواري ٣/ ٢٩٣ ـ وابن الجزري ص٢٤٥ ـ وابن طولون ٢/ ٩٤، وهو بلفظ: (في النظم والنثر) في (أ)٢٤ب، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٦٣٧ ـ والمكودي ٢/ ٥٧٧ ـ والأشموني ٢/ ٨٨ ـ وإعراب الألفية ص١١٤ ـ والسيوطي ص٢٧١.

٥٦٢ ـ **دَفْعًا**: في (ب)٣٥أ: (رَفْعًا).

٥٦٦ مُطابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلْ | عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

٥٦٧ وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ | وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨ كَـ(زُرْهُ خَالِدًا، وَقَبِّلْهُ اليَدَا | وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مُدَى)

٥٦٩ وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا | تُبْدِلْهُ، إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

٥٧٠ أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا | كَـ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)

٥٧١ وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي | هَمْزًا، كَـ(مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

٥٧٢ وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ، كَـ(مَنْ | يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ)

النِّدَاءُ

٥٧٣ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا، | وَأَيْ، وَآ)، كَذَا (أَيَا)، ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤ وَالهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ | أَوْ (يَا)، وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

٥٧٥ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا | جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦ وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ | قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

٥٧٧ وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا | عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

---

٥٦٦ ـ **يَشْتَمِلْ**: في (أ)٢٥أ: (يُشْتَمِلْ). **قلتُ**: هو تصحيف، وإنْ أراد المبنيَّ للمفعول فهو بفتح الميم لا بكسرها.

٥٦٩ ـ **الحاضِرِ**: في (أ)٢٥أ (الحَاضِرَ) بالنصب. **قلتُ**: هو تصحيف؛ يخالف الإعراب.

٥٧٤ ـ **وغيرُ.... اجتُنِبْ**: في (أ)٢٥أ: (وغيرُ.... اجتُنِبْ)، وفوق كل كلمة منهما «معًا»، وهو في شرح الشاطبي ٥/٢٤٠، [ونقله عنه: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٠٩]: (وغيرَ.... اجْتَنِبْ) بالبناء للمعلوم، وقد شرح عليه: الأشموني ٣/١٠٣.

٥٧٨ وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

٥٧٩ وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

٥٨٠ وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَافْتَحَنْ مِنْ ... نَحْوِ (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ)

٥٨١ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ (الابْنُ) عَلَمَا ... وَيَلِ (الابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٥٨٢ وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ... إِلَّا مَعَ (اللهِ) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

فَصْلٌ(١)

٥٨٥ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا، كَـ(أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ)

٥٨٦ وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

---

٥٧٨ ـ وَلْيُجْرَ مُجْرَى: كذا في (د)٢٥ب، و(ج)٢/٣٢ب ـ وشرح الشاطبي ٥/٢٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١١٨، وهو في (ب)٣٦أ: (وَلْيَجْرِ مَجْرَى)، وفي (أ)٢٥ب: (وليُجْرَ مُجْرَى)، بضم الياء وضم الميم وفتحها، وفي (ظ١)٩٧ب: (وليُجْرَ مَجْرى)، وفي (ظ٢)١٣٨ب (ولتجر مجرى) بالتاء وبلا ضبط.

٥٨٠ ـ أَزَيْدُ: كذا بفتحة وضمة على الدال في (أ)٢٥ب، و(ظ٢)١٣٩أ، و(د)٢٥ب وفوقها كُتب: «معًا»، وهو بفتحة في (ب)٣٦أ، و(ظ١)٩٧ب، و(ج)٢/٣٣ب.

٥٨١ ـ وَيَلِ: في (ظ٢)١٣٩أ ـ وشرح المكودي ٢/٥٩٣ (وَيَلِي)، وهو بلفظ: (أَوْ يَلِ) في المطبوع من: شرح ابن ابن القيم ٢/٦٦٧ ـ وإعراب الألفية ص١١٨ ـ والسيوطي ص٢٧٨.

٥٨٣ ـ جَمْعُ: كذا بالرفع والنصب في (أ)٢٥ب، وهو في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٨أ، و(ظ٢)١٣٩ب، و(ج)٢/٣٤ب بالرفع، فـ(خُصَّ) فعل ماض مبني للمفعول، وهو في (ب)٣٦أ بالنصب، فـ(خُصَّ) فعل أمر. انظر: إعراب الألفية ص١١٩.

(١) في تابع المنادى.

٥٨٦ ـ وَبَدَلَا: في حاشية (ب)٣٦ب: «(أَوْ بَدَلَا)، صح».

٥٨٧ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ (أَلْ) مَانُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

٥٨٨ وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

٥٨٩ وَ(أَيُّهَذَا، أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ... وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

٥٩٠ وَذُو إِشَارَةٍ كَـ (أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ.

٥٩١ فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ... ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

---

٥٨٧ ـ **مَصْحُوبُ**: كذا بالنصب والرفع في (أ)٢٥ب، وفوقه «معًا»، و(ب)٣٦ب، وهو بالنصب في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٨ب، و(ظ٢)١٤٠أ، و(ج)٢/٣٦أ ـ وشرح الشاطبي ٥/٢٩٦. **وانظر**: شرح المكودي ٢/٦٠٠ ـ وإعراب الألفية ص١٢٠.

٥٨٨ ـ **مصحوبُ**: هو بالرفع في (أ)٢٥ب، و(ب)٣٦ب، و(د)٢٥ب، وهو بالنصب في (ظ١)٩٩أ، و(ج)٢/٣٦ب، وهو بهما في (ظ٢)١٤١أ.

ـ **صِفَهْ**: جاء في (ب)٣٦ب بالرفع (صفةٌ)، وجاء في (ظ٢)١٤١أ (صفةً) بالنصب، وكلا الضبطين هنا اجتهادٌ لا رواية؛ لأن الرواية بالإسكان.

ـ **تَلْزَمُ**: كذا بتاء وياء في (ب)٣٦ب، و(ظ٢)١٤١أ، وهو بتاء في (د)٢٥ب، و(ظ١)٩٩أ، و(ج)٢/٣٦ب ـ وشرح الشاطبي ٥/٣١٠، وهو بياء في (أ)٢٥ب.

ـ اختلف معربو الألفية في إعراب هذا البيت اختلافًا كثيرًا، والظاهر من سياق الأبيات ـ وهو الذي رجَّحه خالد ـ: أنَّ (أيُّها) مبتدأٌ أوَّل، و(مصحوبُ) مبتدأٌ ثان خبرُهُ (صفةٌ)، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ (أيُّها)، والرابط الضميرُ المحذوفُ في (بَعْدُ)، تقديره (بَعْدَها)، و(يَلْزَمُ) بالياء خبرٌ ثانٍ عن (مَصْحُوب)، و(تَلْزَمُ) بالتاء نعتٌ لـ(صِفَة)، و(بالرَّفْع) الباءُ زائدةٌ، و(الرفع) مفعولُ (يلزم)، والتقدير: (أيُّها) مصحوبُ (أل) بَعْدَها صفةٌ تلزمُ الرفعَ، أو يلزمُ الرفعَ. **انظر**: شرح الهواري ٤/١٧ ـ والشاطبي ٥/٣١٠ ـ والمكودي ٢/٦٠١ ـ والأشموني ٣/١١٥ ـ وإعراب الألفية ص١٢٠ ـ والسيوطي ص٢٨٠ ـ واللوامع الشمسية ٢/٣٦ب. **قلتُ**: ويؤيِّد ذلك لفظُ الكافية الشافية ٣/١٣١٦: «يَلْزَمُهَا الرَّفْعُ».

٥٩١ ـ **نحو سَعْدُ**: كذا بفتحة وضمة في (ب)٣٦ب، و(د)٢٦أ، و(ظ٢)١٤١ب، وهو بفتحة في (أ)٢٥ب وفوقه «صح»، و(ج)٢/٣٧ب، وهو بضمة في (ظ١)٩٩ب.

ـ **سَعْدَ الأَوْسِ**: هو سعد بن معاذ الأوسي الأنصاري، رضي الله عنه. **انظر**: شرح الشاطبي ٥/٣٣٣.

الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِـ(يَا) ... كَـ(عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)

٥٩٣ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ ... فِي ﴿يَا ابْنَ أُمَّ﴾ (يَا ابْنَ عَمَّ) لَا مَفَرّ

٥٩٤ وَفِي النِّدَا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضْ ... وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ(1)

٥٩٥ وَ(فُلُ) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا ... (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا، وَاطَّرَدَا

٥٩٦ فِي سَبِّ الْاُنْثَى وَزْنُ يَا (خَبَاثِ) ... وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

٥٩٧ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ) ... وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

---

٥٩٣ ـ **وفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ**: في (ب)١٣٧أ: (وَالْفَتْحُ والْكَسْرُ)، وفي الحاشية بخط آخر: «(وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ)، صَحَّ». وفي حاشية (أ)١٢٦أ: «(والفتح والكسر) خ، وهي أحسن»، ورواية التعريف هي روايةُ: شرحِ المكودي التي حَشَّى عليها الفتحُ الودودي ٢/ ٥١٩ ـ والسيوطيِّ ص٢٨٢.

ـ **اسْتَمَرّ**: في شرح الشاطبي ٥/ ٣٣٩: «اشْتَهَرْ»، وفي حاشية الصبان ٣/ ١٢٠: «وفي نسخة: (اشْتَهَرْ)»، **قلتُ**: هي لفظ الكافية الشافية ٢/ ١٣٢٤.

ـ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾: جزء من آية في سورة طه ٩٤، وفتحُ الميم المشدَّدة وكسرُها قراءتان سبعيتان. **انظر**: السبعة لابن مجاهد ٤٢٣ ـ والنشر لابن الجزري ٢/ ٢٧٢.

ـ **أُمَّ... عَمَّ**: الميم المشدَّدة فيهما في جميع النسخ بالكسر والفتح.

(1) **لازَمَتِ النِّدَاءَ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وجاء في الفتح الودودي ٢/ ٥٢١: «غالب النسخ: (أسماءٌ لازِمةٌ للنداءِ).... وفي بعضها: (أسماءٌ لازِمةٌ النداءَ).... وفي بعضها: (أسماءٌ لازمةُ النداءِ).... وهناك نسخة رابعة، وهي: (أسماءٌ لازمتِ).... ونصب النداء».

الِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨ إِذَا ٱسْتُغِيثَ ٱسْمُ مُنَادًى خُفِضَا ... بِٱللَّامِ مَفْتُوحًا، كَـ(يَا لَلْمُرْتَضَى!)

٥٩٩ وَٱفْتَحْ مَعَ ٱلْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) ... وَفِي سِوَى ذٰلِكَ بِٱلْكَسْرِ ٱئْتِيَا

٦٠٠ وَلَامُ مَا ٱسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... وَمِثْلُهُ ٱسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

النُّدْبَةُ

٦٠١ مَا لِلْمُنَادَى ٱجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ وَيُنْدَبُ ٱلْمَوْصُولُ بِٱلَّذِي ٱشْتَهَرْ ... كَـ(بِئْرَ زَمْزَمٍ) يَلِي (وَامَنْ حَفَرْ!)

٦٠٣ وَمُنْتَهَى ٱلْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِٱلْأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ كَذَاكَ تَنْوِينُ ٱلَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ ٱلْأَمَلْ

٦٠٥ وَٱلشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا ... إِنْ يَكُنِ ٱلْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

---

٦٠٠ - **أَلِفْ**: يصِحُّ أن يكون فاعلًا، والمفعولُ محذوف؛ **أي**: عاقَبَتْها، وأن يكون مفعولًا به منصوبًا، فأصله (أَلِفًا)، وُقِفَ عليه بحذف الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة، والمعنى: أن اللام والألف يتعاقبان على المستغاث، ونحوه في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٢٠، قال: «فصار كلُّ واحد منهما يُعاقبُ صاحبَهُ». **انظر**: شرح المكودي ٢/ ٦١٤ - وإعراب الألفية ص١٢٢، واستظْهَرَا الإعرابَ الأول، واكتفى الشاطبي ٥/ ٣٧١ بالإعراب الأوَّل، وشرح عليه: الهواري ٤/ ٣٣، وعندي أن الإعراب الأول هو الراجح؛ لأن ابن مالك [**انظر**: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٠ - وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٤] ممن يرون أن الأصلَ اللامُ، والألف معاقبة له. **وانظر**: الفتح الودودي ٢/ ٥٢٦ - وحاشية الخضري ٢/ ٨.

٦٠٢ - **كَبِئْرَ**: كذا في (ظا)١٠١ب، و(ج)٢/ ٤٣أ - وشرح الشاطبي ٥/ ٣٧٧ - والمكودي ٢/ ٦١٧ - وإعراب الألفية ص١٢٣، وهو في (ب)٣٧ب، و(د)٢٦ب: (كَبِئْرِ). **وانظر**: الفتح الودودي ٢/ ٥٢٩.

٦٠٦ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ... وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَا لَا تَزِدْ

٦٠٧ وَقَائِلٌ (وَاعَبْدِيَا، وَاعَبْدَا) ... مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

التَّرْخِيمُ

٦٠٨ تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ(يَاسُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

٦٠٩ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ، وَاحْظُلَا ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ

٦١٢ وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا ... إِنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلَا

---

٦٠٦ - **فالمدُّ**: كذا بالرفع والنصب في (ب)٣٧ب، وهو بالنصب في (أ)٢٦ب، و(د)٢٦ب، و(ظ١)١٠٢أ، و(ظ٢)١٤٤ب، وشرح عليه: الهواري ٤/ ٤١ - والسيوطي ص٢٨٦، وقدَّمه المكودي ٢/ ٦٢٠، وهو بالرفع في (ج)٢/ ٤٤ب، وشَرَح عليه: ابن الناظم ٢٣٠ - والمرادي ٣/ ١١٢٥، وقدَّمه خالد ١٢٤.

٦١١ - **العَلَمْ**: بدل أو عطف بيان من (الرباعيّ)، ومعنى الشطر الأول: إلا العَلَمَ الرُّباعيَّ فما فوقَهُ. **انظر**: شرح الهواري ٤/ ٤٥ - والمكودي ٢/ ٦٢٦ - وإعراب الألفية ص١٢٥.

- **مُتَمّْ**: اسم مفعول، وهو نعت لـ(إسنادٍ)، وقال الشاطبي ٥/ ٤٢٨: «و(مُتَمًّا) حال من الرباعيِّ العلَم؛ **أي**: حالة كونه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد»، وقال في إعراب الألفية ١٢٥: «والأول أولى»، يعني كونه نعتًا.

٦١٢ - **لِينًا**: هو بكسر اللام في (ب)٣٨أ - و(ج)٢/ ٤٧أ - و(د)٢٧أ، وهو في إعراب الألفية ص١٢٥ - ١٢٦: (لَيْنًا) بفتح اللام، وقال: «هو مُخفَّف (لَيِّن)»، وفي إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٣١: «ويجوز فتح لامه؛ مخفَّفًا من (لَيِّن)، وكسرها؛ **أي**: ذا لِينٍ»، ونحوه في: حاشية الخضري ٢/ ٨٤، وقدَّره الشاطبي ٥/ ٤٢٩ بـ(ذا لِينٍ)، إلا أنه صرَّح في ٥/ ٥٥٤ في شرح البيت (٦٣٩) أنه (لَيْن) مخفَّف (لَيِّن)، وكذلك =

٦١٣ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَالْخُلْفُ فِي — وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا افْتُحْ قُفِي

٦١٤ وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ — تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

٦١٥ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ — فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا — لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

٦١٧ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا — ثَمُو)، وَ: (يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا

٦١٨ وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَـ(مُسْلِمَهْ) — وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ(مَسْلَمَهْ)

٦١٩ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا — مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ، نَحْوُ (أَحْمَدَا)

الِاخْتِصَاصُ

٦٢٠ الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) — كَـ(أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا)

= المكودي ٢/٦٢٧ قدَّره بـ(ذا لِينٍ)، ثم صرَّح ٢/٦٢٩ بأنه مخفَّف من (لَيِّن).

٦١٤ ـ **عَمْرٌو**: هو سيبويه، وهو أبو بِشْرٍ عَمْرُو بنُ عثمانَ بن قَنْبَرَ، رحمه الله تعالى. **انظر**: شرح الهواري ٤/٤٧ ـ والشاطبي ٥/٤٤٣، وقال: «كان ثقةً ثَبْتًا فيما ينقُلُ، محقِّقًا في علمه، لم يُرَ في زمانه مثلُه فَهْمًا لكلام العرب، وشرحًا لمقاصده.... وكان سُنِّيًّا في مذهبه.. توفي وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين سنة» ـ والمكودي ٢/٦٣٠، وفيه: «ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع» ـ وإعراب الألفية ص١٢٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٣١.

٦١٥ ـ **حَذْفٍ**: كذا بالتنوين في جميع نسخ التحقيق، ونص عليه: إعراب الألفية ص١٢٦ ـ وشرح السيوطي ص٢٨٧ ـ وحاشية الصبان ٣/١٣٦.

ـ **أُلِفْ**: في (ب)٣٨أ: (أَلِفْ)، ويظهر أنه تصحيف.

٦١٦ ـ **يُنْوَ مَحْذُوفٌ**: كذا في جميع النسخ، وكذا في (ب)٣٨ب، ثم غُيِّر فيها بخط آخر إلى: (تَنْوِ محذوفًا)، وفي حاشيتها: «(يُنوَ محذوفٌ)، نسخة»، وجاء في المطبوع من شرح الشاطبي ٥/٤٤٣: (تَنْوِ محذوفًا) ولم ينصِّ الشاطبيُّ على إعرابها أو ضبطها، وذَكَر الروايتين: إعراب الألفية ص١٢٦ ـ وحاشية الصبان ٣/١٣٦.

٦٢١ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) ... كَمِثْلِ (نَحْنُ - الْعُرْبَ - أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢ (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!) وَنَحْوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

٦٢٣ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ ... كَـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي!)

٦٢٥ وَشَذَّ (إِيَّايَ)، وَ(إِيَّاهُ) أَشَذْ ... وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

٦٢٦ وَكَمُحَذِّرٍ بِلَا (إِيَّا) اجْعَلَا ... مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ (١)

٦٢٧ مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ، وَصَهْ) ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ، وَمَهْ)

٦٢٨ وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ ... وَغَيْرُهُ - كَـ(وَيْ وَهَيْهَاتَ) - نَزُرْ

٦٢٩ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَا) ... وَهٰكَذَا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ كَذَا (رُوَيْدَ، بَلْهَ) نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

٦٢١ - **يُرَى ذا**: كذا في جميع النسخ، ثم غُيِّر في (ب)٣٨ب بخط آخر إلى: (يَجِيءُ)، وفي حاشيتها: «(يُرى ذا)، نسخة»، وفي (أ)٢٧أ: «(ودُون) مكان (وقد يرى)، وهو وَهَمٌ».

٦٢٢ - **نَصَبْ مُحَذِّرٌ**: ضبطها الهواري ٤/٥٦: (نُصِبْ مُحَذَّرًا)، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٢٧، **قلتُ**: وقياسه أنَّ (نحوه) بالرفع لا بالنصب، ويكون في البيت عيب سناد التوجيه، **انظر** معناه في التعليق على البيت (٤٢٥).

٦٢٣ - **ودُونَ عَطْفٍ**: في (أ)٢٧ب: (إِلَّا مَعَ العَطْفِ)، وهو وَهَمٌ بسبب انتقال النظر إلى البيت التالي.

(١) **والأَصْوات**: ليس في (أ)٢٧ب.

٦٢٨ - **وغَيْرُهُ**: في (أ)٢٧ب: (وَنَحْوُهُ).

٦٣١ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

٦٣٢ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

٦٣٣ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَـ(قَبْ) ... وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ، هُمَا ... كَنُونَيِ (اذْهَبَنَّ، وَاقْصِدَنْهُمَا)

٦٣٦ يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، وَيَفْعَلْ) آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا

٦٣٧ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ (مَا، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)

٦٣٨ وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَـ(ابْرُزَا)

٦٣٩ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

---

٦٣١ ـ **ما لِذِي**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وأكثر شروح الألفية، وهو في شرح المكودي ٢/٦٤٦: (ما الَّذِي)، وشرَحَ وأعْرَبَ عليه، وفي شرح الشاطبي ٥/٥١٤: «وفي بعض النسخ: (وأَخِّرْ مَا لِذَا)»، ونقله عنه: إعراب الألفية ص١٢٨ ـ ١٢٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/٢٤٤.

٦٣٤ ـ **أَجْدَى**: بمعنى أعطى وأفاد. **انظر** (جدا) في: المصباح المنير ٣٦ ـ وتاج العروس ١٠/٦٨. **وانظر**: شرح الهواري ٤/٦٧ ـ والمكودي ٢/٦٤٨.

٦٣٦ ـ **ويَفْعَلْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجميع الشروح التي اطلعت عليها، وهو في (ب)٣٩ب: (وأَفْعَلْ)، وفي الحاشية بخط آخر كُتب: «وَيَفْعَلْ». وفيها جميعًا بتسكين الآخر؛ لضرورة الشعر. **انظر**: شرح الهواري ٤/٦٨ ـ وشرح الشاطبي ١/٢٢٧.

٦٣٩ ـ **لِينٍ**: هو بكسر اللام في (ب)٤٠أ، وشرَحَ عليه: السيوطي ٢٩٥ ـ وابن طولون =

٦٤٠ وَٱلْمُضْمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ، إِلَّا ٱلْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ فَٱجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ ٱلْيَا ... وَٱلْوَاوِ يَاءً، كَـ(ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)

٦٤٢ وَٱحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

٦٤٣ نَحْوُ (ٱخْشَيِنْ يَا هِنْدُ) بِٱلْكَسْرِ، وَ(يَا ... قَوْمِ ٱخْشَوُنْ) وَٱضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

٦٤٤ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ ٱلْأَلِفْ ... لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا ... فِعْلًا إِلَى نُونِ ٱلْإِنَاثِ أُسْنِدَا

٦٤٦ وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ وَٱرْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي ٱلْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي ٱلْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

= ٢/ ١٧٠، وهو في (ج/٢/ ٥٩أ، و(د)٢٨أ: (لَيْنِ) بفتح اللام، وقال الشاطبي ٥/ ٥٥٤ ـ والمكودي ٢/ ٦٥٥: إنه (لَيْن) بفتح اللام، وأصله (لَيِّن)، وقال المكودي: «ولا يصح ضبطه بكسر اللام؛ لأن اللِّينَ مصدر وليس صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر». **وانظر**: إعراب الألفية ص١٣٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٩٤،

قلتُ: أكثر النسخ في نظائر هذا اللفظ جاءت بالكسر، كما في البيتين ٦١٢، ٨٢٨. **وانظر**: جواز الوجهين في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٣١.

٦٤٣ ـ **ويا قوم**: كذا بالكسر في (ب)٤٠أ و(ظ١)١٠٧ب و(ج)٢/ ٦٠ب ـ وإعراب الألفية ص١٣٠، وهو في (د)٢٨أ: (وياقومُ) بالضم.

٦٤٤ ـ **خَفِيفَة**: هو بتنوين النصب فقط في (ظ١)١٠٨أ، و(ج)٢/ ٦١أ، و(د)٢٨أ، وكذا في (ب)٤٠أ، ثم زِيدَ فيها بخطٍّ آخر ضمتان، وهو بتنوين الرفع فقط في: شرح المكودي ٢/ ٦٥٨.

ـ **شَديدَة**: هو بتنوين النصب في (ظ١)١٠٨أ، و(ج)٢/ ٦١أ، و(د)٢٨أ، وكذا في (ب)٤٠أ، ثم غُيِّر بخط آخر إلى ضمتين، وهو بتنوين الرفع في: شرح المكودي ٢/ ٦٥٨.

وذَكَرَ الروايتين في (خفيفة) وأنَّ (شديدة) معطوفٌ عليه: إعراب الألفية ص١٣١ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ٦١أ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٦٩.

٦٤٨ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا، كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ): (قِفَا)

مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ اَلصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ ٱلِاسْمُ أَمْكَنَا

٦٥٠ فَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ ... صَرْفَ ٱلَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١ وَزَائِدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ ... مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

٦٥٢ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا) ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا، كَـ(أَشْهَلَا)

٦٥٣ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ ٱلْوَصْفِيَّهْ ... كَـ(أَرْبَعٍ)، وَعَارِضَ ٱلْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ فَـ(ٱلْأَدْهَمُ) ٱلْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي ٱلْأَصْلِ وَصْفًا ٱنْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ وَ(أَجْدَلٌ، وَأَخْيَلٌ، وَأَفْعَى) ... مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنَلْنَ ٱلْمَنْعَا

٦٥٦ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَأُخَرْ)

٦٥٧ وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثُلَاثَ) كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

٦٥٨ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا ... أَوِ ٱلْمَفَاعِيلَ) بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ وَذَا ٱعْتِلَالٍ مِنْهُ كَـ(ٱلْجَوَارِي) ... رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَـ(سَارِي)

---

٦٥٣ ـ كان الأحسن أن يمثِّل الناظم بـ(أَرْنَبٍ) ـ بمعنى (ذليل) في نحو: جاءَ رجلٌ أرنبٌ ـ بَدَلَ (أَرْبَعٍ)؛ لأن (أَرْبَعًا) مصروفٌ لقبوله تاء التأنيث، أما (أَرْنَبٌ) فمصروف للعلة المذكورة هنا، وهي عُرُوض وصفيَّته. **انظر**: شرح المرادي ٣/ ١١٩٤ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٧٣٩ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٥٧ ـ وابن طولون ٢/ ١٧٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٩٩ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٧٦.

٦٦٠ وَلِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا ٱلْجَمْعِ شَبَهٌ ٱقْتَضَى عُمُومَ ٱلْمَنْعِ

٦٦١ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَٱلِانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

٦٦٢ وَٱلْعَلَمَ ٱمْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ (مَعْدِيكَرِبَا)

٦٦٣ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) كَـ(غَطَفَانَ)، وَكَـ(أَصْبَهَانَا)

٦٦٤ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ ٱلْعَارِ كَوْنُهُ ٱرْتَقَى

٦٦٥ فَوْقَ ٱلثَّلَاثِ، أَوْ كَـ(جُورَ، أَوْ سَقَرْ) أَوْ (زَيْدٍ) ٱسْمَ ٱمْرَأَةٍ لَا ٱسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦ وَجْهَانِ فِي ٱلْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً، كَـ(هِنْدَ)، وَٱلْمَنْعُ أَحَقّْ

٦٦٧ وَٱلْعَجَمِيُّ ٱلْوَضْعِ وَٱلتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى ٱلثَّلَاثِ صَرْفُهُ ٱمْتَنَعْ

٦٦٨ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ ٱلْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ، كَـ(أَحْمَدٍ، وَيَعْلَى)

٦٦٩ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

---

٦٦٦ - **وعُجْمَةً**: كذا في (أ)٢٩أ - و(ظ٢)١٦٠ب - و(ج)٢/٦٩ب، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٧٥٠ - والشاطبي ٥/ ٦٢٣ - والمكودي ٢/ ٦٧٥ - وابن الجزري ص٢٩٨، وهو في (د)٢٩أ، و(ظ١)١١٣ب - وحاشية (ب)٤١ب بغير خط الناسخ: (أَوْ عُجْمَةً)، وكذا في: شرح ابن طولون ٢/ ١٩٠، وهو في (ب)٤١ب: (وَعُجْمَةٌ)، وهو تصحيف.

- **والمَنْعُ**: في (أ)٢٩أ: (والْجَمْعُ)، وهو وَهَمٌ.

٦٦٧ - **والتَّعْرِيف**: في (ب)٤١ب: (والتعريفُ) بالجر والرفع.

٦٦٩ - يجب تقييد ألف الإلحاق بالمقصورة؛ لأنها التي تَمْنَعُ من الصرف، نحو (عَلْقَى) عَلَمًا، بخلاف ألف الإلحاق الممدودة، نحو (عِلْبَاءٍ)، فلا تمنع من الصرف، واستدرك بعضهم ألف التكثير، فهي تمنع الصرف كـ(قَبَعْثَرَى) عَلَمًا، **انظر**: شرح الهواري ٤/ ١٠٤؛ ولذا أصلح بعضهم البيت إلى:

=

٦٧٠ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ، أَوْ كَـ(ثُعَلَا)

٦٧١ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا (سَحَرْ) إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

٦٧٢ وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)

٦٧٣ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

٦٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي

٦٧٥ وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

٦٧٦ ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ جَازِمٍ وَنَاصِبٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

٦٧٧ وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ، وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ

٦٧٨ فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

= وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفْ مَقْصُورَةٍ لِنَحْوِ إِلْحَاقٍ عُرِفْ

انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٦٤ ـ والفتح الودودي ٢/ ٥٨٨.

٦٧٦ ـ **جازِم وناصِب**: كذا في (أ)٢٩ب، و(د)٢٩ب، و(ظ٢)١٦٥أ، و(ب)٤٢أ، وكذا في الكافية الشافية ٣/ ١٥١٣ ـ وشرح الشاطبي ٦/ ١، وعليهما في (ب) بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير (مـ مـ)، وهو بلفظ: (ناصبٍ وجازمٍ) في (ظ١)١١٦ب، و(ج)٢/ ٧٤ب، وكذا في شرح المكودي ٢/ ٦٨٦.

ـ **كتَسْعَدُ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وهو بلفظ: (تُسْعَدُ) في: شرح الهواري ٤/ ١١٣، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٣٥ ـ وفي شرح المكودي ٢/ ٦٨٧: (يُسْعَدُ) بالياء مضمومة ومفتوحة. **وانظر**: حاشية الخضري ٢/ ١٠٩.

٦٧٨ ـ **تخْفِيفَها**: كذا في (أ)٢٩ب، و(ب)٤٢أ، و(ج)٢/ ٧٥أ، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٤ ـ والمكودي ٢/ ٦٨٨ ـ وابن الجزري ص٣٠٣ ـ وإعراب الألفية ص١٣٦ ـ والسيوطي =

٦٧٩ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٦٨٠ وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) ٱلْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَٱلْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ أَوْ قَبْلَهُ ٱلْيَمِينُ، وَٱنْصِبْ وَٱرْفَعَا إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٦٨٢ وَبَيْنَ (لَا) وَلَامِ جَرٍّ ٱلْتُزِمْ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً، وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ (لَا) فَـ(أَنِ) ٱعْمِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

٦٨٤ كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا (حَتَّى أَوِ ٱلَّا) (أَنْ) خَفِي

٦٨٥ وَبَعْدَ (حَتَّى) هٰكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ، كَـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

٦٨٦ وَتِلْوَ (حَتَّى) حَالًا اَوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ٱرْفَعَنَّ وَٱنْصِبِ ٱلْمُسْتَقْبَلَا

٦٨٧ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ

= ص٣٠٥، وهو بلفظ: (تَخْفِيفَ أَنْ) في (د)٢٩ب، و(ظ١)١١٧أ، وفي حاشيتها «نسخة: (وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا)»، وكان كذلك في (ظ٢)١٦٥ب ثم غُيِّر إلى: (تَخْفِيفَهَا)، وهو بلفظ: (تَخْفِيفَ أَنْ) في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٧٦٣ ـ وابن طولون ٢/ ٢٠٣.

ـ فَهْوَ: في (أ)٢٩ب، و(ب)٤٢أ: (وهو)، ثم غيِّر في (ب) بخط غير الناسخ إلى: (فهو).

٦٨٣ ـ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا: في (أ)٢٩أ ـ وحاشية (ب) ٤٢ب بخط آخر: (مضمرًا أو مظهرا).

ـ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرَا: كذا بفتح الهاء والميم الأخيرة وكسرهما في (ب)٤٢ب، وكذا في إعراب الألفية ص١٣٦، وجوَّزهما: الأشموني ٣/ ٢١٩، وهما بالفتح فقط في (د)٣٠أ، و(ج)٢/ ٧٧أ، وهما بالكسر فقط في (أ)٢٩ب، وكذا في شرح الهواري ٤/ ١٢٢ ـ والمكودي ٢/ ٦٩٣.

ـ أُضْمِرَا: في شرح الهواري ٤/ ١٢٣: (أَضْمِرَا) على أنه فعل أمر.

٦٨٧ ـ وَسَتْرُهُ: في شرح ابن الجزري ص٣٠٨ ـ وإعراب الألفية ص١٣٧ ـ وشرح السيوطي ص٣٠٧: (وَسَتْرُهَا)، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/ ١٥١٧، وكان في (ب)٤٢ب: =

٦٨٨ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) ... كَـ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ)

٦٨٩ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

٦٩١ وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

٦٩٢ وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

٦٩٣ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... نَصَبَهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

٦٩٤ وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

٦٩٥ بِـ (لَا، وَلَامٍ) طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِـ (لَمْ، وَلَمَّا)

٦٩٦ وَاجْزِمْ بِـ (إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، ... أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا -

---

= (وَسَتْرُهُ)، فغيِّر بخط آخر إلى: (سَتْرُهَا).

٦٨٨ - **وتُظْهِرَ**: في حاشية (ب)٤٢ب: «(وتُضْمِرَ)، خ»، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٣٨، وقال: «والأول أنسب» - والفتح الودودي ٢/ ٦٠٧.

٦٨٩ - **تَسْقُطِ**: في شرح الهواري ٤/ ١٣١ - والمكودي ٢/ ٧٠٠: (تُسْقِطِ)، وذكر الشيخ خالد في إعراب الألفية ص١٣٨ الروايتين، ونَسَبَ رواية: (تُسْقِط) إلى الشاطبي، ولم أجد للشاطبي نصًا على ضبط هذه اللفظة، ولكنه شرح ٦/ ٦٦ على رواية: (تَسْقُط).

٦٩٢ - هذا البيت تأخَّر في (د)٣٠أ بعد البيت الآتي.

٦٩٣ - **نَصَبَهُ**: كذا في (أ)٣٠أ، و(د)٣٠أ، وهو بلفظ: (يَنْصِبُهُ) في (ظ١) ١٢١ب، و(ظ٢)١٧٠ب، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٧٨٦، وبلفظ: (تَنْصِبُهُ) في (ب)٤٣أ، و(ج)٢/ ٨١أ، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٨٧ - والمكودي ٢/ ٧٠٢ - وإعراب الألفية ص١٣٩ - وابن طولون ٢/ ٢٢٤.

٦٩٧ وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْمَا) … كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي ٱلْأَدَوَاتِ أَسْمَا

٦٩٨ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا … يَتْلُو ٱلْجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

٦٩٩ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ … تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٧٠٠ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ ٱلْجَزَا حَسَنْ … وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

٧٠١ وَٱقْرُنْ بِـ(فَا) حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ … شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ وَتَخْلُفُ ٱلْفَاءَ (إِذَا) ٱلْمُفَاجَأَهْ … كَـ(إِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ)

٧٠٣ وَٱلْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ ٱلْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ … بِٱلْفَا أَوِ ٱلْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

٧٠٤ وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا … أَوْ وَاوٍ انْ بِٱلْجُمْلَتَيْنِ ٱكْتُنِفَا

٧٠٥ وَٱلشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ … وَٱلْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ ٱلْمَعْنَى فُهِمْ

٧٠٦ وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ … جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ … فَٱلشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

---

٧٠٢ ـ **المُفَاجَأَهْ**: يجوز في هذه الكلمة أن تُجرَّ مضافًا إليه، وأن تُرْفَعَ نعتًا لـ(إذا). **انظر**: إعراب الألفية ص١٤٠.

٧٠٣ ـ **بِتَثْلِيثٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعتُ عليها، وجاء في شرح المكودي ٢/ ٧١٧: «وفي بعض النسخ: (فتثليثٌ) بالفاء»، ونقله: إعراب الألفية ص١٤٠.

٧٠٤ ـ **اكْتُنِفَا**: كذا بالبناء للمفعول في (ب)٤٣ب، و(ظ٢)١٧٤ب، وهو كذلك في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨٠٧ ـ والمكودي ٢/ ٧١٨، وهو في (د)٣٠ب، و(ظا)١٢٣ب، و(ج)٢/ ٨٥ب: (اكتَنَفا) بالبناء للفاعل، وهي كذلك في: شرح الشاطبي ٦/ ١٦١ [ونقله عنه في إعراب الألفية] ـ والسيوطي ص٣١٦ ـ وابن طولون ٢/ ٢٤٠، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٤١ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٧.

٧٠٥ ـ **يُغْنِي**: في (أ)٣٠ب: (يَغْنى)، وفوقه «صح».

٧٠٨ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ... شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

فَصْلُ لَوْ

٧٠٩ (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ ... إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ

٧١٠ وَهْيَ فِي ٱلِٱخْتِصَاصِ بِٱلْفِعْلِ كَـ(إِنْ) ... لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ.

٧١١ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى ٱلْمُضِيِّ، نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

٧١٢ أَمَّا كَـ(مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا) ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

٧١٣ وَحَذْفُ ذِي ٱلْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

٧١٤ (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ ٱلِٱبْتِدَا ... إِذَا ٱمْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

٧١٥ وَبِهِمَا ٱلتَّحْضِيضَ مِزْ وَ(هَلَّا، ... أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا فِعْلَا

٧١٦ وَقَدْ يَلِيهَا ٱسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

ٱلْإِخْبَارُ بِـ(ٱلَّذِي) وَٱلْأَلِفِ(١) وَٱللَّامِ

٧١٧ مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ(ٱلَّذِي)، خَبَرْ ... عَنِ ٱلَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

---

٧٠٩ - **إِيلَاؤُهَا**: في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨١٢ - وابن الجزري ص٣٢٥: (إِيلَاؤُهُ)، وكان في (ب)٤٤أ: (إِيلَاؤُهَا)، فغُيِّر بخط آخر إلى: (إِيلَاؤُهُ).

٧١٠ - **وَهْيَ**: في (ب)٤٤أ: (وَهْوَ)، وفي الحاشية بخط آخر «(هي)، نسخة».

٧١٣ - **نُبِذَا**: في (أ)٣١أ: (قُصِدَا)، وهو وهم؛ لمخالفة الرَّوِيِّ.

٧١٥ - **فِعْلَا**: ورد بلفظ: (الفِعْلَا) في: (ظ٢)١٧٨أ، وحاشية (ب)٤٤أ، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨١٩ - والمكودي ٢/ ٧٢٩ - وابن الجزري ص٣٢٩ - والسيوطي ص٣٢٠، وهو لفظ الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٩.

(١) **والأَلِف**: في (أ)٣١أ: (وبالألفِ).

٧١٨ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي ٱلتَّكْمِلَهْ

٧١٩ نَحْوُ (ٱلَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا ... (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَٱدْرِ ٱلْمَأْخَذَا

٧٢٠ وَبِ (ٱللَّذَيْنِ، وَٱلَّذِينَ، وَٱلَّتِي) ... أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ ٱلْمُثْبَتِ.

٧٢١ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ كَذَا ٱلْغِنَىٰ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

٧٢٣ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ (أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ ٱلْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا.

٧٢٤ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ (أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ: (وَقَى ٱللهُ ٱلْبَطَلْ)

٧٢٥ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَٱنْفَصَلْ

ٱلْعَدَدُ

٧٢٦ (ثَلَاثَةٌ) بِٱلتَّاءِ قُلْ لِـ (ٱلْعَشَرَهْ) ... فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

---

٧١٩ ـ هذا البيت ساقط من (أ)٣١أ.

٧٢٠ ـ **وباللَّذَيْنِ والَّذِينَ**: في (ب)٤٤ب: (وبالَّذِينَ واللَّذَيْنِ)، وفوقهما بغير خط الناسخ علامة التقديم والتأخير.

٧٢١ ـ **قَدْ حُتِمَا**: في (أ)٣١أ: (فليُعْلَمَا).

٧٢٦ ـ **ثلاثةً**: بالنصب في (أ)٣١ب، و(ظ١)١٢٨أ، وكذا في شرح ابن ابن القيم ٢/ ٨٢٩ ـ والمكودي ٢/ ٧٣٩ ـ وابن طولون ٢/ ٢٦٤، وكذا في (ب)٤٥أ، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرفع، وهو بالرفع في (د)٣١ب، و(ظ٢)١٨١أ، و(ج)٢/ ٩٠أ. **قلتُ**: (ثلاثة) بالنصب مفعولٌ به مقدَّم لـ(قُلْ)، وبالرفع مبتدأٌ خبرُهُ جملةُ (قُلْ)، فتكون نحوَ: (رجلٌ فاضلٌ أكرمتُ). **انظر**: إعراب الألفية ص١٤٤ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٤٣ ـ والفتح الودودي ٢/ ٦٤٤ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٥.

٧٢٧ فِي ٱلضِّدِّ جَرِّدْ، وَٱلْمُمَيِّزَ ٱجْرُرِ ... جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي ٱلْأَكْثَرِ

٧٢٨ وَ(مِئَةً، وَٱلْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَ(مِئَةٌ) بِٱلْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

٧٢٩ وَ(أَحَدَ) ٱذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠ وَقُلْ لَدَى ٱلتَّأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَهْ) ... وَٱلشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

٧٣١ وَمَعْ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَٱفْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢ وَلِـ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

٧٣٣ وَأَوْلِ (عَشْرَةَ): (ٱثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) ... (ٱثْنَيْ) إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ وَٱلْيَا لِغَيْرِ ٱلرَّفْعِ، وَٱرْفَعْ بِٱلْأَلِفْ ... وَٱلْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

٧٣٥ وَمَيِّزِ (ٱلْعِشْرِينَ) لِـ(ٱلتِّسْعِينَا) ... بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)

٧٣٦ وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ (عِشْرُونَ)، فَسَوِّيَنْهُمَا

---

٧٢٧ ـ **والمُمَيِّزَ**: في (د)٣١ب، و(ج)٢/ ٩٥ب: (المُمَيَّزَ) بفتح الياء المشدَّدة، وهو تصحيف. **انظر**: شرح السيوطي ص٣٢٣.

٧٢٩ ـ **مُرَكَّبًا**: هو بفتح الكاف المشدَّدة، وجاء بكسرها في: شرح المكودي ٢/ ٧٤١ ـ وإعراب الألفية ص١٤٥، وهو حَالٌ: شرح الأشموني ٤/ ٤٨ ـ والسيوطي ص٣٢٤.
قلتُ: هو بفتح الكاف حال من (أَحَدَ عَشَرَ)، وبالكسر حال من فاعل (اذْكُرْ). **انظر**: إعراب الألفية ص١٤٥ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٤٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٦.

٧٣٠ ـ **عَنْ تَمِيم**: في (د)٣٢أ: (التميم).

٧٣١ ـ **أَحَدٍ**: في (أ)٣١ب: (واحِدٍ). وهو وَهَمٌ؛ لأنَّ المراد مذكَّر (إِحْدَى).

٧٣٣ ـ **إِثْنَيْ**: هَمزتها همزة وصل، وإنما قُطِعت لوقوعها في أول عجز البيت.

٧٣٥ ـ **وَمَيِّز**: في (ج)٢/ ٩٧ب (ومَيِّزوا).

٧٣٦ ـ **عِشْرُونَ**: في (ب)٤٥ب: (عشرين)، ثم غيِّرت بخط آخر إلى: (عشرون)، وفي حاشية (أ)٣٢أ: «يوجد في نسخ كثيرة (عشرين) بالياء، وهو غلط، وفي نسخة ابن النحاس بالواو».

٧٣٧ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَى ٱلْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

٧٣٨ وَصُغْ مِنَ (ٱثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا

٧٣٩ وَٱخْتِمْهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ بِٱلتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)

٧٤٠ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ ٱلَّذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ ٱلْأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ ٱحْكُمَا

٧٤٢ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي ٱثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

٧٤٣ أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

٧٤٤ وَشَاعَ ٱلِٱسْتِغْنَا بِـ(حَادِي عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) ٱذْكُرَا

٧٤٥ وَبَابِهِ (ٱلْفَاعِلَ) مِنْ لَفْظِ ٱلْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

---

٧٣٧ ـ **يَبْقَى**: في (ب)٤٥ب: (يَبْقَ)، وكذا في: شرح ابن الجزري ص٣٣٧ ـ والسيوطي ص٣٢٥.

قلتُ: جزم الفعل هنا ورفعه جائزان؛ لأن فعل الشرط فعل ماض، والجزم أحسن. **وانظر**: إعراب الألفية ص١٤٦.

٧٤٣ ـ **يَفِي**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وكذا في شرح المكودي ٢/ ٧٥١، فهو في موضع الصفة لـ(مركَّب)، أو مستأنف.

وقال الشاطبي ٦/ ٢٨٩ [ونقله عنه في: إعراب الألفية ص١٤٦ ـ وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٩١]: هو (يَفِ) مجزوم؛ لأنه جواب (أَضِفِ)، ولم يُعلَّل لبقاء الياء في (يَفِي).

قلتُ: ظاهر ذلك أنَّ الذي في نسخته (يَفِ) بلا ياء. **انظر**: شرح الهواري ٤/ ١٨٨ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٣٩.

كَمْ وَكَأَيِّنْ(١) وَكَذَا

٧٤٦ مَيِّزْ فِي ٱلِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا … مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ)، كَ(كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)

٧٤٧ وَأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا … إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

٧٤٨ وَٱسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَ(عَشَرَهْ) … أَوْ (مِئَةٍ)، كَ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!)

٧٤٩ كَ(كَمْ): (كَأَيِّنْ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ … تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

ٱلْحِكَايَةُ

٧٥٠ ٱحْكِ بِ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ … عَنْهُ بِهَا فِي ٱلْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ وَوَقْفًا ٱحْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِ(مَنْ) … وَٱلنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا وَأَشْبِعَنْ

---

(١) **كَأَيِّنْ** (هنا وفي بيت ٧٤٩): رُسِمت في نسخ التحقيق (كَأَيٍّ) بياء مشدَّدة وتنوين، إلا في (ب)٤٦أ (في العنوان)، و(ج)١٠٣أ (في بيت ٧٤٩) فرسمت (كَأَيِّنْ)، ورُسمت كذا (كَأَيِّنْ) في: الكافية الشافية ٤/ ١٧٠١ ـ والتسهيل ١٢٤ ـ والمالكية في القراءات لابن مالك ٩أ (ولكلها نسخ أعلى من نسخ الألفية). **قلتُ**: ورسمتُها بالنون لأنه نُقل اتفاق أهل الإملاء عليه، قال في الهمع ٦/ ٣٠٧: «وأما (كَأَيِّنْ) فكتبت بالنون قولًا واحدًا»، حتى قيل: «ليس للكُتَّاب تنوين يُكتب نونًا إلا تنوين (كَأَيِّنْ)» [كتاب الإملاء لحسين والي ٩٠]، وكذا اتفق كَتَبة المصاحف، وقد وَقَفَ القراء السبعة عليها بالنون، إلا أبا عمرو فبالياء. **انظر**: المقنع للداني ٤٤ ـ والمغني ٢٤٦.

٧٤٧ ـ **مُضْمَرا**: في شرح الهواري ٤/ ١٩٢: (مُضمِرًا) بكسر الميم.

٧٤٩ ـ **أَوْ بِهِ**: في (ج)٢/ ١٠٣أ بلا همزة (وبه)، وكذا في شرح الشاطبي ٦/ ٣١٤، وكان في (ب)٤٦ب (أو به)، ثم مُسِحت الهمزة.

٧٥١ ـ **وَأَشْبِعَنْ**: كذا بتشديد النون في (ب)٤٦ب، وفي إعراب الألفية ص١٤٨ أن الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة: (أَشْبِعَنْ)، وما ذكره خالد غفلةٌ عما قرَّره النحويون من أن نون التوكيد الخفيفة يجب قلبها عند الوقف بعد الفتح ألفًا، ومنهم ابن مالك تنظيرًا في: البيت ٦٤٨ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٩، وتطبيقًا في ألفيته كثيرًا كما في =

٧٥٢ وَقُلْ: (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بَعْدَ (لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: «أَتَتْ بِنْتٌ»: (مَنَهْ؟) ... وَالنُّونُ قَبْلَ (تَا) الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

٧٥٥ وَقُلْ: (مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

٧٥٦ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ؟) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

٧٥٧ وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) ... إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

التَّأْنِيثُ

٧٥٨ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ(الْكَتِفْ)

٧٥٩ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

٧٦٠ وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولَا ... أَصْلًا، وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا

= التعليق على البيت ٨٤، وحكى السيوطي هذا الحكم عن النحويِّين إجماعًا في الهمع ٤/ ٤٠٥.

٧٥٢ - بانتهاء الشطر الأوَّل من هذا البيت ينتهي ثلاثة أرباع الألفية؛ لأنها (١٠٠٢)، وثلاثة أرباعها (٧٥١,٥).

- **بِابْنَيْنِ**: في شرح الشاطبي ٦/ ٣٢٥: (كَابْنَيْنِ)، وكذا في إعراب الألفية ص١٤٨، ثم قال: «وفي أكثر النسخ بالباء»، وذكر الروايتين: حاشية الصبان ٤/ ٦٤.

٧٥٤ - **كَلِفْ**: في (ب)٤٦ب (كَلِفٌ)، ويصح أن يكون فعلًا ماضيًا (كَلِفَ). **انظر**: شرح المكودي ٢/ ٧٦٠ - وإعراب الألفية ص١٤٨ - واللوامع الشمسية ٢/ ١٠٥ب.

٧٥٦ - **نَظْم**: في (أ)٣٢ب، و(ب)٤٦ب: (شِعْرٍ)، وفي حاشية (أ): «خ: (نَظْمٍ)»، وقد غيِّرت في (ب) بغير خط الناسخ إلى: (نَظْمٍ).

٧٦٠ - **المِفْعَالَ والمِفْعِيلَا**: في (ب)٤٧أ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلَا)، وفي حاشيتها بخط آخر: =

٧٦١ كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ (تَا) ٱلْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ وَمِنْ فَعِيلٍ كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ - غَالِبًا - ٱلتَّا تَمْتَنِعْ

٧٦٣ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ: ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ، نَحْوُ أُنْثَى ٱلْغُرِّ

٧٦٤ وَٱلِٱشْتِهَارُ فِي مَبَانِي ٱلْأُولَى يُبْدِيهِ: وَزْنُ (أُرَبَى وَٱلطُّولَى)

٧٦٥ وَ(مَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً، كَـ(شَبْعَى)

٧٦٦ وَكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (ٱلْكُفُرَّى)

٧٦٧ كَذَاكَ (خُلَّيْطَى)، مَعَ (ٱلشُّقَّارَى)، وَٱعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ ٱسْتِنْدَارَا

٧٦٨ لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعِلَاءُ) مُثَلَّثَ ٱلْعَيْنِ، وَ(فَعْلَلَاءُ)

٧٦٩ ثُمَّ (فِعَالَا، فُعْلُلَا، فَاعُولَا، وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا)

٧٧٠ وَمُطْلَقُ ٱلْعَيْنِ (فَعَالَا)، وَكَذَا مُطْلَقُ فَاءٍ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

= «خ، صح: (المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلَا)»، وفي حاشية (أ)٣٣أ: «خ: (مِفْعَالًا أَوْ مِفْعِيلَا)».

٧٦١ ـ **مِنْ ذِي**: غُيِّرت في (ب)٤٧أ بخط آخر إلى: (مِنْ ذا)، وكُتب في الحاشية: «(مِنْ ذِي) نسخة».

٧٦٦ ـ **الكُفُرَّى**: في شرح الشاطبي ٦/٣٧٨: «الكُفَرَّى»، ونصَّ على ضبطها في ٦/٣٨٧، **قلتُ**: يجوز في الكلمة لغةً تثليثُ الكافِ والفاءِ معًا مع تشديد الراء المفتوحة، ففيها تسع لغات. **انظر**: القاموس: (كفر) ٦٠٦.

٧٦٩ ـ يريد: ثُمَّ فِعَالاءُ، فُعْلُلاءُ، فاعُولاءُ، وفاعِلاءُ، فِعْلِيَاءُ، مَفْعُولاءُ.

ـ **فِعَالا**: في (أ)٣٣أ: (فَعَالَا). وهو تصحيف؛ لأن (فَعَالَاء) في البيت التالي.

٧٧٠ ـ **مُطْلَقُ**: كذا بالرفع في أكثر النسخ، وجاء في (ب)٤٧ب، و(ج)٢/١١٢أ: بالنصب في الموضعين، وكذا في شرح الشاطبي ٦/٣٩٣ ـ والمكودي ٢/٧٧١، وقد غير في (ب) بخط آخر إلى الرفع، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٥٠. =

المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

٧٧١ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الأَسَفْ)

٧٧٢ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نَحْوُ (الدُّمَى)

٧٧٤ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

٧٧٥ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَـ(ارْعَوَى)، وَكَـ(ارْتَأَى)

٧٧٦ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ، كَـ(الْحِجَا)، وَكَـ(الْحِذَا)

٧٧٧ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا(١) تَصْحِيحًا

٧٧٨ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ، نَحْوُ (الْفَتَى) ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

٧٨٠ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

= - فَعَالا: في (أ)٣٣أ (فَعَالا) بتثليث الفاء، وهو وهم؛ لأن الإطلاق ليس في الفاء، بل في العين؛ أي: فَعَالاء، وفَعِيلاء، وفَعُولاء.

٧٧٣ - كفِعَلٍ وفُعَلٍ.... كفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ: في (أ)٣٣ب: (كفُعَلٍ وفِعَلٍ.... كفُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ).

(١) وجَمْعِهِما: في (ب)٤٨أ بالرفع.

- في إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٠٦: «تناولت الترجمة جمع الممدود، ولم يذكره»، ونحوه في: الفتح الودودي ٢/ ٦٧٥.

٧٧٨ - تُثَنِّي: في (ظ٢)١٩١ب (مُثنَّى)، وجاء في (ج)٢/ ١١٥أ: (ثُنِّي)، قلتُ: هو تحريف، يكسر وزن البيت.

٧٨١ وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا. وَنَحْوُ (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا)-

٧٨٢ بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

٧٨٣ وَٱحْذِفْ مِنَ ٱلْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ ٱلْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤ وَٱلْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ-

٧٨٥ فَٱلْأَلِفَ ٱقْلِبْ قَلْبَهَا فِي ٱلتَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي ٱلتَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

٧٨٦ وَٱلسَّالِمَ ٱلْعَيْنِ ٱلثُّلَاثِي ٱسْمًا أَنِلْ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ-

٧٨٧ إِنْ سَاكِنَ ٱلْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا مُخْتَتَمًا بِٱلتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ وَسَكِّنِ ٱلتَّالِيَ غَيْرَ ٱلْفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِٱلْفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

٧٨٩ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ (جِرْوَهْ)

٧٩٠ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو ٱضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ، أَوْ لِأُنَاسٍ ٱنْتَمَى

جَمْعُ ٱلتَّكْسِيرِ

٧٩١ (أَفْعِلَةٌ، أَفْعُلُ)، ثُمَّ (فِعْلَهْ)، ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

---

٧٨١ ـ **ونحوُ عِلْبَاءٍ**: في (د)٣٤أ، و(ظ١)١٣٥ب: (ونحوِ عِلْبَاءٍ) بالجر، وفي (ب)٤٨أ: (ونحوُ عِلْبَاءٍ) بالرفع والجر، وفي حاشية (أ)٣٤أ ـ وحاشية (ب)٤٨أ: «خـ: (وَمَا كَعِلْبَاءٍ)».

٧٨٥ ـ **أَلْزِمَنَّ**: في (أ)٣٤أ، و(ج)٢/١١٩أ: (أَلْزِمْنَهَا).

٧٨٧ ـ **سَاكِنَ**: كان كذلك في (ب)٤٨ب، ثم غيِّر بخط آخر إلى الرفع. وهو تصحيف مخالف لإعراب البيت.

٧٨٨ ـ **فَكُلًّا**: في (ظ٢)١٩٣أ ـ وشرح المكودي ٢/ ٧٨٤: (وكُلًّا) بالواو.

٧٩١ ـ **جُمُوعُ**: في (أ)٣٤أ: (مَبَانِي)، وفي الحاشية: «خ: (جُمُوعُ)»، **قلتُ**: (مَبَانِي) لفظ =

٧٩٢ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَـ(أَرْجُلٍ)، وَٱلْعَكْسُ جَاءَ، كَـ(ٱلصُّفِي)

٧٩٣ لِفَعْلٍ ٱسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلُ) ... وَلِلرُّبَاعِيِّ ٱسْمًا ٱيْضًا يُجْعَلُ ـ

٧٩٤ إِنْ كَانَ كَـ(ٱلْعَنَاقِ، وَٱلذِّرَاعِ) فِي ... مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ ٱلْأَحْرُفِ

٧٩٥ وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ

٧٩٦ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ (فِعْلَانُ) ... فِي فُعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ).

٧٩٧ فِي ٱسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... ثَالِثٍ (ٱفْعِلَةُ) عَنْهُمُ ٱطَّرَدْ

٧٩٨ وَٱلْزَمْهُ فِي فَعَالٍ ٱوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ٱوْ إِعْلَالِ

٧٩٩ (فُعْلٌ): لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا) ... وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

٨٠٠ وَ(فُعُلٌ): لِٱسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ٱعْلَالًا فَقَدْ ـ

٨٠١ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي ٱلْأَعَمِّ ذُو ٱلْأَلِفْ ... وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ ـ

٨٠٢ وَنَحْوِ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعَلْ) ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ).

٨٠٣ فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو ٱطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) ... وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَهْ).

٨٠٤ (فَعْلَى): لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، ... وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٌ) بِهِ قَمِنْ

= الكافية الشافية ٤/١٨٠٧.

٧٩٧ ـ **في اسْم**: في شرح المكودي ٢/٧٩٢: (لاسم).

٧٩٩ ـ لو قدَّم ابنُ مالك عَجُزَ البيت على صدره لكان أنسب؛ لتكون جموعُ القلةِ متواليةً.
انظر: شرح الشاطبي ٧/٤٥ ـ والأشموني ـ والفتح الودودي ٢/٦٨٩.

٨٠١ ـ **جَمْعًا لِفُعْلَةٍ**: في (ب)٤٩ب: (لِفُعْلَةٍ جَمْعًا).

٨٠٤ ـ **وهالِكٍ**: كذا بالجر في جميع نسخ التحقيق، وفوقه في (أ)٣٤ب «صح»، فهي عطف =

٨٠٥ لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا (فِعَلَهْ) وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

٨٠٦ وَ(فُعَّلٌ): لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَهْ)

٨٠٧ وَمِثْلُهُ (الْفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لامًا نَدَرَا

٨٠٨ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ: (فِعَالٌ) لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩ وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ (فِعَالُ) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلالُ ـ

٨١٠ أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَاقْبَلِ

= على (قَتِيل)، وكذا في (ب)٤٩ب، ثم غُيِّر بخط آخر إلى الرفع، وهو بالجر في شرح الشاطبي ٧/ ٩٢، وهو بالرفع في شرح الهواري ٤/ ٢٣٣ والمكودي ٢/ ٧٩٩، وقالا: هو و(مَيِّت) مرفوعان عطفًا على (زَمِنٌ)، و(زَمِنٌ) مبتدأٌ خبرُهُ (قَمِنٌ)، وهذا ظاهر حَلِّ: ابن الناظم ٣٠٤ ـ والمرادي ٣/ ١٣٩٠ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٧ ـ وابن الجزري ص٣٥٩ ـ والأشموني ٤/ ٩٧ ـ والسيوطي ص٣٣٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٥. **وانظر**: إعراب الألفية ص١٥٥ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٢٦ب ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٥٧.

ـ **وَمَيِّتٌ**: كذا بالرفع في (أ)٣٤ب، وفوقه «صح»، و(ب)٤٩ب، و(ج)١٢٧ب، وهو بالجر في (د)٣٥أ، و(ظ١)٢٣٨أ، و(ظ٢)١٩٥ب.

٨٠٥ ـ **فَعْلٍ وفِعْلٍ**: كذا في (أ)٣٤ب، و(ب)٤٩ب، و(ج)٢/ ١٢٧أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ١٠٠ ـ والأشموني ٤/ ٩٧ ـ والسيوطي ص٣٨٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٦، وهو في (د)٣٥أ، و(ظ١)١٣٨ب، و(ظ٢)١٩٦أ: (فِعْلٍ وفَعْلٍ)، وكذا في: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٩٠٦ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٧ ـ وابن الجزري ص٣٥٩.

٨٠٧ ـ **ومِثْلُهُ**: في حاشية (د)٣٥أ: «خ: (في مِثْلِهِ)».

ـ **المُعَلِّ**: في (ب)٤٩ب، و(ظ١)١٣٨ب، و(ظ٢)١٩٦أ: (المُعْتَلِّ).

٨٠٩ ـ **أَيْضًا لَهُ**: في (ج)٢/ ١٢٨ب (له أيضًا).

٨١٠ ـ **وفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ**: في: (ظ٢)١٩٦ب، و(ج)٢/ ١٢٩أ: (وفِعْلٌ مع فُعْلٍ)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٠٤ ـ وإعراب الألفية ص١٥٦، وهو ظاهر حَلِّ: ابن الناظم ٣٠٥ ـ وابن عقيل ٢/ ١٥٨ ـ وابن الجزري ص٣٦١ ـ والأشموني ٤/ ٩٨ ـ وابن طولون ٢/ ٣١٨.

٨١١ وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ	كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ
٨١٢ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا	أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا
٨١٣ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ، وَالْزَمْهُ فِي	نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي
٨١٤ وَبِـ(فُعُولٍ): فَعِلٌ نَحْوُ (كَبِدْ)	يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٥ فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا، وَفَعَلْ	لَهُ، وَلِلْفُعَالِ (فِعْلَانٌ) حَصَلْ
٨١٦ وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ)، مَعَ مَا	ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
٨١٧ وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلْ	غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ
٨١٨ وَلِـ(كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فُعَلَا)	كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
٨١٩ وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلّْ	لَامًا وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

٨١١ ـ **وَصْفَ**: في (أ)٣٥أ: (وَصْفِ) بالجر، وكان في (ب)٥٠أ بالنصب، فغيِّر إلى الجر.

٨١٣ ـ **تفِي**: كذا بإثبات الياء في جميع نسخ التحقيق، وجميع شروح الألفية التي اطلعت عليها، وظاهره أنه مجزوم في جواب الأمر (الزَمْهُ)، فيرى خالد في إعراب الألفية ص١٥٦ أن الياء للإشباع، وتبعه: اللوامع الشمسية ٢/١٣٠أ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٩٨ ـ والفتح الودودي ٢/٦٩٨، **قلتُ**: والقياس حينئذ حذفها من الخط؛ لأن الفعل معتل الآخر مجزوم، وأما نسخة (ب)٥٠أ فكتب ناسخها الكلمة على طريقته في كتابة القوافي المقيدة بالحركات وفوقها سكونٌ هكذا (تَفِيْءْ)، ورسَم تحت ياء الهمزة نقطتين، يعني أن الكلمة في الأصل مهموزة (من: فاءَ يَفِيءُ فَيْئًا) ثم خفِّفت الهمزة، فصارت (تفِي)، فالياء ليست إشباعًا، والمعنى: أنك بذلك ترجع وتصير إلى الصواب.

٨١٥ ـ **فَعْلٍ**: في (أ)٣٥أ: (فعل) بثليث الفاء.

ـ **وفَعَلْ**: يريد: وفَعَلٌ. وفي (ب)٥٠أ: (فُعَل)، وهو تصحيفٌ.

٨١٧ ـ **وفَعَلْ**: يريد: وفَعَلًا.

٨٢٠ (فَوَاعِلٌ): لِفَوْعَلٍ، وَفَاعَلِ، وَفَاعِلَاءَ، مَعْ نَحْوِ (كَاهِلِ_

٨٢١ وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ) وَشَذَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعْ مَا مَاثَلَهْ

٨٢٢ وَبِـ(فَعَائِلَ): اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ، ذَا تَاءٍ اَوْ مُزَالَهْ

٨٢٣ وَبِـ(الْفَعَالِي، وَالْفَعَالَى): جُمِعَا (صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ)، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

٨٢٤ وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ، كَـ(الْكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ الْعَرَبْ

٨٢٥ وَبِـ(فَعَالِلَ) وَشِبْهِهِ: انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى.

٨٢٦ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الَاخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

---

٨٢٢ ـ **فَعَالَهْ**: في (د)٣٥ب مثلث الفاء، وكتب فوقها: «جميعًا».

ـ **مُزَالَهْ**: أصله (مُزَالَهُ)، والهاء عائدة إلى: (تاء)، والمعنى: ذا تاءٍ أو مُزالَ التاءِ، ويَحتملُ أنْ يكون (مُزَالَةً) بتاء التأنيث الموقوف عليها هاء، وبه ضُبط في (ب)٥٠ب، والمعنى: ذا تاءٍ أو وزنًا مُزالةً منه. **انظر**: شرح الشاطبي ٧/ ١٨٩ ـ والمكودي ٢/ ٨١٢ ـ وإعراب الألفية ص١٥٨ ـ واللوامع الشمسية ٢/ ١٣٤أ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٠٣ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٦٠.

٨٢٣ ـ **صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ**: في (ج)٢/ ١٣٤أ: (صَحْرَا وَعَذْرَا). **قلتُ**: هذا تحريف يكسر وزن البيت.

٨٢٨ ـ **العَادِي**: اسم فاعل من (عَدَا الشيءَ يَعْدُوهُ، إذا: جاوزه). **انظر**: شرح الهواري ٤/ ٢٥١ ـ وإعراب الألفية ص١٥٨.

ـ الشطر الأول: في شرح الشاطبي ٧/ ٢٢٨: «وقد ثَبَتَ في بعض النسخ هنا عِوَضَ قوله: (وزائِدَ. . . .) قولُه: (وزائِدَ الرُّبَاعِي احْذِفَنْهُ ما). . . . إلا أنَّ الأُولى أحسن؛ لأن هذه الأخيره موهمةٌ. . . . مع ما فيه من تحريك ياء (الرُّبَاعِي) بعد تخفيفها». =

٨٢٩ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

٨٣٠ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣١ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَـ(حَيْزَبُونٍ)، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ، كَـ(الْعَلَنْدَى)

التَّصْغِيرُ

٨٣٣ (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إِذَا ... صَغَّرْتَهُ، نَحْوُ (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

٨٣٤ (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلٍ) لِمَا ... فَاقَ، كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

٨٣٥ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرَفْ ... إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

٨٣٧ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

= ـ لَيِّنًا: في (د)٣٦أ، و(ظ٢)١٤١ب بفتح اللام، مُخفَّف: (لَيْن)، وكذا في: المكودي ٨١٨/٢ ـ وحاشية الصبان ١٠٨/٤ ـ وحاشية الخضري ١٦١/٢، وقال: «بفتح اللام كَما هو الرواية»! **وانظر**: ضبط مثله في التعليق على البيتين ٦١٢، ٦٣٩.

ـ **ختمَا**: ضُبط بالبناء للفاعل والمفعول في (ب)٥١أ، و(د)٣٦أ، وفوقه فيهما «معًا، صح»، وهو بالبناء للفاعل في (أ)٣٥ب، و(ظ٢)١٩٩أ، وكذا في: شرح الهواري ٢٥١/٤ ـ والمكودي ٨١٨/٢ ـ والسيوطي ص٣٤٢، وهو بالبناء للمفعول في: (ظ١)١٤١أ، و(ج)١٣٦/٢أ، وذكر الروايتين: شرح الشاطبي ٢٣٦/٧ ـ وإعراب الألفية ص١٥٩ ـ واللوامع الشمسية ١٣٦/٢ب.

٨٣٣ ـ **الثُّلاثيَّ**: في (ب)٥١أ: (لِثُلاثيٍّ)، وكذا في: شرح المكودي ٨٢٢/٢، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٥٩، وقال: «وهو أنسب بما بعده» ـ واللوامع الشمسية ١٣٨/٢ب.

٨٣٨ لِتلوِ (يا) ٱلتَّصغيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تأْنِيثٍ اوْ مَدَّتِهِ ٱلْفَتْحُ ٱنْحَتَمْ

٨٣٩ كَذاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعالٍ) سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ (سَكْرانَ) وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ

٨٤٠ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ، مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

٨٤١ كَذا ٱلْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ ٱلْمُضَافِ وَٱلْمُرَكَّبِ

٨٤٢ وَهَكَذا زِيَادَتَا (فَعْلَانِ) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ، كَ(زَعْفَرَانِ)

٨٤٣ وَقَدِّرِ ٱنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

٨٤٤ وَأَلِفُ ٱلتَّأْنِيثِ ذُو ٱلْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ (ٱلْحُبَيْرَى). فَادْرِ. وَ(ٱلْحُبَيِّرِ)

٨٤٦ وَٱرْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَ(قِيمَةٌ) صَيِّرْ (قُوَيْمَةٌ) تُصِبْ

٨٤٧ وَشَذَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨ وَٱلْأَلِفُ ٱلثَّانِي ٱلْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاوًا، كَذَا مَا ٱلْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

٨٤٩ وَكَمِّلِ ٱلْمَنْقُوصَ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ ٱلتَّاءِ ثَالِثًا، كَ(مَا)

---

٨٤٢ ـ **فَعْلانِ.... زَعْفَرانِ**: كذا في جميع نسخ التحقيق سوى (ظ٢)، وكذا في الكافية الشافية ٤/١٨٩٧، وكذا في: شرح المكودي ٢/٨٢٧، وأعربهما كذلك اللوامع الشمسية ١٤٢أ، وهو ظاهر إعراب الألفية ص١٦١، وهما في (ظ٢)٢٠١أ: (فَعْلانَ.... زَعْفرانَ)، ولكنهما بلفظ: (فَعْلَانا.... زَعْفَرَانا)! في المطبوع من: شرح الشاطبي ٧/٣٠٣ ـ والهواري ٤/٢٦١ ـ وابن ابن القيم ٢/٩٢٨ ـ وابن عقيل ٢/١٦٥ ـ وابن الجزري ص٣٧١ ـ والسيوطي ص٣٤٤ ـ وابن طولون ٢/٣٣٩.

٨٤٣ ـ **وَقَدِّرِ**: في شرح المكودي ٢/٨٢٧: (وقدِّروا).

٨٤٩ ـ **المَنْقُوصَ**: يريد به ما حُذِف منه حرفٌ، لا المنقوصَ القياسيَّ كـ(القاضي). **انظر**: =

٨٥٠	وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ ٱكْتَفَى	بِٱلْأَصْلِ، كَ(ٱلْعُطَيْفِ) يَعْنِي (ٱلْمِعْطَفَا)
٨٥١	وَٱخْتِمْ بِـ(تَا) ٱلتَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ	مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ، كَ(سِنّْ)
٨٥٢	مَا لَمْ يَكُنْ بِٱلتَّا يُرَى ذَا ٱلْبَسِ	كَ(شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)
٨٥٣	وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ	لَحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثَرْ
٨٥٤	وَصَغَّرُوا شُذُوذًا (ٱلَّذِي، ٱلَّتِي،	وَذَا) مَعَ ٱلْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)

ٱلنَّسَبُ

٨٥٥	يَاءً كَ(يَا) ٱلْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ	وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ
٨٥٦	وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ ٱحْذِفْ، وَ(تَا)	تَأْنِيثٍ ٱوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
٨٥٧	وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ	فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ
٨٥٨	لِشِبْهِهَا ٱلْمُلْحَقِ وَٱلْأَصْلِيِّ مَا	لَهَا، وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

= شرح الهواري ٤/ ٢٦٥ ـ والمكودي ٢/ ٨٣٤ ـ وابن طولون ٢/ ٣٤٣.

ـ **كـ(مَا)**: يريد ـ على الصحيح ـ كـ(ماءٍ)، وهو الماء الذي يُشْرَبُ، فإنه يُصغَّر على (مُوَيْه). **انظر**: شرح ابن الناظم ٣١٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ٩٣٣ ـ والأشموني ٤/ ١٢٣ ـ والسيوطي ص٣٤٥ ـ والفتح الودودي٢/ ٧٢٠.

٨٥٠ ـ **بِتَرْخِيم يُصَغِّرُ**: في (أ)٣٦ب: (يُصَغِّرُ المُرَخَّمَ).

ـ **يُصَغِّرُ**: كذا بالرفع في (أ)٣٦أ، و(ب)٥٢أ، و(ج)٢/ ١٤٥أ، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٨٣٦، فـ(مَنْ) موصول و(يُصَغِّرُ) صلته، وهو في (د)٣٦ب: (يُصَغِّرِ) بالجزم وكسر الراء لالتقاء الساكنين، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ٣٨٦، وقال في ٧/ ٣٨٧: «(مَنْ) فيه شرطية، و(يُصَغِّر) مجزوم، والجواب (اكتَفَى)»، وهو في (ظ٢)٢٠٢أ: (يُصَغَّرَ) بفتح الراء، ولعله تصحيف!. **وانظر**: إعراب الألفية ص١٦٢.

٨٥٥ ـ **تَلِيهِ**: في (ب)٥٢ب، و(ظ١)١٤٣ب: (يَلِيهِ).

٨٥٨ ـ **المُلْحِقِ**: في (ب)٥٢ب، و(ظ٢)٢٠٢أ بكسر الحاء وفتحها، ونصَّ على أنه بكسر =

٨٥٩ وَالْأَلِفَ ٱلْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ (يَا) ٱلْمَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

٨٦٠ وَالْحَذْفُ فِي ٱلْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

٨٦١ وَأَوْلِ ذَا ٱلْقَلْبَ ٱنْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ، ... وَفُعِلْ) عَيْنَهُمَا ٱفْتَحْ وَ(فِعِلْ)

٨٦٢ وَقِيلَ فِي (ٱلْمَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) ... وَٱخْتِيرَ فِي ٱسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)

٨٦٣ وَنَحْوُ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ... وَٱرْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

٨٦٤ وَعَلَمَ ٱلتَّثْنِيَةِ ٱحْذِفْ لِلنَّسَبْ ... وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

٨٦٥ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ ... وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِٱلْأَلِفْ

٨٦٦ وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ ... وَ(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيْلَةٍ) حُتِمْ

٨٦٧ وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ... مِنَ ٱلْمِثَالَيْنِ بِمَا ٱلتَّا أُولِيَا

٨٦٨ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(ٱلطَّوِيلَهْ) ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ(ٱلْجَلِيلَهْ)

= الحاء: حاشية الصبان ٤/ ١٣٣ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٧٠.

٨٥٩ ـ **الجَائِزَ**: في (أ)٣٧أ (الحَائِزَ)، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/ ٤٤٧ ـ وإعراب الألفية ص١٦٣. **قلتُ**: معنى (الجائز) و(الحائز) هنا متقارب، والمراد الألف الخامسة.

٨٦١ ـ **القَلْبَ**: كذا بالنصب في جميع النسخ، سوى (ج) ٢/ ١٤٩ب، ففيها (القَلْبِ) بالجر، وكذا بالجر في: شرح الشاطبي ٧/ ٤٦٧ ـ والمكودي ٢/ ٨٤٨ ـ وإعراب الألفية ١٦٣، وذكر الوجهين الخضري في حاشيته ٢/ ١٧٠ واستظهر النصب. يريد: و(فَعِلٌ) و(فُعِلٌ). . . . و(فِعِلٌ).

ـ **وفُعِلٌ عَيْنَهُما افْتَحْ وفِعِلْ**: في شرح الشاطبي ٧/ ٤٧٠: «وفِعِلٌ. . . . وفُعِلْ».

٨٦٦ ـ **الْتُزِمْ.... حُتِمْ**: في (ج)٢/ ١٥١ب بالعكس. **قلتُ**: لعله انقلب على الناسخ.

ـ **فُعَيْلَةٍ حُتِمْ**: في (ج)٢/ ١٥١ب: (فُعَيْلَةَ التُزِمْ) بلا تنوين، وفي: شرح المكودي ٢/ ٨٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٦٤ (فُعَيْلَةَ حُتِمْ)، ونصَّ على تنوينه حاشية الخضري ٢/ ١٧٢. **قلتُ**: الوزن مستقيم بتنوين (فُعَيْلَة) وعدمه.

٨٦٩ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي ٱلنَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ٱنْتَسَبْ

٨٧٠ وَٱنْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ٱبْنٍ أَوَ ٱبْ) ... أَوْ مَالَهُ ٱلتَّعْرِيفُ بِٱلثَّانِي وَجَبْ

٨٧٢ فِيمَا سِوَى هَذَا ٱنْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كَـ(عَبْدِ ٱلْأَشْهَلِ)

٨٧٣ وَٱجْبُرْ بِرَدِّ ٱللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا ٱنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

٨٧٤ فِي جَمْعَيِ ٱلتَّصْحِيحِ أَوْ فِي ٱلتَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ.

٨٧٥ وَبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ٱبْنٍ) (بِنْتَا) ... أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ ٱلتَّا

٨٧٦ وَضَاعِفِ ٱلثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُو لِينٍ، كَـ(لَا، وَلَائِي)

٨٧٧ وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا ٱلْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ ٱلْتُزِمْ

---

٨٦٩ ـ **يَنَالُ**: في شرح الشاطبي ٧/٥٠٧: (يَنَالُ) بفتح الياء، ونقله عنه في إعراب الألفية، وذكر الضبطين: شرح المكودي ٢/٨٥٣ ـ وإعراب الألفية ص١٦٤ ـ ١٦٥ ـ وحاشية الصبان ٤/١٤٠.

ـ **انْتَسَبْ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، وجاء في حاشيتي (ب)٥٣أ، و(د)٣٧: «(وَجَبْ)، خ»، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٦٤.

٨٧٥ ـ **يُونُسٌ**: كذا بالتنوين في جميع نسخ التحقيق سوى (ب)، وكذا في: شرح المكودي ٢/٨٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١٦٥، وهو في (ب)٥٣ب بضمة واحدة ثم وُضع تنوين تحتها بخط آخر، وفي حاشية الخضري ٢/١٧٤ أنه بلا تنوين. **قلتُ**: الوزن مستقيم بتنوين وبلا تنوين.

٨٧٧ ـ الشطر الثاني: كذا ورد في (أ)٣٧أ، و(د)٣٨أ، وهو بلفظ: (فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ) في (ظ١)١٤٥ب، و(ج)٢/١٥٦أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٧/٥٧٠ ـ والمكودي ٢/٨٥٩ ـ وإعراب الألفية ص١٦٦، أما (ب)٥٣ب ففيها الرواية الأولى، ثم غُيِّرت بخط آخر إلى الأخرى، **قلتُ**: قياس الرواية الأخرى أن يُقال: (التُزِمَا) بألف الاثنين، وقال الشاطبي ٧/٥٧٤: «وإنما لم يقل: (التُزِمَا) وهما =

٨٧٨ وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

٨٧٩ وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ) ... فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا، فَقُبِلْ

٨٨٠ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الْوَقْفُ

٨٨١ تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

٨٨٢ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ (إِذَنْ) مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

٨٨٤ وَحَذْفُ (يَا) الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ـ مَا ... لَمْ يُنْصَبِ ـ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي ... نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

٨٨٦ وَغَيْرَ (هَا) التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ، أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْقِفْ مُضْعِفَا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا ـ

= شيئان لأنهما في حقيقة النَّسَبِ وكيفيَّته شيء واحد».

٨٧٩ ـ يريد: (فَعِلٌ) مع (فاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) أغنى في باب النسب عن الياء، فقُبِلَ عند النحويين.

٨٨٤ ـ **لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى**: أصل العبارة: (لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَىٰ)، بجزم (يُنْصَبْ) وتحقيق همز (أَوْلَىٰ)، فحُذفت الهمزةُ وأُلقِيَتْ حركتُها على الساكن قبلها. **انظر**: حاشية الصبان ٤/ ١٥٤.

٨٨٥ ـ **مُرٍ**: اسم فاعلٍ من (أَرَى يُرِي) المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل، وأصله (مُرْئِيٌ) على وزن (مُفْعِل)، ثم أُعِلَّ بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، وحُذفت ياؤه لأنه منقوص مجرور. **انظر**: شرح الهواري ٤/ ٢٨٩ ـ وإعراب الألفية ص١٦٧.

٨٨٨ مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتٍ ٱنْقُلَا	لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
٨٨٩ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى ٱلْمَهْمُوزِ لَا	يَرَاهُ بَصْرِيٌّ، وَكُوفٍ نَقَلَا
٨٩٠ وَٱلنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ	وَذَاكَ فِي ٱلْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ.
٨٩١ فِي ٱلْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ ٱلِٱسْمِ هَا جُعِلْ	إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
٨٩٢ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا	ضَاهَى، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِٱلْعَكْسِ ٱنْتَمَى
٨٩٣ وَقِفْ بِـ(هَا) ٱلسَّكْتِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَلّْ	بِحَذْفِ آخِرٍ، كَـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)
٨٩٤ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ(عِ) أَوْ	كَـ(يَعِ) مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَوْا
٨٩٥ وَ(مَا) فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ	أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إِنْ تَقِفْ
٨٩٦ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا ٱنْخَفَضَا	بِٱسْمٍ، كَقَوْلِكَ: (ٱقْتِضَاءَ مَ ٱقْتَضَى؟)
٨٩٧ وَوَصْلَ ذِي ٱلْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا	حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٨٨ ـ **يُحْظَلَا**: في حاشية (أ)٣٨أ: «(حظل) بالظاء أخت الطاء، ويوجد بخط بعض الناس بصاد، وليس بجيِّد، هو ابن النحاس»، **قلتُ**: لعلَّه بالصاد كان (يَحْصُلَا).

٨٨٩ ـ **ونَقْلُ**: كذا بالرفع في (ب)٥٤ب، و(ظ٢)٢٠٨ب، و(ج)٢/ ١٦٠ب، وهو في (د)٣٨ب: (ونقلَ) بالنصب، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٦٨.

ـ **مِنْ سِوَى**: في حاشية (د)٣٨ب: «خ: (لِسِوَى)».

٨٩٧ ـ هذا البيت ثابت في: (ب)٥٤ب، و(ظ٢)٢١٠، و(ج)٢/ ١٦٤ب، وثابت في: شرح المرادي ٣/ ١٤٨٧ ـ وابن عقيل ٢/ ١٧٨ ـ والهواري ٤/ ٢٩٧ ـ والسيوطي ص٣٥٤، وهو ساقط من (أ)٣٨أ، و(ظ١)١٤٧ب، و(د)٣٨ب، ومن: شرح ابن ابن القيم ٢/ ٩٦٩ ـ والشاطبي ٨/ ١٠١ ـ والمكودي ٢/ ٨٧٦ ـ وابن الجزري ص٣٨٩ ـ والأشموني ٤/ ١٦٢ ـ وابن طولون ٢/ ٣٧٦، وفي إعراب الألفية ص١٦٩: «وهذا البيت يوجد في بعض النسخ»، وفي الفتح الودودي ٢/ ٧٥١ بعد أن ذكر سقوط البيت: «لكن قول الناظم (وَوَصْلُهَا . . . . البيتَ [يعني البيت التالي]) يغني عن البيت»، وفي حاشية =

٨٩٨ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي ٱلْمُدَامِ ٱسْتُحْسِنَا

٨٩٩ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ ٱلْوَصْلِ مَا ... لِلْوَقْفِ نَثْرًا، وَفَشَا مُنْتَظِمَا

ٱلْإِمَالَةُ

٩٠٠ ٱلْأَلِفَ ٱلْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كَذَا ٱلْوَاقِعُ مِنْهُ ٱلْيَا خَلَفْ

٩٠١ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا ... يَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ مَا ٱلْهَا عَدِمَا

٩٠٢ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ ٱلْفِعْلِ إِنْ ... يَؤُلْ إِلَى (فِلْتُ)، كَمَاضِي (خَفْ، وَدِنْ)

٩٠٣ كَذَاكَ تَالِي ٱلْيَاءِ، وَٱلْفَصْلُ ٱغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا)، كَـ(جَيْبَهَا أَدِرْ)

٩٠٤ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ كَسْرًا، وَفَصْلُ ٱلْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ... فَـ(دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ

= الصبان ٤/ ١٦٢ بعد أن ذكر سقوط البيت من شرح الأشموني وأنه موجود في بعض النسخ: «فيكون قوله: (وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ. . . . إلخ) تفصيلًا لإجمال هذا البيت»، ونحوه في حاشية الخضري ٢/ ١٧٨. **قلتُ**: سقوطه من (ظ١) سهو أو خطأ من الناسخ، والصواب إثباته فيها كما في (ظ٢)؛ لأن ابن الناظم شَرَحَ هذا البيت كما في المطبوع ص٣٢٣.

٨٩٨ - سقط هذا البيت من (ج)٢/ ١٦٤ب.

٩٠٠ - **الواقِعُ**: في (أ)٣٨ب (الواقعَ) بالرفع والنصب، وفوقه «معًا».

٩٠١ - **أَوْ شُذُوذٍ**: كذا في (أ)٣٨ب، و(ظ٢)٢١٠ب، و(ج)٢/ ١٦٥ب، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٧، وهو بلفظ: (وشذوذٍ) في (د)٣٨ب، و(ظ١)١٤٨أ - وشرح الشاطبي ٨/ ١٤١، وكان كذلك في (ب)٥٥أ، ثم أضيفت ألف صغيرة قبل الواو.

- **يَلِيهِ**: في (أ)٣٨ب: نُقِطَ الحرفُ الأول بنقطتين من فوق ونقطتين من تحت.

٩٠٣ - **والفَصْلُ اغتُفِرْ**: في (أ)٣٨ب: (والفصلَ اغتَفِرْ) بالبناء للمعلوم، وكذا في (ب)٥٥أ ثم غُيِّر إلى الرواية الأولى، وكذا في شرح الشاطبي ٨/ ١٤٩ وشَرَح عليه.

٩٠٦ وَحَرْفُ الاِسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا، وَكَذَا تَكُفُّ رَا.

٩٠٧ إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ، كَـ(الْمِطْوَاعَ مِرْ)

٩٠٩ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَ رَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا، كَـ(غَارِمًا لَا أَجْفُو)

٩١٠ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

٩١١ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ... دَاعٍ سِوَاهُ، كَـ(عِمَادَا)، وَ﴿تَلَا﴾

٩١٢ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا) وَغَيْرَ (نَا).

---

٩٠٨ ـ **كالمِطْوَاعَ**: كذا بالنصب في (أ)٣٨ب، و(ب)٥٥ب، فهو مفعول به مقدم لـ(مِرْ)، وهو في (د)٣٩أ، و(ظ٢)٢٢١أ، و(ج)٢/١٦٩أ: (كالمطواعِ) بالجر، ويظهر أنه سبق قلم؛ يدل لذلك أن ناسخ (ج) نقل في إعراب الكلمة في اللوامع الشمسية أنها مفعول به. **وانظر**: شرح المكودي ٢/ ٨٨٤ ـ وإعراب الألفية ص١٧١ ـ وحاشية الصبان ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨١.

ـ **مِرْ**: فعلُ أمر من (مَارَهُ يَمِيرُهُ مَيْرًا: إذا أتاه بطعام). **انظر**: تاج العروس: (مير) ٣/ ٥٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٧١ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨١.

٩٠٩ ـ **رَا**: كذا بلا تنوين في جميع نسخ التحقيق سوى (ج)٢/١٦٩ب ـ وشرح الشاطبي ٨/ ١٨٠، ففيهما: (رًا) بالتنوين، وسبق الكلام على تنوين المقصور من نحو (راءٍ، وتاءٍ) في التعليق على البيت ٤١.

٩١٠ ـ **لِسَبَبٍ**: في (د)٣٩أ: (بِسَبَبٍ)، وكذا في: شرح ابن طولون ٢/ ٣٨٥.

٩١١ ـ **عِمَادَا**: بالنصب بلا تنوين على إرادة الوقف.

ـ **(تلا)**: يريد التي في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ [الشمس: ٢]، فألِفُ (تلا) لا حَظَّ له في الإمالة؛ لأنه منقلب عن واو، لكنه أُمِيلَ لمناسبة رؤوس الآي، وفيها ما لإمالته سَبَبٌ، نحو: ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾ [الشمس: ٣]. **انظر**: شرح المرادي ٣/ ١٠٥١ ـ والهواري ٤/ ٣٠٨ ـ والمكودي ٢/ ٨٨٩ ـ وابن طولون ٢/ ٣٨٦ ـ وحاشية الصبان ٤/ ١٧١.

٩١٣ وَٱلْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ | أَمِلْ، كَـ(لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ ٱلْكُلَفْ)

٩١٤ كَذَا ٱلَّذِي يَلِيهِ هَا ٱلتَّأْنِيثِ فِي | وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

ٱلتَّصْرِيفُ

٩١٥ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ ٱلصَّرْفِ بَرِي | وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٦ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى | قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

٩١٧ وَمُنْتَهَى ٱسْمٍ خَمْسٌ ٱنْ تَجَرَّدَا | وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

٩١٨ وَغَيْرَ آخِرِ ٱلثُّلَاثِي ٱفْتَحْ وَضُمّْ | وَٱكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

٩١٩ وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَٱلْعَكْسُ يَقِلّْ | لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)

٩٢٠ وَٱفْتَحْ وَضُمَّ وَٱكْسِرِ ٱلثَّانِيَ مِنْ | فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ (ضُمِنْ)

٩٢١ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا | وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

٩٢٢ لِٱسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلٌ، | وَفِعْلِلٌ، وَفِعْلَلٌ، وَفُعْلُلٌ)

---

٩١٣ - **لِلأَيْسَرِ**: أي: للأمر الأيسر؛ **أي**: الأسهل. **انظر**: شرح الشاطبي ٨/ ٢١٢ - وإعراب الألفية ص١٧١ - وحاشية الصبان ٤/ ١٧٣ - وحاشية الخضري ٢/ ١٨٢.

٩١٤ - **يَلِيهِ**: في (ظ٢)٢١٢أ (تَلِيه) بالتاء.

٩١٥ - **بَرِي**: مخفف (بَرِيءٌ). **انظر**: شرح المكودي ٢/ ٨٩٣ - وإعراب الألفية ص١٧٢.

- **حَرِي**: كذا في (د)٣٩ب، وفي باقي النسخ بلا ياء، وقد سبق الكلام على وزن الكلمة وما تحتمله وكيف تُكْتَب، في التعليق على البيتين ٥ و٢٥٠.

٩٢٠ - **وزِدْ نحوَ**: في شرح الشاطبي ٨/ ٢٧٣: «ونحوُهُ»، وقال ٨/ ٢٤٧: «وقع في بعض النسخ هكذا. . . . وفي بعضها عِوَضَهُ: (وزِدْ نحوَ ضُمِنْ)».

٩٢١ - **وَإِنْ**: في (ب)٥٦ب: (فإن)، وكُتب بين الأسطر بخط آخر: «(وإن) نسخة».

٩٢٣ وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعَلِلٌ)، وَإِنْ عَلَا	فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَى (فَعَلَلَا)
٩٢٤ كَذَا (فُعَلَّلٌ، وَ فِعْلَلٌّ)، وَمَا	غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى
٩٢٥ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي	لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (احْتُذِي)
٩٢٦ بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولَ فِي	وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
٩٢٧ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي	كَرَاءِ (جَعْفَرٍ)، وَقَافِ (فُسْتُقِ)
٩٢٨ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ	فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
٩٢٩ وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ)	وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ(لَمْلِمِ)
٩٣٠ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ	صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
٩٣١ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا	كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيُؤٍ) وَ(وَعْوَعَا)
٩٣٢ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا	ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

---

٩٢٦ ـ **اكْتُفِي**: كذا بضم التاء وفتحها في (ب)٥٦ب، وهو بالضم في (د)٣٩ب، و(ظ١)١٥١أ، و(ج)٢/١٧٧أ، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٣، وهو بالفتح (اكتفي) في (أ)٣٩أ، **قلتُ**: وهو أنسب لِفِعْلَي الأمر قبله وبعده، وكان قياسه حذف الياء منه.

٩٢٧ ـ **فُسْتُقِ**: في (أ)٣٩أ: (فُسْتَقِ) بفتح التاء، وفوق التاء «صح»، وكذا في (ظ١)١٥١أ، وعليه شرح الشاطبي ٨/٣٢١، وفي باقي النسخ بضم التاء. **قلتُ**: في تاء (فستق) اللغتان. **انظر**: القاموس (فستق) ١١٨٥.

٩٢٨ ـ **أَصْلِ.... لِلأَصْلِ**: في (أ)٣٩أ: (أصلي.... للأصلي).

٩٢٩ ـ **والخُلْفُ**: كذا بالرفع في جميع نسخ التحقيق، وهو في شرح الشاطبي ٨/٣٣١ بالجر ونقله عنه في إعراب الألفية، وذكر الضبطين: إعراب الألفية ص١٧٣ ـ والفتح الودودي ٢/٧٧٦.

٩٣١ ـ **يُؤْيُؤٍ ووَعْوَعَا**: اليُؤْيُؤُ طائر جارح يشبه الباشَق، و(وَعْوَعَ) فعل ماض من (وَعْوَعَ الذئبُ ونحوُه وَعْوَعَةً، إذا صَوَّتَ). **انظر**: القاموس: (يأيأ) ٧٣، و(وع ع) ٩٩٧ ـ وشرح المرادي ٣/١٥٣٤ ـ والأشموني ٤/١٩٣ ـ وإعراب الألفية ص١٧٥.

٩٣٢ ـ **تَحَقَّقَا**: جاءت بلفظ (تُحُقِّقَا) في: (ظ١)٢٥١أ، و(ج) ٢/١٧٩ب، وكذا في (ظ)٢١٩أ ولكن بخط حديث، وكذا في: شرح المكودي ٢/٩٠٨ ـ وإعراب الألفية ١٧٤.

٩٣٣ كَذَاكَ هَمْزُ آخِرٍ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

٩٣٤ وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْوِ (غَضَنْفَرٍ) أَصَالَةً كُفِي

٩٣٥ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٩٣٦ وَالْهَاءُ وَقْفًا كَـ(لِمَهْ؟) وَ(لَمْ تَرَهْ) ... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ، كَـ(حَظِلَتْ)

فَصْلٌ فِي(١) زِيَادَةِ هَمْزِ(٢) الْوَصْلِ

٩٣٨ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ، كَـ(اسْتَثْبِتُوا)

---

٩٣٣ ـ **هَمْزُ آخِرٍ**: في شرح الشاطبي ٨/ ٤٠١: «هَمْزُ آخِرٍ»، وقال: «وجدتُ في نسختي، وهي فيما أظنُّ مِنْ أَصَحِّ ما يُوجدُ من هذا النظم: (كَذاكَ هَمْزُ آخِرٍ) بإضافة الهمز إلى: (آخِرٍ)، ولو قال: (كَذاكَ هَمْزٌ آخِرٌ)... . لصحَّ المعنى أيضًا، وكذا وجدتُهُ في بعض النسخ»، وكذا في شرح ابن طولون ٢/ ٤٠٠، وذكر الروايتين: إعراب الألفية ص١٧٤.

ـ **رَدِفْ**: في (ب)٥٧أ بفتح الراء وضمِّه.

٩٣٦ ـ قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٦٦: «وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو (لِمَهْ) و(لم تَرَهْ)، وللام بـ(ذلك) و(تلك) = فمردودٌ؛ لأنَّ كُلًّا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليستْ جزءًا من غيرها». **وانظر**: شرح ابن ابن القيم ٢/ ١٠٠٠ ـ والمكودي ٢/ ٩١٠ ـ والفتح الودودي ٢/ ٧٨١ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨٨.

٩٣٧ ـ **تُبَيَّنْ**: هو بضم التاء في (ب)٥٧أ، و(د)٤٠أ، و(ظ١)١٥٣أ، وهو بفتح التاء في: (أ)٤٠أ، و(ج)٢/١٨١ب، وذكر الضبطين: شرح المكودي ٢/ ٩١١ ـ وإعراب الألفية ص١٧٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٨٨.

(١) فصل في: ليس في (أ)٤٠أ.

(٢) هَمْزِ: كذا في (أ)٤٠أ، و(ب)٥٧أ، و(ج)٢/ ١٨٢أ، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٥ ـ وشرح ابن طولون ٢/ ٤٠٥، وكان كذا في (د)٤٠أ، فكتب بعده تاء مربوطة، وهو بلفظ: (همزة) في (ظ١)١٥٣ب، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ٢٠٧١ ـ وشرح ابن ابن القيم ٢/ ١٠٠٢ ـ والشاطبي ٨/ ٤٧٤ ـ والمكودي ٢/ ٩١٣.

٩٣٨ ـ **سابِقٌ**: في (ب)٥٧أ: (زائد)، ثم ضُرِب عليه بخط آخر وكُتب تحته (سابق).

٩٣٩ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ ٱحْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ (ٱنْجَلَى)

٩٤٠ وَٱلْأَمْرِ وَٱلْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ... أَمْرُ ٱلثُّلَاثِي كَـ(ٱخْشَ، وَٱمْضِ، وَٱنْفُذَا)

٩٤١ وَفِي (ٱسْمٍ، ٱسْتٍ، ٱبْنٍ، ٱبْنِمٍ) سُمِعْ ... وَ(ٱثْنَيْنِ، وَٱمْرِئٍ)، وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ

٩٤٢ وَ(ٱيْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي ٱلِٱسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

ٱلْإِبْدَالُ

٩٤٣ أَحْرُفُ ٱلْإِبْدَالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا) ... فَأَبْدِلِ ٱلْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

٩٤٤ آخِرًا ٱثْرَ أَلِفٍ زِيدَ، وَفِي ... (فَاعِلِ) مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا ٱقْتُفِي

٩٤٥ وَٱلْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي ٱلْوَاحِدِ ... هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ(ٱلْقَلَائِدِ)

٩٤٦ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ ٱكْتَنَفَا ... مَدَّ (مَفَاعِلَ)، كَجَمْعٍ (نَيِّفَا)

---

٩٤٠ ـ **والأَمْرِ والمَصْدَرِ**: كذا بجرهما في جميع نسخ التحقيق سوى (أ)٤٠أ، و(ظ١)١٥٣أ، ففيهما برفعهما، وقال الشاطبي ٨/ ٤٨٨: «وقد رأيتهُ مرفوعًا في بعض النسخ». **وانظر**: إعراب الألفية ص١٧٦.

ـ **كاخْشَ وامْضِ**: في (أ)٤٠أ: (كامضِ واخشَ).

٩٤١ ـ **وتَأْنيثٌ**: كذا بالرفع في (أ)٤٠أ، و(د)٤٠ب، وهو بالجر في (ب)٥٧ب، و(ج)٢/ ١٨٣ب، وكذا في: إعراب الألفية ص١٧٦، وذكر الضبطين: حاشية الخضري ٢/ ١٨٩.

٩٤٣ ـ **هَدَأْتَ**: كذا بفتح التاء في (أ)٤٠أ، و(ب)٥٧ب، و(ج)١٨٤ب، وهو بضمها في (د)٤٠ب، و(ظ١)١٥٣ب.

٩٤٤ ـ **اقْتُفِي**: جعله الشاطبي ٩/ ٣٢ فعلَ أمرٍ، فقال: «و(اقْتَفِ) معناه: اتَّبِعْ».

٩٤٦ ـ **كَجَمْعٍ**: كذا بالتنوين في (أ)٤٠ب، و(ج)٢/ ١٨٥ب، وشرح الشاطبي ٩/ ٤٢ ـ والمكودي ٢/ ٩٢٣ ـ والأشموني ٤/ ٢١٧ ـ وإعراب الألفية ص١٧٧ ـ والسيوطي ٣٦٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٩٢، وهو بلا تنوين في (ب)٥٧ب، و(د)٤٠ب، =

٩٤٧ وَٱفْتَحْ وَرُدَّ ٱلْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ ... لَامًا، وَفِي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

٩٤٨ وَاوًا، وَهَمْزًا أَوَّلَ ٱلْوَاوَيْنِ رُدْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ (وُوفِيَ ٱلْأَشُدّ)

٩٤٩ وَمَدًّا ٱبْدِلْ ثَانِيَ ٱلْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ ٱنْ يَسْكُنْ، كَ(آثِرْ وَٱئْتُمِنْ).

٩٥٠ إِنْ يُفْتَحِ ٱثْرَ ضَمٍّ ٱوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاوًا، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ.

٩٥١ ذُو ٱلْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا، وَمَا يُضَمّ ... وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ

٩٥٢ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا، وَ(أَؤُمّ) ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

٩٥٣ وَيَاءً ٱقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا ٱفْعَلَا.

= و(ظ١)١٥٤ب. **قلتُ**: الصواب التنوين؛ لأن مقتضى عدم التنوين أن يقال: (كَجَمْعِ نَيِّفٍ) بالإضافة، ولأن الذي في الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٤: (كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيِّفًا).

٩٤٩ ـ **وائْتُمِنْ**: كذا في (أ)٤٠ب، و(ب)٥٨أ، و(د)٤٠ب، وكذا في: حاشية الصبان ٤/ ٢٢٣، ونقله عن خط ابن هشام ـ وحاشية الخضري ٢/ ١٩٤، ورُسِم في (ظ١)١٥٥أ (وأْتُمن)، وجاء في (ج)٢/ ١٨٧أ (واؤْتُمِنْ) بالبناء للمفعول، وكذا ضُبط بالبناء للمفعول وكُتِب (وائْتُمِنْ) في: شرحِ الشاطبي ٩/ ٨٤، ونصَّ على أن الهمزة هنا تُبدل واوًا ـ وإعرابِ الألفية ص١٧٧ ـ وشرح السيوطي ص٣٦٥ ـ وابن طولون ٢/ ٤١٧. **قلتُ**: مقتضى بنائه للمفعول أن ترسم الهمزة على واو (واؤْتُمِنْ)؛ لأنها تُسهَّل إليه. **انظر**: حاشية الصبان ٤/ ٢٢٣ ـ والخضري ٢/ ١٩٤.

٩٥٢ ـ **أؤُمّ**: فعل مضارع بضم الهمزة الثانية بمعنى (أَقْصِدُ)، كذا في جميع النسخ والشروح التي اطلعتُ عليها، إلا في شرح الشاطبي ٩/ ٩٥، فقال: «هكذا رأيتُهُ في النسخ: (أَوَمّ) بفتح الهمزة والواو معًا، على وزن (أَعَمّ)...وإن كان فيه على مذهب الخليل عيب السناد، يعني: عيب سناء التوجيه، **انظره** في التعليق على البيت (٤٢٥).

ـ **ونحوُهُ**: في (أ)٤٠ب (وَنَحْوَه) بالنصب، وكذا في (ب)٥٨ب، فغُيِّرَ إلى الرفع، وجوَّز المكودي ٢/ ٩٣٢ فيه النصبَ واستحسَنَهُ.

٩٥٣ ـ يقول: اقْلِبِ الألِفَ ـ إذا تلا كسرًا أو ياءَ تصغيرٍ ـ ياءً.

٩٥٤ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا ٱلتَّأْنِيثِ أَوْ ... زِيَادَتَيْ (فَعَلَانَ)، ذَا أَيْضًا رَأَوْا.
٩٥٥ فِي مَصْدَرِ ٱلْمُعْتَلِّ عَيْنًا، وَ(ٱلْفِعَلْ) ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ (ٱلْحِوَلْ)
٩٥٦ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَٱحْكُمْ بِذَا ٱلْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ
٩٥٧ وَصَحَّحُوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَلْ) ... وَجْهَانِ، وَٱلْإِعْلَالُ أَوْلَى كَـ(ٱلْحِيَلْ)
٩٥٨ وَٱلْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا ٱنْقَلَبْ ... كَـ(ٱلْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ)، وَوَجَبْ.
٩٥٩ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ... وَيَا كَـ(مُوقِنٍ)، بِذَا لَهَا ٱعْتُرِفْ
٩٦٠ وَيُكْسَرُ ٱلْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ، كَمَا ... يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)
٩٦١ وَوَاوًا ٱثْرَ ٱلضَّمِّ رُدَّ ٱلْيَا مَتَى ... أُلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا.

---

٩٥٥ ـ **المُعْتَلِّ**: في (ج)٢/١٨٩ب: (المُعَلِّ)، وذكر الروايتين: الفتح الودودي ٢/٧٩٩. **وانظر**: ترجيح اللفظ الثاني، وأن ابن مالك يُطلق المعتل على المُعَلِّ في: شرح المرادي ٣/١٥٨٣ ـ والمكودي ٢/٩٣٥ ـ والأشموني ٤/٢٢٨.
ـ **والفِعَلْ**: **أي**: والفِعَلُ، وفي (ب)٥٨أ: (والفِعَلِ)، **قلتُ**: يظهر أنه سبق قلم.
٩٥٧ ـ قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/٣٨٧: «هذا الموضع ليس مُحَرَّرًا في (الخُلاصة)، ولا في غيرها من كتب الناظم»؛ لعدم ذكره شروط هذا الموضع.
٩٥٨ ـ **يُرْضَيَانِ**: كذا بضم أوله في (أ)٤٠أ، و(ب)٥٨ب، و(ظا)١٥٧أ، وعليه شرح: ابن الناظم ٣٤٢ ـ والمرادي ٣/١٥٨٧ ـ وابن عقيل ٢/١٩٨ ـ والهواري ٤/٣٤٦ ـ والمكودي ٢/٩٣٧ ـ والأشموني ٤/٢٣٠ ـ وابن طولون ٢/٤٢٦، وهو بفتح أوله في (د)٤١أ، و(ج)٢/١٩١أ، وكذا في الكافية الشافية ٤/٢١١٦، فقال في متنها: «إِذْ حُمِلَا عَلَى رَضِي وَالْمُعْطِي»، وشرحها على ذلك ٢/٣٨٤، وشرحها على ذلك الشاطبي ٩/١٤٤، وذكر الروايتين: حاشية الصبان ٤/٢٣٠.
٩٥٩ ـ **وَيَا**: في (أ)٤١أ: (أَوْ يَا).
ـ **اعْتُرِفْ**: كذا في جميع النسخ، ونص عليه في إعراب الألفية ١٧٩، وجاء بلفظ: (اعْتُرِفَ) في المطبوع من: شرح المرادي ٣/١٥٨٧ ـ وابن ابن القيم ٢/١٠٢٥ ـ والهواري ٤/٣٤٥ ـ والشاطبي ٩/٩٠٩ ـ وابن طولون ٢/٤٢٦ ـ والأشموني ٤/٣٠٦، ولم ينص هؤلاء الشراح على ضبطها.

٩٦٢ كـتـاءِ بانٍ مِنْ (رَمَىٰ) كـ(مَقْدُرَهْ)   كَذَا إِذَا كَـ(سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

٩٦٣ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِـ(فُعْلَىٰ) وَصْفَا   فَذَاكَ بِٱلْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَىٰ

فَصْلٌ(1)

٩٦٤ مِنْ لَامِ (فَعْلَىٰ) ٱسْمًا أَتَى ٱلْوَاوُ بَدَلْ   يَاءٍ، كَـ(تَقْوَىٰ)، غَالِبًا جَا ذَا ٱلْبَدَلْ

٩٦٥ بِٱلْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا   وَكَوْنُ (قُصْوَىٰ) نَادِرًا لَا يَخْفَىٰ

فَصْلٌ(2)

٩٦٦ إِنْ يَسْكُنِ ٱلسَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا   وَٱتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا ـ

٩٦٧ فَيَاءً ٱلْوَاوَ ٱقْلِبَنَّ مُدْغِمَا   وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا.

٩٦٨ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ   أَلِفًا ٱبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ ـ

---

(1) هـذا الفصل في اعتلال لام (فُعْلَى) بفتح الفاء وضمها.

٩٦٤ ـ **كَتَقْوَى**: في (ب)٥٨ب: (كَبَقْوَى)، ثم غُيِّر بخط آخر إلى: (كَتَقْوَى)، وفي (أ)٤١أ نُقِطت التاء بنقطتين من فوق، ونقطة من تحت، وفوقها «معًا»، **قلتُ**: البَقْوَى: هو الاسم من (بَقِيَ يَبْقَى بَقَاء). **انظر**: القاموس (بقي) ١٦٣١.

(2) هذا الفصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفًا، وإبدال النون ميمًا.

٩٦٨ ـ في الفتح الودودي ٢/ ٨٠٩: أن الإعلال المذكور في هذا البيت «مغاير لما قبله، فكان ينبغي أن يذكر له فصلًا يخصُّه؛ ولذلك عَقَدَ الموضِّح له فصلًا، وكذلك فعل الناظم في الكافية والتسهيل، ويوجد في نوادر نسخه هنا».

ـ **ياءٍ أَوْ وَاوٍ**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والكافية الشافية ٤/ ٢١٢٤، وكذا في: جميع شروح الألفية التي اطلعتُ عليها، سوى: شرح الشاطبي ٩/ ٢٢١ ـ وابن الجزري ص٤١٣ ـ وابن طولون ٢/ ٤٣٣، ففيها: (واوٍ أَوْ يَاءٍ).

ـ **أَصُلْ**: كذا بفتح فضم في (أ)٤١أ بخط ابن هشام، وفوقه «صح»، وكذا ضبطه بهاء الدين بن النَّحَّاس تلميذ ابن مالك صاحب النسخة المشهورة من الألفية، كما في حاشية الصبان ٤/ ٢٣٦ ـ والفتح الودودي ٢/ ٨١٠ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٠١، وهو بضم =

٩٦٩ إنْ حُرِّكَ ٱلتَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ ... إِعْلَالَ غَيْرِ ٱللَّامِ، وَهْيَ لَا يُكَفْ

٩٧٠ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ ٱلتَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

٩٧١ وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ وَفَعِلَا) ... ذَا (أَفْعَلٍ)، كَـ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلَا)

٩٧٢ وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (ٱفْتَعَلْ) ... وَٱلْعَيْنُ وَاوٌ - سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا ٱلْإِعْلَالُ ٱسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ ٱلِاسْمَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

= فكسر (أُصِلْ) في (ب)٥٩أ، و(د)٤١ب، و(ظ١)١٥٨أ، و(ج)١٩٥ب، وكذا في إعراب الألفية ص١٨١، وهو أنسب للشطر الثاني؛ ليسلم البيت من عيب سناد التوجيه [**انظر** معناه في التعليق على البيت ٤٢٥]، والضبط الأول هو ظاهر شرح ابن مالك للبيت في شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٥، إذ قال: «ومعنى (أصل): كان أَصْلًا»، وضَبْطُ هذا اللفظ بهذا المعنى في المعجمات هو (أَصُل) كـ(كَرُم) [**انظر** (أصل) في: تاج العروس ٧/ ٣٠٧]، أما الضبط الآخر فلا وَجْهَ له؛ لأنَّ الفعل لازمٌ لا يَصِحُّ بناؤه للمجهول؛ لعدم وجود ما ينوب عن فاعله؛ فلذا قال ابن هشام في حواشيه على الألفية [نقله عنه الفتح الودودي ٢/ ٨١٠، ولم أقف عليه]: «المتعيِّن (أَصُل)؛ لأنه لازم، فلا يُبنى للمفعول، ولم يُسْمَعْ فيه».

٩٦٩ ـ **التَّالي**: في (ظ١)١٥٨أ: (الثاني)، وكذا في: شرح المكودي ٢/ ٩٤٨ ـ ونسخة من شرح السيوطي ص٣٦٩. **وانظر**: الفتح الودودي ٢/ ٨١١.

٩٧١ ـ يريد بـ(فَعَلٍ) المصدَر الذي على وزن (فَعَلٍ)، ويريد بـ(فَعِلَا) الفعل الماضي الذي على وزن (فَعِلَ)، والألف فيه للإطلاق.

٩٧٣ ـ **ٱسْتُحِقّْ**: في إعراب الألفية ١٨٢ أنه (ٱسْتَحَقّْ) مبني للمعلوم، وهذا يؤدي إلى عيب سناد التوجيه، ولعله سبق قلم.

٩٧٤ ـ يقول: عينُ الاسم ـ الذي آخرُه زيادةٌ تختصُّ بالاسم ـ واجبٌ سلامتُها.

ـ **وعَيْنُ**: في حاشية (ظ١)١٥٩أ: «نسخة: (وقبل)».

ـ **آخِرُهُ**: كذا بالرفع في (أ)٤١ب، و(ب)٥٩أ، و(د)٤١ب، و(ج)٢/ ١٩٧ب، وكذا في شرح الهواري ٤/ ٣٥٩، وهو حَلُّ: ابن الناظم ٣٤٥ ـ والمرادي ٣/ ١٦٠١ ـ والسيوطي ص٣٧٠، وهو بالنصب في (ظ١)١٥٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٢٦٩ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٢ ـ واللوامع الشمسية ١٩٧ب ـ والفتح الودودي =

٩٧٥ وَقَبْلَ (بَا) ٱقْلِبْ مِيمًا ٱلنُّونَ إِذَا ... كَانَ مُسَكَّنًا، كَـ(مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)

فَصْلٌ(١)

٩٧٦ لِسَاكِنٍ صَحَّ ٱنْقُلِ ٱلتَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ ٱتٍ عَيْنَ فِعْلٍ، كَـ(أَبِنْ)

٩٧٧ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، وَلَا ... كَـ(ٱبْيَضَّ)، أَوْ (أَهْوَى) بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٨ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا ٱلْإِعْلَالِ ٱسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

٩٧٩ وَ(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كَـ(ٱلْمِفْعَالِ). ... وَأَلِفَ (ٱلْإِفْعَالِ، وَٱسْتِفْعَالِ) ـ

٩٨٠ أَزِلْ لِذَا ٱلْإِعْلَالِ، وَٱلتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِٱلنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٩٨١ وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ ٱلْحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِهِ ـ أَيْضًا ـ قَمِنْ

= ٢/ ٨١٥ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢٠٣، وهو حَلٌّ: ابن ابن القيم ٢/ ١٠٣٨ ـ وابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ـ وابن الجزري ص٤١٥ ـ والأشموني ٤/ ٢٣٩ ـ وابن طولون ٢/ ٤٣٨.

٩٧٥ ـ **بَتَّ**: كذا في: (أ)٤١ب، و(ب)٥٩ب، و(د)٤٢أ، و(ظا) ١٥٩أ، وكذا في: شرح المرادي ٣/ ١٦٠٣ ـ وابن ابن القيم ٢/ ١٠٣٨ ـ وابن عقيل ٢/ ٢٠٣ ـ والهواري ٤/ ٣٦٠ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٣ ـ وابن الجزري ص٤١٥ ـ والسيوطي ص٣٧٠، وهو بلفظ: (بَثَّ) في: (ظ٢) ٢٢٤ب، و(ج)٢/ ١٩٩أ، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٢٧٨ ـ وإعراب الألفية ص١٨٢، وذَكَرَ الروايتين مع ترجيح الثانية معنًى: إتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٨٠ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٢٠٤ ـ والفتح الودودي ٢/ ٨١٥.

(١) هذا الفصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما.

٩٧٦ ـ **ٱتٍ**: هو (آتٍ) اسم فاعل من (أَتى)، وأصله (أَات)، فخُفِّفَتْ همزته بنقل حركتها إلى التنوين قبلها، فكُتِبَتْ همزة وصل.

٩٧٨ ـ **مُضَارِعًا**: في حاشية (ب)٥٩ب: «المضارع، خ».

٩٨٠ ـ **رُبَّما**: كذا في جميع نسخ التحقيق، والشروح التي اطلعت عليها، سوى: شرح المكودي ٢/ ٩٥٨ ـ وابن الجزري ص٤١٧ ـ وإعراب الألفية ص١٨٣، ففيها: (نَادِرًا)، وقال المكودي وخالد: «وفي بعض النسخ: (رُبَّمَا)»، وفي حاشية (ب)٥٩ب بخط آخر: «(نَادِرًا) صح».

٩٨١ ـ **لِإفْعَالٍ**: في (د) ٤٢أ: (لأَفعال). **قلتُ**: هو تصحيف، ولعلّه سبق قلم. =

٩٨٢ نَحْوُ (مَبِيعٍ، وَمَصُونٍ)، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي ٱلْوَاوِ، وَفِي ذِي ٱلْيَا ٱشْتَهَرْ

٩٨٣ وَصَحِّحِ (ٱلْمَفْعُولَ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا) ... وَأَعْلِلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ ٱلْأَجْوَدَا

٩٨٤ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا (ٱلْفُعُولُ) مِنْ ... ذِي ٱلْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اَوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

٩٨٥ وَشَاعَ نَحْوُ (نُيَّمٍ) فِي (نُوَّمِ) ... وَنَحْوُ (نُيَّامٍ) شُذُوذُهُ نُمِي

فَصْلٌ(١)

٩٨٦ ذُو ٱللِّينِ فَا تَا فِي ٱفْتِعَالٍ أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي ٱلْهَمْزِ نَحْوُ (ٱئْتَكَلَا)

٩٨٧ طَا تَا ٱفْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي (ٱدَّانَ، وَٱزْدَدْ، وَٱدَّكِرْ) دَالًا بَقِي

= ـ مِنَ الحَذْفِ ومِنْ نَقْلِ: كذا في (أ)٤١ب، و(ب)٥٩ب، و(د)٤٢أ، و(ظ١)١٦٠أ، و(ظ٢)٢٢٥أ، وكذا في: الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٢ ـ وشرح الهواري ٤/ ٣٦٥ ـ والشاطبي ٩/ ٣٣٦ ـ وابن الجزري ص٤١٧ ـ والأشموني ٤/ ٢٤٤ ـ والسيوطي ص٣٧١ ـ وابن طولون ٢/ ٤٤٣، وغُيِّر في (ب) بخط آخر إلى الرواية الأخرى، وهو بلفظ: (مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ حَذْفٍ) في (ج) ٢/ ٢٠٠ب، وكذا في: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٥ ـ والمكودي ٢/ ٩٥٨ ـ وإعراب الألفية ص١٨٣.

ـ قَمِنْ: في إعراب الألفية ص١٨٣ ـ واللوامع الشمسية ٢٠١أ أنه خبر مرفوع، وضُبط في (ب)٥٩ب: (قَمِنٌ) بفتح النون وسكونها.

٩٨٤ ـ **الفُعُولُ**: في (د)٤٢أ ـ وشرح ابن طولون ٢/ ٤٤٦ (المَفْعُولُ). **قلتُ**: هو تحريف.

(١) هذا الفصل في إبدالِ فاءِ (الافتعالِ) تاءً، وإبدالِ تائِهِ طاءً.

٩٨٦ ـ يقول في الشطر الأول: حرفُ اللِّينِ ـ إذا كان فاءً في (افْتِعالٍ) ـ يُبْدَلُ تاءً.

ـ **أُبْدِلا**: كذا بالضم في (ب)٦٠أ، و(ج)٢/ ٢٠٢ب، وكذا في: شرح الشاطبي ٩/ ٣٦٥ ـ وإعراب الألفية ص١٨٤، وهو في (د)٤٢ب: (أَبْدِلا) بالفتح، فهو فعل أمر، وأصله: أَبْدِلَنْ.

ـ **ذِي الهَمْزِ**: في (د)٤٢ب: (ذا الهَمْزُ) بالرفع.

٩٨٧ ـ يقول في الشطر الأول: تاءُ (الافتِعَالِ) ـ إذا كان بعدَ حرفٍ مُطْبَقٍ ـ يُرَدُّ طاءً.

فَصْلٌ(١)

٩٨٨ فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ(وَعَدْ) ... اِحْذِفْ، وَفِي كَـ(عِدَةٍ) ذَاكَ اطَّرَدْ

٩٨٩ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩٠ (ظَلْتُ، وَظِلْتُ) فِي (ظَلِلْتُ) اسْتُعْمِلَا ... وَ(قِرْنَ) فِي (اقْرِرْنَ)، وَ(قَرْنَ) نُقِلَا

الْإِدْغَامُ

٩٩١ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ، لَا كَمِثْلِ: (صُفَفِ).

٩٩٢ وَ(ذُلُلٍ، وَكِلَلٍ، وَلَبَبِ) ... وَلَا كَـ(جُسَّسٍ)، وَلَا كَـ(اخْصُصَ ابِي).

٩٩٣ وَلَا كَـ(هَيْلَلَ)، وَشَذَّ فِي (أَلِلْ) ... وَنَحْوِهِ، فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

---

(١) هذا الفصل في الإعلال بالحذف.

٩٨٨ـ إِحْذِفْ: همزته همزة وصل، وقُطِعت لأنها جاءت في أول العجز.

٩٩٠ـ يقول في الشطر الثاني: (قِرْنَ) استُعمِلَ في (اقْرِرْنَ)، وقد نُقِل (قَرْنَ) فيه أيضًا.

ـ اقْرِرْنَ: في (ب)٦٠ب: (اقْرَرْنَ). قلتُ: هو تصحيف.

٩٩٢ـ كَـاخْـصُـصَ ابِـي: كذا في (أ)٤٢أ، و(ج)٢/ ٢٠٥ب، وهو في (ب)٦٠ب: (كاخْصُصِ ابِي)، وفي (د)٤٢ب: (كاخْصُصْ أَبِي)، قلتُ: الصواب ما في (أ) و(ج)، وهو ما في شروح الألفية التي اطلعتُ عليها؛ لأن حركةَ الصادِ الثانية حركةُ نقلٍ من همزة (أَبِي) المخفَّفة بالحذف، لا حركةُ تخلُّص من الساكنين، أما تسكينها فيزيل موضع التمثيل. انظر: شرح المكودي ٢/ ٩٧٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وشرح السيوطي ص٣٧٤ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢١٠.

٩٩٣ـ كَهَيْلَلَ: في (ب)٦٠ب: (كَهَيْلَلٍ). قلتُ: الصوابُ الفتحُ؛ لأنه فعلٌ ماضٍ، معناه: أكثرَ من التهليل، وهو ملحق بـ(دَحْرَجَ)، وليس اسمًا، انظر: شرح الهواري ٤/ ٣٧٨ ـ والمكودي ٢/ ٩٧٢ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وحاشية الصبان ٤/ ٢٦١.

ـ أَلِلْ: أي: أَلِلَ، وفي (ب)٦٠ب: (أَلِلٍ). قلتُ: الصواب فتح اللام الأخيرة؛ لأنه فعل ماض، لا اسم. انظر: شرح المكودي ٢/ ٩٧٣ ـ وإعراب الألفية ص١٨٦ ـ وحاشية الخضري ٢/ ٢١١.

٩٩٤ وَ(حَيِيَ) ٱفْكُكْ وَٱدَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ (تَتَجَلَّى، وَٱسْتَتَرْ)

٩٩٥ وَمَا بِتَاءَيْنِ ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا، كَـ(تَبَيَّنُ ٱلْعِبَرْ)

٩٩٦ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ ٱلرَّفْعِ ٱقْتَرَنْ

٩٩٧ نَحْوُ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ)، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ ٱلْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

٩٩٨ وَفُكَّ (أَفْعِلْ) فِي ٱلتَّعَجُّبِ ٱلْتُزِمْ وَٱلْتُزِمَ ٱلْإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمّْ)

* * *

٩٩٩ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ ٱلْمُهِمَّاتِ ٱشْتَمَلْ

١٠٠٠ أَحْصَى مِنَ ٱلْكَافِيَةِ ٱلْخُلَاصَهْ كَمَا ٱقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠١ فَأَحْمَدُ ٱللهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٢ وَآلِهِ ٱلْغُرِّ ٱلْكِرَامِ ٱلْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ ٱلْمُنْتَخَبِينَ ٱلْخِيَرَهْ

---

٩٩٧ - حَلَلْتُ: في (د)٤٣أ (حَلَلْتَ) بفتح التاء، وعليها شرح: الفتح الودودي ٢/٨٣٦، وهو في شرح الشاطبي ٩/٤٧٠: «حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ»، وجاء في شرح السيوطي ص٣٧٥: «(حَلَلْنَ ما حَلَلْنَهُ) بالنون»، وأظنُّ أن السيوطي عنى بقوله: (بالنون) الفعل الثاني فقط، فهو كرواية الشاطبي، ولكنَّ المحقِّق جعل الفعلين بالنون.

الفهارس[1]

---

(١) أحلتُ في هذه الفهارس إلى أرقام الأبيات، ما عدا فهرس الموضوعات، فأحلت فيه إلى أرقام الصفحات.

١ ـ فهرس الآيات(١)

(١) وضعتُ خطًّا تحت النص المستشهد به من الآية.

٢ ـ فهرس الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّة(١)

البيت المستشهد به		رقم البيت
لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ	وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعداءِ	٣٠٢
على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهِمْ	فَنَدْلًا ـ زُرَيْقُ ـ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ	٢٩٢
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا	صدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو	١٠٨
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا	فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ	٣٩٨
أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا	٥٣٩

(١) وضعتُ خطًّا تحت النص المستشهد به من البيت.

٣ ـ فهرس أعلام العقلاء

٤ ـ فهرس أعلام غير العقلاء

اسم العلم	رقم البيت	اسم العلم	رقم البيت
ـ أَذْرِعَات :	٤٢	ـ طُور سِينَاء :	٣٨٥
ـ أَصْبَهان :	٦٦٣	ـ عَدَن :	٧٣
ـ أم عِرْيَط :	٨٠	ـ العَقَبَة :	١١١
ـ بَرَّة :	٨١	ـ عِلِّيُّون :	٣٧
ـ بَنَات أَوْبَرَ :	١٠٨	ـ فَجَارِ :	٨١
ـ ثُعالة :	٨٠	ـ اللَّات :	١٠٧
ـ جُور :	٦٦٥	ـ لاحِق :	٧٣
ـ سَبُعان :	٩٦٢	ـ هَيْلة :	٧٣
ـ سَقَر :	٦٦٥	ـ واشِق :	٧٣
ـ شَدْقَم :	٧٣	ـ اليَمَن :	٢٧٤

٥ ـ فهرس الأمثلة النحويَّة

المثل	رقم البيت	المثل	رقم البيت
ـ كُنْتُه :	٦٤	ـ لَيْسي :	٦٨
ـ كيف زيدٌ؟ :	١٣٧	ـ ما أوفى خليلينا! :	٤٧٥
ـ لا تكن جَلْدًا وتُظْهِرَ الجزَع :	٦٨٨	ـ ما بي أنتَ مَعْنِيًّا :	١٥٩
ـ لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلا :	٣٢٠	ـ ما خِلٌّ لنا :	١٢٦
ـ لا حبَّذا :	٤٩٣	ـ ما زكا إلا فتاةُ ابنِ العَلا :	٢٣٣
ـ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ :	١٩٩	ـ ما كان أَصَحَّ علمَ مَن تقدَّما! :	١٥٤
ـ لا يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلا :	٣٤٠	ـ ما لباغٍ مِن مَفَرّ :	٣٧٠
ـ لَدُنِي :	٧١	ـ ما لنا إلا اتباعُ أحمدا :	١٣٥
ـ لِزُهْدٍ ذا قَنِع :	٣٠٠	ـ مُبْتغي جاهٍ ومالًا مَن نَهَض :	٤٣٦
ـ لكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنٍ :	١٧٥	ـ محمودُ المقاصدِ الوَرِع :	٤٣٩
ـ لِلأيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَف :	٩١٣	ـ مُخْلِصًا زيدٌ دعا :	٣٤٤
ـ لم أكنْ في مِرْبَعٍ بل تَيْها :	٥٥٥	ـ مُدُّ حِنْطةٍ غِذا :	٣٥٨
ـ لَمْ تَرَهْ :	٩٣٦	ـ مَدَّه فامتدَّا :	٢٧١
ـ لَمْ تكوني لِترومي مَظْلِمهْ :	٤٥	ـ مُرَّ بالذي مَرَرْتُ فهو بَرّ :	١٠٥
ـ لم يَبْدُ امرؤٌ لكنْ طَلا :	٥٤٢	ـ المرتقي مَكارما :	٤٦
ـ لم يَفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِي :	٣٢٥	ـ مُرَوَّع القلب :	٣٨٩
ـ لِمَهْ؟ :	٩٣٦	ـ مُسْرعًا ذا راحلٌ :	٣٤٤
ـ لنْ أهابا :	٢٣	ـ المطواعَ مِرْ :	٩٠٨
ـ لن ترى في الناس من رفيقِ أَوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيق :	٥٠٥	ـ المعطى كَفافًا يكتفي :	٤٣٨
ـ له عليَّ ألفٌ عُرْفا :	٢٩٦	ـ مِمَّن أنتَ خيرٌ؟ :	٥٠٣
ـ لو يفي كفى :	٧١١	ـ مَن بَتَّ انبذا :	٩٧٥
ـ لي بكًا بكاءَ ذاتِ عُضْله :	٢٩٧	ـ مَن ذا أسعيدٌ أم علي؟ :	٥٧١
ـ لي إلفانِ بابنين :	٧٥٢	ـ مَن عندكما؟ :	١٣٦
ـ لي وَطَر :	١٣٢	ـ مَن عندي الذي ابنُه كُفِل :	٩٧
ـ ليتَ فيها ـ أو هنا ـ غيرَ البذي :	١٧٦	ـ مَن قرا؟ :	٢٢٩
ـ لَيْتِي :	٦٩	ـ مَن لي مُنْجِدا :	١٣١
		ـ مَن نرجو يَهَب :	١٠٣

المثل	رقم البيت
ـ مَن يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَن:	٥٧٢
ـ مَنَوَيْنِ عسلًا وتمرًا:	٣٥٧
ـ مَهْ:	٦٢٧
ـ مهما يكن من شيء:	٧١٢
ـ نحن ـ العُرْبَ ـ أسخى من بَذَل:	٦٢١
ـ نُطقي اللهُ حَسْبي وكفى:	١٢٠
ـ نِعْمَ عُقْبى الكرما:	٤٨٦
ـ نِعْمَ الفتاةُ:	٢٣٦
ـ نِعْمَ الفتى:	٢٢٥
ـ نِعْمَ قومًا معشرُه:	٤٨٧
ـ نِعْمَ ما يقول الفاضلُ:	٤٨٩
ـ نِيلَ خيرُ نائل:	٢٤٢
ـ هل فتًى فيكم؟:	١٢٦
ـ هم سَراةٌ شُعرا:	١٤٢

المثل	رقم البيت
ـ هُنْ إذا اعتلى:	٤٠٣
ـ هُنا امْكُثْ أَزْمُنا:	٣٠٣
ـ هيهاتَ:	٦٢٨
ـ وامَنْ حَفَر ـ بِئرَ زمزم:	٦٠٢
ـ وَحْدكَ اجتهِد:	٣٣٦
ـ وقى اللهُ البطل:	٧٢٤
ـ وُوفِيَ الأَشُدّ:	٩٤٨
ـ وَيْ:	٦٢٨
ـ يا غلامُ يعمرا:	٥٣٨
ـ يا قومُ اخْشَوُنْ:	٦٤٣
ـ يا لَلْمرتضى:	٥٩٨
ـ يُحْسنانِ ويُسِيءُ ابناكا:	٢٨١
ـ يَرُعْنَ مَنْ فُتِن:	٢٠
ـ يَشَمّ:	١٢

٦ ـ فهرس الأحكام النحوية

- الباب (بابه): ٤٤١، ٤٤٧

٧ ـ فهرس موازنة أسماء أبواب الألفية بأسماء أبواب الكافية الشافية(١)

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
• [المقدمة]: ١ ـ ٧	• [المقدمة]: ١/ ١٥٥
• الكلام وما يتألَّف منه: ٨ ـ ١٤	• الكلام وما يتألَّف منه: ١/ ١٥٧
• المُعْرَبُ والمَبْنِيّ: ١٥ ـ ٥١	• الإعراب والبناء وما يتعلَّق بذلك: ١/ ١٥٥
• النكرة والمعرفة: ٥٢ ـ ٧١	• النكرة والمعرفة: ١/ ٢٢٢
• العَلَم: ٧٢ ـ ٨١	• فصل العَلَم: ١/ ٢٤٦
• اسم الإشارة: ٨٢ ـ ٨٧	• فصل في اسم الإشارة: ١/ ٣١٤
• الموصول: ٨٨ ـ ١٠٥	• الموصول: ١/ ٢٥٢
• المُعَرَّف بأداة التعريف: ١٠٦ ـ ١١٢	• فصل في المُعَرَّف بالأداة: ١/ ٣١٩
• الابتداء: ١١٣ ـ ١٤٢	• الابتداء: ١/ ٣٣٠
• (كان) وأخواتها: ١٤٣ ـ ١٥٧	• الأفعالُ الرافعةُ الاسمَ الناصبةُ الخبرَ: ١/ ٣٨٠
• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهاتُ بليس: ١٥٨ ـ ١٦٣	• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهات بليس: ١/ ٤٣٠
• أفعال المقارَبة: ١٦٤ ـ ١٧٣	• أفعال المقارَبة: ١/ ٤٤٩
• (إنَّ) وأخواتها: ١٧٤ ـ ١٩٦	• الحروفُ الناصبةُ الاسمَ الرافعةُ الخبرَ: ١/ ٤٧٠

---

(١) أَحَلْتُ إلى الألفية بذكر أرقام الأبيات، وأما الكافية الشافية فذكرتُ الجزء والصفحة (مع شرح ناظمها)، واعتمدت فيها على عناوين النسخة التي اتخذها المحقِّق أصلًا، وهي تُصوِّر الكافية الشافية وشرحها قبل تغييرات ابن مالك، ومن الملحوظ أن بين عناوينها وعناوين (الكافية الشافية) المطبوعة وحدها اختلافاتٍ يسيرة.

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
(لا) التي لنفي الجِنْس: ١٩٧ ـ ٢٠٥	(لا) العاملةُ عمَلَ (إنَّ): ١/ ٥١٩
(ظَنَّ) وأخواتها: ٢٠٦ ـ ٢١٩	الأفعالُ التي تنصبُ المبتدأَ والخبَرَ مفعولَيْن: ٢/ ٥٤١
أعلَمَ وأَرَى: ٢٢٠ ـ ٢٢٤	(أَعْلَمَ) وما جرى مجراه: ٢/ ٥٦٩
الفاعل: ٢٢٥ ـ ٢٤١	الفاعل: ٢/ ٥٧٦
النائب عن الفاعل: ٢٤٢ ـ ٢٥٤	النائب عن الفاعل: ٢/ ٦٠٢
اشتغال العامل عن المعمول: ٢٥٥ ـ ٢٦٦	اشتغال العامل عن المعمول: ٢/ ٦١٤
تعدِّي الفعلِ ولزومُهُ: ٢٦٧ ـ ٢٧٧	تعدِّي الفعلِ ولزومُهُ: ٢/ ٦٢٩
التنازع في العمل: ٢٧٨ ـ ٢٨٥	التنازع في العمل: ٢/ ٦٤١
المفعول المطلق: ٢٨٦ ـ ٢٩٧	المفعول المطلق، وهو المصدر: ٢/ ٦٥٣
المفعول له: ٢٩٨ ـ ٣٠٢	المفعول له: ٢/ ٦٧٠
المفعول فيه، وهو المسمَّى: ظَرْفًا: ٣٠٣ ـ ٣١٠	المفعولُ فيه، وهو الظَّرْف: ٢/ ٦٧٤
المفعول معه: ٣١١ ـ ٣١٥	المفعول معه: ٢/ ٦٨٧
الاستثناء: ٣١٦ ـ ٣٣١	الاستثناء: ٢/ ٧٠٠
الحال: ٣٣٢ ـ ٣٥٥	الحال: ٢/ ٧٢٦
التمييز: ٣٥٦ ـ ٣٦٣	التمييز: ٢/ ٧٦٧
حروف الجَرِّ: ٣٦٤ ـ ٣٨٤	حروف الجَرِّ: ٢/ ٧٨٠
الإضافة: ٣٨٥ ـ ٤١٩	الإضافة: ٢/ ٨٩٨
المضاف إلى ياء المتكلِّم: ٤٢٠ ـ ٤٢٣	فصل في الإضافة إلى ياء المتكلِّم: ٢/ ٩٩٧
إعمال المصدر: ٤٢٤ ـ ٤٢٧	إعمال المصدر: ٢/ ١٠١١
إعمال اسم الفاعل: ٤٢٨ ـ ٤٣٩	إعمال اسم الفاعل: ٢/ ١٠٢٧
أبنية المصادر: ٤٤٠ ـ ٤٥٦	فصل في مصادر الفعل الثلاثي: ٤/ ٢٢٢١، وفصل في تصريف الفعل غير الثلاثي ٤/ ٢٢٣٤

أبواب الألفية	أبواب الكافية الشافية
ما لا ينصرف: ٦٤٩ ـ ٦٧٥	ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣/ ١٤٣١
إعراب الفعل: ٦٧٦ ـ ٦٩٤	إعراب الفعل: ٣/ ١٥١٣
عوامل الجَزْم: ٦٩٥ ـ ٧٠٨	عوامل الجَزْم: ٣/ ١٥٦٠
فصل (لو): ٧٠٩ ـ ٧١١	فصل في (لو): ٣/ ١٦٢٨
(أمَّا) و(لَوْلَا) و(لَوْمَا): ٧١٢ ـ ٧١٦	فصل في (لَمَّا) و(أمَّا): ٣/ ١٦٤٢، وفصل في (لَوْلَا) و(لَوْمَا) وما يتعلَّق بهما: ٣/ ١٦٤٩
الإخبار بالذي والألف واللام: ٧١٧ ـ ٧٢٥	الإخبار بالذي وفروعه: ٤/ ١٧٧٠
العدد: ٧٢٦ ـ ٧٤٥	العدد: ٣/ ١٦٥٦
(كم) و(كَأَيِّنْ) و(كذا): ٧٤٦ ـ ٧٤٩	(كم) و(كَأَيِّنْ) و(كذا): ٤/ ١٧٠١
الحكاية: ٧٥٠ ـ ٧٥٧	الحكاية: ٤/ ١٧١٤
التأنيث: ٧٥٨ ـ ٧٧٠	التذكير والتأنيث: ٤/ ١٧٣٠
المقصور والممدود: ٧٧١ ـ ٧٧٧	المقصور والممدود: ٤/ ١٧٥٧
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا: ٧٧٨ ـ ٧٩٠	كيفية التثنية وجَمْعَيِ التصحيح: ٤/ ١٧٧٩
جمع التكسير: ٧٩١ ـ ٨٣٢	جمع التكسير وما يتعلَّق به: ٤/ ١٨٠٧
التصغير: ٨٣٣ ـ ٧٥٤	التصغير: ٤/ ١٨٩١
النَّسَب: ٨٥٥ ـ ٨٨٠	النَّسَب: ٤/ ١٩٢٨
الوَقْف: ٨٨١ ـ ٨٩٩	الوَقْف: ٤/ ١٩٧٩
الإمالة: ٩٠٠ ـ ٩١٤	الإمالة: ٤/ ١٩٦٧
التصريف: ٩١٥ ـ ٩٣٧	فصل يبيَّن فيه ما يُصرَّف وما لا يُصرَّف وما يتعلَّق بذلك: ٤/ ٢٠١٢
فصل في زيادة هَمْز الوصل: ٩٣٨ ـ ٩٤٢	فصل في زيادة همزة الوَصْل وتمييزها من همزة القطع: ٤/ ٢٠٧١
الإبدال: ٩٤٣ ـ ٩٦٣	الإبدال: ٤/ ٢٠٧٧

٨ ـ فهرس ما بقي في الألفية من أبيات الكافية الشافية بلفظه

(عددها ٢٢٣ بيتٍ)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٣٠	٢٥١	٢٨٢	٣٥٠	٤٢٨	٥٠٣
٦٦	٢٥٢	٢٨٤	٣٥١	٤٣٦	٥٠٧
٦٧	٢٥٤	٢٨٥	٣٥٤	٤٣٧	٥٠٩
١٤٤	٢٥٥	٣٠٩	٣٦٤	٤٣٨	٥١١
١٥٢ (١)	٢٥٦	٣١٤	٣٦٦	٤٣٩	٥١٢
١٩٥	٢٥٧	٣١٥	٣٧١	٤٧٠	٥١٣
٢٠٥	٢٥٨	٣٢١	٣٧٢	٤٧٢	٥١٤
٢٣٠	٢٦٠	٣٢٢	٣٧٧	٤٧٣	٥١٦
٢٣٣	٢٦١	٣٢٣	٣٨٣	٤٧٤	٥١٧
٢٣٥	٢٦٢	٣٢٤	٣٨٥	٤٧٥	٥١٨
٢٣٦	٢٦٣	٣٢٨	٤١٠	٤٧٨	٥٢٤
٢٣٩	٢٦٥	٣٣٠	٤١٢	٤٨٣	٥٢٥
٢٤٤	٢٧٥	٣٣٥	٤١٣	٤٨٤	٥٢٨
٢٤٥	٢٧٨	٣٣٦	٤١٥	٤٩١	٥٣٣
٢٤٦	٢٧٩	٣٤٠	٤١٦	٤٩٣	٥٤٠
٢٤٧	٢٨٠	٣٤٣	٤١٧	٤٩٧	٥٤٢
٢٤٨	٢٨١	٣٤٤	٤٢٣	٥٠٢	٥٤٣

(١) شطره الأول من البيت نفسه وأهمل ابن مالك شطره الثاني، وأما الشطر الثاني فمن بيت من باب (إنَّ وأخواتها) أهمل ابن مالك شطره الأول.

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٥٤٨	٦٣٣	٧٢٥	٧٧٧	٨٤٤	٩٣٨
٥٥٢	٦٣٥	٧٢٩	٧٧٩	٨٤٧	٩٣٩
٥٥٥	٦٣٩	٧٣٠	٧٨٦	٨٤٨	٩٥٥
٥٦١	٦٤١	٧٣١	٧٨٧	٨٥١	٩٥٦
٥٦٢	٦٤٢	٧٣٢	٧٨٩	٨٦٦	٩٥٧
٥٦٤	٦٤٣	٧٣٣	٧٩٣	٨٧٣	٩٦٨
٥٦٥	٦٤٤	٧٣٤	٧٩٥	٨٧٥	٩٧٢
٥٦٦	٦٤٥	٧٣٨	٧٩٦	٨٨٦	٩٧٤
٥٧٧	٦٤٦	٧٣٩	٧٩٧	٨٨٩	٩٧٦
٥٨٢	٦٤٧	٧٤٠	٧٩٨	٨٩١	٩٨١
٥٨٤	٦٤٨	٧٤١	٨٠٠	٨٩٢	٩٨٢
٥٨٦	٦٥٥	٧٤٢	٨٠٥	٨٩٥	٩٨٣
٥٨٩	٦٨٠	٧٥١	٨١٢	٨٩٧	٩٨٥
٦٠٢	٦٨٢	٧٥٣	٨١٣	٩٠١	٩٨٩
٦٠٤	٦٨٥	٧٥٤	٨١٤	٩١١	٩٩٤
٦٠٥	٦٨٩	٧٥٥	٨١٩	٩١٢	٩٩٨
٦٠٧	٦٩٠	٧٥٨	٨٢٥	٩١٤	
٦١٧	٦٩٢	٧٧١	٨٢٧	٩١٨	
٦١٨	٦٩٤	٧٧٢	٨٢٩	٩٣٢	
٦١٩	٦٩٩	٧٧٣	٨٣٦	٩٣٣	
٦٣٢	٧٢٣	٧٧٤	٨٤٢	٩٣٦	

٩ ـ فهرس ما بقي في الألفيَّة من أبيات الكافية الشافية بأغلب لفظه

(عددها ١٠٦ بيتٍ)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
٨٢	٣٣٧	٤٢٢	٥٤٩	٦٩٦	٨٧٤
١٤٥	٣٤١	٤٢٦	٥٥١	٧٠٧	٨٧٦
١٧٠	٣٤٢	٤٣٠	٥٥٧	٧٠٨	٩٠٢
٢٠٤	٣٤٧	٤٣٤	٥٨٣	٧١٥	٩١٠
٢٣٢	٣٤٨	٤٣٥	٥٨٥	٧٢٦	٩٢٢
٢٣٤	٣٥٧	٤٧١	٥٨٨	٧٣٧	٩٢٩
٢٤١	٣٥٨	٤٧٩	٥٩٢	٧٥٠	٩٤٦
٢٥٣	٣٦١	٤٩٠	٥٩٣	٧٥٢	٩٥٠
٢٥٩	٣٦٥	٤٩٤	٥٩٦	٧٥٦	٩٥٤
٢٦٤	٣٧٤	٥٠٨	٦٠٣	٧٥٩	٩٦٤
٢٦٦	٣٧٥	٥١٠	٦٠٩	٧٦٣	٩٦٥
٢٦٨	٣٨٤	٥٢٢	٦١٥	٧٦٨	٩٨٤
٢٧١	٣٩٣	٥٢٧	٦١٦	٧٨٨	٩٩٠
٢٧٤	٣٩٥	٥٢٩	٦٤٠	٨٢٠	٩٩٥
٢٩٠	٤٠٤	٥٤١	٦٥٠	٨٢٣	٩٩٦
٢٩٤	٤١١	٥٤٤	٦٥٨	٨٢٤	٩٩٧
٣٠١	٤١٤	٥٤٥	٦٦٢	٨٣١	
٣٢٩	٤٢١	٥٤٦	٦٨٧	٨٧٢	

١٠ ـ فهرس ما بقي في الألفيَّة من أشطر الكافية الشافية بلفظه(١)

(عددها ٢٨ شطرًا)

البيت	البيت	البيت	البيت	البيت	البيت
١/١٣٨	٢/٢٩٢	١/٣٨٦	١/٧٠٦	١/٨٢٢	١/٨٩٣
١/١٩٠	٢/٣٢٥	١/٥٥٦	١/٧١٠	١/٨٤٣	١/٩٢٧
١/٢٣١	١/٣٣١	١/٥٧٣	١/٧٢٤	١/٨٧٨	١/٩٣٧
٢/٢٣٧	١/٣٣٤	١/٦٥٢	١/٧٦١	١/٨٨٣	
١/٢٧٢	١/٣٧٩	١/٦٨٨	١/٨٠١	١/٨٩٠	

(١) الرقم الأول للبيت، والرقم الثاني للشطر.

١١ ـ فهرس عدد الأبيات في كل باب وفصل من أبواب الألفية وفصولها، وكم بقي فيها من أبيات الكافية الشافية(١)

الباب	العدد	الباب	العدد
• [المقدمة]	٠/٧	• اشتغال العامل عن المعمول	١٢/١٢
• الكلام وما يتألَّف منه	٠/٧	• تعدِّي الفعل ولزومه	٥/١١
• المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ	٠/٧	• التنازُع في العمل	٧/٨
• النكرة والمعرفة	١/٣٧	• المفعول المُطْلَق	٣/١٢
• العَلَم	٠/١٠	• المفعول له	١/٥
• اسم الإشارة	١/٦	• المفعول فيه	١/٨
• الموصول	٠/١٨	• المفعول معه	٢/٥
• المُعَرَّف بأداة التعريف	٠/٧	• الاستثناء	٩/١٦
• الابتداء	١/٣٠	• الحال	١٤/٢٤
• (كان) وأخواتها	٣/١٥	• التَّمْييز	٣/٨
• ما ولا ولاتَ وإنِ المشبَّهات بليس	٠/٦	• حروف الجَرِّ	١١/٢١
• أفعال المقارَبة	١/١٠	• الإضافة	١٣/٣٥
• (إنَّ) وأخواتها	٢/٢٣	• المضاف إلى ياء المتكلِّم	٣/٤
• (لا) التي لنفي الجِنْس	٢/٩	• إعمال المَصْدَر	٣/٤
• ظن وأخواتها	٠/١٤	• إعمال اسم الفاعل	٨/١٢
• (أَعْلَمَ وأَرَى)	٠/٥	• أبنية المصادر	٠/١٧
• الفاعل	٩/١٧	• أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبَّهة بها	٠/١٠
• النائب عن الفاعل	٩/١٣		

(١) الرقم الأول لعدد أبيات الباب أو الفصل في الألفية، والرقم الثاني لعدد الأبيات التي استعان فيها ابن مالك بأبيات الكافية الشافية.

الباب	العدد
الصفة المشبَّهة باسم الفاعل	٤/٧
التعجُّب	٦/١١
(نعم وبئس) وما جرى مجراهما	٤/١١
أَفْعَلُ التفضيلِ	٣/١٠
النَّعت	١١/١٤
التوكيد	٧/١٤
العَطْف	٠/٦
عَطْف النَّسَق	١٧/٢٥
البَدَل	٢/٨
النداء	٥/١٢
فصل	٤/٧
المنادى المضافُ إلى ياء المتكلِّم	٢/٣
أسماءٌ لازَمَتِ النداءَ	١/٣
الاستغاثة	٠/٣
النُّدْبة	٥/٧
الترخيم	٦/١٢
الاختصاص	٠/٢
التحذير والإغراء	٠/٥
أسماء الأفعال والأصوات	٢/٨
نُونَا التوكيدِ	١١/١٤
ما لا ينصرف	٥/٢٧
إعراب الفعل	٩/١٩
عوامل الجَزْم	٥/١٤
فصل لَوْ	١/٣
أمّا ولَوْلَا ولَوْمَا	١/٥
الإخبار بالذي والألف واللام	٣/٩
العدد	١٣/٢٠
كم وكَأَيِّنْ وكذا	٠/٤
الحكاية	٧/٨
التأنيث	٥/١٣
المقصور والممدود	٥/٧
كيفية تثنية المقصور والممدود	٥/١٣
جمع التكسير	٢٠/٤٢
التصغير	٧/٢٢
النَّسَب	٧/٢٦
الوَقْف	٩/١٩
الإمالة	٦/١٥
التصريف	٨/٢٣
فصل في زيادة هَمْزِ الوصل	٢/٥
الإبدال	٦/٢١
فصل	٢/٢
فصل	٣/١٠
فصل	٦/١٠
فصل	٠/٢
فصل	٢/٣
الإدغام	٥/٨
[الخاتمة]	٠/٤

١٢ ـ فهرس ما أسقطه ابن مالك في الألفية من فصول الكافية الشافية

(عددها ١٨ فصلًا، وأجزاء من بابَيْـنِ)

الفصل	موضعه في الكافية
• فصل في ضمير الشأن	١/ ٢٣٣
• فصل في الضمير المسمَّى فصلًا	١/ ٢٣٩
• فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ	١/ ٣٧٣
• فصل في تمييز العدد بمذكَّر ومؤنَّث	٣/ ١٦٨٧
• فصل في التاريخ	٣/ ١٦٩٠
• فصل فيما يتركَّب من الأحوال والظروف	٣/ ١٦٩٢
• فصل في مَدَّتَي الإنكار والتذكُّر	٤/ ١٧٤٤
• فصل [في جَمْع الجَمْع]	٤/ ١٨٨٦
• فصل في الوقف على المهموز	٤/ ١٩٩٢
• فصل في أحكام الهمزة المفردة	٤/ ٢١٠١
• فصل في نوادر الإعلال	٤/ ٢١٤٨
• فصل [في إبدال ثالث الأمثال وثاني المِثْلَيْنِ وَأَوَّلِ المِثْلَيْنِ ياءً)	٤/ ٢١٥٥
• فصل [في القلب]	٤/ ٢١٧١
• فصل في النون الساكنة	٤/ ٢١٩٢
• فصل في بناءِ مِثالٍ مِنْ مِثال	٤/ ٢١٩٤
• فصل في الأمر	٤/ ٢٢٤٢
• فصل [في اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي]	٤/ ٢٢٤٤
• فصل [في اسم الآلة]	٤/ ٢٢٤٩
• أجزاء من باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقَّة)	٤/ ٢٢١٣
• أجزاء من باب (في تصريف الفعلِ غيرِ الثلاثيِّ وما يتعلَّق به)	٤/ ٢٢٢٩

١٣ ـ فهرس ما غيَّرَ ابن مالك ترتيبه في الألفية من أبواب الكافية الشافية(١)

الباب	موضعه في الألفية	موضعه في الكافية الشافية
• الموصول	بعد (اسم الإشارة) الأبيات ٨٨ ـ ١٠٥	قبل (اسم الإشارة) ١/ ٢٥٢
• أبنية المصادر	بعد (إعمال اسم الفاعل) الأبيات ٤٤٠ ـ ٤٥٦	موزَّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٤/ ٢٢٢١، ٤/ ٢٢٣٤
• أبنية اسم الفاعل والصفات المشبَّهة بها	بعد (أبنية المصادر) الأبيات ٤٥٧ ـ ٤٦٦	موزَّع في فصول (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) ٤/ ٢٢٢٢، ٤/ ٢٢٢٦ ـ ٢٢٢٩، ٤/ ٢٢٤١
• الإخبار بالذي وبالألف واللام	بعد (أمَّا ولَوْلا ولَوْما) الأبيات ٧١٧ ـ ٧٢٥	بعد (المقصور والممدود) ٤/ ١٧٧٠
• كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا	بعد (المقصور والممدود) الأبيات ٧٧٨ ـ ٧٩٠	بعد (الإخبار بالذي وفروعه) ٤/ ١٧٧٩
• الوَقْف	بعد باب (النَّسَب) الأبيات ٨٨١ ـ ٨٩٩	بعد باب (الإمالة) ٤/ ١٩٧٩

(١) وضعتُ عناوين الأبواب هنا بلفظ عناوين الألفية، وهي قد تختلف عن ألفاظ عناوين الكافية الشافية.

١٤ ـ ثبت المصادر والمراجع

المخطوطات والرسائل العلمية

١ ـ **البَهْجة الوَفِيَّة**، لمحمد بن محمد الغَزِّيِّ، وهو شرح منظوم للألفية، لمخطوطته صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٨٢٤٩ف.

٢ ـ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدماميني:

- مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٢.
- مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣١٦٦٣.
- مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٧.
- مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٣.
- مخطوطة الظاهرية برقم ١٦٩٥.
- مخطوطة الأزهرية برقم ٨٧٥١.
- مخطوطة الخزانة العامَّة بالرباط برقم ٥٨٨.
- مخطوطة الخزانة العامَّة بالرباط برقم ١٧٢٢ك.
- مخطوطة مكتبة الأوقاف العامَّة ببغداد برقم ١٥٦٦.
- مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٧٩.
- مخطوطة الظاهرية برقم ٦٧٢٠.

٣ ـ **حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك**، مخطوطة دار الكتب المصرية في القاهرة، برقم ١٨٧، نحو، تيمور.

٤ ـ **الخُلاصة في النحو (ألفية ابن مالك):**

- مخطوطة المكتبة السُّلَيْمانية بإسطنبول، وَقْفِيَّة رئيس الكُتَّاب، برقم ١٠٣٩، بخط ابن هشام المصري.

- مخطوطة مكتبة عارف حِكْمَت في المدينة النبوية، برقم ٨٠/ ٤١٥.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٢٠٢٦، وهي مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم ٤٥٤٥، مع شرحها لابن الناظم.
- مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٣٨٧.
- مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، مع إعرابها المسمى: (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.

٥ ـ **شرح ألفية ابن مالك**، لابن جابر الهَوَّاري، تحقيق د. عبد الله بن عبد الرحمن المُهَوِّس، محفوظ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٦ ـ **طبقات النحاة واللغويين**، لابن قاضي شُهْبة:
- مخطوطة الظاهِرِيَّة برقم (٤٣٨ تاريخ).
- مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٢٤٦ تاريخ، تيمور).

٧ ـ **اللوامع الشَّمْسِيَّة في إعراب الألفية**، مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، وهي بخط ابن طولون شارح الألفية.

٨ ـ **المالِكِيَّة في القراءات**، لابن مالك، مخطوطة المكتبة السليمانية بإسطنبول، مكتبة لالَهْ لِي، برقم ٦٢.

٩ ـ **هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك**، لابن طُولُون، مخطوطة في دار الكتب المصرية، برقم (٧٩) مجاميع تَيْمُور، الرسالة الحادية عشرة.

المنشور

١٠ ـ **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مُراد المُرَادِيِّ وزوائد أبي إسحاق**، لمحمد بن أحمد العثماني المِكْناسي، ابن غازي، تحقيق حسين بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، للقسطلاني، الطبعة السابعة، بولاق، ١٣٢٣هـ.

١٢ ـ **إرشاد السالك إلى حَلِّ ألفية ابن مالك**، لبرهان الدين بن قَيِّم الجَوْزِيَّةِ، بتحقيق د. محمد السَّهْلِيِّ، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٣ ـ **إشارة التَّعْيِين في تراجم النُّحاة واللُّغَوِيِّين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤ ـ **إعراب الألفية، المسمَّى: تَمْرِين الطُّلاب في صِناعة الإعراب**، لخالد الأزهري، راجعه عزيز إيغزير، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٥ ـ **الإقناع في القراءات السبع**، لابن البَاذِشِ، تحقيق عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.

١٦ ـ **اكتفاء القَنُوع بما هو مطبوع**، لإدورد فنديك، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦م.

١٧ ـ **إِكْمال الإِعْلام بتَثْلِيث الكَلام**، لابن مالك، تحقيق سعد الغامدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الفكر، بيروت، مع عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

١٩ ـ **إيجاز التَّعْرِيف في علم التصريف**، لابن مالك، تحقيق د. محمد المهدي عبد الحي سالم، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠ ـ **البِداية والنِّهاية**، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.

٢١ ـ **بُغْيَةُ الطَّلَب في تاريخ حَلَب**، لعمر بن أحمد بن أبي جَرَادة العُقَيْلي كمال الدين بن العَدِيم، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر.

٢٢ ـ **بُغْيَة الوُعَاة في طبقات اللُّغَوِيِّين والنُّحَاة**، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٣ ـ **البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تأليف محمد بن يعقوب الفَيْرُوزَابادِيّ، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤ ـ **البَهْجة المَرْضِيَّة**، شرح ألفية ابن مالك، للسيوطي، تحقيق علي سعيد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٥ ـ **تاج العَرُوس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الحُسَيني الزَّبِيديِّ، الطبعة الكويتية، تحقيق مجموعة من المحققين.

٢٦ ـ **تاريخ ابن الوَرْدِيِّ**، لعمر بن مُظَفَّر، المشهور بابن الوَرْدِيِّ، ويسمَّى (تَتِمَّة المُخْتَصَر في أخبار البَشَر)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧ ـ **تاريخ ابن خُلْدُون**، لعبد الرحمن بن محمد بن خُلْدُون الحَضْرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٤هـ.

٢٨ ـ **تاريخ الإسلام وَوَفَيات المشاهير والأعلام**، للذهبي، تحقيق عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٩ ـ **تَحْبِير التَّيْسِير في القراءات العَشْر**، لابن الجَزَرِيِّ، تحقيق أحمد محمد القضاة، دار الفرقان، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٠ ـ **تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي**، لسليمان بن عبد العزيز العُيُوني، بحث منشور في مجلة الجمعية السعودية للغة العربية، العدد الثاني، الرياض.

٣١ ـ **تَذْكِرة الحُفَّاظ**، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٢ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، بتحقيق محمد كامل بركات، دارالكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.

٣٣ ـ **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣٤ ـ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لبدر الدين الدَّمَامِينِيّ، تحقيق شيخنا د. محمد بن عبد الرحمن المُفَدَّى حفظه الله، مطبعة الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٥ ـ **التَّكْمِلة لكتاب الصِّلَة**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القُضَاعِيّ، تحقيق د. عبد السلام الهرَّاس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.

٣٦ ـ **تهذيب الأسماء واللُّغات**، للنَّوَوِيِّ، اعتناء مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧ ـ **حاشية الخُضَرِيِّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٣٨ ـ **حاشية الشُّمُنِّيِّ على المُغْنِي (المُنْصِف من الكَلام على مغني ابن هشام)**، لأحمد بن محمد الشُّمُنِّيِّ، المطبعة البهية بمصر، وبهامشها شرح الدماميني على المغني.

٣٩ ـ **حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشْمُوني**، لمحمد بن علي الصَّبَّان، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.

٤٠ ـ **حاشية أحمد المَلَّوِيِّ على شرح المَكُّودي لألفية ابن مالك**، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ.

٤١ ـ **حاشية يس الحِمْصي العُلَيْمي على التصريح**، مطبوعة بذيل التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٢ ـ **الدُّرَر الكامنة في أعيان المِئَةِ الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العَسْقَلاني، تحقيق محمد عبد المعيد خان مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٤٣ ـ **ذَيْل مِرْآة الجِنَان**، لقُطْب الدين موسى اليُونِينِيّ، بعناية وزارة التحقيقات الحكمية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، طبعة مصورة عن ط١، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م في حيدر آباد، الهند.

٤٤ ـ **ذَيْل معرفة القُرَّاء الكِبَار**، لابن مَكْتُومٍ، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار مصر للتأليف، ١٩٦٩م.

٤٥ ـ **الرَّدُّ على النُّحاة**، لابن مَضاءٍ القُرْطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار المعالم الثقافية، الأحساء، السعودية.

٤٦ ـ **زَوَاهِرُ الكواكب وَبَوَاهِرُ المَوَاكِب**، حاشية على شرح الأُشْمُوني للألفية، لأبي عبد الله محمد بن علي التونسي المالكي، مطبعة الدولة التونسية، الطبعة الأولى، ١٢٩٠هـ.

٤٧ ـ **السَّبْعَة في القراءات**، لابن مُجاهِد، تحقيق شَوْقي ضَيْف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤٨ ـ **السُّلُوك في طبقات العلماء والملوك**، تأليف بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكِنْدي، تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٤٩ ـ **سِيَرُ أعلام النُّبَلاء**، لشمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شُعَيْب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٠ ـ **سيرة ألفية ابن مالك تأليفًا وإبرازًا وتحقيقًا**، لسليمان بن عبد العزيز العُيُوني، بحث منشور في مجلة الدرعية، الرياض، العدد ٤٦، سنة ١٤٣٠هـ.

٥١ ـ **شَذَرات الذَّهَب في أخبار من ذَهَب**، تأليف عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥٢ ـ **شرح ابن طُولُون على ألفية ابن مالك**، لابن طُولُون الصَّالحي، تحقيق عبد الحميد الكُبَيْسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٣ ـ **شرح ابن عَقِيل لألفية ابن مالك**، لابن عقيل، على هامش حاشية الخُضَرِي.

٥٤ ـ **شرح الأُشْمُوني لألفية ابن مالك (مع حاشية الصَّبَّان)**، رتبه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.

٥٥ ـ **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، نشر دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٦ ـ **شرح ألفية ابن مالك**، لابن النَّاظِم، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، سنة ١٣١٢هـ، وعدتُ إلى تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (وأنص عليها).

٥٧ ـ **شرح ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهَوَّاري، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٥٨ ـ **شرح الكافية الشافية في علمي العَرُوض والقافية**، لأبي العِرْفان محمد بن علي الصَّبَّان، تحقيق د. فتوح خليل، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، سنة ٢٠٠٠م.

٥٩ ـ **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٦٠ ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لابن أم قاسم المُرَادِيِّ، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ.

٦١ ـ **شرح المَكُّودي على ألفية ابن مالك**، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المَكُّودي، تحقيق فاطمة الراجحي، نشر جامعة الكويت، ١٤١٤هـ.

٦٢ ـ **شرح عُمْدة الحافِظِ وعُدَّة اللافِظِ**، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م

٦٣ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك الأندلسي، تحقيق طه محسن، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ.

٦٤ ـ **الصِّحَاح (تاج اللغة وصِحَاح العربية)**، إسماعيل بن حَمَّاد الجَوْهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عَطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٥ ـ **طَبَقات الشافعية الكُبْرى**، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي، تحقيق د. محمود محمد الطَّنَاحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٦٦ ـ طَبَقات الشافعية، لابن قاضي شُهْبة الدمشقي، اعتناء الحافظ عبد العليم خان، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦٧ ـ طَبَقات النُّحَاة واللُّغَوِيِّين، لابن قاضي شُهْبة، بتحقيق د. محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

٦٨ ـ العِبَر في خَبَرِ مَنْ غَبَر، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٦٩ ـ العُيُون الغامِزة على خَبَايا الرَّامِزة، للدَّماميني، تحقيق الحَسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، سنة ١٤١٥هـ.

٧٠ ـ غاية النِّهاية في طَبَقات القُرَّاء، لأبي الخير بن الجَزَري، عُنِيَ بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٧١ ـ فَتْحُ الرَّبِّ المالك بشرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن قاسم الغَزِّيِّ، تحقيق محمد الختروشي، نشر كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، سنة ١٩٩١م.

٧٢ ـ الفَتْحُ الوَدُودِي على المَكُودي، وهو حاشية لأبي العباس بن حَمْدون بن الحاج على شرح المَكُودي للألفية، ضبط محمد صدقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧٣ ـ الفَلَاكة والمَفْلُوكون، لأحمد بن علي الدَّلْجِيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٤ ـ فَوَات الوَفَيَات، تأليف محمد بن شاكر بن أحمد الكُتْبي، تحقيق علي محمد معوض وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٧٥ ـ القاموس المُحِيط، للفَيْرُوزَابادي، مؤسسة الرسالة ودار الريان، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٦ ـ القلائد الجَوْهَرية في تاريخ الصَّالِحِيَّة، لمحمد بن طُولُون الصَّالحي، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٩٤٩م.

٧٧ ـ **كاشف الخَصَاصة عن ألفاظ الخُلاصة**، لابن الجَزَري، وليس هو صاحب غاية النهاية كما ظَنَّ المحقق، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٧٨ ـ **الكافي في العَرُوض والقَوافي**، للخطيب التِّبْريزي، تحقيق الحَسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ.

٧٩ ـ **الكافية الشافية**، **لابن مالك**، مطبوعة ومحقَّقَة مع شرحها، وعدتُ للموازنة إلى طبعة شركة الإسلام، في مطبعة الهلال بالفجالة بمصر، سنة ١٣٣٢هـ.

٨٠ ـ **كتاب في علم العَرُوض**، لأبي الحسن العَرُوضي، تحقيق د. جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٥م.

٨١ ـ **كتاب سيبويه (الكتاب)**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٨٢ ـ **كَشْف الظُّنون عن أَسَامي الكُتُب والفُنُون**، للحاج خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٣ ـ **لسان العرب**، لابن مَنْظُور الإفريقي، دار صادر، بيروت.

٨٤ ـ **مِرْآة الجِنَان وعِبْرة اليَقْظان**، لأبي محمد اليَافِعي المكي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٨٥ ـ **المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٦ ـ **المُسَاعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٧ ـ **المِصْباح المُنِير**، لأحمد بن محمد الفَيُّومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

٨٨ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، المُسَمَّى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٩ ـ **معجم الذهبي (معجم محدِّثي الذهبي)**، للإمام الذهبي، تحقيق د. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٠ ـ **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**، جمع وإعداد محمد عيسى صالحية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩٢م.

٩١ ـ **معجم المطبوعات العربية والمعرَّبة**، ليوسف سركيس الدمشقي، دار صادر، بيروت، مصورة من طبعة مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ.

٩٢ ـ **المُفَضَّلِيَّات**، للمُفَضَّل بن محمد الضَّبِّيّ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، ط٦.

٩٣ ـ **المقاصد الشافية في شرح خُلاصةِ الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البنا، وعَيَّاد بن عيد الثُّبَيْتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي السيد، وسليمان بن إبراهيم العايد، نشر معهد البحوث في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٩٤ ـ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، ط١.

٩٥ ـ **مُنادمة الأطلال ومُسامرة الخَيَال**، لعبد القادر بَدْران، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٥م.

٩٦ ـ **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حَيَّان، تحقيق سدني كلازر، نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.

٩٧ ـ **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، لمحمد بن محمد المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي.

٩٨ ـ **النُّجُوم الزاهرة في مُلُوك مِصْر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي، دار النشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

٩٩ ـ **النَّشْر في القراءات العَشْر**، لأبي الخير بن الجَزَري، تصحيح علي محمد الضَّبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٠ ـ **نَفْح الطِّيب من غُصْن الأندلس الرَّطِيب**، لأحمد بن محمد المَقَّرِيّ التِّلْمِساني، نشر دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، تحقيق د. إحسان عباس.

١٠١ ـ **النُّكَت على الألفية والكافية والشافية والشُّذُور والنُّزْهة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٢ ـ **نهاية الراغب في شرح عَرُوض ابن الحاجب**، لجمال الدين الإسنوي، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠٣ ـ **هَمْع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٠٤ ـ **الوافي بالوَفَيَات**، لخليل بن أيبك الصَّفَدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

* صدر من سلسلة منشوراتنا *

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِك

مَعَ احْمِرَارِ ابْنِ بُونَا

فِي عُلُومِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ

تأليف العلّامة

مُحَمَّد بن عبد الله بن مالِك الأندلُسيّ

وتوشيح العلّامة

المختار بن بونا الجكني الشنقيطي

مَعَ

أَنْظَامُ الطُّرَّةِ فِي الفَوَائِدِ النَّحْوِيَّةِ

لِعَدَدٍ مِنَ العُلَمَاءِ المُورِيتَانِيِّين

مع الشكر الخالص للأستاذ : محمد محفوظ بن أحمد محقق الكتاب علـى الجهـد المخلص الذي قام به لإخراج هذه الدرة الموريتانية اليتيمة في أبْهَى حلة وهو دأبٌ عوَّدنـا عليه في الأعمال الأخرى التي نشرها جزاه الله خيراً وجعل ذلك في ميزان حسناته وأعانـه وغيره من الباحثين الدائبين لاستخراج الكنوز الموريتانية ونفض الغبار عنها .

ألفية ابن مالك

مع احمرار ابن بونا

تأليف العلامة

محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي

وتوشيح العلامة

المختار بن بونا الجكني الشنقيطي

مع

أنظام الطرة في الفوائد النحوية لعدد من العلماء الموريتانيين

صححه وراجع مادته العلامة

اباه بن محمد عالي بن نغم العبد

الجاسي الشنقيطي

جمعه وأعده ونشره

محمد محفوظ بن أحمد

الطبعة الأولى

1424هـ/2003م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفضل بعظائم النعم، خالق الكون وبارئ النسم، سبحانه وتعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المؤتى جوامع الكلم، أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء، المبعوث إلى سائر الخلق، بالهدى ودين الحق، المؤيد بالقرآن الكريم واللسان العربي المبين، صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين وأصحابه الهداة المهتدين.

أما بعد، فقد احتلت ألفيةُ ابن مالك صدارةَ كتب النحو في التدريس والإقراء في كافة أنحاء الدنيا، واستَغنَى الناسُ بها عن غيرها من كتب المتقدمين والمتأخرين.

ولما كان لأهل البلاد الشنقيطية عناية عظيمة باللغة العربية واهتمامٌ خاص بتقويم اللسان وتدريبه على نطقها بسلاسة وأدائها بفصاحة، ونفورٌ شديد من انتهاك قواعد نحوها وصرفها.. فقد كان من الطبيعي أن تشغفهم هذه المنظومة البديعه وأن يَعتنوا بحفظها ودراستها؛ ففعلوا ذلك وبلغوا فيه ما لم يبلغه غيرهم، ولاسيما في العصور المتأخرة؛ التي ضعف فيها التعليم الأصلي وهُدمت معاهدُه ومدارسه، وغاب رواده وفوارسُه، حتى استَشرى الجهل واستُحسن، واستعجمت الآذان والألسن.

وقد تبوأت «الألفيةُ» مكانا عليا في نظام التعليم بالمحظرة (المدرسة)، تدريساً وتأليفًا. بل لقد بلغ تأثيرها الفنون الأخرى وتجاوَزها إلى الميادين الأدبية والمجالات الاجتماعية.. مما لا يسع المقام بيانه وتفصيله.

وكما كانت هذه الألفية ثابتة في مقررات الدراسة بكل المحاظر، فقد تناولها العلماءُ

الشناقطة - كغيرهم - بالدراسة والتحليل، والشرح والتذييل، فتنوعت في ذلك أعمالهم ما بين القصير والطويل والمنثور والموزون.

وكان من أبرز تلك الأعمال وأكثرها تداولا وشهرة تذييل العلامة المختار بن بونا الجكني المعروف بـ"الاحمرار" وشرحه المعروف بـ"الطُّرَّة"، وقد أصبحا - بالنسبة للموريتانيين على الأقل - جزءاً لا يتجزأ من ألفية ابن مالك نفسها؛ وإن فاق الجزءُ الكلَّ في حجمه، فما حاد عن محيطه وحكمه.

ومع ذلك فقد أعاد ابنُ بونا بهذه الزيادة (الاحمرار والطرة) تشكيلَ هيكل ألفية ابن مالك ورسم هندسة بنائها. وأصبح هذا المزيج المؤتلف هو "الألفية" في المفهوم المحظري، وصارت من ثَم مرتعاً خصبا وفضاء رحبا، يُبدع من خلالها العلماء المدرسون والطلاب المجِدُّون؛ حتى لحق بها - مع مر الزمن - الكثيرُ من الأنظام الشعرية والحواشي النثرية، من الفوائد العلمية والملاحظات التوضيحية والاستدراكات النقدية..

نعم، لقد انفردت ألفية ابن مالك، قبل هذا وبعده، بشروح عديدة، ولكنها حظيت مع احمرار ابن بونا بالنصيب الأعظم من الشروح والتعليقات، وإن نال الاحمرار أيضا بعض الشروح والتوشيحات الخاصة به.

ولقد تعرض كثير من هذه المصنفات للضياع، وما تزال كلها مخطوطات أكثرها نادر الوجود، وبعض منها اضمحل واختفى أثره.

وإذا كانت "الطرة" قد أمنت من الضياع بسبب كثرة نُسَخِها وانتِشارِها وفوزِها أخيرا ببعض أيادي المحققين، فإنها ما تزال بحاجة إلى جهود علمية ودراسات توثيقية، ليس بسبب اختلاف النسخ والتباين الكبير في حجم ونوع التعليقات عليها والإضافات الملحقة بها فحسب، ولكن أيضا بسبب الظروف التي اكتنفت إنتاج تلك التعليقات والإضافات، وظروف إدراجها في الكتاب التي قد تختلف من نسخة إلى أخرى.

فمعظم هذه الملحقات هي أنظام توضيحية أو فوائد إضافية نظمها أو قيدها

الشيوخ والطلاب في نُسَخِهِم الخاصة؛ إما لغرض حفظها واستحضارها واستيعاب مسائلها.. أو لتسهيل ذلك على غيرهم، أو للأمرين معا. ومن هنا يمتزج فيها القديم بالجديد، ويكثر الاختلاف الكمي بين النسخ.

ونَظَراً للطابع التعليمي لعمَلِنا هذا، فقد حرصنا على جمع وتصحيح التعليقات المنظومة التي أدرجها الموريتانيون في الطُّرة، مع نص نظم ابن مالك ونص توشيح ابن بونا، وذلك **لاستكمال المادة النظمية** التي هي أساس المنهج التربوي التعليمي في المحظرة. وهو أمر نحسب أنه مضاعف الأهمية إذ لم نقف على أي مجهود بذل فيه من قبل، ونأمل بالتالي أن يقود إلى جمع وتحقيق كافة هذه الأنظام وإعطائها قيمتها العلمية والتعليمية الكبيرة.

ولإنجاز ذلك اعتمدنا عدة نسخ من الطرة بعضها قديم وبعضها حديث ، وتنتمي إلى مناطق ومحاظر مختلفة. لكن وجدنا في النهاية أن 80٪ من أنظام الفوائد والزيادات تعود إلى عهود وتوابع محظرة العلامة يحظيه بن عبد الودود، التي كان لازدهارها الفضلُ في إنتاج وإدراج أكثرية تلك الفوائد والتعليقات، من طرف طلابها العلماء وأُستاذها الإمام في هذا الفن. بل يمكن القول إن هذه المحظرة بالذات قد أعادت، من خلال منهجها الكثيف وطلابها المتميزين، تصنيفَ وتشكيلَ طُرة ابن بونا على نحو جديد.

ولما كان التركيز منصبا على نَصيْ نظمِ ابن مالك وتذييلِ ابن بونا وكلِّ ما يُوضح معانيهما ويُعمِّق فهمها، فقد حذفنا بضعة أنظام قليلة تتعلق بمسائل أجنبية، مرتبطة فقط ببعض حواشي "الطرة". وفي مقابل ذلك أثبتنا بعض أنظام الطرة القليلة المقتطفة من كتب أخرى قديمة، نظرا لأهميتها في توضيح المعنى أو زيادة الفائدة.

وقد لاحظنا أن كثيرا من الأنظام ليس منسوبا لأحد، وقد يُنسب بعضها لأكثر من شخص، وقد يُنسب في نسخة ويُهمل في أخرى.. وأسباب ذلك كثيرة، أهمها:

- الظروف التي ظهرت فيها، حيث أن كثيرا من هذه الأنظام اشترك اثنان أو أكثر

في نظمه، فينسب لواحد من الذين نظموه ابتداء، أو ذَيَّلُوه لاحقا، دون غيره، أو لا ينسب إلى أي واحد منهم فيصبح مجهولا. وأسلوبُ النظم الجماعي شائع كثيرٌ في المحظرة خاصة بين المجموعات الدراسية المعروفة بـ"الدولة"، التي تجمع طالبين فأكثر يقتصرون على درس واحدٍ من فَنٍّ واحد. ومن أمثلة ذلك قول مَــمُّ بن عبد الحميد (في مسألة الخلاف في بناء الضمير):

لِشِبْهِ مضمَـــرٍ بحرْفٍ يُستَنَى وضْعًا جُمُودًا وافتقَـــارًا مَعنَى
أو أن عِلَّةَ البِـــنَا ألاسْـتِـغْـنا. نَظَـــمَ ذَا مَمُّ وأحْمَدْ چِـــگَّـنا

• كثير من هذه الأنظام هي ملاحظات نقدية على المؤلِّفَيْن، كالتصويبات وبعض التذييلات، ربما فضَّل أصحابُها عدم إثبات أسمائهم تواضعا منهم وتعظيما للناظمَين، أو تجنبا للحرج.. مع أن بعض تصويبات ابن مالك قديمة موجودة في كُتب أصحابها.

• اختلاط الأسماء المتشابهة، مع ميل كَتَبة الطرة إلى الاختصار عند تدوينها؛ فأحيانا يكتبون الاسم فقط مثل "أحمد" ــ دون النَّسب ــ وأحيانا يكتفون باللقب، وقد يتغير اسم القائل نفسه فينسب في نسخة إلى أبيه وفي أخرى إلى جده..

• في أغلب أحوال الطلاب، وحتى لدى بعض ذوي المعرفة، يتركز النظرُ على القول لا على القائل، وبالتالي فالمهم حفظ الفائدة النظمية، دون الاهتمام بالناظم.

• سهوُ النساخ وأخطاؤهم..

وعلى أي حالٍ كان الأمرُ فقد بذلت الوسع في سبيل جمــع تلك الأنظام والملاحظات الموزونة من النسخ المختلفة التي حصلت عليها، وفي البحث عن تحقيق أسماء أصحابـــهـــا ثم التعريف بهم ما أمكن ذلك[1]؛ وخاصة أولئك الموريتانيين منهم

(1) انظر ملحقا خاصا بأسماء هؤلاء والتعريف بهم حسب الترتيب الأبجدي في نهاية الكتاب.

(وهم الأكثر)، سواء كانوا من القدماء أو المتـأخرين، مُقـدِّرا أنـه قـد يكـون لهـؤلاء ـ ولغيرهم ـ إنتاجٌ أكثر من هذا، مما أهملته نسخ الطـرة الـتي اطلعنا عليهـا، أو لم يُـدون أصلا؛ مع أنا أضفنا أنظاما عديدة لم تكن موجودة في غالبية تلك النسخ.

وربما كان **الأمر الأهم** بالنسبة للطالب، والقارئ عمومًا، هو تحقيقُ ما تركَّز عليـه جهدنا من تَصحيح وإخراج مَتن هذا الكتاب، وضبـطِ نَصِّيْـه (الاكحـلال والاحمـرار)، **مُرتباً ترتيباً صحيحا ومُشَكّلاً تشكيلاً دقيقا**، وهو مطلب عزيز نحمد الله على كماله.

ولأهمية هذا الأمر وجهلي بهذا الفَنِّ وغيره فقد لجأت إلى مَن له فيه الباع الطويل وإليه منتهى شوارده وموارده، دارس أغواره وحافظ أسراره، وأستاذ أسـاتذته وطلابـه: العلامة المدرِّس أبَّاه بن محمد عالي بن نِعمَ العبد، شيخ محظرة لفريـوه الجامعـة العريقـة، حيث تفضل بمراجعة وتصحيح هذا الكتاب وإثراء مادته الغزيرة.

كما نلت فيه ـ وفي غيره ـ العونَ المبـذول والمسـاعدة الكريمـة مـن الشـيخ الأسـتاذ النحوي السيري الباحث: محمـد يحيـى بـن سـيدي أحمـد، ولاسيما في مراجعـة النـص والتعريف بأعلامه.

هذا ويلاحظ القارئ لهذه النصوص تأثيرَ قراءة الإمـام نـافع بروايـة ورش، بشـكل جلي، على الكتابة والنطق بالنسبة لكثـير مـن الكلمـات المهمـوزة. فمـن ذلـك مثـلا "التـاويل" و"التـاكيد".. (في التـأويل والتـأكيد)، وإبـدال الهمـزة واواً مثـل: "المؤَكـد" و"الموخَّر"، ووَرَّخ ووَكَّـد (في أرَّخ وأكـد)..الخ. وكـل ذلـك سـائغ ومسـتعمل هنـا، ومن ثَم تركتُ أكثره كما هو مرسوم في الطرة.

وربما كان من المناسِب أن أستخدم في هذه الطبعة الألوان لتمييز النصوص بعضهـا عن بعض، كمـا هو الحال أصلا؛ فأطبع. مثلا نظمَ ابن مالك بالأسود ونظمَ ابن برنـا بالأحمر والأنظام الأخرى باللونين معا أو بالأخضر..

لكن لتعذر ذلك وملازمة بعض العيوب الفنية لـه، جعلـت التمييـزَ بـين النصـوص

شكليا هيكليا، على نحو تبدو معه أكثر انسجاما وراحة للبصر، كما يُظهر الحدودَ والتمايز بينها بشكل واضح جليٍّ التناسق:

فنصُّ ألفية ابن مالك مرسومٌ **بالحرف الأسود الثخين والسَّطر العريض.**

ونص احمرار ابن بونا مميزٌ **بالحرف الأسود الرقيق والسطر المتوسط**، ونوشيحاته القليلة مُنَبَّهٌ عنها **بالحرف المائل والأقواس المعقوفة.**

بينما وُضِعتْ أنظامُ الفوائد والتعليقات ــ التي هي أصلا من الطُّرَر والحواشي الطارئة ـ **منفصلة في الهامش** مع ربْطِها بأماكن إشاراتها الأصلية في النصوص بالأرقام المرجعية.

ومع بذل الوسع في الجمْع والتصحيح، فإن النواقص تبقى كثيرة والثغرات عديدة. فما كان من التوفيق فمن الله سبحانه نحمده ونشكره، وما كان من الخطأ فمن نفسي والشيطان، أتوب إلى الله منه ومن كل ذنبي وأسأله العفو والمغفرة وجزيل الثواب يوم الحساب.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

انواكشوط، في 12 ربيع الأول 1424 هـ.

14 أيـار 2003م

الناشر

محمد محفوظ بن أحمد

تاب الله عليهما

التعريف بابن مالك و"ألفيَّته"

هو أبو عبد الله محمدٌ جمالُ الدين بنُ عبدِ الله بن مالكٍ الطائي الأندلسي الجياني الشهير بابن مالك، المالكي أول حياته بالأندلس، الشافعي بعد انتقاله إلى المشرق. العلامة الإمام في علوم العربية وغيرها. ولد في جيان من أعمال الأندلس سنة 600 أو 601 هـ، استقر بدمشق وبها توفي سنة 672 هـ. أخذ أولا عن علماء الأندلس؛ منهم أبو المظفر وأبو رزين بن ثابت الكلاعي، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار. ثم سافر إلى المشرق وهو في الثلاثين من عمره، فنزل مصر والشام، وأخذ عن كثير من العلماء هناك. قال عنه المقري في نفح الطيب: "..وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين وكان إماما في القراءات..". كما كان عارفا بعلوم القرآن والحديث حافظا للشعر. أما علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وبيان.. فهي المجال الذي نبغ فيه وبلغ فيه شأوا لم يبلغه غيره من المتقدمين ولا المتأخرين، فقد استوفى أمهات كتب النحويين الأوائل ودرس نظرياتهم واستوعب مذاهبهم وقارن آراءهم، فاستخلص ببراعته مذهبا جامعا وسطا جمع أصح المذاهب واستخلص أحسن الأقوال وأوضح المسائل اللغوية. فما لبث أن استحوذ بعبقريته وجهوده الحثيثة في هذا المجال، على اهتمام الناس فقصدته الطلاب وعُرِف له قدره الجليل، فعمت شهرته الآفاق وأصبحت مؤلفاته النحوية هي منهج دراسة النحو والصرف واللغة العربية.

وقد ألف العديد من الكتب نظما ونثرا وشعرا، ولاسيما في علوم النحو والصرف والمنطق. ومن تلك المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر: الكافية الشافية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ولامية الأفعال، والوافية في شرح الكافية، والتصريف،

والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، والضرب في لسان العرب.. ومؤلفات أخرى تربو على الثلاثين.

ولكن نظم خلاصة الكافية المعروف بالألفية تميز عن كافة كتبه وطغى عليها وعلى غيرها بانتشاره وقبوله في كل البلاد والأقطار. فقد امتازت هذه الخلاصة بأسلوبها الشعري الجميل ومعانيها المرتبة وأمثلتها التوضيحية واستيعابها لعلوم النحو وشواهده وأدلته السمعية والقياسية.. فأصبحت "الألفية" منهج دراسة النحو الكاملة والسبيل الأوحد إلى استيعاب علومه، وأقبل عليها الطلاب واصطفاها المدرسون؛ بحيث لم يعد لغيرها من كتب النحويين المتقدمين ـ ولا من المتأخرين ـ ذكر معتبر ولا تداول إلا بين الخاصة من العلماء والباحثين. ولم يضع ابن مالك لنظمه هذا اسما محددا وإنما سُمّي **الألفية** لقوله في مقدمته:

وأسْتَعِينُ اللهَ في أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِها مَحْوِيَّهْ

كما عُرِف بـ**الخلاصة** لوصفه له في الخاتمة بقوله:

أَحْصَى مِنَ الكافِيَةِ الخُلاصَهْ كما اقتضَى غِنًى بلا خَصَاصَهْ

وقد أقبل العلماء والمصنفون على هذا النظم النحوي البديع في سبكه ونظامه والشامل في جمعه واستيعابه فوضعوا عليه من الشروح والحواشي والطرر والتوشيحات والتعليقات ما أصبح على مر الزمن مكتبات عظيمة منتشرة في المشرق والمغرب، نشر منها الكثير وبقي الكثير ضائعا أو مخطوطا كما هو الحال في البلاد الموريتانية بوجه خاص.

ولقد تصدر كل تلك الشروح والتعليقات في هذه البلاد توشيحُ العلامة المختار بن بونا (الاحمرار) الذي خلَّل به هذه الألفية فالتصق بها وخالطها فاستقر وثوى بين أبياتها وشَكّل مع ما وضعه ابن بونا من تعليقات في الحواشي كتاباً جديدا يعرف

اختصارا بـ"الطرة"، وإن كان هو سماه «**الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة**». وقد أصبح هذا الكتاب هو منهج الدراسة المعمقة لعلوم النحو والعربية، وإن كان نظم ابن مالك يختاره ـ أحيانا ـ بعض الطلبة مجرَّداً لدراسة النحو في المراحل الأولى والمتوسطة، ويعرف باسم "الاكحلال"، لكونه يكتب باللون الأسود العادي باعتباره الأصلَ، بينما يسمى توشيح ابن بونا بـ"الاحمرار" لتميزه في الطرة باللون الأحمر.

وهذا التمايز اللوني أصبح تقليدا متبعا في تدوين المصنفات الأخرى للتفريق بين الأصل والزيادة الأولى. أما إذا طرأت زيادة ثالثة فتسمى بـ"الزراق" وهو يعني عندهم اختلاط الألوان، وغالبا ما يستخدم فيه الخلط بين اللونين الأصليين معا، حيث يكتب الشطر الأول من كل بيت (في الزيادة الثالثة) بالحبر الأسود ويكتب الشطر الثاني بالحبر الأحمر، أو العكس.

* *

التعريف بابن بونا و"جامعه"

هو المختار بن محمد سعيد، المعروف بالمختار بن بونا، الجكني. توفي سنة 1220هـ بعد عمر مديد اختلف في قدره بين 120 و140 سنة. وقد انتقل في طلبه للعلم بين عدد من العلماء، منهم: المختار بن حابيب الجكني، الذي قيل إنه لَـمَّا لاحظ عليه بعض البلادة دعا له دعوة صالحة وأوصى به بعض زملائه، فاستجاب الله له بالفتح عليه وتفتق مواهبه بعد ذلك. ومنهم محمدا ـ بالمدّ ـ بن حبيب الله (أبي أحمد) المجلسي.

ويُذكَر له الكثير من الأساتذة الآخرين يزيدون وينقصون باختلاف المصادر التي ترجمت له؛ منهم المجنان الحيبلي، والمختار بن بابا حونن وألفغ المختار الحسنيون.. وغيرهم. وتتفق المصادر أن بداية تعلمه تميزت بالصعوبة، ويزعم بعضها أنه لم يتوجه للتعليم إلا بعدما تجاوز الصبا وعُير بالجهل، وهو زعم ربما يكون من باب المبالغة نظرا لانتمائه إلى بيت جكني (والعلم جكني كما يقال). ويستدل على صعوبة تعلمه بقول العلامة الشيخ محمد المامي (وهو قول آئل إلى المدح والإعجاب):

كان ابنُ بُونا بِبادِي أمْرِهِ حَجَراً فَصارَ مِن بعدُ مَنسُوباً إلى حَجَرِ

لكن ربما ترجع المبالغات في تأخر وصعوبة تعلمه، وقصة "الفتح" عليه، إلى الإعجاب بالمستوى العالي من العلم والمعرفة الذي وصل إليه وكونه أصبح المدرس الأعظم الذي تخرجت على يديه وفي مدرسته أجيال من العلماء، وأصبح توشيحه (الاحمرار) وشرحه (الطرة) منهاجا للدراسات النحوية المتقدمة وسبيلا إلى التفوق في العلوم العربية.

وقد طغت ناحيتان على حياة وآثار ابن بونا: أولاهما شخصيته العلمية القوية؛ حيث كانت له مواقف جريئة ومعارك فكرية لم يخمد أوارها، ولكنها كانت ـ من جانبه هو على الأقل ـ معارك ذات طابع سلمي هدفها خدمة العلم وإحياء البحث

وإظهار الحق؛ فكان يقول كلما وَجد مِن حوله أنصارَه وطلابَه فقط: "لابد أن أسافر إلى حيث أجد من يعارضني ويناقشني وأناقشه"!، ولهذا، ولولعه أيضا بالكتب وبحثه عن كتب النحو خاصة، كان صاحبَ سفر وتنقلٍ دائم رغم ضخامة مدرسته وكثرة طلابها.

أما الناحية الثانية فكانت نشاطه التعليمي والتأليفي الغزير، فمدرسته ازدحم عليها الطلاب من كل حدب وصوب، حيث يصفها أحد طلابها بقوله: هو حَرْمَ بن عبد الجليل العلوي (الوسيط 25)

كُنّا مع البونيِّ في عَرَصاتِها هالاتِ بَدْرٍ لم يشبها غَيْهَبُ

فيها تجمَّع سيبويه ويُوسفٌ والكاتبي والأشعريُّ وأشهَبُ

ويُظهِر هذا الشعرُ أيضا طابع الموسوعية الذي تميزت به هذه المدرسة حيث كانت تدرس فيها كافة العلوم الفقهية والنحوية، بالإضافة إلى العقائد وعلم الكلام الذي برع فيه ابن بونا.

ومع كثرة تلاميذه وتنقلاته فقد أَلَّف كتبا نفيسة في اللغة والمنطق والبيان وأصول الفقه والعقيدة، وله ديوان شعر. لكن تأليفه الفائق في الأهمية والانتشار كان دون شك: **الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة**، والذي لم يُعرف كثيرا بهذا الاسم الطويل بقدر ما عُرِف واشتهر بـ "احمرار الألفية" أو "الطرة" وهو توشيح وشرح ألفية ابن مالك؛ والذي بين أيدينا نص التوشيح منه.

ويصف بعض الباحثين[1] عمل ابن بونا هذا بأنه "أعاد بناء أسس مدرسة ابن مالك"، ومن ثم يصفه بأنه "المعلم الثاني" بعد ابن مالك، ثم يُلخِّص المقارنة بين عمليْهما والحكمَ على النتيجة المتميزة لذلك قائلا: إذا كان لجمال الدين بن مالك "الفضل الأول في انتقاء عمل تربوي بديع (الألفية) استهوى به أفئدة الدارسين فإن

(1) هو الأستاذ الكاتب المحقق والباحث المدقق/ الدكتور محمد المختار ابن اباه.

الفضل الأخير يعود إلى المعلم الثاني بعده: المختار بن بونا في فرض منظومة مدرسة ابن مالك على جميع طبقات النحويين في بلاد شنقيط"[1].

أخذ كثير من العلماء والأدباء عن ابن بونا، بل يوصف بأنه لا يوجد عالم بعده إلا وله عليه الفضل الجزيل بما استفاد من مصنفاته وتنقى من مستنداته، ولاسيما في علم العربية الذي يرجع إليه سنده في معظم البلاد. وقد أصبح هذا الفضل لا مناص منه بعد انتشار "طرته" وتربعها على مناهج الدراسات النحوية المحظرية.

ولا بد عند الحديث عن الطُرة، من ملاحظة أن الشروح المقتضبة التي وضعها ابن بونا أصلا على هذا الكتاب، ونال منها تسمية "الطرة"، كانت هي نفسها موضع العديد من التعليقات والحواشي والطرر والأنظام التي تخللتها، تفسيرا واستدراكا وزيادة.. ومن ثَم كانت هناك اختلافات كثيرة في أحجام الكتاب؛ فهناك الطرة القديمة المختصرة المعروفة باسم "امنيوجه"، وهناك "أم الحواشي" التي هي أغزر مادة وأكثر تعليقات..

وتعد أنظام الفوائد النحوية التي ينظمها الطلاب، واستشهادات الأساتذة التي يدرجونها أو يدرجها غيرهم، هي مصدر الزيادات المتلاحقة على الطرة والتي استمرت على مدى الأيام وما زالت مستمرة على قدر وتيرة استمرار المحظرة ومستوياتها العلمية.

* * *

---

(1) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب/ ص457. منشورات الإيسيسكو/1417هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمَّدٌ هـو ابــنُ مالكِ:	أحْمَـدُ ربِّي اللهَ خَيرَ مالِكِ[1]
مُصَلِّيًا على الرَّسُولِ المصْطَفَى	وآلِه المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفا
وأسْتَعِينُ اللهَ في ألْفِيَّهْ	مَقاصِدُ النَّحْوِ[2] بها مَحْوِيَّهْ

1- ابن غازي (مُلغِزا):

حاجيتكم مَّعشَر جمعِ النُّبلا	المُعربِين مُفرَدا و جُمَلا
ما ألْفُ بيتٍ دون شطر نُصِبَتْ	بوَتِدٍ مِّنها رقيتم في العُلا؟

- ابّاه بن ابُّوه (مجيبا):

ألفية ابن مالك الحبر الأجَلْ	هي الجواب، ما عدا الشطرِ الأوّلْ
نصْبُ محلِّها بـ"قال" قد ظهرْ	وكونُ "قال" وَتِداً فيه نظَرْ

- محمد سالم بن ألُمَّا:

"أحمد ربي" ذا مقول قالا	أيْ مالِكي سُمي به تعالى
أبدل منه الله أو قد عطفه	وخَير مالك به قد وصفهْ
و لم يكن يقول ، لكن قالا	لأنه نَزَّل الاستقبالا
مَنزلةَ الماضي؛ لِقُوَّة الرجا	مُحَقَّقًا وُقوعَ ما له ارتجى

2- أحمد بن كداه (يخاطب شيخه يحظيه بن عبد الودود، مشيرا لمعاني "نحو" اللغوية):

نَحَوْنا بأنحاء من الحاج نحوكُمْ	تُناهِزُ نحوَ الألْفِ بل هِيَ أكثرُ

- - -

تُقَــرِّبُ الأقصَى بِلَفْظٍ مُّوجَزِ   وتَبْسُطُ البَــذْلَ بوعْـدٍ[1] مُّنْجَزِ

وتَقْتَضِي رِضىً بِغَـــيرِ سُخطِ   فائِقَـــةً ألفِيَّـــةَ ابنِ مُعْــطِ

وَهْـــوَ بِسَبْقٍ حَائِـزٌ تَفْضِيلا   مُسْتَوْجِبٌ ثَنَـــائِيَّ الجَمِـيلا

واللهُ يَقْضِي بِهِباتٍ وَّافِـــرَهْ   لي وله في دَرَجَاتِ الآخِـــرَهْ[2]

الكلام وما يتألف منه

كَلامُنا لَفْـــظٌ مُّفيدٌ كـ«اسْتَقِمْ»   واسْمٌ،وفِعْلٌ، ثم حَرْفٌ الكَلِمْ[3]

فَنِلْنا جميعَ الحاجِ، لا النحوَ، عاجِلا   فَنَحْوُكمُ ـ يا شيخُ ـ بالنحوِ أجدَرُ

1 – ابن المرحل:

وقد وَعدتُ القومَ فيما فعلوا   خَـيراً وشَرا ولكلٍّ عَمَـلُ

وإن أردتَ الخيرَ قل: وَعَـدتُ   وإن أردت الشرَّ قل: أوعَـدتُ

وإن جلبتَ الباءَ قُل: وَعَدتُـهُ   بالسجن والادهم، أي هدَّدتُه

2 – المختار بن بونا (مصوبا):

واللهُ يقضي بالرضا والرحمـهْ   لي وله ولجميـع الأمَّـــهْ

– وروى بعضهم بيتا ثامنا لهذه المقدمة هو:

فما لعبدٍ وَجِـلٍ مِّن ذَنبِـهِ   غـير دُعاءٍ ورَجَاء ربِّـهِ

3 – علي الأجهوري:

مبتدأ بِـلامِ جِـنسٍ عُـرِّفا   منحصـرا في مُخْبَرٍ لَّه وفى

واحِدُهُ كَلِمَةٌ والقَـــولُ عَمّْ[1] وكِلْمَةٌ بها كَـــلامٌ قد يُـؤَمّْ
بالجَـرِّ والتّنْوِينِ[2] والنِّـدا وألْ ... ...

وإن خلا منها وعـرِّف الخبر بالـلام مطلقا فعكـس استقر

1 - ابن عبدم:

في القـول خلف هل به يُسمَّى لفـظ بـه دلَّ على مَـعنًى مَّا
أو المركَّـب بغَــير قيــد أو المركَّـب بقيد القَـيد

– **تذييل:** أو رادف الكلمــة أو للكلم مــرادف كما لأهــل العلم

2 - **هَـمُّ بن عبد الحميد:**

تنوين سيبويــه قِـسْ وكَمَهٍ "صَـهٍ" و"ايهٍ" عن قياسها انتَهِ
وقل لمن حدَّث: إيـهٍ، أي زِدِ من الحـــديث، وإذا لم تُـرِدِ
منه حَـديثا واحــداً معينا فقـل له: إيـهِ ، على ما بُيِّنا

هَـمُّ - أيضا - (ملغزا):

يا مَن بنُور فَهْمِه تُجلَى السُّدَفْ ما اسم لدى جل النحاة ما انصرَفْ
وفيه تَنويــنٌ عليه يظهَــر وفيه تنويــنٌ لَـــه مُقَــدر
كلاهما مصحـح فيـه يَفِـي - سبحان عالم الجليِّ والخَفِي -
لم تُسْلِــنِي عـــن ذكره نوارِ إذا بدتْ في نِســوةٍ جواري

– **ابّاه بن ابُّوه (مجيبا):**

جَــوابُ ذا فيـه أتى بألطـفِ إشارة في حُسن أسلوبٍ تَفِي
وهــو جَـوارٍ وكـذا دَوَاني فَفِيـهِما قد جـاء تَـنوينان
تَنْويـن تعويـضٍ بـذين يظهَـرُ تنوين صَـرْفٍ فيهما يُقَــدَّرُ

عند الضــــرورةِ لِصَرف ذَيْنِ إليــه يَـرجِـعَـان دُونَ مَـيْـنِ

محمد بن ألفغ (بسيط):

تنوينُ ما كجَـوَارٍ عندَ أكثرهم وعنــدَ عمرو أتى من لامِه عِوَضا

فإن فَرَضنا امتناعَ الصَّرْفِ فيه وذا مرجح قبله الإعـــلالُ قد عَرضا

فلِلْتِقا الساكنَيْــنِ الياءُ زالَ ولِلتـ ـخفيف إن يعكس الأمرُ الذي فرضا

قال المبرِّد من شكــــلٍ وذاك أتى بفقد مــوسى لذا التنوين معترضا

وقال الاخفشُ صرف وهو منتقض إن الصحيح الذي من قبل ذين مضى

– ابن مالك (بسيط):

أقسامُ تنوينهــــمْ تسع عليك بها فإن تحصيلها من خــير ما حُرِزا

مَكِّنْ وقابِلْ وعَوِّضْ والمنَكِّــرَ زِدْ ورَنِّم، اضطرَّ، غالٍ واحكِ ما هُمِزا!

1 – أحمد بن كداه:

ويُعْـرَفُ الاســـمُ بعَوْدِ مُضمرِ لَــهُ كـ«ما أجمـل أم معمر»

كذا إذا أُبدِل منه اسمٌ صَريحْ ككيف أنتَ أستقيمٌ أم صحيح؟

كــذاك الاخبار به إن باشَرا فعلا ككيف كان سيرُ من سرى؟!

كذاك أيضا أن تكُــون زِنَتُهْ قد وافقــتْ ما ثبتتْ اسمِيَّتُه

كذاكَ إن وافقه في المعــــنى من غَــير ما معارض قد عنّا

فقد بمعنى حسبُ جا وشكانا كمِثــل سكران أتَـى وزانا

وعكس الاسناد ووضع الاحرف عارض بذين وَاوَ مع وينْ تفي

– تذييل: كــذاك بالتأنيث والتـــذكير وبالإشــــارة وبالتصغِـــير

فصل في تمييزِ المُمَيَّز

وهو لِعَيْنٍ أو لِمَعنىً وهــو في حَالَيْهِ وصفاً وسُماً أيضاً يَفِي[1]

وثَلِّثِ الهمْزَةَ واحْذِفْ واقْصُرَا مُثَلِّثَ السِّينِ سُمَاةً اذكُــرَا[2]

بتا فعَلْــــتُ وأَتَتْ ويا افْعَلِي ونُــــونِ أقبِلَنَّ فِعْــلٌ يَنْجَلِي

سِواهُما الحرْفُ كهَلِ وفِي ولَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلي لَمْ كـ«يَشَمْ»

بالهَمْــزِ جَا لِمُفْــرَدٍ تكَلَّمَا والنُّونِ إنْ شارَكَ أو قَد عَظَّما

والتَّا إذا خُوطِبَ ما لَهُ استَنَدْ و نَحْوُ هِنْدانِ وهِنْدٌ قَد وَرَدْ

واليا لِما قد غَابَ أوْ ما غِبْنا ومَعْ «هُما» للاثنتَــينِ عنّـا

وماضِيَ الأفعَــالِ بالتَّا مِزْ وسِمْ بالنُّــونِ فِعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِمْ

وجمعه تصحيحا أو مُكسَّرا وكـونه تثنيـــةً أو مضمرا

وكـــونه مندوبا أو مُرَخّما أو مفـــردا منكرا أو علما

1 - صوبه بعضهم فقال:

للعين والمعنى ووصْــفٍ لَهُما ينقسم الاسم انقساما فاعلما

2 - الاشموني:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر:

اسم وحذف همزه والقصـــر مثلثات مـــع سماة عشـــر

-ولبعضهم: اسمٌ سمٌ سَما سَماء وسِمةْ سماةُ ثلثهن تلت المكرمه

والأمرُ إن لّمْ يَكُ للنّـــونِ محَلْ فيهِ هو اسْمٌ نحوُ«صَهْ» و«حَيَّهَلْ»[1]

واجْعَلْ في الاستِقْبالِ الامْرَ واقِعَا وقُـلْ بـهِ والحَالِ فيما ضَارَعا

ورَجِّـــحِ الحالَ إذا ما جُــرِّدا وبـــكآنــفٍ ولامِ الابتِــدَا

ونفيهِ بلَيس، ما، وإنْ وَجَـبْ وبإذَا وباقْـتِـضائِـــهِ الطَّـلَـبْ

والوَعْـدَ قُـلْ فيـهِ بالاسْتِقبالِ وبكأنْ، لَعـلَّ، إنْ لا الحَـالِ

إسْنادِه لِمُتَــوَقَّـــعٍ و«لَوْ» ونونِ توكيدٍ وتنفِيسٍ كَـ«سَوْ»

بِلَـمْ ولَمَّـا، ربَّما، وإذْ وقَــدْ لَوِ انصِرافُـهُ مُضِيّاً قَــد ورَدْ

وما مَضَى في الحالِ الانشاءُ جَلا والتَزمَنْ بالوَعْــدِ أن يُستَقبَلا

وإن ولا مِنْ بَعْدِ إيـلاءِ طَلَبْ عَطْفٍ على مُستَقْبَلٍ لَدى العَرَبْ

وسَوِّيَنْــهُ والمضيَّ تَسْـــوِيَهْ من بَعدِ تحضِيضٍ وهمْزِ التَّسْوِيَهْ

أو كَوْنِـهِ وَصْفاً لِما قد عُمِّمَـا أو صِلَةً أو حيثُ ـ فادْرِ ـ كُلّما

المعرب والمبني

والاسْـمُ[2] مِنهُ مُعـــرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَـهٍ مِّــنَ الحُـــرُوفِ مُدْني

---

1 – ابن غازي (مصوبا):

وما يكن منها لذي غَيرَ مَحَلّ فاسمٌ كهيهات ووَيْ وحيَّهَلْ

2 – محمد سالم بن ألـمَّا:

لفظـــة الاسم قبـل أن تُرَكَّبا تبنى لدى بعض وبعض أعربا

كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ[1] في اسْمَيْ جِئْتَنا   والمعنَـوِيِّ في «مَـتى» وفي «هُنا»

وكَنِيَّابَــةٍ عَــنِ الفِعْــلِ بـلا   تَأَثُّــرٍ وكافْتِقَـارٍ أصِّــــلا[2]

ومُعْرَبُ الأسماءِ ما قَــدْ سَلِما   من شَبَهِ الحَـرْفِ كأَرضٍ وسَما

وفِعْــلُ أمْــــرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَـا   وأعْــرَبوا مُضارِعاً إنْ عَــرِيَا

من نُونِ تَـوْكيدٍ مُباشِــرٍ[3] ومِنْ   ....

وشيخنا الحبر السيوطي مالا   لكَـــونها واسطـــةً فقالا:

«اختزت فيها قبـل أن تركبا   واسطة لا تبنها لا تعــــربا»

محـــل ذا فيما إذا ما ركـــبا   أُعـــــرِب، إلاّ فالبناءُ وجبا

1 - **محمد عبد الله بن دحود:**

ووضـــع الاسماء على حرفين   ثانيهما لم يَـكُ حـــرفَ لَينِ

ليس إلى بنائـــها بـــــداع   لأن ذا الوضع في الاسم شاعِ

2 - **محمد سالم بن ألـمّا:**

لفظـة ذين عند قوم تُعْـرَبُ   وقِـيل لا، قـوم إليه ذهبوا

وكونها تعــــرب والتثنية   صورية مقالـــــة مَروِية

- **اتّاه بن ابّاه:**

هـــل المحَـلُّ في أوائل السور   رفـع او انتصاب او محل جر

لِخبر او ابتـــداً رفـــع يؤمْ   والنصب باقرأ وانجرارٌ بالقسم

وقيل لا محـل والبناء حـــلْ   إذ لم يكـن فيها و لا لها عملْ

فهـــي إذا للشَّبَــه الاهمالي   قـــد ساقَـــها مثالا ابن مالِـ   (ـلك)

3 - **ابّاه بن ابُّوه:**

.... نُونِ إناثٍ[1] كـ« يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

وكُلُّ حَـــرْفٍ مُستَحِقٌّ للبنا والأصْـــلُ فِي المبْنِيِّ أن يُسَكَّنا

ومِنْهُ ذُو فَتْحٍ وذو كَسْرٍ وضَمّ كأيـنَ أمسِ حَيثُ والساكِنُ كَمْ

حَرِّكْ مِنَ اجلِ وَحْدَةٍ والسَّاكِنِ والشَّبَــهِ الْمَبْنِــيِّ والتَّمكُّــنِ

وافتحْ لِخِفَّــةٍ ولِـلأَصْلِ كَذَا فَـــرْقٌ وإتْباعٌ فَرَاعِ المأخَذا

واكسِرْ لِذي الثلاثِ واضْمُمْ واكْسِرا للحَمْلِ والساكِنِ مِن حَيثُ يُرَى

تَناسُبٍ واضْمُمْ لِخلْفِ المُعْرَبِ وكَونِهِ كالـواوِ فاعْلَمْ تُصِبِ[2]

ما اتصلت في اللفظ والتقدير نُــونُ لَتُبْلَوُنَّ يا سَمِــيري

ولا يَصُــدُّنَّــك في التـقـديــر ما اتصلــتْ بــه بلا نَـكــيرِ

1 – ولبعضهم:

نـون الإناث ما بها قد اتصل فنجل طلحـــة بناءه حظـل

ومعـــه نجـــل درستويـــه كذا السهيلي هكــذا لديـــه

– أحمد بن كداه:

لم تكسر الكاف ولا واو القسم إذ ليـسَ جــر بهما بملتـزم

فالكاف عند العرب تظهر سما والواو للعطــف وغيره انتمى

2 – ابَّاه (يحظيه) بن عبد الودود:

إبـــداء ما نـاسـب لا الإثبات لثابـت الأحكـام توجيهات

فصل في الاعراب[1]

والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرابا لاسْمٍ وفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهابا

فالاسْمُ قد خُصِّصَ بالجَرِّ كما قد خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِما[2]

وارْفَعْ بِضَمٍّ وانصِبَن فَتحاً وجُرّ كَسْراً كذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرّ

واجْزِمْ بتَسْكِينٍ، وغَيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ نحوُ «جا أخو بني نَمِرْ»[3]

---

1 - السيوطي:

الاعـراب في اللغة جا لعشرهْ من المعانـي قد حكاها المهرَهْ

أعـرب عما في الحجا أبانهْ والشَّيْءَ أعرَب فُـلانٌ زانه

وأعـرب الإبـلَ إذ أجالها ومفسـداتِ الشيء قد أزالها

وأعـرب الإلـهُ شيئا غَيَّرا بعـن وبالهمزة عدَّ ما ترى

وأعرب الرجـل أي تكلما بالفحـش أو بالعربيـة وما

كانت له خيلٌ عراب أو ولد ولداً إعـرابيًّا أيضـاً ولتعد

من ذاك من يبيع بيعَ العربون وهـذه الخمس لوازما تكون

2 - لبعضهم:

والفاء بعد ؛ لاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا!

وعكسـه مستعمـل وجيدُ ذكـره الحِبر الهمام السيدُ

3 - لبعضهم (طويل):

لقد فتـحَ الرحمن أبوابَ فضله ومنَّ بضَمِّ الشمل فانجبر الكسرُ

الباب الأول من ابواب النيابة[1]

وارفَــعْ بِـواوٍ وانْصِبَنَّ بالألِفْ   واجْرُرْ بيَاءٍ مًا مِنَ الأسما أصِفْ:

مِن ذاكَ «ذو» إن صُحبَــةً أبانَا   والفَــمُ حَيْثُ الميمُ مِنــهُ بانَا[2]

وفَــهُ بِفَــمٍّ وفَــمٍ وبِفَما   مُثَلَّــثاً وأتْبِــعِ الْفَا واعْلَما

ومُذْ سكنَ القلبُ انتصبتُ لشكره   لجزمي بأن الرفعَ قد جرَّه الشكرُ

1 – الحسن بن ابَّا:

لما نــوى اعرابَ ما قد ثُنِّيَ   والجمع بالحروف أهــلُ الفَنِّ

للفَــرق بين ذا وبين المفرد   أعرب بعض المفردات فاقتدي

بها ليأنس بها الطبــع لدى   اعــراب ذينك بها كما بدا

فاختيرت الأسماء ذي إذ تقربُ   من المثنى لفظا اذ لا تعــرب

بها إذا ما لم تضف واستلزما   كــل من الأسماء آخر كما

يستلــزم الأبُ ابنــه فأشبها   معــنى المثنى عنــد من تنبُّها

واختيرت الحروف ذي إذ ناسبت   ذي الحركات وفي "الاشموني" ثبت

2 – اتَّاه بن ابَّاه:

أبــو علي الفارســيّ إنْ لم   تــنفــصل الميم لديه م الفــم

فلا يجــوز أن يضاف إلا   في الشعــر نحو قول مَن تولّى:

«كالحوت لا يرويه شيء يلهمه   يصبح ظمآن وفي البحر فمه»

و"لخلــوف فم.." قول طــه   يــرد دعــواه الــتي ادعاها

أبٌ، أخٌ، حَمٌ كــذاكَ وهَــنُ والنَّقْصُ في هـذا الأخيرِ أحسَنُ[1]

وفي أبٍ وتاليَيْـهِ يَنْـــدُرُ وقَصْــرُها مِن نَّقْصِهِنَّ أشْهَـرُ

إخوًا وتَشْدِيـدًا لِخاً أبًا كذا حَمْواً وحَمْأً حَمَأً[2] في ذِي حُـذَا

وشَـدِّدَنْ هناً كما تَقَــدَّما واقْصُرْ يداً[3]: دَماً وشَـدِّدَن دَما

---

1 - أحمد ابن كداه:

التـزم الفَرَّاءُ نقصا في الْهَنِ دليلُـه حَـديثُ جَدِّ الحسنِ (ﷺ)

- مـمُّ: الفارسـيُّ قال في باب "أبي" وجُـلُّ بَصْرَةٍ وعمرٌو الأبي

إعرابُـهُ بحَرَكاتٍ تقسـعُ على الأخـيرِ والأخيرُ يُتْبَعُ

بما أتى من قبلِـه واختَزَلُـوا ضمَّـةَ واوِهِ الـتي تُستَثْقَـلُ

وقَلَبُـوها ألِفاً في النَّصْـبِ لأن حُكْمَها وجُوبُ القَلْبِ

وحَذَفُـوا كَسرَتَها من الثِّقَـلْ وفي محلِّ الكَسْرَةِ السُّكُونُ حَلّ

فَقَلَبوها بعـدَ هــذا ياء لأجْـــلِ كسرٍ قبْلَها قد جاء

وقال بعضٌ إن الاعرابَ استقَرّ على الذي قَبْلَ الحُروفِ وظَهَرْ

وهـذه الحُـروفُ للإشباعِ وغَـيرُ ذا يُحكَى من النـزاعِ

2 - الحسن بن أبَّا:

الصهر والخـتن والْحَـمُ لمن قد قارب الزوجين جا او الختن

والحَمُ من قد قارب الزوجة لا الـزوج و"القاموس" هذا نقلا

3 - عبد الودود:

اليَدُ واليـدَا كذلك اليَــدُ لُغاتُـها ثلاثَـــة، وأنشدوا

"يا ربَّ سارٍ بات ما توسَّـدا إلا ذراع العنس أو كفَّ اليدا"

وشَرْطُ ذا الإعْرابِ أن يُضَفْنَ لا لِلْيا كـ«جا أخُو أبيك ذا اعْتِلا»

البابُ الثاني من أبواب النيابة

بالألِـــفِ ارفَعِ المُثَنّى[1] وكِـــلا إذا بمُضمَــرٍ مُضافاً وُصِـــلا
كِلْتَا كَـــذاكَ اثنان واثْنَـــتَان كابْنَـــيـنِ وابنَتَـــين يَجْريَانِ
وألحَقُـــوا أكْـــثَرَ مِنْ إثْنَـــينِ نحْـــوُ ﴿ارْجعِ البصَرَ كَـرَّتَينِ﴾
كَذا الذِي سَمَّوا بهِ منهُ رُفِـعْ أعْرِبْـهُ مانِعاً لَصَـــرْفِـهِ تُطِعْ
وتَخلُفُ الْيَـا في جَمِـيعِهَا الألِـفْ جَـرّاً ونَصْباً بعْدَ فَتْحٍ قد أُلِـفْ[2]

---

1 - الحسن بن أبَّا:

باسم عن اسمين ينوب عنّـا تفسير أهـــل العلم للمُثنّى
اتفقا في الـــوزن والحُروفِ بزيد أغناك عن المعطُـــوفِ
وعاطِفٍ فخرجـــوا صنوانا جمعا ورجـــلان قد استبانا
والعمـــرين إن لعمرو وعمرْ والمضرين مضـــر مع عمر
ثنتان كلتا خرجا وما خَـرجْ من غير الاولين في الباب اندرج
كلـــت تجي لفردٍ اختيارا او حذفـــت ألفها اضطرارا
في كلت رجليها سلامي واحده كلتا هما قد قرنـــت بزائده

2 - عبد الودود:

وخَثْعَـمٌ تبـدل ياءً سكنت بألِـــف من بعدِ فتحَـــةٍ أتت
لذاك ألزمـــوا المثنى الألِفا وجا لَـــداك من لديـك خلفا

وثَنِّ مَا التَّركِيبَ والبِنَا عَدِمْ ومِن تَخالُفٍ والاستِغنا سَلِمْ

ولم يكُن مُثنّى أو جَمْعاً وُضِعْ على الذِي لَم يَكُ فِي الفَرْدِ سُمِعْ

الباب الثالث من ابواب النيابة

وارْفَعْ بِواوٍ وبِيَّا اجْرُرْ وانْصِبِ سالِمَ جَمْعِ عامِرٍ ومُذنِبِ

وشِبْهِ ذَيْنِ[1] وبِهِ عِشْرونَا وبابُه أُلحِقَ والأَهلُونا

أُلُو وعَالَمُونَ[2]، عِلِّيُّونا وأَرَضُونَ شَذّ والسِّنُونَا

وبابُهُ[3]، ومِثْلَ حِينٍ قدْ يَرِدْ ذَا البابُ وهْوَ عندَ قَومٍ يَطَّرِدْ

---

1 - محمد سالم بن ألمَّا:

مُذكَّر وعاقِل وخال خَرِّج بها تسعا على التوالي:

هند وشدقَم وما كطلحة وحائض وصاهل وربعة

كذا رُمَيحٌ وجَميل وزدِ عُيَيْنَةً، تَمَّتْ بلا تردد

2 - مُمُّ: في عالَم وعالَمُون اختَلَفا شيوخُنا المُقَدَّمُون الشُّرفا

قال ابنُ مالِك بأن عالما للعُقلا وغيرهم - فالتَّعلما -

وعالمون عنده اسم جَمع لا جَمعه وفاق ما للجمع

ووافق ابن مالك في المفردِ للخفش الحبر الهمام المهتدي

وخصه النَّدبُ أبو عبيدةْ بالعقَلاء - فاسمعنّ قيده -

- أحمد سالم بن المصطفى:

وجُمعت أجمع في التوكيد لكونها وصفاً لدى الحفيدِ

3 - ابَّاه بن ابُّوه:

--=

واكسِرْ مِنَ البابِ جَمِيعَ ما انْفَتَحْ ... فاءً وكَسْرُ جمْعِ مَكْسُورٍ رَجَحْ
ما ضُمَّ فاءٌ مِّنهُ جَمْعُه نُمِي ... بِكَسْرِها وضَمِّها ـ فلْتَعْلَم ـ
وثَنِّ واجْمَعْ لا تُعاطِفَنْ بِلا ... ضَرُورةٍ جميعَ ما قدْ قَبِلا
إلا معَ الفَصْلِ أوِ التَّكْثيرِ ... مِثْلِ الأميرِ الجَنْدِ والأمِيرِ
وغَلِّبِ العاقِلَ والمُذَكَّرا ... علَى الذي سِواهُما[1] ونَدَرا
تَغليبُ ما أُنِّثَ مِثْلِ الضَّبُعِ ... إن لَّمْ يكُ الضَّبُعُ لِلْغَيرِ وُعِي

بابُ سنين حدُّه عنهم رُسِمْ: ... إسمٌ ثلاثٍ حذفُ لامِه عُلِم
عُوِّضَ عنها هاءُ تأنيثٍ فقطْ ... ولم يكن مكَسَّراً، بذا ضُبِطْ
كسَنَةٍ وعِضَةٍ وعِزَةٍ ... وقُلَةٍ وثُبَةٍ وإرَةٍ
«واللامُ يَا من إرةٍ وفي ثُبَهْ ... قيل به، وهو ضعيف المرتبَهْ
والغير باللام وبعض جاء ... في عضة وسنة بالهاء»

– محمد سالم بن ألما:

باب سِنين حَدُّه الذْ عُلِما ... ـ إن أنت قد نظرته ـ يخرج ما
كزينب ونَمْرةٍ وعِدَهْ ... وكيد واسم وبنت شفة
لكثرة الحروف والتمام ... والحذف أي للفاء لا للام
وعدم التعويض أو تعويض ما ... لم يكُ هاءً وكتكسير السما
شَذت إوَزَّةٌ أضاةٌ ولِدَهْ ... أب كذا ابنٌ ظبة وواحده
لم تدخل الشذوذ وهي بنت ... ورتبن جميع ما بينت

1 – أحمد بن كداه:

تغليب ذِي العقل المؤنثِ على ... مذكَّرِ الغير الدمامي نقلا
ترجيحَهُ وظاهر "التسهيل" ... خِلافُه والكلُّ ذو دليل

فصل

ونُـــونَ مَجْمُوعٍ ومَا بِهِ التَحَقْ   فافتَحْ وقَـــلَّ مَن بِكَسْرِه نَطَقْ

ونُونُ مَا ثُـــنِّيَ والمُلْحَـــقِ بِهْ   بعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ـ فَانتَبِهْ ـ

الباب الرابع من أبواب النيابة

ومَا بتًا وأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعا   يُكْسَـــرُ في الجَرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا[1]

وقِسْهُ فِي ذي التَّا[2] وما لَن يَعْقِلا   مُصَغَّـــراً أو صِفَـــةً ومُسْجَـــلا

فِيمَا كهِنْدَ والـذي كَصَحْـرَا[3]   لا ما كحَمْـراءَ ولا كَسَكْـرَى

---

1 – محمد سالم بن ألـمَّا:

في العَـلَم المؤنـــث الجمع بتا   وأَلِـــف يُقَـاس فيما ثَبـَتَا

مُـؤنـثا بألـف التأنيــث أو   مجــردا مِمَّــا لتأنيــث نموا

كهند عـذراء وسلـمى وكما   يُقاس في جـــميع ما تقدما

يقاس في اسـم لا مذكـر لـه   مشتقا او سِـــواه حـرر نقـله

للالِّ جا عذراء مع حبلى وما   لشبه صحـراء وبهمى ينتمى

لذا الأخِـــير والذي نظمته   يحتاج للنظـم فخذ ما سقته

2 – المرادي:

في شفـة أمـة شاة مع امرأة   وقُلَـة لا يجـوز الجمع بالتاءِ

– ابَّاه: وملة أمة زِيدا لدى الخضري   في شفــة أمـة خلف لـه جاء

3 – محمذفال بن متالي:

قل باعتبار الأصل والحال وكل   توجيـــه ما بأذرعات قد قبـل

إلا إذَا لاسميَّـــةٍ قَـــد نُـقِـــلا   والنقْلَ في غَيرِ الذي مَرَّ اقْبَلا

كَذا أُولاتُ والَّـذِي اسماً قدْ جُعِلْ   كـ«أذْرِعاتٍ» فيـهِ ذَا أيضاً قُبِلْ

الباب الخامس من أبواب النيابة

وجُـــرَّ بالْفَتْحَةِ مَا لا يَنصَـــرِفْ   مَا لَمْ يُضَـفْ أو يَكُ بعْدَ أل رَّدِفْ

الباب السادس من أبواب النيابة

واجْعَل لّنحْـوِ «يَفْعَلان» النُّونَا   رفْعاً وتَدعِـينَ وتَسْأَلُـــونَا

وحَذفُهَا لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ   كـ«لَمْ تَكُونِي لِتَـرُومِي مَظْلَمَهْ»

وحَذفُها لِنُونِ تَوكِيدٍ وجَـبْ   وفي كَمِثْـلِ ﴿تامُرُونيَ﴾ غَلَبْ

وربَّما في هـذِهِ قد أُدْغِمَــتْ   وشَــذَّ حَذْفُها إذا ما أُفْرِدَتْ

فصل (في المعتلّ من الأسماء)

وسَـــمِّ مُعْتَـــلاًّ مِّنَ الأَسْماءِ مَا   كالمُصْطَــفَى والمُرتَقِي مكَارِما

فالاوّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُـــدِّرا   جَميعُهُ وهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِـــرَا

والثَّانِ منْقُـــوصٌ ونَصْبُهُ ظَهَـرْ   ورَفْعُـــهُ يُنْوَى كَذَا أيضاً يُجَـرّْ

فصل (في المعتل من الأفعال)

وأيُّ فِعْـــلٍ آخِـــرٌ مِّنهُ أَلِفْ   أو وَّاوًا او ياءً فمُعْتَلاً عُـــرِفْ

فالأَلِــفَ انْوِ فِيهِ غيرَ الجَـــزْمِ   وأَبْدِ نَصْبَ ما كـ«يَدْعُو»،«يَرْمِي»

والرَّفْعَ فِيهِما انْوِ ....

الباب السابع من أبواب النيابة

... . واحْذِفْ جازِما ثلاثَهُنَّ[1] تَقْضِ حُكماً لاَزِمَا

النَّكِرَةُ والمعرِفَة

نَكِرَةٌ قَابِلُ «ألْ» مُؤَثِّرا أو وَاقِعٌ مَوقِعِ ما قَد ذُكِرا

وَغَيرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ«هُمْ» و«ذِي» وهِنْدَ وابْنِي والغُلامِ والَّذِي

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورِ كَ«أنتَ» و«هْوَ» سَمِّ بالضَّمِيرِ

وذُو اتِّصال مِّنهُ مَا لا يُبْتَدَا ولا يَلِي «إلا» اخْتِيَاراً أَبَدَا

كالْيَاءِ والْكَافِ من «ابْنِي أكْرَمَكْ» والْيَاءِ والْهَا مِنْ: سَلِيه ما مَلَكْ

وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ[2] ولَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ[3]

---

1 - عبد الودود (مصوبا):

الرفع يُنوى وثلاثها احذفِ جَرًّا ونصبا انوه بالإلِفِ

- مسٌ: فالرفع قدره كنصب ذي الالفْ وعند ذي الجزم الثلاث تنحذفْ

2 - أحمد بن كداه:

واختلفوا في عِلَّةِ البناء في مُضْمَرٍ قِيل للاستغناء

عن ضدِّه بالصِّيَغِ المختلفهْ أو شبهه الحرفَ كساه ذي الصفهْ

وهل في الافتقارِ أو في الوضعِ أو جمودٍ أو معنى فكلاًّ قد رووا

3 - مَسٌ: مجردا من "ال" وتنوين أتى واسطة عن بعضهم نحو "متى"

لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وجَرٍّ «نَا» صَلَحْ كاعْـرِفْ بِنَا فإنَّنا نِلْنا المِنَـحْ

وألِفٌ والـواوُ، نُـونٌ، ياءُ وتَا بها مَرفُوعـةً قـد جاءُوا

وقَرَنُـوا التاءَ بِميـمٍ وألِفْ مَضمُومةً لاثنينِ والميمُ أُلِـفْ

مُتَّصِلاً بها لِجَمْـعٍ ذُكِّـرا والنُّـونُ مَشْدُودًا لَهُنَّ ذُكِـرا

تسْكِينَ مِيمِ الجَمْعِ إن لَّم يَتَّصِـلْ بِـه ضَميرٌ رجَّحُوا بِهِ حُظِلْ

ورُبَّما الياءُ مع التاءِ اجْتَمَـعْ ومُضْمَرُ الجمْـعِ لِغَيرِهِ وقَعْ

ورُبَّما اسْتُغْنِـيَ بانضِمامِ عَن أُخْتِه ما الياءُ لِلإعـلامِ[1]

ها بعْدَ كَسْرَةٍ وأُختِها كُسِـرْ والاختِلاسُ بَعْـدَ سَاكِنٍ كَثُرْ

---

1 - سيدي بن عبد الله:

للمازني أن الضمـير استترا في استتِري واستتِرُوا واستترا

ولتستَتِرنْ والحروف احتُلِبتْ للفرق كالتا في سُلَيْمَى قد أبت

ووافقَ الاخفشُ في اليا المازني لأنـها في الفعـل لو لم تكنِ

لالتبسَ الأمـران في الخطابِ أعني خطاب الفضل والرباب

وأُبطِـلا بأنها لو لم تكـن ضمائرا آخِـرُ فعل ما سكن

في نحـو يضربـن ولم يحركِ ذا النونُ عكسَ التاء فيما قد حُكي

وانها إذا تكـون أحـرفا تحذف طورا مثل ما التا حذفا

والتا الـتي قاسا عليها امتنعا لَحاقُها آخِـرَ ما قد ضارعا

وثبتـت مع المُثنى الياءُ كما لديـه تَستقِـرُّ التاءُ

وسَكَّنوا واختلَسُوا مِن بعْدِما حُرِّكَ إن فُصِلَ خيِّرْ واحْكُما

لَـها ولِلكَافِ بما أوْلَيْـتَ تَا وكَسْرُ ذِي من بَعْـدِ ياءٍ ثَبَتا

ويُشبِعُونَها إذَا ما أُفْـرِدَتْ والشِّينُ قَـد تَخلُفُها إن أُنِّـثَتْ

وكَسْرُ مِيمِ الجَمْعِ بعدَما كُسِرْ هاءٌ قُلَ اقْيَسُ وغَـيرُه شُهِـرْ

فَصْلٌ في تعاقب الضمائر

وكَضَمِيرِ ذاتِ غَيْبَةٍ جُعِـلْ ضَمِيرُ جَمْـعٍ وكَغَائبٍ يَقِلْ

وبعْـدَ تَفْضِيلٍ كذاكَ مُضمَرُ لاثنَـينِ والمـؤَنَّثاتِ يَكْثُـرُ

لجَمْعِ غَيرِ العاقِـلِ الذي يجبْ لِذاتِ إفْـرادٍ وجَمْعِها وَجَبْ

بِفَعَـلُوا، فَعَلْنَ قَد أتَى كَمَا حَدُثَ بَعْدَ قَولِهمْ مَا قَـدُما

وأَلِـفٌ والوَاوُ والنُّـونُ لِما غابَ وغَـيرِهِ: كَقَامَا واعْلَمَا

ومِن ضَميرِ الرَّفْـعِ ما يَسْتَتِرُ: كافْعَلْ،أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ، إذْ تَشْكُرُ[1]

---

1 – مختصُّ بابَ:

وعلق المجـرور حالا أو خبر أو صفـة أو صلة بما استتر

من مُشْبِهِ استقرَّ أو كمستقِر والفعل في الصلـة هو المستتر

وجوزوا في ذي المواضـع وما لتلـو الاستفهام والنفي انتمى

أن يُرفَعَ الفاعـلُ بالمجرور والخُلْـف في ذاك من المشهور

وذُ ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ: أَنَا[1]، هُو وأَنتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ
وأَعطِ مِيمَ الجَمْعِ فِي انفِصَالِ جَمِيعَ ما لَها فِي الاتِّصَالِ
تَسْكِينُ ها«هو» و«هِيَ» بعدَ فَا والْوَاوِ واللامِ وثُمَّ قد وَفَى
وبَعدَ هَمْزَةٍ وكَافٍ نَدَرا وسكَّنُوا الواوَ وياءً، ويُرَى
تَشْدِيدُ هذَيْنِ فِي الاخْتيَارِ وحَذَفُوهُما في الاضطِّرارِ
وذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلا إيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا[2]

فقيل واجب وقيل راجح ورفعه بالابتداء أرجح
وكوفة قد جوزوا ان يُّرفعا فاعِلَهُ ولم يَخُصُّوا موْضِعا
والخلف في تعلق المجرور بأحرف المعنى من المشهور
والظَّرْفُ ما قُرِّر للمجرورِ من تعلُّقٍ وأوجُهٍ به قَمِن

1 - لبعضهم:
وقد يقال في أنا: أنَ هَنا وآن أن لغاتها تَمَّت هنا

- ولآخر: مدُّ أنا من قبل همز انفتح أو همزة مضمومة قد اتضح
وقبل غير همزة أو همزة مكسورة مد أنا لم يثبت
إلا إذا وقفت فالوقف جرى بحسب الرسم لدى من قد قرا

2 - مَمٌ: ويا "إياك" خففن أو شدد أو ابدلنْ همزتها ها ترشد
واكسرهما معا او افتحنْ ودَعْ فتحة "ها" مع شَدٌ يائها تُطِعْ
فحاصل اللغات فيها سبع بكلِّها قُرِئ، قال "الهمع"

- أحمد بن محمد:

وفي اختِيَارٍ لاَّ يَجِيءُ المُنفَصِلْ — إذَا تَأَتَّى أنْ يجِيءَ المُتَّصِلْ

ويُفْصَلَ العَامِلُ فيهِ مُبتَدَا — أوِ ابْتِدًا أو حَرْفُ نَفْيٍ أو نِدَا

أو تِلْوُ إمَّا، وَاوُ مَعْ، ومُضْمَرُ — وما يُرى مِن بعْدِهِ ومَصْدَرُ

أُضِيفَ والذي معَ اللاَّمِ جُعِلْ — أو إنَّما وما بمَتْبُوعٍ فُصِلْ

وصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» ومَا — أشْبَهَهُ، في «كُنْتُهُ» الخُلْفُ انتَمَى

كَذاكَ «خِلْتَنِيهِ» واتِّصَالا — أَخْتارُ، غَيرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

وقَدِّمِ الأخَصَّ في اتِّصَالِ — وقَدِّمَنْ مَّا شِئتَ في انْفِصَالِ

وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلا[1] — وقدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلا

[معَ اختِلافٍ مَّا ونحوُ «ضَمِنَتْ — إيَّاهمُ الأرضُ» الضَّرورةُ اقتَضَتْ]*

إيَّا ضمير وسواها أحرف — والقول ذا لسيبويه يعرف

وعكس ذا عن بعضهم قد بانا — وهو الذي اختار أبو حيانا

وقيل بل هما ضميران ومن — عزا إلى الخليل ذا فما وهن

ومذهب الزجاج أن المضمرا — ما بعدها وأنها اسم ظهرا

وبالإضافة الاخيران قضوا — ورجَّح الأول تقفُ ما قفَوا

1 - ضم: ومنع الجلُّ لِمن يفوه: — "ثوبي خالداً كسوتُهوهُ"

وفي كلام سيبويه ما يدل — على جواز ما كذا من المثل

- الحسن بن ابَّا (مذيلا):

إذ قال والروض بهذا يخبر — أعطيته اياه وهو الاكثرُ

* - هذا البيت من نظم الكافية أدخله بدر الدين (ابن الناظم)، وهو غير موجود في معظم متون "الاكحلال"، وإنما أورده ابن عقيل.

وقَبْلَ يا النَّفْسِ معَ الفِعْلِ الْتزِمْ نُــونَ وِقَايَـــةٍ، ولَيْسِي قَدْ نُظِمْ

و«لَيْتَــنِي» فَشَا و«لَيْتِي» نَــدَرا ومَعْ لَعَلَّ اعْكِــسْ وكُن مُّخَيِّرَا

في الباقِيَاتِ، واضطِّــراراً خَفَّفَا «عَنِّي» و«مِنِّي» بَعْضُ مَن قَدْ سَلَفَا

وفي لَــدُنِّي، لَــدُنِي قَــلَّ وفي قَدْنِي وقَطْنِي الحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي

وكَلَعَــلَّ في التَّجَرُّدِ: بَجَلْ أتَى[1] ومِن لَعَلَّــنِي لَيْتِي أقَــلّ

وهيَ الَّــتِي أبقَيْتَ في فَلْيِنِي وقِيــلَ بالعَكْسِ بِدُونِ مَيْنِ[2]

ومَعَ تَفْضِيــلٍ وفاعِــلٍ عُنِي بِقِلَّــةٍ مِثالُــهُ: «أَخْوَفُــنِي»

فصل

والأَصْــلُ أن يُؤخَّرَ المفَسِّرُ وبِسِــوَى الأقْرَبِ لا يُفَسَّرُ

وقَدِّمَنَّــهُ إذَا ما كَمَّــــلا معمُولَ كالفِعْــلِ وهــذا نُقِلا

---

1 - مـم: قدني وقطني فيهما النون جُعِلْ منحتما ونادِرا ذا في بجــل

هذا إذا كمثـل يكفي تقــع وإن أتت وهي وحسب شرع

فقــد إذا بُنــيَ فيــه تجـب وفيـه يمنع إذا ما يعــرب

وحذفـوا وأثبتوه مــع قـط ودائما من بجل النون سقط

2 – أحمد ابن كداه:

اذكر وقدم طابقن في الاغلب مفســرا لمضمــر وقـــرب

إلا مع الدليل أو معْ قُرب ما له أضيـــف فالمضاف يعتمي

فِيما بِرُبَّ جُرَّ أو ما ارْتَفَعَا   بأوَّلِ اللَّذَيْن قَــدْ تنازَعا

أو نِعْمَ أو ما أُبْدِلَ المفَسَّــرُ   مِنْهُ وذا في الشَّأنِ أيضاً ذَكَرُوا

فصل

واستَغْنِ عَن مُّفسِّرِ الضَّميرِ   بالكُـلِّ والجُـزْءِ وبالنَّظِيرِ

وما لَه صَاحَبَ مِثلُ ما لَـزِمْ   مِنْهُ وبالحُضُـورِ كالذي عُلِمْ

فصل

والتَزَمُوا الإفْـرَادَ والتَّذْكِـيرا   في الشَّأنِ قُلْ قَد أنَّثُوا كَثيرَا

قَبْـلَ المؤنَّـثِ وما قَد شُبِّها   بِـهِ وباسْتِكْنانِ هـذا نَبِّها

في بَابِ كَان، كادَ حَتْماً وبَدَا   في باب إنَّ، ظَنَّ، مَا والابْتِدا

وفَسَّرَنَّـهُ بِـذَاتِ خَـبَرِ   مُصَـرَّحٍ بِها جَميعاً تَظفَـرِ

وغَلِّـبِ الأَخَـصَّ بالإجماعِ   مِنَ الضَّمائِـرِ في الاجتِماعِ

فصل

وسَمِّ فَصْـلاً مُضْمَراً قَد وقَعَا   مُنفَصِلاً بلفْـظِ ما قَـد رُفِعَا

مُطابِقاً مُعَـرَّفاً كَثِـيرَا   محمُولُـهُ قد زَايَـلَ التَّنكِـيرَا

أوْ كَمُعَـرَّفٍ ورُبَّما وقَـعْ   مِنْ بَين ذِي حَالٍ وحَالٍ واتَّسَعْ

وُقُـوعُـهُ بَيـن مُنكَّـــــرَيْنِ قَـــد ضَّاهَيَـا عَنْـــهُـم مُّعَرَّفَيْنِ
تَقْدِيـمُـه مَـــــعَ تَقَـدُّمِ الخَبَرْ مَحلُّـهُ مَنعُهُمَا قَــدِ اشْـتَهَـــرْ
وافْصِـلْ ـ إذَا أَوْلَيْتَـــهُ مَنصُـوبَا بِاللاَّمِ مَقْـرُونَاً ـ بِـــه وُجُـوبَا
أو تَالِياً لِمُظْهَـــرٍ قد نُصِـبَا وبابْتِدًا عَن بَعضِهِم قد أُعْرِبَـا
والحصْـرُ بالضَّمِيرِ ذَا قَدْ حُقِّقَا كَـ"كُنـتَ أنـتَ العالِمَ المحَقّقَا"[1]

العَلَم

اِسْـــمٌ يُعَيِّـــنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُـــــهُ كَـجَعْفَــرٍ وخِــرْنِقَا
وقَــــرَنٍ وعَـــدَنٍ ولاحِـــقْ وشَدْقَـــمٍ وهَيلَـــةٍ ووَاشِـــقِ
واسْماً أتَى وكُنْيَـــــةً ولَـقَبَا وأخِّــــرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبا
وإن يَكُـــــونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَـتْماً، وإلا أَتْبِـــعِ الَّذِي رَدِفْ
ومِنْـــهُ مَنقُولٌ: كـفَضْلٍ وأسَدْ وذُو ارْتِجَـــالٍ: كَسُـعَادَ وأُدَدْ
وجُمْلَـــةٌ ومَا بِمَـــــزْجٍ رُكِّبا ذَا إنْ بِغَـيرِ «وَيْهِ» تَـمَّ أُعْـرِبا[2]

---

1 - صوبه بعضهم نقال:

والحصر بالضمير ذا قد ينجلي كـ"المصطفى هـو أجل رجل"
وهو لتاكيـدِ انحصار حُـقِّـقـا ككـنـتَ أنــتَ العالم المحقّقا

2 - هـم: ومذهـب الجرمي أن ما ختم بـ"وَيْـهِ" لم يكـن بناؤه لـزم

--=

وشَاعَ فِي الأَعْلامِ ذُو الإضَافَهْ   كَعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَهْ

ووَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ   كعَلَمِ الأشخَاصِ لَفْظاً وهوَ عَمّ

مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ   وهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثّعْلَبِ

ومِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ   كَذا فَجَارِ عَلَمًا لِلفَجْرَهْ

ونكّرُوا الأعْلامَ قُلْ قَدَ اذْهَبُوا   تَعيينَها بالجمْعِ قَد لا يَذْهَبُ

واجعَلْ مِنَ الأعْلامِ مَا وَزَنْتَ بِهْ   فَأَعْطِيَنْهُ ما لَهَا ولْتَنْتَبِهْ

وقَد يُرى كوَصْفٍ ما قَد سَبقَهْ   وهكَذا الأعْدَادُ مِنها المطْلَقَهْ

وعَنْ كَهِندَ كَنِّ مِنْ فُلانَهْ   وعَنْ سَكَابِ كَنِّ بالْفُلانَهْ[1]

وإنّما مُذهبه أن يعربا   كغيره مما بمزج ركبا

- ولبعضهم:

وسيبَوَيه قال سيبويه: قد يَنْبَني، فقَلَّدنهُ فِيهِ

1 - أحمد سالم بن بويعدل:

وعلم الأجناس جَوَّزنا   مطلقاً أن يجمع أو يُثَنَّى

- قَمٌ: علم أعلام الأناسي فلان   في مذهب ابن الحاجب الشهم الجنان

وبابه في رأيه ثعاله   اذ هو جنسي على ما قاله

وعنده تحكيه حيث كانا   كليتني لم أتخذ فلانا

وهو وإن كان أخا احتجاجة   يرده: "رد فلان حاجتي"

وابن هشام: مورد إشكالا   هنا وذاك أنه قد قالا:

وهَنَةً لأمَــةٍ قَــدْ ذَكَـــرُوا   وأَذْهَبُوا التّاءَ لِما قَد ذَكَّرُوا

وقُـلْ بقَدْ جامَعْتَ قَدْ هَنَيْتَا   وبِحَـديـثٍ كَيْتَ كَيْتَ ذَيْتَا

وافتَحْ أَوِ اكْسِرَنْ أَوِ اضْمُمَنْ إذَا   خَفَّفْتَ والتشْدِيـدَ مَعْ فَتْحٍ خُذَا

وجَـوَّزُوا العَطْـفَ وغَيرَهُ كَذا   مُكَرَّراً بالعَطْــفِ لا غيرُ كَذا

اسم الإشارة[1]

بـ«ذَا» لِمُفْـــرَدٍ مُـــذَكَّرٍ أَشِرْ   بِذي وذِهْ، تِي، تَا، على الأنْثَى اقْتَصِرْ[2]

وذَانِ تَانِ لِلْمُثَـنَّى المرْتَفِـــعْ   وفي سِوَاهُ ذَيْنِ، تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ[3]

قال يزيـد قد أتى فـــلانُ   فـــذاك فيه نسـب الإتيانُ

إلى المسمَّى بفـــلان وهوا   لفظ ولم يبن جوابا يـــروى

وقد أجاب السيـد الدمامـــي   عما هنا أورده الْهشامِـــي

بأنـــه مقَـــدر المسمى   قبل فـــلان مرنـــين تَما

1 -لبعضهم: الحصـــر عند بعضهـــم بالعَدِّ   يغـــني عن الحـد وغير الحـدِّ

2 - أحمد بن كداه:

أشـــر بذي، ذاتُ، وذه وبذِه   وذِيـهِ، تي، تا، تِه، تِـه وبتـه

لِمُفْـــرَدٍ مُـــونَّـــث وأشـــر   بذائِـــه وذاء للمُـــذكَّـــر

وذاؤه وذا وكـلٌّ قد قُـــري   في "ذاؤه الدفـــتر خـــير دفترِ"

3 - عبد الودود:

و﴿إن هـــذان لَساحِـــران﴾   قيل اسم إنَّ ذي ضميرُ الشان

واللام إذ ذاك على "هما" دخل   مبتدأ خـــبره ما بَعدُ حَـــل

وبـ«أولَى» أشِـرْ لِجَمْـعٍ مُطْلَقا والمدُّ أَوْلَى[1] ولَـدَى البُعْدِ انْطِقَا

بالْكَافِ حَـرْفاً دُونَ لاَمٍ أو مَعَـهْ واللاَّمُ إنْ قَدَّمْتَ «ها[2]» مُمْتَنِعَهْ

وبِهُنا[3] أو هَهُـنا أشِـــرْ إلى دَانِي الْمَكَانِ وبِـهِ الْكَافَ صِلا

في الْبُعْـدِ، أوْ بِثَمَّ فُـهْ أوْ هَنَّـا أو بِهُنالِـكَ انْطِقَـنْ أو هِـنّا

لا تَلحَقُ الكافُ سِوى ذِي تِي وتَا مِـنَ المؤَنَّـثِ ومَعْها ثَبَتَا

كَتَلْكَ، تالِكَ، وتِلْكَ، تِيكَا وتِيكَ تِيلِكَ وذِيـكَ ذَيْكا

ورُبَّمَـا أُلاَّكَ قِيـلَ: ءَالِكْ كما يقُولُـونَ: هُـلاءِ ذَائِكْ

أو كنعم إن فـلا إعمالُ أو اسم إن ذان والإبدال

لأنها ألف "هـذا" وإلـف تثنية حذف منعه عرف

أو اسمها هـذان لَمَّا دلا على الإشارة بَنَوْه أصلا

أو اسمها هذان لكن يلزم ألفه كما تقول خثعم

أو إن ذي نافيـة واللام كمثل إلا قاله الأعلام

– محمدُ حامد:

أو اسم إنَّ ها ضمير القِصَّةْ وذاك في "روض الحرون" نَصَّهْ

1 – مم: تَمِيـم، قيس وربيعة، أسدْ همدان لا تنطق في "أولى" بمَدْ

2 – عبد الودود:

تقول: "ها" التنبيه ثم "يا" الندا ولا تُمدَّ خوف أن تُفنَّدا

3 – أحمد بن كداه:

هنا وكافُها بـلا تصرفِ وبإلى جـرُّهم لَها يَفِي

وقد رَوَى ابنُ مالِـــكٍ ذَاتيكا عَن بَعضِهِمْ وهكَـــذا تانيكَا

وبـ«أرَيْتَ» وبِـ«ها» قَد اتَّصَلْ ذا الكافُ والنَّجَا، رُوَيْدَ، حَيَّهَلْ[1]

حَسِبْتُ، نِعمَ، بِئسَ، كَلاَّ، وبَلَى، أبصِرْ، ولَيسَ قُلْ بها قد وُصِلا

وفَصْلُ «ها» بكأنا قَدِ اطَّـرَدْ وبسِـــواهُ نادِراً أيضاً وَرَدْ

وقَد تُعادُ بعْـدَ أنْ قَد فُصِلَتْ لأجْلِ تَوكِيدٍ لِمَا قَـد وُضِعَتْ

أشِرْ لِعُظْمَـةٍ لِما قد قَـــرُبا بِما لِضِـــدِّهِ يَجِـي، وأَوْجِـبَا

حِكَايَـةَ الحالِ إذَا بِنَحْـــوِ ذَا كُـنْتَ مُشِـيراً لِـبَعِيدٍ تنفُذا

ورُبَّــمَا تَـعَـاقَـبَا إنْ وَقَـعَا قَبْلَهُما الـــذِي لَـهُ قد وُضِعا

أشِرْ بِما يَجِـــي لِواحِـــدٍ إلى جَمْعٍ أوِ اثنَـــينِ ولَكِـنْ قَلَّلا

---

1 - أحمد بن كداه:

بعـد أريتك بمعنى أخـبري يجيء منصوب ولا تَستَخْبر

أخـــي بها إلا عن العجيـب وأوجـب إن أتيتَ بالمنصوب

أو لم يجئ من بعدها استِفهاما حتـما به تبـين المـــراما

مقـــدَّرا أو ظاهِرا عنهم وقَعْ نحو: أرَيْتَكَ الرُّجيْلَ ما صَنَـعْ

وبعضهم قد جعل الرُّجَيْلَ معْ ما بعدُ مفعولين أعني ما صنع

ونَزْعُ خافض الرُّجَيْلِ قد حكاه بعضهـم ولا محـلَّ لِســـواهْ

أو ذا على حذف مضافٍ قدَّره قبل الرجيل بعضهم أي خبره

الموصول الحرفي*

[موصُولُنا الحرفيُّ ما أُوِّلَ معْ صِلَتِهِ بمصْدَرٍ حَيْثُ وَقَعْ]

[وذاكَ "أنْ" والوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفَا و"كَيْ" بما ضارَعَ بِلامٍ قُفِّا][1]

[و"أنَّ" والوَصْلُ ابتداءٌ وخَبَرْ و"ما" بِذِي تَصَرُّفٍ لا ما أمَرْ]

[و"لَوْ" كما يتلُو مُفْهِمِ التَّمَنّ ومَن يزِدْ فِيهِ "الذي" فما وَهَنْ][2]

---

* أبيات هذا العنوان الأربعة من ألفية السيوطي في النحو وهي مدرجة هنا في جميع نسخ "الطرة" مع اختلاف الشيوخ في أول من أدرجها.

1 - مـمُ:

لا تصلَنَّ أنْ بما قَد بانا أمرا على رأي أبي حيانا

إذ لم يقع فاعلا أو مفعولا وقوعه بغيرذا موصولا

وذاك أيضا قد يفيت الامرا من كـ﴿أنِ اضرب بعصاك البحر﴾

بل هي تفسيرية لديه ورد من سماع سيبويه

2 - محمد مولود بن أحمد فال:

وفي الذي موصولة بخاضوا أئمة النحو قديما خاضوا

ففرقة تقول حرف وفريق منهم يقول اسم ووصف للفريق

واللفظ منه أولا قد رعيا واعتبر المراد منه ثانيا

أو صفة للجمع والعائد قد نصبه فحذفه قد اطرد

أو صلة الذين والنون انحذف منه على لغة بعض من سلف

الموصول الاسمي

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِي، الأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ
والياءَ ضُمَّ واكْسِرَن مُشَدِّدا واحذِفْهُ كالَّتِ أوِ الَّذْ دَأْدَدَا[1]
بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلامَهْ والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَهْ
والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيضاً وتَعْوِيضٌ بِذاكَ قُصِدَا
جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذينَ مُطْلَقا وبعضُهُمْ بالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا
واسْتَغْنِ عَنهُ بالَّذي ويَكْثُرُ في غَيرِ تَخْصِيصٍ وفِيهِ يَنْدُرُ
وجِيءَ باللائِينَ كالَّذِينا ونَطَقُوا بالوَاوِ رافِعِينا
ورُبَّما قَالُوا: لَذِي، لَذَانِ، لَذِينَ مَعْ لاتِي، لَتِي، لَتَانِ
باللاَّتِ واللاَّءِ الَّتي قد جُمِعا واللاَّءِ كالَّذينَ نَزراً وقَعَا[2]

---

1 - السَّجاعي:

سِت أتت مِن اللغات في الذي مع الـتي يا صاح فاحفظ تحتذي:
إثباتُ يَا وحذفُها مع كسر وحذفُها مع السكون - نادر -
كذاك تشديد بكسر او بضم وحذف أل مع حذف ياء قد حتم

2 - الحسن بن زين:

تفسير ما شذّ وما فشا وما ندر مع ما بالضعيف وسما
فذو الشذوذ ما عن القياس قد حاد قليلا او كثيرا ما ورد

وهكـذا اللّــوَاءِ واللاَّ واللّـسوَا   واللاَّيْ أو اللاَّيِ جميعُهُمْ رَوَى

كذلِــكَ اللاَّءَاتُ بالبِـنـاءِ أَوْ   بالضَّمِّ والكَسْرَةِ مُعْــرَباً رَوَوْا

ومَنْ[1] ومَا وَأَلْ[2] تُسَاوِي مَا ذُكِرْ ....

والنادر القليل قيـــس أو لم   يقـــس وما فشا بعكسه نمي

آخرها الضعيف وهو كل ما   ثبوتــه فيه نـــزاع العلما

1 - مـم: يو نس: من تجي لغير العاقلين   نحو: ﴿ومن لستم له برازقين﴾

- **محمد بن حمينٌ** (مذيلا):

وكونــه فيه الرقيـــق دخلا   ليونـــس يَـــردُّ عما انتحلا

- الحسن بن ابا:

وشَبَّهـوا بمن حَـــوَوا عقولا   الطَّــير والأصنام والطلـــولا

- **محمد عبد الله بن دحود:**

وشبَّهوا ثلاثــــة بِمَن عقـل   الطـير والأصنام تُمَّت الطَّلَلْ

2 - **عبد الودود:**

و"أل" بِمشتـــق ففيها خُلْفُ   فقيـــلَ هي اسمٌ وقيل حَرفُ

- **الحسن** بن زين

دُخُولُها الفِعــلَ وإعمالُ الَّذي   صاحَبَها وحذفُ موصوفٍ بذي

- **عبد الودود** ـ أيضا ـ:

وعَـودُ مضمرٍ دليـــلُ الاول   وحُجَّــة الثانـي تَخَطُّ العمل

- **الحسن** ـ أيضا ـ:

... ... وهَكَذَا «ذُو[1]» عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

وكَاللَّتِي أَيضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ ومَوضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

ومِثلُ«ما»:«ذا» بعْدَ«مَا» اسْتِفْهامِ أو «مَنْ» إذَا لم تُلْغَ في الْكَلامِ[2]

وذاك حق عامل الموصول إن لم يك مانع فضعف ذا يعن

1 - ابّاه: مشترك الموصول عند القدما أيٌّ وأل وذُو ومَنْ ومَا

- مم:

لغات "ذو" كما لدى الرضي أربع انتسابها لطيٍّ

أشهرهن ذو بغير صرف عن لفظها هذا لكل صنف

ثانية خصوص ما يُذكَّرُ بـ"ذو" و"ذات" للإناث يُذكَرُ

ثالثة كذي ولا افتيات إلا النساء فلها ذوات

بالضم في جميع ذا والرابعه من اللغات أن تكون جامعه

لجملة التصريف والإعراب كذي بمعنى واحد الأصحاب

- الحسن بن ابّا:

بعض النحاة دون بعض جمعا كذاك ثنّى "ذو" وبعض منعا

2 - أحمد بن كداه:

إلغاء ذا دليله نصب البدل وكون ما ألغها لم ينخزل

وما أتى من بعده لم يَلِق لصلة فاجزم بذا وحقق

- محمد عبد الله بن دحود:

تختص عن أسماء الاستفهام "ما ذا" كما أفاده الدَّماميـ (ـني)

بأن ما من قبل فيها يعمل وفي حديث أمنا جا: أفعل

تَقَعُ «مَن» شَرْطاً أوِ اسْتِفهامًا نكِــرَةً موصُوفَــةً كذا «ما»

انْفِ بِما وزِيد ما، لا مَنْ وصِفْ بما، تَمامُ ما ومَن عَنهُم عُرِفْ

وكُلُّها تَلْــزَمُ بَعْـدَه صِلَـــهْ عَلَى ضَمِيرٍ لائِـــقٍ مُشتَمِلَـهْ

ومعْ كَـ«ما» يُرَجَّحُ اللفظُ ومَعْ لَبْسٍ وقُبْحٍ مُّطلَقًا قَدِ امْتَنَعْ

ورجِّحِ المعْنَى إذا ما عُضِّـــدا بسَابِــقٍ وبَعْــدَ لَفْـظٍ وُجِـدا

بِكَثْـــرَةٍ واللَّفْـظَ بعـدَ ذَلِكْ بِقِنَّـــــةٍ اعْـتَبرَ ابنُ مَالِكْ

لَن يُّتْبَعَ الموْصُولُ مِن قَبْلِ الصِّلَهْ بتابِعٍ وكُلُّهُــمْ لَنْ يَّفْصِـــلَهْ

عَنْها بالاسْتِثْنا ولا بِما الخَبَرْ ولا بِالاجْنَبِــيِّ إلا مَا نَــدَرْ

وقَد تَّلِي أكثرَ مِن مَّوصُــولِ وقَد يَلِي الموصُولَ كالمفعُولِ

غَيرَ كأنْ وأَنْ، ورُبَّما حُذِفْ ما مِنهُما ومَا مِنَ اجْلِها عُرِفْ

ما ذا وفيــه جَ أقــول ما ذا يــسَ فانظــر إن أردتَ هذا

– أحمد بن كداه:

تجي للاستفهام "ما ذا" دون ريب وللتعجب كماذا بالقـليب؟!

وللـذين قــد أتــى عليهـــما بيت الكتاب شاهـدا فاحفظهما

أو جئْ بما مستفهما بـها وذا موصـولا أو إشارة كي تنفـذا

ما ذا يحـــاول لذاك أنشدوا وذا له: "ماذا التواني"؟ يشـهد

وللإشارة بــذا مع زيـــد ما قد مُثِّلَتْ بـ"سَرْعَ ماذا" العنما

ومعَ ألْ مِن بعْدِ مِنْ ذا يَكثُرُ ومُطلَقاً مَّعْ ما سِوَاها يَنـدُرُ

لَمْ تحْذَف الْ ووَصْلُها حَرفٌ ولا وَصْلٌ لَّهُ مَعْ حَذْفِ ما فِيهِ اعْمِلا

وجَوِّزِ الغَيْبَةَ في ضَمِيرِ عادَ عَلى خبَرِ ذي حُضُورِ

سِوَى مُشَبَّهٍ بِهِ تأخَّرا وإنْ عَلى الضَّمِيرِ زدتَّ آخَرا

وجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُها الَّذِي وُصِلْ بهِ[1] كـ«مَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ»

وصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ «ألْ» وكَونُها بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

مَا كاسْتَقَرَّ صِلَةٌ أو خَبَرا أو صِفَةً فَحَذفُهُ قَد حُظِرا

إنْ كانَ مُختَصّاً ويُحْذَفُ إذا عَمِلَ في الموصُولِ كالمختَصِّ ذا

أيٌّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لم تُضَفْ[2] وصَدْرُ وصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطلَقاً[3] وَّفي ذَا الحَذْفِ أَيّاً غَيرُ أيٍّ يَقْتَفِي

---

1 – **محمد سالم بن ألُمَّا:**

بجملة معهُودة ذات خَبر عنها انتفى العمُوم نفيا استمر

ولم تك استدعت كلانا قد نقل ولا تعجُّبية، صِلْ ما وُصِل

2 – **تصويب:** أيٌّ كما وبُنِيَتْ متى تضف وصَدرُ وصلها ضمير انحذفْ

3 – **عبد الودود:**

يونس تَعليقُ لتنزعَنا عنْ ﴿أيُّهم أشَدُّ﴾ عنه عنا

وحكم الاخفشُ بالزيد لِمَن إذ زيدها عنه في الاثبات يعن

وللخنيلِ انحذفَ المفعُولُ وأيُّهم لوصله معمولُ

شَرْطاً أوِ اسْتِفهاماً أيٌّ وقَعَا   وصِفَةً وقُــــلْ بأنْ لا تَقَــعا

نكِـرَةً تُوصَـفُ، والأَخِـــيرُ   بالحَذْفِ في اسْتِفهامِها جَدِيرُ[1]

إن يَسْتَطِلْ وَصْلٌ وإن لَّمْ يَسْتَطِلْ   فالحَذفُ نَزْرٌ وأَبَـوْا أن يُّختَزَلْ

إنْ صَلُحَ الْباقِـي لِوَصْلٍ مُّكْمِلِ   والحَذفُ عِندَهُمْ كَثِـيرٌ مُّنجَلِي

في عَائِـدٍ مُّتَّصِــلٍ إنِ انتَصَــبْ   بفِعْلٍ أو وَّصْفٍ[2] كَمَن نَّرْجُو يَهَبْ

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضا   كأنتَ قَاضٍ بَعدَ أَمْرٍ مِّنْ قَضَى

وقولـــــه يـردُّه انحظــارُ   لأضــربنَّ الفاســـقُ الجبارُ

1 - **محمَّد** بن مَيمِّيه (مُصوِّبا):

نكـرةٌ تُوصف والياءُ الأخير   بالحذف في الشرط وتلوه جدير

2 - **محمد عبد الله بن دحود:**

وعائـــد منتصـب بوصل أل   محل كون حذفــه قد انحظل

إن كان راجعاً لها وإن رجــعْ   أَو غيرها فحذفه قد امتنعْ

- **أحمد بن كداه:**

وقولــه "في عائــد متصلِ"   مفهسوم الاتصال فيـه فَصَّلِ

فإن يك انفصاله للحصــرِ لا   تحـــذفْ وإلا فانحِذَافُهُ اقْبَلا

- **اتّاه بن ابّاه:**

إثبـات عائــد عليه متفـــق   لم يأت في الذكر سوى الآتي نسق

أي ﴿الذي استهوته﴾ والمرقوم   من قبلـها ﴿إلا كما يقــوم﴾

﴿واتل عليهم نبأ الذي﴾ كما   قد جاء في "الصّبّان" نثـرا محكما

كَذَا الَّذي جُرَّ بما المَوْصُولَ جَرّ   كمُرَّ بالَّذي مَــرَرْتُ فَهْوَ بَـرّ

المعرَّفُ بأداة التعريف

«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللامُ فَقَطْ[1]   فنَمَـطٌ عرَّفتَ قُـلْ فِيهِ: النَّمَـطْ

---

1 - أحمد بن كداه:

ألْ حَـرفُ تَعـريـفٍ وذاإليه   مالَ الخليـلُ مـعَ سيبـويـه
وهمـزها عند الخليـل أصلي   وعند سيبويـه همْـز وصْـل
والاعتراض انفِ بأن لم يَخـرُجِ   همزُ ادرُجَن عن كونه بعضَ ادرج
من حجَـج الخليل فتـحُ الهمز   وهـي سبـع هاكها بالرمـز
في الزيد صرف الحرف والحرف بَري   منه كـذا ثبوتـها في الاحمـر
كـذا في الاستفهام مـع نـداء   لفـظ الجـلالـة وفي الإيلاء
بـه كـذا تَـذَكُّـرٌ عليـهِ   عن كـل ذا أجـاب سيبويـهِ
فخلـف الاصل لخـلاف الاصلِ   في الثان جـا عليٍّ مَـع لـعلّي
وبعُرُوضِ الفتح في كالاحـمـر   كذا في الاستفهام لبسُ الخـبر
به وإذ لم يُجْـدِ أن يُعـرفا   لفـظ الجلالـة كالاصلِ اتصفا
وبالتُّذكُّرِ لطـول الاصطحاب   باللفِّ والنشرِ المرتـب الجواب
جـواب من قال بدرج حذفوه   ما كثر استعمالـه قد خففـوه
لـذا عبارة الخليـل أل فـقـد   كما أتـى عن قـد عِبارَةٌ بقد
والثان بالألـف واللامِ وقـد   توافَـقا فيه وفي الهمـز انفقد

وسَمِّها عَهْـدِيَّـةً إذا عُهِـدْ مَدلُولُ ما صَحِبَها وإن وُجِدْ
سَوَاءَ مَعْهُـودٍ وكُلٌّ خَلَفَتْ حَقّاً فَبالشُّمُـولِ مُطلَقاً وفَتْ
فاسْتَثْنِ مِن مَصْحُوبها ورجّحوا فِيما لَهُ اللَّفظَ ومَعْنىً صَحَّحُوا
وجَوِّز انْ تَقُومَ في غَيرِ صِلَـهْ مَقَامَ مُضْمَرٍ وبَعْضٌ حَظَلَـهْ
ولامُها المُظهَرُ مِيمًا يُجْعَـلُ وفي القَرِيضِ مُدغَماً قد يُبْدَلُ
وقَـد تُـزَادُ لازِماً كَاللاّتِ والآنَ والَّـذِينَ ثُـمَّ اللاَّتِ
ولاضطِّـرارٍ[1] كَبَنَاتِ الاوْبَـرِ كَذَا وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي
وبَعْضُ الأعْـلامِ عَلَيـهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنهُ نُقِـلا
كَالْفَضْـلِ والحارِثِ والنُّعْمَانِ فَذِكْـرُ ذَا وحَذْفُـهُ سِيَّان
وقَدْ يَصِـيرُ عَـلَماً بِالْغَلَبَـهْ مُضافٌ[2] أو مَصحُوبُ أَلْ كالْعَقَبهْ
وحَذْفَ أَلْ ذِي إنْ تُنادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وفِي غَيرِهِمَا قَد تَنْحَذِفْ

---

1 - عبد الودود:

عَرِّف بأل أو لامه وصل وزد وانقسم على عشرين قسما تستفد
عرف بست نصفُها للعَـهـد ونصفـها جنسيـة في العـد
وصِل بأربع مـع اسم فاعِـل وصنـوه والوصـف والمماثل
وزد بعشـر التـزم بأربعـه وغـير لازم يـرى ستامعَـه

2 - اتّاه بن ابّاه:

أبناء عبـاس وعمرو وعمـر كـذا زبير العبادل الغـرر

فصل

مَدلُولُ الاعْرابِ لِلاسْمِ فانتَبِهْ ما كانَ عُمْدَةً أوِ الفَضْلَةَ بِهْ

أو بَـينَ ذَينِ، ولِعُمْـدَةٍ وجَبْ رَفْعٌ وغَيرُ عُمْدَةٍ قدِ انتَصَبْ

مَنصُــوبُ كانَ إنَّ ظنَّ مُلْحَقُ بها ولِلثَّالِثِ خَفْضاً حَقَّقُوا

المبتدأ والخبر[1]

مُبْتَــدأٌ زَيْــدٌ وعَاذِرٌ خَــبَرْ إنْ قُلْت: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْـتَذَرْ[2]

فـأَوَّلٌ مُـبْـتَـدأٌ وَالثَّانِــــي فَاعِــلٌ أغْــنَى في: أَسَارٍ ذَانِ

---

1 – لبعضهم:

واختـلفـوا فيما له التأصل في الرفـع قيل مبتدا أو فاعل

ووجـه كـل باتجـاهٍ يجتلـــو من ثم قال البعض كل أصل

– تذييل:

فسيبويـه قال إن المُبتَــدا لكـونـه به يكـــون الابتدا

وعامــل وإنــه معمـــول ومبتـــدا في الأصل لا يزول

أصل، ولابن الحاجب ان الفاعلا قوي ما يكــــون فيه عاملا

ورفعه للفَـــرق لا ينحذف أصل وهكذا حكاه السلَـف

2 – تصويب:

إن قلتَ: *زيد عاذر من اعتذر* فالمبتدا زيــدٌ وعاذرٌ خَــبرٌ

وقِسْ وكَاسْتِفْهَامِ النَّفــيُ وَقَــدْ يجُــوزُ نحــوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ[1]

والثَّانِ مُبْتَــداً وذَا الْوَصْفُ خَبرْ إنْ في سِــوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّ

ورَفَعُــــوا مُبْتَدأً بالابْتِــــدَا كَــــذَاكَ رَفْــــعُ خَبَرٍ بالمُبْتَدَا

والخَــبرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الْفَائِــــدَهْ كاللهُ بَــــرٌّ والأَيَادي شاهِــــدَهْ

وزِدْ فِي الإِخْبَارِ عَلى الماهِيَّــهْ إنْ وُجِــدَتْ فِي المُبتَــدَا جَلِيَّهْ

ومُفْــــرَداً يأتِي ويَاتِي جُمْلَــهْ حَاوِيَةً مَعْــنَى الَّذي سِيقَتْ لَهْ[2]

---

1 – محمد عبد الله بن دَحُّود:

الاخفــش والكوفــة نحوُ فائز أولو الرشادِ دون قبح جائــز

في قولهم ومذهــب ابن مالك جــوازه قبحا وما كــذلك

مُمتنــع عنــد نحاة البصــرهْ فانظر لذا "الصَّبان" تلف نَثْرَهْ

2 – محمدُ بن المختار السالم:

ويَــتربصــن لَــدى الكِسائي ضَمِيــــره للسَّبَبيِّ جاءِ

وأصــل ذاك يتربَّصُ بــــلا نُــون وأزواجهــمُ لـه تَــلا

فجيء بالنون اختصارا في محل الازواج قط اذ ذكرها قبل حصل

وبعد نَ الذكر لهم ذو حظري إذ لا تضاف النون كالضمائر

– سيدي بن عبد الله (طويل):

وفي ﴿يتربصن﴾ الضمير يفســر بأزواجهــم بعد الــذين يقــدرُ

وأزواجهــم إذ ذاك يعرب بابتدًا بجملة هذا الفعــل عنهــن يخبر

ومن ذلك التقديــر تعقــد جملة يعــود على الموضوع منها المفسر

= - -

وإنْ تَكُــنْ إيَّاهُ مَعْــنىً اكْتَفَى   بِهَا كَنُطْقِي: اللهُ حَسْبِي وكَفَى

أَخبِرْ بِغَــيرِ خَــبرِيَّــةٍ[1] بِــلا   إضْمارِ قَــوْلٍ وبِـه قد نُقِـلا

ورَابِـطاً نُصِـبَ مفعُولاً وإنْ   عادَ عَلى سِوى كَكُلٍّ وزُكِنْ

إحْذِفْ قِياساً حَذْفُ مَا جُرَّ بِفِي   أو مِنْ وما تَقَــدَّم المِثْلُ يَفِي

والمُفْــرَدُ الجَامِــدُ فَـارِغٌ وإنْ   يُشْتَــقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ[2]

وتقــدير أزواج مضافًا لمبتــدًا   عنيك من الوجــه المقــدم أيسرُ

أو أزواجهم في موضع النون قدرت   فعُــوِّض عنه الحذف منهن مضمر

بذاك الدمامــيني أخــبر فلتكــن   خَــبيرا بما بـــه الدمامِــين يخبرُ

– مَمُّ: أزواجُ أو أزواجُهُــم أو بعدهُم   أو نَ ضمــير سَبَبِيّ عندهــم

لصاحــب "المغني" على الولاء   الاخفــش والفــراء والكساء

1 – الحسن بن زين (طويل):

ونحو غلامي سوف يضرب بعضهم   أبى وببيت رده ليس يجهــل:

«فلما رأتــه آمنا هان وجــدها   وقالت أبونا هكـذا سوف يفعل»

2 – محمد عبد الله بن دحود:

في أســد من نحو زيدٌ اسَـدُ   ضمــير أي إذا الشجاع يقصدُ

وإن تكن جعلته نفس الأسـد   مبالِغاً أو كافاً اضمــرت انفقد

– مــم:

ونحـو زيـد أســدُ فيه ضمير يُـوجـدُ إذ الشجاع يُقصَدُ لا إن أردت القَسوَرَه

وهو إذا ما حسما من كاف شبه عُلما وجدتَ فيه أرسُما من الضمــير مقفــرَهْ

وأَبْـرِزَنْـهُ مُطْلَقاً حَيْـثُ تَلا   مَا لَيْـسَ مَعْناهُ لَـهُ مُحَصَّـلا

بالمُبتَـدَا المفْـرَدُ قَد يتَّحِـدُ   مَعْنىً فقَطْ كمِثلِ: هـذا أحمدُ

ومُطلَقاً وَّافَقَـهُ ومُطْلَقَا   خالَفَـهُ؛ مُسَاوِيًّا أو مُلحِقَا

مَعنىً بِعَـينٍ أو بِـه عَيناً وقدْ   مَكانَ ذِي إضافَـةٍ إذاً وردْ

وأَخْبِرُوا بِظَـرْفٍ اَوْ بحَرْفِ جَرّْ   نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِـنٍ» أو «اسْتَقَرّ»[1]

ولا يَكُـونُ اسْـمُ زمَانٍ خَبَرا   عَن جُثَّـةٍ وإن يُفِـدْ فأَخْبِـرَا

وزَمَـنٌ نُكِّرَ ذو مَعْنىً وقَـعْ   بجَمْعِـهِ قد غَلَّبوا أَن ارتَفَـعْ

ورُبَّ مَوْقُـوعٍ بِبَعضِهِ رُفِعْ   وفي المكانِ بعْدَ عَينٍ ذَا سُمِعْ

ورَجِّحَنْ عَلَيهِ فِي ذِي مَعْـرِفَهْ   واختِيرَ فِي سِوَاهُ عَن ذي مَعْرِفَهْ

وما مِنَ الظُّرُوفِ حُـدَّ يُرفَعُ   مِن بَعْـدِ ذي عَينٍ ورَفْعٌ يُمنَعُ

---

1 - مـم:

وقدر اسـم فاعـل او فعـلا   للظـرف خبرا والاسم أولى

لأن هذا الفعـل محكوم على   محلـه بالرفـع حيث حصلا

وذلك الرفـع بلا مناضل   ما إن يلوح في سوى اسم الفاعـل

وذا إلى تقدير آخـر أشا   والاسـم قل معين كما فشا

في نحو اما عند زيـد فشـذا   وقد خـرجت فإذ بالباب ذا

إذ بعد أما وإذا ذي فانظـروا   لا يظهر الفعـل ولا يقـدر

فاردد على المعـين المحتمـسلا   حمـلا له ليجري الباب على

في نحوِ: أنتَ مِنّي فَرْسَخَينِ ... ناوٍ مِّنَ اشياعِي فَرسَخَينِ

خمستُهُم عَشْرَتُهُم مَّعْ مُبتَدَا ... رَفْعٌ ونَصْبٌ فيهِمَا قد وُجِدَا

واليومَ مَعْ كجُمْعَةٍ يُنتَصَبُ ... لا مَعْ كالاثْنينِ وقالوا يُنصَبُ

ما أخبَروا بهِ مِنَ الأسْفَلِ عَنْ ... كالظُّهْرِ وارفعهُ جَوازاً حيثُ عَنّْ

ورُبَّما اسْتُغْنِيَ بالمعْمُولِ ... عَنْ خَبَرٍ كالحالِ والمفعُولِ

ولاَ يجُوزُ الابْتِدَا بالنَّكِرَةْ ... مَا لم تُفِدْ كَ«عِنْدَ زَيدٍ نَّمِرَةْ»

وهَلْ فَتىً فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَّنا ... ورَجُلٌ مِّنَ الكِرامِ عِندَنا

ورَغْبَةٌ في الخَيرِ خَيرٌ وعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ ولْيُقَسْ ما لَمْ يُقَلْ

كعَطْفِ صالِحٍ للابتِدَا عَلَى ... مُنَكَّرٍ والعَكْسُ هَكَذا انْجَلَى

وأَنْ تُبَيَّنَ بِهَا الحقِيقَهْ ... وكَونِها لِكَالدُّعَا مَسُوقَهْ

إبهَامِهَا، الإخْبَارِ بِالْمُحَالِ ... وكَونِها مُبْتَدأً في الحَالِ

وبَعْدَ لَوْلا، كَمْ، إذَا لاَمِ ابْتِدَا ... أَوْ مَا جَوَاباً لِكَأَيٍّ وُجِدَا

والأَصْلُ أَنْ تُنَكَّرَ الأَخبَارُ ... ولَيسَ في تَعْرِيفِها ضِرارُ

والأَصْلُ في الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وجَوَّزِ التَّقْدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا

وامْنَعْهُ حِينَ يَستَوِي الجُزْءَانِ ... عُرْفاً ونُكْراً عَادِمِيْ بَيَانِ[1]

---

١ - مسمٌ: وقوله "وامنعه حين يستوي" ... هذا هو المشهور من خلف رُوي

كَذَا إذَا مَا الفِعْـــلُ كَانَ الخَبَرا　　أَوْ قُصِـــدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـــرا

أَوْ كانَ مُسْـنَداً لِّذِي لاَمِ ابْتِـدَا　　أَوْ لاَزَمَ الصَّدْرَ كَمَنْ لِي مُنجِدَا[1]

فِي خَبَرٍ لِّلشَّأْنِ أو مَعْ فَا وقَعْ　　ذَا نحو: مَن يَّأتي فَلِي فِيهِ طَمَعْ

وَجَـــوَّزُوا فِي دَارِهِ زَيْـدٌ وقَدْ　　يجوزُ مَعْهَا عَبـدُ هِنْدٍ ذَا وَرَدْ

وَجَوَّزُوا زَيْـداً أَبُـوهُ ضَـرَبَا　　أَوْ ضَارِبٌ وبَعْضُهُـمْ ذَيْنِ أَبَى

ونَحْوُ عِنْـــدِي دِرهَمٌ ولِي وَطَرْ　　مُلْتَـــزَمٌ فِيـــهِ تَقَدُّمُ الخَبَـــرْ

كَذَا إذَا عَادَ عَلَيـــهِ مُضْمَـــرُ　　مِمَّا بِهِ عَنْـــهُ مُبِيناً يُخْـــبَرُ

كذا إذَا يَسْتَوجِـــبُ التَّصْدِيرا　　كَأَيْنَ مَـــنْ عَلِمتَـــهُ نَصِـــيرَا؟

وقيـــل أيضا أنـــت بالخيار　　وقيـــل ما يَختـــص ذو اخبار

والحـق أن ما السامعون أدرى　　بـه أو الأبلـــغ عـــرفا احـرى

بكـــونـــه بالابتـــداء يـرفع　　وذا بـه "مغني اللبيب" ينفـــع

1 - الحاج بن الكتاب:

أما الذي استحقَّ صدر الكلم　　فـلام الابتـــدا ولام القسَم

وإن ولا النافيـتين والتختَـــم　　لِما لـنفـــي وتعجـــب وكم

وأدوات الشـــرط مطلقا وما　　به من الحرف والاسم استُفهِما

- تذييل: وهكذا موصول الاسما بحسب　　صلتـه من ذا القبيـــل يحتسب

كذاك أي والحروف الناسخه　　وأحرف التحضيض في ذا راسخه

وهكـــذا الموصـــوف باعتبار　　صـفتـه عـليـــه ذاك جاري

وخَبَرَ المحْصُـــورِ قَـدِّمْ أَبـدَا كَـ«ما لَنَـا إلا اتّباعُ أحمَـدَا»

وقَدَّمُوا كَـذاكَ مَا كَانَ خَـبرْ عَنْ أَنَّ بالفَتْحِ ومَا بَعْدُ اسْتقَرّ

وهَكَـذَا مَا جَـاءَ بالتّقَـدُّمِ بمَا إذَا أخّـرْتَـهُ لَمْ يُعْلَـمِ

وحَـذْفُ مَا يُعلَمُ جَائِـزٌ كمَا تَقُولُ: زيدٌ، بعْدَ: مَن عِنْدَكُما؟

وفي جَوَابِ: كيفَ زيدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ[1] فَزَيْـدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إذْ عُرِفْ[2]

وبعْدَ «لَوْلا» غَالِباً حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ[3] وفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

---

1 – تصويب:

وفي جواب كيف زيد قل: سلم فزيد استغـني عنه إذ عُلِمْ

2 – مَمٌّ: وحـذف الابتداء في الكلام يكـثر في جواب الاستفهام

وذا كقول الله ﴿نار حاميه﴾ من بعد قوله تعالى ﴿ما هيه﴾

وبعد قـول والدليل الظاهر لذاك قول الله ﴿قالوا ساحر﴾

وبعد فا الجـزا وقد يـدل ﴿إن لم يصبها وابـلٌ فطَلٌّ﴾

– ولبعضهم:

وحـذف مبتدا له قد أوجبوا في سبعة معدودة قد تحسب

ما أخـبروا عنه بنعت قُطِعا لمـدح أو ذم على ما سُمِعا

كذا ترحم ومصدر بـدل من فعله وما بنعمَ قد حصل

ثم صريـح قسـم كذاكا من أنـت زيد حكمه أتاكا

ولا سـواء وكذا لاسيما زيد برفـع كن به متمما

3 – الحسن بن زين (بسيط):

ورفـعُ ما بعـد لولا قيل هو بها أصلا وقيل لأن نَابَتْ عن انعدما

- - =

وبعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفهُومَ مَعْ كَمِثْلِ: كُلُّ صَانِعٍ ومَا صَنَعْ

وقَبْلَ حَالٍ لا تَكُونُ خَبَرا عَنِ الذِي خَبَرُه قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسيئاً وأَتَمّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطاً بالحِكَمْ

والحالَ ذَا ارْفَعَنَّ بعدَ أفْعَلا أضَفْتَهُ لِمَا بِكَانَ وُصِلا

ويَرفَعُونَها في الاضطِّرارِ بَعْدَ صَرِيحٍ لا في الاخْتِيَّارِ

لا تَمْنَعَنَّ كَوْنَهَا فِعْلاً ولاَ مُبْتَدَأً أُخْبِرَ عَنْهُ مُسْجَلا

ويُتْبَعُ المَصْدَرُ والَّذْ قَسَمُ خَبَرُهُ فَحَذْفُهُ مُلْتَزَمُ

أوْ مَصْدَرٌ أُبْدِلَ مِن فِعْلٍ وإنْ بِمَا عَطَفْتَهُ عَلَى ابْتِدًا قُرِنْ

فِعْلٌ لِكُلٍّ مِنْهُما فَالخَبرُ ذَا الْفِعْلُ عَنهُما وذَا لا يُحْظَرُ[1]

وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كـ«هُمْ سَرَاةٌ شُعَرا»[2]

وضَعَّفُوا رفعه بها لأن به خُروجُها عن مَدى أمثالها عُلما

وقيل رافعه يُوجَد مُقَدرة وذا به كل ناحي كوفة حكما

1 - **تصويب:**

ان ولي الفعل او الوصف سما على ابتدا عطف وهو لهما

يصلح يخبر عن الكل وما حُكي من المنع فلن يسلما

2 - **مسم:**

عن ابن عصفور رووا لن يخبرا عن واحد باثنين أو بأكثرا

مقدرا هو لتالي الاول وهكذا يفعل غير مؤتل

أَخْبِرْ عَنِ الأَخِــيرِ إنْ تَوَالَى مُبتَــدَآتٌ واعْلَمْ انْ يُقَـالا

إنَّ الأَخِيرَ والذي قَد جُعِــلا خَبرَهُ خَـبَرُ مُبْتَـدا تَـــلا

والمبتَــدَا وما بُعَيْدَهُ خَــبَرْ عنِ الذي تَلا وذَا كَذَا اسْتَقَرّ

أَضِفْ وُجُــوباً غَيرَ ما تَقَدَّما إلى ضَمِيرِ مَا تَــلا أوِ احْكُمَا

مُعَاكِساً بِأنْ تَجِي الرَّوَابِـطُ أوَّلُــها بِـذَا الأخِــيرِ نَائِــطُ

فصل

وقَرَنُــوا بفاً جَــوازاً خَـبَرَا عمَّا كـ«ما» شَرْطٍ و«مَنْ» شَرطٍ يُرَى

كَما بِظَـرْفٍ أو بِفِعْلٍ يَصلُحُ لِلشَّرْطِ مَوصُول وذَاكَ رَجَّحُوا

في خَبَرٍ عَـنَ «الْ» بما يُستَقبَلُ مَوصُولَـةً وباتِّفَـاق يُقبَـــلُ

معْ ما بِظَرْفٍ أو بِفِعْلٍ قَد وُصِفْ مُعَمَّماً وبعْــدَ كُلٍّ قَـد أُلِــفْ

ومَعَ ما بِــذِي مُضِيٍّ وُصِــلا والفَاءَ بعْضٌ مُطْلَقاً قَدْ قَبِـلا

وامْنَعْهُ بَعْـدَ مُبْتَـداً قَدِ اقْـتَرَنْ بِمَا سِوَى«إنَّ» و«لَكِنَّ» و«أنْ»

او جمعها يخـــبر في اعتقاده لا كل واحـــد على انفراده

أو ان الاول بتالٍ يوصَــــفُ وفي الــذي ارتكبه تعَسّفُ

– **له أيضا:**

تعاطــفٌ في الخبرين واجبُ في نحـو ذان شاعــر وكاتِبُ

وفي جَـداك فائــق وفائـض يجوز، لا الرمان حلو حامض

كان وأخواتها

تَرْفَـعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْماً وَالخَبَرْ   تَـنْصِـبُـهُ كَكَانَ سَـيِّـداً عُـمَرْ[١٥]

١ - همُّ:

إن اسم كان في طريق الكوفي   باق على ارتفاعـه المعـروفِ

لأن رفـع الفعـل ليس يعهدُ   إلا لِما هـو إليـه مسنَـدُ

وفي الذي الكوفة رامت نصْرَه   قلت على لسان أهل البصره:

إن يكـن الإسناد غير حاصل   فهـو شبيه مسنـد للفاعِل

ورفعـه بكان أيضا أجـدرُ   لوصله بها إذا ما يضمَـرُ

وكون فعل ناصِب لم يرفع   رُدَّ بأنَّ مثلـه لم يسمـع

في كان زيـد سَالِيًا وسَعـدُ   مُتَيَّماً أَثَـرُ هذا يبْـدو

- له أيضا:

منصـوب كان حالا استقرا   لدى ذوي الكوفـة إلا الفرا

فهـو لديه شبهـه لا حال   ولم يكـن معتـبرا ما قالوا

إذ لا غـنى عنه وجاء واردا   معرفا ومُضمراً وَجامِـدا

وكون ذا المنصوب يأتي جمله   أو شبهها عارض بـه ما قبله

وقد أجيب أن ذين ـ فانتبه ـ   قد يقعان موقـع المفعول به

نحو مـررت بالفتى المبـني   وهكـذا آيـة ﴿قال إني﴾

- محمدُ حامد (بسيط):

النسخ والمسخ هاك الفرق بينهما   فالفـرق بينهما في النظـم ذا آتِ

النسخ ـ خلي ـ لتغيير الصفات أتى   والمسخ عندهم التغـيير للذات

كَكَانَ: ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحى، أصْبَحَا ... أمْسَى وصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا

فَتِئَ وانْفَكَّ.. وهَذِي الاربَعَـــهْ ... لِشِبهِ نَفْـــيٍ أو لِنَـفْيٍ مُتبَعَـهْ

ومِثْـلُ كَانَ دَامَ مَسبُوقاً بِـ«ما» ... كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا[1]

كَصَارَ: آضَ، حارَ، راحَ، قَعَدَا ... تَحَوَّلَ، اسْتَحَالَ وارْتَدَّ، غَدَا

وعَادَ، آلَ ثُم جَـاءَ، رَجَـعَا ... وَنَى ورَامَ مِثْـلُ «زَالَ» وَقَـعَا

كَـ«كَانَ»: أَسْحَرَ وأَفْجَرَ لَدَى ... بَعْـضٍ وأَظْهَـرَ كَذاكَ وُجِدَا

كَصَارَ كَانَ ظَلَّ أَضْحَى اسْتَعْمَلُوا ... وهَكَـذَا أَصْبَـحَ، أَمْسَى نَقَلُوا

– له أيضا:

وجملـة الطلـب إنما نـــدر ... وقوعها عن نسخ الافعال خبر

لأن الافعال بإمعان النظـــر ... فيها صفات لِمصَـادر الخبر

ألا تـــرى أن مقال القائل: ... "كان لبيبا عامــر" كالقائل:

لعامر لَبابـة ذات حصـــول ... فيما مضى عند تدبر العقـول

1 – محمدٌ حامد:

وإنما لم تَتَـصَـــرَّف داما ... إذ لم تقَـع وصلا لما عدا ما

ما قبل غير الماضي لم تستعمل ... عند تميم فجـــرى كالْمثَل

وقيـــل بل لأن أصحب العلا ... ما دام يقـتـفـي مسالك العلى

أشبــه أصحاب العلى أن داما ... غِـرًّا غَرِيـراً يشـرب المداما

وحيث يحذف الجواب ان علم ... ففعل شرطـــه مضيه التـزم

وَ«كَانَ» ضَاهَى «لَمْ يَزَلْ» كَثِيرَا ... كَـ"اللهُ كَانَ عَالِماً بَصِــيرا"

مَا قَبلَ صَارَ مُطلَقاً قَد أَخبرُوا ... عَنـهُ بِفِعْــلٍ قَدْ مَضَى ويُخْبَـرُ

نَزْراً بِـهِ عَن لَيْسَ، لا تُخبِرْ بِمَا ... كَـأَينَ عَنْ «دَامَ» ومَـنْـفِيٌّ بِمَا

وغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَــهُ قَدْ عَمِــلا ... إنْ كَانَ غَيرُ المَاضِي مِنهُ اسْتُعْمِلا[1]

وفِي جَمِيعِها تَوَسُّـــطَ الخَبَـرْ ... أجِـزْ، وكُلٌّ سَبْقَهُ «دَامَ» حَظَـرْ

كَذاكَ سَبْــقُ خَبَرٍ «مَا» النَّافِيَهْ ... فَجِئْ بِهَا مَتْلُــوَّةً لاَ تَالِيَــهْ[2]

ومَنْعُ سَبْــقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي[3] ... وذُو تَمَامٍ مَّا بِرَفْـــعٍ يَكْتَـفِي

---

1 - مم:

ربــع الخليط أين كان ثملــهْ ... وليس في ربـــع الخليط أهلـه

ما كان دمع العين إلا سافحا ... إن أصبح الخليط عنها نازحا

وكان في تلك الديار أهلها ... فصار قـفــرا حـزنها ورملها

2 - محمد سالم بن ألُمَّا:

هل تستحـــق أول الكلامِ ما ... أو ذا لها في غَــير زال ينتمَى

أو أحــرف النفــي لها يقال ... ذا كلها أو عكس ذا أقــوال

3 - محمد مولود بن أحمدفال:

في ﴿يوم ياتيهم﴾ ثلاثٌ مبتدا ... و﴿ليس مصروفاً﴾ إليه أسندا

وإن تقل: ذو الابتـــداء يَرفَعُ ... قلــتُ: تلا نافــــعُ يومَ ينفَعُ

وقيل مفعـــول به ليعرفـــونْ ... مُقَـــدَّرا وليس حالا يعربون

أو متعلق بليـــس إذ يصـــح ... تعلق الظـرف به على الأصح

وأَخِّرِ الخَبرَ إنْ تَأَخَّرَا مَرْفُوعُهُ وسَبْقُهُ قُبْحاً يُرَى

إذَا الذِي مُنْتَصِبٌ بِهِ وُجِدْ مُؤَخَّراً مَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً يَرِدْ

أوْ مُشبِهاً ظَرْفاً ولا يَمْتَنِع تَقْدِيمُهُ مُشَارِكاً، ويَقَعُ

هُنَا وفي «إنَّ» مُعَرَّفاً خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُنكَّراً قَبلُ اسْتَقَرّ

ومَا سِواهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ في فَتِئَ، لَيسَ، زَالَ دَائِماً قُفِي

وكَانَ في التَّمَامِ مِثْلُ كَفَلاَ حَدَثَ مَعْ ثَبَتَ ثَمَّ غَزَلا

وصَارَ مِثْلُ ضَمَّ يَقطَعُ رجَعْ وظَلَّ لِلدَّوامِ والطُّولِ وَقَعْ

و«بَاتَ» لِلنُّزُولِ لَيْلاً وانْطِق بـ«دَامَ» مُشْبِهاً لِيَسْكُنَ بَقِي

دَخَلَ في الصَّبَاحِ مِثْلُ أَصْبحَا ذَهَبَ مَعْ ظَهَرَ مِثْلُ بَرِحَا

ومِثْلُ يَفْتُرُ: يَنِي، وكَذَهَبْ رَامَ وفَارَقَ وهَكَذَا طَلَبْ

وانْفَكَّ كَانْفَصَلَ مَعْ خَلَصَ عَنّ فَتَأَ مُشْبِهاً لأَطْفَى وَسَكَنْ

ولاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

ومُضْمَرَ الشَّأنِ اسْماً انْوِ إن وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

والخَبَرُ الْمَنْفِي بِإلاَّ يُقْرَنُ إنْ قُصِدَ الإِيجَابُ وهْوَ مُمْكِنُ

وبالَّتِي كَزَالَ ذَا لا يُفعَلُ ومَا أَتَى مِنها كَذَا يُؤَوَّلُ[1]

---

1 – محمد مولود بن أحمد فال:

واضطربت أقدام من نحوا رسخ في قول غيلان: حراجيجُ.. إلخ

= - -

وَمَعَ «لَيسَ» ذاعَ إِسْقَاطُ الخَبَرْ إذَا المرادُ مَـعْ سُقُوطِـهِ ظَهَـرْ
لِفِعْلِهَا عِنْـدَ تَمِيـمٍ تَـرْكُ في نَحوِ: لَيسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ[1]

فبعضُهم نسبَهُ الى الخطا وناسب الى الرُّواة الغلطا
وقال قد عيبَ على غيلان ما قال فقال في الجواب: إنما
قد قلت: آلاً، أي بتنوين كما أفاده "مغني اللبيب" محكما
وبتمامِ الفعلِ قَومٌ أوَّلوا أي ذي عن الاتعاب لا تنفصِل
مناخة عليه حالا تعرب ولابن جنّي زَيدُ الا ينسب
وزيدها للواحدي وردا في قوله إلا دعاء ونـدا

1 - محمد سالم بن ألـمَّا:

وقيل إن المسك بابتدا وصف خبره أفخره لكن حذف
وأخبرا عن ذلك الفعل وما قبلهما أي ذلك الطيب سما
وقيل إن الاسم شأن مضمر والطيب والمسك لليس خبر
وإن إلا نعت ذا الطيب وقد أخبر عن ذا الفعل طيب انفقد
وقيل إن في الوجود الخبر والمسك قد أبدل مما أضمروا
في ذلك الخبر أو قد أبدلا من ذلك الطيب على ما نقلا

- محمد مولود بن أحمدفال:

ليس اسمها الطيبُ وما له تلا يعرب واصفًا له أو بدلا
وفي الوجودِ خبر يقدر أو اسمها ضميرُ شأن مُضمَرُ
والطيبُ مبتدا وما بعد خبر أي عنه والجملة عن ليس خبر
والمسك قيل مبتدأ خبره مقدَّرٌ تقديره: أفخرُه

وقَرَنُوا بِالْـــوَاوِ مَعْهَا خَـبَرَا إنْ كانَ جُمْـلَـةً بِإلاَّ حُـصِرَا

وكَانَ مَـعْ نَفْيٍ كَـــذا ورُبما لجُمْلَةِ الإِخْبَارِ ذَا هُـنا انْـتَمَى

وقَد تُزادُ كَانَ في حَشْوٍ[1] كـ:ما كانَ أصَـحَّ عِلْــمَ مَن تَقدَّما[2]

ويَحْـذِفُـــونَها ويُبْقُونَ الخَـــبَرْ وبعــدَ إنْ ولَوْ كَثِيراً ذَا اشتَهَـرْ

ويَحْذِفُونَها ويُـبْـقُـونَ السُّمَا نَـزْراً ويَحْـذِفُـونَـها مَعَـهُمَا

وبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» مِنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ: أَمَّا أَنْـــتَ بَرًّا فَاقْـتَرِبْ

وهكذا "مغــني اللبيب" نـقَلا اربعَـــة الأوجُـــهِ عازيا إلى

أبـي عليٍّ غـيرما تَمَّتْ بـهِ فـذا إلى أبي نـزارِ النُّبـهِ

1 – **لبعضهم:**

تُـــزَادُ أوَّلاً كما للجَـوهَـري "كان" وآخرا لدى يحى السُّري

2 – **محمد سالم بن ألما:**

وزيــد كان جا عــن الإمام عمرو لــدى كانوا لنا كــرام

واختلفوا في ذا فبـعـض يجعل ذا الزيد في المعنى فقال تعمل

كرفع فعـل الظــن مع إلغائه ونجل مالك يقــول ذائـــه

فجعلوا الاســم لها ذا المضمرا وجعلوا المجرور أيضا خـــبرا

وبعضهم خالـف ذا فقال بـلْ ذا الزيد قد وقـع معنى وعمل

عليه هــل ذا الـواو مبتدا أوِ نائـــب يوجد انحذافــه رُوي

أو فاعِل المجـرور أوقد أكدت فاعلـه الذي استتاره ثـبـت

ومِـن مُّضارِعٍ لِكانَ مُنْجَـزِمْ تُحْذَفُنُونٌ وهْوَ حَذْفٌ مَّا التُزِمْ

مَا ولاَ ولاتَ وإنِ النافيات المشبَّهات بليس

إعْمالَ "ليسَ" أُعمِلَتْ ما[1] دُونَ إنْ مَـعَ بَقَا النَّفْي وتَـرْتِـيبٍ زُكِنْ[2]

وسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اَو ظَرْفٍ كَـ«مَا بِي أَنْـتَ مَعْنِيًا» أجَـازَ العُلَما

أَجَازَ أن يُغْنِيَ عَن مَّرْفُوعِ «ما» البَدَلُ المُوجَـبُ بعضُ العُلَمَا

ورَفْعَ مَعْطُـوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ[3] مِنْ بَعْدِ مَنصُوبٍ بِـ«ما» الْزَمْ حَيثُ حَلّ

---

1 - مـمٌ: وما الحجازيــة ما لها عمـل في مذهب الكوفة والنصب حصل

لخـبر اسمها بنـزع الخافض ولم يـقـس من حجة المعارض

2 - مـمٌ: وقول من يقول مثلهم بشــر يلفى لدى عمرو من الذي ندر

وقيــل إن الشاعــر الفرزدقا إذ كان من شعــب تميم زلقا

أو مثلهـم مبتدأ قد استحــق بنًا كمثـل بعدَ إنــه خـلق

أو بشــرٌ مبتدأ معــروف وفي الوجُـــود خبر محذوف

أو مثلهـم حال وقــدر الخبر مـــن قبله ونصبــه به ظهر

وإنما قُـــدِّر سابقـا حذر من كسعيدٌ مستقِرًّا في هَجَر

وبعضهـــم يعــترض المقالا وقلــت في ذلكــم ارتجالا:

وعامــل الحال إذا ما يضعف كظرف أو إشارة لا يحـذف

وقيل ظـــرف وهو للزمان يُـنمَى وقيــل هــو للمكان

3 - مـم: ونحو ما ذا صابــرا بـل كلفا بالنصـــب والرفع جوازه وفى

وبَعْدَ مَا ولَيْـــس جَرَّ الْبَا الخَبَرْ وبَعْدَ لاَ ونَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَـــرّ

ونَفْـيِ كُـلِّ ناسِـــخٍ وأنّا مَـعَ ﴿أوَ لَمْ يَرَوْا﴾، وبَعْـدَ إنّا

وبَعْـدَ لَكِـنَّ ولَيْـتَ يَنْـدُرُ هَـذَا ولَكِنهُمُ لم يَحْـظُـرُوا

وبَعْدَ الاسْتِفْهامِ ذَا الْبَاءُ يَفِـي وربَّما جَـرُّوا بِـهِ حَالاً نُفِي

واسْماً مُـؤَخَّراً لِلَيسَ واخفِضِ أوِ انْصِبنَّ تابِـعَ الْمُنْخَفِـضِ

وجُرَّ مَعْطُوفاً عَلَى مَا نُصِبا يَصْلُـحُ لِلْجَـرِّ بِبًا وغَيرِ بَـا

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كلَيسَ «لا[1]» وقَدْ تَلِي لاَتَ[2] وإنْ ذَا العَمَـلا[3]

= - -

على مقال من يجيز نقـل بـل نفيا ونهيًا للذي بعد استقـل

وقد عزا ذا القول كل باحث إلى المبرد وعبـــد الوارث

- ولبعضهم:

وبعد نفي كان مع ليس انحظر في باب الاستثناء جرُّ البا الخبر

حَمْـلا عــلى إلاّ لأنَّ إلاّ من بعــدها ذا الباء لن يحـلاّ

1 - مم: إعمال لا كليس ليس يوجـدُ فيما حكَـى الاخفش والمبرد

وكونها في الاسم من دون الخبر عاملـة ذلك قـول مستطر

عـن ابـن ولاّدٍ عن الزجاج والنصب فيه أوضح احتجاج

2 - مـم: الأخفش: لات مثل إن معمله وعنـه أيضا أن لات مهملـه

فإن أتى من بعـدها منصـوب فهـو بفعل لفظـه محجـوبُ

3 - أحمد بن كداه:

وما عــلى خـبر ما قـد نسقا أو ليس فانصبه أو اجرر مطلقا

= - -

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ[1] وحَـذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلّ

لِـلاَتَ قَد يُضافُ حِـينٌ ويَرِدْ إغْنَاؤُهُـمْ بالتَّاءِ عَن لا إنْ فُقِدْ

وأَهْمِلَنْ لاَتَ عَلَى الأصَحِّ فِي "ولاَتَ هَـنَّا حَـنَّتِي" ولْتَقْتَفِي

وبَعْـدَ«مَا» مَوْصُولَـةً ألاَ جُعِلْ «إنْ» زَائِدًا وقَبْلَ الأنْكَارِ قُبِلْ

وزد مع الوجهين قبل السَّبَبِي رفعاً وحيث ما تَلاهُ الأجنبي

فمع ما ارفعه فحسب مسجلا ولْتَـكُ مَع ليسَ إذاً مُفَصَّلا

ثَـلِّثهُ إن جَا مَـع مَجرُورٍ بِيَا وارفع أو انصب إن تلا ما نصبا

1 - محمدُ حامد:

وأصل لات عندهم لا النافيه وزيـدت التاء بها وهـل هيه

إذ ذاك تأنيـث أو المبالغـه أو هما معا وليست سائغـه

وزيـدها أحسـن من زيادة ما اتصلـت بثمـة ورُبـة

إذ زيـدها في هذه حملا على ليس ومن ثم بها ما اتصـلا

إن عملـت عمـل إن أو هيه كلمتان وهما لا النافيـه

وتاء تأنيـث وللالتقـاء مـع ساكـن تحريكنا للتـاء

وقيل كلمـة وبعض كلمـةٍ لا مـع تا أول حـين زيدَت

وقيل ماضي الفعـل من يليت تـفـى ومنـه سلـب التثبيت

أو اصلها ليس بالكسر وسين فأبدلـوا بفـتحـة والتاء ذين

أفعال المقاربة

كَكَانَ: كادَ وعَسَى، لَكِن نُدِرْ ... غَيرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ[1]

وكَونُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعدَ عَسَى ... نَزْرٌ وكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسا[2]

وكَعَسَى حَرَى ولَكِن جُعِلا ... خَبرُهَا حَتماً بأنْ مُتَّصِلا

وأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ «أَن» مِثْلَ حَرَى ... وبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا «أَن» نَدَرَا

ومِثْلُ كَادَ - في الأَصَحِّ - كَرَبَا[3] ... وتَرْكُ أَن مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وجَبا

---

1 – الحسن ابن ابَّا:

عسى زهير أن يجود استشكلا ... لأنه مفض إلى ما حظلا

من حدث خبر عين يجلو ... ورد أنه كزيد عدل

وذا على حذف مضاف يعتبر ... حذف قبل الاسم أو قبل الخبر

2 – الحسن بن زين:

كدتُ أموت وعسى أن تأتي ... صَفِيَّتي ولَيتَني أُفاتي

عَلّي يزول عن جفوني القَذَى ... لم تأت في التنزيل إلا هكذا

3 – أحمد بن كداه:

ونجل حاجب يَعُدُّ كَربا ... من الذي إلى الشروع انتسبا

وما رأى اقترانها عمرو بأن ... واردهما بُرِتَ أو كربت أنْ

– له أيضا: ووسَّطَنَّ باتفاق ما يُرى ... خَبَرَ ما ككادَ حيثما عَرى

من ان وفي الأصح إنْ بها اقترن ... والحكم في "الروض" ولا تُقدِّمن

كأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وأَخَذْتُ وعَلِقْ

وارْفَعْ ضَمِيرَ الاسْمِ حَتْماً بالخَبَرْ ... ورَفْعُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ نَدَرْ

وأَخِّرِ الخَبرَ عَنْهَا ويَقِلّْ ... مَعْ غَيرِ كَادَ النَّفْيُ لكِنْ قَد قُبِلْ

ونَكَّرُوا الإسْمَ هُنا تَنْكِيرا ... مَحْضاً، وفي لَكِنَّ لا كَثِيرا

واسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وكَادَ لاَ غَيرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

وتَمِّمَنْ عَسَى كَثِيراً وكَرَبْ ... واجْعَلْهُما كَاشْتَدَّ مَعْنًى وقَرُبْ

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَق أَوْشَكْ قَد يَرِدْ ... غِنِيً بـ«أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ[1]

---

1 - سيدِ بن أحمد:

ولعَسى إذا أتى أن يفعلا ... من بعْدُ أربعُ وُجوهٍ تجتلى:

فيجب التمام في نحو عسى ... أن يضرب الأمير من قد جلسا

ويجب النقصان في نحو عسى ... أخوك أن يضرب بعض الجلسا

ويستوي الأمران عند من درى ... فيها إذا اسم قبلها قد ذكرا

أو ذكروه بعدها وجعلا ... مبتدأ ففيه وجهان انجلى

ووقع الخلاف في نحو عسى ... أن يأتي الأمير صبحا أو مَسَا

- مَمُ:

تعين التمام يا من بَحثا ... في قوله جلَّ: عسَى أن يبعثا

إذ لو يكون ربك اسما لفصل ... من بين أجزاء كلام قد وصل

وذاك غير جائز بالاجنبي ... فإن ذا ذكره "مغني اللبيب"

وجَرِّدَنْ عَسَى أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا[1]

والْفَتْحَ والْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: عَسَيْتُ وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

ورُبَّمَا ضَمِيرُ نَصْبٍ اتَّصَلْ إسْماً بِهَا وهِيَ حَرْفٌ كَلَعَلْ

واقتَصَرُوا عَلَيهِ نَزراً وتَرِدْ زَائِدَةً «كاد» وضُعْفُهُ اعْتُقِدْ

وأَثْبِتَنْ كَادَ إذَا ما أُثْبِتَتْ عَلَى الأَصَحِّ وانْفِهَا إنْ نُفِيَتْ

إنّ وأخواتها

لإنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلّ، كَأَنَّ: عكسُ مَا لِـ«كَانَ» مِن عَمَلْ

كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْؤٌ، ولَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ[2]

---

1 - محمدٌ حامد (بسيط):

عمرو عسى إن ضمير النصب متصل يلحق بها فهي حرف ناصب كلعل

أما الْمُبَرِّد فالمنصُوب ذا خبر مقدم واسمها ما بعد ذاك جعل

ورأي الاخفش تعكيس الأخير يرى ضمير نصب من المرفوع جاء بدل

رأي الْمُبرد مَردُودٌ بأنَّ به إخبارنا عن عسى بالمفردات وقل

وأن قولهم فيها عساك أتى فيه اقتصار على منصوبها وحظل

ورد ثالثها أن التعاقب في ضمائر الوصل لم يثبت عليه عمل

ونار كاس برفع النار قد رُويت من أجل ذاك سوى نهج الإمام بطل

2 - مم:

وقيل ان تخفيفها أيضا ثبت من ان والجزأين أيضا نصبت

فقُلْ لَعَلَّ، عَلَّ، عَــنَّ ولَعَــنْ لَأَنَّ ، أَنَّ ورَغَــنَّ ورَعَــنْ

لَغَنَّ، غَنّ ، رَعَــلَّ مَعْ لَعَلَّتِ وأَن مَّعَ الخَبرِ عَنْهَا عَنَّــتِ

وانْتَـصَبا بِهِنَّ وَامْنَعْ مَا امْتَنَعْ مَعْ دَامَ مَعْهُــنَّ وَرُبَّما وَقَــعْ

خَبرُ إِنَّ طَلَــباً وهَبْهُمَا مَا قَدْ وَهَبْتَ قَبْلَهُــنَّ لَهُمَا

ورَاعِ ذَا التَّرتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيرَ الْبَذِي

ومُطْلَقاً اِحْذِفْ هُنَا مَا عُلِمَا إنْ شِئْتَهُ مِنْ خَبرٍ ومِنْ سُمَا

وحَذْفُهُمْ خَبرَ لَيْتَ بَعْدَمَا قَدْ نَصَبَتْ شِعْرِيَ قَد تَحَتَّمَا

وهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وفي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[1]

كقول شاعر هجا عجوزا: ان العجـوز خبة جـروزا

- **عبد الرحمن بن ببا:**

لعل للترجّي والإشفاقِ تأتي والاستفهام باتفـاق

كذاك للتعليل أيضا تأتي على الذي صح عن الثقات

1 - **محمدٌ حامد:**

فافتح إذا أتتك مفعولا له كجئت زيدا أنَّ فينا خِلّهُ

أو معه كأعجبتي رأفته وأنّهُ لم تُخْشَ يومًا فِتْنَته

كذاكَ ما استثنيته كسرُني ما فيه إلا أنّهُ يَشْتُمُني

وليس في المصدر والظرف يحل وكونه حالاً وتمييزاً حظِلْ

في الخضري اظفر بذي الأحكامِ تَجده عازيا الى "الدماميـني"

- آخر: تُكْسَرُ في عَشْرٍ وفي ثمانِ تُفتَح، في تسعةِ الوجهانِ

فَافْتَـحْ إذَا أَتَـتْكَ مَفْعُـولاً بِلا ... تَـرَدُّدٍ أو مُبْتَداً أَوْ فَاعِـلا

أوِ انْ أَتَتْ مَجْرُورَةً أَوْ نَائِبَا ... أَوْ خبَراً عَن غَيرِ قَـوْلٍ وَأَبَى

خَـبرُهَا عَنْـهُ كَذا مَا أُتْبِـعَا ... جَمِيعَ مَا ذَكرْتُـهُ فَاسْتَـمِعَا

وَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وفِي بَدْءِ الصِّلَهْ ... وحَيْـثُ إنَّ لِيَمِـينٍ مُكْمِلَـهْ

أو حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلّ ... حَـالٍ كَـزُرْتُـهُ وإِنِّي ذُو أمَلْ

وكَسَـرُوا مِن بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللاَّمِ كَاعلَـمْ إنَّـه لَذُو تُـقَى

أَو وَلِيَتْ حَيْثُ وإذْ، وتَنكَسِرْ ... صِفَـةً أوْ خبـرَ غَـيرِ مَا ذُكِرْ

بَعْـدَ إذَا فُجَـاءةٍ أوْ قَسَـمِ ... لاَ لامَ بَعْـدَهُ بِوَجْهَـينِ نُمِي

مَعْ تِلْوِ «فَا» الجَـزَا[1] وذَا يَطَّـرِدُ ... فِي نَحْوِ: خَيرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ

ومَوْضِعَ التَّعْلِيـلِ أَوْ بَعْـدَ أَمَا، ... حَـتَّى وَوَاوٍ مُفْـرَدٌ تَقَـدَّمَا

يَصْلُـحُ لِلْعَطْـفِ عَلَيْهِ رَجِّحَا ... مِن بعْدِ لاَ جَـرَمَ أَنْ تَنفَتِحَا

---

1 - محمد فال:

مـع تِـلْـوِ "فا" الجزا مقيد بما ... يكـون فيه الشرطُ عندهم سما

وإن يكن حرفا فـلا تفتح ولا ... يغررك أن له ابن بونَ أهـمَلا

- اتّاه بن ابّاه:

إن قائـلان اختلفا أو انـتفَى ... ثانٍ من القـولَين كسـرٌ أُلِفا

والقول الاول إن انتفى فـلا ... تكسَـرُ بل تُفتَح فيما نقـلا

وبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الخبرْ   لامُ ابْتِـــدَاءِ نحوُ: إنّي لَـــوَزَرْ

ولا يَلِي ذِي اللاّمَ مَا قَــدْ نُفِيَا   ولا مِــنَ الأَفْــعَالِ مَا كَـرَضِيَا

وقَـــدْ يَلِيهَا مَـــعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا   لَقَدْ سمَا عَلَى العِـدَا مُسْتَحْوِذَا[1]

وتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبرْ   والفَصْلَ واسماً حَلَّ قَبْلَـهُ الخبرْ[2]

ومَعَ شَرْطٍ وَجَوَابٍ تُمْنَـــعُ   والوَاوِ والتَّنْفِيسُ مَعْــهُ تَقَعُ

واسْمِيَّـــةٌ أوَّلُـهَا بِـهَا أَحَـــقْ   وقَبْـلَ مَحْمُولٍ بِها قَد التَحَقْ

---

1 - لبعضهم:

خطاب في "لقد سما على العدا"   اللامُ لامُ قســم لا الابتـــدا

وقال أيضا إنـها لام القســـم   محمد الغزنـي بن مسعود العَلَمْ

2 - الحسن بن زين:

إن الـفـــتَى لَبَاتَ بالـفَتَاةِ   حيران مُشْـرِفًا على الـوفاة

وإن دَمْعَهُ لَعَنْـدَمًا حَـكَى   شوقا فما أطول ما كان بكى

جازًا لدى الاخفــش والأوَلُّ   قال بِـــه هِشَامُ الأجَـــلُّ

ووافَقَ الفَــرَّاء في الأخِــيرِ   وذانِ لَحنانِ عــلى الشَّهِــيرِ

- ولبعضهم:

وإن خالِـداً لَـضَـرْبًا ضارِبُ   عمــرا وإنـــه لَخَرِفاً هاربُ

قد منعا عِنْــدَ أبــي حيانِ   وجـاز عنـد غــيره الأمرانِ

- محمد عبد الله بن دحود (مذيلا):

ومـــع مستثنى ومفعُــول معهْ   يظـهــر كون اللامِ ذي ممتنِعَه

وبَعْدَ لَكِنَّ وَأَمْسَى وأَرَى ... وَأَنَّ مَا زَالَ ومُبْتَدًا تُرَى

زَائِدَةً، ومُطْلَقًا قَدْ جُعِلَتْ ... مِن قَبْلِ هَمْزِ إِنَّ إِنْ هاً أُبْدِلَتْ

وبَعْدَ كَانَ بَعْدَ إِنَّ وُجِدَا ... ذَا اللاَّمُ غَيرَ زَائِدٍ قَدْ وَرَدَا

ووَصْلُ «مَا» بِذِي الحُرُوفِ مُبطِلُ ... إِعْمَالَهَا وقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ[1]

وبَعْدَ لَيْتَ مَوضِعَ الجُزْءَيْنِ حَلْ ... أَنَّ والاخْفَشُ يَرَى كَذَا لَعَلْ

وجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ[2]

---

1 - **محمد عبد الله بن دحود:**

القَيسُ مُطلَقاً على ما سمعا ... منعه عمرو والاخفشُ معا

وهو لدى الزَّجاج والزمخشري ... ونجلِ مالك الإمام الأشهرِ

يسُوغُ بالإطلاقِ والسِّراجُ ... منهاجهم لنجله منهاجُ

وقاسَه الفرَّاء فردا في لعَنّ ... وابن أبي الربيع فيها وكأن

2 - **ابَّاه:** وقَدِّرَنْ تأخيره أو احذفِ ... لخبر من قبلِه لِتَقْتَفِي

في مُوهِمِ العطف بلا استِكمالِ ... مَورًا مُعَبَّدًا وذا اعتدالِ

وقد يكُونان بالإسْتِواءِ ... وقد يكونان بلا استواءِ

وإن على المنصوب منصوبٌ عطفْ ... تأخيرا أو سبقا أجز في المنعطف

إن الربيع الجود والخريفا ... يدا أبي العباس والصيوفا

- **أحمد بن كداه:**

على اسم "لا" اعطف قبل الاستكمال ... وبعده بالرفع في مقال

"مغني اللبيب" وعليه فهو فَرْ ... عٌ جاز فيه غير ما في الأصل قَر

وأُلْحِقَتْ بإنَّ لَكِنَّ وأَنْ[1] مِنْ دُونِ لَيتَ ولَعَلَّ وكأَنْ[2]

وَمَا سِوَى الْبَدَل يُشْبِهُ النَّسَقْ بإنَّ ظَنٌّ عِنْدَ بَعْضِ التَحَقْ

وَخُفِّفَتْ إنَّ فقَلَّ العَمَلُ وتَلْزَمُ اللاَّمُ إذَا مَا تُهْمَلُ

ورُبما اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

والفِعْلُ إن لَّمْ يَكُ نَاسِخاً فَلا تُلْفِيهِ غَالِباً بـ«إنْ» ذي مُوصَلا

وإنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فاسْمُهَا استَكَنّ والخَبرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِّن بَعْدِ أنّ

وإن يَّكُنْ فِعْلاً ولم يَكُنْ دُعا ولم يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فالأحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أوْ نَفْيٍ اَوْ تَنْفِيسٍ اَو «لَوْ» وقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيضاً فَنُوِي مَنْصُوبُها وثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

– **سيدي بن عبد الله**

ولا يجوز إن ذا وسُعْدى في الدار بارتفاعها إذ أُدِّي

إلى تَوارُدٍ لعامِلَينِ في الخبر المخبر عن هذينِ

إلا لدى الكساءِ والفَرَّاءِ لأنما ناسخ الابتداءِ

عندهما ليس بناسِخ الخبرْ لذاك سَاغَ ذا المقال واشتهرْ

1 – تصويب: ومثلها في ذاك لاكِنَّ وأن ..الخ

2 – **أحمد بن كداه:**

وعلة التأخِير كالاعراب وسبقه والقيس للأصحاب

ثلاثَةٌ ثَلاثَةٌ وما أبَوْا إلحاقُهُ ثَلاثَة فيما حكَوْا

وإن يكُ الخبرُ فِعْــلاً فَافصِلا بِلَــمْ وقَــدْ كَمَا بأَنْ قَدْ فُعِلا
لَكِنَّ إنْ خَـفَّـفْـتَها فَأَهْمِـــلا ويُونُسٌ مُجَـــوِّزٌ أَنْ تُعمَـلا
لا تُحْذَفُ النُّـونُ في الاخْـتِيَّارِ مِنهَا إِذَن لَكِنْ في الاضطِّـرَارِ

لا التي لنفي الجنسِ

عَمَلَ إنَّ اجْعَـلْ لِـ«لا[1]» في نَكِرَهْ مُفْـرَدَةً جاءَتْـكَ أو مُكَـــرَّرَهْ

---

1 - عبد الودود:

ووافـقت "لا" "إن" في التقييد باسْمِيَّـةِ الجملـة والتأكيد
وأن تَنَـاقَـضَـا وربَّما حمــل مناقــض على النقيض فقُبِل
وبالتَّصَـدُّرِ فكان العَمَــلُ للحمــل فانحطَّ لذا ما يحملُ
بأنَّــه خــص بما قـد أظهـرا وبالترتُّب وما قَــد نُكِّــرا
وذي اسمها المفــرد قيل ينبني وقيــل مُعــرَبٌ ولم يُنـوَّنِ
سُما ذِهِ وأنَّــها لا تعمـــل إلا بسبـعة شــروط تحصل
لا سبعــة شروطــها فلم تجر ونكّــر الاسْـم ونكِّرِ الخبر
وانفِرِ بها والنفي للجنسِ وصِلْ بها اسْمَهَا ونَفْيُها نصًّا نـقل

- اتّاه بن ابّاه (بسيط):

جمع السلامة ذي التأنيث بعضهم يـبنيه قيسا عـلى كسر منونه
والجـل من غـير تنوين ومنفتحاً من غـيره المازنـي قد كان بينـه
وهو أولى لطــرد الباب فيه على شكل رذا الشمني في الصحف دونه

فانْصِبْ بِّها مُضافاً اوْ مُضَارِعَهْ وبعدَ ذاكَ الخَبرَ اذكُر رَّافِعَهْ

ورَكِّبْ المفْرَدَ فَاتِحاً، كَـ"لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ" والثَّانِي اجْعَلا

مَرْفُوعاً اوْ مَنْصُوباً اوْ مُرَكَّبا وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تَنْصِبَا[1]

وكَوْنُ مَا عَامِلَةً كَـ«لا» عُرِفْ كَمِثْلِ مَا بَاسَ عَلَيْكَ أَنْ تَقِفْ

ولْتَفْصِلِ المُضَافَ بِالَّلامِ إذَا إلى مُعَرَّفٍ أُضِيفَ تَنفُذَا

وَقَدْ يُقَالُ لاَ أَبَاكَ وامْتَنَعْ لا مُذْنِبِي الْيَوْمَ لَنَا أَو اتَّسَعْ

واخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي المُضَاهِي ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنَ امْرِ اللّهِ﴾

وكَرِّرَنَّ «لا» إذَا مَا انْفَصَلَتْ عَنِ اسْمِها[2].... ...

---

1 - أحمد بن كداه:

أقسامُ لا عقلا مع التكرار عشرون هاكها بالاختصار

فركبن او انصبن الأولا او ارفعن إما بـلا أو مُهمَلا

للثاني في الجميع ما للاول وزد رعايةَ محلٍّ ما ولِي

ومطلقا نصبُ الاوَلُ مُنعا كالثاني ان يَكُ الاوَلُ رفعا

2 - مم:

الفتح في اسم لا إذا ما يفرد فتح بناء ذلك المُعتمد

والجرمي والسيرافي والرمَّاني كلهم لذاك غير بان

بل نصبوا وحذفوا تنوينه لخفة ومن يرى توهينه

يقول كان الحذف مما طولا أولى كـ"لا طالعا امس جبلا"

وليس بالمعهود تنوين حذف من اسم إلا وهو غير منصرف

= - -

... ... أَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَتْ[1]

مُعَـــرَّفاً أَوْ إِنْ تَـلاهَا مُفْــرَدُ كَخَبَرٍ ولاضطِـــرَارٍ تُفْــرَدُ

مَنْ جعَـلَ المضْمَـرَ والمُشَارَ لهُ إسْمَينِ فِي ذَا الْبَابِ فانْصُرْ عَاذِلَهْ

ومُفْــرَداً نَعْـتاً لِّمَبْـــنِي يَلِـي فَافْتَـحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَـعْ تَعْدِلِ

وغَيْــرَ مَا يَلِي وغَــيرَ الْمُفْــرَدِ لا تَبْنِ وانْصِبْهُ اوِ الرَّفْـعَ اقْصِدِ[2]

والْعَطْفُ إن لَّمْ تتكرَّرْ «لا» احْكُمَا لَه بمَا لِلنَّعْـتِ ذِي الفَصْلِ انتَمَى

أو ذا إضافة وما بان وصف من علم او ساكنين ووقف

أو كان مبنيا وغـير ذا انتفى هنا ومن نظر في "الهمع" اكتفى

– ولبعضهم:

وعلـة البنـاء في المركـب تضمينه الحـرف على المنتخب

1 – محمد سالم بن ألما:

ونجــل كيسان كـذا المبرد عندهما لا في اختيار تُفـردُ

إن فصلت والقولـة المشهورة قصر الذي قالا على الضرورة

ورفقهـم فيها على الاهمالِ حينئـذ أهمـله ابـن مالِـك

2 – مـم:

ونجــل برهان مقيـم اللحن منـع رفع نعـت غير المبني

إذ عامل الموصوف عامل الصفه على الذي حرره من عـرفه

والاسم إن أعرب ليس يعقل هنا للابتـداء فيـه عمـل

ومثلـه صفتـه وذا بـدون ريب تراه العين في "روض الحرون"

وأعْطِ «لا» مَـعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ　　مَا تَسْتَحِـقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ[1]

وشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إسْقَاطُ الخَبَرْ　　إذَا الْمُرادُ مَـعْ سُقُوطِـهِ ظَهَرْ

وَيَحْذِفُونَ الإسْمَ مِنْ دُونِ الخَبَرْ　　كَـلا عَلَيكَ! واغْتَفِـرْ مَا يُغْتَفَرْ

ظَنَّ وأَخَوَاتُها

اِنْصِب بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَي ابْتِدَا　　أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا

ظَنَّ، حَسِبْتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدّ　　حَجَا، دَرَى وجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَهَـبْ، تَعَلَّـمْ[2] وَالَّتِي كَصَيَّرَا　　أَيْضاً بِهَا انصِبْ مُبْتَـداً وخَبَرَا

---

1 - مم: ألا لتنبيه وللتحقيق　　معًا فيا لنمقصد الأنيق

إنكار، التوبيخ فيها جاءا　　كـلا طعان وألا ارعـواءَ

وللتمني ولـذاك انتصبا　　جَـوابها في قولـه: فيرأبَا

واستفهموا بها فلا تمارى　　عما انتفى نحو: ألا اصطبارا

والعرض والتحضيض فيها يوجد　　﴿ألا تُحِبُّونَ﴾ بها يستشهدُ

ومن دليله لدى من يبحث　　﴿ألا تقاتلُونَ قوما نكثوا﴾

2 - عبد الودود:

وجد ألفى وتعلمْ ودرَى　　تختصُّ باليقين عندَ مَن درى

وخصَّ بالظنِّ حجا وزعَما،　　جعل، هبْ، وعَدَّ أيضاً فاعلَما

وانمِ لِوَجْهَين رأى وعلما　　وغلِّبَنْ وجهَ اليقينِ فيهما

= - -

وخُصَّ بالتّعْلِيقِ والإلْغاءِ[1] مَا ... مِن قَبْلِ هَبْ والأَمْرَ هَبْ قَدُ الْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ ولِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِواهُمَا اجْعَلْ كُلّمَا لَهُ زُكِنْ

وجَوِّزِ الإلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا ... وانْوِ ضَمِيرَ الشّأنِ أَوْ لامَ ابْتِدَا

فِي مُوهِمٍ إلْغاءَ مَا تَقَدَّمَا ... والتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «ما»

وإنْ ولا لامُ ابتِداءٍ أَوْ قَسَمْ ... كَذَا والاسْتِفْهامُ ذَا لَهُ انحَتَمْ

وقَبْلَ مَا صَاحَبَ «سَوفَ» عَنَّا ... مُلْغًى وبَيْنَ تَالِيَيْنِ إنَّا

وبَينَ مَعْطُوفٍ ومَعْطُوفٍ عَلَيهْ ... لَم يَجِبِ الإلْغاءُ عِندَ سِيبَوَيْهْ

إن وَقَعَ العَامِلُ قَبْلَ فَاعِلِ ... وبَعْضُهمْ لِذاكَ غَيْرُ قَابِلِ

ونَصْبُ مُلْغًى مَصْدَراً إنْ اضمِرا ... أوْ كَانَ ذَا إشَارَةٍ قَدْ نَزُرَا

ومَا أضَفْتَهُ إلى الْيَا أضْعَفُ ... ومَا سِوَى المَذْكُورِ قُبْحاً يُعْرَفُ

بِمَصْدَرٍ أُبْدِلَ مِنْ فِعْلٍ أَكِدْ ... وأَهْمِلَنْ وقُبْحَ سَبْقِهِ اعْتَقِدْ

وعَلَّقُوا بـ«لَوْ»، وقَد يُعَلّقُ ... بإنَّ والتَّعْلِيقَ أَيْضاً حَقَّقُوا

مِن بَعْدِ أبْصَرَ، تَفَكَّرَ، نَظَرْ، ... سَأَلَ، والتَّعْلِيقُ فِي نَسِي نَدَرْ

والنَّصْبُ فِي كَما عَلِمْتُ جَعْفَرَا ... مَنْ هُوَ أَوْلَى، وسِواهُ حُظِرَا

وهكذا ظنَّ وخال حسبا ... لكنما الظنُّ بهاتي غلبا

1 - **لبعضهم:**

القصد بالتعليق: إبطال العمل ... لفظا، وبالإلغاء: لفظًا ومحل

بَعْدَ أرَيْتَ اخبرْ لِمَا يُعَلَّـقُ   عَنهُ احْكُمَنْ بما اقْتَضَى المُعلَّقُ

وعَدِّيَنْ بالْبَا: دَرَى وعِلِـمَا   ولِدَرَى كَثْـرَةٌ ذَا قَدِ انْتَمَى

ومَوْضِعَ الجُزْأينِ فِي ذَا البَابِ حَلّ   أَنَّ وأَن مَّعَ الَّذِي بَعْدُ اسْتَقَلّ

وأُضْمِرَ الفاعِـلُ والمَفْعُـولُ   مُتَّحِـدَيْ مَعْـنىً وذَا مجعُـولُ

فِي صَاحِبِ الفُؤَادِ مَهْمَا يَنصَرِفْ   ولِرَأَى الرُّؤْيَا والإبْصَارِ أُلِـفْ

وقَـدْ يُعَامَـلُ بذَلِكَ فَقَـدْ   وهَكَذَا عَـدِمَ أَيْضاً قَدْ وَرَدْ

والاتِّحَادَ امْنَعْ إذَا مَا الفَاعِـلا   فَسَّـرَهُ مَفعُـولُـهُ مُتَّصِلا

ورُبَّمَا فُسِّرَ مِن مَّعْمُـولِ   مَفعُولِهِ أو صِلَـةِ الموصُـولِ

لِعِلْمِ عِـرْفَانٍ وظَـنٍّ تُهْمَةْ   تَعْـدِيَةٌ لِّوَاحِـدٍ مُلْتَـزَمَـةْ

عَلِمَ لِلْعُلْمَةِ جَا وكَضَـرَبْ،   أَشَارَ، أبصَرَ، رأى، وكَذَهَـبْ[1]

وخَالَ لِلْعُجْبِ ومَعْنَى ظَلَعَا   حَسِـبَ لِلْبَيَاضِ جـدًّا وقَعَا

وكَأَصَابَ ايتِ بأَلْفَى وَوَجَدْ   وذَا لِلاسْتِغْنَا وحُـزْنٍ وحَقَدْ

حَجَا كَرَدَّ سَاقَ أيضاً وحَفِظْ   غَـلَبَ مَعْ أَقَامَ يَكْتُمُ حُفِـظْ

---

1 اتّاه بن ابّاه:

لدى الحريرِ وابن مالِ الشهمِ   تَختَصُّ بالرؤيا رأى للحلـمِ

ولِـرأى الإبصارِ تأتـي رأيا   دليـلـه ﴿وما جعلنا الرؤيا﴾

ولا تعلقـنْ ولا تـلـغِ الأولى   مُخالِفًا ما الشاطِبي نقـلا

ومن يرى المفعولَ حالا بعْدُ   أعْـني الأخير ردّه من يشدو

بقَـولِ من قال: أراهم رفقتي   وبِمُـرافَقِـي مُـؤَوَّلٌ لِيَتِـي

وهَكَـذَا وَقَفَ، يَبْخَلُ، قَصَدْ زَعَمَ مِثلَ رَاسَ، قَالَ قَـدْ وَرَدْ
طَمِـعَ مَعْ كَفَلَ يَسْمَنُ هَزَلْ كَذَا لِلايجَادِ والإيجَابِ جَـعَلْ
ولِـــرَأَى الرُّؤْيَا انْـمِ مَا لِعَلِما طَالِبَ مَفعُولَيْنِ مِنْ قَبلُ انْتَمَى[1]
وهَكَـذَا سَمِـعَ إنْ تَـعَلَّقَا بالعَيْنِ والخَبرُ صَـوتٌ حُقِّقَا
وأعْـطِ لِلْجُـزأيْنِ مَنْصُوبَيْنِ مَا لَهُمَا كَانَا مُجَـــرَّدَيْـنِ
ولا تُجِـزْ هُـنَا بِـــلا دَلِيلِ سُقُـــوطَ مَفعُولَينِ أوْ مَفعُولِ[2]

---

1 - أحمد بن كداه:

وقد وَجدتُّ أي غضبت موجده والوُجْدُ بالضم وبالكسر الجِدهْ
وافتحه إن جُعل للأحـزانِ وبالوُجُـودِ قل وبالوِجْـدَانِ
بعد وجدت أي أصبت وانظرا لكل ذا "المصباحَ" يا من انكرا

2 - مم: مفعـول ذا الباب إذا تحاوله يَمنعـه صاحبه وعامله
ومنع انحذافـه من أن يكون جيش لواؤه على ابن ملكون
وعندنا ثبت أن عسكـره هزمه الشادون بيت عنتره
فنهنهوا عـن من يخاف ضيره والحـق ذا فـلا تظـني غيره
فثاني كان حذفه إجماعا لدى الوضـوح اتسع اتساعا
ذكره "التصريح" كبش الفن وكان يـوم ذاك عند ظَـني

- أحمد بن كداه:

واقتصروا على الأوَلّ من مفا عيل أرى وعكس ذاك قد وفا
وبعضهـم خالـف في هذين والفارسـيُّ في أوَلّ ذَيْـنِ

- مم (أيضا):

أفتى بِمنعِ ذيـنِ في الدفاتر أبناء عصفور، خروف، طاهر

= - -

فصل

بالْقَوْلِ تُحْكَى وفُرُوعِهِ الجُمَلْ　　إعْمَالُهَا في كَالحَدِيثِ يُحتَمَلْ

وأُعْمِلَتْ في مُفْرَدٍ أُرِيدَ بِهْ　　مجرَّدُ اللَّفْظِ فَقَطْ فَلْتَنْتَبِهْ

وأَلْحَقُوا بِالْقَوْلِ مَا أَشْبَهَهُ　　حِكَايَةً والْقَوْلَ نَنْوِي مَعَهُ

ورُبَّما قَوْلٌ وقَائِلٌ إلى　　مَحْكِيٍّ أُضِيفَ مَا مِنَ الْمَحْكِيِّ انجَلا

إحْذِفْ وعَكْسُ ذاكَ مِنهُ أكثرْ　　وإنْ حُكِيَ الْمُفْرَدُ فَلْيُقَدَّرْ

نَاصِبُهُ أوْ خَبَرٌ أو مُبْتَدَا　　مِثالُهُ: ﴿قَالُوا سَلامًا﴾ وُجِدَا

وكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ[1] إنْ وَلِي　　مُسْتَفْهَماً بِهِ ولم يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أو عَمَلْ　　وإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

وأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا　　عِنْدَ سُلَيمٍ نَحْوُ: قُلْ ذَا مُشْفِقَا[2]

ومَنْعُ الاقتصار قول الفارسي　　ورسم ذا في "الروض" غير دارس

1 - **اتَّاه بن ابَّاه:**

واجعل تقول مشبهاً لظنَّا　　في اللغتين عمَلا ومعْنى

وقد تكون عند بعض في العمل　　فقط وما به لذلك استدل

2 - **تصويب:**

....　.....　　ومن حكى مع الشروط يُحتملْ

نعم ولا تُلغِ ولا تُعلِّقا　　وكلُّ قَيْدٍ عن سُلَيم أطلِقا

أعلَمَ وأرَى

إلى ثَـلاثَـــةٍ رَأى وعَلِـمَا عَـدَّوْا إذَا صَـارَا: أرَى وأَعْلَمَا

ومَا لِمَفْعُـولَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ والثَّالِـثِ أيْضاً حُقِّقَا

وإنْ تعَـدَّيَا لِواحِدٍ بِـلا هَمْـزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَـوَصَّـلا

والثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ في كُلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَا

وكَأَرَى السَّابِـقِ نَبَّا، اَخْبَرا، حَـدَّثَ، أَنْبَأ، كَـذَاكَ خَبَّـرَا

وزَادَ الاخْفَشُ: أَظَنَّ، أَزْعَمَا، أَحْسَبَ، أَوْجَدَ، أَخَالَ فَاعْلَمَا

الفَاعِلُ

الفاعِلُ الّـذي كَمَرْفُوعَيْ «أَتَـى زَيدٌ» «مُنيراً وجْهُهُ» «نِعمَ الفتَى»

وبعدَ فِعْلٍ فاعِـلٌ فإنْ ظَهَـرْ فَهْـوَ،وإلا فَضَمِـيرٌ اسْتَتَرْ[1]

---

1 - مم:

وبعـد فعـل فاعـل وقالا أئمـة الكوفـة لا ولا لا

لقولـه إذ ردد النشيـدا ما للجمال مَشْيُها وئيـدا؟

وذا لدى البصـرة ذو تأول بأوجـهٍ في الكتْب كلها جَلِي

فمشْيُـها مبـتدأ منحذف خـبره والحال منه خلـف

نظـير ذلك ﴿ونحن عصبه﴾ ولابن بونا ذي ارتفاع الرتبه:

= - -

وجَــرِّدِ الفِعْلَ إذَا ما أُسْنِــــدَا لاثنَيْنِ أو جَمْعٍ كـ«فازَ الشُّهَدا»
وقَــدْ يُقالُ: سَعِــدَا وسَعِــدُوا[1] والفِعْلُ للظَّاهِــرِ ـ بعْدُ ـ مُسنَدُ
ويَرفَــعُ الفاعِلَ فِعْــلٌ أُضْمِـرَا كمِثْلِ:«زَيْدٌ» في جَوَابِ «مَنْ قَرا؟»[2]

"وربَّما استُغْـنِيَ بالمعمـولِ عـن خبر كالحال والمفعـول"
أو هو من ضـرورة القصائـد كـ"سَيْرُها" إذْ رُفِعَتْ بـ"قاصِد"
أو هو من "ها" بدل، والكوفهْ قد أبطلـوا الثلاثـة المعروفه
بأن الاول نـدوره ظهـر ولا يخـرج على الذي نـدر
والثاني طاعَ تركـه لمن عدل عن رفعـه إلى الجـراره بدل
أو نصبه مفعُـولا أطلِق كما حكاه بالوجهَـين من تقدما
ثالِثـها قد أبطلـوا كذلك بِعَـدم الْهَـمْزِ، ولابن مالك:
"وبـدل المضمن الْهمز يلي همزا كمن ذا أسعيد أم علي؟"

1 - مَـمُّ:

قاما أخُـوك وأخـو المناوِي ليسَ بِجائـزٍ لدى الخضراوِي
ورَدَّ قَـولَـهُ أبُـو حيانا بـ"أسْلَماهُ"، وكذا "ان كانـا"
ورَدَّهُ هُنَا بِـذينِ عـبـا إذ يمنع التخريـج لا التركيبا
عائبـه "مغني اللبيب" ويرى في لجة "التصريح" ذا منتـشرا

2 - عبد الودود:

قياسـنا فيما ادعى الجمهـورُ على يزيدُ ضارعٌ مخطُـورُ
والجرمي وابنُ جني وابنُ مالك كُـلُّهم أجازَ قَيْـسَ ذلك

لا يُحذَفُ الفاعِلُ إلا وهْو مَعْ رافِعِه اللَّذْ حَذْفُهُ قدِ اتَّسَعْ
ومَصْدَراً نَواهُ أو كَذلِكْ إنْ حَذْفُهُ تُوُهِّمَ ابنُ مالِكْ
وتَاءُ تأنِيثٍ تَلِي الماضِي إذَا كان لأُنْثَى كـ«أبَتْ هِنْدُ الأَذَى»
وإنّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتّصِلٍ أو مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ
وقدْ يُبيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التّاءِ في نحوِ:«أتَى القاضيَ بنتُ الواقِفِ»
والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بإلاّ فُضِّلا كـ«ما زَكا إلا فَتاةُ ابنِ العَلا»
والحَذْفُ قَد يأتي بلا فَصْلٍ ومَعْ ضَميرِ ذي المَجازِ في شِعْرٍ وقَعْ
والتّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوى السالِمِ مِنْ مُذكّرٍ ـ كالتّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ
والحذفَ في «نِعْمَ الفَتاةُ» استَحْسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيهِ بَيِّنْ
والأصْلُ في الفاعِلِ أن يَتّصِلا والأصْلُ في المَفْعُولِ أن يَنْفَصِلا
وقد يُجاءُ بِخِلافِ الأصْلِ وقد يَجي المفعُولُ قبلَ الفِعْلِ
وسَبقَهُ امنَعنْ إذا أنَّ وُجِدْ ومُطْلَقاً في غَيرِ ذاك يطَّرِدْ[1]

وشَرَط ابن مالك ألا يَقَعْ لَبْسٌ بنائِبٍ لذلك امتنع
يوعظ في الدار رجال ان ترد يعظ مضمَرا إذِ اللبسُ وُجِد
وجاز نحو: شَرِب الماءَ عمر وأُكِلَ الطَّعامُ زيد الأبر

1 – محمدُ بن عبد الله
صِلةُ أن وألْ ومصدر وما تَعجُّبا جاء وقد ونُونُ ما

وأخِّرِ المَفْعُــولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ | أَوْ اضمِرَ الفاعِــلُ غيرَ مُنحَصِرْ
ومَــا بإلاّ أوْ بإنّمَا انحَصَــرْ | أخِّرْ وقَدْ يَسْبِــقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
وشاعَ نحــوُ: «خافَ ربَّهُ عُمَرْ» | وشَذَّ نحوُ: «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»
ورفْعُ مَفْعُــولٍ بهِ عَنهُمْ نَدَرْ | ونصْبُ فاعِلٍ إذا القَصْدُ ظَهَرْ
وارتَفَعَا وانْتَــصَبا فِيما انتُظِمْ | وخُصِّصَ الفاعِــلُ فَهْوَ مُلتَزَمْ

النَائِبُ عَنِ الفَاعِلِ[1]

يَنُــوبُ مَفعُــولٌ بهِ عَن فَاعِلِ[2] | فِيمَا لَهُ كَنِيــلَ خَــيرُ نائِــلِ

أكِّــد لامُ قسـم او ابتــدا | مفعـولها بمنـع سبقــهِ بـدا
لعدمِ التسليط والضعف والاهـ | ـتمام واستحقاق صـدر فانتبهْ

- محمد سالم بن ألما:

وما لـلامي الابتـدا والقسـم | لأحرف التنفيس قطعاً ينتَمِي

1 - مم: تَـرجمَ للنائــبِ بحل مالك | وليــس في ذلــك بالمشاركِ
ليـدخــل المجــرور للمعتبر | وقابل من ظرف أو من مصدر
ولاختـصار ولمنــــع ثان | علـم زيــد شُــور المثاني

2 - لبعضهم:

وحـذفـه للجهــل والإبهام | والخـوف والتحقير والاعظام
والعلم والــوزن والاختصار | والسَّجــع والوفاق والإيثار

فأوَّلَ الفِعْـلِ اضْمُمَنْ والمتَّصِلْ بالآخِـرِ اكسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ

واجعَلْهُ من مُّضارِعٍ مُّنفَتِحَـا كَينْتَحِي الْمَقُولِ فيهِ: يُنتَحَى

والثَّانِـي التَّالِيَ تَـا الْمُطَاوَعَهْ كالاوَّلِ اجعَلْهُ بِـلا مُنَازَعَـهْ[1]

وثالِثَ الّذي بهَمْـزِ الوَصْـلِ كالاوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كاسْتُحْـلِي

واكْسِـرْ أوَ اشْمِمْ فا ثُلاثيٍّ أُعِلّْ عيْناً وضَمٌّ جا كـ«بُوعَ» فاحْتُمِلْ

وإن بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[2] وما لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْـوِ حَبّْ

وما لِفا باعَ لما العَيْنُ تَـلِي في اخْتَارَ وانقَادَ وشِبْهٍ يَّنْجَلِي

وشَـذَّ أن يُّقالَ في تَفُـوعِلا بِـلا خِـلافٍ عَنْهُـمُ تُفِيعِلا

وقابِلٌ مِّن ظَرْفٍ اَوْ مِن مَّصْدَرِ أو حَـرْفِ جَـرٍّ بِنِيَابَـةٍ حَرِي[3]

---

1 - تصويب:

والثانـي التالي تا الـزيادة كالاوّل اجعل ان تكن معتاده

2 - محمذفال بن متال:

واجتنبنَّ الكَسـر في كباعا، هابَ كـذاك تَـنـلِ اتّباعا

وفي كخاف الكسر أيضا يجتنب والضمُّ في عاق اجتنابه وجبْ

3 - محمدٌ بن ميمِّيه:

تجوز عند الاخفـش المشَرَّفِ نيابة الظـرف سوى المصرَّفِ

ولأبي بكر ينـوب المنحذف وفي "المساعد" جميع ذا عرف

– مـمُّ: وبصـرة مُنيبـة ما جـرَّا وحـرفـه ينوب عند الفرا

-- =

ولا يَنُوبُ بعضُ هـذِي إن وُجِدْ　　في اللَّفْـظِ مَفعُـولٌ بِهِ وقد يَرِدْ

وشَذَّ أن يَّنُـوبَ في اخْتارَ بلا　　تَــرَدُّدٍ والمَنْـــعُ أيضاً نُقِلا

وباتِّفَـاقٍ قد يَنُـوبُ الثانِ مِــنْ　　بابِ «كَسَا» فيما الْتِباسُــهُ أُمِنْ

في بابِ«ظَنَّ وأَرَى» المنعُ اشْتَهَرْ　　ولا أَرَى مَنْعاً إذا القَصْـدُ ظَهَـرْ

ومُفْــرَدٌ كان بها مَنْصُــوبا　　والحالُ والتَّمْيِيزُ لَــنْ تَنُوبَا

ولا تُجِزْ كِيِنَ يُقامُ وَجُعِــلْ　　يُفْعَلُ والتَّجْوِيزُ عن بَعْضٍ نُقِلْ

وما سِــوَى النَّائِــبِ مِمَّا عُلِّقَا　　بالرَّافِــعِ النَّصْبُ لَـهُ مُحَقَّقَا

واستغربـوا هنا الذي به لفظ　　إذ ليس للحروف في الاعراب حظ

والـحرف والمجرور لن ينوبا　　في مذهــب كما أتى منسوبا

أعني معا للسيــد الـرَّوداني　　والهمــع أيضا عن أبي حيان

- مـمُ - أيضا -:

وقولُنا سُقــط في يَـديــه　　أنــاب فيـه ابن درستـويـه

كذا السهيلي، كذا الرنــديُّ　　ضميرَ مصــدر وذا المـرويُّ

إذ لم يك المجرورُ متبوعَ المَحَلْ　　وربَّما إلى التَّـقَــدُّم ارتَحَـلْ

وليـسَ في تَـقْـديمـهِ مبتدءا　　وفـعلُــه عن تاء تأنيثٍ نأى

ومَن أجاب قال: لا يعتبَــرُ　　إلا محـلٍ في الفصيح يظـهـرُ

ومُوهِـمَ التقـديـم لن يسلَّما　　ومنـع الابتـــداء ان تقدَّما

لكَونِــهِ من عاملٍ ما جُـرِّدا　　والتاءُ مـن كفى بـهـندٍ فُقِدا

اشتِغالُ العَاملِ عَن المعمُولِ

إن مُضمَرُ اسمِ سابقٍ فِعلا شَغَلْ عَنْه بنَصْبِ لفظِــــهِ أوِ المحَلّْ
فالسَّابِـقَ انصِبْهُ بِفِعْلٍ اُضمِرا[1] حَتماً مُوافِقٍ لِّما قَدْ اظْهِـــرا
والنَّصْبُ حَتمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ ما يختَصُّ بالفِعْلِ كـ«إنْ» و«حَيْثما»
ورُبَّما رَفَعَــــهُ ما أُضْــــمِرا مُوافِقاً مَّعْنىً لِّما قَــدُ اظهرا
بَعْدَ كـ"هَلْ" و"لم" وشَرْطٍ يُمْنَعُ ألاشْتغالُ واضطِّـــــراراً يَقَعُ
وبعدَ «إن» واقِعَـةً قبلَ المُضِي ومُطلَقاً بَعْدَ "إذا" قَدِ ارتُضِي
وإنْ تَــلا السَّابِــقُ مَا بالابْتِدا يَختَــصُّ فالرَّفْـــعَ الْتَزِمْهُ أبَدا
كَذَا إذا الفِعْـــلُ تَلا مَا لم يَــرِدْ ما قَبْلَهُ معْمُــــولَ ما بعْدُ وُجِدْ
أوْ اُسنِــدَ الفِعْلُ لمضْمَرٍ عَلى سَابِـقِ فِعْـــلٍ عَائدٍ مُّتَّصِلا
ورَجِّحِ النَّصْبَ إذا ما يُوجَدُ في الرَّفْـعِ مُوهِمٌ لما لا يُقصَدُ

---

1 - عبد الودود:

ينصب الاسمَ السابقَ الكسائي بالعامــل المشغــول كالفراء
واختلفا من بعــده في المضمرِ فهو كالاسـم لدى يحيى السَّري
ومذهــبُ الكساء الالغاء فلا عمـل للعامـل فيه فاعـقــلا

- محمد بن ميمُيه:

واردد هما عما تمذهبا بـــه بنحــو زيــداً مرَّ ذا ببابهِ

أَوَ انْ بِـــه يُجابُ عَمًّا نُصِبا مِن قَبلِهِ واجْتَنِبَـــن مًّا اجْتُنِبا[1]

واخْتِيرَ نصْبٌ قبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وبعْدَ مَا إيـــلاؤُهُ الفِعْـلَ غَلَبْ

وبعْـدَ عاطِــفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُـــولِ فِعْــلٍ مُسْتَقِرٍّ أوَّلا

وإنْ تَلا المعْطُــوفُ فِعلاً مُخبَرا بِهِ عَنِ اسْــمٍ فاعْطِفَــن مُخَيَّرا[2]

والرَّفْـعُ فِي غَيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ، ودَعْ ما لَمْ يُبَحْ[3]

وفَصْــلُ مَشْغُــولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أو بِإضافَـــةٍ كَوَصْـلٍ يَجْـرِي

ولا تُجِــزْ كخالِداً ذُهِب بِهْ ومَن يُجيــزُهُ فلا يُعبأُ بِـــهْ

---

1 – تصويب:

كذا إذا النَّصبُ نفَى الايهاما أو طابق الجـوابُ الاستفهاما

2 – تصويب:

وإن تلا العطف وشبهه الخبر فعـلا بـلا فصـل تـردَّدَ النَّظر

3 – المختار بن بونا (مصوبا):

... ... وليعط مـرفوعا كما قد اتضحْ

– السيوطـي:

في الرفع الاشتغال يجري أبدا كالنصب اما فاعـل أو مبتدا

فالفاعـلَ احتمه بإنْ زيد سَرَى واخـــتر بنحو أمـحمـد قـرا

والابتـداءَ اختره في زيدٌ غـدا واحتم خرجت فإذا ذا قد بدا

واستويا بنحـوِ زيد قـعَـدا وعامِــرٌ مرَّ وقـس ذا أبدا

وسَوِّ في ذَا الْبابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ ... بالفِعْـلِ[1] إن لَّم يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

وعُـلْـقَـــةٌ حَاصِلَـــةٌ بتَابِـــعِ ... كعُلْقَـــةٍ بِنفْسِ الاسْــمِ الوَاقِعِ

والرَّبْطُ في النَّعْتِ وفي الموصُولِ والحالِ والخَبَرِ كالمَشْغُـــولِ

تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزُومُه

عَلامَةُ الفِعْـلِ الْمُعَدَّى أنْ تَصِلْ ... «ها» غَيرِ مَصْدَرٍ بِـهِ نَحوُ عَمِـلْ

فانْصِبْ بِّهِ مَفْعُولَـهُ إن لَّمْ يَنُبْ ... عن فاعِلٍ نحوُ: تدَبَّرْتُ الكُتُبْ[2]

---

1 - بَيَّها: والاسم والفعل في الاشتغال لا ... يجيء الاجـنبيّ قطعا فاصِلا

بينهما وفي اشتغال الوصـف ... يشترط الفصل لضعف الوصف

2 - أحمد بن اجَّمد ـ أو بن كداه ـ:

واضطربت في ناصب المفعول ... أقـوال أقـوامٍ من الفحول

فـنـصـبه بِـفـاعِـلٍ يـرام ... لا غـيره كما يَـرى هشامُ

وحجَّـهـم بأن نصبه يـدور ... مع وجـود فاعلٍ دور البدور

والدوران قد يـفـيـد العـلـه ... من طالـع "الغيث" يجد محلَّه

وبهما معا لـدى الـفـرَّاء ... دليـلـه بَاد لِغَـين الراء

لأنـه بالاتحـاد يـقـضِـي ... والبعـض لا يعمل دون بعض

وخلَفٌ ـ ومن يقلده يصب ـ ... قـد قال مفعولـيـة بها نصب

لأنـها وصـف بـه قد قاما ... وغـيرها بـذاك لـن يساما

وعـلـة قائـمـة بالـذات ... من غـيرها أولى لدى الثقات

وأهل بصرة بفعـل منتصب ... لديهـم وقولهم غـير وصب

= - -

ولازِمٌ غَيرُ المُعَدَّى وحُتِمْ لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايا كَـ«نَهُمْ»
كذَا افعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وما اقْتَضَى نَظَافَةً أو دَنَسَا
أو عَرَضاً أو طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كـ«مَدَّهُ فَامْتَدَّا»
وعَدِّ لازِماً بحَرْفِ جَرِّ وإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
نَقْلاً وفي «أَنَّ» و«أَن» يَطَّرِدُ مَعَ امْنِ لَبْسٍ كعَجِبْتُ أن يَدُوا[1]
والأصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنىً كمَنْ مِنَ«الْبِسَن مَنْ زارَكُمْ نسجَ اليَمَنْ»
ويَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وتَرْكُ ذاكَ الأصْلِ حَتْماً قَد يُرَى
وحَذْفَ فَضْلَةٍ أجزْ إن لَمْ يَضِرْ كحَذْفِ ما سِيقَ جَواباً أو حُصِرْ
ويُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وقدْ يكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

لأنما الإعمال للأفعال أصالة في أشهر الأقوال
وأبطلوا أقوال أهل الكوفه بحجج بقوة موصوفه
ردوا هشاما بكضرب زيدا إذ فاعل في النصب ليس قيدا
وإنما الفرّا الخصم الغمر ردوا بنحو خاف زيدا عمرو
إذ لم يكن لعامل من عمل في مذهب النحاة ما لم يكمل
ورفع نائب به رد خلف مع ان في المعمول لفظا بالخلف
فاغنِ عن "التصريح" و"المساعد" بذا النظيم ولتكن مساعدي

1 - عبد الودود:

وهل محلُّ أن إذا ما يختزلْ ما جَرُّها جَرٌّ أو النصبُ المحل
فالجرّ للخليل والكسَاء والنَّصب سيبَوَيْهِ والفَرَّاءِ

بأن يَّكُونَ حاضِراً والوعْدِ بهْ أو بالسُّـؤَالِ عنهُ أو بسَبَبِهْ

أو طَلَـبٍ أوْ رَدَّ مَن قد أمَرَا بنفيِـهِ أو غَـيرِهِ أَوَ اخْبَرا

وجُعِلَ المنصُوبُ في الأصْلِ خبَرْ أو مُبْتَداً فحَذْفُ غَيره استَمَرّْ

وما كأَعْـوَرَ وذَا نابٍ نُّصِبْ بعامِـلٍ تَلَفُّظٌ بهِ اجْتُنِـبْ

وأُلْزِمَ الفِعْلُ المعَـدَّى إن وُّجِدْ مُضَمَّـنَ اللاَّزِمِ والعَكْسُ يَرِدْ

وعَدِّ إن ضُمِّنَ معْنَى الغَلَـبَهْ ثُـلاثِيًا وذا انضِمامٌ اجْلَبَـهْ

ونَقَلُـوا اللاَّزِمَ والمعَـدَّى لِواحِـدٍ بالهمْزِ نحْـوُ مـدَّا[1]

تَضْعِيفُكَ العَينَ مِنَ الهمْزِ بدَلْ ما لم تَكُنْ همْزاً وفي ذي الخَلْقِ قَلّْ

وعَدِّيَـن مُّمَاثِـلاً لاِسْتَفْعَلا ذا طَلَبٍ أو نَسَبٍ كاسْتَسْهَلا

وغَـيِّرَنَّ العَيْـن لاماً ضَعِّـفِ مُعَـدِّيًّا وفي كجَالَـسَ يَفِي

---

1 - عبد الودود:

أقـوال تعديتك الثـلاثـي بالْـهـمـزِ واحـد مع الثلاثِ

يقـاس أوْ لاَ مطلقا وأسـنـدِ هـذين للاخـفـش والْمُـبرِّدِ

وعمرو الظـاهـر من تعبيرهِ يقاس في اللازم لا في غـيره

ولأبي عمرو يقاسُ مسجـلا الا عـلـمـتـه ونحـوه فـلا

التَّنَازُعُ فِي العَمَل

إنْ عَامِلانِ[1] اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْـلُ فَلِلْواحِـدِ مِنهُما العَمَـلْ

والثَّانِ أَوْلَى عِندَ أهْـلِ البَصْرَهْ   واخْتارَ عَكْساً غيرُهـمْ ذا أُسْرَهْ

وأَعْمِلِ المُهْمَـلَ فِي ضَمِـيرِ ما   تَنَازَعَـاهُ والتَـزِمْ مَّا الْتُـزِما

كَيُحْسِـنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكا   وقَدْ بَغَى واعْتَدَيا عَبْـدَاكا

ولا تَجِئْ مَـعَ اوَّلٍ قَدْ اهْمِلا   بِمُضْمَرٍ لِغَـيرِ رَفْـعٍ اُهِّـلا

بلْ حذْفَهُ الْزَمْ إن يَّكُنْ غيرَ خَبرْ   وأخِّـرَنْهُ إنْ يَّكُـنْ هوَ الخَبَرْ

وأَظْهِـرِ اِن يَّكُن ضَمِـيرٌ خَبَرا   لِغَـيرِ ما يُطابِـقُ المُفَسِّـرَا

نَحْـوُ: أظُـنُّ ويظُـنَّانِي أَخَـا   زَيْدًا وعَمْرًا أَخَوَيْـنِ فِي الرَّخَا[2]

---

1 – عبد الودود:

توكيـدنا اللفظـي لا يجوز   غـير ثـلاث وبها يجـوز

كـذا تـنازع العوامل فــلا   يعـدو ثلاثا وبها قد نقــلا

خـذ "الدماميني" إن تـردهما   في باب كـلٍّ منهما تجدهـما

2 – أحمد بن كَداه:

وأخاً أظهر عند إعمال الأوَلْ   وأخـوَينِ حيـث للثّان العمل

وكأظــن وتظـنــي نَبـهْ   أمامــةُ نَبهَـةُ فلْتَنْتَبهْ

نَبهًا اظهر عـنـد إعمال الأوَلْ   نَـبهَةٌ إن كان للثانِــي العَمَلْ

--=

واحْكُمْ إذا تنازَعَتْ أكثَرُ مِنْ   إثْنَيْنِ بالذي لِلاثْنَيْنِ زكِنْ
وجَوِّزَنْ في عامِلَيْ تَعَجُّبِ   تنازُعاً وامْنَعْ بِحَصْرٍ تُصِبِ
وجَوِّزَنَّهُ بِدُونِ عَطْفِ   وقيلَ أيضاً باشتِراطِ العَطْفِ

المفعُولُ المُطْلَقُ

المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ   مَدْلُولَي الفِعْلِ كأمْنٍ مِنْ أمِنْ
بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ   وكَوْنُهُ أصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ
توكِيداً أو نَوْعاً يُبِينُ أو عَدَدْ   كسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيرَ ذِي رَشَدْ
وقد يَنُوبُ عَنهُ مَا عَلَيهِ دَلّ   كجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ[1]

وكاظن وتظنني نَبيلْ   غِنْمَان زيد نبلاء يا نبيلْ
نبيلا اظهر عند إعمال الأول   ونبلاء حين للثاني العمل
وكأظَنُّ ويظنَّانِيَّ غِرّ   هِرٌّ ودَعْدُ غِرَّتَين فاعتبر
وغِرًّا أظهرْ عندَ إعمال الأوّل   وغِرَّتَين حين للثاني العَمَل

1 - مم:

ضربت ضربا ليس بالموكد   لرفعه المجاز قال الأبُّدِي

- محنض بن أحمد يوره:

ضربت سوطا لا تلم من جلبه   ولا تجز ضربت زيدا خشبه
لأن الآلة إذا لم تكن   للفعلِ لا تنوب مذّ الزمن

وما لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أبَدَا ... وَثَنِّ واجْمَعْ غَيرَهُ وأَفْرِدَا[1]

وحَذْفُ عَامِلِ المؤَكِّدِ امتَنعْ ... وفي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ[2]

والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كانْدُلا

ومَا لِتَفْصِيلٍ ﴿كإِمَّا مَنًّا﴾ ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

---

١ - عبد الودود:

عمرو نفى تثنية النوعيّ ... وجمعه وليس بالمرضيّ

2 - مم: خالف بدر الدين سيد الندي ... في منع حذف عامل المؤكد

مستشهدا في رد تلك الفتيا ... بقولهم: سقيًا له ورعيا

والشاطبي ليس ذا مؤكدا ... بل بدل من لفظ فعل فقدا

وابن هشام قال ما معناه ... أن أبا الشارح ذا استثناه

- مم ـ أيضا ـ:

والحذف حتم مع آت بدلا ... من لفظ فعل لا يزال مهملا

أو طلبا كرر خوف الفوت ... نحو فصبرا في مجال الموت

ونحو صنع الله من ذا الباب ... وضَرْباً المضاف للرقاب

ومنه ما استعماله مما أتى ... كقولهم سقيا ورعيا للفتى

وتلو توبيخ له ذا وجبا ... كقول من قال: أَلُؤْمًا لا أبا

وفي "الخلاصة" سوى ذا قرره ... خمس مسائل فتلك عشره

وأصل كلهن تَوكِيدِيُّ ... إلا الأخير بابه نَوعِيُّ

فنزَّلوا المصدر بعدما ذكر ... منزلة العامل فيه المستتر

كذا مُكَـرَّرٌ وذُو حَصْـرٍ ورَدْ ... نائِبَ فِعْـلٍ لاسْـمِ عَيْنٍ استَنَدْ

ومِنْـهُ ما يَدْعُـونَـهُ مُوَكِّـدَا ... لِنَفسِـهِ، أو غَـيرِهِ، فالمُبْتَـدَا

نحوُ: «لَـهُ عليَّ أَلْـفٌ عُـرْفـا» ... والثان كـ«ابْنِي أنتَ حَقًّا صِرْفا»

ما وكّـدَ النَّفْسَ أوِ الغَيرَ مُنِعْ ... تَقْدِيمُهُ وقِيـل أيضا متَّسِعْ

كَـذاكَ ذُو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَـهْ ... كـ«لِي بكاً بُكاءَ ذاتِ عَضْلَـهْ»

وجازَ إتْباعٌ لهُ وإنْ وُضِـعْ ... موضِعَهُ الوصْفُ فَراجِحاً رُفِعْ

ورُبَّما رُفِـعَ ما عَنِ الطَّلَبْ ... أُنِيبَ مُبْتَدأً بهِ لَدى العَرَبْ

ورُفِعَ المحصُـورُ والمُكَـرَّرُ ... مُوكَّداً لِنَفْسِـهِ والخَـبَرُ

المفْعُولُ لهُ

يُنْصَبُ مَفعُولاً لَهُ المَصْـدَرُ إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ«جُدْشُكْراً ودِنْ»

وهْـوَ بما يَعمَـلُ فيهِ مُتَّحِـدْ ... وقْتاً وفاعِـلاً وإن شَرْطٌ فُقِدْ

فاجْـرُرْهُ باللاَّمِ ولَيْـسَ يمتَنِعْ ... معَ الشُّـرُوطِ كَـ«لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ»

وقَـلَّ أَن يَّصْحَبَها المجَـرَّدُ ... والعَكْسُ في مَصْحُوبِ ألْ وأنْشَدوا:

«لا أقْعُـدُ الجُبْنَ عَـنِ الهَيْجاءِ ... ولَـوْ تَوَالَـتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ»

ويَسْتَوِي الأمْرانِ في المُضافِ ... بِـلا تَـرَدُّدٍ ولا خِـلافِ

المَفعُولُ فِيهِ (وهو المُسَمَّى ظَرْفاً)

الظَّـرْفُ وقْتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنا «في» باطِّرادٍ[1] كهُنا امْكُثْ أزمُنا

فانصِبْهُ بالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَـرَا كـانَ، وإلاَّ فَانْـوِهِ مُقَـدَّرَا

وكُـلُّ وقْـتٍ قَابِلٌ ذاكَ ومَا يَقْبَلُـهُ الْمَكانُ إلاَّ مُبْهَما

نحوُ الجهاتِ والمقَادِيـرِ وما صِيغَ منَ الفِعْلِ كمَرْمًى مِن رَمَى

وشَرْطُ كَونِ ذَا مَقِيساً أن يَقَعْ ظَـرْفاً لِما في أَصلِهِ مَعْهُ اجتَمَعْ

وما يُـرَى ظَـرْفاً وغَيرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذو تَصَـرُّفٍ في العُرْفِ[2]

وغَيرُ ذِي التَّصَرُّفِ: الَّذي لَزِمْ ظَرْفِيَّـةً أَوْ شِبْهَها مِنَ الكَلِـمْ

كقَبلُ، بعْدُ، فَوْقُ، تحتُ ولدَى عندَ ومَعْ، لُدُنْ وحَـولَ وُجِدا

---

1 - عبد القادر:

واختلفُـوا في نصبنا الدار إذا قلنا: دخلنا الدار فادرِ المأخذا

فالفارسي بالفعـل دون منـع من بعـدما توسـع في النـزع

ومثلـه ابن مالـك، ونَسَبَـه لِسيبَويـه، وسعيد نصَبه

بالفعـل مفعـولا بـه حقيقه والفعـل واقـع وفي طريقه

نصـب تشبيها لـه بالمبهم ظرفا وللجمهور ذا الحكم نمي

2 - عبد الودود:

وصفـة عارضـة لم تضـف لزمـن قـبيحـة التصرف

أَحْوالَ حَوْلَيْ وحَوالَ وانْجَعَلْ كَـذا حَوَالَيْ وكهَنَّا وبَـدَلْ

أَضِـفْ بُعَيْداتٍ لِبَيْنٍ وامتَنِعْ تَصْرِيفُهُ حينَئذٍ حَيـثُ وقَعْ

وهَكَذا تصَـرُّفُ اللَّذْ رُكِّبا وذا لِمَا كَذاتَ يَومٍ وجَبَا

واستقبَحَ الجميعُ أن تُصَـرِّفا وصْفَ زمانٍ عارضاً مَّا وُصِفَا

وقَطُّ للماضي وعَوْضُ استقْبَلا مُعَمَّماً ومِثْـلَ قَطْ استُعْمِلا

وأَلْزِمَنْهُما الذي قَـدْ نُفِيَا وقَطُّ بعْدَ موجَـبٍ قد رُويا

أَضِفْ لِعائِضِينَ عَوْضُ وأَضِفْ إسماً له وأعرِبَنْـهُ مُنصَـرِفْ

وقد يُقالُ قَطُّ، قُطُّ، قَطُ، قَطْ قَطٌّ وما تَثْلِيثُ عَوْضُ بالغَلَطْ

وعِنْدَ للحُضُورِ والقُـرْبِ وقَدْ تُضَـمُّ عَينُها وفَتْحُها ورَدْ

لدى كعِنْـدَ وكَهَلْ ولا تُرَى عَنِ اسْـمِ مَعنًى أو بَعِيدٍ خبَرا

وغالِباً أَلِفُـهَا يَا انْقَلَـبْ معْ مضْمَرٍ وفي إلى على غَلَبْ

لَـدنْ تَجِي لأَوَّلِ الـزَّمَانِ كَـما تَجـي لأوَّلِ المكَـانِ

وقلَّما تَعْـدَمُ مِن ويُوجَـدُ لَدَنْ، لَدِنْ، لَدْ، لَدْنِ، لُدْ، لُدْنَ، لَدُ[1]

---

1 – عبد الودود:

وبقيت لُدن على ابن بُـونِ بِضَـمِّ لامها وكَسْـرِ النونِ

وهكـذا لَـتِ لدى المساعد وكم له في النقل من مُساعِـد

– له أيضا: لَدُن كقبـلُ وبتثليث الوسط وضمتَـين وسكـون انضبط

-- =

وأعْـربِ الأولى ونَقْصَهَا اجْبُرِ بِنونِها مُضافَـــةً للمُضمَـرِ

وإنما تَقَـــع إذ على المُضِي إضافَةُ الحِينِ لها قَـــدُ ارتُضِي

وافعَـــلْ بها وبَاغِـتَـنْ وعَلّلِ حَـرفاً بها وَدُونَ بَـيْنا فاحظُلِ

مَجيـئَها مُباغِـــتًا وبينما بين الزمانِيـــةَ قِدْماً لَـــزِما

أضِفْهُما لجمْـــلةٍ بينا أضِفْ لمصْـــدَرٍ لا بينما كَذا أُلِـفْ

إذا للإسْتِقْبَـالِ والشَّرْطِ وقدْ تَجي كإذ وكإذا إذ قَـدْ ورَدْ

وافعَـلْ بها بِقِلَّةٍ وانخفَضَتْ أيضا بحتّى وابِتِـدًا قد وقَعَتْ

وباغِتًا حَـــرْفاً بها للابِتِدا وبعْـــدَ بينا بينما قد وُجِـدا

وجِـئْ بالان مَبنِيا ويَغْلِـبُ مَجيئُه ظَـــرفاً ونَـزْرا يُعْرَبُ

وكونُـــهُ لحاضِرِ الجميـــع والبعْضِ واجبٌ لَّـدى الجميعِ

وحَيْـــث ثَلِّثنها وانقَلَبا واواً قَلِـيلاً ياؤُها وأُعْـــرِبا

وجا كجـير وكمنـذ وكقد ولُدْ ـ بضمٍ فسُكون ـ قد ورد

وفيـه لَـدْنَ ـ مثلُ قُلْنَ ـ ولَدُ ـ كعَلُ ـ والشَّعرُ عليها يشهدُ

– وله أيضا (بسيط):

لَـدُن كعند ولكـن زادت أن لها معنى ابتداءٍ وجـــرٌّ غالباً بِين

وبالإضافـــة أحياناً الى جُمَـــلٍ وبالبناء وقيـس اعربـت لَـــدُن

كـذاك افرادها من قَبل غدوة مع وُقُـوعِـهَا فضلـة لا غير فاستبن

وقد تَصَـرَّفُ ورُبَّما وُجِـدْ كبين لِلوَقْتِ وضُعْفُـهُ اعْتَقِدْ

ومِثلُ حَيثُ وَسْطَ في التَّصَرُّفِ وغَيرِه وهكَـذا دُون يَفِي

وكُن لأَمْسِ بانِيًا وقَلَّلا بَنَاءَهَا بالفَتْحِ لاكِنْ قُبِلا[1]

ورُبَّما رُفِعَ غَيرَ مُنصَرِفْ إعرابُهُ كالرَّفْع عن بعْضٍ أُلِفْ[2]

أَعرِبْهُ إن أُضِيفَ أو بِألْ قُرِنْ أو إن يُنكَّرْ والبنا مع ال زُكِنْ

واسْتَغـرَقَ الآتِي جَواباً لِكَمِ مظروفُـه كالصَّيفِ والمُحَرَّمِ[3]

---

1 – **سيد بن عبد الله**(طويل):

وأمسِ بتنـوين أتـت وبغـيره وقد بنيت في الحالتين على الكسر

وقد أُعرِبَتْ بالصرف قِدْمًا ومنعِهِ وذان لها في الرفع والنصب والجر

وقـوم أتوا بالمنع في الرفع وحده وإلا فبالكسر البنـاء لها يجـر

وهذا إذا حادت عن الظرف يا فتىً وإلاّ فـفيها صـورتان بـلا نكر

بناءٌ على كسْرٍ أو الفتْحِ فاعقلن وليس بما في أمس كل فتى يدر

2 – **عبد الودود**

وأمـس منـها والحجاز تبـني أمس على الكسر ولا تستثني

واستثنت المرفوعَ فهو معرب مع منع صرفـه تميم العـرب

ووافقت في الجر والنصب معا وبعضـهم هما كما قـد رفعا

3 – **بَبَّـها:**

ما كالشتا وجمادى والخريـف أتى لِكَمْ جوابـاً كما أتى جـواب متى

وما كدهـرٍ وحـينٍ لا يجاب بـه وما كخمـس لُيَيْـلات لِكَمْ ثبتا

= - -

وهكَـــذا الأبَــدُ والدَّهْرُ إذا عُــرِّفَ والنّهارُ واللّيلُ كذا

وذا لِما قد كانَ للشَّهرِ عَلَـمْ إن لَّمْ يُضَفْ شَهْرٌ له قدِ انحَتَمْ

وإن يُّضَفْ لِعَلَـمِ شَهْرٌ أُبي ذا فِيهِ نحوُ صُمْتُ شهرَ رَجَبِ

ولم يُضَفْ شَهْرٌ لدى الجميع إلا لـذي القُـرآنِ والرَّبيعِ

ونَصَبـوا ضَميرَهُ لَفْظاً بما لم يَكُ ذا ثَـلاثَةٍ قدْ عُلِما

وقد يَنُوبُ عَـن مَّكانٍ مَّصْدَرُ وذَاكَ في ظَـرْفِ الزَّمانِ يَكْثُرُ

المفعُولُ مَعَه

يُنصَـبُ تَالي الوَاوِ مَفعُولاً مَّعَهْ في نَحْوِ «سِيري والطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

بمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِـهِ سَبَـقْ ذَا النَّصْبُ لا بالوَاوِ فيالقَوْلِ الأَحَقّ[1]

أمَّا متى فَبِما كالاربِعـاء أتى جوابُـها وبشَهرٍ إن أُضِيف أتى

وليس كُل فـتًى يدري حقيقةَ ذا إن التنـاوةَ تُطفِـي فَهمَ كلِّ فتى

1 - محمدٌ بن المحبوب:

بالوَاو نصبُ الاسم يا إخواني على المعية لَـدى الجرجاني

وباشـتراط سبـق فعل أو ما عمل مثـله وفصـل ينمى

لمضمرٍ وعدم نصب الحرف إن لم يشبه الفعل وشبهه ابطلن

مقال عبـد القاهـر الإمام هذا الـذي نقلـه الدمامي

- وله - أيضا -:

والنصب بالخلاف رده استمر برفـع نحو جاء زيـد لا عمر

وبعدَ «ما» استِفهامٍ أو «كيفَ» نَصَبْ بِفِعلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

والعَطْفُ إن يُمْكِنْ بلا ضُعْفٍ أَحَقّْ والنصْبُ مُختارٌ لَّدَى ضُعْفِ النَّسَقْ

والنَّصْبُ إن لَّم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أوِ اعتَقِدْ إضمارَ عامِلٍ تُصِبْ

ونَصَبُوا في نحوِ حَسْبِي وعُمَرْ[1] حُبُّ النَّبِيِّ المصطفى بما استَتَرْ

والنَّصْبُ في وَيْلاً لمن لا يَعتَرِفْ بحبِّه ومَن طَغَى بالمنحَذِفْ

وأَفْرِدِ الحالَ إذا ما أُخِّرا عنه كَذا الخبرُ والعكسُ يُرى

الاستثناء

مَا استَثْنَتِ «إلاَّ» مَعْ تمامٍ يَنتَصِبْ[2] وبعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

– مَمُّ: الاخفش قاس كأبي عليٍّ نصبًا لِيتلُو وَاوِ نَا المعِيّ
وقف لدى ما كنت منه رَاوِي عن بعضهم وقد حكى الخضراوي
عن بعضهم ما كان عطفه يصح مجازا القيس لنصبه يصح
وفي الحقيقةِ عن القيس انعزل وصحّح ابنُ مالك القولَ الأوّلْ

1 – مَمُّ: وخالداً من نحو حسبك وخا لدًا لِقاءُ الخَوْدِ في يوم الرَّخا
تنصبه بحسب لا بِمُضْمَرِ على الْمعِيَّةِ لدى الزمخشري
وإنما حسب اسم فعل عنده والكاف في محل نصب بعده
وأيَّد الزجاج ما له جنح وابن عطية وذا غير الأصَحْ

2 – **عبد الودود** (بسيط):
ونَصْبُ ما بعد إلاَّ قبل هو بها أو بالتمام كيومًا بعد عشرين

إتبَاعُ ما اتَّصَلَ، وانصِبْ ما انْقَطَعْ   وعَنْ تَمِيمٍ فيـهِ إبْـــدَالٌ وقَـع

ومُضْمَرَ الْمُبْـــدَلِ مِنْــهُ أُتْبِعا   مَرْجُوحاً إن بالابتِـداءِ رُفِـعا

وأَتبِـــعِ المضَـــافَ والمُضَـافَا   لَه المضافُ عادِماً خِـــلافا

وغيرُ نَصْبِ سَابقٍ فِي النَّفْيِ قدْ   يَاتِي ولكـن نَّصْبَهُ اختَرْ إنْ ورَدْ

ونحـوُ ما في دَارِ زيدٍ رجُـــلُ   إلا أخُـــوكَ صالِـحٌ يُحتَمَلُ

تَرجيحُ نَصْبِـه وتَرجِـيحُ البَدَلْ   ولَـــو يُسَـوَّيانِ لم يَلْـزَمْ خَلَلْ

ومَنَعُوا تَقَـــدُّمَ المستَثْـــنَى   جُمْـلَتَهُ وشَـــذَّ حَيثُ عَنَّـا

وعَرِّفَـــنْ أوْ عَمِّمَنْ أو عَـدِّدِ   ما مِنْـهُ مُستَثْـنىً بـلا تَرَدُّدِ

وإنْ يُفَـــرَّغْ سابِـــقٌ «إلاَّ» لِمَـا   بَعْدُ يكُنْ كما لوِ «الا» عَــدِما[1]

أو بالخلاف أو ان النصب أوجبه   تقديـــرُ أنَّ ـ بفتح الهمز والنُّونِ ـ

أو إن لا الأصل زال النون وادُّغِمت   فالرفع والنصـــب منها باعتبارين

وليس من عَـدِّ "أستثني" مقدرة   من ذي التواصب في رأي بمغبون

وقيل بالفعـــل لكن هي واسطــة   أو غـير واسطـــة ثان لقولَـــين

1 - محمد الخضر:

سوَّغ بعـــض أيما تَســـويغ   أن يُشغَـــلَ العاملُ في التفريغ

فـينصــب الواقــع بعـد إلا   أي على الاستثناء ليس إلا

وإنما ذاك لـــدى المجـــوز   في قابل الحذف كقول الراجز:

«هل هو إلا الذِّيبَ لاقَى ذِيبا   كلاهما يطمعُ أن يُّصيبا»

ولا تُجزِ ما طاب إلا اللحما   إلا على ما للكسائـي يُنمَى

فَرِّغْ لِغَيرِ مَصْدَرٍ بِهِ أُكِدْ   وعامِلُ المتروكِ حَذْفُه وُجِدْ
وأَبْدِلِ الأوَّلَ والثاني اجْعَلِ   مُنْتَصِباً بعامِلٍ لا يَنجَلِي
في نحوِ لم أُعْطِ عَرِيباً زَارا   لَيَاداً إلا أحْمَداً دِينَارا
وجَوَّزُوا استثناءَكَ البعضَ ولوْ   نِصْفًا فَصاعِداً على ما قَد رَوَوا
وكُلُّ ما اسْتُثْنِيَ مهمَا يُجْعَلْ   مِن بَينَ شَيئينِ فالاوْلَى الاَوَّلْ
والعَكْسُ في مُؤخَّرٍ مَّا سَبَقا   أوْلَى به الأولُ واحْكُمْ مُّطلَقا
بالاوْلَويَّةِ لِمَا قَدِ ارتَفَعْ   ما لم يَكُن مِّن ذَاكَ مانِعٌ مَّنَعْ
واستثْنِ مِن مَّجْمُوعِ ما تقَدَّما   إنْ كَانَ ذاكَ مُمكِناً قد عُلِما
وأَلْغِ «إلاَّ» ذاتَ تَوكِيدٍ: كَلا   تَمْرُرْ بِهِم إلاَّ الفتَى إلاَّ الْعَلاَ
وإن تُكَرَّرْ «لا» لِتوكِيدٍ فمَعْ   تَفْرِيغِ التأثيرَ بالعَامِلِ دَعْ
في واحِدٍ مِّمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِيِ   وليسَ عَن نَّصْبِ سِواهُ مُغْنِ
ودُونَ تَفْرِيغٍ: مَعَ التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الجميعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ
وانصِبْ لِتأخِيرٍ وجِئْ بِواحِدِ   مِنْهَا كما لَوْ كانَ دُونَ زَائِدِ
كلَم يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلا عَلِي   وحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الاوَّلِ[1]

---

1 - محمد عبد الله بن دحود:

ولك في معرفة المُقَرُّ به   ما قاله ابن مالِكِ الندب النبهْ

لا تَعْبأَنْ بأوَّل قَدْ جُعِلا   وصفاً بَلِ الثاني اجعَلَنَّ أولا
وانعَتْ بالاَّ والذي قد ذُكِرَا   مِن بَعْدُ جَمعاً قبلَها مُنكَرا[1]
أو ذا أداةِ الجنس لا ينحَذِفُ   منعُوتُها وبعْدها لا يُوصَفُ
ما قَبْلَها ومَا أتى لِذلكْ   مَوَهِّمًا أوَّلَهُ ابْنُ مالِكْ
ما بَعْدُ فِيما قَبْلَها لا يَعمَلُ   عَمَّا تَلا بالاجْنَبي لا تُفصَلُ[2]

واجبر بشفعٍ مُسقِطًا للوترِ   والحاصل الباقي بصدق الخبر
أوِ اجعلنَّ كُل وتْرٍ وَالِجَا   وكلَّ شَفْعٍ اجعلنه خارجا
أو الأخِيرَ أسقطن مما يَلِي   وما بقي مما يَلِي للاول

1 - مم:

النْعْتُ حيثُ بعدَ إلا ورَدا   خصص به طبقاً وإلا أكّدا
وشَرْطُهُ إمكان الاستثناء   على الأصح عند الاذكياء
واشترط ابن الحاجب انتعذرا   وقال إلا الفرقدان نَدَرا
وفيه أيضا نادر وذاك قل   اتباعُ هذا الوصف في الرَّفْعِ لكل
والفصل بين صفةٍ ومبتدا   بخبرٍ في قلةٍ قد وردا
وساقَ ذلك القليل سائقه   في قوله: كل أخٍ مُفارِقُهْ

2 - مم:

ما قام إلا خالدٌ ولم يَلُح   إلا سعيدًا أحدٌ عنهم صلُحْ
كذا يجوز ما رأيت أحدا   إلا سعيدا باذلا يوم الندا
وجوَّزوا أيضا رأيت مالكا   إذ لم يكن إلا الحمامُ ضاحكا

وإن تكُـنْ إلا بمعْـنى الوَاوِ فاعطِفْ بها في قَوْل كُلِّ رَاوِ

وبَعْـدَ نَفْـي أَوْلِهَا المُضارِعَـا والماضي بَعْدَ الفِعْلِ أو قَدْ وَاقِعَا

واستَثْنِ مَجْرُوراً بِـ«غَيْرٍ» مُعْرَبا بِمَا لِمُسْـتَثْنًى بإلاَّ نُسِـبَا[1]

مَعْنَى الذي اسْتَثْنَتهُ «غَيرُ» اعْتُبِرا في تابِـعٍ وهكَـذا «إلاَّ» يُـرَى

ومثلُ غَـيرَ «بَيْدَ» في المنقَطِعِ وغَـيرُ أنَّ بَعْـدَها لم يَقَـعِ

وعَلِّلَنْ بِبَيْـدَ شَبِّهَـنْ بِمَـعْ بَيْـدَ وباءُ بَيْـدَ مِيمًا قَد وَقَـعِ

ولِسِوًى، سُـوًى، سَوَاءٍ اجْعَلا ـ عَلَى الأَصَحِّ ـ مَا لِغَيرٍ جُعِلا[2]

---

1 - امحمد بن الطلبه:

ولا يجوز فتح غير مطلقا لضمنها إلا على ما ينتقى

وإنما يجـوز فتحها لأن تضاف للمبـنيِّ نحو غير أن

2 - عبد الودود:

لـدى أبي البقاء والـرماني "سوى" تجي في غالب الأحيان

ظـرفا ونادراً كغـيرٍ وحظَـلْ مَجيئَها كغَير عمرٍو الاجَـل

وقال ظرفِيتُها قد لزمـت غالبا إلا ما الضـرورة اقتضت

- مـمُّ: الارجـح عند أهل ذا المنهاج قـول ابن مالك مـع الزجاج

أن سـوى كغير والجمهور وسـيبويـه عنهـم المأثـور

أن سـوى ظرف مكان يلزم النصـب إلا ما اضطرارا يعلم

وقالـت الكوفـة دون مين وعصبـة تَـرِدُ بالوجهـين

= - -

واسْتَثْنِ ناصِباً بِلَيْسَ وَخَلا وبِعَدَا وبِيَكُونُ بعْدَ «لا»[1]

واجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ[2] وبعْدَ ما انْصِبْ، وانْجِرَارٌ قد يَرِدْ

وحَيْثُ جَرَّا فَهُما حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبا فِعْلانِ

وكَخَلا حَاشَا ولا تَصْحَبُ «مَا» وقِيلَ حَاشَ وحَشَا فاحْفَظْهُما[3]

ومن نفى ظَرفية يُرَدُّ بأنها للوصل قد تعدُّ

وهي إذا عند المجيب خَبر مبتدإٍ في اللفظِ ليس يظهر

أو هي حال عنده وأضمرا ثبت ذُو اضمِرَ في أنَّ جِرا

1 - مختض بابه:

وما أتى مُسْتَأنَفاً من الجُمَلْ فما له قطعا في الاعراب محلْ

2 - عبد الودود:

عمْرٌو عدا جَرًّا بها قد مَنعا والعكس في حاشا له قد وقعا

3 - ممُّ: حاشا سُماً مرادف تنزيها قلْهَا لِمن نوهته تنويها

دليله قراءة التنوين و لم يك الوهَمُ كاليقِين

ومن أضافها بلا اشتباه لله فَهْي كمَعاذَ اللهِ

وحاش لله على البناء لشبهها بحاش الاستثناء

وهي لدى الكوفي والمبرد فعل وذا لم يك بالمعتمد

قالوا ومعنى حاش لله أبى معصية لأجله وجانبا

وذاك لا يمكن في اللتي استقر من بعدها لله ﴿ما هذا بشر﴾

لأن ذا المقام للتعجب من فرط حسن يوسف المهذب

وقيل إنها اسم فعل علما فلامها كلام ﴿هيهات لما﴾

ونَصَبُوا فِي مَا النِّساءَ بِـ«عَـدَا» مُضمَـــرَةً وما كـإلاَّ وُجـدا

بلَيسَ يوصَــفُ على رأيٍ ولا يكـــونُ فالضميرُ طِبْقُ ما تَلا

وقد يُقال لَيسَ إلا إن وُجِـدْ فِي اللَّفْظِ ما دلَّ على الذي قُصِدْ

وأَوْلِ فِي الغَـالِــب سِيَّمَا ولا واجْرُرْ أوِ ارْفَعَنَّ ما بَعْدُ انجَلَى

وانْصِبْ مُنَكَّراً جَوازاً ووُصِلْ بالظَّرفِ والفِعْلِ ورُبَّما جُعِـلْ

مُخَـفَّفًا وقد يُقال لا سِــوَى ما وكَذَا لا مِثْلَما بعْضٌ رَوَى

وانصِب ومَعنَاها خُصُوصًا حَيثُما حَالا وشَـرْطا سَبقَتْ لاسِيَما

الحال

الحالُ وَصْــفٌ فَضْلَـةٌ مُنْتَصِـبُ مُفْهِمُ "في حالِ" كَـفَـرْداً أذْهَـبُ

وكَــونُــــــهُ مُنتَقِـلاً مُشْـتَقًّا يَغْلِـــبُ لَكِــن لَّيسَ مُسْتَحِـقًّا

ويكثُـرُ الجُمُــودُ في سِعْرٍ وفي مُـبْـدِي تَأوُّلٍ بِـلا تكَـلُّـــــفِ

كبِعْهُ مُــدًّا بكـــــذَا يَداً بِيَدْ، وكَــرَّ زيدٌ أسَـــداً أي كأسَـدْ

والحالُ إنْ عُرِّف لَفظاً فاعْـتَقِـدْ تَنْكِيرَه مَعْنىً كوَحْـدَكَ اجْتَهِدْ

- أحمد جكَنِ:

ورد بالإعــراب في بعض لغا تها كما المغــني بذا الرد لغى

وَمَصْـــدَرٌ مُنَكَّـرٌ حَالاً يَقَـعْ بِكَثْـرَةٍ كَبَغْتَـةً زَيْـدٌ طَلَـعْ
وَلَمْ يُنَكَّـرْ غَالِباً ذُو الحَـــالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّـرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْـــدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا
أَوْ وَصْفُـــهُ بِهَا لِلأَصْلِ خَالَفَا أَوْ يَـكُ فِيهَا شَارَكَ المعَـرَّفَا
وَسَوَّغُـــوا بِأَنْ تَكُونَ وَاوِيَّهْ كَقَرْيَةٍ مِنْ قَبْلِ ﴿وَهْيَ خَاوِيَهْ﴾
وَسَبْـقَ حَالٍ مَّا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـوْا، وَلَا أَمْنَعُـــهُ فَقَـدْ وَرَدْ
وَكُلُّ مَا انْتَصَبَ أَوْ مَا ارْتَفَعَا فَسَبْـقُ حَالِـهِ لَهُ لَـنْ يُمْنَعَا
وَأَخِّـرَنَّ مَا يُرَى مُنحَصِـرَا وَلَـوْ بِإِلَّا صَـدِّرِ المصَـدَّرَا
وَلَا تُجِـزْ حَالاً مِّنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَـهْ
أَوْ كَانَ جُـزْءَ مَا لَـهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُـزْئِهِ فَـلَا تَحِيفَا
وَالحَـالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَـةٍ أَشْبَهَـتِ الْمُصَرَّفَا[1]
فَجَائِـزٌ تَقْدِيمُـهُ كَمُسْرِعَا ذَا رَاحِـلٌ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

---

1 - عبد الودود:

تـقـديمُ حالِ العاملِ المصرَّف إن لم يكن صَحِبَ لامَ حلف
او ابتدا او صلة الحرف او ألْ او مَصدَرًا قـدر بالفعل قُبِلْ

- ولـه أيضا:

وجائـز تـقـديـم حال نُصبا بعامل صـرف والجرمي أبى

وعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَن يَعْمَلا

كَتِلْكَ، لَيْتَ وكأنَّ، ونَدَرْ ... نَحوُ: سَعِيدٌ مُستَقِرًّا في هَجَرْ

والحالَ في فيها "زُهَيرٌ كاتِبا" ... رجِّحْهُ وامنَعْ "فِيكَ زَيدٌ رَاغِبا"

ونَحوُ: زَيدٌ مُفْرَدًا أنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعانًا، مُسْتَجازٌ لَن يَهِنْ

وقد يُعامَلُ بِذلكَ الخَبرْ ... مُشَبَّهًا به كما قَدِ اشْتَهَرْ

والحالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرِدٍ - فاعْلَمْ - وغَيرِ المُفْرَدِ

وعامِلُ الحالِ بِها قَدُ اكِّدَا ... في نَحوِ: لا تَعْثَ في الارْضِ مُفسِدَا

وإن تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ[1]

ومَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَـ"جَاءَ زَيْدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ"

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَت ضَمِيرًا ومِنَ الوَاوِ خَلَتْ

كذا إذا نَفَتْهُ لا أوْ ما ومَعْ ... ماضٍ بإلاَّ قَد حَصَرْتَه امتَنَعْ

---

1 - محمذ بن محمدفال:

هو أبو حفص جليلا قدروا ... عامله الذي له قد اضمروا

أحقه وهو بضم الحاء ... وفتح همزه بلا امتراء

أو ضمها مضارعا لحقا ... أو لأحقَّ ذا تعد حقا

وإن تك الجملة صدرها أنا ... فقدرنه ولكن بينا

أحُق للمجهول أو بِحَقِّنِي ... بالأمر يا من بالفصيح يعتني

أو قَبْلَ أَوْ وَجُمْلةٍ قد أكَّدَتْ لجملةٍ وبَعْدَ عاطِفٍ أَتَتْ

ومَعْ مُضارعٍ بقَدْ مُقْتَرِنِ قَدْ خَتَّموا نحو لِمَهْ تؤذُونَني[1]

وذاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

وجُمْلَةُ الحالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ أو بِمُضْمَرٍ أوْ بِهِمَا

والماضي غيرُ ما مضى بقَدْ قُرِنْ والْزَمْهُ إن بمُضمَرٍ لَّم يَقْتَرِنْ

ولَيسَ لِلْجُمْلَةِ مَهمَا تُكْشَفُ بها الحقيقَةُ مَحَلٌّ يُعْرَفُ[2]

وهكَذا ما اعْتَرَضَتْ وهْيَ التي مُفِيدَةٌ تَقْوِيَةً لّلصِّلَةِ

أوِ المجَازَاتِ والاسْنَادِ وما يُرَى مُشابِهًا لّما تَقَدَّما[3]

---

1 - تصويب: .... لَزِمَتَا كما تلا ﴿تُوذُونَنِي﴾

2 - محنض بابه:

وجملة التفسير ما لها محلْ وقِيل ما نال المفسَّر تنلْ

3 - لبعضهم:

والجملُ التي لها محلُّ سبع وزيدت بثلاث تجلِ

تابعة لجملة ذات محل أو مفردٍ وجملة الحال أجل

أو خبراً جاءتك أو مفعُولا أو إن يُضف لها كحين يولى

أو في جَواب شرطٍ إن بعد إذا أو فا، ولكنِ الصوابُ ردُّ ذا

وما لَها أسند أوصلة ألْ وذاتُ الاستثناء آخرُ الجمل

- ولبعضهم:

= - -

وَمَيِّـــزَنَّها مِـنَ الحالِ بأنْ لم يَاتِ مُفْــرِدٌ بها والْفَا ولَنْ
وحَرْفِ تَنْفِيسٍ وكَوْنِها طَلَبْ وجُمْلَتانِ عَـرَضَا لَدى العَرَبْ

والحالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيه عَمِلْ وبَعْضُ مَا يُحْـذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

إن لَّم يَنُبْ عَن غَيرِه ولم يَقِفْ عَلَيه مَعنًى جَوِّزَنْ أن يَّنحَذِفْ
وأَوْلِـهِ فُـرُوعَ فِعْـلٍ واقْتَرَنْ بِعَامِـلٍ فِـيه وُجُوباً في الزَّمَنْ

التَّمْيِيزُ

إسْمٌ بِمَعْـنَى «مِن» مُّبِينٌ نَكِـرَهْ يُنْصَـبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَد فَسَّـرَهْ
كَـشِبْـرٍ اَرْضاً وقَـفِيزٍ بُـرًّا ومَـنَـوَيْنِ عَسَــلاً وتَمْـرَا[1]

وغـير ما لـه محـل سَبْعُ فاحفـظ ففي حفظكهنَّ النفْعُ
ذاتُ ابتـداء واعتراض والتِيّ قد فسَّـرت ثم التي للصِّفَـةِ
أو في جواب قسم او إن تجب أ تتبعـنَّ غير ما قبل كُتِبْ

- وجمعها بعضهم في قوله:

آليتُ _أي أقسمت والقسمُ بر لو تاب من عصى لعزَّ وانتصرْ

1 - **محمد عبد الله بن دحود:**

يحـيى تعاطُـفَ الْمُميِّزيـنِ إن يَّكُـنِ المقـدارُ من جنسين
أبَـى، وغَـيرُه بـواوٍ يعطـفُ إذ كونها للجمـع مما يُعرَفُ
بعـضُ المغاربـةِ ذيـن جوَّزا هذا الذي "الصبان" "للهمْع" عَزا

وبَعدَ ذِي وشِبْهِهَا اجْـرُرْهُ إذَا ... أَضَفْتـهَا كـ«مُـدٌّ حِنطَـةٍ غِذَا»
والنَّصْــبُ بَعْدَما أُضِيفَ وَجَبا ... إنْ كانَ مِثْلَ «مِلْءُ الارْضِ ذَهَبَا»
والنَّصْبُ مَرْجُوحٌ إذا ما غُيِّرَا ... بَعْضٌ بِتَبْعِيضٍ وإلاَّ حُظِرا
ومَيَّزوا بِـهِ الضَّمِــيرَ ونُمِي ... تَمييزُ تَوْكِيــدٍ لِّغيرِ المُبْهَمِ
والفَاعِــلَ المَعْنى انصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّــلاً كـ«أَنتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ»
وبَعْدَ كُــلِّ مَا اقْـتَـضَى تَعَجُّبا ... مَيِّزْ كـ«أَكْــرِمْ بِأَبِي بَكْــرٍ أَبَا»
واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غيرَ ذِي العَدَدْ ... والْفَاعِلِ المَعْنَى كـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»
وجُرَّ ما يَتْبَعُ ما جُــرَّ بِمِنْ ... بِكَثْرَةٍ ونَصْبُــهُ أيضا زُكِــنْ
وإن يُمَيِّــزْ جُمْلَــةً فَقَــدِّرِ ... إسْنَادَ فِعْلِهَا إلَيْـهِ تَظْهَــرِ
مُضِيفَــهُ وإن يَّكُ الإخبَـارُ بِـهْ ... مُصَحَّحًا فهْــو له أو صَاحِبِـهْ
وإن يَّكُن وَّصْفًا والاسْنَادُ لِمَا ... تَــلا فَلِلْحَـالِ كَـثِيرًا انْتَمَى
وإن يَّكُن مُمَيِّــزًا فالاجْـوَدُ ... فِـيهِ انْجِرَارُه ونَصبٌ يُوجَـدُ
تَحوِيلُـهُ عن ذِي ابْتِداءٍ قد نَزُرْ ... كـالدَّهرُ أحوالاً يَسُوءُ ويَسُرّْ
وطَابَـقَ التَّمْيِيــزُ ما تَلا إذا ... طَابَقَهُ في القَصْدِ فاذْرِ المَأخَذا
وأَفْـرِدَنْــهُ مَصْدَرًا لَّم يُقْصَدِ ... فِيـهِ اخْتِــلافٌ وكثيرًا أَفْـرِدِ
مُمَيِّزًا مُّبايِناً مَّا لم يَكُــــنْ ... بِهِ إذا أُفْــرِدَ مَحْـذُورٌ قُرِنْ
وإن يَّكُــن مُّعــرَّفًا فأَوِّلَـهْ ... وبعضهُمْ تَعْـرِيفَـهُ لَن يَّحظُلَـهْ
وعامِـلَ التَّمييزِ قَــدِّمْ مُطْلَـقا ... والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقا

حُرُوفُ الجرِّ

هَاكَ حُروفَ الجَرِّ، وهْيَ: مِنْ، إلى، حَتَّى، خَلا، حَشَا، عَدَا، في، عَنْ، عَلَى
مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللاَّمُ، كَيْ، وَاوُ وتَا والكَافُ والْبَا ولَعَلَّ ومَتَى[1]
بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ، مُذْ وحَتَّى والكَافَ والوَاوَ ورُبَّ والتَّا[2]
واخْصُصْ بِمُذْ ومُنْذُ وقْتاً وبرُبّ مُنَكَّراً[3] والتَّاءُ للهِ ورَبّ[4]
ومَا رَوَوْا مِن نَّحْوِ «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ كَذَا «كَهَا» ونَحْوُهُ أَتَى[5]

---

1 - عبد القادر:

عطف على مجرور لولا يرفع إن كان ظاهراً عليه أجمعوا
إذ لا تجره لدى الأعلام وذا به ينبه الدمامي

2 - محنض بابه:

وإنما تجر ما قد اتصل من مضمر لا ظاهرا وما انفصل

3 - محنض بابه:

ورجح التعريف في ضمير نكرة لو واجب التنكير

- أحمد بجكن (مذيلا):

ونجل عصفور مع الزمخشري من نفر عدوه في المنكر

4 - لبعضهم:

وتحياتك وتا الرحمن سُمِعَتَا ولا يُقَاسُ ذان

5 - مم: نَسَبَ أهلُ الفنِّ أن يقالا لكوفةٍ رُبَّهُمُ رجالا

بَعِّضْ وبَيِّنْ وابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ   بِمِنْ وقَد تَأتِي لِبَدْءِ الأزْمِنَهْ

أَقْسِمْ بها وافْصِلْ وعَلِّلْ وكَفِي   لامٍ، إلى، عندَ وربَّ، بًا تَفِي[1]

وعَن، عَلى وخُصَّها في القَسَمِ   بالرَّبِ خَاصَّة وميمَها اضْمُمِ

ولا تَجُرَّ بسواها الظرفَ إن   لم يَكُ ذَا تَصرُّفٍ لكنْ بـ«مِنْ»

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ   نَكِرَةً كَـ«مَا لِبَاغٍ مِّن مَّفَرّ»

لِلانْتِهَا: «حَتَّى» ولامٌ و«إلى»   و«مِنْ» وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا[2]

وبَيِّنَنَّ بإلى ومِثْلَ مَعْ   في اللام عِندَ مِن وزَائِدًا وقَعْ

---

1 - محمد عبد الله بن دحود:

وعند بصرة حروفُ الخفضِ   ليس ينوب بعضها عن بعض

قيسا وما أوهم ذاك حملا   عندهم على الشذوذ أو على

تضمين ذاك الفعل مَعْنًى مُتَعَدّ   بذلك الحرف الذي بعدُ ورد

وكوفةٌ تَعاقُب الحروفِ   عندهم قَيسا من المعروف

في الفعل عند البصرة التَّجوُّزُ   وكوفة في الحرف قد تجوزوا

وقال في "مغني اللبيب" ذا أقلّ   تعسُّفاً وذاك في "الصَّبانِ" حَلّ

2 - مم:

ما بعد حتى وإلى لا يشكل   فقيل يخرج وقيل يدخُلُ

ثالثها إن كان بعضا دخلا   قلت: وما أحسن قول من خلا

"وفي دخول الغاية الأصحُّ لا   تَدخُل في إلى وحتى دخلا"

واللاَّمُ لِلْمُلْكِ وَشِبْهِــــهِ[1] وفي تَعدِيَةٍ ـ أَيْضـاً ـ وتَعْلِيــلٍ قُـفِـي

وشِبْهِ تَمْليكٍ وتَمْلِيكٍ وعَــنْ كَعِندَ، بَعْدَ، في ومِنْ ومَعْ وعن

أَقْسِمْ بها باللهِ،صَيِّرْ واعْجَبِ واسْتَعْــلِ بَلِّغَنْ وبَيِّنْ تُصِبِ

وزِيــدَ، والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِــنْ بِبَا و«في» وقَــدْ يُبَيِّــنَانِ السَّبَبَا[2]

وزِدْ وصَاحِبَنْ وقَايِسَنْ بِفِي وكَعَلَى، مِن، وإلى، بًا قَد تَفي

بِالْبَا اسْتَعِنْ وعَدِّ، عوِّضْ، أَلْصِقِ ومِثْلَ«مَعْ» و«مِن» و«عَن» بها انطِقِ

وكعلى، إلى انطقِنْ بها اقْسِمِ وزَائِــدًا مِن قَبْلِ مَفْعُولٍ نُمِي

وزِيــدَ قَبْلَ فاعِــلٍ أو مُبْتَدَا والنَّفْسُ والعَينُ إذا ما وكَّدا

«عَلَى» لِلاسْتِعْلاَ ومَعنَى في وعَـنْ بِـ«عَنْ» تجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

---

1 - اتّاه بن ابّاه:

وشبه ملك عندهم يفسر بكالسعيدُ للــذين كفروا

ومثله الـزمام للمطايا وحَمدنا لخالــق البرايا

2 - محمدٌ بن المحبوب:

وباحتواء الظـرف مع تحيز مظروفه الظرف الحقيقي مِزِ

وفاقــدُ الأمرين ذين أو أحدْ ذين بـه الظرف المجازي يحدّْ

فـذا كإن في العلوم المنفعـهْ ومن تكن في صدره ففي سعهْ

وإن تــرد مثال ذلك فقــل في طيبة الغراء خاتم الرسل

أبان ذا "الصبانُ" فاستبانا فانظر له إن شئته "الصبانا"

وقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدَ» و«عَلَى» كمَا«عَلَى» مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا

وبِعَلَى عَلِّلْ ووَافِقَــنَّ بَا ومِنْ ومَعْ وزِدْ عَلَى بِهَا اضْرِبا

أَبْدِلْ بِعَــنْ وعَلِّلَــنَّ واسْتَعِنْ وزِدْهُ وانْطِقَنْ بِهِ كَفِي ومِنْ

شَبِّهْ بِكَافٍ وبِه التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِّتَوْكِيدٍ[1] وَرَدْ

واسْتُعْمِلَ اسماً وكَذَا «عَن»و«علَى» مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلا

ومُذْ ومُنْذُ اسْمَانِ حَيثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعا

وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فَكَـ«مِن» هُمَا،وفي الحُضُورِ مَعَنَى«في» اسْتَبِنْ[2]

---

1 – مم: الكَافَ في ليس كمثله زد مقتفيا للمذهب المعتمد

من لم يزد أقوالُه مُختلفَه فمثل للذات وقيل للصِّفَهْ

وقيل باسميَّةِ تلك الكافِ فمثل توكيد كما يوافي

العكس وهو في القريض منقولْ كَصُيِّروا مثل ﴿كعصف مأكولْ﴾

وبعضهم بِزَيدِ مثل حكما حجته ﴿فإن آمَنُوا بمثل ما﴾

وزاد بعض من ذوي التحرير لتفصل الكاف من الضمير

وفي الدماميني نفى مثل المثل يُلزِمُ انتفاءَ المثل

2 – **عبد الودود:**

ونحو مذ ومنذ يومنا حتم جرهما له على القول المهم

ونحو مذ يومان راجح على يومين والعكس لِمُنذُ جعِلا

وذالُ مذ من قبل ذي تحرُّكِ سكونُها أعرف من ضمٍّ حُكي

والضم قبل ساكن أعرف من كَسْرٍ ومنها الآن وهي للزمن

= - -

مَتَى كمِنْ وفِي وتَاءٌ لِلْقَسَـمْ　　والـوَاوُ لِلتَّعْلِيلِ كيْ قَدِ انْحَتَمْ

كَثِّـرْ بِـرُبَّ وبها يُقَلِّـلُ　　وحَيْرمَا كَرُبَّما تُسْتَعْمَـلُ

يُقَالُ رُبُّ، رُبُ، رَبْ، رُبَّتْ بِرُبْ　　رُبَّـتَ رَبَّتَ رَبَـتَ رَبَتَّ رُبَ رُبْ[1]

ويَلْزَمُ الوصْـفُ لَـدى المبرِّدِ　　وصَـدِّرَنْها عَلى الْمُعْتَمَـدِ

واعطِفْ على مَجْرُورِهَا المعرَّفا　　وهكَذا مَجْرُورُ «كَمْ» قد أُلِفَا

وبَعْـدَ مِـنْ وعَنْ وبَاءٍ زِيدَ «مَا»　　فَلَـمْ تَعُـقْ عَنْ عَمَلٍ قَد عُلِما

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ والْكافِ فَكَفّْ　　وقَدْ تَلِيهِمَا وجَـرٌّ لَّمْ يُكَـفْ[2]

– له أيضا (بسيط):

ما بعد منذ ومذ ان كان مرتفعا　　فعدّ أو عَيِّنَنْ قال الدّمامِينِي

وليس ذلك فيما جرَّ مشترطا　　كما يقولون مذ دهر ومذ حين

1 – الحسن بن زين:

ربَّ وربَّتَ وصلهما بما　　وشدِّدنهما وخفِّفنهما

وضمَّ وافتحْ راءهنَّ وكقلْ　　وقُلْ والخلاف في المعنى نقل

هل هي لِلْقُلِّ أو التكثيرِ　　أو لهما مَعاً على الشهير

وقيل هي اسم وما ذكرته　　من نص مجد الدين طرا سقته

2 – عبد الودود:

الفارسي ربما لن تدخلا　　في جملة اسمية وأولا

في ربما الجامِلُ ما بنكره　　موصوفة بجملة مُقدَّره

هو لها مبتدأ والجامِلُ　　خبره وذاك هو الحاصلُ

بَعْدَ كما مُضَارِعٌ قد يَنْتَصِبْ وبِهِمَا قَلِّلْ قَلِيلاً مِثْلَ رُبْ

وحُذِفَتْ رُبَّ فجَرَّتْ بعدَ «بَلْ» والْفَا وبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذا العملْ

وقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا[1]

وجَوَّزَنَّ حَذْفَ مجْرُورٍ زُكِنْ كَقَوْلِهِ: قَضَاؤُها مِنْهُ ومِنْ

وغيرَ ما زِيدَ أو اسْتُثْنَى لعَلْ ورُبَّ، لولا علَّقَن بذِي العَمَلْ

وفَصْلُ حَرْفِ الجرِّ بالظَّرْفِ مُنِعْ في سَعَةٍ وبِاليَمِينِ مُتَّسِعْ

القَسَم

مَا جُمْلَةً يُرى مُوكَّداً لِمَا من بَعْدِهِ هُو المُسَمَّى قَسَما

---

1 - عبد الودود:

وحذف حرف الجر قيس في عشر وبثلاث بعدها من الصور:

لفظ الجلالة عنيت في قسم وبعد الاستفهام إن كان بِكَم

كذاك في جواب ما تضمنا لِمثله عده "الاشموني" هنا

كذاك في العطف على ما يشتمل على شبيهه بحرف متصل

أو كان مفصولا بلا أو لو وزِدْ إن كان مقرونا بهمز ان يرد

بعد كلام مثله مضمن كذا بهلا بعده أو بان

أو بعد فا الجواب والحادي عشر مع أنْ وأنَّ في تَعَدِّ الفعلِ مَرْ

ولام كي وما عطفته على خبر مَا وليسَ جَرًّا قابلا

وهْــوَ صَــرِيحٌ وسِواهُ رِيُرَى ذَا خَبَرٍ وطَــلَــبٍ كَعَــمَّرا

تَضْمِينُــهُم مَّعْنَاهُ واتَّقْتُ عَلِم للّهِ مُسْــنَداً وغَــيرِهِ عُــلِمْ

بِعَمْرَكَ اللّهَ بِعَمَّـــرَ أَتَـــوْا وهَكَــذَا قَعِيــدَكَ اللّهَ رَوَوْا

وأَبْـدَلُـوا مِن فِعْلِهِ المَصْدَرَ فِي صَرِيحِـــه ومَا بِمَعْــنَاهُ يَفِي

وبِسِوى البَا طالِبًا لا تَجْـرُرَا وخافِضاً بغَـيرِها الفِعْلَ اضْمِرا

وعندَ حَذْفِ الحرْفِ والفِعْلِ معا فَنَصْبُ غَــيرِ اللّه حَتمٌ فاسْمَعَا

واللّهَ جُـــرَّهُ جوازاً إن حُذِفْ فِعْلٌ وخافِــضٌ وعَوِّضَنْ أَلِفْ

أوْ هَا أَوُ احْكُمَــن بأنَّه قُطِعْ هَمْزَتُــهُ ودونها جَــرٌّ سُمِعْ

وصَالحاً للابتدا انصِبَنْ وضُــمْ فَا عَمْرٍ إن شِئتَ إِذَا لاماً عَدِمْ

وجُرَّ بِالْـبَا وأَضِفْــهُ وأَضِفْ أيْمَــنُ للّهِ وفِــيهِ قَــدْ أُلِــفْ

أَيْمَــنُ، أيْمنُ كَــذا وإيــمَـــنُ إيــمُـــنُ، أَيْمُ، إيمُ، مٌ، إمُ، مَــنُ

وإمَ ثَلِّــثْ وافتحِ الهمْــزَ وزِدْ هَيْمُ وتَثْلِيــثُ مَنٍ ومُ يَـــرِدْ

ورُبَّما إلى «الَّــذي» أُضِــيفَا و«الكَافِ» و«الكَعْبَةِ» لا تَحِيفا

ويُبْتَــدَا بِالنَّــذْرِ إيــلاءٌ وقَرّْ عَــلَيَّ أَو لَكَ عَنِ اللهِ خَبَــرْ

فصل

ما أَقْسَمُــوا عَلَيْهِ بالجَــوابِ دَعَــوْا وصَــدَّرُوهُ فِي الإِيجَابِ

بِإنَّ واللامِ وفِي النَّــفْــيِ بِإِنْ مَا، لاَ وذاكَ اللاَّمُ غالبا قُــرِنْ

مَعْ مَا مَضَى مُنْصَرِفًا بِقَدْ، بِمَا كَـرُبَّـما ورُبَّـما، ورُبَّـما

تَـلا المُضَارِعُ لَقَـدْ ولَـبِما ورُبَّما يُـرَى الجَوَابُ قَسَمـا

واسْتَغْـنِ بالـلامِ إذا تَقَدَّمَتْ مَعْمُولَ ماضٍ ذِي تصرُّفٍ ثبَتْ

وباسْتِطَالَـةٍ جَوازاً قد حُذفْ كاللامِ قَلَّ دُونَها أن يَنْحذِفْ

وأن يُّصَـدَّرَ بإلاَّ في الطَّلَبْ أوْ بِأَدَاتِـهِ ولَمَّا قَدْ وَجَبْ

أنْ تَدْخُلَ اللامُ على ما النَّافِيهْ أَجِـزْ وكُنْ فِي الاخْتيار نَافِيهْ

ونَافِيًا مُّضَـارِعًا مُّجَـرَّدَا إحْذِفْ قِيـاسًا وكَثِيرا وُجدا

وُجُودُ لا زائدةً قبـلَ القَسَمْ كمِثْـلِ لا أُقْسِمُ، لا أَفْعَلُ ذَمّْ

وحَذْفُ حَرْفٍ مُّنْتَفٍ به المضِي إن لَّم يَكُن لَّبْسٌ بِهِ قَدِ ارْتُضِي

واسْمِيَّةٌ نَّافٍ لَّها أن يَّنْحَـذِفْ بحَيْثُ لا لَبسَ به عَنْهُمْ عُـرِفْ

وقَـرَنُـوا باللام شَرْطاً سُبِقَـا بِقَسَـمٍ ونَادِراً قَـدْ حُـقِّقَا

حَـذْفٌ لَّها وقَسَـمٌ مَّحـذُوفُ وزَيْدُها عَنْ بَعْضِهِم مَّعـرُوفُ

وأَخرَنْ عَنِ الجَـوَاب كُلَّـمَا عَمِلَ فِيـهِ وكَظَـرفٍ قَـدِّما

ورُبَّما اسْتَـغْنَوْا بِما قَد عَمِـلا فِيـهِ الجَـوابُ عَنه فِيما نُقِلا

واسْتَغْنِ بالجَوَابِ جَيْرِ، لا جَرَمْ عَنْ قَسَمٍ وعن جَوابٍ بِالقَسَمْ

ومَعْهُ ما يَجِي كَجَيْرِ لا يَجبْ وجَيْرِ دُونَ قَسَم بِها أجِـبْ

ورَاؤُها بقِــلَّةٍ قَـدِ انْـفَـتَـــحْ   وقَوْلُ مَن جَعَلَها حَرْفًا أَصَحّ[1]

الإضَافَة

نُوناً تَلِي الإعْــرَابَ أوْ تَـنْـوِينَا   مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِسِينَا

وقد تُّـــزَالُ مِنْه تاءٌ إن أُمِــن   لَبْسٌ كما في لَيْت شِعْرِي قَد زُكِنْ

والنُّونَ في الجَمْعِ احْذِفِ اخْتِيارا   ومُطلَقًا تَنْحَـذِف اضطِّــرَارَا

والثَّانيَ اجْرُرْ وانْوِ «مِن»أو«في» إذَا   لم يَصْلُـحِ الاَّ ذاكَ واللامَ خُـذَا

لِمَا سِوى ذَيْنِكَ، واخْصُصَ أوَّلا   أو أَعْطِـهِ التَّعْرِيـفَ بِالَّذي تَـلاَ

وإن يُّشَابِـهِ المُضَافُ «يَفعَـلُ»   وَصْفاً فَعَـنْ تَنْـكِيرِهِ لا يُعْـزَلُ

كَـ«رُبَّ راجِينا عَـظِيـمِ الأَمَـلِ   مُـرَوَّعِ القَلْــبِ قَلِيلِ الحِيَّلِ»

وذِي الإضَافَــةُ اسْمُها لَفْظِيَّــهْ   وتِلْكَ مَحْضَــةٌ ومَعْنَــوِيَّــهْ

أَنوَاعَهَا هُنا بِذَين قَد خَصَصْ   على سِوى النَّوْعَينِ في"التسهيل" نَصْ

---

1 - مـمُّ:

جيْر الأصـح أن يكون حرفا   وليس مصـدرا ولـيس ظرفا

لأنــه لم يأت مصحُـوباً بأل   وليس معربا وأكـــد أجل

وجاء في الشعـر مقابـلا بلا   أنشد في "المغني" لبعض مَن خَلا:

"إذا تـقـول لا ابـنـةُ العُجَـيرِ   تَصـدُق لا إذا تـقُول جَيْـرِ"

مشبِّهاً إضافَـــةَ الَّـــذْ عَـمَّا — إلى الذي خَـــصَّ أوِ المُسمَّـى

لِلاسْمِ والصِّفَـةُ لِلَّذي وُصِفْ — بها وعَكْسُ ذاكَ هكَـذَا أُلِفْ

إضَافَـةُ المُلْـغَى إلى ما اعْـتُبرا — والعَكْسَ هكذا اعْتَبرْ ما اعْتُبرا

ووَصْلُ «أل» بِـذَا المُضَافِ مُغْتَفرْ — إنْ وُصِلَتْ بالثان كـ«الجَعْدِ الشَّعَرْ»

أوْ بالَّـــذي لهُ أُضِـيفَ الثانِي — كـ«زَيْـدٌ الضاربُ رأسِ الجانِي»

وكَونُها في الوَصْفِ كافٍ إن وَّقَعْ — مُثَـنًى اَوْ جَمْـعاً سَبِيلَـهُ اتَّبَـعْ

وسبـقَ ما للثَّاني مَعمُولا حَصَلْ — امنَعْ ولا تَعْبَأْ بِمَنْ فِـيهِ عَذَلْ

إلا إذَا بالاوَّلِ النَّفْيُ قُصِـــدْ — أَضِـفْ لأَدْنَى سَبَبٍ لها وُجِدْ[1]

ورُبَّما أكْسَبَـــــبَ ثَــان أوَّلا — تَأنِيثاً إنْ كانَ لِحَـذْفٍ مُّوهَـلا[2]

ولا يُضَافُ اسْـــمٌ لِّمَا بِهِ اتَّحَدْ — مَعْـنًى، وَأوِّلْ مُوهِـماً إذا ورَدْ

وبَعْـضُ الاسماءِ يُضافُ أَبَـدَا — وبعْضُ ذَا قَـد يَاتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

---

1 - امحمد بن الطلبه:

وقد يـضيفـون لأدنى ملتـبس — ككوكـب الخرقاء لاح بقبس

2 - أحمد بن كداه (بسيط):

ثانـــي المضافين قد يُولي أوَّلَهما — أشْيَـاءَ خـذها بـنـظـم فيه تحريرُ

عرِّفْ وخصِّص وخفِّفْ حسِّنَنَّ وزدْ — ظَرْفاً وزد مصـدرا كذاك تصديرُ

وضدُّ الاعـراب والتذكير ثم هما — كـذاك جمـع وتعظـيم وتحقير

وبعضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ　　إيلاؤُهُ اسماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ　　وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

والاكْثَرُ انْتِصَابُ وَحْدَ ووُجِدْ　　في غالبٍ مُذَكَّراً ومُنفَرِدْ

وقَد يُجَرُّ بِنَسِيجٍ وعَلَى　　جُحَيْشٍ اِن ثُنِّيْتَهُ فقَلّلا

وأَلْزَمُوا إضَافَةً إلى الجُمَلْ　　«حَيثُ» و«إذْ»وإن يُنَوَّنْ يُحتَمَلْ

إفْرَادُ إذْ[1]، وما كإذْ مَعنًى كإذْ　　أضِفْ جَوازاً نَحوُ «حين جَا نُبِذْ»

وابْنِ أوَ اَعْرِبْ مَا كإذْ قدْ أُجْرِيَا　　واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيَا

وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أو مُبْتَدا　　أَعْرِبْ ومَن بَنَى فَلَن يُفَنَّدَا

وأَلْزَمُوا «إذَا» إضَافَةً إلى　　جُمَلِ الافْعَالِ كـ«هُنْ إذَا اعتَلَى»

وافتحْ أوِ اِجْرُرَنْ أوِ ارفعنَّ ما　　له أُضِيفَ بعْضُ ما تَقَدَّما

وهْوَ اسْمُ لا وقَلَّ أن يُفَسِّرَا　　مِن جُمْلَةٍ مُضافُها ما أُضمِرا!

---

1 - مم:

كسْرُ إذٍ عرض للالتقاء　　الساكنين وهو ذو بناء

والاخفش البناء عنه مالا　　لأن موجبَ البناء زالا

ورد أنَّ إذ من المَبنِيِّ　　عندهم للشبه الوضعيّ

وان الافتقارَ باق معنًى　　وان كالمحذوف ما عوضنا

والكسرُ في أنتَ إذٍ صحيح　　يرد قوله به المشيح

وقد أجاب ان ذي منكسره　　بعد المضاف كيريد الأخره

لِمُفْهِمِ اثْنَينِ مُعَـــرَّفٍ ـ بِلا تَفرُّقٍ ـ أُضِيـــفَ كِلْتا وكِلا

واخْتِـــيرَ لَفْظٌ فِيهِما وأرجَيَهْ في كَكِلا كما كَـفِيلٌ صَاحِبَهْ

وإن تُضَفْ كُـلٌّ إلى مُعَرَّفِ فَبَيْنَما الوَجْهَين تَخْـيِيرٌ قُفِي[1]

وإنْ تُفَسِّـر مُضْمَرًا مِن الخَبَرْ فاللفْظُ نحوُ كلُّنا قد اشْتَـهرْ

---

1 - عبد الودود:

وان تضف كـل إلى معـرف فـراع معناها ولفظها تـفِي

وإن إلى نكـر فـراع النكره وعُدَّ مما شـذَّ بيـتُ عنتره

وإن قطعتها عن الإضافَـهْ فجـوِّز الوجهـين لا مخافـهْ

وإن أضفتها لمظهـر تلي كل العوامـل كقطعها الجلي

وإن لمضمر ففيها يندرُ غير ابتدا كفاعل ليصدر

- الحسن بن زين:

وإن تضـف كل الى منكـرِ فراعـه على المقيس الاشهـر

وشـذ ياتـين وبيـت عنتره وما به اخـوتـها تـرثي المرْهْ

وإن إلى معـرف فـراعـها لفظا ومعنى عند ذي أشياعها

كذا إذا تضاف في التقديـر يكـون حكمها لدى الأثـيرِ

وابن هشام صـوَّب الذْ قالا أعـني اثـير الدين والجمالا

بأن ما منها بذي العرف ارتبطْ فالاعـتداد فيه باللفـظ فقط

وما بمحـذوف فبا المنكـر مفـردا أو بالجمـع فليُعتبر

ووجـب اعتبار جمع عرفا فقـط لإشعَار به منحـذفا

وشَــذَّ أن تقَــعَ حالاً وامتَنَعْ | ألْ معَها وهكــذا بعْضٌ وقَعْ
إلى اسم جنسٍ مُظهَرٍ حتما أُضِفْ | ذو غالِبًا وهكــذا أولُــو أُلِفْ
وجوِّز أَنْ تُضافَ ذو إلى العَلَمْ | وغالبًا الغاؤُهَا قَــدِ انحَتَمْ
وربَّما إلى ضَمِــير غَائِب | أُضِيفَ جَمْعُه أَوِ المخَاطَبِ
وغَالِبا آلٌ كأَهْـلٍ لَم يُضَـفْ | إلا إلى العَالِمِ من ذَوِي الشَّرَفْ
ولا تُضِـفْ لِمُفْـرَدٍ مُعَـرَّفِ | «أيًّا» وإن كَـرَّرْتَها فَأَضِـفِ
أوْ تَنْوِ الأَجْزَا، واخْصُصَن بالمَعرِفَهْ | مَوصُولَةً أيًّا وبالعَكْـسِ الصِّفَهْ
وإن تَكُــنْ شَرْطاً أو اسْتِفْهَاما | فَمُطْلَقاً كَمِّـلْ بهَا الكَــلامَا
وألْزَمُـوا إضَافَةً «لَدُنْ» فَجَـرّْ | ونَصْبُ «غُدْوَةً» بهَا عَنهُمْ نَـدَرْ
لِجُمْلةٍ اسميَّـةٍ قد تَقَــعُ | مُضَـافَـةً كَلَدُنَ انــتَ يافِعُ
لِلْفعْلِ إن ثَبتَ وهو مُنصَرِفْ | أضِفْ لدُن، رَيْثَ وآيةً أضِفْ
لَـه مجـرَّداً وَمَـعْ ما يَنْـفَصِلْ | بأَنْ لَدُن حين بما رَيْثَ فُصِلْ
"إذهَب بِذِي تَسْلَمُ" عنهمْ أُخِذَا | ولا بذِي تَسْلَمُ ما كَان كَذَا
إذهَب وتسلمُ على حالِ الذي | خاطَبْتَـهُ وما كَمِثْلٍ احتُذي
بنَـاؤُه إذا الــذي أُضِـيفَا | لَـه بَنَيْتَهُ فَــلا تَحِـيفَا
ومَعَ مَـعْ فيــهَا قَلِيلٌ ونُقِـلْ | فَتْـحٌ وكَسْـرٌ لِسُكُون يَتّصِلْ
واضْمُمْ بِناءً غَيراً اِنْ عَدِمْتَ مَا | لَهُ أُضِيــفَ ناوِيًا مَا عُـدِما

قَبْلُ كغَيْرُ، بعْــدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ   وَدُونُ واْلجِـهَاتُ أيضاً وعَـــلُ[1]

وأَعْـــرَبُـــوا نَصْباً إذا مَا نُكِّرا   قَبْـلاً ومَا مِنْ بعْــدِهِ قَد ذُكِـرا

وما يَلِي الْمُضَافَ يَــاتِي خَلَـفَا   عَنهُ فِي الإِعْــرابِ إذَا مَا حُذِفا

واستغْنِيَّـنْ بما أُضِيفَ الثاني   إِلَيْــهِ أَوْ صِفَتِــهِ عَــن ذَانِ

وربَّما جَــرُّوا الَّذي أبْقَوْا كَما   قدْ كانَ قبلَ حَــذْفِ ما تَقَدَّما

لكِن بشَرْطِ أن يَّكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِــلاً لِّمَا عَلَيــهِ قَد عُطِفْ

ويُحْــذَفُ الثَّاني ويَبْقَى الاوَّلُ   كَحَالِــهِ إذَا بِــهِ يَتَّصِـــلُ

بِشَــرْطِ عَطْــفٍ وإضافَةٍ إلَى   مِثْلِ الذِي لَـهُ أضَفْــتَ الاوَّلا

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَّا نَصَبْ   مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ولم يُعَبْ[2]

---

1 – الحسن بن زين:

أول وصــفٌ وسُماةٌ تـقــعُ   يصــرف ثان والأوَّلُ يـمنـعُ

المختار بن أُبَّ:

بِمِن تُجَرُّ وهـــو واجب عل   ولم تكـن مضافــةً تستعمل

والجوهري قال تضافُ وزعمْ   بعضهم أن الـذي رأى وهَمْ

2 – اتاه بن اباه:

لا تفصـلــنَّ في سوى القوافي   بين الذي أضيـف والمضاف

إليه عـنـد بصــرةٍ وعلّلــوا   بـأنَّـهُ كجـزئـه مُنَـزَّلْ

إذ هو في محـل تنوين حـذفْ   وذاك في التصريح نثره أَلِفْ

فَصْـــلُ يَمِينٍ، واضطِّراراً وُجِدا   بأجْـنَـبِـيٍّ أو بِنَعْـــتٍ أوْ نِـدَا

المُضافُ إلى يَاءِ المُتَكَلِّم

آخِـــرَ مَا يُضافُ لِلْيَا اكْسِرْ إذَا   لم يَكُ مُعْتَــلاً كَـ«رَامٍ» و«قَذَى»

أو يَكُ كابْنَيْنِ وزَيْدِينَ، فَـذِي   جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُها احْتُـذِي

وتُدْغَـــمُ اليَا فِيهِ والْـــوَاوُ وإنْ   ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُنْ

وأَلِفاً سَلِّـــمْ وفي المَقْصُورِ عَنْ   هُـذَيْـلٍ انْقِـلابُها ياءً حَسَـــنْ

ورُبَّما انْكَسَـــرَ فِيهِ مُدغَمَا   أو تَالِيًّا لألِـــفٍ وعُلِـــما

شُـــذُوذاً أن يَسْكُنَ بَعدَ أَلِفِ   أبِـيَّ في أبِـــي وأَخِـيَّ يَـفِـي

وقَلَبُـــوا الْـيَا أَلفا دُون نِـدا   والحذفُ بعدَ الكسْرِ والفَتْحِ بَدا

وكُلَّمَا أُضِيفَ لِلْـيَا أَعْـــرِبا   علَى الأصَحِّ وانتَخِبْ ما انتُخِبا

إعمَالُ المَصْدَر

بِفِعْلِـهِ المصْـــدَرَ أَلحِقْ في العَمَلْ   مُضَافاً أو مُجَـــرَّداً أوْ مَـــعَ أَلْ

إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ «أنْ»أو«ما» يَحِـلْ   مَحَلَّهُ ولاسْـــمِ مَصْـدَرٍ عَـمَـلْ

وأهمِـلِ المحـــدُودَ والمؤخَّـــرا   مصَغَّـــراً، مُنحَذِفاً والمضمَرا

وما بتابِـــعٍ والاجْنَبِي فُصِـــلْ   وغَيرَ مُفرِدٍ وعن بعـض عَمِـلْ

والمصدرُ الكَائِنُ من فِعْلٍ بَدَلْ   مُنتَصِـبٌ مِّن بَعْـدِهِ لَه عَمَلْ

وحَمَّلُوهُ مُضْمَرًا وقَدَّمُوا مَعْمُولَه وسَلِّمَن مَّا سَلَّموا

وإن وَّجَدتَّ عَمَلا مِّن بَعدِما مُضَمَّنٍ حُرُوفَ فِعْلٍ مِّن سُمَا

بِـه وفِيه يَعمَلُونَ فالعَمَلْ لِما بِـه عَلَيْه دُلَّ قد حَصَلْ

وبَعْدَ جَرِّهِ الَّذي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أو بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

وجُرَّ مَا يَتبَعُ مَا جُرَّ، ومَنْ راعَى في الاتْبَاعِ المحلَّ فَحَسَنْ[1]

إذا اكْتَفَى بِجَرِّهِ المَفْعُولا فَلَكَ في التَّابِعِ أن تَقُولا

بِرَفْعِهِ وجَرِّه ونَصْبِهِ كحُبُّ ذي الحَسْناءِ قد أَوْدَى بِهِ

إعمَالُ اسمِ الفَاعِلِ

كفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ في العَمَلِ إن كان عَن مُّضِيِّه بِمَعْزِلِ

ووَلِيَ استِفْهاماً أوْ حَرْفَ نِدَا أو نَفْياً أو جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

وقدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذِي وُصِفْ

---

1 - محمد عبد الله بن دحود:

يجوز رفع المصْدَرِ النائِبَ في مقالة البصري والمصنف

عند الشلوبيني والاخفش امتنع إذ في التباسه بفاعل يقع

وهو لدى ابنُ يُوسفٍ مما قبل إن لازَمَ الفعلُ البنا لما جهل

وجاز مطلقا لدى نجل خروف إن يكن التباسه غيرَ مخوف

ونسب الصبانُ ذا غيرَ الأخير للهمع فهو للدماميني شهير

وإن يَكُنْ صِلَـةَ ألْ فَفِي الُمضِي   وغَـيرِهِ إعْمالُـهُ قَـدِ ارْتُضِي

فَـعَّالٌ أو مِفْعَـالٌ اَوْ فَعُـــولُ   - في كَثْـرَةٍ - عَن فاعِلٍ بَـدِيلُ[1]

فيَسْتَحِـــقُّ مَا لَـــهُ مِن عَمَـلِ   وفي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذَا وفَعِـــلِ

وجَـــوِّزْ اَن يَّقُـــومَ غَيرُ فَعِلِ   مَقامَ مُفْعَـــلٍ ولكـــنْ قلِّلِ

وما سِـــوَى الْمُفْرَدِ مِثلَهُ جُعِـلْ   فِي الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ

وانصِب بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً واخْفِضِ[2]   وهْـوَ لنَصْـبِ مَا سِواهُ مُقْتَضِي

واجْرُرْ أوِ انصِبْ تابِعَ الذي انْخَفَضْ   كـ«مُبتَغِي جَاهٍ ومالاً مَن نَّهَـضْ»

وما عَطَفْتَـــهُ عَلى ما انخَفَضَا   بِغَـير ما يَخفِضُـهُ لا تَخفِضا

---

1 - أحمد بن كداه:

إعمـــالُ أوزانِ المبالـغـــة لا   تُجيـــزُه الكوفـــةُ فيما نقلا

وفي فَعيلٍ فَعِـــلٍ بعضٌ حظـل   وخَصّصَ الجرميُّ بالمنع الأوَّلْ

والاشهـــر المقال بالاعمـــال   في الكـــل فاتبعـــه ولا تبال

- له أيضا:

تقديم معمول اسم فاعل متى   جرَّ بغـــير زائـــد ما ثبتا

أما إذا ما زيـــد فالمعتمـــدُ   جَـــوازُه وخالـــفَ المبرّدُ

2 - محمد عبد الله بن دحود:

النّصْبُ أولى عند عمرو وعلي   ساواهما وقيل عكـــس الاول

إعمالُ اسمِ المفعُولِ

وكُــلُّ ما قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِــلِ   يُعْطَى اسمَ مَفعُولٍ بلا تَفاضُلِ

فهوَ كفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفعُولِ في   مَعْنَاهُ كـ«المُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِي»

وقَدْ يُضَافُ ذَا إلى اسْمٍ مُرتَفِعْ   مَعْنىً كـ«مَحْمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ»

وهكذا اسمُ فَاعِلٍ إن قُصِدا   ثُبُوتُ مَعْنَاهُ وهَذَا وُجِدَا[1]

فِي جَامِدٍ مُأَوَّلٍ بالْمُشْتَقّ   كهُوَ دُرٌّ لَفْظُهُ والْمَنْطِقْ

أبْنِيَةُ المَصادِرِ

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى   مِن ذِي ثَلاثَةٍ كـ«رَدَّ رَدَّا»

وفَعِلَ اللازِمُ بَابُهُ فَعَلْ   كفَرَحٍ وكجَوىً وكشَلَلْ

وفَعَلَ اللازِمُ مِثْلَ قَعَدَا   لَهُ فُعُولٌ باطِّرادٍ كغَدَا

---

1 - محمد عبد الله بن دحود:

للفاعل اسمُ فاعل يُجرُّ إن   عُدِّي لواحد ولا لبس يعِنّ

في مذهب الفارسي وابن مالك   ومذهب الجمهور منع ذلك

وابنا أبي الربيع عصفور يُجرّ   إن اقتصارا حذف مفعول ظهر

وإن لغير واحد تعدى   فمنع جره له تبدى

لبعده حينئذٍ من الصفه   يَرى في "الاشموني" ذا من ألفه

ما لم يَكُن مُسْتَـــوْجِباً فِعَالا أو فَعَـــلاناً ـ فَادْرِ ـ أوْ فُعَالا

فَأَوَّلٌ لِـــذِي امتِـــنَاعٍ كَأَبَـــى والثّان لِلّـــذي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا: فُعَالٌ ولِصَـــوْتٍ وشَمَـلْ سَيْراً وصَوْتاً الفَعِيـلُ كَصَهَلْ

فُعُـــولَـــةٌ فَعَـالَـــةٌ لِفَعُلا كَسَهُلَ الأمْـــرُ وزَيْدٌ جَزُلا

وما أتَى مُخَـــالِفاً لِّمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْـطٍ ورِضَى

وغَـــيْرُ ذِي ثَلاثَـــةٍ مَّقِيـسُ مَصْـــدَرِهِ كَقُـدِّسَ التَّقْدِيسُ

وزَكّـــهِ تَزْكِيَـــــةً وأجْمِلا إجْمالَ مَنْ تَجَمُّـــلاً تَجَمَّلا

واسْتَعِـــذِ استِعَاذَةً ثُمَّ أَقِـــمْ إقَامَـــةً وغَالِباً ذَا التَّا لَـــزِمْ

ومَا يَلِي الآخِـــيرَ مُدَّ وافْتَحَا معْ كَسْرِ تِلْوِ الثّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وصْلٍ كاصْطَفَى، وضُمَّ ما يَرْبَـــعُ في أمثالِ قَـد «تَلَمْلَمَا»

فِعْـــلالٌ اوْ فَعْلَلَـــةٌ لِفَعْلَـــلا واجْعَلْ مَقِيساً ثانِيًا لا أَوَّلا

لِفَاعَـــلَ الفِعَالُ والمُفَاعَلَـــهْ وغَـــيرُ ما مَرَّ السَّماعُ عَادَلَهْ

وفَعْلَـــةٌ لِّمَرَّةٍ كَجَلْـــسَهْ وفِعْلَـــةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ[1]

في غَيرِ ذِي الثّـــلاثِ بالتَّا المَرَّهْ وشَـذَّ فِيهِ هيْئَـــةٌ كالخِمْرَهْ

---

1 – ابنّاه:

لقاءةٍ اتيانَـــةٍ ورُؤيَـــةِ وحِجّـةٍ عن مَـرَّة قد شذّتِ

أبنيةُ أسماءِ الفَاعِلِين والمَفعُولين
والصفاتِ المشَبَّهات بهما[1]

كفاعِلٍ صُغ اِسْمَ فَاعِلٍ إذَا ... مِن ذِي ثَلاثَةٍ يَكُونُ كـ«غذا»

وهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وفَعِلْ ... غيرَ معَدًّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وأفْعَلٌ، فَعْلانُ؛ نَحْوُ أَشِرِ ... ونحوُ صَدْيَانَ ونحْوُ الأَجْهَرِ

وجَا فَعِيل كمَرِيضٍ في فَعِل ... وفَعُلٌ مشَاركا فيه فَعِلْ

وفَعِلٌ، أفْعَلَ او فَعْلانا ... كَيَقُظٍ وسَوِدٍ، فَرْحَانا

ورُبَّما اشْتركْنَ نحو شعِث ... ونحو شَعْثَانَ ونحو الاشْعَثِ[2]

وفَعْلٌ اَوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كالضَّخْمِ والجَمِيلِ والفِعْلُ جَمُلْ

وأفْعَلٌ فيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ[3] ... وبِسِوَى الفَاعِلِ قدْ يَغْنَى فَعَلْ

---

(١) صوابه: أبنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل.

2 - لبعضهم:

وربَّما اشتركن نحو جَرِبِ ... ونحوُ جَرْبانَ ونحوُ الاجْرَبِ

3 - لبعضهم:

وما من اسم فاعل على فعل ... أربعة فأول منها بطل

وحسن وحَكَمٍ وبَرَمِ ... يألف ذا من رامه في الحضرمي

وزدتُ ما بذي الوزان حالي ... كخَلَقٍ وهو لشيء بالِ

فُعْـــلٌ فَعُـــولٌ وفُعَال وفَعِلْ   فُـعَّالُ أو فِعْـل فعَال وفُعُـلْ

وزِنَـــةُ الْمُضَارِعِ اسْـــمُ فاعِـلِ   مِن غَيْرِ ذِي الثَّـلاثِ كالْمُوَاصِلِ

مَـــعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا   وضَـــمِّ مِيـمٍ زائِـــدٍ قَدْ سَبَقَا[1]

وإن فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كانَ انْكَسَرْ   صَارَ اسمَ مفْعُولٍ كمِثْلِ الْمُنتَظَرْ

وفي اسْمِ مَفعُـولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَـــةُ مَفْعُول كآتٍ مِنْ قَصَـدْ

ونَابَ نَقْـــلاً عَنْـــهُ ذُو فَعِيلِ   نَحْوُ فَتَـاةٍ أو فَـتىً كَحِيـــلِ

الصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ باسمِ الفَاعِلِ

صِفَـــةٌ استُحْسِن جَـرُّ فاعِـلِ   معْنىً بهَا الْمُشبِهَةُ اسْـمَ الفَاعِلِ

وصَـــوْغُها مِن لاَزِمٍ لِحاضِـرِ   كَطَاهِرِ القلْبِ، جَمِيـلِ الظَّاهِـرِ

وعَمَلُ اسْـمِ فاعِـلِ الْمُعَدَّى   لَـهَا علَى الحَـدِّ الَّذي قَدْ حُـدَّا

---

١ – الحسن بن زين:

شـذ مِغـير ومِعـين ومِبـين   ومُسْهَبٌ ومُحصَنٌ بدون مين

ومُلْفَـجٌ ويانـع ويافـــع   ووارس وباقـل يا سامــــع

وعاشـب كـذاك مما شـذَّ في   وزن اسم فاعل الرباعي فاقتفي

– مم (مذيلا):

ووارق لـــه بهـا لحـــوق   وشـــذَّ أيضا فـرس عـقـوقُ

وسَبْقُ ما تَعْمَلُ فيهِ يُجْتَنَبْ   وكَونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وجَبْ

فارْفَعْ بِهَا وانْصِبْ وجُرَّ معَ ألْ   ودُونَ ألْ مصحُوبَ ألْ وما اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافاً أو مُجَرَّداً ولاَ   تَجْرُرْ بهَا مَعْ الْ سُماً مِنْ اَلْ خَلا

ومِنْ إضَافَةٍ لِّتَالِيهَا ومَا   لم يَخْلُ فهْوَ بالجَوَازِ وُسِما

والجَرُّ ما لَمْ يَكُ تَخْلِيصاً ضَعُفْ   ونَصبُها مُعَرَّفًا كذا أُلِفْ[1]

ورَفعُها ما مِن ضَمِيرٍ جُرِّدا   أو ما لَه أضِيفَ قُبْحا وُجدا

واجْرُر بها الضَّميرَ ان بها اتَّصَلْ   بِدُونِ أل وانصِب بها إن انفَصَلْ

واللَّفْظَ رَاعِيَنْ ولا تُراعِ   من هَاهُنا المحَلَّ في الإتْبَاعِ

التَّعجب

بِأفْعَلَ انْطِقْ بعدَ«ما» تَعَجُّبا   أو جِئْ بـ«أفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا[2]

---

1 - مم:

ورفع تابع هنا إن جرا   متبوعه أطلق فيه الفرا

وجر معطوف على الذي نصب   من يعزه لأهل كوفة يُصب

2 - أحمد بن كداه:

وأفعل اسم عند أهل الكوفة   وهي فعل عند أهل البصرة

وليس في التصغير من دليل   لشبهه بأفعل التفضيل

نون الوقاية لأهل البصرة   أقوى الأدلة على الفعلية

= - -

وتِلْـوَ أَفعَـلَ انْصِبَنَّـهُ كَـ«ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْـدِقْ بِهِمَا»

ويُسْتَفادُ خَبَـرٌ مِّن طَلَـب في مَوْضِـعِ الجَزاءِ كالتَّعَجُّبِ

والنَّهيُ مِـن مَّنفيِّه وأوجِـبَا تخصِيصَ ما جُرَّ هنا أو نُصِبَا

ورُبَّمَـا اسْتُـفِيدَ باسْتِـفهامِ أمْـرٌ ومن مُّثبَتٍ ذي الإعْلام

وحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كانَ عِنـدَ الحَذْفِ معْناهُ يَضِحْ

وفي كِـلا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِما مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بحُكْمٍ حُتِمَا[1]

وانصب على التشبيه بالمفعول ما بعـد أو عـليه في المنقـول

فبالأخـير قال أهـل البصرةِ وبالأوَلُ قـال أهـل الكوفـة

– لـه أيضا:

واستفهمنْ وصلْ وصفْ وتمما ما ما كما أكرمهـم بأكـرما

فبالتـمام قـال عمرو وبـه وباللذين ذكـرا من قبـله

قد قال الاخفش وقال بالاول نجـل درستويه والفرا الأجل

خبرها أفعـل عند سيبويـه والاخفش الخبر محذوف لديـه

وبلزوم حذف ما أخبر بـه دون اعتياض رد الاخفش النبه

1 – مم:

تعجبا من ناقِصِ الأفعال ذر لأنه يضعـف عن نصب الخبر

وجـره باللام مما أفسـدا معنىً وكوفـة تراه جيدا

ونصبوا الخبرَ في المنصوص جريا على عُرفهم المخصُوصِ

من انـه حال وحيـث جمدا فجـره بالـلام مما وجـدا

مـم ـ أيضا ـ:

أفعـل بـه للامـر معنى جاء ... لـدى ابن كيسان مـع الفراء
وذان كوفـيـان والـزجـاج ... مِـنهاجُ هـذينِ لـه منـهاج
فـعنـد الاول استتارُ مضمره ... وجـب إذ رجوعـه لمصدره
وإنما ذاك لـدى غـير الاول ... لأنـه جـرى بميـدان المثل
والباء عـنـد الرهـط للتعدي ... وأحسـن ابن مالك في الرَّد
بأنـه لو صـحَّ ما تمسَّكـوا ... بـه ـ وللحـقِّ سبيـل يُسْلَكُ ـ
لأبـرزَ الضمـيرَ فيه وحـتـمْ ... إعلالـه كحتم إعـلال اقم
ويـنبـي فساد نحـو أحسني ... بك عـليـه وعـليـه ينبني
أن لا تـعـجـب لمن به يـفي ... إذ أمـر ذي الخلف غير حلف
وجـر فاعـل وكونـه كصارْ ... فيه لشوكـة الكثيرين انكسارْ
وجعل الامر خبرا وقد عُرِفْ ... العكسُ والتصريح فيه ذا الفْ

- محمد سالم بن ألـمَّا:

ألص أقمـن وأحـنـك يـقـل ... كـل لكـونـه من اسم منتقل
وشـذ أيضا بالبناء أخصـر ... وفـعـلـه مـن الثـلاثي أكثر
وقـل للبـنـا لـدى من عَلِمهْ ... أشغل مع أعْـنَى وأزهى من أمه
وصوغـك التفضيـل والتعجبا ... من نحو أعطى بعضهم عنه أبى
وقيل بالعكس وبعض فصـلا ... ان كان ذا الهمز لنقل حظـلا
وجـاز في الغَير وذا "التصريح" ... لـه بـه إن رمـتـه تصـريح

- أحمد بن كداه:

جـلـس مـع قعد قال سَكِرا، ... غَـضـب هكـذا وقام أثـرا
فلا تصاغ صِيغَـة التعجب ... منها ودع نام فـعنـها قد أبِي

وصُغْهُما مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذي انْتِفَا[1]

وغَيرِ ذِي وَصْفٍ يُضاهِي أَشْهَلا وغَيرِ سالِكٍ سَبِيلَ فُعِلا[2]

وأَشْدِدَ اَو أَشَدَّ أو شِبْهُهُما يَخْلُفُ مَا بعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

ومَصْدَرُ العَادِمِ ـ بعْدُ ـ يَنتصِبْ وبَعْدَ «أَفْعِلْ» جَرُّهُ بالْبَا يَجِبْ

وربّما استُغْنِيَ عما اجْتَمعَتْ فيه شُروطُنا التي تقَدَّمتْ

وبالنُّدُورِ احكُمْ لِغَيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ عَلَى الَّذي مِنْهُ أُثِرْ

وفِعْلُ هَذا البَابِ لَن يُقَدَّما مَعْمُولُهُ ووَصْلُهُ بِهِ الْزَما

---

1 – مم:

صوغ التعجب للاخفش يرى من فعل أحول وفعل أحورا

وبعض أهل كوفةٍ كذاءِ ومنهمُ هشامُ والكسائي

ومنهم المجيز في الألوانِ قال "المساعد" ومنه ذان

فيها الكسائي روى ما اسودا شعره فساقه مستشهدا

– ولبعضهم:

وسيبويه قال إن أفعلا منها التعجب يصاغ مسجلا

مثاله ما أظلم الليل وما أكرم رب العلما للعلما

2 – أبَّا:

علة منع المبني للمفعول خشية الالتباس في المنقول

لا شبه فعل الخلقة الذي انتفى كسب من ألذ به قد وصفا

وفَصْلُهُ بِظَرْفٍ او بِحَرْفِ جَرّ مُستعْمَلٌ والخُلْفُ في ذَاكَ اسْتَقرّ

وفَصْلُه بالحَالِ، لولا ونِدا ومصدَرٍ عن بَعْضِهِمْ قد ورَدَا

وما سِوى المذكُورِ مِمَّا عَمِلا فِيهِ هُنا الفِعْلُ يُجَرُّ بإلى

إن كان فاعِلا، وإلا فبِبَا ذا عِلْمٍ او جهْلٍ ولامٌ وجَبا

معْ ما سِوى ذلكَ والّذي لَزِمْ فَجَرُّه بِما تعَدَّى قد حُتِمْ

وقِيلَ ما أعطاكَ لِي دَرَاهِما وما أظَنَّكَ لِزَيْدٍ عالِما

نِعمَ وبِئْسَ

وما جرى مَجراهما من حَبَّ ونحوه

فِعْلانِ غَيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعانِ اسْمَيْنِ

مُقَارِنَـيْ «ألْ» أو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَها: كـ«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَما»

وبهما ارفَعَن مُضَافَيْنِ إلى ضَمِيرِ ما صَحِبَهَا ونَقِلا

رَفْعُهُمَا الذي مُنَكَّراً عَلَمْ بقِلَّةٍ وما أُضِيفَ لِلْعَلَمْ

وصِفْ ووَكِّدَنَّ لَفْظاً ما ارْتَفَعْ بِذَيْنِ ألْغِ رأيَ مَن نَعْتاً مَنَعْ

ويرْفَعان مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كـ«نِعمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلافٌ عَنهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

و«ما» مُمَيِّــزٌ وقِيلَ فَاعِـــلُ   في نَحْوِ «نِعْمَ ما يَقُولُ الفاضِـلُ»[1]

وإن تَــلاها مُفْــرَدٌ فَفيــه ما   مَضَى وتَرَكِيـب لبعضٍ انتَمَى

وبعدَ نِعْـمَ مِثْـلَ ما يطَّــرِدُ   مَنٌ كمثْـلِ نعم مَن محمَّــدُ[2]

---

1 - عبد الودود:

وإن تلا ما نعم ما أو بئس ما   فعل ففي ما ذي خلاف انتمى

فـقـائـل مميـز ما جـعـلـــه   نكـرة والفعل وصف بعد له

وحذف المخصوص أو لم يوصف   والفعل وصف ما يخص فاعرف

وقيل ذا الفعل لما أخرى صله   خص بمـدح أو بـــذم فاعقله

وقيل فاعـــل فهي معرفـــه   والفعل للمخصوص محذوفا صفه

وقيل ذا الفعـل لها وصل وما   يختص محـذوف وبعض زعما

تنكـيرها ووصفها بالفعـــل   وقيل مكـتفى بها والـوصـل

وقيل مصدريـــة أغنـت عنِ   شيـئـين نحو ما ظننت أن يَّنِي

وقيل ما المخصوص والفعل صله   واستَتَر الفاعل في ذي المسألهْ

وقيل ما كَفَّـتْ عن الإعمال   كـقَـلَّـمَا عَقَّ الشباب الخالي

2 - محمد بن ألفغ (بسيط):

ونـعـمَ من هو في سـر وإعـلان   من الذي فيه عنهم جاء قـولان

منكـر بـتـمـام جـــاء متـصـفـا   معرفا جاء موصوفا بنـقـصـان

واذكر في الاعراب تمييزا وفاعلا أو   لِ أوَّلاً أوَّلاً والثانِـــيَ الـثـانِـــي

- محمد عبد الله بن دحود (مذيلا):

وقيــل بل ذات تنكـير وقد وصفت   بِمـا تــلاهــا وفي إعرابـهــا ذان

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أو خَبَرَ اسْمٍ لَيسَ يَبْدُو أَبَدَا

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كـ«العِلْمُ نِعمَ المقتَنَى والمُقْتَفَى»

وربما خَلَفَهُ الوصْفُ وما مُعلَّقًا بوَصْفِهِ قَدْ عُلِمَا

وأنَّثُوا كنِعْمَ مع ما ذُكِّرا إنْ بعْدَهُ مؤنَّثٌ قد ذُكِرا

وسَكِّنَنَّ العَينَ فاتِحاً لَفَا واكسِرْهُما كنِعِمَ الذي وَفَى

أصلُهُما فَعِلَ كُلٌّ ذَا قُبِلْ في كُلِّ حَلْقِيٍّ على وزْنِ فَعِلْ

واجْعَلْ كَبِيسَ: سَاءَ واجْعَلْ فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ كـ«نِعْمَ مُسْجَلا»

وأبْرِزَن فاعِلَهُ وجَرِّدَا وجَرُّه باليا كَثيرا وُجِدا

ودونَ تحويلٍ كنِعْمَ قد نُقِلْ عَلم مع سَمِعَ أيضا وجَهِلْ

ومِثْلُ نِعْمَ «حَبَّذا» الفاعِلُ «ذَا» وإنْ تُرِدْ ذَمًّا فقُل: «لاَ حَبَّذا»

وأَوْلِ «ذَا» المَخْصُوصَ،أَيًّا كان،لا تعْدِل بذَا فهوَ يُضاهِي المَثَلا

وأَعرِبِ المخصُوصَ ذا بما نُسِبْ لذاكَ وايبَ كُلَّ نَاسِخٍ تُصِبْ

وقد يكُونُ مَعَهُ التَّمْييزُ أوْ حَالٌ والاستغناءَ عنه قد رَوَوْا

ومَا سِوَى«ذا» ارْفَعْ بِحَبَّ أوْ فَجُرّْ بِالْبا ودُونَ «ذا» انضِمامُ الحا كثُرْ

أَفْعَلُ التَّفْضِيل

صُغْ مِن مَّصُـــوغٍ مِّنهُ لِلتَّعَجُّبِ «أفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ وأْبَ الّذْ أبي[1]

وحَـذْفُ هَمزِ أخيَرٍ هُـنَا كثُرْ أَشَـــرُّ هكذا وهَنَّا قد نَـــزُرْ

ومَا بِـــهِ إلى تعَجُّبٍ وُصِـــلْ لِمانِـــعٍ بهِ إلى التَّفْضِيلِ صِـلْ

وأفعَـلَ التفضيلِ صِلْـــهُ أبَـدَا تقْدِيراً اَو لَفْظاً بـ«مِنْ» إن جُرِّدا[2]

وفصلــه بلو وما بـه وُصِـل مُسْتَعمَـلٌ كذاكَ ما فيهِ عَمِـلْ

لا بـدَّ أن يشاركَ المفْضُــولا في فَضْلِـهِ الفاضِلُ، ع المنقُولا

وإن لّمَنكُـــورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا أُلْـــزِمَ تَذْكِـــيراً وأن يُوَحَّدَا

---

1 - محمذفال بن متال:

جا لـغـة أفـعـــل دون مين للـنـفـي للـمـعـنى من الشيئين

2 - محمذفال بن متال:

مِنْ جرَّت المفضـولَ في ابتداء علـوٍّ فضـل وانحطاط السَّاءِ

لـدى الْمـبرد وسيبــويه واعــترض ابن مالـك علـيـه

بأن من ذي بعـدها لا تـقـع إلى وذي للابتـداء وضعُــوا

أو المجـــاوزة إذ معـنـاه جاوز ذا ابـن مالـــك اعتماه

وصحـة اعتقاب ذي الترادف شــرط إذا المانــع منه لا يفي

مثـل التعـبُّـدِ لـدى الإحرام بالله أكـــبر أو الســـلام

وعن ذي الاستعمال هاهنا منع وذا اعتراض صاحب "المغني" دَفَعْ

وإن يَكُ المُنَكَّر المضافُ لَهْ	من الجَوامِدِ فطِبقاً اجْعَلَهْ
وتِلْوُ ألْ طِبْقٌ ومَا لِمَعْرِفَهْ	**أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ**
هَذَا إذا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وإنْ	**لم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ**
ولا تُضِفْ إلاَّ إلى ما تعْلَمُهْ	مِنْهُ وشَذَّ أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ
وكونُه لِغَيرِ تَفْضِيلٍ يَرِدْ	مُجَرداً لَكِنَّه لم يَطَّرِدْ[1]
وكلُّ ما مِنهُ أَتَى كذلِكْ	طابَقَ مَا تَلا لَدَى ابنِ مالِكْ
ومَعَ أل جَرِّدْ ونحوُ أفضَلِ	سَمَيْذَعٍ مُنحتِمُ التَّفَضُّلِ
وجَائِزٌ تَنكِيرُنا للجُلَّى	وهكَذا الدُّنْيَا ولكِن قَلاَّ[2]
وإنْ تكُنْ بتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِما	**فَلَهُمَا كُنْ أبَداً مُقَدِّما**

---

1 - الحسن بن زين:

تجريدُ افعل من الانفاس	بدون من لدى أبي العباس
مستعمل لا غيره إذ غيره	مذهبه على السماع قصره
ومعها نفى القياس ما انتفى	كقول من للنور قلن سخفا

2 - محمذفال بن متالي:

جُلَى ودُنْيَا جاز أن ينكرا	بصغة التانيث لكن نُدرا
جمعهما كانا إذا ما نكرا	مؤنثي أفعل أن يذكرا
لكن جواز ذا بذين جاء	لكثر الاستعمال كالأسماء

كَمِثْلِ «مِمَّنْ أنْتَ خَيرٌ؟» ولَدَى   إخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَـــزْراً وُجِدَا
ورَفْعُـــهُ الظَّاهِـــرَ نَزْرٌ ومَتى   عاقَـــبَ فِعْـــلاً فَكَثِيراً ثَبَتَـا[1]

---

1 - محمد سالم:

ما إن رأيت رجلا أَحْسَنَ في   عينيه هذا الكحلُ من زيد الوفي
يَدُلُّ لولا النفي أن الرجلا   أحسن من زيد إذا ما اكتحلا
لكن أتى النفي فَوُجِّهَ إلى   قَيدِ الزيادة الذي قد حصلا
فَرَدَّهُ وبقي الكلامُ   بالاستواء صِدقُه يُرامُ
ونَقْصُ ذا الرجل والمقامُ لا   يقْبَل الاستواء مع ما فُضِّلا
فبقي النقصُ إذ المراد أن   يكون ذا الرجل بالنقص فمن
في هذه الصورة أفعل يحل   محله الفعل على ما قد نقل
إذ ما رأيت رجلا في عينه   يحسن هذا الكحل مثل حسنه
في عين زيد صادق بالاستوا   إذا خلا مما من النفي حوى
ومذ أتى النفي استواؤه انتفى   لكن نقصه كزيده وفى
وزيده عنه المقام يابى   فبقي النقص إذا مآبا
والفعل والوصف إذا ما جردا   من ذلك النفي فقد تباعدا
لأن أفعل على الدوام   يدل مهما جاء في الكلام
والفعل عكسه فإن أتاه   ذا النفي صار دائمًا معناه
ومُذْ خَلاَ منه انتفى الدَّوامُ   فاختلفا وكمل المرام

- محمد يحيى بن أبُّوه:

وإنما اشترط كون الاجنبي   مرفوع هذا الوصف دون السَّبِبي
لأن رفعه للأجنبيٌ   يخرجُه عن وضعه الأصليِّ

كَلَـنْ تَـرَى فِي النَّاسِ مِن رَّفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْـلُ مِنَ الصِّدِّيقِ
ذَا الوصْفُ مَفْعُولاً بِه لَن يَّنصِبَهْ وربَّما دَلَّ على ما نَصَبَـهْ
وإن تَجَـرَّدَ من التفضِيلِ جازَ كما يوجَدُ فِي التَّسْهِيلِ
وما بِـذِي تعَـجُّبٍ تَعلَّقا بأفعَلَ التفضِيلِ ايضاً عُلِّقا

النَّعْتُ

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الاَسْمَاءَ الأُوَّلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ
وصِـلْ مُبَيِّنًا لِكُلِّ مَا انْبَهَمْ وَذَا لِتَوْكِيدِ الْمُؤَكَّدِ انْحَتَمْ
النَّعْتُ وَالْبَيَانُ تَوْكِيدٌ بَدَلْ وَنَسَقٌ تَرْتِيبُهَا كَذَا انْجَعَلْ
مَعْمولَ تَابِـعٍ أخِرْ وربَّما مِنْ بين مَنْعُوتَـيْنِ جَا نعْتُهُمَا
وقَـدِّمِ المعطوفَ بالواوِ وَلاَ وثُم أوْ والْفَا كَجَا وذَا العَلا
وَأَتبِعِ الْمَنْسُوقَ وَالنَّعْتَ وَما وَكِّـد جَرًّا غَير ما لَهُ انْتَمَى
فَالنَّعْـتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَّا سَبَـقْ بِوَسْمِهِ أو وَسْمِ مَا بِـهِ اعْتَلَقْ[1]

---

1 - سيدي بن عبد الله:

معنى «مُتِمٌّ مَّا» لدى "التوضيح" إفادةُ التخصيص والتوضيح
وهو لدى الاشموني يا همام فَيْدُ الـذي يطلبه الْمقَام

- عبد الودود:

قول ابن مالك: متم ما سبق خرَّجْ به البـدل حتما والنسق

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ كَـ«امْرُرْ بِقَومٍ كُرَمَا»

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كالْفِعْلِ فاقْفُ مَا قَفَوْا

كَسِّرْهُ مُسْنَدا لِّجَمعٍ ونُقِلْ "هندَ الحَسِينَ الوَجْهِ أهْوَى" ويَقِلْ

وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وذَرِبْ وشِبْهِهِ كَذَا وذِي والْمُنْتَسِبْ

ونَعَتُوا بجُمْلَةٍ مُّنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وامْنَعْ هُنا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وإنْ أتَتْ فَالْقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

وبالْمَقَادِيرِ صِفَنْ[1] وبالجَلِي تَاوِيلُهُ بِمُشْتَقٍ كالْعَسَلِ

وَمَا اسْمُ شَرْطٍ وَالْجزَا حَذَفْتَهُ فِي نَحْوِ "زَيْدٌ رَجُلٌ مَّا شِئتَهُ"

فصل

وحَظَرُوا نَعْتَ الذي قَد أُضْمِرَا وَبَعْضُهُمْ فِي غَائِبٍ لَّن يَحْظُرَا[2]

= - -

ثم بشطر بيته ذا الثاني خَرَجَ توكيدٌ مَّع البيان

1 - **لبعضهم:**

لدى الرِّضَى الرَّضِيِّ بدر النادي يُقاس أن يُنعَتَ بالمقادِر (ر)

وابن درستويه ذي العلم السَّرِي قال يُقاس نعتنا بالمصدر

2 - **أحمد بن أجّمد:**

ونَعتُوا باسم إشارة بلا تَرتُّبٍ ونعتود مسجَلا

- - =

وبالّذِي مَعَ الْ صِفِ الْمُشَارَ لَـهْ   وجَامدًا بَيِّنْ بِـهِ أوَ اَبْـدِلَـهْ[1]

وإنْ بِمُفْرَدٍ وظَرْفٍ قد وُصِفْ   وجُمْلَـةٍ فَسَبْـقُ سَابِـقٍ أُلِفْ

إن صَـحَّ أَن يُّباشِرَ العَامِلَ في   مَنعُـوتِـــهِ فَقَدِّمَـنْـهُ تَقْـتَـفِـي

وَجَــوِّزَنْ تَعَاطُــفَ النُّعُوتِ   وَأُتْبِعَــتْ بِــلاَهُ لِلْمَنْعُــوتِ

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَفْ   فَعَاطِفًا فَـرِّقْـهُ لاَ إِذَا ائْـتَلَفْ

ونَعْـتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى   وَعَـمَـلٍ أَتْـبِـعْ بِغَيْرِ اسْتِـثْنَا

وكلّما مَنْعُـــوتُـهُ قَدَ اَكّدَا   أَوْ بَيَّـنَ الْمُبْهَـمَ أتْبِـعْ أبَدا[2]

ومضمـراً رأوهُ عكـسَ ذاءِ   خـلاف ما قد قاله الكسائي

ونعتـوا كـذاك كـل علم   وليس يَنْعَـتُ بلا تلعثـم

وحكمـوا بعكـس ذا لأيِّ   وذاك واضـح في الاشموني

1 - محمد عبد الله بن دحود:

وقـوله بيِّن به هو الأصـحْ   وليـس نعتاً إذ جمـوده اتضحْ

وجُلُّ مَن تاخـرُوا بالآخِرِ   قالـوا لأن فيه معنى الحاضِـرِ

إذ البيانُ عندهـم أخصُّ مِنْ   متبُوعه حتماً وضُعْفُ ذا زُكِنْ

وانظر أوَ ابـدل قولة الإمامِ   فليس في "التسهيل" و"الدماميِ"

2 - الحسن بن زين:

حَلِّ بألْ وصِـلْ وإتبعْ واجمع   أي لا تفـرق نعت مبهم تَمِ

- أحمد بن كداه (بسيط):

لا تُتبِعَـن نَعتَ خالـد وتابعـه   في نحـو قولك نَجّى خالـد عُمَرا

وإن نُعُــوتٌ كَثُرَتْ وقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِــرًا لِّــذِكْـرِهِنَّ أُتْبِعَتْ[1]

وَاقْطَعْ اَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُــن مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أوْ بَعْضَهَا اقْطَــعْ مُعْلِنَا

وارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَــدَأً أوْ نَاصِــبًا لَن يَظْهَــرَا

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُــوزُ حَذْفُــهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ

ورُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بِالنُّعُوتِ عَنْ تَقْدِيــرِ مَنْعُوتٍ وَلِلتَّعْمِيمِ عَنّ

كذا أتى نحوُ أعطِ العبدَ والــدَه فإن إتباع نحــوِ ذَين قد حظــرا

والخلف في كون قطع النعت منحتما في نحو قد خاصم الفضلُ الوليدَ جرى

ونحو جاء أبــو عمرو ووالــده فـفيه وجهان عندهم كما اشتهرا

1 - عبد الودود:

إتْباعُ زَيــدٌ غَلَّبَ الفـرَّاءُ مِنْ "خاصَمَ زَيدٌ خالِــدًا" فَلْتَعْلَمَنْ

ونحــوه، وغَـلَّــبَ الْكِساء إتْبَاعَ خَالِدًا بِــلا امْــتِراء

وغَـلَّبَــنَّ مَا تشَــاءُ مِنــهُمَا لَــدى ابن سعدان فَسَوِّيَنْهُما

ومَنَعَ الإتْباعَ أهلُ البَصْــرهْ جَمِيعُهــم وقَوْلُهُمْ ذَا أُسْــرهْ

- له أيضا:

وقدمــن في الأصــح المتبعَا وجوبا إذ تقديم ما قد قطعـا

عــن تبعـيـة من الأوصــاف فيه الرجــوع بعد الانصراف

والفصل بين صفة وما وصف بأجـنـبيــة ومـنـعــه عـرف

التَّوْكِيدُ

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْــنِ الاِسْمَ أَكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَــقَ الْمُؤَكَّـــدَا

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا مَا لَيسَ وَاحِـدًا تَكُـن مُتَّبِعَا

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلاَ، كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصِلاَ

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا، جَمْعَاءَ، أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ: أَجْمَعُ، جَمْعَاءُ، أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

وَذِي الَّذِي وَازَنَهُنَّ أَتْبِعِ مِنَ اكْتَعٍ وَأَبْصَعٍ وَأَبْتَعِ

وَرُبَّمَا اسْتَغْنَوْا بِمَا كَأَكْتَعَا وَنَصَبُوا حَالَيْنِ جَمْعًا أَجْمَعَا

جَمْعَاهُمَا كَـذَا وَلَنْ تُفِيدَا جَمْعًا كَمُجْتَمِعَةٍ تَوْكِيدَا

وَأُتبِعَتْ حَتْمًا وَمَا مِنْهَا انْفَرَدْ فَكُلُّهُمْ تَعْرِيفَهُ قَدِ اعْتَقَدْ

لَمْ يَتَّحِدْ تَوْكِيدُ مَا تَعَاطَفَا إلاَّ إذَا الْعَامِلُ فِيهِ ائْتَلَفَا

فَنَحْوُ ذَا أَتَى وَجَاءَ الْحَسَنُ كِلاَهُمَا مُسْتَعْمَلٌ مُسْتَحْسَنُ

لَم يَغْنَ عَن مُوكَّدٍ مُوَكِّدُ وَفَصْلُ بَعْضِهِمْ بِإِمَّا يَبْعُدُ

وَمِثْلُ كُلٍّ مَا عَلَى مَعْنَاهُ دَلّْ كَالضَّرْعِ وَالزَّرْعِ كَذَا السَّهْلُ الجَبَلْ

مَا صِيغَ مِن عَمَّ جَمِيعٌ صُرِفَا كُلٌّ كِلاَ لِلابْتِدَاءِ انْصَرَفَا

وَإِن يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَن نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

وَاغْـنَ بِكِلْتَا فِـي مُـثَـنًّى وَكِـلاَ   عَنْ وَزْنِ فَعْـــلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

وَنَابَ عَنْ كِلْتَاهُمَا كِـلاَهُمَا   وَمِنْهُمَا قَدْ أَبْدَلُــوا كُلَّهُمَا

وَوَكَّــدَا مَا لَيْسَ وَاحِدٌ يَصِحْ   لِحُكْمِهِ وَبَعْضُهُـمْ لَمْ يَسْتَبِـحْ

وَإِنْ تُوَكِّـدِ الضَّمِــيرَ الْمُتَّصِلْ   بِالنَّفْـسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنفَصِلْ

عَنِيــتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا وَالْقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَــزَمَا

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْـظِيٌّ يَجِـي   مُكَـرَّرًا كَقَوْلِكَ: «ادْرُجْ ادْرُجِ»

وَلاَ تُعِدْ لَفْـظَ ضَمِـيرٍ مُتَّصِـلْ   إِلاَّ مَـعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِـلْ

كَذَا الْحُـرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ   بِهِ جَـــوَابٌ كَنَعَـمْ وَكَبَلَى

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ   أَكِّـــدْ بِهِ كُلَّ ضَمِـيرٍ اتَّصَـلْ

وَيُجْعَـلُ الْمُنْـتَصِبُ الْمُنْفَصِلُ   مُوَكِّدًا وَقِيلَ أَيضاً بَـــدَلُ[1]

عَطْفُ البَيَان

الْعَطْــفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَــقْ   فَالْغَــرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَــقْ

---

1 - لبعضهم:

تخالـف التوكيدُ والصفـةُ في   مسائـلَ النظم بعـدَّها يـفـي

فأول بعـــدم القطـع حَــرِ   ولا يجيء تابـعَ المنكـــر

وكونه اختص بألفاظ وجـبْ   تـرتيبها مِما إليــه ينتسب

ولا يجـوز فيــه ان تعاطـفا   ألفاظه والعكسُ في النعتِ وفي

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنكَشِفَه

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي[1]

وَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وصَالِحاً لِّبَدلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيرِ نَحْوِ «يا غُلامُ يَعْمَرَا»

وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابعِ «الْبَكْرِيِّ»[2] وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ[3]

عطفُ النَّسَق

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوِدٍّ وَثَنَاءٍ مَّنْ صَدَقْ

---

1 - مَسمٌّ:

قال الزمخشري والجرجاني تلزم أوضحية البيان

وانتبذا في ذلك انتباذا إذ سيبويه قد حكى يا هذا

من قبل ذا الجمّة والإشاره أوضح فاخترْ ما الجميع اختاره

(2) إشارة إلى قول الشاعر: *أنا ابن التارك البكري بِشْرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا*

3 - مَمٌّ:

لم يقع البيانُ إلا مُظهَرَا ولا يكون تابعا ما أضمرا

ووافق الأول في التعريف وضده فارو بلا تحريف

وليس جملة وليس يتبع تلك ولا تراه فعلا يقع

ولم يكن من جملة أخرى يفي ولم يكن بنية الاحلال في

ولم يك اللفظ كلفظ الاول وعكس هذا قد يرى في البدل

فَالْعَطْـفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ، ثُـمَّ، فَا، حَتَّى، أمَ،اوْ كَـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»[1]

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: بَلْ وَلاَ لَكِنْ كَـ«لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ»[2]

لأَيْ لَدَى بَعْضِ النُّحَاةِ عَطْفُ[3] وَفِي مَتَى وَكَيْفَ أَيْنَ خُلْفُ

هَـلاَّ وَلَوْلاَ لَيسَ بَعْضُهُمْ نَقَلْ كَإِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيسَ الْجَمَلْ

---

1 – مَمُّ: تعطـف في اللفظ وفي المعنى ام او على الخلاف الشائع الذي حكوا

فمن يقل في اللفظ والمعنى فقد أراد معنى الحرف وهو المعتمد

ومن يـك المعناة غير قابـــل أراد بالمعناة نفس العامـــل

ذكره "الصبان" كهف الحفظ وقال إن ذا الخـــلاف لفظي

– محمد الأمين بن امَّيُّ (كامل):

الوَوُ عـنـدَ نُحَاةِ بَصْـرَةَ دائِـماً لا تَـقْـتَـضِـي نَسَقاً ولا تَـرْتِيبَـا

وبِعَكسِهِمْ عُلَماءُ كوفـةَ صَرَّحوا، والكُـلُّ صَـوَّبَ قَولَـهُ تَصْوِيبا

2 – عبد الودود:

ورد في لكـن خـلاف اشتهرْ فغـير يـونـس بعطفها أقـر

واختلفوا فنجل عصفور حَكم بنفي عطفها إذا الواوُ انعـدمْ

من قَبْلها، والفارسـي قال لا تعطف إن هُو قَبْلَها قد حصلا

ونجلُ كيسان يرى العطف بها بدونـــها أو معها، فانتبـــها

3 – مَـمُّ: أي للنـدا وقد يمـدُّ الألِـفُ وحَـرفُ تفسير وليس يعطف

إذ لم نجد عطفا دواما يصلـحُ لكونـه من الكـــلام يُطْرَحُ

ولم نـجد في بحثنا من عاطِفِ مـلازم عطـفا على المرادف

وتلوها بيان أو هـــو بــدل سيان فيها المفـردات والجملْ

تقول: عندي عسجَد أي ذهب وقوله: أي أنت قبل مذنـــب

وَأَبْدَلُـوا ثَا ثُمَّ فَاءً وَنُقِـلْ ثُمَّتَ بِالْفَتْحِ والإِسْكَانُ قُبِلْ[1]

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقاً أَوْ سَابِقَا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَ يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي»

وَاعْطِفْ بها لا غَيْرُ مَا عَمَّ على ما خَصَّ والعَكْسَ أجزْ مُفَضِّلا

وَاعْطِفْ بِهَا مَعْ لاَ إِذَا مَا نُفِيَا مَا قَبْلَهَا إِلاَّ إِذَا مَا اسْتُثْنِيَا

أَو إن تُرَى كَمَعْ وَ قَدْ تُزَادُ إِنْ[2] أُمِنَ لَبْسٌ فِي سِوَى الَّذِي زُكِنْ

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

---

1 - بَيَّهَا (سريع):

ثُمَّتَ لا تعطفْ بهَا المفردا واعطف بها الجملة كي ترشدا

قَيَّدَ ذا ياسِينُ يا منكـرا فيما على التصريح قد قيدا

- سيدي بن محمد امبارك:

ثُمَّتَ تختصُّ بعطف الجمل حاشيةُ الأمير فيها ذا جلي

- ابَّاه:

قـول ابن مالك إمام الْمِلَّهْ أفْعِلَـةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ

ثُمَّتَ أفعال جمـوع قِلَّهْ بثُمَّتَ المعطوف ليس جمله

وقَـول شاعـر أخي تهيام: فإن تكـن سَوائِقُ الحمام

ساقتهم للبلـد الحـرام فبالسـلام ثُمَّتَ السـلام .

2 - تصويب:

... ..وقد تزادُ في أخيرها مع امنِ لبس فاقتفي

وكونُ فَا معْ جُمْلةٍ ذاتَ سَبَبْ　　أوْ صِفةٍ يَغْلِبُ لَكِن مَّا وَجبْ

وَاعْطِــفْ بِهَا وَالْوَاوِ مَا يُبَيِّنُ　　وَعَاقَبَـــتْ ثُمَّ وَعَكْسٌ يَحْسُنُ

وربَّمَا عَاقَبَـــتَا الْـــوَاوَ وَقَـــدْ　　تَجي إلَى كَالْفَا وَعَكْسُ ذا وَرَدْ

بالزَّيدِ الاَخْفَشُ الْكَبيرُ يَحْكُمُ　　لِلْفَـــاءِ وَالْـــوَاوِ وَذَا أُسَلِّـمُ

واخْصُصْ بِفَاءِ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ　　عَلَى الَّذِي اسْتَقَـــرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ على كُلٍّ ولا　　يَكُـــونُ إلاَّ غَايَـــةَ الَّذي تَـــلاَ

وَأعِـدِ الْخَافِضَ فَهْوَ مُوجَـبُ　　وَهْيَ عَـلَى الأَصَـحِّ لاَ تُرَتِّبُ

وَ«أَمْ» بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَّهْ　　أَوْ هَمْـزَةٍ عَن لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَّهْ[1]

وَوَقَعَــتْ مِن بعْدِ مَا أُفْرِدَ فِي　　حَالَتِهَا الأُولَى وَزَيْـــدُهَا يَفِي

وَرُبَّمَا أُسْقِطَـــتِ الْهَمْـزَةُ إنْ　　كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

وحُـــذِفَـــتْ بِدُونِ أمْ وَيَكْثُرُ　　معَ الجَــوَابِ وبِـلاَهُ يَنْـــدُرُ[2]

---

1 - الحسن بن زين (بسيط):

همزُ المساواة والتّعيين بينهُما　　من أُوجهٍ أربعٍ تفريقُنا سَنَحَا

نفيُ الجـواب وإخبارٌ وثالثها　　ورابـــعٌ جملة تأويلها اتضحا

2 - مـم:

وكون ام يَلـزم معنى بلْ معا　　همزة الاستفهام حيث انقطعا

هو الذي نقل نجل الشجري　　عن بصرة ومن يقل به جري

إذ رد هـذا في السماع يوجد　　أعــرقَ أقــوامٌ به وأنجــدوا

وَبانقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ | إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
وَمَعَ «هَلْ» تَجِيءُ وَاسْتَغْنِ بِلاَ | عَنِ الَّذِي مِن بَعْدِ أَمْ قَدِ انْجَلَى
وَفَصْلُهَا بِكَثْرَةٍ قَدِ انتَمَى | وَمِثْلُهَا «أوْ» فِي الَّذِي تَقَدَّمَا
خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ«أَوْ» وَأَبْهِمِ | وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بها أيْضاً نُمِي
وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إذَا | لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا[1]
وَمِثْلُ«أوْ» فِي الْقَصْدِ «إمَّا» الثَّانِيَهْ | فِي نَحْوِ:«إمَّا ذِي وَإمَّا النَّائِيَهْ»[2]
وَهَمْزَهَا افْتَحَنْ وَمِيمُها جُعِل | يَاءً والاسْتِغْنَا عَنِ الأُولَى نُقِل
وَعَنْ وَإمَّا اغْنَ بأوْ وَرُبَّمَا | أغْنَى وَإلاَّ عَنْ وإمَّا فَاعْلَمَا
وَالأصْلُ إنْ[3] وفِي الْقَرِيضِ قَدْ زُكِنْ | نَحو: وإن إجْمالَ صَبْرٍ بَعْدَ إن[4]

---

1 – **محمد سالم** (بسيط):

إباحة الواو فيها الجمع قد قُصِدا | مع انَّ إمكانه أيضا بها وُجدا
أما إباحة أوْ فالجمعُ يمكن فيـ | ـها لَكِنِ القصدُ فيها لم يكن وردا
فأوْ لِواحِد أشْيَا لا سِواه لذا | ك قصدُنا الجمع في معناتِها فسدا

2 – **مم**: يجيئ إما قبل ما قد جُعِلا | له ليُفهَم المرادُ أوّلا

3 – **محمد عبد الله بن دحود:**

عمرٌو إلى تركيب إمَّا قد ذهَبْ | وغيرُه خالفَ ما قد ارتكبْ.

(4) إشارة إلى قول الشاعر:

لَقد كذبتكَ نفسُكَ فاكذبنها | فإن جزعا وإن إجمالَ صبْرِ

وَأَوْلِ «لَكِنِ» نَفْيًا اَوْ نَهْيًا وَ«لاَ» نِـدَاءً اوْ أَمْـراً أَوِ اثْبَاتاً تَـلاَ[1]

وَاعْطِفْ بِهَا عَلَى اسْمِ عَلٍّ وَاحْذِفَا مَا عَطَفَـتْ عَلَيْهِ مَهْمَا عُرِفَا

وَبَلْ كَـ«لَكِنْ» بَعْدَ مَصْحُوبَيْـهَا كَـ«لَـمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّان حُكْـمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَ الأَمْرِ الْجَلِي

بِـ"بَلْ" مَعَ الْجُمْلَةِ مَا قَبْلُ بَطَلْ وَانْتَقَلُـوا لِغَيْرِ الاِبْطَالِ بِـبَلْ

وَزِيـدَ تَوْكِيداً لِّمَا تُفِيـدُ مَـعْ بَـلْ لاَ وَأَلْغِ مَن مَّعَ النَّفْي مَنَعْ

وَإِنْ عَلَى ضَمِـيرِ رَفْـعٍ مُّتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنفَصِلْ

أوْ فَاصِلٍ مَّـا، وَبِـلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًّا وَضُعْفَهُ اعْـتَقِدْ

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَـدْ جُعِـلاَ

وَلَيْسَ عِنـدِي لاَزِماً، إذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ وَهْيَ انفَرَدَتْ

---

1 – **محمد بن المحبوب:**

واشترطوا في عطف لا شرطين على الذي في النص مرويين:

تغايـــرٌ في المتعاطفـــين ونفـي عاطِـــف بدون مين

– **مـم:**

لكن بها يُعطَـفُ في الإيجاب عن كوفـــةٍ وليس بالصواب

إذ لم يكن بـــه السماع وردا وإنما هي إذا حـــرف ابتدا

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا ـ هُنَا ـ اسْتَبِحْ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ ... وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

لَمْ يُشْتَرَطْ تَقْدِيرُنَا مَا يَعْمَلُ ... مِن بَعْدِ عَاطِفٍ[1] وَلَيْسَ يُحْظَلُ

أن يُعْطَفَ الإِنشَا عَلَى مَا احْتَمَلاَ ... صِدْقاً وَعَكْسُهُ كَذَاكَ اسْتُعْمِلاَ

وَاعْطِفْ عَلَى فِعْلِيَّةٍ اسْمِيَّهْ ... وَاعْطِفْ عَلَى الإسْمِيَّةِ الْفِعْلِيَّهْ

وَاعْطِفْ عَلَى مَا وَاحِدٌ قَدْ عَمِلاَ ... فِيهِ وَمُطْلَقاً سِوَاهُ حُظِلاَ

وَكُلَّمَا اسْمَيْنِ تَعَاطَفَا تَلاَ ... طَابَقَ بَعْدَ أَوْ وَبَلْ لاَكِن وَلاَ

أَحَدَ الإسْمَيْنِ وطَابِقَنْهُمَا ... مَعاً إِذَا بِالْوَاوِ عَاطَفْتَهُمَا

وَإِن بِـ"ثُمَّ" عَاطَفُوا الإِسْمَيْنِ ... أَوْ فَا فَجَوِّزَن لَهُ الْوَجْهَيْنِ[2]

---

1 – ابَّاه:

والعطف إن يكن على التوهُّمِ ... فشرطه صلاح ذا المُوَهَّم

– ولبعضهم:

عطفا على المحل عمرو قد نقل ... بشرط إمكان ظهور ذا المحل

وأن يكون حقه الأصاله ... مع وجود المحرز الذْ نالهْ

2 – أحمد بن كداه:

هذا إذا كان الضمير في الخبر ... ومُوجبُ الإفرادِ غيرُ معتبر

كمثل زيد ثم عمرو قد نزل ... أوْ نَزَلا بِي هاهُنا وما ارتحلْ

وبَين عاطِفٍ ومَعْطُوفٍ فَصَل ‌ ‌ ‌ ‌ ظَرْفٌ وبَعْضٌ ذا اختياراً قد حَظَلْ

وفصَلُوا بَيْنَهُمَا بالقَسَمِ ‌ ‌ ‌ ‌ نحوُ: "اقْدُرَنْ ثُم بِربِّكَ احْلُمِ"

وإن يَّكُ المفُصُولُ مَعْطُوفاً عَلَى ‌ ‌ ‌ ‌ منخفضٍ فخافضاً حتْماً تَلا

نَحْوُ "بِذِي مَرَرْتُ" والآنَ بِذِي ‌ ‌ ‌ ‌ وَنَصْبُهُ بِمُضْمَرٍ قَد احْتُذِي

البَدَلُ

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ ‌ ‌ ‌ ‌ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ[1]

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ ‌ ‌ ‌ ‌ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ«بَلْ»

وإن يكُ الضمير في غير الخبرْ ‌ ‌ ‌ ‌ فطابقنهما ولا خلف يُقر

كجاءني زيد وعمرو وهما ‌ ‌ ‌ ‌ إلفان لي وحين جاءا أكرما

وإن بحتّى أو بواوٍ عُوطِفَا ‌ ‌ ‌ ‌ طابِقْهُما وأولن مَّا خالَفَا

وما أتى مُعاطَفًا بما بقي ‌ ‌ ‌ ‌ فهو على حسب قصد الناطق

لكن قصْدَ أحد الاسمين ‌ ‌ ‌ ‌ يجب في الاخبار دون مين

كمثل ذا لا ذي بدا فيه القتير ‌ ‌ ‌ ‌ وتلو ان يكن غنيا أو فقير

1 - أحمد بن كداه:

جُمْهورُهم مَنَعَ الإبدالَ من بَدَلِ ‌ ‌ ‌ ‌ وعنده لم يَجُز تَعَدُّدُ البَدَلِ

وكونُه ذا اشتقاق قيل مُنحظِلٌ ‌ ‌ ‌ ‌ وقيلَ هُو قليل غيرُ منحظلِ

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

لَمْ يُبْدَلِ الْمُضْمَرُ مِمَّا أُضْمِرَا وَلاَ مِنَ الظَّاهِرِ إلاَّ مَا يُرَى

مُفِيدَ مَا أَفَادَ مَعْطُوفٌ بِبَلْ وَجَا مِنَ الْغَائِبِ مُظْهَرٌ بَدَلْ

كَـ«زُرْهُ خَالِداً» وَ«قَبِّلْهُ الْيَدَا» وَ«اعْرِفْهُ حَقَّهُ» وَ«خُذْ نَبْلاً مُدَى»

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالاَ كَـ«إنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ»

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَـ«مَن ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟»

ويُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَـ«مَنْ يَصِلْ إلَيْنَا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ»

مُوَافِقاً مُخَالِفاً يُلْفَى الْبَدَلْ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ لِمَا قَبْلُ اسْتَقَلّْ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عن مَّا أُبْدِلاَ مِنْهُ بِهِ فِيمَا بِهَا قَدْ وُصِلاَ

وَغَالِباً قَدْ أَسْنَدُوا إلَى الْبَدَلْ كَإنَّهَا الْحُبَّ بَرَى وَالْعَكْسُ قَلّْ

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إن يَّكُن مُفَصِّلاَ وَكَانَ مَا مِن قَبْلِهِ مُحَصِّلاَ

وَإِن يَّكُنْ غَيْرَ مُحَصِّلٍ فَلَنْ يُتْبَعَ مَا لَمْ يُنْوَ مَعْطُوفٌ إذَنْ

النداء[1]

وَلِلْمُنَادَى النّاء، أوْ كَالنّاء «يَا» وَ«أَيْ» وَ«آ» كَذَا «أَيَا» ثُمَّ «هَيَا»[2]

والْهَمْزُ لِلدَّانِي وَ«وَا» لِمَن نُدِبْ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَن يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

---

1 - مم: لغى النداء أربع والحرف أربعة أربعة لا خلف

وقسمه أربعة عن واضعه وحكمه كذا وحكم تابعه

2 - **محمد سالم بن ألمّا:**

أسباب حذف عامل المنادى ظهور معناه الذي افادا

وقصد الانشاءِ إذِ الإظهارُ يوهم أن قد قُصِد الإخبارُ

وكونه التعويضُ منه وُجِدا وكثرةُ استعماله وقد بدا

ما قلت في التنبيه معزوًّا إلى "جمع الجوامع" إمام النُّبَلا

- **الحسن بن زين:**

لدى أبي العباس أي للدَّاني وهو وضده بِيَا سِيان

له وللوسط أي والكل لهْ لدى ابن برهان أتى يا فاعقله

- **عبد الودود:**

نصب المنادى بأنادي أُضمرا حتما على القول الّذيّ اشتهرا

وقيل بل بالأدوات اسْما للفعل، ذا للفارسي يُنمى

وقيل بل بهن احرُفاً نُصِبْ وذا المقال للمبرّد نُسِبْ

وَبَعْـدَ يَا لاَ غَـيرُ ذَا النِّـدَاءِ إحذِفْــهُ قبلَ الأمْــرِ والدُّعَاءِ
وقَبْـلَ لَيْـتَ رُبَّ حَبّـذا بِيا فكُــــن مُّنَبِّهًا ولا تُنَـادِيَا
في الظّرْفِ والمصدرِ والحال عَمِلْ عاملُهُ، وقيل في الحال حُظِـلْ
وفَصَلُـوا عن حَرْفِـه المُنادَى بالأَمْـرِ نحوُ: «يا اقْتربْ عُبادَا»
وابْنِ الْمُعـرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا[1] عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِـهِ قَدْ عُهِدَا[2]
وَانْــوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا
والْمُفْـرَدَ المَنْكُــورَ والْمُـضَـافَا وشِبْهَـهُ انْصِـبْ عَادِماً خِــلافَا[3]

---

1 – **لبعضهم:**

والمفرد اجعل في الندا وبابِ لا ما ليـس بالمضاف والمماثــلا
وهو في الابتــدا وباب العَلمِ ما ليس بالجملـة فافهم واعلمِ
وقد أتـى مقابــلا للجمــع وما يثنى فاستمـع لوضـع

2 – **عبد الودود:**

وابن المعــرف المنادى المفردا لأنــه ككاف أدعــوك بدا
وتلك في التعــريف والإفرادِ ككــاف ذلك بــــلا عــناد
من ثَــمَّ لا بناء للمضَـــافِ إذ ليس في الإفراد مثل الكاف
وأعرب المنكـــور إذ لم يشبه ذا الكاف في تعريفــه فانتبه

3 – **أحمد بن كداه** (بسيط):

ثــلاثـــةً وثلاثــينَ انصبَنّهما خالَ النــداء لمن كانا له علما
وامنع دخـول أبا على الأخير وإن ناديت جمعاً بذاك القــدر مُتّسِما
فاحكــم إذا لم تعيِّنـه بنصبـهما وإن تـعَــيَّن فضـمُّ الاول انحتما

وَنَصْبَ مَوْصُوفٍ أجزْ مُعَرَّفِ   كَـ«يَا مُغِيثاً أَسْتَغِيثُـهُ الْطُفِ»

وَيَا اثْنَتَا عَشْـــرَةَ عَنَّا اشْتَهَرَا   وَقِيلَ مَا يُقَالُ يَا اثْنَيْ عَشَـــرَا

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ   نَحْوِ: «أَزَيْدُ بنَ سَعِيدٍ لاَ تَهِنْ»

وَالضَّمُّ إن لَّـمْ يَلِ الابْنُ عَلَـمَا   أوْ يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِما

وضُمَّ الابنَ وَاحْمِلَنْ عَلَى الْعَلَمْ   ضُلَّ بْنَ ضِلُ اكْفُفَنْ عَمَّن ظَلَمْ

كَـذا فُـلانُ بـن فُـلانٍ وكـذا   يا سيِّـدُ بنُ سيِّـدٍ فابَ الأذى

وَحَذَفُوا التَّنْوِينَ فِي غَيرِ النِّدَا[1]   وَفَتَحُوا مِنْ عُمَرَ بنِ أحْمَدَا

وَرُبَّمَا نُـوِّنَ فِيمَا انْتُظِمَا   وَمُطْلَقاً أَلِفُـهُ لَن يُّرْقَمَا[2]

وعرفن وجـوباً ما سِـواه بأل   والرفـعَ والنصبَ خيرَنَّ بينهما

إن لَّم تعـد معَـه يا واحكُمنَّ إذا   أعدتَّ بالضم والتجريد واحتكما

1 – **سيدي بن عبدِ الله:**

وحذفـوا التنوين في غير الندا   وحذفـه للساكنين وُجِـدا

والفارسي: الحذف للتركيب قط   وبعد ذا الاول بالثاني انضبط

ورده بنحـو صلى الله مـن   قبل على يوسف كل ذا رُكِنْ

2 – **لبعضهم:**

وألِف ابن رسْمُـه قد حُظرا   إلا إذا أوَّلَ سَطْرٍ سُطِرا

أو لسوى الأب جرى بأن جرى   للأم أو للجـد أو جا خبرا

كذا إذا ثُـنِي أو إن عـدلا   به للاستفهام أو ان فصـلا

وَحذَفُوا الياءَ مِنَ المنقُوصِ[1] ما لم يَكُن كيا مُرِي المخصُوصِ

وَاضْمُمْ أَوِ انصِبْ مَا اضطِّرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

وَبِاضطِّرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يَا» وَ«أَلْ»[2] إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

وَالأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ[3]

واسْتَعمَلوا اللَّهُمَّ مَعْ نَعَمْ ولاَ وقَلَّلُوا بِهَا كَأَللَّهُمَّ لا

فصل في حُكْمِ تابع المنادَى

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً كَـ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»

كـذا إذا لم يتقدمه علم كمثل قد أتى ابن عمرو الخصم

1 - أحمد بن كداه:

تنوين ما نقص في النداء عند البناء لا يراه راء

وحذف يائه ليونس أتى وهو لدى الخليل فيه ثبتا

لأن موجب انحذاف الياء هو الذي قد زال بالنداء

ويونسٌ الياءُ كان منخزل من قبله وبعده كذا انجعل

2 - عبد الودود:

يجوز للكوفَة أن تُنادي معرفا بأل بعكس النادي

تمسُّكاً بقول من قد مرَّا فيا الغلامان اللذان فَرَّا

3 - محمد عبد الله بن دحود:

لا يوصف اللهم عند سيبويه لكن أبو العباس يوصف لديه

- تذييل: فحجة الثاني ﴿اللهم فا..﴾ وسيبويه ذا نِدىً مستانفا

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ واجْعَلا　كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وبَدَلا

وإن يَكُن مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسِقَا　فَفِيهِ وَجْهَان وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

وجَوِّز الغَيْبَةَ فيمَا أُضْمِرَا　في تابِعٍ وأن يَكُونَ حاضِرًا

وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ　يَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ[1]

وَأَيُّهَذَا، أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ　وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدّْ

ووَصْفُ وصْفِها ولَوْ أُضِيفَا　مُلتَزَمُ الرَّفْعِ فَلا تَحِيفَا

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ　إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ» يَنْتَصِبْ　ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحَ اوَّلاً تُصِبْ[2]

---

1 - أحمد بن كداه:

يا أيها المرأة ليس يحظلُ　لكن أيتها منه أمثلُ

وجوّز الفراء والجرمي معا　أيتها الفضل أصخ لمن دعا

- مم: وأيُّ في باب الندا المنقولَهْ　الأخفشُ اعتقدَها مَوصُولَهْ

وردَّ هذا القولَ غيرُ واحد　باسمية الوصل وحذفِ العائد

وقولهم لاسيما زيد فشا　فيه جواب من يرد الاخفشا

- مم - أيضا -:

ونُكْرُ أيٍّ وكذا تعويضُ ها　ورفع ما بعدهما ما إن وهى

وخالف الأخفشُ والكُوفيُّ　والمازنيُّ ما هو القوي

فالاولُ الأولَ والثاني الثا　وخالَفَ الثالثُ في هذا الثا　(لث)

2 - أحمد بن كداه:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا[1]

وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ   فِي «يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لاَ مَفَرّ»

وَفِي النِّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضْ[2]   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

فِي الْوَقْفِ هَا اجْعَلَنْهُ وَاجْعَلْ رَقْمَهْ   هَاءً جَوَازًا كَافْعَلِي يَا أُمَّهْ

أسماء لازمت النداء

وَ«فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا   «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا وَاطَّرَدَا

إن لم يضف ثان وضم فاجعله   منادًى أو مُؤكّدا أو ابدله

وإن يكن مرتفعًا أو نصبا   أكّد به وببيان أعربا

1 - الحسن بن ابّا:

أقسام ما أضيف لليا وقُصِدْ   إقبالُه أربعةً بها اسْتَفِدْ

ذو لغةٍ وذو اثنتان ثم ذو   ستٍ وذو عشر عليه استحوذوا

كيا فتايَ وكذا يا مُكْرِمِي   ويا عبادِ يا أبايَ قد نُمِي

2 مم:

أبات في ألِفها نِزاع: هل قصرٌ او مقلوب او إشباعُ

فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ: يَا خَبَاثِ وَالأَمْــرُ هَكَــذَا مِنَ الثُّــلاَثِي[1]
وشَاعَ فِي سَــبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَقِسْ، وَجُــرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ
وَمَكْرَمَانُ، مَكْرَمَانَــةٌ بَــدَا كَــذَاكَ مَلأَمَانُ فِي غَيْرِ النِّدَا

فصل

يَا هَنُ فِي الْمَجْهُولِ قُلْ هَنَانِ يَا هَنْــةُ هَنْتَاتُ كَذَا هَنْتَانِ
وَمَا يَلِي الْمَنْدُوبَ هاتِي وَلِيَا وَيَا هَــنَاهِ، يَا هَنَاهُ رُوِّيَا[2]

---

1 – مــم:

"فلان" نحلُ مالك مستعمل في رأيــه فلــة منــه وفــلُ
واتفــق ابن مالك في الصَّوْبِ وصاحبُ "البسيط" والشلوبي
والحذف عندهم على التخفيفِ وهو على الترخيم عند الكوفي
وقال الاولــون: ذا لــو كانا لقيــل يا فُــلا ويا فُــلانا
واتـفـقـوا في أصلــه وقالا عمرو بأن الياء منـــه زالا

– مم ـ أيضا ـ:

فـعالِ عـنـد السَّبِ لا يطـرد والأمــرِ، في الذي يرى المبردُ

2 – الحسن بن ابَّا:

قال الـمُبرِّدُ الطــويلُ الباع: لم يسمع اسم الفعل من رباعِ
وقال أيضــا: إنما قَــرْقَــارِ حكايــة الصوت كذا عرعارِ
وذاك لو كان على الإطـلاق تماثــلا كمثــل غاق غاقِ
ويحصل المثــل بقـول قـرقر وقار قـار، عار عـار، عــرعر

الاستِغَاثَة

إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنادًى خُفِضَا بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا كَـ«يَا لَلْمُرْتَضَى»[1]

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

وحَذَفُوا وأَثْبَتُوا مَعْ مَا انْعَطَفْ واجتَمعَا في قَوْل بعْض مَنْ سَلَفْ

وَلاَمَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

واجرُرْ بِمِن إن شِئتَ ما استُغِيثَ لهْ وحَذْفُ ما بدا هُنَا فاسْتَعْمِلَهْ

النُّدْبَة

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَل لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا[2]

---

1 – أحمد بن كداه:

واختلفوا في لام ما استغيث لهْ فعلق البعض بيا، وجعلهْ

بعضٌ معلَّقًا بحال أضمرا وقيل أدعو مضمرًا وذُكِرا

أن المعلَّق به فعلُ الندا وذا الأخيرُ للسيوطي أُسنِدا

– مم:

ولام ما استغيث زد أو علق بالفعل او يا او من آل قد بقي

لابن خروف ولعمرو نسبت ولابن جني كوفة ورتبت

2 – أحمد بن كداه:

وَيُندَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ　　كَـ«بِئْرَ زَمْزَمَ» يَلِي «وَا مَنْ حَفَرْ»

وَمُنتَهَى الْمَندُوبِ صِلَةُ بِالأَلِفْ[1]　　مَتْلُـــوُّهَا إن كَانَ مِثْلَهَا حُـــذِفْ

كَـــذَاكَ تَنْوِيـــنُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ　　مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

وَالشَّكْـلَ حَتْمًا أَوْلِـــهِ مُجَانِسَا　　إن يَكُـــنِ الْفَتْحُ بِوَهْـــمٍ لاَبِسَا

وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْـــتٍ إنْ تُرِدْ　　وَإنْ تَشَأْ فَالْمَـــدَّ وَالْهَا لا تَـزِدْ

وَقَائِلٌ: «وَا عَبْدِيَا»، «وَا عَبْدَا»　　مَن فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَا[2]

وأَلِـفُ النُّدْبَـةِ أَيْضاً اتَّصَـــلْ　　بِنَسقٍ تَوْكِيدِ لَفْظٍ وَبَـدَلْ

وربَّما لَحِـــقَ ما لمْ يُنْــدَبِ　　كَعُمرًا في قَـوْل بعْضِ العَرَبِ

نـدبتـنا لكُـلِّ ما تُـوُجِّعَا　　منه ولو مُنكَّـرًا لَـــن تمنعا

وإنما المنـــع الذي كلٌّ رواهْ　　في المُتَوجَّـع عليه لا سـواه

1 – مم:

وأَلِـف في صلـــة المندوب　　يونـــسُ عـدَّه من المصحوب

ومثـل ذاك مالـه تُضـاف　　وللكثـير فيـهما خـلافُ

2 – محمد بن ميمِّيه:

مَـن أثبـت اليا ساكنا مقتديا　　بسيبـويـه قائـــلٌ: وَاعَبديا

في نـدبة ومـن يقل واعبـدا　　فـيها فـقـولَ ابن يزيد أبدى

التَّرْخِيمُ[1]

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَـ«يَا سُعَا» فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا
وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا ... أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا
بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ
إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ، الْعَلَمْ ... دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمّْ
وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلاَ ... إِنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلاَ
أَرْبَعَةً فَصَاعِداً وَالْخُلْفُ فِي ... وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي
وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ[2] وَقَلّْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

---

1 - مم:

يعرب "ترخيماً" بظرف وبحال ... كذاك مفعول لـه الشارح قال
كـذاك مطلـق بـلا عنادِ ... عاملُـه احذف زاده المرادي
وكـون ذا لعاملٍ مفقـود ... وهـو رخِّـمْ زاده "المكودي"

2 - مم:

ومنـع الفـرّاءُ للمُنَادِي ... ترخيمَـهُ مركّـبَ الأعدادِ
وأكثر الكوفـة أن تـرخما ... مركّبا إذا بـوَيـهِ خِتـما
وذا لدى الفـراء ليس يحسم ... منـه سـوى الهاء إذا يُرخّمُ
ونجل كيسان بِدُونِ مَيْنِ ... يجيز حذفَ حرفٍ او حرفَينِ

وإن نَّوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَّا حُذِفْ	فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بمَا فِيهِ أُلِفْ
واجْعَلْهُ ـ إن لَّمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا ـ كَمَا	لَوْ كَانَ بالأَخِيرِ وَضْعاً تُمِّمَا
فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: «يَا	ثَمُو» و«يَا ثَمِي» علَى الثَّانِي بيَا
وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ	وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ
وَفَتَحُوا تَاءً لَّهَا يَجِبُ ضَمّْ	نَحْوُ "كِلِينِي يَا أُمَيْمَةَ لِهَمّْ"
وَلاَ يُعَامَلُ بِذَلِكَ الأَلِفْ	وَعوَّضُنهَا مِنَ الْهَا إن تَقِفْ
أَوْ جِئْ بها مُعادَةً فيمَا اشتَهَرْ	وحذفُهَا بِدونِ تَعْوِيضٍ نَّدَرْ[1]
ولاضطِّرارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا	مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

---

١ **عبد الودود** (بسيط):

في "يا أُمَيْمَةَ" خُلْفٌ هل مُرخَّمةٌ	فأقحموا التاء ما اعتدوا بها زعموا
والفتح لمّا أتتْ من قبل تا حُذِفَتْ	والتاء ما قبلها بالفتح متَّسِمُ
والفارسي له قولان: زائدة	والفتح سوَّغه الاتباعُ يا حكَمُ
وأقحمت بينما ميمٍ وفتحتها	ففتحةُ الميم ما بالتّاء يُرتَسَمُ
والميم تفتح إتباعاً لها أبداً	أو لا ففتحَتُها للنصب عندهمُ
لأن موضعَها نصبٌ ويمنعها	من أن تُنوَّن ها التأنيث والعَلَمُ
وقيل تبنى على فتح وشاهده	"يَا رِيحَ" فافهمْ تفزْ بالذخر يا فهمُ

الاختصاص[1]

اَلإِخْتِصَاصُ كَنِدَاءِ دُونَ يَا كَـ«أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»
وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أَيٍّ» تِلْوَ «أَلْ» كَمِثْلِ: نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَن بَذَلْ

التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَن يَلْزَمَا
إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي[2]
وَشَذَّ «إِيَّايَ» وَ«إِيَّاهُ» أَشَذّْ وَعَن سَبِيلِ القصدِ مَن قَاسَ انتَبَذْ

---

1 – ابن مالك (في الكافية):

الاختصاص كالندا لفظا وما يَعنِي به ذو النطق شخصا كُلما
بل نفسه مشاركا أو مفردا لكن أبَوْا إيلاءَهُ حرف ندا
كاغفر لنا أيتها العِصابَةْ وأنا أيها الفتى نسَّابَه
ومنه قول راجز قد ارتَجَلْ "نحن بني ضبة أصحاب الجمل"
وقد يلي المخاطَبِ ايختصاصُ نحو بك الله لنا الخلاص

2 – مم: وبعضُهم يجوّز الإظهارِ في "الضيغم الضيغم يا ذا السار"
وقُبْحُ الاظهار من المنقولِ عن الدمامين عن الجزولي

وَبَعْـدَ إِيَّا عَاطِفٌ لَمْ يَنحَذِفْ إلاَّ إذَا نَصَبْتَـهُ بِمُنحَـذِفْ

أوْ كَانَ مَجْرُوراً بِمِـنْ أوْ قَبْلَ أنْ تَقْدِيـرُهَا مِن بَعْدِ إِيَّاكَ حَسَنْ

وَأُتْبِـعَ الْبَارِزُ وَالْمُسْتَتِـرُ فِي الْبَابِ ذَا وَالْحُكْمُ لاَ يُغَيَّرُ

وَكَمُحَـذِّرٍ بِـلاَ «إِيَّا» اجْعَـلاَ مُغْـرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

وَاسْتَعْمَلُوا الْمَعْطُوفَ وَ الْمُكَرَّرَا مُـرْتَفِعاً مُبْتَـدَأً أوْ خَبَـرَا

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ[1]

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ«شَتَّانَ» وَ«صَهْ» هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا «أَوَّهْ» وَ«مَهْ»[2]

---

1 - عبد الودود:

أسماء الانفعال النحاة اختلفت فيها على تسعة أقوال وفت

هل هيَ أسماء للفظ الفعل أو معناه أو لمصـدر فيما حكوا

أو هيَ أفعالٌ او اسمًا أوْ لا واختلفـوا أن لـها محـلا

فقيـل رفع بابْتِـداءٍ تغنى عن خبر بـذي ارتفاعٍ عنا

وقيل نصـب في محل المصدر أولا محـل وهـو رأي الأكثر

2 - أحمد ابن كداه (بسيط):

الاصمَعِي جاعـلٌ شتّان تثنية والفَـردُ شَتٌّ وعما بعـده خبرا

إذ لا يُرى ما تـلاها غـير تثنية ونونها عند بعض العرب قد كسرا

والفتح في اللغـة الفصحى يُردُّ به وكَـونُ تأخيرها عن تِلوها حُظِرا

- عبد الودود (بسيط):

وَتَـيْـدَ، هَـا، حَيَّهَـلاً وحيًّا   هَيَّتَ، هِيتُ، هِئْتَ، هَيَّا، هِيَّا

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَـ«آمِينَ» كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ«وَيْ» وَ«هَيْهَاتَ» نَزُرْ

إِخْ، كِخْ، سُرْعَانَ مَعْ: وَشْكَانَا   وَهَا، بَجَـلْ وَقَدْ وقَطْ، بُطئانا

وَالْفِعْـلُ مِـنْ أَسْمَائِـهِ عَلَيْكَا   وَهَكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَيكَا

كَـذَا «رُوَيْـدَ، بَلْـهَ» نَاصِبَيْنِ   وَيَعْمَـلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ[1]

وبِرُوَيْـدَ يَنْعَتُـون مَصْدَرَا   مُظْهَـراً فِي اللَّفْظِ أَوْ مُقَـدَّرا

ما صَالحاً لِكَوْنِـه فِعْـلاً وَرَدْ   أَوْ مَصْدراً فَمِن ذِي الاسْما لَمْ يُعَدْ

وَمَا لِمَا تَنُـوبُ عَنْـهُ مِنْ عَمَلْ   لَهَا وَأَخِّـرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَـلْ[2]

أوهِ افتـح أولها وثلـث آخرها   وأوّ، أوهْ وآوِ، يـاه أو تـــاه

آوُوهُ، أوِّهِ، آوِ أو مُنـونـــة   آهِ وثـالثـــها في عـــدها آه

1 - سيدي بن عبد الله

وفي ضمير باســم فعل اتصل   نحو لديك الخلف عندهم حصل

فقال قوم هو مرفوع المحَلْ   وقيل منصــوب وقيل لا محل

بل هي أحرف خطاب، ويرُد   الاولَ كونُ الكاف للرفع فقد

ورد ثـــان أنـــه يــؤدي   إلى تعــدي فاقــد التعدي

وثالـــث رُدَّ بكـــون الياء   لم يَـك للخطاب مثــل الهاء

2 - أحمد بن كداه:

....

في نحو كي أن وكذا كي لِ حكم   بجر كي والنصب في لكي حتم

إن أفـردت أو وقعت من بين   لام وإن فجَــوِّزِ الوجهــين

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ   مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ
واسْتَفْهِمَنْ واسْتَعْظِمَنْ بها انْفِيَا   تَنَدَّمَنْ وبعْضُها قَدْ نُفِيَّا
وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ   مِن مُّشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ
كَهَيْدَ، هَادِ، دَهْ، وجَهْ، وَحَايِ   وعَاهِ، عِيهِ، حَوْبُ، هَابِ، عَايِ
وَهَيْجِ، عَاجِ، حَلْ، حَلِ، وجَاهِ مَعْ   حَبْ،حَابِ، إسَّ، هِسَّ، هَجْ، قَاعِ، وَسَعْ
حَجْ، وَحْ، هَجِ، هَجَا، وَعَزْ وَعَيْزِ   وحِرٍّ لِلْحِمَارِ جَا وَحَيْزِ
وَأَوْ وهُيْ وبُسَّ أيْضاً عَوْهِ   وجُوتَ، جِئْ، تُأْ، تَأْ ونِخْ ودَوْهِ
وهكذا تُشُأْ، هِدَعْ، ودَجْ، قُوسْ   وكُلُّ ذا مُصَحَّحٌ ومَدْرُوس[1]

كقول من قال لكيما ان تطير   وكونها للجر أولى في الأخير
وكوفة لديهم طول الأبد   ناصبةٌ وذا بكَيْ: مَهْ منتقد
وأصل كي مه عندهم كي تفعلا   ما ذا وذاك بأمور أبطلا
بكثرة الحذف وحذف ألِفِ   ما هو دون جرها لم يحذف
وببقاء ناصب قد حذفا   منصوبُهُ ومثله لن يعرفا
ورُدَّهُم أيضا بكي ليبصرا   إذ فصل ناصب بلام حُظِرا
وبعضهم لازمت الجر لديه   وبـ﴿لكي لا تحزنوا﴾ رُدَّ عليه
ومن يقل فجرها محتمل   هنا وتوكيدا للام تجعل
فقل له: ما قلته لا يقبل   ما قيس بالشذوذ لا يُأَوَّلُ

1 - لبعضهم:

هَيد بفتح الهاء أو بالكسر   والدال مفتوح بدون نكر

كَذَا الَّذِي أجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالْـزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ
وَرُبَّـمَا أُعْـرِبَ مَا كَطَـاقِ كَلِمَّـتِي مِثْـلُ جَنَاحِ غَاقِ

نُونَا التَّوْكِيد

لِلْفِعْـلِ تَـوْكِيـدٌ بِنُونَيْـنِ هُمَا كَنُـونَي «اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا»
يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَـلْ آتِيًا ذَا طَلَـبٍ أَوْ شَـرْطاً إِمَّا تَالِيًا
أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَـمٍ مُسْتَقْبَلاَ وَقَلَّ بَعْدَ «مَا» وَ«لَمْ» وَبَعْدَ «لاَ»
وَغَيْرِ «إِمَّا» مِن طَوَالِـبِ الْجَزَا وَآخِـرَ الْمُؤَكَّد افْتَحْ كَابْـرُزَا
وَاشْكُلْـهُ قَبْـلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَـسَ مِنْ تَحَـرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّـهُ إِلاَّ الأَلِـفْ وَإِن يَّكُن فِي آخِـرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

وجاء بالتنوين زجـر للأسد وللبعيـر دون تنويـن وقد
وحـوب ثلـث باءها منونا أو لا وفتـح حائـها تبيـنا
وهيج هاءَها افتحنَّ واكسر واكسر وسكن جيمها لا تمترِ
وحاي،عاي، دَهْ، وجهْ وهـادِ وعاي، عيه، هاب، زجر الحادِي
للنوق هيج، عاج، حل دون نكير حل وجاه، حب وحاب للبعير
وأسٍ، هتٍ، هج، وقاع للغنم وسع وحج للضأن أيضا قد أُلِمْ
ووح أتـى لبقـر هج، هجا للكلب ثم حَـرٍّ لِلْحِمارِ جَا
وعز وحيزِ، عَيزِ، حيزَ، عيزا جَميعـها زجـر أتى للمعزى

فَاجْعَلْـهُ مِنْـهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا وَالْـوَاوِ - يَاءً كَـ«اسْعَيَنَّ سَعْيَا»

واحْـذِفْهُ مِن رَّافِعِ هَاتَـيـنِ، وفي وَاوٍ وَيَا شَكْـلٌ مُّجَانِـسٌ قُفِي

نَحْوُ: «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ و«يَا قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

وَلَمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْدَ الأَلِـفْ لَكِنْ شَدِيـدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِـفْ

وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَـهَا مُؤَكِّـدَا فِعْـلاً إلَى نُونِ الإنَاثِ أُسْنِدَا

وَاحْـذِفْ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْـرِ فَتْحَـةٍ إذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنَ اجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَأَبْـدِلَنْـهَا بَعْـدَ فَتْـحٍ أَلِـفَا وَقْفاً كَمَا تَقُـولُ فِي قِفَـنْ: قِفَا[1]

---

1 - محمدٌ بن المحبوب:

لِلفعْـل إن أُكِّد بالنون استقر عشرون بعد أربع من الصور

لأن كل فعـل إما أن يـرى آخـره حرف صحيح كانصُرا

أو ان يرى بالاعتـلال متصفْ إما بـوَاوٍ أو بياء أو أَلِـف

في كلها اما الى اسم قد ظهر أسنـد أو إلى ضمـير استـتر

أو نـون نسـوةٍ بلا امتراءِ أو وَّاوٍ او لألِـفٍ أو يَـاء

والحكم في جميع هـذه الصور حَـرَّره جـدا مقال من غبر

- ابن عبدم:

وآخـر المؤكد افتح واسجلا فيما من الإسناد للنـون خلا

والـوَاو والياء فما للنُّـون أُسنِدَ مَبني على السكـون

واطلق أيضا والذي قد اسنِدا لواو او يا فيه تفصيـل بـدا

= - -

وَبَعْــدَ فَتْحٍ حَذْفُهَا يَطَّــرِدُ كَـقَـوْلَ بِالَّذِي يَقُـولُ أَحْمَدُ[1]

ما لا يَنصَرِفُ

الصَّـــرْفُ تَنْوِيــنٌ أَتَى مُبَيِّنا مَعْـنًى بِهِ يَكُـونُ الاسْـمُ أَمْكَنَا

فإن يكن صحيح الاخر ففيه يَرِدُ ما قال ابنُ مالك النبيه:
«واشكله قبل مضمر لَيِّنٍ بما جانـــس من تحرُّكٍ قد عُلِما
والمضمـر احذفَنْــه» وإن أتى آخـره الألـــف فيـــه ثبتا
«فاجعله منــه رافِعاً غير اليا والـواو ياء كاسعَيَــنَّ سعيا
واحذفه من رافـع هاتين وفي واوٍ ويًا شكـلٌ مجانسٌ قفي»
وحيثما الأخير منه الواو كان أو يَا ففيـه ما يقـول الفتيان

- **عبد الودود:**

إن تُسنِد الفعـل لِواوٍ أو ليا ولامُــه إحـــداهما فأولِيا
كلا من الحرفـين حذفا وصِلِ بالنون عينَ الفعل والأمر جلي
شابه ذا الألِف في حذف الأخير وشابه الصحيح في حذف الضمير

- **اللّـلاّ:**

أما لــدى اتفاق لام والضمير لفظا فـلا إشكال والأمرُ شهير
وحَـيـثـما يختلفـان فَــاتِ بشكلـةٍ لِمـضمـرٍ تُوَّاتِ
كارْمُـنَّ يا قَــومُ بضم الميم وارْجِنَّ يا هند بكسـر الجيم

1 - **تصويب:**

وبعد فـتح حذفها قد نَـدَّروا كـقـولَ بالذي يـقـول جعفرُ

فَأَلِــفُ التَّأنِــيثِ مُطْلَقاً مَنَــعْ   صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَ مَا وَقَعْ

وَزَائِدَا فَعْــلاَنَ فِي وَصْفٍ سَلِـمْ   مِــنْ أَن يُرَى بِتَاء تَأنِيــثٍ خُتِمْ[1]

ووَصْــفٌ أصْلِيٌّ ووَزْنُ أَفْعَــلا   مَمْنُوعَ تَأنِيــثٍ بِتَا كَأَشْهَــلا[2]

---

1 – مم:

فِعْلانُ وصفا ليس في الكلام   مُنكَسِرا كما حكاه الجامي

وحيث ضُمَّ فهوَ ذو اختتام   بالتاء للأنثى مع استلزام

– ولبعضهم في العِلل (بسيط):

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت   منها اثنتان فما للمنع تعزيبُ

عدلٌ ووصفٌ وتانيثٌ ومعرفةٌ   وعجمة ثم جمع ثم تركيبُ

والنون زائدة من قَبلها الِف   ووزن فعْلٍ وهذا القَوْل تقْريبُ

– ابن النحاس (بسيط):

موانعُ الصرف تسع إن أردتَّ بها   عَوناً لتبلغ في إعرابك الأملا:

اجمع وزنْ عادِلا أنث بمعرفة   ركّبْ وزد عجمةً بالوصف قد كملا

2 – الحسن بن ابَّا (طويل)

مؤنث ندمان الخمور بتاً أتى   وذو التوب أنثاه تؤنث بالألِفْ

لذاك الذي للتوب يُمنع صرفه   وذو الخمر إن تذكره فاذكره منصرف

وضم نُدامَى التائبين وفتحها   لنون نَدامى الخمر في شعرهم عُرِفْ

بذلك مجد الدين فرَّق والذي   ألِفناه أن الشكل في الجمع مؤتلف

– مم: وذهب الشيخُ أبو حيانا   إلى وجوب الصرف في لحيانا

لأنه جُهِل فيه النقلُ   والصرف في الأسماء هو الأصلُ

وَالْغِيَّـــنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّـــةْ كَأَرْبَـــعٍ، وَعَارِضَ الإِسْـــمِيَّـةْ

فَـ«الأَدْهَمُ» الْقَيْـدُ لِكُونِهِ وُضِعْ فِي الأَصْـلِ وَصْفاً انصِرَافُهُ مُنِعْ

وَأَجْـدَلٌ وَأَخْيَـــلٌ وَأَفْـــعَى مَصْرُوفَـةٌ، وَقَدْ يُنَلْـــنَ الْمَنْعَا

وَمَنْعُ عَـدْلٍ مَّعَ وَصْـفٍ مُّعْتَبَرْ فِي لَفْـظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ[1]

وَوَزْنُ مَثْـــنَى وَثُـــلاَثَ كَهُمَا مِن وَّاحِدٍ لأَرْبَـــعٍ، فَلْتَعْلَمَا[2]

---

1 -محمدٌ حامد:

إخراجـك الكلمة عـن بنيتها لغـير قـلبها ولا خفتـها

ولا لإلحـــاق ولا زيـــاده معنى بحد العـدل ذو إفاده

أقسامــه أربعــــةٌ: تغـيـيرُ شكـلٍ ونقصانٌ وذا الأخِيرُ

مع أول في حالةٍ وذان مـــعْ زيادة في حالـــة مثل جُمَـعْ

وسَحَـرٍ وعُمَـرٍ حـــذام بِلَفْـنا والنَّشْـر لـلأقسامِ

2 – مم:

وعصبــة فُعال دون مَفْعـــلا قيس وقــوم لا يقاس مستجَلا

– ابن مالك (في الكافية):

ومنعوا انصراف وصف عدلا إلى فُعالَ أو مُضاهي مفـعـلا

في عدد من واحد صيغ إلى أربعـــة ومخمس قد نقـلا

كذا عشيار نقـلوا ومعشـرا ونقـل غـير ذا أراه منكـــرا

وقاس أهـل الكوفـة البواقي ورأيهـم يـرى ابو أسحاق

– ولآخر: الصيمري: مَخْمس أو خُماسُ وزنُهما لِعَشْـــرة يُقاسُ

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ

وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِ

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

وَإِن بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالاِنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبَا»

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ «فَعْلاَنَا» كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِي كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاَثِ، أَوْ كَجُوْرَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمِ امْرَأَةٍ لاَ اسْمَ ذَكَرْ[1]

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً ـ كَهِنْدَ ـ وَالْمَنْعُ أَحَقْ[2]

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ: كَأَحْمَدٍ وَيَعْلاَ[3]

---

1 - ابن عبدم:

سوّى ابن الانباريّ بين كسَقَرْ وبين هندَ، والمبرد ذكر

ذلك كالجرم وعيسى بن عمرْ في "زيد اسم امرأة لا اسم ذكر"

وذا الذي ذكر أيضا ياتي في جؤر عن بعضٍ من النُحاة

2 - مم: أبو عليٍّ: نحو هند أفصحُ فيه انصرافٌ،عكس ما قد صحّحوا

3 - مم: وقجٌ بفتح القاف فالتسكينِ لجيمها مشوبة بالشّين

= - -

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِّن ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنصَرِفْ
وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ   كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أوْ كَثُعَلاَ
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا «سَحَرْ»   إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ[1]

في لغة الترك بمعنى اهربْ وكم   وكَسَر القافَ مَنِ الرَّجُل أَمّْ
وجِقْ بكسر الجيم معناه اخرجِ   وذاك في "الصبان" نثرُه يجي

– الحسن بن زين (سريع):

الجوهَري حدث عن شيخه   الفارسيُّ الاقدمِ اللوذعي
أن سوى خَضَّم او بقَّمٍ   او بَذَّرٍ او شَلَّمٍ موضع
خامسُها عثُّرُ من فَعَّلٍ   اسما من الاعراب لم يُسمع

– تذييل: ياليت شعري ما الذي شمَّرٌ   خنَّفه عن ذاتِهِ المنزَع
– تذييل: لعلَّ ما خلفه أنه   أراد ما مِ الفعل لم ينزع

– محمد يحيى بن ابوه (مذيلا):

ينظر ذا مع قولة الجوهَري   بالفعل سُمِّيَ خَضَّمُ اللوْذعي

– محمد عبد الله بن دحود:

في ساكن الوسط والمحرَّكِ   وسطُه خُنْثٌ كنوح لَمَكِ
أصحُّه الصَّرفُ وقيل الثاني   ممتنع في الاول الوجهان
وقيل يمنع الأخير والأوّلْ   منصرف وذا في الاشمونيِّ حلّْ

1 – مَمٌّ: ....

منع من تنوين ما كسحَرَا   إضافة الى سُماً مَّا ذُكِرا
وقيل إنه على نية الْ   وذاك في التصريح يدو للمُقَلّْ

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ «فَعَالِ» عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ «جُشَمَا»
عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَّا نُكِّرَا مِن كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا
وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ «جَوَارٍ» يَقْتَفِي
وَلِاضطِّرَارٍ وَتَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ والمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[1]

فصل (في أسماء المواضع والألفاظ والقبائل)

وإن تُرِدْ بالأَرضِينَ والْكَلِمْ وبالقَبَائِلِ المؤَنَّثَ حُتِمْ
فِيهَا امتِناعُهُ وإلاَّ نَوَّنُوا وأحَدُ الأمرَيْن قَد يُعيَّنُ[2]

فلِلسُّهيْليِّ الاولُ، والأخِير نسبه الى الشلوبين الصغير
– وله أيضا:
صدر الافاضل بغير لبس سحر يبنيها بناء "أمس"
والقول بالبناء في ذا المِثْلِ فيه الخرُوجُ عن جميع الأصْلِ
ولو غدا البِناءُ فيه يَجلو لاجتنب انفتاحه كقبلُ
وجاز أن يخرج عن بنائه كحين عاتَبْتُ.. الى انتهائه
فاحكم له وحين باستواء من حيث ضعف سبب البناء

1 – مم: لام يعيلي سكنن رفْعا وافتح لدى سواه نلت النفعا
فإن هذا قاله مقيسا الخيران: يونس وعيسى
كذا الكسائي وفيه رويا قد عجبت مني ومن يعيليا
2 – مم: وما من اسم سورة يُوافي مصدرا بأل فذو انصرافِ

وربَّما سَمَّوْا قَبيلَةً بأبْ والحيَّ بالأمِّ فراع ما وَجَبْ
وَقَدْ يُؤَنَّثُ أَبٌ وَيَنصَرِفْ نَحْوُ تَميمٌ إِنْ أَتَيْتَهَا تَقِفْ
وهكَذَا تُقْرَأُ هُودٌ إن نُوِي إضافةٌ ونحوُه كذا رُوِي

التسميةُ بلفظٍ كائنٍ مَّا كان

لما بِه سُمِّيَ مِمَّا صَحِبا إعمَالاً او إتباعًا او ما رُكِّبا
ما قبْلها كان لَهُ و لم يُضَفْ و لم يُصغَّرنَّ واحْكِ ما انعَطَفْ
وأَجْرِ «حَمَ» كَهَابِيلَ ولَوْ ونحوُه تَضْعِيفَ ثانيه قَفَوْا
وكمِّلَنْ حَرفاً بتضعيفِكَ ما مجانِسًا تحريكَه قَد عُلِمَا

ومنع يونسَ وهودَ قد عُرِفْ وإن تضف لهود سورةً صُرِف
وما بجملة يسمَّى احك لكيْ تصلحه نحو «قُلْ اوحِيَ إليّ»
واحك أو اعربنَّ ما كقاف بالصرف أو بترك الانصراف
وأجر حاميم كهابيل على قول الشلوبين او احك تعدلا
ونجل عصفور أخو الدرايه يَمْنَعُ فيه ما سوى الحكايه
وذا الخلاف في المركب ظهرْ وعند بعضهم كخمسة عشر
وإن أضيف سورة لذاء ففيه كل المذهبين جاء
ونُونَ طاسِينَ افتحن إن تُعرِبِ وأوّلِ الاعراب لميم تصبِ
كبعلبك أو اضف طَاسِينا لِمِيمَ تقف نهج عارفينا
وكل ما عنِ الثلاثة ارتقى فغير يونس حكاه مطلقا

وإن يكُــن مِّــن كِلْمَــةٍ فَكَمِّلِ عيْناً بِفَــا وفَــا بعَينٍ واجْعَــل

لاماً مُكَمَّـــلا بواحِــــدٍ وإنْ حَذَفْتَ من فِعْلٍ فَجبرُه زُكِنْ

وهَمْزةَ الوَصْلِ منَ الفِعل اقْطَعِ واجْعلْ كمِن زَيدٍ كعبْدِ الالْمَعِي

وفُو فَماً وذُو بِـــذَوٌ صَيَّرُوا وقِيــل ذُو ذواً وهذا أشهَـــرُ

وحذفُوا ها السَّكْتِ وادُّغِمَ مَا فَـلكَّ لِجــزمٍ أو لِوَقْفٍ فاعْلَمَا

وأسلمَــتْ وأسْلَمُوا ويُسْلِمَانْ أَلحِــقْ بِمَسْلمــةَ أو بِمُسْلِمَانْ

وكفعَلْنَ اعــربْ ولَن يَّنصَرِفا هذا إذا جَعَلْتَ هذي أحْرُفا

وَإن دَعَــوْا مُــذَكَّراً بِبنتٍ اوْ أُخْــتٍ فَصَرْفَــهُ وَمَنْعَهُ رَوَوْا

ورُدَّ هَـنْتاً هَـنَتاً وما ذُكِــرْ من اسْمِ حَرْفٍ فَهْوَ مَوقُوفاً يُقَر

والفِعْلَ غيرَ مُسْنَدٍ بعضٌ حَكَى كَـ«قَافَ» بلْ ذا سيبويْه حَرَّكا[1]

إعْرَابُ الفِعْلِ

اِرْفَــعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَـــرَّدُ مِن نَّاصِــبٍ وَجَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»[2]

---

1 – **محمدٌ بن عبد الله:**

ونزْعُ أل من الاولى ومِ الذي واللاتي واللاءِ التي قد احتذي

2 – **أحمد بن احمد:**

بـذلك التجريد للفَــــرَّاءِ كما يُــرى في الطرة الحمراء

وَبِلَنِ انْصِبْــهُ وَكَيْ كَــذَا بِأَنْ   لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِن بَعْدِ ظَنْ[1]
فَانصِبْ بِهَا وَالرَّفْـعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ   تَخْفِيفَ أَنْ مِنَ أَنَّ، فَهْوَ مُطَّرِدْ[2]

ورفعُه بأحْــرفِ المضارَعَهْ   روايــةٌ عن الكسائي شائعهْ
نـفْـسُ المضارعـة قال ثعلبُ   وقوعــه موقع الاســم ينسبُ
لأهل بصْـرةٍ وذي الأقــوالُ   رُدَّتْ بما في النظــم ذا يُقال
بأنما التجـريـد أمــرٌ عدمي   والرفــع موجود لدى التوسم
وعندهَــم من جُملـة المردودِ   أن يعمل المعــدوم في الموجودِ
وأن جزْء الشيء ليس يعمـل   فيه كما حكى النحَـاة الأُوَّلُ
نـفـس المضارعــة إنما اقتضى   إعــرابَه لا رفعــه كما مضى
وقــول أهل بصـــرة منتقِضُ   بـأنَّما الاسماء ليست تعرض
من بعد تنفيـس ولا تحضيض   في الاختيار، لا ولا القــريض
وقائــل التجريد قال إنـــه   ليس مــن المعــدوم فافهمنّه
أيْ كونــه من العوامــل خلا   لا غَيره كما في الابتدا خــلا

1 - مم: وأن بفتــح الهمز حيث عنّا   من بعد علــمٍ خففَن من أنَّا
وذلك الـفَــرَّاء لا يُسلِّـــمُ   وشَــذَّ في قريضهم قد عَلِموا
وبعــدَ فِعْــلٍ غير عِلْمٍ نَاصِبَهْ   وبعد فعلِ الظنِّ غيرُ واجبــه
وإن خلت من سبق فعل يعملُ   فكُلُّ الامــرَيْن إذاً يُحتَمَــلُ
إن لَّم تكن في الصدر نحو حَسَنُ   ان لاَّ تُهيجَــكَ الغداةَ الدِّمَنُ
والنصب حيث صُدِّرت محتومُ   كقوله في الذِّكْرِ ﴿أن تصوموا﴾

2 - ابن كداه:

فانصــب إذا العلم بغير أولا   ومطلقا بأن او امنع مسجــلا

- - =

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَمْلاً عَلَى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاَ

وَجَزَمُوا بِأَنْ وَلَن وَقَلَّلُوا وَلَنْ عَنِ الْفِعْلِ بِظَرْفٍ تُفْصَلُ

وَنَصَبُوا بِإِذًا الْمُسْتَقْبَلاَ إِن صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلاَ[1]

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» من بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا[2]

وَبَيْنَ «لاَ» وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

فابن يزيد نصبها قد حظلا وجوّز الفرّا وعمرو فصّلا

- **عبد الودود:**

معمولَ معمولِ أن اخرْ أبَدَا وجوّزَ التقديمَ يحيى مُنشِدا:

كان جزائي بالعصا أنْ اجلَدا

1 - مم: لقد رأى إذاً من الظروف بعضٌ من النحاة، وهو كوفي

مُعوَّضٌ تنوينُها من جملةْ نحو إذن أزُور بَيْتَ القِبله

تقديرُه وقع ان أزُورَهْ فأن على ذا نصبت مستوره

ومن يقل بأن وهُو بَسِيطُ فهْو بِكُنْه الأمر لا يُحيطُ

وقيل أيضا إنه قد ركبا من إذ وأن وللخليل نسبا

2 - **محمد سالم بن الما:**

إن وقعت بعدَ جَزاء جُزما إذاً فللتثليث فعلها انتمى

فإن يكنْ قدر الاستئناف فالفعلُ بالنصب له اتِّصافُ

بها وقيل بل بأن وحيث لم يكُ استناف فيه فالرفع أَمْ

عطف على الجملة واجزمْ إذا ما عطفه على الجزاء يُحتذَى

وإن أتت بعد جزاءٍ ما جزمْ فالرفع والنصبُ كلاهما عُلِمْ

«لا» فَأَنْ اَعْمِلْ مُضْمِراً أو مُظْهِرَا وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتماً أُضْمِرَا

كَذَاكَ بَعْدَ «أوْ» إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتّى» أَوِ «الاّ» أَنْ خَفِي

وَبَعْدَ حَتّى هَكَذَا إضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَـ«جُدْ حَتّى تسُرَّ ذَا حَزَنْ»

وَتِلْوَ حَتّى حَالاً اوْ مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ، وَانصِبِ الْمُسْتَقبَلاَ

ورُبَّمَا أُظْهِرَ "أن" مَعْ مَا انْعَطَفْ عَلَى الَّذِي تَصَبَّهُ وَقَدْ أُلِفْ

أن يَّفْصِلَ الْفِعْلَ مِنَ أوْ حَتّى إذنْ وَالشَّرْطُ وَالتَّعْلِيقُ كَيْ بِهِ حَسَنْ[1]

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَن» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ، نَصَبْ

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِن تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَـ«لاَ تَكُن جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ»[2]

فصل في الجَزْم بلا جَازمٍ

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إِن تُسْقِطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

---

1 - عبد الودود:

تلخيصُ مسألةِ حتى يا فتى رفعُكَ حالا بعدها إذا أتى
ونصبَ ما استقبَلَ والوجهانِ فيما مضى معنى فخذ بياني
كشربت حتى تجيءُ الإبلُ وما تَلا ﴿فقاتلوا﴾ ﴿وزلزلوا﴾

2 - مم: النصب بعد الواو في الرجاء والعرض والتحضيض والدعاء
قال أبو حيان ذا بغيه لَم أكُ أحفظ سماعا فيه
وليس ينبغي لذي اطّلاع قياسُ ذلك بلا سماع

وَشرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضعْ | «إِنْ» قَبْلَ «لا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[1]

والأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ «افْعَلْ» فَلاَ | تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وجَزْمَهُ اقْبَلاَ

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ | كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنتَسِبْ

وَأَلْحَقُوا بِالنَّفْيِ تَشْبِيهاً وَرَدْ | مَكَانَهُ وَرُبَّمَا نَفَوْا بِقَدْ

فَيُنصَبُ الْجَوَابُ بَعْدُ وَالسَّبَبْ | مِن بعدِ الاِسْتِفْهَامِ تَحْذِفُ الْعَرَبْ

وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ أن يُقَدَّمَا | مسَبَّبٌ وَالْبَعْضُ لَن يُسَلِّمَا

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ | نَصَبَهُ «أَنْ» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

وَشَذَّ حَذْفُ «أَن» وَنَصْبٌ فِي سِوَى | مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

وبعْدَ لَمَّا ويَمِينٍ قَبلَ لَوْ | وكَافِ جَرٍّ زَائدًا أن قَدْ رَووْا

وهكَذَا بَعْدَ إذَا وقَبْلَ لا | جوابِ الاستِعْطَافِ وهْو أُهْمِلا

وَفَسَّرَتْ مِن بَعْدِ جُمْلَةٍ أَتَتْ | بِالْقَوْلِ مَعْنًى وَحَرُوفُهُ انْتَفَتْ[2]

---

1 – لبعضهم:

وجزم تالي طلب فيه اختُلِفْ | جمهورُهم قال بشرط منحذف

وقال عمرو والخليل بالطلبْ | إذ فيه معنى الشرط والبعضُ ذهبْ

لقول هذين وعلل العمل | بنوبه مناب شرطٍ انخزل

وقيل أيضا إن بعضهم جزمْ | بأنه بلام أمرٍ انجزمْ

2 – مم: تفسيرُ أن ليس يراه الكوفي | وليس عنده من المعروف

وكونه ليس من الذي انحظلْ | بعد صريح القول في شرح الجمل

= - -

وَ"أن" بِهَا انصِبْ وَاجْزِمَنَّ وَارْفَعِ　　مَا مَعَ "لاَ" إن بَعْدَ أَمْرٍ تَقَعِ

وَكَوْنُهَا ذَاتَ مُجَازَاتٍ لَدَى　　بَعْضٍ ونَفْيٍ حُقَّ أن يُسْتَبْعَدَا

عَوامِلُ الجَزْمِ

بِـ«لاَ» وَلاَمٍ طَالِباً: ضَعْ جَزْمَا　　فِي الْفِعْلِ، هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا[1]

وَفَتَحُوا اللاَمَ وَسَكِّن بَعْد فا　　وَالْواوِ ثُمَّ وَانْحِذَافُهَا وَفَى

وَقَلَّ فَصْلُ لاَ وَلَمْ وَأُهْمِلاَ　　حَمْلاً عَلَى لاَ لَمْ وَنَصْباً قُلِّلاَ

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَن وَمَا وَمَهْمَا،　　أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا

وَحَيْثُمَا، أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا　　كَإِنْ، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا[2]

شَرْحِ بنِ عُصفُور له ويَعْني　　بالشَّرح شرحَه الصغيرَ المغني

وللزمخشريّ فيما قلتُ　　لهم جواز مثل ما نَقَلْتُ

إن أوَّلْتْ قلت بالامر في الكلام　　وقوله هنا ارتضاه ابن هشامْ

وكونه تفسير ما أمرتني　　به امتناعه بدا للفطن

إذ ليس من كلام رب الفَلَق　　ربي وربكم لوهم اتقي

1 – لبعضهم:

في ستة لَمَّا لِلَمْ قد وافقا　　في النفي والجزم وفي أن يسبقا

بهمزة تنبيء للاستفهام　　والقلب للمضي في المعتام ..

خامسها أنهما حرفان　　معا بما ضارع مُختصان

2 – لبعضهم:

وبإذا اجْـزِمِ اضطِـرارًا وبلَوْ ... وجـزْمَ كَيْ وَكَيْفَ قومٌ قَدْ رَوَوْا

وَزِيـدَ بَعْـدَ إن، وأيٍّ، أَيْنَ مَا ... مَـتَى وأَيَّانَ وَمَا لَـهَا الْـزمَا

وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُهَا مِن بَعْدِ مَنْ ... أنَّى وَإهْمَالُكَ إِن مَتَى حَسَنْ

وَكُوفَـةٌ أَتَـتْ بإِن كَمِثْلِ إذْ ... وَبَصْرَةٌ ذَا الْقَـوْلُ عِندَهُمْ نُبِذْ

وَمَعَ مَا ضارِعَ وَالْحِينِ احْتُذِي ... جَعْلُكَ مَن وَمَا وَأَياًّ كَالَّـذِي

وَذَاكَ مِن بَعْـدِ إذَا قَـدْ حُتِمَا ... وَبَعْدَ لَكِن تُـسَمَّ هَلْ وَبَعْدَ مَا

وَبَعْدَ مَا كَإِنَّ أَوْ كَانَ جُـزِمْ ... بِهِنَّ وَانْوِ الشَّأْنَ فَهْوَ قَدْ حُتِمْ

فِعْلَـيْنِ يَقْتَـضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا ... يَتْلُو الْجَـزَاءُ وَجَـوَاباً وُسِمَا

وَمَاضِيَّيْـنِ أوْ مُضَارِعَـيْنِ ... تُـلْـفِيـهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْـنِ

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُـهُ بَعْـدَ مُضَارِعٍ وَهَـنْ

وَاقْرُن بِفَا حَتْماً جوَاباً لَوْ جُعِلْ ... شَرْطاً لإنْ أوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وَتَخْلُـفُ الْفَاءَ «إذَا» الْمُفَاجَأَهْ ... كَـ«إنْ تَجُـدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَهْ»

والْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجزَا إن يَقْتَرِنْ ... بالْفَا أَوِ الْـوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

محمـدٌ والفارسـيُّ إذ ما ... عندهما إلى الظـروف تنمى

إذ هي قبل ما بـلا نكـير ... ظـرفٌ والاصلُ عدمُ التغيير

وصـرف معنـاها للاستقبال ... يخرجـها عـن ذلك المجال

في قـول سيبويه فهي حرف ... كإنْ وفي التصريح هذا الخلفُ

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجزَا إن يَّقْتَرِنْ ... بِالْفَا أَوِ الْـــوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ
وَجَـــزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا ... أو وَّاوٍ إِن بِالجُمْلَتَـــيِنِ اكْتُنِفَا

فصل في الحذف

وَالشَّرْطُ يُغْنَى عَن جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَاتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ
واحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّـــرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ[1]
وإِنْ تَـوَالَيَا وقَـبْـلَ ذُو خَـبَـرْ ... فَالشَّرْطَ رَجِّـحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَـذَرْ
ورُبَّـمَا رُجِّـــحَ بَعْـدَ قَسَمِ ... شَـــرْطٌ بِـــلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

---

1 - ابَّاه:

وهكذا الحكم مع استفهام ... ورده بعــضُ ذوي الأفـهامِ

- أحمد بن كداه:

وحيثما شـرط لآخـر وَلِي ... بـدون عطـفٍ فالجزا للاول
ومع عطـف لهما معا يفـي ... والقـول ذا انتمى إلى المصنف
وهُما في قـول غـيره يـرد ... إن يك عطف الثاني بالواو وُجِدْ
وان يكـن باو فلا واحـد أو ... بالفاء فالجـوابَ للثاني نَمَوا
لكنما الثاني وما عنـه أجاب ... للشرط الاوَّل يكونان جواب

فصلٌ في لَوْ[1]

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إيلاؤُهَا مُسْتَقْبلاً لَكِن قُبِلْ

وَهْيَ فِي الاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ «أَنَّ» بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

وبَعْدَها باسْمِيَّةٍ قد نَطَقُوا كـ"لَوْ بغَيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقُ"

وإن مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا إلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: لَوْ يَفِي كَفَى

وَلَوْ جَوَابُهَا بِلَمْ قَدْ جُزِمَا وَمَاضِياً تُلْفِيهِ مَنْفِياً بِمَا

وَمُثْبَتاً أَتَى بِلاَمٍ مُنْفَتِحْ مُقْتَرِناً وَحَذْفُهُ أَيْضاً يَصِحّْ

وَرُبَّمَا صَحِبَ مَا وَإِن وُجِدْ اِسْمِيَّةً من بَعْدُ فَالْحَذْفَ اعْتَقِدْ

فصل في لَمَّا

لَمَّا اسْمُ شَرْطٍ وَوُجُوباً لِلْمُضِي أُضِيفَ وَالْجَوَابَ ماضٍ تَقْتَضِي

---

1 - السيوطي:

ولو لشرط الماضي وانتفائه لا لانتفا المشروط أو بقائه

فذاك باللازم هكذا ذكر جماعة وشيخنا له نصر

من ثم غالبا تلي الفعلية وفعلَ جزئيها الزمن مضيه

- ولبعضهم:

ولو لشرطٍ ولتقليل، تمنّ ومصدرية وعرضاً قد تعن

وجاء للتحضيض يا نبيه كما حكاه الجمع والتنبيه

مُجَـرَّداً يُلْـفَى وَبِالْفَاءِ وُجِدْ وَاسْمِيَّـــةً إِذَا بِهَا أَوْ فَا عُقِدْ[1]

وَقَـدْ يُـرَى مُضَارِعاً كَلَـمَّا أَتَـى أَخِـي يَاتِـي بِمَا أَهَـمَّا

أمّا ولولا ولوما

«أَمَّا» كَمَهْمَا يَكُ مِن شَيْءٍ، وَفَا لِتِلْـوِ تِلْـوِهَا ـ وُجُـوباً ـ أُلِفَا

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَـوْلٌ مَّعَـهَا قَدْ نُبِـذَا

وَلاَ يَلِيهَا الْفِعْـلُ بَلْ مَا قَدْ عَمِلْ فِيـهِ كَأَمَّا الْعِلْمَ فَهْوَ قَدْ جَهِلْ

أَوْ خَبَـرٌ أَوْ مُبْـتَدأً أَوْ مَا كَانْ وَكَـوْنُهُ مُنحَذِفَ الْجَزَا رُكِنْ

وَغَيْـرُ شَـرْطٍ وَدُعَاءٍ امْتَنَـعْ أَن يَّفْصِلَ الْفاءَ مِنَ امَّا وَاتَّسَعْ

أَن يَّاتِ قَبْلَ إِنَّ مَعْمُولُ الْخَبَرْ مِن بَعْدِهَا وَبَعْضُهُمْ ذَاكَ حَظَرْ[2]

وَمِيـمُ أَمَّا قَـلْبُـهَا لاَ يُحْظَـرُ يَاءً كَـ"أَيْمَا بِالْعَشِيِ فَيَخْصَرُ"

---

1 - الحسن بن زين:

لـما لـما به أبـو بكـر أقـر والفارسي سماً كإذ وما اشتهر

وهي لدى عمـرو الإمام النبه حَـرْفُ وُجود لوجود فعِهِ

2 - عبد الودود:

ونحو اما العلـم أو إما العبيد بذكِر ارفعـه ونصبه استفيد

فقيل مفعـول به وقيل لـه وقيل مطلـق وبعـضٌ جعله

منكـرا حالا وغيرَ المصدر بغـير الاولَيْـن لا تَعتَـبِرِ

وَارْفَعْ أوِ انصِبْ مَّا تَلاَهَا مِن سُما ... يَلِيـهِ شِبْهُـهُ وَنَصْباً عَظِّمَا

لَـوْلاَ وَلَـوْمَا يَلْـزَمَانِ الاِبْتِدَا ... إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُـودٍ عَقَـدَا

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِـزْ وَهَلاَّ ... ألاَّ أَلاَ وَأوْلِيَنْهَا الْفِعْـلاَ

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُّضْمَرِ ... عُلِّقَ أوْ بِظَاهِـرٍ مُّؤَخَّـرِ

بابُ تَتْمِيمِ الكَلَامِ

وَاسْتَفْتِحَـنَّ بِأَلاَ وَنَبِّـهَا ... وَبِأَمَا وَنَبِّهَـنْ أيْضاً بِـهَا

وَمَعْ كَأَنْتَ ذَا كَثِيراً هَا أُلِفْ ... كَهَا أَنَا بِأَفْضَلِ الْخَلْقِ كَلِفْ

وَغَالِباً بَـدَا أَلاَ قَبْلَ النِّـدَا ... وَمَعْ يَمِينٍ غَالِـباً أمَا بَـدَا

وَهَمْـزُهَا هَاءً وَعَيْناً انصَرَفْ ... وَمُطْلَقاً أَلِفُهَا قَدِ انحَذَفْ

فصل في أدَوَاتِ الاستفهام

وَاسْتَفْهِمَنْ عَن مُّثْبَتٍ لَمْ يُطْلَبِ ... بِهِ تَعَيُّـنٌ بِهَلْ فِي الْمَذْهَبِ

وَالْهَمْـزُ جَاءَ مُطْلَقاً مُّسْتَفْهَمَا ... بِهِ وَعَمَّا لَيْـسَ عَاقِـلاً بمَا

جِيءَ بِهِ مُسْتَفْهِماً وَالْعَكْسُ مَنْ ... وَاسْتَفْهَمَتْ أيٌّ كَمَا بِهَا اقْتَرَنْ

وَاسْتَفْهِمَـنْ بِأيْنَ عَـن مَّكَانِ ... وَبِمَـتَى أيَّانَ عَـن زَمَـانِ

وَغَالِباً اسْتَفْهَـمُوا عَنِ الْخَبَرْ ... بِكَيْـفَ وَالْحَالِ وَرُبَّمَا يُجَرّ

نحوُ على كَيفَ يجيءُ المصطفَى وفَاؤُها بقلَّةٍ قد حُذِفا[1]

ورادَفَتْ أنّى لِكَيْفَ ومَتَى أينَ كمَنْ أنّى خَلِيلُكَ أَتَى

وانفِ بمَن وذاكَ في أيٍّ اقْبَلاَ واعطف على الذي تلاها بوَلاَ

وَالْهَمْزُ دُونَ غَيْرِهِ عَنْهُمْ وَفَى مُصَدَّراً مِن قَبْلِ وَاوٍ ثُمَّ فَا

وَلَمْ يُعَدْ بِالاتِّفَاقِ بَعْدَ أَمْ وَالْعَوْدُ فِي أسْمَائِهِنَّ مُلْتَزَمْ

وَجَازَ فِي هَلْ وَتَلِي الْهَمْزَةَ هَلْ وَهَاءُ هَلْ مِنْهَا أَتَى الْهَمْزُ بَدَلْ

فصلٌ في الكلام على قَدْ

وَقَرِّبَنْ بِقَدْ مُضِياً مُنصَرِفْ وَقَلِّلَن بِهَا مُضَارِعاً أُلِفْ

---

1 - عبد الودود:

عمرو لديه كيف ظرفا قدره وبعَلى أية حال فسره

من ثم لا يجاب إلا بِعَلى خَيرٍ ونحوه لمعنى انجلى

والاخفش استفهامها عن الخبر إن الكلامُ بانتِفائِها استَضَر

ككيف كان زيد او كيف البرا وكيف أعلمْتَ يزيدَ الخبرا

وذي جوابها كمثل ذا الخبر في رفعه ونصبه بلا حَظَر

وقبل ما استغنى بحال اعربا ككيف جاء خالد وذهبا

وذي جوابها بمنصوب فقط فادع لِمن أفاد يا من التقط

وبعضهم أعرب بالمفعول المطلق التي أتت في الفيل

مُرْتَفِعاً مِّنْ حَرْفِ تنفِيسٍ عَرَا وَحَقِّقَنْهُمَا بِهَا كَـ﴿قَدْ نَرَى﴾

وَجَامِـدٌ وَ مُـنـتَـفٍ بِغَيْرِ لاَ دُخُـولُ قَدْ عَلَيْهِ مَنْعُهُ انْجَـلاَ

وَمَا تَـسلاَهَا فَاحْذِفَنْ إن تَجدِ قَرِينَـةً كَقَوْلِـهِ "كَـأَنْ قَـدِ"

وَفَصْلُـهَا بِقَسَـمٍ قَدْ ثَبَتَا وَمِثْلُهَا تَجِيءُ هَلْ كَـ﴿هَلْ أَتَى﴾

فصل في أحرُف الجوَاب

وبِنَعَـمْ أجِـبْ وصَدِّقْ مُخبِرَا عِـد طَّالِبًا وأَخْـبِرِ المسْتَخْبِرَا

ومِثْلُها إِي واخصُصَنْهَا بالقسم وقَد يُقَالُ فِي نَعَـمْ نَعِـمْ نَحَمْ

وأَثْبِتَن يإِإِي مـع الْ او احْذِفا وَبِبَلَى يَثْبُـتُ مَا قَدِ انتَفَى

وَلِنعَم مَّعْـنَى بَلَى قَدِ انتَـمَى وَبأَجَـلْ صُـدِّقَ مَن تَكَلَّمَا

فصل في كَلاَّ

وَازْجُرْ بِكَـلاَّ وَكَحَقاً تُجْعَلُ وَاسْتَفْتَحَتْ وَمِثْلَ إِي تُسْتَعْمَـلُ

فصل في أقلَّ وقلَّ وقليلٍ وقَلِيلَةٍ

وَبأَقَـلَّ انفِ إِذَا مَا الاِبْتِـدَا لاَزَمَـهُ وَأَضِفَـنْـهُ أَبَـدَا

لِكُـلِّ موصُـوفٍ بما عن الخبرْ يُغني من الجمْلةِ أو من حَرْفِ جَرّ

وانفِ بقَـلَّ رَافعاً واتَّصلَـتْ بِقَـلَّ ما والفِعْـلَ نَـشراً لَزِمَتْ

وبِهِمَا التَّقلِيلَ أيضًا قد عَنَوْا وبِقَلِيـلٍ وقَلِيلَـةٍ نَـفَـوْا

فصلٌ في الأفْعَال الجامِدَة

وقَلَّ ذاتُ النَّفْـي لن تَصَرَّفا ... وهَكَذا هَدَّكَ مِن سَمْحٍ وَفَى

عَمَّـرْتُكَ اللهُ تَبَارَكَ كَـذَبْ ... سُقِطَ فِي يَدَيْـهِ ذَا لَهَا وَجَبْ

ويَنْبَغِي يَهِيطُ ثُـمَّ أَهَلُـمّْ ... أَهَـاءُ، هَاُ، أُهَاءِ، هَـاءِ وَهَلُـمْ

وَعِمْ صَبَاحاً هَكَـذَا وَأَقْدِمِ ... وَهَـبْ هِجدْ وَأرجِبَنَّ وَاقْـدُمِ

وَاسْتَغْنِ عَن وَدْعٍ وَوَذْرٍ وَوَدَعْ ... وَذِرَ إِلاَّ مَا نُدُوراً قَدْ وَقَـعْ

الإخْبارُ بالَّذِي وفُرُوعِهِ وبالأَلِفِ واللامِ

مَا قِيلَ «أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» خَبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ

ومَا سِواهُمَا فَـوَسِّطْـهُ صِلَـهْ ... عَائِدُهَا خَلَـفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»، فَذَا ... «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَادْرِ المَأخَذَا

وباللَّـذَيْـنِ والَّذِيـنَ والَّـتِي[1] ... أَخْبِـرْ مُـرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

---

1 ـ تصويب:

وبفـروع للَّـذي ولِلَّـتِي ... أخبرْ مراعيا.. الخ

قَبُـولُ تَأخِيرٍ وَتَعْـرِيــفٍ لِّمَا ... أُخبِر عَنْــهُ هَاهُنَا قَــدْ حُتِما

كَـذَا الْغِنَى عَنْــهُ بِأَجْنَبِيٍّ أوْ ... بِمُضْـمَـرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

وَ أن يَّكُونَ بَعْضَ مَا يُوصَفُ بِهْ ... مِن جُمْلَـةٍ وَاحِــدَةٍ فَلْتَنتَبِهْ

وَمُسْتَـفَاداً مِّنْـهُ مَا بِـهِ قُصِدْ ... وَكَوْنُــهُ مُسْتَعْمَلَ الرَّفْعِ وُجِدْ

وَخَبَــرٌ عَن كَانَ عَنْــهُ يُخبَرُ ... وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ عَنْهُمْ يُحْظَرُ

ضَمِيرَ ظَرْفٍ جُرَّ وَالْمَفْعُولُ لَهْ ... عَلَى الأَصَحِّ فَلْيُعَامَــلْ عَمَلَهْ

وَإن يَّكُـن مُنْعَطِفاً أوْ مُنْعَطَفْ ... عَلَيْهِ فَالْعَامِــلُ حَتْماً يَأْتَلِفْ

وَإن تَكُـن ذَاتَ تَنَازُعٍ فَــلاَ ... يُغَيَّـرُ التَّرْتِيــبُ فِيمَا نُقِــلاَ

وَإن يَّكُ الْمَوْصُولُ أَلْ وَ الْخَبَرُ ... لَـمْ يُتَنَازَعْ فِيهِ لاَ يُؤَخَّــــرُ

مُـنَـازَعٌ فِيهِ لَدَى الْجُمْهُــورِ ... وَقَـدِّمَنْــهُ عَلَى الْمَشْهُــورِ

وأخْبَرُوا هُنا بألْ عَــنْ بَعْضِ مَا ... يَكُــونُ فِيهِ الفِعْــلُ قَد تَّقَـدَّمَا

إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِّنْهُ لـ«ألْ» ... كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِّنْ: وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

وَإنْ يَّكُــن مَّا رَفَعَتْ صِلَــةُ ألْ ... ضَمِيرَ غَيْـرِهَا أُبِينَ وَانفَصَــلْ

العَدَدُ[1]

ثَلاثَـــةً بالتّاءِ قُـــلْ لِلعَشَـــرَهْ فِي عَـــدٍّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّـــرَهْ
فِي الضِّـــدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جمعاً بِلَفْـظِ قِلَّـــةٍ فِي الاكْثَرِ[2]

---

1 - **سيدي بن عبد الله:**

ثلاثــة بالتاء يا إخــــوانْ قيده العـــلامـــة الصبانْ
بما إذا تأخـــر المعـــدود كعشـــرة من قومنا تجـــودُ
أما إذا قُدِّمَ هـــذا الثانـــي ووصْفُه العـــدَدُ فالـوجهان
تقـــول جاءَ قومُنا الثُّلاثُ أو الثـــلاثـــة كذا الإناث

2 - **عبد الودود** (بسيط):

صَحِّـحْ لإهمال تكسـير وقلته وللمجـــاورة التمييـز للعـــدد
وكَثْرَنـــه لدى إهمال قلتـــه أو الشـذوذ قياسًـا والسماع زدِ
قال الدمامين ذا فاشدد يديك به وغـيره فـيه تخليط ولا تـــزد

- **عبد الودود:**

"ثلاثـــة بالتاء قُـلْ للعشره" لأنـها جَماعـــة كزمـــره
وفرقـــة وامّـة فالاصـــل تأنيـثها حينـئـذ والوصـل
بالهاء كيْ يوافـق النظائـرا وسَبـقُ تذكير لتأنيث جرى.. ...
في رتبـــة فصار بالهاء لـــذا وجـرد التأنيـث فادر المأخذا
فهكـــذا ذكـــره المرادي شـــرح الخلاصـة وهوَّ بادِ

- - =

تَفسِيرَ واحِـدٍ أوِ اثنَين احظُلِ إلاَّ شُـذوذاً نحوُ ثِنْتا حَنْظَـلِ

ومِائَـةٌ والألْفَ لِلْفَرْدِ أَضِـفْ ومِائةٌ بالْجَمْعِ نَـزْرًا قَدْ رُدِفْ

وأَحَدَ اذْكُرْ وصِلَنْـهُ بعَشَـرْ مُـرَكَّبًا قاصِدَ مَعْـدودٍ ذَكَـرْ

وقُل لَّدَى التَّأنِيثِ إحْدَى عَشْرَهْ والشِّـينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

وَمَـعَ غَيْـرِ أَحَـدٍ وَإحْـدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَـلْ قَصْدَا

وَلِثَـلاَثَـةٍ وَتِسْعَـةٍ وَمَا بَيْنَـهُمَا إنْ رُكِّبَا مَا قُـدِّمَا

وَأوْلِ عَشْـرَةَ اثْنَتَيْ، وَعَشَرَا اِثْـنَيْ إذَا أُنثَى تَشَا أوْ ذَكَـرَا

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِـفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

ويا ثَماني عَشرَةَ احْذِفْ بَعْدَ أنْ كَسَـرْتَ أوْ فَتْحٍ وثَابِتًا سَكَنْ

إعْرابُـهُ فِي النُّـونِ جَا ولاحَا فِي مَا حَكَى الجَوَارَ والشَّناحَا[1]

– ولبعضهم:

ولا يسـوّغ على ما يعتمـد نحو ثلاثـة كـلاب في العدد

تاويلـه بمن كذا خِـلافَ ما من الاجازة المـبرد اعتمى

1 – عبد الودود:

واستَعمِلَـنْ على وُجُوهٍ اربَعَهْ ثمانيا إن تَكُ عَشْـرةٌ مَّعَـهْ

فقل ثماني نحو معـدي كرب أوِ افْتَحَنْـه فتحـةَ المركّـبِ

أو قـل ثمانٌ او ثمانٍ واحذف آخِـرَها أما إذا لم تُـردِف

وَمَيِّــزُوا الْعِشْــرِينَ لِلتِّسْعِينَا		بِــوَاحِــدٍ كَأَرْبَعِــينَ حِينَا
وَمَيِّــزُوا مُرَكَّبــاً بِمِثْــلِ مَــا		مُيِّــزَ عِشْــرُونَ فَسَوِّيَنْــهُمَا
وَإِنْ أُضِيــفَ عَــدَدٌ مُرَكَّــبُ		يَبْقَى الْبِنَا وَعَجُــزٌ قَدْ يُعْرَبُ[1]
وَصُــغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى		عَشَــرَةٍ كَفَاعِــلٍ مِــنْ فَعَـــلاَ
وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى		ذَكَّــرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً مِّنْ غَيْرِ تَا
وَإِنْ تُــرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي		تُضِــفْ إِلَيْــهِ مِثْــلَ بَعْضٍ بَيِّنِ
وَإِنْ تُرِدْ جَعْــلَ الأَقَــلِّ مِثْلَ مَا		فَــوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَّهُ احْكُمَا
وَإِن أَرَدتَّ مِثْــلَ ثَانِي اثْنَيْــنِ		مُــرَكَّباً فَجِئْ بِتَــرْكِيبَيْــنِ
أَوْ فَاعِـــلاً بِحَالَتَيْــهِ أَضِــفِ		إِلَى مُـــرَكَّــبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

بعشــرة فهي كقاضٍ وبــدا		في النون معربا كقول من شدا:
"لَــها ثنايَــا أربــعٌ حِــسان		وأربَــعٌ فَثَغْــرُها ثَـمانُ"

- وله أيضا:

وربَّما شُبِّـــــهَ بالجِــوار		فَمُنِعَ الصَّــرْفَ لِلاضطِّــرارِ

1 - أحمد بن كداه:

إضافة الخمس إلى العشر تفي		في المذهب الكُوفي ولو لم يُضَعَّفِ
واستحسنوا ذاك إذا ما العــدد		كان مضافًا ولـذاكَ أنشَدوا:
"كلِّــف من عنائه وشقوتــه		بنــت ثماني عشرة من حَجَّتِه"

وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْـوِهِ، وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وَبَابِـهِ الْفَاعِـلَ مِن لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْـهِ قَبْـلَ وَاوٍ يُعْتَمَـدْ

واعْطِفْ عَلَى كَوَاحِدٍ وَأَحَدِ ... مَا مِثْـلَ عِشْرِينَ بِـلاَ تَـرَدُّدِ

وَالْبِضْعُ وَالْبِضْعَةُ كَالتِّسْعِ يَفِي ... وَتِسْعَـةٍ وَجَا بِـلاَ تَنَيُّفِ[1]

كَأَحَـدٍ بِـلاَ تَنَيُّـفٍ وَرَدْ ... وَنَابَ عَن نَّاسٍ وَنِسْـوَةٍ أَحَدْ

من بعْدِ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ وَنَـدَرْ ... تَعْرِيفُـهُ حِينَئِذٍ حَيْثُ ظَهَـرْ

وَإِنْ أَتَى إِحْـدَى بِـلاَ تَنَيُّفِ ... كَمِثْلِ إِحْدَاهُنَّ حَتْماً يُضَـفِ

وَعَظَّمُـوا بِأَحَـدِ الآحَادِ ... وَأَحَـدٌ فِي النَّفْيِ ذُو انفِـرَادِ

بِعَاقِـلٍ وَمِثْلُهُ عَرِيـبُ ... كَمَا هُنَا مِنْ أَحَـدٍ غَرِيـبُ

دَيَّارُ كَرَّابُ كَتِيعُ دُعْـوِي ... دَارِيٌّ دُورِيٌّ وَطَـاوٍ طُأْوِي

طُـورِيُّ نِمِّيٌّ أَرِيـمٌ وَأَرَمْ ... دِبِّـيٌّ آبِنٌ وَتَامُـورٌ عُلِـمْ

كَـذَاكَ دِبِّيجٌ وَتُؤْمُورٌ يَـرِدْ ... وَوَابِـرٌ وَالنَّفْيُ فِي شَفْرٍ فُقِدْ

فصل

وَمِائَـةً وَالأَلْفَ ثَنِّ واجْمَعَا ... وَذَاكَ فِي غَيْـرِهِمَا قَدْ مُنِـعَا

---

1 - اثناه: النَّيف بانفتاح نونه بدا ... مَعَ انكِسارِ يائه مُشدَّدا

وقَد يَجي مُخَفَّفًا كهين ... وذاك في "الصِّحاح" دون مين

فصل

وَمِائَــةٌ تَمْيِيزُ مَا كَأَرْبَــعِ وَمِثْلُ إِحْدَى عَشْرَةٍ فَقَطْ وُعِي

فصل

ولا يُضافُ ما كإِثْنَيْ عَشَـرا وكُلُّ ما أُضِيفَ لَــن يُّفسَّرا

فصل

وإنْ أَرَدتَّ أَنْ تُعرِّفَ العَـدَدْ فَمُطْلَقًا أصْحِبْـهُ أَلْ إذَا انْفَرَدْ

وإن أُضِيــفَ فَعَلَى المُضَاف إِلَيْـهِ دَاخِـلٌ بِـلا خِــلافِ

وشَــذَّ أنْ تَـدْخُلَ ألْ عَلَيهِمَا وإِن عَطَفْتَــه فَعَــرِّفَنْهُمَا[1]

وإن يَّكُــن مُــرَكَّباً فالأَوَّلاَ عَــرِّفْ وعَــرِّفَنْهُما مُقَلَّلاَ

فصل

وَإن بِشَيْئَيْـنِ بَدَا الْمُرَكَّـبُ فَعَاقِـلٌ مُـذَكَّـرٌ يُغَلَّــبُ

---

1 - علي الأجهوري:

وعَـدَداً تُريـد أن تُعَـرِّفا فألْ بِجُزئَيْـهِ صِلَـنْ إن عطفا

وإن يكُـن مـركَّبًا فالأول وفي مضاف عكس هذا يُفْعَل

وخالـف الكـوفي في الأخير فعَـرِّف الجـزئين يا سميري

– تصويب: وخالف الكـوفي في هـذين ففيهما قد عَـرَّفَ الجزئـينِ

وَغَلِّـبِ السَّابِقَ إنْ عَقْلٌ فُقِدْ ... بِبَيْنَ غَيْرَ فاصِلٍ وَإن وُجِـدْ
فَصْلٌ فَمَا أُنِّـثَ وَالْمُقَـدَّمُ ... تَغْلِيبُهُ فِيمَا أُضِيفَ يَلْـزَمُ
وَعَشَـرَةٌ مِن بيْنِ عَبْدٍ وَأَمَةْ ... لِلْعَبْدِ مِنْهَا خَمْسَـةٌ كَذَا الأَمَةْ
وَالْعَشْرُ بَيْنَ لَيْلَـةٍ وَيَـوْمِ ... لِلَّيْـلِ عَشْـرٌ وَكَذَا لِلْيَـوْمِ

فصل

أَرِّخْ بِسَبْقِهِنَّ بِاللَّيَالِـي ... وَقُـلْ إذَا بِلَيْلَـةِ الْهِـلاَلِ
وَرَّخْـتَ قَدْ بَعَثْتُـهُ لِغُـرَّتِهْ ... وَمُسْتَهَـلِّـهِ إِلَى مَسَرَّتِـهْ[1]
أَوَّلَ لَيْلَـةٍ كَذَا مِنْـهُ ثَبَـتْ ... مُهَلَّـهُ ثُمَّ لِلَيْلَـةٍ خَلَتْ
فَخَلَتَا ثُمَّ خَلَـوْنَ لِعَشَـرْ ... ثُمَّ خَلَتْ لِنِصْفِهِ وَهْوَ اشْتَهَـرْ
فَلِكَـذَا بَقَتْ لِعَشْـرٍ وَافْعَلِ ... مَعَ الْبَقَاءِ مَا مَعَ الْمُضِي جَلِي
لآخِـرِ اللَّيْلَةِ مِن شَهْرٍ كَذَا ... سِـرَارُهُ، سَـرَرُهُ أَيْضا كَذَا

---

1 - **امحمَّد بن ألفغ:**

اللام في بعثتـه لغـرتـه ... قد جاء في أو عند نفس طرته
ومثـل ذاك اللام في لنصفـه ... فإن وصفـه كمثـل وصفـه
كذا الـذي له البقاء تالي ... لكن بزيدٍ لفظـة استقبال
وسابـق الخلوِّ مثل بعـدا ... وفي حروف الجرِّ جا كعندا
دونك معنى اللام في التاريخ إن ... تظفر به فالنفسُ منك تطمئن

آخِرَ يَـومٍ مِنْهُ وَانسِلاَخَـهُ   كَـذَا رَوَوْهُ وَكَذَاكَ سَلْخَـهُ

وَجَا خَلَـتْ لِمَا لَهُ خَلَوْنَ قَرْ   وَوَرَّخُـوا بِكُلِّ أَمْـرٍ اشْتَهَرْ

فصل

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَخَمْسَةَ عَشَرْ   كَيَـوْمَ يَوْمَ وَكَذَلِكَ اشْتَهَـرْ

صَبَاحَ مَـعْ مَسَاءَ بَيْـنَ بَيْنَا   أَزْمَانَ أَزْمَـانَ فَـرَوْا عَلَيْنَا

وَذَاكَ فِي الأَحْوَالِ أَيْضاً قَدْ وَقَعْ   كَمِثْلِ قَدْ تَفَرَّقُوا "خِذَعْ مِذَعْ"

أَخْوَلَ أَخْوَلَ كَذَا شَغَرْ بَغَـرْ   وَمِثْلُـهُ تَفَرَّقُـوا "شَذَرْ مَذَرْ"

وَحَيْـثَ بَيْثَ ثُمَّ بَيْـتَ بَيْتَا   كَمَن سَمَا جَارِيَ "بَيْتَ بَيْتَا"

كَفَّـةَ كَـرِّرْهَا كَذَا وَرَكِّبِ   صَحْرَةَ مَعْ بَحْرَةَ أَيْضاً تُصِبِ

بَادِئَ بَـدْأً أَوْ بَدَا أَيْدِي سَبَا   وَجَا أَيَادِي مَـعْ سَبَا مُرَكَّبَا

وَقَـدْ يُجَـرُّ الثَّانِي مِمَّا رُكِّبَا   مِنَ الظُّرُوفِ احْكُمْ بِذَا وَأَوْجِبَا

إِذَا خَـلاَ مِن كَوْنِهِ ظَرْفاً وَقَدْ   يُضَـافُ بَادِئَ لِبَـدْءٍ وَوَرَدْ

بَادِي بَـدَاءٍ أَوْ بَدِيءٍ وَنُقِلْ   بَـدْءَ لِذِي بَـدْءٍ مُضَافاً فَقُبِلْ

أَوْ بَـدْءَةٍ أَوْ ذِي بَـدَاءَةٍ وَجَا   سَبَا مُنَـوَّناً فَنَـاءَ الْعِـوَجَا

حَـوْثاً بِتَنوِيـنٍ وَبَوْثاً قَلَّـتِ   وَحَاثِ بَاثِ كَفَّةً عَن كَفَّـةِ

فِي الْخَازَ بَازَ وَقَعُـوا وَحَيْصا   بَيْصَ كَذَا اجْعَلْ ثُمَّ حِيصَ بِيصَا

وَالْخَـازِ بَازِ جَا وَخَـازَ بَازُ   وَخَازُبَـازٍ خَـازِبَا الْخِـزْبَازُ

كَمْ وكَأيٍّ وكَذا

مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

وَأَجِزَ اَنْ تَجُــرَّه «مِن» مُضْمَرَا ... إنْ وَلِيَتْ «كَمْ» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا[1]

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِــراً كَعَشَــرَهْ ... أَوْ مِائَــةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَـرَهْ

كَـكَــمْ: كَأَيٍّ وَكَذَا، وَيَنتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلْ «مِن» تُصِبْ

كَأيِـنْ كَئِنْ كَيْءٍ وكَائِن اذْكُرَا ... وغَـالِباً كَــذَا بِـواوٍ كُرِّرَا

وبَعضُهُمْ بِالْمُفْــرَدِ الْمُبَيَّـنِ ... بِالجَمْعِ مَا ضَاهَى ثَلاثَـةً عَنِي

وبِالْمُكَــرَّرِ بِلا عَطْفٍ قَصَدْ ... مُرَكَّباً وبِالمُعَاطَــفِ اعْـتَـقَـدْ

---

1 - محمد عبد الله بن دحود:

جَــرُّ مُميِّز كمِ إذْ يستفهم ... بها أبــاه مطلقا بعضهـم

وجره يجـوز بالإطــلاق ... في قـول يحيى وأبي إسحاق

والفارسي حملا على ذات الخبر ... وبالإضافــة لدى الثاني يجر

وكونُها مِثلَ مركَّــبِ العَددْ ... وذاك لا يُضاف للتمييز رَدّْ

ثالـث ذين المذهـبُ المشهورُ ... في النظم، في التصريح ذا منثور

- حبيب بن الزائد:

لم يذكر ابنُ مالك وذو الطُّرَرْ ... جرَّ - بمِن - تمييز كَمْ ذاتِ الخبرْ

وفي القُــران ما أتى مسطورا ... تَمييزُها إلا بمِــن مجرورا

نحو ﴿وكم مِّن مَّلَكٍ﴾ فاتْلُوا ﴿وكمْ ... من قريةٍ﴾، بذاك الاسْتِقرا حكَمْ

نَيْفًا وعِشْـرِينَ وبَابَـهُ وإنْ أُضِـيفَ لِلْفَـرْدِ كَمِيائَةٍ زُكِنْ

الحِكَايَة

إحْكِ بـ«أَيٍّ» مَّا لِمَنكُـورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا: فِي الْوَقْفِ أوْ حِينَ تَصِلْ

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بـ«مَنْ» والنُّـونَ حَـرِّكْ مُطْلَقًا وأَشْبِعَنْ

وَقُـلْ: مَنَانْ ومَـنَيْـنِ بَعْـدَ: لِي إلْفَانْ كابْـنَيْنِ وسَكِّـنْ تَعْـدِلِ

وقُـلْ لِّمَن قَالَ: أَتَتْ بنتٌ: مَنَهْ والنُّـونُ قَبْلَ تَا المُثَنَّى مُسْكَـنَهْ

والْفَتْحُ نَزْرٌ، وصِـلِ التَّا والأَلِفْ بِمَـنْ بِإِثْـرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»

وَقُـلْ: مَـنُـونَ وَمِـنِينَ مُسْكِـنَا إنْ قِـيلَ: جَا قَـوْمٌ لِّقَوْمٍ فُطَنَا

وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَ يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ «مَنُونَ» فِي شِعْـرٍ أُلِـفْ

ورُبَّما أُعْرِبَ فِي الوَصْـلِ مَنَا كَحَا مَـنٌ، مَـنَةً أو مَـنُو، مَـنَا

وكُـلُّ مَا عُرِّف مَحْكِيًّا رَوَوْا ودُونَ الاستِفْهام نَزرًا قَد حَكَوا

والْعَـلَـمَ احْكِـيَنَّهُ مِن بَعْـدِ «مَنْ» إنْ عَرِيَـتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ[1]

---

1 - أحمد بن كداه:

والوقـف في حكاية الأعـلام ليس بمشروط لدى الأعـلام

وقبله بالعقل والوقف اخصُصَنْ من دون أيٍّ وكـذا العَلَم مَنْ

وخصها بأنَّ ما من قبـل تا ئِها مُسكَّـن وفتْحُه أتى

عِشْرُونَ مَا ذَا بَعْدَ لِي عِشْرُونَ قُلْ   وَبَعْضُهُمْ عِشْرُونَ أياً قَدْ قَبِلْ
واحْكِ أوَ اعْرِب ما لِلَفْظِهِ نُسِبْ[1]   حُكْمٌ وَلَو وشِبْهَهَا اشْدُدَنْ تُصِبْ

فصل (في مدَّةِ الانكار)

وإن تَسَلْ بِالْهَمْزِ عمَّا يُذْكَرُ   فَغَالِباً تَحْكِي وأَنْتَ مُنكِرُ
ومُنْتَهاهُ مُطْلَقاً وَقْفًا بِمَدّ   صِلْهُ وَيَاً مِنْ بَعْدِ تَنْوِينٍ وَرَدْ
ودُونَ ما حكايَةٍ قَد مدَّ ما   عَلَيْه ما ضُمِّنه تَقَدَّمَا[2]
كَقَوْلِ مَن قِيلَ لَهُ أَتَفْعَلُ   "أَنَا إني" وإثْرَ جُدتُّ اسْتَعْمَلُوا
جُدتُّو ومَن قَالَ أَنا الَّذِي قَتَلْ   زَيْداً أنا إني وإن قوْلٌ فَصَلْ
هَمْزًا أوِ السَّائِلُ وَاصِلاً سَأَلْ   أوْ غَيرَ مُنكِرٍ فَذَا الْمَدُّ انحظَلْ

فصل (في مدة التَّذَكُّر)

وآخِرَ الَّذي تَذَكَّرْتَ صِلِ   بِالمدِّ إن صَحَّ وَفِي الوَقْفِ احْظُلِ

---

1 - محمد عبد الله بن ألفغ المختار:

واحكِ أو اعرب ما لِلَفظِهِ نسب   حكم وأطلقن على الذي انتخب
وقيل غيرُ قابلِ الاعراب   كسوف للتنفيس عنه آبِ

(2) - تقرير البيت: وقد مدّ اسم تقدَّم عليه ما تضمنه دون حكاية.

التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ

عَـلاَمَـةُ التَّانِيـثِ تَاءٌ وَأَلِـفْ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا[1]: كَالْكَتِفْ[2]
وَيُعْـرَفُ التَّقْدِيـرُ بِالضَّمِـيرِ وَنَحْـوِهِ كَالـرَّدِّ فِي التَّصْغِـيرِ

فصلٌ في مَعَاني التَّاء

وَافْصِلْ بِتَا الأَوْصَافَ وَالآحَادَ مِنْ أَجْنَاسِـهَا وَرُبَّمَا بِهَا زُكِـنْ
جَـوَامِـدٌ مُؤَنَّثَاتٌ وَتَـلَـتْ جِنْساً قَلِيـلاً وَصِفَاتٍ لَزِمَتْ
مُشْـتَرَكَاتٍ أَو مُـذَكَّـرَات وَوَكَّـدَت أَيْضاً مُـؤَنَّـثَـاتِ
وبالْغَـتْ وقد تَجِيءُ لِلنَّسَبْ وعَاقَبَتْ وَعَرَّبَتْ لَدَى الْعَرَبْ
وَفَصْلُهَا قُـدِّرَ مَا لَمْ يَلْـزَمِ فَقْـدُ نَظِـيرٍ فَهْوَ لَمْ يُسَلَّمِ
وَالْجِنْـسُ إن كَانَ مُبَيَّناً بِتَا وَاحِدُهُ فَفِيهِ وَجْـهَانِ أَتَى[3]

---

1 – تصويب: ... ... ومن أسامٍ حذفوا التا كالكتفْ
ويعـرف التَّانيـثُ بالضمِـير ...الخ.

2 – محمد سالم (بسيط):

أخا ازدواجٍ، سِوَى خَدٍّ وحاجبه أُنِّــثْ وفي كالـذِّراعِ ذانِ سِيَّانِ
وما أتى مُفْـرَدًا ذكِّرْ سِوى كَبِدٍ وفي اللِّسانِ على ما جاء وَجْـهانِ

3 – سيدي بن عبد الله:

وَذَكَّرُوا مُؤَنَّثاً حَمْلاً عَلى مَعْنَاهُ وَالعَكْسُ أَتَى وَنُقِلاَ

فِي كُلِّ مَا لِلَفْظِهِ قَدْ أُسْنِدَا وَجْهَانِ وَالْحُرُوفُ فيها اطَّرَدَا

ولاضطِّرَارٍ أَنَّثوا الْمُذَكَّرَا كَطَلْحَةٍ وَالضِّدُّ شِعْراً ذُكِرَا

وَكُلَّمَا خُصِّصَ بِالْمُؤَنَّثِ فَغَالِباً بِالتَّاءِ لَمْ يُؤَنَّثِ

وَرُبَّما أَتَى كَذَاكَ ما اشْتَرَكْ كَلاَ تَزَوَّجْ عَاقِراً يَا مَن مَّلَكْ

وَلاَ تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولاَ أَصْلاً وَلاَ مِفْعَالاً أَوْ مِفْعِيلاَ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِن ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ[1]

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ[2]

قد وجد اسم الجنس بالتذكير أَوْ بضِدِّه أو بهما معًا رَوَوْا

فالنحل والبط بتأنيث فقَطْ والموز والسدر بضده انضَبطْ

والرطب العنب والنحم الكلم كذا وبالأمرين غير ما علم

1 - **أحمد بن كداه:**

والهمز من حمراء غير منقلب عن ألِف وبصرة عنها قلب

وانمِ إلى الكوفة الاول ولم يختلفا في كونه هو العَلَم

والعلم الهمز، على الذي ادَّعى إمامُنا الأخفَشُ، والمد معا

وقيل: إن الْمَدَّ هو العلَمُ ذكره "التصريح" عن بعضهمُ

2 - **تصويب:**

ومن فعيل كقتيلٍ إن عُرِفْ موصوفه غالبًا التَا تنحذفْ

وَأَلِـفُ التَّأنِيـثِ ذَاتُ قَصْـرِ وَذَاتُ مَـدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُـرِّ

وَالاِشْتِـهَارُ فِي مَبَانِـي الأُولَى يُبْدِيـهِ وَزْنُ «أُرَبَى» وَطُـولَى

وَمَـرطَى وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعًا أَوْ مَصْـدَرًا أَوْ صِفَةً كَـ«شَبْعَى»

وَكَحُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ذِكْـرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى

كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَـعَ الشُّقَّارَى وَاعْـزُ لِغَيْـرِ هَذِهِ اسْتِنْـدَارَا

لِمَـدِّهَـا فَعْـلاَءُ، أَفْعِـلاَءُ ـ مُثَلَّـثَ الْعَيْـنِ ـ وَفَعْلَـلاَءُ

ثُـمَّ فِعَـالاَ، فُعْلُلاَ، فَاعُـولاَ وَفَاعِـلاَءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُـولاَ

وَمُطْلَـقَ الْعَيْـنِ فَعَالاَ وَكَـذَا مُطْلَـقَ فَاءٍ فَعَـلاَءُ أُخِـذَا[1]

المَقْصُورُ والمَمْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِن قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَـفْ

---

1 – واشتركت المقصورة والممدودة في الأوزان التالية، كما **قال الناظم:**

واشـتركا في الجَنَفَا وشَعَبَا وفَعْلَلَى كالقَهقَرى واالعَقْرَبا

وفِعْلِلا كالْهِنْدَبا وفَـوْعَلا كالحَوْصَلاءِ فَيْعَلَى كالخَيْزَلى

وافْعَلَى كالأَحْفَلَى فِعِّيلَى كَـذاكَ فاعُـولاءُ مع إفعِيلا

كـذاك فَعْلـولاءُ مـعْ فُعَالِلا ..وفِعْلِيَا. كزِكـريا بفـاعِـلا

كذا فِعِلَّى كالجِرِشَّى فَعْلى مـعَ دَبُـوقَى وكـذا فُعَنـلَى

كذاك فُعَّيْلَى خزازى وفَعِيـ ـلى ككَرِيثَا، زَكرياءَ فَعِي

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى
وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً أُلِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ: كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى
وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ[1]

كيفية تثنية المقصور والممدود

وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَةٍ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

---

1 - عبد الودود:

ومد مقصور خلافه اشتهر ونصَّل الفراء تفصيلا بهر
فجوَّز المد لما لم يذهب بالمدِّ عن نهج لسان العرب
فمرميً آلة يقيس مدَّهُ وفي اللحى اللحاء جاز عندَهُ
إذ شابَه المِفتاح والرماحا بمدة والاحتجاجُ لاحا
و لم يجز فتحا لما كالمَرْمى مفتوحة ولا اللحى إن ضما
لفقد ذا الوزن و لم يحفِلْ بما قال سواه من فحول العلما

فِي غَيْـرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ   وَأَوْ لِـهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِـفْ

وَمَا كَصَحْـرَاءَ بِـوَاوٍ ثُنِّيَا   وَنَحْـوُ عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ أَوْ هَمْـزٍ وغَيرَ مَا ذُكِـرْ   صَحِّحْ ومَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

وَسَلِّمَنَّ مَا سِوَى النَّوْعَيْـنِ   وَشَـذَّ الالْيَانِ مَع الخِصْيَيْنِ

وما يَتِـمُّ فِي الإِضَافَـةِ أُتِمّْ   فِي الْبَابِ ذَا وَنَقْصُ مَنقُوصٍ حُتِمْ

ونَقَصُوا أباً، أخاً وتَمَّمُـوا   يـداً، دَماً كَدَمَوَيْن وفَـمُ[1]

أُنِيـلَ لامُـهُ كَـذَا إِثْبَاتا   وقِيـلَ في ذاتُ: "ذَوَاتَا، ذاتَا"

فصل

اِحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى   حَـدِّ الْمُثَنَّى مَا بِـهِ تَكَمَّـلاَ

وَالْفَتْـحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ   وَإِنْ جَمَعْـتَـهُ بِتَاءٍ وَأَلِـفْ

فَالأَلِفَ اقْلِـبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَّهْ   وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْـزِمَنَّ تَنحِيَّـهْ

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْماً أَنِلْ   إِتبَـاعَ عَيْـنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِـلْ

---

1 - لبعضهم:

وبعـض الأسماء يتـمُّ أبـدا   وبعضها بالعكس والبعض بدا

مُتَمَّماً في حالـة الافـراد لا   غـيرُ وبعض عكسه ومثلا

بالقاضِ واليـد للاولـين   ومع والأب للاخـرَيْـنِ

إن سَاكِــنَ الْعَيْــنِ مُـؤَنَّـثاً بَدَا مُخْـتَـتَماً بالتّاء أوْ مُجَـــرَّدَا

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْـــرَ الْفَتْحِ أوْ خَفِّـفْـهُ بِالْفَتْــحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

وَمَـنَـعُــوا إتْبَاعَ نَحْــوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَــةٍ وَشَــذَّ كَسْــرُ جِـرْوَهْ

وَنَادِرٌ أوْ ذُو اضـطِّـرَارٍ غَيْرُ مَا قَــدَّمْـتُــــهُ أوْ لأُنَاسٍ انْـتَـمَى

وَجَمْعُ ذِي الْعَقْلِ مِنِ ابْنٍ وَأَبِ أَخٍ هَنٍ وَذِي بِمَعْنَى صَاحِــبِ

بَنُــونَ مَعْ أَبِينَ مَــعْ أَخِـينَا هَنِـــينَ مَعْ ذَوِي كَذَا رُوِّينَا

وفِي مُـؤَنَّـثٍ بَنَاتٌ أَخَــوَاتْ وهَنَـــوَاتٌ وهَـنَاتٌ وذَوَاتْ

والامَّهَاتُ فِي الأُنَاسِ أَكْـثَـرُ وَغَيْرُهُـمْ بِالْعَكْسِ فِيمَا ذَكَرُوا

وَرَجِّحِ الْجَمْــعَ فَالافْرَادَ فَمَا ثَنَّوْا عَلَى الأَصَحِّ فِي اثْنَيْنِ هُمَا

جُـزْءَا مُـثَـنًّى خَفَضَاهُ وَجُمِعْ مُنفَصِلاَنِ حَيْثُما لَبْسٌ رُفِــعْ

وَمَا لِهَـذَا الْجَمْعِ فِيهِ يُعْـتَـبَرْ مَـعْنَاهُ وَاللَّـفْـظُ وَكُلٌّ اشْتَهَرْ

كَالْعَيْـنِ جَاءَ بَـــدَلَ الْمُثَنَّى وَغَـيْــرُهُ عَاقَبَـهُ كَـ﴿إنّا﴾[1]

وَأَوْقَعُوا مَوْقِــعَ أَفْعِلْ أَفْعِـــلاَ وَنَحْوَهُ كَمِثْلِ يَا زَيْـدُ صِــلاَ

وَقَـــدَّرُوا تَسْمِيَّةَ الْجُزْءِ بِكُلّ فَالْجَمْــعُ فِي مَكَانِ غَيْرِهِ قُبِلْ

---

(1) ﴿إنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ - (سورة الشعراء: 16).

جَمْعُ التَّكْسِيرِ[1]

وَمَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ إِثْنَيْنِ دَلّ ... وَوَاحِداً مِّنْ أَصْلِ لَفْظٍ لَّمْ يَنَلْ
فَذَاكَ جَمْعُ وَاحِدٍ يُقَدَّرُوا ... إِنْ كَانَ ذَا وَزْنٍ بِجَمْعٍ يَقْصُرُ
أَوْ غَالِبٍ فِيهِ وَإِلاَّ فَهُوَ قَدْ ... سُمِّيَ بِاسْمِ الْجَمْعِ فِيمَا قَدْ وَرَدْ
وَإِن يَّكُن وَّاحِدُهُ مُوَافِقَا ... فِي اللَّفْظِ دُونَ هَيْئَةٍ وَوَافَقَا
دِلاَلَةً فِي عَطْفِ مِثْلَيْهِ عَلَيْهْ ... فَالْجَمْعُ إِن لَّمْ يَكُ مَنْسُوباً إِلَيْهْ
بِلاَ تَغَيُّرٍ بِأَن يَّكُونَ ذَا ... وَزْنٍ يُرَى فِي الْجَمْعِ فَادْرِ الْمَأْخَذَا
وَهْوَ إِذَا فِي وَصْفِهِ وَفِي خَبَرْ ... يُوَافِقُ الْمُفْرَدَ مِن دُونِ حَذَرْ
أَوْ مِيزَ عَن فَرْدٍ بِنَزْعِ يَا النَّسَبْ ... أَوْ تَاءِ تَانِيثٍ وَتَذْكِيرٌ غَلَبْ
فَاسْماً لِّجَمْعٍ أَوْ لِجِنسٍ يُدْعَى ... إِن كَانَ هَكَذَا وَلَيْسَ جَمْعَا
وَمَا عَلَى جَمْعٍ وَفَرْدٍ يَقَعُ ... وَلَمْ يُثَنُّوهُ فَذَاكَ أَجْمَعُوا

---

1 – مم:

صِنْوانٌ التُّهَمْ والأُسْدُ الرِّجَالْ ... رُسْلٌ وغِلْمانٌ لِتغيِيرٍ مِّثَالْ

– وله أيضا:

يفترق التكسيرُ والتصحيحُ ... في أربع ذكرها "التصريحُ"
إعْرابُ حَرْفٍ وسلامةُ بِنا ... تجريدُ فِعْلٍ كونُه لِلْفُطَنَا

أن لَّيسَ بِالْجَمْـــعِ وَمَهمَا ثُنِّيا فَلْيُدْعَ بِاسْمِ الْجَمْعِ فِيمَا انتقِيَا

وَاسْتَغْنِ عَن تَكْسِيرِ مَا بتاً بَدَا وَمَا بِمِيمٍ ضُـــمَّ مَفْعُـــول عَدَا

مُكَعَّباً أوْ مُطْفِلاً أوْ شُـــدِّدَا عَيْناً مِّنَ الصِّفَاتِ أوْ مَا جُـــرِّدَا

خُمَاسِياًّ ومَا مُكَسَّـــراً جُمِعْ مِمَّا مَضَى لَمْ يُرْضَ إلاَّ مَا سُمِعْ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَن تَكْسِـــيرِ ثُـــلاَثِيٍّ وَصْفاً لِذِي تَذْكِـــيرِ

وَبَعْضُ غَيْرِ عَاقِـــلٍ مُّذَكَّـــرِ يَجِي مُصَحَّحاً وَلَمْ يُكَسَّـــرِ

وَفِي اسْمِهِ الْخُمَاسِ لاَ تَقِسْ وَمَا يُحْذَفُ فِي التَّكْسِيرِ رُدَّ فَاعْلَمَا

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُمَّ فِعْلَـــهْ ثُمَّـــتَ أَفْعَالٌ: جُمُـــوعُ قِلَّهْ[1]

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْـــرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

لِفَعْـــلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُـــلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَـــلُ

إن كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالـــذِّرَاعِ فِي مَـــدٍّ وَتَأنِيـــثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

وَمُطْلَقاً يُحْفَـــظُ فِي فِعْلٍ فَعَلْ فَعَلَـــةٍ فُعْـــلٍ فُعَـــلْ فُعُلْ فِعَلْ

وفَعُلٍ والكُـــلُّ أسْمَا ونُمِي فِي فِعْلَـــةٍ كَنِعْمَـــةٍ وأَنْعُـــمِ

وَغَيْـــرُ مَا أَفْعُـــلُ فِيهِ مُطَّـــرِدْ مِنَ الثُّـــلاَثِي اسْماً بأفْعَالٍ يَرِدْ

---

1 - **الدماميني** (بسيط):

بأفْعُل وبأفْعَـــال وأفْعِلَـــةٍ وفِعْلَةٍ يُعْـــرَفُ الأدنى من العدد

وسالِـــمُ الجمع أيضا داخلٌ مَّعها في ذلك الحكم فاحفَظْها ولا تَزِد

وَاحْفَظْهُ فِي فَعْلٍ فَعِيلٍ وَانقُلَهْ ... فِي كَفَعَال فَعْلَةٍ وَفُعَلَهْ

وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ ... فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ: صِرْدَانُ

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إعْلاَلِ

فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا ... وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

فِي فَعَلٍ فَعْلٍ وَفِي فَعَالِ ... وَفِي فَعِيلٍ فِعَلٍ فُعَالِ

كَوِلْدَةٍ وَتِيرَةٍ وَغِزْلَةِ ... وَصِبْيَةٍ وَثِنْيَةٍ وَغِلْمَةِ

وَفِي فَعُولٍ وَفَعِيلٍ قَدْ نُمِي ... وَعَيْنَهُ اضْمُمَنَّ فِي الْمُنتَظِمِ

وَفُعُلٌ لاِسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ... وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةَ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

وَفُعُلٌ لِكَصَبُورٍ وَنُفِلْ ... فِي كَفَعِيلَة وفَعْلٍ وفَعِلْ

وَصِفَةً عَلَى فَعَالٍ وَفَعَلْ ... وَفَاعِلٍ فَعِلَةٍ نَقْلاً شَمَلْ

وإسْمٌ عَلَى فَعَلَةٍ أوْ فِعْلِ ... ذَا الْجَمْعُ أيْضاً فِيهِ جَا بِالنَّقْلِ

وَعَيْنَ ذَا الْجَمْعِ اخْتِيَاراً سَكِّنَا ... وإن يَّكُن وَاواً فَذَاكَ عُيِّنَا

وَإن يَّكُن مُّضَاعَفاً يَطَّرِدِ ... عِندَ تَمِيمٍ فَتْحُهَا كَجُدَدِ

وَفُعَلٌ يُّحْفَظُ فِي كَتُهْمَةِ ... وَنُفَسَا وَلُغَةٍ وَتُخْمَةِ

عُجَايَةٌ وَقَرْيَةٌ فِيهِ يَرِدْ وَفِي كَرُؤْيَا نَوْبَةٍ لَمْ يَطَّرِدْ

وَجَاءَ فِي هِدْمٍ وَقَشْعٍ فِعَلُ وَقَامَةٍ وَصُورَةٍ وَيُنقَلُ

فِي عِزَةٍ حِدَأَةٍ وَهَضْبَةِ وَضَيْعَةٍ فِعْلَى عَدُوٌّ ذِرْبَةِ

وَمَا مِنَ الْفُعلِ وَفِعْلٍ يُوجَدُ مُؤَنَّثاً قَدْ أَلْحَقَ الْمُبَرِّدُ

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٌ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

فِعَلَى بِهَا اجْمَعْ ظَرِبَاناً وَحَجَلْ وَلَيْسَ بِاسْمِ الْجَمْعِ فِي الْقَوْلِ الأَجَلْ

لِفُعَلٍ اسْماً صَحَّ لاَماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعَ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاَماً نَدَرَا

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لاَمِهِ اعْتِلاَلُ[1]

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفِ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

---

1 – مم:

فِعَالٌ اطَّرد في ثمان وشاع في خمس من الأوزان

ولازم في اثنين والبواقي يشملها النقل على الإطلاق

وشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا وَأُنْثَيَيْهِ أوْ عَلَى فُعْلاَنَا
ومِثْلُهُ فُعْلاَنَةٌ والْزَمْهُ فِي نَحْوِ: طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي
وَفِي فَعُولٍ فِعْلَةٍ كُنْ نَاقِلَهْ وَهَكَذَا فِي فَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ
وفَيْعِلٍ فُعْلَى فَعَالٍ فَعِلٍ قِنِّينَةٍ وكَرَبِيطٍ افْعَلِ
فَعْلاَ فَعَالَةٍ فِعَالٍ فَعِلَهْ فَعْلاَءَ أيْصَرٍ حَدَاةٍ اعْقِلَهْ
فِي فُعْلَةٍ فَعِيلٍ اسْماً أُخِذَا وفُعَلٍ وفَعُلٍ أيضًا كَذَا
وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً، كَذَاكَ يَطَّرِدْ
فِي فُعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلاَنٌ حَصَلْ
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا[1]
وفِي ظَرِيفٍ وَسَماً فُعُول عَنَاقٍ اوْ هِرَاوَةٍ مَنْقُولُ
فِي فاعلٍ وَصْفاً سِوَى مُضَعَّفِ ولا مُعَلِّ العَيْنِ بِالنَّقْلِ يَفِي
وَنَحْو فَسْلٍ بَدْرَةٍ آنِسَةِ فَوْجٍ أسِينَةٍ وَسَاقٍ قُنَّةٍ

---

1 - **لبعضهم** (بسيط):

ضيفٌ ظليمٌ شجاعٌ حائطٌ خربٌ ونسوة وخروفٌ ثم كروان
أخ غزال صُوار كلهن رُوي في جمعها عندما كُسِّرْنَ فِعلان

– **محمد عبد الله بن دحود** (مذيلا):

وفي فتىً بركةٍ عبدٍ أتى، وأتى في قَضْفةٍ وهي بالتحريك قِضفانُ

وَقَدْ يُـــرَى فِعالٌ أوْ فُعُـــولُ مَعْ تَا وَيُغْنِي عَنْهُمَا فَعِيـــلُ

وَفَعْـــلاً أسْمَا وَفَعِيلاً وَفَعَـــلْ غَيْرَ مُعَـلٍّ الْعَيْـــنِ فُعْـلاَنُ شَمَلْ

فِي كَحُـــوَارٍ رَخِـــلٍ بَعِيدٍ اوْ فَاعِلٍ افْعَـــلَ وَفِعْـــلٍ ذَا رَوَوْا[1]

وَلِكَـــرِيمٍ وَبَخِيـــلٍ فُعَـــلاَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِـــلاَ

وَنَابَ عَنْهُ أفْعِـــلاَءُ فِي الْمُعَلّْ لاَماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْـــرُ ذَاكَ قَلّْ

فَوَاعِـــلٌ لِفَـــوْعَـــلٍ وَفَاعَـــلِ وفَاعِـــلاءَ مَـــعَ نَحْوِ كَاهِـــلِ

وَحَائِـــضٍ وَصَاهِـــلٍ وَفَاعِلَـــهْ وَشَـــذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

وَبِفَعَائِـــلَ اجْمَعَـــنْ فَعَالَـــهْ وَشِبْهَـــهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُـــزَالَـــهْ

لِكَحُبَارَى وَجُـــرَائِضَ اجْعَـــلِ ذَا وَقَـــرِيثَا وَبَـــرَاكَا شَمْـــأَلِ

وكَحَزَابِيَّـــةٍ احْفَـــظْ حُـــرَّهْ كَـــذَا جَلُولَى طَـــنَّـــةً وَضَـــرَّهْ

وبالفَعَالِـــي والفَعَالَـــى جُـــمِـــعَا صَحْرَاءُ وَالْعَـــذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

وبالْفَعَالَى جَمَعُوا وَصْفاً عَـلَى فَعْـــلاَنَ أوْ فَعْلَى وَنَقْـــلاً جُعِلاَ

جَمْـــعَ يَتِيـــمٍ حَبِـــطٍ وَأيِّـــمِ وَطَاهِـــرٍ شَاةٍ رَئِيـــسٍ فَاعْلَمِ

---

1 - عبد الودود (وافر):

حُوارٌ جمعه الحُـورَانُ ضَمًّا وحِـــيرَانٌ بكسر ثم حُـــورُ

وأعْـــوَرُ جمعه العُـــورَانُ ضما وعِـــيرانٌ بكسر ثم عـــــور

حِـذْرِيَـةٌ عَرْقُـوَةٌ وَمَـاقِيًا ... وما بثَانِـي زَائِـدَيْـهِ اكْتُفِيا[1]

من كَقَلَنْسُـوَةٍ اوْ بُلَهْنِيَّـهْ ... وكقَهَـوْبَاةٍ حُبَارى فادريَّـهْ

وخَـوْزَلَى اجْمعَـنَّ بالفَعَالِي ... فَعْـلاةٍ أوْ بالكَسْرِ كَالسَّعَالي

وقَـلَّ في أهْـلٍ وفي عِشْرِينَا ... ولَيْلَـةٍ وَكَيْكَـسَـةٍ يَّقِينا

وَبالفُعَالَى جَمَـعُـوا فَعْـلانَا ... وَفي قَـدِيـمٍ وأَسِـيرِ بَانَا

وَاجْعَـلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ... جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَـعِ الْعَرَبْ

وَنَحْوِ عِلْباءٍ وفِي الإِنْسَانِ جَا ... صَحْرَى وعَذْرَى ظَرِبَان مُّولَجَا

وبِفَعَالِـلَ وَشِبْهِـهِ انْطِـقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُـرِّدَ الآخِـرَ انْـفِ بالْقِيَاسِ

والرَّابِـعُ الشَّبِيهُ بالْمَـزِيدِ قَـدْ ... يُحْـذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَـدَدْ

وَزَائِـدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَـكُ لَيْناً إِثْـرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

والسِّينَ والتَّا مِن كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ ... إذْ بِبِنَا الْجَمْـعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ

---

1 - مَـمُّ:

وشـرح مأق العين عند الأوَّلِ ... مجرى دموعها الذي الأنفَ يلي

أو هو ما قُـدِّم أو ما أخرا ... منها وفي الـوزن إذا ما اعتبرا

كالمَعْق والمُعْقِ وقاضٍ ونقـلِ ... كالمال مُعطٍ موقِعٍ ماوِي الإبل

وقد أتى مُـوَازِنًا لسـوق ... فلينظـر "المجدُ" لذا المسـوق

وَالْمِيمُ أوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا   وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا

والْيَاءَ لا الوَاوَ احْذِفِ إنْ جَمَعْتَ مَا   كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى»   وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ«الْعَلَنْدَى»[1]

التَّصغِيرُ

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذَا   صَغَّرْتَهُ نَحْوُ «قُذَيٌّ» فِي «قَذَى»

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا   فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمَا

وَمَا بِهِ لِمُنتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ   إنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا   خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ ـ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ   تَانِيثٍ أوْ مَدَّتِهِ ـ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أفْعَالٍ سَبَقْ   أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدَّا   وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ   وَعَجُزُ الْمُضَافِ والْمُرَكَّبِ

---

1 - لبعضهم:

ويا مفاعيلَ احذفنَّ وزدِ   ياً في مفاعل اختيارا تقتدي

بقول أهل المذهب الكوفي   وباضطرار خُصَّ في البصري

وهكَـــذَا زِيَادَتَا فَعْـــلانَا مِنْ بَعْـــدِ أرْبَـــعٍ كَزَعْفَرَانَا

وَقَـدَّرُوا انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَـلَى تَـثْنِيَـةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

وَألِفُ التَّانِيـثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أرْبَعَـةٍ لَـــن تَـثْبُـتَا

وَعِـنْـدَ تَصْغِـيرِ حُبَارَى خَيِّـرِ بَيْـنَ الْحُبَيْرَى - فَاذْرِ - وَالْحُبَيِّرِ

وَارْدُدْ لأَصْـــلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِـبْ فَقِيمَةً صَيِّـرْ: قُوَيْمَـةً تُصِـبْ

وَشَـــذَّ فِي عِيـدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْـعِ مِن ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

وَالألِفُ الثَّانِي الْمَزِيـدُ يُجْعَـلُ وَاواً، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

وكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَم يَحْوِ غَــيرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَـمَا

وَمَن بِتَرْخِيـــمٍ يُصَغِّـرُ اكْتَفَى بالاَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

وَاخْتِمْ بِتَا التَّانِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُـؤَنَّــثٍ عَارٍ ثُـلاثِيٍّ كَـ«سِنّ»

مَا لَمْ يَكُــن بِالتَّا يُـرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَـــرٍ وَبَقَــرٍ وَخَمْـسِ

وَشَـــذَّ تَـــرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَـا فِيمَا ثُـــلاثِيـاً كَثَـــرْ

وَصَغَّرُوا شُـــذُوذاً «الَّذِي، الَّتِي وَذَا» مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا «تَا» وَ«تِي»[1]

---

1 - عبد الودود (بسيط):

ذَيَّا وتَيَّا وزِدْ نُوناً لتثنيـــةٍ مثـل الذيا، اللتيَّا، أيها الرجلُ

كذا أوْلَيَّا لجمْـع الأوَّلِينَ بدا بالقَصْرِ والمدُّ فيـه قالـه الأوَّلُ

وللذيَّا الذيُّـــون اجمعـنَّ بها وللتيَّا اللتيـاتُ اذْرِ ما نـقـلـوا

النَّسَبُ

يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأنِيثٍ اوْ مَدَّتُهُ لن تَثْبُتَا[1]

وَإِن تكُن تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ والأَصْلِيِّ مَا لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ كَذَاكَ يَا الْمَنقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

كَذَاكَ وَاوٌ تَالِياً مَا يَثْلِثُ فَصَاعِداً إنْ ضُمَّ عَمَّن يَبْحَثُ

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبَ انفِتَاحاً وَفَعِلْ فِعِلَ عَيْنًا مِّنهُمَا افْتَحْ وفُعِلْ

وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَاكَ تَغْلِبُ وَفِي انقِيَاسِهِ خِلاَفٌ يُنسَبُ

وَانسُبْ لإِرْمِينِيَةٍ بِإِرْمَنِي وَكُلُّهُمْ بِذَاكَ تَخْفِيفاً عَنِي

جَنَدِلٌ تَسْلِيمُهُ يَطَّرِدُ وَفِي كَدِهْلِيزٍ لَّهُمْ تَرَدُّدُ

---

1 - محمَّد بن حمَّينه:

"ومثلـه مما حواه احذف" إلخ يظهـر في بُخَاتِيٍّ في جمع بُخْ

ـتِيٍّ إذا كان بـه مسمّى فاصرفـه إن تنسب إليه أمّا

إن لم تكن نسبتَ فالمنع يحق وإن بـه سمى أو بما لحـق

وَيَا كَحَوْلاَيَا سِقَايَــةٍ قُلِــبْ   بِكَثْــرَةٍ هَمْزاً وَوَاواً يَنقَلِــبْ

فِي نَحْـوِ غَايَــةٍ ثَـلاَثُ أَوْجُهِ   أَجْوَدُهَا الْهَمْــزُ لَدَى الْمُنتَبِهِ

وَصَحِّحَنْ فَعْــلاً مُعَلاًّ ذُكِرَا   أَو كَانَ ذَا وَاوٍ مُـؤَنَّثاً عَــرَا[1]

وَقِيــلَ فِي الْمَـرْمِيِّ مَـرْمَوِيُّ   وَاخْـتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِــم مَرْمِيُّ

وَنَحْوُ حَــيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِــبْ   وَارْدُدْهُ وَاواً إن يَّكُنْ عَنْهَا قُلِبْ

وَعَلَمَ التَّثْنِيَّةِ احْـذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

وَثَالِـثٌ مِّن نَحْوِ طَيِّبٍ حُـذِفْ   وَشَــذَّ طَائِيٌّ مَقُــولاً بِالأَلِــفْ

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَـةَ الْتُــزِمْ   وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَــةَ حُتِــمْ

وَأَلْحَقُــوا مُعَلَّ لاَمٍ عَــرِيَا   مِــنَ الْمِثَالَيْـنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

وَتَمَّمُــوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَــهْ   وَهَكَـذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَــــهْ

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يَنَالُ فِي النَّسَبْ   مَا كَانَ فِي تَثْنِيَــةٍ لَهُ انْتَسَبْ

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا   رُكِّــبَ مَــزْجاً وَلِثَانٍ تَـمَّمَا

إِضَافَــةً مَبْـدُوَّةً بِابْنٍ أَوَ اَبْ   أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

---

1 - عبد الودود:

وصحِّحنَّ مطلقا فَعْـلاً بـدا   معتــلَّ لام صَــحَّ عينا ابدا

وقلب يا ذي التا ليونس جـلا   وفتح ذي الواو وبعض فصّلا

بقـلـب ظبية وغــزوة اقر   وهو اختيارٌ لابن عصفور الأغر

فِيمَا سِوَى هَـذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ   مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَـلِ[1]

وَاجْبُرْ بِـرَدِّ الـلاَّمِ مَا مِنْهُ حُذِفْ   جَـوَازاً إن لَّمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَّهْ   وَحَـقُّ مَجْبُـورٍ بِهَذِي تَوْفِيَّـهْ

وَبِأَخٍ أُخْتًا، وَبِابْـنٍ بِنْتَـا   أَلْحِقْ وَيُونُـسُ أَبَى حَـذْفَ التَّا

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَـائِـي   ثَانِيـهِ ذُو لِـينٍ كَـ«لاَ» وَ«لاَئِي»

وَإِن يَّكُنْ كَشِيَـةٍ مَا الْفَا عَـدِمْ   فَجَبْـرُهُ وَفَتْـحُ عَيْـنِهِ الْتُزِمْ

وَالْوَاحِدَ اذْكُـرْ نَاسِباً لِلْجَمْـعِ   إن لَّمْ يُشَابِـهْ وَاحِداً فِي الْوَضْعِ

وَمَـعَ فَاعِـلٍ وَفَعَّالٍ فَعِـلْ   فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

فصل(2)

وَجِئْ بِهَا مُعَظِّماً عُضْواً عَلَى   فُعَالٍ اوْ فَعْلاَنَ وَصْفَ مَا تَلاَ

---

1 – مم:

إذا نسبت فانسبن مخيرا   لثان أو أول عبدِ يعمرا

وذا من النسبة للمفرد ما   لم تجعل المركبين علَما

فإن فعلت فمن المعلوم   دخولُ ذا التركيب في عموم

"فيما سوى هذا انسبن للأول"   ...الخ

(2) .. في دخول الياء على اسماء أبعاض الجسم ووقوعها فارقة بين الواحد والجنس وللمبالغة والزيادة وتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب.

وَافْصِلْ بِذِي الْيَا وَاحِداً وَاسْتُعْمِلَتْ زَائِــدَةً وَبَالَـغَــتْ فِيمَا تَلَتْ

وَأَلِفٌ عُــوِّضَ عِندَ الْعَــرَبِ مِن وَّاحِدٍ مِّن يَاءَيِ الْمُنْتَسِبِ

وَذَاكَ فِي تِهَامَــةٍ يُقَــدَّرُ وَتَاءَهَا افْتَحَــنَّ فِيمَا ذَكَــروا

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُــهُ مُقَــرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَــلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

الوَقْفُ

تَنوِيناً اِثْــرَ فَتْحٍ اِجْعَــلْ أَلِــفَا وَقْفاً، وَتِلْـوَ غَيْـرِ فَتْحٍ اِحْذِفَا

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِّرَارِ صِلَـةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ[1]

---

1 - مسم:

قَــول ابن مالك فتى الأخيار "صلـة غير الفتح في الإضمار"

مُـقيَّدٌ بما إذا لم يكـــن مَتْلُوَّها الضمـــير لم يسكَّنِ

فإن يسكَّــن ثابتا او منحذفْ من أجل جزم أو بناءٍ قد ألف

فالحذف في ذلك غير واجب بل جائز كما حكاه الشاطِبي

– عبد الودود:

والِف المقصـــور ذي التنوين في الوقـــف محتاج الى تبيين

فقيـــل لامٌ مطـلقا موافـقا زيْـــداً لدى ربيعـــة فحقّقا

أو بدل التـنـويـــن فالوفاق للأزد ما في عـــزوه شـــقاق

أو للمجاز فهي في النصب بدل منـــه وفي ســواه لام لِلْمُعَلْ

وقَدِّرِ الاعــراب فيه وأمِــلْ إن كان لاما لا إذا ما قد جُعِلْ

= - -

وَأَشْبَهَتْ «إذاً» مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نونها قُلِبْ

وَإِنْ عَلَى أَلِفٍ مَقْصُورٍ وُقِفْ فَقَلْبُهَا هَمْزَةً اوْ لَيْناً عُرِفْ[1]

وَحَذْفُ يَا الْمَنقُوصِ ذِي التَّنوينِ مَا لَمْ يُنصَب اوْلَى مِن ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وَغَيْرُ ذِي التّنوينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ «مُرٍ» لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي[2]

فِي غَيرِ كَالْفَا صِلَةِ الحذْفَ امْنَعِ فِي نَحوِ يَدْعُو وافعَلُوا وامتَنِع

وَغَيْرَ «هَا» التّانِيثِ مِن مُحرَّكِ سَكِّنْهُ أَو قِفْ رَائِمَ التّحرُّكِ

أوَ اَشْمِمِ الضَّمَّةَ أوْ قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أوْ عَلِيلاً إن قَفَا

مُحَرَّكاً، أوْ حَرَكَاتٍ انْقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَن يُحْظَلاَ

بدل تنوين وفي ذين ظهر خلافهم فيه الذي قد اشتهر

1 - عبد الودود:

اكتب إذا بالِف ذا الاجودُ والفارسي بالنون والمبرِّدْ

وفصِّل الفرَّاءُ إن لم تُهمَلِ بألِف والنون إن لم تُعْمَلِ

والعكسُ مَحْكٍ عنه دون خُلفِ ذكرَ ذا "الاشموني" عند الوقف

2 - لبعضهم:

وغير ذي التنوين أربعا شمل يا قاض والمضافَ مع مصحوب ألْ

فالاول الخليل فيه يَنْتَقِي الاثباتَ، عكسُ يونس فحقِّقِ

وجائز في تلوه الوجهان الاثبات والحذفُ بلا بُهتَان

وثالث تلزمه ان نصبا وردها في غير ذاك انتخبا

والرابع الممنوع مهما نصبا فردُّها له اتفاقًا وجَبَا

وَنقْلُ فَتْحٍ مِّن سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ   يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُوفٍ نَـقَـلاَ
وَالنَّقْلُ إن يُعْـدَمْ نَظِـيرٌ مُّمْتَنِعْ   وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ[1]
وَالْهَمْزُ بَعْدَ النَّقْلِ عَنْهُ يَنْحَذِفْ   وَبَعْضُهُـمْ عَلَيْـهِ ثَابِتاً يَقِـفْ
وَرُبَّمَا أُبْـدِلَ دُونَ النَّقْـلِ مِنْ   مُجَانِـسٍ تَحَـرُّكاً بِهِ قُـرِنْ
فِي الْوَقْفِ تَا تَأنِيثِ الاِسْمِ «هَا» جُعِلْ   إن لَّمْ يَكُن بِسَاكِـنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انتَمَى
وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ«أعْطِ مَن سَأَلْ»
وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَـ«عِ» أوْ   كَـ«يَعِ» مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا
وَ«مَا» فِي الاِسْتِفْهَامِ إن جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُـهَا، وَأَوْلِـهَا الْـهَا إن تَـقِفْ
وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا   بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى
وَوَصْـلَ ذِي الْهَاءِ أجِزْ بِكُلِّ مَا   حُـرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لُـزِمَا

---

1 - مم:

بالوقـف بالتضـعيف لم يقرأ بشر   سوى الذي عن عاصم في ﴿مُسْتَطَرْ﴾
والنقلُ قد قـرا به أبـو عَمِرْو   في قوله جـل ﴿وَتَوَاصَوْا بالصَّبِرْ﴾
وقد تلا سـلام أيضا ﴿والعصِر﴾   وغَـير ذا من ذين لم يكن أثِـرْ
وقـد عـزا الشيخ أبـو حيانا   الـرَّوْمَ والاشْمـامَ والاسْـكانا
إلى الألَى قد قـرأوا القـرآنَا   جَـزاهـمُ ربُّ الـوَرى إحسانا

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أُدِيمَ شَذٌّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

وَهَذِهِ الْهَاءَ صِلَنَّ إن تَقِفْ بِآخِرِ الْمَبْنِيِّ إن كَانَ أَلِفْ

وَرُبَّمَا عَنْهُمْ عَلَى حَرْفٍ وُقِفْ مُتَّصِلاً بِهَمْزَةٍ قَبْلَ الأَلِفْ

وَرُبَّما أُعْطِيَّ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً، وَفَشَا مُنتَظِمَا[1]

فصلٌ في الوَقْفِ على الرَّوي

وَسَكَّنَ الرَّوِيَّ قَوْمٌ مُتَّصِلْ بِمَدَّةٍ وَذِي الْحِجَازُ لَمْ تَزِلْ

وَإن تَرَنَّمَ التَّمِيمِيُّونَا فَمَدَّةَ الرَّوِيِّ يُثْبِتُونَا

وَمُطْلَقاً تَعْوِيضُ تَنوِينٍ نُمِي عَنْهُمْ مِّنَ الْمَدِّ بِلاَ تَرَنُّمِ

---

1 – مم:

وقفٌ على محرّك بالحركَهْ لحن بإجْماعٍ قبيحٌ فاتركهْ

وذاك في حاشية الشفا رسبْ لابن التلمساني فانظر الذهب

– وله أيضا:

على الفواصِل إمامُ البشر يقِفُ صرّح به ابن حجر

والبيهقي والحليمي يُسَنُّ وأجمع الجمهور أنه حسن

والمجد قد خطأ من يقول الوقف حيث يفهم المقول

أولى وذا نقله جسوسُ على الشمائل فلا طموسُ

الإِمَالَةُ[1]

الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِن «يَّا» فِي طَرَفْ	أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا	يَلِيهِ هَا التَّانِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ	يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ
كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلَ اغْتَفِرْ	بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كَ«جَيْبَهَا أَدِرْ»
كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ، أَوْ يَلِي	تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
كَسْراً،وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلَ يُعَدّْ	فَ«دِرْ هَمِاكَ» مَن يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ
وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ[2] يَكُفُّ مُظْهَرَا	مِن كَسْرٍ اَوْ«يا» وَكَذَا تَكُفُّ«رَا»

---

1 – صم:

من أوجه يُنظَر في الإِمَالَهْ	من رامها فليلقينَّ بَالَهْ
حقيقةٌ فائدةٌ أصحابُ	وحكمُها وهكذا الأسبابُ
محلّها الواضح للمطالع	موانعٌ موانعُ الموانعِ
أما الحقيقة فتقريبُ الألِف	والفتح من ياء وكسر فاعترف
وفَيْدُها تناسبُ الأصوات	خوف التنافُر لدى الثقات
أصحابُها تميم والمجاور	من أهل نجد والجواز ظاهر
وغيرُ ذا مَن طلب اقتناصَه	فإنه وردَ في "الخلاصَهْ"

2 – الحسن بن زين:

- - =

إن كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أو بَعْدَ حَرْفٍ أوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنكَسِرْ ... أوْ يَسْكُنِ اثرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَ«رَا» يَنكَفُّ ... بِكَسْرِ «رَا» كَغَارِماً لاَ أَجْفُو

وَلاَ تُمِلِ لِسَبَبٍ لَّمْ يَتَّصِلْ ... وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنفَصِلْ

وَقَدْ أمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادا وَتَلاَ

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسِرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

كَذَا الَّذِي يَلِيهِ «هَا» التَّأنِيثِ فِي ... وَقْفٍ إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

قد صاد ضرّارُ غلامُ خالي ... طلحةَ ظَبيًا أحرُفُ التَّعالي

مبدأ ذي فانظره في الاشموني ... تجده فيه واضح التَّبيينِ

التَّصْرِيفُ[1]

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
وَلَيْسَ أَدْنَى مِن ثُلاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا
وَمُنتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا[2]

---

1 - محمدُ حامد (بسيط):

الصّرف قسمان في إطلاقهم: عملي وهو المعرَّفُ بالتغيير في النُّقَلِ
وقسمه الثاني علميٌّ يَعُمُّ على قواعدِ ملْكَةٍ إدراكهنَّ يَلي
ومَن تأمّل صبانا لذاك ويا سينا يجده كما قال النظّام جلي

– وله أيضا:

الصحةُ الاقرارُ للحرف على ما كان من وضعٍ لُه تأصّلا
وفسَّرُوا الاعلال بالتغيير له عن اصْلِ وضعه الشهير
كلاهما غُيِّر مَعْهُ المبنى لغرض في اللفظ أو في المعنى
ببائع أبيَضَ ثانٍ مَثَّلُوا وكأبانَ ويقُومُ الاوَّلُ

– مم: في الزيد والحذف وإبدال أثرْ والقَلْبِ والنقلِ وإدغام حُصِرْ

2 - ابن حنبل:

بِرْبِيطِيًّا قِرْقِيسِيًّا بالْمدِّ كذا كُذُبْذُبَانُ جا في العَدِّ
ثلاثة حروفُها ثمانيهْ من غير غالب المزيد فادريه
بربيطياء لثياب او ثبات قرقيسياء بلد على الفرات
وللكذوب جا كذبذبان بشدّ با حروفه ثمان

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمّْ ... وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ
وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ
وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِن جُرِّدَا ... وَإِن يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا
لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ[1]
وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ فَإِنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا
كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ، وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

فصل

تَمَاثُلُ الأَصْلَيْنِ إلاَّ كَالطَّلَلْ ... مُسْتَثْقَلٌ وَقَلَّ حَيٌّ وَأَقَلّْ

---

1 - ابَّاه: وفِعْلَلٌ في درهم وضفدع ... وهجرع لا هبلع وهجزع

- محمد حامد:

قوم عدى ماءً صرى روى زيم ... رضى سوى وقرأوا دينا قيم
كذا سبى لم يات وصفا فعل ... في غيرها وبعضها مؤول
بأنه جمع وبعض مصدر ... في شرح الاشموني ذا مستطرُ

- ولبعضهم:

وللعجوز قد أتى جَحْمَرِشُ ... وهي التي من كبر ترتعش
وللكبيرة من الأفاعي ... فهذه لها بلا نزاع
للأرنب الكبير أيضا قد فشا ... تقول: صدنا أرنبا جَحْمَرِشَا

كَوْنُهمَا هَاءَيْنِ وَامْنَــعْ جَنَنَا   وَقَلِّلَــن كَلَحِحَـتْ وَأَجَنَا

وَكَوْكَـبٌ أَقَلُّ وَالْبَبْرُ أَقَــلّ   مِن كَوْكَـبٍ وَبَبَّة قُلاًّ أَجَلّ

وَالْــوَاوُ وَالْيَا حَكَمُـوا أَنَّهُمَا   مِن بَابِ بَبَّــة عَلَى مَا يُعْتَمَى

وَقَدَّمُــوا وَاواً عَلَى يَاً أَصْــلاَ   وَمَا كَوَيْحَ وَيْس وَيْلَ قَلَّــلاَ

وَكَطَـوَيْـتُ ذَائِــعٌ وَفَعُــلاَ   فِي الْقَـوِّ مَمْنُوعٌ كَذَاكَ فَعَلا

وَمَاثَــلَ الثَّـالِي وَثَانٍ أَوَّلاَ   وَرَابِـعاً كَبَرْبَـرٍ وَزَلْـزَلاَ

أَهْمِلْ مَعَ الْهَمْــزَةِ فَاً وَمُطْلَقَا   قَــلَّ مَــعَ الْيَاءِ وواوٌ حُقِّقَا

كَالْيَا إِذَا يَكُــونُ عَيْناً وَمَـتَى   فِي الْفِعْلِ جَا لاَ تَقْلِبَنْ بَلْ أَثْبِتَا

فصلٌ فيما يُعرفُ به الزَّائدُ مِنَ الأصليِّ

وَالْحَرْفُ إن يَّلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي   لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْـلُ تَا«احْتُذِي»

فصلٌ فيما يعرف به الزائدُ من الأصليِّ بالاختصار

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُـولَ فِي   وَزْنٍ، وَزَائِـدٌ بِلَفْظِـهِ اكْتُـفِي

وَضَاعِـفِ اللاَّمَ إذَا أَصْلٌ بَقِي   كَــرَاءِ «جَعْفَرٍ» وَقَافِ «فُسْتُقِ»

وَإن يَّكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْــلِ   فَاجْعَلْ لَــهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

فصل في مواضع الزيادة في الاسم والفعل

وَزِيدَ قَبْـلَ فَا ثُــلاَثِيٌّ إِلَى   ثَـلاَثَــةٍ فِعْـلاً وَزِيدَ إنْ عَلاَ

مِن قَبْلِهَا لاثْنَيْنِ فِي الإسْمِ احْظُلِ ... لَمْ يُشْبِهِ الْفِعْلَ سِوَى كَأَفْكَلِ
وَشَــذَّ إنْقَحْــلٌ وَإنْزَهْوٌ وَشَذّْ ... يَنْجَلِبٌ إسْتَبْـرَقٌ مِّنْهُ أشَذّْ
جَمْـعُ ثَـلاثَةٍ أَوَ ارْبعَـــةَ فِي ... آخِــرِ ذِي ثَلاثَـــةٍ اسْماً يَّفِي
وَآخِــرَ الرُّبَاعِ قَدْ زَيــدَ أَبُ ... وَالْمَدُّ فِي خُمَاسِيٍّ قَدْ يُجْلَبُ
وَغَيْرَ مَدٌّ شَذَّ حَــرْفٌ كَانَــهُ ... كَالاِصْفَـعَنْــدِ وَالْقَرَعْبَلاَنَــهْ[1]

فصل في الأبْنِيةِ المُهمَلة

فِعْوِيــلاً اهْمِلَــنْ كَذَا فَعَوْلَى ... إلاَّ قَهَــوْبَاةً كَــذَا عَـــدَوْلَى
وَهَكَــذَا مُـــوَازِنُ الْفَعْـــلاَلِ ... غَيْرَ مُضَاعَفٍ سِوَى الخَزْعَالِ
فِيعَالاً أهْمِلَنَّ غَيْــرَ مَصْـــدَرِ ... وَاسْتَثْنِ مِيــلاَعاً وَفِعْلالٌ حَرِي
بأن يَّكُـــونَ مهْمَــلاً مُّضَاعَفَا ... لَمْ يَكُ مَصْـــدَراً وَدِيدَاءٌ وَفَى
فَــوْعَالاً إفْعَلَةَ فِعْلَى أهْمِـــلاَ ... أوْصَافاً الاَّ مَا أَتَـــى مُقَلَّــلاَ
فَيْعَــلَ أهْمِلَــنَّ دُونَ أَلِــفِ ... وَالنُّـــونِ مُعْتَلاًّ وَفَيْعِـــلٌ نُفِي
فِي كُلِّ مَا صَــحَّ وَعَيِّنٌ يُـرَى ... وَبَيْئِـسٌ وطَيْلِسَانٌ نَّــــدَرَا
وَفَعْيَــلاً قَدْ نَــدَّرُوا وَفُعْيَــلاَ ... لَكِنَّهُـــمْ يُكَثِّــرُونَ فِعْيَــلاَ

---

1 - الحسن بن زين (مُصوِّبا):

وشذّ حــرف كان غـير مد ... مشفوعا او فــردا كالاصفعند

وَاحْكُمْ بِتَأصِيلِ حُروفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْـوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

فَأَلِـفٌ أَكْثَـرَ مِنْ أَصْلَيْـنِ ... صَاحَـبَ: زَائِـدٌ بِـدُونِ مَيْنِ

وَالْيَا كَـذَا وَالْـوَاوُ إن لَّمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُـؤٍ وَوَعْـوَعَا

وَهَكَـذَا هَمْـزٌ وَمِيـمٌ سَبَقَا ... ثَـلاَثَـةً تَأصِيلُـهَا تُحُقِّقَـا

كَذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْدَ أَلِـفْ ... أَكْثَرَ مِـنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ... نَحْـوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَـةً كُفِي

وَالتَّاءُ فِي التَّأنِيـثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْـوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

وَالْهَاءُ وَقْفاً كَـ«لِمَهْ» وَ«لَمْ تَرَهْ» ... وَاللاَمُ فِي الإشَارَةِ الْمُشْتَهِـرَهْ

وَامْنَـعْ زِيَادَةً بِـلاَ قَيْـدٍ ثَبَتْ ... إن لَّمْ تَبَيَّـنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ[1]

---

1 - ابن غازي (ملغزا):

يا قارئا ألفـية ابـن مالك ... وسالكا في أحسـنِ المسالك

في أيِّ بيتٍ جاء في كلامـه ... لفظ بديع الشكل في نِظامِـهِ

حُـروفُه أربعـة تَضُـمُّ ... وإن تشأ فقـل ثلاثٌ واسم

وهو إذا نظـرتَ فيه أجْمَـع ... مُركَّـبٌ من كلمـاتٍ اربَـع

فَصَارَ بالتركيب بعْـدُ كَلِمَهْ ... وقد ذكـرتُ لَفظَـهُ لِتَفْهَمَهْ

- اباه بن ابُّوه (مجيبا):

في آخِرِ التَّصريفِ جاءَ فاغْنَمَهْ ... في قولِهِ: والْهاءُ وقْفًا "كَلِمَهْ"

فصل

ورجّحوا زيادةَ الّذْ صدّرا | من يّاء أوْ همْزةٍ أوْ ميمٍ يُرَى
ما بَعْدَهُ اللّينَ أو التّضْعِيفا | ما لم يَكُنْ ترجيحُه ضَعِيفا
وَالْهَمْزُ وَالنُّونُ إذَا مَا قَدْ حَصَلْ | مِن بَعْدِ تَضْعِيفٍ ولَيْنٍ يُحْتَمَلْ[1]
أَصَالَةُ الّذْ شِئْتَ مَا لَمْ يَحْصُلِ | فِي ذَاكَ تَقْلِيلٌ وَإِهْمَالٌ جَلِي
وَاغْتُفِرَ التَّقْلِيلُ مَهْمَا يَسْلُبِ | مَجِيئُهُمْ بِالْحُكْمِ دُونَ سَبَبِ

فصلٌ في الإلْحاق

وَمَا بِهِ مَا دُونَ خَمْسَةٍ جُعِلْ | مُوَازِناً مَّا فَوْقُ إلْحَاقاً نُّقِلْ
وَسَوِّ مَا أُلْحِقَ وَالْمُلْحَقَ بِهْ | فِيمَا لَهُ كَمَصْدَرٍ وَلْتَنتَبِهْ
لاَ يُلْحِقُ الأَلِفُ إلاَّ مُبْدَلاَ | مِن ياً بِآخِرٍ وَهَمْزٌ أوَّلاَ
إلاَّ مُصَاحِبَ الْمُسَاعِدِ وَلاَ | تُلْحِق سِوَى مُمْتَحِنٍ مُرْتَجِلاَ
وكُلُّهُم بِكَثْرَةٍ قَدَ الْحَقَا | مُضَعَّفًا لَكِنَّهُ لَن يُلْحِقَا

---

1 - محمدُ حامد:

لم يَصلُحِ التمثِيلُ بالرُّمانِ | ولا بسُلاَّءٍ ولا عِقيَان
لقولهم مُرْمِنَةٌ وسُلِئَتْ | والعينُ والقاف ونونٌ اهملت
ولا بِمِزَّاءٍ لأنَّ مُزَّءا | مهملة كما الدمامين رأى

بجَعَلِكَ الهمْــزَةَ هَمزَتَــينِ ولا بِتَضْعِيفَــينِ مَقْرُونَــينِ

فَأَبْــدِلِ الأَخِــيرَ مِــن رَّدَدَّدِ وَقَــرْءِءِ يَاءً بِــــلا تَرَدُّدِ

وَابْنِ مِثَالاً مِّــن مِّثَالٍ مُلْحِقَا أَوْ غَيْــرَهُ مُمْتَحِنًا فَحَقِّقَا[1]

مِثْلُ الْحَبَنْطَى وَكَذَا الصَّمَحْمَحُ عَلَى سَبِيــلِ غَيْــرِهِ يُــرَجَّحُ

مِثْلِ عَفَنْجَجٍ وهكَــذا دُرِي مِثْــلُ عَقَنْقَــلٍ وكالقَنَــوَّرِ

فصلٌ في زيادة همزةِ الوَصْلِ

لِلْوَصْــلِ هَمْــزٌ زَائِدٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إِذَا ابْتُدِي بِــهِ كَـ«اسْتُثْبِتُوا»[2]

---

(1) في بعض النسخ:

وجَــوَّزَنْــهُ مطلَقاً تَــذَرُّبَا على الأصحِّ واجتنِبْ ما اجْتُنِبا

2 – مم:

والْهمْــزُ إن قُطِعَ لَيسَ يحذفُ بعكس ما لهمز وصــل يُعرَفُ

إلا ضـــرورة، ومما سُمِعا: إن لم أقاتــل فالبسوني بُرقُعا

وحيثما وقــع في الكــلام مقــترنا بهمـــز الاستفهام

فقُــــل أأنْبَأتَ وآانبــأتَا بأَلِــفٍ ودُونَـــه إن شِئْتَا

واتْلُ ﴿أأُنْزِل﴾ كَـذا أوْ انزلا بأَلِـفٍ ودونَــهُ مُــرَتِّــلا

واتــل أإنـــا وكـــذا أينا بأَلِـف وتَركــــه قد عنا

عنيــتُ سابــق لَمَبعُــوثونا وهــو الذي هنا بـــذا يَعنونا

ونســب الصبان ذا للفارضي والفارضي نــثّ سرَّ الغامض

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَّاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحوُ: انْجَلَى
وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
وَفِي اسْمٍ،اسْتٍ،ابْنٍ،ابْنُم سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَانِيثٌ تَبِعْ
أَيْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ
وَيُثْبِتُونَ الْهَمْزَ فِي كَالأَحْمَرِ وَفِي سَلِي يَا هِنْدُ بِالْحَذْفِ حَرِي
وَضُمَّهُ مِنْ قَبْلِ ضَمٍّ أَشْمِمِ مِنْ قَبْلِ إِشْمَامٍ وَكَسْرَهُ الْزَمِ
فِيمَا سِوَى ذَاكَ وَرُبَّمَا كُسِرْ مَعْ ضَمَّةٍ وَأَصْلُهُ أَن يَنْكَسِرْ
وَإِن بِسَاكِنٍ صَحِيحٍ يَقْتَرِنْ ضَمًّا فَكَسْرُهُ وَضَمُّهُ زُكِنْ

الإِبْدَالُ[1]

أَحْرُفُ الإِبْدَالِ «هَدَأْتُ مُوطِيًّا» فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِن وَّاوٍ وَّيَا
آخِرًا اِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي[2]

---

1 - مم: وأطلق الجعلَ ذوو العقول لكي يكون الجعل ذا شمول
لما يكون منه عن إزاله وما يكون منه عن إحالهْ
فقام للاول تمثيلا يجي ومثلوا للثان بالزبردج

2 - أحمد بن كداه:
والهمز من حمراء غير منقلب عن ألف وبصرة عنها قلب

وَالْمَــدُّ زِيــدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ   هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَـ«الْقَلاَئِدِ»

كَـذَاكَ ثَانِـي لَيِّنَيْـنِ اكْتَنَفَا   مَـدَّ مَفَاعِــلَ كَجَمْــعٍ نَيِّفَا

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ   لاَمًا، وَفِي مِثْلِ هِــرَاوَةٍ جُعِــلْ

وَاوًا، وَهَمْـزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ   فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْـهِ وُوفِيَ الأَشُدّْ

وَجَازَ أَنْ تُهْمَــزَ وَاوٌ خُفِّفَتْ   مَضْمُومَــةٌ وَضَمُّهَا قَدْ لَزِمَتْ

وَهَمْزَ وَاوٍ كُسِرَتْ قَدْ جَوَّزُوا   وَعَارِضَ الضَّمِّ قَلِيــلاً هَمَزُوا

عبد الودود(1):

[وَهَمْزُ ذِي الْفَتْحِ كَأَسْمَا وَأَحَدْ   عَشَــرَ وَالأَنَاةِ حُكْـمٌ مَا اطَّرَدْ

وَهَمَــزُوا كَذَاكَ يَاءً كُسِرَتْ   مِن بَيْنِ يَا وَأَلِــفٍ قَدْ شُدِّدَتْ

وَتُبْـدَلُ الهَمْزَةُ مِن عَيْــنٍ وَهَا   بِقِلَّــةٍ بِعَكْــسِ ذاكَ انتَبِـهَا][2]

وَمَدًّا ابْــدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ   كِلْمَـةٍ ان يَسْكُنْ كَآثَــرَ أَؤْتُمِنْ

إِنْ يُفْتَـحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ   وَاوًا، وَيَاءً اثْرَ كَسْـرٍ يَنْقَلِـبْ

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمّْ   وَاوًا أَصِرْ مَا لَمْ يَكُن لَفْظاً أَتَمّْ[3]

---

(1) ما بين المعقوفتين هو من الأنظام التي ادرجت في توشيح ابن بونا (الاحمرار) مع أنها ليست منه ، ولكنها في معظم نسخ الطرة مثبتة في المتن وليس في الحواشي والطرر.

2 – تصويب:

وَالْهَمْزُ مِن هَاءٍ وعَينٍ أُبـدِلا   بِقِلَّـةٍ والعَكْــسُ لَن يُقَلَّـلا

3 – عبد الودود:

فَـذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَـا وَأَؤُمْ   وَنَحْـوُهُ وَجْهَيْـنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

وَأَبْـدِلِ الثَّانِـيَّ وَالرَّابِـعَ إِنْ   تَتَابَعَـتْ أَكْثَرُ مِمَّا قَدْ زُكِنْ

والهمْزَ إن أَفْـرَدتَّـهُ فَحَقِّـقَـا   أَوْ خَـفِّـفَنْـهُ بِالَّذِي قَد سَبَقَا

إِن يَّسْكُنْ اوْ فُتِحَ بَعْدَ مَا كُسِرْ   أَوْ ضُمَّ أَوْ يُجْعَلْ إِذَا مَا يَنْكَسِرْ

كَجنسِ مَا حُـرِّكَ أَوْ ضُمَّ أو اِنْ   مُنْفَتِحًا مِّن بعْـدِ فَتْحَةٍ يَّكُنْ

تحرِيكُـهُ لِسَاكِـنٍ قَبلُ نُقِلْ   بِكَثْـرَةٍ وذِكْـرُهُ إذًا حُظِلْ

كَجَيَـلٍ وَتَـوَمٍ فِي جَيْئَلٍ   وَتَـوْءَمٍ وَكَـدِفٍ وَكَمِـلِ

وَحَكَمُـوا بِمَنْـعِ الاِنْتِقَـالِ   لأَلِـفٍ وَنُـونِ الاِنْفِعَالِ

أَوْ مَـدَّةٍ مِّن يَّا وَوَاوِ زِيـدَ تَا   وَيَاءِ تَصْغِـيرٍ وَتَسْهِيـلٌ أَتَـى

وَوَاوًا أوْ يًا اجْعَلَنْـهُ مُدْغَمَا   إنْ قَبْلَـهُ مَزِيـدَتَيْـنِ عُلِمَا

وَأُصْلِيًّا كَـزَائِدٍ فِي ذَا اجْعَلِ   أَيْضًا وَمَا انفَصَـلَ كَالْمُتَّصِلِ

وَرُبَّمَا حُـذِفَ دُونَ أَن نُقِل   إِلَيْهِمَا وَفِيهِ مَفْتُوحاً يَقِل[1]

والمازني يستصحب الياء التي   من همـزة لكسرة أبدلت

إن كَسْـرَةٌ أزالها التصغـير   كأيـدِمٍ وهكـذا التكسـير

– آخر:

والهمـز بعد الفتـح عنه أُبدِلا   ياءٌ إذا يكـون فَاء أَفْعَـلا

1 – محمدُ بن عبد الله (وفي بعض النسخ مجهول):

وحذفُه مُحـركاً مع الـذي   يليـه من وَاوٍ وَيَاء احتُـذِي

وَالنَّقْلُ فِي يَـرْءَى وَأَرْءَى قَدْ لَزِمْ   وَفِي تَعَجُّـبٍ وَشِبْهِهِ عُدِمْ[1]

فصل في إبدال الياء من اختيها الألف والواو

وَيَاءً اقْلِـبْ أَلِفًا كَسْـرًا تَلاَ   أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ، بِوَاوٍ ذَا افْعَـلاَ

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّانِيثِ، أَوْ   زِيَادَتَـيْ فَعْـلاَنَ ذَا أَيْضًا رَوَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَـلْ   مِنْـهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ   فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

وَصَحَّحُـوا فِعَلَـةً وَفِي فِعَـلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

وَالْوَاوُ لاَمًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ، وَوَجَـبْ

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَمٍّ مِّنْ أَلِفْ   وَيَا كَمُوقِـنٍ، بِذَا لَهَا اعْتُـرِفْ

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا   يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْـعِ أَهْيَمَا

وَوَاوًا اِثْرَ الضَّـمِّ رُدَّ الْيَا مَـتَى   أُلْفِيَّ لاَمَ فِعْلٍ اَوْ مِـنْ قَبْلِ تَا

كَتَاءِ بَانٍ مِّن «رَمَى» كَمَقْـدُرَهْ   كَـذَا إِذَا كَـ«سَبُعَانَ» صَيَّـرَهْ

وَإِنْ تَكُـنْ عَيْـنًا لِفُعْلَى وَصْفَا   فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْـنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

---

1 – تصويب لِحُرْمَه:

وَالنَّقْلُ فِي مُضَارِعٍ وَالامْرِ مِنْ   رَأَيْتُ وَالْفُرُوعِ مِنْ أَرَى رُكِنْ

إِلاَّ لَـدَى التَّفْضِيلِ وَالتَّعَجُّبِ   وَعِنْدَ تَيْمِ اللاَّتِ ذَا لَمْ يَجِبِ

فصل

مِن لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاء، كَتَقْوَى، غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ
بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَ يَخْفَى

فصل

إن يَسْكُنِ السَّابِقُ مِن وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ ما قَدْ رُسِمَا

فصل

وَكَسْرًا ابْدِلَنَّ ضَمًّا أُولِيَا فِي آخِرِ اسْمٍ مُعْرَبٍ وَاوًا وَيَا
أَوْ مُدْغَمًا فِي يا بِآخِرِ اسْمِ تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِغَيْرِ وَهْمِ
كَضَمٍّ وَاوٍ قَبْلَ يَا أو وَاوٍ انْ قَبْلُ كَتَا أوْ زَيْدِ فَعْلاَنَ يَبِنْ
وَجْهَانِ إن لَمْ يَكُ فِي وَاوٍ كَضَمّ صُدِّرَ قَبْلَ يَا مُشَدَّدٍ وَلَمْ
يُمَدَّ أو يُتْلَى بِضَمٍّ حُوِّلاَ لِيًّا وَمَنقُولٍ مِنَ الهمْزِ إِلَى
وَاوٍ تَلاَ وَاوٌ وَأبْقَوْا أَثَرَا كَسْرٍ وَضَمٍّ بِسُكُونٍ غُيِّرَا
وقد يُؤَثَّرانِ في لامٍ فُصِلْ بِسَاكِنٍ وَالْكَسْرُ فِيهِ إنْ وُصِلْ
بِفَتْحَةٍ وَلِإِزَالَةِ الْخَفَا قَدْ تُبْدَلُ اليَاءُ بِوَاوٍ فَاعْرِفَا

وَالْـوَاوُ بِالْيَاءِ لِتَـقْـلِـيلِ الثِّـقَـلْ   أَوْ رَفْـعِ لَبْسٍ فِي بَقَا الْوَاوِ حَصَلْ

فصل فيما يعرض للياء أو الياءات من الحذف والقلب

يَا بَيْنَ كَسْـــرَةٍ وَتَنوِيـــنٍ أَزِلْ   إِنْ كَانَ بِالضَّـمِّ أَوِ الْكَسْرِ شُكِلْ

يَا ثَالِـثًا لِغَيْـرِ مَعْـنًى مُدْغَـمَا   مِن قَبْـــلِ مُدْغمٍ أَزِلْهُ فَاعْنَمَا

وَافْـتَـحْ وَآخِـرًا يُزَالُ كُلُّ يَا   مُضَعَّفًا فِي غَـيْـرِ فِعْـلٍ وَلِيَا

كَذَا إِذَا مُحَـرَّكَيْنِ قَـدْ تَـلاَ   أَوْ أَلِفًا أَو وَّاوًا الْوُسْطَى اجْعَلاَ[1]

وَمَا لِثَانِي نَحْوِ حَيٍّ فِي النَّسَبْ   لِثَانِي فِعْلَلٌ مِنَ الْحَيِّ انتَسَبْ[2]

أَوْلَى مِـنَ الحَيَّايِ فِي الْفَعْلَلِ   مِ الحيِّ حَيَّـوٍ وَحَيًّا فاعْـقِـلِ

فصل فيما يعرض للواوات من القلب والحذف

إِن تجتمعْ ثَـلاثُ وَاوَاتٍ قُلِبْ   ثَانٍ أَوِ الثَّالِـثُ ياءً فاحْتَسِبْ

---

1 - **ابن مالك** (في الكافية):

وإن تلت ذي اليَاءَ ياءان حُذِفْ   اخراهما وخلف أحوى قد عُرِفْ

نقصا ومَنْعَ الصَّرف عمرٌو انتخب   والنقصُ والصرفُ إلى عيسى انتسب

ولأبـي عمرو عـــزوا احْيِّيَا   ونحوه مستغنيا عن حــذف يا

2 - **محمدُ بن عبد الله** (مصوبا):

وما للفظ نحو حيٍّ في النسـبْ   للفظ فِعْلَلٌ من الحيِّ انتَسَبْ

وإن تَـوَالى أربَـعُ فَفَصِّلِ قَلْبَ سِوَى الثَّانِي إذاً والاوَّلِ

ومَعْهُمَا يُقلَبُ ثانٍ في بِنَا مِن لَفْظِ قُوَّةٍ مثَالِ اغْدَوْدَنَا

مِن واوٍ اَوْ يَاءٍ بتَحْرِيكٍ أَصُلْ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِن سَكَنَ كَفّ إعْلاَلَ غَيْرِ اللاّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ

إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِف أوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِف[1]

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

وَإن يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

وَإِن بِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أوَّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ[2]

---

1 - عبد الودود:

وصحَّ نحوُ رميا إذ لو أعل لقيل مسندا لفرد وحمل

عليه ما لا لبس فيه كاخشيا وفَتَيَيْ زيد ولا تستثنيا

وفتوي صح اذ لو انقلبْ لعاد للواو كما جا في النسبْ

وما تليه نون توكيد يصح لأن فيه الواوُ أيضا يتضح

2 - (كآية في أسهل الأوجه). ولبعضهم:

في آية خُلفٌ على اقوالِ ما أصله من قبل ذا الإعلال

فقيل أيَّةٌ وقيل أَيِيَهْ وقيل بل أَيْيَةٍ وأَيَيَهْ

كتوبة نبقة وسمره قصبة وذا الخليل شهَّرهْ

وعنده أنَّ المُعَلَّ الأوَّلُ كما هُمُ في غَايَةٍ قد فعلوا؛

= - -

وَعَيْـــنُ مَا آخِـــرَهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَن تَسْلَمَا

وَهَكَـــذَا إِذَا يَكُـــونُ بَـدَلاَ   مِنَ الَّذِي إِعْلاَلُـــهُ قَـدْ حُظِلاَ

وَشَــذَّ نَحْـــوُ رَوَحٍ وَأُوَوِي   وَغَيَــبٍ وَخَـــوَل كَذَا رُوِّي

قَـــوَدَةٍ عَفَـــوَةٍ وهَيُئَا   خَوَنَـــةٍ حَـــوَكَةٍ كَذَا ارْتُئِى

وأَبْــدِلَـنَّ الْفَاءَ فِي كَيَوْتَعِـدْ   وعِنْدَ بعْضِ العُرْبِ ذَاكَ يَطَّرِدْ

كَـــذَاكَ أَوْلاَدٌ وأبدِلَـــنَّ يَا   مِن بَعْدِ كَسْـــرٍ فَاتِحًا كَنَسِيًّا

فصل

وَقَبْـلَ بَا اقْلِـبْ مِيمًا النُّونَ إِذَا   كَانَ مُسَكَّنًا كَمن بَتَّ انْبِـذَا

فصل في النقل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ   ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ«أَبِنْ»

مَا لَمْ يَكُــنْ فِعْلَ تَعَجُّــبٍ، وَلاَ   كَابْيَـضَّ أَوْ أَهْــوَى بِـلاَمٍ عُلِّلاَ

وبعضهــم خالفـــه فقـــالا   أعطي ثان منهما الاعـــلالا

وقَدَّمَ اللام على العـــين كما   يوجد في كلامهـــم مقـــدَّما

أسهـــل منـــه عند غـــيره التي   كـتـوبــــــة ثم كها أُعِنَّتِ

وقيل بل ءايِيَةٌ كفاعلـــــه   وحُذف العين ولا موجب له

وقيـــل أصلها اياة رقلـــب   ألفـها كما لفـــرَّاء نسبْ

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ[1]

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الإِفْعَالِ واسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِّذَا الإِعْلاَلِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

ومُطْلَقاً قَد شَذَّ تَصْحِيحُهُمَا ... كَاسْتَنْوَقَ الْقَرْمُ وَأَغْيَمَ السَّمَا[2]

وَمَا لإِفْعَالٍ مِّنَ النَّقْلِ وَمِنْ ... حَذْفٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

نَحْوُ: مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِن نَّحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ ان لَّمْ تَتَحَرَّ الاَجْوَدَا

وَصَحِّحِ الْمَرْضِيَّ لَكِن قَدْ نَدَرْ ... وَالْعَكْسُ فِي الْمَشْنُوِّ هُوَ الْمُعْتَبَرْ

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

كَذَاكَ أُفْعُولٌ كَأُدْحِيٍّ وَمَا ... لَهُ بِلاَ تَا فَلَهُ مَعْهَا انْتَمَى

وَشَاعَ نَحْوُ: نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

---

1 - ابن مالك (الكافية):

وما حوى ذا الفصل من إعلالِ ... أُوجب لشبه معرب الأفعال

فِي الوزن مع تخالف فِي شكل ... أو زائدٍ خُصَّ بغير الفعل

2 - تصويب لمولود:

تَصْحِيحُ ذَيْن والفُرُوعِ مُطلَقَا ... قَد شَذَّ نحوُ أغْيَمَتْ واسْتَنوَقَا

فصل

ذُو اللِّينِ فَا، تَا[1] فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ   وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اتَّكَلاَ

طًا، تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

وَتَاءُ الإِفْتِعَالِ بَعْدَ الثَّا جُعِلْ   مُدَّغَمًا فِيهِ وَعَكْسُهُ قُبِلْ

وَقَلْبُهَا دَالاً أَتَى سَمَاعَا   عَنْ بَعْضِهِمْ كَاجْدَمَعُوا اجْدِمَاعَا

فصل

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِّن كَوَعَدْ   اِحْذِفْ، وَفِي كَ«عِدَةٍ» ذَاكَ اطَّرَدْ

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبُنْيَتَي مُتَّصِفِ

ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ[2]

---

1 – مم:

تنوينُ تًا بالقصر من كتبت تا   فيه خلاف العلماء ثبتا

فالشاطبيُّ عنده به احكما   لأنه كقولهم شربت ما

وتركه استصوبه ابن غازي   وهو إلى بعض النحاة عازي

لأن تاً بالقصر لَمَّا وُضعا   وضعَ الحروف في البناء وقعا

جعل ذا "الصبانُ" حيث جعلا   "ذو اللين فاً تاً في افتعال أبدلا"

2 – لبعضهم:

وغُضْنَ في اغضُضن لدى المصنِّفِ   قيساً ولا سَماعَ فيه يقتفي

فَا خُذْ وَكُلْ وَمُرْ إِذَا لَمْ يَلِ فَا وَالْـوَاوَ عَنْـهــمُ وُجُوبًا حُذِفَا

وَعَـيْـنَ فَيْعَلُـولَــةٍ حَتْمًا أَزِلْ فِي فَـيْـعِـلٍ وَفَيْعَلاَنْ ذَا نُقِــلْ

فَـيْـعِـلَـةٍ وفاعِــلٍ ويَنحَذِفْ بِـقِـلَّـةٍ مِّـنْــهُ مُضَاعَـفًا أَلِفْ

وَالرَّدُّ لِلأَصْلَيْنِ أَوْلَى إن تَـرَى شُذُوذَ إِبدالٍ وَحَـذْفٍ فَانْظُرَا

وَبَعْضُهُمْ يَحْذِفُ هَمْزَةَ يَجِي يَسُو وَيَسْتَحِي بِيَسْتَحِي يَجِي

فصل

وشَـذَّ فِي الأَسْمَاءِ حَذْفُ اللاَّمِ لَـفْـظًا وَنِـيَــةً عَلَى إِجْـمَامِ

وَاوًا وَبِالْقِلَّــةِ مِثْـلَ الْعَيْـــنِ أَوْ هًا وحًا يًا هَمْـزَةً كَالنُّـونِ

كَالْعَيْنِ تًا أَوْ نُونًا أو وًّاوًا كَفَا هَمْـــزًا وَفِي أَبٍ بِاثْـرِ لاَ وَفَى

أَوْ يَا وَقَــلَّ ذَاكَ بَعْـدَ مَا خَلاَ هُمَا وشَذَّ عِندَهُمْ فِي الفِعْلِ لاَ

أَدْرِ ولاَ أُبالِ عِـــمْ صَبَاحًا وقِيــلَ فَاعِمْ مِن وَعِم صَبَاحًا

فصل في القلب

الْقَلْـبُ عِنْـــدَنَا مِنَ الإِعْـلاَلِ وَشَاعَ فِي الْهَمْزِ وَذِي اعْتِلاَلِ

ذُو الْوَاوِ مِن ذِي الْيَاءِ فِيهِ أَمْكَنُ وَوَسْمُـــهُ أَن يُّـــرَ فِيمَا بَيَّنُوا

أَحَــدُ مُشْتَرِكَيِ التَّاليـــفِ فَاقَ بِبَعْضِ أَوْجُـهِ التَّصْرِيفِ[1]

---

1 - ابن مالك (الكافية):

= - -

وَهْوَ بتَقْدِيمٍ لِلآخِرِ عَلَى   مَتْلُوِّهِ أكْثَرُ مِنْهُ فَاعْقِلاَ

بِسَبْقِ مَتْلُوٍّ الأَخِيرِ الْعَيْنَ أوْ   عَيْنٍ عَلَى الْفَاءِ وَرُبَّمَا أَتَوْا

باللاَّمِ أَوْ بِهَا وَعَيْنٍ قَبْلَ فَا   وَشَاعَ رَاءَ فِي رَأَى كَمَا وَفَى[1]

الآبَارُ فِي الأَبْئَارِ ثُمَّ جَاءِ   عَنْ قَلْبِنَا ذَا كَالْخَطَايَا تَاءِ

وَثَالِثُ الأَمْثَالِ يَاءً أُبْدِلاَ   وَالثَّانِ كَالثَّالِثِ حَيْثُ نُقِلاَ

وَالنُّونَ وَالْهَا وَكَذلِكَ اقْلِبِ   عَيْنَ ضَفَادِعَ وَبَا أرانِبِ

ولامَ سَادِسٍ وثَالِثٍ وطَا   تُبْدَلُ تَا الضَّمِيرِ مَعْ صَادٍ وَطَا

واستعملوا اضمحلَّ واضمحلالا   ووضعوا امضحل لا امضحلالا

فَثَبَتَتْ أصالةُ اضمَحَلاَّ   وعُلِمَتْ فَرعِيَةُ امْضَحَلاَّ

1 - عبد الودود:

فِي وَزن أشياء خُلفٌ فاحْفِظَنَّ به   لا تلهينَّكَ عنه الإبلُ والشَّاءُ

أما الخليلُ وعَمْرٌو فهوَ عِندهما   في الأصل فَعلاءُ وهو الآن لَفْعاءُ

وقال الاخفش والفرَّاء مُتَزِنٌ   بأفْعِلاءَ وهُو الآن أفْلاءُ

بقلب همزته ياء ومحتمل   بحذف لام فهو الآن أفْعَاءُ

وعِند الاخفش مثل البيت مفردُه   ومثلُ هَيْنٍ على ما قال فَرَّاءُ

ومنعه في كلا الوجهين مُتَجهٌ   إذ اتقياء له وزنٌ وشجْرَاءُ

وعَن عَلِيٍّ كأجْمال وليس له   داع امتناع إذاً لم تُجْرَ أَنبَاءُ

وقل لِمَن يَدَّعِي شيئا بمعرفة   عرفت شيئا وغابت عنك أشياء

وَدَالاً إِثْرَ الـدَّالِ وَالزَّايِ وَتَا وَاوٌ وَسِـينٌ ثُمَّ يَا كَأَسْنَتَا

وَالسِّينُ صَادًا قَبْلَ غَيْنٍ خَا وَطَا قَافٍ وَإِن يُّفْصَلْ فَجَوِّزْ مُقْسِطَا

وَالسِّينُ قَبْلَ الدَّالِ زَايًا إِن سَكَنْ وَقَبْـلَ قَافٍ إِن تَحَرَّكَ وَعَنّْ

إِبْدَالُهَا مِن بَعْدِ رًا وَجِيـمِ وَحَسَـنٌ ضِرَاعُـهُ بِالْجِيمِ

وَالشِّينِ وَالصَّادِ أَمَامَ الدَّالِ إِنْ سَكَنَ وَالإِخْلاَصُ بِالصَّادِ يَعِنّْ

وَإِنْ تَحَـرَّكَ بِهَا يُضَـارِعِ مِن قَبْلِ طًا وَشَـذَّ إِبْدَالٌ فَعِ

فصل

وَقَـعَ فِي الإِبْدَالِ بَيْنَ الْكَافِ وَالْقَـافِ كَـاللاَّمِ وَرًا تَكَـافِ

كَالنُّـونِ وَاللاَمِ وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَالْحَا وَبَيْنَ الْخَا وَحَرْفِ الْغَيْنِ

وَبَيْـنَ ثَا وَالذَّالِ ثُمَّ بَيْـنَ فَا وَيَا وَبَيْـنَ طًا وَدَالٍ فَاعْرِفَا

وَبَـين فًا والثَّا ويًا والجِيـمِ واللام والضَّادِ وبًا والْمِـيمِ

فصل

وَأَلِفٌ فِي الْوَقْـفِ مِنْ حَيَّهَلاَ وَمِـنْ أَنَا وَمَا هُـنَا هًا أُبْـدِلاَ

ويا هُنَيَّـةٍ وجِـيمٌ شِـينَا وَعَوَّضَ الْعَـرَبُ هًا وَسِينَا

مِن صِحَّةِ الْعَيْنِ مِنَ اهْـرَاقَ وَمِنْ أَسْطَاعَ وَهْوَ مَا لَهُ شِبْـهٌ يَعِن

بَابُ مَخارج الحُروف[1]

لِكُلِّ حَرْفٍ مَّخْرَجٌ إن سَكَنا ... بإِثْرِ هَمْزٍ مُوصِلٍ تَبَيَّنَا
فَالْهَمْزَ وَالْهَا مُخْرِجٌ ذُو النُّطْقِ ... وَالأَلِفَ اللَّيْنَ مِنَ اَقْصَى الْحَلْقِ
وَالحَا مِنَ الْوَسَطِ وَالْعَيْنَ ومِنْ ... أَدْنَاهُ حرفَ الخاءِ والغَيْنَ أَبِنْ
والقافُ مِمَّا ذا يَلِي والكافُ جَا ... مِمَّا يَلِي والجيمُ والْيَا خَرَجَا
مِمَّا يَلِي كالشِّينِ مما أَوَّلِ ... حافَةِ الأَلْسُنِ وما لَهَا يَلِي
من جُملةِ الأضْرَاسِ جَا الضَّادُ ومِنْ ... حافتَي اللِّسَانِ جَا اللاَّمُ ومِنْ
ما بَيْنَما طَرَفَي اللِّسَانِ ... وفَوقَ مَا ثَنِيَّةِ الإِنسَانِ
جَا النُّونُ وَالرَّاءُ وطًا دَالٌ وتَا ... من بَيْنِمَا أَصْلِ الثَّنَايَا قَد أَتَى
وطَرَفِ اللِّسانِ ما بَيْنَهُمَا ... لِلزَّاي والسِّين وصَادٍ وانْتَمَى
هَذِي الثَّلاثُ للصَّفِيرِ ثُمَّ مَا ... مِن بَيْنِ أَطْرَافٍ لَّهَا وَبَيْنَمَا
طَرَفِهِ لِلظَّا وثَا وَالذَّالِ ... وباطِنُ الشَّفَةِ ذِي انسِفَالِ
لِلْفَا وأَطْرَافُ الثَّنَايَا العُلْيَا ... وأَخْرِجَنَّ المِيمَ نِلْتَ العُلْيَا

---

1 - لبعضهم:

مَخارجُ الحُروفِ سيبويه ... ست وعشر فاعتمدْ عليه
ثلاثة في الحلق ثم في اللسان ... عشرة واثنان نحو الشفتان
ومخرج يخص بالخيشوم ... لغنة النون وحرف الميم

وَالْبَاءَ بَيْـنَ الشَّفَتَيْـنِ مُطْبِقَا   كَالْـوَاوِ إِلاَّ أَنَّـهَا لَـنْ تُطْبِقَا

فَصْلٌ فِي الكَلامِ عَلى الحُرُوفِ الفَرْعِيَّة

وَاسْتُحْسِنَتْ لَهَا فُرُوعٌ فَاعْلَمِ   كَالأَلِـفِ الْمُمَالِ وَالْمُفَخَّـمِ

وَهَمْـزِنَا الْمُسَهَّـلِ الْمَعْلُومِ   وَالْغُنَّـةِ الَّتِي مِـنَ الْخَيْشُومِ

وَالصَّادِ كَالزَّايِ وَشِينٍ مِثْلِ جِيمْ   وَاسْتُقْبِحَتْ أُخَرُ كَالْكَافِ كَجِيمْ

وَالْعَكْسِ وَالْجِيمِ كَشِينٍ وَكَسِينْ   صَادٍ وَطًا كَتًا وَظًا كَثًا يَبِـينْ

وَبًا كَفَاءٍ وَكَضَـادٍ ضَعُـفَتْ   ....

فَصْلٌ فِي الكَلامِ عَلى صِفَاتِ الحُرُوف

....   وَمَا مِنَ الْحُرُوفِ قَدْ حَوَى سَكَتْ

فَحَثَّـهُ شَخْصٌ فَبِالْمَهْمُوسَةِ   تُدْعَـى وَغَيْرُهُنَّ بِالْمَجْهُـورَةِ

وَمَا حَوَى "أَجِدْكَ تُطْبِقُ" دُعِي   شَدِيدَةً وَمَا حَـوَاهَا فَاسْمَعِ

"لَمْ يَرْوِ عَنَّا" فَادْعُهَا مُوَسَّطَـهْ   وَمَا عَـدَاهَا رَخْـوَةٌ مُنْضَبِطَـهْ

مُطْبَقَـةٌ صَادٌ وَطَـاءٌ أَهْمِـلاَ   أَوْ أُعْجِمَا وَمَا عَدَاهَا فَاجْعَلاَ

ذَاتَ انْفِتَاحٍ وَادْعُ بِالْمُسْتَعْلِيَّهْ   الْغَيْـنَ وَالْمُطْبَقَ وَالْخَا فَادْرِيَّهْ

وَالْقَافَ وَالْغَيْرُ فَوَصْفُـهُ اعْقِلَـهْ   خَفْضًا وَ"قُطْبُ جِدٌّ" الْمُقَلْقَلَهْ

وَاللَّيْنُ "وَايْ" وَادْعُها الْمُعْتَلَّهْ[1] وَالْهَمْزَ زَادَ نَفَرٌ أجِلَّهْ
وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ بِاتِّفَاقِ وَصِفْ بِهَا الضَّادَ عَلَى شِقَاقِ
وَالرَّا الْمُكَرَّرَةَ وَالْمُنْحَرِفَا اللاَّمَ وَالْهَاوِيَّ يَدْعُو الأَلِفَا
وَالْهَمْزَةَ الْمَهْتُوتَ ذُو الْحِذَاقَهْ وَمُرْ بِنَفْلٍ أَحْرُفُ الذَّلاَقَهْ
وَمَا عَدَاهَا فَادْعُ بِالْمُصْمَتَهْ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَاجْعَلْ نِسْبَتَهْ
إِلَى الْمَخَارِجِ وَمَا جَاوَرَهَا فَاقْفُ الْهُدَاةَ وَاجْفُ مَنْ غَايَرَهَا

الادْغَامُ

أوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصْ أَبِي
وَلاَ كَهَيْلَلَ ، وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ
لِسَاكِنٍ لا يَاءِ تَصْغِيرٍ ولاَ مَدٌّ مِّن المدْغَمِ شَكْلاً انقلاَ
وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ[2]

---

1 – لبعضهم:

أحرفُ "واي" علّةٌ تسمَّى وإن تُسكَّن فلِلّين تُنْمَى
وإن تُجانسْ حركاتِ الاوَّلِ ساكنةٌ فالمدُّ وسْمُها الجَلِي

2 – لبعضهم:

= - -

وَمَا بِتَاءَيْــنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَــرْ فِيــهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَــــرْ

وَفُــكَّ حَيْثُ مُدْغَــمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِــهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْــعِ اقْتَرَنْ

نَحْوُ: حَلَلْـــتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَـزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّـــبِ الْتُزِمْ وَالْـتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُـمّ

فصل في ادّغام المتقاربين

وَبَعْدَ غَيْـرِ سَاكِنٍ صَحَّ ادَّغِمْ فِي كُلِّ مَا قَارَبَ حَرْفًا فَاغْتَنِمْ

إِن لَّمْ يَكُن لَيِّنًا وَلاَ هَمْزًا وَلاَ ضَادًا ولا شِينًا ولا فَـاءً وَلاَ

مِيمًا وَلاَ صَفِـيرِيًّا لَّمْ يُرْدَفِ بِآخَـرٍ أَوْ مُوهِـمَ الْمُضَعَّفِ

وَالرَّاءُ فِي اللاَّمِ وَفًا فِي بًا وَسِينْ فِي الشِّينِ وَالضَّادُ بِطَاءٍ فَاسْتَبِينْ

وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ وَفًا وَالْهَا بِحَا وَالْجِيمُ فِي الشِّينِ وتًا فَاسْتَوْضِحَا

وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَمَا شَارَكَ فِي جِيمٍ وَسِينٍ ثُمَّ ضَادٍ فَاعْرِفِ

وَأَبْقِ الاِطْبَاقَ فِي الاَوْلَى وَأَتَى تَكَافُؤٌ فِي الإِدِّغَامِ بَيْــنَ تَـا

إن يسكــن الهمز الذي تأخرا ويلتقي مــع الذي تصــدرا

فحققن او اقلبن الاولى ألف أو اعطها تحريك ما لـها ردِفْ

لابن يعيــش وأبو زيد يرى إدغامــها رابــع ما تقــررا

ـ **تصويب**: وما أتـى كتتـجلى واستـتر وحيي افكك وادغمن دون حذر

وَالثَّاءِ وَالظَّاءِ وَحَــرْفِ الدَّالِ هُــدِيتَ بِالإِعْجَــامِ وَالإِهْمَالِ

وَبَيْنَ حَا عَيْــنٍ وَبينَ خَا وَغَيْنْ وَالْقَافِ وَالْكَافِ تَكَافُؤٌ كَذَيْنْ

وَبَيْنَ أَحْــرُفِ الصَّفِيرِ وَهْيَ فِيـ ـهَا السِّتُّ الأُولَى أُدْغِمَتْ وَاللاَّمُ فِي

ذِي التِّسْعِ وَالشِّينِ وَضَادٍ ثُمَّ رَا وَالنُّــونَ حَتْمًا إِنْ مُّعَرَّفًا يُرَى

وَغَيْرُ ذِي التَّعْرِيفِ جَازَ فَاعْلَمَا بِقُـوَّةٍ فِي الـرَّاءِ أَن يُّــدَّغَمَا

وَجَوَّزَنْ فِي النُّونِ بِالضُّعْفِ وَفِي بَاقِي الْحُرُوفِ بِالتَّوَسُّطِ يَفِي

وَالنُّــونَ دُونَ غُنَّةٍ إِنْ سَكَنَتْ فِي الرَّاءِ وَاللاَّمِ ادَّغِمْ وادُّغِمَتْ[1]

مَعْهَا بِيَنْمُو ذَاكَ فِي كَلِمَتَيْـنْ وَقَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرْ دُونَ مِينْ

* * *

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ» الْخُلاَصَـهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَــدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَــلَى مُحَمَّدٍ خَيْـرِ نَبِيٍّ أُرْسِــلاَ

---

1 – **ابن مالك** (كافية):

والنــون ساكنا بــلامٍ وبرا أُدغِــمَ دون غُنْــة وأظهرا

مع أحرف الحلق وميما قلبا حتما إذا ما كان متلــوا ببا

وإن تلاه بعض ينمو وانفصل يُدْغَمْ بغُنَّةٍ كمن يُعَن وُصِلْ

بغُنْــةٍ في الباقيات يُخفَى كمعنا كــن تَنْجِرْ وتُكفَى

وَآلِهِ الْغُــرِّ الْكِــرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِــهِ الْمُنتَخَبِــينَ الْخِيَرَهْ

كِتَابُ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن

لا يَلْتَقِي فِي مَحْضٍ وَصْلٍ سَاكِنَانْ إلاَّ وَأَوَّلٌ وثَــانٍ كائِنَــانْ

فِي كِلْمَــةٍ لَيْنًا ومُدْغَمًا وفي بِهَمْــزَةٍ نَــزْرًا مَّكَانَ الأَلِفِ

ويُحْــذَف الأَوَّلُ إن لَّم يتَّصِلْ أوْ يُدْغَــمِ الثَّانِي إذَا مَدًّا جُعِلْ

أَوْ نُــونَ لَــدْنٍ غَالِبًا وَإِلاَّ حُــرِّكَ إِنْ بِآخِــرٍ لَّمْ يُتْلَى

محمدُ بن عبد الله[1]:

[وإن بــه تُليَّ فالتــزم إذن تحريك ذا الأخير نحو أمس إنْ]

لَم يَــكُ تنوينًا وربَّما حُــذِفْ تَنْوِينٌ أَوَّلٌ وأُثْبِــتَ الأَلِــفْ

وإنْ يَّكُــن بَدَلَ هَمْزِ الوَصْلِ تَعَيَّــنَ الإثبَاتُ عِنْــدَ الكُــلِّ

وَأَصْلُ مَا حُرِّكَ كَسْرٌ وَعُدِلْ عَن ذَلِكَ الأَصْلِ عَلَى وَجْهٍ قُبِلْ

محمدُ بن عبد الله:

[كَالْحَمْلِ لِلنَّظِيرِ وَالتَّخْفِيفِ أَوْ إِتْبَاعٍ أَوْ رَدٍّ لأَصْلٍ وحَكَــوْا

أيضًا بِــذِي: الإِيثَــارَ لِلْجِنَاسِ والجَــبْرَ وَالتَّجْنِيــبَ لِلإِلْبَاسِ]

---

(1) ما بين الأقواس المعقوفة ليس من نظم ابن بونا وإنما هو من تذييلات مدرجة في متن الاحمرار في معظم نسخ الكتاب.

فصل في الكَلام عَلى نُون من وعن ولكن وعلى الواو

وَنُونَ مِن فَافْتَحْ مَعَ الْ وَيُكْسَرُ ... مَعْ غَيْرِهَا وَالْكَسْرُ مَعْهَا أَنْدَرُ

وَحُذِفَتْ مُظْهَرَةً مَعْ أَلْ وَعَنْ ... تُكْسَرُ مُطْلَقًا وَمَعْهَا الضَّمُّ عَنّْ

وَجَازَ فِي نُونِ بَنِي الْحَارِثِ بَلْـ ... حَارِثِ إن مُّظْهَرًا اللاَّمُ اجْعَلْ

وَوَاوَ جَمْعٍ إنْ تَلا الْفَتْحَ اضْمُمِ ... واكسِرْ سِوَى الْمضْمَرِ والعَكْسُ نُمِي

وَفُتِحَتْ وَنُونُ لَكِنْ حُذِفَتْ ... وَاللاَّمُ إنْ أُدْغِمَ فِيهَا فُتِحَتْ

مِن قَبْلِ هَا وَضُمَّ فِي الْمَضْمُومِ فَا ... مَعْ غَائِبٍ وَالْكَسْرُ وَالْفَتْحُ وَفَى

وَلاَ تَضُمَّ قَبْلَ سَاكِنٍ وَإنْ ... لَمْ تُتْبِعَنْ فَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ زُكِنْ

إن لَّم يَكُن لاَمٌ إلَى الْفَا أُتْبِعَا ... وَفَكُّ ذَا أَهْلُ الْحِجَازِ أجْمَعَا

الْهِجَاءُ

الأَصْلُ فِي الْهِجَاءِ أن يَّنفَصِلاَ ... عَن لفْظٍ آخرُ وَصِلْ إن جُعِلاَ

كَوَاحِدٍ لِّمَنْعِ وَقْفٍ وَابْتِدَا ... أوْ رُكِّبَا مَزْجًا لِّمَعْنًى وُحِّدَا

وَإن يُّضَفْ بَعْلٌ إلَى بَكٌّ وُصِلْ ... رَعْيًا لِّمَزْجِهِ الَّذِي فِيهِ أُصِلْ

وَوَصْلَ مِنْ عَنْ فِي بِمَنْ وَمَا رَوَوْا ... .

محمدُ بن عبد الله:

. . . ... [وَهْوَ مُفَصَّلٌ بِمَا بَعْدُ حَكَوْا]

صِلْ مِن بِمَن فِي الْخَطِّ مُطْلَقًا وَقَدْ ... قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي الاِسْتِفْهَامِ قَدْ

وَعَن بِمَن مَوْصُولَةٌ فِي الْغَالِبِ   وَفَصْـلُ غَيْرِهَا قِيَاسُ الْكَاتِبِ
وَفِي بِمَن فِي حَالِ الِاسْتِفْهَامِ   تُوصَلُ فِي الْخَـطِّ عَلَى الدَّوَامِ
فِي مِن وَعَن وَفِي بِمَا الْمَوْصُولَهْ   مَذَاهِـبٌ عَن بَعْضِهِمْ مَّنقُولَهْ
وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ وَالزِّيَادَةِ   تُوصَـلُ دَائِمًا بِذِي الثَّلاَثَـةِ
وفَصْلُ مَوْصُوفَـةٍ أَوْ شَرْطِيَّهْ   قِيَاسُـهُ طَرِيقَةٌ مَّرْضِيَّـهْ

محمدُ بن عبد الله[1]:

[وَصْلُ نِعِمَّا شَذَّ فِي مَا قَد رَأَوْا]   وشَذَّ وصْلُ بِيسَمَا قَبْلَ اشْتَرَوْا
خَلَفْتُمُونِي وَصْلُ إن فِي هُودِ   بِلَـمْ وأَمْ بِمَن بِـلاَ جُحُـودِ
وَكَـيْ وأن بِـلاَ بِـلاَ إِدَامَـهْ   وأن بِلَنْ فِي الكَهْـفِ والقِيَامَهْ
وَنُونُ مِن وَعَن وَإِن وأَنْ حُذِفْ   فِي وَصْلِهَا وَمِيمُ أَمْ كَذَا عُرِفْ
وَالاَصْـلُ أن يُّطَابِقَ الْمَلْفُوظَ مَا   يُكْتَبُ وَاقْتَصِـرْ عَلَى أَوَّلِ مَا
يُرَى اسْمَ حَرْفٍ وَارِدًا وُرُودَا   صَـوْتٍ وَفَـوِّضْ مَا بِهِ أُرِيدَا
وَمُدْغَمًا فِي اللَّفْـظِ مِن كَلِمَتِـهْ   فَاحْذِفْهُ لاَ إن لَّمْ يَكُن فِي كِلْمَتِهْ
أَوْ سَاكِنًا نُونًا خَفِي أَوْ مُبْدَلاَ   مِيمًا وَمَداً حَذْفُـهُ لِمَا تَـلاَ

---

1 – مُكمِّلا البيت الذي أدخل شطرا منه بين شطري بيت الاحمرار؛ وهو قول ابن بونا:

وَوَصْلَ مِنْ عَنْ فِي بِمَنْ وَمَا رَوَوْا   وشَـذَّ وصْـلُ بِيسَمَا قَبْلَ اشْتَرَوْا

وَرُبَّمَا حُذِفَ إِن لَبْسٌ عُــدِمْ ... وَذَا لِتَنْـوِينٍ وَتَوْكِيدٍ حُتِمْ

فصل

وَاعْتَبِـرِ الطِّبَاقَ بِالْمَآلِ فِي ... وَقْـفٍ بِـلاَ مَنْعٍ لَهُ فَلْتَحْذِفِ

مَـدَّةَ غَـائِــبٍ وَغَائِبِينَا ... وَحَـذَفُوا مِنَ اجْـلِ ذَا تَنْوِينَا

مِنْ غَيْرِ مَا فُتِحَ وَاكْتُبْ بِالأَلِفْ ... أَنَا إِذًا تَنْوِيـنَ مَا فَتْحًا أُلِـفْ

وَكَـ﴿لَنَسْفَعًا﴾ إِذَا لَبْسٌ أُمِنْ ... وَكَتْـبُ تَا كَرَحْمَةٍ بِهَا زُكِنْ

وَزِدْ رَ ذَا هَا وَمَجِي مَهْ جَاءَ ... وَفِـي كَأَيٍّ الشُّـذُوذُ جَـاءَ

وَنِعْمَــتِ اللهِ وَأَلْفَاظٍ أُخَـرْ ... وَفِي سِوَى الْوَقْفِ لِذَا اليَاءُ اسْتَقَرْ

فِي مَوْضِعِ الأَلِفِ مَخْتُومًا بِهَا ... فِعْــلٌ أَوِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فَانتَبِهَا

إِن وُجِــدَتْ ثَالِثَـةً بَـدَلَ يَا ... أَوْ رَابِعًا فَصَاعِـدًا لَمْ تَـلِ يَا

فِي غَيْرِ يَحْيَى عَلَمًا وَلاَ تَقِسْ ... وَفِي الْتِزَامِ ذِي النِّيَابَةِ اقْتَبِسْ

خُلْفٌ كَذَا امْتِنَاعُهَا مَعْ مُضْمَرِ ... وَشَــذَّ حَتَّى وَزَكَى وَاسْتَظْهِرِ

وَفِي الضُّحَى وَفِي بَلَى الْيَاءُ أَتَى ... فِي مَوْضِعِ الأَلِفِ أَنَّى وَمَتَى

وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إِنْ حَتَّى رَدِفْ ... إِلَى عَلَى يُكْتَبْنَ فَاعْلَمْ بِالأَلِفْ

وَشَـذَّتِ الأَلِفُ فِي كِلْتَا وَفِي ... تَتْرَا وَ﴿نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا﴾ قُفِي

وَالْوَاوُ فِي: الصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ، مَنَاةَ وَالرِّبَا[1] وَفِي الْحَيَاةِ
كَذَاكَ فِي الْمِشْكَاةِ وَالنَّجَاةِ[2] وَالْهَمْزُ إن فِي أوَّلٍ لَّمْ يَاتِ
فَاجْعَلْهُ مَا بِهِ يُخَفَّفُ وَإِنْ خُفِّفَ بِالنَّقْلِ فَحَذْفُهُ أَبِنْ
أوْ جَعْلَهُ مُجانِسًا مَّا يُشْكَلُ وَبَعْدَ فَتْحٍ الأَخِيرُ يُبْدَلُ
بِأَلِفٍ وَلْيُحْذَفَنْ بَعْدَ أَلِفْ مَا لَمْ يَلِيهِ مُضْمَرٌ فَمَا أُلِفْ
لِلْمُتَوَسِّطِ وهَمْزٌ أوَّلا يُكْتَبُ بالألِفِ فادْرِ مُسْجَلا

محمدُ بن عبد الله:

[إلَّا إذا كَانَ لِوَصْلٍ بَينَ فَا وَهَمْزَةٍ فاءٍ لِّفِعْلٍ فاحْذِفا
كَذَاكَ بعدَ هَمْزِ الاسْتِفْهامِ أو لامِ جَرٍّ وابتِدا الكَلام]

وَبِسْمِ فِي الْبَسْمَلَةِ الْمُبَارَكَهْ وَمَا لَهَا فِي حَذْفِهِ مُشَارَكَهْ
وَأثْبِتُوهُ فِي سِوَى ذَاكَ أُلِفْ وَالثَّانِ فِي الدَّرْجِ لَهُ مَا قَدْ أُلِفْ

---

1 - **محمد الأمين بن امَّيٍّ:**

خَلا، دَعا، دَنا، بدا، نَجا، عَفا سابعُها: عَلا؛ لها اكتبْ أَلِفا
كذا عَصايَ وعَصَاهُ والصَّفَا، سَنا، أبا أحَدٍ، الرِّبا، شَفَا

(2) أي حَسَب رسمها في المصحف الشريف: الصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ ومَنَوٰةَ وَالرِّبَوٰا والحيوة والمشكوة والنجوة. وقياس هذه الألفاظ أن تكتب بالألف كما في "عصا" ونحوه، وإنما رسموها بالواو لأن من العرب من يقرِّبُ لفظ الألف من اللفظ بالواو؛ وهو المسمى عند القرَّاء تفخيماً.

لَهُ فِي الابْتِدَا سِوَى فَا إِوْجَلِ مَعْ فَا أَوِ الْوَاوِ فَوَاوًا ذَا اجْعَلِ

ذُو الْقَطْعِ بَعْدَ هَمْزِ الاِسْتِفْهَامِ قَدْ كُتِبَ مَا جَانَسَ شَكْلَه وَقَدْ

يُحْذَفُ ذُو الْفَتْحِ وَغَيْرُهُ يُرَى بِقِلَّةٍ بِأَلِفٍ مُصَوَّرَا

وَحُكْمُ هَمْزٍ وَسَّطُوهُ أُمَّا فِي هَمْزِ هَؤُلاَءِ وَابْنَؤُمَّا

وَهَكَذَا هَمْزُ لِيَلاَّ وَلَئِنْ وَيَوْمَ أَوْ حِينَئِذٍ فَلْتَسْتَبِنْ

فصل

وَإِن تَوَالَى مُتَمَاثِلاَنِ أَوْ ثَلاَثَةٌ فِي كِلْمَةٍ لَيْنَانِ أَوْ

كَكِلْمَةٍ حُذِفَ وَاحِدٌ إِذَا لَمْ يُفْتَحِ الأَوَّلُ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

فِي اللهِ بَعْدَ الْهَمْزِ وَجْهَانِ وَشَذّْ أَوْ خَالَفَ الرَّسْمَ سِوَى ذَا فَانْتَبِذْ

فصل[1]

اللهُ وَالرَّحْمَنُ مِنْهُمَا الأَلِفْ وَالْحَارِثُ احْذِفَنْ إِن الْ كُلٌّ رَدِفْ

وَمِنْ أُولَئِكَ وَذَلِكَ وَيَا وَفِي ثَمَانِينَ خِلاَفٌ رُوِّيَا

وَمِن ثَلاثٍ وَثَلاَثِينَ وَمِن ثَمَانِي أَو بِتَا وَمِن هَا مُقْتَرِنْ

(1) في الكلام على ما يُنقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة.

بذَا مَـعَ الْفُــرُوعِ إلاَّ تِي وَتَا   وإن تَصِلْهُــنَّ بكافٍ أُثْبِتَـا

وَاحْـذِفْـهُ مِن كَلِمَةِ السَّلاَمُ   عَلَيْكُـمُ وَهَكَـذَا الأَعْـلاَمُ

إن تَعْلُ عَـن ثَـلاَثَــةٍ وَكَثُرَا   عِندَهُــمُ اسْتِعْمَالُهَا وَاشْتَهرَا

إن وُقِّيَتْ حَذْفًا وَلاَ لَبْسَ وَمِنْ   مَفَاعِلٍ إذَا مِنَ الْفَــرْدِ أُمِــنْ

وَمِ الْمَلاَئِكَــةِ وَالسَّـمَاوَاتْ   وَالصَّالِحِينَ إن يَكُن وَالصَّالِحَاتْ

لَمْ يَلْتَبِـسْ وَلاَ مُضَعَّفًا وَلاَ   مُعْتَـلَّ لاَمٍ وَالَّذِي وَالْجَمْعَ لاَ

بِغَيْـرِ لاَمٍ وَاحِدٍ وَاكْتُبْ كَذَا   أُنثَاهُ وَالْفُـرُوعُ وَاللَّيْلُ كَذَا

وَنَحْـوَ: لِلَّـهِ اكْتُبَـنَّ بِاثْنَتَيْنْ   ....

فصل(1)

....   وَمِائَــةً زِدْ أَلِفًا وَمِائَتَيْـنْ

وَبَعْدَ وَاوِ الْجَمْـعِ إن تَطَرَّفَتْ   وَرُبَّمَا فِي نَحْوِ "يَدْعُو" اجْتُلِبَتْ

وَضَارِبُوا زَيْـدٍ وَشَذَّ فِي الرِّبَوا   وَفِي إنِ امْرُؤٌ شُــذُوذًا جُلِبَا

وَالْوَاوُ فِي أُولُوا أُولَئِكَ أُولاَتْ   عَمْــرٍو وَيَأُوخَيِّ زَادَهُ الثِّقَاتْ

وَفِي بِأَيْيدٍ زَيْـدُ يَاءٍ اسْتُبِينْ   ولَفْظِ ﴿مِن نَّبَإِي﴾ قَبْلَ ﴿الْمُرْسَلِينْ﴾

(1) في الكلام على ما ثَبت في الخطّ دون اللّفظ.

وَزِيدَ فِي مَلَائِــهِ أَيْضًا وَفِــي   مَلَائِهِمْ وَاخْتَصَّ ذَا بِالْمُصْحَفِ

* * *

هُنَا انْتَهَى مَا زِدتُّ مِن فَوَائِـدِ   نَظْـمًا عَلَى نَظْمِ الإِمَامِ الْمَاجِدِ

مُحَمَّـــدِ بْنِ مَالِكِ الزَّكِـــيِّ   الْعَالِــمِ العَـــلاَّمَـــةِ الْــوَلِيِّ

والحَمْــدُ للهِ عَــلى إِكْمَالِــهِ   ثُــمَّ عَــلى محمَّــدٍ وآلِــهِ

وصَحْــبِــهِ الصَّــلاةُ والسَّلامُ   ما انْجَابَ عَن سَنَا ذُكَا الظَّلاَمُ

وما حَمَى الحَــقَّ بِهِ مَنْ أرسَلَهْ   لا رَبَّ غَــيْــرَهُ وَلاَ شَرِيكَ لَهْ

كمل الكتاب بفضل الله وعونه

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التعريف بأصحاب أنظام الفوائد[1]

أحمد بن اجمد

أحمد بن اجَّمد اليدالي (ت 1358).. وهو عالم وأديب أخوه العلامة المدرس زين بن اجمد. له أنظام في النحو والتصريف. وتتميز أنظامه بالقوة والطرافة أحيانا مع الإفادة العلمية. ومن مؤلفاته كتاب: "وزنا ومعنى" في اللغة الذي حققه أحد طلاب مدرسة الأساتذة العليا بانواكشوط.

أحمد بن كَدّاه

أحمد بن محمذ(كداه) بن أحمد باب الكمليلي (ت1337هـ). عالم ونحوي وأديب كبير أحد أقطاب الطبقة الأولى من تلامذة يحظيه (أباه) بن عبد الودود؛ تضلع من النحو حتى وصفه شيخه اباه بأنه "استل النحو بجذوره". وأنظامه العديدة في النحو شاهدة على ذلك وناطقة بقوة شاعريته ومستواه الأدبي الراقي. وقد أجازه

---

1 - اعتمدت في هذه التعريفات على **مصادر شفهية** متعددة وعلى مصادر مكتوبة من أهمها: **حياة يحظيه بن عبد الودود**/نظم مَمُّ- تقديم وتحقيق وشرح الأستاذ الباحث: محمد يحيى بن سيدي أحمد، و**الأزهار الشذية في أعلام المجلسية** له أيضا. **حياة موريتانيا** للعلامة المختار بن حامدن/ دار الثقافة - انواكشوط. **تاريخ النحو العربي** في المشرق والمغرب لدكتور محمد المختار ولد اباه/ منشورات منظمة الإيسيسكو - 1417هـ. **بلاد شنقيط**، المنارة والرباط للخليل النحوي/ منشورات المنظمة العربية للثقافة والعلوم - 1987م. **مكانة أصول الفقه** في الثقافة المحظرية الموريتانية لمحمد محفوظ بن أحمد/ الطبعة الثانية 1416هـ. **الأعلام** لخير الدين الزركلي/ دار المشرق - بيروت..

اباه إجازة متميزة بأسلوبها اللغوي وإيحاءاتها النحوية جاء فيها: "... اعلموا وأعلموا مستنصحاً شاوَرَكم، ومستخبِراً حاوَرَكم، وخالي ذهنٍ جاوَرَكم، بأني أوريتُ لأحمد بن امحمد بن بابو فقبسَ، وأوْحَيتُ فنبسَ، ونجّذْتُ فضرّسَ، فصار منّي في التوابع بدلا ليس بعضاً ولا مُبايناً ولا مشتملاً..."الخ.

وقد أخذ أيضا عن محمد فال (ببها) بن محمد بن العاقل ، الذي ذيل إجازة اباه المذكورة بعبارة واحدة هي: "وأنا كذلك" ووقع تحتها.

له أنظام كثيرة في النحو والتصريف، تدرس مع حواشي طرة ابن بونا، وقد جُمِعت في كتاب يسمى "الكداهية".

أحمد چــگّــنَ

أحمد چــگّــنَ بن محمدُ بن الحسين الجكني (ت1930م). أحد تلامذة يحظيه بن عبد الودود النجباء. له شرح على باب البيع من مختصر خليل وأنظام في الفقه وأخرى في النحو، كانت له علاقات ومشاركات مع بعض تلامذة محظرة اباه وخاصة مــم بن عبد الحميد.

أحمدسالم بن بُوِيَعْدَلْ

أحمدسالم بن المصطفى بن بويعدل التندغي ثم من أهل أبيجه (ت1362هـ) وهو من الطبقة الصغرى من تلامذة يحظيه، وهم الذين انضموا إلى محظرة اباه في آخر عهده، وقد أمضى فيها كثيرا من الزمن وكان من نجباء طلابها. وكان بصيرا بالنحو وله فيه عدة أنظام.

ابن المرحل

مالك بن عبد الرحمن بن فرح بن المرحل السبتي ، أبو الحكم (604-699 هـ). أديب وشاعر مصمودي الأصل من أهل مالقة ، سكن سبتة وولي القضاء بغرناطة

وتوفي بفاس. له عدة كتب منها الموطأة والوسيلة الكبرى وله أرجوزة في النحو، نظم كتاب الفصيح لثعلب. وقد ناظر ابن الربيع السبتي (ت688) في مسألة "كان ماذا"، وكان شاعرا مجيدا.

ابن حنبل

الشيخ محمدو بن حنبل بن محم البوحسني (1239-1302 هـ) عالم وشاعر مغلق له الكثير من الآثار العلمية والأدبية الراقية. أخذ عن بلا الشقروي وعن محمد بن حظانا الحسني، كما أخذ الطريقة القادرية عن الشيخ سيديا الكبير. كانت له محظرة عامرة يدرس فيها القرآن وعلومه والعقائد. وكان لغويا كبيرا؛ شديد الغيرة على لغة الضاد حريصا على سلامتها، ومن ذلك قوله في المقارنة بين المال ومعرفة النحو في تقييم ومؤهلات الرجل؛ مخاطبا بذلك المرأة:

لا انتَفَعتْ بالأكلِ والشَّرابِ   مَن آثَرَتْ مالاً عَلى الإعْرابِ

ابن عبدم

محمد بن عبد الله بن الأمين بن محمد الشهير بابن عبدم الديماني الفاضلي (1232-1286هـ).عالم فقيه ونحوي مرموق. أخذ عن بلا الشقروي، ودرس على أهل محمد سالم المجلسيين؛ كما أخذ عن بني حبيب الله الإيجيجبيين. وكانت له محظرة وتولى القضاء لأمير اترارزه. تصدر النحو نشاطه العلمي في التدريس والتأليف، من مؤلفاته طرة على الألفية.

ابن غازي

أبو عبد الله سيدي بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي، المكناسي، نزيل فاس (841-919هـ). أحد علماء المغرب البارزين في عصره. كان واسع المعرفة؛ له تصانيف عديدة في الحديث والفقه والنحو والأدب وعلم الحساب. ومن مؤلفاته

شرح لألفية بن مالك وتصويبات فيها عديدة.

ابـَّاه

عالم موريتانيا: يحظيه (اباه) بن عبد الودود بن أوبك الجكني ثم الرمظاني نسبا، القناني أما ووطنا (1265-1358هـ). نشأ في أسرة مشهورة بالنبل والصلاح ودرس أولا في محيطه، فأخذ عن سيدي بن الزين و الحسن بن محمد محمود القناني والمختار بن ألما اليدالي كما أخذ الطريقة الشاذلية في التصوف عن الشيخ محمذفال بن متالي. ثم شمر عن ساعد الجد وانكب على الدراسات المعمقة بهمة عالية تَكِلُّ عنها هِمَمُ وأذهانُ الطلاب. واختار بنفسه لذلك أشهر المحاظر وأقوى الشيوخ المتخصصين. فأخذ النحو على العلامة الحسن بن زين القناني (ت1314 هـ) وهو من أكبر نحاة البلاد ومحظرته متخصصة في علوم النحو والصرف واللغة. وبعدما جلس للتدريس في محظرته برهة من الزمن سافر بعيدا إلى الشمال مُيَمِّما شطرَ محظرة أهل محمد سالم التي كانت متفوقة في الدراسات الفقهية، فأخذ فيها عن العلامة محمد بن محمد سالم المجلسي (ت1302هـ) وابنه العلامة أحمد بن محمد سالم (ت1309هـ). وقد تأثر ابَّاه في أسلوبه العلمي وأدبياته التربوية تأثرا شديدا بهذين العالِمَين العظيمين.

ومع أن الطلاب توجهوا إليه ودرسوا عليه خلال فترة دراساته هذه، فإن ما شهدته محظرته بعد عودته إليها من جديد: كان ثورةً في مجال التدريس ونموذجا فريدا للتجمع العلمي والعطاء المعرفي الغزير.

وقد استمرت هذه المحظرة منذ تأسيسها الثاني سنة 1328 حوالي ثلاثين سنة تخرج منها ثلاثة أجيال على الأقل من العلماء والأدباء والزعماء الذين شكلوا نخبا علمية وأدبية في مناطق واسعة من البلاد الموريتانية. وكان لهذه المحظرة الشاملة لكافة العلوم الفقهية واللغوية والفلسفية الدور البارز والأساسي في تشكيل منهاج

الدراسات النحوية على وجه الخصوص لاسيما طرة ابن بونـا (الجـامع بين التسـهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة). وفي أعرشتها وتحت خيامها وبين ربوعهـا.. انتجت وتشكلت معظم حواشي "الطرة" ونُظِمَت فوائدها التي حاولنـا اقتناصهـا في هذا الكتاب.

ابّاه بن ابُّوه

محمد يحظيه (اباه) بن محمد عالي(ابُّوه) بـن محمذفـال بن محمـد بن نِعْـمَ العبدُ المجلسي ثم البوحمدي، ولد سنة 1366هـ أطال الله حياته. العـالم المـدرس والكـاتب المصنف، شيخ محظرة لفريوا وإمامها. نشأ وتعلم في كنف والده العلامة محمـد عـالي بن نعمَ (ابُّوه) أحد أبرز طلاب محظرة يحظيه بـن عبد الـودود وتلامذتـه المصطفَـين ومؤسس محظرة كانت ولا زالت في تدريسها وازدحامها وتميزها نسخة طبق أصلهـا القريب (محظرة يحظيه) وجذورها الأصلية (محاظر آل أبي أحمد).

له مؤلفات عديدة وتحقيقات علمية وأبحاث متنوعة نشـر منهـا: "بغيـة الراغبـين بشرح نصيحة حماد بن الأمين" في البر ومكارم الأخـلاق، و"ريـاض السيرة والأدب في إكمال شرح عمود النسب"، والتحقيق والتعليق على شرح حماد بن الأمـين علـى نظم أنساب العرب لأحمد البدوي بن محمذا المجلسي وتصانيف أخرى لم تنشر بعد.

اتّاه

المختار (اتاه) بن يحظيه (اباه) بن عبد لودود (1326-1409هـ) العالم المدرس نجل العلامة يحظيه وخليفته على محظرة أهل ابّاه. نشأ وتربى في كنف والـده ودرس في أرجاء محظرته العامرة ومنها تخرج قبـل أن يـتربع علـى رأسـها بعـد وفـاة شيخه ووالده. ومع انشغاله بالتدريس والخلافة فله كتابات فقهية، ووضـع شـرحا (طرة) على نظم الغزوات لأحمد البـدوي المجلسـي وآخـر علـى قـرة الأبصـار لعبـد العزيز

النمطي وآخر على المقصور والممدود لابن مالك. وله أنظام مفيدة في التراجم والنحو، كما أنه كان شاعرا مجيدا.

الاشموني

أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الاشموني المصري (838-900هـ). نحوي كبير وفقيه شافعي. تولى القضاء بدمياط في مصر. له شرح متداول على ألفية ابن مالك.

امحمد بن الطُّلبه

امحمد(ابن الطلبة) بن محمد الأمين بن محمذ بن المختار بن ألفغ موسى اليعقوبي (1188-1272هـ). عالم جليل وشاعر عظيم، اشتهر بلقبه "ابن الطلبة" لكونه ولد في بيت علم وقضاء. ولكن قوة شاعريته وتدفق إنتاجه الشعري الغزير على طراز الشعر الجاهلي الأصيل أدى إلى شهرته بين الشعراء أكثر من غيرهم. وله في ذلك قصائد مطولات عارض بها بعض الشعراء القدامى، وهو مع ذلك من العلماء واللغويين المقتدرين. له مؤلفات في الفقه والنحو والأدب ضاع كثير منها. وله ديوان شعري كبير محقق.

امحمَّد بن ألفغ

محمد بن اجفغ عبد الله الأبهمي (ت 1335هـ). قرأ على محمد سالم بن المأ. له أنظام كثيرة وفوائد. عرف عنه تعلقه بشيخه ابن المأ الذي يقول فيه:

وإن أتَــتْ طُــرَّةُ المختار يُقرِئها ... حتى يرى الحاضرون النارَ تضطرم
وإن أتاه خَـلِــيلٌ يَــسومُ مسألة ... يقــول: لا غائب مالي ولا حرم
أنا الذي قال هذا البيت،لا ابن أبي ... سُلمَى، وشيخي به المعني لا هرم!

محمذ بن محمدفال

محمذ بن محمدفال (بَبَّها)، الديماني اشتهر بلقبه "أمَّيْـي"، (ت1964م) قاض مشهور وشاعر مجيد. واسع المعرفة حاد الذكاء والفطنة. أمضى حوالي ستين سنة في القضاء، قيل أنه لم يكتب خلالها "حَكَمتُ"، لكونه كان دوما، بما أوتي من الحكمة والذكاء والإقناع، والورع أيضا، يقنع المختصمين بالصلح ويحسم أخطر المنازعات بالتسوية والتراضي.

بَبُّها

محمدفال بن محمذ بن أحمد بن العاقل الأبهمي الملقب ببُّها، (ت1334). عالم وأديب ومتصوف. ينتمي لأسرة أهل العاقل المشهورة بالعلم والأدب والصلاح. برز في علوم القرآن والفقه وفي العلوم العقلية مثل الأصول والمنطق، بالإضافة إلى الأدب الذي يطبع إنتاجه وحياته. له مؤلفات في السيرة ونظم في الطوارئ وديوان يغلب عليه المديح النبوي.

حبيب بن الزائد

حبيب بن الزائد التندغي، (ت 1364هـ). عالم وفقيه أخذ عن محمد مولود بن أحمد فال (آدَّ). له آثار منها تأليف في القراءة، ومنظومات في الفقه والنحو.

حُرمَه

حرمه بن عبد الجليل بن الحاج بن سيد الحسن بن القاضي العلوي (1150-1243هـ). عالم وشاعر ونحوي كبير كرَّس صدر حياته لطلب العلم وجدَّ في ذلك واجتهد وتحمَّل المشاق والغربة. كان من أكبر تلامذة المختار بن بونا، وقد صحبه فترة طويلة وتوطدت علاقاتهما حتى قيل إنه ساعده في نظم التسهيل. وقد أخذ عنه

كثير من العلماء من أشهرهم الشيخ سيديا الكبير ومحنض بن سيدي عبد الله الشقروي.

الحسن بن ابَّا

الحسن بن ابَّا بن نور الحق الجكني ثم الموساني (ت1408هـ). أخذ عن اباه بن عبد الودود وتخرج من محظرته، كما أخذ عن مم بن عبد الحميد. كان عالما وأديبا وواحدا من أعيان عصره. له "سلم الاطلاع في مسائل الاتفاق والاجماع" ونظم البعوث والسرايا في السيرة.

الحسن بن زين

الحسن بن زين بن سيد اسليمان القناني ثم من أولاد باي (1314هـ). أحد علماء النحو البارزين في هذه البلاد. أخذ اللغة والنحو عن العلامة عبد الودود بن عبد الله (ت1245هـ) ثم درس على بلا بن مكبد الشقروي (ت1273هـ). وقد برع بوجه خاص في علوم اللغة والنحو والصرف حتى تجاوز مستوى التدريس إلى ما يقارب التنظير فانتهج اسلوبا متميزا في تبسيط القواعد والتعقيدات النحوية باسلوب سلس وواضح. من أبرز آثاره توشيح لامية الأفعال لابن مالك (المعروف باحمرار اللامية) وطرته عليها، وأنظام عديدة في النحو. وكان من بين شيوخ يحظيه (اباه) بن عبد الودود البارزين.

الدماميني

بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي المعروف بابن الدماميني(763-827 هـ). عالم بالشريعة والأدب، ولد بمصر ولازم ابن خلدون، وتصدر الإقراء بالأزهر وولي قضاء المالكية بمصر. ثم تحول إلى دمشق وحج وزار

اليمن والهند التي مات ودفن بها. له "تحفة الغريب" وشرح على مغني اللبيب ومؤلفات أخرى كثيرة.

سيدي بن عبد الله

سيدِ بن عبد الله(ددَّاه) بن محمدُ بن أحمد الخَلف من آل أتشغ حَيبلٌ (ت 1365هـ). اشتهر في محيطه بسيدي بن دَدَّاه. عالم وشاعر وخطاط، أخذ عن مع وعن أهل محمد سالم ثم أخذ عن يحظيه بن عبد الودود، الذي قال له حين أراد إعادة دراسة الألفية: "لم أعد أعلم منكَ بها"؛ مما يدل على تبحره في علوم النحو. له ديوان شعر قيد الجمع والتحقيق، وله طرة على نظم عبيد ربه في النحو وأنظام في الفقه والسيرة والتوجيه.

السيوطي

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (849-911 هـ) عالم مصري موسوعي كبير ولد بأسيوط ونشأ بالقاهرة حيث طلب العلم وحصل على مكانة علمية أهلته لتصدر علماء عصره. ألف زهاء 500 مصنف منها المنظوم والمنثور في مختلف المعارف وخاصة القرآن وعلومه والحديث والنحو والتاريخ..

الشاطبي

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت790 هـ). عالم أندلسي؛ وفقيه وأصولي مفسر. من أهم مؤلفاته "الموافقات" في أصول الأحكام ومقاصد الشريعة، و"الاعتصام".

عبد القادر

عبد القادر بن ابَّا الجكني الموساني. أحد المتخرجين من محظرة اباه. كان أديبا عارفا بالعربية والنحو، يتميز بسرعة الفهم وقوة الضبط. له أنظام خفيفة في الفوائد النحوية.

عبد الودود

عبد الودود بن عبد الله بن الجبنان الألفغي (من أبنـاء اتشـغ حَيـلّ) (1245 - 1286 هـ). عالم جليل ونحوي كبير اشتهر بالذكاء والنجابـة ونبـغ في علـوم النحـو واللغة العربية؛ تربى في بيـت علـم وأخـذ عـن بـلا الشـقروي. واشـتغل مـدة حياتـه الوجيزة بالتدريس والتأليف وخاصة في مجال النحو. وأخذ عنـه علمـاء أجـلاء منهـم محمد عالي بن سعيد (مع) والحسن بن زيـن وغيرهمـا. ومـن أشـهر مؤلفاتـه: روض الحرون من طـرة ابن بـون. ولـه أنظـام وأشـعار تعليميـة كثـيرة في النحـو وفوائـده وشوارده تدل على تبحره في علوم اللغة والأدب. وأنظامه منتشرة في حواشي معظـم نسخ طرة ابـن بونـا الـتي يدرسـها الطـلاب في مختلـف البـلاد الموريتانيـة، ولكثرتهـا وشهرته يكتفي كثير من نساخ الطرة برمز اسمه: "عب".

علي الأجهوري

علي بن محمد الأجهوري (967-1066هـ). فقيـه وعـالم بـالحديث مـن أكـابر فقهاء المالكية وإليه ينتهي سند دراسة مختصر خليـل لكثـير مـن العلمـاء في موريتانيـا والمغرب. له "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل"، وشرح على الرسالة في الفقـه، وآخر على ألفية العراقي في السيرة.

اللّـلاّ:

محمد مولود بن أحمدو بن عبد الله الحاج بـن المبـارك، المبـاركي. عـالم وشـاعر مجيد، من تلاميذ محمذفال بن متالي وعنه أخذ التصوف. وربما أخذ عـن محنـض بابـه بن اعبيد الديماني أيضا لأنه يمدحه ويشكو إليه حال السنة فيقول مخاطبًا محنض بابـه:

فأنت لها إذ راية الدين أصبحت بِكَفّيكَ فاستأخر لها أو تَقدم

وله رحلة إلى المغرب وفد فيها على ملِكه ومدَحه.

محمد الأمين بن أمَّــيُّ

محمد الأمين بن محمد عبد الودود (مَمَّي) بن محمذ (أمَّـــيُّ) بن أحمد محمود المجلسي ثم البوحمدي، (1355-1414هـــ). عالم وأديب أخذ العلم عن العلامة محمد عالي بن نعم العبد المجلسي وقضى جل دراسته بمحظرته، ثم لازم العلامة بداه بن البوصيري التندغي وعليه درس علوم الحديث وأصول الفقه، ثم انتدبه بدَّاه للإقراء بمحظرته (بدر) في انواكشوط، حيث استَـقَــلَّ بالتدريس فيها مع إمامة مسجد لـــكَـــصر العتيق، وظلَّ كذلك حتى وفاته رحمه الله. عُرف محمد الأمين بن مَمَّيْ منذ صغره بالنجابة والذكاء وحسن الخلق وطيب المعشر وبشخصيته القوية والجذابة في نفس الوقت. كان أديبا من طراز خاص يمتاز شعره بالعفوية والعذوبة، يأتي متدفقا لا تَكلُّف فيه، مع أنه قليل موجز في الغالب، لكنه يرد في أي وقت وحول كل موضوع، مشحونا بالمعاني الظريفة والنُّكت الطريفة، مُرصَّعا بالمحسنات البديعية، مع بساطة وجنوح لاستخدام مفردات اللغة اليومية، مما يعطي لشعره نكهة حلوة، حتى لو كان موضوعه النصيحة والتوجيه، كقوله في انتقاد الشباب المسيئين صلاتهم:

إن الصلاةَ اليـــومَ بين الوَرَى   قد أصبحت شيئاً على الهامشِ

لم يجعلوا شيئا على الوجه، لا،   في أمرِها ولا على الْهَامِ شِي

وبعضُهُمْ إن رَازَها[1] مَــرَّةً،   وهو لِجَمْرِ النارِ كالكَامِشِ[2]

يأتي بلا طُهْرٍ - على صِحَّةٍ -   وليس في الأركان بالرَّامِشِ[3]

...إلخ.

1- رازه: جَرَّبه، كما في القاموس، وفي العامية بزاي مفخمة بمعنى محاولة الشيء دون رغبة فيه.

2- الكامش: القابض بجميع أصابعه وكفه، من الكمْشة (بتفخيم الميم) وهي القبضة بالعامية.

3- الرامش هنا: شديد السرعة، من الرمْشَة وهي في العامية بمعنى اللحظة التي ترمش فيها العين. ورمش العين في العربية الحديثة: جفنها، جمعه: رموش.

كان حسن الخُلق ذا دعابة ولكنه شديد في الحق وإنكار المنكر ومحاربة البدع؛ منتصراً للسنة من غير شطط أو إنكار على العلماء، مثل قوله في مسألة القبض والسدل التي اشتدت في فترة من الزمن:

الْقَبْضُ سنةُ النبي الهاشِمي والسَّدْلُ رأيُ العالِمِ ابن القاسِمِ

هـذا الذي وجدتُه في الكتبِ أعُوذ بالله من التَّعَصُّبِ

وأسأل الله تعالى الحقا يُريَّني الحقَّ لديه حَقّا ..الخ.

ترك ديوانا أكثره مقطوعات شعرية، وأنظاما في الفقه والفوائد.

محمد بن حمينه

محمد بن حمُّينَّ اليدالي، (1301 - 1386هـ). عالم وأديب درس على يحظيه بن عبد الودود وتخرج من محظرته. له آثار علمية منها أنظام في النحو.

محمد سالم

محمد سالم بن المختار بن ألـمَّا الديماني ثم اليدالي (1301-1383هـ). عالم متبحر ومتصوف اشتهر بالورع والصلاح. أخذ عن محمد بن المحبوبي ومحمدفال بن العاقل وتخرج من محظرة يحظيه بن عبد الودود. وأسس محظرة علمية وتربوية تخرج منها كثير من العلماء. قال عنه تلميذه محمد بن ألفغ:

في النحو والفقه شيخي لا نظيرَ له وكُلُّ قَرْمٍ إلى إقرانه قَرِمُ

له مؤلفات وأنظام عديدة في الفقه والأصول والنحو والتصوف والأذكار وتحرير الكثير من المسائل الفقهية والفتاوى.

محمد عبد الله بن دحود

محمد عبد الله بن محمد محمود(دحود) بن سيدي ـ الذي ينسب إليه أحيانا ـ

بن السعيد المجلسي ثم البوحمدي (1318- 1344 هـ). نشأ في أسرة علم ودين، وكان منذ صغره كريم الأخلاق نبيل الصفات. بدأ دراسته المحظرية على اثنين من أكبر العلماء والنحويين في منطقته حينئذ وهما: عمه حماد بن سيدي (اللالَّ) الذي كان من أنجب تلامذة العالم النحوي محمد عالي بن سيدي المشهور بـ"مع" حتى روي أنه قال لأمه حين عاد إليها بعد تصدره "جئتك بـ مع". أما الثاني فهو سيداحمد بن أمين (دَمَّد) المعروف بـ"سيدي أحمد النحوي" (ت1342هـ) والذي ازدهرت محظرته ازدهارا كبيرا وكانت دراسة النحو والصرف تحتل الصدارة فيها.

ثم انتقل بعد ذلك إلى محظرة يحظيه بن عبد الودود (ابـَّاه) فكان من نجوم طلابها. و لم يعش طويلا حيث توفي عن حوالي ست وعشرين سنة. وحين نعي لشيخه الأخير ابَّاه قال لطلابه وهو يَترحَّم عليه: "لم يقرأ علي أحد أفهم منه". كان معروفا بالنجابة والذكاء والبلاغة. ومن آثاره أنظام في النحو واللغة يدرس بعضها في حواشي طرة ابن بونا، وأنظام أخرى في علوم القرآن والتجويد، وقطع شعرية في التوسل. وكان كاتبا جميل الخط يقلده المتدربون على فن الخط.

محمد مولود بن أحمد فال

محمد مولود (آدَّ) بن أحمد فال بن محمذفال بن الأمين، اليعقوبي الموسوي (1260-1323هـ). أحد كبار علماء البلاد صاحب المؤلفات العديدة والتصانيف المفيدة. ولد وتربى في بيئة علم وصلاح فنشأ متعلما، وكانت له مكانة بارزة في الفتيا والكتابة. وترك مكتبة متنوعة غنية بالمؤلفات المنظومة والمنثورة ما بين مطول ومختصر، تناولت كل العلوم، خاصة علوم القرآن والفقه والأخلاق والاجتماع. واشتهر وانتشر من مؤلفاته بوجه خاص كتاب "الكفاف" في الفقه والذي تميز بمنهجه التجديدي، سواء من حيث فرزه الموضوعي للفقه بالتركيز على ما يحتاجه المجتمع حينئذ دون غيره، أو من حيث توسعه في مجال الآراء والأدلة الفقهية. ومع أنه

كان نحويا بارعا فإن اهتماماته النحوية ارتبطت بعنايته الخاصة بإعراب القرآن الكريم والحديث الشريف، وله في ذلك رسالة "إنارة الأفكار والأبصار بشواهد النحو من الأخبار والآثار".

محمذٌ بن ميمَّيه

محمذٌ بن محمد(ميميه) بن المحبوب اليدالي، يكنى "ابن مَيْمٌـه" (ت1399). أحد العلماء المتخرجين من محظرة يحظيه بن عبد الودود، حيث درس طرة ابن بونا على الألفية دراسة معمقة جماعية (دولة) مع العالمين النحويين: محمد عالي بن نعمَ المجلسي وأحمذ جكْنَ الجكني.

محمذٌ بن عبد الله

محمذٌ بن عبد الله الملقب "تَبُّ" الجكني، القناني وطنا (ت 1949م). كان من نجباء طلاب محظرة يحظيه. وكانت له شخصية خاصة تتميز بالقوة والجرأة. ولذلك كون علاقة خاصة بشيخه اباه في مجال الدراسة، حيث كان يطرح عليه من الأسئلة في كل الأوقات ما لا يتجرأ بقيةُ الطلاب على طرحه. كان بارعا في علم الكلام والفلسفة من خلال دراسته وتدريسه لإضاءة الدجنة.

محمذٌ حامد

الشيخ محمذٌ حامد بن عبد الله بن آلا الحسني (ت1379هـ). عالم فقيه ولغوي كبير وشاعر مبدع. درس في محظرة العلامة الحسن بن زين وبلغ فيها درجة العلم والإقراء فرشحه الطلاب لخلافة الحسن ـ بعد وفاته ـ على هذه المحظرة. لكنه بدلا

من ذلك قرر الانضمام إلى محظرة يحظيه بن عبد الودود والدراسة فيها. وكان له دور قوي في منع التأثير الثقافي الفرنسي في منطقته. له مؤلفات وديوان شعر زاخر، وأنظام في النحو وغيره.

محمد يحيى بن ابوه

محمد يحيى بن محمد الأمين بن محمد مختار (ابوه) اليعقوبي الموسوي (ت1345هـ). عالم تخرج من محظرة اباه بن عبد الودود. له طرة (شرح) على إضاءة الدجنة في علم العقائد وإنتاج شعري جيد. وله آثار علمية منها رحلة دوّنها عن مسيرة حجّه، حفظها مع بعض تلك الآثار رفيقُه في تلك الرحلة محمد سالم بن ابّاه الجلسي. وقد تم تحقيق كتاب الرحلة الذي ترجم فيه لنفسه ولأشياخه. وكانت وفاته بالديار المقدسة.

محمذفال بن متالي

محمذفال (المرابط) بن متالي، التندغي، (1205-1287هـ). العالم العارف، اشتهر بالورع والصلاح وأخذ عنه كثير من العلماء العلوم الشرعية والطريقة الشاذلية في التصوف: كان محترما وجيها ملاذا آمنا لكثير من الناس. امتازت مدرسته بطابعها التربوي التصوفي. له عدة مؤلفات وأنظام، منها ما يتعلق بالنحو واللغة والحث على تعلمهما.

محنض بابه

محنض بابه بن عبيد الديماني،(1187-1277هـ). عالم جليل جمع بين التدريس

والتأليف و القضاء. شهد عصره كثيرا من القضايا العلمية التي شارك فيها. كانت مدرسته من أول المدارس في المنطقة التي درست المنطق والبيان، واتخذت طابعا عقليا أصوليا. له مؤلفات كثيرة ولاسيما في الفقه والأصول وفتاوى عديدة.

محنض بن أحمد يوره

محنض بن أحمد يُورًا الديماني، أخوه العالم الكبير والشاعر الشهير امحمد بن أحمد يُورًا (1340هـ). كان مثل أخيه في العلم والأدب، بل ربما عُزي بعض شعره - غلطًا - إلى أخيه امحمد، وهما فرسا رهان في العلم والمعرفة، وإن كان محنض مُقِلا.

المختار بن ألُمَّا

المختار بن ألُمَّا بن بباه بن أشفغ المختار، اليدالي (ت1308هـ) العالم المدرس، عرف بالورع والصلاح. أخذ عن محمذفال بن متالي وعن محنض بابه بن عبيد. أخذ عنه عدد من العلماء، منهم يحظيه بن عبد الودود (ابَّاه) الذي تزوج ابنة المختار وهي السيدة الفاضلة مريم بنت ألما: أم أبنائه الصغار.

المرادي

بدر الدين، الحسن بن قاسم بن علي المغربي. أخذ عن أبي حيان الأندلسي وغيره. شرح ألفية ابن مالك والتسهيل وشرح الحاجبية والجزولية ، وله منظومة في معاني الحروف وكتاب "الجني الداني في حروف المعاني". ولد ونشأ بالمغرب وسكن مصر وبها توفي سنة 749 هـ.

مَـمُّ

أحمد محمود بن أحمدو بن عبد الحميد الجكني ثم الموساني ؛ اشتهر بلقبه "مَـمُّ"؛ (1312-1362 هـ). نشأ متطلعا إلى العلم وخرج في طلبه مبكرا، فأخذ عن عبد الله بن حمين الحسني. ثم استقر بمحظرة يحظيه بن عبد الودود (آبَّاه) فكان نجما من نجومها وركنا من أركانها حيث صاحب ابَّاه حوالي عشرين سنة أخذ فيها عنه من علومه الغزيرة وبث خلالها وبعدها علوما كثيرة. وقد أثرى بأنظامه البديعة وفوائده الكثيرة تراث هذه المحظرة العظيمة. وكان إلى جانب علمه الغزير شاعرا مفلقا. وتعكس أنظامه العلمية بوجه خاص سعة اطلاعه واستيعابه للدراسات النحوية واللغوية. ترك ديوانا شعريا زاخرا وشروحا خفيفة (طرة) على إضاءة الدجنة في العقائد وقرة الأبصار في السيرة والمقصور والممدود في اللغة وديوان الشعراء الستة، وتقييدات على مختصر خليل في الفقه، بالإضافة إلى نظم توثيقي لسيرة وصفات شيخه ابَّاه. وتعد أنظامه النحوية من أكثر وأشمل أنظام طرة ابن بونا.

منشورات

محمد محفوظ بن أحمد

انواكشوط – موريتانيا

ص. ب: 1332

كتاب
الجُمَلِ في النَّحْو

صنّفه

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

المتوفى سنة ٣٤٠ هـ

رحمه الله

حققه وقدم له

الدكتور

علي توفيق الحمد

كلية الآداب - جامعة اليرموك

اربد - الأردن

(ساعدت جامعة اليرموك في دعم تحقيقه)

مؤسسة الرسالة

دار الأمل

كتاب
الجمل في النحو

صنّفه

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
المتوفى سنة ٣٤٠ هـ
رحمه الله

حقّقه وقدّم له

الدكتور
علي توفيق الحمد
كلية الآداب - جامعة اليرموك
اربد - الأردن

(ساعدت جامعة اليرموك في دعم تحقيقه)

مؤسسة الرسالة   دار الأمل

كتاب
الجُمَلِ في النَّحْوِ

الطبعة الاولى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

دار الأمل إربد - الأردن ص.ب: ٤٦٩

القسم الأول

الإهداء

إلى ذكرى أستاذنا المرحوم الدكتور السيد
يعقوب بكر ، العميد الأسبق لكلية الآداب
في جامعة القاهرة ، الذي كان نعم الأستاذ
والناصح والوالد ، طالباً لروحه الرحمة والمغفرة.
إلى المشتغلين بتراث الأمة ، الحراص على
نشره والعناية به .
إلى الباحثين والدارسين .

أهدي هذا الكتاب

علي

تَمْهِيد

أولاً : مؤلف الكتاب :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي[1] ، ولقّب « الزجّاجي » نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السريّ ، أبي إسحاق الزجّاج ، لملازمته إياه[2] .

ولد الزجّاجي في الصيمرة[3] ، ولم يحدد المؤرخون سنة ولادته . نشأ في نهاوند جنوبي همذان ، وانتقل إلى بغداد

---

(١) انظر ترجمته في :
الفهرست لابن النديم ٨٠ ، طبقات النحويين للزبيدي ١٢٩ ، تاريخ ابن الأثير ٣ : ٣٣٧ ، الأنساب للسمعاني ٢٧٢ ، نزهة الألبّاء لابن الأنباري ٣٠٦ ، إنباه الرواة للقفطي ٢ : ١٦٠ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ : ١٣٦ ، البلغة للفيروز أبادي ١٢١ ، مرآة الجنان لليافعي ٢ : ٣٣٢ ، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٣ : ٣٠٢ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢ : ٧٧ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢ : ٣٥٧ ، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (مخطوط ـ دار الكتب المصرية ـ القاهرة برقم ١٠٤١ تاريخ تيمور) ٢٢ : ٣٥٤ ـ ٣٥٨ . روضات الجنات للأصبهاني ٥ : ٢٨ .

(٢) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٢٢ :٣٥٧ .

(٣) الصيمرة : قرب الدينور (القاموس المحيط /صمر) وفي معجم البلدان (صيمرة) : موضعان : أحدهما بالبصرة على فم نهر معقل وفيها عدة قرى تسمى بهذا الاسم ، والصيمرة بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان ، وهي مدينة بمهرجان قذق . ولم يذكر ياقوت أن الزجاجي ولد في أحد الموضعين . وأميل إلى أنه ليس من الموضع الأول .

لينهل من حلقات علمائها ، إذ أضحت قبلة العلم ومعقل العلماء آنذاك بعد أن خلفت البصرة والكوفة .

وفي بغداد ، قرأ على الزجّاج البصريّ ، ولزمه حتى نسب إليه ، وقرأ على غيره من علماء عصره[١] .

ثم انتقل من بغداد ، ورحل إلى حلب في شمال سوريا ، وأقام فيها مدة ، ثم غادرها إلى دمشق ، حيث أقام فيها يدرّس في جامع بني أمية ، ويملي على طلابه ، ويصنّف الكتب[٢] . ومنها رحل إلى طبرية في فلسطين، وقيل إنه جاور بمكة مدة ، وهناك صنّف كتابه هذا[٣] . واختلف في تاريخ وفاته ومكانها ، فذكر أنه مات في طبرية في رجب سنة **٣٣٩** هـ ، وقيل في ذي الحجة من السنة ذاتها ، وقيل إنه مات بدمشق سنة **٣٣٧** أو سنة **٣٣٩** ، كما قيل إنه مات سنة **٣٤٠** هـ في رمضان[٤] .

شيوخه :

تتلمذ الزجّاجي على مشاهير العلماء في عصره ، حيث

(١) انظر في ذلك كتاب الإيضاح في علل النحو ٧٨ ـ ٧٩ ، حيث ذكر الزجاجي في كتابه عدداً من شيوخه الذين قرأ عليهم وأخذ عنهم . وانظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٧ .

(٢) انظر في ذلك : تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٧ ، الجمل للزجاجي (التقديم) لابن أبي شنب ٨ ، أمالي الزجاجي (التقديم) لعبد السلام هارون ١٠ ـ ١١ ، الإيضاح للزجاجي (التمهيد) لمازن المبارك ١ .

(٣) مرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ .

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٤ ، طبقات النحويين للزبيدي ١٢٩ ، مرآة الجنان ٢ : ٣٣٣ ، تاريخ ابن الأثير ٣ : ٣٣٧ ، إنباه الرواة للقفطي ٢ : ١٦٠ ، شذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ ، بغية الوعاة للسيوطي ٢ : ٧٧ .

لقيهم في بغداد حاضرة العلم والسياسة آنذاك ، ومن أبرز شيوخه :

(١) الزجّاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج[١] تلميذ ثعلب ثم المبرِّد ، المتوفى سنة ٣١١ هـ . من مصنفاته : شرحه أبيات سيبويه ، معاني القرآن ، القوافي ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، وفَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ ، وغيرها .

(٢) ابن السرّاج : أبو بكر محمد بن السريّ ابن السرّاج النحوي[٢] ، أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو ، أخذ عن المبرِّد . وأخذ عنه الزجاجي وأبو علي الفارسي والرماني والسيرافي . من مصنفاته : الأصول في النحو ، الموجز في النحو ، والاشتقاق وغيرها . وتوفي سنة ٣١٦ هـ .

(٣) الأخفش الأصغر : هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش[٣] : أخذ عن المبرِّد وثعلب ، وعن اليزيدي ، وأبي العيناء . لم يبلغ حد الكمال في النحو ، وكان يتبرَّم من

---

(١) انظر ترجمته في : الفهرست لابن النديم ٦٠ ، طبقات الزبيدى ١٢١ ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١٠٨ ، نزهة الألباء ٢٤٤ ، مراتب النحويين ١٣٦ ، معجم الأدباء ١ : ١٣٠ ، وفيات الأعيان ١ : ٤٩ ، إنباه الرواة ١ : ١٥٩ ، البلغة ٥ ـ ٦ ، بغية الوعاة ١ : ٤١١ ، شذرات الذهب ٢ : ٢٥٩ .

(٢) السرّاج : نسبة الى عمل السروج . انظر ترجمته في : الفهرست لابن النديم ٩٨ ، طبقات الزبيدي ١٢٢ ، السيرافي ١٠٨ ، نزهة الألباء ٢٤٩ ، معجم الأدباء ١٨ : ١٩٧ ، إنباه الرواة ٣ : ١٤٥ ، البلغة ٢٢٢ ، بغية الوعاة ١ : ١٠٩ ، شذرات الذهب ٢ : ٢٧٣ .

(٣) انظر أخباره في طبقات الزبيدي ٨٤ ، نزهة الألباء ٢٤٨ ، معجم الأدباء ١٣ : ٢٤٦ ، إنباه الرواة ٢ : ٢٧٦ ، البلغة ١٥٨ ، بغية الوعاة ٢ : ١٦٧ .

السؤال فيه[1] . تردد بين مصر وحلب وبغداد . له تصانيف في النحــو واللغـة ، منهــا : الأنـواء ، التثنيــة والجمـع ، والمهذب وغيرها . توفي سنة ٣١٥ هـ .

(٤) أبو بكر الأنباري : هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنبـاري[2] النحـوي ، ولد سنـة ٢٧١ هـ ، أخذ عن أبيـه وعن ثعلب ، وهو على مذهب الكوفيين . كان أحفظ أهل زمانه ، وقيل إنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شواهد في القرآن الكريم[3] . لـه من التصـانيف المفيـدة في النحـو واللغـة : الأضـداد ، الكـافي ، المـوضـح ، الـزاهـر في اللغـة ، كتـاب الـوقف والابتداء ، كتاب هاءات القرآن ، والأمالي ، وغيرها ، صنع عدة دواوين قديمة ، وله شرح على المفضليات . توفي سنة ٣٢٨ هـ .

(٥) الحـامض : هـو أبـو مـوسى سليمـان بن محمـد بن أحمـد الحامض[4] ، برع في اللغة والنحو ، وكان في اللغة أبرع . لُقِّب بالحامض لشراسة أخلاقه . لازم ثعلباً زهاء أربعين عاماً ثم خلفه بعد موته ، كـان موهـوب البيان ، شـديد العصبيـة للمدرسة الكوفية . له من المصنفات : المختصر في النحو ،

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ٢٧٨ .

(٢) ترجمته في طبقات الزبيدي ١١١ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٠١ ، البلغة ٢٤٥ ، بغية الوعاة ١ : ٢١٢ ،

(٣) البلغة ٢٤٥ .

(٤) اختلف المترجمون له في اسمه ، ولعل الأرجح ما أثبتناه .
انظر ترجمتـه في نزهـة الألباء ٢٤١ ، معجم الأدبـاء ١١ : ٢٥٣ ، إنباه الـرواة ٢ : ٢١ ، وفيات الأعيان ١ : ٢١٤ ، البلغة ٢٢٤ ، بغية الوعاة ١ : ٦٠١ .

خلق الإنسان ، الوحوش ، النبات ، السبق والنضال . توفي سنة ٣٠٥ هـ .

(٦) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان[١] ، عدّه المصنفون من المدرسة البصرية ، وقد جمع وأتقن علم المدرستين البصرية والكوفية[٢] ، وهو أول المدرسة البغدادية[٣] ، لكنه إلى مذهب البصريين أَمْيَل . كان قد أخذ عن المبرِّد وثعلب ، ويراه ابن مجاهد أنحى من ثعلب والمبرِّد . صنّف كثيراً من الكتب ، منها : الكافي في النحو ، التصاريف ، الموفقي في النحو ، المختار في علل النحو وغيرها . توفي سنة ٢٩٩ هـ .

(٧) ابن دريد : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي[٤] ، ولد في عُمان سنة ٢٢٣ هـ . تنقل في بلاد كثيرة ، وحصّل من النحو واللغة حظاً وافراً . ورد بغداد وأقام فيها إلى أن مات . أخذ عن السجستاني والرياشي . وكان رأس أهل الأدب . له تصانيف حسنة منها : الجمهرة ، الاشتقاق ، المجتبىٰ ، المقصورة . توفي سنة ٣٢٣ هـ .

---

(١) ترجمته في طبقات الزبيدي ١٧٠ ، والسيرافي ١٠٨ ، تاريخ بغداد ١ : ٣٣٥ ، نزهة الألباء ٣٣٥ ، مراتب النحويين ١٤٠ ، معجم الأدباء ١٧ : ١٣٧ ، إنباه الرواة ٣ : ٥٧ ، البلغة ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، بغية الوعاة ١ : ١٨ ، شذرات الذهب ٢ : ٢٣٢ .

(٢) الزجاجي / الإيضاح ٧٩ ، البلغة ٢٠٢ ، ٢٠٨ .

(٣) المدارس النحوية ٢٤٨ .

(٤) ترجمته في الفهرست لابن النديم ٦١ ، معجم الشعراء ٤٦١ ، معجم الأدباء ١٨ : ١٢٧ ، إنباه الرواة ٣ : ٩٢ ، البلغة ٢١٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٧٦ .

ومن شيوخ الزجاجي أيضاً[١] :

أبـو جعفر أحمـد بن محمـد بن رستم الـطبـري[٢] ، وابن شقير[٣] ، وابن الخيّاط[٤] ، وأبو الفضل الملقب « زبيل » ، وأبو محمـد عبد الملك بن مـالك الضـرير ، ومحمـد بن العباس اليزيدي[٥] ، ونفطويه أبو عبد اللّه إبراهيم بن محمد بن عـرفة ، وأبو عبيد اللّه الحسين بن محمد الرازي ، وأبـو علي الحسن بن علي العنزي ، (لعله الحسن بن علي المؤدب النحوي المكفوف أبو علي)[٦] .

كما ذكر الزجاجي عدداً آخر من شيوخه ، وممن سمع عنهم في كتابه الأمالي[٧] .

وهكذا ، نرى أن الـزجاجي قـد تتلمذ على عـدد كبير من علماء عصره ، فلم يكد يترك عالماً إلا أخذ عنه ، وهذا يدل على دأبـه ونشاطـه ، وحسن إفادتـه من الحركـة الثقافيـة الخصبـة في بغـداد ، مما أتـاح لـه ثقـافـة وافـرة ومتنـوعـة في علوم العـربيـة المختلفة ، ولكن انصرافه الظاهـر كان للنحـو والصرف ، يؤكـد ذلك مصنفاته التي خلّفها .

---

(١) ذكر أكثرهم الزجاجي نفسه في كتابه الإيضاح ٧٨ ـ ٧٩ ، وانظر : الأنساب ٢٧٢ ، روضات الجنات ٥ : ٢٨ ، ٢٩ ، تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٧ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٣٨٧ .

(٣) البغية ١ : ٣٠٢ .

(٤) البغية ١ : ٤٨ .

(٥) وفيات الأعيان ٣ : ١٣٦ ، مرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ .

(٦) البغية ١ : ٥١٦ .

(٧) كتاب أمالي الزجاجي في أماكن متفرقة ، (انظر فهرس الأعلام من الكتاب نفسه ٢٩٠ ـ ٣١١) .

تلاميذه :

بعد أن سمع وقرأ على أكابر علماء عصره في بغداد ، ارتحل إلى بلاد الشام ، فزار حلب ، وسكن دمشق ، ودرّس في جامع بني أمية[1] ، كما رحل إلى طبرية وأيلة[2] ، فأملى وحدّث ، لاسيما في دمشق ، وانتفع به كثيرون ، وتخرجوا على يديه ، وممن تتلمذ عليه :

عبد الرحمن بن عمر بن نصر ، وأحمد بن محمد بن سلامة ، وأبو محمد بن أبي نصر[3] ، وأحمد بن علي الجبال الحلبي ، وأبو الحسن السبتي ، وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحوي[4] ، وأبو علي الحسن بن علي السفلي[5] ، والحسين عبد الرحيم المعروف بأبي الزلازل ، ومحمد بن سابقة النحوي الدمشقي ، وأبو يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي ، وغيرهم[6] . وذكر ابن خير الإشبيلي أن أبا الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميمي المقرى الأنطاكي هو الذي قرأ كتاب الجمل ورواه عن الزجاجي نفسه[7] .

---

(١) البلغة ١٢١ .

(٢) ذكر ذلك ابن أبي شنب في مقدمة كتاب « الجمل » ٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢ : ٧٧ .

(٤) هو ابن شرام الغساني النحوي (البغية ١ : ٣٥٧) . وفي الإنباه ١ : ١٠٤ : « ابن سرام » بالمهملة .

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٢ : ٣٥٧ ، روضات الجنات ٥ : ٢٨ .

وذكر السيوطي أنه الحسن بن علي أبو علي الصقلي النحوي وأنه روى عن أبي القاسم الزجاجي وغيره . ولعله هو . (البغية ١ : ٥١٥) .

(٦) أخبار أبي القاسم الزجاجي /التقديم ٧ ، تحقيق عبد الحسين المبارك .

(٧) فهرسة ابن خير ٣٠٨ .

إلّا أن هؤلاء وغيرهم من تلاميذ الزجاجي لم يلمعوا أو يحققوا سمعة عالية في علوم العربية . ولم أعثر على آثار علمية لهم .

منزلته العلميـــة :

بعدما اشتد عوده ، وأتقن صناعته ، جلس مدرساً في جامع بني أمية بدمشق ، يدرس التلاميذ والمريدين ، ويملي عليهم ، ويصنف الكتب . عاصر عدداً من النحويين الفحول ، ومع معاصرته لهؤلاء ، فقد استطاع الثبات ، وحقّق لنفسه سمعة علمية ومكانة جيدة ، وصنّف من الكتب ما يدل على علم جمّ ، وأسهم في إثراء المكتبة النحوية والعربية .

وحصل بينه وبين أبي علي الفارسي التنافس الذي قد يحدث بين المتعاصرين ، إذ روي عن أبي علي أنه قال وقد وقف على كلام الزجاجي في النحو : « لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه »(١) . ولعل من ينظر في مؤلفات الرجلين ، يتبيّن ما يمكن أن يكون سبباً لهذه المقولة ، فبينما سلك الزجاجي أسلوب الوصف والتعليم بما فيهما من سهولة ويسر وبعد عن الغموض(٢) ، اتسم أسلوب الفارسي بالعمق والتعليل وإعمال الفكر والمنطق ، وكتبه المطبوعة

---

(١) نزهة الألباء ٣٠٦ ، تاريخ دمشق لابن عساكر (في هذا المعنى) ٢٢ : ٣٥٦ .

(٢) انظر ما نقله الدكتور كمال محمد بشر في كتابه « دراسات في علم اللغة » ص ٣٠ ـ ٣٢ ، وما نقله عن الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه « أبو علي الفارسي » .

والمخطوطة تؤكد ذلك . وقد وضعه ابن الأنباري في طبقة السيرافي وأبي علي الفارسي .

مذهبه النحوي :

تدل آراء الزجاجي وتصانيفه أنه سار على المنهج البغدادي ، الذي أخذ بمبدأ الاختيار من كلتا المدرستين البصرية والكوفية ، وتتلمذ على شيوخ بصريين وآخرين كوفيين ، وعلى شيوخ جمعوا بين المذهبين ، وإن كان ـ كشيخه الزجّاج ـ ميّالاً إلى البصريين ، والأخذ برأيهم في أكثر الأحيان ، على أنه لم يكن متعصباً ولا مقلداً[1] . بَيْدَ أننا نرى الزبيدي قد عدّه في الطبقة العاشرة من النحويين البصريين[2] .

ومن يتعقب آراء الزجاجي في مصنفاته يجده يتابع البصريين غالباً[3] ، وقد عدّ نفسه بصريّاً ، حيث يسمي البصريين « أصحابنا »[4] .

ومع إحاطته بآراء المدرستين ، فقد كان يختار لنفسه ما يرضاه، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة ، منها :

---

(١) انظر تفصيل ذلك فيما ذهب إليه د . مازن المبارك في كتابه « الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي » . وكتاب اللامات للزجاجي ١٠ ، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي أيضاً ٣ . ودليل ذلك ما اتسم به من حياد وموضوعية في كتابه الإيضاح .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٢٩ .

(٣) انظر على سبيل المثال « باب تعريف العدد » الجمل ١٣٠ ، ما لا يقع إلا في النداء خاصة . . . » الجمل ١٦٥ .

(٤) كتاب الجمل ٤٠١ ، الإيضاح في علل النحو ٨٦ ، ومقدمة محققه (د . مازن المبارك) ٣ نقلا عن الأشباه والنظائر (طبعة حيدر اباد) ٢ : ١٤٦ .

١ ـ عدّ « كان وأخواتها » حروفاً لا أفعالاً[١] .

٢ ـ جوّز إعمال « إنّ وأخواتها » في حالة زيادة ما[٢] .

٣ ـ انفرد عن النحويين بقوله : إن« أمسِ » تبنى على الفتح[٣] .

٤ ـ ذهب الزجاجي مذهباً مخالفاً للنحويين في تكرار النعت المقطوع[٤] .

٥ ـ خالف إجماع النحويين في أن أصل لعلّ « علّ » ، وأن اللام مزيدة ، وذهب إلى أنها أصلية[٥] .

٦ ـ ذهب إلى أن اللام التي توصل للأفعال سماعية لا يقاس عليها[٦] ، كقولك : « شكرت لزيد » .

٧ ـ عدّ أدوات الشرط جميعها حروفاً ، وأطلق عليها « حروف الجزاء »[٧] .

٨ ـ أجاز زيادة « إنْ » المكسورة المخففة بعد « لمّا » ، متفرداً بذلك عمّن سبقه من النحويين ، وتبعه في ذلك ابن الحاجب[٨] .

---

(١) الجمل ٤١ ، الهمع ١ : ١٠ .

(٢) الجمل ٣٠٤ ، الهمع ١ : ١٤٤ .

(٣) الجمل ٢٩٩ .

(٤) الجمل ١٥ ، شرح الكافية ١ : ٣١٦ .

(٥) اللامات ١٤٦ .

(٦) اللامات ١٦١ ـ ١٦٢ ، الجمل ٣١ .

(٧) الجمل باب الجزاء ٢١١ .

(٨) الجمل ٣٥٢ هامش ١ ـ عن نسخة ت ، وعن الأصل (و ٦٥) ، وحروف المعاني للزجاجي نفسه (و ٩) . وذكر ابن هشام ذلك عن ابن الحاجب ، وقال : هو سهو . (المغني ٢٥) .

تديّنه ومذهبه وصفاتــه :

كان الزجاجي متديّناً ، يؤكد هذا أنه ألف كتاب « الجمل » بمكة ، وكان كلما أنهى باباً طاف بالبيت سبعاً ، ودعا اللّه أن ينتفع الناس به . وقيل إنه لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة[1] . وعلى كل حال ، فلم نعثر في أخبار الرجل على أيّ اتهام له في دينه أو خلقه .

كان متشيّعاً ، إذ كان يغسل مكان درسه لأجل تشيعه[2] .

أما صفاته : فروي أنه كان حسن الشارة ، وقيل حسن السيرة مليح البزّة[3] .

آثاره ومصنّفاتــه :

خلّف الزجاجي عدداً من المصنفات ـ ذكر المترجمون منها ما لا يقل عن عشرين ـ في علوم العربية المختلفة ، وقد أوردت كتب التراجم أسماء تلك المصنّفات[4] ، نشر بعضها ولا يزال بعضها الآخر مخطوطاً محفوظاً في مكتبات العالم المختلفة .

---

(١) البلغة ١٢١ ـ ١٢٢ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٣ . وقد ذكر ذلك على ورقة الغلاف من نسخة الجمل المخطوطة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٣٥٤ نحو تيمور . وذكر اليافعي الطواف والدعاء فقط .

(مرآة الجنان ٢ : ٣٣٢) .

(٢) البلغة ١٢١ .

(٣) المصدر نفسه ١٢١ .

(٤) انظر كتب التراجم التي ترجمت له ، وأوردها محققو بعض كتبه ، ولم يذكر أكثرهم كتاب « أخبار أبي القاسم الزجاجي » الذي طبع مؤخراً في بغداد ، وكتاب « المثال في شرح المقال » الذي لا يزال مخطوطاً في الرباط برقم ٣٢٣ /د ، ومنه مصورة في معهد المخطوطات العربية في القاهرة .

ولعل أشهر مصنفاته كتاب « الجمل » الذي أقدمه للقارىء الكريم ، هذا الكتاب الذي نال شهرة مدوية ، وذاع صيته ، وعكف عليه العلماء بالدرس والشرح .

ثانياً : كتاب الجمل :

* مادة الكتاب ومنهجه :

ذكر بعض من ترجم للزجاجي أن لكتاب الجمل نسختين : نسخة صغرى ونسخة كبرى ، وقد لحظت فروقاً بين النسخ المخطوطة التي حصلت عليها ، بيد أن هذه الفروق طفيفة ، وفي مواضع متفرقة لا تتعدى الاختلاف في عدد الأمثلة أو ترتيبها ، أو بعض الشواهد ، إضافة إلى نقص بسيط في بعض النسخ ، وقد أشرت إلى ذلك كله في مواضعه . بيد أن الزجاجي نفسه وسم كتابه هذا في أكثر من موضع بأنه مختصر(١) .

ضمّ الكتاب خمسة وأربعين ومائة باب ، تناولت أبواب النحو والصرف والأصوات، والتأريخ، والضرورات الشعرية. فهو في هذا كتاب جامع مفيد .

ومن ينظر في هذا الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن ، يحسن عرض موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل واضح ، خال من التعقيد وجفاف الحدود والقواعد ، يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والشعرية والأمثلة ، ليصل بمناقشتها ـ بيسر وسهولة ـ إلى

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ كتاب الجمل هذا : باب الإدغام ٤٠٩ ، وباب الحكاية ٣٢٥ وغيرهما .

تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل[1] ، مما يشد القارىء ويشوقه إلى متابعة القراءة دون إحساس بضجر أو نفور ، مما يجعل الكتاب مناسباً لمستوى المتعلمين ، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصصون النفع والفائدة .

ويبدو الأسلوب التعليمي واضحاً ، إذ ينهي الزجاجي كل باب ـ تقريباً ـ بما يفيد ذلك ، كقوله « فافهم ، فقس عليه تصب إن شاء اللّه . . وغيرهما » .

ولعل هذا المنهج يشهد على سهولة منهج التأليف في علم النحو في العصور المتقدمة ، وخلوّه من الحدود المنطقية الجافة أو التفريعات التي تميل إلى الافتراضات ، وتنأى بنا عن صفاء لغتنا العربية واستخدامها . وهذه سمة كتب النحو القديمة بصورة عامة .

* مصادر الجمل :

أكثر الزجاجي من الشواهد كما ذكرنا ، فأورد ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية ، وما يزيد على ستين ومائة بيت من الشعر والرجز ، ونسب أكثرها إلى قائليها . وقد أورد عدداً من الأمثال والأقوال المشهورة إضافة إلى حديثين شريفين فقط .

كما أورد آراء لنحويين مشهورين من أعلام المدرستين البصرية والكوفية ، وأسندها إلى أصحابها ، وكان يناقشها ،

---

(١) انظر على سبيل المثال « باب الإعراب » ، وباب « كم » ، وباب الصفة المشبهة ، النداء وغيرها .

فيُوافق بعضها ، ويُخالف بعضها الآخر . وربما أورد الخلافات بين البصريين والكوفيين أحياناً قليلة[1] . وقد ذكر سيبويه ما يزيد على خمس عشرة مرة ، وذكر الأخفش الأكبر ، والأخفش الأوسط ، والجرمي ، والخليل ، وأبا عمرو بن العلاء ، ويونس ابن حبيب ،والمازني ، والكسائي ، والفراء ، وأبا زيد الأنصاري ، وابن دريد وغيرهم . ولعل في ذكره هؤلاء الأعلام دليلاً على دقته وأمانته العلمية .

* أبواب الكتاب :

أما نهْج الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه ، فليس بين أيدينا من كتب النحويين الذين سبقوه ما يمكن أن نعده نموذجاً تأثره[2] . فبعد أن بدأ ببعض التقسيمات الصرفية تناول مجموعة من الأبواب النحوية ، يظهر في ترتيبها احتفاله بالعامل ، وشغلت هذه الأبواب الجزأين الأولين إضافة إلى بعض الجزء الثالث من الكتاب ، لكنها لم تخل من الإشارات الصوتية أو الصرفية . ثم أتبعها طائفة من الأبواب الصرفية كالتصغير والنسب ، وألف الوصل والقطع ، والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة، إضافة إلى أبواب في الهجاء وأحكام الهمزة في الخط ، واحتلّت هذه أكثر الجزء الثالث وجانباً من الجزء الرابع . وعاد في الجزء الأخير من الكتاب إلى عرض أبواب نحوية ، تدور ـ في معظمها ـ حول الأدوات واستخداماتها، وأبواب الحكاية. ثم عرض بقية الأبواب الصرفية،

---

(١) انظر على سبيل المثال « باب القسم وحروفه » ، باب الهجاء . . .

(٢) دراسات في علم اللغة ، د . كمال محمد بشر ص ٣٠ ـ ٣٢ .

كجمع التكسير وأبنية المصادر والأسماء والأفعال ، وختم كتابه بأبواب في الأصوات اللغوية كالإمالة ، والإدغام ، والإبدال والإعلال ، والحروف المجهورة والمهموسة .

نرى من هذا العرض أن الزجاجي سار في ترتيب كتابه على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية وصوتية ، وخلط بين المجاميع النحوية والصرفية ، وأخّر الموضوعات الصوتية وجمعها في آخر الكتاب . لكنه كان يداخل بين الموضوعات اللغوية المختلفة (الأصوات والصرف والنحو)، لتوضيح موضوعه الرئيس الذي يكون بصدد عرضه[١] .

* مصطلحات الزجاجي :

إذا تتبعنا مصطلحات الزجاجي النحوية ، نراه يستخدم المصطلحات البصرية أحياناً كثيرة ، ولكنه يورد المصطلحات الكوفية أحياناً أخرى ، فمن المصطلحات الكوفية : فعل في الحال يسمى الدائم ، النعت ، الجحد ، الكناية (عن الضمير) ، مفعول لم يسمّ فاعله ، وغيرها[٢] . وهذا يؤكد ما ذهب إليه مَنْ كتب عن الزجاجي من أنه أخذ بمبدأ الاختيار من المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ، وهي نزعة بغدادية .

* زمن تأليفه :

أميل إلى أن الزجاجي ألف كتابه « الجمل » في أواخر حياته

---

(١) دراسات في علم اللغة ، د . كمال محمد بشر ص ٣١ .

(٢) انظر كتاب الجمل : ٧ ، ١٣ ، ٧٦ ، ١٨٥ ، ٢١٠ ، وكتاب حروف المعاني له : ٣ ظ ، ٤ و ، ٥ و ، ٩ ظ ، وكتاب اللامات ٤٠ .

العلمية ، وما يعزّز لديّ هذا الميل ، أنه أودع فيه علماً غزيـراً ، يدل على تمكّن ونضج علمي ، إضافة إلى سمة الإحاطة والشمول البارزة . كما أن الكتاب حوى إشارات تدل على أنه ألّفه بعد كتابه « الإيضاح في علل النحو » و « الهجاء » منها :

أ ـ ذكر كتاب الإيضاح في باب معرفة المعرب والمبني .
ب ـ ذكر كتاب الهجاء(١) في باب الأفعال المهموزة .

ولكني لا أستطيع تحديد تاريخ دقيق لتأليفه . « ويقال : إنه صنّفه بمكة المكرمة ، وكان إذا أتم باباً طاف أسبوعاً ، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يغفر له وأن ينفع به »(٢) .

* مكانة الكتاب وأهميته :

يعدّ كتاب الجمل من كتب النحو الجامعة ، مع يسر وسهولة في منهجه ، وقَدْر جيـد من الشواهـد والأمثلة التوضيحيـة ، كما ذكرت ذلك في موضع سابق ، وهو على رأس مؤلفات الزجاجي النحوية .

فممـا يدل على أهميـة الكتاب قـول القفطي فيـه : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى

---

(١) لم يذكر القدماء هذا الكتاب ضمن مؤلفات الزجاجي . وأميل إلى أنه ليس كتاباً مستقلا ، بـل هو إشارة إلى بابي الهجاء اللذين ذكرهما الزجاجي في كتاب « الجمل » ، (شرح الجمل لابن بابشاذ ظـ ٢١٧) .

(٢) هذا ما ورد على ورقة غلاف نسخة (٣٥٤) نحو تيمور المحفوظة في دار الكتب المصرية نقلا عن كشف الظنون لحاجي خليفة (جـ ١ : ٦٠٣) ، وانظر مرآة الجنان ٢ : ٣٣٢، الإنباه ٢ : ١٦١ .

أن اشتغل الناس باللمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي »[1] .

وقال فيه اليافعي : «ولعمري إنَّ كتابا عظم النفع به ، مع وضوح عبارته ، وكثرة أمثلته هو جمل الزجاجي ، وهو كتاب مبارك ، ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم ، الا انتفع »[2] .

وقال أيضاً : « وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً ، ونقل عن ابن خلكان قوله « وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة »[3] .

وعندي أن كثرة الشواهد والأمثلة ميزة مهمة تساعد في توضيح مادة الكتاب وتسهيلها على الدارسين .

وليس أدل على أهمية الكتاب واهتمام الناس الواسع به ، من كثرة شروحه وشارحيه ، كما ترى ، وكما سترى في موضع لاحق حين نعرض لشروح الكتاب .

وتبرز نقطتان جديرتان بالاهتمام والتساؤل ، أما الأولى : فكثرة الشروح التي وضعت على الكتاب ، واختلاف العلماء الذين ترجموا للزجاجي حول عددها ، فبينما أوصلها بعضهم إلى

---

(١) إنباه الرواة : ٢ : ١٦١ .

(٢) مرآة الجنان لليافعي ٢ : ٣٣٢ .

(٣) مرآة الجنان ٢ : ٣٣٢ ، وشذرات الذهب ٢ : ٣٥٧ ، وفيات الأعيان ٣ : ١٣٦ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٣ .

عشرين ومائة شرح ، ذكر بعضهم أنها تزيد على العشرين فقط . ولكنّ مَنْ أوصلها إلى مائة وعشرين لم يذكرها أو يعدّد أصحابها . وأرى أن هذا العدد ربما كان مبالغاً فيه . وكذلك فإن أصحاب الرأي الثاني الذين ذكروا أنها تزيد على العشرين فقط لم يصيبوا أيضاً . حيث عثرت على أسماء شروح للكتاب وشواهده تزيد على الخمسين ، وسأذكرها في موضع لاحق .

وأما الثانية : فهي أن جلّ هؤلاء الشارحين كانوا من المغاربة والأندلسيين ، ولا نجد مثل هذا الاهتمام بشرح الكتاب من النحويين المشارقة في مصر وبلاد الشام ، على الرغم من أن الزجاجي عاش ودرّس وقضى في بلاد الشام . يقول الشيخ محمد الطنطاوي « . . . ولهذا الكتاب حظوة عند المغاربة تداني كتاب سيبويه عند المشارقة ، فتصدى الكثير لشرحه وشرح شواهده »[1] . ولعل نظرة في قائمة الشروح والشرّاح تؤيد هذا الرأي تماماً . ولم أستطع العثور أو الوصول إلى رأي يفسّر ذلك ، إلّا أنه ربما كان سبب ذلك قلة وجود كتب نحوية ونحويين مشهورين في المغرب والأندلس في ذلك الوقت المبكر ، بينما وُجدت في المشرق كتب ذات شهرة واسعة قبل الزجاجي ، لنحويين مشهورين أمثال سيبويه والأخفش الأوسط ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والكسائي والفراء وثعلب وغيرهم .

الا أن هذا كله لا يقلّل من مكانة الكتاب وأهميته ، وهي مكانة لا تخفى على من يطلع على مادته ومنهجه .

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ١٧٤ .

شروح الكتاب :

تنوّعت الشروح في الطريقة والمادة والحجم ، فمنها ما زاد على مجلدين أو ثلاثة ، ومنها ما كان شرحاً قصيراً ، ومنها ما كان تعليقات وتعقيبات على الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الخلل ، ومنها ما اقتصر على شرح شواهده فقط .

وبالبحث في كتب التراجم وفهارس المخطوطات وكتب النحو ، استطعت الحصول على قائمة طويلة من شروح الجمل وشروح أبياته ، واليك أسماء هذه الشروح ، موضوعة في فئتين :

أ ـ شروح الجمل :

١ ـ شرح لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف المتوفى بطليطلة سنة **٣٩٠**هـ[١] .

٢ ـ شرح لقاسم بن محمد الواسطي ، الذي تخرج به ابن بابشاذ[٢] .

٣ ـ شرح لأبي الفتوح ثابت بن محمد العدوي الجرجاني الأندلسي المتوفى سنة **٤٣١**هـ[٣] .

٤ ـ شرح لخلف بن فتح بن جودي القيسي البابري المتوفى سنة **٤٣٤**هـ . وهو شرح لمشكل الكتاب[٤] .

---

(١) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٢) نفسه ، البغية ٢ : ٢٦٢ .

(٣) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٤) نفسه ، روضات الجنات ٥ : ٢٩ .

٥ - شرح لابن بابشاذ النحوي المتوفى سنة ٤٥٤[١] ، وقد ذكر الفيروزأبادي أن له ثلاثة شروح على جمل الزجاجي .

٦ - شرح لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم المتوفى سنة ٤٧٦هـ ، (على خلاف حول سنة وفاته) ، وله شرح أبياته أيضا[٢] .

٧ - شرح لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١هـ ، وسماه « إصلاح الخلل الواقع في الجمل »[٣] .

٨ - شرح لأبي الحسن علي بن أحمد بن الباذَش الغرناطي النحوي المتوفى سنة ٥٢٨هـ[٤] .

٩ - شرح لأبي عبد الله محمد بن علي بن حميدة الحلبي المتوفى سنة ٥٥٠هـ[٥] .

١٠ - شرح لأبي بكر محمد بن عبد الله العبقري القرطبي المتوفى سنة ٥٦٧هـ . وله شرح آخر أصغر منه[٦] .

١١ - شرح لابن الخشاب المتوفى سنة ٥٦٧هـ ، وهو كتاب الرد على ابن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي[٧] .

---

(١) فهرسة الأشبيلي ٣١٥ ، البلغة ١٠٠ ، كشف الظنون ١: ٦٠٣ - ٦٠٤. وقيل ٤٦٩ هـ .(البغية ٢ : ١٧) .

(٢) البلغة ٢٩٢ - ٢٩٣ ، كشف الظنون ١: ٦٠٤ .

(٣) طبع هذا الكتاب باسم « كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل » تحقيق سعيد عبد الكريم سعودى ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠ .

(٤) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٥) نفسه .

(٦) نفسه ٦٠٤ .

(٧) البلغة ١٠٦ ، البغية ٢ : ٣٠ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

١٢ ـ شـرح لعلي بن إبـراهيم الأنصـاري البلنسي ، تـوفي سنـة ٥٧٠هـ أو قبل[١] .

١٣ ـ شرح لأبي القاسم عبد الرحْمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ[٢] .

١٤ ـ شـرح لعلي بن قاسم ابن الـدقـاق الأشبيلي المتـوفى سنـة ٦٠٥هـ[٣] .

١٥ ـ شـرح لأبي الحسن علي بن محمد المعـروف بابن خـروف الأنـدلسي المتـوفى سنـة ٦٠٩هـ أو ٦١٠هـ[٤] ، أو سنـة ٦٠٥هـ[٥] .

١٦ ـ الفاخر في شرح الجمل لعمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّندي الأندلسي ، توفي سنة ٦١٠هـ[٦] .

١٧ ـ شـرح لضيـاء الـدين أبي الحسين علي بن محمـد بن علي القيسي القرطبي المعروف بـالقيذافي ، المتـوفى بحلب سنة ٦٣٠هـ[٧] .

١٨ ـ شرح لفضيل بن محمد بن عبد العـزيز المعـافري النحـوي الأشبيلي[٨] المتوفى سنة ٦٥٠هـ .

---

(١) البلغة ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٢) كشف الظنون ٦٠٤ .

(٣) نفسه .

(٤) البلغة ١٦٤ ـ ١٦٥ .

(٥) روضات الجنات ٥ : ٢٩ ، ٢٥٧ ، وأخطأ إذ ذكر أنه شرح جمل الجرجاني .

(٦) البلغة ١٧٢ .

(٧) إيضاح المكنون ١ : ٣٦٨ .

(٨) البغية ٢ : ٢٤٧ ، الروضات ٥ : ٢٩ .

١٩ - شرح لأبي الحسن علي بن محمد بن مورس بن عصفور الأشبيلي ، ت ٦٦٣هـ[١] .

٢٠ - شرح لأبي علي الحسين بن عبد العزيز الفهري البلنسي المتوفى سنة ٦٧٩هـ[٢] .

٢١ - شرح لعلي بن محمد بن يوسف ابن الضائع الكتامي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠هـ[٣] .

٢٢ - إملاء على الجمل لعلي بن محمد الخشني المعروف بالأُبّدي الأندلسي ، توفي سنة ٦٨٠هـ[٤] .

٢٣ - شرح لأحمد بن عبد المؤمن النحوي الشريشي ، ت ٦٨٥هـ[٥] .

٢٤ - شرح لأبي الحسين عبد الله بن أحمد بن عبد الله الأشبيلي الأندلسي النحوي المعروف بابن أبي الربيع القرشي ، توفي سنة ٦٨٨ ، وشرحه في عشر مجلدات[٦] .

٢٥ - شرح لأبي جعفر أحمد بن عبد النور المالقي النحوي المتوفى سنة ٧٠٢هـ[٧] .

---

(١) حققه صاحب جعفر أبو جناح (رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٧١م) .

(٢) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٣) البلغة ١٦٨ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٤ (وذكر انه ابن الصائغ الكناني) ، روضات الجنات ٥ : ٢٩ ، ٢٨٩ .

(٤) البلغة ١٦٨ .

(٥) البلغة ٢٥ ..

(٦) إيضاح المكنون ١ : ٣٦٨ ، بغية الوعاة ٢ : ١٢٥ ، روضات الجنات ٢ : ٢٩ ، ١٧٤ - ١٧٥ . وقد ذكر في فهرست معهد المخطوطات العربية في القاهرة باسم « البسيط في شرح الجمل » .

(٧) إيضاح المكنون ١ : ٣٦٨ .

٢٦ ـ شرح لمحمد بن حجاج بن ابراهيم الحضرمي المعروف بابن مطرف الأشبيلي ت ٧٠٦هـ[١] .

٢٧ ـ شرح لأبي إسحق إبراهيم بن أحمد الغافقي المتوفى سنة ٧١٠هـ ، وهو شرح كبير[٢] .

٢٨ ـ شرح لداود بن عمر بن ابراهيم الشاذلي الإسكندري ت ٧٣٣هـ[٣] .

٢٩ ـ شرح لأبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ[٤] .

٣٠ ـ شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ت ٧٥٤هـ[٥]

٣١ ـ شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري ، ت ٧٦٢هـ ، وهو شرح موجز للكتاب ، وشرح وإعراب لشواهده[٦] .

٣٢ ـ شرح لمحمد بن عبد الله بن ميمون بن ادريس العبدري النحوي القرطبي ، ت ٧٦٥هـ ، وقد ذكر الفيروزابادي أن له شرحاً للجمل في عدة مجلدات[٧] ، بينما ذكر السيوطي أن له شرحين على الجمل[٨] .

٣٣ ـ تقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد فرج بن قاسم

---

(١) بغية الوعاة ١ : ٧٤ ، روضات الجنات ٥ : ٢٩ .

(٢) كشف الظنون ٦٠٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٥٦٢ ، روضات الجنات ٥ : ٢٩ .

(٤) بروكلمان (النص الألماني) ١ : ٥٠٤ .

(٥) الزاوية الحمزاوية /المغرب رقم ٢٥ .

(٦) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ ، وقد قمت بتحقيقه لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ .

(٧) البلغة ٢٢٨ .

(٨) البغية ١ : ١٤٧ .

ابن أحمد بن لبّ الغرناطي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ[١] .

٣٤ ـ شرح لمحمد بن علي الشامي الغرناطي المتوفى سنة ٨١٥هـ[٢] .

٣٥ ـ شرح لعز الدين بن عبد العزيز بن علي البغدادي ثم المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٩٤٦هـ[٣] .

٣٦ ـ تقييد الجمل لابن العطار[٤] .

٣٧ ـ غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة (كوبريلي ١٤٨٤) .

٣٨ ـ الفاخر لأبي عبد الله بن أبي الفتح البعلي[٥] .

٣٩ ـ شرح الجمل لعبد الله بن أحمد الفاكهي ، ت ٩٧٢هـ[٦] .

٤٠ ـ شرح الجمل للراسموكي[٧] .

٤١ ـ شرح ليحيي بن مُعط المغربي[٨] .

ب ـ شروح أبيات الجمل وشواهده :

١ ـ شرح الشواهد لأبي العلاء المعري ، المتوفى سنة ٤٤٩هـ ، ولم يتمّ ، وقد سماه « عون الجمل »[٩] .

---

(١) بروكلمان ٢ : ١٧٥ ، مقدمة الجمل لابن أبي شنب ٨ .

(٢) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٣) إيضاح المكنون ١ : ٣٦٨ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ :٢٠٢ .

(٥) بروكلمان ٢ : ١٧٥ .

(٦) نفسه ٢ : ١٧٤ .

(٧) نفسه ٢ : ١٧٥ .

(٨) بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ ، الفصول الخمسون لابن معط ٢٦ .

(٩) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ . وفي إنباه الرواة ١ : ٦٤ : أنّ للمعري شرحاً على « الجمل » أسماه « تعليق الخُلس » .

٢ ـ شرح أبيات الجمل للزجاجي لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده ت سنة ٤٥٨هـ[١] .

٣ ـ شرح أبيات الجمل للأعلم ، توفي سنة ٤٧٦هـ[٢] .

٤ ـ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البطليوسي ت ٥٢١هـ[٣] .

٥ ـ شرح لعيسى بن إبراهيم[٤] .

٦ ـ شرح الأبيات لأبي العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري أو التدمري المتوفى في فاس سنة ٥٥٥هـ[٥] .

٧ ـ شرح أبيات الجمل لعبد الله بن عمر بن هشام الحضرمي القرطبي ، توفي سنة ٥٥٠هـ[٦] .

٨ ـ شرح لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي السبتي[٧] ، وأسماه « المجمل في شرح أبيات الجمل »[٨] . ت بعد سنة ٥٧٠هـ .

٩ ـ شرح لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي[٩] الأشبيلي ت سنة ٥٨٤هـ .

١٠ ـ ومن الحواشي عليه تعليقة أبي موسى عيسى بن عبد العزيز

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي ٣٥٦ .

(٢) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ ، وقد حققه محمد محمود شعبان في جامعة الأزهر ١٩٧٢ م .

(٣) فهرسة الإشبيلي ٣٤٥ ، البلغة ١١٤ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٣ .

(٤) خزانة الأدب ١ : ٣٩٢ .

(٥) البلغة ٢١ ، وكشف الظنون ١ : ٦٠٤ ، المزهر ١ : ١٨٠ .

(٦) البلغة ١١٧ .

(٧) هامش شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ١٢١ ، إيضاح المكنون ١ : ٣٦٨ .

(٨) البغية ١ : ٤٩ ، البلغة ٢٠٩ .

(٩) البلغة ١٠ .

الجزولي النحوي المتوفى سنة ٦٠٧هـ[١] . وسماه السيوطي « المقدمة » .

١١ ـ شرح لعبد الكريم بن عطايا بن عبد الكريم القرشي الزهري ت ٦١٢هـ[٢] .

١٢ ـ شرح لعلي بن عبد الله الوهراني ، المتوفى سنة ٦١٥هـ[٣] .

١٣ ـ رسالة شرح أبيات الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن حريق المخزومي البلنسي الأندلسي ، الذي كان حيّاً في المائة السابعة[٤] ، ذكر الفيروز أبادي أنه سماها « الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة » لم يسبق مثلها ، وذكر أنه مات سنة ٦٢٢هـ[٥] .

١٤ ـ شرح لأبراهيم بن محمد بن ابراهيم الأعلم البطليوسي[٦] وذكر السيوطي أن اسمه ابراهيم بن قاسم أبو اسحاق البطليوسي النحوي ، ويعرف بالأعلم ت سنة ٦٤٢ هـ او ٦٤٦هـ .

١٥ ـ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأحمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن أبي الحجاج القرشي الفهري ، الذي توفي في تونس سنة ٦٩١هـ[٧] .

---

(١) البغية ٢ : ٢٣٦ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٥ .

(٢) البغية ٢ : ١٠٧ ، الروضات ٥ : ٢٩ .

(٣) كشف الظنون ١ : ٦٠٤ .

(٤) فهرس معهد المخطوطات العربية في القاهرة (نحو مصنف غير مفهرس رقم ١٦٢) .

(٥) البلغة ١٦٥ .

(٦) البلغة ١١ .

(٧) البلغة ٣٥ .

١٦ ـ شرح للبعلي تلميذ ابن مالك ت ٧٠٩هـ ، وقد ذكره صاحب خزانة الأدب[1] .

١٧ ـ شرح أبيات جمل الزجاجي لأبي القاسم عيسى بن إبراهيم ابن عبد ربه بن جهور القيسي (خزانة جامع القرويين في المغرب) .

١٨ ـ شرح أبيات الجمل لسليمان بن بنين الدقيقي[2] .

ثالثا : معالم التحقيق ودواعيه وخطته :

أ ـ نسبة الكتاب :

تجمع كتب الطبقات والتراجم إجماعاً تاماً على نسبة هذا الكتاب لأبي القاسم الزجاجي ، وقد اشتهر الرجل بهذا الكتاب أكثر من أيّ شيء آخر . إضافة إلى أن النحويين اللاحقين أكدوا تلك النسبة في إحالاتهم ونقولاتهم . علاوة على عشرات الشروح الكثيرة التي صنّفت على الكتاب ، والتي حُقِّق عدد منها ، وعثرت على عدد آخر من مخطوطات شروح لم تُحَقَّق بعد ، وأسأل الله أن يهبني القدرة والعون لتحقيق بعضها ونشرها قريبا .

ب ـ نسخ الكتاب :

(١) الكتاب المطبوع : حققه المرحوم الشيخ ابن أبي شنب ،

---

(١) الخزانة ٤ : ١٧ ـ ١٨ ، بروكلمان ٢ : ١٧٥ . وربما كان هذا الشرح هو المسمى «الفاخر» المذكور ص ٣٠ .

(٢) اسم شرحه « إغراب العمل في شرح أبيات الجمل » . بغية الوعاة ١ : ٥٩٧ .

وقد طبع هذا الكتاب أول مـرة في الجزائـر سنة ١٩٢٦ م ، وأعيد طبعه مرة ثانية في باريس سنـة ١٩٥٧ ، وذكر محققـه أنه اعتمد في تحقيقه على ثلاث نسخ ، وصفها بقوله :

١ ـ نسخة في المكتبة الدولية بالجزائر تحت عدد (٣٨) بخط مغـربي حسن مشكـول ، بتـاريـخ سنـة ٧٤٥ هـ . فيهـا (٦٩ + ٥٩) = ١٢٨ ورقة .

٢ ـ نسخة ثانية في المكتبة نفسها ، تحت عدد (٣٩) بخط مغربي يمكن أن يكون من القرن العاشر ، بها نقص في عدة مواضع ، لم ينبه عنه في فهرسة المكتبة ، وقد أحرق المداد بعض الأوراق . . .

٣ ـ نسخة كان استنسخها المحقق عن أصل صحيح على ما يظهر من المقابلة مع غيرها[1] ، ولم يصفها أو يذكر عنها شيئاً . وأعطيت النسخة المطبوعة في المقابلة رمز (م) .

(٢) النسخ المخطوطة : للكتاب نسخ مخطوطة أخرى عثرت عليها ، وهي :

١ ـ نسخة محفوظة في دار الكتب المصريـة برقم (٣٥٤) نحـو تيمور ،عـدد أوراقهـا (٢١٨) صفحـة ، قيـاس الـورقـة ٢٣×١٦,٥ سم ، في كل صفحة ١٥ سطرا ،وفي كل سطر ١٥ كلمـة تقريبـا ، مكتوبـة بخط قديم .وفي أولهـا فهـرس بأبواب الكتاب وموضوعاته بخط مغاير لخط ناسخ الكتاب ، وقبله بيتا شعر من « مطالع البدور » ج ١ : ١٣٤ ، لإبراهيم

---

(١) الجمل / المقدمة ١٥ .

ابن الحاج الغرناطي .

وقد كتب على ورقة الغلاف « هذا كتاب الجمل في النحو للزجاجي » وعدد أبوابه (١٤٥) ، فيه نقص .

وتحت اسم الكتاب وردت العبارة الآتية : « قال في كشف الظنون : الجمل في النحو للشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي المتوفى سنة ٣٣٩ ، تسع وثلاثين وثلاثمائة . وهو كتاب نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة . قالوا هو من الكتب المباركة ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به . ويقال إنه ألفه بمكة المكرمة. كان إذا أتمّ باباً طاف أسبوعاً ودعا الله سبحانه وتعالى أن يغفر له وأن ينفع به » .

أما الورقة الأولى ففيها خروم ، وجاء فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم

أقول : أقسام الكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض . . . . » وفي ظهرها ـ في الهامش ـ حاشيتان ، وهما ليستا من كلام الزجاجي :

ـ الناصبات أربعة يا يسر	أنْ لن كي إذن مختصر
ـ الجازمات خمسة يا غلام	لام لمّا إنْ ولا والّلام

وفي آخر ورقة (ص ٢١٨) ثلاث حواش وختم وقف تيمور ، أما الحواشي فهي :

ـ مات الزجاج سنة ست عشرة وثلاثمائة ، وقد نيّف على

الثمانين . . . الزجاجي بطبرية في رجب . . . . . وثلثمائة .

- بلغ مقابلة على أصله فَصَحَّ ولله المِنَّة . (بالقلم الأحمر) .

- هذا آخر كتاب الجمل في النحو ، وهو ماية وخمسة وأربعون بابا .

والحمد لله وحده ، وصلى الله على نبيه ، وصحبه وسلم تسليما كثيرا » . وجعلت رمزها في المقابلة (ت) .

٢ - نسخة ثانية محفوظة في دار الكتب المصرية بعنوان « الجمل للزجاجي » برقم (٤٧٢) ، بها خرم ، وفي آخرها فهرس للأبواب ، نسخت سنة ١١٤٦هـ .

جاء في الورقة الأخيرة : « تم الكتاب . . . ووقع الفراغ من كتابته يوم الخميس المبارك سابع شهر رمضان المعظم من شهور سنة ست وأربعين وماية بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، وحسبنا الله عز وجل ونعم الوكيل آمين آمين » .

وهذه النسخة لا تختلف عن سابقتها في أبوابها ومادتها .

٣ - نسخة ثالثة محفوظة في دار الكتب المصرية أيضاً ضمن مجموعة مخطوطة ، بخط قديم سنة ٦٨٣هـ ، تحمل رقم (٦٧ ش) . وهي باسم « الجمل الكبيرة للزجاجي » وعدد أوراقها (٨٣) ورقة في كل صفحة ٢١ سطرا ، وعدد كلمات السطر الواحد ما بين ٨ - ١٠ كلمات .

ثم يعقبها ضمن مجموعة في هذه المجلّدة « ملحة

الإعراب وسبحة الآداب » للحريري من الورقة (٨٣) الى الورقة (١٠١) ويليها « المقدمة وشرحها في علم العربية » لابن بابشاذ ، من الورقة (١٠١) الى الورقة (٢٤٠) . وعلى ورقة الغلاف : « الحمد لله وحده ، ملكه بفضل ربه وكرمه محمد محمود التركزي ، ثم وَقَفَه على عصبته بعده وَقْفاً مُؤَبَّداً ، فمَنْ بدّله فإثمه عليه ، وكتبه واقفه مالكه محمد محمود لطف به .

« كتاب الجمل تصنيف الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن » .

والورقة (١٧) في هذه النسخة وجهها مطموس (غير منسوخ) وفي الأوراق العشر الأولى هوامش وتعليقات وحواش .

وتكررت عبارة « بلغ قراءة وسماعا » في هوامش صفحات كثيرة . وجعلت رمزها في المقابلة (ش) .

٤ ـ أما النسخة الرابعة ، فهي نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة شهيد علي برقم ١/٢٥١١ ، ضمن مجموعة فيها : كتاب الجمل ، وكتاب الايضاح في علل النحو ، وكتاب اللامات ، وكتاب شرح رسالة أدب الكاتب تصنيف الزجاجي »[1] . وحصلت على مصورة لهذه المخطوطة من معهد المخطوطات العربية في القاهرة . وهي نسخة كتبت سنة ٦١٧هـ . مع سماع علي بن عبد العزيز بن سحنون الغماري وبخطه ، وعدد أوراق « الجمل » ٧٦ ورقة من الحجم المتوسط ، في كل ورقة (٢٣) سطرا ، وبكل سطر ٩ ـ ١١

(١) في المخطوطة وردت محرفة « الزجاج » .

كلمة . وفيه ما يدل على السماع والقراءة والمقابلة عند كل باب . وقد جُزّىء الكتاب في هذه النسخة أربعة أجزاء ، نص عليها الناسخ صراحة[1] :

١ - الجزء الأول : من بداية الكتاب حتى نهاية « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه » .

٢ - الجزء الثاني : يبدأ من باب التعجب ، وينتهي بنهاية باب الجزاء .

٣ - الجزء الثالث : يبدأ من باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وينتهي بنهاية باب أحكام الهمزة في الخط .

٤ - الجزء الرابع : يبدأ من باب المقصور والممدود ، وينتهي بنهاية الكتاب .

وبالمقابلة بين هذه النسخ جميعها قررت اتخاذ الأخيرة المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم **١/٢٥١١** أصلاً، لجملة أسباب ، منها :

- أنها أقدم النسخ تاريخا .

- أن نسخة « ت » نقص منها عدة أبواب ، هي : باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال ، باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع ، باب لـو و لولا ، باب حكايات الأسماء الأعلام بِمَنْ ، وأول باب أقسام المفعولين ، وقسم من آخر باب الوقف ، وأول باب حكايات النكرات بِمَنْ ، ونقص في

---

(١) انظر الكتاب : ٩٨ ، ٢١٧ ، ٢٨٢ .

الباب نفسه ، ونقص في أمثلة الجواب بنعم وبلى ،ونقص في باب المخاطبة .

كما مسح المداد من عدد كبير من صحائف المخطوطة . كما أنه لم يعيّن تاريخ نسخها . ووقع فيها تحريف وخطأ في أبواب عدة : منها : باب اسم الفاعل ، باب النداء ، باب مذ ومنذ ، باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف .

كما أن بعض الأبواب قد مسح الحبر فيها ، ويبدو أن أحد المحدثين قام بإعادة الكتابة فوق الخط القديم ، ويظهر ذلك في باب التصريف ، باب الترخيم ، وباب الاستغاثة ، وباب الحروف الجازمة ، وباب الأمر والنهي ، وما يجزم من الجوابات . وتبيّن بالمقابلة أيضا سقوط كثير من الأمثلة وحدوث نقص في ما يزيد على عشرين بابا تقريبا ، وقد أشرت الى كثير منها في مواضعها .

أما نسخة « ش » ، فهي متأخرة عن نسخة الأصل في النسخ ، اضافة الى أنه تبين جملة سقوط واضطرابات وأخطاء في بعض الأبواب ، منها على سبيل المثال : باب التعجب ، باب نعم وبئس ، آخر باب الندبة ، إضافة المصدر الى ما بعده ، باب الجواب بالفاء ، باب ما جاء من المعدول على فعال ، باب تصغير الخماسي وما فوقه ، باب تصغير الأسماء المبهمة ، وغيرها . إضافة الى أنّ وجه الورقة (١٧) مطموس غير منسوخ .

ومع ذلك فقد كانت هاتان النسختان إضافة الى النسخة الثالثة المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٤٧٢) ، ذات

قيمة بيّنة في تقويم نسخة الأصل ، وإضافة بعض الفوائد في أماكن شتى .

كما أنني لم أنس إدخال النسخة المطبوعة التي رمزت اليها بالرمز « م » في المقابلة ، ولم أهمل الاستفادة منها في بعض المواقع ، وقد كنت أشير الى ذلك في الهوامش . وكان محققها المرحوم قد اعتمد ثلاث نسخ مختلفة عن النسخ المخطوطة التي اعتمدتها[١] .

جـ ـ دواعي التحقيق :

تعود صلتي بكتاب « الجمل » الى سني المرحلة الجامعية الأولى ، إذ قرأت عنه تقريظات في كتب التراجم والطبقات[٢] ، ثم اطلعت على نصوص منقولة منه في كتاب أستاذي المرحوم الدكتور السيد يعقوب بكر[٣] . وشاء الله أن تقوى صلتي به وتتعمق عام ١٩٧٤ ، حينما اخترت تحقيق أحد شروحه موضوعاً لنيل درجة الماجستير[٤] . واقتضى البحث أن أعتمد على هذا الكتاب وأعايشه . فأجهدت نفسي في البحث في أكثر البلاد العربية عن نسخة لاقتنائها فلم أوفق ، على الرغم من طبع الكتاب

(١) الجمل / المقدمة ص ١٥ (لابن أبي شنب) .

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٦١ ، وفيات الأعيان ٣ : ١٣٦ ، كشف الظنون ١ : ٦٠٣ ـ ٦٠٤ وغيرها .

(٣) نصوص في النحو العربي ٤٣٥ وما بعدها .

(٤) هو كتاب شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري بإشراف المرحوم الدكتور السيد يعقوب بكر ثم الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي ما بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ، في كلية الآداب بجامعة القاهرة .

مرتين . واستطعت الحصول على صورة من نسخة مطبوعة موجودة في دار الكتب المصرية . وأخذت في الاطلاع عليها . ورأيت أن محققها ـ رحمه الله ـ قد اعتمد ثلاث نسخ مغربية في تحقيقة ، بينما يوجد نسخ مخطوطة اخرى لم يطلع عليها . ولما كانت حاجتي ماسة إلى هذه النسخ لتقويم نص الشرح الذي كنت أعمل فيه ومقابلته عليها ، جمعت ما استطعت من نسخ مخطوطة للكتاب ، وبدأت أعيد النظر في النسخة المطبوعة وفي هذه النسخ المخطوطة التي توافرت لي ، فكنت أعثر على اختلافات ، بعضها لا يتعدى اختلافات النسخ ، وبعضها الآخر ذو أهمية تفيد الدارسين والباحثين ، من ضمنها فروق وزيادات سجّلتها . وراودتني فكرة إعادة تحقيقه ونشره ، واستشرت بعض الفضلاء من المتخصصين الذين شجعوني وباركوا هذه الفكرة .

ولقناعتي بأهمية الكتاب ونفعه ، وسهولة لغته وأسلوبه ، ولثقتي بأن طلاب اللغة العربية سيستسيغونه ، وسيكون أسهل لهم من كتب النحو الأخرى ، إضافة إلى أن المتخصصين يهمهم الاطلاع عليه ، ولن يعدموا الإفادة منه ، أقول لقناعتي بهذه الميزة العملية ، قررت الإقدام على إعادة تحقيقه ونشره معتمداً على الله سبحانه .

ومن الدواعي الأخرى ، أن الكتاب المطبوع مفقود ـ أو يكاد ـ فمن الصعب الحصول على نسخة منه ، مهما بذل الباحث من جهد .

أما الدواعي العلمية ، فأرى أنها على جانب كبير من

الأهمية ، إن لم تكن أهمها على الإطلاق ، وهي أن محققه المرحوم الشيخ ابن أبي شنب لم يطّلع على ما توافر لي من النسخ المخطوطة عند نشره الكتاب ، وقد اتضح لي أن هناك فروقاً وزيادات ذات أهمية سيراها القارىء الكريم في مواطن كثيرة من هذا الكتاب .

أضف إلى ذلك أن وسائل التحقيق المتاحة الآن أيسر وأخصب من تلك التي أتيحت للمحقق السابق ، فقد طبع عشرات بل مئات من كتب اللغة والنحو والدواوين الشعرية التي كانت مخطوطة زمن تحقيق الكتاب ونشره ، وهي ذات أهمية بالغة في توضيح النص والتعليق عليه وتخريج شواهده ، وكان من المتعذر اطلاع المرحوم عليها ، وأصبح الرجوع إليها الآن سهلاً وميسوراً .

إضافة إلى أن المحقق السابق ذكر بنفسه في مقدمة تحقيقه أنه اعتمد لسان العرب ، وخزانة الأدب ، وعدداً قليلا فقط من المراجع التي كانت متاحة له ، في تحقيق الكتاب .

كما أنني بمداومة النظر في الكتاب المطبوع ، ومقابلته بالنسخ المخطوطة عثرت على هنات كثيرة ـ والكمال لله وحده ـ في الكتاب المطبوع ، ما بين تطبيعات وسقطات وتحريفات[1] ، وبعضها يخلّ بسلامة المعنى .

---

(١) فضّلت عدم ذكرها أو ذكر عددها اعترافاً بفضل المرحوم المحقق السابق . وان كنت أشرت اليها في الهوامش في مواضعها توخّياً للدقة العلمية .

إزاء هذا كله وجدت أنّ من الـواجب إعادة تحقيقـه ونشره حفظا لتراثنا ، وأداء للأمـانة والـرسالـة ، وتحقيقا للنفـع إن شاء الله .

د ـ خطة التحقيق :

اتخذت نسخة مكتبـة شهيد علي أصـلا ، كما ذكـرت في موضع سابق ، وقد بذلت كل الجهد من أجل الحفاظ على سلامة النص ، ولما توافر لديَّ عدة نسخ مخطوطة من الكتاب ، كان أمر تقويم النص سهلا ، فلم أضف شيئا من خارج الكتاب ، ولكنني كنت أضيف مـا تقتضيـه سـلامـة المعنى أو تمـامـه من النسـخ الأخرى ، وأضع ذلك بين عضادتين هكـذا [ ] ، وأشير الى مكان هذه الزيادة والنسخة المستلّ منها في الهامش .

وأشـرت إلى الفـروق بين النسـخ ونسخـة الأصـل بـأرقـام وضحتهـا في الهـامش . وأغفلت الإشـارة في أحيـان كثيـرة الى تصحيفـات وتحـريفـات ، اكتفيت بـالإشـارة الى بعضهـا في الهوامش ، حتى يطلع الباحث على بعضها . كمـا تسامحت في أكثـرها ، فلم أفـرد لـه إشـارة خـاصـة ، لا سيمـا اذا كـان هـذا الاختـلاف بسيطا لا يؤثـر في المعنى ، وكـان سمـة متكـررة في مخطوطة معينة ، كالاختلاف بين (كقولـك ، كقولهم ، تقـول ، نقول ، نحو ذلك) ، أو كالاختلاف بين (قوله عز وجـل ، قولـه تعالى ، قال تعالى ، قوله تبـارك وتعـالى) أو كالاختلاف بين (الجميـع ،والجمـع) ، أو بين (عـلامـة الخفض ، وعـلامـة للخفض) .

كما أنني صوّبت أخطاء إملائية من الناسخ بدت كأنها سمة متكررة ومميزة له ، وتخالف رسم الإملاء الحديث ، أشرت إلى بعضها ، وأغفلت الإشارة الى أكثرها ، مثل :

- إضافة ألف فارقة في آخر جمع المذكر السالم المرفوع المضاف : (ضاربو ، مكرمو) في باب اسم الفاعل وغيره .
- إضافة ألف فارقة بعد الأفعال الناقصة المنتهية بواو أصلية : (يدعو ، نرجو ، ينبو) .
- كتابة ألف قائمة بدل الألف المقصورة في مثل : (جزا ، المعنا ، أخشا ، استغنا ، أخفا ، وأُنثا . . .) .

كما أنني ضبطت شواهد الكتاب وأمثلته ، وما قد يلتبس أو يشكل على القارىء من كلام المؤلف .

أما الآيات القرآنية الكريمة : فقد ضبطتها ، وأتممت في الهامش الآية التي يقتضي وضوح المعنى تمامها ، بعد عرضها على القرآن الكريم بقراءة حفص عن عاصم ، وأشرت في الهامش الى سورتها ورقمها . وحصرت كل آية بين قوسين مزهّرين هكذا ﴿ ﴾ . ونظرت في كتب القراءات وكتب إعراب القرآن وتفسيره كلما كان ذلك لازما ونافعا .

- أما الأقوال والأمثال : فضبطتها وعدت بها إلى كتب الأمثال ، وكتب اللغة ، فحققتها وأشرت الى مكان ورودها فيها .

- أما الأشعار والأرجاز : فقد وثقت نسبتها إلى قائليها - ما استطعت - ، وحققت ذلك بالرجوع الى دواوين الشعراء إن كانت

لهم دواوين مطبوعة ، وإلى كتب المجاميع الشعرية ، وأثبت الروايات التي تؤثر في مكان الشاهد . وشرحت غريبها ، ووضحت المعاني المستغلقة في بعضها ، وعلّقت على مواطن الاستشهاد فيها ، ورجعت بكل منها إلى كتب النحو الكبرى وأمهات كتب اللغة ومعاني القرآن وإعرابه . وعرفت بالشعراء تعريفاً موجزاً ، كل ذلك في الهوامش .

ـ ووضعت بحر كل شاهد شعري في المتن بين عضادتين هكذا : [ ] .

ـ عرّفت بالأعلام الذين ذكرهم مؤلف الكتاب في الهوامش .

ـ أشرت في الهوامش إلى مواطن الخلاف في كتاب الإنصاف عند ورود ذلك في المتن .

ـ أشرت إلى مواطن آراء النحويين أمثال سيبويه والخليل والكسائي والفراء في كتبهم التي تعدّ مصادر للزجاجي ، وفي كتب النحو الأخرى التي أوردت هذه الآراء ، إن لم يكن لأصحابها كتب مطبوعة ، أو لم أهتد الى مكانها في كتبهم .

ـ استعنت بكتب شروح الجمل وشروح شواهده المحققة المطبوعة منها والمخطوطة لجلاء مسألة او التعقيب عليها ، إن كانت بحاجة الى ذلك .

ـ شرحت في الهوامش بعض الألفاظ الغريبة التي وردت في المتن ، واعتمدت معاجم اللغة في ذلك .

ـ أنهيت الكتاب بفهارس فنية كاشفة ، أرجو أن تكون هادية وكافية ، وبفهرس خاص للموضوعات .

ـ كما ذكرت في آخر الكتاب ثبتا بمصادر التحقيق ومراجعه المطبوعة والمخطوطة .

وقد وضعت الرموز الآتية :

[ ] لحصر زيادات النسخ عن الأصل ، أو لحصر بحر الشاهد الشعريّ ، أو لحصر رقم وجه الورقة المخطوطة أو ظهرها .

﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنية الكريمة .

« » لحصر الأقوال والأمثال ، والأمثلة التوضيحية التي ذكرها المؤلف .

( ) لحصر رقم الهامش للتعليق والتعقيب عليه .

/ الخط المائل ومقابله في يسار الصفحة رقم الصفحة في كتاب الجمل المطبوع بتحقيق المرحوم ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية/ باريس ١٩٥٧م .

وقد أكون أطلت في هوامشي وتعليقاتي أحياناً ، وما ذلك إلّا لأني أحببت الكتاب ، وأحسست إحساسا زائداً بعظيم نفعه ، وجليل أثره ، ومناسبته لكلّ مستوى ، هدفي من كلّ ذلك أن يتحقّق النفع الذي أتوق اليه من هذا الكتاب لكلّ طالب وباحث ومتخصّص .

وأودّ أن أذكر أني أفدت من بعض تعليقات المرحوم الشيخ ابن أبي شنب ، فجزاه الله عنّي خيراً ، ورحمه وعفا عنه .

كما أستمطر الرحمة والمغفرة إلى روح أستاذنا الدكتور السيد يعقوب بكر العميد الأسبق لكلية الآداب في جامعة القاهرة ، الذي نبّهني إلى أهمية إعادة نشر هذا الكتاب وتحقيقه ، ووجّهني وشجّعني على ذلك .

وأرى من الواجب أن أسجل شكري وامتناني لكلّ من أسهم وقدّم لي عونا في سبيل إخراج هذا العمل وإتمامه . وأخصّ بالذكر الأستاذ الدكتور فائز فارس الحمد من جامعة اليرموك ، إذ شجّعني على هذا العمل ، وقدّم لي كلّ العون ، ثمّ تفضّل ونظر في الكتاب وراجعه ، فأفادني بملحوظاته وإشاراته القيّمة ، وقوّم ما اعوجّ منه ، فله ولكلّ من تفضّل بملحوظة أو مساعدة شكري وعرفاني .

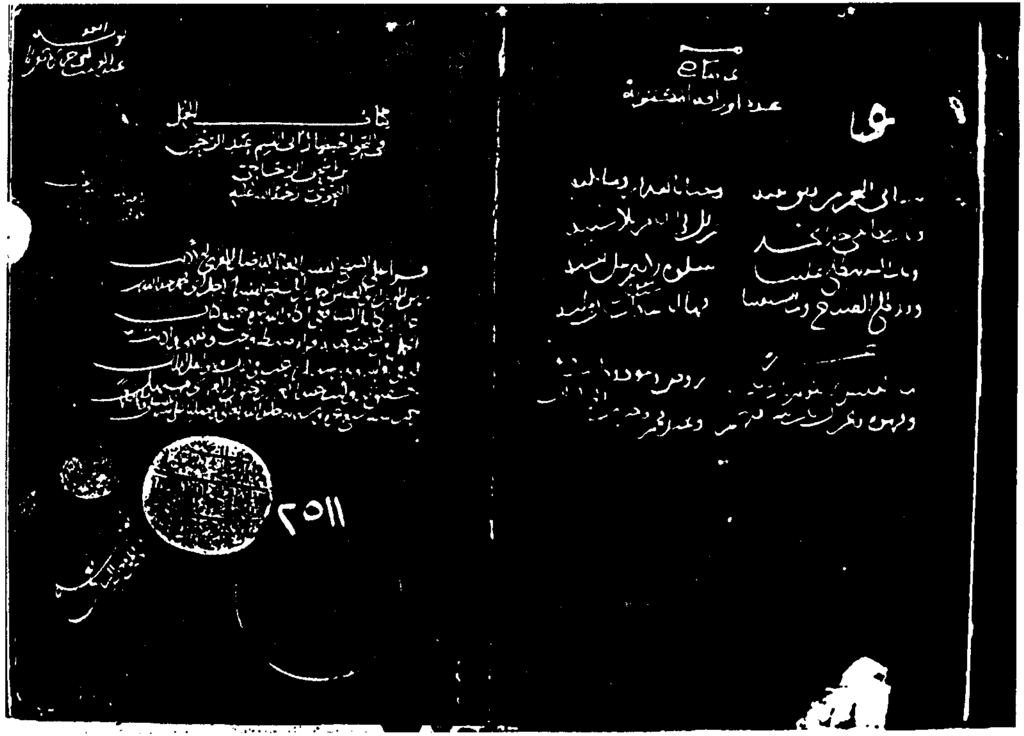
وأشكر لجامعة اليرموك في الأردن تكرّمها بدعم هذا البحث ، والإسهام في إتمامه .

راجيا أن أكون قد أسهمت بهذا العمل المتواضع في خدمة تراثنا الجليل ، وفي نفع الطلاب والباحثين ، محتسبا الأجر والثواب من الباري عزّ وجلّ ، هو حسبي ونعم الوكيل ، وهو من وراء القصد .

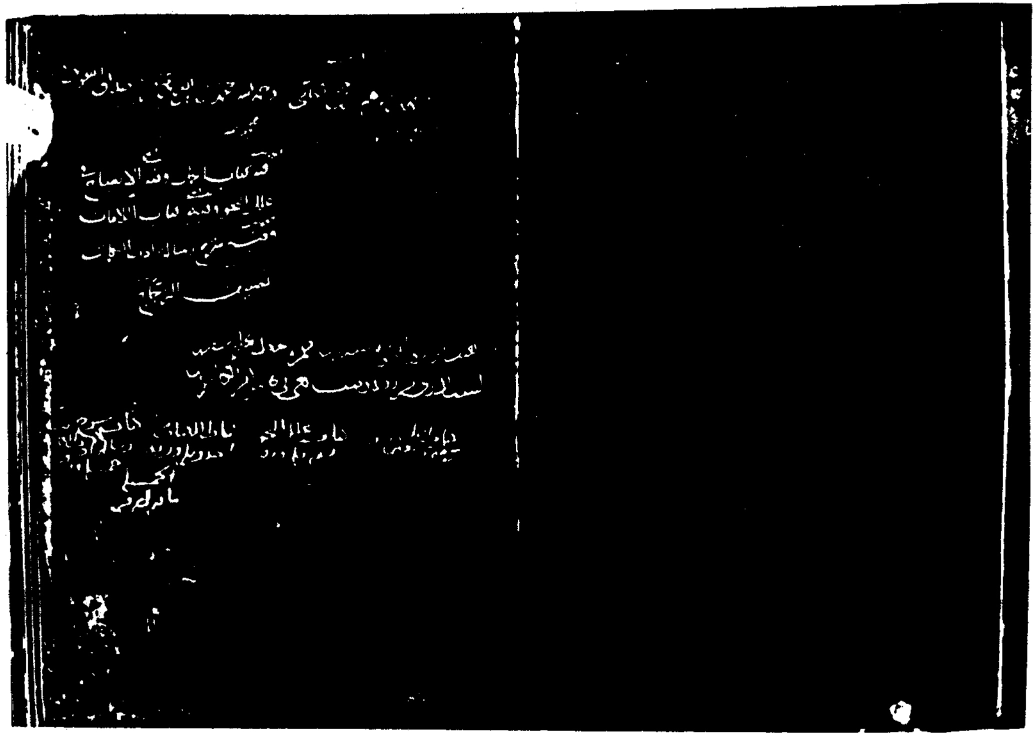
إربد في ٣ جمادى الثانية ١٤٠٢هـ .

٢٨ من آذار ١٩٨٢م .

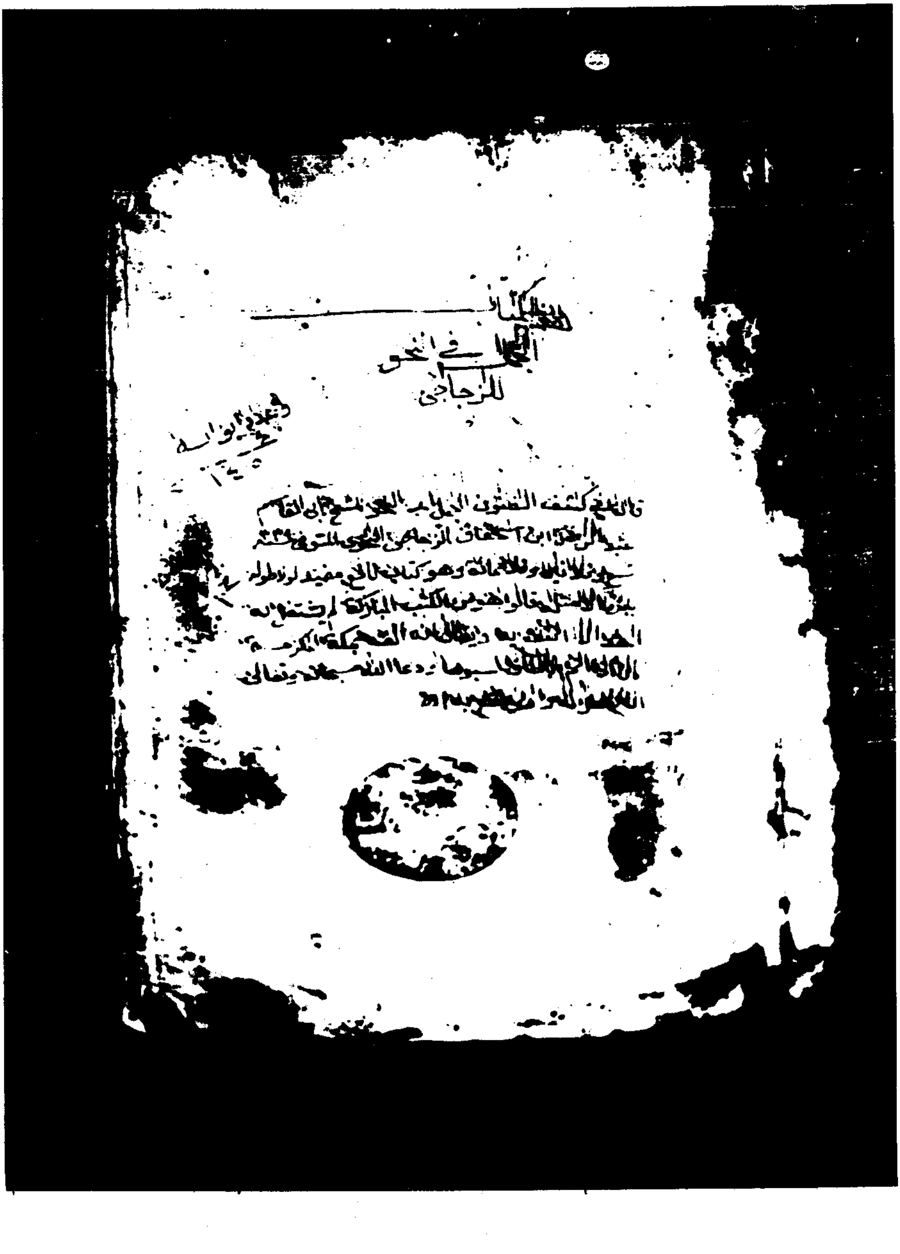
(المحقّق)



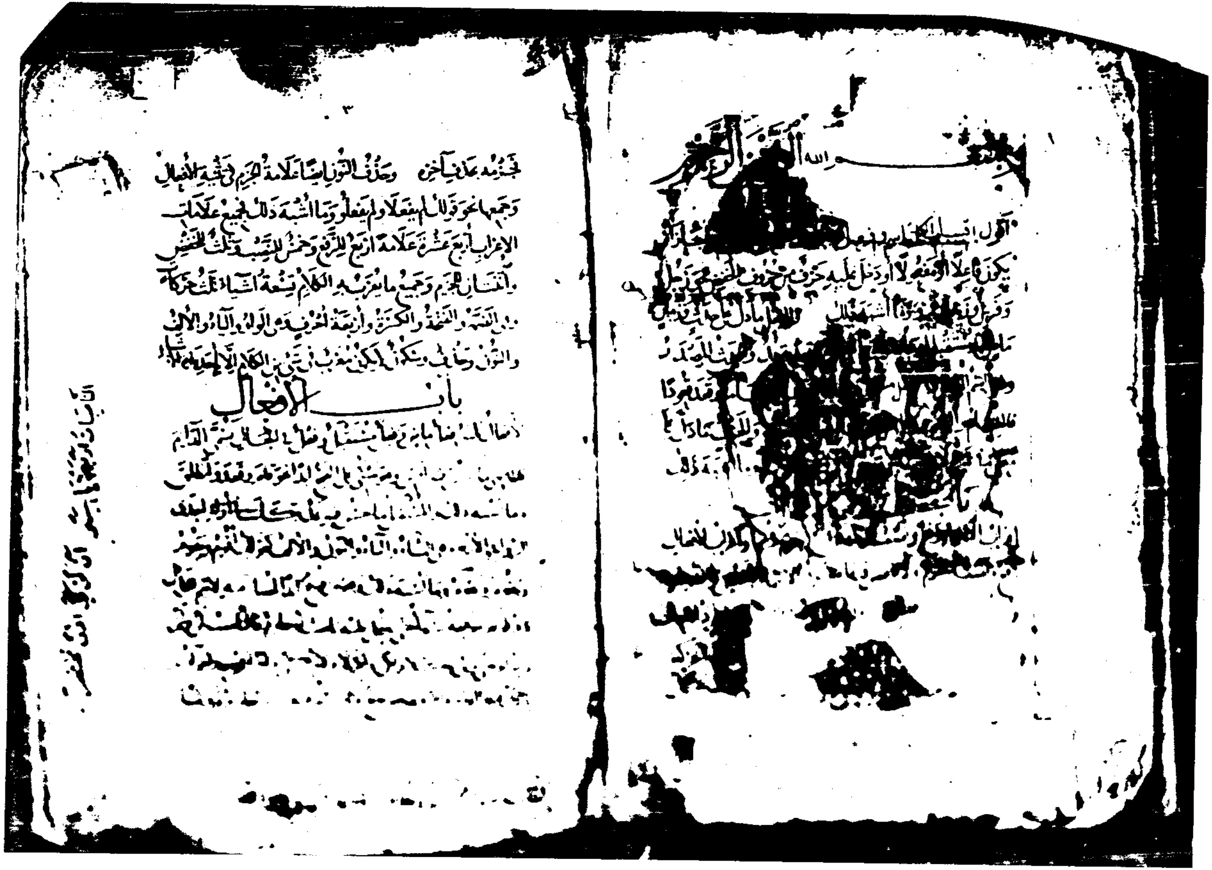
صورة ورقة الغلاف من النسخة المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم ١/٢٥١١ .
وهي النسخة التي اتخذناها أصلاً في التحقيق .



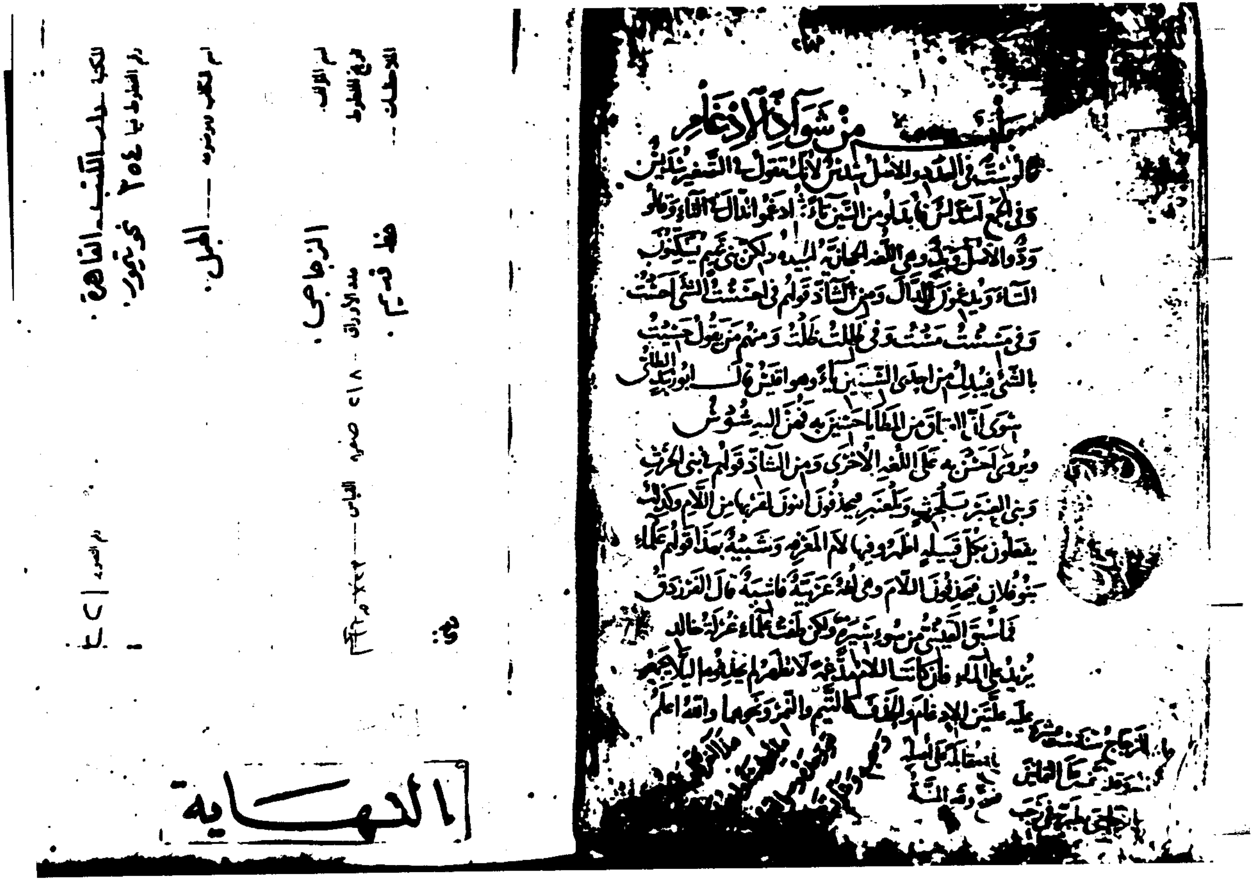
صورة الورقة الأولى التي بعد ورقة الغلاف من نسخة شهيد علي برقم ١/٢٥١١ ، وهي التي اتخذت أصلاً .



صورة ورقة الغلاف من نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٥٤) نحو / تيمور ، وأعطيناها رمز (ت) .



صورة الورقة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٥٤) نحو / تيمور ، وقد أعطيت رمز (ت) .


المكتبة: دار الكتب القاهرة

رقم المخطوط بها: ٣٥٤ نحو تيمور

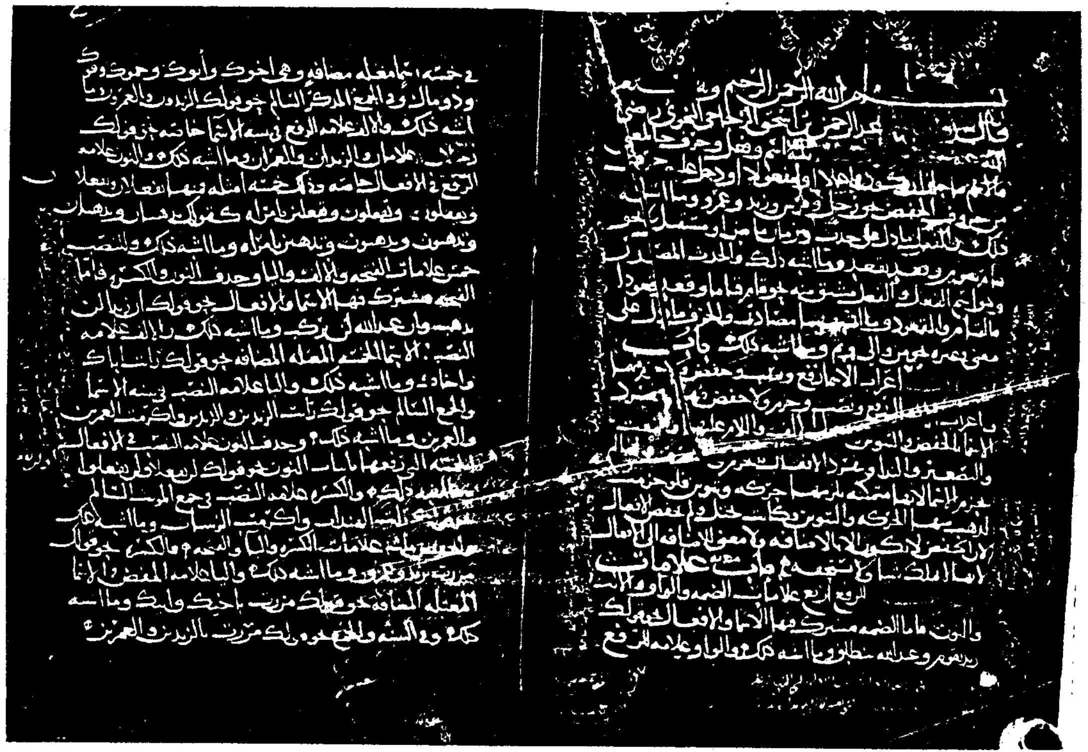
اسم المؤلف: الزجاجي

عدد الأوراق: ٨١ صفحة

الملاحظات: خط قديم

النهاية

الورقة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٥٤) نحو / تيمور ، وأعطيت رمز (ت) .



صورة الورقة الأولى من نسخة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٦٧ ش) ، وأعطيناها رمز « ش » .



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٦٧ ش) ، وأعطيناها رمز « ش » .

ويبدو بعدها وجه غلاف المخطوطة التالية ، وهي كتاب « ملحة الإعراب وسبحة الآداب » للحريري .

القسم الثاني

الورقة الأولى من نسخة الأصل المخطوطة المحفوظة في مكتبة شهيد علي
برقم ٢٥١١/ ١

كتاب الجمـــل
في النحو اختصار أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجّاجي النحويّ رحمة اللّه عليه

قرأ عليّ الشيخ الفقيه العالم الفاضل المقرىء الأديب زين الدين أبو العبّاس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجلّ أبي محمد عبد اللّه بن عزّاز بن كامل الشافعي(١)، أدام اللّه عزّه، جميع كتاب الجمل في نسخته هذه قراءة ضبط وبحث وتفهّم. وأذنت له في إقرائه وتدريسه لمن يرغب في ذلك.

وكتبه عبد العزيز بن سحنون الغماريّ(٢)، مستهلاً رجب سنة سبع عشرة وستماية، حامداً اللّه تعالى، مصلّياً على نبيّه المصطفى ومسلّماً تسليماً.

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٣١٨، المعروف بابن قطبة.

(٢) بغية الوعاة ٢ : ١٠٠ ويحدد السيوطي وفاته سنة ٦٢٤ هـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ على سَيِّدِنا مُحَمَّد[١]

قالَ أبو القاسمِ عبدُ الرحمنِ بْنُ إسحٰقَ الزّجّاجيُّ النّحويُّ رَحِمَهُ اللّه[٢] : أقسامُ الكلامِ ثلاثـةٌ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحـــرفٌ جاءَ لِمعنى .

فَالاِسْمُ ما جازَ أَنْ يكونَ فـاعلاً أو مفعـولاً ، أو دخلَ عليـه حـرفٌ مِنْ حـروفِ الْخَفْضِ ، نحــو : « رَجُـلٍ وَفَــرَسٍ وَزَيْـدٍ وَعَمْرٍو » ، وما أشبهَ ذلك[٣] .

والفعلُ ما دلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبَلٍ ، نحو : « قـامَ يقـومُ ، وَقعَـدَ يَقْعُـدُ » ، ومـا أشبـهَ ذلـك . وَالْحَـدَثُ : المصدرُ ، وَهُوَ اسْمُ الفعلِ ، والفعلُ مُشْتَقٌّ مِنْـه ، نحو : « قـامَ قِياماً ، وَقعَدَ قُعوداً » . فَالْقِيامُ وَالْقُعودُ ، وَمَا أَشْبَهَهُما مَصادِر .

والحرفُ ما دَلَّ على معنىً في غَيْرِه ، نحو : مِنْ وَإلى وَثُمَّ وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ ./

---

(١) في م بعدها : «وآله وصحبه وسلم تسليما» .   (٢) في « ش » « رضي الله عنه » .
وفي « م » : قال الشيخ الامام أبو الفضل أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي رحمه الله ونفعنا به آمين .   (٣) غير واردة في م .

بـاب الإعـراب

إعرابُ الأَسْماءِ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ ، وَلَا جَزْمَ فيها .

وَإعرابُ الأَفْعالِ : رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَزْمٌ وَلَا خَفْضَ فيها .

تنفـردُ[1] الأسماءُ بـالخفضِ ، والتّنوينِ ، ودُخـولِ الأَلِفِ وَاللّامِ عليها ، والنّعتِ ، والتّصغيرِ ، والنّداء .

وتنفردُ الأفعالُ بالجزمِ والتَّصَرُّف .

وإنّمـا لَمْ تُجْزَمِ الأسمـاءُ ، لِأَنّها متمكنـةٌ تلزمُها الحـركـةُ والتّنوين[2] ، فَلَوْ جُزِمَتْ لـذهبَ مِنْها حَـرَكَةٌ وَتَنْـوين[3] ، وَكَانَتْ تَخْتَلّ .

وَلَـمْ تُخْـفَضِ الأفعـالُ ، لِأَنَّ الـخفضَ[4] لا يـكـونُ إلّا بـالْإِضَافـة ، وَلَا مَعْنى لِـلْإِضـافَـةِ إلَى الأَفْعـال ،لِأَنّهـا لا تَمْلِكُ شَيْئاً ، ولا تَسْتَحِقُّه .

---

(١) في « ش » : وتنفرد .

(٢) في « ش و م » : « تلزمها حركة وتنوين .

(٣) في « ش » : « الحركة والتنوين » .

(٤) « لأن الخفض » مكرّرة في المخطوطة .

بـــابُ مَعْرِفَةِ عَلامـــاتِ الإِعْراب

للرّفعِ أربعُ علامات : « الضمّةُ والواوُ والألِفُ والنّون » .

فـأمّـا الضمّـة ، فتشتـركُ فيهـا الأسمـاءُ والأفعـــال ، نحـو قـوله[1] : « زيـدٌ يقومُ » ، و« عبـدُ اللّهِ يركبُ »[2] ، ومـا أشبـه ذلك .

١٩ والواوُ علامـةُ الرّفـع[3] في خمسةِ/أسمـاءٍ معتلّةٍ مضافـة ، وهي : « أخـــوك ، وأبـوك ، وحمـــوك ، وفـــوك ، [ظ ١] وذو مال » . وفي جمعِ[4] المذكّرِ السّالم ، نحو قولك : « الزيّدونَ ، والعَمْرونَ » ، وما أشبه ذلك .

والألِفُ علامةُ الـرّفعِ[5] في تثنيـةِ الأسماءِ خـاصة ، نحـو قـولـك : « رجـــلان ، وغـلامـــان ، والـزّيـــدان ، والعمـران ، والبكران » ، وما أشبه ذلك .

والنّـونُ علامـةُ الرّفـعِ في الأفعالِ خـاصـة[6] ، وهي في خمســةِ أمثلةٍ من الفعـــل ، وهي : « يـفعـــلان ، وتـفعـــلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين »[7] . نحـو قـولـك : « يـذهبـان وتذهبان ويذهبون وتذهبون وتذهبين »[8] .

---

(١) في ش و م : « قولك » .
(٢) في « ش » : « ينطلق » .
(٣) في ش و م : « للرفع » .
(٤) في « ش » : « الجمع » .
(٥) في م : « للرفع » .
(٦) غير واردة في م .
(٧) في « ش » : « تفعلين يا مرأة » .
(٨) في « ش » : « وتذهبين يا مرأة ، وما أشبه ذلك » .

وللنّصبِ خمسُ علامات : « الفتحةُ ، والألِفُ ، والياءُ ، وحذفُ النّون ، والكسرة »[1] .

فأما الفتحةُ : فتشترِكُ فيها الأسماءُ والأفعالُ ، نحو قولِك : « إنّ زيداً لن يقومَ »[2] ، و« إنّ عبدَ اللّهِ لن يركبَ » ، وما أشبه ذلك .

والألفُ علامةُ النّصبِ في الأسماءِ الخمسةِ المعتلّةِ المضافة ، نحو قولك : « رأيتُ أخاكَ وأباكَ »[3] ، وما أشبه ذلك .

والياءُ : علامةُ النّصبِ في التثنيةِ والجمع[4] ، نحو قولك : « رأيتُ الزّيدَيْنِ والزّيدِينَ » ، و« أكرمتُ العَمْرَيْنِ والعَمْرِينَ »[5] ، وما أشبه ذلك .

وحذفُ النّونِ علامةُ النّصبِ في الأفعالِ الخمسةِ التي رَفْعُها بثباتِ[6] النّون ، نحو قولِك : « لن يفعلا ، ولن تفعلا ، ولن يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلي »[7] ، وما أشبه ذلك .

٢٠ والكسرةُ علامةُ النّصبِ في / جمعِ المؤنثِ السالم ، نحو قولك: « رأيتُ الهنداتِ »، و« أكرمتُ الزّينباتِ »، وما أشبه ذلك .

---

(١) في م : « الكسرة » بعد الألف وقبل الياء .

(٢) في « ش » : « يذهب » وفي م : « يركب » .

(٣) في « ش » : « رأيت أباك وأخاك » .

(٤) في « ش » : في تثنية الأسماء والجمع السالم .

(٥) لم يرد في م : « والعمرين » صيغة الجمع .

(٦) في « ش » : « بإثبات » .

(٧) في « ش » : « لن يفعلا ، ولن يفعلوا » فقط .

وللخفضِ ثلاثُ علامات : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحة .

فالكسرةُ : نحو قَوْلِك : « مررتُ بزيدٍ وعَمْرٍو » ، وما أشبهَ ذلك .

والياءُ : علامةُ الخفضِ في الأسماءِ الخمسةِ المعتلَّةِ المضافة ، نحو قولك : « مررتُ بأخيك وأبيك » ، وما أشبه ذلك . وفي التثنيةِ والجمع ، نحو قولك : « مررتُ بالزَّيدَيْنِ والزَّيدِينَ ، والعَمْرَيْنِ والعَمْرِينَ »[1] ، وما أشبه ذلك .

والفتحةُ علامةُ الخفضِ في الأسماءِ التي لا [و٢] تنصرف ، نحو قولك : « مررتُ بأحمدَ وإبراهيمَ » ، وما أشبه ذلك ، لأنّ الأسماءَ التي لا تنصرفُ لا تُنَوَّن ولا تُخْفَض ، ويكونُ خفضُها كنصبِها .

وللجزمِ علامتان : السّكون ، والحذف .

فالسّكونُ نحو قَوْلِك : « لم يَضْرِبْ ، ولم يَخْرُجْ » ، وما أشبه ذلك .

والحذفُ : قولُكَ : « لم يَرْمِ ، ولم يَقْضِ ، ولم يَغْزُ / ، ولم يَخْشَ » ، وما أشبهَ ذلك . وكلُّ فعلٍ في[2] آخرِهِ ياءٌ أَوْ واوٌ أَوْ أَلِف ، فَجَزْمُهُ بِحَذْفِ[3] آخِرِهِ .   ٢١

وحذفُ النّونِ أيضاً علامةُ الجزمِ في تثنيةِ الأفعالِ

= وفي م : « لن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي » ، وقدم فيها مواضع الكسرة على حذف النون .

(١) « العَمْرَيْنِ والعمرِينَ » غير واردة في م .

(٢) لم ترد في « ش » .

(٣) في « ش » : « حذف » .

وجَمْعِها[1] ، نحو قَوْلِك : « لم يَفْعَلا ، ولم يَفْعَلوا»[2] ، وما أشبهَ ذلـك . وكذلـكَ فِعْلُ المؤنثِ المخـاطَبِ ، نحو قـولـك : « لم تَفْعَلي » ، وما أشبهَ ذلك[3] .

فجميعُ علاماتِ الإعرابِ أَرْبَعَ عَشَرَةَ علامة ، أربعٌ للرّفع ، وخمسٌ للنّصب ، وثلاثٌ للخفض ، واثنتان للجزم .

وجميعُ ما يُعْرَبُ بِهِ الكلامُ تسعةُ أشياءَ : ثلاثُ حـركاتٍ ، وهي : الضمّة ، والفتحة ، والكسـرة . وأربعةُ أحـرفٍ ، وهي : الـواو ، والياء ، والألف ، والنـون[4] . وحـذفٌ ، وسكـونٌ . لا يكونُ مُعْرَبٌ في شيءٍ مِنَ الكلامِ ، إلاَّ بأحدِ هذهِ الأشياء ، فافهمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّهُ[5] .

---

(١) بعدها في ش و م « ومخاطبة المؤنث » .

(٢) بعدها في ش و م « ولم تفعلي » .

(٣) العبارة « وكذلك . . . . ذلك » غير واردة في « ش و م » وسدّ عنها الإشارتان ١ ، ٢ .

(٤) يختلف ترتيبها في م .

(٥) « فافهم تصب إن شاء الله » ليست في ش و م .

بابُ الأَفْعــال

الأفعالُ ثلاثــةٌ : فعلٌ مــاضٍ ، وفعلٌ مُسْتَقْبَـلٌ ، وفعلٌ في الحالِ يُسَمَّى الدّائِمَ .

فـالماضي : مـا حَسُنَ فيـه « أمسِ »(١) ، وهـو مبنيٌّ على الفتحِ أبداً/ ، نحو : « قامَ ، وقَعَدَ ، وانْطَلَقَ » ، وما أشبهَ ذلك . ٢٢

والمستقْبَـلُ : ما حَسُنَ فيـه « غَـدٌ »(٢) ، وكـانتْ في أولِـهِ إحدى الزّوائدِ الأربع ، وهي : تاءٌ ، أو ياءٌ ، أو نونٌ ، أو أَلِفٌ ، نحو قولـك(٣) : « أقومُ ، ويقـومُ ، وتقومُ ، ونقـومُ » ، وما أشبـهَ ذلك . وهو مرفوعٌ أبداً [لِمُضارَعَتِهِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَوُقوعِهِ مَوْقِعَهُ سَواء](٤) ، حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أَوَ جازِم

فـالنّاصبُ : أَنْ ، ولن ، وإذن ، وحتى ، وكي ، وكَيْـلا ، ولكي ، ولكيلا ، ولام كي ، ولامُ الجحود ، والجـوابُ بالفـاء ، والواو ، وأو ، ولها مَوْضِعٌ تُذْكَرُ فيه(٥) .

[ظ ٢] والجازم : « لم ، ولمّا ، وألم ، وألّما ، وأفَلم ،

---

(١) في « ش » : « ما حسن وقوعه في أمس » .

(٢) في « ش » : « ما حسن وقوعه في غد » .

(٣) في ت : « احدى الزوائد الأربع ، وهي التّاء والياء والنّون والألف ، كقولك » . وفي م « كقولك » .

(٤) زيادة من ت .

(٥) في حاشية ت بيتان من الشعر هما :

النـاصبـات أربـعـة يـا يَـسَـرْ   أن لـن كـي إذن مُـخْـتَـصَـرْ
الـجـازمـات خـمـسـة يـا غـلامْ   لـم لـمّـا إنْ ولا والـلاّمْ

وأفَلمّـا(1) ، ولامُ الأمرِ ، و « لا » في النهي ، وحروفُ المجازاة ، وهي : إنْ الخفيفـة ، ومهمـا ، وإذْ مـا ، وحيثُمـا ، وكيفَمـا ، وأينَمـا ، ومَنْ ، وما ، وأَنَّى ، وأيٌّ(2) ، ومـا أشبهَ ذلـك ، ولهـا مَوْضِعٌ(3) تُذْكَرُ فيه .

وأمّا فِعْلُ الحالِ ، فلا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المستقبلِ في اللّفظِ ، كقولِكَ : « زيـدٌ يقومُ الآنَ ، ويقـومُ غداً » ، « وعبـدُ اللّهِ يُصَلّي الآنَ ، ويُصلّي غداً » .

فإنْ أَرَدْتَ أنْ تُخَلِّصَهُ لِلاستقبالِ دونَ الحال(4) ، أَدْخَلْتَ(5) عليه السّينَ أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : « سَوْفَ يقومُ ، وسيقـومُ » ، فيصيرُ مستقبلاً لا غير . /فافهمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه . ٢٣

(1) « وأفلم ، وأفلمّا » لم تذكرا في « ش » ولا في م » .

(2) زاد في « ش » من حروف المجازاة : « إذا ما ، وأمّا ، وإذا ، ومتى ، ومتى ما ، وأيّان » على غير ترتيب .

وزاد في ت على نسخة الأصل : « متى ما » فقط .

(3) في ش « مواضع » .

(4) « دون الحال » : غير مذكورة في « ش » و « ت » و م .

(5) في م « أدخل » .

بـــابُ التَّثْنِيَهِ وَالْجَمْـــع

رَفْــعُ الاثنينِ مِنَ الأسمــاءِ بِــالأَلِف[١] ، نحــو قــولــك : « رَجُـلان ، وغلامــان ، والـزَّيـدان ، والعَمْـران »[٢] ، ونَصْبُهُمـا وَخَفْضُهما بِالْياء ، نحو قولك : « الزَّيدَيْنِ والعَمْرَيْنِ » .

وَرَفْعُ الجمعِ الْمُسَلَّمِ[٣] بِالْواو ، مثل قولك : « الزيدونَ ، والعَمْرونَ » . ونصبهم وخفضهم بالياء ، نحو قولك : « الـزَّيِّدِينَ والعَمْرِينَ » .

ونونُ الاثنينِ مكسورةٌ أبداً ، ونونُ الْجَمْـعِ مفتوحـةٌ أبداً ، وَتَسْقُطانِ في الإِضافة ، [لأَنَّهما في الاثنينِ والجميـعِ عِوَضٌ مِنَ التَّنْوين][٤] .

---

(١) في ت : « رفع الاثنين بالألف » .

(٢) في « ش » : « رجلان ، وثوبان » فقط .

وفي م : « رجلان وغلامان » فقط .

(٣) في « ش » و « ت » : « ورفع الجميع » ، وفي م : « الجمع » ، ولم ترد كلمة « المسلّم » .

(٤) زيادة من « ت » .

بابُ الفاعلِ والمفعولِ بِه[1]

الفاعلُ مرفوعٌ أبداً . والمفعولُ بِهِ إذا ذُكِرَ[2] الفاعل ، فهو[3] منصوبٌ أبداً . نقول : « قامَ زيدٌ »، قامَ : فعلٌ ماضٍ ، و« زيد » : رفعٌ بفعْلِه . وفي التَّثنية : « قامَ الزّيدانِ » ، وفي الجميع : « قام الزّيدونَ » . وإنما قُلْتَ « قامَ » ولم تَقُلْ « قاموا » ، وهم جماعة ، لأن الفعلَ إذا تقدّمَ الأسماءَ وُحِّد ، وإذا تأخّرَ ثُنّي وَجُمِعَ الضميرُ[4] الذي يكون فيه . مثلُ ذلك : « خرجَ عبدُ اللّهِ ، وانطلقَ أخوكَ ، وطابَ خَبَرُكَ ، وظَفِرَتْ يَدَاكَ » ، وما أشبه ذلك/ . ٢٤

وتقولُ : « ضربَ زيدُ عَمْراً » ، رفعتَ « زيداً » بفعلِه ، ونصبتَ « عَمْراً » ، بوقوعِ الفعلِ عليه .

وفي التّثنيةِ : « ضَرَبَ الزّيدانِ العَمْرَيْنِ » ، وفي الجميع : « ضَرَبَ الزّيدونَ العَمْرِينَ » . وتقول : « أَكْرَمَ أَخوكَ أَباكَ » ، « وشَرِبَ محمدٌ الماءَ » ، « وأَروى أَخاكَ الماءُ » ، « وَرَكِبَ [و ٣] الفَرَسَ عَمْروٌ » . وكذلكَ ما أشبَهَه .

واعلمْ أنَّ الوجهَ تقديمُ الفاعلِ على المفعول . وقد يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعل[5] ، كما ذكرتُ لك . وقد جاءَ في

---

(١) في « م » : « باب ذكر الفاعل والمفعول به » .
(٢) في « ش و ت » : « ذكرت » .
(٣) « فهو » غير واردة في « ش » .
(٤) في الأصل « للضمير » .
(٥) عبارة « على الفاعل » غير واردة في ت .

كتابِ اللّهِ عزَّ وجلّ : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إبْراهيمَ رَبُّـهُ بِكَلِماتٍ ﴾[1] ، و ﴿ لَنْ يَنَالَ اللّهَ لُحومُها وَلاَ دِمَاؤُها ﴾[2] ، و ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُها ﴾[3] و ﴿ إنَّما يَخْشَىٰ اللّهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ ﴾[4] . فَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شاءَ اللّه .

نَوْعٌ مِنْهُ آخَرُ[5] :

تقولُ : « أَعْجَبَ زَيْداً ما كَرِهَ عَمْروٌ » ، فتنصبُ « زيداً » بوقوعِ الفعلِ عليه[6] ، و « ما » في موضعِ رَفْعٍ ، لأنه الفاعل ، ولكنه اسمٌ ناقِصٌ لا يتمُّ إلّا بِصِلةٍ وعائِد[7] ، ولا[8] يُعْرَبُ لذلك . وصِلَتُه « كَرِهَ عَمْروٌ » ، والعائدُ عليه المضمرُ في « كَرِهَ » . وإنْ شئتَ أظهرته ، فقلتَ : « كَرِهَهُ/عَمْروٌ »[9] ، وتقديرُ الكلامِ : « أَعْجَبَ زَيْداً الشَّيْءُ الذِي كَرِهَهُ عَمروٌ » . ٢٥

ونظيرُ « ما » مِنَ الأسماءِ النّواقِصِ : « مَنْ ، والّذي ، والّتي[10] ، وأيّ ، وَالألِفُ واللاّمُ بِمَعْنى الّذي والّتي » .

---

(١) البقرة ١٢٤ ،
في « ش » وت بعدها : « قال الله تعالى » . وفي م « واذا » وهو تحريف .

(٢) الحج ٣٨ .

(٣) الأنعام ١٥٩ .

(٤) فاطر ٢٨ ، زيادة من ت ، وغير واردة في م .

(٥) في « ش » : « نوع آخر منه » .

(٦) بعدها في «ش» : «وهو أعجب ، وترفع عمراً بفعله» .

(٧) بعدها في «ش» : «يعود عليه» .

(٨) في م : «فلا» .

(٩) في «ش» و «م» : «كرهه» بسقوط «عمرو» .

(١٠) غير واردة في م .

فأمّا « ما » فإنها تقعُ على ما لا يعقل . و « مَنْ » تقـعُ على مَنْ يعقل . و « الذي »[1] و « أيّ » ، يقعانِ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقل . وتقول : « كَرِهَ أَخُوكَ مَا أَحَبَّ أَبُوكَ » ، و« أَسْخَطَ عَمْراً مَا أَرْضَى[2] أَبَاكَ » . وتقريبُ هذا البابِ أنْ تردَّ الفعلَ إلى نفسِك ، فإنْ ظهرَ اسمُكَ فيه بالنّونِ والياء ، فَغَيْرُكَ فيه منصوبٌ[3] ، لأنّها ضميرُ المفعولِ بـه ، كقولـك : « أَعْجَبَنِي وأَسْخَطَنِي وأَرْضَانِي وسَـرَّنِي » . وإنْ ظهـرَ اسْمُـكَ فيـه بـالتّـاء[4] ، فغيـرُكَ فيـه مـرفوعٌ[5] ، لأنّهـا[6] ضميرُ الفـاعـلِ ، كَقَـوْلِـكَ : « كَـرِهْتُ وأَحْبَبْتُ واشْتَهَيْتُ » ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ .

ومثلُ ذلك : « مَا دَعا زَيْداً إلى الخُروجِ » ، لأنك تقولُ : « مَا دَعَانِي إلى الخُروجِ » ، والتقديرُ : « أَيُّ شَيْءٍ دَعَا زَيْداً إلى الخُـروجِ » . وتقولُ : « مَـا كَرِهَ أَخُـوكَ مِنَ الخُـروجِ » ، لأنّـك تقول : «مَا كَرِهْتُ مِنَ الخُروجِ » ، والتقدير : «أَيُّ شَيْءٍ كَرِهَ أَخُوكَ مِنَ الخُروجِ » . فَقِسْ عليهِ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[7] . / ٢٦

---

(١) في ت «والتي» .

(٢) وردت بألف قائمة «أرضا» وهو تحريف .

(٣) في م «مرفوعة» وهو تحريف .

(٤) في ت : « وإن ظهر فيه اسمك بالتّاء» .

(٥) في م «منصوب» .

(٦) في «ش» : «لأنّ التّاء» .

(٧) في «ش» : «فقس تصب إن شاء الله سبحانه» .

بـــابُ ما يَتْبَعُ الاِسْمَ في إعْرابِه

[ظ ٣] وهي(١) أربعـةُ أشياءَ : النعتُ والعـطفُ والتوكيـدُ والبدَلُ .

بـــابُ النَّعْت

أمّا(٢) النّعتُ فتابعٌ للمنعوتِ(٣) في رَفْعِهِ ونَصْبِه وخَفْضِـه ، وتعريفِه وتنكيرِه(٤) .

إنْ كانَ الاسمُ مرفوعاً فَنَعْتُه مرفوع ، وإنْ كانَ منصوباً فنعتهُ منصوب ، وإنْ كان مخفوضاً فنعتهُ مخفوض . تقـولُ مِنْ ذلك : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » ، ترفعُ « زيـداً » بفعلِه ، و « العاقـلُ » نعتُه . وفي التثنيـةِ : « قامَ الـزّيدانِ العـاقلانِ » ، وفي الجمـع : « قـامَ الزّيدونَ العاقلونَ » . ومثلُ ذلك : « مَرَرْتُ بِأَخِيكَ الـظَّرِيفِ » ، و « أَكْرَمْتُ أَبَا بَكْرٍ الْكَاتِبَ » ، « و « أكرمتُ أَبَوْي بَكْرٍ الكَاتِبَيْنِ » ، و « أَكرمْتُ آباءَ بَكْرٍ الْكُتَّابَ » .

واعلمْ أنَّ النكـرةَ تُنْعَتُ بِالنّكـرةِ ، كما أنَّ المعـرفـةَ تُنْعَتُ بِالْمعرفة ، ولا تدخلُ إحداهُما على الأخرى(٥) .

---

(١) في م : وهو .

(٢) في «ش» و «ت» و «م» : «فأمّا» .

(٣) في «ش» :«فتابع للاسم المنعوت» .

(٤) في «ش» و «ت» : بعدها : «وتأنيثه وتذكيره» .

(٥) في «ش» بعدها : «لا تنعت نكرة معرفة ، ولا نكرة معرفة» . وفي ت بدلاً منها «ولا يدخل أحدهما على الآخر باختلافهما» .

فأمّا النّكرةُ : فكلُّ اسْمٍ شائعٍ في جِنْسِه[1] ولا يُخَصُّ به واحدٌ دونَ آخر[2] ، نحو : « رَجُلٍ ، وفَرَسٍ ، وثَوْبٍ ، ودارٍ » / . ٢٧

والمعرفةُ[3] خمسةُ أشياءَ ، منها : **الأسماءُ الأعلامُ** ، نحو قولك : « زيد ، وعمرو ، وجعفر ، ومحمّد » . وما أشبه ذلك .

والمضمرُ : نحو : « أنا ، وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتُنَّ » ، ونحو : « الياء ، والهاء ، والكاف » ، في « غلامي ، وغلامه ، وغلامك » ، وما أشبه ذلك .

والْمُبْهَمُ : نحو : « هذا ، وهذان ، وهؤلاء ، وذلك ، وذانك ، وتلك ، وتانك ، وأولئك » .

وما **عُرِّفَ بِالألِفِ وَاللّامِ** : نحو قولك[4] : « الرّجل ، والغلام » .

وما **أُضيفَ إلى واحدٍ مِنْ هذه المعارفِ تَعَرَّفَ**[5] به ، نحو قولك : « غلامُكَ ، وغلامُ زيدٍ[6] ، وصاحبُ زيدٍ ، وصاحبُ القومِ » ، وما أشبه ذلك .

وتقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ الرّاكبُ » ، ولو قلت : « جَاءَنِي زَيْدٌ

---

(١) الواو بعده ساقطة من « ش » و « ت » ، و « م » .

(٢) في ت «الآخر» .

(٣) في م : «وللمعرفة» وهو تحريف .

(٤) غير موجودة في ت .

(٥) في ت «وتعرّف» .

(٦) غير واردة في م .

راكِبٌ » ، على أن تجعل « راكباً » نعتاً لِـ « زَيْدٍ » لم يجز ، لأنَّ « زيداً » معرفة ، و « راكباً » نكرة ، ولكنْ إنْ جعلتَه بدلاً جاز . وإنْ جعلتَه حالاً فنصبتَه ، كانَ أَجْوَد .

وإذا تقدَّمَ نعتُ النّكرةِ عليها نُصِبَ على الْحال ، كقولِكَ : « هذا رَجُلٌ مُقْبِلٌ » ، و « هذا مُقْبِلاً رَجُلٌ » .

وإذا تكرّرت النّعوت ، فإنْ شئتَ أتبعتَها الأولَ ، وإنْ شئتَ قطعتَها [و ٤] منه ، ونصبتَها بإضمار « أَعْنِي »[1] ، أو رفعتَها بإضمار المبتدأ ، كقولك/ : « مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ الظُّرَفاءِ الْكِرامِ الْعُقَلاءِ » ، بالخفضِ على النعت ، وإنْ شئتَ نصبتَها[2] بإضمار « أَعني » ، وإنْ شئتَ رفعتَها[3] بإضمار « هُم » العقلاءُ الْكِرامُ ، وإنْ شئتَ أتبعتَ بعضاً وقَطَعْتَ بعضاً .

وإنْ شئتَ عطفتَ بعضَ النُّعوتِ على بعض .

قالَ الشاعرُ[4] : [الكامل]

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[5]

تقديرُهُ : « أَعنِي النّازلين ، وَهُمُ الطَّيِّبُون » . /

(١) في «ش» و «ت» و «م» : « بإضمار فعل » .

(٢) في «ش» : «نصبتهم» وفي م : «نصبته» .

(٣) في «ت» : «رفعته بإضمار المبتدأ ، أي «هم . . .» .

(٤) هي خِرْنِق بنت بدر بن هفّان ، وهي أخت طرفة لأمّه ، وأكثر شعرها في رثاء طرفة ، وفي رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيّد بني أسد . ماتت قبل الاسلام بنحو ستين سنة ولها ديوان شعر مطبوع . (انظر ديوانها ٢٩) . وفي نسخة ت نسب البيتان الى حسّان ، وهو خطأ .

(٥) البيتان أول مقطوعة قالتها ترثي بشرا ومن قُتِلَ معه في يوم قُلاب . والبيت الثاني من الشواهد النحوية =

واعلمْ أنه يجوزُ أنْ تُنْعَتَ الأسماءُ كلُّها إلاّ المضمرَ، فإنّه لا يُنْعت[1] ، لأنّ الاسمَ لا يُضْمَرُ إلاّ بعدَ أَنْ يُعَرَّف ، فقد اسْتَغْنى[2] عنِ النعت . لو قلتَ : « ضَرَبْتُهُ الْكَرِيمَ » ، أو : « مَرَرْتُ بِهِ العاقلِ » ، على النّعت ، لم يَجُزْ ، فإنْ جعلتَه بدلاً جاز . / ٣٠

وإذا اختلفَ إعرابُ الأسماءِ المنعوتة ، أو العواملُ[3] فيها ، [أو جمعتَ بينَ معرفة ونكرة][4] لم يُجْمَعْ بين نُعوتِها ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ الْعَاقِلَيْنِ وَالْعَاقِلَانِ » ، فالنّصبُ بإضمار « أعني » ، والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مُضْمَر[5] . و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَهٰذا مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ »[6] ، وكذلك إنِ ارْتَفَعَا أوِ انْتَصبا أو انْخَفَضا مِنْ وَجْهَيْنِ مختلفين ، لم يُجْمَعْ بين نَعْتَيْهِما ، كقولِكَ : « قَامَ زَيْدٌ وَهٰذا مُحَمَّدٌ الْعَاقِلان » ، « وَمَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ وَدَخَلْتُ إِلَىٰ أَخِيكَ الْكَرِيمَيْنِ »[7] ، لا يُجْمَعُ بين نَعْتَيْهِما[8] ، ولكنْ تَنْصِبُه[9] بإضمارِ « أعني » ، أو ترفعُه[10] بإضمارِ المبتدأ . فافهمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[11] .

= على قطع النعت ، ولذلك تعدّدت رواياته . ويروى «النازلون» بالرفع على الإتباع ل «قَوْم» . والشاهد : قطع «النازلين والطيبون» من الموصوف ، وحملهما على إضمار فعل ومبتدأ ، لِمَا قُصِدَ بهما من معنى المدح دون الوصف . والبيتان من شواهد سيبويه ١/١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، الأصول ٢/٤٠ .

* * *

(١) عبارة «فإنّه لا ينعت» غير واردة في «ش» ولا في ت ، ولا في م .

(٢) وردت في الأصل : «واستغنا» وهو تحريف .

(٣) في «ش» و «ت» و «م» : «العامل» .

(٤) زيادة من ت .

(٥) الكلام من «العاقلين . . . مضمر» غير وارد في «ش» ولا في «م» .

(٦) «العاقلان» غير واردة في «ش» ولا م ، والعبارة كلها غير واردة في ت .

(٧) «الكريمين» : غير واردة في «ش» وت وم .

(٨) في ت «نعتهما» .

(٩) في م : تنصبهما .

(١٠) في م «ترفعهما» .

(١١) العبارة الأخيرة ليست في م .

بـــابُ الْعَطْف

وحـروفُ العطفِ[1] : الـواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وأَمْ ، وأَوْ ، و « إمَّـا » مكسـورة مكـرَّرة ، وبَـلْ ، ولا ، ولا بَـلْ[2] ، ولكنْ ، وحتَّى في بعض المواضع .

اعلمْ أنَّ هـذهِ الحروفَ تعـطفُ ما بعـدَها على مـا قبلَها ، فتصيِّرُهُ على مثلِ حالِه[3] مِنَ الإعراب . فإنْ عطفتَ على مرفوعٍ فَارْفَعْ ، أو على منصـوبٍ فَانْصِبْ ، أو على مخفـوضٍ [ظ ٤] فـاخْفِضْ ، أو على مجزومٍ فَـاجْـزِمْ . كقـولِـكَ : « رَأَيْتُ زَيْـداً وَعَمْـراً » ، « ومَرَرْتُ بِـزَيْدٍ وَعَمْـرٍو » ، و « جَاءَنِي مُحَمَّـدٌ وَعَبْـدُ اللّهِ » ، وكذلك ما أشبَهَه . / ٣١

فأمّا « الـواوُ » : فتجمعُ بَيْنَ الشّيئينِ ، فليسَ[4] فيهـا دليلٌ على الأولِ منهما .

و « الفاءُ » معناها : أنّ الثّانيَ بعدَ الأولِ بِلا مُهْلَة .

و « ثُمَّ » : مثلُ الفاءِ ، إلّا أنَّ فيها مُهْلَة .

و « لا » : لإخراجِ الثّاني ممّا دَخَلَ فيهِ الأول .

و « أَمْ » : للاستفهام .

و « لكنْ » : للاستدراكِ بعد الجَحْد .

---

(١) بعدها في ت «عشرة» .

(٢) غير واردة في ت .

(٣) بعدها في م : في .

(٤) في «ش» وت وم : وليس .

و « بَلْ » : للإضرابِ عن الأوّل ، والإيجابِ[1] للثّاني ، وكذلكَ « لا بلْ » هي مثلها[2] .

و « أَوْ » : للتّخيير[3] .

و « إمّا » : للشّكّ .

واعلمْ أنّ الأسماءَ كلَّها يُعْطَفُ عليها إلّا المضمرَ المخفوض ، فإنه لا يُعْطَفُ عليه إلّا بإعادةِ الخافض . لو قُلْتَ : « مَرَرْتُ بِهِ[4] وَزَيْدٍ » ، و « دَخَلْتُ أَلَيْكَ وَعَمْرٍو » ، لم يَجُزْ حتّى تقول : « مَرَرْتُ بِهِ[5] وَبِزَيْدٍ » ، و « دَخَلْتُ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ عَمْرٍو » ، وكذلك ما أشبهه[6] .

وتقولُ في شيءٍ مِنْ مسائلِ هذا الباب : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو »[7] ، يَحْتَمِلُ[8] ذلكَ ثلاثةَ معانٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ قامَ زيدٌ أوّلاً .

---

(١) في ت «والاستدراك» .

(٢) العبارة «وكذلك «لابل» ، هي مثلها» غير واردة في «ش» وت و م .

(٣) في «ش» زاد كلمة «والإباحة» .

وفي ت و « م » وأو وإمّا للشكّ .

ويقابلها حاشية في ت : « وحتى لإخراج شيء من شيء هو من جنسه ، كقولك : جاءت الخيلُ حتى الأدهَمُ . ولو قلت : جاءت الخيلُ حتى الحمارُ ، لم يجز » .

(٤) في «ش» : «بِكَ» .

(٥) في ت و م «مررتُ بكَ وبعمرٍو» .

(٦) في حاشية ت «قال سيبويه» : وقد يجوز ذلك في الشعر ، وأنشد :

فاليومَ قدبتَّ تهجُونا وتَشْتِمُنا ... فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ منْ عَجَبِ

ولكن رواية سيبويه «فاليومَ قَرَّبْتَ . . . . » .

(٧) «وعمرو» ساقطة من ت ، وهو خطأ .

(٨) في ش و ت و م «فيحتمل» .

والآخَرُ : أنْ يكونَ قامَ عمرٌو أوّلاً .
والثّالثُ : أنْ يكونا قاما معاً في وقتٍ واحد[1] .

وتقـولُ : « قَـامَ زَيْـدٌ فَعَمْـرٌو » ، فـالقـائمُ أوّلاً « زَيْـدٌ » ، و « عَمْرٌو » بعده بِلا مُهْلَة .

وتقـولُ : « قَامَ زَيْـدٌ ثُمَّ عَمْرٌو » ، فـالقائمُ أوّلاً « زَيْـدٌ » ، و « عَمْرٌو » بعدَه ، وبَيْنَهُما مُهْلَة .

وتقول : « قَامَ مُحَمَّـدٌ لاَ أَخُوكَ » ، تَـرْفَعُ محمّـداً بفعلِه ، و « أخوك » : عطفٌ عليه ، فالقائمُ « محمّدٌ » دونَ / الأخِ ، وإنْ ٣٢ كانَ قَدْ شَرِكَهُ في الإعراب .

وتقـولُ : « مـا خـرجَ مُحَمَّـدٌ لَكِنْ عَمْـرٌو » ، ولـو قلتَ : « خَرَجَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ عَمْرٌو » ، لم يَجُزْ، لأنَّ «لكنْ» لا يُعْطَفُ بها إلاَّ بَعْدَ الْجَحْدِ كما ذكرت لك . فإنْ جئت بعدها بكلام تام قائم بنفسـه جاز ، كقـولك : « خَـرَجَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ عَبْـدُ اللّهِ مُقِيمٌ » ، و « انطلقَ أَخُوكَ لَكِنْ عَبْدُ اللّهِ حَاضِرٌ » ، وكذلك ما أشبهه .

وتقولُ: «أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ أَخُوكَ ؟»، ومعناه: «أيُّهُما قَامَ ؟» فإنْ قُلتَ : « قَامَ زَيْدٌ أَمْ أَخُوكَ »[2] لم يَجُزْ لأنَّ « أَمْ » لا يُعْطَفُ بِها إلاّ بَعْدَ الاستفهام .

ومـا كانَ مِنَ الأفعـالِ لا يَستغني بفاعـلٍ واحد ، لم يَجُـزِ

---

(١) «في وقت واحد» غير موجودة في ش و ت و م .
(٢) في ت «محمد» .

العطفُ على فاعلِه إلّا بالواوِ خاصّة[1] ، كقولك : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، و« تَقَاتَلَ [و ٥] بَكْرٌ وَأَخُوكَ » ، ولو قُلْتَ : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » ، و « اخْتَصَمَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو »[2] ، لم يَجُزْ . وكذلكَ
٣٣ سائرُ حُروفِ العطف . /

---

(١) في ش بعدها : «دون سائر حروف العطف» .

(٢) هذه الجملة غير موجودة في ش .

وفي ت و م «اختصم زيد فعمرو » و« تقاتل بكر ثم أخوك» .

بـــابُ التَّوْكيد

الأسمـاءُ التي يؤكّـدُ بهـا الـواحـدُ[1] المـذكّـر : « كُلُّهُ ، ونَفْسُـه ، وعَيْنُـه ، وأَجْمَـعُ ، وَأَكْتَـعُ وأَبْصَـعُ »[2] . ولـلاثنين : « كِـلاهُمـا ، وأَنْفُسُهُمـا ، وأَعْيُنُهمَـا ، وأَجْمَعـانِ وأَكْتَـعـانِ وأَبْـصَـعـانِ »[3] . ولـلجـمـعِ[4] : « كُـلُّهـم ، وأَنْـفُـسُـهـم ، وأَعْيُنُهمْ[5] ، وأَجْمَعــونَ ، وأَكْتَعـونَ وأَبْصَعـونَ » . وللواحــدةِ المؤنثـةِ[6] : « كُلُّهـا ، ونَفْسُهــا ، وعَيْنُهـا ، وجَمْعــاءُ وكَتْعـاءُ وبَصْعـاءُ » . ولـلاثنتين : « كِلْتـاهمـا ، وأَنْفُسُهمـا ، وأَعْيُنُهمـا ، وجَمْعاوانِ ، وكَتْعاوانِ وبَصْعاوانِ »[7] . وللجمعِ[8] : « كُلُّهُنَّ ، وأَنْفُسُهُنَّ ، وأَعْيُنُهُنَّ ، وَجُمَعُ ، وَكُتَعُ وَبُصَعُ » .

واعلمْ أَنَّ هــذهِ الأسمـاءَ تجـري على مـا قبلَهـا في[9] الإعـراب ، كما يجـري النّعت . تقولُ مِنْ ذلـك : « رَأَيْتُ زَيْداً نَفْسَهُ » ، « وَلَقِيتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ » ، « وَمَرَرْتُ بِإخْوَتِكَ أجْمَعِينَ » ، و « جَاءَنِي إخْوَتُكَ أَجْمَعُونَ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وأمّا « كُلّ » و « أَجْمَعُ » فيؤكَّدُ بِهِما ما يَتَبَعَّض .

و « نفسُه » و « عينُه » يؤكَّد بهما ما ثَبَـتَتْ[10] حـقيـقتُـه .

---

(1) في م «للواحد» .

(2) بعدها في ت «أبتع» .

(3) «وأجمعان وأكتعان وأبصعان» غير موجودة في ش و ت و م .

(4) في ت «وللجميع» .

(5) «وأعينهم» غير واردة في م .

(6) في ت «وللواحدة من المؤنث» .

(7) «وجمعاوان وكتعاوان وبصعاوان» غير موجودة في ش و ت و م .

(8) في ت « وللجميع » .

(9) في م : «من» .

(10) في م : تثبت .

واعلم أَنَّ الأسمـاءَ كُلَّها تُؤَكَّـدُ إلّا النّكرات[1] ، فـإنَّها لا تُؤَكَّـد ، لـو قُلْتَ : « قَـامَ رَجُـلٌ نَفْسُـهُ » ، و « قَبَضْتُ دِرْهَمـاً كُـلَّهُ »[2] ،/ لم يَجُزْ ، لأنَّ النّكرةَ لم[3] تَثْبُتْ لها عَيْنٌ فتؤكَّد ، لأنَّ الأسماءَ التي يُؤَكَّدُ[4] بها مَعارِف ، ولا[5] تَتْبَـعُ النّكراتِ توكيداً لها . ٣٤

واعلمْ أنَّ « أَجْمَعَ » و « جَمْعَاءَ » ، و « أَكْتَعَ » و « كَتْعَاءَ » ، و « جُمَـعَ » ، و « كُتَعَ » و « بُصَـعَ »[6] ، لا تَنْصَـرِف ، وهي في مـوضـعِ الخفضِ مفتـوحـةٌ ، كَقَـوْلِـكَ : « مَـرَرْتُ بِـدَارِكَ جَمْعَاءَ »[7] ، و « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ جُمَعَ »[8] ، « ومَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ جُمَعَ »[9] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

واعلمْ أنَّ « أَكْتَعين » تـابعٌ لِـ « أَجْمَعينَ » ، ولا تقـع[10] إلّا بعدَه .

ولا يجوزُ عطفُ التّوكيدِ بعضِهِ على بَعْض ، لو قُلْتَ : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ، لم يَجُزْ . فإنْ أردتَ تكرارَ بَعْضِهِ على بَعْضٍ بِغَيْـرِ حَـرْفِ عَـطْفٍ جـازَ ذلـك ، فتقـولُ : « قَـامَ الْقَـوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ » ، و « مَرَرْتُ بِـالْقَوْمِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ » . [ظ ٥] قـالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[11] . / ٣٥

فعلَى هذا فَقِسْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[12] .

---

(١) في ت «النكرة» .
(٢) بعدها في م : وما أشبهه .
(٣) في ت «لا» .
(٤) في م : «وكدت» .
(٥) في ش وت وم «فلا» .
(٦) زيادة من ت .
(٧) في م : «جمعاء كتعاء» .
(٨-٩) في م : «جُمَع كُتَع» .
(١٠) في ت وم «فلا يقع» .
(١١) الحجر ٣٠ ، وسورة ص ٧٣ .
(١٢) هذه العبارة غير واردة في م .

بابُ الْبَدَل

البدلُ في كلامِ العربِ على أربعةِ أضرب :

يُبْدَلُ[1] الشّيءُ مِنَ الشّيءِ وهما لِعَيْنٍ واحدة .

وَيُبْدَلُ[1] البعضُ مِنَ الكلّ .

وَيُبْدَلُ[1] المصدرُ مِنَ الاسم، إذا كانَ المعنى مُشْتَمِلاً عليه .

والبدلُ الرابعُ : بَدَلُ الْغَلَطِ ، ولا يَجْري مِثْلُهُ في القرآن ، ولا في كلامٍ فصيح .

ويجوزُ بَدَلُ[2] المعرفةِ مِنَ النّكرة ، والنّكرةِ مِنَ المعرفة ، والظاهرِ مِنَ الْمُضْمَرِ، والمضمرِ مِنَ الظّاهر ، كُلُّ ذلِكَ جائز .

فأمّا بَدَلُ الشيْءِ مِنَ الشيءِ وَهُما لِعَيْنٍ واحِدَةً ، فتقولُ : « جاءَني أَخُوكَ زَيْدٌ »، ترفعُ[3] « الأخَ » بِفِعْلِه ، و « زَيْدٌ » : بَدَلٌ منه ، وهما لِعَيْنٍ واحدة . وهذا بدلُ المعرفةِ مِنَ المعرفة . ونظيرُهُ قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[4] ، فَـ « الصّراطُ » الثّاني بَدَلٌ مِنَ الأول ، وهما معرفتان[5] .

وتقولُ : « مَرَرْتُ بِأَخِيكَ رَجُلٍ صَالِحٍ » ، فهذا بَدَلُ النّكرةِ

---

(١) في ش : «بدل» .

(٢) في ش : «المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة» .

(٣) في ت «فترفع» .

(٤) بعدها في ش وت وم : «أنعمت عليهم» أي أنه أتمّ الآية .
الفاتحة ٦ و٧ .

(٥) غير واردة في م .

مِنَ المعرفة . وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللّهِ عزَّ وجلّ :

٣٦ ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ / خَاطِئَةٍ ﴾[١] .

فَـ «النَّاصيةُ» الأولى معرفة، والثّانيةُ نكرة، وَهِيَ بَدَلٌ منها .

وَمِنْ بَـدَلِ النكـرةِ مِنَ النكـرة ، قَـوْلُ الشّـاعِـرِ : [كُثَيِّـر عَزَّة][٢] . [طويل]

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ ، رِجْلٍ صَحِيحَةٍ

٣٧ وَرِجْلٍ رَمَىٰ فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[٣] /

وأمّا بدلُ المعرفةِ مِنَ النكـرة ، فَقَوْلُـكَ : « مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ مُحَمَّدٍ » ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللّهِ عزَّ وجلّ :

﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللّهِ﴾[٤] .

فالثّاني[٥] معرفةٌ والأولُ نكرة ، وقد أَبْدَلَهُ مِنْـه . وهذا ومـا أَشْبَهَهُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشيءِ وَهُما لِعَيْنٍ واحِدة .

وإنَّمـا قُلْنـا « البَعْض »[٦] و « الْكُـلّ » مَجَـازاً على[٧]

---

(١) العلق ١٥ و ١٦ .

(٢) زيادة من ت

انظر ديوان كثيِّر عزة ١/ ٤٦

وهو كثيِّر بن عبد الرحمن الخزاعي صاحب عزة ، أحد الشعراء الأمويين العُشّاق ، توفي سنة ١٠٥ هـ .

(٣) الشاهد فيه : أبدل « رجل صحيحة » وهي نكرة من « رجلين » وهي نكرة أيضاً .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٢١٥ ، المقتضب ٤/ ٢٩٠ ،

شرح المفصّل لابن يعيش ٣/ ٦٨ ، خزانة الأدب ٢/ ٣٧٦ ،

مغني اللبيب ٤٧٢ ، العيني ٤/ ٢٠٤ ، الأشموني ٣/ ١٢٨ .

(٤) الشورى ٥٢ و ٥٣ .

(٥) بعدها في ت «بدل من الأول وهو» . . .

(٦) في ش : «من» .

(٧) في ش و م : «وعلى» . أراد أنّ إدخاله «ال» على كلمتي «بعض وكل» غير جـائز ، انـظر في ذلك =

اسْتعمالِ الْجماعَةِ لَهُ مُسامَحَةً ، وهو في الحقيقةِ غَيْرُ جائِز ، وَأَجْوَدُ مِنْ هذهِ العبارة[1] : « بَدَلُ الشيْءِ مِنَ الشيْءِ وَهُوَ بَعْضُه »[2] .

فأمّا بَدَلُ البعضِ مِنَ الْكُلّ ، فَقَوْلُكَ : « قَبَضْتُ الْمالَ نِصْفَهُ » ، و « لَقِيتُ أَصْحابَكَ أَكْثَرَهُمْ » ، و « أَكَلْتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ »[3] . فالثّاني بَدَلٌ مِنَ الأولِ وَهُوَ بَعْضُه ، وإنّما أُبْدِلَ مِنْهُ لِلْبَيان . [و٦] وَنَظيرُهُ قَوْلُ اللّهِ عزَّ وجلّ :

﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[4] ، فـ « مَنْ » : في موضعِ خَفْضٍ على [5] الْبَدَلِ مِنَ « النّاسِ » ، لأنّ فَرْضَ الحجّ إنّما يَلْزَمُ الْمُستطيعين مِنَ النّاس .

وَأَمّا بَدَلُ المصدرِ مِنَ الاِسْمِ ، فَقَوْلُكَ : « أَعْجَبَتْني الْجارِيَةُ/ حُسْنُها » ، رَفَعْتَ « الجارية » بِفِعْلِها ، و « حُسْنُها » : بَدَلٌ مِنْها ، والتّقدير : « أَعْجَبَني حُسْنُ الْجارِيَةِ » . وَمِثْلُ ذلك : « نَفَعَني عَبْدُ اللّهِ عِلْمُهُ » ، و « عَرَفْتُ أَخاكَ خَيْرَهُ » . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[6] ، فـ

٣٨

= تعليق ابن هشام وإشارته في كتاب «قطر الندى وبل الصدى» باب البدل .

(١) في ش و م : بعدها : «أن تقول» .

(٢) هذه الفقرة من «وإنما قلنا . . . هذا الموضع» لم ترد في ت .

(٣) في م «ثلثيه» .

(٤) آل عمران ٩٧ .

(٥) في ش : «وهو» ، وغير واردة في م .

(٦) البقرة ٢١٧ ، وقد وقع تحريف برقم الآية في م .

« القتالُ » : بَدَلٌ مِنَ « الشَّهرِ » ، لأنَّ سؤالَهُمْ عَنِ الشَّهْرِ[1] إنّما كانَ مِنْ أَجْلِ الْقِتالِ فيه .

وَمِثْلُهُ[2] قَوْلُ الأَعْشى[3] : [الطويل]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضِّي لُبانَاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ[4]

تَقْديرُهُ : « لَقَدْ كانَ في ثَواءِ حَوْلٍ » . / ٣٩

وأمّا بَدَلُ الْغَلَطِ ، فَقَوْلُكَ : « رَأَيْتُ رَجُلاً حِماراً » ، أَرَدْتَ أنْ تقولَ « حِماراً » فَغَلِطتَ ، فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ رَجُلاً » ، ثم أَبْدَلْتَ « الحمارَ » منه ، وَالأَجْوَدُ في ذلك أنْ تقولَ : « بَلْ حِماراً »[5] . وَمِثْلُهُ أنْ تقولَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثَوْرٍ » .

وليسَ الْغَلَطُ مِمّا يَجْري بِقِياسٍ ، فيحتاجُ إلى تَمْثيل . فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى[6] .

---

(١) زيادة من ت و م .

(٢) في ت و م «ومنه» ، ومقابلها في حاشية ت «كتابة غير واضحة» .

(٣) ديوانه ٧٧ . وهو أبو بصير ميمون بن قيس .
(انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١ /٢٥٧) .

(٤) البيتُ هو الثاني من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيبانيّ ومطلعها :

هريرة وَدِّعها وإنْ لامَ لائمُ غداةَ غدٍ أَمْ أنتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

اللغة : ثويته : الأصل ثويت فيه : أي أقمت فيه ، والثّواء : الإقامة .
اللّبانات : الحاجات .

الشاهد فيه : إبدال المصدر من الاسم بدل اشتمال ، إذا كان المعنى مشتملاً عليه . فثواء بدل من حول بدل اشتمال .

البيت من شواهد سيبويه ١/٤٢٣ ، المقتضب ١/٢٧ ، ٢/٢٦ ، ٤/٢٩٧ ، الأصول ٢/٤٨ ، المغني ٥٠٦ .

(٥) في م «بل حمار» .

(٦) هذه العبارة غير موجودة في ش وت و م .

بابُ أَقْسامِ الْأفعالِ في التّعدّي

اَلْأفْعالُ في التّعدي على سَبْعَةِ أَضْرُبٍ :

فعلٌ لا يتعدَّى إلى مَفْعول ، نحو : « قامَ ، وقعدَ ، وانطلقَ ، وظَرُفَ . وَشَرُفَ ، واحمرَّ ، واصفرَّ ، واحمارَّ ، واصفارَّ » . و « تَفَعْلَلَ » ، نحو : « تَدَحْرَجَ » . و « تَفَاعَلَ » ، نحو : « تضاربَ ، وتقاتلَ » ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِمَّا لا دليلَ فيهِ على مَفْعول .

وفعلٌ يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، و « أَكْرَمَ أَخُوكَ أَبَاكَ » ، وما أشبهَ ذلك .

وفعلٌ يتعدَّى إلى مَفْعولَيْنِ ، وإنْ شِئْتَ اقْتَصَرْتَ على أَحَدِهِما دونَ الآخَرِ ، نحو : « أعطَى ، وكسا ، واختارَ ، واستغفرَ » ، وما أشبهَ ذلك . تقولُ : « كَسَا عَمْرٌو زَيْداً ثَوْباً » .

« كسا » : فعلٌ ماضٍ ، و « عَمْرٌو » : رفع بفعلِه[1] ، وَزَيْدٌ : منصوبٌ بوقوعِ[2] الفعلِ عليه ، وَ الثّوب : مفعولٌ ثانٍ .

[ظ ٦] ولو قُلْتَ : « كَسَا عَمْرٌو زَيْداً » ، وَسَكَتَّ ، لَكَانَ الكلامُ[3] / تامّاً جَيِّداً . وتقولُ في التَّثْنِيَةِ : « كَسَا الزَّيْدَانِ الْعَمْرَيْنِ ثَوْبَيْنِ » ، وفي الْجميع[4] : « كَسَا الزَّيْدُونَ الْعَمْرِينَ أَثْوَاباً » .

٤٠

---

(١) في م : «رفع» فقط .

(٢) في م «بمرفوع» وهو تحريف .

(٣) في ش وت وم : «كلاما» .

(٤) في ش وت وم : « الجمع » .

وَمِثْلُ ذلكَ : « أَعْطَى مُحَمَّدٌ أخاكَ دِرْهَماً » و « اسْتَغْفَرَ زَيْدٌ رَبَّهُ ذَنْبَهُ » ، و « اخْتَرْتُ الرِّجالَ عَمْراً » ، تَقْديرُهُ : « اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجالِ عَمْراً » ، فلما أُسْقِطَ الْخافِضُ ، تَعَدَّى الْفِعْلُ فَنَصب(١) .

قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٢) .

وَمِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ [وَهُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِ يكَرِب](٣) : [البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ(٤)

والتَّقديمُ والتأخيرُ في ذلِكَ(٥) كُلِّهِ جائز ، كَقَوْلِكَ : « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْباً » / ، وَ « كَسَوْتُ ثَوْباً زَيْدًا » ، و « ثَوْباً كَسَوْتُ زَيْدًا » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

٤١

وفعلٌ يَتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِهِما دونَ الآخر، وذلكَ نحو : « ظَنَنْتُ ، [وعَلِمْتُ](٦) ،

---

(١) في ش و ت : « تعدّى الفعل الى الاسم فنصبه » .

(٢) الأعراف ١٥٥ . وبعدها في ش « والتقدير من قومه » .

(٣) زيادة من ت .

اختلف في قائل البيت . فنسبه سيبويه الى عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، (وهو في ديوانه /٣٥) . ونسب الى خُفَاف بن ندبة ، (وهو في ديوانه /١٢٦) ، وقيل هو للعباس بن مرداس . ونُسِبَ في الدّرَر اللوامع الى زُرْعة بن السائب (الدرر ٢/١٠٦) . أما الآمدي فنحله الى أعشى طرود واسمه إياس بن موسى بن فهم بن قيس بن عيلان من حلفاء بني الشّريد ، يقوله لابنه .

(٤) يروى البيت : « أَمَرْتُكَ الرُّشْدَ » ، ويروى «ذا نسب » بالسين المهملة .

والنشب : هو المال الثابت كالضِّياع ونحوها ، وقيل النشب : جميع المال . والبيت من شواهد سيبويه ١/١٧ ، المقتضب ٢/٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، الأصول ١/٢١٣ ، المحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٥ ، ٢/٢٤٠ ، شرح المفصل ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، مغني اللبيب ٣١٥ ، شرح شذور الذهب ٣٦٩ ، الخزانة ١/١٦٤ .

(٥) في ت « هذا الباب » وفي م : « هذا » .

(٦) زيادة من ت و م .

وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، ورَأَيْتُ ، ونُبِّئْتُ ، وأُعْلِمْتُ ، وأُنْبِئْتُ »(١) ، وما تصرَّف منها ، نحو : « أَظُنُّ ، وتَظُنُّ ، ونَظُنُّ »(٢) ، وَما أَشْبَهَ ذٰلِك . /

٤٢

وَاعْلَمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ إذا ابْتَدَأْتَ بِها نَصَبَتْ مَفْعولَيْنِ ، وَلَمْ يَجُزْ الاِقْتِصارُ على أَحَدِهِما دونَ الآخرِ ، كَقَوْلِكَ : « ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً » ، و « حَسِبْتُ أَخاكَ شَاخِصاً » ، و « خِلْتُ عَمْراً مُقِيماً » ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ .

وإذا تَوسَّطَتْ أوْ تَأَخَّرَتْ جازَ إلْغاؤُها وإعمالُها ، كقولك : « زَيْدُ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ » ، ترفع زيداً بِالاِبْتِداء ، و « مُنْطَلِقٌ » خبره ، والظَّنُّ : مُلْغىً(٣) . وفي التَّثنيةِ : « الزَّيْدَانِ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقانِ » ، وفي الجميعِ : « الزَّيْدُونَ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقونَ » . وإنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ « الظنَّ » ، فَقُلْتَ : « زَيْداً ظَنَنْتُ مُنْطَلِقاً » ، و « الزَّيْدَيْنِ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقَيْنِ » و « الزَّيْدِينَ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقِينَ »(٤) .

وتقولُ في التأخيرِ : « زَيْدُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ » ، هٰذا إذا أَلْغَيْتَ ، وَإذا(٥) أَعْمَلْتَ قُلْتَ : « زَيْداً مُنْطَلِقاً ظَنَنْتُ »(٦) .

واعلمْ أنهُ يقعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثّاني مِنْ هذهِ الأفعالِ الفعلُ الماضي ، والمستقبل ، وحروفُ الخفضِ ، وَالْجُمَلُ ،

---

(١) في ش إضافةً الى هذه الأفعال « تَوَهَّمْتُ وَوَجَدْتُ » .

(٢) بعدها في م « وأَحْسِبُ » ، بينما لم تذكر «حَسِبْتُ » في الأفعال السابقة.

(٣) وردت «ملغا» وهو تحريف .

(٤) الكلام من «وإن شئت أعملت . . . حتى هذا الموضع» لم يرد في م .

(٥) في ت : «فإن» .

(٦) الكلام من : «هذا إذا ألغيت . . . ظننت» لم يرد في م .

وَالظّروفُ[1] ، فَتبْقَى علَى حالِها ، ولا تُؤَثِّرُ فيهـا هذهِ الأفعـال ، كَقَـوْلِكَ : « ظَنَنْتُ زَيْـداً قَامَ » ، و « حَسِبْتُ عَبْـدَ اللهِ يَرْكَبُ » ، و« خِلْتُ أَخَـاكَ في الـدّارِ » ، و « ظَنَنْتُ مُحَمَّـداً أَبُـوهُ رَاكِبٌ » ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه .

[و ٧] وَاعْلَمْ أنَّـكَ إذا أَرَدْتَ بِـ « ظَنَنْت » معنى « اتَّهَمْت » تعدَّى إلى مفعولٍ واحِدٍ ، فَقُلْتَ : « ظَنَنْتُ زَيْداً » ، كما تقولُ : « اتَّهمْتُ زَيْداً » . وعلى هذا قَرَأ/ بَعْضُ الْقُرّاء : ٤٣

﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[2] .

أيْ بِمُتَّهَمٍ . فـأمّا مَنْ قـرَأ « بِضَنِينٍ » بِالضّـاد ، فَإنّـهُ أرادَ « بِبَخيل » .

وَإذا أَرَدْتَ بِـ « رَأيت » رُؤْيَـةَ الْعَيْنِ تَعَـدَّى إلى مفعـولٍ واحِد ، تقول : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، كما تقولُ : « أَبْصَرْتُ زَيْداً » .

وكذلكَ إذا أردتَ بِـ « عَلِمْت » معنَى « عَرَفْت » تعدَّى إلى مفعولٍ واحد ، تقولُ : « عَلِمْتُ خَبَرَكَ » ، تريدُ « عَرَفْتُهُ » . قالَ اللّهُ عـزَّ وجـلّ : ﴿وَآخَـرِينَ مِـنْ دُونِهِـمْ لَا تَعْـلَمُـونَهُـمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[3] ، تأْويلُهُ : « لا تَعْرِفُونَهُم »[4] .

وفعـلٌ يتعدَّى إلى ثَـلاثَـةِ مَفْعـولِينَ[5] ، نحـو : « أَعْلَمَ ،

---

(١) غير واردة في م .

(٢) التكوير ٢٤ . والذين قرأوا «بظنين» بالظاء ، هم : ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسـائي . وقرأ نـافع وعاصم وابن عامر وحمزة «بضنين» بالضّاد . (كتاب السبعة لابن مجاهد ٦٧٣) .

(٣) الأنفال ٦٠ ، وقد وقع تحريف برقم الآية في م .

(٤) بعدها في م« الله يعرفهم » . (٥) بعدها في ش : « لا يجوز الاقتصار في أحدهم » .

وأَنْبَـأَ ، وأَرَىٰ » ، تقول : « أَعْلَمْتُ زَيْـداً عَمْـراً شَـاخِصـاً » ، و « أَرَيْتُ أَبَاكَ مُحَمَّداً سَائراً » ، و « أَنبَـأَنِي مُحَمَّدٌ بَكْـراً مُقِيماً » ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه .

وَفِعْـلٌ لا يَتَعَـدَّى إلاّ بِحَـرْفِ خَفْضٍ[1] ، نحـو قـولـك : « دَخَلْتُ إلىٰ أَخِيـكَ » ، و « مَـرَرْتُ بِـزَيْـدٍ » ، و « رَكِبْتُ[2] إلى أَبِيكَ » ، وما أَشْبَهَه .

وفِعْلٌ يَتعدَّى بِحَرْفِ خَفْضٍ[1] وَبِغَيْرِ حَرْفِ خَفْضٍ[1] ، كَقَوْلِكَ : « نَصَحْتُ زَيْداً » ، و « نَصَحْتُ لِزَيْدٍ » ، و « شَكَرْتُهُ » ، و « شَكَـرْتُ لَهُ »[3] . قـال/ اللّهُ عـزَّ وجـلَّ : ﴿أَنِ اشْكُـرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إليَّ الْمَصِيرُ﴾[4] .

٤٤

وَمِثْـلُ ذلكَ : « كِلْتُ مُحَمَّـداً » ، و « كِلْتُ لِمُحَمَّـدٍ » ، و « وَزَنْتُهُ » ، و « وَزَنْتُ لَهُ » .

قـالَ اللَّهُ عـزَّ وجـلَّ : ﴿ وَإِذَا كَـالُـوهُمْ أَوْ وَزَنُـوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[5] .

وإنّما هذا في أفعالٍ مسمـوعة ، تُحْفَظُ ولاَ يُقـاسُ عَلَيْها ، فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[6] .

---

(١) في ت « جرّ » .

(٢) الأصوب والأشبه أن تكون «ركنت » بالنون ، كقوله تعالى : « ولا تركنوا إلى الذين ظلموا » . هود ١٣ . (انظر كتاب الحُلل لابن السيد البطليوسي ص ١٣٣) .

(٣) في ش و ت و م : «وشكرت محمداً» «وشكرت لمحمد» .

(٤) لقمان ١٤ .

(٥) سورة المطففين ٣ .وقولهم «وَزَنْتُه ، وَكِلْتُه» لغة أهل الحجاز .(انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٣٢) .

(٦) هذه العبارة غير موجودة في ش و ت و م .

بابُ ما تَتعدَّى إلَيْهِ الأفْعالُ الْمُتَعَدِّيَةُ وَغيْرُ الْمُتَعدِّيَة

اعلمْ أنَّ كُلَّ فِعْلٍ متعدّياً كانَ أَوْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، فإنه يتعدَّى إلى أربعةِ أشياء ، وهي : المصدرُ ، والظّرفُ[1] مِنَ الزّمان ، والظّرفُ[1] مِنَ المكانِ ، والحال .

فأمّا المصدرُ : فَهُوَ اسْمُ الْفِعْل[2] ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ منه ، نحو قَوْلِكَ : « قامَ قِياماً » ، و « قَعَدَ قُعوداً » ، و « رَكِبَ رُكوباً » ، وما أَشْبَهَ ذلك . وَهُوَ منصوبٌ أبداً إذا أَطْلَقْتَ الفعلَ عليهِ في مَوْضِعِه[3] ، فإنْ نَقَلْتَهُ عنه ، صارَ كسائرِ الأسماء ، وجَرَى بِوُجوهِ الإعراب[4] على حسبِ ما تدخلُ عليه العواملُ [ظ ٧] مِنْ رَفْعٍ / ٤٥ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ ، كَقَوْلِكَ : « أَعْجَبَنِي خُرُوجُكَ » ، و « كَرِهْتُ قُدُومَ بَكْرٍ »[5] ، و « غَضِبْتُ مِنْ كَلامِ أَخِيكَ » . والمصدرُ مُوَحَّدٌ أبداً ، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ، لأنه يقعُ على القليلِ والكثيرِ مِنْ جِنْسِه ، كَقَوْلِكَ : « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً » ، و « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ضَرْباً » ، و « ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ ضَرْباً »[6] ، إلاّ أنْ تَدْخُلَ عليهِ الهاءُ ، فيصير محدوداً ، فيضارع المفعولَ به ، فَيُثَنَّى وَيُجْمَع ، أو تختلفُ أنواعُه ، كقولِكَ في المحدود : « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَةً » ،

---

(١) في ش : «والظروف» .

(٢) في م : فهو الأصل .

(٣) بعدها في ش : «توكيدا» .

(٤) في م «وجرى بالإعراب» .

(٥) في م «وأكرمت قدومك» .

(٦) غير واردة في م .

وَ « ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ضَرْبَتَيْنِ » ، وَ « ضَرَبْتُ الزَّيْدِين ضَرَبَاتٍ » . وَالْمُخْتَلِفُ الأنواعِ نحو : « الحُلومِ والأشْغالِ » ، وما أَشْبَهَ ذلك .

واعلمْ أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ المصدرِ وتأخيرُه وتَوْسيطُه ، كَقَوْلِكَ : « ضَرَبْتُ زَيْداً[1] ضَرْباً » ، وَ « ضَرْباً ضَرَبْتُ زَيْداً »[1] ، وَ « ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً »[1] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وأمّا الظَّرْفُ[2] مِنَ الزمانِ ، فنحو : « اليومِ ، والليلةِ ، وغُدْوَة ، وعشيّة ، وضَحْوة ، وَبُكْرة ، وذاتَ مرّةٍ ، وَبُعَيْداتِ بَيْنٍ[3] ، وأمسِ ، وغدٍ » ، وما أشبه / ذلكَ مِنْ أسماءِ الأزمنةِ[4] يكونُ منصوباً أبداً ، إذا جِئْتَ به ظَرْفاً في مَوْضِعِه ، كَقَوْلِكَ : « خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « سَأَرْكَبُ غداً » وَ « زَيْدٌ يَقْصِدُكَ بَعْدَ غَدٍ » ، وَ كَذلِكَ ما أَشْبَهَه .

٤٦

وَاعْلَمْ أنَّ « سَحَرَ »[5] إذا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ[6] بِعَيْنِهِ لَمْ تَصْرِفْه ، كَقَوْلِكَ[7] : « خَرَجْتُ يَوْمَ الْجمعةِ سَحَرَ » ، غير مُنَوَّن ، و « قَدِمَ أَخُوكَ يَوْمَ الْخميسِ[8] سَحَرَ » ، فإنْ نَكَّرْتَهُ وَلَمْ تُرِدْهُ مِنْ

---

(١) في ت و م «عَمْراً» .
(٢) في ش : «الظروف» .
(٣) بعيدات بين : بَعْدَ فِراق (القاموس : بعد) .
(٤) في ش : «اللازمة» وهو تحريف .
(٥) في م «سحراً» .
(٦) في ت «ليومٍ» .
(٧) في م «فقلت» .
(٨) في ش : «الجمعة» ، ولم يرد هذا المثال في ت .

يَوْمٍ بِعَيْنِهِ صَرَفْتَهُ ، كَقَوْلِكَ : « خَرَجْتُ سَحَراً » ، و « لَقِيتُ عَبْدَ اللّهِ سَحَراً » . قالَ اللهُ عزَّ وجلّ :

﴿إلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾(١) .

وكذلَكَ « غُدْوَةً وبُكْرَةً » إذا(٢) أَرَدْتَهُما لِيَوْمٍ(٣) بِعَيْنِه ، لَمْ تَصْرِفْهُما ، فإنْ نَكَّرْتَهُما صَرَفْتَهُما .

وأمّا الظّروفُ(٤) مِنَ المكان ، فنحو : « عِنْدَكَ ، وخَلْفَكَ ، وأَمَامَكَ ، وتَحْتَكَ ، ووَراءَكَ ، وأسفلَ منك » ، وما أشبهَ ذلك . ونحو : « مِيلٍ ، وفَرْسَخٍ(٥) ، وبَريدٍ ، ومكانٍ ، وَمَجْلِسٍ ، ومَقْعَدٍ » ، وما أَشْبَهَ ذلكَ مِنْ أسماءِ(٦) الأمكنةِ إذا جَعَلْتَهُ ظَرْفاً [و ٨] في مَوْضِعِهِ انْتَصَب ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ عِنْدَكَ » ، و «قَعَدْتُ أَمامَ زَيْدٍ(٧)» ، و « عَبْدُ اللّهِ عِنْدَ أَخِيكَ» ، و«مُحَمَّدٌ أَمَامَ بَكْرٍ » ، ونحو قولك : « سِرْتُ مِيلاً ، / وَفَرْسَخاً ، وبَرِيداً ، وَمِيلَيْنِ ، وبَرِيدَيْنِ » ، وما أشبهَ ذلكَ منصوبٌ كُلُّه . فإنْ نَقَلْتَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ هذا كانَ كَسَائرِ الأسماء .

٤٧

وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْوَى تَعَدّي الأفعالِ إلى المصدر ، لأنه(٨) اسْمُهُ

---

(١) القمر ٣٤ .

(٢) في ش وت و م «إنْ» .

(٣) في ش وت و م «من يوم» .

(٤) في م «الظرف» .

(٥) في هامش ش : «الفرسخ ثلاثة أميال ، والميل أربعة آلاف خطوة ، والبريد اثنا عشر ميلاً» .

(٦) في ش : «الأسماء» .

(٧) في م «قعدت أمامك» .

(٨) في م «كانه» .

وَمُشْتَقٌّ مِنْـه ، ثُمّ إلى الـظَّرْفِ[1] مِنَ الـزّمـان ، لأنَّ الفعـلَ إنّمـا اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَتُهُ لِلزّمانِ وهو مُضارِعٌ له ، مِنْ أَجْلِ أنَّ الزمانَ حركةُ الْفُلْك ، والفعـلَ حـركـةُ[2] الفـاعِلِين ، ثم إلى الـظرفِ[1] مِنَ المكانِ ، ثُمَّ إلى الحال .

وأمّا الحالُ : فَهُوَ كلُّ اسْمٍ نكرةٍ جاءَ بَعْدَ اسْمٍ معرفة ، وَقَدْ تَمَّ الكلامُ دونَه ، فإنّه ينتصبُ على الحال ، كَقَوْلِكَ : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً » ، و « انْطَلَقَ عَبْدُ اللّهِ مُسْرِعاً » ، و « سَارَ أَخُوكَ عَجِلاً » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

ولا تكونُ الحالُ إلّا نكرةً ، ولا تكونُ إلّا بَعْدَ تمامِ الْكَلام ، ولا بُدَّ لَها مِنْ عاملٍ يعملُ فيها . فإنْ كانَ العاملُ فيها فِعْلاً قَدَّمْتَها وَأَخَّرْتَها ، كَقَـوْلِكَ : « خَـرَجَ زَيْدٌ مُسْـرِعاً » ، وَ « مُسْـرِعاً خَـرَجَ زَيْدٌ » ، وَ « زَيْدٌ مُسْرِعاً خَرَجَ »[3] . فإنْ كانَ العاملُ غَيْرَ فِعْلٍ لَمْ يَجُزْ تقديمُها عليه ، كَقَوْلِكَ : « هٰذا مُحَمَّدٌ / رَاكِبـاً » ، و « هذا رَاكِبـاً مُحَمَّدٌ » ، وَلَـوْ قُلْتَ : « رَاكِباً هٰـذَا مُحَمَّـدٌ » ، لَمْ يَجُـزْ ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه . فَقِسْ عَلَيْهِ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه .

٤٨

(١) في ش : «الظروف» .

(٢) في ش وت : «حركات» .

(٣) هذه الجملة غير موجودة في « ش » وت وم بدلاً منها : « وخرج مسرعاً زيد » .

بابُ الإبْتِداء

إِعْلَمْ أنَّ الاسمَ المبتدأَ موفوعٌ ، وخبرَهُ إذا كانَ اسماً واحداً مِثْلَهُ فهو مرفوعٌ أبداً ، وَذلكَ قَوْلُـكَ : « زَيْدٌ قَـائِمٌ » ، فَـ « زَيْدٌ » مرفوعٌ لأنـه مبتدأ[1] ، والابتـداءُ مَعْنىً[2] رَفَعه ، وهـو مُضَارَعَتُـهُ لِلْفاعِلِ ، وذلكَ أنَّ المبتدأ لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَـر ، ولا بُدَّ لِلْخَبَـرِ مِنْ مُبْتَدَإٍ يُسْنَدُ إلَيْه ، وكذلكَ الفعلُ والفاعلُ لا يَستغني أَحَـدُهُما عَنْ صاحِبِه ، فلمّا ضارعَ المبتدأُ الفاعلَ هذهِ المضارعةَ[3] رُفِع ، نحوَ قَـوْلِـكَ : « زَيْـدٌ قَـائِمٌ » ، فَـ « زَيْـدٌ » : مـرفـوعٌ بِـالإبْتِـداء ، و « قَائِمٌ » : خَبَرُه[4] . وتقولُ في التثنيةِ : « الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ » ، وفي الجميـع : « الـزَّيْـدُون قَـائِمُـونَ » ، وَمثـلُ ذلـكَ : « عَبْـدُ اللّهِ مُنْـطَلِقٌ » ، [ظ ٨] و « أَخُـوكَ سَـائِـرٌ » ، وَ « السِّعْـرُ رَخِيصٌ » وَ « الْبَرْدُ شَدِيدٌ » وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

واعلمْ أنَّ الاسمَ المبتدأَ[5] بِهِ يُخْبَرُ عَنْهُ بِأَحَدِ أربعةِ أَشْياء : بِـاسْمٍ هُوَ هُـوَ ، كَقَوْلِـكَ : « زَيْـدٌ قَـائِمٌ » ، وَ « اللّهُ رَبُّنَـا » ، وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » وَ « عَبْدُ اللّهِ أَخُوكَ » ، وما / أَشْبَهَ ذلك . ٤٩

أو بفعلٍ وَمَا اتَّصلَ بِهِ مِنْ فاعلٍ ومفعول ، كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ خَرَجَ أَبُوهُ » ، و « عَبْدُ اللّهِ أَكْرَمَ أَخاكَ » ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ .

---

(١) في ش وت : «مرفوع بالابتداء» .

(٢) وردت في الأصل «معنا» وهو تحريف .

(٣) «هذه المضارعة» غيرواردة في م .

(٤) من «نحو قولك . . . حتى هذا الموضع» سقط من ش وت وم .

(٥) «به» غير واردة في ش وت وم .

أَوْ بِظَرْفٍ[١] ، كَقَوْلِكَ : « مُحَمَّدٌ في الدَّارِ » ، وَ« زَيْدٌ عِنْدَكَ » ، و« عَبْدُ اللّهِ أَمَامَكَ » ، وما أَشْبَهَ ذلك .

أو بجملةٍ ، نحو قولِكَ : « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، ترفعُ زيداً بِالابتداء ، وَ« أَبُوهُ » مبتدأٌ ثانٍ ، و« قائمٌ » : خَبَرُه ، والجملةُ خَبَرُ الأول . ومثلُ ذلك : « عَبْدُ اللّهِ مَالُهُ كَثِيرٌ » ، و« مُحَمَّدٌ غُلامُهُ سَائِرٌ » ، وما أَشْبَهَه .

واعلمْ أنهُ يجوزُ تقديمُ خَبَرِ المبتدإِ عليه ، إلَّا إذَا كانَ فِعْلاً ، فإنه لا يجوزُ تقديمُهُ عَلَيْهِ . نحو قولِكَ : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، و« قَائِمٌ زَيْدٌ » ، و« مُحَمَّدٌ فِي الدَّارِ » ، و« فِي الدَّارِ مُحَمَّدٌ » ، وَ« زَيْدٌ أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ » ، و« أَخُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ »[٢] ، كلُّ ذلكَ جائزٌ عِنْدَنا . فإنْ كانَ خبرُ المبتدأ فِعْلاً ، ثم قَدَّمْتَهُ عليه ، ارتفعَ بِهِ وزالَ معنى الابتداءِ عنه[٣] ، لأنَّ الفعلَ أقوى منه ، وذلكَ قَوْلُكَ : « زَيْدٌ قَامَ » ، ترفعُ زيداً بالابتداءِ ، و« قَامَ » خَبَرُه[٤] ، ثُمَّ تقولُ : « قَامَ زَيْدٌ » ، فَتَرْفَعُهُ بِفِعْلِهِ . وإذا قُلْتَ : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ، قُلْتَ في التثنيةِ : « قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ » ، وفي الجميع : « قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ » ، ثَنَّيْتَ قائماً وَجَمَعْتَه ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّم ، وَلَا يُجيزُ/ ٥٠ سيبويهِ غَيْرَ ذٰلِكَ . وَقَدْ أَجَازَ غَيْرُهُ[٥] وَجْهاً آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تقولَ :

---

(١) يقصد بالظرف هنا شبه الجملة : الظرف ، والجار والمجرور .

(٢) في ت «ومنطلق أخوه زيد» .

(٣) غير موجودة في ش وت وم .

(٤) الكلام من « لأن الفعل أقوى . . . حتى هذا الموضع » غير وارد في م .

(٥) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي .
(انظر شرح الجمل الكبرى لابن هشام/ ٤١) .
(وكذلك الكوفيون أيضاً) .

« قَائِمٌ زَيْدٌ » ، فَتَرْفَعُ قائماً بِالابْتِداء ، وزَيْداً[1] بِفِعْلِهِ وَيَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَر ، فتقولُ في التّثنيةِ : « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، وفي الجميعِ « قَائِمٌ الزَّيْدُونَ » ، فَتُوَحِّدُهُ لأنّه قَدْ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُقَدَّم[2] ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه .

واعلمْ أنّ الظّروفَ مِنَ الزّمانِ لا تكونُ أخباراً عَنِ الجُثَث[3] ، ولكنْ تكونُ أخباراً عَنِ المصادرِ ، كَقَوْلِكَ : « اَلْخُروجُ غَداً »[4] ، و « قُدُومُ عَبْدِ اللّهِ بَعْدَ غَدٍ » . وَلَوْ قُلْتَ : « زَيْدٌ الْيَوْمَ » ، أَوْ « غَداً » لم يَكُنْ كلاماً مستقيماً . [و ٩]

وَمِنَ الابْتِدَاءِ قَوْلُكَ : « زَيْدٌ الأسَدُ شِدَّةً »، تَرْفَعُ زيداً بالابتداء ، و « الأَسَدُ » خَبَرُه ، والتّقديرُ : « زَيْدٌ مِثْلُ الأَسَدِ فِي شِدَّتِهِ »[5] . وَمِثْلُه : « عَبْدُ اللّهِ حَاتِمٌ جُوداً » ، و « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً » ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَهُ مِنَ التَّشْبيهِ يَجْرِي هذَا الْمَجرى / . ٥١

---

(١) في ت و م بعدها «رفع» .

(٢) في ش : «مجرى الأفعال المقدمة» .

(٣) في م «الجثّة» .

(٤) «غداً» غير واردة في م .

(٥) في ت «زيد مثل الأسد شدّةً» .

والكلام من «ترفع زيداً . . . حتى هذا الموضع» ، لم يرد في م .

بـــابُ اشْتِغالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعولِ بِضَميرِه

إذا اشْتَغَلَ الفعلُ عن المفعولِ بضميرِهِ ارْتَفَعَ بِالإبْتِداء، وصارَ الفعلُ خَبَرَه، كَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، ترفعُ زيداً[١] بالابتداء، وَ«ضَرَبْتُهُ» خَبَرُه، والهاءُ عائدةٌ عَلَيْه. وفي التّثنية: «الزَّيْدَانِ ضَرَبْتُهُما»، وفي الجمع: «الزَّيْدُون ضَرَبْتُهُمْ». وَمِثْلُ ذٰلِكَ: «عَبْدُ اللّهِ أَكْرَمْتُهُ»، وَ«المَاءُ شَرِبْتُهُ»، وَ«الدَّارُ دَخَلْتُها»، وكذلكَ ما أَشْبَهَه. هذا هُوَ المختارُ، وَقَدْ يجوزُ نَصْبُه.

وإنِ اشتغلَ عنه الفعلُ[٢] تَنْصِبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ هذا الظّاهرُ، فتقولُ: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، والتّقديرُ: «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ولكنه فِعْلٌ لا يَظْهَر، وكذلكَ: «الْماءَ شَرِبْتَه»، و«أَخاكَ أَكْرَمْتَه»، و«الدّارَ دَخَلْتُها»[٣]، والرّفعُ أَجْوَدُ إلّا في الاِستفهامِ، والأمرِ، والنَّهْيِ، والتَّمَنّي[٤]، والْجَحْدِ، وَالْعَرْضِ، وَالْجزاء، فإنّه يُخْتارُ فيها النَّصْب، وَإنِ اشتغلَ الفعلُ عنه بِضَميرِهِ، فتقولُ في الاستفهام[٥]: «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ؟»، يُخْتارُ فيه النَّصْبُ، لِأَنَّ الاستفهامَ بِالْفِعْلِ أَوْلَىٰ مِنْهُ بالاسم[٦]،

---

(١) في م: «ترفعه».

(٢) في ش بعدها «بضميره»، وفي م: «وإن اشتغل الفعل عنه».

(٣) هذه الجملة غير واردة في ش ولا في م.

(٤) ساقطة في ش وت وم.

(٥) «في الاستفهام» ساقطة في ش وت وم.

(٦) «منه بالاسم» ساقطة في ش وم.

وفي ت «لأنّ النصب بالاستفهام بالفعل أولى».

وَالرَّفْعُ جائِز . وَكَذٰلِكَ[1] : « زَيْداً أَكْرِمْهُ، وَعَبْدَ اللّهِ لا تَشْتِمْـهُ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ .

فإنْ كانَ في صَدْرِ كَلامِكَ فِعْلٌ ، فَعَطَفْتَ عَلَيْهِ فِعْلاً آخَرَ ، كانَالنصبُ/ الْوَجْه[2] ، كَقَوْلِكَ : « قَامَ زَيْـدٌ وَمُحَمَّداً أَكْـرَمْتُهُ » ، والتّقديرُ : « قَامَ زَيْدٌ وَأَكْرَمْتُ مُحَمَّداً أَكْرَمْتُه » . وإنما اخْتِيرَ ذٰلِكَ لاعْتِدالِ الْكَلام . قالَ الرّبيعُ بْنُ ضَبُعٍ الفِزَاريّ[3] : [المنسرح] ٥٢

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِـلُ السِّـلَاحَ وَلَا
أَمْـلِكُ رَأْسَ الْبَـعِـيـرِ إنْ نَـفَـرَا
وَالـذِّئْـبَ أَخْشَـاهُ إنْ مَــرَرْتُ بِـهِ
وَحْدِي ،وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[4]/ ٥٣

تَقْديرُهُ : « أَخْشَى[5] الذئبَ أَخْشَاهُ » . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ، وَالْـظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَـذَاباً أَلِيماً ﴾[6] .

تقـديـرُهُ : « وَيُعَـذِّبُ [ظ ٩] الـظَّالِمِينَ أَعَـدَّ لَهُمْ عَـذَابـاً أَلِيماً » . فَقِسْ على هذا تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[7] .

---

(١) في ت بعدها : «تقول في الأمر والنّهي» .
(٢) في م «أَوْجَه» .
(٣) شاعر معاصر لامرىء القيس ، وهو أحد المُعَمَّرين ، أدرك الإسلام ولم يسلم .
(انظر ترجمته في المعمَّرين والوصايا للسجستاني/ ٧) .
(٤) ورد البيتان في النّوادر ١٥٩ ، المعمّرون والوصايا ٧ .
وهما من شواهد سيبويه ١/ ٤٦ ، شرح المفصل ٧/ ١٠٥ .
(٥) في م «وأخشى» .
(٦) الإنسان ٣١ .
(٧) عبارة «فقس . . . » ساقطة من ش و ت و م .

بـــابُ الْحُروفِ الَّتي تَرْفَعُ الأَسْماءَ وَتَنْصِبُ الأَخْبار[١]

وهـــي : « كــانَ ، وأمـــســـى ، وأصــبــحَ ، وصـــارَ [وأضحى][٢] ، وظَـلَّ ، وباتَ ، ودامَ[٣] ، وليسَ ، ومـا زالَ ، ومَـا انْفَكَّ ، ومـا فَتِئَ ، وما بَـرِحَ » ، وما تَصَـرَّفَ مِنْهـا مثـل : يكونُ /، وتكونُ ، ويُصْبِحُ ، ويُمْسي ، ويَظَلُّ ، ويَـدومُ ، ويفتأُ ، وَيَبْرَحُ[٤] ، وما أشبهَ ذلِكَ . كَقَوْلِكَ : « كَانَ زَيْدٌ قَائِماً » ، تـرفعُ زَيْـداً لأَنَّهُ اسْمُ كـانَ ، وَتَنْصِبُ « قائمـاً » لأَنَّـهُ خبـرُ كـانَ . وفي التّثنية : « كانَ الزَّيْدَانِ قَائِمَيْنِ » . وفي الجميع : « كانَ الزَّيْدُونَ قَـائِمينَ ، وَقِيامـاً » إنْ شِئْتَ . وَمِثْـلُ ذلـك : « أَصْبَـحَ عَبْـدُ اللّهِ

٥٤

---

(١) في ش وت و م «ترفع الاسم وتنصب الخبر» .
وأطلق عليها الزجاجي «باب الحروف» وهو في هذا يخالف الجمهور .
(انظر همع الهوامع) ١ / ١٠٠ وقد علّل أبو اسحق ابراهيم بن أحمد الغافقي المتوفى ٧١٠ هـ تسمية الزجاجي هذه الأفعال حروفاً ، فقال : «أطلق عليها الزّجـاجي حروفـاً وهي أفعال لأمـرين :
أحدهما : أنه أراد بالحروف الكلم .
والآخـر : أن يكون أطلق عليهـا حروفـاً لضعفها ، وكـونها لا تنصب مصـادرها ، فـلا يقال : أصبح عبد الله شاخصاً صباحاً .
وذكر فيها «صار» ، واستغنى بها عما هو بمعناها ، والذي هو بمعناها : غدا وراح وآض وعاد، وجاء ، في قولهم : « ما جاءت حاجتك » ، وقعد في قولهم : «شحـذ شفرتـه حتى قعدت كـأنّها حربة» . (ا . هـ .)(انظر مخطوطة شرح الجمل للغافقي بالخزانة العامة بالرباط بـالمغرب رقم ٢٢ ، ورقة ١٥) .
وقال أبو القاسم ابن العريف المتوفى ٣٩٠ هـ في مخطوطة شرح الجمل المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٦٤ نحو : «وإنّما سمّى ـ الزجاجي ـ كان وأخواتها حروفاً ، لأنّها لا تدلّ على حـدث ، ولا تضارع الفعـل المتعدّي ، فضعفت لـذلك ، فـأشبهت الحروف ، فسمّـاها حـروفـاً لذلك» .
(٢) ساقطة من الأصل ، وهي في ت وش و م .
(٣) ساقطة من م .
(٤) في الأصل «ويفتؤ» ، وهو تحريف . وفي ت و م «يكون وتكون ويصبح ويمسي» فقط .

شَــاخِصــاً » ، و« أَمْسَىٰ أَبُــوكَ[١] سَــائِــراً »وَ« مــا انْفَــكَّ عَبْـدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً » ، وَ « لَيْسَ بَكْرٌ شَاخِصَاً » ، وَكَذٰلِكَ ما أَشْبَهه .

ويجوزُ تقديمُ أخبارِ هذِهِ الحروفِ عَلَيْها وَتَوْسيطُها[٢] ، لأَنَّها مُتَصَرِّفَة . فتقـولُ : « كَانَ مُحَمَّـدٌ شَاخِصـاً » ، و « كَانَ شَـاخِصاً مُحَمَّدٌ » ، و « شَاخِصاً كَانَ مُحَمَّدٌ »[٣] ، وما أَشْبَهه . قال اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] .

واعلمْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ خَبَراً للمبتدأ، فإنَّهُ يكونُ خَبَرَ هذِهِ الْحُروف ، مِنْ فِعْلٍ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ فاعِلٍ وَمَفْعولٍ ، وَظَرْفٍ ، وَجُمْلَة ، كَقَوْلِكَ ، « كَانَ زَيْدٌ قَامَ » ، وَ « كَانَ الـزَّيْدَانِ قَـامَا » ، وَ « كَانَ الزَّيْدُونَ قَامُوا » . وَ « كَانَ زَيْدٌ يَخْرُجُ » ، و « كَانَ الزَّيْدَانِ يَخْرُجَانِ » ، و « كَـانَ الزَّيْـدُون يَخْرُجُـونَ » . و « كَانَ أَخُـوكَ فِي الدَّارِ »/ ، و « كَانَ مُحَمَّدٌ عِنْدَكَ »[٥] . ٥٥

وَلَا تُؤَثِّـرُ هذِهِ الحـروفُ في الجُمَل ، وإذا وَقَـعَ بَعْدَ هـذِهِ الحروفِ حَرْفُ خَفْضٍ ، كانَ ما بَعْـدَ المخفوضِ مـرفوعـاً اسْماً لهـا ، وكانَ المخفـوضُ خبراً لَهـا . كَقَوْلِـكَ : « كَـانَ فِي الـدَّارِ زَيْـدٌ » ، و « كَانَ عِنْـدَكَ عَمْـرٌو » ، و « لَيْسَ لِعَبْـدِ اللّهِ عُـذْرٌ » ، وكذلك ما أَشْبَهَه .

---

(١) في ش وت وم : «أخوك» .

(٢) في م : «وتوسّطها» .

(٣) غير واردة في م .

(٤) الروم ٤٧ .

(٥) بعدها في ش : «وكان عمرو أبوه منطلق» .

فإنْ جِئْتَ بَعْدَ المرفوعِ بخبرٍ نصبتَه ، وكانَ الخافضُ صِلَةً لَه ، فَتَقولُ : « كَانَ فِي الدّارِ زَيْدٌ جَالِساً » ، وَ « كَانَ عِنْدَكَ عَبْدُ اللّهِ مُقِيماً » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه . [و ١٠] وتقولُ : « كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ » ، فَـ « زَيْدٌ » اسمُ كانَ ، و « أَبُوهُ » رَفْعٌ بِالابتداء ، وَ « مُنْطَلِقٌ » خَبَرُه ، والجملةُ خَبَرُ كَانَ . وفي التّثنية : « كَانَ الزَّيْدَانِ أَبَوَاهُمَا مُنْطَلِقَانِ » . وفي الجميع : « كَانَ الزَّيْدُونَ آبَاؤُهُمْ مُنْطَلِقُونَ » . فإنْ قَدَّمْتَ الخبرَ نَصَبْتَهُ وَرَفَعْتَ الاسْمَ به[1] ، فَقُلْتَ : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً أَبُوهُ » ، جعلتَ « مُنْطَلِقاً » خبرَ كانَ ، وَ « أَبُوهُ » رَفْعٌ بِفِعْلِهِ[2] . وتقولُ في التّثنية : « كَانَ الزَّيْدانِ مُنْطَلِقاً أَبَواهُمَا » ، وفي الجميع : « كَانَ الزَّيْدُونَ مُنْطَلِقاً آبَاؤُهُمْ » . وإنْ شِئْتَ ثَنَّيْتَ[3] وَجَمَعْتَ . ولَكَ[4] فيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أنْ تقولَ : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَبُوهُ » ، فترفعُ الأبَ / بِالابتداء ، وَ « منطلقٌ » خبرٌ مُقَدَّم ، وَتُثَنّيه وتَجمَعُهُ[5] على هذا التقديرِ ، فتقولُ : « كَانَ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقَانِ أَبَواهُما » ، وفي الجميع : « كَانَ الزَّيْدُونَ مُنْطَلِقُونَ آبَاؤُهُمْ » .

٥٦

وإنْ[6] جئتَ بَعْدَ اسمِ « كَانَ » بِاسْمٍ هُوَ بَعْضُ الأَوَّلِ ، كانَ لَكَ فيهِ وَجْهان : إنْ شئتَ أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ وَنَصبْتَ الْخَبَر ، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بِالابْتِداء ، وَجَعَلْتَ ما بَعْدَهُ خَبَرَهُ ، وذلكَ قَوْلُكَ : « كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَناً » ، تجعلُ زيداً اسْمَ كانَ ، و « الوجْهَ » بَدَلاً مِنْه ، و « حَسناً » خبرَ كانَ ، والتقديرُ : « كَانَ وَجْهُ زَيْدٍ حَسَناً » . وإنْ شئتَ قلتَ : « كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ » ، على

---

(١) « به » غير واردة في م .
(٢) في ش وت وم : « به » .
(٣) بعدها في ش « منطلقاً » .
(٤) في م « ولكن » .
(٥) في ش « وتثنيته وجمعه » .
(٦) في ش وت وم : « وإذا » .

الابتداءِ وَالْخبر . وكذلكَ إنْ كانَ الثّاني مما يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، جرى في الْبَدَلِ وَالْقَطْعِ هذا الْمَجْرَى ، كَقَوْلِكَ : « كَانَ زَيْدٌ مَالُهُ كَثِيراً » على الْبَدَل ، و « كَثِيرٌ » على الابتداءِ والْخَبر ، و « كَانَ عَبْدُ اللّهِ عُذْرُهُ وَاضِحٌ وَوَاضِحاً » . قالَ الشّاعرُ[1] : [الطويل]

٥٧ فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلٰكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[2] /

فَمَنْ جَعَلَ « هُلْك »[3] بَدَلاً مِنْ « قَيْس » نَصَبَ « هُلْكَ واحِدٍ » على الْخَبَر ، ومَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ بَدَلاً رَفَعَهُ على الابْتداء[4] ، وجَعَلَ « هُلْكُ واحِدٍ » خَبَرَه .

وإذا تَقَدَّمَ اسْمُ « كانَ » عَلَيْها رُفِعَ بالابْتِداء ، وصارَتْ

---

(١) في ش «وهو عَبَدَة بن الطبيب» وهو ابن الطبيب التميمي، والطبيب أبوه واسمه «يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس» . وعَبَدَة شاعر مجيد ، ليس بالمكثر ، وهو مخضرم ، أدرك الإسلام فأسلم . قاتل هرمز مع المثنى بن حارثة (سنة ١٣ هـ) وكان عبدة أسود ، وهو من لصوص الربّاب . (الأغاني ١٨/١٦٣ - ١٦٤) .

وقد شهد فتح فارس ، وواقعة المدائن سنة ١٦ هـ . ولا تعرف سنة وفاته .

(انظر الشعر والشعراء ٧٢٨) .

(٢) البيت من قصيدة لِعَبَدَةَ يرثي بها قيس بن عاصم المنقريّ ، وكان سيد أهل الوبر من تميم ، والبيت آخر ثلاثة أبيات تستجاد للشاعر في رثاء قيس ، وهي :

عليكَ سلامُ اللهِ قيسِ بن عاصمٍ ورحمتُهُ ما شاء أن يترحما

تحيَّةَ مَنْ ألبستَهُ منك نعمةً اذا زارَ عن شَحْطٍ بلادَكَ سلَّما

ورواية أخرى للبيت الشاهد :

«فلم يَكُ قيسٌ هلكه هلك واحد . . . .»

قال أبو عمرو بن العلاء : «هذا البيت أرثى بيت قيل» . وقال ابن الأعرابي «هو قائم بنفسه، وماله نظير في الجاهلية والإسلام» .

والبيت من شواهد سيبويه ١/٧٧ ، والأصول ٢/٥١ ، وفي الشعر والشعراء ٧٢٨ ، وشرح المفصل ٣/٦٥ ، ٨/٥٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩٢ .

(٣) في ش وت وم «هلكه» وهو أوضح ، وهو المراد .

(٤) في ش وت وم «بالابتداء» .

« كانَ » خَبرَه ، [ظ ١٠] واسْتَتَرَ[١] اسْمُها فيها ، كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ كَانَ قَائِماً » ، وَ « الزَّيْدَانِ كَانَا قَائِمَيْنِ » ، وفي الجميع : « الزَّيْدُونَ كَانُوا قَائِمِينَ »[٢] ، وَ « قِياماً » إنْ شِئْت .

واعلمْ أنّه لا يَلِي « كانَ وأخَواتِها » ما انْتَصَبَ بِغَيْرِها ، فتقول : « كَانَ زَيْدٌ آكِلاً طَعَامَكَ » ، و « كَانَ آكِلاً طَعَامَكَ زَيْدٌ » ، كُلُّ ذلكَ جائِزٌ[٣] . وَلَوْ قُلْتَ : « كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً » لَمْ يَجُزْ ، لأنك أَوْلَيْتَ « الطّعامَ » « كانَ »[٤] ، وليسَ بِاسْمٍ لها ولا خَبَرٍ ، فَلَمْ يَجُزْ لذلك[٥] . وكذلكَ إنْ قُلْتَ : « كَانَتْ زَيْداً تَأْخُذُ الْحُمَّى » لَم يَجُزْ .

وإذا اجتمعَ في بابِ « كانَ » نَكِرَةٌ وَمَعْرِفَة ، فَالاسْمُ الْمَعْرِفَة ، والنكرةُ الْخبر[٦] ، كَقَوْلِك : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً » / ، وَ « كَانَ عَبْدُ اللّهِ شَاخِصاً » . ٥٨

وإذا اجْتَمَعَتْ معرفتان ، جَعَلْتَ أَيَّهُما شِئْتَ الاسْمَ ، والآخَرَ الْخَبَر ، كَقَوْلِكَ : « كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ » ، وَ « كَانَ أَخُوكَ زَيْداً » ، وَ « كَانَ الرَّاكِبُ عَبْدَ اللّهِ » ، وَ « كَانَ الرَّاكِبَ عَبْدُ اللّهِ »[٧] .

---

(١) في ش و م «واستقرّ» .
(٢) «قائمين» غير واردة في ش و ت ، وبدلاً منها «قياما» فقط . وفي م «قائمين» فقط .
(٣) «كل ذلك جائز» غير واردة في ت .
(٤) في ش بدل هذه العبارة «لأنك أوليت كان ما انتصب بغيرها» .
(٥) بعدها في ش «وإنما هو مفعول خبرها» .
(٦) في ت «والخبر النكرة» .
(٧) في ش و م «وكانَ عبدُ اللهِ الراكبَ» .

وَرُبَّما جاءَ في الشِّعْرِ الاسْمُ نكرةً ، وَالْخَبَرُ مَعْرِفَة ، قالَ حَسَّانُ بْنُ ثابِتٍ(١) : [الوافر]

٥٩ كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَماءُ(٢)/

وقال آخَرُ(٣) : [الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا(٤)

---

(١) انظر ديوانه ٨ .

(٢) البيت هو السادس من قصيدة طويلة يمدح بها الرسول (ص) قبل فتح مكة ، ويهجو أبا سفيان الذي هجا النبي (ص) قبل إسلامه ، ومطلعها

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالْجِوَاءُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلَاءُ

اللغة : سبيئة : هي الخمرة ، مِنْ «سَبَأَ الخمرَ يَسْبَؤها : اشتراها ليشربها . بيت رأس : موضع في الشام كانت تباع فيه الخمرة وخبر «كأن » في البيت التالي وهو :

على أنيابِها أَوْ طعمَ غَضٍّ مِنَ التُّفاحِ هَصَّرَهُ اجْتِنَاءُ

الشاهد : في نصب « المزاج » وهو معرفة على خبر يكون ، ورفع « العسل والماء » وهما نكرتان على اسم يكون .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٢٣ ، المقتضب ٤/ ٩٢ ، المحتسب ١/ ٢٧٩ ، خزانة الأدب ٤/ ٤٠ ، ٦٣ ، ومغني اللبيب ٤٥٣ ، ٦٩٥ .

(٣) في ش و ت : «وقال القطامي » ، وفي م : وقال آخر وهو القطامي . والقطامي هو عُمَير بن شُيَيْم التغلبي (انظر ديوانه ٣١) . وهو شاعر من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١١٠ هـ . وهو ابن أخت الأخطل الشاعر النصراني الأموي المشهور ، وله ديوان شعر مطبوع . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٢٣) .

(٤) البيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي ، لأنه حماه يوم الخابور لما أسره بنو أسد ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، ومنعه وحمله وكساه ، وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه القطامي بهذه القصيدة . وضباعة هي بنت زُفَر .

الشاهد فيه : اسم « يَكُ » نكرة ، وهو « موقف » ، وخبرها معرفة ، وهو « الوداعا » . وهذا يجوز في ضرورة الشعر فقط كالشاهد السابق وفيه شاهد آخر : هو ترخيم المنادى « ضباعة » وتعويضه ألفا بدل الهاء التي ترد للمرخّم في الوقف .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٣٣١ ، المقتضب ٤/ ٩٣ ، الأصول ١/ ٩٤ ، شرح المفصّل ٧/ ٩١ ، الخزانة ١/ ٣٩١ ، ٤/ ٦٤ ، والمغني ٤٥٣ .

وربّما أُخْبِرَ بالنكرةِ عَنِ[1] النكـرة ، إذا كانَ فيهـا فائـدة ، كقولِكَ : « مَا كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئـاً عَلَيْكَ » ، و « مَـا كَانَ فيهَـا أَحَدٌ خَيْراً مِنْكَ » ، وَإنْ شِئْتَ جَعَلْتَ « خَيراً » نَعْتاً لِـ « أَحد » فَرَفَعْتَه ، وَجَعَلْت « فيها » الْخَبَر .

٦٠ وأما قَوْلُكَ/ : «مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ» ، بنصب «مِثْلٍ» ، فإنه نَفَى أَنْ يكونَ على مثل[2] حالِهِ أَحَد . وَلَوْ رَفَـعَ مِثْلاً[3] فقـالَ : « مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَداً » ، لم يَجُزْ ، لأنّ « أحداً » ها هنا واقعٌ مَوْقِعَ « إنسان »[4] ، كأنه قالَ : « مَـا كَانَ مِثْلُكَ إنْسَـاناً » ، وذلـك غَيْرُ جائِز ، إلّا أنْ يُرادَ بِهِ الْمَثَلُ على التَّعظيم لِشَأْنِه ، أَوِ الْوَضْعُ مِنْه ، كَقَوْلِكَ : « مَا أَنْتَ إلّا شَيْطَان[5] » . وكما قالَ الشّاعِرُ[6] :

[الطويل]

٦١ فَلَسْتَ لِإنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَـلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ[7] /

---

(١) في م «على» .

(٢) في ش «مثال» .

(٣) في م «مثل» .

(٤) في ت «واقع على الإنسان» .

(٥) بعدها في ش و م «وما فُلانٌ إلّا مَلَكٌ» .

(٦) الشاعر هو علقمة الفحل ابن عَبَدَة التميمي (انظر ديوانه ١٦) . وقيل هو رجل من عبد القيس يمدح النعمان . وقيل هو لأبي وجرة يمدح عبد الله بن الزبير .

(٧) البيت هو الثاني والثلاثون من القصيدة الأولى في ديوان علقمة ، وقد قالها يمـدح الحارث بن جبلة الغسّاني ، ومطلعها :

طحابِـكَ قلبٌ في الحِسـان طـروبُ بُعَيْـدَ الشَّبـابِ عَـصْـرَ حـانَ مَشِيبُ

وعلّق السيد أحمد صقر محقّق الديوان : «أنّ البيت ينسب لغير علقمة ، والصحيح أنه له » . (انظر هامش الديوان ١٦) . ورواية البيت في الديوان وفي م :

فـلسـتَ بـإنـسـيٍّ ولـكـنَّ مَـلأكـاً تَـنَـزَّلَ مِـنْ جَـوِّ السمـاء يـصـوبُ

وقد ساقه هنا في هذا الباب يراد به التعظيم لشأنه ، إذ شبّهه بالمَلَك . =

[و ١١] واعلمْ أنّ « ما انفكَّ وما فَتِيءَ وما بَرِحَ وما زالَ » لا تدخلُ على أخبارِها « إلاّ » ، وتدخلُ على سائِرِ الحروف ، فيبقى الخبرُ منصوباً على حالِهِ[1] ، كقولك : « مَا كانَ زَيْدٌ عَالِماً »[2] إذا نَفَيْتَ الْعِلْمَ عنه ، فإنْ أَوْجَبْتَهُ لَهُ دونَ غَيْرِه قُلْتَ : « ما كانَ زيدٌ إلاّ عَالِماً » ، فالإعرابُ مُتَّفِق ، وَالْمَعْنَى مُخْتَلِف . وكذلكَ نقولُ : « ما أَصبحَ عبدُ اللّهِ شَاخِصاً » ، وتقولُ : « ما انْفَكَّ زَيْدٌ عَالِماً » ، ولو قلت : « ما انْفَكَّ زَيْدٌ إلاَّ عَالِماً » ، و « مازالَ عبدُ اللّهِ إلاّ شَاخِصاً » ، كانَ خَلْطاً[3] مِنَ الكلام ، لأنك توجِبُ بِقَوْلِكَ « ما انْفكَّ » الْخَبَرَ ، وتنفيه بِـ « إلاَّ » ، فتصيرُ نافِياً مُثْبِتاً لِلْخَبَرِ في حالٍ واحدة[4] ، وذلكَ مُحال .

واعلمْ أنَّ لكانَ أربعةَ مواضع : تكونُ ناقصةً ، وهي التي ذَكَرْنا أنّها[5] تحتاجُ إلى اسْمٍ وَخبر ، كَقَوْلِكَ : « كَانَ زيدٌ عالماً » ، و « كان عَمرٌو شاخصاً » .

وتكونُ تامَّةً تكتفي بِاسْمٍ واحِدٍ لا خَبَرَ فيه ، تكونُ بِمَعْنَى

= اللغة : الإنسيّ : واحد الإنس ، والملأك : لغة في « مَلَك » أحد الملائكة ، جوّ السماء : الهواء الذي بين السماء والأرض ، يصوب : ينزل .

والمعنى : أفعالك لا تشبه أفعال الأنس ، فلست بولد إنسان ، إنما أنت ملاك أفعاله عظيمة لا يقدر عليها البشر .

والبيت من شواهد سيبويه ٣٧٩/٢ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٠ ، ٢٩٢ ، العيني ٥٣٢/٤ .

(١) في ت : «فتبقى منصوبة على حالها» .

(٢) في ش «لما» .

(٣) في ت و م «خَلْفاً» .

(٤) في م «واحد» .

(٥) في ش «وهي التي ذكرناها أيضاً . وفي م «وهي التي ذكرناها أنها» .

الْحُدوثِ وَالْوقُوعِ ، كَقَوْلِهِ عزَّ وجلّ :

٦٢ ﴿ وَإِنْ كَانَ/ذُو عُسْرَةٍ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[١] ،

تَأْوِيلُهُ : « وَإِنْ حَضَرَ ذو عُسْرَةٍ ، أَوْ وَقعَ ذُو عُسْرَةٍ » . وَكما قالَ الشّاعِرُ : هو الرَّبيعُ بنُ ضَبُع[٢] : [الوافر]

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ[٣]

وتكونُ زائِدَةً ، كما قالَ الفرزدقُ[٤] : [الوافر]

٦٣ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٥] /

جَعَلَ « كِراماً » نَعْتاً لِلْجيران[٦] ، وَأَلْغى « كانَ » .

ويكونُ[٧] اسْمُها مُسْتَتِراً فيها بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالشَّأْن ، وتقعُ بَعْدَها جُمْلَةٌ تُفَسِّرُ ذلكَ الْمُضْمَر ، لأَنَّهُ مُضْمَرٌ لا يَظْهَر ، فلا بُدَّ مِمّا

---

(١) البقرة ٢٨٠ .

(٢) لم يذكر اسم الشاعر في ش وت وم .
وقد مرّ التعريف به في باب «اشتغال الفعل عن المفعول بضميره» .

(٣) قيل إن الرّبيع لما بلغ مائتي عام ، قال قصيدة منها هذا البيت . ويروى «جاء الشتاء» ـ كما في كتاب المعمَّرين والوصايا ـ ، وعليها فلا شاهد في البيت . و« يهدمه » تروى « يُهْرِمُه » ، أو « يَهْزِمُه » .
الشاهد : في «كان» فهي هنا تامة بمعنى حضرَ أوْ جاء ، وتحتاج فاعلاً فقط .
والبيت من شواهد الأزهية ١٩٤ ، وأمالي المرتضى ١/٢٥٥ . وشذور الذهب ٣٥٤ .

(٤) انظر ديوانه ٨٣٥ .

(٥) البيت من قصيدة طويلة ، يمدح بها هشام بن عبد الملك ، ومطلعها :
أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا ... نَرى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ
والشاهد فيه : إلغاء «كان» وزيادتها . ولكنّ المبرد رأى أنّ «كان» هنا ناقصة . (الخزانة ٤/٣٧) .
والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٨٩ ، المغني ٢٨٧ ، الخزانة ٤/٣٧ ، والعيني ٢/٤٢ .

(٦) في م «لجيران» .

(٧) في ش قبلها : «والوجه الرابع» ، وفي ت «والرابع» .

يُفَسِّره ، كَقَوْلِكَ : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، والتقديرُ : « كَانَ الأَمرُ زَيْدٌ قَائِمٌ » . قالَ الشّاعر(١) : [الطويل]

إذَا مُتُّ كَـانَ النَّاسُ نِصْفَـانِ شَامِتٌ
وَآخَـرُ مُثْنٍ بـالَّـذِي كُنْتُ أَصْنَـعُ(٢)

التقديرُ : « كانَ الأمرُ النـاسُ صِنْفانِ »(٣) ، فَـ « الأَمْـرُ » : اسمُ كانَ وهو مُضْمَرٌ فيها ، وَ « النّاسُ صِنْفانِ »(٣) : ابتـداءٌ وَخَبَرٌ في مَوْضِعِ خَبَرِ كانَ . [ظ ١١] .

٦٤ وَمِثْلُهُ قَوْلُ هِشامٍ أَخي ذِي الرُّمَّة : / [الطويل]

هِيَ الشِّفَاءُ لِـدَائِي لَـوْ ظَفِـرْتُ بِهَـا
وَلَيْسَ مِنْهَـا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْـذُولُ(٤)

---

(١) هو العُجَيْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ السّلوليّ ، شاعر مُقِلّ من شعراء الدولة الأموية ، وقد عدّه ابن سلّام في الطبقة الخامسة من الإسلاميين (الطبقات ٦١٥ ـ ٦٢٥) .

(٢) للبيت رواية أخرى في النوادر ١٥٦ :

إذا مُتّ كـان النـاس نِصْفَيْنِ : شـامتٌ ومُثْنٍ بِصَـرْعَيْ بَعْضِ مـا كنتُ أَصْنَـعُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

والصَّرعان : الناحيتان . ويروى «صنفان » بدل « نصفان » كما في ش . والبيت من شواهد سيبويه ٣٦/١ ، الأمـالي الشجرية ٣٣٩/٢ ، شرح المفصل ٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ .

(٣) في ت «نصفان» .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٣٦/١ ، ٣٧ ، المقتضب ١٠١/٤ ، شرح المفصل ١١٦/٤ ، المغني ٢٩٥ ، شرح المغني ٧٠٤ .

الشاهد : في «ليس» ضمير الشأن مرفوع بها هو اسمها ، تقديره : « ليس الأمرُ . . . » .

باب الْحُروفِ الَّتي تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَر

وَهِيَ : إنَّ وأَنَّ ولٰكنَّ وكأنَّ وَلَيْتَ وَلَعلَّ .

فأمّا « إنّ وأنّ » فمجراهما[1] في التوكيدِ واحد ، الفرقُ بَيْنَهُما يَقَعُ في بابٍ مُفْرَدٍ يعقبُ هذا الباب[2] .

و « لكنّ » للتوكيد والاستدراكِ[3] أيضاً .

و « لَعَلَّ » تَرَجٍّ وتَوقُّع .

و « لَيْتَ » تَمَنٍّ .

و « كأنَّ » تَشْبيه .

هذه الحروفُ على اختلافِ معانيها تنصبُ الاسْمَ وترفعُ الخبر ، كقولك : « إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ » ، و « إنَّ الزَّيْدَيْنِ مُنْطَلِقَانِ » ، و « إنَّ الزَّيْدِينَ مُنْطَلِقُونَ » ، و « لَعَلَّ أَخَاكَ شَاخِصٌ » ، و « لَيْتَ بَكْراً قَادِمٌ » ، وكذلكَ ما/أَشْبَهَه .

٦٥

وإنما نَصَبَتِ الاسْمَ وَرَفَعَتِ الخبرَ لمُضارعتِها الفعلَ المتعدِّي[4] ، وذلك أنها تطلبُ اسْمَيْنِ كما يَطْلُبُهما الفعلُ المتعدي ، وَيَتَّصِلُ بها الْمُضْمَرُ المنصوبُ كما يَتَّصِلُ بالفعلِ

---

(١) في م «فمعناهما» .

(٢) عبارة «يعقب هذا الباب» غير واردة في ش و ت و م .

(٣) زيادة من ت .

وفي معنى «لكنّ» ثلاثة أقوال :

الاستدراك ، تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، وللتوكيد دائماً (وهو رأي ابن عصفور في المقرّب ١ / ١٠٦) . (انظر المغني ٢٩٠) .

(٤) زيادة من ش و ت .

المتعدِّي ، في قَوْلِكَ : « إنَّه وإنَّكَ وإنَّني » ، كما تقول : « ضَرَبَكَ وَضَرَبَهُ وَضَرَبَنِي »[1] ، وأواخِرُها مفتوحةٌ كأواخِرِ الفعلِ الماضي ، ومعانيها معاني الأفعالِ مِنَ : التوكيدِ ، والتشبيهِ ، والترجِّي ، والتوقُّعِ ، والتمنِّي ، وَالِاسْتِدْراك[2] ، على ما قَدْ ذكرناه[3] . فلمّا ضارعتِ الأفعالَ هذِهِ المضارعةَ عَمِلَتْ عملَها ، فَنَصَبتْ وَرَفَعَتْ ، فَشُبِّهَتْ مِنَ الأَفعالِ بما قُدِّمَ مفعولُه على فاعِلِه ، إلّا أنّها غَيْرُ مُتَصَرِّفَة ، ولا يجوزُ تقديمُ أخبارِها على أسمائِها ولا عَلَيْها ، لا يجوزُ[4] : « إنَّ قائِمٌ زَيْداً » ، ولا « زَيْداً إنَّ قائِمٌ » ، وما أَشْبَهَ ذلك . مما جازَ[5] في بابِ « كانَ » ، لأنَّ « كانَ » مُتَصَرِّفَة ، تقولُ : « كانَ يكونُ فهو كائنٌ ومَكُونٌ » ، كما تقولُ : « ضَرَبَ يضرِبُ فهو ضارِبٌ ومَضْروبٌ » .

واعلمْ أنه إذا كانَ خَبَرُ هذِهِ الحروفِ حَرْفَ خفضٍ أَوْ ظَرْفاً جازَ تقديمُه على الاسْمِ لاتِّساعِ الْعَرَبِ في الظُّروفِ ، فتقولُ : / ٦٦ « إنَّ عِنْدَكَ زَيْداً »[6] ، فتنصبُ « زيداً » لأنَّه اسمُ إنَّ ، وَ « عِنْدَكَ » الْخَبَر ، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّم . وكذلكَ : « إنَّ في الدّارِ عَمْراً » ، [و١٢]و « لَعَلَّ لَهُ عُذْراً » ، و « إنَّ أَمَامَكَ بَكْراً » ، وكذلك ما أَشْبَهَه .

فإنْ جِئْتَ[7] بِخَبَرٍ مع الظَّرْفِ بَعْدَ الاسْم ، وكانَ الظَّرْفُ تامّاً ، كانَ لَكَ في الخبرِ وَجْهانِ : الرفعُ والنَّصْبُ . فالرفعُ على الخبرِ ، والنصبُ على الحالِ[8] لتمامِ الكلام ، وذلكَ قَوْلُكَ :

---

(١) على غير ترتيب في ت .
(٢) «والتمني والاستدراك» غير واردتين في ش وت وم .
(٣) في ت «على ما ذكرت لك» .
(٤) في ت «فلا» .
(٥) في م «مرّ» .
(٦) في الأصل (زيد» وهو تحريف .
(٧) في ت «أتيتَ» وفي م «فإن أتيتَ بالخبر» .
(٨) «على الحال» غير واردة في م .

« إنَّ فِي الدَّارِ بَكْراً قَائِماً » ، وَ « قَائِمٌ »[1] . فإنْ كانَ الظرفُ غيرَ تامٍّ لَمْ يَجُزْ غَيْرُ الرَّفْعِ ، لأنَّ الحالَ لا تكونُ إلاَّ بَعْدَ كلامٍ تامٍ[2] ، وذلكَ قَوْلُكَ : « إنَّ الْيَوْمَ بَكْراً شَاخِصٌ » ، وَ « إنَّ غَداً أَخَاكَ رَاحِلٌ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك . وَلَوْ قُلْتَ : « إنَّ الْيَوْمَ بَكْراً رَاحِلاً » ، وَ « إنَّ غداً عَمْراً قَادِماً » ، لم يَجُزْ لِما ذَكَرْتُ لَكَ .

واعلمْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ كانَ خَبَراً للمبتدأ ، فإنّه يكونُ خَبَرَ هذِهِ الحروفِ مِنْ : فِعْلٍ وما اتَّصَلَ بِهِ مِنْ فاعِلٍ وَمَفْعول ، وَمُبْتَدَأٍ ، وَظَرْف ، وَجُمْلَة[3] ، كما كانَ ذلكَ / في بابِ « كانَ » ، فَقِسْ[4] عليه ، كَقَوْلِكَ : « إنَّ زَيْداً في الدَّارِ »[5] ، و « إنَّ عبدَ اللّهِ خَرَجَ » ، و « إنَّ محمداً يَرْكَبُ » ، و « إنَّ أخاكَ مَالُهُ كَثِيرٌ » ، وَكَذَلِكَ ما أَشْبَهَه .

٦٧

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَدْخُلُ في خَبَرِ « إنَّ » وَحْدَها مِنْ بَيْنِ سائِرِ أَخَواتِها اللاّم ، كقولك : « إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ » ، و « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، أنت مخيَّرٌ في الإتيانِ بِها وَتَرْكِها[6] . وكذلك « إنَّ عبدَ اللّهِ لَمُنْطَلِقٌ » ،

---

(١) بعدها في ش و ت و م : على الخبر ، وقائماً : على الحال . وكقولك : إنّ أمامَك عبدَ اللهِ جالسٌ وجالساً » .

(٢) في ت و م «إلا بعد تمام الكلام» .

(٣) غير واردة في ش و ت و م .

(٤) في ت « فَقِسْه » ، وغير واردة في م .

(٥) في ت « إنّ زيداً قَامَ » .

(٦) بعدها في « ت » وقد أجاز البصريون إدخال اللام في غير خبر إنّ ، وأنشد : ولكنّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ . والصواب أن الكوفيين هم الذين يجيزون ذلك . (انظر كتاب الحلل لابن السيد البطليوسي ١٨٢ ، والهمع ١ : ١٤٠) .

و « إنَّ عبدَ اللّهِ مُنْطَلِقٌ »[1] . وإنما دَخلَتْ هذه[2] الّـلام توكيـداً للخبر ، كما دَخلَتْ « إنَّ » توكيداً للجملة . وقالَ بَعْضُهُمْ : إنما هـذا الكلامُ يَقـعُ جواباً بَعْدَ النفي ، كـأنَّ قائـلاً قال : « مـا زَيْدٌ قَائِماً » ، فقلت : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، فأدخلتَ « إنَّ » في كلامِكَ إيجاباً ، كمـا أَدْخَلَ « مـا » في كلامِـهِ نَفْياً[3] . فـإنْ قال : « مـا زيدٌ[4] بِقائمٍ » ، قُلْتَ : « إنَّ زَيْـداً لَقَائِمٌ » ، فجعلتَ « إنَّ » في كلامِكَ بِإزاءِ « ما »[5] ، وجعلت « الـلام » بإزاءِ البـاء . وإنّما لَمْ تَدْخُلِ « اللاّمُ » على أخبارِ سائِرِ هذهِ[6] الحروف ، لانْقِطاعِها مِمّا قَبْلَها ، وتَضْمينِها المعاني التي ذَكَرْنـاها . وأمـا « إنَّ » فَهِيَ صِلَةٌ لِلْقَسَمِ[7] وَابْتِـداءٌ لِكَـلامٍ مُسْتَـأْنَف . وَ « لكنّ » كـذلـكَ في الاسْتِئْناف ، إلاَّ أَنّها مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنى الاسْتِدْراكِ بَعْدَ/الْجَحْدِ[8] ، فَلِذلِكَ لَمْ تَدْخُلْ في خَبَرِها «اللاّمُ» .

٦٨

وتقولُ في العطفِ [ظ ١٢] : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ وعمـرٌو » ، و « عَمْـراً » ، بالـرفعِ والنَّصْب . أمّـا النصبُ فَعَلى الْعَطْفِ على لَفْظِ زَيْد ، والرفـعُ مِنْ ثَلاثَـةِ أَوْجُهٍ : أَحَـدُها : أَنْ تَعْـطِفَهُ على

---

(١) هذه الجملة غير واردة في م .

(٢) غير واردة في ش وت وم .

(٣) الكلام من «فأدخلت إن . . . حتى هذا الموضع » ، غير وارد في ش .

(٤) في م « زيداً » وهو تحريف .

(٥) بعدها في ت « بكلامه » .

(٦) غير واردة في ت .

(٧) في ت : « فإنما هي وُصْلَةٌ للقسم » ، وفي م : فإنما هي صلة القسم .

(٨) في ت وم « النفي » .

الْمُضْمَرِ في « قـائِم » ، وَالأَجْـوَدُ في ذلِـكَ كُلِّهِ[1] : أَنْ تُؤَكِّـدَ الْمُضْمَرَ ، فتقولُ : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ هُـوَ وعَمْرٌو » . **والآخـرُ** : أنْ تعْـطِفَهُ على مَـوْضِعِ « إنَّ » قَبْـلَ دُخولِهـا[2] ، لأنّهـا داخِلَةٌ على المبتـدأِ وَالْخَبَر ، ولَمْ تُغَيِّـرْ مِنَ الْمَعْنَى شَيْئاً ، فَعَـطَفْتَـهُ[3] على الْمَوْضِع ، وَنَظيرُ هذا الْعَطْف[4] : « مَا زَيْدٌ بِجَبانٍ وَلاَ بَخِيلٍ » ، بِالْخَفْضِ عَطْفاً على « جَبَان » . و « مَا زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلاَ بَخِيلاً » ، بِالنَّصْبِ[5] عَطْفاً على مَوْضِعِ الْباء ، لأنّهـا لَوْ لَمْ تَـدْخُل ، كـانَ الاسْمُ مَنْصوباً . وَأَنْشَدَ سيبويهِ[6] : [الوافر]

مُعَـاوِيَ إنَّنَا بَشَـرٌ فَأَسْجِـحْ فَلَسْنَا بِالْجِبالِ وَلاَ الْحَدِيدَا[7] / ٦٩

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ مَنْ وُجوهِ الرفعِ في الْمَعْطوفِ في قَوْلِـك : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْـرٌو » ، تَرْفَعُـهُ بِالابْتِـداءِ ، وَتُضْمِرُ لـه خَبَراً ، فيكونُ التقديرُ[8] : « إنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ » ، فَتُضْمِرُ الْخَبَـرَ لِدَلالةِ ما تَقَدَّمَ عَلَيْه . قالَ اللّهُ عزّ وجلّ :

﴿ إنَّ اللّهَ بَـرِيءٌ مِنَ الْمُشْـرِكِينَ وَرَسُـولُـهُ ﴾[9] ، بِـرَفْـعِ

---

(١) غير واردة في ش و ت و م .

(٢) بعدها في ش : « وهو الأحسنُ عند سيبويه » .

(٣) في ش و ت : « فيعطف » ، وفي م « فتعطف » .

(٤) بعدها في ش و ت و م : « قولك » .

(٥) ساقطة ومكانها فارغ في ت .

(٦) الشاعر هو عُقَيبة بنُ هُبَيْرة الأسدي ، شاعر جاهلي إسلامي مخضرم (الخزانة ١/٣٤٣) . وقد نسب البيت ايضا الى عبد الله بن الزَّبير (زيادات ديوانه ١٤٥) .

(٧) البيت من شـواهـد سيبـويـه ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، المقتضب ٢/٣٣٨ ، ٣/٢٨١ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، أمالي القالي ١/٣٧ ، المغني ٤٧٧ ، الخزانة ١/٣٤٣ ، ٢/١٤٣ .

(٨) زيادة من ش و ت و م حتى يستقيم المعنى .

(٩) التوبة ٣ .

« رسـول »[1] وَنَصْبِـه . فَمَنْ نَصَبَـهُ[2] عَـطَفَـهُ على « اللّه » عَـزَّ وَجَلّ[3] . وَمَنْ رَفَعَهُ فَعَلى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ :

عَلَى مَوْضِعِ « إنَّ » قَبْلَ دُخولِها[4] .

وعلَى الْمُضْمَرِ في « بَرِيء » .

وعلى الابْتِداءِ وَإضْمارِ الْخَبَر .

وكذلكَ « لٰكِنّ » في الْعَطْفِ .

فأمّا سائِرُ أَخَواتِها ، فَإنّك تَعْطِفُ المرفوعَ عَلى الْمُضْمَرِ في الْخَبَـر ، ولا يجوزُ عَـطْفُه عَلى الْمَـوْضِع ، وَلَا اسْتِئْنـافُهُ ، لأَنَّهـا داخِلَةٌ لِمَعـانٍ سـوى الابْتِـداء ، مِنَ : التَّشْبيـهِ ، وَالتَّـرَجّي ، وَالتَّمنِّي . وعلى هذا فَقِسْ إنْ شاءَ اللّه .

= قرأ الحسن وغيره بـالنصب ، وفي الشواذ « ورسـولِهِ » بـالخفض على القسم ، أيْ وحقِّ رسولـه ، ورويت عن الحسن .

(الجامع في أحكام القرآن للقرطبي ١ / ٧٠ ـ ٧١) .

(١) في ت : « يُقرأ برفع الرسول » .

(٢) ساقطة من م .

(٣) في ت « على اسم الله جلَّ ذكره » .

(٤) « قبل دخولها » غير واردة في ش وت وم .

بـــابُ الْفَرْقِ بَيْنَ « إنَّ » وَ « أَنَّ »

اعلمْ أنَّ«إنَّ» تُكْسَـرُ في أَرْبَعَةِ مَـوَاضِعَ،وهِيَ في سَـائِـرِ[1] ذلـكَ / مَفْتـوحَـةٌ . تُكْسَـرُ في الابْتِـداء ، كَقَـوْلِـكَ : « إنَّ زَيْـداً قَائِمٌ » ، وَ « إنَّ أَخاكَ شَاخِصٌ » .

٧٠

وَتُكْسَرُ[2] إذا كانَ في خَبَرِها «الـلَّامُ» ، كَقَوْلِكَ : « ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْـداً قائِمٌ »[3] تَفْتَحُـهـا لِوُقـوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهـا ، لِأَنَّها مفعـولَةٌ بِـ « ظَنَنْتُ »[4] ، ثُمَّ تُدْخِلُ اللاّمَ فتقولُ : « ظَنَنْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ » وكذلكَ : « حَسِبْتُ إنَّ أَخاكَ لَشَاخِصٌ » . قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ واللّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ ، ﴿ وَاللّهُ يَشْهَدُ إنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾[5] . ولا يجـوزُ فَتْحُ إنَّ [و١٣] مَـعَ « اللاّم » ، لأنَّ هـذِهِ « اللاّمَ » لامُ الابْتِـداء ، وَإنّما كـانَتْ مُقَـدَّرةً قَبْـلَ « إنَّ » ، فاسْتُقْبِحَ الْجَمْـعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُؤَكِّـدَيْن ، فَفُرِّقَ بَيْنَهُـمـا ، وَجُعِلَتِ « اللاّمُ » مَعَ الْخبَر ، قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ أَفَلا يَعْلَمُ إذا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُـورِ . وَحُصِّـلَ مَـا فِي الصُّـدُورِ . إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَـوْمَئِـذٍ لَخَبِيرٌ ﴾[6] ، فَكَسرها مِنْ أَجْلِ « اللاّمِ » .

وَتُكْسَرُ « إنَّ » أَيْضاً بَعْدَ الْقَسَم ، كَقَوْلِكَ : « وَاللّهِ إنَّ زَيْداً قَـائِمٌ » ، و « تَـاللّهِ إنَّ أَخـاكَ مُنْـطَلِقٌ » . قـالَ اللّهُ عـزَّ وجـلّ :

---

(١) في ش : « غير » .　　(٢) غير واردة في ت و م .

(٣) في ت « لقائم » .

(٤) العبارة من « لوقوع الفعل . . . حتى هذا الموضع » غير واردة في ش وت و م .

(٥) زيادة من ش ، والآيتان من سورة : المنافقون ١ .

(٦) العاديات ٩ ـ ١١ .

﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ[1] ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾[2] .

وقد أجازَ بعضُ النحويينَ فَتْحَها بعدَ الْيَمين ، واختارَهُ بَعْضُهُمْ على الْكَسْر[3] ، والْكَسْرُ أَجْوَدُ وَأَكْثَرُ في كَلامِ الْعَرَب ، وَالْفَتْحُ جائِزٌ قِياساً / كَما ذَكَرْتُه[4] . ٧١

والموضِعُ الرّابعُ الذي تُكسَرُ فيه « إنَّ » هُوَ[5] بَعْدَ الْقَوْلِ ، كَقَوْلِكَ : « قَالَ زَيْدٌ إنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ » ، و « قُلْتُ إنَّ أَخاكَ شَاخِصٌ » . قالَ اللّهُ عزّ وَجَلّ : ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾[6] .

وكذلكَ مَا تصرَّفَ منه ، مِثْلُ : « يَقولُ ، وتقولُ »[7] ، وما أشبه ذلك[8] تُكْسَرُ « إنَّ » بَعْدَه ، وهذا كُلُّهُ راجِعٌ إلى الابْتِداء[9] .

وَقَوْمٌ مِنَ العربِ يُجْرون « أَتقولُ » في الاستفهامِ للمخاطَبِ خاصَّةً مُجْرَى « أَتظنّ » ، فيقولون : « أَتَقُولُ [أَنَّ][10] زيداً

---

(١) الطور ١ ، ٢ . (٢) الطور ٧ .

(٣) الذي جوّز الوجهين واختار الفتح : الكسائي والبغداديون . وأوجب الفراء الفتح ، ومذهب البصريين وجوب الكسر وبه ورد السماع .

(همع الهوامع ١ : ١٣٧) ، وانظر معاني الحروف للرماني ١١٠ ، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني ١ : ٢٧٥ .

(٤) في ش و ت « ذكرنا » ، وفي م « على ما ذكره » .

(٥) من ش و ت و م ، وفي الأصل « فهو » .

(٦) آل عمران ٤٥ ، لم يتِمّ الآية في ش و ت و م ، وقد زاد الناسخ واواً في أول الآية وهو خطأ .

(٧) بعدها في ش و ت : «ونقول ، وأقول» . (٨) في ت « ونحوه » .

(٩) في ش و م : « الى معنى الابتداء » . وفي ت « الى حال الابتداء » . (١٠) زيادة من ش .

شَاخِصٌ ؟ » . كما يقولون : « أَتَظُنُّ زَيْداً شَاخِصاً ؟ » وَهٰؤُلاءِ[1] يَفْتَحونَ « أَنَّ » بَعْدَ الْقَولِ في الاستفهام[2] .

وَسَائِرُ الكلام[3] تُفْتَحُ فيه « أَنَّ » ، وَهِيَ وما عَمِلَتْ فيهِ بِمَنْزِلَةِ[4] اسْمٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ[5] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ . فأمّا « إنَّ » المكسورةُ فَحَرْفٌ لا يُحْكَمُ على مَوْضِعِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الإعراب . تقولُ مِنْ ذلكَ في المفتوحةِ : « بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ » ، مَوْضِعُها[6] : رَفْع ، والتقديرُ « بَلَغَنِي انْطِلاقُ زَيْدٍ » . وكذلك نقولُ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»،[ظ ١٣]فتكونُ في مَوْضِعِ خَفْضٍ / ، والتقديرُ : « عَجِبْتُ مِنَ انْطِلاقِكَ » . وتقولُ : « كَرِهْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ » ، و « ظَنَنْتُ أَنَّ عَبْدَ اللّهِ خارِجٌ » ، و « حَسِبْتُ[7] أَنَّ عبدَ اللّهِ[8] مُقيمٌ » ، فتكونُ في مَوْضِعِ نَصْب . وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه .

٧٢

---

(١) في الأصل « وهاؤلاء » وهو تحريف .
وانظر حول هذه المسألة الجَنَىٰ الدّاني ٤٠٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ :٢٧٥ .

(٢) بعدها في ش : « خاصة » .

(٣) في ت بعدها : « أعني ما خلا المواضع الأربعة المذكورة » .

(٤) في ت وم « بتقدير » .

(٥) في ش « على موضعه » .

(٦) في ش وت : « فموضعها » .

(٧) في ت وم « وأَحْسَبُ » .

(٨) في ش وم : «أخاك» .

بـــابُ حُروفِ الْخَفْض

اعْلَمْ أَنَّ الخفضَ لا يكـونُ إلَّا بِالإضـافة[1] ، وَهُـوَ خاصٌّ بالأَسْماء[2] .

وَالَّذي يكونُ بِهِ الخفضُ ثلاثةُ أشياءَ : حُروفٌ ، وظُروفٌ ، وأسماءٌ لَيْسَتْ بِحُروفٍ وَلَا ظُروف .

فَالْحُروفُ : مِنْ ، وإلى ، وَعَنْ ، وعلى ، وفي ، ورُبَّ ، وحـاشا[3] ، وخـلا ، ومنذُ[4] ، وَ « البـاءُ ، وَالْكـافُ ، والـلّامُ » الـزّوائد[5] ، وَالْـواوُ وَالتَّاءُ في الْقَسَمِ ، والـواوُ بِمَعْنى « رُبَّ » ، وَ « حَتّى » في بَعْضِ الْمَواضِع .

فأمّا « عَنْ وَعَلَى » فَقَدْ يكونانِ اسْمَيْنِ ، وَذٰلِكَ أَنَّهُ قَدْ تَدْخُلُ عليهما حروفُ الْخَفْضِ ، كما قالَ القُطَامِيّ[6] : / [البسيط]

73

فَقُلْتُ لِـلرَّكْبِ لَـمَّـا أَنْ عَـلَا بِهِـمُ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّـا نَـظْرَةٌ قَبَـلُ[7]

---

(1) في ش : « اعلمْ أنّ حروف الخفض لا تكون في الكلام إلّا بالإضافة » .
وفي ت « اعلمْ أنّ الخفض لا يكون في الكلام إلا بالإضافة » .

(2) بعدها في ش « دون غيرها » . وفي ت و م « للأسماء » بدلاً من « بالأسماء » .

(3) في الأصل « حاشى » وهو تحريف . (4) بعدها في ش « وَمُذْ » .

(5) بعدها في ت « في أول الأسماء » .

(6) سبق التعريف بالشاعر في باب « الأفعال التي تـرفع المبتـدأ وتنصب الخبر » . (والبيت في ديـوانه ٢٨) .

(7) البيت من قصيـدة طويلة ، قـالها الشـاعر يمـدح بها عبـد الـواحـد بن الحـارث بـن الحكم بن أبي العاصي ، ومطلعها :

إنّـا مُـحَيّـوكَ فـاسـلَمْ أيهـا الـطَّلَلُ وَإنْ بَلِيتَ وَإنْ طَـالَـتْ بـكَ الـطِّيَـلُ

اللغة : الركب : تقال لأصحاب الإبل في السفر دون الدوابّ ، وهم العشرة فما فوقها . الحُبيّا : موضع بالشام مذكور في رسم حَزّة ، وهو الذي عنى القطامي (انظر معجم ما استعجم ٢ / ٤٢٤) . =

وتقـولُ[1] : « جِئْتُ مِنْ عَلَيْـهِ » ، أيْ « مِنْ فَـوْقِـهِ » قـالَ الشّاعِر[2] : [الطويل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[3]

بِمَعْنَى « مِنْ فَوْقِه »[4] / . 74

وَأَمّا الظروفُ فنحو : « خَلْف ، وأمام ، وقُـدّام ، ووراء ، ووسَطْ ، وبَيْن ، وأسفـل ، وأعلى ، وحِذاء ، وتِلقـاء ، وإزاء ، وعند ، ومَعَ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِنَ الظُّروفِ وهي كثيرةٌ ، وفي ما ذَكَرْنا دَليلٌ عَلى ما بَقِي .

وَأَمّـا الأسمـاءُ ، فنحـو : « مِثْـل ، وشِبْـه ، وشَبيـه ، وسِـوى[5] ، وسُـواء[6] ، وسَـواء ، وحَـذْو[7] ، وقُـرْب[8] ،

= نظرة قَبَل : أيْ أوّل نظرة ، يقال : « رأيتُ الهلالَ قَبَلاً » : أي لم يَرَهُ أحدٌ قَبْلي .
البيت من شواهد شرح المفصل ٨/ ٤١ ، المقرب ١/١٩٥ ، العيني ٣/٢٩٧ . ورد في جمهرة أشعار العرب ١٥٢ ، ولسان العرب (حبا) .

(١) في ش و ت و م « ويقولون » .

(٢) هو مُزاحِم بنُ الحارث العُقَيْلِيّ ، شاعر إسلامي ، وقيل إنه أدرك الجاهلية ، كان معاصراً لجرير ، وكان جرير يقدمه . كان شجاعا غَزِلاً هَجّاء وَصّافاً . ولـه ديوان مـطبوع . (انـظر طبقات فحـول الشعراء ٥٨٣ ، والأغاني ١٧/ ١٥٠) .

(٣) اللغـة : الظِّمْء : مـا بين الوِرْدين . تَصِـلّ : تُصَوِّت أحشـاؤهـا من العـطش . قَيْض : أعلى قشر البيض ، وقيل هي البيضة التي خرج منها فرخها ، أو ماؤها كله . زيزاء : الأرض الغليظة الصلبة أو المفازة لا علامة فيها . المَجْهَل : القفر لا علامة فيه يُهْتَدَىٰ بها .
والبيت من شواهد سيبـويه ٢/ ٣١٠ ، النـوادر ١٦٣ ، أدب الكاتب ٥٣٥ ، المقتضب ٣/٥٣ ، الأزهية ٢٠٣ ، المغني ١٤٦ ، ٥٣٢ ، خزانة الأدب ٤/٢٥٣ .

(٤) بعدها في ت « وتكون « علا » فعلا من العلو أيضاً » .

(٥) في الأصل « وسوا » وهو تحريف . ولم تذكر جميع هذه الأسماء في ت ، فلم ترد « قُرب ولَدَىٰ » .

(٦) في م : وسُوى .

(٧) في الأصل : وخِدْن ، هو الصديق .

(٨) في الأصل : وترب ، هو المماثل في السن .

ولَدَى[1] ، وكلّ ، وبعض ، وغير » ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِنَ الأَسْماءِ الّتي لا تكادُ تَنْفَصِلُ مِنَ الإِضافةِ ، ولا تُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَة .

وَكُلَّما أَضَفْتَ اسْماً إلى اسْم ، خَفَضْتَ الْمُضافَ إليه ، وَأَجْرَيْتَ المضافَ بِالإعرابِ[2] .

وَاعْلَمْ أَنَّ حروفَ الخفضِ هذه الّتي ذَكَرْناها تَخْفِضُ ما بَعْدَها ، [و ١٤] ويرتفعُ[3] ما بعدَ المخفوضِ بِالابْتداءِ ، إلّا أنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ[4] عاملٌ غَيْرُه[5] ، تقولُ مِنْ ذٰلِكَ : « مِنْ زَيْدٍ رَسُولٌ قاصِدٌ » ، وَ « لِعَمْرٍو مالٌ كَثِيرٌ » ، وَ « فِي أَخِيكَ خَصْلَةٌ جَمِيلَةٌ » ، وَ « زَيْدٌ عَلَى فِراشِهِ » ، وَ « رُبَّ رَجُلٍ قَدْ لَقِيتُهُ » ، وَ « قامَ الْقَوْمُ حَاشَا[6] زَيْدٍ ، وَخَلاَ عَمْرٍو » .

وَلِـ « خَلاَ وَحَاشَا »[6] حُكْمٌ آخَرُ يُذْكَرُ في بابِ الاسْتِثْناءِ إنْ شاءَ اللّه . وتقولُ : « مَا / رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ » ، وشِبْهه[7] . ٧٥

وتقولُ في القَسَم : « وَاللّهِ لَأَخْرُجَنَّ » ، و « بِاللّهِ لَأُحْسِنَنَّ إلَيْكَ »[8] ، ولها بابٌ تُذْكَرُ فيه [9] ، وكذلكَ « حَتَّى » تُذْكَرُ في

---

(١) في الأصل : «ولِدَة» ، وهو مَن ولد معك في وقت واحد ، جمعها : لدات .

(٢) في ش : «بتصاريف الإعراب» .

(٣) في ش : «وَيُرْفَعُ» .

(٤) في ت : «عليها» .

(٥) بعدها في ت «فيعمل فيه» .

(٦) في الأصل «حاشى» وهو تحريف .

(٧) في ت و م «وكذلك ما أشبهه» .

(٨) بعدها في ش : «وباللّهِ لأَقْصِدَنَّ بَكْراً» .

(٩) في ت «وله بابٌ يُذْكَرُ فيه» .

بابٍ مُفْرَدٍ يَعْقِبُ[1] هذا البابَ إنْ شاءَ اللّه .

وتقولُ في بابِ[2] الظُّروفِ : « مُحَمَّدٌ عِنْدَ عَمْرٍو » ، و « جَلَسْتُ أَمامَ خالِدٍ » ، وَ « قَعَدْتُ حِذاءَ[3] بَكْرٍ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ ، تَنْصِبُ الظُّروفَ وَتَخْفِضُ ما بَعْدَها بِها .

وتقولُ في الأسماءِ الّتي تُسْتَعْمَلُ مُضافةً[4] : « قامَ الْقَوْمُ سِوى زَيْدٍ » ، و « خرجَ إخْوَتُكَ غَيْرَ عمْروٍ » ، و « كلُّ الْقَوْمِ ذاهِبٌ سِوى أَخيك » ، وَ « محمدٌ شِبْهُ أَبيك » ، و « عَمْروٌ شَبيهُ زَيْدٍ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وتقولُ في الإضافةِ : « خَرَجَ غُلامُ زيدٍ » ، ترفعُ « الغلامَ » بِفِعْلِه ، وتخفضُ « زيداً » بإضافةِ « الغلامِ » إليه ، وتحذفُ مِنَ « الغلامِ » التَّنْوين . وكذلكَ كُلُّ مُضافٍ تَحْذِفُ منه التَّنْوين ، وَالْألِفَ واللّام ، ولا تَجمَعُ بَيْنَهُما . وكذلكَ إنْ ثَنَّيْتَه[5] حَذَفْتَ منه نونَ الاثنين[6] ، لأنّها مؤدِّيةٌ معنى التَّنْوين وعِوَضٌ منه ، كَقَوْلِكَ : « خَرَجَ غُلامَا زَيْدٍ » . وفي الجميع : « غِلمانُ زَيْدٍ » . وما يُجْمَعُ[7] جَمْعَ السَّلامةِ[8] بِالْواوِ وَالنّونِ في الرَّفْعِ ، وَالْياءِ

---

(١) في ت «بعد» .

(٢) غير واردة في ت .

(٣) في م : عند .

(٤) في ش : « التي لا تُسْتَعْمَلُ إلا مُضافةً » .

(٥) بعدها في ش « أوْ جَمَعْتَهُ » .

(٦) بعدها في ش : « والجميع » .

(٧) في ت « وما جُمِعَ » .

(٨) في م « سلامة » .

٧٦ وَالنُّونِ /في الْخَفْضِ وَالنَّصب : حَذَفْتَ مِنْهُ النّونَ في الإِضافة ، كما تَحْذِفُ نونَ التثنية[١] ، وذلك قَوْلُكَ : « هؤلاءِ[٢] بَنُو زيدٍ » ، و « صاحِبُو عمروٍ » ، و « قَاضُو المدينةِ » ، و « أُستاذُو أخيك » .
قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ غَيْرَ مُحِلّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾[٣] ، فَحَذَفَ جَلَّ ثَناؤُهُ النّونَ مِنْ «مُحِلّينَ » لِلْإِضافَة .

وَلَوْ قُلْتَ : « هذا الْغلامُ زَيْدٍ » ، فَجَمَعْتَ بَيْنَ الْأَلِفِ وَالّلامِ وَالْإِضافةِ لَكانَ خَطَأً ، لِأَنّ الْأَلِفَ واللّام تُعَرِّفانِ الاِسْمَ بِالْعَهْد ، والإِضافةَ تُعَرِّف الاِسْمَ بالمُلْكِ وَالاِسْتِحْقاق ، ولا يُجْمَعُ عَلى الاِسْمِ [ظ ١٤] تَعْريفانِ مُخْتَلِفان ، وَكَذلِكَ ما أَشْبَهَه[٤] .

وكذلكَ لَوْ قُلْتَ : « هذا غُلامٌ زيدٍ » ، فَجَمَعْتَ بَيْنَ التنوينِ والإِضافةِ لم يَجُزْ ، لأنّ التنوينَ مُنْتَهى الاِسْمِ وتابعٌ لَهُ بَعْدَ كَمالِه ، يَفْصلُه[٥] مِنْ غَيْرِه ، والمخفوضُ مِنْ تمامِ الخافض ، والمضافُ إليهِ مِنْ تمامِ الْمُضاف ، فَلَمْ يَجُزْ لِذلك . إلاّ أَنَّهُمْ قالوا[٦] : « هذا الْحَسَنُ الْوَجْهِ » ، فَجَمَعوا[٧] بَيْنَ الأَلِفِ وَالّلامِ وَالْإِضافة ، وهذا يُذْكَرُ في بابِهِ مَشْروحاً بِعِلَّتِه[٨] .

وَمِنَ الْإِضافَةِ : إضافةُ الشَّيْءِ إلى جِنْسِهِ ، كَقَوْلِكَ : « هٰذا

(١) في م : الاثنين .
(٢) في الأصل « هاؤلاء » وهو تحريف .
(٣) المائدة ١ .
(٤) غير واردة في ت و م .
(٥) في ش و ت « ليفصله » ، وفي م : « يفصله عن » .
(٦) في ش و ت : «إلا أنهم قد قالوا» .
(٧) في م : يجمعون .
(٨) في ش و ت « بِعِلَلِه » .

ثَـوْبُ خَزٍّ » ، و « خَـاتَمُ حَدِيـدٍ » ، و « بَابُ سَـاجٍ / »[1] ، فإنْ شِئْتَ نَوَّنْتَ [الأوّلَ][2] وَجَعَلْتَ الثانيَ تابِعاً لِلأَوَّلَ ، مُبَيِّناً عَنْه[3] ، فَقُلْتَ : « هذا خَاتَمٌ حَدِيدٌ » ، و « ثَوْبٌ خَزٌّ » و « بَـابٌ سَاجٌ » ، فَتَـرْفَعُ هٰـذا كُلَّهُ على الْبَدَل[4] . وَقَـدْ يَجـوزُ نَصْبُـهُ على التَّمْييـزِ وَالتَّفْسيرِ .

٧٧

(١) بعدها في ت و م « وما أشبه ذلك » .

(٢) زيادة من ش و ت .

(٣) بعدها في ش « على البدل » .

(٤) هذه الجملة غير واردة في ت ولا في م .

بابُ « حَتَّى » في الأَسْماء

اعْلَمْ أنَّ « حَتَّى » تَدْخُلُ عَلى الأسماءِ وَالأفعالِ والْجُمَل .

فأما عَمَلُها في الأَفْعالِ : فإنَّ الفعلَ[1] ينتصبُ بَعْدَها بإضمارِ « أنْ » الخفيفةِ ، كَقَوْلِكَ : « خَرَجْتُ حَتّى أَقْصِدَ زَيْداً » ، وَنَحْنُ نَذْكُرها في بابِ إعرابِ الأَفْعَال .

وَأَمَا دُخولُها على الْجُمَل ، فَإنَّها غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ فيها[2] ، كَقَوْلِكَ : « قامَ القومُ حَتّى زَيْدٌ قائمٌ » ، تَرْفَعُ « زَيْداً » بِالِابْتِداء ، وَ « قائِمٌ » خَبَرُه . وَكَذلِك : « سارَ القومُ حتى زيدٌ سائرٌ » .

٧٨ قالَ الشّاعرُ[3] : / [الطويل]

فَيا عَجَباً حَتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني
كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ[4]

---

(١) بعدها في ش « المستقبَل » .

وفي نصب الفعل المضارع بعد «حتى» خلاف حول عامل نصبه ؛ وقد أفرد ابن الأنباري مسألة خاصة رقم (٨٣) لمناقشة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، بعنوان «هل تنصب «حتى» الفعل المضارع بنفسها ؟ » ، جاء فيها : «ذهب الكوفيون إلى أنّ «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير «أن» ، نحو قولك : أطع اللّه حتى يدخلَك الجنة ، واذكر اللّه حتى تطلَع الشمس ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، . . . .

وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جرّ ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أنْ» ، والاسم بعدها مجرور بها . . . . واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنّ الناصب للفعل «أنْ» المقدرة دون «حتى» ، أنّا أجمعنا على أنّ «حتى» من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال . . .) (الإنصاف في مسائل الخلاف ، م ٨٣) .

(٢) بعدها في ت : « لأن ما بعدها مبتدأ » .

(٣) في ت « قال الفرزدق » .

انظر ديوانه ٥١٨ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ٤١٣/١ ، المقتضب ٤٠٦/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٨ ، ٦٢ ، =

وَمِثْلُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ [1] : [الطويل]

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ غُزَاتُهُمْ

وَحَتّى الْمَطِيُّ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ [2] / ٧٩

ويُروَى « وَحَتَّى الْجِيادُ » .

وَأَمّا دُخولُها على الأسماءِ المفردة ، فإنّ الْوَجْهَ[3] أنْ تكونَ خافضةً لها[4] ، وربما أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ عَطْف . ولا تَقَعُ في كِلا[5] الْوَجْهَيْنِ إلاّ بَعْدَ جمع [6]، وذلك قَوْلُكَ : « قَامَ القومُ حتّى زَيْدٍ » ، ترفعُ «القومَ» بفعْلِهِمْ ، وتخفضُ « زيداً »بـ« حتى » ، وكذلك : « رأيتُ إخوتَك حتى زيدٍ » بالْخَفْضِ . و « أَكرمتُ أصحابَك حتّى عَمْرو » . وإنْ شئتَ أَجْرَيْتَها مُجْرَى الْواوِ ، فَقُلْتَ : « قامَ القومُ حَتَّى زَيْدٌ » بِالرَّفع ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : « قَامَ الْقَوْمُ وَزيدٌ » ،

= المغني ١٢٩ ، خزانة الأدب ١٤١/٤ ، همع الهوامع ٢٤/٢ .
والشاهد فيه عدم تأثير « حتى » في الجمل حين دخولها عليها .

(١) في ت « وقال امرؤ القيس » .
انظر ديوانه ٩٣ .

(٢) للبيت روايات ، ففي ت و م : « حتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ » .
وفي هامش ش مقابل « غُزاتُهم » : (« وَسَراتُهُمْ » صَحّ) .
والبيت من شواهد سيبويه ٤١٧/١ ، ٢٠٣/٢ ، المقتضب ٤٠/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، ١٩ ، المغني ١٢٧ ، ١٣٠ شرح التصريح للأزهري ٢/ ٣٠٩ ، الهمع ١٣٦/٢ .
والشاهد فيه : دخول « حتى » الثانية على الجملة ، وعدم تأثيرها فيها .

(٣) بعدها في ت و م « فيها » .

(٤) بعدها في ش « على الغاية » .

(٥) غير واردة في ت ولا في م .

(٦) في ت « الجمع » .

وكذلكَ : « رأيتُ إِخْوَتَكَ [و ١٥] حَتَّى زيداً »، كأنَّكَ قُلْتَ : « رَأَيْتُ إِخْوَتَكَ وَزَيْداً »[1] ، وَالْوجْهُ[2] الْخَفْض .

٨٠ وتقولُ : « ضَرَبْتُ الْقَـوْمَ / حَتّى زَيْـداً ضَرَبْتُـهُ » ، فيكونُ في « زَيْدٍ » ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

أَجْوَدُها : النَّصْبُ بِإِضْمارِ فِعْل .

وَبَعْدَهُ : الرفعُ بالإِبْتِداءِ وَالْخَبَر ، فتقولُ : « ضَرَبْتُ الْقَـوْمَ حَتّى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، كأنك[3] قُلْتَ : « حَتّى زَيْدٌ مَضروبٌ » .

والثـالثُ : أنْ تَخْفِضَهُ بِـ « حَتّى » على الْغـايَـة ، وَتَجْعَـلَ « ضَرَبْتَهُ » توكيداً بعدَ ما مضى كَلامُكَ على الْخَفْض[4] ، فتقولُ : « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ ضَرَبْتُه » . وَمِثْلُ ذٰلِكَ : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمْرٍاً أَكْرَمْتُه » ، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ والْخَفْض .

[وَ][5] « أَكَلْتُ السمكَـةَ حتَّى رأسُهـا أَكَلْتُــه » بِالــرَّفْـعِ وَالنَّصْبِ وَالْخَفْض .

فَـإِنْ قُلْتَ : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتّى رَأْسِهـا » ، كانَ الْـوَجْـهُ الْخَفْضَ[6] ، لأنه بِمَنْزِلَةِ قَوْلِـكَ : « ضَرَبْتُ الْقَـوْمَ حَتَّى زَيْدٍ » .

---

(١) الكلام من : كأنك قلت . . . وزيدا ، غير وارد في م .

(٢) في م « والأوجه » .

انظر توجيه ذلك في المغني ١٢٧ وما بعدها .

(٣) في ت « فكأنك » .

(٤) في م : « الغاية » .

(٥) الواو زيادة من ش و ت و م ، وورد مكانها في الأصل « فإنْ قُلت » ، وهو تحريف ، ربما جاء سهواً وانتقال نظر من الناسخ .

(٦) غير واضح في ت .

وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ، فَقُلْتَ : « أَكَلْتُ السمكـةَ حـتّى رأسَـها » ، كما تقولُ : « ضربتُ القومَ حتّى زيداً » على الْعَطْف .

ولا يجوزُ الرفعُ ، لأنه لا خَبَرَ لَهُ ، قالَ الشّاعِرُ[1] : / 81

[الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالـزَّادَ حَتّى نَعْلَهُ أَلْقاهَـا[2] / 82

يُرْوَى بِرَفْعِ « النَّعْل » وَنَصْبِها وَخَفْضِها على ما ذَكَرْتُ لَكَ ، ويُرْوَى : « الحقيبةَ » .

---

(1) في م : «المُتَلَمِّس» .

اختلف في نسبـة هذا البيت ، فينسب الى أبي مـروان النحـوي ، أو مـروان النحـوي . ونسبـه الأزهري في شرح التصريح ٢/١٤١ الى ابن مروان النحوي ، في قصـة الملتمِّس حين هرب من عمرو بن هند ، لما أراد قتله .

والمتلمس هـو جـريـر بن عبـد المسيـح (أو عبـد العُـزّى) بن عبـد الله الضبعي ، من شعـراء البحرين ، مات قبل الهجرة بأربعين عاما ، وهو خال طَرَفة بن العبد ، وله ديوان مطبوع . (انـظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٧٩) .

(2) قصة البيت مشهورة ، لما أعطى عمرو بن هند المتلمس وطرفة كتابين لعامله في البحرين ، وأوهمهما أنه أمر لهما بصلة ، ففتح المتلمس الكتاب وعرف ما فيه فهرب الى الشام ، وهجا عمرا هجاء مُرّاً . ولكن طرفة رفض فتح كتابه ، فكان مصرعه بسببه .

والبيت من شـواهد سيبـويه ١/٥٠ ، الأصـول ١/٥١٧ ، مغني اللبيب ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، خزانة الأدب ١/٤٤٥ ، ٤/١٤٠ ، العيني ١٣٤ .

بابُ الْقَسَمِ وَحُروفِه

وَهِيَ : « الواوُ ، وَالْباءُ ، وَالتّاءُ ، وَالّلام » .

اعْلَمْ أنَّ هذِهِ الحروفَ خافضةٌ لِلْمُقْسَمِ بِهِ، ولا بُدَّ لِلْقَسَمِ مِنْ جَواب، وجوابُه في الإيجاب: «إنَّ ، والّلام». وفي النفي : « ما ، ولا » ، وذلكَ قَوْلُكَ : « وَاللهِ لأَخْرُجَنَّ » ، و « وَاللهِ لَقَدْ خَرَجَ زَيْدٌ » ، و « تَاللهِ لأَقْصِدَنَّ عَمْراً » . قال الله عزّ وجلّ[1] :

﴿ وَتَا للّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[2] .

وتقولُ في النفيِ : « وَاللهِ مَا خَرَجَ زَيْدٌ » ، و « تَاللهِ لاَ يَخْرُجُ عَمْروٌ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

واعلمْ أنَّ الفعلَ المستقبلَ في جوابِ القسمِ[3] إذا كانَ مُوجَباً تَلْزَمُهُ اللاّمُ والنّونُ ، لا بُدَّ مِنْ ذلكَ ، كَقَوْلِكَ : « وَاللهِ لَتخْرُجَنَّ[4] » ، و « وَاللهِ لَيَنْطَلِقَنَّ أَخُوكَ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

فإنْ كانَ الكلامُ مَنْفِيّاً لَزِمَتْهُ « ما » أَوْ « لا » ، كَقَوْلِكَ : « وَاللهِ لاَ يقومُ أَخُوكَ[5] » . وَرُبَّما حُذِفَتْ « ما » أَوْ « لا » وأُضْمِرَتْ[6] ، وكانَ [ظ ١٥] ذلكَ جائزاً ، لأنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الموجَبِ والْمَنْفِيِّ قَدْ وَقَعَ بِلزومِ الموجَبِ /« اللاّمَ والنّونَ » ، ٨٣

(١) في ت « قال الله تعالى » .

(٢) الأنبياء ٥٧ .

(٣) « في جواب القسم » غير واردة في م .

(٤) في ت و م « وَاللهِ لَيَخْرُجَنّ عمرو » .

(٥) قبل هذه الجملة في ش « واللهِ ما خرجَ عمرو » .

(٦) غير واردة في ت .

وذلك قَوْلُكَ[1] : « وَاللهِ يقومُ زيدٌ » ، وأنتَ تريدُ : « وَاللهِ لا يقومُ زيدٌ » ، لأنك لَوْ أَرَدْتَ الإيجابَ لَقُلْتَ : « وَاللهِ لَيقومَنَّ زيدٌ » ، قالَ الشّاعِرُ[2] : [الطويل]

فَحَالِفْ فَلاَ وَاللّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً
مِنَ الأَرْضِ إلاَّ أَنْتَ لَلذُّلِّ عَارِفُ[3]

يُريدُ « لا تَهْبِطُ » . وقالَ آخَرُ[4] : / [البسيط] ٨٤

تَاللّهِ يَبْقَىٰ عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ
بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ[5]

يُريدُ « لا يَبْقَىٰ علَى الأيامِ ذُو حَيَدٍ » .

وَاعْلَمْ أَنَّ « الواوَ والباءَ » تدخلانِ على كلِّ محلوفٍ به ، ولا

---

(١) في ت « نحو » .

(٢) بعدها في ت « في حذف لا » . قائله لقيط بن زرارة (شرح شواهد سيبويه لابن السيرا في ٢:١٣٢) .

(٣) التلعة : ما انحدر من الأرض ، وهي أيضا ما ارتفع منها .
والبيت من شواهد سيبويه ١/٤٥٤ .

(٤) بعدها في ش : « في حذف لا ، وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي » . وقد اختلف في نسبة هذا البيت ، فقدْ نسبه سيبويه الى أمية بن أبي عائذ ، وهو شاعر إسلامي ، وقيل إنه من شعراء الدولة الاموية وأحد مُدّاحهم . ونسب إلى ساعدة بن جؤية الهذلي (ديوان الهذليين ١٩٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٤) . وفي ديوان الهذليين ٢/٣ وضع في شعر مالك بن خالد الهذلي ، وفي شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٧ : يامَيُّ لا يعجز الأيامَ ذو حيد . . . . .
ونسب إلى أبي ذؤيب الهذلي ، كما نسب الى الفضل بن العباس الليثي ، والسكري هوالذي نسبه الى أبي ذؤيب ، وعزاه الحلواني الى مالك برواية مختلفة ولم أجده في شعر أمية .

(٥) اللغة : ذُو حَيَد : وَعْل ، وهو تَيْس وحشيّ ، والحَيَد : انفتال في قرنه فَسُمِّيَ به . والمشمخرّ: الجبل العالي . الظَّيّان : الحنوة ، والحنوة قيل إنها الريحانة ، وقيل هي آذريون البحر ، وقيل عشبة قليلة شديدة الخضرة طيبةُ الريح ، وزهرتها صفراء . (اللسان : حنو) . والآس : الريحان .

تـدخـلُ «التّـاءُ» إلاّ على «اللهِ» عزَّوجـلّ[١] . و«اللاّمُ» لاتـدخـل إلاّ في التَّعَجُّب ، فتقـولُ : «وَحَيـاتِـكَ لأُخْـرُجَـنَّ[٢]» ، وَ «بِحَياتِكَ لأَخْرُجَنَّ» . وَلَوْ قُلْتَ : «تَحياتِكَ» لَمْ يَجُزْ . والأصلُ «الباءُ» لأنها مِنْ حروفِ الخفض ، وَ «الواوُ» بَدَلٌ مِنَ الباء ، لأنّهما مِنْ حُروف الشَّفَتَيْنِ ، فجازَ أنْ تتعاقبا . و «التّاءُ» بَدَلٌ مِنَ «الواو» ، كما أَبْدَلُوها في «تُراثٍ» ، و «تُخَمَة» ، و «تُكَأَة» ، وما أَشْبَهَ ذلك ، لأنه مِنْ : «وَرِثْتُ» ، و «الـوَخامـةُ» من «أُتْخِمْت» ، و «التُّكَأَة» من «تَوَكَّأْتُ» .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يَجيءُ في الْقَسَمِ شَيْءٌ غَيْرُ مخفوض ، وذلكَ قَوْلُكَ : «أَمانةَ اللهِ لأَخْرُجَنَّ» ، و «عَهْدَ اللّهِ لأَقُومَنَّ» ، كأنك قلت : «أُلْزِمُ نَفْسِي أَمانةَ اللهِ وعَهْدَ اللهِ» ، وكذلكَ كلُّ مُقْسَمٍ بِهِ إذا حَذَفْتَ مِنْهُ الحرفَ الجارَّ نَصَبْتَهُ بِإضْمارِ فِعْلٍ ، كَقَوْلِكَ : «اللهَ لأَخْرُجَنَّ» ، لِأَنَّ الْمَعْنَى «أَحْلِفُ بِاللّهِ[٣]» .

وَرُبَّما جَعَلوا أَلِفَ الاسْتِفْهامِ عِوَضاً مِنَ الْخافِض ، فَخَفَضوا بِها ، فقالوا : / «أَاللَّهِ لأَخْرُجَنَّ[٤]» . ٨٥

وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ : «عَهْدُ اللهِ لأَخْرُجَنَّ» ، و «يَمِينُ اللهِ» ، و «أَمانَةُ اللهِ» ، يَرْفَعُه بِالاِبْتِداء ، وَيُضْمِرُ الْخَبَر ، كأنه قالَ : «عَهْدُ اللهِ لازمٌ لِي» ، و «أَمانةُ اللهِ[٥] لازمةٌ لي» ، بِالرفعِ ،

---

(١) بعدها في ت و م : «وحده» .
(٢) في ت و م «لأقومن» .
(٣) غير واردة في ت و ش و م .
(٤) في ت و م «لَتَخْرُجَنَّ» .
(٥) في ت «وأمانتُهُ» .

والنَّصْبُ أَجْوَدُ . قالَ امرؤُ الْقَيْس[1] : [الطويل]

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً
وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[2]

[يُرْوَى « يَمينُ ويمينَ » رَفْعاً وَنَصْباً][3] . وممّا لا يكونُ مِنَ القسمِ إلاّ مرفوعاً قَوْلُهُمْ : « اَيْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ » ، وَأَلِفُهُ أَلِفُ وَصْلٍ ، إلاّ[4] أنّها فُتِحَتْ لِدُخولِها على اسمٍ غَيْرِ مُتَمَكِّن ، كَذٰلِكَ يقولُ[5] سيبويهِ ، (و ١٦) وَاشْتِقاقُهُ عِنْدَهُ مِنَ « الْيُمْنِ وَالْبَرَكَةِ » ، وَاسْتَدَلَّ على ذلكَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « اِيمُنُ اللّهِ » بِكَسْرِ الألِف ، وَلَوْ كانَتْ أَلِفَ قَطْعٍ لَمْ تُكْسَر . وَيقولُ الشّاعِر[6] : / [الطويل] ٨٦

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ، وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللّهِ مَا نَدْرِي[7]

---

(١) ديوانه ٣٢ .

(٢) للبيت رواية أخرى ، وبها لا يكون موطن استشهاد ، وهي :
فقلتُ لها تَاللهِ أبرحُ قاعداً .... (شرح المفصل ٧/١١٠) .
اللغة : الأوصال : المفاصل ، وقيل مجتمع العظام ، المفرد : « وُصْل » بكسر الواو وضمها : كلّ عظمٍ لا ينكسر ولا يختلط بغيره .
والبيت من شواهد سيبويه ٢/١٤٧ ، المقتضب ٢/٣٢٦ ، الخصائص ٢/٢٤٨ ، الأمالي الشجرية ١/٣٦٩ ، مغني اللبيب ٦٣٧ ، الخزانة ٤/٢٠٩ ، ٢٣١ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١ .

(٣) زيادة من ت .

(٤) في الأصل « بألا » ، وهو تحريف .

(٥) في ش «قال» ، وانظر سيبويه ٢ : ١٤٧ .

(٦) بعدها في ت « وهو نُصَيْب » .
هو نُصَيْب بن رِياح ، كان عبدا أسود ، مدح عبد العزيز بن مروان ، فهو شاعر إسلامي أموي حجازي توفي سنة ١٠٨ هـ . (انظر ديوانه ٩٤) .

(٧) البيت من شواهد الكتاب ٢/١٦٩ ، الأزهية ٣ ، المنصف ١/٥٧ ، الإنصاف =

[يُرِيدُ : لا ايْمُنُ اللهِ][1] . فَحَذَفَ الألِفَ في الْوَصْلِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ : « إِيْمُ اللهِ » ، فيحذفُ النّونَ . [وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ : « مُنُ اللّهِ »][2] ومنهمْ مَنْ يقولُ : «مُ اللّهِ» ، [وَآيْمُ اللّهِ][2] كلُّ ذلكَ لغاتٌ فيها .

قَالَ الْفَرّاء[3] : أَلِفُ « أَيْمُنُ اللهِ » أَلِفُ قَطْعٍ ، وَهِيَ جَمْعُ « يَمِينٍ » عِنْدَه .

وَمِنَ المرفوعِ[4] في الْقَسَمِ عِنْدَهُم : « لَعَمْرُكَ » ، وهو مرفوعٌ بِالابْتِداء ، وَالْخَبَرُ مُضْمَر ، والتقديرُ : « لَعَمْرُكَ مَاأُقْسِمُ بِهِ » . وكذلكَ : « لَعَمْرُ اللّهِ » كأنه حَلَفَ ببقائِهِ عزّ وجلّ . قالَ اللهُ عزّ وجلّ :

﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[5] . / 87

وَمِنْ نادِرِ الْقَسَم : « جَيْرِ لَأَفْعَلَنَّ ذلِكَ » ، فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ على الْكَسْرِ . و « عَوْضَ لَأَفْعَلَنَّ » ، و « عَوْضُ لَأَفْعَلَنَّ » بِالضَّمّ[6] ،

= ٢٢٣ ، ابن يعيش ٨/٣٥ ، رصف المباني ٤٣ .

(١) زيادة من ت .

(٢) زيادة من ت وليست في م .

(٣) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إمام نحاة الكوفة ، أشهر تلاميذ الكسائي ، وأخذ عن يونس ابن حبيب ، وكان يقال « الفراء أمير المؤمنين في النحو » . من أشهر مصنفاته كتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ هـ « نزهة الألباء ٩٨ ـ ١٠٣ » ، (البغية ٢/٣٣٣) .
وانظر في « ايمن الله » المسألة ٥٩ من الإنصاف ٢٢٢ .

(٤) بعدها في ت « أيضاً » .

(٥) الحجر ٧٢ .

(٦) عَوْض : ظرف مبني على الضم أو على الفتح أو على الكسر .
(الهمع ١/٢١٣) .

ويقالُ : هُوَ اسْمٌ مِنْ أسماءِ الدَّهْر . وَقَدْ قالَ بَعْضُهُمْ : « لا أَفْعَلُ ذَلِكَ عَوْضَ الْعائِضين ، ودَهْرَ الدَّاهِرين » .

قالَ الشّاعِرُ ، هُوَ الأَعْشَى [1] : [الطويل]

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تحالَفَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ [2] / ٨٨

---

(١) مرّ ذكر الشاعر والإشارة اليه في باب البدل .
انظر ديوانه ٢٢٥ .

(٢) للبيت روايات مختلفة ، فرواية المغني :
رَضيعيْ لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحالَفا ....
ورواية الإنصاف بجرّ « ثدي » ونصبها .
ويأتي قبل بيت الشاهد في الديوان :
تُشَبُّ لِمَقْروريْنِ يَصْطَلِيَانِها وباتَ على النارِ النَّدَىٰ وَالْمُحَلَّقُ
والبيتان من قصيدة طويلة للأعشى في مدح المحلّق بن خنثم بن شداد بن ربيعة . وقصتها معروفة ، ومطلعها :
أَرِقْتُ وما هذا السُّهادُ الْمُؤَرِّقُ وَمَا بِيَ سُقْمٌ وَمَا بِيَ مَعْشَقُ
و « عَوْض » تُرْوَى بالضم والفتح (الصاحبي ١٥٦ ، شرح المفصل ١٠٨/٤) . وتُروى بالكسر ، كما في شرح شواهد المغني ، والدرر اللوامع .
اللغة : اللِّبان : ككِتاب : هو الرضاع ، وأراد بأسحم داجٍ : الليل ، وقيل أراد سواد حلمة ثدي أمه ، وقيل أراد بها هنا الرحم . و « عَوْض » بمعنى القسم .
وقال ابن الكلبي : « عَوْض اسم صنم كان لبكر بن وائل » .
والبيت من شواهد الخصائص ٢٦٥/١ ، الصاحبي ١٥٦ ، الإنصاف لابن الأنباري ٤٠١ ، المفصل ١٣٤ ، والمغني ١٥٠ ، ٢٠٩ ، ٥٩١ ، الهمع ٢١٣/١ .

بابُ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُه

حُكْمُ مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مِنَ الأفعالِ الماضيةِ الثُّلاثيَّةِ السّالِمَةِ أنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ وَيُكْسَرَ ثانيه(١) ، ويُحْذَفَ الفاعلُ منه(٢) ، ويُقامَ المفعولُ مُقامَه(٣) ، وذلكَ قَوْلُك : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ، و « أُكْرِمَ عَمْروٌ » ، و « شُتِمَ أَخُوكَ » ، و « شُرِبَ الْماءُ » ، و « دُخِلَتِ الدَّارُ » ، و « أُكْرِمَتْ هِنْدٌ » ، إلاّ أنْ يكونَ ثاني الْفِعْلِ ياءً أوْ واواً فإنَّهُ يُكْسَرُ أوَّلُ ذٰلِكَ الْفِعْلِ اسْتِثقالاً لِلضّمِ فيه ، فَتُقْلَبُ(٤) واوُه ياءً ، فتصيرُ ذواتُ الواوِ والياءِ بلفظٍ واحِد ، وذلكَ قَوْلُكَ : « كِيلَ الطَّعامُ » ، و« بِيعَ المَتاعُ »(٥) ، و« صِيغَ الخاتَمُ » ، و« قِيلَ في أخيكَ قَوْلٌ حَسَنٌ » ، هذِهِ اللُّغَةُ الْجَيِّدَة(٦) .

ومِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشِمّ الضمَّ في هذا حِرْصاً على الْبيان ، [ظ ١٦] فيقول : « كُيلَ الطَّعامُ » ، و « بُيعَ الْمَتاعُ » .

وَقَدْ قَرَأَتِ الْقُرّاءُ : ﴿ وَغِيضَ الْماءُ ﴾(٧) بالكسرِ على اللغةِ الأولى ، وعليها أَكْثَرُهُمْ . وَقَرأَ بَعْضُهُمْ : ﴿ وَغُيضَ الْماءُ ﴾ بِالْإِشْمام(٨) ، وَهٰذا لا يُضْبَطُ إلاّ بِالْمُشافَهَة(٩) .

---

(١) بعدها في ش : « وَيُفْتَحُ آخرُه » .

(٢) غير واردة في ت و م .

(٣) بعدها في ت و م « فيرفع » .

(٤) في ت و م « فَتَنْقَلِبُ » .

(٥) بعدها في ت و م « وَسِيرَ بِزَيْدٍ » .

(٦) في م « هذه اللغة الشهيرة الجيدة » .

(٧) هود ٤٤ .

(٨) قرأ هشام والكسائي بالإشمام ، وقرأ الباقون بالكسر .
(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، ١ : ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ م) .

(٩) « إلا بالمشافهة » غير واردة في م .

٨٩ وفيه لُغَةٌ ثالِثَةٌ /لَمْ تَجِئْ في القرآنِ ، لِشُذوذِها وَقِلَّتِها ، وذلكَ أنَّ مِنَ الْعَرَبِ[١] مَنْ يَضُمّ أَوَّلَ هذا النوعِ مِنْ الْفِعْلِ ، وَيُسَكِّنُ ثانيه ، فتنقلبُ ياؤُهُ واواً ، فتصيرُ ذواتُ الياءِ والواوِ فيهِ بِلَفْظٍ واحِد ، فيقولُ : « كُولَ الطّعامُ » ، و « بُوعَ المتاعُ » ، و « قُولَ الْقَوْلُ » .

فإنْ كانَ الفعلُ مُسْتَقْبلاً ، ضُمَّ أَوَّلُه ، وَفُتِحَ ثالِثُهُ ، كَقَوْلِكَ: «يُضْرَبُ زَيْدٌ»[٢] ، وَ «يُؤْكَلُ[٣] الطَّعامُ» ، وما أَشْبَهَ ذٰلِك .

فإنْ كانَ الفعلُ غَيْرَ مُتَعدٍّ إلى مَفْعولٍ لَمْ يَجُزْ رَدُّه إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّين ، لأَنَّكَ إذا حَذَفْتَ فاعِلَهُ لَمْ يَبْقَ ما يقومُ مَقامَه ، وَذٰلِكَ قَوْلُكَ : « خَرَجَ زيدٌ »[٤] ، و « ضَحِكَ عَمْرٌو » ، و « قَعَدَ بَكْرٌ » ، فلا[٥] يجوزُ رَدُّهُ إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه . وَقَدْ أَجازَهُ بَعْضُهُمْ على إضمارِ الْمَصْدَرِ،وهو مَذْهَبُ سيبويهِ[٦] ، فيقولُ : « قُعِدَ وَضُحِكَ » ، كأنه قالَ : « قُعِدَ الْقُعودُ » ، و « ضُحِكَ الضَّحِكُ » ، لأنَّ الفعلَ يدلُّ على مَصْدَرِه .

---

(١) في اللسان (قول) : نسب هذه اللغة الى بَني أسد .
وفي شرح الأشموني ١ : ١٨١ : (أنها لغة بني فَقْعس وبني دُبَيْر) . وفي شرح التصريح ١ : ٢٩٥ : « إخلاص الكسر لغة قريش ومَنْ جاورهم . وإشمام الكسرِ الضمَّ لغة كثير من قَيْس وأكثر بني أسد . والضمّ الخالص (لغة قليلة) . موجودة في كلام هُذَيْل ، وتُعزى لِفقعس ودُبَيْر الجميع ، وهما من فصحاء بني أسد . وقال المرادي في شرح التسهيل ، وقال الشاطبي حُكِيَتْ عن بني ضَبّة . وقال الموضح : حكيت عن بعض تميم » .

(٢) بعدها في ش : وَيُسَكَّن ثانيه » ، كقولك : « وفي ت » وأُسْكِنَ ثانيه كقولك : » .

(٣) في م « ويكال » .

(٤) في ت « ما خرج محمد » ، وفي م « خرج محمد » .

(٥) في ت : « لا » ، وفي م « ولا » .

(٦) الكتاب ١/١١٧ .

وإذا كانَ الفعلُ يتعدَّى إلى مَفْعولَيْنِ ، رَفَعْتَ الأولَ منهما ، فَأَقَمْتَهُ مُقامَ الفاعِلِ ، وتركتَ الآخَرَ منصوباً على حالِه كَقَوْلِك[1] : / « أُعْطِيَ زيدٌ دِرْهَماً » ، رَفَعْتَ « زيداً » لأنه مفعولُ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، وَنَصَبْتَ « الدِّرْهَمَ » لأنه مفعولٌ ثانٍ ، فَبَقِيَ على أَصْلِه وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : نصبته لأنه تعدَّى إليه فعلُ مفعولٍ هو بمنزلةِ الفاعِلِ ، وَهُوَ قَوْلُ سيبويهِ[2] . وتقريبُه على المتعلِّمِ أَنْ تقولَ : نصبته لأنه خَبَرُ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، وليس هذا مِنْ ألفاظِ البصريين ، ولكنَّهُ تقريبٌ علَىٰ الْمُبْتَدِئ . [وكذلكَ تقولُ : « كُسِيَ أَخُوكَ ثَوْباً ، وأُعْطِيَ أَبُوكَ دِيناراً » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه][3] ، وَلَوْ قُلْتَ : « أُعْطِيَ دِرهمٌ أَخاك » ، و « كُسِيَ ثَوْبٌ أباك » ، كانَ جائزاً ، وَالأَجْوَدُ ما بَدَأْنا بِهِ ، وَهٰذا مجاز .

وكذلكَ تقولُ : « ظُنَّ زيدٌ أخاكَ » ، و « حُسِبَ عبدُ اللهِ [و١٧] شَاخِصاً » ، و « أُعْلِمَ[4] أَخوكَ بَكْراً مُقِيماً » ، وكذلكَ ما أشبهه .

وإذا قُلْتَ : « ضُرِبَ زيدٌ سَوْطاً » ، لم يَجُزْ أنْ تقولَ : « ضُرِبَ سَوْطٌ زيداً » ، فَتُقيمَ « السوطَ » مُقامَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، لأنه واقعٌ مَوقعَ الْمَصْدَر ، وإذا اجْتَمَعَ مفعولٌ وَمَصْدرٌ كانَ المفعولُ أولَىٰ بأنْ يقومَ[5] مقامَ الفاعِلِ . ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : « ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً » ، وَقيلَ لكَ رُدَّهُ إلى ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، قُلْتَ : /

(١) في ت و م « وذلك قولك » .

(٢) انظر سيبويه ١/١٩ .

(٣) زيادة من ش و ت و م .

(٤) في الأصل « علم » وهو تحريف . انظر المفصل ٢٥٩ .

(٥) في م « يقام » .

« ضُرِبَ زيدٌ ضـرباً » ، فـرَفَعْتَ « زَيْداً » وَأقَمْتَـهُ مُقامَ الفـاعِلِ ، وَتَـرَكْتَ المصدرَ منصـوباً على حـالِـه ، ولم يَجُـزْ[1] أنْ تقـولَ : « ضُرِبَ ضَرْبٌ زَيْداً »[2] .

واعلمْ أنـك إذا شَغَلْتَ ما لم يُسَمَّ فـاعِلُهُ بِحَرْفِ خَفْضٍ ، رَفَعْتَ ما بَعْدَ المخفوضِ ، وَأَقَمْتَهُ مُقامَ الفاعِلِ ، وذلك قَوْلُكَ : « أُخِـذَ مِنْ زَيْـدٍ دِينـارٌ » ، رفعتَ « الـدينـارَ » لأنَّـك خَفَضْتَ « زيداً » ، وَجَعَلْتَ « الدينارَ » اسمَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه . وكذلَك : « دُفِعَ إلَى عَمْرٍو ثَوْبٌ » ، و « سِيرَ بِزَيْدٍ فَرْسَخٌ »[3] ، وكذلكَ ما أشبهه . فَقِسْ عَلَيْهِ تُصِبْ إنْ شاءَ اللَّهُ تعالَى[4] .

---

(١) في ت « ولا يجوز » .

(٢) بعدها في ت « لأنّ المصدر بمنزلة الفعل ، والفعل لا يقوم مقام الفاعل » .

(٣) بعدها في ش : « أقمت الثّوب والفرسخ مقام ما لم يسم فاعله » .

(٤) هذه العبارة غير واردة في م .

بابٌ مِنْ مَسائِلِ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه(١)

تقولُ : « سِيرَ بزيدٍ يَوْمانِ فَرْسَخَيْنِ » ، فَتُقيمُ الْيَوْمَيْنِ مُقامَ الفـاعِـلِ ، وتنصبُ الفـرسَخَيْنِ على الـظَّرْف . وإنْ شِئْتَ على التَّشْبيـهِ بِالْمَفْعـولِ بِـه . وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : « سِيـرَ بـزيـدٍ يَـوْمَيْنِ فَرْسَخانِ » ، رَفَعْتَ(٢) « الْفَرْسَخَيْنِ » ، ونصبتَ « اليومَيْنِ » على ذلك التفسير . وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : « سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَـرْسَخَيْنِ » ، فَنَصَبْتَهُما(٣) جَميعاً ، وَأَقَمْتَ « بِـزَيْدٍ »/ مُقـامَ الْفاعِـلِ ، فيكونُ مخفوضاً في اللفظِ ، مرفوعاً في التأويل ، كما قالوا : « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ » ، فَـ « أَحَدٌ » فاعِلٌ ها هُنا وإنْ كانَ مخفوضاً . وكذلكَ قَرَأَتِ الْقُرّاءُ(٤) : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إلٰهٍ غَيْرُهُ ﴾(٥) بِالرَّفْعِ [نعتا](٦) لِـ « إلٰهٍ » علَى الْمَوْضِعِ .

٩٢

وتقولُ: «ضُرِبَ بِـزَيْدٍ ضَـرْبٌ شَدِيـدٌ»[رَفَعْتَ «الضَّرْبَ»لَمّـا خَفَضْتَ « زيداً » ، ولو قُلْتَ : « ضُرِبَ بِزَيْدٍ ضَرْباً شَدِيداً](٧)» ،

---

(١) في م « باب من ما لم يسم فاعله » .

(٢) في ت « فرفعت » .

(٣) في الأصل « فتنصبهما » ، والصواب من ت و م .

(٤) في م « قراءة القرآن » .

(٥) الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

قرأ الكسائي بالخفض ، جعله صفة لِـ« إلٰهٍ » ، ولموافقة اللفظ المعنى . وقرأ الباقون بالرفع ، أيْ ما لكم إلهٌ غَيْرُهُ ، ودخلت مِنْ مؤكِّدة ، وهو المختار على مذهب التحقيق . (حجة القراءات لابن زنجلة ٢٨٦) .

(٦) زيادة من ش و م . وفي ت : « بالنصب والخفض والرفع ، فالخفض نعت لإله على اللفظ ، والرفع على النعت على موضع لإله ، والنصب على الاستثناء » .

(٧) زيادة من ش و ت و م .

على أنْ تُقيمَ « بِزَيْدٍ » مُقامَ الفاعِلِ ، جازَ على ما فَسَّرْتُ لَك . ولكنَّ الرفعَ في المصدرِ إذا نُعِتَ أَحْسَنُ ، لأنه يَقْرُبُ [ظ ١٧] مِنَ الاِسْمِ ، والنصبُ جائِز . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[١] .

وإذا لم يُنْعَتِ الْمَصْدَرُ كانَ الوجهُ النصبَ ، وَقَبُحَ الرَّفْعُ ، وذلكَ قَوْلُكَ[٢] : « ضُرِبَ بزيدٍ ضَرْباً » ، وَ « سِيرَ بِعَمْرٍو[٣] سَيْراً » ، وتقولُ : « ضُرِبَ بزيدٍ على الحائِط ضَرْبَتانِ » ، لَمّا خَفَضْتَ « الحائطَ » بِـ « علَى » رَفَعْتَ « الضَّرْبَتَيْنِ » ، وَقَوِيَ الرّفعُ فيها لِتَحْديدِهما ، والنّصبُ جائِز . وكذلكَ تقولُ : « ضُرِبَ بِعَمْرٍو على أَعْلَى الْحَائطِ ضَرْبَتانِ » ، رَفَعْتَ « الضَّرْبَتَيْنِ » لِأَنَّ « أعلى » في مَوْضِعِ خَفْضٍ بِـ « علَى » ، ولكنَّهُ اسْمٌ مقصورٌ لا يدخلُهُ الْإِعراب[٤] . فإنْ قُلْتَ : / « ضُرِبَ بزيدٍ[٥] أعلَى الحائطِ ضَرْبَتَيْنِ » ، نصبتَ «الضربتين » لأنّ «أعلى » اسمٌ قامَ مقامَ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، وَلَمْ تَشْغَلْهُ بِحَرْفِ خَفْض . ٩٣

وتقولُ : « أُعْطِيَ بِالْمُعْطَىٰ دِينارَيْنِ ثَلاثُونَ دِيناراً » ، رفعت « الثلاثين » لأنك شَغَلْتَ « الْمُعْطَى » بِالْباءِ ، وفي الْمُعْطَى « ضَميرٌ قَامَ مَقامَ[٦] ما لم يُسَمَّ فاعِلُه ، فلذلك نَصَبْتَ « الدِّينارَيْنِ »[٧] . وتقولُ : « أُعْطِيَ الْمُعْطَىٰ بِهِ دِينارَانِ ثَلاثِينَ

---

(١) الحاقة ١٣ .

(٢) في ت « كقولك » .

(٣) في الأصل « بعمرٍ » وهو تحريف .

(٤) بعدها في ت « لأنّ مثاله غير مُنَوَّن ، ولا يقوم مقام الفاعل » .

(٥) في الأصل « بزيداً » وهو تحريف ، صوابه في ش وت وم ، وبعدها في الأصل (على) وهو تحريف صوابه في ت وم .

(٦) بعدها في الأصل « اسم » وهو تحريف صوابه في ش وت .

(٧) بعدها في ش « ورفعت الثلاثين »

دِيناراً » ، رَفَعْتَ « الدينارين » ، لأنك شَغَلْتَ الضميرَ الذي كـان في « الْمُعْـطَىٰ » بالْباءِ ، وَنَصَـبْتَ « الثـلاثين » ، لأنَّـكَ جَعَلْتَ « المُعْـطَى » اسْمَ ما لم يُسَمَّ فـاعِلُه ، ولم تَشْغَلْهُ بِالْبـاء[١] . وَلَوْ قُلْتَ : « أُعْـطِيَ بِالْمُعْـطَىٰ بِهِ دينـارَانِ ثَلاثُـونَ دِيناراً » ، لَـرَفَعْتَ الْجميع ، لأنكَ قَدْ شَغَلْتَ « الْمُعْطَى » بالْباء ، وَشَغَلْتَ الضمير[٢] الذي كانَ فيهِ بِالْباء أيضا . وَلَوْ لَمْ تَشْغَلْهُما بِالْباءِ لَنَصَبْتَهُما جَميعاً[٣] ، فَقُلْت : « أُعْـطِيَ الْمُعْطَى دِينـارَيْنِ ثَلاثِينَ دِينـاراً » ، وكذلـكَ ما أَشْبَهَه .

وتقولُ : « زِيدَ في رِزْقِ عَمْرٍو عِشْرُونَ دِيناراً » ، و« عَمْرٌو زِيدَ فِي رِزْقِهِ عِشرونَ دِيناراً » ، فترفعُ « عَمْراً » بـالِابتداء ، ومـا بَعْدَهُ خَبَرُه ، ولا تجعلُ في « زِيدَ » مُضْمَراً منه ، / وترفـعُ « العشرين » به[٤] . فإنْ جَعَلْتَ في « زيدَ » مُضْمَراً يعودُ على « عَمرٍو » ، نَصَبْتَ « العشرينَ »[٥] ، فَقُلْتَ : عَمْرٌو زِيدَ فِي رِزْقِهِ عشرينَ ديناراً . وإنما يَتَبَيَّنُ لكَ هذا بالتثنيةِ والجمع ، فتقولُ في تثنيةِ المسألة الأولى : « الْعَمْـرانِ زِيدَ فِي رِزْقِهِمـا عِشْرُونَ دِينـاراً » ، وفي الجمـع[٦] : « اَلْعَمْـرُونَ زِيدَ في أَرزاقِهِمْ عشـرونَ ديناراً » ، أو « رِزْقِهِمْ » إنْ شِئْت .

٩٤

---

(١) العبارة من رقم (٢) حتى هذا الموضع ساقطة من ت .
و « لم تشغله بالباء » غير واردة في م .
(٢) في ت « المُضْمَر » .
(٣) في ت و م « نصبت الجميع » .
(٤) العبارة من « ولا تجعل » . . . حتى هذا الموضع ساقطة من ت .
(٥) بعدها في الأصل « به » ، وهو تحريف ، ربما كان انتقال نظر من الناسخ .
(٦) في ت و م « الجمع » .

[و ١٨] وتقولُ في تثنيةِ المسألةِ الثانية : « اَلْعَمْرَانِ زِيدَا في أرزاقِهِما(١) عشرينَ ديناراً » ، فيظهرُ الضميرُ(٢) الذي كانَ في « زِيدَ » مُسْتَتِراً(٣) بالتثنيةِ والجمع . وتقولُ في الجميع : « اَلْعَمْرونَ زِيدُوا في أرزاقِهِمْ عِشرِينَ ديناراً » . وتقولُ : « كُسِيَ الْمَكْسُوُّ جُبَّةً قَمِيصاً » ، و « أُخِذَ مِنَ الْمَكْسُوِّ جُبَّةً قَمِيصٌ » ، و « أُدْخِلَ زَيْدٌ الدَّارَ »(٤) ، و « دُخِلَ بِزَيْدٍ الدَّارُ » ، وإنْ شِئْتَ : « دُخِلَتْ »(٥) . ولا يجوزُ أنْ تقولَ : « أُدْخِلَ بِزَيْدٍ الدّارُ » ، فتجمعُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْباء ، لِأَنَّهُما يَتَعاقَبان/ . وكذلكَ ما أشبهه(٦) . ٩٥

---

(١) في ت وم « رِزْقِهِما » .

(٢) في ش وت : « المضمر » .

(٣) في الأصل « مستقرّاً » ، وهو تحريف صوابه في ش وت .

(٤) في ت « وإنْ شئت » .

(٥) في ش وم : « وانْ شئت قلت : دُخِلَتِ الدَّارُ » .
وبعدها في ت « فأنثتَ الفعلَ لتأنيثِ الاسم » .

(٦) هذه العبارة غير واردة في ت وم .

بابُ اسْمِ الفاعِل

اِسْمُ الفاعِلِ[١] إذا كانَ بِمَعْنَى الْمُضِيِّ كانَ مضافاً إلى ما بَعْدَه ، وجرى مَجْرَى سائِرِ الأَسْماءِ في الإضافة[٢] ، كَقَوْلِكَ : « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ » ، و « هذا شَاتِمُ أَخِيكَ أَمْسِ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه[٣] .

وَلَوْ قُلْتَ : « هذا ضَارِبٌ زَيْداً أَمْسِ » ، بِالتَّنْوِينِ والنَّصْبِ ، لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ البصريِّينَ وَالْكوفيين إلاّ الْكِسائيَّ ، فإنه كانَ يُجيزُه ، وإنما لَمْ يَجُزْ ذلك لأنّ اسمَ الفاعِلِ إنما يعملُ عَمَلَ الفعلِ الذي ضارَعَه ، وَهُوَ الْمُسْتَقْبَل ، كما أنّ المستقبلَ أُعْربَ لمضارَعَتِه اسْمَ الفاعِل ، وكلٌّ واحدٍ منهما محمولٌ على صاحِبِه . وليس بَيْنَ اسمِ[٤] الفاعِلِ والفعلِ الماضي مُضارَعةٌ ، فلذلكَ لم يُعْرَبِ الماضِي ، وَلاَ عَمِلَ اسمُ الفاعِلِ عَمَلَه .

وإذا ثَنَّيْتَ أوْ[٥] جَمَعْت ، حَذَفْتَ النونَ في الإضافة ، وَخَفَضْتَ كما فَعَلْتَ في الواحِد ، حينَ حَذَفْتَ التنوينَ وخفضْتَ ، فَمِنْ ذٰلِكَ[٦] : « هذانِ ضَارِبَا زَيْدٍ أَمْسِ » ، وَ « هؤلاءِ ضَارِبُو[٧] أَخِيكَ / أَمْسِ » ، لا يجوزُ غَيْرُه .   ٩٦

(١) في ش « اعلمْ أنّ » . وفي ت « اسم الفاعل » ساقطة فيها .
(٢) بعدها في ت « لأنه لشيء قد كانَ وثَبَتَ » .
(٣) ساقطة من ت ، وبدلاً منها « لا يجوز غيره » .
(٤) غير واردة في م .
(٥) في ت و م « وَ » .
(٦) في ت « كقولك » وبعدها في م « قولك » .
(٧) في الأصل « ضاربوا » بألف فارقة ، وهو تحريف وخطأ .

فـإنْ عَـطَفْتَ على الإسْمِ(١) المخفـوضِ بِـاسْمِ الفـاعـلِ اسْماً ، جازَ في المعطوفِ(٢) الْخَفْضُ والنصبُ ، كَقَوْلِكَ : « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، عَطْفاً على « زَيْدٍ » ، و « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْراً »(٣) ، تنصبُه بإضمارِ فعلٍ تَقْديرُهُ « وَيَضْرِبُ عَمْراً » ، أوْ « ضَرَبَ عَمْراً » .

قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿وَجَـاعِلُ اللَّيْـلِ سَكَنـاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَـرَ حُسْبَـانـاً﴾(٤) ، فَنَصَبَ « الشمسَ » بإضمارِ فِعْلٍ . [ظ ١٨] .

فإذا كانَ اسْمُ الفاعِلِ بمعنَى الْحالِ أوْ الإستقبال ، كانَ لك فيه وَجْهانِ :

أَحَدُهُما : وَهُوَ الأَجْوَدُ ، أنْ تُنَوِّنَهُ وَتَنْصِبَ [به](٥) ما بَعْدَهُ ، لأنه ضارَعَ الفعلَ المستقبَلَ(٦) ، وذلكَ قَوْلُكَ : « هذا(٧) ضَـارِبٌ زَيْداً السّاعَةَ» ، و « هذا ضَـارِبٌ زَيْداً غَـداً »(٨) ، و « هذا مُكْـرِمٌ أخَاكَ غَداً » ، وما أشبهه .

---

(١) في الأصل « اسم » صوابه في ت و ش و م .

(٢) في م « المخفوض » وهو تحريف .

(٣) بعدها في ت و ش « بالنّصب » .

(٤) الأنعام ٩٦ . وفي ت سقطت كلمة « الليل » من الآية الكريمة .

وقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي « وجعل » على صيغة الفعل ، وقرأ الباقون « وجاعل » على صيغة اسم الفاعل .

(كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ ، والكشاف ١ : ٤٦٢ - ٤٦٣) .

(٥) زيادة من ش و ت .

(٦) بعدها في ت « فعمل عمل الفعل ، كقولك » :

(٧) في م : « هو » .

(٨) غير وارد في ش و ت .

قالَ زُهَيْرٌ[1] : [الطويل]

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَىٰ

٩٧ وَلَا سَابِقاً شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا /[2]

وقالَ آخَرُ[3] : [الكامل]

٩٨ إِنِّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي /[4]

وقالَ ابْنُ أبي رَبيعةَ[5] : [الطويل]

---

(١) في ت « زهير بن أبي سلمى » ، وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، أحد فحول شعراء الجاهلية ، وأوجزهم لفظاً وأغزرهم حكمة ، واكثرهم تهذيبا لشعره ، نشأ وأقام في غـطَفان . ولـه معلّقة معروفة ، مات قبل البعثة بسنة . (انظر ديوانه ٢٨٧) . وفي الدرر اللوامع ٢/١٩٦ نُسِبَ إلى عبد الله بن رواحه . وزعم بعض الناس (الأصمعي وأبو رياش والأعلم) أنّ البيت والقصيدة كلّها ليست لزهير وإنما لصرمة بن أبي أنس الأنصاري .

(٢) للبيت روايات مختلفة : فالرواية الأولى بجرّ « سابقٍ » وتنوينه ، كما في سيبويه ٨٣/١ ، والأصول ٣٠٦/١ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ والرواية الثانية بجرّ «مدرك» على تقدير الباء قبلها (المغني ٩٦، ٢٨٨) . أما رواية الديوان فهي :

.... ولا سـابِـقي شَـيْءٌ إذا كـانَ جَـائِيـاً

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

والبيت من قصيدة قالها زهير يذكر فيهـا النعمان حين طلبـه كسرى ليقتله . هـذا البيت من شواهـد سيبـويـه ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، والـمقتضب ٣٣٩/٢ ، والأصـول ٣٠٦/١ ، والخصـائص ٣٥٣/٢ ، وخـزانـة الأدب ٥٨/١ ، ٦٦٥/٣ ، ومغني اللبيب ٩٦ ، ٢٨٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ ، والأشباه والنظائر ٢٩١/١ .

(٣) بعدها في ش « وهو امرؤ القيس » ، وفي ت « قـال امرؤ القيس » . ويقـع هذا الشاهد في م بعـد الشاهد التالي . انظر ديوان امرئ القيس ٢٣٩ . وينسب للنمر بن تولب في زيادات ديوانه ١٣٥ . ولم ينسب هذا البيت في سيبويه .

(٤) قوله : « واصل حبلي ورائش نبلي » مثلان ضربهما الشاعر للمودة والمواصلة . والبيت من شـواهد سيبويه ٨٣/١ ، وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :

حَـيٌّ الـحُـمـولَ بـجـانـبِ الـعـزْلِ إذْ لا يُـلائِـمُ شَـكْـلُهـا شَـكْـلِي

(٥) في ت «وقال عمر بن أبي ربيعة» . ديوانه ٤٥١ .

وَكَمْ مَـالِئٍ عَيْنَيْــهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ
إذا راحَ [نَحْوَ] الْجَمْرَةِ الْبِيضُ كَالدُّمَى/ [1]

وَالْوَجْهُ الآخَرُ : أنْ تَحْذِفَ التنوينَ ، وَتَخْفِضَ ما بَعْدَه [2] ، وأنتَ تُريدُ الحالَ والاستقبالَ ، فتقولُ : « هذا ضارِبُ زَيْدٍ غداً ، وَهذا مُكْرِمُ عَمْرٍو غداً » [3] ، خَفَضْتَ لِمُعاقَبةِ التَّنْوِينِ الإضافة .

[و] [4] لا يجوزُ النصبُ مع حَذْفِ التنوينِ إلّا في المعطوفِ بإضمارِ فِعْلٍ ، كما ذَكَرْتُ لَك ، [وَذلِكَ] [5] قَوْلُكَ : « هذا ضَارِبُ زَيْدٍ غَداً وَعَمْراً » ، تَقْديرُهُ : « ويضربُ عمراً » . قالَ الشّاعِرُ [6] : [البسيط]

هَــلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينَــارٍ لِحَــاجَتِنَــا
أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَــوْنِ بْن مِخْرَاقِ [7]

---

(١) سقطت كلمة « نحو » من الأصل .
والشاهد فيه : تنوين اسم الفاعل « مالئ » ونصب ما بعده به .
سيبويه ١/٨٣ (برواية : ومن مالئ . . .) ، العيني ٣/٥٣١ .
(٢) لم ترد في ت .
(٣) في ت « الساعة » .
(٤) زيادة من ش و ت و م .
(٥) زيادة من ش ، وفي الأصل « كذلك » ، وفي ت « كقولك » .
(٦) الشاعر مجهول ، وقيل إنه لجرير (العيني ٣/٥٦٣) ، ونسب إلى جابر بن رأن السنبسيّ ، ونسب إلى تأبّط شرًّا . وقيل إن البيت مصنوع .
(٧) دينار اسم جاريةٍ أو رجل ، والمعنى : هل أنت باعثٌ ديناراً أوْ عبدَ ربّ ، ويحتمل أنه أراد أحد الدنانير . الشاهد فيه نصب « عبد رب » بفعل مضمر حملاً على موضع « دينار » .
والبيت من شواهد سيبويه « ١/٨٧ ، المقتضب ٤/١٥١ ، الأصول ١/١٤٩ ، الخزانة ٣/٤٧٦ ، همع الهوامع ٢/١٤٥ ، الأشباه والنظائر ١/٢٥٠ ، الدرر اللوامع ٢/٢٠٤ .

هكذا رَوَوْهُ[1] بِنَصْبِ الْمَعْطوفِ بِإِضْمارِ فِعْل .

فإذا ثَنَّيْتَ اسمَ الفاعلِ وَهُوَ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ[2] أَوْ جَمَعْتَهُ ، كانَ لَكَ فيه وَجْهانِ : إثْباتُ النّونِ ، وَحَذْفُهـا . فإذَا أَثْبَتَّ النُّونَ ، لم يكن[3] فيما بعدَها إلاّ النَّصْب ، لأنّها لا تجتمعُ مـعَ المضافِ إليـه ، وذلكَ قَـوْلُكَ : / « هـذانِ[4] ضَاربـانِ زَيْـداً غَداً » ، وَ « هؤلاءِ مُكْرِمُونَ عَمراً السَّاعةَ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

١٠٠

[وَإذا أَدْخَلْتَ ٱلْأَلِفَ وَاللاَّمَ على اسْمِ الـفـاعِـلِ][5] فَلَكَ حَذْفُ النّونِ مِنَ التثنيةِ والجمع ، فإذا حَذَفْتَهـا : كُنْتَ مُخَيَّراً في خَفْضِ ما بَعْدَهـا علَى الإضافـةِ [مع ٱلْأَلِفِ وَالـلاّم][6] ، وَنَصْبِهِ علي أَنْ لا تُقَدِّرَ حَذْفَ النّونِ لِمُعاقَبةِ الْإِضافة ، ولكنْ لِلتَّخْفيف . وَذلِكَ قَوْلُكَ : « هذانِ الضَّارِبَا زَيْدٍ غَداً » ، وَ « هؤلاءِ الضَّارِبُو[7] عَمْرِو غَداً» . [و ١٩] فإنْ نَصَبْتَ قُلْتَ: « هذانِ الضَّارِبَا[8] زَيْداً غَداً » بِالنَّصْبِ ، و « هؤلاءِ الْمُكْرِمُو[9] عَمْراً غداً » بِحَذْفِ النّونِ تخفيفاً لِطولِ الْكلام[10] .

---

(١) في ت « يروونه » .

(٢) في م «الحال والاستقبال» .

(٣) في ت « لم يكن لك » .

(٤) في الأصل « هذا » وهو تحريف .

(٥) زيادة من ش و ت ، وليست موجودة في نسخة الأصل ولا في ت ولا في م .

(٦) زيادة من ش ، وهي غير موجودة في الأصل ولا في ت .

(٧) وفي ت « مكرمو عَمْـرو الساعةَ ، بالخفض » .

(٨) في الأصل « ضارباً » وصوابه في م .

(٩) في الأصل « مكرموا » بألف فارقة وهو تحريف وخطأ . وفي ت « مُكْرِمو عَمْراً الساعةَ » .

(١٠) في م ، وشرح الجمل الكبرى لابن هشام : « الاسم » .

قالَ الشّاعِرُ(١) ، في إثباتِ النّونِ والنَّصْبِ : [البسيط]

الضَّـارِبُـونَ عُمَيْـراً عَنْ بُيُـوتِهِـمُ
بِـالتَّلِّ يَـوْمَ عُمَيْرٌ ظَـالِمٌ عَـادِي /(٢) ١٠١

وقالَ آخَرُ(٣) ، في حَذْفِ النُونِ وَالْخَفْض : [الكامل]

اَلْفارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ(٤) .

وقـالَ آخَـرُ وَهُـوَ قَيْسُ بْنُ الْخَـطِيم(٥) ، في حَـذْفِ النـونِ وَالنَّصْبِ : [المنسرح]

اَلْحافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ/(٦) . ١٠٢

---

(١) في ت : « القطامي » ، وقد مرّ التعريف به . انظر ديوانه ٨٨ .

(٢) للبيت رواية أخرى بنصب « الضاربون » كما في الديوان ٨٨ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٢ . والبيت من قصيدة طويلة يمدح فيها زُفَر بن الحارث ، وكان زُفَرُ أسره في حرب بينهم وبين تغلب ، فمَنَّ عليه وأعطاه مائة من الإبل ، ورد عليه ماله ، فقال القطامي القصيدة ومطلعها :

مـا اعتـادَ حُبُّ سُلَيْمَي حينَ مُعْتَـادِ ولا تَـقَـضَّـى بِـوَادِي دَيْـنِـهَا الـطَّادِي

ومعنى «الطادى»: الواطد ، قلب الواو وصيّرها لام الفعل ، ثم صيّر الـواو ياء لكسـره ما قبلهـا .

والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ١٤٥ ، مجالس ثعلب ٢/ ٥٧٨ ، الأمالي الشَجرية ١/ ١٣٢ .

(٣) يروى البيت لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد في ديـوانه ، ونسبـه سيبويـه الى رجل من ضَبّـة . وعدّه الأعلم في مخطوطة شرح أبيات الجمل من الرجز .

(٤) يروى البيت « الفارِجي . . . » بالنصب (سيبويه ١/ ٩٥) .

اللغة : الفارج : الفاتح ، والمبهم : المغلق . قال الأعلم : « وصف قوما أشرافاً لا يُحجبونَ عن الأمراء ولا تُغلَقُ أبوابُهم دونهم » .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٩٥ ، والمقتضب ٤/ ١٤٥ .

(٥) زيادة من ش . وفي ت قدم هذا الشاهد على سابقه .

واختلف في قائل هذا البيت ، فروي أنه لعمرو بن امـرئ القيس الأنصاري ، وهو جدّ عبـدالله بن رواحة (الجمهرة ، الدرر اللوامع ، د. ناصرالدين الأسد في هامش ص ٦٣ و١٧٢ من ديوان قيس ابن الخطيم ، وخزانة الأدب) . وقيل لرجل من الأنصار لم يُعَيَّنْ .

(٦) جاء في جمهرة أشعار العرب للقـرشي : « أن البيت من قصيدة قصيـرة نسبها الى عمـرو بن امرئ القيس ، ومطلعها :

=

هٰكَذَا رَوَتِ الرُّواةُ هٰذا الْبَيْتَ وما قَبْلَهُ مِنَ ٱلْأَبْيات .

وَاعْلَمْ أنَّ اسْمَ الفاعِلِ إذا كـانَ بِمَعْنَى المُضِيِّ فَأَضَفْتَـهُ[1] إلى نَكِرَةٍ تَنَكَّر ، وَإِنْ أَضَفْتَهُ إلى مَعْرِفَةٍ تَعَرَّف .

وَإذا كانَ اسْمُ الْفاعِلِ بِمَعْنَى الحالِ والاِستقبالِ كانَ نكرةً علَى كُلِّ حالٍ ، فإِنْ أَضَفْتَهُ إلى مَعْرِفَةٍ لَمْ يَتَعَرَّفْ بِالْإِضافَة ، لأنّ إضافَتَهُ غَيْـرُ مَحْضَةٍ ، وَكَـذٰلِكَ : « غَيْـرُكَ ، وشِبْهُكَ ، ومِثْلُكَ ، ونَحْوُكَ ، وضَرْبُكَ » ، وما أَشْبَـهَ هذا[2] هُـوَ نَكِرَةٌ وإنْ كـانَ بِلَفْظِ المعرفة ، والدّليلُ على ذلك أنَكَ تَنْعَتُ بـه النكراتِ ، فتقـولُ : « مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ مِثْلِكَ وَشِبْهِكَ وَغَيْـرِكَ » ، فأمـا « شَبِيهُـكَ »[3] فَمَعْرِفَةٌ وحدَه . قالَ اللّهُ/ عزَّ وجلّ : ١٠٣

﴿هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[4] ، فَلَوْلا أنَّ « مُمْطرنا » نَكِرَة ، لَمْ

يَـا مَـالِ ، والـسَّـيِّـدُ الـمُـعَـمَّـمُ قَـدْ   يُـبْـطِرُهُ بَعْضَ رَأْيِـهِ الـسَّـرَفُ

وفي لسان العرب (مـادة وَكَفَ) ، وقال ابن منـظور : « وأنشدابن السِّكِّيت لعمـرو بن امرىء القيس ، وقيل لقيس بن الخطيم : .... (البيت) » .

ومعنى « وَكَف » هنا : العيب .

وفي شرح الجمل الكبرى لابن هشام : « وسقطت النون (من « الحـافظو ») لغيـر إضافـة ، وإنما سقطت لطول الاسم » .

والبيت لا يوجد في ديوان قيس بن الخطيم ، ولا في الشعر المنسوب اليه . وهو في جمهـرة أشعار العـرب للقـرشي ١٢٧ ، لسـان العـرب (وكف) ، خـزانـة الأدب ١٨٨/٢ ، ٣٧٧ ، ٤٠٠/٣ ، ٤٧٣ ، الهمع ٤٩/١ ، الأشموني ٣٠٩ ، الدرر اللوامع ٢٣/١ .

(١) العبارة في م كما يلي « فإذا أردت باسم الفاعل المُضِيّ ، فإنْ أضفته ..... » . وفي ت أيضـاً : « فإن أضفته » .

(٢) في ت « ذلك » ، وفي م « وما أشبهه » .

(٣) بعدها في ت وش « بالياء » .

(٤) الأحقاف ٢٤ .

ينعتْ به[1] « عارِضٌ » ، وَهُوَ نَكِرة .

قالَ جَريرٌ[2] : [البسيط]

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَىٰ مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا/ [3] ١٠٤

فَلَوْلا أَنَّ « غابِطَنا » نَكِرة ، لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ « رُبَّ »[4] .

---

(١) من ش وت وم . وهي في الأصل محرفة « بها » .

(٢) هو جرير بن عطية الخطفي التميمي اليربوعي ، ولد باليمامة سنة ٤٣ هـ ، ومات بها ١١٠ هـ ، له ديوان شعر مطبوع . انظر ديوانه ٥٩٥ .

(٣) في ت « يأملكم » بدل « يطلبكم » .

البيت من قصيدة يهجو فيها الأخطل . قال السيوطي في شرح شواهد المغني : « قال الزمخشريّ » : أيْ رُبَّ إنسانٍ يغبطني بمحبتي لك ، ويظن أنك تجازيني بها ، ولو كان مكاني للاقىٰ ما لاقيته من المباعدةِ والحرمان » . وفي شرح الجمل الكبرى لابن هشام (مخطوط) ص ٧٧ : « وغابطنا » خفض بِرُبَّ ، وهو نكرة وإنْ كان مضافاً ، لأنه في نية الانفصال ، كأنه قال : غابط لنا » .

والبيت من شواهد سيبويه ٢١٢/١ ، المقتضب٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، شرح المفصل ٥١/٣ ، مغني اللبيب ٥١١ .

(٤) هذا السطر غير وارد في ت ولا في م .

بابُ الأمْثِلَةِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الفاعِلِ

وَهِيَ : «فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفْعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وفَعِيلٌ» .

اعْلَمْ أنّ هذِهِ الأمثلةَ تَجْري مَجْرَى اسْمِ الفاعِلِ(١)، فتعملُ فيما بَعْدَها [ظ ١٩] عَمَلَهُ ، وَيَتَصَرَّفُ ما تَعْمَلُ فيه كما يَتَصَرَّفُ ما يَعْمَلُ فيه اسْمُ الفاعِلِ . وذلِكَ قَوْلُكَ : «هَذا ضَرُوبٌ زَيْداً» ، كما تقولُ : « هذا ضَارِبٌ زَيْداً » . قال الشّاعر(٢) : [الطويل]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا
إِذَا عَدِمُوا زَادَاً فَإِنَّكَ عَاقِرُ(٣) / ١٠٥

وكذلك تقولُ: «هذا ضَرَّابٌ زَيْداً»، و«ضَرِبٌ زَيْداً»، و «مِضْرَابٌ زَيْداً» ، و «ضَرِيبٌ زَيْداً» ، كلُّ ذلكَ جائِز .

---

(١) بعدها في ت « في المبالغة » .

(٢) في ت « وأنشد سيبويه » بدلاً منْ : «قال الشاعر» .

والشاعر هو أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلب ، عمّ النبيّ (ص) ، ولد قبل النبيّ بخمس وثلاثين سنة ، وتُوفيَ في النصف من شوال في السنة العاشرة من النبوّة ، وهو ابن بضع وثمانين سنة . (انظر ديوانه ٣٧/ط النجف) .

(٣) البيت من مرثية قالها يرثي فيها ختنه أمية بن المغيرة المخزوميّ ، (انظر التصريح للأزهري ٢/ ٦٨) .

وفي الديوان : «وأنشد عن المبرد لأبي طالب يرثي أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي » .

وهي مقطوعة من سبعة أبيات ، والبيت هو الخامس منها ، ومطلعها :

أَلاَ إنَّ خَيْرَ النّاس حَيّاً وَمَيِّتَاً ... بِوَادِي أسىً غَيَّبَتْهُ الْمَقَابِرُ

وجاء في الخزانة ٢/ ١٧٦ أنّ القصيدة عددها ثلاثة عشر بيتاً ، ومطلعها :

أرِقْتُ ودمعُ العينِ في العينِ غَائِرُ ... وجادَتْ بما فيها الشئونُ الأعاوِرُ

والبيت من شواهد سيبويه١/ ٥٧ ، المقتضب ٢/ ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٦ ، شذور الذهب ٣٩٣ .

وفي «فَعِلٍ»[1] اختِلافٌ ، وسيبويهِ يُجْرِيه مُجْرَى هذِهِ الأمْثِلَة . قالَ الشاعرُ[2] في «فَعِلٍ» : [الكامل]

حَـذِرٌ أُمـوراً لا تَضِيـرُ وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ[3] / ١٠٦

وقد أَجْرَوْا «فُعُلاً» مُجْرَى «فَعُولٍ» ، لأنّه جَمْعُه . وذلكَ مِثْلُ قَوْلِ طَرَفة[4] : [الرمل]

ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـمْ فِي قَـوْمِهِـمْ ... غُفُـرٌ ذَنْبَهُمْ غَـيْـرُ فُخُـرْ[5]

و «فاعلةٌ وفواعِلُ وفاعِلاتٌ» تَعْمَلُ هـذا العَمَلَ ، / فَـافْهَمْ تُصِبْ . ١٠٧

---

(١) في الأصل «فعيل وفعل» وهو خطأ ، والصواب في ش ، وهو ما أثبتناه ، وكذلك تابعتْ نسخةُ ت الأصلَ في إيراد «فعيل وفعل» أما « م »فأوردت « وفي فعيل » وهو تحريف .

(٢) ينسب البيت إلى أبان اللاّحقي ، أو ابن المقفع . ويقال إنّ البيت مصنوع ، وأنّ سيبويه سأل أبان عن شاهدٍ في تعدّي «فَعِل » فعمل له هذا البيت .

(المُزْهِر للسيوطي ١/ ١٨٠) .

(٣) الشاهد في قوله « حَذِر » مبالغة «حَاذِر » ، وحـاذِرٌ يعمل عمـلَ فِعْلِه ، فجرى « حَـذِرٌ » عند سيبـويه مَجراه في العمل .

واليت من شـواهد سيبـويه ١/٥٨ ، المقتضب ٢/ ١١٦ ، الأمـالي الشجريـة ٢/١٠٧ ، شرح المفصل ٦/ ٧١ ، الخزانة ٣ :٤٥٦ ، العيني٣ : ٤٥٣ .

(٤) في ت لم يظهر مداد الكتابة ، فلم أستطع تبيّن اسم الشاعر .

وطرفة بن العبد البكري ، شـاعر جـاهلي مجيد ، قـال الشعر وهـو غلام ، وقتـل وهو ابن ست وعشرين سنة ، قتله عمرو بن هند عَلَى يدِ عامله في البحرين سنة (٧٠) قبل الهجرة .

(انظر ديوانه ٧٨/تحقيق د . علي الجندي) .

(٥) في الأصل «فُجُر» بالجيم ، وفي غيره من النسخ وفي الديوان « فُخُر » بالخاء .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٥٨ ، النوادر ١٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ ، خزانة الأدب ٣/ ٤٦٤ .

بابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفاعِلِ فيما تَعْمَلُ فيه

وإنّما تَعْمَلُ في ما كانَ مِنْ سَبَبِها ، وذلك قَوْلُكَ : «مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ» ، [تخفضُ الرجلَ بِالْباءِ الزّائِـدَة][1] وتنعتُ الـرجل بـ « حَسَنٍ » ،وَتـرفعُ «الـوَجْهَ » بِـهِ،لأنّ الفعلَ لِلْوَجْـهِ . وإنمـا جازَ أنْ تُجْـرِيَ [حسناً][2] صفـةً على «الرجـلِ » لأنه مِنْ سَبَبِه . ومثلُ ذلكَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبُوهُ» ، و «كَثِيرٍ مَالُهُ» ، وما أَشْبَهَه[3] .

وفي هذا وُجوهٌ :

أَحَدُهَا[4] : ما ذَكَرْتُهُ ، وَهُوَ أَنْ تقولَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ» ، وقَدْ مَضَى تفسيرُه .

والثـاني : أنْ تقـولَ : «مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ حَسَنِ الـوَجْـهِ» تَخفضُ[5] «الرجلَ» بِالباء[6] ، وتجعلُ حَسَناً نَعْتَـه ، وتُضيفُه إلى «الوجهِ » ، وإنمـا جازَ أنْ تنعتَ رَجُـلاً وَهُوَ نكِـرَةٌ بقَوْلِـكَ «حَسَنِ الوجْهِ» لأنه نكرةٌ مِثْلُه ، وإنْ كَانَ بِلَفْظِ المعرفَةِ ، لأنّ إضافَتَهُ لَيْسَتْ مَحْضَة ، وَتَقْديرُهُ الانْفِصَالُ ، لأنَّ الأصْـلَ ما ذَكَـرْنَاهُ أَوَّلاً ، وهـو قَوْلُكَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » ، وهذا مَوْضوعُ مَكَانَه . / ١٠٨

---

(١) زيادة من ش .

(٢) زيادة من ش .

(٣) في ت « وما أشبه ذلك » .

(٤) في ت « وفي هذا أوجه : أجودها » ، وفي م : « وفي هذا أوجه » .

(٥) في ت و م « فتخفض » .

(٦) في ت « بالباء الزائدة» .

والثـالثُ : أنْ [و٢٠] تقـولَ : «مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ» ، فتنوّنَ حسناً[1] وتنصبَ «الوجْهَ» على التشبيهِ بالمفعـولِ به ، ولا يجوزُ نَصْبُهُ على التَّمْييزِ لأنهُ مَعْرِفَةٌ ، والتمييزُ لا يكونُ إلّا نَكِرَة .

والرابعُ : أنْ تقولَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهاً» ، فتنصبُ «وَجْهَاً» على التمييزِ ، لأنه نَكِرَةٌ ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَـهُ على التَّشْبيهِ بِالمَفْعُولِ به .

والخامسُ : أنْ تقولَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ» ، بتركِ التَّنْوينِ ، وخَفْضِ «وجهٍ» على الإضافة ، وإنما جازَ ذلكَ لأنه قد عُلِمَ أنه لا يَعْنِي مِنَ الوُجوه إلّا وَجْهَه .

قال الشّاعرُ [وهو حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ][2] : [رجز]

لَاحِقُ بَطْنٍ بِقِراً سَمِينِ[3] / ١٠٩

---

(١) بعدها في ت « وتجعله نعتاً للرجل» .

(٢) زيادة من ش ، والشاعر هو حميد بن مالك التميمي ، لُقِّبَ بالأرقط لآثار كانت في وجهه ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، معاصر للحجاج بن يوسف .
(انظر خزانة الأدب ٢/٤٥٤) .

(٣) عدّ الأعلم هذا الشاهد من البحر السريع في شرح أبيات الجمل ـ مخطوطة ـ ، فقال : « العروض : الشعر السريع ، وهو مشطور ، وقد حذف شطره . وفي الوزن آخر تفعيلة مكسوف ، والكسف هو حذف السابع المتحرك ، وأصله مفعولات » .
وهو عجز بيت لحميد وصدره :
« غيرَ أنَّ مِيفَاعَهُ عَلَى الرزونِ ....
اللغة : اللاحق : الضامر ، والقـرا : الظهـر ، والرزون : المكـان المرتفـع وفيه طمـأنينة (اللسان/رزن) . وصف فرساً بالهزال وضُمْرِ البطن .
والبيت من شواهد سيبويه ١/١٠١ ، المقتضب ٤/١٥٩ ، شَرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٣ ، ٨٥ ، اللسان (رزن) .

والسادسُ : أنْ تقولَ : «مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ الـوجهَ» ، فَتُعَـرِّفَ «الـرَّجُـلَ» بـالألِفِ والـلاّمِ ، وتجعـلَ «الحَسَنَ» نَعْتَـه ، وتَنْصِبَ«الوَجْهَ » على التشبيهِبالمفعولِ بـهِ ، كما تقـولُ : «مررتُ بالرجلِ الضاربِ الغلامَ ، والمُكْرِمِ الأبَ» ، وكذلك ما أَشْبَهَه .

والسابعُ : أنْ تقولَ : «مررتُ بـالرجـلِ الحسنِ الوجـهِ» ، فتجعلَ «الحسنَ» نعتاً لـ «الـرجلِ » وتضيفَـهُ إلى «الوَجْـهِ» ، وإنْ كـانت فيـه الألِفُ والـلاّمُ ، وَلَيْسَ في العـربيـةِ شَيْءٌ يُجْمَـعُ فيهِ بَيْنَ الألِفِ واللاّمِ والإضافَةِ إلاّ هـذا[١] ، وما جـرى مَجْرَاه . وذلكَ أنَّكَ لَمّا قُلْتَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ» فَأَضَفْتَ حَسَناً إلى « الوَجْهِ» ، وَ «الوَجْهُ» مَعْرِفَة ، لم يَتَعَرَّفْ حسنٌ بالإضافةِ إليه كمـا ذَكَرْتُ لَـكَ في [أَوَّلِ][٢] هذا البـاب ، فلمـا احْتَجْتَ إلى تَعْرِيفِه عَرَّفْتَهُ بِالألِفِ واللاّمِ ، لأنـه كالمنفصـلِ مِنَ الإضافـةِ في التقدير ، فَقُلْتَ : «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ والكريمِ الأبِ ، والكثيرِ المالِ ، والفارهِ العَبْدِ ، والجميلِ الجاريةِ» ، وما أَشْبَهَه ، فتجمعُ بَيْنَ/ الألِفِ واللاّمِ والإضافةِ في هذا وما أَشْبَهَهُ كما ذَكَرْتُ لَك[٣] . [ظ ٢٠] وَلَوْ قُلْتَ : «هـذا الضّارِبُ زَيْـدٍ» ، و «الغُلاَمُ محمدٍ » ، [كانَ خَطَأً][٤] لِجَمْعِكَ بَيْنَ الأَلِفِ والْلام والإضافة .

١١٠

والثّـامِنُ : أنْ تقولَ : «مـررتُ بالـرجـلِ الحسنِ وجهـاً» ،

---

(١) بعدها في ت « الباب» .

(٢) زيادة من ش و ت .

(٣) من «فقلت مررت بالرجل الحسن الوجه . . .» حتى هذا الموضع ساقط من ت .

(٤) زيادة من ش و ت وم .

فتنصبَ وجهاً على التمييزِ[1] لأنه نَكِرَة ، وإنْ شِئْتَ على التشبيه بالمفعولِ به . ولو قُلْتَ : «مررتُ بالرجلِ الحسنِ وَجْهِ» ، فَجَمَعْتَ بَيْنَ الإضافةِ وَالألِفِ واللاّمِ لَمْ يَجُزْ ، وإنما يجوزُ ذلك إذا كانَ في الأولِ والثاني جميعاً الألِفُ واللاّمُ ، مثل : «الحسنِ الوجهِ» ، وَ «الكثيرِ المالِ» ، وما أشبهه[2] . وإذا كانَ في الأولِ الألفُ واللاّمُ ، وَلَمْ يَكُنْ في الثاني ، بَطَلَتِ الإضافةُ كما ذَكَرْتُ لَكَ . وإنْ [3] كانَ في الثاني الألِفُ واللاّمُ ، وَلَمْ تَكُنْ في الأولِ جازَتِ الإضافةُ في هذا البابِ وفي جميعِ العَرَبِيَّة .

والتّاسِعُ : أنْ تقولَ : «مررتُ بالرجلِ الحسنِ وَجْهُهُ» ، فتُجري «الحسنَ» على «الرجلِ» ، وترفَعَ «الوَجْهَ» بِه .

والعاشِرُ : أنْ تقولَ : «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجْهُ» ، فتخفضَ «الحسنَ»/ وتُجْرِيَه على «الرجلِ» ، وترفَعَ «الوجهَ» بِه ، وتُضْمِرَ ما يعودُ على «الرجلِ» ، تقديرُهُ : «مَرَرْتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ مِنْهُ» ، وجازَ هذا الإضمارُ لِمَا في الكلامِ عَلَيْهِ مِنَ الدَّليل . وأهلُ الكوفَةِ يقولونَ : «الألفُ واللاّمُ في هذا البابِ عَقِيبُ الإضافة» . وَمِثْلُ ذَلِكَ : «عَبْدُ اللّهِ أمّا المالُ فكثيرٌ ، وأمّا الخُلُقُ فَحَسَنٌ»[4] ، تقديرُهُ عَنْدَهُمْ : «أَمّا مَالُهُ فَكَثِيرٌ ، وأَمّا خُلُقُه

١١١

(١) بعدها في ت «والتفسير» .
(٢) في ت وم «وما أشبه ذلك» .
(٣) في ت «وإذا» .
(٤) في ت «أمّا ماله فكثير ، وأمّا خلقه فحسن» .
وفي م : «أمّا المال فكثير ، وأمّا خلقه فحسن» ، وهو تحريف ، حصل من انتقال نظر الناسخ .

فَحَسَنٌ»(١) ، فعاقَبَتِ الْأَلِفُ واللّامُ الإِضافَةَ . وَأَهْلُ البَصْرَةِ يُضْمِرون ما ذَكَرْتُ لَكَ .

والوَجْهُ الحادي عَشَرَ ، أجازَهُ سيبويهِ وحدَه(٢) ، وَهُوَ قَوْلُكَ : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وجهِهِ» ، بإضافةِ «حَسَنٍ» إلى الوَجْهِ ، وإضافةِ الوجهِ الى الضَّميرِ(٣) العائدِ على الرَّجُلِ . وَخالَفَهُ جميعُ الناسِ في ذلِكَ مِنَ البصريّينَ وَالكوفيّين ، وقالوا هو(٤) خَطَأٌ ، لأنه قد أضافَ الشَّيْءَ إلى نَفْسِه . وَهُوَ كما قالوا . / ١١٢ فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه .

تَمَّ الجُزْءُ الأَوَّلُ بِحَمْدِ اللّهِ(٥) .

---

(١) الكلام من « تقديره عندهم . . . . حتى هذا الموضع » ساقط من ت .

(٢) سيبويه ١/١٠٢ .

والصواب أن سيبويه ذكر أن هذا الوجه «جاء في الشعر ، وقد شبهوه بحسنة الوجه » وأضاف أنّ ذلك رديء .

وانظر تعليق السيرافي والأعلم في هامش سيبويه ١/١٠٢ .

وانظر أيضاً شرح الجمل الكبرى لابن هشام ٨٢ .

(٣) في ت وم « المضمر » .

(٤) في ت « هذا » .

(٥) العبارتان «فافهم . . . . بحمد الله » غير واردتين في ش و ت وم .

[و٢١] بابُ التَّعَجُّبِ

إذَا تَعَجَّبْتَ مِنْ شَيْءٍ ، فَجَعَلْتَ في أَوَّلِ[١] كَلامِكَ «ما» مَعَ الفعلِ ، فَانْصِبِ المُتَعَجَّبَ مِنْهُ بِوُقوعِ ذلِكَ الفِعْلِ عَلَيْه . وذلِكَ قَوْلُكَ[٢] : «ما أَحْسَنَ زيداً» ، ما[٣] : اسْمٌ مُبْتَدَأٌ في مَوْضِعِ رَفْعٍ ولكنّهُ مُبْهَم ، فلذلكَ لم يُعْرَب ، وهو اسْمٌ تـامٌّ بِغَيْرِ صِلَة ، ومـا بَعْدَهُ خَبَرُه ، وَ «أَحْسَنَ» : فِعْلٌ ماضٍ ، وفاعِلُهُ مُضْمَرٌ فيه ، وَهُوَ ذِكْرٌ يعودُ على «ما» ، وَ «زَيْدٌ» : مَنصوبٌ[٤] بوقوعِ الفعلِ عليه . وتمثيلُه[٥] : «شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْـداً» ، إلّا أَنّ لَفْظَ التعجبِ لَـزِمَ مَـعَ «ما» .

فتقولُ في التثنيةِ : «مَا أحسنَ الزيدَيْنِ» ، وفي الجميعِ[٦] : «مـا أحسنَ الزيـدينَ» . ومثلُ ذلِـكَ : «ما أَظـرَفَ أَبـاكَ ، وأَكْـرَمَ أَخـاكَ ، وأنـظفَ ثَـوْبَـك ، وأطيبَ رائِحَتَـك» ، كُـلُّ ذلِـكَ مَنْصوبٌ[٧] .

واعلمْ أنّ فِعْـلَ التعجب غَيْـرُ مُتَصـرِّف ، فـلا يُـرَدُّ الى المستقبلِ ، ولا إلى اسْمِ الفاعِـلِ ، ولا يكـونُ مِنْـهُ غَيْـرُ هـذا اللَّفْظ .

---

(١) هذا هو الصواب ويؤيده ما في ش وت وم ، وجاء في هامش الأصل «فاجعلْ أوَّلَ» .

(٢) في ت و ش «كقولك» .

(٣) في ت « فما » .

(٤) في ت وم « نَصْبٌ » .

(٥) بعدها في ت « عند الخليل » . وقد ورد في سيبويه : « زعم الخليل أنه بمنزلة قولك « شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ » ١ / ٣٧ .

(٦) في ت و م « الجمع » .

(٧) الكلام من « ومثل ذلك . . . . . حتى هذا الموضع » ساقط من ت .

وفِعْلُ التعجُّبِ ثلاثيٌّ أبداً ، مثلُ : «فَعُـلَ وفَعِلَ وفَعَـلَ» ،
١١٣ كَقَوْلِكَ : «كَرُمَ زيدٌ» ، و «جَهِلَ عَمْرٌو» ، / و «بَرَدَ الماءُ» ، ومـا أَشْبَـهَ ذلِكَ ، تُـدْخِلُ[1] عَلَيْـهِ الهمـزةَ ، وَتَنْقلُهُ مِنْ فـاعِلِهِ وَتَجْعَلُه مَفْعولاً في اللَّفْظ ، وَتَجْعَلُ الفِعْلَ على «أَفْعَلَ» ، وذلكَ قَوْلُـكَ : «ما أَكْرَمَ زَيْداً» ، و «ما أَظْرَفَ عَمْراً[2] وَأَجْهَلَ بَكْراً» ، فالمفعولُ بِهِ فاعلٌ في الحقيقة ، لأنَّ معنى[3] قَوْلِكَ : «ما أَحْسَنَ زيداً» ، أي «زَيْدٌ حَسُنَ جِدّاً» ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

فإنْ زادَ الفعلُ على الثلاثة[4] ، لَمْ يُمْكِنْ[5] إدخالُ الهَمْزَةِ عليه . فإنْ أَرَدْتَ التعجُّبَ مِنْ فاعِلٍ فِعْلُهُ زائدٌ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ تَعَجَّبْتَ مِنْهُ بـ «أشدَّ»[6] ومـا أَشْبَهَه . كَقَـوْلِك : «انـطلقَ زَيْدٌ» ، فتقولُ : «مَا أَشَدَّ انْطِلاَقَهُ» . وكذلك : «استخرجَ زَيْدٌ المالَ» ، وَ «دَحْـرَجَ» ، وَ «قَـرْطَسَ» ، ومـا أَشْبَـهَ ذَلِـكَ[7] ، فتقـولُ : «مـا أَحْسَنَ[8] دَحْرَجَتَهُ» ، و «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» .

وَاعْلَمْ أنَّ التعجب إنمـا هُـوَ مِنَ الفـاعِـل ، [ظ ٢١] ولا يجـوزُ التَّعجُّبَ مِنَ المفعولِ بـه ، إلّا بأنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ فـاعِلٍ قَـدْ تعدَّى فِعْلُهُ الى مَفْعول ، فَتُدْخِلَ على المفعـولِ حَرْفَ خَفْضٍ ،
١١٤ لأنّ فِعْلَ التعجُّبِ لا يُجاوزُ/ المتعجَّبَ منـه ، كَقَوْلِـكَ : «ضَرَبَ زَيْـدٌ عَمْراً» ، تقـولُ في التعجُّبِ : «مَا أَضْـرَبَ زَيْـداً لِعَمْـرٍو» ،

---

(١) في ت « ثم تدخل » .
(٢) ساقطة من ت .
(٣) في الأصل «معنا» وهو تحريف وخطأ .
(٤) في ت « ثلاثة أحرف» .
(٥) في ت « لم يجز » .
(٦) في ت « لم تتعجب منه إلا بأشدّ» .
(٧) في ت « ونحوه » .
(٨) في م : « ما أشدّ » .

[وكذلكَ «شَرِبَ مُحَمَّدٌ المَاءَ» ، تقولُ في التعجُّبِ : «مَـا أَشْرَبَ مُحَمَّداً لِلْمَاءِ»][1] وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وما كانَ مِنَ الألوانِ والْخِلَقِ [والعاهاتِ][2] ، لَمْ يُتَعَجَّبْ مِنْهُ إلّا بِـ «أَشَدَّ» و «أَبْيَنَ»[3] ، وَنَحْوِه ، كَقَـوْلِكَ : «مَـا أَشَدَّ حُمْـرَةَ ثَوْبِكَ» ، و «مَا أَشَدَّ خُضْرَتَهُ وَبَياضَهُ» . و «مَا أَشَـدَّ[4] عَرَجَ زَيْدٍ» ، و «مَا أَقْبَحَ عَماهُ» . ولو قُلْتَ : «مَا أَخْضَرَ ثَوْبَكَ ، ومَا أَبْيَضَهُ»[5] ، و «مَا أَعْرَجَ زَيْداً»[6] ، لم يَجُزْ ، لأنَّ فِعْلَهُ زائدٌ على الثّلاثةِ ، إنما هُـوَ مِنْ «اِخْضَرَّ ، وَابْيَضَّ ، وَاسْوَدَّ» . وأما العَـرَجُ والعَمَى ، وما أَشْبَهَهُما فَخِلَقٌ ثابِتَة ، كَالْيَدِ ، وَالرِّجْلِ وَالرَّأْسِ ، لا يكـونُ منها فِعْلٌ ، وَهِيَ مَعَ ذلِكَ ثابِتَةٌ عَلى حالٍ واحدة .

وَأَمّا قَوْلُهُمْ : «مَا أَحْمَرَ زَيْداً» ، فإنّما جازَ ذلكَ لأنهم أرادوا بِـهِ البَـلَادَةَ والحِمـاريّـة ، كـأنَّهم[7] قـالـوا : «مَـا أَبْلَدَهُ» ، ولم يَقْصِدوا[8] اللّونَ . وكذلكَ قَوْلُهُمْ : «مَا أَعْمَى زَيْداً» ، إذا أَرادوا «عَمَى القَلْبِ» جائِزٌ على هذا التقدير .

وَكُلُّ شَيْءٍ لا يقالُ فيه «مَا أَفْعَلَهُ» ، لا يَجوزُ أنْ يقالَ فيه : «هُوَ أَفْعَـلُ مِنْ/ كَـذَا» ، ولا «أَفْعِـلْ بِـهِ» ، لأنّ هـذا كُلَّهُ مِنْ بـابِ التفضيـل ، فلا يجـوزُ أنْ تقـولَ : «ثَـوْبُـكَ هُـوَ أَبْيَضُ مِنْ ثَـوْبِ

115

(1) زيادة من ش وت وم .

(2) زيادة من ش .

(3) ساقطة من ت وم .

(4) في ت وم « ما أسوأ » .

(5) في ت وش وم « وما أسوده » .

(6) هذه الجملة ساقطة من ت وم .

(7) في م « فإنهم » .

(8) في ت « ولم يريدوا به » .

عَمْرٍو»، كما لا تقولُ: «ما أَبْيَضَ ثَوْبَكَ»[1]، ولكنْ تقولُ: «ثَوْبُكَ أَشَدُّ بَيَاضاً من ثَوْبِ عَمْرٍو»، وكذلِكَ تقولُ: «أَشْدِدْ بِبَيَاضِ ثَوْبِكَ»[2] ولا تقولُ: «أَحْمِرْ بِهِ»[3]. وكذلك ما أَشْبَهَه.

فأَمَّا قَوْلُهُ[4]: [الرجز]

116 جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ /[5]

وَقَوْلُهُ[6]: [البسيط]

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ   فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ[7]

فَشَاذٌّ غَيْرُ مَأْخوذٍ بِهِ ولا مَعْمولٍ عَلَيْه.

---

(1) في م: «كما لا يقال: ما أبيضه».

(2) هذا المثال ساقط من ت و م.

(3) بعدها في ت «ولكن أَشْدِدْ ببياضِ ثَوْبِكَ، وَأَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ». وهو ساقط من م.

(4) في ت «قول الشاعر». والشاعر هو رؤبة بن العجّاج، راجز مشهور، مات سنة ١٤٥ هـ، وله ديوان مطبوع. (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٩٤). (وانظر البيت في ملحقات ديوانه ١٧٦).

(5) الرواية في الديوان:

لقد أتى في رمضان الماضي   جاريةٌ في درعها الفضفاضِ
تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماض   أبيض مِنْ أختِ بَني إباض

وقد عدّه الأعلم في مخطوطة شرح أبيات الجمل من وزن السريع وليس من الرجز.

الشاهد في البيت: عدم جواز التعجّب في «أبيض» هذا رأي الزجاجي وجمهور البصريين.

أما الكوفيون فأجازوا أنْ يأتي أفعل التفضيل وصيغتا التعجب من خصوص البياض والسّواد دون سائر الألوان، لكونهما أصلا للألوان كلها (الإنصاف ١٤٩).

وهو من شواهد إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٨٩، والأصول ٢٢/١، والإنصاف ١٤٩، شرح المفصل ٩٣/٦، ١٤٧/٧، اللسان (بيض)، خزانة الأدب ٤٨٢/٣ (عرضا).

(6) الشاعر هو طرفة بن العبد (انظر ديوانه ١٧٣ بتحقيق د. علي الجندي).

(7) للبيت روايات متعددة، وكلها لا تؤثر في موطن الشاهد.

والبيت من قصيدة لطرفة يهجو بها ملك الحيرة عمرو بن هند. وهو من شواهد الإنصاف ١٤٩، شرح المفصل ٩٣/٦، اللسان (بيض).

وَاعْلَمْ أَنَّ «كـانَ» تدخـلُ في بابِ التعجُّبِ وَحْـدَها مِنْ بَيْنِ سائر أخواتِها لِاتِّساعِهِمْ فيها ، [و ٢٢] ولأنَّها أَصْلٌ في كـلِّ فِعْلٍ وَحَـدَث ، وذلكَ قَـوْلُكَ(١) : «مَـا كانَ أَحْسَنَ زَيْـداً» ،ما : رَفْـعٌ بالِابْتِداء ، و «كانَ» : فِعْلٌ ماضٍ في مَوْضِع خَبَرِ الِابْتِـداء ، /(٤) ١١٧
واسْمُها مُضْمَرٌ فيها ، وما بَعْدَها خَبَرُها . فإنْ أخَّرتَها فَقُلْتَ : «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ» ، فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ ، والتقديرُ : «مَـا أَحْسَنَ كَوْنَ زَيْدٍ» ، تكونُ «ما» مَعَ الفعـلِ بتأويـلِ المَصْدَرِ ، والنَّصْبُ جـائِزٌ على قُبْحِه(٣) ، على أنْ تَجْعَلَهُ خَبَرَ «كان» ، وَيُضْمَرَ اسْمُها فيها . فإنْ قُلْتَ : «مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ» ، فكرَّرْتَها كـانَتِ الأولى على التَّفْسيرِ الأوَّلِ ، والثانيةُ على التفسيرِ الثاني .

وَمَنْ قالَ : «مَا أَحْسَنَ زَيْـداً» ، على التعجُّبِ ، قالَ إذا رَدَّ الفعلَ الى نفسه : «مَا أَحْسَنَنِي» .

وَيَعْرِضُ في هذا(٤) لَفظانِ آخرانِ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنُ زَيْـدٍ؟ « على(٥) الاستفهـام ، كَـأَنَّـكَ قُلْتَ : «أَيُّ شَيْءٍ منـهُ أَحْسَنُ ؟» ، فإنْ رَدَدْتَهُ إلى نَفْسِكَ ، قُلْتَ : «ما أَحْسَنِي ؟ »(٦) .

وتقـولُ في النَّفْيِ : «مَـا أَحْسَنَ زَيْـدٌ» ، إذا أَرَدْتَ أنـه لَمْ يُحْسِنْ في فِعْلِه ، ولم يُجْمِـل(٧) . فـإنْ رَدَدْتَ الفعـلَ(٨) الى

---

(١) في ت : «كقولك» .
(٢) في م : «وكان : خبر الابتداء» .
«على قبحه» ساقطة من ت .
بعدها في ت «الباب» .
(٥) في ت وم «في» .
(٦) في م «ما أَحْسَنَنِي» بالنصب وهو خطأ .
(٧) بعدها في ت «به» .
(٨) في ت «هذا» .

نَفْسِـك ، قُلْتَ : «مـا أَحْسَنْتُ» . وفي التثنيـة والجميـع : «مَـا أَحْسَنَّا» ، بِنُونٍ مُشَدَّدَة .

وفي تثنيةِ الاستفهام وَجَمْعِهِ : «مَا أَحْسَنُنَا ؟» .

وَمِنَ التعجّب مـا جـاءَ بِلَفْظِ الأمـرِ ، وَلَيْسَ بِـأَمْـرٍ في[1] الحقيقةِ ، فيكونُ/ في الواحِدِوالاثنينِ والجميعِ والمذكرِ والمؤنثِ بِلَفْظٍ واحِـد ، وذلكَ قَـوْلُكَ[2] : «يَـا زَيْدُ أَحْسِنْ بِعَمْـرٍو» ، و «يا زَيْدَانِ أَحْسِنْ بِالْعَمْرَيْنِ»[3] ، و «يَا زَيْدُونَ أَحْسِنْ بِالْعَمْرِينَ»[3] ، لأنك لستَ تأمرُهُمْ أَنْ يَفْعَلوا بِهِمْ شَيْئاً . إنّما معناه : «مَـا أَحْسَنَ العَمْرَيْنِ» .

١١٨

قالَ اللّهُ عَزَّ وجلّ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[4] ،

أيْ : هؤلاءِ مِمَّـنْ يَجِـبُ أنْ يُقـالَ لَـهُمْ هـذَا ، وَأَنْ يُـتَعَـجَّبَ مِنْهُمْ»[5] . ويُقـالُ[6] : «يا هِنْـدُ أَحْسِنْ بِعَمْـرٍو» ، و «يـا هِنْـدَانِ أَحْسِنْ بِعَمْـرٍو» ، و «يا هِنْـدَاتُ أَحْسِنْ بِعَمْـرٍو» . / وَكَـذَلِـكَ مـا أَشْبَهَه[7] .

١١٩

---

(١) في ت « على » .

(٢) في ت « كقولك » .

(٣) في م « بعمرو » .

(٤) مريم ٣٨ .

(٥) بعدها في ت « ما أَسْمَعَهُمْ وأَبْصَرَهُمْ » .

(٦) في ت و م « وتقول» .

(٧) في ت « وما أشبه ذلك » ، وغير واردة في م .

بابُ « ما »

اعلمْ أنَّ « ما » في لُغَةِ أَهْلِ الحجازِ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَر ، إذا كانَ الْخَبَرُ مُؤخَّراً مَنْفِيّاً ، لأَنَّهُمْ شَبَّهوها بـ « لَيْسَ » .

وفي لُغَةِ بَني تَميمٍ لا تَعْمَلُ شَيْئاً ، فَيَرْتَفِعُ[1] ما [ظـ ٢٢] بَعْدَها بِالابْتِداءِ وَالْخَبَر .

فإذا[2] قَدَّمْتَ خَبَرَها عَلَى اسْمِها ، أَوْ أَدْخَلْتَ في الْخَبَرِ ، « إلّا » بَطَلَ عَمَلُها ، وَرَجَعُوا[3] إلى اللُّغَةِ التّميميَّةِ ، وذلك قَوْلُكَ في اللُّغَةِ الحجازيةِ : « ما زَيْدٌ قائِماً » ، و« ما عبدُ اللّهِ شاخِصاً » ، و« ما أَخُوكَ سائِراً » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ تَرْفَعُ الاِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَر . قالَ اللّهُ عَزَّ وجلّ :

﴿ مَا هٰذَا بَشَراً ﴾[4] ،

و ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ ﴾[5] .

فَإنْ قَدَّمْتَ الخبرَ قُلْتَ[6] : ما قَائِمٌ زَيْدٌ » ، و« مَا سَائِرٌ عَبْدُ

---

(١) في م « فترفع » وهو تحريف .

(٢) في ت « فإنْ » .

(٣) في ت « ورجعت » .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) المجادلة ، والآية بتمامها :

(والذين يظاهرون منكم من نِسَائِهم ما هن أمهاتهم ، إنْ أمهاتُهُم إلّا اللائي ولدنهم ، وانهم ليقولون مُنْكَراً من القول وَزُوراً ، وإنّ اللهَ لعفوٌّ غفور) .

قرأ عاصم في رواية المفضّل (ما هنّ أمهاتُهم) رفعاً ، ولم يَرْوِه عن عاصم غيره .

وقرأ الباقون (ما هن أمهاتهم) نصباً . (كتاب السبعة لابن مجاهد ٦٢٨) .

(٦) في ت « وقلت » .

اللّهِ »[1] ، و « مَا صَوَابُ فِعْلُكَ »[2] ، فترفَعُهُ بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبـرِ ، وَبـطَلَ عَمَلُهـا[3] . وكـذلـكَ إِذَا أَدْخَلْتَ في الخبـر « إلّا » صـارَ مُحَقَّقـاً ، وَبَطَلَ عَمَـلُ « ما » لِانتقـاضِ معنى النفي[4] ، وذلـك قَوْلُكَ: «مَا زَيْدٌ إلّا سَائِرٌ[5] »، و« ما أخوكَ إلّا مُنْطَلِقٌ»، و« مَا عبدُ اللّهِ إلّا عَالِمٌ »[6] ، تَرْفَعُهُ / بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر ، وَبَطَلَ عَمَـلُ «ما » لَمّا انْتَقَضَ النَّفْيُ ، لأنهـا [إنّما][7] شُبِّهَتْ بِـ « لَيْسَ » في بابِ النفي ، فلما زالَ النَّفْيُ[8] بَطَلَ عَمَلُها . فأما « لَيْسَ » فإنها[9] تَنْصِبُ خَبَرها مُقَدَّماً ومُؤَخّراً ، أَوْ موجَباً ومنفيّاً ، لأنّها [متمكّنة ، فهي][10]في بابِها أَقْوى مِنْ «ما » ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ[11] : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً » ، وَ « لَيْسَ قَائِماً زَيْدٌ » ، وَ « لَيْسَ زيدٌ إلّا قائِماً » ، وكذلك ما أَشْبَهه[12] ،وَقَدْ مضى القولُ في هذا[13]في بابِ « كان » .

١٢٠

وتقولُ : « ما عبدُ اللّهِ إلّا شَاخِصٌ »[14] ، و« ما مُحَمَّدٌ إلّا

---

(١) في ت « عمرو » .

(٢) هذا المثال ساقط من ت .

(٣) في م «فيبطلها» .

(٤) في ت و ش « وبطل معنى النفي » .

(٥) هذا المثال ساقط من ت .

(٦) هذا المثال ساقط من ت أيضاً .

(٧) زيادة من ش وت وم ، وجاء في الأصل مكانها « أيضاً» وهو تحريف .

(٨) في ت « معنى النفي » .

(٩) في ت و م« فإنك » .

(١٠) زيادة من ش .

(١١) في ت « كقولك » .

(١٢) في ت « وما أشبه ذلك » .

(١٣) في ت «وقد مضى ذكرها» .

(١٤) هذا المثال ساقط من ت .

سَائِرٌ»، فتَرْفَعُ الْخَبَرَ لِدُخولِ «إلاّ» وَضَعْفِ «ما» . قالَ اللّهُ عَزَّ وجلّ :

﴿ مَا أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾[1] ،

و ﴿ وَمَا أَنا إلاّ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾[2] .

وتقولُ: «مَا زَيْدٌ قَائِماً أَبُوهُ»، فَتَنْصِبُ «قائماً» بِالْخَبرِ [3] ، وَتَرْفَعُ «الأبَ» بِفِعْلِه . وَتَقُولُ : «مَا زَيدٌ قائماً ولا سائراً أَخُوهُ» ، فَتَنْصِبُ «سائراً» عَطْفاً على الْخَبَرِ الأَوَّل ، لِأَنَّه مِنْ سَبَبِ الْمُخْبر عَنْهُ ، وَتَرْفَعُ «الأَخَ» بِفِعْلِهِ .

وإنْ[4] أَتَيْتَ بأجنبيٍّ قَطَعْتَهُ وَرَفَعْتَهُ بِالابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ[5] ، فَقُلْتَ : «ما عبْدُ اللهِ مُنْطَلِقاً وَلَا سَائِرٌ عَمْرٌو» ، وكذلك ما أَشْبَهَه . / فَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شاءَ اللّه .

١٢١

---

(١) يس ١٥ ، وفي م : الشعراء ١٥٤ . والصواب ما أثبتّه . لأنّ آية الشعراء «ما أنت إلاّ بشر مثلنا» . والآية بتمامها : «قالوا ما أنتم إلاّ بشر مثلنا ، وما أنزل الرحمن من شيء ، إنْ أنتم إلاّ تكذبون» .

(٢) الأحقاف ٩ .

(٣) غير واردة في م .

(٤) في ت «فإن» .

(٥) غير واردة في ت.

باب نِعْمَ وَبِئْسَ

اِعْلَمْ أنّ « نِعْمَ » لِلْمَحْمَدَةِ وَالثَّناءِ ، و « بِئْسَ » لِلذَّم[1] . وَهُمَا فِعْلاَنِ ماضِيانِ[2] ضعيفانِ غَيْرُ مُتصَرِّفَيْنِ ، لأنَّهما أُزيلا عَنْ مواضِعِهِما ، وذلكَ أنَّ « نِعْمَ » منقولٌ مِنْ قَوْلِكَ : « نَعِمَ الرجلُ » ، إذا أصابَ نِعْمَةً ، وَ « بِئْسَ » منقولٌ مِنْ قَوْلِكَ : « بَئِسَ الرجلُ » ، إذا [و٢٣] أَصَابَ بُؤْساً ، فنُقِلا إلى الثَّناءِ والذَّمِّ ، فضارَعا الْحُروفَ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفا ، فهذا وَجْهُ ضَعْفِهِمَا ، وَلَا يَعْمَلانِ[3] مِنَ الْمَعَارِفِ إلاّ في ما عُرِّفَ بِالْأَلِفِ وَاللاّمِ ، أَوْ ما أُضيفَ إلى ما عُرِّفَ بِالْألِفِ واللاّمِ الدَّالَّتَيْنِ على الْجِنْسِ خَاصّةً[4] ، وَالْمُضْمَرُ فيهِما على شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، وَتُنْصَبُ النكرةُ مَعَهما على التمييزِ والتفسير ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ، و« الرجلُ »[5] : رفعٌ بِـ « نِعْمَ » ، و « زَيْدٌ » : خَبَرُ ابْتِداءٍ مُضْمَرٍ ، كأنكَ تقولُ[6] : « هُوَ زَيْدٌ » وإنْ شئتَ جعلتَ «زَيْداً » رَفْعاً[7] بالابْتِدَاء ، وَجَعَلْتَ ما قَبْلَهُ خَبَرَه ، وتقولُ في التَّثْنِيَةِ : « نِعْمَ الرَّجُلَانِ الزَّيْدَانِ » . وفي الجميعِ : « نِعْمَ الرجالُ الزيدونَ » . وكذلكَ : «نِعْمَ الصَّاحِبُ مُحَمَّدٌ »[8] ، و« نِعْمَ صَاحِبُ الْقَوْمِ

---

(١) بعدها في م « واللُّوم » . وانظر ما ورد في « نِعْمَ وَبِئْسَ » من لغات في التسهيل ١٢٦ .

(٢) ساقطة من ت وم .

(٣) في ت « في » .

(٤) «الدالتين على الجنس خاصة » ساقطة من ت وم .

(٥) في ت « فالرجل » .

(٦) في ت وم « قُلْتَ » .

(٧) في ت « مرفوعاً » .

(٨) هذا المثال ساقط من ت .

زَيْدٌ » ، و« نِعْمَ فَتَى الْعَشِيرَةِ عَمْرٌو »[1] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَــه .

وتقولُ في النَّكِرَة : « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » ، و« نِعْمَ / صَاحِباً أَخُوكَ »[2] ، [ففي « نِعْمَ » مُضْمَرٌ مَرْفُوعٌ ، والتقديرُ : « نِعْمَ الرجلُ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَنِعْمَ الصّاحِبُ صَاحِباً أُخُوكَ][3] » ، تَنْصِبُ النكرةَ على التَّمْييزِ ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه . ١٢٢

وتقولُ : « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » ، فَتَرْفَعُ « زَيْداً » بِالِابْتِدَاءِ ، وما بَعْدَهُ خَبَرُه ، و« الرَّجُلُ » : رَفْعٌ بِـ « نِعْمَ » وَهُوَ في مَوْضِعِ الْمُضْمَرِ العائِدِ على « زَيْدٍ » ، ولكنه جاء مُظْهَراً . وتقولُ في التثنيةِ : « الزيدانِ نِعْمَ الرَّجُلانِ »[4] . وفي الجميعِ : « الزيدونَ نِعْمَ الرجالُ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه[5] .

وتقولُ [في الْمُؤَنَّثِ][6] : « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ[7] هِنْدُ » ، و« نِعْمَتِ الْجَارِيَةُ جَارِيَتُكَ » ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : « نِعْمَ المرأةُ هندُ » ، لَمّا لم يَتَصَرَّفْ أجازوا فيهِ التذكيرَ والتأنيث .

---

(١) هذا المثال ساقط من ت أيضاً .

(٢) في ت و ش « عمرو » .

(٣) زيادة من ش .

(٤) في ت « رجلان » وذلك بسبب مسح المداد .

(٥) غير واردة في ت .

(٦) زيادة في ت .

(٧) في ت « مرأة » وذلك بسبب مسح المداد .

باب حَبَّذا

اِعْلَمْ أنّ «حَبَّ» فعلٌ رَفَعَ «ذا»، ثم لزِمَا مكاناً واحِداً، وَلَمْ يَتَفَرَّقَا، فَصَارا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ [واحِدٍ][(١)] يَرْفَعُ ما بَعْدَه. وَيَرْفَعُ الْمَعْرِفَةَ، [وَيَنْصِبُ][(٢)] النكرةَ. ويجيءُ معه الحالُ والتمييزُ. وذلكَ قَوْلُكَ: «حَبَّذَا زَيْدٌ»، و«حَبَّذَا هِنْدُ»، و«حَبَّذَا أَخُوك». قالَ الشّاعِرُ[(٣)]: [البسيط]

١٢٣ يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرّيانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا ساكِنُ الرَّيانِ مَنْ كَانَا[(٤)] /

وتقولُ: «حَبَّذا زَيْدٌ رَاكِباً»، فتنصبُهُ على الحالِ[(٥)]، و«حَبَّذا رَاكِباً زَيْدٌ»، و«حَبَّذا سَائِراً أَخُوك»، [وأصلُ «حَبَّذَا»: «حَبُبَ ذَا»، فَأَدْغَموا الْبَاءَ في الْبَاءِ، كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ][(٦)]، وكذلكَ ما أَشْبَهَه.

---

(١) زيادة من ش و م. وفي سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيء، ولكنّ ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو «لولا» وهو اسم مرفوع. ١/٣٠٢. وانظر حول ذلك التسهيل ١٢٩.

(٢) زيادة من ش حتى يستقيم المعنى.

(٣) في ت و م «جرير»، (انظر ديوانه ٥٩٦).

(٤) وأورد في ت بعد الشاهد البيت التالي:

وحبذا نفحاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ ... تأتيكَ مِنْ قِبَلِ الريّانِ أحْيانا

الريّان: جبل ببلاد طيّء، وفي طريق البصرة الى مكة.

والبيت من قصيدة طويلة قالها يهجو الأخطل، ومطلعها:

بانَ الخليطُ ولو طُووِعْتُ ما بَانَا ... وقطّعُوا مِنْ حبالِ الوَصْلِ أقْرانا

والشاهد من شواهد شرح المفصل ٧/١٤٠، الهمع ٢/٨٨.

(٥) ورد بعدها في شرح الجمل الكبرى لابن هشام «ويجوز أنْ يكون تمييزاً»، وهذا يناسب ما جاء في نصّ الزجاجي قَبْلاً. وانظر أيضاً التسهيل ١٢٩. وورد في شرح الجمل الكبرى بعدها أيضاً «وتُقدِّمُه فتقول»:

(٦) زيادة من ش.

[ظ ٢٣] بـابُ الْفَاعِلَيْنِ [و][1] المفعـولَيْنِ اللَّذَيْنِ يَفْعَلُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما بِصاحِبِهِ مِثْلَما يَفْعَلُ بِهِ الآخر

اِعْلَمْ أنّ الاِختيارَ في هذا البابِ إعمالُ الفعلِ الثاني ، لأنه أقربُ إلى الاِسْم . وَالْكوفيـونَ يَخْتارونَ إعمـالَ الأول[2] ، لأنَّهُ أَسْبَقُ الْفِعْلَيْن[3] ، وذلكَ قَوْلُكَ : «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» ، على إعمالِ الفعلِ الثّاني ، والتقديرُ : « ضَرَبْتُ زَيْداً وَضَرَبَنِي زَيْـدٌ » إلّا أنكَ حَذَفْتَ المفعولَ مِنَ الفعلِ الأولِ حَذْفاً لِاسْتِغْنائِكَ عنـه [و][4] لِدَلاَلَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْه .

وفي التثنيةِ : «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي الزَّيْدانِ» ، وفي الجميع : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَني الزَّيْدُونَ» .

فَـإنْ أعملتَ الأولَ قُلْتَ : « ضَـرَبْتُ وَضَـــرَبني زيـداً » ،

---

(١) زيادة من ت . وهذا الباب يعرف بباب « التنازع » .

(٢) في ت «الفعل الأول» . وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، أوردها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف برقم (١٣) ، جاء فيها :

(ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو : أكرمني وأكرمت زيداً ، وأكرمتُ وأكرمني زيدٌ ، إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون الى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّ إعمال الفعل الأول أولى : النقل ، والقياس .

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثاني : النقل والقياس .

أما النقل ؛ فقد جاء كثيراً ، قال الله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قِطرا ﴾ ، فأعمل الفعل الثاني ، وهو «أفرغ» ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه . وقال تعالى : ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾ ، فأعمل الثاني ، وهو «اقرءوا» ، ولو أعمل الأول لقال : «اقرؤه» ، . . .

وأما القياس : فهو أنّ الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، . . .) .

(٣) بعدها في ت « وَكُلٌّ قد جَاءَ عن العرب » .

(٤) زيادة من ش و ت .

والتقدير : « ضربتُ زيداً وضربني » ، وفي[1] قولِكَ : / «ضَرَبَنِي» ضميران ، أَحَدُهُما : ضميرُ المفعولِ به[2] وَهُوَ النونُ وَالْياء ، والآخَرُ في النيّةِ ، وَهُوَ ضميرُ الْفَاعِلِ يَرْجِع على[3] « زَيْدٍ» . وتقولُ في التثنيةِ : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَانِي الزَّيدَيْنِ » ، لأنَّ التقديرَ : « ضربتُ الزيدَيْنِ وَضَرَبَاني » ، فَظَهَرَتْ علامَةُ الْمُضْمَرِ الفاعِلِ . وفي الجميع[4] : « ضربتُ وضربوني الزَّيْدِينَ » على ذلكَ التقدير .

١٢٤

وتقولُ : «ضَرَبَني وضربتُ زيداً » ، على إعمالِ الثاني ، فيضمر[5] في « ضربني » الفاعِل ، وهو ضميرٌ قَبْلَ المذكور ، وإنما جازَ إضمارُهُ ضَرورةً لأن الفاعلَ لا يُسْتَغْنَىٰ عنه ، والمفعولَ قد يُسْتَغْنَى عنه ، فلذلِكَ لم تُضْمِرْهُ في المسألةِ الأولى .

وتقولُ في التثنيةِ : «ضَرَبَانِي وضربتُ الزيدَيْنِ » ، تُثْبِتُ[6] الضميرَ الذي في النيّةِ كما ذَكَرْتُ لَكَ . وتقولُ في الجميع : « ضَربُوني وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ » .

وعَلى هاتَيْنِ المسألتينِ مَدَارُ هذا البابِ ، فَتَفَهَّمْهُما ، وَهٰذا مَذْهَبُ البصريين .

---

(١) في م : « ففي » .
(٢) ساقطة من م .
(٣) في ت و م « إلى » .
(٤) في ت و م « وتقول في الجمع » .
(٥) في م « فتضمر » .
(٦) في م « ثَنَّيْتَ » .

وَأَمـا الْفَرّاءُ فـإنه لا يُجيـزُ هذِهِ المسـألـة الثـانيـةَ ، لِتَقَـدُّمِ المُضْمَـرِ / على الـظّاهِـر . والْكِسَـائيّ[1] يُجيـزُهـا على حَـذْفِ الفاعِلِ ، ولا يُثَنِّي ولا يَجْمَعُ ، لأنه لا ضميرَ عِنْدَهُ في الْفِعْـلِ ، وهو[2] غَلَط ، لأنَّ الفعلَ لا يَخْلو[3] مِنَ الفاعِلِ ضَرورَةً .

١٢٥

وتقـولُ على إعمالِ الأولِ في هـذِهِ المسألـة : « ضـربَني وضـربتُهُ زَيْـدٌ » ، والتقـديـرُ : «ضَـرَبَني زَيْـدٌ وَضَـرَبْتُـه » . وفي التثنيـة[4] : «ضَـربَني وَضَـرَبْتُهمـا الـزيـدانِ » . وفي الجميـع : « ضَـربَني وَضَرَبْتُهُم الـزيـدونَ » . وتقـولُ : «أكـرمتُ وأكْـرَمَتْنِي هِنْدُ » ، على إعمالِ الثـاني . وفي التثنيةِ : « أكـرمتُ وأكرمَتْنِي [و٢٤] الْهِنْـدانِ » . وفي الجـميـع : «أكــرمـتُ وأكــرمَتْـنِي الهنداتُ » .

وعَلَى إعمـالِ الأولِ : « أكرمتُ وأكـرَمَتْني هِنْداً » . وفي التثنيةِ : « أكرمتُ وأكرمَتَاني الهندَيْنِ» . وفي الجميع : « أكرمتُ وأكْرمْنَنِي الهنداتِ »[5] .

وتقولُ : «مررتُ وَمَرَّ بي زَيْدٌ» ، على إعمالِ الثاني . وفي التثنيةِ : «مررتُ ومرَّ بي الزَيدانِ» . وفي الجميع : «مـررتُ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة ، شيخ نحويّ الكوفة ، انتهت إليه رياسة الإقراء فيها بعد حمزة الزيات ، وأخذ عنه علماؤ ها ومنهم الفراء . وكان قد رحل الى البصرة وأخذ اللغة عن الخليل . وتوفي سنة ١٨٩ هـ .
(غاية النهاية ١ : ٥٣٥ ـ ٥٤٠) .

(٢) في ت و م « وهذا» .

(٣) انظر في ذلك سيبويه ١ / ٤٠ .

(٤) في ت « وتقول في التثنية » .

(٥) في م « الهنداتُ » بالرفع وهو خطأ .

ومرَّ بي الزيدُونَ » .

وعلى إعمالِ الأول : « مررتُ وَمَرَّ بي بِزَيْدٍ » . وفي التثنيةِ : « مررتُ ومرَّا بي بالزيدَيْنِ » . وفي الجميع : « مررتُ ومرُّوا بي بالزيدِينَ » .

وتقولُ : « أعطيتُ وأعطانِي زيدٌ دِرْهَماً » [على إعمالِ الثاني][1] . وفي التثنيةِ : « أعطيتُ / وأعطاني الزيدانِ دِرْهَمَيْنِ » . وفي الجميع : « أعطيتُ وأعطاني الزيدونَ دَرَاهِمَ » .

١٢٦

وإنْ[2] أعْمَلْتَ الأولَ قُلْتَ : « أعطيتُ وأعطانيهِ زَيْداً درهماً » . وفي التثنية : « أعطيتُ وأعطيانيهِمَا[3] الزيدَيْنِ دِرْهَمَيْنِ » ، وفي الجميع : « أعطَيتُ وأَعْطَوْنِيهَا الزيدِينَ دَرَاهِمَ » .

وتقولُ : « ظَننتُ وظَنَّني زَيْدٌ شَاخِصاً » . وفي التثنيةِ : « ظننتُ وَظَنَّني الزيدانِ شَاخِصاً » . ولا[4] تُثَنِّي « شاخِصاً » ولا تجمعه[5]، لأنه راجعٌ عَلَيْكَ، والتقديرُ: « ظَننتُ الزيدَيْنِ شاخِصَيْنِ وظَنَّني الزيدَانِ شاخصاً » ، فَحَذَفْتَ المفعولَيْنِ مِنَ الفعلِ الأولِ حَذْفاً لِاسْتِغْنائِكَ عَنْهُما[6] لِدَلَالَةِ الثاني عليهما[7] .

---

(١) زيادة من ش .

(٢) في ت و م « فإن » .

(٣) في الأصل « وأعطانيهما » وهو تحريف صوابه في م .

(٤) في ت « فلا » . (٥) غير واردة في م .

(٦) في الأصل « عنه » وهو تحريف صوابه في ت و ش .

(٧) في الأصل « عليه » وهو تحريف ، وهذه العبارة ساقطة من ت . والعبارة من « لاستغنائك . . . عليهما » غير واردة في م . والمقصود بـ « عنهما » و « عليهما » صيغة التثنية « الزيدَيْنِ » .

وتقولُ في الجميع : «ظننتُ وظنَّني الزيدُونَ شاخِصاً » .

وإنْ أَعْمَلْتَ الأولَ قُلْتَ : « ظننتُ وظنَّنيهِ زيداً شاخصاً » . وفي التثنية : «ظننتُ وظنّانِي شاخصاً الـزيدَيْنِ شَـاخِصَيْنِ » . ولا تُكَنِّي [1] عن « شاخِصٍ » لأنّ اللفظَ قد اختلف [2] . ولا تُثَنِّيه لأنَّهُ راجِعٌ إليك [3] . وفي الجميع : « ظننتُ وظنُّوني شاخصاً الزيدِينَ شاخِصِينَ » [4] .

قالَ الفرزدقُ [5] على إعمالِ الثاني / [الطويل] ١٢٧

وَلٰكِنَّ نَـصْفَـاً لَـوْ سَـبَبْـتُ وَسَبَّـنِي
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهاشِمِ [6]

وَلَوْ أَعْمَلَ الأولَ قالَ : «سببتُ وسبُّوني بَنِي عَبْدِ شَمِسٍ » .

وقال طُفَيْلٌ الغنويّ على إعمالِ الثاني [7] : [الطويل]

---

(١) في الأصل « تُكَنِّ » .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ت و م « لأنه راجع اليك ولذلك لم تُثَنِّهِ » .

(٤) بعدها في ت « والفاء وثم بمنزلة الواو في هذاالباب » .

(٥) انظر ديوانه ٨٤٤ .

(٦) في الأصل « بنوا » بألف فارقة وهو تحريف .
ورواية البيت في الديوان « ولكنّ عَدْلاً . . . . » .
المعنى اللغوي : وصف الشاعر شرفه ، وأنه لا كفء له يقاومه في مسابّة ومفاخرة إلّا من قريش فقط ، لأنهم أشرف العرب . والبيت من شواهد سيبويه ٣٩/١ ، المقتضب ٧٤/٤ ، الإنصاف ٨٧ ، شرح المفصل ٧٨/١ .

(٧) بعدها في ت « أيضاً » ، وفي م : « الطفيل الغنوي مثله » وطفيل الغنوي شاعر جاهلي فحل لقبه القدماء « المُحبِّر » لحسن شعره ووصفه ، كما لقبوه طفيل الخيل . وكان أكبر من النابغة الذبياني ، وراويتاه هما أوس بن حجر وزهير بن أبي سلمى . انظر البيت في ديوانه ٢٣ .
(وانظر ترجمة الشاعر في الشعر والشعراء ٤٥٣) .

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
١٢٨ جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ(١) /

[ظـ ٢٤] وَلَوْ أَعْمَلَ الأولَ لقالَ : « جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْهُ »(٢) .

وقالَ المَرّارُ الأَسَدِيُّ في إعمالِ الأول(٣) : [الوافر]

فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَوىً عَمِيداً وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا
١٢٩ وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدْنَنا الْخُرُدَ الْخِدَالَا(٤) /

---

(١) المعنى اللغوي : كُمْتاً : جمع كُمَيْت على غير قياس ، وهو ذو لون بين الحُمْرة والسواد . والمُدمَّى : هو الذي كُمْتته إلى الحمرة ولا يخالطها سواد .

واستشعرت : أُشربت . قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه : وصف خيلاً كُمْتاً متشرّبة حُمْرة وهي المدمّاة ، وشبه ما أشربت كمتتها وجعلها كانها لبست منه شعاراً . والبيت من شواهد سيبويه ١/٣٩ ، والمقتضب ٤ : ٧٥ ، والإنصاف ٨٨ ، وشرح المفصل ١ : ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) لم ترد هذه العبارة في ش ، و ت وم ، وورد مكانها في ش و ت : شاهد لعمر بن أبي ربيعة في إعمال الأول :

إذا هيَ لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إسْحِلِ

(٣) بعدها في ت «أيضاً» .

ونسبهما في «م» إلى ابن أبي ربيعة ، إذ جاء فيها «وقال ابن أبي ربيعة» وهو سهو وخلط . أظنه تسبَّب عن انتقال نظر الناسخ من البيت المذكور قبلهما في نسختي ش و ت .

والبيتان ليسا في ديوان ابن أبي ربيعة .

ونسبهما سيبويه للمرّار الأسدي ، كما ورد في هذه المخطوطة ، وخطّأ البطليوسي نسبتهما إلى عمر ، وقال : إنما هما للمرّار الأسدي . (كتاب الحلل ٢٢٨) .

ونسبهما ابن الأنباري إلى رجل مِنْ أسدٍ لم يعينه . والبيتان ليسا في ديوان المرّار أيضاً .

(٤) ورد تحريف في الأصل «فرْدًا» والصواب من ت و م .

المعنى اللغوي : قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه : «وصف الشاعر منزلاً يقول : «لما ألممتُ به ذكرتُ مَنْ عهدتهُ فيه ، فردَّ عليَّ مِنَ الهوى ما قد سلوت عنه . والعميد الشديد البالغ . ومعنى يَقْتَدْننا : يَمِلْنَ بنا الى الصِّبا ويَقُدْنَنا نحوه . والخُرُد واحدتها خَريدة ، وهي الخفرة الحَيِيّة ، والخِدَال : جمع خَدْلة ، وهي الغليظة الساق الناعمة .

والبيتان من شواهد سيبويه ١/٤٠ ، والمقتضب ٤/٧٦ ـ ٧٧ ، والإنصاف ٨٥ ـ ٨٦ .

بابُ ما يَجوزُ تَقْديمُهُ مِنَ الْمُضْمَرِ على[1] الظَّاهِرِ وَما لا يَجوز

اعْلَمْ أنّ حُكْمَ المضمرِ أنْ يجيءَ بعدَ ظاهِرٍ يتقدَّمُهُ يعودُ[2] عليه ، لأنه مُبْهَمٌ ولا يُعْقَلُ[3] على مَنْ يعودُ عَلَيْهِ حتى يَتَقَدَّمَهُ اسْمٌ ظاهِرٌ يعودُ عليه ، هذا أَصْلُه ، [كَقَوْلِـكَ : « زَيْدٌ ضَـرَبْتُهُ وَعَمْـرٌو مَرَرْتُ بِهِ » ، ونحوه[4] .]

ثم يتقدمُ[5] : المضمَرُ في كلامِ الْعَرَبِ على الظّاهِرِ على وَجْهَيْنِ : / ١٣٠

أَحَدُهما : اَلْمُضْمَرُ على شريطةِ التَّفْسير ، ويكونُ بَعْدَهُ مـا يُفَسِّـرُه ، وذلكَ المضمَـرُ في « كـانَ » في قَوْلِهِـمْ : « كـانَ زَيْـدٌ قَائِمٌ » ، فَأَضْمَـروا فيهِ الِاسْمَ لمّـا فَسَّرَتْـهُ الجملةُ التي بَعْدَه[6] . وكـذلكَ[7] « إنّ » في قَـوْلِهِمْ : « إِنَّهُ زَيْـدٌ قَائِمٌ » . قـالَ اللهُ عـزَّ وجلّ :

﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ، فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾[8] .

وكـذلكَ الْمُضْمَـرُ في « نِعْمَ وَبِئْسَ » ، في قَوْلِهِمْ : « نِعْمَ

---

(١) في م «مِن» وهو تحريف .

(٢) في ت «فيعود» .

(٣) في ت «يُعْقَد» ، وفي م «فلا يُعْقَل» .

(٤) زيادة من ش .

(٥) في ت «ثم قد يتقدَّم» .

(٦) وتقديره «كان الأمر زيدٌ قائمٌ» انظر شرح الجمل الكبرى ٩٨ .

(٧) في م «وكذلك المضمر في « إنّ » في قولهم» .

(٨) طه ٧٤ وتمام الآية « . . . لا يموت فيها ولا يَحْيَى» .

رَجُلاً زَيْدٌ » ، و « بِئْسَ رَجُلاً عَمْرٌو »[1] . وكذلكَ المضمرُ في هذا البابِ الذي تقدّم ذكره في قَـوْلِهِمْ : « ضَرَبنِي وضـربتُ زَيْداً » ، إنّما[2] أَضْمَروا الفاعلَ ضرورةً لدلالةِ ما بَعْدَهُ عليه .

والْوَجْهُ الثاني : وهوالذي قَصَدْناهُ في هذا البـاب ، مُضْمَرٌ تَقَدَّمَ[3] لفظاً وَهُـوَ مُؤَخَّرٌ في الْمَعْنَى[4] ، وَقَـدْ عُلِمَ أنّ مَوْضِعَـه متأخِّرٌ ، فجـازَ لِذلـكَ تَقْديمُـه ، وذلك كُـلُّ مُضْمَرٍ اتَّصَـلَ بِاسْمٍ مَنْصوبٍ أَوْ مخفوضٍ ، فإنه يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُه على الْمُظْهر ، لأن النيَّةَ فيه أنْ يكونَ مُؤَخَّراً . فإنِ اتَّصلَ بِاسْمٍ مرفـوعٍ لم يَجُزْ تقديمُه على الظاهر ، لأنه لا يُنْوَىٰ به التأخيـر ، وذلـكَ قَوْلُـكَ : «ضَرَبَ زَيْدٌ/ غُلامَهُ» ، وإنْ شئتَ قَدَّمْتَه فقلتَ: « ضَرَبَ غلامَهُ زَيْدٌ » ، و « غُلامَـهُ ضَرَبَ زَيْدٌ » ، لأنه قَد اتَّصلَ بِمَنْصوبٍ فَلِذٰلِكَ جازَ تَقْديمُه[5] .

١٣١

فإنْ كانَ الفعلُ للغلام ، فَقُلْتَ : « ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً » لم يَجُزْ تقديمُه . وكذلكَ لو قُلْتَ : «غُلامُهُ ضَـرَبَ زَيْداً » . لم يَجُزْ لاتِّصالِ الْمَكْنِيِّ بِاسْمٍ مـرفوعٍ . وربمـا جاءَ مِثْـلُ هذا شـاذًّا في

---

(١) نعم وبئس لا يقعان مِنَ الأسماء إلّا على ما فيه الألف ولام التعريف .
التعريف مضمراً أو مظهراً ، وفيهما ضمير . والنكرة بعدهما على التمييز والتفسير للمضمر .
(انظر شرح الجمل الكبرى ٩٩) .

(٢) في م «لما» .

(٣) في ت «يُقَدَّمُ» .

(٤) في الأصل «المعنا» وهو تحريف .

(٥) وجاء في شرح الجمل الكبرى لابن هشام : « . . . لأنّ الرتبة في كلام العرب أن يكون الفاعل قبل المفعول به على كل حال ، ثم اتسع كلامهم ، فقدم المفعول على الفاعل إذا عرف معناه ، وهو في نية التأخير ، وكذلك يُسَمَّى إذا تقدم مفعولاً مقدَّماً . (شرح الجمل الكبرى ٩٩) .

ضَرورةِ (و٢٥) الشِّعْرِ(١) ، وكانَ جائـزاً ، لأنّ الشعرَ(٢) مَـوْضِعُ ضَرورة . فَأمّا في الكلامِ فلا يجوزُ . قالَ الشّاعر(٣) : [الطويل]

جَــزَى رَبُّــهُ عَــنِّي عَــدِيَّ بْــنَ حَــاتِـمٍ
جَـزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَـاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ(٤)/ ١٣٢

وتقولُ في ما اتَّصَـلَ بمخفوضٍ(٥) : [« عِنْـدَ عَبْدِهِ جَلَّسْتُ زَيْداً »](٦) ، و« في بَيْتِهِ قَصَـدْتُ عَمْراً » . ومِنْ أمثـالِهِمْ : « فِي

---

(١) في م : «وربما جاء مثل هذا في الشعر متأخراً» .

(٢) بعدها في ت «في» .

(٣) اختلف في قائل هذا البيت ، فقيل هو النابغة الذبياني يعيّر بني عبس اغترابَهم في بني عامر . (انظر ديوانه ـ صنعة ابن السِّكّيت ـ تحقيق د . شكري فيصل ٢١٤) . وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عديَّ بن حاتم الطائي . (انظر ذيل ديوانه للدحبيلي ٢٣٦) . وقيل هو لعبد الله بن همارق ، وقال ابْنُ كَيْسَان : «البيت مولّد مصنوع» .

(٤) في الأصل «جزا» وهو تحريف .

البيت في ديوان النابغة أول مقطوعة من أربعة أبيات ، وروايته :

جَزَى اللهُ عَبْساً في المواطِنِ كُلِّها ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ورواية الأغاني : لأبي الأسود ، قاله في ابن عامر ، والرواية كما يلي :

أَمِيـرَيْـنِ كـانـا صَـاحِـبَيَّ كِـلاَهُـمـا فـكـلٌّ جَـزَاهُ الـلهُ عَـنِّـي بِـمَـا فَـعَـلْ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد أيضا .

ورواية النقائض لا شاهد فيها أيضا وهي :

لَـحَـا الـلهُ عَـبْـسـاً آلَ بُـغَـيِّـضٍ كَلَحْيِ الكِـلاَبِ العَـاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ

أما رواية ديوان أبي الأسود فهي مطابقة لما جاء في المخطوطة .

والبيت في النقائض ٩١ ، الأغاني ١١١/١١ ، الخصائص ٢٩٤/١ ، الأمالي الشجرية ١٠٢/١ . شرح المفصل ٧٦/١ ، خزانة الأدب ١٣٤/١ ، شذور الذهب ١٣٧ ، العيني ٤٨٧/٢ .

(٥) في م «بالمخفوض» .

(٦) هذه العبارة من ش وهي الصواب . أما في الأصل فهي «عِنْدَهُ جَلَسْتُ زَيْدٌ» ، وفي م «عِنْدَهُ جَلستُ زَيْداً» وهما محرّفتان .

بَيْتِهِ يُؤْتَىٰ الْحَكَمُ »[1] .

وتقـول : « أَحْـرَزَ[2] زَيْـداً أَجَلُهُ » و « بَلَغَ أَجَلَهُ زَيْـدٌ » ، و « زَانَ الثَّـوْبَ عَلَمُهُ » . ولـو قُلْتَ : « زانَ عَلَمُـهُ الثَّـوْبَ » ، أو « أحرزَ[2] أَجَلُهُ زَيْداً » لم يَجُزْ لِمَا ذكرتُ لك .

وَتَعْتَبِرُ[3] هذا الْبابَ بآيتين مِنْ كِتابِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ قَوْله :

﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾[4] .
وَ ﴿ نَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾[5] .

١٣٣ وَلَـوْ قُلْتَ في مِثْلِه مِنَ الكلامِ : « اِبْتَلَى/رَبُّـهُ إبـراهيمَ » ، و « رَبُّهُ ابْتَلَىٰ إبراهيمَ » لم يَجُزْ لاِتِّصالِ الْمُضْمَرِ بالْمَرْفوعِ .

ولو قُلْتَ في الكلامِ : « نادَى ابْنَهُ نـوحٌ » ، و « ابنَهُ نـادَى نُوحٌ » كان جائزاً ، لاِتِّصالِ الْمَكْنِيِّ بالمنصوب . فَقِسْ عَلَيْه[6] .

---

(١) الفاخر للمفضل ٧٦ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢٨/٢ .

(٢) في م «أحزن» .

(٣) في ش «وتعبير» ، وفي ت «ويُعْتَبَرُ في» .

(٤) البقرة ١٢٤ ، اختلف القُرّاء في مَدِّ هاء «إبراهيم» بالألف أو بالياء ، فقرأ ابنُ عامر «إبراهَم» في جميع سورة البقرة بغير ياء وطلب الألف . وقرأ القُرّاء جميعاً «إبراهيم» بالياء . (انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ١٦٩) .

(٥) هود ٤٢ .

(٦) في ت «فافهمْ ذلك» ، وهي غير واردة في م .

بابُ إضافةِ الْمَصْدَرِ إلى ما بَعْدَه

اعلَمْ أنّ المصدرَ يُضافُ إلى ما بَعْدَهُ فَيَخْفِض[1] ، وَيُحْمَلُ ما بَعْدَ المخفوضِ على الْمَعْنَى ، فَيُرْفَعُ إنْ كانَ فاعلاً ، وَيُنْصَبُ إنْ كانَ مفعولاً ، وذلكَ قَوْلُكَ : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً » ، إنْ كانَ « زَيْدٌ » في المعنَى فاعلاً ، والتقديرُ : « أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» ، تُقَدِّرُ[2] المصدرَ بِـ « أَنْ » الخفيفةِ مَعَ الفعل .

فإنْ كانَ « زَيْدٌ » مفعولاً في المعنى ، قُلْتَ : « أعجبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرٌو » ، والتقدير : « أعجبَنِي أنْ ضربَ زيداً عَمْرٌو » ، وكذلك ما أَشْبَهَه .

وتقولُ : « كَرِهْتُ رُكوبَ أَخِيكَ الْفَرَسَ » ، و« سَرَّنِي قَتْلُ الْكَافِرِ الْمُسْلِمُ » ،و« قَتْلُ الْمُسْلِمِ الكافرَ » .

قالَ الشّاعرُ : /[3] [البسيط] ١٣٤

أَفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبارِيقِ[4]

---

(١) في شرح الجمل الكبرى لابن هشام «فيخفض الاسم الذي يضاف اليه المصدر» .

(٢) في ت «فَيُقَدَّرُ» .

(٣) هو الأُقَيْشِر المغيرة بن أسود بن عبد الله الأسديّ ، لُقِّبَ الأُقَيْشِر لأنه كان أحمر الوجه أقشر ، وَعُمِّرَ طويلاً ، ونشأ في أول الإسلام ، كان عثمانياً وكان مشتهراً بالشّراب .
(انظر الشعر والشعراء ٥٥٦ ـ ٥٦٢) .

(٤) اللغة : تلادي : هو المال القديم من تُراث وغيره . والنَّشَب هو المال الثابت كالدار ونحوها . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي قدح أو كأس أو طاس . وجاء في «المُعَرَّب» للجواليقي : القَاقُزَّة : إناء من آنية الشرب ، وهي القاقوزة والقازوزة أيضا ، ويقال إنها معرّبة ، وليس في كلام العرب ما يفصل ألف بين حرفين مثلين ، مما يرجع الى بناء «قفز» ونحوه . =

والتقديرُ : « أنْ قَرَعَتِ القواقيزُ أفواهَ الأْباريقِ » ، ويُرْوى : « أفْواهُ الأْباريقِ » على أنْ تكونَ « القواقيزُ » مفعولـةً ، لأنّ مَنْ[1] قَرَعَ شَيْئاً فَقَدْ قَرَعَهُ الْمَقْروعُ ، كما أنَّ مَنْ لقيتَهُ فَقَدْ لَقِيَكَ[2] .

قالَ الشَّمّاخُ[3] : [الطويل]

وَهُــنَّ وُقُــوفٌ يَـنْـتَـظِرْنَ قَـضَـاءَهُ
بِضَـاحِي غَـدَاةٍ أَمْـرَهُ وَهْـوَ ضَـامِزُ[4] / ١٣٥

[ظ ٢٥] نَصَبَ « الْأَمْرَ » بوقوعِ القضاءِ عَلَيْه ، والتقديـرُ : « يَنْتَظِرْنَ أنْ يقضيَ أمرَه » ، يَصِفُ أُتُناً وَحِمَاراً .

وإذا نَوَّنْتَ المصدرَ ، أَوْ أَدْخَلْتَ عليه ألِفاً وَلاماً ، بَطَلَتِ الإضافةُ ، وَحَمَلْتَ كلَّ شَيْءٍ على معناه ، فَرَفَعْتَ الفاعِلَ وَنَصَبْتَ

= (المُعَرَّب باب القاف ٢٧٣ ـ ٢٧٤) .
والبيت من شـواهد المقتضب ١/٢١ ، المؤتلف ٥٦ ، الإنصـاف ٢٣٣ ، المقـرّب ١/١٣٠ ، شذور الذهب ٣٨٣ ، المغني ٥٣٦ ، العيني ٣/٥٠٨ ، ولسان العرب (مادة قفز) .

(١) في م «ما» .

(٢) في ت و م «كما أنّ ما لَقِيكَ فقد لَقِيتَهُ» .

(٣) هو الشمّاخ بن ضرار الذُّبْيانيّ ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وله صُحْبة . وهو أوصف الناس للحمير والقوس . شهد القادسية ، وتوفي في غزوة «مُوقان» موضع في أذربيجان، زمن عثمان رضي الله عنه سنة ٢٥ هـ . وقد عدّه ابن سلّام في طبقة الفحول الجاهليّين الثالثة/ص ١٣٢ . وله ديوان شعر مطبوع . (انظر ديوانه ١٧٧) .

(٤) رواية الديوان :

لَـهُـنَّ صَـلِيـلٌ يـنـتـظِرْنَ قـضـاءَهُ بِـضَـاحِـي غَـداةٍ أَمْـرَهُ وَهْـوَ ضَـامِـزُ

غداة : أرض طيبة النبت ، الضّامز : السّادّ فمَهُ عن النّهيق .

وهو البيت الثامن من القصيدة (٨) ص ١٧٣ .

والبيت من شواهد المقتضب ١/١٥ ، الأمالي الشجرية ١/١٩١ ، جمهرة اللغة بدون نسبة ٣ : ٤٩٨ ، شرح بانت سعاد لابن هشام ٨١ ، المغني : ٥٤٠ .

المفعـولَ ، فقُلْتَ : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْـدُ عَمْراً » ، إنْ كـانَ « زيدٌ » فاعِلاً ، وَ « مِنْ ضَرْبِ زَيْـداً عَمْرٌو » ، إنْ كـانَ « عَمْرُو » فاعلاً . و « عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْراً » ، وَ « مِنَ الضَّرْبِ زَيْداً عَمْرٌو »[1] ، لأنَّ التنوينَ وَالْألِفَ وَاللاّمَ مجراهُما في منعِ الإضافةِ واحِد . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾[2] .

وَاعْلَمْ أنه لا يجوزُ تقـديمُ شَيْءٍ مِنْ صِلَةِ المصدرِ عليـه ، مضافاً كانَ أوْ غَيْرَ مضاف ، وذلكَ قَوْلُكَ : « عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ زَيْدٍ طَعَامَكَ/يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أخِيكَ مُتَّكِئـاً أَكْلاً شَـدِيداً » ، لا يجـوزُ ١٣٦ تقديمُ شَيْءٍ مِنْ هذا على المصدر ، لأنه في صِلَتِه ، فلو قُلْتَ : « عَجِبْتُ مُتَّكِئـاً طعامَـكَ مِنْ أَكْـلِ زَيْـدٍ »[3] ، أو « عجبتُ أكْـلاً شَدِيداً مِنْ أَكْلِ زَيْدٍ طعامَك » ، وشبْهه لم يَجُزْ . ولكنْ إنْ جعلت «مُتَّكِئاً» حالا للتَّاء[4] في « عَجِبْتُ » جازَ تقديمُه ، فتقولُ : عَجِبْتُ مُتَّكِئاً مِنْ أكلِ زَيْدٍ طعامَكَ يومَ الجمعةَ عندَ أخيكَ أَكْلاً شَدِيداً » . وَإنْ أَرَدْتَ أنَّ « الأَكْلَ »[5] وَقَعَ في يَوْمِ الْجُمُعَةِ عِنْـدَ أخيك ، لَمْ يَجُزْ تقديمُ « يَوْمِ الجمعةِ » عليه . وإنْ أردت أنّ الإعجابَ مِنْكَ وَقَعَ في يَوْمِ الجمعةِ ، جازَ تقديُمه .

---

(١) في م «ومن الضرب عمراً زَيْدٌ» .

(٢) البلد ١٤ ـ ١٦ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (فَكَّ رقبةً أَوْ أَطْعَمَ) بفتح الكاف في «فك» ، وفتح الميم في «أطعم» بغير ألف. وقرأ باقي السبعة «فكُّ رقبةٍ أو إطعامٌ » رفعاً. (كتاب السبعة لابن مجاهد ٦٨٦) .

(٣) في ت و م «عجبتُ طعامَك مِنْ أكلِ زَيْدٍ» .

(٤) في ش و ت و م «منك» .

(٥) بعدها في الأصل «منك» وهي زائدة غير لازمة يؤيد ذلك باقي النسخ .

فهذِهِ المسألةُ تُوضِّحُ لـكَ هذا البابَ وَتُبَيِّنُهُ! إنْ شـاءَ اللَّه ، فَقِسْ عليه[1] .

١٣٧ وأما قَوْلُ الشّاعِرِ[2] : [الطويل]

لَـقَـدْ عَـلِمَـتْ أُولَـىٰ الْـمُـغِـيـرَةِ أَنَّـنِـي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَـا[3]/

ففي نَصْبِ « مِسْمَعٍ » وَجْهانِ :

أَحَدُهُما : أنْ يكونَ منصوباً بوقـوعِ الضَّرْبِ عليـه ، كأنـه أرادَ : « عَنْ ضَـرْبِ مِسْمَعٍ »، فلمّـا أُدْخَلَ الْأَلِفَ والـلامَ بَـطَلَتِ الإِضافة ، فَنَصَبَ كما بَيَّنْتُ لَك .

والآخَـرُ : أنْ يكونَ منصـوباً بِـ « لَحِقْتُ » ، كـأنـه قـالَ : « لَحِقْتُ مِسْمَعاً فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ » .

---

(١) غير واردة في ت .

(٢) هو مالك بن زُغْبَة الباهليّ ، شاعر جاهليّ (انظر خزانة الأدب ٣/٤٤١) .
وقد نسبه سيبويه الى المَرّار الأسديّ ، وذكر ابن يعيش أنه ينسب للمَرّار متابعةً لسيبويه ، وَيُنْسَبُ لمالك بن زُغْبة . (شرح المفصل ٩ : ٦٤) .

(٣) في الأصل فوق كلمة «لحقت» ورد «كررت معا» ومعناه تجوز الروايتان معاً .
الشرح اللغوي : أُولَى المغيرة : أوّل الخيل المغيرة ، لم أَنْكِلْ : لم أرجعْ جُبْناً ، ومِسْمَع هو ابن شَيْبان أحد بني قيس بن ثعلبة ، كان خرج هو وابن كدراء يطلبان بدماء من قتلته باهلة من بني بكر بن وائل يوم قتـل أبو الأعشى قيس بن جنـدل ، فبلغ ذلك بـاهلة ، فلقوهم ، فقـاتلوا قتالاً شـديداً ، فانهزمت بنو قيس ومَنْ كان معهما مِنْ بني ذهل ، وَجُرِحَ مِسْمَع .
والبَيت من شواهد سيبويه ١ : ٩٩ ، المقتضب ١/١٤ ، الإيضاح ١٦١ ، اللمع ١٩٦ ، شـرح المفصل ٦/٩ ، ٦٤ ، خزانة الأدب ٣/٤٣٩ ، العيني ٣/٤٠ ، ٥٠١ .

[و ٢٦]

بـابُ الْعَـدَد

عَـدَدُ المذكَّـرِ ما بَيْنَ الثـلاثةِ إلى الْعَشَـرَةِ بِالْهَـاءِ . وَعَـددُ المؤنثِ ما بَيْنَ الثَّلاثِ إلى العشرِ[١] بِغَيْرِ هاءٍ . تقولُ : « عِنْدِي خَمْسَـةُ رِجَالٍ / ، وَعَشَـرَةُ أَثْـوَابٍ[٢] ، وَسَبْـعُ جُبَّـاتٍ ، وخَمْسُ نِسْوَةٍ ، وَعَشْرُ جَوَارٍ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾[٣] .

١٣٨

[فـحـذفَ الـهـاءَ مِنَ « الـسَّـبْـعِ » ، وأثـبـتَـهـا فـي « الثّمانية »[٤] ،] لأنّ « الليلةَ » مؤنثة ، وَ « الْيَوْمَ » مُذَكَّر .

وإنما كانَ العـددُ هكذا في الْمُـذَكَّرِ بِـالْهاء ، وفي المؤنّثِ بِغَيْرِ هاء ، لأنَّ المؤنثَ في كلامِ العربِ على ضَرْبَيْن :

ضرب منه فيه علامةٌ تَدُلُّ على تـأنيثِه ، نحـو : « قائِمـة ، وذاهبة ، وبيضاء ، وسَكْرَى » .

وضرب لا علامةَ فيه[٥] ، نحو : « قِدْر ، وشَمْس ، وعَيْن ، وسُوق » ، وما أشبـهَ ذلكَ . والعـددُ مؤنَّثٌ كُلُّه ، لِمُذَكَّـرٍ كانَ أو لِمُؤَنَّثٍ ، فما جاءَ مِنْهُ بِهاءِ التأنيثِ فَهُوَ بمنزلةِ مؤنَّثٍ فيـه عَلَمُ[٦] التّأنيث . وما جـاءَ منه بِغَيْـرِ هاءِ التـأنيثِ ، فَهُوَ بِمَنْـزِلَةِ مُؤَنَّثٍ لا عَلَمَ[٦] فيهِ للتأنيث[٧] .

---

(١) في الأصل : ما بين الثلاثة الى العشرة . وما أثبتناه من ت .

(٢) في الأصل «أبواب» وهو تصحيف ، ولكنه جائز لا يفسد المعنى .

(٣) الحاقّة ٧ .

(٤) زيادة من ت .

(٥) بعدها في ت «للتأنيث» .

(٦) في م «علامة» .

(٧) وزاد ابن هشام في شرح الجمل الكبرى ١٠٦ ـ ١٠٧ : «وفيه قول آخر : وذلك أنّ المذكر أخفّ من =

فاذا جُزْتَ « الْعَشَرةَ ، قُلْتَ : « عِنْدِي أَحدَ عَشَرَ رَجُلاً ، وأَحَدَ عَشَرَ ثَوْباً[1] ، وإحدَى عَشرةَ جارِيةً » [2] ، فكانَ « أَحَدَ » للمذكَّر ، و« إِحْدَىٰ » للمؤنَّث . وتقولُ : « عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، واثْنَتا عَشْرَةَ جاريةً »[2] ، فَتُثْبِتُ في عددِ المؤنثِ مِنْ « إحدَى عَشْرَةَ[3] إلى « تِسْعَ عَشْرَةَ » الهاءَ في « الْعَشَرةِ ، وَتُسْقِطُها ممّا دونَ العشرةِ . وفي المذكر تُسْقِطُها مِنَ/« العشرة » [إلى « تسعَ عشرةَ »][4] وتُثْبِتُها في ما دونَ العشرة . كَقَوْلِكَ في المذكرِ : « عِنْدِي ثَلاَثَةَ عَشَرَ غُلاَماً ، وثلاثَ عَشْرَةَ جاريةً » ، و« مررتُ بِتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً ، وَتِسعَ عَشْرَةَ جَاريةً » [5]، وكذلك ما أَشْبَهَه .

١٣٩

واعلمْ أنّ العددَ ما بَيْنَ[6] « أَحَدَ عَشَرَ » إلى «تِسْعَةَ عَشَر» مبنيٌّ على الفتحِ غيرُ معْرَب ، يكون في الرفع والنصب والخفض مفتوحاً على حالٍ واحدة[7] ، لأنهما اسمان جُعِلاَ اسْماً واحداً ، فَمُنِعَا الإعراب ، إلاّ ، « اثنيْ عَشَرَ ، واثنتَيْ عَشْرَةَ » ، فإنه مُعْرَبٌ لِلُزوم عَلَمِ التثنية إيّاه . فتقولُ[3] : « مررتُ بخمسةَ عَشَرَ رجلاً » ،

= المؤنث ، لأنّ التأنيث فرع داخل على التذكير ، وأنّ العدد أثقل من الواحد ، لأن العدد فرع داخل على الواحد ، فلما اجتمع على عدد المؤنث ثِقَلان : ثِقَلُ التأنيث وَثِقَلُ العدد خَفّفوه ، بأن أسقطوا منه الهاء على عدد المذكر : لأنه أخف مِنَ المؤنّث ، ليكون ثقيل مع خفيف ، ويخفّف الثقيل .

وفيه قول ثالث : وذلك أنّ العدد كله مؤنث لأنه بمعنى الجماعة ، فلحقته التاء وهي علامة التأنيث في المذكر ، لأنه قبل المؤنث وسقط الهاء من المؤنث لما جاء بعد المذكر للفرق بين المؤنث والمذكر» .

(١) هذا المثال غير وارد في ت .

(٢) في ت «امرأة» .

(٣) في م «فيما بعد العشرة» .

(٤) زيادة من ت .

(٥) هذان المثالان غير واردين في ت .

(٦) في م «من» .

(٧) في ت «واحدٍ» ، وفي م : «على حالٍ واحدةٍ مفتوحاً» .

(٨) في ت «كقولك» .

[ظ ٢٦] و « بِخَمْسَ عشرةَ جاريةً » ، و « رأيتُ تسعةَ عشرَ غُلاماً » و« مررتُ بتسعَ عشرةَ جاريةً » . وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ مَبْنِيٌّ على الْفَتْحِ[1] غَيْرُ مُعْرَب .

وتقولُ : « عِندي اثنا عَشَرَ رَجُلاً »، و « مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً » ، و « رَأيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ جاريةً » ، يكونُ في الرَّفْعِ بِالْأَلِفِ ، وَفي النَّصْب وَالْخَفْضِ بِالْياء .

فَإذا بَلَغْتَ « الْعِشرينَ » اسْتَوى الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ في الْعُقودِ مِنَ « الْعِشرينَ »[2] إلى « التِّسعينَ » ، كَقَوْلِكَ : « عِنْدِي عِشْرُون رَجُلاً ، وَعِشْرُونَ جارِيَةً » ، و « رَأَيْتُ عِشرينَ رَجُلا وَعِشرينَ جارِيَةً » ، وَ « رَأَيْتُ تِسعينَ عَبْداً وَتِسْعينَ جارِيةً » ، / وكانَ ما فَوْقَ « العْشِرينَ »[3] علَى ما بَيَّنْتُ لَكَ مِنْ إثْباتِ الْهاءِ في الْمُذَكَّرِ ، وَحَذْفِها في الْمُؤَنَّث ، كَقَوْلِكَ : « عِندي ثَلاثَةٌ وَعِشرون ثَوْباً ، وَثَلاثٌ وَعِشْرُونَ عِمامةً » ، وَ « اشْتَرَيْتُ ثَلاثاً وَعِشرينَ جُبَّةً ، وثَلاثَةً وَعِشرينَ قَميصاً » ، وَكَذلِكَ إلى « تِسْعَةٍ وَتِسْعينَ » فِي الْمُذَكَّرِ ، وتِسْعٍ وَتِسْعِينَ في الْمُؤَنَّثِ . قالَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّ هٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4] .

١٤٠

فإذَا بَلَغْتَ « الْمائَةَ » كانَ العددُ كلُّه بِغَيْرِ هاءٍ ، لِمُذَكَّرٍ كانَ أَوْ لِمُؤنَّث ، لِأَنَّكَ تُضيفُهُ إلى « الْمائَة » ، وهيَ مُؤَنَّثَةٌ ، كَقَوْلِكَ : « عِندي ثلاثُمائةِ دِرْهَمٍ[5] ، وثلاثُمائةِ جاريةٍ ، وتسعُمائةِ عَبْدٍ ،

---

(١) «على الفتح» غير واردتين في م .
(٢) «في العقود من العشرين» غير واردة في ت .
(٣) في م «العشرة» وهو تحريف .
(٤) ص ٢٣ .
(٥) في م «رجل» .

وتسعُمائةِ جاريةٍ » .

فَإذا بَلَغْتَ « الأَلْفَ » كان العـددُ كُلُّه بِالْهَـاءِ لِمُذَكَّـرٍ كانَ أَوْ لِمؤَنَّث ، لأنَّكَ تُضيفُه إلى الأَلْفِ ، وَالأَلْفُ[1] مُـذَكَّر . أَلا تَـرى أَنَّـكَ تَقولُ[2] : « أَلْفٌ واحـدٌ » ، و « مائـةٌ واحدةٌ» . فتقـولُ على هـذا :[3] « عِنْدِي ثـلاثةُ آلافِ دِرْهَمٍ ، وثـلاثةُ آلافِ جـاريةٍ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وما بَعْدَ « الأَلْفِ » مِنَ العددِ مُكَرَّر ، وَقِياسُهُ علَى ما ذَكَرْتُ لَك .

وَاعْلَمْ أنّ العددَ ما بَيْنَ «الثلاثةِ» الى «العشرة»مضافٌ[4] إلى جِنْسِه ، لِيُبَيِّنَهُ/ وَيُوَضِّحَه[5] ، كَقَوْلِكَ : « عِنـدي ثلاثـةُ رجالٍ ، وعشرُ نسوةٍ » ، وكذلك ما أشبهه .

١٤١

وما بَيْنَ « الأَحَدَ عَشَـرَ » إلى«تِسْعَةٍ وتسعين » مميـز بواحـدٍ منصـوبٍ على التمييـز ، [و٢٧] يـدلُّ على جِنْسِـه ، كقـولـك : « عِندي أحدَ عشرَ رَجُلاً ، وخمسةَ عشرَ رجلاً ، وَتِسْعون رجلاً ، وتسعـةٌ وتسعونَ رجـلاً . وما بعـدَ ذلك مضـافٌ كُلُّهُ إلى جِنْسِه . فَقِسْ عَلَيْه إنْ شاءَ اللّه[6] .

---

(١) في ش وت و م «وهو» .

(٢) بعدها في ت «عندي» .

(٣) في ت «فعلى هذا القياس تقول» .

(٤) في ت «يضاف» .

(٥) وجاء في شرح الجمل الكبرى ص ١٠٩ : «لأن العدد مجهول ، إذا قلت ثلاثة أو ثلاث ، عُرِفَ العددُ وَجُهِلَ المعدود ، حتى تفسره بما تضيف العدد اليه» .

(٦) هذه العبارة غير واردة في ت .

بابُ تَعْرِيف الْعَدَدِ

إذا كانَ الْعَدَدُ مُضافاً إلى جِنْسِه فَأَرَدْتَ تعريفَهُ ، أدْخَلْتَ الألِفَ وَاللّامَ على الْمُضافِ إليه ، وَلَم يَجُزْ غيْرُ ذلِكَ ، كَقَوْلِكَ : « ما فَعَلَتْ ثَلاثَةُ الأثْوابِ ، وعَشرةُ الغِلْمانِ ، وخَمْسُ الجَواري ، ومِائةُ الدِّرْهَمِ ، وألْفُ الدِّرْهَمِ » .

قالَ ذو الرُّمَّةِ[1] : [الطويل]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ الْعَمَىٰ
ثَلاثُ الأثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلاقِعُ / [2]

١٤٢

وقالَ آخرُ ، وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ[3] : [الكامل]

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ
فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ[4]

---

(١) هو غَيْلان بن عقبة بن بُهَيْش ، ينتهي نسبه الى مضر ، كان من فحول الشعراء العشاق ، وشعره يعجب أهل البادية ، ويدل على فطنة وذكاء ليسا في غيره .لقب ذا الرمةِ لِرُمَّةٍ (قطعة من الجلد) عُلِّقَتْ في عضده كتميمة . مات بحُزْوى من رمال الدّهناء سنة ١١٧ هـ . وله ديوان شعر مطبوع . (انظر ديوانه ٣٣٢) .

(٢) الأثافي : واحدها الأثفية ، وهي حجارة تنصب لقدور الطبيخ .
البلاقع : الخالية .
البيت من شواهد المقتضب ٢ : ١٧٦ ، ٤ : ١٤٤ ، المخصص ١٧ : ١٠٠ ، ١٢٥ ، شرح المفصل ٢ : ١٢٢ .

(٣) انظر ديوانه ٣٧٨ ، من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب ويمدح آله .

(٤) للبيت روايات عديدة ، لكنها لا تؤثر في موطن الشاهد . وهو من شواهد المقتضب ٢ : ١٧٦ ، شرح المفصل ٢ : ١٢١ ، ٦ : ٣٣ ، مغني اللبيب ٣٣٦ ، شرح شواهد المغني ٧٥٥ ، العيني ٣ : ٣٢١ .

وإنْ كان العدد مفسَّراً بواحـدٍ منصـوبٍ[١] أَدْخَلْتَ الْأَلِفَ واَلَّلامَ في أوله ، ولم تُدْخِلْهُ على التَّمييز[٢] ، لأنه لا يُعَرَّفُ الأولُ إذا[٣] كـان مُنْفَصِلاً منـه ، / ولأن تعـريفَ التمييـزِ خَـطَأ . ١٤٣

فتقـولُ : « ما فَعَلَتِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ[٤] دِرْهَماً ، والخمسة عشرَ رَجُلاً ، والخمسَ عشرة جاريةً ، والعشرونَ عبداً » ، وكـذلك مـا أشبهه .

هذا هُوَ الِاختيارُ عِنْدَ الْكُتّابِ وَالْعُلَماء[٥] ، وِمَن النـاسِ[٦] مَنْ يُدْخِلُ اْلأَلِفَ وَالَّلامَ في الأولِ والثاني ، فيقـولُ : « ما فَعَلَتِ الخمسةَ العشرَ دِرْهَماً ، والخمسَ العشرةَ جاريةً » .

وَمِنْهُمْ مَنْ يُدْخِلُ اْلأَلِفَ والـلَّامَ في ثلاثـةِ المواضـعِ[٧] ، فيقـولُ : « ما فَعَلَتِ الخمسـةَ العشرَ الـدرهمَ ، والتسـعَ العشـرةَ الجاريةَ » . وكذلك تقـولُ[٨] : « ما فَعَلَتِ العشـرونَ الدِّرْهَمَ » ، وهـو قبيح ، وَعَلَيْـهِ كَثيرٌ مِنَ الْكُتّـاب ، وَالِاختيارُ مـا بَدَأْنـا بـه . وكـذلـك يقــولـون : « مـا فَعَلَتِ الخمسـةُ الأثوابِ ، والعَشْرُ الجواري » ، فيجمعونَ بَيْنَ اْلأَلِفِ واللّامِ وَاْلإضافة ، وَالْوَجْـهُ ما بَدَأْنا بِه ، فَقِسْ عَلَيْهِ تُصِبْ إنْ شاءَ الله[٩] .

---

(١) في ت «منصوباً على التمييز» .

(٢) في ت «المميَّز» .

(٣) في م : إذ .

(٤) في ش و ت و م «الأحد عشر» .

(٥) بعدها في ت «البصريين» .

(٦) ذكر السيوطي أن هؤلاء هم الكوفيون (الهمع ٢ : ١٥٠ ـ ١٥١) .

(٧) وردت في الأصل «مواضع» ، وفي ت «الثلاثة مواضع» وهو تحريف .

(٨) في ت «يقولون» .

(٩) العبارة الأخيرة غير واردة في ت .

بـابُ ثانِي اثْنَيْنِ وَثَالِث ثَلاثَةٍ

[ظ ٢٧] إذا[1] اتفق اللفظان في هـذا البـاب ، فـأضف الأول إلى الثاني ، لا يجوز غيره ، كقولك : « هذا ثاني اثنين ، وْثالثُ ثلاثةٍ ، ورابعُ أربعةٍ ، وعاشـرُ عشرةٍ » ، / و « هـذه ثالثـةُ ثـلاثٍ ، وعاشـرةُ عَشْرٍ » ، في المؤنث . ومعنـاه : « هـذا أحـدُ اثنين ، وأحـدُ ثلاثـةٍ ، وأحدُ عَشَـرَةٍ » ، و « هذه إحـدَىٰ ثلاثٍ ، وإحدَى عَشْرٍ » ، قال اللّه عزّ وجلّ :

١٤٤

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِيْنَ قَالُوا إنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ﴾[2] .

فإذا[3] اختلف اللفظان كان لك فيه وجهان :

أحدُهما ، وَهُوَ الأَجْوَدُ : أن تُجْرِيَهُ مُجْرَى الأول ، فتضيف الأول إلى الثـاني ، كقـولـك : « هـذا رابـعُ ثـلاثـةٍ ، وخـامسُ أربعةٍ » ، و « هذه رابعةُ ثلاثٍ ، وخامسةُ أربعٍ » .

والآخر : أن تُنَوِّنَهُ وتنصبَ ما بعـده ، فتقول : « هـذا رابعٌ ثلاثةً ، وخامسٌ أربعةً ، وعاشرٌ تِسْعَـةً » . ومعناه : « هـذا الذي يُصَيِّرُ أربعةً خمسةً بنفسه ، ويُصَيِّرُ تسعةً عَشَرَةً بنفسه »[4] .

وإذا قلت : « هـذا خامسُ أربعـةٍ » بالإضـافة ، فمعنـاه :

---

(١) في نسخة الأصل «وإذا» وهو تحريف ، وصوابه في ش و ت .

(٢) المائدة ٧٣ . وبعد جزء الآية المذكور في ت ، وردت عبارة توضيحية : «أي أحد ثلاثة» .

(٣) في م «فإنْ» .

(٤) في الأصل «ويصيّر ستة سبعة بنفسه» وهو تحريف صوابه ما أثبتناه من «م» .

« هذا الذي صَيَّرَ أربعةً خمسةً بنفسه »[1] . وتقول : « هذا حادي أحدَ عشرَ ، وثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ » ، وكذلك إلى « تسعةَ عَشَرَ »[2] ، ولا يقال في ما بعد ذلك[3] .

وما قبل « العشرةِ » الى « العشرة » مسموعٌ من العرب[4] ، ١٤٥ وما بعد ذلك مقيسٌ عليه ليس بمسموع ، فَقِسْ عليه . /

---

(١) وزاد ابن هشام في شرح الجمل الكبرى ص ١١٢ : «وتقول في المؤنث» هذه رابعةٌ ثلاثاً ، وخامسةٌ أربعاً ، فثلاثاً وأربعاً مفعول بهما ، وحذفت الهاء منهما لأنه عدد مؤنث» .

(٢) في م «التسعة عشر» .

(٣) بعدها في ت «شيء» .

(٤) غير واردة في ش و م .

بـــابُ ما يُحْمَلُ مِنَ الْعَدَدِ على اللَّفْظِ لا على الْمَعْنَى

يقـال : « لَهُ ثَـلاَثٌ مِنَ الْبَطِّ ذُكورٌ » ، تُسْقِطُ « الهـاءَ » من « ثَلاَثٍ » ، وإنْ أردتَ الذكور ، لأنك حملتَه على لفظ « الْبَطِّ » ، وهو مؤنث ، وكذلك : الخيل ، والشاء ، والبقر ، وما أشبه ذلك مؤنث كله ، فَيُحْمَلُ العددُ كلُّه عليه(١) .

وكذلك : « له خَمْسٌ مِنَ الخيلِ ذُكورٌ ، وعَشْرٌ مِنَ الإبـلِ ذُكـورٌ » . فـإنْ قـدمتَ « الـذكـورَ » أثبتَّ الهـاءَ » [وأضفتَ](٢) فقلتَ : « لـــه ثـلاثـــةُ ذكـورٍ مِنَ الخيـــلِ ، وخمســةُ ذكـــورٍ من الإبِلِ »(٣) ، وكذلـك ما أشبهـه . فَقِسْ عليه تُصِبْ إنْ شـاء اللّه تعالى .

---

(١) في ت «فتحمل العدد عليه» ، وفي م «فيحمل العدد عليه» .

(٢) زيادة من ت .

(٣) وأضاف ابن هشام : «وإنْ شئتَ نَوَّنْتَ ثلاثة وخمسة ورفعتَ الذكورَ على النعتِ لها» . (شرح الجمل الكبرى ١١٣) .

بابُ « كَمْ »

اعلمْ أنّ لِـ «كَم» موضعين في الكلام : الاستفهام[1] والخبر .

فهي في[2] الاستفهام بمنزلةِ عددٍ مُنَوَّنٍ ، ينصب ما بعده على التمييز ، وهي في ذاتها اسمٌ يُحْكَمُ [و ٢٨] على موضعه بالرفع والنصب والخفض ، إلّا أنها مبنية [على السكون][3] لا يلحقها الإعراب ، لمضارعتها ألف الاستفهام ، وذلك قولك إذا استفهمت : « كَمْ / رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ » فـ « كَمْ » : في موضع رفع بالابتداء ، و « رَجُلاً » : نصب على التمييز ، و « عِنْدَكَ » : الخبر ، والتقدير : « أَعِشْرونَ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ أَثَلاثونَ رَجُلاً عِنْدَكَ ؟ » ، وما أشبه ذلك .

١٤٦

وتقول : « كَمْ غُلاماً مَلَكْتَ ؟ » ، فـ « كَمْ » : في موضع نصب بوقوع الفعل عليه وهو « ملكت » ، والتقدير : أَعِشْرِينَ غُلَاماً مَلَكْتَ ؟[4] .

---

(١) في م للاستفهام .

واختلف النحويون البصريون والكوفيون في «كم» مركّبة هي أو مفردة ؟ :

(فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ «كم» مركّبة ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنّ الأصل في كم «ما» زيدت عليها الكاف ، لأنّ العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلته في أوله نحو : « هذا ، وهذاك » . وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى : ﴿إمّا تريني ما يوعدون﴾ ، فكذلك ها هنا ، زادوا الكاف على «ما» فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، . . . .

وأما البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة ، لأنّ الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة) . (ابن الأنباري / الإنصاف م ٤٠) .

(٢) بعدها في ت «موضع» .

(٣) زيادة من ش .

(٤) هذه العبارة غير واردة في ت .

وكذلك تقول : « كَمْ رَجُلاً قَصَدَكَ ؟ » ، فتكون في موضع رفع بالابتداء ، إلّا أنّ ما بعدها منصوب أبدا إذا كانت استفهاماً على التمييز[1] ، إلا أن يدخل عليها حرف خفض ، فيكون لك فيما بعدها وجهان :

النصب على التمييز[2] ، والخفض على إضمارِ « مِنْ » ، وذلك قولك : « بِكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ وَبِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ » فالنصب على تقدير قولك : « أَبِعِشْرِينَ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ » . والخفض على تقدير : « بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ » فأَضْمَرْتَ « مِنْ » ، وخفضتَ بها .

وإنما جاز إضمار « مِنْ » ها هنا ، وإن كانت حروف الخفض لا[3] تُضْمَرُ لأنه قد عُرِفَ موضعُها ، وكَثُرَ استعمالُها فيه ، فجاز إضمارها لذلك [كما أضمروا « رُبَّ » ، قال سيبويه :][4] ، ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين[5] . / ١٤٧

فإنْ فصلتَ بين « كَمْ » وما تعمل فيه ، لم يجز إلّا النصب على كل حال ، كقولك : « كَمْ عِنْدَكَ غُلَاماً ؟ » ، « وَبِكَمْ يَوْمَ الجمعةِ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ » .

---

(١) في ت عبارة «على التمييز» مقدمة على عبارة «إذا كانت استفهاماً» .

(٢) في الأصل «الاستفهام» ، وصوابه من ت ، وشرح الجمل الكبرى ١١٤ .

(٣) في الأصل مكررة .

(٤) زيادة من ت . وانظر سيبويه ١ : ٢٣٣ ، ٢٩٣ .

(٥) وعلّق ابن هشام «ولا يجوز إضمار حرف خفضٍ إلّا في هذا الموضع خاصة ، فإنّ العرب تكلمت به .

(شرح الجمل الكبرى ١١٤) .

فـأمّا « كَمْ » في الخبـر : فهي بمنزلـة عددٍ مضـافٍ إلى ما بعـده ، فتجـري مَجـرىٰ « رُبَّ » في الإعمـال[1] ، فتخفض مـا بعـدهـا ، كقـولـك إذا أخبـرت عن نفسـك : « كَمْ غُـلَامٍ قَـدْ مَلَكْتُ » ، وَ « كَمْ ثَوْبٍ قَدْ لَبِسْتُ » ، وَ « كَمْ دَارٍ قَـدْ دَخَلْتُ » ، وكذلك ما أشبهه مخفوضٌ لا غير .

[إلّا أنّ « كَمْ » اسمٌ للتّكثيـر ، وَ « رُبَّ » حرف للقليـل ، فهذا الفرق بينهما][2] .

فـإنْ فصلتَ بين « كَمْ » وما تعمـل فيـه ، لم يَجُـزْ فيـه إلّا النصب في الخبـر[3] ، كقـولـك [إذا أخبـرت][4] : « كَمْ يَـوْمَ الجمعةِ غُلَاماً قَدْ مَلَكْت » .

وأمّا قولُ الشاعر[5] : [ظ ٢٨] [الرمل]

١٤٨ كَمْ بِجُـودٍ مُقْـرِفٍ نَـالَ الْعُـلَا وَكَـريـمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَـهْ[6] /

فإنه يُروىٰ بالنصب ، والرفع ، والخفض .

---

(١) في ت «العمل» .

(٢) زيادة من ت ، ووردت (و «رب» فرق للقليل) وهو تحريف .

(٣) بعدها في ت «وغيره أيضاً» .

(٤) زيادة من ش .

(٥) هو أَنَس بن زُنَيْم الكنانيّ ، شاعر صحابيّ مشهور حاذق له أخبـار كثيرة مـع عُبَيْد الله بن زيـاد أمير العراق . وقيل هو عبد الله بن كُرَيْز ، وقيل هو أبو الأسود الدؤلي ، وليس في ديوانه ، وإن كان له قصيدة من نفس الوزن والقافية ، مطلعها :

لَيتَ شعـري عَنْ خَلِيلي مـا الَّـذي غـالَـهُ فـي الْـحُـبِّ حـتَّـى وَدَعَـهْ

(٦) المُقرِف : الذي ليس له أصالة من جهة الأب ، أو النذل اللئيم . وضعه : جعلَه وضيعاً دنيئاً خسيساً . والبيت من شـواهـد سيبـويـه ١/٢٩٦ ، المقتضب ٣ : ٦١ ، الأصـول ١ : ٣٨٨ ، الإنصـاف ٣٠٣ ، شرح المفصل ٤ : ١٣٢ ، الخزانة ٣ : ١١٩ .

فأمّا الرفعُ : فعَلَى أنه أوقع « كَمْ » على المرّاتِ[1] ، ورفع « المُقْرِف » . بالابتداء ، و« نالَ العُلا » خبره . والتقدير : « كَمْ مرةً مُقْرِفٌ نالَ العُلا بِجُودٍ » .

وأمّـا النصبُ : فَعَلى أنـه لَمّـا فصل بينهمـا ، رَدَّهُ إلى النصب ، لِقُبْحِ الفصلِ بينهما .

وأمّـا الخفضُ[2] : فَعَلَى أنه أجازَ الفصلَ بَيْنَ « كَمْ » ومـا تعمـلُ فيه في الشعـر ، كما يُفْصَـلُ بَيْنَ المُضافِ وَالْمضـافِ إلَيْهِ بِالظَّرْف . وكذلكَ بَيْتُ الْفَرَزْدَق ، ويُرْوَى على ثلاثةِ أوجهٍ[3] :

[الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَـا جَرِيـرُ وَخالَـةٍ
فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي[4] / ١٤٩

---

(١) في ت و م «المِرار» ، وبعدها في ت «فجعله ظرفا» .

(٢) في ت «وأما مَنْ خفض» ، وفي م : قدم الخفض على النصب والرفع . وعلق ابن هشام : «وأما الخفض فعلى أنّ «كم» بمعنى رُبّ ، ومُقْرِفٍ خفض بكم ، واستجاز أن يحول بين كم واسمها بمجرور لضرورة الشعر .
(شرح الجمل الكبرى ١١٥) .

(٣) انظر ديوانه ٤٥١ .

(٤) فدعاء : المرأة التي اعوجّت أصبعها من كثرة الحلب ، وقيل هي التي أصاب رجلها فَدَعٌ من كثرة مشيها وراء الإبل . العِشار : جمع عشراء وهي الناقة التي أتت عليها من حملها عشرة أشهر . والبيت من قصيدة يهجو فيها جريراً ، مطلعها :

يـابـنَ الـمَـراغـةِ إنّـمـا جَـارَيْـتَـنِـي بِـمُـسَـبَّـقِـيـنَ لَـدَى الـفِـعَـالِ قِـصَـارِ

وقد نقضها جريرٌ عليه بقوله :

مـا هـاجَ شـوقـك مـن رسـومِ ديـارِ بِـلِوى عـنـيـقٍ أوْ بـصـلـبِ مَـطَارِ

ومذهب الزجاجي أنّ «كم» للاستفهام وقد تبع في ذلك السّيرافي ، وقال أبو علي «لا معنى هنا للاستفهام» . وتوسّط الربعيّ بينهما فقال : الوجه ما قاله أبو علي ، والذي قاله السيرافي يجوز على أنه استفهمه هازئاً به . . .» . (خزانة الأدب ١٢٦/٣) . =

يُرْوَى على ثلاثة أوجه[1] :

فَمَنْ رفعَ ، أوقعَ « كَمْ » على المرّات[2] ، كأنه قال : « كَمْ مَرَّةً عَمَّةٌ لَكَ يا جريرُ حَلَبَتْ عليَّ عِشاري » .

ومَنْ نَصَبَها : جعلَها استفهاماً .

ومَنْ خفضَ جعلَ « كَمْ » خبراً .

وإذا وَقَعَ بَعْدَ « كَمْ » مَعْرِفَةٌ رفعتَهُ[3] ، وأضمرتَ التمييز[4] ، كَقَوْلِكَ : « كَمْ مَالُكَ ؟ » ، وَ « كَمْ غِلْمانُكَ ؟ » ، وَ « كَمْ ثَوْبُكَ ؟ » . فـ « كَمْ » : مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ[5] [الأسماء المرفوعة بعدها][6] ، والتقدير : « كَمْ دِرْهَماً مَالُكَ ؟ وَكَمْ غُلاماً غِلْمَانُكَ ؟ وَكَمْ ذِرَاعاً ثَوْبُكَ ؟ » . فَقِسْ عليه تُصِبْ إن شاء اللّه . / ١٥٠

= والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، المقتضب ٣ : ٥٨ ، الأصول ١ : ٣٨٧ ، شرح المفصل ٤ : ١٣٣ ، المغني ١٨٥ .

(١) العبارة غير واردة في ت .

(٢) في ت و م «المِرار» ، وفي م ، قدم الخفض فالنصب فالرفع .

(٣) في ت «رفعتها» .

(٤) بعدها في ت «وإنْ شئت أظهرته» .

وبدلا منها في م «المميِّز» وهو صحيح .

(٥) «والخبر» غير واردة في ت .

(٦) زيادة من «ت» ومن شرح الجمل الكبرى ص ١١٦ لإتمام المعنى .

بابُ « مُذْ وَمُنْذُ »

اعْلَمْ أنَّ « مُنْذُ » تخفضُ ما بَعْدَها علَى كُلِّ حالٍ . وهي في الزمانِ بمنزلةِ « مِنْ » في سائِرِ الأسماء[1] ، تقولُ : « ما رأيتُهُ منذُ يَوْمَيْنِ ، وَمُنْذُ خَمْسَةِ أيّام[2] ، ومُنْذُ اليومِ ، ومنذُ يومِنَا ، ومنذُ العامِ ، ومنذُ عامِنَا» ، تَخْفِضُ ذٰلِكَ كُلَّهُ : ما مضى ، وما لم يَمْضِ ، وما أنتَ فيه[3] .

ولو استعملتَ « مِنْ » في هذا الباب مكانَ « منذُ » فقلتَ : « ما رأيتُهُ مِنْ يومينِ ، أَوْ مِنْ شهرين » ، كان ذلك قبيحاً ، وأهل البصرة لا يجيزونه[4] . وأمّا قول اللّه عزَّ وجلّ :

﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَـوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[5] .

فتقديره : « مِنْ تأسيسِ أَوَّلِ يومٍ » .

وقالَ الشّاعِرُ ، وَهُوَ زُهَيْرٌ[6] : [و ٢٩] [الكامل]

لِمَنِ الـدِّيَـارُ بِقُنَّـةِ الْحِجْـرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[7] / ١٥١

---

(١) في ش و م «الأشياء» .

(٢) هذه العبارة غير واردة في ت .

(٣) هذه العبارة غير واردة في ت و م .

(٤) انظر الإنصاف ٢٠٦ وما بعدها (م ٥٤) .

(٥) التوبة ١٠٨ .

(٦) انظر ديوانه ٨٦ .

(٧) ورد البيت في م «مِنْ حجج ٍ ومِنْ شَهْرِ» ، وهي رواية الديوان عن أبي عمرو . ورواية أبي عبيدة «مُذْ حججٍ ومُذْ دَهْرِ» وهو هكـذا في مغني اللبيب وهمع الهـوامع ، وعلى هـذه الروايـة لا شاهـد في =

وَرَوَى(1) بَعْضُهُمْ « مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ » ، [و](2) قال : وكان من لغته أنْ يَخْفِضَ بِـ « مُذْ » على كلِّ حال ، ويجعلها بمنزلةِ « مُنْذُ » ، فتقديرُه عِنْدَه « مِنْ مَرِّ حِجَجٍ وَمِنْ مَرِّ دَهْرٍ »(3) .

وأمّا « مُذْ » فَتَرْفَعُ ما مَضى ، وَتَخْفِضُ ما أَنْتَ فيه ، كَقَوْلِكَ : « مَا رأيتُهُ مُذْ يَوْمانِ ، وَمُذْ شَهْرانِ ، وَمُذْ عَامَانِ ، وَمُذْ عَشَرَةُ أيامٍ » ، فترفع ذلك كلَّه لأنه ماضٍ بالابتداء ، وخبره « مُذْ »(4). والتقدير : بَيْنِي وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ » . وتقول في ما أنت فيه بالخفض : « ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ، وَمُذْ عامِنا » ، فتخفضه لأنّك فيه . وهي إذا رفعتَ ما بعدَها اسمٌ ، وإذا خفضتَ ما بعدَها حرفٌ ، بمنزلة « مِنْ » في المعنى والعمل . / 152

= البيت . وقال أبو عمرو لا أعرف الحِجْر إلاّ حِجْرَ ثمود ، وحَجْرَ اليمامة مفتوح .
وأقوين : أقفرن وخلون . والبيت مطلع قصيدة يمدح بها هرم بن سنان . ويقول الشنقيطي في الدرر اللوامع على همع الهوامع : إنّ البيت وضعه حماد الراوية . والبيت من شواهد الإنصاف 206 ، شرح المفصل 4 : 93 ، 8 : 11 ، خزانة الأدب 4 : 126 ، ومغني اللبيب 335 ، العيني 3 : 312 .

(1) في ت «فروى» وفي م «ورواه» .

(2) الواو زيادة من ش وم .

(3) في ت «من مذ حجج ومن مذ دهر» وهو تحريف .

(4) في ت «بالابتداء والخبر» ، وهو تحريف . وفي شرح ابن هشام «والخبر في مذ ، وهي ظرف» . (شرح الجمل الكبرى ـ بتصرف ـ 118) .

باب الْجَمْعِ بَيْنَ « إنَّ وكانَ »

تقول : « إنَّ زيداً كانَ قائماً » ، فتجعل « زيداً » اسم إنَّ ، و « كانَ » خبر إنَّ ، و « قائماً » خبر كان ، [واسمها مضمر فيها لتقدُّمِهِ عليها][1] .

وفي التثنية : « إنَّ الزَّيْدَيْنِ كانَا قَائِمَيْنِ » .
وفي الجميع : « إنَّ الزيدِينَ كانوا قَائِمِينَ »[2] .

هذا هو الاختيار ، وإنْ شئت قلت : « إنَّ زيداً كانَ قَائِمٌ » ، فجعلت قائماً خبر إنَّ ، وألغيت « كانَ » . [وتقول في التثنية : « إنّ الزيدَيْنِ كان قَائِمَانِ » ، وفي الجمع : « إنَّ الزيدِيْنَ كان قَائِمونَ » ، على ما فسرت لك من الأفعال][3] . وتقول : « إنَّ القائمَ أبوهُ كانَ منطلقةً جاريتُهُ » ، فتنصب « القائمَ » بِـ « إنّ » ، و « أبوه » رفع بالقائم ، و « كان » خبر إنّ ، واسم كان مستتر فيها[4] ، و « منطلقةً » : خبرُ كانَ ، و « الجاريةُ » رفع بمنطلقة . وفي التثنية : « إنَّ الْقائمَ أَبواهما كانَا منطلقةً جاريتاهُما » . وفي الجميع : « إنَّ الْقائمَ آباؤُهُمْ كَانُوا منطلقةً جَوارِيهِمْ » . / فَقِسْ على هٰذَا تُصِبْ . ١٥٣

---

(١) زيادة من ت .
(٢) بعدها في ت «وقِياماً إنْ شِئْتَ» .
(٣) زيادة من ش .
(٤) في ت «فيه» .

بــابُ الْفَصْلِ وَيُسَمِّيهِ الْكوفِيّونَ الْعِمَاد

اعلمْ أنّ العربَ تجعلُ « هو ، وهما ، وهم ، وهي ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم » وما أشبهَ ذلك فَصْلاً بَيْنَ كُلِّ معرفتين لا يستغني أَحَدُهُما عَنِ الآخر[1] ، وَبَيْنَ معرفةٍ ونكرةٍ تُقاربُ المعرفة ، وذلكَ في باب « كانَ [ظ ٢٩] وأخواتِها » ، وباب « إنّ » وفي « الظّنّ » ، وَ « الابتداء والخبر » ، وذلكَ قَوْلُكَ : « كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمَ » ، تَجْعَلُ « القائمَ » خبر كان ، و « هو » الفصلُ[2] لا يُعْتَدُّ به .

وإنْ شئتَ قُلْتَ : « كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ » ، فتجعلُ[3] « هو » مبتدأ[4] ، و « القائم » خبره ، والجملة خبر كان . ومثله : « كُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمَ » [بالرفع والنصب][5] . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ فَلَمّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾[6] .

وَ ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ ﴾[6] بالرفع أيضاً[7] .

وقال اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ وَإِذْ قَالُوا اللّهُمَّ إِنْ كَانَ هٰذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾[8] بالرفعِ والنصب .

---

(١) في م «لا تستغني إحداهما عن الأخرى» .

(٢) في ت و م «فَصْل» .

(٣) في ت «فجعلت» و م «جعلت» .

(٤) في ت «ابتداء» .

(٥) زيادة من ت .

(٦) المائدة ١١٧ .

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٤٧٧ ، وشرح الجمل الكبرى لابن هشام ١١٩ .

(٨) الأنفال ٣٢ .

وقالَ تباركَ وتعالَى :

١٥٤ ﴿ وَلٰكِنْ / كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[١] .

وَقَرأَ بَعْضُهُمْ :

﴿ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[١] ، [فَمَنْ رَفَعَ][٢] جعلَ « هم » ابتداءً ، و « الظالمون » خبره ، والجملة خبر « كان » .

قال قيسُ بنُ ذَريـــح[٣] : [الطويل]

١٥٥ تُبَكِّي عَلَى لُبْنَىٰ وَأَنْتَ تَـرَكْتَهَـا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ /

فَـإِنْ تَكُنْ الدُّنْيَـا بِلُبْنَىٰ تَغَيَّرَتْ فَلِلدَّهْرِ وَالدُّنْيَا بُطُونٌ وَأَظْهُرُ[٤]

والقوافي مرفوعة .

وكذلك تقولُ في « الظَّنِّ » : « ظَنَنْتُ زَيْداً هُوَ الْقَائِمَ » ، إذا جعلت « هُوَ » فَصْلاً . وإنْ لم تجعلْ « هُوَ » فصلاً رفعتَ القائمَ[٥] ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) الزخرف ٧٦ ، وردت في تفسير الإمام الطبري وفي الكشاف بالنصب فقط . أما في الجامع للقرطبي فقد جاء فيه : « ويجوز» «ولكن كانوا هم الظالمون» بـالرفـع على الابتداء والخبـر ، والجملة خبر كان . وذكر الأخفش أنّ الرفع بعد ضمير الفصل في هاتين الآيتين وما يشبههما لغة بني تميم (معاني القرآن ٣٢١ - ٣٢٢) .

(٢) زيادة من ش .

(٣) في الأصل : قيس بن الذريح ، وما أثبتناه من ت .
الشاعر يتصل نسبه ببكر بن عبد مناة ، عُذْريّ ، وهو من خزاعة ، وكان ينزل قومه بظاهر المدينة ، وهو رضيع الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما . واشتهر قيس بحبه لُبنى بنت الحباب الكعبية ، وتوفي سنة ٦٨ هـ . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٢٨) .

(٤) في ش البيت الأول فقط ، وبرواية «أتبكي» ، وفي ت و م البيت الأول فقط أيضاً . وورد البيتان في شرح الجمل الكبرى ١٢٠ .
والبيت الأول من شـواهـد سيبـويـه ١/٣٩٥ ، المقتضب ٤/١٠٥ ، الأغـاني ٨/١٢١ ، شـرح المفصل ٣/١١٢ ، لسان العرب (ملا) .

(٥) على الابتداء والخبر (شرح الجمل الكبرى ١٢٠) .

بابُ الْإضافَة

إذا أضفتَ اسماً الى اسم ، خفضتَ المضاف اليه ، وأَجْرَيْتَ الأولَ بالإعراب ، وحذفتَ منه التنوين ، وفي التثنيةِ والجمع [السالم][1] النون ، وَيَتَنَكَّرُ وَيَتَعَرَّفُ[2] بالمضافِ إليه . وذلك قَوْلُكَ[3] : « هٰذَا غُلَامُ زَيْدٍ » ، و« هٰذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ » ، و« هٰؤُلَاءِ غِلْمَانُ زَيْدٍ » . و« رَأَيْتُ صَاحِبَيْ عَمْرٍو » ، و« رَأَيْتُ أَصْحَابَ عَمْرٍو » . و« هٰؤُلَاءِ بَنُو مُحَمَّدٍ » ، وكذلك ما أشبهه .

واعلمْ أنك لا تجمعُ[4] بَيْنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ والإضافة[5] ، لا تقولُ : « هٰذا الْغُلَامُ زَيْدٍ » ، ولا « هٰذا الصَّاحِبُ عَمْرٍو » ، لأنَّ الاسم لا يتعرَّفُ مِنْ وجهين مُخْتَلِفَيْن ، [ولا مُتَّفِقَيْن ، بلْ مِنْ وجهٍ واحدٍ أبداً ، إذا عُرِّفَ][6] .

١٥٦ وأما قَوْلُهُمْ : « هٰذا الْحَسَنُ الْوَجْهِ والْكَثِيرُ الْمَالِ »[7] ، فقد شَرَحْنَاهُ بِعِلَّتِهِ في بابِه[8] . /

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في ت «وَيُنَكَّرُ وَيُعَرَّفُ» . وفي م «وَتُنَكَّر وَتُعَرَّفُ» .

(٣) في ت «فتقول» .

(٤) في ت «واعلم أنه لا يجمع» .

(٥) بعدها في ت «المحضة» .

(٦) زيادة من ت .

(٧) بعدها في ت «ونحوه» .

(٨) بعدها في ت «وذكرنا أنّ إضافته غير محضة ، وأنّ تقديره الانفصال منها» .

باب التَّأرِيخ

[اِعْلَمْ أنّ][1] التـاريخَ محمـولٌ على الليـالي دونَ [و٣٠] الأيام ، لأنَّ أولَ الشهرِ ليلة . فلو حُمِلَ على الأيام لسقطت[2] من الشهر ليلة ، فتؤنث التاريخ لِمَا[3] ذكرت لك . فتقول : « كَتَبْتُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ[4] مِنَ الشَّهْرِ ، وَلِسِتٍّ خَلَوْنَ مِنَ الشَّهْرِ » ، فيقع التاريخ على الليالي دون الأيام ، [لأنّ الأهلّة فيها][5] .

وقد عُلِمَ أنّ مع كل ليلة يومـاً ، وليس في العربيـة موضـع يُغَلَّبُ فيه المؤنث على المذكـر إلا في التاريـخ . فأمـا ما سِـوى هذا ، فإنّه يُغَلَّب[6] المذكـرُ على المؤنث ، فيقالُ : « اَلْهِنْـدَاتُ وَزَيْدٌ خَرَجُوا » ، و« الْفَوَاطِمُ وَعَمْرٌو قَدِمُوا » ، فيغَلَّبُ المذكرُ على المؤنث . وكذلكَ تقولُ لرجـلٍ معه خَمْسُ نِسْـوَة : هٰذا سَـادِسُ سِتَّةٍ » ، أي « أَحَدُ سِتَّةٍ » ، فَتُغَلِّبُ المذكرَ على المؤنث ، وتثبتُ «الهـاءَ » ، إلاّ في التـاريـخ ، فـإنـه يُغَلَّبُ فيـه المؤنثُ على المذكر[7] ، وتقولُ : « كَتَبْتُ لِخَمْسٍ بَقِينَ ، وَلِسِتٍّ بَقِينَ » .

---

(١) زيادة من ش وت وم .

(٢) في ت «لبسقط» ، وفي م «فلو حمل التاريخ على الأيام سقطت» .

(٣) في ت «على ما» .

(٤) في ش وت «بقين» .

(٥) زيادة من ت .

(٦) بعدها في ت وم «فيه» .

(٧) هذه الجملة غير واردة في ت .
وفي م «فإنك تغلّب» .

فـإذا ميزتَ[1] العـدَدَ بواحـد ، أفـردتَ الإخبـارَ[2] عنـه : كقــولــك : « كَتَبْتُ لإِحْــدَى عَشْــرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنَ الشَّــهْــرِ ، وَلِثَلاَثَ / عَشْرَةَ ليلةً خَلَتْ ، وَبَقِيَتْ » . ١٥٧

وإذا فسّرتَه بجمعٍ جمعتَ الخبرَ عنـه ، فقلت : « لأَرْبَعٍ خَلَوْنَ ، وَلِعَشْرٍ بَقِينَ » .

(١) في ت «فسرت» ، وفي م «وإذا» .

(٢) في م «الخبر» .

بابُ النِّداء

كلُّ منادىً في كلامِ العربِ منصوبٌ إلا المفردَ العلم[1] ، فإنك تبنيه على الضم وهو في موضعِ نصب . وذلك قولك : « يا زيدُ ، ويا محمدُ ، ويا بكرُ ، ويا صالحُ » . قال الله عزّ وجلّ :

﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنا ﴾[2] .

وكذلك كلّ اسمٍ علمٍ منفرد[3]، نضمّه في النداءِ كما ترى .

فأما المضاف والنكرة فمنصوبان[4] ، كقولك : « يَا غُلَامَ زَيْدٍ » ، و« يَا صَاحِبَ الْفَرَسِ » ، و« يَا أَخَانَا » ، و« يَا أَبَانَا » . قال الله عزّ وجلّ :

﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾[5] ،

و ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾[6] . / ١٥٨

وتقول : « يَا صَاحِبَ الدَّارِ » و« يَا قَاصِدَ بَكْرٍ »[7] .

وتقولُ في النكرة : « يَا ذَاهِباً مُسْرِعاً » ، و« يَا رَاكِباً مُسْتَعْجِلاً » ، و« يا قَاصِداً بَلَداً » ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) بعدها في ت « وما جرى مجراه » .

(٢) الأعراف ٧٧ .

(٣) في ت « مفرد »، وفي م « كل اسم مفرد علم » .

(٤) في ت « المنصوبان على أصولهما » .

(٥) يوسف ٣٩ و٤١ .

(٦) يوسف ١١ .

(٧) هذان المثالان غير واردين في ت .

قال الشاعر[1] : [الطويل]

١٥٩ فَيَـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَـرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا[2] /

[ظـ ٣٠] فنصب « راكبـاً » لأنه منـادى[4] منكور . وقـال آخر[3] : [الوافر]

١٦٠ أَلَا يَـا نَخْلَةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلَامُ[5] /

وقال ذو الرُّمَّة : [الطويل]

أَداراً بِحُزْوَىٰ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَىٰ يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ[6]

---

(١) اختلف في نسبة البيت ، فسيبويه وأكثر المراجع تنسبه الى عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ قالـه يوم الكُلاب . وقال الأعلم إنه لمالك بن الريب وتبعه شارح الجمل الكبرى .

(٢) البيت هو الثالث من القصيدة الثلاثين في المفضليات ص ١٥٥ ، ومطلعها :

أَلَا لَا تَلومـاني كَفى اللومُ مـا بيَـا ومـا لكمـا في اللوم خَيْـرٌ وَلَا لِيَـا

عَـرَضْتَ : قال الجوهريّ : عَـرَضَ الرجـلُ إذا أتى العَروض ، وهي مكـة والمدينـة ومـا حولهما ، وقيل معناه العرض : وهي جبال نجد . ونجران : مدينة في شمال صنعاء اليمن . والبيت من شـواهد سيبـويه ٣١٢/١ ، المقتضب ٤/ ٢٠٤ ، الأصـول ٤٠٣/١ ، الخصـائص ٤٤٨/٢ ، شرح المفصل ١٢٧/١ ـ ١٢٩ ، شذور الذهب ١١١ ، الخزانة ٣٩٣/١ .

(٣) في الأصل «منادا» وهو تحريف ، وهذه العبارة كلها غير واردة في ت .

(٤) هو الأحوص عبد الله بن محمد بن عبد الله الأوسيّ ، من أهل المدينة . شاعر سمح الطبع ، سهل الكلام ، عذب الألفاظ ، ولكنه كان قليل المروءة مائلاً الى الهجو . وقد لُقِّبَ الأحوص لضيقٍ في مؤخرة عينه ، والمرأة حوصاء . انظر ديوانه ١٨٥ . (وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥١٨) .

(٥) ذات عِرْق : موضع بالحجاز ، وميقات أهل العراق للإحرام (المرصَّع لابن الأثير) . نخلة : كناية عن المـرأة ، وأصل هـذه الكنايـة أنّ عمر بن الخـطاب كان قـد نهى الشعراء عن ذكـر النساء في أشعـارهم لما في ذلـك من الفضيحة فكـان الشعراء يكنـون عن النساء بـالشجـر وغيـره . وقـولـه « ورحمةُ » معطوف بالواو على السلام وهو بعده ، ولا يعطف الشيء على ما بعده ، وانمـا يعطف على ما قبله الا في الشعر ، والتقدير « عليك السلام ورحمة الله » (شرح الجمـل الكبرى ١٢٤ ـ ١٢٥) . والبيت من شواهد الأصـول ١ : ٣٩٦ ، ٢ : ٢٣٥ ، الخصائص ٢ : ٣٨٦ ، الأمـالي الشجرية ١ : ١٨٠ ، المغني ٢٥٧ ، ٦٥٩ .

(٦) انظر ديوانه ٣٨٩ . اللغة : حزوى : موضع في ديار بني تميم قريب من الكوفة ، (معجم ما استعجم =

وقال آخر في المضاف [وهو الأخطل][1] : [الطويل]

أَلَا يَـا عِـبَـادَ الـلّهِ قَـلْبِي مُـتَـيَّـمٌ
بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّىٰ وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلَا[2] / ١٦١

فإذا نعتَّ المنادى الْمُفْرَدَ الْعَلَمَ كانَ لَـكَ في نَعْتِهِ مفـرداً[3] وجهان : الرفعُ والنصبُ .

أما الرفعُ : فعلى اللفظ . وأما النصبُ فعلى الموضع ، لأنه في موضع نصب[4] ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : « يَا زَيْدُ الْعَاقِـلُ ، ويا زيـدُ العاقلَ » ، و« يا بكرُ اللبيبُ واللبيبَ »[5] .

فأمّا نعتُ المضافِ والنكرة، فلا يكونـان إلّا منصوبين[6] ، وَذَلِـكَ قَوْلُـكَ : «يا غُلامَ محمدٍ العـاقـلَ » ، إنْ جعلتَـه نعتـاً لِـ

= للبكري) . والبيت من شواهد سيبويه ٣١١/١ ، الكامل للمبرد ١٥٧/١ ، الخزانة ٣١١/١ ، العيني ٢٣٦/٤ ، ٥٧٩ .

(١) زيادة من ش ، وفي ت : « وقال الأخطل في المضاف » . وليس في ديوانه ، وأورده المبرد في الكامل ٧٤/٢ ولم ينسبه ، ونسب الى الاخطل في (حياة الحيوان ٢٠٦/٢)«القَرَنْبَىٰ ») .

(٢) في الأصل « فعلا » وهو تحريف والصواب في ت و م .

ونسب البيت الى الأخطل يصف جارية وبعلها ، وبعد البيت ورد البيتان الآتيان :

يـنـامُ إذا نـامـتْ عـلى عكـنـاتـهـا ويـلـثـم فـاهـاً كـالـسُّـلافـةِ أَحْـلَى
يـدبّ إلـى أحـشـائِـهـا كـلَّ لـيـلـةٍ دبيبَ الْقَـرَنْبَىٰ بـاتَ يعلو نقـاً سَهْـلاً

والبيت من شواهد الحيوان للجاحظ ٥٢٥/٣ ، والكامل للمبرد ٧٤/٢ ، وقطر الندى (باب المنادى) ٢ : ٤١ ، وهمع الهوامع ٧٠/٢ .

(٣) في ت « اذا كان مفرداً » وفي م « كان لك في نعته وجهان » .

(٤) بعده في ت « بإضمار فعل تقديره أعني » ويجوز النصب بِـ « أعني » ، أو صفة لمنصوب على الموضع (سيبويه ٣٠٣/١) والاختيار عند الخليل وسيبويه الرفع ، وتبعهما ابن عقيل . (شرح الألفية ٢٦٨/٣) .

(٥) هذا المثال غير وارد في ت .

(٦) بعدها في ت « كالمنعوت بهما » .

«لغلام» نصبتَه، وإنْ جعلتَه نعتاً لِـ «محمدٍ» خَفَضْتَه، فَقُلْتَ: «يا غلامَ محمدٍ العاقلِ»، و«يا راكبَ الفرسِ الشجاعَ»، و«يا صاحبَ الدارِ الكريمَ»[1].

فَإنْ نعتَّ المفردَ العلمَ بنعتٍ مضافٍ نصبتَ النعتَ لا غير، كقولِكَ: «يَا زَيْدُ أَخَانَا». وتقولُ في النكرة: «يَا ذَاهِباً مُسْتَعْجِلاً» و«يَا مُنْطَلِقاً مُسْرِعاً»، وما أشبهه لا يكونُ إلّا منصوباً كما ترى.

وتقولُ: «يا زيدُ ومحمدُ، ويا عبدَ اللهِ ومحمدُ»، ويا زيدُ وعبدَ اللهِ»[2]، تحملُ كلَّ واحدٍ في العطفِ[3] على حالِهِ قَبْلَ العطف.

واعلمْ أنه لا ينادَى اسمٌ فيه الألف واللام إلّا بِـ «أيٍّ»، كَقَوْلِكَ: «يَا أَيُّها الرَّجُلُ»، و«يَاأَيُّها الْغُلَامُ»، و«يَاأَيُّها الرَّاكِبُ»[4] فَـ «أيٌّ»: اسم مفرد / منادَى، و«ها»: صِلَةٌ لِـ «أيّ»[5]، و«الرجل»: نَعْتٌ لِـ «أيّ» في قَوْلِك: «يَاأَيُّها الرَّجُلُ». وهو نَعْتٌ لا يُسْتَغْنَى عنه، ولا يجوزُ فيه إلّا الرفع.

ولا يجوزُ أنْ تقولَ: «يا الرجلُ، ويا الغلامُ»، ولا «يا

١٦٢

---

(١) المثالان الأخيران غير واردين في ت.

(٢) هذا المثال غير وارد في ت، وفي م لم يرتب الأمثلة.

(٣) في م «تحمل كل واحد منهما في اللفظ». أي ترفع المفرد (تبنيه على الضم) وتنصب المضاف. (شرح الجمل الكبرى ١٢٦).

(٤) غير وارد في ت.

(٥) في ت وم «صلته».

الراكبُ »[1] ، لأن النداء يُعَرِّفُ المنادَى [بالقصد][2] والإشارة ، والألف والـلام تعرِّفـانه بـالعهـد ، ولا يتعـرَّفُ الاسم من وجهين مختلفين. إلاّ أنهم قـالـوا : « يَـا أَللّهُ » ، فـأدخلوا عليـه حـرفَ النداء ، لأنّ الألفَ واللامَ صارتا[3] كأنهما من نفس الكلمة ، لمّا لم تنفصلا منه ، [و ٣١] وصارتا كَالْعِوَضِ مِنَ الهمـزة المحذوفةِ منه .

وإنْ عطفتَ اسماً فيه ألف ولام[4] [على اسم مفرد][5] منادى كان لك في المعطوفِ وجهان :

الـرفعُ ، حمـلاً على [اللفظ ، والنصبُ حمـلاً على][6] الموضع ، وذلك قولك : « يا زيـدُ والغلامُ » ، تـرفع « الغـلامَ » عطفاً علىٰ لفظِ «زَيْد»، وهو مذهبُ الخليل[7] [وأصحابِه، لأنه بمنزلةِ المفردِ لفظاً ، وهو الْوَجْهُ لأنه بمنـزلةِ النَّعْتِ][8] .

و« يا زيدُ والغلامَ » بالنصب ، عطفاً على موضع «زَيْد » ، لأنـه في موضِـع نصب ، وهو مـذهبُ أبي عمرو بن العـلاء[9] .

---

(١) المثالان الأخيران غير واردين في ت .

(٢) زيادة من ش . والعبارة في م كما يلي : «لأن النداء يعرّف المنادى ، والألف واللام يعرّفانه» .

(٣) في ت « صارا في ـ الله ـ » .

(٤) في ت و م« فاذا عطفت باسم فيه الألف واللام » .

وسقط من الأصل « على اسم مفرد » ، وجاءت « منادا » بألف طويلة .

(٥) زيادة من ش و ت و م .

(٦) زيادة من ت و ش و م .

(٧) ورد في ت هنا اضطراب وخلط . وانظر سيبويه ١ /٣٠٥ .

(٨) زيادة من ت .

(٩) بعدها في ت « وأصحابه » وانظر سيبويه ١ /٣٠٤ .

وكذلِكَ : يا محمدُ والرجلُ ، والرجلَ[1] ، وكذلك ما أشبهه .

قال الله عزّ وجلّ :

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ [2] والطَّيْرَ ، بالرفعِ والنصبِ على ما ذكرتُ لك[3] . / ١٦٣

واعلمْ أنك إذا أقبلتَ على رجلٍ بعينِهِ فَنَادَيْتَهُ ، قُلْتَ : « يا رجلُ أَقْبِلْ » فرفعتَه[4] ، والتقدير : « يٰأيها الرجلُ أَقْبِلْ » ، لأنك تريدُهُ بعينِهِ .

وإنْ لم تُرِدْ رجلًا بِعَيْنِه قلتَ : « يا رجلًا أَقْبِلْ » ، فَكُلُّ مَنْ أجابَكَ فهو الذي ناديتَه . وفي الأولِ إنما ناديتَ[5] واحداً بعينِه . وكذلك تقولُ على هذا التقدير : « يا غلامُ ، ويا غلامـاً » ، و« يا ذاهبُ ، ويا ذاهباً » . وكذلك قوله [تعالى][6] :

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ [2] .

أي : « سيـري معه بـالنهار »[7] ، والتـأويب : سيرُ النهـار

---

(١) لم يرد هذا المثال في ت ، وورد مكانـه : « يا محمـدُ والحارثُ » بـالرفـع » . وفي م « يا محمـدُ والرجلُ » .

(٢) سبأ ١٠ .

(٣) بعدها في ت « أي سيري معه النهار كلّه ، وما أشبه ذلك » .

(٤) في ت « بالرفع » .

(٥) في م « أردت » .
بعدها في ت « رجلًا » .

(٦) زيادة من ش ، وما قبل هذا الكلام والآية التالية وما بعدها لم يرد في ت .

(٧) في م : « سيري معه النهار كله » .

كُلِّه ، والإِسْئَاد : سير الليل كلّه . قال الشاعر [وهو](1) الأعشى : [البسيط]

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتَ زَائِرَهَا
وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلُ(2) / ١٦٤

[لأنها أرادته بعينه](3) .

وقال آخر ، وهو كُثَيِّر عَزَّة(4) : [البسيط]

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْصَرَفَتْ   فَحَيِّ وَيْحكَ مَنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ
لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا   مَكَانَ يَا جَمَلاً حُيِّيتَ يَا رَجُلُ(5) / ١٦٥

ويُرْوَى : «فأقبلَها » .

وقال آخرُ في العطفِ الذي فيه الألِفُ واللاّمُ على الاسمِ العلمِ المنادَى(6) : [الوافر]

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ(7)

---

(١) زيادة من ش ، وفي م « قال الأعشى » .
والأعشى هو ميمون بن قيس (انظر ديوانه ٥٧) . وقد قيل : «هذا البيت أخنثُ بيتٍ قالته العرب » .

(٢) قولها « ويلي عليك » لفقرك ، و« ويلي منك » لعدم استفادتي شيئاً منك . (خزانة الأدب ٤ : ٥٤٥) . والبيت من شواهد المحتسب ٢ : ٢١٣ .

(٣) زيادة من ش و ت و م ، وبعدها في ت « فكأنها قالت يأيها الرجل » .

(٤) هو كثيِّر بن عبد الرحمن الخزاعيّ (انظر ديوانه ٤٥٣) .

(٥) البيتان ضمن مقطوعة في ديوانه من خمسة أبيات ، أولها البيت الأول ، والبيت الثاني هو آخر أبيات المقطوعة . قالها الشاعر بعد أنْ حلفت عزّة ألاّ تكلمه ، وعندما لقيتْه يوماً لمّا تفرق الناس مِنْ مِنى ، حَيَّتْ جمله ، فقال الأبيات . (مقطوعة ١٠٠) . والبيتان من شواهد الأشموني ٤٤٨ .
وقوله «فأشكرَها » : منصوب على جواب التمني (شرح الجمل الكبرى ١٢٨) .

(٦) في م « العلم المنادَى المفرد » . والشاعر قائل البيت مجهول .

(٧) خمر الطريق : الشجر الملتفّ حول الطريق ، وسمي بذلك لأنه يخمر مَنْ دخل فيه ويُغطّيه . والبيت =

وقال آخرُ(١) في نعتِ [الاسم العلمِ](٢) المنادَى وَنَصْبِه] : [الوافر]

١٦٦ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا(٣) /

وإذا لَحِقَ الاسمَ العلمَ المنادَى التنوينُ في ضرورةِ الشعر ، فمنهم مَنْ يُنَوِّنُهُ ويرفعُهُ على لفظه ، وهو مذهبُ الخليلِ وأصحابِهِ . ومنهم مَنْ يُنَوِّنُهُ ويَنْصِبُهُ ، ويقول : أَرُدُّهُ إلى أصله ، وهو مذهبُ أبي عمرو بن العلاء وأصحابه(٤) ، وكذلك أنشدوا بيت الأحوص(٥) : [ظ ٣١] [الوافر]

سَلَامُ اللّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ(٦)

= من شواهد شرح المفصل ١ : ١٢٩ ، الهمع ٢ : ١٤٢ .

(١) هو جرير (انظر ديوانه ١٣٥) .

(٢) زيادة من ش و ت ، وفي ت « وقال جرير » .

وفي م : في نعت الاسم العلم المنادَى المفرد .

(٣) الجوادا : نعت لعمر في الموضع (شرح الجمل الكبرى ١٢٩) .

وكعب بن مامة الإيادي وقصته بإيثار النمري على نفسه بالماء وموته عطشاً . وابن سعدى أوس بن حارثة بن لأم الطائي . والشاهد من قصيدة طويلة يمدح بها جرير عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها :

أَبَتْ عيناكَ بالحُسْنِ الرُّقَادَا وأنكَرْتَ الأصادقَ والبلادَا

والبيت من شواهد المقتضب ٢٠٨/٤ ، الأصول ٤٥٠/١، المغني ١٩ ، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٨٠/٣ ، الجنى الداني ٤٠١ ، العيني ٢٥٤/٤ .

(٤) في ت « قدم مذهب أبي عمرو بن العلاء على مذهب الخليل » .

(٥) انظر ديوانه ١٧٣ .

(٦) في ت « . . . يا مطراً » وكذلك هي في مجالس ثعلب ٩٢ ، والإنصاف ٣١١ ، وجاء في ت « سلام الله يا مطراً » وهي رواية أبي عمرو بن العلاء » .

هذا البيت دار كثيراً بين النحاة يستدلّون به على تنوين المنادَى المفرد . وفي المغني : «انّ هذا التنوين هو تنوين الضرورة ، وهو النوع السابع من التنوين ، وهو اللاحق لما لا ينصرف » .

والبيت من شواهد سيبويه ٣١٣/١ ، المقتضب ٢١٤/٤ ، ٢٢٤ ، الأغاني ٦١/١٤ ، ٦٢ ، أمالي الزجاجي ٨١ ، الأمالي الشجرية ٣٤١/١ ، رصف المباني ١٧٧ ، ٣٥٥ ، شذور الذهب ١١٣ ، المغني ٣٤٣ .

هذه روايةُ الْخليلِ وأصحابِهِ [بالرفعِ والتَّنْـوينِ][1] . وأبو عَمْرٍو يَرْوِيهِ بِالنَّصْب ، وأنشدَ بيتَ مهلهل[2] : / [الخفيف] ١٦٧

ضَـرَبَتْ صَـدْرَهَـا إلَيَّ وَقَـالَتْ يَا عَدِيّـاً لَقَدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِي[3]

بالرفع والنصبِ على ما ذَكَرْتُ لَكَ . / ١٦٨

[4]وحـروفُ النداءِ خـمسـةٌ : «يا ، وأيـا ، وهيا ، وأيْ ، والألف » . كقولك : «يا زيدُ ، وهَيَـا زيدُ ، [وأيـا زيدُ][5] وأيْ زيدُ ، وأَزيدُ» .

قال الشاعر[6] : [الطويل]

أَلَمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَا

بُكَـاءَ حَمَـامَـاتٍ لَـهُنَّ هَـدِيـرُ[7]

---

(١) زيادة من ش .

(٢) هو عدي بن ربيعة التغلبيّ ، أخو كُلَيْب وخالُ امرئ القيس بن حجر الشاعر ، كان شاعراً فصيحاً شديد البأس . وكان أول عمره صاحبَ لهو، وكثيرَ المحادثة للنساء حتى لقَّبَهُ أخوه كليب«زيرَ النساء» . وشعره على مقتضى الحال بين حماسة وفخر ورثاء لكليب ، وهو أول مَنْ طَوَّلَ القصائد ، ومات نحو مائة سنة قبل الهجرة .

(انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٧) .

(٣) في ت وردت « يا عدِيّ » بالرفع ، على مذهب الخليل .

والبيت شاهد على النصب والتنوين ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، ويروى بالرفع والتنوين على مذهب الخليل وسيبويه (شرح الجمل الكبرى ١٣٠) وهو من شـواهد المقتضب ٢١٤/٤ ، والأمالي الشجرية ٩/٢ ، شرح المفصل ٨/١٠ ، ١٠ ، الرصف ١٧٧ ، الشذور ١١٢ .

(٤) قبلها في ت « قال سيبويه » ، وانظر سيبويه ٣٢٥/١ .

(٥) زيادة من ش و ت .

(٦) هو كثير عزة (انظر ديوانه ٤٧٤) .

(٧) في ت « هَدِيل » وهو تحريف يؤيده البيت الثاني من المقطوعة .

عبد : اسم امـرأة مُـرَخَّم أصله عَبْدَة (شـرح الجمل الكبـرى ١٣١) ، هديـر وهديـل : صوت الحمام ، والعرب تختلف في صـوت الحمام ، فمنهم من يجعله بكـاء ، ومنهم من يجعله غناء . =

وقال آخر ، وهو جَرير[1] : [الوافر]

١٦٩ أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَىٰ غَرِيباً أَلُؤْماً لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا[2]/

وقد يُنَادَىٰ بِغَيْرِ حَرْفِ النِّداءِ ، قالَ اللهُ عزّ وجلّ[3] :

﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذا ﴾[4] .

إلّا أنّه لا يجوزُ حَذْفُ حَرْفِ النداءِ معَ الأسماءِ المُبْهَماتِ وَالنَّكِراتِ لإبهامِها ، لا يُقالُ : « هٰذَا أَقْبِلْ » ، وأنت تريدُ : « يا هذا أقبل »[5] فافهم تصب .

= والبيت أول بيتين يُكَوِّنان مقطوعة رقم ١١٣ في الديوان وثانيهما هو :

بَكَيْنَ فَهَيَّجْنَ اشْتِيَاقِي وَلَوْعَتِي وَقَدْ مَرَّ مِنْ عَهْدِ اللِّقَاءِ دُهُورُ

والبيت من شواهد المغني ٧٦ ، همع الهوامع ١٧٢/١ .

(١) انظر ديوانه ٦٢ .

(٢) شُعَبَى : جبال منيعة في طريق مكة من البصرة من نجد : لا أبالك : يراد به تارة المدح وتارة الذم . والبيت من قصيدة طويلة خبرها في هامش الديوان ص ٦٠ ، يهجو بها الشاعرُ خالدَ بْنَ يزيد البكري ، ومطلعها :

أخالدُ عادَ وعدُكُمُ خِلَابَا وَمَنَّيْتَ الْمَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا

والبيت من شواهد سيبويه ١ :١٧٠ ، ١٧٣ ، الرصف ٥٢ ، أوضح المسالك لابن هشام ٨٣/٣ ، ٢٣٦ ، الخزانة ٣٠٨/١ ، العيني ٣٩/٣ ، ٢١٥/٤ ، ٥٠٦ ، الأشموني ٢١٢ .

(٣) في ت « قال الله تعالى » .

(٤) يوسف ٢٩ .

(٥) بعدها في ت « ولا : رَجُلُ هَلُمَّ » .

ذكر أبو حيان أنّ البصريين يرون أنه لا يجوز حذف حرف النداء في هذا الموضع الا في شذوذ أو ضرورة خلافاً للكوفيين (ارتشاف الضرب ٩٩٤) ، وأجاز العيني والأزهري والأشموني حذفه على مذهب الكوفيين (العيني ٤ : ٢٣٥ ، شرح التصريح ٢ : ١٦٥ ، شرح الأشموني ٣ : ١٣٦) . أما السيوطي فأجاز حذفه على رأي ابن مالك ، وأضاف أن الأولينَ حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة .

(التسهيل ١٧٩ ، المغني ٦٤١ ، الهمع ١ : ١٧٤) .

بابُ الاِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ لَفْظُهُمَا واحِدٌ ، وَالآخَرُ مُضَافٌ مِنْهُما[1]

وَذٰلِكَ قَوْلُكَ : « يـا زَيْـدُ زَيْـدَ عَمْرٍو » ، و« يـا تَيْمُ تَيْمَ عَـدِيٍّ » . ترفـعُ الأولَ لأنه منـادَى مفرد ، وتنصبُ الثـاني لأنـه مُضـاف ، وَتَجْعَلُه بَدَلاً من الأول . وإنْ شئتَ كـانَ عـطفـاً على الأول عَطْفَ الْبَيَـانِ ،وَهٰذا هُوَ الْوَجْهُ / الأَوَّلُ[2] الْجَيِّدُ . ١٧٠

وقد يجوزُ أنْ تقول : « يا زيدَ زيدَ عمـروٍ » ، و« يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ »، فتنصبهما جميعاً ، تجعلُ الثانيَ مُقْحَماً [توكيداً][3] ، وَالأَوَّلَ مضافاً ، كأَنَّكَ قُلْتَ : « يا تَيْمَ عَدِيٍّ » . وعلى هذا أنشدوا [بيت جَرير][4] : [البسيط]

يَـا تَيْمَ تَيْمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَكُمُ ... لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَـوْأَةٍ عُمَـرُ[5]

فنصبهمـا[6] جميعـاً[7] بمنـزلـة اسم واحـد مضـاف إلى «عَدِيّ » . وكذلـك تقول : « يـا زَيْدَ بْنَ عَمْـروٍ » ، عـلى تقدير

---

(١) في ش و م . . . « والآخر منهما مضاف » .
وفي ت « والآخر مضاف » وسقطت «منهما » .

(٢) غير واردة في ت و م .

(٣) زيادة من ت .

(٤) زيادة من ش و م ، انظر ديوانه ٢٨٥ .

(٥) يُرْوَى العُجزُ : «لا يوقعنّكم في سوأةٍ عمرُ » وهذا الخلاف لا يؤثر في موطن الاستشهاد . والبيت من قصيدة طويلة قالها جرير في هجاء عمر بن لجأ التميميّ ، وأفحش فيها ، ومطلعها :
هـاجَ الهـوى وضميـرُ الحـاجـةِ الـذِّكَـرُ ... واسْتَعْجَمَ الْيَـوْمَ مِنْ سَـلُومَـةَ الْخَبَـرُ
والبيت من شـواهـد سيبـويـه ٢٦/١ ، ٣١٤ ، الكـامـل ٢١٧/٣ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ، الخصائص ٣٤٥/١ ، المغني ٤٥٧ .

(٦) في الأصل « فنصبها » وهو تحريف ، صوابه في ش و م ، وفي ت « فنصبوهما » .

(٧) بعدها في ت « وجعلوا الثاني مقحماً » .

إضـافة «زَيْـد» إلى «عمـرو» ، وإقحـام «الابن» ، وإنْ شئتَ قلتَ : «يـا زَيْدُ بْنَ[1] عَمْـرٍو» ، فرفعتَ الأول [بـالنـداء][2] ، والثاني منصوب[3] . وكذلك تقول : «يا محمدُ بْنَ بَكْرٍ» ، و«يا جَعْفَرُ بْنَ محمدٍ»[4] . / فقس على هذا تُصِبْ إنْ شاءَ الله . ١٧١

---

(١) في الأصل «ابن» وهو تحريف .

(٢) زيادة من ت .

(٣) بعدها في ت «على النعت والبدل» ، وفي م ونصبت الثاني .

(٤) هذان المثالان غير واردين في ت .

وفي م : «يا محمدُ بْنَ بكرٍ ، ويا محمدَ بْنَ بكرٍ ، ويا جعفرُ بْنَ محمدٍ ، ويا جعفرَ بنَ محمدٍ» .

[و ٣٢]　　باب إضافةِ المُنادَى إلَى [ياء](١) المُتَكَلِّمِ

اِعْلَمْ أنّ للعربِ في ذلكَ لُغاتٍ(٢) :

أَجْوَدُها : أنْ تقولَ : « يَا غُلَامِ أَقْبِلْ » ، و « يَا قَوْمِ أَقْبِلُوا » . قال الله عز وجل :

﴿ يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾(٣) . وقالَ جَلَّ ذِكْرُهُ :
﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾(٤) وقال عزّ وجلّ :
﴿ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دَيَّاراً ﴾(٥) .

تَحْذِفُ منه الياء ، وتكتفي بالكسرة ، كما تحذفُ التنوينَ مِنَ المفرد(٦) .

واللغةُ الثانيةُ : أنْ تقولَ : «يَا غُلَامِيَ أَقْبِلْ» ، بياء مفتوحة ، وهو الأصل ، فتحركها لأنها اسم مضمر متطرِّف(٧) ، كما تحركُ سائر المضمرات ، نحو : «التاء» من «قُمْتَ وقُمْتُ» ، و «الكاف» مِنْ « غلامِكَ وصاحبِكَ » ، وما أشبه ذلك .

---

(١) زيادة من ش .
(٢) ورد في هامش ت « أربع لغات » .
(٣) هود ٥١ .
(٤) الزمر ١٦ .
(٥) نوح ٢٦ .
(٦) في ت « من المنادى المفرد ، كقولك : يا زيد » .
وفي شرح الجمل الكبرى ص ١٣٣ : «تحذف الياء استخفافاً ولكثرة الاستعمال ، وتبقى الكسرة لتدل على ذهاب الياء » .
(٧) «لأنها اسم مضمر متطرف » غير واردة في ت .

واللغةُ الثالثةُ : أنْ تقولَ : «يَا غُلاَمِي أَقْبِلْ» ، بتسكينِ الياءِ استثقالاً للحركةِ فيها ، لِانكسارِ[1] ما قبلَها .

واللغةُ الرابعةُ : أنْ تقولَ : «يَا غُلاَمَاهْ»[2] ، تفتح الكسرة[3] ، فتنقلبُ/ الياء أَلِفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها ، وتقف عليها[4] بالهاء بياناً لِلأَلِفِ . فإذا وصلتَ حذفتَ الهاءَ ، فقلت : «يَا غُلاَمَا تَعَالَ»[5] . قال أبو النجم[6] : [الرجز]

١٧٢

يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي[7]

١٧٣ وَمِنَ العربِ مَنْ يقول : «يَا غُلامُ أَقْبِلْ»[8] . /

---

(١) في ت « وانكسار » .

(٢) في الأصل « يا غلاما » بسقوط الهاء ، وهو تحريف ، صوابه في ش ، وفي ت و م مثل الأصل بلا هاء .

(٣) في م : «تبدل الكسرة فتحة » .

(٤) من ش و ت و م ، وفي الأصل «عليه » .

(٥) في ت « أقبل » .

(٦) هو الفضل بن قدامة من بني عجل من بكر بن وائل من رُجّاز الإسلام الفحول المقدّمين ، وفي الطبقة الأولى منهم . كان معاصراً للعجّاج ، ووقعت بينهما مراجزة ، وتوفي سنة ١٣٠ هـ (طبقات فحول الشعراء ٧٤٥/٢ ، والشعر والشعراء ٦٠٣) . وقال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجّاج في النعت (الأغاني ٩ : ٧٧) .

(٧) للشاهد رواية أخرى : « يابنةَ عَمِّي لا تَلومِي وَاهْجَعي (بالياء) وعليها فلا موطن للاستشهاد .
وآخر البيت : « وَانْمِي كَمَا يَنْمِي خِضَابُ الأَشْجَعِ » . وفيه يخاطب امرأته « أُمّ الخيار » وهي بنت عمّه ، ولها يقول :

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخيار تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
يَابْنَةَ عَمّا لا تلومي واهْجَعي .... (المحتسب ٢٣٧/٢) وبعده :
لا يَخْرِقُ اللومُ حجابَ مَسْمَعِي

والبيت من شواهد سيبويه ٣١٨/١ ، النوادر ١٩ ، المقتضب ٢٥٢/٤ ، الأصول ٤١٧/١ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، رصف المباني ١٥٩ ، الهمع ٥٤/٢ ، الأشموني ٤٥٧ .

(٨) انظر سيبويه ٣١٦/١ .

بابُ ما لا يجوزُ فيهِ إلّا إثْباتُ الياءِ[1]

وذلك إذا أضفتَ اسماً الى اسمٍ مضافٍ إليك[2] ، نحو قولك : «يَا غُلَامَ غُلَامِي» ، و «يَا صَاحِبَ صَاحِبِي» ، و «يا ضَاربَ أخِي» ،[3] فتثبت «الياء» في الثاني ، لأنه ليس بمنادًى . ألا ترى[4] أنك إذا قلتَ : «يَا غُلَامَ زَيْدٍ» ، لم يكن بُدٌّ مِنَ التنوينِ في «زَيْد» .

وإنما تحذفُ «الياء» في الموضعِ الذي يُحْذَفُ فيه التنوين . قال الشاعر[5] : [الخفيف]

يَـابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[6] / ١٧٤

---

(١) في ت « باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء في النداء » .

(٢) في ت « اليه » .

(٣) المثالان الأخيران ليسا في ت ، وبدلا منهما «يا معشر قومي » .

(٤) في الاصل «ترا » وهو تحريف .

(٥) البيت غير منسوب في ش و م . وفي ت « قال أبو زبيد الطائي » . ونسب في سيبويه الى أبي زبيد أيضاً . والبيت في ديوانه ص ٤٨ ، مما يؤيّد أن البيت له لا لمهلهل . ففي الأصل تحريف بقوله « وهو مهلهل » .

و أبو زبيد هو حرملة بن المنذر بن معدي كرب ، من قبيلة طيّىء ، وهو مِمَّنْ أدرك الجاهلية والإسلام ، فَعُدَّ مِنَ المخضرمين. وكان في الجاهلية نصرانياً ، واختلف في إسلامه ، وبعضهم يقول : إنه بقي على نصرانيته حتى مات ، وبعضهم يقول : إنه أسلم على يد أخيه لأمه الوليد بن عقبة في الكوفة ، وحَسُنَ إسلامه ، ومات بالرقة بعد عزل الوليد عن إمارتها سنة ٣٦ هـ . (انظر اخباره في طبقات ابن سلام ٥٩٣) .

(٦) في م « خلّفتني » ورواية البيت في الديوان :

« يَـابْنَ حَسْنَاء شقّ نفسي ... يا لَجْلَاجُ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ »

وعلى هذه الرواية فلا مكان للشاهد . وقد قال الشاعر هذه القصيدة في رثاء اللجلاج ابن أخته الذي مات عطشاً في طريق مكة، وكان مِنْ أحب الناس اليه ،وهي من المراثي المشهورة ،ومطلعها : =

وقال آخر[1] : [الخفيف]

يَـابْنَ أُمِّي ، وَلَـوْ شَهِـدْتُـكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ[2]

فأما قولك[3] : «يَابْنَ أُمٍّ ، وَيَابْنَ عَمٍّ » ، ففيه ثلاث لغات : مِنْهُمْ مَنْ يجعلُه اسماً واحداً ، فيبنيهِ على الفتحِ فيقـولُ : « يَابْنَ أُمَّ ، ويَابْنَ عَمَّ » ومنهم مَنْ يقولُ : «يَابْنَ أُمِّ، ويَابْنَ عَمِّ ، » [ظ ٣٢] فيكسرُ[4] ويحذفُ «الياء» .

وإثباتُها أَجْوَدُ ، كما ذَكَرْتُ لك ، فيقـالُ[5] : «يَابْنَ أُمِّي ، وَيَابْنَ عَمِّي» ، بإثباتِ «الياء» ، وهي اللغةُ الثالثة[6] . / ١٧٥

= إنَّ طـولَ الـحـيـاةِ غـيـرُ سَـعـودِ وَضَـلالٌ تـأمـيـلُ نَـيْـلِ الْـخُـلُودِ

والبيت الشاهد من شواهد سيبويه ٣١٨/١ ، والأمالي الشجرية ٧٤/٢ ، ١٣١ . أوضح المسالك لابن هشام ٩٠/٣ ، الهمع ٥٤/٢ .

(١) في ت « وقال حسان » وهو خطأ . لم ينسب هذا البيت في كتب اللغة ، وانما نسب الى غلفاء بن الحارث (الوحشيات ١٣٣) .

(٢) المعنى : يا أخي لو سمعتك وأنت تدعو تميماً لنصرتك ، ولم يجبك أحد لأجبتك . وهو من شواهد معاني القرآن للأخفش ٣١١/٢ ، المقتضب ٢٥٠/٤ ، الأمالي الشجرية ٧٤/٢ ، ١٩٣ ، رصف المباني ٧٣ .

(٣) في ش وت وم « فأما قول العرب » .

(٤) بعدها في ت « الثاني » .

(٥) في ت « ومنهم من يقول »وفي م : «فيقول » .

(٦) وفي شرح الجمل الكبرى ص ١٣٦ : « وهي اللغة الجيدة ، لأن الأم والعم غير مناديين » .

بابُ مَا لَا يَقَعُ إلّا في النِّداءِ خَاصَّةً ، ولَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ

مِنْ ذلكَ قَوْلُ العَرَبِ : «يَا هَنَاهُ أَقْبِلْ» ، لا يُسْتَعْمَلُ إلّا فِي النداءِ خاصة ، لا يقال : «جَاءَنِي هَنَاهُ» ، ولا «مَرَرْتُ بِهَنَاهُ» ، لأنه للنداء خاصة .

قال امرؤ القيس[1] : [المتقارب]

وَقَـدْ رَابَنِي قَـوْلُهَـا يَـا هَنَـا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ[2]

ومِنْ ذلـك قـولهم : «يَـا مَـلْأَمَـانِ ، وَيَـا مَخْبَثَـانِ ، وَيَـا مَكْـذَبَانِ»[3] ، وكقولك / : «يَـا فُسَقُ ، وَيَا لُكَـعُ ، وَيَـا غُـدَرُ ، وَيَـا خُبَثُ» . وللمؤنث : «يَـا لَكَاعِ ، وَيَـا خَبَاثِ ، وَيَـا غَدَارِ ، وَيَـا فَسَـاقِ»[4] . لا يستعمـل شيء من هذا إلّا في النـداء خـاصـة . وكـذلك : «يَـا فُـلُ أَقْبِـلْ» ، لا يُسْتَعْمَـلُ إلّا في النـداءِ ، وليسَ بترخيم ، ولو كان ترخيماً لقيل : «يَا فُلَا[5]»

١٧٦

---

(١) انظر ديوانه ١٦٠ .

(٢) الْهَنُ : كناية عما يستفحش ذكره ، ويطلق على الحِرّ . وجاء في شرح المفصل ١/٤٨ : « معنى يا هناه : يا رجل ، وهناه لا يستعمل إلّا في النداء » . وفي حاشية ياسين على التصريح ٢/٣٦٨ : « هناه : فَعَال مِنْ « هنو » ، وأصلها هناو ، فأبدلت الهاء من الواو ، وهذا هو الصحيح » . والبيت من قصيدة طويلة قالها بعد انتصاره على ثعلبة بن مالك وقومه ، ومطلعها :

أَحَـارِ بْـنَ عَـمْـرٍو كَـأَنّـي خَـمِـرْ ... وَيَـعْـدُو عَـلَى الْـمَـرْءِ مَـا يَـأْتَـمِـرْ

والبيت من شواهد المنصف على التصريف ٣/١٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢/١٠١ شرح المفصل ١/٤٨ ، ١٠/٤٢ ، ٤٣ ، رصف المباني ٤٠٠ ، العيني ٤ : ٢٦٤ .

(٣) في م « يا مكرمان » .

(٤) في ت و ش الأمثلة السابقة نفسها ، ولكن على غير هذا الترتيب .

(٥) في الأصل «يافل » ، وهو تحريف صوابه في ت و م .

وَرُبَّما اسْتُعْمِلَ بَعْضُ هذا في الشعرِ في غيرِ النداءِ ضرورةً .

قال أبو النَّجْم[1] : [مشطور الرجز]

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ[2].

وأنشد الأصمعي للحطيئة[3] : [الوافر]

١٧٧ أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ /[4]

ومما لا يستعمل فيه حرف النداء قولهم : « اللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَنَا » ، زيدت « الميم » في آخره مثقّلةً عوضاً من حرف النداء . ولا يقال : « يَا اللّٰهُمَّ » ، لأنّ « الميم » عوض من حرف النداء .

فأمّا قول بعضهم[5] : [الرجز]

وَمَـا عَلَيْـكِ أَنْ تَقُـولِي كُلَّمـا سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَـا اللّٰهُمَّ مَـا

١٧٨ أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا /[6]

---

(١) سبق التعريف بالراجز في موطن سابق .

(٢) اللُّجَّة : الجَلَبَة واختلاط الأصوات في الحرب .

وقبل الشطر « تُـدافعُ الشِّيبَ وَلَمْ تِقِتِّـلِ تَـضِـلُّ مـنـه إبـلي بِـالْـهَـوْجَـلِ

شبَّه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لُجّةٍ وشرّ يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال «أمْسِكْ فلاناً عن فُلِ» أي احجز بينهم ، وخصّ الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرّع الى القتال . أي هي في تزاحم لا تقاتل كالشيوخ . والشاهد من أرجوزة طويلة ، مطلعها :

الـحـمـدُ لـلهِ الـعـليّ الأجْـلَلِ الـواسِعِ الفضـلِ الـوَهـوبِ الْمُجْـزِلِ

والبيت من شواهد سيبويه ٣٣٣/١ ، ١٢٢/٢ ، المقتضب ٢٣٨/٤ ، الأمالي الشجرية ١٠١/٢ ، المقرب ١٨٢/١ ، أوضح المسالك ٩٢/٣ ، ابن عقيل ٢٧٨/٣ .

(٣) هو جَرْوَلُ بن أوْس العبسيّ ، من فحول الشعراء المخضرمين ، مجيد في المدح والهجاء(ديوانه ٢٨٠ تحقيق نعمان طه) وترجمته في الشعر والشعراء ٣٢٢ .

(٤) البيت من القصيدة ٦٧ في باب الهجاء يهجو امرأته . وهو من شواهد المقتضب ٤ : ٢٣٨ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١٠٧ ، شذور الذهب ٩٢ .

(٥) في ش و ت و م : «فأما قوله » ، والراجز مجهول .

(٦) في ت « يا أللهمّا » . وهناك روايات للشطر الثاني ، منها : =

فإنه جاء في ضرورة الشعر[1] .

ومما لا يُسْتَعْمَلُ إلاّ في النداءِ قَوْلُهُمْ : «يَا أَبَتِ لاَ تَفْعَلْ» ، و «يَا أُمَّةِ لاَ تَفْعَلِي» ، لا يُؤَنَّثان إلاّ في النداءِ خاصة . لا يقال : «جَاءَتْ أُمَّتِي» ، ولا «خَرَجَ أَبَتِي» .

ولا يُجْمَعُ بَيْنَ علامةِ التأنيثِ و «ياءِ» الإضافةِ في نداءٍ ولا غَيْرِه . فلا يُقالُ : «يَا أَبَتِي» بإثباتِ الياء ، ولا «يَا أُمَّتِي» بإثباتِ الياء ، لأنّ علامةَ التأنيثِ فيهما[2] عِوَضٌ مِنْ «ياء» الإضافة . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ يَا أَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾[3] .

فإنْ وقفتَ عليه ، وقفتَ بِالهاء ، [و ٣٣] فَقُلْتَ : «يَا أَبَهْ وَيَا أُمَّهْ» ، كما تقول : «يَا عَمَّهْ وَيَا خَالَهْ» . هذا مَذْهَبُ البصريين[4] ، والفرّاءُ يُخالِفُهم فيه ، ويختارُ الوقفَ عليهِ بالتّاء ، لأنها عِوَضٌ مِنْ «ياءِ» الإضافة[5] .

= «سبّحتِ أوْ صلّيتِ يا اللهمّ ما » ورواية أخرى :
هلّلتِ أو سبّحتِ يا اللهمّ ما » .
ولا يتأثر الشاهد باختلاف هذه الروايات . والشيخ هنا : الأب أو الزوج ، مسلّما : اسم مفعول من السلامة . (خزانة الأدب ٣٥٩/١) .
والأشطار من شواهد معاني القرآن للفراء٢٠٣/١ ، اللاّمات ٨٦ ، الإنصاف ١٩١ ، شرح الكافية ١٣٢/١ ، المقرب ١٨٣/١ ، رصف المباني ٣٠٦ ، الهمع ١٥٧/٢ .

(١) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين (الإنصاف م ٤٧) .
وقد سار الزجاجي فيها على رأي البصريين .

(٢) في نسخة الأصل «فيها» وهو تحريف صوابه في ش ، وليست واضحة في ت لأن المداد ممسوح .

(٣) مريم ٤٤ .

(٤) انظر سيبويه ٣١٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١ - ١٢ .

(٥) المفصل ٤٣ دون تفصيل . وفي م « لأنها عوض » ولم يرد ما بعدها .

بابُ الاسْتِغاثَة

إذا استغثتَ بشيءٍ فَتَحْتَ لامَهُ وَكَسَرْتَ لامَ المُسْتَغاثِ مِنْ أجْلِه ، وخفضتَ بهما جميعاً ، وذلك قولك :[1] «يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو» ، فتحتَ لَامَ «زَيْدٍ» لأنك استغثتَ به ، / وكسرتَ لَامَ «عَمْرٍو» لأنك استغثتَ مِنْ أجْله . وكذلك : «يَا لَلرِّجَالِ لِلْعَجَبِ» ، و «يَا لَبَكْرٍ لِعَمْرٍو»[2] . ومثل ذلك قول الشاعر[3] : ١٧٩

[الرجز]

يَا عَجَبَا لِهٰذِهِ الفُلَيْقَهُ هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَباءَ الرِّيقَهْ[4]

وقال آخر[5] : [الوافر]

١٨٠ تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطَاعِ /[6]

---

(١) في ت « كقولك » .

(٢) في الأصل « يا لبكر ويا لعمرو » ، وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٣) هو ابن قنان الراجز .

(٤) اللغة : الفُليقة : الدّاهية ، والقُوَباء والقُوْبا : داء يظهر بالجسد ويسمى حَزازاً . والمعنى : أنَّ أعرابيّاً أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئاً من ريقك وتعهَّدْها بذلك ، فإنها ستذهب ، فتعجَّبَ مِنْ ذلك . (شرح التصريح ٢/١٨١) .

الرجز من شواهد المنصف ٣:٦١ ، شرح الشافية ٣٩٩ ، المغني ٣٧٢ ، شرح التصريح ٢/١٨١ ، لسان العرب (قَوَبَ) .

والشاهد فيه جواز الاستغناء عن لام المستغاث به بالألف في قوله « عجبا » . وذكره ابن هشام في المغني شاهداً على أنّ الألف في « عجبا » لمدّ الصوت بالمنادَى المستغاث والمتعجب منه .

(٥) في ت « قال قيس بن ذريح » وهو الصواب (انظر ديوانه ١١٨) ، وقد نسب إليه في الشعر والشعراء ضمن مقطوعة من أربعة أبيات ، قالها في تطليقِهِ لُبْنَى (ص ٦٢٩) ، وإليه نسبه سيبويه وغيره ، بينما نسبه العيني إلى حسان بن ثابت (العيني ٤/٢٥٩) .

(٦) تكنّفني : أحاط بي . والبيت من شواهد سيبويه ١/٣١٩ ـ ٣٢٠ ، اللّامات ٨٢ ، ابن يعيش ١/١٣١ ، المقرب ١/١٨٣ .

[ويُرْوَى : «وَأَوْعَدُونِي»][1] .

وقال آخر :[2] [البسيط]

يُبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيـدُ الدَّارِ مُغْتَـرِبُ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[3]

وفي الخبر لمّا طعنَ العلجُ أو العبدُ عمرَ بْنَ الخطّابِ رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عنـه[4] صَاحَ : «يَـا لَلّٰهِ وَيَـا لَلْمُسْلِمِينَ» ، [مُسْتَغِيثـاً بِهِما][5] .

واعلمْ أنّ لامَ الاستغـاثـةِ بَـدَلٌ مِنَ الـزيـادَةِ[6] التي تلحقُ آخرَ/ المنادى[7] ، نحو قولك : «يَا زَيْداه ، ويَا بَكْـراه»[8] ، ولا يُجْمَـعُ بينهمـا ، لا يُقـال : «يَـا لَـزَيْـدَاه» ، فيجمـع بين الـلّامِ والزيادة . ١٨١

---

(١) زيادة من ش .

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ ـ مخطوط ورقة ٥١) وينسب إلى أبي زبيد الطائي ، ونسبه ناسخ شرح الجمل الكبرى خطأ إلى قيس بن ذريح .

(٣) البيت من شواهد الكامل ٣: ٢٧٢ ، المقتضب ٤: ٢٥٦ ، الأصول ١: ٢٧٩ ، الموجز ٤٩ ، الإيضاح ٢٣٦ ، شـرح اللمـع ٦٢١ ، المقرب ١/ ١٨٤ ، الخزانـة ١: ٢٩٦ ، العيني ٤: ٢٥٧ ، الهمـع ١: ١٨٠ ، التصريح ٢/ ١٨١ ، الرصف ٢٢٠ .

وجاء في شرح الجمل الكبرى ١٤٠ ـ ١٤١ : « فإنْ عطفتَ على لَامِ المستغاث به بلامِ مستغاث بـه ، كسرت الـلامَ الثانيـة (كما في لام لِلشـبّان) لأنه قـد ذهب اللبس بالعـطف ولم يحتـج إلى الفـرق ، . . . وكسرت لام للشبّـان « لأن أصلها الكسـر وقـد زال الإشكـال بـالعـطف » . وانـظر الصاحبي ١١٣ .

(٤) « ورضي عنه » غير واردة في ت و م .

(٥) زيادة من ت . وفي م « يا للّٰه يا للمسلمين » . بدون واو العطف .

(٦) في ت « من الألف الزائدة » .

(٧) في ت « تلحق المنادَى البعيد خاصة في الندبة » .

(٨) هذا المثال غير وارد في ت .

بابُ التَّرْخيمِ (١)

التـرخيمُ حَذْفُ أَواخِرِ الأَسْماءِ الأْعلامِ في النّداءِ خاصةً تخفيفاً .

واعلمْ أنه لا يُرَخَّمُ مُضـافٌ ، ولا نَكِرَةٌ ، ولا مُضْمَـرٌ ، ولا مُبْهَم(٢) ، ولا ما عاقبَ المضافَ مِمّا يُضَمُّ إلَيْه ، لأنّ هذِهِ الأسماءَ جَرَتْ في النداءِ على أُصولِها .

وإنما يُرَخَّمُ ما لَحِقَهُ التغييرُ في النّداء ، وليس(٣) يُرَخَّـمُ ما ليس بمنادًى إلاّ في ضَرورةِ الشِّعْر .

ولا يُـرَخَّمُ مِنَ الأَسْمَـاءِ إلاّ مـا كـانَ على أكثـرَ مِنْ ثـلاثـةِ أَحْـرف ، لأنّ الثلاثـةَ أقلُّ الأْصـولِ ، إلاّ ما كـانَ في آخِرِه هـاءُ التأنيث ، فإنه يرخم قلّتْ حروفه أو كثرت(٤) . فتقول مِنْ ذلك في ترخيمِ «جعفر» : «يَا جَعْفَ أَقْبِلْ» ، فتحذفُ «الرّاءَ» وَتَدَعُ ما قبلَها على حَرَكَتِه .

وكذلك كلُّ اسمٍ مُرَخَّمٍ يُحذَفُ آخِرُه ، [ظ ٣٣] وَيُتْرَكُ ما

---

(١) جاء في شرح الجمل الكبرى ص ١٤٢ : (معنى الترخيم : الرقة والحلاوة ، يقال : « جارية رخيمة الكلام » ، إذا كان كلامها رقيقاً حلواً مختصراً سهلاً ، فلذلك سُمّي الاسم المنادى إذا حذفت منه آخره حتى خفّ وحلا ترخيماً) .

(٢) بعده في ت « ولا نعت ولا منعوت » .

(٣) في ش و ت : « ولا » .

أما في م « فالعبارة حتى نهاية الجملة غير واردة » .

(٤) بعدها في ت « لأن هاء التأنيث زائدة في الاسم ، وهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فلما جاز زيادتها جاز حذفها » .

قَبْلَ المحذوفِ على[1] حَرَكَتِه . وتقولُ في ترخيمِ «مالِكٍ» : / «يَا مَالِ أَقْبِلْ» . وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ القُرّاءِ : ١٨٢

﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[2] .

ويقال : «يَا حَارِ أَقْبِلْ» . قالَ الشّاعرُ ، وهو حسّان[3] :

[البسيط]

حَـارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْـلَامَ تَـزْجُـرُكُمْ
عَنَّـا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَـاخِيرِ[4]

وقال آخرُ ، وهو زهير بن أبي سلمى[5] : [البسيط]

يَـا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِـدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ[6] / ١٨٣

---

(١) بعدها في ت « حاله الأول و » .

(٢) الزخرف ٧٧ .

وتقرأ « يامالُ » بالكسر والضمّ (التبيان في إعراب القرآن ١١٤٢) .

(٣) انظر ديوانه ٢١٣ .

(٤) البيت مطلع قصيدة لحسان يهجو بها الشاعر الحارث بن كعب المجاشعيّ من رهط النجاشيّ ، وكان هجا بني النجار . والجُوف : العِظام الأجوافِ وهي البطون . الجَماخير : نعت للجُوف وهم الكبارُ الأجسادِ بِلا عقول .

والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٥٤ ، المقتضب ٤/٢٣٢ ، الحجة لأبي علي ١/٢٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٨٠ ، شرح المفصل ٢/١٠٢ .

(٥) انظر ديوانه ١٨٠ .

(٦) البيت من قصيدة طويلة قالها زهير ، وكان الحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد أغار على بني عبد اللّه بن غطفان ، فغنم واستاق ابنَ زهير وراعيَه « يساراً » . وقال الأصمعي : إنه ليس للعرب قصيدة كافية أجود من هذه ، ومطلعها :

بَـانَ الـخليطُ ولـم يـأووا لـمـن تـركـوا وزوَّدوكَ اشـتـيـاقـاً أَيَّـةً سَـلَـكُـوا

والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ٢/٨٠ ، وشرح المفصل ٢/٢٢ ، العيني ٤/٢٧٦ .

وتقولُ في ترخيمِ «فاطمة» : «يَا فَاطِمَ» ،[1] وفي «عائشة» : «يَا عَائِشَ» .

قالَ الشّمّاخُ[2] : [الوافر]

أعايِشَ مَا لِأَهْلِكِ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الهِجَانَ مَعَ المُضِيعِ[3]

وفي ترخيم «ثُبَةٍ ، وَعِدَةٍ ، وَعِضَةٍ» : «يَاثُبَ ، ويَاعِدَ ، ويَاعِضَ» .

وَمِنَ العربِ مَنْ إذا رخَّمَ الاسمَ حَذَفَ منه آخِرَهُ ، فَجَعَلَ ما بقي اسماً على حالِهِ بمنزلةِ اسمٍ لم يَكُنْ فيه ما حُذِفَ منه ، فبناهُ على الضّم ، فقال : «يَا حَارُ ، ويا جعفُ ، ويا مالُ» . / 184

وكذلك إذا كانَ قبلَ آخرِ الاسمِ ياءٌ أَوْوَاوٌ أَوْ أَلِفٌ زَوائِدُ حَذَفْتَها[4] مع الآخِرِ ، فَقُلْتَ في ترخيمِ « مَسْعودٍ ، ومَنْصورٍ ، وعمّار » : « يا مَسْعُ ، ويا مَنْصُ ، ويا عَمَّ » ، وكذلك ما أشبهه إلّا أنْ يكون ما بقي بعد الْمُلْقَى[5] حرفين ، فإنك تُبْقِي الياءَ والواوَ وَالْأَلِف ، فتقولُ في ترخيمِ « ثَمودٍ ، وسَعيدٍ ، وزِيادٍ » : « يا ثَمُو ، ويا سَعِي ، ويا زِيَا » ، لأنَّ الثلاثةَ أقلُّ الأصول ، فَكَرِهوا أنْ يَنْتَقِصوا منها .

وكذلكَ إنْ كانَ في آخرِ الاسمِ زيادتان زِيدَتا معاً ،

---

(1) هذا المثال غير وارد في ت .

(2) سبق التعريف به في موضع سابق . (انظر ديوانه 219) .

(3) الهجان : الإبل . والبيت من شواهد الصاحبي 167 ، 168 ، الأمالي الشجرية 2/84 .

(4) في ت « حذفن » .

(5) في م « الملغى » .

حَذَفْتَهُما معاً في الترخيم ، فَقُلْتَ في ترخيم « عُثْمانَ » : «يَا عُثْمَ أَقْبِلْ » ، وفي ترخيم « سَلْمَانَ » : « يَا سَلْمَ أَقْبِلْ » ، وفي « مَرْوانَ » : « يَا مَرْوَ أَقْبِلْ » ، [وفي ترخيمِ « أَسْماءَ » : « يَا أَسْمَ أَقْبِلي » ، وفي « حَمْراءَ » : « يَا حَمْرَ أَقْبِلي »][1] .

قال الشاعر[2] : [البسيط]

يَا أَسْمَ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
إنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ[3] / ١٨٥

وقال آخر[4] : [الطويل]

قِفِي فَانْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ
أَهٰذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذْكَرُ[5]

وقال آخر[6] : [الكامل]

---

(١) زيادة من ش ، ويوجد بعضها في ت .

(٢) في ش « قال عمرو بن معدي كرب » وهو خطأ . وينسب لأبي زبيد الطائي (انظر في قسم ما نُسِبَ لأبي زبيد ولغيره من الشعراء/ملحقات ديوانه ١٥١) .
وفي ت « قال لبيد » وهو الصواب والمشهور (انظر ديوانه بتحقيق د. إحسان عباس ٣٦٤) .
ولبيد من الشعراء المخضرمين ، أسلم ، ومات بالكوفة سنة ٥٥ هـ ، وكان عمره ١٤٥ عاماً ، وهو أحد أصحاب المعلقات .

(٣) للبيت رواية أخرى : « يا سَلْمَ . . . . » وعلى الروايتين يبقى موطن الشاهد ، فقوله « أَسْمَ » ترخيم أسماء ، وقوله « سَلْمَ » تصغيرُ سلمان ، أو سلمَى .
والبيت من شواهد سيبويه ٣٣٧/١ ، الأمالي الشجرية ٨٧/٢ ، العيني ٢٨٨/٤ ، شرح التصريح ١٨٦/٢ ، الأشموني ١٧٨/٣ .

(٤) في ش و ت و م : « وقال عمر بن أبي ربيعة » ، وهو الصواب (انظر ديوانه ص ٨٥ بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد) . مطبعة السعادة ١٣٧١ هـ .

(٥) البيت من شواهد الأمالي الشجرية ٨٧/٢ ، شرح المفصل ٢٢/٢ .

(٦) في ت : « وقال الفرزدق في مروان بن الحكم » وهو صواب .
(انظر ديوانه ٤٨٢) .

١٨٦ يَا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ[1] /

ومَنْ قال : « يَاتَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ » فأقحم الثانيَ توكيداً ، قال في الترخيم[2] : « يَا طَلْحَةَ [و ٣٤] أَقْبِلْ » بالفتح ، لأنه أراد « يَا طَلْحَ أَقْبِلْ » ، فأقحم[3] « الهاء » توكيداً ، وترك آخر الكلام مفتوحاً على حاله . قال النابغة[4] : [الطويل]

١٨٧ كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ /[5]

والأجودُ الرفعُ ، وعلى هذا قالوا : « يَا وَيْحَ لِزَيْدٍ » ، و« يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ » ، فأقحموا اللامَ توكيداً للإضافة .

قال النابغة[6] : [البسيط]

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
١٨٨ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ /[7]

---

(١) رواية الديوان : « مروانُ إنّ مطيتي محبوسةٌ . . . . » وعليها فلا شاهد على الترخيم . وهو من شواهد سيبويه ١/٣٣٧ ، الأمالي الشجرية ٢/٨٧ ، شرح المفصل ٢/٢٢ ، العيني ٤/٢٩٢ .

(٢) في ت « قال في ترخيم طلحة » .

(٣) في م « فأدخل » .

(٤) هو النابغة الذبياني ، قاله يمدح عمرو بن الحارث الأصغر بن الحارث الأعرج . وقال أبو عبيدة : يمدح عمرو بن الأعرج . (انظر ديوانه ٥٤) .

(٥) في م صدر البيت فقط . كِليني : دَعيني وَهمّي ، من وَكَلَهُ يَكِلُه وَكَالةً . ناصب : نَصَبَ لِي أيْ قصدَ نحوي ، ويقال نَصَبَ له الْهَمَّ . بطيء الكواكب : من الطُّول .

والبيت من شواهد سيبويه ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٢/٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢/٨٣ ، شرح المفصل ٢/١٢ ، ١٠٧ ، الخزانة ١/٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ .

وفي شرح الجمل الكبرى ص ١٤٦ : « أميمة : دعاء مُرَخّم والهاء مقحمة بعد الترخيم ، ولذلك فُتِحَتْ ، ويجوز « يا أميمةُ » بالرفع على النداء المفرد .

(٦) هو النابغة الذبياني (انظر ديوانه ٢٢٠) .

(٧) خالُوا : تَخلَّوْا مِنْ حِلْفِهِمْ .

والبيت من شواهد سيبويه ١/٣٤٦ ، المقتضب ٤/٢٥٣ ، الأصول ١/٢٩٤ ، اللامات ١١١ ، =

وقال آخر[1] : [مجزوء الكامل]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[2] .

وإذا رَخَّمْتَ اسمينِ جُعلِا اسماً واحداً نحو « حَضْرَ مَوْت ، وَبَعْلَبَك ، ورامَ هُرمُز ، ومعدي كَرِب » ، حذفتَ الآخرَ[3] منهما ، فقلتَ : « يَا حَضْرَ أَقْبِلْ ، وَيَا مَعْدِي[4] أَقْبِلْ ، [وَيَا رَامَ أَقْبِلْ] »[5] ، وكذلكَ ما أشبهه . /

189

= الخصائص ٣/١٠٦ ، المحتسب ١: ٢٥١ ، ٢: ٩٣ ، ١١٥ ، ٢١١ ، الإنصاف ٣٣٠ ، الأمالي الشجرية ٢/٨٠ ، ٨٣ ، الهمع ١: ١٧٣ ، الخزانة ١: ٢٨٥ .

والمعنى أنّ النابغة لا يعجبه رأي بني عامر ، ويرميهم بالجهل لأنهم تخلَّوْا مِنْ حلف بني أسد ويسعَوْن الى الابتعاد عنهم ، وهم حلفاء صدق .

(١) هو سعد بن مالك كما في الحماسة ١/١٩٢ ، وشرح المرزوقي ٥٠٠ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ١/٣١٥ ، المقتضب ٤: ٢٥٣ ، اللامات ١١٠ ، الخصائص ٣/١٠٦ ، المحتسب ٢: ٩٣ ، الانصاف ٣٣٠ ، الأمالي الشجرية ٢/٨٠ ، ٨٣ ، ابن يعيش ٥/٧٢ ، المغني ٢١٨ ، الخزانة ١: ٢٨٥ .

(٣) في ت و م « الأخير » .

(٤) في الأصل « يا معد » بسقوط الياء .

(٥) زيادة من ش و م .

بابُ ما رَخَّمَتِ الشُّعَراءُ في غَيْرِ النِّداءِ اضْطِراراً

مَنْ ذلكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١) : [الوافر]

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا(٢)

[يريد أُمامة](٣) .

وقالَ آخرُ(٤) : [الطويل]

أَلا مَا لِهٰذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ
عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَهٰذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ(٥)

---

(١) في ت « منه قول جرير » ، وفي م « من ذلك قوله » . والشاعر هو جرير (انظر ديوانه ٥٠٢) .

(٢) الشاهد هو أول بيت من قصيدة طويلة يمدح بها الشاعر هشام بن عبد الملك ، ورواية الديوان :

أصبحَ حَبْلُ وَصْلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

وعلى هذه الرواية يكون الترخيم على غير ضرورة ، لأنه وقع في النداء .

و « رِمَامَا » خَلَق بالٍ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ ، النوادر ٣١ ، الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، ٨٩/٢ ، ٩١ ، الخزانة ٣٨٩/١ . وفي شرح الجمل الكبرى ص ١٤٧ :

« أُماما : رفعٌ بِأَضْحَىٰ ، وحذف الهاء منها للترخيم في غير النداء ، ولا يجوز هذا إلّا في الشعر ، والتقدير : وأضحت أمامةُ منكَ شاسعةً » .

(٣) زيادة من ش ، وفي ت « أراد : أمامة » ، وفي م : « يا أمامة » وهو مخالف للمقصود .

(٤) في ت : « وقال الأسود بن يعفر » (انظر ديوانه ٥٦) .

وهو شاعر جاهلي فصيح كريم ، مات نحو ٢٠ سنة قبل الهجرة . وجعله ابن سلّام في الطبقة الخامسة . وعدّه المؤرخون أحد الشعراء العمي (الشعر والشعراء ٢٥٥) .

(٥) للبيتين روايات مختلفة ، لكنها لا تؤثر في موطن الشاهد . والبيتان من شواهد سيبويه ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ (الأول منهما فقط) الأمالي الشجرية ١٢٧/١ . (وثانيهما في توجيه أبيات ملغزة للإعراب للرماني ، ١١٦ ، المخصص ١٩٥/١٤ ، المقرب ١٨٨/١ . وفي شرح الجمل الكبرى ١٤٧ ـ ١٤٨ : « أمال : الهمزة حرف نداء ، ومالِ : نداء مرخَّم ، وأراد « يا مالك » فحذف الكاف =

فرخَّمَ « حنظلةَ » وهو غيرُ منادىً[1] . وهو[2] في الشعرِ كثيرٌ جداً[3] / . ١٩٠

= للترخيم، . . . حنظل: خفض بالإضافة، أراد حنظلة، فحذف الهاء للترخيم وهو غير منادًى ولا يجوز في غير الشعر » .

(١) في الأصل « منادا » وهو تحريف .

(٢) في ت و م « وهذا » .

(٣) كلمة « جداً » غير واردة في ش ، وواردة في ت و م .

باب النُّدْبَةِ

اعلمْ أنّ المندوبَ منادىً ، ولكنه متفجَّعٌ عليه . فإنْ شئتَ جعلتَهُ بلفظ المنادَى ، فقلتَ : « وَازَيْـدُ ، وَاعَمْرُو » . وإنْ شئتَ زدتَ في آخره « ألفاً » ، وزدتَ بعد الألفِ « هاءً » في الـوقف ، وحـذفتَهـا[1] في الـوصـل ، فقلتَ : « وَازَيْـدَاه ، وَابَكْـرَاه ، وَاعَمْرَاه » ، وكذلك ما أشبهه .

191 وحروفُ الندبةِ التي تختص[2] بها : « وَا ، ويَا »[3]/ .

ولا يجـوزُ أنْ تندُبَ نكـرةً ولا مضمَـراً ولا مُبْهمـاً ، لأنّـك إنما تذكرُ المندوبَ بأشهرِ أسمائه ، ليكون عُذْراً للتفجُّـعِ عليه . وتقـول : « وَاغُـلاَمَـاه » في لغـةِ مَنْ قـال « يَـا غُـلاَمِ أَقْبِـلْ » [بالكسر][4] ، ومَنْ قال : « يَا غُلاَمِي » ، بإسكانِ « الياء » ، فإنْ شـاء [ظ ٣٤] قال : « وَاغُـلاَمَاه » ، فحـذفَ « الياء » لسكـونِهـا وسكونِ الألِفِ بعدَها[5] . وإنْ شاءَ حرَّكَها فقال : « وَاغُلاَمِيَاه » .

ومَنْ قال : « يَا غُلاَميَ » بتحريك[6] « الياء ، قال في الندبة « وَاغُلاَمِيَاه » لاَ غير . [وتقول][7] « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » ، « وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَاهْ » .

---

(١) في م « وحذفتهما » .

(٢) في الأصل « تخض » وهو تصحيف صوابه في ت .

(٣) بعدها في ت « لا يدخل على المندوب غيرهما من حروف النداء » .
وفي م : « وحرف الندبة التي يختص به وا ، ويا » .

(٤) زيادة من ش . بينما في م « يا غلامُ » .

(٥) في م « لالتقاء الساكنين » .

(٦) في ت و م « بفتح » .

(٧) زيادة من ش و ت و م .

وإذا خفتَ لَبْساً بَيْنَ مُشْتَبِهَيْن ، جعلتَ أَلِفَ الندبةِ تابعةً لغيرِها [1] ، فتقول [2] : « وَاغُلَامَكُمَاه » ، للاثنين ، « وَاغُلامَكُمُوه » للجميع ، « وَاغُلَامَكِيه » للمؤنث إذا خاطبتَها وَنَدَبْتَ غُلَامَها [3] . وللاثنتين كالرجلين إذا[4] خاطبتَهما وندبتَ غلَامَهُما . ولجماعة النساء: « وَاغُلامَكُنَّاه » وللمذكّر: «وَاغُلَامَكَاه»[5]، فقسْ عليه تُصِبْ إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

---

(١) في ش : « لما قبلها من الحركات » .

(٢) بعدها في ت « في الواحد » واغلامكاه .

(٣) بعدها في م « وواغلامَكاه للمذكر وكذلك ما أشبهه » فقط .

(٤) « إذا » في الأصل مكررة .

(٥) بعدها في الأصل : « وتقول في ندبة المتكلم » واغلامهاه ، وفي الجمع المكسر « واغلماناه ، واغلمانياه « على حكم الواحد من الإثبات والحذف » .

ولكن الناسخ وضع هذا الكلام بين إشارتي حذف وهما « من ... إلى » ، ولم يرد هذا الكلام في ش ولا في ت ولا في م .

بابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةِ

النكرة كلُّ اسْمٍ شائعٍ في جِنْسِهِ ولا يُخَصُّ[1] به واحِدٌ دونَ آخَر ، نحو : « رَجُلٍ ، وَفَرَسٍ ، وَثَوْبٍ ، وَغُلامٍ » ، وما أشبهَ ذلك/ .   ١٩٢

وأنكرُ النكراتِ شَيْء ، ثُمَّ جَوْهَرٌ ، ثُمَّ جِسْمٌ ، ثُمَّ حَيَوانٌ ، ثُمَّ إنسانٌ ، ثُمَّ رَجُل .

والمعارفُ خَمْسَةُ[2] أَجْناسٍ :

الأسماء الأعلام ، نحو : زيد ، وعمرو .

والمضمر ، نحو : أنا ، وأنت وأنتم .

والمبهم ، نحو : هذا ، وذلك[3] .

وما عرّف بالألف واللام ، نحو : الرجل ، والغلام .

والمضاف[4] ، نحو : غلام زيد ، وصاحبك .

وقد مضى ذِكْرُ هذا في بابِ النعت .

وأعرفُ المعارفِ : أنا ، ثم أنت ، ثم هو[5] ، ثم زَيْد ، ثم هذا[6] ، هذا مذهبُ سيبويه . وقال الفـرّاء : « هذا » أعـرفُ مِنْ « زَيْد »[7] .

---

(١) في ت « لا يختص » .

(٢) في ت « وأما المعرفة فخمسة » . بعدها في الأصل « منها » وهي زائدة .

(٣) في م « هذا وهذان وهؤلاء وذاك » . ويضمّ المبهم الأسماء الموصولة أيضاً .

(٤) بعدها في ت « إلى أحد هذه الأربعة التي ذكرناها » .   (٥) غير واردة في ت .

(٦) بعدها في ت « ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم المضاف ، و » .

(٧) في م « ذين » والمقصود ان اسم الاشارة اعرف من المضمر والعلم . انظر في ذلك سيبويه ١ : ٢٢٠ - ٢٢١ ، الإنصاف ٣٧٦ (م ١٠١) المقرب ١/٢٢٢ ، التسهيل ٢١ .

ومن المعارفِ ما يكونُ تعريفُه بالجنس[1] ، نحو قولك : « سَامٌّ أَبْرَص ، وَابْنُ قِتْرَة - لِضَرْبٍ مِنَ الحيّات - ، وابْنُ آوَى » ، وما أشبه ذلك .

فأمّا « ابْنُ لَبونٍ ، وَابْنُ مَخَاض »[2] ، فنكرة ، وإذا أردتَ تعريفَه أدخلتَ عليه الْأَلِفَ واللاَّمَ ، فَقُلْتَ : « ابنُ اللَّبُونِ » .

قال الشّاعرُ [وهو جَرِيرٌ][3] : [البسيط]

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ /[4] ١٩٣

وقالَ آخرُ[5] : [و ٣٥] . [الوافر]

وَجَدْنَا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْماً
كَفَضْلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ[6]

---

(١) في ت « تعريفاً للجنس » .

(٢) غير وارد في ت في هذا الموضع ، وورد بعد قوله « فنكرة ، وزاد بعدها « وابن ماء » .
وفي م لم يرد « ابن مخاض » .

(٣) زيادة من ش و م (انظر ديوانه ٣٢٣) .

(٤) البيت من قصيدة طويلة يهجو بها التَّيْمَ ، ومطلعها :

حَيِّ الْهِدَمْلَةَ مِنْ ذَاتِ الْمَوَاعِيسِ فَالْحِنْوُ أصبحَ قَفْراً غَيْرَ مَأْنُوسِ

ابن اللبون : هو الفصيل الذي نتجت أمه غيرَه ، فصارت لَبوناً ، وكان في عامه الثاني ، والفصيل إذا فصل عن أمه وهو ابن عامين أو أزْيَد . في قَرَن : شُدَّ بحبل . البُزْل : جمع بَازِل (وهو البالغ الثامنة أو التاسعة من الجمال ، قوي) . القَنَاعيس : جمع قِنْعَاس وهو الشديد العظيم . وضرَبَ هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد مقاومته في الشعر والفخر (الأعلم شرح أبيات سيبويه ١/٢٦٥) وهو من شواهد سيبويه ١/٢٦٥ ، المقتضب ٤ : ٤٦ ، ٣٢٠ ، وابن يعيش ١ : ٣٥ المغني ٥٢ .

(٥) في ت « وقال الفرزدق » (انظر ديوانه ٦٥٣) .
وصنيع المبرّد يدل على أنه لجرير ، إذ قال : « وقال أيضاً » ، وتابعه في نسبته إلى جرير ابنُ منظور في اللسان ، وكذلك ذكر الأعلم أنه منسوب للفرزدق وهو لغيره (سيبويه ١/٢٦٦) .

(٦) فُقَيْم : اسم قبيلة (شرح الجمل الكبرى ١٥١) . وفي ت « تَمِيماً » . و « نهشل وفُقَيْم » هما حيّانِ =

ومما جاءَ بلفظِ المعرفةِ وهو نكرة[1] : « مِثْلُكَ ، وَشِبْهُكَ ، وَغَيْـرُكَ ، وَنَحْوُكَ ، وَضَـرْبُـكَ ، وَهَـدْؤُكَ[2] ، وَكُـفْؤُكَ »[3] ، و « اسمُ الفاعلِ إذا كانَ بمعنَى الحالِ والاستقبال » ، نحو قولِك : « هٰذَا ضَارِبُكَ غداً ، وَمُكْرِمُكَ غداً »[4] . والدليلُ على تنكيرِهـا وقـوعُها نعـوتاً للنكـرات ، كقولـك : « مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ مِثْلِكَ ، وَشِبْهِكَ ، وَضَرْبِكَ » .

قال اللهُ عزّ وجلّ :

﴿هٰذا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[5] .

١٩٤ فلولا أنّ «مُمْطرَنا» نكرةٌ لم/ يُنْعَتْ بِهِ «عَارِضٌ» وهو نكرة. وَدُخـولُ « رُبَّ » [وكم][6] عليها أيضـاً يدلُّ على تنكيـرِهـا ، لأنّ « رُبَّ ، وكَمْ »[7] لا تدخلان إلاّ على نكرة . قالَ جَرير[8] :

[البسيط]

= مِنْ مُضَرَ ، فُقَيم بن جرير بن دارم من تميم ، وفُقَيم من كنانة أيضاً . (الأعلم شرح شواهد سيبويه ، سيبويه ٢٦٦/١) . والبيت من شـواهد سيبـويه ٢٦٦/١ ، المقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، ابن يعيش ٣٥/١ ، اللسان (مخض) .

(١) بعدها في ت « في المعنى » .

(٢) في م « وهديك » .

(٣) لم ترد في ت ، وورد بدلاً منها « وشكلك » .
وفي م : «وكَفْيك» : معناها ما تكون به الكفاية .

(٤) في ش وت وم : « ومكرمك الساعة » .

(٥) الأحقاف ٢٤ ، والآية بتمامها ﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم﴾ .

(٦) زيادة من ش .

(٧) في م « وكلاّ » .

(٨) انظر ديوانه ٥٩٥ ،والبيت من قصيدة له يهجو بها الأخطل .

يَـا رُبَّ غَـابِطِنَـا لَـوْ كَـانَ يَـطْلُبُكُمْ
لَاقَىٰ مُبَـاعَـدَةً مِـنْكُمْ وَحِـرْمَـانَـا[1]

وأمـا « شَبِيهُكَ »[2] فمعـرفـةٌ وَحْـدَه ، ومعنـاهُ « اَلْمعـروفُ بِشَبَهِكَ »[3] .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ٢١٢/١ ، المقتضب ٣: ٢٢٧ ، ٤: ١٥٠ ، ٢٨٩ ، ابن برهان شرح اللمع ١٩٤ ، ابن يعيش ٥١/٣ ، المغني ٥١١ ، " ٣٦٤/٣ .

وقوله « غابطنا : خَفْضٌ بِرُبَّ وم [illegible] التنوين والانفصـال » (شرح الجمـل الكب [illegible] رُبَّ إنسان يغبطني بمحبتي لك ، ولو كا [illegible]

(٢) بعدها في ت و ش « بالياء » .

(٣) في م « بشبيهك » .

بابُ الحروفِ الّتي تنصبُ الأفعالَ الْمُسْتَقْبَلَة

وهي : « أنْ » الخفيفة ، ولن ، وإذن ، وحتّى ، وكيْ ، وكَيْلا ، وَلِكَيْ ، ولِكَيْلا ، / و « لامُ » كَيْ ، و « لامُ » الجحود ، وَلِئَلّا ، والجواب بالفاء ، والواو ، [وأو][1] .

195

تقولُ مِنْ ذلك : « أُرِيدُ أَنْ أَقْصِدَ زَيْداً » ، و « لَنْ يَخْرُجَ عَمْرُو » ، و « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » إذا كانَ سيرُك متصلاً إلى أنْ دخلتَ المدينة . فإنْ أردتَ « سِرْتُ فَدَخَلْتُ الْمَدِينَةَ » رَفَعْتَ . قالَ اللهُ عزّ وجلّ :

﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[2] .

قُرِئَ بالرفعِ والنصب ، فالنصبُ على معنى « إلى أنْ قالَ الرسولُ » . وبالرفعِ على معنى : « وَزُلْزِلُوا فقالَ الرسولُ » .

قالَ الشاعرُ[3] : [الوافر]

أُحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّى ... أُحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ[4]

---

(1) زيادة من ش و ت ، وبعدها في ت « في معنى حتى » .
وزاد على هذه الحروف في ت « أن لا ، وكيما ، وحتى لا » ، وسمّى الواو واو الصرف . ولكن هذه الحروف ليست على الترتيب نفسه في جميع النسخ .
ولم يرد في م « لئلا ، والجواب بالفاء ، والواو وأو » .
(2) البقرة ٢١٤ ،
قرأ نافع وحدَه (حتى يقولُ) رفعاً ، وقرأ الباقون (حتى يقولَ) نصباً . وقد كان الكسائي يقرؤها دَهْراً رفعاً ، ثم رجع إلى النصب (كتاب السبعة لابن مجاهد ١٨١) .
(وانظر توجيه ذلك في البيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري جـ ١ : ١٥٠) .
(3) الشاعر مجهول لم أهتد إلى معرفته .
(4) البيت في عيون الأخبار ٤٣/٤ ، ابن يعيش ٤٧/٩ .

بالرفع على معنى « أَحْبَبْتُ »(١) .

وقال آخَرُ(٢) : [الطويل]

مَـطَوْتُ بِـهِـمْ حَـتَّـى تَـكِـلَّ مَـطِيُّـهُـمْ
وَحَتَّى الْجِيَـادُ مَـا يُـقَـدْنَ بِـأَرْسَـانِ(٣)

وتقولُ : « إذَنْ أُكْرِمَكَ ، وَإِذن أُحْسِنَ إلَيْكَ » . [وإذا كانَ قَبْلَ « إذَنْ » حرفُ عطف ، فإنْ شئتَ ألغيتَها وتركتَ الفعلَ مرفوعاً على حالِه ، وإنْ شئتَ نصبتَ فقلتَ : « فَـإذَنْ أُحْسِنَ إلَيْكَ »](٤) وإنْ شئتَ قُلْتَ : « فَإذَنْ أُحْسِنُ إلَيْكَ » . قالَ اللهُ عزّ وجلّ :

﴿وَإذاً لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ﴾(٥) .

وَ ﴿فَإذاً لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾(٦) .

وفي بعضِ المصاحِفِ : [ظ ٣٥] ﴿وَإذاً لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ﴾ بالنصب/(٧) . ١٩٦

---

(١) في الأصل جاءت هذه العبارة بعد الشاهد التالي .

(٢) هذا الشاهد غير وارد في ش ولا في ت ، ولا في م .
والشاعر هو امرؤ القيس (ديوانه ٩٣) .

(٣) الشاهد فيه «جعل حتى الثانية حرف ابتداء غير عامل تليه الجملة الاسمية » (شرح اللمع لابن برهان ١٦٢ ، رصف المباني ١٨١) . والبيت من شواهد سيبويه ١ /٤١٧ ، ٢/٢٠٣ ، معاني القرآن للفراء ١/١٣٣ ، المقتضب ٢ : ٤٠ ، أمالي المرتضى ١ :٥٨٢ ، ابن برهان ١٦٢ ، المفصل ٢٨٤ ، ابن يعيش ٥/٧٩ ، الرصف ٥٠ ، ١٨١ ، المغني ١٣٦ ، الأشموني ٤٢٠ .

(٤) زيادة من ش .

(٥) الإسراء ٧٦ .
في ت « وإذاً لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إلاّ قَلِيلاً » . وفي م تأخرت هذه الآية عن الآية التالية . (وانظر توجيه القراءات والتفسير في هذه الآية في : الكشاف للزمخشري ٢/١٩٥ ، الجامع في أحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣٠٢ ، كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٥/٤٢٦) .

(٦) النساء ٥٣ .

(٧) هذه العبارة مع جزء الآية غير واردة في ت .

فـإذا أدخلتَ على « إذاً » فاءَ العـطفِ أوْ واوَه ، فـإنْ شئتَ أعملتَها ، وإنْ شئتَ ألغيتَها[١] .

واعلمْ أنّ عـلامـةَ النصبِ في تثنيــةِ الأفعـالِ المستقبلة ، وجَمْعِهـا[٢] ، ومخاطبـةِ المؤنث[٣] حَـذْفُ النّـون ، كقـولِـكَ : « الزَّيدَانِ لَنْ يَذْهَبَا » ، و « الـزَّيدُونَ لنْ يَـذْهَبُوا » ، و « قَصَـدْتُ الـزَّيْدِينَ كَيْ يُحْسِنُـوا إليّ » ، و « الـزيـدونَ لَنْ يَخْـرُجُـوا ، ولَنْ يُكْرِمُوا عَمْراً »[٤] . « وَأَنْتِ يَا هِنْدُ لَنْ تَخْرُجِي ، وَلَنَ تَرْكَبِي » .

وتقــولُ : « قَصَــدْتُــكَ لِتُحْسِنَ إلَيَّ » ، تنصب بِـ « لام ِ كَيْ[٥] » .

وتقـولُ في « لاَم ِ » الجُحود : « مَـا كانَ عبـدُ اللهِ لِيَخْـرُجَ إلَيْكَ » .

قالَ اللهُ عزّ وجلّ .
﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[٦] .
وَ ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[٧] .

---

(١) العبارة من « فاذا أدخلت . . . ألغيتها » لم ترد في م .
(٢) بعدها في ت « المذكر » .
(٣) في ت « وخطاب واحدة المؤنث » .
(٤) هذا المثال غير وارد في ت .
(٥) في ت « نصبت الفعل بلام كي » .
(٦) آل عمران ١٧٩ .
(٧) الأنفال ٣٣ .

بابُ الجوابِ بِالْفَاءِ

اعلمْ أنّ الجوابَ بالفـاءِ منصوبٌ في ستـةِ أشياءَ ، وهي : الأمرُ ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والجَحْدُ ، والعَرْضُ ، والتمني .

فـإذا أدخلتَ « الفاءَ » على فعـلٍ مستقبل ، وكـان جـوابـاً لشيءٍ مِنْ هـذا ، كان منصـوباً بـإضمار « أنْ »[1] . كقـولِكَ : / « زُرْنِي فَأُحْسِنَ إلَيْكَ » و « لَا تَشْتِمْ عَمْراً فَيُسِيءَ إلَيْكَ » . قالَ اللهُ تعالى :

﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ [كَذِباً] فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[2] .

197

وتقول في الجَحْدِ : « مَا لَكَ عِنْدِي مَالٌ فَأَقْضِيَكَ » ، و « لَيْتَ زَيْداً عِنْدَنَا فَنُكْرِمَهُ » ، « مَنْ يَقْصِدُنِي فَأُكْرِمَهُ » ؟ [وتقول : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنُحْسِنَ إلَيْكَ » .

وكلُّ شيءٍ كانَ جوابُهُ بِالْفاءِ منصوباً كانَ بغيرِ الفاءِ مجزوماً . وجوابُ الجزاءِ بِالْفاءِ مرفوعٌ ، وبغيرِ الْفاءِ مجزوم][3] .

---

(1) هذه العبارة لم ترد في م .

(2) طه ٦١ .

(3) زيادة من ت .

بَابُ « أَوْ »

اعْلَمْ أنّ«أو»تنصبُ الفعلَ المستقبلَ بـإضمار «أنْ»إذا أردتَ بها معنى « كي » أو معنى « إلى أنْ » . وذلك قولك : « لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَني حَقِّي »(1) ، وَ « لَأَسِيرَنَّ فِي الْبِلَادِ أَوْ أَسْتَغْنِيَ » .

قال امْرُؤُ القيس :(2) [الطويل]

فَـقُـلْـتُ لَــهُ لَا تَـبْـكِ عَـيْـنُـكَ إِنَّـمَـا
نُحَـاوِلُ مُلْكـاً أَوْ نَـمُـوتَ فَنُعْـذَرَا/(3) ١٩٨

[وكلّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فيه « أَوْ » ، فصلح فيـه « إلى أنْ » أو « حتّى » فانصب الفعل ، وإنْ لم يصلُحا فيه فَارْفَعْه](4) .

---

(1) في ت « تعطيني » .

(2) (انظر ديوانه ٦٦) .

(3) الشاهد فيه نصب « نموت » بإضمار « أنْ » لأنه لم يرد معنى العطف ، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلّا أنْ نموت فنعذر. (الأعلم في شرح شواهد سيبويه ٤٢٧/١) . وقال ابن السرّاج : « كل موضع فيه «أوْ» يصلح فيه «إلا أنْ ، حَتّى » . (الأصول ١٦١/٢) والشاهد من قصيدة طويلة مطلعها :

سَمَـا لـك شـوقٌ بعـدمـا كـانَ أَقْصَـرَا وَحَـلّتْ سُـلَيْـمَـى بَـطْنَ قَـوٍّ فَـعَـرْعَـرَا

والبيت قاله لعمرو بن قميئة اليشكري خلال سفرهما لبلاد الروم . وهو من شواهد سيبويه ٤٢٧/١ ، المقتضب ٢٨/٢ ، الأصول ١٦١/٢ ، الخصائص ٢٦٣/١ ، معاني الحروف للرماني ٧٩ ، شرح اللمع لابن برهان ٣٠٠ ، المفصل ١١١ ، شرح المفصل ٢٢/٧ ، رصف المباني ١٣٣ ، الجنى ٢٣١ .

(4) زيادة من ت .

بابُ الْواوِ[1]

اِعْلَمْ أنّ «الواوَ» تنصبُ الفعلَ المستقبلَ إذا أردتَ بها معنىً غير معنى العطف ، وذلك قولك : «لَا تأْكُلِ السمكَ وتَشرَبَ اللَّبنَ» ، إذا أردتَ أنْ تَنْهَاهُ عن الجمعِ بينهما . ولو أردت أنْ تَنْهَاهُ عنهما على كلِّ حالٍ ، لعطفتَ فَجَزَمْتَ [و ٣٦] فَقُلْتَ : «لَا تأْكُلِ السمكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» . ومنه قول الشاعر[2] : [الكامل]

لَا تَنْــهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَــأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[3] / ١٩٩

وأمّا قوله[4] : [الوافر]

لَـلُبْسُ عَبَــاءَةٍ وَتَـقِــرَّ عَـيْـنِـي أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

---

(١) هي واو المعيّة ، ويسميها الكوفيون واو الصرف ، لأنها تصرف آخر الكلام على أوله . (شرح الجمل الكبرى ١٥٧) .

(٢) في ت « ومثله » . وفي م « ومنه قال الشاعر » .
اختُلف في قائل البيت . فنسبه سيبويه والقلقشندي وابن يعيش إلى الأخطل ، ونسبه الحاتميّ الى سابق البربري ، ونسبه الزمخشري إلى المتوكّل الليثي الكناني ، ونسب إلى الطّرمّاح وإلى حسان ، ويرجح أنه لأبي الأسود الدؤلي (ديوانه للدحبيلي ٢٣٢/٢٣٣) ، وقال البغدادي : والصحيح أنه لأبي الأسود (الخزانة ٦١٧/٣) . (وانظر ديوان المتوكل ٤٤) .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ٤٢٤/١ ، المقتضب ١٦/٢ ، الأصول ١٦٠/٢ ، حماسة البحتري ١٧٤ ، معاني الحروف للرّماني ٦٢ ، الأزهية ٢٤٣ ، صبح الأعشى ٣١٤/٢ ، شرح المفصل ٢٤/٧ ، الردّ على النحاة ١٤٧ ، الجنى ١٥٧ ، الرصف ٤٢٤ ، المغني ٣٦١ ، شذور الذهب ٢٣٨ ، ٣١٢ ، ابن عقيل ٨٧/٤ .

(٤) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية وأُمّ يزيد ، قالته ضمن مقطوعة قالتها تحنّ إلى البادية ذات ليلة بعد حملها إلى دمشق بعد زواجها من معاوية ، فلما سمعها معاوية طلّقها وألحقها بأهلها . (المحبّر ٢١ ، الخزانة ٥٩٣/٣) . وفي ت « ومثله قول ميسون ابنة بحدل الكلبية » .

(٥) الشاهد فيه « فتقرّ » منصوب بأنْ مضمرة جوازاً ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على « لُبْس » بالواو العاطفة على قولها قبله : =

٢٠٠ فإنه[١] أُضْمَرَ « أَنْ » ونصبَ بها ، فَافْهَمْ . /

= لَبيتٌ تخفقُ الأرواحُ فيه أحبُّ إليّ مِنْ قصرٍ مُنيفِ

والشاهد من شواهد سيبويه ١/٤٢٦ ، المقتضب ٢/٢٧ ، الأصول ٢/١٢٤ ، الإيضاح ١/٢١٣ ، المحتسب ١ : ٣٢٦ ، سر الصناعة ١ : ٢٧٥ ، درّة الغوّاص ٤١ ، الأمالي الشجرية ١ : ٢٨٠ ، شرح اللمع لابن برهان ٢٩٧ ، الجنى ١٥٧ ، المغني ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، شذور الذهب ٣١٤ .

(١) قبلها في ت « بمعنى أنْ تقرَّ عيني » والعبارة التالية غير واردة في ت .

بَابُ « وَحْدَهُ »

اِعْلَمْ أنّ « وَحْدَهُ » في جميعِ الكلامِ [1] منصوبٌ أبداً على المصـــدرِ ولا يُثَنَّى ولا يُجمـعُ ولا يُؤَنَّثُ ، ولكنْ يُثَنَّى المضمَـــرُ المتصلُ به ويُجْمَع ويُؤنث ويُذَكَّر ، كَقَوْلِك : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَهُ ، وبِالزَّيْدَيْنِ وَحْدَهُما ، وبِـالزَّيْـدِينَ وَحْدَهُم » . و « قـامَتْ هِنْدُ وَحْدَهَا » ، و « مَرَرْتُ بِـالْهِنْدَاتِ وَحْـدَهُنَّ » . و « قَامَ الْقَـوْمُ وَحْدَهُمْ » [2] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ تنصبُ إلّا في ثلاثةِ مَواضِعَ ، فإنه يضافُ إليه فَيُخْفَضُ ، وذلـك قَوْلُـكَ للرجلِ إذا مَـدَحْتَهُ : « هُـوَ نَسِيجُ وَحْدِهِ » [3] بِالْخَفْضِ . وإذا ذَمَمْتَـهُ قُلْتَ : « عُيَيْرُ وَحْـدِهِ ، وَجُحَيْشُ وَحْـدِهِ » [4] ، وسائـرُ ذلكَ منصـوبٌ كُلُّه [5] . وتقـولُ : « مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتِهِمْ ، وَأَرْبَعَتِهِمْ ، وَسَبْعَتِهِمْ » ، وكذلك إلى « العشرةِ » ، يجوزُ فيه وجهان : الخفضُ والنصبُ ، فَمَنْ خفضَ

---

(١) في ش و م « في جميع كلام العرب » ، ولم يرد شيء من هذا أو ذلك في ت .

(٢) هذا المثال ليس في ت ولا في م .

(٣) معناه أنّ الثوب النفيس لا يُنْسَج على مِنْوالِه غيرُه ، فإذا كان الرجل منفرداً بالخصال الجميلة لا نظير له قيل له ذلك . (شرح الجمل الكبرى ١٥٨) .

(٤) عُيَيْر : تصغير عير وهو الحمار . و « جُحَيْش » تصغير جَحْش وهو ولد الحمار .

(٥) بعدها في ش « قال الشاعر » :

جَـاءَتْ بِـهِ مُـعْـتَـجِـراً بِـبُـرْدِهِ ... سَـفْـواءُ تَـرْدِي بِـنَـسِـيـجٍ وَحْـدِهِ

ورد هـذا الرجز محرّفـاً في ش « مشمخرا » بـدلاً مِنْ « معتجرا » . و « يسفـو » بـدلاً من سفواء ، و « نسيج » بدلاً من « بنسيج » .

اختلف في نسبة هذا الرجز ، فقد نسب إلى دُكَيْن بن رجاء الفُقَيْمي (اللسان ـ عجر ، سفا ـ) . ونسبهما البطليوسي إلى جرير في المهاجر بن عبد الله صاحب اليمامة ، وليسا في ديوانه . وهمـا في شمس العلوم ٢/٣٩٨ لحسّان بن ثابت ، وليسا في ديوانه . وينسبان إلى ابن ميّادة وهو الأرجح (العمدة ١/١٥٢) ، واسمه الرّمّاح بن أبرد المرّي . وقد وردا في معجم العين (عجر) ، والفاخر =

فعلَى أنه جعلَه تأكيداً للقومِ ، وقَدْ يجوزُ أنْ [يكون][1] مَرَّ بِغَيْرِهِمْ .

ومَنْ نصبَ ، فعلَى تأويلِ المصْدَرِ ، ولم يَمُرَّ بغيرِهِمْ ، /كأنَّكَ قُلْتَ : « . . . . خَمْسَتَهُمْ »[2] . ٢٠١

= ٤١ ، وأضداد ابن الأنباري ٤٠٣ ، مجمع الأمثال ١/٤٠ ، تهذيب اللغة ٥/١٩٩ ، الصحاح (سفا ـ عجر) ، والمخصص ١٥/١٢٥ ، الاشتقاق ٧٤ ، الجمهرة ٢/٨٠ ، ٣/٤٠ ، أساس البلاغة (سفو) .

والاعتجار : شدّ الرأس والوسط ، السفواء : بغلة سريعة الذهاب ، تردِي : تسير .

(١) زيادة من ش و ت و م . وانظر حول ذلك : سيبويه ١ : ١٨٧ ، ٢٢٤ .

(٢) قبل كلمة « خمستهم » ، كلمة مطموسة لم أهتدِ إليها ، وبعدها في ش « وكذلك إلى العشرة » .

وفي ت « قدم تعليل النصب على تعليل الرفع » .

وبعدها في ت « وأما قوله هو عيير وحده ، ففيه قولان ، أحدهما : أنه يعمل برأي نفسه وهو ناقص ، والآخر لا ينفع أحداً » .

وذكر ابن عصفور : « ومررتُ بالقومِ ثلاثتَهم وأربعتَهم الى العشرة . . . ومنفرداً ثلاثتَهم بالْمرور ، فحُذِفَتِ النكراتُ وأقيمَ معمولُها مُقامَها . (المقرب ١ : ١٥١) .

وانظر توجيه ذلك وتوضيحه في سيبويه « باب ما ينتصب لأنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم » . (سيبويه ١ : ١٨٨ ـ ١٨٩) .

بابٌ مِنْ مَسائلِ «حتَّى» في الأَفْعَالِ

تقولُ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ الْمَدِينَةَ ، وَحَتَّى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ ، بالرفعِ والنصبِ .

فللرفعِ [1] وَجْهان :

أحدُهما : أنْ يكون السيرُ والدخولُ قَدْ وَقَعَا معاً ، كأنك قلتَ : « سِرْتُ فَدَخَلْتُ »، فكلُّ موضعٍ صَلَح [2] لك فيه أنْ تُقَدِّرَ الفعلَ الذي بعد « حَتّى » بالماضي والفاءِ جميعاً فارْفَعْه .

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ السيرُ قد وقع ، وأنت تقولُ إنك الآنَ تَدْخُلُ ، كأنك قلتَ : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا الآنَ لَا أُمْنَعُ مِنْهُ». [ظ ٣٦]: « مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ » ، أي حَتَّى هُوَ الآنَ لَا يُرْجَى » .

وللنصبِ وجهان :

أحدُهما : أنك أردتَ : « سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَ المدينةَ » ، فجعلتَ دُخولَكَ غايةَ سَيْرِك .

والآخرُ : أنْ تريدَ معنى « كَيْ » ، كأنك قُلْتَ : « سِرْتُ كَيْ أَدْخُلَهَا [3] » .

---

(١) في ت « ففي الرفع » .
وفي م : قدم وجهَي النصبِ على وجهَي الرفع .

(٢) في ش « صحّ » .

(٣) في ت تحريف بخط يبدو أنه غير خط الناسخ .

وإذا(١) كـانَ الفعلُ منفيًّـا غيـرَ موجَب لم يَجُزْ في ما بعدَ « حتى » / إلاّ النصب ، كقــولـك : « مَـا سِـرْتُ حَتّى أَدْخُــلَ الْمدينةَ » ، و « لَمْ يَسِرْ عَبْدُ اللهِ حَتّى يَقْصِدَ زَيْداً » ، و « لَمْ يَرْكَبْ مُحَمَّـدٌ حَتَّى يَقْصِدَ عَمْـراً » ، وكذلـكَ ما أشبهـه ، لا يجـوزُ إلا النصبُ ، لأنّك لمْ تُثْبِتْ(٢) فِعْلاً ولم توجبْه .

٢٠٢

وكذلكَ إذا لم يكن الفعـلُ الذي قبـلَ « حتى » مُؤَدِّياً لِمَـا بعدَها وسبباً له ، لم يَجُزْ فيه إلاّ النصب ، كقولك : « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » ، بالنصبِ لا غيـر ، لأن طلوعَ الشمس لا يؤدِّيه سَيْـرُك ، ولا يكـونُ سبباً لـه ، وكـذلـك : « سِـرْتُ حتّى يُؤَذِّنَ الْمُؤَذِّنُ » ، فَافْهَمْ .

(١) في ت « فإنْ » .

(٢) في ت « لم تنفِ » ، وأظنّه تحريفاً لاحقاً على النسخة ، يؤيد ذلك ما جاء في شرح الجمل الكبرى ١٥٩ .

بابٌ مِنْ مَسائِلِ الْفاءِ

تقولُ: «مَا تَأْتِينافتُحَدِّثَنا»، فيكونُ لـكَ في النصبِ وجهان:

أحـدُهما : أنـك أردتَ : « مَا تَـأْتِينَا فَكَيْفَ[1] تُحَـدِّثُنا » ، كأنك قلتَ : « مـا تَأْتِينـا فكيفَ يكونُ مِنْـكَ الحديثُ » ، كـأنك قلتَ : « لا إتْيانَ مِنْكَ ولا حَدِيثٌ »[2] .

والـوجـهُ الآخـرُ[3] : أنْ تـريـدَ : « مـا تَـأْتِينـا إلاّ [لَمْ تُحَـدِّثْنا] »[4] ، أيْ « قَـدْ /يكونُ منـكَ الإتيـانُ وَلا يكـونُ مِنْـكَ الحديثُ » ، كأنـك قُلْتَ : « مَا تَـأتِينَا مُحَـدِّثاً »[5] . ففي هٰـذَيْنِ الوجهينِ تنصبُ الفعلَ لمخالفةِ الثاني الأول . وجميعُ مـا يُنْصَبُ مِنَ الجواباتِ بِالْفاءِ والواو ، [وأو][6] ، فإنمـا ينتصبُ لمخالفـةِ الثاني الأول ، وأنه[7] لا يمكنُ عَطْفُه عَلَيْه .

٢٠٣

وإنْ شئتَ قُلْتَ : « ما تَأْتِينا فَتُحَدِّثُنا » ، فرفعتَ[8] ، فيكونُ للرفعِ أيضاً وَجْهان :

أَحدُهما : أنْ تعطفَ الثاني على الأول ، كأنك قلتَ : « مَا تَأْتِينَا ومَا تُحَدِّثُنا »[9] ، وهذا فيه مُمْكِنٌ شَائِع[10] .

---

(١) بعدها في ت « أنْ » .

(٢) المثال الأخير غير وارد في ت .

(٣) في ت « الثاني » .

(٤) في الأصل وت « لِتُحَدِّثَنا » وأراه تحريفاً ، والصواب في ش وم .

(٥) هذا المثال غير وارد في ت .

(٦) زيادة من ش و ت .

(٧) في ت « لأنه » .

(٨) في ت « بالرفع » ، وفي م « فترفع » .

(٩) في م « ما تأتينا فتحدثنا » .

(١٠) في م « سائغ » .

والوجهُ الثاني : أنْ تقطعَه مِنَ الأول[1] فتقول : ما تأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أيْ : « فأنتَ الآنَ تُحَدِّثُنا » ، وكذلك ما أشبهه .

وتقولُ : « لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَ مِنْهُ » بالنصبِ على الجوابِ . ولو قطعتَه فرفعتَه لجازَ . وَقُرِئَ :

﴿ يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ ﴾[2] .

[و ٣٧] بالرفعِ على العطفِ ، وبالنصبِ على الجوابِ بِالْواوِ . / ٢٠٤

وكذلك تقول : « مَتَى تَخْرُجُ فَأَخْرُجَ مَعَكَ » بالنصبِ على الجواب ، وإنْ شئتَ قطعتَ فرفعتَ[3] . قالَ الشاعرُ[4] :

[الطويل]

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
وَهَلْ تُخبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ[5]

فرفع ، كأنه قال : « فَهُوَ يَنْطِقُ » ، ولم يَجْعَلْهُ جواباً .

---

(١) بعدها في ت « وترفعه » .

(٢) الأنعام ٢٧ ،
في ت و م أتم الآية « . . . ونكون من المؤمنين » .

(٣) العبارة من « وكذلك تقول . . . » حتى هذا الموضع غير واردة في ت .

(٤) هو جميل بن عبد الله بن معمر القضاعي العذري ، شاعر فصيح متقدّم ، جامع للشعر والرواية ، اشتهر بحبه « بثينة » ابنة عمه ، مات بمصر سنة ٨٣هـ . (انظر ديوانه ١٤٤) . (وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٤) .

(٥) البيت مطلع قصيدة قالها بعدما هجرته بثينة وانقطع التلاقي بينهما . القواء : الخَرِب البالي ، سَمْلَق : الأرض التي لا تنبت .
والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٢٢ ، معاني الحروف للرماني ٤٤ ، ابن يعيش ٧ : ٣٦ ، اللسان (حدب) ، الرصف ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، الجنى ٧٦ ، شذور الذهب ٣٠٠ ، الخزانة ٣ : ٦٠١ .

بابُ مِنْ مسائلِ « إذَنْ »

اعْلَمْ أَنَّكَ إذا أدخلتَ علَى « إذَنْ » حَرْفَ عَطْفٍ، جازَ إلغاؤُها[1] وإعمالُها ، [كقولك : « فإذَنْ أُحْسِنَ إلَيْك » ، بالنصبِ][2] ، فإن شئتَ ألغيتَ « إذَنْ » ورفعتَ الفعلَ ، فقلتَ : « فإذاً أُحْسِنُ إلَيْكَ » ،/وَ « إذاً أُحْسِنُ إلَيْكَ » . وإن شئتَ أعملتَ « إذاً » ونصبت الفعل . ٢٠٥

وإذا وَقَعَتْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُما متعلِّقٌ بالآخرِ كانتْ مُلغاةً لا غير ، كقولك : « إنِّي إذاً أُحْسِنُ إليكَ » بالرفع ، لأنّ الاعتمادَ على « إنَّ » ، فَبطَلَ عَمَلُ « إذاً » . وكذلك : « زَيْدٌ إذاً يَخْرُجُ إليك » ، فترفعُ الفعلَ لأنّ الاعتمادَ على المبتدأ . فهي إذا تَوَسَّطَتْ كانتْ مُلْغَاةً لا غير ، لأنها شُبِّهَتْ من عواملِ الأفعالِ بالظَّنِّ مِنْ عواملِ الأسماءِ ، وإذا توسَّطَ « الظَّنُّ » أو تأخَّر جازَ إلغاؤُه[3] وإعمالُهُ ، وإذا تَوَسَّطتْ « إذاً » كانتْ مُلْغاةً لا غير ، لأنّ عواملَ الأفعالِ أَضْعَفُ مِنْ عَوامِلِ الأَسْماءِ .

قالَ الشاعرُ[4] : [الطويل]

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْها إذاً لَا أُقِيلُهَا[5] / ٢٠٦

---

(١) في الأصل « إلغاءها » وهو خطأ .

(٢) زيادة من ش و ت و م .

(٣) في الأصل « إلغاءه » وهو خطأ .

(٤) في ت و م « قال كُثَيِّر » .

(انظر ديوانه ٣٠٤ ـ ٣٠٥) .

(٥) في الأصل « فأمكنني » وهو تحريف ، صوابه في ت و م .

فَأَلْغَاهَا وَرَفَعَ الْفِعْلَ .

وإذا ابْتَدَأْتَ بِـ « إذاً » نصبتَ بها الفعلَ ، ولم يَجُزِ الإِلْغاءُ[1] ، كَقَوْلِكَ : « إذاً أُكْرِمَكَ » و« إذاً أُحْسِنَ إِلَيْكَ »[2] . وكذلك إذا ابتدأتَ بها ووقعَ بينَها وبينَ الفعلِ الذي تَعْمَلُ فيه القسمُ ، كان الاعتمادُ على « إذاً » لأنك قد ابتدأتَ بها ، فنصبتَ[3] بها ، كَقَوْلِكَ : « إذاً واللهِ أُحْسِنَ إِلَيْكَ » ، « إذاً وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ »[4] .

= وعبد العزيز هو ابن مروان بن الحكم ، أبو عمر بن عبد العزيز ، لم يَلِ الخلافةَ ، وإنما ولي إمرة مصر زمنَ أخيه عبد الملك بن مروان ، وتوفي سنةَ ٨٦هـ . والبيت هو السادس من مقطوعة من سبعة أبيات قالها في مدح عبد العزيز ، فطلب منه أن يكون كاتبَه فرفض ، وأخرجه ، ثم لم يزل الشاعر يتلطفه حتى دخل عليه وأنشده الأبيات . (الخزانة ٣ : ٥٨٢) .

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤١٢ ، معاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، شرح اللمع لابن برهان ٢٨١ ، ٣٢٧ ، ٥٠٣ ، والمفصل ١٥١ ، شرح المفصل ٩ : ١٣ ، ٢٢ ، رصف المباني ٦٦ ، ٢٤٣ ، المغني ٢١ ، الخزانة ٣ : ٥٨٠ .

والشاهد فيه أن الشاعر رفع ما بعد إذاً لأنه معتمد لليمين ، لأن هذه اللام التي تكون في أول الكلام انما تكون لليمين ، فَـ « لا أقيلُها » جواب القسم . (معاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، الرصف ٦٦) .

ولا أقيلها : لا أردُّها ، ولا أتركها تفوتني .

(١) في ت « إلغاؤها » .

(٢) هذا المثال غير وارد في ت .

(٣) في ت « فتنصب بها الفعل » .

(٤) غير وارد في ت .

بَابٌ مِنْ مَسَائِلِ «أنْ» الخفيفةِ الناصبةِ للفعلِ المستقبل[1]

تقولُ : « أُرِيدُ أنْ تقومَ » ، و« أُحِبُّ أنْ تخرجَ وتقصِدَ زَيْداً » ، وما أشبَهَ ذلِكَ . [ظـ ٣٧] فتنصبُ الفعلَ بـ «أنْ» ، وكذلكَ إذا كانَ قَبْلَها الأفعالُ التي تطلبُ الاستقبالَ نصبتَ بها الفعلَ . فإنْ وَقَعَتْ قبلَها الأفعالُ التي تدلُّ على ثباتِ الحالِ والتحقيق ، ارتفعَ الفعلُ ها هنا بعدَها ، وكانت مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ ، كقولك : «عَلِمْتُ / أنْ يَقُومُ زَيْدٌ» ، ترفعُ الفعلَ لا غير ، لأنّ العلمَ لِمَا قد تُيُقِّنَ وَثَبَتَ ، و«أنْ» ها هنا مخفَّفةٌ مِنَ[2] المفتوحةِ المشدَّدَةِ ، والمعنى : « عَلِمْتُ أَنَّهُ يَقُومُ » ، فَاسْمُ «أَنَّ» مُضْمَرٌ فيها ، و« يقومُ » خبرُها ، وعلى هذا خُفِّفَتْ . ٢٠٧

قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[3] .

تقديره : « أَفَلَا يعلمون أنَّه لا يرجعُ إليهم قولاً » . وقالَ عزّ وجلّ :

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ ﴾[4] .

وكذلك : « تَيَقَّنْتُ أَلَّا يَخْرُجُ زَيْدٌ » ، و« تَحَقَّقْتُ أَلَّا

---

(١) « المستقبل » غير واردة في م .

(٢) بعدها في ش « أن » ، والمعنى في الحالين سليم .

(٣) طه ٨٩ ،

(٤) في الأصل « مرضا » وهو تحريف ،

المزمل ٢٠ .

يَقُومُ » ، فَتَرْفَعُ [الفعلَ][1] لِمَا ذكرتُ لك .

فإنْ وقعَ قبلَها « الظَّنُّ » ، جازَ فيما بعدَ «أَنْ » الرفعُ والنصبُ ، كَقَوْلِكَ : «ظَنَنْتُ أَلَّا يَقُومَ » ، بالنصب ، إذا لم تُرِدْ تحقيقَ الظَّنِّ . و« ظَنَنْتُ أَلّا يَقُومُ » ، بالرفع ، إذا أردتَ به معنى «عَلِمْتُ »[2] ، لأنّ « الظَّنَّ » في كلامِ العربِ قد يكونُ في معنَى الْعِلْم . قال الله عزّ وجلّ .

﴿ اَلّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ ﴾[3] ،

معناه : «يَعْلَمونَ » ، لأنه في صفةِ المؤمنين . وقالَ[4] اللهُ عزّ وجلّ :

٢٠٨ ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفاً ﴾[5] ، /

لأنه يريدُ : « وَقْتَ رَفْعِ الشُّكُوكِ »[6] . وقالَ اللهُ عزّ وجلّ :

﴿ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إلاّ إلَيْه ﴾[7] ،

---

(١) زيادة من ش .

(٢) في ت « قَدَّمَ توجيهَ الرفع على النصب » .

(٣) في الأصل « مُلاقوا » بألف فارقة ، كرسم المصحف .
البقرة ٤٦ .

(٤) الواو زيادة مِنْ ش وفي الأصل « قال » . وفي ت « وقوله تعالى » .

(٥) الآية في ت « ورأى المجرمون النار فظنّوا أنهم مواقعوها » .
الكهف ٥٣ .

(٦) هذه العبارة غير واردة في ت .

(٧) التوبة ١١٨ .

معنــاه : «وَعَلِمُـوا » . قــال الشـاعــرُ ، وهــو دُرَيْــدُ بْنُ الصِّمَّة[1] : [الطويل]

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَـرَاتُهُمْ بِالْفَـارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ[2]

٢٠٩ معناه : « أَيْقِنُوا » . /

(١) هو دريد بن الصمّة ، أحد الشجعاء المشهورين ، وعمرو بن معد يكرب خَالُه ، وهو من ذوي الرأي في الجاهلية . شهد يوم حُنَيْن مع قومه هَوازن ، وهو شيخ كبير في شجار له يُقادُ به ، وَقُتِلَ دُرَيد يومئذ في مَنْ قُتِلَ مِنَ المشركين .

(الشعر والشعراء ٧٤٩ ـ ٧٥٢) .

(٢) البيت من قصيدته المشهورة في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المُنْتَقَيات في جمهرة أشعار العرب (٢١١ ـ ٢١٣) ، وهي الأصمعيّة الثامنة والعشرون (١٠٥ ـ ١١٠) .

والبيت من شواهد المحتسب ٢ : ٣٤٢ ، ابن يعيش ٧ : ٨١ ، حماسة البحتري ٧٨ ، اللسان (ظَنَن) ، الخزانة ٤ : ٥١٣ .

بابُ أَفْعالِ الْمُقارَبَةِ

وهي : « عَسَى ، وكـادَ ، وكَـرَبَ ، وَجَعَـلَ ، وأَخَـذَ ، وقَارَبَ ، وطَفِقَ »(١) ، وما أَشْبَهَ ذلك .

اِعْلَمْ أنها(٢) لمقاربةِ الفعلِ ، وَاسْتِدْنَاءِ وُقُوعِهِ .

فَأَمّا « عَسَى » فالأجودُ فيها أنْ تُسْتَعْمَلَ بِـ « أنْ » ، فيقالُ : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » ، فيكونُ مَوْضِعُ «أَنْ » نصباً ، وتكـونُ مع الفعلِ بتأويلِ المصدر ، كأنه [و٣٨] قال : « قَارَبَ زَيْدٌ الْقِيَامَ » فإنْ قدمتَ « أنْ » فقلتَ : «عَسَىٰ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » ، كان موضعُهـا رفعاً ، لأنّ التقدير : «قَرُبَ قِيَامُ زَيْدٍ » . قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾(٣) .

وقَدْ تُسْتَعْمَلُ(٤) بِغَيْرِ «أَنْ » ، قالَ الشاعرُ(٥) : [الوافِر]

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ   يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَـرِيبُ(٦)

---

(١) فيها لغة أخرى بفتح الفاء ، وهي لغة رديئة (اللسان/ طفق) .

(٢) في ت « أن هذه الأفعال » .

(٣) الإسراء ٧٩ .

(٤) بعدها في م « في الشعر » .

(٥) هو هُدْبة بن الخشرم شاعر فصيح من شعراء بادية الحجاز ،وكان هدبة راوية شعر الحطيئة ، وجميل راوية شعر هدبة . وقد قتل هدبة بالمدينة في سجن سعيد بن العاص بزيادة بن زيد . وقصته مثيرة مبسوطة في الأغاني ١١/٢٦٤ - ٢٦٧ . (انظر حماسة البحتري ٢٤٤) .

(٦) رواية الأعلم في مخطوطة شرح الجمل :

« عسى الْهَمُّ الذي أمسيتُ فيه . . . . »

ولا تؤثر في موطن الشاهد . =

فقال : «يكونُ» ، فجاءَ بِها بِغَيْرِ «أَنْ» والوجهُ[1] ما ذكرتُ لك . /

٢١٠

وأما « كادَ ، وكَـرَبَ ، وَجَعَلَ[2] ، وقـارَبَ » ، ومـا أشبـه ذلك ، فالوجه[1] ، أنْ تُسْتَعْمَلَ بغيرِ «أنْ» ، فيقـالُ : « كَادَ زَيْـدٌ يَقُومُ »[3] ، و« كادَ عبدُ اللهِ يركبُ » ، وهي لمقاربةِ ذاتِ الفعل . ألَا تـرى أنك لا تقـولُ : « كادَ زيـدٌ يَدْخُـلُ المدينـةَ » ، إلّا وقد شَارَفَها وَقَرُبَ مِنْها .

وَقَدْ يَجُوزُ أنْ تقولَ : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَحُـجَّ »[4] ، وهو لم يَبْرَحْ مِنْ منزلِهِ بعد . قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَـارِ ﴾[5] .

فأمّا قَوْلُهُ [عزَّ وجلَّ][6] :

﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[7] .

فقالوا : «تأويلُه : لَمْ يَرَهَـا وَلَمْ يَكَدْ»، أيْ : لم يَـرَهَا ولم

= والبيت من شواهد سيبويه ٤٧٨/١ ، المقتضب ٧٠/٣ ، الكامل ١٩٦/١ ، شرح اللمع ٥٨ ، المفصـل ١٢٢ ، ابن يعيش ٧ : ١١٧ ، المقرب ٩٨/١ ، المغني ١٥٢ ، ٥٧٩ ، ابن عقيـل ٢٩١/١ ، الهمع ١٣٠/١ ، شرح الأشموني ١ : ٤٣٧ ، الخزانة ٤ : ٨١ .

(١) في م « والأوجه » .

(٢) بعدها في ت « وأخذ » ، ولم ترد « قارب » في م .

(٣) غير وارد في ت .

(٤) في الأصل « يحجج » والصواب في م .

(٥) النور ٤٣ .

(٦) زيادة من ش ، وفي ت « تعالَى » ، وفي م « جلّ اسْمُه » .

(٧) النور ٤٠ .

يُقَارِبْ رُؤْيَتَها[1] .

ومن أمثالِ الْعَرَبِ : « كَادَ النَّعامُ يَطِيرُ » ، و« كَادَ الْعَرُوسُ يَكُونُ أَمِيراً »[2] ، لِقُرْبِهِما مِنْ تلكَ الحالِ .

وربّما اسْتُعْمِلَتْ « كادَ » في الشِّعْرِ بِـ « أَنْ » ، قالَ رُؤْبَةُ[3] : [الرجزِ]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا[4] / 211

وَالْأَجْوَدُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ بِغَيْرِ « أَنْ » .

وكذلك تقولُ : « جَعَلَ زَيْدٌ يقولُ كَذَا وَكَذَا » ، و« أَخَذَ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا » ، فَتُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ « أَنْ »[5] .

---

(1) بعدها في ت : « قال ذو الرمة » : [الطويل]

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

انظر ديوانه 78 . وقيل إنه لما أنشده أُنْكِرَ عليه ، وقيل له « فقد برح حبُّها » . فغيّره إلى قوله « إذا غيّر النأي المحبّين لمْ أجِدْ .... » .

والبيت من شواهد الكشاف 3 : 69 ، المفصل 271 ، التبيان في إعراب القرآن 2 : 974 ، شرح المفصل لابن يعيش 7 : 124 ، 125 ، ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 719 (مخطوطة) ، شرح الكافية 2 : 306 ، الأشموني 1/268 .

(2) انظر مجمع الأمثال للميداني 2 : 137 ، وله رواية أخرى « كادَ العروسُ يكونُ مَلِكاً » أي كاد يكون كذلك لِعِزَّتِهِ في نفسه وأهله . وتقول العربُ للرجل عروساً وللمرأة أيضاً .

(3) انظر ملحقات ديوانه 172 ، وَيُنْسَبُ إلى العجاج أيضا (ملحقات ديوانه 168) .

(4) يَمْصَحا : يذهب ويتلَف ، والألف للترنّم (شرح الجمل الكبرى 164) .

وقبل هذا الشطر « رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَا .

وهذا الرجز من شواهد سيبويه 1 : 465 ، 478 ، المقتضب 3 : 75 ، الإيضاح 1 : 78 ، 80 ، دُرّة الغوّاص 15 ، شرح اللمع 361 ، الإنصاف 566 ، المقرب 1/98 ، الخزانة 2/215 ، 4/90 .

(5) في ش بعدها : « تم نصف الكتاب ، يتلوه في الثاني إنْ شاء الله تعالى ، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلامه ، « باب من المفعول المحمول على المعنى » .

بَابٌ مِنَ المفعولِ المحمولِ عَلَى الْمَعْنَى

اِعْلَمْ أنَّ العربَ مُجْمِعونَ على رفعِ الفاعِلِ ، ونصبِ المفعولِ بِه إذا ذُكِرَ الفاعلُ ، إلاّ أنّه قد جاءَ في الشعرِ شَيْءٌ قُلِبَ فَصُيِّرَ مفعولُه فاعلاً ، وفاعلُه مفعولاً على التأويل ضرورةً . وأنا أذكرُ لَكَ مِنْهُ شَيْئاً تَسْتَدِلُّ بِهِ على ما يَرِدُ عليك منه في الشعرِ ، فتعرفُ وَجْهَهُ وَلاَ تُنْكِرُه . [ظ ٣٨] .

فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١) : [البسيط]

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ(٢)/ ٢١٢

فقلبَ [الفاعلَ فصارَ مفعولاً](٣)، لأنّ « السَّوْءاتِ » هي التي تبلُغُ «هَجَر» فَنَصَبَها، وَرَفَعَ «هَجَر». ومنه قَوْلُ الآخَرِ(٤) : [الطويل]

---

(١) في ت و م « قول الأخطل » . انظر ديوانه ١١٠ .

(٢) هداجون : من الهَدَج وهو مشي في ضعف . هَجَر : مدينة كانت قاعدة البحرين على الخليج العربي ، وهي الإحساء . والسوءات : الفواحش والقبائح .
ورواية البيت في الديوان :
على العيارات هدّاجون قد بلغت نجران أو حُدِّثَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ
وعليها فلا مكانَ للشاهد . وللبيت روايات أخرى لا تغيّر موطن الشاهد . والبيت من شواهد مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ : ٣٩ ، معاني القرآن للأخفش ١٣٤ ، الإيضاح للفارسي ٢٢٦ ، المحتسب ٢ : ١١٨ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٣٦٧ ، رصف المباني ٣٩٠ (وذكر المالقي أنه بابٌ مِنْ أبواب المجاز) المغني ٦٩٩ . وفي شرح الجمل الكبرى ١٦٥ (هجر : فاعل في اللفظ وهو يُعرف بالمعلق) .

(٣) زيادة من ت ، وفي ش و ت « قلب » ، وفي الأصل وردت مصحفة : « فقلت » .

(٤) في ت « قول الفرزدق » . (انظر ديوانه ٣١٧) وسبب قوله القصيدة : أنّ حصين بن أصرم قد قُتِلَ له قريب ، فحرَّم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتله ، فقتله . فلما طعنه =

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً

حُصَيْنٍ عَبِيطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ[1]

فقلَبَ[2] : فَنَصَبَ « الـطَّعْنَـةَ » ، وهي التي أَحَلَّتْ لـه ، ورفع[3] المفعولَ . ومنهم مَنْ يَرْويه :

« . . . . طَعْنَةٌ

حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ »

٢١٣ فَيَرْفَعُ « الطعنَةَ » / على القياسِ ، وينصبُ « العبيطات » ثُمَّ يرفعُ « الْخَمر » ، وَيقْطَعُها مِمّا قَبْلَها ، كأنه قالَ : « وَالْخَمْرُ حَلَّتْ لَهُ » ، فيجعلُه مثلَ قَوْلِهِ[4] ، والبيتان للفرزدق : [الطويل]

وَعَضُّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ

مِنَ الْمَالِ إِلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[5]

= أحلتْ له تلك الطعنةُ شربَ الخمر وأكلَ اللحم العبيطِ الطري . السّدائف : جمع سَدِيف وهو شحم السّنام .

(١) البيت من شـواهد الكـامل ١ : ٣٧٠ ، مجـالس العلماء للزجـاجي ٢١ ، الإنصاف ١٨٧ ، شـرح المفصل ١ : ٣٢ ، ٨ : ٧٠ .

وفي شرح الجمل الكبرى ١٦٥ ـ ١٦٦ «طعنة: مفعول في اللفظ فاعلة في المعنى، لأنّ حصين بدل من « ابن أصرم » ، عبيطات فاعلة في اللفظ مفعول في المعنى . لأن الطعنة أحلّت . ومعناه أنّ العرب كان الرجل منهم إذا قُتِل له ولي يجب عليه الطلب لدمه ، حرّم على نفسهِ الأطيَبَيْن : اللحمَ والخمرَ ، فلا ينالهما حتى يأخذَ بثاره ، ويقتلَ قاتلَ وَليِّه . فكان ابن أصرم قد فعل ذلك وحرمهما على نفسه . . . . فاضطر الشاعر فنصب « طعنة » وهي فـاعلة ، ورفع عبيـطات وهي مفعولـة على القلب ، ومن أجل القافية ليعطف الخمر على عبيطات » .

(٢) في الأصل « فقلت » وهو تصحيف صوابه في ش وت .

(٣) بعدها في ت « العبيطات وهي » .

(٤) انـظر ديوان الفـرزدق ٥٥٦ . وقولـه « والبيتان للفـرزدق » يعني هذا البيت والبيت السـابق . وفي م « والبيت للفرزدق » .

(٥) في الأصل « وعظّ » وهو تحريف . =

كأنه قالَ : « أَوْ مُجَلَّفُ كذلك » . وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِيهِ : « إلَّا مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفُ » ، فَيَرْفَعُهُمَا جمِيعاً ، وَيَحْمِلُه عَلَى الْمَعْنَى ، لأنه إذا قالَ : « لَمْ يَدَعْ » ، فكأَنَّهُ[1] قَالَ «لَمْ يَبْقَ » . / 214

وَمِمَّا جاءَ[2] مِنَ المفعولِ المحمولِ عَلَى الْمَعْنَى قَوْلُهُ[3] :

[الرجز]

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا   الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزِمَا[4]   . . . .

لأنّ المسالمَةَ لا تكونُ إلاّ مِنَ اثْنَيْنِ[5] ، وَمَنْ سالمَ شيئاً ، فَقَدْ سَالَمَهُ الآخر ، لأنه مِثْلُ المقاتلةِ والمضاربةِ والمشاتمةِ ،

= وقوله يا ابن مروان : يريد عبد الملك الخليفة الأموي . وعضّ الزمان : كناية عن اشتداده عليه . المُسْحَت ـ من السحت ـ (الاشتقاق ٥٠٩) : المستأصَل الذي لم يبق منه بقية ، والمجلّف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .

والبيت من شواهد الاشتقاق ٥٠٩ ، الخصائص ١ : ٩٩ ، المحتسب ٢ : ٣٦٥ ، صبح الأعشى ١٤ : ١٣٥ ، الانصاف ١٨٨ ، شرح المفصل ١ : ٣١ ، ١٠ : ١٠٣ الخزانة ٢ : ٣٤٧ . وفي شرح الجمل الكبرى ١٦٦ : « مجلف : رفع بالابتداء وخبره محذوف » .

(١) في م « فقد » .

(٢) في م « حُمِلَ » .

(٣) الرجز للعجّاج (انظر ديوانه ٨٩) ، ونسب إلى عبد بني عبس ، أو أبي حيان الفقعسيّ ، أو مُسَاوِر بن هند العبسي ، أو الدُّبَيْرِي .

(٤) الأُفْعُوان : ذكر الأفاعي ، وكذلك الشجاع هو ذكر الحيّات ، ويقال هو ضَرْب من الحيات ، والشجعم : الجريء الشديد أو الطويل . ذات قرنين : أراد الأفعى لها قرنان من جلدها ، والضموز من الحيّات المُطْرِقَة الساكنة وقيل الشّديدة ، والضِرْزِم : المُسِنّة ، وهي أخبثُ وأكبرُ لسمّها .

والراجز يصف رجلاً بخشونة القدمين .

والرجز من شواهد سيبويه ١ : ١٤٥ ، المقتضب ٣ : ٢٨٣ ، الخصائص ٢ : ٤٣٠ ، المخصص ١٦ : ١٠٦ ، رصف المباني ٣٠٧ ، ٣٤٢ ، اللسان (شجعم ، ضرزم) ، المغني ٦٩٩ . وأنشده المالقي في الرصف في باب الميم المفردة للدلالة على شجعم : كثير الشجاعة .

(٥) بعدها في ت « فصاعدا » ، وفي م « تكون من اثنين » .

فجعلَ «الحيّاتِ» فاعلاتٍ[1] ، فرفَعَها بالمسالمة، ثم نصبَ «الأفعوانَ ، والشُّجاعَ ، وذاتَ قَرْنَيْنِ»[2] ، فجعَلَها مفعولاتٍ ، لأنها / مُسَالَمَةٌ كما أنها مُسَالِمَةٌ . ٢١٥

وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللّهِ عزَّ وجلَّ :

﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[3] ،

في قراءة مَنْ قرأ « زُيِّنَ » على ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ، كأنّه قال[4] : مَنْ زَيَّنَهُ لَهُمْ ؟ فقالَ «شُرَكَاؤُهُمْ»[5] .

---

(١) في ت و م « فاعلة » .

(٢) « وذات قرنين » لم ترد في ت و م ، وبعدها « فجعلها مفعولين » .

(٣) في الأصل « شركاءُهم » وهو تحريف .

الأنعام ١٣٧ .

وفي هذه الآية أربع قراءات ، (انظرها بتوجيهها وتفسيرها وإعرابها في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧ : ٩١ ـ ٩٢ ، وكتاب السبعة لابن مجاهد ٢٧٠ ـ باختصار ـ وفي كتب التفسير والقراءات الأخرى) .

(٤) في ش وت « قيل » ، وفي م « سأل » .

(٥) في الأصل « شركاءُهم » . وبعدها في ت « وقد اختلف القُرّاء في هذه القراءة » .

بابُ الحروفِ الَّتي تَجْزِمُ الأفْعالَ المُسْتَقْبلَة

وهي : «لَمْ ، ولَمّا ، وأَلَمْ ، وَأَلَمّـا ، ولاَمُ الأمرِ ، وَ «لاَ» في النهي ، وحروفُ المجازاة» . تقولُ مِنْ ذلك : «زَيْدٌ لَمْ يرْكَبْ» ، و «الزيدَانِ لَمْ يَرْكَبا» ، و «الـزَّيدُونَ لَمْ يَـرْكَبْوا» ، [و ٣٩] فَحَـذْفُ النونِ عَلامةُ الجَزْم .

وكلُّ فعلٍ في آخِره «ياءٌ ، أَوْ أَلِفٌ ، أوْ واوٌ» ، فإنك تحذفُ آخِرَهُ في الجَزْم ، كَقَوْلِكَ : «لَمْ يرْمِ[1] ، وَلَمْ يَقْضِ ، ولَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَـسْعَ[1] » ، إلاّ أَنْ يكونَ مهموزاً ، فإنّه لا يُحْذَفُ في الجزمِ [مِنْهُ شَيْءٌ][2] ، كَقَوْلِكَ : «لَمْ يُخْطِئْ زَيْدٌ[3]» ، و«لَمْ يَجِئْ عَبْدُ اللّهِ» ، علامةُ الجزمِ فيه سكونُ آخرِه . / ٢١٦

---

(١) غير واردتين في ت . وفي م : هذه الأمثلة مختلفة الترتيب .

(٢) زيادة من ت .

(٣) بعدها في م « لم يقرأ عمرو » .

بَابُ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

الأمـرُ للمخاطَبِ[1] مبنيٌّ على الـوقفِ ، والنهيُ مجـزومٌ ، كَقَـوْلِـكَ : «يـا زيـدُ اذهبْ ، واركبْ ، وقُمْ ، واقعـدْ» ، و «لا تركبْ ، ولا تخرجْ ، ولا تنطلقْ» .

وإذا كـانَ الأمرُ للمخـاطَب بالـلاّمِ ، كانَ مجـزومًـا بِهَـا ، كقـولك : «لِتَخْـرُجْ يا زيـدُ» ، و «لِتَركبْ يـا عمرُو» ، وهي لغـةٌ جيدةٌ . وَرُوِيَ أنّ رسولَ اللّهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ قَرَأَ :

﴿ فَبِذٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[2] .

وقالَ في بَعْضِ المغازِي : «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »[3] .

وإذا كـانَ الأمْرُ لِلْغـائِبِ كانَ مجـزوماً بِـاللاَّم ، كَقَـوْلِكَ : «لِيَخْرُجْ زَيْدٌ» ، و «لِيَرْكَبْ عَمْرٌو» ، و «لِيَذْهَبْ عبدُ اللّهِ »[4] .

وإذا كانَ آخرُ الفعلِ «ياءً» ، أَوْ «واواً» ، أَوْ «أَلِفاً» ، حذفتَها

---

(١) في م « من المخاطب » .

(٢) يونس ٥٨ ،

وذكر الأخفش : « وقال بعضهم « فلتفرحوا » . وهي لغة للعرب رديئة ، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقْدَرُ فيه على « افْعَلْ » يقولون : لِيَقُلْ زيدٌ ، لأنك لا تقدرُ على « افْعَلْ » . (معاني القرآن ٣٤٥) . ورواية ابن عامر عن الفارسي « فَلْيَفْرَحُوا » (كتاب السبعة لابن مجاهد ٣٢٨) . وذكر ابن جني : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم وعثمان بن عفان وأُبَيّ بن كعب والحسن وأبو رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبو جعفر ـ بخلاف ـ وعباس بن الفضل وعمرو بن فائد « فبذلك فلتفرحوا » بالتاء » . وقرأ « فبذلك فليفرحوا » أُبَيُّ بْنُ كعب . (المحتسب ١ : ٣١٣ و ٣١٤) ، معاني القرآن للفراء ١ : ٤٦٩ ، الجنى ١١١ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ : ٤٧٠ ، الجنى ١١١ .

(٤) هذا المثال غير وارد في ت و م .

في الأمـرِ والنهيِ [1] ، كَقَوْلِـكَ : «يـا زيـدُ اغْـزُ ، وَاقْضِ ، ولاَ تَقْضِ ، ولاَ تَغْزُ ، وَلا تَخْشَ ، ولا تَمْشِ» . قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[2] . / ٢١٧

(١) بعدها في ت « وجميع أحوال الجزم » .
(٢) طه ٧٢ .

بابُ ما يُجْزَمُ مِنَ الجَواباتِ

اِعْلَمْ أَنّ جوابَ الأمرِ ، والنهيِ ، والاستفهامِ ، والتَّمني ، والعَرْضِ ، والجحدِ مجزومٌ على مَعْنَى الشَّرْطِ[1] ، مِنْ ذلـك : «اِقْصِدْ زَيْداً يُحْسِنْ إليْكَ» ، و «لا تَقْصِدْ زَيْـداً تَنْدَمْ» ، و «أَطِـعِ اللّهَ يَغْفِـرْ لَكَ» ، و «أَيْنَ بَيْتُـكَ أَزُرْكَ» ، و «مَتى تَخْرُجُ[2] أَخْرُجْ مَعَـكَ ؟» ، و «لَيْتَ لِي مَـالاً أُنْفِقْ مِنْـهُ» ، و «أَلاَ تَنْـزِلُ عَلَيْنَـا نَتَحَدثْ[3] مَعَكَ» .

وَكُلُّ شَيْءٍ[4] كانَ جوابُهُ بِالْفاءِ منصوباً[5] ، كانَ بِغَيْرِ الْفـاءِ مَجْزوماً ، وجوابُ الْجَزاءِ مجزومٌ[6] ، وقد ذُكِرَ[7] في بابِه .

(١) « على معنى الشرط » غير واردة في ت و م .

(٢) في م « تخرج » بالجزم وهو خطأ .

(٣) في الأصل « لنتحدث » وهو تحريف ، صوابه في ش و م .

(٤) بعدها في ش « إنْ » والحالان صحيحتان .

(٥) بعدها في ت « أو مرفوعا » .

(٦) بعدها في ت « وبالفاء مرفوع » .

(٧) في م « يذكر في باب الجزاء » .

بابُ الْجَزاءِ(1)

وَحُـروفُ الْجَـزاءِ : «إنْ ، ومَهْمـا ، وحَيْثُما ، وَإذْمـا ، وكيفَ ، وكيفَمـا ، وأيْنَ ، وأَيْـنَمـا ، وأيّ ، وأيّـان ، ومَـا ، ومَنْ»(2) ، فهذه الحروفُ تجزمُ الفعلَ المستقبلَ والجوابَ(3) ، إلاّ أنْ تَدْخُلَ في الجـواب «الفاءُ» ، فيَـرْتَفِعُ ، وَذلِـكَ قَوْلُـكَ : «مَنْ يُكْرِمْني أُكْرِمْه» ، وَ «مَنْ يَزُرْنِي أَزُرْهُ» ، وَ «إنْ تُحْسِنْ إلَيَّ أُحْسِنْ إلَيْـكَ» ، وَ «مَهْما(4) تَصْنَـعْ أَصْنَـعْ مِثْلَهُ» ، وَ «أَيْنَمـا تكُنْ أَقْصِـدْ إلَيْكَ» ، / قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ : ٢١٨

﴿ أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ [ظ ٣٩] المَوْتُ ﴾(5) .

وتقول : « مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مِثْلَهُ » ، قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ مَـا يَفْتَحِ اللّهُ لِلنَّـاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَـلاَ مُمْسِكَ لَهَـا ، وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾(6) .

وإذا أَدْخَلْتَ «الْفـاءَ» في الجوابِ ارْتَفَـعَ ، كَقَوْلِـكَ : «مَنْ يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمُهُ» ، وَ «مَهْمَا تَصْنَعْ فَأَصْنَعُ مِثْلَهُ» ، [وإنّما ارتفعَ لأنَّ

---

(1) في ت « باب الجزاء وحروفه » .

(2) ذكر في ش غيرها : « حيث ، ومتى » ، ولم ترد هنا « أنَّى » على الرغم من ورودها خلال الشرح ، فقد أورد المصنف عليها شاهداً .

وزاد في ت « إذْ ، وإذا وإذا ما ، وأيُّهم » .

(3) في ت « تجزم الأفعال المستقبلة والجواب إذا كان مثلها » .

(4) في الأصل « مَهْمَى » وهو تحريف . وهذا المثال غير وارد في ت .

(5) النساء ٧٨ .

(6) فاطر ٢ ، وكسرت الحاء في « يَفْتَحْ » لِالتقاء الساكنين .

ما بعدَها في مَعْنَى المُبْتَدَأ .][1]

وَالأَجْوَدُ في هذا البابِ أنْ تأتيَ بِفِعْلَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ فَتَجْزِمَهُما جَمِيعاً ، كَقَوْلِكَ : «إنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ» ، و «إنْ تَرْكَبْ أَرْكَبْ مَعَكَ» .

أَوْ تأتيَ بَعْدَهُ بِفِعْلَيْنِ مَاضِيَيْنِ ، فَتَدَعَهُما[2] على حالِهما مفتوحَيْنِ ، كَقَوْلِكَ : «إنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» ، وَ «إنْ خَرَجْتَ مَعِي خَرَجْتُ مَعَكَ»[3] .

وَبَعْدَ ذلك[4] أنْ تأتيَ بِفِعْلٍ ماضٍ وَتَتْرُكَهُ عَلى حالِه ، ويكونُ الجوابُ مستقبَلاً فتجزمه ، كقولِكَ : «إنْ رَكِبْتَ أَرْكَبْ مَعَكَ»[5] ، وَ «مَنْ خَرَجَ أَخْرُجْ مَعَهُ» ، وَ «إنْ زُرْتَنِي أُحْسِنْ إِلَيْكَ»[6] .

٢١٩ وَدُونَ/ ذلكَ كُلِّهِ أنْ يكونَ الأولُ مجزوماً والجوابُ[7] غيرَ مجزوم ، كقولك : «إنْ تَخْرُجْ خَرَجْتُ مَعَكَ» ، وَ «مَنْ يَقْصِدْنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ»[8] .

وَإذا جئتَ بَعْدَ جوابِ الجزاءِ بِفِعْلٍ معطوفٍ ، كانَ لَكَ فيه

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في ت « فإنْ جئتَ بفعلين ماضيين تركتهما » .

(٣) هذا المثال غير وارد في ت .

(٤) من ت « وأحسن من ذلك » .

(٥) في ش « إنْ ركبت معي أركب معك » .

(٦) هذان المثالان غير واردين في ت ، والمثال الأخير غير وارد في م .

(٧) في الأصل « والأول » وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٨) غير وارد في ت .

ثلاثةُ أَوْجُهٍ : الْجَزْمُ عَلى العطفِ ، والرفعُ عَلى القطعِ والاستئنافِ ، والنصبُ بإضمارِ «أَنْ» . كقولك : «مَنْ يَقْصِدْنِي أَقْصِدْهُ وَأُحْسِنْ إلَيْهِ ، وَأُحْسِنُ إلَيْهِ ، وَأُحْسِنَ إليه» . قال الله عزّ وجلّ :

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حسناً فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافاً كَثِيرَةً ﴾[١] .

فرفعَ[٢] ، وَهُوَ الْوَجْهُ ، لأنه ليس قَبْلَهُ فِعْلٌ مجزومٌ على الْجَزاء [وَلَا جَوابٌ مَجْزومٌ ، ولا مَعْطوفٌ عَلى الْجَوابِ][٣] . وقالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ إنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾[٤] .

يجوزُ في [«يَغْفِر» وَ][٥] «يُعَذِّب» الرفعُ ، والنصبُ ، والجزمُ .

وإذا وقعَ بَيْنَ فعلِ[٦] الجزاءِ وبينَ جوابِهِ فِعْلٌ مستقبَلٌ في معنَى الحالِ كان مرفوعاً ، كَقَوْلِكَ : «مَنْ يَقْصِدْنِي يَمْشِي أُحْسِنْ

---

(١) البقرة ٢٤٥ .

(٢) في ت « بالرفع » .

(٣) زيادة من ش ، وفي ت « فيجوز فيه تلك الأوجه » .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وانظر القراءات فيها في (معاني القرآن للأخفش ٦٠ ، السبعة لابن مجاهد ١٩٥ ، التيسير ٨٥) وغيرها .

(٥) زيادة من ت .

(٦) غير واردة في ت و م .

إلَيْهِ» ، وَ «مَنْ/ يَخْرُجْ يَرْكَبْ أَخْرُجْ مَعَهُ» ، كأنك قلتَ : «مَنْ يَقْصِدْنِي مَاشِياً أُحْسِنْ إلَيْهِ» ، وَ «مَنْ يَخْرُجْ رَاكِباً أَخْرُجْ مَعَهُ» [1]

٢٢٠ قال الْحُطَيْئَةُ [2] : [الطويل]

٢٢١ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ [3]/

[و ٤٠] وإذَا دخلَ على الإسْمِ الَّذي يُجَازَى بِهِ عاملٌ غَيْرُ الإبْتِدَاءِ أو الفعلِ المجازَى بِهِ بَطَلَ الجزاءُ ، وارْتَفَعَ الفعلُ [4] ، كَقَوْلِكَ : إنَّ مَنْ يُكْرِمُنِي أُكْرِمُهُ وَأُحْسِنُ إلَيْهِ» ، و «إنَّ مَنْ يُحْسِنُ إلَيَّ أُحْسِنُ إلَيْهِ» [5] .

وَإنْ [6] أَرَدْتَ الجزاءَ أَدْخَلْتَ «الهاءَ» لِتَقَعَ «إنّ» على اسْمٍ ، وَيَتَمَكَّنَ الجزاءُ بالفعلِ [7] ، فقلتَ : «إنَّهُ مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ» . قالَ اللَّهُ عزَّ وجلّ :

---

(١) الكلام مِنْ « ومَنْ يخرج يركب . . . حتى هذا الموضع غير وارد في ت .

(٢) انظر ديوانه بتحقيق نعمان طه ١٤٨ .

(٣) رواية الديوان :

تَسَدَّيتَنا من بعدِ ما نامَ ظالعُ الـ ـكلابِ وأخبَى نارَهُ كلُّ مُوقِدِ

وعليها فلا شاهد فيه .

والبيت من قصيدة يمدح بها الشاعر بغيض بن عامر أو ابن شماس ، وهو من شواهد سيبويه ١/٤٤٥، مجاز القرآن ٢/٢٠٤، المقتضب : ٢ : ٦٥، مجالس ثعلب ٤٦٧، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٨٨ ، شرح اللمع ١١٨ ، الأمالي الشجرية ٢ : ٢٧٨ ، الخزانة ٣ : ١٦٠ ، العيني ٤ : ٤٣٩ .

(٤) بعدها في ت « لكونه صلة له » .

(٥) الكلام من « وأحسن اليه . . . حتى هذا الموضع غير وارد في ت .

(٦) في ت « فإن » .

(٧) الكلام من « لتقع . . . حتى هذا الموضع ، غير وارد في ت و م .

﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ، فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾[1] .

وَقَدْ تُحْذَفُ هـذِهِ «الْهَاءُ» ضـرورةً[2] في الشِّعْرِ ، كمـا قالَ الشّاعِرُ[3] : [الخفيف]

إِنَّ مَنْ يَـدْخُلِ الكَنِيسَـةَ يَوْمـاً يَلْقَ فِيهَـا جَـآذِراً وَظِبَــاءَ[4] / ٢٢٢

وَمِمّـا جـاءَ مِنَ الجَـزاءِ بِـ «مَهْمَـا» قَـوْلُ زُهَيْـرِ بْنِ أَبي سُلْمَى[5] : [الطويل]

وَمَهْمَـا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وَلَوْ خَالَهَا تَخْفى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[6]

وقال آخر[7] في «إِذْ مَا» : [الكامل]

---

(١) طه ٧٤ .

(٢) في ت « وقد يجوز حذف الهاء » .

(٣) هو الأخطل ، وليس في ديوانه من رواية السكري (شرح شواهد المغني للسيوطي ١٢٢ ، ٩١٨) وهو في ديوانه ٢٧٦ (طبعة بيروت) .

(٤) الشاهد فيه حذف الهاء من « إنه » لضرورة الشعر ، وكان الأصل « إنّه مَنْ يدخل الكنيسة » (شرح الجمل الكبرى ١٧٣) .

والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ١ : ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١١٥ ، المقرب ١ : ١٠٩ ، رصف المباني ١١٩ ، المغني ٣٧ ، ٥٨٩ .

والجآذر : جمع جؤذر وهو ولد بقر الوحش ، والظباء جمع ظبية ، مستعار للفتيات الشابات .

(٥) ديوانه ـ دار صادر ـ ٨٨ .

(٦) للبيت رواية أخرى : . . . « وإنْ خالَها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ » .

ولا تؤثر في موطن الاستشهاد . ، وقد وردت هذه الرواية في ت . وفي الأصل وردت « ومهمَى » وهو تحريف . والبيت من شواهد الكامل ٢ : ٣٠٩ ، والأمالي الشجرية ٢ : ٢٤٧ ، والكشاف ٢ : ١٠٧ ، المغني ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، الهمع ٢ : ٣٥ ، ٥٨ .

(٧) في ت « وقال العباس بن مرداس » . هو أبو الهيثم عباس بن مـرداس السلمي الصحابي ، شريف مطاع ، حرّم الخمرة في الجاهلية ، وأسلم سنة ٨هـ ، شهد حنينا وفتْح مكة ، وانتقل آخر عمره الى

إذْ مَـا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُـولِ فَقُـلْ لَـهُ
حَـقّـاً عَلَيْكَ إذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[1] /

وقال آخر[2] في «أَنَّى»[3] : [الطويل]

فَـأَصْبَحْتَ أَنَّى تَـأْتِهَـا تَشْتَجِـرْ بِهَـا
كِلَا مَرْكَبَيْهَـا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِـرُ[4]

ولا يجازَى بِـ «إذْ» حتى تضافَ إليها «ما» ، فيُقال : «إذْ مَا تَقْصِدْنِي أَقْصِدْكَ»[5] .

وقد يجازَى بِـ «إذا» في الشعر ، كما قالَ قَيْسُ بْنُ الخَطِيمِ الأَوْسِيّ[6] : [الطويل]

= البصرة ، ومات فيها ، وقد عاصر خلافة عمر . (انظر ديوانه ٧٢) ، (وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٤٦) .

(١) البيت هو الثاني من قصيدة في مدح الرسول (ص) ، وروايته في الديوان :
« إمّا أتيْتَ على النبيِّ فقلْ له . . . » وعليها فلا موطن للشاهد . وهو من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٢ ، المقتضب ٢ : ٤٧ ، معاني الحروف ١٥٦ ، الخصائص ١ : ١٣١ ، شرح المفصل ٤ : ٩٧ ، ٧ : ٤٦ ، رصف المباني ٦٠ .

(٢) في ت « وقال لبيد » . والشاعر هو لبيد بن ربيعة (ديوانه ٢٢٠) ، (وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٧٤) .

(٣) في الأصل « انا » وهو تحريف .

(٤) في ت و م « تلتبس » ، وفي ت « منكبيها » .
كلا مركبيها : كلتا ناحيتيها اللتين تُرام منهما ، شاجر : مضطرب ، تشتجر : تضطرب . البيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٢ ، المقتضب ٢ : ٤٨ ، شرح المفصل ٤ : ١١٠ ، ٧ : ٤٥ ، خزانة الأدب ٣ : ١٩٠ ، ٤ : ٢١٠ .

(٥) في هامش هذه الصحيفة في ش بيت شعر غير منسوب ، ولم أستطع التعرّف على مكانه في الكلام ، وهو : [الطويل]

مُـفِـيـدٌ ومِـتْـلافٌ إذا مـا يـنـالُـه   تَـهَـلَّلَ واهْـتَـزَّ اهْـتِـزَازَ الْـمُـهَـنَّـدِ

وأرجّح أنّ موضعه المناسب بعد الكلام عن « إذْ » .

(٦) انظر ديوانه ٣٤ . ويروى أن البيت من قول الأخنس بن شهاب اليشكري ، وقصيدته مرفوعة =

إذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ[1] / ٢٢٤

تَمَّ الْجُزْءُ الثَّانِي بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ[2] .

= القوافي ، وأخذه قيس بن الخطيم وجعله في قصيدة مجرورة القوافي (الخزانة ١ : ٣٤٤ ، ٣ : ١٦٧) .

(١) البيت من قصيدة طويلة قالها في « حرب حاطب » ، وهي في الديوان رقم ٤ ، صفحة ٣١ ، ومطلعها :

أتعرف رسماً كاطِّرادِ المذاهبِ لِعَمْرةَ وحشاً غيرَ موقفِ راكبِ

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٣٤ ، المقتضب ٢ : ٥٧ ، الأمالي الشجرية ١ : ٣٣٣ ، شرح المفصل ٤ : ٩٧ ، ٧ : ٤٧ .

(٢) لم يرد هذا الكلام في ت و م .

بابُ ما يَنْصَرِفُ وَما لاَ يَنْصَرِفُ

اَلِاسْمُ الَّذي ينصرفُ هو الذي يُنَوَّنُ وَيُخْفَضُ ، وَغَيْرُ المنصرِفِ لا يُنَوَّن ولا يُخْفَض، ويكونُ في مَوْضِعِ الْخَفْضِ مَفْتُوحاً .

والمنصرفُ نحو قولِكَ : « هذَا زَيْدٌ ، ومحمدٌ ، وغلامٌ ، ورجلٌ » .

وغيرُ المنصرِفِ قولُكَ : «مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَإبراهيمَ وإسماعيلَ» ، وَ «رَأَيْتُ أَحمدَ وإبراهيمَ وإسماعيلَ» ، و «جَاءَنِي أحمدُ وابراهيمُ وإسماعيلُ »[1] :

وَمَا لاَ يَنْصَرِفُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : [ظ ٤٠]

قِسْم منه لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرة .

٢٢٥ وقسم منه ينصرفُ في النكرةِ ، ولا ينصرفُ في المعرفة . /

فأمّا ما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا في نكرةٍ فخمسةُ أجناسٍ منها :

[مَا كَانَ عَلى وَزْنِ][2] «أَفْعَلَ» إذا كانَ نعتاً ، نحو : أحمرَ ، وأصفرَ ، وأبيضَ ، وأشقرَ ، وأَفْضَلَ مِنْكَ ، وأَكْرَمَ مِنْكَ .

ومنها [ما كانَ علَى وزْنِ] [3] «فَعْلاَنَ» الَّذي مؤنثه «فَعْلَى» ، نحو : سَكْرانَ وسَكْرَى ، وعطشانَ وعطشَى ، وغضبانَ وغَضْبَى .

---

(١) المثالان الأخيران غير واردين في ت . ولم يرد أولهما في م .

(٢) زيادة من ش و ت . (٣) زيادة من ش و ت .

وَمِنْها ما كانَ في آخِرِهِ أَلِفُ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً ، فالمقصورةُ نحو : «حُبْلَى ، وسَكْرَى ، وعَطْشَى» ، والممدودةُ نحو : «بيضاءَ ، وحمراءَ ، وشهباءَ ، وأَنْبِياءَ» ، وما أشبَه ذلك .

ومنها كلُّ جَمْعٍ ثالثُ حروفِهِ أَلِفٌ وبعدَها حَرْفان ، أَوْ ثلاثةُ أَحْرُفٍ ، أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ ، نحو : «مَسَاجِدَ ، وَدَرَاهِمَ ، ودَنانيرَ ، وطَواويسَ ، وَدَوَابَّ ، وشَوابَّ» . إلّا ما كانَ في آخِرِهِ «هاءُ» التّأنيثِ ، فإنه ينصرفُ في النكرةِ ، نحو : «فَرَازِنَةٍ(١) ، وَصَيَاقِلَةٍ(٢) ، وجَحَاجِحَةٍ(٣) ، ومَلَائِكَةٍ» ، وما أشبهَ ذٰلِكَ .

وَمِنْها الْمَعْدولُ مِنَ الْعَدَدِ(٤) ، نحو : «مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَرُبَاعَ» ، وما أشبه ذلك(٥) .

وجميعُ هذا لا يَنْصَرِفُ في معرفةٍ ولا نكرة ، تقول مِنْ ذلك : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسْوَدَ ، وَأَحْمَرَ ، وَأَشْقَرَ» ، و «رَأَيْتُ فَرَساً أَشْهَبَ» ، و «مَرَرْتُ بِامْرَأةٍ عَطْشَى ، وَسَكْرَى» ، / وَ «مَرَرْتُ بِحَمْراءَ» ، و «رَأَيتُ رَجُلاً سَكْرَانَ» ، و «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَكْرانَ ، وآخرَ عَطْشَانَ» ، و « قَبَضْتُ دَرَاهِمَ ، وَدَنَانِيرَ» ، وَ «دَخَلْتُ ٢٢٦

---

(١) جمع « فِرْزان » وهو مُعَرَّب فَرْزين ، وهو بمنزلة الوزير للسّلطان في الشطرنج واشتقّوا منه « تَفَرْزَنَ الْبَيْذَقُ » صارَ فِرْزَاناً » . وهو أعجميّ معرَّب ، ولها جمع فرازين (انظر تاج العروس ، اللسان ـ فرزن) .

(٢) جمع صيقل ، وهو شحّاذ السيوف وجلّاؤها ، وله جمع آخر صياقل . (اللسان ـ صقل) .

(٣) جمع جحجاح وهو السيّد الكريم ، وله جمع آخر جحاجح ، وإنْ شئتَ جحا جيح . وقال أبو عمرو : الجحجح الفَسْل من الرجال . (اللسان ـ جحجح) .

(٤) في ت « ومنها المفعول المعدول عن العدد » .

(٥) بعدها في ت « حتى العشرة » .

مَسَاجِدَ» ، وَ «مَرَرْتُ بِمَساجِدَ» ، و «رَأَيْتُ دَوابَّ ، وَشَوابَّ[1] » ، و «رَأَيْتُ الْقَوْمَ ثُلَاثَ وَرُبَاعَ[2]» ، وكذلك ما أشبهه .

فإنْ أدخلتَ على جميعِ ما لا ينصرفُ «الألِفَ واللّامَ» ، أو أضفتَه انْصَرَفَ[3] ، نحو قولك : [«مَرَرْتُ][4] بِالأَحْمَرِ والْحمراءِ ، والأشقرِ والشقراءِ» ، و «مررتُ بِمَساجِدِكم ومَنابرِكم» ، وكذلك ما أشبهه .

وأما ما لا ينصرفُ في المعرفةِ وينصرفُ في النكرة ، فهو اثْنا عَشَرَ جِنْساً ، منها :

كلُّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ علَى أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، نحو : «إبراهيمَ ، وإسماعيلَ ، وداودَ ، وهُرْمُزَ ، وفيروزَ» . [و ٤١] فإنْ كان على ثلاثةِ أحرفٍ[5] انصرفَ في المعرفةِ والنكرةِ ، نحو : «خُشٍّ ، [وَخُفٍّ][6] ، وَدِلٍّ ، وخَانٍ»[7] .

ومنها كلُّ اسمٍ على وَزْنِ الفعلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، نحو : «أَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ ، وتَغْلِبَ ، وَيَشْكُرَ ، ويَعْصُرَ» .

---

(١) بعدها في ش « ومررتُ بدوابَّ وشوابَّ » ، وفي ت نقص بالأمثلة .

(٢) بعدها في ش و م : « ومررتُ بالقومِ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ » .

(٣) بعدها في ت « لمقاربته لشبه الفعل » .

(٤) زيادة من ت و م .

(٥) في ت « فإن كان على أقل من ثلاثة أحرف أو ثلاثة » .

(٦) زيادة من ش .

(٧) مقابل هذه الأسماء في هامش ش [ظ ٤٤] ، ورد ما يلي :

« حاشية : الخش : الطيّب ، والدَّلّ : القلب ، والخان : الزوج . باللغة الفارسية » .

وفي م : خش (أيْ صهر) ، ودِلّ (أي قلب) ، وخان (أي فندق) .

وأقول : « الخُشّ ـ معناها بالفارسية ـ حماة الزوج ـ أو حماة الزوجة » .

ومنهـا كلُّ اسمٍ في آخِـرِه «أَلِفٌ وَنُونٌ» زائـدتانِ ، نحـو : «سَلْمانَ ، وعِمْرانَ ، وحَمْدانَ ، ومَروانَ» . فأمّا «حَسّـانُ» : فإنْ أُخِـذَ مِنَ «الحُسْنِ»/ انصرفَ في المعـرفـةِ والنكـرةِ ، لأنّ نـونَـهُ أَصْلِيَّةٌ . وإنْ أُخذ مِنَ «الْحِسّ» لم ينصرفْ في المعرفـةِ وانصرفَ في النكرةِ . وكذلك «تَبّانُ» مِنَ «التَّبِّ» لا ينصرفُ ، وَمِنَ «التِّبْنِ» يَنْصَـرِفُ . و «سَمّـانُ» مِنَ «السَّمْنِ» ينصـرفُ ، ومِن «السُّمِّ» لا يَنْصَرِف . ٢٢٧

ومنها كُلُّ اسمٍ في آخِرِه «هاءُ» التأنيثِ ، نحو : «فاطمةَ ، وعائشةَ ، وطلحةَ» .

ومنها كلُّ اسمٍ مؤنَّثٍ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ متحركةٍ ، نحـو : «قَـدَمَ ، وسَقَرَ» ، ومـا أشبَه ذلـك . فـإنْ كـانَ سـاكنَ الأوسَطِ ، فللعربِ فيه لُغَتانِ : مِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ لِقِلَّةِ حُروفِهِ [وَحَركاتِهِ][1] ، نحـو : «هِنْدٍ ، ودَعْـدٍ ، وجُمْلٍ» . وَمِنْهُمْ مَنْ لا يَصْـرِفُه . قـال الشَّاعرُ[2] فَجَمَعَ بَيْنَهُما : [المنسرح]

لَـمْ تَـتَـلَفَّـعْ بِـفَـضْـلِ مِئْـزَرِهَـا
دَعْدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[3] / ٢٢٨

---

(١) زيادة من ش و م و ت .

(٢) هو جرير (ديوانه ٨٢) ، وقيل هو عبيد الله بن قيس الرقيات .
(ملحقات ديوانه ١٧٨) .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٢ ، الكامل ١ : ٣١٤ ، الخصائص ٣ : ٦١ ، ٣١٦ ، شذور الذهب ٤٥٦ ، اللسان (دعد) .
في نسخة ش و ت « ولم تغذ » .
الشاهد فيه أن الشاعر استخدم العلم المؤنث « دعد » مرتين ، صرفه مرة ، ومنعه الصرف ثانية .

ومنها كلُّ مؤنثٍ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أَحْرُفٍ لا عَلَمَ(١) فيهِ لِلتَّأنيثِ ، نحو : « سُعادَ ، وزينبَ » ، وما أشبه ذلك .

ومنها كلُّ اسْمٍ مَعْدولٍ مِنْ(٢) « فاعِلٍ » إلى « فُعَلَ » في حالِ التّعريفِ ، نحو : « عُمَرَ ، وَقُثَمَ ، [وَزُحَلَ ، وَمُضَرَ ، وَدُلَفَ] »(٣) ، وما أشبه ذلك . فإنْ كانَ غَيْرَ معدولٍ كانَ مصروفاً ، مثل : نُغَرٍ(٤)، وَصُرَدٍ ، وَجُعَلٍ ، وَجُرَذٍ ، وَحُفَرٍ ، وَغُرَفٍ ، وما أشبه ذلك .

ومنها كلُّ اسْمٍ على بناءِ الفعلِ الماضِي ، مِمّا لا مِثَالَ لَهُ في الأَسْماءِ ، نحو رَجُلٍ سميتَهُ « ضُرِبَ » ، أو « قُتِلَ » ، أو « ضَرَّبَ » ، أو « قَتَّلَ »(٥) ، وما أشبه ذلك . فإنْ كانَ ثانيه « ياءً » ، أو كانَ مُدْغَماً انْصَرَفَ ، نحو : « مُدَّ ، وشُدَّ ، وصُدَّ » ، ونحو : « قِيلَ ، وبِيعَ ، وسِيرَ » ، وما أشبه ذلك(٦) ، لأنّ مثالَ الْمُدْغَمِ في الأسماءِ « كُرٌّ(٧) ، وَبُرٌّ ، وَدُرٌّ » ، ومثالَ المعتلِّ : « فِيلٌ ، وَدِيكٌ » .

ومنها كلُّ اسْمَيْنِ جُعِلا اسْماً واحِداً ، نحو : « حَضْرَمَوْتَ ،

---

(١) في ت و م « علامة » .

(٢) في م « عن » .

(٣) زيادة من ش . و « قُثَم » كثيرُ العطاء (اللسان ـ قثم) .

(٤) في م « نُقَر » . و « نُغَر » : البلبل ، أو فراخ العصافير ، أو ضَرْبٌ مِنَ الحُمَّر أو ذكورها (القاموس) .

(٥) في ت كلام مختلف ، وقد جاء فيها : « ومنها كلّ اسم مما لم يُسَمَّ فاعله على بناءالفعل الماضي مما لا مثال له في الأسماء العربية ، نحو رجل سميته ضُرِبَ أو قُتِلَ » .

(٦) بعدها في ت « انصرف » .

(٧) الكُرّ : مِكيال لأهل العراق ، والكُرّ أيضاً الكِساء . (اللسان ـ كرر) .

وَبَعْلَبَكَّ، [ظ ٤١] وَرَامَ هُرْمُزَ، وَمَعْدِي كَـرِبَ، وَبِلَالَ آبَـادَ »[1]، وما أشبه ذلك .

ومنهـا كلُّ اسْمٍ [2] في آخـرِهِ « أَلِفُ الإِلْحاقِ » ، نحـو : « أَرْطَىٰ ، وَعَلْقَىٰ ، وَمِعْـزَىٰ » ، إذا سمَّيْتَ بـه لم ينصــرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

ومنهـا كلُّ اسْمٍ مُـذَكَّرٍ سَمَّيْتَـهُ بمؤنّثٍ على أكثرَ مِنْ ثـلاثةِ أَحْرُفٍ ، نحو رجـل / سميتَه « زَيْنَبَ » أَوْ « سُعَـادَ » ، وما أشبـه ذلك . ٢٢٩

جميعُ هذِهِ الْأَسْماءِ لا تَنْصَرِفُ في الْمَعْرِفَةِ ، وَتَنْصَرِفُ في النكرةِ .

---

(١) لم يرد في م « ومعدي كرب ورام هرمز » .

(٢) بعدها في ت « كان » .

بَــابُ أَسْماءِ الْقَبائِلِ وَالْأَحْياءِ وَالسُّوَرِ وَالْبُلْدانِ

اعلمْ أنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَصَدْتَ بِهِ قَصْدَ قَبِيلَةٍ أَوْ أُمٍّ لم يَنْصَـرِفْ في المعرفةِ ، وانصرفَ في النكرةِ .

ومـا قَصَـدْتَ بـه قَصْـدَ حَيٍّ أَوْ أَبٍ انْصَـرَفَ في المعـرفـةِ والنكـرةِ . تقولُ من ذلـك : « هـذِهِ تَمِيمٌ » ، و « هـذِهِ أَسَـدٌ » ، و « هــذِهِ سَـدُوسُ وَتَغْلِبُ وَطَيِّءُ » . فــلا ينصـرف[1] إذا أردت القبيلة ، وإذا أردت الحيَّ صرفت ، فقلت : « [هٰؤُلَاءِ] [2] طَيِّءٌ وَتَمِيمٌ وَتَغْلِبٌ » .

قالَ الشاعرُ ، وَهُوَ الْأَخْطَلُ[3] : [الوافر]

٢٣٠ فَإِنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُـولُ[4] /

وقال آخر[5] : [الطويل]

---

(١) في ت وم « فلا تصرف » .

(٢) زيادة من ش و ت .

(٣) انظر ديوانه ١٢٦ .

(٤) سَدوس (بالفتح) هم بنو سدوس بن شيبان ، أما سُدوس (بالضم) فهم طَيِّئ . فإنّ الـريح طيبـة قبول : أي طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنيا عن درهميكم عاتباً لكم . قاله الأخطل لمّا قدم على سويد بن منجوف السدوسيّ ، ومنعه بنو سدوس العطاء ، وكان قد مدح سيِّداً مِنْ سادات بني شيبان ، ففرض له على أحياء شيبان ، على كل رجل منهم درهمين ، فأدّتْ له كلُّ الأحياء إلّا بني سدوس ، فقال هذا البيت . وهو من شواهد سيبـويه ٢ : ٢٦ ، الأغـاني ٧ : ١٧٤ ، الخصائص ٣ :١٧٦ .

(٥) في ت « النعمان بن بشير الأنصاري » ولم يرد في شعره . وذكر محقق ديوانه أن البيت لابنته حميدة ، قالته في هجاء زوجها رَوْح بن زِنْباع نقلاً عن الأغاني ١٤ : ١٣٠ (انظر شعر النعمان بن بشير الأنصاري تحقيق د . يحيى الجبوري ص ١٤) .

بَكَى الْخَــزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَــرَ جِلْدَهُ

وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ[1]

وقالَ يونسُ[2] : سمعتُ العـربَ تقولُ : « تِلْكَ تَغْلِبُ ابْنَـةُ وَائِلٍ ، وَتَمِيمُ بِنْتُ مُرٍّ ، وَقَيْسُ بِنْتُ عَيْلَانَ » . وقد قالوا : « بَاهِلَةُ ابْنُ أَعْصُرَ» . وإنما « بَاهِلَةُ » اسْمُ امرأةٍ ، فجعلوه[3] اسْماً للحيِّ فــذكَّـروه ، / [وَصَــرَفُـوهُ][4] . فــإذا قُلْتَ : « هٰؤُلَاءِ مِنْ بَنِي سَـدُوسٍ ، أَوْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ » ، ومـا أشبـهَ ذلـك ، فَــالصَّـرْفُ لا غير ، لأنك تقصِدُ قَصْدَ الْأَبِ . ٢٣١

ومِمّــا غَلَبَ عليــه أنْ يكــونَ اسمَ الحـيِّ[5] : « مَعَــدٌّ ، وقُرَيْشٌ ، وَثَقِيفٌ » .

وَكُلُّ شَيْءٍ لا يجوزُ أَنْ تقولَ فيه : « مِنْ بَنِي فُلَانٍ ، ولا بَنُو فُلَانٍ » ، فَلَا يَنْصَرِفُ[6] .

---

(١) قال الأعلم في شرح شـواهد سيبـويه ٢ : ٢٦ «وصف تمكّن رَوْح بن زِنبـاع الجُذاميّ عنـد السلطان ولباسه الخزّ ، وذكر أنه لم يكن من أهله ، فهو ينبو عن جلده وينكره . والمطارف جمع مطرف وهو ثوب مربّع معلّم الطرف . وللبيت رواية أخرى «نبا الخَزُّ عَنْ رَوْحٍ . . . » . و« جُذام » اسمه عمرو ، ومنهم بنو حرام ، وبنو جشم . والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٥ ، والمقتضب ٣ : ٣٦٤ ولم ينسباه .
في الأصل « بكا » وهو تحريف . وفي م « نبا » .

(٢) هـو يونس بن حبيب ، بصـري من أكابـر النحويين ، أخـذ عن أبي عمرو بن العـلاء ، وسمـع من العرب ، وأخذ عنه سيبويه والأخفش الأوسط وحَكيا عنه في كتابيهما ، وأخذ عنه الكسائي والفراء ، وتوفي سنة ١٨٣ هـ ، في خلافة هارون الرشيد .
(انظر السيرافي ٣٣ ـ ٣٧ ، والأنباري ـ النزهة ٤٩ ـ ٥١) .

(٣) في ت « فجعلوها » . (انظر سيبويه ٢ : ٢٦) .

(٤) زيادة من ش .

(٥) في ت « اسماً للحيِّ فصُرِفَ » .

(٦) بعدها في ش « فهو اسم للحيّ ، والتذكير والصرف عليه أغلب » .
وقوله « فلا ينصرف » غير واردة في م .

فأمّا أسماءُ الْبُلْدانِ(١) ، فالغالبُ عليها التأنيثُ وَتَرْكُ الصَّرْفِ ، نحو : « عُمَانَ ، وخُراسانَ ، وبغدادَ ، ومِصْرَ ، ودمشقَ ، وَجُورَ »(٢) . وقد يَغْلِبُ على بَعْضِها التذكيرُ والصَّرْفُ ، نحو : « وَاسِطٍ ، ودَابِقٍ ، وَحُنَيْنٍ ، وَمِنىً ، وبَدْرٍ ، وَهَجَرٍ ، [و ٤٢] وَحَجْرٍ » . والتذكيرُ والصرفُ في هذِهِ الأسماءِ أَجْوَدُ ، لأنك تقصِدُ بها(٣) قَصْدَ مَكانٍ . فإنْ شئتَ قَصَدْتَ بها قَصْدَ بُقْعَةٍ أَوْ بَلْدَةٍ فلم تَصْرِفْها ، فَقُلْتَ : « هٰذِهِ وَاسِطُ ، وَدَابِقُ ، وَهَجَرُ » ، و « دَخَلْتُ وَاسِطَ ، وَهَجَرَ ، وَدَابِقَ » . قال الشاعر(٤) : [البسيط]

٢٣٢ مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيّامُ وَاسِطَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا(٥) /

وقالوا في المَثَل : « كَجَالِبِ التَّمْرِ إلى هَجَرَ »(٦) .

---

(١) في م « المدن » .

(٢) اسم مدينة لم تصرف لمكان العجمة (اللسان ـ جور) . وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا .

(معجم البلدان ٣ : ١٦٤) .

(٣) في م « لأنه يقصد بها » .

(٤) في ش « وهو الأخطل » . وذكر الأعلم في شرح شواهد سيبويه أنه يروى للأخطل أيضاً . وفي ت «قال الفرزدق » .

لم أجده في ديوان الأخطل . ويروى للفرزدق وهو في ديوانه ٢٩١ .

(٥) البيت من قصيدة يرثي بها الفرزدق عمر بن عبيد الله بن معمر التَّيْمِيّ القرشيّ . ورواية الديوان :

«منهنّ أيام صدق قد بليت بها ... أيام فارس والأيام من هَجَرا »

أما يوم فارس فيوم اصطخر استشهد بها أبوه ، وحسن فيها بلاء عمر ، ويوم هجر يوم أبي فديك الخارجيّ الحروريّ (انظر الديوان ٢٩١) والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٣ .

(٦) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢ : ١٢٩ . وقد ورد بصيغة أخرى « كمستبضع التمر إلى هجر » . قال أبو عبيد : هذا من الأمثال المبتذلة ومن قديمها ، وذلك أنّ هَجَر معدنُ التمر ، والمستبضع إليه مخطىء . ويقال أيضاً « كمستبضع التمر إلى خيبر » .

وَأَمّا « فَلْجٌ » فمذكَّرٌ مصروفٌ لا غير[١] .

وتقولُ في أَسْمَاءِ السُّوَر : « هذهِ هُودٌ ، وهذه يونُسٌ » ، تُريدُ : « سورةَ يُونُسٍ ، وسـورةَ هُودٍ » ، فَتَصْـرِفُ « هُوداً »[٢] . فإنْ جَعَلْتَ « هُوداً » اسْمَ سُورةٍ لم تَصْرِفْـهُ ، لأَنَّك سَمَّيْتَ مؤنَّثـاً بمذكَّرٍ[٣] . فَقِسْ على هذا تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه . / ٢٣٣

(١) غير وارد في ت . وهو موضع بين البصرة وضريّـة ، وضريّـة بين البصرة ومكـة (القاموس / فلج ، ضري) .

(٢) بعدها في ت « خاصة لأنه اسم عربي » . وبعدها في شرح الجمل الكبـرى (١٨٠) : « إذا عَنَيْتَ اسمَ النبيّ » . وهو الصواب ، يؤكده العبارة التي بعده .

(٣) بعدها في ت « ولا تصرف يونس على حال إلّا في النكرة لأنه اسم أعجمي » .

بابُ ما جَاءَ مِنَ الْمَعْدُولِ علَى « فعَالِ »

وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :

- ضرب منه بمعنى « اِفْعَلْ » بِالْأَمْرِ[1] ، نحو قَوْلِهِمْ : « نَزَالِ » ، بمعنَى « اِنْزِلْ » ، و « دَرَاكِ » بمعنَى « أَدْرِكْ » .

قالَ الشاعرُ[2] : [الكامل]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذَا
دُعِيَتْ نَزَالِ ، وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[3] / ٢٣٤

- ومنه ما وقعَ في النداءِ معدولاً ، نحو[4] قَوْلِهِمْ لِلْأَمَة : « يَا غَدَارِ » ، و « يَا فَجَارِ » ، لا يقعُ إلّا في النِّداءِ[5] ، وهو نظيرُ « فُعَلَ » في المذكَّرِ ، كقولِهِمْ : « يا فُسَقُ ، ويا لُكَعُ ، ويا غُدَرُ » للمذكّر .

- ومنه ما جاءَ معدولاً عن « فَاعِلَةٍ » في المعرفةِ إلى

---

(١) في ت « منه ما كان على فَعَالِ في الأمر بمعنى اِفْعَلْ » .

(٢) في ش وت « قال زهير » . وهو زهير بن أبي سلمى (ديوانه ٨٩) .

(٣) لُجَّ في الذُّعر : تتابع الناس في الفَزَع ، وهو من اللَّجاج في الشيْءِ : التَّمادِي فيه . ورواية الإنصاف والأمالي الشجرية :

« وَلأَنتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إذْ .... »

وقال صاحب الخزانة ٣ : ٦١ : بيت زهير هو نفس رواية الشاهد ، وأمّا المِصراع « ولأنت أشجعُ مِنْ أسامةَ إذ » الذي أوردَته بعض المراجع فهو للمُسَيَّب بن عَلَس ، وتكملته : « يقعُ الصُّراخُ ولُجَّ فِي الذُّعْرِ » . وبيت زهير هذا من نفس القصيدة التي يمدح بها هرم بن سنان . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٧ ، المقتضب ٣ : ٣٧٠ ، الأصول ٢ : ١٣٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ ، شرح اللمع ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١١١ ، الإنصاف ٥٣٥ ، شرح المفصل ٤ : ٢٦ ، رصف المباني ٢٣٢ .

(٤) في ت « مِنْ » .

(٥) الكلام من « النداء في السطر السابق . . . هذا الموضع » غير وارد في م .

« فَعَالِ » ، نحو : « حَذامِ ، وَقَطامِ ، وَرَقَاشِ ، وَغلَابِ »(١) .

ـ ومنه ما جاءَ معدولاً اسماً للمصدر ، نحو : « فَجَارِ ، وَيَسَارِ » .

قالَ الشاعرُ(٢) : [الكامل]

أَنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجارِ(٣)

وقال آخر(٤) : [الطويل]

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا
نَحُجَّ مَعاً ، قَالَتْ أَعاماً وَقَابِلَهْ(٥) / ٢٣٥

(١) بعدها في ت «قال النابغة الذبياني : [الوافر]

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطَامِ وَضِنّاً بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ »

(انظر ديوانه ١٥٨) ،

والبيت مطلع قصيدة في مدح عمرو بن هند .

(٢) في ش و ت و م : « قال النابغة الذبياني » . (انظر ديوانه ٩٨) .

(٣) البيت من قصيدة قالها الشاعر حين بلغه أن زرعة بن عمرو بن خويلد يتوعّده بالهجاء ، وكان لقيه بعكاظ ، فأشار عليه أن يشير على قومه بأكل بني أسد وترك حلفهم ، فأبى النابغة الغدر . والمعنى : أنك علمت أننا اقتسمنا خُطَّتَيْنا فبررتُ وفجرتَ أنتَ » . وقوله بَرَّة : اسمٌ مِنَ البِرّ ، والفَجار : الفُجور . فجعَلَ خُطّتَه الوفاءَ وخطةَ زرعةَ الغدر .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٣٨ ، الكامل ٢ : ٧٠ ، مجالس ثعلب ٤٦٤ ، الخصائص ٢ : ٢٩٨ ، ٣ : ٢٦١ ، ٢٦٥ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١١٣ ، شرح المفصل ١ : ٣٨ ، ٤ : ٥٣ ، الخزانة ٣ : ٦٥ ، العيني ١ : ٤٠٥ .

(٤) قبلها في ت « وَهُما مِنَ البِرّ والفُجور » . والشاعر هو حميد بن ثور (ديوانه ١١٧ تحقيق الميمنى ، مع خلاف في الرواية ، والنقائض ٣٢٢) .

(٥) قوله « يَسَارِ » اسمٌ لليُسْر أي الغِنَى ، معدولة عن مَيْسَرة .

(شرح الجمل الكبرى ١٨٢) . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٩ شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي ٢ : ٢٧٣ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١١٣، شرح المفصل ٤ : ٥٥ ، الهمع ٢٩/١ ، اللسان (يسر) .

بـــابُ الاِسْتِثْناء

وَحُـــروفُ الاِسْـتِـثْـنــاءِ : « إلّا ، وغَـيْــرُ ، وسِــوَى[1] ، وسُـوَى[2] ، وسَوَاء ، وحَـاشَا[3] ، وخَـلا ، وعَـدا ، ومـا عَـدا ، وما خَلا[4] ، وَلَيْسَ ، ولا يكونُ ، وإلّا أنْ يكونَ » .

فأمّا « إلّا » : فإذا كانَ ما قَبْلَها مِنَ الكلامِ موجباً ، كانَ ما بعدَها منصـوباً ، [ظ ٤٢] كَقَـوْلِكَ : « قَـامَ الْقَـوْمُ إلَّا زَيْـداً » ، و « مَرَرْتُ بإخْوَتِكَ إلَّا عَمْراً » ، و « سَارَ النّاسُ إلّا بَكْراً »[5] . قالَ اللّهُ عَزَّ وجلّ :

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾[6] .

وإذا كانَ ما قبلَ « إلّا » غيرَ موجَبٍ ، كانَ ما بعدَها تابعاً لما قبلَها على البدلِ ، وجازَ فيه النصبُ إذا تَمَّ الكلامُ دونَه ، وذلكَ قَوْلُكَ : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إلّا زَيْدٌ ، وإلّا زَيْداً » ، و « مَا شَرِبَ الْقَوْمُ إلّا عَمْرٌو ، وَإلّا عَمْراً »[7] ، و « مَا مَرَرْتُ بِإخْوَتِكَ إلّا عَمْرٍو ، وَإلّا عَمْراً» . قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

---

(١) في الأصل « وسِوَا » وهو تحريف .

(٢) في الأصل « وسُوَا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « وحاشى » .

(٤) في الأصل « وما خلى » وهو تحريف .

(٥) هذا المثال غير وارد في ت .

(٦) البقرة ٢٤٩ . وقرأ عبد الله وأُبَيّ والأعمش « فشربوا منه إلا قليلٌ » بالرفع . (انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، البحر المحيط ٢ : ٢٦٥ : ٢٦٧) .

(٧) هذا المثال غير وارد في ت و م .

﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[1] .

فرفعَ على البدلِ مِنَ « الواوِ » ، لأنّ ما قبلَه غَيْرُ موجَبٍ ، / ٢٣٦
وقد يجوزُ نصبُه[2] ، وقرأ بعضُ القُرَّاءِ ، وهو ابنُ عامرٍ[3] ، بِالنَّصْبِ .

وإذا فَرَّغْتَ ما قبلَ « إلاّ » لِمَا بعدَها ، عَمِلَ ما قبلَها في ما بعدَها ، ولم تَعْمَلْ « إلاّ » شَيْئاً ، كَقَوْلِكَ : « مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ » ، وَ « مَا رَأَيْتُ إلاّ زَيْداً » ، وَ « مَا مَرَرْتُ إلاّ بِزَيْدٍ » .

وَأَمّا[4] « غَيْرُ » فإنها أبداً تخفضُ ما بعدَها ، وتجري هي بإعراب الاِسْمِ الذي بعدَ « إلاَّ »[5] كقولِكَ : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِأَصْحَابِكَ غَيْرَ زَيْدٍ » . وفي النفي : « مَا قَامَ

---

(١) النساء ٦٦ . (كلهم قرأ بالرفع ـ قليلٌ ـ إلا ابن عامر فقرأها بالنصب ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام) كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٣٥ .

(٢) بعدها في ت « لتمام الكلام دونه » .

(٣) لم يُذْكَر ابن عامر في ت و ش و م .

وقرأها بالنصب مع ابن عامر أيضاً عيسى بن عمر ـ على الاستثناء ـ ، والباقون بالرفع ، والرفعُ أجودُ عند جميع النحويين . وقيل انتصب على إضمار فعل تقديره « إلاّ أنْ يكون قليلاً منهم » . وإنما صار الرفع أجود ، لأنّ اللفظ أولَى من المعنى ، وهو أيضاً يشتمل على المعنى . (انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ١ : ٣٩٢ ، والتبيان للعكبري : ٣٧٠) .

وابن عامر هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبيّ الدمشقي ، قارئ الشام ، أحد القراء السبعة ، قرأ القرآن على المغيرة بن أبي شهاب عن قراءته على عثمان ، وقيل انه قرأ على عثمان نفسه نصف القرآن ، وورد أيضاً أنه قرأ على أبي الدرداء . ولي ابنُ عامر قضاء دمشق ، وتوفي سنة ١١٨ هـ . (العبر ١ : ١٤٩) .

وجاء عنه أيضاً : أنه وُلد في البلقاء بضيعة يقال لها « رحاب » ، وليس في القرّاء السبعة من العرب غيره وغير أبي عمرو بن العلاء ، والباقون مَوالٍ (غاية النهاية : ٤٣٣ ، التيسير ٥ ، ٦) .

(٤) في ت « فأما » .

(٥) بعدها في ت « في التقدير » .

الْقَـوْمُ غَيْرُ زَيْـدٍ » ، وَ « مَا مَـرَرْتُ بِالْقَـوْمِ غَيْرِ زَيْـدٍ » ، والنصبُ جائزٌ .

وقد تكونُ « غيرُ » نعتاً ، فتتبعُ ما قبلَها ، وذلكَ إذا لَمْ يَجُزْ في مَـوْضِعِها « إلاّ » ، كَقَـوْلِـكَ : « عِنْـدِي دِرْهَمٌ غَيْـرُ جَيِّـدٍ » ، فتجعلُها نعتاً للدرهمِ ، ولـو نصبتَها لم يَجُـزْ ، لأنك لا تقـولُ : « عِنْـدِي دِرْهَمٌ إلاّ جَيِّـداً » . فـإِنْ قُلْتَ : « عِنْـدِي دِرْهَمٌ غَيْـرَ قِيرَاطٍ » ، نصبتَها ، لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : « عِنْدِي دِرْهَمٌ إلاّ قِيرَاطاً » ، كانَ جيّداً[1] .

فـأمّـا « سِـوَى » وَ « سُـوَى » وَ « سَـواء » وَ « حَـاشَـا »[2] وَ « خَـلاَ » ، فإنهـا تخفضُ عَلَى كلِّ / حـالٍ ، كَقَـوْلِـكَ : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ ، وَحَاشَا عَمْرٍو ، وَخَلاَ[3] مُحَمَّدٍ » .

٢٣٧

ومِنَ العـربِ[4] مَنْ يَنْصِبُ بِـ « حَـاشَـا »[2] وَيَجْعَـلُهـا فِعْلاً[5] ، وكذلكَ « خَلاَ » ، وَيَسْتَشْهِدُ بِقَوْلِ النابغةِ[6] :

[البسيط]

---

(١) في م « جائزاً » .

(٢) في الأصل « حاشَى » .

(٣) في الأصل « وخلَى » وهو تحريف .

(٤) الكوفيون ومنهم الفرّاء ، قالوا « إنّ حاشَا فعلٌ أبداً لقولهم حَاشَى يُحَاشِي .
أما أكثر البصريين ـ ومنهم سيبويه ـ فقد خالفوهم » (الهمع ١ : ٢٣٢) . ويقول ابن هشام :
وتوهّم المبرِّدُ أنّ « أُحاشي » في بيت النابغة التالي مضارعُ « حاشَا » التي يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف . (المغني ١ : ١٢١) .

(٥) بعدها في ت « ويستثنيها » .

(٦) الذبياني (ديوانه ١٣) .

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ
وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ(١)

وكذلك « عَدَا » تخفضُ وتنصِبُ ما بعدَها بِهَا ، والوجهُ النصبُ (٢) .

فأمّا « ما خَلاَ ، وما عَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ » فإنها تَنْصِبُ على كلِّ حالٍ في الْموجَبِ والْمَنْفِيِّ ، [و٤٣] كَقَوْلِكَ : « قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْداً ، وَمَا عَدَا عَمْراً ، وَلَيس بَكْراً ، وَلَا يَكُونُ عَمْراً » ، وَكَذلِكَ : « مَا قَامَ إخْوَتُكَ لَيْسَ بَكْراً ، وَمَا خَلا عَمْراً » (٣) .

وَأَمّا « إلاّ أَنْ يَكُونَ » فَإنْ شئتَ رفعتَ بها ، كَقَوْلِكَ : « قَامَ الْقَوْمُ إلاّ أَنْ يكونَ زَيْدٌ » ، وَ« مَا خَرَجَ الْقَوْمُ إلاّ أَنْ يَكُونَ بَكْرٌ »(٤) ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ ، والرفعُ أَجْوَدُ . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ : ﴿ إلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ ﴾(٥) ، قُرِئَ بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ . / ٢٣٨

(١) البيت من القصيدة الأولى في ديوانه ـ صنعة ابن السكِّيت ـ ، وأبياتها خمسون ، قالها النابغة يمدح النعمان ويعتذر إليه عمّا وَشَى به المنخّل اليشكري وأبناء قُرَيع في أمر المتجرّدة . وهو من شواهد الأصول ١ : ٣٥٢ ، معاني الحروف ١١٨ ، شرح المفصل ٢ : ٨٥ ، ٨ : ٤٨ ، ٤٩ ، الإنصاف ٢٧٨ ، المغني ١٢١ ، الخزانة ٢ : ٤٤ .

(٢) في ت « والنصب أحسن » ، ولم ترد هذه العبارة في م .

(٣) هذان المثالان الأخيران غير واردين في ت .

(٤) في ت عَمْرٌو » .

(٥) البقرة ٢٨٢ (قرأ عاصم وحده نصباً ، وقرأ الباقون بالرفع . قال أبو بكر « وأشك في ابن عامر ـ كتاب السبعة لابن مجاهد ١٩٤) . وقُرِئَ «تجارةٌ حاضرةٌ » بالرفع على «كان » التامة . وقيل هي الناقصة على أنَّ الاسم «تجارة حاضرة » والخبر « تديرونها » ، وبالنصب على « إلاّ أنْ تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً» (معاني القرآن للأخفش ١٨٩ ـ ١٩٠ ، الكشاف ١ : ٢٨٩، التبيان للعكبري ٢٣١).

بـابُ الاِسْتِثْناءِ الْمُقَدَّمِ

الاَستثناءُ المقدَّمُ منصوبٌ أبداً ، كَقَوْلِكَ : « خَرَجَ إلاّ زَيْداً أَصْحَابُكَ » ، وَ « قَدِمَ إلاّ بَكْراً إخْوَتُكَ »[1] ، وَ « مَالِيَ إلاّ الْعَسَلَ شَـرَابٌ » ، وَ « مَالِيَ إلاّ أَبَـاكَ صَـدِيقٌ » . قـالَ الشـاعـرُ ، وهـو الكُمَيْت[2] : [الطويل]

وَمَــالِــيَ إلاَّ آلَ أَحْـمَــدَ شِــيـعَــةٌ
وَمَــالِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[3]

وقال الآخر[4] : [الطويل]

٢٣٩ وَمَالِيَ إلاَّ اللّهُ لاَ رَبَّ غَيْرُهُ وَمَـالِيَ إلاَّ اللّهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ[5] /

---

(١) هذا المثال غير وارد في ت .
وفي م : المثالان مسبوقان بالنافية « ما » .

(٢) هو الكميت بن زيد الأسدي ، شاعر أموي ، عالم بلغات العرب ، من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية ، كان مشهوراً بالتشيّع لبني هاشم ، وقصائده فيهم تسمى « الهاشميات » ، وتوفي سنة ١٢٦ هـ ، وله ستون سنة .
(انظر شرح الهاشميات ٣٩ ، وانظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٨١) .

(٣) البيت من شواهد المقتضب ٤ : ٣٩٨ ، الكامل ٢ : ٩٠ ، معاني الحروف ١٢٧ ، الإنصاف ٢٧٥ ، شرح المفصل ٢ : ٧٩ .

(٤) هو الكميت بن زيد / انظر ديوانه ١ : ١٦٧ .

(٥) في ت « لا شيء غيره » .
البيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٧٣ ، المقتضب ٤ : ٤٢٤

بـــابُ الاِسْتِثْناءِ الْمُنْقَطِعِ

إذا كانَ المستثنَى[١] مِنْ غيرِ جنسِ الأولِ كانَ منقطعاً منه ، وكانَ منصوباً ، كَقَوْلِكَ : « مَا فِي الدَّار أَحَدٌ إلّا حِمَاراً » ، وَ « مَا فِيها أَحَدٌ إلّا ثَوْراً »[٢] ، وَ « مَالَكَ عَلَيَّ سُلْطَانٌ إلّا التَّكَلُّفَ » . قالَ اللّهُ عزَّ وجلَّ :

﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلّا اتِّباعَ الظَّنِّ ﴾[٣] .

وَ[٤] ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إلّا مَنْ رَحِمَ ﴾[٥] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ .

وبنو تميم يُبْدِلون مثلَ هذا مَجَازاً ، فيقولون : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إلّا حِمَارٌ » ، بالرفع ، وكذلك يقولون : « مَا فِيها أَحَدٌ إلّا ثَوْرٌ » ، والنصب أجود . وينشد بيت النابغة الذبياني[٦] : / ٢٤٠

[البسيط]

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَاناً أُسَائِلُهَا
عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) غير وارد في ت .

(٢) هذا المثال غير وارد في ت .

(٣) النساء ١٥٧ .

(٤) في ت « وقال تعالى » .

(٥) هود ٤٣ .

(٦) انظر ديوانه ٢ ـ ٣ .

إلّا الأَوَاريُّ لأْيـاً مَـا أُبَـيِّـنُـهـا

وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ (١)

بنصبِ « الأواريّ » على الاستثناء المنقطع ، وبـرفعهـا(٢)

٢٤١ على البدل مِنْ موضع « مِنْ أَحَد » . /

---

(١) رواية ش « وقفت فيها أُصيلاً كي أُسائِلها » .

وفي ت أُصَيْـلالاً أسائلها » .

وفي م : أورد بيتاً قبل هذين البيتين ، وهو مطلع القصيدة .

الأواريّ : جمع آرِيّ ، وهو الحبل الذي تُشَدّ به الدابّة ، أو الحبل الذي يدفن في الأرض مثنيّاً .

لأياً : بُطْئاً . ما أُبيِّنها . ما أُمَيِّزُها . النُّؤْي : حاجز حول الخباء لئلا يدخل الماء ، المظلومة : الأرض التي حفر فيها حوض ولم تستحق ذلك ، الجَلَد : الأرض الصلبة .

البيتان من شواهد سيبويه ١ /٣٦٤ ، المقتضب ٤ /٤١٤ ، الأصول : ١ : ٣٥٥ ، والأول فقط في معاني الحروف ٩٧ ، رصف المباني ٣٢٤ .

(٢) في ت « ورفعها » .

بـــابُ النفي بِـ « لا »

[ظ ٤٣] اِعـلـمْ أنَّ « لا » تنـصـبُ الـنـكـراتِ [بـغـيـرِ تَنْوين][1] ، ولا تعمل في المعارفِ شيئاً [وخبرُها مرفوعٌ أبـداً ، وقلّ ما تأتِي به ،][2] ، كَقَولِكَ : « لَا رَجُـلَ فِي الدَّارِ » ، وَ « لَا غُلَامَ عِنْدَكَ » ، وَ « لَا مَالَ لِزَيْدٍ » . قَالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ أَلَمٓ ، ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[3] .

وَقَـدْ يجوزُ ألّا تُعْمِـلَ « لا » ، فتلغيَهـا وتـرفـعَ مـا بعـدَهـا بالابتداءِ ، فتقول : « لَا غُلَامٌ لَكَ » ، وَ « لَا مَالٌ عِنْـدَكَ » . قالَ اللّهُ عزّ وجلّ :

﴿ لَا بَيْـعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـاعَةٌ ﴾[4] ، قُـرِىءَ بالـرفـعِ والنصبِ . وكذلك :

﴿ لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا / تَأْثِيمٌ ﴾[5] .

٢٤٢

وقد يجوزُ أن تُجْرِيَ «لا » مُجْرَىٰ «لَيْسَ » ، فتـرفع بعـدها

---

(١) زيادة من ش وت وم .

(٢) زيادة من ت .

(٣) البقرة ١ ، ٢ .

(٤) البقرة ٢٥٤ .

(قرأ ابن كثير وأبو عمرو « لا بَيْعَ فيه ولا خُلَّةَ ولا شفاعةَ » بالنصب في كلّ ذلك بلا تنوين ، وفي آية الطور التالية ، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي في كل ذلك بالرفع والتنوين .

(كتاب السبعة ١٨٧) .

(٥) الطور ٢٣ .

الاسم(١) ، إلا أنّها لا تعملُ إلاّ في النكرات ، كقولِ الشاعر (٢) : [مجزوء الكامل]

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ(٣)

فإذا فصلتَ بَيْنَ «لا» وما(٤) تعملُ فيه ، بطلَ عملُها ، كَقَوْلِكَ : «لا في الدَّارِ رَجُلٌ» ، و «لاَ لَكَ مالٌ» . [قَالَ اللهُ تعالَى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾](٥) .

فإذا نعتَّ المنفيَّ [نصبتَ](٦) فقلتَ : «لاَ غُلاَمَ عَاقِلاً عِنْدَكَ» ، و«لاَ ثَوْبَ جَدِيداً عِنْدَكَ» ، وإنْ شئتَ رفعتَ النعتَ على الموضع . وإنْ شئتَ [قلتَ](٧) : «لاَ غُلاَمَ عَاقِلَ عِنْدَكَ» ، فجعَلتَ النعتَ والمنعوتَ كاسمٍ واحد ، ونصبتَهما بِـ «لاَ» تُشَبِّهُهُ

---

(١) في ت «فترفع ما بعدها» .

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي ، جد طرفة بن العبد . (انظر الحماسة ٥٠٦) ، وقد يُروَى لسعد بن ثابت .

(٣) البيت من قصيدة مذكورة في الحماسة منسوبة لسعد بن مالك القيسي ، مطلعها :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وقوله «ابن قيس» اي قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها ، والبَراح : مصدر برح براحاً إذا زال من مكانه .

وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٨٠ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، المقتضب ٤ : ٣٦٠ ، الأصول ١ /١١١ ، اللاّمات ١٠٧ ، معاني الحروف ٨٣ ، الأمالي الشجرية ١ : ٢٨٢ ، الإنصاف ٣٦٧ ، شرح المفصل ١ : ١٠٨ ، الرصف ١٦٦ ، المغني ٢٣٩ ، ٦٣١ ، الخزانة ٣٢٣ ، ٣٠٣ ، ٢ : ٩٠ ، الأشموني ١٢٥ .

(٤) في ت «وبين ما» .

(٥) زيادة من ش .

سورة الصافات ٤٧ ، وتمامها «وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ» .

(٦) زيادة من ت .

(٧) زيادة من ش و ت .

بـ « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، وتنفيه بـ «لَا »[1] ، ومنعتَهما التنـوينَ . فإذا قلتَ : « لَا رَجُلَ / عِنْدَكَ وَلَا ثَوْبَ »[2] ، فإنْ شئتَ جعلتَ «لا » الثانيةَ مثل الأولى [3] ، فنصبتَ بها بِغَيْرِ تَنْوين، وإن شئتَ جعلتَها عاطفة ، فنصبتَ وَنَوَّنْتَ ، فقلتَ : « لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا عَبْداً لَكَ وَلَا أَجيراً لَكَ » ، وإنْ شئتَ عطفتَ على الموضع ، فرفعتَ فقلتَ : « لَا غُلَامَ لَكَ وَلَا جَارِيَةٌ »[4] . قال الشاعر[5] : [الكامل]

٢٤٣

هـذَا وَجَـدِّكُمُ الصَّغَـارُ بِعَيْنِـهِ لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[6]

وإذا أدخلتَ «لا » على شيءٍ قد عَمِلَ فيه عامل ، بقيَ على حالِهِ ، كقولِكَ : « لَا مَرْحَباً وَلَا أَهْلاً وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسَرَّةً » .

وقـد تُـزَادُ « لا » بين العـامِـلِ والمعمـولِ فيـه [بمعنى «غَيْـرِ »[7]] كقـولـك : «غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » ، و« جِئْتُ بِـلَا زَادٍ » . /

٢٤٤

---

(١) الكلام من « تشبهه . . . حتى هذا الموضع غير وارد في ت ولا م .
(٢) في ت و م « لَا رَجُلَ وَلَا مَالَ عِنْدَكَ » .
(٣) في الأصل « الأولا » وهو تحريف .
(٤) غير وارد في ت .
(٥) في ت « قال المدجحي » ، وهو تصحيف صوابه « المذحجي » .
اختلف في قائل هذا البيت ، فيروى لهُنَيّ بن أحمر ، أو ضُمرة بن جابر ، ونسبه أبو رياش لِهَمّام ابن مرة أخي جَسّاس . وقال السيرافي : هو لزرافة الباهلي وقيل لغيرهم . (شرح شواهد المغني ٩٢١) . وعُزي في كتاب سيبويه إلى رجل مِنْ مذحج أيضاً .
(٦) للبيت رواية أخرى لا تؤثر في موطن الشاهد . وهو من شواهـد سيبويـه ١ : ٣٥٢ ، معاني القرآن للأخفش ٢٥ ، المقتضب ٤ : ٣٧١ ، الموجز ٥٣ ، الأصول ١ : ٤٧٠ ، الحُجّة لأبي علي ١ : ١٤١ ، الإيضاح ١ : ٢٤١ ، اللامات ١٠٧ ، معاني الحروف ٨٢ ، شرح المفصل ٢ : ١١٠ ، رصف المباني ٢٦٧ ، الشذور ٨٦ ، المغني ٥٩٣ .
(٧) زيادة من ت .

بَابُ دُخولِ أَلِفِ الإسْتِفْهَامَ عَلَى « لا »

إذا أدخلتَ أَلِفَ الاستفهـامِ علَى « لا » ، كانَ ذلـكَ علَى معنيين : على التَّمني(١) ، والتَّحضيض . [و٤٤] .

فالتَّمنِّي(١) : يَجْري مَجْرَى النَّفْيِ في الْعَمَل .

والتّحضيضُ : يجـوزُ فيـهِ التَّنْـوينُ . تقـول : « أَلَا مَـاءَ أشْـرَبْهُ » ، و« أَلَا مَـالَ عِنْدَكَ » . قـالَ الشاعـرُ ، وهو حَسّـانُ بْنُ ثابِت(٢) :

[البسيط]

أَلَا طِعَـانَ وَلَا فُرْسَـانَ عَـادِيَـةً ... إلّا تَجَشُّـؤُكُمْ عِنْدَ التَّنـانِيرِ(٣)

٢٤٥ وتقـولُ في التَّحضيض : « أَلَا زَيْـدَاً ، وَأَلَا عَمْـرَاً ، / وَأَلَا قِتَالاً » .

---

(١) في م « التمييز » .

(٢) انظر ديوانه ٢١٥ .

(٣) البيت هو الخامس من قصيدة الهجاء التي مطلعها :

حَـارِ بنَ كـعـبٍ ألا أحـلامَ تَـزْجُـرُكُـمْ ... عَنَّـا وأنتمْ مِن الْـجُـوفِ الْجَـمَـاخِـيـرِ

وقد ورد تفصيله في (باب الترخيم) . ويروَى البيت الشاهد بالرفع أيضاً :

« ألا طِعانٌ ألا فرسانٌ عاديةٌ .... » .

والمعنى : يعيّرهم الشاعر بأنهم ليسوا أهل حرب ، ولا يعرفون إلا الجلوس إلى الموائد ، والتجشُّؤ من كثرة الأكل . والتنانير : واحدها تنّور وهو فرن الخبز . وجاء في الخزانة ٢ : ١٠٤ : « وزعم الزجّاجيّ في الجمل أنّ « ألاَ » في هذا البيت للتمني ، وليست كذلك ، لأن البيت من الهجو ، ولو كان تمنّياً لما كان ذمّاً » . وقال ابن هشام في المغني ١ : ٦٨ : « ألاَ » تأتي للتوبيخ والإنكار ، كقوله ... (البيت) ، ووافق المرادي ابن هشام في الجنى الداني (٣٨٤). وأقول الصواب في ما ذهبوا إليه.

والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٥٨ ، معاني الحروف ١١٤ ، رصف المباني ٨٠ ، الجنى ٣٨٤ ، المغني ١ : ٦٨ ، الخزانة ٢ : ١٠٣ .

وقد تكونُ «لَوْلَا ، وَهلّا ، وَلَوْما » لِلتّحضيض(١) .

قال الشّاعرُ [وهو جَرير](٢) : [الطويل]

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا(٣)

---

(١) في ت « بمعنى التحضيض » .

(٢) زيادة من ش ، وفي ت « قال الفرزدق » . أقول : وَيُروى هذا البيت لـلأشهب بن رُمَيْلَة . وهو في ديوان جرير ٣٣٨ .

(٣) رواية البيت في الديوان : .... بـني ضَوْطَـرَى هَلّا الكميَّ المقنَّعـا » معنى البيت : ليس الفخر في عقر النوق والجِمال يا بني الحمقاء ، إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال .
وهـو من شواهـد الكامـل ١ : ٢٧٨ ، معـاني الحـروف ١٢٣ ، الخصـائص ٢ : ٤٥ ، الأمـالي الشجرية ١ : ٢٧٩ ، ٣٣٤ ، ٢ : ٢١٠ ، الرصف ٢٩٣ ، المغني ٢٧٤ الخزانة ١ : ٤٦١ ، ٤ : ٤٩٨ .
وأكثر النحويين قالوا : إنّ لولا تحضيضيّة ، وقدّروا المضارع بعدها ، وخالفهم ابن هشام في المغني (٢٧٤ ـ ٢٧٥) فجعلهـا للتوبيـخ والتنديم ، وتختصّ بـالماضي ، وقـال الفعل مُضْمَـرٌ أي « لولا عَدَدْتُم » ، وقول النحويين « لولا تعدّون » مردود . . . (الخزانة ١ : ٤٦١) .

بابُ التَّمييز

التمييـزُ لا يكونُ إلّا نكـرةً ، ولا يكـونُ إلّا منصـوبـاً ، ولا يَتَقَدَّمُ[1] على الْمُمَيَّزِ مِنْه .

وذلكَ كُلُّ اسْمٍ نكرةٍ جاءَ بَعْدَ عَدَدٍ مُنَوَّن ، أوْ فيهِ نون ، أو نِيَّةُ تَنْوين ، كَقَوْلِكَ : « عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَماً ، وَخَمْسُونَ عَبْـداً ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَماً » . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً » ، و« مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ / رَاحَـةٍ سَحَابـاً » . ومنه : «هـذِهِ عَشَرَةُ أَرْطَالٍ زَيْتاً ، وَخَمْسَةُ أَرْطَالٍ ذَهَباً ، وثَلَاثَـةُ أَكْرارٍ شَعِيـراً » ، و« مِائَتَيْنِ عَبْداً » ، إذَا أَثْبَتَّ فيه النّونَ ضَرورةً ، نَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا . ٢٤٦

قالَ الشّاعر[2] : [الوافر]

إِذَا عَـاشَ الْفَتَى مِـائَتَيْنِ عَـامـاً فَقَـدْ ذَهَبَ الْمَسَـرَّةُ وَالْفَتَـاءُ[3]

وَمِنَ الناسِ[4] مَنْ يُقَدِّمُ التمييزَ إذا كانَ العاملُ فعلاً ، كما قال الشاعر[5] : [الطويل]

---

(١) في ت « ولا يُقَدَّمُ » .

(٢) في ت « قال الربيع بن ضبع الفَزاري » .

أقول : سبق التعريف بالشاعر ، ويُرْوَى أيضاً ليزيد بن ضَبَّة (سيبويه ١ ٢٩٣) .

(٣) للبيت رواية أخرى لا تؤثر في موطن الشاهد ، وهي : « ..... فقد ذهب اللّذاذةُ والفتاء» . وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٠٦ ، ٢٩٣ ، المقتضب ٢ : ١٦٩ ، شرح المفصل ٦ : ٢١ ، المقرب ١ : ٣٠٦ ، أوضح المسالك لابن هشام ٣ : ٢٢٠ ، الخزانة ٣ : ٣٠٦ ، العيني ٤ : ٤٨١ » .

(٤) هو أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد (الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، شرح اللمع ١٢٦) .

(٥) اختلف في قائل البيت ، فقيل : هو المخبَّل السعدي (الخصائص : ٢ : ٣٨٤) . واسمه ربيع بن ربيعة بن عوف ، أحد بني أنف الناقة ، من تميم ، شاعر مخضرم ، فحل ، عاش في الجاهلية

٢٤٧ أَتَهْجُـرُ لَيْلَى بِـالْفِـرَاقِ حَبِيبَهـا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[1] /

[تقديره : «وما كانَ هيَ تطيبُ نَفْساً بِالْفِرَاقِ » . وَيُنْشَدُ :

« مَا كَان نَفْسٌ » بِالرَّفْعِ .][2] .

= والإسلام ، عُمِّرَ طويلاً ، ومات بالبصرة وهو شيخ كبير .
(انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٢٠) .
وقيل هو أعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبد الله (انظر ديوانه ٣١٢) . وقيل هو قيس بن معاذ المُلَوَّح (العيني ٣ / ٢٣٥) ، وليس في ديوانه .

(١) للبيت روايات أخرى ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ١٠٨ (حاشية) ، المقتضب ٣ : ٣٦ ، ٣٧ ، الأصول ١ : ٢٧١ ، الإيضاح ١ : ٢٠٣ ، الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، السيرافي ١ : ظ ٣٨٥ ، شرح اللمع ١٢٦ ، الانصاف ٨٢٨ ، العيني ٣ : ٢٣٥ .
(وانظر تفصيل تقديم التمييز وتوجيه البيت الشاهد في : الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، شرح اللمع لابن برهان ١٢٦ ، الانصاف ٨٢٨ ـ ٨٣٢) .

(٢) زيادة من ت .
(انظر في ذلك الخصائص ٢ : ٣٨٤ ، وشرح اللمع ١٢٦) .

بابُ الإِغْراء

العـربُ تُغْـرِي بـ «عِنْـدَكَ ، وَدُونَـكَ ، وَعَلَيْـكَ » فتنصبُ بهـا ، كَقَوْلِـكَ : «دونَـكَ زَيْـداً » ، وَ« عِنْـدَكَ عَمْـراً » و« عَلَيْـكَ زَيْداً » ، وَمَا أَشْبَهَهُ .

هذه الثلاثةُ تنصبُ بها العربُ . وقد أجـازَ بعضُ النَّحْوِيّين النصبَ بسائِرِ الظروفِ قياسـاً ، وليسَ بِمَسْمُوع . فـأجازوا[1] أنْ تقـول : « عَلَيْكَ زَيْـداً » ، و« تَحْتَكَ ثَـوْباً » وَ« أَمَـامَكَ بَكْـراً » ، و« وَرَاءَكَ مُحَمّداً » ، وما أشبهه .

ولا يجوزُ أنْ يُغْرَى بِغَائِب[2] ، لا [ظـ ٤٤] يُقَالُ : « دُونَهُ زَيْـداً » ، ولا « عَلَيْهِ مُحَمّـداً » ، إلّا أنّـه يُـرْوَى حـرفٌ واحـدٌ ، فقالوا : « عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي » ، أيْ «لَيْسَ إِيَّايَ »[3] .

---

(١) في ت « فيجوز » ، وفي م « فأجاز » .

(٢) في ش : « تغري غائباً » ، وفي ت « يُغْرَى بغائبٍ ولا غير مخاطب » .

(٣) في ش جاءت هذه العبارة كما يلي :
« إلّا أنه رُوِي حرف شاذ ، فقالـوا : عَلَيْهِ رَجُـلاً لَيْسَنِي » . وفي ت « إلّا أنّه روي حـرف واحد شاذّ» قالوا : عليه رجلاً ليسني . وفي م : إلّا أنه قد جاء حرف واحد شاذّ . ولم ترد «لَيْسَ إِيّاي» فيها .
وجاء في (شرح الجمل لابن باشاذ ـ مخطوطة) ما يلي :
« فاما ما يُحْكَى عن العرب من قولهم : « عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي » ففيه شذوذٌ من وجهين : أحدهما : الإغراء بالغائب .
والآخر : جَعْلُه خبرَ « لَيس » متصلاً ، فكان حقُّهُ أنْ يقول : « ليسَ إيّاي » .

بَابُ التَّصْغِير

أبنيةُ التصغيرِ ثلاثةٌ : فُعَيْل ، وَفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل .

فأمّا « فُعَيْل » فتصغيرُ الثُّلاثِيِّ مِنَ الأَسْمَاء .

و« فُعَيْعِـل » تصغيـرُ الـرُّبـاعِيِّ ، والخـامِسِ الّـذي لَيْسَ رابِعُهُ / حَرْفَ لِين[1] .

٢٤٨

و« فُعَيْعِيل » تصغيرُ ما زادَ على أربعةِ أحرف ، ورابِعُهُ حرفُ مدّ ولِين[2] .

قالَ الخليلُ : وذلكَ[3] تصغيرُ : فَلْس ، ودِرْهَم ، ودِينَار : فُلَيْس ، وَدُرَيْهِم ، وَدُنَيْنِير .

---

(١) في ش : حرف مدّ ولين .

(٢) في ت و م « حرف لين » .

(٣) بعدها في ش « نحو » .

باب تَصْغِيرِ الثُّلاثِيّ

حُكْمُ الاِسْمِ الْمُصَغَّرِ أنْ يُضَمَّ أَوَّلُه ، ويُفْتَحَ ثانِيـه ، وتُزادَ ياءُ التصغيرِ ثالثةً ساكنة ، ويُكْسَرَ ما بعدَ ياءِ التصغير ، إلّا أنْ يكونَ حـرفَ تـأنيثٍ أو حـرفَ إعـراب . تقـولُ في تصغيـر «فَلْس : فُلَيْس » . وفي تصغيـرِ «عَبْد : عُبَيْـد » ، و«جَمَـل : جُمَيْـل » ، و«كُـرّ [1] : كُـرَيْـر » ، و« شَيْـخ : شُيَيْـخ » ، و« بَيْت : بُيَيْت . [وَعَيْر : عُيَيْر » وَقَـدْ يجوزُ كسـرُ مثلِ هـذا ، فيقالُ : « شِيَيْـخ ، وَبِيَيْت » . [2] وفي تصغيرِ شَيْء : شَيَيْء ، وَشُيَيْء ، ولا يجوزُ «شُوَيْء » ، لأنّه ليسَ مِنْ كلامِ الْعَرَب .

وإنْ[3] كـانَ الِاسْمُ الثُّـلاثِيّ مؤنثـاً ألحقتَ في تصغيـرِهِ «الهـاء » ، كانت في تكبيـرِهِ أَمْ لم تَكُنْ ، كقـولِـكَ في تصغيـرِ «هِنْـد : هُنَيْـدَة » ، وفي « سُـوق : سُوَيْقَـة » ، وفي « عَيْن : عُيَيْنَة »[4] . / فإنْ زادَ على الثلاثةَ لم تلحق فيه « الهاء » ، فقيلَ في تصغيرِ « زَيْنَب : زُيَيْنِب » ، وفي « عَقْرَب : عُقَيْرِب »[5] .

٢٤٩

---

(١) حبل غليظ من الليف أو الخُوص ، أو مِكيال يستخدمه أهلُ العراق .

(٢) زيادة من ش و ت و م .

(٣) في ت و م « فإنْ » .

(٤) بعدها في ت « إلاّ أسماء قليلة ، فإنها جاءت محذوفة الهاء في التصغير ، وهي : حرب ، ودِرع ، وقَوْس ، وفَأس ، قالوا : حُرَيْب ، ودُرَيْع » .

(٥) بعدها في ت « إلاّ أنْ تكون في مكبَّرِهِ فتثبت على كل حال » .

بابُ تَصْغِيرِ الرُّباعيّ

اِعْلَمْ أنَّ تصغيرَ ذلكَ كُلِّهِ على مِثَالِ «فُعَيْعِل» ، وذلكَ قَوْلُكَ في تصغيرِ «جَعْفَرٍ : جُعَيْفِرٍ» ، وفي « سَلْهَبٍ[1] : سُلَيْهِب » ، وفي « قِمَطْرٍ[2] : قُمَيْطِر » ، وفي « أَسْوَدَ : أُسَيْوِد » ، لأنّه وإنْ كانَ مِنَ الثلاثيّة[3] فإنه يجري مَجْرَى الرُّباعيِّ في التصغير ، وإنْ شئتَ قلتَ : « أُسَيِّد » ، فقلبتَ الواوَ ياءً ، فأدغمتَ . وفي «قَسْوَر : قُسَيْوِر ، وَقُسَيِّر » . وأما « عَجُوز » فيُقال[4] «عُجَيِّز» ، ولا يَجُوزُ إِظْهارُ الْوَاو ، لأنّه حَرْفُ مَدٍّ وَلِين[5] .

---

(١) سَلْهَب : الطويل من الرجال ، ومن الخَيْلِ ما عَظُمَ وطالَ عِظامُه ، والجمع سَلاهِبَة (القاموس / سلب) .

(٢) القِمَطْر : الجمل القوي الضخم ، والرجل القصير كَالْقِمَطْرَى ، وما يُصَان فيه الكتب (القاموس / قمر) .

(٣) في ت و م « الثلاثة » .

(٤) في ت «فتقول فيها» .

(٥) بعدها في ت «وهي ساكنة» .

باب تَصْغِيرِ الخُمَاسِيِّ وَمَا فَوْقَه(١)

وذلِكَ قَوْلُكَ [و٤٥] في « سَفَرْجَل : سُفَيْرِج » ، وفي «فَرَزْدَق : فُرَيْزِد »(٢) ، تَحْذِفُ آخِرَ حَرْفٍ مِنْهُ حَتَّى تَرُدَّهُ إلى أرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، فإنْ كانتْ فيهِ زائِدَةٌ حذفتَها ، لأنّها أحقُّ بالحذفِ مِنَ الأَصْل ، وذلكَ قَوْلُكَ في « قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِث » ، / وفي «عَضْرَفُوط : عُضَيْرِف »(٣) . ٢٥٠

وَالْعِوَضُ جائزٌ بعدَ المحذوف(٤) ، تعوِّض «ياء » قبلَ آخرِ الاسم ، فتقول : «عُضَيْرِيف ، وَقُبَيْعِيث » .

وتقولُ في تصغير «مُنْطَلِق : مُطَيْلِق » ، وفي « مُسْتَخْرِج : مُخَيْرِج » ، وفي «مُغْتَسِل : مُغَيْسِل » ، وفي « مُقْتَدِر : مُقَيْدِر » ، وفي « مُغْدَوْدِن : مُغَيْدِن » .

فإنْ كان الرابعُ حرفَ لِينٍ لم تَحْذِفْه(٥) ، فَقُلْتَ في تصغيرِ «مَنْصُور : مُنَيْصِير » ، و« دِينَار : دُنَيْنِير » ، و« مِنْدِيل : مُنَيْدِيل »(٦) .

وما كانَ في آخِرِهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ ممدودةً تركتَها على حالِها ،

---

(١) في م « باب تصغير الخماسي » .

(٢) بعدها في ت « وَفُرَيْزِق » .

(٣) مقابلها في حاشية ش : « الجمل الضخم » .

(٤) في ت و م « الحذف » .

(٥) بعدها في ت « وقلبته ياء » .

(٦) في م « قنديل : قنيديل » .

فتقولُ في « حَمْراء : حُمَيْراء » ، و « صَفْراء : صُفَيْراء »، وفي « مَعْيُورَاء[1] : مُعَيْرَاء » ، تَرَكْتَها على حالِها ، وإنْ كَثُرَ الْعَدَد[2] .

وإنْ كانت الألفُ مقصورةً للتأنيثِ رابعةً ، تركتَها على حالِها ، فَقُلْتَ في « سَكْرَىٰ : سُكَيْرَىٰ » ، وفي « غَضْبَىٰ : غُضَيْبَىٰ » . فإنْ زادَ الْعَدَدُ علَى أربعةٍ حَذَفْتَها ، فقلتَ في : « قَرْقَرَىٰ [3] : قُرَيْقِر » ، وفي « حُبَارَىٰ : حُبَيِّر » . وإنْ شئتَ قلتَ : «حُبَيْرَى » ، فحذفتَ الْأَلِفَ[4] . وفي « حَبَرْكَىٰ[5] حُبَيْرِك » . /

٢٥١

(١) جمع « عَيْر » وهو الحمار الوحشي .

(٢) هذه العبارة غير واردة في ت .

(٣) قَرْقَرَى : أرض باليمامة ، فيها قُرىً وزُروع ونَخيل ، ومن قُراها : الهزمة ، وقرما ، والجَواء ، والأطْواء ، وتُوْضِح ، ومَرْأة . وفي قرقرىٰ أربعة حصون ، حصن لكِندة ، وحصن لتميم ، وحصنان لثقيف .

(معجم البلدان ٧ : ٥٦ ـ قرقرى) .

(٤) بعدها في ت و م « الأولى » ، ولم ترد فيها « حَبَرْكَى : حُبَيْرِك » .

(٥) الحبركى : القوم الهلكى ، والقراد ، والسحاب المتكاثف ، والرمل المتراكم ، والغليظ الرقبة ، والضعيف الرجلين . . . (القاموس / حبركى) .

بابُ تَصْغِيرِ الظُّرُوف

تقولُ في تصغيرِ « خلف : خُلَيْف » ، وفي تصغير « تَحْت : تُحَيْت » ، وفي « فَوْق : فُوَيْق » .

وأمّا الأماكنُ فَمُذَكَّرةٌ كلُّها(1) ، تُصَغِّرُها(2) بغيرِ «الهاء» ، إلَّا «قُدَّام ، وَوَرَاء» ، فإنّهما مُؤَنَّثتان(3) ، فَتُصَغِّرُهما(4) بِالْهَاء ، تقولُ : «قُدَيْدِيمَة ، وَوُرَيِّئَة» .

قال القَطاميّ(5) : [الطويل]

قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيبِ وَالحِلْمِ إنَّني
أَرَى غَفَلاَتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجارِبِ(6)

وما كانَ مِنَ الأماكِنِ والزمانِ غيرَ متمكِّن لم يَجُزْ تَصْغيرُه ، نحو : «عِنْدَ ، وذاتَ مرّة ، وبُعَيْدَاتِ بَيْن»(7) ، وما أشبه ذلِك . / ٢٥٢

---

(1) في ت و م « والأماكن مذكرة كلها » . (3) في م « مؤنثان » .

(2) في م : « فتصغيرها » . (4) في الأصل « فتصغرها » وهو تحريف ، وفي ت « فتصغيرهما » .

(5) سبق التعريف بالشاعر (انظر ديوانه ٤٤) .

(6) البيت من قصيدة طويلة ، قالها في امرأة مِنْ مُحَارب لم تُقْرِهِ ، ومطلعها :

نَأَتْكَ لَيلَى نِيَّةً لَمْ تُقَارِبِ ... وما حُبُّ لَيْلَى مِنْ فُؤادِي بِذَاهِبِ

(عن أبي عمرو الشيباني / الأغاني ٢ : ٢٨٦) .

وعزاه الزمخشري في أساس البلاغة (قدم) إلى علقمة . وهو من شواهد المقتضب ٢ : ٢٧٣ ، ٤ : ٤١ ، المذكر والمؤنث ١٠٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٠ ، شرح اللمع ٥٨٨ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١٥٥ ، اللسان (قدم) .

(7) في ت بدلها « وبعد ، وعن » .

وتقول « . . . ورأيته بُعَيْدَاتِ بَيْن وَبُعَيْدَاتِه أي بُعَيْدَ فِرَاقٍ » . (القاموس المحيط / بعد) .

باب تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ

اِعْلَمْ أنها مخالِفَةٌ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ في التَّصْغِير ، كما خالَفَتْها في الْإِعْراب ، [ظـ ٤٥] فَتُتْرَكُ أوائِلُها على حالِها مفتوحةً[١] ، وتُزَادُ[٢] في أواخِرِها أَلِف ، فتقولُ في تصغيرِ «هٰذَا : هَذَيَّا » ، وفي تصغيرِ «هٰذَانِ : هَذَيَّانِ » ، وفي تصغيرِ ذَاكَ : ذَيَّاكَ ، وفي تَصْغِيرِ « هٰذِهِ ، وهٰذِي ، وهٰاتَانِ » كُلِّها : « تَيَّا » .

قال الأعْشَى[٣] : [الطويل]

أَلا قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ[٤]

[وفي تصغير «هٰؤُلَاءِ : هٰؤُلَيَّاءِ »][٥] ، وفي تصغيرِ «أُولٰئِكَ : أُولَيَّائِكَ » ، وفي تصغيرِ « ذٰلِكَ : ذَيَّالِكَ » ، وفي تصغيرِ «ذَا : ذَيَّا » ، وفي تصغيرِ «الَّذِي : اَللَّذَيَّا » ، وفي تصغيرِ «الَّتِي : اللَّتَيَّا » ، وفي تصغيرِ «اللاتِي : اللَّتَيَّاتُ »[٦] . / ٢٥٣

---

(١) في ت و م « فتترك أوائلها على فتحها » .

(٢) في م « وتزيد » .

(٣) هو ميمون بن قيس ، انظر ديوانه ١١٩ .

(٤) البيت من شواهد اللسان (مرر) ، رصف المباني ٣١ .

(٥) زيادة من ش و ت .

(٦) في ت « اللاتيّات » .
وفي م « اللّتيّاتي » .

بَابُ النَّسَب

إذا نسبتَ رجلاً إلى أَبٍ أَوْ أُمٍّ ، أَوْ بَلَدٍ ، أَوْ حَيٍّ ، أو قبيلة ، أَوْ أخٍ (١) ، أو صِناعة ، زدتَ في آخره ياءً مُشَدَّدَة ، كقولِكَ في النسبِ إلى « بَكْر : بَكْرِيّ » ، وإلى عَمْرٍو : « عَمْرِيّ » ، وإلى أَسَد : « أَسَدِيّ » ، وشبهه .

والنسبُ في كلامِ العربِ على ضَرْبَيْنِ :

- ضرب منه مَسْموع يُحفَظُ حِفْظاً ، ولا يُقَاسُ عليه .

- وضرب منه يُدْرَكُ بِالقياس .

فَمِنَ المسموعِ الذي لا يُقَاسُ عليه ، قَوْلُهُمْ في النَّسبِ إلى « الْعَالِية : عُلْوِيّ » ، وإلى « الشِّتَاءِ : شَتَوِيْ » ، وإلى « الرُّوحِ : رُوحَانِيّ » ، [وإلى الرَّيِّ : رَازِيّ](٢) ، وإلى « مَرْوٍ : مَرْوَزِيّ » ، والى « الْبَصْرَةِ : بِصْريّ » ، وإلى « دَرَا بَجِرْد(٣) : دَرَاوَرْدِيّ » ، وهو كثير . وفي هذا دليلٌ على ما يَرِدُ منه خارجاً على (٤) الْقِياس .

فأمّا الْمَقِيسُ منه : فإذا نسبتَ الى اسمٍ على « فَعِيلَةٍ » ، أو « فُعَيْلَةٍ » ، حَذَفْتَ منه « الْياءَ » و « هاءَ » التأنيث(٥) ، فقلتَ في «حَنِيفَة : حَنَفِيّ» ، وفي « جُذَيْمَة : جُذَمِيّ » ، و « رَبِيعَة :

---

(١) غير واردة في ش وت وم .

(٢) زيادة من ش وت وم .

(٣) هي موضع بفارس ، ويقال دَارَوَرْد (معجم البلدان ٤ : ٤٧) .

(٤) في ت وم « عن » .

(٥) بعدها في ت « تخفيفاً ، وفتحت ثانيه أبداً » .

رَبَعِيّ » . وَرُبَّما جاءَ بَعْضُه بِالْياء[1] ، كما قالوا في « عَمِيرَة : عَميرِيّ » ، وفي « السَّلِيقَة : سَلِيقِيّ »[2] . / فإنْ لَمْ تَكُنْ فيه « هاءُ » التأنيث ، فَالْوَجْهُ فيه إثباتُ « الْياء » ، كَقَوْلِكَ في « قُرَيْش : قُرَيْشِيّ[3] » .

٢٥٤

قالَ الشَّاعِرُ[4] : [الطويل]

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ
سَرِيعٍ إلَى دَاعِي النَّدَىٰ والتَّكَرُّمِ[5]

وَقَدْ قِيلَ في « قُرَيْشٍ : قُرَشِيّ » ، وَقِيلَ في « ثَقِيفٍ : ثَقَفِيّ » .

وإذا نَسَبْتَ إلَى اسْمٍ مَقْصورٍ[6] على ثلاثةِ أحرف ، قلبتَ أَلِفَهُ واواً ، فقلتَ في « عصاً : عَصَوِيّ » ، [و ٤٦] وفي « رَجاً[7] : رَجَوِيّ » ، وفي «فتىً : فَتَوِيّ» ، وكذلك كلّ مقصورٍ على ثلاثة أحرف .

فإنْ كانَ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، فَإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الأَلِف ، وإنْ شئتَ قلبتَها واواً ، وقلبُها أَجْوَدُ ، فتقولُ في « مَعْنىً : مَعْنَوِيّ » ، وفي « مَلْهَىٰ : مَلْهَوِيّ » ، وقد يجوزُ : « مَلْهِيّ ، ومَعْنِيّ » ، وَهُوَ قَبيح . /

٢٥٥

---

(١) بعدها في ت « على الأصل » .

(٢) بعدها في ت « وهو اسم بلد » .

(٣) بعدها في ت « وفي نُمَيْر نُمَيْرِيّ » .

(٤) الشاعر مجهول .

(٥) للبيت روايات مختلفة لا تؤثر في موطن الشاهد .
وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٧٠ ، اللمع ٢٠٨ ، شرح اللمع ٥٥١ ، الإنصاف ٣٥٠ ، شرح المفصل ٦ : ١١ ، اللسان (قرش) .

(٦) غير واردة في ت .

(٧) في م « رَحىً : رَحَوِيّ » .

فإذا جاوزتَ بالمقصورِ[1] أربعةَ أحرفٍ ، حَذَفْتَ أَلِفَهُ في النَّسَب ، فقلتَ في « حُبَارَى : حُبَارِيّ » ، و « جُمَادَىٰ : جُمَادِيّ » .

وإنْ كانَتِ الْأَلِفُ[2] في التأنيثِ قلبتَها واواً ، فَقُلْتَ في « حُبْلَى ، وَسَكْرَى ، وَغَضْبَىٰ : حُبْلَوِيّ ، وَسَكْرَوِيّ ، وإن شِئْتَ حذَفْتَها[3] ، فَقُلْتَ : «حُبْلِيّ ، وَسَكْرِيّ » ، وقد قيل : « حُبْلَاوِي ، وَسَكْرَاوِيّ » .

وإذا[4] نسبتَ إلى ممدودٍ ، وكانت همزتُهُ للتأنيث ، قلبتَها واواً ، فقلتَ في « حَمْرَاءَ : حَمْرَاوِيّ » ، و « بَيْضَاءَ : بَيْضَاوِيّ » و « صفراءَ : صَفْرَاوِيّ » . وإنْ كانت همزتُه لغيرِ التأنيثِ تركتَها على حالِها ، فَقُلْتَ في « عَطَاءٍ : عَطَائِيّ » ، وفي « كِسَاءٍ ، وسَمَاءٍ : كِسَائِيّ ، وسَمَائِيّ » ، وقد قيلَ : « عَطَاوِيّ ، وسَمَاوِيّ »[5] ، وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ .

فإنْ[6] نسبتَ الى اسْمٍ في آخرِهِ « ياءٌ » قَبْلَها كَسْرَة ، حَذَفْتَها ، فَقُلْتَ في النَّسَبِ إِلَى « قاضٍ ، وغازٍ ، وداعٍ ، وراعٍ : قَاضِيّ ، وغَازِيّ ، ودَاعِيّ ، ورَاعِيّ » . وكذلك إنْ كانت

---

(١) في ت و م « جاوز المقصور » .

(٢) بعدها في ت « رابعة » ، وفي م « الألف للتأنيث » .

(٣) في ت و م « حذفت الألف » .

(٤) في ت « وإنْ » .

(٥) بعدها في ت « تشبيهاً بالمؤنث » .

(٦) في ت « وإذا »

فيه « ياءُ » مُشَدَّدَةٌ حَذَفْتَها[١] ، نحو « كُرسِيّ ، وَبُخْتِيّ »[٢] . / ٢٥٦

وتقولُ في النَّسَب إلى « عَلِيّ : عَلَوِيّ » ، وإلى « عَدِي : عَدَوِيّ» ، تَحْذِفُ إحْدَى الْيائَيْنِ ، وتقلبُ[٣] مِنَ الأخرى «واواً» ، وكذلكَ تقـولُ في : « أُمَيَّة : أُمـوِيّ » . كَما تَقـولُ في « عَمٍ : عَـمَـوِيّ » ، و « شَـجٍ : شَجَـوِيّ » . وفـي « يَـدٍ : يَـدِيّ [وَيَـدَوِيّ]»[٤] ، وفي « فَمٍ : فَمَـوِيّ » ، وفي « اِبْنٍ : بَنَـوِيّ ، وَابْنيّ » إن شِئْتَ . وفي « الاسم : سَمَـوِيّ [وَاِسْمِيّ] »[٥] . وكذلك ما أشبهه .

وإذا نسبتَ الى اسْمٍ في آخرِه « هاءُ » التأنيث ، حَذَفْتَها في النَّسَب ، فَقُلْتَ في الـنسـبِ إلى « طَـلْحَـةَ : طَلْحِـيّ » ، وإلى « فَاطِمَة : فَاطِمِيّ » ، وإلى « عائِشَة : عَائِشِيّ »[٦] .

وإنْ نسبتَ إلى اسْمَيْن جُعِلاَ اسماً واحداً ، حذفتَ الآخـرَ منهما ، فَقُلْتَ في « مَعْدِي كَرِبٍ : مَعْدِيّ » ، وفي « بِلاَلَ آباد :

---

(١) بعدها في ت « تخفيفاً » .

(٢) يقال : جَمَلٌ بُخْتِيّ ، وناقة بُخْتِيّة ، والبُخْتِيّة الأنثى من الجمال الْبُخْتِ ، وهي جمالٌ طوال الأعناق ، ويجمع على بُخْتٍ وَبِخَاتٍ ، وقيل بَخاتِيّ ، ولك أنْ تخفف الياء فتقول « الْبَخَاتِي » ، مِنَ الدّخيل في العربية ، أعجميّ مُعَرَّب ، وهي الإبل الخراسانية ، وبعضهم يقول « إنّ البخت عربيّ » (اللسان ـ بخت) .

(٣) غير واردة في ت و م .

(٤) زيادة من ش و م .

(٥) زيادة من ش و ت و م .

(٦) بعدها في م (٢٥٦) : « وإنْ نسبتَ إلى اسمٍ على حرفين ، فإنْ شئتَ رَدَدْتَ ما ذهبَ منه ، وانْ شئتَ لم تَرُدَّ ، كقولك إذا نسبت الى اِستٍ : اِسْتِيّ ، وَسَتَهِيّ إذا أردتَ ، لأنّ الذاهب هاء ، لأنك تقول في الجمع أَسْتاه . وفي حِرٍ : حِرِيّ وَحِرْحِرِيّ ، لأنّ الذاهب منه حاء ، لأنك تقول في الجمع أَحْراح ، وفي التصغير حُرَيْح » (ا . هـ) . وأقول : الصواب « حِرَحِيّ » (سيبويه ٢ : ٨٠) .

بِلاَلِيّ » ، و « بَعْلَبَك : بَعْلِيّ » . [ظ ٤٦] .

وإنْ[1] نسبتَ إلى اسمٍ مُضَاف[2] ، وكان يتعرَّفُ بالمضافِ إليـه ، نسبتَ إلى المضافِ إليـه ، كقـولِـكَ في « ابْنِ الـزُّبَيْـر : زُبَيْرِيّ » ، وفي « ابْنِ /رَأْلَان[3] : رَأْلَانِيّ » ، وفي « أَبِي بَكْرِ بْنِ كِلَاب[4] : بَكْرِيّ » .

٢٥٧

وإن كانَ لا يَتَعَرَّفُ بالمضافِ إليه ، نسبتَ إلى الأول ، وقد يَبْنُـونَ مِنَ الِاسْمَيْنِ اسْماً واحِـداً ، فقالـوا في « عَبْـدِ قَيْسٍ[5] : عَبْقَسِيّ » ، وفي « عَبْدِ الدَّارِ : عَبْدَرِيّ » ، وفي « عَبْدِ شَمْسٍ : عَبْشَمِيّ » .

قالَ الشّاعرُ[6] : [الطويل]

وَتَضْحَـكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيراً يَمَـانِيَا[7]

---

(١) في م « وإذا » . (٢) بعدها في ت « غيرِ عَلَم » .

(٣) في م « دَأْلَان : دَأْلَانِيّ . وفي القاموس المحيط : . . . . . جابر بن رألان الشاعر من سنبس طَيّئ ، وهوَ رأْلَانيّ ، (مادة رأل) .

وفيه أيضاً: وابن دَالان رجل، ودَالان بن سابقة في همدان، وبنو دَالان بطنٌ بـالكوفـة . . (القاموس دال ، دول) .

(٤) في ت « والى ابن بكر » . (٥) في ت و م « عبد القيس » .

(٦) هو عبد يغوث بن وقّاص (المفضليات ١٥٨) .

(٧) قاله الشاعر حين أسره رجل عبشميّ ، وعاد به إلى اهله ، فقالت له أمّ العبشميّ لما عَرَفَتْهُ : « قَبَّحَك الله ، كيف يأسرك رجلٌ أهوج » ، حيث كان ابنها أهوج .

وللبيت رواية أخرى : « . . . . كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا .

وروايةٌ أخرى على تقدير الحركة في الألف ، أو مخفّفاً على « لم تَرْأَى » : « كـأَنْ لَمْ تَرَى قبلِي أسيراً يَمَانِيَاً » . شرح أبيات الجمل للأعلم وشرح المفصل والمغني) .

في الأصل « ترا » وهو تحريف .

وهو من شواهد المحتسب ١ : ٦٩ ، المفضليات ١٥٨ ، شرح المفصل ٥ : ٩٧ ، ٩ : ١١١ ، ١٠ : ١٠٤ ، ١٠٧ ، المغني ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

بابُ أَلِفِ الْقَطْعِ وَأَلِفِ الْوَصْلِ

أَصْلُ أَلِفِ الْوَصْلِ في الْأَفْعَال ، وإنّما هِيَ في الأسماءِ في أسماءٍ/ مَعْلومَة، وهي : «ٱبْنُ، وَٱسْمُ، وَٱثْنَان، وَٱثْنَتانِ، وَٱسْتُ، وَٱبْنَةٌ ، وَٱمْرُؤٌ ، وَٱمْرأةٌ ، وَٱيْمُنُ اللهِ[1] في الْقَسَم» ، و « الْأَلِفُ » التي مع لَامِ التَّعْرِيف ، نحو : « الرجلِ ، والغلامِ ، والفرسِ » ، وما أشبه ذلك . فهذه ألفاتُ الْوَصْلِ في الْأَسماء[2] ، وسَائِرُ ذلِكَ [الْأَلِفُ فيه][3] مَقْطوعَةٌ .

258

وَيُسْتَدَلُّ على أَلِفِ الْوَصْلِ في الْأَسْماءِ بِسُقوطِها في التَّصْغيرِ ، كَقَوْلِكَ : « سُمَيّ ، وَبُنَيّ » . وعلى أَلِفِ الْقَطْعِ ثُبوتُها في التَّصغير ، كَقَوْلِكَ : « أُبَيّ ، وأُخَيّ ، وأُمَيْمَة » ، فتعلم أنّها أَلفُ قَطْعٍ .

وأمّا أَلِفُ الْوَصْلِ في الْأَفْعال : فإنه يُسْتَدَلّ عليها بِانْفِتَاحِ « الْياءِ » في المستقبل ، نحو قولِكَ : « يَذْهَبُ ، ويَخْرُجُ ، وَيَرْكَبُ ، ويَضْرِبُ » ، فتعلم أنّ أَلِفَهُ أَلِفُ وَصْل .

فإنْ كانَ ثالِثُ الْفِعْلِ مكسوراً أو مفتوحاً ، كسرت الألف في الابتداء ، فقلتَ : « اِضْرِبْ، و « اِرْكَبْ، وَ : اِذْهَبْ، وَ : اِنْطَلِقْ » ، لأنك تقولُ : « يَضْرِبُ ، وَيَرْكَبُ ، وَيَذْهَبُ ،

---

(1) في ت « وايم الله » .

(2) بعدها في ت « مفردة ومثناة خاصة » .

(3) زيادة من ش ، وفي ت « أَلِفُهُ » .

وَيَنْطَلِقُ » ، فتجد ثالثَ الْفِعْلِ (١) مكسوراً أو مفتوحاً .

وإنْ كانَ ثالثُ الفعلِ [في المستقبلِ] (٢) مَضْموماً ، ضممتَ الألفَ في الابتداء ، فَقُلْتَ : « أُخْرُجْ ، أُقْعُدْ ، أُقْتُلْ » ، لأنك تقولُ : « يَقْعُدُ ، ويَخْرُجُ ، ويَقْتُلُ » ، فتجدُ ثالثَ الفعلِ مضموماً . / ٢٥٩

وَمِنَ الأفعالِ التي ألفاتُها مَوْصولَةٌ : « اِفْعَلَّ » ، نحو : « اِحْمَرَّ ، وَاصْفَرَّ » . و « افْعَالَّ » ، نحو : « اِحْمَارَّ ، وَاصْفَارَّ » . وَ « انْفَعَلَ » ، نحو : « اِنْطَلَقَ » . وَ « اسْتَفْعَلَ » ، نحو : « اِسْتَخْرَجَ » . وَ « افْتَعَلَ » ، نحو : « اِكْتَسَبَ » . وَ « افْعَوْعَلَ » ، [و ٤٧] نحو : « اِغْدَوْدَنَ » (٣) . وَ « افْعَنْلَلَ » ، نحو : « اِقْعَنْسَسَ » (٤) . وَ « افْعَوَّلَ » ، نحو : « اِعْلَوَّطَ الْمُهْرَ » : إذا رَكِبَهُ (٥) عُرْياً . وَ « افْعَنْلَى » ، نحو : « اسْلَنْقَى » (٦) . جميعُ هذهِ الأفعالِ أَلِفاتُها مَوْصولَةٌ (٧) .

وَيُسْتَدَلُّ على أَلِفِ القطعِ في الأفعالِ : بِانضمامِ أولِ المستقبلِ ، نحو « يُكْرِمُ ، وَيُقْبِلُ ، وَيُعْطِي » ، فتعلم أنَّ أَلِفَها

---

(١) بعدها في ت « المضارع » .

(٢) زيادة من ش .

(٣) اغدودن النبت : إذا اخضرَّ حتى يضرب إلى السواد من شِدّة ريّه . (اللسان ـ غدن) .

(٤) اقعنسس: تأخّر ورجعَ إلى خلف، والمقعنسس: الشديد وهو المتأخر. (اللسان، القاموس ـ قعنس) .

(٥) في ت و م « رَكِبْتَهُ » .

(٦) اسْلَنْقَى : نامَ على ظهره ، عن السِّيرافيّ : النّون زائدة (اللسان ـ سلق) .

(٧) مقابلَ هذا الكلام في حاشية « ش » العبارة التالية دون تحديد لمكانها في كلام المصنّف ، وأظنها ليستْ منه ، وهي : « وإنما كانت ألفُ الرباعيّ قطعاً لأنّها همزة الماضي » .

مَقْطوعَة ، فَتَبْتَدِئُها[1] بِالْفَتْح ، كَقَوْلِكَ : « أَقْبِـلْ ، أَعْطِ » وكذلك ما أشبهه .

وإذا رَدَدْتَ أَلِفَ الْوَصْلِ إلى نَفْسِك صارتْ مفتوحةً مقطوعةً ، ولم تكنْ ألفَ وَصْـلٍ ، فقلتَ : « أَنَـا أَضْـرِبُ زَيْـداً » ، و « أنـا أَرْكَبُ ، وَأَقْعُدُ » .

وإذا رَدَدْتَ ألفَ الْقَطْعِ إلى نَفْسِك ، صارت[2] مضمومةً ، كقولك : « أَنَا أُعْطِي ، وَأُكْرِمُ ، وَأُقْبِلُ » ، وما أشبه ذلك . / ٢٦٠

(١) في ت « أنها ألف قطع فتبتدىء بها » .

(٢) في ت و م « كانت » .

بابُ مَعْرِفَةِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيّ

اِعلمْ أنّ المعربَ ما تغيَّـرَ آخِرُهُ بِـدُخولِ العـوامِلِ عليـه ، كقولك : « هـذا رَجُلٌ ، وفـرسٌ ، وزيدٌ ، وعمـرٌو » ، و « رأيتُ رَجُلاً ، وفرَساً ، وثوباً ، وزَيْداً ، وعَمْراً » ، و « مَرَرْتُ بـرجلٍ ، وفرسٍ ، وَزيْدٍ ، وعمروٍ » ، وما أشبه ذلك .

والْمَبْنِيُّ : ما لَمْ يتغيّرْ آخِرُهُ بدُخولِ العواملِ عليه ، نحو : « هٰؤُلَاءِ ، وحَذَامِ ، وقَطَامِ » ، وما أشبه ذلك . تقول : « رَأَيْتُ هؤلاءِ ، وحَذَامِ ، وقَطَامِ[1] » ، و « مـررتُ بهؤلاءِ ، وحَذَامِ ، وقَطامِ » ، و « جاءني هؤلاءِ ، وحَذَامِ ، [و][2]، قَطَامِ » ، فـلا يتغيَّرُ آخرُهُ بِدُخولِ العَوامِل عليه ، لأنه مَبْنِيّ .

ولا يُعْـرَبُ مِنَ الكـلامِ كُلِّه إلا الاسمُ المتمكِّنُ ، والفعـلُ المضارعُ . وسَائِرُ الكلامِ مبنيٌّ غَيْرُ مُعْرَب .

وَأَصْـلُ الإِعْـرابِ لِـلأَسْمـاءِ ، وَأَصْـلُ الْبِنـاءِ لِـلْأَفْعَـالِ وَالْـحُـروف ، لأنّ الإِعرابَ إنّمـا دَخَـلَ في الكلام لِيُفْـرَق بِـهِ بَيْنَ الْفاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَالمالِـكِ وَالْمَمْلُوك ، والمُضافِ والْمُضـافِ إليه ، وسَائِرِ ذلك مما يَعْتَورُ الأسماءَمِنَ الْمَعاني . وليس شيءٌ مِنْ ذلك في الْأَفْعالِ ولا الْحُروف . / ٢٦١

فكلُّ اسْمٍ رأيتَهُ مُعْرَباً فَهُوَ عـلى أَصْلِه ، لا سُؤالَ فيه[3] ،

---

(١) بعدها في الأصل « وما أشبه ذلك » ، وهو تحريف ربما كان تحريف نَقْلِ نظرٍ من الناسخ .

(٢) زيادة من ش و ت .   (٣) في م « عليه » .

لِمَا ذَكَرْنا لَك .

وكلُّ اسْمٍ رأيتَهُ مبنيّاً فَهُو خارِجٌ عَنْ أَصْلِه ، لِعِلَّةٍ لَحِقَتْه ، فأَزالَتْه عَنْ أَصْلِه ، فَسَبيلُكَ أنْ تَسْأَلَ [ظ ٤٧] عَنْ تِلْكَ الْعِلّة ، حتى تَعْرِفَها .

وكلُّ فِعْلٍ رأيتَهُ مَبْنِيّاً فهو على أَصْلِه لا سُؤالَ فيه .

وكلُّ فعلٍ رأيتَهُ مُعْرَباً ، فقد خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ لِعِلَّةٍ لَحِقَتْه ، فَسَبيلُكَ أَنْ تسألَ عَنْ تلكَ الْعِلَّةِ حتى تَعْرِفَها(١) .

وأمّا الحروفُ : أَعْني حُروفَ المعاني ، فكلّها مَبْنِيٌّ غيرُ معرَب ، لأنه لم يَعْرِضْ لها ما يُخْرِجُها عَنْ أَصْلِها(٢) .

وَمَعْنَى الْإعرابِ : هُوَ البَيانُ . يُقالَ : « أَعْرَبَ الرَّجُلُ » ، إِذَا أبانَ عَنْ حاجَتِه . وَمِنْهُ الْحَدِيثُ :

« اَلْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا »(٣) .

و « تُعْرِبُ » أيضاً أيْ : تُبَيِّنُ .

وَيُسَمِّي(٤) النَّحْوِيّونَ الْحَرَكاتِ اللّواتي(٥) تَعْتَقِبُ في أَواخِرِ

---

(١) الكلام من « وكلّ فعلٍ رأيته مبنيًّا . . . . حتى هذا الموضع غير وارد في ت .

(٢) في ت و م « أصولها » .

(٣) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري ٧ : ٢٣ (بلفظ مُخَالِف) : عن أبي هريرة (ض) أن النبي (ص) قال : « لا تُنْكَحُ الأيِّم حتى تُسْتَأْمَر ، ولا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حتى تُسْتَأْذَن ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف إذنها ؟ قال : أنْ تسكت » .

(وانظر مسند ابن حنبل ٤ : ١٩٣ ، وسنن ابن ماجه ١ : ٦٠٢) .

(٤) في ت « فَسَمَّى » .

(٥) في م « التي » .

الْأَسْماءِ والأفعالِ الـدَّالَة علَى الْمَعـانِي « إعرابـاً » ، لأنّها[1] بهـا يكونُ الإِعرابُ/ أي « الْبَيان » .

٢٦٢

وَيُقـالُ لِلرَّجُلِ الْمُبَيِّنِ عَنْ نَفْسِـه « مُعْرِبٌ » . وَيُقـالُ أيضاً لِلرَّجُلِ إذا كانَ[2] عِنْدَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَاب ، أوْ كـانَ عارفـاً بها : « مُعْرِبٌ » .

قالَ الشّاعرُ ، وَهُوَ النابغةُ الْجَعْديّ[3] : [المتقارب]

وَيَصْهَلُ فِي مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيـلاً يُـبَيِّـنُ لِلْمُـعْــرِبِ[4]

يقول : إذا سَمِعَ صوتَهُ مَنْ لَهُ خَيْلٌ عِتَاقٌ عِرَاب ، عَلِمَ أنَّه عَتِيقٌ .

والأسماءُ تُبْنَىٰ على أَرْبَعَةِ أَوْجُـهٍ : على الضَّمِّ ، وَالْفَتْحِ ، وَالْكَسْرِ ، وَالْوَقْف .

فالمبنيُّ مِنْها علَى الضَّمِّ : « حَيْثُ ، وقَبْلُ ، وبَعْدُ ، وقَطُّ ،

---

(١) في ت « لأنه » .

(٢) في ت « كانت » .

(٣) هو شاعر مخضرم ، قال الشعر في الجاهلية ، وسكتَ دَهْراً ، ثم نبغ في الاسلام ، وهو أسنّ مِنَ النابغة الذبياني ، وكان في الجاهلية حرّم الخمر والأزلام والأوثان ، وبَيْنَ شِعرِهِ تفاوتٌ كبير ، وماتَ بأصبهان في خلافة معاوية . يقال إنه عاش ثمانين ومائة سنة . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩) وانظر ديوانه ٢٣ .

(٤) في م « . . . . . . صهيلا تَبَيَّنَ لِلْمُعْرِبِ » ، وهي رواية الخصائص ١ / ١٣٦ ، واللسان (عرب) . الطَّوِيّ : البئر المطويّة بالحجارة ، مذكّر ، فـإنْ أُنِّث فَعَلَى المعنى ، والجمع أطـوَاء (اللسان ـ طوى) . المُعْرِب : المبين بالخيل .
وهو من شواهد الكامل ٣ : ٤٦ ، الخصائص ١ : ١٣٦ ، المخصَّص ٦ : ١٧٧ . « عقب ابن السيد : والوجه أن يقول اذا سمع صوت من له معرفة بالخيل العراب علم انـه عتيق . » (الحلل ٣٠٠) . والرأي ما قاله ابن السيد » .

وأَوَّلُ ، والنِّـدَاءُ الْمُفْرَدُ في ٱلْأَسْمـاءِ ٱلْأَعْلامِ »، نحـو قولِـكَ : يَا زَيْدُ ، ويَا عَمْرُو ، ويا جَعْفَرُ ، وما أَشْبَهَ ذلكَ يُقَالُ لَهُ مَضْمُومٌ ، وَلا يُقَالُ له مَـرْفوع ، لِأَنَّ المـرفوعَ/ مـا عَمِلَ فيـه عَامِـلٌ . وكذلِـكَ المجرورُ والمنصوب[1] ، إنما يُقَالُ لِمَا عَمِلَتْ فيه الْعَوامِلِ ، فأمّا ما لَمْ تَعْمَلْ فيه الْعَوامِلُ ، وكانَ مَبْنِيّاً ، فإنما يُقالُ لَهُ : مَضْمومٌ ، وَمَفْتوحٌ ، وَمَكْسورٌ ، وموقوف ، فَرْقاً بَيْنَ الْمُعْرَب والْمَبْنِيّ . ٢٦٣

والمبنيُّ مِنَ ٱلْأَسْمَــاءِ على الْكَسْـر : أَمْسِ ، وهٰؤُلاءِ ، وحَذَامِ ، وقَطَامِ ، وغَلَابِ ، وَرَقاشِ ، وبَدَادِ ، ويَسَارِ ، بِمَعْنَى التَّبَـدُّدِ والْمَيْسَرَة ، وَجَيْرِ ، وَهِيَ كَلِمَـةٌ تَحْلِفُ بهـا الْعَـرَبُ[2] ، فَيَقــولـون : « جَيْـرِ لأَفْعَلَنَّ ذٰلِـكَ » ، ونَــزالِ في ٱلْأَمْـرِ بِمَعْنَى « اِنْـزِلْ » ، ودَرَاكِ بِمَعْنَى « أَدْرِكْ » ، وغَلَابِ بِمَعْنَى « اِغْلِبْ » ، ومَا أَشْبَهَ ذٰلِـكَ . وَمِنْهُ قَـوْلُكَ في النِّـداء لِلْأَمَـةِ[3] : [و٤٨] « يا غَدَارِ ، ويا فَسَاقِ ، ويا لَكَاعِ » ، وما أشبه ذلك .

وَالْمبنيُّ مَنْهــا على الْفَتْــحِ : « أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وَأَيَّــانَ ، وَثَمَّ »[4] .

وَالْمبنيّ مِنْها علَى الْوَقْفِ : « مَنْ ، وكَمْ ، وقَطْ ، وإذْ »[5] فأما « مَا » في الجزاءِ والخبرِ والاستفهام ، والّذي ، والّتي ، فإنّها

---

(١) بعدها في ت « والمجزوم » .

(٢) جَيْرِ : بمعنى حقاً ، قال المفضّل الضَّبِّيّ : هي خَفْضٌ أبداً ، وربّما نَوّنوها . (الصاحبيّ ١٤٩) .

(٣) بعدها في ت « إذا شتمت » .

(٤) في ش بدلها : « والآنَ » ، ولكنها واردة في ت .

(٥) بعدها في ت « ولمّا وإذا » .

داخلةٌ في جُمْلَةِ ما بُنِيَ[1] آخرُه على السُّكون ، لأنّ في آخرِها[2] «ألفاً» ساكنة ، أو «ياءً» مكسوراً ما قبلَها . / ٢٦٤

وجميعُ ما يُبْنَى مِنْ هٰذِهِ ٱلأَسْماء ، فإنّما تُبْنَىٰ[3] لمضارَعَتِها الْحُروف ، وعِلَلُها مَشْروحةٌ مُستَقْصاةٌ في كِتَابِ «الإِيضَاح»[4] .

والأفعالُ تُبْنَى على وَجْهَيْنِ : عَلَى الْوَقْفِ ، وَالْفَتحِ .

فَالْمبنيُّ مَنْها على الْوَقْفِ : فِعْلُ الأمرِ لِلْمُخَاطَب ، إذا كانَ بغيرِ «لَام» كَقَوْلِكَ : «اِذْهَبْ ، وَارْكَبْ ، وَقُمْ ، وَاقْعُدْ» ، ومَا أَشْبَهَهُ ، يُقَالُ له «مَوْقُوفٌ» ولاَ يُقَالُ لَهُ مَجْزومٌ ، لِأَنَّـهُ لَمْ يَدْخُـلْ عَلَيْهِ جَازِمٌ[5] فَيَجْزِمه .

وَالْمبنيُّ منها على الفتح : اَلْفِعْـلُ الْماضِي ، نحـو «قامَ ، وقعدَ ، وانطلقَ ، واستخرجَ» ، وما أشبهَ ذلك يُقَالُ له «مَفْتُوح» ، ولا يُقالُ له مَنْصوب ، لأنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْـهِ عامِـلٌ فينصِبه ، كمـا ذكرتُ لك .

ولـيس في الأفـعــال شيءٌ يُـبْنَـىٰ على الـضَّمّ ، ولا عـلَى الْكَسْر ، وإنما يُكْسَرُ مِنْها ما يُكْسَرُ لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن ، أو لِلْوَصْلِ بعدَ الْوَقْفِ في الْقَوافي ، لأنَّ الْجَزْمَ في الأفعـالِ نظيـرُ الجرِّ في

---

(١) في م : «يُبْنَى» .

(٢) في ت «آخره» .

في م «بُني» .

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي / تحقيق د . مازن المبارك . الباب العاشر ص ٧٧ وما بعدها .

(٥) في م «عامل» .

الْأَسْمـاء(١) ، لأنَّ الجزمَ خـاصٌّ للأفعـال ، كما أنَّ الجـرَّ خاصٌّ لِلْأَسْماء . فإذا احتيجَ إلى تحريكِ المجزومِ حُرِّكَ بحركةِ نـظيرِه وهي « الْكَسْرَةُ »/(٢) . ٢٦٥

فـأمّـا الحـروفُ : فهي تُبْنَى على أَرْبَعَـةِ أَوْجُــهٍ ، وَهِيَ : الفتـحُ ، والـوقفُ ، والكسـرُ ، والضّمُّ ، كمـا بُنِيَتِ الأسمــاءُ . [فالْمَبْنِيُّ مِنْها علَى الْفَتْح : إنَّ ، وَلكِنَّ ، ولعلَّ ، وليتَ ، وثُمَّ ، وسـوفَ ، والسِّينُ الدَّالـةُ علَى الاِسْتِقْبال ، وَ واوُ الْعَـطْفِ ، وفاءُ الْعَطْفِ ، ومَا أَشْبَهَ ذٰلِك](٣) .

وَالْمبنيُّ مِنْهـا علَى الْوَقْفِ : « لمْ ، ولنْ ، ومِنْ ، وبَـلْ ، وهَلْ »(٤) .

وَالْمبنيُّ مِنْها على الْكَسْرِ حَرْفان(٥) ، كَقَـوْلِكَ : « لِـزَيْدٍ ، وبِزَيْدٍ » ، ولم يُبْنَ على الْكَسْرِ غَيْرُ الْباءِ واللّام الْخَافِضَتَيْن .

وَالْمَبْنِيُّ مِنْهـا علَى الضَّمِّ حَـرْفٌ واحِـدٌ ، وَهُـوَ : « مُنْـذُ » [ظ ٤٨] في قَوْلِك : « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

فهٰذِهِ جُمْلَةُ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ ، فَافْهَمْ تُصِبْ .

---

(١) هذه الجملة غير واردة في م .

(٢) في م « وهو الكسر » .

(٣) زيادة من ش وت و م ، وسقط من نسخة الأصل .

(٤) لم ترد « بل وهل » في م ، وورد مكانهما « إنْ » .

(٥) بعدها في ت « الباء واللام » .

بَابُ الْمُخاطَبَة

اِجْعَلْ أَوَّلَ كلامِكَ لِمَنْ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وآخِرَهُ لِمَنْ تُخاطبهُ ، فَتَقولُ إذا سأَلْتَ رَجُلاً عَنْ رَجُلٍ : « كيفَ ذلكَ الرجلُ يا رجلُ » ؟ فـ « ذٰلِكَ » : رَفْعٌ / بِـالاِبْتِدِاء ، و « كَيْفَ » خبَـر[1] ، وَ « اللاَّمُ » زائِدةٌ لتوكيدِ الإِشارة ، وَ « الكاف » : لِلْمُخاطبِ ولاَ مَوْضِعَ لَها مِنَ الْإِعراب . وكذلكَ « الكافُ » من : « ذٰلِكَ » ، وَأُولئِكَ ، وَتِلْكَ ، وَتانِكَ ، وَ « أَرَأَيْتَكَ زَيْداً مَا صَنَعَ » ؟ فَلاَ مَوْضِعَ لَها مِنَ الْإِعرابِ في هٰذِهِ الأشياء .

٢٦٦

فـإِنْ أجابَـكَ الْمَسْئولُ ، قـالَ : « صـالـحٌ ، أو سَقيمٌ ، أو مَـريضٌ ، أوْ صَحيحٌ » ، ومـا أَشْبَهَ ذلـك ، فَيَرْفَعُـهُ لأنّ مَـوْضِـعَ « كيفَ » خَبَرُ الاِبْتِدَاءِ ، فسبيلُ الْجَواب أن يكونَ مرفوعاً بِـإِضْمارِ الْمُبْتَدَأ . وَلَوْ كانَ مَوْضِعُ « كَيْفَ » نَصْباً ، لكانَ الجوابُ منصـوباً بإضمارِ فِعْلٍ ، فَلَوْ قالَ لَكَ : « كيفَ رأيتَ ذلك الرجلَ » ؟ كـان مَوْضِعُ « كَيْفَ » نَصْباً ، فَكُنْتَ تقولُ في الْجَوابِ : « صالحاً ، أو مريضاً ، أو سقيماً » ، [كَأَنَّكَ قُلْتَ : رَأَيْتَه صالِحاً ، أَوْ مَريضاً ، أَوْ سَقيماً][2] . وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ . فَتَفَهَّمْ هٰذا .

فإِنْ سَأَلْتَ رَجُلاً عَنْ رَجُلَيْنِ ، قُلْتَ : « كيفَ ذانِكَ الرجلانِ يا رجلُ » ؟ ثَنَّيْتَ « ذَا » لِأَنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، ووحَّدْتَ « الكافَ » ، لأنّك خَاطَبتَ واحِداً . /

٢٦٧

(١) في م « خبره » .

(٢) زيادة من ش و م .

وإنْ سألت رَجُلاً عن رِجالٍ ، قُلْتَ : « كَيْفَ أولٰئِكَ الرِّجالُ يا رَجُلُ » ؟ جَمَعْتَ الْمَسْئُولَ عَنْهُ ، وَوَحَّدْتَ « الكافَ » لِأَنَّكَ خاطَبْتَ واحِداً .

وإنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : « كيفَ ذانِكُما الرجلانِ يا رجلانِ » ؟ ثَنَّيْتَ « ذَا » لأنكَ سَأَلْتَ عَنْ رَجُلَيْن ، وَثَنَّيْتَ « الْكَافَ » لِأَنَّكَ خَاطَبْتَ رَجُلَيْن .

وإنْ[1] سَأَلْتَ رِجالاً عَنْ رِجالٍ ، قُلْتَ : « كَيْفَ أولئكُمُ الرِّجالُ يا رِجالُ » ؟ .

وَإنْ سَأَلْتَ رَجُلاً عَنِ امْرَأةٍ ، قُلْتَ : « كيفَ تلكَ المرأةُ يا رجلُ »؟ بفتحِ « الكافِ » ، لِأَنَّكَ خَاطَبْتَ رَجُلاً .

وَإن سَأَلْتَ رَجُلاً عَنِ امْرَأَتَيْنِ ، قُلْتَ : « كيفَ تانِكَ المرأتانِ يا رجلُ » ؟ .

وإنْ سَأَلْتَ رجُلاً عَنْ نِساءٍ ، قُلْتَ : « كيف أولئكَ النساءُ يا رجلُ » ؟ [و ٤٩] لأنَّ كُلَّ جَماعَة يُشارُ إلَيْها ، يَقَعُ عَلَيْها « أُولاءِ »[2] مِنَ الْمُذكَّرِ والمُؤَنَّث / . ٢٦٨

وَإنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ ، قُلْتَ : « كيفَ ذلكِ الرجلُ يا امْرَأَةُ » ؟ فَقُلْتَ : « ذَا » لِأَنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ رَجُلٍ ، وَكَسَرْتَ « الْكافَ » لأنَّكَ خاطَبْتَ مُؤَنَّثاً .

---

(١) قبلها في م « وإنْ سألتْ رِجالاً عن رجل ، قلت : كيفَ ذلكم الرجلُ يا رجالُ ؟ » .

(٢) في م « أولائك » .

وَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عن رَجُلَيْنِ ، قُلْتَ : « كَيفَ ذَانِكِ الرجلانِ يا امْرَأَةُ » ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَها عَنْ رِجالٍ ، قُلْتَ : « كيفَ أولئكِ الـرِّجالُ يـا امْرَأَةُ ؟ » فَكَسَرْتَ « الْكاف » وَوَحَّدْتَ[1] ، لِأَنَّكَ خَاطَبْتَ امْرَأَةً .

وَإِنْ سَأَلْتَ رِجالاً عَنِ امْرَأَةٍ ، قُلْتَ : « كيفَ تِلْكُمُ المرأةُ يا رجالُ » ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ، قُلْتَ : « كَيْفَ تِلْكُما المرأةُ يا رَجُلَانِ » ؟ .

وَإِنْ سَأَلْتَ نِسَاءً عَنْ رَجُلٍ ، قُلْتَ : « كَيْفَ ذٰلِكُـنّ الرجلُ يا نساءُ » ؟ وَمِثْلُهُ قَـوْلُ اللّهِ عَزَّ وَجَـلَّ ، في الْحِكايَـةِ عَنِ[2] امْرَأَةِ الْعَزِيزِ صاحِبَةِ يُوسُفَ عَلَيْه السَّلَامُ :

﴿فَـذٰلِكُنَّ الَّـذِي لُمْتُنَّنِي فِيــهِ﴾[3] ، لِأَنّهــا أَشــارَتْ إلى « يوسفَ » ، وخاطَبَتْ نِسْوةً .

وإنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رِجالٍ ، قُلْتَ : « كيفَ أُولٰئِكِ الرِّجالُ يا امرأةُ »[4] ؟ .

---

(١) في « م » : « ووحّدتها » .

(٢) في م « مِنْ » .

(٣) يوسف ٣٢ .

(٤) هذه العبارة غير واردة في م .

وَإنْ سَأَلْتَ نِساءً عَنْ نِساءٍ ، قُلْتَ : « كيفَ أُولٰئِكُنَّ النِّسْوَةُ يا نِساءُ »[1] ؟ .

فعلَى هٰذا فَقِسْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّٰه/ . ٢٦٩

واعلمْ أنَّ « الْكَافَ » قَدْ تَجِيءُ في مِثْلِ هذا مُوَحَّدَةً في الاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، فَتُتْرَكُ على أَصْلِ الْخِطابِ ، وَهِيَ لُغَةٌ ، وَمَا بَدَأْنا بِهِ أَقْيَسُ وَأَكْثَرُ في كَلامِهِمْ .

(١) بعدها في الأصل وفي ت عبارة : « وإنْ سألتَ رجالاً عن رجالٍ ، قلتَ : كيفَ أولئكمُ الرجالُ يا رجالُ ؟ » ، وهي زائدة مكررة لا لزوم لها ، حيث مرّتْ في مكانِها المناسب ، ويؤيّد هذا نسخة ش .

بَابُ الْهِجَاءِ(١)

إذَا كـانَ الْفِعْلُ الْمـاضِي علَى ثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ ، رَدَدْتَـهُ إلى نَفْسِك ، فَإِنْ ظَهَـرَتْ فيه الْـواوُ ، فاكْتُبْـهُ بِالْأَلِفِ ، نحـو « غزَا ، ودَعَا ، ومَحَا » ، لِأَنَّكَ تَقولُ : « غزَوْتُ ، ومَحَوْتُ ، ودَعَوْتُ » . فَـإِنْ ظَهَرَتْ فيـهِ الْياءُ فَـاكْتُبْـهُ بـالْيـاءِ ، نحو : « قَضَىٰ ، ومَشَى ، وسَعَى » ، لِأَنَّكَ تَقولُ : « قَضَيْتُ ، وَمَشَيْتُ ، وسَعَيْتُ » ، وَشِبْهُ ذٰلِكَ ، هٰذَا هُوَ الِاخْتِيارُ ، وَكِتابُهُ(٢) بِالْأَلِفِ جَائِز .

فَإذا جاوزَ الْفِعْلُ ثَلاثـةَ أَحْرُف ، كَتَبْتَـه كُلَّهُ بِالْيَـاءِ ، نحو : «أَعْطَى ، واسْتَعلَى ، وتَفَادَى(٣) ، [ظ ٤٩] وتَدَاعَى ، واسْتَدْعَى ، واسْتَدْنَى » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ ، إلّا أنْ يكونَ مَهْموزاً ، أَوْ يكونَ قَبْـلَ آخِرِهِ « يـاءٌ » ، فَإِنَّـكَ تَكْتُبُـهُ بِـالْأَلِف ؛ فَـالْمَهْمـوزُ نحـو : « أَخْطَأَ ، وأَنْبَأَ ، وتَخَاطَأَ ، واسْتَنْبَأَ » . وَالّذي قَبْـلَ آخِرِهِ « يـاءٌ » فَإِنَّكَ تَكْتُبُهُ بِالْأَلِف ، كَقَوْلِك : « اِسْتَحْيَـا زَيْدٌ مِنْ كَـذا وَكَذَا ، وَتَحَايَا ، وَأَعْيَا ، وَاسْتَعْيَا » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهه/ . ٢٧٠

وَإنْ(٤) كانَ الِاسْمُ الْمَقْصورُ علَى ثَلاثَةِ أَحْـرُفٍ ، فَإنْ كـانَ مِنْ ذَواتِ الْواوِ ، فَاكْتُبْهُ بِالْأَلِف ، وَإِنْ كانَ مِنْ ذَواتِ الْياء ، فَاكْتُبْه بِالْياء ، وَكِتابُهُ بِـالْأَلِفِ جائِـز . فذواتُ الْـواوِ ، قَوْلُـكَ : عَصاً ،

---

(١) في ت تأخّر هذا الباب بعد الباب الذي يليه ، وبعنوان « باب آخر من الهجاء » .

(٢) في ت « وكتابته » .

(٣) في م «تَغازَى» وهو تصحيف لمخالفته جميع النسخ .

(٤) في ت « وإذا » .

ومَنـاً ، وَرَجاً « وَهُـوَ جـانِبُ الْبِئْـر » ، لأنَّـكَ تَقـولُ في تَثْنِيَتِـهِ : « رَجَـوَانِ ، وَعَصَوَانِ ، وَمَنَـوَانِ » ، فَتَعْلَمُ أَنَّـهُ مِنْ ذَوَاتِ الْـوَاو ، فتكتبه[1] بِالْأَلِف .

وَذَواتُ الْياءِ ، نحو « فتىً ، وَرَحىً ، وَسِوىً » ، وَما أَشْبَـهَ ذٰلِكَ ، لِأَنَّكَ تَقولُ في التَّثْنِيَةِ : « رَحَيَانِ ، وَفَتَيانِ ، وَسِـوَيَانِ » ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ ذَواتِ الْيَاءِ ، فتكتبه بِالْياء[2] ، وَكِتابُهُ بِالْأَلِفِ جائِز .

وَإذا[3] أَشْكَـلَ عَلَيْكَ مِنْ هـذا شَيْءٌ ، فَلَمْ تَـدْرِ مِنْ ذَواتِ الْواوِ هُوَ أَمْ مِنْ ذَواتِ الْياءِ ، فاكْتُبْهُ بِالْأَلِفِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْل .

فَإِذَا جاوَز الْمَقْصورُ ثَلاثَةَ أَحْرُفٍ ، فاكْتُبْهُ كُلَّهُ بِالْياءِ ، نحـو قَوْلِكَ : « مَلْهىً[4] ، ومدْعىً ، وَمُسْتَدْعىً »[5] ، وكذلـكَ ما أَشْبَهَـهُ ، إلّا أنْ يكونَ مَهْموزاً ، أَوْ قَبْلَ آخرِهِ « ياءٌ » ، فإنَّكَ تَكْتُبُهُ بالْأَلِف ، نحو : « خَـطَايَا ، وزَوَايَـا ، وَرَكَايـا »[6] . وَالْمَهْموزُ نحـو : « مُسْتَقْرَأٍ ، وَمُسْتَهْوَأٍ[6] ، وَمُتَوَضَّأٍ[6] ، وما أَشْبَهَ ذٰلِك .

وَكُـلُّ اسْمٍ في آخِرِهِ « يـاءٌ » قَبْلَها كَسْـرَةٌ ، فَاكْتُبْـهُ إذا كانَ مُفْـرَداً[7] في / حالِ الـرفْـعِ وَالْخَفْضِ بِغَيْـرِ « يـاء » ، نحـو : ٢٧١

(١) في الأصل « فاكتبه » وهو تحريف صوابه في ت و ش .

(٢) الكلام من « فتعلم . . . هذا الموضع » غير وارد في م .

(٣) في م « وَإنْ » .

(٤) في م « سلمى » .

(٥) في الأصل « ومستدعا » وهو تحريف .

(٦) هذه الكلمات غير واردة في م .

(٧) يعني : مجرّداً مِنْ « ال » التعريف ، أو الإضافة .

« قاضٍ ، وغازٍ ، وداعٍ ، وسارٍ ، وَمُشْتَرٍ ، وَمُهْتَدٍ ، وَمُسْتَدْعٍ » ، وما أَشْبَهَ ذلِك . تَقولُ[1] : « هٰذَا قَاضٍ ، وغـازٍ ، وَمُسْتَدْعٍ » ، و[2] « مَـرَرْتُ بِقَاضٍ ، وغـازٍ ، وَمُهْتَدٍ ، وسَـارٍ » ، فَتَكْتُبُـه بِغَيْـرِ « ياءٍ » في حالِ الرَّفْعِ وَالْخَفْض .

فَإذا صِرْتَ إلى النَّصْبِ كَتَبْتَهُ بِالْيـاءِ ، وَزِدْتَ فيهِ أَلِفـاً[3] ، فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ قَاضِياً ، وغَازِياً ، وَمُسْتَدْعِياً ، وَمُهْتَدِياً » ، وكَذلِكَ ما أَشْبَهَهُ . وَما كانَ مِنْهُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ لم تَزِدْ فيه ٱلأَلِفَ ، فَقُلْتَ : « هٰؤلاءِ جَوَارٍ ، وغَوَاشٍ ، وسَوَارٍ ، ودَوَاعٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِجَوَارٍ [و ٥٠] وسَـوَارٍ ، ودَوَاعٍ » ، فتكتُبُـه بِغَيْـرِ « يـاء » . وَتَقُــولُ في النَّصْبِ : « رَأَيْتُ جَوَارِيَ ، وسَوَارِيَ ، وَدَوَاعِيَ » ، فتكتُبُهُ بِالْيـاءِ وَحْدَها .

وَإذا أَدْخَلْتَ في جَمِيــعِ هــذه ٱلأَسْمــاءِ ٱلأَلِفَ واللاَّمَ ، أَوْ أضفتَهُ ، أَثْبَتَّ فيهِ « الْيـاءَ » فَقُلْتَ : « هٰذَا الـدَّاعِي ، والْغَازِي ، وَالْمُسْتَدْعِي » ، « وَمَرَرْتُ بِقَاضِي زَيْدٍ ، وَغَازِي عَبْدِ اللّهِ » ، فتكتُبه بِالْياءِ ، وَكَذٰلِكَ ما أَشْبَهَه .

---

(١) بعدها في ت « في الرفع » .

(٢) بعدها في ت « في الخفض » .

(٣) بعدها في ت « إنْ كان منصرفاً » .

بابٌ آخرُ مِنَ الهِجَاء

اِعْلَمْ أنّ الهجاءَ على ضربين : ضرب منه للسمع ، وضرب منه لِرَأْيِ الْعَيْن . / ٢٧٢

فأما ما كان منه لِلسَّمْعِ ، فهو لإقامَةَ وَزْنِ الشِّعْر .

وما كانَ منه لِرَأيِ الْعَيْنِ : فإنه صورةٌ وُضِعَتْ لِحُروفِ المعجمِ ، وهي ثمانيةٌ وعشرونَ حَرْفاً[١] .

أَلا تَرَى أنّ الكتّابَ يكتبونَ «الرّحمٰن» باللاّم ، وهي في السمعِ «راءٌ» مشدّدة . وكذلك «الضّاربُ ، والذّاهبُ» ، تُكْتَبُ علَى المعنَى واللَّفظُ عَلَى خِلَافِه .

واعْلمْ أنّ هذِهِ الحروفَ الثمانيةَ وعشرينَ لها تِسْعَ عَشْرَةَ صورةً ، حَسْبَ عددِ الصورِ التي تثبتُ[٢] في «أَبي جَاد»[٣] ، لأنّه إمامُ الكتاب . وَجُعِلَتْ بعضُ الحروفِ على صورةٍ واحدةٍ ، نحو : الْبَاءِ ، والتّاءِ ، والثاءِ» ، وَجُعِلَتْ في الخطِّ على صورة واحدة . وكذلك «الجيم ، والحاء ، والخاء» . و«الدال والذال» ، وكذلك ما أشبهه ، إلاّ أنهم[٤] فرقوا بَيْنَها بِالنَّقْطِ ،

---

(١) هذا يخالف ما ذكره المصنف نفسه في باب الإدغام في هذا الكتاب ، إذ ذكر أن عدد حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً . وقد تَنبَّه الى هذا ابن هشام في شرح الجمل الكبرى وجعلها في هذا الموضع أيضاً تسعة وعشرين حرفاً . (شرح الجمل الكبرى ٢٠٧) .

(٢) في م « تكتب » .

(٣) في هامش الأصل الأيمن عبارة « تروى : في أبجد » . وفي ت « أبجد » .

(٤) في الأصل «لأنهم» وكذلك في م وهو تحريف والصواب في ش .

فكـــانَ ذلـكَ أَخفَّ عليهم مِنْ أنْ يجعلوا لكـــلِّ واحـدٍ مِنْ هَـــذِهِ الحروفِ صورةً على حِدَة[١] ، فَتَكْثُرَ الصُّوَرُ .

واعْلَمْ أنّ الكتّابَ يزيدونَ في الكِتابِ[٢] ، ما لَيْسَ فيه[٣] ، لِيَفْصِلُوا بَيْنَ مُشْتَبِهَيْن ، ويَنْقُصُـونَ بعضَ الحروفِ إذا لم يَخَـافوا لَبْسا ، / وكان في مـا بَقِيَ دليلٌ على مـا أُلْقِي ، والعربُ كـذلِكَ يَفْعَلُونَ ، يَحْذِفُونَ بَعْضَ الكلمةِ اخْتصاراً وإيجازاً ، اذا كان في ما بقيَ دليلٌ على ما أُلْقِي . قالَ الشّاعرُ[٤] : [المتقارب]

فَــإنَّ الْـمَنِيَّــةَ مَنْ يَـخْشَـهـا فَسَــوْفَ تُصَــادِفُــهُ أَيْنَمَــا[٥]

[ظـ ٥٠] يريد[٦] « أينما ذَهَبَ ، وأينما كَانَ » .

ومِمّـــا زادوا فَصْـــلاً بين مشتبهين زِيـــادَتُهُم « الْـــواوَ » في « عَمْرٍو » ، في حالِ الرفعِ والخفض ، فرْقاً بينه وبين «عُمَر » . فإذا صاروا إلى النصب ، قـالوا : « رَأَيْتُ عَمْـراً » ، فلم يزيـدوا « الْـوَاوَ » ، لأنّ الأَلِفَ تقُومُ مَقَـامها . ومنـه زيادتهم «الـواوَ » في « أُولئِكَ » ، فَرْقاً بينها وبين «إليك » . و« الواو » في يأُوخَيّ ، فرْقاً بينها وبين « يا أَخِي ». وكُتّابُ زمانِنا لا يزيدونها ، ويكتفون بالضمّةِ منها . /

٢٧٣ ٢٧٤

(١) في م « حدته » . (٢) في ش وت : « في كتاب الحروف » ، وفي م « كتاب الحرف » .

(٣) في م « منه » .

(٤) في ت وم « قال النمر بن تَوْلَب » . هو شاعر مُقِلّ مخضرم ، أسلم ووفد على النبي (ص) ، لم يمدح ولم يَهْجُ أحداً ، وكان كريماً . وبعد إسلامه ذهب الى البصرة وتوفي فيها . ويقال إنه عاش ثلاثمائة سنة ، وشعره يشبه شعر حاتم الطائي (انظر ديوانه ١٠١ ، وترجمته في الشعر والشعراء ٣٠٩) .

(٥) البيت من شواهد أدب الكاتب ١٨٣ ، رصف المباني ٧٢ ، ١٢٥ ، شرح التصريح ٢ : ٢٥٢ .

(٦) من ت وم ، وفي الأصل « يريدون » .

ومنه زيادتهم « الْأَلِفَ » في « مِائَةٍ » ؛ فرْقاً بينها وبين « مِنْه »(١) . و« الْأَلِفَ » في «ركبوا، وذهبوا، وقعدوا ، [وَغَزَوْا» فرْقاً بين فعل الجماعة وفعل الواحد في قولك : يغزو ، ويدعو ، بين الضميرِ وَ واوِ الاعتلال ، هذه الواو واو « يغزو ، ويدعو »](٢) وما أشبه ذلك .

فأما ما حذفوا اختصاراً ، فحذفُهُم «الألِفَ » مِنْ « بِسم اللّهِ الرحمنِ الرّحِيمِ » ، لكثرة الاستعمال . وحذْفُهُمُ الألِفَ مِنَ «ابْنِ » ، إذا كان نعتاً لاسم علم معرفة ، مضافاً الى اسم علم ، كقولك : « مَرَرْتُ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو » ، و« جَاءَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ » ، وكذلك ما أشبهه . ومنه حذفهم « الألِفَ » التي مع « لام » التعريف ، إذا أدخلت عليها لام الخفض ، نحو قولك : « اَلرَّجُلُ ،وَاَلْغُلَامُ » ، ثم تقول : « هٰذَا لِلرَّجُلِ وَلِلغُلَامِ » ، فتحذفُ الألفَ . ومِنْ ذلك حذفُهُم «الألِفَ «مِنْ» الدَّراهِمِ »اذا كان قَبلها عددٌ(٣) ، نحو : « خَمْسَةُ دَرَهِمَ ، وَثَلَاثَةُ دَرَهِمَ » . وحذفُهمُ «الألِفَ » مِنْ «الْحرِثِ » ، وما أشبه ذلك(٤) لأنه لا لَبْس فيه . وكذلك حذفهم «الألِفَ » مِنْ «إسْحٰقَ ، وإبرٰهيمَ ، وَمٰلِكٍ » ، وَمِنَ « السَّموٰاتِ » ، وما أشبه ذلك . / ٢٧٥

ومما حذفوا استخفافاً : حذفُهُم « الواوَ » مِنْ : «رُؤُسٍ » ، كتبت بواو واحدة ، وبعضهم يكتبها بِوَاوَيْنِ(٥) . ومنه حذفهم

(١) في ش « ميه » ، وفي ت مطموسة .

(٢) زيادة من ش ، وفي ت « فرْقاً بين فعل الواحد وفعل الجماعة » .

(٣) في الأصل « عددا » وهو تحريف .

(٤) بعدها في ت « اذا كان بالألف واللام خاصة » .

(٥) في ت « وقد كتبها بعضهم بواوين على الأصل » .

«الأَلِفَ» مِنْ «هٰـذَا ، وهٰذان ، وهٰؤلاء» . فـأمّـا قـولُ اللهِ عـزّ وجلّ :

﴿ وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾[١] .

ففي أوله ثلاثُ أَلِفات، وكُتِبَتْ في المصحف بألفٍ واحدة، وبعضهم يكتبها[٢] بِأَلِفَيْنِ فرْقاً بين الاستفهامِ والخبر ، وَمَنْ كَتَبَهُ بِأَلِفٍ واحدة قال : النَّقْطُ يأتي على ذلك كله[٣] .

فأمّا «إِلٰهٌ» ، فالنقطةُ تحتَ الأَلِف . وأمّا «آلِهَةٌ» ، فالنقطة بين الأَلِفِ [والـلّام][٤] ، والأخـرى في قـفـاهـا تـدلّ على الاستفهام ، لأنّ كلَّ أَلِفِ استفهامٍ أوْ أَلِفٍ ممدودةٍ [مَفْتُوحةٍ][٥] [و٥١] فالنقطةُ في قَفَاها .

فَـأمّا « اسْتَغْـوَوْا[٦] ، واحْتَوَوْا ، وَاكْتَـوَوْا » ، فالاختيـارُ أنْ يُكْتَبَ بـواوينِ والأَلِفِ[٧] ، وعليه أكثـرُ الكُتّاب . وكتـابَـهُ بـواوٍ واحدةٍ جائزٌ عند بعضهم ، لأنّ مـا قبله مِنَ الكلامِ يـدلّ على أنّ الفعلَ لجماعة ، وهو رديءٌ ، غيرُ مأخوذٍ به ، ولا معمولٍ عليه . والأوّلُ أَجْوَدُ وأَقْيَسُ . / ٢٧٦

---

(١) الزخرف ٥٨ . قرأ عاصم وحمزة والكسائي (ءأالهتنا) بهمزتين وبعد الثانية ألف . وقرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر وابن كثير (ءاآلِهَتُنَا) ممدودة في ثلاث ألفات . (كتاب السبعة ٥٨٧) .

(٢) في ت « ويكتبها قوم » .

(٣) في ت « النقطة تأتي على ذلك » .

(٤) زيادة من ش ، وفي ت و م : « فالنقطة بين الألف واللام في جبهة الألف ، وبين اللام والأخرى في قفا الألف » .

(٥) زيادة من ش ، وفي ت و م « لأن كل ألفِ استفهامٍ وألفٍ غير ممدودة » .

(٦) في م « استَقْوَوْا » . (٧) في ت و م « وألف » .

نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْهِجَاء

اعلمْ أنّ كلَّ فعلٍ[1] صارَ إلى حرفٍ واحد، فإنك تزيدُ عليه في الخطِّ «هاءً» ، كقولك : «عِهْ ، وَشِهْ ، وَرَهْ ، وَقِهْ بنفسِك ، وَلِهْ عَمَلَك»[2] ، إذا أَمَرْتَهُ أنْ يَعِيَ كلاماً ، أو يَشِيَ ثوباً ، أو يَرى إنساناً ، أو يَقِيَه مِنْ شَيْء . [فإذا وصلتَ هذا الفعلَ المعتلَّ أسقطتَ الهاء ، وإذا وقفتَ أثبتَّ الهاء .][3] .

فإنْ أدخلتَ عليه فاءَ العطفِ [أَوْ واوَه أَوْ ثُمَّ][4] لم تكتبه بالهاء .

وَتَكْتُبُ : «فِيمَ جِئْتَ ؟» ، و«لِمَ غَضِبْتَ ؟» ، و«عَلاَمَ تَكَلَّمْتَ ؟» فتحذِفُ الأَلِفَ في الاستفهامِ فَرْقاً بينَه وبينَ الخبر ، وتكتُبُها في الخبرِ بالأَلِف ، فتقولُ : «رَغِبْتُ في ما رَغِبْتَ فِيهِ» ، و«قَصَدْتُ لِمَا قَصَدْتَ إليه» ، فتكتبه[5] بالألِف قالَ اللهُ عزّ وجلّ :

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ، عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾[6] .

وَ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾[7] .

فحذف الألف ، وكذلك ما أشبهه[8] .

---

(١) بعدها في الأصل «مقصور» وهي غير واردة في ت ولا في ش ، وأراها زيادة وتحريفا .

(٢) الصواب أن يقول «وَقِ بنفسك ، وَلِ عَمَلَك» بحذف الهاء ، لأنّ الفعل وُصِلَ بما بعده ، فتسقط الهاء . وهذا ما يذكره الزجاجيّ نفسه بعد قليل .

(٣) زيادة من ش .

(٤) زيادة من ش .

(٥) في م «فيكون» .

(٦) النبأ ١ ، ٢ .

(٧) النازعات ٤٣ . هذه الآية غير واردة في ت و م .

(٨) العبارة كلها غير واردة في م .

نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْهِجَاءِ[1]

تَكْتُبُ «الصَّلَوٰة ، والزَّكَوٰة ، وَالْحَيٰوة » بالواوِ اتّباعاً لخطِّ المصحف ، ولا تَكْتُبُ شيئاً مِنْ نظائِرِها إلّا بِالأَلِف ، نحو « القناة ، والفلاة ، والفتاة » ، وما أشبه ذلك .

وَمِنَ الكتّاب مَنْ يكتبُ «الصَّلَاةَ ، والزَّكاة ، والحياةَ » بالألِفِ أيضاً على القياس . / ٢٧٧

فإذا اتّصَلَ ذلك بمكنيٍّ كتبتَهُ بِالْأَلِف ، ولا يجوزُ غيرُه ، نحو: « صَلاَتِكَ ، وَزَكَاتِكَ ، وَحَيَاتِكَ » ، ولا يجوزُ كِتابُهُ بِالْواوِ ، فَقِسْ على هذا تُصِبْ .

---

(١) في ت و م « نوع منه آخر » .

بابُ أَحْكَامِ الْهَمْزَةِ في الْخَطِّ(1)

إذا كانتِ الهمزةُ أَوَّلاً تُكْتَبُ(2) أَلِفاً بأيّ حركةٍ تَحرَّكَتْ ، نحو : « إبراهيم ، وأحمد ، وأُبْلُم(3) ، وإِثْمِد »(4) ، وما أشبه ذلك .

وإذا كانت [ظـ 51] الهمزةُ آخِراً ، وقبلَها ساكنٌ لم تثبتْ لها صورةٌ في الخطّ ، نحو : « الجُزْء ، والخَبْء ، والدِّفْء » .

وإذا اتّصلَ بها مضمرٌ بعدَها ثَبَتَتْ في الخطّ ، فتكتبها « وَاواً » إذا(5) انْضَمَّتْ ، و« ياءً » إذا(5) انكسَرَتْ ، و« أَلِفاً » إذا(5) انْفَتَحتْ ، كقولك : «هٰذا جُزْؤُكَ ، وَدِفْؤُكَ » ، و« عَجِبْتُ مِنْ جُزْئِكَ ، وَدِفْئِكَ » ، وَ « رَأَيْتُ جُزْأَكَ ، وَدِفْأَكَ » .

فإذا(6) كانت الهمزةُ آخِراً وقبلَها فتحةٌ ، كَتَبتَها « أَلِفاً » على كلِّ حال ، كقولك : «زَيْدٌ يَقْرَأُ الْكُتُبَ(7) ، وَلَمْ يَقْرَأْ ،وَلَنْ يَقْرَأَ » .

---

(1) في ت و م« أحكام الهمزة في الخط » .

(2) في ت و م « كتبت » .

(3) عندها حاشية في ش « وهو حَوْض الْمُقْل » ، ويجوز فيه « إبلم » وفي ت بعد أُبْلُم « وهو حوض المُقْل » .

ويقال « رَجُلٌ أَبْلُم أي غليظُ الشفتين ، وبعيرٌ أُبْلُم » (اللسان ـ بلم) .

(4) إثْمِد بالكسر حجَر الكُحْل ، وهو أسودُ إلى حُمْرة . . . . وقال السِّيرافي : الإثمِد شبيهٌ بحجر الكحل ، وأَثْمَدَ عَيْنَه : كَحَلَها بالإثْمِد . وَبِضَمّ الميم عن الصّاغاني (التاج /ثمد) .

(5) في ت « إنْ » .

(6) في م « وإن » .

(7) في م « الكِتاب » .

٢٧٨ فـإذَا(١) اتَّصـلَ بهـا مُضمَـرٌ كُتِبَتْ / « وَاواً » إذا انْضَمَّتْ ، كقـولـك : «هُــوَ يَقْـرَؤُهُ ، وَيَكْلَؤُهُ » . وَ« أَلِفَــاً » إذا انْفَتَحتْ ، كَقَوْلِكَ : « لَنْ يَقرَأَهُ ، وَلَنْ يَخْبَأَهُ » ، وكذلك ما أشبهه .

وكذلك تكتبُ [قَوْلَ الشاعرِ](١) : [المنسرح]

إنَّ سُـلَيْمَـىٰ وَاللّٰهُ يَكْـلَؤُهَــا ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا(٢)

بِـ « واوٍ » واحدة ، ولا يجوزُ غيرُ ذلك ، فأمّا مَنْ يكتبُها بواوٍ قبلَها أَلِفٌ فمخطِئ .

وتكتُبهـا بيـاء ، إذا انْكَسَـرَتْ ، كقـولـك : « عَجِبْتُ مِنْ خَطَئِهِ ، وَنَبَئِهِ »(٣) .

وإذا كانتِ الهمزةُ وَسَطاً ، وكانتْ قبلَها ضَمَّةٌ ،كتبتَهـا واواً ، [وَإِنِ انْكَسَـرَتْ أَوِ انْـفَـتَـحَـتْ](٤) ، كـقــولــك : «مَـرَرْتُ بِأَكْمُؤِكَ »(٥) ، وَ « رَأَيْتُ أَكْمُؤَكَ » ، تكتُبُها بـواوٍ في جميع هـذه الوجوه . / ٢٧٩

---

(١) زيادة من ش .
والشاعر هو إبراهيم بن هرمة القرشي الفهري المدني ، وهو آخر الشعراء الذين يُحْتَجّ بشعرهم ، قيل إنه ولد سنة ٧٠ هـ ، ومات سنة ١٥٠ هـ .
(انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٥٣ ـ وانظر ديوانه ٥٥) .

(٢) البيت مطلع قصيدة مناسبتها أنه قيل لابراهيم إنّ قريشاً لا تهمز ، فقال : « لأقولَنّ قصيدةأهمزهاكلّها بلسان قريش » ، وقال القصيدة . (شرح شواهد المغني ٨٢٦) . وهو من شواهد البيان والتبيين ٢ : ٢١٣ ، عيون الأخبار ٢ : ١٥٧ ، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٠ ، الأمالي الشجرية ١ : ٢١٥ ، المغني ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، اللسان (كلأ) .

(٣) في ت و م « مِنْ خطئِك ونبئِك » .

(٤) زيادة من ش و ت و م .

(٥) بعدها في ت و م « وهذه أَكْمُؤُكَ » .

وكذلك إنِ انْضَمَّتْ[1] أوِ انْفَتَحتْ ، وقبلَهـا كسرة ، فـإنّك تكتبُهـا بِاليـاء ، نحو قـولك : « يُقْـرِئُـكَ السَّـلاَمَ » ، وَ « يُنْبِئُـكَ الْخَبَرَ » .

فأما إذا كـانتْ بعدَهـا واو ، فإنّ فيهـا اختلافـاً ، فأمّـا أكثرُ الكُتّـاب ، فيكتبون « يُقْرِئُونَ ، وَيَسْتَهْزِئـونَ ، بغيرِ « يـاءٍ » بواوٍ واحدة[2] . وبعضُهُم يكتُبُها بياءٍ بعدَهـا واو ، كما تـرى ، والأولُ مذهبُ البصريّين ، والثاني مذهبُ الكوفيِّينَ والأَخْفَش .

ومما حذفوا منه الهمزَةَ مِنَ الخطّ[3] : « مَسْؤُول، وَمَشْؤُوم » ، منهم مَنْ يكتُبُها بِوَاوَيْنِ كما ترى ، ومنهم مَنْ يكتُبُه بواوٍ واحدة .

فـإذَا كانتِ الهمـزةُ عَيْناً ، وكـانت مكسورةً كُتِبَتْ «يـاءً » ، نحو : «سَئِمْتُ ، وَرَئِمْتُ »[4] .

فـإنْ كـانتْ مضمـومـةً كُتِبَتْ «واواً » ، نحــو : « لَؤُمْتُ ، وَرَؤُفْـتُ » .

وإنْ[و٥٢] كانتْ مفتوحةً كتبتَها[5] ألِفاً نحو : «سَـأَلَ » ، و« زَأَرَ الأَسَدُ » .

---

(١) بعدها « أو انْكَسَرَتْ » .

(٢) بعدها في ت « تخفيفاً ، وهو مذهب البصريين » .

(٣) بعدها في ت « تخفيفا » .

(٤) رَئِمَ الشيءَ : أَحَبَّه وأَلِفَه ولَزِمَه ، ورَئِم الجرحُ ، اِلْتَأم ، ويقولون رَئِمَتِ النّاقةُ ولدَها تَرْأَمُه رَأماً ورِئْمَانا ورأمانا : عَطَفَتْ عليهِ وَأَحَبَّتْه .
(تاج العروس /رأم) .

(٥) في ت و م « كُتِبَتْ » .

فأما « يَسْئَلُ ، وَيَسْئَمُ » ، فَمِنَ الكتّاب مَنْ يحذفُ الهمزةَ كما ترى ، ومنهم مَنْ يَكْتُبُ « يَسْأَلُ » بِالألِف ، والاختيار أنْ تُكْتَبَ[1] « يَسْئَلُ » وحدَها بغيرِ ألِفٍ، / لكثرةِ دَوْرِها في الكلام ، ٢٨٠ واجتماعِ[2] أكثرِ الكتّاب عليها، وإثباتُ الهمزةِ في ما سوى ذلك ، والحذفُ في باقي ذلك جائز .

وَتُكْتَبُ «بَرَاءَاتٌ » جَمْعُ[3] « بَرَاءَةٍ » بِأَلِفَيْنِ ، وكذلك « بَدَاءَاتُ حَوَائِجِكَ » ، تكتُبُها بِألفَيْنِ .

[الجزء الثالث]

---

(١) في م « كتب » .

(٢) في م « وإجماع » .

(٣) في ت « جماعة » .

بـابُ الْمَقْصـورِ والْمَمْـدود

[إِعلمْ أنّ الاسمَ][1] المقصورَ : هو مـا كانَتْ[2] في آخـرِه ألفُ ساكنة ، ولا يلحقُه رَفْعٌ ولا نَصْبٌ ولا خَفْضٌ ، ، لأنّ ٱلْأَلِفَ لا تتحرك ، ولكنْ يلحقُها التّنوين ، وتسقطُ أَلِفُه في اللّفظ ، وذلك قـولك : « هٰـذِهِ عَصاً ، وَرَحىً ، وَفتىً » ، وَ « رَأَيْتُ عَصـاً وفتىً ورَحىً » ، وَ « مَـرَرْتُ بِعَصاً وَفَتىً وَرَحىً » ، يكـونُ في الـرفـعِ والنصبِ والخفضِ منصوباً[3] على حالٍ واحدة .

والمقصـورُ والممـدودُ على ضـربين : ضـرب منـه يُـدْرَكُ قِياساً ، وضرب منه يُدرَكُ سَمَاعاً .

فَمِمّـا يُدْرَكُ مِنَ المقصـورِ قِياسـاً : كُلُّ فعـلٍ على « فَعِـلَ يَفْعَـلُ » ، [مُعْتَلّ الـلام][4] والاسمُ منـه/ « أَفْعَـلُ » ، فمصـدره « فَعَـلٌ » مقصور ، كقـولـك : « عَشِيَ يَعْشَى عَشىً شَـدِيـداً » ، وَ « عَمِيَ يعْمَى عَمىً » . ٢٨١

وكذلك إنْ كان الاسم منه على « فَعِلٍ » ، فمصدرُه مقصورٌ أيضـاً ، نحو « رَدِيَ يَـرْدَىٰ ردىً فَهـوَ رَدٍ »[5] ، وَ « هَـوِيَ يَهْـوَى هَوىً ، فَهُوَ هَوٍ »[5]، و « كَرِيَ يَكْرَى كَرىً ، فَهُوَ كَرٍ » ، مِنَ النُّعَاس ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) زيادة من ش و ت ، وفي م اعلمْ أنّ » فقط .

(٢) في ت « كان » .

(٣) غير واردة في م .

(٤) زيادة من ش .

(٥) « فهو رَدٍ ، فهو هَوٍ ، فهو كَرٍ » غير واردة في م .

وكذلك إنْ كانَ الاسمُ منه « فَعْلَانَ » ، فالمصدرُ مقصورٌ ، نحـو : « صَدِيَ يَصْـدَى ، صَدىً ، وَهُـوَ صَدْيَـانُ » ، وَ « طَـوِيَ يَطْوَى ، طَوىً ، وَهُوَ طَيَّانٌ » .

[ومنه كلُّ مصدرٍ في أولِهِ ميمٌ زائـدة ، نحو « مَلْهَى وَمَسْعَى وَمَجْرَى » ، وما أشبه ذلك[1] .]

ومنه المفعولُ مِنْ كلِّ فعلٍ زائـدٍ على ثلاثةِ أحرف ، نحو : « مُعْطىً ، وَمُشْتَرَى ، وَمُفْتَرَى » وما أَشْبَهَ ذلك .

ومنه المفعولُ مِنْ « فَاعَلْتُ » ، نحو : « مُعَافىً ، وَمُرامىً ، وَمُحابىً »[2] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه .

وكذلكَ ما كانَ مِنْ « مُنْفَعَل »[3] ، نحو : « مُنْشَوىً »[4] .

[ظ ٥٢] ومنـه مـا كـانَ جمعـاً لِـ « فُعْلَةٍ » ، أَوْ « فِعْلَةٍ » ، نحو : « عُرْوَة : وَعُرىً » ، و « فِرْيَة : وَفِرىً »[5] ، وَ « لِحْيَة : وَلِحىً » .

ومنـه مـا كـانَ مِنَ المجمـوعِ على « فَعْلَى » ، نحـو : « جَـرْحَى ، وَصَرْعَى » . أَوْ « فَعَـالَى » [أَوْ فُعَـالَى][6] ، نحـو : « كُـسَالَى »[7] .

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في م « مُراعىً وَمُحامىً » .

(٣) في ت « وكذلك المفعول مِنْ مُنْفَعَل » . وفي م « وكذلك مُنْفَعَل مِن انْفَعَل » .

(٤) قبلها في الأصل « مُسْتَوىً » وهو خطأ .

(٥) في الأصل « قَريه وقِرى » بالقاف ، وهو تصحيف ، صوابه في ش و ت .
وفي م « لِحْيَة وَلِحىً ، فقط ، بعد « عروة وعرى » .

(٦) زيادة من ت .

(٧) وفي ت و م « سَكَارَى وَسُكَارَى » .
وبعدها في م : « ومنه المعدول من العدد ، نحو « مَثْنَى وَفُرَادَى » .

ومنه ما كان مِنَ الْمِشَىٰ ، وهو جَمْعُ مِشْيَةٍ ، في آخره ألفُ ، نحـو : « اَلْقَهْقَرى ، وَالْخَـوْزَلَى[1] ، وَالْبَشَكَى »[2] ، ومـا أشبـه ذلك ، كلُّ هذا مقصور .

ومما يُدْرَكُ مِنَ الممدود[3] قِياساً مما يُعْلَمُ أنه ممدود : كلّ مصدر مِنْ/ فِعْلٍ [زائدٍ على ثلاثـةِ أحرفٍ][4] في أَوَّلـه زيادة ، فهـو ممدود ، نحـو : « أَعْـطَى : إِعْـطَاء ، وَأَمْلَى ، إِمْـلَاء ، وَاسْتَدْنَى : اِسْتِدْنَاء » .

٢٨٢

ومنـه ما كـانَ مصـدراً لِـ « فَـاعَلْتُ » ، نحـو : « رَامَيْتُ : رِمَـاءً ، وَوَالَيْتُ : وِلَاءً » . ومنـه مـا جـاء مِنَ الأصـواتِ على « فُعَالٍ » ، نحو : « الدُّعاء ، والرُّغاء ، والثُّغاء ، والنُّداء »[5] .

وكلُّ ما كانَ جَمْعُهُ على « أَفْعِلَةٍ » ، فواحدُه ممدودٌ ، نحو : « قِبَاء ، وَأَقْبِيَة ، وَكِسَاء : وَأَكْسِيَة ، وَرِشَاء : وَأَرْشِيَة » .

وما جُمِعَ مِنْ « فَعْلٍ » على « فِعال » كان ممدوداً ، نحو : « ظَبي : وَظِبَاء » .

وكذلكَ ما جُمِعَ على « أَفْعَال » ، نحو : « أَحْياء ، وَأَبْناء ، وآباء » .

---

(١) اَلْخَـوْزَلَى : مشْية فيهـا تثاقُلٌ وَتراجـع ، زاد غيره وَتَفَكُّـك ، وهي الخَيْـزَل وَالْخَيْـزَلَى وَالْخَـوْزَلَى . (اللسان : خزل) .

(٢) اَلْبَشَكَى : امرأة بَشَكَى الْيَدَيْنِ والعمل كَجَمَزَى خفيفة سريعة ، وناقة بَشَكَى . (القاموس : بشك) .

(٣) في الأصل « المقصور » ، وهو تحريف .

(٤) زيادة من ش و ت ، وفي م : « معتلّ اللام » .

(٥) في ش : كَتَبَ معانيَ هذه الأصواتِ في الحاشية .

وفي م زاد « العواء » .

وما كانَ جمعاً لِـ « فَعْلَةٍ » فهو ممدودٌ ، نحو : « قَشْوَة : وَقِشَاء ، وَرَكْوَة : وَرِكَاء ، وَغَلْوة : وَغِلَاء » . وأما « قَرْيَة : وَقُرىً » ، فشاذٌ ، وَمُشَبَّهٌ بِغَيْرِه .

ومنه ما جُمِعَ على « أَفْعِلَاء » أَوْ « فُعَلَاء »[(١)] ، فهو ممدودٌ ، نحو : « أَصْفِيَاء ، وَأَنْبِيَاء ، وَشُهَدَاء ، وَعُرَفَاء » .

وإذا كانَ[(٢)] المذكرُ على « أَفْعَلَ » ، فالمؤنَّثُ على « فَعْلَاءَ » ممدودٌ ، نحو : « أَحْمَرَ : وَحَمْرَاء ، وَأَصْفَر : وَصَفْرَاء » ، وكذلك ما أشبهه .

ومما يُدْرَكُ مِنَ المقصورِ والممدودِ سَمَاعاً مِمّا كَثُرَ[(٣)] تَرْدَادُه[(٤)] ، في المخاطبات والمكاتبات ، فالمقصورُ منه : اَلْفَتَى : وَاحِدُ الْفِتْيَانِ ، والرَّحَىٰ ، وَالْعَصَا ، وَالرَّجَا : جَانِبُ البئرِ ، وَالتَّوَى : اَلْهَلَاكُ ، وَالْقَفَا ، وَالْحَصَى[(٥)] ، وَالْخَسَا ، / وَالزَّكَا : اَلْفَرْدُ وَالزَّوْجُ ، وَالْجَوَىٰ : فَسَادُ الْجَوْفِ ، وَالطَّوَىٰ : اَلْخَمَصُ ، وَالتُّقَىٰ ، وَالْهُدَىٰ ، وَالْحَيَا : اَلْغَيْثُ ، وَالدُّمَى[(٦)] ، وَالْمِعَى ، وَسَنَا الْبَرْقِ ، وَالْجَلَا : اِنْحِسَارُ[(٧)] الشعرِ عَنْ مُقَدَّمِ [و٥٣] الرأسِ ، وَالنَّسَا : اَلْعِرْقُ ، وَالسَّفَا : التُّراب ، وَخِفَّةُ النَّاصِيَة ، ٢٨٣

(١) في نسخة الأصل « فُعَالَى » وهو تحريف ، والصواب في ش وت و م .

(٢) بعدها في الأصل « الممدود » وهو خطأ ، ربما جاء من نقل نظر الناسخ .

(٣) في ت و م « يكثر » .

(٤) بعدها في نسخة الأصل « سماعاً » وهو خطأ .

(٥) في ت « وَالْحِمَى» .

(٦) بعدها في ت « جمع دُمْيَة ، وهي الصور » .

(٧) في م « انحصار » .

وَالنَّـوَى : جَمْـعُ نَـواةٍ ، وَالْبَـرَىٰ : اَلْخلْقُ ، وَالْغَـوَىٰ : بَشَمُ الْفَصِيـلِ ، وَالْفَنَـا : عِنَبُ الثَّعْلَبِ ، وَالْغِنَى : ضِـدُّ الْفَقْـرِ ، وَاللَّوَى : فِي الْبَطْنِ ، وَالْحَثَا : دُقَاقُ التِّبْنِ ، وَالْغَبَا : مِنْ قولك : « غَبِيَ الرَّجُلُ غَبَاوَةً وَغَبًا » ، وَالْغَسَى : اَلْبَلَحُ ، وَالْفَضَا : الشَّيْءُ الْمُخْتَلِطُ ، يُقَـالُ : « أَمْـرُهُمْ فَـوْضَى فَضىً بَيْنَهُمْ : أيْ لا أميـرَ عليهم[1] ؛ وَالْفِحَـا : اَلْأَبْـزَار ، والسُّـرَى : سَيْـرُ[2] الليـلِ ، وَالْكُسا : جمع كُسْـوَة ، وَالْعُلاَ : جمـع عُلْوَة ، وَالرُّقَى : جمـعُ رُقْيَـة ، والفَجَى : اَلْفَحَـجُ[3] ، وَالـرُّغْبَىٰ ، وَالـرُّقْبَى ، وَالْبُقْيَـا ، وَالـدَّعْـوَى ، وَالـرُّهْبَى ، وَالقِـرَى : قِـرَى الضَّيْفِ ، وَالْقَـرَى : اَلـظَّهْـرُ ، وَالْـمَـطَا : اَلـظَّهْـرُ[4] ، وَالـدَّوَىٰ : الـرَّجُـلُ الْأَحْمَقُ ، وَالْحِجَى : اَلْعَقْـلُ ، وَالْقِلَى : اَلْبُغْضُ ، وَالْقَصَـا : النّاحِيَة ، وَيُقَـالُ : « حُطَّنِي الْقَصَـا : أيْ تَبَاعَدْ عَنِّي » ، وقد يُمَـدُّ فيُقَـال : اَلْقَصَاء ، وَالْقَصَـا أيضاً : وهـو حَـذْفٌ فِي أُذُنِ النَّـاقَـةِ ، وَالْقَنَا : اِحْدِيدَابٌ فِي الْأَنْفِ ، وَالْقَنا أيضاً : وَاحِدُ الْأَقْنَـاءِ ، وهي الْكَبَـائِسُ ، وَالسَّـدَىٰ : سَـدَى الثَّـوْبِ ، وَالضَّـوَىٰ : اَلْهُـزَالُ ، وَالْقُوَىٰ : / جَمْعُ قُـوَّةٍ ، وَيُقَالُ : اَلْقِـوَىٰ أيضاً ، وَالْقَـذَى : قَذَى الْعَيْنِ ، وَالقَطَا جَمْعُ قَطَاةٍ ، وَالفَلاَ : جَمْعُ فَلاَةٍ[5] ، وَالْقُـرْبَى : مِنَ القَـرابَـةِ ، وَالْقُصَيْـرَىٰ : اَلضِّلَعُ السُّفْلَى مِـنَ الْأَضْـلاَعِ ، ٢٨٤

---

(١) في ت « لهم » .

(٢) في ت « سُرَى » .

(٣) في ش حاشية مقابلها : « وهو تباعُدُ الرِّجْلَيْنِ ما بَيْنَ السَّاقَيْنِ » .

(٤) قبلها في م « التَّمَطِّي » .

(٥) في م « والفنا جمع فناة » .

وَالْكَرَى[1] : مِنَ النومِ ، وَالْكُلَى : جَمْعُ كُلْيَةٍ ، وَاللِّثَى : جَمْعُ لِثَّةٍ ، وَمُنىً : جَمْعُ مُنْيَـةٍ مِنَ التَّمَنِّي ، وَمِنَى مَكَّةَ ، وَالنَّقَا : مِنَ الرملِ ، وَالنَّجَا : ما أَلْقَيْتَه عَنِ الرِّجْلِ من اللِّبَاسِ ، أو سَلَخْتَهُ عَنِ الشّاةِ وَالْبَعِيرِ ، والنَّـدَىٰ : مِنَ الْعَـطِيَّـةِ ، وَالنَّـدَىٰ : بُعْـدُ الصَّـوْتِ ، يُقَالُ : فُـلاَنٌ أَنْدَى صَـوْتاً مِنْ فُـلاَنٍ ، وَالنَّـدَى : مِنْ قَـوْلِهِمْ أَرْضٌ نَدِيَّـةٌ ، وَالنَّجْـوَى : مِنَ التَّنـاجِي[2] ، جميـعُ هـذا مقصورٌ .

والممـدودُ : العَطَاءُ ، والغَنـاءُ[3] ، والسَّمـاءُ ، والـوَفـاءُ ، والحَياءُ مِنَ الاِسْتِحْيَاءِ ، وَ« حَيَاءُ » الناقةِ ممدودٌ ، وَهُـوَ فَرْجُهـا ، وَالْحَدَاءُ ، وَالرَّجاءُ ، والشِّفـاء[4] ،وَالْحِبَـاءُ : اَلْعَطِيَّـةُ ، وَالْكِبَاءُ : اَلْبَخُـورُ ، [ظ ٥٣] ، وَالضَّـرَّاءُ ، وَالْفَتَـاءُ : مصـدرُ الْفَتَى ، والـدُّعاءُ ، وَالْـوِعَـاءُ ، وَالْجَـلاَءُ : مِنْ قَـوْلِهِمْ : جَـلاَ القـومُ عَنْ مَنَـازِلِهِمْ جَلاَءً ، وَالْعَـلاَءُ : اَلرِّفْعَـةُ ، وَالْغَـلاَءُ : غَـلاَءُ السِّعْـرِ ، وَالْمَشَاءُ ، وَالْفَشَاءُ : تَناسُلُ المالِ وَكَثْرَتُهُ ، وَالْخَبَاءُ ، وَالْغِـرَاءُ مِنْ قَـوْلِهِمْ : « غَـرِيْتُ بِـالشَّيْءِ غَـرَاءً » ، وَالْـنَّمَـاءُ : الـزيـادة ، والنَّسَاءِ[5] ، وَالدَّوَاءُ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ ، وَالْبَاءُ وَالْبَاءَةُ سَـوَاءٌ ، وهـو : الـنِّـكـاحُ ، وَالـسِّـيـمَـاءُ[6] : اَلْـعـلامَـةُ ،

---

(١) في م « الكَرَى : النوم » .

(٢) بعدها في ت « والسَّنا بيتٌ شريفٌ ، واَلْجَدَى : اَلْعَطِيَّـةُ ، وَالْوَرَى : اَلْخَلْقُ ، وَالصَّبا : الرِّيحُ ، وَالْحَفا وَجَـعُ الرِّجْلِ مِنَ الْحَفَاءِ » .

(٣) بعدها في ت « النفعُ ، والغِناء » .

(٤) في م « والسَّقاء » .

(٥) النَّساءُ : ـ كَسَحاب ـ طُولُ العمر (القاموس : نَسَأَ) .

(٦) بعدها في م « والسيمياء » .

وَالْغدَاءُ ، / وَالْعَشَاءُ ،وَالْبَلَاءُ ، وَالْغَوْغَاءُ : صِغَارُ الْجَرَادِ ، وَبِهِ سُمِّيَ سَفَلَةُ النَّاسِ ، وَالْغُثَاءُ : غُثَاءُ السَّيْلِ : وهو ما احْتَمَلَهُ ، وَالْغذَاءُ وَالْغِطَاءُ ، وَالْفَنَاءُ : فَنَاءُ الشَّيْءِ ، وَالْقِوَاءُ : اَلْخَالِي مِنَ الْأَرْضِ ، وَقُبَاءُ : اسمُ مَوْضِعٍ [1] ، وَالْخَوَاءُ[2] : خُلُوُّ المكانِ ، وَالْكِسَاءُ ، واللِّوَاءُ : لِوَاءُ الأَمِيرِ ، وَالْمُكَاءُ بتخفيفِ «الكافِ» : اَلصَّفِيرُ ، وَبتشديدِ «الكافِ» طَائِرٌ ، وَالْمُطَوَاءُ : اَلتَّمَطِّي ، وَالنَّقَاءُ : مصدرُ الشَّيْءِ النقيّ ، يُقَالُ : «غُسِلَ الثوبُ حتّى ظَهَرَ نَقَاؤُهُ» ، وَالنَّمَاءُ : الزيادةُ والْكَثْرَةُ ، وَالنَّكْبَاءُ : رِيحٌ بَيْنَ رِيْحَيْنِ ، وَالنِّداءُ : مِنَ الصَّوْتِ ، وَالنُّهَاءُ ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، : الزُّجَاجُ ، وَالْوِعَاءُ ، وَالْوِطَاءُ[3] ، وَالْهِدَاءُ : « هِدَاءُ العروسِ إلى زَوْجِهَا » .

جميعُ هذا مَمْدودٌ ، يُكْتَبُ كلُّه بالأَلِفِ .

ومما يُمَدُّ وَيُقْصَرُ : «الزِّنَى ، وَالشِّرَى » ، مَنْ قَصَرَهُما كَتَبَهُمَا بِالْياء ، وَمَنْ مَدَّهُمَا كَتَبَهُما بِالْأَلِفِ[4] . وكذلك «فَحْوَى» كَلَامِهِ ، وَ «فَيْضُوضَاءَ »[5] ، وَ« الْهَيْجَاء »[6] ، يُمَدُّ وَيُقْصَرُ .

---

(١) بعدها في م « بقرب المدينة » .

(٢) في م « والخلاء » .

(٣) في ش « والوطباء » ، وقبلها في م « والوكاء » .

والوِطاء : ككِتاب وسَحاب عن الكسائي خِلاف الغِطاء ، وما انخفضَ مِنَ الأرض (القاموس : وَطِئَ) .

(٤) بعدها في م « والشّقا والبكا » .

(٥) بعدها في ت و م « يمد ويقصر » .

(٦) في ت « والهجاء » .

باب المُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّث

٢٨٦ أقسامُ الكلامِ ثلاثة : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفُ معانٍ . /

فأماالأفعالُ فمذكَّـرةٌكلُّها، وانما تلحقُها علامةُ التـأنيثِ دلالةً على تأنيثِ الفاعل(١) في قولك : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَخَـرَجَتْ فَاطِمَةُ » .

وأما الحروفُ فَتَـذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ ، تقولُ : « هٰذِهِ أَلِفٌ ، وهٰـذِهِ ياءٌ » ، [وهذا أَلِفٌ ،](٢) وَ « هٰذا يَاءٌ » .

قالَ الشاعرُ(٣) في التذكير : [الرجز]

كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِمَا(٤)

وقال آخرُ [في التأنيث](٥) : [الطويل]

٢٨٧ كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِيمُها(٦) / [و ٥٤]

---

(١) في الأصل « الفعل » وهو تحريف صوابه في ت .

(٢) زيادة من ش و ت و م .

(٣) الشاعر مجهول .

(٤) بعده في ت « وَلَمْ يَقُلْ طَاسِمَة » .

طاسِماً : يروى « طامِساً » أيضاً ، وهما بمعنى الدّارس ، وقد شبّه آثارَ الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب . (شرح أبيات سيبويه ٢ : ٣١) . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣١ ، المخصص ١٧ : ٤٩ ، شرح المفصل ٦ : ٢٩ .

(٥) زيادة من ش و ت و م .

الشاعر هو الراعي ، وهو لقب أبي جندل عبيد بن الحسين بن معاوية ، من بني نُمَيْر ، شاعر مُجيد في وصف الإبل ورعاتها ، وهو الذي تسبب في التهاجي بين جرير والفرزدق ، أفحمه جرير بقصيدته « الدامغة » ، ويقال لها « الفاضحة » . ومات سنة ٩٠هـ . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٨) . ولم يرد البيت في ديوانه .

(٦) صدر البيت : « أَهَاجَتْكَ آياتٌ أَبَانَ قَدِيمُها » .

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣١ ، المقتضب ١ : ٣٧ ، ٤ : ٤٠ ، المخصص ١٧ : ٤٩ ، شرح المفصل ٦ : ٢٩ ، اللسان (كوف) ،

وانما المقصودُ بالتذكيرِ والتأنيثِ الأسماء ، فأصلُ الأسماءِ التذكير ، والتأنيثُ داخلٌ عليها ، ألا ترى أنّ الشيءَ مذكَّر ؟ وقد[1] يقعُ على كلٍّ ما أُخْبِرَ عنه ، فتقول : «قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ » ، وَ « ذَاهِبٌ ، وَذَاهِبَةٌ » ، فَتُدْخِلُ التأنيثَ على التذكير .

وعلاماتُ التأنيثِ ثلاث : الألفُ [المقصورة] [2] ، والهمزةُ الممدودة، والتاءُ التي تُبْدَلُ في الوقفِ « هاء » .

فالألفُ قولُك : « سَكْرَى ، وَحُبْلَى ، وَغَضْبَى ، وَأُنْثَى ، وَحُبَارَى » .

والهمزةُ ، قولك : « حمراء ، وبيضاء ، وصفراء » .

والهاءُ ، قولك : « قائمة ، وذاهبة ، وعائشة ، وفاطمة » ، وما أشبه ذلك .

والمؤنثُ على ضربين : ضرب منه تكون فيه علامة من هذه يعرف بها .

وضرب منه لا علامةَ فيه للتأنيث ، وإنما يُدْرَكُ سَمَاعاً فيحفظ .

فأما ما فيه إحدى هذه العلامات ، فلا لَبْسَ فيه إذا ورَدَ عليك .

وأما ما لا علامةَ فيه : فأنا أذكرُ منه جُمَلاً يَكثُرُ استعمالُها لتعرفَها إنْ شاءَ الله . / ٢٨٨

---

(١) في ت و م « وهو » .

(٢) زيادة من ش .

بابُ ما يُؤَنَّثُ مِنْ جَسَدِ الْإنسانِ ولا يجوزُ تَذْكِيرُه

اَلْعَيْنُ ، وَالأُذُنُ ، [والكبدُ][1] والكَرِش ، والوِرْك ، والفَخِذُ ، والساقُ ، والقَدَمُ ، والعَقِبُ ، والعَضُدُ ، والإِصْبَعُ ، والضِّلَعُ ، واليدُ ، والرِّجْلُ ، والكَفُّ ، والعَجُزُ ، والكُراعُ[2] ، والقِتْبُ : مِنْ أَقْتابِ البطن ، وهي الأمعاء ، والسِّنُّ ، واليمين ، والشِّمال .

---

(١) زيادة من ش و ت و م .

(٢) الكُراع : مفرد « أَكْرُع ، وأكارِع » وهي القوائم ، أو الأَذْرُع .
(القاموس/ كرع) .
وفي ش بدلا منها « الكُوع » ، ولم يَرِدْ أيّ مِنَ الكلمتين في م .

بابُ ما يُؤَنَّثُ مِنْ غيرِ أعضاءِ الحيوانِ ولا يجوزُ تذكيرُه

العينُ : عَيْنُ المــاءِ ، وعينُ السَّحــابِ ، وعينُ القِبْلَة ، والمِيزان ، وعَيْنُ الركبة . وأُذُنُ الدَّلْـو ، وأُذُنُ الكُوزِ . والسّـاقُ : ساقُ الشجرة . واليدُ : مِنَ النعمة . والـرِّجْلُ مِنَ الجـراد : وهي قـطعــةٌ منــه . والقِــدْر[1] ، والضَّــرَبُ : العســلُ الأبيض ، والضُّحَى[2] ، فأما «الضَّحَاءُ» فممدودٌ مذكَّر ، والحَـرْبُ مؤنثة ، يُقـال : «وَقَعَتْ بَيْنَهُمُ الْحَـرْبُ» . والقَــوْسُ ، [وَقُـدَّام][3] وَوَراء في[4] الـظروف ، [ظ ٥٤] وَالْعُرْسُ ، يُقَـالُ : «شَهِـدْنَـا عُـرْسـاً طَيِّبَةً» ، والنّار ، والدّار ، وعَروضُ الشِّعْرِ ، وكذلك «العَروضُ» : النّـاحيـة ، و «نـاقَـةٌ عَـروضٌ» : إذا لم/ تُـرَضْ ، والصَّعـودُ مِنَ الأرضِ ، وَالْحَــدُورُ ، والهَبــوطُ ، والكَؤودُ : عَقَبَــةٌ صَعْبَــةُ المُرْتَقَى ، وَالصَّبوب ، وَالْكأسُ ، والموسَى ، يُقَالُ: «هذِهِ مُوسَى جَيِّـدَةٌ» ، والْجَـزُورُ ، وَالْقَلوصُ ، والــذَّوْدُ مِنَ الإبـلِ والغنمِ ، والغُـولُ ، والعَناقُ ، والـرَّخِلُ ، وَالضَّبُـعُ ، وَالْخَيْلُ ، وَالإِبِـلُ ، والغَنَمُ ، والضَّأْنُ ، والمَعْزُ ، وَالأَرْوَى[5] ، والعُقابُ ، والطَّيـرُ ، ٢٨٩

---

(١) غير واردة في م .

(٢) كتبهـا الناسـخ في ش « والضحلى » أي بألف كـالياء ، وأخـرى قائمة ، ومقـابلها في الحـاشيـة : « الضُحا بالضم أولُ النهار ، وبالفَتْحِ وسط النهار » .

(٣) زيادة من ش وت وم .

(٤) في ت « من » .

(٥) غير واردة في م .
وهي على وزن « أَفْعَل » اسم جمع تدلّ على أكثر من عشر إناث من إناث الوعـول ، والواحـدة أُرْوِيَّة .

والوحشُ ، وَالْقَلْتُ : نُقْرَةٌ في الجبلِ تُمْسِكُ الماءَ ، والدَّلْوُ ، وجَهَنَّمُ ، وَسَقَرُ ، وَلَظَى ، وَالطَّسُّ ، [والطَّسْتُ][1] ، وَالطَّسَّةُ ، والشَّمْسُ ، والريحُ ، والمنجنيقُ[2] ، وشَعُوبُ : اسمُ الْمَنِيَّةِ ، وَالْأَفْعَى : الأُنْثَى مِنَ الحَيَّات ، وَالأُفْعُوانُ : الذَّكَرُ ، والسَّماءُ ، والْأَرْض .

---

(١) زيادة من ش وت وم .

(٢) بدلها في ت « والمتجنون » . وبعدها في م « المنجنوق » .

بابُ ما يُذَكَّر وَيُؤَنَّثُ مِنْ أعضاءِ الحيوان

الْعُنُقُ ، وَاللِّسانُ ، وَالإِبْطُ ، والذِّراعُ ، والْمَتْنُ ، وَالْعاتِقُ ، وَالْقَفَا[١] ، وَالضِّرْس .

بابُ ما يُذَكَّرُ ولا يجوزُ تأنيثُه مِنَ الأعضاء[٢]

الرأسُ والْجَبين[٣] ، والفمُ ، والأنفُ ، وَالْمَنْخِرُ ، والثَّغْرُ ، والنّابُ ، والنّاجِذ ، والذَّقْنُ ، والبَطْن ، وَالْمِعا : واحدُ الأمعاء ، والشِّبْرُ ، والْباعُ ، والظُّفْرُ ، والثَّدْي[٤] . / ٢٩٠

(١) بعدها في م « والظهر » . وهو تحريف لأن الظَّهْرَ مُذكَّر لا غير ، (اللسان/ ظهر) .

(٢) في ت و ش و م « باب ما يُذَكَّر مِنْ أعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه » .

(٣) بعدها في م « والخد » .

(٤) بعدها في ت « والطباع » .

بابُ ما يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ مِنْ غَيْرِ ما ذَكَرْنا

السَّبيلُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ ، والطَّريقُ ، والصِّراطُ[1] ، والغالبُ عليه التذكير ، والْهُدَى ، وَالسُّرَى ، والْقَليب ، والْبِئْر[2] ، وكذلك : الطَّوِيُّ ، وَالزَّكِيّ[3] ، والذَّنوبُ ، والحالُ ، وقد يُقالُ : « حَالَةٌ » أيضاً ، وَدِرْعُ الحديدِ ، والسّوقُ ، والسِّلاحُ ، والصَّاعُ ، والحَانوتُ ، والْمَنونُ : اسمُ الْمَنِيّة ، والعنكبوتُ ، والخمرُ ، والغالبُ عليها التأنيث : وَوَاسِطُ مِنَ البلدان ، وَهَجَرُ ، [وَقُباءُ][4] . هذه الأسماء تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ .

---

(١) وفيه لغتان « الصاد والسين » (معاني القرآن للأخفش ١٧) .

(٢) في م « البئر » بلا واو .

(٣) في م « والركّي » ، بالراء المهملة .

(٤) زيادة من ش وت وم .

بابُ الأفعالِ المهموزة

[و ٥٥] يقالُ : قَدْ[١] قرأَ زَيْدٌ الكتابَ ، وَأَقْرأَ غَيْرَهُ ، وَاسْتَقْرَأَ ، وَأَخْطَأَ ، وَتَخاطَأَ ، وَاسْتَبْرَأْتُ الْجارِيةَ ، وَتَلَكَّأْتُ ، وَتَواطَأْنَا على الأمر ، وكان ذلك عن تواطُؤ ، وأطفأتُ النارَ ، وانْطَفَأَتْ هِيَ ، وَأَوْطَأْتُه[٢] عُشْوَةً ، وَأَرْجَأْتُ[٣] الأمرَ يا رجلُ ، وَبارَأْتُ الكَرَى ، وَبرِئْتُ مِنَ المرضِ ، وَبَرَأْتُ أيضاً ، وَانْدَرَأْتُ عليه ، واسْتَبْطَأْتُ فُلاناً ، وَزَأَرَ الْأَسَدُ وَنَأَمَ ، وَخَبَأْتُ الشَّيْءَ ، وكَفَأْتُ الإناءَ : قَلَبْتُهُ ، وأَكْفَأْتُ في الشِّعْر : وهو مثلُ الإقواء ، وقال بعضهم : «هو اختلاف قَوافِيه» ، / وَأَوْمَأْتُ إلى الرجُلِ ، وَتوكَّأْتُ على الشّيْءِ ، وَتَلَكَّأْتُ عَلَى الرَّجُلِ[٤] ، وَاسْتَخْذَأَ فُلانٌ لِفُلانٍ ، وَاسْتَخْذَأْتُ لَه[٥] ، ومَا رَزَأْتُهُ شَيْئاً ، وَأَرْدَأْتُ الرجلَ : أيْ أَعَنْتُه [قال اللهُ عزّ وجلّ : ﴿ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي ﴾][٦] .

٢٩١

وأنشأ الرجلُ يقولُ كَذا وكَذا ، وأَنْشَأْتُ أَقولُ ، وأنشأتُ الكتابَ ،

---

(١) غير واردة في ت و ش و م .

(٢) في ش و ت : « وأوطَأْتَني » ، ومعناها : جعلتَه يسيرُ على غيرِ هُدى .
وفي م « وأوطَأْتَني عشرة » .

(٣) في الأصل « وأرجأني » وهو تحريف ، صوابه في ش و ت و م .

(٤) هذه الجملة غير واردة في م .

(٥) في ت « واستخذأتُ لرأيٍ ذَلَلْتُ » .

(٦) زيادة من ش ، وهي جزء من آية ٣٤ من سورة القصص ، والآية بتمامها : « وأخي هرون هو أفصح مني لسانا فأرْسِلْه معي رِدْءاً يُصَدِّقُني إني أخافُ أنْ يُكَذِّبون » .

وهو كتابٌ مُنْشَأٌ مِنْ ديوانِ فُلانٍ ، وَانْذَرأَ فُلانٌ علينا[1] ، وكافأتُ فُلاناً عَلى فِعْلِه ، وَرَأَسْتُ فُلَاناً : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ، وكذلك رَأَسْتُ القومَ : إذا صِرْتُ[2] رَئيسَهُمْ ، وَرأَسَ علينا فُلانٌ .

وَقَدْ[3] ذكرتُ عامَّتَها فِي كِتابِ «الْهِجاء» [4] ، فافهمْ تُصِبْ إنْ شاءَ الله .

---

(١) هذه الجملة غير واردة في م .

(٢) في الأصل : « ضربت » وصوابه من ت و م .

(٣) في الأصل « وقد » مكررة .

(٤) لعله يقصد باب الهجاء الذي مرّ في هذا الكتاب ، وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه كتابٌ مِنْ مؤلفات الزجاجي (أمالي الزجاجي ـ التقديم ص ١٣) ، لكني لم أجدْ أحداً مِمَّنْ ترجموا له يذكره ضِمْنَ مؤلفاته . ويؤيد ما ذهبت إليه أنّ ابن بابشاذ ـ أحد شرّاح كتاب الجمل ـ ذكر في هذا الموضع باب الهجاء ، ولم يذكر « كتاب » الهجاء . (شرح الجمل لابن بابشاذ/ و ٦٥ ـ مخطوط ـ مكتبة فيض الله) .

بابُ أَمْسِ

اِعلمْ أنّ «أَمْسِ» في كلام العرب مبنيٌّ على الكسرِ أبداً ، كقولك : «خرجتُ أمسِ» ، وَ «قَدِمَ بَكْرٌ أَمْسِ» .

فإذا أضفْتَهُ ونَكَّرْتَه[1] ، أوْ أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أعربتَهُ ، فَقُلْتَ : «كَانَ أَمْسُنا طيِّباً» .

وَمِنَ العربِ مَنْ يبنيهِ علَى الفتح .

قالَ الشاعرُ :[2] [الرجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا/[3]

٢٩٢

(١) غير واردة في ت و م ، وأراها مُقْحَمَةً هنا .

(٢) هو العجّاج ، ولم أعثر عليه في ديوانه .

(٣) عجائزاً بدلٌ مِنْ « عَجَباً » ، وصرفه الشاعر للضرورة ، والسُّعالي : جمع سِعْلاة وهي الغول أو ساحرة الجنّ . وفي شرح التصريح على التوضيح للأزهري :

« أمسا » : مجرور بالفتحة والألف للإطلاق ، وليس فتحتُه هنا فتحةَ بناءٍ خلافاً للزجّاجي وَوَهْمِه ، وقد أوضحه ابنُ هشام أيضا في شرح القطر والشذور . وزعم بعضهم أنّ « أمسا » هنا فعلٌ ماضٍ فاعله مستتر فيه ، عائد على المصدر المفهوم منه . « مذ أمسى هو » أيْ « المساء » وفيه بُعْد . وهذا الإطلاق للقليل من تميم .

(شرح التصريح ٢ : ٢٢٦ ، وانظر شرح القطر/ باب المبني على الكسر ، وشرح الشذور ٩٨ وما بعدها) .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٤٤ ، النوادر ٥٧ ، الأمالي الشجرية ٢ : ٢٦٠ ، شرح المفصل ٤ : ١٠٦ ، ١٠٧ ، شذور الذهب ٩٩ ، الخزانة ٣ : ٢١٩ ، العيني ٤ : ٣٥٧ .

بــابُ أَسْماءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعولِينَ

إذا كـانَ الفعلُ على « فَعَـلَ : يَفْعُلُ » فـاسمُ الفاعـلِ منـه « فَـاعِلٌ » ، والمفعـولُ منـه « مَفْعُـولٌ » ، [ظ ٥٥] كقـولـك : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، فهو ضَارِبٌ وَمَضْـروبٌ ، وَشَتَمَ : يَشْتِمُ ، فهو شاتِمٌ ، والمفعولُ منه : مَشْتومٌ » . و « قَتَلَ : يَقْتُلُ ، فهو قَاتِلٌ ، والمفعولُ منه : مَقْتولٌ » . [وكذلكَ ما كـانَ على « فَعِلَ يَفْعَـلُ » نحو : عَلِمَ يَعْلَمُ فهو عَالِمٌ ، والشيءُ معلومٌ ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ فهو شارِبٌ ، والشيءُ مَشْروبٌ . وما كانَ على « فَعُلَ » بِضَمِّ الْعَيْنِ ، فـاسمُ الفاعـلِ منه « فَعيـلٌ » ، نحو : « ظَـرُفَ فهـو ظَـريفٌ » ، و « شَرُفَ فهو شريفٌ » ، ولا يُبْنَىٰ منه « مَفْعُـولٌ » لأنه لا يَتَعـدَّى إلى مفعول . وما كان « فَعِلَ » بكسرِ العينِ غيرَ مُتَعَدٍ ، فاسمُ الفاعلِ منه يكونُ على « فَعِلٍ وَأَفْعَل » ، نحو قولك : « عَشِيَ فهو أَعْشَى » ، وَ « عَمِيَ يَعْمَى فهو عَمٍ » ، وكذلك ما أشبهه][1] .

وإذا كانَ الفعلُ منه على « أَفْعَلَ » ، فالفاعلُ منه « مُفْعِلٌ » بكسرِ ما قبلَ آخرِهِ ، والمفعولُ : « مُفْعَلٌ » بفتحِ ما قبـلَ آخرِهِ ، كقولك : « أَكْرَمَ : يُكْرِمُ ، فهو / مُكْرِمٌ ، والمفعولُ : مُكْرَمٌ » ، ٢٩٣ وَ « أَعطَىٰ : يُعْطِي ، فهو مُعْطٍ ، والمفعولُ : مُعْطىً » ، وَ « أَعْتَقَ زَيْدٌ الْعَبْدَ : فهو مُعْتِقٌ ، والعبدُ مُعْتَقٌ » ، وَ « أَغْلَقَ البـابَ : فهو مُغْلِقٌ والبابُ مُغْلَقٌ » .

---

(١) زيادة من ش و م ، وزاد في م في آخر الكلام : « بَطِرَ فهو بَطِرٌ ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ » .

وكلّ فعلٍ فيه زيادة ، فتلك الزيادةُ تَلْزَمُ الفاعلَ والمفعولَ ، كقولك : « استخرجَ زَيْدٌ المالَ ، فهو مُسْتَخْرِجٌ ، والمالُ مسْتَخْرَجٌ » ، وَ« انْطَلَقَ ، فهو مُنْطَلِقٌ ، والمفعولُ منهُ مُنْطَلَقٌ[1] » . وكذلك ما أشبهه ، فَقِسْ عليه إنْ شاء اللّه .

(١) في م « مُنْطَلَقٌ بِهِ » .

بـــابُ الحروفِ التي يرتفعُ ما بعدَها بِالابتداءِ وَالْخَبَر[1] وَتُسَمَّى حُروفَ الرفع

وهي : « إنّما ، وكأنّما [ولٰكنما][2] ، ولعلَّمـا ، وبَيْنَما ، ولَيْتَمـا ، [وَبَيْنَـا][3] وبَيْنَ ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ ، وَهَـلْ ، وبَـلْ ، وَمَتَى » . تقـولُ مِنْ ذلك : « إنَّمـا زَيْدٌ قَـائِمٌ » ، وَ « إنّما أَخُـوكَ مُقِيمٌ » . قالَ اللّٰهُ عزّ وجلّ :

﴿ إنَّما اللّٰهُ إلٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4] ،

وقال :

﴿ إنَّما أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾[5] .

وتقولُ : « كَأَنّما أَخُوكَ شَاخِصٌ » ، وَ « لَعَلَّما بَكْرٌ مُقِيمٌ » ، وَ « هَلْ أَخُوكَ سَائِرٌ » ، وَ « كَيْفَ عَبْدُ اللّٰهِ صَانِعٌ » ، وَ « أَيْنَ أَخُوكَ جَالِسٌ » ، وَ « بَيْنَما زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرُو » ، [وَبَيْنَـا عَمْرٌو قَـاعِدٌ أَقْبَلَ عَبْدُ اللّٰهِ][6] ، وكذلك ما أشبهه . / ٢٩٤

وَمِنَ العـربِ مَنْ يُضيفُ « بَيْنَا » إلى مـا بعـدَهُ فيخفِضُـه ، وَيُنْشَدُ لِأَبي ذُؤَيْب[7] : [الكامل]

---

(١) في ش و م : « باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء » .

(٢) زيادة من ت .

(٣) زيادة من ش و ت و م ، ولم يرد في م « ولكنما وبينما وليتما وبين » .

(٤) النساء ١٧١ .

(٥) الحج ٤٩ ، والآية بتمامها « قل يأيها الناس إنما أنا لكم نذير مبين » .

(٦) زيادة من ش و م .

(٧) هو أبو ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد بن محرّث بن زبيد الهذلي ، شاعر مُجيد ، أدرك =

بَيْنَـا تَعَنُّقُـهِ الْكُمَـاةَ وَرَوْغِـهِ يَوْماً أُتِيـحَ لَهُ جَـرِيءٌ سَلْفَعُ (١)

وَيُرْوَى « تَعَنُّقُهُ » بالرفع .

وكلُّ شيءٍ مِنْ هذه الحروفِ حَسُنَ فيه السكوتُ على اسمٍ واحدٍ بعدَه جازَ فيما بعدَهُ الرفـعُ والنصبُ ، كقولـك : « أَيْنَ زَيْدٌ جَالِسٌ » ، ترفعُه بالابتداءِ والخبر ، وإنْ شئتَ قُلْتَ : « أَيْنَ زَيْـدٌ جَالِساً » ترفعُه(٢) / بالابتداء ، وما قبلَه خبرُه ، وتنصبُ « جَالِساً » على الحـال ، لأنَّ الكلامَ يتمُّ دونَـهُ . وكـذلـك : « كَيْفَ أَخُـوكَ صَانِعٌ وَصَانِعاً » ، [و ٥٦] على الحال ، وكذلك ما أشبهه . ٢٩٥

وإذا لَمْ يَحْسُنْ فيهِ السكوتُ لَمْ يَجُـزْ إلَّا الرفـعُ ، وذلك(٣) قَـوْلُكَ : « مَتَى عَمْـرُو شَاخِصٌ ؟ » ، وَ « هَـلْ أَخُوكَ سَـائِرٌ ؟ » ،

= الجاهلية والإسلام ، ورحل الى المدينة والنبي - صلى الله عليه وسلم - في مرضه ، ومات قبل قدومه بليلة ، وأدركه وهو مسجّى وصلىٰ عليه ، وشهد دفنه ، وغزا افريقية ، وقيل إنه مات وهو راجع منها نحو سنة ٢٦هـ . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥٣) ، (وانظر ديوانه ٤ ، وديوان الهذليين ١ : ١٨) .

(١) في الأصل « تعانقه » ، والصواب في ت ، وفي ديوان الهذليين أيضا .

اللغة : الكُماة : الشُّجعان ، سَلْفَع : جَسور . والبيت من قصيدة طويلة زاخرة بالعاطفة ، قالها أبو ذؤيب ، وقد هلك له خمسة أولاد في عام واحد أصابهم الطاعون . وفي رواية : كان له سبعة بنين ، شربوا من لبن شربت منه حية ثم ماتت فيه ، فهلكوا جميعا ، ومطلعها :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وذكر البغداديّ في الخزانة عن ابن السيد البطليوسيّ واللخميّ أنّ « تعانقه » خطأ ، والصواب « تعنّقه » لأن تَعَانُق لا يتعدّى الى مفعول ، والتعنّق هي المتعدية (الخزانة ٣ : ١٨٤) ، (وانظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٣٣ لابن السيد البطليوسي) .

والبيت من شواهد الخصائص ٣ : ١٢٢ ، سر الصناعة ٢٩ ، شرح المفصل ٤ : ٣٤ ، ٩٩ ، رصف المباني ١١ ، الجنى ١٧٦ ، المغني ٣٧١ ، ٥٢٢ ، الخزانة ٣ : ١٨٣ .

(٢) في م « ترفعُ زيداً » .

(٣) في نسخة الأصل « وكذلك » وهو تحريف صوابه في ش ، وفي م « كقولك » .

وكذلك ما أشبهه .

وَمِنَ العربِ مَنْ يقولُ : « إنّما زَيْداً قائِمٌ » ، وَ « لَعَلَّما بَكْراً مُقِيمٌ »[1] ، فَيُلْغِي « مَـا » ، وينصبُ بِـ « إنّ » ، وكذلـك سـائـرُ أخواتِها[2] .

---

(١) هـذا المثال غير وارد في ت .

وانظر في جواز إلغاءِ « ما » وإعمال إنّ : شرح اللُّمَع لابن برهـان ٦٧ ، نقلاً عن الأخفشِ عن العربِ ، ونقلاً عن ابنِ جَزْء الأسديّ عن الكسائيّ عن العرب ، وعن أبي القاسم الدقيقيّ شيخِ ابنِ برهان .

(٢) بعد علامة وقف كبيرة نهائية ، أَلْحَقَ في ت :

« ويُرْوَى بيتُ النابغة :

قَـالَـتْ ألاَ لَيْتَمـا هَـذَا الْحَمَـامُ لَنَـا   إِلى حَمَـامَـتِنَـا أوْ* نِـصْـفُـهُ فَـقَـدِ

رَفْعاً ونَصْباً على ما ذكرت لك » .

* وقد وردت في تلك المخطوطة « و » بسقوط الألف قبلها .

بابُ ما ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ [1]
المتروكِ إظهارُه

وذلك قولُكَ : « مَرْحَباً ، وَأَهْلاً ، وَسَعَةً ، وَرُحْباً » ، تنصبه بفعلٍ مضمر[2] ، أيْ « صَادَفْتَ ذَلِكَ وأَصَبْتَهُ » . وكذلك قولُ الـرّادِّ : « وَبِكَ أَهْلاً وَرُحْباً » ، ومنه قولُهم : « هَنِيئاً مَرِيئاً » ، وكذلك قولُهُمْ : « نِعْمَ ، وَنِعْمَةَ عَيْنٍ ، وَنَعَامَ عَيْنٍ ، وَكَرامةً ، ومَسَرَّةً » . وكذلك قولُهم في الدُّعاءِ على الإنسان : « تَعْساً ، وَنَكْساً ، وَجُوعاً ، وَنُوعاً ، وَسُحْقاً ، وَبُعْداً ، وَخَيْبَةً ، وَأُفَّةً ، وَتُفَّةً » ، كلُّ هذا منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يظهر . ومنه قولُهم : « وَيْلَهُ ، وَوَيْحَهُ »[3] .

فإذا فَصَلْتَهُ مِنَ الإضافةِ جازَ فيه الرفعُ / والنصبُ ، ٢٩٦ كقولِكَ : « وَيْلٌ لِزَيْدٍ » ، على الابتداء والخبر . وَ « وَيْلاً لِزَيْدٍ ، وَوَيْحاً لَهُ » ، على تأويلِ « أَلْزَمَهُ اللّهُ ذَلِكَ » .

فإذا أَضَفْتَهُ لَمْ يَجُزْ لكَ فيه إلّا النصبُ ، كقولِكَ : « وَيْحَهُ ، وَوَيْلَهُ » ، لأنَّك لَوْ رَفَعْتَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَبَرٌ .

ومنه قولُهم : « حَمْداً ، وَشُكْراً ، وَغُفْرَانَكَ ، وَمَعاذَ اللّهِ ، وسبحانَ اللّهِ ، ورَيْحَانَهُ » بمعنى اسْتِرْزَاقَهُ ، والرَّيْحَانُ : الرِّزْقُ .

---

(١) كلمة « الفعل » غير واردة في م .

(٢) هذه الجملة غير واردة في ت و م .

(٣) بعدها في ت « وَعَوْلَهُ » .

ومنه ما جاءَ من المصادرِ منصوباً مثنًّى ، نحو قولِهِمْ : « لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَحنانَيْكَ » . وكذلك قولُهُمْ[1] : [الرجز]

297 ضَرْباً هَذاذَيْكَ وَطَعْناً وَخْضا[2] /

يريدُ « هَذًّا بَعْدَ هَذٍّ » .

وكذلك معنى التثنية في « لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَحنانَيْكَ » ، وكذلكَ قولُهم : « دَوالَيْكَ ، [لأنّ][3] معناه : المُدَاوَلَة » .

قال الشاعر[4] : [الطويل]

إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنا غَيْرُ لَابِسِ[5]

---

(1) في ت « وكذلك قول جرير أو رُؤْبَة » .
والصوابُ أنّ الراجز هو العجّاج ، الذي ولد نحو سنة ٣٥هـ ، وتوفي سنة ٩٧هـ . (انظر ديوانه ١ : ١٤٠) .

(2) الشاهد هو الشطر الحادي والثلاثون من الأرجوزة السادسة في الديوان ، ويمدح بها الحجّاج بْنَ يوسف ، وذكر فيها ابنَ الأشعثِ وأصحابَه . وعدّه الأعلم في شرح أبيات الجمل من البحر السريع لا الرجز . واختلف في إعراب « هَذَاذَيك » ، فقيل : صفة ، وجوّز شُرّاح أبياتِ سيبويه وأبياتِ الجمل أنْ يكونَ بَدَلاً مِنْ قَوْلِهِ « ضَرْباً » ، وأنْ يكون حالاً . (انظر : الخزانة ١ : ٢٧٥) .
وقولُه « هَذا ذَيْكَ » مِنَ الْهَذِّ وَالْهَذَذِ : السرعة في القطع ، وَالْوَخْض : الطَّعْن الجائف .
والشطر من شواهد سيبويه ١ : ١٧٥ ، أمالي الزجاجي ١٣٢ ، المحتسب ٢ : ٢٧٩ ، شرح المفصل ١ : ١١٩ ، الخزانة ١ : ٢٧٤ ، الهمع ١ : ١٨٩ ، التصريح ٢ : ٣٧ .

(3) زيادة من ش و ت و م .

(4) في ت « قال سُحَيْم » .
هو سُحَيْم عبدُ بَني الْحَسْحاس ، وهو عبدٌ حبشيّ ، كان شاعراً مطبوعاً ، اشتراه بنو الحسحاس ، وهم بَطْنٌ مِنْ بَنِي أَسَد ، فَنُسِبَ إليهم . أدرك الجاهليةَ والإسلامَ ، وَقُتِلَ في خلافة عثمان . (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٠٨ / وانظر ديوانه ١٦) .

(5) للبيت أكثر مِنْ رواية ، منها :
إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْجَيْبِ بُرْقُعٌ دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ =

ومنه قولهم : « لَقِيتُهُ فُجَاءَةً ، وَكِفَاحاً » ، وَ « قَتَلْتُهُ صَبْراً » ، وَ « لَقِيتُهُ عِياناً » ، [ظ ٥٦] وَ « كَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً » ، وَ « أَتَيْتُهُ رَكْضاً ، وَعَدْواً ، وَمَشْياً » ، وَ « أَخَذْتُ ذٰلِكَ عَنْهُ سَمْعاً وَسَمَاعاً » .

ومنه ما جاءَ منصوباً توكيداً ، وهو قولُهم : « لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً وَاعْتِرَافاً » . / ٢٩٨

وَمِمّا انْتَصَبَ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ قولُهم : « إيّاكَ وَالشَّرَّ » ، لأنّه يأمرُهُ بمباعدَةِ نَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ . وكذلك : « إيَّاكَ وَالأَسَدَ » ، وكذلك ما أشبهه .

= وهي لا تؤثّر في موطن الشاهد . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ١٧٥ ، أمالي الزجاجي ١٣١ ، الخصائص ٣ : ٤٥ ، شرح المفصل ١ : ١١٩ ، الرصف ١٨١ ، الخزانة ١ : ٢٧١ ، العيني ٣ : ٤٠١ ، الهمع ١ : ١٨٩ ، الأشموني ٣١٣ .

بـــابُ ما يَمْتَنِعُ مِنَ الاستفهامِ أَنْ يعملَ فيه ما قَبْلَه

وذلك قولُكَ : « قَدْ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ، وَ « قَدْ عَـرَفْتُ أَيُّهُمْ عَبْدُ اللّهِ » ، وَ « قَـدْ عَلِمْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ » ، تَـرْفَعُـه بالاِبْتِدَاءِ والخبر ، ولا يعملُ فيه ما قَبْلَه .

ومنه[١] : « أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هٰا هُنَا »، ومنه قَوْلُه عزّ وجلّ :

﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[٢] .

فـإنْ أَوْقَعْتَ عليهِ فِعْـلاً بَعْدَهُ عَمِـلَ فيه ، كقـولِكَ : « قَـدْ عَلِمْتُ أَزَيْداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً » ، فإنّما تَنْصِبُه[٣] بِـ « ضَـرَبْتَ » لا بِـ « عَلِمْتُ » . وكـذلك : « قَـدْ عَرَفْتُ أَيَّهُمْ قَصَـدْتَ » ، فتنصبه بِـ « قَصَدْتَ » لا بِـ « عَرَفْتُ »[٤] . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ وَسَيَعْلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[٥] .

فَإنّما نَصَبَـه[٦] بِـ « يَنْقَلِبُونَ » لا بِـ « سَيَعْلَمُ » ، فَقِسْ عليـهِ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه . / ٢٩٩

---

(١) في م « ومثله قولهم » .

(٢) الكهف ١٢ ، وأوّلُها : « ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ ..... » . قـرأ الزُّهْـرِيّ « لِيَعْلَمَ » بـاليـاء ـ وبهـا وردت في المخطوطة ـ . وَعُلِّقَ عَمَلُ « نَعْلَم » قبلها لأنها اسمُ استفهام ، ولا يعملُ فيه ما قبلَه ، فبقي مرفوعاً على الابتداء . (الكشاف ٣ : ٢٠٢) .

(٣) في م « نصبته » .

(٤) المثال الأخير غير وارد في ت .

(٥) الشعراء ٢٢٧ .

(٦) في م « نصبته » .

بـــابُ الْوَقْف

الوقفُ في كلامِ العربِ على سبعةِ أَوْجُه :

- فَـالْوَجْـهُ الأوّلُ : أن نقفَ على المـرفـوعِ والمجـرورِ بالسكون ، كقولِكَ : « هذا زَيْدْ » ، وَ « مَـرَرْتُ بزَيْـدْ » . وتقفَ على المنصوبِ بِالْأَلِف ، فتجعلها عوضـاً مِن التنوين ، فتقـول : « رَأَيْتُ زَيْدَا » ، وَ « لَقِيتُ عَمْرَا » .

- والوجهُ الثاني : أن تقفَ عليه كلِّهِ بـالسكون ، فتقـول : « هذا مُحَمَّدْ » ، وَ « رَأَيْتُ مُحَمَّدْ » ، وَ « مَرَرْتُ بِمُحَمَّدْ » .

- والوجهُ الثالث: أن تُعَوِّضَ مِنَ التنوينِ في المرفوع واواً، وَمِنَ المنصـوبِ أَلِفاً ، وَمِنَ المخفـوضِ يـاءً ، فتقـول : « هـذا زَيْدو » ، وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدِي » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدا » ، [وهي لغةُ أَزْدِ السَّراةِ][1] .

- والوجهُ الرابع : رَوْمُ الحركةِ : وَهُوَ أنْ تلفظَ بآخرِ الكلمة[2] وأنت تشيرُ إلى الحركة ، لِيُعْلَمَ أنه مَضْمُومٌ [و٥٧] في الوصلِ [أَوْ مجرور][3] .

- والوجهُ الخامس: الإِشْمامُ: وهو أَخْفَى مِنْ رَوْمِ الحركة؛ وإنما هو لِرَأْيِ الْعَيْنِ . والإشمامُ وَرَوْمُ الحـركةِ إنمـا يكونـانِ في

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في م « الحرف » .

(٣) زيادة من ت .

٣٠٠ المرفوعِ [والمجرور](١) . /

ـ والوجهُ السادس : الإِتْباعُ: وهو أنْ تنقلَ حركةَ الحرفِ إلى ما قبله(٢) ، لِيَعْلَمَ السامعُ أنها حركةُ الحرفِ في الوصل ، وأكثرُ ما يجيءُ ذلكَ في الشعر ، نحو قَوْلِهِمْ : « هـذا بَكُرْ » ، وَ « مَـرَرْتُ بِبَكِرْ » وليس ذلك في المنصوب . قال الشاعر(٣) : [الرجز]

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ(٤)

يريدُ « النَّقْرَ بالخيلِ » .

ـ والوجهُ السابع : التثقيـلُ ، كقـولـك : « هـذا جَعْفَـرّ ، وَعَامِرّ » ، وما أشبهَ ذلك .

قالَ الشاعرُ(٥) : [الرجز]

٣٠١ لَقَـدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَـدَبَّـا   فِي عَامِنا ذَا بَعْدَما أَخْصَبَّا(٦) /

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في الأصل « قبلها » والصواب من ت و م وبعدها في ت : « إذا كان ساكناً غيرَ مُعْتَلّ » .

(٣) نسب هذا الرجز في كتاب سيبويه لبعض السعديّين ، ونسبه المبرِّد في الكامل إلى عبيد بن ماوية الطائي ، وتبعه ابن منظور في اللسان ، ووافقهما الجوهري ، وقيل هو لِفَدْكي بن أعْبَد المنقري ، ونسب في شرح الجمل لابن هشام (ص ٢٢٥) إلى الفرزدق .

(٤) جَدّ : تَحَقَّقَ واشْتَدّ ، النَّقْر : أنْ تلزقَ طرفَ لسانك بحنكك وتفتح ثم تُصَوِّت ، وهو صُوَيْتٌ يُسَكِّنُ به الفرسُ إذا اضطربَ بفارسِه ، والمعنى : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب .
وعَجُزُ البيت :

....   وَجَـاءَتِ الْـخَـيْـلُ أَثَـابِـيَّ زُمَـرْ »

والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، الكامل ٢ : ١٦٢ ، المغني ٤٣٤ ، العيني ٤ : ٥٥٩ .

(٥) هو رؤبة بن العجّاج (انظر ملحقات ديوانه ١٦٩) . وفي شرح الشافية ٢٥٦ ، ونقلَ كلامَ ابنِ عصفور أنه لربيعة بن صبيح ، ونسبه ابن برّي أيضا إلى ربيعة بن صبيح ، وقيل إنه من شوارد الرجز .

(٦) عده الأعلم في شرح أبيات الجمل من البحر السريع . والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٢ ، شرح اللمع ٤٢٥ ، شرح الشافية ٢٥٤ .

باب « لَوْ » وَ « لَوْلا »

أمّا « لو » فيمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيرِه ، كقولك : « لـو جَاءَنِي زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ » ، والمعنى أنَّ الإكـرامَ امتنعَ لِامتنـاعِ زَيْدٍ مِنَ الْمَجيء . وكـذلـك : « لَـوْ قَـدِمَ عَمْـرُو لأَحْسَنْتُ إلَيْـكَ » ، والمعنى أنّ الإحسانَ امْتَنَعَ لامتناعِ عَمْرٍو[1] مِنَ الْقُدومِ .

وَأَمّا « لَوْلا » فيمتنعُ بها الشيءُ لوجودِ غيره ، وذلكَ قولُك : « لَوْلا زَيْدٌ لأَحْسَنْتُ إلَيْكَ » ، والمعنى أنّ الإحسانَ امتنعَ لحضورِ زَيْدٍ ، فترفعُه بالابتداء ، والخبرُ مضمر[2] .

وقد تجيءُ « لَوْلا » في موضعٍ آخرَ بمعنى التَّحضيض[3] ، كقولِ الشّاعر[4] : [الطويل]

تَعُـدُّونَ عَقْـرَ النِّيبِ أَفْضَـلَ مَجْـدِكُمْ
بَنِي ضَـوْطَرَى لَـوْلا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَـا[5]

يريدُ « لَوْلا[6] تَعُدّونَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا » .

ومثل « لَوْلا » في التّحضيض : « هَلَّا ، وأَلّا ، وَلَوْما » . / ٣٠٢

(١) في الأصل « زيد » وهو تحريف . ولم ترد هذه الجملة في م .
(٢) في م « وإضمار الخبر » .
(٣) بعدها في م « إلّا أنها لا يكون ما بعدها إلّا مُضْمَراً أَوْ مُظْهَراً » .
(٤) هو جرير (انظر ديوانه ٣٣٨) ، وَيُرْوَى للأشهب بن رُميلة .
(٥) مرّ ذكر هذا الشاهد والتعليق عليه في باب « دخول ألف الاستفهام على لا » .
(٦) من ش و م . وفي الأصل مكانها : « هلا » .

بـــابُ ما جاءَ مِنَ المثنَّى بِلَفظِ الْجَمْع

وذلـكَ كلُّ شَيْئَيْنِ مِنْ شيئينِ [مِمّـا في بَـدَنِ الإنسـانِ منـه واحــدٌ][1] ، فتثنيتُهُمـا جَمْــع ، كقـولــك : « قَـطَعْتُ رُؤوسَ الزَّيْدَيْنِ » ، وَ « قَطَعْتُ أَيْدِيَهما وَأَرْجُلَهُما » . قالَ اللّهُ عزَّ وجلّ :

﴿ إنْ تَتُوبَا إلَىٰ اللّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلوبُكُما ﴾[2] ،

وقال :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾[3] .

وَقَـدْ يجوزُ أنْ تقـولَ : « ضَرَبْتُ رَأْسَيْهِمـا » ، وَ « قَـطَعْتُ رِجْلَيْهِما » ، [ظ ٥٧] والأولُ أكثرُ في كلامِ العرب ؛ كَرِهوا أنْ يَجْمَعوا بَيْنَ تَثْنِيَتَيْنِ في كلمةٍ واحدة ، فصرَفوا الكلمةَ الأولى إلى لفظِ الجمـع ، لأنَّ التثنيةَ جمـعٌ في المعنَى ، لأنَّ معنَى الجمعِ ضَمُّ شيْءٍ إلى شيء ، وقد يقعُ على القليلِ والكثير .

قالَ الفرزدقُ[4] : [الطويل]

بِـمَــا فِي فُـؤَادَيْنَــا مِـنَ الْهَـمِّ والْـهَــوَى
فَيَبْــرَأُ مُـنْهَــاضُ الْـفُؤادِ الْـمُشَـعَّفُ[5] / ٣٠٣

---

(١) زيادة من ش و م .

(٢) التحريم ٤ ، ومعنى « صغت » : مالت وزاغت عن الحق . وقرأ ابن مسعود « فقد زاغت قلوبكما » (الكشاف ٣ : ١٩٩) .

(٣) المائدة ٣٨ . والآية غير واردة في ش و م .

(٤) انظر ديوانه ٥٥٤ .

(٥) المنهاض : الذي انكسر بعد الجبر وهو أشدّ الكسر ، والمشعَّف : الذي شعّفه الحبُّ أي أحرقه . =

فجاءَ مثنًى كما ترى[1] .

وقالَ آخرُ فجمَعَ بيْنَ الْمعنَيَيْنِ[2] : [مشطور السريع]

وَمَـهْـمَـهَـيْـنِ قَـذَفَـيْـنِ مَـرْتَيْـنِ ظَهْرَاهُمامِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ[3]/

= والبيت من إحدى النقائض (النقائض ٢ : ٢٤١) وهي قصيدة طويلة مطلعها :

عَـزَفْتَ بـأعشـاشٍ ومـا كِـدْتَ تَعْـزِفُ وَأَنْكَـرْتَ مِنْ حَـذْرَاءَ مـا كُنْتَ تَـعْـرِفُ

ويُروى البيت الشاهد :

بِمـا فِي فُؤادَيْنـا مِـنَ الشَّـوْقِ والْـهَـوَى فَيُجْبَـرُ مُنْـهـاضُ الْـفُـؤَادِ الْـمُـسَـقَّـفُ

(الديوان والدرر اللوامع على الهمع) .

والمُسَقَّف : الذي عليه خشب الجبائر .

والبيت من شـواهد سيبـويه ٢ : ٢٠٢ ، معـاني القرآن لـلأخفش ٢٣٠ . وشرح المفصـل ٤ : ١٥٥ ، الهمع ١ : ٥١ ، الخزانة ٣ : ٣٧٤ (عَرَضاً) برواية « المهذَّب » .

وفي م : « بِما في فؤادينا من الحُبِّ والنَّوى .... » .

(١) غير واردة في م .

(٢) في ش و م « اللغتين » وهو أقرب الى الصواب .

والشاعر هو هميان بن قحافة ، أو خطام المجاشعيّ (سيبويه ١ : ٢٤١) (المخصص ٩ : ٧) .

(٣) اَلْمَهْمَـه : الفَلاة ، قَـذَف : بعيدة تَتَقـاذَفُ بِمَنْ يسلُكُها ، اَلْمَـرْت : المفـازة التي لا تنبت شيئـاً ، التّرس : صفحة من فولاذ أو جلد للوقاية من السيف ونحوه .

والبيت من شـواهد سيبـويه ١ : ٢٤١ ، ٢ : ٢٠٢ ، شـرح اللمع ٤٨٦ ، شـرح المفصـل ٤ : ١٥٥ - ١٥٦ ، المغني ٣١٦ ، الخزانة ٣ : ٣٧٤ ، العيني ٤ : ٨٩ .

بابُ ما يُحْذَفُ منه التنوينُ لكثرةِ الإسْتِعْمال

اِعلمْ أَنَّ كلَّ اسمٍ علمٍ معرفةٍ تصفُه بِـ «ابْنٍ» وتضيفُـه إلى اسمٍ علمٍ معرفة ، فإنك تحذفُ منه التنـوين ، كَقَوْلِـكَ : «هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو» ، وَ «جاءَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ» ، وَ «مَرَرْتُ بِـزَيْدِ بْنِ عَبْـدِ اللَّهِ» ، وَ «لَقيتُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَـرٍ» ، وكذلـك مـا أشبهـه ، تحذفُ منه التنوينَ ولا تُلْحِقُ في «ابْنٍ» أَلِفاً في الخط . / فإنْ زالَ عن هذا نَوَّنْتَهُ ، وذلك أنْ يكـونَ «ابْنٌ» خبراً ، ولا يكـونَ صفة ، كقولك : « كانَ زَيْدٌ ابْنَ عَمْرٍو ، وَظَنَنْتُ محمداً ابْنَ بَكْرٍ » ، نَوَّنْتَهُ وأَثْبَتَّ في «ابْنٍ» أَلِفاً في الخطّ .

٣٠٤

وَلَوْ كانَ نعتاً لم تُنَوِّنْهُ ولم تُثْبِتْه[1] ، فَقُلْتَ : «كَـانَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو رَاكِباً» ، وَ «ظَنَنْتُ مُحَمَّـدَ بْنَ بَكْرٍ شَـاخِصاً» ، وكـذلكَ مـا أَشْبَهَه .

وَالكُنْيـةُ تَجري مَجْـرى الاسمِ العلمِ في هـذا ، تقـولُ : «كَـانَ زَيْدُ بْنُ أَبي بَكْـرٍ خَـارِجاً» ، وَ «كَـانَ أَبُـو بَكْـرِ بْنُ مُحَمَّـدٍ خَارِجاً» ، وَ «كَانَ أَبو بَكْرِ بْنُ زَيْدٍ مُنْطَلِقاً» ، بغيرِ تنوينٍ ولا أَلِفٍ في الخط .

وإنْ ثَنَّيْتَهُ كتبتَهُ بِأَلِفٍ ، كقولك : «كَانَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ ابْنا بَكْرٍ شَاخِصَيْنِ» .

وكـذلكَ إذا لم يكنْ قَبْلَهُ[2] اسمٌ كتبتَـهُ بِأَلِف ، كقـولك :

---

(١) « ولم تثبته » غير واردة في م ، والمقصود : لم تثبت ألفه في الخط .

(٢) في م « فيه » .

«جَاءَنِي ابْنُ مُحَمَّدٍ» ، وَ «رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرٍو» .

وإنْ أَضَفْتَهُ إلى اسمٍ غيرِ علمٍ[١] كتبتَهُ بِالأَلِفِ ، وَنَوَّنْتَ الاسمَ الذي قبلَه ، كقولِك : «كَانَ زَيْدٌ ابْنُ أَخِيكَ مُنْطَلِقاً» ، وكذلكَ ما أَشْبَهَه . / ٣٠٥

فَقِسْ عليهِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى[٢] .

---

(١) في ش « الى غير اسم علم » .

(٢) هذه العبارة غير واردة في م .

باب أَقْسامِ الْمَفْعُولِينَ

وهي خمسة : مفعولٌ مُطْلَقٌ ، ومفعولٌ بِهِ ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ مَعَه ، ومفعولٌ مِنْ أجلِه .

فأما المفعولُ المطلقُ : فالمصدرُ ، نحو قولك : «خَرَجْتُ خُروجاً» ، وَ «قَعَدْتُ قُعوداً» ، وَ «ضَرَبْتُ ضَرْباً» . فـ «القعودُ» ، وَ «الخروجُ» مفعولٌ صريح[1] ، لأنّك أَحْدَثْتَهُمَا[2] بَعْدَ أنْ لَمْ يكونا .

والمفعولُ به : قولُك : «ضَرَبْتُ زَيْداً» ، فَـ «زَيْدٌ» ليس بمفعولٍ لك ، إنّما فعلتَ فعلاً أوقعتَه به ، فهو مفعولٌ به ، وكذلك : «شَتَمْتُ أَخَاكَ» ، وما أشبهه .

والمفعولُ فيه : الظروفُ والأحوال ، نحو قَوْلِكَ : «جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً»[3] ، فمعناه «جاءَ زَيْدٌ في هذهِ الحالِ» . وكذلك : «جَاءَ مُسْرِعاً ، وَأَقْبَلَ رَاكِباً» ، وكذلك : «خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ، و «جَلَسْتُ أَمامَكَ» ، وَ «قَعَدْتُ عِنْدَكَ» ، وما أَشْبَهَ ذلك من الظروف ، وهي مفعولٌ فيها ، لأنّ الفعلَ لا يصلُ إليها ، ولا يَقَعُ بِها ، وإنما هي محتويةٌ على الفاعلِ والمفعولِ والفعلِ معاً ، فَشُبِّهَتْ بالظروفِ المحتويةِ/ للأشياءِ المشتملة عليها ، كقولك : «خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ، وَ «جَلَسْتُ مَكَانَكَ» ، إنما معناه : «أَنَّكَ

٣٠٦

---

(١) في م : « صحيح » .
(٢) في ش « أوجدتهما » .
(٣) في ش و م « راكبا » .

فَعَلْتَ فِعْلاً في يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وفي المكان ، لا أَنَّـك[1] أوصلت إليهما فعلاً في ذاتِهما .

والمفعولُ معه : قـولُهم : «جَاءَ الْبَـرْدُ وَالطَّيـالِسَةَ» ، تـرفعُ «البـردَ» بفعلِه ، وتنصِبُ «الطيـالسةَ» لأنّـك لستَ تريـدُ «جَـاءَتِ الطَّيالسةُ» ، وإنما تريد : «جاءَ البردُ مَعَ الطيالسة» ، فأدَّتِ «الواوُ» معنى «مَعَ» ، وعَمِلَ الفعلُ الذي قبلَها في ما بعدَها فنصبَه .

ولو أردتَ «جاءَ البـردُ وجاءَتِ الـطَّيالسـةُ» ، لرفعتَ وكـانَ جائزاً . وتقـولُ : «اِسْتَوَى الْمـاءُ وَالْخَشَبَةَ» لا غيـر بالنصب[2] ، لأنك تريدُ «سَاوَى الْمَاءُ الْخَشَبَةَ ، وَاسْتَوَى مَعَ الْخَشَبَةِ» .

وَمِنْ كَلامِ العرب : «كانَ زَيْدٌ وَعَمْراً كَالأَخَوَيْنِ» ، وَ «كُنْتُ وَمُحَمَّداً كَالأَخَوَيْنِ» . قالَ الشّاعرُ[3] : / [ظ ٥٨] [الطويل] ٣٠٧

فَكَـانَ وَإِيَّاهَـا كَحَـرَّانَ لَمْ يُفِقْ   عَنِ الْمَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[4]

وقال آخَرُ[5] : [الطويل]

---

(١) في ش « لأنك » ، وذلك تحريف .

(٢) في ش و م « بالنصب لا غير » .

(٣) هو كعبُ بْنُ جُعَيْل بْنُ قمير التَّغلبي ، شاعر إسلامي ، كان في زمان معاوية ، وهو الذي قال له يزيد بن معاوية «اهْجُ الأنصار» . (ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤٩) .

(٤) في ش و م «فكنت ..... عن الماءِ إذ لاقاكَ حتّى تقدّدا »
الحَرّان : الشديدُ العطش . والمعنى : « كان غَرضاً إليها ، فلما لقيها قتله الحبُّ سروراً بها ، فكان كالحَرّانِ أمكنَهُ الماءُ وهو بآخر رَمَق ، فلم يُفِقْ عنه حتى انْقَدَّ بطنُهُ أي انشقّ » . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ١٥٠ ، الأصول ١ : ٢٥٥ . والشاهد في قوله «فكان وإيّاها» كأنه قال : « فكان معها » ، وإياها : مفعول . (شرح الجمل الكبرى ٢٣٠) .

(٥) في ت « وقال أبو ذؤيب الهذلي » . وكان أبو ذؤيب يرسل ابنَ أختِهِ إلى معشوقته «أمّ عمرو» ، فأفسَدَها عليه . واستمالها إلى نفسه . =

فَـآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْـذُو قَصِيدَةً أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[١]

ومِمّا يَتَّصِلُ بِهذا البابِ قـولُك : «مَـالَكَ وَزَيْـداً» ، لَمّا لم يُمْكِنْ عَطْفُ «زَيْدٍ» علَى «الكاف» ، نُصِبَ بِفِعْلٍ مُضْمَر ، كأنّك قُلْتَ[٢] : «مالَكَ وَمُلابَسَة زَيْدٍ» ، وكذلـك : «مَالَـكَ وَعَمْراً» ، وَ «مَالَكَ وَشَتْمَ النَّاسِ»[٣] .

فإنْ كان الأولُ ظاهراً ، كـان الوجـهُ العطفَ عليـه ، وكان نصبُهُ جائزاً ، فتقول : « مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو »، وَ« مَا لِزَيْدٍ والشَّرِّ» ، بالخفضِ على العطف ، والنصبُ جـائزٌ بـإضمارِ المـلابسة ، / ٣٠٨ [وتقولُ : « مَا أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ» بالرفع ، عطفاً على «أنتَ» ، والنصبُ جائزٌ بإضمارِ الملابَسة ،][٤] وإنْ شِئْتَ بإضمارِ الْكَوْن .

قالَ الشاعرُ في الرفع[٥] : [الوافر]

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَما جَرْمٌ وَما ذَاكَ السَّوِيقُ[٦]

= (ديوانه ٣٣ ، ديوان الهذليين ١ : ١٥٩) .

(١) في الأصل وفي م «تكون وإيّاها » وهو تحريف صوابه في ش و ت .
البيت من مقطوعة في خمسة أبيات قالها الشاعر حين جاءته أمّ عمـرو تعتذر . وهـو من شواهـد العيني ١ : ٢٩٥ ، الهمع ١ : ٦٣ ، ٢٢٠ ، التصريح على التوضيح ١ : ١٠٥ .
والشاهد في قوله «أكون وإيّاها » كالشاهد في البيت السابق .

(٢) في ت «كأنه قال » .

(٣) هـذا المثال غيـر وارد في ت ، وجاء مكـانه « لأنّ كنايةَ المخفـوضِ لا يُعْطَفُ عليهـا إلاّ بـإعـادة الخافض » .

(٤) زيادة من ش و ت و م .

(٥) هو زياد بن سليمان الأعجم ، أحد شعراء الدولـة الاموية ، خَصَّ المهالبةَ بمديحـه ، وكان جـزلَ الشعـر ، حسنَ الألفاظ . وانمـا سمي «الأعجم » للكنة كـانت في لسانـه . (تـرجمتـه في الشعـر والشعراء ٤٣٣ وخزانة الأدب ٤ : ١٩٣) .

(٦) جَرْم : اسم قبيلة ، سَويق الكرم : الخمرة، وسميت سويقاً لانسياقها في الحلق . والبيت من شواهد

وقال آخر في النصب(١) : [الوافر]

فَمَــا أَنـا وَالتَّلَدُّدَ حَــوْلَ نَجْـدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ /(٢) ٣٠٩

وقال آخر(٣) : [المتقارب]

فَمَــا أَنــا وَالسَّيْــرَ فِي مَـتْلِفٍ يُبَــرِّحُ بِالــذَّكَـرِ الضَّــابِطِ(٤)

وأَمّا المفعولُ مَنْ أجلِه ، فنحو قولك(٥) : «قَصَدْتُكَ [ابْتِغَاءَ](٦) الْخَيْرِ» ، وَ «زُرْتُكَ طَمَعاً فِي مَعْرُوفِكَ» ، وَ «خَرَجْتُ خَوْفاً مِنْكَ» ، تريدُ : «فَعَلْتُهُ لِذلك» . قال الشاعر : (٧) / [الطويل] ٣١٠

وَأَغْفِـرُ عَوْراءَ الْكَـرِيمِ ادِّخَـارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما(٨)

= سيبويه ١ : ١٥٢ ، والشعر والشعراء ٤٣٣ ، الكامل ١ : ٣٣٣ ، اللسان (سوق) .

(١) هو مسكين الدارميّ (ديوانه ٦٦ ـ تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري/دار البصري ـ بغداد ١٣٨٩ هـ) .

(٢) التلدّد : الذهاب والمجيء حَيْرةً . والبيت من شواهد سيبويه١ : ١٥٥ ، شرح المفصل ٢ : ٥٠ ، رصف المباني ٤٢٢ ، الاشموني ٢٢٣ برواية (فَمَا لَكَ والتَّلَدُّدَ) .

(٣) بعدها في ت « في مثله » . والشاعر هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي (ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥) .

(٤) المَتْلِف : القفرُ الذي يتلفُ فيه مَنْ سَلَكَه، يُبَـرِّح : يُجْهد ، الـذكرَ الضـابط : ذَكر الإبـل القوي . والبيت من شواهد سيبويه١ : ١٥٣ ، شرح المفصل ٢ : ٥١ ، ٥٢ ، الرصف ٤٢١ ، العيني ٣ : ٩٣ ، الهمع ١ : ٢٢١ .

(٥) في ت « فقولك » .

(٦) زيادة من ش و ت و م .

(٧) في ت «قال حاتم الطائي » : هو حاتم بن عبد الله الطائي «أبو سفانة » مِنْ أجواد العرب ، وكان شاعراً شجاعاً ، توفي نحو سنة ٢٠ هـ .
(انظر ديوانه ١١٨) .

(٨) عوراء الكريم : الكلمة القبيحة التي يستحيى منها. والبيت من قصيدة طويلة . وله رواية أخرى في « النوادر » لا تؤثر في موطن الاستشهاد .
وهـو من شواهـد سيبويـه ١ : ١٨٤ ، ٤٦٤ ، النوادر ١١٠ ، معـاني القـرآن لـلأخفش ١٦٧ ، =

أيْ «لإدِّخارِه ، [وَلِلتَّكَرُّمِ» ، فلمّا حذفَ اللامَ نَصبَ بالفعلِ الذي قَبْلَه . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعالَى :

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾][1] .

= المقتضب ٢ : ٣٤٨ ، الأصول ١ : ٢٥٠ ، شرح اللمع ١١٢ ، شرح المفصل ٢ : ٥٤ ، الخزانة ١ : ٤٩١ ، العيني ٣ : ٧٥ .

وفي شرح الجمل الكبرى ٢٣٢ : «تكرّما : مصدر في موضع الحال» .

(١) زيادة من ت . والآية الكريمة من سورة البقرة ١٩ . ولم ترد في م .

بابُ مواضِعِ « ما »

وهي تسعةٌ ، تكونُ استفهاماً ، نحو قولك : «مَا صَنَعْتَ ؟» وَ «ما فعلَ زَيْدٌ ؟» .

- وتكون جزاءً ، كقولِكَ : « مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مِثْلَهُ » .

- وتكون خبراً[1]، فتقعُ على غيرِ ما يَعْقِلُ[2]، كقولك: «مَا أَكَلْتُ الْخُبْزُ» ، والمعنى : «الَّذي أَكَلْتُهُ الْخُبْزُ» ، وكـذلك : «مَـا شَرِبْتُ الْمَاءُ» .

- وتكونُ نكرةً[3] يلزمُها النعتُ، نحو قولك: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» ، أي «بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ»[4] . [و ٥٩]

- وتكونُ مع الفعل بتأويلِ المصدرِ، نحو قولك: «بَلَغَنِي مَا صَنَعْتَ» ، أَيْ : « بَلَغَنِي صَنِيعُكَ » .

- وتكونُ زائدةً على ضَرْبَيْن: فأمّا أحدُ الضَّرْبَيْنِ: فَلَا تُخِلُّ[5] فيه إعراباً وَلَا مَعْنًى ، كقولِه عزّ وجلّ :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾[6] ،

---

(١) بعدها في ت «بمعنى الذي » .

(٢) في ت و م «على ما لا يعقل » .

(٣) بعدها في ت «بمنزلة شيء » .

(٤) لم ترد في م .

(٥) في م « فلا تُغَيِّر » وفي شرح الجمل الكبرى «فلا تحيك » .

(٦) النساء ١٥٥ والمائدة ١٣ .

وَ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[1] .

والضَّرْبُ الآخرُ : يتغَيَّـر فيه الإعـراب ، نحو قـولك : «إنَّ زَيْـداً قـائِمٌ» ، ثم تقـولُ : «إنَّمـا زَيْـدٌ/ قَائِمٌ» ، فَتَكُفّ «إنّ» عن العمل[2] . ٣١١

ـ وتكونُ تَعَجُّباً، كقولِكَ: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، وَ «مَا أَكْرَمَ عَمْراً »[3] .

ـ وتكونُ نَفْياً، كقـولِكَ : «مَـا خَرَجَ زَيْـدٌ» ، وَ «مَا مُحَمَّـدٌ قَائِماً» ، وَ «مَا عَبْدُ اللَّهِ سَائِراً»[4] .

---

(١) آل عمران ١٥٩ .

(٢) في ش حاشية بعدها :

« تقع زائدة على ضربٍ ثالثٍ لتوليَ الشيءَ ما لا يليه ، وذلك قولك : قَلَّ مَا يقُومُ زَيْدٌ ، وَ «رُبَّمَا جَلَسَ عَبْدُ اللَّهِ » ، فأدخلت «ما» لتوليَ الفعلَ الحرف » .

(٣) غير وارد في ت .

(٤) غير وارد في ت .

بابُ مواضعِ « مَنْ »

إِعْلَمْ أنَّ لها أربعةَ مَوَاضِعَ :

- تكونُ استفهاماً ، كقولِك : «مَنْ عِنْدَكَ؟» ، وَ «مَنْ قَصَدَكَ؟» وَلاَ تَقعُ على ما[1] لاَ يَعْقِلُ .

- وتكونُ خَبَراً[2] ، كقولِكَ : « مَنْ قَصَدَنِي زَيْدٌ » ، وَ « مَنْ زَارَنِي عَمْرٌو » .

- وتكونُ جزاءً ، كقولِكَ : « مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ » .

- وتكونُ نكرةً يلزمُها النعتُ ، كقولِك : «مَرَرْتُ بِمَنْ مُحْسِنٍ» ، أيْ «بإِنْسَانٍ مُحْسِنٍ» .

قالَ الشاعرُ[3] : [الكامل]

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا/[4] ٣١٢

[يريدُ «عَلَى قَوْمٍ غَيْرِنَا» ، وَالشَّاهِدُ عَلَى تَنْكِيرِها][5] .

---

(١) في الأصل «مَنْ» وهو تحريف صوابه في ش وت وم . (٢) بعدها في ت «بمعنى الذي» .

(٣) في ت « قال حسان » .

يُرْوَى البيت لحسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وَيُرْوَى لعبد الله بن رواحة ، أو كعب بن مالك ، أو بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . وهو في ديوان كعب بن مالك رقم ٦٨ ، صفحة ٢٨٩ ، وهو بيت منفرد أخذه محقّق الديوان عن الأمالي الشجرية ٢ : ١٦٩ .

(٤) يُرْوَى البيت : «وَكَفَى بِنَا شرفاً . . . . » (شرح المفصّل والعيني) .

ويجوزُ رفعُ «غَيْرنا» على أساسِ أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره «هو» ، والجملةُ الاسميةُ صلةُ «مَنْ» . (المغني ١٠٩) أو جرُّها نعتاً لِـ «مَنْ» . (المغني ٣٢٩) .

وهو من شواهد سيبويه ١ : ٢٦٩ ، مجالس ثعلب ٣٣٠ ، الأزهية ١٠١ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١٦٩ ، ٣١١ ، شرح المفصل ٤ : ١٢ ، الجنى الداني ٥٢ ، رصف المباني ١٤٩ ، المغني ١٠٩ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ ، العيني ١ : ٤٨٦ ، الهمع ١ : ٩٢ .

(٥) زيادة من ت ، ويقصد أن البيت شاهد على تنكير « مَن » . ودليل ذلك نعتها بقوله « غيرنا » ، وهي نكرة .

بابُ مَواضِعِ « أَيّ »

اِعلمْ أَنَّ لِـ «أيٍّ» أربعةَ مواضِعَ :

- تكونُ استفهاماً ، كقـولِهِم : «أَيُّهُمْ أَخُـوكَ ؟ » ، وَ «أيُّ الْقَوْمِ صَاحِبُكَ»؟

- وتكونُ جزاءً ، كقولِكَ : « أيُّهُمْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ » . قالَ اللهُ عزَّ وجلّ :

﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[1]

- [وتكونُ خبراً ، كَقَوْلِهِمْ : « أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ أَخُوكَ » .][2]

- وَتَكُونُ نَعْتَاً ، [3] كَقَـوْلِـكَ : « مَـرَرْتُ بِـرَجُـلٍ أَيِّ رَجُلٍ » ، وَ « رَأَيْتُ رَجُلاً أَيَّ رَجُلٍ » ، [وَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ »[4] .]

---

(١) الإسراء ١١٠ .

(٢) زيادة من ش وت و م ، وجاء في ت « وتكونُ خبراً بمعنَى الَّذي » .

(٣) بعدها في ت « مضافة الى ما بعدها » .

(٤) زيادة من ش .

باب الْحِكَايَةِ

اِعلَمْ أَنَّ الحكايةَ في كلامِ العربِ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ :

أَحَدُهَا : مَا يُحْكَىٰ بِالْقَوْلِ .

والثّانِي : مَا يَقَعُ مِنَ الْحِكَايَةِ بِـ « مَنْ » وَ « أَيٍّ » .

والثـالثُ : الْجُمَلُ الْمَحْكِيَّـةُ فِي بابِ التَّسْمِيَـةِ بِهَا ، وغَيْـرِ التسميةِ ، وما اتَّصَلَ بِذٰلِك .

وَلِكُلِّ نَوْعٍ [ظ ٥٩] مِنْ هذا حُكْمٌ وقياسٌ يُعْمَـلُ عليه ، وَمَسَائِلُ[1] تَتَّصِلُ بِه /وَتُوَضِّحُه . ٣١٣

وأنا أذكرُ مِنْ ذلك جُمَلاً في هذا الموضعِ يَليقُ ذِكْرُها بِهٰذَا الْمُخْتَصَرِ إنْ شاءَ الله .

---

(١) في الأصل «ومقابل» وهو تحريف ، صوابه في ش و ت .

بابُ الْقَوْل

اِعلَمْ أَنّ « قالَ ، وَقُلْتُ ، وَيقولُ ، ونقولُ » ، وما أشبهَ ذلك إنما وَقَعَتْ في كلامِ العربِ لِلْحِكاية . وإنّما يُحْكَىٰ بها ما كانَ كلاماً(١) قائِماً بِنَفْسِه .

فَإِنْ كانَ شيئاً يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْكَلامِ الْمَحْكِيِّ عَمِلَ فيه القولُ ، فَنَصَبَه ، وَبَطَلَتِ الْحِكَايَة .

فَمِنَ الحكايةِ قَوْلُكَ : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » ، وَ « قُلْتُ أَخُوكَ شاخِصٌ »(٢) ، وَ « قُلْتُ صَاحِبُكَ مُنْطَلِقٌ »(٣) ، وكذلك ما أشبهه ترفعُه بالابتداءِ والخبر ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ بوقوعِ الفعلِ عليها(٤) ، ولذلك وقعتْ « إنَّ » بعدَ القولِ مكسورةً للحكايةِ في قولِكَ : «قَالَ زَيْدٌ إنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ» ، لأنك إنّما تَحْكِي قَوْلَهُ(٥) مُبْتَدِئاً بِكَسْرِ «إنَّ» .

فإنْ تَكَلَّمَ بِكَلامٍ قَدْ عَمِلَ فيه عاملٌ ظاهرٌ فَأَعَدْتَ الْجُمْلَةَ ، حَكَيْتَها عَلى حالِها ، فَقُلْتَ : « قالَ زَيْدٌ خَرَجَ عَمْرٌو » ، وَ « قَالَ أَخُوكَ لَا إِلٰهَ إلّا اللّه » .

فإنْ حكيتَ معنى كلامِهِ نَصَبْتَ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ سَمِعْتَهُ يقولُ:

---

(١) بعدها في ت « تامّاً » .

(٢) في ت « سائرٌ » .

(٣) هذه الجملة غير واردة في م .

(٤) في الأصل «عليه» ، وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٥) في م « كلامه » .

لا إلَهَ إلاّ اللّه ، قُلْتَ : « [قالَ][1] حَقّاً » ، فنصبتَهُ بوقوعِ الفعلِ عليه ، لأنك لم تأتِ بِلَفْظِهِ بِعَيْنِه ، إنّما أَتَيْتَ بِشَيْءٍ هُـو مَعْنى[2] كلامِه ، وهو اسمٌ واحدٌ ، فَعَمِلَ /فيه القولُ . وكذلك لو سمعتَ رجلًا يقولُ : « مُحَمَّدٌ عَالِمٌ » ، لَقُلْتَ لَهُ : « [قُلْتَ][3] حَقّاً » ، أَوْ «باطِلًا» ، فَأَعْمَلْتَ فيهِ الْقَوْلَ فَنَصَبْتَهُ ، وَلَمْ يَجُزْ غيرُ ذَلِك . ٣١٤

فأمّا قَوْلُ اللهِ عزَّ وجلّ :

﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً ﴾[4]

فمعناهُ : « تَسَلَّمْنا مِنْكُمْ تَسَلُّماً »[5] ، على التَّبَرُّؤِ مِنْهُمْ .

وكـذلكَ مَجْـرَى القـولِ في كَـلامِهِمْ ، إلّا « أَتَقُـولُ » في الاِسْتِفْهامِ[6] ، فَإنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُجْرِيها مُجْرَى « أَتَـظُنُّ » في الاِسْتِفْهَـامِ خاصَّـةً ، فَيُعْمِلُها عَمَلَهـا ، كَقَوْلِـكَ : « أَتَقُولُ زَيْـداً مُنْطَلِقاً ؟ » ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : « أَتظُنُّ زَيْداً مُنْـطَلِقاً ؟ » . وَمِثْـلُ [و ٦٠] ذلِـكَ : « مَتى تَقُولُ عَمْـراً شَـاخِصـاً » ، لِأَنَّـك لَمْ تُـرِدْ أَنْ تَسْتَفْهِمَهُ مَتى يَتَكَلَّمُ بِهذا الْكَلام ، وإنّما اسْتَفْهَمْتَهُ عَنْ ظَنّه[7] .

---

(١) زيادة من ش .

(٢) في الأصل «معنا» وهو تحريف ، وفي ت و م« في معناه » .

(٣) زيادة من ش و ت و م .

(٤) الفرقان ٦٣ .

(٥) في ت « فمعناه سَلِمْنَا منكُمْ سَلَاماً » ، وهو أقرب إلى الصواب .

(٦) بعدها في الأصل «خاصة » وهو خطأ مِنْ نَقْلِ نَظَرِ الناسخ ، غير واردة في ش .
وفي م : « إلّا القول » في الاستفهام .

(٧) بعدها في ت «الواقع له في الحال » .

وأنشدَ سيبويهِ [لعمر بن أبي ربيعة][1] : [الكامل]

٣١٥ أَمَّـا الرَّحِيـلُ فَـدُونَ بَعْـدِ غَـدٍ فَمَتى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا[2] /

وأنشدَ سيبويهِ[3] : [الرجز]

مَتَى تَقُـولُ الْقُلُصَ الـرَّواسِمَـا يُـدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَـاسِمـا[4]

وَلاَ يُجْرُونَ « قَالَ » وَلاَ « أَقُولُ » وَلاَ « تَقُولُ » وَلاَ « نَقُولُ » مُجْـرَى الظَّنِّ ، عَلَى هٰـذَا إِجْمَاعُهُمْ[5] إِلاَّ بَنِي سُلَيْمٍ خَـاصَّـةً ، فإنَّـهم يُجْرُونَ بَابَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ ، فَيَنْصِبُونَ بِه . قالَ ذٰلِكَ سيبـويهِ[6] ، وذَكَـرَ أنّ أَبَا الْخَطّابِ حَكَى[7] ذٰلِكَ عَنْهُمْ ، وأَنَّـهُ

---

(١) زيادة من ش و ت ، وفيها تحريف «لعمرو» ، وفي م « لابن أبي ربيعة » . (انظر ديوانه ٤٥٩) .

(٢) هو البيت الثاني من قصيدة عددها عشرة أبيات قالها عندما شَيَّعَ فاطمة بنت محمد بن الأشعث . وهو من شـواهد سيبـويه١ : ٦٣ ، المقتضب ٢ : ٣٤٩ ، شـرح المفصل ٧ : ٧٨ ، رصف المبـاني ٩٨ ، الخزانة ١ : ٤٢٣ ، العيني ٢ : ٤٣٤ . والشـاهد : «تقـول : فعل مستقبـل بِمعنَى تظن ، الدار : مفعول » شرح الجمل الكبرى ٢٣٥ .

(٣) في ت و م «وأنشد أيضاً » .

والشاعر هو هدبة بن الخشرم ، وقد سبق التعريف به .

(٤) الْقُلُص : جَمْعُ قَلوص وهي الشابّة مِنَ النّوق ، والـرّواسم : جمع راسمـة مِنَ الرّسيم نَـوْعٌ مِنْ سَيرِ الإبل . وفي الشعر والشعراء (٦٩١) ان البيت من مقطوعة من أربعة أبيات قالها رجزاً في أخت زيادة ابن زيد العذري، وكان يُقالُ لها أمّ قاسم ، وذلك أنه ظنّ أنّ زيادة قد شبّب بأخته فاطمة ، وهو هناك برواية مختلفـة . والبيت من شواهـد المقرب ١ : ٢٩٥ ، شـذور الذهب ٣٧٩ ، ابن عقيـل ٢ : ٥٩ ، والعيني ٢ : ٤٢٧ ، والهمع ١ : ١٥٧ ، ولمْ يَرِدْ في كتاب سيبويه .

(٥) في الأصل «جماعَهم » ، وفي م « جماعتهم » .

(٦) سيبويه ١ : ٦٣ .

(٧) في الأصل « حكا » وهو تحريف ، وفي ش و ت «حكى ذلـك له عنهم » . وأبـو الخطاب هـو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الكبير ، كان إماماً في العربيـة ، أخذ عن الأعـراب ، وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونسُ وأبو عبيدة ، كان دَيِّناً وَرِعاً ثِقَةً .

(انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢ : ٢٣٣ ، والبغية ٢ : ٧٤) .

سَأَلَهُ[١] غَيْرَ مَا مَرَّةٍ ، فَرَوَى ذٰلِكَ لَهُ عَنْهُمْ . قالَ : وَعَلَى هٰذَا[٢] ، مَذْهَبِ هؤلاءِ ، يَلْزَمُ فَتْحُ « إنَّ » بَعْدَ الْقَوْلِ .

وأمّا قَوْلُ ذِي الرُّمة[٣] : [الوافر]

سَمِعْتُ النَّـاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثـاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا[٤] / ٣١٦

فإنّه سَمِعَ قَائِلًا يقولُ[٥] : « النّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً » ، فَحَكَى ذٰلِكَ كَمَا سَمِع ، فرَفَعَه . وَ « صَيْدَحُ » : اِسْمُ نَاقَتِه .

وَلَـوْ سَمِعْتَ رَجُـلًا يَقُــولُ : « زَيْـدٍ » ، أَوْ « زَيْــداً » ، أَوْ « عَمْـراً » ، وَمَا أَشْبَـهَ ذٰلِكَ ، فَـأَرَدْتَ حِكَايَـةَ قَوْلِـهِ[٦] ، لَقُلْتَ : « قَالَ : زَيْدٍ » ، وَ « قَالَ : عَمْراً » ، فَتَرُدَّ كَلَامَهُ بِعَيْنِهِ فَتَحْكِيه .

---

(١) في ش « سألهم عنه » .

(٢) غير واردة في ش ولا ت ولا م .

(٣) انظر ديوانه ٤٤٢ .

(٤) صَيْدَح : ناقة الشاعر ، وبلال هو بلالُ بْنُ بُرْدَة أميرُ البصرة ، وقاضيها ، ووليّ الكوفة أيضاً ، وكان داهيةً لَقِناً أديباً . قال البغدادي في الخزانة ٤ : ١٧ : «وَيُرْوَى البيتُ بنصبِ « النـاس » على أنّها مفعولٌ بِهِ (على رأي الرضي وابنِ السِّيدِ في أبياتِ المعاني ، والفارقيّ في شرْحِ أبياتِ الإيضاح ، والزمخشريّ وغيره) ،وَرَوَى جماعةٌ «الناس» بالرفعِ على الحكايـة، منهم : الحريـريُّ في دُرّةِ الغوّاص ، والمُبَرِّدُ في الكامل والزمخشريُّ في أولِ سورة البقرة ، وغيرُهم » .

والبيت من شواهد المقتضب ٤ : ١٠ ، الكامل ٢ : ٥٣ ، الخزانة ٤ : ١٧ ، اللسان (صدح ، نجع) .

(٥) في ش و ت و م «فإنه سمع قوماً يقولون » .

(٦) في ت و م « كَلَامِهِ » .

بابُ الحكايةِ بـ « مَنْ »

اِعلمْ أنّ الحكايةَ بـ « مَنْ » على ضربين :

ـ أَحَدُهُما : رَدُّ الْأَسماءِ الْأَعلامِ بعدَها بِألفاظِها ، إلّا في لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ خَاصَّةً[1] .

ـ والآخرُ : حِكاياتُ النَّكِراتِ بَعْدَها[2] ، بِزِيَادَةٍ تَلْحَقُ « مَنْ » .

---

(١) في ش و م « ردّ الأسماء الأعلام بعدها بألفاظها في اللغة الحجازية خاصة .
وفي ت « ردّ الأسماء الأعلام بعدها في لغة الحجازيين » .

(٢) في ش و م «بها » . وهي غير واردة البتّة في ت .

بابُ حكاياتِ الْأسْمَاءِ الْأَعْلَامِ بِـ « مَنْ »

إذا قالَ الرجلُ : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، قُلْتَ [له][1] : « مَنْ زَيْداً ؟ » ، فَـ « مَنْ » في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالِابْتدَاء ، وَ « زَيْداً » : في مَوْضِعِ خَبرِه ، إلّا أَنَّكَ غيَّرْتَ إعْرابَهُ ، فَجِئْتَ بِهِ حكايةً لِلفْظِ الْقَائِلِ ، لِيَعْلَمَ أنكَ عَنْهُ تسألُهُ بِعَيْنِه ، لِأَنَّ الْأسماءَ مُشْتَرَكَةٌ ، وَلَوْ جِئْتَ بِهِ مُعْرَباً على الحقيقةِ لجازَ أنْ يَتَوَهَّمَ[ظ ٦٠] أَنَّكَ تَسْأَلُهُ عَنْ غَيْرِ مَنِ ابْتَدَأْتَ ذِكْرَهُ .

وكذلكَ إنْ قالَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ؟ » قُلْتَ : « مَنْ زَيْدٍ ؟ » ، فَإِنْ قَالَ : « خَاطَبْتُ عَمْراً » ، قُلْتَ : « مَنْ عَمْراً ؟ » . / ٣١٧

قالَ سيبويهِ[2] : وَقَدْ رُوِيَ أنّ بعضَ العربِ قالَ : « دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ » ، حِكَايةً لِقَوْلِهِ [عِنْدِي تَمْرَتَانِ][3] . وقالَ بَعْضُهُمْ : « لَيس بِقُرَشِيّاً[4] ، بِالنَّصْب ، كَأَنَّهُ قالَ : « أَلَيْسَ قَرَشِيّاً ؟ »[5] ، فَقَالَ : « لَيْس بِقُرَشِيّاً »[4] ، فَأَدْخَلَ « الباءَ » في كلامِه على لغتِه ، وَتَرَكَهُ منصوباً كما سَمِعَهُ على الحِكاية .

ولا يُحْكَىٰ في هذا البابِ غيرُ الأسماءِ الأعلامِ خاصّةً[6] ،

---

(١) زيادة من ش و م .

(٢) سيبويه ١ : ٤٠٣ .

(٣) زيادة من ش .

(٤) في ش « لَسْتُ بِقُرَشِيّاً » .

(٥) في ش : «ألستَ قُرَشِيّاً » . وفي م : «كأنّه قِيلَ لَهُ لَيسَ قُرَشِيّاً » .

(٦) لم ترد في ش و م .

ولـو قـالَ : « رَأَيْتُ الـرجُـلَ » ، أَوْ : « مَـرَرْتُ بِـأَخِيـكَ » ، أَوْ «خَاطَبْتُ صَاحِبَكَ» ، لَقُلْتَ في جميعِ ذلك : «مَنِ الرَّجُلُ ؟ ومَنْ صاحِبُكَ ؟ وَمَنْ أَخُـوكَ ؟ » فَرَفَعْتَـهُ[1] لا غير ، وجميـعُ هذا مَذْهَبُ الْحِجَازِيِّين . فأما بَنـو تميمٍ[2] فإنّهم لا يَحْكُـونَ شَيْئاً مِنْ هٰذَا ويرفعونَهُ أَجْمَع .

فـإنْ ألحقتَ قَبْلَ المحكيِّ حَـرْفاً مِنْ حـروفِ العطف ، أو عـطفتَ اسماً على اسمٍ أَوْ نعتَّـهُ بَطَلَتِ الْحِكـاية ، ورَجَعْتَ إلى الإِعراب . وَذٰلكَ إذا قالَ لك : «خَاطَبْتُ مُحَمَّداً» ، فَقُلْتَ لَهُ : « وَمَنْ مُحَمَّدٌ » ، فرفعتَ لا غيْر . وكذلكَ لوْ قُلْتَ : « فَمَنْ مُحَمَّدٌ ؟ » وكذلكَ لَوْ قالَ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، فَقُلْتَ لـه : « وَمَنْ زَيْدٌ ؟ » رَفَعْتَ لا غَيْر ، لأنّكَ لمّا جِئْتَ بِحَرْفِ العطفِ عُلِمَ أَنَّكَ عَـاطِفٌ عَلَى كَـلامِـهِ ، وَأَنَّـكَ عَنْ صَـاحِبِـه بِعَيْنِـهِ تَسْـأَلُ ، لأنَّ العـاطفَ / لا يكونُ مُبْتَـدِئاً ، وكـذلكَ لَـوْ قَالَ : « مَـرَرْتُ بِزَيْـدٍ وَأَخِيكَ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْداً وَأَخَاكَ » ، وَ « رَأَيْتُ مُحَمَّداً وَعَمْراً » ، أَوْ « جَاءَنِي زَيْدٌ الـظَّرِيفُ » ، أَوْ « مَرَرْتُ بِمُحَمَّـدٍ الْكَاتِبِ » ، لَمْ تَجُزْ حِكَايَةُ شَيْءٍ مِنْ هٰذا ، وَرَفَعْتَهُ . وكَذلكَ لَوْ قالَ : « رَأَيْتُهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » ، لَقال[3] : « مَنْ هُوَ ؟ » وَلَمْ يَجُزْ غَيْرَ ذٰلِكَ . ٣١٨

قـالَ سيبويـهِ[4] : وَحِكـايَـةُ مِثْـلِ هٰـذا مِنَ الأَسْمـاءِ غَيْـرِ

(١) في م « فترفعه » .

(٢) انظر في هذا سيبويه ١ : ٤٠٣ . وشرح الأشموني ٦٤٣ .

(٣) في ش و م « لقلت » .

(٤) سيبويه ١ : ٤٠٣ .

المُضْمَرةِ جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ : «دَعْنَا مِنْ تَمْرَتان» ، وَهُوَ قَبِيحٌ شَاذٌّ جِدّاً ، لَيْسَ مِمّا يُعْمَلُ عَلَيْه .

فإنْ حَكَيْتَ[1] بِـ « أَيٍّ » رَفَعْتَ ذٰلِكَ [و ٦١] كُلَّهُ أَجْمَعَ ، وَلَمْ تَجُزْ حِكَايَاتُ الْمَعَارِفِ بِهَا ، فَرَجَعْتَ إِلَى الرَّفْعِ . فَإِذَا قَالَ : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، أَوْ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، فَقُلْتَ : أَيٌّ زَيْدٌ » ، لَمْ يَجُزْ إِلاّ الرَّفْعُ فَافْهَمْ .

---

(١) في ش «جئت» .

بابُ حِكاياتِ النَّكِراتِ بِـ « مَنْ »

اِعْلَمْ أَنَّكَ تَحْكِي ٱلأَسماءَ النَّكِراتِ بِـ « مَنْ » ، فتَزيدُ فيها إذا اسْتَفْهَمْتَ عَنْ مَرْفوعٍ « وَاواً » ، وَإذا اسْتَفْهَمْتَ عَنْ مَخْفُوضٍ زِدْتَ فيها[1] « ياءً » ، وَفِي الْمَنْصُوبِ « أَلِفاً » في حالِ الْوَقْفِ خَاصَّةً .

وَإذا وَصَلْتَ كَلامَكَ بِمَا بَعْدَهُ حَذَفْتَ ذٰلِكَ أَجْمَع ، وَتُلْحِقُ الزيادَةَ لِلتَّثْنِيَةِ والجمعِ في حالِ الوقْفِ خاصَّة ، وَتَحْذِفُها فِي الْوَصْل ، / فَإذا قالَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ » ، قُلْتَ : « مَنُو » ؟ وَإذا قالَ : « جَاءَنِي رَجُلَانِ » ، قُلْتَ : « مَنَانْ »[2] ؟ . وَإذَا قُلْتَ : « جَاءَنِي رِجَالٌ » ، قُلْتَ : « مَنُونْ »[2] ؟ . وَإذَا[3] قالَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ » ، قُلْتَ : « مَنِي » ؟ . وَفِي التَّثْنِيَةِ : « مَنَيْنْ » ؟ . وَفِي الجميعِ : «مَنِينْ » ؟ . [وَإذَا قالَ : « رَأَيْتُ رَجُلاً » ، قُلْتَ : « مَنا » ؟ . وَفِي التَّثْنِيَةِ : « مَنَيْنْ » ؟ ، وَفِي الْجَمْعِ : « مَنِينْ »[4] ؟] .

319

فَإنْ وَصَلْتَ كَلامَكَ ، قُلْتَ : « مَنْ يا هٰذا » ؟ ، فَحَذَفْتَ الْعَلامَةَ وَوَحَّدْتَ ، عَنْ واحِدٍ كانَ السُّؤالُ أَوْ عَنِ اثْنَيْنِ أَوْ عَنْ جَماعَةٍ ، مُذَكَّرِينَ أَوْ مُؤَنَّثِينَ .

---

(١) في الأصل «فيه» .

(٢) أجاز يونس كسر نون المثنى وفتح نون الجمع ، وهو شاذٌ عند سيبويه والجمهور (انظر شرح الأشموني ٦٤٢) .

(٣) في ت « وإنْ » .

(٤) زيادة من ش وت و م .

فَإنْ قالَ : « جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ » ، قُلْتَ : « مَنَهْ » ؟ بِتَحْرِيكِ النُّونِ ، وَإسْكَانِ الْهَاءِ . فإنْ قالَ : « جَاءَتْنِي امْرأَتَانِ » ، قُلْتَ : « مَنْتَانْ » ؟ بِإسْكَانِ النُّونِ . فَإنْ قالَ : « جَاءَتْنِي نِسْوَةٌ » ، قُلْتَ : « مَنَاتْ » ؟ .

فَإنْ وَصَلْتَ كَلامَكَ قُلْتَ : « مَنْ يَا هٰذَا » ؟ . فَإنْ قَالَ : « جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ وَرَجُلٌ » ، قُلْتَ : « مَنْ وَمَنُو »(١) ؟ . فَإنْ قالَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ » ، قُلْتَ : « مَنْ وَمَنَهْ » ؟ تُلْحِقُ الْعَلَامَةَ آخِرَ الْكَلامِ (٢) .

فَإنْ قَالَ : « جَاءَنِي رَجُلٌ(٣) وَنِسَاءٌ » ، قُلْتَ : « مَنْ وَمَنَاتْ » ؟ فإنْ قَالَ : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ وَرَجُلٍ » ، قُلْتَ : « مَنْ وَمَنِي » ؟ ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

فَإنْ خَلَطْتَ(٤) مَا لَا يَعْقِلُ بِمَنْ يَعْقِلُ ، جَعَلْتَ السُّؤَالَ عَمَّا لَا يَعْقِلُ بِـ « أَيٍّ » ، / وَعَمَّنْ يَعْقِلُ بِـ « مَنْ » . فَإنْ قالَ : « رَأَيْتُ رَجُلًا وَحِمَاراً » ، قُلْتَ : « مَنْ وَأَيًّا » ؟ . وَإنْ قَالَ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ [ظ ٦١] وَحِمَارٍ » ، قُلْتَ : « مَنْ وَأَيٍّ »(٥) ؟ . فَإنْ قالَ : « مَرَرْتُ بِحِمارٍ وَرَجُلٍ » ، قُلْتَ : « أَيٍّ وَمَنِي » ؟ . فَإنْ قَالَ : « جَاءَنِي حَمِيرٌ وَرِجَالٌ » ، قُلْتَ : « أَيَّاتٌ وَمَنُونْ » ؟ . وَإنْ قالَ : « جَاءَنِي رِجالٌ وَحَمِيرٌ » ، قُلْتَ : « مَنُونْ وَأَيَّاتٌ » ؟ فَأَنَّثْتَ الْجَمْعَ وَ « الْحِمارُ » مُذَكَّرٌ ، لِأَنَّ كُلَّ جَمْعٍ مِمَّا لَا يَعْقِلُ يُجْمَعُ بِالتَّاءِ ،

٣٢٠

---

(١) هذا المثال غير وارد في ت .

(٢) بعدها في ت « أبداً » .

(٣) في م « رجال » .

(٤) في ت و م « وإن خَلَطَ » .

(٥) هذا المثال غير وارد في ت و م .

نحو : « بَنَاتِ نَعْشٍ ، وَبَناتِ آوَى » .

فَإِنْ قَالَ : « رَأَيْتُ غُلاماً وَثَوْباً » ، قُلْتَ : « مَنْ وَأَيًّا »(١) ؟ . فَإِنْ قَالَ : « رَأَيْتُ ثَوْباً وَغُلاماً » ، قُلْتَ : « أَيًّا وَمَنا » ؟ ، وَكَذٰلِكَ ما أَشْبَهَه .

فَإِذَا وَصَلْتَ كَلامَكَ قُلْتَ : « مَنْ يَا هٰذَا » ؟ عَلَى كُلِّ حال .

وَأَمّا قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢) : [الوافر]

أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ
فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا(٣)

فَذَكَرَ سيبويهِ أَنَّه شَاذٌّ غَيْرُ مَعْمُولٍ عَلَيْهِ(٤) ، لِأَنَّه جَمَعَ « مَنْ » فِي الْوَصْلِ . قالَ : وَإِنَّما سُمِعَ في(٥) هٰذَا الْبَيْتِ وَحْدَهُ ، وَلَمْ(٦) يُسْمَعْ بَعْدَهُ في غَيْرِه ، وَلا يُعْرَفُ قَبْلَهُ في كَلامٍ فَصِيحٍ ولا في شِعْرٍ . وقدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ لا يَعْرِفُ [هذا](٧) الشِّعْرَ يَرْوِيه

---

(١) الكلام مِنْ: (فإن قال «جاءني حمير ورجال. . . » حتى هذا الموضع غير وارد في ت و م .

(٢) سماه أبو زيد في النوادر شمير بن الحارث الضبي ، بالشين المعجمة ، وقال أبو الحسن الأخفش : الذي أحفظه «سمير» بالمهملة . وهو شاعر جاهلي (النوادر ١٢٣) . ونسبه ابن يعيش الى شمر بن الحارث الطائي (شرح المفصل ٤ : ١٦). ونسبه الأزهري الى شمر بن الحارث الضبي أو تأبط شرّاً (شرح التصريح ٢ : ٢٨٣) .

(٣) عِمُوا ظَلَامَا : انعموا في ظلامكم . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٢ ، النوادر ١٢٣ ، المقتضب ٢ : ٣٠٧ ، الخصائص ١ : ١٢٨ ، شرح المفصل ٤ : ١٦ ، المقرب ١ : ٣٠٠ ، رصف المباني ٤٣٧ ، أوضح المسالك ٣ : ٢٣١ ، الخزانة ٣ : ٢ ، العيني ٤ : ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، شرح الأشموني ٦٤٢ .

(٤) انظر سيبويه ١ : ٤٠٣ ، وشرح الأشموني ٦٤٢ .

(٥) غير واردة في ت .

(٦) في ش و ت و م «ثُمَّ لَمْ » .

(٧) زيادة من ش و ت و م .

« عِمُوا صَبَاحاً » ، وَهُوَ غَلَط[1] ، لِأَنَّ هٰـذِهِ ٱلْأَبْيات أَنْشَـدَنَاهَـا[2] مُحَمَّـدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْن دُرَيْدٍ[3] عَنْ أَبِي حَـاتِمٍ السِّجِسْتَـانِيِّ[4] ، قالَ : أَنْشَدَنِي أَبو زَيْد[5] الأَنْصارِيّ : [الوافر]

وَنَـارٍ قَـدْ حَضَـأْتُ بُعَيْـدَ وَهْنٍ ... بِـدَارٍ مَـا أُرِيـدُ بِهَـا مُقَـامَـا/ ٣٢١

سِوَى تَـرْحِيـلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ ... أُكَـالِئُهَـا مَخَـافَـةَ أَنْ تَنَـامَـا

أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُـمْ ... فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا/ ٣٢٢

فَقُلْتُ إِلى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ ... زَعِيمٌ يَحْسُـدُ الْإِنْسَ الطَّعَـامَـا

لَقَـدْ فُضِّلْتُمُ بِـالْأَكْـلِ فِينَـا ... وَلٰكِنْ ذَاكَ يُعْقِـبُكُـمْ سَقَـامـا

أَمِطْ عَنَّـا الـطَّعَـامَ ، فَـإِنَّ فِيـهِ ... لِآكِلِهِ الْغَصَـاصَـةَ وَالسَّقَـامَـا[6]

---

(١) يردّ الأشمونيّ على الزجاجيّ أنه ليس غَلَطاً ، بل الروايتان صحيحتان (شرح الأشموني ٦٤٢) .

(٢) في ت و م « أنشدها أبو بكر بن دريد » .

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٧٦ - ٨١ .

(٤) هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني (ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٦٠٦ - ٦٠٧) ، وفي شرح الأشموني ذكر أنه أبو حاتم السختيانيّ ، وهو تحريف .

(٥) في ت « أبو بكر » وهو خطأ . وهو سعيد بن أوس بن ثابت . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ : ٥٨٢ - ٥٨٣) .

(٦) انظر نوادر أبي زيد ١٢٣ .

البيت الأخير لم يرد في ش ، وفي ت لم يرد البيتان الأخيران .

وأورد في م الأبيات الثلاثة الأولى فقط .

وَوَرَدَ البيتُ الثاني في م برواية «تَحليل » بَدَلاً مِنْ « تَرْحِيل » .

وقوله : حَضَأْتُ : أشْعَلْتُ وَأَوْقَدْتُ .

بابُ الْحِكايَةِ بـ « أيٍّ »

اِعلَمْ أَنّ « أَيًّا » تُحْكَىٰ بِهَا النَّكِرَاتُ ، كَمَا تُحْكَى الْمَعَارِفُ بِـ « مَنْ »(١) ، إلاّ أنَّها [و ٦٢] تُخَالِفُ « مَنْ » في أنّها لاَ تَلْحَقُها الزِّيادَةُ فِي الْوَقْفِ كَما تَلْحَقُ « مَنْ » ، وَلٰكِنْ تَقِفُ عَلَيْها كما تَقِفُ عَلَى الأَسْماءِ الْمُعْرَبة ، لِأنّ « أَيًّا » مُتمكِّنَةٌ مُعْرَبَةٌ لإِضافَتِها ، وَأَنَّكَ تُثَنِّيهَا وَتَجْمَعُها فِي الْوَصْل ، وَلاَ تَفْعَلُ ذٰلِكَ بِـ « مَنْ » . وَيَجُوزُ أَنْ تَحْكِيَ بِهَا مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لاَ يَعْقِل ، وَلاَ يُحْكَىٰ(٢) بِـ « مَنْ » إلاَّ مَنْ يَعْقِلُ خاصَّةً .

وَإِذَا(٣) قالَ لَكَ : « رَأَيْتُ رَجُلاً » ، قُلْتَ : « أَيًّا » ؟ . وَإِنْ قالَ : « رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ » ، قُلْتَ : « أَيَّيْنِ » ؟ . وَإِنْ قالَ : « رَأَيْتُ رِجالاً » ، قُلْتَ : « أَيِّينَ » ؟ . وَإِنْ قالَ : « رَأَيْتُ امْرَأَةً » ، قُلْتَ : « أَيَّةً » ؟ . وَإِنْ قالَ : « رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ » ، قُلْتَ : « أَيَّتَيْنِ » ؟ . وَإِنْ قالَ : « رَأَيْتُ نِساءً » ، قُلْتَ : « أَيَّاتٍ يَا فَتى » ؟ . وَمجْراهَا فِي الْوَقْفِ ، وَالْوَصْلِ ، وَالتَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ سَواءٌ ، وَلاَ يُحْكَىٰ بِهَا شَيْءٌ(٤) مِنَ الْمَعَارِف ، وَلٰكِنْ تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا بِهَا(٥) . / ٣٢٣

فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شَاءَ اللّٰهُ .

---

(١) في م « كما تحكي بِمَنْ » وسقطت « المعارف » .

(٢) في ت و م « ولا تحكي » .

(٣) في ت و م « فإذا » .

(٤) في ت و م « ولا تحكي بها شيئاً » .

(٥) في ت «ولكن ترفعه بالابتداء والخبر بعدها ، فاعلم ذلك » . وفي م «ولكن ترفعه بعدها » .

باب حِكَايَاتِ الْجُمَل

اِعْلَمْ أَنَّ الْجُمَلَ لا تُغَيِّرُها الْعَوامِلُ ، وَهِيَ كُلُّ كَلامٍ عَمِلَ بَعْضُهُ في بَعْضٍ ، وَهِيَ تُحْكَى عَلَى أَلْفاظِهَا ، كَقَوْلِكَ : « قَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، وَ « تَعَلَّمْتُ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »[1] ، وكَذلِكَ ما أَشْبَهَهُ مِنَ الْمُبْتَدإِ وَالْخَبر ، وَالفِعْلِ وَالْفاعِلِ .

وَلَوْ[2] سَمَّيْتَ رَجُلاً « قَامَ زَيْدٌ » ، أَوْ « يَقُومُ زَيْدٌ » ، أَوْ « مُحَمَّدٌ قَائِمٌ » ، وَما أَشْبَهَ ذٰلِكَ لَبَقِيَ عَلى لَفْظِه ، فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « مَرَرْتُ بِقَامَ زَيْدٌ » ، وَ « خَاطَبْتُ قَامَ زَيْدٌ » ، وَ « جَاءَنِي مُحَمَّدٌ قَائِمٌ » ، وَ « مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٌ قَائِمٌ » .

وَكَذلِكَ قَالَتِ الْعَرَبُ : « جَاءَنِي تَأَبَّطَ شَرًّا » ، وَ « مَرَرْتُ بِتَأَبَّطَ شَرًّا » ، وَ « جَاءَنِي بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَذَرَّىٰ حَبًّا » ، و« رَأَيْتُ بَرَقَ نَحْرُهُ وَذَرَّىٰ حَبًّا » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وَكَذٰلِكَ فِي النِّداءِ تَبْقَى عَلَى حَالِهَا ، فَتَقولُ : « « يَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَ « يَا مُحَمَّدٌ مُنْطَلِقٌ » ، لَا يُغَيِّرُهُ النِّدَاءُ ، كَمَا لَا[4] تُغَيِّرُهُ سَائِرُ الْعَوامِلِ / . ٣٢٤

قالَ سيبويهِ[5] : فَإِنْ سَمَّيْتَهُ « وَزَيْدٌ » ، لَزِمَكَ أَنْ تَحْكِيَهُ عَلَى حَسَبِ الْمَوْضِعِ الَّذِي نَقَلْتَهُ [ظ ٦٢] عَنْه[6] ، فَإِنْ نَقَلْتَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ ، تَرَكْتَهُ عَلى حَالِهِ مَحْكِيّاً مَرْفُوعاً ، فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ

---

(١) بعدها في ت « وَاقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ » .

(٢) في ت «فَلَوْ» .

(٣) المثالان الأخيران غير واردين في ت .

(٤) في م : «لم » .

(٥) سيبويه ٢ : ٦٦ ، ٦٨ .

(٦) في م : «تنقله منه » .

وَزَيْدٌ » ، وَ « جاءَنِي وَزَيْدٌ » ، وَ « مَرَرْتُ بِـوَزَيْدٌ » . وَكَـذلِكَ إِنْ نَقَلْتَـهُ مِنَ الْمَنْصوبِ أَوِ الْمَخْفـوضِ ، وَإِنْ سَمَّيْتَهُ نَحْـوَ قَوْلِـكَ : «لِـزَيْدٍ ، وَبِزَيْدٍ» ، تَـرَكْتَـهُ عَلَى حَالِه . وإن سَمَّيْتَـهُ«عَنْ زَيْدٍ ، وَمِنْ زَيْدٍ » ، فَالْوَجْهُ فيـهِ أَنْ تُجْرِيَـهُ مُجْرَى الْمُضَـافِ فَتُعْرِبَـهُ فَتَقُولُ : « هٰذَا مِنْ زَيْدٍ » ، وَ « هٰذَا عَنْ زَيْدٍ » ، كَمَا تَقُول : « هٰـذَا غُلَامُ زَيْدٍ » بإعرابِهِ[١] ، وَحِكايَتُهُ جَائِزَةٌ ، وَالْإِعرابُ أَجْوَدُ .

وَكَـذلِكَ إِنْ سَمَّيْتَـهُ « عَمَّ » مِنْ قَوْلِـكَ : « عَمَّ تَسْأَلُ » ؟ ، فَـالْوَجْـهُ الْإِعْرَابُ [والْمَـدُّ][٢] ، فتقـولُ : « هٰـذَا عَنْ مَـاءٍ » ، وَ « رَأَيْتُ عَنْ مَاءٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِعَنْ مَاءٍ » ، فَإِنْ حَكَيْتَـهُ[٣] جَازَ ، وَالْإِعْـرَابُ أَجْـوَدُ .

وَإِنْ سَمَّيْتَهُ « قَطُّ زَيْدٍ » أَعْرَبْتَهُ ، فَقُلْتَ : « هٰذَا قَطُّ زَيْدٍ » ، كَما تَقُولُ : « حَسْبُكَ »[٤]، لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِه ، وَكَذلِك : « رَأَيْتُ قَطَّ زَيْدٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِقَطِّ زَيْدٍ »[٥] .

وَإِنْ سَمَّيْتَهُ « سِيبَوَيْهِ » أَوْ « عَمْرَوَيْهِ » ، أَوْ « نِفْطَوَيْهِ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ ، حَكَيْتَهُ وَلَمْ تُعْرِبْهُ ، إلّا أَنَّكَ إِنْ نَكَّرْتَهُ نَوَّنْتَهُ ، وَلَا يَجوزُ تَثْنِيَتُهُ وَلَا جَمْعُهُ ، وَكَذٰلِكَ جَمِيعُ الْمَحْكيِّ لَا يُثَنَّىٰ وَلَا يُجْمَعُ ، إلّا أَنْ تَقُولَ : « كِلَاهُما/ يُقَالُ لَـهُ عَمْرَوَيْـهِ » ، وَ « كِلَاهُمَـا يُقَالُ لَـهُ سِيَبَوَيْهِ » ، أَوْ « كُلُّهُمْ يُقَالُ لَهُ سِيبَوَيْهِ » ، أَوْ « أَسْماؤُهُمْ سِيبَوَيْهِ ، أَوْ عَمْرَوَيْهِ » .   ٣٢٥

(١) غير واردة في ت و م .
(٢) زيادة من ت .
(٣) في ت «حكيت» .
(٤) في م « هذا حَسْبُكَ » .
(٥) في ش جاء المثالان الأخيران قبل « كما تقول : حَسْبُكَ » . ولم يردا في ت و م .

وَحَكَى الْجَرْمِيُّ[1] أَنَّ مَنْ قَالَ « هٰذا سِيبَوَيْهُ وَعَمْرَوَيْهُ » ، وَ « رَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ وَعَمْرَوَيْهَ » فَأَعْرَبَهُ ، ثَنَّى وَجَمَعَ ، فقالَ : « اَلْعَمْرَوَيْهَانِ وَالْعَمْرَوَيْهُونَ ، وَالسِّيبَوَيْهَانِ وَالسِّيبَوَيْهُونَ » ، وَكَذلِكَ مَا أَشْبَهَه .

وَأَمّا « تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ » ، وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ قَائِمٌ » وَ « أَخُوكَ مُنْطَلِقٌ » ، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِنَ الْجُمَلِ الْمَحْكِيَّةِ فَلاَ تُثَنَّىٰ وَلاَ تُجْمَعُ وَلاَ تُرَخَّمُ ، وهٰذا حُكْمُ جميعِ ما يُحْكَى . وَهٰذَا مَذْهَبُ[2] سِيبَوَيْهِ وَجَميعِ الْبَصْرِيِّينَ ، [و٦٣] وَهٰذَا مُسَطَّرٌ[3] في كتابِهِ في بابِ الحِكايَةِ ، ولا أعرفُ لِلْكُوفِيِّينَ خِلافاً في أنَّ الْجُمَلَ الْمَحْكِيَّةَ الْمُسَمَّى بِهَا لا تُثَنَّى وَلاَ تُجْمَعُ .

قالَ سِيبويهِ : فإنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ يُثَنَّى مِنْ هٰذَا شَيْءٌ أَوْ يُجْمَعُ ، فَقُلْ لَهُ : كَيْفَ تُثَنِّي رَجُلاً سَمَّيْتَهُ[4] « أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ »[5] ، وَكَيْفَ تَجْمَعُهُ ؟/ أَوْ كَيْفَ تُثَنِّي رَجُلاً ٣٢٦

---

(١) هو صالح أبو عمر بن إسحاق الجرميّ ، مَوْلَى جَرْم ، وقيلَ مِنْ أنفسهم ، وقيل لبجيلة ونزل في جَرْم . إمام في النحو . ناظرَ الفرّاء ببغداد ، أخذ عن الأخفش وغيره ، ولقي يونس وأخذ عن أبي زيدٍ اللغة ، وعن أبي عبيدةَ والأصمعي . وهو عالمٌ دَيِّن وَرِع ، له مصنَّفات منها : كتاب الْفَرْج ، والتثنية والجمع ، والتنبيه ، والمختصر في النحو . (البلغة ٩٦ ، البغية ٢ : ٨ - ٩) .

(٢) في ش و ت و م «قَوْل» .

(٣) في م «وهو مسطور» . انظر في هذا سيبويه ٢ : ٦٤ - ٦٥ .

(٤) في ت «تسمّيه» ، ولم تَرِدْ في م .

(٥) هذا عَجُزُ بيتٍ من الوافر ، وصدرُه عند سيبويه والمبرِّد والبغدادي في الخِزانة «وجدنا في كتاب بني تميم ....» . أما صدرُه في مجمع الأمثال ، فهو : «أعيرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوها» . والمُعار : قيل من العارية ، ويقال المُعار : المُسَمَّنُ مِن أَعَرْتُ الفرسَ إذا سَمَّنْتُه . ويُرْوَى «الْمُغار» بالمعجمة أي الْمُضْمَر ، مِنْ «أَغَرْتُ الْحَبْلَ» : إذا فَتَلْتُه . وقيل هُوَ مِنْ «عارَ الفرسُ يَعِيرُ إذا انفلَتَ ، وذهبَ هٰهُنا وهٰهُنا ، وأعارَهُ صاحبُه إذا حملَه على ذلك . وَيُنْسَبُ =

سَمَّيْتَهُ : « قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ »[1] ، وَطَوِّلْ لَهُ في[2] القِصَّةِ ، لِيَتَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، وَيَصِحَّ عِنْدَهُ ما قُلْنَاهُ .

فإِنْ سَمَّيْتَهُ « بَعْلَبَكَّ ، وَرَامَ هُرْمُزَ[3] ، ومَارَ سَرْجِسَ »[4] ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِنَ الأَسْماءِ الَّتِي يُبْنَى كُلُّ اسْمٍ منها عَلَى[5] اسْمَيْنِ أَعْرَبْتَهُ ، لِأَنَّه لَيْسَ مَحْكِيّاً[6] مِمَّا عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ ، وَلا هُوَ بمنزلةِ « عَمْرَوَيْهِ وَسِيبَوَيْهِ » لأنَّ في آخِرِهِما لَفْظَةً مِنْ أَلفاظِ الْعَجَمِ مضارِعةً للأصواتِ فَيُبْنَى[7] مَعَهـا . وَ « بَعْلَبَكَّ ، وَرَامَ هُـرْمُزَ » ، لَيْسَ كذلك ، فَتُعْرِبُ[8] هذا الْجِنْسَ ، إلّا أَنَّكَ[9] إنْ شِئْتَ فَتَحْتَ الِاسْمَ الأولَ وجَعَلتَ الإِعْرَابَ في آخِرِ الِاسْمِ الثَّاني ؛ وإنْ شِئْتَ

= البيتُ الى بِشْر بن أبي خازم ، وهـو جاهليّ قـديم ، عدّه ابنُ سـلّام في الطبقـةِ الثانيـة من شعراء الجاهلية مع أوْسِ بنِ حَجَر وَكَعْب بنِ زُهير والحُطَيْئة . (انظر ديـوانه ٧٨) وانـظر طبقات فحـول الشعراء ٨١ . ويُنْسَبُ أيضاً إلى الطِّرِمَّاح ، (ديوانه ١٤٨) . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٦٥ ، الكامل ٢ : ٥٣ ، مجمع الأمثال ١ : ١٣٧ ، الخزانة ٤ : ١٧ .

(١) هذا صدرُ بيت من الطويل ، وعَجزُهُ : «بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ » وهو أول معلقـة امرىء القيس (ديوانه ٨) . وهو في الأزهية ٢٥٣ ، صبح الأعشى ٢ : ٢٨٤ ، الجنى الداني ٦٣ ، ٦٤ ، الرصف ٣٥٣ ، المغني ١٧٤ ، الخزانة ٤ : ٣٩٧ .

(٢) غير واردة في ت . والكلام في سيبويه ٢ : ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣) معنى «رام» بالفارسية المُراد والمقصود ، و «هرمز» : أحد الأكاسرة ، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها «مقصود هرمز أو مُراد هرمز» . وقال حمزة : رامهـرمز : اسم مختصـر من «رامهرمـز أردشير» وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان ، والعامّة يسمونها «رامز» كَسَلاً منهم عن تتمة اللفظة ، وهي مدينة تجمع النخل والجوز والأترنج (معجم البلدان ٤ : ٢١١) .

(٤) مار سَرْجِس : لم أجدْها في معجم البلدان . وهي موضع ، اسمان جُعِلا اسماً واحداً (القـاموس ـ مار) .

(٥) في م «مِن» .

(٦) غير واردة في ت و م .

(٧) في ت «فَبُنِيَ» ، وفي م «فَتُبْنَى» .

(٨) في الأصل «فيعرف» وهو تحريف صوابه في ت .

(٩) في الأصل «لأنك» وهو تحريف صوابه في ش و ت .

أَعْرَبْتَ الاِسْمَ الأَوَّلَ وَأَضَفْتَهُ إلى الثّاني / .ولاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ هٰذَا الْجِنْسُ أَيْضاً إذَا جَعَلْتَ الإِعْرابَ فِي الآخِرِ ، وَبَنَيْتَ[1] الأَوَّلَ ، لِطُولِهِ وَكَثْرَتِهِ في الْكَلامِ ، وَمُضارَعَتِه الْحِكَايَاتِ . وَهٰذَا هُوَ الاِخْتِيارُ عِنْدِي . وَتَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ جَائِزٌ قِياساً[2] ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ . ٣٢٧

فإنْ أعربتَ الأولَ وجعلتَهُ مُضافاً إلى الثّاني ، ثَنَّيْتَهُ وَجَمَعْتَهُ .

وَجَميعُ الأسماءِ الْمَحْكيَّةِ نحو : « عَمْرَوَيْهِ ، وَسِيبَوَيْهِ ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا ، وَزَيْدٌ قائِمٌ » إذَا سَمَّيْتَ بِهِ[3] لا يَجُوزُ تَحْقِيرُهَا وَلاَ تَرْخِيمُها ، وَلا إعْرابُها ، وَلا تَثْنِيَتُها ، وَلا جَمْعُها ولاَ إضافَتُها .

وَإنْ سَمَّيتَهُ « خَمْسَةَ عَشَرَ » ومَا أَشْبَهَ[4] أَعْرَبْتَهُ ، وَأَجْرَيْتَهُ مُجْرَى « بَعْلَبَكَّ ، [ظ ٦٣] وَرامَ هُرْمُزَ » .

وَإنْ سَمَّيْتَهُ « لَعَلَّما ، وَكَأَنَّما ، أَوْ إنَّما ، أَوْ حَيْثُما » لَمْ يَجُزْ فيهِ إلاّ الْحِكايَةُ [لأَنَّهُ مِمّا قَدْ عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ][5] .

وَالْأَصْلُ في ذٰلِكَ أَنَّكَ إذَا سَمَّيْتَهُ بِاسْمَيْنِ حَكَيْتَهُ ، وَإنْ سَمَّيْتَهُ بِحَرْفَيْنِ حَكَيْتَهُ ، وَإنْ سَمَّيْتَهُ بِاسْمٍ وَفِعْلٍ حَكَيْتَهُ وَلَمْ تُثَنِّهِ وَلاَ جَمَعْتَهُ . وَإنْ سَمَّيْتَهُ بِحَرْفٍ مُضافٍ إلى اسْمٍ يُتَمَكَّنُ[6] إفرادُ

---

(١) في الأصل «وثنّيت» وهو تصحيف صوابه في ت .

(٢) غير واردة في ت ، وفي م «جائزان قياساً» .

(٣) في م «بها» .

(٤) في م «وما أشبهه» .

(٥) زيادة من ت .

(٦) في م «يُمْكِنُ» .

٣٢٨ الأولِ منه ، أعربتَه وأضفته إلى الثّاني / . وَإِنْ سَمَّيْتَهُ « ضَرَبَ ، أَوْ خَرَجَ ، أَوْ يَضْرِبُ ، أَوْ يَخْرُجُ » وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِنَ ٱلْأَفْعَالِ كَانَ لَكَ فيهِ وَجْهَانِ :

- إِنْ نَوَيْتَ أَنَّ مَعَهُ فاعلاً مُضْمَراً لَا غَيْر حَكَيْتَه(١) ، لأنّها جَمْلَة .

- وإِنْ لم تَنْوِ أنَّ معه فاعلاً أعربتَه وثَنَّيْتَهُ وَجَمَعْتَهُ. وإِنْ سَمَّيْتَهُ « زَيْدَانِ ، أوْ عَمْرانِ » ، أعربتَه وجعلتَ الإعرابَ في « النُّونِ » ، وأَجْرَيْتَه مُجْرَى « سَلْمانَ(٢) وَعِمْرانَ » ومنعتَه مِنَ الصرفِ(٣) ، وإِنْ شئتَ أجريتَه مُجْرَى التثنيـة . وإِنْ سمَّيتَـه بجمـعٍ سـالمٍ نحـو « الزَّيْدِينَ ، وَالْعَمْرِينَ » ، كانَ لكَ فيهِ وَجْهانِ :

- إِنْ شِئْتَ جَعلتَه بِالياءِ على كلِّ حالٍ ، وأعربتَ النّونَ .

- إِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ مُجْـرَى الْجَمْع ، فجعلتَـه بالـرفعِ بِالْواو(٤) ، وفي النصبِ والخفضِ بِالْياء ، كقولِكَ : « قِنَّسْرُونَ(٥) وَفِلَسْـطُونَ »(٦) ، وما أشبـهَ ذلكَ مِنَ أسمـاءِ البُلدان ، فإنْ شئتَ

---

(١) في ش وت وم : «حَكَيْتَهُ لاغير» .

(٢) في م «سليمان» .

(٣) بعدها في ت «في المعرفة» .

(٤) في م «في الرفع بالواو والنون» .

(٥) مدينة كان فتحُها على يد أبي عبيدة سنة ١٧ هـ . ويذكر ياقوت أنها في بلاد الشام حول حمص ، أو هي وحمص شيء واحد . وأورد الخلاف في سبب تسميتها ، قال أبو بكر الأنباري : «وفي إعرابها يجوز وجهان (قِنَّسْرونَ) بالواو ، ونصباً وجرًّا بالياء ، أَوْ أنْ تجـعَلَها بالياء على كـلّ حالٍ وتجعـل الإعراب في النون ولا تصرفها». (معجم البلدان ٧ : ١٦٨) .

(٦) هي فلسطين ، وذكر ياقوت : . . . وقيل سميت بفلسطين بن سام بن أرم بن نوح . وقال الزجاجّي : سُمِّيتْ بفلسطين بن كلثوم من ولد فلان بن نوح. . . . (معجم البلدان ٦ : ٣٩٦) . وهي تُعامَل =

أجريتَه مُجْرَى « الزَّيْدِينَ وَالْعَمْرِينَ » . وَإِنْ شِئْتَ جعلتَه بِالْيَاءِ على كلِّ حالٍ وَأعربتَ النُّونَ .

وإِنْ سَمَّيْتَ امرأةً أو رجلاً « هِنْدَاتٍ » أَوْ « طَلَحاتٍ » ، وما أشبهَ ذلكَ أَجْرَيْتَه مُجْراهُ في الجمع ، وَنَوَّنْتَهُ على كلِّ حال ، لأنّ التنوينَ فيهِ بمنزلةِ[1] النُّونِ في « الزَّيْدِينَ وَالْعَمْرِينَ »/ . ٣٢٩

وإِنْ سميتَه « يَدْعُو » ، أَوْ « يَغْزُو » وما أشبَه ذلك ، فَلا بُدَّ من تَغَيُّرِه[2] لأنّه ليسَ هُوَ[3] مِنْ أبنيةِ الأسماء ، وليس في كلامِ العربِ اسمٌ آخِرُهُ « وَاوٌ » قَبْلَها ضَمَّةٌ [وَلا حَرَكَةٌ بِحَالٍ مِنَ الْأحوالِ][4] ، فَتُبْدَلُ الضمةُ كسرةً ، فَتَنْقَلِبُ الواوُ ياءً ، وَتُلْحِقُهُ التَّنْوِينَ عِوَضاً مِنْ نقصانِ البِناءِ ، وتصرِفُه في حالِ الرفعِ والخفضِ ، [و ٦٤] وتمنعُه الصرفَ في حالِ النصبِ إذا كانَ معرفةً لكمالِ البِناءِ ، فتقولُ : « هٰذَا يَغْزٍ ، وَيَدْعٍ » ، وَ « مَرَرْتُ بِيَغْزٍ وَيَدْعٍ » وَ « رَأَيْتُ يَغْزِيَ ، وَيَدْعِيَ » . وإِنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، فقلتَ : « رأيتُ يَغْزِياً وَيَدْعِياً آخرَ[5] ، كما تفعلُ ذلكَ بِـ « أَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ وَيَشْكُرَ ، وَتَغْلِبَ » في حالِ التنكير .

وكذلكَ إِنْ سَمَّيْتَ رجلاً أو امرأةً بِـ « قَاضٍ ، أَوْ غازٍ ، أَوْ جَوارٍ ، أَوْ سَوَارٍ ، أَوْ غَوَاشٍ » ، كانَ مُنَوَّناً في حالِ الرفعِ

= كسابقتها في الإعراب والصرف وعدمه .

(١) في ش وت وم «بإزاء» .

(٢) في ت وم «تغييره» .

(٣) في ش وت وم «هذا» .

(٤) زيادة من ت .

(٥) في ش وت وم : رَأَيْتُ يَغْزِيَ وَيَغْزِياً آخَرَ» .

والْخَفْضِ (١) ، فإذا صِرْتَ إلى حـالِ النصبِ [أَتْمَمْتَ الْبِنَاءَ وَلَمْ تُنَـوِّنْ](٢) ، قُلْتَ : « رَأَيْتُ غَـوَاشِيَ ، وَجَـوارِيَ ، وَسَـوارِيَ » ، فَمَنَعْتَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، كما تَفْعَلُ ذلكَ قَبْلَ التَّسْمِيَة .

وَأَمّا « قاضٍ ، وغَازٍ ، ودَاعٍ ، وَسَاعٍ ،وَمُفْتَرٍ ، وَمُهْتَدٍ » ، ومـا أشبهَ ذلـك ، فإذا سَمَّيْتَ بـهِ مُذَكَّـراً فإنَّـكَ تَصْرِفُـهُ عَلَى كلِّ حالٍ ، وإذا سَمَّيْتَ بِهِ مُؤَنَّثاً نَوَّنْتَـهُ في حالِ الـرفعِ وَالْخَفْضِ ، وَصَـرَفْتَهُ(٣) لِنُقْصـانِ الْبنـاءِ ، وَمَنَعْتَـهُ الصَّـرْفَ فِي حـالِ النَّصْبِ لِكَمالِ الْبِنَاءِ/ . ٣٣٠

---

(١) في ت «والجَرِّ» .

(٢) زيادة من ش .

(٣) في ت و م «وَكَسَرْتَهُ» .

بَـــابٌ مِنَ الْحِكَايَةِ آخَرُ[1]

إذا رأيتَ في فَصِّ خاتَمٍ اسْمَاً مُفْرَداً ، أَوْ كُنْيَةً ، ومـا أشبهَ ذلكَ ، حَكَيْتَهُ وَلَمْ تُعْرِبْهُ[2] ، فتقولُ[3] : « رَأَيْتُ فِي فَصِّهِ زَيْدٌ » ، وَ « إنَّ في فَصِّ عَبْـدِ اللّهِ أَبُو الْحَسَنِ » ، وَ « رَأَيْتُ فِي فَصِّـهِ أَبُـو مُحَمَّدٍ » ، وكذلك مَا أَشْبهَهُ تَرْفَعُـهُ لَا غَيْر ، لِأَنَّ التَّقْـدِيرَ : « فِي النَّقْشِ على فَصِّ زَيْـدٍ أنا زَيْـدٌ ، أَوْ صَـاحِبُ الْخَـاتَمِ زَيْـدٌ ، أَوْ صَاحِبُهُ زَيْدٌ » ، هذَا هُوَ الْغَرَضُ فيهِ وَالْمَعْنَى . وكذلـكَ إذا رأيت على خَاتَمٍ مَكْتُوباً « أَبُو بَكْرٍ » ، فَتَقْدِيرُهُ : « أَنَا أَبُـو بَكْرٍ » ، [أَوْ صَاحِبُ الْخَاتَمِ أَبُـو بَكْرٍ][4] ، وَإِنْ رأيتَ في الْفَصِّ أَسَـداً[5] ، حَكَيْتَهُ فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ فِي خَاتَمِهِ أَسَدٌ » ، تَأْوِيلُهُ : « أَنا أَسَدٌ » . وَإِنْ رَأَيْتَ صُورَةَ أَسَدٍ[6] فِي الْفَصِّ مَنْقُوشَةً أَعْرَبْتَهُ فَقُلْتَ : « رَأَيْتُ فِي خَاتَمِهِ أَسَدًا » . وكذلكَ إنْ رأيتَ فِي خاتَمِهِ طَيْراً أَوْ سَبُعاً وما أشبهَ ذٰلِكَ ، لِأَنَّ الْفَصَّ [ظ ٦٤] حِينَئِذٍ ظَرْفٌ للصُّورةِ .

وتقولُ : « رأيتُ فِي خَاتَمِهِ زَيْدٌ مَكْتُوباً » ، أَوْ « مَكْتُوبَةٌ » إنْ شِئْتَ ، فَمَنْ ذَكَّرَ ذَهَبَ بِهِ[7] إلى مَعْنَى الْكَلامِ . وَمَنْ أَنَّثَ ذَهَبَ إلى مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، فتقـديـرُهُ : « رَأَيْتُ فِي خَـاتَمِـهِ أَنـا زَيْـدٌ

---

(١) في ت و م «بابٌ مِنَ الحِكَايَة» .

(٢) في ش : «ولم تُعْرِبْه لا غير» .

(٣) في ت و م « فَقُلْتَ » .

(٤) زيادة من ش و ت و م .

(٥) بعدها في ت «أو غيره من الحيوان مكتوباً قراءة» .

(٦) في ش و م «الأسد» .

(٧) غير واردة في ت .

٣٣١ مَكْتُوبَةً »[١] ، وكذلك ما أَشْبَهَهُ . /

وَلَوْ قُلْتَ : « رَأَيْتُ فِي خَاتَمِهِ أَسَداً خَبِيثاً ، وَرَجُلاً أَحْمَقَ ، أَوْ رَجُلاً عَاقِلاً » ، وَمَا أَشبهَ ذٰلِكَ ، لَكَانَ مُحَالاً ، لِأَنَّ هـذَا لَيْسَ [مِمَّا][٢] يُصَوَّرُ ، وَلاَ يُدْرَكُ بِالصُّورَةِ . فَقِسْ عَلَيْهِ تُصِبْ إنْ شَاءَ اللّٰهُ .

(١) في الأصل «مكتوباً» . وفي م «مكتوبةً» .

(٢) زيادة من ش . وفي ت و م «هذا مِمَّا لاَ يُصَوَّرُ» .

بابُ « مَاذا »

اِعْلَمْ أنّ لها مَذْهَبَيْنِ :

ـ إنْ جَعَلْتَ « ذَا » بمنزلةِ « الّذي » ، كانَ جوابُها مَعَها[1] مرفوعاً ، كقولِ القائلِ : « مَاذَا صَنَعْتَ ؟ »[2] ، فتقولُ : « خَيْرٌ » ، كأنه قالَ : « مَا الّذي صَنَعْتَهُ ؟ » ، فَقُلْتَ[3] : « خَيْرٌ »[4] ، لِأَنَّ موضعَ « مَا » رَفْعٌ لوقوعِ الفعلِ عليها في صِلَةِ « الّذي » ، فَلَمْ يَعْمَلْ فِي « مَاذَا »[5] شَيْئاً . وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللّهِ عزَّ وجلّ :

﴿ وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ ﴾[6] .

في مَذْهَبِ مَنْ قَرَأَ بِالرَّفعِ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ لَبيدِ بْنِ رَبيعةَ[7] : [الطويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ
أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ[8] / ٣٣٢

---

(١) غير واردة في ت و م .

(٢) في الأصل «ما صنعت» ، والصواب في ت و م .

(٣) في ت «فتقول» .

(٤) بعدها في ت «كأنه قالَ الذي صَنَعْتَهُ خَيْرٌ» .

(٥) في ت «ما» ، وفي م «فلم يعملْ فيها شيئاً» .

(٦) البقرة ٢١٩ . قرئت «العفو» بالرفع والنصب (الكشاف ١ : ٢٦٢) . قرأ أبو عمرو وحده (قل العفوُ) رفعاً ، وقرأ الباقون نصْباً . (كتاب السبعة لابن مجاهد ١٨٢) .

(٧) في الأصل وقع تحريف باسم الشاعر ، إذ ورد «لبيد بن أبي ربيعة » .
(انظر ديوانه ٢٧ / بريل / ليدن) .

(٨) ما : استفهام ، وهو ابتداء ، ذا : خبر الابتداء بمعنى «الذي» . (شرح الجمل الكبرى ٢٤٦) . =

ـ وَإِنْ[1] جَعَلْتَ « ذَا » في « مَـاذَا » صِلَةً ، كَـانَ الجـوابُ منصوباً ، كقولِهِ : « مَاذَا صَنَعْتَ » [2] ، فتقولُ : « خَيْـراً » كأنّـه قالَ : « مَا صَنَعْتَ » ، فقلتَ « خَيْراً » لأنَّ مَوْضِعَ « مَا » نَصْبٌ .

وَمِثْلُهُ قِـراءَةُ مَنْ قَرَأَ : ﴿ قُـلِ الْعَفْـوَ ﴾ [3] بِـالْنَّصْبِ فَقِسْ عَلَيْهِ .

= والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٤٠٥ ، الأصول ٢ : ٢٧٤ ، الأمالي الشجرية ٢ : ١٧١ ، ٣٠٥ ، شرح المفصل ٣ : ١٤٩ ، ٤ : ٢٣ ، المغني ٣٠٠ .

(١) في ت «فإن» .

(٢) في الأصل «ما صنعت» بسقوط «ذا» ، وهو تحريف والصواب في ش و ت .

(٣) البقرة ٢١٩ .
وفي ت و م أعاد الآية من أولها .

بَــابُ مَوَاضِعِ « إنْ » المكسورةِ الخفيفة

وَلَها[1] أربعةُ مواضِعَ :

ـ تكـونُ جزاءً ، كقـولِكَ : « إنْ تُكْـرِمْني أُكْـرِمْـكَ »[2] ، وَ « إِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ » .

ـ وتكـونُ نافيـةً بمنزلـةِ « مَا » ، نحـو قـولِـك : « إنْ زَيْـدٌ [إلا][3] قَـائِمٌ » ، معناه : « مَـا زَيْـدٌ إلاّ قَـائِمٌ » . قـالَ اللّهُ عـزَّ وجلّ :

﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إلاّ فِي غُرُورٍ ﴾[4]

أي[5] : « مَا الْكَافِرُونَ إلاّ في غُرُورٍ » .

ـ وتكون[6] مخفَّفَةً مِنَ الثّقيلةِ فتلزمُها اللاّمُ [و ٦٥] في الخبرِ لِئَلاّ تُشْبِهَ النافيةَ ، كقولِـكَ : «إِنْ زَيْدٌ[7] لَقَـائِمٌ » ، وَ « إِنْ عَبْدُ اللّهِ لَمُحْسِنٌ » .

ـ وتكونُ زائدةً ، نحو قولِكَ : [« مَا إِنْ جَاءَ زَيْدٌ » ، وَ « مَا

---

(١) في ت و م «اعلم أن لها» .

(٢) هذا المثال غير وارد في ت .

(٣) زيادة من ش وت و م ، ووردت في الأصل «لَقَائِمٌ » ، وهو تحريف .

(٤) المُلْك ٢٠ .

(٥) في ش وت و م «تأويله» .

(٦) بعدها في ت «مفتوحة» .

(٧) في ش «زيداً» ، وهو تحريف ، يؤكد ذلك وجود اللاّم الفارقة في الخبر ، لأنه دليلٌ على إلغائها .

إنْ زَيْـدٌ مُنْـطَلِقٌ » . والمعنىَ : « مَـا جَـاءَ زَيْـدٌ ، وَمَـا زَيْـدٌ مُنْطَلِقٌ »][1] . /وجاءت « إنْ » لِتَوْكيدِ النَّفْي ، فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شاءَ اللّه[2] .

٣٣٣

---

(١) زيادة من ش و م : وقد ورد في الأصل وفي ت بدلاً منها :
« لَمّا إنْ جَاءَ زَيْدٌ أكْرَمْتُهُ ـ أحْسنتُ إليه » ، والمعنَى : لَمّا جَاءَ . . . » .
وهذا جائز ، ذكره المصنف في «معاني الحروف» ـ و ٩ ـ ، إذ ذكر هذا المثال نفسه ، ويكون قد تفرد بذلك عمن سبقه من النحويين في جواز زيادتها بعد «لمّا» ، ووافقه في ذلك ابن الحاجب في ما بعد. (انظر المغني ٢٥) .

(٢) الكلام «وجاءت إنْ لتوكيد النفي . . .» غير وارد في ت و م . وفي هذه العبارة يوافق المصنف مذهبَ الكوفيين ، بعد قوله «زائدة» على مذهب البصريين . (انظر الأنصاف م ٨٩ ـ صفحة ٣٣٣) .

بـــابُ مواضِعِ « أَنْ » المفتوحةِ المخفَّفَةِ

اِعلَمْ أنّ لها أربعةَ مَوَاضِعَ :

- تكـونُ معَ الفعـلِ بتأويـلِ المصـدرِ ، فتنصبُ الفعـلَ ، كقولِكَ : « أُحِبُّ أَنْ تَقُومَ » ، وَ « يُعْجِبُنِي أَنْ تَرْكَبَ » .

- وتكونُ مُخَفَّفَةً مِنَ الثّقيلَةِ [مُضْمَرَةَ الاِسْمِ][1] ، كقولِـهِ عَزَّ وَجَلّ :

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ ﴾[2] .

وقال عزّ وجلّ :

﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾[3] .

- وتكونُ بمعنَى « أيْ » ، كقولِهِ عزّ وجلّ :

﴿ وَانْـطَلَقَ الْـمَـلأُ مِنْـهُـمْ أَنِ امْـشُـوا وَاصْـبِـرُوا عَـلَى آلِهَتِكُمْ ﴾[4] ، معناهُ واللّهُ أَعْلَمُ : « أَيْ امْشُوا وَاصْبِرُوا »[5] .

- وتكـونُ زائـدَةً ، كقـولِـهِ : « لَمّـا أَنْ جَـاءَ زَيْـدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ »[6] ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ :

﴿ وَلَمّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً ﴾[7]

وَ ﴿ فَلَمّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾[8] .

---

(١) زيادة من ت .

(٢) المزّمِّل ٢٠ ، وفي م أنها في سورة الملك ٢٠ ، وهو خطأ .

(٣) طه ٨٩ ، وبعدها في ت : «ومنه قول نُصَيْب :

وَقَـدْ أَيْـقَـنْـتَ أَنْ سَـتَـبِـيـنُ لَـيْـلَى ... وَتُـحْـجَـبُ عَـنْـكَ لَـوْ نَـفَـعَ الـيَـقِـيـنُ»

(٤) ص ٦ .

(٥) هذا الكلام غير وارد في م .

(٦) هذا المثال غير وارد في ت .

(٧) العنكبوت ٣٣ .

(٨) يوسف ٩٦ ، وهي غير واردة في ت و م .

بَـــابُ الْجَوَابِ بِـ « بَلَىٰ » وَ « نَعَمْ »[1]

إذا كانَ السُّؤالُ موجباً ، كانَ جوابُهُ بِـ « نَعَمْ » ، كقولِكَ : « أَخَرَجَ زَيْدٌ ؟ » فتقولُ : « نَعَمْ » ، وتقولُ : « أَرَكِبَ أَخُوكَ ؟ » ، وَ « أَسَارَ النَّاسُ ؟ » وَ « هَـلْ قَدِمَ أَخُـوكَ ؟ » جَوابُـهُ « نَعَمْ » ، ولا يَجوزُ أَنْ تقولَ فيه « بَلَىٰ » لِأَنَّهُ مُوجَبٌ[2] . قالَ اللّه عَزَّ وَجَلّ :

﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ؟ قَالُوا نَعَمْ ﴾[3] . / ٣٣٤

وَإذا كانَ السُّؤالُ غَيْرَ مُوجَبٍ ، كانَ الجـوابُ بِـ « بَلَى » ، نحـو قولِـكَ : « أَلَمْ يَخْرُجْ زَيْـدٌ ؟ » ، « أَلَمْ يَرْكَبْ عَمْـرٌو ؟ » ، « أَلَمْ أُحْسِنْ إلَيْكَ ؟ »[4] ، فجوابُهُ « بَلَىٰ » . قالَ اللّهُ عَزّ وجَلّ :

﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَىٰ ﴾[5] .

فَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شَاءَ اللّهُ .

---

(١) في ت «بابُ الجَوابِ بِنَعَمْ وَبَلَى» .

(٢) لم يرد في م سِوَى المثالِ الأول «أَخَرَجَ زَيْدٌ ؟» .

(٣) الأعراف ٤٤ .

(٤) في ت «أمَا أحسنتُ إليك» .

(٥) الأعراف ١٧٢ .

بَـــابُ « أَوْ » وَ « أَمْ »[1]

اِعْلَمْ أَنَّ « أَمْ » وَ « أَلِفَ الاِسْتفهـامِ » في كـلامِ العــربِ بمعنَى « أَيٍّ » ، فـإذا قالَ القـائلُ : « أَزَيْـدٌ عِنْـدَكَ أَمْ عَمْـرٌو ؟ » فجوابُهُ أنْ تقولَ : « عَمْرٌو » [ظ ٦٥] أَوْ «زَيْدٌ»، لأنَّ تأويلَها[2] : « أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ » ، وَلاَ يَجـوزُ أَنْ تقولَ : « نَعَمْ » وَلاَ « لاَ »[3] . وكذلكَ إذا قالَ القائلُ : « أَمُحَمَّدٌ عِنْدَكَ أَمْ بَكْرٌ ؟ » ، « أَصَاحِبُكَ خَرَجَ أَمْ صَاحِبُ زَيْدٍ ؟ » ، كَانَ الْجَوابُ عَنْ أَحَدِهِمَا[4] .

وَإِذَا كــانَ السُّؤَالُ بِـ « أَوْ » كــانَ الْجَـوابُ بِـ « نَعَـمْ » أَوْ « لا » ، وذلكَ قَوْلُـكَ : « أَزَيْدٌ عِنْـدَكَ أَوْ عَمْرٌو ؟ » ، فَجَـوَابُهُ أَنْ تقولَ : « نَعَمْ » أَوْ « لاَ » [وَلَوْ قُلْتَ : « زَيْـدٌ » ، أَوْ « عَمْرٌو » لَمْ يَجُـزْ][5] ، لِأَنَّ مَعْناهُ : « أَعِنْـدَكَ أَحَـدُ هـٰذَيْنِ ؟ » ، فَجَـوابُـهُ : « نَعَمْ » أَوْ « لاَ » .

---

(١) في ت و م «باب أَمْ وَأَوْ» .

(٢) في م «لأن المعنى» .

(٣) في ت «بَلَى» .

(٤) من رقم (٥) . . . . . حتى هذا الموضع لم يرد في ت .
والمثال الأخير والجملة الأخيرة لم يردا في م أيضاً .

(٥) زيادة من ت و م .

بَـــابُ النُّونِ[1] الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ

اِعْلَمْ أنّهمـا تَـدْخُـلانِ[2] على الأفعـالِ المستقبَلَةِ خـاصـةً للتّوكيدِ، /وَالْمُشَدَّدَةُ أَبْلَغُ في التوكيدِ منَ الْمُخَفَّفَةِ . ٣٣٥

وَتَدُلّانِ بِدُخولِهِمَا على أنَّ الفعلَ خاصٌّ[3] لِـلِاسْتِقْبَالِ دُونَ الحالِ ، فلا تَدْخُلَانِ على واجبٍ[4] إلّا فِي الشِّعْر . فَمِمّا يَدْخُلَانِ عليــه : الأمـرُ ، والنهيُ ، والِاستفهــام[5] ، وفي « إنْ » الّتي لِلْجزاءِ خاصَّةً ، إذا وُصِلَتْ بِمَا[6] دونَ سائرِ مَا يُجَازَى بِه . وهي لِلَامِ الْقَسَمِ[7] لازِمَةٌ .

وإذا دَخلَتِ النونُ الثقيلةُ أَوِ الخفيفةُ على فعلٍ ذهبَ معَهُما الْإِعــراب ، وَبُنِي[8] مــا قَبْلَهُـمــا علَى الْـفَتْــحِ إلّا [فـي][9] مَوْضِعَيْنِ :

- في جماعةِ الْمُذَكَّرِ : فإنّك تَبْنِي ما قبلَهما على الضَّمِّ لِتَدُلَّ على سُقوطِ « الْواوِ » .

---

(١) في ش « النُّونَيْنِ» .

(٢) في ت و م «يدخلان» .

(٣) في ش و ت و م «خالص» .

(٤) مقابلها حاشية في ش «الواجِبُ : مَا قَدْ وَقَعَ » .

(٥) بعدها في ت «العَرْض وهو بمعنى الأمر ، كقولك «هَلّا وَألّا تَقُومَنَّ» .

(٦) غير واردة في ت .

(٧) في ش و ت و م «في لَامِ اليمين» .

(٨) في الأصل «وبقي» ، وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٩) زيادة من ش و م .

ـ وفي الواحدِ (١) الْمُؤَنَّثِ : فإنّك تكسرُ ما قبلَهما (٢) لِيَدُلَّ على سُقوطِ ياءِ(٣) التأنيث .

وكلّ مَوْضِعٍ دخلتْهُ الثقيلةُ دخلَتْهُ الخفيفةُ ، إلاّ في الاِثْنَيْنِ (٤) وجماعةِ النّساء ، فإنّ الخفيفةَ لا تدخلُهما (٥) ، تقولُ مِنْ ذلك : « يَا زَيْدُ اضْرِبَنَّ عَمْراً » ، بالنّونِ الثقيلة . وفي الاثنينِ : « يا زَيْدَانِ اضْرِبَانِّ(٦) عَمْراً » ، وفي الجميعِ : « يَا زَيْدُونَ اضْرِبُنَّ عَمْراً » ، فَتَضُمُّ « الباءَ » لِتَدُلَّ على سُقوطِ الواو . وكذلكَ : « يا مُحَمَّدُ / لَا تُكْرِمَنَّ عَمْراً » ، وَ « يَا زَيْدُ مَتَى تَرْكَبَنَّ ؟ »(٧) ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ ، فتذهبُ بِالإِعراب . ٣٣٦

وتقولُ في المؤنثِ : « يا هِنْدُ لا تَضْرِبِنَّ عَمْراً » ، فَتَكْسِرُ « الباءَ » لِتَدُلَّ على سقوطِ « الياء » . وللاثنتين : « يا هِنْدَانِ لا تَضْرِبانِّ عَمْراً » ، كما تقولُ لِلْمُذَكَّرَيْنِ لا فرقَ بَيْنَهما في ذلك . وتقولُ للجماعةِ : [و٦٦] « يا هِنْدَاتُ لا تَضْرِبْنَانِّ عَمْراً » ، فتزيدُ « أَلِفاً » لِتَفْصِلَ بَيْنَ النّوناتِ ، لأَنَّها(٨) اجْتَمَعَتْ فيهِ ثَلاثُ نُونَاتٍ .

وَاعْلَمْ أنّ النّونَ الخفيفةَ لا تقعُ في التثنيةِ ولا في جماعةِ

---

(١) في ش «واحد» ، وفي ت و م «واحدة» .
(٢) في الأصل و م « قبلها » ، وهو تحريف .
(٣) في الأصل «تاء» ، وهو تصحيف ، والمقصود بها ياء المخاطبة .
(٤) في ت «التثنية» .
(٥) بعدها في ت «لئلا يجتمع ساكنان ، وقد أجازه الكوفيون على كسر النون» . وفي م «لا تدخله» .
(٦) في الأصل «اضربنان» وهو تحريف ، صوابه في ت و م .
(٧) هذا المثال غير وارد في م .
(٨) في ت و م «لأنه» .

المؤنَّثِ لأنّها ساكنـةٌ والألِفُ ساكنـةٌ ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ سـاكِنَيْنِ ، وَالْكوفِيّونَ يُجيزُونَ ذلك[1] .

وإذا وَقَفْتَ على النّـونِ الخفيفةِ ومـا قبلَها مفتـوحٌ ، أَبْدَلْتَ مِنْها « أَلِفاً » كما تُبْدِلُ مِنَ التَّنْوينِ في حالِ الوقفِ في المنصوبِ خاصَّة .

وإذا كانَ ما قَبْلَ النونِ الخفيفةِ مَضْموماً أوْ مَكْسوراً ، فَوَقَفْتَ عليهـا ، حَـذَفْتَهـا وَلَمْ تُعَـوِّضْ مِنْهـا شيئـاً . تقـولُ مِنْ ذلـك في الخفيفةِ : « يَا زَيْدُ لَا تَضْرِباً عَمْراً » ، فَالكُوفيّـونَ يختارونَ كِتَـابَهُ بِالنُّونِ على اللَّفْظِ ، والبصريّونَ يكتبـونَه بِـالأَلِف[2] ، لأنَّ الوقفَ عليـهِ بِالأَلِفِ . أَلَا تَـرَى / أنّـك لَـوْ وَقَفْتَ لَقُلْتَ : « يَـا زَيْـدُ لَا تَضْرِبَا » ، وَكَذٰلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ٣٣٧

﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾[3] .

وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا[4] « لَنَسْفَعَا » بِالأَلِفِ لا خِلَافَ في ذلكَ بَيْنَ الْقُـرَّاءِ وَالْعُلَمَاءِ . [و][5] : ﴿ وَلَيَكُـونـاً مِنَ الصَّـاغِـرِينَ ﴾[6] . الوقْفُ عليها[5] بِالأَلِف .

---

(١) بعدها في ت «ويكسرون النون» . وانظر في ذلك الإنصاف ٣٤٤ (م ٩٤) .

(٢) انظر في ذلك الإنصاف ٣٤٧ (م ٩٤) .

(٣) العلق ١٥ .

(٤) في ش وت وم «عليه» .

(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) يوسف ٣٢ .

وأمّا النّونُ الثقيلةُ : فانّكَ تقفُ عليها بِالنُّونِ[1] ، كَقَوْلِهِ عزَّ وَجلّ :

﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً ﴾[2] ، تقفُ عليها بِالنّون .

وإنْ ثَنَّيْتَ المسألةَ و[3] جمعتَها رَجَعْتَ إلى النّونِ الثقيلَةِ ، ولا يَجوزُ[4] ذلكَ في الخفيفةِ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ . فتقولُ : « يا هِنْدَانِ لَا تَضْرِبَانِّ عَمْراً » ، وَ « يَا هِنْدَاتُ لَا تَضْرِبْنَانِّ عَمْراً » ، بتشديدِ النّونِ [وَكَسْرِها][5] .

وإذا أدخلتَ النّونَ الثقيلَةَ أو الخفيفةَ على فِعْلٍ مُعْتَلِّ اللاَّمِ صَحَّتْ لَامُهُ في الواحدِ والتثنية ، وَسَقَطَتْ في الجمعِ[6] ، نحو قَولِكَ : « يا زَيْدُ لَا تَقْضِيَنَّ وَلَا تَدْعُوَنَّ » ، وَ « يَا زَيْدَانِ لَا تَقْضِيَانِّ ، وَلَا تَدْعُوَانِّ » . وفي الجميعِ : « يَا زَيْدُونَ لَا تَقْضُنَّ وَلَا تَدْعُنَّ » ، فَتَحْذِفُ آخِرَهُ لسُكونِهِ وسُكونِ[7] « النُّون » . هذا في الْمُذَكَّرِ خاصَّة . وتقولُ في الْمُؤَنَّثِ : « يا هِنْدُ لا تَقْضِنَّ ، وَلَا تَدْعِنَّ » ، [فتحذِفُ][8] آخِرَهُ ، وَتَدَعُ ما قَبْلَ النُّونِ [ظ ٦٦]

---

(١) بعدها في ت «على لفظها» .
والكلام بعدها حتى «وإنْ ثَنَّيْتَ المسألةَ . . . .» لم يرد في م .

(٢) يوسف ٣٢ .

(٣) في ش «أو» .

(٤) في ش وت وم «ولَمْ يَجُزْ» .

(٥) زيادة من ش .

(٦) في ت جاءت العبارة كما يلي «صَحَّتْ لامُهُ في الواحدِ والتثنيةِ وجمعِ المؤنث ، وسقطتْ في الجمعِ المذكر وواحدَةِ المؤنَّثِ في ذوات الياء والواو خاصّة» .

(٧) في الأصل «وسلون» وهو تحريف .

(٨) من ش وت ، وفي الأصل «فتحرك» ، وهو تحريف .

٣٣٨ مكسوراً في ذواتِ الواوِ والياءِ ، لِتَدُلَّ / على سُقوطِ « ياءِ » التَّأْنيثِ . وتقولُ لِلاِثْنَيْنِ الْمُؤَنَّثَيْنِ كَمَا تقولُ لِلاِثْنَيْنِ الْمُذَكَّرَيْنِ : « يَا هِنْدَانِ لَا تَقْضِيَانِّ ، وَلَا تَدْعُوَانِّ » ، كَمَا تقولُ : « يَا زَيْدَانِ لَا تَدْعُوَانِّ » ، بسقوطِ[1] نونِ الإعرابِ وَدُخُولِ[2] النّونِ الثَّقيلةِ . قالَ اللّهُ عَزَّ وَجَلّ :

﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3] .

وإذا[4] جَمَعْتَ المؤنثَ صَحَّتْ لَامُهُ ، كَقَوْلِكَ : « يَا هِنْدَاتُ لَا تَدْعُونَانِّ زَيْداً ، وَلَا تَغْزُونَانِّ ، وَلَا تَقْضِينَانِّ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ . فَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شاءَ اللّه .

---

(١) في ت و م «تسقط» .
(٢) في ش و ت : «لدخول» .
(٣) يونس ٨٩ .
(٤) في ت و م «فإذا» .

بَـــابُ الصِّـــلَاتِ

الْأَسماءُ الموصولَةُ : « مَا ، ومَنْ ، والَّذي ، وأَيٌّ ، وَالْأَلِفُ والـلَّامُ بِمَعْنَىٰ - الَّذِي - ، وَالَّتي ، وَأَنِ الخفيفـةُ إذَا كـانت مـعَ الفعلِ بتأويلِ المصدرِ»، تقولُ مِنْ ذٰلِكَ : « يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْـرِبَ زَيْداً » ، وَ « أَعْجَبَنِي أَنْ قَصَدْتَ عَمْراً » ، وما أشبهَ ذلك .

فأمّا « ما » فإنهـا تقعُ علَى مـا لا يعقلُ [وعلَى صِفَـاتِ مَنْ يَعْقِلُ][1] . وَ « مَنْ » لِمَنْ يَعْقِلُ . وَ « أَيٌّ » وَ « الَّذِي »[2] يَقعانِ عَلَى مَنْ يعقـلُ وعلَى مَا لَا يعقـل ، وَقَدْ مَضَى شَـرحُ ذِكْرِ « مَـا » وَ « مَنْ » ، وَذَكَرْنا مَوَاضِعَهُما ، وَمَوَاضِعَ « أَيٍّ » في مـا مَضَى مِنَ الكتابِ .

اِعْلَمْ[3] أَنَّ « مَـا » وَ « مَنْ » وَ « أَيًّـا » فِي الِاسْتـفهـام[4] [أَسْمَاءٌ][5] تَامَّةٌ بِغَيْرِ صِلَةٍ ، وَكَذٰلِكَ في الْجَزاءِ ، وَكَذٰلِكَ « مَا » فِي التَّعَجُّبِ ، اسْمٌ تَـامٌّ بِغَيْرِ صِلَةٍ . وإنّمـا تكونُ هـذِهِ الْأَسْمـاءُ ناقصةً في الخبرِ[6] لأنّها فِي الْأَخبارِ لا بُدَّ لَها مِنْ صِلَةٍ وَعَائِدٍ[7] . وهي تُوصَلُ بِأَربعةِ / أَشْياءَ : ٣٣٩

بِـالْفِعْلِ وَمَـا اتَّصَلَ بِـهِ مِنْ فَاعِـلٍ وَمَفْعُولٍ وَغَيْـرِ ذلِـكَ ، وبِالظُّروفِ ، وَبِالْمُبْتَدَأِ والْخَبرِ ، وَبِالْجَزاءِ وَجَوابِهِ . وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَها

---

(١) زيادة من ش ، وفي ت «وعلَى مَنْ يَعْقِلُ» وهو خطأ نتج عن سُقوطِ كلمة «صِفات» .

(٢) بعدها في ش «والتي ، يقعان» ، وأرَى الكلامَ لا يَستقيمُ .
ولم يَرِدْ كلامٌ عَنْ «أيٍّ والذي» في ت .

(٣) في ت «واعْلَمْ» .

(٤) بعدها في ت «والشّرط والتَّعجُّب» .

(٥) زيادة من ش .

(٦) بعدها في ت «الذي ليس بشرطٍ ولا تَعَجُّبٍ» .

(٧) بعدها في ت «لأنها مبهمة» .

وَبَيْنَ صِلَتِها بِشَيْءٍ ليسَ مِنَ الصِّلَةِ ، وَلاَ تَتَقَدَّمُ صِلاَتُها عَلَيْها ، وَقَدْ تُوقِعُ بَعْدَها أَخْبارَهَا[1] .

وَاعْلَمْ أَنَّ الاسمَ الموصولَ لا يُنْعَتُ ولا يُؤَكَّدُ وَلاَ يُعْطَفُ عليه ، ولا يُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ إلاّ بَعْدَ تَمامِ صِلَتِهِ ، لأنّه مَعَ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحِدٍ ، وَلاَ يَصِحُّ مَعْناهُ إلاّ بِالْعَائِدِ عَلَيْهِ مِنْ صِلَتِه . فَتَفَهَّمْ هٰذا الأَصْلَ ، فَعَلَيْهِ مَدارُ هٰذَا الْبَاب . [و ٦٧] تقولُ مِنْ ذٰلِكَ فِي « الَّذي » إذَا وَصَلْتَهُ بِالْفِعْلِ : « الَّذِي قَامَ زَيْدٌ » ، « الَّذِي » : رَفْعٌ بالاِبْتِدَاء ، وَ « قامَ » : صِلَتُه ، وفَاعِلُ « قامَ » مُضْمَرٌ فيه ، وَهُوَ العائدُ علَى « الَّذِي » ، وبِهِ صَحَّ الْكَلامُ ، وَ « زَيْدٌ » : خَبَرُ « الَّذِي » . وفي التثنية : « اللَّذَانِ قَامَا الزَّيْدَانِ » . وَ « الَّذِينَ قَامُوا الزَّيْدُونَ » فِي الجميع .

وفِي المؤنثِ : « الَّتِي قَامَتْ هِنْدُ » ، وَ « اللَّتانِ قَامَتا الْهِنْدَانِ » ، وَ « اللاَّتِي قُمْنَ الْهِنْدَاتُ » .

وتقولُ : « الَّذِي ضَرَبْتُ عَمْرٌو » ، فـ « الَّذِي » رَفْعٌ بِالابْتِداء ، وَ « عَمْرٌو » : خَبَرُه ، والعائدُ على « الَّذِي » الْهاءُ / الْمُقَدَّرَةُ فِي « ضَرَبْتُ » ، وَالتَّقديرُ : « ضَرَبْتُهُ » ، وإنْ شِئْتَ أَثْبَتَّها[2] فَقُلْتَ : « الَّذِي ضَرَبْتُهُ عَمْرٌو » ، وَإنْ شِئْتَ حَذَفْتَها وَنَوَيْتَهَا . وإنّما جازَ حَذْفُها لِطُولِ الصِّلَة . وَلَوْ قُلْتَ « الَّذِي ضَرَبْتَ[3] عَمْراً » بِالنَّصْب ، كانَ خَطَأً مِنْ وَجْهَيْنِ : ٣٤٠

---

(١) في ش و م «ولا توقع بعد أخبارها» .
وفي ت «ولا تَقَعُ بَعْدَ أخْبارِهَا» .

(٢) في ت و م «أَتَيْتَ بِها» .

(٣) في الأصل «ضربته» وهو تحريف .

ـ أحدُهما : أنَّكَ كُنْتَ تَنْصِبُ « عَمْراً » بِـ « ضَرَبْتَ » ، وَلَا يعودُ على « الَّذي » شَيْءٌ مِنْ صِلَتِه .

ـ والآخرُ : أَنَّكَ كُنْتَ تَبْتَدِئُ بِـ « الَّذِي » ، وَلَا تُخْبِرُ عَنْهُ بِشَيْءٍ .

وَتَقولُ : « الَّذِي أَكَلَ طَعَامَكَ مُحَمَّدٌ » ، وَلَوْ قَدَّمْتَ « الطَّعَامَ » قَبْلَ « الَّذِي » لَمْ يَجُزْ ، لأنه في صِلَةِ « الَّذِي » ، وكذلكَ لَوْ أَوْقَعْتَهُ بَعْدَ « مُحَمَّد » فَقُلْتَ : « الَّذِي أَكَلَ مُحَمَّدٌ طَعَامَكَ » ، على هٰذا التَّقْدِيرِ لَمْ يَجُزْ ، لأنَّه في صِلَةِ « الَّذِي »[1] . فإنْ قُلْتَ : « الَّذِي أَكَلَ مُحَمَّدٌ طعامُكَ » بالرَّفْعِ لِلطَّعام ، على أنْ تَجْعَلَهُ خَبَرَ « الَّذِي » كانَ جَائِزاً ، والتقديرُ : « الَّذِي أَكَلَهُ مُحَمَّدٌ طَعَامُكَ » .

وتقُولُ: « اَلَّذِي قَصَدَهُ أُخُوكَ رَاكِباً يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ » ، فَقَوْلُكَ : « قَصَدَهُ أُخُوكَ رَاكِباً يَوْمَ الْجُمُعَةِ » كُلُّه فِي صِلَةِ « الَّذِي » ، ولا يجوزُ تقديمُ شَيْءٍ منه قَبْلَ « الذي » ، ولا إيقاعُه بَعْدَ « زَيْدٍ » ، ويجوزُ تقديمُ بَعْضِه عَلَى بَعْضٍ ، إذا أَوْقَعْتَهُ بَعْدَ « الَّذِي » وَقَبْلَ « زَيْدٍ » ، كقولِكَ : « الَّذِي أُخُوكَ قَصَدَهُ رَاكِباً يَوْمَ الْجمعَةِ زَيْدٌ » ، و« الَّذِي راكِباً قَصَدَهُ يَوْمَ الجمعةِ أُخُوكَ زَيْدٌ » و« الَّذِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَاكِباً أُخُوكَ قَصَدَهُ زَيْدٌ » ، كُلُّ ذٰلِكَ جَائِزٌ ، لِأَنَّهُ كُلَّهُ فِي الصِّلَةِ ، وتقديمُ / بعضِ الصلةِ على بعضٍ جائزٌ ، وتجعلُ « راكباً » حالاً مِنَ الأَخِ ، وإنْ

٣٤١

(١) الكلام مِنْ «وكذلكَ لَوْ أوقعته بعدَ محمد . . . . حتى هذا الموضع غير وارد في ت و م .

شِئْتَ مِنَ « الكافِ » [ظ ٦٧] في قولِكَ(١) « أَخُوكَ » على أَنّها أُخُوَّةُ الصَّداقَةِ لا أُخُوَّةُ النَّسَبِ(٢) ، وإنْ شِئْتَ مِنَ « الهاءِ » . فإنْ جعلتَهُ حالاً مِنَ « الّذي » لم يَجُزْ أنْ تُوقِعَهُ(٣) إلاّ بَعْدَ تَمامِ الصِّلَةِ ، فتقولُ « الَّذِي قَصَدَهُ أَخُوكَ يَوْمَ الجمعةِ راكباً زَيْدٌ » ، ولا يجوزُ إزالَتُهُ عَنْ هٰذا الْمَوْضِعِ إذا كانَ حالاً مِنَ « الَّذي » .

وتقولُ في « الَّذِي » إذا وصلْتَهُ بِالظُّروفِ(٤) : « الّذِي أَمامَكَ زَيْدٌ » ، وَ « الَّذِي قُدَّامَكَ عَمْرٌو »(٥) ، وَ « الَّذِي فِي الدَّارِ أَخُوكَ » ، وَكَذٰلِكَ ما أَشْبَهَهُ .

وتقولُ في « الّذي » إذا وَصَلْتَهُ بِالاِبْتِداءِ وَالْخَبَرِ : « الّذِي أَبوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ، فَـ « الّذي » : مُبْتَدأٌ ، وقَوْلُكَ « أَبوهُ مُنْطَلِقٌ » : ابتداءٌ(٦) وَخَبَرُهُ فِي صِلَةِ « الَّذِي » ، وَ « زَيْدٌ » : خَبرُ « الّذِي » ، وصحَّ الكلامُ بِالْهاءِ الرَّاجعةِ على « الّذِي » مِنْ قَوْلِكَ « أبوهُ » ، وَلَوْلا ذٰلِكَ لَفَسَدَتِ الْمَسْأَلَة .

وَلَوْ قُلْتَ : « الَّذِي زَيْدٌ خارِجٌ(٧) أَخُوكَ » ، لَمْ يَجُزْ ، لِأَنّه لمْ يَعُدْ عَلَى « الَّذِي » /شَيْءٌ . فإنْ قُلْتَ : « الَّذِي زَيْدٌ خارِجٌ لِحَاجَتِهِ(٨) أَوْ بِسَبَبِهِ » ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذٰلِكَ مِمّا يَتَعَلَّقُ الذِّكْرُ بهِ جاز . ٣٤٢

---

(١) في ت «التي في» .

(٢) في ت «على أنها أُخوّة الصداقة والنسب جميعاً» . وفي م «لا النسب» .

(٣) في ت «ترفعه» .

(٤) في ش وت و م «بالظّرْف» .

(٥) هذا المثال غير وارد في ت و ش .

(٦) في ش وت و م «مبتدأ» .

(٧) في ش «منطلق» .

(٨) في ت و م «في حاجته» .

وتقولُ فيه إذَا وَصَلْتَهُ بِالْجَزاءِ: « اَلَّذِي إنْ تَأْتِهِ يَأْتِكَ زَيْدٌ » ، وَ « الَّذِي إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ عَمْرٌو » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ .

وَاعلمْ أنه جائزٌ أَنْ يوصَلَ « الّذِي » وَأَخَـواتُه[1] بِكُـلِّ جُمْلَةٍ تقومُ بنفسِها ، إذا كانَ فِيها ذِكْرٌ يعودُ علَى « الَّذِي » ، نحو : « إنَّ وأَخواتِها » وَ « كانَ وأَخَوَاتِها » ، ونحو : « الظَّنِّ وأَخواتِه » .

واعلمْ أنّ سبيلَ « ما » وَ « مَنْ » في الصلة سبيلُ « الَّذِي » ، ولكنَّهُمَـا لا يُثَنَّيانِ وَلا يُجْمَعـانِ ، وَيقعانِ بِلَفْظٍ واحـدٍ للمذكَّـرِ[2] والمؤنَّثِ ، والـواحدِ وَالاِثْنَيْنِ وَالْجميـعِ ، كقـولِـكَ : « مَنْ قـامَ زَيْدٌ » ، وفي التثنيةِ : « مَنْ قامَ الزَّيْدَانِ » . وفي الجميعِ : « مَنْ قامَ الزَّيْدُونَ » ، تُوَحِّدُ الفعلَ في صِلَةِ « مَنْ » حَمْلاً على اللَّفْظِ . وَإنْ شِئْتَ حَمَلْتَ علَى الْمَعْنَى[3] ، فَثَنَّيْتَ وَجَـمَعْـتَ ، فقُـلْتَ : « مَنْ قَـامَ زَيْـدٌ » ، وَ « مَنْ قَـامَـا الـزَّيْـدَانِ » ، وَ « مَنْ قَـامُـوا الزَّيْدُونَ »[4] . وَقَدْ جَاءَتِ اللُّغتانِ في كتابِ اللّهِ تعـالَى ، / قالَ اللّهُ عزَّ وَجَلَّ [في التوحيد][5] : ٣٤٣

﴿ وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[6] .

وقال في الجميع :

---

(١) في ش «وأخواتها» .

(٢) في ت «على المذكر» .

(٣) في الأصل «المعنا» وهو تـحـريف .

(٤) الكلام من «فقُلْتَ . . . حتى هذا الموضع ، غير وارد في ت .

(٥) زيادة من ش و ت .

(٦) الأنعام ٢٥ ، ومحمد ١٦ .

﴿ وَمِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾(١) .

وقالَ الشاعرُ ، وهو الفرزدقُ : (٢) : [الطويل]

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُـونُنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ (٣)

[و ٦٨] وتقولُ في المؤنَّثِ : « مَنْ قَامَ هِنْدُ » ، وَ « مَنْ قام الْهِنْـدَانِ » ، وَ « مَنْ قَـامَ الْهِنْـدَاتُ » . وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ على الْمَعْنَى (٤) ، فَقُلْتَ : « مَنْ قَامَتْ هِنْدُ » ، وَ « مَنْ قَامَتَا الْهِنْدَانِ » ، وَ « مَنْ قُمْنَ الْهِنْدَاتُ » . وَإِنْ شِئْتَ وَحَّدْتَ .

وَقَدْ قُرِئَ :

﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ ﴾(٥)

بِالْياءِ ، حَمْلاً على اللَّفْظِ. وَإِنْ شِئْتَ :

﴿ وَمَنْ تَقْنُتْ ﴾

بِالتّاءِ حَمْلاً على الْمَعْنَى(٦) . / ٣٤٤

---

(١) يونس ٤٢ .

(٢) في ت « وقال الفرزدقُ في تثنيةِ « مَنْ » . (انظر ديوانه ٨٧٠) .

(٣) في ش و ت و م «تَعَشَّ» . وفي هامش الأصل أيضاً «تَعَشَّ» . والروايتانِ صحيحتان ، وللبيت رواية أخرى في الديوان وأكثر المراجع : «تَعَشَّ فَإِنْ وَاثَقْتَنِي» . وهو مِنْ شواهد سيبويه ١ : ٤٠٤ ، الكامل ١ : ٣٦٨ ، المقتضب ٢ : ٩٥ ، الأصول ٢ : ٤٢١ ، الخصائص ٢ : ٤٢٢ ، المحتسب ١ : ٢١٩ ، ٢ : ١٤٥ ، الأمالي الشجرية٢ : ٣١١ ، شرح المفصل ٢ : ١٣٢ ، المغني ٤٠٤ . وبعد البيت في م : «فجاءَ بِهِ على المعنَى» .

(٤) في ت «وإنْ شِئْتَ ثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ وَأَنَّثْتَ » بَدَلاً مِن عبارة نَسخةِ الأَصْلِ .

(٥) في ت أتمَّ الآيةَ ، وتمامُها : «وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِها أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ، وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً » . الأحزاب ٣١ .

(٦) انظر : الأخفش/معاني القرآن ٣٥ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ : ١٠٥٦ . وذكر أبو حيان أن الجمهور قرأ «وَمَنْ يَقْنُتْ» بالمذكَّر حَمْلاً على لَفْظِ «مَنْ». . . . وقرأ الجحدريّ =

وسبيلُ « مَا » سَبِيلُ « مَنْ » .

وَأَمّا « أيٌّ » فاسْمٌ مُعْرَبٌ ، وهُوَ مضافٌ إلى ما بعـدَهُ ، ولا يكـادُ يُفْـرَدُ ، وسبيلُهُ في الصِّلَةِ سبيـلُ « مَـا » ، وَ « مَنْ » ، وَ « الَّذي » إذا كانَ خبَـراً ، كَقَوْلِـكَ :« أَيُّهُمْ في الدَّارِ أَخُـوكَ » ، وَ « أَيُّهمْ قَامَ عَمْرٌو » ، تريدُ : « اَلّذي في الدّارِ أَخُوكَ » ، وَ « الَّذي قامَ عَمْرٌو » ، وَمَا أَشْبَهَهُ .

وَأَمّا « الْأَلِفُ والّلامُ » إذَا كانَتا بِمَعْنَى « الَّذِي » وَ « الَّتي » ، فَـإنَّهُمَا يَـدْخُلاَنِ عَلَى أَسْمـاءِ الْفَاعِلينَ وَالْمَفْعُـولِينَ الْمُشْتَقَّـةِ مِنَ الْأفعـالِ ، وتحتاجُ إلى صِلَةٍ وعـائِدٍ ، كمـا تحتـاجُ « الَّـذي » ، [والَّتِي][1] ولاَ تُقَـدَّمُ صِلاَتُهَـا عَلَيْهَـا . ولاَ يُفْـرَقُ بَيْنَهـا[2] وَبَيْنَ صِلَتِها بِشَيْءٍ ، تقولُ مِنْ ذلك إذا قالَ لكَ قَائِلٌ :قَامَ زَيْدٌ ، « كَيْفَ تُخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ » فإنما يَقُولُ لَكَ : اِبْنِ لِي مِنْ « قَـامَ » اسمَ الفـاعِلِ وَأَدْخِلْ عَلَيْهِ « الْأَلِفَ وَالّلامَ » بِمَعْنَى « الَّذي » ، وَاجْعَلْ « زَيْداً » خَبَرَهُ . فَالْجَوابُ في[3] ذٰلِكَ أَنْ تقولَ : « الْقَائِمُ زَيْدٌ » ، فَـ « الْقَائِمُ » : تُرْفَعُ[4] بالِابْتِدَاءِ ، وفيهِ ضَميـرٌ يعودُ علَى « الْأَلِفِ واللّامِ » ، وَ « زَيْدٌ » : خَبَرُ الِابْتِدَاء .

= والأسواري ويعقوب في رواية «وَمَنْ تَقْنُتْ» بتاء التأنيث حَمْلاً على المَعْنَى ، وبها قرأ ابْنُ عامرٍ في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفرٍ وشيبةَ ونافعٍ . (البحر المحيط ٧ : ٢٢٨) .

(١) زيادة من ش .

(٢) في ش «ولا تقدم صلاتهما عليهما ، ولا يفرق بينهما» .
وفي ت «ولا يفرق بينهما» .

(٣) في ش «عَنْ» .

(٤) في ش وت وم «رَفْعٌ» .

وفي التثنيةِ : « اَلْقائِمانِ الزَّيْدانِ » . وفي الجميعِ : « اَلْقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ » ، وكذلكَ قِياسُ كلِّ فعلٍ لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُول ، نحو قولِكَ : « خَرَجَ عَمْرو » ، وَ « انْطَلَقَ بَكْرٌ » ، تقولُ : « اَلْخَارِجُ عَمْرو » ، وَ « الْمُنْطَلِقُ بَكْرٌ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ . / ٣٤٥

فإنْ كانَ فِعْلاً يتعدَّى إلى مفعولٍ ، نحو قولِكَ : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ، فَإِنْ أَرَدْتَ الإِخْبارَ عَنِ الْفاعلِ قُلْتَ : « اَلضَّارِبُ عَمْراً زَيْدٌ » ، وَ « الضَّارِبَانِ الْعَمْرَيْنِ الزَّيْدَانِ » ، وَ « الضَّارِبُونَ الْعَمْرِينَ الزَّيْدُونَ » .

فَإذَا أَرَدْتَ الإِخبارَ عَنِ المفعولِ قُلْتَ : « اَلضَّارِبُهُ زَيْدٌ عَمْرو » ، فَـ « الضَّارِبُ » : رَفْعٌ بالاِبْتِداءِ ، وَ « الْهاءُ » : نَصْبٌ بوقوعِ[1] الْفِعْلِ عَلَيْها ، وَ « زَيْدٌ » : رَفْعٌ بِفِعْلِه ، وَ «عَمْرو» : رَفْعٌ بِخَبَرِ[2] الاِبْتِداء .

وفي التثنيةِ : « اَلضَّارِبُهُما[3] [ظ ٦٨] الزَّيْدانِ الْعَمْرَانِ » . وَفِي الْجَمِيعِ : « اَلضَّارِبُهُمْ[4] الزَّيْدُونَ الْعَمْرُونَ » .

فَإِنْ قُلْتَ : « ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فَأَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ قُلْتَ : « اَلضَّارِبُ زَيْداً[5] أَنَا » . وَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ ، قُلْتَ : « اَلضَّارِبُهُ أَنا زَيْدٌ » .

---

(١) في ش «لِوقوعِ» ، وفي م : «بِوقوعِ الضرب» .

(٢) في ش وت وم «خبر» .

(٣) في ت «الضّارباهما» .

(٤) في ت «الضّاربوهم» .

(٥) في الأصل «زَيْدٌ» ، وهو تحريف ، صوابه في ش وت .

وَإنْ كانَ الفعلُ يَتعدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً » ، فَأَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ، قُلْتَ : « اَلْمُعْطِي زَيْداً دِرْهَماً أَنَا » . وَإنْ أَخْبَرْتَ عَنْ « زَيْدٍ » ، قُلْتَ : « اَلْمُعْطِيهِ أَنَا دِرْهَماً زَيْدٌ » . وَإنْ أَخْبَرْتَ عَنِ « الدِّرْهَمِ » ، قُلْتَ : « اَلْمُعْطِي أَنَا زَيْداً إيَّاهُ دِرْهَمٌ » ، وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ : اَلْمُعْطِيهِ أَنَا زَيْداً دِرْهَمٌ »[1] ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ . / ٣٤٦

فَقِسْ عَلَيْهِ تُصِبْ إنْ شَاءَ اللّه .

(١) بعدها في ت «وكذلك حكم المؤنث في جميع ذلك ، غيرَ أنك تُلحِقُه علامةَ التأنيثِ لِلْفَرْق» .

بَابُ جَمْعِ الْمُكَسَّرِ[1]

اِعْلَمْ أنَّ كُـلَّ اسْمٍ[2] كانَ على « فَعْـلٍ » فَجَمْعُهُ في أَقَـلِّ الْعَدَدِ على « أَفْعُلٍ » ، وَأَقَلُّ الْعَدَدِ الْعَشرةُ فمَا دُونَهـا[3] ، وَذٰلِكَ قَـوْلُـكَ : « كَـلْبٌ : وَأَكْلُبٌ » ، وَ « فَـلْسٌ : وَأَفْـلُسٌ » . وفـي الْكَثْرَةِ[4] « فِعَالٌ » ، نحو : « كِلَاب »[5] ، وَ « فُعُـول » ، نحو : « فُلوس » ، وما أشبهَ ذٰلِكَ . وما كانَ علَى « فِعْلٍ » نحو : جِذْع وَعِـدْل ، أَوْ « فُعْل » ، نحـو : قُفْل وَبُـرْد ، أَوْ « فَعَل » نحـو : جَمَـل وَجَبَل ، أَوْ « فَعِل » نحو : فَخِذ وَكَتِف ، أَوْ « فَعُل » نحو : عَضُد وَعَجُـز ، أَوْ « فِعَل » نحـو : ضِلَع وَعِنَب[6] ، فَجَـمْعُهُ فِي أَقَـلِّ الْعَدَدِ علَى « أَفْعَالٍ » ، وفي الكثيرِ علَى « فِعَالٍ » أَوْ « فُعُولٍ » ، وَرُبَّما اجْتَمَعا فيه ، وَرُبَّما انْفَرَدَ بِهِ أحدُهما ، وذلك نحو : جِـذْع وَأَجْـذَاع ، وَعِدْل وَأَعْـدَال ، وَجَمَل وأَجْمـال ، وَفَخِذ وَأَفْخـاذ ، وَكَتِف وَأَكْتـاف ، وَعَضُـد وَأَعْضَـاد ، وَعِنَب وَأَعْنـاب ، وَضِلَع وَأَضْلَاع وَضُلوع .

وَأَمَّا ما كانَ علَى « فُعُلٍ » فَإنّه يلزمُ « أَفْعَالًا »[7] ، وَلا يَكادُ

---

(١) في ت و م «بابُ الجَمْعِ المُكَسَّرِ» .

(٢) في ت «كلّ اسم ثلاثيّ» .

(٣) في ت «وأقلّ العدد ما دونَ العشرة» .

(٤) في ت و م «الكثير» .

(٥) في ت «كِعاب» .

(٦) بعده في م «أَوْ فُعُل ، نحو : عُنُقٍ وَطُنُبٍ ، أَوْ فِعِل ، نَحو : إبِلٍ وَإطِلٍ ، أَوْ فُعَل ، نحـو : صُرَد وَجُرَذ» .

(٧) في م «الأفعال» .

يُجَاوِزُهَا ، نحو : عُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ ، وَطُنُبٍ وَأَطْنَابٍ . / ٣٤٧

وَأَمَّا « فِعِلٌ » : فَلَمْ يَجِئْ إلاّ قَلِيلاً[١] ، قالوا : إِبِلٌ وَآبَالٌ ، وَإِطِلٌ وَ آطَالٌ[٢] .

وَأَمَّا « فُعَلٌ » : فَإِنَّ جَمْعَهُ اللاّزِمَ لَهُ « فِعْلَان » نحو : صُرَد وَصِرْدَان ، وَنُغَر وَنِغْرَان[٣] .

فَهٰذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شَاءَ اللّه .

---

(١) في الأصل «قليل» وهو تحريف .

وفي م «فلا يجيء إلاّ قليلاً» .

(٢) ورد في القاموس : إبِل جَمْعُها آبال وأُبُل بِضَمَّتَيْنِ . إطِل : بالكسر وبِكَسْرَتين : الخاصِرَة ، جَمْعُها آطالٌ ، كالأيْطَل التي جَمْعُها أياطِل .

(٣) نُغَر كصُرَد : البلبُل وفِراخُ العَصافيرِ وَضَرْبٌ مِنَ الحُمَرِ أَوْ ذُكورِها ، والجَمْـعُ نِغْرَان بكسـرِ النّون . (القاموس : نغر) .

وجاء في م مكانها «وَجُرَذ وجُرْذان» .

بَابُ مَعْرِفَةِ أَبْنِيَةِ أَقَلِّ الْعَدَدِ

اِعْلَمْ أَنَّ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ أَرْبَعَةَ أَمْثِلَةٍ ، وَأَقَلُّ الْعَـدَدِ : « اَلْعَشرةُ فَمَا دُونَها »[1] ، وَهِيَ :

« أَفْعُلٌ » [و ٦٩] نحو : أَكْلُبٍ وَأَفْلُسٍ .

وَ « أَفْعَالٌ » ، نحو : أَجْبَالٍ[2] وَأَصْنَامٍ .

وَ « أَفْعِلَةٌ » ، نحو : أَرْغِفَةٍ وَ أَزْمِنَةٍ .

وَ « فِعْلَةٌ » ، نحو : صِبْيَةٍ وَفِتْيَةٍ .

---

(١) في ت «وأقلّ العدَدِ ما دونَ العشرة» .

(٢) في م «أجمال وأحمال» .

بابُ تَكْسيرِ(١) ما كانَ علَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ وَفِيهِ حَرْفُ لِينٍ

أَمّا ما كانَ [على(٢) « فَعِيلٍ » [اسْماً كانَ أَوْ نَعْتاً لِمُذَكَّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ](٣) فَـأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ « أَفْعِلَةٌ » نحو : قَفِيز وَأَقْفِزَة ، ورَغِيف وأَرْغِفَـــة . والكثيـرُ على « فُعُـــلٍ » وَ « فُعْـلان » نحـــو : رُغُفٍ وَرُغْفان ، [وَقُضُب](٤) وَقُضْبان ، [وَكُتُب](٤) وَكُثْبان .

٣٤٨ وربما جاءَ علَى « أَفْعِلاَءَ » [نحو : أَصْدِقَاءَ وَأَنْبِيَاءَ . / وَإِنْ كـانَ مُشَدَّداً أَوْ مُعْتَـلاً جُمِعَ علَى « أَفْعِـلاَءَ »(٥) ،] نحو : عَـزِيزٍ وَأَعِزَّاءَ ، وَغَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ ، وَقَوِيٍّ وَأَقْوِيَاءَ ، وَشَدِيدٍ وَأَشِدَّاءَ .

ومـا كـانَ علَى « فِعَـالٍ » : فَـأَدْنَى الْعَـدَدِ فيـه « أَفْعِلَةٌ » ، نحو : خِمَارٍ وَأَخْمِرَة ، وَلِلْكَثيرِ : خُمُرٌ(٦) . وربّما جاءَ في الكثيرِ علَى « فِعْلَان » أَوْ « فُعْلان »(٧) ، نحو : ظِلْمان وَقُضْبان .

وَاعْلَمْ أَنَّ « فَعَـــالاً » وَ « فُعَـالاً » وَ « فِعَـــالاً » وَ «فَعِيلاً» وَ « فُعولاً » تَرْجِعُ في الجمعِ إلى شَيْءٍ واحـدٍ ، لأنّها متسـاوِيةٌ في

---

(١) في ش «باب ما يكسر» .

(٢) زيادة من ش وت وم .

(٣) زيادة من ش .

(٤) زيادة من ش .

(٥) زيادة من ش وت .

(٦) بعدها في ت «ومثله : خوان وأخونة ، وفي الكثير خون ، فأسكنوا الواو تخفيفاً» .
وفي م «حمار وأحمرة ، والكثير حمر» بالحاء المهملة .

(٧) لم ترد في م .

العددِ ، وأنَّ[1] حَرْفَ اللِّينِ ثالِثُها، فَلِذٰلِكَ قيل : قَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ[2] وَقُذُلٌ ، وَعَمودٌ وَأَعْمِدَةٌ[3] وَعُمُدٌ ، وَرَسُولٌ وَرُسُلٌ .

وقَدْ يَجوزُ إسكانُ ثانِيه تَخْفِيفاً .

(۱) في ت «ولأن» .

(۲) غير واردتين في م .

بابُ جَمْعِ ما كانَ علَى « أَفْعَل »

أَمّا ما كانَ مِنْهُ اسْماً فَجَمْعُهُ على «أفاعِلَ»، نحو: أَحْمَدَ وَأَحامِدَ ، وَأَفْكَلَ[1] وَأَفاكِلَ . وكذلِكَ ما كانَ على عَدَدِهِ وَالْهَمزةُ أَوَّلُهُ ، وَإنِ اخْتَلَفَتْ حركاتُهُ وَأَوْزانُه ، نحو : أُبْلُم[2] وَأَبالِم ، وَإِثْمِد[3] وَأَثامِد . / ٣٤٩

وكذلكَ ما كانَ على « أَفْعَلَ » نَعْتاً تَلْزَمُهُ « مِنْ » ، كقولِكَ : « أَكْبَرُ مِنْ زَيْدٍ ، وَأَصْغَرُ مِنْ عَمْرٍو » ، فتقولُ في جمعِهِ إذا أَسْقَطْتَ[4] منه « مِنْ » : « الأَصاغِرُ ، وَالأَكابِرُ ، والأَفاضِل » .

وما كانَ نَعْتاً غَيْرَ ما ذَكَرْنا ، فَجَمْعُهُ على « فُعْلٍ » ساكِنِ الثّاني ، نحو : أَحْمَرَ وَحُمْرٍ ، وَأَصْفَرَ وَصُفْر .

وكذلك ما كانَ على « فَعْلاءَ » لِلْمُؤَنَّثِ ، نحو : صَفْراءَ وَصُفْرٍ ، وَخَضْراءَ وَخُضْرٍ . وكذلك ما أَشْبَهَه .

---

(١) أَفْكَل : الرِّعدة تعلو الإنسان مِنَ البرد أو الخوف . والأفكل الجماعة . (تاج العروس : أفكل) .

(٢) أُبْلُم : غليظ الشفتين .

(٣) إثْمِد (بالكسر) حَجَرُ الكُحل ، (وَكَأَحْمَدَ بِالفَتْح) مَوْضِع .

(٤) في ش «سقطت» وكلتاهما صحيحة .

والكلمة وما قبلها والكلمتان التاليتان لها غير واردة في ت .

بَابُ تَكْسيرِ ما كانَ على « فاعِل »

أمّا ما كَانَ مِنْهُ اسْماً فَجَمْعُهُ على « فَواعِلَ» ، نحو قادِمٍ وَقَوادِمَ ، وَتابِلٍ وَتوابِل ، وَحَاجِبٍ وَحَوَاجِب ، وما أَشْبَهَ ذٰلِكَ .

وَأَمّا ما كانَ نَعْتاً للمذكرِ فتكسيرُهُ على « فُعَّلٍ » وَ « فُعّالٍ » نحوَ : ضارِبٍ وَضُرَّبٍ وَضُرّابٍ ، وَشَاهِدٍ وَشُهَّدٍ وَشُهّادٍ ، وَصائِمٍ وَصُوَّمٍ [ظ ٦٩] وَصُوّامٍ [وَصُيَّمٍ][١] ، وَكاتِبٍ وَكُتَّبٍ وَكُتّابٍ .

وَأَمّا ما كانَ لِمُؤَنَّثٍ فَجَمْعُهُ على « فَواعِلَ » فَرْقاً بَيْنَ المؤنثِ والمذكَّرِ ، وَذلِكَ قَوْلُكَ : ضارِبَـةٌ وَضوارِبُ ، وَذاهِبَـةٌ وَذَواهِب . وَكَذلِكَ جَميعُ هٰذا الباب .

٣٥٠ وَقَدْ قيلَ[٢] : / فارِسٌ وَفَوارِسُ ، قالوا : لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَيْسَ[٣] يكونُ في الْمُؤَنَّثِ ، فَلَمْ يَخافوا لَبْساً ، فَأَخرَجـوهُ علَى الأصل ، وقالوا « هالِكٌ في الْهَوَالِك »[٤] ، لِأَنَّهُ مَثَلٌ فَجرى علَى الْأَصْل .

---

(١) زيادة من ش ، وفي م لم ترد «شُهَّد ، وَصُوَّمَ وَصُيَّم ، وَكُتَّب» .

(٢) في ت و م « قالوا » .

(٣) في ش و ت و م «لا » .

(٤) مَثَل ، وفي اللسان (هلك) : « وفي المثل : فلانٌ هالِكٌ في الهوالك ، وأنشد أبو عمرو لابن جِذْل الطِّعان :

تَجـاوَزْتُ هِنْـداً رَغْبَـةً عَنْ قِتَـالِـهِ ... إلى مـالِـكٍ أَعْشـو إلى ذِكْـرِ مـالِـكِ

فَـأَيْـقَـنْـتُ أَنّي ثـائِـرُ ابْـنِ مُـكَـدَّمٍ ... غَداةَ إذٍ ، أَوْ هـالِـكٌ فـي الْـهَـوَالِـكِ

قال : وهذا شاذٌ على ما فسر في فوارِسَ ، قال ابنُ برّي : يجوز أن يريد هالـك في الأمم الهوالك ، فيكون جمع هالكة على القياس » .

ابن يعيش شرح المفصل ٥ : ٥٦ ، شرح شواهد الشافية ١٤٢ ، شرح التصريح ٢ : ٣١٣ ، وقد أورد الأخفش عَجُزَ البيتِ الأولِ فقط بدون نسبة . (معاني القرآن : ٤٧٣) .

وَقَدْ يَضْطَرُّ الشَّاعِرُ فَيَجْمَعُ « فَاعِلاً » ، على « فَوَاعِلَ » ، قالَ الشَّاعِرُ [وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ][1] : [الكامل]

وَإذا الـرِّجالُ رَأَوْا يَـزيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الْأَبْصارِ[2]

---

(١) زيادة من ش ، وفي ت و م «قال الفرزدق » .
(انظر ديوانه ٣٧٦) .

(٢) في الأصل «رأو» وهو تحريف .
البيت من قصيدة طويلة يمدح بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة وآله ، ومطلعها :
لأمْـدَحَـنَّ بَنِـي الْـمُـهَـلَّبِ مـدحَـةً غَـرَّاء طـاهِـرَةً عَـلَـى الأَشْـعَـارِ
وَيُرْوَى على جمع التكسير جمعَ سلامة ، كما قال أبو علي في الحُجَّة . (الخزانة ١ : ٩٩) وكما جاء في هـامش ديوان الفـرزدق «نواكِسي الأبصـار» . وكذا وردت في الأصـل ، وعلى هذه الرواية ، لا مكان للشاهد .
وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٠٧ ، المقتضب ١ : ١٢١ ، ٢ : ٢١٩ ، الكامل ٢ : ٥٨ ، شرح المفصل ٥ : ٥٦ ، الخزانة ١ : ٩٩ ، شرح شواهد الشافية ١٤٢ .
ومثلُ«نواكسَ» شَذَّتْ أربعةُ ألفاظٍ أخرى ، هي : فارس : فوارس ، هالك : هوالك ، غائب : غوائب ، وشاهد : شواهد . وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي زيـادة على هذه الخمسة وهي : حارس حوارس ، وحاجب حواجب (من الحجابة) ـ نقلها عن ابن الأعرابي ـ وخاطئ خواطئ ، وحاجّ حواجّ وداجّ دواجّ ، ورافد روافد ، جميعها إحدى عشرة كلمة . (انظر خزانة الأدب ١ : ٩٩ـ ١٠٠) . والقياس فيها أَنْ تُجْمَعَ على «فُعَّلٍ أَوْ فُعَّالٍ» كما ذكر الزجاجيّ ،والأعلمُ في شرح شواهد سيبويه .

بَــابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ أَوْ خَمْسَةٍ[1]

اِعْلَمْ أَنَّ جميعَ[2] ذلكَ كُلِّهِ يكـونُ على وَزْنِ « فَعَالِـلَ » ، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَتُــهُ ، نحــو : « جَعْفَــرٍ وَجَعَــافِـرَ ، وَسَـلْهَبٍ وَسَـلَاهِبَ[3] ، وَسَفَرْجَـل وَسَفَارِج ، وَفَـرَزْدَق وفرازِد ، وَقَلَنْسُـوَةٍ وَقَلَانِسَ ، وَمَسْجِدٍ وَمَسَاجِدَ » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ . / ٣٥١

---

(١) في ت « بابُ تكسيرِ ما كانَ على أربعةِ أَحْرُفٍ أو خَمْسةٍ مِمَّا لا عِلَّةَ فيه » .

(٢) في ت « جمع » .

(٣) السَّلْهَبُ هو الطويلُ وجمعه السَّلاهِبَة ورُبَّما جاءَ بالصّاد .
(اللسان والقاموس والتاج) .

بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلى « فُعْلَةٍ »

أَمَّا مَا كانَ علَى « فَعْلَةٍ » أَوْ « فُعْلَةٍ » جِنْساً مخلوقاً ، فالفرقُ بَيْنَ واحِدِهِ وَجَمْعِهِ حَذْفُ « الْهاءِ » ، نحو : تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ ، وَدُرَّةٍ وَدُرّ .

وما كانَ فيهِ مَصْنوعاً [مِنْ صَنْعَةِ الآدَمِيِّينَ][1] ، وكانَ علَى « فَعْلَةٍ » اسْماً ، فَجَمْعُهُ عَلَى « فَعَلاتٍ » مُحَرَّكَ الثاني ، نحو : جَفْنَةٍ وَجَفَناتٍ ، وَضَرْبَةٍ وَضَرَباتٍ ، وَقَدْ يَشْرَكُهُ[2] الْجِنْسُ الأَوَّلُ ، نحو قولِهِمْ : طَلْحَة وَطَلَحات .

وإنْ أَرَدْتَ تكسيرَهُ كانَ على « فِعَالٍ » ، نحو : جِفَانٍ ، وَطِلاحٍ .

وَإنْ كانَ نعتاً فَجَمْعُهُ « فَعْلاَتٌ » بِإسْكانِ الثَّانِي[3] ، نحو : صَعْبَةٍ ، وَصَعْباتٍ[4] ، وَخَدْلَةٍ وَخَدْلاَتٍ[5] ، وَعَبْلةٍ وَعَبْلاتٍ ، وَضَخْمَةٍ وَضَخْماتٍ . وَتَكْسيرُهُ على « فِعَالٍ » ، نحو : ضِخَامٍ ، وَخِدَالٍ .

وما كانَ على « فُعْلَةٍ » فَجَمْعُهُ على « فُعُلاتٍ » بِضَمَّتَيْنِ ،

---

(١) زيادة من ش و ت و م .

(٢) في الأصل « شركة » وما أثبتناه من ش و ت و م .

(٣) في الأصل «الثاء » ، وهو تحريف ، صوابه في ش و ت .

(٤) في ت « ضبعة وضبعات » .

(٥) خَدْلَة : المرأة الغليظَة الساق المستديرتها ، وجَمْعُها خِدَال ، ولم أَجِدْ «خَدْلات » ، ولكن وَرَدَ جمعُ « عَبْلة » عِبَال وَعَبْلات وهي بمعنى ضَخْمة . (اللسان ـ خدل ، عبل) .

٣٥٢ نحو : غُرُفَاتٍ ، / وَظُلُماتٍ . وقد يجوزُ فَتْحُ الثاني وإسْكانُهُ تَخْفيفاً ، فَيُقالُ: «ظُلَماتٌ وَظُلْماتٌ، وَغُرَفاتٌ ، وَغُرْفاتٌ». قالَ الشاعِرُ(١) : [الطويل]

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِياً رُكَبَاتُنَا
عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزْلِ(٢)

[و ٧٠] وَمَا كَانَ عَلَى « فِعْلَةٍ » كانَ فيه أيضاً ثلاثةُ أَوْجُهٍ : « فِعِلَاتٌ » بِكَسْرَتَيْنِ ، نحو : كِسِرَاتٍ . وفَتْحُ الثاني يَجُوزُ ، وَإِسْكانُهُ أَيْضاً ، فَيُقالُ : كِسَراتٌ ، وَكِسْراتٌ .

وَقَالُوا في جَمْعِ « أَرْضٍ » : « أَرَضاتٌ » ، لِأَنَّها مُؤَنَّثةٌ ، كما قِيلَ « طَلَحاتٌ » . وَقَدْ قِيلَ « أَرَضُونَ » ، كما قِيلَ « سِنُونَ » وَ « ثُبُونَ »(٣) ، لِأَنَّها مُؤَنَّثَةٌ مِثْلُهَا ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بِالتَّاءِ أَقَلُّ ، وَبِالْواوِ وَالنُّونِ أَعَمُّ وَأَكْثَرُ ، فَحُرِّكَتِ « الرَّاءُ » فِي قَوْلِهِمْ « أَرَضُونَ » ، كَمَا حُرِّكَتْ في « أَرَضاتٍ » ، وَلَا يَجوزُ إِسْكَانُها ، وَلَا أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ التَّكْسيرِ فَيُقالُ : إِرَاضٌ(٤) وَأُرُضٌ . / وكذلكَ ٣٥٣ « أَمَةٌ » جَمْعُها « إِمْوَانٌ » ، كَمَا قِيلَ « إِخْوَانٌ » . وقالَ الشاعِرُ : هُوَ

---

(١) هو النجاشي الحارثي : قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب . كان فاسقاً رقيق الاسلام (الشعر والشعراء ٢٩٩) . وَنُسِبَ البيتُ إلى عمرو بْنِ شاس .

(٢) الشاهد فيه جمع «رُكْبة » على« رُكَبَات » بفتحِ الثاني . والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ١٨٢ ، المقتضب ٢ : ١٨٩ ، المحتسب ١ : ٥٦ ، شرح المفصل ٥ : ٢٩ .

(٣) ثُبَة (بِالضَّمْ) وسطُ الحوضِ ، والجماعةُ والعُصْبَةُ مِنَ الفرسانِ ، وَالْجَمْعُ ثُباتٌ وَثُبونَ بِضَمّ الثاءِ (القاموس) ، وأوردَ اللسانُ ، «ثِبُونَ » بِالْكَسْرِ أيْضاً .

(٤) في ت « ولا » .

الْقَتَّالُ الْكِلَابِيُّ (١) : [البسيط]

أَمَّا الإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَداً إِذَا تَرَامَى بَنُو الإِمْوَانِ بِالْعَارِ (٢)

ولا يَجوزُ أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ السَّلامَةِ ، فيُقالُ : « أَمَوَاتٌ » . وقَالوا : حَمَّامَاتٌ ، وَسُرَادِقَاتٌ ، وَبَوَّابَاتٌ (٣) ، وَلَمْ يَجْمَعُوها جَمْعَ التَّكْسيرِ ، وَلَا تُجْمَعُ إِلَّا كَمَا جُمِعَتْ (٤) .

---

(١) هو عبد الله ، وقيل عبيد بن مجيب بن الْمُضَرَّجِيّ ، شاعر معاصر لجرير والفرزدق والأخطل ، وَلُقِّبَ الْقَتَّال لكثرةِ مَنْ قَتَلَه ، وكانت قبيلته تكرهه لذلك . (الشعر والشعراء ٧٠٥) ـ ديوانه ٥٤ .

(٢) رواية البيت في الكامل وأمالي القالي :

أنا ابْنُ أسماءَ أعمامي لها وأبي .... (بتغيير الصدر فقط) .

ورواية الديوان مطابقة لرواية الكامل والأمالي . وفي الديوان يأتي بعد البيت :

أَمَّا الإِمَاءُ فَمَا تَدْعُونَنِي وَلَداً إِذَا تَحَدَّثَ عَنْ نَقْضِي وَإِمْرَارِي

وعليه ، يكون قَدْ حَصَلَ خَلْطٌ في المخطوطة بين البيتين .

وهو من شواهد الكامل ١ : ٥٤ ، أمالي القالي ٢ : ٢٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٥٣ ، اللسان (أما) .

(٣) في ش و ت « وإيوانات » وبعدها في ت «جمع إيوان وهو عمود الخيمة » ولم ترد في م .

(٤) في ش و ت : «كما جمعت العرب » .

بَـــابُ مَا يُجْمَعُ مِنَ الْجَمْعِ

اِعْلَمْ أَنَّ الْجميعَ قَدْ يُجْمَعُ لِأَنَّهُ [قَدْ][1] يُشَبَّهُ بِـالْواحِـدِ ، قالوا : نَعَمٌ وَأَنْعَامٌ ، وَأَنَاعِيمُ ، فَجَمَعُوا الْجَمْعَ . وَكَذلِكَ : قَوْلٌ ، وَأَقْوالٌ ، وَأَقَاوِيلُ . / ٣٥٤

وليسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ، إنّما هُوَ مَسْموعٌ ، وَمَنْ أَجازَ جَمْعَ الْجَمْعِ لَمْ يُجِزْ تَثْنِيَتَهُ ، لِأَنَّ الجمْعَ إنّما يُجْمَعُ لِيَكْثُرَ[2] ، وَلَيْسَتِ التَّثْنِيَةُ مِمَا يُكَثَّرُ بِها . وَقَـدْ قِيلَ : « [لَـهُ][3] إبلَانِ ذُهِبَ بِـهِ إلى الْقَطِيعَيْنِ » ، إلاّ أَنّه[4] لَيْسَ بِتَكْثِيرِ ، وَإنّما هُوَ اسْمٌ واحِدٌ يقعُ على الْجَميعِ [5] . وقالوا « مَصِيرٌ » ، لِلْمِعَى ، وَجَمْعُهُ « مُصْرَانٌ » بِضَمِّ الميمِ ، ثُمَّ قَالُوا « مَصَارين » ، فَجَمَعُوا الْجَمْعَ . وقالوا « أَصِيلٌ » لِلْعَشِيِّ ، ثُمَّ جَمَعُوا فقالُوا « أُصُلٌ » ، ثُمَّ قَالُوا في جَمْعِ الْجَمْعِ « آصَـالٌ » ، فَشَبَّهُـوهُ بِعُنُقٍ وَأَعْنَـاقٍ ، ثُمَّ جَمَعُـوا جَمْـعَ الْجَمْـعِ فَقَالُوا : « أَصَائِلُ » ، فَأَصائِلُ جَمْعُ جَمْعِ الْجَمْعِ .

---

(١) زيادة من ش .

(٢) في ت «للتكثير» .

(٣) زيادة من ش و م .

(٤) في ش و ت و م « لأنه » .

(٥) في ت و م « جمع » .

بَـابُ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ

أَمّـا ما كـانَ علَى « فَعَلَ يَفْعِـلُ » بِفَتْحِ العينِ في المـاضي وكسرِها في المستقبلِ مُتَعدِّياً ، كانَ[1] مَصْدَرُهُ [ظ ٧٠] اللَّازِمُ لَهُ « فَعْـلاً » ، بِإِسْكـانِ الْعَيْنِ ، نحو : « ضَـرَبَ يَضْـرِبُ ضَـرْبـاً ، وَنَصَبَ يَنْصِبُ نَصْبـاً ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ شَتْماً ، ووَزَنَ / يَـزِنُ وَزْناً» ، فَهٰذا هُوَ اللاّزِمُ لَهُ . ٣٥٥

وَقَدْ يجيءُ بعدَ ذلك على ضُروبٍ ، قالوا : « سَـرَقَ يَسْرِقُ سَرَقاً [وَسَرِقاً][2] ، وَغَلَبَهُ يَغْلِبُه غَلَبْـاً[3] ، وَحَمَى الْمَكَانَ يَحْمِي حِمـايَـةً ، وَضَـرَبَ الْفَحْـلُ النـاقـةَ ضِـراباً ، وَحَـرَمْتُ الـرَّجُـلَ [الشَّيْءَ][4] حِرْماناً ، وَغَفَرْتُ ذَنْبَـهُ غُفْرانـاً ، وَلَوَيْتُـهُ بِالـدَّيْنِ لَيّاً وَلِيَّاناً » .

ومـا كـانَ علَى « فَعَـلَ يَفْعُـلُ » بِضَمِّ العينِ في المستقبـلِ متعدِّياً ، فَمَصْدَرُهُ أيضاً اللاّزمُ لَهُ « فَعْلٌ »[5] ، نحو : « قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً » . وقد جاء على غيرِ ذلكَ أيضاً ، وقالوا : « كَفَرَ يَكْفُرُ كُفْراً [وَكُفْرَاناً][6] ، وَحَلَبَ النَّاقَةَ حَلْباً ، وَخَنَقَ الرَّجُلَ خَنْقاً ، وَشَكَـرَ يَشْكُرُ شُكْراً [وَشُكْراناً وَشُكُـوراً » . فإنْ كـانَ لاَزِماً فَمَصْـدَرُهُ

---

(١) في ت و م « فإنّ » .

(٢) في ش « سرقة » ، وهو تحريف ، وفي م سَرَقاً بفتح الرّاء وكسرها وهو صواب .

(٣) في ش وت وم « غلبة » ، وفي الأصل « غَلْباً » .

(٤) زيادة من ش .

(٥) في الأصل «فَعْلاً » وهو تحريف .

(٦) زيادة من ش .

« الْفُعُولُ » نحو : القُعودُ وَالسُّجُودُ][1] .

وما كانَ على « فَعِلَ يَفْعَلُ » ، بِكَسْـرِ العينِ في الماضِي ، وَفَتْحِهـا في المستقبَلِ مُتَعـدِّياً ، فمصـدَرَهُ اللَّازمُ لَـهُ « فَعْـلٌ »[2] أيضاً ، بإسكانِ الْعَيْنِ ، قالوا : « حَمِدَ يَحْمَدُ حَمْداً » . وقد جاءَ علَى غيـرِ ذلكَ ، قـالوا : « عَمِـلَ يَعْمَلُ عَمَـلاً ، وَشَرِبَ يَشْـرَبُ شُرْباً ، وَرَحِمَ يَرْحَمُ رُحْماً[3] ، وَسَفِدَ[4] يَسْفَدُ سِفـاداً ، وَغَشِيَ غِشْيَاناً » . / ٣٥٦

ومـا كـانَ على « فَعَـلَ يَفْعِـلُ » بفتـحِ العينِ في المـاضِي وكسرها في المستقبلِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، فمصدرُهُ اللاّزمُ لَهُ « فُعُولٌ » . وكذلكَ إنْ كانَ مُسْتَقْبَلُهُ مَضْموماً ، نحو « الْقُعُودُ ، وَالْجُلُوسُ » ، وَمَا أَشْبَهَهُ[5] .

ومـا كانَ علَى « فَعِـلَ يَفْعَلُ » بِكَسْـرِ العينِ في المـاضِي ، وَفَتْحِها في المستقبلِ غَيْرَ مُتَعَدٍّ ، فَمَصْدَرُهُ اللاَّزِمُ لَهُ « فَعَلٌ » بِفَتْحِ [الْفَاءِ وَ][6] الْعَيْنِ ، نحو : « عَجِبَ يَعْجَبُ عَجَباً ، وَأَشِرَ يَـأْشَرُ أَشَراً ، وَبَطِرَ بَطَراً ، وَعَمِيَ عَمىً ، وَصَدِيَ يَصْـدَى صدًى مِنَ الْعَطَش » .

---

(١) زيادة من ش و ت .

(٢) في الأصل «فَعْلًا » وهو تحريف .

(٣) في ش و ت و م « رَحْمَةً » .

(٤) في ش بعدها : « الطائر » .

(٥) هذه الفقرة غير واردة في ت ، واكتفى بالإشارة لها بَعْدَ ، شُكْراناً وشُكُوراً ، في ما سبق .

(٦) زيادة من ش و ت و م .

وَإنْ[1] كانَ مُتَعَدِّياً فَمَصْدَرُهُ اللاّزِمُ لَهُ « فَعْلٌ » بِإسْكانِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْفَاءِ ، وَرُبَّما كُسِرَ أَوَّلُـهُ مِثْلُ : « جَهِـلَ جَهْلاً » ، وَ « عَلِمَ عِلْماً » .

وما كـان على « فَعُـلَ يَفْعُـلُ » بِضَمِّ الْعَيْنِ في المـاضِي والمستقبلِ ، فَمَصْدَرُهُ اللاّزمُ لَهُ « فُعْلٌ » ، نحو : « حَسُنَ يَحْسُنُ حُسْنـاً ، وَقَبُحَ يَقْبُـحُ قُبْحاً ، وَنَبُـلَ يَنْبُلُ نُبْـلاً » . وَقَدْ يَجيءُ على « فَعَالَةٍ » ، وَ « فَعَلٍ »[2] ، نحو : « قَبُـحَ يَقْبُحُ قَبـاحَةً ، وَسَمُـجَ سَمَاجَةً ، وَشَرُفَ شَرَافَةً[3] ، وَكَرُمَ كَرَامَةً[4] » .

وَمَا كانَ على « أَفْعَـلَ » فَمَصْدَرُهُ « إفْعَـالٌ » ، نحو : أَكْـرَمَ يُكْرِمُ[5] [و ٧١] إكْراماً ، وَأَقْبَلَ إقْبالاً . / ٣٥٧

وَمَا كانَ على « اسْتَفْعَـلَ » فَمَصْدَرُهُ « اسْتِفْعَـالٌ » ، نحو : « اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً ، وَاسْتَغْفَرَ اسْتِغْفاراً »[6] .

وَمَـا كـانَ على « انْفَعَـلَ » فَمَصْـدَرُهُ « انْفِعَـالٌ » ، نحـو : « انْطَلَقَ انْطِلاَقاً ، وَانْعَقَدَ انْعِقَاداً »[7] .

وَمَـا كـانَ عَلَى « افْتَعَـلَ » فَمَصْـدَرُهُ « افْتِعَـالٌ » ، نحـو :

---

(١) في ت « فإنْ » .

(٢) ورد بعدها في الأصل « وعلى فَعُل » وهي غير واردة في أيٍّ من النسخ الأخرى ، أو الشروح .

(٣) في م « شَرَفاً » .

(٤) في م « كَرَماً » .

(٥) في الأصل «يُكْرِمُ » مكرّرة ، وهي غير واردة في م .

(٦) غير واردة في ت .

(٧) غير واردة في ت و م .

اكْتَسَبَ : اكْتِسَاباً ، وَاقْتَتَلَ اقْتِتَالاً »[١] .

وَمَا كَانَ على « افْعَلَّ » بِتَشْدِيدِ « اللَّامِ » ، فَمَصْدَرُهُ « افْعِلَالٌ » ، نحو : « احْمَرَّ احْمِرَاراً ، وَاصْفَرَّ اصْفِرَاراً » .

وَمَا كانَ علَى « افْعَالَّ » بتشديدِ « اللَّامِ » أيضاً ، فَمَصْدَرُهُ « افْعِيلَالٌ »[٢] ، نحو : « احْمَارَّ احْمِيرَاراً ، وَاصْفَارَّ اصْفِيرَاراً » .

وَمَا كَانَ على « فَعَّلَ » بتشديدِ « الْعَيْنِ » ، فَمَصْدَرُهُ « تَفْعِيلٌ » ، نحو : « ضَرَّبَ تَضْرِيباً ، وَعَلَّمَ تَعْلِيماً » .

وَمَا كَانَ علَى « تَفَعَّلَ » فَمَصْدَرُهُ « التَّفَعُّلُ » ، نحو : « تَضَرَّبَ تَضَرُّباً ، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّماً » .

وَمَا كَانَ على « فَعْلَل » فَمَصْدَرُهُ على « فَعْلَلَةٍ » وَ « فِعْلَالٍ » ، نحو : « زَلْزَلَ : زَلْزَلَةً [وَزِلْزَالاً][٣] ، وَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً » . / ٣٥٨

وَمَا كانَ على « فَاعَلَ » ، فَمَصْدَرُهُ « مُفَاعَلَةٌ » وَ « فِعَالٌ » ، نحو : « قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتالاً ، وضَارَبَ مُضَارَبَةً وَضِرَاباً »[٤] .

وَمَا كانَ على « افْعَنْلَى » فَمَصْدَرُهُ « افْعِنْلَاءٌ » مَمْدُوداً ،

---

(١) غير واردة في ت .

(٢) بعدها في ت « بتشديد اللَّامِ » .

(٣) زيادة من ش وت وم .

(٤) غير واردة في ت .

نحو : « إِسْلَنْقَىٰ اسْلِنْقاءً[١] ، وَاحْرَنْبَىٰ احْرِنْبَاءً »[٢] .

وَرُبَّما جاءَ المصدرُ على غيرِ الْفِعلْ ، كما قَالُوا : « أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً وَعَطِيَّةً ، وَأَكْرَمْتُهُ كَرَامَةً » .

قال اللّهُ عَزَّ وجلَّ :

﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[٣] .

وَكَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[٤] .

---

(١) في ش « اسْنَلْقَىٰ إِسْنِلْقاء» وهو تحريف .

(٢) بعدها في ت « أيْ غَضِبَ وَحُرِبَ أيضاً » .

والفعل : احْرَنْبَىٰ وَاحْرَنْبأ (بالهمزِ عن الكسائيّ) : إذا تَهَيَّأَ للغضب والشَّرِّ . وقيل إِحْرَنْبَىٰ : اسْتَلْقَىٰ على ظهره ، ورفعَ رجليه نحو السماء . وَاحْرَنْبَأَ المكانُ : اتَّسَعَ .(التاج : حرب) .

(٣) نوح ١٧ .

(٤) المزمل ٨ ، ومثل هذا يسمَّى « اسم المصدر » .

بَـابُ اشْتِقَاقِ اسْمِ الْمَكانِ وَالْمَصْدَرِ[1]

ما كانَ علَى « فَعَلَ يَفْعِلُ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ في الماضِي وَكَسْرِها في المستقبلِ ، فالمصْـدَرُ[2] منه « مَفْعَـلٌ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَاسْمُ المكانِ « مَفْعِلٌ » بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وكذلكَ الزمانُ . تقولُ : « ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرَبـاً ، وَهٰذا مَضْـرِبُ الْقَوْمِ ، لِمَـوْضِعِ الضَّـرْبِ » ، وكذلكَ الزَّمانُ ، تقولُ : « أَتَتِ النَّاقَةُ علَى مَضْرِبِهَا » ، أيْ : عَلَى زَمَانِ ضِرَابِهَا . وكذلكَ تقولُ : « غَرَسَ الْقَوْمُ مَغْرَساً وَمغْـرِساً » ، إذا أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ بالْفَتْحِ ، والْمَغْرِسُ : الْمَكَان . / ٣٥٩

ومَا كَان على « يَفْعَلُ ، أَوْ فَعَلَ يَفْعُلُ ، أَوْ فعِلَ يفْعَلُ »[3] ، فَالْعَيْنُ منه في « مَفْعَلٍ » مفتوحةٌ في المصدرِ أيضاً[4] والمكـانِ ، نحو : «الْمَذْهَب ، وَالْمَصْنَعِ ، وَالْمَدْخَل ، وَالْمَخْرَج ، [ظ ٧١] وَالْمَعْلَم ، وَالْمَحْفَـل »[5] ، إلاّ ثمـانيـةَ أَحْرُفٍ جَـاءَتْ نَـوَادِرَ الْعَيْنِ « يَفْعُلُ » مِنْهُ مَضْمُـومَة ، وَ« مَفْعِـلٌ » مِنْها مَكْسـورةُ العينِ ، وهي : « الْمَشْـرِقُ ، وَالْمَغْـرِبُ ، وَالْمَسْجِـدُ ، وَالْمَنْبِتُ[6] ، وَالْمَجْزِرُ[6] ، وَالْمَفْرِقُ ، وَالْمَسْكِنُ ، وَالْمَطْلِعُ » .

---

(١) في ش « باب اشتقاق أسماء المكان والمصدر » ، والمقصود به « المصدر الميميّ » .
وفي ت « باب اشتقاقك اسْماً للمصدر والمكان » .

(٢) في الأصل «فاسم المصدر » وصوابه في ش و ت .

(٣) في م « يَفعِلُ » وهو تحريف .

(٤) غير واردة في ت .

(٥) في ش « وَالْمَجْهَلُ » .

(٦) هذان الاسمان مطموسان في نسخة الأصل «أ » .

هٰـذا إذَا أَرَدْتَ الْمَكَـانَ كَسَــرْتَ كَمـا تَــرَى ، فَـإِنْ أَرَدْتَ الْمَصْدَرَ فَتَحْتَ ، وَقَدْ قُرِئَ :

﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ، وَ﴿ حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ ﴾[1]،على ما ذَكَرْتُ لَكَ .

فإذا كانَ أَوَّلُ الْفِعْلِ «واوًا» ، فَـ «مَفْعِلٌ» مِنهُ مَكسورُ الْعَيْنِ في الْمكانِ والْمصدَرِ ، نَحوُ : «اَلْمَوْعِدِ ، وَالْمَوْضِعِ ، وَالْمَوْزِنِ » . فإذا كانَ عَيْنُ الْفِعْلِ «ياءً» أَوْ «وَاواً» ، فالمصدرُ منه مفتوحٌ ، والزمان والمكـانُ مَكْسُورانِ ، مثـلُ : «الْمَقَالِ وَالْمَقِيـلِ ، وَالْمَخَـافِ وَالْمَخِيفِ ، وَالْمَسَارِ وَالْمَسِيرِ ، وَالْمَغابِ وَالْمَغِيبِ »[2] . / ٣٦٠

(١) القدر ٥ ، قرأ الكسائيّ وابنُ مُحَيْصِن «مَطْلِع » بكسر اللاّم ، والباقون بفتحِها . والفتحُ والكسرُ لغتان في المصدَر ، والفتحُ الأصل ، والكسرُ على أنه مما شَذَّ عنْ قِيَاسِه ، نحو : الْمَشْرِق وَالْمَغْرِب . . . (القرطبي ٢٠ : ١٣٤) .

(٢) بعدها في ت « إذا كان بالميم ، فإنْ كان معتلُّ اللاّمِ فَتَحْتَ الجميعَ نحو « مَغْزَىً وَمَرْمَىً وَمَسْعَىً » في المصدر وغيره . وقد كسروا بنات الياء مع الهاء خاصة ، فقالوا : « مَعْصِيَة وَمَحْمِية » . ومـا جاوز الثلاثة فالمصدرُ منه والمكان والزمانُ كالمفعولِ سَوَاءٌ ، وذلك نحـو « اَلْمُصْبَحِ وَالْمُمْسَىٰ » لأنهـا مفعولاتٌ ، فاعْلَمْ .

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ

اِعْلَمْ أنَّ الأَسمـاءَ[1] على ثلاثـةِ أَحْرُفٍ ، وَأَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ وَخَمْسَةِ أَحْرُفٍ أُصولٍ ، ولا يكونُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ أَقَلَّ مِنْ ثَلاثةِ أحرفٍ أُصول . وتبلُغُ بالـزيادةِ[2] سبعـةَ أَحْرُفٍ[3] ، نحـو :«اشْهِيبَابٍ ، وَاحْرِنْجَامٍ » . وَلَيْسَ في كَـلامِ العربِ اسْمٌ عَلَى أَكْثَـرَ مِنْ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ .

وَلِلثُّلاثِيَّةِ عشرةُ أَبْنِيَةٍ ، وَهِيَ :

« فَعْلٌ » مثلُ : فَلْس وَكَلْب .

وَ « فِعْلٌ » مثلُ : حِمْل .

وَ « فُعْلٌ » مثلُ : قُفْل .

وَ « فَعَلٌ » مثلُ : جَمَل .

وَ « فَعِلٌ » مِثلُ : كَتِف .

وَ « فَعُلٌ » مثلُ : عَضُد .

وَ « فُعُلٌ » مثلُ : عُنُق .

وَ « فِعَلٌ » مثلُ : عِنَب ، وَضِلَع .

وَ « فُعَلٌ » مثلُ : صُرَد[4] .

وَ « فِعِلٌ » مِثْلُ : إِبِل .

وَلِلرُّباعيةِ خمسةُ أَبْنِيَةٍ :

---

(١) بعدها في ت و م « تكون » .

(٢) في ش «بالزّوائد » وفي ت « وتبلغ الأسماء بالزوائد » .

(٣) بعدها في ت « في المصادر » .

(٤) في ت «جُرَذ » ، وفي م « صُرَد وَجُرَذ » .

[وَهِي « فَعْلَل » مِثْلُ : جَعْفَر ، و « فُعْلُل » مِثْـلُ : فُلْفُل ، وَ «فِـعْلَل»، مِـثْــلُ: دِرْهَم[1] .] وَ «فِـعْلِل» مـثــلُ: زِبْــرِج ، وَ « فِعَلٌّ » مِثْلُ : سِبَطْر ، وَقِمَطْر .

وَأَمّا « جُنْدُبٌ »[2] : فالكوفيّـون يفتحونَ دَالَـهُ ، وَالْبَصْرِيّـونَ يَـضُـمُّــونَـه[3] . وأمّــا « فُعَـلِلٌ » : نحــو قَــوْلِـهِمْ : « عُـلَبِطٌ ، وَعُكَمِشٌ » ، فمحذوفٌ مِنْ قَوْلِهِم[4] « عُـلَابِطٌ ، وَعُكَامِش » اَلْإِبِـلُ الكثيـرَةُ[5] ، وَ « عُكَمِش » مِثْله . وَ « هُدَبِـدٌ »لِلضَّعيفِ الْبَصَر وَهُـوَ مِثْلُ الْخَفَشِ[6] . /

٣٦١

وَلَيْسَ فِي كَـلَامِ العـربِ اسْمٌ تَتَـوَالَى[7] فيـهِ أربعــةُ أحـرفٍ متحركة ، إلّا هذه الأسماء .

وَلِلْخُماسِيَّةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ ، وهي :

« فَعَلَّلٌ » ، نحو[8] : سَفَرْجَل .

وَ « فَعْلَلِلٌ » نحو : جَحْمَرِش[9] .

---

(١) زيادة من ش و ت و م ، ولكن سقط من ت « وزن فَعْلَل مِثْلُ جَعْفَر » ، وقد أوردها بعد زِبْرِج .

(٢) في ش و ت « جُحْدُب » .

(٣) في ت و م « يَضُمُّونها » .

(٤) بعدها في ت « مال » .

(٥) في ت « وهما الكثير » .

(٦) الكلام بعد رقم (٤) حتى هذا الموضع لَمْ يَرِدْ في ت .

(٧) في نت « تَوَالَى » .

(٨) في ت «مِثْلُ » .

(٩) العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، وَمِنَ الأفاعي : الْخَشْناء . والجمع جَحَامِر ، والتصغير جُحَيْمِر . (القاموس : جحمرش) .

وَ « فِعْلَلٌّ » نحو : جِرْدَحل[1] .

وَ « فُعَلِّلٌ » نحو : خُزَعْبِل[2] .

فَهٰذِهِ أبنيةُ الأسماءِ الأْصول ، وهي تسعةَ عشرَ بناءً ، وما عَدَا ذلك فَزَوائِدُ .

ولا يكونُ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ [و٧٢] علَى أَقلَّ مِنْ ثلاثَةِ أحْرُفٍ : « فَاءِ الْفِعْلِ ، وَعَيْنِهِ ، وَلاَمِهِ » ، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَنْقوصاً ، نحو : « يَدٍ[3] ، وَدَمٍ ، وَأَخٍ ، وَأَبٍ » ، فَإِنَّ لَهَا ثَالِثاً قَدْ سَقَطَ مِنْها ، يُسْتَدَلُّ عَلَى ذٰلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالاِشْتِقَاقِ .

وقد جاءَ مِن الأَسماءِ الْمُبْهَمَةِ ما ضَارَعَ حُروفَ الْمَعَاني ، على حَرْفَيْنِ ، نحو : «ذَا ، وَمَا ، وَمَنْ[4] ، وَكَم » .

وَقَدْ جاءَ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ أَسْماءٌ[4] علَى حَرْفٍ نحو : « التَّاءِ » مِنْ[5] « قُمْتُ وَقُمْتَ » ، وَالْكَافِ مِنْ[5] « غُلاَمِكَ » ، وَالْياءِ مِنْ[5] « غُلاَمِي » .

فَأَمّا الْمُنْفَصِلُ فَلاَ يكُونُ على أَقَلَّ مِنْ حَرْفَيْنِ ، حَرْفٍ يُبْتَدَأُ بِهِ ، وَحَرْفٍ يُوقَفُ عَلَيْه[6] . فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شَاءَاللّهُ . / ٣٦٢

---

(١) في الأصل «حرجحل» ، وما أثبتناه من ش و م ، وفي ت « قِرْطَعْبٌ وهي دَابَّةٌ » . وَالْجِرْدَحْلِ : الوادِي ، والضَّخْمُ مِنَ الإْبِل للذكر والأنثى . (القاموس : جردحل) ، ولم أعثرْ على حِرْجَحْلٍ .

(٢) بعدها في ت « وَخُزَعْبِلَةٍ وهي الباطل » .

(٣) في الأصل «يَد» مكرّرة .

(٤) غير واردة في ت .

(٥) في ش و ت و م « في » .

(٦) بعدها في ت : نحو « هو وهي » .

بَابُ مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ[1] فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ

يجوزُ للشاعرِ : صَرْفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَقَصْرُ الممدودِ ، ولا يجوزُ لَـهُ مَـدُّ المقصـورِ . ويجـوزُ لـه إظهـارُ الْمُـدْغَمِ ، وَإلحـاقُ المعتلِّ بِالصَّحيحِ ، وَحَذْفُ التَّنْـوِينِ لِالْتِقاءِ السَّـاكِنَيْنِ وَحَذْفُ اليـاءِ والواوِ إذا كانَ ما قَبْلَهُما دَليـلًا عَلَيْهِما ، وَكَـانا زِيـادَةً في مُضْمَرٍ[2] ، وَتَذْكِيرُ المؤنثِ الذي ليسَ بِحَقِيقيٍّ[3] ، وتأنيثُ المُذَكَّرِ الذي لَيْسَ بِحَقِيقيٍّ ، وَتَشْـديـدُ الْمُخَفَّفِ ، وَتَخْفِيفُ الْـمُشَـدَّدِ ، وَحَـذْفُ الْهَمْزَةِ، وَتَخْفِيفُ الْهَمْـزَةِ إذا كَانَ قَبْلَهـا يَـاءٌ أَوْ واوٌ أَوْ أَلِفٌ[4]، وَقَـطْعُ أَلِفِ الْـوَصْـلِ ، ووَصْـلُ أَلِفِ الْقَـطْعِ[5] ، وَإِلْقاءُ حَرَكَتِها عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَتَرْخِيمُ مَا لَيْسَ بِمُنَادى[6]، وَإِسْكَـانُ الْيَـاءِ وَالْوَاوِ في حـالِ النصبِ ، والنصبُ بِالْفَاءِ فِي الجوابِ[7] ، وحذفُ الفاءِ في[8] جوابِ الْجَزاءِ ، وحَذْفُ الياءِ والواوِ مِنْ « هَاءِ » الْإِضمارِ وَإِسْكَانُهـا بَعْدَ ذلك ، وَإِبدَالُ حُروفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ مِنَ الْحُروفِ الْمُضَاعَفَـةِ . / ٣٦٣

---

(١) في ت «استعماله» . (٢) بعدها في ت «نحو بِهِ وَلَهُ» . (٣) هذه العبارة غير واردة في ت .

(٤) وردت هذه العبارة في ت و م كما يلي : «وتخفيفها وقلبها ياءً أوْ واواً أوْ ألفاً على حسب حركتها» .

(٥) بعدها في ت «إذا سَكَنَ ما قَبْلَها خاصَّةً» .

(٦) بعدها في ت : «نحو قول الشاعر :

أَلَا أَضْـحَـتْ حِـبَـالُـكُـمُ رِمَـامَـا ... وَأَضْـحَـتْ مِـنْـكَ شَـاسِـعَـةً أُمَـامَـا

وبعدها في م «وحذف حرف النداء مِنَ الأسماء المبهمة والنكرة» .

(٧) في ش «والنصب بالفاء في غير الواجب ، وفي ت «في الواجب المُحَقَّق» وفي م «والنصب بالفاء في غير الجواب» . والصواب ما جاء في نسخة الأصل وأثبتناه . إذْ ذكرَ القزّازُ القيروانيّ تحت باب «إدخال الفاء في جواب الواجب» : ومِمّا يجوز له إدخال الفاء في جواب الواجب والنصب بها . وذكر أنه مِنْ أقبح الضرورات . وساق شاهدَيْن على ذلك (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٦٠ ، تحقيق المُنْجِي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م ، والألوسي / الضرائر ٢٧٥) .

(٨) في ش و ت «مِنْ» ، وفي ت «من جواب الجزاء والرفع بإضمارها» .

بَابُ الإِمَالَةِ

وَهِيَ [1] أَنْ تُمِيلَ « الأَلِفَ » نَحْوَ « الْيَاءِ » ، وَ « الْفَتْحَةَ » نَحْوَ الْكَسْرَةِ ، كَقَوْلِكَ : « عِالِمٌ ، وَعِابِدٌ »[2] .

وَإِنَّما تُمَالُ الأَلِفُ[3] لِيَاءٍ أَوْ كَسْرَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا ، أَوْ تَكُونُ مُنْقَلِبَةٍ مِنْ « يَاءٍ » ، أَوْ تَكُونُ مُشْتَبِهَةً مِمّا[4] انْقَلَبَتْ مِنْ « يَاءٍ »[5] . فَمِمّا أُمِيلَ لِلْيَاءِ ، قَوْلُهُمْ : « شَيْبَانُ وَعَيْلانُ » . وَمِمّا أُمِيلَ لِلْكَسْرَةِ : « عِالِمٌ ، وَعِابِدٌ ، وَمَسِاجِدُ ، وَمَفِاتِيحُ » .

وَمَا كَانَ مُنْقَلِباً مِنْ « يَاءٍ » ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ : « طِابَ خَبَرُكَ » ، وَقَدْ « طِابَ خَبَرُهُ » . وَمِنْ أَجْلِ « الْيَاءِ » أَيْضاً ، إِمَالَتُهُمْ « لِلْكِافِرِينَ » ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، إِلاّ أَنْ يَكُونَ فِي الكَلامِ حَرْفٌ مِنَ الْحُروفِ[6] التي تَمْنَعُ الإِمالَةَ ، فَلا تَجوزُ إِمالَةُ ما هي فيه . وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ : [ظ٧٢] « اَلصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالْغَيْنُ[7] ، وَالْخَاءُ ، وَالْقَافُ »[8] ، فهذِهِ الحروفُ تَمنعُ الإمالَةَ ،

---

(١) في ت و م «وهو» .

(٢) بعدها في ش «ومساجد ومصابيح» .
وفي ت و م «ومساجد ومفاتيح ، وما أشبه ذلك» ، وأهلُ الحجازِ يُؤْثِرونَ تفخيمَ ذلك .

(٣) بعدها في ت «أو الفتحة» .

(٤) في ت و م «مُشْبِهَةً لِمَا» .

(٥) بعدها في ت «والإمالةُ تقريبُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ كَالإِدْغامِ» .

(٦) بعدها في ت «المُسْتَعْلِيَةِ» .

(٧) في الأصل «والعين» بالمهملة وهو تصحيف صوابه في ت و م .

(٨) بعدها في ت «أو راءٌ غير مكسورة» .

فلا تجوزُ إمالَةُ ما هِيَ فيه ، نحو : « غَانِمٍ ، وَغَارِبٍ[1] ، وَخَارِجٍ ، [وَضَارِبٍ][2] ، وَصَائِمٍ ، وَظَالِمٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَقَاعِدٍ » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . / ٣٦٤

فَقِسْ عَلَيْهِ إنْ شَاءَ اللّهُ .

(١) في ش و م «وغارم» ، وهي غير واردة في ت .

(٢) زيادة من ش ، وبدلها في ت و م «وصابر» .

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَفْعَالِ

اِعْلَمْ أنَّ الأفعالَ تكونُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، وعلَى أربعةِ أحرفٍ[(١)] ، وتبلغُ الأفعالُ بالزيادةِ[(٢)] سِتَّةَ أحرفٍ ، ولا يكونُ فِعْلٌ[(٣)] على أكثرَ مِنْ ستةِ أحرفٍ ، نحو : « اِسْتَخْرَجَ » .

فأما الثلاثيُّ مِنَ الأفعالِ ، فَلَهُ ثلاثةُ أمثلةٍ :

« فَعَلَ ، وَفَعُلَ ، وَفَعِلَ » ، نحو : « ضَرَبَ وَقَتَلَ ، وظَرُفَ وشَرُفَ ، وعَلِمَ وَجَهِلَ وشَرِبَ » .

وأما الرباعيّ[(٤)] : فلَهُ مثالٌ واحدٌ ، وذلك « فَعْلَلَ » ، نحو : « دَحْرَجَ ، وَقَرْطَسَ ، وَسَرْعَفَ ، وَسَرْهَفَ »[(٥)] .

فأمّا « فَعَلَ » فَإنّ مستقبلَهُ يجيءُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ[(٦)] ، على « يَفْعِلُ » بالكسرِ نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَكَسَرَ يَكْسِرُ ، وشَتَمَ يَشْتِمُ » . وعلى « يَفْعُلُ » بِالضَّمِّ ، نحو : « قَتَلَ يَقْتُلُ ، وخَرَجَ يَخْرُجُ ، ويَقْعُدُ » ، وما أشبهَ ذلِكَ . وعلَى « يَفْعَلُ » بِالْفَتْحِ ، نحو : « يَذْهَبُ ، ويَصْنَعُ » .

وما كانَ ثَانِيهِ أَوْ ثَالِثُهُ أَحَدَ حُروفِ الْحَلْقِ ، جاءَ مُسْتَقْبَلُهُ

---

(١) بعدها في ت «أصول» .

(٢) في ت و م «بالزوائد» .

(٣) في الأصل «فعلا» وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٤) بعدها في ت «الصحيح» .

(٥) سَرْعَفَ وَسَرْهَفَ (بمعنى واحد) : حَسَّنَ غِذَاءَهُ وَنَعَّمَه .

(٦) في الأصل غير واضحة ، وهذه من ش و ت .

على « يَفْعَلُ » بِالْفَتْحِ ، وحروفُ الحلقِ سِتَّةٌ ، وهِي : «الْهَمْزَةُ ، والْعَيْنُ ، وَالْغيْنُ ، وَالْحاءُ ، والْخاءُ ، وَالْهَاءُ » . / فما كانتْ عينه أوْ لامُه أحدَ هذهِ الحروفِ ، كانَ مستقبلُهُ « يَفْعَلُ »[1] » مفتوحاً[2] ، وذلك نحو : « ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وصنَعَ يَصْنَعُ ، وقَرَأَ يَقْرَأُ ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ » ، وما أَشبهَ ذلكَ . ورُبَّمَا جَاءَ مَضْموماً أوْ مَكْسوراً علَى الْقِياس .

٣٦٥

ومَا كانَ علَى « فَعِلَ » بِكَسْرِ العَيْنِ ، فمستقبلُه « يَفْعَلُ » بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، نحو : « عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَشَرِبَ يَشْرَبُ ، وَعَجِلَ يَعْجَلُ ، وَجَهِلَ يَجْهَلُ » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وَقَدْ جاءَ في أربعةِ أَفْعالٍ مِنَ الصحيحِ في المستقبلِ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ ، وذٰلِكَ قَوْلُهُمْ : « حَسِبَ يَحْسَبُ ، وَيَبِسَ يَيْبَسُ[3] ، [وَيَئِسَ يَيْئَسُ ،][4] وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ .

وَأَنْشَدَ سيبويهِ للفرزدقِ[5] : [الوافر]

وَكُومٍ تَنْعَمُ الأَضْيافُ عَيْناً ... وَتُصْبِحُ فِي مَبارِكِهَا ثِقَالاَ[6]

---

(١) «يفعل» في الأصل مكررة .

(٢) في ت «بفتح العين» .

(٣) في ت «وَلَبِسَ يَلْبِسُ وَيَلْبَسُ» .

(٤) زيادة من ش و ت .

(٥) انظر ديوانه ٦١٥ .

(٦) قاله الفرزدق يمدح سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية .

كُوم : جمعُ كَوْماء وهي الناقة العظيمة السّنام والمَبارك . والأضيافَ ـ بالنصب ـ أراد «تَنْعِمُ بالأضيافِ» فحذفَ الجارَّ وأوصلَ الفعلَ فنَصَبَ . وتُرْوَى «الأضيافُ» بالرفع أرادَ «تَنْعِمُ الأضيافُ عيناً بِهِنّ» لأنهم يشربونَ لَبَنَها . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٢٧ ، واللسان (نعم) .

وَقَدْ جاءَ في أفعالٍ مِنَ المعتلِّ على « فَعِلَ يَفْعِلُ » ، مثلُ : « وَثِقَ يَثِقُ[1] ، وَوَلِي يَلِي ، وَوَرِمَ يَرِمُ » ، وما أشبهَ ذلكَ ، وهي ثمانيةُ أفْعالٍ لَا غَيْرُ . / ٣٦٦

وما كانَ على « فَعُلَ » [و٧٣] بِضَمِّ الْعَيْنِ ، فمستقبلُهُ « يَفْعُلُ » بِالضَّمِّ[2] ، واسمُ الفاعلِ منه « فَعِيلٌ » ، وَلا يَنْكَسِرُ[3] ، وذلكَ نحوَ قَوْلِكَ : « ظَرُفَ يَظْرُفُ فَهُوَ ظَرِيفٌ ، وشَرُفَ يَشْرُفُ فهو شَرِيفٌ » ، وكذلكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وما كانَ على « فَعْلَلَ » فَمُسْتَقْبَلُهُ « يُفَعْلِلُ » ، نحو : « دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ » .

وَقَدْ مَضَى القولُ فِي الأفعالِ الّتي في أوائِلِها أَلِفَاتُ الْوَصْلِ وَأَلِفَاتُ الْقَطْعِ فِي مَا مَضَىٰ .

---

(١) بعدها في ش و م «وَفِقَ يَفِقُ» .

(٢) في ت «بضمِّ العَيْن» .

(٣) في ت بدلها : «وهو لازِمٌ غَيْرُ مُتَعَدٍّ» .

بَابُ التَّصْرِيفِ

أَوَّلُ عِلْمِ التَّصْرِيفِ مَعْرِفَةُ حُروفِ الزَّوائِدِ ، وَهِيَ عَشَرَةٌ : « اَلْهَمْزَةُ ، وَالأَلِفُ ، وَالْواوُ ، وَاللَّامُ ، وَاليْاءُ ، وَالتَّاءُ ، وَالْمِيمُ ، وَالسِّينُ ، وَالْهاءُ ، وَالنّونُ » ، يَجْمَعُها قَوْلُكَ : « اَلْيَوْمَ تَنْسَاهُ » ، وَهٰذَا عَمِلَهُ أَبُو عثمانَ المازِنِيّ[1] .

فَأما الهمزةُ فَتُزادُ أَوَّلاً فِي ما كانَ عَدَدُهُ بِها أربعةَ أَحْرُفٍ ، نحو : « أَحْمَرَ ، وَأَصْفَرَ ، وَأَبْيَضَ ، وَأَفْكَلَ[2] ، وَأَيْدَعَ[3] » ، وما أشبهَ ذلك . وَأَمّا أَرْطَى[4] ، وَأَمَّر[5] ، وَإِمَّعَةٌ فَهَمَزاتُها أصليّة . ولاَ يُحْكَمُ على الهمزةِ بالزيادةِ إذا كانت غَيْرَ أَوَّل[6] إلّا بدليلٍ مِنَ اشْتِقَاقٍ أَوْ تَصْرِيفٍ ، نحو /قَوْلِهِمْ لِلرِّيحِ : « شَمْأَلٌ وَشَأْمَلٌ » ، لِأَنَّ فِي قَوْلِهِمْ: « شَمَلَتِ الرِّيحُ تَشْمُلُ » دَلِيلاً على زِيادَةِ الْهَمْزَةِ .

٣٦٧

---

(١) بعدها في ش «رحمه الله» ، وفي م « يجمعها قولك سألتمونيها» .

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ، كان بصرياً متّسعاً في الرواية ، وكان لا يناظره أحدٌ إلاّ قَطَعَهُ لقدرته على الكلام ، وهو قُدْوَةٌ وَحُجَّة ، أخذَ العلمَ عن جلّةِ أهلِ العلم كأبي زيد وأبي عبيدةَ والأصمعيّ والأخفش وغيرهم . وقد قرأ كتابَ سيبويه على الأخفش والجرميّ . قال فيه تلميذه المبرِّد : « لم يكن بعدَ سيبويهِ أعلمُ بالنحو مِنْ أبي عثمان » . وتوفي سنة ٢٣٠ هـ أو بعدها .

(الزبيدي ٨٧ ـ ٩٣ ، الأنباري ـ النزهة ١٤٣ ، السيوطي ـ البغية ٤٦٣ ـ ٤٦٤) .

(٢) أَفْكَل : الرعدة من برد أو خوف (اللسان/فكل) .

(٣) الأيدع : الزعفران ، ودم الأخوين ، وصمغ أحمر (القاموس المحيط) .

(٤) الأَرْطى : شجر ينبت بالرمل ، له نَوْرٌ مثل نَوْرِ الخِلاف ، ورائحته طيبة ، واحدته أرطأة ، وقال سيبويه : أرطأة وأرطى . قال وجمع الأرْطَى أراطِي . (اللسان/أرط) .

(٥) من م ، وفي الأصل و ش و ت «وأيصر» ، والإمّر : الصغيرة من الحُمْلان ، والأنثى إمَّرة ، وقيل الصغير من أولاد المعز (اللسان/أمر) وقد تعني الذي يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه . وهي مثل إمّعة وزناً ومعنىً وحكماً ، ويقال أيضاً إمَّع وَإمَّر وَإمَّرة . (الأشموني ٤ ٨٠) .

(٦) في ش «الأول» ، وفي م «أولى» .

وَالْألِفُ لَا تُـزادُ أَوَّلًا لِسُكونِهـا ، وَاسْتِحَالـةِ الابْتِدَاءِ بِالسّاكِنِ ، ولكنْ تُـزَادُ ثـانيـةً في « ضـاربٍ ، وَذَاهِبٍ » ، وثـالثـةً في « ذَهَـابٍ وَكِتَابٍ » ، ورابعةً في « عُثْمَانَ ، وَسَكْرانَ ، وَسَكْرَىٰ » ، وخامسـةً في « حَبَـرْكَىٰ(١) ، وَجَحْجَبَىٰ(٢) » ، وما أشبـهَ ذٰلِكَ ، وسـادسةً في مِثْلِ : « قَبَعْثَرَىٰ »(٣) وما أشبهَ ذٰلِكَ .

وَالْـواوُ أيْضـاً لا تُـزَادُ أَوَّلًا ، ولكنْ تُزَادُ ثـانيـة في مِثْـلِ : « كَوْثَرٍ » وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ(٤) . وثالثةً في مِثْلِ « عَجُـوزٍ ، وَرَسُولٍ » ، ورابعةً في مِثْلِ « مَنْصُورٍ ، وَمَضْرُوبٍ »(٥) .

واليـاءُ تُزادُ أَوَّلًا في مِثْـلِ « يَذْهَبُ ، وَيَضْـرِبُ » ، وثانيـةً في مِثْـلِ « حَيْـدَرٍ(٦) ، وَصَيْـرَفٍ » ، وثـالثـةً في مِثْـلِ « سَعِيـدٍ » ، [ورابعةً في مِثْلِ « قِنْدِيلٍ »](٧) وما أشبهَ ذٰلِكَ .

وَالميمُ تُـزادُ أَوَّلًا في موضـعِ الهمزةِ في مثـلِ « مَضْـروبٍ ، وَمَقْتولٍ ، وَمَقَامٍ ، وَمُرادٍ »(٨) ، وما أشبهَ ذلِك(٩) .

---

(١) حَبَـرْكَى : الطويـلُ الظَّهْـر القصير الـرجلين . وفي التهذيب : الضعيف الـرجلين الذي كـاد يكـون مُقْعَداً . والحَبَرْكَى : القَوْمُ الهَلْكَى . والحَبَرْكَى : القُراد ، وتصغيرُه حُبَيْرِك . (اللسان/حبرك) .

(٢) جَحْجَبَى : حَيٌّ مِنَ الأنصار . ومادة جَحْجَبَ : جَحْجَبَ العَدُوَّ : أَهْلَكَهُ . (اللسان/جحجب) .

(٣) القَبَعْثَرَى : الجَمَلُ العَظِيمُ ، والفصيلُ المَهْزُول ، ودابَّةٌ تكونُ في البَحْر . (القاموس/ قبعثر) .

(٤) في ت «ونحوه» .

(٥) لم ترد «ومضروب» في ت ، وبَدَلاً منها : « ونحوه ، ولا تكونُ الواوُ أصلاً في بناتِ الأربعة» .

(٦) بعدها في ت «وهو القصير» .

(٧) زيادة من ت .

(٨) في م «ومزار» .

(٩) في ت ، أورد الكلام عن «الياء والميم» بعد كلامه عن النّون .

والـنـــونُ تُـــزادُ أَوّلاً في أولِ الـمـستـقـبـــلِ ، في مِـثْـــلِ : « نَـذْهَبُ ، وَنَضرِبُ » ، وثـانيةً في « انْفَعَـلَ » ، نحـو : اِنْـطَلَقَ ، وفي « مُنْفَعِـلٍ » ، نحو : مُنْـطَلِقٍ . وفي التثنيـةِ / وَالْجَمْـعِ [1] في قَوْلِكَ : « الـزَّيْدَانِ ، وَالـزَّيْدُونَ » ، وعـلَامةً للصـرفِ ، وهي التي تُكْتَبُ فِي الْخطِّ أَلِفـاً في قـوْلِـكَ : « رأيْتُ زَيْـداً » ، وَ « أَكْـرَمْتُ عَمْـراً » ، وَتُزَادُ [ظ٧٣] في الفعـلِ المستقبلِ عـلامةً للرفـعِ في مِثْلِ : « يَفْعَلَانِ ، وَيفْعَلُونَ » ، وما أشبهَ ذٰلِكَ . وَتُزادُ أَيْضـاً خَفِيفَةً وثَقِيلَةً في قَـوْلِـكَ [2] : « اِضْـرِبَـنَّ زَيْـداً » [3] ، وَ « اضْـرِبـاً زَيْـداً » [3] ، والثقيلةُ تُكْتَبُ نُونـاً ، والخفيفـةُ يَخْتـارُ أَصْحَـابُنـا أنْ يَكْتُبـوهَـا [4] أَلِفـاً ، لِأَنَّ الْـوَقْفَ عَلَيْهَـا بِـالْأَلِفِ ، في قَـوْلِـكَ : « اِذْهَباً ، وَاضْرِباً » ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾ [5] ،

الوقفُ علَيها بِالْأَلِفِ ﴿لَنَسْفَعا﴾ [6] .

والتَّاءُ تُزادُ في أولِ المستقبلِ ، نحو : « تَـذْهَبُ يا زَيْـدُ » ، و « تَـذْهَبِينَ يـا هِنْـدُ » . وعـلامـةً للتـأنيثِ في قَوْلِـكَ : « قَـامَتْ

= وبعد «ما أشبهَ ذلكَ» وَرَدَ في ت : «مِنَ الاسمِ والصفةِ ، وكذلك جميعُ أسماءِ الفَاعِلينَ والمفعولين ، إلّا الفاعلَ المأخوذَ مِنَ الفعلِ الثلاثيِّ خاصةً ، وهي بمنزلةِ الهمزة ، غير أنّها مِنْ زَوائِدِ الأسماءِ خاصّة ، ولا تُزَادُ غَيْرَ أَوَّل» .

(١) بعدها في ت «السالم» .

(٢) في ت وم «خفيفة وثقيلة في التوكيد كقولك» .

(٣) في ت وم «عَمْراً» .

(٤) في ت «تُكْتَب» . تقدَّمَ ذكر ذلك والتعليق عليه في باب النون الثقيلة والخفيفة .

(٥) العلق ١٥ .

(٦) الكلام من «في قَوْلِكَ اذْهَباً . . . . حتى هذا الموضع لم يَرِدْ في ت .

٣٦٨

هِنْدُ » ، وَ « خَرَجَتْ فَاطِمَةُ » ، وفي مِثْلِ « قَائِمَةٍ » ، وهي تاءٌ في الحقيقةِ ، وإنّما تُكْتَبُ هَاءً لِأَنَّ الْوقْفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ . وَتُزادُ في مِثْلِ « مَلَكُوتٍ ، وَجَبَرُوتٍ » . وفي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ[1] مِثْلُ : « الهِنْدَاتِ ، والزَّيْنَباتِ » ، وما أشبهَ ذٰلِكَ/ . ٣٦٩

وَالسِّينُ تُزادُ في الْفِعْلِ ، مثل : «اِسْتَفْعَلَ» وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نحو : « اِسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ فَهُوَ مُسْتَخْرِجٌ » .

وَالْهاءُ تُزادُ في الْوقَفِ ، في قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[2] .

وفي النُّدْبَةِ ، في قَوْلِكَ : « وَازَيْدَاهْ ، واعَمْراهْ » ، وما أشبهَ ذٰلِكَ .

وَالَّلامُ تُزادُ في « عَبْدَلٍ[3] ، وَأُولاَ لِكَ[4] ، وَذٰلِكَ ، وَهُنَالِكَ » ، وَكُلُّ شَيْءٍ فيهِ ياءٌ أَوْ واوٌ أَوْ أَلِفٌ اِشْتَقَقْتَ مِنْهُ ما تَسْقُطُ فيهِ فَهُنَّ فيهِ زَوائِدُ ، لِأَنَّها أُمَّاتُ الزَّوائِدِ[5] .

وَلَا يُحْكَمُ علَى حُروفِ الزَّوائِدِ أَنَّها زَائِدَةٌ في كُلِّ مَوْضِعٍ إلّا بِدَليلٍ مِنَ اشْتَقَاقٍ أَوْ تَصْرِيفٍ[6] .

وَإِنَّما سُمِّيَتْ حُرُوفَ الزَّوائِدِ لِأَنَّها[7] لا تُوجَدُ زِيادَةٌ في اسْمٍ وَلا فِعْلٍ إلّا[8] بَعْضَ هٰذِهِ الْحُروفِ ، فَافْهَمْ .

---

(١) بعدها في م «السالم» .
(٢) الأنعام ٩٠ .
(٣) العبدل : العبد .
(٤) في الأصل «أولئك» وهو تحريف ، صوابه من ت و م .
(٥) في ش «لأنّهنّ أمّهاتُ الزّوائد» .
(٦) في ت «إلاّ بدليل واشتقاق» .
وفي م «إلا بدليل الاشتقاق» .
(٧) في ش و ت «لأنّه» .
(٨) بعدها في ت «وهي» .

بَابٌ مِنْهُ آخَرُ

كُلُّ فِعْلٍ عَيْنُه وَاوٌ وكانَ علَى « فَعَلَ » ، فإنّه يلزمُ في المستقبلِ « يَفْعُلُ » ، وتُسَكَّنُ « الْواوُ » في مُسْتَقْبَلِهِ ، وَتَنْقَلِبُ في ماضيهِ أَلِفاً ، وذلكَ نحو قولِكَ : « قَامَ يَقومُ ، وصَاغَ يَصوغُ »/ . ٣٧٠

وإذا[١] كانَ مِنْ ذَواتِ « الْياءِ » لَزِمَ « يَفْعِلُ » ، وَسُكِّنَتْ « الياءُ » في مُسْتَقْبَلِهِ ، وَانْقَلَبَتْ في ماضِيه أَلِفاً ، وذلك نحو : « باعَ يَبيعُ ، وكالَ يَكيلُ » .

وَتَسْقُطُ الياءُ وَالْواوُ مِنَ[٢] المفعولِ ، نحو قولِكَ : « مَقُولٌ ، وَمَصُوغٌ ، وَمَخِيطٌ ، وَمَكِيلٌ » .

وكلُّ واوٍ أَوْ ياءٍ تَحَرَّكَتْ وَقَبْلَها فَتْحَةٌ قُلِبَتْ « أَلِفاً » بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ ، نحو : « قالَ ، وباعَ ، وطالَ ، وكالَ ، ونامَ » وما أشبه ذلكَ .

وَإذا اجْتَمَعَتِ الْياءُ وَالْواوُ ، وَسَبَقَتِ الأولَى[٣] مِنْهُما بالسُّكونِ ، قُلِبَتِ الْواوُ ياءً ، وَأُدْغِمَتِ ٱلْأُولَىٰ فِي[٤] [و ٧٤] الثانية ، فقيلَ « سَيِّدٌ ، وَميِّتٌ » ، [وَهَيِّنٌ وَلَيِّنٌ ، هٰذا مِمَّا سَبَقَتْ

---

(١) في ت «وإنْ» .

(٢) في ت «في» .

(٣) في الأصل : «الأولا» وهو تحريف .

(٤) «في» في الأصل مكررة .

فيهِ الْياءُ ساكنةً ، وَأَصْلُهُ « مَيْوِتٌ ، وَسَيْوِدٌ » ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وَأُدْغِمَتِ الْأُولَىٰ في الثّانِيَةِ ، فَقِيلَ « سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ »][1] ، وكَذٰلِكَ ما أَشْبَهَهُ .

وَمِمّا سَبَقَت فيه الواوُ ساكنةً ، وَأُدْغِمَتْ في الياءِ[2] فَقِيلَ : « طَوَيْتُ طَيّاً ، ولَوَيْتُ لَيّاً » ، أَصْلُه « طَوْياً وَلَوْياً » ، فَقُلِبَتِ الْواوُ ياءً ، وَأُدْغِمَتْ فِي الْياءِ ، فَقِيلَ « طَيّاً وَلَيّاً » .

وكلُّ واوٍ أَوْياءٍ وَقَعَتْ بَعْدَ[3] أَلِفٍ زَائِدَةٍ أُبْدِلَتْ هَمْزَةً ، وذلكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : « قَائِمٌ ، وَبَائِعٌ ، وَكَائِلٌ ، وصَائِغٌ » ، وما أشبه ذٰلِكَ/ . ٣٧١

وَكُلُّ واوٍ انْضَمَّتْ[4] فَهَمْزُهَا جَائِزٌ ، إلاَّ أَنْ يكونَ ضَمُّها إعراباً ، أَوْ لِا لْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، نحو قولِكَ : « أَثْؤُبٌ ، وَأَدْؤُرٌ ، وَأُجوهٌ » . قالَ اللّٰهُ تَعالَىٰ :

﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[5] .

وَكُلُّ واوٍ انْكَسَرَتْ في أوَّلِ الْكلمةِ خاصَّةً ، فَهَمْزُها

---

(١) زيادة من ش وت وم .

(٢) هذه العبارة «وأدغمت في الياء» غير واردة في ت ولا ش .

(٣) في الأصل «بعدها» وهو تحريف صوابه في ش وت .

(٤) بعدها في ت «لغير عِلّةٍ» .

(٥) المرسلات ١١ . قرأ أبو عمرو وحده «وُقِّتَتْ» بواوٍ ، وقرأ الباقون «أُقِّتَتْ» بالف . (كتاب السبعة ٦٦٦) .

بعدها في ت «وَوُقِّتَتْ ، ونحوه ، وضمة الإعراب كقولك «هذا غَزْوٌ وَلَهْوٌ» ، والتقاءُ السّاكِنَيْنِ ، كقولك : «واخْشَوُا الرَّجُلَ ، ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ، وَلَتَرَوُنَّ الجَحِيمَ» .

جَـائِزٌ[١] ، نحـو : « وِشَاحٍ وَإِشَـاحٍ ، وَوِعاءٍ وَإِعـاءٍ » ، وَمـا أَشْبَـهَ ذٰلِكَ .

وَإذا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْواوِ وَالْياءِ جَـرَتا بِـالْإِعرابِ وَصَحَّتـا ، نحوُ قـولِكَ : « هٰـذَا غَـزْوٌ ، وَنَحْـوٌ ، وَعَـدْوٌ » ، وَ« رَأَيْتُ غَـزْواً وَنَحْـواً وَعَــدْواً » ، وَ« مَــرَرْتُ بِغَــزْوٍ وَنَحْــوٍ وَعَــدْوٍ » ، وَ« هٰــذَا ظَـبْيٌ وَنَـحْيٌ »[٢] ، وَ« مَــرَرْتُ بِـظَبْـيٍ وَنَحْـيٍ » ، وَ« رَأَيْتُ ظَـبْيـاً وَنَحْياً » . وكذلكَ الواوُ والياءُ المشدَّدتـانِ تَجْرِيـانِ هذا الْمَجْـرَى ، كَقَــوْلِــكَ : « هٰــذَا عَــدُوٌّ وَفُلُوٌّ[٣] ، وَكُـرْسِيٌّ ، وَبُخْتِيٌّ »[٤] ، وَ« مَـرَرْتُ بِعَـدُوٍّ ، وَفُلُوٍّ ، وَكُـرْسِيٍّ ، وَبُخْتِيٍّ » وَ« رَأَيْتُ عَـدُوّاً وَفُلُوّاً وَكُرْسِيّاً وَبُخْتِيّاً » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وكـلُّ يـاءٍ قَبْلَهـا كَسْـرَةٌ ، فـإِنّهـا تُسَكَّنُ في حـالِ الـرفـعِ وَالْخَفْضِ ، وَتُفْتَـحُ فِي حـالِ النصبِ ، كَقَـوِلِـكَ : « هٰـذَا قـاضٍ وَغازٍ وَسارٍ وَرامٍ » ، وَ« مَرَرْتُ بِقاضٍ وَغـازٍ وَسارٍ وَرامٍ » ، تُسَكَّنُ « الْيـاءُ » وَيَلْحَقُهـا التَّنْـوِينُ ، فَتَسْقُطُ في اللَّفْظِ وَالْخَطِّ لِالْتِقـاءِ السَّاكِنَيْنِ / . ٣٧٢

وَذَواتُ الْوَاوِ تَصيرُ يـاءً في هٰذَا المـوضعِ أيضـاً[٥] ، وتَدْخُـلُ

---

(١) بعدها في ت «أيضاً» .

(٢) النِّحْيُ ، هو زِقُّ السَّمْن ، أَوْ جَرَّةُ فخَّارٍ لِمَخْضِ اللبن . والنَّحْيُ ضَرْبٌ مِنَ الرُّطَب ، وجمعُها أنْحاء ، وَنُحِيّ وَنِحاء .
(اللسان ـ نحا) .

(٣) فُلوّ وَفَلوّ : الجحشُ والمُهْرُ فُطِمَا أَوْ بَلَغا السَّنةَ ، وَجَمْعُها أَفْلاء وَفَلاوَى . (القاموس ـ فلو) .

(٤) البُخْتُ بِالضَّمِّ الإبل الخراسانية كالبُخْتِيَّة . والبَخْت بِالفَتْح : الجَدّ (مُعَرَّب) ـ القاموس ـ بخت ـ .

(٥) بعدها في ت «لانْكِسَارِ ما قَبْلَها» .

فِي حُكْمِ اليـاءِ ، لِأَنَّ الواوَ إذا انكسـرَ ما قبلَهـا انقلبَتْ ياءً ، وذلـكَ قَوْلُكَ : « هٰذَا دَاعٍ ، وسَاعٍ »[1] ، وكذلكَ مـا أَشْبَهَهُ . وَتَصِحُّ في حـالِ النصبِ[2] ، فتقولُ : « رَأَيْتُ قـاضِياً ودَاعِيـاً » . وتقولُ[3] : « هٰـذَا الْقـاضِي وَالْغـازِي » ، وَ « مَـرَرْتُ بِـالْقـاضِي والْغَازِي » ، فَتُسَكِّنُهَا في حالِ الـرفعِ وَالْخَفْضِ ، وتفتحُهـا في حالِ النصبِ ، فتقولُ : « رَأَيْتُ الْقاضِيَ وَالْغَازِيَ » .

وكـذلكَ كُـلُّ فِعْلٍ في آخِـرِه يـاءٌ قَبْلَهـا كَسْـرةٌ ، أَوْ واوٌ قَبْلَهـا ضَمَّـةٌ ، فَيُسَكَّنُ آخِرُهُ في الـرَّفْـعِ ، كقـولِـكَ : « هٰـذَا[5] يَغْـزُو ، وَيَـدْعُـو ، وَيَقْضِي ، وَيَـرْمِي » . وَتُفْتَـحُ فِي النصبِ ، كَقَـوْلِـكَ : « زَيْـدٌ لَنْ يَغْزُوَ ، وَلَنْ يَـرْمِيَ » ، وكذلـكَ مَا أَشْبَهَـهُ . وَتُحْـذَفُ فِي الْجَـزْمِ ، [ظ ٧٤] كَقَـوْلِـكَ : « لَمْ يَقْضِ ، وَلَـمْ يَـرْمِ ، وَلَمْ يَغْـزُ » . وَمِنَ العـربِ مَنْ يُجْـرِي الْمُعْتَـلَّ مِنْ الجنسِ مُجْـرَى الصَّحيـحِ ، فَيَرْفَعُـهُ في مـوضـعِ الـرفـعِ ، وَيَفْتَحُـهُ في مَـوْضِـعِ النصبِ ، وَيُسَكِّنُهُ في مَوْضِعِ الْجزمِ [وَلا يَحْذِفُهُ ، وَذٰلِـكَ فِي الْياءِ وَالْوَاوِ خَاصَّةً دونَ الْأَلِفِ][6] . وعلَى هٰذِهِ اللُّغَةِ قالَ الشَّاعرُ[7]/ : ٣٧٣

[الوافر]

---

(١) في ش «داعٍ وغازٍ وماحٍ» .

(٢) بعدها في ت « والتثنية خاصة ، فَتَثْبُتُ لانْفِتَاحِهَا فيها ، كقولك : » .

(٣) بعدها في ت «إذا أدخلتَ عليه الألف واللاّم أو أضفته» .

(٤) في ت «تُسَكَّنُ» .

(٥) في ت و م «زَيْدٌ» .

(٦) زيادة من ت .

(٧) في ت و م : «قالَ قَيْسُ بنُ زُهَيْرٍ» .

الشاعر هو قيسُ بْنُ زهير بن جذيمة العبسي ، كان رئيس بني عبس في حربهم مع ذبيان بسبب داحس والغبراء ، وهو شاعر يُضْرَبُ المثلُ بدهائِه ، فيقال «أَدْهَى مِنْ قَيْسٍ» . وبعد حرب داحس =

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

فَسَكَّنَ « الْيَاءَ » في موضعِ الجزمِ ، لأنَّه كانَ نَصَبَها في مَوْضِعِ النَّصْبِ ، وَضَمَّها[2] فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ / .

٣٧٤

وكلُّ فعلٍ في آخرِه ألفٌ ساكنةٌ فإنه يكونُ في حالِ الرفعِ والنصبِ ساكنَ الآخِرِ ، كقولِكَ : « زَيْدٌ يَسْعَىٰ وَيَخْشَىٰ وَيُعْطَىٰ » ، وَ « لَنْ يَخْشَىٰ ، وَلَنْ يُعْطَىٰ » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ . وهذِه[3] أَلِفٌ في اللَّفْظِ ، وَإِنْ شِئْتَ كُتِبَتْ في الْخَطِّ « يَاءً » على أَصْلِها . وَإِذَا[4] صِرْتَ إِلَى الْجَزْمِ حَذَفْتَها ، كَقَوْلِكَ : « لَمْ يَخْشَ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَسْعَ عَمْرٌو ، وَلَمْ يُعْطَ » ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

وكلُّ واوٍ كانتْ « فَاءً » مِنَ الفعلِ ، فإنَّها تَصِحُّ فِي الْمَاضِي ، نحو : « وَعَدَ ، وَوَزَنَ ، وَوَصَلَ ، وَوَجَدَ » ، وتسقطُ

= والغبراء انتقل الى بني النمر فتزوج ، ثم أتى الاسلام فأسلم ، ثم ارتد وذهبَ الى عُمَان وَتَرهَّبَ ، وماتَ هناك قرب سنة ٣٠ هـ . وفي ارتِدَادِهِ وَتَرَهُّبِهِ خِلافٌ .
(الخزانة ٣ : ٥٣٩ - ٥٤٠) .

(١) البيت من قصيدة قالها بسبب نزاع في شأن درع ساومه فيها الربيع بن زياد العبسي . تَنْمِي : تكثر وتشيع ، بنو زياد : الربيع بن زياد العبسي . والشاهد فيه إسكان الياء في حالِ الجزم ، وهي لغة مَنْ أجْرَوْهُ مُجْرَى الصَّحيح . أما على اللغة الثانية . فقد أراد «أَلَمْ يأْتِكَ» فأشبع الكسرة . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٥٩ ، النوادر ٢٠٣ ، الإيضاح في علل النحو ١٠٤ ، الخصائص ١ : ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، سر الصناعة ١ : ٨٨ ، الأمالي الشجرية ١ : ٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، الإنصاف ٣٠ ، شرح المفصل ٨ : ٢٤ ، المقرب ١ : ٥٠ ، ٢٠٣ ، الرصف ١٤٩ ، الجنى ٥٠ ، المغني ١٠٨ ، ٣٨٧ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٨ ، وفي سرّ الصناعة ١/٨٩ : « ورواه بعضُ أصحابنا » «أَلَمْ يأتِك » على ظاهر الجزم ، وأنشدَه أبو العباس عنْ أبي عثمانَ عن الأصمعي : «ألا هَلْ أتاكَ والأنباءُ تَنْمِي » . وانظر هامش ٧٧ في سرّ الصناعة ١/٨٨ - ٨٩ .

(٢) في ت «ويضمّها» ، وَلَمْ يَرِدْ النصب .

(٣) في ت «وهذا» .

(٤) في ت «فإنْ» .

في المستقبلِ ، إذا كانَ الماضِي علَى « فَعَلَ » مفتوحَ الْعَيْنِ ، نحو : « يَعِدُ ، وَيَزِنُ ، وَيَجِدُ » .

وكذلكَ إنْ كانَ المصدرُ علَى « فَعْلٍ » صَحَّتْ فيه الْواوُ ، كَقَوْلِكَ : « وَعَدَ وَعْداً ، وَوَزَنَ وَزْناً » . فإنْ كانَ على « فِعْلَةٍ » حَذَفْتَ منهُ الواوَ في مُسْتَقْبَلِهِ ، نحو : « وَعَدَ عِدَةً ، وَوَزَنَ زِنَةً » ، وكذلكَ ما أَشْبَهَهُ .

وَإنْ كانَ الماضي « فَعُلَ » بِضَمِّ الْعَيْنِ ، صَحَّتِ الْواوُ في مُسْتَقْبَلِهِ أيضاً ، نحو : « وَضُؤَ يَوْضُؤُ »[1] / . ٣٧٥

فأمّا الياءُ ، فإنّها تَصِحُّ علَى كُلِّ حالٍ ، نحو[2] : « يَنَعَتِ الثَّمَرَةُ تَيْنَعُ ، وَيَعَرَ الْجَدْيُ يَيْعَرُ »[3] .

وَإنْ كانت ذواتُ الْواوِ علَى « فَعِلَ » ، صَحَّتِ الْواوُ في الماضِي والمستقبلِ ، نحو : « وَجِلَ يَوْجَلُ ، وَوَحِلَ يَوْحَلُ » ، وكذلكَ مَا أَشْبَهَهُ . وفي هذِهِ لُغَاتٌ أَجْوَدُهَا هذِه اللغةُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يقولُ : « يَاجَلُ » ، فَيَقْلِبُ الْواوَ أَلِفاً . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقولُ : « يَيْجَلُ » ، فَيَقْلِبُها ياءً . وَمِنْهُمَ مَنْ يَكْسِرُ أَوَّلَهُ ، فيقول : « يِيجَلُ »[4] .

---

(١) بعدها في ت «إذَا حَسُنَ» .

(٢) في ت «كقولك» .

(٣) بعدها في ت «يُعاراً إذا صَاحَ» .

(٤) «يِيجَلُ» هذه لغةُ بني تميم ، وكذلك «يَيْجَلُ» كراهة اجتماع الكسرة وياءين . (معاني القرآن للأخفش ٣٧٩) . وَ «يَوْجَلُ» لغة أهل الحجاز ، وبعض العرب يقولون «يَيْجَلُ» كراهية اجتماع الواو مع الياء ، شبهوا ذلك بأيام ونحوها ، وقال بعضهم :« يَاجَلُ » فأبدلوا مكانها أَلِفاً كراهيةَ الواوِ مع الياء ، ..... وقال بعضهم «يِيجَل » ......» (سيبويه ٢ : ٢٥٧) .

بَابُ الإِدْغَامِ

[وَهُوَ إدْخَالُ حَرْفٍ في حَرْفٍ تَخْفِيفاً ، وَأَصْلُ ذٰلِكَ فِي حُرُوفِ الْفَمِ خَاصَّةً ، دُونَ الْحَلْقِيَّةِ][1] . فَأَوَّلُ ذٰلِكَ مَعْرِفَةُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَمَرَاتِبِهَا ، وَتَقَارُبِهَا ، وَتَبَايُنِهَا ، وَمَهْمُوسِهَا ، وَمَجْهُورِهَا ، وَسَائِرِ ذٰلِكَ مِنْ أَنْوَاعِهَا .

وَحُرُوفُ[2] العربيةِ تِسْعَةٌ وعشرونَ حَرْفاً ، وهي : « الهمزةُ ، وَالْأَلِفُ ، وَالْهَاءُ ، وَالْعَيْنُ ، وَالْحَاءُ ، وَالْغَيْنُ ، وَالْخَاءُ ، وَالْقَافُ ، وَالْكَافُ ، وَالضَّادُ ، وَالْجِيمُ ، والشِّينُ ، وَالْيَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَالرَّاءُ ، وَالنُّون ، وَالطَّاءُ ، وَالدَّالُ ، وَالتَّاءُ ، وَالصَّادُ ، والزَّايُ ، [و ٧٥] وَالسِّينُ ، وَالظَّاءُ ، وَالثَّاءُ ، وَالذَّالُ ، وَالْفَاءُ ، وَالْبَاءُ ، وَالْمِيمُ ، وَالْوَاوُ »/ . ٣٧٦

وتصيرُ خَمْسةً وثَلاثِينَ حَرْفاً بِحُروفٍ مُسْتَحْسَنَةٍ ، نحو : « النُّونِ الخفيفة ، وَالْأَلِفِ الْمُمَالَةِ ، وَهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ ، وَأَلِفِ التَّفْخِيمِ ، وَالصَّادِ كالزَّايِ ، وَالشِّينِ الّتي كَالْجِيمِ »[3] .

ثم تصيرُ اثْنَيْنِ وَأَربَعينَ بِحُروفٍ غَيْرِ مُسْتَحْسَنَةٍ ، وَلَا يَلِيقُ ذِكْرُها بِهٰذَا الْمُخْتَصَرِ .

---

(١) زيادة من ت .

(٢) في الأصل «فحروف» والواو من ت .

ذكر المصنف رحمه الله في موضع سابق وهو «باب آخر من الهجاء» أنّ حروف الهجاء ثمانية وعشرون حرفا ، ولكنه لم يذكرها .

(٣) في ت «والجيم كالشين» .

وَمَخَارِجُ الْحُروفِ سِتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجاً :

- فَمِنَ الْحَلْقِ ثَلاثَةُ مَخَارِج ، فَأَقْصاها مَخْرَجُ[1] الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ . وَأَوْسَطُها مَخْرَجُ[1] الْعَيْنِ وَالْحاءِ . وَأَدْنَىٰ حُروفِ الْحَلْقِ مِنَ الْفَمِ مَخْرجُ[1] الْغَيْنِ وَالْخَاءِ[2] .

- وَمِنْ أَقْصَى اللِّسانِ ومَا يَليهِ[3] مِنَ الْحَنَكِ : اَلْقافُ ، وَأَسْفَلُ مِنْ ذٰلِكَ قَليلاً : اَلْكَافُ .

- وَمِنْ وَسَطِ اللِّسانِ بَيْنَهُ وبَينَ وَسَطِ الْحَنَكِ : اَلْجِيمُ ، وَالشِّينُ ، وَالْياءُ .

- [وَمِنْ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسانِ ومَا يَلِيهَا مِنَ الْأَضْرَاسِ مَخْرَجُ الضَّادِ][4] .

- وَمِنْ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسانِ أَدْنَاهَا إلَى مُنْتَهَىٰ طَرَفِهِ : مَخْرَجُ اللَّامِ .

- وَفَوْقَ ذٰلِكَ فُوَيْقَ الثَّنايا : مَخْرَجُ النُّونِ .

- وَأَدْخَلُ مِنْ ذٰلِكَ إلَى ظَهْرِ/ اللِّسانِ مُنْحَرِفاً : مَخْرَجُ الرَّاءِ . ٣٧٧

- وَمِنْ طَرَفِ اللِّسانِ وَأُصولِ الثَّنايا : مَخْرَجُ الطَّاءِ ، وَالتَّاءِ ، وَالدَّالِ .

---

(١) في ش وت و م «مَخْرَجاً» .

(٢) في الأصل «وأدنا» وهو تحريف .

(٢) في م «والحاء» وهو تصحيف .

(٣) في ش و ت و م «وما فوقه» .

(٤) زيادة من ش و ت و م .

ـ وَمِنْ[١] بَيْنِ طَـرَفِ اللّسانِ وَفُـوَيْق الثَّنايـا السُّفْلَىٰ : مَخْـرَجُ الزَّايِ ، وَالسِّينِ ، وَالصَّادِ .

ـ وَمِمّـا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسـانِ وَأَطْـرَافِ الثَّنـايـا الْعُلْيـا : مَخْـرَجُ الظّاءِ ، وَالذَّالِ ، وَالثَّاءِ .

ـ وَمِنْ بَـاطِنِ الشَّفَـةِ السُّفْلَىٰ وَأَطْـرافِ الثَّنـايـا الْعُلْيـا[٢] ، : مَخْرَجُ الْفَاءِ .

ـ وَمِنَ الشَّفَتَيْنِ : مَخْرَجُ الْبَاءِ ، وَالمِيمِ ، وَالْوَاوِ .

ـ وَمِنَ الْخَياشِيمِ : مَخْرَجُ النُّونِ الْخَفِيفَةِ[٣] .

---

(١) في ش وت وم «وَمِما» .

(٢) في ت «العُلَى» .

(٣) في ت : أوردها بعد الثّاءِ .

بَابُ الْحُروفِ الْمَهْمُوسَةِ

اَلْحروفُ الْمَهْمُوسَةُ عَشرةٌ ، وَهِيَ :

« اَلْهـاءُ[1] ، وَالْحَـاءُ ، وَالْخَـاءُ ، وَالْكـافُ ، وَالسِّيـنُ ، وَالشِّينُ ، وَالثَّاءُ ، وَالصَّادُ ، وَالتَّاءُ ، وَالْفَاءُ »[2] .

وَمَعْنَى الْمَهْموسِ الَّذي ذَكَرْناهُ : أَنَّه حَرْفٌ أُضْعِفَ الاِعْتِمادُ عَلَيْهِ في مَوْضِعِه ، فَجرَىٰ مَعَه النَّفَسُ .

---

(١) في الأصل «الياء» وهو تحريف صوابه في ش و ت .

(٢) بعدها في ت : «ويجمعها سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه» .

بَابُ الْحُروفِ الْمَجْهُورةِ

اَلْحُـروفُ الْمَجهـوَرةُ تِسْعَـةَ عَشَر حَـرْفـاً ، وهي مـا عَـدا الْمَهْمُوسِ الَّذي ذَكَرْنا .

وَمَعْنَى الْمَجْهُـورِ : أنـه حَـرْفٌ أُشْبِـعَ الاِعْتِمـادُ عَلَيْـهِ فِي مَوْضِعِه ، فَمُنِعَ النَّفَسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ/ (١) . ٣٧٨

ـ وحروفُ الإطباق أربعـةٌ، وهي : « الصَّـادُ ، والـطَّاءُ ، والـظَّاءُ ، وَالضَّـادُ » . وَإنّمـا سُمِّيَتْ حُـروفَ الإطبـاقِ ، لأنـك إذا وَضَعْتَ لسـانَـكَ في مَـوْضِعِهِنَّ انـطَبَقَ اللسـانُ على مـا حَـاذَاهُ مِنَ الْحَنَـكِ ٱلأَعْلَى ، فصـارَ الصَّـوْتُ [ظ ٧٥] مَحْصُـوراً بَيْنَ اللِّسَـانِ وَالْحَنَكِ .

وسائرُ الحروفِ مُنْفَتِحَةٌ لا إطْبَاقَ فِيها(٢) .

ـ وحُروفُ الْمَدِّ واللِّينِ ثَلاَثَةٌ، وَهِي : «الْواوُ ، وَالْيَاءُ ، وَٱلأَلِفُ »(٣) .

ـ وَالْحَرْفُ الْمُكَرَّرُ: الرَّاءُ، لِأَنّ فيها(٤) تَكْرِيراً .

وَمَعْنَى الإدغـامِ هُـوْ : أَنْ يَلْتَقِيَ حَـرْفـانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِـدٍ ،

---

(١) بعدها في ت : «والحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك «أجِدُكَ قَطَّبْتَ» ، وما عَدَا ذلِكَ رِخْوَةٌ» .

(٢) بعدها في ت : «وحروف الصَّفيرِ ثلاثةٌ ، وهي الزّايُ والسّينُ والصّادُ» .

(٣) بعدها في ت «السَّواكِنُ خاصَّةً ، وهي هوائيَّةٌ جُوفٌ ليسَ لها مَدَارِجُ ها هُنا ، ولا يجوز أنْ تُدْغَمَ ولا يُدْغَمَ فِيها . وكذلك الهمزة . هذه الأربعةُ خاصّةٌ دون غيرها .

(٤) في ت و م « فيه » .

فَتُسَكِّنَ ٱلْأَوَّلَ مِنْهُما ، وَتُدْغِمَهُ في الثّانِي ، أيْ تُـدْخِلَهُ فيه ، فيصيـرَ حَـرْفاً واحـداً مُشَدَّداً ، يَنْبُـو اللِّسانُ عنـه نَبْـوَةً واحِـدَةً[1] . أَوْ يَلْتَقِي حَـرْفانِ مُتَقـارِبانِ في الْمَخْـرجِ ، فَتُبْدِلَ الأولَ حـرفـاً[2] مِنْ جِنْسِ الثانِي ، وَتُدْغِمَـه فِيه[3] ، فيصيـرَ حَرْفـاً واحداً . وإنمـا تفعلُ ذٰلِـك تخفيفـاً ، نحو : « شَـدَّ ، وَمَـدَّ » ، وَمَـا أَشْبَهَـهُ . [وَالْمُتَقـارِبُ فِي الْمَخْـرجِ ، نحـوُ قَـوْلِـكَ : « اَلـدَّاخِـلُ ، وَالـذَّاهِبُ » وَمَـا أَشْبَـهَ ذٰلِكَ]/[4] . ٣٧٩

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إذَا أَمَرْتَ مِنْ هٰذَا الْبَابِ ، فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ :

- إنْ شِئْتَ أَدْغَمْتَ[5] ، فَقُلْتَ : « شُدَّ يَا زَيْدُ ، وَمُدَّ »[6] .

- وَإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ التَّضْعِيفَ، وَأَدْخَلْتَ أَلِفَ الْوَصْلِ، فَقُلْتَ : « يا زَيْدُ اشْدُدْ ، وَامْدُدْ »[7] ، وَكَذٰلِكَ مَا أَشْبَهَهُ .

فَـإنْ[8] ثَنَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ ، لَمْ يَجُـزْ[9] إلاّ الإدْغـامُ ، لِأَنَّهُمـا مُتَحَـرِّكَانِ ، وَكُـلُّ مَوْضِـعٍ تَحَرَّكَـا فِيهِ مَعـاً ، فَلاَ بُـدَّ مِنَ الإدْغَامِ ،

---

(١) بعدها في ت « ولا يجوز إظهارُ ذلك » .

(٢) غير واردة في ت .

(٣) بعدها في ت « وذلك إذا تحرَّكَ ما قبل الأول خاصة لئلا يلتقي ساكنان » .

(٤) زيادة من ش و ت و م ، وبعدها في ت « وإنْ شئتَ أظهرتَ التضعيفَ وسكنتَ الآخر ، فقلتَ : لم يَمْدُدْ ، ولم يَمْرُرْ . فإذا ثَنَّيتَ وَجَمَعْتَ رَجَعْتَ إلى الإدغام ، ولم يَجُزْ غيرُه للعلة التي قدّمتُها لك .

(٥) في ش «أدغمته» .

(٦) بعدها في ت « وهي لغة تميم » .

(٧) بعدها في ت « وهي لغة الحجازيين ، وبها نزل أكثر القرآن . » .
ولم ترد فيها «وكذلك ما أشبهه» .

(٨) في ت و م « فإذا » .

(٩) في ش و ت و م « يكن » .

كَقَوْلِكَ : « يَا زَيْدَانِ شُدَّا وَمُدَّا وَصُدَّا » ، ولا يجوزُ « اشْدُدَا وَامْدُدَا » . وَتَقولُ : « يَا زَيْدُونَ مُدُّوا وَشُدُّوا » ، ولا يجوزُ « امْدُدوا ، وَاشْدُدوا » .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ سَكَنَ فيهِ الثَّانِي مِنْهُمَا سُكوناً لا تَصِلُ إليه الحركةُ ، فَلاَ بُدَّ مِنْ إظْهَارِهِمَا ، نحو : « مَدَدْتُ ، وَشَدَدْتُ ، وَمَرَرْتُ ، وَحَطَطْتُ » ، ولا يجوزُ إدغامُ هذا .

وكذلكَ ما جاءَ مِنْ هٰذَا أَمْراً لِجَماعَةِ النساءِ ، فالتَّضْعِيفُ فيهِ لا غَيْرُ[1] .

وَاعْلَمْ أنَّكَ إذا أَرَدْتَ جَزْمَ فِعْلٍ مِنْ هٰذَا الْمُدْغَمِ ، كانَ مَفْتُوحاً بِلَفْظِ المنصوبِ ، كَقَوْلِكَ : « لَمْ يَصُدَّ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَشُدَّ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَمُرَّ زَيْدٌ » ، وكذلكَ مَا أَشْبَهَهُ . وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ التَّضْعِيفَ وَأَسْكَنْتَ الآخِرَ ، فَقُلْتَ : « لَمْ يَمْدُدْ ، وَلَمْ يَمْرُرْ »[2] .

فإذا ثَنَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ[3] رَجَعْتَ إلى الإِدْغَامِ ، وَلَمْ يَجُزْ غَيْرُهُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي قَدَّمْتُها[4] لَكَ / .

٣٨٠

ولاَمُ الْمَعْرِفَةِ تُدْغَمُ في ثَلاثَةَ عَشَرَ حَرْفاً ، لا يَجوزُ إظهارُها

---

(١) هذه العبارة جاءت مختلفةً في ت كما يلي : « وكذلك جمعُ المؤنث نحو مَدَدْنَ وَشَدَدْنَ ، وما أشبه ذلك ، كيفما تَصَرَّفَ ، ولا يجوزُ إدغامُ هذَا » . ولم تَرِدْ أيٌّ مِنَ العبارَتَيْن في م .

(٢) بعدها في ت « فأما المرفوع والمنصوب منه فليس فيه إلاّ الإدْغام » .

(٣) بعدها في ت « أو خاطبتَ مؤنثاً» .

(٤) في ت « بيَّنْتُها » .

مَعَهـا ، لِكَثْرَةِ دَوْرِهَـا فِي الْكَلَامِ ، وَهِيَ : « النّـونُ[1] ، وَالدَّالُ ، وَالـذَّالُ ، وَالتَّاءُ ، [و ٧٦] وَالثَّـاءُ ، وَالصَّادُ ، وَالضَّـادُ ، وَالـطَّاءُ ، والـظَّاءُ ، وَالـزَّايُ ، وَالسِّينُ ، وَالشِّينُ ، وَالـرَّاءُ »[2] ، كَقَـوْلِـكَ : « اَلنَّـاصِـرُ ، وَالـرَّاحِمُ ، وَالـدَّاعِي ، وَالثَّـابِتُ ، وَالصِّـرَاطُ ، وَالصَّاحِبُ» ، وَمَا أَشْبَـهَ ذٰلِـكَ لَا يجـوزُ الإِظْهَـارُ فِي شَيْءٍ مِنْـهُ[3] . فَافْهَمْ تُصِبْ إنْ شَاءَ اللّٰهُ .

---

(١) بعدها في الأصل «اللَّامُ» وهو تحريف ، فإنْ ذكرت اللام أصبح عدد الحروف أربعةَ عشرَ حَرْفاً ، وهو يناقضُ قولَ المصنِّفِ رَحِمَهُ الله . وفي ش ، لم تَرِدْ اللَّامُ وكذلك في ت .

(٢) وردت الحروف في ش و ت و م على غير هذا الترتيب .

(٣) بعدها في ت « فإنْ كانت اللَّام غيرَ لامِ المعرفةِ جازَ إدغامُها وإظهارُها مع هـذه الحروف والهمـزةُ والألِفُ لا يُدْغَمَان ولا يُدْغَمُ فيهما البتَّةَ » .

بَابٌ مِنْ شَوَاذِّ الإِدْغَامِ

قَالُوا : « سِتٌّ » في العددِ ، والأصلُ « سِدْسٌ » ، لِأنكَ تقولُ في التّصغيرِ : « سُدَيْسٌ » ، وَفِي الْجَمِيعِ : « أَسْدَاسٌ » ، فَأَبْدَلُوا مِنَ السِّينِ « تَاءً » ، ثُمَّ أَدْغَمُوا الدَّالَ في التَّاءِ . وقَالُوا : « وَدٌّ » ، وَالْأَصْلُ « وَتِدٌ » ، وَهِيَ اللغةُ الحجازيةُ الْجَيِّدَةُ ، ولكنْ بَنُو تميمٍ [1] يقولَون: « وَتْدٌ » ، وَيُسَكِّنونَ « التَّاءَ » ، ثُمَّ يُدْغِمُونَها فِي الدَّالِ .

وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ في « أَحْسَسْتُ الشَّيْءَ [2] : أَحَسْتُ » ، وفي « مَسِسْتُ : / مَسْتُ » ، وفي « ظَلَلْتُ : ظَلْتُ » . ومنهمْ مَنْ يقولُ : « حَسِيتُ بِالشَّيْءِ » ، فَيُبْدِلُ مِنْ إحْدَى السِّينَيْنِ ياءً ، وَهُوَ أَقْيَسُ . ٣٨١

قال الشاعرُ [3] : [الوافر]

سِوَى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ [4]

وَقَدْ رُوِيَ [5] « أَحْسَنَ بِهِ » عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى .

---

(١) في ت « ولكن بَني تميمٍ » .

(٢) في م « أحسست بالشيء » .

(٣) في ت « قال أبو زُبيد الطائي » وهو في ديوانه ٩٦ .

(٤) يُرْوَى البيت : «أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ » ، وهذه روايةُ المنصفِ والخصائصِ والإنصاف والأمالي الشجرية . وفي الديوان :

خَلَا أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

وعلى هذا يكون للبيتِ ثلاثُ رواياتٍ في « حَسِينَ » وكلّها صحيحة ، كما جاء عن الجوهري وأبي عبيدة . (الديوان ٩٦) . و « شوس » جمع أشوس شوساء: الرافع رأسه تكبّراً . والبيت مِنْ قصيدة عدد أبياتها ستةٌ وعشرونَ بيتاً ، قالَها يَصِفُ أسداً . وهو من شواهد المقتضب ١ : ٢٤٥ ، أمالي القالي ١ : ١٧٦ ، الخصائص ٢ : ٤٣٨ ، المنصف ٣ : ٨٤ ، الأمالي الشجرية ١ : ٩٧ ، ٣٨٨ ، شرح المفصل : ١٠ : ١٥٤ .

(٥) في ت و م « ويُرْوَى » .

وَمِنَ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ في « بَنِي الْعَنْبَرِ ، وَبَنِي الْحرِثِ : بَلْعَنْبَرِ ، وَبَلْحرِثِ » ، فَيَحْذِفونَ النُّونَ[1] . وكذلك يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قبيلةٍ تظهرُ فِيهَا « اللَّامُ » للتعريفِ[2] .

وَشَبِيهٌ بِهٰذَا قَوْلُهُمْ : « عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ » ، يُرِيدُونَ : « عَلَى الْمَاءِ بَنو فُلانٍ » ، فَيَحْذِفُونَ اللَّامَ ، وهي لُغَةٌ عربيةٌ فاشِيَةٌ جَيِّدَةٌ .

قالَ الشاعرُ[3] : [الطويل]

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ
وَلٰكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ/[4] ٣٨٢

يُرِيدُ « عَلَى الْمَاءِ »[5] .

---

(١) بعدها في ت « لقربها مِنَ اللاّم » .

(٢) في ش «لام التعريف» ، وفي م « لام المعرفة » ، وفي ت « أظهروا فيها لامَ المعرفة » .

(٣) في ت « قال الفرزدق » . وهو في ديوانه ٢١٦ .

(٤) في الأصل وفي ت : أثبت الناسخ الروايتين : « سِيرَةٍ ، سَيْرِهِ » .

القيسيّ : هو عمر بن هبيرة الفزاريّ ، وكان قد عُزِلَ عن العراق ، وَوَلِيَ خالد بن عبد الله القسري في مكانه ، فمدح الفرزدق عمر بن هبيرة وهجا خالداً . طَفَتْ : ارْتَفَعَتْ وَعَلَتْ ، الغُرْلَة : جِلدَةُ الذَّكَرِ الّتي يقطعها الْخَاتِنُ ، وهذا تعريضٌ بِأُمِّ خالدِ النَّصرانية . وللبيت روايات أخرى :

وَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ

وهذه رواية الديوان والمقتضب والكامل ، ولا خلاف في موطن الشاهد . وفي رواية الأمالي الشجرية ٢/٤ :

«وَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ خيله .... » وَمِثْلُهُ قَوْلُ قَطَرِي بْنِ الْفُجَاءَةِ :

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ

(ع لْماء) : « وَعَلْمَاءُ الخَطُّ يرسمونها متّصلة ، وأرىٰ أنّ رسمها منفصلَة يدلّ على ما حذف» (هامش ديوان الفرزدق ٢١٦) وأرى ما رآه .

البيت من شواهد سيبويه ٢ : ٤٣٤ ، المقتضب ١ : ٢٥١ ، الكامل ٣ : ٢٩٩ ، الأمالي الشجرية ٢ : ٤ ، شرح المفصل ١٠ : ١٥٥ .

(٥) بعدها في ت « فإنْ كانت اللاّم مدغمة لا تظهر ، لم يحذفوها لئلا يجمعوا عليه عِلَّتَيْن : الْإدغام والحذف ، كالتَّيْمِ ، والنَّمِر ، وَنَحْوِهِما ، واللهُ أعلم » .

هــذا آخــرُ كتــابِ « الْجُمَــلِ في النَّحْــو » لأبي القــاســم الزّجّاجيّ ، رحمــةُ الله عليه . فُــرِغَ مِنْ نَسْخِهْ بحمــدِ الله وعَوْنِــه ، وتــأييدِه وَمَنِّــه ، وصلواتُه على نَبِيِّ الــرحمة ، وشفيــعِ الأمّةِ محمــدٍ وآلِــه وأصحابِــه وأزواجِه ، في الســادس والعشــرينَ مِنْ شهــرِ ربيــع الآخِرِ سنةَ سَبْعَ عشرةَ وسِتِّمائَةٍ . أحسنَ اللّهُ خــاتِمَتَها ، وأعــادَ على الْمُسلمِينَ بَرَكَتَها ، وَنَفَع بِهِ مَالِكَهُ وَجَمِيعَ الْمسلِمِينَ(١) .

---

(١) وفي نهاية ت ورد في الحواشي : (١) هذا آخر كتاب الجمل ، وفيه مـاية وخمسة وأربعون بـاباً ، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . (٢) بلغ مقابلة على أصله فصح ولله الْمِنَّـة . (٣) مـات الـزجـاج سنـةَ سِتَّ عشـرةَ وثـلاثمـائـة ، وقـد نيّف على الثمانين . . . الزجاجي بطبرية في رجب . . . (هذه الحـاشية بخط مخـالف لخط المخطوطـة) .
ونهاية الكتاب في نسخة ش :
« تَمَّ الكتابُ بِمَنِّ اللهِ وَعَوْنِهِ ولُطْفِـهِ وَتَيْسِيرِهِ ، وكـانَ الفراغُ في يـوم الأحد (بيـاض) من شهر المحرم من شهور سنة ثلاث وثمانين وستمائة . والحمد لله وحده وصلواته على رسوله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلام » .

الفهارس الفنية

أولاً

فهرس الشواهد القرآنية الكريمة

رقم الآية	الآية	رقم الصفحة

٢٠ ـ سورة طه

٢١ ـ سورة الأنبياء

٢٢ ـ سورة الحج

٢٤ ـ سورة النور

٢٥ ـ سورة الفرقان

٢٦ ـ سورة الشعراء

٢٨ ـ سورة القصص

٢٩ ـ سورة العنكبوت

ملحوظة :

لم تَرِدْ في الكتاب شواهد مِنْ أيّ من السور الأربع عشرة الباقية .

ثانيــاً

فهرس الأحاديث الشريفة

ثالثــاً

فهرس الأقوال والأمثال

رابعـــاً

فهرس الشواهد الشعرية

الكــاف

الّــلام

فهرس الأرجاز

خامساً

فهرس الأعلام من الرجال

سادساً

فهرس أسماء القبائل والبلدان

سابعاً

فهرس أبواب الكتاب

الباب	رقم الصفحة

ثامنـــاً

فهرس أبواب الكتاب

(مرتبة ترتيباً موضوعيّاً)

ثالثاً : فهرس الأبواب النحوية والتركيبية

أ ـ المقدمات النحوية

ب ـ المرفوعات من الأسماء

جـ ـ المنصوبات من الأسماء

الباب	رقم الصفحة

الباب	رقم الصفحة	الباب	رقم الصفحة

رابعاً : فهرس الأدوات

تاسعـاً

قائمة المصادر والمراجع

- الأتابكي : يوسف بن تغري بردى - (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) ط ١ / مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .
- ابن الأثير (الكامل في التاريخ) دار صادر / بيروت ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
- الأخطل (شعر الأخطل) الأب أنطوان صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيّين / بيروت ١٨٩١ م .
- الأزهريّ - الشيخ خالد - (شرح التصريح) المطبعة الأزهرية المصريّة ، ط ٢ ، ١٣٢٥ هـ .
- الأزهريّ - أبو منصور - (تهذيب اللّغة) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، مراجعة البجّاوي ، مطابع سجلّ العرب بالقاهرة .
- الأسود بن يعفر (ديوان) صنعة د . نورى القيسيّ ، مطبعة الجمهوريّة ببغداد ١٩٧٠ م .
- الأشبيليّ - ابن خير - (الفهرست) صورة عن طبعة الأصل المطبوع في مطبعة قومش سرقسطة ، ط ٢ مكتبة المثنّى ببغداد ، والخانجي بالقاهرة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- الأشموني - (شرح الأشموني) ط ١ / دار الكتاب العربي ببيروت ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- الأصفهاني (الأغاني) نسخة مصوّرة عن طبعة بولاق بمصر .
- الأصمعيّ (الأصمعيّات) تحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون ، دار المعارف بمصر .
- الأعشى الكبير - ميمون بن قيس (ديوان) شرح وتعليق محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م .
- الآمديّ (المؤتلف والمختلف) تحقيق عبد الستار فرّاج ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦١ م .

ـ امرؤ القيس (ديوان) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م .
ـ الأمير ـ الشيخ محمد (حاشية على المغني) المطبعة الشرقيّة بالقاهرة ١٢٩٩ هـ .
ـ أبو بكر الأنباري (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات) تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
ـ الأنباريّ (الإنصاف في مسائل الخلاف) تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد ، ط ٤ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
(البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) تحقيق رمضان عبد التّوّاب مطبعة دار الكتب بمصر ١٩٧٠ م .
(البيان في غريب إعراب القرآن) تحقيق طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامّة / القاهرة ١٩٧٠ م .
(نزهة الألباء في طبقات الأدباء) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم مطبعة المدنّي بالقاهرة ١٩٦٧ م .
ـ البحتريّ (الحماسة) رواية أبي العبّاس الأحول ، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعيّ ط ٢ ، دار الكتاب العربيّ ببيروت ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
ـ البخاريّ (صحيح البخاري) مطابع دار الشعب بالقاهرة .
ـ البرقوقيّ (شرح ديوان حسّان بن ثابت) المطبعة الرحمانيّة بمصر ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م .
ـ بروكلمان (تاريخ الأدب العربي) ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ١٩٦١ ـ ١٩٦٨ م .
(تاريخ الأدب العربي) ـ النّص الألماني ـ ليدن / بريل ١٩٣٧ م .
ـ بشر بن أبي خازم الأسديّ (ديوان) تحقيق عزّة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٦٢ م .
ـ البغداديّ ـ اسماعيل ـ (إيضاح المكنون) عني بتصحيحه وضبطه محمد شرف الدين ورفعت بيلكه الكليسي ، مطبعة وكالة المعارف باستانبول ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م .
(هدية العارفين) مطبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥١ م .
ـ البغداديّ ـ عبد القادر ـ (خزانة الأدب) طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
(شرح شواهد الشافية) التزام محمود توفيق ١٣٥٨ هـ .
ـ بكر ـ السيّد يعقوب (نصوص في النحو العربي) مكتبة النهضة العربية بيروت ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ م

- البكريّ (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع) تحقيق مصطفى السقّا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٦ هـ ، ١٩٤٧ م .
- تأبّط شَرّاً (شعر تأبّط شرّاً) دراسة وتحقيق سلمان داود القره غولي وجبّار تعبان جاسم / مطبعة الآداب في النجف ١٩٧٣ م .
- التبريزي (شرح التبريزي على حماسة أبي تمّام) مطبعة بولاق بمصر ١٢٩٦ هـ .
- أبو تمّام (الحماسة الصغرى) تحقيق عبد العزيز الميمني ، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر ، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٣ م .
- الثعالبي (فقه اللغة) مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ثعلب (مجالس ثعلب) تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ، دار المعارف ١٩٦٠ م .
- الجاحظ (البيان والتبيين) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، ط ١ ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .
(الحيوان) تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ مكتبة الحلبي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
- جرير (ديوان) - شرح ديوان جرير للصاوي ، القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- جرير والفرزدق (النقائض) لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ، مصوّرة عن طبعة ليدن .
- ابن الجزري (غاية النهاية في طبقات القرّاء) تحقيق ونشر برجستراسّر ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٢ م .
- جميل (ديوان) جمع وتحقيق حسين نصّار ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م ، دار مصر للطباعة - القاهرة .
- ابن جنّي (التصريف الملوكيّ) مطبعة شركة التمدن الصناعيّة بالقاهرة .
(الخصائص) تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصريّة ١٩٥٢ م .
(سرّ صناعة الإعراب) تحقيق مصطفى السقّا وآخرين ، مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤ م .
(المحتسب) تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقيه ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- الجواليقيّ - أبو منصور (المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصريّة ط ١ ، ١٣٦١ هـ .
- حاتم الطائيّ (ديوان) دار صادر ودار بيروت ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٣ م .
- الحريريّ (درّة الغوّاص) ليبزج ١٨٧١ م .
- حسّان بن ثابت (ديوان) دار صادر ودار بيروت ١٣٨١ هـ ، ١٩٦١ م .

- الحطيئة (ديوان) تحقيق نعمان أمين طه ، ط ١ ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م ، مطبعة البابي الحلبي بمصر .
- ابن حنبل (مسند ابن حنبل) طبعة ١٩٤٨ م .
- الخرنق بنت بدر بن هفّان (ديوان) تحقيق حسين نصّار ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م .
- ابن الخشّاب (المرتجل) تحقيق علي حيدر ، دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
- خفاف بن ندبة السلمي (ديوان) حقّقه نوري القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد ١٩٦٨ م .
- ابن خلكان (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) تحقيق إحسان عباس ، دار صادر بيروت .
- خليفة - حاجي - (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) طبع وكالة المعارف باستانبول ، ١٣٦٢ هـ ، ١٩٤٣ م .
- الدؤلي - أبو الأسود - (ديوان) للدحبيلي ، ط ١ ، شركة النشر والطباعة العراقية ١٩٥٤ م .
- الداني (التيسير في القراءات السبع) بتصحيح أوتو برتزل ، استانبول مطبعة الدولة ١٩٣٠ م .
- ابن دريد (الاشتقاق) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة السنّة المحمدية ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

(الجمهرة في اللغة) طبعة حيدر أباد الدكن ، الهند ١٣٤٤ هـ .
- الدميري (حياة الحيوان الكبرى) المطبعة الشرفية بالقاهرة ١٣١٥ - ١٣١٦ هـ .
- أبو ذؤيب الهذلي (ديوان) اعتنى بنشره يوسف هل الألماني ، هانوفر ، خزانة الكتب الشرقية لهاينس لافاير ١٩٢٦ م .
- الذهبي (سير أعلام النبلاء) تحقيق صلاح الدين المنجّد ، دار المعارف بمصر .

(العبر في خبر من غبر) تحقيق صلاح الدين المنجّد وفؤاد سيد ، الكويت ١٩٦٣ - ١٩٦٦ م .
- رؤبة (ديوان) تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، ليبزيج ١٩٠٣ م .
- الرازي - الفخر - (مفاتيح الغيب / التفسير الكبير) ط ٢ ، المطبعة الشرفية ١٣٢٤ هـ .
- الراعي (شعر الراعي النميري) ناصر الحاني ، دمشق ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٤ م .

(شعره وحياته) محمد نبيه حجاب ، مطبعة الرسالة بالقاهرة .

ـ الرافعي ـ محمد محمود (شرح الهاشميّات للكميت) ط ٢ ، مطبعة التمدن الصناعية بالقاهرة .
ـ ابن أبي ربيعة ـ عمر (ديوان) دار صادر ودار بيروت ، بيروت ١٣٨٠ هـ ، ١٩٦١ م .
ـ الرمّاني (الحدود في النحو) تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني ، بغداد ١٩٦٩ م .
(معاني الحروف) تحقيق عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر بالقاهرة .
ـ ذو الرمّة (ديوان) تصحيح مكارتني ، مطبعة كليّة كامبردج ،لندن ١٣٣٧هـ ،١٩١٩م .
ـ أبو زبيد الطائي (شعر أبي زبيد) جمعه وحقّقه نوري القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد ١٩٦٧ م .
ـ الزبيدي (طبقات النحويين واللغويّين) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، مطابع دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
ـ الزجّاج (اعراب القرآن) تحقيق ابراهيم الأبياري ، القاهرة ١٩٣٦ م .
(ما ينصرف وما لا ينصرف) تحقيق هدى قراعة .
ـ الزجّاجيّ (أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ) تحقيق عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٨٠ م .
(الأمالي) تحقيق عبد السلام هارون ط ١ ، مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٨٢ هـ .
(الأيضاح في علل النحو) تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني ١٣٧٨ هـ ، ١٩٥٩ م .
(الجمل) تحقيق ابن أبي شنب ، ط ٢ ، باريس ١٩٥٧ م .
(اللاّمات) تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
(مجالس العلماء) تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢ م .
ـ الزركلي (أعلام) ط ٢ ، مطبعة كوستاتوماس وشركاه بالقاهرة ١٩٥٤ م .
ـ الزمخشريّ (الكشّاف) ط ٢ ، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق مصر ١٣١٩ هـ .
(المستقصى في أمثال العرب) ط ١ ، حيدر أباد ، الهند ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .
(المفصّل) بعناية محمد بدر الدين النعساني ، ط ٢ ، دار الجيل للنشر والتوزيع / بيروت ـ لبنان .
ـ زهير بن أبي سلمى (ديوان) دار صادر ودار بيروت ، ببيروت ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

(شرح الديوان) صنعة ثعلب ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م .
- أبو زيد (النوادر في اللغة) دار الكتاب العربي ، بيروت مع تعاليق سعيد الشرتوني .
- السجستاني (المعمّرون والوصايا) تحقيق عبد المنعم عامر ، مكتبة الحلبي بالقاهرة ١٩٦١ .
- سحيم عبد بني الحسحاس (ديوان) تحقيق عبد العزيز الميمني ، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- ابن السّراج (الأصول في النحو) جـ ١ ، ٢/تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان بالنجف، ومطبعة الأعظمي ببغداد ، ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
(الموجز في النحو) تحقيق الشويمي ودامرجي ، مؤسسة بدران للطباعة بيروت ، ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .
- ابن سعد (الطبقات الكبرى) دار بيروت ودار صادر ، بيروت ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
- السمعاني (الأنساب) ليدن ، ١٩١٢ م ، تحقيق مرجليوث .
- سيبويه (كتاب سيبويه) طبعة بولاق بمصر ١٣١٦ هـ .
- ابن السيد البطليوسي (الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي ، دار الرشيد للنشر ببغداد ، ١٩٨٠ م .
- ابن سيده (المخصّص) ط ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية بمصر ، ١٣٢١ هـ .
- السيرافي (أخبار النحويّين البصريّين) المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩٣٦ م .
- ابن سيناء (الاشارات والتنبيهات) تحقيق سليمان دنها .
- السيوطي (الأشباه والنظائر) ط ١ ، حيدر اباد / الهند ١٣١٦ هـ .
(الاقتراح) طبعة حيدر اباد ـ الهند ، ط ٢ ، ١٣٥٩ هـ .
(بغية الوعاة) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، ط ١ ، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .
(شرح شواهد المغني) تعليق أحمد ظافر كوجان ، دمشق ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٦ م .
(المزهر في علوم اللغة) ط ٤ ، مطبعة الحلبي بالقاهرة ـ تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقيه ١٩٥٨ م .
(همع الهوامع) بعناية النعساني ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ .
- ابن الشجري (الأمالي الشجرية) طبعة حيدر أباد ، ط ١ ، الهند .
- الشماخ بن ضرار الذبياني (ديوان) حقّقه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .

- الشنقيطي - أحمد أمين (الدرر اللوامع على همع الهوامع) مطبعة كردستان بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .
- الصاوي - محمد اسماعيل عبد الله - (شرح ديوان جرير) مطبعة الصاوي بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .
- الصبّان (حاشية الصبان على الأشموني) دار إحياء الكتب العربية / البابي الحلبي القاهرة .
- صقر - السيّد أحمد (شرح ديوان علقمة الفحل) المطبعة المحمودية بالقاهرة ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٥ م .
- أبو طالب (ديوان) صحّحه وعلّق عليه محمد صادق آل بحر العلوم ، المطبعة الحيدرية بالنجف / العراق ١٣٥٦ هـ .
- الطبري - محمد بن جرير (جامع البيان في تفسير القرآن) ، ط ١ ، المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .
- طرفة بن العبد (ديوان) تحقيق علي الجندي ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- الطّرمّاح (ديوان) تحقيق ف . كرنكو / لندن ١٩٢٧ م .
- الطفيل الغنويّ (ديوان) تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، مطابع معتوق اخوان ، بيروت ١٩٦٨ م .
- الطنطاوي - محمد (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) ط ٥ / دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- عباس - احسان (شرح ديوان لبيد مطبعة حكومة الكويت / كويت ١٩٦٢ م .
- العباس بن مرداس (ديوان) جمع وتحقيق يحيى الجبوري ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، دار الجمهورية ببغداد ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م .
- عبيد الله بن قيس الرقيّات (ديوان) تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، دار بيروت ودار صادر ، بيروت ١٣٧٨ هـ ، ١٩٥٨ م .
- العجّاج (ديوان) رواية الأصمعي ، تحقيق عبد الحفيظ السطلي ، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧١ م .
- العسكري - أبو هلال (التلخيص) تحقيق عزة حسن ، ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م / ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م .
- ابن عصفور (المقرّب) تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ببغداد ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ابن عقيل (شرح ألفيّة ابن مالك) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / ط ١٠ ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٧٨ هـ ، ١٩٥٨ م .

- العكبريّ (إملاء ما مَنَّ به الرحمن) تصحيح وتحقيق ابراهيم عطوة عوض ، ط ٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م .
- ابن العماد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) مطبعة القدسي بالقاهرة ١٣٥١ هـ .
- عمرو بن معد يكرب (ديوان) هاشم الطعّان ، مطبعة الجمهورية بدمشق ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م .
- العيني (المقاصد النحويّة) على هامش خزانة الأدب للبغداديّ .
- ابن فارس (الصاحبي) تحقيق مصطفى الشويمي ، مؤسّسة بدران ، بيروت ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٤ م .
(معجم مقاييس اللغة) تحقيق عبد السلام هارون (جـ ١ ـ ٥) ، طـ ١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٦٦ هـ ـ ١٣٧٠ هـ .
- الفارسي ـ أبو علي (الحجّة في القراءات السبع) ، جـ ١ ، طبعة القاهرة .
- الفرّاء (معاني القرآن) جـ ١ ـ ٣ ، طبعة دار الكتب المصرية .
- الفرزدق (ديوان) دار صادر ، بيروت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦ م .
- الفيروزأبادي (اللغة في تاريخ أئمّة اللغة) تحقيق محمد المصري ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
- القالي (الأمالي) طـ ٢ ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٣٤٤ هـ ، ١٩٢٦ م .
- القتّال الكلابي (ديوان) حقّقه وقدّم له احسان عبّاس ، مطبعة عيتاني الجديدة ببيروت ١٣٨١ هـ ، ١٩٦١ م .
- ابن قتيبة (الشعر والشعراء) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٣٨٦ ـ ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ م .
- القرشيّ ـ أبو زيد (جمهرة أشعار العرب) طـ ١ ، مطبعة بولاق بمصر ١٣٠٨ هـ .
- القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) مطبعة دار الكتب بالقاهرة ، طـ ١ / ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م .
- القزّاز القيرواني ـ أبو عبد الله محمد بن جعفر (ما يجوز للشاعر في الضرورة) تحقيق المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر / تونس ١٩٧١ م .
- القطامي (ديوان) تحقيق ابراهيم السامرّائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م .
- القفطي (إنباه الرواة على أنباه النحاة) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم / مطبعة دار الكتب المصرية ، طـ ١ ، ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م .
- القلقشنديّ (صبح الأعشى) مطابع كوستا توماس وشركاه بالقاهرة ١٩٦٣ م ، المؤسّسة

المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .
- ابن قنفذ القسنطيني (الوفيات) حقّقه عادل نويهض ، ط ١ ، المكتب التجاريّ للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ١٩٧٢ م .
- قيس بن الخطيم (ديوان) عن ابن السكّيت وغيره ، تحقيق ناصر الدين الأسد دار صادر بيروت ، ط ٢ / بيروت ١٣٨٧ هـ ، ١٩٦٧ م .
- ابن كثير (البداية والنهاية) مطبعة السعادة بمصر ، ط ١ ، ١٣٥١ هـ ، ١٩٣٢ م .
- كثيّر عزّة (ديوان) جمع وشرح احسان عبّاس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .
- كحّالة - عمر (معجم المؤلفين) مطبعة الترقّي بدمشق ، ١٣٧٨ هـ ، ١٩٥٨ م .
- كعب بن مالك الأنصاريّ (ديوان) تحقيق سامي مكّي العاني ، مطبعة المعارف ببغداد ١٩٦٦ م .
- كمال محمد بشر (دراسات في علم اللغة) دار المعارف بمصر .
- الكميت بن زيد (شعر الكميت) تحقيق داود سلّوم ، مكتبة الأندلس ببغداد ١٩٦٩ م .
- لبيد (ديوان) هوبر - بروكلمان : Von ليدن - بريل ١٨٩١ م .
- ابن ماجه (سنن ابن ماجه) ١٨٧٢ م .
- مازن المبارك (الزجّاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحويّ) دمشق ١٩٦٠ م .
- المالقي (رصف المباني في شرح حروف المعاني) تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م .
- ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٨ م .
- المبرّد (الكامل في اللغة والأدب) تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم وسيد شحاتة مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٦ م .
(المذكّر والمؤنث) تحقيق رمضان عبد التوّاب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة - مركز تحقيق التراث - ١٩٧٠ م .
(المقتضب) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المتوكّل اللّيثي (ديوان) تحقيق يحيى الجبوري ، مطابع التعاونية اللبنانية درعون / لبنان .
- ابن مجاهد (كتاب السبعة في القراءات) تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
- محبّ الدين - الشيخ - (شرح شواهد الكشّاف) مع الكشاف للزمخشري .
- محمد باقر الموسويّ الخوانساري الأصبهاني (روضات الجنّات في أحوال العلماء

والسادات) تحقيق أسد الله اسماعيليان ، نشر مكتبة اسماعيليان / تهران ، مطبعة مهراستوار ـ قم ١٩٣٢ م .
ـ المراديّ (الجنى الداني في حروف المعاني) تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .
ـ المرتضى ـ الشريف (الأمالي) حقّقه محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي القاهرة .
ـ المرزباني (الموشّح) تحقيق البجّاوي ، دار نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٥ م .
(معجم الشعراء) تصحيح وتعليق كرنكو ، مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٤ هـ .
ـ المرزوقي (شرح ديوان الحماسة) نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧١ هـ ، ١٩٥١ م .
ـ ابن المعتز (طبقات الشعراء) تحقيق عبد الستّار فرّاج ، دار المعارف بمصر ١٩٥٦ م .
ـ المفضّل الضبّي (المفضّليّات) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م .
ـ مكّي بن أبي طالب (الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها) تحقيق محيي الدين رمضان ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ م .
ـ الميداني (مجمع الأمثال) مطبعة فؤاد بيبان وشركاه ، جونية ـ لبنان ١٩٦٢ م .
ـ النابغة الجعديّ (ديوان) بيروت ١٩٦٤ م .
ـ النابغة الذبياني (ديوان) صنعة ابن السكّيت ، تحقيق شكري فيصل ، دار الفكر للطباعة والنشر ببيروت ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م .
ـ ابن الناظم (شرح ألفية ابن مالك) بعناية محمد سليم اللبابيدي ، بيروت ١٣١٢ هـ .
ـ ابن النديم (الفهرست) مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
ـ النعمان بن بشير (شعر النعمان بن بشير الأنصاريّ) تحقيق يحيى الجبوري ، مطبعة المعارف ببغداد ، ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م .
ـ النمر بن تولب العكلي (ديوان) تحقيق نوري القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد ١٩٦٩ م .
ـ النوويّ (شرح الامام النووي على صحيح البخاريّ) طبعة المطبعة العامرية .
ـ ابن هرمة القرشي (ديوان) تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، مطبعة دار الحياة دمشق ١٣٨٩ هـ ، ١٩٦٩ م .
ـ الهرويّ (كتاب الأزهيّة) تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبعة الترقي بدمشق .
ـ ابن هشام الأنصاريّ (شرح شذور الذهب) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،

مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٥ م .
(شرح قطر الندى وبلّ الصدى) .
(مغني اللبيب) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت .
- اليافعي (مرآة الجنان) طبعة حيدر اباد الدكن / الهند ١٣٣٧ هـ .
- ياقوت الحمويّ (ارشاد الأريب = معجم الأدباء) نشر دار المأمون ، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .
(معجم البلدان) الخانجي الكتبي ، مطبعة السعادة بمصر ط ١ ، ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م .
- ابن يعيش (شرح المفصل) ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، تصحيح مشيخة الأزهر .

الرسائل الجامعية والمخطوطات :

- الأحوص - شعر الأحوص الأنصاري (تحقيق ودراسة) رسالة ماجستير من / عادل سليمان جمال ، كلية الآداب بجامعة القاهرة ، ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٤ م .
- ابن برهان (شرح اللمع) - تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير من / فائز فارس محمد الحمد ، كليّة الآداب / جامعة القاهرة ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤ م .
- ابن عصفور (شرح جمل الزجّاجي) - تحقيق ودراسة ، رسالة دكتوراه من / صاحب جعفر أبو جناح ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٣٩١ هـ ، ١٩٧١ م .
- ابن هشام (شرح الجمل الكبرى) تحقيق علي توفيق محمد الحمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ م .
- الأعلم الشنتمريّ (شرح أبيات الجمل) المكتبة السليمانيّة / لاغولي باستنبول رقم ٣٢٥٥ .
- ابن الضائع الكناني (شرح الجمل) دار الكتب المصرية رقم (١٩) نحو .
- ابن عساكر (تاريخ دمشق) جـ ٢٢ ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم ١٠٤١ تاريخ / تيمور .
- الغافقي - أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد (شرح الجمل) الخزانة العامّة بالرباط (٢٢ ق) .
- الفهريّ - أبو العبّاس .
(شرح شواهد الجمل) دار الكتب المصرية (٣ نحو / ش) .

فهرس الكتاب

كتاب
الجمل في النحو

تصنيف

الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة

الخليل بن أحمد الفراهيدي

كتاب الجمل في النحو

مؤسسة الرسالة

كتاب
الجمل في النحو

تصنيف
الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق
الدكتور فخر الدّين قباوة

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

الطبعة الأولى

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

المقــدّمَة

الحمد لله أولاً وآخراً، أن جعلني من خَدَمةِ العربيةِ لغةِ القرآن، ولسانِ النور إلى الإيمان، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وإخوانه من الرسل والأنبياء، وعلى من أحبّ هذه اللغة من خالص الأولياء.

أمّا بعد فهذا «كتاب الجمل في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥)، أضعه بين أيدي العلماء والباحثين، ليكون مادّة للدراسة والتوثيق، والتحقيق. ولسوف يثير، فيما أرى، أمواجاً مختلفة أو متناقضة، من الآراء، والتوجيهات والنقد والتقويم، تساهم في توضيح معالمه، وتسديد منعطفاته، وحلّ مشكلاته.

ذلـك أنّـك سترى فيـه منـابـع لا تنضـب، مـن العقبـات والمعضلات والتحدّيات، تواجه علماء النحو ودارسيه ومؤرّخيه، وتهزّ ما رسموه في أذهانهم أو سطروه في كتبهم، وتفتح أبواباً جديدة في ميادين المصطلحات والمذاهب والتوجيهات والأحكام النحويّة، وفي الهياكل الكبرى التي سيطرت على تاريخ النحو والنحاة.

إنّه، كما ترى، كتاب صغير الحجم، رشيق المظهر، خفيف الظلّ. ولكنّه سيتمثّل، على صغر حجمه ورشاقة مظهره وخفّة ظلّه، سفراً عظيم القدر، عنيف المسّ، ثقيلاً في الميزان.

فهو يحمل بين دفّتيه ألواناً من العلم متميّزة، ولمحات من الفكر قديمة مستجدّة، ونماذج من النظرات النحويّة واللغويّة والبيانيّة، تقتضي الاهتمام والتدقيق والتحرير.

وهو، وإن كان يعتمد منهجاً تقليدياً في تصنيف موضوعات الإعراب، يضع لهذه الموضوعات أطراً خاصّة، وتفريعات متشعّبة متشاجرة، تمثّل مرحلة عريقة في القدم، لفهم معاني النحو وجزئيّاته وكلّيّاته، وعلاقة كلّ منها بما يحيط بها أو يقرب منها ويجاورها.

وهو يّنسب إلى الخليل، إمام علم العربيّة، تبويبات غريبة متميّزة، وتقسيمات وتوجيهات وأحكاماً وأقوالاً ومصطلحات، ما كان يعرفها المؤرّخون، والدارسون، أو تخالف ما عُرف له في تاريخ علم النحو وعلم اللغة والبيان.

وهو يقدّم عدداً وافراً من المصطلحات، في الإعراب والصرف والأدوات، بعضه غريب كلّ الغرابة لا تجد له صدى في الكتب القديمة والمتأخّرة والمعاصرة، وبعضه الآخر حَمل في التاريخ دلالات انقرضت، أو خالفت ما عرفه النحو في مذاهبه واتجاهاته ورجالاته.

وهو يورد مجموعة من الآيات الكريمة، في صور لا نجدها فيما وصل إلينا، من تاريخ القراءات والتفسير للقرآن الكريم. وقد بدا لي أنّ بعض تلك الصور هو من أوهام المصنّف أو النسّاخ أو المستملين، فرددته إلى طريق الصواب، وأنّ البعض الآخر توجيه نحويّ ليس له في القراءات نصيب.

وهو يروي عشرات من الشواهد الشعريّة، في مسائل الإعراب ومعاني الحروف، لا تجد لها موئلاً، أو لروايتها مصداقاً، في مصادر النحو والشعر ومراجعها المعروفة، أو لا تستطيع تحقيق نسبها، أو تحديد أصحابها من الشعراء والرجّاز.

وهو يبسط أحكاماً وتوجيهات، في الإعراب واللغة والبيان، تفتقدها كتب النحو والمعاجم، وأمّهات المطوّلات والحواشي، ومصادر علم العربيّة في تاريخه ودراساته وتقويمه.

وهو يضمّ في طيّاته نصوصاً وعبارات وشواهد، لا يُشكّ في أنّها مقحمة،

ألحقها علماء أو نسّاخ أو قرّاء بعد الخليل، فالتبست بالأصل وتناقلها الناسخون على أنها جزء منه، في حين أنّه يضمّ أيضاً أمثالها، عُرفت في مذهب الخليل وأقواله، أو فيما تعارفه هو وبعض النحاة أو تواردوا عليه.

وهو أولاً وأخيراً يبدي مستويات متفاوتة، في التفكير، والمنهج، والتعبير. فبينا أنت مشدودٌ إلى دقّة التقسيم، وعمق الفكرة، وجلاء المعنى، وبعد النظر، وسعة الأفق، وبراعة الاستدلال، وأصالة الاستنتاج، إذ يفجؤك ظواهر من الاضطراب والتداخل والإحالة. وبينا أنت مأخوذٌ بالتعريفات الدقيقة الوافية، والأحكام والقيود المحكمة المسدّدة، والآراء الصائبة الحيّة، إذا بك تصدمك شذرات من التعريفات السطحيّة العامّة الفضفاضة، والأحكام القاصرة المحدودة. وبينا أنت مستسلمٌ لفصاحة الكلم، ونصاعة العبارة، وسلامة النسج، ودقّة الأداء، إذ تتعثّر بنتوءات من تلوّي التعبير، وهلهلة النسج، وانقطاع السياق.

وهذا كلّه، بالإضافة إلى الإشارات والمعلومات المتفرّقة المتلاحقة، يضع أمام الباحثين والمؤرّخين مادّة وافرة، غنيّة بالندرة والغربة، وقمينة بالنظر والتأمّل والتحرير، تجلّي بإصرارٍ أنّ ما تداولته الأجيال المتعاقبة، من تحديدٍ لشخصيّة الخليل النحويّة، وتوزيعٍ للمذاهب والأقوال والمصطلحات والآراء في ميدان الإعراب، وتعميمٍ أو تخصيص في نسبة الأحكام والتأصيل والتفريع والقياس والتعليل والاستنباط والتوجيه والاستدلال.. إنّما هو مسألة نظريّة لم تدرك مرحلة النضج للحقائق العلميّة الراسخة، ولا بدّ فيها من إعادة البحث والتحقيق. ومعنى هذا أنّ تاريخ النحو، في القرن الثاني، ما زال في حاجة إلى الدراسة العلميّة الدقيقة الواعية المستقراة، لنضع أسساً راسخة مبنيّة على الاستيعاب والإحكام.

وقد كنتُ كلّما قرأت في هذا الكتاب، منذ اطّلعت عليه عام ١٣٨٠، تحضرني هذه المعالم والمعاني متلاحقة، تثقل كاهلي ونفسي، وتشعرني بالقصور

والعجز أن أتصدّى لها أو أسير في ركابها، فإذا بي أعرض عنها، وفي ضميري وخزات وحسرات.

إنّ المهمّة لثقيلة، وإن التبعة لضخمة، وإنّ ما لديّ من القدرات والوسائل ليعجز عن تحمل التبعة وإنجاز المهمّة. ولكن لا بد من أداء الأمانة، وتبليغ الناس ما وقفت عليه، لنحمل أثقال المسؤوليّة معاً. فالكتاب غنيّ في محتواه، بعيد في مداه، عظيم في مؤدّاه، والدراسات العربيّة في حاجة إليه، ولا تعرف منه شيئاً يذكر، والدارسون والمؤرّخون والمحقّقون معرضون عنه، لما يحمله من إشكالات وعثرات ومعضلات.

قلتُ لنفسي: إذا عجزتُ عن تأدية هذه المهمّة أداء، يكفل لها التحقيق والتوثيق والتحليل والتقويم والنقد، فلا أقلّ من تيسير الكتاب بخدمته خدمة متواضعة، تحقّق النصّ، وترمّم جانباً من الثغرات، وتذلّل بعض الصعوبات، وتصوّب نصيباً من الاختلال، وتيسّر تناوله، وتنسّق فهارسه الفنّيّة، ثمّ تضعه بين أيدي المحقّقين والباحثين، ليسهموا في تأدية الأمانة وتحمّل المسؤوليّة.

تاريخ حياة الكتاب:

الحقُّ أنّ حياة هذا الكتاب يشوبها الغموض والإهمال والتوهين. فأنت ترى من المؤرّخين القدماء والمعاصرين ازوراراً عنه واستخفافاً به، حتّى لتلقاهم غالباً ما يغفلون ذكره أو الإشارة إليه. فإذا اضطرتهم طبيعة مصنّفاتهم إلى التعرّض له أحاطوه بالطعن في النسب، والتوهين للسبب، والازدراء للقيمة العلميّة، والاستهانة بمكانته في تاريخ العربيّة. وقد كان لهذا كلّه، مع ما في الكتاب نفسه من إشكالات خاصّة، مضاعفات سلبيّة عميقة الأثر، صرفت الناس عنه، وجعلتهم يواجهونه بالتبرّم والازورار.

ولقد حاولت تتبّع خطوات حياة هذا الكتاب، فإذا أنا أمام شذرات منثورة لا تغني الباحث، ولا تملأ حيّز التاريخ، وتثير العثرات والسحب والعجاج. فأوّل ما يصادفك من هذا الكتاب مشكلة الاختلاف في اسمه. إنّه

يسمّى: الجمل، وجمل الإعراب، ووجوه النصب، والمحلّى، وجملة آلات الإعراب، وجملة آلات العرب، وجملة آلات الطرب، والنقط والشكل...

ولعلّ مصدر نبذ الناس له أن أقدم خبر، وصل إلينا عنه، يتضمّن الطعن في نسبه، وزعزعة الثقة به. فأوّل ما نلقاه من تاريخ «كتاب الجمل» هذا هو موقف ابن مسعر[1] المفضّل بن محمّد المعرّيّ (ت ٤٤٢). فهو في ترجمته لأبي بكر بن شُقير (ت ٣١٧) يقول عنه[2]: «له كتاب لقّبه الجُمَلَ، وربّما نُسبَ هذا الكتاب إلى الخليل، يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا».

ثمّ تلقانا نسخة تامّة من الكتاب، تحت عنوان «كتاب الجمل في النحو»، منسوبة إلى الخليل بن أحمد، وتاريخ نسخها سنة ٦٠١، وقد نُقلتْ من أصل كان قبلها، وعورضتْ به. وهي الآن من محفوظات مكتبة آيا صوفيا، بإستانبول.

وعندما ترجم ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦) للخليل بن أحمد الفراهيديّ، ذكر له بضعة مصنّفات، فيها «كتاب الجمل»[3]. غير أنّه كان قد عرض، من قبل، لترجمة ابن شُقير، وأورد فيها ما يلي: «قرأتُ في كتاب ابن مسعر[4] أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى الخليل، ويُسمّى الجمل، من تصانيف ابن شقير هذا. قال: يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً».

وفي عام ٧٢٢ تلقانا نسخة ثانية، من الكتاب، تحت عنوان «وجوه النصب» منسوبة إلى الخليل بن أحمد أيضاً، مع قول مُمَرِّضٍ فيه: إنّها تصنيف ابن شُقير. وهي مقابلة بالأصل الذي نُقلتْ منه، ومحفوظة الآن في دار الكتب المصريّة بالقاهرة.

---

(١) هذا هو الصواب. ويصحف أحياناً: ابن مسعدة وابن سعد. بغية الوعاة ١:٣٠٢ و ٢:٢٩٧ ومعجم الأدباء ١:٤٨ و ٣:١١.

(٢) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ص ٤٨ - ٤٩ ومعجم الأدباء ٣:١١ وبغية الوعاة ١:٣٠٢ . وانظر كشف الظنون ص ١١٠٧-١١٠٨.

(٣) معجم الادباء ١١:٧٤.

(٤) معجم الأدباء ٣:١١. وفيه: ابن مسعدة

ولمّا ترجم صلاح الدين الصفديّ (ت ٧٦٤) لابن شقير جاء في تلك الترجمة: ويقال: إنّ «الجمل» الذي للخليل هو لابن شُقير[١].

وفي عام ٨٦٥، تولد نسخة ثالثة من الكتاب، عنوانها «جمل الإعراب»، وتنسب إلى الإمام أبي عبدالله[٢] الخليل بن أحمد. وهي محفوظة الآن في مكتبة بشير آغا بإستانبول.

وكأنّ السيوطيّ (ت ٩١١) يعتمد في ترجمتي الخليل وابن شُقير على معجم الأدباء. ولذلك نراه يذكر للخليل المصنّفات التي عدّدها ياقوت، وفيها كتاب الجمل[٣]، ويقول في حديثه عن ابن شُقير[٤]: «وقرأتُ في طبقات ابن مسعر أنّ الكتاب الذي يُنسب للخليل، ويُسمّى المحلّى[٥]، له».

وفي القرن الحادي عشر، يصنّف الحرّ العامليّ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤) كتابه «تذكرة المتبحّرين في ترجمة سائر العلماء المتأخّرين» فينسب كتاب[٦] «الجمل في النحو» واهماً، إلى خليل بن الغازي القزوينيّ (ت ١٠٨٩).

حتّى إذا انتقلنا إلى التاريخ المعاصر استوقفنا محمّد بن باقر الموسويّ (ت ١٣١٣)، ليورد مصنّفات الخليل كما هي عند ياقوت والسيوطيّ، وفيها كتاب الجمل[٧]، ثمّ يقول[٨]: «وكتابه الجمل صغير جدّاً، وكان عندنا نسخة

---

(١) الوافي بالوفيات ٦: ٣٤٩.
(٢) كذا. والمعروف أن كنية الخليل هي أبو عبدالرحمن.
(٣) بغية الوعاة ١: ٥٦٠.
(٤) بغية الوعاة ١: ٣٠٢.
(٥) كذا. والصواب «الجمل»، خلافاً لما جاء في حاشية معجم الأدباء ٣: ١١.
(٦) روضات الجنات ٣: ٢٤٩.
(٧) روضات الجنات ٣: ٢٩٣.
(٨) روضات الجنات ٣: ٢٩٤.

منه ». وكان قد تعقّب، من قبل، وهمَ الحرّ العامليّ في نسبة الكتاب إلى القزوينيّ خليل بن الغازي، وردّ ذلك إلى اشتباه الاسمين[١].

ولمّا وضع المستشرق رشر مذكّراته، عن بعض المخطوطات العربيّة في مكتبات بروسة، وقف إزاء مشكلة هذا الكتاب، وجزم أنّ اسمه هو « الجمل في النحو »[٢].

أمّا محمّد محسن الطهرانيّ (ت ١٣٨٩) فإنه حين يصنّف « الذريعة إلى تصانيف الشيعة » يعرض لهذه المشكلة أيضاً[٣]، ويزعم أنّ عنوان كتابنا هو: كتاب« النقط والشكل» .

وأمّا كارل بروكلمان فإنّه يذكر نسختين من هذا الكتاب[٤]: أولاهما هي نسخة آيا صوفيا، ويجعل عنوانها « كتاب فيه جملة آلات الإعراب »، ويعلّق عليها بما ذكرتُه قبلُ عن ياقوت ورشر والموسويّ. والثانية هي نسخة دار الكتب المصريّة.

ثمّ يصبح اسم هذا الكتاب، في ترجمة الخليل عند الزركليّ: « جملة آلات العرب »[٥]. وهو، بلا شكّ، تصحيف لما جاء في كتاب بروكلمان.

وعندما عرّف محمّد بن شنب بالخليل، عرض لما قيل في كتاب العين، ثمّ قال[٦]: « وثمّة مصنّفات أخرى تنسب للخليل، وصلت إلينا، ولكنّا نشكّ في صحّتها، أو نشكّ على الأقلّ في صحّة الصورة التي وصلت بها إلينا. وهي.... كتاب فيه جملة آلات الإعراب.. ».

وفي « معجم المؤلّفين » لعمر رضا كحّالة، ترى بسطاً لأسماء كتب الخليل،

---

(١) روضات الجنات ٣ :٢٤٩ .

(٢) ZDMG ٦٤ :٥٠٨ .

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ :١٣٢ .

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢ :١٣٢ .

(٥) الأعلام ٢ :٣١٤. وقد صحف هذا أيضاً بعض الدارسين المعاصرين، فكان اسم الكتاب لديهم: جملة آلات الطرب!

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ٨ :٤٣٦ .

وفيها كتاب الجمل[1].

ثمّ تعرّض الدكتور رمضان ششن، لنوادر المخطوطات العربيّة في تركيّا، فوقف أمام نسخة بشير آغا من كتاب الجمل، حائراً في تحقيق اسم مؤلّفها[2]. ورأى أخيراً أنّه الخليل بن أحمد أبو عبدالله[3] المتوفّى سنة ٣٧٩، وزعم أنّ المسائل المتفرّقة التي ألحقها بها الناسخ، من كتب مختلفة، هي جزء متمّم للكتاب، وهي للخليل هذا أيضاً.

وتصدّى الدكتور محمّد خير الحلوانيّ، لرصد جهود الخليل بن أحمد الفراهيديّ في نضج علم النحو، دون أن يتعرّض لهذا الكتاب بالتفصيل. ولمّا أطلعته عليه جزم أنّه ليس من مصنّفات الخليل، واستدلّ على ذلك بما فيه، من إشارة إلى كتاب مختصر للمؤلّف نفسه، ومن نقله عن الخليل وعمن عاصره أو تأخّر، ومن ألغاز نحويّة، ومصطلحات كوفيّة أو غريبة، واضطراب وتخليط لا يمكن أن يصدرا عن مثل الخليل[4].

وأخيراً أعدّ سعد أحمد سعد جحا رسالة للماجستير، في كلّيّة اللغة العربيّة بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٠، قام فيها بتحقيق بدائيّ لنسخة دار الكتب المصريّة، وجزم أنّ مصنّف الكتاب هو ابن شُقير، لأنّ بعض المصطلحات والتوجيهات فيه هي للكوفيّين، ولا يُعقل أن ينقل الخليل عنهم[5].

وختاماً لهذا التاريخ الشائك أضع هذه الإشارات التالية:

أولاها: أنّ كتابنا هذا، على الرغم من نسبته إلى الخليل بن أحمد

---

(١) معجم المؤلفين ٤:١١٢.

(٢) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١:٤٥٩.

(٣) كذا. والخليل المتوفى عام ٣٧٩ أو ٣٧٨ كنيته أبو سعيد، وليس من النحاة. وإنما هو فقيه شاعر محدث واعظ قاض. انظر معجم الأدباء ١١:٧٧ - ٨٠ وتهذيب تاريخ دمشق ٥: ١٧٥ - ١٧٧ والنجوم الزاهرة ٤:١٥٣ وشذرات الذهب ٣:٩١.

(٤) المفصل في تاريخ النحو العربي ١:٢٥٨ - ٢٦٢.

(٥) انظر ص ٩ - ١٨ و٣٨١ من تحقيق كتاب وجوه النصب.

الفراهيديّ، ووجود عدّة نسخ منه بين أيدي الناس منذ القديم، لم أقف على أحد من العلماء أو المؤرّخين نقل عنه واستقى منه، إلاّ ما كان من ابن مسعر، حين زعم أنّ مصنّفه يقول: «النصب على أربعين وجهاً ..». بيد أنّ ما بين أيدينا من النسخ فيه خلاف ذلك. وسوف ترى أنّ ما جاء فيها هو: «فالنصب أحد وخمسون وجهاً» و «فجملة وجوه النصب ثمانية وأربعون وجهاً».

والثانية: أنّ «الجمل في النحو» عُرف عنواناً لكتب أربعة حتّى نهاية القرن الرابع: أقدمها هو الذي بين أيدينا. والثاني هو لابن السرّاج[1] محمّد بن السريّ (ت٣١٦). والثالث هو للزجّاجيّ[2] عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧). والرابع[3] هو لابن خالويه (ت ٣٧٠).

والثالثة: أنّ اسم «الخليل بن أحمد» كان حتّى القرن الرابع قد أُطلق علماً على جماعة من العلماء والرواة، عدّتهم أكثر من عشرة[4]. ولكنّ النحويّ منهم واحد فرد هو الفراهيديّ أبو عبدالرحمن.

والرابعة: أنّ نقل نسب «الجمل» من الخليل بن أحمد الفراهيديّ إلى ابن شُقير[5] قام به ابن مسعر وحده. وعنه نقل ياقوت الحمويّ، وكلّ من جاء بعده حتّى يومنا هذا.

والخامسة: أنّ هناك كتباً أخرى شاركت «الجمل» في نسبها إلى الخليل ابن أحمد الفراهيدي، والطعنِ في ذلك النسب أيضاً. وهي: كتاب العين وكتاب فائت العين وأمرهما مشهور، وكتاب في العوامل قيل إنّه منحول

---

(١) إنباه الرواة ٣ :١٤٩.
(٢) إنباه الرواة ٢ :١٦٠. وكتابه مشهور ومطبوع.
(٣) إنباه الرواة ١ : ٣٢٥.
(٤) تهذيب التهذيب ٣: ١٦٣ - ١٦٦. وانظر تهذيب الأسماء واللغات ١ :١٧٨.
(٥) المعروف أن لابن شقير هذا كتاباً مختصراً في النحو، وكتاب الجمل الذي بين أيدينا ليس من المختصرات.

عليه[1]، وكتاب في معاني الحروف[2]، وكتاب صرف الخليل[3]، وكتاب الإمامة[4].

والسادسة: أنّ أبا بكر الزُّبيديّ (ت٣٧٩) قال عن الخليل هذا[5]: إنّه لم يؤلّف في النحو حرفاً، ولم يرسم فيه رسماً، نزاهة بنفسه وترفّعاً بقدره، إذ كان قد تُقدِّمَ إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدّمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتذياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقّنه من دقائق نظره، ونتائج فكره، ولطائف حكمته.

النسخ المخطوطة:

على الرغم من اهتمامي بهذا الكتاب، وتتبّعي آثاره المخطوطة منذ عِشرين سنة، لم أقف منه إلاّ على نسخ ثلاث. وهي:

١ ـ نسخة آياصوفيا (الأصل):

تحتفظ بهذه النسخة مكتبة آياصوفيا بإستانبول، ضمن مجموعة[6] من الكتب، في مجلد واحد تحت الرقم ٤٤٥٦، وعدد أوراقه ١٤١ من القطع المتوسط، مسطرتها ١٥×٢٤. وتقع النسخة في ٧٨ ورقة. وقد أصابها خرمان، سقط بها الورقتان ١٣ و١٦. ولذلك أصبحت تشغل من المجموعة

---

(١) إنباه الرواة ١:٣٤٦.

(٢) طبع هذا الكتاب مرتين: إحداهما في بغداد، والثانية في القاهرة.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢:١٣٢ ودائرة المعارف الإسلامية ٨:٤٣٦ والمدارس النحوية ص ٣٤.

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢:٣١٢ و ٥٢٥ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢:١٣٤. وانظر ص ٣٨ من تاريخ مدارس النحو لفلوجل. فثمة كتب أخرى للخليل مشكوك في نسبها أيضاً.

(٥) المزهر ١:٨٠ ـ ٨١. وانظر ما نسب الى سيبويه في المفصل في تاريخ النحو العربي ١:٢٥٧ ثم قارن ذلك بتهذيب التهذيب ٣:١٦٤.

(٦) في هذه المجموعة خمسة كتب، هي:

متن في علم الكلام، يشغل الأوراق ١ ـ ٦ أ

الجمل في النحو، يشغل الأوراق ٦ أ ـ ٨١ أ.

الفوائد المجموعة الملحقة بالجمل، تشغل الأوراق ٨١ أ ـ ١٠٦ أ.

المحاجاة بالمسائل النحوية، تشغل الأوراق ١٠٧أ ـ ١٣٩أ.

أحاديث شريفة عن البطيخ، تشغل الأوراق ١٣٩ ب ـ ١٤١ ب.

والكتب الأربعة الأخيرة كلها بقلم ناسخ واحد.

المذكورة ٧٦ ورقة، من ٦أ إلى ٨١أ. وفي الصفحة الواحدة منها ١٧ سطراً.

عنوان هذه النسخة أحيط بخاتمة الكتاب الذي قبله. وهو كما يلي: «كتاب الجمل في النحو. تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل الخليل بن أحمد، رحمه الله وشكر سعيه». وختامها في آخر ورقة منها: «مضى تفسير جمل الوجوه، فيما أتينا على ذكره من النحو. تمّ الكتاب، بحمد الله ومنّه وحسن توفيقه. وصلّى الله على سيّدنا محمّد النبيّ، وآله الطاهرين، وسلّمَ كثيراً. ولذكر الله أكبر». ويلي ذلك: «وجدتُ مكتوباً، فكتبته لمّا استحسنته»، ثم أبيات أربعة من الشعر، مختومة بهذه الجملة: تمت الأبيات الحسنة.

أمّا تاريخ النسخ فهو في آخر المجموعة، إذ جاء في الورقة ١٤١ ب منها ما يلي: «كتب في العشر الأواخر، من ربيع الأوّل، سنة إحدى وستمائة». وقد أُثبت قبالة عنوان النسخة تملّك تاريخه في ذي القعدة لعام ٨٣١.

أضف إلى هذا أنّ النسخة قوبلتْ بالأصل الذي نُقلتْ عنه، وسجّل ذلك على حواشي الأوراق ٩ و١٩ و٢٩ و٣٩ و٤٩ و٥٩ و٦٩ و٧٤. وقد نثرت في الحواشي أيضاً من أوراق النسخة تعليقات مختلفة، فيها التصويب والتفسير والروايات، ونقل بعض ذلك من نسخ أخرى.

وقد كُتبت النسخة هذه بخطّ حسن، جيّد الشكل والإعجام. ولكنّ ذلك لم يحل دون كثير من التصحيف والتحريف، والإخلال والتقطّع، والوهم في الشكل والإعجام، بالإضافة إلى اضطراب في نسق نصّ الأوراق الأولى، سأقف عنده بالتفصيل في منهج التحقيق.

وفي هذه النسخة زيادات غفيرة، لم ترد في النسختين الأُخريين. وقد أثارت هذه الزيادات مشكلات متعدّدة، لما فيها من استطرادات، وأقوال ومذاهب، وشواهد وأوهام، تعذّر عليّ تحقيق بعضها، وكان آخرَ تلك

الزيادات بحث وافٍ، يعرض لمعاني « ما » مع الشواهد والأمثلة.

ومع هذا كلّه، فإنّ النسخة هي أصحّ ما وقفت عليه وأوفاه. فقدتميّزت بجودة الشكل والإعجام، وبتقدّم التاريخ، وعورضت بالأصل المنقولة عنه، وانفردت بنصوص كثيرة جدّاً كما ذكرتُ. ولذا جعلتها أساساً للتحقيق، ورمزت إليها بلفظ: الأصل.

٢ - نسخة قولة (ق):

هذه النسخة[١] هي من مقتنيات مكتبة قولة، وهي في دار الكتب المصريّة بالقاهرة، تحت الرقم ٣٣٦ نحو ق. وثمّة صورة شمسيّة، أُخذت عنها، وسُجّلت في الدار نفسها تحت الرقم ٦٥٨٧ هـ.

وتقع في ٦٨ ورقة من القطع الصغير، مسطرتها ١٣×١٨، وفي الصفحة منها ١٦ سطراً، كتبت بخطّ حسن، أُغفل فيه كثير من الشكل والإعجام. وقد أصابها خرم واحد، أسقط منها الورقة السادسة[٢].

أمّا عنوانها فهو في الورقة الأولى، كما يلي: « كتاب وجوه النصب. ألّفه خليل بن أحمد البصريّ. وقيل: هو تصنيف أبي [بكر] عبدالله [بن] محمّد ابن شُقير[٣]، صاحب أبي العبّاس المبرّد ». وحول هذا العنوان عدّة تملّكات.

وأمّا خاتمتها فقد وُزّعت على مراحل. ففي مستهلّ الورقة ٦٣ أ منها:

« تمّ كتاب وجوه النصب، بحمد الله وحسن توفيقه، ومصلّياً على سيّدنا محمّد وآله، يوم السبت الثامن عشر من ربيع الآخر، سنة اثنتين وعشرين

---

(١) انظر فهرسة مكتبة قولة ٢:١١٨ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢:١٣٢. وقد تكرم عليّ الأستاذ علي حودان بالسعي في تصويرها مشكوراً. وقد أشرت من قبل إلى أن هذه النسخة حققها سعد أحمد رسالة للماجستير في جامعة الأزهر.

(٢) انظر الورقة ٧ من الأصل.

(٣) انظر الفهرست ص ١٢٣. وما بين معقوفين هو منه. وانظر أيضاً تاريخ العلماء النحويين ص ٤٨. والمشهور أن ابن شقير هو أحمد بن الحسن أو الحسين. الإيضاح ص ٧٩ وتاريخ بغداد ٤:٨٩ ونزهة الألباء ص ١٥٠ ومعجم الأدباء ٣:١١ وإنباه الرواة ١:٣٤ والوافي بالوفيات ٦:٣٤٩ وبغية الوعاة ١:٣٠٢ والتاج (شقر).

وسبعمائة». ويلي ذلك فراغ يسير، ثم العنوان التالي: «تفسير الفاءات أيضاً من جملة وجوه النصب». وتحت هذا يورد الناسخ تفسير الفاءات، فتفسير النونات، فتفسير الباءات، فتفسير الياءات. ويختم ذلك بقوله في الورقة ٦٦ أ : «تمّ كتاب وجوه النصب، بتاريخه المذكور فيه». ثم يلحق أيضاً فصلاً في معاني «رويد»، وآخر في الفرق بين «أم» و«أو»، يترك النصّ مطلقاً بلا ختام.

وقد قوبلتْ هذه النسخة أيضاً بالأصل الذي نُقلتْ عنه، وعُبّرَ عن ذلك في الورقتين ٢١ و٦١. ثم جاء في آخرها: «تمت المقابلة بالنسخة الأصليّة، بتوفيق الله تعالى»، كما جاء في حواشيها قليل من التعليقات، يتضمّن تفسيراً وروايات عن بعض النسخ الأُخرى.

وممّا مضى يبدو لنا أنّ هذه النسخة انفردت بما جاء بعد إيراد تاريخ نسخها، من مادّة. وقد تَبيّنَ لي، بعد البحث والتنقيب، أنّ ما ورد فيها من تفسير النونات والياءات، ومعاني رويد، والفرق بين «أم» و«أو»، يوافق كثيراً ما جاء في نسخة من «كتاب الحروف» المنسوب إلى عليّ بن عيسى الرمّانيّ (ت ٣٨٤)، هي محفوظة[1] في مكتبة كبرل بإستانبول، تحت الرقم ١٢٩٣، وتاريخ نسخها جمادى الآخرة من سنة ٩٣٦.

والجدير بالذكر أنّ في هذه المادّة المزيدة إشارة إلى نصّ انفرد به الأصل. وذلك أنّ معاني «ما»، التي تميزت بها نسخة الأصل، ورد فيها مرّتين ذكر «أمّا» التي لا بدّ لها من فاء تكون عماداً[2]. وهذا نفسه يشار إليه في زيادات نسخة قولة، إذ يُعقد عنوان لـ « فاء العماد»، يرد فيه: «أمّا زيد فخارج. فالفاء عماد، وقد مضى» .

---

(١) انظر كتاب معاني الحروف للرماني (دار نهضة مصر ١٩٧٣) ص ٢٢ و ٢٣ و ١٤٦ و ١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٣.

(٢) انظر الورقتين ٧٦ و ٧٨.

ومع ما في نسخة قولة من زيادات، فإنّها قد خلت من جزء كبير ممّا جاء في نسخة الأصل. أضف إلى هذا أنّ فيها كثيراً من التقديم والتأخير، ومن الخلاف لعبارة الأصل ولفظه وضبطه، ومن استبدال كلمة «شعر» بالعبارات الممهّدة للشواهد، مع تحديد لنسبة شواهد أُخرى.

ولقد أمدّتني هذه النسخة، على ما فيها من الخلل والاضطراب، بمساعدة كبيرة في تحقيق الكتاب، وتصويب كثير من نقصه وخلله، وتوضيح جانب من غموضه. ولذلك استعنت بها في التحقيق، ورمزت إليها بالحرف: ق.

٣ ـ نسخة بشير آغا (ب):

تحتفظ مكتبة بشير آغا في إستانبول، بهذه النسخة[1] تحت الرقم ٧٩/٢. وهي ضمن مجموعة من الكتب يضمّها مجلد واحد، وتقع في ثلاثين ورقة من القطع المتوسط، تشغل الورقات ١٤٨ ـ ١٧٧ من المجموعة. وقد كتبت بخطّ رديء فاسد الرسم والشكل والإعجام، ومفعم بالتصحيف والتحريف والخروم والاختلال.

أمّا عنوانها فهو في الورقة الأولى: «كتاب جمل الإعراب، من تصنيف الإمام أبي عبد الله[2] الخليل بن أحمد، رضي الله عنه». وأمّا خاتمتها فهي في

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١: ٤٥٩. وقد ألحق الناسخ بذيل هذه النسخة مسائل متفرقة، جمعها من كتب مختلفة، فتوهم مصنف النوادر أن تلك المسائل جزء متمم لكتاب الجمل.

(٢) كذا. والمشهور أن كنية الخليل الفراهيدي هي أبو عبدالرحمن. انظر المعارف ص ٢٣٦ والفهرست ص ٤٢ وطبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ وطبقات النحاة البصريين ص ٣٨ ودول الإسلام ١: ١١٤ والعبر ١: ٢٦٨ وتاريخ العلماء النحويين ص ١٢٣ والصحاح ١: ٥١٦ وتهذيب اللغة ١: ١٠ ونور القبس ص ٥٦ وطبقات فحول الشعراء ١: ٢٢ وطبقات الشعراء ص ٦٩ والجرح والتعديل ١: ٣٨٠ وفهرسة ابن خير ص ٣٤٩ ومفتاح السعادة ١: ١٠٦ وإيضاح المكنون ٢: ٢٧٧ وأعيان الشيعة ٣٠: ٥٠ وتنقيح المقال ١: ٤٠٢ وتاريخ ابن كثير ١٠: ١٦١ والأنساب للسمعاني ٤٢١ ونزهة الألباء ص ٤٥ ومعجم الأدباء ١١: ٧٢ وتقريب التهذيب ص ٧٢ وتلخيص ابن مكتوم ص ٦٥ وتهذيب التهذيب ٣: ١٦٣ ووفيات الأعيان ٢: ٢٤٤ وإنباه الرواة ١: ٣٤١ وتهذيب الأسماء واللغات ١: ١٧٧ وطبقات القراء ١: ٢٧٥ وشرح مقامات الحريري ٤: ٦٠ ـ ٦٢ وطبقات النحاة واللغويين ١: ٣٣٥ والفلاكة والمفلوكين ص ٦٩ والنجوم الزاهرة ١: ٣١١ و ٢: ٨٢ واللباب ٢: ٢٠١ ونزهة الجليس ١: ٨٠ والمزهر ٢: ٤٠١ والحور العين ص ١١٢ وسرح العيون ص ٢٦٨ ومرآة الجنان ١: ٣٦٢ وشذرات الذهب ١: ٢٧٥ وبغية الوعاة ١: ٥٦٠ وروضات الجنات ٣: ٢٨٩ والذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢: ٣١٢ وكشف الظنون ص ١٤٤١ ـ ١٤٤٤ والجاسوس على القاموس ص ٢٢. والراجح أن الكلمات «أبي عبدالله» هي مقحمة من اسم آخر. انظر عنوان نسخة قولة وتعليقنا عليه في صفحة ١٦.

الورقه الأخيرة، بعد تمام معاني اللام ألفات: «كمل الكتاب، والحمد لله كثيراً. تمت في شهر الله المعظّم، سنة ٨٦٥ المصطفويّة».

والجدير بالملاحظة أنّ هذه النسخة أصغر من النسختين المتقدّمتين، وأقلّ منهما مادّة. فهي لا تضمّ «اختلاف ما في معانيه»، ولا ما انفردت به نسخة قولة في آخرها، بالإضافة إلى النقص الكبير الذي أصاب النصّ فيها لكثرة الخروم والتقطّع. ويظهر هذا جليّاً في اختصار بعض أقسام الموضوعات النحويّة. فالنصب مثلاً هو في نسختي الأصل و «ق» واحد وخمسون وجهاً، وفي نسختنا هذه ثمانية وأربعون وجهاً. وقريب منه ما في جمل اللام ألفات. ولعل هذا يرجّح أنها قد نُقلت من نسخة تمثّل أقدم أمالي الكتاب.

ويلاحظ أيضاً أنّ هذه النسخة تشارك «ق» في كثير من خلاف الرواية، والنقص والزيادة، والتقديم والتأخير، والتصرّف في العبارة والكلمات والشواهد والأمثلة. وأبرز ذلك اتفاقهما في عدد وجوه الرفع، ووجوه الجزم، وجمل التاءات، وجمل الواوات. إلاّ أنّها تخالف «ق» أيضاً في مثل ذلك، وتضمّ زيادات وتصويبات متميّزة، في نسبة بعض الشواهد وتوجيهها وروايتها، ساهمت في تسديد النصّ وترميم بعض ثغراته. ولهذا اعتمدتها[1] في التحقيق، ورمزت إليها بالحرف: ب.

منهج التحقيق:

يتبيّن ممّا ذكرت أنّ بين النسخ الثلاث اختلافاً كبيراً، في الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير، وفي العبارات ونسق المفردات، واللفظ والضبط والإعجام، وخلافاً ظاهراً في توزيع الفقر والشواهد، والتعليقات والتوجيهات. حتىّ لكأنّ هذه النصوص كانت أمالي ثلاثاً، أُلقيت في مجالس مختلفة، وليست تصنيفاً لكتاب واحد. وقد ولّد هذا لديّ كثرة وافرة، من التعليقات التي تجمع اختلاف النسخ وأشكال التعبير.

---

(١) قمت بهذا في زيارة لإستانبول، ولم يتيسر لي تصوير النسخة حتى الآن.

وعلى الرغم من اتفاق «ب» و «ق» في كثير من تلك الخلافات، فقد كان بينهما اختلاف أيضاً، إذ نرى إحداهما أحياناً تخرج على هذا الاتفاق، فتشارك الأصل في فحواه أو لفظه، أو تتميّز بنمط خاصّ فريد. ولذا واجهتني مشكلات عسيرة في منهج التحقيق، حاولت تذليلها بعون الله، وبالصبر والأناة، وكثرة المراجعة والتدقيق.

ولمّا كانت نسخة آيا صوفيا أوفى الثلاث وأقدمها، وأقربها إلى الضبط والإتقان والصواب اتّخذتها، كما ذكرتُ، أصلاً، فأثبتُّ النصّ منها، وحدّدت بها أرقام أوراقه، وعلّقت عليه بما كان من خلاف في النسختين الأخريين. إلاّ أنّ وفرة الأوهام والتصحيف والتحريف، في هذا الأصل، حملتني أحياناً على التلفيق في الجمل والعبارات، باختيار ألفاظ وتراكيب من النسختين أو من إحداهما، مع الإشارة إلى ذلك فيما علّقت.

ولأنّ هاتين النسختين، أعني «ق» و «ب»، كانتا على وفاق كبير، كما ذكرتُ، رأيت أن أرمز إليهما بـ «النسختين» حين تتّفقان، اختصاراً للتعبير وتخفيفاً للتكرير. وفيما عدا ذلك كنت أشير إلى كلّ نسخة، بالرمز الذي اعتمدته.

ولعلّ أبرز ما اتّفق فيه النسختان هو إهمال ما جاء في الأصل، من تحديد لبعض سور الآيات المستشهد بها. وقد رأيتني أغفل الإشارة في التعليقات إلى هذا الإهمال، مكتفياً بما أذكره هنا الآن.

أمّا الخلافات الكثيرة المتشعّبة، بين النسخ الثلاث، فقد رأيت أنّ بعضها يعود إلى تصحيف ناسخ أو تحريف، وهو ظاهر لا يقتضي التدقيق والتحرير، ولا يقدّم خدمة للنصّ في توجيه عبارة أو تسديد اعوجاج، فأسقطته من التعليقات ولم أشر إليه، إلاّ إذا كان موضع ذلك الخلاف نصّاً انفردت به نسخة، أو كان فيه ما يحتمل النظر والتحقيق.

أضف إلى هذا أنّ الاضطراب الكبير في «ب» أدّى إلى تخلخل النصّ

فيها، بتقديم وتأخير وإسقاط وتشويه، فاضطررت إلى إغفال بيان كثير منه، واكتفيت منه بما شاركتْ فيه «ق»، أو كان فيه فائدة مرجوّة.

وقد استعنت على تقويم النصّ، بما قدّمته النسخ الثلاث، أو بالرجوع إلى مصادر النحو واللغة والتفسير والأدب، أو بما يقتضيه سياق التفكير والتعبير. ولذلك اضطررت إلى إقحام كلمات وجمل وعبارات، بين أثناء النصّ، وقد حصرت كلاًّ منها بين قوسين معقوفين، عدا ما استقيته من النسختين لإتمام الآيات الكريمة، ومحتوى الورقتين ١٣ و ١٦، وزيادات آخر «ق». فأمّا ما كان مزيداً من إحدى النسختين، أو من مصدر محدّد، فقد علّقت عليه بذكر مورده. وأمّا ما كان استظهاراً واجتهاداً، فقد تركته غفلاً من التعليق.

ولقد أصاب النصّ في الورقات الأولى من الأصل اضطراب وتداخل، أفسدا استقامته وتسلسله، فحاولت تقويم ذلك وتسديده، بالظنّ والتقدير كما كان في مستهلّ الورقة ٣، وبمعونة النسختين كما كان في مستهلّ الورقة ٤. ولذلك ستجد خلافاً بين الأصل والنصّ في ترقيم الأوراق الأولى.

وهكذا استقام لديّ النصّ، فوزّعته على عناوين رئيسيّة وفرعيّة متناسقة، وفقر لطيفة متساوقة، وصوّبت ما أشكل في التصحيف والتحريف والتشويه. ثم زوّدت الكلمات بالإعجام والضبط الضروريّين، وملأت ما بين عباراته وجمله ومفرداته بعلامات الترقيم تيسّر التناول والاستفادة، وجعلت للآيات الكريمة أقواساً كبيرة، وللأحاديث الشريفة والجمل والكلمات المحكيَّة أقواساً صغيرة مزدوجة، ولسداد الثغر أقواساً معقوفة.

بيد أنّ هذه الاستقامة المرجوّة لم تحل دون بروز جانب من القلق والاضطراب. فقد لبثتْ فقر تتململ في مواطنها، أشرت إليها في التعليق ولم أجد لهدايتها سبيلاً، وأشكلتْ عليّ عدة عبارات لم أصل إلى الصواب فيها، فتركتها كما هي، يحكم في أمرها المحقّقون والتاريخ.

ثمّ ألحقت بالنصّ تعليقات تضمّ، بالإضافة إلى خلافات النسخ، متمّمات

للتحقيق. فكان فيها تفسير الغريب، والتعريف ببعض الأعلام، وتذليل مشكل العبارات، وتحديد مصادر الاقتباس والأقوال، وتخريج ما تيسّر من الشواهد القرآنيّة والشعريّة والنثريّة، مع الإحالة على المصادر والمراجع التي تعتمد.

ففي الآيات الكريمة من المتن اختلفت النسخ مراراً، فكان في كلّ منها قراءات تقتضي الضبط والتحقيق. ولذلك تابعت ما اختلفت فيه، ورددت كلّ وجه إلى الذين نسب إليهم من القرّاء، محيلاً على المصادر المعتمدة.

وفي شواهد الشعر والرجز، نسبت الغفل إلى أشهر من عزي إليه، ثم سردت أكبر عدد من المصادر، بغية تيسير دراسة الكتاب، ومقارنة نصه بنصوص الكتب الأخرى. على أنّني بقي لديّ عديد من الأبيات دون نسبة، ينتظر بذل المحقّقين والدارسين، كما بقيت بضعة أبيات بروايات غريبة، تتطلب النظر والاختبار. هذا مع أنّ كثيراً من الشواهد قد أصابه التشويه، فسدّدت ما استطعت تسديده، وأعرضت عمّا تعذّر عليّ فيه ذلك.

ثم اختتمت النصّ بالفهارس الفنيّة التقليديّة، مضيفاً إليها لونين اثنين لهما قيمة في مثل هذا الكتاب: أمّا الأوّل فهو فهرس الأمثلة. ذلك لأنّ ما يورده قدماء النحاة، من أمثلة نثريّة، هو في الحقيقة شواهد تقتضي الدراسة والتدبّر، ولا يجوز إغفالها بالزعم أنّها من صنيع المصنّفين. إنّها جمل وتراكيبِ وعبارات لها قيم لغويّة ونحويّة وتاريخيّة، وإنّ جمعها في فهرس منسّق لييسّر اكتشاف تلك القيم.

وأمّا الثاني فهو فهرس المصطلحات.ولسوف ترى، في هذا الكتاب، نماذج متميّزة من الدلالات الاصطلاحيّة، بعضها قريب من عرف النحاة واللغويين والبلاغيّين والنقّاد، وبعضها الآخر مخالف لما عرفه هؤلاء، والبعض الأخير غريب في بابه، يمدّ الدارس بمعلومات كانت خفيّة مجهولة. ولذا كان في فهرسة المصطلحات خدمة للكتاب وللباحثين. فهي تقدم حصراً دقيقاً منسقاً يكشف الأصول المعتمدة في استخدام المصطلح وصياغته، والوجهات المختلفة

التي توزّعت فيها الألفاظ والتراكيب الاصطلاحيّة، والمعاني الموحّدة أو المختلفة لكلّ منها، والغنى الوفير الذي تميَّز به هذا الكتاب.

★★★

وعلى هذا أكون، بعون الله، قد وفّيت جانب التحقيق ومتمّاته، بما قدّمته من خدمة للنصّ، وجهد في العمل، وإخلاص في البذل، وتضحية في العطاء. ولست أغالي إذا ادّعيت أنّ هذا الكتاب، على صغر حجمه، هو أعسر ما اعترضني من النصوص حتّى الآن، لما حواه من تعقيد واضطراب، وما أثاره من مشكلات في النحو والقراءات والأشعار واللغة والتفسير والبيان، وما زخر به من المصطلحات والحدود والمذاهب والتوجيهات.. ولقد حاولت استيعاب هذا كلّه، مستعيناً بالله، فكان منّي حمل للكثير ونوء بالقليل، لقصور يد الإنسان، وافتقاد بعض المصادر، وزهد من حولي في التعاون العلميّ.

فما زال توثيق النصّ، أي تصحيح نسبه، في حاجة إلى نظر وتحرير، وما فتئت عدّة ثغرات وعبارات تحمل طابع الإشكال، وينقصها التصويب والتحقيق. وها أناذا أضع ذلك بين أيدي المحقّقين وعلماء العربيّة، آملاً أن يشاركوا في تذليل العقبات، وإقالة العثرات، وتقويم ما ظهر من الخطل في الاختيار والاجتهاد. فلعلّ ما لديهم من المصادر المخطوطة والمطبوعة، وما يحيطون به من خبرة وعلم واطلاع، يقدّمان لي عوناً على ما أخفقت فيه، أو أعرضت عنه، أو نؤت به، أو تهيَّبته فتجاوزته، أو تحرّجت منه وأشفقت أن أحمل تبعته.

وبعدُ، فإنّي أكرّر الحمد لله، وأضرع إليه أن يسدّد خطانا، ويبارك ما كان منا صواباً طيّباً، ويتجاوز عمّا كان منا خطأً أو ضلالاً، ويجزينا على كلٍّ أجر من اجتهد في العلم يطلب الحقيقة والمعرفة، ويرجو وجه ربّه الكريم. وفي ذلكَ فلْيتنافَسِ المُتنافِسُونَ.

اللّهمَّ إنّي أعوذُ بكَ أنْ أَزِلَّ أو أُزَلَّ، أو أَضِلَّ أو أُضَلَّ، أو أظلِمَ أو أُظلَمَ، أو أجهلَ أو يُجهَلَ عليَّ.

فاس: الاربعاء ١ رمضان ١٤٠٢

٢٣ حزيران ١٩٨٢

الدكتور فخر الدين قباوة

كتاب الجمل في النحو

تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل

الخليل ابن أحمد رحمه الله وشكر سعيه

هل ما لم كم أي ثم من متى أين كيف

سؤال عن الكان · سؤال عن الخبر · سؤال عن العلما · سؤال عن العالم

من نسخة آيا صوفيا (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الخليل بن أحمد رحمه الله هذا كتاب
فيه جملة الإعراب إذ كان جميع النحو في
الرفع والنصب والجر والجزم ٥ وقد ألفنا هذا
الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع والنصب
والنصب والجر والجزم وجمل الألفات واللامات
والهاءات والتاءات والواوات وما يجري من
اللام ألفات وبينا كل معنى في بابه باحتجاج
من القرآن وشواهد من الشعر فمن عرف هذه
الوجوه بعد نظره فيما صنفنا في مختصر النحو
قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحويين ولا قوة
إلا بالله وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب
طرقا ووجوها ٥ فالنصب

واحد وخمسون وجها ٥

نصب من مفعول ٥ ونصب من مصدر ٥ ونصب
من قطع ٥ ونصب من حال ٥ ونصب من ظرف ٥
ونصب بإن وأخواتها ٥ ونصب بخبر كان ٥

جمله

من نسخة آيا صوفيا (الأصل)

81

وإما بهم ولا بد من أن تكرر إما والكلام يجري على نصبه
الإعراب ٥ وأما بفتح الألف فلا بد له من فاء تكون عمادا
تقول أما زيد فعاقل وأما محمد فلبيب فالفاء عماد والعاقل
خبر الابتداء قال الله جل ذكره أما السفينة فكانت لمساكين
وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر نصب
اليتيم والسائل بوقوع الفعل عليهما والفاء عماد ٥ مضى
تفسير جمل الوجوه فيما أتينا على ذكره من النحو

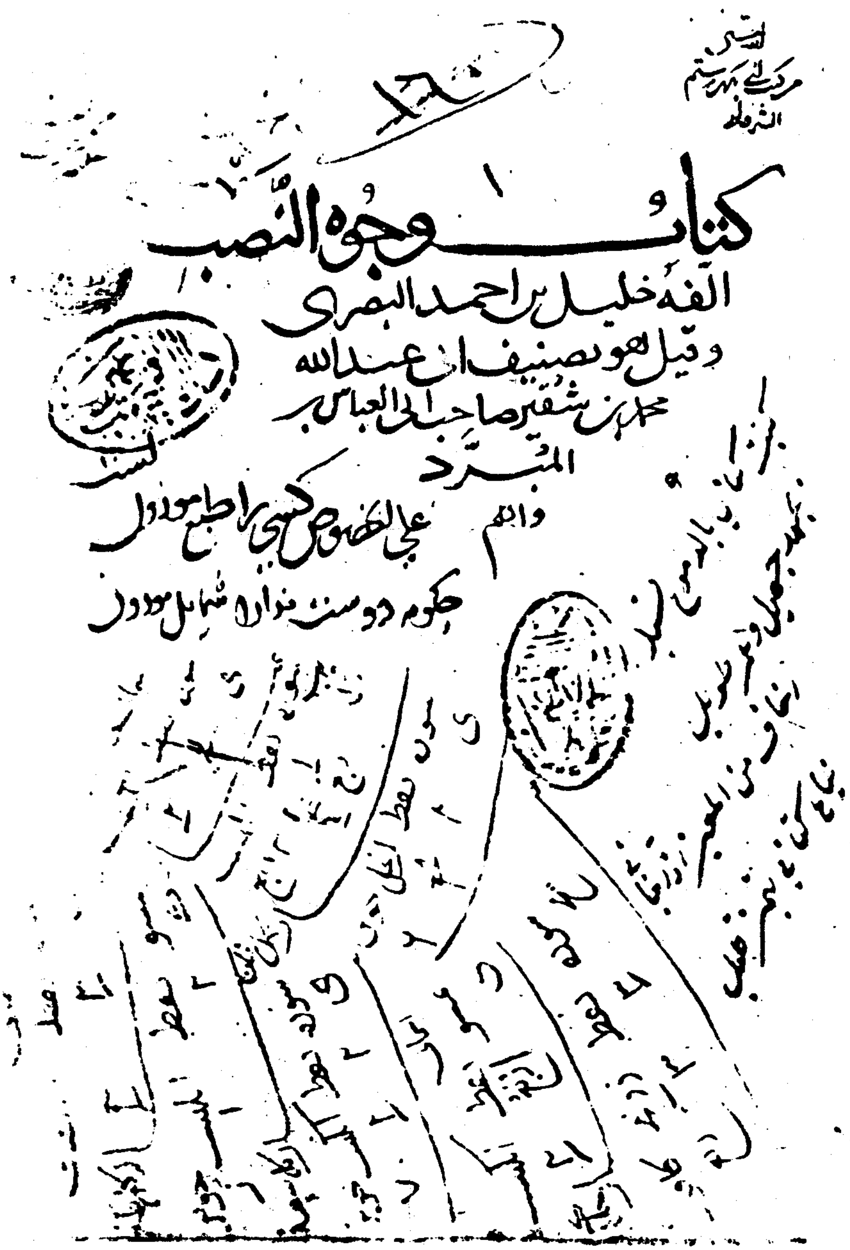
ما

تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توفيقه
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين الكرام
ولله الذكر الأكبر وجدت مكتوبا فكتبته لما استحسنته ٥

أيا قابس أكرمتنا ووصلتنا فلا زلت للمعروف والعلم معدنا
ولا برح الإقبال ينمي نماؤه عليك ويمن الله يأتيك بالغنى
وبدلت بعد العسر يسرا ورفعة وعشت مدى الأيام للجود موطنا
وهذا قليل من كثير أقوله وإن كان نطقي فيه بالشكر معلنا

تمت الأبيات الحسنة ٥

من نسخة آيا صوفيا (الأصل)



كتاب وجوه النصب
ألفه خليل بن احمد البصري
وقيل هو تصنيف ابي عبد الله
محمد بن شقير صاحب ابي العباس
المبرد

من نسخة قولة (ق)

تم كتاب وجوه النصب بحمد الله وحسن توفيقه
ومصليا على سيدنا محمد وآله يوم السبت الثامن
عشر من ربيع الآخر سنة اثنى وعشرين وسبعمام

تفسير الفاءات ايضا من جملة كتاب وجوه النصب

وهي سبع فاء النسق وفاء الاستيناف وفاء
جواب المجازاة وفاء جواب الاشياء الستة وفاء العماد
وفاء في موضع اللام وفاء التبيخ ففاء النسق قولك
مررت بزيد فعمرو واكرمت بكرا فعيسى وفاء
الاستيناف قولك جرّبت فصاحب زيد خير رجل ومثله
فنحن البنوت وفاء جواب المجازاة قولك ان
خرج زيد فبكر مقيم قال الله تعالى ومن عاد فينتقم الله
منه ولابد للمجازاة من جواب ولا يكون جوابه الا الفعل
والفاء والفاء التي تكون جوابا للاشياء الستة

من نسخة قولة (ق)

واياى فارهبون وقوله واياى فاتقون والياء المنقلبة نحو يغزى ويعطى انقلبت من الواو فى غزوت وعطوت وياء التثنية نحو صاحبيك وغلاميك وياء الجمع نحو مسلميك وياء الخروج يكون بعد هاء الاطلاق فى الشعر نحو قول الشاعر

تخلج المجنون من سرابهن الهمزة روى والالف ردف والهاء وصل والياء الخروج

تم كتاب وجوه النصب بتاريخ المذكور فيه

فصل في رويد يجى على اربعة اوجه يكون اسما للفعل وصفة وحالا ومصدرا فالاول نحو رويدا زيدا اى امهله والصفة نحو سار سيرا رويدا اى مترفقا والحال نحو دخل القوم رويدا اى دخلوا متمهلين والذى بمعنى المصدر فنحو رويد نفسه يكون مضافا وينصب بفعل محذوف ولو فصلته

من نسخة قولة (ق)

كتاب

الجمل في النحو

تصنيف

الإمام الحبر العالم الفاضل

الخليل بن أحمد

رحمه الله وشكر سعيه

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

قالَ الخَليلُ بنُ أحمدَ، رَحِمَه اللهُ:[2]

هذا كِتابٌ فيه جُملةُ[3] الإعرابِ، إذْ[4] كانَ جَميعُ النحوِ في الرفعِ، والنصبِ، والجرِّ، والجزمِ. وقد ألَّفْنا هذا الكِتابَ، وجَمَعْنا[5] فيه جُمَلَ وُجوهِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ، وجُمَلَ الألِفاتِ، واللاماتِ، والهاءاتِ، والتاءاتِ، والواواتِ، وما يَجري من اللامِ ألفاتِ[6]. وبَيَّنّا كلَّ معنى في بابه، باحتجاجٍ[7] من القرآنِ، وشواهدَ من الشِّعرِ. فمَن عَرَفَ هذه الوجوهَ، بَعدَ نَظرِه فيما صَنَّفْناه من[8] مُختصَرِ النحوِ قَبلَ هذا، استَغنَى عن كثيرٍ من كُتُبِ النحوِ[9]. ولا [حَولَ ولا][10] قوّةَ إلاّ باللهِ.

وإنّما بدأنا بالنصبِ، لأنّه أكثرُ الإعرابِ طُرُقاً ووجوهاً[11].

---

(١) بعدها في ق: «ومنه العون والتوفيق»، وفي ب: «وما توفيقي إلا بالله».
(٢) سقط السطر من النسختين.
(٣) في حاشية الأصل: «جلة». وهو توكيد لما في المتن.
(٤) ق: إذا.
(٥) ق: وذكرنا.
(٦) ق: «لام ألفاتٍ». وقد أغفلَ ههنا ذكر «ما» وما بعدها. انظر الورقة ٧٦ وما بعدها.
(٧) ب: باحتجاجات.
(٨) في الأصل: صنفنا في.
(٩) في الأصل: النحويين.
(١٠) من النسختين.
(١١) ق: فبدأنا بالنصب لأنه أكثر وجوهاً وطرقاً في الإعراب.

وُجُوهُ النَّصْب

فالنصبُ أحدٌ وخمسونَ وجهاً[١] : نصبٌ من مفعولٍ[٢]، ونصبٌ من مصدرٍ، ونصبٌ من قَطْعٍ، ونصبٌ من حالٍ، ونصبٌ من ظَرفٍ، ونصبٌ بـ «إنَّ»[٣] وأخواتِها، ونصبٌ بخبرِ «كان» ٢ [وأخواتِها[٤]]/، ونصبٌ من التفسيرِ[٥]، ونصبٌ من التمييزِ[٦]، ونصبٌ بالاستثناءِ[٧]، ونصبٌ بالنفْي، ونصبٌ بـ «حتّى» وأخواتِها، ونصبٌ بالجواب بالفاء، ونصبٌ بالتعجُّبِ، ونصبٌ[٨] فاعلُه مفعولٌ [ومفعولُه فاعلٌ] ، ونصبٌ من نداءِ نكرةٍ موصوفةٍ، ونصبٌ بالإغراء، ونصبٌ بالتحذيرِ، ونصبٌ من اسمٍ بمنزلةِ اسمينِ ، ونصبٌ بخبرِ «ما بالُ» وأخواتِها، ونصبٌ من مصدرٍ في موضعِ فِعلٍ ، ونصبٌ بالأمرِ[٩]، ونصبٌ بالمدحِ ، ونصبٌ بالذمِّ، ونصبٌ بالترحُّمِ ، ونصبٌ بالاختصاصِ ، ونصبٌ بالصَّرْفِ، ونصبٌ بـ «ساءَ [ونِعْمَ] وبِئسَ» وأخواتِها، ونصبٌ

(١) ب: فجملة وجوه النصب ثمانية وأربعون وجهاً فاعلم ذلك.
(٢) ق: مفعول به.
(٣) في الأصل و ب: بأنّ.
(٤) من ق.
(٥) في الأصل: بالتفسير.
(٦) في الأصل: بالتمييز.
(٧) ب: من الاستثناء.
(٨) زاد هنا في ق: بأنّ.
(٩) زاد هنا في ب: والنهي.

من خلافِ المضافِ، ونصبٌ على الموضعِ لا على الاسمِ[1]، ونصبٌ من نعتِ النكرةِ[2] تَقدّمَ على الاسمِ، ونصبٌ من النداء[3] المضافِ، ونصبٌ على الاستغناءِ وتَمامِ الكلامِ، ونصبٌ على النداء في الاسمِ المُفرَدِ المَجهولِ[4]، ونصبٌ على البِنْيةِ، ونصبٌ بالدعاء[5]، ونصبٌ بالاستفهامِ، ونصبٌ بخبرِ «كفَى» مع الباء، ونصبٌ بالمُواجَهةِ[6] وتَقدُّمِ الاسمِ، ونصبٌ على فِقدان الخافضِ، ونصبٌ بـ «كم» إذا كانَ استفهاماً، ونصبٌ يُحمَلُ[7] على المعنى، ونصبٌ بالبدلِ[8]، ونصبٌ بالمُشارَكةِ، ونصبٌ بالقَسَمِ، ونصبٌ بإضمارِ «كانَ»، ونصبٌ بالتَّرائي، ونصبٌ بـ «وَحْدَهُ»، ونصبٌ[9] بالتحثيثِ، ونصبٌ من فِعلٍ دائمٍ بينَ صِفتَينِ[10]، ونصبٌ من المصادرِ التي جَعلوها بدلاً من اللفظِ الداخلِ على الخبرِ.

---

(١) سقط «ونصب على الموضع لا على الاسم» من ق.

(٢) في الأصل: نكرة.

(٣) ق: نداء.

(٤) سقطت من النسختين.

(٥) في الأصل: على الدعاء.

(٦) في الأصل: للمواجهة.

(٧) ب: بالحمل.

(٨) ب: على البدل.

(٩) سقطت بقية الفقرة من النسختين.

(١٠) في الأصل: «صفته». وانظر الورقة ٢٥ .

فالنصب من مفعول[1]

[قولك][2]: أكرَمتُ زيداً، وأعطَيتُ محمداً.

وقـد[3] يُضمِرونَ في الفِعـل الهاءَ، فيَـرفعـونَ المفعـولَ بـه، كقولكَ: زيدٌ ضَرَبتُ، وعَمـرٌو شَتَمـتُ، على معنـى: ضَـرَبتُـه، وشَتَمتُه. فيَرفَع «زيدٌ» بالابتداء، ويُوقَعُ[4] الفعلُ على المُضمَرِ، كما قال الشاعر:[5]

وخالِدٌ يَحمَدُ أصحابُهُ … بالحَقِّ لا يُحمَدُ بالباطِلِ

يعني: يَحمَدُه أصحابُه. وقال آخرُ: [6]

أبَحتَ حِمَى تِهامةَ بَعْدَ نَجْدٍ … وما شَيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ

يَعني: حَمَيتَهُ. وقال آخرُ:[7]

٣ ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً … فأخزَى اللهُ رابِعةً تَعُودُ/

يَعني: قَتَلتُهنَّ. وقال آخرُ:[8]

---

(١) ق: مفعول به.
(٢) من ب.
(٣) سقط حتى «كلمه الله» من النسختين.
(٤) في الأصل: ويرفع.
(٥) الأسود بن يعفر. المقرب ١: ٨٤ والمغني ص ٦٧٦ والبحر ٨: ٢١٩.
(٦) جرير. ديوانه ص ٩٩ والكتاب ١: ٤٥ و ٦٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٥ و ٧٨ و ٣٢٦ والمغني ص ٥٥٦ و العيني ٤: ٧٥.
(٧) الكتاب ١: ٢٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٦ والخزانة ١: ١٧٧.
(٨) النمر بن تولب. الكتاب ١: ٤٤ والمؤتلف والمختلف ص ٢٢ ومجمع الأمثال ١: ٣٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٥٧ والشمني ٢: ١٦٩ والعيني ١: ٥٦٥ والهمع ١: ١٠١ و ٢: ٢٨ والدرر ١: ٧٦ و٢: ٢٢. وليس فيه شاهد على إضمار الهاء وحدها.

فيَومٌ علَينا ويَومٌ لَنا ... ويَومٌ نُساءُ ويَومٌ نُسَرّ

يَعني: نُساءُ فيه، ونُسَرُّ [فيه]. ومنه قولُ اللهِ، جلّ اسمُه، في «البقرة»:[1] (مِنهُمْ مَن كَلَّمَ اللهُ) أي: كلَّمَهُ اللهُ.

والنصب من مصدر

كقولكَ[2]: خَرجتُ خُروجاً، وأرسلتُ رَسولاً وإرسالاً[3].

قال[4] الشاعر:[5]

ألا لَيتَ شِعْرِي هَلْ إلى أمِّ مَعْمَرٍ ... سبيلٌ فأمّا الصَّبرَ عنها فلا صَبْرا

لآخر:

أمّا القِتالَ فلا أراكَ مُقاتِلاً ... ولَئِن هَرَبتَ لَيَعرِفَنَّ الأبلَقُ[6]

نَصبَ «القتالَ» و «الصبرَ»، على المصدرِ.

وقد[7] يَجعلون الاسمَ منه في موضعِ مصدرٍ، فيقولون: أمّا صَدِيقاً مُصافياً فليسَ بصَدِيقٍ، وأمّا عالماً فليسَ بعالمٍ. معناه: أمّا كونُه عالماً فليسَ بعالمٍ[8].

---

(١) الآية ٢٥٣.

(٢) سقطت من ق.

(٣) في النسختين: وأرسلت إرسالاً.

(٤) سقط حتى «على المصدر» من النسختين. وهو في الأصل مقحم قبل «النصب من قطع».

(٥) ابن ميادة. الكتاب ١: ١٩٣ والأغاني ٢: ٨٩ وزهر الآداب ص ٧١٧ وأمالي ابن الشجري ١: ١٨٦ و ٢: ٣٤٩ والعيني ١: ٥٢٣. وفي الأصل: «قال آخر.. فلا صبرُ». وذكر ابن الشجري أن معاصراً له رواه بالرفع.

(٦) الأبلق: الفرس فيه سواد وبياض.

(٧) سقطت الفقرة من النسختين.

(٨) أقحم بعدها في الأصل ٣٦ سطراً هي من «النصب من الحال» و «النصب من الظرف». انظر الورقة ٤.

والنصب من قطع[1]

مثلُ قولك[2]: هذا الرّجلُ واقفاً، وها أنا ذا[3] عالماً. قال اللهُ، جلّ ذِكرُه:[4] (وهٰذا صِراطُ رَبِّكَ، مُستَقِيماً). ومثلُه[5] (فتِلْكَ بُيُوتُهُمْ، خاوِيةً) على القطعِ. ومثلُه (وهٰذا[6] بَعْلِي، شَيخاً) على القطعِ. وكذلك[7] (ولَهُ الدِّينُ، واصِباً)، وكذلك[8] (وهُوَ الحَقُّ، مُصَدِّقاً). معناه: وله الدِّينُ الواصبُ، وهو الحقُّ المُصدِّقُ. وكذلك (تَسّاقَطْ[9] عَلَيكِ رُطَباً جَنِيّاً). معناه: تَسّاقَطْ عليكِ الرُّطَبُ الجَنِيُّ. فلمّا أسقطَ الألفَ واللامَ نَصبَ على قطعِ الألفِ واللامِ.

وقال جرير:[10]

هذا ابنُ عَمِّي في دِمَشْقَ خَلِيفةً

لَو شِئتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطِينا

---

(١) ق: القطع.

(٢) سقط «مثل قولك» من النسختين.

(٣) ق: وهذا زيد.

(٤) الآية ١٢٦ من الأنعام. ق: «تعالى ذكره». ب: عز وجل.

(٥) الآية ٥٢ من الأنعام. وسقط حتى «قطع الألف واللام» من النسختين. وانظر آخر النصب على الاستغناء، وآخر النصب بفقدان الخافض.

(٦) الآية ٧٢ من هود. وفي الأصل: «هذا» بإسقاط الواو.

(٧) الآية ٥٢ من النحل.

(٨) الآية ٩١ من البقرة.

(٩) الآية ٢٥ من مريم. وهذه قراءة الجمهور. انظر البحر ٦ :١٨٤.

(١٠) ديوان جرير ص ٥٧٩ ومجالس ثعلب ص ٦٦٥ والعمدة ٢ :٢١٨ وأمالي ابن الشجري ١ :٢٦٨ و ٢ :٢٧٦. والقطين: الخدم.

نَصبَ[1] «خليفةً» على القطع من المَعرفةِ، من الألفِ واللامِ[2].
ولو رفعَ على معنى: هذا ابنُ عمّي هذا خليفةٌ، لجازَ[3]. وعلى هذا [المعنى][4] يَقرأ مَن يَقرأ: (وإنَّ[5] هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ، أُمَّةٌ واحِدةٌ). فإنْ جَعلَ «هذا» اسماً، و «ابن عمّي» صفتَه، و «خليفة» خبرَه، جازَ[6] الرفعُ. ومثلُ هذا قولُ الراجز:[7]

مَن يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّي　　مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي
أعدَدْتُهُ مِن نَعَجاتٍ سِتِّ　　سُودٍ جِعادٍ مِن نِعاجِ الدَّشْتِ[8]
مِن غَزْلِ أُمِّي، ونَسِيجِ بِنْتِي[9]

[رَفعٌ كلُّه على معنى][10]: هذا بَتِّي، هذا[11] مُقيِّظٌ، هذا مُصيِّفٌ، [هذا مُشتِّي][12].

---

(١) في الأصل: فنصب.
(٢) سقط «من الألف واللام» من النسختين.
(٣) ب: جاز.
(٤) من ب.
(٥) الآية ٥٢ من المؤمنون. ق: «إنّ» بلا واو. وهي من الآية ٩٢ من الأنبياء.
(٦) ب: لجاز.
(٧) رؤبة. ديوانه ص ١٨٩ والكتاب ١: ٢٥٨ ومجاز القرآن ٢: ٢٤٧ والعقد ٦: ٥ والإفصاح ص ٣١١ والإنصاف ص ٧٢٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٢٥٥ والهمع ١: ١٠٨ و ٢: ٦٧ والدرر ١: ٧٨ و ٢: ٨٤ والعيني ١: ٥٦١. والبت: الكساء الغليظ المربع.
(٨) في النسختين: «تَخِذْتُه مِن». وضبط سود وجعاد في الأصل بالرفع والجر. والدشت: الصحراء.
(٩) سقط البيت من النسختين.
(١٠) في الأصل: «معناه». وانظر الورقة ٧٧.
(١١) سقطت من ق.
(١٢) من ب.

وأما قولُ الشاعر[1] النابغة:[2]

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَها فعَرَفتُها لِسِتَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ

فرَفَع[3] «العام» بالابتداء، و «سابع» خبرُه. وقال أيضاً:[4]

فبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئِيلةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِها السَّمُّ ناقِعُ

فرفع[5] «السَّمّ» بالابتداء[6]، و «ناقع» خبرُه.

وأما[7] قولُ الله، تباركَ وتعالى، في «ق»:[8] (هٰذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ) رَفَع[9] «عتيداً» لأنه خبرٌ / نكرةٍ، كما تقولُ: هذا شيءٌ عَتيدٌ عندي.

والنصب من الحال

قولُهم[10]: أنتَ جالساً أحسَنُ منك قائماً، أي: في حالِ جلوسه أحسَنُ منه في حال قيامه[11].

---

(١) سقطت من ق.

(٢) ديوان النابغة ص ٥٠ والكتاب ١: ٢٦٠ والمقتضب ٤: ٣٢٢ والعيني ٤: ٤٨٢. وتوهم: تفرس. والآيات: علامات الدار وما بقي من آثارها. ولستة أي: بعد ستة.

(٣) في الأصل و ق: رفع.

(٤) ديوان النابغة ص ٥١ والكتاب ١: ٢٦١ والمغني ص ٦٣٢ والهمع ٢: ١١٧ والدرر ٢: ١٤٨ والعيني ٤: ٧٣. وساور: واثب. والرقش: جمع رقشاء. وهي الأفعى المنقطة بسواد. والناقع: الثابت.

(٥) ب: رفع.

(٦) ق: السم رفع على الابتداء.

(٧) سقط حتى «عتيد عندي» من النسختين.

(٨) الآية ٢٣. والعتيد: الحاضر.

(٩) كذا بحذف الفاء من جواب «أما» خلافاً لما قرر في الورقتين ٧٦ و ٧٨. وهذا الحذف كثير جداً في الكتاب.

(١٠) ب: كقولك.

(١١) في الأصل: «في حال جلوس وحال قيام». ب: «في حال قيام». وأقحم بعده في الأصل ما هو من «النصب من الظرف»، فنقلناه إلى موضعه من الكتاب.

قال[١] الشاعر:[٢]

لَعَمرُكَ إنِّي وارِداً بَعدَ سَبْعةٍ　　لأعشَى وإنِّي صادِراً لَبَصِيرُ

أي: في حالِ ورودي[٣] [أعشَى][٤]، وحالِ صَدَري[٥] [بصير][٤].

وإنّما صارَ الحالُ نصباً، لأنّ الفعلَ يَقعُ فيه. تقولُ: قَدِمتُ راكباً، وانطلَقتُ ماشياً، وتكلّمتُ قائماً. وليسَ بمفعولٍ، في [مثلِ][٤] قولكَ: لَبِستُ الثوبَ، لأنَّ «الثوبَ» ليسَ بحالٍ وَقَعَ فيه الفِعلُ. و «القِيامُ» حالٌ وقعَ فيه الفِعلُ، فانتصبَ كانتصابِ الظرفِ، حينَ وقعَ فيه الفِعلُ. ولو كانَ الحالُ مفعولاً كالثوبِ لم يَجُزْ أنْ يُعدَّى الانطلاقُ إليه[٦]، لأنّ الانطلاقَ انْفِعالٌ، والانفِعالُ لا يَتعدَّى أبداً، لأنّكَ لا تقولُ: انطلَقتُ الرّجُلَ. [والحالُ لا يكونُ إلاّ نكرةً][٧].

والحالُ[٨] في المعرفةِ والنكرةِ بحالةٍ[٩] واحدةٍ. تقولُ: قامَ عليٌّ صاحبٌ لي راجلاً. ومنه[١٠] قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[١١] (قالوا: كَيفَ نُكلِّمُ مَنْ كانَ في المَهْدِ، صَبيّاً)؟ نَصَبَ على الحالِ.

(١) من هنا إلى «حرقا الطريق» أقحم في الأصل في «النصب من مصدر»، فرددناه إلى موضعه.
(٢) في الأصل: وارداً عند سلعتي.
(٣) في الأصل و ب: ورد.
(٤) من ب.
(٥) في الأصل: صدر.
(٦) ب: أن يتعدى إليه الانطلاق.
(٧) من النسختين.
(٨) ب: وعلى أنه.
(٩) في النسختين: بحال.
(١٠) سقط حتى «على الحال» من النسختين.
(١١) الآية ٢٩ من مريم.

والنصب من الظرف

قولُهم: غَداً آتِيكَ، ويَومَ الجُمعةِ[1] يُفْطِرُ الناسُ فيه[2]، واليومَ أزورُكَ. قال ساعدة بن جؤيّة:[3]

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

فنَصبَ[4] «الطريقَ» [على الظرفِ][5]، لأنّ عَسَلانَ الثعلبِ، وهو مِشيتُه[6]، وقعَ في الطريق. وقال آخرُ، عَمرو بن كلثوم:[7]

صَدَدْتِ الكأسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو ... وكانَ الكأسُ مَجْراها اليَمِينا

فنَصبَ «اليمينَ»[8] على الظرفِ، كأنّه قالَ: مجراها على اليمينِ.

وقال آخر:[9]

هَبَّتْ جَنُوباً فذِكْرَى ما ذَكَرْتُكُمُ ... عِندَ الصَّفاةِ الَّتي شَرْقِيَّ حَورانا

نَصبَ «الشّرقيَّ» على الظرفِ، أي: [هي شَرقيَّ حَورانَ. تقولُ]: هو شَرقيَّ الدارِ. وإذا قلتَ: هو شرقيُّ الدارِ، وجعلتَه

---

(١) ق: الخميس.
(٢) سقطت من النسختين.
(٣) ديوان الهذليين ١:١٦٧ والكتاب ١:١٦ و ١٠٩ والخصائص ٣:٣١٩ وأمالي ابن الشجري ١:٤٢ و ٢:٢٤٨ والعيني ٢:٥٤٤ والخزانة ١:٤٧٤. وفي الأصل و ب: «قال الشاعر». يصف ساعدة رمحاً. ويعسل: يهتز، ويضطرب. وهذا البيت مع التعليق عليه هو في ق بعد «على اليمين».
(٤) ق: نصب.
(٥) من النسختين.
(٦) ق: عدوه ومشيه.
(٧) شرح القصائد العشر ص ٣٢٣ والكتاب ١:١١٣ و ٢٠١ وشذور الذهب ص ٢٣٢ والهمع ١:٢٠١ والدرر ١:١٦٩. وفي الأصل: «لآخر». ق: وقال الشاعر.
(٨) في النسختين: يميناً.
(٩) جرير. ديوانه ص ٥٩٦ والكتاب ١:١١٣ و ٢٠١. وما: زائدة. والصفاة: الصخرة الملساء. وحوران: اسم موضع.

اسماً، جازَ الرفعُ[1] / . ونَصبَ الآخرُ[2] «جَنوباً» على معنى: هَبَّتِ ٥
الرِّيحُ جَنوباً. وحَورانُ لا يَنصرفُ.

وسُمِّيَ[3] الظرفُ ظرفاً، لأنّه يَقعُ الفعلُ فيه[4]، كالشيء
يُجعلُ في الظرفِ. فإذا[5] قلتَ: هو شَرَقيَّ[6] الدارِ، فجعلتَه اسماً،
جازَ الرفعُ. ومثلُه قولُ لبيدِ [بن ربيعةَ العامريّ][7]:

فغَدَتْ كِلا الفَرْجَينِ تَحسِبُ أنّه مَوْلَى المَخافةِ خَلْفُها وأمامُها

رَفعَ «خلفها» و «أمامها» لأنّه جَعلَها اسماً[8]، وهما حَرفا
الطريقِ[9].

قال[10] الشاعر:[11]

أمّا النَّهارُ ففي قَيدٍ وسِلسِلةٍ
واللَّيلُ في جَوفِ مَنحُوتٍ مِنَ السّاجِ

(١) سقط «أي.. الرفع» من النسختين. وانظر ما يرد بعد.
(٢) سقطت من النسختين.
(٣) جعل «وسمي.. في الظرف» في النسختين بعد «حرفا الطريق».
(٤) في النسختين: يقع فيه الفعل.
(٥) في الكلام تكرار لما مضى بخلاف يسير.
(٦) ق: شرقيٌّ.
(٧) ديوان لبيد ص ٣١١ والكتاب ١:٢٠٢ والمقتضب ٣:١٠٢ و ٤:٣٤١ وشذور الذهب ص ١٦١ وشرح المفصل ٢:٤٤ و ١٢٩ والهمع ١:٢١٠ والدرر ١:١٧٨. وما بين معقوفين من ب. وفي الأصل: «يحسب». والفرج: الواسع من الأرض. والمولى: الجالب والمسبب.
(٨) ق: اسمين.
(٩) ق: الظرف.
(١٠) سقط حتى «من است الحمل» من النسختين. وهو في الأصل بعد «في حال قيامه» في «النصب من الحال».
(١١) الكتاب ١:٨٠ والكامل ص ٧٠٠ والمحتسب ٢:١٨٤ والمقتضب ٤:٣٣١ والإفصاح ص ١٣٤ والبحر ٤:٣١٥. وضبط النهار والليل في الأصل بالضم والفتح معاً. والساج: ضرب من شجر الهند.

رَفعَ «الليل» و«النهار»، لأنّه جَعلهما اسماً، ولم يَجعلْهما ظرفاً. وكذلك يُلزِمون الشيءَ الفِعلَ، ولا فِعلَ. وإنّما هذا على المجازِ؛ كقولِ الله، جلَّ وعزَّ، في «البقرة»[1]: (فما رَبِحَتْ تِجارتُهُمْ). والتجارةُ لا تَربَحُ. فلمّا كانَ الرِّبحُ فيها نُسِبَ الفعلُ إليها. ومثلُه:[2] (جِداراً يُريدُ أنْ يَنْقَضَّ). ولا إرادةَ للجدارِ. وقال الشاعرُ:[3]

لَقَد لُمتِنا يا أُمَّ غَيلانَ في السُّرَى ... ونِمتِ وما لَيلُ المَطِيِّ بنائمِ

والليلُ لا يَنام، وإنّما يُنام فيه. وقال آخرُ:[4]

★فنامَ لَيلي، وتجَلَّى همِّي★

وتقولُ: هو منّي فَرسخانِ، ويَومانِ، لأنّك تقولُ: بَيني وبَينَه فَرْسَخانِ. فإذا قلت: هو منّي مَكانَ الثُّريّا، ومَزْجَرَ الكلب، نَصبْتَ لأنّك لا تقولُ: بَيني وبَينَه مكانُ[5] الثُّريّا، ولا مَزجَرُ[6] الكلب. وقال الشاعر:[7]

وأنتَ مَكانُكَ في وائلٍ ... مَكانَ الثُّرَيّا مِنِ استِ الحَمَلْ

---

(١) الآية ١٦.
(٢) الآية ٧٧ من الكهف.
(٣) جرير. ديوانه ص ٥٥٤ والكتاب ١: ٨٠ والنقائض ص ٧٥٣ والمقتضب ٣: ١٠٥ و ٤: ٣٣١ والمحتسب ٢: ١٨٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦ و ٣٠١ والإنصاف ص ٢٤٣ والخزانة ١: ٢٢٣. وأم غيلان: بنت جرير. والمطي: جمع مطية. وهي الناقة.
(٤) رؤبة. ديوانه ص ١٤٢ و الكامل ص ٧٩ والمقتضب ٣: ١٠٥ و ٤: ١٤٥ والمحتسب ٢: ١٨٤ ودلائل الإعجاز ص ١٩٢ و ٢٩٠.
(٥) في الأصل: مكانَ.
(٦) في الأصل: مزجرَ.
(٧) الأخطل. ديوانه ص ٣٣٥ والكتاب ١: ٢٠٧ والمقتضب ٤: ٣٥٠ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤ والخزانة ١: ٤١٥ و ٢٢٠ و ٤٥٨. ووائل اسم قبيلة. والثريا: نجم صغير المنظر. والحمل: برج من بروج السماء.

والنصب بـ «إنَّ»[1] وأخواتها

قولُهم: إنّ زيداً في الدارِ. شبّهوه بالفعلِ الذي يَتعدّى إلى مفعولٍ، كقولهم: ضَرَبَ زيداً عَمرٌو، وأخرجَ عَمراً صالحٌ[2].

والنصب بخبر «كانَ» [وأخواتها][3]

قولُهم: كانَ زيدٌ قائماً. وهو، في التّمثال[4]، بمنزلةِ المفعولِ به[5] الذي تَقدَّمَ فاعلهُ، مِثلُ قولهم: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيداً.

والنصب من التفسير

قولُهم: عندَكَ خمسونَ رَجلاً. نَصبتَ[6] «رجلاً» على التفسيرِ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ:[7] (إنّ هٰذا أخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً). نَصبتَ[8] «نعجةً» على التفسير. قال الشاعر:[9]

فلَو كُنتَ في جُبٍّ ثَمانِينَ قامةً ... ورُقِّيتَ أسبابَ السَّماءِ بسُلَّمِ

نَصبتَ «قامةً» على التفسيرِ.

---

(١) في الأصل: بأنّ.
(٢) سقطت الجملة من ق.
(٣) من ق.
(٤) في النسختين: التمثيل.
(٥) سقطت من النسختين.
(٦) ق: نصب.
(٧) الآية ٢٣ من ص. ق: جل ذكره.
(٨) ب: نصب.
(٩) الأعشى. ديوانه ص ٩٤ والكتاب ١: ٢٣١ وشرح المفصل ٢: ٧٤. وفي الأصل و ب: «كنتُ ... ورقيتُ». والقامة: مقدار طول الرجل. والواو ههنا بمعنى أو. والأسباب: جمع سبب. وهو الناحية.

والنصب من التمييز

قولُهم: أنتَ أحسَنُ الناسِ وجهاً، وأسمَحُهم كفّاً. [يعني: إذا ميّزتَ وجهاً وكفّاً. فنَصبتَ «وَجهاً» و «كفّاً»][1]، على التمييز. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ[2]، في «المائدة»: (قُلْ هَلْ أنبِّئُكُمْ[3] بشَرٍّ مِن ذٰلكَ، مَثُوْبَةً عِندَ اللهِ)؟ ومثلُه[4]: (خَيرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَواباً، وخَيرٌ مَرَدّاً)، وما كانَ من نَحوِهِ. [نَصَبَ «مثوبةً» و «ثواباً» و «مردّاً» وما أشبَهَه][5]، على التمييز. قال جرير [بن عطيّة][6]:

أَلَسْتُم خَيرَ مَن رَكِبَ المَطايا ... وأندَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ؟

٦ نَصبَ «البطونَ»[7]، على التمييزِ. وقال آخر[8]:

لَنا مِرْفَدٌ سَبعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ ... فهَلْ في مَعَدٍّ مِثلَ ذلِكَ مِرْفَدا؟

يَعني: إذا مَيّزتَ مِرفداً[9]. وقال[10] آخرُ:[11]

---

(١) في الأصل و ب: فنصب الوجه.

(٢) ق: «جل ذكره».ب: تعالى.

(٣) الآية ٦٠. ق: «قل أفأنبئكم». وهو من الآية ٧٢ من الحج. وسقط «عند الله» من الأصل.

(٤) الآية ٧٦ من مريم. وسقط «عند ربك» من الأصل و ب.

(٥) من النسختين. وسقط «وما أشبهه» من ب.

(٦) من ق. والبيت في ديوان جرير ص ٩٨ والخصائص ٢:٤٦٣ و ٣:٣٦٩ وأمالي ابن الشجري ١:٢٦٥ وشرح المفصل ٨:١٢٣ والمغني ص ١١. والمطايا: جمع مطية. وهي الناقة.

(٧) ق: بطون.

(٨) كعب بن جعيل. الكتاب ١:٢٩٩ و ٣٥٣ وشرح المفصل ٢:١١٤. ق: «فوق ذلك». والمرفد: الجيش. والمدجج: اللابس السلاح. ومثل: صفة لمحذوف. والتقدير: فهل في معد مرفد مثل ذلك. وبني على الفتح لإضافته إلى مبني.

(٩) ب: نصب مرفداً على التمييز.

(١٠) سقطت بقية الفقرة من النسختين.

(١١) ذو الرمة. ديوانه ص ٤٣٦ والكامل ص ٤٦١ والخصائص ٢:٤١٩ وأمالي ابن الشجري =

وميّةُ أحسَنُ الثّقَلَينِ خَدّاً وسالِفَةً وأحسَنُهُمْ قَذالا

يَعني: إذا ميّزتَ خَدّاً وسالفةً وقذالاً. وقال آخرُ:[1]

فإنّكُمُ خِيارُ النّاسِ قِدْماً وأجلَدُهُ رِجالاً بَعْدَ عادِ
وأكثَرُه شَباباً في كُهُولٍ كأُسْدِ تَبالةَ الشُّهْبِ الوِرادِ[2]

والنصب بالاستثناء

قولهم: خَرجَ القومُ إلاّ زيداً، و [قامَ الناسُ][3] إلاّ مُحمداً. نَصبتَ[4] «زيداً» و«محمداً» لأنّهما لم يُشارِكا الناسَ والقومَ في فِعلِهم، فأخرجا من عددِهم[5].

والنصب بالنفي

قولُهم[6]: لا مالَ لعبدِ اللهِ، ولا عَقلَ لزيدٍ، ولا جاهَ لعَمرٍو[7]. نَصبتَ «مالاً» و«عقلاً» [و«جاهاً»][8]، على النفي[9]. ولا يَقعُ النفيُ إلاّ على نكرةٍ[10]. قال الشاعر:[11]

= ٢:٩٦ وشذور الذهب ص ٤١٧ والهمع ١:٥٩ والدرر ١:٣٤ والخزانة ٤:١٠٨. والثقلان: الإنس والجن. والسالفة: جانب العنق. والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(١) قوله قدماً أي: في الزمان القديم.
(٢) تبالة: اسم موضع. والشهب: جمع أشهب. والوراد: جمع ورد.
(٣) من ق.
(٤) ق: نصب.
(٥) سقط «فأخرجا من عددهم» من ق.
(٦) سقطت من ق.
(٧) سقطت الجملة من ق.
(٨) من ب.
(٩) ق: نصب مال وعقل بالنفي.
(١٠) جعل «ولا يقع النفي إلا على نكرة» في الأصل بعد «لعمرو».
(١١) شذور الذهب ص ١٩٧ والبحر ٢:٨٨. وانظر شرح شواهد المغني، ص ٢٤٢. ب: لا الدارَ دارٌ.

أنكَرْتُها بَعدَ أعوامٍ مَضَيْنَ لَها   لا الدّارَ داراً ولا الجِيرانَ جِيرانا

فنَفَى بالألف واللامِ .

والنصب بـ « حتّى » وأخواتها

قولُهم:[١] لا أذهَبُ حتّى تَقدمَ، ولن أخرُجَ حتّى تأتِيَنا.[٢]

نَصبتَ « تأتِيَنا »[٣] و « تَقدمَ » بـ « حتّى » . قال اللهُ، جلَّ وعزَّ:[٤] (لا أبرَحُ، حتَّى أبلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَينِ) .

والنصب بالجواب بالفاء[٥]

[قولُهم][٦] : أكرِمْ زيداً، فيُكرِمَكَ، وتَعلَّمِ العِلمَ، فيَنفعَكَ. نَصبتَ[٧] [« يكرمَك »، و« ينفعَك »][٨]، لأنّه جوابُ الأمرِ بالفاء. [وكذلك القولُ في جميعِ أخواتِها][٩]. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[١٠]، في « الشعراء »: (فلا تَدْعُ[١١] مَعَ اللهِ إلَهاً آخَرَ، فتَكُونَ مِنَ المُعَذَّبِينَ). وقال، [جلَّ ذِكرُه][١٢]، في « الأعراف »:[١٣] (فهَلْ

---

(١) زاد هنا في النسختين: لا أبرح حتى تخرجَ و.
(٢) سقط هذا المثال من النسختين.
(٣) في النسختين: تخرج.
(٤) الآية ٦٠ من الكهف. وفي النسختين: عز وجل.
(٥) ق: بفاء الجواب.
(٦) من ق. ب: كقولك.
(٧) ق: نصب.
(٨) الأول من ب والثاني من ق.
(٩) من النسختين.
(١٠) في النسختين: عز وجل.
(١١) الآية ٢١٣. وفي الأصل: « لا تدع » بإسقاط الفاء. ب: « من ذا الذي يقرضُ الله قرضاً حسناً فيضاعفه ». وهو من الآية ١١ من الحديد.
(١٢) من ق.
(١٣) الآية ٥٣. وسقط « أو نرد فنعمل » من الأصل ههنا وفيما بعد.

لَنـا مِـنْ شُفَعـاءَ، فيَشفَعُـوا لَنـا، أو نُـرَدُّ فنعمَـلَ)؟ [نَصـبَ «فتكونَ»، لأنّه جوابُ النهيِ بالفاء، و][1] نَصبَ «فيَشفعُوا أو نُردُّ فنَعملَ»، لأنّه جوابُ الاستفهامِ بالفاء.

وأما[2] قولُه، في «الأنعام»:[3] (ولا تَطْرُدِ الّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ، بالغَداةِ والعَشِيِّ، يُرِيدُونَ وَجْهَهُ، ما عَلَيكَ مِن حِسابِهِمْ [مِن شَيْءٍ]، وما مِن حِسابِكَ عَلَيهِمْ مِنْ شَيْءٍ، فتَطْرُدَهُمْ فتَكُونَ مِنَ الظّالِمِينَ) معناه، واللهُ أعلمُ: ولا تَطرُدْ، فتكونَ من الظّالمينَ. تَظلِمُهم فتَطرُدُهم. فقَدَّمَ وأخَّرَ.

والنصب بالتعجُّب

قولُهم[4]: مـا أحسـنَ زيـداً، ومـا أكـرمَ عَمـراً! وهـو، في التِّمثالِ[5]، بمنزلةِ الفاعلِ والمفعول به. كأنّه[6] قال: شيءٌ حَسَّنَ زيداً. وحَدُّ[7] التعجُّبِ ما يَجدُه الإنسانُ من نفسِه عندَ خروجِ الشيء من عادتِه.[8] وقال الكوفيّونَ: هذا لا يُقاسُ عليه، لأنّ قولَهم «ما أعظَمَ اللهَ[9]» لا يجوزُ أن تقولَ[10]: شيءٌ عَظَّمَ[11] اللهَ.

---

(١) من ق.
(٢) سقطت الفقرة من النسختين.
(٣) الآية ٥٢.
(٤) ب: نحو قولك.
(٥) سقط «في التمثال» من النسختين.
(٦) ب: وكأنه.
(٧) سقط حتى «عادته» من النسختين.
(٨) زاد هنا في ق: هذا.
(٩) زاد هنا في ب: وما أجلّه.
(١٠) في الأصل: يقال.
(١١) ق: أعظم.

فرُدَّ عليهم قولُهم. وقالَ البصريّونَ[1] : لا يَذهبُ القياسُ بحرفٍ واحدٍ. وقالوا[2]: لا يُجعَلُ فاعلُه مفعولاً، ولا مفعولُه فاعلاً.

٧ ومن شأنِ/العربِ الوُسْعُ[3] في كلِّ شيءٍ. ومعنى «ما أعظَمَ اللهَ»: ما أعظمَ[4] ما خلقَ اللهُ، وما أحسَنَ ما خلَقَ!

والنصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل

مثلُ قولِ اللهِ، جلَّ وعزَّ[5]، في «آل عِمرانَ»:[6] (قالَ: رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِيْ غُلامٌ، وقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ)؟ والحدَثانُ للمخلوقِ لا للكِبَرِ. ومثلُه في «مريم»:[7] (واشتَعَلَ الرّأسُ شَيْباً). والحـدَثـانُ للشَّيـبِ لا للـرأسِ. ومعنـاه: وقَـد بَلغْـتُ الكِبَرَ[8]. ومثلُه:[9] (ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ، أُولِي القُوّةِ). معناه: لَتَنوءُ العُصبةُ بمَفاتِحِه. و[قيل]: معنى تَنوءُ: تَذهَبُ[10]. قال الشاعر:[11]

---

(١) ق: وقيل.
(٢) ضرب على الكلام بعدها في الأصل حتى «شيء».
(٣) ق: التوسع.
(٤) ق: معناه.
(٥) ق: «تعالى». ب: عز وجل.
(٦) الآية ٤٠. وسقط «قال ربِّ أنّى يكون لي غلام» من النسختين.
(٧) الآية ٤.
(٨) ق: بلغت من الكبر عتياً.
(٩) الآية ٧٦ من القصص. وليس فيها شاهد على النصب الصريح. وسقط حتى «تذهب» من النسختين.
(١٠) قيل: إن تنوء به وتنأى به لغتان بمعنى: تذهب به. انظر شرح القصائد السبع ص ٧٦ والبحر ٦: ٧٥ والتاج (نوأ).
(١١) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٥٣ وديوان الحطيئة ص ١٨٧ والأضداد لابن الأنباري ص ٨٦ والتمام ص ١٨٠ والمحتسب ٢: ١١٨. ق: «ومن ذلك قول الشاعر». =

أسلَمُوهُ في دِمَشقَ كَما أسلَمَتْ وَحشِيَّةٌ وَهَقا

ألا ترى أنّ الفعلَ للوَهَقِ .

ومن ذلك قولُ جريرٍ[1] :

مِثلُ القَنافِذِ هَدّاجُونَ قد بَلَغَتْ نَجْرانَ أو بَلَغَتْ سَوءاتِهِمْ هَجَرُ

والسّوءاتُ بَلغَتْ هجرَ. وقال أبو زُبيدٍ الطائيّ[2]:

إلَيكَ إلَيكَ عِذْرَةٌ بَعدَ عِذْرةٍ وقَد يَبلُغُ الشَّرَّ السَّدِيلُ المُشمِّرُ

والشرُّ[3] قد يَبلغُ السَّديلَ. ومن ذلك قولُ الآخرِ[4]:

كانَتْ عُقوبةُ ما جَنَيتَ كَما كانَ الزِّناءُ عُقُوبةَ الرَّجْمِ

[الزّناء يُمدُّ ويُقصَرُ. والبكاء أيضاً][5] . والوجه[6] : كما كانَ الرَّجمُ عقوبةَ الزِّناءِ .

= وجعل البيت مع التعليق عليه في ب بعد «عقوبة الزناء». والوهق: حبل فيه أنشوطة تؤخذ به الدابة. والرواية: أسلموها.

(1) كذا. والبيت للأخطل. ديوانه ص ٢٠٩ والمحتسب ٢ : ١١٨ والجمل للزجاجي ص ٢١١ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٦٧ والمغني ص ٧٨١ والهمع ١ : ١٦٥ والدرر ١ : ١٤٤ . وانظر الخزانة ٤ : ٥٧ وابن عقيل ١ : ١٢٢ . والهداج: المضطرب المشي. ونجران وهجر: موضعان.

(2) في الأصل «عذرةٌ». وفي الحاشية: ويروى: «المُسهَّر». ق: «إليكِ إليكِ.. السِّرَّ.. المُسهَّدُ». والسديل: الكثير الذهاب. والمشمر: المسرع.

(3) ق: والسر.

(4) النابغة الجعدي. ديوانه ص ٢٣٥ ومجاز القرآن ١ : ٣٧٨ وتأويل مشكل القرآن ص ١٥٣ والصاحبي ص ١٧ والتنبيه ص ١٧٣ وأمالي المرتضى ١ : ٢١٦ والسمط ص ٣٦٨ والخزانة ١ : ١٨٤ واللسان (زني). ق: ما جنيتُ.

(5) من ق.

(6) ب: والمعنى.

والنصب من نداء النكرة الموصوفة

قولُهم[1]: يـا رَجلاً في الدار، ويـا غُلامـاً ظَـريفـاً. نَصبـتَ لأنّك[2] ناديتَ مَن لم تَعرِفه، فوَصفتَه بالظّرفِ[3]. ونحُوه قولُ اللهِ، تباركَ وتعالَى، في «يس»:[4] (يا حَسْرةً علَى العِبادِ). وقال الشاعر:[5]

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبلِّغَـنْ   نَداماي مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيـا

وقال[6] آخرُ:[7]

يا سارياً باللّيلِ لا تَخْشَ ضَلّةً   سَعِيدُ بنُ سَلْمٍ ضَوءُ كُـلِّ بِلادِ

وقال آخرُ:[8]

أداراً بِحَزْوَى هِجتِ لِلعَينِ عَبْرةً   فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْـرَقُ

وقال آخرُ:[9]

---

(١) ب: نحو قولك.

(٢) في ق ههنا خرم ورقة واحدة تنتهي بقوله «وقلبك حاذر» في آخر «النصب من التحذير».

(٣) ب: بالنعت.

(٤) الآية ٣٠. ب: قال الله عز وجل.

(٥) عبد يغوث. الكتاب ١: ٣١٢ والمقتضب ٤: ٢٠٤ والأمالي ٣: ١٢٣ والجمل للزجاجي ص ١٥٨ والخصائص ٢: ٤٤٩ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧ وشرح المفصل ١: ١٢٧ والخزانة ١: ٣١٣-والعيني ٣: ٤٢ و ٤: ٢٠٦-ب: «وقال مالك بن الريب المازني:.. بني مازن والريب أن لا تلاقيا». انظر ص ٦٢٨ من الاختيارين. ونجران: اسم موضع.

(٦) سقط حتى «تحطب» من ب.

(٧) عيون الأخبار ٢: ٣٢ والعقد ١: ١٩٥.

(٨) ذو الرمة. ديوانه ص ٣٨٩ والكتاب ١: ٣١١ والجمل للزجاجي ص ١٦٠ و العيني ٤: ٢٣٦ و ٥٧٩ والخزانة ١: ٣١١- وحزوى: اسم موضع. ويرفض: ينصب متفرقاً. ويترقرق: يذهب ويجيء فيكون له تلألؤ وحركة.

(٩) الهمع ١: ١٤٨ والدرر ١: ١٤١.

فيا مُوقِداً ناراً لِغَيرِكَ ضَوءُها ... ويا حاطِباً في غَيرِ حَبْلِكَ تَحطِبُ

فنَصبَ « راكباً » و« سارياً » و« مُوقِداً » و« داراً »، لأنّها نداءُ نكرةٍ موصوفةٍ[1].

وأما قولُ الأعشى:[2]

قالَتْ هُريرةُ لمّا جِئتُ زائرَها ... وَيلِي عليكَ ووَيلِي مِنكَ يا رَجُلُ

[وقولُ كُثَيِّرٍ]:[3]

لَيتَ التَّحِيّةَ كانَتْ لِيْ فأشكُـرَهـا

مَكانَ [يا جَمَلٌ، حُيِّيتَ، يا رَجُـلُ]

فَرفعَ « رجلاً » وهو نكرةٌ. وإنّما رَفعَه لأنّه قَصدَه، فسَمّاه بهذا الاسم. فكأنّه جَعلَه معرفةً.

وأما قولُ الآخرِ:/[4] 8

سَلامُ اللهِ يـا مَطَــرٌ عليهـا ... ولَيسَ عليكَ يـا مَطَـرُ السَّلامُ

فإنّه نَوَّنَ [مطراً][5] اضطراراً. ويُروى[6] بالنصبِ منوّناً.

---

(١) ب: فنصب راكباً لأنه نكرة وهو نداء نكرة.

(٢) ديوان الأعشى ص٤٣ والجمل للزجاجي ص١٦٣ والمحتسب ٢: ٢١٣ب: ويحي عليك

(٣) ديوان كثير عزة ص ٤٥٣ والجمل للزجاجي ص ١٦٤ وشرح المفصل ١: ١٢٩ والهمع ١: ١٧٣ والعيني ٤: ٢١٤ والدرر ١: ١٤٩. وسقط بيت كثير من ب.

(٤) الأحوص. ديوانه ص ١٧٣ والكتاب ١: ٣١٣ ومجالس ثعلب ص ٩٢ و٢٣٩ و٢٤٢ والمقتضب ٤: ٢١٤ و٢٢٤ والأغاني ١٤: ٦١ والجمل للزجاجي ص ١٦٦ وأمالي الزجاجي ص ٨١ والمحتسب ٢: ٩٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٤١ والإنصاف ص ٣١١ والعيني ١: ١٠٨ و ٤: ٢١١ والخزانة ١: ٢٩٤ والهمع ٢: ٨٠ والدرر ٢: ١٠٥ ب: وأما قول الشاعر.

(٥) من ب. وفيها: فنوّن مطراً للاضطرار.

(٦) سقط حتى «على القسم» من ب.

وأما قولُ الآخر:(١)

إنِّي وأسطاراً سُطِـرْنَ سَطْـرا لَقائلٌ: يا نَصْرُ نَصْـراً نَصْـرا

فإنّه أرادَ: أعْنِي نَصراً، وأدعُو نَصرا. وقال بعضُهم: كأنّه قال «يا نَصرُ نَصراً» كما تقولُ: صَبراً وحَدِيثاً(٢)، أي: اصبرْ وحَدِّثْ.

ويُروى: «وأسطارٍ» بالخفضِ، على القَسمِ.

والنصب من الإغراء

قولُهم:(٣) عليكَ زيداً، ودُونَكَ عَمراً، ورُويدَكَ محمداً، ورُويدَ عَمـراً. [نصَبتَـه بـالإغـراء](٤). قـالَ اللهُ، جَـلَّ وعَـزَّ(٥)، في «المائدة»(٦): (يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، عَلَيكُمْ أنفُسَكُمْ)، [فنصَبَ على الإغراء](٧). وقال الشاعرُ:(٨)

فعَدِّ عَنِ الصِّبَى وعلَيكَ هَمّـاً تَوقَّشَ في فُـؤادِكَ واختِبـالا

---

(١) رؤبة. ديوانه ص ١٧٤ والكتاب ١: ٣٠٤ والمقتضب ٤: ٢٠٩ والخصائص ١: ٣٤٠ وشرح المفصل ٢: ٣ و ٣: ٧٢ وشذور الذهب ص ٤٣٧ و ٤٥٠ والهمع ٢: ١٢١ والدرر ٢: ١٥٣ والعيني ٤: ١١٦ والخزانة ١: ٣٢٥.

(٢) سقطت الواو من الأصل. وانظر الورقة ٩.

(٣) ب: قولك.

(٤) من ب. وسقطت منها الأمثلة الثلاثة الأخيرة.

(٥) ب: عز وجل.

(٦) الآية ١٠٥. وسقط «يا أيها الذين آمنوا» من ب.

(٧) من ب.

(٨) ذو الرمة. ديوانه ٤٣٧. ب: «فدع عنك.. توقد.. واستحالا». وعد: انصرف. وتوقش: تحرك. والاختبال: فساد العقل والجسم.

نَصبَ «همّاً» بالإغراء. وقال آخرُ:[١]

رُوَيدَ عَلِيّاً جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّـهِ　　إلَينـا ولِكـنْ بُغْضُـهُ مُتَمايِـنُ

ويُغْرَى بـ «كذاك»[٢] أيضاً. قال الشاعر:[٣]

أقُولُ وقَد تَلاحَقَتِ المَطـايـا:　　كَذاكَ القَولَ إنَّ علَيـكَ عَينـا

نَصبتَ «القولَ» بالإغراء. ومعنى الإغراء: الزَمْ واحفَظْ.

والنصب من التحذير

قولُهم[٤]: رأسَكَ والحائطَ، الأسدَ الأسد. معناه[٥]: احذَرِ الأسدَ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ:[٦] (فقالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ: ناقةَ اللهِ، وسُقْياها). ومعناه: احذَروا ناقةَ اللهِ أنْ[٧] تَمَسُّوها بسُوء. وقال الشاعر:[٨]

---

(١) المعطل الهذلي: ديوان الهذليين ٣:٤٦ والكتاب ١ ٢٤ والمقتضب ٣: ٢٠٨ و٢٧٨ وشرح المفصل ٣: ٤٠ والأشموني ٣:٢٠٢ واللسان: (جدد) و (مين) وجد: قطع. وما: زائدة. والمتماين: غير الصريح. يريد بيننا وبينه خؤولة، وهو منقطع بها إلينا، ولكن وده كاذب. وسقط «رويد.. قال الشاعر» من ب.

(٢) في الأصل: وكذاك.

(٣) جرير. ديوانه ص ٥٧٩ والخصائص ٣: ٣٧ والعيني ٤: ٣١٩ واللسان (لحق). وفي حاشية الأصل: ويروى: «عليكَ القولَ». والمطايا: جمع مطية. وهي الناقة.

(٤) ب: قولك.

(٥) ب: أي.

(٦) الآية ١٣ من الشمس.

(٧) سقط «أن تمسوها بسوء» من ب.

(٨) مسكين الدارمي. ديوانه ص ٢٩ والكتاب ١: ١٢٩ والخصائص ٢: ٤٨ وشذور الذهب ص ٢٢٢ والهمع ١: ١٧٠ و ٢: ١٢٥ والدرر ١: ١٤٦ و ٢: ١٥٨ والأشموني ٣: ١٩٢ والعيني ٤: ٣٠٥ والخزانة ١: ٤٠٦. ب «لا أخٌ له». وهذا البيت شاهد على الإغراء لا على التحذير. فموضعه بعد بيت ذي الرمة المتقدم.

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهَيجـا بِغَيرِ سِلاحِ

وقال آخرُ:[1]

فطِرْ خالِداً إنْ كُنتَ تَسطِيعُ طَيرةً ولا تَقعَنْ إلاّ وقَلبُـكَ حـاذِرُ

نَصبتَ[2] «خالداً»، على التحذير.

والنصب من اسم بمنزلة اسمين

مثلُ قولِهم[3]: أتاني خَمسةَ عَشَرَ رَجلاً،[4] ومَررتُ بخَمسةَ عَشَرَ رَجلاً، وضَرَبتُ خَمسةَ عَشَرَ رَجلاً[5]. صارَ الرفعُ والنصبُ والخفضُ[6] بمنزلةٍ واحدةٍ، لأنّه اسمٌ بمنزلةِ اسمينِ، ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَرِ، فألزِمَتْ [فيهما][7] الفتحةُ التي هي أخفُّ الحركات. وكذلك تقولُ في مَعْـدِ يكَـرِبَ، وحَضْـرَ مَـوتَ، وبَعْلَبَـكَّ[8]، [بمنزلةِ اسمين][9].

قال اللهُ، عزَّ وجلَّ[10]، في «المدَّثِّر»:[11] (عَلَيها تِسْعةَ عَشَرَ). ومحلُّه الرفعُ، لأنّه خبرُ الصفة. وتقولُ: لَقِيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ[12]. وعلى

---

(١) معاني القرآن ٢ : ٣٢١ والضرائر لابن عصفور ص ٢٦ . وفي الأصل: طِيرةً.

(٢) ب: «نصب». وههنا ينتهي الخرم في ق.

(٣) ب: نحو قولك.

(٤) زاد هنا في ق: ورأيت خمسة عشر رجلاً.

(٥) سقط هذا المثال من ق.

(٦) ق: والجر.

(٧) من ق. ب: فألزما.

(٨) سقطت من ق.

(٩) من ق.

(١٠) ق: تعالى.

(١١) الآية ٣٠.

(١٢) لقيته كفة كفة أي: كفاحاً. وذلك إذا لقيته مواجهة وكفَّ كل منكما صاحبه أن يتجاوزه إلى غيره.

هذا قال امرؤ القيس:[1]

لَقَد أنكَرَتْنِي بَعْلَبَكَّ، وأهْلُها
ولَابنُ جُرَيجٍ كانَ في حِمْصَ أنكَرا/٩

نَصبَ «بعلبكَّ»، لأنّه اسم بمنزلةِ اسمين.

وأما قولُ الأعشى:[2]

وكِسرَى شَهَنْشاهَ الّذي سارَ مُلكُهُ لَهُ ما اشتَهَى راحٌ عَتيقٌ وزَنْبَقُ

فهذه الهاء[3] من[4] «شَهَنشاهَ» تَتبعُ ما بعدهَا[5]، من رفعٍ، ونصبٍ، وخفضٍ. تقولُ: شَهَنْشاهُ[6] ادْخُلْ، شَهَنْشاهَ[7] اذْهَبْ، [شَهَنْشاهِ اضرِبْ]. فإذا وقفتَ قلتَ: شَهَنْشاهْ[8].

والنصب بخبر «مابالُ» وأخواتها

قولُهم[9]: مابالُ زيدٍ قائماً، ومالَكَ[10] ساكتاً، وما شأنُكَ

---

(١) ديوان امرىء القيس ص ٦٨ والمقتضب ٤ : ٢٣ ٠ب: «قال الشاعر». وسقط «وعلى هذا قال امرؤ القيس» من ق.. وفيها «نَكِرَتْنِي». وفي النسختين «ولابن جريج في قرى حمص». وبعلبك وحمص: موضعان في بلاد الشام.

(٢) ديوان الأعشى ص ٢٦٧ والمزهر ١ : ٢٩٣ واللسان والتاج (شوه)٠ق: «قول الأخفش». والراح: الخمر.

(٣) يريد الهاء الثانية.

(٤) في الأصل: في من.

(٥) ب: «ما قبلها». وهو مذهب آخر ذكره ابن مكتوم في تذكرته. انظر المزهر ١ : ٢٩٣.

(٦) في الأصل كسر الهاء الأولى وفتحها معاً.

(٧) في الأصل كسر الهاءين. وفي ق قدم هذا المثال على الذي قبله.

(٨) في الأصل: شهنشاه قل.

(٩) ب: قولك.

(١٠) ق: وما بالك.

واقفاً؟ قال اللهُ، جلَّ ذِكرُه[1]، في «سألَ سائلٌ»:[2] (فما لِلَّذِينَ كَفَرُوا، قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ)؟ [وفي «المدّثّر»:[3] (فما لَهُمْ، عَنِ التَّذْكِرةِ مُعْرِضِينَ)]؟ نَصَبَ «مُهطِعِينَ» و«مُعرِضينَ»، لأنّهما خبرُ[4] «مال»[5]. ومِثلُه في «النساء»[6]: (فما لَكُمْ، في المُنافِقِينَ فِئَتَينِ)؟ لأنّه خبرُ «مالَ»[7]. قال الشاعرُ [الراعي][8]:

ما بالُ دَفِّكَ بالفِراشِ مَذِيلا؟ أقَذىً بعَينِكَ أم أردتَ رَحيلا؟

نَصبَ «مَذيلاً»، لأنّه خبرُ[9] «مابالُ»[10].

والنصب من مصدرٍ[11] في موضع فِعلٍ[12]

قولُه، جلَّ وعزّ[13]، في «حمّ المؤمن»: (سُنَّةَ اللهِ، الَّتِي قَدْ خَلَتْ في عِبادِهِ)[14]. نَصَبَ[15] «سُنّةَ اللهِ»، لأنّه مصدرٌ في موضعِ

(١) ب: عز وجل.
(٢) الآية ٣٦.
(٣) الآية ٤٩.
(٤) ق: «بخبر». ب: على خبر.
(٥) في الأصل: «مال». ق: مابالُ.
(٦) الآية ٨٨.
(٧) ق: ما لكم.
(٨) من ب. والبيت في ديوان الراعي ص ٢٤ والأساس واللسان والتاج (مذل). والدف: الجنب. والمذيل: المريض الضجر.
(٩) ب: على خبر.
(١٠) ق: ما بالك.
(١١) ق: المصدر.
(١٢) ب: فَعَلَ.
(١٣) ب: «عز وجل». وسقط من ق.
(١٤) الآية ٨٥. وفي الأصل: «خلت من قبل». وهو من الآية ٢٣ من الفتح. ق: «خلت قبل». وسقط «في عباده» من ب.
(١٥) سقطت من ق.

فِعلٍ. كأنّه قال[1]: سَنَّ اللهُ سُنّةً[2]. فجعلَ في موضعِ «سَنَّ»: «سُنَّة» وهو مصدرٌ، فأضافَه وأسقطَ التنوينَ للإضافةِ. وقال كعبُ بن زُهير:[3]

يَسعَى الوُشاةُ بِجَنْبَيها وقِيلَهُمُ:

إنّك يا بنَ أبِي سُلمَى لَمَقتُولُ

نَصبَ[4] «قيلَهم»، لأنّه مصدرٌ في معنى[5]: يَقولونَ قِيلاً[6]. فأضافَ وأسقطَ التنوينَ.

والنصب بالأمر

قولُهم[7]: صَبْراً وحَدِيثاً، أي: اصبِرْ وحَدِّثْ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ، في سورة «محمد»:[8] (فَضَرْبَ الرِّقابِ)، معناه: فاضرِبوا الرِّقابَ. ومِثلُه، في «الرُّوم»:[9] (مُنيبِينَ إلَيهِ)، و[10] (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) أي: أَنِيبُوا إليه[11]، وأخلصُوا له الدِّينَ. قال الشاعر:

---

(١) ق: موضع فعل تقديره.
(٢) سقطت من ق.
(٣) ديوان كعب ص ١٩.
(٤) ق: فنصب.
(٥) في الأصل و ب: مصدر من.
(٦) في الأصل: قولاً.
(٧) ب: قولك.
(٨) الآية ٤.
(٩) الآية ٣١.
(١٠) الآيات ٢٩ من الأعراف و ١٤ و ٦٥ من غافر.
(١١) ق: له.

فدَعْ عَنكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِـهِ
ولكِنْ حَدِيثاً ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ[1]؟

معناه: حَدِّثْنِي [حَدِيثاً][2].

وكـذلـكَ قـولُـكَ[3]: صَبْـراً، أي: اصبر [صَبراً]. قـال الراجز:[4]

مَلْساً بِـذَودِ الحَمَسِيِّ مَلْسا مَلْساً بِهِ، حَتَّى كأنَّ الشَّمْسا
بالأُفُقِ الغَرْبِيِّ، تُكسَى الوَرْسا

معناه: املِسِ [املِسْ][5]. ومِثلُه قولُهم[6]: غُفْرانَكَ لا كُفْرانَكَ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ[7]، في «البقرة»:[8] (غُفْرانَكَ، رَبَّنا، وإلَيكَ المَصِيرُ) أي: اغفِرْ لنا، [ربَّنا][5]. ومِثلُه قولُ[9] الشاعر:[10]

١٠ وَقـارَكَ وارتِئـافَـكَ في نُمَيرٍ فلا تَعْجَلَّ بالغَضَـبِ اعجِلالا/

أي: تَوقَّرْ وترأَّفْ[11].

---

(١) امرؤ القيس. ديوانه ص ٩٤ والمقرب ١: ١٩٥ والجنى الداني ص ٢٤٤ والمغني ص ١٦١ وشرح شواهده ص ٤٤٠ والهمع ٢: ٢٩ والدرر ٢: ٢٤ والعيني ٣: ٣٠٧. والنهب: الإبل المنهوبة. والحجرات: الجوانب. والرواحل: جمع راحلة. وهي الناقة.

(٢) من ق.

(٣) سقطت من ق.

(٤) اللسان والتاج (ملس). والملس: السوق في خفية. والذود: القطيع من الإبل.

(٥) من ق.

(٦) سقطت من النسختين.

(٧) ق: وعلا.

(٨) الآية ٢٨٥. وسقط «وإليك المصير» من النسختين.

(٩) ب: كقول.

(١٠) ق: «فلا تعجلْ على الغضب اعتجالا». ب: «ولا تعجلْ إلى الغضب». والاعجلال من العجلة، مصدر اعجلّ.

(١١) سقط التفسير منَ ق.

والنصب بالمدح

قولُهم[1]: مَرَرتُ بزيدٍ، الرَّجلَ الصّالحَ. نَصبتَ «الرّجلَ الصالحَ» على المدحِ. وإنْ شئتَ جَعلتَه بدلاً من زيدٍ، فخَفَضتَه. وإنْ شئتَ رَفعتَه على إضمارِ «هو»، كقولكَ: مَررتُ بزيدٍ، هو الرَّجلُ الصّالحُ.

وزَعمَ يونسُ [النحويُّ][2] أنّ نصبَ هذا الحرفِ على المدحِ، في سورة «النساء»:[3] (والمُقيمِينَ الصّلاةَ)، و[4] (الصّابِرينَ في البأساءِ والضَّرّاءِ). قال الشاعر:[5]

لا يَبعَدَنْ قَومِي الّذِينَ هُمُ
سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ
والطَّيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزْرِ[6]

نَصبَ «النازلينَ» و«الطيّبينَ» على المدحِ[7]. ويَروي[8] بعضُهم:

(١) ب: قولك.
(٢) من ق.
(٣) الآية ١٦٢. وانظر الكتاب ١: ٢٤٩.
(٤) الآية ١٧٧ من البقرة.
(٥) ق: «قالت خرنق». ديوانها ص ٢٨ - ٣٠ والكتاب ١: ١٠٤ و ٢٤٦ و ٢٤٩ و ٢٨٨ والأمالي ٢: ١٥٨ و ١٦٩ والجمل للزجاجي ص ٨٢ والمحتسب ٢: ١٩٨ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٤٤ والإنصاف ص ٤٦٨ و ٧٤٣ والهمع ٢: ١١٩ والدرر ٢: ١٥٠ والعيني ٣: ٦٠٢ و ٤: ٧٢ والخزانة ٢: ٣٠١. ويبعد: يهلك. والجزر: جمع جزور. وهي الناقة تنحر.
(٦) الأزر: جمع إزار. ومعقد الإزار: موضع عقده.
(٧) ب: نصب النازلين على المدح وكذلك الطيبين.
(٨) سقط حتى «إلى الرفع» من النسختين.

« والطَّيِّبُونَ » ـ ويُنشَدُ على ثلاثةِ أوجه[1] ـ ويقولَ: إذا طالَ كلامُ العربِ بالرفعِ نَصَبوا، ثم رَجَعوا إلى الرفع. وقال الأخطلُ:[2]

نَفْسِي فِداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا أبدَى النَّواجِدَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائضَ الغَمْرَ والميمونَ طائِرُهُ خَليفةَ اللهِ يُستَسْقَى به المَطَرُ[3]

نَصبَ « الخائضَ » و « الميمونَ » و« خَليفةَ اللهِ »[4]، على المدحِ والتعظيمِ. وقال الأخطلُ أيضاً:[5]

لَقَد حَمَلَتْ قيسُ بنُ عَيلانَ حَرْبَها عَلَى مُستَقِلٍّ بالنَّوائبِ والحَرْبِ
أخاها إذا كانَتْ عِضاضاً سَمالَها عَلَى كُلِّ حالٍ مِن ذَلُولٍ ومِن صَعْبِ[6]

نَصبَ « أخاها »، على المدح. ولولا ذلكَ لَخَفَضَه، على البدلِ[7] من « مُستَقِلٍّ ».

وإنّما يُنصَبُ المدحُ والذمُّ والترحّمُ والاختصاصُ، على إضمارِ « أعْنِي ». [ويُفَسَّرُ على ذلك « للهِ » و « لرسوله » و « الحمدَ » و « الشكرَ »][8].

---

(١) يريد: نصب النازلين والطيبين، أو رفعها، أو نصب إحداهما ورفع الأخرى.
(٢) ديوان الأخطل ص ١٩٧ ـ ١٩٩ والكتاب ١: ٢٤٨ والأغاني ٧: ١٦٨ واللسان (جشر) و (بسل). وفي الأصل: « وقال آخر ». ب: « وقال الشاعر ». والنواجذ: جمع ناجذ. وهو الضرس يلي الناب. والباسل: الشديد. والذكر: الصلب العسير.
(٣) الغمر: الماء الكثير. وأراد به شدة الحرب. والميمون الطائر: المبارك الحظ.
(٤) ب: نصب كل هذا.
(٥) ديوان الأخطل ص ٤٣ ـ ٤٤ والكتاب ١: ٢٥٠ وديوان ذي الرمة ص ٦٦٢. وفي الأصل: « وقال الشاعر ». ب: « وقال آخر ». ق: « للنوائب ». وقيس بن عيلان: قبيلة. والمستقل: الذي ينهض بما حمّل. والنوائب: جمع نائبة. وهي المصيبة.
(٦) العضاض: العاضة. وسما: ارتفع.
(٧) ب: لكان خفضاً على بدل
(٨) من ق.

والنصب بالذمّ

قولُهم[١]: مَرَرتُ بأخيكَ، الفاجرَ الفاسقَ. نَصبتَ[٢] «الفاجرَ الفاسقَ»[٣]، على الذمِّ. وعلى هذا يُنصَبُ[٤] هذا الحرفُ، في «تَبّتْ»:[٥] (وامرأتُهُ حَمّالةَ الحطَبِ). ومِثلُه:[٦] (مُذَبْذَبينَ بَينَ ذلِكَ)، و[٧] (مَلعُونينَ أينَما ثُقِفُوا)، منصوبةٌ على الذمّ[٨]، كما ذكَر أهلُ النَّحوِ[٩]. وقال عُروةُ بن الورد العبسيّ:[١٠]

سَقَوني الخَمْرَ، ثُمَّ تكَنَّفُونـي
عُـداةَ اللهِ، مِـن كَـذِبٍ، وزُورِ

نَصبَ «عداةَ اللهِ» على الذمِّ. وقال النابغةُ الذبيانيّ:[١١]

لَعَمْرِي وما عَمْرِي علَيَّ بِهَيِّنٍ   لَقَد نَطَقَتْ بُطْلاً علَيَّ الأقارِعُ

---

(١) سقطت من ق.
(٢) ق: نصب.
(٣) ق: والفاسق.
(٤) ق: يُقرأ.
(٥) الآية ٤. ب: قال الله عز وجل.
(٦) الآية ١٤٣ من النساء.
(٧) الآية ٦٠ من الأحزاب.
(٨) سقط «منصوبة على الذم» من ق، ومن ب مع «كما».
(٩) زاد هنا في النسختين: أن نصبها على الذم.
(١٠) ديوان عروة ص ٩٠ والكتاب ١: ٢٥٢ ومجالس ثعلب ص ٤١٧. ب: «سقوني الإثم». وتكنفه: أحاط به.
(١١) ديوان النابغة ص ٥٣ والكتاب ١: ٢٥٢ والمغني ص ٤٣٦ والخزانة ١: ٤٢٧. وسقط «الذبياني» من النسختين. والأقارع: بنو قريع من تميم.

أقارِعُ عَوفٍ لا أُحاوِلُ غَيرَها ... وُجُوهَ قُرُودٍ تبتَغي مَن تُجادِعُ[1]

نَصبَ «وجوهَ قرودٍ»[2]، على الذمّ. وقال[3] آخرُ:[4]

طَلِيقَ اللهِ لَم يَمنُنْ عَلَيهِ ... أبُو داوُدَ وابنُ أبي كَثِيرِ

ولا الحَجّاجُ عَينَيْ بِنتِ ماءٍ ... تُقَلِّبُ عَينَها حَذَرَ الصُّقُورِ[5] / ١

نَصبَ «عَينَيْ»، على الذمّ.

قال ابنُ خيّاطٍ العُكليّ:[6]

وكُلُّ قَومٍ أطاعُوا أمْرَ سَيِّدِهِمْ ... إلاّ نُمَيراً أطاعَتْ أمْرَ غاوِيها

الظّاعِنِينَ ولمّا يُظعِنُوا أحَداً ... والقائِلِينَ: لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيها؟[7]

نصَبَ «الظاعِنينَ»، على الذمّ.

والنصب بالترحُّم

قولُهم: مَررتُ به، المسكينَ. نَصبتَ[8] «المسكينَ»، على أنّكَ

---

(١) عوف من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. وتجادع: تشاتم بجدع الأنف.

(٢) ب: وجوهاً.

(٣) سقطت بقية الفقرة من النسختين.

(٤) إمام بن أقرم. الكتاب ١ : ٢٥٤ والبيان والتبيين ١ : ٣٨٦ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٤٤ . وكان الحجاج حبس الشاعر، فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه أحد.

(٥) بنت الماء: طير الماء. وهي مُنسلقة الأجفان. وكان الحجاج كذلك.

(٦) الكتاب: ١ : ٢٤٩ والانصاف ص ٢٧٦ و ٤٧٠ واللسان والتاج (ظعن) والخزانة ٢ : ٣٠١ . وفي الأصل: «قال آخر». ب: «قال غيره». ق: «أمرَ مرشِدِهم».

ونمير: قبيلة من بني عامر والغاوي: الضال المضل.

(٧) ق: «والقائلون». ويُظعن: يَهزم. ويخلي: يترك.

(٨) ق: نصب.

رَحِمتَه. وقال مُهلهل:[1]

وَلَقَد خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشكُرَ خَبْطةً ... أخوالَنا وهُمُ بَنُو الأعمامِ

نَصبَ «أخوالَنا»، على الترحّمِ.

قال طرفةُ بن العبد:[2]

قَسمتَ الدَّهْرَ في زَمَنٍ رَخِيٍّ ... كذاكَ الحُكْمُ يَقصِدُ أو يَجُورُ

لَنا يَومٌ ولِلكَروانِ يَومٌ ... تَطِيرُ البائساتِ ولا نَطِيرُ[3]

نَصبَ «البائساتِ»، على الترحّم. وقال آخرُ:[4]

وتأوِي إلى نِسوةٍ بائساتٍ ... وشُعْثاً مَراضِيعَ مِثلَ السَّعالي

نَصبَ «شعثاً» و«مراضيعَ»[5]، على الترحّمِ. وقال[6] آخرُ:[7]

فأصبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوانِسا ... فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائسا

نَصبَ «البائسَ»[8]، على الترحُّم.

---

(١) الكتاب ١: ٢٢٥ و ٢٤٨ والسمط ص ٣٤١. وفي الأصل و ب: «وقال الشاعر». ويشكر: قبيلة من بكر بن وائل.

(٢) ديوان طرفة ص ٧ والشعر والشعراء ص ١٤٠ والفاخر ص ٧٤ والخزانة ١: ٤١٢. وفي النسختين: «وقال آخر». وفي الأصل و ق: «قسمتُ». والرخي: السهل اللين. ويقصد: يصيب القصد ولا يجوز الحد.

(٣) ق: «لنا يوماً وللكروان يوماً». وفي الأصل: «اليابسات» ههنا وفيما بعد. والكروان ههنا مفرد، رد عليه ضمير المؤنث باعتبار الأفراد من الجنس. الخزانة ١: ٤١٤.

(٤) أمية بن أبي عائذ. ديوان الهذليين ٢: ١٨٤ والكتاب ١: ١٩٩ ومعاني القرآن ١: ١٠٨ والعقد ٥: ٤٩٤ والمعيار ص ٨١ والوافي ص ١٨٤ والقسطاس ص ١٢٤ وشرح التحفة ص ٢٨٣ وشرح المفصل ٢: ١٨ والعيني ٤: ٦٣ والخزانة ١: ٤١٧ و ٢: ٣٠١. وفي النسختين: «ونأوي». ق: «السعالْ». والشعث: جمع شعثاء. وهي المتلبدة الشعر. والمراضيع: جمع مرضاع، أو جمع مرضع على زيادة الياء. والسعالي: الغيلان.

(٥) سقط: «ومراضيع» من النسختين.

(٦) سقطت بقية الفقرة من النسختين.

(٧) العجاج. الكتاب ١: ٢٥٥ والمغني ص ٥٤٥ والهمع ١: ٦٦ و ٢: ١١٧ و ١٢٧ والإفصاح ص ٢٤٨ والدرر ١: ٤٥ و ٢: ١٤٩ و ١٦٤. وفي الأصل: «اليابسا». وقرقرى: اسم موضع. والكوانس: جمع كانسة. وهي ههنا الناقة بركت بعد شبع.

(٨) في الأصل: اليابس.

والنصب بالاختصاص

قولُهم: إنّا، بَنِي عبدِ اللهِ، نَفعَلُ كذا وكذا. نَصبَ «بَنِي»، لأنه [اختصاصٌ][1] اختصَّ الفِعلَ، ولم يُخبِرْ أنّهم بنو عبدِ اللهِ. كأنّه قال: إنّا[2]، أعْنِي بَنِي عبدِ الله. قال الشاعر:[3]

إنّا، بَنِي تَغْلِبٍ، قومٌ مَعاقِلُنا
بِيضُ السُّيُوفِ إذا ما أُفزِعَ البَلَدُ

نَصبَ «بَنِي» على الاختصاصِ.

قال الشاعر:[4]

إنّا، بَنِي مِنْقَرٍ، قَومٌ لَنا شَرَفٌ ... فِينا سَراةُ بَنِي سَعْدٍ ونادِيها

وقال رؤبة:[5]

بِنا، تَميماً، يُكشَفُ الضَّبابْ

نَصبَ «تميماً»، على الاختصاصِ[6]. ألا تَرى أنّه أخبرَ عن

---

(١) من ب.
(٢) في الأصل: أنا.
(٣) في الأصل: «قوماً» وفوقها: قومٌ.
(٤) عمرو بن الأهتم. الكتاب ١ : ٣٢٧ والكامل ص ٦٥ و ٢٢٤ وشرح المفصل ٢ : ١٨ والهمع ١ :١٧١ والدرر ١ :١٤٧. وفي النسختين: «قال آخر.. قوم ذوو شرف». وفي الأصل: «قوماً» وفوقها «قومٌ». ومنقر: قبيلة. والسراة: جمع سري. وهو السيد.
(٥) ديوان رؤبة ص ١٦٩ والكتاب ١ : ٢٢٥٥ و٢٣٧ وشرح المفصل ٢ : ١٨ والأشموني ٣ : ١٨٣ والعيني ٤ : ٣٠٢ والخزانة ١ : ٤١٢. وفي الأصل: «وقال آخر.. تكشِفُ الضبابا». وفي النسختين: «إنّا تميماً» ب: «تكشف التجبابا». وفي الحاشية: الحجابا.
(٦) في الأصل: بالاختصاص.

الفِعلِ. وقال(١) آخر:(٢)

أَلَمْ تَـرَ أنّـا، بَنِـي دارِمٍ، زُرارةُ فِينـا أبُـو مَعْبَـدِ؟

نَصبَ «بَنِي»، على الاختصاصِ.

وأما قولُ الآخرِ:(٣)

★نَحنُ بَنُو خُوَيلِدٍ، صُراحا★

فإنّه رَفَعَ «بَني»، لأنّه أخبَر أنّهم بَنُو خويلدٍ، ونَصب «صُراحاً»، على القطع. ويُنشَدُ بيتٌ للبيدِ بنِ ربيعة:(٤)

نَحنُ، بَنِي أُمِّ البَنِينَ، الأربَعَهْ ونَحنُ خَيرُ عامِرِ بنِ صَعْصَعَهْ

يُنصَبُ هذا البيتُ، ويُرفَعُ.(٥) وكذلكَ قال آخرُ:(٦)

★نَحْنُ بنو ضَبَّةَ، أصحابُ الجَمَلْ★

و: «بَني ضَبّةَ» [أيضاً](٧)، على ما بيّنتُ(٨) لكَ.

---

(١) سقطت بقية الفقرة من النسختين.
(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٢٠٢ والكتاب ١ : ٣٢٧. وزرارة بن عدس سيد شريف.
(٣) لأبي حرب الأعلم. النوادر ص ٤٧ والعيني ١ : ٤٢٥ والخزانة ٢ : ٥٠٧. والصراح: الصريح. وهو الخالص النسب.
(٤) ديوان لبيد ص ٣٤٠ والكتاب ١ : ٣٢٧ ومجالس ثعلب ص ٤٤٢ و ٤٤٩ والأغاني ١٤ : ٩١ والعمدة ١ : ٢٧ والخزانة ٤ : ١٧١. ق: «وينشد بيت لبيد». وسقط البيت الثاني منها. ب: وقال لبيد بن ربيعة العامري.
(٥) يريد البيت الأول. ق: «نصباً ورفعاً». ب: نصب بني.
(٦) عمرو بن يثربي. العقد ٤ : ٣٢٧ والكامل ص ٦٥ و ٢٢٤ وتاريخ الطبري ٥ : ٢١٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١ وشذور الذهب ص ٢١٩ والهمع ١ : ١٧١ والدرر ١ : ١٤٦ والأشموني ٣ : ١٣٧ واللسان (بجل). وفي النسختين: نحن بني.
(٧) من ق.
(٨) ق: ما بينته.

والنصب بالصرف

قولُهم: لا أركَبُ وتَمشيَ، ولا أشبَعُ وتَجوعَ. فلمّا[1] أسقطَ ١٢ الكنايةَ، وهي «أنتَ»، نَصبَ/لأنَّ[2] معناه: لا أركَبُ وأنتَ تَمشِي، ولا أشبَعُ وأنتَ تَجوعُ. فلمّا أسقَطَ[3] الكنايةَ، وهي[4] «أنتَ»، نصبَ لأنه مصروفٌ عن جهته. قال اللهُ، عزَّ وجل[5]: (فلا تَهِنُوا[6]، وتَدْعُوا إلى السَّلْمِ). وكذلك[7]، في «البقرة»: (ولا تَلبِسُوا الحَقَّ بالباطِلِ، وتَكتُمُوا الحَقَّ، وأنتُمْ تَعْلَمُونَ)[8]. معنـاه، واللهُ أعلمُ: وأنتم تكتُمـونَ [الحقّ، وأنتم تَـدعُـونَ إلى السّلمِ][9]. فلمّا أسقط «أنتم» نَصبَ[10]. وقال بعضُهم: موضعُها جزمٌ، على معنى: ولا تَلبِسوا الحقَّ بالباطل، ولا تَكتُموا الحقَّ.

وقال المتوكِّلُ الكنانيّ:[11]

لا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثلَـهُ عـارٌ علَيـكَ إذا فَعَلـتَ عَظِيمُ

(١) سقط حتى «لأن» من ب. ق: فلما أسقطت الكناية، يعني أنت نصبت.
(٢) سقط حتى «نصب» من ق.
(٣) ب: أسقطوا.
(٤) ب: يعني.
(٥) ق: جل ذكره.
(٦) الآية ٣٥ من محمد. وفي الأصل: «ولا تهنوا». ق: «إلى السَّلْم». وهي قراءة الحسن وأبي رجاء والأعمش وعيسى وطلحة وحمزة وأبي بكر. البحر ٨: ٨٥. ب: إلى السَّلمِ.
(٧) في الأصل و ب: وقوله.
(٨) الآية ٤٢. وسقط «وأنتم تعلمون» من النسختين.
(٩) من النسختين. وفي ق تقديم وتأخير وتكرار لبعض الجمل.
(١٠) في الأصل: نصبه.
(١١) الكتاب ١: ٤٢٤ والمقتضب ٢: ١٦ والجمل للزجاجي ص ١٩٨ وحماسة البحتري ص ١٧٣ والمؤتلف ص ١٧٩ ومعجم الشعراء ص ٤١٠ والمغني ص ٣٩٩، وشرح شواهده ٧٧٩ والجنى الداني ص ١٥٦ وابن عقيل ٢: ١٢٦ والمثل السائر ٣: ٢٦٢ و٤: ١٦٩ والحماسة البصرية ٢: ١٥ والأغاني ١١: ٣٧ وجمهرة الأمثال ٢: ٢٧٩ وعيون الأخبار ٢: ١٩ والعيني ٤: ٣٩٣ والخزانة ٣: ٦١٧ وديوان أبي الأسود ص ١٣٠.

نَصبَ «تأتيَ»، على فقدانِ «أنتَ».

ومنَ الصَّرفِ أيضاً قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[1] (بَلَى قادِرِينَ). معناه: بلَى نَقدِرُ. فصَرَفَ منَ الرفعِ إلى النصبِ. [وقال بعضُهم: على معنى: بَلَى][2] كنّا قادِرِينَ

قال الشاعر:[3]

ألم تَرَني عاهَدْتُ رَبِّي وإنَّنِي لَبَينَ رِتاجٍ قائماً ومَقامِ
علَى قَسَمٍ لا أشتِمُ الدَّهْرَ مُسلِماً ولا خارِجاً مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ؟[4]

فنَصبَ[5] «خارجاً»، على الصّرفِ. معناه: ولا يَخرجُ. فلمّا صَرفَه نَصبَه.[6]

وأما نصبُ[7] (صِبْغَةَ اللهِ) فعلى [معنى][8] فِعلٍ مُضمَرٍ، اطُّرِحَ لِعلمِ المخاطَبِ بمعناه. وهو[9]: الزَموا صِبغةَ اللهِ. والصِّبغةُ: الدِّينُ.

وأما[10] قولُه، تعالَى:[11] (قُلْ: بَلْ مِلَّةَ إبراهِيمَ، حَنِيفاً)

---

(١) الآية ٤ من القيامة.
(٢) من النسختين. وفي الأصل «يروى بل». وسقطت «كنّا» من ق. وانظر البحر ٨ : ٣٨٥.
(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٧٦٩ والكتاب ١ : ١٧٣ والمقتضب ٣ : ٢٦٩ و ٤ : ٣١٣ والكامل ص ٦٩ والمحتسب ١ : ٧٥ وشرح المفصل ٢ : ٥٩ و ٦ : ٥٠ والمغني ص ٤٥٢ والخزانة ٢ : ١٠٨ وشرح شواهد الشافية ص ٧٢. والرتاج: الباب العظيم.
(٤) في الأصل: علا قسَمٌ.
(٥) في الأصل و ب: نصب.
(٦) سقط «فلما صرفة نصبه» من ق.
(٧) الآية ١٣٨ من البقرة.
(٨) من النسختين. وسقطت بقبة الفقرة من ق.
(٩) ب: «وهذا مصدر ذكر تأكيداً لما قبله. كأنه قال صبغ الله صبغة سنة الله» والكلمتان الأخيرتان في ق. وسقطت بقية الفقرة من ب.
(١٠) سقطت من ب.
(١١) الآية ١٣٥ من البقرة. وسقط «قل» من الأصل.

نَصَبَ «ملّةَ»، على إضمارِ كلامٍ[١]. كأنّه قال: بلْ نتّبعُ[٢] مِلّةَ إبراهيمَ[٣]. وقولُه:[٤] (سَلامٌ، قَولاً مِن رَبٍّ رَحيمٍ) [نصبَ «قولاً»][٥]، على الصّرفِ[٦]، أي: يَقولونَ قَولاً.

والنصب بـ «ساءَ ونعمَ وبئسَ»[٧] وأخواتها

فهذه حروفٌ، تَنصبُ النكرةَ، وترفَعُ المعرفةَ. تقولُ: بئسَ رَجلاً زيدٌ، ونِعْمَ رَجلاً محمدٌ[٨]. نَصبتَ «رجلاً» لأنّه نكرةٌ، ورَفعتَ «زيداً» و«محمداً»، لأنّهما معرفتان[٩]. قال اللهُ، تعالَى:[١٠] (ساءَ مَثَلاً القومُ الّذِينَ كَذَّبُوا بآياتِنا)، و(كَبُرَتْ كَلِمةً[١١]). نَصبتَ «مثلاً» و«كلمةً»[١٢]، لأنّهما نكرتان. ومنه قولُه، [عزَّ وجلَّ][١٣]: (وساءَ لَهُمْ، يَومَ القِيامةِ، حِمْلاً). ومِثلُه:[١٤] (ومأواهُمْ جَهَنَّمُ، وساءَتْ مَصيراً). وتقولُ: حبّذا رَجلاً زيدٌ. قال الشاعر:[١٥]

أبُو مُوسَى فحَسْبُكَ نِعْمَ جَـدّاً ... وشَيخُ الرَّكْبِ خالُكَ نِعْمَ خالا

(١) ب: الكلام.
(٢) في الأصل: اتبعْ.
(٣) سقط «حنيفاً... إبراهيم» من ق، وجاء بعضه بعد الآية التالية.
(٤) الآية ٥٨ من يس. وسقط «من رب رحيم» من الأصل.
(٥) من النسختين.
(٦) في الأصل: صرف.
(٧) في الأصل، وبئس ونعم.
(٨) سقط هذا المثال من ب.
(٩) ب: زيداً لأنه معرفة.
(١٠) الآية ١٧٧ من الأعراف. ب: «عز وجل». وسقط «الذين كذبوا بآياتنا» من الأصل ب.
(١١) الآية ٥ من الكهف. وزاد هنا في ب: تَخرُجُ.
(١٢) في الأصل: كلمة ومثلاً.
(١٣) الآية ١٠١ من طه. وما بين معقوفين من ق.
(١٤) الآية ٩٧ من النساء. وسقط «ومثله» من ق.
(١٥) ذو الرمة. ديوانه ص ٤٤٣ والخزانة ٤ : ١٠٧. ب: «بئس خالا». وأبو موسى هو أبو موسى الأشعري. والركب: القافلة.

نَصَبَ جدًّا وخالاً لأنهما نكرتان.

والنصب من خلاف المضاف

قولُهم[1]: هذا ضاربُ زيدٍ. تَخفِضُ «زيداً»[2]، بإضافة «ضارب» إليه. فإذا أدخلتَ التنوينَ على «ضارب» خالفتَ الإضافةَ، وصارَ كالمفعول به، فنَصبتَ «زيداً» بخلافِ المضافِ، [وعلى أنّه كانَ مفعولاً][3]. تقولُ [من ذلك][4]: هذا ضاربٌ زيداً، ومكلِّمٌ محمداً. فلمّا أدخلتَ التنوينَ نَصبتَ[5]. ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ اسمُه/[6]: (ونَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ، مِنْ غِلٍّ، إخْواناً). نَصبَ «إخواناً» للتنوينِ. ومَجازُه: مِن غلٍّ[7] إخوانٍ. وكذلك[8]: (في أَرْبَعةِ أيّامٍ، سَواءً). نَصبَ «سواءً»، لمَجيئه بعدَ التنوين. وإنْ قلتَ: نَصبتَ[9] على الاستغناء، جازَ. وقال العجّاج:[10] ١٣

---

(١) ب: قولك.
(٢) في الأصل بالجر والرفع والنصب جميعاً.
(٣) من ب. ق: فإذا نونت ضارب نصبت زيداً بخلاف الإضافة لأنه مفعول به.
(٤) من ب.
(٥) ق: محمداً نصبت للتنوين.
(٦) الآية ٤٧ من الحجر. ب: «قال الله عز وجل». وسقطت الورقة ١٣ من الأصل، فاستوفينا ما فيها من النسختين.
(٧) ق: غلٍّ.
(٨) الآية ١٠ من فصلت.
(٩) ق: نصبتَ.
(١٠) ديوان العجاج ٢ : ١٩٥ والكتاب ١ : ١٠٠ واللسان (درفس) و(عنس) والفاضل ص ٨١ والجمهرة ٢ : ٩٤ و٣ : ٣٥ والمقاييس ٤ : ١٥٦ والموشح ص ٢١٥ والمخصص ١٦ : ١٦١ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٣ . وحسر: أهلك. والعلاة: الناقة الجسيمة المشرفة. والعنس: الشديدة الصلبة. والدرفسة العظيمة الموثقة. والبازل: البعير فطر نابه .

وكَمْ حَسَرْنا مِـن عَلاةٍ عَنْسِ دِرَفْسَـــةٍ وبـــازِلٍ دِرَفْسِ

مُحْتنِكٌ، ضَخْمٌ، شُؤونَ الرّأسِ[1]

نَصبَ[2] «شُؤونَ»، لمّا أدخلَ التنوين على «ضخم». ومَجازُه: «ضَخمُ شُؤونٍ». وقال الحارثُ بن ظالم:[3]

فما قَـومِـي بِثَعْلَبَـةَ بنِ سَعْـدٍ ولا بِفَـزارةَ الشُّعْـرِ الرِّقـابـا

نَصبَ «الرِّقابَ»، لإدخال الألفِ واللامِ على «الشُّعْرِ»[4]، لأنّ الألفَ واللامَ يُعاقِبانِ[5] التنوينَ، والتنوينَ يُعاقِبُ[6] الألفَ واللامَ. وقال آخرُ:[7]

لَيسَتْ مِنَ السُّودِ أعْقاباً إذا انصَرَفَـتْ

ولا تَبِيـعُ بشَطَّـي مَكّـةَ البُـرَمـا

نَصب[8] «أعقاباً»، لإدخالِ الألفِ واللامِ على «السُّودِ». وقال رؤبة:[9]

* الحَزْنُ باباً، والعَقُورُ كَلْبا *

---

(١) المحتنك: التام السن. والشؤون: جمع شأن. وهو مجرى الدمع من العين.

(٢) ب: فنصب.

(٣) الكتاب ١: ١٠٣ والمقتضب ٤: ١٦١ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٤٣ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٣٥ والإنصاف ص ١٣٣ والعيني ٣: ٦٠٩. ق: «والشُّعَرى». وثعلبة وفزارة: قبيلتان من ذبيان. والشعر: جمع أشعر. وهو الكثير الشعر.

(٤) ق: الشعرى.

(٥) ب: تعاقب.

(٦) ق: «تعاقب». ب: معاقبُ.

(٧) النابغة الذبياني. ديوانه ص ١٠٥. والرواية: «بشَطَّي نَخْلةَ». والبرم: جمع برمة. وهي القدر من حجر.

(٨) ب: فنصب.

(٩) ديوان رؤبة ص ١٥ والكتاب ١: ١٠٣ والأشموني ٣: ١٤ والعيني ٣: ٦١٧ والخزانة ٣: ٤٨٠. ب: «وقال آخر». والحزن: الغليظ. والعقور: الجرّاح.

نَصبَ « باباً » و « كلباً »، لإدخالِ الألفِ واللامِ على « الحزنِ » و « العَقورِ ».

وتقولُ: هذا حَسَنٌ وجهاً، وهذا حَسَنُ الوجهِ[١]. فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ نَصبتَ أيضاً « وجهاً ». تقولُ[٢]: هذا الحَسَنُ وجهاً، وهذا الحَسَنُ الوجهَ[٣]. تَنصِبُ ما بعدَه على خلافِ المضافِ.

وأما قولُ النابغة:[٤]

ونأخُذُ بَعدَهُ بذِنابِ عَيشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ لَيسَ لَهُ سَنامُ

فإنّه نَوَى التنوينَ في « أجَبَّ »، و « أجَبُّ » لا ينصَرِفُ لأنّه على وزن[٥] « أفْعَلَ ». ونَصبَ « الظَّهرَ »، لأنَه نَوَى التنوينَ في « أجَبَّ »، كما تقولُ: مَرَرتُ بحَسَنٍ الوجهَ[٦]. فنَصبَ على خلافِ المضافِ.

وما كان من النصب على الموضع لا على الاسم

قولُهم[٧]: أزورُكَ في اليومِ أو غداً، ولَستُم[٨] بالكرامِ ولا

---

(١) ب: « هذا أحسنُ وجهاً وهذا أحسنُ الوجهِ ». وسقط « وهذا حسن الوجه » من ق.
(٢) ب: قلت.
(٣) ق: حسنُ الوجه.
(٤) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٣٢ والكتاب ١ : ١٠٠ والمقتضب ٢ : ١٧٩ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٤٣ والإنصاف ١٣٤ والعيني ٣ : ٥٧٩ والخزانة ٤ : ٩٥. ق: « وتأخذ ». والذناب: الطرف. والأجب: المقطوع.
(٥) سقطت من ق.
(٦) ق: بحسنِ الوجهِ.
(٧) ب: كقولك.
(٨) ب: وتقول لستم.

السّادةَ. قال عُقيبةُ الأسديّ:[1]

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسجِحْ فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا

نَصبَ[2] «الحديدَ» على موضعِ «الجبالِ»، لأنَّ موضعَها النصبُ[3]. وإنّما انخفضَ بالباء الزائدةِ،[4] وليسَ للباء موضعٌ في الإعرابِ. كأنّه قالَ[5]: فلَسنا الجبالَ ولا الحديدَ. والباء للإقحامِ.

وقال كعبُ بن جُعيل:[6]

ألا حَيِّ نَدْمانِي عُمَيْرَ بنَ عامِرٍ إذا ما تَلاقَينا مِنَ اليَومِ أو غَدا

نَصبَ «غداً» على الموضعِ، لا على الاسمِ، لأنّ «مِن» لا موضعَ لها من الإعرابِ.[7] وقال لبيد:[8]

فإنْ لَم تَجِدْ مِن دُونِ عَدنانَ والِداً ودُونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

١٤ نصَبَ «دونَ» على الموضعِ، لا على الاسم. ومنه قولُ جرير:/[9]

---

(١) الكتاب ١ : ٣٤ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨ والمقتضب ٢ : ٢٣٨ و ٤ : ١١٢ و ٣٧١ والشعر والشعراء ص ٤٥ والسمط ص ١٤٨ والخزانة ١ : ٣٤٣ و ٢ : ١٤٣. ب: «قال الشاعر». وأسجح: ارفق.

(٢) ق: فنصب.

(٣) ب: لأن موضعها موضع نصب.

(٤) زاد هنا في ب: «والباء للإقحام»، وسقط منها فيما بعد.

(٥) ق: تقديره.

(٦) الكتاب ١ : ٣٤ والمقتضب ٤ : ١١٢ و ١٥٤ والمحتسب ٢ : ٣٦٢ والإفصاح ص ١٦٠ والإنصاف ص ٣٣٥ و ٣٧٦. ب: «وقال آخر أيضاً». وجعل فيها البيت مع التعليق عليه قبل «والنصب من نعت النكرة». والندمان: النديم.

(٧) ق: في الكلام.

(٨) ديوان لبيد ص ٢٥٥ والكتاب ١ : ٣٤ والمقتضب ٤ : ١٥٢ والمحتسب ٢ : ٤٣ والإنصاف ص ٢٠٨ والخزانة ١ : ٣٣٩ و ٣ : ٦٦٩. ب: «وقال آخر.. فليَزعك». ويزع: يكف.

(٩) ديوان جرير ص ٣٠٤ واللسان (كسف). وفي النسختين: «الشمس». ق: «بكاسفة». ب: «بغائرة». وفي الحاشية عن إحدى النسخ: بكاسفة.

فالشَّمسُ طالِعةٌ لَيسَتْ بكاشِفـةٍ   تَبكِي علَيكَ نُجُومَ اللَّيلِ والقَمَرا

نَصبَ[1] «نجومَ اللّيلِ والقمرا»، لأنّ موضعَها نَصبٌ، كما تقولُ: لا آتيكَ عِبادةَ الناسِ اللهَ، أي:[2] ما عَبدَ الناسُ اللهَ. كاشفةٌ:[3] ظاهرةٌ. يقالُ: ضَرَبَه فكَشَفَ عظمَه، أي: أظهرَه.[4]

والنصب من[5] نعت النكرة تقدَّم[6] على الاسم

تقولُ: هذا ظَرِيفاً غُلامٌ، وهذا واقفاً رجلٌ. قال الشاعر:[7]

وتحتَ العَوالِي والقَنـا مُستظِلّـةً   ظِباءٌ أعارَتْهـا العُيُـونَ الجآذِرُ

نَصبَ[8] «مُستظلةً»، لأنّه نَعتُ «ظباء» تَقدَّمَ.[9]

قال النابغة:[10]

كأنَّهُ خارجاً مِن جَنْبِ صَفْحتِهِ   سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِندَ مُفْتـأَدِ

نَصبَ «خارجاً»، لأنّه نعتُ «سَفّود» تَقدَّمَ[9]. وقال آخرُ:[11]

---

(١) زاد قبلها في ق: كاسفة يعني ظاهرة.
(٢) ب: لأن موضعها نصب على معنى.
(٣) زاد هنا في ب: يعني.
(٤) سقط «كاشفة .. أظهره» من ق. ب: كما تقول ضربته ضربة فكشفت عظمه أي أظهرته.
(٥) سقطت من ق.
(٦) في الأصل و ق: المقدم.
(٧) ذو الرمة. ديوانه ص ٢٤٥ والكتاب ١: ٢٧٦ والإفصاح ص ٢١٤ ومعاني الحروف ص ٨٩ وشرح المفصل ٢: ٦٤. ق: «بالقنا». والعوالي: جمع عالية. وهي أعلى الهودج. والقنا: عيدان الهوادج. والظباء استعارة للنساء. والجآذر: جمع جؤذر. وهو ولد البقرة الوحشية.
(٨) ب: فنصب.
(٩) في الأصل و ق: مقدم.
(١٠) ديوان النابغة الذبياني ص ١١ والخصائص ٢: ٢٧٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٦ و ٢: ٢٧٧ والخزانة ١: ٥٢١. يصف قرن الثور في صفحة الكلب. والسفود: حديدة يشوى بها. والشرب: شاربو الخمر. والمفتأد: مكان الشي.
(١١) كثير عزة. ديوانه ٢: ٢١٠ والكتاب ١: ٢٦٧ ومجالس العلماء ص ١٧٤ والخصائص ٢: =

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

نَصبَ «موحشاً»، لأنّه نعتُ نكرةٍ تَقدَّمَ[1] [على الاسم][2]. وقال آخرُ:[3].

وبالجِسمِ منّي بَيِّناً إنْ نَظَرتَهُ شُحُوبٌ وإنْ تَستشهِدِ العَينَ تَشهَدِ

نَصبتَ «بَيّناً»[4]، لأنّه نعتُ نكرةٍ تَقدَّمَ [على الاسمِ، وهو شحُوبٌ][5]. وقال آخرُ:[6]

هِشامَ ابنَ الخلائفِ قَد طَوَتْني ببابِكَ سَبعةً عَدَداً شُهُورُ

بَعِيرا واقفانِ وصاحِبَيهِ ألمّا يأنِ أنْ يَئِمَ البَعيرُ[7]

أراد: بَعيرا صاحبَيهِ واقفانِ. فقَدَّمَ وأخَّرَ.

وأما[8] قولُ الله، جلَّ ذِكرُه[9]: (خاشِعةً[10] أبْصارُهُمْ) فإنّه

= ٤٩٢ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٦ وشرح المفصل ٢ : ٥٠ والمغني ص ٩٠ و ٤٨٨ و ٧٣٥ وشذور الذهب ص ٢٤ و ٢٥٣ والأشموني ٢ : ١٤٧ والعيني ٣ : ١٦٣ والخزانة ١ : ٥٣٣. ب: «لسلمى». وهذا البيت مع التعليق عليه في النسختين بعد التعليق على البيت التالي. والخلل: جمع خلة. وهي بطانة جفن السيف. وانظر شرح المفصل ٢ : ٦٤

(١) في الأصل: مقدم.

(٢) من ق.

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٦ والأشموني ٢ : ٥٧ والعيني ٣ : ١٤٧. ويروى بخطاب المؤنث. ب: يستشهد.

(٤) ق: شحوباً بيناً.

(٥) من ق. ب: والاسم شحوب.

(٦) سقط البيتان مع التعليق عليهما من النسختين. وطوى: هزل وأضمر.

(٧) في الأصل: «يَسَمَ». وأنى: حان. ويئم: يعدو. والواو مقحمة قبل «صاحبيه».

(٨) ب: فأما.

(٩) ق: «تعالى». ب: عز وجل.

(١٠) الآية ٤٤ من المعارج. وهذه قراءة أبيّ وابن مسعود للآية ٧ من القمر. البحر ٨: ١٧٥. وفي النسختين: «خاشعاً». وهي قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري وأبي عمرو وحمزة والكسائي للآية ٧ من القمر.

نَصْبٌ[1] على الحالِ ، أي: يَخرُجونَ بتلك[2] الحالِ .

والنصب بالنداء المضاف

قولُهم[3] : يا زَيدَ بنَ عبدِ اللهِ . نَصبتَ[4] « زيداً »، لأنّه نداءٌ مضافٌ، ونَصبتَ « بنَ »[5] ، لأنّه بدلٌ من « زيد ». وخَفَضتَ « عبد الله »، بإضافةِ « بن »[6] إليه .

وقد تُنادِي العربُ[7] بغيرِ حرفِ النداء. يقولونَ: زيدَ بنَ عبدِ اللهِ[8]، على معنى[9]: يازيدَ بنَ عبدِ اللهِ[10]. قال اللهُ، جلَّ ذِكرُه[11]، في سورةِ «بَني إسرائيل»[12]: (ذُرِّيَّةَ مَن حَمَلْنا، مَعَ نُوحٍ) بمعنى[13]: ياذُرِّيَّةَ [مَن حَمَلْنا][14].

* * *

---

(١) ق: نصبَ.
(٢) ب: على تلك.
(٣) ب: كقولك.
(٤) في الأصل: فنصبَ.
(٥) ق: ابناً.
(٦) ق: الابن.
(٧) ق: وقد يُنادى.
(٨) ق: «بن محمد». ب: بن عمرو.
(٩) ب: بمعنى.
(١٠) ب: «بن عمرو». وسقط «على معنى.. الله» من ق.
(١١) ق: «تعالى». ب: عز وجل.
(١٢) الآية ٣ .
(١٣) ق: معناه.
(١٤) من ق.

ولا يُفصَلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، لأنّه[1] لا يقالُ: جاء غُلامُ، اليومَ، زيدٍ. ولكن [تقولُ][2]: جاء غُلامُ زيدٍ اليومَ، وجاء[3] اليومَ غُلامُ زيدٍ. وقد[1] جاء في الشّعرِ مُنفصلاً[4]. قال عَمرو بن قَميئة[5]:

لمّا رأتْ ساتِيدَما استَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها!

أي[6]: لِلّهِ[7] دَرُّ مَن لامَها. ففصَلَ. وقال آخرُ[8]:

كما خُطَّ الكِتابُ بكَفِّ يوماً ... يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُعِيدُ

أي: بكفِّ يهوديٍّ[9]. قال[10] اللهُ، تعالَى: (زُيِّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ، أولادَهُمْ، شُرَكائِهِمْ)[11]. فَرّقَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه.

---

(١) سقطت من ق.
(٢) من ب.
(٣) سقط «ولكن.. و» من ق.
(٤) في الأصل و ق: مفصّلاً.
(٥) ديوان عمرو بن قميئة ص ١٨٢ والكتاب ١: ٩١ والمقتضب ٤: ٣٧٧ ومجالس ثعلب ص ١٥٢ والأزمنة والأمكنة ٢: ٣٠٩ والإنصاف ص ٤٣٢ وشرح المفصل ٢: ٤٦ و ٣: ١٩ و ٧٧ و ٨: ٦٦ ومعجم البلدان (ساتيدما) والخزانة ٢: ٢٤٧. وفي الأصل و ب: «قال الشاعر». وساتيدما: اسم جبل. واستعبرت: بكت.
(٦) ب: معناه..
(٧) سقطت من النسختين.
(٨) أبو حية النميري. الكتاب ١: ٩١ والمقتضب ١: ٢٣٧ و ٤: ٣٧٧ والإنصاف ص ٤٣٢ وشرح المفصل ١: ١٠٣ و ٢: ٢٥٠ والهمع ٢: ٥٢ والدرر ٢: ٦٦ والأشموني ٢: ٢٧٨ واللسان (عجم) والعيني ٣: ٤٧٠. والرواية: «أو يُزيلُ». وهي في حاشية ب. وانظر الإفصاح ص ١١٥. قلت: ولعل صواب رواية كتابنا: «أو يَقِيلُ». ويزيل ويقيل: يباعد.
(٩) زاد هنا في ب: يقارب أو يعيد أي بكف يهودي.
(١٠) سقط حتى «والمضاف إليه» من النسختين.
(١١) الآية ١٣٧ من الأنعام. وفي الأصل: «أولادِهم شركاؤهم». وهي قراءة الجمهور. البحر ٤: ٢٢٩.

قال ذو الرمّة [1]: /

١٥

كأنَّ أصواتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفَرارِيجِ

أرادَ: كأنّ أصواتَ أواخرِ المَيسِ. وقال آخرُ: [2]

وقَد زَعَمُوا أنّي جَزِعتُ علَيهِما وهَلْ جَزَعٌ أنْ قُلتُ: وابأباهُما؟

هُما أخَوا في الحَرْبِ مَن لا أخا لَهُ إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهُما [3]

يَعني: أخوا مَن لا أخاله. ففَصَلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه [4].

والنصب على الاستغناء وتمام الكلام

مِثلُ قولِ اللهِ، تعالَى، في «الطور»: [5] (والطُّورِ، وكِتابٍ مَسطُورٍ، في رَقٍّ مَنشُورٍ، والبَيتِ المَعْمُورِ) إلى قوله: (إنَّ المُتَّقِينَ في جَنّاتٍ ونَعيمٍ، فاكِهِينَ، بِما آتاهُمْ رَبُّهُمْ). نَصبَ «فاكِهِينَ» على الاستغناء وتمامِ الكلامِ. [6] وفي سورة «الذّاريات»: [7] (إنّ المُتَّقِينَ في جَنّاتٍ وعُيُونٍ، آخِذِينَ). ومِثلُه: (فارِهِينَ) [8] و (خالِدِينَ).

---

(١) ديوان ذي الرمة ص ٧٦ والكتاب ١: ٩٢ و ٢٩٥ و ٣٤٧ والمقتضب ٤: ٣٧٦ والخصائص ٢: ٣٠٤ والإنصاف ص ٤٣٣ وشرح المفصل ١: ٣٠١ و ٢: ١٠٨ و ٣: ٧٧ و ٤: ١٧٢ والخزانة ٢: ١٢٠ و ١٥٠. والإيغال: سرعة السير. والميس: شجر تتخذ منه الأقتاب. والفراريج: جمع فروج.

(٢) درنى بنت عبعبة. الكتاب ١: ٩٢ والنوادر ص ١١٥ والخصائص ٢: ٤٠٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣ وشرح المفصل ٣: ١٩ و ٢١ والهمع ٢: ٥٢ والدرر ٢: ٦٦ واللسان (أبو) والعيني ٣: ٤٧٢. ق: «إن قلت». وبأباهما أي: هما مفديان بأبي.

(٣) في الأصل و ب: «ودعاهما». والنبوة: الجفاء والغلظة.

(٤) في الأصل: «ففصل وقدم وأخر». ق: ففصل وقدم.

(٥) الآيات ١ - ٤ و ١٧ - ١٨. ب: نحو قول الله عز وجل.

(٦) سقط «والطور.. الكلام» من النسختين.

(٧) الآيتان ١٥ و ١٦.

(٨) الآية ١٤٩ من الشعراء. وفي النسختين: فاكهين.

كلُّ هذا نَصبٌ. [فنَصبَ « آخِـذِيـنَ »][1]، على الاستغنـاء وتمام الكلامِ[2]، لأنّكَ إذا قلتَ: « إنّ المتّقينَ في جنّاتٍ وعيونٍ »، ثم سَكتَّ، فقد تمَّ الكلامُ واستغنى[3] عمّا يجيءُ[4] بعدَه. فنصب ما يجيءُ[4] بعده. وإذا[5] قلتَ: « إنّ زيداً في الدارِ » وسكتَّ كانَ كلاماً[6] تامّاً. فلمّا استغنَيتَ عن « القائم »[7] نَصبتَ، فقلتَ « قائماً ».

وأما قولُه:[8] (إنَّ المُجْرِمِينَ، في عَذابِ جَهَنَّمَ، خالِدُونَ) فإنّه رَفعٌ[9] على خبرِ « إنّ ». [وإذا قلتَ: « إنَّ المُتَّقِينَ في جنّاتٍ ونعيمٍ » فقد تمّ كلامُكَ، ولم تَحتجْ إلى ما بعدَه. فتَنصِبُ على الاستغناء. وأما قولُه، عزَّ وجلَّ][10]: (إنّ أصْحابَ الجَنّةِ اليومَ، في شُغُلٍ، فاكِهُونَ) فإنّه رَفَعَ « فاكهونَ »، لأنّه[11] خبرُ « إنّ »، ولأنّ[12] الكلامَ لم يَتمّ[13] دونَه.

---

(١) من ق. وفيها: فنصب فاكهين.
(٢) زاد هنا في ق: وكذلك خالدين.
(٣) ب: فاستغنى.
(٤) ب: ما جاء.
(٥) سقط « لأنك.. وإذا » من ق. وفيها: ومعناه أنك.
(٦) ق: ثم سكت كان الكلام.
(٧) ق: القيام.
(٨) الآية ٧٤ من الزخرف.
(٩) ق: رفعٌ.
(١٠) الآية ٥٥ من يس. وما بين معقوفين من ق، وآخره من ب أيضاً. وفي الأصل: وكذلك.
(١١) في الأصل: « فإنك ترفع فاكهين لأنه ». ب: فإنه رفع على.
(١٢) ق: وإن.
(١٣) ب: لا يتم.

قال الشاعرُ [في مثلِه]:[1]

وإنّ لَكُمْ أصْلَ البِلادِ وفَرعَها
فَلَلْخَيرُ فِيكُمْ ثابِتاً مَبذُولا

نَصبت[2] «ثابتاً[3] مبذولاً»، على الاستغناء وتمامِ الكلامِ، لأنّك إذا قلتَ «فللخيرُ[4] فيكم» فقد تَمَّ كلامُكَ[5]. وتقولُ: أَنتكلَّمُ[6] وأنتَ ههنا قاعداً؟ ومثلُه[7]: [(انتهُوا خَيراً لكُم)[8]. نصب «خيراً» لأنّه يحسنُ[9] السكوتُ عنه][10] وقوله[11]: (فمَن[12] تَطَوَّعَ خيراً فهُوَ خَيرٌ لَهُ، وأنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ)، رَفعَ لأنّه خبرٌ، لا يَحسُنُ السكوتُ دُونَه. [وكذلك]: (وأنْ[13] يَستَعفِفْنَ خَيرٌ لَهُنَّ)[14].

---

(١) الكتاب ١: ٢٦٢. وما بين معقوفين من ب. وفي الأصل: «فإنّ.. والخيرُ». ق: «فذا خيرُ». ولعله يريد «فذا الخيرُ». ب: «فالخيرُ فيكم ثابت».
وفي حاشية الاصل: ويروى: «وطولها».

(٢) في الأصل و ب: نصب.

(٣) سقطت من النسختين.

(٤) في الأصل: «فالخير». ق: «فذاخير». ب: الخير.

(٥) في الأصل: الكلام.

(٦) ق: «آتيك». ب: أتيتكم.

(٧) سقطت من ق.

(٨) الآية ١٧١ من النساء.

(٩) في حاشية ق: «لا» مصححاً عليها. والمراد «لا يحسن». وهو وهم.

(١٠) من النسختين. وفي ب: يحسن دونه السكوت.

(١١) سقط حتى «دونه» من النسختين.

(١٢) الآية ١٨٤ من البقرة. وفي الأصل: «ومن».

(١٣) الآية ٦٠ من النور. ق: «وإن». وما بين معقوفين منها.

(١٤) زاد هنا في ق: مثله.

ويقالُ: معناه: وإنْ [١] تَصوموا فالصِّيامُ خيرٌ لكم، [٢] وإنْ [٣] يَستعفِفْنَ [يكنِ الاستعفافُ خيراً لهنّ] [٤]، فالاستعفافُ خيرٌ لَهُنَّ.

ومثلُ الأوّلِ في «الأعراف» [٥]: ﴿قُلْ: هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا في الحَياةِ الدُّنْيا خالِصةً﴾. نَصبَ [«خالصةً»] [٦] على تمامِ الكلامِ، كما تقولُ: هي [لـكَ] نِحْلـةً. ويُـرفَـعُ أيضـاً بـ «هـي» [٧]، كما تقـولُ: أنحلُها [٨]، لكَ نِحْلةٌ. [٩] ويُرفَعُ أيضاً، تقولُ: [١٠] «[هي] خالصةٌ»، على تَقدُّمِ الكلامِ على خَبرِه. [١١]

وأما قولهُ، عزَّ وجلَّ: [١٢] ﴿وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾، [١٣] ﴿ولَهُ الدِّينُ واصِباً﴾ - [معناه: هو الحقُّ المصدِّقُ، [١٤] وله الدِّينُ الواصبُ] [١٥] - فإنّه لمّا [١٦] أسقطَ الألفَ واللامَ نصبَ، على القطعِ [١٧].

(١) في الأصل و ق: وأن.
(٢) زاد هنا في ق: فالمعنى.
(٣) في الأصل: وأن.
(٤) من ق.
(٥) الآية ٣٢.
(٦) من النسختين.
(٧) سقط «كما تقول.. هي» من النسختين.
(٨) ق: أنحلتها.
(٩) في الأصل: نحلةً.
(١٠) سقطت بقية الفقرة من ق.
(١١) في الأصل: «على تقدم لا على تأخيره». وفي الحاشية: «خبره» مصححاً عليها. يريد: على تقدم «للذين.. الدنيا» على خبر الضمير هي. ب: «على تقديم الكلام لا تأخيره». ولعله يريد: على تقديم الكلام وتأخيره.
(١٢) الآية ٩١ من البقرة. وقدمت عليها الآية التالية في الأصل. ق: تعالى.
(١٣) الآية ٥٢ من النحل.
(١٤) ب: فعلى معنى الحق مصدقاً.
(١٥) من النسختين.
(١٦) ب: فلما.
(١٧) في الأصل: واللام من الواجب نصبه على قطع الألف واللام.

والنصب الذي يقع / في[١] النداء المفرد

أنْ[٢] تُناديَ اسماً ليسَ فيه الألفُ واللامُ، ثم تَعطِفَ[٣] عليه باسمٍ فيه ألفٌ ولامٌ. تقولُ[٤] : يا زيدُ والفَضلَ، ويا محمّدُ والحارثَ. وقال اللهُ، جلَّ وعزَّ:[٥] (يا جِبالُ، أوِّبي مَعَهُ، والطَّيرَ). نَصبَ «الطيرَ»، لأنّ حرفَ النداء يَقعُ[٦] عليه. ولم يَجزْ أن تقولَ: «يا الفَضلُ»، فنَصَبتَ[٧] على خلافِ النداء. وقال الشاعر:[٨]

ألا يـا زَيـدُ والضَّحّـاكَ سِيرا ... فقَد جاوَزتُما خَمَـرَ الطَّـريـقِ

وقال آخرُ:[٩]

فما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدَى ... بأجوَدَ مِنكَ يا عُمَـرُ الجَـوادا

أرادَ: يا الجَوادُ. فلمّا لم يَجزْ نَصبَه.

ويجوزُ أنْ تَرفَع[١٠] على معنى: يازيدُ أقبلْ، وليُقبِلْ معَكَ الفَضلُ[١١].

---

(١) سقطت الورقة ١٦ من الأصل. واستوفينا ما فيها من النسختين.
(٢) ق: وهو أن.
(٣) ق: وتعطف.
(٤) ب: قولك.
(٥) الآية ١٠ من سبأ. ب: قال الله عز وجل.
(٦) ب: لم يقع.
(٧) في النسختين: فنصب.
(٨) معاني القرآن ٢ : ٣٥٥ والمقدمة في النحو ص ٧٧ وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٦٦ والأزهية ص ١٧٤ والجمل للزجاجي ص ١٦٥ وشرح المفصل ١ : ١٢٩ والبحر ١ : ٦١ والهمع ٢ : ١٤٢ والدرر ٢ : ١٩٦ واللسان والمقاييس (خمر). والخمر: وهدة يختفي فيها الذئب ونحوه.
(٩) جرير. ديوانه ص ١٣٥ والمقتضب ٤ : ٢٠٨ والجمل للزجاجي ص ١٦٥ وشرح المفصل ٢ : ٢٩٩ و ٣ : ١٤٣ والمغني ص ١٤ والهمع ١ : ١٨٦ والدرر ١ : ١٥٣ والعيني ٤ : ٢٥٤. وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي. وعمر هو عمر بن عبد العزيز.
(١٠) ق: يرفع.
(١١) ق: الضحاك.

وعلى هذا، يَقرأ مَن يَقرأ[1] : (يا جِبالُ، أوِّبي مَعَهُ، والطّيرُ)، على الرفعِ . ومَجازُه: وليُؤوِّبِ الطّيرُ معَكِ.[2]

وأمّا قولُ النابغة:[3]

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ وليلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

فنَصبَ «أميمةَ»، لأنّه أرادَ الترخيمَ، فتَركَ الاسمَ على أصلِه، وأخرَجَ على التمامِ، ونَصبَ على نيّةِ الترخيمِ. وقالَ قومٌ: نَصبَه على النُّدْبةِ. والتفسيرُ،[4] الأوّلُ أحسَنُ. والمندوبُ يُندَبُ بالهاء[5] والألفِ. وإنّما ألحقوا الألفَ لبُعد الصوتِ، فقالوا: يا زيدا. ويقال بالهاء أيضاً: يا زيداهْ. وقال جريرُ بن عَطيّةَ، يَرثي عُمرَ بنَ عبدالعزيز رَحمةُ اللهِ عليه:[6]

قُلِّدْتَ أمْراً عَظِيماً فاصطَبَرْتَ لَهُ وسِرتَ فيهِ بِحُكْمِ اللهِ يا عُمَرا

فألحقَ[7] الألفَ للنُّدبةِ. قالَ اللهُ، عزَّ وجلَّ[8]: (يا حَسْرَتا، على ما فَرَّطْتُ، في جَنْبِ اللهِ).

---

(١) ق: «وعلى هذا يُقرأ».وهذه قراءة السلمي وابن هرمز وأبي يحي وأبي نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية.البحر ٧: ٢٦٣.

(٢) ق: معكَ.

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢ والكتاب ١: ٣١٥ و ٣٤٦ و ٢: ٩٠ والجمل للزجاجي ص ١٨٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٣ وشرح المفصل ٢: ١٢ و ١٠٧ والهمع ١: ١٨٥ والدرر ١: ١٦٠ والعيني ٤: ٣٠٣ والخزانة ١: ٣٧٠ و ٣٩١ و ٣٩٧ و ٢: ٣١٦. والناصب: المتعب.

(٤) زاد هنا في ب: والقول.

(٥) ق: بالواو.

(٦) ديوان جرير ص ٣٠٤ والمغني ص ٤١١ والهمع ١: ١٨٠ والدور ١: ١٥٥ والأشموني ٣: ١٣٤ و ١٦٧ و ١٦٩ والعيني ٤: ٢٢٩ و ٢٧٣. ب: «وقال الشاعر.. وقمت فيه بحق الله».

(٧) ب: وألحق.

(٨) الآية ٥٦ من الزمر.

والنصب على البِنْية

ما كانَ بناءً بَنَتْه العَربُ، ممّا لا يَزولُ إلى غيرِه. مثلُ الفِعلِ الماضي، ومثلُ حروفِ[1]: إنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وسوفَ، وأينَ، وما أشبَهَهُ[2]... / ١٧

* * *

أي[3]: كَثُرُوا. وقال آخرُ:[4]

لَو أنَّ قومِي حِينَ تَدعُوهُمْ حَمَلْ   علَى الجِبالِ الصُّمِّ لانهَدَّ الجَبَلْ

أي: حَمَلُوا. فأفردَ مُؤخَّراً. وقال آخرُ:[5]

إذا رأيتَ أنْجُماً مِنَ الأسَدْ   جَبْهتَهُ أو الخَراتَ والكَتَدْ

بالَ سُهَيلٌ في الفَضِيخِ ففَسَدْ   وطابَ ألبانُ الشِّتاءِ وبَرَدْ[6]

أي: بَرَدَتْ.

---

(١) ق: حروفِ.

(٢) ق: وما أشبه.

(٣) سقطت بقية الفقرة من النسختين. وفي الكلام انقطاع. ولعل المؤلف يعلق هنا على قول الراجز:

شَبُّوا علَى المَجْدِ، وشابُوا، واكتَهَلْ

الذي حذف فيه الضمير، والمراد: «اكتهلوا» أي: كبروا. انظر البحر ٤: ٢٥٦ والضرائر لابن عصفور ص ١٢٩.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٧٣ وشرح الملوكي ص ٣٨٧ وشرح المفصل ٩: ٨٠ والضرائر لابن عصفور ص ١٢٨.

(٥) معاني القرآن ١: ١٢٩ و ٢: ١٠٨ ومجالس العلماء ص ١١٧ والأزمنة والأمكنة ١: ١٩١ و ٣١٨ ومجالس ثعلب ص ٤٢١ واللسان (جبه) و (خرت) و (كتد) و (فضخ). وفي الأصل: «والخراتَ». والجبهة: أربعة أنجم ينزلها القمر. والخرات والكتد: نجمان من نجوم الأسد.

(٦) الفضيخ: شراب يتخذ من البسر دون أن تمسه النار.

والنصب بالدعاء

قولُهم: تَبّاً لهم[١] وسُحْقاً، وتُرْباً له وجَنْدَلاً[٢]، أي: لَقّاه الله، تُرْباً وجَندلاً. قال[٣] الشاعر:[٤]

هَنيئاً لأربابِ البُيوتِ بُيُوتُهُـمْ وللعَزَبِ المِسكِينِ مـا يَتَلَمَّسُ

قال[٥] «هَنيئاً» في معنى: ليَهْنِهِم، كما يقال[٦]: هنيئاً لكَ أبا فلانٍ، أي: لِيَهْنِكَ. ويُرفَعُ [أيضاً][٧]، فيقالُ: تُرْبٌ له وجَندلٌ، أي: الذي يَلقاه تُربٌ[٨] وجَندلٌ، [أي: تَلقّاه تُربٌ وجَندلٌ][٧].

قال الشاعر[٩]:

لَقَد ألَّبَ الواشُونَ ألْباً لِبَينهِـمْ فتُرْبٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَنْـدَلُ

فرَفعَ، والنصبُ أجودُ. وإنّما رَفعَه، لأنه جَعلَه اسمينِ[١٠]. وقال آخرُ:[١١]

---

(١) ق: له.
(٢) الجندل: الحجارة.
(٣) ب: وقال.
(٤) الكتاب ١: ١٦٠ والهمع ١: ٢٦ والدرر ١: ٧. ويتلمس: يطلب.
(٥) ب: يقال.
(٦) ب: ليهنكم كما تقول.
(٧) من ب.
(٨) زاد هنا في الأصل: له.
(٩) الكتاب ١: ١٥٨ وتحصيل عين الذهب ١: ١٥٨ و ٢: ٢٤ والمقتضب ٣: ٢٢ وشرح المفصل ١: ١٢٢ والهمع ١: ١٩٤ والدرر ١: ١٦٦. وألب: حشد وجمع.
(١٠) ب: أجود إلا أن يجعله اسمين.
(١١) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٣٤ والكشاف ١: ١١٠ وشرح شواهده ص ٣٩٢. والزاري: العائب. وسقط حتى «قول الآخر» من النسختين.

نُبِّئتُ نُعْماً علَى الهِجْرانِ عاتِبَةً   سَقْياً ورَعْياً ، لِذاكَ العاتبِ الزّارِي

أي: سَقاه الله، ورَعاه.

وأما قولُ الآخر:[1]

عَجَباً لِتِلكَ قَضِيّةً وإقامَتِي   فِيكُمْ علَى تِلكَ القَضِيّةِ أعجَبُ

فإنّه أرادَ: عَجِبتُ عَجَباً[2]. ويُروى: «عَجَبٌ» بالرفع.[3] ونَصب «قَضِيّةً»، على عدمِ الصفة، أي: مِن قَضِيّةٍ

والنصب بالاستفهام

قولُهم[4]: أقُعُوداً والناسُ قيامٌ؟ على معنى: أتَقعُدونَ [والناس قيامٌ]؟[5] وهذا فِعلٌ ليسَ بماضٍ ولا مستقبلٍ، وهو فِعلٌ دائمٌ أنتَ فيه. قال الشاعر:[6]

أطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ   والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوّارِيٌّ؟

أرادَ: تَطربُ[7] طَرَباً؟ وقال آخرُ:[8]

(١) هني بن أحمر. الكتاب ١: ١٦١ والمؤتلف والمختلف ص ٣٨ وشرح المفصل ١: ١١٤ والهمع ١: ١٩١ والدرر ١: ٦٤ والأشموني ١: ٢٠٦ والعيني ٢: ٣٤٠ والخزانة ١: ٢٤١.

(٢) سقط «فإنه.. عجباً» من النسختين.

(٣) زاد هنا في ب: والنصب.

(٤) ب: نحو قوله.

(٥) من النسختين.

(٦) العجاج. ديوانه ص ٦٦ والكتاب ١: ١٧ و ٤٨٥ و المخصص ١: ٤٥ وأمالي ابن الشجري ١: ١٦٢ وشرح المفصل ١: ١٢٣ والهمع ١: ١٩٢ والدرر ١: ١٦٥ والأشموني ٤: ٢٠٣ والخزانة ٤: ٥١١. ق: «قِنّسريٌّ». والقنسري: الشيخ الكبير. والدواري: الدوار المتقلب.

(٧) ب: «أطرب». وفي حاشيتها عن إحدى النسخ: أتطرب طرباً.

(٨) جرير. ديوانه ص ٦٢ والكتاب ١: ١٧ و ١٧٣ والجمل للزجاجي ص ١٦٨ والأشموني ٢: ١١٨ و ٣: ١٤٥ والعيني ٣: ٤٩ و ٤: ٢١٥ و ٥٠٦ والخزانة ١: ٣٠٨. وشعبى: اسم موضع.

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَـرِيبـاً ألُؤماً لا أبـالَـكَ واغتِـرابـا؟

أرادَ: تَجمعُ لُؤماً واغترابًا؟[1] وقال آخرُ:[2]

أفي الوَلائِمِ أولاداً لِواحِـدةٍ وفي العِيادةِ أولاداً لِعَلاّتِ؟

[يعني: لأُمَّهاتٍ][3]. أي: تَصيرون[4] مرّةً كذا، ومرّةً كذا؟

وتقولُ: أقُرَشِيّاً[5] مَرّةً وتَمِيمِيّاً[6] مَرّةً؟ أي: تَصيرُ[4] مرّة كذا ومرّة كذا؟

وأما[7] قولُ الشاعر:[8]

ألحِقْ عَذابَكَ بالقَوْمِ الّذينَ طَغَـوا وعائذاً بكَ أنْ يَطغَوا فيُطْغُوني

فكأنّه قال: أعوذُ بكَ عائذاً[9].

والنصب بخبر «كفَى» مع الباء

١٨ قولُهم[10]: كفَى بزَيدٍ رَجلاً. قال الله، عزَّ وجلَّ/[11]: (وكَفَى باللهِ، حَسِيباً)،[12] (وكَفَى باللهِ، شَهِيـداً)،[13] (وكَفَـى بـرَبِّـكَ،

(١) سقط التفسير من النسختين.
(٢) الكتاب ١: ١٧٢ والمقتضب ٣: ٢٦٥ والإفصاح ص ٣٠٨ واللسان (علل). وفي الأصل: «أخي الولائد». وأولاد العلات: الذين أبوهم واحد وأمهاتهم شتى.
(٣) من ق.
(٤) في الأصل: يصيرون.
(٥) في الأصل: «أقُرَيشِيّاً». وهو القياس.
(٦) في الأصل: وتميماً.
(٧) في النسختين: فأما.
(٨) عبد الله السهمي. الكتاب ١: ١٧١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٤٧٥ والروض الأنف ١: ٢٠٨ وشرح المفصل ١: ١٢٣ واللسان (عوذ). وفي الأصل: فيطغون.
(٩) زاد هنا في ب: وعياذاً.
(١٠) ب: كقولهم.
(١١) الآيتان ٦ من النساء و ٣٩ من الأحزاب. ق: تعالى.
(١٢) الآيات ٧٩ و ١٦٦ من النساء و ٢٨ من الفتح.
(١٣) الآية ٣١ من الفرقان.

هادِياً ، ونَصيراً) . ومِثْلُه كثيرٌ في كتابِ اللهِ ، [عزّ وجلّ][1]. قال الشاعر[هو حسّان بن ثابت][2] :

فكَفَى بِنا فَضْلاً علَى مَن غَيرِنا حُـبُّ النَّبِـيِّ مُحمَّـدٍ إيّـانـا

نَصبَ « فَضلاً » بـ « كفَى » ، وخَفَضَ « غيرنا » لأنّه جَعلَ « مَن » نكرةً . كأنّه قال:[3] على حيٍّ غيرِنا . وقد رَفَعَه ناسٌ وهو أجودُ، على قوله « على مَن [هو][4] غيرُنا » أي :على حيٍّ هم غيرُنا . فيُضمِرونَ « هم »، كما قُرِىء[5] هذا الحرفُ في « الأنعام »: (ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ، تَماماً علَى الَّذِي أحسَنُ)[6] أي: على الذي[7]هو أحسنُ. ومَن قرأ (على الَّذِي أحسَنَ)[8] فإنّ محلَّه الخفضُ، إلاّ أنّه على « أفْعَل »، و « أفْعَلُ » لا يَنصرفُ[9].

و « حَسْبُ » مِثلُ « كفَى ». إلاّ أنّكَ تَخفِضُ بـ « حَسْبُ »، وتَنصِبُ بـ « كفَى ». تقولُ: حَسْبُ زيدٍ دِرهمٌ. [وهو في محلِّ الخفضِ][10]. فإذا نَسقتَ عليه باسم ظاهرٍ خَفَضتَ الاسمَ الظاهرَ

---

(١) من ق.
(٢) الكتاب ١ : ٢٦٩ ومجالس ثعلب ص ٣٣٠ والجمل للزجاجي ص ٣١١ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٦٩ و ٣١١ وشرح المفصل ٤ : ١٢ والمغني ص ١١٦ و ٣٦٤، ٣٦٦ والهمع ١ : ٩٢ و ١٦٧ والدرر ١ : ٧٠ و ١٤٥ والعيني ١ : ٤٨٦ والخزانة ٢ : ٥٤٥. وما بين معقوفين من ب.
(٣) زاد هنا في ب: أي.
(٤) من ب. وسقط « على » من النسختين.
(٥) ب: قرؤوا.
(٦) الآية ١٥٤.وهذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. البحر ٤ : ٢٥٥ .
(٧) في الأصل: « على الذين ».ب: على ما.
(٨) انظر البحر ٤ : ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .
(٩) ق « أنه على الذي أفعل وهو في محل خفض كأنه قال على أحسن ». ب: لأنه على أفعل.
(١٠) من النسختين.

أيضاً. تقولُ: حَسْبُ زيدٍ وعَمرٍو دِرهمانِ، وحَسْبُ عبدِ اللهِ وأخيكَ ثَوبان. رَفعتَ «حَسْبُ» على الابتداء، وثوبان خبرُ الابتداء[1]. فإذا كَنَيتَ الاسمَ[2] الأوّلَ، وعَطفتَ عليه باسمٍ ظاهرٍ، نَصبتَ الاسمَ الظاهرَ[3]. تقولُ: حَسْبُكَ[4] وعبدَ اللهِ دِرهمانِ، وحَسْبُهُ ومحمداً ثَوبانِ. معناه: حَسْبُك وكفَى عبدَ اللهِ دِرهمانِ. قال الشاعر:[5]

إذا كانَتِ الهَيجاءُ وانشَقَّتِ العَصا

فحَسْبُكَ والضَّحّاكَ عَضْبٌ مُهنَّدُ

أرادَ[6]: حَسْبُكَ، وكفَى الضَّحّاكَ، [سيفٌ مهنَّدٌ][7].

والنصب بالمواجَهة[8] مع تقدُّمِ[9] الاسم

قولُهم[10]: إيّاكَ ضَربتُ، وإيّاكَ أردتُ[11]. قال اللهُ، جلَّ

---

(١) ق: خبره.
(٢) سقطت من ق.
(٣) ب: الاسم الأول عطفت عليه باسم ظاهر ونصبت الاسم الظاهر أيضاً.
(٤) سقط حتى «معناه» من ق.
(٥) نسب القالي البيت إلى جرير. ذيل الأمالي ص ١٤٠ والسمط ص ٨٩٩ ومعاني القرآن ١: ٤١٧ والمغني ص ٦٢٢ وشرح المفصل ٢: ٤٨ و ٥١ وشرح شواهد الكشاف ص ٣٧٤. والهيجاء: الفتنة والحرب. وانشقت العصا: تفرقت الجماعة. والعضب: السيف القاطع. والمهند: المصنوع من حديد الهند.
(٦) ب: أي.
(٧) من ب.
(٨) في النسختين: للمواجهة.
(٩) في الأصل: «وتقدم». ب: مع تقديم.
(١٠) ب: نحو قولك.
(١١) قدم هذا المثال في النسختين على ما قبله.

وعزَّ:(١) (إيّاكَ نَعْبُدُ، وإيّاكَ نَستَعِينُ) . إيّاكَ: في محلِّ(٢) النصبِ، برجوعِ(٣) [ما في](٤) الفِعلِ عليه . قال الشاعر:(٥)

إيّـاكَ أدعُـو فتَقَبَّـلْ مَلَقِـي واغفِرْ خَطاياي وثَمِّـرْ وَرَقِـي

وقال آخرُ:(٦)

وإيّاكَ لَو عَضتْكَ في الَحربِ مِثلُها جَرَرْتَ علَى ما ساءَ ناباً وكَلْكَلا

أراد: أنتَ لـو عَضَّـتْ(٧) . إلاّ أنّـه أظهـرَ الكنـايـةَ، فقـال: «عَضَّتْكَ»، فأوقَعَ الفعلَ على الاسم، وألغَى كافَ الكنايةِ. وقال آخرُ:(٨)

لَعَمْرُكَ ما خَشِيتُ علَى عَـدِيٍّ سُيُـوفَ بَنِـي مُقَيِّـدةِ الحِمارِ
ولِكنِّي خَشِيـتُ علَـى عَـدِيٍّ سُيُوفَ الرُّومِ أو إيّـاكَ حـارِ

(١) الآية ٥ من الفاتحة. ق: «جل اسمه». ب: عز وجل.
(٢) ب: موضع.
(٣) ق: لرجوع.
(٤) من ب.
(٥) العجاج. ديوانه ١: ١٧٨ والجمهرة ٣: ١٦٣ وأمالي اليزيدي ص ١٢٨ واللسان (ملق) و (رق). وفي الأصل: «ندعو» ب: «خطيئاتي». وفيها بعد البيتين: «الورق يراد به المال من الإبل والغنم وكل ما حسّن حال الرجل جائز أن يسمى ورقاً، يشبه بورق الغصن»
(٦) المرار الأسدي. الكتاب ١: ٧٥. وفي الأصل: «جَرَتْ ما تَشا ناباً عليَّ وكلكلا». ق: «غصَّتْكَ». والكلكل: الصدر.
(٧) ق: أراد لو غصّك.
ق: والكاف.
(٨) فاختة بنت عدي. الكتاب ١: ٣٨٠ ومجالس ثعلب ص ٦٤٢ والأغاني ١٠: ١٦ والحيوان ١: ٣٥١ و ٦: ٢١٩ وأمالي ابن الشجري ٢: ٨٠ وثمار القلوب ص ٥٣ وآكام المرجان ص ١١٦ واللسان (رمح) و(قيد) و(حمر). وعدي: ملك غساني قتله ابنا تماضر مقيدة الحمار.

أراد [حارثاً(١). وأراد] (٢) : وخِفْتُكَ(٣). فلم(٤) يَستقمْ عليه الشِّعرُ، فقال « إيّاكَ ». قال آخر(٥):

★إلَيكَ، حتَّى بَلَغَتْ إيّاكا★

فلمّا(٦) لم يَصلْ إلى الكافِ قال(٧) «إيّاكَ»

١٩ وأمّا(٨) قولُهم:/ إيّاكَ وزَيداً، إيّاكَ والتِماسَ الباطلِ، قال: فإنّهم يَنصِبونَ الكلامَ الأخيرَ، على معنى التحذيرِ. قال الشاعر:(٩).

إيّاكَ أنتَ وعَبدُ المَسيـ ـحِ أنْ تقرَبا قِبْلَةَ المَسجِدِ

وقال آخر(١٠):

إيّا المُزاحةِ والمِراءَ فـدَعْهُما خُلُقانِ لا أرْضاهُما لِصَديـقِ

وقال آخر(١١):

---

(١) الحارث هو ابن أبي شمر الغساني.
(٢) من ب. ق: أي.
(٣) كذا بالواو.
(٤) ب: ولم.
(٥) حميد الأرقط. الكتاب ١: ٣٨٣ والعقد ٤: ١٣٦ والخصائص ١: ٣٠٧ و ٢: ١٩٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٠ والإنصاف ص ٦٩٩ وشرح المفصل ٣: ١٠٢ والخزانة ٢: ٤٠٦. وزاد في ب. « لما » بعد « حتى ».
(٦) في النسختين: لما.
(٧) ق: وقال.
(٨) سقط حتى « ومواقفهم » من النسختين.
(٩) جرير. الكتاب ١: ١٤٠ والمقتضب ٣: ٢١٣. يخاطب الفرزدق. وعبد المسيح أراد به الأخطل.
(١٠) مسعر بن كدام. حماسة البحتري ص ٢٥٣ وعيون الأخبار ٣: ٣١٨ والصداقة والصديق ص ٣٤٣. وفيها: « أمّا المزاحة والمراء ». وفي الأصل:«فإيّاك إيّاك المراء». وقد أضاف الشاعر: « إيّا » إلى الاسم الظاهر. انظر البحر ١: ٢٣ واللسان والتاج (أيي).
(١١) الفضل بن عبد الرحمن: الكتاب ١: ١٤١ ومعجم الشعراء ص ١٧٩ والمقتضب ٣: ٢١٣ والخصائص ٣: ١٠٢ وشرح المفصل ٢: ٢٥ والمغني ص ٧٥٦ والأشموني ٣: ٨٠ و ١٨٩ والعيني ٤: ١١٣ و ٣٠٨ والخزانة ١: ٤٦٥. وزاد في الأصل « فدعها » بين « المراء » و « فإنه ».

فـإيّـاكَ إيّـاكَ المِراءَ فإنّــهُ   إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ ولِلشَّرِّ جـالِـبُ

نَصبَ «المراءَ» على النهي عنه. فإذا أخبرتَ تَرفعُ. تقول[1]: كلُّ امرئٍ ونفْسُه، وكلُّ قومٍ ومَواقفُهم.

والنصب بفقدان الخافض

نحوُ قولِ اللهِ، عزَّ وجلَّ، في «آل عمران»[2]: (إنّما ذٰلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أولِياءَهُ). نَصبَ «أولياءه»، على فِقدانِ الخافضِ. يَعني: بأوليائه. فلمّا أسقطَ[3] الباء نَصبَ. ومِثلُه قولُه، [جلَّ ذِكره][4]: (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ، زَكَرِيّاءَ). نَصبَ «عبدَه[5]»، على فِقدانِ الخافضِ، أي: لِعبدِه. فلمّا أسقطَ اللامَ نَصبَ[6]. ومِثلُه:[7] (أوعَدْلُ ذٰلِكَ، صِياماً) أي: من صِيامٍ. ومِثلُه:[8] (ما هٰذا بَشَراً) أي: بِبَشرٍ. فلمّا أسقطَ الباء نَصبَ.

وتميمٌ[9] تَرفعُ [هذا][10]، كلّما كانَ بعدَ الاسمِ المُبهَمِ والمكنِيِّ، يَجعلونَ مبتدأً وخَبراً. ويَقرؤون[11]: (ما هٰذا بَشَرٌ)،

---

(١) في الأصل: ترفع القول.
(٢) الآية ١٧٥.
(٣) ق: سقط.
(٤) الآية ٢ من مريم. وما بين معقوفين من ق. ب: عز وجل.
(٥) زاد هنا في ب: زكرياء
(٦) ق: أسقطت اللام انتصب.
(٧) الآية ٩٥ من المائدة.
(٨) الآية ٣١ من يوسف.
(٩) ب: وآل تميم.
(١٠) من ق.
(١١) في الأصل: بعد الأسماء المبهمة والمكنية يجعلونه مبتدأ وخبراً فيقولون.

فيَجعلونَ « هذا » مبتدأ و « بشراً » خبرَه[1] . وعلى هذا يَروونَ[2] هذا البيتَ [للنابغة]:[3]

قالَتْ: فيا لَيتَما هذا الحَمامُ لَنــا إلى حَمامَتِنا و نِصْفُهُ فقَـدِ

يَرفعونَ « الحمام »، لأنّهم يَجعلونَ « هذا » مبتدأ ، و « الحمامَ » خَبرَه،[4] ولا يُعمِلونَ « ليتَ » . ومَن نَصبَ أرادَ العملَ لـ « ليـتَ »، وأرادَ[5] : ليتَ الحمامَ [لنا][6] ، وجعلَ « ما » و « هذا » [هٰهنا][7] حَشْواً . وكذلك[8] مَذهبُهم في : (ما هٰذا بَشَرٌ)[9] . وعلى هذا يَقرؤون، في سورةِ « البقرة »: (إنّ اللهَ لا تَستَحِيِ[10]، أنْ يَضربَ مَثَلاً ما بَعُوضةٌ فما فَوقَها) بالرفعِ ، على[11] معنى ابتداءٍ وخبرِه[12] ومَن قرأ « ما بعوضةً »[13] جَعلَ « ما » حَشْواً وصِلةً، على معنى: أنْ يَضربَ مَثلاً بعوضةً .

---

(١) في الأصل و ق: « خبرُه». ب: هذا بالابتداء وبشر خبره .

(٢) في النسختين: يُروى .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ والخصائص ٢ : ٤٦٠ وأمالي ابن الشجري ٢ : ١٤٢ و ٢٤١ والإنصاف ص ٤٧٩ وشرح المفصل ٨ : ٥٤ و ٥٨ وشذور الذهب ص ٢٨٠ والمغني ص ٦٦ و ٣١٦ و ٣٤١ والهمع ١ : ٦٥ و ١٤٣ والدرر ١ : ٤٤ و ١٢١ والأشموني ١ : ٢٨٤ والعيني ٢ : ٢٥٤ والخزانة ٤ : ٢٩٧ . وما بين معقوفين من ب. ق: « ألا ليتما ». وفي الأصل و ب: « أو نصفه ». وقد : يكفي .

(٤) في النسختين: والحمامُ خبرُه .

(٥) سقط « العمل لليت وأراد » من النسختين .

(٦) من النسختين .

(٧) من ب .

(٨) في الأصل: وعلى هذا .

(٩) ق: بشراً .

(١٠) الآية ٢٦. وفي الأصل و ب: « لا يستحيي ». وسقط « فما فوقها » من الأصل و ق .

(١١) ب: في .

(١٢) ق: « الابتداء والخبر ». وانظر البحر ١ : ١٢٣ .

(١٣) في الأصل: ومن نصب .

قال الفرزدق[1]، في فقدان الخافض:[2]

مِنّا الّذِي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً   وجُوداً إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ

أي:[3] [اختِيرَ][4] منَ الرجالِ . وقال آخرُ:[5]

أستَغفِرُ اللهَ ذَنْباً لَستُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبادِ إلَيهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

أي: من ذنبٍ. وقال آخرُ:[6]

وكُونُوا أنتُمُ وبَنِي أبِيكُمْ   مَكانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحالِ

أي: معَ بَني أبيكم. فلّما نَزعَ « معَ » نَصبَه.[7] وقال آخرُ:[8] / ٢٠

وأغفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ اصطِناعَهُ   وأُعرِضُ عَن شَتْمِ اللِّئامِ تَكَرُّما

أي: لا صطناعِهِ[9]. وقال اللهُ، جلَّ وعزَّ[10]، في « الأعراف »:

---

(١) في الأصل و ب: الشاعر.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٥١٦ والكتاب ١ : ١٨ والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ومجالس العلماء ص ١٩٣ وأمالي ابن الشجري ١ : ١٨٦ و ٣٦٤ وشرح المفصل ٥ : ١٢٣ و ٨ : ٥٠ والهمع ١ : ١٦٢ والدرر ١ : ١٤٣ والخزانة ٣ : ٦٧٢ . ب: « في فقدان الخافض شاهداً ». وفي الأصل: « اختَبَرَ ». والزعازع: جمع زعزع. وهي الشديدة.

(٣) في النسختين: معناه.

(٤) من النسختين.

(٥) الكتاب ١ : ١٧ والمقتضب ٢ : ٣٢١ و ٤٣١ والخصائص ٣ : ٢٤٧ وشرح المفصل ٧ : ٦٣ و ٨ : ٥١ وشذور الذهب ص ٣٨١ والهمع ٢ : ٨٢ والدرر ٢ : ١٠٦ والأشموني ٢ : ١٩٤ والعيني ٣ : ٢٢٦ والخزانة ١ : ٤٨٦ . ب: « وقال الشاعر أيضاً ». والوجه: القصد.

(٦) الكتاب ١ : ١٥٠ ومجالس ثعلب ص ١٢٥ وشرح المفصل ٢ : ٤٨ و ٥٠ والهمع ١ : ٢٢٠ و ٢٢١ والدرر ١ : ١٩٠ والأشموني ٢ : ١٣٩ والعيني ٣ : ١٠٢ .

(٧) ب: انتصب.

(٨) حاتم الطائي. ديوانه ص ١٠٨ والكتاب ١ : ١٨٤ و ٤٦٥ والنوادر ص ١١٠ والمقتضب ٢ : ٣٤٨ والكامل ص ١٦٥ والجمل للزجاجي ص ٣١٠ وشرح المفصل ٢ : ٥٤ والأشموني ٢ : ١٨٩ والعيني ٣ : ٧٥ والخزانة ١ : ٤٩١ . ق: « ادّخارَه.. اللئيمِ ».

(٩) ق: لادخاره.

(١٠) في النسختين: عز وجل.

(واختارَ موسَى قَومَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً، لِمِيقاتِنا)[1] أي: مِن قومِهِ. ونَصبَ «سبعينَ» بإيقاعِ الفِعلِ عليه، ونَصبَ «رجلاً» على التفسيرِ. قال[2] الشاعر:[3]

أزْمانَ قَومِي، والجَماعةَ، كالَّذِي لَزِمَ الرِّحالةَ، أنْ تَمِيلَ مَمِيلا

أي: معَ الجماعةِ. وقال الفرزدق:[4].

نُبِّئتُ عَبْدَاللهِ، بالجَوِّ، أصبحَتْ كِراماً مَوالِيها لِئاماً صَمِيمُها

أي: عن عبدِ اللهِ، وقال المتلمّس:[5]

آلَيتُ حَبَّ العِراقِ، الدَّهْرَ آكُلُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيةِ السُّوسُ

أي: على حَبِّ العراقِ. وآكلُه بمعنى: لا آكلُه.

[وأما قولُ اللهِ، تعالى[6] : (تَساقَطْ عليكِ رُطَباً جَنِيّاً) فهذا على قطعِ الألفِ واللامِ منه. يعني «الرُّطَب». فلمّا قُطِعَ الألفُ واللامُ نَصبَه][7] .

---

(١) الآية ١٥٥. وسقط «لميقاتنا» من النسختين.

(٢) سقط حتى «مع الجماعة» من النسختين.

(٣) الراعي. ديوانه ص ١٤٦ والكتاب ١: ١٥٤ وجمهرة أشعار العرب ص ١٧٦ والهمع ١: ١٢٢ و ٢: ١٥٦ والدرر ١: ٩٢ و ٢: ٢١١ والأشموني ٢: ١٣٨ والعيني ٢: ٩٥ و ٣: ٩٩ والخزانة ١: ٥٠٢. والرحالة: الرحل أو السرج.

(٤) الكتاب ١: ١٧ والأشموني ٢: ٧٠ والعيني ٢: ٥٢٢. وفي الأصل: «وقال آخر.. بالحقّ». وفي حاشية ق: «أي: قبيلة عبد الله. س». وهي قبيلة عبد الله بن دارم. والجو: اسم موضع والصميم: الخالص النسب.

(٥) ديوان المتلمس ص ٩٥ والكتاب ١: ١٧ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٦٥ والمغني ص ١٠٣ و ٢٧١ و ٦٥٣ و٦٦٦ والأشموني ٢: ٩٠ والعيني ٢: ٥٤٨. وفي الأصل: «وقال آخر». ب: «وقال الشاعر.. اليوم آكله».

(٦) الآية ٢٥ من مريم.

(٧) من النسختين. وانظر الورقة ٣.

والنصب بـ «كم» إذا كان استفهاماً[1]

قولُهم[2]: كم رَجلٍ[3] عندَكَ! أرادَ رُبَّ: رَجلٍ عندَك[4]. فإذا فَصلتَ نَصبتَ، فقلتَ[5]: كم عندَكَ رَجلاً! قال زهير:[6]

تَـؤمُّ سِنـانـاً، وكَـمْ دُونَـهُ، مِنَ الأرضِ، مُحدَودِباً غارُها!

أرادَ: كم مُحدودبٍ منَ الأرضِ غارُها! فلمّا فَصلَ نَصبَ. وقال آخرُ:[7]

كَمْ، بجُودٍ، مُقْرِفاً نالَ العُلَى وكَـريماً بُخلُـهُ قَـد وَضَعَهْ!

وقال القطاميّ:[8]

كَمْ نالَنِي مِنهُمُ، فَضْلاً، علَى عَدَمٍ إذْ لا أزالُ مِنَ الإقتارِ أجتَمِلُ!

أرادَ: كم فَضلٍ نالَني منهم! فلمّا فَصلَ نَصب.

---

(١) كذا، وكم فيما يلي غير استفهامية. وانظر الإنصاف ص ١٣٧.

(٢) ب: نحو قولك.

(٣) ق: رجلاً.

(٤) سقط «أراد: رب رجل عندك» من ق. ب: إذا أردت من عندك.

(٥) ق: فإذا فصلت قلت.

(٦) الكتاب ١: ٣٩٥ و العقد ٣: ٢٠٧ والمحتسب ١: ١٣٨ والإنصاف ص ٣٠٦ والعمدة ١: ١٣ وشرح المفصل ٤: ١٢٩ و ١٣١ ومجموعة المعاني ص ١٠ و العيني ٤: ٤٩١. وفي الأصل و ب: «قال الشاعر». والغار: الغائر.

(٧) أنس بن زنيم. الكتاب ١: ٢٩٦ والمقتضب ٣: ٦١ والجمل للزجاجي ص ١٤٧ والإنصاف ص ٣٠٣ وشرح المفصل ٤: ١٣٢ والهمع ١: ٢٥٥ و ٢: ١٥٦ والدرر ١: ٢١٢ و ٢: ٢٠٦ والأشموني ٤: ٨٢ والخزانة ٣: ١١٩. وفي الأصل: «قال الشاعر». ق: «نالَ المُنى». والمقرف: اللئيمُ الأب.

(٨) ديوان القطامي ص ٦ والكتاب ١: ٢٩٥ والمقتضب ٣: ٦٠ والإنصاف ص ٣٠٥ وجمهرة أشعار العرب ص ١٥٣ وشرح المفصل ٤: ١٢٩ و ١٣١ والهمع ١: ٢٥٥ والدرر ١: ٢١٢ والأشموني ٤: ٨٢ والعيني ٣: ٢٩٨ والخزانة ٣: ١٢٢. وفي الأصل و ب: «وقال آخر». وفي النسختين: «إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ». والعدم والإقتار: الفقر. واجتمل: جمع العظام لاستخراج ودكها.

وتقولُ في الخَبرِ: كم رَجلٍ أتاكَ، وكم رجلٍ لَقِيتَ! قال الشاعر:(١)

كَمْ مُلُوكٍ بادَ مُلْكُهُمُ ... ونَعِيمِ سُوقةٍ بارا!

وإنْ شئتَ رَفعتَ(٢): كم رَجلٌ عندكَ، كأنّك قلتَ: رَجلٌ عِندكَ. ولم تلتفتْ إلى «كم».

★★★

وأما(٣) قولُ الشاعر:(٤)

على أنّني، بَعدَما قَد مَضَى ... ثَلاثُونَ لِلهَجرِ حَولاً كَمِيلا

[يُذَكِّرُ نِيكِ حَنِينُ العَجُولِ ... ونَوحُ الحَمامةِ، تَدعُو هَدِيلا](٥)

أرادَ: «ثلاثونَ(٦) حولاً كميلاً، للهجر»، ففصلَ.

والنصب الذي يُحمل على المعنى

كقول الشاعر:(٧)

وبَينا نَحنُ نَنظُرُهُ أتانا ... مُعلِّقَ وَفْضةٍ وزِنادَ راعِي

(١) عدي بن زيد. ديوانه ص ١٣١ ومجاز القرآن ٢: ١٥٣. وهو مصحف الروي في المغني ص ٢٠١ والدرر ١: ٢١١ والعيني ٤: ٤٩٥. ق:

كَمْ مُلُوكٍ بادَ، عَنْهم، مُلْكُهُمْ ... ونَعِيمِ سُوقةٍ بادُوا معا!

ب: «كم ملوك أباد الدهر ملكهم وطيبِ سوقة بادوا». وبار: تعطل وزال.

(٢) ق: رفعته.

(٣) ب: «فأما». وانظر «النصب من التفسير» في الورقة ٥.

(٤) العباس بن مرداس. الكتاب ١: ٢٩٢ والمقتضب ٣: ٥٥ ومجالس ثعلب ص ٤٩٢ والإنصاف ٣٠٨ وشرح المفصل ٤: ١٣٠ والمغني ص ٦٣٣ والهمع ١: ٢٥٤ والدرر ١: ٢١٠ والأشموني ٤: ٧١ والعيني ٤: ٤٨٩ والخزانة ١: ٥٧٣. والكميل: الكامل.

(٥) من ق. والعجول: التي فقدت ولدها. والهديل: صوت الحمامة.

(٦) في الأصل: ثلاثين.

(٧) رجل من قيس عيلان. الكتاب ١: ٨٧ والمحتسب ٢: ٧٨ والمفصل ٢: ٦٥ وشرحه ٤: ٩٩ و ٦: ١١ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٢٢ والمغني ص ٣٧٧ وشرح شواهده للسيوطي ص ٢٧٠ وشرح القصائد السبع ص ٩٧ والهمع ١: ٢١١ والدرر ١: ١٧٨ =

حَـــذفَ التنــوينَ من «مُعلّق» وأضافَه إلى «وفضةٍ»، وعَطفَ عليه[1] «زنادَ راعي». كأنّه قال:[2] «ومُعلّقاً[3] زِنادَ راعي»[4]
وقال آخرُ:[5]

هـلْ أنـتَ بـاعِـثُ دِينـارٍ، لِحاجتِنـا
أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَونِ بنِ مِخْـراقِ؟

حَملَه على المعنى، أرادَ: هل أنتَ باعثٌ ديناراً؟ فحذَفَ التنوين، [وخَفَـضَ الدينـارَ][6]، ونَصـبَ «عبـدَ» بـالعطـفِ على موضعِه، كأنّه نَوى التنوينَ[7].

21 وأما / قولُ الآخرِ:[8]

وكَرّارُ خَلْفِ المُحْجَرِينَ جَـوادَهُ إذا لم يُحامِ دُونَ أُنثى حَلِيلُهـا

أراد: كـرّارٌ جَـوادَه. فـأضـافَ «خلـفَ»[9] إليـه، ونَصـبَ

= وفي الأصل: «شكوة» وفوقها «وفضة». وكذلك فيما بعد. ق: «قربة» هنا وفيما بعد. ب: «شكوة» هنا وفيما بعد. والوفضة: خريطة للزاد. والشكوة: وعاء صغير من الجلد للماء أو اللبن.
(1) سقطت من النسختين.
(2) في الأصل و ق: كأنك قلت.
(3) في الأصل و ب: ومعلقٌ.
(4) ب: زناداً.
(5) جابر بن رألان: الكتاب 1: 87 والمقتضب 4: 151 والجمل للزجاجي ص 99 والهمع 2: 145 والدرر 2: 204 والأشموني 2: 301 والعيني 3: 563. ونسب في البحر 7: 15 إلى تأبط شراً. ودينار وعبد رب: رجلان.
(6) من ق.
(7) في الأصل: ونصب ديناراً على نية التنوين.
(8) الأخطل. ديوانه ص 620 والكتاب 1: 90 والخزانة 3: 474. ب: «وقال آخر». وفي الأصل: «خلفُ». ق: «خلفَ». والكرار: العطاف. والمحجر: المحاط به. والحليل: الزوج.
(9) ب: خلفاً.

«جوادَه» على المفعولِ به. ومنه قولُ الآخر:[1]

تَرَى الثّورَ، فِيها، مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ
وسائِرُهُ بـادٍ، إلى الشَّمْسِ، أجمَعُ

أرادَ: مُدخِلاً رأسَه الظِّلَّ[2]. فأضاف «الظلّ» إليه،[3] ونَصبَ «رأسَه» على المفعول به.[4]

والنصب بالبدل

كقولِ اللهِ عَزَّ وجَلّ[5] [في «الأنعام»][6]، (وجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ الجِنَّ). نصبَ الجنَّ بالبدلِ. ومثلُه: قوله فيها[7]: (وكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً، شَياطِينَ الإنسِ والجِنِّ). نصب «شياطين»[8] على البدلِ. وقال الشاعر:[9]

كأنَّ الفُراتَ، ماءَهُ وسَدِيرهُ غَدا بأُناسٍ يَومَ قَفَّى الرَّحائلُ

---

(١) الكتاب ١ : ٩٢ ومعاني القرآن ٢ : ٨٠ وتأويل مشكل القرآن ص ١٤٨ وأمالي المرتضى ١ : ٢١٦ والبحر ٥ : ٤٣٩ والهمع ٢ : ١٢٣ والدرر ٢ : ١٥٦. ب: وقال آخر.

(٢) سقط «أراد.. الظل» من النسختين، وجاء بعدُ في ب.

(٣) ق: إلى مدخل.

(٤) سقط «على المفعول به» من ق. وزاد هنا في ب: أي مدخل رأسه في الظل.

(٥) ق: جل وعز.

(٦) الآية ١٠٠.

(٧) الآية ١١٢. ق: قوله تعالى.

(٨) ب: الشياطين.

(٩) في الأصل: «غدا بأياس يوم قف». والسدير: نهر بالحيرة. وقفى: ذهب ورحل. والرحائل: جمع رحالة. وهي مركب من مراكب النساء.

نصب «ماءه» و «سديرَه» على البدلِ من اسمِ «كأنَّ»، وهو «الفُرات». ومثلُه قولُ الشاعر:[1]

كأنَّ هِنداً ثَنايـاهـا وبَهْجتَهـا   يَومَ التَقَينا علَى أرحالِ عُنّـابِ

أبدل « ثناياها » و « بهجتَها » من « هند » فنَصبَ. ومعناه: كأنّ هنداً وكأنّ ثناياها، وكأنّ بهجتَها.

و[منـه][2] تقولُ[3] : رأيتُ زيداً، أخاه قائماً. نَصبتَ[4] « زيداً » بـ « رأيتُ » ونَصبتَ[5] « أخاه » بالبدل[6] . ولو رَفعتَه على الابتداء[7] كانَ جائزاً[8] . ومثلُه[9] قولُ الشاعرِ،[وهو ذو الرمّةِ][10]:

تَرَى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَـوِيمَةً   ونِصْفاً نَقاً يَرْتَجُّ أو يَتَمَـرمَـرُ

---

(١) ق: « عتاب ». وسقط « قول الشاعر » منها. والثنايا: جمع ثنية. وهي الأسنان الأربع في مقدمة الفم. والعناب: شجر ثمره أحمر.

(٢) من ق.

(٣) ب: ومثله.

(٤) في الاصل و ق: نصب.

(٥) في الأصل و ق: ونصب.

(٦) ب: على البدل.

(٧) في الأصل: ولو رفعت بالابتداء.

(٨) ب: لجاز.

(٩) سقطت من ق.

(١٠) ديوان ذي الرمة ص ٢٢٦ والكتاب ١: ٢٣ والخصائص ١: ٣٠١ وأمالي ابن الشجري ١: ١٥٣. ق: « قال ذو الرمة ». ومابين معقوفين من ب. والنقا: كثيب الرمل. ويتمرمر: يجري بعضه فوق بعض.

نَصبَ « نِصفاً » على البدلِ

* * *

وأما قولُ الآخرِ:[1] .

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجدِكُمْ　　بَنِي ضَوطَرَى ،لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

فإنّه[2] نَصبَ[3] « الكميَّ » على إضمارِ كلامٍ . كأنّه قال: « هلاّ تَعدُّونَ، فيما تَعقِرُونَ، الكمِيَّ المُقَنَّعا » . والكميُّ: الفارسُ الشجاعُ . والمقَنَّعُ: الذي يُقنَّعُ بالسّلاحِ ، أي: لَبِسَ الحديدَ . و « لولا » في معنى[4] :هلاّ .[5] والمُضمَرُ في الكلامِ كثيرٌ . ومثلُه[6] قولُ الآخرِ:[7]

وما زُرتِنِي ،في النَّومِ ،إلا تَعِلّةً　　كما القابسُ ،العَجْلانُ ،ثُمَّ يَغِيبُ

أي: كما يَفعلُ القابسُ .

وقالَ اللهُ، جلَّ وعزَّ:[8] (وأُشْرِبُوا في قُلُوبِهِمُ العِجْلَ،

---

(١) جرير. ديوانه ص٣٣٨ والكامل ص١٥٨ والخصائص ٢ : ٤٥ والجمل للزجاجي ص٢٤٥ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٧٩ و٣٣٤ و٢ : ٢١٠ وشرح المفصل ٢ : ٣٨ و١٠٢ و٨ : ١٤٤ و١٤٥ والمغني ص٣٠٤ وشرح شواهده ص٢٢٩ وابن عقيل ٢ : ١٤٢ والهمع ١ : ١٤٨ والدرر ١ : ١٣٠ والأشموني ٤ : ٥١ والخزانة ١ : ٤٦١ . والنيب: جمع ناب . وهي الناقة المسنة . وضوطري : الرجل الضخم اللئيم لاغناء فيه .

(٢) سقطت من النسختين .

(٣) ب: نصب عقر على البدل ونصب .

(٤) ب: موضع .

(٥) زاد هنا في ق: « ومثله في المضمر »، وفي ب: ومثله .

(٦) سقط حتى « يفعل القابس » من النسختين .

(٧) التعلة: ما يتعلل به . والقابس: طالب النار .

(٨) ق: « كقوله تعالى » . ب: قوله عز وجل .

بكُفْرِهِمْ)[١]. معناه:[٢] حُبَّ العجل. ومثلَه:[٣] (واسأل القَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيها والعِيرَ[٤] الَّتِي أقبَلْنا فِيها) أي: سل[٥] أهلَ القريةِ، وأهلَ العِيرِ. ومثلُه، في «السجدة»:[٦] (ولَو تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ ناكسُو رُؤُوسِهِمْ، عِنْدَ رَبِّهِمْ[٧]، رَبَّنا، أبصَرْنا وسَمِعْنا). معناه:[٨] يقولونَ: رَبَّنا [أبصَرْنا][٩]. ومثلُه[١٠]، في «الرعد»/:[١١] (ولَو أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ أو قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أو كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى. بَل[١٢] للهِ الأَمْرُ جَمِيعاً). فكَفَّ الخبرَ[١٣] وأضمرَ [الجوابَ][١٤]. كأنّه قالَ: لَسارتِ[١٥] الجبالُ، وتَقطّعتِ[١٦] الأرضُ، وتَكلّمتِ الموتَى. فاكتفَى بالأوّلِ[١٧] عن الجوابِ المُضمَرِ في الكلامِ. ٢٢

---

(١) الآية ٩٣ من البقرة. وسقط «بكفرهم» من الأصل و ب.
(٢) ق: أي.
(٣) الآية ٨٢ من يوسف. وجعلت هذه الآية مع التعليق عليها في ق بعد التعليق على الآية التالية.
(٤) سقطت بقية الآية من النسختين.
(٥) سقطت من ق.
(٦) الآية ١٢.
(٧) سقط «عند ربهم» من ق.
(٨) سقطت من ق.
(٩) من ق.
(١٠) ق: ومنه.
(١١) الآية ٣١.
(١٢) سقطت بقية الآية من النسختين.
(١٣) في النسختين: فاكتفى بالخبر.
(١٤) من ق.
(١٥) في الأصل: سارت.
(١٦) ب: أو قطعت.
(١٧) في الأصل: بالإعراب.

قال الشاعر:[١] .

كَذَبتُمْ وبَيتِ اللهِ لا تَنكِحُونَها بَنِي شابَ قَرْناها تَصرُّ وتَحلُبُ

يَعني: التي شابَ قَرناها .[فأضمرَ].[٢] . وقال عنترةُ العبسيّ.[٣]

لَو كانَ يَدرِي ما المُحاورةُ اشتكَى أو كانَ يدرِي ما الكَلامُ؟ تَكلَّمِ

أي: لَقِيلَ له: تَكلَّم[٤] . وأما قولُ الآخرِ:[٥]

تَذكَّرَتْ أرْضاً بِها أهْلُها أخوالَها فِيها وأعْمامَها

أي[٦] : تَذكرتْ أخوالَها وأعمامَها. وقال الآخرُ:[٧]

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هيَّجَنِي ولَو تَعزَّيتُ عَنها أُمَّ عَمّارِ

نَصبَ[٨] «أمَّ عمّار»، على معنى[٩] : هَيّجني[١٠] ، فذكرتُ أمَّ عمارٍ.

---

(١) رجل من بني أسد. الكتاب ١: ٢٥٩ و ٢: ٧ و ٦٤ والكامل ص ٢١٧ والمقتضب ٤: ٩ والخصائص ٢: ٣٦٧. وفي الأصل: «تُصرُّ و تُحلَبُ». والقرن: الضفيرة. وتصر: تشد ضرع الناقة ليجتمع الدر. وجعل هذا البيت والذي يليه مع التعليق عليهما في ق بعد «أخوالها وأعمامها». وكذلك في ب مع إسقاط البيت الأول والتعليق عليه.

(٢) من ق.

(٣) شرح القصائد العشر ص ٣١١ والخصائص ١: ١٢٤. وفي النسختين: «وقال الشاعر». وفي الأصل و ب: «فلو كان.. ولو كان». وفي الأصل: «ما الجوابُ». ق: «تكلّمي».

(٤) ق: قيل له تكلمي.

(٥) عمرو بن قميئة. ديوانه ص ٦٢ والكتاب ١: ١٤٤ والإفصاح ص ٢٧٤ و ٣٤١ والخصائص ٢: ٤٢٧ والمحتسب ١: ١١٦ وشرح المفصل ١: ١٢٦ والخزانة ٢: ٢٤٧. ب: «قول الشاعر». وفي الأصل: «تذكرتُ» هنا وفيما بعد.

(٦) في النسختين: أراد.

(٧) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٢٣٥ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٣ والكتاب ١: ١٤٤ والخصائص ٤: ٤٢٥ و ٤٢٨ والبحر ٤: ٣٥٦. وفي النسختين: «وقال آخر». وفي الأصل: «تعرّبتُ». ب: «تغرّبتُ». والورق: جمع ورقاء. وهي البيضاء في سواد. وتعزى: تصبر وتسلى.

(٨) ب: فنصب.

(٩) ب: أراد.

(١٠) سقطت من ق.

وتقولُ[1]: هذا ضاربُ زيدٍ وعَمراً. نَصبتَ على ضميرِ فِعلٍ، كأنّكَ قلتَ: وضَربَ عَمراً. ومثلُه قولُ الشاعر:[2]

جئني بِمثْلِ بَني بَدْرٍ وإخوَتِهِمْ أو مِثْلِ أُسرةِ مَنظُورِبنِ سيّارِ

كأنّه قالَ: أوهاتِ مثلَ أسرةِ منظورٍ. وأما قولُ الآخر:[3]

قُعودٌ على الأبواب طُلّابُ حاجةٍ عَوانٍ من الحاجاتِ أو حاجةً بكْرا

أي: أو يَطلبونَ[4] حاجةً بكرا. ومثلُه قولُ الله، جلَّ ذِكره[5]، في «الأنعام»: (وجاعِلَ اللّيلِ سَكَناً، والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْباناً)[6]. نَصبَ «الشمسَ» و «القمرَ»[7]، على معنى: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حُسباناً.[8]

والنصب بالمشاركة

نحوُ قولِ عبد بني عبس:[9]

قَد سالَمَ الحيّاتُ مِنهُ القَدَما الأُفْعُوانُ والشُّجاعَ الشَّجْعَما

(١) سقط حتى «أوهات مثل أسرة منظور» من النسختين.

(٢) جرير. ديوانه ص ٣١٢ والكتاب ١: ٤٨ و ٨٦ والمقتضب ٣: ١٥٣ والمحتسب ٢: ٧٨ وشرح المفصل ٦: ٦٩. وفي الأصل: «أو مثل نضرة». وبنو بدر ومنظور من فزارة.

(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٢٢٧ ومجاز القرآن ١: ٢٠١. ب: «وقال آخر». وفي النسختين: قعوداً... طلّابَ. ب: «نكرا». والعوان: المرأة الثيب. استعارها للحاجة القديمة المألوفة. والبكر: الجديدة ليس لها مثيل.

(٤) في الأصل: «وتطلبون». ق: يطلبون.

(٥) ق: «تعالى». ب: عز وجل.

(٦) الآية ٩٦. وهذه قراءة الجمهور. البحر ٤: ١٨٦.

(٧) سقطت من ق.

(٨) سقط «والقمر حسباناً» من ق.

(٩) الكتاب ١: ١٤٥ والمقتضب ٢: ٢٣٨ والجمل للزجاجي ص ٢١٤ والإفصاح ص ٣٣٧ والخصائص ٢: ٤٣٠ والمنصف ٣: ٦٩ ومعاني القرآن ٣: ١١ وشرح اختيارات المفضل ص ٥٤٦ والمغني ص ٦٩٩ وشرح شواهده ص ٣٢٩ وديوان العجاج ص ٨٩ والهمع ١: ١٦٥ والدرر ١: ١٤٤ والأشموني ٣: ٦٧ والعيني ٤: ٨٠ والصحاح والمحكم واللسان والتاج (شجعم). وفي الأصل و ب: «قول الشاعر». وفي الأصل: «الحياتِ منها القدما والأفعوانَ» والأفعوان: ذكر الأفاعي. والشجاع: ضرب من الأفاعي. والشجعم: الطويل.

[وذاتَ قَرْنَين ضَمُوزاً ضِرزَما][1]

نَصبَ « القَدمَ » و « الشجاعَ »[2] إذ كانَ الفِعلُ لهما[3]، وكانَ القَدمُ مسالمةً للشجاعِ، والشُّجاعُ مسالمةً للقَدمِ.

ومنه[4]، وليسَ بعينِه، قولُكَ: ضَرَبتُ زيداً، وعَمراً أكرمتُ أخاه. ومثلُه: كنتُ أخاكَ، وزيداً أعَنْتُكَ[5] عليه. و « كنتُ » بمنزلةِ « ضَرَبتُ » وسائرِ الفعلِ. قالَ اللهُ، جلَّ ذِكرُه، في « الأعراف »:[6] (فَرِيقاً هَدَى، وفَرِيقاً حَقَّ عليهِمُ الضَّلالةُ). نَصبَ « فريقاً »[7] الثاني، على المُشاركةِ. ومنه، في « الفرقان »:[8] (وعاداً، وثَمُوداً، وأصْحابَ الرَّسِّ، وقُرُوناً بَينَ ذلِكَ كَثِيراً. وكُلاًّ ضَرَبْنا لَهُ الأمْثالَ، وكُلاًّ تَبَّرْنا تَتْبِيراً). نَصبَ « كُلاًّ »[9]، ٢٣ بالمُشاركةِ. وقالَ في/ « هل أتى »:[10] (يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ في رَحْمتِهِ، والظّالِمِينَ أعَدَّ لَهُمْ عَذاباً ألِيماً). نَصبَ « الظالمين »، على هذا. وقال الشاعر:[11]

---

(١) من ق. وفيها: « ضِرزَما ». والضموز: الكثيرة السكوت. والضرزم: الشديدة النهش.
(٢) في الأصل: « نصب الشجاع والقدم ». وانظر معاني القرآن ٣ :١١.
(٣) ق: منهما.
(٤) سقط حتى « كان أولاً » من النسختين.
(٥) في الأصل: اعتبُكَ.
(٦) الآية ٣٠.
(٧) في الأصل: فريق.
(٨) الآيتان ٣٩ و ٤٠.
(٩) في الأصل: وكلاً.
(١٠) الآية ٣١.
(١١) الربيع بن ضبع. النوادر ص ١٥٩ والكتاب ١ :٤٦ والجمل للزجاجي ص ٥٢ والمعمرين ص ٧ والأمالي ٢ :١٨٥ والتيجان ص ١٢١ وأمالي المرتضى ١ :٢٥٣ وأمالي ابن الشجري ٢ :١١٨ وشرح المفصل ٧ :١٠٥ وحماسة البحتري ص ٢٠١ والهمع ٢ :٥٠ والدرر ٢ :٦٠ والعيني ٣ :٣٩٧ والخزانة ٣ :٣٠٨.

أصبَحْتُ لا أحمِلُ السِّلاحَ ولا أملِكُ رأسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرا
والذِّئبَ أخشاهُ إنْ مَررتُ بهِ وَحْدِي، وأخشَى الرِّياحَ والمطَرا

نَصبَ «الذئبَ»، على أنْ أضمرَ «أخشَى» الذئبَ، ليكونَ الفعلُ عاملاً، كما كانَ أوّلاً.

والنصب بالقسم
عند سقوط الواو والباء والتاء من أول القسم

تقولُ: اللهَ لا أفعلُ [ذاكَ]، يَمينَ اللهِ لا أزورُكَ[2]. نَصبتَ لأنّك نَزعتَ حرفَ الجرِّ، كما تقولُ: بِحقٍّ لا أزورُكَ.[3] فإذا نَزعتَ الباء قلتَ: حَقّاً لا أزورُكَ.[4] قال الشاعر:[5]

ألا رُبَّ مَن قَلبِي لَهُ اللهَ ناصِحٌ ومَن قَلبُهُ لِي في الظِّباءِ السَّوانِحِ

قال «اللهَ»، لأنّه[6] أرادَ: واللهِ. فلمّا أسقطَ الواو نَصبَ. وقال آخرُ:[7]

إذا ما الخُبْزُ تأدُمُهُ، بزَيتٍ، فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّرِيدُ

---

(١) من النسختين. وانظر الكتاب ١: ٢٩٣.
(٢) ق: يمين الله إن فعلتُ.
(٣) ق: كما تقول: يمين الله لا أزورك بحق لأزورك حقاً لأزورنك بحق لأزورنك.
(٤) ق: لأزورنك.
(٥) ذو الرمة. ديوانه ص ٦٦٤ والكتاب ١: ٤٧١ و ٢: ١٤٤ وشرح المفصل ٩: ١٠٣ والمخصص ١٣: ١١. والسوانح: جمع سانح. وهو ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه.
(٦) ب: نصب الله.
(٧) قيل: إن النحويين وضعوا هذا البيت. الكتاب ١: ٤٣٤ و ٢: ١٤٤ وشرح المفصل ٩: ٩٢ و ١٠٢ و ١٠٤ واللسان (أدم). ب: «قال آخر». والثريد: ما يثرد من الخبز ويبلل.

أراد: وأمانةِ اللهِ. فلمّا نَزعَ منه الواو نَصبَ. قال[1] امرؤ القيس:[2]

فقُلتُ: يَمِينَ اللهِ ما أنا بارِحٌ
ولَو قَطَعوا رأسِي، لَدَيكِ، وأوصالِي

وبعضُهم يُضمِرُونَ[3] حرفَ القَسَمِ ويَجرُّونَ به[4]، فيقولونَ[5]: اللهِ لا أزورُكَ[6]، كما يُضمِرُونَ «رُبَّ» ويَجرُّونَ[7] به.

وتقولُ: عَمْرَ اللهِ، وعَمْرَكَ اللهَ[8]. قال الشاعر:[9]

عَمْرَكَ اللهَ أما تَعرِفُنِي؟ أنا حَرّاثُ المَنايا في الفَزَعْ

ومثلُه «قِعْدَكَ[10] اللهَ»، على معنى: نَشدتُكَ اللهَ. ولا فِعلَ لـ «قِعْدكَ». وأما[11] «عَمركَ اللهَ» فعلى معنى:[12] «عَمَّرتُكَ اللهَ»

---

(١) سقط حتى «وأوصالي» من النسختين.

(٢) ديوان امرىء القيس ص ٣٢ والكتاب ٢ :١٤٧ والمقتضب ٢ :٣٢٦ والجمل للزجاجي ص ٨٥ والخصائص ٢ :٢٨٤ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٦٩ وشرح المفصل ٧ :١١٠ و ٨ :٣٧ و ٩ :١٠٤ والهمع ٢ :٣٨ والدرر ٢ :٤٣ والعيني ٢ :١٣ والخزانة ٤ :٢٠٩ و ٢٣١. ب: «يمين الله أبرح قاعداً». والبارح: المغادر. والأوصال: جمع وصل. وهو العضو.

(٣) ق: يضمر.

(٤) في الأصل: «ويجرونه». وسقط «ويجرون به» من ق.

(٥) ق: فيقول.

(٦) ق: لأزورنك.

(٧) في الأصل: فيجرون.

(٨) ب: ويقولون: عمرك الله وعمره الله.

(٩) الهمع ٢ :٤٥ والدرر ٢ :٥٤ ق: «جوّاب». ب: «حرّاب». وفي الأصل: «القِرع». والحراث: الكثير البحث والشق والإنهاك.

(١٠) في الأصل: «قَعْدك». ب: عاهدتك.

(١١) ب: فأما.

(١٢) ب: فبمعنى.

أي: سألتُ اللهَ لكَ طولَ العُمرِ[1]. و «سُبْحانَ اللهِ» بَدلٌ من التَّسبيحِ. ورَيحانَه: استرزاقَه.[2] و «مَعاذَ اللهِ» على [معنى[3]]: عِياذاً[4] باللهِ. ومعنى «سُبحانَ اللهِ» في قولهم: نَزاهةَ[5] اللهِ من السُّوءِ.

فأما[6] «سُبُّوحاً قُدُّوساً» فنَصْبُه[7] على معنى: ذكرتُ سُبُّوحاً قُدُّوساً[8].

وأما[9] ما يُنصَبُ من المصادرِ، في معنى[10] التعجُّب، قولُهم[11]: كَرَماً وصَلَفاً،[12] وكَرَماً لكَ[13]، وطُولَ عُمرٍ وأنفٍ[14]، أي. أكرمَكَ اللهُ[15]، وأطوِلْ[16] [بعُمْرِكَ و] بأنفِكَ!

ومَن قرأ:[17] (تَنزِيلَ العَزِيزِ الرَّحِيمِ) بالنَّصب أرادَ[18]: وتَنزيلِ

---

(1) ب: عمراً.
(2) في الأصل: وريحانُه واسترزاقُه.
(3) من ق.
(4) في الأصل و ب: عياذٍ.
(5) في الأصل: براءة.
(6) ب: وأما.
(7) سقطت من ق.
(8) في الأصل: وقدوساً.
(9) من النسختين.
(10) سقطت من ق.
(11) ب: «قولك». وسقطت من ق.
(12) الصلف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة.
(13) في الأصل: له.
(14) ق: كرماً وكرماً وصلفاً وطول أنف.
(15) في الأصل: أكرمُكَ.
(16) في الأصل: «وأطوّل». ق: أطولَ.
(17) الآية ٥ من يس. وهي قراءة طلحة والأشهب وعيسى وابن عامر وحمزة والكسائي. البحر ٧: ٣٢٣.
(18) سقط حتى «الرحيم» من ق.

العزيز الرحيمِ، على القَسَمِ. فلمّا نَزعَ الواو[منه[1]] نَصبَ[2]. ومَن رَفعَ[3] فبالابتداء[4]. وكذلكَ قولُه، في «سبأ»:[5] (وقالَ الّذِينَ كَفَرُوا: لا تأتِينا السّاعةُ قُلْ: بَلَى وربِّي، لَتأتِيَنَّكُمْ، عالِمَ الغَيبِ). أرادَ: وعالمِ الغيبِ[6]. ويُرفَعُ[7]، على الابتداء.[8]

★★★

وأما قولُه، في «الزمر»:[9] (قُلِ: اللّهُمَّ، فاطِرَ السَّماواتِ والأرْضِ)نَصبَ / [«فاطراً»][10]، لأنّه نداءٌ مُضافٌ، معناه[11]: يا فاطرَ السماواتِ[12]. ومعنى «اللهمَّ» أرادوا أنْ يقولوا: «يا أللهُ» فثَقُل عليهم، فجَعلوا مكانَ حرفِ النداء[13] الميم[14]، وجعلوا الميمَ بدلاً من حرفِ النداء][15]،فقالوا: «اللهمّ»، لأنّ الميمَ من حروفِ الزوائِد أيضاً[16]. فأسقطوا «يا» وهو حرفُ النداء، وجَعلوا ميماً زائدةً في آخرِ الكلمةِ، لأنّ الميمَ من حروف الزوائدِ.

---

(١) من ب.
(٢) في الأصل: نصبه.
(٣) انظر البحر ٧: ٣٢٣.
(٤) ب: جعله ابتداء.
(٥) الآية ٣.
(٦) سقط «أراد وعالم الغيب» من ق.
(٧) هذه قراءة نافع وابن عامر ورويس وسلام والجحدري وقعنب. البحر ٧: ٢٥٧.
(٨) ب: انتصب لانتزاعك الواو من عالم وإن رفعت فعلى الابتداء.
(٩) الآية ٤٦.
(١٠) من ب.
(١١) ق: أي.
(١٢) ب: يا فاطراً.
(١٣) ب: «مكان يا وهو حرف». وسقط ما بعده منها حتى «وجعلوا مما».
(١٤) ق: اللهم.
(١٥) من ق. وسقط ما بعده منها حتى «لأن».
(١٦) سقط حتى «مسلما» من ق. وفي النص تكرار.

كأنّكَ تُريدُ «يا أللهُ»، ثم قلت[1]: «اللهمَّ»، فزِدتَ الميمَ [بدلاً][2] من «يا» في أوّلِه. وربّما أتَوا بحرف النداء والميمِ، توهَّموا أنها تَسبيحةٌ. قال الشاعر:[3]

مـاذا علَـيَّ أنْ أقُـولَ كُلَّما سَبَّحتُ أو صَلَّيتُ: يا اللّهُمَّ ما
ارْدُدْ علَينا شَيخَنا مُسلَّما

و[4] النصب بإضمار «كان»

قولُهم: فَعلتُ ذاكَ[5]، إنْ خيراً وإنْ شرّاً. على معنى[6]: إنْ يكنْ [فِعْلي][7] خَيراً، وإنْ [يكنْ] شرّاً. قال الشاعر:[8]

لا تَقرَبَنَّ، الدَّهرَ، آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً في النّاس أو مَظلُوما

يُريدُ: إنْ كانَ[9] الرَّجلُ في الناسِ[10] ظالماً أو مظلوماً[11]. وقال آخرُ:[12]

---

(١) ب: الحروف الزوائد فكأنه يريد: يا أللهُ ثم قال.
(٢) من ب.
(٣) الجمل للزجاجي ص ١٧٧ والإنصاف ص ٣٤٢ والهمع ٢:١٥٧ والدرر: ٢:٢٢٠ والخزانة ١ : ٣٥٩. واللسان (أله). وفي الأصل: «ياالّلهمّا». ب: وما عليك أن تقول كلما صليت أو سبحت....
(٤) في الأصل: وأما.
(٥) ب: ذلك.
(٦) ب: بمعنى.
(٧) من ق.
(٨) ليلى الأخيلية. ديوانها ص ١٠٩ والكتاب ١:١٣٢ والأمالي ١:٢٤٨ والسمط ص ٥٦١ وأمالي ابن الشجري ١:٤٣١ و ٢:٣٤٧ والهمع ١:١٢١ والدرر ١:٩٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٦٠٩ والعيني ٢:٤٧. وآل مطرف هم قوم الشاعرة.
(٩) جعل الشرح في ب بعد البيت التالي. وفيها: أراد كان.
(١٠) سقط «في الناس» من ق.
(١١) في الأصل: ومظلوماً.
(١٢) عبدالله بن همام. الكتاب ١:١٣٢. وفي الأصل: الأميرَ.

فأحضَرتُ عُذْري علَيهِ الأميـــ ـــرُ، إنْ عاذِراً لِيَ أو تارِكـا

يقولُ: إنْ يكنْ[1] [الأميرُ لي عاذراً، أو تاركاً. وقد يجوزُ الرفعُ[2]، على: إنْ يكنْ][3] في فِعلي[4] خيرٌ أو شرٌّ[5] قال الشاعر:[6]

فإنْ يَكُ في أموالِنا لا نَضِقْ بهِ ذِراعاً، وإنْ صَبْرٌ فنَصبرُ للدَّهر

كأنّه قال[7]: إنْ يكنْ فيه الصبرُ [صَبَرنا][8]، أو وقعَ صبرٌ[9]

وقال آخرُ:[10]

فَتىً، في سَبيلِ اللهِ أصفَرُ وَجْهُـهُ ووَجْهُكَ ممّا في القَوارِيرِ أصفَرا

يُريدُ: كانَ أصفَرا.

وأما قولُ امرىء القيس:[11]

---

(١) ب: وكذلك إن كان:

(٢) يريد: إن خيرٌ وإن شرٌّ.

(٣) من النسختين.

(٤) ب: أن يكون في فعله.

(٥) في الأصل: خيراً أو شراً.

(٦) هدبة بن خشرم. ديوانه ص ٩٨ والألفاظ ص ٤٥٨ والأغاني ٢١ : ٢٨٧ وشرح الحماسة للتبريزي ٢ :٥٠ والخزانة ٤ :٨٦، والكتاب ١ :١٣١ ومعاني القرآن ٢ :١٠٥ وأمالي ابن الشجري ٢ :٢٣٦ والمغني ص ٣٣٤ وشرح شواهده ص ٢٦٧. وفي الأصل: «وإنْ صبراً». ق: «للصبر».

(٧) ب: أراد.

(٨) من ق.

(٩) ق: ورفع صبراً.

(١٠) الإفصاح ص ١٨٢ ومجمع البيان ١٠ : ٤١١. وفي الأصل: «لا اصفرّ وجهه». ق: «وجهَه». وما في القوارير هو الأدهان والخمر.

(١١) ديوان امرىء القيس ص ٦٦ والكتاب ١ :٤٢٧ والمقتضب ٢ :٢٨ والجمل للزجاجي ص ١٩٧ والخصائص ١ :٢٣٦ وشرح المفصل ٧ :٢٢ والأشموني ٣ :٢٩٥ والخزانة ٣ :٦٠١. وهذا البيت ليس فيه شاهد على إضمار «كان». وإنما هو من «النصب بحتّى وأخواتها» في الورقة ٦.

فقلتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَينُكَ إنّما نُحاولُ مُلكاً، أو نَموتَ، فنُعْذَرا

فـإنّه نَصبَ، على إضمارِ «أنْ» يَعني: أو أنْ[1] نَموتَ. [ونَصب «نُعذرَ»، لأنّه نَسَقٌ بالفاء على «أنْ نَموت»][2]. وقال بعضُهم: أرادَ: «حتّى نَموتَ»، لأنّ «أو» في موضعِ «حتّى»[3].

وتقولُ:[4] هذا تَمْراً[5] أطيَبُ منه بُسْراً[6]، أي: إذا كانَ تَمْراً أطيبُ منه إذا كانَ بُسْراً. فإذا خالفت الكلامَ قلت: هذا تَمْرٌ أطيبُ منه العَسَلُ. وتقولُ: محمدٌ فَقيهاً أبصرُ[7] منه شاعراً، [أي: إذا كانَ فقيهاً وشاعراً][8].

والنصب بالترائي[9]

يكونُ وجهُه وجهَ المفعول[10]، بإيقاعِ الفِعلِ عليه. غيرَ أنّ النحويّينَ جَعلوه باباً، تَنصِبُ[11] به الاسمَ والنعتَ والخبرَ. تقولُ[12]: أبصَرتُ زيداً قائماً[13]، ورأيتُ محمداً مُنطلقاً. وتقولُ:[14] بَصر[15]

---

(١) في الأصل و ق: وأن.

(٢) من ق.

(٣) ق: «قال الخليل: أو بمعنى حتى، أي: حتى نموت».

(٤) سقط حتى «العسل» من النسختين.

(٥) التمر: اليابس من ثمر النخل. وفي الأصل: تمر.

(٦) البسر: الغض الطري من ثمر النخل.

(٧) ق: أفضل.

(٨) من ق.

(٩) ب: على الترائي.

(١٠) في الأصل: «النصب» وفوقها: «المفعول». ق: «وجه نصبه». ب: ووجهه وصف النصب.

(١١) ب: جعلوا باباً يُنصب.

(١٢) في النسختين: يقولون.

(١٣) ق: خارجاً.

(١٤) ق: «ويقول». ب: ويقولون.

(١٥) في النسختين: بَصرَ.

عَينِي زيداً قائماً. معناه: أبصَرَتْ عَينايَ زيداً قائماً. وكذلك[1] تقولُ: بَصرَ عَينِي زيدٌ قائمٌ. رَفعتَ «زيداً»، لأنّه اسمٌ مبتدأ، ورَفعت «قائماً»، لأنّه خبرُه. وأردتَ به: زيدٌ قائمٌ بِبَصَرِ[2] عَينِي. ونَصبتَ «بَصرَ عَينِي» بفِقدان الخافضِ.

والنصب بـ «وحْدَهُ»

٢٥ ولا يكونُ «وحدَه»[3] إلاّ نصباً، في كلِّ / جهةٍ[4]. تقولُ: مَررتُ بزيدٍ[5] وحدَه، ورأيتُ زيداً وحدَه،[6] وهذا زيدٌ وحدَه. وإنّما صارَ كذلكَ، لأنّه مصروفٌ عن جهته. [تُريدُ:[7] مَررتُ بزيدٍ الواحدِ. فلمّا أسقطتَ[8] الألفَ واللامَ نَصبتَه[9]، لأنّه مصروفٌ عن جهتِه].[10]

فإذا قلتَ: «هو نَسِيجُ وَحْدِهِ»[11] خَفضتَه[12]. قال الشاعر:[13]

جاءتْ بهِ مُعْتَجِراً بِبُرْدِهِ   سَفْواءُ تَرْدِي بنَسِيجِ وَحْدِهِ

---

(١) سقطت من النسختين.
(٢) في الأصل: «يُبصِرُ». ق: «نصَبَ». ب: بَصرَ.
(٣) ق: «لا يكون». ب: لا يجوز.
(٤) ق: وجه.
(٥) ق: به.
(٦) زاد هنا في ق: ومررت بزيد وحده.
(٧) ب: تقول.
(٨) ب: أسقط.
(٩) ب: نصبه.
(١٠) م النسختين.
(١١) زاد هنا في ق: وعُيَيرُ وحدِه.
(١٢) في النسختين: كسرت.
(١٣) دكين بن رجاء. اللسان (سفو) و (عجر) و (وحد). والمعتجر: الذي يلوي ثوبه على رأسه. والسفواء: البغلة السريعة.

حكى[1] الخليلُ بنُ أحمدَ : يَخفِضونَه أيضاً في قولِهم: جُحَيشُ وَحْدِهِ، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ، بالكسرِ.

وأمّا التحشيث

فهو في مَعنى المصدرِ. إلاّ أنّكَ تُلحِقُ به ألفاً ولاماً للمعرفةِ، وتَحثُّ عليه، نحوَ قولِكَ: الخُروجَ الخُروجَ، والسَّيرَ السَّيرَ، السَّحورَ السَّحورَ، الصَّلاةَ الصَّلاةَ. تُضمِرُ له فِعلاً تَصدُرُ منه هذا المصدرَ.

وأما الفعل الذي يتوسّط بين صفتين

فهو[2] نَصبٌ أبداً، كقولِكَ: أزيدٌ[3] في الدارِ، قائماً فيها؟ ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ:[4] (فكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما في النّارِ، خالِدَينِ فِيها). يَعني أنّ «في النار» صفةٌ[5] و «فيها» صفةٌ، فوقعَ «خالدَينِ» بينَهما، و «خالدَينِ» تَثنيةٌ وهو فِعلٌ، فلا يجوزُ فيه الرفعُ. ومَن قالَ، من النحويِّينَ: «إنّ الرفعَ جائزٌ» فقد لَحِنَ.[6]

والنصب من المصادر
التي جعلوها بدلاً من اللفظ الداخل على الخبر والاستفهام

(١) سقط حتى «مضى وجوه النصب» من النسختين.

(٢) في الأصل: وهو.

(٣) في الأصل: أزيداً.

(٤) الآية ١٧ من الحشر.

(٥) في الأصل: صفةً.

(٦) كذا. ولحن: فطن لحجته وانتبه لها. والرفع قراءة عبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة. البحر ٨: ٢٥٠. ولعله يريد: لَحَنَ أي: أخطأ.

قولُهم: أنتَ سَيراً سَيراً، وما هو إلاّ السَّيرَ السَّيرَ، وما أنتَ إلاّ شُرْبَ الإبلِ، وإلاّ ضَرْبَ الناسِ، وإلاّ ضَرْباً الناسَ. ولا تنوينَ في «شُرْبَ»[1]، لأنّه لا يَتعدَّى إلى الإبل. قال الشاعر:[2]

أَلَمْ تَعلَمْ مُسرَّحِيَ القَوافِـيَ؟ فلا عِيّـاً بِهِـنَّ ولا اجتِلابـا

أي: فلا أعيا بهنَّ ولا أجتَلِبُ.[3]

وأما قولُ الآخرِ:[4]

يا صاحِبَيَّ، دَنـا الرَّواحُ فسِيرا لا كالعَشِيّـةِ زائـراً ومَـزُورا

أي: لم أرَ كما رأيتُ العَشيّة زائراً.

وأما قولُ اللهِ، جلَّ [وعزَّ]:[5] (واللهُ أنبَتَكُمْ، مِنَ الأَرْضِ، نَباتاً) أي: أنبتَكم فنَبتُّم نَباتاً. قال الشاعر:

★ أرَى الفَتَى يَنبُتُ إنباتَ الشَّجَرْ ★

أي: يَنبتُ، فيُنبتَه اللهُ إنباتَ الشّجر.

★ ★ ★

مضَى تَفسيرُ وجوهِ النصبِ.

---

(١) في الأصل: شربِ.

(٢) جرير. ديوانه ص ٦٢ والكتاب ١:١١٩ و ١٦٩ والمقتضب ١:٧٥ و ٢:١٢١ والخصائص ١:٣٦٧ و ٣:٢٩٤ وأمالي ابن الشجري ١:٤٢.وفي الأصل: «فلا عيّاً بهنّ ولا اختلابا». والمسرّح: التسريح.

(٣) في الأصل: ولا أختلب.

(٤) كذا، والبيت لجرير نفسه. ديوانه ص ٢٩٠ والكتاب ١:٣٥٣ والمقتضب ٢:١٥٢ ومجالس ثعلب ص ٣٢١ وشرح المفصل ٢:١١٤. والخزانة ٢:١١٤. وفي الأصل: فسَيرا.

(٥) الآية ١٧ من نوح.

وُجُوهُ الـرَّفع[1]

والرفعُ[2] اثنان[3] وعِشرونَ وجهاً[4]: الفاعلُ، وما لم يُذكَرْ[5] فاعلُه، والمبتدأ، وخبرُه[6]، واسمُ «كانَ» وأخواتِها[7]، وخبرُ «إنَّ»[8]، وما بعدَ «مُذْ»، والنداءُ[9] المفرَدُ، وخبرُ الصِّفةِ، وفِقدانُ الناصب / ٢٦ ،والحملُ على الموضعِ، والبِنْيةُ، والحِكايةُ، والتَّحقيقُ، وخبرُ «الّذي، ومَن وما»، و «حتّى» إذا كانَ الفِعلُ[10] واقعاً، والقَسَمُ، والصَّرفُ، والفِعلُ المستأنَفُ، وشَكلُ النَّفْيِ، والرفعُ بـ «هل» وأخواتِها.

وعلامةُ الرفعِ ستّةُ أشياء: الضَّمّةُ، والواو، والفتحةُ، والألفُ، والنّونُ، والسُّكونُ. فالضمُّ: عَبْدُ اللهِ، وزيدٌ. والواو: أخُوكَ، وأبُوكَ. والفَتحةُ: عبدا اللهِ، في الاثنين[11]. والألفُ في [قولهم][12]: الزَّيدان والعَمْران. والنُّون [في][13]: يَقومانِ، ويَقومونَ. والسُّكونُ [في][13]: يَرمِيْ، ويَقضِيْ[14]، ويَغزُوْ، [ويَخشَى][12].

---

(١) ق: تفسير.

(٢) ب: جمل الرفع.

(٣) في النسختين: أحد.

(٤) ضم المصنف بعض هذه الوجوه إلى بعض، فكان عددها أقل.

(٥) ب: وما لم يسم.

(٦) ب: وخبر المبتدأ.

(٧) في الأصل: والأسماء في كان.

(٨) سقط حتى «وخبر» من ق.

(٩) في الأصل: ونداء.

(١٠) سقطت من النسختين.

(١١) ب: التثنيه.

(١٢) من ق.

(١٣) من ب.

(١٤) ق: يقضي ويرمي.

فالرفع بالفاعل[1]

[قولُك][2] : خرَجَ زيدٌ، وقامَ عَمرُو .

وما لم يذكر فاعله

ضُرِبَ زِيدٌ،[3] وكُسِيَ عَمرٌو .[4]

والمبتدأ وخبره

زيدٌ خارجٌ، والمرأةُ مُنطلقةٌ. رَفعتَ « زيداً » بالابتداء[5]، ورَفعتَ « خارجاً »، لأنه خبرُ الابتداء.

واسمُ « كانَ » وأخواتها[6]

تقولُ:[7] كانَ عبدُ الله شاخصاً. رَفعتَ « عبد الله » بـ « كانَ »، ونَصبتَ « شاخصاً »، لأنّه خبرُ « كانَ ». ولا بدَّ لـ « كانَ » من خبرٍ.

وقد يُجْعَلُ[8] « كانَ » في معنى[9] « يكونُ ». ومنه قولُ اللّهِ تعالى[10]، في « سأل سائل »: (في يَومٍ، كانَ مِقدارُهُ خَمسِينَ ألفَ

(١) في الاصل: بالفعل.
(٢) من ب.
(٣) في الأصل: عمرو.
(٤) في الأصل: زيد.
(٥) ق: لأنه مبتدأ.
(٦) في الأصل و ب: والأسماء في كان.
(٧) سقطت من ق.
(٨) في الأصل: «وقد يكون». ب: يجعل.
(٩) ب: موضع.
(١٠) ق: «جل وعز». ب: عز وجل.

سَنةٍ).[1] والمعنى[2]: «يكونُ». قال الشاعر:[3]

فإنّي لآتِيكُمْ بِشُكْرِيَ ما مَضَى
مِنَ العُرْفِ واستيجابِ ما كانَ في غَدِ

والمعنى: يكونُ في غد.

وقد يرفعون بـ «كانَ» الاسمَ والخبرَ، فيقولونَ[4]: كانَ زيدٌ قائمٌ. وقال الشاعر [في ذلك]:[5]

إذا ما المرءُ كانَ أبُوهُ عَبْسٌ فحَسْبُكَ ما تُرِيدُ مِنَ الكَلامِ

رَفَعَ [الأب][6] على الابتداء، و [عَبْسٌ] خبرُه، ولم يَعبأ[7] بـ «كانَ». وقال آخرُ:[8]

إذا مُتُّ كانَ النّاسُ صِنفانِ: شامِتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنتُ أصنَعُ

---

(١) الآية ٤. وسقط «ألف سنة» من ق.

(٢) ب: ومعناه.

(٣) الطرماح. ديوانه ص ١٤٦ وشرح القصائد السبع ص ٤٢٢ والخصائص ٣: ٣٣١ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٥ و ٣٠ و ٢: ١٧٦. وفي النسخ: «وإنّي». وقبل البيت شرط يقتضي الجواب. ب: «تشكُّرَ.. واستيجاب». والعرف المعروف.

(٤) في الأصل: «تقول». ق: يقولون.

(٥) رجل من عبس. الكتاب ١: ٣٩٦ واللسان (نصر) و (مني). وما بين معقوفين من ب. وفيها: «إلى الكلام». يريد أن منتهى البلاغة والفصاحة في بني عبس.

(٦) من النسختين.

(٧) ب: ولم يُعبأ.

(٨) العجير السلولي. الكتاب ١: ٣٦ والنوادر ص ١٥٦ والجمل للزجاجي ص ٦٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٣٩ وشرح المفصل ١: ٧٧ و ٣: ١١٦ و ٧: ١٠٠ والهمع ١: ٦٧ و ١١١ و الدرر ١: ٤٦ و ٨٠ و الأشموني ١: ١٢٩ والعيني ٢: ٨٥. وفي الأصل و ب: «كنتُ أفعَلُ». ق: «نصفانِ». ب: نصفانِ... آسٍ.

وقال آخرُ:[١]

وهيَ الشّفاءُ لِدائي لَو ظَفِرتُ بها ... ولَيسَ منها شِفاءُ الدّاءِ مَبذُولُ

[فكأنّهم قالوا: كانَ الأمرُ والشأنُ: [الناسُ] صِنفانِ، وشفاءُ الداء مَبذول][٢]، وما أشبهَ ذلكَ.

وإذا عَدَّوْها إلى مفعول قالوا: كنتُ زيداً، وكانني[٣] زيدٌ. فهذا مثلُ: ضَربتُ زيداً، وضَرَبَني زيدٌ[٤]. وقالوا في مَثَلٍ: «إذا لم تكُنْهُم[٥] فمَن ذا يكونُهم»؟ قال الشاعر:[٦]

فإنْ لَم يَكُنْها، أو تَكُنْهُ، فإنَّه ... أخُوها، غَذَتْهُ أمُّهُ، بِلِبانِها

وربّما جَعلوا النكرةَ اسماً، والمعرفةَ خبراً[٧]، فيقولونَ: كانَ رجلٌ عَمراً. إلاّ أنّ[٨] النكرةَ أشدُّ تمكّناً من المعرفة، لأنّ أصلَ الأشياء[٩] نكرةٌ، ويَدخلُ عليها التعريف. والوجهُ أنْ تُجعَلَ المعرفةُ

---

(١) هشام أخو ذي الرمة. الكتاب ١: ٣٦ و ٧٣ والمقتضب ٤: ١٠١ والجمل للزجاجي ص ٦٤ وشرح المفصل ٣: ١١٦ والمغني ص ٣٢٧ والهمع ١: ١١١ و الدرر ١: ٨٠.

(٢) من ق. وفيها: والشأن نصفان.

(٣) في الأصل: «وكأنني». ب: وكأتي.

(٤) في الأصل: وكلمني محمد.

(٥) في الكتاب ١: ٢١: إذا لم نكنهم.

(٦) أبو الأسود الدؤلي. ديوانه ص ٧٢ والكتاب ١: ٢١ والمقتضب ٣: ٩٨ والإنصاف ص ٨٢٣ وشرح المفصل ٣: ١١٧ والأشموني ٣: ١١٨ والعيني ١: ٣١٠ و الخزانة ٢: ٤٢٦. يذكر نبيذ الزبيب ويجعله أخا الخمر.

(٧) في النسختين: خبره.

(٨) في الأصل و ق: لأنّ.

(٩) ب: لأنّ الأصل.

اسماً، والنكرةُ(١)/ خبراً. قال القطاميّ:(٢)

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ ياضُباعا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَداعا

وقال آخرُ:(٣)

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَولٍ: أظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أم حِمارُ؟

وقال آخرُ(٤)

ألا من مُبْلِغٌ حَسّانَ عَنّي: أطِبٌّ كانَ ذلِكَ أم جُنونُ؟

وقال آخرُ:(٥)

كأنّ سُلافةً مِن بَيتِ رأسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقال الفرزدق(٦):

أسَكْرانُ كانَ ابنَ المَراغةِ إذهَجا تَميماً بجَوفِ الشّامِ أم مُتَساكِرُ؟

(١) في الأصل: يُجعل المعرفة ابتداء والمنكور.

(٢) ديوان القطامي ص ٣٧ و الكتاب ١ : ٣٣١ والمقتضب ٤ : ٩٣ والجمل للزجاجي ص ٥٩ وشرح المفصل ٧ :٩١ والمغني ص ٥٠٥ والهمع ١ : ١١٩ و ١٨٥ والدرر ١ : ٨٨ و ١٦٠ والأشموني ٣ : ١٧٣ والعيني ٤ : ٢٩٥ والخزانة ١ : ٣٩١ و ٤ : ٦٤. وقوله ضباعا يريد ضباعة. وهي بنت زفر بن الحارث.

(٣) خداش بن زهير. الكتاب ١ : ٢٣ والمقتضب ٤ : ٩٣ وشرح المفصل ٧ : ٩١ و ٩٤ و المغني ص ٦٥٣ والخزانة ٣ : ٢٣ و ٤ : ٦٧ و ٣٨٩ و ٤٦٤. يريد أنه لا يبالي بعد قيامه بنفسه من انتسب إليه. وسقط «وقال آخر.. أم حمار» من النسختين.

(٤) أبو قيس بن الأسلت. الكتاب ١ : ٢٣ واللسان (طبب) والخزانة ٤ : ٦٨. والطب: العلة.

(٥) حسان بن ثابت. ديوانه ص ٣ والكتاب ١ : ٢٣ والمقتضب ٤ : ٩٢ والجمل للزجاجي ص ٥٨ والمحتسب ١ : ٢٧٩ وشرح المفصل ٧ : ٩١ و ٩٣ والمغني ص ٥٠٥ و ٧٧٥ و والهمع ١ : ١٩٩ و الدرر ١ : ٨٨ والخزانة ٤ : ٤٠ و ٦٣. والسلافة: خالص الخمر. وبيت رأس: موضع. وسقط «وقال اخر.. وماء» من النسختين.

(٦) ديوان الفرزدق ص ٤٨١ والكتاب ١ : ٢٣ و ٣١٤ والخصائص ٢ : ٣٧٥ والمغني ص ٥٤٣ والهمع ١ : ٦٧ و الدرر ١ : ١١١ والخزانة ٤ : ٦٥. وفي الأصل و ب: «وقال آخر»، ب: «بحرف الشام». وابن المراغة: جرير.

جعلَ المعرفةَ خبراً، والنكرةَ اسماً.[١]

ويقال[٢]: كان القومُ صحيحٌ أبوهم[٣]، وأصبحَ القومُ صحيحٌ ومريضٌ. والوجهُ: صحيحاً ومريضاً[٤]. النصبُ على خبر «كانَ»[٥]، والرفعُ على معنى: منهم صحيحٌ، ومنهم مريضٌ. قال الشاعر[٦]:

فأصبَحَ في حَيثُ التَقَينا شَريدُهُم ... قَتِيلٌ ومَكتُوفُ اليَدَينِ ومُزْعَفُ

والمعنى: فأصبحَ شريدُهم، في حيثُ التقَينا، منهم قتيلٌ[٧]، و منهم مكتوفُ اليدينِ، ومنهم مُزعفٌ. ومثلُه[٨]:

فلا تَجعَلِي ضَيفَيَّ ضَيفٌ مُقَرَّبٌ ... وآخَرُ مَعزُولٌ عنِ البَيتِ جانِبُ

كأنّه قال: لا تَجعَلِي [ضَيفَيَّ] أحدُهما[٩] ضيفٌ مُقرَّبٌ، وآخرُ معزولٌ.

---

(١) كذا. فالاسم في قول خداش وأبي قيس والفرزدق مقدم على «كان». وإلا فهو ضمير وليس بنكرة.

(٢) ب: وتقول.

(٣) ق: صحيح وسقيم.

(٤) ق: وأصبح القوم سقيم ومريض والوجه صحيحاً مريضاً.

(٥) هذه الجملة في الأصل بعد «ومنهم مريض».

(٦) الفرزدق. ديوانه ص ٥٢٦ والكتاب ١: ٢٢٢ والبحر ٥: ٤٦١ والخزانة ٢: ٢٩٩. وفي النسختين: «طليقٌ». وفي الأصل: «ومُزحفُ». ق: «مُرَعَّفُ». ب: «ومُرعَفُ» هنا و فيما يلي. والمزعف: المقتول في مكانه.

(٧) ب: «طليق». ق: ومنهم طليق.

(٨) العجير السلولي. الكتاب ١: ٢٢٢ والخزانة ٢: ٢٩٨. وفي الأصل: «فلا تجعلن ضيفيّ.. جانبِ». ق: «خائبُ». والجانب: المبعد.

(٩) في الأصل: «لا تجعل أحدهما». وما بين معقوفين من ق.

وقد يكونُ «كانَ» في معنى[1] «جاءَ»، و «خلقَ اللهُ»[2]. قال الله، تباركَ وتعالى[3]، في «البقرة»:[4] (وإنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ) أي: [وإنْ][5] جاء ذو عسرةٍ. قال الشاعر:[6]

إذا كـانَ الشِّتـاءُ فـأدْفِئـوني ... فـإنَّ الشَّيـخَ يَهـدِمُـهُ الشِّتـاءُ

أي: إذا جاء [الشتاءُ][7]. قال الشاعر:[8]

فِدىً لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيبانَ ناقتِي ... إذا كانَ يَومٌ ذُو كَواكِبَ أشهَبُ

أي: إذا وقعَ[9].

وأما قولُ عنترةَ:[10]

بَنِي أسَدٍ هلْ تَعلَمُونَ بَلاءنـا ... إذا كانَ يَوماً ذا كَواكِبَ أشنَعا؟

فإنّـه أرادَ: إذا كانَ اليومُ يوماً ذا كواكبَ. وقال اللهُ، عزَّ

---

(١) ب: موضع.

(٢) سقط «وخلق الله» من النسختين.

(٣) ق: «عز اسمه»، ب: عز وجل.

(٤) الآية: ٢٨٠.

(٥) من ب. ق: إن.

(٦) الربيع بن ضبع. الجمل للزجاجي ص ٦٢ وأسرار العربية ص ١٣٥ وشذور الذهب ص ٣٥٤ والهمع ١: ١١٦ و الدرر ١: ٨٤ واللسان (كون). ق: «وقال آخر». وجعل فيها البيت مع التعليق عليه بعد البيت الذي يليه.

(٧) من ق.

(٨) مقاس العائذي. الكتاب ١: ٢١ والمقتضب ٤: ٩٦ وشرح المفصل ٧: ٩٨ واللسان (شهب). جعل لليوم كواكب وشهبة لكثرة السلاح واشتداد الحرب. ب: «يومٌ أو نجومٌ أهلّتِ».

(٩) سقط التفسير من النسختين.

(١٠) البيت في الكتاب ١: ٢٢ لعمرو بن شأس. ق: «و أما قول الآخر». ب: «وقال غيره أيضا». ق: هل تعرفون.

وجلّ[1]، في سورة «النساء»: (إلاّ أنْ تكونَ[2] [تِجارةٌ) والمعنى: إلاّ أنْ تَقعَ تجارةٌ. ومَن قرأ][3]: (تِجارةً)، فالمعنى: إلاّ أن تكون التجارةُ تجارةً[4]. وقال لبيدُ بن ربيعةَ:[5]

فمَضَى وقَدَّمَها وكانَتْ عادةً ... مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ أقدامُها

معنـاه: العادةُ عادةً. وإنْ كانَ «إقدامُها عادةً»[6] فقَدَّمَ وأخَّرَ.

وتقولُ: كيفَ تُكلِّمُ مَن كانَ غائبٌ؟ أي: مَن هو غائبٌ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ، في سورة «مريم»[7]: (كَيفَ نُكلِّمُ مَن كانَ في المَهْدِ صَبِيّاً) أي: مَن هو في المهدِ. ونصبَ /«صبيّاً»، على الحال. ٢٨

وتقولُ: مَررتُ بقومٍ، كانوا، كرامٍ. ألغَيتَ «كانَ» وأردتَ:[8]

---

(١) ق: تعالى.

(٢) الآية ٢٩. وفي الأصل: «يكون». ب: «تكون تجارة حاضرة». وهي من الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٣) من النسختين.

(٤) زاد هنا في الأصل «إذا أراد النصب».

(٥) شرح القصائد العشر ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ والخصائص ١: ٧ و ٢: ٤١٥ والإنصاف ص ٧٧٢ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٠. وفي الأصل: «وكانت عادة منها». وزاد بعده في ق: «إذا ما عرَّدتْ». وهي رواية. وعرد: أحجم ومال عن الطريق. وجعل الأقدام للأتان استعارة.

(٦) يريد: وإن كانت الرواية «وكانت عادة.. إقدامُها». انظر شرح القصائد العشر ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ والإنصاف ص ٧٧٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٣٠. في الأصل: وإن قال قدّامها عادة.

(٧) الآية ٢٩.

(٨) ق: ألغيت كأنك أردت.

مَرَرت بقومٍ كرامٍ[1] . قال الفرزدق:[2] .

فكَيفَ إذا أتَيت دِيـارَ قَـومٍ   وجِيرانٍ لَنا كانُـوا كِـرامِ ؟

وأما قولُ اللهِ ، جلَّ ثناؤه[3] ،في سورة «آل عمران»:[4] (كُنتُمْ خَيرَ أُمَّةٍ، أُخرِجَتْ للنّاسِ) فالمعنى[5] : أنتم خيرُ أمّةٍ. وقال بعضُهم: معناه: كونوا خيرَ أمّةٍ. وهو أصحُّ ممّا[6] فَسَّرَه المفسِّرونَ .

وأما قولُهم: «الحربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيّةٌ»[7] أي: الحربُ أوّلُ أحوالها [إذا كانتْ][8] فُتيّةً.[7] قال الشاعر:[9]

الحَرْبُ أوّلَ ما تكُـونُ فُتَيّةً   تَسعَى، بزِينتِها، لِكُلِّ جَهُـولِ

وقالوا : ليسَ القومُ ذاهبِينَ ولا مُقيماً أبوهم. نَصبَ «مقيماً»، على

---

(١) ق: لئام.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٨٣٥ والكتاب ١ : ٢٨٩ والجمل للزجاجي ص ٦٢ والمغني ص ٣١٧ وشرح شواهده ص ٢٣٦ وابن عقيل ١ : ١٢٢ والأشموني ١ : ٢٤٠ والتصريح ١ : ١٩٢ والعيني ٢ : ٤ والخزانة ٤ : ٣٧ .

(٣) ق: «جل وعز». ب: عز وجل.

(٤) الآية ١١٠ . وسقط «أخرجت للناس» من ق.

(٥) في الأصل: «المعنى». ق: أي.

(٦) في الأصل: «فيما». ب: «عندنا». وسقطت من ق، وسقط «فسره المفسرون» من النسختين. وانظر البحر ٣ : ٢٨ - ٢٩ .

(٧) في الأصل: «فُتيّةٌ».

(٨) من النسختين.

(٩) عمرو بن معد يكرب. ديوانه ص ١٤٢ والكتاب ١ : ٢٠ والمقتضب ٣ : ٢٥١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٢٥٢ و ٣٦٨ و ٤٠٨ وشروح سقط الزند ص ١٦٧٨ والحماسة البصرية ١ : ١٨ والعقد ١ : ٩٤ والروض الأنف ١ : ١٨١ وغرر الخصائص ص ٢٤ وعيون الأخبار ١ : ١٢٧ ومروج الذهب ١ : ٤٣٠ وشرح نهج البلاغة ٩ : ٤١ و ١٢ : ١١٩ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٧٦ . وفي الأصل: فُتيّةٌ.

البدل. قال الشاعر:[١]

مَشائيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِباً إلاّ بِبَينٍ غُرابُها

نَصَبَ «ناعباً»، على البدل من خبرِ[٢] «ليسَ».

فإنْ قلتَ: كانَ[٢] عبدُ اللهِ أبوه، رَفعتَ [عبدالله بـ «كانَ» ورفعتَ][٣] «أباه» على البدلِ من اسمِ «كانَ». قال الشاعر:[٤]

فما كانَ قَيسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ واحِدٍ ولكِنَّهُ بُنْيانُ قَومٍ تَهَدَّما

رفَعَ «هلك» الثاني[٥]، على البدل. وإنْ نَصب[٦] على الخبرِ جازَ.

ويَرفعونَ ما كانَ[٧] أهمَّ إليهم، لا يُبالونَ اسماً كانَ أم[٨] خبراً، إذا جَعلوه اسماً. قال الشاعر[٩]:

---

(١) الأخوص الرياحي. الكتاب ١: ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨ والبيان والتبيين ٢: ٢٦١ والخصائص ٢: ٣٥٤ والإنصاف ص ١٩٣ و ٣٩٥ و ٥٩٥ وشرح المفصل ٢: ٥٢ و ٥: ٦٨ و ٧: ٥٧ و ٨: ٦٩ والمغني ص ٥٣١ و ٦١١ وشرح شواهده ص ٢٩٥ والأشموني ٢: ٢٣٥ وديوان الفرزدق ص ٢٣ والخزانة ٢: ١٤٠ و ٣: ٥٠٧ و ٦١٣. وفي الأصل: «مشائِمَ». ق: «مُخلِصينَ». والبين: الفراق.

(٢) سقطت من ق.

(٣) من ق.

(٤) عبدة بن الطبيب. الكتاب ١: ٧٧ والشعر والشعراء ص ٧٠٧ والجمل للزجاجي ص ٥٦ والمصون ص ١٦ والإفصاح ص ٢٨٦ وشرح المفصل ٣: ٦٥ و ٨: ٥٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٧٩٢. وفي الأصل: «وما كان». ب: «هلكٌ واحدٍ». وقيس: ابن عاصم المنقري.

(٥) في الأصل: «هلكه الثانية». وانظر الإفصاح ص ٢٨٦ والبحر ٣: ١٢٣.

(٦) في الأصل: نصبت.

(٧) في الأصل: ما إذا كان.

(٨) ب: أو.

(٩) عمرو بن كلثوم، شرح القصائد العشر ص٣٥٣. ق: «شعر لعمرو». ب: وقال آخر.

وكُنّـا الأيمنِيـنَ، إذا التَقَينـا   وكانَ الأيسَرِينَ بَنُـو أبِينـا

وقال آخرُ:[1]

لَقَد عَلِمَ الأقْوامُ ما كانَ داءَها   بِثَهْلانَ إلاّ الخِزْيُ،مِمَّن يَقُودُها

جَعَـلَ «الخزي» اسماً[2]، و «داءها» خبراً. قال اللهُ،عزَّ وجلَّ: (وما كانَ[3] جَواب قَومِهِ إلاَّ أنْ قالُوا: أخْرِجُوهُم، مِنْ قَرْيَتِكُمْ). و «جواب»[4] يُنصَبُ ويُرفَعُ، على ما فَسَّرتُه[5] لكَ. ومثلُه:[6] (فكانَ عاقبتَهُما أنّهُما في النّارِ). تُرفَعُ «عاقبتهما» وتُنصَبُ[7].

والرفع بخبر «إنّ»

قولُهم[8]: إنّ زيداً قائمٌ، إنّ عبدَ اللهِ خارجٌ. ويَقولونَ[9]: إنَّ عبدَ اللهِ الظريفَ خارجٌ. نصَبتَ «عبدَ الله» بـ «إنّ»، ونَصبتَ «الظريفَ» لأنّه من نعتِه[10]، ورَفعتَ «خارجاً» لأنّه خبرُه.

---

(١) الكتاب ١: ٢٤ والمحتسب ٢: ١١٦ وشرح المفصل ٧: ٩٦. ب: «وقال غيره».وثهلان: اسم جبل.

(٢) في الأصل: جعل الاسم الخزي.

(٣) الآية ٨٢ من الأعراف. وفي النسختين: «فما». وسقط منهما «أخرجوهم من قريتكم». فالآية هي ٥٦ من النحل و ٢٤ و ٢٩ من العنكبوت. وانظر البحر ٤: ٣٣٤.

(٤) سقطت من النسختين.

(٥) ب: فسرت.

(٦) الآية ١٧ من الحشر. وانظر البحر ٨: ٢٥٠.

(٧) في الأصل: يرفع عاقبتهما وينصب.

(٨) ب: تقول.

(٩) في الأصل و ب: وتقول.

(١٠) ب: الظريف نعتاً لعبد الله.

فإذا فَصلوا بينَ الاسمِ والنعتِ كانوا بالخِيار، إنْ شاؤوا رَفعوا النعتَ، وإنْ شاؤوا نَصَبوه.[1] [يقولونَ: إنّ زيداً خارجٌ الظريفَ] ويقولون[2]: إنّ زيداً خارجٌ الظريفُ.

قال اللهُ، [عزّ و] جلّ:[3] (إنّ رَبِّي يَقْذِفُ بالحَقِّ، عَلاّمُ الغُيُوبِ). [رَفَع][4] وإنْ شئتَ نصبتَ. والرفعُ أحسَنُ.

٢٩ وتقولُ[5]: إنّ/ زيداً خارجٌ ومحمدٌ. نصَبتَ « زيداً » بـ « إنّ »، ورَفعتَ « خارجاً » لأنّه خبرُه، ورفَعتَ « محمداً » لأنّه اسمٌ جاء بعدَ خبرٍ مرفوعٍ[6]. وإنْ شئتَ نصَبتَ « محمداً »، لأنّكَ نَسَقتَه[7] بالواو على « زيد ». ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ وعزّ[8]، في « التوبة »:(أنّ[9] اللهَ بَرِيءٌ، مِنَ المُشْرِكِينَ، ورَسُولُهُ). رَفعَ « رسوله »، لأنّه جاء بعدَ خبرٍ مرفوعٍ. وإنْ شئتَ نصَبتَ[10]. والرفعُ أجوَدُ. ومثلُه [قولُه، عزّ وجلّ]:[11] (وإذا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ، والسّاعةُ لا رَيبَ فِيها). [رَفعٌ، لأنّه اسمٌ جاء بعدَ خبرٍ مرفوعٍ. وإنْ شئتَ

(١) ب: نصبوا.
(٢) في الأصل: « وتقول ». ب: يقولون.
(٣) الآية ٤٨ من سبأ. وما بين معقوفين من النسختين.
(٤) من ق. والرفع قراءة الجمهور. والنصب قراءة عيسى وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وحرب عن طلحة. البحر ٧: ٢٩٢.
(٥) ب: وإن شئت قلت.
(٦) ق: « بعد الخبر مرفوع ». ب: من بعد خبر.
(٧) ب: تنسقه.
(٨) ق: « قول الله تعالى ذكره ». ب: قوله.
(٩) الآية ٣. ق: « إنّ ». وهي قراءة الحسن والأعرج. البحر ٥: ٦.
(١٠) انظر البحر ٥: ٦.
(١١) الآية ٣٢ من الجاثية. وما بين معقوفين من ق.

نصبتَ. والرفعُ أجوَدُ]. [1]

وأما قولُ الشاعر: [2]

فمَن يَكُ أمسَى بالمَدِينةِ رَحْلُهُ ... فـإنِّـي وقَيّـارٌ بِهـا لَغَـرِيـبُ

وقــد نصبـهَ قومٌ. وهو أجوَدُ. وإنما رَفعَه، لأنّه تَوهَّمَ [أنّه] [3] بَعدَ الخبرِ، على قولِه: إنّي [4] لَغريبٌ، وقيّارٌ بها [5]. ولو [6] قلتَ: إنّ زيــداً وعبدُ اللهِ [7] مُنطلقانِ، لكانَ لحناً. وإنما جازَ في الأوّلِ، لأنّه تَوهَّمَ أنّه اسمٌ جاء بعدَ خبرٍ [8] مرفوعٍ.

وعلى هذا، [تُقرأ] [9] هذه الآيةُ، في «المائدة»: [10] (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُـوا، والَّذِيـنَ هـادُوا، والصّـابِئُـونَ). رفَـعَ «الصّابئِينَ» على الابتداء، ولم يَعطِفْ على ما قبلَه [11]. وكذلكَ قَرؤوا [12]: (وكَتَبْنا

(١) من ق. والرفع قراءة الجمهور. والنصب قراءة حمزة، ورويت عن الأعمش وأبي عمرو وعيسى وأبي حيوة والعبسي والمفضل. البحر ٨: ٥١.

(٢) ضابىء البرجي. الكتاب ١: ٣٨ ومجالس ثعلب ص ٣١٦ و ٥٩٨ والإنصاف ص ٩٤ وشرح المفصل ٨: ٦٨ والمغني ص ٥٣٧ و ٦٨٨ والهمع ٢: ١٤٤ والدرر ٢: ٢٠٠ والأشموني ١: ٢٨٦ ومعاهد التنصيص ١: ٦٥ والخزانة ٤: ٨١ و ٣٢٣. والرحل: المنزل. وقيار: اسم فرس.

(٣) من ق.

(٤) في الأصل: «إنه». ق: أي.

(٥) سقطت من ق.

(٦) في الأصل: فلو.

(٧) ق: إن عبد الله وزيد.

(٨) ق: أنه خبر.

(٩) من ق. ب: «يقرأ». وسقط «هذه الآية» من ق.

(١٠) الآية ٦٩.

(١١) في الأصل: قبل.

(١٢) الآية ٤٥ من المائدة. وفي الأصل و ق: يُقرأ.

علَيهِمْ، فِيها، أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ، والعَينَ بالعَينِ)، ثم[1] قَرؤوا: (والجُرُوحُ قِصاصٌ). ويقالُ: إنّه عَطفٌ على موضعِ «إنَّ»، لأنّ موضعَها مبتدأ. ويقالُ: مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ. قال الفرزدق:[2]

تَنَحَّ عَنِ البَطْحاءِ، إنَّ جَسِيمَها   لَنا، والجِبالُ الباذِخاتُ الفَوارِعُ

فـرَفـعَ[3] «الجبال»، على الابتداء، ولم يَنسِقْ[4]. وعلى[5] هذا، يُقرأ في «المائدة»: (وكَتَبْنا علَيهِمْ، فِيها، أنَّ النَّفْسَ بالنَّفْسِ)، إلى آخر الآية. وقال آخرُ،[6] وهو الفرزدق:[7]

إنّ الخِلافَـةَ والنُّبُـوَّةَ فِيهِـم   والمَكرُمـاتِ وسـادةً أبْطـالا

فنَصبَ إتْباعاً.[8]

وإنّما يجوزُ هذا في «إنَّ»[9] و«لكنَّ». وأما[10] «كأنَّ»، و

---

(١) سقط حتى «ومؤخر» من النسختين. وزاد هنا في ق: «إلى آخره الآية»، وفي ب: إلى آخر الآية بالرفع.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٥١٨ والخزانة ٣: ٦٦٩. ب: «وقال آخر أيضًا». وفي النسختين: «قَديمها». وتنح: ابعد. والجسيم: ما ارتفع من الأرض وعلاه الماء. والباذخ: العالي. والفوارع: جمع فارع. وهو المرتفع.

(٣) في الأصل: رفع.

(٤) ق: ولم ينصب.

(٥) سقط حتى «آخر الآية» من النسختين.

(٦) ق: «الأخطل». وسقط منها «وهو الفرزدق»، وسقط «وقال آخر وهو الفرزدق» من ب.

(٧) كذا، والبيت لجرير برواية «وسادةً أطهارُ». الكتاب ١: ٢٨٦ وشرح المفصل ٨: ٦٦ والعيني ٢: ٢٦٣.

(٨) في الأصل: «اتّباعاً». ق: أبطالا.

(٩) ق: أنّ.

(١٠) ق: «فأما». ب: وإنما يجوز في هذا النصب فأما.

«ليتَ»، و «لعلَّ» فليسَ إلاّ النَّصبُ في النَّعتِ [والاسم][1] والنَّسَق، تَقدَّمَ أو تأخَّرَ.[2] تقولُ[3]: كأنّ زيداً قائمٌ وأباكَ، وليتَ زيداً خارجٌ الظريفَ، وليتَ محمداً مُنطلقٌ وأباكَ. وإنّما صارَ كذلكَ، لأنّ «أنَّ»[4] و «لكنَّ» تَحقيقان[5]، و «كأنَّ» تَشبيهٌ، و «لعلَّ» شكٌّ[6] [وربّما كانتْ رجاء]، و «ليتَ» تَمنٍّ.

وأما[7] قول المتلمّس:[8]

أطُرَيفةَ بنَ العَبدِ إنّكَ جاهِـلٌ ... أبِساحةِ المَلِكِ الهُمامِ تُمرِّسُ؟

ألقِ الصَّحِيفةَ لا أبالَـكَ إنَّنِـي ... أخشَى عليكَ مِنَ الخَناءِ النِّقْرِسُ[9]

رفَعَ «النقرس»، لأنّه أرادَ: أنا النقرسُ. وهو العالِمُ[10]. يقالُ: رَجلٌ نِقريسٌ نِطِّيسٌ.

* * *

٣٠ وأما قولُ الآخر[11]/:

إنّ فيها أخِيكَ وابنَ هِشـامٍ ... وعلَيهـا أخِيـكَ والمُختـارا

(١) من النسختين.
(٢) سقط «تقدم أو تأخر» من النسختين.
(٣) ق: وتقول.
(٤) في الأصل: إنّ.
(٥) ب: أنّ تحقيق ولكنّ تحقيق.
(٦) سقطت من ق: وما بين معقوفين هو من ب.
(٧) سقط حتى «الكي بالنار» من النسختين.
(٨) ديوان المتلمس ص ١٩٢ والخصائص ١: ٣٤٥ والإفصاح ص ٢٢٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٩ واللسان (نقرس) والخزانة ٢: ١١٩. وتمرس: تحكك.
(٩) الخناء: الهلاك. والرواية: «الحِباء». والحباء: العطاء. وهو ما وعد به طرفة وكتب له في الصحيفة.
(١٠) في الأصل: العالم.
(١١) الإفصاح ص ٢٠٧.

هذا لُغَزٌ. يُريدُ: أخِي كَوَى[1] مِنَ الكيِّ بالنارِ.

وأما قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى:[2] (إنّ هٰذان لَساحِران) فقد ذُكرَ، عن ابنِ عبّاسٍ، أنه قالَ: إنّ اللهَ، تباركَ اسمُه[3]، أنزلَ القرآنَ بلغة كلِّ حيٍّ من أحياءِ العربِ، فنَزَلتْ هذه الآيةُ بلغةِ[4] بني الحارثِ[5] بنِ كعبٍ، لأنّهم يَجعلونَ المثنّى بالألفِ في كلِّ وجهٍ مَرفوعاً[6]. فيقولونَ: رأيتُ الرّجلانِ، ومَرَرتُ بالرّجلانِ، وأتاني الرّجلانِ. وإنّما صارَ كذلك[7]، لأنّ الألفَ أخفُّ بناتِ المدِّ واللِّينِ. قالَ الشاعر:[8]

إنّ لِسَلمَى عِندَنا دِيوانا ... أخزَى فُلاناً وابنَهُ فُلانا
كانَتْ عَجُوزاً، غَبّرَتْ زَمانا ... وهْيَ تَرَى سَيِّئَها إحسانا[9]
نَصْرانةٌ قَد وَلَدَتْ نَصْرانا ... أعرِفُ مِنها الجِيدَ والعَينانا[10]
ومُقْلَتانِ أشْبَها ظَبْيانا[11]

---

(١) في الأصل: كُوِيَ.

(٢) الآية ٦٣ من طه. ق: «الله تعالى». ب: الله عز وجل.

(٣) ق: تعالى.

(٤) انظر البحر ٦: ٢٢٥.

(٥) : بلحارث.

(٦) سقطت من ق.

(٧) سقط «وإنما صار كذلك» من النسختين.

(٨) رؤبة. ديوانه ص ١٨٧ والنوادر ص ١٥ وشرح المفصل ٣: ١٢٩ و ٤: ٦٧ و ١٤٣ والهمع ١: ٤٩ و الدرر ١: ٢١ والأشموني ١: ٩٠ والعيني ١: ١٨٤ والخزانة ٣: ٣٣٧.

(٩) كان: صار. وغبر: مكث وبقي.

(١٠) في النسختين «نصرانةٌ». والنصرانة: النصرانية.

(١١) في الأصل: «ظِبيانا». ق: «ظُبيانا». وقيل: إن ظبيان هو اسم رجل، وأراد: منخري ظبيان. فحذف المضاف. الخزانة ٣: ٣٣٧.

رَفـعَ المثنَّى في كلِّ وجهٍ[1]، وقال «العينانا» فنصَبَ[2] نونَ الاثنينِ، لأنّه جعلَ النونَ حرفاً ليِّناً[3]، فصرَفَها[4] إلى النصبِ.

وقال بعضُهم، في هذا النحوِ:[5]

بمِصْرَعِنا النُّعمانَ يومَ تـألَّبَتْ   علَينا تَميمٌ مِـن شَظًّـى وصَميمِ
تَزوَّدَ مِنّـا بَينَ أُذْنـاهُ ضَـرْبَـةً   دَعَتْهُ إلى هابِي التُّرابِ، عَقيمِ[6]

قال: «أذناه»، وهو[7] في موضعِ الخفضِ.

وقد يكونُ «إنّ» في معنى «نَعَمْ»، في بعضِ لغاتِ العَربِ.

قال الشاعر:[8].

بَكَـرَتْ علَـيَّ عَـواذِلـي   يَلحَيْنَنِـي وألُـومُهُنّـهْ
ويَقُلـنَ: شَيـبٌ قَـد عَـرا   كَ وقَد كَبِرْتَ فقُلتُ: إنَّـهْ[9]

---

(١) ق: حال.

(٢) في الأصل: ونصب.

(٣) انظر آخر الورقة ٤٣.

(٤) ب: مصروفاً.

(٥) هو بر الحارثي. الصاحبي ص ٢٩ وشرح المفصل ٣: ١٢٨ و ١٠: ١٩ وشذور الذهب ص ٤٧ والهمع ١: ٤٠ و الدرر ١: ١٤ واللسان (صرع) و (هبو) والخزانة ٣: ٣٣٧. وفى الأصل وق: «وصميمُ» وتألب: تضافر والشظى: الأتباع والدخلاء. والصميم: الخالص النسب.

(٦) في النسختين: «هاب». وفي الأصل و ق: «عقيمُ». والهابي: مادق وعلا. والعقيم: الذي لا خير فيه.

(٧) ق: «قالت أذناه» ب: فقال أذناه وهما.

(٨) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٦٦ والكتاب ١: ٤٧٥ والبيان والتبين ٢: ٢٧٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣٢٢ وشرح المفصل ٢: ١٣ و ٨: ٦ و ٧٨ و ١٢٢ و ١٢٥ و المغني ص ٣٧ و ٧٢٣ واللسان (أنس) والخزانة ٤: ٤٨٥. ق: «بكَرَ العواذِلُ، في الصَّبُوحِ، يَلمْنَنِي، وألُو مُهُنَّهْ». واللحى: لام وعذل.

(٩) في ق وحاشية الأصل: «علاكَ».

أي: نَعَمْ وأجَلْ. وقال آخر:[1]

شابَ المَفارِقُ، إنَّ إنَّ مِنَ البِلَى شَيبُ القَذالِ مَعَ العِذارِ الواصِلِ

أي: نَعَمْ، نَعَمْ. وقال آخرُ:[2]

قالَتْ سُلَيمَى: لَيتَ لِي بَعْلاً يَمُنْ يَغسِلُ عَن رأسِي ويُنسِينِي الحَزَنْ

وحاجةً لَيسَتْ لَها عِندِي ثَمَنْ مَستُورةً قَضاؤها مِنْهُ ومِنّْ[3]

قالَتْ بَناتُ العَمِّ: ياسَلْمى وإنْ كانَ فَقِيراً مُعْدِماً؟ قالَتْ: وإنْ

[قالَتْ وإنْ، قالَتْ وإنْ، قالَتْ وإنْ][4]

أي: نَعَمْ.

قال الخليلُ بنُ أحمدَ: [وأنا][5] أقرؤها[6] مخفّفة، على الأصلِ:[7] (إنْ هٰذانِ لَساحِرانِ) أي: ما هذانِ إلاّ ساحرانِ.

قال الشاعر[8]:

---

(١) في الأصل: «سَبَب». ب: «من العذار». والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا. والعذار: جانب اللحية والواصل: المتصل.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ١٨٦ والمغني ص ٧٢٤ والهمع ٢: ٦٢ والدرر ٢: ٧٨ والأشموني ١: ٣٣ و ٤: ٢٦ والعيني ١: ١٠٤ و ٤: ٣٣٦ والخزانة ٣: ٦٣٠. ق: «ثَمِنْ يغَسِلُ رأسِي ويُنسِّينِي». ويمن: ينعم.

(٣) ق: «وحاجةٌ.. مستورةٌ». والنصب بفعل محذوف، أي: يقضي حاجة. ومنّ أي: منّي.

(٤) من ق.

(٥) من ب.

(٦) في الأصل: أقرّوها.

(٧) سقط «على الأصل» من النسختين. وانظر البحر ٦: ٢٢٥.

(٨) عاتكة بنت زيد. المحتسب ٢: ٢٥٥ والإنصاف ص ٦٤١ وشرح المفصل ٨: ٧١ و ٧٢ و ٧٦ والمغني ص ٢١ وابن عقيل ١: ١٤٦ والهمع ١: ١٤٢ والدرر ١: ١١٩ والأشموني ١: ٢٩٠ والعيني ٢: ٤٧٨ والخزانة ٤: ٣٤٨. ق: «غُدِرَ... بمُعَرِّدِ». وابن جرموز هو عمرو المجاشعي قاتل الزبير بن العوام. والبهمة: الجيش. والمعرد: الهارب في الحرب. وانظر أول الورقة ٦٣.

غَدَرَ ابنُ جُرمُوزٍ بفارسِ بُهْمـةٍ عِندَ اللِّقاءِ، ولَم يَكُنْ بمُعـرِّدِ
ثَكِلَتْكَ أمُّكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ، علَيكَ، عُقُوبةُ المُتعمِّـدِ

أي : ما قَتلتَ إلاّ مُسلماً . وفي قراءةِ عائشة[1] ، رضي اللهُ عنها[2]/ (إنَّ هذَينِ لَساحِرانِ) .

31

وأما[3] قولُ الشاعر:[4]

فلَـم تَـرَعَينِـي مِثـلَ سِـرْبٍ، رأيتُـهُ
خَرَجْنَ عَلَينا مِن زُقاقِ ابنِ واقـفِ

قـــال : « رأيتُه »، ولم يقلْ « رأيتُهنّ »، لأنّ الهاء صِلةٌ، وليستْ بكنايةٍ . وكذلكَ قولُ اللهِ ، جلَّ اسمُهُ[5] ، في سورةِ « الجنّ »:[6] (قُلْ: أوحِيَ إليَّ أنَّهُ استَمَعَ نَفرٌ، منَ الجِنِّ) . الهاء صِلةٌ، وليستْ بكنايةٍ .

والرفع بـ « مُذْ »

و « مُذْ »[7] تَرفَعُ ما بعدَها، ما كانَ ماضياً، و[تَخفضُ][8] ما

(١) البحر ٦ : ٢٢٥ .
(٢) ق: رحمة الله عليها .
(٣) هذه الفقرة استطراد وليست من الرفع بـ « إنّ ».
(٤) عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ص ١٣٦ والكامل ١ : ٧٦ و ٢ : ١٠٨ واللسان (زقق) . والسرب: جماعة النساء . وانظر الورقة ٦٦ .
(٥) ق: قوله تعالى .
(٦) الآية ١ . وسقط « نفر من الجن» من ق .
(٧) ب: وهي .
(٨) من النسختين .

لم يَمْضِ . تقولُ: ما رأيتَه مُذْ يومان ، ومُذْ سَنَتان ، ومُذْ [ثلاثُ ليالٍ ، ومُذْ سَنةٌ ، ومُذْ شَهرٌ ، ومُذْ][1] ساعةٌ . قال الشاعر:[2]

أبا حَسَنٍ ، ما زُرتُكُمْ ، مُذْ سُنَيَّةٌ من الدَّهْرِ ، إلاّ والزُّجاجةُ تَقلِسُ

وقال آخرُ:[3]

لِمَنِ الدِّيارُ ، بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقوَيْنَ ، مُذْ حِجَجٌ ، ومُذْ شَهرُ؟

فـ « مُذْ » تَرفعُ مابعدَها[4] ، حتّى تأتيَ بالألفِ واللامِ . فإذا جاء الحرفُ وفيه ألفٌ ولامٌ[5] ، [وهو][6] لم يَمضِ[7] ، فإنّ العربَ[8] تخفضُ بـ « مذ » حينئذٍ تقول: مارأيتُه[9] مُذِ اليومِ[10] ومُذِ[11] الساعةِ . وما كانَ

---

(١) من ق.

(٢) أبو الجراح. اللسان (قلس). ق: « سُنَيهة ». ب: « تقبس ». وأبو الحسن هو الكسائي. وتقلس: تقذف بالشراب لامتلائها.

(٣) زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ١١٤ والجمل للزجاجي ص ١٥٠ ومعاني الحروف ص ١٠٣ والإنصاف ص ٣٧١ وشرح المفصل ٤ : ٩٣ و ٨ : ١١ والأغاني ٦ : ٨٩ - ٩١ والعقد ٢ : ٢٨٨ والمغني ص ٣٧٣ والهمع ١ : ٢١٧ والدرر ١ : ١٨٦ والأشموني ٢ : ٢٢٩ والعيني ٣ : ٣١٢ والخزانة ٤ : ١٢٦ - ١٢٩ . ق: « مذحجٍ ». والقنة: أعلى الجبل. والحجر: اسم موضع. وأقوى: خلا. والحجج: جمع حجة. وهي السنة. والشهر هنا بمعنى الشهور.

(٤) ق: ما بعده.

(٥) في النسختين: الألف واللام.

(٦) من النسختين.

(٧) ب: « ماض ». وفوقها عن إحدى النسخ: لم يمض.

(٨) ب: فالعرب.

(٩) في الأصل و ب: ما أتيته.

(١٠) ق: « مذُ اليومَ ». وزاد هنا فيها: وما رأيته منذ اليومِ .

(١١) ق: ومذُ.

ماضياً لا تَرفعُه حتّى تَصِفَه[١] . تقولُ: ما رأيتُه مُذِ اليومُ الماضي، وما رأيتُه مُذِ اليومُ الطيّبُ.[٢]

وأما «مُنْذُ» الثقيلةُ[٣] فإنّها تَخفِضُ[٤] ما مضَى، وما لم يَمضِ، على كلِّ حال.

والرّفع بالنداء المفرد

تقـولُ[٥] : يـا زيـدُ، ويـا عَمـرُو، و[يا محمدُ][٦] ولا يكـونُ مُنوّناً[٧] . قال اللهُ، جلَّ ذِكره:[٨] (يا نُـوحُ، اهبِـطْ بسَلامٍ مِنّـا)،[٩] (يـا هُـودُ، مـا جئتَنا ببيِّنَةٍ)،[١٠] (يا لُوطُ، إنّا رُسلُ ربِّكَ)،[١١] (يا صالِحُ).

وأما[١٢] قولُ الشاعر:[١٣]

يا حارِ، لا أُرْمَيَنْ مِنكُمْ، بداهِيَةٍ ... لَم يَلقَها سُوقةٌ، قَبْلي، ولا مَلِكُ

---

(١) ق: تصف.

(٢) ق: اليومِ الطيبِ.

(٣) ق: «مذ الثقيلة». ب: مثال المثقلة.

(٤) في الأصل: «فإنه تخفض». ق: فإنه يخفض.

(٥) سقطت من ق. ب: قولك.

(٦) من ق.

(٧) ق: و يا محمد غير منون.

(٨) الآية ٤٨ من هود. وفي النسختين: عز وجل.

(٩) الآية ٥٣ من هود.

(١٠) الآية ٨١ من هود. وزاد هنا في الأصل: «يا نوح». وسقط منه ومن ق «إنا رسل ربك».

(١١) الآيتان ٦٧ من الأعراف و ٦٢ من هود.

(١٢) سقط حتى «وشدده» من النسختين.

(١٣) زهير بن أبي سلمى. ديوانه ص ٨٧ والجمل للزجاجي ص ١٨٢ والعقد ٥ : ٤٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٠ وشرح المفصل ٢ : ٢٢ والهمع ١ : ١٦٤ والدرر ١ : ١٦٠ والعيني ٤ : ٢٧٦. وفي الأصل: ولا ملكُهْ.

خَفضَ «حارِ»، لإنّه أرادَ: يا حارِثُ. فرخَّمَ الثاءَ، وتَركَ الراءَ مكسورةً على الأصلِ. وكذلكَ تَفعلُ بالاسمِ المرخَّمِ، إذا نُودِيَ به، كقولِ الآخرِ:[1]

فصالِحُونا جَمِيعاً، إنْ بَدا لَكُمُ ولا تَقُولُوا لَنا أمْثالَها، عامِ

أرادَ: يا عامِرُ. وقَرؤوا هذا الحرفَ:[2] (يا مالِ، لِيَقْضِ علَينا ربُّكَ) أي: يا مالِكُ. وقال آخرُ:[3]

يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي مَحبُوسةٌ، تَرجُو النَّجاءَ، ورَبُّها لَم يَيأسِ

أرادَ: يا مروانُ[4]. فتَركَ الواو مفتوحةً، على الأَصلِ.

★ ★ ★

ويُرخَّمُ ثَمودُ: «ثَمُوْ»[5]. وإنّ الاسمَ لا يكونُ على أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ. وهو مأخوذٌ من الثَّمَدَ. وهو مُستنقَعُ الماء. وقال الشاعر:[6]

أو كماءِ الثَّمُودِ بَعدَ جِمامٍ زَرِمَ الدَّمْعُ لا يَؤوبُ نَزُورا

(١) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٧١ والكتاب ١ : ٣٣٥ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨١ والخزانة ١ : ٢٨٦.

(٢) الآية ٧٧ من الزخرف.

(٣) الفرزدق. ديوانه ص ٤٨٢ والكتاب ١ : ٣٣٧ والجمل للزجاجي ص ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٨٧ وشرح المفصل ٢ : ٢٢ والأشموني ٣ : ١٧٨ والعيني ٤ : ٢٩٢. والنجاء: الهرب. وربها: صاحبها.

(٤) مروان: ابن الحكم.

(٥) في الأصل: «ثمُوْ» وانظر أمالي ابن الشجري ٢ : ٨٥ والهمع ١ : ١٨٤ - ١٨٥ والكتاب ١ : ٣٣٤.

(٦) عدي بن زيد أو زيد بن عدي. ديوان عدي ص ٦٣ واللسان (نزر) و (زرم). وفي الأصل: «أو كما الثمودُ.. زَرَمَ». والرواية: «المثمود». والثمود: الحوض قل ماؤه ونذر. والجمام: الامتلاء. وزرم: انقطع. والنزور: القليل.

وأما قولُ الآخر:[١] /

★ يا خالِدِ المَقتولَ، لا تُقتَلِ ★

هو لُغَزٌ. يُريدُ: يا خالِ[٢]، دِ المقتولَ. من الدِّيَةِ. وقال آخَرُ:[٣]

يا وازِقَ الذَّرَّةِ الحَمْراءُ، وابنتُها على خِوانِكَ مِلْحاً، غَيرَ مَدقُوقِ

أرادَ: يا رازِ[٤]، قد ذَرَّتِ الحمراءُ. فأدغمَ الدالَ في الذالِ، وشَدَّدَه.

والرفع بخبر الصفة

[تقولُ][٥]: لِزيدٍ مالٌ، ولِمحمدٍ عَقلٌ، وعليكَ قَميصٌ، وفي الدارِ زيدٌ واقفٌ. وإنْ شئتَ «واقفاً» الرفعُ على خبرِ[٦] الصِّفةِ، والنصبُ على الاستغناءِ وتمامِ الكلامِ. ألا تَرَى أنّكَ تقولُ: «في الدارِ زيدٌ»، وقد تَمَّ كلامُكَ.[٧] وإذا لم يَتِمَّ كلامُكَ فليسَ إلاّ الرفعُ: بكَ زيدٌ مأخوذٌ، وإليكَ محمدٌ قاصدٌ. ألا تَرَى أنّكَ إذا قلتَ: «بك زيدٌ» لم يكنْ كلاماً، حتّى تقولَ «مأخوذٌ». قال[٨]

---

(١) في الأصل: لا تَقتُلِ.

(٢) يا خال: ترخيم يا خالد.

(٣) الإفصاح ص ٣٠٥ و ٣٦٣. والخوان: ما يؤكل عليه.

(٤) يا راز: ترخيم يا رازيّ. وهو منسوب إلى الريّ.

(٥) من ب.

(٦) ق: بخبر.

(٧) ق: «الكلام» وتحتها: كلامك.

(٨) سقط حتى «فقر» من النسختين.

الشاعر:[1]

يَقُولُونَ: فى حَقْوَيكَ ألفانِ دِرهماً وألفانِ دِيناراً فما بكَ مِن فَقْـرِ

والرفع على فقدان[2] الناصب

مثلُ قولِ[3] اللهِ، عزَّ وجلَّ، في «البقرة»:[4] (وإذْ أخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إسرائيل، لا تَعبُدُونَ إلاّ اللهَ). معناه: ألاّ [5] تَعبدوا. فلمّا أسقطَ حرفَ الناصبِ رفَعَ[6]، فقال: لا تعبدونَ. ومثلُه[7]، في «البقرة»:[8] (وإذْ أخَذْنا مِيثاقَكُمْ، لا تَسفِكُونَ دِماءَكُمْ). معناه: ألاّ تَسفكوا. فلمّا أسقطَ حرفَ[9] الناصب رَفَعَ.[10]

قال طرفة بن العبد:[11]

---

(١) الحقو: الخاصرة. ويريد ما على الحقوين من حزام.

(٢) ب: فقد.

(٣) ق: كقول.

(٤) الآية ٨٣. وزاد هنا في ب: «وإذ أخَذْنا منَ النَّبِيِّينَ مِيثاقَهُمْ». وهو من الآية ٧ من الأحزاب.

(٥) ب: بألاّ.

(٦) في الأصل: «رفعه». ب: ارتفع.

(٧) في النسختين: وقوله.

(٨) الآية ٨٤.

(٩) ق: سقط حرفُ.

(١٠) في النسختين: ارتفع.

(١١) شرح القصائد العشر ص ١٣٢ والكتاب ١: ٤٥٢ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ والمقتضب ٢: ٨٥ و ١٣٦ والمحتسب ٢: ٣٣٨ وشذور الذهب ص ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٣ والإنصاف ص ٥٦٠. وشرح المفصل ٢: ٧ و ٤: ٢٨ و ٨: ٥٢ والمغني ص ٤٢٩ و ٧١٣ وابن عقيل ٢: ١٢٨ والهمع ١: ٥ و ١٧٥ و ٢: ١٧ و الدرر ١: ٣ و ١٥٢ و ٢: ١٢ والعيني ٤: ٤٠٢ والخزانة ١: ٥٧ و ٣: ٥٩٤ و ٦٢٥. وفي النسختين: «قال الشاعر... أحضرَ». وفي الأصل: «مخلد». والوغى: الحرب.

ألا أيُّهذا اللائِمِي، أَحْضُرَالوَغَى
وأنْ أشهَدَ اللّذاتِ، هلْ أنتَ مُخْلِدِي؟

معناه: أن أحضرَ الوغى[1]. وقال[2]: نَصبَ بإضمارِ «أنْ» والدليلُ على ذلك «وأنْ أشهدَ اللّذاتِ». وقال آخرُ:[3]

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَستَدِيمِي مَوَدَّتِي ولا تَنطِقِي في سَورَتِي حِينَ أغضَبُ
فإنِّي رأيتُ الحُبَّ، في الصَّدْرِ، والأذَى
إذا اجتَمَعا لَم يَلبَثِ الحُبُّ، يَذهَبُ

على معنى: أنْ يَذهبَ. فلمّا نُزِعَ[4] حرفُ الناصبِ ارتفعَ.[5]
وأما قولُه،[6] عزَّ وجلَّ:[7] (ولا تَستَعجِلْ. لَهُمْ - كأنَّهُم، يَومَ

---

(١) ق: «أن أحضره». ب: أن أحضر.

(٢) سقط حتى «اللذات» من النسختين.

(٣) جعل الشاهد مع التعليق عليه في النسختين بعد التعليق على الآية التالية. والبيتان لشريح القاضي. الوحشيات ص ١٨٥ وعيون الأخبار ص ٣: ١١ وحماسة الخالديين ٢: ٢٧٤ وتزيين الأسواق ص ١٥٠ والموشى ص ٩٤ والأغاني ١٨: ١٢٨ وشواهد الكشاف ص ٣٢٩ والبحر ٢: ١٥٨ وديوان المعاني ٢: ١٧١ ونهاية الأدب ٤: ٢٠٤ وصبح الأعشى ١٤: ٢٧٠ واللسان (عفو).

(٤) ب: أسقط.

(٥) ق: الحرف الناصب رفع.

(٦) ق: قول الله.

(٧) الآية ٣٥ من الأحقاف. وسقط «ولا تستعجل لهم كأنهم» من الأصل و ب. ق: «فلا تستعجل».

يَرونَ ما يُوعَدُونَ، لَم يَلبَثُوا إلاّ ساعةً مِنْ نَهارٍ - بَلاغٌ) فرفع[1] «بلاغاً»، على أنّه[2] خبرُ الصِّفةِ. [معناه: فلا تَستعجلْ. لهم بلاغٌ][3].

والرفع بالصَّرف[4]

قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[5] (ولا تَمنُنْ تَستكثِرُ). ذكرَ النَّحويُّون أنّ معناه: ولا تَمنُنْ مُستكثِراً. فصَرَفَ من منصوبٍ إلى مرفوعٍ. ومثلُه: (ثُمَّ ذَرْهُمْ[6]، في خَوضِهِمْ، يَلعَبُونَ)[معناه: ثم ذَرْهم[7] في خوضِهم][8] لاعبينَ. فصَرَفَ من النصبِ إلى الرفعِ.[9] لولا ذلكَ لكانَ «يَلْعَبُوا» جزماً، على جوابِ الأمرِ. ومثلُه: (فذَرُوها، تأكُلْ[10] في أرْضِ اللهِ). ومَن يَقرؤها

---

(١) في النسختين: رفع.

(٢) ق: لأنه.

(٣) من ق. وانظر البحر ٨: ٦٩ وآخر الورقة ٤٠.

(٤) في النسختين: من الصرف.

(٥) الآية ٦ من المدثر.

(٦) الآية ٩١ من الأنعام. وفي النسخ: «فذَرْهم». وانظر منتصف الورقة ٤٦ وأوائل الورقة ٤٨.

(٧) في النسختين: فذرهم.

(٨) من النسختين. وفي الأصل: «أي». وانظر البحر ٤: ١٧٨.

(٩) ق: من منصوب إلى مرفوع.

(١٠) الآيتان ٧٣ من الأعراف و ٦٤ من هود. وفي الأصل و ق: «تأكلُ». وانظر الورقة ٤٦.

بالرفعِ[1]، أي: آكلةً، فصرَف[2] [من النصب][3] إلى الرفعِ.

ومثلُه قولُ الشاعر:[4]

متَى تأتِنا تُلمِمْ بنا في دِيـارِنـا تجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجـا/ ٣٣

وقال آخرُ:[5]

مَتى تأتِهِ تَعشُو إلى ضَوءِ نـارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عِندَها خَيرُ مُوقِـدِ

رفَعَ «تعشو»[6]، على معنى: تأتِه عاشياً .[فصرَفَ من النصب إلى الرفعِ][7]. ولولا ذلك لكان «تعشُ» على المجازاة، جزم[8].

وأما قولُ الأعشى، وليسَ من هذا النوعِ:[9]

لَقد كانَ في حَول ثَواءٍ ثَوَيتَهُ تَقَضِّي لُباناتٍ، ويَسأَمُ سـائمُ

---

(١) سقط «ومن يقرؤها بالرفع» من ق.

(٢) ق: فصرفه.

(٣) من ق.

(٤) عبيد الله بن الحر. الكتاب ١ : ٤٤٦ والمقتضب ١ : ٦٦ والإنصاف ص ٥٨٣ وشرح المفصل ٧ : ٥٣ و ١٠ : ٢٠ والهمع ٢ : ١٢٨ والدرر ٢ : ١٦٦ والأشموني ٣ : ١٣١ والخزانة ٣ : ٦٦٠. وسقط البيت من ق. وانظر أول الورقة ٤٨.

(٥) الحطيئة. ديوانه ص ١٦١ والكتاب ١ : ٤٤٥ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧ والمقتضب ٢ : ٦٥ والجمل للزجاجي ص ٢٢٠ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢٧٨ وشرح المفصل ٢ : ٦٦ و ٤ : ١٤٨ و ٧ : ٤٥ و ٥٣ وشذور الذهب ص ٦٤ و العيني ٤ : ٤٣٩ . ب: «وقال أيضاً». وتعشو: تقصد في الظلام.

(٦) سقطت من ق.

(٧) من ق.

(٨) سقطت من النسختين.

(٩) ديوان الأعشى ص ٥٦ والكتاب ١ : ٤٢٣ و المقتضب ١ : ٢٧ و ٢ : ٢٦ و ٤ : ٢٩٧ والجمل للزجاجي ص ٣٨ والأزمنة والأمكنة ٢ : ٣١١ وأمالي ابن الشجري ١ : ٣٦٣ وشرح المفصل ٣ : ٦٥ والمغني ص ٥٦٠ . و سقط «وليس من هذا النوع» من النسختين. ق: «ويسأمَ». و اللبانة: الحاجة.

[أرادَ أنْ يقولَ: أنْ يَسأمَ سائمٌ، فصَرفَ النصبَ إلى الرفعِ، فقال: ويَسأمُ] [1] وقال بعضُهم: نصَبَ: «ويسأم» على إضمارِ «أنْ»، [فصَرفَ إلى النصبِ، لأنّ] [2] معناه: وأنْ يَسأمَ.

والرفع بالحمل على الموضع

كقول الشاعر: [3]

ولمّا يَجِدْ إلاّ مُناخَ مَطِيّةٍ تَجافَى بها زَوْرٌ، نَبيلٌ، وكَلْكَلُ

ومَفْحَصَها عَنها الحَصا بجِرانِها ومَثْنَى نَواجٍ، لم يَخُنْهُنَّ مَفصِلُ [4]

وسُمْرٌ ظِماءٌ، واتَرَتْهُنَّ بَعدَما مَضَى هَجْعةٌ مِن آخِرِ اللّيلِ، ذُبَّلُ [5]

رَفعَ «سُمراً» ولم يَنسِقه على الاستثناء، لأنّه حَملَه على المعنى. لأنّكَ إذا قلتَ: لم أرَ في البيتِ إلاّ رَجلَينِ، فهو في المعنى: [6]

---

(١) من النسختين.

(٢) من ق.

(٣) كعب بن زهير. ديوانه ص ٥٢ ـ ٥٤ والكتاب ١ : ٨٨. والرواية: «فلم يَجِدا». والضمير يعود على غراب وذئب ذكرهما قبل. وفي الأصل: «بجافاتها» ق: «لحافاتها». ب: «بجافاته». والمناخ: موضع الإناخة. والزور: ما بين الذراعين من الصدر. والنبيل: المشرف الواسع. والكلكل: ما بين الترقوتين.

(٤) في الأصل: «ومُفحصُها». ق: «ومَفحصُها». والنصب هو الوجه لأن الشاهد في البيت التالي، وبينه وبين هذا البيت بيت آخر أسقطه المؤلف. والمفحص: موضع الفحص. والجران: ما ولي الأرض من العنق. والمثنى: موضع الثني. والنواجي: جمع ناجية. وهي القائمة السريعة.

(٥) في الأصل: «زُمَّلُ». وأراد بالسمر: البعرات. والظماء: جمع ظامئة. وهي اليابسة. وواتر: تابع. والذبل: جمع ذابلة. وهي الضامرة الجافة.

(٦) ب: فالمعنى.

في البيت رَجلان.[1] وعلى هذا، قال الشاعر:[2]

بادَتْ، وغيَّرَ آيَهُنَّ علَى البِلَى إلاّ رَواكِدُ، جَمْرُهُنَّ هَباءُ
ومُشَجَّجٌ، أمّا سَواءُ قَذالِهِ فبَدا، وغيَّرَ سارَهُ المَعْزاءُ[3]

فرَفعَ. وكانَ حَدُّه النصبَ على الاستثناء، كما تقول: فَنِيَ المالُ إلاّ أقلَّه. ولكنّه[4] رَفعَه[5] على المعنى، لأنّكَ تُريدُ: بَقِيَ أقلُّه[6]. وسارُه بمعنى[7]: سائرُه.

وأما قولُ الفرزدق [بنِ غالبٍ][8]:

إلَيكَ أميرَ المُؤمنِينَ رَمَتْ بنا هُمُومُ المُنَى والهَوْجَلُ المُتَعَسِّفُ
وعَظُّ زَمانٍ يابنَ مَرْوانَ لَم يَدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ[9]

---

(١) في الأصل: لم أر في البيت رجلين.

(٢) الكتاب ١: ٨٨ وشرح أبياته ١: ٢٦٢ واللسان (شجج) والإفصاح ص ٨١. وفي النسختين: «مع البلى». وفي الأصل: «رواكدَ». والآي: جمع آية. وهي علامات الدار وآثارها. والبلى: تقادم العهد. والرواكد: جمع راكدة، وهي الأثفية الثابتة.

(٣) في الأصل: «ومُشجّجٌ أما سواد». والمشجج: الوتد. والسواء: الوسط. والقذال: أعلى الوتد. والمعزاء: الأرض الغليظة ذات الحجارة.

(٤) ب: ولكن.

(٥) ق: رفع.

(٦) في الأصل: «فني». ب: في أوله.

(٧) سقطت من ق.

(٨) ديوان الفرزدق ص ٥٥٦ وطبقات فحول الشعراء ص ١٩ والجمل للزجاجي ص ٢١٣ والخصائص ١: ١٩٩ والمحتسب ١: ١٨ و ٢: ٣٦٥ والإنصاف ص ١٨٨ وشرح المفصل ١: ٣١ و ١٠: ١٠٣ والخزانة ٢: ٣٤٧. وما بين معقوفين من ب. والهوجل: البطن الواسع من الأرض. والمتعسف: الذي يُسلك بلا علم ولا دليل.

(٩) في الأصل: «وعظٌّ». وفي الحاشية: صوابه «وعضٌّ». وفي النسختين: «وعضّ». وقال الخليل: «العض كله بالضاد إلا عظ الزمان والحرب». الخزانة ٢: ٣٥٠.

حَمَلَه[1] على المعنى، فرَفعَه[2] ، لأنّ معناه: بَقِيَ، من المالِ، مُسحَتٌ أو مُجلَّف.[3] والمُسْحَتُ: المُهْلَكُ[4] . والمُجلَّفُ: المستأصَلُ.[5] مِن قولِ اللهِ، جلَّ وعزَّ[6] : (فيُسْحِتَكُمْ[7] بِعَذابٍ) أي: يُهلِكَكُم. ومعنى[8] «لم يَدَعْ»[9] : لم [يَبقَ][10] إلاّ مُسحَتٌ. ومن روى: «مُسْحِتٌ ومُجلِّفٌ»[11] بِكسرِ الحاءِ، واللام [في «مُجلِّف»].[12] فإنّه رَفعَه على الموالاةِ، لأنّه جَعلَ «إلاّ» بمنزلةِ الواو. كأنّه قال: وَعَظٌّ[13] زمان أذهَبَ ما لَنا،[14] ومُسحِتٌ ومُجلِّفٌ من الزمان، أي: مُهلِكٌ[15]. ومنه قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ[16] : (لئلاّ يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُمْ حُجّةٌ، إلاّ الّذينَ

(١) في النسختين: حمل.

(٢) سقطت من النسختين.

(٣) في الأصل و ق: ومجلف.

(٤) في الأصل: فالمسحت المهلِك.

(٥) ق: المستأصِل.

(٦) ق: تعالى.

(٧) الآية ٦١ من طه. وفي الأصل و ق: «فيَسحَتكم». وهي قراءة. البحر ٦ : ٢٥٤.

(٨) سقطت الواو من ق.

(٩) زاد هنا في ق: معناه.

(١٠) من ق.

(١١) ق: «أو مُجلَّفُ». وسقط منها «ومن روى مسحت».

(١٢) من ب.

(١٣) في النسخ: وعض.

(١٤) في الأصل: «أذهب بمالنا». ب: ذهب بمالنا.

(١٥) سقط «أي مهلك» من النسختين.

(١٦) ق: عز وجل.

ظَلَمُوا مِنهُمْ فلا تَخْشَوهُمْ، واخْشَون)[1]. معناه: والذينَ ظلَموا منهم. وقال الشاعر:[2]

مَن كانَ أسرَعَ، في تَفرُّقِ فالِجٍ فلَبُونُهُ جَرِبَتْ، مَعاً، وأغَدَّتِ

إلاّ كناشِرةَ، الَّذِي ضَيَّعتُمُ كالغُصْنِ في غُلَوائِهِ، المُتَنَبِّتِ[3]

أي: وكناشرةَ. و «إلاّ» في موضعِ الواو. وذلك أنّ بني مازنٍ يَزعمونَ أنّ بَني فالجٍ الذين هم في بَني سُليمٍ، وناشرةَ الذين/ ٣٤ هم في بَني أسدٍ، من بَني مازنٍ. ومنه[4] قول الأعشى:[5]

إلاّ كخارِجةَ، المُكلِّفِ نَفْسَهُ وابنَيْ قَبِيصةَ، أنْ أغِيبَ ويَشهَدا

أي[6]: وكخارجةَ.

---

(١) الآية ١٥٠ من البقرة. وسقط «واخشون» من ق. وسقط «منهم فلا تخشوهم واخشون» من ب. وحذف الياء ورد في تفسير النيسابوري ٢ : ٤٦. وانظر معاني القرآن ١ : ٩٠ وتفسير الطبري ٢ : ١٩ - ٢١ وتفسير الرازي ٤ : ١٣٧ - ١٣٩ والكشاف ١ : ٣٢٣ والبحر المحيط ١ : ٤٤٢ وتفسير القرطبي ٢ : ١٧. وانظر الورقة ٧٥.

(٢) عنز بن دجاجة. الكتاب ١ : ٣٦٨ و ٢ : ٦٩ و المقتضب ٤ : ٤١٦ والحيوان ٦ : ٥٠٠ ومجاز القرآن ١ : ٢٨٣ و ٢ : ٦١ وشرح ديوان المفضليات ص ٢٠٩ وشرح اختيارات المفضل ص ٥٣٧ وشرح ديوان أبي تمام ١ : ٢١ والمخصص ٦ : ٦٨ واللسان والتاج (فلج) و (نبت). وفالج: ابن مازن بن مالك من بني عمرو بن تميم، أساء إليه بعض بني مازن فلحق ببني ذكوان. واللبون: الناقة ذات اللبن. وأغد: صار فيه غدة.

(٣) ق: «كياسرٍ» هنا وفيما يلي. والغلواء: النماء والارتفاع. والمتنبت: الثابت النامي. وكان بنو مازن قد ضيقوا على ناشرة حتى لحق ببني أسد.

(٤) ق: ومثله.

(٥) ديوان الأعشى ص ٢٨١ والمقتضب ٤ : ٤١٨ وسر الصناعة ١ : ٣٠٢ وشرح ديوان المفضليات ص ٢٠٩. وفي الأصل: «أن تغيب وتشهدا». ق: «وتسهدا». وخارجة: رجل من بني شيبان.

(٦) سقط حتى «بفعلها» من النسختين.

وقال آخرُ:[١]

نَهدِي الخَميسَ نِجاداً في مَطالِعِها إمّا المِصاعَ، وإمّا ضَرْبةٌ رُغُبُ

حَملَ « الضربةَ » على المعنى فرَفعَها ، ولم يَعطِفها على « المصاع » فيَنصبَها . كأنّه قال: وإمّا أنْ تكونَ ضَربةٌ رُغُبٌ.

★ ★ ★

وأما قولُ الأعشى[٢]:

إنْ كُنتَ أعجَبتَنِي فالآنَ أعَجبَني قَتْلَ الغُلامانِ ، بالدَّيُومةِ البِيدِ

فإنّه أرادَ : ما قَتَلَهُ الغُلامانِ . فرَخَّمَ الهاء، وسَكّنَ التاء لتحرُّك[٣] اللامِ ، ورَفعَ « الغلامينِ » بفِعلِها .

والرفع بالبِنْية

مثلَ: حَيثَ، وقَطّ. لا يَتغيّرانِ عن الرفعِ ، على كلّ حالٍ . وكذلكَ: قَبْلُ، وبَعْدُ، إذا كانا[٤] على الغايةِ. وفي[٥] لغةِ بعضِهم « حيثَ » بالفتح، لأنّ الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ. وقالوا: حَيثُ، وحَوثُ.

فما كانَ مفتوحاً فهو على القياسِ . وأما المضمومةُ كأنّهم تَوهّموا هذه الضمةَ التي في هذا الجنسِ ، الذي لا يَجري فيه

---

(١) مزاحم العقيلي. الكتاب ١ : ٨٧. واللسان (مصع). وفي الأصل: «رعب» هنا وفيما يلي. والمصاع: المضاربة بالسيوف. والرغب: الواسعة.

(٢) في الأصل: «فالآن أعجبتَني». والديمومة: الأرض يدوم بعدها. والبيد: جمع بيداء. وهي الفلاة. وقد وصف المفرد بالجمع للمبالغة.

(٣) في الأصل: لتحول.

(٤) ق: كان.

(٥) سقط حتى «فاعرف موضعها» من النسختين.

الإعراب... متحرّك[1] الوسَطِ سَكّنوه إذ[2] لم يَجتمعِ الساكنان. وذلك مثلُ: نَعَمْ، وأجَلْ، وكَمْ، وهلْ، ومَنْ. وإنّما سَكّنوه، لأنّه حرفٌ جاء لمعنىً، وليس باسمٍ فيكونَ فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، فيَدخلَه الإعرابُ. وإذا كانَ الحرفُ المتوسِّطُ منه ساكناً[3] حُرِّكَ بالفتحِ، لئلاّ يَسكنا، مثلُ: أينَ، وكيفَ، وليتَ، وأنَّ، وحيثَ، وأشباهِ[4] ذلك. فاعرفْ موضعَها.

والرفع بالحكاية

كلُّ شيء من القولِ فيه الحكايةُ فارفعْ، نحوَ قولكَ: قلتُ عبدُ اللهِ صالحٌ، وقلتُ الثوبُ ثوبُكَ. قال اللهُ جلَّ ذِكره[5]: (سَيَقُولُونَ ثَلاثةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ). وقال[6]: (ولا تَقُولُوا ثَلاثةٌ)،[7] (وقُولُوا حِطَّةٌ). فإذا أوقعتَ عليه الفِعلَ[8] فانصِبْ[9]، نحوَ قولكَ: قلتُ خيراً، قلتُ شرّاً. نصَبتَ لأنّه فِعلٌ واقعٌ.[10]

---

(١) كذا. وفي الكلام انقطاع.

(٢) في الأصل: إذا.

(٣) في الأصل: ساكنة.

(٤) في الأصل: وأنّي وحيثُ وأشباهُ.

(٥) الآية ٢٢ من الكهف. ق: «قال الله عز وجل»، ب: وقوله.

(٦) الآية ١٧١ من النساء. وفي الأصل: وقوله.

(٧) الآيتان ٥٨ من البقرة و ١٦١ من الأعراف.

(٨) ق: القول.

(٩) ب: نصبت.

(١٠) ب: بإيقاع الفعل عليه.

والحروفُ التي يُحكَى بها أربعةٌ[1]: سَمِعتُ، وقَرأتُ، ووَجَدتُ، وكَتبتُ[2]. قال ذو الرمة:[3]

سَمِعتُ: النّاسُ يَنتَجِعُونَ بَحْراً فقُلتُ لِصَيدَحَ: انتَجِعِي بِلالا

ويُروي: «يَنتَجِعُونَ غَيثاً». ويُروى: «وَجَدتُ: النّاسُ».[4]

رَفعَ [«النَّاسُ»][5] على الحكايةِ. وقال آخرُ:[6].

وَجَدْنا في كِتابِ بَنِي تميمٍ: أحَقُّ الخَيلِ بالرَّكْضِ المُعارُ

رَفعَ «أحقُّ» على الحكاية. ولولا ذلكَ لكانَ نصباً، كما تقول: وجدتُ مالاً. وقال آخرُ: / ٣٥

كَتَبتُ أبُو جادٍ وخَطَّ مُرامِرٍ وخَرَّقتُ سِرْبالاً ولَستُ بكاتِبِ

* * *

---

(١) ق: أربع.

(٢) ق: وجدت وعلمت وقرأت وسمعت.

(٣) ديوان ذي الرمة ص ٤٤٢ والمقتضب ٤: ١٠ والكامل ص ٢٥٩ والجمل للزجاجي ص ٣١٥ والأشموني ٤: ٩٣ واللسان (صدح) و (نجع) والخزانة ٤: ١٧. وفي الأصل و ب: «صخراً». ق: منتجعون عيناً.

(٤) سقط «ويروى ينتجعون.. الناس» من النسختين.

(٥) من ق.

(٦) بشر بن أبي خازم. ديوانه ص ٨٧ والكتاب ٢: ٦٥ والمقتضب ٤: ١٠ والكامل ص ٢٥٩ وشرح ديوان المفضليات ص ٦٧٦ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٣٩ ومجمع الأمثال ١: ٢٠٣ والخزانة ٤: ١٧. ب: «قال الشاعر». والمعار: السمين.

(٧) معاني القرآن ١: ٣٦٩ والمزهر ٢: ٢١٥ و ٢١٨ وصبح الأعشى ٣: ٩ واللسان (مرر). وفي الأصل: «وخطِّي مرامر». ق: وخطٌّ.

وكلّما استَفهمتَ فارفَعْ بالحكايةِ[1]، ما لم تَجىء بالتاء. فإذا جئتَ بالتاء فانصِبْ. فإنّه[2] بمنزلةِ: تَظُنُّ، وتَرَى. أما الرفعُ فمثل[3] قولكَ: أقلتَ عبدُ اللهِ خارجٌ؟ فيمَ قلتَ الناسُ خارجونَ؟ بكم قلتَ الثوبان؟ فإذا جاءتِ التاءُ فانصِبْ[4]، نحوَ قولكَ: أتقولُ زيداً عالماً؟[5] أتقولُ[6] الناسَ خارجينَ؟ قال الشاعر:[7]

أنُوّاماً تَقُولُ بَنِي لُؤيٍّ قَعِيدُ أبِيكَ، أمْ مُتناوِمِينا؟

نصَبَ «نوّاماً» و «بَني» بـ «تَقولُ»[8]. وقال آخرُ:[9]

مَتى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَلحَقْنَ أُمَّ غانِمٍ، وغانِما؟

نصَبَ «القلصَ الرَّواسما»[10]، لمّا أدخلَ التاء. وقال[11] آخر:[12]

---

(١) ق: في الحكاية.

(٢) ب: لأنه.

(٣) ب: فأما الرفع فنحو.

(٤) ب: فإذا جئت بالتاء نصبت.

(٥) ب: خارجاً.

(٦) سقطت الهمزة من الأصل.

(٧) الكميت. الكتاب ١: ٦٣ والمقتضب ٢: ٢٤٩ وشرح المفصل ٧: ٧٨ وشذور الذهب ص ٣٨١ والهمع ١: ١٥٧ والدرر ١: ١٤٠ والأشموني ٢: ٣٧ والعيني ٢: ٤٢٩ والخزانة ١: ٤٢٣ و ٤: ٢٣. وقعيد أبيك أي: صاحب أبيك قسمي. والصاحب هنا هو الله سبحانه وتعالى. والقسم به.

(٨) ب: فنصب نواماً برجوع الفعل.

(٩) هدبة بن خشرم. الشعر والشعراء ص ٦٧٢ والجمل للزجاجي ص ٣١٥ وشذور الذهب ص ٣٧٩ والهمع ١: ١٥٧ والدرر ١: ١٣٩ والأشموني ٢: ٣٦ والعيني ٢: ٤٢٧. والقلص: جمع قلوص. وهي الناقة الفتية. والرواسم. جمع راسمة. وهي المسرعة.

(١٠) سقط «القلص الرواسما» من ق.

(١١) سقط حتى «تظن» من النسختين.

(١٢) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٣٩٤ والكتاب ١: ٦٣ والمقتضب ٢: ٢٤٩ والجمل للزجاجي ص ٣١٤ وشرح المفصل ٧: ٧٨ والعيني ٢: ٤٣٤ والخزانة ١: ٤٢٣.

أمّا الرَّحِيلُ فـدُونَ بَعْـدِ غَـدٍ فمَتَى تَقُـولُ الدّارَ تجمَعُنـا؟

نصَـــبَ «الدارَ» على معنى: تَظُنُّ.

وأما قولُ الشاعر[1]:

فقالَتْ: حَنانٌ، ما أتَى بكَ هٰهُنا؟ أذُو نَسَبٍ، أم أنتَ بالحيّ عـارِفُ؟

يُـــريـــدَ: أمري وأمرُكَ حَنانٌ. لولا ذلكَ لنَصبَه. وأما قولُ الآخر:[2]

حَنانَـي رَبِّنـا، ولَـهُ عَنَونا نُعـاتِبُـهُ لَئـنْ نَفعَ العِتـابُ

فإنّـــه أرادَ: تَحنُّنَ ربِّنا مرّةً بعدَ أُخرى. والتحنُّنُ: الرَّحمةُ. يقولُ:[3] ارحمْنا رَحمةً بعدَ رحمةٍ.

وأما قولُ الآخرِ:[4]

يَشكُو، إلَيَّ، جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ، فكِلانـا مُبْتَلَـى

[فإنّه][5] رفعَ «صَبراً»، لَمّا وَصفَه[6]، فقال: صَبرٌ جَميلٌ. لولا

(١) منذر بن درهم. الكتاب ١: ١٦١ و ١٧٥ والمقتضب ٣: ٢٢٥ ومعجم البلدان (روضة المثرى) وشرح المفصل ٨: ١١ وأوضح المسالك ١: ٢١٧ والهمع ١: ١٨٩ والدرر ١: ١٦٣ والأشموني ١: ٢٢١ واللسان (حنن) والعيني ١: ٣٥٩ والخزانة ١: ٢٧٧. وفي الأصل و ق: «فقلتُ». ب: «قالتْ». والحنان: الرحمة.

(٢) الحارث بن كلدة. أمالي ابن الشجري ١: ٨. وانظر ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٥٤ والمحتسب ٢: ٢٠ و المخصص ١٢: ٢١٥ واللسان (حتم) والعيني ٤: ٦٠ وديوان جرير ص ١٠٢٠ والأمالي ٢: ١١٦. وفي الأصل و ق: «ربُّنا». ق: «يعاتبه». ب: «ليرتفع». وعنا: خضع وذل.

(٣) سقط حتى «بعد رحمة» من النسختين. وفي الأصل: تقول.

(٤) الكتاب ١: ٦٢ وأمالي المرتضى ١: ١٠٧ وسر الصناعة ١: ٤٦٣ وشروح سقط الزند ص ٦٢٠ والأشموني ١: ٢٢١ والبحر ٥: ٢٨٩.

(٥) من ق.

(٦) ق: وصفته.

ذلكَ لنصَبَ «صبراً»، على الأمرِ[1]. يقولُ[2]: أمرِي وأمرُكَ صبرٌ جميلٌ.

قال طرفة:[3]

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستَبْقِ بَعضَنا
حَنانَيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهوَنُ مِن بَعْضِ

كأنّه قال: رَحمتَيكَ، لأنَّ التحنُّن من الرحمة، أي: ارحَمْنا رحمةً بعد رَحمةٍ.

وأما قولُكَ: «لبَّيكَ» إنّما يُريدونَ: قُرْباً ودُنُوّاً، [على معنَى: إلبابٌ بعد إلبابٍ، أي: قُربٌ بعدَ قُربٍ. فجَعلوا بدلَه «لبَّيكَ»][4]. ويقالُ[5]: ألَبَّ الرَّجُلُ بمكانِ كذا وكذا، أي: أقامَ. وكانَ الوجهُ أنْ تقولَ[6]: «لَبَّبْتُكَ»، لأنهم[7] شَبَّهوا ذلكَ باللَّبَبِ.[8] فإذا اجتمعَ في الكلمةِ حرفانِ غَيَّروا الحرفَ الأخيرَ، كما قال اللهُ، جلَّ وعزَّ:[9] (وقَد خابَ مَن دَسّاها). والأصلُ: دَسَّسَها.

---

(1) ق: المصدر.

(2) في الأصل و ق: تقول.

(3) ديوان طرفة ص ٤٨ والكتاب ١ : ١٧٤ والمقتضب ٣ : ٢٢٤ ودلائل الإعجاز ص ٣٠١ وشرح المفصل ١ : ١١٨ والهمع ١ : ١٩٠ والدرر ١ : ١٦٥ . ق: «ومنه قول طرفة». وأبو منذر: عمرو بن هند.

(4) من ق.

(5) سقط حتى «وأقمت» من النسختين.

(6) في الأصل: أن يقول.

(7) في الأصل: إلاّ أنهم.

(8) اللبب: ما يشد في صدر الفرس ليمنع تأخر السرج.

(9) الآية ١٠ من الشمس.

فقالوا: «لَبَّيكَ»: قَرُبتُ وأقمتُ.

وإذا قالوا «أنا لَبٌّ»[1] فإنّما يُريدونَ: قَرِيبٌ[2] منكَ، مرّةً واحدةً. وإذا قالوا «لَبَّيكَ» أرادوا: أنا قَرِيبٌ منكَ أنا قَرِيبٌ منكَ، مرّتينِ[3]. قال الشاعر:[4]

٣٦ دَعَوتُ، لِما نابَنِي، مِسْوَراً فلَبَّى،فلَبَّيْ يدَي مِسوَرِ /

والرفع بالتحقيق

قولُهم: لا رَجلَ إلاّ زيدٌ، ولا إله إلاّ اللهُ. رَفعتَ اسمَ «الله»[5] و«زيداً»، على التحقيق، ولأنّه لا يَجوزُ أن تَسكتَ دونَ تَمامِه. ألا تَرَى أنّكَ إذا قلتَ «لا رَجلَ»[6] لم يكنْ كلامُكَ تامّاً[7]، حتّى تقولَ «إلاّ زيدٌ».

* * *

(١) في الأصل: «يالبْ». ق: «لبَّى». ويقال: «لَبٌّ». انظر الكتاب ١: ١٧٦ واللسان والتاج (لبب) والخزانة ١: ٢٧٠.

(٢) في الأصل: قربت.

(٣) في الأصل: وإذا قالوا لبيك أنا قريب أنا قريب مرتين.

(٤) رجل من بني أسد. الكتاب ١: ١٧٦ والمحتسب ١: ٧٨ و ٢: ٢٣ وشرح المفصل ١: ١١٩ والبحر ٥: ٤٠٩ و ٧: ٥١٣ والمغني ص ٦٤٠ وشرح شواهده ص ٣٠٧ وابن عقيل ٢: ٩ والهمع ١: ١٩٠ و الدرر ١: ١٦٥ والأشموني ٢: ٢٥١ واللسان والتاج (لبب) والعيني ٣: ٣٨١ والخزانة ١: ٢٦٨. والبيت في الأصل بعد «قربت وأقمت».

(٥) زاد هنا في ب: تبارك ربنا وتعالى.

(٦) في الأصل: لا رجلُ.

(٧) في النسختين، لم يكن كلاماً.

وأما قولُ الأعشى:[1]

وكُـلُّ أخٍ مُفـارِقُـهُ أخُـوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ، إلاّ الفَـرْقَـدانِ

رَفَـعَ «الفرقدين»، لأنّه أرادَ: والفَرقدانِ يَفترقان. فجَعلَ «إلاّ»[2] تحقيقاً. وقال بعضُهم: «إلاّ» في موضعِ[3] الواو، ومثلُه قولُ[4] اللهِ تعالى[5]، في «يونس»:[6] (فلَولا كانَتْ قَرْيةٌ آمَنَتْ، فنَفَعَها إيمانُها، إلاّ قَومَ يُونُسَ، لَما[7] آمَنُوا). معناه: فهلاّ كانتْ قريةٌ آمنَتْ فنَفعَها إيمانُها، إلاّ قومَ يونسَ، أي: وقومَ يونسَ، لما آمَنوا. و «إلاّ» في موضعِ الواو. وإنّما نَصبَ «قومَ يُونُس» لأنّ «إلاّ» بمعنى: لكنَّ[8] قَومَ يُونسَ. لأنّ «إلاّ» تحقيقٌ، و «لكنَّ» تحقيقٌ. ومثلُه [قولُه، جلَّ ذِكره]:[9] (طَهَ،

---

(١) كذا في الأصل. وفي النسختين: «قول الشاعر». والبيت لعمرو بن معد يكرب أو حضرمي ابن عامر أو سوار بن المضرب. ديوان عمرو ص ١٨١ والإفصاح ص ٣٧٤ والكتاب ١: ١٣٧ والمقتضب ٤: ٢٠٩ والكامل ص ٧٦٠ وحماسة البحتري ص ٢٣٤ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥ وأمالي المرتضى ٢: ٨٨ والإنصاف ص ٢٦٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٩٩ و المفصل ص ٣٢ وشرحه ٢: ٨٩ والممتع ص ٥١ و الأزهية ص ١٨٢ ومجاز القرآن ١: ١٣١ والمغني ٧٦ وشرح شواهده ص ٢٦٦ وتفسير القرطبي ٩: ١٠١ والتبيان ٦: ٦٩ و٧: ٢٣٩ والجنى الداني ص ٥١٩ والهمع ١: ٢٢٩ والدرر ١: ١٩٤ والأشموني ٢: ١٥٧ والخزانة ٢: ٥٢ و ٤: ٧٩. والفرقدان: نجمان متلازمان قريبان من القطب. وانظر الورقة ٧٥.

(٢) زاد هنا في ب: في موضع الواو وجعل إلاّ.

(٣) ق: بمعنى.

(٤) ق: «كقول». ب: قال.

(٥) ب: عز وجل.

(٦) الآية ٩٨.

(٧) سقط حتى «موضع الواو» من ب، وحتى «وإنما نصب» من ق.

(٨) ق: «قوم يونس لأن المعنى لكن». ب: قوم يونس بمعنى لكن.

(٩) الآيات ١-٣ من طه. وما بين معقوفين من ق.

ما أنْزَلْنا علَيكَ القُرآنَ لِتَشْقَى، إلاّ تَذْكِرةً لِمَنْ يَخْشَى). نَصبَ «تذكرةً»[1] على معنى: لكنَّ تذكرةً.[2] إذ[3] كانَ من حروفِ التحقيقِ . ومَن قرأ «تَذْكِرةٌ» بالرفعِ أرادَ : إلاّ أنْ تكونَ[4] تذكرةٌ. عن الفرّاء.[5]

وأما قولُ الشاعرِ[6]:

إذا لَقِـيَ الأعداءَ كـانَ خَلاتَهُـمْ
وكَلْبٌ علَى الأدنَينَ، والجارِ، نـابِـحُ

أرادَ: [كانَ خلاةً للأعداءِ][7]، وهو كلبٌ على الأدنَينَ. أو قيلَ[8] : وما هو أيضاً ؟ فقالَ[9] : كلبٌ على الأدنَينَ . رَفعَ[10] على الابتداءِ. ومثلُه قولُ الآخرِ:[11]

فَتَى النّاسِ ، لا يَخفَى علَينا مَكانُهُ   وضِرْغامةٌ، إنْ هَمَّ بالأمرِ أوقَعا

---

(١) سقطت من النسختين.
(٢) زاد هنا في ق: «عن الفراء». وانظر معاني القرآن ٢ : ١٧٤.
(٣) ق: إذا.
(٤) ق: يكون.
(٥) سقط «عن الفراء» من النسختين.
(٦) الكتاب ١ : ٢٥١ والإفصاح ص ٢٨٥. وفي الأصل وق: «حِلابَهُمْ». وفي حاشية ق عن إحدى النسخ: «قناهُمُ». وفي النسختين: «والزادِ نابحُ». والحلاب: اللبن. والخلاة: الرطبة من الحشيش.
(٧) من ب. وفيها: أراد بقوله كان خلاة للأعداء ثم قيل و ما هو.
(٨) ق: وهو كلب وقيل.
(٩) في الأصل: قال.
(١٠) سقطت من النسختين.
(١١) الكتاب ١ :٢٥١ والإفصاح ص ٢٨٥ واللسان (ضرغم). ق: «إن همّ بالحرب». والضرغامة: الشجاع.

يَعني: وهو ضرغامةٌ[١]

و «لـولا»[٢] تكـونُ في معنـى «هلاّ». وتكـونُ[٣] في معنى[٤] «إذا»[٥]، كما قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[٦]: (فلَولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ، وأنتُمْ حِينَئذٍ تنظُرُونَ). معناه[٧]: فإذا بلغتِ الحلقومَ.

وتكونُ[٣] «هلْ» في معنى[٤] «أليسَ». قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[٨]: (هَلْ في ذلِكَ قَسَمٌ لِذي حِجْرٍ)؟ أي: أليسَ [في ذلكَ قَسَمٌ][٩]؟ وتكونُ[٣] في معنى[٤] «قد». قال اللهُ، جلَّ ذِكره[١١]: (هَلْ أَتَى، علَى الإنْسانِ، حينٌ مِنَ الدَّهْرِ) أي: قد أتَى [على الإنسانِ][١٢].

والرفع بـ «الَّذي، ومَن وما»[١٣]

فهذه أسماءٌ ناقصةٌ، لا بدَّ لها من صِلاتٍ، ويكونُ جوابُها[١٤] مرفوعاً أبداً[١٥]. تقولُ: الذي ضَرَبَ عُمَـرُو زَيدٌ[١٦]. فـ

(١) ق: أي هو ضرغامة بالأمر أو قعا.
(٢) هذه الفقرة والتي تليها استطراد، وليستا من «الرفع بالتحقيق».
(٣) ق: يكون.
(٤) ب: بمعنى.
(٥) يريد أنها في الآية مؤكَّدة بما بعدها.
(٦) الآية ٨٣ من الواقعة. ق: «كقول الله تعالى». ب: «كقول الله عز وجل». وسقط «وأنتم حينئذ تنظرون» من الأصل و ب.
(٧) ق: أي.
(٨) الآية ٥ من الفجر. ق: «تعالى». ب: قوله عز وجل.
(٩) من النسختين. وسقط «قسم» من ق.
(١٠) ق: موضع.
(١١) الآية ١ من الإنسان. ق: «تعالى». ب: «قوله أيضاً تبارك وتعالى». وسقط «حين من الدهر» من الأصل و ب.
(١٢) من ب.
(١٣) ق: وماذا.
(١٤) زاد هنا في ب: «خبرها». وهو تفسير للجواب
(١٥) ق: أبداً مرفوعة.
(١٦) ق: الذي ضرب زيد عمرو.

« الذي » رفعٌ[1] على الابتداء، و« ضَرَبَ » صلته[2]، و « عمرٌو » رفعٌ بفعلِه، و « زيدٌ » رفعٌ لأنهّ خبرُ الابتداء[3]. وتقول: الذي أكلتُ تمرٌ، والذي شَرِبتُ لَبَنٌ[4]. رَفعتَ « تمراً »، لأنّه خبرُ الابتداء. ومثلُه[5] قولُ اللهِ، تعالى، في « يونس »: (ما جِئتُم بِهِ السِّحْرُ)[6]، [على الخبرِ][7]، أي[8]: الذي جئتُم به السِّحْرُ.

٣٧ وأما[9] قول الشاعر:[10]/

عَدَسْ، ما لِعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ   عتقتِ، وهذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

معناه: الذي تحملين طليق. رفعَ، لأنه خبر « الذي».

ومثلُه[11]: (إنَّ الّذِينَ تَدْعُونَ[12] مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أمْثالُكُمْ)

---

(١) في الأصل: رفعَ الذي.
(٢) في الأصل: صلة.
(٣) ب: المبتدأ.
(٤) في الأصل: « قند ». والقند: عسل قصب السكر إذا جمد.
(٥) ق: خبر الذي ومنه.
(٦) الآية ٨١. ق: « السحرَ » بالفتح هنا وفيا بعد. وانظر ما يلي بعد أربع فقر.
(٧) من ق.
(٨) ب: بمعنى.
(٩) سقط حتى « خبر الذي » من النسختين.
(١٠) يزيد بن مفرغ. ديوانه ص ١١٥ والشعر والشعراء ص ٣٢٤ والمحتسب ٢: ٩٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ١٧٠ والإنصاف ص ٧١٧ وشرح المفصل ٢: ١٦ و ٤: ٢٣ و ٢٤ و ٧٩ والمغني ص ٥١٤ وشرح شواهده ص ٢٩١ وحاشية الأمير ٢: ٨٩ والأغاني ١٨: ١٩٦ وشذور الذهب ص ١٤٧ والهمع ١: ٨٤ والدرر ١: ٥٩ والأشموني ١: ١٦٠ و ٣: ٢٠٨ والصحاح واللسان والتاج (عدس) والعيني ١: ٤٤٢ و ٣: ٢١٦ و ٤: ٣١٤ والخزانة ٢: ١٤ و ٣: ٨٩. وفي الأصل: « عَتَقتِ ». وعدس: اسم صوت لزجر البغال، أو اسم بغلة. وعباد: ابن زياد بن أبيه. وعتق: نجا وأسرع.
(١١) الآية ١٩٤ من الأعراف.
(١٢) ق: يدعون.

أي[1] : [إنّ][2] الذين[3] تدعونَ عبادٌ أمثالكم[1]. ومثلُه [أيضاً][4] : (إنَّ ما صَنَعُوا كَيدُ ساحِرٍ)[5] . معناه: إنّ الذي صَنَعوا[6] .

وأما « ماذا » فمنهم مَن يَجعلُ « ماذا » بمنزلةِ « ما » وحدَه، فيقولُ: ماذا رأيــتَ؟[7] [أي: ما رأيتَ] ؟[8] فتقولُ[9] : زيداً، أي: رأيتُ زيداً، كما قال اللهُ تعالى[10]، في « النحل »: ([11] ماذا أنزَلَ ربُّكُمْ ؟ قالُوا: خَيراً). كأنّه قالَ: أنزلَ خيراً.

ومنهم مَن يَجعلُ « ماذا » بمنزلةِ « الذي »، فيقولُ: ماذا رأيتَ؟ فتقولُ[9] : خَيرٌ، أي: الذي رأيتُ خيرٌ. قال اللهُ، تعالى:[12] (ماذا أنزَلَ ربُّكُمْ ؟ قالُوا: أساطِيرُ الأوَّلِينَ). رَفعَ، على معنى: الذي أنــزلَ [أســاطيرُ الأولينَ][13]. ومنــه قــولُ اللهِ تعــالى[14]، في

(١) سقطت من النسختين.
(٢) من ق.
(٣) في الأصل: الذي.
(٤) من ب.
(٥) الآية ٦٩ من طه. وفي الأصل: « سِحرٍ ». ق: « ساحرٍ، سِحرٍ ». و « سحر » قراءة. البحر ٦ :٢٦٠ . وانظر ما يلي بعد فقرتين.
(٦) سقط « معناه ... صنعوا » من النسختين.
(٧) ق: رأيتَ.
(٨) من النسختين. وفي ق: رأيتُ.
(٩) في الأصل وق: فيقول.
(١٠) ب: عز وجل.
(١١) الآية ٣٠ . وزاد هنا في الأصل : « وإذا قيل لهم ». وهو من الآية التي سترد بعد.
(١٢) الآية ٢٤ من النحل.
(١٣) في الأصل وق: « الذي أنزل خير ». وسقط « أساطير الأولين » من ب أيضاً.
(١٤) ب: قوله تبارك وتعالى.

«البقرة»: (ويَسألُونَكَ[1] : ماذا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ : العَفْوُ)، [بالرفعِ][2]. مَعناه: الذي يُنفقونَ العفوُ[3] . قال الشاعر:[4]

آلا تَسألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ
أنَحْبٌ، فيُقْضَى، أم ضَلالٌ وباطِلُ ؟

قال: «أنحبٌ»، على معنى[5] : الذي يحاولُ نَحبٌ أم ضلالٌ[6] وباطلٌ؟

ويُقرأ: (ماذا يُنفِقُونَ ؟ قُلِ : العَفْوَ[7])، بالنصبِ[8] على[9] معنى: يُنفقون العفوَ. وهو فَضلةُ المالِ . وكذلك عفوُ الماءِ والقِدْرِ وغيرِ ذلك : فَضلَتُه. وكذلك يجوزُ النصبُ في قوله: (ما جِئتُم بِهِ السِّحْرَ[10])، و (إنَّما صَنَعُوا كَيدَ[11] ساحِرٍ)،على إيقاعِ الفعلِ، أي: صَنَعوا .

★ ★ ★

(١) الآية ٢١٩ . وسقطت الواو قبل الفعل من الأصل وق.
(٢) من النسختين. وهذه قراءة أبي عمرو. البحر ٢ :١٥٩ .
(٣) ق: «العَفْوَ». ب: بمعنى الذي ينفقون هو العفو.
(٤) لبيد. ديوانه ص ٢٥٤ والكتاب ١ :٤٠٥ ومعاني القرآن ١ :١٣٩ والمعاني الكبير ص ١٢٠١ والجمل للزجاجي ص ٣٣١ والمخصص ١٤ :١٠٣ و المغني ص ٣٣٢ و أمالي ابن الشجري ٢ :١٧١ و ٣٠٥ وشرح المفصل ٣ :١٤٩ و ٤ :٢٣ والبحر ٢ :١٤٢ واللسان (ذو) و (ذوات) و (حول) والعيني ١ :٧ و٤٤٠ والخزانة ١ :٣٣٩ و ٢ :٥٥٦ . ب: «أم غرورٌ». والنحب: النذر.
(٥) ب: فقال أنحب بمعنى.
(٦) في الأصل وب: غرور.
(٧) هذه قراءة الجمهور. البحر ٢ :١٥٩ .
(٨) في الأصل : فالنصب.
(٩) سقط حتى «أي صنعوا» من النسختين. وفي ق بدلاً منه: وذلك يجوز بوقوع الفعل عليه.
(١٠) انظر معاني القرآن ١ :٤٧٥ وتفسير القرطبي ٨ :٣٦٨ .
(١١) هذه قراءة مجاهد وحميد وزيد بن علي. البحر ٦ :٢٦٠ .

وأصلُ «الَّذِي»: «ذُو»، كما قال الشاعر[١]:

إذا ما جَنَى لَم يَستَشِرْني، بِذُو جَنَى   ولَيسَ يُعرِّيني الَّذِي هُوَ قارِفُ

يَعني: بالذي[٢] جَنى. ومثلُه قولُ الآخرِ[٣]:

فإنّ بَيتَ تَميمٍ، ذُو سَمِعتَ بهِ،   فيهِ تَنَمَّتْ، وعَزَّتْ بَينَها مُضَرُ

ذو سَمعتَ أي: الذي سَمعتَ. وقال آخر[٤]:

إذا ما أتَى يومٌ، يُفرِّقُ بَينَنا   بِمَوتٍ، فكُنْ يا وَهْمَ ذُو يَتأخَّرُ

أي: الذي يتأخَّرُ.

ثُم[٥] أدخلوا[٦] على «ذو» الألفَ واللامَ، للتعريفِ. ويُلزَمُ الياءُ[٧]، كما أُلزِمتِ الكسرةُ في «هؤلاءِ»، في كلِّ وجهٍ.

فإذا جَمعوا زادوا على «الَّذِي» نوناً، وجعلوه[٨] اسماً بمنزلةِ اسمينِ، ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَرِ. فأُلزِمتِ الفتحةُ التي هي أخفُّ

---

(١) ق: «هو قاربُ». ويعري: يعتزل ويترك. والقارف: المقترف.

(٢) ق: الذي.

(٣) النوادر ص ٦١ والأزهية ص ٣٠٣ والكامل ٢: ١٤٥ و أمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٥ واللسان (ذا)، ب: وعزّتْ بيتَها.

(٤) حاتم الطائي. ديوانه ص ٨٩ وعيون الأخبار ١: ٥٠ وديوان المعاني ٢: ٢٢٣ وعبث الوليد ص ٢٥٦.

(٥) في الأصل: وإنما.

(٦) ق: «يدخل». ب: أدخل.

(٧) ق: «ويلزم الياء الفتحة». ب: وألزم الفتحة.

(٨) في الأصل: وجعلوا.

الحركاتِ[1]. ولا يتغيّر[2] «الّذينَ»[3] إلى غيرِ النصبِ، في جميعِ الحركاتِ.

وأما[4] التثنيةُ منه فإنّهُ مصروفٌ. تقولُ: اللّذانِ قالا، ورأيتُ اللّذَينِ قالا، ومَرَرتُ باللّذَينِ قالا.

ثم جَمعوا فقالوا «الّذينَ» في كلّ وجه، كما قالوا في حَضْرَموتَ/ومَعديكَربَ. ٣٨

والرفع بـ «حتى» إذا كان الفعل[5] واقعاً

قولُهم: سِرنا حتّى نَدخلُها[6]. [رفعتَ «ندخلُها»][7]، لأنّه فِعلٌ قد مضى[8]، وهو واقعٌ. فكأنّه صُرِفَ من[9] النصبِ[10] إلى الرفعِ، ووجهُه: حتّى دَخلناها. قال امرؤ القيس:[11]

مَطَوتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ غُزاتُهُمْ   وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

(١) زاد هنا في الأصل: لأن الذي من أخف الحركات.
(٢) ق: ولا تتغير.
(٣) في الأصل: «الذي». وسقطت من النسختين.
(٤) سقط حتى «ومعد يكرب» من النسختين.
(٥) سقطت من النسختين.
(٦) ق: «يدخلها»، ب: «تدخلها»، هنا وفيما يلي.
(٧) من النسختين.
(٨) في الأصل: لأنه قد مضى الفعل.
(٩) ب: لأنه مصروف عن.
(١٠) في الأصل: نصب.
(١١) ديوان امرىء القيس ص ٩٣ والكتاب ١: ٤١٧ و ٢: ٢٠٣ والمقتضب ٢: ٤٠ والجمل للزجاجي ص ٧٨ ومعاني القرآن ١: ١٣٣ وشرح المفصل ٥: ٧٩ و ٨: ٣٥ و ١٩ والمغني ص ١٣٦ و١٣٨ والهمع ٢: ١٣٦ والدرر ٢: ١٨٨ والخزانة ٣: ٢٧٥. وفي النسختين: «قال الشاعر». ق: «مايُقِدْنَ». ومطا: أسرع. وقوله ما يقدن بأرسان أي: تعبت الخيل وذلت فهي تقاد بلاأرسان.

رَفــعَ «تكلُّ»(١)، على معنى: حتّى(٢) كَلَّتْ. وهو واقعٌ. وعلى هذا، يُقرأ هذا الحرفُ(٣): (وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ(٤) الرَّسُولُ)، [بالرفعِ](٥)، أي: حتّى قال. [وهو واقعٌ](٦). ويُقرأ بالنصبِ، [على معنى الاستقبالِ](٧).

والرفع بالقَسَم

لا يكونُ(٨) إلاّ بلامِ التأكيدِ، مثلُ قولِهم(٩): لَعَمْرُ اللهِ، ولَعَمْـرُكَ. قـال(١٠) أبـو بكـرٍ محمدُ(١١) بنُ الحسنِ بنِ دُرَيــدٍ الأزديّ(١٢):

لَعَمْرُ أبِيكَ، الخَيرُ، ما رَهطُ خِندِفٍ
تُـدافِعُهُـمْ عَنـكَ الرِّمـاحُ المَداعِسُ

---

(١) سقط «رفع تكل» من ق.
(٢) في الأصل: «قد». ب: لأنه أراد.
(٣) ب: وقول الله عز وجل.
(٤) الآية ٢١٤ من البقرة. وهذه قراءة نافع. والنصب قراءة الجمهور. البحر ٢: ١٤٠.
(٥) من ب. وفيها: بالرفع وهو بمعنى حتى قال.
(٦) من ب.
(٧) من ق. وفيها: «على معنى الاستئناف». وانظر المغني ص١٣٤. والاستئناف يقتضي الرفع. انظر الورقة ٤٨ وما سيرد بعد أسطر تحت عنوان «والرفع في الأفعال المستقبلة». ولعل الصواب: «على معنى الانتهاء». انظر البحر ٢: ١٤٠.
(٨) ق: القسم لا يكون.
(٩) ب: قولك.
(١٠) سقط حتى «المداعس» من النسختين.
(١١) في الأصل: أحمد.
(١٢) المداعس: جمع مدعس. وهو الكثير الطعن.

وقال آخرُ:[1]

لَعَمْرُكَ ما تَدرِي الطَّوارِقُ بالحَصـا ،
ولا زاجراتُ الطَّيرِ ، ما اللهُ صانِـعُ ؟

رَفـــعَ « لعَمرُكَ » لأنّه شَبَّـهَ لامَه بلامِ الخبرِ ، كقَولِه جلَّ ذِكره[2] : (إنَّ الإنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ، وإنَّهُ علَى ذٰلِكَ لَشَهِيدٌ ، وإنَّهُ لِحُبِّ الخَيرِ لَشَدِيدٌ) ، و[3] (إنّ رَبَّهُمْ بهِمْ يَومَئذٍ لَخَبِيرٌ) .

والرفع في الأفعال المستقبلة

وهو[4] الفِعلُ المستأنَفُ، رَفْعٌ أبداً ، إلاّ أنْ يقعَ عليه حرفٌ جازمٌ، أو حرفٌ ناصبٌ[5] . وعلامةُ الفعلِ المُستقبَلِ[6] أنْ يقعَ في أوّلِ الفعلِ أحدُ هذه الحروفِ الأربعةِ، وهي : الألفُ، والتاءُ ، والياءُ ، والنونُ . ومعناه بالألفِ: أنـا أخـرجُ، وبـالتـاء[7] : أنـتَ

---

(١) حميد بن ثور. ديوانه ص ١٠٦ والحيوان ٦ : ٣٢٤ و ٧ : ٢١ والفاخر ص ٩٨ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٣٥٢ والبحر ٣ : ٤٢٤ واللسان (طرق). وفي الأصل: «الضواربُ بالحصا ★ ولا الزاجرات الطيرَ».

(٢) الآيات ٦ـ٨ من العاديات . وفي الأصل: « لقوله جل ذكره » . ق: « مثل قوله تعالى » . وسقطت الآيتان الأخيرتان من الأصل.

(٣) الآية ١٤ من الملك.

(٤) سقطت من ق.

(٥) في الأصل: حروف جازم أو حروف ناصب.

(٦) ق: المستأنف.

(٧) في الأصل: والتاه.

تَخرجُ، وبالياء[1] :هو يَخرجُ، وبالنونِ[2] : نحن نَخرجُ. فإذا وقعَ أحدُ هذه الحروفِ في أوّلِ الفعلِ كانَ رفعاً أبداً.

والرفع بشكل النفي

وهو كُلُّ ما جازَ[3] فيه النصب بالنفي، ثم رَفعتَه، فهو شكلُ النفيِ، على ما قَرؤوا[4] : (فلا رَفَثٌ، ولا فُسُوقٌ، ولا جِدالٌ في الحَجِّ). [ومعناه: ليسَ رَفَثٌ، وليسَ فُسوقٌ][5].

وأما قولُ الشاعرِ:[6]

فلا أبَ وابناً مثلُ مَرْوانَ، وابنِهِ إذا هُوَ بالمَجْدِ ارتَدَى، وتأزَّرا

نَوَّنَ «ابناً»، لأنّه لم يجيء بـ «لا» الثانية.

وأما قولُ الآخرِ:[7]

لا نَشَبَ اليومَ، ولا خُلّةً إتَّسَعَ الخَرْقُ، على الرّاقعِ

---

(1) في الأصل: والياء.
(2) في الأصل: والنون.
(3) في الأصل: «وهو كل ما جاء». ب: اعلم أن كل ما جاز.
(4) الآية ١٩٧ من البقرة. وفي النسختين: «على ما يُقرأ». وهذه قراءة أبي جعفر ورويت عن عاصم . البحر ٢ :٨٨.
(5) من النسختين
(6) الفرزدق. الكتاب ١ : ٣٤٩ و المقتضب ٤ :٣٧٢ ومعاني الحروف ص ٨١ وشرح المفصل ٢ : ١٠١ و ١١٠ وشرح شواهد الكشاف ص ٢٨٠ والمع ٢ :١٤٣ والدرر ٢ : ١٩٧ والأشموني ٢ : ١٣ والعيني ٢ : ٣٥٥ والخزانة ٢ : ١٠٢ . وفي الأصل: «لا أبَ وابناً مثلَ» . ومروان: ابن الحكم. وابنه هو عبد الملك.
(7) أنس بن العباس. الكتاب ١ : ٣٤٩ وشرح المفصل ٢ : ١٠١ و ١١٣ و ٩ : ١٣٨ والمغني ص ٢٤٩ و ٦٦٥ والأمالي ٣ : ٧٣ وابن عقيل ١ : ١٥١ وشذور الذهب ص ٨٧ والمع ٢ : ١٤٤ و ٢١١ والدرر ٢ : ١٩٨ و ٢٣٨ والأشموني ٢ : ٩، والعيني ٢ : ٣٥١ و ٤ :٥٦٧. ق: «لا نسب». وفي الأصل بالسين والشين وفوقها «معاً». وفيه: «ولا خلّةٌ». وفي الحاشية: «الراتق». وهي رواية للبيت. انظر الكتاب ١ :٣٠٥ (مطبوعة باريس) وذيل السمط ص ٣٧ والعيني ٢ :٣٥١ واللسان (قمر). والنشب: المال.

نَــوَّنْتَ الاسمَ الثانيَ، لأنَّكَ لم تجعلْ «خلَّةً» مع «نَشَبَ»[1] اسماً واحداً، لأنَّكَ[2] جَعلتَ «اليوم»[3] بينَهما، وعلى أنَّكَ جَعلتَ الواو للعطفِ لا للنفيِ، لأنَّ موضعَ «نَشَبَ»[1] نَصبٌ.

وإنْ شئــتَ قلــتَ: لا غُلامَ ولا جــاريــةٌ عنــدَكَ[4]. تَــرفعُ «جاريةٌ»، على الابتداء. وأما قولُ الشاعر:[5]

بِها العِينُ والآرامُ، لا عِدَّ عِندَهــا ‍ ‍ ‍ ‍ ولا كَرَعٌ، إلاّ المَغاراتُ والرُّبْــلُ

٣٩ فهذا يجوزُ النصبُ والرفعُ[6] / في كلَيهما. ومثلُه قولُ الشاعر/:[7]

هذا، وجَدِّكُمُ، الصَّغارُ بعَينِــهِ ‍ ‍ ‍ ‍ لا أُمَّ لِي، إنْ كــانَ ذاكَ، ولا أبُ

وفي مِثلِه للراعي:[8]

ما إنْ صَرَمتُكِ، حتَّى قُلتِ مُعْلنةً: ‍ ‍ ‍ ‍ لا ناقةٌ لِيَ في هذا، ولا جَمَلُ

ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ[9]: (لا لَغْوٌ فِيها، ولا تأثِيمٌ).

---

(١) ق: نسب.
(٢) في الأصل: إلاّ أنك.
(٣) في الأصل: النون.
(٤) ق: لا غلامٌ ولا جاريةٌ لك.
(٥) البيت لذي الرمة. ديوانه ص ٤٥٨ والكتاب ١: ٣٥٢ والأساس (كرع). ق: «قول الآخر بها العيرُ». وفي الأصل: «لا عَدَّ عَدُّها ... والذُّبلُ». والعين: جمع عيناء. وهي البقرة الوحشية. والآرام: جمع رئم. وهو الظبي الخالص البياض. والعد: الماء الثابت. والكرع ما تكرع فيه الواردة من ماء السماء. والمغارة: كناس الوحش. والربل: ما تربل في أصول اليبيس من الشجر.

(٦) ق: الرفع والنصب.
(٧) هني بن أحمر. الكتاب ١: ٣٥٢ والمقتضب ٤: ٣٧١ والجمل للزجاجي ص ٢٤٣ وشرح المفصل ٢: ١١٠ والمغني ص ٦٥٦ وشرح شواهده ص ٣١١ وابن عقيل ١: ١٥١ وشذور الذهب ص ٨٦ والهمع ٢: ١٤٤ والدرر ٢: ١٩٨ والأشموني ٢: ٩ والخزانة ٢: ٣٨. وسقط «قول الشاعر» من ق. والصغار: الذل والضعة.

(٨) ديوان الراعي ص ١١٢ والكتاب ١: ٣٥٤ وشرح شواهده ١: ٢٩٥ وشرح المفصل ٢: ١١١ و ١١٣ والأشموني ٢: ١١ والتصريح ١: ٢٤١ ونهاية الأرب ٣: ٥٩ والعيني ٢: ٣٣٦. وفي الأصل: «وقال آخر في مثله». ب: «قال الشاعر». ق: «وما صرمتك». وصرم: قطع وهجر.
(٩) الآية ٢٣ من الطور. ق: تعالى.

والرفع بـ «هل» وأخواتها من حروف الرفع[1]

مثلُ قولكَ[2] : هل أبوكَ حاضرٌ؟ وأينَ أبوكَ[3] خارجٌ، وخارجاً؟ وكيفَ أبو زيدٍ صانعٌ، وصانعاً؟ وإنّما جازَ النصبُ في خبرِ «أينَ» و «كيفَ»، لأنّكَ تقولُ: أينَ أبوكَ؟ وكيفَ زيدٌ؟[4] وتَسكتُ، فيكونُ كلاماً تامّاً[5]، ثم تَنصِبُ على الاستغناء وتمامِ الكلامِ[6] . وإذا قلتَ : هل أبوك؟ لم يَجُزْ لكَ السكوتُ، حتّى تقولَ «خارجٌ». فليسَ فيه إلاّ الرفعُ.

وتقولُ: هم قومٌ كرامٌ. فإذا جعلتَ هذه الحروفَ فَصلاً بينَ حروفِ[7] التَّرائي، وحروفِ[7] «كانَ»، لم تَعملْ[8] شيئاً، وأجريتَ الكَلامَ على أصله، كقولكَ: كانَ عَمرٌو هو[9] خيراً منكَ. قال اللهُ تعالى[10]، في «الأنفال»[11]: (وإذْ قالُوا: اللّهُمَّ، إنْ كانَ هٰذا هُوَ الحَقَّ[12] مِن عِندِكَ). نَصبَ «الحَقَّ»، لأنّه خبرُ «كانَ». وقال اللهُ، عزَّ وجلَّ[13]، في «الزخرف»:[14] (وما ظَلَمْناهُم، ولكِنْ.

(١) سقط «من حروف الرفع» من النسختين.
(٢) ب: كقولك.
(٣) ق: «زيد». ب: أخوك.
(٤) ب: أخوك.
(٥) سقط «فيكون كلاماً تاماً» من النسختين.
(٦) في النسختين: على تمام الكلام والاستغناء.
(٧) يريد الأسماء المنسوخة الواقعة بعد الفعل .
(٨) ق: لم يعمل.
(٩) ق: وهو.
(١٠) ق: عز وجل.
(١١) الآية ٣٢.
(١٢) ق: «الحقُّ». وهي قراءة الأعمش وزيد بن علي. البحر ٤: ٤٨٨.
(١٣) ق: جل وعز.
(١٤) الآية ٧٦.

كانُوا هُمُ الظّالِمِينَ). وقال، في «الشعراء»: (آإِنَّ[1] لَنا لأَجراً، إِنْ كُنّا نَحنُ الغالِبِينَ). وقال، في «المزمل»:[2] (تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيراً، وأَعظَمَ أَجْراً). نَصبَ «خيراً» و «أعظمَ أجراً[3]»، لأنَّهما خبرُ «تَجدوا»[4]، ونَصَبَ «أجراً» على التمييزِ. وقال،عزَّ وجلَّ[5]، في «آل عمران»: (ولا يَحْسَبَنَّ[6] الَّذِينَ يَبخَلُونَ، بِما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ، هُوَ خَيراً لَهُمْ). نَصبَ «خيراً»[7]، لأنّه خبرُ «يَحسب»[8].

فأما[9] تميمٌ فتَرفعُ[10] هذا كلَّه، ويجعلونَ المُضمَرَ مبتدأً وما بعدَه خبرَه[11]، كما يُنشَدُ هذا البيت:[12]

قالَتْ: ألا لَيتَما هذا الحَمامُ لَنا ... إلى حَمامتِنا، أو نِصفُهُ، فقَدِ

فيَرفعونَ[13] بـ «هذا»، ولا يُعمِلُون «ليتَ». قال الشاعر [أيضاً][14]:

---

(١) الآية ٤١. وفي الأصل: «آنّ» ق: «إنّ».
(٢) الآية ٢٠.
(٣) سقطت من ق.
(٤) ق: «تجدوه». ب: نصب خيراً بتجدوه.
(٥) سقط «عز وجل» من النسختين.
(٦) الآية ١٨٠. ق: «ولا تحسَبَنّ». وهي قراءة حمزة. البحر٣: ١٢٧-١٢٨.
(٧) ب: انتصبت خير.
(٨) ق: تحسبن.
(٩) في الأصل: وأما.
(١٠) في الأصل: «يرفعون». ب: يرفع.
(١١) في الأصل: خبراً.
(١٢) انظر الورقة ١٩. وفي الأصل: «قال الشاعر». ق: أو نصفَه.
(١٣) ق: «يرفعون». ب: فيرفع.
(١٤) قيس بن ذريح. ديوانه ص ٨٦ والكتاب ١: ٣٩٥ والمقتضب ٤: ١٠٥ والأغاني ٧: ٢٧ و ٩: ٢٠٥ وتجريد الأغاني ١: ١٠٧ وتزيين الأسواق ص ٥١ والجمل للزجاجي ص ١٥٤ وشرح المفصل ٣: ١١٢ والبحر ٨: ٢٧ و ٣٦٧. وهو برواية «أقدرا» لعروة بن الورد في ديوانه ص ٦١. وما بين معقوفين من ب. والملا: ما اتسع من الأرض.

تَحِنُّ إلى لَيلَى، وأنتَ تَرَكْتَها وكُنتَ، علَيها بالمَلا، أنتَ أقـدَرُ

رَفَـعَ[1] «أقدرُ» بـ «أنتَ»، ولم يَلتفتْ إلى[2] «كان»، لأنّه يجبُ أن يكونَ لـ «أنتَ» خبرٌ.[3] وعلى هذا، يَقرأ مَن يَقرأ هذا الحرفَ[4]، في «المائدة»:[5] (فلَمّا تَوَفَّيتَني كُنتَ أنتَ الرَّقِيبُ عَلَيهِمْ). رفَعَ «الرقيبَ» بـ «أنتَ». فكلٌّ[6] مُضمَرٍ يَجعلونه مبتدأ، ويَرفعونَ ما بعدَه على خبرِ المبتدأ. ومِثلُه[7] [قولُ اللهِ تعالى]، في «الكهف»: (إنْ تَرَن[8] أنا أقَلُّ مِنكَ مالاً ووَلَداً). رَفعَ[9] «أقلُّ» بـ «أنا». وقال الشاعر:/[10] ٤٠

إنِّي إذا ما كانَ أمرٌ، مُنكَـرٌ، وازدَحَمَ الوِرْدُ، وضاقَ المَصـدَرُ

وجَدْتَنِي أنا الرَّبِيسُ، الأكبَرُ[11]

و«الربيسُ» خبرُ الابتداء و «الأكبرُ» نعتُه.[12]

وتقولُ[13]: متى أنتَ وأرضَكَ؟ ومتى أنتَ والجَبَلَ؟ نَصبتَ «أرضَكَ»، على معنى: متى عهدُك بأرضِكَ؟ وما يَمنَعُك من

---

(١) ب: فرفع.
(٢) ق: «ولم يلتفت إلى خبر». ب: ولم يعمل.
(٣) ب: «لأنه كان ينبغي أنْ يكون خبراً». وسقط من ق.
(٤) ق: «وعلى هذا يقرأ على الحرف». ب: وقوله.
(٥) الآية ١١٧.
(٦) في النسختين: وكل.
(٧) ق: «ومثل هذا». ومنها ما بين معقوفين.
(٨) الآية ٣٩. وفي الأصل وب: «إن ترني».
(٩) الرفع قراءة عيسى بن عمر، والنصب قراءة الجمهور. البحر ٦:١٢٩.
(١٠) سقط حتى «مضى تفسير وجوه الرفع» من ب. وفيها هنا: «تم الباب». وفي الأصل: «وجاء المصدر». والورد: القوم يسرعون إلى الحرب.
(١١) في الأصل: «الرئيس» هنا وفيما يلي. والربيس: الشجاع الداهية.
(١٢) ق: جعل المضمر مبتدأ وما بعده خبره.
(١٣) سقط حتى «والله أعلم» من ق.

الجبلِ ؟ فتَنصِبُه، على معنى الظرفِ. قال الشاعر:[١]

أتُوعِدُني ،بقَومِكَ ،يابنَ حِجْلٍ ؟ أُشاباتٍ تُخالُونَ العِبادا
ونِعْما جَمَّعَتْ حِصْنٌ، وعَمْرٌو وما حِصْنٌ،وعَمْرٌو ،والجِيادا ؟[٢]

أراد :وما كانَ حصنٌ وعمرٌو معَ الجيادِ؟ فلمّا حَذفَ «معَ»، وأضمرَ «كانَ»، نَصبَ. وقال آخرُ[٣]:

وما أنا والشَّرَّ في مَتْلَفٍ يُبرِّحُ بالذَّكَرِ، الضّابِطِ؟

فكأنّه قال: كيفَ أكونُ معَ الشَّرِّ؟

وتقولُ: كنْ أنتَ وزيدٌ في موضعٍ واحدٍ. وإذا جاؤوا بالحروفِ التي تَرفعُ لم يتكلّموا فيها إلاّ الرفعَ، مثلُ قولكَ: ما فعلتَ أنتَ وزيدٌ؟ ما أنتَ والماءُ لو شَربتَه؟ ما أنتَ والأسدُ لو لَقيتَه؟

وأما «هذا» وأشباهُه فهم يَنصِبونَ [بها] خبرَ المعرفةِ، ويَرفعونَ خبرَ النكرة. وأما قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ، في «الأحقاف»:[٤] (قالُوا: هٰذا عارِضٌ مُمْطِرُنا) عارضٌ نكرةٌ، ومُمطرنا معرفةٌ، ولا يُنعَتُ معرفةٌ بنكرةٍ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ. فهذا معناه: هذا عارضٌ مُمطِرٌ لنا. وأما قولُه، في «الأحقاف»:

---

(١) الكتاب ١:١٥٣ والمحتسب ١:٢١٥ و ٢:١٤ وأمالي ابن الشجري ١:٦٦ والبحر ٣:٥١٩. والأشابات: الأخلاط من الناس. وانظر الورقة ٧٧.

(٢) حصن وعمرو: قبيلتان.

(٣) أسامة بن الحارث. شرح أشعار الهذليين ص ١٢٨٩ والكتاب ١:١٥٣ والجمل للزجاجي ص ٣٠٩ وشرح المفصل ٢:٥١ و٥٢ والهمع ١:٢٢١ والدرر ١:١٩٠، والأشموني ٢:١٣٧ والعيني ٣:٩٣. والرواية: «والسَّيرَ». والمتلف: المفازة يتلف سالكها. ويبرح به: يجهده. والذكر: الجمل. والضابط: القوي.

(٤) الآية ٢٤.

(وهٰذا[١] كِتابٌ مُصَدِّقٌ، لِساناً عَرَبِيّاً) لأنّ العربَ إذا طالَ كلامُهم بالرفعِ نَصبوه، كما يقولونَ: هذا فارسٌ على فَرَسٍ له ذَنُوباً.[٢] نَصبَ «ذَنوباً» لمّا تَباعدَ من «فرس»[٣]. وكذلكَ يقولونَ: هذا رَجلٌ معَه صَقرٌ صائداً به. وقالَ بعضُهم: نَصبَ «لساناً» بإيقاعِ الفعلِ عليه، أي: يُصَدِّقُ لساناً.

وأما قولُه، في «الأحقاف»:[٤] (ولا تَستَعجِلْ لَهُمْ ـ كأنَّهُمْ، يَومَ يَرَونَ ما يُوعَدُونَ، لَم يَلبَثُوا إلاّ ساعةً مِنْ نَهارٍ ـ بَلاغٌ) رَفعَ «بلاغاً»، على معنى: ولا تَستعجلْ. [ثُمّ] قال: لهم بلاغٌ.[٥] وقال بعضُهم: رَفعَ[٦] «بلاغاً» على إضمارِ: هذا بلاغٌ. واللهُ أعلَمُ.

* * *

مضَى تَفسيرُ وجوهِ الرفعِ.

---

(١) الآية ١٢. وفي الأصل: الجاثية هذا.
(٢) الذنوب: الوافر شعر الذنب.
(٣) في الأصل : فارس.
(٤) الآية ٣٥.
(٥) انظر الورقة ٣٢.
(٦) في الأصل: يَرفع.

تفسير وجوه الخفض[1]

وهي تسعةٌ[2]: خفض[3] بـ «عن» وأخواتِها، وخفضٌ بالإضافة، /وخفضٌ بالجوارِ، وخفضٌ بالبِنْيةِ، وخفضٌ بالأمرِ، وخفضٌ بـ «حتّى» [إذا كانَ][4] على الغايةِ، وخفضٌ بالبدلِ، وخفضٌ بـ«منذُ» الثقيلةِ، وخفضٌ بالقَسَمِ.

41

وعلاماتُ[5] الخفضِ [ثلاثٌ][6]: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ. فالكسرةُ: مَررتُ[7] بزيدٍ. والياءُ[8]: مَررتُ بأخيكَ. والفتحةُ[8]: مَررتُ بعثمانَ وعُمرَ[9].

فالجرُّ[10] بـ «عن» وأخواتها

[قولُكَ][11]: عن محمدٍ، ولِعبدِ اللهِ[12]. وتقولُ[13]: مَرَرتُ بأكرَمِ الرِّجالِ. تَخفِضُ «أكرم الرجال»[14] بالباء الزائدِ[15]، وهو على «أفعَلَ». وإنّما خَفَضتَه بالإضافة. فإذا أضفت إلى «مِنْ»[16] لم تَخفِضْ. تقولُ: جئتُكَ بأكرمَ مِن زيدٍ. قال اللهُ

(١) ق: «تفسير وجوه الجر». ب: جمل الجر.
(٢) ق: «والجر من تسعة أوجه». ب: وهي تسعة أوجه.
(٣) في النسختين: «جرّ». وكذلك فيما يلي من الوجوه هنا.
(٤) من ق.
(٥) في الأصل: وعلامة.
(٦) من النسختين.
(٧) سقطت من النسختين.
(٨) زاد هنا في ب: قولك.
(٩) سقطت من ق.ب: وعفان.
(١٠) في الأصل: والجر.
(١١) من ب.
(١٢) ق: نحو عن عمرو إلى محمد.
(١٣) سقط حتى «من تميم» من النسختين.
(١٤) في الأصل: الرجل.
(١٥) الزائد: ما ليس من أصل الكلمة.
(١٦) في الأصل: مَن.

تعالى، في «النساء»[1] : (فحَيُّوا بأحسَنَ مِنْها، أو رُدُّوها). لم يَصرِفْ. وقال:[2] (بأحسَنِ ما كانُوا يَعْمَلُونَ)، فصرَفَ «أحسنَ»، لأنّ «ما» محلٌّ[3] اسمٍ، و «مِنْ» صفةٌ، ولا تُضافُ صفةٌ، كما قال ذو الرمة:[4]

بأفضَلَ، في البَرِيّةِ، مِن بِلالٍ إذا مَيَّلتَ، بَينَهما، مِيالا

نَصبَ «بأفضلَ» لإضافته إلى صفةٍ. وقال آخر:[5]

وما فَحْلٌ بأنجَبَ مِن أبيكُمْ وما خالٌ بأكرَمَ مِن تَميمِ

والخفض[6] بالإضافة

قولُهم[7]: دار[8] زيدٍ، وغُلامُ عَمرٍو. خَفَضتَ «زيداً»، بإضافةِ «دارٍ» إليه.

والخفض[6] بالجوار

قولُهم[9]: مَرَرتُ برَجلٍ عَجوزٍ أُمُّه، ومَرَرتُ برَجلٍ طالقٍ امرأتُه. خَفَضتَ «عجوزاً»، وليسَ من نعتِ «الرَّجل». إلاّ أنه لـمّا كانَ من نعتِ «الأمّ» خَفَضتَه، على القَربِ والجوار. وكذلكَ تقول[10]. مَرَرتُ بامرأةٍ شَيخٍ أبوها[11] خَفَضتَ «شيخاً»، وهو

---

(١) الآية ٨٦.

(٢) الآيتان ٩٦ و٩٧ من النحل.

(٣) انظر الورقة ٧٦.

(٤) ديوان ذي الرمة ص ٤٥٠. وفي الأصل: «من بليلٍ .. مَثَلتَ بينهما مِثالا». وبلال: ابن أبي بردة. وميلت: رجحت.

(٥) الفحل: الرجل الكريم المنجب.

(٦) في النسختين: والجر.

(٧) ب: «قولك». وسقطت من ق.

(٨) ب: غلام.

(٩) ب: قولك

(١٠) سقطت من ق.

(١١) في النسختين: «مررت برجل شيخ أبوه». وسقطت منها بقية الفقرة.

من نعتِ « الأب ». إلاّ أنه لمّا جاورَ « امرأةٌ » خَفضتَ. ورَفَعَ « أباها »، على الابتداء.

فإذا[1] قلتَ: مَررتُ برَجلٍ طامثِ المرأةُ[2]، لم يَجزْ، لأنّ « رجلاً »[3] نكرةٌ و« المرأةَ » معرفةٌ، فاختلفَ الحرفان[4]. ويجوزُ: مَررتُ بالرَّجلِ الطامثِ المرأةُ[5]، لانّه استوى اللفظانِ بالألفِ واللامِ[6].

وتقولُ: رأيتُ رَجلاً عجوزاً أُمُّه، ومَرَرتُ برَجلٍ ذَنُوبٍ[7] فَرَسُه.

فإذا كانَ الجوارُ اسماً، في هذا النوعِ، لم يَجُزِ الجوارُ ولم تخفِضْ[8]. تقولُ: مَررتُ برَجلٍ زيدٌ أبوه، ومَرَرتُ برَجلٍ حَديدٌ بابُـهُ. رَفعـتَ « زيـداً » و « حـديـداً »[9]، على الابتـداء والخبرِ[10]، ولم تَخفِـضْ لأنّـه اسمٌ، وليسَ بنعـتٍ.

وخفضـوا بالجوارِ، أيضاً، مثلَ قول الشاعر[11]:

---

(١) في النسختين: وإذا.

(٢) في النسخ: طامثِ المرأةِ.

(٣) ب: الرجل.

(٤) ق: واختلف الطرفان.

(٥) في النسخ: المرأةِ.

(٦) ق: لأنه استوى الطرفان.

(٧) الذنوب: الوافر شعر الذنب. ق: ذلول.

(٨) حق: فإذا كان الجوار اسماً لم يخفض على الجوار.

(٩) ب: وأباه.

(١٠) سقطت من ق.

(١١) الأزهية ص ٨٢ والبحر ٨: ٤٨٣. ق: « ولم يخفض لأنه ليس بنعت شعر ». ب: ولا تخفض لأنه ليس بنعت قال الشاعر.

أطُوفُ، بِها، لا أرَى غَيرَهـا كما طافَ، بالبيعةِ، الرّاهِـبِ

خَفضَ «الراهبَ» بالقرب والجوارِ(١)، والوجهُ فيه الرفعُ(٢) / ٤٢ كما قالوا: هذا(٣) جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. خَفضَ «خرباً»، وهو من نعتِ «الجحر». وإنّما خَفضَ لقربِه مِن «ضَبّ». ومنه قولُ اللهِ تعـالى(٤)، في «البروج»: (ذُو العَـرْشِ المَجيـدِ(٥))، وفي «الذاريـات»(٦): (ذُو القُـوّةِ المَتِينِ(٧)). خَفـضَ «المجيـدَ» و «المتينَ»، بالقربِ والجوارِ(٨). ويُقرأ: (ذُو العَرْشِ المَجيدُ)، (ذُو القُوَّةِ المَتِينُ)(٩) بالرفعِ، على أنّه صفةٌ لـ «ذي العرش»(١٠).[وهو محلُّ النعتِ والصفةُ(١١) للهِ تعالى، والنعتُ للمخلوقِ].

وقـال [اللهُ](١٢)، جلَّ وعـزَّ(١٣): (وجـاؤوا، على قَميصِهِ، بِدَمٍ كَذِبٍ). خفضَ «كـذِباً» على القربِ والجوارِ، ومجازُه «كذِباً»(١٤)، على معنى(١٥): وجاؤوا كذِباً على قميصِهِ بدمٍ. قال الشاعر:

---

(١) ب: فخفض الراهب على الجوار.
(٢) سقط «والوجه فيه الرفع» من النسختين.
(٣) سقطت من النسختين.
(٤) ق: عز وجل.
(٥) الآية ١٥. وهذه قراءة الحسن وعمرو بن عبيد وابن وثاب والأعمش والمفضل عن عاصم والأخوين. البحر ٨: ٤٥٢.
(٦) في الأصل: «ق». وفي الحاشية: صوابه والذاريات.
(٧) الآية ٥٨. وهذه قراءة الأعمش وابن وثاب. البحر ٨: ١٤٣.
(٨) ق: لقرب الجوار.
(٩) سقط «ذو القوة المتين» من الأصل.
(١٠) ق: على الصفة.
(١١) ما بين معقوفين من ق. وفيها: والصفةِ.
(١٢) من ب.
(١٣) الآية ١٨ من يوسف. ق: «تعالى». ب: عز وجل.
(١٤) سقط «ومجازه كذباً» من النسختين.
(١٥) ق: معناه.

فيا مَعشَرَ العُزّابِ، إنْ حانَ شُرْبُكُمْ فلا تَشرَبُوا، مــا حَجَّ للهِ راكِــبُ[1]
شَراباً، لِغَزْوانَ الخَبِيثِ، فإنَّـهُ يُباهِتُكُمْ، مِنهُ، بأيمانِ كاذِبِ[2]

فخَفضَ «راكباً»، على القربِ والجوار[3]، ومحلُّه الرفعُ[4] بفعلِه. ومِثلُه:[5]

كــأنَّ ثَبِيراً، في عَرانِينِ وَدْقِـهِ، كَبِيرُ أُناسٍ، في بِجادٍ، مُزَمَّلِ

خَفَضَ «مزمّلاً»، وهو من نعتِ «كبير»[6] وهو[7] في محلِّ رفعٍ، فَخَفَضَهُ على الجوارِ. وقال آخر:[8]

كــأنّما خــالَطَــتْ، قُــدّامَ أعيُنِهــا،
قُطْناً، بِمُستَحصِدِ الأوتارِ، مَحْلُـوجِ

خَــفض «محلوجاً»، وهو من نعتِ «قطنٍ».

* * *

(١) ق: «فيا معشر الأعراب». ب: «إن جاز». والعزاب: جمع عازب. وهو الرجل ليس له زوج.
(٢) ق: «شراب ابن غزوان.. يباهيكُمُ». ويباهت: يقذف بهتاناً وكذباً.
(٣) ق: «على القرب». ب: على الجوار.
(٤) ب: وهو في محل الرفع.
(٥) البيت لامرىء القيس. ديوانه ص ٦٢ والخصائص١: ١٩٢ و٣: ٢٢١ والمغني ص ٥٦٩ و٧٦٠ والمحتسب ٢: ١٣٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٩٠ والخزانة ٢: ٣٢٧ و٣: ٦٣٩. ب: «وقال الشاعر أيضاً». ق: «عرانين وبله». وثبير: اسم جبل. والعرانين: جمع عرنين. وهو الأول. والودق: المطر. والبجاد: كساء مخطط.
(٦) في الأصل: الكبير.
(٧) سقط: «وهو.. فخفضه» من ب. وسقط «وهو.. على الجوار» من ق.
(٨) معاني القرآن ٢: ٧٤ وأسرار العربية ص ٣٣٨ والإنصاف ص ٦٠٥. والمستحصد: المحكم الشد. والمحلوج: المندوف.

وأما[١] قول الشاعر:[٢]

كَيفَ نَومِي، علَى الفِراشِ، ولَمّا تَشْمَلِ الشّامَ غارةٌ، شَعْـواءُ؟
تُذْهِلُ الشَّيخَ، عَن بَنِيهِ، وتُبدِي عَن خِدامِ العَقيلةُ، العَـذْراءُ[٣]

رَفَـعَ «العقيلةَ»، لأنّه نَوى التنوينَ في «خِدام». وجازَ له الرفعُ بعدَ التنوينِ.

وقد يَجعلونَ «مِنْ» بمعنى: كَذِّبْ[٤]، من المَينِ، فيَشتَبِهُ على السامعِ، كما قال:[٥]

وفي كُتُبِ الحَجّاجِ أنسابُ مَعْشَرٍ تَعلَّمَها، مِنَّا يَـزِيـدَ ومَزْيَدا

معـنى «مِنَّا»: كَذِّبْنا. فلذلكَ نَصبَ «يزيدَ». وقال آخرُ:[٦]

إنّما أُمَّ خالِدٌ، يَومَ جـاءتْ بَغْلةُ الزَّيَنَبيِّ مِنْ، قَصْرُ، زَيدا

يقـالُ: أُمَّ فلانٌ، إذا شُجَّ رأسُه حتّى تبلغَ الشَّجّةُ أُمَّ الدّماغِ. فرَفعَ «خالداً»، لأنّه أوقعَ عليه فِعلَ ما لم يُسمَّ فاعلُه. وقوله «مِنْ، قَصْرُ، زَيدا» مِنْ: كَذِّبْ[٧]. قَصْرُ: اسمٌ منادًى. كأنّه قال: كَذِّبْ[٧]، يا قصرُ، كَذِّبْ[٨] زيداً. ومِثلُ هذا كثيرٌ. فتَعرَّفْ[٩]، لئلاّ يَشتبهَ عليكَ، إذا وَرَدَ.

---

(١) سقط حتى «إذا ورد» من النسختين.

(٢) عبيد الله بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٩٥ والمنصف ٢ :٢٣١ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٨٣ وشرح المفصل ٩ :٣٦ والإنصاف ص ٦٦١ ومعجم الشعراء ص ٤٥٠.

(٣) الخدام: جمع خدمة. وهي الساق.

(٤) في الأصل: كذَّبَ.

(٥) الإفصاح ص ١٨٥. وفي الأصل: كما قالوا.

(٦) الإفصاح ص ١٦١.

(٧) في الأصل: كذَّبَ.

(٨) في الاصل: كَذِبَ.

(٩) في الأصل: فتعرفُ.

والخفض[١] بالبِنْية

وإنّما[٢] عِلّةُ البِنْيةِ للأسماء: تُضافُ وهي نواقصُ، فإذا حَذفتَ منها الإضافةَ بَقِيتْ ناقصةً، فأُلزمتِ البنيةُ[٣]، مِثلُ: قَطامِ[٤]، ودَراكِ، ونَزالِ، وحَذامِ، وبَدادِ[٥]، ورَقاشِ[٦]. لا تَزولُ هذه الأسماءُ عن الخفضِ[٧] إلى غيرِه، من غيرِ تنوينٍ[٨]. يقالُ: أَتَتْني[٩] قَطامِ[١٠]، ومَرَرتُ بقَطامِ، ورأيتُ قَطامِ. وحَذامِ[١١] لا يَزولُ عن[١٢] الخفضِ إلى غيرِه، من غيرِ تنوينٍ./ قال الشاعر[١٣]: ٤٣

إذا قالَتْ حَذامِ فصَدِّقُوها   فإنَّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ

وتقولُ: كَوَيتُه وَقاعِ، وجاءتِ الخَيلُ بَدادِ، أي: مُتبدِّدينَ[١٤].

---

(١) في النسختين: والجر.

(٢) سقط حتى «البنيةُ» من النسختين.

(٣) في الأصل: البنيةَ.

(٤) في الأصل: «فطام» بالفاء هنا وفيمايلي.

(٥) في الأصل: «وبدار». وسقط «وحذام وبداد» من ق.

(٦) في الأصل: «ورقاس». ب: ودراك.

(٧) في النسختين: لا يزول من الخفض.

(٨) سقط «من غير تنوين» من ق.

(٩) في الأصل وق: ايتني.

(١٠) ق: «حذام» هنا وفيمايلي من المثالين.

(١١) سقطت من ق.

(١٢) ق: من.

(١٣) لجيم بن صعب. الخصائص ٢: ١٧٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ١١٥ وشرح المفصل ٤: ٦٤ والمغني ص ٢٤٣ وابن عقيل ١: ٦٣ وشذور الذهب ص ٩٥ والأشموني ٣: ٢٦٨ واللسان والتاج (حذم) و(رقش) والعيني ٣: ٣٧٠. وسقط حتى «وتقول» من ق.

(١٤) ق: «وجاءت سواقها». وأثبت هاهنا فيها «وقال عمرو .. قطي وحسبي». وهو وارد بعد.

قال الشاعر:[١]

كُنّا ثَمانِيةً، وكـانُـوا جَحْفَلاً لَجِباً، فشُلُّوا بالرِّماحِ، بَـدادِ

أي: مُتبَـدِّدين[٢] . وإنّما[٣] خَفضَها لمّا فَتحَ أوّلَها، مثلَ[٤] نَزالِ . وتَراكِ هو من التَّرْكِ[٥] . وقال آخر[٦] :

وكُنتُ إذا مُنِيتُ، بخَصْمِ سَوءٍ، دَلَفتُ لَهُ، فأكـوِيـهِ، وَقـاعِ

وهـي الدائـرتانِ على جاعِرَتَيِ[٧] الحمار.

ويقالُ: انصبَّ عليهم من طَمارِ. وهو المكانُ المرتفعُ. قال الشاعر:[٨]

فإنْ كُنتِ لا تَدرِينَ ما المَوتُ؟ فانظُرِي إلى هانىءٍ، في السُّوق ، وابنِ عَقيـلِ

---

(١) حسان بن ثابت. ديوانه ص ١٠٨ واللسان (بدد) والخزانة ٣: ٨٠ . ب: «وقال آخر». وفي ق عن إحدى النسخ أن الرواية: «كانوا ثمانية».وفي الأصل: «فشلّوا».ب: «فسلّوا» بالسين وتحتها ثلاث نقط. والجحفل: الجيش الكبير. واللجب: ذو الجلبة. وشل: طرد.

(٢) في النسختين: متفرقين.

(٣) سقط حتى «من الترك» من ق.

(٤) في الأصل: وهو.

(٥) ب: مثل نزال انزل واترك.

(٦) عوف بن الأحوص. النوادر ص ١٥١ والمخصص ٦: ١٦٥ و١٧: ٦٩ وشرح المفصل ٤: ٥٩ والتهذيب واللسان والتاج (وقع). ب: «وقال الآخر». ق: «إذا بُلِيتُ».ومني: بلي. ودلف له: تقدم إليه وأسرع.

(٧) ق: «حافري». والجاعرة: حرف الورك المشرف على الفخذ.

(٨) سليم بن سلام. تاريخ الطبري ٦: ١٩٦ والمخصص ١٧: ٦٩ وشرح المفصل ٤: ٦٠ ومعجم البلدان (طمار) واللسان (طمر). وهانىء: ابن عروة المرادي. وابن عقيل هو مسلم بن عقيل.

إلى بَطَلٍ، قَد عَفَّرَ السَّيفُ خَدَّهُ وآخَرَ، يَهوِي من طَمارِ، قَتِيلِ[1]

قال «طَمارِ» بالكسرِ[2]. [ويقالُ: «طَمارَ» بالنصبِ][3].

ويقالُ: نَزَلَتْ على الناسِ بَوارِ[4]. وأنشَدَ:[5]

قُتِلَتْ، فكانَ تَباغِياً، وتَظالُماً إنَّ التَّظالُمَ، في الصَّدِيقِ، بَوارِ
فكانَ أوَّلَ ما أثبتَ تَهارَشَتْ أولادُ عُرْجٍ، عِندَ كُلِّ وِجارِ[6]

فقال «بَوارِ»، وحلُّه الرفعُ.

ومنه قولُ[7] عَمرِو بنِ معدِ يكربَ[8]:

أطَلْتُ فِراطَهُمْ، حتّى إذا ما قَتَلْتُ سَراتَهُمْ كانَتْ قَطاطِ

أي: قَطِي[9] وحَسْبي.

وأما[10] قولُ الآخرِ:[11]

يا أُمَّ عائشةَ، لَن تُراعِي كُلُّ بَنِيكِ بَطَلٍ، شَجاعِ

---

(١) ق: «وجهَه * وآخرُ». وعفره: مرغه في التراب.

(٢) سقط «قال طهار بالكسر» من ق.

(٣) من ق.

(٤) بوار: اسم الهلكة. ق: نزلت بوار على الناس.

(٥) لأبي مكعت الحارث بن عمرو. المخصص ١٧ :٦٩ واللسان والتاج (فور) و(عرج). ق: «تظالماً وتباغياً * إنّ المظالِمِ». والمقتولة جارية لضرار بن فضالة اسمها أنيسة.

(٦) في الأصل: «أتيتَ». ق: «أولادُ عُرجَ عليك عندَ وجارِ». والعرب لا تصرف «عرج»، تجعله معرفة بمعنى الضباع. وتهارش: تواثب وتقاتل. والوجار: جحر الضبع.

(٧) ق: وقال.

(٨) ديوان عمرو ص ١٢٤ وشرح المفصل ٤ :٥٨ و٦١ وما بنته العرب على فعال ص ٦٠ والجمهرة ١ :١٠٨ والتهذيب واللسان والتاج (فرط) و(قطط) والخزانة ٣ :٧٥. ق: «كانوا قطاط». والفراط: الإمهال. والسراة: جمع سري. وهو الشريف. والضمير في «كانت» يعود على الفعلة المفهومة من قوله «قتلت سراتهم». وقطاط معدولة عن قاطّة أي: كافية.

(٩) في الأصل: قطّي.

(١٠) سقط حتى «في بنيك» من النسختين.

(١١) في الأصل: «يا أمس عائشَ.. كلّ».

فقد ذكرَ الخليلُ أنّ خفضَ « بطلٍ شجاعٍ » بشُفعةِ الكافِ[1] في « بنيكِ ».

و« أمْسِ » أيضاً مخفوضٌ في الفاعلِ والمفعولِ به. تقولُ: أتيتُه أمسِ، وذَهبَ أمسِ بما فيه، وكانَ أمسِ يوماً مُبارَكاً، وإنّ أمسِ يومٌ مُبارَكٌ.

فإذا أدخلتَ عليه الألفَ واللامَ، أو أضفتَه إلى شيء، أو جَعلتَه نكرةً، أجرَيتَه[2]. تقولُ: كانَ الأمسُ يوماً [مُبارَكاً، وإنّ الأمسَ الماضي يومٌ مُبارَكٌ، وكانَ أمسُكم يوماً][3] طيِّباً. قال الشاعر:[4]

ولا يُدْرِكُ الأمسُ، القَرِيبُ، إذا مَضَى
بمَرِّ قُطامِيٍّ، مِنَ الطَّيرِ، أجدَلا

وقال زهير:[5]

وأعلَمُ ما في اليَومِ، والأمْسِ، قَبْلَهُ
ولكِنَّنِي، عَن عِلْمِ مافي غَدٍ، عَمِي

فأجراه.

---

(١) يريد: الجر بالجوار. انظر: الإفصاح ص ٣٤٣.

(٢) ب: وأما أمس فهي مخفوضة أبداً إذا لم يدخل عليها الألف واللام. وقد تنصبه بغير ألف ولام.

(٣) من ق.

(٤) القطامي: الصقر. والأجدل: الشديد.

(٥) ديوان زهير ص ٢٥ ومعاهد التنصيص ١:١٠٩.

وأما قولُ العجّاج:[1]

لَقد رأيتُ عَجَباً، مُذْ أمْسا   عَجائزاً، مِثْلَ السَّعالي، خَمْسا
[يأكُلْنَ أجْمَعُهُنَّ، هَمْساً، هَمْسا   لا تَرَكَ اللهُ، لَهُنَّ، ضِرْسا][2]

فإنــّه جَعلَ السينَ حرفاً ليّناً[3]، فصرَفَها إلى النصبِ.

ويقالُ[4]: صَمامِ أيضاً، كما قال الشاعر:[5]

غَدَرَتْ يَهُودُ، وأسلَمَتْ جيرانُها   صَمّاً، لِما فَعَلَتْ يَهُـودُ، صَمامِ

تَرَكَ التنوينَ في «يهودُ»، ونَوى الألفَ واللامَ فيه. لولا ذلكَ

٤٤ لنوَّنَ./ ومثلُه قولُ الآخرِ[6]:

أصاحِ، تَرَى بُرَيقاً، هَبَّ وَهْناً   كنارِ مَجُوسَ، تَستَعِرُ استِعارا

نَــوى الألفَ واللامَ في «مجوسَ». فلذلكَ ترَكَ التنوينَ.

وأما قولُهم: رَجلٌ بَجالٌ، إذا كانَ كبيراً عظيماً[7]، وامرأةٌ

---

(١) ديوان العجاج ٢:٢٩٦ والنوادر ص ٥٧ والكتاب ٢:٤٤ وأسرار العربية ص ٣٢ وحياة الحيوان ٢:١٧ وسرح العيون ص ٢١٦ والجمل للزجاجي ص ٢٩١ وأمالي ابن الشجري ٢:٢٦٠ وشرح المفصل ٤:١٠٦ و١٠٧ وشذور الذهب ص ٩٩ والهمع ١:٢٠٩ والدرر ١:١٧٥ والإفصاح ص ٢٣٧ والعيني ٤:٣٥٧ والخزانة ٣:٢١٩-٢٢٢. ق: «قول الآخر». والسعالي: جمع سعلاة. وهي أنثى الغول.

(٢) من ب. والهمس: أن تأكل الشيء وهي تخفيه.

(٣) انظر منتصف الورقة ٣٠. وسقطت العبارة من ب.

(٤) سقط حتى «فلذلك ترك التنوين» من النسختين.

(٥) الأسود بن يعفر. مجالس العلماء ص ٥٨٩ والأشموني ٣:٨١ والعيني ٤:١١٢ واللسان والتاج (صمم). وصماً أي: صمي صماً. والمعنى: زيدي. وصمام: الداهية.

(٦) البيت لامــرىء القيس. ديوانه ص ١٤٧ والكتاب ٢:٢٨. وقيل: إن البيت مملط بين امرىء القيس والتوأم اليشكري. وفي الأصل: «بَريقاً». والبُريق: تصغير برق للتعظيم. والوهن: منتصف الليل.

(٧) ق: رجل حال، أي: كبير عظيم.

حَصانٌ ورَزانٌ، و[امرأةٌ][1] ذَراعٌ[2]، أي: سريعةَ الغزلِ، وفَرَسٌ وَساعٌ[3]، وبَعيرٌ ثَقالٌ[4] اي: بطيءٌ، ورَجلٌ عَبامٌ [أي][5]: عَيِيٌّ، فهذا يَتصرّفُ في جميعِ الحركاتِ[7].

والخفض[8] بالأمر

قولُهم: سَماعِ، وبَصارِ[9]، ونَظارِ، أي: اسمَعْ، وأبصِرْ[9]، وانظُرْ[10]. قال الشاعر:[11]

ومُوَيلِكٌ، زَمَعَ الكِلابِ، تَسُبُّني فسَماعِ، أُستاهَ الكِلابِ، سَماع

أي: اسمَعْ[12]. وقال آخر:[13]

تَراكِها، مِن إبِلٍ، تَراكِها أما تَرَى المَوتَ، لَدَى أوراكِها؟

---

(1) من ق.
(2) في الأصل: دراع.
(3) الوساع: السريع.
(4) ق: سحال.
(5) من ق.
(6) ق: أعمى.
(7) ق: جميع الوجوه.
(8) في النسختين: والجر.
(9) سقطت من النسختين.
(10) ق: انظر واسمع.
(11) اللسان (سمع). ق: «أومَنْ يَظلّ مع الكلاب». والزمع: هنات صغار في الأرساغ.
(12) سقط «أي اسمع» من ق.
(13) طفيل بن يزيد. الكتاب ١: ١٢٤ و٢: ٣٧ والمقتضب ٣: ٣٦٩ و٤: ٢٥٢ والكامل ص ٢٦٩ والمخصص ١٧: ٦٣ و٦٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ١١١ و١٣٥ والإنصاف ص ٥٣٧ وشرح المفصل ٤: ٥٠ وشذور الذهب ص ٩٠ واللسان (ترك) والخزانة ٢: ٣٥٤ و٤٠٩. والأوراك: جمع ورك.

أي: اتركها.

والخفض[1] بـ«حتّى» إذا كان على الغاية[2]

قولُهم[3]: كلّمتُ القومَ حتّى زيدٍ. معناه[4]: حتّى بلغتُ إلى زيدٍ، ومعَ[5] زيدٍ. وقال اللهُ، جَلَّ ذِكره[6]: (سَلامٌ هِيَ، حَتَّى مَطْلِعِ[7] الفَجْرِ). معناه: إلى مطلعِ الفجرِ[8].

و«حتّى» فيه ثلاثُ لغاتٍ. تقولُ: أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسِها، وحتّى رأسَها، وحتّى رأسُها[9]. النصب: حتّى أكلتُ رأسَها[10]. [والرفعُ: حتّى بَقِيَ رأسُها][11] والخفضُ: حتّى وصلتُ إلى رأسِها، وأكلتُ السّمكةَ معَ رأسِها. وإن شئتَ قلتَ: «رأسُها» على الابتداء[12]. قال الشاعر:[13]

(١) في النسختين: والجر.
(٢) ق: للغاية.
(٣) سقطت من ق. ب: قولك.
(٤) ق: «أي». ب: بمعنى.
(٥) في النسختين: أو مع.
(٦) الآية ٥ من القدر. ق: تعالى
(٧) هذه قراءة أبي رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائي. وفتح اللام قراءة الجمهور. البحر ٨:٤٩٧ وفي ق فتح اللام وكسرها معاً.
(٨) سقط «معناه إلى مطلع الفجر» من ق.
(٩) قدم في ق الرفع على النصب.
(١٠) سقط «النصب.. رأسها» من ق.
(١١) من ق. وفيها: والرفع حتى أكلت بقي رأسها.
(١٢) سقط «وإن شئت.. الابتداء» من ق.
(١٣) ابن مروان النحوي. الكتاب ١:٥٠ والجمل للزجاجي ص ٨١ ومعجم البلدان ١٩:١٣٤ وشرح المفصل ٨:١٩ وبغية الوعاة ص ٣٩٠ والهمع ٢:٢٤ و١٣٤ والدرر ٢:١٦ و١٨٨ والأشموني ٣:٩٧ والمغنى ص ١٣٢ و١٣٦ و١٣٩ والعيني ٤:١٣٤ والخزانة ١:٤٤٥ و٤:١٤٠. ق: «ألقى الصحيفة.. والزادُ». وضبط «نعله» في الأصل بالضم والفتح والكسر، وفوقها «معاً». والحقيبة: خرج يحمل فيه المتاع.

أَلقَى الحَقِيبةَ، كي يُخَفِّفَ رَحْلَـهُ والزّادَ، حَتَّـى نَعْلُـهُ ألقـاهـا

و: «حتّى نَعلِهِ» و«حتّى نَعلَهُ ألقاها»[1]. النصبُ: حتّى ألقَى نعلَه[2]. والرفعُ: حتّى أُلقِيَ[3] نعلُه. وإن شئتَ رَفَعَه[4] بالابتداء، وألقَى الفعلَ[5] على الهاء والألف[6] [التي في «ألقاها»][7]، كما يُقرأُ[8]: (سُورةٌ أنزَلْناهـا). ومَـن قَـرأ: (سُـورةً أنـزَلْنـاهـا) نَصبَ[9] برجوعِ الفعلِ عليها. ومَن خَفَضَ أرادَ: [ألقى][10] الحقيبةَ[11] مع نعلِه.

و[قد] يكونُ[12] «حتّى» بمعنى الواو. قال أبو ذؤيب:[13]

حَمِيَتْ علَيهِ الدِّرْعُ، حَتَّى وَجْهُهُ مِن حَرِّها، يومَ الكَرِيهةِ، أسفَـعُ

المعنى[14]: ووجهُه من حرِّها[15]. وإذا أُوقعتَ[16] «حتّى» على

---

(١) سقط «وحتى نعلِه وحتى نعلَه ألقاها» من ق.
(٢) ق: حتى نعله ألقاها.
(٣) في الأصل و ق: بَقِيَ.
(٤) في الأصل: رفعُهُ.
(٥) ق: ويقال رفع نعله بالابتداء وأوقع فعله.
(٦) سقطت من ق.
(٧) من ق.
(٨) الآية ١ من النور. ق: مثل قول الله عز وجل.
(٩) ق: «ومن نصب نصب». والرفع قراءة الجمهور. والنصب قراءة عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي وعيسى بن عمر الهمداني وابن أبي عبلة وأبي حيوة ومحبوب عن أبي عمرو وأم الدرداء. البحر ٦: ٤٢٧.
(١٠) من ق.
(١١) ق: الصحيفة.
(١٢) من النسختين. وفي ب: وقد تكون.
(١٣) شرح اختيارات المفضل ص ١٧١٨. وفي الأصل: «صَدِئَتْ عليه». والكريهة: الحرب. والأسفع: الأسود مع حمرة.
(١٤) ق: معناه.
(١٥) في الأصل: «حتى حي وجهه من حرها». ق: ووجه.
(١٦) في النسختين: وقع.

الأسماء جَرَتْ[1] علَى الفاعلِ والمفعول به. قال الفرزدق:[2]

فيا عَجَباً، حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّنِـي كأَنَّ أباها نَهْشَلٌ، أو مُجاشِـعُ

وقال آخر[3]:

فما زالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِماءَهـا بدِجْلَةَ، حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أشكَلُ

والخفض[4] بالبدل

مثلُ قولِ اللهِ، تباركَ وتعالَى[5]: (وإنّكَ لَتَهدِي إلى صِراطٍ مُستَقِيمٍ، صِراطِ اللهِ). خَفضتَ «صراطِ» على البدلِ[6]. ومثلُه، في «البقرة»:[7] (يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ، قِتالٍ /فِيهِ). ٤٥ خَفض[8] «قتالاً» بالبدلِ. كأنّه[9] قال: يسألونكَ عنِ الشهرِ الحرامِ، عن[10] قتالٍ فيه. قال كثير عزّة:[11]

---

(١) في النسختين: جرى.

(٢) ديوان الفرزدق ص ٥١٨ والكتاب ١:٤١٣ والمقتضب ٤:٤٠٦ ومعاني القرآن ١:١٣٨ والجمل للزجاجي ص ٧٨ وشرح المفصل ٨:١٨ و٦٢ والهمع ٢:٢٤ والدرر ٢:١٦ والخزانة ٤:١٤١. ق: «فياعجبي». وكليب: رهط جرير. ونهشل ومجاشع: ابنا دارم رهط الفرزدق.

(٣) جرير. ديوانه ص ٤٥٧ وشرح المفصل ٨:١٨ والمغني ص ١٣٧ و٤٣٢ والهمع ١:٢٤٨ و٢:٢٤ والدرر ١:٢١٧ و٢:١٦ والأشموني ٣:٣٠٠ والعيني ٣:٣٨٦ والخزانة ٤:١٤٢. وتمج: تقذف. والأشكل: الأحمر يخالطه بياض.

(٤) في النسختين: والجر.

(٥) الآيتان ٥٢ و٥٣ من الشورى. ق: «الله تعالى». ب: الله عز وجل

(٦) سقط «خفضت.. البدل» من النسختين.

(٧) الآية ٢١٧.

(٨) سقط حتى «قتال فيه» من ق.

(٩) سقط حتى «قتال فيه» من ب.

(١٠) في الأصل: وعن.

(١١) ديوان كثير ١:٤٦ والكتاب ١:٢١٥ والمقتضب ٤:٢٩٠ والجمل للزجاجي ص ٣٦ وشرح المفصل ٣:٦٨ والمغنى ص ٥٢٤ والعيني ٤:٢٠٤ والأشموني ٣:١٢٨ والخزانة ٢:٣٧٦. وفي الأصل: «قال الشاعر.. فشلّتِ».

وكُنتُ كَذِي رِجْلَينِ : رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وأُخرَى ، رَمَى فِيها الزَّمـانُ ، فشَلَّـتِ

خَفَـــضَ « رِجلاً » بـالبـدل . ويُروى[1] : « رِجْـلٌ صَحِيحـةٌ » ، بالرفعِ على الابتداء .

وأما قولُ الشاعر:[2]

علَى حالةٍ ، لَو أنّ في القَومِ حاتِماً ، علَى جُودِهِ ، ما جادَ بالماءِ حاتِمِ

فإنـــه[3] خَفضَ « حاتماً » لأنّه جَعلَه بدلاً من الهاء[4] . معناه: على[5] جودِ حاتِمٍ ، ما جادَ بالماء.[6]

والخفض[7] بالقَسَم

مثلُ قولكَ[8] : باللهِ ، ووالله ، وتاللهِ ،[9] (والطُّورِ ، وكِتابٍ مَسْطُورٍ) ،[10] (والضُّحَى ، واللَّيلِ إذا سَجا) ،[11] (والشَّمسِ ، وضُحاها) ،[12] (والفَجْرِ ، ولَيالٍ عَشْرٍ) .

---

(١) ق: ويجوز

(٢) الفرزدق . ديوانه ص ٨٤٢ والكامل ص ١٣٣ والإفصاح ص ٣٣٩ والعمدة ١ : ١٧٤ وشرح المفصل ٣ : ٦٩ وشذور الذهب ص ٢٤٥ و٤٤٢ والعيني ٤ : ١٨٦ . ق.: « أما قول الآخر » . ب: وقال آخر.. ما جاد بالمال .

(٣) سقطت من النسختين .

(٤) ب: المال.

(٥) في الأصل: وعلى.

(٦) ب: بالمال.

(٧) في النسختين: والجر.

(٨) سقطت من النسختين. وفيهما تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٩) الآيتان ١ و٢ من الطور.

(١٠) الآيتان ١ و٢ من الضحى.

(١١) الآية ١ من الشمس.

(١٢) الآيتان ١ و٢ من الفجر.

ولا بدَّ للقسمِ من جوابٍ[1]، كما قال اللهُ، جلَّ وعزّ[2]: (والعَصْرِ، إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسْرٍ، إلاّ الَّذِينَ آمَنُوا). جَوابُه «إنّ الإنسانَ[3]...». وإنّما كُسرَتِ الألفُ من «إنَّ» للاّمِ التي [في] «في خسر». واللامُ خبرُ[4] القَسمِ.

ومعنى «الإنسان» ههنا معنى النّاسِ[5]، لانّ الكثيرَ لا يُستثنَى من القليلِ. وإنّما يُستثنَى القليلُ من الكثيرِ. تقولُ[6]: خَرجَ القومُ إلاّ زيداً. ولا يجوزُ أنْ تقولَ: خَرجَ[7] زيدٌ إلاّ القومَ. إلاّ أنَّ «الإنسانَ» ههنا في معنى[8]: الناس.

فأما ما أُضمر جوابُه، من القسمِ[9]، فقولُ اللهِ عزَّ وجلّ[10]، في «النازعات»: [11] (والنّازِعاتِ غَرْقاً، والنّاشِطاتِ نَشْطاً) إلى قوله [12] (فالمُدبِّراتِ أمْراً). جوابُ القَسَمِ مُضمَرٌ[13]. كأنّه قال: فالمَدبّراتِ أمراً، إنّكم لَمَبعوثُونَ[14]. فقيلَ: متى؟ فقيلَ:[15]

---

(١) في الأصل: ولا بد من جواب القسم.

(٢) الآيتان ١ و٢ من العصر. ق: «كما قال الله تعالى». ب: «وقول الله عز وجل». وسقط «إلاّ الذين آمنوا» من الأصل و ب.

(٣) سقط حتى «في خسر» من النسختين.

(٤) في الأصل: «جواب». وانظر الورقتين ٦١ و٦٣.

(٥) في الأصل: «الأناس». ب: يعني الأناسيّ.

(٦) ق: كقولهم.

(٧) ب: جاءني.

(٨) ب: موضع.

(٩) سقط «من القسم» من ق.

(١٠) في الأصل: وأما الخفض بما أضمر جوابه فقوله تعالى.

(١١) الآيتان ١ و٢.

(١٢) الآية ٥.

(١٣) ق: فأضمر الجواب.

(١٤) في النسختين: لتُبعثُونَ.

(١٥) الآية ٨. ق: فيقال.

(يَومَ تَرْجُفُ الرّاجِفَةُ) إلى قوله (يَقُولُونَ: أإنّا[١] لَمَرْدُودُونَ في الحافِرةِ)؟ والحافرةُ: الطّريقُ الذي ذَهَبْتَ[٢] فيه. يقالُ: رَجَعَ على حافرتِه[٣]. يقولونَ:[٤] أإنّا[٥] نُرَدُّ في طريقنا الذي ذَهبنا فيه؟ فقيلَ: نَعَمْ. فقالوا[٦]: (أإذا كُنّا عِظاماً نَخِرةً)؟ فقيلَ[٧]: نَعَمْ. قالوا[٨]: (تِلكَ إذاً كَرَّةٌ خاسِرةٌ).

وجوابُ[٩] «والضُّحى»:[١٠] (ما ودَّعَكَ ربُّك وما قَلَى). وجوابُ «والفجرِ»:[١١] (إنّ رَبَّكَ لَبالمِرْصادِ). وجوابُ «والشَّمسِ وضُحاها[١٢]»:[١٣] (قَدْ أفلَحَ مَن زَكّاها). وجوابُ[١٤] (والسَّماءِ ذاتِ البُروجِ):[١٥] (إنّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَديدٌ). وجوابُ[١٦] (والعادِياتِ ضَبْحاً):[١٧] (إنّ الإنْسانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ).

* * *

مضَى تَفسيرُ جُمَلِ الخَفضِ[١٨]

(١) الآية ١٠. وفي الأصل: «آينّا». ق: «أينّا». وسقط «يقولون» منها.
(٢) في الأصل: ذهبَ.
(٣) ق: حافريه.
(٤) في الأصل وق: يقول.
(٥) في الأصل: «آنّا». ق: أنّا.
(٦) الآية ١١. وسقط حتى «نعم» من ق.
(٧) في الأصل: قيل.
(٨) الآية ١٢.
(٩) سقط حتى «جمل الخفض» من ب. وزاد هنا فيها: تم الباب.
(١٠) الآية ٣. وسقط «ربك وما قلى» من الأصل.
(١١) الآية ١٤.
(١٢) سقطت من ق.
(١٣) الآية ٩.
(١٤) الآية ١ من البروج. وسقط «ذات البروج» من ق.
(١٥) الآية ١٢.
(١٦) الآية ١ من العاديات.
(١٧) الآية ٦.
(١٨) سقطت الجملة من ق.

تفسيرُ إعرابِ جُمَلِ الجزم

الجزمُ اثنا[٢] عشَرَ وجهاً: جزمٌ بالأمرِ، وجزمٌ بالنَّهيِ، وجزمٌ بجوابِ الأمرِ والنَّهيِ[٣] بغيرِ فاء، وجزمٌ بالمجازاةِ، وجزمٌ بخبرِ المجازاةِ، وجزمٌ بـ «لم» وأخواتِها، وجزمٌ بالوقفِ، /وجزمٌ على البِنْيةِ، وجزمٌ بردِّ حركةِ الإعرابِ على ما قبلَها، وجزمٌ بالدعاءِ، وقد يَجزمونَ بـ «لنْ»[٤] وأخواتِها، وجزمٌ[٥] بالحذفِ. ٤٦

وعلاماتُ الجزمِ خمسٌ: السُّكونُ، والضَّمَّةُ، والكسرةُ، والفَتحةُ، وإسقاطُ النونِ. فالسُّكونُ: لم يَخرجْ. والضَّمَّةُ: لم يَدْعُ، ولم يَغْزُ. والكسرةُ: لم يَقْضِ، ولم يَرْمِ. والفتحةُ: لم يَتهادَ[٦]، ولم يتَصابَ. وسقوطُ النونِ: لم يَخرجا في الاثنينِ، ولم يَخرجوا في الجميعِ.

فالجزم بالأمر

[نحوُ قولِك: اذهَبْ][٧]، اخرُجْ، أنفِقْ، اضرِبْ[٨].

والجزم بالنهي

لا تَخرُجْ، ولا تَضرِبْ، ولا تَشتِمْ[٩].

---

(١) العنوان في ق: «تفسير الجزم»، وفي ب: جمل الجزم.
(٢) ق: «الجزم أحد». ب: وهي أحد.
(٣) ق: وجواب النهي.
(٤) في الأصل: «بإنْ». ولعله: بأنْ.
(٥) سقط حتى «في الجميع» من النسختين.
(٦) في الأصل: لم يتهاي.
(٧) من ب. والمثال من ق أيضاً.
(٨) ق: اضرب أنفق.
(٩) ق: لا تضرب لا تخرج لا تشتم.

وأما[1] قولُ اللهِ تعالى[2]، في «يونس»: (فاستَقِيما، ولا تَتَّبِعانِّ[3] سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ) جَزمَ «استَقيما»، لأنّه أمرٌ[4]، وعلامةُ جزمِه إسقاطُ النونِ. كانَ الأصلُ فيه[5] «تَستَقيمانِ»، فذَهبتِ[6] النونُ في[7] علامةِ الجزمِ. والألفُ[8] بدلٌ من اسمينِ. ثم قال «ولا تَتَّبِعانِّ» بالنونِ، ومحلُّه الجزمُ لأنّه نهيٌ، والنونُ الثقيلةُ لا تَسقطُ في أمرٍ ولا نهيٍ. وهي ثابتةٌ أبداً، إذا أردتَ توكيدَ الأمرِ والنهيِ، ولا تَسقطُ في محلِّ الرفعِ والنصبِ. تقولُ: لا تضرِبَنَّ زيداً، ولا تُسخِطَنَّ أباكَ، ولا تَخرُجانِّ للاثنينِ، ولا تَخرُجُنَّ للجميعِ. وتقولُ: كي يَعلمَنَّ زيدٌ، والقومُ يَخرُجُنَّ.

والجزم بجواب الأمر والنهي وأخواتهما (٩) بغير فاء

قولُهم[10]: أكرِمْ زيداً يُكرِمْكَ، تَعلَّمِ العِلمَ يَنفعْكَ. قال اللهُ

---

(١) ق: فأما.
(٢) ب: قوله.
(٣) الآية ٨٩. وفي الأصل وق: «ولا تَتبِعانِ».وهي قراءة لابن ذكوان. البحر ٥: ١٨٧. وتشديد النون قراءة الجمهور.
(٤) سقط «لأنه أمر» من النسختين.
(٥) ق:: وعلامة الجزم سقوط النون والأصل.
(٦) سقط حتى «يخرجنّ» من ق.
(٧) سقطت من ب.
(٨) سقط حتى «يخرجنّ» من ب.
(٩) في الأصل: «وأخواتها». وسقطت من ب. ق: والجزم بالأمر والنهي واحواتها وجوابها.
(١٠) ب: كقولك.

[تعالى[١] : (فاذْكُرُونِيْ، أذْكُرْكُمْ). جزم لأنّه جوابُ أمرٍ بغيرِ فاءٍ][٢] .

[وقولُه]، جلَّ ذِكره: (ونَذَرْهُمْ[٣]، في طُغْيانِهِمْ، يَعْمَهُونَ) أي: عامِهِينَ. ومِثلُه: (ثُمَّ ذَرْهُمْ[٤]، في خَوضِهِمْ، يَلعَبُونَ) أي: لاعِبِينَ. فصَرَفَه من منصوبٍ إلى مرفوعٍ.

وكذلكَ قولُه[٥]: (فذَرُوها، تأكُلْ [في أرضِ اللهِ). جَزَمَ «تأكلْ»، لأنّه جوابُ الأمرِ بغيرِ الفاء. ويُقرأ (تأكلُ) بالرفعِ على الصرفِ، على معنى: ذَروها آكلةً][٦]. فصَرَفَه [من النصبِ][٧] إلى الرفعِ. والجزمُ بجوابِ الأمرِ.[٨]

قال الشاعر:[٩]

وقالَ رائدُهُمْ: أرسُوا، نُزاوِلُها فكُلُّ حَتْفِ امرِئٍ يَجري، بِمِقْدارِ

---

(١) الآية ١٥٢ من البقرة. ب: عز وجل.

(٢) من النسختين. وسقط التعليق على الآية من ب.

(٣) الآية ١٨٦ من الأعراف. وهذه قراءة نافع وليس فيها أمر أو نهي.. البحر ٤ :٤٣٣. وفي الأصل: «فذَرْهم». وقد سقط حتى «إلى مرفوع» من النسختين.

(٤) الآية ٩١ من الأنعام. وفي الأصل: «فذَرْهم». وانظر آخر الورقة ٣٢ وأوائل الورقة ٤٨.

(٥) الآيتان ٧٣ من الأعراف و ٦٤ من هود. ق: «وأما قول الله عز وجل». وهو حتى «أنتم تنزلون» مثبت في النسختين بعد «بعمل الفاء»، مع سقوط أكثره من ب.

(٦) من ق. وفي الأصل بدلاً منه: «أي أكلَها». وانظر آخر الورقة ١٣٢.

(٧) من ق.

(٨) سقط «والجزم بجواب الأمر» من النسختين.

(٩) الأخطل. الكتاب ١ :٤٥٠ وشرح المفصل ٧ :٥٠ و ٥١ ومعاهد التنصيص ١ :٩٢ والخزانة ٣ : ٦٥٩. وفي الأصل: «قول الشاعر... «أرسِلْ». ق: «تمضي لفقدانِ». وأرسى: وقف وأقام. ونزاول: نحاول ونعالج. والحتف: الهلاك.

فالمعنـــى: إنّا[1] نُزاولُها. لولا ذلك لجزمَ. وقال الشاعر:[2]

يا مالِ، فالحَقُّ، عِنْدَهُ فقِفُـوا تُؤتَونَ فِيهِ الوَفاءَ، فاعتَـرِفُـوا

أراد: إنّكـــم[3] تُؤتَونَ.[ولولا ذلكَ لقال «تُؤتَوا» بالجزمِ، لأنّه جوابُ الأمرِ][4]. وقال آخر:[5]

كُونُوا كَمَنْ آسَى أخاهُ بِنَفْسِـهِ نَعِيشُ جَمِيعاً، أو نَمُوتُ كِلانـا

رَفَـــعَ، على معنى:[6] إنّا نَعيشُ [جميعاً][4]. لولا ذلكَ لجزمَ[7]

وقال الأعشى:[8]

إنْ تَركَبُوا فرُكُوبُ الخَيلِ عادتُنـا أو تَنزِلُونَ، فإنّا مَعْشَرٌ، نُـزُلُ

رَفَـــعَ [«تَنزلونَ» على معنى][9]: أو أنتمُ[10] تَنزِلونَ، فإنّا[11] معشرٌ نُزُلٌ. وقولُه، جلَّ ثَنـاؤه: (ونَــذَرُهُــمْ[12] فِـي طُغْيـانِهِـمْ، يَعْمَهُونَ) أي: عامِهِينَ.

---

(١) في الأصل: أي فإنّا.

(٢) عمرو بن امرىء القيس. الكتاب ١: ٣٣٥ و ٤٥٠ وجمهرة أشعار العرب ص ١٢٧ وديوان حسان ص ٢٨١. وانظر الاختيارين ص ٤٩٥. ق: «وقال آخر». ومال: ترخيم مالك. وهو اسم قبيلة.

(٣) في الأصل: معناه فإنكم.

(٤) من ق.

(٥) معروف الدبيري. الكتاب ١: ٤٥٠.

(٦) في الأصل: يعني.

(٧) سقط «لولا ذلك لجزم» من ق.

(٨) ديوان الأعشى ص ٤٨ والكتاب ١: ٤٢٩ المحتسب ١: ١٩٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠ والمغني ص ٧٧٣ والهمع ٢: ٦٠ والدرر ٢: ٧٦ والخزانة ٣: ٦١٢. وفي الأصل: «وقال آخر». ب: «قال الشاعر». والنزل: جمع نزول. وهو الكثير النزول.

(٩) من ق. وفي الأصل: «يعني». ب: بمعنى.

(١٠) ق: وأنتم.

(١١) سقط حتى «عامهين» من النسختين.

(١٢) في الأصل: فذَرْهم.

وتقولُ: هل أنتَ خارجٌ؟ أخرُجْ[١] معَكَ. جَزمتَ «أخرجْ»[٢]

٤٧ لأنّه جوابُ / الاستفهامِ بغير فاء. قال الله، جلّ ثناؤه[٣]: (هلْ أدُلُّكُمْ علَى تِجارةٍ، تُنْجيكُمْ مِن عَذابٍ أليمٍ؟ تُؤمِنُونَ باللهِ ورَسُولِهِ). ثُمّ قال في جوابه: (يَغفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكمْ)[٤]. وقال أيضاً[٥]: (رَبِّ، لَولا أخَّرْتَنِي إلى أجَلٍ قَرِيبٍ، فأصَّدَّقَ، وأكُنْ مِنَ الصّالِحِينَ)، [أي: هلاّ أخّرتني، فأصّدّقَ][٦]. نَصبَ[٧] «أصَّدَّقَ»، لأنّه جوابُ الاستفهامِ بالفاء. ثُمّ قال «وأكُنْ»، فجَزمَ[٨] على [معنى][٩]: هلاّ أخَّرتني... وأكنْ[١٠]، كأنّه جعلَه نَسقاً بالواو على جوابِ الاستفهامِ، ولم يَعبأ بعملِ[١١] الفاء.

والجزم بالمجازاة وخبرها[١٢]

[كقولِك][١٣]: إنْ تَزُرْني أزُرْكَ، و [إنْ تُكرِمْني][١٤] أُكرِمْكَ، ومَن يَضرِبْني أضرِبْه. جزمتَ «يَضربْني» لأنّه شَرطٌ، وجَزمتَ

---

(١) ب: فنخرجَ.
(٢) ق: أخرج جزم.
(٣) الآيتان ١٠ و ١١ من الصف. ق: «تعالى»، ب: عز وجل.
(٤) الآية ١٢. وفي النسختين: «من ذنوبكم».
(٥) الآية ١٠ من المنافقون. وفي الأصل: «ومثله» ق: «قال». وسقط «ربّ» من الأصل وب، و «أكن من الصالحين» من الأصل فقط، و «من الصالحين» من ق فقط.
(٦) من ق.
(٧) ب: فنصب.
(٨) في الأصل و ب: جزم.
(٩) من النسختين.
(١٠) سقطت الواو من الأصل.
(١١) في النسختين. ولم يعمل.
(١٢) في الأصل و ب: وخبره.
(١٣) من ب.
(١٤) من ق.

« أضربْه » لأنّه جوابُ المجازاةِ. قال اللهُ تعالى[1] : (ومَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذاباً أليماً). جزمَ[2] « يَتَوَلَّ » لأنّه شرط، وجَزَمَ « يُعذّبْه » لأنّه جوابُه. ومِثلُه[3] : (وإنْ تَتَوَلَّوا، كَما تَوَلَّيتُمْ مِن قَبْلُ، يُعَذِّبْكُمْ عَذاباً أليماً).

وتقولُ: إنْ تَزُرْني وتُكرِمْني أزُرْك وأُكرِمْك. وهذا[4] الفِعلُ الذي أدخلتَ عليه [الواو][5] يُرفَعُ، ويُنصَبُ، ويُجزَمُ. فمَن جزَمَ نَسَقَه بالواو على الأوّلِ، ومَن نَصَب فعلى القطعِ من الكلام [الأوّلِ][5]، ومَن رَفعَ فعلى الابتداء. قال اللهُ، جلَّ ثناؤه[6] : (أو يُوبِقْهُنَّ، بِما كَسَبُوا، ويَعْفُ عَنْ كَثيرٍ، ويَعلَمَ[7] الّذينَ يُجادِلُونَ). « يَعلم » يُرفَعُ، ويُنصَبُ، ويُجزَمُ.[8]

قال النابغة:[9]

فإنْ يَقدِرْ، علَيكَ، أبو قُبَيسٍ ... يَمُطَّ بكَ المَعيشةَ، في هَوانِ
وتُخضَبُ لِحيةٌ، غَدَرَتْ وخانَتْ، ... بأحمَرَ، مِن نَجيعِ الجوفِ، قانِي[10]

---

(١) الآية ١٧ من الفتح. ب: وقوله.
(٢) سقط حتى « لأنه جوابه » من النسختين.
(٣) الآية ١٦ من الفتح. ق: « وقال تعالى ». وسقط « من قبل » منها.
(٤) ق: إن تزرني تكرمني وأكرمك فهذا.
(٥) من ق
(٦) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من الشورى. ق: « قال الله تعالى ». ب: وقوله.
(٧) في الأصل بالرفع والنصب معاً.
(٨) ب: ويخفض.
(٩) ديوان النابغة الذبياني ص ١٤٩. ب: « قال الشاعر ». وفي النسختين: « يحطّ » بالحاء هنا وفيما يلي. وأبو قبيس هو النعمان. ويمط: يباعد ويطيل. وانظر معاني القرآن للأخفش ص ٦٤ - ٦٥
(١٠) ق: « وتَخضِبْ لحيةً ». ب: « ويَخضِبْ لحيةً ». والنجيع: الدم.

[فـإنّ][1] « يَمُطَّ »[2] محلُّه الجزمُ. إلاّ أنّه نَصبَ، على التضعيفِ. ومَجازُه « يَمْطُطْ ». فلمّا أدغَمَ الطاءَ في الطاءِ نَصبَ،[3] على[4] التضعيفِ. وكلُّ ما كانَ على هذا المثالِ يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ. وإذا أظهرتَ التضعيفَ جَزمتَ، مثلُ: امطُطْ، امدُدْ. فإذا لم تُظهِرِ التضعيفَ قلتَ: مُطَّ، مُدَّ. و [كذلك][5] « تُخضَب »[6] يُرفَعُ ويُنصَبُ [ويُجزَمُ].[7] ومِثلُه [8]، في كتابِ اللهِ:[9] (تَبارَك الَّذي إنْ شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيراً مِنْ ذلِكَ، جَنّاتٍ تَجرِي مِنْ تَحْتِها الأنْهارُ، ويَجعَلْ لَكَ قُصُوراً). « يَجعَـل » يُـرفَـعُ، ويُنصَـبُ، ويُجزَمُ. ومثلُه قولُ الشاعر:[10]

فإنْ لَم أُصَدِّقْ ظَنَّهُمْ، بتَيَقُّنٍ، فلا سَقَتِ الأوصالَ، مِنِّي، الرَّواعِدُ
ويَعلَـمُ أعـدائـي، مِـنَ النّـاسِ، أنَّنـي أنا الفارِسُ، الحامِي الذِّمارَ، المُذاوِدُ[11]

---

(1) من ق.
(2) في الأصل: يَمطَطْ.
(3) ب: انتصب.
(4) سقط حتى « مُدَّ » من النسختين.
(5) من ب.
(6) في الأصل بالتاء والياء معاً. وزاد هنا في ب: على ما فسرته لك على أنه.
(7) من ق.
(8) سقط حتى « الثلاثة » من النسختين.
(9) الآية ١٠ من الفرقان.
(10) الأوصال: جمع وصل. وهو المفصل. والرواعد: جمع راعدة. وهي السحابة ذات الرعد.
(11) الذمار: ما يجب على الإنسان حمايته والذود عنه. والمذاود: المدافع والمطارد.

في «يَعلَم» الوجوهُ الثلاثةُ.[1]

و [كذلك][2] تقولُ: مَن يأتِني يُكرِمْني[3] آتِهِ أكرِمْه. تُريدُ[4]: مَن يأتِني مُكرِماً [آتِه مُكرِماً][5]. تَرفعُه[6] على الصَّرفِ. ويُجزَمُ، فتقولُ[7]: مَن يأتِني يُكرمْني آتِهِ أكرِمْه.. تَجزمُه على البدلِ، أي: مَن يأتِني، مَن[8] يُكرمْني، آتِه أكرِمْه. قال اللهُ، تباركَ وتعالى[9]، في «الفرقان»[10]: (ومَن يَفعلْ ذلِكَ يَلْقَ أثاماً، يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ). جَزمَ «يُضاعَفْ»[11] على البدلِ. وقال الشاعر:/[12] ٤٨

متَى تأتِنا، تُلْممْ بنا، في دِيارِنا تَجدْ حَطَباً جَزْلاً، وناراً، تأجَّجا

ومَجازُه: متى تأتِنا، متى تُلمِمْ بنا[13]. على البدلِ. والإلمامُ هو الإتيانُ[14]. وقال «تأجَّجَ»[15] نصباً، ولم يقلْ «تأجَّجتْ»، والنارُ

---

(١) كذا. والجزم يخل بالمعنى والوزن.
(٢) من ب.
(٣) في الأصل: يكرمْني.
(٤) في الأصل و ق: أكرمْه يريد.
(٥) من ق.
(٦) في الأصل بالتاء والياء معاً. ق: يُرفع.
(٧) ق: وتقول.
(٨) سقطت من النسختين.
(٩) ق: «الله تعالى». ب: الله عز وجل.
(١٠) الآيتان ٦٨ و ٦٩.
(١١) ب: يلق.
(١٢) انظر آخر الورقة ٣٢.
(١٣) سقطت من ق.
(١٤) سقط «والإلمام هو الإتيان» من ق.
(١٥) ب: تأجحا.

مؤنثةٌ[١]، وإنّما أرادَ وَقوداً أو لَهباً[٢]، لأنّ المذكَّر يَغلِبُ المؤنثَ.

وقال الحُطيئة:[٣]

مَتَى تأتِهِ، تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ تَجِدْ خَيرَ نارٍ،عِندَها خَيرُ مُوقِـدِ

رَفـعَ «تعشو»، لأنّه أرادَ: متى تأتِه عاشياً إلى ضوء ناره. فصَرفَه من منصوبٍ إلى مرفوعٍ، كقولِ اللهِ تعالى[٤]: (ثُمَّ ذَرْهُمْ[٥]، في خَوضِهِمْ، يَلعَبُونَ) أي: لاعِبِينَ.

وتقولُ: إنْ تأتِنِي آتِيكَ. تَرفعُ، لأنّك تُقدِّمُ وتُؤخِّرُ، تُريدُ[٦]: آتيكَ إنْ تأتِني. قال الشاعر:[٧]

يا أقرَعُ بنَ حابِسٍ يا أقـرَعُ إنّكَ إنْ يُصرَعْ أخوُكَ تُصْـرَعُ

يُـريـد: إنّكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ. فقدَّمَ وأخَّرَ.

وتقولُ: مَن يأتِيني آتِيه. المعنى: الذي يأتيني آتيه. فلا يُجازَى به. قال الفرزدق:[٨]

---

(١) في الأصل: لأن النار مؤنث.
(٢) في الأصل: ولهباً.
(٣) انظر أول الورقة ٣٣.
(٤) في الأصل: مثل قوله.
(٥) الآية ٩١ من الأنعام. وهي ليست في ب. وفي الأصل و ق: «فذَرْهم». وانظر آخر الورقة ٣٢ ومنتصف الورقة ٤٦.
(٦) ق: يريد.
(٧) جرير بن عبدالله. الكتاب ١:٤٣٦ والمقتضب ٢:٧٢ وأمالي ابن الشجري ١:٨٤ والإنصاف ص ٦٢٣ وشرح المفصل ٨:١٥٧ والمغني ص ٦١٠ وابن عقيل ٢:١٣٢ والهمع ١:٧٢ و ٢:٦١ والدرر ١:٤٧ و ٢: ٧٧ والأشموني ٤:١٨ والعيني ٤:٤٣٠ والخزانة ٣:٣٩٦ و ٦٤٣ و ٤:٤٥١.
(٨) ديوان الفرزدق ص ٢٤٤ والكتاب ١:٤٣٨-والذروة: الرأس. والحفاف: الجانب.

وَمَن يَمِيلُ أمالَ السَّيفُ ذُرْوَتَهُ
حَيثُ التقى، مِن حِفافَي رأسِهِ، الشَّعَرُ

أي: الذي يَميلُ.

وقال آخرُ:[1]

فقِيلَ: تَحمَّلْ فَوقَ طَوقِكَ، إنَّها مُطَبَّعةٌ، مَن يأتِها لا يَضيرُها

معناه: لا يَضيرُها مَن يأتِها.[2]

وأما[3] قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ، في «البقرة»[4]: (مَن ذا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً، فيُضاعِفَهُ) نَصبَ «فيُضاعفَه» على جوابِ الاستفهامِ. ومَن رَفعَ جَعَلَ «مَن» حرفاً من حروفِ المجازاةِ[5]، وجَعلَ جوابَه في الفاء، ورَفعَ «يُضاعفُه» لأنّه فِعلٌ مستأنَفٌ في أوّلِه الياءُ.

وأما قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[6] (إنَّما أمْرُهُ، إذا أرادَ شَيئاً، أنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ. فيَكُونُ) رَفعَ، لأنّه ليس بَجوابٍ ولا مجازاةٍ. إنّما هو خبرٌ، معناه: إذا أرادَ اللهُ شيئاً قالَ له: كنْ. فكانَ. كقولكَ: أردتُ أن أخرجَ. فيَخرجُ معي زيدٌ.

---

(١) أبو ذؤيب. ديوان الهذليين ١:١٥٤ والكتاب ١: ٤٣٨ والمقتضب ٢:٧٢ وشرح المفصل ٨: ١٥٨ والأشموني ٤:١٨ والعيني ٤:٤٣١ والخزانة ٣:٦٤٧. يصف قرية. والمطبعة: الملأى طعاماً.

(٢) ق: مجازه لا يضيرها الذي يأتيها.

(٣) سقط حتى «معي زيد» من النسختين.

(٤) الآية ٢٤٥. وقرأ ابن عامر وعاصم بالنصب. وسائر القراء بالرفع. البحر ٢: ٢٥٢.

(٥) كذا.

(٦) الآية ٨٢ من يس.

وتقولُ: مَن يَزُرْني فأكرِمُه، وإنْ تَزُرْني فأزورُكَ. رَفعتَ «أكرمُه»[١] و «أزورُكَ»، لأنّ الفاء التَقَفتِ[٢] الجوابَ، فارتفعَ الجوابُ[٣]. وارتفع «أكرمُه» بالألف الحادثةِ في أوّلِه. قال اللهُ، تباركَ وتعالى[٤]: (ومَن يَستنكِفْ عَنْ عِبادَتِه، ويَستكبِرْ، فسيَحشُرُهُمْ إلَيهِ جَمِيعاً). جزَمَ «يَستكبِرْ»، لأنّه عَطفَه بالواو[٥] على الأوّلِ، وصارَ[٦] الجوابُ داخلاً في الفاء التي[٧] في «فسيَحشرُهم»[٨]. وارتفعَ «يحشرُهم»[٩] لأنّه فِعلٌ مُستقبلٌ.

٤٩ قال اللهُ[١٠]، جلَّ وعزَّ[١١]، في «آل عمران»: (وإنْ تَصبِرُوا، وتَتَّقُوا، لا يَضُرُّكُمْ[١٢] كَيدُهُمْ شَيئاً). مَن جزَمَ فعلى الجزاء، ومَن رَفَعَ فعلى إضمار[١٣] الفاء، ومَن نَصَبَ فعلى التضعيفِ. و «لا» لا

---

(١) في الأصل: فأكرمه.
(٢) ق: اكتفت.
(٣) في الأصل: «وارتفع الجواب». وسقط هذا من ق. وانظر الكتاب ١: ٤٣٧.

(٤) الآية ١٧٢ من النساء. ق: «الله تعالى». ب: الله عز وجل.
(٥) سقطت من ق.
(٦) ب: فجعل.
(٧) سقط «التي في» من ب، و «التي في فسيحشرهم» من ق.
(٨) في الأصل بالنون. وهي قراءة الحسن. البحر ٣: ٤٠٥.
(٩) في الأصل و ق بالنون. ب: فسيحشرهم.
(١٠) ب: وقوله
(١١) ق: عز وجل.
(١٢) الآية ١٢٠. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر. والفتح رواه أبو زيد عن المفضل عن عاصم. وفي الأصل: «لا يَضِرْكم». وهي قراءة الحرميين وأبي عمرو وحمزة. البحر ٣: ٤٣. ولكنها لا تناسب ذكر التضعيف بعد. ق: «لا يَضِرّكم». انظر المحتسب ١: ٢٢٠.
(١٣) ب: إضماره.

تَعملُ شيئاً، لأنّه حرفٌ جاء بمعنى[1] الجَحْدِ. قال الشاعر:[2]

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها والسَّيْءُ بالسَّيْءِ، عِنـدَاللهِ مِثلانِ

فأضمَرَ الفاء بمعنى:[3] فاللهُ يَشكرُها.

وقد يُجازَى بـ «أينَ» أيضاً. قال الشاعر:[4]

أينَ تَصرِفْ، بِنا، العُداةُتَجِدْنا نَصرِفُ العِيسَ، نَحْوَها، لِلتّلاقِي

وتقولُ: مَتى تأتِنِي آتِكَ، ومهما تَفعَلْ أفعَلْ[5]. قال الشاعر:[6]

ألا هَـلْ لِهـذا الدَّهْـرِ مِـن مُتعَلَّـلِ

سِوَى النّاسِ؟ مَهما شاءَ بالنّاسِ يَفعَـلِ

نَصَـبَ «شاءَ» لأنّهْ فِعلٌ ماضٍ، وجَزَمَ «يَفعل» لأنّه جوابُ المجازاةِ. ويقالُ: إنَّ «شاء» في معنى[7]: يَشأْ.

---

(١) ق: ولا يعمل شيئا لأنه جزم جاء لمعنى.

(٢) عبدالرحمن بن حسان. الكتاب ١:٤٣٥ و ٤٥٨ والنوادر ص ٣١ والمقتضب ٢:٧٢ وأمالي ابن الشجري ١:٨٤ و ٢٩٠ و ٣٧١ ومجالس العلماء ص ٤٣٢ والخصائص ٢:٢٨١ والمنصف ٣:١١٨ والمحتسب ١:١٩٣ وشرح المفصل ٩:٢ والمغني ص ٥٨ و ١٠٢ و١٤٩و ١٧٨ و ٢٦٠ و ٢٧٢ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٥٧١ و ٧٠٧ و ٧٢١ والأشموني ٤:٢٠ والعيني ٤:٤٢٣ والخزانة ٣:٦٤٤ و ٦٥٥ و ٤:٤٥٧. وفي النسختين: «والشَّرُّ بالشَّرِّ». والسيء مخفف السيّء.

(٣) ق: «أي». ب: أراد.

(٤) عبدالله بن همام. الكتاب ١:٤٣٢ والمقتضب ٢:٤٨. وشرح المفصل ٤:١٠٥ و ٧:٤٥ والأشموني ٤:١٠. ق: «تضرب بنا الغداةَ.. نضرب العيشَ». وتصرف: توجه. والعداة: جمع عاد. والعيس: جمع أعيس. وهو من الإبل ما خالط بياضه شقرة.

(٥) في الأصل: نفعل.

(٦) الأسود بن يعفر. النوادر ص ١٥٩ والكتاب ١:٣٣٢ و ٤٣٧ والجمل للزجاجي ص ١٨٩ وأمالي ابن الشجري ١:١٢٧ والسمط ص ٩٣٥. والمتعلل: التعلل. وهو اللهو والشغل.

(٧) ق: ويقال معنى شاء.

وتقولُ: إنْ أتاهُ صاحبُه يقولُ له. رَفعَ، «يقولُ»[1] على معنى[2]: قالَ. فصَرفَ من ماضٍ إلى مستقبلٍ[3]، فرَفعَ. قال زُهيرُ ابن أبي سُلمى:[4]

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ، يَومَ مَسْألـةٍ، يَقُولُ: لا غائبٌ مالِيْ، ولا حَـرَمُ

معناه: قالَ[5]. فصَرفَ من منصوبٍ إلى مرفوعٍ.

وأما[6] قولُه، تباركَ وتعالى:[7] (إنْ تُبْدُوا ما في أنْفُسِكُمْ، أو تُخْفُوهُ، يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ، فيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ)..[8].

والجزم بـ «لم» وأخواتها
[وهي حروفٌ تجزم الأفعالَ التي في أوائلها الزوائد الأربع][9]

فاعلَمْ أنّ علامـاتِ الجزمِ[10] بالضَّمِّ، والوقـفِ، والفتحـةِ،

---

(١) ق: تقول.
(٢) في الأصل: «يقول إن». ولعله يريد: يقول أي.
(٣) ق: لأنه صرف من ماض إلى مستأنف.
(٤) ديوان زهير ص ١٠٥ والكتاب ١: ٤٣٦ والمقتضب ٢: ٧٠ والمحتسب ٢: ٦٥ والإنصاف، ص ٦٢٥ وشرح المفصل ٨: ١٥٧ وشذور الذهب ص ٣٤٩ والمغني ص ٤٧٢ وابن عقيل ٢: ١٣٢ والهمع ٢: ٦٠ والدرر ٢: ٧٦ والأشموني ٤: ١٧ والعيني ٤: ٤٢٩. وفي الأصل: «ولا كرَمُ». والخليل: الفقير. والمسألة: الحاجة والسؤال. والحرم: الحرام الممنوع.
(٥) ق: إن أتاه.
(٦) سقط حتى «لمن يشاء» من النسختين.
(٧) الآية ٢٨٤ من البقرة.
(٨) في الكلام انقطاع. وانظر الكتاب ١: ٤٤٧ - ٤٤٨ والبحر ٢: ٣٦٠ - ٣٦١.
(٩) من ق.
(١٠) في هذا تكرار لما مضى في الورقة ٤٦.

وإسقاطِ النونِ ، والكسرةِ. فالوقف مثلُ قولكَ: لم يَخرُجْ، ولم يَبرَحْ. وهو السُّكونُ. والجزمُ بالضَّمِّ: لم يَدْعُ، ولم يَغْزُ. والجزمُ بالكسرِ: لم يَرْمِ ، ولم يَقْضِ . والجزمُ بالفتحِ : لم يَلقَ، ولم يَرضَ.[1] [وإسقاطُ [النُّونِ]: لم يَخرُجا، ولم يَخرُجوا][2].

وربَّما تُرِكَتِ[3] الواوُ، والياء، في موضعِ الجزمِ استخفافاً.[4]

قال اللهُ، عزَّ وجلَّ[5]: (وأنَّ المَساجدَ لِلهِ، فلا تَدْعُو[6] مَعَ اللهِ أحَداً). أثبتَ الواو، [ومحلُّه الجزمُ][7] لأنّه مُخاطبةُ الواحِدِ،[8] فيما[9] ذَكرَ [لي][7] بعضُ أهلِ المعرفةِ. قال الشاعر:[10]

هَجَوتَ زَبّانَ، ثُمَّ جِئتَ مُعتذِراً، مِن هَجْوِ زَبّانَ، لَم تَهجُو، ولَم تَدَعِ

---

(١) ق: « وعلامة الجزم الوقف والضمة والفتحة والكسرة وإسقاط النون. فالوقف لم تخرجْ والكسرة لم يبنِ والفتحة لم يخشَ والضمة لم يغزُ ولم يهجُ ». ب: لم يشنِ ولم يرمِ والفتحة لم يلق والضمة لم يغزُ ولم يهجُ.

(٢) من ق.

(٣) زاد هنا في الأصل: هذه.

(٤) سقطت من ق. والنص مختل في الأصل و ب بالتقديم والتأخير.

(٥) ق: تعالى.

(٦) الآية ١٨ من الجن. ق: « فلا تدعوا ». وإثبات الألف ههنا جائز لدى المؤلف. انظر الورقة ٦٠ . وفي الأصل: « ولا تدعوا ». ب: « فلا تدع ». وسقط « وأن المساجد لله » من الأصل و ب. وانظر البحر ٨: ٣٥٢ .

(٧) من ق.

(٨) في الأصل: بخاطبةً مما.

(٩) ب: مما

(١٠) أبو عمرو بن العلاء. المنصف ٢: ١١٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٥ والإنصاف ص ٢٤ وشرح المفصل ١٠: ١٠٤ و ١٠٥ والممتع ص ٥٣٧ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ وشرح الملوكي ص ٢٧١ والهمع ١: ٥٢ والدرر ١: ١٢٨ والأشموني ١: ١٠٣ والعيني ١: ٢٣٤. وفي الأصل: « قال آخر ». وجعل فيه البيت مع التعليق عليه بعد « الياء استخفافاً ». ق: « تهجوا » هنا وفيما يلي. وزبان هو أبو عمرو نفسه.

قال:[1] «تَهجُو» بإثباتِ الواو، استخفافاً. وقال قيسُ بنُ زُهير:[2]

ألَمْ يأتيكَ، والأنباءُ تَنمِي،
بما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟

قال: «يأتيكَ»، فتركَ الياء استخفافاً[3]. وقال بعضُهم: أسقطَ الهمزةَ[4] مِن «يأتيك» وتَركَ الياءَ[5]، لأنّ الفعلَ لا يُجزَمُ من وجهينِ. ومثلُه قولُ زُهير:[6]

لَعَمْرِي، لَنِعْمَ الحَيُّ، جَرَّ عليهِمِ ... بِما لَمْ يُمالِيهِمْ حُصَينُ بنُ ضَمْضَمِ

فتركَ الياء، وأسقطَ الهمزةَ.

والجزم بالوقف وإن شئتَ بالإسكان[7]

٥٠ مثلُ قولهم: رأيتُ زيدْ، وركِبتُ/ فَرَسْ.[على الأصلِ][8]،

(١)* ق: فقال.
(٢) الكتاب ١: ١٥ و ٢ : ٥٩ والنوادر ص ٢٠٣ والجمل للزجاجي ص ٣٧٣ والمنصف ٢: ٨١ و ١١٤ و ١١٥ والخصائص ١: ٣٣٣ و ٣٣٧ والمحتسب ١: ٦٧ و ١٩٦ و ٢١٥ وأمالي ابن الشجري ١: ٨٤ و ٨٥ و ٢١٥ والإنصاف ص ٣٠ والممتع ص ٥٣٧ وشرح المفصل ٨: ٢٤ و ١٠: ١٠٤ والمغني ص ١١٤ و ٤٣٢ وشرح شواهده ص ١١٣ وسر الصناعة ١: ٨٨ وشرح الشافية ٣: ١٨٤ وشرح شواهدها ص ٤٠٨ والهمع ١: ٥٢ والدرر ١: ١٢٨ والأشموني ١: ١٠٣ و ٢: ٤٤ والعيني ١: ٢٣٠ والخزانة ٣: ٥٣٤. ب: «وقال غيره». وتنمي: تبلغ وتشيع. واللبون: الناقة ذات اللبن.
(٣) سقطت من النسختين.
(٤) كذا في الأصل. وفي النسختين: «المهموز». وهمزة «يأتي» هي فاء الفعل وليست لامه. فحذفها ليس من الإعراب، ويقتضي أن تكون الرواية: «ألم يَتِيكَ» أو: «ألم ياتيكَ». والمشهور في مثل هذا تقدير حذف الضمة وترك الياء. انظر الكتاب ٢: ٥٩ والخزانة ٣: ٥٣٤.
(٥) ق: الفعل.
(٦) شرح القصائد السبع ص ٢٧٥ وشرح القصائد العشر ص ١٨٧. ق: «بما لا يواتيهم». انظر ديوان زهير ص ٢٠ والخزانة ١: ٤٤٢. وجر: جنى. ويمالىء ويواتي: يوافق ويتابع. وحصين هو ابن عم النابغة غدر بعبسي بعد الصلح.
(٧) في الأصل: الإسكان.
(٨) من ق

لا يُلزِمونَ حركةً،لأنّ الإعرابَ حادثٌ[١]، وأصلُ الكلامِ السكونُ.
قال طرفة [بن العبد][٢] :

أيُّها الفِتْيـانُ، في مَجلِسِنـا، جَرِّدُوا اليَـومَ وِراداً، وشُقُـرْ
أعوَجِيّاتٍ، طِـوالاً، شُـزَّبـاً دُورِكَ الصَّنْعةُ، فِيها، والضُّمُرْ[٣]

فسَكّنَ القافيةَ، على الأصلِ. وقال آخرُ:[٤]

شَئِـزٌ جَنْبِـي، كـأنّـي مُهْـدأٌ جعَلَ القَينُ، علَى الجَنْبِ، إبَـرْ

ولم يقلْ: «إبَرا»، وهو مفعولٌ مُنصرفٌ.

والجزم بالبِنْية

مثلُ: مَنْ، وما، ولْم، وأشباهِها. لا يَتغيّرُ إلى حركةٍ.[٥]

والجزم بردّ حركة[٦] الإعراب على ما قبلَها

قولُهم: هذا أبو بَكِرْ، هذا أبو عَمِرْو. حَوّلَ حركةَ الإعرابِ[٧] إلى ما يليه. قال الشاعر:

---

(١) في الأصل: حادثة.
(٢) ديوان طرفة ص ٧٠ والمحتسب ١:١٦٢ وشرح المفصل ٥:٦٠. وما بين معقوفين من ق. وفي الأصل: «والشُّقُرْ». والوراد: جمع ورد. وهو الفرس بين الكمتة والشقرة.
(٣) الأعوجية: المنسوبة إلى أعوج. وهو حصان لبني هلال مشهور. والشزب: جمع شازب. وهو الضامر. ودورك: توبع. والصنعة: التعهد وحسن القيام. والضمر: التضمير.
(٤) عدي بن زيد. ديوانه ص ٥٩ والخصائص ٢:٩٧ ورصف المباني ص ٣٥ وشرح المفصل ٩:٦٩ وشرح الملوكي ص ٢٣٤ واللسان (هدأ). والشئز: القلق. والمهدأ: الذي يعلل للنوم. والقين: الحداد.
(٥) ق: والجزم بمثل ما ومن لا يتغيران عن شيء من الحركات.
(٦) ق: والجزم بحركات.
(٧) سقطت من ق.

عَلَّمَنا إخْوانُنـا، بَنُـو عِجِـلْ   شُرْبَ النَّبِيذِ، واعتقِالاً بالرِّجِلْ[1]

حَـوّلَ حركةَ اللامِ إلى الجيمِ، في «عِجِلْ»[2]. وقال آخر[3]:

إيْهاً، فِداءٌ [لَكُمُ]، بَنِي عِجِـلْ   إنْ يَظفَرُوا يَصنَعُوا، فِينا، الغَـزَلْ

والجزم بالدعاء

تقولَ: يارَبِّ اغفِرْ لنا[4]. والدعاءُ[5] لمن فوقَكَ، والأمرُ لمن دُونَكَ. وتقولُ: قُلْ للخليفةِ: انظُرْ في أمرِي. فهذا دعاءٌ وطلبٌ[6]. قال اللهُ، تباركَ وتعالى[7]: (اهْدِنا الصِّـراطَ المُسْتَقِيـمَ). وتقـولُ: لا يَزَلْ صاحِبُكَ بخيرٍ، أي: لا زالَ[8]. قال اللهُ، جلَّ وعـزَّ:[9] (فلا يُؤمِنُوا، حَتَّى يَرَوُا العَذابَ الألِيمَ). معناه[10]: فلا آمَنوا. دَعا عليهم. قال الشاعر:[11]

فلا يَـزَلْ صَـدْرُكَ في رِيبـةٍ   يَذكُرُ مِنِّي تَلَفِي، أو خُلُوصِي

---

(1) النوادر ص ٣٠ والخصائص ٢: ٣٣٥ والإنصاف ص ٧٣٤ والمخصص ١١: ٢٠٠ واللسان (مسك) والعيني ٤: ٥٦٧. ق: «إخوتنا». وعجل: قبيلة من بني لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. والاعتقال بالرجل: إدخالها بين رجلي المصارع لتصرعه.

(2) ونقل الراجز أيضاً حركة اللام إلى الجيم، في قوله «بالرجل». وسقط «حول.. عجل» من ق.

(3) ق: «الغزال». وفي حاشية الأصل: «مثل الأول» يريد أن هذا الشاهد كالذي قبله. وما بين معقوفين من ق.

(4) ب: لي.

(5) ق: «فالدعاء». ب: الدعاء.

(6) ق: وطلبة.

(7) الآية ٦ من الفاتحة. ق: عز وجل.

(8) ق: وتقول لا يزال صاحبك كبَرَ ولاداً.

(9) الآية ٨٨ من يونس.

(10) سقطت من ق.

(11) ق: «أم خلوص». والخلوص: النجاة.

أي: فلا زالَ. صَرَفَه[1] من نصبٍ إلى جزمٍ.

والسَّلامُ[2] جَزْمٌ، والأذانُ جَزْمٌ. وهذا مما[3] اصطلحتْ عليه العربُ، لكثرةِ[4] الاستعمالِ.

والجزم بـ «لنْ» وأخواتها

يَقولون[5]: لن أُكرِمْكَ، ولن أُخرِجْكَ. قال الشاعر[6]:

وأُغْضِي علَى أشياءَ مِنكَ لِتُرضِني ... وأُدعَى إلى ما. سَرَّكُمْ فأُجِيبُ

جَزمَ «تُرضِيني»[7] بلامِ «كي». وقال آخرُ[8]:

أبَتْ قُضاعةُ أنْ تَعرِفْ لكُمْ نَسَباً ... وابْنا نِزارٍ، فأنتُمْ بَيضةُ البَلَدِ

* * *

وأما قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ[9]، في سورة «الحديد»:[10] (لِئلاّ يَعلَمَ أهْلُ الكِتابِ أنْ لا يَقدِرُونَ علَى شَيءٍ) معناه: لِيعلَمَ أهلُ

---

(١) ق: فلا يزال فصرفه.
(٢) في الأصل و ب: والسلم.
(٣) ب: فهذا ما.
(٤) ق: أكثر.

(٥) ق: «تقول». ب: يقول.
(٦) الضرائر لابن عصفور ص ٩١. وقال ابن عصفور: «أنشده اللحياني في نوادره». ق: «لترضَه». ب: وأغضّ عن... لترضَها.
(٧) ق: «ترضه». ب: لترضه.
(٨) الراعي. ديوانه ص ٦٤ والحيوان ٢:٣٣٦ و ٤:٣٣٦ والأغاني ٢٢:٣٦١ والخصائص ١:٧٤ و ٢:٣٤١ والمعاني الكبير ص ٥٧٥ واللسان والتاج (بيض) وثمار القلوب ص ٣٩٢. ب: «وقال غيره.. لكم خيراً». وبيضة البلد: منفردون لا ناصر لهم بمنزلة بيضة قام عنها الظليم ليس لها من يحميها. وكل من رمي بالذل والقلة قيل له: بيضة البلد.
(٩) ق: «تعالى». ب: عز وجل.
(١٠) الآية ٢٩. وسقط «على شيء» من النسختين.

الكتابِ[1] أنّهم لا يقدِرون. لولا ذلك لكانَ «ألاّ يَقدِروا»، نصبٌ بـ «ألاّ»[2]. وكذلك قولُه [جلَّ وعزَّ][3]: (أفَلا يَرَونَ أنْ لا يَرْجِعُ إلَيهِمْ قَولاً)؟ معناه: أنّه لا يَرجعُ. ومَن قرأ «يَرجعَ» نَصبَ[4] بـ «ألاّ».

وأما قولُه [تعالى][5]، في «البقرة»[6]: (إلاّ أنْ يَعْفُونَ) فإنّما[7] أثبتَ هذه / النونَ، لأنّها نونُ إضمارِ جميعِ[8] المؤنّثِ. [ونونُ جميعِ المؤنّثِ][9] لا تَسقطُ في حالِ النصبِ[10]، والجزمِ[11]، لأنّك إذا أسقطتَ[12] هذه النونَ ذهبَ الضميرُ. وكذلكَ[13] تقولُ: هنّ لم يَدْعُونَني، وهنّ يَدْعُونَني. استوى الرفعُ والنصبُ والجزمُ.

٥١

فإنّما يَلحَقُ الواوُ [والياءُ]، في مثل هذه الأفعالِ، إذا كانَ الفعلُ من ذواتِ الواوِ والياءِ. فأما في غيرِ ذلك تقولُ: هنّ يُكرِمْنَني ويُكلِّمْنَني، ولم يُكرِمْنَني. وفي المذكَّر: هو يُكرِمُني،

(١) سقط «ليعلم أهل الكتاب» من النسختين.
(٢) ق: «لا يقدروا وهو في محل النصب». ب: يقدر في محل نصب.
(٣) الآية ٨٩ من طه. وما بين معقوفين من ق.
(٤) الرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة أبي حيوة والزعفراني وابن صبيح وأبان والشافعي. البحر ٦: ٢٦٩. ق: فمن قرأ بالنصب ينصب.
(٥) من ق.
(٦) الآية ٢٣٧.
(٧) سقطت من ق.
(٨) في الأصل: «جمع». ق: لجماعة.
(٩) من ب.
(١٠) ب: نصبه.
(١١) ق: لا تسقط في حال نصبها ولا في حال جزمها.
(١٢) ب: لأنه إذا سقطت.
(١٣) سقط حتى «في الكتابة» من النسختين. وهو استطراد.

وهما يُكرِمانِنِي، وهم يُكرِمونَنِي، في الرفعِ بنونينِ. وتقولُ في الجزمِ: لم تُكرِمْنِي، ولم يُكرِمانِي[1]، ولم يُكرِمونِي، بنونٍ واحدةٍ في الاثنينِ والجميعِ. ذَهبتِ النونُ في علامةِ الجزمِ، والألفُ ضميرُ الأثنينِ، والواوُ ضميرُ الجميعِ.

قـال اللهُ تعـالى، في «الحجـر»[2]: (فبِـمَ تُبَشِّـرُونِ) بنـونٍ واحدةٍ. وقال: بعضُ العربِ إذا اجتمعَ[3] حرفانِ، من جنسٍ واحدٍ، أسقطوا أحدَ الحرفينِ، واكتفَوا بحرفٍ واحدٍ.

وأما قولُه، تعالى، في «الأنبياء»: (ونَجَّيْناهُ[4] مِنَ الغَمِّ، وكَذلِكَ نُجِّي°[5] المُؤمِنِينَ) فإنّه أدغمَ إحدى النونينِ في الأُخرى[6]. قال الشاعر:[7]

مَنَّيتِنا فَرَجاً، إنْ كُنتِ صادِقـةً يابِنتَ مَرْوةَ، حَقّاً ما تُمنِّنِـي

---

(١) في الأصل: ولم تكرماني.

(٢) الآية ٥٤.

(٣) في الأصل: إذا اجتمعت.

(٤) الآية ٨٨. وفي الأصل: فنجّيناه.

(٥) هذه قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم. البحر ٦:٣٣٥. وليس فيها إدغام النون في النون.

(٦) كذا. والإدغام يقتضي: «نُجِّيْ». وهو بعيد وغريب. والظاهر أنه يعني حذف إحدى النونين من الفعل المضارع: «نُنَجِّيْ»، كما يدل الشاهد التالي. انظر تفسير القرطبي ١٠:٣٣٥ وقيل: هو إخفاء أو إدغام للنون في الجيم. انظر تفسير النيسابوري ١٧:٥١ والطبري ١٧:٦٥ ومعاني القرآن ٢:٢١٠ والكشاف ٢:٥٨٢ وتفسير القرطبي ١٠:٣٣٥.

(٧) في الأصل: «فرحاً». وقد حذف الشاعر إحدى النونين، قبل ياء المتكلم، في «تمنيني».

وقال آخرُ:[١]

وتَفَكَّرْ رَبُّ الخَوَرْنَـقِ ، إذْ أبْـ ـصَرَ يومـاً ، وللهُـدَى تَفكِيرُ

تُـسـدغَمُ[٢] إحدى الراءين في الأُخرى في الروايةِ، وتُكتبُ في الكتابةِ .[٣]

وأما قولُ اللهِ[٤]، عزَّ وجلَّ[٥]، في «النمل»: (ألَّا يَسْجُدوا[٦] لِلهِ الَّذي يُخْرِجُ الخَبْءَ، في السَّماواتِ والأرْضِ)، بتشديد «ألَّا»، فإنَّ محلَّه النصبُ بـ «ألَّا»[٧]. ومَن قرأ «ألا يَسجُدُوا[٨]» بالتخفيفِ فإنَّ محلَّ «يَسجدوا» جزمٌ بالأمر[٩]، و «ألا» تَنبيهٌ. ومَجَازُه: ألا يا هؤلاء، أو ألا ياقــوم[١٠]، اسجُــدوا. واكتفَى بحــرفِ النـداءِ[١١] عن [إظهار][١٢] الأَسماء، فقال:[١٣] يا اسجُدوا، كما قال الأخطل:[١٤]

---

(١) عدي بن زيد . ديوانه ص ٨٥-٨٦ والاختيارين ص٧١٢ والنشر في القراءات العشر ١: ٢٧٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٩١ و١٠٠ . ورب الخورنق: النعمان بن امرىء القيس. والخورنق: بناء مشهور بناه سنمَّار.

(٢) في الأصل: يدغم.

(٣) في الأصل: «ويكتب في الكناية». وفي الحاشية: صوابه الكتابة.

(٤) في النسختين: قوله.

(٥) سقط «عز وجل» من ق.

(٦) الآية ٢٥ . ق: «ألاّ تسجدوا». وسقط «في السماوات والأرض» من الأصل وق.

(٧) في الأصل: «فإنه نصب». ب: من شدد ألاّ فمحل يسجدوا النصب.

(٨) هذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي . البحر ٧: ٦٨. وزاد هنا في ق: للهِ.

(٩) ب: ومن خففه فمحله الجزم على الأمر.

(١٠) ق: «ألا يا قوم أو ألا يا هؤلاء». ب: ألا يا قوم وياهؤلاء

(١١) في الأصل: فاكتفى بحرف التنبيه.

(١٢) من النسختين.

(١٣) سقط «فقال يا اسجدوا كما» من ق، و «فقال يا اسجدوا» من ب.

(١٤) ديوان الأخطل ص ٩٤. ب: «قال الشاعر». والغواني: جمع غانية. وهي التي غنيت بجمالها عن الزينة. وراغ به: خدعه. والوشل: ماء في الجبل يقطر شيئاً بعد شيء. والتصريد: التقطيع.

يا قَلّ خيرُ الغَوانِي، كَيفَ رُغْنَ بِـهِ؟ فشُرْبُهُ وَشَـلٌ فِيـهِ، وتَصرِيـدُ

أرادَ: يا رَجلُ، قَلَّ خيرُ الغَواني.

وأما قولُه، تباركَ وتعالى[1]: (يُخْرِجُونَ[2] الرَّسُولَ، وإيّاكُمْ، أنْ تُؤمِنُوا باللهِ رَبِّكُمْ، إنْ كُنتُمْ خَرَجتُمْ جِهاداً في سَبِيلِي، وابتغاءَ مَرْضاتِي، تُسِرُّونَ إلَيهِمْ بالمَوَدَّةِ) معناه: يُخرِجونَ الرسولَ. ثُمّ قال: وإيّاكم،[3] إنْ كنتُم خَرجتُم جِهاداً في سَبيلي وابتغاءَ مَرضاتي[4]، أنْ تُسِرّوا إليهم بالمودّةِ[5]. فلمّا أسقطَ حرفَ الناصبِ رَفعَه، على الصَّرفِ، قال[6]: «تُسِرُّونَ» كما قالَ، تعالى، في «البقرة»:[7] (وإذْ أخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إسرائيلَ، لا تَعبُدُونَ إلاّ اللهَ). معناه: ألاّ تَعبدوا.

وأما ما استُعمِل محذوفاً فمِثلُ[8] قولِ اللهِ[9]، تباركَ وتعالى[10]، في «النحل»:/(ولا تَكُ في ضَيْقٍ مِمّا يَمكُرُونَ)[11] بغيرِ ٥٢

(١) ق: «قوله تعالى». ب: «قوله عز وجل». وكل ما يلي حتى «مضى تفسير وجوه الجزم» هو استطراد.

(٢) الآية ١. من الممتحنة. ب: «تخرجون».

(٣) سقط «يخرجون الرسول ثم قال وإياكم» من النسختين. وزاد هنا في ق: ربكم.

(٤) سقط «جهاداً ... مرضاتي» من النسختين.

(٥) سقطت من النسختين

(٦) سقط حتى «ألاّ تعبدوا» من النسختين

(٧) الآية ٨٣.

(٨) ق: كمثل.

(٩) ب: قوله.

(١٠) ق: قول الله تعالى.

(١١) الآية ١٢٧. وسقط «مما يمكرون» من الأصل.

نونٍ (١) . فهذا محذوفٌ . وقال، في « النمل »(٢) أيضاً :(٣) (ولا تَكُنْ في ضيْق)(٤) بالنونِ . ولا فرقَ بينَهما . ومِثلُهُ:(٥) (يَومَ يأتِ(٦) ، لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ، إلاّ بإذْنِهِ). ومثلُه:(٧) (واللَّيلِ ، إذا يَسْرِ). و [مثلُه](٨) : (يَومَ يُنادِ المُنادِ)(٩) . أسقطَ الياء استخفافاً لها(١٠)

[قال خفافُ بن ندبة:(١١)

كَنواحِ رِيشِ حَمامةٍ، نَجْدِيّـةٍ ومَسَحْتِ،باللِّثَتَينِ ،عَصْفَ الإثْمِدِ

أسقطَ الياء من « نواح »](١٢) وقال الأعشى:(١٣)

وأخُو الغَوانِ متَى يَشأْ يَصرِمْنَهُ ويَصِـرْنَ أعـداءً، بُعَيدَ ودادِ

فأسقطَ الياء من « الغواني » .(١٤)

---

(١) سقط « بغير نون » من النسختين.
(٢) في الأصل: « النحل ». والتصويت من الحاشية.
(٣) ق: « وقال في موضع آخر ». ب: وفي موضع آخر قال.
(٤) الآية ٧٠ . وفي الأصل: « ضيقٍ » . وهي قراءة. انظر البحر ٧ :٩٤-٩٥ .
(٥) ب: مثل قوله.
(٦) الآية ١٠٥ من هود. ق: « يأتي » . وهي قراءة ابن كثير وقراءة النحويين ونافع في الوصل. البحر ٥ :٢٦١ .
(٧) الآية ٤ من الفجر.
(٨) من ب.
(٩) الآية ٤١ من ق. وفي الأصل: « المنادي » . وهي قراءة ابن كثير وقراءة نافع وأبي عمرو في الوصل. البحر ٨ :١٣٠ . ق: ينادي المناد.
(١٠) ق: « بها ». وزاد هنا في ب: وكذلك هما في المصحف بغير ياء
(١١) الكتاب ١ :٩ والإنصاف ص ٥٤٦ وشرح المفصل ٣ :١٤٠ والمغني ص ١١٢ .وصف شفتي المرأة. وعصف الإثمد: ماسحق منه. وفي البيت التفات. وفيه أيضاً قلب لأنه أراد: ومسحت اللثتين بعصف الإثمد . -
(١٢) من ق.
(١٣) ديوان الأعشى ص ٩٨ والكتاب ١ :١٠ والمنصف ٢ :٧٣ والإنصاف ص ٣٨٧ و ٤٥ والهمع ٢ :١٥٧ والدرر ٢ :٢١٧ . يريد: يتعرض لصرمهن فيصرمنه .
(١٤) ق: الغوان.

وأما قولُ العجّاج:[1]

وربِّ هـذا البَلَـدِ المُحَرَّمِ ، قَواطِناً مَكّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي

أرادَ «الحَمـــامَ»، فأسقطَ الميمَ التي هي حرفُ الإعرابِ، فبَقِيَ «الحَما»، فقلـبَ الألـفَ كسرةً[2] لاحتيـاجِـه إلى القــافيــةِ اضطراراً .[3]

وقال آخرُ:[4]

فلَو أنّ الأطِبّا كـــانُ عِنـدِي وكـانَ مَـعَ الأطِبّـاءِ الشُّفـاةُ

فحذفَ الواو من «كانوا». وقال آخرُ:[5]

فلَو كُنتَ ضَبّيّاً عَرَفتَ قَرابَتِي ولكِنَّ زِنْجِيٌّ، عَظِيمُ المَشافِرِ

أرادَ: ولكنّكَ زِنجِيٌّ عظيمُ المَشافرِ[6] .

---

(١) ديوان العجاج ١ :٤٥٣ والكتاب ١ :٨ والأمالي ٢ :١٩٩ والخصائص ٢ :١٣٥ و ٤٧٣ والمحتسب ١ :٧٨ والإنصاف ص ٥١٩ وشرح المفصل ٦ :٧٤ والهمع ١ :١٨١ و ٢ :١٥٧ والدرر: ١٥٧ و ٢ :٢١٨ والأشموني ١ :٢٩٩ و ٣ :١٨٣ والعيني ٣ :٥٥٤ و ٤ :٢٨٥ . وفي الأصل وب: «قول رؤبة». ق: «قول رؤبة العجاج». والورق: جمع ورقاء. وهي التي في لونها غبرة.

(٢) ق: إلى كسرة.

(٣) سقطت من ق.

(٤) أسرار العربية ص ٣١٧ . وانظر الإنصاف ص ٣٨٥ والخزانة ٢ :٣٨٥ و العيني ٤ :٥٥١ ومجالس ثعلب ص ١٠٩ وشرح المفصل ٧ :٥ و ٩ :٨٠ والهمع ١ :٥٨ والدرر ١ :٣٣ . وفي الأصل: كانَ عندي.

(٥) الفـرزدق. ديـوانـه ص ٤٨١ والكتـاب ١ :٢٨٢ ومجالس ثعلـب ص١٢٧ والمحتسـب ٢ :١٨١ والمنصف ٣ :١٢٩ وسر الصناعة ١ :٤١٠ والإنصاف ص ١٨٢ وشرح المفصل ٨ :٨١ و ٨٢ والأغاني ١٩ :٢٤ والمغني ص ٢٣٠ والهمع ١ :١٣٦ و ٢٢٣ والدرر ١ :١١٤ و١٩١ والبحر ٧ :٢٣٦ والخزانة ٤ :٣٧٨ . وضبة: قبيلة من بني أدبن طابخة بن الياس بن مضر . والمشافر: جمع مشفر. وهو شفة البعير . واستعاره للمهجو.

(٦) سقط «عظيم المشافر» من ق.

وقال النجاشيّ:[١]

فلَستُ بآتِيهِ، ولا أستَطِيعُهُ

ولاكِ اسقِنِي، إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضْلِ

أرادَ «ولكنْ»[٢]، فحذفَ النونَ.

ومنه قولُ اللهِ، جلَّ وعزّ[٣]، في «الأحزاب»: (ما كانَ مُحمَّدٌ أبا أحَدٍ مِن رِجالِكُمْ، ولكِنْ رَسُولُ اللهِ وخاتِمُ النَّبِيِّينَ)[٤]. معناه[٥]: ولكنّه رسولُ اللهِ. ومثلُه: (وما كانَ هٰذا القُرآنُ أنْ يُفتَرى، مِن دُونِ اللهِ، ولكِنْ تَصدِيقُ[٦] الَّذي بَينَ يَدَيهِ). [أرادَ: ولكنّه][٧]. ومَن قرأ بالنصبِ أرادَ: ولكنْ كان رسولَ اللهِ، ولكنْ كانَ تصديقَ الذي بينَ يديه.[٨] وأما قولُ الشاعر:[٩]

---

(١) الكتاب ١: ٩ والخصائص ١: ٣١٠ والمنصف ٢: ٢٢٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٣١٥ والإنصاف ص ٦٨٤ وشرح المفصل ٩: ١٤٢ والمغني ص ٣٢٣ والهمع ٢: ١٥٦ والدرر ٢: ٢١٠ والأشموني ١: ٢٧١ والخزانة ٤: ٣٦٧. وفي الأصل: «وقال آخر». ب: «وقال الشاعر». والبيت على لسان ذئب.

(٢) في الأصل: ولكنَّ.

(٣) ب: وقوله.

(٤) الآية ٤٠. و «خاتِم» بكسر التاء قراءة الجمهور. والرفع قراءة زيد بن علي وابن أبي عبلة. البحر ٧: ٢٣٦ وفي الأصل: «رسولَ الله وخاتمَ» وسقط «وخاتم النبيين» من النسختين.

(٥) ب: أراد.

(٦) الآية ٣٧ من يونس. وهذه قراءة عيسى بن عمر. البحر ٥: ١٥٧. وفي الأصل وق: «تصديقَ».

(٧) من ب.

(٨) النصب قراءة الجمهور. البحر ٧: ٢٣٦ و ٥: ١٥٧. وسقط «ومن قرأ ... يديه» من ق، و «ولكن كان .. يديه» من ب.

(٩) العجاج. ديوانه ص ٨٢ والكتاب ١: ٢٨٤ وطبقات فحول الشعراء ص ٦٥ ودلائل الإعجاز ص ٢١٠ وشرح المفصل ١: ١٠٣ و ١٠٤ و ٨: ٨٤ والمغني ص ٣١٦ والهمع ١: ١٣٤ والدرر ١: ١١٢ والأشموني ٢: ٢٧٠ والخزانة ٤: ٢٩٠.

★ياليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا★

فإنّه يريدُ[1] : كانتْ رَواجعا.[2]

وقالَ مالكُ بن خُرَيمٍ الهمدانيّ - ويقالُ: ابن جُرَيم:[3]

فإنْ يَكُ غثّاً، أو سَميناً، فإنَّني سأجعَلُ عينَيهِ، لِنَفْسِهِ، مَقْنَعا

فحذفَ الإشباعَ من الهاء في «نفسِه»[4]. وقال آخرُ:[5]

لِي والِدٌ، شَيخٌ، تَهُدُّهُ غَيبَتِي وأظُنُّ أنّ نَفادَ عُمْرِهِ عاجِلُ

فتركَ الإشباعَ منَ الهاء. وقال آخر:[6]

خَبَطتُهُ خَبْطَ الفِيلِ، حَتّى تَرَكْتُهُ أَمِيماً، بِهِ مُستَدمِياتٌ قَوارِشَ

فحذفَ[7] الإشباعَ [منَ الهاء][8]. وقال الشمّاخُ، يصفُ حماراً:[9]

لَهُ زَجَلٌ، كأنَّهُ صَوتُ ظَبْيٍ، إذا طَلَبَ الوَسِيقَةَ، أوزَمِيرُ

---

(١) في النسختين: أراد.

(٢) ق: رواجع.

(٣) الأصمعيات ص ٦٢ والكتاب ١ : ١٠ والمقتضب ١ : ٣٨ و ٢٦٦ والاقتضاب ص ٤٣٥ والإنصاف ص ٥١٧. وانظر السمط ص ٤٧٨. وفي الأصل: «وقال آخر». والمقنع: القناعة.

(٤) سقط «في نفسه» من ق.

(٥) الإنصاف ص ٥١٩.

(٦) ناهض بن ثومة. الحيوان ٧:١١٢. والأميم: الذي يهذي لإصابة أم رأسه. والمستدميات: الشجاج تقطر دماً. والقوارش: جمع قارشة. وهي الشجة تصدع العظم ولا تهشمه.

(٧) في الأصل: حذف.

(٨) من ق.

(٩) ديوان الشماخ ص ١٥٥ والكتاب ١ :١١ والمقتضب ١ :٢٦٧ والصناعتين ص ١١٢ والموشح ص ٩٣ والخصائص ١ :١٢٧ و ٢ :١٧ و ٣٥٨ والإنصاف ص ٥١٦ والهمع ١ :٥٩ والدرر ١ :٣٤ والبحر ٣ :٧١ وتفسير القرطبي ١ :٢٧٨ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٠. والزجل: صوت فيه حنين. والوسيقة: الأتان الوحشية.

فترك[1] الإشباعَ.

وأما قولُ الأخطل:[2]

أَبَنِي كُلَيبٍ، إنّ عَمَّـيَّ اللّـذا قَتَلا المُلوكَ، وفَكّكـا الأغْلالا

٥٣ أرادَ «اللّذان»، فحذفَ النونَ. وقال آخرُ:/[3]

وإنّ الّذِي حانَتْ، بفَلْجٍ، دِماؤهُمْ هُمُ القَومُ، كُلُّ القوم، يا أُمَّ خالِـدِ

أرادَ «إنّ[4] الّذينَ»، فكفَّ النونَ. [وقال امرؤ القيس:[5]

لها مَتْنَتـانِ، خَظـاتـا، كما أكَبَّ، علَى ساعِدَيـهِ، النَّمِـرْ

أرادَ «خظاتانِ»، فكفَّ النونَ][6]. وقال آخرُ:[7]

ولَقَد تَغْنَى بِهـا، جِيرانُـكَ الـ ـمُمْسِكُو مِنكَ، بأسبابِ الوِصالِ

أرادَ «الممسكونَ»، فحذفَ النونَ. وقال[8] آخرُ:[9]

(١) في الأصل: حذف.

(٢) ديوان الأخطل ص ١٠٨ والكتاب ١: ٩٥ والمقتضب ٤: ١٤٦ والمنصف ١: ٦٧ والمحتسب ١: ١٨٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٦ وشرح المفصل ٣: ١٥٤ و ١٥٥ والهمع ١: ٤٩ والدرر ١: ٢٣ والعيني ١: ٣٢٤ والخزانة ٢: ٤٩٩ و ٣: ٤٧٣. وكليب: ابن يربوع رهط جرير. وعما الأخطل هما عمرو ومرة ابنا كلثوم.

(٣) أشهب بن رميلة. الكتاب ١: ٩٦ والبيان والتبيين ٤: ٥٥ والمقتضب ٤: ١٤٦ والمحتسب ١: ١٨٥ والمنصف ١: ٦٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٧ وشرح المفصل ٣: ١٥٤ و١٥٥ والمغني ص ٢١٢ و ٦٠٩ والهمع ١: ٤٩ و ٢: ٧٣ والدرر ١: ٢٤ و ٢: ٩٠ والعيني ١: ٤٨٢ والخزانة ٢: ٥٠٧. وفلج: اسم موضع.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) ديوان امرىء القيس ص ١٦٤ ومجالس العلماء ص ١٠٩ وشرح المفصل ٩: ٢٨ والممتع ص ٥٢٦ وشرح الشافية ٢: ٢٥٠ وشرح شواهدها ص ١٥٦-١٦٠ وشرح اختيارات المفضل ص ٩٢٣. يصف فرساً. والمتنة: المتن. والخظاة: المرتفعة. يريد: كأن عليها نمراً باركاً لإشرافها.

(٦) من ق.

(٧) ضرائر الشعر للقيرواني ص ١٣٣. وفي الأصل: «بأسباد». ق: «أيعيا». وتغنى: تعيش.

(٨) سقط حتى «الذين فكف النون» من النسختين.

(٩) الأزهية ص ٣٠٩ ورصف المباني ص ٢٧٠ والسمط ص ٣٥ والبحر ١: ٧٧ اللسان (ذا) والتاج ١٠: ٣٢٦. والرواية: يارُبَّ عَبْسٍ.

يا رَبَّ عِيسَى ، لا تُبارِكْ في أَحَدْ   في قائمٍ ، مِنهُمْ، ولا فِيمَن قَعَدْ
غيرَ الَّذي قامُوا ، بأطْرافِ المَسَدْ[1]

يَعني « غيرَ الَّذِينَ » ، فكفَّ النونَ. ومنه قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى ،[2] في « الحج » ، في حرفِ مَن يَقرأ : (والمُقِيمِي[3] الصَّلاةَ) . أرادَ « المقيمينَ الصّلاةَ[4] » ، فكفَّ[5] النونَ ، ونَصبَ الصلاةَ بإيقاعِ الفعلِ عليها . كأنّه[6] قال : الذينَ أقامُوا الصّلاةَ . وقال الشاعر:[7]

الحافِظِي عَورةَ العَشِيرةِ، لا   يأتِيهِمُ مِن وَرائِهِمْ نَطَفُ

أي: الحافظينَ . و [كأنّه] قال : همُ الذينَ حَفِظوا عَورةَ العَشيرةِ.

وأما قولُ الشاعر:[8]

لَتَجِدَنِّي، بالأمِيرِ، بَرّا   وبالقَناةِ، مِدْعَساً، مِكَرّا

---

(١) المسد: الحبل المحكم الفتل.

(٢) ق: « ومثله قول الله تعالى » . ب: وأما قول الله عز وجل.

(٣) الآية ٣٥ . وهذه قراءة ابن أبي إسحاق والحسن وأبي عمرو. البحر ٦ :٣٦٩ . وسقطت الواو من الأصل.

(٤) سقطت من النسختين.

(٥) ب: فحذف.

(٦) سقط حتى « نون لالتقاء الساكنين » من النسختين.

(٧) عمرو بن امرىء القيس. الكتاب ١ :٩٥ والمقتضب ٤ :١٤٥ والمنصف ١ :٦٧ والمحتسب ٢ :٨٠ والإفصاح ص ٢٩٩ ومعاهد التنصيص ١ :١٩٠ وديوان قيس بن الخطيم ص ١٧٢ والعيني ١ :٥٥٧ والخزانة ٢ :١٨٨ . وانظر الاختيارين ص ٤٩٥ . والنطف: التلطخ بالعار.

(٨) النوادر ص ٩١ ومعاني القرآن ١ :٤٣١ و ٣ :٣١٠ والإفصاح ص ٦٠ والإنصاف ص ٦٦٥ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٨٢ وعبث الوليد ص ٧٥ والضرائر لابن عصفور ص ١٠٦ والبحر ٥ :٣١ والمقرب ٢ :٦٧ واللسان (دعس) و (دعص) و(غطف) و (هند). والمدعس: الطعّان.

إذا غُطَيفُ السُّلَمِيُّ فَرّا[1]

فلم[2] يقلْ «غُطَيفٌ»، لالتقاء الساكنينِ. وقال آخرُ:[3]

حَيدَةُ خالِي، ولَقِيطٌ، وعَلِيْ وحاتِمُ الطّائيُّ وَهّابُ المِئِيْ

فإنّه لم يقلْ «حاتمٌ»، لالتقاء الساكنينِ. وعلى هذا، يَقرأ مَن يَقرأ[4]: (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدُ، اللهُ الصَّمَدُ). تركَ التنوينَ من «أحَدٌ».

وأما مَن يَقرأ، في «التوبة»: (وقالَتِ اليَهُودُ: عُزَيرٌ[5] ابنُ اللهِ) بالتنوين فإنّه يُنوِّنُ، لأنّه يُخبِرُ، وليسَ على الحقيقةِ[6]، كما تقولُ: محمدُ[7] بنُ عبدِ اللهِ، إذا سمَّيتَه بذلك. وقد نَوَّنُوا على الحقيقةِ أيضاً، كما قال الشاعر:[8]

جارِيةٌ مِن قَيسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ كأنَّها فِضّةُ سَيفٍ، مُذْهَبَهْ

وإنّما حَرَّكَ[9]، لالتقاء الساكنينِ.

---

(١) في الأصل: جرّا.

(٢) في الأصل: ولم.

(٣) امرأة من عقيل. النوادر ص ٩١ والمنصف ٢ :٦٨ ودلائل الإعجاز ص ١٢٩ والخصائص ١ :٣١١ والإنصاف ص ٦٦٣ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٣ والعيني ٤ :٥٦٥ والخزانة ٣ :٣٠٤ و ٤٠٠ و ٤ :٥٥٤ و ٥٩١. والمئي أصله «المئين» فحذفت النون.

(٤) الآيتان ١و٢ من الإخلاص. وانظر البحر ٨ :٥٢٨.

(٥) الآية ٣٠. وهذه قراءة عاصم والكسائي. البحر ٥ :٣١.

(٦) يريد بالحقيقة أن الثاني هو أب للأول على الحقيقة في وصف أو بدل.

(٧) في الأصل: محمدٌ.

(٨) الأغلب. الكتاب ٢ :١٤٧ والمقتضب ٢ :٣١٥ والخصائص ٢ :٤٩١ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٨٢ وشرح المفصل ٢ :٦ والمغني ص ٧١٦ والخزانة ١ :٣٣٢.

(٩) في الأصل: نوّن

وأما قول الآخر:[1]

إنّ أباها، وأبا أباها قَد بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

فإنّه[2] قال [« وأبا أباها »][3]، في لُغةِ مَن يكرهُ أن يكونَ الاسمُ على أقلَّ من ثلاثةِ أحرفٍ، مثلُ: أب، وفَمٍ، ودَمٍ، فيقولُ[4]: أباً، وفَماً، ودَماً، [على الأصل][5]. وهو مقصورٌ مثلُ[6]: قَفاً، وعَصاً، ورَحاً. فأخرجَهَ على التَّمامِ، فقال: « أباها، وأبا أباها ». ولم يقلْ « أبا أبِيها »، لأنّه مقصورٌ، كما تقول: رَحا رَحاها، وقَفا قَفاها. وإذا ثَنَّى قال: أبَوانِ، وفَمَوانِ، ودَمَوانِ، ودَمَيان أيضاً.

ومَن قال: أبٌ، وفَمٌ، ودَمٌ، [ثُمّ] ثَنَّى، رَدَّه إلى الأصلِ فقال: أبَوانِ، وفَمَوانِ.

ومَن قال: أَبٌ، ثُمّ ثَنَّى وجَمعَ على الاسمِ الناقصِ، قال: أبٌ،/ وأبانِ، وأبِينَ في النصبِ، وأبِينُ في الرفع، وأبِينِ في الخفض[7]. ٥٤

(١) الرجز لأبي النجم. ديوان رؤبة ص ١٦٨ والإنصاف ص ١٨ وشرح المفصل ص ٤٨ والمغني ص ٣٧ و ١٣١ و ٢٣٨ وابن عقيل ١ : ٤١ الهمع ١ : ٣٩ والدرر ١ : ١٢ والأشموني ١ : ٧٠ والعيني: ١ : ١٣٣ و ٣ : ٣٤٦ والخزانة ٣ : ٣٣٧. وفي الأصل وق: «منتهاها». وقد ضرب عليه في الأصل وأثبت قبالته «غايتاها» مصححاً عليه. والضمير في «غايتاها» يعود على المجد. وأنث لتأويل المجد بالأصالة.

(٢) ق: وإنه.

(٣) من ق.

(٤) في النسختين تقديم وتأخير. وفي الأصل وب: فيقولون.

(٥) من ب.

(٦) سقط حتى « أي ثم ثنى » من النسختين.

(٧) في النسختين: « وجماعة على الجمع الناقص في لغة من يقول: أبٌ و أبانِ و أبَين في النصب والجر وأبُونَ في الرفع. فأراد: أباها وأبا أبيها. فلم يجز ذلك لأنه مقصور مثل قفاها وعصاها ».

قال الشاعر:[1]

فلَسْنا، علَى الأعْقابِ، تدمَى كُلُومُنا

ولكِنْ، علَى أقدامِنـا، يَقطُـرُ الدَّمـا

[قال «الدَّما» ومحلُّه الرفعُ، لأنّهم يكرهونَ أنْ يكونَ الاسمُ على حرفينِ، فقال: دماً. وهو مقصورٌ. ويَقولونَ: دَماً ودَمٌ، وأباً وأبٌ[2]. والدليلُ على ذلك أنّهم إذا ثَنَّوا قالوا: دَمَوانِ وأبَوانِ. يَردّونه إلى أصلِه][3]. وقال آخرُ:[4]

لَنا الجَفَناتُ، البِيضُ، يَلمَعْنَ بالضُّحَى

وأسيـافُنـا يَقطُـرْنَ مِـن نَجْـدةٍ دَمـا

استَوى الرفـعُ والنصـبُ. وكـذا الوجهُ في المقصورِ.

---

(١) حصين بن الحمام. المنصف ٢: ١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤و١٨٧ وشرح المفصل ٤: ١٥٣و ٥: ٨٤ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٩٨ وشرح شواهد الشافية ص ١١٤ والعقد ١: ٧٢و٧٥ والأغاني ١١: ٨٨ وأمالي اليزيدي ص ٢٠٧ وأمالي الزجاجي ص ٢٠٧ وشرح بانت سعاد ص ٢٠٣ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٢٦ والخزانة ٣: ٣٥٢. ق: «وأما قول الآخر». وفي النسختين: ولسنا.

(٢) ق: و فماً وفمٌ.

(٣) من النسختين. وفي الأصل بدلاً منه: ومحل الدم رفع إلا أنه مقصور.

(٤) حسان بن ثابت. ديوانه ص ٣٧١ والكتاب ٢: ١٨١ والمقتضب ٢: ١٨٨ والخصائص ٢: ٢٠٦ والمحتسب ١: ١٨٧و١٨٨ وشرح المفصل ٥: ١٠ والأشموني ٤: ١٢١ والعيني ٤: ٥٢٧ والخزانة ٣: ٤٣٠. والجفنة: القصعة. والنجدة: البطولة وسرعة الإغاثة.

وقال آخرُ:(١)

ولَو أنّا علَى حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّميانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

فقال «الدمَيانِ» على الأَصلِ.(٢) وقال الفرزدق:(٣)

هُما نَفَثا في فِيَّ، من فَمَويهما علَى النّابِحِ العاوِي، أشَدَّ رِجامِ

وكذلك تقولُ(٤): [يَدٌ، و](٥) يَدْيٌ. فإذا صاروا إلى الاثنين قالوا: يَدْيان(٦). قال الشاعر:(٧)

فإنْ أذكُرُ النُّعْمانَ، إلاّ بصالحٍ فإنّ لَـهُ يَـدْيـاً علَـيَّ، وأنْعُما

وقال آخرُ:(٨)

---

(١) علي بن بدال. المقتضب ١:٢٣١ و ٢:٢٣٨ و ٣:١٥٣ والوحشيات ص ٨٤ والمجتنى ص ٨١ ومجالس العلماء ص ٣٢٨ وأمالي الزجاجي ص ٢٠ والمنصف ٢:١٤٨ وشرح المفصل ٤: ١٥١ و ١٥٢ و ٥:٨٤ و ٦:٥ و ٩:٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢:٣٤ والإنصاف ص ٣٥٧ والصداقة والصديق ص ١٠٦ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣ وشرح الملوكي ص ٤٠٩ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٢ وشرح بانت سعاد ص ٦٨ و ٢٠٤ وشرح ديوان المتنبي ٢:٨٣ و ٤:٩٠ والأشموني ٤:١١٩ والخزانة ٣:٣٤٩. ق: «وقال الشاعر». ومراد الشاعر أن دمه ودم عدوه لا يختلطان لشدة التباغض.

(٢) سقط «فقال الدميان على الأصل» من ق.

(٣) ديوان الفرزدق ص ٧٧١ والكتاب ٢:٨٣ و ٢٠٢ والمقتضب ٣:١٥٨ ومجالس العلماء ص ٣٢٧ والخصائص ١:١٧٠ و ٣:١٤٧ و٢١١ والمحتسب ٢:٢٣٨ والإنصاف ص ٣٤٥ والمع ١:٥١ والدرر ١:٢٦ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥ والخزانة ٢:٢٦٩ و ٣:٣٤٦. ق: «تفلا». يذكر إبليس وابنه. والنابح: المهاجي. والرجام: المدافعة والهجاء.

(٤) سقطت من ق.

(٥) من ق.

(٦) ق: «يَدَيان». وكلاهما صواب.

(٧) ضمرة بن ضَمرة. النوادر ص ٥٣ وديوان الأعشى ص ٢٥٧ وديوان النابغة الذبياني ص ٩٨ وشرح الملوكي ص ٤١٢ وشرح المفصل ٥:٨٤ و ١٠:٥٦ والصحاح والمقاييس وأسرار البلاغة واللسان والتاج (يدي). وفي الأصل: وقال الشاعر».

(٨) صدر بيت يروى عجزه بقواف ثلاث: «تُهضما» و «وتضهدا» و «تقهرا».. المقتضب ١:٢٣٢ والمنصف ١:٦٤ و ٢:١٤٨ وأمالي ابن الشجري ٢:٣٥ وشرح الملوكي ص ٢٨٢ وشرح المفصل ٤:١٥١ و ٥:٨٣ و ٦:٥ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣ والمخصص ١٧:٥٢ والأشموني ٤:١١٩ والصحاح واللسان والتاج (يدي) والخزانة ٢:٢٦٩ و ٣:٣٤٦. ومحلم: ملك من ملوك اليمن.

★يَدْيانِ، بَيضاوانِ، عِندَ مُحُلِّمٍ★

ويَقولونَ:[1] لا أبا لكَ. أي: لا أبَ[2] لك. هذا لغةُ مَن يكرهُ أن يكونَ الاسمُ على حرفينِ.[3]

وأما مَن يقولُ: أبٌ، ويُثنِّي[4] ويَجمعُ على الناقصِ، فيقولُ[5]: أبٌ، وأبانِ، وأبِينَ[6]، كما قال الشاعر:[7]

فمَن يَكُ سائلاً عَنِّي فإنِّي بمَكَّةَ مَولِدِي وبِها رَبِيتُ
وقَد رَبِيَتْ بها الآباءُ، قَبْلِي فما شُنِئَتْ أَبِيَّ وما شُنِيتُ[8]

فقال[9] «أَبِيَّ»، لأنّه أرادَ[10] الجمعَ الناقصَ [أبِينَ][11]. فأرادَ أنْ يقولَ «أبِينَ»[12]، فلمّا أضافَ إلى الياء أسقطَ[13] النونَ للإضافةِ. يقالُ: أبٌ، وأبِنُ، وأبِينَ[14]. وقال[15] الشاعر:[16]

(١) ق: وتقول.
(٢) في الأصل: لا أبٌ.
(٣) ق: «هذا لم يكره أن يكون الاسم على حرف». ب: الحرف أقل من ثلاثة أحرف.
(٤) في الأصل: فيثني.
(٥) في الأصل: وقال.
(٦) سقط «وأما من يقول... وأبين» من النسختين. وهو تكرار لما مضى في آخر الورقة ٥٣ وأول الورقة ٥٤.
(٧) قصي بن كلاب. الجمهرة ٣:٤٨٨ والخصائص ٢:٣٤٦ واللسان والتاج (ربو). وفي النسختين: «وأما قول الآخر».
(٨) ق: «فما سُبيت ... ولا سُبيتُ». ب: «فما شُنئت هناك». وشنأ: أبغض.
(٩) ق: «وقال». ب: أراد به.
(١٠) ب: فأراد.
(١١) من النسختين.
(١٢) سقط «فأراد أن يقول أبين» من النسختين.
(١٣) في الأصل: فأضاف إلى الياء وأسقط.
(١٤) ق: وأبِيَن وأبَينٌ.
(١٥) سقط حتى «عبيد» من النسختين.
(١٦) أبو ذؤيب. ديوان الهذليين ١:٢ والمنصف ٣:١١٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٨٥-١٦٨٧.

فأجَبتُها : أمّـا لِجسْمِـيَ أنَّـهُ   أودَى بَنِيَّ، مِنَ البلادِ، فوَدَّعُـوا
أودَى بَنِيَّ، فأعْقَبُونِي حَسْـرةً   بَعدَ الرُّقادِ، وعَبْرةً مـا تُقْلِـعُ

أودَى: هَلَكَ. قال الشاعر:[1]

فـإنْ أودَى لَبِيـدُ فقَـد أودَى عَبِيـدُ

وقال آخرُ:[2]

وإنّ لَنـا أبـا حَسَـنٍ ، عَلِيّـاً   أبـاً بَـرّاً، ونَحـنُ لَـهُ بَنِينُ

جَعلَ النونَ حرفَ الإعراب[3]، لذهابِ الألفِ واللامِ ، من البِنْيةِ. وكانَ الأصلُ فيه[4] «بَنُونَ». وقال[5] آخرُ، [في جمعِ الناقصِ والتامِّ][6]، وجَعلَ النونَ حرفَ الإعرابِ، معَ الألفِ واللامِ :[7]

يَـومَ لا يَنفَـعُ البَنِينَ أبِيهِـمْ   لا، ولا الأُمَّهاتُ، هُنَّ سَـواءُ

أرادَ «أبيهم»[8] في معنى[9] آبائهم. وهو الجمعُ الناقصُ.[10]

---

(١) في الأصل: لَبِيدٌ.
(٢) سعيد بن قيس. أوضح المسالك ١: ٥٥ وشرح التصريح ١: ٧٧ والمخصص ١٧: ١٠٣ والضرائر لابن عصفور ص ٢١٩ والعيني ١: ١٥٦ والخزانة ٣: ٤١٣ و ٤١٨. وفي حاشية الأصل: «بنون». وفي النسختين: «أبٌ برٌّ». وأبو حسن هو علي بن أبي طالب.
(٣) سقط «حرف الإعراب» من النسختين.
(٤) سقطت من ق.
(٥) جعل حتى «في معنى آبائهم» بعد «النون من البنين» في ق، وبعد «الزيدين» في ب.
(٦) من النسختين.
(٧) سقط «وجعل النون حرف الإعراب مع الألف واللام» من النسختين.
(٨) في الأصل: بنيهم.
(٩) ب: بمعنى.
(١٠) سقط «وهوالجمع الناقص» من النسختين.

ويَقولونَ [١] أيضاً: مَرَرتُ بالبَنِين، ورأيتُ البَنِينَ، وهؤلاء البَنِينُ.[٢] فقلَبَ[٣] الواو ياءً في الرفعِ، لأنّه لا يكونُ رفعانِ[٤] ٥٥ في بِنْيةٍ. قال جرير:/[٥]

إنّي لأبكِي على ابْنَي يُوسُفٍ، أبَداً عُمْرِي، ومِثلُهُما في الدِّينِ يُبْكِينِي
ما سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ، مَسَدَّهُما إلاّ الخَلائفُ مِن بَعْدِ النَّبِيِّينِ[٦]

وهم[٧] يَقولون، على هذه اللغةِ: مَرَرتُ بالزَّيدِينِ[٨]، ورأيتُ الزَّيدِينَ.[٩] قال الحُطيئة، يهجو أمّه:[١٠]

جَزاكِ اللهُ شَرّاً، مِن عَجُوزٍ ولَقّاكِ العُقُوقَ، مِنَ البَنِينِ
فقَد سَوَّطْتِ أمرَ بَنِيكِ، حَتّى تَركْتِهِمُ أدَقَّ مِنَ الطَّحِينِ[١١]
لِسانُكِ مِبْرَدٌ، إذْ لَستِ تُبْقِي ودَرُّكِ دَرُّ جاذِيةٍ دَهِينِ[١٢]

---

(١) في النسختين: «فقالوا في الجمع الناقص». ولعله تصحيف للجملة قبله.
(٢) في النسخ: البنينَ.
(٣) ب: فقالوا.
(٤) ق: «رفعاً». ب: رفعاً إلاّ.
(٥) كذا في الأصل. ق: «قال الفرزدق». ب: «قال آخر». وينسب البيتان إلى الفرزدق. الكامل ١:٣٠٣ والموشح ص ٢١ والضرائر لابن عصفور ص ٢١٩ والآلوسي ص ١٦٦ وشرح المفصل ٥:١٤ والهمع: ١:٤٩ والدرر ١:٢٢.
(٦) في النسختين: «ماسار ... بسيرهما». والخلائف: جمع خليفة.
(٧) في النسختين: فهم.
(٨) ب: بالزيدان.
(٩) سقط «ورأيت الزيدين» من النسختين.
(١٠) ديوان الحطيئة ص ٢٧٨ والتصحيف ص ١٣٩ والخزانة ١:٤١٠ واللسان والتاج (دهن). ق: وأورثك العقوق.
(١١) ق: «فقد شطّرتِ». وسوط: خلط وأفسد.
(١٢) في الأصل: «ميردي، فلستِ». ق: «جارية». والجاذية: الناقة يقل لبنها إذا نتجت. والدهين: التي لا يدر ضرعها قطرة.

فكسرَ النونَ من « البَنين ». وهذا وجهُهُ وقِياسُه.[1] [والله أعلم][2] .

* * *

مضَى تَفسيرُ وُجوهِ الجزمِ[3] .

جُمَلُ الألِفات

وهي اثنان[5] وعِشرونَ ألفاً :

ألفُ وصلٍ ، وألفُ قطعٍ ، وألفُ سِنْخٍ ، وألفُ استفهامٍ[6] ، وألفُ استخبارٍ[7] ، وألفُ التثنيةِ[8] [في حال الرفع][9] ، وألفُ الضميرِ ، وألفُ الخروجِ والترنُّمِ ، وألفٌ تكونُ[10] عِوضاً منَ النونِ الخفيفةِ ، وألفُ النَّفْسِ ، وألفُ التأنيثِ ، وألفُ التعريفِ ، وألفُ الجِيئةِ ، وألفُ العَطِيَّةِ ، وألفٌ تكونُ بدلاً من الواو ، وألفُ التوبيخِ ، وألفٌ تكونُ مع اللامِ ، وألفُ الإقحامِ ، وألفُ الإلحاقِ بعدَ الواو ، وتُسمَّى ألفَ الوصلِ[11] ، وألفُ التعجُّبِ ،

---

(١) في النسختين: وهذا وجه الباب.

(٢) من ق.

(٣) سقط « مضى تفسير وجوه الجزم » من النسختين.

(٤) سقطت من النسختين.

(٥) سيورد ثلاثاً وعشرين ألفاً.

(٦) ق: الاستفهام.

(٧) في النسختين: الاستخبار.

(٨) ب: البنية

(٩) من ق.

(١٠) ق: يكون.

(١١) سقط « بعد ... الوصل » من النسختين.

وألفُ التقريرِ [1]، وألفُ التحقيقِ والإيجابِ، وألفُ التَّنبيهِ.[2]

فألف الوصل

في ابتدائكَها [3] مكسورةٌ أبداً [4]، نحوَ قولهم [5]: اِستغفر اللهَ، اِستودَعَ اللهَ،[6] اِستَحْوَذَ، اِصطَفى[7]. وكذلك إذا أخبرتَ عن نفْسِك، في الماضي، تقولُ[8]: [اِصطَنَعتُكَ.][9]، اِصطَفَيتُكَ.
[فإذا][10] عَدَوْتَها[11] إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه ضَمَمتَ[12] في ابتدائكَها.[13] تقول[14]: اُضطُرَّ، [اُستُخرِجَ، اُستُعمِلَ][15]

وهي تَتّصلُ بما قبلَها من ضمٍّ، وفتحٍ، وكسرٍ[16]. فتقولُ فيما كانَ متّصلاً [بضمٍّ][10]: حيثُ ابنُ زيد، وبالفتحِ: ليتَ ابنَ زيدٍ، وبالكسرِ: مِنِ[17] ابنِ زيدٍ. فإذا سَكَنَ[18] ما قبلَها قلتَ:

---

(١) زاد هنا في ق: والتوقيف.

(٢) في الأصل: «التثنية». وسقط «وألف التنبيه» من النسختين

(٣) ق: ابتدائها.

(٤) سقطت من ق.

(٥) ب: قولك.

(٦) في النسختين: استغفرْ استودعْ.

(٧) ب: اصطفِ.

(٨) سقطت من النسختين.

(٩) من ق.

(١٠) من النسختين.

(١١) في الأصل: «أعدوتها». ق: «عدّوها». ب: «عدوابها». وعدا وعدّى وأعدى: صرف وحوّل.

(١٢) ق: «ضممتها». ب: ضمّت.

(١٣) ق: ابتدائها.

(١٤) ب: نحو.

(١٥) من ق. وفي الأصل: «اخرج ادخل اخرج». ب: اخرج ادخل.

(١٦) ب: أو فتح أو كسر.

(١٧) هذا ساكن الآخر. وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

(١٨) في الأصل: سكنتْ.

هذا[1] ابنُ زيدٍ.

فإذا عَدَّوها[2] إلى المأمورِ به فإنْ كانَ ثالثُ حروفِه[3] مضموماً فالألفُ مضمومةٌ، وإنْ كانَ ثالثُ[4] حروفِه مكسوراً فالألفُ مكسورةٌ.[5] وكذلك إذا كانَ ثالثُ حروفِه[6] مفتوحاً كسروا الألفَ[7]، [أيضاً][8]. وألفُ الوصلِ مثلُ [ألفِ][8]: اِذهَبْ. وإنّما فَعلوا ذلك لئلاّ تَشتَبهَ[9] الفُ الوصلِ بألفِ النَّفْسِ.

وأما قولُهم: اِثنانِ[10]، اِبنٌ، اِسمٌ، فكَسروا[11] الألفَ لأنّ الذي يَليها ساكنٌ. فحرّكوا الألفَ إلى الكسرِ، لأنّ الكسرة[12] أختُ الجزمِ وأختُ الساكنِ، كما أنّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماء. ومِن ثَمَّ إذا حُرِّكَ / المجزومُ، والموقوفُ، حُرِّكَ إلى الكسرِ.[13] ٥٦

---

(١) في الأصل: هل.
(٢) في الأصل: أعدوها.
(٣) في الأصل: حرفه.
(٤) سقط «حروفه ...ثالث» من ق.
(٥) ب: كسرت الألف.
(٦) في الأصل: «حرفه». ق: «وإن كان ثالث حروفه».ب: إن كان ثالث حروفه.
(٧) ق: «فالألف مكسورة». ب: كسرت الألف.
(٨) من ق.
(٩) في الأصل: «يُشبَّه». ق: «يُشتبه». ب: تَشبه.
(١٠) في الأصل: ابنان.
(١١) ق: كسروا.
(١٢) في الأصل وق: الكسر.
(١٣) ب: الكسرة.

وأما ألف القطع

فإنّما تُعرفُ[1] بياء[2] «يَفْعَلُ»[3] منَ البِنْيةِ. وهي مقطوعةٌ في جميعِ أحوالِها. فمن ذلك[4]: أكرَمَ يُكرِمُ، وأعطَى يُعطِي، وأرسَلَ يُرسِلُ. ألا تَرى أنّ الياء[5] من البنيةِ مضمومةٌ. وكلّ ما[6] كانتْ ياءُ «يَفْعَلُ» [منها][7] مضمومةً فالألفُ[8] ألفُ قطعٍ، نحوَ قولهم: أكرَمَ يُكرِمَ، وأعطَى يُعطِي، وأرسَلَ يُرسِلُ.[9] وكلُّ ما[6] كانتْ ياءُ «يَفْعَلُ» [منها][7] مفتوحةً فألفُه ألفُ وصلٍ، نحوَ قولكَ: ضَرَبَ[10] يَضرِبُ، وشَتَمَ[10] يَشتِمُ. ألا[11] تَرى أنّ ياءَ «يَفْعَلُ»[12] من البِنيةِ مفتوحةٌ.

وأما ألف السِّنخ[13]

فهي سِنخُ الكلمةِ[14]. فإنّها تَثبُتُ في حالِ المُضيِّ والاستقبال والمضارَعةِ.[15] فمن ذلك قولِهم[16]: أمَرَ يأمُرُ، وأخَذَ يأخُذُ، وأكلَ

---

(١) ب: فتعرف.
(٢) في الأصل: ببناء.
(٣) يريد الفعل المضارع دون قيد. ولولا ذلك لكان يُفعِلُ.
(٤) ب: تقول من ذلك.
(٥) في النسختين: ياء الفعل.
(٦) في النسخ: وكلّما.
(٧) من ق.
(٨) ق: فألفه.
(٩) سقط «نحو ... يرسل» من ق.
(١٠) سقطت من ق.
(١١) يسقط حتى «مفتوحة» من ق.
(١٢) ب: ياء الفعل.
(١٣) ب: سنخ.
(١٤) سقطت «فهي سنخ الكلمة» من النسختين.
(١٥) سقطت من النسختين.
(١٦) سقط «فمن ذلك قولهم» من ق. وفيها بدلاً منه: نحو.

يأكُلُ. قالوا هذا في المضمومِ ثالثه، لأنّ الميَم من «يأمُرُ»، والخاءَ من «يأخُذُ»، والكافَ من «يأكُلُ»، مضموماتٌ. وقولُهم في[1] المكسورِ ثالثُه: أسَرَ يأسِرُ، وأتَى يأتِي. وقالوا في المفتوحِ ثالثُه: أشِرَ يأشَرُ، وأمِرَ الشيءُ يأمَرُ[2] إذا كثُرَ،- كما قال[3] اللهُ تعالى: (وإذا أرَدْنا أنْ نُهلِكَ قَرْيةً أمَرْنا[4] مُتْرَفِيها).

فإذا أمرتَ من «أخَذَ»[5] قلتَ: خُذْ. وكانَ الأصلُ فيه[6] «أُوْخُذْ»، فكَرهوا أنْ يَجمعوا بِينَ همزتين[7] معَ ضمّة، فحَذفوها[8]، فكانَ ما بَقِيَ دالاًّ[9] [على ما ذَهَبَ، و][10] على المعنى. ومِن[11] شأنِ العربِ الإيجازُ، والاكتفاءُ بالقليلِ عن الكثيرِ، إذا كانَ ما بَقِيَ دالاًّ على المعنى.

وإذا[12] أمرتَ من «يأمُرُ» [قلتَ: أُوْمُرْ، بالواو][13].

---

(١) ق: «وفي». ب: «وقالوا في». وسقط «لأن الميم ... وقولهم» من النسختين.
(٢) في الأصل: أمِنَ يأمَنُ الشيء.
(٣) سقط حتى «مترفيها» من النسختين.
(٤) الآية ١٦ من الإسراء.وهذه قراءة الجمهور. وحكى أبو حاتم عن أبي زيد أن أمرنا بكون بمعنى كثّرنا. البحر ٦:١٧-٢٠.
(٥) ب: أخذ يأخذ.
(٦) سقطت من النسختين.
(٧) ب: الهمزتين.
(٨) ق: «فحذفوا». ب: فحذفوها.
(٩) في النسختين: دليلاً.
(١٠) من ب.ق: على ما ألقى و.
(١١) سقط حتى «على المعنى» من النسختين.
(١٢) ب: فإذا.
(١٣) من ق. وسقط منها «وإذا بدىء بالواو».

و[إذا] بُدِيء بالواو فمنهم[1] مَن يقولُ بالألف[2]، كما قال اللهُ[3] جلَّ وعزَّ، في «طه»: (وامُرْ[4] أهْلَكَ بالصَّلاةِ، واصطَبِرْ عَلَيها، لا نَسْأَلُكَ رِزْقاً). وإنّما فَعلوا ذلك، لأنّ الواوَ والميمَ مخرجُهما من مكانٍ واحدٍ[5]، ففرَقوا بينَهما بمَدّةٍ[6]. ومنهم مَن يقولُ بالألفِ.[7]

وإذا أمرتَ من «يأسِرُ» قلتَ: اِيسِرْ.[8] فلم تُذهِبِ[9] الياءَ، [بغيرِ ألفٍ][10]، لأنّها مكسورةٌ، وهي[11] أخفُّ من الواو. وكذلك[12]: اِيْتِ يا هذا[13]. وتقولُ في «يأشَرُ»: اِيشَرْ[14]. ففَتحتَ الشينَ من «ايشَرْ» وهي عينُ الفعلِ، وكَسرتَ من «ايسِرْ»[15] وهي عينُ الفعلِ [أيضاً][16]، لأنّ مثالَ «يأسِرُ»: يَفْعِلُ، ومثالَ «يأشَرُ»: يَفْعَلُ.[17]

(١) ق: ومنهم.
(٢) ب: بألف.
(٣) ق: كما قال.
(٤) الآية ١٣٢. وفي الأصل: «وأمر». وسقط «واصطبر عليها لا نسألك رزقاً» من الأصل وق.
(٥) سقطت من ق.
(٦) في الأصل: بهمزة.
(٧) الألف هنا: الهمزة. وعلى هذا تكون القراءة: واؤْمُرْ.
(٨) في الأصل: أيسر.
(٩) ق: فلم تُذهَب..
(١٠) من ب.
(١١) ق: فهي
(١٢) ق: «كقولك». ب: وكقوله.
(١٣) ق: لهذا.
(١٤) ق: أيشر.
(١٥) في الأصل: ياسِر.
(١٦) من ق.
(١٧) سقط «ومثال يأشر يفعل» من ق.

وألف الاستفهام

كقولهم[1] : أمحمدٌ خارجٌ أم زيدٌ؟ أَلَبَنٌ عِندَكَ أم عَسَلٌ؟[2] فإذا وَقعت[3] ألفُ الاستفهامِ معَ ألفِ القطعِ تكونانِ بهمزتينِ[4] في حالِ المُضيِّ. وإنْ شئتَ مَدَدتَ. فمن ذلك قولُهم: أأكرمتَ زيداً؟ وإنْ شئتَ مَدَدتَ، فقلتَ[5] : آكرمتَ[6] زيداً؟ [بألفٍ واحدةٍ][7]. كأنّهم عافوا أنّ يجمعوا بينَ همزتينِ مِثلَينِ[8]، فقَلبوها مَدّاً. وقد قُرِىء هذا الحرفُ ممدوداً:[9] (آنْذَرْتَهُمْ)/ ـ قَرأ عاصمٌ وأبو عمرٍو بهمزتينِ[10] ـ والآخرُ: (آنْتَ[11] قُلتَ لِلنّاسِ)؟ قرأه عاصمٌ[12] بهمزتينِ. ومنهم[13] من قَرأه بَمّدةٍ (آأنْتَ)،[14] وجميعَ ما يُشبهُه منَ القرآنِ. قال ذو الرمّة [غيلانُ

---

(١) في الأصل: « قوهم ». ب: كقولك.
(٢) ق: أعندك عسل أم سمن.
(٣) ب: أوقعت.
(٤) ق: ألف الوصل يكونان همزتين.
(٥) في النسختين: وإن شئت قلت.
(٦) في الأصل: أكرمت.
(٧) من ق. والألف هنا: الهمزة.
(٨) سقطت من ق.
(٩) الآيتان ٦ من البقرة و ١٠ من يس. وانظر النشر في القراءات العشر ١ :٣٦٣-٣٦٤.
(١٠) سقط الاعتراض من النسختين.
(١١) الآية ١١٦ من المائدة. وفي الأصل: « أآنت ». ق: « آأنت ». وأنظر النشر: ٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(١٢) ق: وقرىء.
(١٣) سقط حتى « قردا » من ق.
(١٤) ب: أأنت والآخر أأنذرتهم بهمزتين.

ابن عقبةَ]:[1]

فياظَبْيةَ الوَعْساء بَينَ حَلاحِـلٍ ... وبَينَ النَّقا، آأنتِ أمْ أمُّ سالِمٍ ؟

وقال آخرُ:[2]

وخَرْقٍ إذا ماالقَومُ أبدَوا فُكاهـةً ... تَذكَّرَ: آإيّاهُ يَعْنُونَ أم قِـرْدا ؟

وقال آخرُ [أيضاً]:[3]

تَساوَرْتُ فاستَشرَفتُهُ فوَجَدْتُـهُ ... فقُلتُ لَهُ: آأنتَ زَيدُ الأراقِـمِ ؟

فإذا وَقعتْ[4] ألفُ الاستفهامِ معَ ألفِ الوصلِ التُقِفَتْ ألفُ الوصلِ بألفِ[5] الاستفهامِ. تقولُ [من ذلك][6] : أَتَّخذتَ[7] زيداً خِلاًّ؟ أصطَنعتَ[8] عَمراً؟ ألا ترى كيف ذَهبَ ألفُ الاستفهامِ بألـــفِ الوصلِ،[9] [لأنّ ألفَ الاستفهامِ أقوى من

---

(١) ديوان ذي الرمة ص ٦٢٢ والكتاب ٢ :١٦٨ والمقتضب ١ :١٦٣ والكامل ص ٤٦٢ والأمالي ٢ :٥٨ والخصائص ٢ :٤٥٨ والمنصف ٢ :٤٨٢ والأزهية ص ٢١ والمفصل ص ١٦٧ وشرحه ١ :٩٤ و ٩ :١١٩ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٢٠ والجنى الداني ص ٤١٩ وشرح الملوكي ص ٣٠٨ والهمع ١ :١٧٢ والدرر ١ :١٤٧ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧ . وما بين معقوفين من ب. وفيها : «أياظبية». والوعساء: الأرض اللينة ذات الرمل. وحلاحل: اسم موضع . والنقا: التل من الرمل.

(٢) جامع بن عمرو. رصف المباني ص ٢٦ وشرح المفصل ٩ :١١٨ و ١١٩ والهمع ١ :١٥٥ والدرر ١ :١٣٧ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨و٣٤٩ واللسان (حزق). والرواية: «حُزُقٌّ». والحزق: القصير الضخم البطن. وفي الأصل: إيّاه.

(٣) مزرد. الأزهية ص ٢٢ وأساس البلاغة (شرف). وانظر ديوان ذي الرمة ص ٦٦٢ . وفي الأصل: «تشاورت». ب: «فساورت». وما بين معقوفين منها. ق: «فناديتهُ مستشرفاً». وتساور: اعتلى. واستشرفته: رفعت بصري أنظر إليه.

(٤) ب: أوقعت.

(٥) في الأصل: «التَفقت ألف الوصل وبألف». ق: التفَتْ ألفُ الوصل ألفَ.

(٦) من ب.

(٧) في الأصل: أتّخذتُ.

(٨) في الأصل: أصطنعتُ.

(٩) في النسختين: أذهبتَ ألف الوصل.

ألفِ الوصلِ][1]. فإذا عَدَوتَها إلى نفسِكَ في « أفعَلُ » [قلتَ][2]: أأتَّخِذُ؟[3] وإنْ شئتَ حوَّلتَها مَدّاً فقلتَ : آتَّخِذُ؟ اجتمعَ[4] هناك ثلاثُ ألفاتٍ: ألفُ الوصلِ[5] التي كانتْ في الأصلِ ، وألفُ النَّفْسِ ، وألفُ الاستفهامِ . فألفُ النَّفْسِ التقفَتْ[6] ألفَ الوصلِ . وذلك أنّها أقوى منها ، لأنّ أصلَ ألفِ النَّفْسِ التحريكُ ، وأصلَ ألفِ الوصلِ السكونُ . فهي كالشيءِ الميّتِ[7] ألا تَستَمعُ إلى[8] قوله ، [تعالى][9]: (أأتَّخِذُ[10] مِن دُونِهِ آلِهةً)؟ وإنّما ذلك[11] على ألفينِ ، وإلى قولِه [تعالى]:[12] (أطَّلَعَ الغَيبَ)؟[13] (أصْطَفَى البَناتِ علَى البَنِينَ)؟[14] وذلك على ألفٍ واحدةٍ ، وذَهبتِ الأُخرى ، وهي ألفُ الوصلِ ،[15] لأنّ هذه أقوى من تلك لحركتِها[16] .

---

(١) من النسختين.
(٢) من ق.
(٣) في الأصل: أتخِذُ.
(٤) ب: فاجتمع.
(٥) ب: « ألف فصل ». وسقط حتى « التحريك » من ق.
(٦) في الأصل: التفقت.
(٧) ب: كشيء ميت.
(٨) في الأصل: « ألا تسمع إلى ». ق: ألا تسمع.
(٩) من ق.
(١٠) الآية ٢٣ من يس. وفي الأصل وق: آتّخِذُ.
(١١) ب: فإنها بذلك.
(١٢) الآية ٧٨ من مريم. وما بين معقوفين من ق.
(١٣) الآية ١٥٣ من الصافات.
(١٤) زاد هنا في ق: على ألفين.
(١٥) ب: وصل.
(١٦) ق: بحركتها.

ثُمّ اعلَمْ أنّ ألفَ الاستفهامِ أمارتُها، يَعني[1] علامتَها، «أمْ» نحوَ قولِ اللهِ، عزَّ وجلَّ[2]: (آنتُم[3] أنزَلْتُمُوهُ مِنَ المُزْنِ، أمْ نَحنُ المُنْزِلُونَ)؟ وربّما أضمَروا ألفَ الاستفهامِ، واستغنَوا [عنه][4] بأمارتِه، فيقولونَ: زيدٌ أتاكَ أم عَمرٌو؟ ومحمدٌ[5] عندَكَ أم زيدٌ؟ قال امرؤ القيس:[6]

تَرُوحُ مِنَ الحَيِّ، أمْ تَبتَكِرْ؟ وماذا يَضُرُّكَ لَو تَنتَظِرْ؟

وقال آخرُ:

فو اللهِ ما أدري، وإنّي لسائلٌ: تَميمُ بنُ مُرٍّ أمْ تَميمُ بنُ مُقْبِلِ؟

يَعني:[7] أتَميمُ بنُ مرٍّ؟ وقال آخرُ [أيضاً في ذلك]:[8]

كذَبَتْكَ عَيْنُكَ، أمْ رأيتَ بواسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الحَبيبِ خَيالا؟

[وقال آخرُ أيضاً:[9]

أبا مالِكٍ هل لُمتَني مُذْ حَضَضْتَني على القَتْلِ أم هلْ لامَني لكَ لائمُ]؟

---

(١) سقط «أمارتها يعني» من ق.

(٢) ق: جَلَّ وعَزَّ.

(٣) الآية ٦٩ من الواقعة. ق: «أنتم». ب: أأنتم.

(٤) من ق. وتذكير الضمير العائد على الحرف أو اسمه كثير جداً في هذا الكتاب.

(٥) ق: وهندٌ.

(٦) ديوان امرىء القيس ص ١٠٩. ب: «قال الشاعر ... إنْ تنتظر».

(٧) سقط حتى «خيالا» من ق، وسقط «أتميم بن مر» من ب.

(٨) الأخطل. ديوانه ص ١٠٥ والكتاب ١:٤٨٤ والمقتضب ٣:٢٩٥ والمغني ص ٤٥ والخزانة ٤:٣٥٢. وما بين معقوفين من ب. وواسط: اسم موضع. والغلس: الاختلاط. يريد اختلاط الظلام والضياء.

(٩) الجحاف بن حكيم. الكتاب ١:٤٨٦ وديوان الأخطل ص ٣٧ والهمع ٢:١٣٣ والدرر ٢:١٧٨. وأبو مالك هو الأخطل. وما بين معقوفين من ب. وهو استطراد وليس فيه حذف الهمزة.

وقالَ آخرُ:[1]

فوالله ما أدري، وإنِّي لَسائلٌ: بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثَمانِـي؟

يُريدُ: أبسبعٍ؟ فأضمَرَ ألفَ الاستفهامِ.

وممّا نَطَقَ به/القرآنُ [المجيدُ][2] قولُه، جلَّ وعزَّ:[3] (وجَعَلَ لله أنداداً، لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ. قُلْ: تَمَتَّعْ بكُفْرِكَ قَلِيلاً، إنَّكَ مِن أصْحابِ النّارِ)، ثُمّ قال:[4] (أَمَّنْ هُوَ قانتٌ)؟ مَجازُه: أذلكَ خيرٌ أمْ مَن هو قانتٌ؟[5] ٥٨

وأما[6] ألف الاستخبار

لا يَحتاجُ[7] إلى «أمْ». تقولُ: أعندَكَ شيءٌ[8]؟ آنتَ[9] الرَّجلُ؟

وألف التثنية

لَيِّنةٌ، وهي أمارةُ الرفعِ، نحوَ قولهم[10]: رَجُلانِ،

(١) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٢٥٨ والكتاب ١:٤٨٥ والمقتضب ٣:٢٩٤ والمحتسب ١:٥٠ وأمالي ابن الشجري ١:٢٦٦ و ٢:٣٣٥ وشرح المفصل ٨:١٥٤ والمغني ص ٧ وابن عقيل ٢:٦٩ والهمع ٢:١٣٢ والدرر ٢:١٧٥ والعيني ٤:١٤٢ والخزانة ٤:٤٤٧ - ٤٥٠. وفي الأصل: «رميتُ الجمر أم بثمانيا». والرواية: «وإن كنتُ دارياً». ويروى: «وإنّي لحاسبٌ».

(٢) من ق. وسقط «قوله.. لله» من النسختين.

(٣) الآية ٨ من الزمر.

(٤) الآية ٩. وسقط «ثم قال» من النسختين.

(٥) ق: «فجاءه بأم». ب: فجاز له بأم.

(٦) سقطت من النسختين.

(٧) ب: لا تحتاج.

(٨) ب: رجل.

(٩) في النسخ: أنت.

(١٠) في الأصل: قولك.

وفَرَسانِ .[1]

وألف الضمير

تكونُ[2] في الأفعالِ دونَ الأسماءِ، نحوَ قولهم[3] : الزَّيدانِ[4] [قاما]، والعَمرانِ[5] قَعَدا . [وهي ألفُ الضميرِ][6]. وألفُ الضميرِ تُبنَى[7] على ألفِ الإعرابِ، لأنّ الأسماءَ قبلَ الأفعالِ . وذلك أنّها لا تَستغني عنِ الأسماءِ. يَقولونَ: رَجلانِ في الدارِ. ويَقولونَ: اللهُ رَبُّنا، ومحمّدٌ نَبيُّنا . فاستغنَى الاسمُ عنِ الفعلِ . وهم إذا قالوا : قاما ، وقاموا ، لم يَستغنِ الفعلُ عن الاسمِ[8]، مُضمَراً أو مُظهَراً .

وأما[9] ألف الخروج والترنُّم

لا يكونُ إلاّ في رؤوسِ الآي[10]، أو عندَ القوافي . وإنّما فَعلوا ذلك، لبُعدِ الصوتِ. من ذلك قولُه ،[تعالى][11] : (وتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونا) . ومثلُه :[12] (فأضَلُّونا السَّبِيلا)[13] ، (وأطَعْنا

---

(١) سقطت من ق.
(٢) ق: يكون.
(٣) في الأصل: قولك.
(٤) سقطت من ق. وما بين معقوفين هو منها.
(٥) سقطت من ق.
(٦) من ق.
(٧) في الأصل: تُثنَّى.
(٨) في الأصل و ب: الاسم عن الفعل.
(٩) ق: فأما.
(١٠) ق: لا تكون إلا في آخر الآية.
(١١) الآية ١٠ من الأحزاب. وما بين معقوفين من ق، وفيها: قال الله تعالى.
(١٢) الآية ٦٧ من الأحزاب. ق: وقال.
(١٣) الآية ٦٦ من الأحزاب. وسقطت من الأصل و ق.

الرَّسُولا). وقال جرير:[1]

أقِلِّي اللَّومَ، عاذِلَ، والعِتـابـا وقُولي، إنْ أصَبتُ: لَقَد أصابا

والبـــاء لا يَلزمُه[2] التنوينُ[3]، إذا كانَ في أوّلِه ألفٌ ولامٌ. ولكنَّه إنّما[4] أدخلَه للترنُّمِ وبُعدِ الصوتِ. وقال آخرُ:[5]

كَرِهْتُ، علَى المُواصَلةِ، العِتابا وأمسَى الشَّيبُ قَد وَرِثَ الشَّبابا

ومِثلُه كثيرٌ.[6]

وأما الألف التي تكون عوضاً[7] من النون الخفيفة

مثلُ قولكَ[8]: يا زيدُ اضرِبا. ولا تَتحوَّلُ[9] النونُ الخفيفةُ ألفاً إلاّ عندَ الوقفِ عليها، كقوله تعالى:[10] (لَيُسجَنَنَّ، ولَيَكُونَنْ[11] مِنَ

---

(١) ديوان جرير ص ٦٤ والنوادر ص ١٢٧ والكتاب ٢:٢٩٨ والمقتضب ١:٢٤٠ والخصائص ١:١٧١ و ٢:٩٦ والمنصف ١:٢٢٤ و ٢:٧٩ وأمالي ابن الشجري ٢:٣٩ والوافي ص ٢٢٤ و ٢٣١ والإنصاف ص ٦٥٥ وشرح المفصل ٤:١١٥ و ١٤٥ و ٥:٧ و ٩:٢٩ والمغني ص ٣٧٨ و ابن عقيل ١:٢٣ والهمع ٢:١٥٧ والدرر ٢:٢١٤ والخزانة ١:٣٤ و ٤:٥٥٤.

(٢) في النسختين: لا يلزمها.

(٣) في الأصل و ق: الإعراب.

(٤) سقطت من ق.

(٥) في الأصل: قال الشاعر.

(٦) سقط «ومثله كثير» من ق. ب: ومثل هذا كثير.

(٧) ق: التي هي عوض.

(٨) في الأصل: «تقول». ق: نحو قولك.

(٩) ق: ولا يتحول.

(١٠) الآية ٣٢ من يوسف. ب: كقوله عز وجل.

(١١) في النسخ: «وليكونا» وانظر البحر ٥:٣٠٦.

الصّاغِرِينَ) . وقال الشاعر:[1]

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجْدِ والعُلا وأُقسِمُ حَقّاً إنْ فَعَلتَ لَيَفْعَلا

وقال العجّاج:[2]

يَحسبُهُ الجاهِلُ، مالَم يَعْلَما شَيخاً، على كُرْسِيِّهِ، مُعَمَّما

أرادَ، [واللهُ أعلمُ][3] : « مالم يَعلَمَنْ » و « لَيَفعلنْ »[4] ، فقلَبَ النونَ[5] ألفاً عندَ الوقفِ. وقال[6] الفرزدقُ [بنُ غالبٍ التميميُّ][7] .

نَبَتُّم نَباتَ الخَيزُرانةِ، في الثَّرَى حَديثاً مَتَى ما جاءَنِي الخَيرُ يَنفَعا

وقال[8] آخرُ:[9] .

---

(١) ليلى الأخيلية. ديوانها ص ١٠١ والكتاب ٢ :١٥١ والمقتضب ٣ :١١ والاقتضاب ص ٣٩٧ والعيني ١ :٥٦٩ والخزانة ٣ :٣٣. وفي الأصل: « وقال جرير». وسقط حتى « ليفعلا » من ق. وفي الأصل أيضاً: « تساورَ سوّارٌ». وتساور: تواثب. وسوار: ابن أوفى زوج ليلى.

(٢) ديوان العجاج ٢ :٣٣١ والكتاب ٢ :١٥٢ والنوادر ص ١٣ ومجالس ثعلب ص ٦٢١ وأمالي ابن الشجري ١ :٣٨٤ والإنصاف ص ٦٥٣ وشرح المفصل ٩ :٤٢ والهمع ٢ :٧٨ والدرر ٢ :٩٨ وأمالي الزجاجي ١٢٠ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٩ والأشموني ٣ :٢١٨ والعيني ٤ :٣٢٩ والخزانة ٤ :٥٦٩ . يصف الثمال. وهو رغوة اللبن على قمع السقاء.

(٣) من ب.

(٤) سقطت من ق. ب: وينفعن.

(٥) في النسختين: فقلبها.

(٦) سقط حتى « والله أعلم» من ق.

(٧) كذا. والبيت للنجاشي. الكتاب ٢ :١٥٢ والهمع ٢ :٧٨ والدرر ٢ :٩٧ والأشموني ٣ :٢٢٠ والعيني ٤ :٣٤٤ والخزانة ٤ :٥٦٣. وما بين معقوفين من ب. وفيها: قديماً متى ما يأتك

(٨) سقط حتى « والله أعلم» من ب.

(٩) طرفة بن العبد. ديوانه ص ١٩٥ والنوادر ص ١٣ والخصائص ١ :١٢٦ والمحتسب ٢ :٩٤ والإنصاف ص ٥٦٨ وشرح المفصل ٩ :٤٤ والمغني ص ٧١٥ والهمع ٢ :٧٩ والدرر ٢ :١٠٣ والأشموني ٣ :٢٢٨ والعيني ٤ :٣٣٧. والطارق: الآتي ليلاً. والقونس: ما بين أذني الفرس.

اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ، طارِقَهـا ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَـرَسِ

كـأنّه أرادَ «اضرِبَنْ»، فـأسقـطَ النـونَ لِثِقَلِـه، وتَـركَ البـاء مفتوحاً.

وزَعموا أنّ قولَ اللهِ، تَبارَكَ وتعالى:[1] (ألقِيا في جَهَنَّمَ) / ٥٩ معناه: ألقِيَنْ، للواحدِ بالنونِ. ومثلُه قولُ الشاعر:[2]

يا هِندُ، ما أسرَعَ ما تَسَعْسَعا! فقُلتُ: يا هَنّادُ، لُوما، أودَعـا

أي: لُومَنْ أو دَعَنْ، للواحدِ. ومثلُه قولُ امرىء القيس:[3]

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ بسِقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُول فحَومَلِ

معنـاه: قِفَنْ. واللهُ أعلمُ.

و [أما][4] ألف النَّفْس

[فهـي][4] مفتـوحـةٌ أبـداً[5]، [فيما كـانَ يـاءُ «يَفعَـلُ» منهـا مفتوحةً]، نحوَ قولِكَ[6]: أنا أَضرِبُ، أنا أخرُجُ، أنا أكتُبُ، لأنّكَ تقولُ: يَضرِبُ، ويَخرُجُ، ويَكتُبُ. وتقولُ في الماضي:

---

(١) الآية ٢٤ من ق.

(٢) رؤبة. ديوانه ص ٨٨ واللسان (سعسع). وفي الأصل: «يا هِندُ لوماً». والتصويب من الديوان. وتسعسع: قارب الخطو واضطرب من الهرم.

(٣) شرح القصائد العشر ص ٢٠ والكتاب ٢: ٢٩٨ ومجالس ثعلب ص ١٢٧ ومجالس العلماء ص ٢٧٣ والمنصف ١: ٢٢٤ والمحتسب ٢: ٤٩ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٥ و ٢٣٤ و ٢٥٩ و ٢٩٢ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٩ والإنصاف ص ٦٥٦ وشرح المفصل ٤: ١٥ و ٩: ٣٣ و ٧٨ و ٨٩ و ١٠: ٢١ والمغني ص ١٧٤ و ٣٩٤ والهمع ٢: ١٢٩ والدرر ٢: ١٦٦ والأشموني ٣: ٣٠٩ والعيني ٤: ٤١٤ والخزانة ٤: ٣٩٧ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢ والسقط: ما تساقط من الرمل. واللوى: مسترق الرمل. والدخول وحومل: موضعان.

(٤) من ب.

(٥) سقطت من النسختين. وما بين معقوفين هو منهما.

(٦) سقطت من النسختين.

اِكتَتَبتُ[1] ، [اِكتَسَبتُ][2] ، اِنتَسَختُ[3]، فتكسِرُ الألفَ،[4] لأنّها صارتْ[5] ألفَ الوصلِ. وتقولَ في المُستقبلِ: أكتَتِبُ[6] ، وأنتَسِخُ. فتَفتحُ[7] الألفَ، لأنّها ألفُ النَّفْسِ.

وما كانَ ياءُ «يَفعَلُ»[8] مضمومةً[9] فألفُ النَّفْسِ منها مضمومةٌ. تقولُ مِن ذلكَ: أنا أُكرِمُ، أنا أُرسِلُ، أنا أُنفِقُ، أنا أُعطِي[10] . [وإنّما][11] ضَمَمتَ الألفَ، لأنّها ألفُ النَّفْسِ، ولأنَّ ياءَ[12] «يَفعَلُ» من هذه الأفعالِ مضمومةٌ. تقولُ: يُكرِمُ، ويُعطِي، ويُرسِلُ، ويُنفِقُ.[13]

وأما[14] ألف التأنيث

فمثلُ[15] : حَمراءَ، وصَفراءَ[16] ، وخَضراءَ. ألحقتَ في آخرِ

---

(١) ق: «اكتتبَ». ب: اكتفيت.
(٢) من ب.
(٣) ق: انتسخ.
(٤) في الأصل: فانكسرت الألفُ.
(٥) ق: لأنه صار.
(٦) ب: أكتسب.
(٧) في الأصل: «تفتح». ق: فتحت.
(٨) يريد الفعل المضارع دون قيد. ولولا ذلك لكان يُفْعَلُ.
(٩) في النسختين: مضموماً.
(١٠) في النسختين: تقول أكرم أرسل أنفق أعطي.
(١١) من ق.
(١٢) في النسختين: ضمَمْت ألف النفس لأن ياء.
(١٣) سقطت واوات العطف من النسختين.
(١٤) سقطت من ق.
(١٥) ب: «مثل». وسقطت من ق.
(١٦) في النسختين: وسوداء.

المؤنثِ ما كـانَ في أوّل المذكّـرِ[١]، ليَبلـغَ بنـاتِ الأربـعِ.[٢] [والمذكّرُ][٣]: أخضرُ، وأحمرُ، وأصفرُ.[٤]

وأما[٥] ألف التعريف

مِثلُ قولكَ: النِّساءُ، والمرأةُ، والرَّجلُ، والفَرَسُ. وسُمِّي[٦] ألفَ التعريفِ، لأنّكَ تُدخِلُه معَ اللامِ في أوّلِ الاسمِ النكرةِ،[٧] فيَصيرُ ذلك الاسمُ معرفةً.

وأما[٨] ألف الجِيئة

يكونُ مقصوراً بهمزةٍ[٩]. تقولُ:[١٠] أَتيتُكَ، أي: جئتُكَ. قَصَرتَ[١١] الألفَ بهمزةٍ. قال اللهُ، جلَّ ذِكره[١٢]: (وإنْ كانَ مِثقالَ حبَّةٍ، مِن خَرْدَلٍ أَتَينا بِها) أي: جئنا بها. وقد[١٣] قُرِىء هذا الحرفُ[١٤] (آتَينا بها) أي: جازَينا. ومِثلُه قولُه[١٥]: (وكُلٌّ

---

(١) في النسختين: وألحقت في المؤنث والمذكر.
(٢) كذا.
(٣) من النسختين.
(٤) ق: «أحمر وأخضر». ب: أخضر وأحمر وأسود.
(٥) سقطت من ق.
(٦) ق: «الرجل والفرس ويسمى». ب: مثل الرجل والمرأة والفرس وسمي.
(٧) في الأصل: «اسم النكرة». ق: الاسم إذا كان نكرة.
(٨) سقطت من النسختين.
(٩) في الأصل: «تكون مقصوراً بهمزة». ق: «يكون مقصوراً». ب: ألف يكون مقصوراً.
(١٠) ق: نحو.
(١١) في الأصل: «قصَّرتَ». وفي النسختين: فصارت.
(١٢) الآية ٤٧ من الأنبياء. ب: «بهمزة ومنه قول الله عز وجل». ق: كهمزة من.
(١٣) سقط حتى «جازينا» من النسختين.
(١٤) هذه قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وابن أبي إسحاق والعلاء بن سيابة وجعفر بن محمد وابن شريح الأصبهاني. البحر ٦: ٣١٦.
(١٥) سقطت من النسختين.

أَتَوهُ[1] داخِرِينَ) أي: جاؤوهُ.

و [أما][2] ألف العَطِيّة

ممدودةٌ[3]. تقول[4]: آتَيتُكَ مالاً، أي: أعطيتُكَ مالاً[5]. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[6]: (ولَقَدْ آتَينا مُوسَى الكِتابَ) أي[7]: أعطَيناهُ[8]. وكذلك قولُه، [عَزَّ وجلَّ][9]: (ولَقَدْ آتَيناكَ سَبْعاً مِنَ المَثانِي، والقُرْآنَ العَظِيمَ)، وما كانَ[10] من نحوِ هذا. فصارتْ ألفُ الجِيئة مقصورةً [بهمزةٍ][11]، وألفُ العَطيّةِ ممدودةً.[12]

والألف التي تكون بدلاً من الواو

قولُ اللهِ، جلَّ ذِكره[13]: (وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ). أصلُه[14] «وُقِّتَتْ». من الوقتِ[15].

---

(١) الآية ٨٧ من النمل. وفي الأصل: أَتُوه.
(٢) من ب.
(٣) ب: فهو ممدودة.
(٤) ق: «نحو». وسقطت من ب.
(٥) ق: «آتيتك أي ما أعطيتك». ب: آتيتك مالاً أي أعطيتك.
(٦) الآية ٥٣ من البقرة. ب: عز وجل.
(٧) في النسختين: معناه.
(٨) في الأصل: أعطينا.
(٩) الآية ٨٧ من الحجر. ق: «ومثله». وما بين معقوفين من ب. وسقط «والقرآن العظيم» من الأصل و ق.
(١٠) سقط حتى «ممدودة» من ق.
(١١) من ب. وفيها: ومثل هذا كثير فصار ألف الجيئة مقصوراً.
(١٢) ب: ممدوداً.
(١٣) الآية ١١ من المرسلات. ق: من قول الله تعالى.
(١٤) ق: أي.
(١٥) سقط «من الوقت» من ق.

وأما[1] ألف التوبيخ

مِثلُ قولِه، [تعالى][2] : (أأذْهَبتُم[3] طَيِّباتِكُمْ، في حَياتِكُم الدُّنْيا، واستَمْتَعتُمْ بِها)؟ كما[4] تقولُ لمن تُوبِّخُه بفعلِه: أأهلكتَ[5] نَفْسَكَ، أأفسَدتَ عَمَلَكَ؟[6]

وأما[7] الألف
التي تكون مع اللام بمنزلة حرف واحد لا يُفرَّقُ بينهما

وربّما قُطِعتْ في الوصلِ[8]، كما تُقطَعُ في الابتداء. قال[9] الشاعر:[10]

ولا يُبادِرُ، في الشِّتاءِ، وَليدُنا ألقِدْرَ، يُنْزِلُها، بغَيرِ جِعال / ٦٠

قَطعَ الألفَ، وهو في[11] الوصلِ. ومثلُه قولُ حسّان:[12]

---

(١) سقطت من ق.
(٢) من ق. وفيها: كقوله تعالى.
(٣) الآية ٢٠ من الأحقاف. وفي النسخ: «أذهبتم». وهي قراءة الجمهور. البحر ٨: ٦٣. وسقطت بقية الآية من الأصل.
(٤) في الأصل: «كمن». وسقط حتى «عملك» من النسختين.
(٥) في الأصل: أهلكت.
(٦) في الأصل: أفسدت عليك.
(٧) سقطت من ق.
(٨) في الأصل و ق: «في الأصل». وفي ب وحاشية الأصل عن إحدى النسخ: عن الوصل.
(٩) سقط حتى «الوصل» من النسختين.
(١٠) لبيد. الكتاب ٢: ٢٧٤ واللسان (جعل) وشرح شواهد الشافية ص ١٨٨. وفي حاشية الأصل: «الجعال يعني: الخرقتين اللتين ينزل بهما القدر».
(١١) في الأصل: من.
(١٢) ديوان حسان ص ٢٤٨ ورصف المباني ص ٤١ والمنصف ١: ٦٨. ق: «كما قال حسان» ب: «كقول حسان». وفي النسختين: «ديارهم». وفي الأصل: «ياجارات». وفي الحاشية عن إحدى النسخ: ياثارات.

لَتسمَعُنَّ وَشيكاً فِي دِيارِكُـم: أللهُ أكبَرُ، يـاثـارات عُثْمانـا

والدليلُ على أنّه لا يُفرِّقُ[1] بينَ الألفِ واللامِ ، في اسمِ اللهِ جلَّ وعزَّ،[2] أنّكَ[3] تقولُ: يا أللهُ[4] . ولا يجوزُ أنْ تقولَ: يا ألرَّجلُ. وإنّما قُطِعتْ[5] هذه الألفُ على الأصلِ ، كما قرأتِ القُرّاءُ:[6] (ألم، أللهُ لا إلَهَ إلاّ هُوَ، الحَيُّ القَيُّومُ).

وأما[7] ألف الإقحام

فقولُهم[8] للعَقربِ: عَقْرابٌ[9] . ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ[10] : (وكَذّبُوا بآياتِنا كِذاباً[11]) . قال الشاعر:[12]

أعُوذُ، بـاللهِ، مِـنَ العَقْـرابِ   الشّـائلاتِ عُقَـدَ الأذنـابِ

---

(١) ق: «لا فرق». ب: لا يفرق.
(٢) ب: «عز وجل». وسقط من ق.
(٣) ب: لأنك.
(٤) ق: ياالله.
(٥) ق: يالرجل وإنما تعطفت.
(٦) الآيتان ١ و ٢ من آل عمران.
(٧) سقطت من النسختين.
(٨) في الأصل و ق: قولهم.
(٩) في الأصل: «عُقراب» بضم العين هنا وفيا بعد.
(١٠) في الأصل: «قال الله جل وعز». ق: ومثل قول الله جل ذكره.
(١١) الآية ٢٨ من النبأ. وهذه قراءة علي بن أبي طالب وعوف الأعرابي وأبي رجاء والأعمش وعيسى بخلاف عنه. المحتسب ٢: ٣٤٨ والبحر ٨: ٤١٤. ق: كِذابا.
(١٢) رصف المباني ص ١٢ ورسالة الملائكة ص ١٩ وعبث الوليد ص ١٥٦ والضرائر لابن عصفور ص ٣٣ والبحر ٥: ٣٠٢ و ٦: ٤١٦ و ٨: ٢٩٠ والمغني ص ٤١٢ واللسان (سبسب) والتاج (عقرب). ق: «المُقربات الشُّوَّل». ب: «المقرنات العُقَف». والشائلات جمع وصف به المفرد للمبالغة. وقد يراد بالمفرد الكثرة لأنه اسم جنس.

وأما[1] ألف الإلحاق

ألفٌ تُلحَقُ بعدَ الواو[2]، [مثلُ: خَرجوا، قالوا، ظَعَنوا، وأشباهِ ذلك][3]، وتُسمَّى[4] ألفَ الوصلِ. وإنّما أثبتوا هذه الألفَ بعدَ الواوِ، لأنّهم عافُوا أنْ يُلحَقَ بما بعدَه من الكلامِ، فيُتوهَّمَ[5] أنّه منه، نحوَ قولهم في «كَفَرَ»: كَفَرُوا، و «فَعَلَ»: فَعَلُوا، و «أورَدَ»: أورَدُوا، و «نَزَلَ»: نَزَلُوا، وأشباهِ ذلك. فميَّزتِ الواوَ[6]، لِما قَبلَها، ألفُ الوصلِ.

وألحقوا هذه الألفَ في مثلِ: يَدْعُوا، يَغْزُوا، عِيافةً ممّا أخبرتُك. فافهمْ.

وأما[7] ألف التعجُّب

قولُهم: أكرِمْ بزيدٍ! وأظْرِفْ بعَمرٍو! [أي: ما أكرَمَ زيداً، وأظرَفَ عَمراً]![8] قال اللهُ، عزَّ وجلَّ[9]: (أسمِعْ بِهِم، وأبْصِرْ)! أي: ما أسمَعَهم، وأبصَرَهم! قال الشاعر:[10]

---

(١) سقطت من النسختين.

(٢) في النسختين: بالواو.

(٣) من ب. ق: مثل خرجوا وما أشبه.

(٤) سقط حتى «فافهم» من النسختين.

(٥) في الأصل: عافوا الا لتبلعن لِما بعده من الكلام فبَنوهم.

(٦) في الأصل: فخَيِّرت الواوُ.

(٧) سقطت من ق.

(٨) من النسختين.

(٩) الآية ٣٨ من مريم. ق: قال الله تعالى.

(١٠) عمران بن حطان. شعر الخوارج ص ١٤٧ والكامل لابن الأثير ٩: ٥٣ وتاريخ الإسلام ٣: ٢٨٤ والحور العين ص ٢٠١. وفي الأصل: «بطون الأرض». ق: «قبرُهُمُ». والأقبر: جمع قبر.

أكرمْ بقومٍ بُطُونُ الطَّيرِ أقبُرُهُــمْ   لَمْ يَخلِطُوا دِينَهُمْ كُفْراً وطُغْيانـا !

أي[1]: ما أكرمَ قوماً هذه[2] حالُهم!

ويقال: إنّ قولَ اللهِ، عزَّ وجلَّ، حكايةً عن الكُفّارِ: (آإذا[3] كُنّا تُراباً وآباؤنا، آإنّا لَمُخْرَجُونَ) إنّ هذه الألفَ ألفُ التعجُّبِ، لأنّ الكفّارَ لا تَستفهِمُ.[4]

وأما[5] ألف التقرير

كقول الرَّجل لغُلامِه، إذا أُبلِغَ عنه شيئاً[6] يَعلمُ أنّه لم يَفعلْه: أأنتَ[7] فَعلتَ[8] كذا وكذا؟ يُقرِّرُه. ومثلُه قولُ اللهِ،[9] تعالى: (يا عِيسَى بنَ مَرْيَمَ، آأنتَ[10] قُلْتَ لِلنّاسِ: اتَّخِذُونِي وأُمِّيَ إلٰهَيْنِ، مِنْ دُونِ اللهِ)؟ فهذه ألفُ التقريرِ[11]. وقد عَلِمَ اللهُ، [تعالى][12]، أنَّ المَسيحَ [عليه السلامُ][12] لم يَقلْ للناسِ ما قالوا فيه.[13]

---

(١) سقط حتى «لا تستفهم» من ق.
(٢) سقط حتى «لا تستفهم» من ب.
(٣) الآية ٥٣ من الصافات. وفي الأصل: آذا.
(٤) في الأصل: لا يستفهم.
(٥) سقطت من ق.
(٦) ق: شيء.
(٧) في الأصل: أنت.
(٨) ب: قلت.
(٩) في النسختين: كقوله.
(١٠) الآية ١٦ من المائدة. ق: «اانت». ب: انت.
(١١) سقط «فهذه ألف التقرير» من ق.
(١٢) من ق.
(١٣) ق: له.

وأما [1] ألف التحقيق والإيجاب

[نحو][2] قولِ الرَّجلِ للرَّجلِ: أأنتَ[3] فَعلتَ كذا وكذا؟ أأنتَ[3] قلتَ كذا وكذا؟[4] وقد عَلمَ أنّه قد فَعلَ. فهو كأنّه يَستَجيزُه[5][أنْ يُخبِرَ عنه][6]، بمعنى: [إنّه][7] وَجَبَ[8] عليه ذلكَ. ومنه قولُ اللهِ، تَبارَكَ وتَعالى، تَخبيراً عن ملائكتِه حينَ قالوا[9]: (أتَجعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها)؟ مَعناهم فيها[10] معنى الإيجابِ، أي: ستَجْعَل.[11] واللهُ، جلَّ وعزَّ، لا يُستخبَرُ.[12] ومنه قولُ جرير:[13]

ألَستُمْ خَيرَ مَن رَكِبَ المَطايـا   وأندَى العالَمِينَ، بُطُونَ راحِ؟

قولُه[14] «ألستم» تحقيقٌ أوجبَ عليهم فِعلَهم[15]، بمعنى/: إنّهم 61 خيرُ من ركبَ المَطايا. [فحقَّقَ وأوجبَ][16]. ولو كانَ استفهاماً

---

(1) سقطت من ق.
(2) من النسختين.
(3) ب: أنت.
(4) سقط «كذا وكذا» من ق.
(5) يستجيزه: يطلب منه الإذن. وفي الأصل و ب: «يستخيره». ق: يستجيز.
(6) من ق. وفيها: أي يستجيز عنه.
(7) من النسختين.
(8) في الأصل: أوجب.
(9) الآية 30 من البقرة. ق: «قول الله تعالى». ب: قول الله عز وجل.
(10) في النسختين: معناه.
(11) في الأصل: «أنه ستجعل» بالتاء والياء. وفي النسختين: أي ستفعل.
(12) ق: «لا يَستجيز». ولعله يريد: لا يُستجاز.
(13) ديوان جرير ص 98 والخصائص 2:463 و 3:369 وأمالي ابن الشجري 1:265 وشرح المفصل 8:123 والجنى الداني ص 32 والمغني ص 17 وشرح شواهده ص 43. ب: «وقال جرير». وفي الأصل: «ممن». وفي الحاشية: «من». والمطايا: جمع مطية.
(14) سقط حتى «المطايا» من النسختين.
(15) في الأصل: بفعلهم.
(16) من النسختين.

لم يكنْ مَدحاً، ولكانَ[١] قريباً من الهجاء، ولم يُعطَ جريرٌ [على هذا البيتِ][٢] مائةَ ناقةٍ برُعاتِها.

وقالوا[٣] في قولِ اللهِ، جلَّ وعزَّ:[٤] (سَواءٌ عَلَيهِمْ أستَغفَرْتَ لَهُمْ أمْ لَمْ تَستَغفِرْ لَهُمْ): وهذه الألفُ ألفُ الإيجابِ، لا ألفُ استفهامٍ.

وأما[٥] ألف التنبيه[٦]

فإنّها[٥] تقومُ[٧] مَقامَ حرفِ النداء، كقولكَ[٨]: يا زيدُ، ثُمّ تقولُ[٩]: أزيد[١٠] فهو بدلٌ من حرفِ النداء، وهو تنبيهٌ[١١]. قال أبو كبيرٍ [الهذليّ]:[١٢]

أزُهَيرَ هَلْ عَن شَيبةٍ مِن مَعْـدِلِ ؟ أمْ لا سَبيلَ إلى الشَّبـابِ، الأوَّلِ

معنـــاه: يا زهيرةُ[١٣]. فرخَّمَ الهاءَ، وتَركَ الراءَ مفتوحةً [على أصلِها][١٤]، كما قال.[١٥] * * *

مضَى تَفسيرُ جُمَلِ الألفاتِ.

---

(١) في النسختين: ولو كان استفهاماً لكان.
(٢) من النسختين. وفي الأصل: «بقوله». وانظر الأغاني ٨: ٦٧ - ٦٨.
(٣) سقط حتى «استفهام» من النسختين.
(٤) الآية ٦ من المنافقون.
(٥) سقطت من ق.
(٦) ب: البنية.
(٧) ق: يقوم.
(٨) ب: كقوله.
(٩) ب: يقول
(١٠) في الأصل: يا زيد.
(١١) ق: حروف النداء وهو شبهه.
(١٢) ديوان الهذليين ٢: ٨٩ والخزانة ٤: ١٦٥. وما بين معقوفين من ب. وفي الأصل: «أزهيرُ.. من معزل». والمعدل: العدول.
(١٣) زهيرة: ابنة أبي كبير.
(١٤) من النسختين. وفي الأصل: معناه يا زهير فرخم الياء وترك الألف مفتوحة.
(١٥) سقط «كما قال» من ب. وسقط حتى «الألفات» من ق.

جمل اللامات :[1]

وهي ثلاثونَ لاماً:[2]

لامُ الصِّفةِ، ولامُ الأمرِ، ولامُ الخَبر، ولامُ «كي»، ولامُ الجُحُودِ، ولامُ النِّداءِ، ولامُ التعجُّبِ، ولامٌ في موضعِ «إلاّ»، ولامُ القَسَمِ ، ولامُ الوعيدِ، ولامُ التأكيدِ، ولامُ الشَّرطِ، ولامُ المدحِ ، ولامُ الذم[3] ، ولامُ جوابِ القَسَمِ ، ولامٌ في موضعِ «عن»، ولامٌ في موضعِ «على»، ولامٌ في موضعِ «إلى»، ولامٌ في موضعِ «أنْ»[4] ، ولامٌ في موضعِ الفاء[5]، ولامُ الطَّرحِ[6] ، ولامُ جوابِ «لولا»، ولامُ الاستفهامِ ، ولامُ جوابِ الاستفهامِ ، ولامُ السِّنْخِ[7] ، ولامُ التعريفِ، ولامُ الإقحامِ ، ولامُ العِمادِ، ولامُ التغليظِ، ولامٌ منقولةٌ.[8]

فأما لام الصفة

قولُهم[9] : لِزيدٍ، ولِعَمرٍو، ولِمحمدٍ.[10] وهي مكسورة[11]

---

(١) سقطت من النسختين.
(٢) سقطت من ق. وسيزيد بعدُ: لام الابتداء.
(٣) سقط «ولام الذم» من النسختين.
(٤) في النسختين: أنّ.
(٥) في الأصل و ب: فاء.
(٦) ق: طرح.
(٧) ق: سنخ.
(٨) في النسختين: «المنقول». وزاد هنا في ب: ولام كي ولام الذم ولام الطرح.
(٩) ب: نحو قولك.
(١٠) سقط «ولعمرو ولمحمد» من ق.
(١١) سقط حتى «وقعت على الاسم» من النسختين.

أبداً، إذا وَقعتْ على الاسمِ الظاهرِ. وإذا وَقعتْ على الاسمِ المَكنِيِّ كانتْ مفتوحةً، كقولك:[1] لَهُ، ولَهُما[2]، ولَهُم، ولَكَ، ولَكُما، ولَكُم. فهذا فَرقٌ بينَ الظاهرِ والمَكنيِّ.

[ولام الأمر][3]

قولُهم: لِيَذهبْ عَمرٌو[4]، ولْيَخرجْ زيدٌ.[5]

وإنّما يُؤمَرُ به الغائبُ، ولا يكونُ ذلكَ للشاهِدِ. وربّما[6] يُقْلَبُ[7] للشاهدِ، كقولِ رسولِ اللّهِ، صلّى اللهُ عليه وسلّم:[8] «لِتأخُذُوا مَصافَّكُم». ولا يكادونَ يقولونَ[9]: لِتَذهبْ أنتَ. قال اللّهُ، تعالى[10]: (ثُمَّ لِيَقضُوا تَفَثَهُمْ، ولْيُوفُوا[11] نُذُورَهُمْ، ولْيَطَّوَّفُوا بالبَيتِ العَتيقِ).

ولامُ الأمرِ مكسورةٌ أبداً، إذا كانتْ في الابتداءِ. فإنْ تَقدَّمَها واو، أو فاءٌ، كانتْ ساكنةً. تقولُ: ولْيَذهبْ عَمرٌو. وربّما كُسِرَتْ معَ الواوِ والفاءِ.

---

(١) ق: «وهي في المكني مفتوحة كقولك». ب: وهي في المكني مفتوحة منه قولك.
(٢) سقط حتى «ولكم» من ق.
(٣) من النسختين
(٤) في النسختين: زيد.
(٥) في النسختين: عمرو.
(٦) سقط حتى «مصافكم» من النسختين.
(٧) في الأصل: يُغْلَب.
(٨) رصف المباني ص ٢٢٧ والجنى الداني ص ١١١ والمغني ص ٢٤٧ و ٢٥١. والمصاف: جمع مصف. وهو الموقف.
(٩) ب: ولا يقال.
(١٠) الآية ٢٩ من الحج. وفي النسختين: عز وجل.
(١١) ق: ولِيُوفوا.

ولام الخبر

قولُهم: إنّ زيداً لَخارجٌ، وإنّ محمداً لَمُنطلقٌ[1] . قال اللهُ، تعالى:[2] (إنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ، يومَئذٍ، لَخَبيرٌ). اللامُ[3] لامُ الخبرِ. وهي[4] مفتوحةٌ أبداً.

62 وهذه اللامُ/إذا أُدخِلتْ[5] على خَبرِ «انّ»[6]، كُسِرتْ ألفُ[7] «إنّ»، وإنْ تَوسَّطتِ الكلامَ انتَصبتْ «أنّ»[8]. ألا تَرى أنّكَ إذا بدأتَ بـ «انّ»[9] تقولُ: إنّ[10] محمداً رسولُ اللهِ، وإنّكَ منطلقٌ[11] وإذا تَوسَّطتْ قلتَ:[12] أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ، [صلّى اللهُ عليه][13]، وأعلَمُ[14] أنّكَ عالمٌ. فَتحتَ «أنّ» لمّا توسَّطتِ الكلامَ[15]. فإذا[16] أدخَلتَ اللامَ على الخبرِ كَسرتَ الألفَ[17]، مبتدئاً كانَ أو مُتوسّطاً. تقولُ: أشهدُ إنَّ محمداً لَرسولُ اللهِ. قال

---

(1) ب: «لقادم». وسقط «وإن محمداً لمنطلق» من ق.
(2) الآية 11 من العاديات.
(3) ب: «فاللام». وسقط «اللام لام الخبر» من ق.
(4) ق: ولام الخبر.
(5) في الأصل: وهذه اللامات إذا دخلت.
(6) في الأصل و ق: إنّ.
(7) ق: الألف في.
(8) ق: «نصبتَ» ب: فتحت.
(9) في الأصل وق: أنّ.
(10) ق: أنّ.
(11) سقط «وإنّك منطلق» من ق.
(12) ق: فإذا توسط تقول.
(13) من ق.
(14) ق: وتقول أعلمُ.
(15) سقط «فتحت... الكلام» من النسختين.
(16) ب: فإن.
(17) ق: «انّ». ب: ألف أنّ.

اللهُ، جلَّ وعزَّ[1] : (إذا جاءكَ المُنافِقُونَ قالُوا: نَشهَدُ إنّكَ لَرَسُولُ اللهِ، واللهُ يَعلَمُ إنّكَ لَرَسولُهُ، واللهُ يَشْهَدُ إنّ المُنافِقِينَ لَكاذِبُونَ). كَسرتَ الألفَ من «إنّ» لِلامِ الخبرِ. ولولا ذلك لكانتْ مفتوحةً، لتَوسُّطِها[2] الكلامَ. قال الشاعر:[3]

وأعلَمُ عِلماً، لَيسَ بالظَّنِّ، أنّهُ ... إذا ذَلَّ مَولَى المَرْءِ فهْوَ ذَلِيلُ
وإنّ لِسانَ المَرْءِ، مالَم تَكُنْ لَهُ ... حَصاةٌ، على عَوْراتِهِ لَدَلِيلُ[4]

فَتحَ الألفَ من «أنّه»[5] لمّا لم يَدخُلِ[6] اللامُ على الخبرِ، وكَسَرَ الألفَ[7] في قوله «وإنّ لسانَ المرء»، لِلاّمِ التي[8] في قوله «لَدليل»[9].

ولام «كي»

قولُهم: أتَيتُكَ لتُفِيدَني عِلماً. وهذه اللامُ مكسورةٌ [أبداً].[10]

---

(1) الآية 1 من المنافقون. ق: «الله تعالى». ب: «عز وجل». وسقط «إذا جاءك المنافقون» من النسختين.
(2) ق: لتوسط.
(3) كعب بن سعد. الشعر والشعراء 1: 147 ومعاني القرآن للأخفش ص 320 والصاحبي ص 147 وديوان طرفة ص 52 والمخصص 3: 19 واللسان (حصو). وفي الأصل: «كالظن». ب: إذا مات.
(4) في الأصل: «لذليل». والحصاة: العقل والرزانة.
(5) ق: «ففتح إنّ في البيت الأول». ب: ففتح في أول البيت.
(6) ب: لم تدخل.
(7) زاد هنا في ب: في البيت الثاني.
(8) ب: لمجيء [لام] الخبر.
(9) في الأصل: «لذليل». ق: وكسر انّ في البيت الثاني لدخول اللام في خبره.
(10) من ق.

قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[1]: (إنّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبيناً، لِيَغفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقدَّمَ، مِن ذَنْبِكَ، وما تأخَّرَ)، معناه: كي[2] يغفرَ. نصبتَ[3] «يغفر» بلام «كي».

ولام الجحود

مثلُ[4] قولكَ[5]: ما كانَ زيدٌ لِيَفعلَ ذلِكَ[6]، وما كنتَ لِتَخرجَ. قال اللهُ، جلَّ اسمُه[7]: (وما كانَ اللهُ لِيُضيعَ إيمانَكُمْ)، [8] (وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ، وأنتَ فِيهِمْ).

عَمَلُها النصبُ، وهي مكسورةٌ. ومعنى الجحُودِ إدخالُ حرفِ الجَحدِ على الكلامِ. وهو مثلُ قولكَ: ما كانَ زيدٌ لِيَفعل.[9]

ولام النداء

مفتوحةٌ. قال مهلهل:[10]

يا لَبَكْرٍ أنشِرُوا لِي كُلَيباً يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ؟

---

(١) الآيتان ١ و ٢ من الفتح. ق: «الله تعالى». وسقط «إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً» من الأصل و ب.
(٢) ب: لكي.
(٣) ق: نصب.
(٤) سقطت من ق.
(٥) ق: قولهم.
(٦) في الأصل: ذاك.
(٧) الآية ١٤٣ من البقرة. ق: «الله تعالى». ب: الله عز وجل.
(٨) الآية ٣٣ من الأنفال. وسقط «وأنت فيهم» من ق.
(٩) في النسختين: على الكلام وهو ما.
(١٠) الكتاب ١: ٣١٨ والخصائص ٣: ٢٢٩ والعقد ٥: ٤٧٨ والإقناع ص ١١ والمعيار ص ٣٣ والوافي ص ٤٧ والقسطاس ص ٧٤ والأغاني ٥: ٥٩ وأخبار المراقسة ص ٥٣ وشرح التحفة ص ١٠٧ والخزانة ١: ٣٠٠. وأنشر: أحيي.

وتقول: أكلتُ رُطَباً يا لَهُ من رُطَبٍ![1]

ولام الاستغاثة

وهي مكسورة[2]، تقولُ: يا لَعبدِ اللهِ[3]، لِأمرٍ واقعٍ[4]. [قال الشاعر]:[5]

يـا لَقَـومٍ لِـزَفْـرةِ الزَّفَـراتِ ولِعَيـنٍ، كَثِيـرة العَبَـراتِ

ولام التعجُّب

مفتوحةٌ أبداً، نحوَ قولِهم: لَظَرُفَ زيدٌ[6]، ولَكَرُمَ عمرٌو[7]، ولَقَضُوَ[8] القاضي! أي: ما أظرَفَ زيداً، وأكرمَ عَمراً، وأقضى القاضي![9]

ويقالُ[10]: من لامِ التعجُّبِ أيضاً قولُ اللهِ تعالى:[11] (إنّ في ذٰلِكَ لَعِبْرَةً)، (إنّ في هٰذا[12] لَبلاغاً)! ومن التعجُّبِ قولُه،

---

(١) سقط «وتقول... رطب» من النسختين.
(٢) في الأصل: «مفتوحة». وسقط «وهي» من ق.
(٣) ق: يالِعبد الله.
(٤) في الأصل: وقعَ.
(٥) ما بين معقوفين من النسختين. وفي الأصل: «يالبكر لزفرة». ق: يالِقوم.
(٦) ق: عمرو.
(٧) ق: زيد.
(٨) في الأصل: لقَضَى.
(٩) ق: «ما أظرفه وما أكرمه وما أقضاه». ب: ما أظرفه وما أكرمه.
(١٠) سقط حتى «البعث» من النسختين.
(١١) الآيات ١٣ من آل عمران و ٤٤ من النور و ٢٦ من النازعات.
(١٢) الآية ١٠٦ من الأنبياء. وفي الأصل: «ذلك» وفوقها: هذا.

تعالى:[1] (أإذا ما مُتُّ لَسوفَ أُخْرَجُ حيّاً)! تَعجّبَ الكافرونَ من البعثِ.

واللام التي في موضع «إلاّ»

كقولِ اللهِ، جلَّ ذِكره[2]: (وإنْ وَجَدْنا أكْثَرَهُمْ لَفاسِقِين)/ ٦٣ معناه: ما وَجدْنا أكثرَهم[3] إلاّ فاسقينَ. ومثلُه قولُ اللهِ، تبارك وتعالى:[4] (تاللهِ، إنْ كُنّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ). [معناه: إلاّ في ضلالٍ مبينٍ][5]. قال الشاعر:[6]

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، إنْ قَتلتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ، عليكَ، عُقُوبةُ المُتعمِّدِ

معناه:[7] ما قتلتَ إلاّ مسلماً

ولام القَسَم

قولُ اللهِ، تعالى[8]: (لَتُبْلَوُنَّ في أمْوالِكُمْ، وأَنْفُسِكُمْ، ولَتَسمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ، مِنْ قَبْلِكُمْ). معناه: [واللهِ][9] لتُبلَوُنَّ[10]. وكقولِه، [عزَّ وعلا][11]: (لَتَجِدَنَّ[12] أشَدَّ النّاسِ

---

(١) الآية ٦٦ من مريم.
(٢) الآية ١٠٢ من الأعراف. ق: «قال الله تعالى». ب: عز وجل.
(٣) سقط «ما وجدنا أكثرهم» من ق.
(٤) الآية ٩٧ من الشعراء. وسقط «قول.. تعالى» من النسختين. ب: «تالله إنّا لفي». و«تالله» ليست في الأصل.
(٥) من ق. وفيها: معناه إلاّ في ضلال مبين.
(٦) انظر آخر الورقة ٣٠.
(٧) في النسختين: يعني.
(٨) الآية ١٨٦ من آل عمران. ب: عز وجل.
(٩) من النسختين.
(١٠) هذا التفسير هو في النسخ بعد الآية التالية.
(١١) من ق. ب: تعالى.
(١٢) الآية ٨٢ من المائدة. وفي الأصل: ولتجدنّ.

عَداوةً، لِلَّذِينَ[1] آمَنُوا، اليَهُودَ)، و[2] (لَعَمْرُكَ، إنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعمَهُونَ).

ولام الوعيد

قولُ اللهِ، تعالى[3]: (لِيَكْفُرُوا بِما آتيناهُمْ، ولْيَتَمَتَّعُوا، فسَوفَ يَعلَمُونَ)[4]. وهو كقول الرَّجلِ للرَّجلِ، في معنى التهدُّدِ:[5] لِيَفعلْ فلانٌ ما أحبَّ[6]، فإنّي من ورائه.

ولام التأكيد

مثلُ قوله:[7] (لَيُسْجَنَنَّ). ولا بدَّ[8] للامِ التأكيدِ من أنْ يَتقدّمَه لامُ الشرطِ، وهو[9] لامُ «لئنْ»[10]، كقولِ اللهِ، تعالى:[11] (ولَئِنْ لَم يَفعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ). ومثلُه[12]: (كَلاَّ، لَئِنْ لَم يَنْتَهِ لَنَسفَعَنْ بالنّاصِيةِ). وإذا لم يَتقدّمْ لامُ الشرطِ لامَ التأكيدِ[13] فلا بدّ

---

(١) سقط حتى «يعمهون» من النسختين.

(٢) الآية ٧٢ من الحجر.

(٣) ق: «قوله جل ذكره». ب: عز وجل.

(٤) الآية ٦٦ من العنكبوت. ب: «تَعلمون». انظر البحر ٧:١٥٩.

(٥) ق: «وهذا القول الرجل للرجل يهدده». ب: وهو كقولك للرجل تهدده.

(٦) في الأصل: ليفعل ما أراد.

(٧) الآية ٣٢ من يوسف.

(٨) ق: «ولام التأكيد لا بد». وسقط «للام التأكيد» من النسختين.

(٩) ب: فهو.

(١٠) ق: «لينْ». ب: «لين». وفي حاشية الأصل: ليُسجننّ!

(١١) ب: «عز وجل». وفي النسختين: «لئن» بإسقاط الواو.

(١٢) الآية ١٥ من العلق. ق: «وقوله». وسقط «كلاّ» من الأصل و ق.

(١٣) ق: وإذا لم يتقدم قبلُ لام الشرط.

للام التأكيدِ أنْ يكونَ قبلَها[1] إضمارُ القسمِ . مثلُ قوله [تعالى][2] : (لَتُبْلَوُنَّ)[3] . معناه: واللهِ لَتبلوُنَّ .

ولام جواب القَسَم

قولُهم[4] : واللهِ إنْ فَعَلتَ لَتجِدَنَّهُ بحَيثُ تُحِبُّ . ومنه[5] قولُ الشاعر:[6]

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجْدِ والعُلا وأُقسِمُ حَقّاً إنْ فَعَلتَ لَيَفْعَلا

اللامُ [التي][7] في « لَيَفعل »[8] [لامُ] جوابِ القسمِ .

واللام التي في موضع « عن »

[قولُهم][9] : لَقيتُه كَفَّةَ لِكَفَّةٍ ، أي :كَفّةً[10] عن كَفَّةٍ .

ولام المدح

قولُهم[11] : يالَكَ رَجلاً صالِحاً ، ويالَكَ خَبراً سارّاً . ومِن[12]

---

(١) ق: قبله .

(٢) من ق .

(٣) الآية ١٨٦ من آل عمران. ب: ليكونن.

(٤) ب: قولك .

(٥) في الأصل: ومثله .

(٦) انظر الورقة ٨٨ . وفي الأصل و ق: تَساوَرَ سوّارٌ.

(٧) من ق .

(٨) ق: « يفعل »- ب: فاللام في يفعل .

(٩) من ب . ق: عن قولهم .

(١٠) سقطت من ق . ولقيته كفة عن كفة أي: استقبلته مواجهة كأن كلاًّ منّا قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره .

(١١) ق: قولك لأحد .

(١٢) سقط حتى « المجيبون » من النسختين .

المدحِ قولُ اللهِ، تعالى:[١] (ولَقَدْ نادانا نُوحٌ، فلَنِعْمَ المُجِيبُونَ).

ولام الذمّ

مثلُ[٢]: يالَكَ رَجلاً ساقطاً، و[يالَكَ رجلاً][٣] جاهلاً. قال[٤] اللهُ، عزَّ وجلَّ:[٥] (لَبِئسَ المَولَى ،ولَبِئسَ العَشِيرُ).

واللام التي في موضع «على»

قولُهم: سَقَطَ لِوجهِهِ، أي: على وجهِهِ. ومنه قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ[٦]: (يَخِرُّونَ، لِلأَذْقانِ، سُجَّداً) أي: على الأذقانِ.

واللام التي في موضع[٧] الفاء

قولُهم[٨]: أحسنتَ[٩] إلى زيدٍ لِيَكفُرَ نعمتَك، أي: فكَفَرَ نعمتَك[٨]. ومنه قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى[١٠]: (فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ، لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وحَزَناً). ومثلُه: (رَبَّنا، إنَّكَ آتيتَ فِرْعَونَ ومَلأَهُ زِينةً وأمْوالاً في الحَياةِ الدُّنْيا، رَبَّنا، لِيَضِلُّوا[١١] عَنْ

(١) الآية ٧٥ من الصافات.
(٢) ق: قولهم.
(٣) من ب.
(٤) سقط حتى «العشير» من النسختين.
(٥) الآية ١٣ من الحج.
(٦) الآية ١٠٧ من الإسراء. ق: «تعالى» ب: عز وجل.
(٧) في الأصل: معنى.
(٨) سقطت من ق.
(٩) في الأصل: أحسنتُ.
(١٠) الآية ٨ من القصص. وفي النسختين: عز وجل.
(١١) الآية ٨٨ من يونس. وهذه قراءة الحرميين والعربيين ومجاهد وأبي رجاء والأعرج وشيبة وأبي جعفر وأهل مكة. ب: «ليُضِلُّوا». وهي قراءة الكوفيين وقتادة والأعمش وعيسى والحسن والأعرج بخلاف عنهما. البحر ٥ :١٨٦.

سَبِيْنَتَ) أي: فَضَلُّوا[1] عن سَبيلِكَ. قال الشاعر:[2]

لَنا هَضْبةٌ لا يَدخُلُ الذُّلُّ وسْطَها   ويأوِي إلَيها المُستَجِيرُ، لِيُعْصَما

أي[3]: فيُعصَما[4] ومثلُه[5]: (لِيَجزِيَ الَّذِينَ أساؤُوا، بِما عَمِلُوا). يَعني/: (ولله ما في السَّماواتِ، وما في الأرْضِ)، فيَجزِيَ الذين أساؤوا بما عَمِلوا، (ويَجْزِيَ الَّذِين أحسَنُوا بالحُسْنَى). ٦٤

واللام التي في موضع «إلى»

قولُ اللهِ، جلَّ ذِكرُه[6]: (حَتَّى إذا أقَلَّتْ سَحاباً ثِقالاً سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ)[7] أي[8]: إلى بلدٍ ميّتٍ. ومثلُه[9]: (رَبَّنا، إنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً، يُنادِي لِلإيمانِ) أي: إلى الإيمانِ. ومثلُه:[10] (الحَمْدُ للهِ، الَّذِي هَدانا لِهٰذا).

واللام التي في موضع «أنْ»[11]

مثل[12] قولِ اللهِ، تعالى[13]: (وما أُمِرُوا إلاّ لِيَعبُدُوا إلٰهاً

(١) ب: «فأضلوا». وسقط «عن سبيلك» من ق.
(٢) طرفة بن العبد. ديوانه ص ٤ والكتاب ١:٤٢٣ والمقتضب ٢:٢٤ والمحتسب ١:١٩٧. ق: «جبل لا ينزل.. ويأوي إليه». وفي الأصل: «لم يدخل». ويعصم: يمنع.
(٣) ق: أراد.
(٤) زاد هنا في ق: «وهاتان اللامان تعرفان بلام الصيرورة والعاقبة. أي: كان عاقبتها وصار أمرها إلى ذلك».
(٥) الآية ٣١ من النجم. وسقط حتى «بالحسنى» من النسختين.
(٦) في النسختين: عز وجل.
(٧) الآية ٥٧ من الأعراف. وفي الأصل: «مَيْتٍ» هنا وفيما بعد.
(٨) في النسختين: معناه.
(٩) الآية ١٩٣ من آل عمران. وسقط حتى «لهذا» من النسختين.
(١٠) الآية ٤٣ من الأعراف.
(١١) في الأصل: إنّ.
(١٢) سقطت من النسختين.
(١٣) ق: «عز وعلا». ب: عز وجل.

واحِداً)[١]. معناه: إلاّ[٢] أنْ يَعبدوا[٣]. ومثلُه[٤]: (وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ، لِرَبِّ العالَمِينَ)، ومثلُه:[٥] (يُرِيدُونَ لِيُطفِئُوا نُورَ اللهِ، بأفْواهِهِمْ). معناه: أنْ يُطفئوا، وأنْ نُسلِمَ[٦].

ولام جواب «لولا»

قولُهم: لولا زيدٌ لَزُرتُكَ، ولولا محمدٌ لأتَيتُكَ[٧]. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[٨]: (ولَولا كَلِمةٌ، سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ).

ولام الطرح

قولُ[٩] اللهِ، عزَّ وجلَّ:[١٠] (وإذا كالُوهُمْ، أو وَزَنُوهُمْ، يُخْسِرُونَ). معناه: كالُوا لهم، [أو وَزَنُوا لهم]. مثلُ قولِ

---

(١) الآية ١٣١ من التوبة. وفي النسختين: «إلاّ ليعبدوا الله». وهي من الآية ٥ من البينة.

(٢) سقطت من ق.

(٣) زاد هنا في النسختين: الله.

(٤) الآية ٧١ من الأنعام. وسقط حتى «نسلم» من النسختين.

(٥) الآية ٨ من الصف.

(٦) في الأصل: وأن يسلموا.

(٧) سقط «ولولا محمد لأتيتكَ» من ق.

(٨) الآية ٤٥ من فصلت. ق: «تعالى». ب: «عز وجل». وفي الأصل: «ولولا أجل مسمى لقضي بينهم». وهو من الآية ١٤ من الشورى.

(٩) سقط حتى «مثل» من ق، وحتى «لهم» من ب.

(١٠) الآية ٣ من المطففين.

الشاعر:[1]

فتَبعَدْ، إذْ نأى جَدْواكَ عَنّي فلا أسَفِي علَيكَ، ولا نَحِيبِي

طَرَحتَ اللاَمَ في موضعِ الطرحِ، في أوّلِ الكلامِ.

و [لام] جواب[2] الاستفهام

مثلُ قولِهم: أإذا[3] خَرَجتُ لَيأتينَّ عَمرو؟ ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ ذِكره[4]: (أإذا ما مُتُّ لَسَوفَ أُخرَجُ حيّاً)؟ وهذا[5] بلامِ التعجُّبِ أشبهُ، لأن الكُفّارَ لم تَستفهِمْ.

---

(١) الإنصاف ص ٥٢٧. والبيت مختل في النسخ. فهو في الأصل:

لتَبْـعُدَنَّ إذا نـأى جَـدواكَ عَنّـي فلا أسَفِـي عليـكَ، فلا تحيطـي

وفي ق:

لتَبـعدنَّ اذى جَـدواك عنّـي فلا أسعـى عليـك، ولا تحيطـي

وفي حاشيتها عن إحدى النسخ:

ايعـدّونَ اذى جَـدّوك عنّـي فلا أسعَـى عليـك، ولا تُحبِنِـي

وفي ب:

لِتَعـدُوَ إنْ نـأى جَـدواك عنّـي فلا أسفـي عليـك، ولا غيطـي

وقوله «تبعد» يريد: لتبعد، أي: لتهلك. فحذف لام الأمر. والطرح هو الحذف.

انظر معاني القرآن ١: ٣٣٧ والبحر ٨: ٤٨٠ والورقة ١٢. ونأى: بعد. والجدوى: العطية.

(٢) سقط «جواب» من ق. وما بين معقوفين هو من النسختين.

(٣) في الأصل: «إذا». وسقط «قولهم.. ومثله» من النسختين..

(٤) الآية ١٦ من مريم. ق: «تعالى». ب: عز وجل.

(٥) سقط حتى «القهار» من النسختين.

ولام الاستفهام

قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ: [1] (لِمَنِ المُلْكُ اليومَ؟ للهِ الواحِدِ القَهّارِ).

ولام السِّنخِ

مثلُ اللامِ في: جَمَلٍ، ولَحمٍ، [ولَحْنٍ][2]، ولَمْ، وألَمّا، وما أشبهَ ذلك، مِمّا[3] لا يجوزُ إسقاطُه.[4]

ولام التعريف

[مثـلُ][5] اللامِ التي[6] [في][7]: الرَّجُـلِ، والفَـرَسِ، والحائطِ. تَدخلُ[8] مع الألفِ على الاسمِ مَنكوراً[9]، فيكونُ معرفةً. لأنّ قولَهم: فَرَسٌ، وحائطٌ، ورَجُلٌ، هي مَناكيرُ. وإذا[10] قلتَ: الرَّجـلُ، والمرأةُ، [والفَـرَسُ][11]، صـارتْ مَعـارفَ[12] [بإدخالِ الألفِ واللامِ].[13]

---

(١) الآية ١٦ من غافر.
(٢) من النسختين.
(٣) في الأصل: وما.
(٤) ق: «مثل لبن ولحم ولحن وما أشبه ذلك». ب: مثل جمل ولحم ولحن وأشباه ذلك.
(٥) من ق.
(٦) سقطت من ق.
(٧) من النسختين. وفي الأصل: التي للرجل.
(٨) ق: يدخل.
(٩) ق: المنكور.
(١٠) ق: «فرس ورجل وحائط مناكير فإذا». ب: وهي نكرات فإذا.
(١١) من النسختين.
(١٢) ب: معرفة.
(١٣) من ب.

ولام الإقحام

مثلُ قولِ اللهِ، عزَّ وجل[1]: [(إنْ كادَ لَيُضِلُّنا)، وقولِه تعالى]:[2] (عَسَى أنْ يَكونَ رَدِفَ لكُمْ). معناه: رَدِفَكم. وقال الشاعر:[3]

أُمُّ حُلَيْسٍ لَعَجُوزٌ، شَهْرَبَـهْ تَرضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

أدخلَ اللامَ في «لعجوزٌ»[4] إقحاماً.

ولام العِماد

مثلُ قولِ اللهِ، تعالى[5]: (إنَّ في ذٰلِكَ لآيَةً، لِقَومٍ يَعْلَمُونَ[6])، وكل[7] ما كانَ من نحوه.

ولام التغليظ

لَتُهلِكَنَّ[8] زيداً، [ولَتَضْرِبَنَّ عَمراً].[9]

---

(١) الآية ٤٢ من الفرقان. ق: «تعالى». وما بين معقوفين منها . ب: «إنْ ليضلنا وقوله أيضاً». وانظر «اللام التي في موضع إلاّ» في الورقة ٦٣.

(٢) الآية ٧٢ من النمل.

(٣) رؤبة. ديوانه ص ١٧٠ ورصف المباني ص ٢٣٧ والجنى الداني ص ١٢٨ وشرح المفصل ٣:١٣٠ و ٧:٥٧ والمغني ص ٢٥٤ وشرح شواهده ص ٦٠٤ وابن عقيل ١:١٤١ والأشموني ١:٤٨٨ والهمع ١:١٤٠ والدرر ١:١١٧ واللسان (شهرب) والعيني ١:٥٣٤ و ٢:١٥١ و ٤:٤٣٩ والخزانة ٤:٣٢٨ و ٣٤٤. والشهربة: الهرمة.

(٤) في الأصل وق: العجوز.

(٥) ب: عز وجل.

(٦) الآية ٥٢ من النمل . وفي النسخ: «لقوم يؤمنون». وهذا في الآيات ٩٩ من الأنعام و٧٩ من النحل و ٨٦ من النمل و٢٤ من العنكبوت و ٣٧ من الروم و ٥٢ من الزمر. وهي فيها: «لآياتٍ» بالجمع. وانظر البحر المحيط ٤:١٩٢ و ٥:٥٢٣ و ٧:٩٩ و ١٤٨و١٧٣-١٧٤و٤٣٠.

(٧) في النسختين: وكلٌّ.

(٨) في الأصل: ليُهلِكنّ.

(٩) من ق.

واللام المنقولة[١]

قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[٢] ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أقرَبُ مِن نَفْعِهِ ﴾.

٦٥ معناه: يَدعو مَن لَضَرُّهُ أقربُ من نَفعِهِ/.[٣]

ولام الابتداء

لَعَبدُ اللهِ أفضَلُ من زيدٍ][٤].

★★★

مضَى تفسيرُ وجوهِ اللاماتِ.[٥]

تفسيرُ جُمَلِ الهاءات:

وهي عَشَرةٌ[٧]:

هاءُ سِنْخٍ، وهاءُ استراحةٍ [وتَبيينٍ][٨]، وهاءُ التنبيهِ[٩]، وهاءُ الترقيقِ، وهاءُ الضميرِ، وهاءُ المبالغةِ والتفخيمِ، وهاءُ التأنيثِ،

---

(١) في الأصل: «ولام منقول». ق: «ولام المنقول». ب: «واللام المنقول». وانظر الورقة ٦١.

(٢) الآية ١٣ من الحج.

(٣) سقط «معناه ... نفعه» من النسختين.

(٤) من ق.

(٥) سقط «مضى ... اللامات» من ق. ب: مضى الباب.

(٦) من النسختين. وسقط «وهذا تفسير» منهما.

(٧) سيورد إحدى عشرة هاء، ثم يزيد الهاء التي تقع على المذكر والمؤنث. انظر الورقة ٦٦.

(٨) من ق.

(٩) ب: البنية.

وهاءُ تَتحوّلُ تاءً[1] ، وهاءُ تكونُ في نعتِ المذكَّرِ، وهاءُ الوصلِ ، وهاءُ الأمرِ.[2]

فهاء السِّنْخ

هاءُ[3] الوَجْهِ، وهاء الشَّبهِ،[4] والسَّفَهِ.[5] لَيسَتْ تتغيَّرُ[6] على [كلِّ][7] حالٍ .

وهاء الاستراحة والتبيين

كقـولِ اللهِ، جلَّ وعـزَّ[8]: (مـا أغْنَى عَنِّي ماليَهْ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطانِيَهْ). ومنه قولُ بِشرِ بنِ أبي خازم:[9]

مَهْما لِيَ اللَّيلـةَ، مَهْمالِيَـهْ أودَى بِنَعلَـيَّ، وسِـرْ بـالِيَـهْ
يا أوسُ، لَو نالَتْكَ أرماحُنـا كُنتَ كمَن تَهوِي بهِ الهاوِيَهْ[10]

---

(١) في الأصل: «ياء». ق: وهاء يتحول تاء.
(٢) يسميها بعدُ هاء العماد، ويوردها بعد هاء التأنيث في الورقة ٦٦ . ويسمي هاء الوصل هاء الندبة في الورقة ٦٧ . وسقط «هاء الوصل وهاء الأمر» من النسختين.
(٣) ب: في
(٤) في الأصل: «الشِّبْه». وسقط «وهاء الشبه» من ق.
(٥) في الأصل: «والشفقة». ب: والشفة.
(٦) في الأصل: «ليس يتغير». ق: لا يتغير.
(٧) من النسختين.
(٨) الآيتان ٢٨ و ٢٩ من الحاقة. ق: «كقوله تعالى». ب: كقوله عز وجل.
(٩) كذا في الأصل وق.ب: «ومنه قول الشاعر». والأبيات لعمرو بن ملقط. النوادر ص ٦٢ والصاحبي ص ١٧٤ والجنى الداني ص ٥١ و ٦١١ وشرح المفصل ٣ :٨٨ و ٧ :٤٤ و ١٠ :١٩ وأمالي ابن الشجري ١ :١٠٩ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠ و ٧٤٤ والهمع ٢ :٥٨ والدرر ٢ :٧٤ والتاج (مها) والعيني ٢ :٤٥٨ والخزانة ٣ :٦٣١ . وفي الأصل: «بنعلِي» . وأودى: هلك. والباء في «بنعلي» زائدة.
(١٠) في الأصل: «يهوي». وأوس: ابن حارثة الطائي.

أَلفِيَتا عَيناكَ عِندَ القَفا   أَولَى، فأَولَى لكَ، ذا واقِيَهْ[1]

فهذه هاءُ[2] استراحةٍ وتبيينٍ.

وهاء التنبيه[3]

مثلُ: هٰذا وهٰذه.

و «هُوَ»[4] قالوا: هو قائمٌ. فالهاء وحدَها اسمٌ، والواو علامةُ الرفعِ. وقالوا: همُا. فحَذفوا الواو الزائدةَ، وأتَوا بالميمِ لِمَا كانتْ من الزوائدِ. وكَرِهوا أن يُعربوه من وجهين.

وأما «هـذا» فـإنّـه كـانَ في الأصـلِ «هـٰذاء»[5]، فكَثُـرَ الاستعمالُ فحَذَفوا الهمزةَ[6]، وجَعلوا رفعَه ونصبَه وجرَّه بمنزلةٍ واحدةٍ. وممّا جاء على الأصلِ:[7]

هـٰذائِـهِ الدَّفتَـرُ خَيرُ دَفتَـرِ   بكَفِّ قَرْمٍ، ماجِدٍ، مُصَـوِّرِ

وإنّما أُدخلتِ الهاءُ[8] هاهنا، للاستراحةِ والتبيينِ. وهو يقالُ[9] بالمدِّ والقصرِ. ويقالُ: هٰذِهِ، وهٰذِي.

***

(١) في الأصل: «ألفيتنا عينيك عند الوغى». ق: «ا لقَينا عيناك عند القفا». وفي الحاشية عن إحدى النسخ وفي ب: «اللقا». وقوله أولى لك معناه التهديد والوعيد. يقول: أنت ذو وقاية بعينيك عند فرارك، تحترس بها. ولكثرة تلفّتك حينئذ صارت عيناك كأنهما في قفاك.

(٢) سقطت من ق.

(٣) ب: البنية.

(٤) سقط حتى «ومن هاء التنبيه» من النسختين.

(٥) في الأصل: «هذاه». وانظر الهمع ١:٧٥.

(٦) في الأصل: الواو.

(٧) الهمع ١:٧٥ والدرر ١:٤٩ والتصريح ١:١٢٦. وفي الأصل: «هذايَهْ». والقرم: السيد المعظم.

(٨) يريد الهاء الثانية.

(٩) في الأصل: لا يقال.

يَقولونَ: هم ضارِبونَ زيداً. فإذا أضمَروا قالوا: هُمْ ضاربوهُ، وهم قاتِلوهُ. إلاّ في الشِّعرِ اضطراراً، قال الشاعر:[1]

هُمُ الفاعِلُونَ الخَيرَ، والآمِرُونَهُ إذا ما خَشُوا مِن حادِثِ الأمْرِ مُعْظَما

أرادَ: والآمرونَ [به].

وفي «هو» ثلاثُ لغاتٍ. يقال: هُوَ، وهُوْ، وهُوَّ.

فأما مَن قال «هُوَ» فإنّه حرّكَ الواوَ، وطَلَبَ التثقيلَ.

وأما مَن قال «هُوَّ» فإنّه كرِهَ أن يكونَ الاسمُ على حرفينِ، فعَمَده بالتشديدِ. وقال الشاعر:[2]

وإنّ لِساني شُهْدةٌ، يُشتَفَى بِها وهُوَّ، على مَن صَبَّهُ اللهُ، عَلْقَمُ

وأما مَن قال «هُوْ»، بتسكينِ الواو، فإنّه أخرجَه على مثالِ: مَنْ، وعَنْ، وأشباهِ ذلك. وقال الحطيئةُ[3]، يَمدحُ سعيدَ بن العاصِ:[4]

سَعِيدٌ، وما يَفعَلْ سَعِيدٌ فإنَّهُ نَجِيبٌ كمَن هُوْ في الفَلاةِ نَجِيبُ/ ٦٦

وبعضُهم يُسكِّنُ الهاء، إذا تَقدَّمها واو، كما يُقرأ:[5] (وهْوَ اللهُ في السَّماواتِ، وفي الأرضِ، يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وجَهْرَكُمْ) الآيَة.

***

(١) الكتاب ١ :٩٦ والكامل ص ٢٠٦ ومجالس ثعلب ص ١٥٠ وشرح المفصل ٢ :١٢٥ والهمع ٢ :١٥٧ والدرر ٢ :٢١٥ والصحاح ص ٢٥٥٩ والخزانة ٢ :١٨٧.

(٢) رجل من بني همدان. شرح المفصل ٣ :٩٦ والبحر ٤ :٤٤٦ والمغني ص ٤٨٥ والهمع ١ :٦١ و ٢ :١٥٧ والدرر ١ :٣٧ و ٢ :٢١٦ والأشموني ١ :١٧٤ والعيني ١ :٤٥١ والخزانة ٢ :٤٠٠. والعلقم: الشديد الصعب. وهو معنى مجازي. وأصله أنه نبت كريه الطعم، هو الحنظل.

(٣) في الأصل: حطيئة.

(٤) ديوان الحطيئة ص ٨٧.

(٥) الآية ٣ من الأنعام.

ومن هاءِ التنبيهِ مثلُ قولِ اللهِ، جلَّ وعزّ[1] : (هاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتابِيَهْ) . وقال[2] : (ها أنتُمْ هٰؤلاءِ) . وقال الشاعر:[3]

ونَحنُ اقتَسَمْنا الحُبَّ نِصْفَينِ بَينَنا   فقُلتُ لَها : هٰذا لَها ها وذالِيا

وهاء الترقيق

نحو قولِ [ابنِ] قيسِ الرُّقيّاتِ:[4]

إنَّ الحوادِثَ، بالمَدينةِ، [قَد]   أوجَعْنَني، وقَرَعْنَ مَرْوَتِيَهْ

تَبكِيهِمُ أسماءُ، مُعْوِلَةً   وتَقُولُ سَلمَى: وارَزِيَّتِيَهْ[5]

وهاء الضمير

[مثلُ][6] : كلّمتُه، ولَقِيتُه.[7]

وهاء المبالغة والتفخيم

مثلُ قولِهم: رَجلٌ [8] علاّمةٌ ونَسّابةٌ، ولَحّانةٌ إذا كانَ كثيرَ

---

(١) الآية ١٩ من الحاقة . وفي النسختين: وكقوله عز وجل .

(٢) الآيات ٦٦ من آل عمران و١٠٩ من النساء و٣٨ من محمد .وسقط « قال » من النسختين .

(٣) لبيد . ديوانه ص ٣٦٠ والكتاب ١ :٣٧٩ والمقتضب ٢ :٣٢٣ وشرح المفصل ٨ : ١١٤ والهمع ١ :٧٦ والدرر ١ :٥٠ والخزانة ٢ :٧٩ و٤ :٤٧٨ . ب: « اقتسمنا الخير ... خذي ثم ذاليا » . ق: فقلنا لها نصف وها نصف ليا .

(٤) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ٩٨ و ٩٩ والكتاب ١ :٣٢١ والشعر والشعراء ص ٥٢٥ والمقتضب ٤ :٢٧٢ ونسب قريش ص ٤٣٦ والصناعتين ص ٤٥٠ والعقد ٥ : ٥٠٠ ومجالس العلماء ص ١٨٨ والموشح ص ١٨٧ والتصريح ٢ :١٨١ والعيني ٤ :٢٧٤. ب: « مثل قول الشاعر » . وسقط « قد » من الأصل . والمروة: الحجر الأبيض تقدح منه النار .

(٥) ق: « تبكي لهم » . والرزية: المصيبة .

(٦) من ب .

(٧) ق: وأرقيته .

(٨) سقطت من ق .

اللَّحْنِ.[1] وزَعموا أنّ قولَ اللهِ، جلَّ وعزَّ[2]: (بَلِ الإنْسانُ، علَى نَفْسِهِ، بَصِيرةٌ) على هذا المعنى. ومثلُه[3] [قولُه، تعالى]:[4] (وقالُوا: ما في بُطُونِ هٰذهِ الأنْعامِ خالِصةٌ لِذُكُورِنا، ومُحرَّمٌ علَى أزْواجِنا). فالهاءُ[5] هاءُ المبالغةِ والتفخيمِ. ومنه [أيضاً] قولُه، [عزَّ وجلَّ]:[6] (لَأمْلأنَّ جَهَنَّمَ، مِنَ الجِنَّةِ والنّاسِ، أجمَعِينَ). أُلحِقَتْ [فيه][7] الهاءُ [للمبالغةِ][8]، وإنّما هو[9] الجِنُّ.

وقال الشاعرُ، يَصفُ السَّيفَ:[10]

ولَو شَهِدَتْ غَداةَ الكَومِ قالَتْ: هُوَ العَضْبُ، المُهَذْرِمةُ، العَتِيقُ

وهاء التأنيث

مثلُ: كَلِمةٍ[11]، وضَرْبةٍ، [وجَنّةٍ، وشَجرةٍ، وقَلَنْسُوةٍ].[12]

---

(١) سقط «ولحانه ... اللحن» من النسختين.
(٢) الآية ١٤ من القيامة. ق: «تعالى». ب: عز وجل.
(٣) ق: وكذلك.
(٤) الآية ١٣٩ من الأنعام. وما بين معقوفين من ق.
(٥) في النسختين: فهي.
(٦) الآيتان ١١٩ من هود و١٣ من السجدة. ومابين معقوفين من ب. ق: «تعالى». وسقط «لأملأن جهنم» و «أجمعين» من النسختين.
(٧) من ق.
(٨) من ق. ب: لهذا المعنى
(٩) ق: هي.
(١٠) مالك بن زغبة. الاختيارين ص ١٩٧. ب: «غداة الحرب». ق: «المهنّدة العتيق». والكوم: يوم لباهلة على بلحارث. والمهذرمة: الكثير القطع. والعتيق: الكريم.
(١١) في الأصل: كلبة.
(١٢) من ق.

وأما[1] قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ:[2] (وذلِكَ دِينُ القَيِّمةِ) فأنَّث، لأنّ معناه: وذلك دينُ الحَنيفيّةِ القَيِّمة.

وهاء العِماد[3]

مثلُ قولِهم: إنّه قائمٌ فيها أخوكَ، وإنّه قائمٌ فيها أبوكَ، وإنّه قائمٌ فيها أُختُكَ، وإنّه قائمٌ فيها أُختاكَ، وإنّه قائمةٌ فيها أخواتُكَ. وليستْ هذه الهاءُ[4] في هذا الموضعِ اسماً. ولو كانَ اسماً لقلتَ: إنَّهما وإنَّهنَّ، ولأَنَّثتَ[5] في المؤنَّثِ. قال اللهُ جلَّ وعزَّ:[6] (إنَّهُ مُصِيبُها ما أصابَهُمْ)، و[7] (قُلْ: أُوحِيَ إليَّ أنَّهُ استَمَعَ نَفَرٌ، مِنَ الجِنِّ). وقال الشاعر:[8]

فلَمْ تَرَ عَينِي مِثلَ سِرْبٍ رأيتُهُ خَرَجْنَ علَينا من زُقاقِ ابنِ واقِفِ

والهاء التي تقع على المذكر والمؤنث

كقولِ الشاعر:[9]

* فطافَتْ ثَلاثاً، بَينَ يومٍ ولَيلةٍ *

قال «ثلاثاً»، ولم يقلْ «ثلاثةً»، وقد ذكَرَ[10] الأيّامَ. وإنّما قال

---

(١) سقط حتى «والشخص مذكر» من النسختين.
(٢) الآية ٥ من البينة.
(٣) سماها من قبل هاء الأمر. انظر الورقة ٦٥.
(٤) في الأصل: التاء.
(٥) في الأصل: وإنهم ولثبتت.
(٦) الآية ٣١ من هود.
(٧) الآية ١ من الجن.
(٨) انظر الورقة ٣١. وفي الأصل: من رِقاق.
(٩) صدر بيت للنابغة الجعدي، عجزه:
يكُونُ النَّكِيرُ أنْ تُضيفَ، وتَجأرا
ديوانه ص ٦٤ والكتاب ٢: ١٧٤ والخزانة ٣: ٣١٧. يصف بقرة فقدت ولدها. والنكير: الاستنكار. وتضيف: تشفق. وتجأر: تصيح.
(١٠) في الأصل: ذكَّرَ.

« ثلاثاً » على الليالي، لأنّ الأيامَ داخلة في الليالي، لكثرةِ استعمالِهم الليـاليَ. ألا تَـرى أنّهـم يَكتبـونَ في كُتبِهـم: بَقِينَ، ومَضَينَ. وصُمْنا[1] عَشراً من الشَّهرِ، يَعني[2] : الليالي.

وأما قولُ الشاعرِ/ :[3] ٦٧

وإنَّ كِلاباً، هذهِ، عَشْرُ أبطُنٍ وأنتَ بَرِيءٌ مِن قَبائلِها، العَشْرِ

البطنُ مذكّرٌ. وإنَّما عَنى القبائلَ. وأما قولُ الآخرِ:[4]

ثَلاثَـــةُ أنْفُسٍ، وثَلاثُ ذَودٍ لَقَد جارَ الزَّمانُ، علَى عِيالِـي

قـال « ثلاثـةُ أنفُسٍ »، لأنّـه أرادَ: ثلاثـة أشخُـصٍ. وشَخـصُ الرَّجلِ : نَفْسُه. قال الشاعر:[5]

فكانَ مِجَنِّي دُونَ ماكُنتُ أتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعْصِرُ

قال « ثلاثُ شخوصٍ » فأنَّثَ، والشخصُ مذكّرٌ.

---

(١) في الأصل: « وصُمّنَ ». وانظر معاني القرآن ١:١٥١ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨.

(٢) في الأصل: لعين.

(٣) النواح الكلبي. الكتاب ٢:١٧٤ والمقتضب ٢:١٤٨ والكامل ١:٣٨٨ والخصائص ٢:٤١٧ والإنصاف ص ٧٦٩ والهمع ٢:١٤٩ والدرر ٢:٢٠٤ والأشموني ٤:٦٣ والعيني ٤:٤٨٤ . وكلاب: قبيلة من بني ربيعة بن عامر.

(٤) الحطيئة. ديوانه ص ١٢٠ والكتاب ٢:١٧٥ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤ والخصائص ٢:٢١٤ والإنصاف ص ٧٧١ والهمع ١:٢٥٣ و ٢:١٤٩ و١٧٠ والدرر ١:٢٠٩ و ٢:٢٠٤ و٢٢٤ والأشموني ٤:٦٣ والعيني ٤:٤٨٥ والخزانة ٣:٣٠١ . والذود : الناقة أو البعير.

(٥) عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ص ٩٢ والكتاب ٢:١٧٥ والمقتضب ٢:١٤٨ والخصائص ٢:٤١٧ والإنصاف ص ٧٧٠ والتصريح ٢:٢٧١و٢٧٥ والأشموني ٣:٦٢ والعيني ٤:٣٨٣ والخزانة ٣:٣١٢ . والمجن: الترس . استعاره لما يستتربه . والكاعب: التي نهدثدياها. والمعصر: التي دخلت في شبابها.

والهاء التي تتحوَّل تاء[1]

وهي لغةٌ، في[2] بعضِ لغاتِ العربِ. يَقولونَ: وَضعتُه في المِشْكاتْ[3]، وهذه جَمْرَتْ[4]، [وجَنَّتْ][5]. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ[6]: (إنَّ شَجَرتَ[7] الزَّقُّومِ). ومثلُه: (وجَنَّتُ نَعيمٍ)[8]، و (إنَّ رَحْمَتَ[9] اللهِ قَريبٌ، مِنَ المُحْسِنِينَ). قال الشاعر:[10]

مِن بَعدِما وبَعدِما وبَعدِمَتْ … صارَتْ نُفُوسُ القَومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ

وكادَتِ الحُرَّتُ أنْ تُدعَى أمَتْ[11]

أراد «الغلصمه» و «الأمهْ»، فوقفَ على الهاء بالتاء، على اللغةِ.[12] وهي حِمْيَرِيَّةٌ. [ويقالُ: لبعضِ بني أسدِ بنِ خُزَيمةَ][13].

---

(١) ق: يتحول.
(٢) في الأصل: من
(٣) في الأصل وق: المشكاة.
(٤) في الأصل: «حزات». ق: جرتٌ.
(٥) من ق. وفيها: وجنّتٌ.
(٦) ق: «تعالى». وفيها تقديم وتأخير في الآيات. ب: عز وجل.
(٧) الآية ٤٣ من الدخان. وفي الأصل وق: شجرة.
(٨) الآية ٨٩ من الواقعة. وفي الأصل وب: «جَنَّةُ النَّعيمِ». وهي من الآية ٨٥ من الشعراء. ق: «وقال تعالى: وجَنَّةُ نَعيمٍ».
(٩) الآية ٥٦ من الأعراف.
(١٠) أبو النجم. مجالس ثعلب ص ٢٧٠ والخصائص ١:٣٠٤ ورصف المباني ص ١٦٢ وشرح المفصل ٥:٨٩ و ٩:٨١ والهمع ٢:٢٠٩ والدرر ٢:٢١٤ و ٢٣٥ والأشموني ٤:٢١٤ والعيني ٤:٥٥٩ والخزانة ٢:١٤٨ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٨. والغلصمة: رأس الحلقوم.
(١١) ق: الحُرَّةَ.
(١٢) في الأصل: أراد الغلصمة والأمة فوقف بالهاء على التاء باللغة.
(١٣) من ب.

والهاء التي تكون[1] في نعت المذكر

كقول الشاعر:[2]

وأمْرُهمُ مَركُودةٌ، في نِزالِهِـمْ ... وما بهمُ حَيْدٌ إذا الحَرْبُ هَرَّتِ

بِكُلِّ قَناةٍ، صَـدْقـةٍ، يَـزَنِيَّـةٍ ... إذا أُكرِهَتْ لَمْ تَنأطِرْ واشمأزَّتِ[3]

معناه: أمرُهم أمرةٌ[4] مركودةٌ . قال اللهُ، جلَّ ذِكرُه[5]: (وما أمْرُنا إلاّ واحِدةٌ، كلَمْحٍ بالبَصَرِ). معناه:[6] أمرُنا أمْرةٌ[4] واحدةٌ. قال[7] الشاعر:[8]

لَو أنّها عَرَضَتْ لأشمَطَ راهِـبٍ ... عَبَدَ الإلَهَ، صَرُورةٍ، مُتَعَبِّـدِ

وهاء الندبة[9]

وازَيداهْ، واعَمراهْ[10]. قال الشاعر:[11]

يارَبِّ، يا رَبّاهْ، إيّـاكَ أسَـلْ ... عَفْراءَ مِن قَبْلِ اقترابِ الأجَلْ

★★★

مضَى تَفسيرُ جُمَلِ الهاءاتِ[12]

---

(١) في النسختين: وما يكون من الهاء.

(٢) في الأصل: «قال الشاعر». ق: «قول الشاعر». والمركودة من ركد إذا ثبت واطمأن والحيد: الميل والتراجع . وهر : اشتد وساء.

(٣) في حاشية ق عن إحدى النسخ: «تُثْنَ حينَ اشمأزّتِ». والصدقة: الصلبة. واليزنية: المنسوبة إلى ذي يزن الحميري . وتنأطر: تنثني. واشمأز: اجتمع بعضه إلى بعض.

(٤) ب: أمرأة.

(٥) الآية ٥٠ من القمر. ق: «تعالى». ب: عز وجل.

(٦) ب: معنى ما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر معنى.

(٧) سقط حتى «الهاءات» من ق، وحتى «الأجل» من ب.

(٨) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٣٣ . والأشمط: الذي اختلط سواد شعره ببياضه. والصرورة: الذي لم يذنب قط.

(٩) سماها من قبلُ هاء الوصل. انظر الورقة ٦٥ . وفي الأصل: «التبرئة». وفي الحاشية: الندبة.

(١٠) في الأصل: وازيداهُ واعمراهُ.

(١١) عروة بن حزام. إصلاح المنطق ص ٩٢ وشرح المفصل ٩: ٧٤ والخزانة ٣: ٤٦٢ و٤: ٥٩٣ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٨ . وفي الأصل: «عفواً جيلاً قبلَ اقتراب الأجَلْ». وعفراء: اسم امرأة.

(١٢) ب: مضى الباب.

وهذه[1] جُمَلُ التاءات

وهي خمسَ عشرةَ[2]:

تاءُ سِنْخٍ[3]، وتاءُ التأنيثِ، وتاءُ فِعلِ المؤنَّثِ، وتاءُ النَّفْسِ، وتاءُ مُخاطَبةِ المذكَّرِ، وتاءُ مخاطَبةِ المؤنَّثِ، وتاءٌ تُشبهُ تاء التأنيث،[4] وهي مصروفةٌ في كلِّ وجهٍ، وتاءُ وصلٍ، وتاءٌ تكونُ بدلاً من الألفِ[5]، وتاءٌ تكونُ بدلاً من السينِ، وتاءٌ تكونُ بدلاً من الدالِ، وتاءٌ تكونُ بدلاً من الواوِ، وتاءُ القَسَمِ، وتاءٌ زائدةٌ[6] في الفعلِ المُستقبَلِ، وتاءٌ تكونُ بدلاً[7] من الصاد في بعضِ اللغاتِ.

فتاء السِّنْخ

مثلُ التاءِ في: التَّمْرِ، والتِّينِ[8]، وأشباهِ ذلكَ[9]، ممّا لا يَسقُطُ[10].

وتاءُ التأنيث

٦٨ كسرٌ في الخفضِ والنصبِ، ورفعٌ في الرفعِ. / تقولُ: رأيتُ بناتِكَ وأخواتِكَ. ولا تكون [تاءُ][11] التأنيثِ إلاّ بعدَ الألفِ.

---

(١) سقطت من النسختين

(٢) ق: «أربعة عشر». ب: أربع عشر.

(٣) في النسختين: السنخ.

(٤) ق: «تُشبّه بتاء التأنيث».ب: وتاء التنبيه وتاء التأنيث.

(٥) جعل «وتاء تكون بدلاً من الألف» في النسختين قبل «وتاء زائدة».

(٦) ق: وتاء زائدة.

(٧) في النسختين: وتاء تبدل.

(٨) سقطت من ق. ب: والترك.

(٩) ق: وما أشبه.

(١٠) في الأصل: لا يُسقَطُ

(١١) من النسختين. وفي الأصل: ولا يكون.

قال الله، جلَّ ذِكرُه[١]: (إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ). فكَسَرَ[٢] التاء، وهي[٣] في محلِّ النصبِ[٤]. ومنه [قولُه، جلَّ وعزَّ][٥]: (خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأَرْضَ، بالحَقِّ)[٦]. فكَسرَ التاء من «السماواتِ»، وهي[٧] نصبٌ.

وتاء فِعل المؤنث

تكونُ جزماً[٨] أبداً، مثل[٩]: خَرَجَتْ، وظَعَنَتْ[١٠]، وقامَتْ، [وقَعَدَتْ][١١]. فإذا استَقبلَها ألفٌ ولامٌ كُسِرتْ[١٢]. تقولُ:[١٣] خَرجَتِ المرأةُ. كَسَرْتَ[١٤] التاء، لالتقاء الساكنينِ. والساكنانِ[١٥]: التاءُ من «خَرجَتْ» واللامُ من «المرأة». وكلُّ مجزومٍ وساكنٍ[١٦] إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الخفضِ. فإذا[١٧] قلتَ:

(١) الآية ١١٤ من هود. ق: «عز اسمه». ب: عز وجل.
(٢) ق: وكسر.
(٣) سقطت من ق.
(٤) ب: وهو في موضع نصب.
(٥) من ق.
(٦) الآية ٤٤ من العنكبوت. ق: «خلق السماوات والأرض». وهي في عدة آيات.
(٧) ق: وهو.
(٨) في الأصل: «جزم» وفوقها التصويب. وفي النسختين: وتاء الفعل المؤنث جزم.
(٩) ب: تقول.
(١٠) ق: وطعنت.
(١١) من النسختين.
(١٢) سقطت من ق. ب: فإذا استقبلتها ألف ولام كَسَرتَ.
(١٣) ب: نحو قولك.
(١٤) في الأصل: «كُسِرت». ق: وكَسرتَ.
(١٥) ب: وهما.
(١٦) ق: ساكنٌ.
(١٧) سقط حتى «الصدر من القناة» من النسختين.

ضَرَبتْ زينبُ، جَزمتَ التاء لأنّها تاءُ المؤنّثِ. وتاءُ المؤنّثِ في الأفعالِ جَزْمٌ أبداً.

وقد تُسقَطُ هذه التاءُ من فِعلِ المؤنّثِ، يكتفونَ بدلالةِ الاسمِ عنِ العلامةِ، كقولِ اللهِ، تباركَ وتعالى: [1] (قَدْ كانَ لَكُمْ آيةٌ في فِئتَينِ، التَقَتا)، وقولِه، جلَّ ذِكرُه: (لَقَد [كانَ] لَكُمْ [في رَسُولِ اللهِ] إسْوَةٌ[2]، حَسَنةٌ). ولم يَقلْ «كانَتْ». وقال الشاعر:[3]

لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ ... لَدَى حَوضِ الحِمارِ علَى مِثال

ولم يَقلْ «وَلَدَتْ». وهذا لمّا فَصَلَ. والفَصلُ أحسنُ، لأنّكَ إذا قلتَ: جاء اليومَ المرأةُ، أحسَنُ من أن تقولَ: جاء المرأةُ. على أنّ الشاعرَ ذكَّرَ[4] الفِعلَ ولم يَفصِلْ، وقال:[5]

قامَ أُمُّ الوَلِيدِ بالقَبرَين، تنـ ... ـدُبُ عَبْدَ المَلِيكِ، والضَّحّاكا

ولم يَقل[6] «قامَتْ».

وأما قولُ الآخرِ:[7]

إنَّ السَّماحةَ والمُرُوءةَ ضُمِّنا ... قَبْراً بمَرْوَ، علَى الطَّرِيقِ الواضحِ

ولم يَقلْ «ضُمِّنَتا»، لأنّ المصادرَ تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ.

---

(١) الآية ١٣ من آل عمران.

(٢) الآية ٢١ من الأحزاب. وهذه قراءة الجمهور. البحر ٧: ٢٢٢.

(٣) جرير. ديوانه ص ٤٢٨. وهو برواية أخرى فيها هجاء الفرزدق. وانظر ديوانه ص ٥١٥ واللسان (أمم). وفي حاشية الأصل: المثال: الفراش.

(٤) في الأصل: ذكرَ.

(٥) في الأصل: وقال آخر.

(٦) في الأصل: ولم تقل.

(٧) زياد الأعجم. الشعر والشعراء ص ٣٩٧ والأمالي ٣: ٨ والعقد الفريد ٣: ٢٨٨ والإنصاف ص ٧٦٣ وشذور الذهب ص ٦٩ والعيني ٢: ٥٠٢. ومرو: اسم موضع.

وأما قولُ اللهِ، جلَّ وعزَّ:(١) (وإنْ كانَ مِثقالَ حبّةٍ، مِنْ خَرْدَلٍ، أتَينا بِها) فقال «إنْ كانَ»، ثُمّ قال «أتينا بها»، لتأنيثِ الحبّةِ، لأنّ المِثقالَ منَ الحبّةِ. وقال: «وإنْ كانَ مِثقالَ حبّةٍ»، فذكَّرَ لتذكيرِ «مثقالَ». وقال الشاعر:(٢)

لـمّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَواضَعَـتْ ... سُورُ المَدينةِ والجِبالُ الخُشَّعُ

«السّور» مذكّر. وإنّما أنّثَ، لأنَّ السورَ منَ المدينةِ. ومثلُه:(٣)

طُولُ اللّيالِي أسرَعَتْ في نَقْضِـي ... طَوَينَ طُولِي، وطَوَينَ عَرْضِـي

«الطول» مذكّرٌ. وإنّما أنّث، على تأنيثِ الليالي. قال الشاعر:(٤)

وتَشرَقُ بالقَولِ الّذي قَد أذَعتَـهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

و «الصدر» مذكّرٌ. وإنّما أنّثَ، لأنَّ الصدرَ منَ القناةِ.

وتاء النَّفْس

رفعٌ أبداً. تقولُ(٥): خَرَجتُ، وقَدِمتُ، [وقُلتُ](٦)، وذَهَبتُ، / وأعطَيتُ(٧). رَفعتَ التاء، لأنّها(٨) تاء النَّفْسِ ٦٩

---

(١) الآية ٤٧ من الأنبياء.

(٢) جرير. ديوانه ص ٣٤٥ والكتاب ١: ٢٥ ومجاز القرآن ١: ١٩٧ والمقتضب ٤: ١٩٧ والخصائص ٢: ٤١٨ والنقائض ص ٩٦٩ والخزانة ٢: ١٦٦. يرثي الزبير. وتواضع: تضاءل.

(٣) العجاج. ديوانه ص ٨٠ والكتاب ١: ٢٦ والبيان والتبيين ٤: ٦٠ والمقتضب ٤: ١٩٩ والخصائص ٢: ١٤٨ والمغني ص ٥٦٧ والأشموني ٢: ٢٨٤ والعيني ٣: ٣٩٥ والخزانة ٢: ١٦٨.

(٤) الأعشى. ديوانه ص ٩٤ والكتاب ١: ٢٥ والمقتضب ٤: ١٩٧ و ١٩٩ والخصائص ٢: ٤١٧ وشرح المفصل ٧: ١٥١ والمغني ص ٥٦٧ والهمع ٢: ٤٩ والدرر ٢: ٥٩ والأشموني ٢: ٢٤٨ والعيني ٣: ٣٧٨. وفي الأصل: «شَرَقَتْ». وتشرق: تغص.

(٥) ب: قولك.

(٦) من النسختين. وبعده في ب: وقُمت.

(٧) سقطت من النسختين.

(٨) ق: «رفع أبداً لأنها». ب: فهذا رفع أبداً لأنه.

وتاء المخاطَب المذكر [1]

نصبٌ أبداً. تقولُ: أنتَ خَرَجتَ، أنتَ [2] ذَهَبتَ، أنتَ أعطَيتَ. [3] نَصبتَ التاء، [في هذا كلِّه] [4]، لأنّها تاء مخاطبةِ المذكّرِ. [5]

وتاء مخاطَبة المؤنث [6]

كسرٌ أبداً. تقولُ: أنتِ خَرَجتِ، أنتِ ذَهَبتِ، أنتِ رأيتِ [7]. كَسرتَ التاء، لأنّها تاء مخاطَبةِ [8] المؤنّثِ.

والتاء [9] التي تشبه تاء [10] التأنيث

تقولُ: رأيتُ أبياتَهم، ولَبِستُ طَيالِسَتَهم [11]، وسَمِعتُ أصواتَهم. أجرَيتَ [12] هذه التاءَ في جميعِ حركاتِها، لأنّها

---

(١) ق: وتاء المخاطبة في المذكر.
(٢) في النسختين: وأنت.
(٣) سقط «أنت أعطيت» من النسختين.
(٤) من ب.
(٥) ق: «لأنها تاء المخاطبة للمذكر». ب: لأنه مخاطبة المذكر.
(٦) ق: وتاء المخاطبة للمؤنث.
(٧) سقط «أنت رأيت» من ق.
(٨) ق: تاء المخاطبة في.
(٩) ق: وتاء.
(١٠) سقطت من النسختين.
(١١) كذا. والطيالسة ليست تاؤها في المفرد. وفي ق تقديم وتأخير.
(١٢) في الأصل: أجريْتْ.

لاتَتغيّرُ[١] في الواحدِ، والتصغيرِ. ألا تَرى أنّكَ[٢] تقولُ: صَوتٌ، وقُوتٌ، وبَيتٌ.[٣] فإذا صَغّرتَ قلتَ[٤]: صُوَيتٌ، وقُوَيتٌ، وبُوَيتٌ. وتقولُ فيما تكونُ التاءُ فيه تاءَ التأنيثِ[٥]، إذا صَغّرتَ: بُنَيّةٌ، وأُخَيّةٌ. فتَتغيّرُ تاؤهما، وهي[٦] تاء التأنيث، يَستوي فيها النصبُ والخفضُ[٧]. فإذا قلتَ: رأيتُ بُوَيتاتِ العربِ، ولَبِستُ طَيالسَتَهم، صارتْ[٨] هذه التاءُ تاءَ التأنيثِ. فاعرفْها[٩]. [فإذا سُئلتَ عنها عَرَفتَ وجهَها][١٠].

وتاء الوصل[١١]

قولُهم: لاتَ أوانَ ذلكَ. يُريدونَ: لا أوانَ ذلكَ[١٢]. فيَجعلونَ التاءَ صلةً. ومنه[١٣] قولُ اللهِ، تبارَكَ وتعالى[١٤]: (ولاتَ حِينَ مَناصٍ). وقال الطرمّاح:[١٥]

---

(١) ق: لا يتغير.
(٢) سقط «ألا ترى أنك» من ق.
(٣) في الأصل: وبيت وقوت.
(٤) ق: وإذا صغرت تقول.
(٥) لعله يريد تاء التأنيث في الجمع. ب: «هاء». ق: يكون فيه تاء التأنيث.
(٦) في الأصل: «تاؤها فهي». ق: فيتغير التاء هاء وهي.
(٧) في الأصل: الخفض والنصب.
(٨) في الأصل: صار.
(٩) سقطت من ق. وفي الأصل: فاعرف ذلك.
(١٠) من ب.
(١١) هذا العنوان مع ما تحته في النسختين قبل «التاء التي تكون بدلاً من الواو».
(١٢) في الأصل: «لا أوانُ ذلك». ق: «لات أوانِ يريدون لات حينَ». ب: لات أو انِ يريدون لا أوانُ.
(١٣) سقط حتى «مناص» من ق.
(١٤) الآية ٣ من ص. ب: عز وجل.
(١٥) ديوان الطرماح ص ٢١٤ والخزانة ٢: ١٥٧. والبلهنية: الرخاء والسعة.

لاتَ هَنّا ذِكرَى بُلَهْنِيـةِ العَيْـشِ وأنّى ذِكرَى السِّنِينَ المَواضِي؟

[لاتَ هنّا معناه: لا هنّا. فزادَ التاءَ. فقال: «لاتَ». كأنّه يُريدُ «لا هنّا»، فوصلَها بالتاء][1]. ومعنى «لاتَ هنّا» أي: لاتَ حينَ[2].

والتاء التي تكون بدلاً من الألف[3]

٧٠

في بعضِ اللغاتِ. يَقولون: تَلانَ آتِيكَ، أي[4]: الآنَ آتِيكَ. قال الشاعر:[5]

نَوِّلِي قَبلَ نـأيِ دارِي جُمانـا وصِلِينِي، كما زَعَمتِ، تَلانـا

يَعني: الآنَ. وقال أبو وجزة:[6]

العاطِفُونَ تَحِينَ ما مِن عاطِـفٍ والمُفْضِلُونَ يَداً، إذا ما أنعَمُوا

والتاء التي تكون بدلاً من السين

مثل[7]: طَسْتٍ. والتاء[8] بدلٌ من السينِ، لأنّ الأصلَ فيه

---

(١) من ق

(٢) ق: «معناه لا حين». وقد أقحم في ق قبل «معناه»: «التي تكون بدلاً من الواو ويحكى عن أم تأبط شراً». وهو من التاء التي تكون بدلاً من الواو. ب: معناه لا هنا أي لا حين.

(٣) هذا العنوان مع ما تحته في النسختين قبل «التاء التي تكون بدلاً من الصاد».

(٤) ب: في معنى.

(٥) جميل بثينة. ديوانه ص ٢٢٩ وتأويل مشكل القرآن ص ٤٠٤ وسر الصناعة ١: ١٨٥ والإنصاف ص ١١٠ والممتع ص ٧٣ والمزهر ١: ٢٣٧ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والخزانة ٢: ١٤٧ و ١٤٩. ق: «نوّليني قبل نأيي جمانا». ونوّل: أعطى نصيباً.

(٦) سر الصناعة ١: ١٨٠ والإنصاف ص ١٠٨ والممتع ص ٢٧٣ والصحاح واللسان والتاج (حين) واللسان (ليت) والخزانة ٢: ١٤٧. ب: «وقال أبو حدة الموصلي». ق: والمفضلون ندى.

(٧) سقطت من ق.

(٨) ب: «طشت فالتاء». وسقط «والتاء بدل من السين» من ق.

« طَسّ » .[1] والدليلُ على ذلك أنّكَ إذا صَغّرتَ قلتَ[2] : طُسَيسٌ . فتَردُّه إلى السين[3] .

وكـذلك تَفعل العربُ ، إذا اجتمعَ حرفانِ من جنسٍ واحدٍ جَعلوا مكانَه[4] حرفاً من غيرِ ذلك الجنس . من ذلك قولُ[5] اللهِ عزَّ وجلَّ[6] : (وقَدْ خابَ مَن دَسّاها) .معناه : [7] دسَّسَها . ومثلُه قولُه ، [عـزَّ وجـلَّ][8] : (ثُمَّ ذَهَبَ ، إلى أهْلِهِ ، يَتَمَـطَّى) أي : يَتَمطَّطُ . فحُوِّلت السينُ والطاءُ ياءً[9] . قال[10] العجّاج : [11]

* تَقَضِّيَ البازِي ، إذا البازِي كَسَرْ *

أراد : تَقَضُّضَ . فحوَّلَ الضادَ ياءً .[12] [فاعلَمْ][13] .

---

(١) في النسخ : طَسّ .
(٢) ق : تقول .
(٣) في النسختين : فترد السين .
(٤) في النسختين : بدله .
(٥) في النسختين : مثل قول .
(٦) الآية ١٠ من الشمس . ق : « تعالى » .وجعلت هذه الآية مع التعليق عليها في الأصل بعد « والطاء ياء » .
(٧) ق : أي .
(٨) الآية ٣٣ من القيامة . وما بين معقوفين من ب . ق : وكذلك .
(٩) في النسختين : تاء .
(١٠) ق : كقول .
(١١) ديوان العجاج ص ١٧ والأمالي ٢ :١٧١ والخصائص ٢ :٩٠ والمحتسب ١ :١٥٧ والممتع ص ٣٤٨ وشرح الملوكي ص ٢٥٠ والمخصص ١١ : ١٢٠ و ١٣ :٢٨٩ والاقتضاب ص ٤١٣ وشرح المفصل ١٠ :٢٥ والهمع ٢ :١٥٧ والدرر ٢ :٢١٣ والأشموني ١ :٢٨٩. وكسر : ضم جناحيه للوقوع .
(١٢) التقضض : الانقضاض . ب : تاء .
(١٣) من ب .

والتاء التي تكون بدلاً / من الدال[١]

مثلُ التاء [التي][٢] في : سِتّةٍ. أصلُه « سِدْسَةٌ » . والدليلُ على ذلك أنك إذا صغّرتَ[٣] ، أو نَسَبتَ، قلتَ: سُدَيسٌ، وسُدُسِيٌّ.[٤] وإنّما دَخلتِ[٥] التاء في « سِتّة »، لأنّ السِّينَ والدال مَخرجُهما من مكانٍ واحدٍ، فأُبدِلتِ التاءُ بالدال لتَخِفّ[٦] على اللسان في النُّطق.[٧]

وأما قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى[٨]: (ولَقَدْ يَسَّرْنا القُرآنَ، لِلذِّكْرِ فهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ)؟ فأصله[٩] « مُذْتَكِرٌ ». اجتمعَ[١٠] ذالٌ وتاءٌ، ومَخرجُهما قريبٌ بعضُه من بعضٍ. فلمّا ازدَحَمَتا في المَخرجِ أُدغِمَتِ التاءُ في الذالِ ، فأعقَبتِ التشديدَ، فَتحوّلتْ دالاً.[١١]

والتاء التي تكون بدلاً من الواو[١٢]

كالذي[١٣] يُحكَى عن أُمِّ تأبّطَ شرّاً، حين[١٤] ذَكرتْ ابنَها تأبّطَ

---

(١) هذا العنوان مع ما تحته في ق قبل « التاء الزائدة في الفعل المستقبل ».
(٢) من ب.
(٣) ب: صغرته.
(٤) في النسخ: سُدَيسيّ.
(٥) ق: أدخلتَ.
(٦) ق: فأبدلتَ بالدال تاء ليخف.
(٧) في الأصل: « وينطلق ». ب: والنطق.
(٨) الآيات ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٠ من القمر. وفي النسختين: عز وجل.
(٩) في الأصل: « وأصله ». وفي النسختين: أصله.
(١٠) في النسختين: فاجتمع.
(١١) في الأصل: « ذالاً ». ق: فأدرجها في المخرج فأدغمتَ في الذال وأعقبتِ التشديد فحوّلت دالاً.
(١٢) هذا العنوان مع ما تحته في ق قبل « التاء التي تكون بدلاً من الألف ».
(١٣) ب: « كان ». وسقطت من ق.
(١٤) سقط حتى « بكاء » من ق عدا بضع كلمات.

شرّاً، [فقالتْ][1]: «[واللهِ][2] ما حَمَلتُه تُضْعاً، ولا وَضَعتُه يَتْناً، ولا أرضَعتُه غَيلاً، ولا أبَتُّه[3] على مأقةٍ». قولُها:[4] «ما حَملتُه تُضْعاً» أي: ما حملتُه وأنا حائضٌ. وأصلُه «وُضْعاً»[5]. واليَتْنُ: أن تَخرجَ رِجلُ المولودِ[6] قبلَ رأسِه. وهو عيبٌ. ولا أرضَعتُه غَيلاً، والغَيلُ[7]: أن تُرْضِعَ المرأةُ ولدَها، وهي حُبلَى[8]. ولاأبَتُّه على مأقةٍ[9] أي: لم يَنمِ الصبيُّ وهو ممتلئٌ[10] غَيظاً وبكاءً.

وتاء القَسَم

مثلُ قولِ اللهِ، تباركَ وتعالى:[11] (تاللهِ، [لَقَد عَلِمتُمْ] ما جِئنا، لِنُفْسِدَ في الأرْض)[12].

والتاء الزائدة في الفعل المستقبل[13]

أنتَ تَخرُجُ، والمرأةُ تَخرُجُ[14].

---

(١) من ب.
(٢) من ق.
(٣) ب: ولا لمته.
(٤) في الأصل و ق: قوله.
(٥) زاد هنا في الأصل: حلته.
(٦) ب: أنه يُخرِجِ الصبي رجليه.
(٧) في الأصل: غِيلاً والغِيل.
(٨) ب: وقد حملت بغيره فهي حبلى.
(٩) في الأصل: مئقة.
(١٠) ب: لم ينم ممتلئاً.
(١١) الآية ٧٣ من يوسف.
(١٢) ق: «مثل قول الله تعالى: تاللهِ لأكِيدَنَّ أصنامَكُم»، انظر الآية ٥٧ من الأنبياء.
(١٣) سقط «في الفعل المستقبل» من النسختين.
(١٤) سقط «والمرأة تخرج» من النسختين، وزاد في ب: وانتَ تَذهبُ.

والتاء التي تكون بدلاً من الصاد

في بعضِ لغاتِ طيِّء[1] . يَجعلونَ الصادَ من « اللُّصوص » تاءً، يَقولونَ: لُصوتٌ. وكذلك « اللِّصُّ » يُسمُّونه: اللِّصْتَ[2] .

* * *

مضَى تفسيرُ جُمَل التاءات.[3]

جُمَل الواوات

وهي عَشَرةٌ:[5]

واو سِنْخٍ[6] ، وواو استئنافٍ،[7] وواو عطفٍ، وواوٌ[8] في معنى « رُبَّ »، وواو قسمٍ ، وواو النداءِ، وواو إقحامٍ[9] ، و واو إعرابٍ[10]، وواو ضميرٍ[11]، وواوٌ تَتحوَّلُ « أوْ »، وواوٌ تَتحوَّلُ ياءً[12]، وواوٌ[13] في موضعِ « بلْ »، وواوٌ معلولةٌ تَقعُ[14] في الأفعال والأسماء.

---

(١) سقط « في بعض لغات طيء» من ق. ب: في لغة طيء.

(٢) ب: وكذلك اللص لصت.

(٣) سقط « مضى.. التاءات » من النسختين.

(٤) سقطت من النسختين.

(٥) سيورد أكثر من عشر. ق: « الواوات تسع ». وسقط من ب.

(٦) في الأصل: « السنخ ». وجعل « واو إقحام » في ق قبل « واو سنخ ».

(٧) جعل هنا في ب « واو تتحول أو »، وزيد أيضاً: واو النسق.

(٨) سقط حتى « النداء » من النسختين.

(٩) في النسختين: الإقحام.

(١٠) في النسختين: الإعراب.

(١١) في النسختين: « الضمير ». وزاد هنا في ب: « دخلت مع واو الإعراب ». وقد جعل « واو الإعراب وواو الضمير » في النسختين بعد « الأفعال والأسماء ».

(١٢) سقط « واو تتحول ياء » من النسختين.

(١٣) في الأصل: والواو.

(١٤) في الأصل: يقع.

فأما واو السِّنْخ[1]

فكلُّ واو في اسمٍ أو فعلٍ ، يكونُ لازماً في كلِّ حالٍ ، فهو[2] واو السِّنْخِ[3] . مثلُ الواو[4] في : وَهْبٍ، ووَرْسٍ ، وأشباهِ ذلك .[5]

واو الاستئناف

معناه[6] الابتداء، مثلُ قولِهم: خَرَجتُ وزيدٌ جالِسٌ[7] . وكلُّ واوٍ تُورِدُها[8] في أوّلِ كلامِكَ فهي[9] واو استئنافٍ. وإنْ شئتَ قلتَ: ابتداءٍ.

وواو العطف وإن شئتَ قلت/ واو النَّسَق[10] ٧١

وكلُّ واوٍ تَعطِفُ[11] بها آخرَ الاسمِ على الأوّل[12]، أو آخرَ[13]

---

(١) في النسختين: «سنخ». وسقط «فأما» من ق. وقدم عليه فيها «واو الإقحام» مع ما تحته.
(٢) في الأصل: فهي.
(٣) ب: «سنخ». وسقط «فهو واو السنخ» من ق.
(٤) ب: «واو». وسقط «الواو في» من ق.
(٥) ق: «وَهَبَ ووَرَس وما أشبه». ب: وهب وعمرو ووزير وأشباه ذلك.
(٦) ق. أي واو.
(٧) ب: وزيد وعمرو.
(٨) سقطت من ق.
(٩) في الأصل و ق: فهو.
(١٠) ق: واو العطف ويجوز واو النسق.
(١١) ق: يُعطف.
(١٢) ب: بها الأسماء على أوائلها.
(١٣) في الأصل وب: وكذلك آخر.

الفعلِ على الأوّلِ. [أو آخرَ الظرفِ على الأوّل][1]، فهي[2] واو العطفِ[3]. مثلُ قولك[4]: كلّمتُ زيداً ومحمداً، ورأيتُ عَمراً وبكراً. نَصبتَ «زيداً» بإيقاعِ الفعلِ عليه، ونَصبتَ «محمداً» لأنّكَ نَسَقتَه[5] بالواو على «زيدٍ»[6]، وهو مفعولٌ به.

وتقولُ: لَقِيَني زيدٌ ومحمدٌ، وكلَّمَني خالدٌ وبكرٌ. رَفعتَ «زيداً» بفعله، ورَفعتَ «محمداً» لأنّكَ عَطفتَه بالواو على «زيدٍ»، وهو فاعلٌ.

وتقولُ: مَررتُ بعَمرٍو وزيدٍ. خَفضتَ «عَمراً» بالباء الزائدة، وخَفضتَ «زيداً» لأنّكَ عطفتَه بالواو على «عَمرو»، وهو خفضٌ بالباءِ الزائدةِ.

[وكذلك آخرُ الفعلِ، والظرفِ على الأوّلِ. فقسْ على هذا][7].

والواو[8] التي في معنى «رُبَّ»

قولُهم...[9] قال الشاعر:[10]

---

(١) من ق. وزاد هنا في ب: مثل آخر الاسم على الأول.
(٢) في الأصل: «فهو». ب: وهي.
(٣) في النسختين: عطف.
(٤) ق: كقولك.
(٥) سقط «لأنك نسقته» من النسختين.
(٦) ب: نسقاً عليه.
(٧) من ب. وفيها: وكذلك آخر الحرف على...
(٨) سقط حتى «أم سالم» من النسختين.
(٩) في الكلام انقطاع.
(١٠) في الأصل: «يشربها الفصل». والعانية: الخمرة منسوبة إلى عانة. وهي بلد على شط الفرات. وتاجلج: تردد في كلامه ولم يبن.

وعانِيّةٍ كالمِسْكِ، طابَ نَسيمُها تَلَجلَجَ مِنها حِينَ يَشرَبُها الفَضْلُ
كأنَّ الفَتَى يَوماً وقَد ذَهَبَتْ بهِ مَذاهِبُهُ يُلفَى ولَيسَ لَهُ أصْلُ[(١)]

معناه: وربَّ عانِيّةٍ. فأضمرَ «رُبَّ»، واكتفى بالواو.

والواو في القَسَم

قولُهم: واللهِ، وتاللهِ. وهي من حروفِ الخفضِ، كقول اللهِ، جلَّ اسمُه:[(٢)] (والشَّمْسِ وضُحاها)، [(٣)](واللَّيل، إذا يَغشَى)، (والتِّينِ، والزَّيتُونِ)[(٤)]: فهذه واو القَسَمِ. قال الشاعر:[(٥)]

واللهِ ما أدرِي وإنّي لَشاكِرٌ لِكَثْرَةِ ما أولَيتَنِي كَيفَ أشكُرُ؟

وأما واو النداء

قولُهم: يا زيدُ، وازيدُ، هازيدُ. ومنهم مَن يَحذِفُ حرفَ النداء ويكتفي، فيقولُ: زَيدُ. قال اللهُ، تعالى: [(٦)](يُوسُفُ أعرِضْ عَنْ هٰذا). ومنهم مَن يُثبتُ الألفَ، فيقولُ: أزَيدُ. قال الشاعر:[(٧)]

أيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَينَ حُلاحِلٍ وبَينَ النَّقا، أأنتِ أمْ أُمُّ سالمِ؟

---

(١) في الأصل: يلقى.
(٢) الآية ١ من الشمس.
(٣) الآية ١ من الليل.
(٤) الآية ١ من التين.
(٥) أولاني: أنعم عليّ.
(٦) الآية ٢٩ من يوسف.
(٧) انظر الورقة ٥٧.

وواو الإقحام[1]

مثلُ قولِ اللهِ، عزَّ وجلَّ[2]: (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ). معناه[3]: يَصدُّون. والواو [فيه واو][4] إقحامٍ. ومثلُه: (ولَقَدْ آتَينا مُوسَى وهارُونَ الفُرْقانَ، وضِياءً[5]). معناه[6]: آتينا موسى وهارونَ الفرقانَ ضياءً. لا موضعَ للواو [ههنا][7]، إلاّ أنّها أُدخِلتْ حَشواً. ومنه[8] قولُ امرىء القيس:[9]

فلَمّا أجَزْنا ساحةَ الحَيِّ وانتَحَى ... بِنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ

معناه: انتحَى. فأدخلَ الواو حشواً، وإقحاماً[10]. ومثلُه قولُ اللهِ، عزَّ وجلَّ[11]: (فلَمّا أسْلَما، وتَلَّهُ لِلجَبِينِ، ونادَيناهُ: أنْ يا إبراهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا). معناه: نادَيناه[12]. والواو حشوٌ، على ما ذَكَر[13] سِيبويهِ النحويُّ.

(١) ق: «فأما واو الإقحام». وهذا العنوان مع ما تحته فيها قبل «فأماواو السنخ».
(٢) الآية ٢٥ من الحج. ق: كقول الله تعالى.
(٣) ق: أي.
(٤) من ب. ق: والواو واو الإقحام.
(٥) الآية ٤٨ من الأنبياء. وزاد هنا في ق: وذكراً.
(٦) سقط حتى «ضياء» من النسختين.
(٧) من ق. ب: فالواو لا موضع لها.
(٨) في الأصل: ومثله.
(٩) شرح القصائد العشر ٥٤ والمنصف ٣: ٤١ والإنصاف ص ٤٥٧ والخزانة ٤: ٤١٣. ق: «بطن حيّ». وأجاز: تجاوز. وانتحى: اعترض. والخبت: ما غمض من الأرض. والقفاف: جمع قف. وهو ما غلظ من الأرض. العقنقل: المتعقد.
(١٠) زاد هنا في ب: خبت هنّ ليس هو حقف.
(١١) الآيات ١٠٣ - ١٠٥ من الصافات. ق: «تعالى». وسقط «وناديناه.. الرؤيا» منها.
(١٢) ق: تله للجبين.
(١٣) ق: «ما ذكر». وانظر الكتاب ١: ٤٨٠.

وواو الإعراب[1]

قولُهم، في حالِ الرفعِ: أخوكَ، أبوكَ[2]، والمؤمِنونَ.

وواو الضمير

قولُهم: تَخرُجُونَ[3]، ويَقومُونَ. الواو إضمارُ/جمعِ المذكّرِ[4]. ٧٢

فما كانَ في[5] الأسماءِ فهو واو الإعرابِ، وما كانَ في الأفعالِ فهو واو الضميرِ.

والواو التي تتحوّل[6] «أوْ»

مثلُ قولِ اللهِ، جلَّ وعزّ[7]: (آإنّا[8] لَمَبعُوثُونَ، أوْ[9] آباؤنا الأوّلُونَ)؟ معناه: وآباؤنا الأوّلون[10]. ومثلُه:[11] (ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً، أوْ كَفُوراً). معناه: لا تُطِعْ منهم آثماً، ولا كفوراً[12]. ومنه قولُ جرير:[13]

---

(١) هذا العنوان مع ما تحته في ق بعد «واو العطف» وما تحته.

(٢) ق: «أبوك وأخوك». ب: «أخوك وأبوك في حال الرفع». وسقط «والمؤمنون» من النسختين.

(٣) في الأصل: «يخرجون». وسقط «ويقومون» من ق.

(٤) ق: «ويقولون هذه إضمار جمع المذكر». ب: يقصدون إضمار جميع المذكر.

(٥) ق: «فما في». ب: كلما كان في.

(٦) ق: تحوّلُ.

(٧) ق: «تعالى». ب: عز وجل.

(٨) الآيات ١٦ و١٧ من الصافات و٤٧ و٤٨ من الواقعة. وفي الأصل: «آنّا». ق: اينّا.

(٩) هذه قراءة أبي جعفر وشيبه وابن عامر ونافع. البحر ٧: ٣٥٥.

(١٠) سقطت من النسختين.

(١١) الآية ٢٤ من الإنسان.

(١٢) ق: «معناه وكفوراً». وسقط «ومنه .. وكانت» من النسختين.

(١٣) ديوان جرير ص ٤١٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١٧ والجنى الداني ص ٢٢٩ والمغني ص ٦٥ وشرح شواهده ص ١٩٦ والعيني ٢: ٤٨٥ و٤: ١٤٥ والهمع ٢: ١٣٤ والدرر ٢: ١٨١ والأشموني ٢: ٥٨.

نالَ الخِلافةَ. أو كانَتْ لَهُ قَدَراً * كما أَتى رَبَّهُ مُوسَى، علَى قَدَرِ

أي: وكانَتْ.

وأما قولُه، تعالى:[1] (ولَو أنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ، أو قُطِّعَتْ بِه الأرْضُ، أو كُلِّمَ بِه المَوتَى)، وما كانَ من هذا النحوِ، فـ «أو»[2] حـرفٌ من حروفِ النَّسَـقِ، وليسَ بمعنى الواو.

ومعنى الواو[3]: قولُ النابغة أيضاً[4]:

قالَتْ: فيالَيتَما هذا الحَمامُ لَنـا * إلى حَمامتِنا، أو نِصفُهُ، فقَـدِ

أي[5]: ونصفُه.[6]

والواو[7] التي تتحوَّل ياء

مثلُ: مِيزانٍ، ومِيقاتٍ، ومِيعادٍ. وأصلُه الواو، لأنّه: وَزَنَ، ووَقَتَ، ووَعَدَ. إلاّ أنّ كلَّ واو إذا انكسَرَ ما قبلَها انقلَبتْ ياءً. والدليلُ على ذلك أنّكَ إذا جَمعتَ قلتَ: مَوازينُ، ومَواعيدُ، ومَواقيتُ[8]. فرَدَدتَه إلى الواو. وقال اللهُ، جلَّ اسمُه:[9] (ما قَطَعْتُمْ مِنْ لِيْنةٍ). وإنّما هو من: لَوْنٍ. قال الشاعر:[10]

---

(١) الآية ٣١ من الرعد.

(٢) في الأصل: فهو.

(٣) سقط «ومعنى الواو» من النسختين.

(٤) انظر الورقة ١٩. ق: «قال النابغة.. نصفه». ب: أيضاً قال النابغة الذبياني.. نصفَه.

(٥) ب: معناه.

(٦) ق: ونصِفه.

(٧) سقط حتى «بالضمة أو الفتحة» من النسختين.

(٨) في الأصل: موازينَ ومواعيدَ ومواقيتَ.

(٩) الآية ٥ من الحشر.

(١٠) البحر ٨: ٢٤٤. والقتود: جمع قتد. وهو خشب الرحل. والليّنة: شجرة النخل. والقرواء: المرتفعة. وتهفو: تضطرب وتتمايل. والجنوب: الأطراف. مفردها جنب.

كأنّ قُتُودِي فَوقَها عُشُّ طائــرٍ   علَى لِينةٍ قَرْواءَ،تَهفُو جُنُوبُهــا

يُريدُ: لَوناً من النَّخل .

وإذا كانتِ الواو فاءَ الفِعلِ ، وانكسَرَ ما بعدَها ، وانفتَح ما قبلَها ، حَذَفتَها لأنّ الواو لا تَثبُتُ. مثلُ: وَجَدَ يَجِـدُ .كانَ الأصلُ فيه «يَوْجِدُ»، فذَهبتِ الواو لانكسارِ ما بعدَها. ولو كانتْ مفتوحةً لَثَبَتَتْ. ومثلُه: وَزَنَ يَزِنُ، ووَعَدَ يَعِدُ. قال اللهُ، عزَّ وجلَّ:[1] (أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْداً حَسَناً) ؟

وإذا كانَ الفعلُ على «فَعِلَ يَفعَلُ»، مما فاؤه واو[2] ، ففيه ثلاثُ[3] لغاتٍ: لتميمٍ لغةٌ، ولقَيسٍ لغةٌ، ولسائرِ العربِ لغةٌ، ولأهلِ الحجازِ لغةٌ.

قالوا في مثلِ ذلك: وَجِدَ يَوجَدُ[4]، ووَجِعَ يَوجَعُ.هذه لغةُ أهلِ الحجاز. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ:[5] (قالُوا: لا تَوجَلْ) .قال الشاعر:[6]

لَعَمْرُكَ ما أدرِي وإنِّي لأَوجَلُ   علَى أيِّنا تَغدُو المَنِيّـةُ، أوّلُ؟

---

(١) الآية ٨٦ من طه.

(٢) في الأصل: فَعَلَ يَفعَلُ مما فاؤه فاء.

(٣) كذا. وسيورد أربع لغات. وانظر اللسان والتاج (وجع) و (وجل) والمنصف ١:٢٠١ - ٢٠٣ وشرح الشافية ٣:٩٢ والممتع ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٤) في الأصل: «وَجَد يُوجَد». ووحد: انفرد.

(٥) الآية ٥٣ من الحجر.

(٦) معن بن أوس. ديوانه ص ٥٧ والمقتضب ٣:٣٤٦ والمنصف ٣:٣٥ والأمالي ١:٢١٨ وأمالي ابن الشجري ١:٣٢٨ و ٢:٢٦٣ وشرح المفصل ٤:٨٧ و ٦:٩٨ وشذور الذهب ص ١٠٣ والأشموني ٢:٢٦٨ والعيني ٣:٤٣٩ والخزانة ٣:٥٠٥.وقيل: إن أوجل ههنا صفة لا فعل مضارع. انظر الخزانة: ٣ : ٥٠٥.

وتميمٌ تقولُ: ييجَعُ[1] ، بقلبِ الواو ياءً. قال متمّم بن نُويرة:[2]

قَعِيدَكِ، ألاّ تُسمِعِيهِ مَلامةً ولا تَنكَئي قَرْحَ الفُؤادِ فيِيْجَعا

وقال آخر:[3]

بانَتْ أمَيْمَةُ بالطَّلاقِ وَنَجَوْتُ مِنْ غُلِّ الوَثاقِ

[٧٣] بانَتْ، فلَم ييْجَعْ لَها قَلبِي، ولَم تدمَعْ مآقِي[4]

وتقولُ [سائرُ العربِ][5]: أيْجَلُ، ثُمَّ أوجَلُ.[6] . تَردُّه إلى أصله، لا نفتاح ما قبلَه

وقَيسٌ تقولُ: ياجَلُ[7]، وتاجَلُ.

فإذا اعتلَّ عينُ الفعلِ فمنه[8] قولُهم: قُلْ. كانَ الأصلُ فيه «أُقْوُلْ»، فاعتلّتِ الواو، وهو عينُ الفعلِ، فاستَثقلوا تحريكَها، فردُّوها في الخِلقةِ إلى «قُوْلْ»[9]، ثم حَذفوا الواو، لاجتماعِ الساكنينِ .

---

(١) في الأصل: «يقول يَيجَعُ». وانظر شرح ديوان المفضليات ص ٥٣٩ والخزانة ١ :٢٣٥ ونسب كسر الياء أيضاً إلى بني أسد. انظر اللسان والتاج (وجع) و (وجل).

(٢) المقتضب ٢ :٢٣٨ والمنصف ١ :٢٠٦ وشرح ديوان المفضليات ص ٥٣٩ والكامل ١ :٨٧ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٨٤ واللسان والتاج (قعد) و (وجع) والخزانة ١ :٢٣٤ و ٢ :٢١٤ والهمع ٢ :٤٥ والدرر ٢ :٥٥ . والبيت في الأصل مشوه. وقعيدك: حافظك. أي: نشدتك بالله حافظك.

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٨٦٨ . والغل: طوق من الحديد يجعل في عنق الأسير أو يديه.

(٤) في الأصل: «فلم يَيجَعْ». والمآقي: جمع مؤق. وهو طرف العين يلي الأنف، وهو مخرج الدمع.

(٥) انظر الكتاب ١ :٢٥٧ .

(٦) في الأصل: أيجلَ ثم أوجَلَ.

(٧) في الأصل: وليس تقول يا وجلُ.

(٨) في الأصل: منه.

(٩) في الأصل: ردوها في الخلقة إلى قُولِ .

فإذا ثَنَّوا وجَمعوا رَدُّوا الواو، لأنّ[١] اللامَ قد تَحرّكتْ بالضمّةِ، [أو الفتحةِ].

والواو[٢] التي في موضع «بلْ»

قولُه، تباركَ وتعالى[٣]: (وأرسَلْناهُ إلى مائةِ ألْفٍ، أو يَزِيدُونَ). معناه:[٤] بل يَزيدونَ. ومثلُه:[٥] (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ، مِن بَعْدِ ذٰلِكَ، فَهِيَ كالحِجارةِ، أو أشَدُّ قَسْوَةً). معناه: بل أشدُّ قسوةً. فلهذا ارتفعَ «أشدُّ»،[٦] وليسَ بنَسَقٍ على الحجارةِ.

وقد تَضعُ العربُ[٧] «أمْ»، في موضعِ «بل»، كقولِ الأخطل:[٨]

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أم رأيتَ بواسِطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا

معناه: بل رأيتَ [بواسطٍ][٩]. ومنه قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى[١٠]: (أمْ أناخَيرٌ مِن هٰذا الَّذي هُوَ مَهِينٌ) أي: بل أنا خيرٌ.

---

(١) في الأصل: ولأن.
(٢) كذا. والآيتان التاليتان فيهما «أو» لا الواو. ق: «الواو التي بمعنى بل». ب: «والواو في معنى بل». وهذا العنوان مع ما تحته في ق بعد «أي نصفه».
(٣) الآية ١٤٧ من الصافات. ق: «قوله تعالى». ب: قوله عز وجل.
(٤) ب: يعني.
(٥) الآية ٧٤ من البقرة.
(٦) ق: فلهذا أشد ارتفع.
(٧) ب: وقد توضع.
(٨) انظر الورقة ٥٧. ب: كما قال الأخطل التغلبي:
(٩) من ب.
(١٠) الآية ١٥٢ من الزخرف. ق: قول الله تعالى.

والواو المعلولة

تَقعُ في الأسماءِ والأفعالِ ، فإذا وَجدتَ الأسماءَ [والأفعالَ]، وفيها واو أو ياء، فلم تَثبُتْ(١) إذا رَدَدتَ الاسمَ والفعلَ إلى « فَعَلْتُ »،(٢) فذلك الاسمُ والفعلُ معتلٌ(٣). مثلُ: أقُولُ، وأعُوذُ(٤)، وتَقُولُ، وتَكيلُ(٥). هذه أفعالٌ معتلّةٌ

والدليلُ على ذلك أنّكَ إذا رَددتَها إلى « فَعَلْتُ » لم تَثبتِ الواو والياء، للعلّةِ التي أخبرتُكَ. ألا تَرى أنكَ إذا قلتَ: فَعَلْتُ، من « يَقُولُ » قلتَ(٦): [« قُلْتُ »]. فيَنقصُ عنِ(٧) الأصلِ، لأنّ « فَعلتُ » في الفعلِ الصحيحِ أربعةُ أحرفٍ، و « قُلْتُ » ثلاثة أحرفٍ.

والفعلُ الصحيحُ الذي لا يَذهبُ عند « فَعَلتُ » منه شيء، ولا تَنتقلُ حركتُه إلى حركةٍ(٨) ولا سكونٌ، بعضُها إلى موضع بعضٍ، مثلَما يَتحرّكُ(٩) في قولكَ: « يَقُولُ ». فالياء(١٠) متحرّكةٌ،

---

(١) في الأصل: فلم يثبت.

(٢) في الأصل: « فعلتَ » بفتح التاء هنا وفيما يلي. ق: « فإذا وجدت اسماً أو فعلاً ثبتت واواً أو ياء إذا زدت إلى فعلتُ لم تثبت الياء والواو ». ب: فإذا وجدت اسماً أو فعلاً يُبنى فيه واو أو ياء فلم تثبت وذلك إذا رددت إلى فعلتُ.

(٣) في الأصل: المعتل.

(٤) ق: « مثل أعوذ ». ب: مثل أعور.

(٥) ق: ونكيل.

(٦) في الأصل: « تقول قلت ». ق: « تقول تقول ». وما بين معقوفين من النسختين.

(٧) في الأصل: « فينقص على ». ق: فسقط عن.

(٨) ق: « ولا ينتقل حركته ». ب: ولا تنتقل حركته.

(٩) في الأصل: بعضها إلى موضع بعض مثلما يتحرك.

(١٠) ق: « والباء ». وفي الأصل: « تقول والتاء ». ب: تقول فالتاء.

والقافُ متحرّكةٌ، والواو ساكنةٌ، و «يَقُوْلُ»[1]: يَفْعُلُ. فقد انتقل[2] سكون الواو إلى الفاء[3]، وتَحرّكتِ العينُ[4] وهي[5] في موضعِ الواو من «يَقُولُ». ولو كانَ الفعلُ[6] صحيحاً لم يَتغيّرْ، كقولكَ: يَضْرِبُ، ويَشْتِمُ، ويَخْرُجُ، ويَدْخُلُ.[7]

فهذا فِعلٌ مُضْمَرٌ[8]، لأنّكَ إذا قلتَ: ضَرَبتُ [وشَتَمتُ]، فـ «فَعلت»[9] لم يَتغيّرْ منه شيءٌ. وهو قياسُه.[10]

* * *

مضَى تَفسيرُ الواوات.[11]

تَفسيرُ جُمَلِ اللامِ ألِفَات[12]

وهي ثلاثَ عشْرَةَ:[13]

لا نَهْيٌ، ولا جَحدٌ، ولا استثناءٌ، ولا تحقيقٌ، ولا في موضعِ

(١) في النسختين: تقول.
(٢) في الأصل: انتقلت.
(٣) ب: انتقل عن سكون الواو الفاء.
(٤) يريدعين «يفعل»، ب: وتحولت العين.
(٥) في الأصل: وهو.
(٦) ق: «فعلاً». ب: من فعل تقول ولو كان فعلاً.
(٧) سقط «ويخرج ويدخل» من ق.
(٨) يريد أنه حذف بعضه. وهو يقصد الفعل المعتل. ق: «مختصٌ»، ب: مختصر.
(٩) في الأصل: «وفعلت»، ق: «لأنك تقول ضربت وشتمت»، ب: لأنك تقول إذا قلت ضربت وفعلت.
(١٠) في الأصل: «قائم». ولعل الصواب: «تامٌّ». وبعده في ب: تم الباب.
(١١) سقط «مضى تفسير الواوات» من النسختين.
(١٢) من ب. والعنوان فيها: «جمل اللام الفات». ق: لام الألفات.
(١٣) ق: «وهي ثلاثة عشر». ب: هي اثنتا عشرة.

٧٤ الواو، ولا في موضعِ غيرٍ[١]، ولا حَشوٌ، ولا صِلةٌ، ولا نَسَقٌ، ولا في معنى «لكنْ»، ولا في موضعِ «لم»[٢]، ولا للتبرئةِ،[٣] ولا في موضع[٤] «ليسَ».

فلا النهي[٥]

لا تَخرُجْ[٦]، ولا تَضرِبْ، [ولا تَشتِمْ، ولا تَقُمْ][٧]. والنهيُ جزمٌ أبداً.

ولا الجحد[٨]

[نحوُ][٩] قولِ اللهِ، تباركَ وتعالى[١٠]: (وأقسَمُوا باللهِ، جَهْدَ أيْمانِهِمْ، لا يَبعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ. بَلَى). رَفعَ «يَبعثُ»، لأنّه فِعلٌ مُستقبَلٌ، وهو جَحدٌ. ومثلُه: (لا يَتَّخِذُ[١١] المُؤمِنُونَ الكافِرِينَ أولِياءَ، مِنْ دُونِ المُؤمِنِينَ). «يتّخذُ» رَفعٌ، لأنّه فِعلٌ مُستقبَلٌ، و «لا» في معنى الجَحدِ[١٢]. ومَن قرأ «لا يَتَّخِذِ المُؤمِنُونَ

---

(١) ق: غيرَ.
(٢) ب: لن.
(٣) في الأصل «ولا للتبرئة» بعد «لكنْ». وسيجمع المؤلف بين التبرئة ومعنى «ليس» بعد.
(٤) ب: معنى.
(٥) في النسخ: فالنهي.
(٦) ق: لا يخرج.
(٧) من ب. وسقط «ولا تضرب» من ق.
(٨) في النسختين: والجحد.
(٩) من النسختين.
(١٠) الآية ٣٨ من النحل. ق: «الله تعالى». ب: «الله عز وجل». وسقط «بلى» من الأصل.
(١١) الآية ٢٨ من آل عمران. وهذه قراءة الضبي. والجزم قراءة الجمهور. البحر ٢: ٤٢٢. ق: لا يتخذُ.
(١٢) ق: وهو جحد.

الكافِرين »[1] فإنّه نَهيٌّ، وهو جَزمٌ. وإنّما كُسِرَ[2]، لاستقبالِ الألفِ واللامِ.

وإلاّ استثناء[3]

خَرَجَ[4] القومُ إلاّ زيداً، وقَدِمَ القومُ إلاّ محمداً. والمستثنَى إذا لم يكنْ له[5] شِركةٌ في فِعلِ القومِ فهو نصبٌ. ألا تَرى [أنّك تقولُ: خَرَجَ القومُ إلاّ زيداً، و [قَدِمَ القومُ إلاّ] محمداً، حينَ أُخرجا من عددِ القومِ على معنى الاستثناء. ألا تَرَى][6] أنّ زيداً[7] لم يَخرجْ، ومحمداً لم يَقدَمْ. فلذلك انتصبا.[8]

وإلاّ تحقيق[9]

ما خرجَ[10] من القومِ إلاّ زيدٌ، وما قَدِمَ من القومِ إلاّ محمدٌ[11]. رَفعتَ « زيداً » و « محمداً »[12]، لأنّ لهما الفعلَ[13]. قال اللهُ، تعالى:[14] (ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ، إلاّ أنفُسُهُمْ). رَفَعَ

---

(١) ب: « لا تتخذ المؤمنين ». وسقط « الكافرين » من الأصل.
(٢) ق: « كُسِرتْ ». ب: كَسَرتْ.
(٣) ق: « والاستثناء ». ب: ولا استثناء.
(٤) سقط حتى « والمستثنى » من النسختين.
(٥) سقطت من النسختين.
(٦) من ق وبعضه في ب. وسقط « ألا ترى » من ق.
(٧) سقطت من النسختين.
(٨) في النسختين: انتصب.
(٩) ق: « ولا للتحقيق ». ب: والتحقيق.
(١٠) ق: والتحقيق ما خرج.
(١١) سقط « وما قدم.. محمد » من ق.
(١٢) سقطت من ق.
(١٣) ق: « له الفعل ». ب: لهما الفعلين.
(١٤) الآية ٦ من النور. ب: عز وجل.

[«الشهداء» على معنى اسم «يكنْ» ، ورَفعَ](1) «أنفسهم» على التحقيق ،(2) لأنّهم هم الشهداءُ. وكذلك تقولُ(3) : لا إلَهَ / إلاّ اللهُ، ولا رَجلَ إلاّ زيدٌ،[وما في الدارِ إلاّ محمدٌ، وما جاءني إلاّ أبوكَ](4).
رَفعتَ(5) «زيداً» على التحقيقِ ، وعلى أنّه لا يجوزُ قولُكَ «لا رَجلَ». حتّى تقولَ «إلاّ زيدٌ». وإنّما رَفعتَ على التحقيقِ .

وإذا قَدَّمتَ المستثنَى على حرفِ التحقيقِ(6) نَصبتَ ما قبلَه(6) ، ورفعتَ ما بعدَه(6) . تقولُ(7) : مالي إلاّ أَباكَ صديقٌ. قال الشاعر:(8)

ومالِيَ، إلاّ آلَ أحمَدَ، شِيعةٌ ومالِيَ،إلاّ مَشْعَبَ الحَقِّ،مَشْعَبُ

وقال آخرُ:(9)

والنّاسُ إلْبٌ علَينا فِيكَ لَيسَ لَنا إلاّ السُّيوفَ وأطرافَ القَنا وَزَرُ

نَصبَ(10) «السيوفَ» و«أطرافَ القنا»، لأنّه قَدَّمَ المستثنَى،

---

(1) من ق.
(2) ب: رفع الشهداء على التحقيق.
(3) ق: قول.
(4) من ب.
(5) سقط حتى «إلا توكيداً» من النسختين.
(6) كذا.
(7) في الأصل: وتقول.
(8) الكميت. المقتضب ٤ :٣٩٨ ومجالس ثعلب ص ٦٠ والأغاني ٥ :١١٩ والإنصاف ص ٢٧٥ والجمل للزجاجي ص ٢٣٨ وشرح المفصل ٢ :٧٩ وشذور الذهب ص ٣٦٣ والأشموني ٢ :١٤٩ والعيني ٣ :١١١ والخزانة ٢ :٢٠٧ والمشعب: الطريق.
(9) كعب بن مالك. الكتاب ١ :٣٧١ والمقتضب ٤ :٣٩٧ والإنصاف ص ٢٧٦ وشرح المفصل ٢ :٧٩ . والإلب: المجتمعون على العداوة. والوزر: الملجأ.
(10) في الأصل: يصف.

وعلى أنّ «إلاّ» في معنى «لكنَّ»، لأنّ «لكنَّ» تحقيقٌ و «إلاّ» تحقيقٌ.

فأما قولُ الآخر:[1]

والحَرْبُ لا يَبقَى، لِجا حِمِها، التَّخَيُّلُ، والمِراحُ
إلاّ الفَتى الصَّبّارُ، في النَّـ ـجَداتِ، والفَرَسُ الوَقاحُ[2]

يَعني: إلاّ أنْ يكونَ الفتى الصبّارَ والفرسُ. ومثلُه:[3]

عَشِيّةَ لا تُغنِي الرِّماحُ، مَكانَها ولا النَّبْلُ إلاّ المَشْرَفِيُّ المُصمِّمُ

يَعني: إلاّ أنْ يكونَ.

فأما قولُ الآخرِ:[4]

ما رامَ سِرَّكَ إنسانٌ، فيَعلَمَهُ، إلاّ الصَّحِيفةَ، والهادِيَ، والقَلَما

...وإنّما أخبرتُك بـ «لكنْ»[5]، لأنّه خارِجٌ من الكلامِ الأوّلِ.

ومثله قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى:[6] (وما لأحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمةٍ تُجْزَى، إلاّ ابتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعلَى). فهذا استثناء من غيرِ لفظِه أيضاً. ومثلُه:[7] (قُلْ: لا يَعلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ،

75

(1) سعد بن مالك. الكتاب ١: ٣٦٦ وشرح الحماسه للمرزوقي ص ٥٠١ والخصائص ٢: ٢٥٢ والمحتسب ٢: ٣٢٦ والخزانه ١: ٢٢٥ و٢: ٤ وفي الأصل: «لصاحبها». والجاحم: المتقد. والتخيل: والخيلاء. والمراح: النشاط.

(2) النجدة: الشدة. والوقاح: الصلب الحافر.

(3) لضرار بن الأزور. الكتاب ١: ٣٦٦ والأشموني ٢: ١٤٧. والعيني ٣: ١٠٩ والخزانة ٢: ٥. وتغني: تنفع. ومكانها أي: في مكان الحرب. والمشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام. والمصمم: الماضي في العظم.

(4) سقط جواب أما. وفي الأصل: «والحادِيَ». والهادي هو الله سبحانه.

(5) كذا بالسكون. وهو صحيح فيما يلي.

(6) الآية ٢٠ من الليل.

(7) الآية ٦٥ من النمل.

إلاّ اللهُ) أي: أحَدٌ إلاّ اللهُ. وأما قولُه:[١] (لا عاصِمَ اليَومَ مِنْ أمْرِ اللهِ، إلاّ مَنْ رَحِمَ) يَعني: لكنْ مَن رَحِمَ. وكذلك:[٢] (لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ، مِنَ القَولِ، إلاّ مَنْ ظُلِمَ) أي: لكنْ مَن ظُلِمَ.

وتقولُ: ما أتاني إلاّ زيدٌ أبو عَمرٍو، إذا كانَ زيدٌ هو أبو عَمرو. وجازَ على البدل، كما قال الشاعر:[٣]

ما كانَ مِن شَيخِكِ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُهُ، وإلاّ رَمَلُهْ

لأنّ «الرَّسِيمَ» هو «العَمَلُ».[٤] فأعادَ، لأنّه ما زادَه الاّ توكيداً.

وإلاّ [٥] بمعنى الواو

مثلُ قولِ الشاعر:[٦]

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبِيكَ، إلاّ الفَرْقَدانِ

معناه: والفَرقدانِ [يَفترقان][٧]. ومثلُه قولُ اللهِ، تباركَ

---

(١) الآية ٤٣ من هود.
(٢) الآية ١٤٨ من النساء.
(٣) الكتاب ١: ٣٧٤ والوافي ص ١٢٠ والقسطاس ص ١٠٠ وابن عقيل ١: ٥٣٣ وأوضح المسالك ٢: ٦٧ والأشموني ٢: ١٥١ والتصريح ١: ٣٥٦ والهمع ١: ٢٢٧ والدرر ١: ١٩٣ والعيني ٣: ١١٧، والرواية: «مالكَ من». وفي الأصل: «إلاّ عملَهْ * إلاّ رُسَيماهُ وإلاّرملَهْ». والشيخ: الجمل المسن. والرسيم: سير مؤثر في الأرض. والرمل: سير بين المشي والعدو.
(٤) في الأصل: لأن الرَّسَيم هو الرمل.
(٥) ق: «ولا». وسقط من ب.
(٦) انظر الورقة ٣٦. ب: كما قال الشاعر.
(٧) من النسختين.

وتعالى:[1] (إلاّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فلا تَخشَوهُمْ، واخشَونِيْ).
معناه: والذين ظَلَموا[2] منهم فلا تَخشَوهم.

ولا بمعنى غير

قولُه، جلَّ اسمُه[3]: (غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِمْ، ولا الضّالِّينَ) أي: وغيرِ[4] الضالّينَ. ومثلُه [أيضاً][5]: (انطَلِقُوا إلى ما كُنتُمْ بهِ تُكذِّبُونَ، انطَلِقُوا إلى ظِلٍّ، ذِي ثَلاثِ شُعَبٍ، لا ظَلِيلٍ ولا يُغْني) أي: غيرِ ظليلٍ. وقال زُهير [بن أبي سُلمى][6]:

حتّى تَناهَى إلى لا فاحِشٍ صَخِبٍ ولا شَحِيحٍ إذا ما صَحْبُهُ غَنِمُوا

أي: إلى غيرِ فاحشٍ.

ولا حَشْو[7]

مثلُ قول اللهِ، جلَّ وعزّ[8]: (ما مَنَعَكَ، ألاّ تَسْجُدَ)؟

---

(١) الآية ١٥٠ من البقرة. ق: «ومثله قوله تعالى». ب: «ومنه قول الله عز وجل». وسقط «ومنهم ... واخشوني» من الأصل وق. وانظر الورقة ٣٣.
(٢) سقط «معناه ... ظلموا» من النسختين.
(٣) الآية ٧ من الفاتحة. ق: «كقول الله تعالى». ب: وقال أيضاً تبارك وتعالى.
(٤) في الأصل: وغيرَ.
(٥) الآيات ٢٩-٣١ من المرسلات. وما بين معقوفين من ب. وسقط «انطلقوا ... تكذبون» من النسختين، وسقط «ولا يغني» من الأصل وق.
(٦) ديوان زهير ص ١١٠. وما بين معقوفين من ب.وزاد فيها: «الضبعي». ق: لا فاحش ضجر.
(٧) في الأصل: «وإلاّ حشو». وفي النسختين: والحشو.
(٨) الآية ١٢ من الأعراف. ق: الله تعالى.

معناه: [أنْ][1] تَسجدَ. وقال العجّاج:[2]

ولا ألُومُ البيضَ، ألاّ تَسخَـرا مِن شَمَطِ الشَّيخِ، وألاّ تُذعَـرا

معناه: أنْ تَسخرا، وأنْ تُذعرا. وقال آخر[3]:

★ في بئرِ لا حُورٍ سَرَى، وما شَعَرْ ★

أي: في بئرِ حُورٍ. و «لا» حَشْوٌ.

ولا التي للصِّلة[4]

قولُه،[تعالى]:[5] (لا أُقْسِمُ). معناه[6]: أُقسِمُ. و «لا» صِلةٌ وكذلك[7] قولُه، جلَّ وعزَّ:[8] (لئلاّ يَعلَمَ أهْلُ الكِتابِ) أي: لِيَعلَمَ. و «لا» صلةٌ.

ولا للنَّسَق[9]

قولُك[10]: رأيتُ محمداً لا خالداً، ومَررتُ بمحمدٍ لا خالدٍ، وهذا محمدٌ لا خالدٌ.[11]

---

(١) من النسختين.

(٢) كذا . والرجز منسوب إلى أبي النجم ورؤبة. مجاز القرآن ١ :٢٦ والمقتضب ١ :٤٧ ومجالس ثعلب ص ١٩٨ والمحتسب ١ :١٨١ والخصائص ٢ :٢٨٣ والجمهرة ٣ :٣٣٤ و٣٧٠ والأزهية ص ١٦٤ وأمالي ابن الشجري ٢ :٢٣١ والجنى الداني ص ٣٠٣ والمخصص ٢ :١٥٧ والصحاح واللسان والتاج(قفندر). ث: «فما ألوم» . ب: «وما ألوم». وفي الأصل: «تدعرا» هنا وفيما بعد. والبيض : جمع بيضاء. وهي المرأة المشرقة. والشمط: اختلاط سواد الشعر ببياضه.

(٣) العجاج. ديوانه ص ١٦ ومجاز القرآن ١ :٢٥ ومعاني القرآن ١ :٨ والخصائص ٢ :٤٧٧ وشرح المفصل ٨ :١٣٦ والخزانة ٢ :٩٥ و ٤ :٤٩٠ . وفي الأصل: «ولا شَعَرْ». والحور: الهلاك. وسقط حتى «حشو» من النسختين.

(٤) ق: «و الصلة». ب: ولا للصلة.

(٥) الآيات ١و٢ من القيامة و١ من البلد. وما بين معقوفين من ق.

(٦) ق: مجازه.

(٧) سقط حتى «صلة» من النسختين.

(٨) الآية ٢٩ من المجادلة.

(٩) ق: «والنسق». ب: ولا النسق.

(١٠) ب: «تقول». وسقطت من ق.

(١١) ب: «لا عمرو». وسقط «وهذا محمد لا خالد» من ق.

وإلاّ في [1] معنى لكنْ

قولُه، جلَّ وعزَّ[2]: (طَهَ، ما أنزَلْنا علَيكَ القُرْآنَ، لِتَشقَى، إلاّ تَذْكِرةً لِمَنْ يَخْشَى). نَصبَ «تذكرةً» على معنى «لكنْ»، لأنّ «إلاّ» تحقيقٌ، و «لكنْ» تحقيقٌ.

و [لا] التبرئة

لا مالَ لزيدٍ، ولا عَقْلَ لعَمرٍو. ومنه قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى[3]: (لا رَيبَ فِيهِ)، و (فلا رَفَثَ[4]، ولا فُسُوقَ، ولا جِدالَ)، و (لابَيعَ[5] فيهِ، [ولا خُلّةَ ولا شَفاعةَ). ومَن رَفعَ جعَلَ «لا» في معنى: ليسَ بيعٌ [فيه][6]، وليسَ خُلّةٌ، وليسَ شفاعةٌ][7].

ولا بمعنى «لم»[8]

قولُ اللهِ، تباركَ وتَعالى[9]: (فلا صَدَّقَ، ولا صَلَّى) أي:[10]

---

(١) في الأصل وب: «ولا في». ق: وفي.
(٢) الآيات ١-٣ من طه. ق: «قول الله تعالى». ب: «قول الله عز وجل». وسقط «طه» من النسختين، وسقط «لمن يخشى» من الأصل وب.
(٣) الآية ٢ من البقرة. ق: «قوله تعالى». ب: قول الله عز وجل.
(٤) الآية ٩٧ من البقرة. وفي الأصل: «لا رفث». وسقطت الآية من النسختين.
(٥) الآية ٢٥٤ من البقرة. وهذه قراءة ابن كثير ويعقوب وأبي عمرو. البحر ٢:٢٧٦.
(٦) من الأصل.
(٧) من النسختين. وفي الأصل: «ولا تجارة. والمعنى ليس. ومن قرأها بالتنوين والرفع: لاريب فيه ولا تجارةٌ أي: ليس بيع فيه وليس تجارة».
(٨) ب: «لن». ق: وبمعنى لم.
(٩) الآية ١١ من البلد. وفي النسختين: عز وجل.
(١٠) ق: معناه.

لم يُصدِّق ولم يُصلِّ. وقال الشاعر:(١)

لاهُـمَّ، إنّ الحارِثَ بنَ جَبَلَـهْ ... ربـا علـى والدِهِ، وخَذَلَهْ

٧٦ وكانَ في جيرانِه لا عَهْـدَ لَـهْ ... وايُّ شيءٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ؟(٢) /

أي:(٣) لم يَفعلْه.

* * *

مضَى تَفسيرُ اللامِ ألفاتِ.(٤)

اختلاف (ما) في معانيه:

الماءُ ممدودٌ، وهو ماءُ السماءِ وغيرُ ذلك من المِياه، وما جَحدٌ، وما في موضعِ ظرفٍ، وما في موضعِ المجازاةِ، وما في موضعِ حَشْوٍ، وما صِلةٌ، وما للتكريرِ، وما الذي لا بدَّ له من فاءٍ، تكونُ(٥)(٦) عِماداً.

---

(١) شهاب بن العيف. أمالي ابن الشجري ٢: ٩٤ والمفصل ص ١٤٢ وشرحه ٨: ١٠٨ والجنى الداني ص ٢٩٧ والمغني ص ٢٦٨ وشرح شواهده ص ٦٢٤ والمخصص ١٤: ٣ و ١٦: ٢٣ والإنصاف ص ٧٧ واللسان والتاج (زنأ) و (شدخ) والخزانة ٤: ٢٢٨. وفي الأصل: «ربى». والرواية بالزاي والنون مخففة أو مشددة، ولا هم أي: اللهم. وربا: علا وارتفع.

(٢) في النسختين: جاراته.

(٣) ب: «بمعنى». وسقط حتى «ألفات» من ق:

(٤) سقط «مضى ... ألفات» من ب. وزادها فيها: «كمل الكتاب، والحمد لله كثيراً. تَمّتْ في شهر الله المعظّم سنة ٨٦٥ المصطفوية». ق: «تمّ كتاب وجوه النصب، بحمد الله وحسن توفيقه، ومصلياً على سيدنا محمد وآله، يوم السبت الثامن عشر من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة». وبعده فيها فضل صفحات في تفسير الفاءات، والنونات، والباءات، والياءات، ورويد، والفرق بين أم وأو، سنورده بعد نهاية نسخة الأصل.

(٥) سقط حتى «تمت الأبيات الحسنة» من النسختين.

(٦) في الأصل: يكون.

فالماء

الذي يُشرَبُ من مياهِ الأرضِ والمطرِ. قال اللهُ، جلَّ اسمُه:[١] (وأنزَلْنا مِنَ السَّماء ماءً، بِقَدَرٍ).

وما في موضع الجحد

كقولكَ: ما زيدٌ أخانا، وما عَمروٌ عِندَنا. قال اللهُ، جلَّ وعزَّ:[٢] (ما هذا بَشَراً). ومثلُه:[٣] (وما أنا عَلَيكُمْ بِوَكِيلٍ)،[٤] (وما كانَ اللهُ لِيُعذِّبَهُمْ، وأنتَ فِيهِمْ).

ولا يُقدِّمونَ خبرَ «ما» عليه، لا يَقولونَ: قائماً ما زيدٌ، لأنّه لا يُقدَّمُ مَنفيٌّ على نفيٍ.

وتميمٌ تَرفعُ، على الابتداء والخبرِ. يَقولونَ: ما زيدٌ قائمٌ، أي: زيدٌ قائمٌ. وقال الشاعر:[٥]

فلا تأمَنَنَّ، الدَّهرَ، حُرّاً ظَلَمْتَهُ وما لَيلُ مَظلُومٍ، إذا هَمَّ، نائمُ

فرَفعَ، على الابتداء وخبرِه.

وتقولُ: ما كلُّ سَوداءَ تَمرةً، ولا كلُّ بَيضاءَ شَحمةٌ.[٦] لأنّ فِعلَ «ما» نَصبٌ، وفِعلَ «لا» رفعٌ، لأنّ النافيَ[٧] في «ما» أقوى منه في «لا».

---

(١) الآية ١٨ من المؤمنون.
(٢) الآية ٣١ من يوسف.
(٣) الآية ١٥٨ من يونس.
(٤) الآية ٣٣ من الأنفال.
(٥) هم: طلب وقصد.
(٦) في الأصل: شحمةً.
(٧) في الأصل: «الثاني». وفي الحاشية: صوابه النافي.

وإذا قَدَّموا خبرَ « ما » كانَ في تقديمِ الخبرِ رفعٌ، ونصبٌ. الرفعُ: [ما] قائمٌ زيدٌ. والنصبُ: ما قائماً زيدٌ. فالرفعُ على الابتداء وخبرِه. والنصبُ على تَحسينِ[1] الباء. قال الشاعر:[2]

فما حَسَنٌ أن يَمدحَ المَرْءُ نَفْسَهُ ولكنَّ أخلاقاً تُذَمُّ، وتُمـدَحُ

ويُنصَبُ.

قال الشاعر:[3]

ما المُلْكُ مُنتَقِلاً مِنكُمْ إلى أحَـدِ وما بِناؤكُـمُ العـادِيُّ مَهـدُومُ

فإذا قلتَ: ما زيدٌ قائمٌ ، ولا عَمرٌو مُنطلقٌ، رفعتَ « عمراً » و « مُنطلقاً »، و « زيداً » [و « قائماً »]، على الابتداء وخبرِه. وقال الشاعر:[4]

ماأنتَ لِي قائماً، فتَجبرني ولا أميرٌ، عليٌّ، مُقتَلِدُ

وإذا قلتَ: ما زيدٌ قائماً، ولا مُنطلقٌ [5] عمرٌو، رفعتَ على الابتداء، لأنّه ليسَ من سَببِ الأوّلِ فتَحمِلَ عليه. فإذا قلتَ: ما زيدٌ قائماً، ولا مُنطلقاً أخوه[6]، نَصبتَ « مُنطلقاً » لأنّه من سَبَبِ الأوّلِ. وكذلك « قائماً » من سَبَبِ الأوّلِ. كأنّكَ[7] قلتَ: ما زيدٌ قائماً ولا مُنطلقاً.

---

(١) كذا.

(٢) الهمع ١ :١٢٤ والدرر ١ :٩٥.

(٣) العادي: العتيق القديم. وهو منسوب إلى عاد قوم هود.

(٤) في الأصل: «فتخيزني». وقوله لي قائماً من قولهم: قام للأمر إذا تولاه وتفرد به. ويجبر: يهين ويذل. والمقتلد: المفوض المستبد.

(٥) في الأصل: « ولا منطلقاً ». وانظر ا لكتاب ١ :٣٠.

(٦) في الأصل: « ما زيد منطلقاً ولا قائماً أخوه ». وانظر ما يليه.

(٧) في الأصل: لأنك.

وما في موضع الاسم

كقولكَ. ما أكلتُ تَمرٌ، وما شَرِبتُ نَبيذٌ. معناه: الذي أكلتُ تمرٌ. ومثلُه قولُ اللهِ، جلَّ اسمُه:[1] (ما جِئتُمْ بهِ السِّحرُ، إنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ).

وتقولُ: ما أكلَ زيدٌ خُبزٌ، عَمرُو. «ما» و «أكلَ» اسمٌ واحدٌ/ و «زيدٌ» فاعلٌ، و «عمرو» منادًى. وتقولُ: ما ضَرَبَ 77 زيدٌ عَمرٌو، بَكرُ، «زيدٌ» فاعلٌ، و «عمرٌو» مرفوعٌ على الابتداء، والمعنى واحدٌ، و «بكر» منادًى. وكذلك: إنَّ ما رَكِبتُ فَرَسُكَ، وإنَّ ما دَخَلتُ دارُكَ، لأنّ «ما» في المذكّرِ مثلُ «الّذي»، وفي المؤنّثِ مثلُ «الّتي».

وما في موضع حَشْو

قالَ اللهُ، تعالى:[2] (فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ) أي: فبرحمةٍ. ومثلُه:[3](عَمّا قَليلٍ) أي: عن قليلٍ. و «ما» حَشْوٌ. ومثلُه قولُ الشاعر:[4]

وقَد خِفتُ حتَّى ما تَزيدُ مَخافَتِي ... علَى وَعِلٍ في ذِي المَطارةِ عاقِلِ

(١) الآية ٨١ من يونس.
(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران.
(٣) الآية ٤٠ من المؤمنون.
(٤) النابغة الذبياني. ديوانه ص ٦٨ ومجاز القرآن ١: ٦٥ والسمط ص ٤٦٥. وذو المطارة: جبل. والعاقل: المتحصن.

الوعل بكسر العين: تَيسُ الجَبلِ. يعني: حتّى تَزيدُ مخافتي. و «ما» صِلةٌ. وقال «مخافتي»، وإنّما أرادَ «خَوفي»، فأقامَ المصدرَ مقامَ الاسمِ، كقولِ اللهِ، جلَّ وعزَّ:[1] (لَيسَ البرَّ أنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ، قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغرِبِ، ولكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ، واليَومِ الآخِرِ). يعني: ولكنَّ البارَّ مَن آمنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ. وقال «تزيدُ مَخافَتي علَى وَعِلٍ» أي: على خَوفٍ وَعِلٍ.

وما في موضع الظرف

قولُ اللهِ، تباركَ وتعالى:[2] (مادامَتِ السَّماواتُ والأَرْضُ) أي: بقـاءَ السماواتِ والأرضِ. وموضعُها النصبُ.

وما في المجازاة

قولُهم: مـا تَفعَـلْ أفعَـلْ، ومـا تَقُـلْ أقُـلْ. جَـزَمَ بـالمجازاةِ وجوابِها.[3] قال اللهُ، تعالى:[4] (ما يَفتَحِ اللهُ لِلنّاسِ، مِنْ رَحْمةٍ، فلا مُمْسِكَ لَها، وما يُمْسِكْ فلا مُرسِلَ لَهُ، مِنْ بَعْدِهِ). وصارَ جوابُه بالفاء.

وما الاستفهامِ

مثلُ قولكَ: مالَكَ؟ وما لزيدٍ؟ وما يَعملُ؟ قال اللهُ، جلَّ ذِكرُه:[5] (ما يَفْعَلُ اللهُ بعَذابِكُمْ، إنْ شَكَرْتُمْ وآمَنتُمْ)؟ وإنْ كانَ

---

(١) الآية ١٧٧ من البقرة.
(٢) الآيتان ١٠٧ و ١٠٨ من هود
(٣) في الأصل: وجوابه.
(٤) الآية ٢ من فاطر.
(٥) الآية ١٤٧ من النساء.

اللهُ، تباركَ وتعالى، لا يَستفهمُ ولا يُستفهمُ.

وتقولُ: ما أنتَ والماءُ لو شَرِبتَه؟ ما أُنتَ وحديثُ الباطِلِ؟ رَفْعَ كلُّه[1]، لأنّ «ما» ههنا اسمٌ. ولو كانَ فِعلاً لنَصبَ. قال الشاعر:[2]

يازِبرِقانُ، أخا بَنِي خَلَفٍ ما أنتَ، وَيلَ أبِيكَ، والفَخْرُ؟

وقال آخرُ:[3]

تُكلِّفُنِي سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ وما جَرْمٌ، وما ذاكَ السَّوِيقُ؟

رَفَع، لأنّ «ما» ههنا اسمٌ. ألا تَرى أنّكَ لا تقولُ: ما أنتَ معَ السَّويقِ؟ ولا: ما أنتَ معَ الفخرِ؟

وأما قولُ الآخرِ:[4]

أتُوعِدُنِي بقَومِكَ يابنَ حِجْلٍ؟ أُشابـاتٍ تُخالُونَ العِبادا

نِعِمّا جَمَّعَتْ حِصْنٌ، وعَمْرٌو وما حِصْنٌ، وعَمرٌو، والجِيادا؟

فإنّه حَذَفَ «معَ» وأضمرَ «كانَ»، ونَصبَ.

---

(١) في الأصل: «رَفعَ كلَّه» وانظر الورقة ٣.

(٢) المنخبل السعدي. الكتاب ١:١٥١ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وشرح المفصل ١:١٢١ و ٢:٥١ والهمع ٢:١٢٤ والدرر ٢:١٩٦ والخزانة ٢:٥٣٥.

(٣) زياد الأعجم. الكتاب ١:١٥٢ والشعر والشعراء ص ٣٩٩ والكامل ص ١٨٨ والجمل للزجاجي ص ٣٠٨ واللسان (سوق). وسويق الكرم: الخمرة. وجرم: قبيلة.

(٤) انظر الورقة ٤٠.

وما الوصلِ

تُوصَلُ بـ «لم»، فتَثقُلُ. مثلُ قولِهم: لمّا يَذهَبْ زيدٌ، ولمّا يَخرُجْ محمدٌ، ولمّا يَعلَمْ عَمرٌو. معناه: لم يَذهبْ، ولم يَخرجْ، ولم يَعلمْ، و «ما» صِلةٌ. قال اللهُ، جلَّ ذِكره:[1] (كلاّ، لَمّا يَقْضِ ما أمَرَهُ). جَزَمَ «يقضِ»[2] بـ «لم». و «ما» صِلةٌ.

وما التكريرِ

مثلُ قولِهم: إمّا زيداً رأيتُ وإمّا عَمراً، إمّا زيدٌ أتاني وإمّا عَمرٌو، ومَررتُ إمّا بزيدٍ / وإمّا بعَمرٍو. لا بدَّ من أنْ تُكرَّرَ «إمّا». والكلامُ يَجري على ما يُصيبُه الإعرابُ. ٧٨

وأمّا بفتح الألف

فلا بدَّ له من فاءٍ تكونُ عِماداً. تقولُ: أمّا زيدٌ فعاقلٌ، وأمّا محمدٌ فلَبيبٌ. فالفاء عِمادٌ. والعاقلُ خبرُ الابتداء. قال اللهُ، جلَّ ذِكره:[3] (أمّا السَّفِينةُ فكانَتْ لِمَساكِينَ). وقال:[4] (فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقهَرْ، وأمّا السّائلَ فلا تَنهَرْ). نَصبَ «اليتيمَ» و «السائلَ»، برجوعِ الفعلِ عليهما. والفاء عِمادٌ.

* * *

مضَى تَفسيرُ جُمَلِ الوجوهِ، فيما أتَينا على ذِكرِه منَ النَّحو.

---

(١) الآية ٢٣ من عبس.
(٢) في الأصل: يقضي.
(٣) الآية ٧٩ من الكهف.
(٤) الآيتان ٩ و ١٠ من الضحى.

* * *

تَمَّ الكتابُ، بِحَمدِ اللهِ ومنَةٍّ، وحُسْنِ تَوفيقِه.
وصلىَّ اللهُ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ النَّبيِّ، وآلِه الطاهرِينَ، وسَلَّمَ كثيراً.
ولَذِكرُ اللهِ أكبرُ

* * *

وَجدتُ مكتوباً، فكَتَبتُه لمَا استَحسَنتُه:

أبا قاسِمٍ، أكرَمْتَنا، ووصَلْتَنـا	فلا زِلتَ لِلمَعرُوفِ والعِلْمِ مَعدِنا
ولا بَرِحَ الإقبالُ تَهمِـي سَماؤُهُ	علَيكَ، ويُمْنُ اللهِ يأتِيكَ بالغِنَى
وبُدِّلْتَ بَعْدَ العُسرِ يُسراً ورِفْعةً	وعِشْتَ مدَى الأيّامِ لِلجُودِ مَوطِنا
وهذا قَلِيلٌ، مِنْ كَثِيرٍ، أُكِنُّهُ	وإنْ كانَ نُطقي فِيهِ بالشُّكرِ مُعلنا

تَمَّتِ الأبياتُ الحَسَنةُ.

تفسيرُ الفاءات

وهي سَبعٌ:

فاء النَّسَقِ، وفاء الاستئنافِ، وفاء جوابِ المجازاةِ، وفاء جوابِ الأشياءِ السِّتَّةِ، وفاء العِمادِ، وفاءٌ في موضعِ اللامِ، وفاء السِّنْخِ.

ففاء النَّسَق

قولُكَ: مَررتُ بزيدٍ فعَمرٍو، وأكرَمتُ بكراً فقَيساً.

---

(١) من هنا إلى قوله «والله أعلم» سقط من الأصل و ب، وانفردت به ق. وزاد فيها هنا: أيضاً من جلة كتاب وجوه النصب.

وفاء الاستئناف

قولُكَ: جَرَّبتُ فصاحِبُ زيدٍ خَيرُ رَجلٍ. ومثله: فنحنُ اللُّيوثُ.

وفاء جواب المجازاة

قولُكَ: إنْ خَرجَ زيدٌ فبكرٌ مُقيمٌ. قال اللهُ، تعالى:[1] (ومَن عادَ فيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ). ولا بدَّ للمجازاةِ من جوابٍ، ولا يكونُ جوابُه إلاّ الفعلَ والفاءَ[2].

والفاء التي تكون جواباً للأشياء الستّة

وهي: الأمرُ، والنَّهيُ، والتَّمنّي، والاستفهامُ، والجُحودُ، والدُّعاءُ. يُنصَبُ بالفاء، فإذا أُخرِجَ الفاءُ كانَ جَزماً، نحوَ قولكَ: لا تَضرِبْ زيداً فتَندمَ، وأكرِمْ بكراً فيُكرِمَكَ، وهل زيدٌ خارجٌ فأخرُجَ معَه؟ وليتَ زيداً حاضرٌ فأستَفيدَ منه. وفي الجَحْدِ: ما زيدٌ أخانا فنَعرِفَ[3] حقَّه. وفي الدُّعاء: يا زيدُ، رَزقَكَ اللهُ مالاً، فتُفِيضَ منه علينا. وفي النفيِ[4]: لا مكانَ لكَ[5]، فأكرمَك.

---

(١) الآية ٩٥ من المائدة.
(٢) في النسخة: ولا يكون جوابُه إلاّ الفعلُ والفاءُ.
(٣) في النسخة: فتعرف.
(٤) كذا. وهو من الجحد،وقد مضى قبل.
(٥) المكان: المنزلة. وفي النسخة: لا مكالك.

وفاء العِماد

أمّا زيدٌ فخارِجٌ. فالفاء عِمادُ «أمّا». وقد مَضَى.[1]

والفاء التي تكون في موضع اللام

قولُ الشاعر:[2]

لَنا هَضْبةٌ لا يَدخُلُ الذُّلُّ وسْطَهـا ويأوِي إلَيها المستَجِيرُ، فيُعصِما

معناه: ليُعصِما.

وفاء السِّنْخ

نحوُ: فَرقَدٍ[3]، وفَتْقٍ.

★★★

تفسيرُ النّونات

وهي عَشَرةٌ: نونٌ سِنْخيّةٌ، ونونُ إضمارِ جَمعِ المؤنّث، ونونُ الإعرابِ، ونونُ الكنايةِ، ونونٌ زائدةٌ[5] في أوّلِ الفِعلِ، ونونُ الاثنينِ، ونونُ الجمعِ، ونونٌ زائدةٌ[5] في الاسمِ، ونونُ التأكيدِ، ونونُ الصَّرْفِ.

فالنون السِّنْخيّة

مثلُ: المَساكِينِ، والدَّهاقِينِ.[6]

---

(١) انظر الورقتين ٧٦ و ٧٨.
(٢) انظر آخر الورقة ٦٤.
(٣) الفرقد: ولد البقرة.
(٤) انظر معاني الحروف للرماني ص ١٤٩ ـ ١٥١.
(٥) في النسخة: ونونُ زائدةٌ.
(٦) الدهاقين: جمع دهقان. وهو رئيس القرية.

ونون إضمار جمع المؤنث

قولَه، تعالى[1]: (إلاّ أنْ يَعْفُوْنَ). فجَعلَ النونَ ضميرَ جمعِ المؤنّثِ، في «يَعفُونَ».

ونون الإعراب

نحوُ: يَخْرُجان ، ويَخرُجونَ، ويُكرِمونَ. علامةُ الرفعِ في ذلك ثَباتُ النونِ . وتَحذِفُها عندَ الجزمِ والنصبِ: لم يَخرُجا، ولم يَخرُجوا، ولن يَخرُجا، ولن يَخرُجوا .

ونون الكناية

نحوُ: أخرَجَني، ضَرَبَني زيدٌ. فالياء اسمٌ مَكنِيٌّ، والنونُ أُدخِلتْ، ليَبقَى الفعلُ على فتحتِه.

والنون الزائدة في أوّل الفعل

نحوُ: نَقومُ، ونَقعُدُ.

ونون الاثنين

نحوُ قولكَ: الزَّيدانِ .

ونون الجمع

نحوُ قولكَ: الزَّيدُونَ.

والنون الزائدة في الاسم

نحوُ قولكَ: رَجلٌ رَعْشَنٌ[2]، من الرَّعْشةِ، وضَيفَنٌ[3] .

---

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.

(٢) الرعشن: الجبان المرتعش.

(٣) الضيفن: التابع للضيف.

ونون التأكيد

نحوُ: اضرِبَنْ زيداً، واضرِبَنَّ، أيضاً بالتشديدِ.

فإنْ لَقِيَ الخَفيفةَ ساكنٌ حَذَفتَها، لالتقاء الساكنينِ، ولم تُحرِّكْ كما يُحرَّكُ[1] التنوينُ، كما قال الشاعر:[2]

لا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّـــكَ أنْ تركَعَ يوماً، والدَّهْرُ قَد رَفَعَـهْ

وتقولُ على هذا: اضرِبَ الرَّجلَ، أي اضرِبَنْ. فتحذفُ النونَ لالتقاء الساكنينِ.

ونون الصَّرف

نحوُ: رأيتُ زيداً، يا هذا. وتُسمَّى[3] تنويناً، وهي نونٌ خَفيفةٌ في الحقيقةِ. وتُحرَّكُ[4] إذا لَقِيَها ساكنٌ، نحوُ: جاءني زيدٌ اليومَ.

***

تفسيرُ الباءَات

وهي أربعٌ: الباءُ الزائدةُ، وباءُ التعجُّبِ، وباءُ الإقحامِ، وباءُ النَّسْخِ

فالباء الزائدة في صدر الكلام

حرفُ خَفضٍ، نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ.

(١) في النسخة: «ولم يُحرِّك كما يُحرَّك». وانظر معاني الحروف ص ١٥٠.

(٢) الأضبط بن قريع. البيان والتبيين ٣:٣٤١ والمعمرين ص ٨ والأمالي ١:١٠٨ ومعاني الحروف ص ١٥٠ وأمالي ابن الشجري ١:٣٨٥ والإنصاف ص ٢٢١ وشرح المفصل ٩:٤٣ و٤٤ والمغني ص ١٦٦ و٧١٥ وابن عقيل ٢:١٠٣ والهمع ١:١٣٤ و٢:٧٩ والدرر ١:١١١ و ٢:١٠٢ والأشموني ٣:٢٢٥ والعيني ٤:٣٣٤ والخزانة ٤:٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ص١٦٠.

(٣) في النسخة: «ويُسمّى». وانظر معاني الحروف ص ١٥٠.

(٤) في النسخة: «ويُحرّك». وانظر معاني الحروف ص ١٥٠.

وباء التعجُّب

نحوُ: أكرِمْ بزيدٍ، أي: ما أكرَمَهُ!

وباء الإقحام

مثلُ قولِهِ ، تعالى:[1] (وزَوَّجناهُمْ بحُورٍ عِينٍ)، معناه: حُوراً عِيناً، وقولِه: (تُنْبِتُ[2] بالدُّهْنِ) أي: تُنبِتُ الدُّهْنَ، وقولِه[3]: (اقرأْ باسمِ رَبِّكَ).

وباء السِّنْخ

مثلُ: بَحْرٍ، وبَرٍّ، وبابٍ.

★★★

تفسيرالياءات

وهي ثمانيةٌ: ياءُ الإضافةِ، والياءُ الأصليَّةُ[5]، والياءُ المُلْحِقةُ[6]، وياءُ الإطلاقِ، والياءُ المُنقلِبةُ[7]، وياءُ التأنيثِ، وياءُ التثنيةِ والجمعِ، وياءُ الخُروجِ.

فياء الإضافة

تكونُ في الاسمِ والفعلِ، نحوَ: ضارِبِي، وثَوبِي، وضَرَبَنِي في

---

(١) الآية ٥٤ من الدخان.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون . وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وسلام وسهل ورويس والجحدري. وفي النسخة: «تَنبُتُ». وهي قراءة الجمهور. البحر ٦ : ٤٠١. وانظر معاني الحروف ص ٣٩ - ٤٠ .

(٣) الآية ١ من العلق.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني ص ١٤٦-١٤٩ .

(٥) في النسخة : «وياء الأصليةِ». وانظر معاني الحروف ص ١٤٦ .

(٦) في النسخة : «وياء الملحقةِ». وانظر معاني الحروف ص ١٤٦ .

(٧) في النسخة: «وياء المنقلبةِ». وانظر معاني الحروف ص ١٤٦.

الفعلِ . ولا بدَّ في الفعلِ من النونِ ، لئلاّ يَقعَ الكسر في الفعل . فأمّا في الاسمِ فلا ، لأنّه يَدخُلُه الجرُّ.

والياء الأصليّة

نحوُ: يُسْرٍ[١]، وأيْسَرَ، وهَدْيٍ[٢]، ونحوُ: يَقضِي، في الفعلِ .

والياء المُلحِقة[٣]

نحوُ: سَلْقَى[٤] يُسَلْقِي. أُلحِقَ بـ: دَحْرَجَ يُدَحرِجُ. وهي زائدةٌ تُشبِه الأصليَّ.

وياء التأنيث

نحوُ: اضرِبِي، ولا تَذهَبِي، وتَخرُجِينَ، يا هِندُ.

وياء الإطلاق

مثلُ قولِ الشاعر:[٥]

★ أمِنْ أُمِّ أوفَى دِمْنةٌ، لم تَكَلَّمِي ★

فهي تقعُ في إطلاق القافيةِ في الشِّعرِ، وفي الفَواصلِ ، كقولِه تعالى:

---

(١) في النسخة: يَسُرَ.

(٢) في النسخة: وهَدَى.

(٣) في النسخة: وياءُ الملحَقةُ.

(٤) سلقى: ألقى.

(٥) صدر بيت لزهير بن أبي سلمى، عجزه:

* بحَومانةِ الدُّرّاجِ ، فالمتثلَّمِ *

ديوانه ص٩ وفي النسخة «لم تكلّم». ولا بد من إثبات الياء ههنا، لانها هي المقصودة من الشاهد، زيدت للإطلاق. انظر الوافي ص ٢٢٦. وأم أوفى: زوجة زهير الأولى. والدمنة: آثار الناس وما سودوا بالرماد والبعر. والحومانة: ما غلظ من الأرض وانقاد. والدراج والمتثلم: موضعان.

(وإيّايَ فارْهَبُونِي)[1]، وقولِه: (وإيّايَ فاتَّقُونِي)[2].

والياء المنقلبة

نحوُ: يُغْزِي، ويُعْطِي. انقلَبتْ من الواو، في: غَزَوتُ، وعَطَوتُ.

وياء التثنية

نحوُ: صاحِبَيكَ، وغُلامَيكَ.

وياء الجمع

نحوُ: مُسْلِمِيكَ.[3]

وياء الخروج

تكونُ بعدَ هاءِ الإطلاقِ[4] في الشِّعرِ، نحوَ قولِ الشاعر:[5]

★تَخَلُّجَ المَجْنُونِ، مِنْ كِسائِهِي★

الهمزةُ رَوِيٌّ، والألفُ رِدْفٌ، والهاءُ وَصْلٌ، والياء الخُروجُ.

★ ★ ★

---

(١) الآية ٤٠ من البقرة. وهذه قراءة ابن أبي إسحاق. البحر ١ :١٧٦.
(٢) الآية ٤١ من البقرة.
(٣) في النسخة: مُسلمَيك.
(٤) في النسخة: يكون بعده ها الإطلاقِ.
(٥) البيت لأبي النجم. وقبله:

* مُبتَرِكٌ، يَخرُجُ مِن هَبائِهِ *

يصف فرساً. والهباء: الغبارُ. والتخلج: التجذب يمنة ويسرة. وفي النسخة: تخلَّجَ المجنونُ من نسائهن.

تَمَّ كتابُ «وجوهِ النَّصبِ» بتاريخِه [1] المذكورِ فيه.

فصلٌ في رُوَيْد

يَجيءُ على أربعة أوجهٍ: يكونُ اسماً لِلفعلِ، وصِفةً، وحالاً، ومَصدراً.

فالأوّلُ نحوُ: رُوَيدَ [2] [3] زيداً، أي: أمهِلْه.

والصفةُ نحوُ: سارَ سَيراً رُوَيداً، أي: مُترفِّقاً.

والحالُ نحوُ: دَخلَ القومُ رُوَيداً، أي: دَخلُوا مُتمهِّلِينَ.

والذي بمعنى المصدر فنحوُ: رُوَيدَ نَفْسِه [4]. يكونُ مضافاً، ويُنصَبُ بفعلٍ محذوفٍ. ولو فَصلتَه من الإضافةِ قلتَ: رُوَيداً نَفْسَه، كما تقولُ: ضَرْباً زيداً، أي: اضرِبْ ضرباً زيداً. فكأنّكَ قلتَ: أَروِدْ رُوَيداً زيداً.

فأمّا الذي هو اسمٌ لِلفعلِ فمبنيٌّ على الفتحِ، لا يُضافُ ولا يَدخلُه التنوينُ.

★★★

فصلٌ في الفَرقِ بَينَ «أم» و«أو» [5]

اعلمْ أنّ «أم» استفهامٌ، على مُعادَلةِ الألفِ، بمعنى «أيّ» [6]،

---

(١) في النسخة: «بتاريخ». وانظر تعليقاتنا في أول الورقة ٧٦.

(٢) انظر معاني الحروف للرماني ص ١٦٧.

(٣) في النسخة: «رُويداً». وانظر معاني الحروف والكتاب ١:١٢٣ - ١٢٤.

(٤) في النسخة: «نفسَه». والتصويب من معاني الحروف والكتاب ١:١٢٤.

(٥) انظر معاني الحروف للرماني ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٦) في النسخة: أيّ.

أو الانقطاعِ عنه[1] وليسَ كذلك «أو»، لأنّه لا يُستفهَمُ بها. وإنّما أصلُها أنْ تكونَ لأحدِ الشيئين.

وإنّما تجيء[2] «أم» بعدَ «أو». يقولُ القائلُ: ضَرَبتُ زيداً أو عَمراً. فتقولُ مُستفهماً: أزيداً ضَرَبتَ أم عَمراً؟ فهذه المُعادِلة للألفِ. كأنّكَ قلتَ: أيَّهُما[3] ضَرَبتَ؟ فجوابُه «زيد» إن كانَ هو المضروبُ، أو «عَمرو» إن كانَ قد وَقعَ [به][4] الضربُ.

ولو قلتَ: أزيداً ضَرَبتَ أو عَمراً؟ لكانَ جوابُه «نَعَمْ» أو «لا»، لأنّه في تقديرِ: أأحدَهُما ضَرَبتَ؟

فأمّا «أم» المُنقطعةُ[5] فنحوُ قولكَ: إنّها لإبلٌ أم شاءٌ. كأنّه قالَ: بل شاءٌ هيَ. فمعناها، إذا كانتْ منقطعةً، معنى «بل»[6].

ولذلكَ لا تَجيء مُبتدأةً. إنّما تكونُ على كلامٍ قبلَها مَبنيّةً، استفهاماً أو خبراً. فالخبرُ مثلُ قولِه، [جلَّ اسمُه]:[7] (لا رَيبَ فِيهِ، مِن رَبِّ العالَمِينَ. أمْ يَقُولُونَ: افتَراهُ).

فأمّا قولُه، تعالى:[8] (وهذِهِ الأنهارُ تَجرِي، مِن تَحْتِي. أفلا

---

(١) يريد الانقطاع عن الألف. فهي بعده لاستفهام منقطع عنه، أو للإضراب. انظر الكتاب ١: ٤٨٢ و ٤٨٤.

(٢) في النسخة: يجيء.

(٣) في النسخة: أيُّهما.

(٤) من معاني الحروف ص ١٧٣.

(٥) في النسخة: المنقطعةِ.

(٦) في معاني الحروف: «كأنه قال: بل أشاء هي؟ فمعناها إذا كانت منقطعة معنى بل والألف». وكلاهما مذهب. انظر الكتاب ١: ٤٨٤ والمغني ص ٤٥.

(٧) الآيتان ١ و ٢ من السجدة. وما بين معقوفين من معاني الحروف ص ١٧٣.

(٨) الآيتان ٥١ و ٥٢ من الزخرف.

تُبْصِرُونَ، أمْ أنا خَيرٌ) ؟ فمَخرجُها[1] مَخرجُ المنقطعةِ، ومعناها معنى المُعادِلةِ لأنّه بمنزلةِ: أفلا تُبصِرونَ أم أنتم بُصَراءُ؟

وتقولُ: ما أُبالي أذَهَبتَ أم جئتَ. وإنْ شئتَ قلتَ: أو جئتَ. وتقولُ: سَواءٌ عليَّ أذَهَبتَ أم جئتَ. ولا يجوزُ «أو» هنا، لأنّ «سَواءً» لا بدَّ فيها من شيئينِ، لأنّكَ تقولُ: سَواءٌ عليَّ هذانِ ولا تقولُ: سَواءٌ عليَّ هذا. فأمّا «ما أبالي» فيجوزُ فيه الوجهانِ.

وتقولُ: ما أدري [أأذَّنَ أو أقامَ، إذا لم تَعتَدَّ بأذانِه ولا إقامتِه، لقُربِ ما بينَهما، أو لغيرِ ذلكَ منَ الأسبابِ. فإنْ قلتَ: ما أدري أأذَّنَ أم أقامَ، حَقَّقتَ أحدَهما لا محالةَ، وأبهَمتَ أيَّهما كانَ فمعنى الكلامِ مُختلِفٌ][2]. واللهُ أعلَمُ[3].

نجز الكتاب تصحيحاً وفهرسه - بعون الله - يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من رجب سنة ١٤٠٤هـ، والرابع والعشرين من نيسان سنة ١٩٨٤، في مدينة حلب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

★★★

---

(١) في النسخة: فخرجَها.

(٢) تتمة من معاني الحروف ص ١٧٤. وانظر الكتاب ١: ٤٨٣.

(٣) في حاشية النسخة: تمت المقابلة بالنسخة الأصلية بتوفيق الله تعالى.

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأعلام

الأفراد والجماعات والقبائل والأماكن والخيل . .

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ن

هـ

و

ي

فهرس القوافي

س

ل

م

ن

فهرس المحتوى

العنوان | ص

لقد أعدت زوجتي السيدة فاطمة فهارس هذا الكتاب. فلها مني الشكر والتقدير.

وقد حالت أسباب فنية قاهرة دون إنجاز بقية الفهارس التي نوينا إعدادها. فنرجو المعذرة.

★★★

المفصل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح قدارة

أستاذ مشارك في النحو والصرف

دار عمار

المفصل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية

دراسة وتحقيق

الدكتور فخر صالح قدارة

أستاذ مشارك في النحو والصرف

دار عمار للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٤١٥/٣/٢٠٠٣)

٤١٥
زمخ الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر
المفصل في علم العربية/أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري؛تحقيق فخر صالح قدارة._ عمان:دار عمار، ٢٠٠٣.
( ) ص.

ر. إ. : ٤١٥/٣/٢٠٠٣.
الواصفات:/اللغة العربية//قواعد اللغة/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٦٤ / ٢/ ٢٠٠٣)

دار عمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٢١٦٩١ عمّان ١١١١٨ الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، وأصحابه الغرّ الميامين، والمقتدين بهداهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه لا سبيل إلى التجديد في دراسة المسائل النحوية والصرفية إلا بالنظر في آثار القدماء، ودراستها دراسة موضوعية، وذلك من أجل الوقوف على الأصول التي أقاموا عليها أعمالهم العلمية، وبنوا عليها مناهجهم التي اعتمدوها في دراسة هذه المسائل. وغالباً ما يتمّ ذلك عن طريق تحقيق كتبهم المخطوطة التي لا يزال الكثير منها طيّ النسيان في مكتبات شتّى من أنحاء العالم، أو شبه المخطوطة، وهي التي طبعت منذ فترات طويلة دون تحقيق، أوْ حقّقت كرسائل جامعية ولم تنشر.

وهناك إحجام عن تحقيق المخطوطات ونشرها من قبل ذوي الشأن، وبخاصة أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها: غياب التشجيع والدعم المادي والمعنوي من المسؤولين، ومساواة البحث المنشور في مجلّة محكّمة بالكتاب المحقّق، صغر أو كبر، وبغض النظر عن قيمته وأهميّته، وذلك من أجل الترقيات العلمية. وهذا والله غبن ما بعده غبن.

ولن أكون مجانباً للصواب إنْ قلت: إننا مقصّرون إزاء لغتنا، بلْ نحن عاقّون لها. أليس من العجب أن يبقى الكثير من نفائس هذه اللغة دون تحقيق ونشر؟ وأكتفي بذكر ثلاثة منها، وهي: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، والتذييل والتكميل لأبي حيان (وهو

شرح كتاب التسهيل لابن مالك)، وشرح المفصّل لابن يعيش. علماً أن النسخ المخطوطة لهذه الكتب موجودة. ومسؤولية ذلك تقع على الجامعات وعلى مراكز البحوث والمؤسسات العلمية المختلفة. وأحمد الله أن جعلني من خدَمة هذه اللغة المشرّفة. فقد تيسّر لي تحقيق ونشر ثلاثة كتب، وهي: أمالي ابن الحاجب، والتهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، وأسرار العربية لابن الأنباري. أما الأول والثاني فقد أخرجتهما من ظلمات المكتبات وحقّقتهما. وقد طبعا ونشرا في بيروت، الأول عام ١٩٨٩م والثاني عام ١٩٩١م. وأمّا الثالث فقد أعدتُ تحقيقه، بعد أن كان قد حقّق في دمشق في عام ١٩٥٧م تحقيقاً سقيماً لا يتمشى مع قواعد التحقيق العلمية السليمة، ولا يليق بأهمية هذا الكتاب وشهرة صاحبه ومكانته العلمية، وقد بيّنتُ ذلك في مقدّمة الكتاب. وقد طبع ونشر أيضاً في بيروت عام ١٩٩٥م. وسرت في مشواري العلمي في هذا الاتّجاه. وكان اختياري هذه المرّة كتاب المفصّل للزمخشري، الذي بقي حتى الآن بمعزل عن التحقيق والنشر.

وهذا الكتاب يُعتبر منْ أهم الكتب التي ظهرت بعد كتاب سيبويه، إنْ لم يكن أهمها. يشهد بذلك كثرة مَنْ خدمه من العلماء. فمنهم من شرحه ومنهم مَنْ شرح أبياته، ومنهم منْ نظمه، ومنهم مَنْ اختصره، ومنهم مَنْ ردّ عليه.

ولم يُحقَّق هذا الكتاب، مع أن له نسخاً مخطوطة كاملة وجيدة. وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود كتاب شرح المفصّل لابن يعيش الذي يتضمّن الشرح والمتن كاملاً، وقد نشر في القاهرة دون تحقيق، وهو نفسه المتداول الآن بين أيدي طلبة العلم والباحثين. وأيضاً إلى وجود نسخة من المفصّل، نشرت في القاهرة عام ١٣٢٣هـ دون تحقيق، وبهامشها شرح أبيات المفصّل للنعساني الحلبي.

والكتاب نفسه نشر دون تحقيق في الإسكندرية عام ١٢٩١هـ، وفي دلهي عام ١٩٨١م، ١٩٠٣م، وفي كلكتا عام ١٣٢٢هـ، وفي لكنو عام ١٣٢٣هـ.

وعندما عزمت على تحقيق هذا الكتاب وضعت نصب عينيّ أمراً هامّاً، وهو أن هذا الكتاب الذي أصبح عمدة في تعليم النحو، وطبقت شهرته الآفاق، لابدّ أن يُحقّق

تحقيقاً علميّاً محكماً يليق بقيمته وشهرته، وبمنزلة صاحبه العلمية.

وأول ما فعلته في تحقيق هذا المصنّف العظيم أني تعرّفت على نسخه المخطوطة وأماكن وجودها. وتيسّر لي الحصول على صورتين لنسختين مخطوطتين تحتفظ بهما مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة، وذلك عن طريق مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، حيث تحتفظ بمصّورتين على (ميكروفيلم) لهاتين النسختين. وقد اعتمدتهما في التحقيق بعد أن وثقت من صحتهما.

وبالإضافة إلى هاتين النسختين اعتمدت النسخة المطبوعة في القاهرة عام ١٣٢٣ هـ، والتي في هامشها كتاب المفضّل في شرح أبيان المفصّل لمحمد بدر الدين النعساني الحلبي. وعلى الرغم من عدم ضبطها بالشكل، إلا أنها نسخة تامة، وأنها قريبة جداً من النسختين اللتين اعتمدتهما. إلى جانب ذلك استأنستُ بشرح المفصّل لابن يعيش.

وقد صدّرت تحقيق هذا الكتاب بمقدّمة موجزة، تحدثت فيها عن حياة المؤلف، ومؤلفاته، وكتاب المفصل، ونسخ التحقيق، والمنهج الذي سرت عليه.

والله ولي التوفيق

❋ ❋ ❋

مقدمة التحقيق

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري

حيـــاته[1]:

هـو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري. ولد بزمخشر سنة ٤٦٧هـ، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم، وإليها نُسب. زار بغداد عدة مرات، وأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفّر النيسابوري، وأبي مضر محمود بن جرير الأصبهاني، وسمع من أبي سعيد الشّفاني، وغيرهم. سافر إلى مكة المكرمة، وجاور بها زمانا، فقيل له: جار الله. وكانت إحدى رجليه مقطوعة ويمشي في رجل من خشب. قيل: سببُ ذلك أن خرّاجاً أصابه في رجله فقطعها. وقيل: إنه كان في بعض أسفاره في بلاد خوارزم، فأصابه ثلج وبرد شديد في الطريق، فسقطت رجله من شدة البرد. وقيل: إنه أمسك عصفوراً في صباه وربطه في خيط في رجله، فأفلت من يده، فأدركه وقد دخل في خرق، فجذبه فقطع رجله في الخيط، فتألمت والدته لذلك، فدعت عليه، وقالت: قطع الله رجلك كما قطعت رجله.

وفي إحدى رحلاته إلى بخارى لطلب العلم سقط عن الدابة فانكسرت رجله، وعملت عليه عملاً أوجب قطعها، فقطعت. وكان بيده محضرة فيها شهادة خلق كثير ممْن اطّلعوا على حقيقة رجله خوفاً من توهّم البعض قطعها لريبة.

كان الزمخشري معتزليّاً، مجاهراً بذلك، حتى نقل عنه أنه كان يسّمي نفسه بأبي

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/ ٤٨٩، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، والبداية والنهاية ١٢/ ٢١٩، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، وبروكلمان ٥/ ٢١٥.

القاسم المعتزلي أحياناً. ولمّا صنّف تفسيره (الكشاف) افتتحه بقوله: الحمد لله الذي خلق القرآن، فقيل له: إذا بقي كذلك هجره الناس، فغيّره بقوله: الحمد لله الذي جعل القرآن. و(جعل) عند المعتزلة بمعنى: خلق. ثم إن العلماء غيّروا ذلك بعد موته، وكتبوا في نسخ الكشاف: الحمد لله الذي أنزل القرآن.

توفي في جرجانية في خوارزم بعد رجوعه من مكة ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ. رحمه الله وعفا عنه.

مذهبه النحوي:

كان الزمخشري شديد الذكاء، متوقد الذهن، واسع العلم، غير متعصّب لمذهب من المذاهب النحوية. فعلى الرغم من أنه كان في جلّ آرائه يتفق ونحاة البصرة، إلا أنه كان من حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين وآراء الفارسي وابن جني اللذين كانا يمثلان الطراز البغدادي. وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها.

وأكثر مَنْ تأثر به من النحاة سيبويه، وهذا واضح في المفصّل. ومع هذا فقد يخالفه ويأخذ برأي غيره، كأخذه برأي الخليل في أن الفاعل أصل المرفوعات والمبتدأ محمول عليه، ومذهب سيبويه العكس. وكأخذه برأي الزجاج في أن فعل التعجب في نحو: أكرمْ بزيد، أمر على حقيقته، في حين كان يذهب سيبويه إلى أنه ماضٍ أُخرج بلفظ الأمر للتعجب[(١)].

مؤلفاته:

كان الزمخشري بارعاً في كثير من العلوم، وبخاصة العلوم الدينية وعلوم اللغة. وله تصانيف كثيرة تزيد على الثلاثين[(٢)]، وأهمها:

١ ـ الكشاف. طبع عدة طبعات. منها طبعة القاهرة ـ البابي الحلبي عام ١٩٦٦م.

---

(١) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ص٢٨٦

(٢) بروكلمان ٥/ ٢١٦ ـ ٢٣٨

٢ ـ المفصّل في علم العربية.

٣ ـ أساس البلاغة. طبع عدة طبعات منها طبعة دار الكتب بمصر عام ١٩٧٢م.

٤ ـ الأنموذج. وهو مختصر لكتاب المفصّل. طبع عدة طبعات، منها طبعة القاهرة عام ١٢٨٩هـ

٥ ـ الفائق في غريب الحديث. طبع بمصر ـ البابي الحلبي عام ١٣٦٧هـ

٦ ـ المستقصى في الأمثال، طبع في حيدر آباد الدكن بالهند عام ١٩٦٢، وفي بيروت عام ١٣٩٧هـ

٧ ـ القسطاس في العروض.

٨ ـ صميم العربية.

٩ ـ شرح أبيات الكتاب.

١٠ ـ أطواق الذهب في المواعظ والأدب. طبع في بيروت عام ١٢٩٣هـ.

١١ ـ الأحاجي النحوية.

١٢ ـ الرائض في الفرائض.

١٣ ـ التوقيف على مناهج التركيب والتأليف.

١٤ ـ نوابغ الكلم، طبع في القاهرة عام ١٢٨٧هـ. كما نشر في بيروت عام ١٣٠٦هـ

١٥ ـ المقامات.

١٦ ـ ربيع الأبرار. طبع في بغداد ـ العاني.

١٧ ـ مسألة في كلمة الشهادة.

كتاب المفصّل

بلغ الزمخشري مرتبة علمية عالية في علوم الدين واللغة. وحاز قصب السبق في ذلك. وقد جاءت مصنفاته في اللغة غاية في الجودة والإتقان، وعلى رأسها كتاب المفصّل، الذي لقي قبولاً واسعاً وشهرة فائقة. فأكبّ عليه أهل العربية تعلّماً وتعليماً، نظراً لأسلوبه المحكم الواضح، ونظراً لشموله وإيجازه.

وقد نال كتاب المفصّل من الشهرة والانتشار ما لم ينله كتاب قبله إلا كتاب سيبويه، ولا بعده إلا كتاب الكافية لابن الحاجب. وقد ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أن الدافع لتأليفه هو حاجة المسلمين إلى معرفة كلام العرب، وشفقته على أشياعه من حفدة الأدب.

وجعل المؤلف كتابه أربعة أقسام: القسم الأول في الأسماء، والقسم الثاني في الأفعال، والقسم الثالث في الحروف، والقسم الرابع في المشترك.

وقد تأثر الزمخشري في كتابه هذا بكتاب سيبويه. يلحظ ذلك كلّ من يطّلع على الكتابين ويقارن بينهما، سواء كان ذلك من حيث المنهج والتقسيمات والتعريفات وأسامي الأبواب، أوْ من حيث طريقة الاستشهاد ونقل النصوص. فكما أن أثر الخليل ابن أحمد واضح في كتاب سيبويه، كذلك أثر سيبويه واضح في المفصّل. وكثيراً ما كان الزمخشري ينقل عبارة سيبويه بلفظها، وربما غيّر فيها بنقص أو زيادة. والغالب أنه يشير إلى سيبويه في ذلك، وقد ينقل دون الإشارة إليه.

ونظراً لأهميّة كتاب المفصّل وقيمته العلمية فقد كثرت شروحه، حتى أنها بلغت ما يقرب من سبعين شرحاً. فإذا أضيف إلى ذلك شروح أبياته، والكتب التي ألفت في نظمه واختصاره والردّ عليه، وحواشي تلك الشروح والكتب، فإنها قد تبلغ جميعها المئة[1].

---

(١) انظر التخمير ـ قسم الدراسة ص ٤٧-٥٩. والمنخّل ـ قسم الدراسة ص٦. وبروكلمان ٥/٢١٦-٢٣٨

أهم شروحه:

١ _ شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى عام ٦٤٣هـ. وهو أحسنها وأكثرها فائدة. وقد طبع ونشر دون تحقيق في مجلدين، كل مجلد فيه خمسة أجزاء.

٢ _ الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب المتوفى عام ٦٤٦هـ. وقد حقق وطبع في بغداد عام ١٩٨٢م.

٣ _ التخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي المتوفى عام ٦١٧هـ. وقد حقق. وطبع في بيروت.

أهم شروح أبياته:

١ ـ إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصّل لأبي البركات بن أحمد بن المستوفي المتوفى عام ٦٣٧هـ. ويعتبر من أحسن شروح أبيات المفصّل، وقد نقل عنه صاحب الخزانة كثيراً.

٢ ـ المنخّل في إعراب أبيات المفصّل لعزّ الدين المراغي وجلال البخاري. وقد حققه أحد الدارسين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ونال به درجة الدكتوراه عام ١٤١٨ هـ.

٣ ـ شرح أبيات المفصّل لفخر الدين الخوارزمي. وقد نقل البغدادي عنه كثيراً في الخزانة، وصدر الأفاضل الخوارزمي في التخمير.

٤ ـ المفضّل في شرح أبيات المفصل لمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي المتوفى عام ١٣٦٢هـ. وقد طبع في هامش نسخة المفصل المطبوعة عام ١٣٢٣هـ.

أهم مختصراته:

١ ـ اختصار المفصل لشمس الدين محمد بن يوسف القونوي المتوفى عام ٧٨٨هـ.

٢ ـ مختصر للشيخ عبدالكريم الإسكندراني المتوفى عام ٦١٢هـ.

أهم منظوماته:

١ ـ نظم أبي نصر فتح بن موسى الخضراوي المتوفى عام ٦٦٣هـ.

٢ ـ نظم لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي المتوفى عام ٦٦٥هـ.

وهناك أيضاً:

١ ـ التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي المتوفى عام ٦٢٥هـ.

٢ ـ تقليد المفصل لأحمد بن بهرام بن محمود المتوفى عام ٦٧٠هـ.

نسخ الكتاب

نسخ المفصّل كثيرة. وقد تهيّأ لي منها ثلاث نسخ مصوّرة. استبعدت واحدة منها، كنت قد حصلت عليها من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، لأن فيها نقصاً في مواضع كثيرة، ولأن كلماتها غير مضبوطة بالشكل. أضف إلى ذلك خلوّ كثير من كلماتها من التنقيط. واعتمدت النسختين الأخريين، بالإضافة إلى النسخة المطبوعة التي في حاشيتها كتاب: المفضّل في شرح أبيات المفصل للنعساني الحلبي. وقد استأنست مراراً بالنسخة التي عليها شرح ابن يعيش. وفيما يلي وصف لهذه النسخ:

النسخة الأولى: وهي نسخة مصوّرة عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة. وقد حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، التي تحتفظ بنسخة مصورة على (ميكروفيلم) من هذه النسخة المخطوطة تحت رقم (٣٦٣). وهذه النسخة تامة، وأخطاؤها قليلة. كتب على حواشي صفحاتها كثير من التعليقات، وبخاصة صفحات المقدمة وباب الأسماء. تقع في (١٦٧) ورقة، أيْ: (٣٣٤) صفحة. في كل صفحة (١٥) سطراً. وقد كتبت بخط نسخ عادي مضبوط بالشكل التامّ عام ٦٤٧هـ. ولا يعيبها سقوط بعض العبارات والكلمات بسبب النسيان أو السهو أو انتقال النظر. جاء في آخرها: تمّ الكتاب بحمد الله تعالى وعونه

وحسن توفيقه ومنّه، وصلى الله على سيدنا محمد نبيّه وآله وصحبه وسلم. كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى يحيى بن علي بن يحيى بن هبة الله الأنصاري، وذلك لثمان ليالٍ بقين من ربيع الآخر سنة سبع وأربعين وست مائة، أحسن الله تقضّيها في خير وعافية. وقد رمزت لها بالحرف (أ).

النسخة الثانية: وهي نسخة مصوّرة أيضاً عن نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة (تشستربتي) في إيرلندة. وقد حصلت عليها من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، التي تحتفظ بنسخة مصوّرة على (ميكروفيلم) من هذه النسخة المخطوطة تحت رقم (٣٢٦١). وهذه النسخة تامة، وأخطاؤها قليلة. في حواشيها كثير من التصويبات والاستدراكات. وكثيراً ما كتب في الحواشي: وقع في الأصل، ووقع في بعض النسخ. وهذا يدل على أن هذه النسخة قوبلت بالنسخة الأصلية ونسخ أخرى. تقع في (١٢٨) ورقة ونصف، أيْ: (٢٥٧) صفحة. في كل صفحة (١٧) سطراً. وقد كتبت بخط نسخ عادي، ولم يكتب في آخرها أوْ أولها تاريخ نسخها. جاء في آخرها: كمل جميع المفصل في النحو. والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما. بلغ مقابلة وعرضاً وتصحيحاً. وقد رمزت لها بالحرف (ب).

النسخة الثالثة: وهي النسخة المطبوعة في القاهرة عام ١٣٢٣هـ التي على هامشها كتاب: المفصّل في شرح أبيات المفصّل، لمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي. وهي نسخة كاملة غير مضبوطة بالشكل. فيها زيادات غير قليلة وبخاصة في الشواهد الشعرية. فكثيراً ما يكتب البيت كاملاً، مع أنه يكون قد ذكر صدره أوْ عجزه في المخطوطتين اللتين اعتمدتهما، والظاهر أن هذا من عمل النسّاخ. وليس في هذه النسخة شيء من مناهج التحقيق. ونظراً لأنها تامة ليس فيها نقص وأنها قريبة جداً من النسختين المخطوطتين فقد اعتمدتها في التحقيق ورمزت لها بالحرف (ط).

منهج التحقيق

لمّا كان الهدف من تحقيق كتب التراث إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها أصحابها، فقد بذلت جهدي في سبيل تحقيق هذا الهدف عندما بدأت في تحقيق هذا

الكتاب. وقد أخذت بعين الاعتبار ما تستوجبه إعادة النص إلى وضعه من حيطة وحذر ودقة وأمانة. لذا وضعت نصب عينيّ عدة قواعد وأسس، حاولت بقدر الإمكان الالتزام بها، رغبة مني في إخراج هذا العمل على الوجه الصحيح. ومن هذه الأسس والقواعد:

١ ـ احترمت النص، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمسّ جوهره، ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم، أو تصحيح آية قرآنية أو خطأ نحوي.

٢ ـ ضبطت النص بالشكل، وقد استعنت في ذلك بالنسختين المخطوطتين اللتين اعتمدتهما في التحقيق، واستأنست بكتاب سيبويه، وشرح الشافية لرضي الدين، ولسان العرب، وشرح المفصّل لابن يعيش. وقد راعيت في هذا الجانب الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية وأمثال العرب وأقوالهم وما احتمل لبساً من الألفاظ والعبارات.

٣ ـ حصرت الآيات القرآنية بين قوسين مميّزين، وأشرت في الهامش إلى اسم السورة ورقم الآية. وفعلت ذلك أيضاً في الآيات التي وردت في الهوامش.

٤ ـ أرجعت الأحاديث الشريفة إلى كتب الحديث المعتمدة، وهي قليلة.

٥ ـ قارنت بين النسخ، وبيّنت الاختلافات بينها، وأثبت ما اعتقدت أنه صواب.

٦ ـ اعتمدت في تخريج الشواهد الشعرية المصادر المشهورة كالكتاب والمقتضب والخصائص والممتع والمغني وأوضح المسالك وابن يعيش والخزانة واللسان وشرح الشافية. أضف إلى ذلك بعض المختارات الشعرية والدواوين.

٧ ـ عنيت بالرجوع إلى كتب التفاسير والقراءات كالبحر المحيط لأبي حيان لتخريج القراءات القرآنية وردّها إلى أصحابها.

٨ ـ رجعت إلى كتب اللغة والمعاجم من أجل شرح الكلمات الصعبة. واعتمدت في ذلك لسان العرب والصحاح والقاموس المحيط. كما اعتمدت للأمثال مجمع الأمثال للميداني. أمّا الأماكن والبلدان فقد اعتمدت لها معجم البلدان لياقوت الحموي.

٩ ـ عنيت بالرجوع إلى كتاب سيبويه وشرح المفصّل لابن يعيش وشرح الشافية للرضي من أجل شرح كثير من المسائل وحلّ بعض الإشكالات.

١٠ ـ ألحقت بالكتاب فهارس عامة للآيات القرآنية والقراءات والأحاديث الشريفة والأمثال والأشعار والأعلام والأماكن والقبائل والجماعات واللغة والمصادر والمراجع والموضوعات.

والله من وراء القصد

د. فخر صالح قدارة

الأردن ـ صويلح
الثلاثاء ٢٦ ربيع الآخر عام ١٤٢٢هـ
الموافق ١٧ تموز عام ٢٠٠١م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الله احمد على ان جعلني من علماء العربية . وجعلني على الغضب
للعرب والعصبية . وابى لي ان انفرد عن صميم انصارهم
وامتاز وانضوي الى لفيف الشعوبية وانحاز . وعصمني من
مذهبهم الذي لم يجد عليهم الا الرشق بالسنة اللاعنين
والمشق باسنة الطاعنين . والى افضل السابقين والمصلين
اوجه صلوات المصلين . محمد المحفوف من بني عدنان بجماجمها
وارحائها النازل من قريش في سرة بطحائها . المبعوث الى الاسود
والاحمر بالكتاب العربي المنور . وآله الطيبين ادعو الله تعالى
بالرضوان . وادعوه على اهل الشقاق لهم والعدوان . ولعل
الذين يغضون من العربية ويضعون من مقدارها
ويريدون ان يخفضوا ما رفع الله من منارها . حيث
لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن
في عربه . لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الابلج وزيغا
عن سواء المنهج . والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء في

الصفحة الأولى من نسخة أ


ساهم . وفرط جورهم واعتسافهم . وذلك
ن العلوم الإسلامية فقهها وكلامها .
خبارها . إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع
قنع . ويرون الكلام في معظم أبواب
مسائلها . مبنيا على علم الإعراب . والتفاسير
ب عن سيبويه والأخفش والكسائي
م من النحويين البصريين والكوفيين . والاستظهار
ص بأقاويلهم . والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم
أقلهم في العلم ويحاورنهم ويتدارسهم
وبه تقطر في القراطيس أقلامهم . وبه
ث والتحلات أحكامهم . فهم ملتبسون
فهم منفككين منها أينما وجهوا كل
سير وأي [illegible] في تضاعيف ذلك
ها ينبذونه عن [illegible] ويعطونها
[illegible] ويمرون [illegible]

الصفحة الثانية من نسخة أ

سِدْسٌ فأبدلوا السين تاءً وأدغموا فيها الدالَ. ومنه وَدٌّ في لغة بني تميم وأصلها وَتِدٌ وهي الحجازية الجيدة. ومثله عِدَّان في عتدان وقال بعضهم عُتُدٌ فرارًا من هذا **فصل** وقد عدلوا في بعض ملاقي المثلين أو المتقاربين لإعواز الإدغام الى الحذف فقالوا في ظللت ومسست وأحسست ظلت ومست وأحست **قال**

أَحَسْنَ بِهِ فهن اليه شوس

وقول بعض العرب استخذ فلان أرضا لسيبويه فيه مذهبان أحدهما أن يكون أصله استتخذ بحذف التاء الثانية والثاني أن يكون اتخذ فيبدل السين مكان التاء الأولى ومنه قولهم يسطيع بحذف التاء وقولهم يستيع ان شئت قلت حذفت الطاء وتركت تاء الاستفعال وان شئت قلت حذفت التاء المزيدة وأبدلت التاء مكان الطاء. وقالوا بلعنبر وبلعجلان في بني العنبر وبني العجلان وعلماء بنو فلان أي على الماء **قال**

الصفحة قبل الأخيرة من نسخة أ

في جملة طبقات علماء بكر بن وائل وعاجذ صدر ... منظر ... ليقف

وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في بسبع وتتي

فهم مع عدم إمكانه أحذف وأعم. كمل القسم الرابع وتمامه

تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ومنه

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم

كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي بن يحيى بن هبة الله الأنصاري

المعروف بابن بنت أبي سعد وذلك لثمان ليال بقين من ربيع الأول

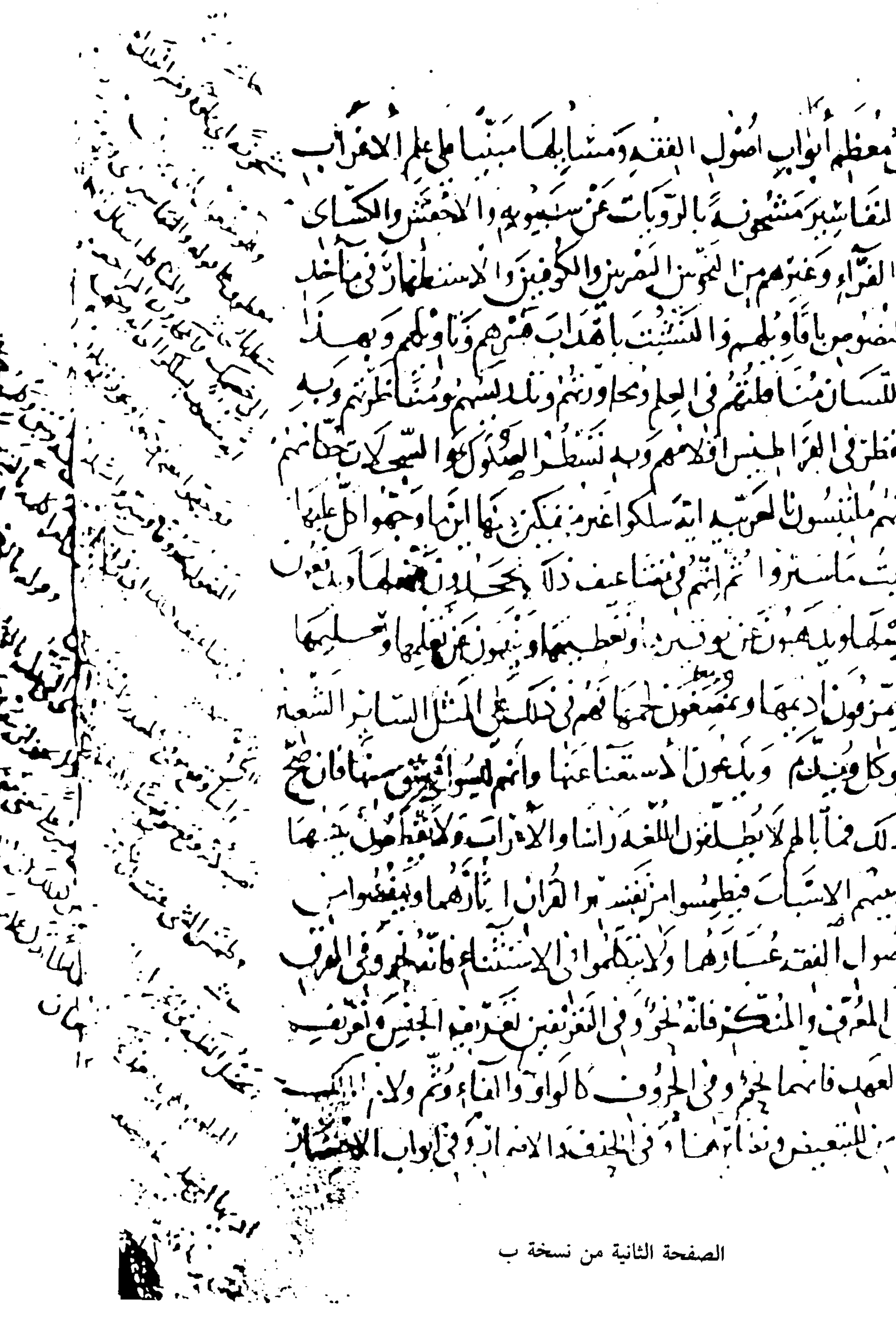
سنة سبع وأربعين وستمائة أحسن الله تقضيها في خير وعافية

الصفحة الأخيرة من نسخة أ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية وجبلني على الغضب للعرب
والعصبية وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز وأنضوي
إلى لفيف الشعوبية وأنحاز وعصمني من مذهبهم الذي لم يجد
عليهم إلا الرشق بألسنة اللاعنين والمشق بأسنة الطاعنين
وإلى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلين محمد
المحفوف من بني عدنان بجماجمها وأرحائها النازل من قريش في
سرة بطحائها المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي
المنير ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان داعيا على أهل الشقاق
لهم والعدوان ولعل الذين يغضون من العربية ويضعون
من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها
حيث لم يجعل خيرة رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه
لا يبعدون عن الشعوبية منابذة للحق الأبلج وزيغا عن سواء المنهج
والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم وفرط جورهم
واعتسافهم وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية
فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره
إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع ويرون الكلام

الصفحة الاولى من نسخة ب


معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبني على علم الإعراب
والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي
والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ
النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم وبهذا
اللسان مناقلتهم في العلم ومحاوراتهم وتدريسهم ومناظراتهم وبه
تقطر في القرآن المبين أقلامهم وبه تسطر الصكوك والسجلات حكامهم
فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا كل عليها
حيث ما سيروا ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون
خصلها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهون عن تعلمها وتعليمها
ويمزقون أديمها ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائر الشعير
يؤكل ويذم ويدعون الاستغناء عنها وأنهم ليسوا في شق منها فإن صح
ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسا والإعراب ولا يقطعون بينهما
وبينهم الأسباب فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما وينفضوا من
أصول الفقه غبارهما ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق
بين المعرف والمنكر فإنه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف
العهد فإنهما نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن
للتبعيض ونظائرها فإنها نحو وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار

الصفحة الثانية من نسخة ب

وفي كل حي فتخبطا بنعمان وقد يحط عنه وهذه ونحوه

ويدعون تحيلت وقد حبت وجنت وعلت وتنقدت قال سيبويه والعرب

اللغتين واجودهما أن لا تنقلب قال وإذا كانت التاء متحركة وقبلها

من الحروف ساكنة لم يكن الادغام بد من استثقلوا واستخفوا

واستثقلوا ذلك لان الاول متحرك والثاني ساكن فلا سبيل الى الادغام وقد

واستثقلوا استطالوا تلك المنزلة لأن واوها في بنية السكون اسكنوا

وادغموا تا متقتل وتفاعل فيما بينهما قالوا اطعوا وازينوا وادارا

واذا ارادوا يحتلبون هذه الوصل للساكن الواقع بالادغام جعلوا

تتذكرون لئلا يجمعوا من حذف التاء وادغام التاء

ومن الادغام التام قولهم ست اصله سدس فابدلوا السين

فيها الدال ومنه ودّ في لغة بني تميم واصلها وتد وهي الحجازية

ومثله عدان من عدان وقال بعضهم عتدان من هذا

وقد عدلوا في بعض ... المثلين او المقاربين الى الادغام

الحذف وقالوا في ظللت ومسست واحسست ظلت ومست

قال ... ن احسن به فهن اليه شوس ... البيت

استحقت وكان ادغما لسيبويه فيه مذهبان احدهما ان يكون اصله

استحذ فحذف التاء الثانية والثاني ان يكون ... فقيل التاء

الصفحة قبل الاخيرة من نسخة ب

مكان التاء الأولى فمنهم قوم لم يستطيعوا حذف التاء وقوم يستنبع

لو يستثقلون حذف الطاء من كلمة الاستنطال وان شئت قلت

حذف التاء لكثرتها وابدلت الدال مكان الطاء وقالوا بلعنبر وبلهجيم

بني العنبر وبني الهجيم وعلماء بنو فلان اي على الماء قال

فما اصطفت علماء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم

اراد المواتيس يحذفون مع امكان الادغام في يتسع ويتقي لهم مع

تعذر امكانه احذف كمل جميع المفصل في النحو والحمد

لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما بلغ مقابلة

وعرضا وتصحيحا ٤٢

الصفحة الأخيرة من نسخة ب

كتاب

المفصّل في علم العربية

تصنيف

أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري

المتوفى سنة ٥٣٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذُ الإمام الأجلُّ فخرُ خوارِزمَ رئيس الأفاضل أبو القاسمِ محمودُ بنُ عمرَ الزمخشري رحمة الله عليه: اللهَ أحمدُ على أنْ جعلني من علماء العربية، وجَبَلني على الغضب للعرب والعصبيّة، وأبى لي أنْ أنْفردَ عن صميم أنصارهم وأمتازَ، وأنْضوي إلى[1] لفيفِ الشعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلا الرَّشْقَ بألسنة اللاعنين، والمَشْقَ[2] بأسنَّة[3] الطاعنين، وإلى أفضل السابقين والمصلِّين[4] أُوجّه أفضل صلواتِ المصلّين محمدٍ المحفوفِ من بني عدنان بجماجمها وأرحائها[5]، النازل من[6] قريش في سُرّة بطحائها، المبعوثِ إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنوَّر، وآله الطيِّبين. أدعو الله بالرِّضوان وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان.

ولعل الذين يَغُضُّونَ من العربية ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع اللهُ من منارها، حيثُ لم يجعلْ خيرَةَ رسله وخَيْرَ كتبه في عَجَم خلقه ولكنْ في

---

(١) في ط: على.

(٢) المشق: سرعة الطعن.

(٣) في ط: بألسنة، وهو تحريف.

(٤) السابق من الخيل هو الذي يأتي في الحلبة أولاً. والمصلّي الذي يتلوه. والمقصود بقوله: (السابقين والمصلّين) الأوّلون والآخِرون.

(٥) جماجم العرب: قبائلها التي تجمع البطون فتنسب إليها دونها. وأرحاء العرب: القبائل التي تستقلُّ بنفسها وتستغني عن غيرها. ويقال: أرحاء العرب ست، وهي: كنانة وتميم في مضر. وبكر بن وائل وعبد القيس في ربيعة. ولَخْي بن أدد وكلب بن وبرة في اليمن. انظر: ابن يعيش ١ / ٦.

(٦) في ط: في.

عَربه، لا يَبْعدون[1] عن الشُّعوبيّة منابذةً للحق الأبلج، وزَيْغاً عن سواء المنهج، والذي يُقضى[2] منه العجبُ حالُ هؤلاءِ في قلّةِ إنصافهم، وفَرْطِ جَوْرِهم واعتسافِهم، وذلك أنهم لا يجدون عِلْماً من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعِلْمَيْ تفسيرها وأخْبارها إلاَّ وافتقارُهُ إلى العربيةِ بيّنٌ لا يُدْفَع، ومكشوفٌ لا يَتقنع. ويَرَوْنَ الكلامَ في معظم أبوابِ أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائيّ والفرّاءِ، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيّين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتَّشَبُّث بأهداب فَسْرِهم[3] وتأويلهم، وبهذا اللسانِ مناقَلتُهم في العلم ومحاوَرَتُهم، وتدريسُهم ومناظرتُهم، وبه تَقْطُر في القراطيس أقلامُهم، وبه تَسْطُر الصكوكَ والسجلاتِ حُكّامُهم. فهم مُلْتَبِسون بالعربيّة أيَّةً سلكوا غيرَ منفكّين منها أينما وجَّهوا، كَلٌّ[4] عليها حيثما سيَّروا، ثمّ إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلَها ويدفعون خَصْلَها[5]، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها، ويَنْهَوْن عن تعلُّمِها وتعليمها، ويمزِّقون أديمَها، ويمضُغُون لحمها. فهم في ذلك على المثل السائر: الشعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ[6]. ويدَّعون الاستغناءَ عنها، وأنهم ليسوا في شِقٍّ[7] منها. فإنْ صحَّ ذلك فما بالُهم لا يُطلِّقون اللغة رأساً والإعرابَ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فيَطْمِسوا من تفسير القرآن آثارَهما[8]، ويَنفُضوا من أصول الفقه غبارَهما. ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحوٌ، وفي الفرق بين المعرّف والمنكَّرِ فإنه نحوٌ، وفي التعريفين: تعريفِ الجنس وتعريف العهدِ، فإنهما نحوٌ، وفي الحروف كالواو والفاء وثُمّ، ولام المِلْك وفي التبعيض ونظائرها وفي الحذفِ والإضمار، وفي أبواب

---

(١) هذه الجملة في محل رفع خبر لعلّ.

(٢) يُقضى: يوفّى.

(٣) الفَسْرُ: الكشف.

(٤) الكَلُّ: الثقل.

(٥) الخصلُ: الغلبُ في السباق والقتال.

(٦) يُضرب لمن يذم شيئاً قد ينتفع به، وهو لا يستحق الذم. انظر: مجمع الأمثال ١ / ٢٩، ٣٦٥.

(٧) الشّق: الناحية والجانب.

(٨) في ط: آثارهم.

الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسمِ الفاعل[1]، وفي الفرق بين إنْ وأنْ، وإذا ومتى وكلّما وأشباهِها مما يطولُ ذكره؛ فإنَّ ذلك كلّه من النحو. وهلاّ سفّهوا رأيَ محمدِ بن الحسن الشَّيْباني رحمه الله فيما أوْدعَ كتابَ الأيْمان[2]. وما لهم لم يتراطنوا[3] في مجالس التدريس وحِلَقِ المناظرةِ؟ ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأُبَّهة؟ وهل أصبحتِ الخاصةُ بالعامّة مشبَّهةً؟ وهل انقلبوا هُزْأةً للساخرين وضُحْكَةً للناظرين؟

هذا وإنّ الإعراب أجْدى من تفاريق العصا[4]، وآثاره الحسنةُ عديدُ الحصى، ومَنْ لم يتّق اللهَ في تنزيلِه، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غيرُ مُعْرِب، ركبَ[5] عمياءَ وخَبَط خَبْطَ عشواءَ، وقال ما هو تَقَوُّلٌ وافتراءٌ وهراء، وكلامُ الله منه بَراء. وهو المِرقاةُ المنصوبةُ إلى علم البيان، والمطّلع على نُكَتِ نظم القرآن[6]، الكافل بإبراز محاسنه، الموكّل بإثارة معادنه. فالصادُّ عنه كالسَّادّ لِطُرقِ الخير كيلا تُسلك، والمريدِ لموارده أنْ تُعافَ وتُتْرك.

ولقد نَدَبني ما بالمسلمين من الأرَب[7] إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحَدَب[8] على أشياعي من حَفَدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب، محيطٍ بكافة الأبواب، مرتّبٍ ترتيباً يبلغُ بهم الأمدَ البعيدَ بأقرب السَّعْ ويملأ سِجالهم بأهون السَّقْي. فأنشأتُ هذا الكتابَ المترجمَ بكتابِ: المفصّل في صنعة الإعراب، مقسوماً

---

(١) كقول الرجل لزوجته: أنتِ طالق، وأنت طلاق.

(٢) محمد بن الحسن هو صاحب أبي حنيفة رحمهما الله، وكتاب الأيمان هو من كتابه الجامع الكبير، في هذا الكتاب مسائل فقهية مبنية على أصول العربية. انظر ترجمة محمد بن الحسن في وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٤.

(٣) التراطن: التكلّم بغير العربية.

(٤) في مجمع الأمثال ١ / ٣٧: إنك خيرٌ من تفاريق العصا. يُضرب فيمن نفعه أعمُّ من نفع غيره.

(٥) في ط: فقد ركب.

(٦) نكت نظم القرآن: المعاني الدقيقة المفهومة منه.

(٧) الحاجة.

(٨) الحدب: العطف.

أربعة أقسام. القسم الأول: في الأسماء. القسم الثاني: في الأفعال. القسمُ الثالثُ: في الحروف. القسمُ الرابعُ: في المشترك من أحوالها. وصنَّفْتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلتُ كلَّ صنف منها تفصيلاً؛ حتى رجَعَ كلُّ شيء إلى نصابه واستقرَّ في مركزه. ولم أدّخر فيما جَمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرة. ونظمتُ من الفرائد[1] المتناثرة، مع الإيجاز غير المخلّ، والتلخيص غير المملّ، مناصحةً لمقتبسيه. أرجو أنْ أجتنيَ منها ثمرتيْ دعاء يُستجاب، وثناء يُستطاب. واللهُ عزَّ سلطانُه[2] وليُّ المعونة على كل خير والتأييد، والمليّ[3] بالتوفيق له والتسديد.

فصل
في معنى الكلمة والكلام

الكلمةُ هي اللفظة الدالّة على معنىً مفردٍ بالوضع[4]. وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسمُ والفعلُ والحرف. والكلامُ هو المركَّب من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأُخرى[5]، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكر، وتُسمَّى الجملة.

---

(١) الفرائد: جمع فريدة، وهي: الدرة الكبيرة.

(٢) في ط: والله سبحانه عزّ سلطانه.

(٣) المليّ: القادر.

(٤) قوله: على معنى، احتراز من المهمل بجزءيه الذي لا يدل على معنى. وقوله: مفرد، احتراز مما يدلّ على معنى مركب ملفوظ بجزئه أو بجزءيه، نحو: قام زيدٌ وقمْ.
وقوله: بالوضع، احتراز مما يدلّ على معنى مفرد بالعقل. قال ابن الحاجب: «وذلك أنّا لو سمعنا لفظة (ديز) من وراء جدار لعلمنا بالعقل أن هذه اللفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع». الإيضاح ١ / ٦٠.

(٥) بشرط الإفادة.

القسم الأول من الكتاب
وهو قسم الأسماء

الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران[١]. وله خصائص، منها: جوازُ الإسناد إليه، ودخولُ حرف التعريف[٢]، والجرُّ، والتنوينُ[٣]، والإضافة[٤].

ومن أصناف الاسم اسمُ الجنس[٥]، وهو ما عُلِّق على شيء وعلى كل ما أشبهه. وينقسم إلى اسم عينٍ واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسمٍ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفة[٦]. فالاسمُ غيرُ الصفةِ نحوُ: رجل وفرس وعِلْم وجهل، والصفةُ نحوُ: راكب وجالس ومفهوم ومضمر.

ومن أصناف الاسم العَلَم، وهو ما عُلِّق على شيء بعينه غير مُتناول ما أشبهه. ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر، أوْ كنيةً كأبي عمرو وأمِّ كلثوم، أو لقباً كبطّة

---

(١) اختلف النحويون في حدّ الاسم، فقد ذكروا فيه حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حدّاً. وسيبويه رحمه الله لم يحدّه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس. انظر: الكتاب ١ / ١٢، وأسرار العربية ص ٣٣. وقول المؤلف: (في نفسه) احتراز عن الحرف، وقوله: (مجردة عن الاقتران) احتراز عن الفعل.

(٢) وهو الألف واللام غير الموصولة.

(٣) أي: تنوين التمكين، ويسمّى تنوين الصرف.

(٤) أيْ: يكون مضافاً.

(٥) هو ما دلّ على حقيقة موجودة وذوات كثيرة. ابن يعيش ١ / ٢٦.

(٦) الاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل. والاسم الصفة ما كان مأخوذاً من فعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

وقُفَّة[1]. وينقسم إلى مفرد ومركّب، ومنقول ومرتجل. فالمفردُ نحوُ: زيد وعمرو، والمركّب إما جملةٌ[2] نحو: بَرَق نَحْرُه، وتأبَّطَ شرّاً، وذَرَّى حَبًّا، وشابَ قرناها، ويزيدُ في مثل قوله[3]:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يَزيدُ ظلماً علينا لَهُمُ فَديدُ

وإمّا غيرُ جملة، اسمان جُعلا اسماً واحداً[4]، نحو معدي كرب وبعلبكَ وعمرويهِ ونِفْطويهِ، أو مضافٌ ومضافٌ إليه كعبدِ منافٍ وامرىء القيس والكُنى.
والمنقول على ستَّة أنواع، منقولٌ عن اسم عين كثور وأسد، ومنقولٌ عن اسم معنى كفضل وإياس[5]، ومنقولٌ عن صفة كحاتم ونائلةَ، ومنقولٌ عن فعل إمّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ[6]، وإمّا مضارعٌ كتغلبَ ويَشْكُرَ، وإمّا أمرٌ كإصْمِتَ في قول الراعي[7]:

أشْلى سَلُوقيّةً باتَتْ وباتَ بها بِوَحْشِ إصْمِتَ في أصْلابها أوَدُ

وأطرقا في قول الهُذَلي[8]:

---

(١) هذا التقسيم باعتبار دلالته أوْ عدمها على معنى زائد على العلمية.
(٢) وهو المركب الإسناديّ.
(٣) هذا الرجز مجهول القائل. وهو في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٢، والرضي ١ / ٦٤، ومغني اللبيب ٨١٧، ومجالس ثعلب ص ١٧٦. الفديد: الصياح والجلبة. والشاهد فيه: يزيد، حيث إنه عَلَمٌ منقول من جملة مركبة من فعل وفاعل، ويعرب على الحكاية.
(٤) وهو المركب المزجيّ.
(٥) إياس: من الأوس، وهو العِوَض.
(٦) الأول منقول من شمَّرَ إزاره، إذا رفعه. والثاني منقول من كَعْسَبَ على وزن فَعْلَل، ومعناه: مشى سريعاً.
(٧) هو الراعي النميري. انظر: شعره ص ٤٦، واللسان (صمت)، وابن يعيش ١ / ٣٠. سلوقيّة: منسوبة إلى سلوق، وهو موضع تنسب إليه الكلاب السلوقية. والأود: الاعوجاج. وقوله: أشلى سلوقيّة، أيْ: دعا هذا الصائد كلبة سلوقيّة وأغراها بالصيد. والشاهد في قوله: إصمت، فهو علم منقول عن فعل الأمر. وبعد التسمية به حُوّلت همزته إلى همزة قطع.
(٨) هو أبو ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين ١ / ٦٥، واللسان (طرق)، وابن يعيش ١ / ٣١. الثمام: نبت معروف بالبادية، والشاهد في قوله: أطرقا، فهو علم منقول من فعل الأمر.

علـــى أطـــرقـــا بـــاليـــاتُ الخيـــامِ إلا الثُّمـــــامَ وإلا العِصـــــيَّ

ومنقولٌ عن صوت كَبَبَّةَ، وهو نَبَزُ عبدالله بن الحارث بنِ نوفل. ومنقولٌ عن مركّب، وقد ذكرناه. والمرتجلُ على ضربَين[١]: قياسيّ وشاذ[٢]. فالقياسيُّ نحوُ غَطَفَانَ وعمرانَ وحمدانَ وفقْعَسٍ وحَنْتَف[٣]، والشاذُّ نحوُ: مَحْبَبٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَب ومَكْوَزَةَ وحَيْوَةَ[٤].

فصل: وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غير مضاف ولقبٌ أُضيف اسمُه إلى لقبه فقيل: هذا سعيدُ كرزٍ، وقَيْسُ قُفَّةَ، وزيدُ بَطَّةَ[٥]. وإذا كان مضافاً أو كنيةً أُجري اللقبُ على الاسم[٦] فقيل: هذا عبُدالله بَطَّةُ، وهذا أبو زيدٍ قُفَّةُ.

فصل: وقد سمّوا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام. كلُّ واحدٍ منها مختصٌّ بشخصٍ بعينه، يعرفونه به، كالأعلام في الأناسيّ، وذلك نحو: أعوجَ ولاحقٍ وشذْقمٍ وعُلَيَّانَ وخُطّة وهَيْلة، وضُمران وكَسابِ[٧].

فصل: وما لا يُتّخذ ولا يُؤلف فيُحتاج إلى التمييز بين أفراده، كالطير والوحوش

---

(١) في ط: نوعين.

(٢) القياسيّ: ما كان له نظير في كلامهم. والشاذ: ما ليس له نظير في كلامهم.

(٣) فقعس: اسم رجل من بني أسد. وحنتف: اسم رجل، وهو حنتف بن أوس اليربوعي. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٣.

(٤) محبب: اسم رجل، والقياس محبّ بالإدغام. ومَوْهب: اسم رجل، ووجه الشذوذ فيه أن ما فاؤه واو لا يأتي منه مَفْعَل، وإنما هو مَفْعِل. وموظب: اسم مكان، والشذوذ فيه كالذي قبله. ومَكْوزة: اسم رجل، والقياس فيه مكازة. وحيوة: اسم رجل، والقياس فيه حيّة. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٣.

(٥) فإنْ قيل: كيف جاز إضافة الشيء لنفسه؟ قيل: أريد بالمضاف المسمّى، وأريد بالمضاف إليه الاسم.

(٦) إمّاعطف بيان أو بدل. ولا تجوز الإضافة.

(٧) أعوج: فحل من الخيل كان لكندة، ولاحق: فرس كان لمعاوية. وشدقم: فحل من الإبل كان للنعمان. وعُليّان: جمل كان لكليب بن وائل. وخطّة وهيلة: عَنْزا سَوْء. وضمران: كلب للنابغة. وكساب: كلبة للبيد. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٨٢.

وأحناش الأرض وغير ذلك، فإنَّ العَلَم فيه للجنس بأسره، ليس بعضُه أوْلى به من بعض. فإذا قلت: أبو بَراقِشَ وابنُ دَأْيَةَ وأُسَامةُ وثعالةُ وابن قِتْرة وبنتُ طَبَق[1]، فكأنك قلت: الضربُ الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ. ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمٌ علمٌ، كالأسد وأسامة، والثعلب وثعالة، وما لا يُعرف له اسمٌ غيرُ العلمِ نحو: ابنِ مِقْرَضٍ وحمارِ قَبّان[2].

وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأناسيّ، فوضعوا للجنس اسماً وكنيةً، فقالوا للأسد: أسامةُ وأبو الحَرث، وللثعلب ثُعالةُ وأبو الحصين، وللضَّبُع حَضاجِرُ[3] وأمُّ عامِرٍ، وللعقرب شَبْوَةُ وأمُّ عِرْيَطٍ. ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةٌ له كقولهم: قُثَمُ، للضِّبْعانِ[4]. وما له كنيةٌ ولا اسمَ له كأبي بَراقِشَ وأبي صُبَيْرة وأمِّ رَباحٍ وأمِّ عجلانَ[5].

فصل: وقد أجْرَوا المعانيَ في ذلك مُجْرى الأعيان فسمّوا التسبيحَ بسبحانَ والمنيّة بشَعوبَ وأمَّ قَشْعَم والغدرَ بكَيْسانَ، وهو في لغة بني فَهْم، قال[6]:

إذا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانتْ كُهُولُهُمْ إلى الغَدْرِ أدنى من شبابِهِمُ المُرْدِ

ومنه كَنُوا الضربةَ بالرِّجل على مؤخر[7] الإنسان بأمّ كَيْسانَ، والمبرَّة ببرَّةَ، والفَجْرَةَ بفجارِ، والكُليَّةَ بزوْبَرَ، قال[8]:

---

(١) أبو براقش: طائر لونه بين السواد والبياض، وابن دأية: الغراب. وأسامة: الأسد. وثعالة: الثعلب. وابن قترة: ضرب من الحيّات خبيث. وبنت طبق: ضرب من الحيّات أيضاً.

(٢) ابن مقرض: دويبّة تقتل الحمام. وحمار قبان: دويبّة مستطيلة ذات أرجل.

(٣) قيل لها ذلك لعظم بطنها.

(٤) الضّبعان: ذكر الضباع. والقُثم: المعطاء.

(٥) أبو صُبيرة: طائر أحمر البطن. وأم رباح: القرد. وأم عجلان: طائر.

(٦) هذا البيت للنمر بن تولب. وهو في ديوانه ص ١٢٥، وقيل: هو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن. وقيل: هو لغسان بن وعلة. انظر: ابن يعيش ١ / ٣٧، والحماسة البصرية ٢ / ٢٨٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٣٦.

(٧) في ط: مؤخرة.

(٨) في ط: قال الطرماح، ثم أورد البيت كاملاً.

عُـدَّتْ عَليَّ بزَوْبَرا[١]

وقالوا في الأوقات: لقيتُه غُدْوَة وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ[٢]. وقالوا في الأعداد: ستةُ ضعفُ ثلاثَةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ.

فصل: ومن الأعلام الأمثلةُ التي يُوزن بها في قولك: فَعْلانُ الذي مُؤَنَّثُهُ فَعْلَى، وأفْعَلُ صفةً لا ينصرفُ، ووزنُ طلحة وإصبعَ فَعْلَةُ وإفْعَلُ.

فصل: وقد يَغْلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعة على أحد المسمّينَ به فيصير علماً له بالغلبة، وذلك نحو ابنِ عُمَر وابنِ عباسٍ وابنِ مسعود، غَلبت على العبادلة دون مَنْ عداهم من أبناء آبائهم. وكذلك ابنُ الزّبير، غَلبَ على عبدالله دونَ غيره من أبناء الزبير. وابنُ الصَّعِق وابنُ كُراعَ وابنُ رألانَ غالبةٌ على يزيدَ وسُوَيدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهمُ إلى أحد من إخوتهم[٣].

فصل: وبعضُ الأعلام يدخله لامُ التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم. فاللازمُ في[٤] نحو النجم للثريّا، والصَّعِق، وغير ذلك مما غلب من الشائعة. ألا ترى أنهما هكذا معرَّفين باللام اسمان لكلِّ نجمٍ عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَب، ولكلّ معهودٍ ممن أُصيب بالصاعقة، ثم غلب النجم على الثريّا، والصَّعِقُ على خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيل ابنِ عمرو بنِ كلاب. فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كُراع مِثْلان في أنهما لا

---

(١) البيت بتمامه:

إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدةً ‏ ‏ ‏ ‏ بها جربٌ عُـدَّتْ علي بـزوْبـرا

وقد اختلف في قائله، فقد نسبه ابن يعيش ١ / ٣٨ للطرماح، وهو في ذيل ديوانه ص ٥٧٤، ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٩١ لابن أحمر. وفي الحماسة البصرية ٢ / ١٣ لحميد بن ثور. ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٤٩٥ للفرزدق، وكذلك ابن منظور (زبر)، وهو في ديوانه ١ / ٢٠٦. وتنوخ: اسم قبيلة. وزوبر: كل أو جميع.

(٢) فينة: اسم زمان بمعنى الحين.

(٣) الصعق: خويلد بن نفيل، من بني كلاب. ورألان: هو رألان الطائي. وكراع: هو كراع العكلي. انظر: ابن يعيش ١ / ٤٠.

(٤) في: غير موجودة في ط.

يُنْزَعان[1]. وكذلك الدَّبَران والعَيُّوقُ والسِّماك والثُّريّا[2]، لأنها غَلَبتْ على الكواكِب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبور والعَوْقِ والسُّموك والثَّرْوَة. وما لم يُعرف باشتقاق من هذا النوع فملحقٌ بما عُرف. وغيرُ اللازم في نحو الحَرِثِ والعباس والمظفَّر والفضل والعلاء، وما كان صفة في أصله أوْ مصدراً.

فصل: وقد يُتأوّل العَلَمُ بواحد من الأمّة المسمّاة به، فلذلك من التأول يُجرى مُجرى رجل وفرس، فيُتجْترأ على إضافته وإدخال اللام عليه. قالوا: مُضَرُ الحمراءِ وربيعةُ الفَرسِ وأنمارُ الشاةِ[3]، وقال[4]:

علا زَيْدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم ... بأبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتينِ يَمانِ

وقال أبو النجم[5]:

باعدَ أمَّ العَمْرِو من أسيرِها ... حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها

وقال الآخر[6]:

---

(١) أيْ: أن التعريف بهما لا بالوضع. ابن يعيش ١ / ٤٢.

(٢) الدَّبران: نجم يدبُر الثريا، أي: يتبعها. والعيُّوق: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال، سُمّي بذلك لأنه يعوق الدَّبران عن لقاء الثريا. والسِّماك: نجم معروف، وهما سماكان: رامح وأعزل، وهما في برج الميزان. والثُّريّا: نجم معروف، سُمّيت بذلك لغزارة نوئها. انظر: اللسان (دبر، عوق، سمك، ثرا).

(٣) مضر وربيعة وأنمار أبناء نزار من معدّ بن عدنان، أضيف كل واحد إلى ما ورثه من أبيه، ورث مضر الحمراء، أيْ: الذهب. وورث ربيعة الفرس، أيْ: الخيل، وورث أنمار الشاة، أيْ: الغنم. انظر: الإيضاح ١ / ١٠١، وابن يعيش ١ / ٤٤.

(٤) لم ينسبه أحد لقائل معيّن. وهو في شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٤، ومغني اللبيب ٧٥، والخزانة ٢ / ٢٢٥، والكامل ٢ / ١١٨، ونسب فيه لرجل من طيء. النقا: الكثيب من الرمل. ويوم النّقا: يوم الحرب. والشاهد في زيدنا وزيدكم حيث أُضيف كلّ من العلمين.

(٥) أبو النجم هو الفضل بن قدامة من رُجّاز الإسلام الفحول. والبيت في المقتضب ٤ / ٤٩، والإنصاف ١ / ٣١٧، والشاهد فيه دخول الألف واللام على عمرو وهو علم، وذلك لتقدير الشيوع فيه.

(٦) هذا البيت لابن ميّادة، واسمه الرّماح، من بني مرة بن عوف. وهو في الإنصاف ١ / ٣١٧، =

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً   شديداً بأحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وقال الأخطل[1]:

وقد كان منهم حاجِبٌ وابنُ أُمّهِ   أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيْدُ المعارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذَكَرَ الرجلُ جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ قيل له: فما بينَ الزيد الأول والزيد الآخر، وهذا الزيدُ أشرفُ من ذاك[2] الزيد، وهو قليل[3].

فصل: وكل مثنًى أو مجموعٍ من الأعلام فتعريفُه باللام إلاّ نحو أَبانَيْنِ وعَمايَتَيْنِ وعرفاتٍ وأذْرِعاتٍ[4]، قال[5]:

وقبلي ماتَ الخالدانِ كلاهُمَا   عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضلَّلِ

أراد خالدَ بنَ نَضْلَةَ وخالدَ بْنَ قَيْس بنَ المضلَّل. وقالوا لكعبِ بنِ كلابٍ وكَعْبِ ابن ربيعةَ، وعامرِ بنِ مالكِ بنِ جعفرٍ وعامرِ بن الطُّفيل، وقيسِ بن عَتّاب وقيس بن هَرْمَة: الكعبانِ والعامران والقَيْسانِ، قال[6]:

= وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٢، والخزانة ٢ / ٢٢٦، وديوانه ص ١٩٢. أحناء الخلافة: أمورها. والكاهل: ما بين الكتفين، والشاهد إدخال الألف واللام على وليد ويزيد وهما علمان، لتقدير التنكير فيهما.

(١) شعره ص ٥٠٣، والأشباه والنظائر ٣ / ١٩٠. وحاجب: هو ابن لقيط بن زرارة. والزيد: هو زيد بن نهشل. وأبو جندل: هو نهشل. وقوله: زيد المعارك، أيْ: أنه شجاع، والشاهد دخول الألف واللام على زيد وهو علم، لتقدير التنكير فيه.

(٢) في أ: هذا.

(٣) قال ابن الحاجب: «وهو قليل: يحتمل أن يكون من كلام أبي العباس المبرّد، ويُحتمل أن يكون من كلام الزمخشري». أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٢٤.

(٤) أبانان: جبلان. معجم البلدان ١ / ٦٢. وعَمايَتان: جبلان. معجم البلدان ٤ / ١٥٢. وأذرعات: بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء. معجم البلدان ١ / ١٣٠، ويسمّى اليوم درعا، وهي مدينة معروفة في جنوب سوريا.

(٥) قائله الأسود بن يعفر كما في نوادر أبي زيد ص ١٦٠، وابن يعيش ١ / ٤٧، قال: والصواب فقبلي. الشاهد قوله: الخالدان، حيث دخلت الألف واللام على العلم المثنّى.

(٦) هذا الرجز لرؤبة، وبعده: إنَّ تميماً لم يكن عنِّينا. انظر: مجموع أشعار العرب ص ١٩١، =

أنا ابنُ سَعْـدٍ أكْرَمَ السَّعْدينا

وفي حديث زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه: «هؤلاء المُحَمَّدُونَ بالباب»[١]. وقالوا: طلحةُ الطَّلحات وابن قيس الرُّقَيَّاتِ[٢]. وكذلك الأسامتانِ والأساماتُ[٣]، ونحو ذلك.

فصل: وفلانٌ وفلانةُ وأبو فلانٍ وأمُّ فلانةَ كنايات عن أسامي الأناسيّ وكُناهم.

وإذا[٤] كَنَوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا: الفلانُ والفلانةُ[٥]. وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايةِ عن أسماء الأجناس[٦].

ومن أصناف الاسم المعرب

الكلامُ في المعرب وإن كان خليقاً من قِبَل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأنْ يقع في القسم الرابع، إلا أنَّ اعتراض موجبين صوَّب إيرادَه في هذا القسم، أحدُهما: أنّ حقَّ الإعراب للاسم في أصله، والفعلُ إنما تطفّل عليه بسبب المضارعة. والثاني أنْ[٧] لا بدَّ من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب.

= والكتاب ٢ / ١٥٣، والمقتضب ٢ / ٣٣٢. والشاهد فيه: دخول الألف واللام على سعد وهو علم.

(١) المحمّدون هم: محمد بن أبي بكر، ومحمد بن حاطب، ومحمد بن طلحة بن عبيدالله، ومحمد ابن جعفر بن أبي طالب. انظر: ابن يعيش ١ / ٤٧، والتاريخ الكبير ١ / ١٠.

(٢) طلحة الطلحات: هو طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعي. وابن قيس الرُّقيّات هو عبيدالله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك بن ربيعة. الإيضاح ١ / ١٠٥، وابن يعيش ١ / ٤٧.

(٣) أسامتان وأسامات: تثنية وجمع أسامة الذي هو عَلَم للأسد. وقد دخلتهما الألف واللام حين نُكّرا.

(٤) في ط: وقد ذكروا أنهم إذا.

(٥) للتفريق بينها وبين أعلام الأناسيّ.

(٦) هنٌ للمذكر وهنة للمؤنث، وهما ليسا علمين.

(٧) في ط: أنه.

فصل: والاسمُ المعربُ ما اختلف آخرهُ باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف أوْ محلاًّ. فاختلافهُ لفظاً بحركة في كل ما كان حرفُ إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه[١]، كقولك: جاء الرجلُ ورأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ. واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة مضافة، وذلك نحو: جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال، ورأيت أباه ومررت بأبيه، وكذلك الباقية. وفي «كِلا» مضافاً إلى مضمر، تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما. وفي التثنية والجمع على حدّها، تقول: جاءني مسلمانِ ومسلمون، ورأيت مسلمَيْنِ ومسلِمينَ، ومررت بمسلمَيْنِ ومسلِمينَ. واختلافهُ محلاًّ في نحو العصا وسعدى، والقاضي في حالتي الرفع والجرّ، وهو في النصب كالضارب[٢].

فصل: والاسمُ المعرب على نوعين: نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعرابِ والتنوينَ كزيد ورجل، ويُسمّى المنصرف، ونوعٌ يُختَزَل عنه الجرُّ والتنوينُ لشبه الفعل، ويُحرَّكُ بالفتح في موضع الجرِّ كأحمدَ ومروانَ إلا إذا أُضيف أوْ دخله لامُ التعريف، ويُسمَّى غيرَ المنصرف. واسمُ المتمكّن يجمعهما[٣]. وقد يقال للمنصرف الأمْكن[٤].

فصل: والاسمُ يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسبابٍ تسعة، أو تكرّر واحدٌ منها، وهي: العلميةُ والتأنيثُ اللازمُ لفظاً أوْ معنى في نحو سعادَ وطلحةَ، ووزنُ الفعل الذي يغلِبُه في نحو: أفْعَلَ، فإنه فيه أكثرُ منه في الاسم[٥]، أوْ يخصُّه في نحو:

---

(١) وهو ما كان آخره حرف علّة سكّن ما قبله، وهذا يتأتى في الواو والياء دون الألف نحو: غزو وظبي.

(٢) والقاضي. . . كالضارب: سقط من نسخة أ، وفي نسخة ب كتب هذا السقط في الحاشية، وكتب قبله: وفي بعض النسخ. . . . وقوله: وهو في النصب كالضارب، أيْ: أن الاسم المنقوص يُعرب في حالة النصب بفتحة ظاهرة على آخره كما هو الحال في كلمة الضارب.

(٣) أيْ: كلٌّ منهما متمكّن في باب الاسمية.

(٤) لأنه ينوّن، فهو أمكن في باب الاسمية من الممنوع من الصرف.

(٥) لقد ردّ ابن الحاجب كلام المؤلف هذا، وقال: إنّ (أفْعَلَ) في الاسم أكثر منه في الفعل. وقال: إنّ قوله هو قول المتأخرين. وأما المتقدّمون فالمعتبر عندهم زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال أو المختصّة. انظر: الإيضاح ١ / ١٢٩.

ضُرِبَ، إن سُمّي به[١]. والوصفيّة في نحو أحمرَ[٢]. والعدلُ عن صيغة إلى أخرى في نحو: عُمرَ وثُلاثَ[٣]. وأن يكون جمعاً ليس على زِنَته واحدٌ كمساجدَ ومصابيحَ[٤]، إلا ما اعتلّ آخره نحو جوارٍ، فإنه في الرفع والجرّ كقاضٍ، وفي النصب كضواربَ[٥]. وحضاجرُ وسراويلُ في التقدير جمع حِضَجْرٍ وسِرْوالة[٦]. والتركيبُ في نحو معدي كربَ وبعلَبَك. والعُجمةُ في الأعلام خاصة. والألفُ والنونُ المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكرانَ وعثمان، إلا إذا اضطر الشاعرُ فصَرَف. وأمّا السببُ الواحد فغيرُ مانعٍ أبداً. وما تعلّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت. وما أحدُ سببيْه أوْ أسبابه العلميّةُ فحكمُهُ الصرف عند التنكير كقولك: رُبَّ سعادٍ وقَطَامٍ؛ لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد، إلا نحو أحمرَ، فإنَّ فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب[٧]. وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحَشْو كنوحٍ ولوطٍ منصرفٌ في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل؛ لمقاومة السكون أحدَ السببين. وقوم يجرونه على القياس فلا يصْرفونه، وقد جمعهما الشاعر في قوله[٨]:

---

(١) ونحو: شَمَّرَ ودُئِل.

(٢) أحمر: منع من الصرف لأنه صفة وموازن للفعل.

(٣) بعدها في ط: لأن فيه عدلاً ووصفيّة.

(٤) وهو ما يُعبّر عنه بصيغة منتهى الجموع. وهو كل جمع تكسير مفتوح أوله وثالثه ألف زائدة وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، ويكون الحرف الذي يليها مكسوراً. ويقال له: الجمع الموازن لمفاعِل أو مفاعيل في عدد الحروف والحركات والسكنات، نحو: دراهم ودنانير. وقد سقط من ط: على زنته واحد كمساجد.

(٥) أيْ: أنه يُحذف آخره وهو الياء في حالة الرفع والجر ويعوض عنها بالتنوين، ويكون الإعراب بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة في حالة الرفع، وبفتحة مقدّرة في حالة الجر، وتسلم ياؤه في حالة النصب مع ظهور الفتحة عليها.

(٦) أيْ: أن صيغة كل منهما صيغة منتهى الجموع لذا مُنعا من الصرف، وقد قيل في سراويل غير ذلك، ولكن ما ذكره المؤلف هو الصواب، وهو رأي المبرد. انظر: ابن يعيش ١ / ٦٤، وأوضح المسالك ٤ / ١١٧، والإيضاح ١ / ١٤٢. والحضجر: عظيم البطن.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٨٢، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٧.

(٨) ينسب لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وينسب لجرير، وهو في=

لـــم تتلفَّــعْ بفضـــل مِئْــزَرِهـــا دعــدٌ ولــم تُسْـقَ دعــدُ فـي العُلَـبِ

وأمّا ما فيه سببٌ زائد كماه وجُورَ[1]، فإنّ فيهما ما في نوحٍ ولوطٍ مع زيادة التأنيث، فلا مَقال في امتناع صرفه. والتكرّر في نحو بُشرى وصحراء ومساجدَ ومصابيح، نُزِّل البناءُ على حرف تأنيثٍ لا يقع منفصلاً بحال، والزنةُ التي لا واحدَ عليها، منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمع ثانٍ[2].

القول في وجوه إعراب الاسم

هي الرفعُ والنصب والجر. وكل واحد منها عَلَمٌ على معنى. فالرفعُ علَمُ الفاعلية[3]، والفاعل واحد ليس إلا[4]. وأمّا المبتدأ والخبر وخبر إنّ وأخواتها ولا التي لنفي الجنس[5] واسم ما ولا المشبَّهتين بليس فملحقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيه

= الأشعار المنسوبة إليه في ديوانه ٢ / ١٠٢١. وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٢٤١، والخصائص ٣ / ٦١.

(١) ماه وجور: بلدتان في فارس، وقد مُنعا من الصرف مع أنهما مثل لوط ونوح علمان أعجميان، إلا أنهما مؤنثان.

(٢) أي: أن الألف في نحو بشرى وصحراء تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم، فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان. وكذلك الجمع في نحو مساجد ومصابيح لمّا لم يكن له نظير في الآحاد فكأنه جمع ثان. فتكررت العلّة في كل منهما. انظر: ابن يعيش ١ / ٧١.

(٣) قال ابن يعيش: «فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات ولا سيّما المبتدأ لمشاركةٍ في الإخبار عنه، وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً. ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه، بل لضرب من الاستحسان». شرح المفصّل ١ / ٧٣.

(٤) لأن نسبة الفعل إلى الفاعل على جهة الإسناد، والإسناد لا يختلف. ونسبة الفعل إلى المفعول ليست على جهة الإسناد، وإنما هي على جهة التعلّق، والتعلّق يختلف، لذا تعددت المفاعيل.

(٥) بعدها في ط: واسم كان وأخواتها.

والتقريب[١]. وكذلك النصب علمُ المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له. والحالُ والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسمُ في باب إنّ والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبّهتين بليس ملحقاتٌ بالمفعول. والجرُّ علمُ الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكام المتبوعات، ينصبُّ عملُ العامل على القبيلين[٢] انصبابةً واحدة. وأنا أسوق هذه[٣] الأجناس كلها مرتبةً مفصَّلةً بعون الله وحسن تأييده.

ذكر المرفوعات

الفاعل

هو ما كان المسند إليه من فعل أو شِبْهه، مقدَّماً عليه أبداً، كقولك: ضَرَبَ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامُه، وحسنٌ وجهُه. وحقّه الرفع، ورافعه ما أسند إليه. والأصلُ فيه أن يليَ الفعلَ؛ لأنه كالجزء منه، فإذا قُدّم عليه غيره كان في النيّة مؤخراً، ومن ثَمَّ جاز: ضرَبَ غلامَه زيدٌ، وامتنع: ضَرب غلامهُ زيداً[٤].

فصل: ومُضْمَرُه في الإسناد إليه كَمُظْهَره، تقول: ضربتُ وضربنا وضربوا وضربْنَ، وتقول: زيدٌ ضَربَ، فتَنْوي في «ضربَ» فاعلاً، وهو ضمير يرجع إلى زيد، شبيهٌ بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في: أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ.

---

(١) لم يذكر نائب الفاعل ولا اسم كان وأخواتها؛ لأن كلاًّ منهما فاعل عنده. الإيضاح ١ / ١٥٦.

(٢) أيْ: على التابع والمتبوع.

(٣) في ط: أسوق إليك هذه.

(٤) في الجملة الأولى الضمير في «غلامه» مع أنه عاد على متأخر لفظاً إلا أنه مقدّم في الرتبة. أمّا في الجملة الثانية فإنّ الضمير في «غلامه» عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممتنع، وأجازه الأخفش وابن جني وابن مالك. انظر: أوضح المسالك ٢ / ١٢٥

فصل: ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربتُ زيداً، تُضمر في الأول اسمَ مَنْ ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير؛ لأنك لمّا حاولتَ في هذا الكلام أن تجعـلَ زيداً فاعلاً ومفعولاً، فوجَّهتَ الفعلين إليه[١]، استغنيتَ بذكره مرة، ولمّا لم يكن بدٌّ من إعمال أحدهما فيه أعملتَ الذي أوْلَيْتَهُ إيّاه، ومنه قول طفيل[٢]، أنشده سيبويه:

جَرَى فَوْقَها واستشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وكذلك إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ، رفعته لإيلائك إيَّاه الرافع، وحذفتَ مفعولَ الأول استغناء عنه، وعلى هذا تُعمل الأقْرَبَ أبداً[٣]، فتقول: ضربت وضربني قومُك. قال سيبويه[٤]: «ولو لم تحملِ الكلامَ على الآخِرِ لقلت: ضربتُ وضربوني قومَك». وهو الوجه المختارُ الذي وَرَدَ به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْراً﴾[٥] [الكهف: ٩٦]، و﴿هاؤمُ اقرؤوا كِتابيهْ﴾[٦] [الحاقة: ١٩]، وإليه ذهب أصحابنا البصريون. وقد يُعمل الأوّلُ، وهو قليل، ومنه قولُ عمر بن أبي ربيعة[٧]:

---

(١) وهو ما يُعرف بباب التنازع.

(٢) هذا عجز بيت لطفيل الغنوي وصدره: وكمتاً مُدَمَّاةً كأنّ متونها. وهو في ديوانه ص ٢٣، والكتاب ١ / ٧٧، والإنصاف ١ / ٨٨، والبيت في وصف خيل بحسن الألوان كأنها أشربت الدم. والشاهد في قوله: جرى، واستشعرت، حيث توجّها إلى معمول واحد، وهو (لون)، فأعمل الثاني وأضمر في الأول. وهذا مذهب البصريين.

(٣) وهو مذهب البصريين، حيث يُعملون العامل الثاني، والكوفيون يُعملون العامل الأول. انظر تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف ١ / ٨٣.

(٤) الكتاب ١ / ٧٦.

(٥) ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني فقال: أُفرغه.

(٦) ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني وقال: اقرأوه.

(٧) وصدره: إذا هي لم تستكْ بعود أراكةٍ. انظر: شرح ديوانه ص ٤٩٨، والكتاب ١ / ٧٨. والشاهد في قوله: تُنخّل واستاكت، حيث أُعمل الأول منهما على مذهب الكوفيين، وأضمر في الثاني. الأراك والإسحل: شجران يستاك بهما. تنخّل: اختير. أيْ: إذا لم تستك بالأراك اختير لها ما تستاك به من الإسحل.

تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ بهِ عُودُ إسْحِلِ

وعليه الكوفيون. وتقول على المذهبين: قاما وقعدَ أخواك، وقامَ وقعدا أخواك. وليس قولُ امرىء القيس[١]:

كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

من قبيل ما نحن بصدده؛ إذْ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثاني إلى ما وُجِّهَ إليه الأول[٢].

ومِنْ إضماره[٣] قولُهم: إذا كان غداً فائتني[٤]، أيْ: إذا كان ما نحن عليه غداً.

فصل: وقد يجيء الفاعلُ ورافعُهُ مضمرٌ، يُقال: مَنْ فَعَلَ؟ فتقول: زيدٌ، بإضمار فَعَل، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿يُسبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ﴾ [النور: ٣٦] فيمَنْ قرأها مفتوحة الباء[٥]، أيْ: يُسَبِّحهُ رجال[٦]، وبيتُ الكتاب[٧]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة

أيْ: ليَبْكِهِ ضارعٌ. والمرفوعُ في قولهم: هل زيدٌ خرج؟ فاعلُ فعلٍ مضمر يفسّره

---

(١) وصدره: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ. انظر: ديوانه ص ٣٩، والكتاب ١ / ٧٩، والمقتضب ٤ / ٧٦، والخصائص ٢ / ٣٨٧.

(٢) أيْ: ليس من باب التنازع؛ لأن الثاني لم يطلب «قليل»، ولو طلبه لفسد المعنى؛ لأن المقصود: لو كنت أسعى لأقرب معيشة لكفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

(٣) أي: كونه ضميراً مستتراً.

(٤) قول منسوب لبعض العرب. وكان هنا تامة، وفاعلها ضمير مستتر تقديره هو، تدل عليه المشاهدة.

(٥) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر. البحر المحيط ٨ / ٤٨، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٢ / ٢٠٩.

(٦) كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحهُ؟ فقيل: يسبّحه رجال.

(٧) صدر بيت نسبه سيبويه للحارث بن نهيك ١ / ٢٨٨. ونسبه صاحب الخزانة لنهشل بن حري ١ / ٣٠٣. وعجزه: ومختبط مما تُطيح الطوائح. وانظر: اللمع ١ / ١٦٠، والأصول ٣ / ٤٧٤، والإفصاح ص ١٤٠. الضارِع: الذليل. والمختبط: المحتاج إلى المساعدة. تطيح: تهلك. والطوائح: المهلكات والمصائب. والشاهد رفع «ضارع» بفعل محذوف، فكأنه عندما قال: لِيُبكَ يزيدُ، سأله سائل: مَنْ يبكيه؟ فقيل له: ضارع، أيْ: يبكيه ضارع. والحذف هنا جائز.

الظاهر. وكذلك في قوله عزّ وجل: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارك﴾[1] [التوبة: ٦]، وبيتُ الحماسةِ[2]:

إنْ ذو لُوثَةٍ لانا

وفي مَثَلٍ للعرب[3]: «لو ذاتُ سِوَارٍ لطمتني»[4]، وقوله عزَّ وجل: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم﴾ [الحجرات: ٥]، على معنى[5]: ولو ثبت[6]. ومنه المثل: «إلاّ حَظيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[7]، أيْ: إنْ لا تكن لك في النساء حظيّةٌ فإني غيرُ أَلِيَّةٍ.

المبتدأ والخبر

هما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلق. والمراد بالتجريد

---

(١) والتقدير: وإنْ استجارك أحد من المشركين، فحذف الفعل وجوباً، لأنّ أداة الشرط لا يليها إلا الفعل، ولأنه فسّره ما بعده.

(٢) البيت بتمامه:

إذن لقام بنصري مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عند الحفيظة إنْ ذو لُوثَةٍ لانا

وهو لقريط بن أنيف من بلعنبر، وقبله:

لو كنت من مازن لم يستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيْبانا

انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، والخزانة ٧ / ٤٤٢. الحفيظة: الغضب. واللوثة: الضعف. والشاهد وقوع «ذو» فاعلاً لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إنْ لانَ ذو لوثة.

(٣) في أ: وفي مثل العرب.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٢ / ١٧٤، ٢٠٢. وهذا المثل يضرب للكريم يظلمه من هو دونه، فلا يقدر على احتمال ظلمه. والشاهد رفع «ذات» بفعل محذوف فسّره ما بعده.

(٥) سقط من ب: على معنى، وسقط من أ: معنى.

(٦) فيكون المصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لهذا الفعل المحذوف.

(٧) مجمع الأمثال ١ / ٢٠. يضرب في الأمر بمداراة الناس ليدرك بعض ما يحتاج إليه منهم. والحظية: الحظوة. والألية: التقصير. ويُروى بنصبهما كما هو في مجمع الأمثال. ورواية الرفع هي المقصودة، حيث رُفعت «حظيّة» بفعل محذوف تقديره «تكن» التامة.

إخلاؤهما من العوامل[1] التي هي: كان وإنّ وحسبت وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلُوا منها تلَعَّبَتْ بهما وغصبتهما القرارَ على الرفع[2]. وإنّما اشتُرط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جُرِّدَا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أنْ يُنْعَق بها غير معربة[3]، لأن الإعراب لا يُسْتَحقُّ إلا بعد العقد والتركيب[4]. وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما[5]؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً، من حيث إن الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين: مسند ومسند إليه. ونظير ذلك أنَّ معنى التشبيه في «كأنَّ» لمّا اقتضى مشبَّهاً ومشبَّهاً به كانت عاملة في الجزءين.

وشبههما بالفاعل أنَّ المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثانٍ من الجملة.

فصل: والمبتدأ على نوعين، معرفةٌ وهو القياس[6]، ونكرة[7]، إمَّا موصوفةٌ كالتي في قوله عزَّ وجل: ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وإمّا غيرُ موصوفة كالتي في قولهم: أرجُلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ وما أحدٌ خيرٌ منك، وشرٌّ أهرَّ ذا

---

(١) أيْ: العوامل اللفظية، وهي التي ذكرها المؤلف. وما جرّ بحرف جرّ زائد يعتبر خالياً من العوامل اللفظية.

(٢) فترفع المبتدأ تارة وتنصبه أخرى، وكذلك الخبر، نحو: كان زيدٌ قائماً، وإنّ زيداً قائم، وظننتُ زيداً قائماً.

(٣) فلو قلت: زيدٌ، فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوّته لا يستحق الإعراب.

(٤) لأنه يؤتى به للفرق بين المعاني.

(٥) هذه المسألة مختلف فيها، فمذهب الكوفيين أنهما ترافعا. وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء. وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب جماعة منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً. وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ. انظر: الإنصاف ١ / ٤٤، وأسرار العربية ص ٧٩. وذهب ابن الأنباري إلى أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ. انظر: الإنصاف ١ / ٤٦. والواضح من كلام المؤلف أن الرافع للخبر هو الابتداء، كالمبتدأ.

(٦) وذلك لحصول الفائدة.

(٧) إنْ حصلت الفائدة.

نابٍ[1]، وتحت رأسي سَرْجٌ، وعلى أبيه درعٌ[2].

فصل: والخبر على نوعين، مفردٌ وجملة. والمفرد على ضربين، خالٍ من الضمير[3]، ومتضمِّنٌ له[4]؛ وذلك: زيدٌ غلامُك، وعمرو منطلق. والجملةُ على أربعةِ أضربٍ: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفية[5]، وذلك: زيدٌ ذهبَ أخوه، وعمرٌو أبوه منطلق، وبكرٌ إنْ تُعْطِهِ يشكُرْك، وخالد في الدار.

فصل: ولا بدَّ في الجملة الواقعة خبراً من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ. وقولك: في الدار، معناه: استقرَّ فيها. وقد يكون الراجع معلوماً، فيُستغنى عن ذكره، وذلك في مثل قولهم؛ البُرُّ الكُرُّ بستين[6]، والسَّمنُ مَنَوَان بدرهم[7]، وقوله تعالى: ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنّ ذلك لَمِنْ عزم الأمور﴾[8] [الشورى: ٤٣].

فصل: ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: تميميٌّ أنا ومشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وكقوله تعالى: ﴿سواءٌ محياهُم ومماتُهم﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿وسواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهُمْ أمْ لم تُنْذِرهم﴾ [يس: ١٠]، المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه. وقد التُزم

---

(١) يُضرب هذا المثل في ظهور أمارات الشرّ. انظر: مجمع الأمثال ١ / ٣٧٠. والهرير: صوت دون النباح، وذو ناب: هو الكلب في هذا المثل. والمعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ.

(٢) الأمثلة التي ذكرها المؤلف تمثل بعض المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وهي: أن توصف، أوْ أن تسبق باستفهام أو نفي، أوْ أن تكون بمعنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، والمثل الذي أتى به المؤُلف هو لهذا المسوّغ. وأمّا المسوّغ للمثالين الأخيرين فهو كون الخبر شبه جملة مقدّماً مختصّاً. والمراد بالاختصاص إضافته إلى ما يصلح أن يكون مبتدأ. وهذا واضح في المثالين.

(٣) وذلك إذا كان اسماً محضاً غير مشتق. والمقصود بالضمير ضمير المبتدأ.

(٤) وهو الذي يكون مشتقّاً.

(٥) قال ابن يعيش: «وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسميّة». شرح المفصَّل ١ / ٨٨.

(٦) أي: الكرّ منه بستين. والكرُّ: مكيال لأهل العراق.

(٧) أي: منوان منه بدرهم. ومنوان: مثنى منا، وهو مكيال للسَّمْن.

(٨) أيْ: إن ذلك منه.

تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبرُ ظرفاً، وذلك قولك: في الدار رجلٌ[١]. وأمّا سلام عليك، وويلٌ لك، وما أشبههما من الأدعية، فمتروكةٌ على حالها إذا كانت منصوبة، منزّلةً منزلةَ الفعل[٢]. وفي قولهم: أين زيدٌ؟ وكيفَ عمرٌو؟ ومتى القِتالُ[٣].

فصل: ويجوز حذفُ أحدهما، فَمِنْ حذف المبتدأ قولُ المُسْتَهلِّ[٤]: الهلالُ والله، وقولك وقد شمِمْتَ ريحاً: المسكُ واللهِ، أوْ رأيتَ شخصاً فقلتَ: عبدُالله وربّي[٥]، ومنهُ قولُ المرقّش[٦]:

إذْ قال الخميسُ: نَعَمْ

ومن حذف الخبر قولُهم خرجتُ فإذا السَّبُعُ[٧]، وقولُ ذي الرمَّة[٨]:

---

(١) ونحو: عندك مال. والمقصودُ بالظرف في كلام المؤلف شبهُ الجملة، والسبب في وجوب تقديم الخبر في هذه الحالة حتى لا يلتبس بالصفة.

(٢) أيْ: أن الخبر في مثل هذه العبارات لا يجب تقديمه؛ لأنه لا يخشى التباسه بالصفة، لأنه دعاء، والأصل في هذه المصادر النصب، وإذا نُصبت نُزّلتْ منزلة الفعل، فقولك: سلاماً عليك، بمعنى يسلّم الله عليك. فتركت على حالها، لأنّ مرتبة الفعل أن يكون مقدّماً. انظر: ابن يعيش ١ / ٩٣.

(٣) قوله: «وفي قولهم» معطوف على قوله: «وقد التزم تقديمه»، وسبب وجوب تقديمه في الأمثلة التي ذكرها المؤلف أنه وقع اسم استفهام، وأسماء الاستفهام لها الصدارة. وهناك حالات أخرى يجب فيها تقديم الخبر. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢١٢.

(٤) المستهلّ: الذي رأى الهلال، أوالذي يطلب رؤيته.

(٥) تقدير المبتدأ في هذه العبارات: ذاك أو هذا.

(٦) هو المرقش الأكبر، واسمه عمرو بن سعد. والبيت بتمامه:

لا يُبْعِدِ اللهُ التلبّبَ والـ ... غاراتِ إذْ قال الخميس: نَعَمْ

التَلَبُّب: لبس السلاح. الخميس: الجيش الذي له خمسة أركان. ونعم: واحد الأنعام، وهي الإبل، الشاهد في قوله: نعم، حيث حذف المبتدأ، والتقدير: هذه نعم. انظر البيت في: مغني اللبيب ص ٦٨٤، وشرح ابن يعيش ١ / ٩٤، واللسان (عمم).

(٧) أي: فإذا السبع حاضر. والحذف هنا جائز؛ لأن المبتدأ واقع بعد إذا الفجائية.

(٨) انظر: ديوانه ص ٧٠٠، والكتاب ٣ / ٥٥١، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٢١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٧. والشاهد حذف الخبر في قوله: آأنت، والتقدير: آأنْتِ الظبية. الوعساء: الرملة الليّنة. وجلاجل: جبل من جبال الدهناء. والنقا: الكثيب من الرمل.

فيـا ظبيـةَ الـوَعْسـاءِ بيـنَ جُـلاجـلٍ وبيــنَ النَّقــا آأنْــتِ أمْ أُمُّ ســالــمِ

وقوله تعالى[1]: ﴿فصبرٌ جميل﴾ [يوسف: ١٨] يَحْتَمِلُ الأمرين[2]، أيْ: فأمري صبرٌ جميل، أوْ فصبرٌ جميلٌ أجملُ. وقد التُزم حذفُ الخبر في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا؛ لِسدّ الجواب مَسَدَّه[3]. ومما حُذف فيه الخبرُ لسدِّ غيرِه مسدَّه قولُهم: أقائمٌ الزيدان؟ وضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شُربي السَّويقَ مَلْتوتاً، وأخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً، وقولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه[4].

فصل: وقد يقع المبتدأ والخبرُ معرفتين معاً كقولك: زيدٌ المنطلقُ، واللهُ إلهنا، ومحمد نبيُّنا، ومنه قولهم: أنتَ أنتَ، وقول أبي النَّجْمِ[5]:

أنا أبو النّجْم وشِعْري شِعْري

ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا، بل أيَّهما قدَّمْتَ فهو المبتدأ.

---

(١) في أ وب: ومنه قوله تعالى.

(٢) وهما: حذف المبتدأ أو الخبر.

(٣) وحذف الخبر في مثل هذه المسألة واجب لأنه كون مطلق، ولأن المبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية. وإذا كان كوناً مقيّداً وجب ذكره إنْ فقد دليله. وجاز الوجهان إن وجد الدليل. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢٢٠.

(٤) أمّا قوله: أقائمٌ الزيدان؟ فإنّ الفاعل هنا وهو (الزيدان) سدَّ مسدَّ الخبر، ولم يكن خبر محذوف على الحقيقة. وأمّا في الأمثلة الثلاثة التي تلي المثال الأول فقد سدّت عن الخبر حال لا تصلح أن تكون خبراً، والمبتدأ في الأمثلة إمّا مصدر أو اسم تفضيل مضاف إلى مصدر صريح أو مؤول. والخبر في ذلك مقدّر بـ «إذْ كان» إذا أُريد الزمن الماضي، وبـ «إذا كان» إذا أريد الزمن المستقبل، والحال في الجملة الأولى «قائماً»، وفي الجملة الثانية «ملتوتاً»، وفي الجملة الثالثة «قائماً». وصاحب الحال الضمير المستتر في «كان» التامة المقدّرة. وأمّا في المثال الأخير فقد حذف الخبر لأن المبتدأ قد عُطف عليه اسم بواوٍ هي نصّ في المعيّة، والتقدير: كلّ رجل وضيعته متلازمان، والضيعة هي الحرفة. وحذف الخبر في كل الأمثلة السابقة واجب. انظر: أوضح المسالك ١ / ٢٢٤، ٢٢٦.

(٥) وبعده: لله دَرِّي ما أجَنَّ صدري، وقوله: شعري شعري، أيْ: أنّ شعري فصيح كما كان قبل ذلك. ديوانه ص ٩٩، والخزانة ١ / ٤٣٩، والهمع ١ / ٢٠٧. والشاهد فيه قوله: شعري شعري، حيث وقع المبتدأ والخبر معرفتين، وعدم مغايرة الخبر للمبتدأ دليل على الشهرة.

فصل: وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولك: هذا حلوٌ حامض[1]، وقولُه عزَّ وجل: ﴿وهو الغفور الودودُ ذو العرشِ المجيدُ فعَّالٌ لما يريد﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦].

فصل: إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعين، الاسمُ الموصول والنكرةُ الموصوفة، إذا كانت الصلة أو الصفةُ فعلاً أوْ ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿الذين يُنْفِقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقولُه: ﴿وما بكمْ من نعمة فمِنَ الله﴾ [النحل: ٥٣]، وكقولك[2]: كلُّ رجلٍ يأتيني أوْ في الدار فله درهم. فإذا دخلتْ ليتَ أو لعلَّ لم تدخل الفاء بالإجماع. وفي دخول إنَّ خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب[3].

خبر إنّ وأخواتها

هو المرفوعُ في نحو قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعلَّ بِشْراً صاحبك. وارتفاعُه عند أصحابنا بالحرف[4]؛ لأنه أشْبَه الفعلَ في لزومه الأسماءَ والماضيَ منه في بنائه على الفتح، فأُلحق منصوبُه بالمفعول، ومرفوعُه بالفاعل، ونُزِّل قولُك: إنّ زيداً أخوك، منزلةَ: ضَرَبَ زيداً أخوك، وكأنّ عمراً الأسدُ، منزلةَ: فَرسَ عمراً الأسدُ. وعند

---

(١) أيْ: مُزّ. وهذا من تعدّد الخبر لفظاً لا معنى.

(٢) في ط: كقولك، بدون واو.

(٣) هناك كلام طويل مضطرب في هذه المسألة وبخاصة فيما نسب لسيبويه والأخفش. انظر: شرح الكافية للرضي ١ / ١٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٠٥، وأماليه ٢ / ٤٧٩.

(٤) أيْ: أنّ هذه الحروف وهي إنّ وأخواتها، تعمل في الاسم النصب وتعمل في الخبر الرفع، وإنما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل؛ لأنها فرع في العمل عليه. وتقديم الفاعل على المفعول أصل، أمّا تقديم المفعول على الفاعل ففرع، فأُعطي الفرع الفرع، وأُعطي الأصل الأصل. انظر: ابن يعيش ١ / ١٠٢.

الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به في قولك: زيدٌ أخوك[1]، ولا عملَ للحرف فيه.

فصل: وجميعُ ما ذُكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه، ما خلا جوازَ تقديمه، إلا إذا وقع ظرفاً[2]، كقولك: إنّ في الدار زيداً، ولعلّ عندك عمراً. وفي التنزيل: ﴿إنّ إلينا إيابَهُمْ ثم إنَّ علينا حِسابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦].

فصل: وقد حُذف في نحو قولهم: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً، أيْ: إنّ لهم مالاً. ويقول الرجلُ للرجل[3]: هل لكم أحد، إنّ الناس عليكم؟ فيقول: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أيْ: لنا. وقال الأعشى[4]:

إنّ مَحَلاًّ وإنّ مُرْتَحَلاً ... وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

وتقول: إنّ غيرَها إبلاً وشاء[5]، أيْ: إنّ لنا. وقال[6]:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

أيْ: يا ليت لنا. ومنه قولُ عمرِ بنِ عبدالعزيز[7] لقرشيّ مَتَّ إليه بقرابة: فإنّ ذلك، ثم ذكر حاجته، فقال: لعلّ ذلك، أيّ: فإنَّ ذلك مصدّق، ولعلّ مطلوبَك حاصل[8]. وقد

---

(١) ولا تعمل «إنّ» عندهم في الخبر الرفع، وإنما هو مرفوع كما كان مع المبتدأ.

(٢) أوْ وقع جاراً ومجروراً، وكلمة الظرف تشمل الاثنين. والعرب قد توسّعت بالظروف لكثرة استعمالها.

(٣) للرجل: غير موجودة في أ وط، وهي موجودة في سيبويه ٢ / ١٤١، فالعبارة منقولة منه.

(٤) انظر: ديوان الأعشى الكبير ص ٢٣٣، والكتاب ٢ / ١٤١، والمقتضب ٤ / ١٣٠. والشاهد فيه حذف خبر إنّ، أيْ: إنّ لنا محلاًّ، وإنّ لنا مرتحلاً، ومعناه: إنّ لنا محلاًّ في الدنيا وإنَّ لنا ارتحالاً بالموت، وإنّ في مضيّ مَنْ قبلنا بالموت مهلة لنا.

(٥) غيرها: اسم إنّ، وخبرها محذوف، أيْ: إنّ لنا غيرها. وإبلاً: تمييز. قال سيبويه: «وانتصب الإبل والشاء كانتصاب فارس إذا قلت: ما في الناس مثلُه فارساً». الكتاب ٢ / ١٤١.

(٦) هذا الرجز للعجاج. انظر ملحقات ديوانه ص ٨٢، والكتاب ٢ / ١٤٢، والخزانة ١٠ / ٢٣٤، وأسرار العربية ص ٢٥٩. واستشهد به المؤلف على حذف خبر ليت، ورواجعاً: حال.

(٧) في أ: عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه. والظاهر أنها زيادة من الناسخ.

(٨) قال ابن يعيش: «والذي سوّغ حذف الخبر هنا وإنْ لم يكن ظرفاً لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك: من القائم؟ فيقال: زيدٌ، أيْ: زيد القائم. والجيّد أن يقدر المحذوف ظرفاً، نحو: إنّ لك ذلك». شرح المفصل ١ / ١٠٤.

التُزم حذفُه في قولهم: ليت شعري[1].

خبر لا التي لنفي الجنس

هو في قول أهل الحجاز: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحدَ خيرٌ منك[2]. وقولُ حاتمٍ[3]:

ولا كريمَ من الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

يحْتمِلُ أمرين، أحدُهُما: أن يَتركَ فيه طائِيَّتَهُ إلى اللغة الحجازيَّة[4]، والثاني: أن لا يَجْعَلَ مصْبوحاً خبراً[5]، ولكنْ صفة محمولة على محلّ لا مع المنفيّ[6]. وارتفاعُه

---

(١) معنى «ليت شعري»: ليت علمي. ويبدو أن هذه العبارة ليست موجودة في كل النسخ، فقد كتب في حاشية (أ): أصل في بعض النسخ، وفي كتاب الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/ ٢١٤): «وقد وقع في بعض النسخ». قال ابن الحاجب: «والظاهر أنّه أراد إثبات ذلك في كتابه ثم رجع عنه، وهذا الكلام بمجرّده تغير مستقيم إذْ لم يُسمع عن العرب، ولا يستقيم أن يقول أحد: ليت شعري، مقتصراً من غير انضمام شيء آخر إليه». وفي حاشية نسخة (أ) ما نصه: «قوله: ليت شعري، الخبر محذوف من غير سادّ مسدّه، تقديره: حاصل أو موجود، وقال الأعلم لا يقال: ليت شعري فقط، وإنما يقال: ليت شعري هل كان كذا، فيكون (هل كان كذا) في موضع رفع سادّ مسدّ الخبر، كقولهم: ضربي زيداً قائماً». لوحة ١٥.

(٢) الحجازيون يظهرون خبر «لا» فيظهر فيه عملها، وبنو تميم لا يظهرونه، وبالتالي فلا يظهر فيه عملها.

(٣) وصدره: إذا اللّقاحُ غدتْ ملقىً أصرَّتُها، وصدره في الكتاب ٢ / ٢٩٩: وردّ جازرهم حرفاً مصرَّمَةً. وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٩٤، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ١٠٧ نقلاً عن الجرميّ لأبي ذؤيب الهذلي، وهو كذا منسوب في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٥. اللقاح: جمع لقحة، وهي الناقة ذات اللبن. والأصرة: جمع صِرار، وهو ما يشدُّ على ضرع الناقة لئلا يرضعها فصيلها، والمصبوح: الذي يسقى عند الصباح. والبيت في وصف سنة مجدبة ذهبت فيها الألبان.

(٤) فيظهر الخبر، ويكون (مصبوح) هو الخبر.

(٥) والخبر يكون محذوفاً على لغة بني تميم.

(٦) لأن محل لا مع اسمها الرفع على الابتداء، كما هو مذهب سيبويه ٢ / ٢٧٥.

بالحرف أيضاً[١]؛ لأن «لا» محذوٌّ بها حذوَ إنّ من حيث إنها نقيضتُها، ولازمةٌ للأسماء لزومَها.

فصل: ويحذفُه الحجازيون كثيراً[٢]، فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار[٣]، ومنه كلمة الشهادة، معناها: لا إلهَ في الوجود إلا الله. وبنو تميم لا يُثبتونه في كلامهم أصلاً[٤].

اسم ما ولا المشبهتين بليس

هو في قولك: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلٌ أفضلَ منك. وشَبَهُهُما بليس في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر. إلا أنّ «ما» أوْغلُ في الشَّبَه بها، لاختصاصها بنفي الحال[٥]؛ ولذلك كانت داخلةً على[٦] المعرفة والنكرة جميعاً، فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، وما أحدٌ أفضلَ منك[٧]. ولم تدخل «لا» إلا على النكرة، فقيل: لا رجلٌ أفضلَ منك، وامتنع: لا زيدٌ منطلقاً. واستعمالُ «لا» بمعنى ليس قليل[٨]، وفيه بيت الكتاب[٩]:

---

(١) أيْ: خبر «لا» مرفوع بها، كما هو الحال في خبر إنّ وأخواتها. وهذا مذهب أهل البصرة.

(٢) وذلك إذا عُلم، وإذا جُهل وجب ذكره، فقد جاء في الحديث الشريف: «لا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل»، فهنا لا يجوز حذفه. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٩.

(٣) أي: لا أهلَ لك، ولا مالَ عندك، ولا بأس عليك، ولا فتى في الوجود إلا عليّ، ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار. وذو الفقار: سيف كان لمنبِّه بن الحجاج، أخذه ﷺ يوم بدر. انظر: الإيضاح ١ / ٢١٧.

(٤) وكذلك الطائيون.

(٥) و«لا» قد تكون لنفي الماضي.

(٦) في ط: في.

(٧) الذين يُعملون «ما» عمل ليس هم الحجازيون، لذا تُسمّى ما الحجازيّة. وبنو تميم لا يعملونها، ولغتهم أقيس لأن «ما» حرف مشترك، والأصل فيه أن لا يعمل، ولغة الحجازيين أفصح وبلغتهم جاء التنزيل.

(٨) وهذا مذهب سيبويه ٢ / ٢٩٦.

(٩) البيت لسعد بن مالك القيسي، وهو في الكتاب ١ / ٥٨، والجمل ص ٢٣٨، ورصف المباني=

مَــــنْ صــــدّ عـــــن نيـــــرانهــــا فـــأنـــا ابـــنُ قيـــسٍ لا بـــراحُ[1]

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

هو المصدرُ. سُمّي بذلك لأنّ الفعلَ يصدر عنه[2]. ويسمِّيه سيبويهِ الحَدَث والحَدثان، وربّما سمَّاه الفعلَ. وينقسم إلى مبهم نحو: ضربتُ ضرباً، وإلى مؤقَّت نحو: ضربت ضربةً وضربتين[3].

فصل: وقد يُقْرن بالفعل غيرُ مصدرِه مما هو بمعناه[4]؛ وذلك على نوعين: مصدرٌ وغيرُ مصدر. فالمصدرُ على نوعين: ما يُلاقي الفعلَ في اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿واللهُ أنْبَتكم من الأرض نباتاً﴾[5] [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿وتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً﴾[6] [المزمل: ٨]، وما لا يُلاقيه فيه كقولك: قعدتُ جلوساً، وحَبَسْتُ منعاً[7]. وغيرُ

= ص ١٦٦، والملخص ١ / ٤٩٨، وحماسة أبي تمام ١ / ٢٦٦. والشاهد فيه إعمال «لا» عمل ليس، و «براح» اسمها، وخبرها محذوف، أي: لا براح لنا.

(١) بعدها في ط: أيْ ليس براح لي، والمعنى: لا أبرح بموقفي.

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه. انظر: الإنصاف ١ / ٢٣٥.

(٣) المبهم هو ما لا يدل على أكثر مما دلّ عليه الفعل، ولا يفيد إلا التوكيد. والمؤقت هو ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل، وهو قسمان: قسم يُستفاد منه النوع نحو: ضربته ضرباً شديداً، وقسم يستفاد منه العدد كمثال المؤلف. انظر: الإيضاح ١ / ٢٢٠.

(٤) وهو ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، ويعرف بنائب المفعول المطلق.

(٥) المصدرُ من أنبت: إنبات، وأمّا نبات ففعله: نَبتَ.

(٦) المصدر من تبتّل: تَبَتُّلٌ. وأمّا تبتيل فهو مصدر للفعل: بَتَّلَ.

(٧) ما ذكره المؤلف هو مذهب المبرّد والسيرافي وأكثر النحويين، ومذهب سيبويه أنّ مثل هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر. فكأنك في المثالين الأخيرين قلت: قعدت فجلست جلوساً، وحبست فمنعت منعاً. انظر: ابن يعيش ١ / ١١٢.

المصدر نحو[١] قولِك: ضربته أنواعاً من الضرب، وأيَّ ضرب، وأيَّما ضرب[٢]. ومنه: رجع القهقرى، واشتمل الصمّاءَ، وقعد القرفصاءَ؛ لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعودُ[٣]. ومنه: ضربتُهُ سَوْطاً[٤].

فصل: والمصادرُ المنصوبة بأفعال مضمرةٍ على ثلاثة أنواع: ما يُستعملُ إظهارُ فعله وإضمارُه، وما لا يُستعمل إظهارُ فعله، وما لا فعلَ له أصلاً. وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دعاء. فالنوعُ الأول كقولك[٥] للقادم من سفره: خيرَ مَقْدم[٦]، ولمن يُقَرْمِطُ[٧] في عِداته: مواعيدَ عُرقُوبٍ[٨]، وللغضبان: غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُم[٩]. ومنه قولهم: أوَ فَرَقاً خيراً من حُبٍّ[١٠]، بمعنى: أوَ أفْرَقُكَ فَرَقاً خيراً من حُبّ.

---

(١) في ط: كقولك.

(٢) والأصل: ضربته ضرباً متنوّعاً، وضربته ضرباً أيّ ضرب، وضربته ضرباً أيّما ضرب. حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. أيْ: حُذف المصدر وناب عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة صفته.

(٣) مذهب سيبويه أن هذه الكلمات مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها. ومذهب المبرّد أنّ هذه صفات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فأقيمت مقامها. ابن يعيش ١ / ١١٢.

(٤) نُصبت (سوطاً) على المفعولية المطلقة وهي ليست مصدراً، وإنما هي آلة للمصدر، أقيمت مقامه بعد حذفه. واعتبره المؤلف من باب الصفة كالتي قبله؛ لأن الأصل: ضربته ضربةً بالسوط، فبالسوط في موضع نصب صفة لضربة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم حذف حرف الجرّ فتعدّى إليه الفعل مباشرة.

(٥) في أ: قولك.

(٦) أيْ: قدمت خير مقدم، فالمنصوب على المصدر هو (خير)، وهو ليس مصدراً، ولكنه لمّا أضيف إلى المصدر نُصب مثله.

(٧) يقرمط: يقارب.

(٨) يضرب هذا المثل لمن كثر منه الخُلْف. وعرقوب رجل من العماليق. انظر قصة المثل في: مجمع الأمثال ٢ / ٣١١.

(٩) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به. مجمع الأمثال ٢ / ٥٦.

(١٠) أول من قال ذلك الحجاج للغضبان بن القبعثرى الشّيباني. انظر: مجمع الأمثال ٢ / ٧٦. والرواية فيه برفع خير. وانظر: الكتاب ١ / ٢٦٨. والرواية فيه كرواية المؤلف. والفرَق: =

والنوع الثاني قولُك: سَقْياً ورَعْياً وخَيْبَةً وجَدْعاً وعَقْراً وبُؤساً وبُعْداً وسُحْقاً وحَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً وعَجَباً، وأفعَلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً، ونُعْمَ ونُعْمَةَ عينٍ، ونَعَامَ عينٍ، ولا أفعلُ ذلك ولا كيداً ولا هَمّاً، ولأفْعَلَنَّ ذلك ورَغْماً وهَواناً[1]. ومنه: إنما أنت سيراً سيراً، وما أنت إلاّ قتلاً قتلاً، وإلاّ سيرَ البريد، وإلا ضَرْبَ الناس، وإلا شُرْبَ الإبل[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فداء﴾[3] [محمد: ٤]. ومنه: مررت[4] فاذا له صوتٌ صوتَ حمار، وإذا له صُراخٌ صراخَ الثّكلى، وإذا له دَقٌّ دقَّك بالمِنْحاز حبَّ القِلْقِل[5]. ومنه ما يكون توكيداً أمّا لغيره[6]، كقولك: هذا عبدُالله حقاً، والحق لا الباطل، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول، وهذا القولُ لا قولَكَ، وأجِدّك لا تفعل كذا، أوْ لنفسه[7]، كقولك: له عليّ ألفُ درهم عُرفاً، وقول الأحوص[8]:

إنّــي لأمْنَحُــكَ الصُّــدودَ وإننــي ... قَسَمــاً إليـكَ مـع الصُّـدودِ لأمْيَـلُ

وقولُه[9] تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ [النمل: ٨٨]، و ﴿وَعْدَ اللهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، وَ ﴿كتابَ الله عليكم﴾ [النساء: ٢٤]، و ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وقولهُم: اللهُ

= الخوف. وقد ضبطت واو «أو» في جميع النسخ بالسكون، والصحيح فتحها كما يقول الأستاذ عبدالسلام هارون في حاشية (الكتاب).

(١) كل هذه المصادر نصبت بأفعال محذوفة لا يجوز إظهارها؛ لأنها أقيمت مقامها.

(٢) أي: وما أنت إلا سيرَ البريد، وما أنت إلا ضربَ الناس، وما أنت إلا شربَ الإبل. فقد وجب حذف أفعالها بسبب التكرار والحصر في المثال الأول والثاني، وبسبب الحصر في بقية الأمثلة.

(٣) وقد وجب حذف فعله هنا لأنه تفصيل لعاقبة ما قبله.

(٤) في ط: مررت به.

(٥) ضابط هذه المسألة التي ضرب المؤلف هذه الأمثلة الثلاثة أن يكون هذا المصدر الذي حذف فعله علاجياً تشبيهياً واقعاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٢٣.

(٦) وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره.

(٧) وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه.

(٨) هو الأحوص بن محمد من شعراء الدولة الأموية. انظر: ديوانه ص ٢٠٧، والكتاب ١ / ٣٨٠، والخزانة ٢ / ٤٨. والشاهد نصب (قسماً) على المصدرية مع عدم جواز ذكر فعله لأنه واقع بعد جملة هي نصّ في معناه، وهذه الجملة هي: إني لأمنحك الصدود؛ لأنها دالة على القسم.

(٩) في ط: ومنه قوله.

أكبرُ دعوةَ الحق[١]. ومنه ما جاء مثنّى، وهو: حنانَيْكَ ولبّيْكَ وسَعْدَيْك ودَواليك وهذاذَيْك[٢]. ومنه ما لا يتصرّف، نحو: سبحانَ اللهِ، ومعاذَ الله، وعَمْرَكَ اللهَ، وقِعْدَكَ اللهَ[٣].

والنوعُ الثالث نحو: دَفْراً وبَهْراً وأُفَّةً وتُفَّةً[٤]، وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَك وَوَيْبَك[٥].

فصل: وقد تُجرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المجرى. وهي على ضربين، جواهرُ[٦]، نحو قولهم: تُرْباً وجَنْدلاً، وفاهاً لفيك[٧]. وصفاتٌ، نحو قولهم: هنيئاً مريئاً، وعائذاً بك، وأقائماً وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب[٨]؟

فصل: ومن إضمار المصدر قولُك: عبدُالله أظنُّه منطلقٌ، تَجْعَلُ الهاءَ ضميرَ

---

(١) دعوة: مصدر مؤكد لنفسه، لأنه وقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه وهي: الله أكبر. وكذلك المصادر التي ذكرت في الآيات السابقة وقعت بعد جمل هي نصّ في معناها. انظر: ابن يعيش ١ / ١١٧.

(٢) هذه المصادر مثنّاة لفظاً، ومعناها التكرار، ويقدّر لها أفعال من لفظها إلا هذاذيك، فإنه يقدّر له فعل من معناه. دواليك معناها: تناوبٌ في طاعتك بعد تنواب، وهذاذيك معناها: إسراعٌ لك بعد إسراع.

(٣) لفظ الجلالة في «عمرك الله» و «قعدك الله» منصوب بالمصدر، ولا يستعمل هذان التعبيران إلا في القسم، ومعناهما واحد. قال سيبويه: «وكأنه حيث قال: عَمْرك اللهَ وقِعْدَكَ اللهَ، قال: عمَّرتك الله بمنزلة نشدتُك الله». الكتاب ١ / ٣٢٢.

(٤) الدَّفر: النتن، وقيل: الذل. والبهر: الخيبة. وأفّة: تضجراً، وكذلك تفّة.

(٥) وَيْح ووَيْس: للرحمة. ووَيْل ووَيْب: للعذاب.

(٦) الجواهر: الشخوص والأجسام.

(٧) الترب: التراب، والجندل: الصخر، والمعنى: ألزمك الله تراباً وصخراً. وفاهاً لفيك، معناها: الخيبة لك. انظر: ابن يعيش ١ / ١٢٢.

(٨) هذه الصفات هي أسماء فاعلين وضعت موضع المصادر. وذهب بعض النحاة إلى أنّ كلاًّ منها حال وقع موقع الفعل، وقدّر سيبويه العامل في كلٍ منها مثل الفعل الذي يعمل في المصادر، وأنكر بعضهم ذلك؛ لأن الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، وما جاء من هذا القبيل يُعتبر مصدراً وليس اسم فاعل. انظر: الكتاب ١ / ٣٤١، وابن يعيش ١ / ١٢٤.

الظن، كأنك قلت: عبدُالله أظنٌّ ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة[1]: واجعلهُ الوارثَ منا، محتَملٌ عندي أنْ يُوَجَّه على هذا[2].

المفعول به

هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وبَلَغْتُ البلدَ. وهو الفارقُ بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانُه في مكانه إن شاء الله تعالى.

ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعملٍ إظهارُه، أوْ لازمٍ إضمارُه.

المنصوب بالمستعمل إظهاره:

هو قولك لمن أخذ يضربُ القومَ أوْ قال: أضْرِبُ شرَّ الناس: زيداً، بإضمار: اضْربْ، ولمن قطع حديثَهُ: حديثَكَ، ولمن صدَرَتْ عنه أفاعيلُ البخلاء: أكلَّ هذا بُخْلاً، بإضمار: هاتِ وتَفعَلُ.

ومنه قولُك لمن زَكِنْتَ[3] أنه يريدُ مكةَ: مكةَ وربِّ الكعبة، ولمن سدَّد سهماً: القِرْطاسَ واللهِ، وللمستهلّين إذا كبّروا: الهلالَ واللهِ، تضمر: يريدُ ويصيبُ وأبْصَرُوا. ولرائي الرؤْيا: خيراً وما سرَّ، وخيراً لنا وشرّاً لعدوّنا، أيْ: رأيت خيراً. ولمن يذكر رجلاً: أهلَ ذلك، وأهلَه[4]، أي: ذكرتَ أهلَه، ومنه قولُه[5]:

---

(١) الدعوة هي: اللهمَّ مَتّعنا بأسماعنا وأبصارنا وأبداننا أبداً ما أحْيَيْتَنا واجعله الوارث منا. وهذه الدعوة من حديث للرسول ﷺ أورده الترمذي في سننه (باب الدعوات: ٨٣).

(٢) أيْ: يحتمل أن يكون الضمير في (اجعله) ضمير المصدر المؤكدّ لجعل، تقديره: اجعل جعلاً. انظر هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٣٧.

(٣) زكن: ظن.

(٤) الضمير في (أهله) يعود على الذكر المفهوم من الفعل.

(٥) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيَّات، وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٦، والكتاب ١ / ٢٨٥، والخصائص ٢ / ٤٢٩، والمغني ص ٧٩١.

لَـنْ تـراهـا ولـو تـأمَّلْـتَ إلا ... ولهـا فـي مفـارِق الـرأسِ طِيبـا

أيْ: وترى لها. ومنه قولُهم: كاليومِ رَجُلاً، بإضمار: لم أرَ، قال أوس[1]:

حتـى إذا الكَـلاّبُ قـال لهـا ... كـاليـومِ مطلـوبـاً ولا طَلَبـا

فصل: قال سيبويه: وهذه حُججٌ، سُمِعَتْ من العرب يقولون: اللهمَّ ضَبُعاً وذئباً، وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهمَّ أجمَعْ فيها ضَبُعاً وذئباً[2]. وسمع أبو الخطاب بعضَ العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصِّبيانَ بأبي، أيْ: لُمِ الصِّبيانَ. وقيل لبعضهم: أمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ[3]؟ فقال: بلى وِجاذا، أيْ: أعرفُ به وِجاذا.

المنصوب باللازم إضماره:

منه المنادى؛ لأنك إذا قلت: يا عبدَالله، فكأنك قلت: يا، أريدُ أوْ أعني عبدَالله، ولكنه حُذف لكثرة الاستعمال، وصار «يا» بدلاً منه.

ولا يخلو من أنْ يَنْتصب لفظاً أوْ محلاًّ. فانتصابُه لفظاً إذا كان مضافاً كعبدالله، أوْ مضارعاً له[4] كقولك: يا خيراً مِنْ زيد، ويا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامُه، ويا حَسَناً وجهَ الأخِ، ويا ثلاثةً وثلاثين، أوْ نكرةً[5]، كقوله[6]:

---

(١) هو أوس بن حجر. انظر: ديوانه ص ٣، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٠. الكلاّب: الصائد الذي يدرّب الكلاب على الصيد. والشاهد نصب (مطلوباً) بفعل مقدّر محذوف جوازاً، تقديره: لم أرَ كاليوم مطلوباً.

(٢) قال سيبويه: «يدعو بذلك على غنم رجل». الكتاب ١ / ٢٥٥. وقيل: دعاء له؛ لأنه إذا اجتمع ذئب وضبع في أرض تقاتلا، فتسلم الغنم منهما.

(٣) الوجذ: نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء. انظر: سيبويه ١ / ٢٥٥.

(٤) ويُسمّى الشبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه.

(٥) أيْ: نكرة غير مقصودة.

(٦) صدر بيت لعبد يغوث الحارثي. عجزه: نداماي من نجران أنْ لا تلاقيا. وهو في: الكتاب ٢ / ٢٠٠، والمقتضب ٤ / ٢٠٤، والخزانة ٢ / ١٩٥. والشاهد فيه واضح. وقد ذكر البيت كاملاً في نسخة أ، وط.

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ

وانتصابُه محلاًّ إذا كان مفرداً معرفة[١]، كقولك: يا زيدُ، ويا غلامُ، ويا أيُّها الرجُلُ، أوْ داخلةً عليه لامُ الاستغاثة أوْ التعجّب كقوله[٢]:

يا لَعَطّافِنا ويا لَرِيَاحِ

وقولهم: يا للماء، ويا للدواهي، أوْ مندوباً كقولك: يا زيداه.

فصل: توابعُ المنادى المضمومِ غير المبهمِ إذا أُفْردتْ حُمِلت على لفظه ومحلّه كقولك: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ. ويا تميمُ أجمعون وأجمعين، ويا غلامُ بشرُ وبشراً، ويا عمرُو والحارثُ والحارثَ. وقُرىء ﴿والطيرُ﴾ [سبأ: ١٠] رفعاً ونصباً[٣]، إلا البدل[٤] ونحوُ: زيد وعمرو، من المعطوفات، فإنّ حكمهما حكم المنادى بعينه[٥]، تقول: يا زيدُ زيدُ، ويا زيدُ وعمرُو، بالضم لا غير. وكذلك يا زيدُ أوْ عمرُو، ويا زيدُ لا عمرُو[٦]. وإذا أُضيفت[٧] فالنصب، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة[٨]، وقوله[٩]:

---

(١) المفرد المعرفة هو العلم والنكرة المقصودة، وقد مثّل المؤلف لهما.

(٢) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفّاحِ. وهو في: الكتاب ٢ / ٢١، والمقتضب ٤ / ٢٥٧، والخزانة ٢ / ١٥٤، والشاهد فيه واضح. عطّاف ورياح وأبو الحشرج: أسماء رجال. والنَّفّاح: الكثير العطاء.

(٣) الرفع قراءة الأعرج، والنصب قراءة السبعة. وهناك أقوال أخرى في الرفع والنصب غير ما ذكره المؤلف. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٨٣، والقرطبي ١٤ / ٢٦٦.

(٤) هذا استثناء من قوله في أول الفصل: توابع المنادى....

(٥) لأن العبرة في البدل أن يحلّ محل الأول، ولأن حرف العطف يشرك الثاني في حكم الأول. ابن يعيش ٢ / ٣.

(٦) أيْ: كل حروف العطف في ذلك سواء.

(٧) أيْ: إذا أضيفت توابع المنادى.

(٨) الجمّة: مجتمع شعر الرأس. وقيل: هي ما سقط من الشعر على المنكبين.

(٩) البيت بتمامه:
أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنت ثائراً ... فقد عَرَضَتْ أحناءُ حقٍّ فخاصِمِ
وهو في: الكتاب بلا نسبة ٢ / ١٨٣، وكذا في شرح المفصّل لابن يعيش ٢ / ٤. =

أزيدُ أخا وَرْقاءَ

ويا خالدُ نَفْسَه، ويا تميمُ كَلَّكم أو كلَّهم، ويا بشرُ صاحبَ عمرو، ويا غلامُ أبا عبدِالله، ويا زيدُ وعبدَالله.

فصل: والوصفُ بابنٍ وابنةٍ كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإنْ وقعا أُتْبِعَتْ حركةُ الأول حركةَ الثاني كما فعلوا في ابنمٍ وامرئٍ، تقول: يا زيدُ ابنَ أخينا، ويا هندُ ابنَةَ عمّنا، ويا زيدَ بنَ عمرو، ويا هندَ ابنةَ عاصم. وقالوا في غير النداء أيضاً إذا وصفوا: هذا زيدُ ابنُ أخينا، وهندُ ابنةُ عَمِّنا وهذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ عاصم، وكذلك النصب والجر. فإذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غير. وقد جوّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر كقوله[1]:

جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ

فصل: والمنادى المبهمُ شيئان: أيّ، واسمُ الإشارة. فأيُّ يوصف بشيئين: بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمةُ التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّهذا، قال ذُو الرمّةِ[2]:

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَهُ

= ورقاء: حيّ من قيس. والأحناء: الجوانب والنواحي، وهي جمع حِنْو، وقد ذكر البيت كاملاً في النسخة ط. والشاهد فيه قوله: أخا، حيث لزم نصبه لأنه وصف للمنادى المفرد، ومضاف.

(١) هذا الرجز للأغلب العجلي، راجز مخضرم مشهور. انظر: ديوانه ص ١٤٨، والكتاب ٣ / ٥٠٦، والخزانة ٢ / ٢٣٦، والخصائص ٢ / ٤٩١. وبعده:

كأنها حِلْيَةُ سيفٍ مُذْهَبَهْ

وقيس بن ثعلبة: قبيلة معروفة، والشاهد فيه: تنوين (قيس) مع أنه موصوف بابن، وهذه ضرورة كما قال المؤلف. وفي هذه الحالة يلزم إثبات الألف في الخط، والجيّد في البيت أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن الضرورة كما يقول ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٦.

(٢) وصدره: لشيء نحتهُ عن يديه المقادِرُ. وقد ذكر البيت كاملاً في ط. وهو في: ديوانه ص ٣٣٨، والمقتضب ٤ / ٢٥٩، واللسان (نجع). والشاهد فيه قوله: أيّ، وهو منادى مبهم وصف باسم الإشارة (هذا). ويُروى برفع (الوجد) ونصبه، فالرفع على أنه فاعل للباخع، والنصب على أنه مفعول لأجله. نحته: باعدته. المقادر: الأقدار. وأصله المقادير، حُذفت الياء للتخفيف.

واسم الإشارة لا يُوصف إلا بما فيه الألف واللام، كقولك: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاء الرجالُ. وأنشد سيبويه لخُزَزَ بنِ لَوْذانَ(١):

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ

ولعبيد(٢):

يا ذا المخوِّفُنا بمقتلِ شَيْخِهِ

وتقول في غير الصفة: يا هذا زيدٌ وزيداً، ويا هذان زيدٌ وعمرٌو وزيداً وعمراً. وتقول: يا هذا ذا الجُمَّةِ، على البدل(٣).

فصل: ولا يُنادى ما فيه الألفُ واللام إلا الله وحدَه؛ لأنهما لا يفارقانه كما لا يفارقان النجم(٤)، مع أنهما خَلَفٌ عن همزة إله. وقال(٥):

مِن أجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبي ... وأنتِ بخيلةٌ بالوصلِ عني

شبَّهَهُ بِـ: يا اللهُ، وهو شاذٌ(٦).

---

(١) وبعده: والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ. وهو في: سيبويه ٢ / ١٩٠، والخزانة ٢ / ٢٣٢، والخصائص ٣ / ٣٠٢، والمقرّب ١ / ١٧٩. ولم يذكر سيبويه (خزز)، وإنما قال: وهو ابن لَوْذان السدوسي. وقيل: إن قائله خالد بن مهاجر. العنس: الناقة الصلبة. الحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة البعير، والشاهد قوله: ذا الضامر، حيث وُصف اسم الإشارة المنادى بما فيه الألف واللام.

(٢) هو عبيد بن الأبرص. وصدره: حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأحلامِ. وقد ذكر كاملاً في ط. انظر: ديوانه ص ١٣٠، والكتاب ٢ / ١٩١، والخزانة ٢ / ٢١٢. حُجر: اسم والد امرىء القيس. والشاهد قوله: ذا المخوِّفُنا، حيث وصف اسم الإشارة المنادى بما فيه الألف واللام.

(٣) قال سيبويه: «لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة». الكتاب ٢ / ١٩٠.

(٤) المقصود بالنجم: الثريّا.

(٥) هذا البيت مجهول القائل، ويروى: فديتُك يا التي تيمت قلبي. وهو في: الكتاب ٢ / ١٩٧، والإنصاف ١ / ٣٣٦، وأسرار العربية ص ٢٠٩، والخزانة ٢ / ٢٩٣. والشاهد فيه قوله: يا التي، حيث نودي ما فيه الألف واللام.

(٦) وقيل: إن الذي جوّز ذلك، أن الألف واللام في الاسم الموصول زائدان لغير التعريف. وقيل: إن اسم الموصول (التي) صفة لموصوف محذوف، والتقدير: يا أيّتها التي تيّمت قلبي، حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه. انظر: أسرار العربية ص ٢١٠، والإنصاف ١ / ٣٣٩.

فصل: وإذا كُرِّر المنادى في حال[1] الإضافة ففيه وجهان، أحدهما: أن يُنصب الاسمان معاً كقول جرير[2]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ لا أبا لكُمُ

وقول بعض ولده[3]:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ

والثاني: أن يُضمّ الأول[4].

فصل: وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم: يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاماه، وفي التنزيل ﴿يا عبادِ فاتقون﴾ [الزمر: ١٦]، وقرىء: يا عبادي[5]. ويقال: يا ربّا[6] تجاوَزْ عني، وفي الوقف: يا ربّاه، ويا غلاماه.

والتاء في: يا أبَتِ ويا أُمَّتِ، تاء تأنيث عُوّضت عن الياء[7]، ألا تراهم يبدلونها

---

(١) في ب: في غير حال، وهو خطأ.

(٢) وصدره: لا يُلقينّكُمُ في سوءة عمرُ. وفي ط ذكر البيت كاملاً. انظر: ديوانه ١ / ٢١٢، والكتاب ١ / ٥٣، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والخصائص ١ / ٣٤٥. وتيم: هو تيم بن عبد مناة، وعديّ: هو عديّ بن عبد مناة، وعمر: هو عمر بن لجأ. والشاهد قوله: يا تيم تيم عديّ، حيث كرر المنادى في حال إضافة، وقد نصبا جميعاً. السوءة: الفعلة الشنيعة.

(٣) أيْ: بعض ولد جرير. وعجزه: تطاول الليل عليك فانزلِ. هكذا نسبه سيبويه ٢ / ٢٠٦. وفي ط ذكر البيت كاملاً. وقيل: هو لعبدالله بن رواحة يخاطب به زيد بن أرقم. انظر: ديوانه ص ١٥٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٢٧٩، والخزانة ٢ / ٣٠٣. اليعملات: جمع يَعْمَلة، وهي الناقة القوية. والذّبل: جمع ذابلة، وهي الناقة الضامرة. ووجه نصب الاسمين معاً في هذا البيت والبيت الذي قبله هو أن الأول منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني توكيد للأول، وهذا مذهب سيبويه. أما المبرّد فالأول عنده منادى مضاف إلى اسم محذوف والثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور. انظر: الكتاب ٢ / ٢٠٦، وابن يعيش ٢ / ١٠.

(٤) أيْ: أن يضمّ الأول وينصب الثاني، قال ابن يعيش: «وهو القياس، لأن الأول منادى مفرد معرفة بُيّن باسم مضاف، إمّا بدلاً وإمّا عطف بيان. . .». شرح المفصل ٢ / ١٠.

(٥) وهي قراءة رُويس. انظر: البدور الزاهرة ٢٧٥.

(٦) أصلها: رَبّيَ، قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً.

(٧) ولا يجوز ذلك إلا في النداء، وهذا خاص بالأب والأم.

هاء في الوقفِ. وقالوا: يا ابنَ أمّي ويا ابنَ عمّي، ويا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ[1]، ويا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ[2]. وقال أبو النجم[3]:

يا ابنةَ عمَّا لا تلومي واهجعي

جعلوا الاسمين كاسم واحد.

فصل: ولا بدّ لك في المندوب من أن تُلحق قبله «يا» أوْ «وا»، وأنت في إلحاق الألف[4] في آخره مُخيّر، فتقول: وازيداه، أوْ: وازيد. والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج. ويلحق ذلك المضافَ إليه، فيقال: وا أميرَ المؤمنيناه، ولا تلحقُ الصفةَ عند الخليل، فلا يُقال: وازيدُ الظريفاه، وتلحقها عند يونس.

ولا يُندب إلا الاسمُ المعروف، فلا يُقال: وا رجلاه. ولم يُستقبح: وامَنْ حَفَر بئرَ زَمْزماه، لأنه بمنزلة: واعبدَ المطلباه.

فصل: ويجوز حذفُ حرف النداء عما لا يُوصف به أيّ، قال الله تعالى: ﴿يوسفُ أعرضْ عن هذا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقال: ﴿ربِّ أرني أنظر إليك﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وتقول: أيّها الرجل، وأيّتُها المرأة، ومَنْ لا يزال محسناً أَحْسِنْ إليّ. ولا يُحذف عمّا يوصف به أيّ، فلا يقال: رجلُ، ولا: هذا؛ وقد شذَّ قولهم: أصْبِحْ ليلُ، وافتدِ مخنوقُ، وأطْرِقْ كَرَا[5]، وَ:

---

(١) وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة هو الأكثر.

(٢) وفي هذه الحالة يُركب الاسمان تركيب خمسة عشر. وفي إعراب (ابن أمَّ) يقال: منادى منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة البناء الحاصل من تركيب الاسمين، وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة في محل جرّ مضاف إليه.

(٣) انظر: ديوانه ص ١٣٤، والكتاب ٢ / ٢١٤، والمقتضب ٤ / ٢٥٢، والخزانة ١ / ٣٦٤. والشاهد قوله: ابنةَ عمَّا، حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

(٤) وهذه الألف زائدة لمدّ الصوت.

(٥) أصبح ليل: مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء. مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣. وافتدِ مخنوقُ: مثلٌ يضرب لكلّ مضطر وقع في شدّة ثم هو يبخـل بأن يفتدي نفسه بشيء من ماله. مجمع الأمثال ٢ / ٧٨. وأطرق كرا: مثلٌ يُضرب لمن يتكبّر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه. مجمع =

جاريَ لا تستنكري عذيري[1]

ولا عن المستغاث والمندوب[2]. وقد التُزم حذفُه في «اللهمَّ» لوقوع الميم خلفاً عنه[3].

فصل: وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداء[4]، وذلك قولهم: أمَّا أنا فأفعَلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نفعل كذا أيّها القومُ، واللهمَّ اغفرْ لنا أيّتُها العِصابة[5]. جعلوا أيّاً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح. ولم يَعْنُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما[6] كنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا، كأنه قيل: أمّا أنا فأفعلُ كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعلُ متخصّصين من بين الأقوام، واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب. ومما يجري هذا المجرى قولُهم: إنّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا، ونحن آلَ فلانٍ كرماءُ، وإنّا معشرَ الصعاليك لا قوةَ بنا على المروءة. إلا أنهم سوَّغوا دخولَ اللام ههنا[7] فقالوا: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، وبك اللهَ نرجو الفضل، وسبحانك اللهَ العظيمَ. ومنه[8] قولهم: الحمدُ للّه الحميدَ،

= الأمثال ١ / ٤٣١. وكرا مرخّم كروان، وقد قلبت الواو ألفاً. والشذوذ في هذه الأمثال حذف حرف النداء مما يوصف به أيّ، وهو النكرة المقصودة.

(١) هذا الرجز للعجاج. وهو في: ديوانه ٢ / ٣٣٢، والكتاب ٢ / ٢٣١، والخزانة ٢ / ١٢٥، واللسان (عذر). والشاهد فيه: جاري. أصله: يا جارية، رخَّمه ثم حذف حرف النداء للضرورة؛ لأن المنادى نكرة مقصودة.

(٢) لأن كلاًّ منهما يحتاج لحرف النداء لمدّ الصوت.

(٣) كون الميم المشدّدة في (اللهمّ) بدلاً من حرف النداء (يا) مسألة مختلف فيها. انظر: الإنصاف ١ / ٣٤١.

(٤) الاسم المنصوب على الاختصاص يفارق المنادى في عدة أحكام، منها: أنه ليس معه حرف نداء، وأنه لا يقع في أول الكلام، ويقلّ كونه علماً، ويكون بأل قياساً.

(٥) أيُّها وأيَّتُها بُنيا على الضم وهما في محل نصب على الاختصاص. ولا تتغيّر هاتان الصيغتان، ويجب وصفهما باسم مرفوع محلّى بأل.

(٦) وماكنوا: معطوف على أنفسهم وليس مبتدأ. أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٧.

(٧) وهذا من الأشياء التي يفارق فيها الاختصاص النداء، حيث إن المنادى لا يكون بأل، ومما يجدر ذكره أن هذه مسألة مختلف فيها. انظر: الإنصاف ١ / ٣٣٥.

(٨) أيْ: ومن المنصوب باللازم إضماره.

والمُلْكُ للهِ أهلَ المُلْكِ، وأتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، وقُرِىء: ﴿حمالةَ الحطب﴾[1] [المسد: ٤]، ومررت به المسكينَ والبائسَ[2]. وقد جاء نكرة في قول الهذلي[3]:

ويـــأوي إلـــى نِسْـــوةٍ عُطَّـــلٍ وشعثـاً مـراضيـعَ مثـلَ السَّعـالـي

وهذا الذي يُقال فيه نصبٌ على المدح والشتم والترحّم.

فصل: ومن خصائص النداء الترخيمُ[4]، إلا إذا اضُطرَّ الشاعرُ فرخَّم في غير النداء. وله شرائط، إحداها: أن يكون الاسم علماً[5]، والثانية: أن يكون غيرَ مضاف، والثالثة: أنْ لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً، والرابعة: أنْ تزيد عدّته على ثلاثة أحرف، إلا ما كان في آخره[6] تاءُ تأنيث فإنّ العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غيْرُ مشروطتين، يقـولـون: يـا عـاذلَ[7]، ويـا[8] جـاريَ لا تنكـري[9]، ويـاثُـبَ[10] أقْبلـي، ويـا

---

(١) وقراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم. وهو منصوبٌ بفعل محذوف تقديره: أذمّ. وقرأها الباقون بالرفع على الوصفية والخبرية.

(٢) ما ذكره المؤلف من أمثلة تمثّل النعت المقطوع. فالجملة الأولى والثانية للنعت المقطوع من أجل المدح، والجملة الثالثة للنعت المقطوع من أجل الذم، والجملة الأخيرة للنعت المقطوع من أجل الترحم. وهذه النعوت المقطوعة نُصبت بأفعال محذوفة وجوباً، تقديرها: أمدح، أذمّ، أترحّم، ويجوز في النعت المقطوع الرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.

(٣) هو أميّة بن أبي عائذ. والبيت في: الكتاب ١ / ٣٩٩، والخزانة ٢ / ٤٢٦، وأوضح المسالك ٣ / ٣١٧، وشرح أشعار الهذليين للسكّري ٢ / ٥٠٧. عطّل: جمع عاطل، والمقصود به: نساء لا حلي عليهنّ. وشعثاً: جمع شعثاء، وهي المرأة التي لا تسرّح شعرها. والسعالي: جمع سِعْلاة وهي أخبث الغيلان. والشاهد فيه قوله: شعثاً، حيث قطع هذا النعت ونصبه بفعل محذوف وجوباً تقديره: أذمّ.

(٤) وهو حذف آخر المنادى بطريقة مخصوصة للتخفيف.

(٥) أو نكرة مقصودة.

(٦) في ط: إلا ما كان آخره.

(٧) عاذل: ترخيم عاذلة.

(٨) يا: سقطت من ب.

(٩) جاريَ: ترخيم جارية.

(١٠) أيْ: ياثبة. وهو اسم امرأة.

شا[1] ارجُني. وأمّا قولُهم: يا صاحِ، وأطرقْ كرَا، فمنِ الشواذ[2].

والترخيمُ حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعتباط[3]. ثم إمّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، وهو الكثير[4]، أوْ يُجعلَ ما بقي كأنه اسمٌ برأسه فيعامل بما يُعامَل به سائرُ الأسماء[5]، فيُقال على الأوّل: يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمُو[6] ويا بَنُو، في المسمّى ببنون. وعلى الثاني: يا حارُ ويا هِرَقُ، ويا ثَمِي ويا بَني[7].

ولا يخلو المرخّم من أنْ يكون مفرداً أوْ مركباً. فإنْ كان مفرداً فهو على وجهين، أحدهما: أن يُحذف منه حرفٌ واحد كما ذكرتُ لك. والثاني: أنْ يُحذف منه حرفان. وهما على نوعين، إمّا زيادتان في حكم زيادة واحدة[8]، كاللتين في أعجازِ أسماءَ ومروانَ وعثمانَ وطائفيّ[9]، وإمّا حرفٌ صحيح ومَدَّةٌ قبلَه، وذلك في مثلِ[10] منصور وعمّار ومسكين. وإنْ كان مركباً حُذف آخرُ الاسمين بكماله، فقيل: يا بُخْتَ ويا عَمْرَو ويا سِيبَ ويا خمسةَ، في: بُخْتَ نَصَّرَ وعَمْرويهِ وسيبويهِ والمسمّى بخمسة عشر. وأما نحو: تأبّط شرّاً وبرَقَ نحرُهُ[11]، فلا يرخّم.

---

(١) شا: ترخيم شاة.

(٢) وجه الشذوذ في الأول أنه رخم النكرة؛ لأن أصله: يا صاحباً، ووجه الشذوذ في الثاني أنه رخم النكرة أيضاً، لأن أصله: يا كروان، وفيه شذوذ آخر أنه حذف حرف النداء.

(٣) أيْ: بدون علّة.

(٤) وفي هذه الحالة يكون الإعراب على الحرف المحذوف، ويسمَّى ذلك لغة من ينتظر.

(٥) وفي هذه الحالة يكون الإعراب على آخر الاسم دون النظر إلى الحرف المحذوف، ويسمّى ذلك لغة من لا ينتظر.

(٦) حار: ترخيم حارث، هرق: ترخيم هرقل. ثمو: ترخيم ثمود.

(٧) أُبدلت الضمة التي على الواو في كل منهما كسرة، وأبدلت الواو ياء، وذلك حتى لا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة، وهذا غير موجود في الأسماء المتمكّنة.

(٨) أيْ: أنهما زيدا معاً.

(٩) أسماء (اسم امرأة): فيها ألفا التأنيث. ومروان وعثمان: فيهما الألف والنون. طائفيّ (مسمّى به): فيه ياءا النّسب.

(١٠) في ط: نحو.

(١١) أيْ: المركب تركيباً إسنادياً.

فصل: وقد يُحذف المنادى، فيُقال: يا بؤسٌ لزيد، بمعنى: يا قومُ، بؤسٌ لزيد، ومن أبيات الكتاب[(١)]:

يــا لعنــةُ اللــهِ والأقــوامِ كلِّهــم والصالحونَ على سَمْعانَ من جارِ

وفي التنزيل: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[(٢)] [النمل: ٢٥].

فصل: ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولُك في التحذير: إيّاكَ والأسدَ، أيْ: اتَّقِ نفسَك أن تتعرض للأسد، والأسدَ أن يُهلكَكَ، ونحوُهُ: رأسَكَ والحائطَ، ومازِ[(٣)] رأسَك والسيفَ. ويُقال: إيّايَ والشرَّ، وإيَّايَ وأنْ يَحذفَ أحدُكم الأرنبَ، أيْ: نَحِّني عن الشرّ ونحِّ الشرَّ عني، ونحِّني عن مشاهدة حذف الأرنب ونحِّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب. ومنه: شأنكَ والحجَّ، أيْ: عليك شأنَكَ مع الحج، وامرأً ونفسَه، أيْ: دَعْهُ مع نفسه، وأهلَك والليلَ، أيْ: بادرهم قبل الليل. ومنه: عذيرَك، أيْ: أَحْضِرْ عذرَك أوْ عاذِرَك. ومنه: هذا ولا زَعَمَاتِك، أيْ: ولا أتوهَّم زَعَماتِك، وقولُهم: كليهما وتمرا[(٤)]، أيْ: أعطني، وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرّ، أيْ: ائت كلَّ شيء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرّ. ومنه قولُهم: انْتَهِ أمراً قاصداً؛ لأنه لمّا قال: انْتَهِ، عُلم أنه محمولٌ على أمر يخالف المنهيَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ [النساء: ١٧١]. ويقولون: حسبُك خيراً لك، ووراءَك أوسعَ لك[(٥)]. ومنه: مَنْ أنتَ زيداً، أيْ: تذكرُ زيداً، أوذاكراً زيداً[(٦)]. ومنه: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أيْ: أصبْتَ

---

(١) لا يعرف قائله. وهو في: الكتاب ٢ / ٢١٩، والإنصاف ١ / ١١٨، والمغني ص ٤٨٨، والخزانة ١١ / ١٩٧.

(٢) وهذه قراءة الكسائي. انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٩، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٣ / ٢٣٨.

(٣) ترخيم مازن.

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ١٥١. قال سيبويه: «ومن العرب مَنْ يقول: كلاهماوتمرا، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرا». الكتاب ١ / ٢٨١.

(٥) قال سيبويه: «وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر». الكتاب ١ / ٢٨٣.

(٦) انظر: الكتاب ١ / ٢٩٢.

رُحْباً لا ضيقاً، وأتيتَ أهلاً لا أجانِبَ، ووطئتَ سهلاً من البلاد لا حَزْناً. وإنْ تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار، أيْ: فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار[١].

فصل: ويقولون: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصبيَّ الصبيَّ، إذا حذَّروه الأسدَ والجدارَ المتداعيَ وإيطاءَ الصبيّ[٢]. ومنه: أخاك أخاك، أيْ: الزمْه، والطريقَ الطريقَ، أي: خلّه، وهذا إذا ثُنّي[٣] لزم إضمارَ عامِله، وإذا أُفرد لم يلزم.

فصل: ومن المنصوب باللازم إضمارُه ما أُضمر عاملُه على شريطة التفسير[٤] في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنك لا تبرزه استغناءً[٥] بتفسيره، قال ذو الرمّة[٦]:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِهِ   فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازِرُ

ومنه: زيداً مررتُ به، وعمراً لقيتُ أخاه، وبشراً ضربتُ غلامَهُ، بإضمار: جعلتُ على طريقي[٧]، ولابَسْتُ، وأهَنْتُ. قال سيبويه[٨]: «النصبُ عربيّ كثيرٌ والرفعُ أجود».

ثم إنك ترى النصبَ مختاراً ولازماً[٩]. فالمختارُ في موضعين، أحدهما: أنْ تَعْطِفَ هذه الجملةَ على جملة فعلية، كقولك: لقيتُ القومَ حتى عبدَاللهَ لقيتُه، ورأيتُ عبدَالله وزيداً مررت به، وفي التنزيل: ﴿يُدْخِلُ من يشاء في رحمته والظالمين أعدَّ لهم

---

(١) بعدها في ط: ومنه قولهم: كاليوم رجلاً، بإضمار لم أر. قال أوس: حتى إذا الكلاب قال لها: كاليوم مطلوباً ولا طلباً.

(٢) إيطاء: أصلها إوْطاء، قُلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها.

(٣) أيْ: إذا كرّر.

(٤) وهو ما يسمّى بالاشتغال.

(٥) في ط: استغناء عنه.

(٦) ديوانه ص ٣٤٠، والكتاب ١ / ٨٢، والخزانة ١ / ٤٥٠، والمقتضب ٢ / ٧٧. والخطاب لناقة بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. ويُروى برفع (ابن) على الابتداء، وهو جائز في هذا الباب.

(٧) أيْ: جاوزت.

(٨) الكتاب ١ / ٨٢. وفيه: فالرفع، والمقصود: الرفع على الابتداء.

(٩) أيْ: يكون جائزاً وواجباً.

عذاباً أليماً﴾[1] [الإنسان: ٣١]، ومثلُه: ﴿فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالة﴾[2] [الأعراف: ٣٠]. فأمّا إذا قلت: زيداً لقيتُ أخاه وعمراً مررتُ به، ذهب التفاضلُ بين رفع عمرو ونصبه[3]، لأن الجملة الأولى[4] ذاتُ وجهين[5]. فإنْ اعترض بعد الواو ما يصرف الكلامَ إلى الابتداء كقولك: لقيتُ زيداً وأمّا عمرو فقد مررت به، ولقيتُ زيداً وإذا عبدُالله يضربُه عمرو[6]، عادت الحالُ الأولى جَذَعة[7]، وفي التنزيل: ﴿وأمّا ثمودُ فهديناهم﴾ [فصّلت: ١٧]، وقرىء بالنصب[8]. والثاني: أن يقع موقِعاً هو بالفعل أولى، وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام[9] كقولك: أعبدَ الله ضربتَه؟ ومثلُه: آلسوطَ ضُرب به زيدٌ؟ وآلخوانَ أُكل عليه اللحمُ؟ وأزيداً أنت محبوسٌ عليه؟ وأزيداً أنت مُكابرٌ عليه؟ وأزيداً سُمِّيتَ به؟ ومنه: أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه؟ وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبّه؟ لأن الآخِرَ ملتبسٌ بالأول بالعطف أو بالصفة؛ فإنْ قلت: أزيدٌ ذُهِب به؟ فليس إلا الرفع[10]. وأن يقع بعد إذا وحيثُ، كقولك: إذا عبدَالله تلقاه فأكْرِمْهُ، وحيث زيداً تجدهُ فأكرمْه، وبعد حرف النفي، كقولك: ما زيداً ضربته، قال جرير[11]:

---

(١) بإضمار: أوعد أوْ كافأ، وما أشبه ذلك. الكشاف ٤ / ٦٧٦.

(٢) بإضمار: خذل. الكشاف ٢ / ١٠٠.

(٣) أيْ: استوى الرفع والنصب.

(٤) وهي جملة: زيداً لقيت أخاه.

(٥) فإنْ نصبت زيداً، فهي جملة فعلية، والفعل محذوف، وإنْ رفعته فهي جملة اسمية؛ لأن رفعه على الابتداء.

(٦) هذه إذا الفجائية، ولا يقع بعدها إلا المبتدأ. وأمّا (أمّا) فإنها تقطع ما بعدها عما قبلها، فيصبح ما بعدها مستأنفاً، فالمختار الرفع لما بعدها.

(٧) جذعة: شابّة. والمقصود بالحال الأولى الرفع.

(٨) أي: نصب (ثمود)، وذلك بفعل محذوف يفسّره (هدينا). والتقدير: وأمّا ثمود فهدينا هديناهم. ولا يقدّر الفعل قبل ثمود خشية الفصل بين أمّا والفاء بجملة. وقراءة النصب هي قراءة الحَسَن. انظر: معاني القرآن ٣ / ١٤.

(٩) وهو الهمزة، لأن الغالب أن يليها الفعل.

(١٠) لأن الضمير في محل رفع نائب فاعل، فليست العبارة من باب الاشتغال.

(١١) ديوانه ص ١٦٥، والكتاب ١ / ١٤٦، والخزانة ٣ / ٢٥. يخاطب عمر بن لجأ التيمي، من تَيْم عدي. والشاهد فيه: نصب (حسباً) بفعل محذوف يفسره ما بعده.

فــــلا حَسَبــــاً فَخَــرْتَ بـــه لِتَيْـــمٍ ولا جَـــدّاً إذا ازدحـــم الجُـــدُودُ

وأن يقع في الأمر والنهي، كقولك: زيداً اضربْه، وخالداً اضربْ أباه، وبشراً لا تشتم أخاه، وزيداً لِيضربْهُ عمرو، وبشراً لِيقتلْ أباه عمرو. ومثلُه: أمّا زيداً فاقْتُلْهُ وأمّا خالداً فلا تشتمْ أباه. والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، تقول: اللهمَّ زيداً فاغفرْ له ذنبه، وزيداً أمرَّ اللهُ عليه العيشَ، قال أبو الأسود[1]:

فكُلاًّ جزاه اللهُ عني بما فَعَلْ

وأمّا زيداً فَجَدْعاً له، وأمّا عمراً فسَقْيا له.

واللازمُ[2] أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعلُ، كقولك: إنْ زيداً تَرَه تَضْرِبْه، قال الشاعر[3]:

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهْلَكْتُهُ

وهلاّ وألا ولولا ولَوْما بمنزلة إنْ؛ لأنهنَّ يطلبْنَ الفعلَ، ولا يُبتدأ بعدها الأسماء.

فصل: وحذفُ المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين، أحدهما: أنْ يُحذفَ لفظاً ويُرادَ معنى وتقديراً، والثاني: أنْ يُجعلَ بعد الحذف نِسْياً مَنْسِيّاً، كأنّ فعله من جنس الأفعال غير المتعدِّية، كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به. فمن الأول قوله عز وجلَّ[4]: ﴿اللهُ يبسطُ الرزقَ لمن يشاءُ ويقدر﴾ [الرعد: ٢٦]، وقوله: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم﴾[هود: ٤٣]؛ لأنه لا بدّ لهذا الموصول من أنْ

---

(١) عجز بيت في مدح عبدالله بن عباس عندما كان أميراً على البصرة من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وصدره: أميرين كانا صاحبيّ كليهما. انظر: ديوانه ص ٧٨، والخزانة ١ / ٢٨٥، والمنصف لابن جني ١ / ٢٥٦. والشاهد نصب (كلاًّ) بفعل مقدّر لوقوعه في الدعاء الذي يشبه الأمر. وفي ط: قال أبو الأسود الدّؤلي.

(٢) أيْ: الواجب نصبه.

(٣) صدر بيت للنمر بن تولب، وعجزه: وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي. وهو في: ديوانه ص ٣٥٧، والكتاب ١ / ١٣٤، والخزانة ١ / ٣١٤، والأزهية ص ٢٤٨. والشاهد فيه قوله: منفساً، حيث انتصب بفعل مقدر. والمنفس: النفيس الذي يُتنافس فيه ويُرغب.

(٤) في أ: قوله تعالى.

يرجع إليه من صلته، مثل ما ترى في قوله: ﴿الذي يتخبَّطه الشيطانُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقُرِىء قولُه تعالى: ﴿وما عملتْه أيديهم﴾ [يس: ٣٥] وما عَملتْ[١]. ومن الثاني قولهم: فلان يُعطي ويمنع، ويَصِلُ ويقطع، ومنه قوله عز وجلّ: ﴿وأَصْلحْ لي في ذريّتي﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقولُ ذي الرمّة[٢]:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمحْل من ذي ضُروعها إلى الضَّيْفِ يجرحْ في عراقيبها نَصْلي

فصل: ومن حذف المفعول به حذف المنادى، وقد تقدّم الكلام عليه.

المفعول فيه

هو ظرفا الزمان والمكان. وكلاهما منقسمٌ إلى مبهم ومؤقّت، ومستعملٍ اسماً وظرفاً، ومستعملٍ ظرفاً لا غيرُ. فالمبهمُ نحوُ الحينِ والوقتِ والجهات الست، والمؤقّتُ نحوُ اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعملُ اسماً وظرفاً ما جاز أن تعْتَقِبَ عليه العوامل. والمستعملُ ظرفاً لا غيرُ ما لزم النصبَ، نحوَ قولك: سِرْنا ذاتَ مرة، وبُكْرة[٣] وسَحَر وسُحيراً وضحىً وعِشاءً وعشيّةً وعَتَمَةً ومساء، إذا أردت سَحَراً بعينهِ، وبضحى يومك وعَشِيَّتَهُ وعِشاءَهُ، وعَتَمَةَ ليلتكَ ومساءَها. ومثلهُ عندَ وسُوىً وسواء. ومما يختارُ فيه أنْ يلزم الظرفية صفة الأحيان، تقول: سِيرَ عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً.

---

(١) وهي قراءة طلحة وعيسى وحمزة والكسائي وأبي بكر. البحر المحيط ٩ / ٦٥.

(٢) ديوانه ص ٥٧٥، والمغني ص ٦٧٦، والخزانة ٢ / ١٢٨، وأساس البلاغة ص ٤١٢. والعراقيب: جمع عرقوب، وهو العصب الغليظ الموتَّر فوق عقب الإنسان، والشاهد واضح، والتقدير: يجرحها. وحذف المفعول به في هذا البيت والآية والأمثلة التي ذكرها المؤلف من غير قصد إلى مفعول مراد هو أبلغ من القصد إلى مفعول. انظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٥١.

(٣) في ب: وبَكَراً، وكذلك في سيبويه ١ / ٢٢٦. واللغتان جائزتان.

فصل: وقد يُجعل المصدرُ حيناً لسعة الكلام، فيقال: كان ذلك مقدمَ الحاج، وخُفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر. ومنه: سيرَ عليه تَرْويحتين، وانتظرته نَحْرَ جزورين، وقولُه تعالى: ﴿وإدبارَ النجوم﴾[1] [الطور: ٤٩].

فصل: وقد يُذهَب بالظرف عن أنْ يُقدّر فيه معنى «في» اتّساعاً، فيجري لذلك مُجرى المفعول به، فيقال: الذي سرته يومُ الجمعة، وقال[2]:

ويومٍ شهدناه سُليماً وعامِرا

ويُضاف إليه، كقولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار[3]. وقوله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنهارِ﴾[4] [سبأ: ٣٣]، ولولا الاتّساع لقيل[5]: سرت فيه، وشهدنا فيه.

فصل: ويُنصب بعامل مضمر، كقولك في جواب من يقول لك: متى سرتَ؟: يومَ الجمعة[6]. وفي المثل السائر: أسائرَ اليومِ وقد زال الظهر[7]؟ ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه: حينئذٍ الآن[8]، أيْ: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن. ويُضمر عاملُه على شريطة التفسير كما صُنع في المفعول به، تقول: اليومَ سرت

---

(١) أيْ: ووقت إدبار النجوم. والله أعلم. ففي هذه المسألة ناب المصدر في الانتصاب على الظرفية عن زمان أو مقدار محذوف. فالأصل في الأمثلة التي ذكرها المؤلف: وقتَ مقدمِ الحاج، ووقتَ خفوقِ النجم، ووقتَ خلافةِ فلان، ووقت صلاةِ العصر، ومقدار ترويحتين، ومقدار نحرِ جزورين.

(٢) صدر بيت لرجل من بني عامر كما في الكتاب ١ / ١٧٨. وعجزه: قليلٍ سوى الطَّعْن النِّهالِ نوافِلُهْ. والنِّهال: جمع ناهل، وهو من الأضداد، ومعناه: العطشان والريّان. والنوافل: العطايا. والمراد بها هنا الغنائم. انظر: المنخّل ١ / ٢٤٤.

(٣) جعل الليلة مسروقة على سبيل التوسع. انظر: الكتاب ١ / ١٧٥.

(٤) أيْ: مكركم في الليل والنهار.

(٥) في ط: لقلت.

(٦) هذا من باب الإضمار الجائز.

(٧) يُضرب هذا المثل لمن يرجو نجاح طلبته وتبيّن له اليأس منها. والمراد: أإنك تسير سائرَ اليوم؟ أيْ: باقي اليوم. وسائر مأخوذ من السُّؤر وهو البقية. انظر: اللسان (سأر)، وابن يعيش ٢ / ٤٧.

(٨) هكذا ورد مسموعاً عن العرب بالحذف.

فيه[1]، وأيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدالله؟ مقدّراً: أسرت اليوم؟ وأينطلق عبدالله يوم الجمعة؟

المفعول معه

وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى «مع». وإنما ينتَصب إذا تضمّن الكلام[2] فعلاً، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك؟ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. ومن أبيات الكتاب[3]:

فكـــونـــوا أنتـــم وبنـــي أبيكـــم مكـــانَ الكُلْيتيـــنِ مـــن الطِّحـــالِ

ومنه قول عزَّ وجلَّ: ﴿فأجْمِعُوا أمْرَكمْ وشركاءَكم﴾ [يونس: ٧١]، أوْماهو بمعناه[4]، نحوَ قولك: ما لك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ لأن المعنى: ما تصنع؟ وما تلابس؟ وكذلك: حسبُك وزيداً درهم، وقَطْكَ، وكَفْيُكَ مثله؛ لأنها بمعنى: كفاك، قال[5]:

فما لك والتَلَدُّدَ حَوْلَ نجدٍ

وقال[6]:

---

(١) ولا يجوز أن يقال: اليومَ سرته؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يلزم جرّه بحرف الجرّ «في».

(٢) أيْ: الجملة التي تلتها الواو. ووجود هذه الجملة لازم في هذا الباب.

(٣) هذا البيت منسوب لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ٤١٤. وهو في: الكتاب ١ / ٢٩٨ دون نسبة، ومجالس ثعلب ١٢٥، وأوضح المسالك ١ / ٢٤٣. والشاهد فيه قوله: بني، حيث يجب نصبه على أنه مفعول معه، ويمتنع العطف لأن المعنى يمنع ذلك.

(٤) أيْ: بمعنى الفعل.

(٥) صدر بيت لمسكين الدارمي، وعجزه: وقد غصَّت تهامة بالرجال. وهو في: ديوانه ص ٦٦، والكتاب ١ / ٣٠٨، ورصف المباني ص ٤٨٤، والخزانة ٣ / ١٤٢. التلدُّد: التحيّر. والشاهد فيه قوله: التلَدُّد، حيث نصب على أنه مفعول معه، وقد سبق بما فيه معنى الفعل؛ لأن المعنى: ما تصنع؟.

(٦) عجز بيت لجرير، وصدره: إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا. وليس في ديوانه. انظر: الخزانة=

فحسبُكَ والضّحاكَ سيفٌ مهنّدُ

فصل: وليس لك أن تجرَّه حملاً على المكنيّ، فإذا جئت بالظاهر كان الجرّ الاختيارَ، كقولك: ما شأنُ عبدِاللهِ وأخيه يشتمه؟ وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرقه؟ والنصبُ جائز.

فصل: وأمّا في قولك: ما أنتَ وعبدُاللهِ؟ وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريد؟ فالرفع[1]، قال[2]:

ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والفخرُ

وقال[3]:

فما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفِخَارُ

إلا عندَ ناس من العرب ينصبونه على تأويل: ما كنت أنت وعبدَالله؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ قال سيبويه[4]: «لأنّ كنت وتكون تقعان هنا كثيراً»، وهو قليل، ومنه[5]:

= ٧ / ٥٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٤، واللسان (حسب). الهيجاء: الحرب. وانشقاق العصا: كناية عن تفرق الجماعة. والشاهد فيه قوله: الضحاك، حيث نصب على أنه مفعول معه، وقد سبق بما فيه معنى الفعل وهو قوله: حسبك، لأن المعنى: يكفيك.

(١) على العطف.

(٢) عجز بيت للمخبّل السعديّ، وصدره: يا زِبْرِقان أخا بني خَلَفٍ. والمخبّل السعديّ هو ربيع بن ربيعة من بني أنف الناقة، شاعر مخضرم فحل، عمّر طويلاً. انظر: ديوانه ص ٢٩٣، والكتاب ١ / ٢٩٩، والخزانة ٦ / ٩١، واللسان (ويب). ومعنى ويب: ويل. والشاهد فيه قوله: الفخر، حيث لا يجوز نصبه على أنه مفعول معه لعدم وجود العامل لفظاً ومعنى.

(٣) عجز بيت لم ينسبه أحد لقائل معيّن. وصدره: وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ. انظر: الكتاب ١ / ٣٠٠، والتخمير ١ / ٤١٤، وابن يعيش ٢ / ٥٢. والشاهد فيه قوله: الفخار. ووجه الاستشهاد كسابقه.

(٤) الكتاب ١ / ٣٠٣.

(٥) صدر بيت لأسامة الهذلي، وهو صحابي مخضرم، وعجزه: يُبرِّح بالذَّكَرِ الضّابِطِ. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٩، والكتاب ١ / ٣٠٣، ورصف المباني ٤٨٤. يبرّح: يشقّ عليه. =

وما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ

وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم، وعند الآخرين[1] مقصورٌ على السماع.

المفعول له

هو علّةُ الإقدام على الفعل. وهو جوابُ: لِمَهْ؟ وذلك قولُك: فعلتُ كذا مخافةَ الشرّ وادّخارَ فلان، وضربته تأديباً له، وقعدتُ عن الحرب جبناً، وفعلتُ ذلك أجْلَ كذا، وفي التنزيل: ﴿حَذَرَ الموتِ﴾ [البقرة: ١٩].

فصل: وفيه ثلاثُ شرائط: أنْ يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلّل، ومقارِناً له في الوجود. فإنْ فقد شيء منها فاللامُ، كقولك: جئتك للسَّمن واللبن[2]، ولإكرامِك الزائر[3]، وخرجتَ اليوم لمخاصمتك زيداً أمس[4].

فصل: ويكون معرفة ونكرة، وقد جمعهما العجّاج في قوله[5]:

يـركـبُ كـلَّ عـاقِـرٍ جُمْهُـورِ مخـافـةً وزَعَـلَ المَحْبُـورِ
والهَـوْلَ مـن تهـوُّلِ الهُبُـورِ

= والضابط: الشديد. والشاهد فيه قوله: السير، حيث نصب على أنه مفعول معه على تأويل: وما كنتُ أنا والسيرَ.

(١) في ط: آخرين.

(٢) لأن السَّمْن واللبن ليسا مصدرين.

(٣) لأنه فقد الشرط الثاني، وهو الاشتراك بالفاعليّة. ففاعل (جئتك) غير فاعل الإكرام.

(٤) لأنه فقد الشرط الثالث، وهو الاشتراك في الزمان، فزمن الفعل (خرجت) غير زمن المخاصمة.

(٥) هذا الرجز في: ديوانه ١ / ٣٥٥، والكتاب ١ / ٣٦٩، والخزانة ١ / ٣٦٩. العاقر: الرمل الذي لا نبت فيه. الجمهور: المرتفع من الرمال. الزعل: النشاط. المحبور: المسرور. والهول: المخافة. الهبور: وهو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع. والشاهد فيه مجيء المفعول له نكرة في قوله: مخافة، ومعرفة في قوله: زعل، والهول. والرجز في صفة ثور وحشيّ شبّه به بعيره.

الحال

شَبَهُ الحالِ بالمفعول من حيث أنها فَضْلة مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة. ولها بالظرف شَبَهٌ خاص من حيث أنها مفعول فيها. ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولُك: ضربت زيداً قائماً، تجعله حالاً من أيّهما شئت[١]. وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق، كقولك: لقيتُه راكبين، قال عنترة[٢]:

متـى مـا تَلْقَنـي فـردَيْـنِ تـرجُـفْ روانِـــفُ أَلْيَتَيْـــكَ وتُسْتَطـــارا

ولقيتُه مُصْعِداً منحدراً[٣].

فصل: والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُهُ من الصفات، أوْ معنى فعل، كقولك: فيها زيدٌ مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنُك قائماً؟ وما لك واقفاً[٤]؟ وفي التنزيل: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾ [هود: ٧٢] و ﴿فما لهم عن التذكرة مُعْرضين﴾ [المدثر: ٤٩]. وليتَ ولعلّ وكأنّ يَنْصِبْنَها أيضاً؛ لما فيهنَّ من معنى الفعل[٥]. فالأول[٦] يعمل فيها متقدّماً ومتأخراً، ولا يعملُ فيها الثاني[٧] إلا متقدّماً. وقد منعوا في: مررت راكباً بزيد،

---

(١) أيْ: من الفاعل أو من المفعول.

(٢) ديوانه ص ٤٣، والخزانة ٧ / ٥٠٧، والهمع ٤ / ٣٤٠، واللسان (طير). ترجف: تضطرب بشدّة. روانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية. تستطار: ترتعش من شدّة الخوف، والشاهد قوله: فردين، حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول به معاً في (تلقني)، ونظراً لاتحاد لفظ الحال ومعناه في الفاعل والمفعول فقد ثُنّي.

(٣) هذا المثال على التفريق دون حرف عطف، ونظراً لعدم اتّحاد لفظ الحال ومعناه في الفاعل والمفعول، فيُجعل الحال الأول للمفعول به، ويُجعل الثاني للفاعل.

(٤) فالعامل في الجملة الأولى الجار والمجرور وفيه معنى الفعل وهو الاستقرار، والعامل في الجملة الثانية اسم الإشارة، والعامل في الجملة الثالثة والرابعة ما الاستفهامية، وكلها فيها معنى الفعل.

(٥) فليت فيها معنى الفعل (أتمنى)، ولعلّ فيها معنى الفعل (أترجى)، وكأنّ فيها معنى الفعل (أشبّه).

(٦) وهو الفعل.

(٧) وهو شبه الفعل من الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

أن يُجعل الراكبُ حالاً من المجرور.

فصل: وقد يقع المصدر حالاً[١]، كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قمْ قائماً، وقوله[٢]:

ولا خارجاً من فِيَّ زُورُ كلامِ

وذلك قتلته صبراً[٣]، ولقيته فجاءةً وعِياناً وكِفاحاً، وكلّمتهُ مشافهةً، وأتيته رَكْضاً وعَدْواً ومَشْياً، وأخذت عنه سَمْعاً، أيْ: مصبوراً ومُفاجئاً ومُعايِناً، وكذلك البواقي[٤]. وليس عند سيبويه بقياس[٥]، وأنكر: أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً[٦]، وأجازه المبرّد في كل ما دلّ عليه الفعل.

فصل: والاسم غيرُ الصفةِ والمصدرِ بمنزلتهما في هذا الباب[٧]، تقول: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً، وجاءَ البُرُّ قفيزَين وصاعين، وكلّمته فاهُ إلي فِيَّ، وبايعته يداً بيد، وبعت الشاءَ شاةً ودرهماً، وبيّنتُ له حسابَه باباً باباً[٨].

---

(١) وهو في المعارف قليل نحو: وأرسلها العراكَ، وفي النكرات كثير نحو: جاء ركضاً. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٣٠٥.

(٢) عجز بيت للفرزدق، وصدره: على حَلْفَةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً. وهو في: ديوانه ص ٥٣٩، والكتاب ١ / ٣٤٦، واللسان (خرج). والشاهد فيه قوله: خارجاً، حيث نصب لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أيْ: لا يخرج خروجاً من فيّ زورُ كلام.

(٣) القتل الصبر: هو أن يُحبس المراد قتله ثم يُرمى حتى يموت.

(٤) أيْ: ومكافحاً ومشافهاً وراكضاً وعارياً وماشياً وسامعاً.

(٥) الكتاب ١ / ٣٧٠.

(٦) قال: «ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرْعَةً ولا أتانا رُجلة». الكتاب ١ / ٣٧١.

(٧) أيْ: أن هناك أسماء غير صفات ولا مصادر وقعت أحوالاً.

(٨) ففي المثال الأول (بسراً) حال من الضمير المستتر في أطيب، و (رطباً) حال من الضمير في (منه). وفي المثال الثاني (قفيزين) حال من البرّ وكذلك (صاعين)، فالكلام جملة واحدة، كأنه قال: جاء البرّ مسعّراً. وفي الجملة الثالثة (فاه) حال، و (إلى فيّ): جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للحال، وعلى هذا يكون التقدير: مشافهاً. وقيل: إن الحال مجموع اللفظين، فيكون التقدير: متشافهين. وفي المثال الرابع (يداً) حال من الفاعل والمفعول في (بعته)، =

فصل: ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة[1]، وأمّا: أرسلَها العراكَ[2]، ومررت به وحدَه، وجاؤوا قَضَّهم بقضيضهم، وفعلته جهدَك وطاقَتَك، فمصادر قد تُكلّم بها على نيّة وضعها في موضع ما لا تعريفَ فيه، كما وُضع: فاهُ إلى فيّ، موضع «شفاهاً»، وعُني: معتركةً ومنفرداً وقاطبةً وجاهداً. ومن الأسماء المحذوّ بها حذوَ هذه المصادر قولهم: مررتُ بهم الجمّاءَ الغَفيرَ[3].

وتنكيرُ ذي الحال قبيح، إلا إذا قُدّمت عليه[4]، كقوله[5]:

لِعَزَّةَ موحِشاً طللٌ قديمُ

فصل: والحالُ المؤكِّدة هي التي تجيء على إثْرِ جملة عقدُها من اسمين لا عمل لهما[6]، لتوكيد خبرها وتقرير مؤدّاه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيدٌ أبوك عطوفاً، وهو زيدٌ معروفاً، وهو الحقُّ بيِّناً. ألا تراك كيف حقّقتَ بالمعطوف الأبوَّةَ؟ وبالمعروف والبيِّن أن الرجل زيدٌ؟ وأن الأمر حقّ؟ وفي التنزيل: ﴿وهو الحقّ مصدّقاً لما بين يديه﴾

= والقول فيه كالذي سبقه. وفي المثال الخامس (شاة) حال من الشاة، وهو اسم جامد وقع موقع الصفة، أيْ: مسعّراً. وفي المثال الأخير (باباً) حال، والتقدير: مصنّفاً أو مرتّباً. و (باباً) الثاني قيل: إنه توكيد لفظي، أو صفة، أو معطوف بحرف عطف محذوف. وقيل: إن مجموع اللفظين هو الحال. انظر: ابن يعيش ٢ / ٦٠.

(١) لأن الحال في المعنى خبر ثان، وأصل الخبر أن يكون نكرة. ويلزم صاحبها أن يكون معرفة لأن الإخبار عن النكرة لا يجوز. ابن يعيش ٢ / ٦٢.

(٢) جزء من بيت للبيد، وهو بتمامه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدّخالِ

انظر: ديوانه ص ١٠٨، والكتاب ١ / ٣٧٢، والخزانة ٣ / ١٩٢.

(٣) الجماء اسم، والغفير صفة له، أيْ: الجمع الكثير. فكأن المعنى: مررت بهم جامين غافرين.

(٤) وهناك مسوّغات أخرى لوقوع صاحب الحال نكرة، منها: أن يكون مخصوصاً أوْ مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام. انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٣١، وأوضح المسالك ٢ / ٣٠٩.

(٥) وعجزه: عفاه كل أسحم مستديمُ. وهو لكثير عزَّة، ولم يوجد في ديوانه. انظر: الخزانة ٣ / ٢١١، وابن يعيش ٢ / ٦٤.

(٦) أيْ: اسمان جامدان، والحال هنا مؤكدة لمضمون الجملة. ولم يذكر المؤلف الحال المؤكدة لعاملها أو لصاحبها. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٣٤٢.

[فاطر: ٣١]، وكذلك: أنا عبدُاللهِ آكلاً كما تأكل العبيد، فيه تقريرٌ للعبودية وتحقيقٌ لها، وتقول: أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً، وكريماً جواداً، فتُحقِّق ما أنت متَّسمٌ به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلتَ: زيدٌ أبوك منطلقاً، أوْ أخوك، أَحَلْتَ، إلا إذا أردت التَبنِّي والصداقة(١). والعاملُ فيها أَحُقُّ أَوْ أُثبتُ، مضمراً(٢).

فصل: والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعليّة. فإنْ كانت اسميّة فالواو(٣)، إلا ما شذَّ من قولهم: كلّمته فوه إلى فيّ(٤)، وما عسى أن يُعثرَ عليه في النَّدْرَة. وأمّا: لقيته عليه جُبّةُ وَشْي، فمعناه: مستقرةً عليه جُبَّةُ وَشْي(٥). وإنْ كانت فعلية، لم تخلُ من أن يكون فعلُها مضارعاً أو ماضياً. فإنْ كان مضارعاً لم يخلُ من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً. فالمثبت بغير واو(٦)، وقد جاء في المنفي الأمران(٧)؛ وكذلك في الماضي(٨)، ولا بدّ معه من «قد» ظاهرة أو مقدرة(٩).

---

(١) قال ابن يعيش: «يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت، فإنْ أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنه تبنيّ به جاز، لأن ذلك مما ينتقل، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت». شرح المفصل ٢ / ٦٥.

(٢) ونحو ذلك مما دلَّت الحال عليه، فيكون فيها توكيد الخبر بهذا العامل. وما ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه رحمه الله، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل هو الخبر، أما ابن خروف فالعامل عنده هو المبتدأ. انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٥٨.

(٣) أو الضمير الذي يربطها بما قبلها.

(٤) قال ابن يعيش: «فإنْ أراد أنه شاذٌ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في (فوه). وإنْ أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر». شرح المفصل ٢ / ٦٦.

(٥) فيكون الجار والمجرور في موضع نصب على الحال ويتعلق بمحذوف تقديره: مستقرةً، كما ذكر المؤلف، ويكون ارتفاع (جبة) بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل، والذي دعا المؤلف إلى هذا التخريج هو أنه لا يجيز خلوّ الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو.

(٦) ويكون مجرداً من قد، كقوله تعالى: ﴿ولا تمننْ تستكثر﴾ [المدثر: ٦]، فإن اقترن بقد لزمته الواو.

(٧) كقوله تعالى: ﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧].

(٨) تقول: قدم بكر قد علاه الشيب، وقدم بكر وقد علاه الشيب.

(٩) لأنها تقرب الماضي من الحال. وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواءً أكان معه قد أوْ لم تكن. شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٧، والإنصاف ١ / ٢٥٢.

فصل: ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجرى الظرف[(١)]، لانعقاد الشَبَهِ بين الحال وبينه[(٢)]، تقول: أتيتك وزيدٌ قائمٌ، ولقيتُه والجيش قادم، وقال[(٣)]:

وقد أغتدي والطير في وُكُناتها

فصل: ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشداً مهْدِيّاً، ومصاحباً معاناً، بإضمار: اذهب. وللقادم: مأجوراً مبروراً، أيْ: رجعت. وإنْ أُنْشِدْتَ شعراً، أوْ حُدِّثْتَ حديثاً، قلت: صادقاً، بإضمار: قال. وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت: متعرّضاً لِعَنَنٍ[(٤)] لم يَعْنِه، أي: دنا منه متعرِّضاً. ومنه: أخذته بدرهم فصاعداً، أوْ بدرهم فزائداً، أيْ: فذهب الثمنُ صاعِداً أوْ زائداً[(٥)]. ومنه: أتميمياً مرةً وقيْسِياً أخرى؟ كأنك قلت: أتتحوّل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤]، أيْ: نجمعها قادرين.

التمييز

ويُقال له التبيينُ والتفسير. وهو رفعُ الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته. فمثاله في الجملة: طابَ زيدٌ نَفْساً، وتصبَّبَ الفرسُ عرقاً، وتفقّأ شحماً، وأبْرَحْتَ جاراً[(٦)]، وامتلأ الإناءُ ماء، وفي التنزيل: ﴿واشتعلَ الرأسُ شيباً﴾

---

(١) الظرف هو إذْ، فما بعد إذْ لا يكون إلا جملة وكذلك الواو.

(٢) فالجملة بعد الظرف (إذْ) لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، وكذلك الواو.

(٣) صدر بيت لامرىء القيس، وعجزه: بمنجرد قيد الأوابد هيكل. انظر: ديوانه ص ١١٨، والخزانة ٣ / ١٥٦، واللسان (قيد). الوكنات: جمع وكنة، وهي بيت الطير. المنجرد: الفرس القصير الشَّعر، الأوابد: الوحوش، واحدتها: آبدة. الهيكل: الضخم. والشاهد فيه خلوّ الجملة الحالية من ضمير يعود على ذي الحال.

(٤) العنن: العارض.

(٥) فيكون قد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال. ابن يعيش ٢ / ٦٨.

(٦) جزء من بيت للأعشى وهو:

[مريم: ٤]، ﴿وفجّرنا الأرضَ عيوناً﴾ [القمر: ١٢]، ﴿ومَنْ أحْسَنُ قولاً﴾ [فصلت: ٣٣]، ﴿ومَنْ أصدقُ من الله حديثاً﴾ [النساء: ٨٧]. ومثالُهُ في المفرد: عندي راقودٌ خَلًّا، ورطلٌ زيتاً، ومَنَوانِ عسلاً، وقفيزان بُرّاً، وعشرون درهماً، وثلاثون ثوباً، ومِلْءُ الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلُها زُبْداً، وما في السماء موضع كفّ سحاباً. وشَبَهُ المميّز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في: ضربَ زيدٌ عمراً، وفي: ضاربٌ زيداً، وضاربان زيداً، وضاربون زيداً، وضَرْبُ زيدٍ عمراً[١].

فصل: ولا ينتصبُ المميِّزُ عن مفرد إلا عن تمام[٢]. والذي يتمّ به أربعةُ أشياء: التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والإضافة. وذلك على ضربين: زائلٌ ولازم. فالزائلُ التمامُ بالتنوين ونون التثنية[٣]؛ لأنك تقول: عندي رطلُ زيتٍ ومَنَوا سمن، واللازمُ التمامُ بنون الجمع والإضافة[٤]؛ لأنك لا تقول: مِلْءُ عَسَلٍ ولا مثلُ زُبْدٍ ولا عشرو درهم.

فصل: وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً، كيلاً كَـ «قفيزان»، أوْ وزناً كَـ «مَنَوان»، أوْ مساحةً كَـ «موضع كفّ»، أوْ عدداً كَـ «عشرون»، أوْ مقياساً كَـ «مِلْؤهُ ومثلُها». وقد يقع فيما ليس إيّاها نحو قولهم: وَيْحَهُ رجلاً، ولله درُّه فارساً، وحسبُك

= تقول ابنتي حين جدّ الرحيل ... أبرحت ربّاً وأبرحت جارا

وهو في: ديوانه ص ٤٩، والكتاب ٢ / ١٧٥.

(١) قال ابن يعيش: «يعني أن التميز يشبه المفعول من حيث إنّ موقعه آخراً، نحو: طاب زيد نفساً وهذا راقودٌ خلاًّ، كما أن المفعولَ كذلك، فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام». شرح المفصل ٢ / ٧١. فعندي راقودٌ خلاًّ ورطلٌ زيتاً، بمنزلة: ضارب زيداً. ومنوان عسلاً وقفيزان بُرّاً، بمنزلة: ضاربان زيداً. وعشرون درهماً وثلاثون ثوباً، بمنزلة: ضاربون زيداً. وملء الإناء عسلاً وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء موضع كفّ سحاباً، بمنزلة: ضرْبُ زيدٍ عمرا.

(٢) قال ابن يعيش: «يريد أنّ المميِّز إذا كان بعد مفرد فلا بدّ أن يستوفي ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده». شرح المفصل ٢ / ٧١.

(٣) إنْ شئت أثبتهما ونصبت ما بعدهما، وإن شئت حذفتهما وخفضت ما بعدهما.

(٤) فلا يجوز حذف نون الجمع في نحو عشرين وثلاثين وإضافته إلى المميّز، وكذلك التمييز بعد الإضافة يكون لازماً.

به ناصراً[1].

فصل: ولقد أبى سيبويه تقدُّمَ المميِّز على عامله[2]. وفرّق أبو العباس بين النوعين، فأجاز: نفساً طابَ زيدٌ، ولم يُجزْ: لي سَمْناً منوانِ[3]، وزعم أنه رأيُ المازني، وأنشد قولَ الشاعر[4]:

وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

فصل: واعلم أنّ هذه المميّزات عن آخرها مزالةٌ عن أصلها؛ ألا تراها إذا رَجَعْتَ إلى المعنى متَّصفةً بما هي منتصبةٌ عنه[5]، ومناديةً على أنَّ الأصل عندي[6]: زيتٌ رطلٌ، وسَمْنٌ منوانِ، ودراهم عشرون، وعسلٌ ملءُ الإناءِ، وزُبْدٌ مثلُ التمرة، وسحابٌ موضعُ كفٍّ. وكذلك الأصلُ وصفُ النفسِ بالطِّيب، والعرق بالتصبُّب، والشَّيْب بالاشتعال، وأنْ يُقال: طابت نفسُه، وتصبَّبَ عرقُه، واشتعل شيبُ رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل. والسببُ في هذه الإزالة قصدُهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

المنصوب على الاستثناء

المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب:

---

(١) قال ابن الحاجب: «ولم يُذكر له ضابطاً، وحقيقته أنه راجع إلى معنى الانتصاب عن الجملة». أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠٥.

(٣) لأن العامل في الجملة الأولى فعل متصرف، وأمّا في الجملة الثانية فهو اسم.

(٤) عجز بيت للمخبّل السّعدي. وهو في: ديوانه ص ٢٩٠، وقد اضطربت الروايات في بعض ألفاظه، وصدره: أتهجر سلمى بالفراق حبيبها. انظر: الخصائص ٢ / ٣٨٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨، واللسان» (حبب). والشاهد تقدّم التمييز (نفساً) على عامله المتصرّف (تطيب).

(٥) قال ابن يعيش: «يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدّم، وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة». شرح المفصل ٢ / ٧٥.

(٦) أيْ: أنه مفهوم منها معنى الوصفية.

أحدُها: منصوبٌ أبداً، وهو على ثلاثة أوجه: ما استُثني بإلا من كلام موجب، وذلك: جاءني القومُ إلا زيداً، وبـ «عدا وخلا» بعد كلّ كلام، وبعضهم يجرّ بِـ «خلا»، وقيل بهما، ولم يورد هذا القولَ سيبويه ولا المبرّد[1]، فأما «ما عدا وما خلا» فالنصبُ ليس إلا، وكذلك «ليس ولا يكون»، وذلك: جاءني القوم أوْ جاؤوني عدا زيداً، وخلا زيداً، وما عدا زيداً، وما خلا زيداً[2]، قال لبيد[3]:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ

وليس زيداً، ولا يكون زيداً، وهذه أفعال مضمرٌ فاعلوها[4]. وما قُدّم من المستثنى[5]، كقولك: ما جاءني إلا أخاك أحدٌ، قال[6]:

وما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما ليَ إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

وما كان استثناؤه منقطعاً[7]، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عز وجل: ﴿لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رحم﴾[8] [هود: ٤٣]،

---

(١) وهو الجرّ بعدا، أمّا الجر بخلا فقد قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِالله». الكتاب ٢ / ٣٤٩. والذي يجرّ بهما هو الأخفش. انظر: ابن يعيش ٢ / ٧٨.

(٢) وما عدا زيداً وما خلا زيداً: سقط من أ.

(٣) وعجزه: وكل نعيم لا محالةَ زائل. وهو في: ديوانه ص ١٣٢، والهمع ١ / ٤، واللسان (رجز)، وأوضح المسالك ٢ / ٢٨٩. والشاهد فيه واضح.

(٤) وهذا الضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعض المدلول عليه بكلّه السابق. انظر: أوضح المسالك ٢ / ٢٨٣.

(٥) هذا الضرب الثاني من المستثنى الواجب نصبه.

(٦) الكميت بن زيد. انظر: هاشمياته ص ٣٣، والخزانة ٤ / ٣١٤، والإنصاف ١ / ٢٧٥. الشيعة: الجماعة. والمشعب: الطريق والمذهب. والشاهد فيه واضح.

(٧) وهذا أيضاً مما يجب النصب فيه، ومذهب الحجازيين في هذا المسألة وجوب النصب سواءً أمكن تسليط العامل على المستثنى أو لم يمكن، وتميم ترجّح النصب إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى كقوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتّباع الظنّ﴾ [النساء: ١٥٧]. والمستثنى المنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير نوع المستثنى منه.

(٨) مَنْ: في موضع نصب على الاستثناء، وهو من غير جنس المستثنى منه؛ لأن (عاصم) فاعل و (من رحم) معصوم.

وقولهم: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ(١).

والثاني: جائزٌ فيه النصبُ والبدل، وهو المستثنى من كلام تام غير موجب(٢)، كقولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً وإلا زيدٌ، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أوْ مجروراً. والاختيارُ البدلُ(٣)، قال الله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾(٤) [النساء: ٦٦]. وأمّا قولُه عز وجل: ﴿إلا امرأتكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن قرأ بالنصب(٥)، فمستثنى من قوله: ﴿فأسْرِ بأهلك﴾ [هود: ٨١].

والثالث: مجرور أبداً، وهو ما استُثني بغيرٍ وحاشا وسِوىً وسَواء. والمبرّد يجيز النصب بـ «حاشا»(٦).

والرابع: جائزٌ فيه الجرُّ والرفع، وهو ما استُثني بِـ «لا سيّما»، وقول امرىء القيس(٧):

ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

يُروى مجروراً ومرفوعاً، وقد رُوي فيه النصب(٨).

---

(١) «ما» الأولى في المثالين نافية، والثانية مصدرية. وهذا لا يمكن تسليط العامل فيه على المستثنى، فلا يقال: زاد النقصُ، ونفع الضرُّ، والنصب هنا واجب عند الجميع.

(٢) ويشترط لذلك أن يكون الكلام متّصلاً.

(٣) بدل بعض، وذلك عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين؛ لأن «إلاّ» عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء، وهي بمنزلة «لا» العاطفة.

(٤) وقرأ عبدالله بن عامر وعيسى بن عمر بالنصب على الاستثناء. والرفع أجود عند جميع النحاة. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٦٨.

(٥) قراءة أبي عمرو وابن كثير بالرفع على البدلية، وباقي السبعة بالنصب على الاستثناء. انظر: البحر المحيط ٦ / ١٨٩.

(٦) من ذلك القول المشهور: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ.

(٧) صدره: ألا ربّ يوم لك منهنّ صالح. انظر: ديوانه ص ١١٢، والخزانة ٣ / ٤٤٤، والهمع ٣ / ٢٩٣.

(٨) أمّا رواية الجرّ فعلى زيادة «ما»، وسيّ: اسم لا النافية للجنس، وهو مضاف و (يوم) مضاف إليه. وأمّا رواية الرفع فعلى أن «ما» اسم موصول أوْ موصوف، وهو في محل جرّ مضاف إليه، =

والخامس: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء[1]، وذلك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ.

والمشبّهُ بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه، وشَبَهُهُ به لمجيئه فضلة. وله شبه خاص بالمفعول معه؛ لأن العامل فيهما بتوسّط حرفٍ.

فصل[2]: وحكمُ «غير» في الإعراب[3] حكمُ الاسمِ الواقع بعد إلا، تنصبُه في الموجب والمنقطع وعند التقديم، وتجيز فيه البدلَ والنصبَ في غير الموجب. وقالوا: إنما عمل فيه غيرُ المتعدّي لشبهه بالظرف لإبهامه[4].

فصل: واعلم أنّ إلا وغيراً يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما[5]، فالذي لغير في أصله أنْ يكون وصفاً يمسُّه إعرابُ ما قبله[6]، ومعناه المغايرةُ وخلافُ المماثلة. ودلالتهُ عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة[7]؛ تقول: مررت برجل غيرِ زيد، قاصداً إلى أنَّ مرورك كان بإنسان آخر، أوْ بمَنْ ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عزّ وجل: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله﴾ [النساء: ٩٥]، الرفعُ صفة لِـ (القاعدون) والجرُّ صفة لِـ (المؤمنين) والنصبُ

= وسيّ: اسم لا. وخبرها محذوف على هذين الوجهين. والنصب على التمييز، و «ما» نكرة تامة في محل جرّ مضاف إليه. انظر: الخزانة ٣/ ٤٤٥.

(١) وهو ما يسمّى بالاستثناء المفرّغ.

(٢) هذا الفصل غير موجود في أ وب. وهو موجود في نسخة ط، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٧، وفي حاشية ب. والموجود في أ،ب ما يلي: وحكم غير في الإعراب حكم المستثنى بإلا، تقول: جاءوني غير زيد، وما جاءني غير أخيك أحدٌ، وما جاءني أحد غيرُ زيد، وما جاءني غير زيد. وأمّا سِوى وسَواء فلا يكونان إلا منصوبين لأنهما ظرفان ولا يليهما عامل.

(٣) في الإعراب: زيادة من ط.

(٤) والظرف الذي يشبهه (غير) لإبهامه هو سوى.

(٥) قال ابن يعيش: «يعني أن كل منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخص به». شرح المفصّل ٢/ ٨٨.

(٦) أيْ: أنه يتبع ما قبله في إعرابه.

(٧) وهي المغايرة.

على الاستثناء[1]. ثم دخل على إلا في الاستثناء[2]، وقد دخل عليه إلا في الوصفية[3]، وفي التنزيل: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أيْ: غيرُ الله، ومنه قوله[4]:

وكـــلُّ أخٍ مفـــارقُـــه أخـــوهُ　　　لعمـــرُ أبيـــك إلا الفـــرقـــدانِ

ولا يجوز إجراؤه مُجرى غير إلا تابعاً[5]، لو قلت: لو كان فيهما إلا اللهُ، كما تقول: لو كان فيهما غيرُ الله، لم يجز. وشبّهه سيبويه بـ (أجمعون)[6].

فصل: وتقول: ما جاءني من أحد إلا عبدُالله، وما رأيتُ من أحد إلا زيداً، ولا أحدَ فيها إلا عمروٌ، فتحملُ البدل على محلّ الجار والمجرور، لا على اللفظ، وتقول: ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يُعبأ به[7]، قال طرفةُ[8]:

أبَنـــي لُبَيْنـــى لستُـــمُ بيـــدٍ　　　إلا يـــداً لَيْسَـــتْ لهـــا عَضُـــدُ

وما زيدٌ بشيء إلا شيءٌ لا يُعبأ به، بالرفع لا غير[9].

---

(١) قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة. وقراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. وقراءة الجرّ هي قراءة الأعمش وأبي حيوة. البحر المحيط ٤ / ٣٥.

(٢) أصل «غير» أن يكون صفة، ثم استُثني به كما استُثني بإلا.

(٣) فوُصف بها كما وُصف بغير.

(٤) لعمرو بن معديكرب. وهو في: ديوانه ص ١٧٨، والكتاب ٢ / ٣٣٤، والإنصاف ١ / ٢٦٨، والخزانة ٣ / ٤٢٦. والفرقدان: نجمان في الشمال، وقوله: إلا الفرقدان، يعني: غير الفرقدين.

(٥) المقصود بالتبعيّة هنا الوصفية، ويشترط أن يكون الموصوف مذكوراً، ولا يجوز حذفه. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩٠.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٣٤. فأجمعون لا يكون إلا بعد مذكور في التوكيد، وكذلك «إلا» في الصفة.

(٧) فـ (شيئاً) بدل من محل (بشيء)؛ ومحله النصب لأنه خبر ليس.

(٨) ديوانه ص ٤٥. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٦٨ لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١. ولم ينسب في الكتاب ٢ / ٣١٧، والمقتضب ٤ / ٤٢١. والشاهد قوله: يداً، حيث أبدلت من محل (بيد).

(٩) لأن محلّ الجار والمجرور الرفع عند بني تميم؛ لأنهم لا يعملون ما عمل ليس. وكذلك محلّه

فصل: وإنْ قدّمتَ المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان، أحدهما وهو اختيار سيبويه[1]: أنْ لا تكترث للصفة، وتحمله على البدل. والثاني: أن تنزِّلَ تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه[2]، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحد إلا عمروٍ خيرٍ من زيد، أوْ تقول: إلا أباك، وإلا عمراً.

فصل: وتقول في تثنية المستثنى[3]: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، أوْ[4] إلا زيداً إلا عمرو، ترفع الذي أسْندتَ إليه[5]، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو. وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشْراً أحدٌ، منصوبين؛ لأن التقدير: ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشْرٌ، على إبدال بشرٍ من أحد، فلّما قدّمته نصبته.

فصل: وإذا قلت: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه، كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعةً صفةً لأحد، و «إلا» لغوٌ في اللفظ، معطيةٌ في المعنى فائدتها، جاعلةٌ زيداً خيراً من جميع من مررت بهم.

فصل: وقد أُوقع الفعلُ موقعَ الاسم المستثنى[6] في قولهم: نشدْتُك باللهِ إلا فَعَلْتَ، والمعنى: ما أطلب منك إلا فعلك. وكذلك: أقسمتُ عليكَ إلا فعلْتَ[7]. وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا جلستم[8]. وفي حديث عمر: عزمتُ عليك لمّا

= الرفع عند الحجازيين الذين يعملون ما عمل ليس، ولكن هنا لم تعمل لدخول إلا وانتقاض النفي.

(١) الكتاب ٢ / ٣٣٦.

(٢) أي: تنصبه على الاستثناء. وهو اختيار المازني. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩.

(٣) أيْ: تكراره.

(٤) في ب: و.

(٥) في ط: اسندت إليه الفعل.

(٦) أيْ: موقع المصدر المستثنى.

(٧) فهذا كلام محمول على المعنى. انظر: سيبويه ٣ / ١٠٥.

(٨) ذكر ابن يعيش نقلاً عن التوحيدي في كتاب البصائر أنّ ابن عباس رضي الله عنهما دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا له، فقال لهم هذا القول، وقد استعطفهم بما ورد فيهم وهو قوله تعالى: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ [الأنفال: ٧٢]. انظر: ابن يعيش ٢ / ٩٥.

ضربتَ كاتبَك سوطاً[١]، بمعنى: إلا ضربت.

فصل: والمستثنى يحذف تخفيفاً، وذلك قولهم: ليس إلا، وليس غيرُ[٢].

الخبر والاسم في بابي كان وإنّ

لمّا شُبِّه العاملُ في البابين بالفعل المتعدّي شُبّه ما عملَ فيه بالفاعل والمفعول.

فصل: ويُضمر العاملُ في خبر كان في مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌّ. والمرءُ مقتول بما قَتَلَ به، إنْ خنجَراً فخنجَرٌ وإنْ سيفاً فسيفٌ. أيْ: إنْ كان عملُه خيراً فجزاؤهُ خير، وإنْ كان شرّاً فجزاؤه شرّ[٣]. ومنهم من ينصبهما[٤]، أيْ: إنْ كان عمله خيراً فهو يُجزى خيراً[٥]. والرفعُ أحسنُ في الآخِر[٦]. ومنهم من يرفعهما[٧]، ويُضمرُ الرافعَ، أيْ: إنْ كان معه خنجر فالذي يُقتل به خنجرٌ[٨]، قال النعمانُ بن المنذر[٩]:

---

(١) قيل: إنّ هذا القول كان موجهاً لأبي موسى، فإنّ كاتباً له كتب لعمر رضي الله عنه: من أبو موسى.

(٢) أي: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك. ولا يجوز حذفه إلا مع ليس.

(٣) فيكون نصب الأول على أنه خبر كان المحذوفة هي واسمها، ورفع الثاني على أنه خبر لمبتدأ محذوف. ويجوز أيضاً رفع الأول على أنه اسم كان المحذوفة هي وخبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول به لفعل محذوف، أيْ: إنْ كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيراً.

(٤) فيكون المحذوف في الأول كان واسمها، والمحذوف في الثاني الفعل الذي تقديره: يُجزى.

(٥) ومنهم مَنْ ينصبهما . . . خيراً. سقطت هذه العبارة من ط. وفي أ، ب: إن كان خيراً كان خيراً. وما أثبته من «شرح المفصل» لابن يعيش ٢ / ٩٧.

(٦) لأن فيه حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، وهو كثير مطّرد. انظر: سيبويه ١ / ٢٥٨.

(٧) فيكون المحذوف في الأول كان وخبرها، والمحذوف في الثاني المبتدأ.

(٨) والتقدير في الجملة الأخرى: إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ.

(٩) وعجزه: وما اعتذارك من شيء إذا قيلا. وهو في: الكتاب ١ / ٢٦٠، والخزانة ٤ / ١٠. والشاهد فيه قوله: إنْ حقاً، وإنْ كذباً، حيث حُذفت كان واسمها.

قد قيلَ ذلك إنْ حَقّاً وإنْ كذبا

ومنه: ألا طعامَ ولو تمراً، وائتني بدابّة ولو حماراً[1]، وإنْ شئتَ رفعتَ بمعنى: ولو يكونُ تمرٌ وحمار[2]، وادفع الشرَّ ولو إصْبَعا[3]. ومنه: أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ، والمعنى: لأنْ كنت منطلقاً، و «ما» مزيدة معوَّضة من الفعل المضمر[4]، ومنه قول الهذليّ[5]:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ

ورُوي قوله[6]:

إمّـا أقمـتَ وأمّـا أنـتَ مـرتحِـلاً فـاللـهُ يكـلأُ مـا تـأتـي ومـا تـذرُ

بكسر الأول وفتح الثاني.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

هي كما ذكرتُ محمولةٌ على «إنّ»[7]؛ فلذلك نُصب بها الاسم ورُفع الخبر؛

---

(١) أيْ: ولو كان تمراً، ولو كان حماراً. فحذف كان واسمها.

(٢) أيْ: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو يكون عندنا حمارٌ. فالمحذوف كان وخبرها، وقد جوّز سيبويه هذا الوجه. انظر: الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٣) أيْ: ولو كان الدفع إصبعاً، على إضمار كان واسمها.

(٤) حذفت اللام و «كان» للتخفيف والاختصار، فانفصل الضمير الذي هو اسم كان، فصارت العبارة: أنْ أنت منطلقاً، ثم زيدت «ما» وأدغمت ميمها في نون أنْ.

(٥) هو أبو ذؤيب، ونسب في سيبويه ١ / ٢٩٣ للعباس بن مرداس، وكذلك في الخزانة ٤ / ١٣. وعجزه: فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ. وأبو خراشة: هو الصحابي خفاف بن ندبة. والضبع: السنة المجدبة. والشاهد فيه حذف كان بعد أن المصدرية.

(٦) مجهول القائل، وهو في: المغني ٥٤، والخزانة ٤ / ١٩، واللسان (أما)، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤١١. والشاهد قوله: أمّا أنت مرتحلاً، حيث حذفت كان بعد أنْ المصدرية.

(٧) لأنها ضدّها. فَـ «إنّ» لإثبات الحكم وتوكيده، و«لا» لنفيه. والعرب تحمل الضدّ على الضدّ.

وذلك إذا كان المنفيُّ مضافاً، كقولك: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه، ولا صاحبَ صدقٍ موجود، أوْ مضارعاً له[1]، كقولك: لا خيراً منه قائمٌ هنا، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عشرين درهماً لك. فإذا كان مفرداً[2] فهو مفتوح[3] وخبره مرفوع، كقولك: لا رجلَ أفضلُ منك، ولا أحَدَ خيرٌ منك. ويقول المستفتح[4]: ولا إلهَ غيرُك. وأمّا قوله[5]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

فعلى إضمار فعل[6]، كأنه قال: ولا أرى خلّة، كما قال الخليل في قوله[7]:

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً

كأنه قال: ألا تُرونني رجلاً، وزعم يونس أنه نَوَّن مضطراً.

فصل: وحقُّه أن يكون نكرة[8]، قال سيبويه[9]: «واعلم أن كلَّ شيء حَسُن لك أن تُعمِل فيه رُبَّ حَسُن لك أنْ تُعمل فيه لا». وأما قول الشاعر[10]:

---

(١) وهو الشبيه بالمضاف، وسُمِّي بذلك لأنه يعمل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده.

(٢) أيْ: ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

(٣) أي: مبنيّ على الفتح، ويكون في محل نصب.

(٤) إشارة إلى دعاء الاستفتاح، وهو: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدّك، ولا إلهَ غيرُك.

(٥) وعجزه: اتّسع الخرق على الراقع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٥، والمغني ٢٩٨، والهمع ٥ / ٢٨٨، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠.

(٦) أو أنه معطوف على محل اسم (لا).

(٧) وصدره: يدلّ على محصّلة تبيتُ، ولم ينسبه أحد لقائل معيّن إلا صاحب الخزانة ٣ / ٥٢، فقد نسبه لعمرو بن قعاس المرادي. وهو في: الكتاب ٢ / ٣٠٨، والمغني ص ٩٧، ونوادر أبي زيد ص ٢٥٦، وارتشاف الضرب ٢ / ١٧٨.

(٨) أيْ: أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة؛ لأنه للنفي العام الاستغراقي، فلا يصلح أن يكون بعدها اسم معيّن.

(٩) الكتاب ٢ / ٢٨٦.

(١٠) لا يُعرف قائل هذا الرجز وبعده: ولا فتى مثل أبي عليّ. وهو في: الكتاب ٢ / ٢٩٦، =

لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ

وقول ابن الزَّبير الأسَدِيّ[1]:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وقولهم: لا بَصْرَةَ لكم، وقضيّةٌ ولا أبا حسنٍ[2] لها، فعلى تقدير التنكير، وأمّا: لا سيّما زيدٍ، فمثلُ: لا مثلَ زيدٍ.

فصل: وتقول: لا أبَ لك[3]، قال نهارُ بنُ توسِعة اليَشكُري[4]:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ ... إذا افتخروا بقَيْسٍ أو تميمِ

ولا غلامَين لك، ولا ناصرِينَ لك[5]. وأمّا قولهم: لا أبالك ولا غلامَيْ لك ولا ناصرِي لك[6]، فمشبَّه في الشذوذ بالملامِح والمذاكير، ولَدُنْ غُدْوَةً[7]. وقصدُهم فيه إلى الإضافة، وإثبات الألف، وحذف النون لذلك؛ وإنما أُقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة؛ ألا تراهم لا يقولون: لا أبا فيها، ولا رقيبَيْ عليها، ولا مجيرِي منها[8]؟

= والمقتضب ٤ / ٣٦٢، والأصول ١ / ٣٨٢، والخزانة ١ / ٣٢٣. وهيثم: اسم رجل حسن الحداء للإبل.

(١) هو عبدالله بن الزَّبير من شعراء الدولة الأموية. والبيت في: ديوانه ص ١٤٧، والكتاب ٢ / ٢٩٧، والخزانة ٤ / ٦١، والمقتضب ٤ / ٦١. أبو خُبيب: هو عبدالله بن الزُّبير بن العوّام. والبيت من قصيدة في هجائه.

(٢) المراد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) يجوز أن يكون اسم لا وهو (أب) مبنياً على الفتح، ويجوز أن تكون حركته حركة إعراب فيكون منصوباً لأنه مضاف للضمير في (لك) واللام مقحمة بينهما.

(٤) البيت في: الكتاب ٢ / ٢٨٢، والكامل ٣ / ١٧٩، والهمع ٢ / ١٩٧. ونهار بن توسعة: شاعر أموي توفي سنة ٨٣هـ. والشاهد فيه قوله: لا أبَ لي، حيث جُعل الجار والمجرور خبر لا.

(٥) اسم «لا» في هذين المثالين مبنيّ. هذا مذهب سيبويه ٢ / ٢٨٣. ومذهب المبرّد أنه معرب. ابن يعيش ٢ / ١٠٦.

(٦) أي: جعل اسم «لا» مضافاً واللام مقحمة.

(٧) مفرد ملامح: ملمحة، ومفرد مذاكير: مذكار. وهذان المفردان لا يستعملان، وأمّا الشذوذ في «لدن غدوة» فهو نصب غدوة بعد لدن، وهذا خاص بغدوة ولا ينصب غيرها.

(٨) لأنهم لا يقحمون غير اللام؛ لأنها لا تؤكد الإضافة مثل اللام. ابن يعيش ٢ / ١٠٧.

وقضاءً من حقّ المنفي في التنكير بما[1] يظهرُ بها من صورة الانفصال[2]. وقد شُبّهت في أنها مزيدةٌ ومؤكَّدةٌ بتَيْمِ الثاني في:

يا تَيْمَ تَيْمَ عدّيٍّ[3]

والفرق بين المنفيِّ في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبنيّ، فإذا فَصَلْتَ فقلتَ: لا يَدَيْن بها لك ولا أبَ فيها لك، امتنع الحذفُ والإثباتُ عند سيبويه، وأجازهما يونس[4]. وإذا قلتَ: لا غلامَيْن ظريفَيْن لك، لم يكن بدٌّ من إثبات النون في الصفة والموصوف[5].

فصل: وفي صفة المفرد وجهان، أحدهما: أنْ تُبنى معه على الفتح، كقولك: لا رجلَ ظريفَ فيها. الثاني: أنْ تُعرَب محمولة على لفظه أو محلّه، كقولك: لا رجلَ ظريفاً فيها أوْ ظريفٌ[6]، فإنْ فَصَلْتَ بينهما أعْرَبْتَ[7]. وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب[8]. فإن كرّرتَ المنفيَّ جاز في الثاني الإعرابُ

---

(١) في أ وط: مما. وقوله: قضاء، معطوف على قوله: توكيداً.

(٢) أيْ: أنّ زيادة اللام في «لا أبالك» أفادت تأكيد الإضافة ولفظ التنكير. ابن يعيش ٢ / ١٠٧.

(٣) جزء من بيت لجرير وهو:

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقينكم في سوأة عمرُ

وهو في: ديوانه ص ٢٨٥، والكتاب ١ / ٥٣، وعمر: هو عمر بن لجأ التيمي، وعديّ: هو عديّ بن عبد مناة.

(٤) أي: امتنع حذف النون من التثنية وإثبات الألف في الأب، فلا تقول: لا يَدَيْ بها لك، ولا أبا فيها لك؛ لأن حذف النون في الأولى وإثبات الألف في الثانية يؤذنان بالإضافة، والفصل يبطل ذلك. وقد أجازهما يونس لأنه يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور دون أن يرى ذلك قبحاً. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٠، وابن يعيش ٢ / ١٠٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢ / ٢٩٠.

(٦) الرفع صفة لِـ (لا) واسمها؛ لأن محلّهما الرفع بالابتداء. هذا هو مذهب سيبويه، قال: «واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء». الكتاب ٢ / ٢٧٥.

(٧) تقول: لا رجلَ اليوم ظريفاً. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٩.

(٨) كقولك: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك. قال سيبويه: «فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوّناً». الكتاب ٢ / ٢٨٩، وقوله: «منوناً، أيْ: معرباً، وقوله: بالخيار، أيْ: إنْ شئت بنيته ومنعته التنوين، وإنْ شئت أعربته ونونته.

والبناء[1]، وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، وإنْ شئتَ لم تُنوّن.

فصل: وحكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ إلا في البناء[2]، قال[3]:

لا أبَ وابناً مثلُ مروانَ وابْنِهِ

وقال[4]:

لا أُمَّ لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ

وإنْ تَعَرَّفَ فالحملُ على المحلّ لا غيرُ[5]، كقولك: لا غلامَ لك ولا العباسُ.

فصل: ويجوز رفعه[6] إذا كُرّر، قال الله تعالى: ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾[7] [البقرة: ١٩٧]، وقال: ﴿لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]. فإنْ جاء مفصولاً بينه وبين «لا» أو معرفةً وجب الرفع والتكرير، كقولك: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ فيها ولا عمرٌو. وقولهم: لا نَوْلُك أنْ تفعل كذا[8]، كلام موضوع موضع: لا ينبغي لك أن تفعل كذا[9]. وقوله[10]:

---

(١) لأنه أصبح بمنزلة الوصف الأول.

(٢) فإنه لا يجوز بناء المعطوف لوجود حرف العطف بينهما، فمَنعَ التركيب والبناء.

(٣) عجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا. ولا يعرف قائله. انظر: الكتاب ٢ / ٢٨٥، والهمع ٥ / ٢٨٧، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢. ومروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: عبدالملك.

(٤) عجز بيت منسوب لرجل من مَذْحِج كما في الكتاب ٢ / ٢٩١، وصدره: هذا لعمركُم الصَّغارُ بعينه. انظر: الخزانة ٢ / ٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩، والشاهد فيه عطف (أب) بالرفع على محل (لا) واسمها؛ لأن محلهما الرفع على الابتداء.

(٥) لأن «لا» تعمل في النكرة ولا تعمل في المعرفة.

(٦) أيْ: رفع اسم «لا»، إمّا على الابتداء أوْ على إعمالها عمل ليس.

(٧) وقراءة حفص عن عاصم بالفتح فيهما.

(٨) حيث دخلت «لا» على معرفة ولم تُكرر.

(٩) فكأنها دخلت على فعل. والفعل بمعنى النكرة.

(١٠) وصدره: وأنتَ امرؤ منّا خُلقتَ لغيرنا. نسبه سيبويه ٢ / ٣٠٥ لرجل من سلول. ونسبه غيره للضحّاك بن هنّام الرقاشي. انظر: الخزانة ٤ / ٣٧، والمقتضب ٤ / ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٢.

حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ

وقوله[١]:

أنْ لا إلينا رجوعُها

ضعيف[٢]، لا يجيء إلا في الشعر. وقد أجازَ المبرّد في السَّعة أن يُقال: لا رجلٌ في الدار، ولا زيدٌ عندنا[٣].

فصل: وفي «لا حول ولا قوة إلا بالله» ستةُ أوجه[٤]: أنْ تفتحهما، وأنْ تنصبَ الثاني، وأنْ ترفعَه، وأنْ ترفعَهما، وأنْ ترفعَ الأولَ على أنّ «لا» بمعنى ليس أوْ على مذهبِ أبي العباس، وتَفتحَ الثاني، وأنْ تعكسَ هذا.

فصل: وقد حُذف المنفيّ في قولهم: لا عليك، أيْ: لا بأس عليك[٥].

خبر ما ولا المشبهتين بليس

هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء، ويقرؤون ﴿ما هذا بشرٌ﴾ [يوسف: ٣١] إلا من دَرَى كيف هي في المصحف[٦]. فإذا انتقض النفيُ بإلا أوْ تقدّم الخبرُ بطلَ العمل، فقيلَ: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، ولا رجلٌ إلا

---

(١) البيت بتمامه:
بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركـائبهـا أنْ لا إلينـا رجـوعهـا
وهو مجهول القائل. انظر: الكتاب ٢ / ٢٩٨، والخزانة ٤ / ٣٤، والمقتضب ٤ / ٣٦١.
استرجعت: طلبت الرجوع، وآذنت: أشعرت، والركائب: الرواحل.

(٢) لأنه في البيت الأول رفع ما بعد لا ولم يكررها، وفي البيت الثاني وقع بعدها معرفة ولم تُكرر.

(٣) في الجملة الأولى رُفع ما بعد لا دون تكرارها، وفي الجملة الثانية دخلت على معرفة ولم تُكرر.

(٤) انظر: ابن يعيش ٢ / ١١٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢١.

(٥) حذفُ اسم «لا» في مثل هذا لكثرة استعمالهم إيّاه كما يقول سيبويه ٢ / ٢٩٥.

(٦) لغة بني تميم أقيس؛ لأن الأصل في الحرف المشترك أن لا يعمل، ولغة الحجازيين أفصح لأن القرآن الكريم نزل بها.

أفضلُ منك، وما منطلقٌ زيدٌ، ولا أفضلُ منك رجلٌ.

فصل: ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، إنما يصحّ على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق[١].

فصل: و «لا» التي يكسعونها[٢] بالتاء هي المشبّهة بليس بعينها[٣]، ولكنهم أبَوْا إلا أن يكون المنصوبُ بها حيناً، قال الله تعالى[٤]: ﴿ولات حينَ مناصٍ﴾ [ص: ٣]، أيْ: ليس الحينُ حينَ مناص.

ذكر المجرورات

لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجرّ، كما أن الفاعلية والمفعوليّة هما المقتضيان للرفع والنصب. والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمَّ، وهو حرف الجرّ أوْ معناه[٥] في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ[٦].

فصل: وإضافة الاسم إلى الاسم[٧] على ضربين: معنوية ولفظية[٨]. فالمعنوية ما أفاد تعريفاً، كقولك: دارُ عمرٍو، أوْ تخصيصاً، كقولك: غلامُ

(١) لأنه لا يجوز دخول الباء في خبر المبتدأ.
(٢) أيْ: يتبعونها.
(٣) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها «لا» التي لنفي الجنس. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٩، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢٤.
(٤) في ب: قال الله عزّ وجل.
(٥) أيْ: أو تقديره.
(٦) في المثالين الأخيرين العامل حرف الجرّ المقدّر، أيْ: غلام لزيد وخاتم من فضة.
(٧) في ط: للاسم.
(٨) سمّيت معنوية لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو التعريف أو التخصيص. وسمِّيت الأخرى لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً وهو التخفيف ورفع القبح. انظر: أوضح المسالك ٣ / ٩٢.

رجلٍ[1]. ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام، كقولك: مالُ زيدٍ وأرضه وأبوه وابنُه وسيِّده وعبُده، أوْ بمعنى «مِنْ» كقولك: خاتمُ فضةٍ وسوارُ ذهبٍ وبابُ ساجٍ[2]. واللفظية أن تُضاف الصفة[3] إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ وراكبُ فرسٍ، بمعنى: ضاربٌ زيداً وراكبٌ فرساً، أوْ إلى فاعلها كقولك: زيدٌ حسنُ الوجهِ ومعمورِ الدارِ، وهندٌ جائلةُ الوشاحِ[4]، بمعنى: حسنٌ وجههُ ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحُها، ولا تُفيد إلا تخفيفاً في اللفظ[5]، والمعنى كما هو قبل الإضافة[6]، ولاستواء الحالتين وُصفَ النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصف بها مفصولةً في قولك: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، وبرجلٍ ضاربِ أخيه.

فصل: وقضيةُ الإضافة المعنوية أن يُجرَّد لها المضافُ من التعريف[7]. وما تقبَّله الكوفيون من قولهم: الثلاثةُ الأثوابِ والخمسةُ الدراهمِ[8]، فبمعزل عند أصحابنا

---

(١) إذا أضيفت لمعرفة أفادت تعريفاً، وإن أضيفت لنكرة أفادت تخصيصاً.

(٢) وقد تكون بمعنى «في»، وضابطها أنْ يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف كقوله تعالى: ﴿مكرُ الليل﴾ [سبأ: ٣٣]، وكقوله تعالى: ﴿يا صاحبي السجن﴾ [يوسف: ٣٩]. أمّا التي بمعنى «من» فضابطها أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه كالأمثلة التي أتى بها المؤلف. فإن انتفى هذان الشرطان أو أحدهما فالإضافة بمعنى اللام. انظر: أوضح المسالك ٣ / ٨٥.

(٣) هذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. وقد أتى المؤلف بأمثلة لها.

(٤) جائلة الوشاح، أيْ: سلسته. والوشاح: الإزار.

(٥) وذلك بحذف التنوين أو نون التثنية أو الجمع. وقد تفيد رفع القبح في نحو قولك: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ. فرفع الوجه على الفاعلية بالصفة المشبهة فيه قبح لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف. ونصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز إنْ كان نكرة فيه قبح لأنّ وصفَ الفعل اللازم أجري مجرى وصف المتعدي. وفي الجرْ تخلّص من هذين القبحين.

(٦) والدليل أنها لا تفيد تعريفاً وصف النكرة بالمضاف كقوله تعالى: ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقوعه حالاً في نحو قوله تعالى: ﴿ثاني عطفه﴾ [الحج: ٩].

(٧) فلا يجوز دخول الألف واللام عليه.

(٨) حيث دخلت الألف واللام على المضاف في الإضافة المعنوية.

عن القياس واستعمال الفصحاء[1]، قال الفرزدق[2]:

فسما فأدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ

وقال ذو الرمّة[3]:

ثلاثُ الأثافيّ والديارُ البلاقعُ

وتقول في اللفظية: مررت بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، وبهندٍ الجائلةِ الوشاحِ، وهما الضاربا زيدٍ، وهم الضاربو زيدٍ[4]، قال الله تعالى: ﴿والمقيمي الصلاة﴾ [الحج: ٣٥]، ولا تقول: الضاربُ زيدٍ؛ لأنك لا تفيد فيه خفّة بالإضافة كما أفدتها في المثنّى والمجموع، وقد أجازه الفراء[5]. وأمّا: الضاربُ الرجل، فمشبَّهٌ بالحسنِ الوجهِ.

فصل: وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوينٌ أوْ نونٌ وما عَدِمَ واحداً منهما شَرَعاً[6] في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوينُ أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تَبَعاً فقالوا: الضاربُك والضارباتُك والضاربِي والضارباتي، كما قالوا: ضاربُك والضارباك والضاربوك والضارِبَيّ والضارِبِيّ[7]، قال عبدُالرحمن بنُ

---

(١) أمّا القياس فلوجود التعريف المعنوي، فلا يُجمع بين تعريفين، وأمّا استعمال الفصحاء فإن ما تمسّك به الكوفيون لغة ضعيفة. انظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨٨.

(٢) وصدره: ما زال مذ عقدت يداه إزاره. وهو في: ديوانه ص ٢٦٧، والخزانة ١ / ٢١٢، والمقتضب ٢ / ١٧٦.

(٣) وصدره: وهل يرجع التسليمَ أو يكشف العمى. وهو في: ديوانه ٢ / ١٢٧٤، والخزانة ١ / ٢١٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٨. والشاهد فيه وفي الذي قبله تجرد المضاف في الإضافة المعنوية من الألف واللام.

(٤) لأن المضاف إليه في الجملة الأولى والثانية محلّى بأل، فجاز دخولها على المضاف. وأمّا في الجملة الثالثة والرابعة فلأن المضاف مثنى وجمع مذكر.

(٥) قد أجاز إضافة الوصف المحلّى بأل إلى المعارف كلها.

(٦) أيْ: سواء.

(٧) ضاربك: حُذف منه التنوين، والضارباك والضاربوك: حُذف منهما النون للإضافة، والضاربَيَّ =

حسان[1]:

أيّها الشاتِمي ليُحسَبَ مثلي إنما أنتَ في الضلال تَهيمُ

وقوله[2]:

هُمُ الآمِرونَ الخيرَ والفاعِلونَهُ

مما لا يُعمل عليه[3].

فصل: وكلّ اسم معرفةٍ يتعرّف به ما أضيف إليه إضافةً معنويّة إلا أسماءً توغّلت في إبهامها، فهي نكراتٌ وإنْ أُضيفت إلى المعارف، وهي نحوُ غيرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ[4]؛ ولذلك وُصفت بها النكرات فقيل: مررت برجلٍ غيرِك ومثلِك وشبهِك، ودخل عليها «رُبّ»، قال[5]:

يا رُبّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرَةٍ

اللهمّ إلا إذا شُهر المضافُ بمغايرة المضافِ إليه كقوله تعالى: ﴿غيرِ المغضوب عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] أوْ بمماثلته[6].

= أصله: الضاربَين، حُذفت النون للإضافة ثم أُدغمت ياء التثنية في ياء الإضافة، والضارِبِيَّ أصلها: الضاربون، حذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء وأُدغمت في ياء الإضافة.

(١) ديوانه ص ٥١، والخزانة ١ / ١٥٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٥. والشاهد في قوله: الشاتمي، حيث أضاف الوصف المحلّى بأل إلى الضمير.

(٢) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: إذا ما خشوا من حادث الدهر مُعْظَماً. انظر: الكتاب ١ / ١٨٨، وقال سيبويه: «وزعموا أنه مصنوع»، والرواية فيه، هم القائلون الخير والآمرونه. وانظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩١، وخزانة الأدب ٢ / ١٨٧.

(٣) لأنه قد جمع بين النون والضمير في قوله: الفاعلونه.

(٤) لأنّ الغيريّة والمثليّة والشبهيّة تقدّر بين كل شيئين.

(٥) صدر بيت لأبي محجن الثقفي، وعجزه: بيضاءَ قد متّعتها بطلاق. وهو في: الكتاب ١ / ٤٢٧، والمقتضب ٤ / ٢٨٩، وسرّ الصناعة ٢ / ٤٥٧. والشاهد فيه قوله: مثلك، حيث لم تكتسب تعريفاً من إضافتها إلى معرفة، بدليل دخول رُبّ عليها. والغريرة: الشابة غير المجرّبة.

(٦) فيمكن اعتبار الخصوصية، فيحصل التعريف لذلك. أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩٢.

فصل: والأسماءُ المضافة إضافةً معنوية على ضربين: لازمةٌ للإضافة وغيرُ لازمة لها. فاللازمةُ على ضربين: ظروفٌ وغيرُ ظروف. فالظروفُ نحوُ: فوقَ وتحتَ وأمامَ وقدّامَ وخلفَ ووراءَ وتلقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ وعندَ ولَدُنْ ولدى وبينَ ووسْطَ وسُوى ومَعَ ودونَ، وغيرُ الظروف نحوُ: مثلٍ وشبهٍ وغيرٍ وبَيْدٍ وقِيْدٍ وقِداً وقابٍ وقِيْسٍ[1] وأيٍّ وبعضٍ وكلٍّ وكِلا، وذو ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه، وأولو وأولات، وقَدْ وقَطْ وحَسْب. وغيرُ اللازمة نحوُ: ثوبٍ ودار وفرس، وغيرها مما يُضاف في حال دون حال.

فصل: و «أيّ» إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أُضيف إلى المعرفة[2] كقولك: أيُّ الرجلين وأيُّ الرجال عندك؟ وأيُّهما وأيُّهم وأيُّ مَنْ رأيتَ أفْضَلُ؟ وأيُّ الذين لقيتَ أكْرَمُ؟ وأمّا قولهم: أيّي وأيُّك كان شرّاً فأخْزاه الله، فكقولك: أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك، وهو بيني وبينك، المعنى[3]: أيُّنا ومنّا وبيننا، قال العباس بن مرداس[4]:

فـأيِّـي مـا وأيُّـك كـانَ شـرّاً ... فقِيْـدَ إلـى المَقـامـةِ لا يَـراهـا

وإذا أُضيف إلى النكرة[5] أُضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: أيُّ رجلٍ وأيُّ رجلين وأيُّ رجالٍ، ولا تقول: أيّاً ضربت؟ وبأيٍّ مررت؟ إلا حيث جرى ذكرُ ما هو بعضٌ منه كقوله عزّ وجل: ﴿أيّاً ما تدعو فله الأسماءُ الحسنى﴾ [النحل: ١١٠]. ولاسْتيجابِ الإضافة عوّضوا منها[6] توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء[7].

---

(١) البَيْد: الانقطاع والذهاب. والقِيْد: القدْر، تقول: هو مني قِيْد رمحٍ، أي: قَدْر رمح. والقدا: القدر أيضاً، وكذلك القِيْس والقاب.

(٢) وذلك إذا كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة.

(٣) في ط: والمعنى.

(٤) ديوانه ص ١٤٨، والكتاب ٢ / ٤٠٢، والخزانة ٤ / ٣٦٧. والمقامة: الجماعة من الناس. والشاهد: إضافة «أيّ» إلى مفرد معرفة، والمسوّغ لذلك أنه قد عطف عليها مثلها بالواو، والمعنى: أيّنا. ورواية الكتاب: فسيق إلى المقامة.

(٥) كل أنواع «أيّ» تضاف للنكرة إلا الموصولة، فإنها لا تضاف إلا لمعرفة.

(٦) في أ: عنها.

(٧) المراد: أنه لوجوب الإضافة لِـ (أيّ) عوّضوا عنها في النداء هاء التنبيه مقحمة بينه وبين صفته، فهي عوض من لفظ الإضافة، ولزوم الصفة عوض من معناها. انظر: ابن يعيش ٢ / ١٣٣.

فصل: وحقُّ ما يُضاف إليه «كلا» أن يكونَ معرفةً ومثنى أوْ ما هو في معنى المثنّى كقوله[1]:

فـإنّ اللـهَ يَعْلَمُنـي وَوَهْبـاً ... ويَعْلَـمُ أنْ سنلقـاه[2] كـلانـا

وقوله[3]:

إنّ للخيـر وللشـرّ مـدًى ... وكـلا ذلـك وَجْـهٌ وقَبَـلْ

ونظيرهُ [قوله تعالى]: ﴿عوانٌ بين ذلك﴾ [البقرة: ٦٨]. ويجوز التفريق في الشعر كقولك: كلا زيدٍ وعمرٍو[4]. وحكمُه إذا أُضيف إلى الظاهر أن يجريَ مجرى عصاً ورحىً[5]، تقول: جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين. وإذا أضيف إلى المضمر أنْ يُجرى مجرى المثنّى[6] على ما ذُكر. ومن العرب منْ يُقرّ آخره على الألف في الوجهين[7].

فصل: وأفعلُ التفضيل يُضاف إلى نحو ما يضاف إليه أيّ، تقول: هو أفضلُ الرجلين وأفضلُ القومِ، وتقول: هو أفضلُ رجلٍ وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجالٍ، والمعنى في هذا إثباتُ الفضل على الرجال إذا فُضّلوا رجلاً رجلاً واثنين اثنين، وجماعةً جماعة. وله معنيان، أحدهما: أنْ يُراد أنه زائد على المضاف إليهم في

---

(١) للنَّمْرِ بن تَوْلب. وهو في: ديوانه ص ٣٩٥. وانظر: ابن يعيش ٣ / ٣، والتخمير ٢ / ٢٤. والشاهد فيه قوله: كلانا، حيث أضيف «كلا» إلى ما هو مثنى في المعنى أو الاشتراك.

(٢) في ط: سيلقاه.

(٣) لعبدالله بن الزِّبَعْرى. انظر: ديوانه ص ٤١، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٩، ومغني اللبيب ص ٢٦٨. القبل: الجهة، والمدى: الغاية. والشاهد: إضافته كلا إلى «ذلك»، وهو مفرد، لكنه مثنى في المعنى؛ لعودته على مثنى.

(٤) وكقوله:

كـلا أخـي وخليلـي واجـدي عضـداً ... فـي النـائبـات وإلمـام الملمـات

قال ابن هشام: «فمن نوادر الضرورات». انظر: أوضح المسالك ٣ / ١٤٠.

(٥) أيْ: يُعرب بحركات مقدّرة على الألف.

(٦) أيْ: يُعرب إعرابه.

(٧) فيعرب بحركات مقدّرة على الألف سواء أضيف لاسم ظاهر أو مضمر.

الخصلة التي هو وهم فيها شركاء[(١)]. والثاني: أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يُضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكنْ لمجرد التخصيص كما يُضاف ما لا تفضيلَ فيه، وذلك نحو قولك: الناقصُ والأشجّ أعْدلا بني مروان[(٢)]، كأنك قلتَ: عادلا بني مروان[(٣)]. فأنت على الأول يجوز لك توحيدُه في التثنية والجمع وأنْ لا تؤنّثه[(٤)]، قال الله تعالى: ﴿ولتجدنّهم أحرصَ الناسِ على حياة﴾ [البقرة: ٩٦]، وعلى الثاني ليس لك إلا أنْ تُثَنِّيه وتجمَعه وتؤنِّثه، وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام[(٥)]: «ألا أخبرُكم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً الموطَّؤون أكنافاً الذين يألفون ويُؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدِكم مني مجالسَ يوم القيامة؟ أساوِئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون». وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول: يوسفُ أحسنُ إخوته؛ لأنك لمّا أضفتَ الإخوةَ إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم، من قِبَل أنّ المضاف حقُّه أنْ يكون غيرَ المضافِ إليه؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: هؤلاءِ إخوةُ زيدٍ، لم يكن زيدٌ في عِداد المضافِين إليه؟ وإذا خرجَ من جملتهم لم يجز إضافةُ (أفعل) الذي هو هو إليهم، لأنّ من شرطه إضافتَه إلى جملةٍ هو بعضُها. وعلى الوجه الثاني لا يمتنع[(٦)]، ومنه قولُ مَنْ قال لِنُصيبٍ[(٧)]: أنت أشعرُ أهلِ جلدتك، كأنه قال: أنت شاعرهم.

فصل: ويُضاف الشيءُ إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة

---

(١) فيكون مقصوداً به التفضيل.

(٢) هذا المثال لما لا تفضيل فيه، والناقص هو: يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان، لقّب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشجّ هو: عمر بن عبدالعزيز، لقب بذلك لشجّة كانت في رأسه من ضرب دابة.

(٣) كأنك قلت: عادلا بني مروان: سقطت هذه العبارة من أ.

(٤) أيْ: يلزم الإفراد والتذكير.

(٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٢ / ١٨٥، وموارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان ١ / ٤٧٣.

(٦) وهو أن يكون (أفعل) من صفات الذات بمعنى فاعل.

(٧) هو نصيب بن رباح، من شعراء الدولة الأموية.

لصاحبه: خذ طَرَفَك، وقال[1]:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ

أضاف الكوكبَ إليها لجِدِّها في عملها إذا طلع، وقال[2]:

إذا قال قَدْني قال بالله حَلْفَةً   لِتُغْنيَ عني ذا إنائِكَ أجْمَعَا

لملابسته له في شُرْبه، وهو لساقي اللبن.

فصل: والذي أبَوْهُ من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذَ الاسمين المعلّقين على عَيْنٍ أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد وأبي عبدالله والحبس والمنع ونظائرهنّ، فتضيفَ أحدَهما إلى الآخر، فذلك بمكان من الإحالة[3]. فأمّا نحوُ قولِكَ: جميعُ القومِ وكلُّ الدراهمِ و عينُ الشيءِ ونفسُه، فليس من ذلك[4].

فصل: ولا يجوز إضافةُ الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دارُ الآخرةِ وصلاةُ الأولى ومسجدُ الجامع وجانبُ الغربي وبَقْلَةُ الحمقاءِ[5]، على تأويل: دارُ الحياةِ الآخرة وصلاةُ الساعةِ الأولى ومسجدُ الوقتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربي وبَقْلَةُ الحبّةِ الحمقاء. وقالوا: عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قطيفةٍ وأخلاقُ

---

(١) صدر بيت مجهول القائل، وعجزه: سهيلٌ أذاعت غَزْلها في القرائب. انظر: الخزانة ٣ / ١١٢، وابن يعيش ٣ / ٨، واللسان (غرب). الخرقاء: المرأة الحمقاء التي في عقلها قلّة رفق. أذاعت: نشرت. غزلها: مغزولها، وهو القطن. القرائب: القريبات. والشاهد: إضافة كوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بينهما، وقد وضّح المؤلف ذلك.

(٢) لحُريث بن عنّاب الطائي. انظر: خزانة الأدب ١١ / ٤٣٤، ومغني اللبيب ٢٧٨، وابن يعيش ٣ / ٩. والشاهد فيه قول: إنائك، حيث أضاف الإناء إلى الضمير العائد على الضيف، مع أنه للمضيف أو لساقي اللبن كما قال المؤلف، لأدنى ملابسة بينهما وهي الشّرب منه، وقوله: لتغني، أيْ: لتشرب اللبن كلّه ولا تردّه عليّ.

(٣) هذه المسألة متعلقة بإضافة الشي لمرادفه، وقد منعه الجمهور، فإن سُمع ما يوهم ذلك تأوّلوه نحو قولهم: جاءني سعيدُ كُرزٍ. وتأويله عندهم: أنْ يراد بالأول المسمَّى وبالثاني الاسم.

(٤) بل على تنزيل الأول من الثاني منزلة الأجنبي. ابن يعيش ٣ / ٩.

(٥) حيث أضيف في هذه الأمثلة الموصوف إلى صفته. وهذا أيضاً منعوه؛ لأن الصفة تابعة في الإعراب لموصوفها، وإذا أضيف إليها الموصوف لزمت الجرّ.

ثيابٍ، وهل عندك جائبةُ خبرٍ ومغرّبةُ خبر[1]؟ على الذهاب بهذه الأوصاف مذهبَ خاتمٍ وسوارٍ وبابٍ ومائةٍ لكونها محتملةً مثلَهَا؛ ليُلخَّص أمرُها بالإضافة، كفعل النابغة في إجراء الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً، لا تقديماً للصفة على الموصوف، حيثُ قال[2]:

والمؤمنُ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُها[3]

فصل: وقد أضيف المسمّى إلى اسمه في نحو قولهم: لَقِيتهُ ذاتَ مرةٍ، وذاتَ ليلةٍ، ومررت به ذاتَ يوم، وداره ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال، وسرنا ذاتَ صباحٍ، قال أنسُ بنُ مُدركةَ الخثعَمي[4]:

عَـزَمْـتُ علـى إقـامـةِ ذي صبـاحٍ ... لأمـرٍ مـا يُسَـوَّدُ مَـنْ يسـودُ

وقال الكُمَيْتُ[5]:

إليكـمْ ذوي آلِ النبـيِّ تطلَّعَـتْ ... نـوازعُ مـن قلبـي ظِمـاءٌ وأَلْبُـبُ

---

(١) حيث أضيفت الصفة إلى موصوفها، وهذا أيضاً منعه الجمهور؛ لأن الصفة تابعة للموصوف ومتأخرة عنه، وهذا لا يتأتى بالإضافة. وقوله: سحق عمامة، أيْ: عمامة بالية. وجرد قطيفة، أي: قطيفة مجرودة، وجائبة خبر: خبر جائب الأرض. ومغرّبة خبر: خبر طارىء. والتاء فيهما للمبالغة.

(٢) وعجزه: ركبانُ مكةَ بين الغَيْلِ والسندِ. انظر: ديوانه ص ١٥، والخزانة ٥ / ٧١، وابن يعيش ٣ / ١١. العائذات: جمع عائذة، وهي الملتجئة إلى حرم الله تعالى. والغيل والسَّند اسما موضعين. والشاهد فيه أنه أجرى الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً كما قال المؤلف، وليس هو من تقديم الصفة على الموصوف.

(٣) يمسحها: غير موجودة في ب.

(٤) شاعر جاهلي من قبيلة خثعم، وهو الذي قتل السُّليك بن السُّلكة. والبيت في: الكتاب ١ / ٢٢٧، والخصائص ٣ / ٣٢، والخزانة ٣ / ٨٧. والشاهد فيه إضافة (ذي) إلى (صباح) وهو اسمه.

(٥) انظر: الخصائص ٣ / ٢٧، والخزانة ٤ / ٣٠٧، واللسان (ظمأ). ألبب: جمع لبّ، والقياس ألُبّ، إلا أنه فك الإدغام للوزن. يُقال: بنات ألبب، وهي عروق متّصلة بالقلب. والشاهد في قوله: ذوي آل النبيّ، حيث أضيف المسمّى إلى الاسم.

فصل: وقالوا في نحو قولِ لبيد[1]:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلامِ عليكما

وفي قول ذي الرمّة[2]:

داعٍ يناديه باسم الماءِ مَبْغُومُ

وقوله[3]:

تداعين باسم الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمِ

إن المضاف، يعنون: الاسم، مقحمٌ، خروجُه ودخولُه سواء. وحَكَوْا: هذا حيُّ زيدٍ، وأتيتك وحيُّ فلانٍ قائمٌ، وحيُّ فلانةَ شاهدٌ، وأنشدوا[4]:

يـــا قُــرُّ إنّ أبـــاك حـــيَّ خُـــوَيْلِـــدٍ قــد كنــتُ خــائفَــهُ علــى الإحْمــاقِ

وعن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقولُ في أبياتٍ قالهنّ حيُّ رباحٍ، بإقحام (حيّ)،

---

(١) وعجزه: ومَنْ يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ. انظر: ديوانه ص ٧٩، والخزانة ٤ / ٣٤٠، واللسان (عذر)، وابن يعيش ٣ / ١٤. والشاهد قوله: اسمُ السلامِ، حيث أقحم المضاف، فكأنه قال: السلام عليكما، فخروجه ودخوله سواء كما قال المؤلف.

(٢) وصدره: لا يَنْعَشُ الطرفَ إلا ما تخوَّنه. انظر: ديوانه ١ / ٣٩٠، والخصائص ٣ / ٢٩، والخزانة ٤ / ٣٤٤، وابن يعيش ٣ / ١٤. لا ينعش: لا يرفع، والضمير يعود على ولد الظبية. تخوّنه: تعهّده. مبغوم: صفة لداعٍ، وهو بمعنى باغم، وبغام الظبية: صوتها. والبيت في وصف ظبية لها ولد تناديه وهو نائم ليستيقظ ويرفع طرفه وينقض نومه. والشاهد: إقحام المضاف وهو اسم، والمراد: يناديه بالماء.

(٣) قوله: زيادة من ط. والقائل أيضاً ذو الرمّة. والمذكور صدر بيت عجزه: جوانبه من بَصرةٍ وسِلامِ. انظر: ديوانه ٢ / ١٠٧٠، والخزانة ٤ / ٣٤٣، وإصلاح المنطق ص ٢٩، واللسان (شيب). الشّيب: صوت مشافر الإبل عند الشرب. المتثلّم: اسم موضع ،وقيل الذي فيه ثلمة، أيْ: فيه كسور وتهدّم. وبصرة: هي حجارة رخوة تميل إلى البياض. والسِّلام: هي حجارة رقيقة، مفردها سَلِمة، والشاهد: إقحام المضاف وهو: اسم، والمراد: تداعين بالشِّيب.

(٤) البيت لجبّار بن سُلمى. وهو في: نوادر أبي زيد ص ٤٥١، والخزانة ٤ / ٣٣٥، والخصائص ٣ / ٢٨، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٤٣. قرّ: ترخيم قرّة. والشاهد: فيه إقحام (حيّ)، والمراد: إنّ أباك خويلد.

والمعنى: هذا زيدٌ وإنّ أباك خويلداً وقالهنّ رباحٌ. ومنه قولُ الشمّاخ[1]:

ونفَيْتُ عنه مقامَ الذئبِ

أيْ: الذئبَ.

فصل: وتُضاف أسماء الزمان إلى الفعل، قال الله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾ [المائدة: ١١٩]، وتقولُ: جئتُكَ إذْ جاءَ زيدٌ، وآتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، وما رأيتك منذُ دخلَ الشتاءُ ومُذْ قدِمَ الأميرُ، وقال[2]:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ

وتُضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك: أتيتُك زمَنَ الحجاجُ أميرٌ، وإذ الخليفةُ عبدُالملك. وقد أُضيف المكانُ إليهما في قولهم: اجلسْ حيثُ جلسَ زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ. ومما يُضاف إلى الفعل «آية» لقرب معناها من معنى الوقت، قال[3]:

بآيةِ تُقْدِمون الخيلَ شُعْثاً كأنَّ على سنابِكها مُداما

وقال[4]:

---

(١) البيت بتمامه:
ذعرتُ به القطا ونفيتُ عنه مقام الذئب كالرجل اللّعينِ
انظر: ديوان الشماخ بن ضرار ص ٣٢٠، والخزانة ٤ / ٣٤٧، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٧٥، واللسان (لعن). الرجل اللعين: شيء ينصب وسط الزرع تُطرد به الوحوش (الصحاح: لعن). يقول الشاعر: ربّ ماء أفزعت به القطا وشرّدت عنه الذئب وغيره من الوحوش. والشاهد: إقحام (مقام)، يريد: نفيت عنه الذئب.

(٢) صدر بيت ينسب لشبيب بن جُعيل الثعلبي، كما نُسب أيضاً لحَجْل بن نَضْلة، وهما شاعران جاهليان. وعجزه: وبدا الذي كانت نوارُ أجنّتِ. انظر: المؤتلف والمختلف ص ٨٤، والخزانة ٤ / ١٩٥، ١٩٩. والشاهد إضافة اسم الزمان (هنا) إلى الفعل (حنّت).

(٣) البيت للأعشى وليس في ديوانه. وهو في: الكتاب ٣ / ١١٨، والخزانة ٦ / ٥١٢، واللسان (سلم). آية: علامة. الشعث: الغبر. والسنابك: مفردها سُنْبُك، وهو طرف مقدم الحافر. والمدام: الخمر، ولكن المقصود بها هنا الدم.

(٤) قائله يزيد بن عمرو الصعِق، شاعر جاهلي، وهو في: الكتاب ٣ / ١١٨، والخزانة ٦ / ٥١٨، والمغني ٥٤٩، و «ما» في الشطر الثاني زائدة.

ألا مَــنْ مُبْلــغٌ عنــي تميمــاً بــآيــةِ مــا تحبّــون الطعــامــا

و«ذو» في قولهم: اذهب بذي تسلمُ واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون؛ أيْ: بذي سلامتك، والمعنى: بالأمر الذي يُسَلِّمُك.

فصل: ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، من ذلك قول عمرو بن قَميئة[1]:

للّهِ درُّ اليومَ مَنْ لامها

وقول دُرْنا[2]:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا لَهُ

وأمّا قولُ الفرزدق[3]:

بين ذراعَيْ وجَبْهَةِ الأسدِ

وقولُ الأعشى[4]:

---

(١) وصدره: لمّا رأتْ ساتِيدَما استعبرتْ. انظر: الكتاب ١ / ١٧٨، والخزانة ٤ / ٤٠٦، وابن يعيش ٣ / ١٩. ساتِيدَما: اسم جبل، وهو مركب تركيباً مزجيّاً؛ لأن أصله: سآتي دماً. واستعبرت: دمعت.

(٢) هي دُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة كما في الكتاب ١ / ١٨٠. وفي اللسان (أبي) لها أو لعمرة الخثيميّة. وفي الإنصاف ٢ / ٤٣٤ لدرنا الجحدرية أو لعمرة الجشمية. وعجزه: إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما. والشاهد: الفصل بين المضاف (أخوا) وبين المضاف إليه (مَنْ) بالجار والمجرور.

(٣) وصدره: يا مَنْ رأى عارضاً أُسرُّ به. وهو في: ديوانه ٢١٥ (تحقيق الصاوي)، والكتاب ١ / ١٨٠، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والخزانة ٢ / ٣١٩، والمغني ٤٩٨. العارض: السحاب يعترض الأفق. وذراعا الأسد وجبهة الأسد من أنواء العرب، إذا ناءا وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير بإذن الله. ومذهب سيبويه أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف، أيْ أن المراد: بين ذراعي الأسد وجبهته. وماذهب إليه المؤلف هو مذهب المبرّد.

(٤) البيت بتمامه:

إلا عــلالــةَ أو بــداهــةَ ســابــحِ نهْــدِ الجُــزارَهْ

وهو في: ديوانه ص ٧٨، والكتاب ١ / ١٧٩، والخصائص ٢ / ٤٠٧، والخزانة ١ / ١٧٣، =

إلا عُلالةَ أو بُداهَةَ سابحٍ

فعلى حذف المضاف إليه من الأول، استغناءً عنه بالثاني. وما يقع في بعض نُسخ الكتاب من قوله[1]:

فـــــزَجَجْتُهـــــا بِمـــــزَجَّـــــةٍ   زجَّ القَلُـــــوصَ أبـــــي مَـــــزَادَهْ

فسيبويه بريء من عُهدته[2].

فصل: وإذا أمنُوا الإلباس حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مُقامه وأعربوه بإعرابه، والعَلَمُ فيه قوله عزّ وجل: ﴿واسأل القرية﴾ [يوسف: ٨٢]؛ لأنه لا يُلْبِسُ أن المسؤول أهْلُها، لا هي. ولا يقولون: رأيت هنداً، ويعنون غلامَ هندٍ. وقد جاء المُلْبِسُ في الشعر، قال[3]:

عشيّـــةَ فـــرَّ الحـــارثيّـــون بعـــدمـــا   قضى نَحْبَهُ في ملتقى القوم هَوْبَرُ

وقال[4]:

= واللسان (جزر). العلالة: جري الفرس بعد جريه الأول. والبداهة: أول جري الفرس. والنهد: العظيم. والجزارة: حقّ الجزّار، وهي قوائم البعير ورأسه. والشاهد فيه كسابقه.

(١) لبعض المدنيين المولّدين. وهو في: الخصائص ٢ / ٤٠٦، والمقرب ١ / ٥٤، والخزانة ٤ / ٤١٥. المزجّة: الرمح القصير. القلوص: الشابة من النوق. والشاهد فيه: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وذلك في قوله: زج القلوصَ أبي مزادهْ.

(٢) لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ليس من مذهبه، فكيف يورد بيتاً على خلاف مذهبه؟ والظاهر أنه من زيادات الأخفش، وقد ذكره الأعلم عنه ولم ينسبه لسيبويه. انظر: الخزانة ٤ / ٤١٦.

(٣) قائله ذو الرمّة. انظر: ديوانه ٢ / ٦٤٧، والخزانة ٤ / ٣٧١، واللسان (هبر). والشاهد فيه: حذف المضاف لأمن الإلباس، والتقدير كما ذكر المؤلف: ابن هوبر. وابن هوبر: هو يزيد بن هوبر، من الفرسان المشهورين، قتل يوم الكلاب في الجاهلية.

(٤) عجز بيت لأوس بن حجر، وصدره: فهل لكمُ فيها إليّ فإنني. انظر: ديوانه ص ١١١، والخصائص ٢ / ٤٥٣، والخزانة ٤ / ٣٧٠، واللسان (نطس). النطاسيّ: الطبيب. وحذيم: اسم رجل كان معروفاً بالحذق بالطب في زمانه. والشاهد فيه كسابقه. وقد بيّن المؤلف ذلك.

طبيبٌ[1] بما أعْيى النَّطاسيَّ حِذْيَمَا

أيْ: ابنُ هَوْبرٍ وابنُ حِذْيَمٍ. وكما أعطوا هذا الثابتَ حقَّ المحذوف في الإعراب فقد أعطوه حقَّه في غيره، قال حسّان[2]:

يَسْقون مَنْ وردَ البريصَ عليهمُ   بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرحيق السَّلْسَلِ

فذكّر الضمير في (يصفق) حيث أراد ماءَ بردى. وقد جاء قوله عزّ وجلّ: ﴿وكمْ مِنْ قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسُنا بياتاً أوْ هُمْ قائلون﴾[3] [الأعراف: ٤] على ما للثابت والمحذوف جميعاً.

فصل: وقد حُذف المضاف وتُرك المضاف إليه على إعرابه في قولهم: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ[4] شحمةً. قال سيبويه[5]: «كأنك أظهرتَ (كل) فقلت: ولا كلّ بيضاء». وقال أبو دؤادٍ[6]:

أكلَّ امرىءٍ تحسبين امرأ   ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

ويقولون: ما مثلُ عبدِاللهِ يقولُ ذاك[7] ولا أخيه. ومثله: ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك[8]. وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار.

---

(١) طبيب: سقطت من أ، ط.

(٢) ديوانه ص ١٨٠، والخزانة ٤ / ٣٨١)، والرضي ١ / ٢٩٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥١.
البريص: اسم نهر في دمشق. يصفق: يمزج. الرحيق: الخمر. السلسل: السهل.

(٣) أيْ: أهل قرية. وقد أنّث الضمير في قوله: فجاءها، وذكّره في قوله: أوْ هم قائلون، مراعاة للثابت والمحذوف.

(٤) بيضاء: مضاف إليه لمضاف محذوف، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

(٥) الكتاب ١ / ٦٦.

(٦) انظر: الكتاب ١ / ٦٦، والمقرب ١ / ٢٣٧، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤، وأبو دؤاد شاعر جاهلي من قبيلة إياد. والشاهد في قوله: ونارٍ، حيث حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه.

(٧) في ط: ذلك.

(٨) وشرط ترك المضاف إليه على إعرابه وهو الجرّ في هذه المسألة أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مثله، هذا هو الغالب. انظر: أوضح المسالك ٣ / ١٦٨.

فصل: وقد حُذف المضافُ إليه في قولهم: كان ذلك إذْ، وحينئذٍ، ومررت بكلٍّ قائماً، قال الله تعالى: ﴿وكلاًّ آتينا حُكماً وعلماً﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقال: ﴿ورفعنا بعضَهم فوقَ بعضٍ درجات﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقال: ﴿لله الأمرُ مِن قبلُ ومن بعدُ﴾[١] [الروم: ٤]، وفعلتُه أوّلُ. يريدون: إذْ كان كذا وكذا[٢]، وكلّهم وبعضهم، وقبلَ كلِّ شيءٍ وبعدَه، وأوّل كلِّ شيء.

فصل: وقد جاءا محذوفين معاً في نحو قول أبي دؤاد يصف البرق[٣]:

أسالَ البِحارَ فانْتَحى للعقيقِ

وقول الأسود[٤]:

وقد جَعَلَتْني مِنْ حَزِيمةَ إصْبَعَا

قال الفسويُّ[٥]: أيْ: أسال سُقْيا سحابِهِ، وذا مسافةِ إصْبَع.

فصل: وما أُضيف إلى ياء المتكلم فحكمُه الكسرُ نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه: غلامي ودَلْوِي؛ إلا إذا كان آخرُه ألفاً أو ياء متحركاً ما قبلها أوْ واواً. أمّا الألفُ فلا يتغيّر إلا في لغة هُذيلٍ في نحو قوله[٦]:

---

(١) حُذف المضاف إليه لفظاً ونُوي معناه، لذا بُني قبل وبعد على الضم.

(٢) كذا الثانية سقطت من ط.

(٣) صدره: ألا مَنْ رأى لي رأي برقٍ شريق. انظر: التخمير ٢ / ٦٣، وابن يعيش ٣ / ٣٢، الشريق: المضيء. البحار: اسم موضع. العقيق: اسم مكان، والمواضع التي تسمّى عقيقاً كثيرة، أوصلها بعضهم إلى ثمانية. انظر: معجم البلدان ٤ / ١٣٨.

(٤) هو الأسود بن يعفر، ونسب للكلحبة اليربوعي في المفضليات ص ٣٢، واللسان (حرم)، والخزانة ١ / ٣٨٨، ٤ / ٤٠١، ولم يُنسب في المغني ٨١٤. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فأدرك إبقاءَ العرادةِ ظَلْعُها، العرادة: اسم فرس، وهي في الأصل الجرادة الأنثى. الظّلْع: الغمز في المشي لوجع الرجل. والإبقاء: ما تبقيه الفرس من العدو إلى وقت الحاجة. وحزيمة: هو حزيمة بن طارق، من رؤساء بني تغلب.

(٥) الفسوي: هو أبو علي الفارسي. انظر قوله هذا في كتابه: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٤٩٤.

(٦) وعجزه: فتُخرِّموا ولكلّ جنبٍ مصرعُ. وقائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين=

سبقوا هَوَيَّ وأعْنَقُوا لهواهُمُ

وفي حديث طلحة رضي الله عنه: فوضعوا اللُّجّ على قَفَيّ[١]. يجعلونها إذا لم تكن للتثنيةِ ياءً ويدغمونها. وقالوا جميعاً: لديَّ ولديهِ ولديك، كما قالوا: عليَّ وعليه وعليك. وياءُ الإضافة مفتوحةٌ إلا ما جاء عن نافعٍ ﴿محيايْ ومماتي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهو غريب. وأمّا الياءُ فلا تخلو من أنْ ينفتح ما قبلها كياء التثنيةِ وياء الأشقَيْنَ والمصطَفَيْنَ والمرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ، أوْ ينكسرَ كياء الجمع. والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأشقَوْن وأخواته، أوْ ينضمَّ كالمسلمُون والمصطفُون. فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياءً ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله[٢] أو انضم فمدغم فيها ياءً ساكنةً بين مكسور ومفتوح.

فصل: والأسماء الستة متى أُضيفت إلى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء فحكمُها ما ذُكر[٣]. فأمّا إذا أضيفت إلى الياء فحكمها حكمُها غيرُ مضافة، أيْ: بحذفِ[٤] الأواخرِ إلا (ذو) فإنه لا يُضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة. وفي شعر كعب[٥]:

صَبَحْنا الخزرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ... أبارَ ذوي أرُومَتِها ذَوُوها

وهو شاذ. وللفم مجريان، أحدهما: مجرى أخواته، وهو أن يقالُ: فمي. والفصيح:

= ١ / ٧، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٠٠، واللسان (هوا)، وأوضح المسالك ٣ / ١٩٩. تخرموا: اختطفهم الموت واحداً بعد الآخر. أعنقوا: أسرعوا. هواهم: مرادهم، وهو الموت هنا. والشاهد قوله: هويّ، وأصله: هوايَ، قُلبت الألف ياء وأُدغمت في ياء المتكلم.

(١) اللُّج: السيف. انظر قوله في: اللسان (لجج).

(٢) في ط: ما قبله من ذلك.

(٣) في ط: ما ذكرنا.

(٤) في ط: تحذف.

(٥) هو كعب بن زهير. انظر: شرح ديوانه ص ت٢١٢، والمقرب ١ / ٢١١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٤. الخزرجية: القبائل الخزرجية. المرهفات: السيوف القواطع. أبار: أهلك. الأرومة: الأصل. وصبحنا: وضعنا مكان الصبوح، وهو الشرب بالغداة. والشاهد قوله: ذووها، حيث أُضيف (ذو) إلى الضمير، وهو لا يضاف إلا لاسم جنس ظاهر.

فيَّ، في الأحوال الثلاث. وقد أجاز المبرّد أبيَّ وأخيَّ(١) وأنشد(٢):

وأبيَّ ما لَكَ ذو المجازِ بدارِ

وصحةُ محمله على الجمع في قوله(٣):

وفَدَّيْنَنَا بالأبينا

تدفعُ ذلك(٤).

ذكر التوابع

هي الأسماءُ التي لا يمسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبع لغيرها. وهي خمسةُ أضربٍ: تأكيدٌ وصفةٌ وبدلٌ وعطفُ بيانٍ وعطفٌ بحرف.

التأكيد

هو على وجهين: تكريرٌ صريح وغيرُ صريح(٥). فالصريحُ نحوُ قولك: رأيت

---

(١) أيْ: ردُّ اللام لهذين الاسمين مع إضافتهما إلى ياء المتكلم.

(٢) عجز بيت لمؤرج السّلميّ، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وصدره: قدرٌ أحلّكَ ذا المجاز وقد أرى. وهو في: المغني ٦٠٩، والرضي ١ / ٢٩٦، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٦٠٢، وابن يعيش ٣ / ٣٦. ذو المجاز: سوق كانت في الجاهلية للعرب.

(٣) عجز بيت لزياد بن واصل السُّلمي، وهو شاعر جاهلي. وصدره: فلمّا تبيَّنَّ أصواتَنا. انظر: الكتاب ٣ / ٤٠٦، الخزانة ٤ / ٤٧٤، وابن يعيش ٣ / ٣٦، واللسان (أبي). والشاهد قوله: بالأبينا، حيث جمع الأب جمع مذكر سالماً، وهو لا يجمع هذا الجمع لأنه ليس علماً ولا صفة مشتقة.

(٤) أيْ: تردّ ما أنشده المبرّد، لأن (أبيّ) في البيت احتمال أن تكون (أبين)، وعندما أضيفت إلى ياء المتكلم حُذفت النون للإضافة وأدغمت الياءان فصارت: أبيّ.

(٥) الأول توكيد لفظي، والثاني توكيد معنوي.

زيداً زيداً، وقال أعشى همْدان[1]:

مُـــرَّ إنـــي قــد امْتَــدَحْتُــكَ مُــرّا   واثقـــــاً أنْ تُثيبَنـــــي وتَسُـــــرّا

مُـــرَّ يـــا مُـــرَّ مُـــرَّةَ بـــنَ تُلَيْـــدٍ   مــا وَجَــدْنــاك فــي الحــوادثِ غِــرّا

وغيرُ الصريح نحوُ قولك: فعلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أنفسُهم وأعْيانُهم، والرجلان كلاهما، ولقيتُ قومَك كلَّهم والرجالَ أجمعين والنساء جُمَعَ[2].

فصل: وجدوى التأكيد أنك إذا كرّرت فقد قرّرتَ المؤكَّدَ وما علق به في نفس السامع، ومكَّنته في قلبه، وأمطت شبهةً ربما خالجته، أوْ توهّمْتَ غفلةً و[3] ذهاباً عما أنت بصدده فأزلته. وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإنّ لظانٍّ أن يظنّ حين قلت: فعل زيد، أنّ إسناد الفعل إليه تجوّزٌ أوْ سهوٌ أوْ نسيان. وكلٌّ وأجمعون يُجْدِيان الشمولَ والإحاطة.

فصل: والتأكيدُ بصريح التكرير جارٍ في كل شيء، في الاسم والفعل والحرف والجملة، والمظهر والمضمر، تقول: ضربت زيداً زيداً، وضربت ضربت زيداً، وإنّ إنّ زيداً منطلق[4]، وجاءني زيد جاءني زيد[5]، وما أكرمني إلا أنت أنت.

فصل: ويُؤكَّد المظهر بمثله لا بالمضمر، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً، ولا

---

(١) هو ميمون بن قيس. انظر: ابن يعيش ٣ / ٣٩، وقوله: مُرَّ، منادى مرخّم، أصله: مرة. و (مرّا) في البيت الأول توكيد لمرّ في أوله، والألف فيها للإطلاق، ومرَّ يامُرَّ: كل منهما توكيد لمرّ السابق. ومرّة بن تليد: توكيد آخر، أو عطف بيان. انظر: المنخّل ١ / ٥٣١.

(٢) التوكيد غير الصريح (المعنوي) له سبعة ألفاظ: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل وجميع وعامة. وكلّ له شروطه. وإذا أريد تقوية التوكيد يجوز أن تتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهنّ بجُمع، وقد يُؤكّد بهن وإنْ لم يتقدّم (كلّ). انظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٣١.

(٣) في ط: أوْ.

(٤) اشترط ابن هشام في توكيد الحرف غير الجوابي الفصل بينهما، وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالموكَّد إن كان مضمراً، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً. وحكَم على اتّصال الحرفين بالشذوذ. أوضح المسالك ٣ / ٣٣٨.

(٥) الأغلب في توكيد الجملة اقترانها بحرف العطف ثم.

يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك: ما ضربني إلا هو هو، أوْ متّصلاً أحدهما والآخر منفصلاً كقولك: زيدٌ قام هو، وانطلقتَ أنتَ[1]، وكذلك: مررتُ بك أنتَ وبه هو وبنا نحن، ورأيتني أنا ورأيتنا نحن.

ولا[2] يخلو المضمر إذا أُكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أوْ منصوباً أوْ مجروراً. فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يُؤكد بالمضمر، وذلك قولك: زيد ذهب هو نفسُه وعينُه، والقومُ حضروا هم أنفسُهم وأعيانُهم[3]، والنساء حضرنَ هن أنفسهُنَّ وأعيانُهنّ، سواء في ذلك المستكن والبارز. وأمّا المنصوب والمجرور فيؤكَّدان بغير شريطة، تقول: رأيتُه نفسَه ومررت به نفسه.

فصل: والنفسُ والعين مختصان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه[4]، وفيما سواهما[5] لا فصلَ في الجواز بين ثلاثتها، تقول: الكتابُ قرىء كلُّه، وجاؤوني كلُّهم، وخرجوا أجمعون.

فصل: ومتى أكَّدْتَ بكلٍّ وأجمع غيرَ جَمْعٍ فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك: قرأتُ الكتابَ كلَّه، وسرتُ النهارَ كلَّه وأجمعَ، وتبحَّرتُ الأرضَ[6]، وسرتُ الليلة كلها وجمعاءَ.

فصل: ولا يقع كلٌّ وأجمعون تأكيدين للنكرات[7]، لا تقول: رأيت قوماً كلَّهم

---

(١) الضمير (هو) في الجملة الأولى توكيد للضمير المستتر في (قام)، والضمير (أنت) في الجملة الثانية توكيد للضمير المتّصل في (انطلقت)، وهو التاء.

(٢) قبلها في ط: فصل.

(٣) جَمَعَ المؤلف (عين) في هذا المثال على أعيان، والأرجح أعين.

(٤) أيْ: إذا أريد توكيد ضمير مرفوع متّصل بالنفس والعين وجب أوّلاً أن يؤكد بالضمير المنفصل، لوقوع اللبس أحياناً، نحو: هند خرجت نفسها. والظاهر أنه يجوز الفصل بغير الضمير كقولك: قوموا في البيت أنفسكم. ولكن الفصل بالضمير أحسن، والأمثلة التي أتى بها المؤلف كلّها الفاصل فيها الضمير.

(٥) أيْ: فيما سوى النفس والعين.

(٦) تبَحَّرْتُ الأرض: طلبتها.

(٧) لعدم الفائدة.

ولا أجمعين، وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدوداً[1]، كقوله[2]:

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجمعا

فصل: وأكْتعون وأبْتعون وأبْصعون إتباعات لِـ «أجمعون»، لا يجئن إلا على أثره. وعن ابن كَيْسان تبدأ بأيّتِهِنَّ شئت بعدها. وسُمع أجمعُ أبصعُ، وجُمَعُ كُتَعُ، وجُمَعُ بُتَعُ. وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون[3].

الصفة

هي الاسمُ الدال على بعض أحوال الذات[4]، وذلك نحو: طويلٍ وقصير وعاقل وأحمقَ وقائمٍ وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغنيّ وشريف ووضيع ومُكرم ومُهان. والذي تُساق له الصفة هو التفرقةُ بين المشتركين في الاسم. ويُقال: إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف[5].

فصل: وقد تجيء مسوقةً لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه[6]، أوْ لما يضادّ ذلك من الذمّ والتحقير، كقولك: فعلَ فلانٌ الفاعلُ الصانعُ

---

(١) شريطة أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، وقد منع ذلك البصريون مطلقاً.

(٢) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في: الإنصاف ٢ / ٤٥٥، والمقرب ١ / ٢٤٠، والخزانة ١ / ١٨١. صرّت: صوَّتَتْ. البكرة: هي ما يُستقى عليها من البئر. والشاهد فيه ظاهر. وقال البصريون: إنه شاذ، وادّعى بعضهم أنه مصنوع.

(٣) أكتع وأبصع وأبتع وفروعها يؤتى بها بعد «أجمع» وفروعه لتقوية التوكيد لأنها بمعناها.

(٤) والخبر دال على بعض أحوال الذات أيضاً، إلا أنه لا يتبع المخبر عنه في إعرابه. والصفة تتبع الموصوف في الإعراب. ابن يعيش ٣ / ٤٧.

(٥) المقصود بتخصيص النكرات تقليل الاشتراك المعنوي فيها، وتضييق العدد الذي تشمله هذه النكرة، كقولك: مررت برجلٍ خطيب. وأمّا توضيح المعرفة فالمقصود بها إزالة الاشتراك اللفظي فيها، كقولك: رجع عليٌّ التاجرُ.

(٦) كقولك: الحمدُ لله الحميد.

كذا[1]، وللتأكيد كقولهم: أمسِ الدابرُ، وقوله تعالى: ﴿نفخةٌ واحدةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

فصل: وهي في الأمر العام إمَّا أن تكون اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعول أو صفةً مشبّهة. وقولهم: تميميٌّ وبَصْريٌّ، على تأويلِ منسوبٍ ومَغْزُوٍّ. وذو مالٍ وذاتُ سِوارٍ متأوَّل بمتموّلٍ ومتسوّرةٍ، أوْ بصاحب مالٍ وصاحبة سِوار. وتقول: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ وأيّما رجلٍ، على معنى كاملٍ في الرجوليّة. وكذلك أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ، وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحقُّ العالم، يُرادُ به البليغُ الكاملُ في شأنه. ومررت برجلٍ رجلِ صدْقٍ، ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ، كأنك قلت: صالحٍ وفاسدٍ، والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودةِ، والسَّوْءُ بمعنى الفساد والرداءة، وقد استضعف سيبويه[2] أنْ يُقال: مررتُ برجلٍ أسدٍ، على تأويل جريء.

فصل: ويوصف بالمصادر[3] كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورضىً، وضَرْبٌ هَبْرٌ، وطَعْنٌ نتْرٌ، ورَمْيٌ سَعْرٌ[4]. ومررت برجلٍ حَسْبِكَ وشَرْعِكَ وهدِّكَ وهَمِّكَ وكَفْيِك ونحوِكَ، بمعنى مُحْسِبِك وكافيك ومهمّك ومثلك[5].

فصل: ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب[6]، وأمّا قوله[7]:

---

(١) ونحو: أعوذ بالله من إبليس اللعين.
(٢) الكتاب ١ / ٤٣٤.
(٣) واشترطوا أن يكون المصدر منكّراً وصريحاً، وغير مبدوء بميم زائدة، وأن يلتزم صيغة وهي الإفراد والتذكير غالباً.
(٤) عند الكوفيين على التأويل بالمشتق. أيْ: رجل عادل وصائم ومفطر وزائر ومرضي، وضرب هابر (وهو الذي يقطع اللحم)، وطعن ناتر (أيْ: مبالغ فيه أو فيه اختلاس)، ورمي ساعر (أيْ: يلهب الموت). وعند البصريين على تقدير مضاف، أيْ: ذو كذا.
(٥) هذه المصادر كلها بمعنى واحد، والأصل فيها وفيما قبلها أن تلزم صيغة واحدة، وهي الإفراد والتذكير، فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وإنّ جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث. انظر: ابن يعيش ٣ / ٥٠.
(٦) وهي الجمل الخبرية.
(٧) يُنسب هذا الرجز للعجاج كما في التصريح ٢ / ١١٢، والخزانة ٢ / ١٠٩، وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٣٠٤. ولم يُنسب في الإنصاف ١ / ١١٥، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٧. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

جاءوا بِمَذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ

فبمعنى: مقولٍ عنده هذا القول لِوُرقته لأنه سَمار[1]، ونظيره قولُ أبي الدرداء رضي الله عنه: وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلِهْ[2]، أيْ: وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال. ولا يوصف بالجمل إلا النكرات.

فصل: وقد نزّلوا نعتَ الشيء بحال ما هو من سببه منزلةَ نعته بحاله هو[3]، نحو قولك: مررت برجلٍ كثيرٍ عدُوُّه وقليلٍ مَنْ لا سبب بينه وبينه.

فصل: وكما كانت الصفة وَفْقَ الموصوف في إعرابه فهي وَفْقُهُ في الإفرادِ والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، إلا إذا كانت فِعْلَ ما هو من سببه، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها، أوْ كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو فَعُولٍ بمعنى فاعلٍ[4] وفعيلٍ بمعنى مفعول[5]، أوْ مؤنثةً تجري على المذكر نحو: علاّمةٍ وهِلْباجةٍ ورَبْعَةٍ ويَفَعَةٍ[6].

فصل: والمضمرُ لا يقع موصوفاً ولا صفة، والعلمُ مثلُه في أنه لا يوصف به. ويوصف بثلاثة: بالمعرّف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم، كقولك: مررت بزيدٍ الكريمِ وبزيدٍ صاحبِ عمرٍو وصديقِك وراكبِ الأدهم وبزيد هذا. والمضافُ إلى

---

(١) أيْ: أن جملة (هل رأيت الذئب) ليست صفة لمذق، وإنما هي مقول قول محذوف، وقول المؤلف: لورقته، أيْ: لزرقته.

(٢) قوله: اخبر تقله، مثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم. مجمع الأمثال ٢ / ٣٦٣. وقوله: تقلهْ، من القلى، وهو البغض، والهاء للسكت، أيْ: جرّب الناس، فإنك إنْ جرّبتهم بغضتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم. انظر: اللسان (قلا).

(٣) وهو ما يعرف بالنعت السببي.

(٤) بمعنى فاعل: سقطت من أ.

(٥) كقولك: رجل صبور وامرأة صبور، لأن صبوراً بمعنى صابر، وكقولك: رجل جريح وامرأة جريح، لأن جريحاً بمعنى مجروح.

(٦) الرجل العلاّمة: الكثير العلم. وهلباجة: أحمق. ورَبْعَة: مربوع، لا بالطويل ولا بالقصير. ويفعة: شابّ.

المعرفة مثلُ العلم يوصف بما يوصف[1] به، والمعرّف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله، كقولك: مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم. والمبهمُ يوصف بالمعرّف باللام اسماً أو صفة[2]. واتّصافُه باسم الجنس ما هو مُسْتَبِدٌّ به عن سائر الأسماء[3]، وذلك قولك[4]: ابصرْ ذلك الرجلَ وأولئك القومَ، ويا أيُّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ.

فصل: ومن حق الموصوف أن يكون أخصَّ من الصفة أوْ مساوياً لها؛ ولذلك امتنع وصفُ المعرَّف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرَّفاً باللام لكونهما أخصَّ منه، نحو: جاءني الرجل صاحبُ عمرو[5].

فصل: وحقُّ الصفة أن تصحب الموصوفَ إلا إذا ظهر أمرُه ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركُه وإقامةُ الصفة مقامه[6]، كقوله[7]:

وعليهما مَسْرودتان قضاهما ... داودُ أوْ صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ

وقوله[8]:

---

(١) في أ وب: وصف.

(٢) تقول: مررت بهذا الرجل وبهذا الكريم.

(٣) لأن الغرض من وصفه بيان نوعه.

(٤) في ط: مثل قولك.

(٥) نحو: جاءني الرجل صاحب عمرو. زيادة من ط.

(٦) بشرط أن تكون الصفة صالحةً لمباشرة العامل، أو أن يكون الموصوف بعض اسم مقدّم مخفوض بمِنْ أو في. انظر هذه المسألة في أوضح المسالك ٣ / ٣١٨.

(٧) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: أشعار الهذليين ١ / ٣٩، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٦٠، واللسان (تبع). والشاهد فيه: حذفُ الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أيْ: عليهما درعان مسرودتان. والسَّرد: هو إدخال حلق الدرع بعضها في بعض، وقضاهما: صنعهما. والصَنع: الحاذق الذي يحسن العمل بيده. والسوابغ: جمع سابغة، وهي الدرع الوافية. وتبّع: لقب لكلّ مَنْ مَلَك اليمن. وقوله: قضاهما داود، لأنه عليه السلام لان له الحديد.

(٨) القائل هوالمتنخّل الهذلي، واسمه مالك بن عمرو، وهو شاعر جاهلي من هذيل. والبيت في رثاء ابنه أُثيلة، وبه كان يُكنّى. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٨٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥، وابن يعيش ٣ / ٥٩، والخزانة ٥ / ٤. ربّاء: صيغة مبالغة من ربأ الجبل إذا علاه. وشمّاء: من الشمم، وهو الارتفاع، وهي مؤنث أشمّ. وقد أراد الشاعر: هضبة شمّاء، فحذف=

رَبَّـــاءُ شمَّـــاءَ لا يـــأوي لِقُلَّتِهـــا   إلا السحـــابُ وإلا الأوْبُ والسَّبَـــلُ

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وعندهم قاصراتُ الطرفِ عِيْن﴾[1] [الصافات: ٤٨]، وهذا باب واسع، ومنه قول النابغة[2]:

كـــأنـــك مـــن جمـــالِ بنـــي أُقَيْـــشٍ   يُقَعْقِـــعُ بيـــن رِجْلَيْـــهِ بِشَـــنِّ

أيْ: جملٌ من جمالهم. وقال[3]:

لـــو قلـــتَ مـــا فـــي قـــومهـــا لـــم تِيْثَـــمِ   يَفْضُلُهـــا فـــي حَسَـــبٍ ومِيْسَـــمِ

أيْ: ما في قومها أحد. ومنه[4]:

أنا ابنُ جلا

أيْ: رجلٍ جلا. وقوله[5]:

= الموصوف، والقلّة: رأس الجبل. والأوب: النحل. والسَّبل: المطر. والمعنى: أنّ ابنه كان يعلو رؤوس الجبال التي لا يبلغ أعلاها إلا المطر والنحل لشدة ارتفاعها.

(١) والمراد: حورٌ قاصرات الطرف.

(٢) ديوانه ص ١٣٧، والكتاب ٢ / ٣٤٥، والخزانة ٥ / ٦٧، واللسان (وقش). أقيش: بطن من عكل، ويُضرب المثل بنفار إبلهم. وقيل: فخذ من أشجع، وقيل: هم حيّ من اليمن. يقعقع: يحرك. والشنّ: القربة البالية.

(٣) نسبه ابن يعيش ٣ / ٩١ للأسود الحماني. ونسبه صاحب الخزانة ٥ / ٦٢ لحكيم بن مُعَيَّة، وقال: إنه راجز إسلامي زمن العجاج. وورد في الكتاب دون نسبة ٢ / ٣٤٥، وكذلك في الخصائص ٢ / ٣٧. والأصل: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف، وكسر حرف المضارعة من (تأثم)، وأبدل الهمزة ياء، وقدّم جواب (لو) فاصلاً بين الخبر المقدّم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر، وهو الموصوف المحذوف.

(٤) البيت بتمامه:

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاّع الثنـــايـــا   متـــى أضـــع العمـــامـــة تعـــرفـــونـــي

وهو لسُحيم بن وثيل الرياحي. وهو في الكتاب ٣ / ٢٠٧، والخزانة ١ / ٢٥٥، والمغني ٢١٢، والمقرب ١ / ٢٨٣، ومجالس ثعلب ١٧٦. جلا: كشف. الثنايا: جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل.

(٥) الرجز بتمامه: جادَتْ بكفَّيْ كان مِنْ أرْمى البشرْ. ولا يعرف قائله. وهو في المقتضب ٢ / ١٣٩، والمقرب ١ / ٢٢٧، والخصائص ٢ / ٣٦٧، واللسان (كون).

بكفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَى البشر

يعني بكفَّيْ رجل. وسمع سيبويه[1] بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما ماتَ حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريدُ: ما منهما واحدٌ مات. وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً[2] كقولهم: الأجرعُ والأبطحُ والفارسُ والصاحبُ والراكبُ والأوْرقُ والأطلس[3].

البدل

هو على أربعة أضرب: بدلُ الكلّ من الكلّ كقوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. وبدلُ البعض من الكل[4]، كقولك: رأيت قومَك أكثرَهم وثُلُثيهم وناساً منهم، وصَرَفْتُ وجوهَهَا أوَّلِها. وبدل الاشتمال[5]، كقولك: سُلب زيدٌ ثوبُه، وأعجبني عمروٌ حسنُه وأدبُه وعلمُه، ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التَّلَبُّس به. وبدل الغلط، كقولك: مررت برجلٍ حمارٍ، أردتَ أن تقول: بحمارٍ، فسبقك لسانُك إلى رجل، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بديه[6] الكلام وما لا يصدر عن رويّة وفطانة.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٥.

(٢) أي: يستغنون عن ذكره البتّة. وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف. ابن يعيش ٣/ ٦٣.

(٣) الأجرع: المكان الواسع الذي فيه خشونة. والأبطح: المسيل الواسع الذي فيه رقاق الحصى. والأورق: الذي يضرب لونه بلون الرماد. والأطلس: الأسود، أو الذي في لونه غبرة إلى سواد.

(٤) وهو بدل الجزء من كلّه، ولا بدّ من اتّصاله بضمير يعود على المبدل منه.

(٥) يسمّى بدل اشتمال إنْ باين المبدل منه، وصحّ الاستغناء به عنه، ولم يكن بعضه. ولا بدّ من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه. انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٢٩.

(٦) في أ: بديهة.

فصل: وهو الذي يُعتمد بالحديث، وإنما يُذكر الأول لنحوٍ من التوطئة، وليُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيين لا يكون في الإفراد. قال سيبويه[1] عَقِيبَ ذكره أمثلة البدل: «أراد رأيت أكثرَ قومك وثلثَيْ قومك، وصرفتُ وجوهَ أوَّلِها، ولكنه ثنّى الاسم[2] توكيداً». وقولهم: إنه في حكم تنحية الأول، إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقتِه التأكيدَ والصفة في كونهما تتمّتين لما يتبعانِه، لا أنْ يَعْنوا إهْدارَ الأول واطّراحه. ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامَه رجلاً صالحاً؟ فلو ذهبت تُهدِرُ الأول لم يَسِدّ كلامُك.

فصل: والذي يدل على كونه مستقلاًّ بنفسه أنه في حكم تكرير العامل[3]؛ بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عزّ وجلّ: ﴿للذين استُضْعِفوا لمن آمن منهم﴾[4] [الأعراف: ٧٥]، وقوله: ﴿لجعلنا لمن يكفرُ بالرحمن لبيوتهم سُقفاً من فضة﴾[5] [الزخرف: ٣٣]، وهذا من بدل الاشتمال.

فصل: وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بلْ لك أن تبدل أيَّ النوعين شئت من الآخر، قال الله تعالى: ﴿إلى صراط مستقيمٍ . صراطِ الله﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، وقال: ﴿بالناصية . ناصيةٍ كاذبة﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كَـ (ناصية)[6].

فصل: ويُبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب، تقول: رأيته زيداً، ومررت به زيدٍ، وصرفت وجوهَهَا أوّلِها[7]، ولا تقول: بي المسكينِ كان

---

(١) الكتاب ١ / ١٥٠.

(٢) أيْ: ذكره مرة ثانية.

(٣) وهذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ١ / ١٥٠، ٢ / ٣٨٦.

(٤) (لمن) بدل من (للذين)، وقد أعاد العامل وهو اللام.

(٥) (لبيوتهم) بدل من (لمن)، وقد أعاد العامل وهو اللام.

(٦) واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتّحاد اللفظين. وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٣١ أن العرب لا تلتزم بذلك، وأورد شاهدين حجة على الكوفيين.

(٧) أولها: بدل من الضمير في (وجوهها)، وهو بدل بعض من كل.

الأمر، ولا: عليك الكريم المعوَّلُ، والمضمَر من المظهر نحو قولك: رأيت زيداً إيّاه، ومررت بزيد به، والمضمَر من المضمر كقولك: رأيتك إياك ومررت بك بك.

عطف البيان

هو اسم غيرُ صفة[1]، يكشف عن المراد كشفَها، ويَنْزِلُ من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرْجِمَتْ بها، وذلك نحو قوله[2]:

أقسمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمرْ

أراد عُمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه، فهو كما ترى جارٍ مَجْرى الترجمةِ حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها[3].

فصل: والذي يفصله لك من البدل شيئان، أحدُهما: قول المرّار[4]:

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بشْرٍ ... عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعا

---

(١) ولكنه يجري مجراها من حيث إنه يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن الصفة من تمام الموصوف. ولكن الصفة تكون مما هو مأخوذ من فعل كضارب ومضروب وطويل، وهو يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام. انظر ابن يعيش ٣ / ٧١، حيث ذكر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الصفة وعطف البيان.

(٢) وبعده:

ما إنْ بها من نقب ولا دبرْ ... اغفر له اللهمَّ إنْ كان فجرْ

وهذا الرجز لعبدالله بن كيسبة رضي الله عنه كما في الإصابة ٥ / ٩٥. ونسبه ابن يعيش لرؤبة ٣ / ٧١، وهذا خطأ، لأن رؤبة مات سنة ١٤٥هـ، وهو دون نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٣٤٧، واللسان (نقب).

(٣) أيْ: لقيام العلم (وهو عمر في الرجز المذكور) بالشهرة دون الكنية وهي: أبو حفص.

(٤) هو المرّار الفقعسي الأسدي. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. والبيت في الكتاب ١ / ١٨٢، والخزانة ٤ / ٢٨٤، وأوضح المسالك ٣ / ٣٥١، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٧. وبشر: هو بشر بن عمرو بن مرية أو ابن مرثد. ترقبه: تنتظر خروج روحه لتأكله.

لأن بشراً لو جُعل بدلاً من البكريّ، والبدلُ في حكم تكرير العامل، لكان التارك في التقدير داخلاً على بشرٍ[1]. والثاني: أن الأول هاهنا هو ما يعتمده الحديث، وورود الثاني مِن أجل أن يُوضِحَ أمره، والبدلُ على خلاف ذلك؛ إذْ هو كما ذكرت المعتَمَدُ بالحديث، والأول كالبساط لذكره[2].

العطف بالحرف

هو نحوُ قولك: جاءني زيدٌ وعمرو، وكذلك إذا نصبتَ أو جررتَ، يتوسط الحرف بين الاسمين فيُشركُهُما في إعرابٍ واحد. والحروف العاطفة تُذكر في مكانها إنْ شاء الله.

فصل: والمضمرُ منفصلُه بمنزلة المظهر، يُعطف ويُعطف عليه، تقول: جاءني زيدٌ وأنتَ، ودعوتُ عمراً وإيَّاك، وما جاءني إلا أنتَ وزيدٌ، وما رأيت إلا إياك وعمرا. وأمّا متّصلُه فلا يتأتّى أنْ يُعْطَفَ، ويُعطفَ عليه، خلا أنه يُشترط في مرفوعه أن يُؤكَّد بالمنفصل، تقول: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وذهبوا هم وقومُك، وخرجنا نحن وبنو تميم. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فاذهبْ أنت وربُّك﴾ [المائدة: ٢٤]. وقولُ عمر بن أبي ربيعة[3]:

---

(١) وهو لا يدخل عليه؛ لأنه وصف محلّى بأل، وبشر غير محلّى بها، ولا هو مضاف لاسم محلّى بها.

(٢) انظر الفرق بين البدل وعطف البيان في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٦، وابن يعيش ٣ / ٧٣.

(٣) وعجزه: كنعاج المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلا. والبيت في ديوانه ص ٣٢٠، والكتاب ٢ / ٣٧٩، والإنصاف ٢ / ٤٧٥. والشاهد فيه قوله: وزهر، حيث عطف على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير توكيد لهذا الضمير ولا فصل بينهما، وهذا ضرورة كما قال المؤلف. زهر: جمع زهراء، وهي المرأة البيضاء. تهادى: تميل في مشيها يميناً وشمالاً. النعاج: جمع نعجة، وهي البقرة الوحشيّة. المَلا: الصحراء.

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى

من ضرورات الشعر. وتقول في المنصوب: ضربتك وزيدا. ولا يُقال: مررت به وزيدٍ، ولكنْ يُعاد الجارّ، وقراءةُ حمزة[(١)]: ﴿والأرحامِ﴾[(٢)] [النساء: ١] ليست بتلك القويّة[(٣)].

ومن أصناف الاسم
المبنيّ

وهو الذي سكونُ آخره وحركتُه لا بعامل. وسببُ بنائهِ مناسبةُ ما لا تمكّن له بوجه قريب أو بعيد[(٤)]. بتضمُّنِ معناه، نحوَ: أينَ وأمسِ[(٥)]، أوْ شبهه كالمبهمات[(٦)]، أوْ وقوعِهِ موقعَهُ كنزالِ[(٧)]، أوْ مشاكلتِهِ للواقع موقعه كَفساقِ وفجارِ[(٨)] أوْ وقوعِهِ موقعَ ما

---

(١) هو حمزة بن حبيب، أحد أصحاب القراءات السبع. ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ. كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش. انظر النشر في القراءات العشر ١ / ١٦٦.

(٢) قال تعالى: ﴿واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾.

(٣) لأنه عطف الاسم الظاهر على الضمير المتّصل المجرور دون إعادة حرف الجرّ، وقد ردّ المبرّد هذه القراءة مع أنه قد رواها إمام ثقة، وقرأتها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود وابن عباس والنخعي والأعمش ومجاهد والحسن البصري. انظر ابن يعيش ٣ / ٧٨، والبحر المحيط ٣ / ٥٠٠. وقيل: إن الواو للقسم وليست للعطف، قال النحاس: «وهذا خطأ من المعنى والإعراب»، انظر إعراب القرآن ١ / ٤٣١. وذكر ابن يعيش هذا التوجيه، وتوجيهاً آخر وهو أنْ تكون (الأرحام) قد جُرّت بالباء، ثم حُذفت لتقدّم ذكرها. شرح المفصل ٣ / ٧٨.

(٤) المراد مناسبة الحرف أو فعل الأمر، فإنه لا تمكّن لهما بوجه. بخلاف الأسماء المبنية فإن لها تمكّناً في الأصل، يكون قريباً فيما بُني على حركة، وبعيداً فيما بُني على السكون.

(٥) أيْ: تضمّن معنى الحرف. فأين: متضمّنة معنى همزة الاستفهام، وأمس: متضمّنة معنى لام التعريف. أسرار العربية ٥١.

(٦) المراد المشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف. والمقصود بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص بعينه.

(٧) فنزالِ: واقعة موقع فعل الأمر: انزلْ.

(٨) مشاكلته: مشابهته. ففساقِ وفجارِ يشبهان ما وقع موقع فعل الأمر كنزالِ وتراكِ، فبُنيا كبنائه.

أشبهه كالمنادى المضموم(١)، أوْ إضافتِهِ إليه كقوله عزّ وعلا: ﴿من عذاب يومَئذٍ﴾(٢) [المعارج: ١١]، و ﴿هذا يومَ لا ينطقون﴾(٣) [المرسلات: ٣٥] فيمن قرأهما بالفتح، وقولِ أبي قَيْس بنِ رِفاعة(٤):

لم يمنع الشّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوْقالِ

وقولِ النابغة(٥):

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا

فصل(٦): والبناءُ على السكون هو القياس(٧). والعدولُ عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: للهرب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء، ولئلا يبتدأ بساكن لفظاً أوْ حكماً(٨)، كالكافين: التي بمعنى مثل والتي هي ضمير، ولعُروضِ البناء وذلك في

---

(١) فهو واقع موقع أنت، من حيث كان مخاطباً، وأنت يشبه الحرف.

(٢) وقراءة الفتح هي قراءة أبي حَيْوة، وهي فتحة بناء لأنه أضيف لغير متمكّن. البحر المحيط ١٠ / ٢٧٤.

(٣) وقراءة الفتح هي قراءة الأعمش والأعرج وزيد بن علي وأبو حَيْوَة وعيسى وعاصم. وهي فتحة بناء؛ لأن (يوم) أضيف لغير متمكّن. البحر المحيط ١٠ / ٣٧٨.

(٤) شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم. والبيت في الكتاب ٢ / ٣٢٩، والإنصاف ١ / ٢٨٧، واللسان (نطق). ونسبه صاحب الخزانة ٣ / ٤٠٨ لأبي قيس بن الأسلت. وأوْقال: جمع وَقْل، وهو ثمر المُقْل، والمقل هو شجز الدوم. أراد الشاعر أنه لم يمنع الراحلة من الشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت. والشاهد بناء (غير) على الفتح لأنها أضيفت لغير متمكّن. وهو في محل رفع فاعل للفعل (يمنع).

(٥) وعجزه: فقلت ألمَّا تصحُ والشيبُ وازعُ. وهو في ديوانه ص ٥٣، والكتاب ٢ / ٣٣٠، والمغني ص ٦٧٢، والخزانة ٢ / ٤٥٦. والشاهد بناء (حين) لأنها أضيفت إلى غير متمكّن وهو (عاتبت)، فهو فعل مبنيّ، والإعراب جائز على الأصل، إلا أنّ البناء أرجح.

(٦) فصل: زيادة من ط.

(٧) لثقل الحركة.

(٨) أمّا لفظاً فنحو واو العطف وهمزة الاستفهام وكاف التشبيه، فهذه الحروف وما يشبهها لا تكون إلا مفتوحة لوقوعها أوّلاً لفظاً. وأمّا حكماً فنحو كاف ضمير المفعول في مثل: ضربك وأكرمك. فالكاف هنا منفصلة في الحكم يُبدأ بها في التقدير، والمفعول فضلة غير لازم للفعل. لذا لا يسكّن له الفعل إذا اتّصل بضميره كما هو الحال بالنسبة للفاعل. انظر ابن يعيش ٣ / ٨٢.

نحو: يا حكمُ، ولا رجلَ في الدار، ومِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ، وخمسةَ عشرَ[١]. وسكونُ البناء يُسمّى وقفاً، وحركاته ضمّاً وفتحاً وكسراً. وأنا أسوق إليك عامّةَ ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى يشذّ منها. وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب، وهي: المضمراتُ وأسماءُ الإشارة والموصولاتُ وأسماءُ الأفعالِ والأصواتِ والمركباتُ والكناياتُ وبعضُ الظروف.

المضمرات

وهي على ضربين: متّصل ومنفصل. فالمتّصل ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمة كقولك: أخوكَ، وضربَكَ، ومرَّ بِكَ. وهو على ضربين: بارز ومستتر. فالبارز ما لُفِظ به كالكاف في (أخوكَ)، والمستتر ما نُوي كالذي في: زيدٌ ضَرَبَ. والمنفصلُ ما جرى مجرى المظهر في استبداده[٢]، كقولك: هو وأنت.

فصل: ولكلٍّ من المتكلّم والمخاطب والغائب مذكّره ومؤنّثه ومفرده ومثنّاه ومجموعه ضميرٌ متّصل ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حالَ الجرّ فإنه لا منفصلَ لها. تقول في مرفوعِ المتّصل: ضربتُ ضربْنا، وضربتَ إلى ضربْتُنَّ، وزيد ضَرَبَ إلى ضربْنَ، وفي منصوبه: ضرَبَني ضَرَبَنا وضَرَبَكَ إلى ضَرَبَكُنَّ، وضرَبَه إلى ضَرَبَهُنَّ. وفي مجروره: غلامي وغلامُنا وغلامُك إلى غلامُكنَّ، وغلامُه إلى غلامُهنَّ. وتقول في مرفوعِ المنفصل: أنا نحن، وأنتَ إلى أنتُنَّ، وهو إلى هُنَّ. وفي منصوبه: إيّايَ إيّانا، وإيّاكَ إلى إيّاكُنَّ، وإيّاهُ إلى إيّاهُنَّ.

فصل: والحروفُ التي تتصل بإيّا من الكاف ونحوها لواحقُ للدلالة على أحوال المرجوع إليه[٣]، وكذلك التاء في أنت ونحوُها في أخواته. ولا محلَّ لهذه اللواحِق من

---

(١) خمسة عشر قبل التركيب كان معرباً، وقبل وبعد: بنيا لأن المضاف إليه حذف ونُوي معناه.

(٢) أيْ: في استقلاله بنفسه وعدم افتقاره إلى ما يتصل به.

(٣) فالياء للتكلّم، والكاف للخطاب، والهاء للغيبة. هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٢ / ٣٥٥. =

الإعراب، إنما هي علاماتٌ كالتنوين وتاءِ التأنيث وياءِ النَّسَب. وما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيّا الشَّوابِّ[1]، مما لا يُعمل عليه[2].

فصل: ولأنّ المتصل أخصرُ لم يُسوّغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذّر الوصل[3]، فلا تقول: ضربَ أنت ولا هو، ولا ضربتُ إيّاك، إلا ما شذّ من قول حُمَيْدٍ الأرقطِ[4]:

إليكَ حتى بَلغتْ إيّاكا

وقولِ بعض اللصوص[5]:

كأنّا يومَ قُرَّى نقتلُ إيّانا

وتقول: هو ضرب، والكريمُ أنت، وإنّ الذاهبين نحنُ[6]، وَ:

= وذهب الخليل إلى أن اللواحق ضمائر، و «إيّا» ضمير مضاف إليها، واختاره الأخفش والمازني وابن مالك، وهذا رأي ضعيف لأنه لم تعهد إضافة الضمائر. انظر أوضح المسالك ١ / ٨٩، وشرح التسهيل ١ / ١٤٥، وابن يعيش ٣ / ١٠٠.

(١) حيث أضاف «إيّا» إلى الاسم الظاهر.

(٢) لأنه محمول على الشذوذ.

(٣) كأنْ يتقدّم الضمير على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إيّاك نعبد﴾ [الفاتحة: ٤]. أوْ يلي «إلا» نحو قوله تعالى: ﴿أمر أنْ لا تعبدوا إلا إيّاه﴾ [يوسف: ٤٠].

(٤) هو حميد بن مالك الأرقط من شعراء الدولة الأموية. والشاهد من الرجز المشطور، وقبله: أتتك عِيرٌ تقطع الأراكا. انظر: خزانة الأدب ٥ / ٢٨٠، والإنصاف ٢ / ٦٩٩. والشذوذ فيه قوله: إياكا، حيث عدل إلى الضمير المنفصل للضرورة.

(٥) كذا في الكتاب ٢ / ٣٦٢، وكان قد ذكره سيبويه قبل ذلك ٢ / ١١١ ولم يُسمّ قائله. ونُسب لذي الإصبع العدواني في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٢، والخزانة ٥ / ٢٨٢، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٦، واللسان (حسن). والشذوذ في قوله: إيّانا، حيث وضع الضمير المنفصل موضع المتّصل. وقُرّى: اسم مكان ببلاد بني الحارث بن كعب.

(٦) في هذه الأمثلة التي ذكرها المؤلف لا يمكن أن يكون فيها الضمير إلا منفصلاً؛ لأنه في الأولى مبتدأ، وفي الثانية خبر، وفي الثالثة خبر الناسخ. والمبتدأ والخبر يجب أن يكون ضميرهما منفصلاً؛ لأن العامل فيهما الابتداء، وهو عامل معنوي، فلا يمكن وصل معموله به. انظر ابن يعيش ٣ / ١٠٣.

ما قطَّرَ الفارسَ إلا أنا[1]

وجاء عبدُالله وأنت، وإيّاك أكرمتُ، إلا ما أنشده ثعلبُ[2]:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا ألا يجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ

فصل: فإذا التقى ضميران في نحو قولهم: الدرهمُ أعطيتُكَهُ والدرهمُ أعطيتكُمُوهُ والدرهمُ زيدٌ مُعطيكَه وعجبت من ضربكَهُ، جاز أن يتّصلا كما ترى وأنْ ينفصلَ الثاني كقولك: أعطيتك إيّاه، وكذلك البواقي. وينبغي إذا اتّصلا أن تقدِّم منهما ما للمتكلم على غيره وما للمخاطب على الغائب[3]، فتقول: أعطانيك وأعطانيه زيدٌ، والدرهمُ أعطاكه زيدٌ، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾ [هود: ٢٨]. وإذا انفصل الثاني لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلت: أعطاه إيّاك وأعطاك إيّايَ. وقد جاء في الغائبين: أعطاهُ وأعطاهوها[4]، ومنه قوله[5]:

وقد جَعَلَتْ نفسي تطيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغْمِهماها يَقْرعُ العظمَ نابُها

وهو قليل، والكثير: أعطاها إيّاه وأعطاه إيّاها[6]. والاختيار في ضمير خبر كان

---

(١) وصدره: قد علمتْ سلمى وجاراتها. وهو لعمرو بن معديكرب. انظر: ديوانه ص ١٦٧، والكتاب ٢ / ٣٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٤١١. والشاهد: مجيء الضمير منفصلاً لتعذّر الاتصال، لوقوعه بعد إلا.

(٢) لا يُعرف قائله. وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧، والمغني ص ٥٧٧، وأوضح المسالك ١ / ٨٣، والخزانة ٥ / ٢٧٨. والشاهد: وقوع الضمير المتّصل بعد إلا للضرورة.

(٣) هذا الترتيب هو مذهب سيبويه. وسوّى المبرد بين الضمائر الثلاثة في التقديم والتأخير. ابن يعيش ٣ / ١٠٥.

(٤) حيث جاء بالضميرين الغائبين متّصلين.

(٥) القائل مُغَلِّس بن لقيط الأسدي، وهو شاعر جاهلي. انظر الشاهد في الكتاب ٢ / ٣٦٥، والخزانة ٥ / ٣٠١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨١. والشاهد: مجيء الضميرين الغائبين متّصلين في قوله: لضغمهماها. الأوّل: هما، والثاني: ها. والضمير الأول في موضع جرّ بالإضافة، وهو فاعل في المعنى، والضمير الثاني في محل نصب على المفعولية. الضغمة: العضّة، والمقصود بها هنا الشدّة. وضمير المثنى عائد على اثنين قصداه بسوء. والضمير (ها) يعود على الضغمة.

(٦) قال سيبويه: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها وأعطاهاهُ، جاز، وهو =

وأخواتها الانفصال كقوله[1]:

لئن كان إيّاهُ لقد حالَ بَعْدَنا

وقوله[2]:

ليــــــس إيّـــــايَ وإيّـــــا ـكِ ولا نخشــــــى رقيبـــــا

وعن بعض العرب: عليه رجلاً ليسني[3]. وقال[4]:

إذْ ذهبَ القومُ الكرامُ لَيْسي

فصل: والضميرُ المستتر[5] يكون لازماً وغيرَ لازم. فاللازم في أربعة أفعال: افْعَلْ وتفعَلُ للمخاطب، وأفْعَلُ ونفْعَلُ. وغيرُ اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات[6]. ومعنى اللزوم فيه أنّ إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصة، لا تُسنَدُ البتَّةَ إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز[7]. ونحوُ: فَعَلَ ويَفْعَلُ، يُسند إلى المظهر والمضمر في نحو قولك: عمرٌو قام[8] وقام غلامُه وما قام إلا هو. ومن غير اللازم ما يستكنُّ في

= عربي». وقال أيضاً: «وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إيّاه». الكتاب ٢ / ٣٦٥.

(١) وعجزه: عن العهد والإنسانُ قد يتغيّرُ. وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر: ديوانه ص ١٢٠، والخزانة ٥ / ٣١٢، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢. والشاهد فيه: الإتيان بخبر كان ضميراً منفصلاً.

(٢) القائل عمر بن أبي ربيعة. وهو في ديوانه ص ٧١، والخزانة ٥ / ٣٢٢، والتخمير ٢ / ١٥٨. والشاهد فيه: الإتيان بخبر ليس ضميراً منفصلاً.

(٣) جاء خبر ليس ضميراً متّصلاً، ثم وصل بنون الوقاية تشبيهاً بالأفعال الحقيقيّة. والاختيار الانفصال.

(٤) وقبله: عددت قومي كعديد الطَّيْس. وهذا الرجز لرؤبة. انظر: ديوانه ص ١٧٥، والمغني ص ٢٢٧، والخزانة ٥ / ٣٢٤. والشاهد: مجيء خبر ليس ضميراً متصلاً، والاختيار الانفصال، فهو شاذ.

(٥) المستتر: سقطت من أ.

(٦) كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٧) ولا إلى مضمر بارز: سقطت من أ.

(٨) عمرو قام: سقطت من أ.

الصفة نحو قولك: زيدٌ ضاربٌ؛ لأنك تسنده إلى المظهر أيضاً في قولك: زيدٌ ضاربٌ غلامه، وإلى المضمر البارز في قولك: هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي، والهندان الزيدان ضاربتهُما هُما، ونحوِ ذلك مما أجريتَها فيه على غير من هي له[1].

فصل: ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبلَ دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أوْ مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفْعَلَ من كذا أحدُ[2] الضمائرِ المنفصلة المرفوعة لِيُؤذِن من أول أمره بأنه خبر لا نعتٌ، وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسمِّيه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً، وذلك في قولك: زيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو أفضلُ من عمرو، وقال الله تعالى: ﴿إنْ كان هذا هو الحقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كنت أنت الرقيبَ عليهم﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وقال: ﴿إنْ ترنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولداً﴾ [الكهف: ٣٩]. ويدخل عليه لام الابتداء، تقول: إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ، وإنْ كنا لنحن الصالحين. وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيّاً عليه[3]، وعن رؤبة أنه كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك[4]، ويقرؤون: ﴿وما ظلمناهم ولكنْ كانوا هُمُ الظالمون﴾[5] [الزخرف: ٧٦] و ﴿أنا أقلُّ﴾[6] [الكهف: ٣٩].

فصل: ويقدّمون قبل الجملة ضميراً يُسمّى ضميرَ الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: هو زيدٌ منطلق، أيْ: الشأن والحديث زيد منطلق،

---

(١) ففي قوله: هند زيدٌ ضاربته هي، الوصف (ضاربته) لم يجر على (زيد) الذي هو خبر له، وإنما جرى على هند.

(٢) أحد: فاعل (يتوسط).

(٣) أيْ: يجعلون ما بعده خبراً له، ونقل أبو حيان في البحر المحيط ٩ / ٣٨٨ عن أبي عمرو الجرمي أنها لغة تميم.

(٤) نقل عنه ذلك سيبويه ٢ / ٣٩٢.

(٥) وهذه قراءة عبدالله وأبي زيد النحويَّيْن كما في البحر المحيط ٩ / ٣٨٨.

(٦) وقراءة الرفع هي قراءة عيسى بن عمر. البحر المحيط ٧ / ١٨٠.

ومنه قوله عزّ من قائل: ﴿قلْ هو اللهُ أحد﴾ [الإخلاص: ١]. ويتّصل بارزاً في قولك: ظننته زيدٌ قائمٌ، وحسبته قامَ أخوك، وإنه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ، وإنه مَنْ يأتنا نأتِه، وفي التنزيلِ: ﴿وإنه لمّا قام عبدالله﴾ [الجن: ١٩]، ومستكنّاً في قولهم: ليس خلَقَ اللهُ مثلَه، وكان زيدٌ ذاهب، وكان أنت خيرٌ منه، وكادَ تزيغ قلوبُ فريقٍ منهم. ويجيء مؤنّثاً إذا كان في الكلام مؤنث نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿أوَلم تكُن لهم آيةٌ أنْ يعلمه علماءُ بني إسرائيل﴾[1] [الشعراء: ١٩٧]، وقال[2]:

على أنها تعفو الكُلُومُ

فصل: والضمير في قولهم: ربّه رجلاً، نكرة مبهم[3]، يُرمى به من غير قصد إلى مضمر له ثم يُفسَّر كما يُفسَّر العدد المبهم في قولك: عشرون درهماً. ونحوُه في الإبهام والتفسير الضميرُ في: نعم رجلاً.

فصل: وإذا كُنِيَ عن الاسم الواقعِ بعد لولا وعسى فالشائعُ الكثير أنْ يُقال: لولا أنت ولولا أنا، وعسيتَ وعسيتُ[4]، قال الله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ [سبأ: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فهل عسيتم﴾ [محمد: ٢٢]. وقد رَوى الثقاتُ عن العرب:

---

(١) وهذه قراءة ابن عامر، وقراءة السبعة بنصب آية، و (يكنْ). البحر المحيط ٨ / ١٩٠.

(٢) البيت بتمامه:

علــى أنهــا تعفــو الكلــومُ وإنّمــا نُـوكّـلُ بـالأدنـى وإنْ جـلّ مـا يمضـي

وقائله أبو خِراش، واسمه خويلد بن مرّة، من هذيل. انظر: ديوان الهذليين ٢ / ١٥٨، والخصائص ٢ / ١٧٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٣، والمغني ص ١٩٣، وديوان الحماسة لأبي تمام ١ / ٣٢٦. ويروى: على إنها، فحينئذٍ لا شاهد فيه. والكلوم: الجراح، تعفو: تدرس.

(٣) لأنه لم يتقدّمه ذكر. فكان مبهماً مجهولاً يحتاج إلى ما يفسّره، فأشبه النكرات، فساغ دخول رُبّ عليه. ابن يعيش ٣ / ١١٨.

(٤) بعد لولا يكون مرفوعاً بالابتداء كما لو كان اسماً ظاهراً، وبعد عسى يكون في محل رفع اسمها، كما لو كان اسماً ظاهراً أيضاً.

لولاكَ ولولايَ، وعساك وعساني[1]، قال يزيد بن أم الحكم[2]:

وكمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وقال[3]:

لولاكَ هذا العامَ لم أحْجُجِ

وقال[4]:

يا أبتا علَّكَ أوْ عساكا

وقال[5]:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني لَعلّي أوْ عساني

واختُلِفَ في ذلك، فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد لولا في موضع الجرّ[6]، وأنّ للولا مع المكنيّ حالاً ليس له مع المظهر، كما أنّ لِلَدُنْ مع غُدوةٍ حالاً ليس له مع غيرها[7]. وهما بعد عسى في محل النصب، بمنزلتهما في

---

(١) فقد جيء بضمير غير الرفع بعدهما.

(٢) إنما هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي. والبيت من قصيدة يعاتب بها ابن عمه عبدالرحمن ابن عثمان بن أبي العاص. والشاهد في ديوانه ص ٢٧٤، والخزانة ٣ / ١٣١، والكتاب ٢ / ٣٧٣. الموطن: موقف من مواقف الحرب. طحت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: جمع جرم وهو الجسد. النّيق: أعلى الجبل. القلّة: ما استدار من قمة الجبل. والشاهد: مجيء الضمير المشترك بين النصب والجر بعد لولا.

(٣) لعمر بن أبي ربيعة. وصدره: أوْمتْ بكفَّيها من الهودجِ. انظر: ديوانه ص ٨٥، والخزانة ٥ / ٣٣٣، والإنصاف ٢ / ٦٩٣. والشاهد فيه كالذي قبله، ويروى: أومت بعينيها.

(٤) القائل رؤبة. وقبله: تقول بنتي قد أنا أناكا. انظر: ديوانه ص ١٨١، والكتاب ٢ / ٣٧٥، والخزانة ٥ / ٣٦٧. وقوله: أنا أناكا، أيْ: حان وقت رحيلك. والشاهد فيه قوله: عساكا، حيث وقع بعد عسى الضمير المشترك بين النصب والجر.

(٥) القائل هو عمران بن حطّان. انظر: الكتاب ٢ / ٣٧٥، والخزانة ٥ / ٣٤٩، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٠. والشاهد فيه قوله: عساني، على نحو ما مرّ.

(٦) قال سيبويه: «وذلك لولاكَ ولولايَ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جرّ وإذا أظهرتَ رُفع». الكتاب ٢ / ٣٧٣.

(٧) لأنّ لدنْ لا تَنْصب من الكلمات إلا غدوة، إمّا على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به.

قولك: لعلّك ولعلّي[1]. ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع[2]، وأن الرفع في لولا محمولٌ على الجرّ، وفي عسى على النصب، كما حُمل الجرّ على الرفع في قولهم: ما أنا كأنت، والنصبُ على الجرّ في مواضع[3].

فصل: وتُعْمَدُ ياءُ المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوناً له من أخي الجرّ[4]، وتُحمل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به، فيقال: إنني، وكذلك الباقية، كما قيل: ضربني ويضربني. وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام[5]. وجاء في الشعر: ليتني، لأنها منها، قال زيد الخيل[6]:

كمُنْيَــةِ جــابــرٍ إذْ قــال ليتــي أصــادِفُــه وأفقِــدَ بعــضَ مــالــي

وقد فعلوا ذلك في مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ[7]، إبقاءً عليها من أنْ تُزيلَ الكسرةُ سكونَها[8]. وأمّا قولُه[9]:

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٤.

(٢) قال سيبويه: «وهذا وجه رديء». الكتاب ٢ / ٣٧٦. وانظر: شرح التسهيل ٣ / ١٨٦، والإنصاف ٢ / ٦٩٠.

(٣) كقولك: رأيت المسلماتِ.

(٤) أخو الجرّ: الكسر.

(٥) وهذه الأربعة هي: إنّ وأنَّ وكأنّ ولكنّ. انظر: الكتاب ٢ / ٣٦٩.

(٦) هو زيد بن مُهلهِل الطائي. قدم على الرسول صلّى الله عليه وسلم فسمّاه زيد الخير وأسلم. وهذا الشاهد في ديوانه ص ١٣٧، والكتاب ٢ / ٣٧٠، والخزانة ٥ / ٣٧٥. وجابر: رجل من غطفان تمنّى أن يلقى زيداً ليقتله. ويروى: جلّ مالي. والشاهد فيه: حذفُ نون الوقاية من ليتي للضرورة، تشبيهاً بأخواتها.

(٧) قطْ وقَدْ: اسمان مبنيان على السكون بمعنى حَسْب، أيْ: كاف.

(٨) قال سيبويه: «وإنما حملهم على أنْ لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو يدٍ وهنٍ». ٢ / ٣٧١.

(٩) هو حميد بن مالك الأرقط. وعجزه: ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ. وهذا الرجز في المغني ص ٢٢٦، والخزانة ٥ / ٣٨٢، واللسان (جنب). وقوله: الخبيْبَيْن، أيْ: عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب. والملحد: الذي استحلّ حرمة البيت وانتهكها. وقوله: ليس الإمام بالشحيح، تعريض بعبدالله بن الزبير، لأنه كان شحيحاً بخيلاً. والشاهد حذف نون الوقاية من (قدي).

قَدْنيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

فقال سيبويه[١]: «لمّا اضْطرّ شبَّهَهُ بحسبي»، وعن بعض العرب: مِنِي وعَنِي[٢]، وهو شاذ، ولم يفعلوه في عَليَّ وإليَّ لأمْنهم الكسرة فيها[٣].

أسماء الإشارة

ذا للمذكر، ولمثنّاه ذان في الرفع وذَيْن في النصب والجرّ، ،ويجيء ذان فيهما في بعض اللغات[٤]، منه قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[٥] [طه: ٦٣]. وتَا وتِي وتِهْ وذِهْ بالوصل وبالسكون وذي للمؤنث، ولمثنّاه تانِ وتَيْنِ، ولم يُثَنَّ من لغاته إلا تا وحدها. ولجمعهما جميعاً أُولا بالقصر والمدّ، مستوياً في ذلك أولو العقل وغيرُهم، قال جرير[٦]:

ذُمَّ المنازلَ بعد منزلةِ اللِّوَى ... والعيشَ بعدَ أولئك الأيامِ

فصل: ويلحق حرفُ الخطاب أواخِرَها فيقال: ذاك وذانك، بتخفيف النون وتشديدها، قال الله تعالى: ﴿فذانِكَ برهانان من ربّك﴾ [القصص: ٣٢]، وذَيْنِكَ وتاكَ وتِيْكَ وذِيْكَ وتانِكَ وتَيْنِكَ وأُلاكَ وأُولئكَ. ويتصرّف[٧] مع المخاطب في أحواله من

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٢.

(٢) كقول الشاعر:

أيّها السائل عنهم وعَنِي ... لست من قيس ولا قيس مِنِي

(٣) قوله: ولم يفعلوه، أيْ: لم يدخلوا النون. قال سيبويه: «إذْ علموا أنّ الياء في ذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرَّكُ لياء الإضافة». الكتاب ٢ / ٣٧٢.

(٤) وهي لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في جميع الأحوال.

(٥) انظر تخريج هذه القراءة في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٣، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٢ / ١٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٥٧.

(٦) ديوانه ص ٥٥١، برواية: الأقوام. وانظر الخزانة ٥ / ٤٣٠، وأوضح المسالك ١ / ١٣٤، واللسان (أولى). اللّوى: اسم مكان. والشاهد فيه: الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل.

(٧) في أ: ومتصرّف.

التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، قال الله تعالى: ﴿كذلكِ قال ربّكِ﴾ [مريم: ٢١]، وقال: ﴿ذلكما مما علَّمني ربي﴾ [يوسف: ٣٧]، وقال: ﴿ذلكُمُ اللهُ ربُّكم﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال: ﴿فذلكُنّ الذي لمتُنني فيه﴾[1] [يوسف: ٣٢].

فصل: وقولُهم: ذلك، هو ذاك، زيدت فيه اللام. وفُرِّق بين ذا وذاك وذلك، فقيل: الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد. وعن المبرّد أنّ ذانِّك مشددةً تثنيةُ ذلك[2]. ومثلُ ذلك في المؤنث تلك وتالك، وهذه قليلة.

فصل: وتدخل «ها» التي للتنبيه على أوائلها، تقول: هذا وهاذاك وهذان وهاتا وهاتِي وهاذِي وهاتِيك وهؤلاء وهؤلا.

فصل: ومن ذلك قولُهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة: هُنا، وإلى البعيد: هَنّا، وقد حُكي فيه الكسر[3]، وثَمّ[4]. وتلحق كاف الخطاب وحرفُ التنبيه بهُنا وهَنّا، فيقال: هنالك، كما يقال: ذلك.

الموصولات

الذي للمذكر، ومن العرب من يشدّد ياءَه. واللّذانِ[5] لمثنّاه، ومنهم مَنْ يشدّد نونه[6]. والذينَ، وفي بعض اللغات: اللذون، لجمعه[7]. والأُلى واللاؤون في الرفع

---

(١) هذه الآية غير موجودة في أ.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٠.

(٣) والضمّ أيضاً، قال ذو الرمّة:

هَنّــا وهِنّــا ومــن هُنّــا لهــنّ بهــا ... ذات الشمــائـل والإيمــان هَيْنــوم

الهينوم: الصوت الخفي. والبيت من قصيدة يصف بها صحراء مترامية.

(٤) قال تعالى: ﴿وأزلفنا ثَمَّ الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤].

(٥) في أ: واللذان واللذين.

(٦) هم تميم وقيس. أوضح المسالك ١ / ١٣٩.

(٧) قيل: هي لغة هُذيل أو عُقيل. أوضح المسالك ١ / ١٤٣.

واللائين في الجرّ والنصب. والتي: لمؤنثه[١]، واللتان: لمثناه، واللاتي واللاتِ واللائي واللاءِ واللايِ واللواتي: لجمعه. واللام بمعنى الذي في قولهم: الضارب أباه زيد، أيْ: الذي ضرب أباه. وما ومَنْ في قولك: عرفتُ ما عرفته ومَنْ عرفتَه. وأيُّهم في قولك: اضرب أيُّهم في الدار. وذو الطائية الكائنة بمعنى الذي في قول عارقٍ[٢]:

لأَنْتَحِيَنْ للعظم ذو أنا عارِقُهْ

وذا في قولك: ماذا صنعتَ؟ بمعنى: أيُّ شيء الذي صنعتَهُ[٣]؟

فصل: والموصولُ ما لا بدَّ له في تمامه اسماً من جملة تردَفُه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه. تُسمّى هذه الجملة صلة، ويسمِّيها سيبويه الحشو[٤]، وذلك قولك: الذي أبوه منطلق زيد، وجاءني مَنْ عَهِدَهُ عمرو. واسم الفاعل في «الضارب» في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملَةٌ واقعةٌ صلة للام[٥]. ويرجع الذكر منها إليه كما يرجع إلى الذي، وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا. وسمع الخليلُ عربيّاً يقولُ: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وقُرِىء: ﴿تماماً على الذي أحسنُ﴾[٦] [الأنعام: ١٥٤]، بحذف شطر الجملة[٧]. وقد جاءت التي في قولهم: بعد اللَّتَيَّا

---

(١) في أ: للمؤنثة.

(٢) واسمه قيس بن جروة بن سيف بن مالك، وعارق لقبه، وهو شاعر جاهلي من طيء. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لئن لم تُغيِّر بعض ما قد صنَعْتمُ. انظر: الخزانة (٧ / ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٧٤٦، واللسان (عرق). والشاهد فيه: مجيء ذو اسماً موصولاً بمعنى الذي.

(٣) ويُشترط لموصوليتها أن لا تكون للإشارة، وأن لا تكون ملغاة، وأن يتقدّمها استفهام بما أو مَنْ. انظر أوضح المسالك ١ / ١٥٧.

(٤) الكتاب ٢ / ١٠٥.

(٥) أيْ: الألفُ واللام التي في اسم الفاعل، وكذلك التي في اسم المفعول والصفة المشبهة موصولٌ، خلافاً للمازني حيث ذهب إلى أنها حرف، وهو ما ذهب إليه الشلوبين. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٦.

(٦) وهذه قراءة يحيى بن معمر وابن أبي إسحق. البحر المحيط ٤ / ٦٩٤.

(٧) أيْ: بحذف صدر الصلة، والتقدير في الآية: على الذي هو أحسن.

والتي[1]، محذوفة الصلة بأسرها، والمعنى: بعدَ الخُطّةِ التي من فظاعةِ شأنها كيتَ وكيتَ. وإنما حَذَفوا ليوهموا أنها بلغتْ من الشدّة مبلغاً تقاصرت العبارةُ عن كُنهه.

فصل: و «الذي» وُضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل. وحقُّ الجملة التي يوصل بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك: هذا الذي قدم من الحضرة، لمن بلغه ذلك. ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوهُ من غير وجه فقالوا: اللَّذِ[2]، بحذف الياء، ثم اللَّذْ[3]، بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف. وقد فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه فقالوا: اللّتِ واللَّتْ[4]. والضاربته هندٌ، بمعنى[5]: التي ضربته هند. وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه، قال الفرزدق[6]:

أبنـــي كُلَيْــــبٍ إنّ عمَّــــيَّ اللَّـــذا قَتَــلا الملــوكَ وفكّكــا الأغــلالا

---

(١) اللَّتَيَّا: كناية عن الداهية الكبيرة، والتي: كناية عن الداهية الصغيرة. انظر مجمع الأمثال ١ / ٩٢.

(٢) قال الشاعر:

لا تعــذل اللّــذِ لا ينفــكّ محتسبــاً حمــداً وإنْ كــان لا يبقــي ولا يــذر

شرح التسهيل ١ / ١٨٩.

(٣) قال الشاعر:

فلــم أرَ بيتــاً كــان أحســنَ بهجــةً مــن اللَّــذْ لــه مــن آل عــزّة عــامــر

شرح التسهيل ١ / ١٨٩.

(٤) قال الشاعر في الأولى:

شُغفتْ بـك اللّتِ تيَمّتـك فمثلُ مـا بــك مــا بهــا مــن لــوعــةٍ وغــرامِ

وقال الآخر في الثانية:

فقــلْ للَّــتْ تلــومــك إن نفســي أراهـــا لا تُعَـــوَّذُ بـــالتميـــم

شرح التسهيل ١ / ١٩٠.

(٥) في (ط): أيْ، بدلاً من (بمعنى).

(٦) كذا نسبه المؤلف، وهذا وهم منه، وإنّما هو للأخطل. انظر ديوانه ص ٢٤٦، والكتاب ١ / ١٨٦، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٣٦، والخزانة ٣ / ١٨٥. والشاهد فيه واضح.

وقال[1]:

وإنّ الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهُم

وقال عزّ وعلا: ﴿وخُضتم كالذي خاضوا﴾[2] [التوبة: ٦٩].

فصل: ومجالُ «الذي» في باب الإخبار أوسعُ من مجال اللام التي بمعناه، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً، ولم يكن للام مدخلٌ إلا في الفعلية، وذلك قولك إذا أخبرتَ عن زيد في «قام زيد وزيد منطلق»: الذي قام زيدٌ والذي هو منطلق زيد والقائم زيد، ولا تقول: الهُوَ منطلق زيد. والإخبار عن كل اسم في جملةٍ سائغ إلا إذا منَعَ مانعٍ. وطريقةُ الإخبار أن تُصَدِّر الجملةَ بالموصول وتُزَحْلِقَ الاسمَ إلى عَجُزِها واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول. بيانُه: أنك تقول في الإخبار عن زيد في «زيد منطلق»: الذي هو منطلقٌ زيد، وعن منطلق: الذي زيد[3] هو منطلق، وعن خالد في «قام غلامُ خالد»: الذي قام غلامُه خالد، أوْ: القائمُ غلامه خالد. وعن اسمك في «ضربتُ زيداً»: الذي ضرب زيداً أنا، أوْ: الضارب زيداً أنا. وعن الذباب في «يطير الذبابُ فيغضبُ زيد»: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، أوْ: الطائر فيغضب زيدٌ الذبابُ. وعن زيد: الذي يطير الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، أوْ الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ. ومما امتنع فيه الإخبار ضميرُ الشأنِ لاستحقاقه أول الكلام، والضميرُ في منطلق في «زيد منطلق»، والهاء في «زيد ضربته»، و «منه» في «السمن منوان منه بدرهم»؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، والمصدرُ والحالُ في نحو: ضربي زيداً قائماً؛ لأنك لو قلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضربي، أعملتَ الضمير، ولو قلتَ: الذي ضربي زيداً إياه قائمٌ، أضمرتَ الحالَ[4]، والإضمارُ إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه.

---

(١) وعجزه: هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالد. وقائله الأشهب بن زُميلة النهشلي. وزميلة أمه، وأبوه ثور بن أبي حارثة، وهو شاعر مخضرم. والبيت في الكتاب ١ / ١٨٧، والخزانة ٦ / ٢٥، وشرح التسهيل ١ / ١٩٢. وفلج: اسم نهر في البصرة. واعتبر ابن مالك حذفَ النونِ من الاسم الموصول في هذا البيت والذي قبله ضرورة.

(٢) أيْ: كالذين خاضوا.

(٣) في ط: الذي هو زيد.

(٤) بعدها في ط: والحال نكرة أبداً. وقوله: أضمرت الحال، أيْ: جعلته ضميراً.

فصل: و «ما» إذا كانت اسماً على أربعة أوجه. موصولةٌ كما ذُكر، وموصوفةٌ كقوله[1]:

ربّ مـا تكـرَهُ النفـوسُ مـن الأمـر   لَـهُ فَـرْجَـةٌ كحـلّ العِقـالِ

ونكرةٌ في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى: ﴿فنعمّا هي﴾[2] [البقرة: ٢٧١]، وقولهم في التعجب: ما أَحْسَنَ زيداً! ومُضَمَّنَةٌ معنى حرف الاستفهام أو الجزاء كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك﴾ [طه: ١٧]، وقوله: ﴿وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله﴾ [البقرة: ١١٠]. وهي في وجوهها مبهمةٌ تقع على كل شيء. تقول لشبحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك؟ فإذا شعرتَ أنه إنسان قلتَ: مَنْ هو؟. وقد جاء: سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا، وسبحانَ ما سبَّحَ الرعدُ بحمده[3].

فصل: ويُصيب ألفَها القلبُ والحذف، فالقلبُ في الاستفهاميّة، جاء في حديث أبي ذؤيب[4]: «قدمتُ المدينةَ ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيلَ: هلك رسول الله ﷺ»، والجزائيةِ وذلك عند إلحاق «ما» المزيدة بآخرها كقوله تعالى: ﴿مهما تأتِنا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢]. والحذفُ في الاستفهامية عند إدخال حروف الجرّ عليها، وذلك قولك: فيمَ؟ وبمَ؟ وعمَّ؟ ولِمَ؟ وحتّامَ؟ وإلامَ؟ وعَلامَ؟.

فصل: و «مَنْ» كَـ «ما» في أوجهها إلا في وقوعها غيرَ موصولة ولا موصوفة. وهي تختصّ بأولي العلم، وتُوقَعُ على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث.

---

(١) القائل أميّة بن أبي الصَّلْت. انظر ديوانه ص ٦٣، والكتاب ٢ / ١٠٩، والخزانة ٦ / ١٠٨، واللسان (فرج). والعقال: حبل يربط به البعير في ذراعه. والشاهد فيه: مجيء «ما» نكرة موصوفة.

(٢) وقيل: هي معرفة تامّة في هذه الآية، وعلى هذا الوجه يكون إعرابها فاعلاً. أيْ: فنعم الشيء هي. وأمّا على الوجه الذي ذكره المؤلف وهو النكرة التامّة، فيكون إعرابها تمييزاً.

(٣) حُكي ذلك عن أبي زيد. ابن يعيش ٤ / ٦، والخزانة ٦ / ٥٧.

(٤) انظر فتح الباري ٨ / ٥٨٠، والإصابة ٧ / ١٣٢. وأبو ذؤيب: هو أبو ذؤيب الهذلي الشاعر المعروف.

ولفظها مذكر مفرد، والحمل عليه كثير، وقد يُحمل على المعنى، وقُرِىء قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَقْنُتْ منكنّ لله ورسولِهِ وتَعملْ صالحاً﴾ [الأحزاب: ٣١] بتذكير الأول وتأنيث الثاني[١]. وقال: ﴿ومنهم مَنْ يستمعون إليك﴾ [يونس: ٤٢]، وقال الفرزدق[٢]:

نكنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان

فصل: وإذا استَفهمَ بها الواقفُ عن نكرة قابلَ حركَتَهُ في لفظ الذاكر من حروف المدّ بما يجانسها، تقول إذا قال: جاءني رجلٌ: منو؟ وإذا قال: رأيتُ رجلاً: مَنَا؟ وإذا قال: مررتُ برجل: مَنِي؟ وفي التثنية: مَنَانْ ومَنَيْنْ، وفي الجمع: مَنُونْ ومَنِينْ، وفي المؤنث: مَنَهْ ومَنْتانْ ومَنْتَيْنْ[٣] ومَنَاتْ، والنون والتاء ساكنتان. وأمّا الواصل فيقول في هذا كلّه: مَنْ يا فتى، بغير علامة. وقد ارتكب مَنْ قال[٤]:

أَتَوْا ناري فقلتُ منونَ أنتمْ

شذوذين: إلحاقَ العلامةِ في الدَّرْجِ[٥]، وتحريكَ النون التي من حقها أن تكون ساكنة؛ لأن (مَنْ) مبنيّ على السكون[٦]. ومنهم مَنْ لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة، وَحَّدَ أمْ ثَنّى أم أنَّثَ أمْ جمع.

وأمّا المعرفةُ فمذهبُ أهل الحجاز فيه إذا كان علماً أنْ يحكيَه المستفهمُ كما نُطِقَ

---

(١) أيْ: تذكير (يقنت) حملاً على اللفظ، وتأنيث (تعمل) حملاً على المعنى. وهذه قراءة الجمهور. البحر المحيط ٨ / ٤٧٣.

(٢) ديوانه ص ٦٢٨، والكتاب ٢ / ٤١٦، والمغني ص ٥٢٩. وصدره: تعشَّ فإن عاهدتني لا تخونني. والشاهد فيه: أنه راعى معنى «مَنْ» فقال: يصطحبان، بالتثنية. وإلا فلفظه مفرد.

(٣) في أ: منتان. وهو خطأ واضح.

(٤) هو سُمير بن الحارث الضبّي، شاعر جاهلي. وعجزه: فقالوا: الجنُّ قلت: عموا ظلاما. انظر الشاهد في النوادر ص ٣٨٠، والكتاب ٢ / ٤١١، والخزانة ٦ / ١٦٧، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٢. ونسبه ابن يعيش (٤ / ١٦) لشمر بن الحارث الطائي. والشاهد قوله: منون، حيث جمع (مَنْ) في الوصل ضرورة.

(٥) أيْ: في الوصل.

(٦) التي من حقّها. . . على السكون: سقط من أ.

به فيقول لمنْ قال: جاءني زيد: مَنْ زيدٌ؟ ولمنْ قال: رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ ولمنْ قال مررتُ بزيد: مَنْ زيدٍ؟. وإذا كان غيرَ علم رُفع لا غيرُ، تقول لمن قال: رأيتُ الرجلَ: مَن الرجلُ؟. ومذهبُ بني تميم أنْ يرفعوا في المعرفة البتّة. وإذا استُفهم عن صفة العلم قيل إذا قال: جاءني زيد: المَنِيُّ؟ أيْ: القرشيُّ، أمْ الثقفيّ؟ والمَنِيَّان والمَنِيُّون[1]؟.

فصل: و «أيّ» كَـ «مَنْ» في وجوهها، تقول مستفهماً: أيُّهم حضر؟ ومُجازِياً[2]: أيُّهم يأتِني أكْرِمْهُ، وواصلاً[3]: اضربْ أيُّهم أفضلُ، وواصفاً: يا أيّها الرجلُ[4]. وهي عند سيبويه[5] مبنيّةٌ على الضمّ إذا وقعت صلتها محذوفةَ الصدر كما وقعتْ في قوله عزّ وجلّ: ﴿ثم لننزِعَنَّ من كل شيعة أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيّاً﴾ [مريم: ٦٩]. وأنشد أبو عمرو الشَّيْباني في كتاب الحروف[6]:

إذا مــا أتيــتَ بنــي مــالــكٍ فسلِّــمْ علــى أيُّهــم أفضــلُ

فإذا كملَتْ[7] فالإعرابُ، كقولك: عرفتُ أيَّهُم هو في الدار، وقد قُرِىء ﴿أيَّهم أشدُّ﴾[8].

فصل: وإذا استُفهم بها عن نكرة في وصلٍ قيلَ لمن يقول: جاءني رجلٌ: أيٌّ، بالرفع. ولمن يقول: رأيت رجلاً: أيّاً. ولمن قال مررت برجل: أيٍّ. وفي التثنيةِ والجمع في الأحوال الثلاث: أيّانِ وأيّونَ وأيَّيْنِ وأيِّينَ. وفي المؤنث أيّة[9].

---

(١) وردت هذه الكلمات في أ بهمزة قبلها.

(٢) أيْ: إذا استعملتها اسم شرط وجزاء.

(٣) أيْ: إذا استعملتها اسمَ موصول.

(٤) الرجل: صفة لأيّ.

(٥) الكتاب ٢ / ٤٠٠. ونقل سيبويه عن الخليل أنها مرفوعة على الحكاية.

(٦) البيت لغسّان بن وعلة. انظر الإنصاف ٢ / ٧١٥، والخزانة ٦ / ٦١، والمغني ص ١٠٨. والشاهد: أيّهم، حيث بُني على الضم لإضافته وحذف صدر صلته.

(٧) أيْ: لم يحذف صدر الصلة.

(٨) وهي قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء. انظر الكشاف ٣ / ٣٤. ونقل سيبويه عن هارون القارىء أنها قراءة ناس من الكوفيين، وقال عنها إنها لغة جيدة. الكتاب ٢ / ٣٩٩.

(٩) وفي مثناه: أيّتانِ وأيَّتَيْنِ. وفي جمعه: أيّات.

وأمّا في الوقف فإسقاطُ التنوين وتسكينُ النون، ومحلّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأحوال كلّها. وما في لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ. وكذلك قولك: مَنْ زيدٌ؟ ومَنْ زيداً؟ ومَنْ زيدٍ؟ «مَنْ» والاسم بعده فيه مرفوعا المحلِّ مبتدأً وخبراً. ويجوز إفرادهُ على كل حال، وأن يُقال: أيّاً؟ لمن قال: رأيتُ رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساء. ويقال في المعرفة إذا قال رأيتُ عبدَالله: أيّ عبدُاللهِ[1]؟ لا غيرُ.

فصل: لم يُثبت سيبويه ذا بمعنى الذي إلا في قولهم: ماذا[2]؟ وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا[3]:

عــدسْ مــا لعبّــادٍ عليــكِ إمــارةٌ ... أمنــتِ وهـــذا تحمليــنَ طليــقُ

أيْ: والذي تحملينه طليق. وهذا شاذ عند البصريين[4]. وذكر سيبويه[5] في: ماذا صنعتَ؟ وجهين، أحدهما: أن يكون المعنى: أيُّ شيء الذي صنعْته[6]؟ وجوابُه: حسنٌ، بالرفع. وأنشد للبيد[7]:

---

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٨.

(٢) قال: «وليس يكون كالذي إلا مع ما ومَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرفَ الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد. أمّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حَسَن». الكتاب ٢ / ٤١٧.

(٣) قائله يزيد بن مُفرِّغ الحِمْيريّ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. والبيت في ديوانه ص ١٧٠، والإنصاف ٢ / ٧١٧، والخزانة ٤ / ٣٣٣، والمغني ص ٦٠٢، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٣. عدسْ: زجر البغل. عبّاد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان والي سجستان، وإمارة: ولاية.

(٤) وقيل: إنّ ذا اسم إشارة، وجملة «تحملين» حال من ضمير الخبر «طليق»، أيْ: هذا طليق محمولاً. انظر الإنصاف ٢ / ٧٢١.

(٥) الكتاب ٢ / ٤١٧.

(٦) فتكون «ماذا» مكوّنة من كلمتين: ما الاستفهامية، وذا بمعنى الذي.

(٧) ديوانه ص ١٣١، والكتاب ٢ / ٤١٧، والأزهية ص ٢٠٦، والخزانة ٢ / ٢٥٢. والشاهد قوله: ماذا، حيث جاءت «ذا» بمعنى الذي، و «ما» التي قبلها استفهامية، فهما اسمان، مبتدأ وخبر. ولو كانت اسماً واحداً لكانت نصباً، ويروى: أنحباً. والنحب: هو النّذر.

ألا تســـألان المـــرءَ مـــاذا يحـــاولُ   أنَحْـبٌ فيُقْضَـى أمْ ضـلالٌ وبـاطـلُ

والثاني: أنْ يكون «ماذا» كما هو بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: أيَّ شيء صنعتَ؟ وجوابُه بالنصب. وقُرِىء قوله تعالى: ﴿ماذا ينفقون قل العفوَ﴾[1] [البقرة: ٢١٩] بالرفع والنصب.

أسماء الأفعال والأصوات

هي على ضربين، ضربٌ لتسمية الأوامر وضربٌ لتسمية الأخبار. والغلبةُ للأول، وهو ينقسم إلى متعدٍّ للمأمور وغير متعدٍّ له. فالمتعدّي نحوُ قولِك: رويدَ زيداً، أيْ: أرْوِدْهُ وأمهله، ويقال: تَيْدَ زيداً، بمعنى: رُوَيْدَ، وهُلَّمَ زيداً، أيْ: قرِّبْهُ وأحْضِرْهُ، وهاتِ الشيءَ، أيْ: أعْطِنيهِ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هاتوا برهانَكم﴾ [البقرة: ١١١]، وها زيداً، أيْ: خذه، وحيَّهَلَ الثريدَ، أيْ: إيتِهِ، وبَلْهَ زيداً، أيْ: دَعْهُ، وتراكِها ومناعِها[2]، بمعنى: اترُكْها وامْنَعها، وعليك زيداً، أيْ: الزمه، وعليَّ زيداً، أيْ: أوْلِنيهِ. وغيرُ المتعدِّي نحوُ قولك: صَهْ، أيْ: اسكتْ، ومَهْ، أيْ: اكفُفْ، وإيهِ، أيْ: حدِّثْ، وهَيْتَ وهلْ، أيْ: أسْرع، وهيَّكَ وهَيْكَ وهيَّا، أيْ: أسرعْ فيما أنت فيه، قال[3]:

فقد دجا الليلُ فهيّا هيّا

---

(١) النصب قراءة الجمهور، ونصبه بفعل مضمر، والتقدير: قل: ينفقون العفوَ. والرفع قراءة أبيّ، ورفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قل: المُنْفَقُ العفوُ. انظر البحر المحيط ٢ / ٤٠٧ . فالنصب على اعتبار «ماذا» كلمة واحدة، والرفع على اعتبارها كلمتين.

(٢) قال طفيل بن يزيد الحارثي: تَراكِها من إبلٍ تراكِها. وقال الآخر: مناعِها من إبل مناعِها. انظر الكتاب ١ / ٢٤١ .

(٣) هذا الرجز لابن ميّادة، واسمه الرمّاح بن أبرد الذّبياني، أبو شراحيل. وميّادة أمه وهي فارسية. شاعر فصيح، أدرك الدولتين وتوفي سنة ١٤٩هـ. انظر ديوانه ص ٢٣٧، والكتاب ١ / ٥٦، والخزانة ٩ / ٢٧٣ . والشاهد فيه واضح.

ونزالِ؛ أي: انزلْ، وقَدْكَ وقَطْكَ، أيْ: اكتَفِ وانتَهِ، وإليكَ، أيْ: تَنَحَّ. وسمع أبو الخطاب مَنْ يقال له: إليكَ، فيقول: إليَّ؛ كأنه قيل: تنحَّ، فقال: أتنحّى[1]. ودَعْ، أيْ: انتعشْ، يقال: دعاً لك ودَعْدَعاً. وأمين وآمين، بمعنى: استَجِبْ.

وأسماءُ الأخبار نحوُ: هيهاتَ ذاك، أيْ: بَعُد. وشتّان زيدٌ وعمرو، أيْ: افترقا وتباينا. وسَرْعانَ ذا إهالةً[2]، أيْ: سَرُع. ووَشْكانَ ذا خروجاً، أيْ: وَشُك. وأفَّ، بمعنى: أتضجَّرُ، وأوَّهْ، بمعنى: أتوجعُ.

فصل: في رُويدَ أربعة أوجه. هو في أحدها مبنيّ، وهو إذا كان اسماً للفعل. وعن بعض العرب: واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتك رويدَ ما الشِّعْرَ[3]. وهو فيما عداه مُعْرب، وذلك أن يقعَ صفةً كقولك: ساروا سيراً رُويداً، وَضَعْهُ وضعاً رُويداً؛ وقولك للرجل يعالج شيئاً: رويداً، أيْ: علاجاً رُويداً[4]، وحالاً كقولك: ساروا رُويداً، ومصدراً في معنى إرواد مضافاً كقولك: رُويدَ زيدٍ. وسُمع من بعض العرب: رُويدَ نفسِه، جَعَلَهُ مصدراً كـ «ضَرْبَ الرقابِ»[5].

فصل: هَلُمَّ مركبةٌ من حرف التنبيه مع لُمَّ، محذوفةً مِنْ «ها» ألفُها عند أصحابنا[6]. وعند الكوفيين من هَلْ مع «أُمَّ» محذوفةً همزَتُها[7].

والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث[8]. وبنو

---

(١) الكتاب ١ / ٢٤٩.

(٢) الإهالة: الشحم المذاب. ونُصبت على التميز.

(٣) قال سيبويه: «يريد: أرْوِد الشعر، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر». الكتاب ١ / ٢٤٣.

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٤٤.

(٥) قال تعالى: ﴿فإذا لقيتُمُ الذين كفروا فضربَ الرّقاب﴾ [محمد: ٤].

(٦) الكتاب ٣ / ٣٣٢، ٥٢٩. وحذفُ الألف للتخفيف. ومعنى لُمَّ: اجمع، فيكون المراد: اجمع نفسك إلينا.

(٧) حُذفت الهمزة بعد أن أُلقيت حركتها على الساكن قبلها، وهو حرف اللام، ومعنى أُمَّ: اقصد، وهل: للزجر. انظر المساعد ٢ / ٦٤٥.

(٨) لأنها عندهم اسم فعل.

تميم يقولون: هَلُمَّا هَلُمُّوا هَلُمِّي هَلْمُمْنَ[١].

وهي على وجهين، متعديةٌ كهاتِ، وغيرُ متعدّيةٍ بمعنى: تعالَ وأقْبلْ، قال الله تعالى: ﴿قلْ هَلُمَّ شهداءكم﴾[٢] [الأنعام: ١٥٠]، وقال: ﴿هَلُمَّ إلينا﴾[٣] [الأحزاب: ١٨]. وحكى الأصمعيُّ أنّ الرجلَ يُقال له: هَلُمَّ، فيقول: لا أهَلُمُّ[٤].

فصل: ها بمعنى خُذْ، وتُلْحَقُ الكاف فيقال: هاكَ. وتُصَرَّفُ مع المخاطب في أحواله[٥]. وتوضعُ الهمزةُ موضعَ الكافِ فيقال: هاءَ، وتُصرّفُ تصريفَها[٦]. ويُجمع بينهما فيقال: هاءَكَ، بإقرار الهمزة على الفتح وتصريفِ الكاف[٧]. ومنهم مَنْ يقول: هاءٍ، كَرامٍ[٨]، ويصرِّفُه تصريفَه. ومنهم من يقول: هَأْ، بوزن هَبْ، ويصرِّفُه تصريفَه[٩].

فصل: حيَّهَلَ مركبٌ من: حَيَّ وهَلْ[١٠]، مبنيّ على الفتح. ويقال: حَيَّهلاً، بالتنوين، وحيَّهلا بالألف، ذكر هذه اللغات سيبويه[١١]. وزاد غيره: حَيَّهَلْ[١٢] وحيَّهْلَ

---

(١) فهي عندهم فعل، لاتّصالها بالضمائر.

(٢) أيْ: أحضروهم.

(٣) أيْ: أقبلوا.

(٤) أيْ: يقال له: أقْبل، فيقول: لا أُقبل.

(٥) فيقال: هاكَ وهاكِ وهاكُما وهاكُمْ وهاكنّ.

(٦) فيقال: هاءَ وهاءِ وهاؤما وهاؤم وهاؤنّ. وهذه أفصح اللغات، قال تعالى: ﴿هاؤم اقرأوا﴾ [الحاقة: ١٩]. انظر المساعد ٢ / ٦٤٤.

(٧) فيقال: هاءَكَ وهاءكِ وهاءَكما وهاءَكُمْ وهاءَكُنّ. وقال الفراء: إلحاق الكاف لغة بني ذبيان. المساعد ٢ / ٦٤٣.

(٨) أيْ: يجعل أصله هائي، بالياء.

(٩) فيقول: هاءا، وهاؤوا، وهائي. وقوله: بوزن هَبْ، أيْ: مما فاؤه واو، وسقطت الواو على حدّ سقوطها في وهب يهب. ابن يعيش ٤ / ٤٤.

(١٠) حيَّ بمعنى: أقبل، وهَلْ بمعنى: عجِّلْ، وليست التي للاستفهام.

(١١) الكتاب ١ / ٢٤١، ٣ / ٣٠٠، ٤ / ١٦٣.

(١٢) وقد ذكرها سيبويه، قال: «وإنْ شئت قلت: حَيَّهَلْ». الكتاب ٤ / ١٦٣.

وحيَّهْلاً. وقد جاء معدًّى بنفسه وبالباء وبعلى وبإلى. وفي الحديث[1]: «إذا ذُكر الصالحون فحيَّهَلاً بعمرَ». وقال[2]:

بحيَّهَـــلاً يُـــزْجـــون كـــلَّ مطيـــةٍ　　　أمـــامَ المطـــايـــا سَيْـــرُهـــا المتقـــاذفُ

وقال[3]:

وهَيَّـــجَ الحـــيَّ مـــن دارٍ فظـــلَّ لهـــم　　　يـــومٌ كثيـــرٌ تَنـــادِيـــهِ وحَيَّهَـلُـــهْ

ويُستعمل «حيَّ» وحده بمعنى: أقْبِلْ، ومنهُ قولُ المؤذنِ: حيَّ على الصلاة. و«هَلاَ» وحده، قال[4]:

ألا أبلغا لَيْلى وقولا لها هَلاَ

فصل: بَلْهَ على ضربين، اسمُ فعلٍ، ومصدرٌ بمعنى الترك. ويُضاف فيقال: بَلْهَ زيدٍ، كأنه قيل: تركَ زيدٍ. وأنشد أبو عبيد قوله[5]:

---

(١) يقال: إن هذا أثر مرويّ عن ابن مسعود. ومعناه: إذا ذُكر الصالحون فعجّلوا بذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر ابن يعيش ٤ / ٥٤، والصبّان ٣ / ٢٠٥، والمساعد ٢ / ٦٤٥، والخزانة ٦ / ٢٣٨.

(٢) هو النابغة الجعديّ، صحابي رضي الله عنه. شاعر مخضرم. والبيت في ديوانه ص ٢٤٧، والكتاب ٣ / ٣٠١، والخزانة ٦ / ٢٦٨. والشاهد: حيَّهلاً، حيث تركه على لفظه محكيّاً. يزجون: يسوقون. المطيّة: الدّابة. المتقاذف: المترامي.

(٣) يُنسب لرجل من بني بكر بن كلاب، أوْ مِنْ بجيلة. وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣٠٠ المجهولة القائل. انظر الخزانة ٦ / ٢٦٦، وابن يعيش ٤ / ٤٦. هيَّج: فرَّق. ودار: واد قريب من هجر. والشاهد: حَيَّهلُهْ، فقد أعربه بالرفع لأنه جعله اسماً للصوت بمنزلة معديكرب في وقوعه اسماً للشخص، وإن كان مركّباً من شيئين.

(٤) وعجزه: فقد ركبتْ أمراً أغرَّ محجَّلا. وهو للنابغة الجعدي، من جملة أبيات يهجو بها ليلى الأخيليّة. والبيت في ديوانه ص ١٢٣، والخزانة ٦ / ٢٣٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٩، واللسان (حجل). والشاهد فيه قوله: هلا، حيث استعمل اسم فعل أمر بمعنى: اسرعي، دون أن يؤتى معه بِحَيَّ. ويروى: ألا حيِّيا.

(٥) وصدره: تذرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتها. وهو لكعب بن مالك الأنصاري، أحد شعراء الرسول ﷺ. والبيت في ديوانه ص ٢٤٥، والخزانة ٦ / ٢١١، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٧، واللسان (بله)، والمغني ١٥٦. وأبو عبيد: هو القاسم بن سلام.

بَلْهَ الأكفِّ كأنها لم تُخْلَقِ

منصوباً ومجروراً[١]. وقد رَوَى أبو زيد فيه القلبَ إذا كان مصدراً وهو قولهم: بَهْلَ زيدٍ[٢].

فصل: فعالِ على أربعة أضرب. التي في معنى الأمر، كنزالِ وتراكِ وبراكِ ودراكِ ونظارِ وبَدادِ، أيْ: ليأخذ كلٌّ منكم قِرْنَه[٣]، ويقال أيضاً: جاءت الخيل بَدادِ[٤]، أيْ: متبدّدة. ونعاءِ[٥] فلاناً، ودَبابِ للضَّبُعِ، أيْ: دِبّي، وخراجِ لعبةٌ للصبيان، أيْ: اخرجوا. وهي قياس عند سيبويه في جميع الأفعال الثلاثية[٦]. وقد قلَّتْ في الرباعية كقرقارِ في قوله[٧]:

قالت له ريحُ الصَّبَا قَرْقارِ

وقال[٨]:

---

(١) أمّا نصب ما بعده فعلى اعتبار أنه اسم فعل، وأمّا جرّه فعلى اعتباره مصدراً. ويأتي اسماً مرادفاً لكيف، فيرفع ما بعده على الابتداء، وهو خبره. وذكر ابن هشام في المغني (ص ١٥٦) أن البيت السابق رُوي بالأوجه الثلاثة. هذا ونقل عن الأخفش قوله: إنّ بَلْهَ حرف جرّ، إذا جاء ما بعده مجروراً، وليس مصدراً كما هو مذهب سيبويه. انظر المساعد ٢ / ٦٤٧، وابن يعيش ٤ / ٤٩.

(٢) الخزانة ٦ / ٢١٤.

(٣) البداد: البراز في الحرب. والقِرْن: الكفء في الشجاعة.

(٤) قال النابغة الجعدي:

وذَكَرْتَ من لبنِ المحلّق شُرْبةً ... والخيلُ تعدو بالصعيدِ بَدادِ

انظر ابن يعيش ٤ / ٥٤.

(٥) وأنشد سيبويه (٣ / ٢٧٢):

نعاءِ ابنَ ليلى للسماحة والنّدى ... وأيدي شمالٍ بارداتِ الأناملِ

أيْ: انعَ ابن ليلى.

(٦) الكتاب ٣ / ٢٨٠.

(٧) هذا الرجز لأبي النجم العجلي. انظر ديوانه ص ٩٨، والكتاب ٣ / ٢٧٦، والخزانة ٦ / ٣٠٧. والشاهد فيه: قَرْقارِ، حيث وقع اسم فعلٍ من الرباعي. فكأنّ ريح الصَّبا قالت له: قَرْقِرْ بالرعد.

(٨) هو النابغة الذبياني، وصدره: مُتَكَنِّفي جَنْبَيْ عكاظَ كليهما. وهو في ديوانه ص ٨٧، والخزانة=

يدعو وليدُهُمْ بها عَرْعارِ

والتي في معنى المصدر المعرفة كفجارِ للفجْرَةِ، ويَسارِ للميْسَرَةِ، وجمادِ للجمود، وحمادِ للمحمدة. ويقولون للظباء إذا وردت الماء: فلا عَبابِ، وإذا لم ترد: فلا أَبابِ[١]. ورَكبَ فلانٌ هَجاجِ، أيْ: الباطل. ويُقال: دعني كفافِ، أيْ: تكفُّ عني وأكفّ عنك. ونزلَتْ بوارِ على الكفار، ونزلتْ بلاءِ على أهل الكتاب.

والمعدولةُ عن الصفة كقولهم في النداء: يا فَساقِ ويا خَباثِ ويا لَكَاعِ ويا رَطابِ ويا دَفارِ ويا خَضافِ ويا حَباقِ ويا خَزاقِ[٢]. وفي غير النداء نحو: حَلاقِ وجَباذِ للمنيّة وصَرامِ للحرب، وكَلاحِ وجَداعِ وأزامِ للسَّنة، وبَراحِ وحناذِ للشمس، وسَباط للحُمَّى، وطَمارِ للمكان المرتفع، يُقال: هَوَى من طمارِ، وابنا طَمارِ: ثَنِيَّتان، ووقع في بنات طَمارِ وطَبارِ، أيْ: في دواهٍ، ورماه الله ببنت طَمارِ. وسَبَبْتُه سبَّةً تكون لَزامِ، أيْ: لازمة. ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته: حَدادِ حُدِّيهِ[٣]. وكَرارِ: خرزةٌ يؤَخِّذْنَ[٤] بها أزواجهن، يَقُلْنَ: يا هَصْرَةُ اهْصُريهِ، ويا كَرارِ كُرِّيهِ، إنْ أدْبرَ فرُدِّيهِ وإنْ أقبلَ فَسُرِّيهِ[٥]. وفي مَثلٍ: فشاشِ فُشِّيهِ من اسْتِهِ إلى فيه[٦]. وقَطاطِ في قوله[٧]:

= ٦ / ٣١٢، واللسان (عرر). والشاهد فيه كالذي قبله. وعرعار: لُعبة، وهي من عَرْعَرْتُ كما يقول سيبويه (٣ / ٢٧٦). واسم الفعل من الرباعي لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع.

(١) لا عَباب: لا عبّ، والعبّ: شرب الماء من غير مصّ، والأباب: الماء. فإذا وردت الظباء الماء قيل: لا عباب، وإذا لم ترد قيل: لا أباب. ابن يعيش ٤ / ٥٦.

(٢) فساق معدولة عن فاسقة، وخباث من خبيثة، ولكاع من لكعاء (لئيمة)، ورطاب من رطبة الفرْج، ودفار من دفرة (نتنة)، وخضاف من خاضفة (ضارطة)، وحباق من حابقة (ضارطة)، وخزاق من خازقة. ابن يعيش ٤ / ٥٧.

(٣) حداد: معدول عن حادة، أيْ: مانعة، وهو منادى محذوف أداة النداء. وينبغي أن يكون موضعه مع فساق ولكاع. وحديه: امنعيه. ابن يعيش ٤ / ٦١

(٤) يؤخّذن: يَسْحَرْن.

(٥) اهصريه: أرجعيه. وكرار: معدول عن كارة، من الكرّ، وهو الرجوع. والهصرةُ: خرزة زعموا أنه يسحر بها الرجال.

(٦) أيْ: افعلي به ما شئت فما به انتصار. مجمع الأمثال ٢ / ٧٨. وفشاش: الداهية.

(٧) هو عمرو بن معدي كرب. انظر ديوانه ص ١٣٦، والخزانة ٦ / ٣٥٢، واللسان (فرط). قوله: =

أطلـــتُ فِــراطَهُــمْ حتــى إذا مــا قتلــتُ سَــراتَهُــمْ كــانــت قَطــاطِ

أيْ: كانت تلك الفِعْلةُ كافية لي وقاطّةً لثأري، أيْ: قاطعة له[١]. ولا تَبُلُّ فلاناً عندي بَلالِ، أيْ: بالّة. ويُقال للداهية: صَمِّي صَمام[٢]. وكَوَيْتُهُ وقاع، وهي سِمَةٌ على الجاعرتين[٣]، وقيل: في طول الرأس من مقدَّمه إلى مؤخَّره، قال[٤]:

وكنــتُ إذا مُنيــتُ بخصــمِ سَــوْءٍ دَلفْــتُ لــه فــأكْــويــهِ وَقــاعِ

والمعدولةُ عن فاعلة في الأعلام كحذامِ وقَطامِ وغلابِ وبَهانِ لنسوة[٥]، وسَجاحِ للمتنبّئة[٦]، وكَسابِ وخَطافِ لِكَلْبتين، وقَثامِ وجَعارِ وفَشاحِ للضَبُعِ[٧]، وخصافِ[٨] وسَكابِ لِفرسَيْن، وعَرارِ لبقرة، يقال: باءتْ عَرارِ بكَحْلَ[٩]، وظفارِ للبلد الذي يُنسب إليه الجَزْع، ومنها قولهم: من دخل ظفار حَمَّرَ[١٠]، وقَلاعِ ومَناعِ لهضبتين، ووَبارِ

= أطلت فراطهم، أيْ: أخَّرت وطوَّلت زمان إمهالي إيّاهم. والسَّراة: جمع سريّ وهو السيّد. والشاهد قوله: قطاط، حيث جاء معدولاً عن قاطّة بمعنى كافية.

(١) وكان حيّ من العرب قد قتل أم عمرو بن معدي كرب، فصبر على قصاص أمّه زماناً طويلاً، ثم حمل عليهم فقتل كثير من ساداتهم، وأنشد هذا البيت. انظر المنخّل ١ / ٧٠٧.

(٢) أيْ: ادهي يا داهية، وزيدي.

(٣) الجاعرتان: حرفا الوركين المشرفان على الفخذين. وقيل: هما رؤوس أعالي الفخذين.

(٤) قائله عَوْف بن الأحوص، شاعر جاهلي قديم. والبيت في نوادر أبي زيد ص ١٥١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٣، واللسان (وقع). والشاهد فيه قوله: وقاع، حيث استعملها علماً على تلك الكيّة المخصوصة، وقد بناها على الكسر. مُنيت: ابتُليت. دلفت له: تقرّبت إليه.

(٥) حذام: من الحذم (القطع). وقطام: من القطم (العضّ). بهان: من قولهم: امرأة بهنانة (ضحّاكة).

(٦) سجاح: من قولهم: رجل أسجح (حسن الصورة).

(٧) قثام: يقال: امرأة قاثمة (معطية). فشاح: من قولهم: فشح فبال، أيْ: فرج ما بين رجليه.

(٨) وخصاف: من قولهم: ناقة مخصاف، أيْ: سريعة.

(٩) يقال: هما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً. ويُضرب لكل مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر. انظر مجمع الأمثال ١ / ٩١.

(١٠) ظفار: بلد في جنوب الجزيرة العربية، وحمَّر: تكلّم بالحِمْيَرِية، وقيل: صبغ ثوبه بالحمرة. يُضرب للرجل يدخل في القوم فيأخذ بزيهم. انظر مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٦.

وشَرافِ لأرْضَيْن، ولَصافِ لجبل[1].

فصل: والبناءُ في المعدولة لغةُ أهل الحجاز، وبنو تميمٍ يعربونها ويمنعونها الصرفَ إلا ما كان آخرُه راءً كقولهم: حَضارِ لأحد المُحْلِفَيْن[2]، وجَعارِ[3]، فإنهم يوافقون فيه الحجازيين إلا القليلَ منهم كقوله[4]:

ومَــــرَّ دهـــرٌ علـــى وبـــارِ فهلكـــتْ جهـــرةً وبـــارُ

بالرفع.

فصل: هيهاتَ بفتح التاء، لغةُ أهلِ الحجاز، وبكسرها لغةُ أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقُرىء بهنّ جميعاً[5]. وقد تُنوَّن على اللغات الثلاث، قال[6]:

تـذكـرتُ أيـامـاً مَضَيْـنَ مـن الصِّبـا فَهَيْهَـاتِ هيهـاتٍ إليـك رُجُـوعُهـا

وقد رُوي قوله[7]:

هيهاتُ من مُصْبَحِها هيهاتِ

بضم الأول وكسر الثاني. ومنهم من يحذفها، ومنهم من يُسكِّنها، ومنهم مَنْ يجعلها

---

(١) ربما يكون مشتقّاً من اللصف، وهو نبات أو نوع من التمر.

(٢) حضارِ: اسم كوكب. والمحلفان: نجمان يطلعان قبل سُهيل من مطلعه، فيظن الناس بكل واحد أنه سهيل فيحلف الواحد أنه سهيل ويحلف الآخر أنه ليس به. وحضارِ أحد هذين النجمين.

(٣) جعارِ: اسم للضبع، معدولة عن جاعرة. والجاعرة: الاست.

(٤) هو الأعشى. انظر ديوانه ص ٢٨١، والكتاب ٣ / ٢٧٩، والمقتضب ٣ / ٥٠، والمقرّب ١ / ٢٨٢. وبار: أرض يزعمون أن الجنّ كانت تسكنها. والشاهد فيه: وبار (الثانية)، حيث أعربت مع أن آخرها راء، ومُنعت من الصرف. وهذا مذهب القليل من بني تميم.

(٥) قال تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قرئت بالفتح والكسر والضم. الكشاف ٣ / ١٨٦.

(٦) القائل هو الأحوص الأنصاري. ديوانه ص ١٩٢، واللسان (هيه)، وابن يعيش ٤ / ٦٦.

(٧) هذا الرجز لحميد الأرقط. وقبله: يُصْبحنَ بالقفر أتاوِيّاتِ. وهو في وصف إبل قطعت بلاداً حتى صارت في القفار، فلمّا أصبحن كنّ قد جاوزن مسافة بعيدة. انظر اللسان (أتى) وابن يعيش ٤ / ٦٦.

نوناً. وقد تُبدل هاؤها همزة، ومنهم مَنْ يقول: أيْهَاكَ وأيْهانَ وأيْهَا. وقالوا: إنّ المفتوحةَ مفردةٌ وتاؤها للتأنيث، مثلها في غرفة وظُلْمة، ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول: هَيْهاهْ. وألفُها عن ياء؛ لأن أصلها هَيْهَيَة، من المضاعف كزلزلة. وأمّا المكسورة فجمعُ المفتوحةِ، وأصلها هَيْهياتٌ، فحُذِفَ اللام. والوقفُ عليها بالتاء كمسلمات.

فصل: المعنى في «شَتَّانَ» تباينُ الشيئين في بعض المعاني والأحوال. والذي عليه الفصحاءُ: شتّانَ زيدٌ وعمرو، وشتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو، قال[(١)]:

شتَّانَ ما يَوْمي على كورها ويومُ حيَّانَ أخي جابرِ

وقال[(٢)]:

شتّانَ هذا والعناقُ والنومْ والمشربُ الباردُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

وأما قوله[(٣)]:

لَشتّانَ ما بين اليزيدين في النَّدى يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ بن حاتمِ

فقد أباه الأصمعي، ولم يستبعده بعضُ العلماء عن القياس.

فصل: أفّ، يُفتح ويُضمُّ ويُكسر، ويُنوَّن في أحواله، وتُلحق به التاءُ

---

(١) القائل هو الأعشى. انظر ديوانه ص ٩٦، والخزانة ٦ / ٢٧٦، وأصلاح المنطق ص ٢٨٢. حيّان: رجل من حنيفة له أخ يقال له: جابر. وكان الأعشى نديماً لحيّان يشرب معه. والكور: الرحل. والمعنى: أن يومي على رحل هذه الناقة ويومي مع حيّان لا يتقاربان؛ لأن الأول يوم سفر، والثاني يوم شرب ولهو ولعب. والشاهد فيه: استعمال «شتان» بدون زيادة لفظ بين.

(٢) القائل لقيط بن زرارة. انظر المقتضب ٤ / ٣٠٥، والخزانة ٦ / ٢٨٤، واللسان (دوم). العناق: المعانقة. والدَّوم: شجر معروف. والشاهد فيه كسابقه.

(٣) في (ط): وأمّا نحو قوله. والقائل هو ربيعة بين ثابت الرَّقّي. والرَّقّي نسبة إلى الرّقَّة، وهي مدينة على نهر الفرات. توفي أواخر القرن الثاني الهجري. واليزيدان هما: يزيد بن حاتم المهلبيّ الأزديّ وهو الممدوح، ويزيد بن سُليم القيسيّ وهو المفضول. والشاهد زيادة لفظ «ما» بعد شتّان. ووجه إنكار الأصمعي له أن «شتان» يقتضي اسمين. انظر الخزانة ٦ / ٢٧٥، وابن يعيش ٤ / ٦٩.

منوّناً[1].

فصل: وهذه الأسماءُ على ثلاثة أضرب. ما يُستعمل معرفةً ونكرة، وعلامةُ التنكير لحاقُ التنوين، كقولك: إيهِ وإيهٍ، وصَهِ وصَهٍ، ومَهِ ومَهٍ، وغاقِ وغاقٍ، وأفِّ وأفٍّ. وما لا يُستعمل إلا معرفة نحو: بَلْهَ وآمينَ. وما التُزم فيه التنكير، كإيهاً في الكفّ، ووَيْهاً في الإغراء، وواهاً في التعجب، يُقال: واهاً له ما أطْيَبَه، ومنه: فِداءٍ لك فلانٌ، بالكسر والتنوين، أيْ: لِيَفْدِكَ، قال[2]:

مَهْلاً فداءٍ لك الأقوامُ كُلُّهُمُ

فصل: ومن أسماء الفعل: دونَك زيداً، أيْ: خُذْهُ، وعندَك عمراً، أيْ: الزَمْهُ، وحَذَرَك بكراً، وحِذارَك ومكانَك وبُعْدَك، إذا قلت: تأخّرْ، أوْ حذّرته شيئاً خلفه، وفرَطَكَ وأمامَك، إذا حذّرته مِنْ بين يديه شيئاً، أوْ أمرته أنْ يتقدّم، ووراءَك، أيْ: انظر إلى خلفك، إذا بَصّرته شيئاً.

فصل: ومن الأصوات قولُ المتندِّم والمتعجِّب: وَيْ، تقول: وَيْ ما أغفله، ويقال: وَيْ لُمِّهِ[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ويْكأنه لا يُفلح الكافرون﴾[4] [القصص: ٨٢]. وضرَبَهُ فما قال: حَسِّ ولا بَسِّ[5]. ومِضِّ[6]، أنْ يتمطّقَ بشفتيه عند ردّ المحتاج، قال[7]:

---

(١) بعدها في ط: في الأحوال. وبعدها في ابن يعيش (٤ / ٦٩) وحاشية ب: فيقال أفّة.

(٢) قائله النابغة الذبياني، والمذكور صدر الشاهد، وعجزه: وما أُثَمِّر من مالٍ ومن ولدِ. انظر ديوانه ص ١٦، والخزانة ٦ / ١٨١، واللسان (فدي). الشاهد: فداءٍ، وهو مما التزم فيه التنكير من أسماء الأفعال.

(٣) أيْ: ويْ لأمّه، وقد حذفت الهمزة للتخفيف.

(٤) ويكأنه: هي ويْ دخلت على كأنّ.

(٥) الأول مأخوذ من الحَسّ، والحسّ من الإحساس، والثاني مأخوذ من البسّ، وهو التفريق. وفي مجمع الأمثال (١ / ١٧١): جئني به من حَسِّك وبَسِّك، يضرب في استفراغ الوسع في الطلب حتى يعذر.

(٦) مِضّ: كلمة تستعمل بمعنى لا.

(٧) لا يُعرف قائل هذا الرجز، وبعده: وحَرَّكَتْ لي رأسَها بالنَّغْضِ. وهو في الهمع ٥ / ١٣٠، =

سألتها الوَصْلَ فقالتْ مِضِّ

وفي أمثالهم: إنّ في مِضِّ لمطمعاً[1]. وبَخ عند الإعجاب. وأخَّ[2] عند التكرُّهِ، قال العجاج[3]:

وصارَ وصلُ الغانيات أخّا

ورُوي: كِخّا. وهَلاَ: زجرٌ للخيل، وعَدَسْ للبغل، وبه سُمِّي[4]. وهَيْدَ بفتح الهاء وكسرها للإبل، وهادَ مثلُه[5]. ويُقال: أتاهم فما قالوا له: هَيْدَ مالك[6]، إذا لم يسألوه عن حاله، وجَهْ ودَهْ مثلُه. ومنه: إلاّ دَهٍ فلا دَهٍ[7]. وحَوْب وحاي وعاي مثلُه. وسَعْ: حثٌّ للإبل، وجَوْتَ دعاءٌ لها إلى الشرب، وأُنشد قوله[8]:

دعــاهــنّ رِدْفـي فـارْعَـوَيْـنَ لصـوتـه   كما رُعْتَ بالجَوْتَ الظماءَ الصواديا

بالفتح محكياً مع الألف واللام، وجِيءْ: مثلُه. وحَلْ: زَجْرٌ للناقة، وحَبْ: من قولهم

= واللسان (مضض)، والارتشاف ٣ / ٢١٨، ومجمع الأمثال ١ / ٥١. والنغض: تحريك الرأس إلى الأعلى وإلى الأسفل.

(١) يضرب عند الشك في نيل شيء. مجمع الأمثال ١ / ٥١.

(٢) في أوب: إخٍّ.

(٣) وقبله: وانثنت الرِّجلُ فصارت فخّا. انظر الخزانة ٦ / ٤٢٦، ومجالس ثعلب ٢ / ٣٨٣، وابن يعيش ٤ / ٧٩، والشاهد فيه: أنه جعل اسم الفعل (أخّا) كالمصدر فأعربه.

(٤) انظر المساعد ٢ / ٦٥٩، وابن يعيش ٤ / ٧٩.

(٥) وكذلك: هادِ.

(٦) وكان حقّه أن يُبنى على السكون، لكنهم فتحوا الدال لأن الياء قبلها ساكنة.

(٧) أيْ: إنْ لم يكن منك فعل لهذا الأمر فلا يكون بعد الآن. والتنوين فيه للتنكير. وهو كلمة فارسية، وأصله أن الموْتورَ كان يَلقى واتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك. يُضرب لكل مَنْ لا يقدم على الأمر وقد حان حينه. انظر ابن يعيش ٤ / ٨١. والموتور: مَنْ قُتل له قتيل ولم يدرك بدمه.

(٨) قائله عويف القوافي الفزاري. وهو في الخزانة ٦ / ٣٨١، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣١٧، واللسان (جوت). ارعوين: رجعن عن الغيّ، والجوت: صوت تُدعى به الإبل للماء. الصواديا: العطاش. وقيل في معناه: إن ردفه وهو حبيبته الراكبة خلفه دعت النساء فرجعن نحوه، وكفَفْنَ عما كنّ عليه، كما أن الإبل العطاشى ينضم بعضها إلى بعض وتتوجّه إلى الماء إذا قيل لها: جَوْتَ.

للجمل: حَبْ لا مشيتَ، وهِدَعْ[1]: تسكينٌ لصغار الإبل، ودَوْهِ: دعاءٌ للرُّبَع[2]، ونِخَّ مشددةً ومخففةً: صوتٌ عند إناخة البعير، وهِيخْ وإيخْ مثلهُ. وهِسَّ وهَجْ وفاعِ: زجرٌ للغنم[3]، وبُسْ دعاء لها. وهَجْ وهَجا: خَسْءٌ للكلب[4]، قال[5]:

سَفَـرَتْ فقلـت لهـا هـجٍ فتبـرقعـتْ فـذكـرتُ حيـنَ تبـرقَعَـتْ ضَبّـارا

وهَيجْ: يُصَوِّت به الحادي. وحَجْ وعَهْ وعِيْزْ: زجرٌ للضأن[6]. وتِيءْ: دعاءٌ للتَّيْس عند السِّفاد. ودَجْ: صياحٌ بالدجاج. وسَأْ وتُشُؤْ: دعاءٌ للحمار إلى الشرب، وفي المَثَل: إذا وقف الحمارُ على الرَّدْهة فلا تقل: سَأْ[7]. وجاهِ: زجرٌ للسَّبُع. وقُوسْ: دعاءٌ للكلب. وطِيخَ: حكايةُ صوتِ الضاحك. وعِيطِ: صوتٌ للفتيان إذا تصايحوا في اللعب. وشِيبِ: صوتُ مشافرِ الإبل عند الشرب. وماءِ: حكايةُ بُغام الظَّبْيَة. وغاقِ: حكايةُ صوتِ الغراب. وطاقِ: حكايةُ صوتِ الضرب. وطَقْ: حكايةُ صوتِ وقع الحجارةِ بعضها ببعض[8]. وقَبْ: حكايةُ وقع السيف.

الظروف

منها الغايات، وهي: قبلُ وبعدُ وفوقُ وتحتُ وأمامُ وقدامُ ووراءُ وخلفُ وأسفلُ

---

(١) وفيه لغة أخرى وهي: هِدْعْ.

(٢) الرُّبَع: الفصيل الذي ينتج في الربيع، وهو أول النِّتاج.

(٣) ويقال أيضاً: هِسْ وهُسَّ، وهِجٍّ، وقاعِ. انظر المساعد ٢ / ٦٦٠.

(٤) وقيل أيضاً هِجِ وهجاً. المساعد ٢ / ٦٦٠.

(٥) هو الحارث بن الخزرج الخفاجي. انظر ابن يعيش ٤ / ٨٤، واللسان (هجج)، وتذكرة النحاة ص ٦٥٨. سفرت: كشفت عن وجهها. ضبّار: اسم كلب. والشاهد مجيء (هجٍ) منوّناً للتنكير.

(٦) للضأن: سقطت من أ.

(٧) الردهة: النقرة في الجبل أو في صخرة يستنقع فيها الماء.

(٨) في نسخة ب: على بعض.

ودونُ ومِنْ عَلُ[1]. ومن الغايات: وابْدأْ بهذا أوّلُ. وقد جاء ما ليس بظرف غايةً نحو: حَسْبُ[2] ولا غَيْرُ وليس غَيْرُ[3]. والذي هو حدُّ الكلام وأصلُه أن يُنطق بهنّ مضافات، فلما اقتُطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنّ صرْنَ حدوداً يُنتهى عندها؛ فلذلك سُمِّين غايات. وإنما يُبْنَيْنَ إذا نُوي فيهنّ المضاف إليه[4]، فإنْ لم يُنْوَ[5] فالإعراب كقوله[6]:

فسـاغَ لـيَ الشـرابُ وكنـتُ قبـلاً   أكـادُ أغـصُّ بـالمـاءِ الفـراتِ

وقد قُرِىء: ﴿لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[7] [الروم: ٤]. ويُقال: ابدأْ به أوّلاً، ويقال: جئته من علٍ[8]. وفي معناه: مِنْ عالٍ ومِنْ مُعالٍ ومِنْ عَلا[9]. ويُقال: جئته من عَلْوَ وعَلْوُ وعَلْوِ[10]. وفي معنى حسبُ: بَجَلْ، قال[11]:

---

(١) ذُكر قبلها «مِنْ» لأنها لا تستعمل إلا مجرورة بها.

(٢) حسبُ هنا بمعنى: لا غير. وتقطع عن الإضافة لفظاً فتُبنى على الضم، وحينئذٍ تلزم في الإعراب الوصفية نحو: رأيت رجلاً حسبُ، أو الحاليّة نحو: رأيت زيداً حسبُ، أو الابتدائية نحو: قبضتُ عشرة فحسبُ. أوضح المسالك ٣ / ١٦٣.

(٣) قيل في ضمتها: إنها ضمة إعراب، وهي اسم «ليس» والخبر محذوف، وهذا مذهب الأخفش. وقيل: إنها ضمة بناء، وهي في محل رفع اسم «ليس» والخبر محذوف، أو هي في محل نصب خبر «ليس» واسمها محذوف.

(٤) أيْ: حُذف المضاف إليه لفظاً ونُوي معناه.

(٥) أيْ: فإنْ لم يُنوَ لفظاً ولا معنى.

(٦) قائله يزيد بن الصَّعق، وقيل: عبدالله بن يعرب. والرواية المشهورة: أكاد أغصّ بالماء الحميم. انظر الخزانة ١ / ٤٢٦، واللسان (حمم)، وأوضح المسالك ٣ / ١٥٦. والشاهد فيه قوله: قبلاً، حيث قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، فأعربت ونُوِّنت.

(٧) وهذه القراءة هي قراءة أبي السماك والجحدري وعون العقيلي. انظر البحر المحيط ٨ / ٣٧٥. ووجه هذه القراءة أن (قبل وبعد) قُطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى، فأعربا ونُوّنا.

(٨) أُعربت لأنها نكرة. ونوِّنت لأنها قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(٩) كقوله: فهي تنوش الحوض نوشاً من عَلا: نوشاً به تقطع أجواز الفلا. انظر ابن يعيش ٤ / ٨٩.

(١٠) انظر اللسان (علا).

(١١) هذا الرجز للأعرج المعنّي، واسمه عمرو بن عدّي بن سويد الطائي، وهو شاعر مخضرم. انظر الخزانة ٩ / ٥٢٢، واللسان (بجل)، وابن يعيش ٤ / ٩٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٩١. وقبله: نحن بنو ضبّة أصحاب الجمل.

رُدُّوا علينا شَيْخَنا ثُمَّ بَجَلْ

فصل: وشُبِّه «حيثُ» بالغايات من حيثُ ملازمتُها الإضافة. ويُقال: حَيْث وحَوْث، بالفتح والضم فيهما[1]. وقد حكى الكسائي حيثِ، بالكسر[2]. ولا يُضاف إلى غير الجملة إلا ما رُوي من قوله[3]:

أمَا ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعا

أيْ: مكان سُهَيْلٍ. وقد روى ابن الأعرابي بيتاً عجزه[4]:

حيثُ ليِّ العمائمِ

وتتصل به «ما» فيصير للمجازاة[5].

فصل: ومنها «منذُ»، وهي إذا كانت اسماً على معنيين، أحدُهما: أوّلُ المدة كقولك: ما رأيته منذُ يومُ الجمعةِ، أيْ: أوّل المدة التي انتفت فيها الرؤية، ومبدؤها ذلك اليوم. والثاني: جميعُ المدة كقولك: ما رأيته منذُ يومان، أيْ: مدةُ انتفاءِ الرؤية اليومان جميعاً. ومُذْ محذوفةٌ منها، وقالوا: هي لذلك أدخلُ في الاسمية[6]. وإذا لقيها ساكنٌ بعدها نحو: مُذُ اليوم، ضُمّت ردّاً إلى أصلها.

---

(١) الضم تشبيهاً بقبل، والفتح للتخفيف. وحَوْث: لغة طيء. المساعد ١ / ٥٢٩.

(٢) على أصل التقاء الساكنين.

(٣) لا يُعرف قائل هذا الرجز. وتمامه: نجماً يضيء كالشهاب لامعا. انظر الخزانة ٣ / ٧، والمغني ص ١٧٨، وابن يعيش ٤ / ٩١. وينشده بعضهم: حيث سهيلٌ، بالرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: موجود.

(٤) البيت بتمامه:

ونطعنُهم تحت الحُبَى بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

ولم ينسبه أحد لقائل. انظر الخزانة ٦ / ٥٥٣، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٥، والمغني ص١٧٧، وابن يعيش ٤ / ٩٢. وقوله: تحت الحُبى، أيْ: في أوساطهم، وهو جمع حُبْوة. ويروى: ونطعنهم حيث الكلى.

(٥) قال الشاعر: حيثما تستقمْ يقدّرْ لك الله نجاحاً في غابر الأزمان.

(٦) للحذف الذي لحقها. والحذف بابه الأسماء.

فصل: ومنها «إذْ» لما مضى من الدهر، و «إذا» لما يُستقبل منه. وهما مضافتان أبداً. إلا أنّ «إذْ» تضاف إلى كلتا الجملتين، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية، تقول: جئت إذْ زيد قائم، وإذْ قام زيد، وإذْ يقوم زيد، وإذ زيد يقوم. وقد استقبحوا: إذْ زيد قام[١]. وتقول: إذا قام زيد، وإذا يقوم زيد، قال الله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى﴾ [الليل: ١، ٢]، ونحو قوله[٢]:

إذا الرجالُ بالرجال التفَّتِ

ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسّره الظاهر. وفي «إذا» معنى المجازاة دون إذْ، إلا إذا كُفّت بـ«ما» كقول العبّاس بن مِرْداس[٣]:

إذْ ما دَخَلْتَ على الرسول فقلْ لَهُ ... حقّاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ

وقد تقعان للمفاجأة كقولك: بينا زيد قائمٌ إذْ رأى عمراً[٤]، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا، وخرجتُ فإذا زيدٌ بالباب، قال[٥]:

وكنت أُرى زيداً كما قيل سيّداً ... إذا أنّه عبدُالقفا واللهازِمِ

---

(١) لأنه ظرف زمان للماضي، فاستحبوا أن يدخل على الفعل الماضي ولا يفصل بينهما لتشاكل معناهما.

(٢) هذا الرجز لجَحْدَر بن ضبيعة، وهو شاعر جاهلي. وقبله: ردّوا عليّ الخيلَ إنْ أَلَمَّتِ. انظر ابن يعيش ٤ / ٩٦، والتخمير ٢ / ٢٧٦. والشاهد فيه: مجيء «إذا» وبعدها اسم مرفوع بفعل محذوف.

(٣) ديوانه ص ٧٢، والكتاب ٣ / ٥٧، والخزانة ٩ / ٢٩، واللسان (أذذ). والشاهد فيه المجازاة بإذْما، بدليل وقوع الفاء في الجواب.

(٤) إذْ التي تكون للمفاجأة هي الواقعة بعد بينا أو بينما، قال الشاعر:

استقدر اللهَ خيراً وارضَيَنَّ به ... فبينما العسرُ إذْ دارت مياسيرُ

انظر الكتاب ٣ / ٥٢٨. هذا وقد اختلف العلماء فيها في هذه الحالة، فقال بعضهم: هي ظرف، وقال آخرون: هي حرف. انظر المغني ص ١١٥.

(٥) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لا يُعرف قائلوها. انظر الكتاب ٣ / ١٤٤، والخزانة ١٠ / ٢٦٥، وأوضح المسالك ١ / ٣٣٨. ونُسب في المنخَّل (١ / ٧٥٤) للفرزدق، وليس في ديوانه. عبد القفا: الدنيء. واللهازم: جمع لِهْزِمَة، وهي عظم ناتىء تحت الأذنين.

وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب بينا وبينما، وأنشد[1]:

بينا نحن نَرْقُبُه أتانا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزنادِ راعي

وأمثالاً له. ويُجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء، قال الله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا همْ يَقْنَطون﴾ [الروم: ٣٦].

فصل: ومنها لدى، والذي يفصل بينها وبين «عند» أنك تقول: عندي كذا، لِمَا كان في ملكك، حضرَك أو غاب عنك. ولديّ كذا، لِمَا لا يتجاوز حضرتك. وفيها ثماني لغات: لَدَى ولدَنْ ولدُنْ ولَدُ بحذف نونها، ولَدْنِ ولُدْنِ بالكسر لالتقاء الساكنين، ولَدْ ولُدْ بحذف نونهما. وحكمُها أن يُجرَّ بها على الإضافة[2] كقوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حكيمٍ عليم﴾ [النمل: ٦]. وقد نصبت العرب بها غُدْوَة خاصة، قال[3]:

لَدُنْ غُدْوَةً حتى أَلاذَ بخُفّها ... بقيّةُ منقوصٍ من الظلِّ قالِصِ

تشبيهاً لنونها بالتنوين[4]، لمّا رأوها تُنزعُ عنها وتُثبَت[5].

فصل: ومنها الآن، وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علّة بنائها[6]. ومتى وأين، وهما يتضمنان معنى

---

(١) نسبه سيبويه (١ / ١٧١) لرجل من قيس عيلان. وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٧٨، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٢. والوفضة: جعبة السهام، ومعناها في هذا البيت: خريطة تكون مع الرعاة يجعلون فيها أزوادهم.

(٢) كسائر الظروف، نحو: أمام ووراء وفوق وتحت.

(٣) لم ينسبه أحد لقائل. وهو في وصف سير الناقة من الغداة إلى أنْ قامت الشمس في وسط السماء. وقالص: ناقص وقصير. والظل يكون قصيراً في شدة الحر من نصف النهار. ابن يعيش ٤ / ١٠١.

(٤) وذلك في نحو: هذا ضاربٌ زيداً. فنونها تشبه التنوين في اسم الفاعل.

(٥) أيْ: أن النون فيها تحذف تارة وتثبت أخرى، وذلك كالتنوين. ومن حذف نونها قول العرب: من لد شولاً فإلى إتلائها. والشول: مصدر شالت الناقة بذنبها، أيْ: رفعته للضراب. والإتلاء: مصدر أتلت الناقة، إذا تبعها ولدها بعد الوضع. انظر الكتاب ١ / ٢٦٤.

(٦) هذا مذهب المبرّد. ومذهب الفراء أن أصله آن، وهو فعل ماضٍ، معناه: أتى وقته، ومضارعه: يئين. فلما دخل عليه الألف واللام تُرك ما كان عليه من الفتح. وقيل: إنّ علّة بنائه تضمّنه لام=

الاستفهام ومعنى الشرط، تقول: متى كان ذاك؟ ومتى يكون؟ ومتى تأتني أكرمْك، وأين كنت؟ وأين تجلسْ أجلسْ. وتتصل بهما «ما» المزيدة فتزيدهما إبهاماً. والفصل بين «متى» و«إذا» أنّ متى للوقت المبهم وإذا للمعيَّن. وأيَّان بمعنى «متى» إذا استُفهم بها[1]. و«لمّا» في قولك: لمّا جئتَ جئتُ، بمعنى حين. وأمسِ، وهي متضمِّنةٌ معنى لام التعريف، مبنيةٌ على الكسر عند الحجازيين. وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف[2]، فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مُذْ أمسَ، قال[3]:

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمسا   عجائزاً مثلَ السَّعالي خمسا

و«قَطُّ وعَوْضَ» لزماني المضيّ والاستقبال على سبيل الاستغراق، تقول: ما رأيته قطُّ، ولا أفعله عَوْضَ. ولا يُستعملان إلا في موضع النفي، قال[4]:

رَضِيعَي لِبَانٍ ثَدْيَ أمٍّ تقاسما   بأسْحَمَ داجٍ عَوْضَ لا نتفرّقُ

وقد حُكي: قُطُّ بضم القاف، وقَطْ خفيفة الطاء، وعَوْضُ مضمومة.

فصل: و «كيفَ» جارٍ مجرى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: كيف زيدٌ؟ أيْ: على أيّ حال هو؟ وفي معناه: أنّى، قال الله تعالى: ﴿فأتوا حرثَكُمْ أنّى شئتم﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقال الكميت[5]:

= التعريف. وقيل: إنه بُني لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٤ / ١٠٣.

(١) ولكنْ أيّان لا تستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى: ﴿أيّان مرساها﴾ [الأعراف: ١٨٧].

(٢) وعلّة منعه من الصرف التعريف والعدل عن اللام.

(٣) قائل هذا الرجز العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٢٩٦، والكتاب ٣ / ٢٨٤، والخزانة ٧ / ١٦٧، واللسان (أمس). والشاهد فيه: إعراب أمس ومنعه من الصرف على لغة بني تميم.

(٤) القائل هو الأعشى، وهو في ديوانه ص ١٢٠، والخصائص ١ / ٢٦٥، والخزانة ٧ / ١٣٨، والحلل ص ١٠٤. الرضيعان: الممدوح والكرم، والأسحم: الرّحم. يقول: حين كان الممدوح في الرّحم حالفه الكرم ألا يفارقه مدى الدهر. والشاهد فيه: أن «عوض» لا يستعمل إلا في موضع النفي.

(٥) وعجزه: من حيثُ لا صَبْوَةٌ ولا رِيَبُ. انظر هاشمياته ص ٧٤، والصاحبي ص ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٧.

أنّى ومِنْ أينَ آبَكَ الطَّرَبُ

إلا أنهم يجازون بأنّى[1] دون كيف، قال لبيد[2]:

فأصْبَحْتَ أنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بِها

وحكى قُطْرُبٌ عن بعض العرب: انظرْ إلى كيفَ يَصْنَعُ[3].

المركبات

هي على ضربين، ضربٌ يقتضي تركيبُه أنْ يُبنى الاسمان معاً، وضربٌ لا يقتضي تركيبُهُ إلا بناءَ الأول منهما. فمن الضرب الأول نحوُ العَشَرة مع ما نُيِّف عليها إلا اثني عشر. وقولُهم: وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ، ولقيتُه كفّةَ كفّةَ، وصَحْرةَ بَحْرَةَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، ووقع بينَ بينَ، وآتيك صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، وتفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ، وتركوا البلاد حَيْثَ بَيْثَ وحاثِ باثِ، ومنه: الخازِ بازِ. والضربُ الثاني[4] نحوُ قولهم: أفعل هذا بادي بَدِي، وذهبوا أيدي سبا، ونحو: معديكَرِبَ وبَعْلَبَكّ وقالي قَلا[5].

فصل: والذي يفصل بين الضربين أنّ ما تضمّن ثانيهِ معنى حرفٍ بُني شطراه لوجود علّتي البناء فيهما معاً. أمّا الأول فلأنه تَنَزَّل منزلةَ صدرِ الكلمةِ من عجزها. وأمّا

---

(١) يجازى بها إذا استعملت استعمال أين.

(٢) وعجزه: كلا مَرْكِبَيْها تحت رجليكَ شاجرُ. انظر ديوانه ص ٦٥، والكتاب ٣ / ٥٨، وابن يعيش ٤ / ١١٠. تلتبس: تختلط بها، والشاجر: المائل. والبيت في وصف داهية شنيعة، مَنْ أتاها وأراد ركوبها التبس بها وهوت به.

(٣) وذلك شاذ، شبّهوها بأين، كما يقول ابن يعيش ٤ / ١١٠.

(٤) وهو الذي لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما، وأمّا الثاني فيكون معرباً؛ لأنه لم يتضمن معنى الحرف.

(٥) ذكر ابن يعيش أن بادي بدِي وأيدي سبا، ليسا من هذا الضرب، وإنما هما من الضرب الأول؛ لأنهما ليسا علمين. شرح المفصل ٤ / ١١٢.

الثاني فلأنه تضمَّن معنى الحرف[1]. وما خلا ثانيه من التضمّن أُعرب وبُني صدرُه.

فصل: والأصل في العدد المُنيِّف على العشرة أن يُعطف الثاني على الأول فيقال: ثلاثة وعشرة، فمُزِج الاسمان وصُيِّرا واحداً وبُنيا لوجود العلّتين[2]. ومن العرب مَنْ يُسكِّن العين فيقول: أَحَدَ عْشَرَ، احتراساً من توالي الحركات[3] في كلمة. وحرف التعريف والإضافة لا يُخلاّن بالبناء، تقول: الأحَدَ عشرَ والحاديَ عَشَرَ إلى التسعةَ عشرَ والتاسعَ عشرَ[4]، وهذا[5] أحدَ عَشَرَكَ وتسعةَ عَشَرَكَ. وكان الأخفش يرى[6] فيه الإعراب إذا أضافه[7]، وقد استرذله سيبويه[8]. وإنْ سُمّي رجل بخمسةَ عشرَ كان فيه الإعرابُ[9]، والإبقاء على الفتح[10].

فصل: وكذلك الأصل: وقعوا في حَيْصٍ وبَيْصٍ[11]، أيْ: في فتنة تموج بأهلها متأخرين ومتقدمين. ولقيته كفَّةً وكفَّةً، أيْ: ذوَيْ كفّتين، كفّةٍ من اللاقي وكفةٍ من الملقي؛ لأنّ كلَّ واحد منهما في وهلة التلاقي كافٌّ لصاحبه أنْ يتجاوزه. وصحرةً وبحرةً، أيْ: ذوي صحرةٍ وبحرة[12]، أيْ: انكشاف اتساع لا سُتْرة بيننا. ويقال:

---

(١) وهو الواو.

(٢) وهما: تضمّن معنى الحرف والتركيب.

(٣) في ب: المتحركات.

(٤) وقع سقط في هذه العبارة في نسخة أ، فقد جاءت على النحو التالي: تقول: الأحد عشر والتسعة عشر.

(٥) في ب: وهذه.

(٦) في أ، ب: وكان يرى الأخفش. وكذلك في ابن يعيش ٤ / ١١٣.

(٧) فيقول: هذا خمسةَ عَشَرُك.

(٨) قال: «وهي لغة رديئة». الكتاب ٣ / ٢٩٩.

(٩) تضمّ الراء في الرفع وتفتحها في النصب والجرّ، وتجريه مجرى الاسم الممنوع من الصرف كبعلبك.

(١٠) أيْ: يبقى مبنيّاً على الفتح. ووجهه كما يقول ابن يعيش أن التركيب والبناء وقعا قبل التسمية، فلمّا سمّيت بهما حكيت حالهما قبل التسمية. شرح المفصل ٤ / ١١٤.

(١١) الأول مأخوذ من قولهم: حاص يحيص، إذا فرّ. والثاني مأخوذ من باص، أيْ: تقدّم وسبق. ومضارعه: يبوص. وفيهما عدة لغات. انظر ابن يعيش ٤ / ١١٥.

(١٢) الأول مأخوذ من الصحراء، والثاني مأخوذ من البحر.

أخبرته بالخبر صَحْرةَ بَحْرَةَ[١]، ويقولون: صَحْرَةً بَحْرةً نَحْرةً[٢]، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء. وهو جاري بيتٌ إلى بيتٍ، أوْ بيتٌ لبيتٍ، أيْ: هو جاري ملاصقا. ووقع بينَ هذا وبينَ هذا، قال عبيد[٣]:

وبعضُ القوم يسقطُ بَيْنَ بَيْنَا

وأتيته صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، أيْ: كل صباح ومساء، وكل يوم. وتفرقوا شغَراً وبغَراً، أيْ: منتشرين في البلاد هائجين، من: اشغرَّتْ عليه ضيعتُه، إذا فشَتْ وانتشرتْ. وبَغَرَ النجمُ: هاج بالمطر، قال العجاج[٤]:

بَغْرَةَ نجمٍ هاجَ ليلاً فانكدرْ

وشذراً ومذراً، من التشذّر، وهو التفرّق والتبذير، والميم في مذر بدلٌ من الباء، وخِذَعاً ومِذَعاً، أيْ: منقطعين منتشرين، من الخَذْع وهو القَطْعُ، ومن قولهم: فلانٌ مَذّاع، أيْ: كذّاب، يُفشي الأسرار وينشرها. وحَيْثاً وبَيْثاً، من قولهم: فلان يَسْتَحِيثُ ويَسْتَبيثُ[٥]، أيْ: يَسْتَبْحِثُ ويَسْتَثِيرُ.

فصل: وفي خازِ بازِ سبعُ لغات، وله خمسة معان. فاللغاتُ: خازِ بازِ وخازَ بازَ وخازِ بازُ وخازَ بازُ وخازُ بازِ وخازِبَاء كقاصعاء[٦]، وخِزْبازٌ كقرطاس. والمعاني:

---

(١) مركب مبنيّ على الفتح كخمسة عشر. وهما في موضع الحال.

(٢) نحرة: مأخوذ من «نَحْرِ الشهر»، وهو أوله. تقول لقيته نحْرَةً، أيْ مكشوفاً نهاراً.

(٣) البيت بتمامه: نحمي حقيقتنا وبعضُ القوم يسقط بينَ بينا. وهو في ديوانه ص ١٤١، وسرّ الصناعة ١ / ٤٩، والخزانة ٢ / ٢١٣. والشاهد في قوله: بينَ بينَ، حيث رُكّبا معاً وجُعلا بمنزلة اسم واحد، أيْ: وسطا. وهو في موضع الحال. والحقيقة: ما يجب على المرء أن يحميه ويدافع عنه.

(٤) انظر ديوانه ١ / ٢٨، واللسان (بغر)، وابن يعيش ٤ / ١١٨. قوله: انكدر، أيْ: أسرع وانقضّ. ويقال: انكدرت النجوم، أيْ: تناثرتْ.

(٥) أيْ: يبحث ويطلب.

(٦) القاصعاء: أحدُ بابي جحر اليربوع.

ضربٌ من العشب، قال[1]:

والخازِبازِ السَّنِمَ المَجُودا

وذبابٌ يكون في العشب، قال[2]:

وجُنَّ الخازِبازِ به جُنُونا

وصوتُ الذباب، وداءٌ في اللَّهازمِ[3]، قال[4]:

يا خازِبازِ أرْسِلِ اللَّهازِما

والسِّنَّوْرُ.

فصل: افْعَلْ هذا بادِيَ بَدا وبادي بَدِي، أصله: بادِىءَ بَدْىءٍ وباديَ بداءٍ، فخفّف بطرح الهمزة والإسكان[5]، وانتصابُه على الحال. ومعناه: مبتدئاً به قبل كل شيء. وقد يُستعمل مهموزاً، وفي حديث زيد بن ثابت: أمّا بادِىءَ بَدْءٍ فإني أحمد الله.

فصل: يقال: ذهبوا أيْدي سَبَا وأيادي سبا، أيْ: مثلَ أيدي سبأ بن يشجُب، في تفرقهم وتبدّدهم في البلاد حين أُرسل عليهم سيلُ العَرِم. والأيْدي كنايةٌ عن الأبناء والأسرة؛ لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي.

فصل: في معديكَرِبَ لغتان، إحداهما: التركيبُ ومنعُ الصرف[6]. والثاني:

---

(١) وبعده: بحيث يدعو عامرٌ مسعوداً. ولا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في الإنصاف ١ / ٣١٤، واللسان (خوز)، والتخمير ٢ / ٢٩٨. عامر ومسعود: راعيان من رعاة الإبل.

(٢) وصدره: تفقّأ فوقه القَلَعُ السَّواري. والقائل عمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر مخضرم، أسلم، وتوفي في عهد عثمان. انظر البيت في الإنصاف ١ / ٣١٣، والخزانة ٦ / ٤٤٢، وإصلاح المنطق ص ٤٤. تفقّأ: تشقّق. القلع: السُحب العظيمة، مفردها قلعة. السّواري: السحب التي تسري ليلاً.

(٣) اللهازم: جمع لِهْزِمة، وهي طرف الحلق، أوْ عظم ناتىء تحت الأذن.

(٤) وبعده: إنّي أخاف أن تكون لازماً. ولا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في إصلاح المنطق ص ٤٤، والإنصاف ١ / ٣١٥، والصحاح (خوز).

(٥) أيْ: طرح الهمزة من بداء، والإسكان في بادي.

(٦) فالتعريف والتركيب هما علّتا منع صرفه، ومعنى معديكرب: عَدَاه الكَرْبُ. قال ابن يعيش: =

الإضافة. فإذا أُضيف جاز في المضاف إليه الصرفُ وتركُه، تقول: هذا معديكرِبُ ومعديكرِبٍ ومعديكرِبَ. وكذلك قالي قلا[1]، وحَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ ونظائرُها.

الكنايات

وهي: كمْ وكذا وكَيْتَ وذَيْتَ. فكمْ وكذا كنايتان عن العدد على سبيل الإبهام[2]. وكَيْتَ وذَيْتَ كنايتان عن الحديث والخبر[3]، كما كُني بفلانٍ وهَنٍ عن الأعلام والأجناس، تقول: كم مالك؟ وكم رجلٍ عندي، وله كذا وكذا درهماً، وكان من القصة كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ وذَيْتَ.

فصل: وكمْ على وجهين: استفهامية وخبرية. فالاستفهامية تنصب مميِّزها مفرداً[4] كمميِّز أحدَ عشرَ، تقول: كم رجلاً عندك؟ كما تقول: أحدَ عشرَ رجلاً. والخبرية تجرّه مفرداً أوْ مجموعاً كمميِّز الثلاثة والمئة، تقول: كم رجلٍ عندي، وكم رجالٍ[5]، كما تقول: ثلاثة أثوابٍ ومئة ثوب.

فصل: وتقع في وَجْهَيْها مبتدأةً ومفعولةً ومضافاً إليها، تقول: كم درهماً عندك؟ وكم غلامٍ لك، على تقدير: أيُّ عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كائن لك. وتقول: كم منهم شاهدٌ على فلان[6]، وكم غلاماً لك ذاهب؟ تجعل «لك» صفة للغلام، وذاهباً خبراً لِـ«كَمْ». وتقول في المفعولية[7]: كم رجلاً رأيت؟ وكم غلامٍ

= «وفي معديكرب شذوذان، أحدهما: إسكان الياء في موضع الفتح، والآخر: قولهم: معدي، والقياس معدا، بالفتح». شرح المفصل ٤ / ١٢٥.

(١) بلدة في أرمينية.

(٢) فيكون هذا العدد مجهول الجنس والمقدار.

(٣) أيْ: الحديث عن شيء وقع أو خبر حدث. ولا بدّ من تكرارهما مع العطف بالواو.

(٤) ويجوز جرّه بـ «مِنْ» مضمرة جوازاً إذا جُرّت بحرف جرّ ظاهر، نحو: بكم دينارٍ اشتريت كتابك؟

(٥) الإفراد أكثر وأبلغ، كما يقول ابن هشام. أوضح المسالك ٤ / ٢٧٠.

(٦) كمْ: في محل رفع مبتدأ، وشاهد: خبر. والتمييز محذوف.

(٧) تكون في محل نصب مفعولاً به إذا وقع بعدها فعل متعدّ لم يذكر مفعوله.

ملكت[1]. وفي الإضافة[2]: رِزْقَ كم رجلاً أطْلَقْتَ؟ وعلى كم جذعاً بُني بيتي؟ وأنْفُسَ كم رجلٍ أنقذتَ، وبكم رجلٍ مررتَ.

فصل: وقد يُحذف المميِّز فيقال: كم مالُك؟ أيْ: كم درهماً أوْ ديناراً مالُك؟ وكم غلمانُك؟ أيْ: كم نفساً غلمانُك؟ وكمْ درهمُكَ؟ أيْ: كم دانقاً درهمُك؟ وكم عبدُاللهِ ماكثٌ؟ أيْ كمْ يوماً أو شهراً؟ وكذلك: كم سرتَ؟ وكم جاءك فلانٌ؟ أيْ: كم فرسخاً؟ وكمْ مرةً؟ أوْ: كم فرسَخٍ، وكم مرةٍ[3].

فصل: ومميِّز الاستفهامية مفردٌ لا غيرُ[4]. وقولُهم: كم لك غلماناً؟ المميِّز فيه محذوف، والغلمانُ منصوبةٌ على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفساً لك غلماناً؟

فصل: وإذا فُصل بين الخبرية ومميِّزها نُصب[5]، كقولك: كم في الدار رجلاً، قال[6]:

كَمْ نالَني منهم فَضْلاً على عَدَمٍ

---

(١) وقد تقع ظرفاً كقولك: كم شهراً صمت؟ وكذلك قد تقع مصدراً كقولك: كم ضربة ضربتَ؟

(٢) أيْ: أنها تقع في محل جرّ بالإضافة أو بحرف جرّ، بدليل ما مثّل به المؤلف. وفي نسخة ط وقع في هذه العبارة وما تلاها اضطراب في التقديم والتأخير.

(٣) لقد قدّر المؤلف التمييز المحذوف بالنصب والجرّ، كما هو واضح من التقدير. فالنصب على الاستفهام، والجرّ على الخبر. وتقديره منصوباً أحسن كما يقول ابن يعيش، لأن حذف المضاف إليه وتبقية المضاف قبيح. انظر شرح المفصل ٤ / ١٢٩.

(٤) وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إنْ كان السؤال عن الجماعات، كقولك: كم غلماناً لك؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان. انظر شرح التصريح ٢ / ٢٧٩.

(٥) لأنه لو بقي على جرّه كان قبيحاً، حيث يُفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٦) قائله القطامي، وهو عُمير بن شُييم. وعجزه: إذْ لا أكاد من الإقتار احتملُ. انظر ديوانه ص ٦، والكتاب ٢ / ١٦٥، والمقتضب ٣ / ٦٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٨٣. والشاهد فيه: نصب تمييز كم الخبرية لمّا فصل بينهما. والنصب مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فمذهبهم جرّه. انظر الإنصاف ١ / ٣٠٣.

وقال[1]:

تــــؤُمُّ سِنــــانـــاً وكَـــمْ دونَـــه مـــن الأرض مُحْــدَوْدِبــاً غــارُهــا

وقد جاء الجرّ في الشعر مع الفصل، قال[2]:

كَـمْ فـي بنـي سعـدِ بـن بكـرٍ سيّـدٍ ضخـمِ الـدَّسيعـةِ مـاجـدٍ نفّـاعِ

فصل: ويرجع الضميرُ إليه على اللفظ والمعنى. تقول: كم رجلٍ رأيته ورأيتهم[3]، وكم امرأةٍ لقيتها ولقيتُهُنَّ[4]، قال الله تعالى: ﴿وكَمْ من مَلَكٍ في السماوات لا تُغني شفاعتُهم شيئاً﴾[5] [النجم: ٢٦].

فصل: وتقول: كم غيرَه لك؟ وكم مثلَه لك[6]؟ وكم خيراً منه لك؟ وكم غيرَه مثلَه لك؟ تجعلُ مثله صفةً لغيره، فتنصبُه نصبَه.

فصل: وقد يُنشد بيتُ الفرزدق[7]:

---

(١) القائل زهير بن أبي سلمى كما في الكتاب ٢ / ١٦٥، وابن يعيش ٤ / ١٣١، وليس في ديوانه. ونُسب في المحتسب (١ / ١٣٨) للأعشى، وليس في ديوانه. وتردّد ابن برّي في شرح شواهد الإيضاح ص ١٩٧ في نسبته، فقال: هو لزهير أو لكعب ابنه أوْ للأعشى. وسنان، هو سنان بن حارثة المرّي. والضمير المستتر في «تؤمّ» يعود على ناقته. والغار: ما انخفض من الأرض. والشاهد فيه كسابقه.

(٢) قائله الفرزدق كما في ابن يعيش ٤ / ١٣٢، وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٦، وليس في ديوانه. وورد في كتاب سيبويه دون نسبة ٢ / ١٦٨. الدسيعة: العطية. والشاهد فيه: جرّ تمييز كم الخبرية (سيّد) مع الفصل بينهما.

(٣) قوله: رأيته، مراعاة للفظ كم، ورأيتهم: مراعاة لمعناها.

(٤) قوله: لقيتها ولقيتهن، أنّث الضمير فيهما على المعنى.

(٥) وقد جمع الضمير في (شفاعتهم) نظراً إلى المعنى.

(٦) فتكون «كم» في محل رفع مبتدأ، و «لك» الخبر. و «غيره» تمييز، وكذلك «مثله»، وهما نكرتان وإنْ أضيفا إلى الضمير.

(٧) ديوانه ص ٣١٢، والكتاب ٢ / ٧٢، والخزانة ٦ / ٤٨٥، وأوضح المسالك ٤ / ١٢٥. فدعاء: مؤنث أفدع، وهو المعوّج الرُّسغ من اليد والرجل. وعشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. وهذا البيت يهجو به جريراً، ويصف نساءه بأنهنّ راعيات له يحلبن عليه عشاره.

كـم عمّـةٍ لـك يـا جـريـرُ وخـالـةٍ   فـدعـاءَ قـد حَلَبَـتْ علـيّ عِشـاري

على ثلاثة أوجه، النصبُ على الاستفهام[١]، والجرُّ على الخبر[٢]، والرفعُ على معنى: كم مرة حَلَبَتْ عليّ عمّاتُك[٣].

فصل: والخبريةُ مضافةٌ إلى مميِّزها عاملةٌ فيه عملَ كلِّ مضاف في المضاف إليه. فإذا وقعت بعدها مِنْ، وذلك كثيرٌ في استعمالهم، منه قوله تعالى: ﴿وكم مِنْ قريةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وكم من مَلَكٍ﴾ [النجم: ٢٦]، كانت منوَّنةً في التقدير، كقولك: كثيرٌ من القرى، ومن الملائكة. وهي عند بعضهم منوّنةٌ أبداً، والمجرور بعدها بإضمار مِنْ[٤].

فصل: وفي معنى كم الخبرية كأيٍّ، وهي مركبةٌ من كاف التشبيه وأيٍّ. والأكثرُ أن تُستعمل مع «مِنْ»[٥]، قال الله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ قرية﴾ [الحج: ٤٨]. وفيها خمسُ لغات: كأيٍّ، وكاءٍ بوزن كاعٍ، وكيْءٍ بوزن كَيْعٍ، وكَأْيٍ بوزن كَعْيٍ، وكَإٍ بوزن كعٍ[٦].

فصل: وكَيْتَ وذَيْتَ مخففتان من كيَّة وذيَّة. وكثيرُ من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا تُستعملان إلا مكررتين. وقد جاء فيهما الفتحُ والكسر والضم[٧]. والوقف

---

(١) إمّا على الاستفهام التهكّمي، وإمّا على لغة بني تميم الذين يجوّزون نصب مميِّز كم الخبرية مفرداً.

(٢) وعلى هذين الوجهين تكون «كم» في محل رفع مبتدأ، وجملة «قد حلبت» خبر.

(٣) الرفع على الابتداء، وجملة «قد حلبت» خبر للعمّة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف، وإلا لقيل: قد حلبتا. وكم: في محل نصب على المفعولية المطلقة أوْ الظرفية. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٧٣.

(٤) وهذا مذهب الكوفيين. ابن يعيش ٤ / ١٣٤.

(٥) قال سيبويه: «فإنما ألزموها مِنْ لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام وصار كالمثل». الكتاب ٢ / ١٧١.

(٦) أصل هذه اللغات وأفصحها كأيٍّ، وبعدها في الفصاحة والكثرة كاءٍ. وأمّا كيْءٍ فلغة حكاها أبو العباس. وكأْيٍ وكإٍ لغتان حكاهما ابن كيسان. انظر ابن يعيش ٤ / ١٣٦.

(٧) الأصل فيهما السكون، على أصل البناء. فمن فتح فطلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء. ومَنْ كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومَنْ ضمّ فتشبيهاً بقبل وبعد. انظر ابن يعيش ٤ / ١٣٧.

عليهما كالوقف على بنت وأخت[١].

ومن أصناف الاسم
المثنّى

وهو ما لحقتْ آخره زيادتان: ألفٌ أوْ ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورة؛ لتكون الأولى عَلَماً لضمّ واحدٍ إلى واحد[٢]، والأخرى عوضاً مما مُنع[٣] من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد. ومن شأنه إذا لم يكن مُثنّى منقوصٍ[٤] أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة. ولا تسقط تاءُ التأنيث إلا في كلمتين: خُصْيانِ وأَلْيان[٥]، قال[٦]:

كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ

وقال[٧]:

---

(١) لأن التاء فيهما ليست للتأنيث، فما قبلها ساكن، وتاء التأنيث لا يكون قبلها إلا مفتوحاً. وإنما هي بدل من ياء.

(٢) وهي عوض من الاسم المحذوف ودالة على التثنية، لذا كانت حرف الإعراب. فالأصل في قولك: الزيدان، زيد وزيد. وكون الألف والياء في المثنّى حرفي إعراب مذهب سيبويه، وهو قول أبي إسحق وابن كيسان وابن السراج. وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنهما ليسا حرفي إعراب ولا إعراباً ولكنهما دليل الإعراب. ابن يعيش ٤ / ١٣٩.

(٣) مما مُنع: سقطت من أ.

(٤) مثنى المنقوص هو مثنّى المنتقص منه في حال الإفراد نحو أخ وأب. فهذا يُغيّر بردّه إلى أصله، فيظهر ما حُذف منه، فتقول: أخوان وأبوان.

(٥) وسقوطهما من هاتين الكلمتين شاذ. والقياس خصيتان وأليتان، لأن الواحدة خصْية وألْية.

(٦) نُسب هذا الرجز في شرح التصريح ٢ / ٢٧٠ لجندل بن المثنى. وفي خزانة الأدب ٧ / ٤٠٠ نسب لخطام المجاشعي. وهو في سيبويه ٣ / ٥٦٩ دون نسبة. وبعده: ظرف عجوز في ثنتا حنظل، والشاهد فيه: حذف التاء من «خصْيَيْه» للضرورة. التدلدل: الاسترخاء. والحنظل: نبات معروف.

(٧) لا يُعرف قائل هذا الرجز. وهو في المقتضب ٣ / ٤١، والخزانة ٧ / ٥٢٥، ونوادر أبي زيد ص ٣٩٣. الوطب: سقاء اللبن. والشاهد فيه: حذف التاء من «ألياه» للضرورة.

تَرْتَجُّ أَلْياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ

وتسقط نونُه بالإضافة كقولك: غلاما زيدٍ وثوبَيْ عمرو، وألفه بملاقاة ساكن، كقولك: التقَتْ حَلْقَتَا البِطانِ[١].

فصل: ولا يخلو المقصور[٢] من أن تكون ألفُه ثالثةً أو فوق ذلك. فإنْ كانت ثالثة وعُرف لها أصلٌ في الواو أو الياء رُدّت إليه في التثنية، كقولك: قَفَوان وعَصَوَان وفتيَان ورحَيان[٣]. وإنْ جُهِلَ أصلُها نُظر، فإنْ أميلت قُلبت ياءً، كقولك: مَتَيان وبَلَيان، في مسمَّيَيْنِ بمتى وبَلى، وإلا قُلبت واواً، كقولك: لَدَوان وإلَوَان، في مسمَّيَيْن بلدى وإلى. وإن كانت فوق الثلاثة لم تُقلب إلا ياء، كقولك: أَعْشَيان ومَلْهَيَان وحُبْلَيان وحُبارَيان[٤]. وأمّا مِذْرَوان[٥] فلأن التثنية فيه لازمة[٦] كالتأنيث في شَقَاوَة[٧].

فصل: وما آخرُه همزة، لا تخلو همزتهُ من أن يسبقها ألفٌ أوْ لا. فالتي تسبقها ألف على أربعة أضرب: أصليةٌ كقُرّاء ووُضّاء[٨]، ومنقلبةٌ عن حرف أصل كرداء وكِساء[٩]، وزائدةٌ في حكم الأصلية كعِلْباء وحِرْباء[١٠]، ومنقلبةٌ عن ألفِ تأنيثٍ

---

(١) حذفت النون من «حلقتا» للإضافة، وحذفت الألف بسكونها وسكون ما بعدها وهو اللام في البطان، لأن الهمزة زائلة في الوصل. والبطان: الحزام الذي تحت البعير. وتقال هذه العبارة إذا اشتدَّ الأمر.

(٢) في أ وفي ط وفي ابن يعيش: المنقوص. وهو خطأ واضح.

(٣) تقول: قفوتُ الرجل، إذا تبعته. وتقول: عصوته بالعصا، إذا ضربته بها. وتقول: رحيت بالرحى، إذا طحنت بها. وتقول في جمع فتى: فتيان. انظر ابن يعيش ٤ / ١٤٦.

(٤) مفردها: حبارى، وهو نوع من الطيور.

(٥) المذروان: أطراف الأليتين.

(٦) لأنه لا مفرد له.

(٧) لأنه لا مذكر لها.

(٨) والدليل على أنها أصلية ثبوتها في تصرّفها من الفعل، تقول: قرأت وتوضأت.

(٩) فهي في رداء منقلبة عن ياء، وفي كساء منقلبة عن واو.

(١٠) الزائدة التي في حكم الأصلية هي التي للإلحاق. وعلباء: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

كحمراء وصحراء[1]، فهذه الأخيرة تُقلب واواً لا غير كقولك: حمراوان وصحراوان. والباب في البواقي أن لا يُقْلَبْنَ، وقد أجيز القلب أيضاً. والتي لا ألفَ قبلها فبابُها التصحيح كرَشَأ وحِدأ[2].

فصل: والمحذوف العَجُزِ يُردّ إلى الأصل ولا يُردّ[3]، فيقال: أَخَوان وأَبَوان ويَدَيان ودَمان. وقد جاء: يَدَيان ودَمَيان، وقال[4]:

يَدَيان بَيْضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

وقال[5]:

لَــوْ أنّــا علـــى حجـــر ذُبحنـــا جــرى الــدَمَيــان بــالخبــر اليقيــنِ

فصل: وقد يُثنّى الجمعُ على تأويل الجماعتين والفرقتين. أنشد أبو زيد[6]:

---

(١) الأصل فيهما: حمراى وصحراى.

(٢) الرشأ: شجرة تسمو فوق القامة، وقيل: عشبة خضراء مُرّة جداً. وحِدأ: جمع حِدَأة، وهي الطائر المعروف.

(٣) يُردّ إذا رُدّ في الإضافة، ولا يُردّ إذا لم يردّ في الإضافة.

(٤) لا يُعرف قائله، وعجزه: قد تمنعانك أن تُضام وتُضْهدا. وهو في المنصف ١ / ٦٤، والمقرب ٢ / ٤٢، والخزانة ٧ / ٤٧٦. ومحلّم: ملك من ملوك اليمن. وفي رواية: عند محرّق. والشاهد فيه قوله: يديان، حيث رُد إليه الساقط، والقياس: يدان. وحمله بعضهم على القلّة والشذوذ، وجعله من باب الضرورة.

(٥) اختلف في قائله. فقيل: هو للمثقّب العبدي كما في الأزهيّة ص ١٤١، وقيل: هو لعلي بن بدّال كما في أمالي الزجاجي ص ١٥، ونسبه ابن يعيش ٤ / ١٥٣ لمرداس بن عمرو. وزعم بعضهم أنه للفرزدق، ونسبه آخرون للأخطل. والشاهد فيه قوله: الدميان، حيث ردّ المحذوف شذوذاً. والقياس: الدمان. يصف الشاعر ما بينهما من عداوة وبغضاء، حتى أنهما لو ذبحا على حجر واحد لم تختلط دماؤهما.

(٦) قائله شعبة بن قمير كما في نوادر أبي زيد ص ٤١٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١، والخزانة ٧ / ٥٦٤. ولم يُنسب في اللسان (نكب). وشعبة شاعر مخضرم، أسلم زمن النبيّ ﷺ. وعجزه: فَعَنْ أيّها ماشئتمُ فتنكَّبوا. وقوله: تنكّبوا، أيْ: ميلوا. والشاهد فيه قوله: إبلان، حيث ثنّى الجمع على معنى قطيعين.

لنا إبلانِ فيهما ما علمتُمُ

وفي الحديث[١]: «مثلُ المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين». وأنشد أبو عُبيد[٢]:

لأصْبَحَ الحيُّ أوْباداً ولم يجدوا عند التفرّق في الهيجا جِمالينِ

وقالوا: لقاحان سوداوان[٣]. وقال أبو النجم[٤]:

بين رِماحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ

فصل: ويُجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين كقولك: ما أحسن رؤوسَهُما[٥]، وفي التنزيل: ﴿فاقطعوا أيْديَهما﴾[٦] [المائدة: ٣٨]، وفي قراءة عبدالله: ﴿أيْمانَهما﴾. وفيه: ﴿فقد صَغَتْ قُلوبُكما﴾ [التحريم: ٤]، وقال[٧]:

ظهراهُما مثلُ ظهور التُرسَيْنِ

---

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٤٧، والمجتبى من السنن للنسائي ٨ / ١٢٤. والعائرة: المتردّدة.

(٢) قائله عمرو بن العَدّاء، وهو شاعر إسلامي. انظر شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٠، والخزانة ٧ / ٥٧٩، ومجالس ثعلب ١ / ١٤٢. والشاهد فيه قوله: جمالين، حيث ثنّى الجمع على معنى قطيعين. أوباد: جمع وَبَدٍ، وهو الرجل السيّء.

(٣) حكى ذلك سيبويه ٣ / ٦٢٣. ولقاح: جمع لِقْحة، وهي من الإبل ذات اللبن.

(٤) وقبله: تبقَّلَتْ من أوّل التبقّلِ. انظر ديوانه ص ١٧٦، والخزانة ٢ / ٣٩٤، واللسان (بقل). والشاهد فيه قوله: رماحيْ، حيث ثنّى الجمع على معنى الجماعتين. وأراد مالك بن ضبيعة ونهشل بن دارم.

(٥) جُعل الاثنان على لفظ الجمع لأنهما متّصلان، فالرأس متّصل بالجسد لا ينفصل، ومنه في الجسد شيء واحد. انظر ابن يعيش ٤ / ١٥٥.

(٦) قال ابن يعيش: «فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو اليد والرجل فإنك إذا ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية نحو: ما أبسط يديهما وأخفّ رجليهما، لا يجوز غير ذلك، فأمّا قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، فإنما جُمع لأن المراد الأيمان، وقد جاء في قراءة عبدالله بن مسعود ﴿فاقطعوا أيْمانهما﴾». شرح المفصل ٤ / ١٥٧.

(٧) قائل هذا الرجز خطام المجاشعي. انظر الكتاب ٢ / ٤٨، والخزانة ٢ / ٣١٤، واللسان (مرت). والشاهد فيه: تثنية ظهراهما على الأصل. والكثير الجمع، وقد جمع بين اللغتين بقوله: ظهراهما، وظهور.

فاستعمل هذا والأصلَ معاً. ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسُهُما، ولا غِلْمانُهما[١].
وقد جاء: وضَعا رِحالَهُما[٢].

ومن أصناف الاسم
المجموع

وهو على ضربين: ما صحّ فيه واحدُه[٣]، وما كُسِّر فيه. فالأولُ ما آخرُه واوٌ أوْ ياء مكسورٌ ما قبلها بعدها نونٌ مفتوحة، أوْ ألفٌ وتاء. فالذي بالواو والنون لمنْ يَعلم[٤] في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيْدِين، إلا ما جاء من نحو: ثُبون وقُلون وأَرَضُون وحَرّون وإوَزُّون[٥]. والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهندات والتمرات[٦] والمسلمات. والثاني[٧] يعمّ من يَعلمُ وغيرَهم في أسمائهم وصفاتهم كرجالٍ وأفراس وجعافرَ وظِرافٍ وجِياد. وحكمُ الزيادتين[٨] في «مسلمون» نظيرُ حكمهما في «مسلمان». الأولى[٩] عَلَمُ ضمّ الاثنين فصاعداً إلى الواحد[١٠]،

---

(١) لأن الفرس ليس بعضاً لشيء كالرأس واليد، وكذلك الغلام.
(٢) حكى ذلك سيبويه، وقال: يريد رَحْلَيْ راحلتين. الكتاب ٢ / ٤٩.
(٣) وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.
(٤) قال ابن يعيش: «ولم يقل لمن يعقل لأن هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه». ثم قال: «فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم لأن الباريء يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل». شرح المفصل ٥ / ٣.
(٥) جمع ثُبة وقُلة وأرض وحرَّة وإوزَّة. وكلّها ليست من ذوي العلم أو العقل. وكلها أسماء معتلَّة محذوفة اللام، فجعل جمعها بالواو والنون كالعوض من الذاهب. ابن يعيش ٥ / ٤. الثُبة: الجماعة، والقُلة: الخشبة الصغيرة التي تنصب.
(٦) في أ: الثمرات.
(٧) وهو جمع التكسير.
(٨) وهما الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب.
(٩) الواو والياء.
(١٠) وهو معنى الجمع.

والثانية[١] عوض عن الشيئين[٢]، وتسقط عند الإضافة. وقد أُجري المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجرّ والنصب[٣]، فقيل: رأيت المسلماتِ ومررت بالمسلماتِ، كما قيل: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين.

فصل: وينقسم إلى جمعِ قلّة وجمعِ كثرة. فجمعُ القلّة العشرة فما دونها، وأمثلتُه: أَفْعُلٌ أفْعَالٌ أفعِلةٌ فِعْلَةَ، كأفلُسٍ وأثواب وأجْرِبَة وغِلْمة[٤]. ومنه ما جُمع بالواو والنون، والألف والتاء. وما عدا ذلك جموعُ كثرة.

فصل: وقد يُجعل إعرابُ ما يُجمع بالواو والنون في النون[٥]، وأكثرُ ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء[٦] إذْ ذاك. قالوا: أتت عليه سِنينٌ، وقال[٧]:

دعانِيَ من نجدٍ فإنّ سنينَه ... لَعِبْنَ بنا شِيباً وشيَّبْنَنَا مُرْدا

وقال سُحيم[٨]:

وماذا يَدَّري الشعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

---

(١) وهي النون.

(٢) وهما: الحركة والتنوين.

(٣) أيْ: حُمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأنْ جُعل للنصب والجرّ فيه علامة واحدة وهي الكسرة، كالياء في جمع المذكر.

(٤) والدليل على أنها جمع قلّة أنك تصغّرها على لفظها، وأنك تفسّر بها العدد القليل. ابن يعيش ٥ / ١٠.

(٥) قال ابن يعيش: «وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضاً من نقص لحقه، نحو قولك: سنون وقلون وثبون». شرح المفصل ٥ / ١١. وجُعل الإعراب على النون لأنها قامت مقام الحرف المحذوف وصارت كلام الكلمة

(٦) لزم الياء ليصبح نظير غسلين، وأجاز المبرّد التزام الواو ليصبح نظير زيتون.

(٧) قائله الصِّمَّة القُشيري. وهو في مجالس ثعلب ١ / ١٤٧، والخزانة ٨ / ٥٨، واللسان (نجد)، وأوضح المسالك ١ / ٥٧. والشاهد قوله: سنينه، حيث أجراه مجرى غسلين في إعرابه بالحركات.

(٨) انظر سرّ الصناعة ٢ / ٦٢٧، والخزانة ٨ / ٦٥، وإصلاح المنطق ص ١٥٦. والشاهد فيه قوله: الأربعين، حيث جُعل إعرابه بالحركات على النون. وسحيم: هو سُحيم بن وثيل الرياحي.

فصل: وللثلاثي المجرّد إذا كُسّر عشرةُ أمثلة: أفْعالٌ فُعُولٌ فِعالٌ فِعْلانٌ أفْعُلٌ فُعْلانٌ فِعَلَةٌ فِعْلَةٌ فُعْلٌ فُعُلٌ. فأفعالٌ أعمُّها، تقول: أفراخٌ وأحْمالٌ وأرْكانٌ وأجْمالٌ وأعجازٌ وأعْناقٌ وأفخاذٌ وأعْنابٌ وأرطابٌ وآبالٌ. ثم فِعالٌ، تقول: زِنادٌ وقِداحٌ وخِفافٌ وجِمالٌ ورِباعٌ[(١)] وسِباعٌ. ثم فُعولٌ وفِعْلانٌ، وهما متساويان، تقول: فُلوسٌ وعُروقٌ وجُروحٌ وأُسودٌ[(٢)] ونمورٌ، ورِئلانٌ[(٣)] وصِنْوانٌ[(٤)] وعِيدانٌ وخِربانٌ وصِرْدانٌ[(٥)]. ثم أفْعُلٌ، تقول: أفْلُسٌ وأرْجُلٌ وأزْمُنٌ وأضْلُعٌ. ثم فُعْلانٌ وفِعَلَةٌ، وهما متساويان، تقول: بُطنانٌ وذُؤْبانٌ وحُمْلانٌ وغِرَدةٌ[(٦)] وقِرَدة وقِرَطةٌ[(٧)]. ثم فُعْلٌ، تقول: سُقْفٌ وفُلْكٌ. ثم فِعْلَةٌ وفُعُلٌ، تقول: جِيرةٌ ونُمُرٌ. وقد جاء حِجْلى في جمع حَجَل، قال[(٨)]:

حِجْلى تدرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[(٩)]

فصل: وما لحقته من ذلك تاءُ التأنيث فأمثلةُ تكسيره: فِعالٌ فُعُولٌ أفْعُلٌ وفِعَلٌ فُعَلٌ فُعْلٌ نحو: قِصَاعٍ ولِقاحٍ وبِرامٍ ورقابٍ وبُدورٍ وجُحورٍ وأنْعُمٍ وأيْنُقٍ وبِدَرٍ ولِقَحٍ وتِيَرٍ ومِعَدٍ ونُوَبٍ وبُرَقٍ وتُخَمٍ وبُدْنٍ[(١٠)].

---

(١) رباع: جمع رَبْع، وهو المنزل والدار والوطن.

(٢) في أ: وذكور.

(٣) رِئلان: مفردها رَأْل، وهو ولد النعام.

(٤) جمع صِنْو، وهو المِثْل. وأصله أن تطلع نخلتان من عرق واحد. والصّنو أيضاً الأخ الشقيق والعم والابن.

(٥) جمع صُرَد، وهو طائر فوق العصفور. وأمّا خِرْبان فمفردها خَرَب، وهو ذكر الحُبارى.

(٦) غِردة: مفردها غِرْدَة وغَرَدَة، وهو ضرب من الكمأة.

(٧) قِرطة: جمع قُرْط، وهو نوع من حليّ الأذن.

(٨) وصدره: ارحمْ أُصَيْبِيَتي الذين كأنهم. وهو لعبدالله بن الحجاج التغلبي. انظر شرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٤، وابن يعيش ٥ / ٢١، واللسان (حجل). والشاهد فيه قوله: حِجْلى، حيث أنه جمع (فَعَل) على (فِعْلى). والحَجَل: نوع من الطيور. أُصَيبية: تصغير أَصْبِيَة، وهو جمع صبيّ، وقد صُغِّر على لفظه ولم يُردّ إلى المفرد لأنه جمع قلّة. والشَّرَبَّة: موضع. وهي أيضاً: أرض ليّنة تنبت العشب، وليس بها شجر.

(٩) وقد جاء... وقع: سقط من أ.

(١٠) قِصاع: جمع قَصْعة، وهي معروفة. ولِقاح: جمع لِقْحة، وهي من الإبل ذات اللبن. وبرام: =

فصل: وأمثلةُ صفاته كأمثلة أسمائه[1]. وبعضُها أعمُّ من بعض، وذلك قولك: أشْياخٌ وأجْلافٌ وأحْرارٌ وأبطالٌ وأجْنابٌ وأيْقاظٌ وأنكادٌ وأعْبُدٌ وأجْلُفٌ وصِعابٌ وحِسانٌ ووِجاعٌ، وقد جاء وَجَاعى، ونحوُه: حَبَاطى وحَذَارى[2]. وضِيفانٌ وإخْوانٌ ووُغْدانٌ وذُكرانٌ وكُهُولٌ ورِطْلةٌ وشِيخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ ونُصُفٌ وخُشُنٌ[3]. وقالوا[4]: سُمَحاءُ في جمع سَمْح.

والجمعُ بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غيرُ ممتنع، كقولك: صَعْبُون وصِنْعُون وحَسَنُون وجُنُبُون وحَذِرون ونَدُسُون[5]. وأما جمعُ المؤنث منها بالألف والتاء فلم يجيء فيه غيرُه، وذلك نحو: عَبْلاتٍ وحُلْوَاتٍ وحَذِرات ويَقُظات[6]، إلا مثالَ فَعْلةٍ، فإنهم كسَّروه على فِعَالٍ كجِعَادٍ وكِمَاشٍ وعِبَال[7]. وقالوا:

= جمع بُرْمة، وهي قِدْر من حجارة. وبُدور: جمع بَدْرة، وهي: جلد السَّخْلة إذا فُطمت، وتجمع على بِدَر أيضاً. وأينُق: جمع ناقة. ولِقح: جمع لِقْحة. وتِيَر: جمع تارة. وبُرق: جمع بُرْقة، وهي الأرض الغليظة المختلطة بحجارة ورمل. والبُدْن: جمع بَدَنة، وهي ناقة أو بقرة تُنحر بمكة.

(١) أيْ: أن أبنية جمع تكسير الصفة كأبنية جمع تكسير الاسم في الاسم الثلاثي.

(٢) وقد جاء وجاعى، ونحوه: حباطى وحذارى: سقط من أ. وحَباطى: جمع حَبِط، والحَبَطُ وجع يأخذ البعير في بطنه. ووِجاع: جمع وَجِع، ويجمع على وَجاعى كما ذكر المؤلف. وأجْلاف وأجْلف: جمع جِلْف، وهو جسم شاة مسلوخة بلا رأس ولا بطن ولا قوائم. والجِلْف: الأعرابي الجافي.

(٣) رِطْلة: جمع رَطْل، والرَّطل: الأحمق، والكبير الضعيف. وُرْدٌ: جمع وَرْد، يُقال: فرسٌ وَرْدٌ، أيْ: لونه أحمر يضرب إلى الصفرة. وسُحُل: جمع سَحْل، وهو ثوب أبيض. ونُصُف: جمع نَصَف، وهي من النساء التي ذهب نصف عمرها. وخُشُن: جمع خَشِن، وفي لسان العرب (خشن): خُشْنٌ. قال: ويجوز تحريكه في الشعر.

(٤) قالوا: سقطت من أ.

(٥) صِنْعون: جمع صِنْعَ، وهو الحاذق. ونَدُسُون: جمع نَدُس، وهو الذي يخالط الناس.

(٦) عَبْلات: مفردها عَبْلة، وهي الجارية الضخمة.

(٧) جعاد: جمع جَعْدة، يُقال: امرأة جَعْدَة الشَّعْر. وكماش: جمع كَمْشة، وهي الناقة الصغيرة الضرع. وعبال: جمع عبلة، وقد ذُكر معناها.

عِلَجٌ في جمع عِلْجَة[١].

فصل: والمؤنث الساكنُ الحشوِ لا يخلو من أن يكون اسماً أوْ صفة. فإذا كان اسماً تحركت عينه في الجمع إذا صحّت، بالفتح في المفتوح الفاء كجَمَراتٍ، وبه وبالكسر في المكسورها كسِدَراتٍ، وبه وبالضم في المضمومها كغُرُفاتٍ. وقد تسكّنُ في الضرورة في الأول[٢]، وفي السعة في الباقِيَيْن في لغة تميم. فإذا اعتلّت فالإسكانُ كبيْضاتٍ وجَوْزاتٍ ودِيْماتٍ ودُولات[٣]، إلا في لغة هُذيل، قال قائلهم[٤]:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ

وتُسكّن في الصفة لا غير. وإنما حرّكوا في جمع لَجْبَة ورَبْعَة[٥]، لأنهما كأنهما في الأصل اسمان وُصف بهما، كما قالوا: امرأةٌ كلْبةٌ، وليلةٌ غَمٌّ[٦].

فصل: وحكمُ المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء. وقالوا: أَرَضَاتٌ وأَهَلَاتٌ[٧] في جمع أرض وأهْل، قال[٨]:

فهم أَهَلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عاصمِ

---

(١) العِلْج: الرجل القوي من الكفار، ومؤنثه عِلْجة.

(٢) في أ: وقد تسكن في الأول في الضرورة.

(٣) دُولات: جمع دُولة، وهو اسم للشيء الذي يُتداول به بعينه.

(٤) لم يذكر أحد اسمه. وعجزه: رفيق بمسح المنكبين سَبوحُ. وهو في الخصائص ٣ / ١٨٤، والخزانة ٨ / ١٠٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٦. والبيت في وصف ذكر النعام. وقوله: رفيق بمسح المنكبين، أيْ: يتحرك يميناً وشمالاً.

(٥) اللجبة: الشاة التي خفّ لبنها. والربعة: ليس بالقصير ولا بالطويل.

(٦) امرأة كلبة: دنيئة. وليلة غمّ: مظلمة.

(٧) وقالوا: أهْلات، تشبيهاً بصَعبات كما يقول سيبويه ٣ / ٦٠٠.

(٨) هو المخبَّل السعدي، وعجزه: إذا أدْلجوا بالليل يدعون كَوْثرا. انظر الكتاب ٣ / ٦٠٠، والخزانة ٨ / ٩٦، وابن يعيش ٥ / ٣٣. الإدلاج: سير الليل كله. والكوثر: الكثير العطاء. والشاهد فيه: جمع أهْل على أَهَلات، مع تحريك الحرف الثاني. وزعم ابن يعيش (٥ / ٣١) أنه جمع أهْلة، وكذلك صاحب الخزانة (٨ / ٩٧)، واعتبر هذا البيت ردّاً على سيبويه الذي حكى أنه جمع أهْل. وقيس بن عاصم صحابي، وفد على الرسول ﷺ، فقال: هذا سيّد أهل الوبر.

وقالوا: عُرُساتٌ وعِيَراتٌ، في جمع عُرْسٍ وعِير، قال الكُميت[1]:

عِيَـــرَاتُ الفَعَـــالِ والسُّـــؤْدَدِ العِـدِّ إليهـم محطـوطـةُ الأعكـامِ

فصل: وامتنعوا فيما اعتلّت عينُه من أفْعُلٍ[2]، وقد شذَّ نحوُ أقْوُسٍ وأثْوُبٍ وأعْيُنٍ وأنْيُبٍ. وامتنعوا في الواو دون الياء من فُعولٍ، كما امتنعوا في الياء دون الواو من فِعال، وقد شذّ نحوُ فُوُوج وسُوُوق.

فصل: ويُقال في أفْعُل وفُعُول[3] من المعتلّ اللام: أَدْلٍ وأَيْدٍ[4]، ودُلِيٌّ ودُمِيٌّ[5]. وقالوا: نُحُوٌّ وفُتُوٌّ[6]، والقلب أكثر[7]. وقد يُكسرُ الصدرُ فيقال: دِلِيٌّ ونِحِيٌّ، وقولهم: قِسِيٌّ[8]، كأنه جمع قِسْوٍ في التقدير.

فصل: وذو التاء من المحذوف العَجُز[9] يُجمع بالواو والنون مُغيَّراً أوّلُه كَـ «سِنُون وقِلُون» وغيرَ مغيَّر كَـ «ثُبُون وقُلُون»، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل

---

(١) البيت ليس في ديوانه. انظر ابن يعيش ٥ / ٣١، والإيضاح في شرح المفصّل ١ / ٥٤٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٤٦. العِير: القافلة. والسؤدد: السّيادة. والعدّ: الكثير. والأعكام: الأحمال. والفَعال: الكرم والفعل الحسن. والشاهد فيه: عِيَرات، حيث إنّ المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عينه.

(٢) لأن الضمة في الواو والياء ثقيلة، فعدلوا إلى أفعال نحو: ثوب وأثواب وبيت وأبيات.

(٣) أفعل: لجمع القلّة، وفُعول: لجمع الكثرة.

(٤) أدلٍ: أصلها أدْلُوٌ، وقعت الواو طرفاً وقبلها ضمة، ثم أبدلوا من الضمة كسرة ثم قلبوا الواو ياء فصار من قبيل المنقوص كقاضٍ. وأيدٍ: أصلها أَيْدُيٌ، ثم أبدلوا من الضمة التي على الدال كسرة فصارت كقاضٍ وغازٍ.

(٥) دُلِيٌّ، أصلها: دُلُوٌّ، على وزن فُعُول. أعلّت الواو الثانية بقلبها ياء فصارت دُلويٌ، فاجتمعت الواو وهي ساكنة، مع الياء فأعلّت بقلبها ياء، وأُدغمت في الياء الثانية وكُسر ما قبلها. ودُمِيٌّ أصلها: دُمُويٌ، ثم فُعل بها كالتي قبلها.

(٦) نحوٌّ: جمع نَحْو، وهو الجهة. وفُتُوٌّ: جمع فتى، ووزنها: فُعولٌ. وأصلهما: نُحووٌ وفُتووٌ.

(٧) أيْ: قلب الواوين ياءين، فيقال: نُحِيٌّ وفُتِيٌّ، وهو القياس.

(٨) جمع قوس. وأصله: قُووس، على وزن فُعُول، ثم حدث فيه قلب فصار (قُسُوٌّ)، على وزن فُلُوع، ثم قلبت الواو ياء وكُسر ما قبلها، ثم فُعل به ما فُعل بعِصِيّ من كسر أوله فصار (قِسِيّ).

(٩) أيْ: محذوف الحرف الأخير، وهو اللام.

كسَنَوَاتٍ وعِضَوات وغيرَ مردودٍ كثُباتٍ وهَنَاتٍ[١]. وعلى أفْعُلٍ كآمٍ، وهو نظيرُ آكُمٍ[٢].

فصل: ويُجمع الرباعي اسماً كان أوْ صفة، مجرداً من تاء التأنيث أوْ غيرَ مجرَّد على مثال واحد، وهو فَعالِلُ، كقولك: ثعالبُ وسلاهِبُ ودراهمُ وهجارِعُ وبراثنُ وجراشِعُ وقماطرُ وسَباطرُ وضفادعُ وخضارمُ[٣]. وأمّا الخماسيّ فلا يُكسَّر إلا على استكراه، ولا يُتجاوَز به إن كُسِّر هذا المثالُ بعد حذف خامسه كقولهم في فرزدقٍ: فرازدُ، وفي جَحْمَرِشٍ[٤]: جَحامِرُ. ويُقال: دَهْثَمونَ وهِجْرَعُونَ وصَهْصَلِقُونَ[٥]، وحَنْظَلاتٌ وبُهْصُلاتٌ وسَفَرْجَلاتٌ وجَحْمَرِشاتٌ[٦].

فصل: وما كانت زيادتُه ثالثةً مَدّةً فلأسْمائه في الجمع أحدَ عشر مثالاً: أفْعِلةٌ فُعُلٌ فِعْلانٌ فعائِلُ فُعْلانٌ فِعْلَةٌ أفْعالٌ فِعالٌ فُعُولٌ أفْعِلاءُ أفْعُلٌ. وذلك نحوُ أزمنةٍ وأحْمِرَةٍ وأغْرِبَةٍ وأرْغِفَةٍ وأعْمِدَةٍ، وقُذُلٍ وَخُمُرٍ وقُرُدٍ وكُتُبٍ وزُبُرٍ، وغِزْلانٍ وصِيرانٍ[٧] وغِرْبانٍ وظِلْمانٍ وقِعْدانٍ، وأفائِلَ[٨] وذنائبَ[٩] وشمائلَ[١٠]، وزُقّانٍ[١١] وقُضْبانٍ، وغِلْمَةٍ

---

(١) عضوات: جمع عِضَة، وهي: الفرقة. وثبات: جمع ثُبة، وهي الجماعة. وهَنَات: جمع هَنَة، وقيل: جمع هَنْت، وهي خصلة الشر، أو الأمر العظيم.

(٢) آم: جمع أَمَة. وآكُم: جمع أكمة. وأصل آم: آمُوٌ، ثم فعلوا بها كما فعلوا في أدلٍ.

(٣) سلاهب: جمع سَلْهب، وهو الطويل. وهجارع جمع هَجْرع، وهو الطويل أوْ الأحمق. والبراثن: جمع بُرْثن، وهو مخلب الأسد. وجراشع: جمع جُرْشُع، وهو العظيم أوْ الطويل. وقَماطر: جمع قِمَطْر، وهو ما تُصان فيه الكتب. وسَباطر: جمع سِبَطْر، وهو الطويل. وخضارم: جمع خِضْرِم، وهو الكثير.

(٤) جَحْمَرِش: العجوز الكبيرة.

(٥) دهثمون: مفردها دَهْثم، وهو الحسن الخلق أوْ المكان السهل. وصهصلقون: مفردها صَهْصَلق، وهي العجوز الصخَّابة.

(٦) بُهْصلات: مفردها بُهْصُلة، وهي من النساء الشديدة البياض.

(٧) صيران: مفردها صُوار، وهو القطيع من البقر.

(٨) أفائل: جمع أفيل، وهو ابن المخاض فما فوقه.

(٩) ذنائب: مفردها ذَنوب، وهو الدلو.

(١٠) شمائل: مفردها شِمال، وهو الخُلُق والطبع.

(١١) زقّان: جمع زِقّ، وهو السّقاء.

وصِبْيَةٍ، وأيْمانٍ وأفلاءٍ[١]، وفِصَالٍ[٢]، وعُنُوقٍ[٣]، وأنْصِباءَ[٤]، وألْسُنٍ. ولا يُجمع على أفْعُلٍ إلا المؤنث خاصة نحو: عَناقٍ وأعْنُقٍ، وعِقابٍ وأعْقُبٍ، وذِراعٍ وأذْرُعٍ. وأمْكُنٌ من الشواذ.

ولم يجىء فُعُلٌ من المضاعف ولا المعتلّ اللام، وقد شذّ نحوُ ذُبٌّ في جمع ذُباب. ولِمَا لحقته التاء من ذلك مثالان: فعائلُ وفُعُلٌ، وذلك نحوُ: صحائفَ ورسائلَ وحمائمَ وذوائبَ وحمائلَ وسُفُن. ولصفاته[٥] تسعة أمثلة: فُعلاءُ فُعُلٌ فِعالٌ فُعْلانٌ فِعْلانٌ أفْعالٌ أفعِلاءُ أفْعِلةٌ فُعُولٌ، وذلك نحوُ: كُرَماءَ وجُبَناءَ وشُجَعاءَ ووُدَداءَ، ونُذُرٍ وصُبُرٍ وصُنُعٍ وكُنُزٍ[٦]، وكِرامٍ وجِيادٍ وهِجانٍ، وثُنْيانٍ[٧] وشُجْعانٍ، وخِصْيانٍ وشِجْعانٍ، وأشرافٍ وأعداءٍ وأنبياء، وأشحّةٍ، وظُروفٍ[٨]. ويُجمع جمع التصحيح نحو: كريمون وكريمات.

وأمّا فعيلٌ بمعنى مفعولٍ فبابُه أنْ يكسَّر على فَعْلى كجَرْحَى وقَتْلى. وقد شذّ قُتَلاءُ وأُسراءُ، ولا يُجمع جمع التصحيح، فلا يقال: جريحون ولا جريحات. ولمؤنثها[٩] ثلاثةُ أمثلةٍ: فِعالٌ فعائلُ فُعَلاء، وذلك نحوُ صِباحٍ وصَبائحَ[١٠] وعجائزَ وخُلفاء.

فصل: وما كان على فاعل اسماً فله إذا جُمع ثلاثةُ أمثلة: فواعلُ فُعْلانٌ فِعْلانٌ،

---

(١) جمع فَلُوّ، وهو المهر الصغير.

(٢) فصال: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فُصل عن أمه.

(٣) عُنُوق: جمع عَنَاق، وهي الأنثى من أولاد المعزى.

(٤) أنصباء: جمع نصيب.

(٥) الهاء في صفاته تعود على «ما»، وذلك من قوله: وما كانت زيادته ثالثة، في أول هذا الفصل.

(٦) صُنُع: جمع صنيع. يقال: سيف صنيع، أيْ: مجرّب. وكُنز: جمع كِناز، وهي الجارية الكثيرة اللحم.

(٧) ثُنيان: جمع ثَنِيّ، وهو البعير الذي استكمل الخامسة ودخل في السادسة، ومن ذكور الغنم والبقر ما دخل في السنة الثالثة، والأنثى ثَنِيّة.

(٨) جمع ظريف.

(٩) أيْ: مؤنث صيغة فعيل، إذا لم يكن بمعنى مفعول.

(١٠) صِباح: جمع صبيحة، وهي الجميلة. وكذلك صَبائح.

نحو: كواهلَ وحُجْرانٍ وجِنّان[١]. ولمؤنّثه مثالٌ واحد: فواعلُ، نحو كواثبَ[٢]. وقد نزّلوا ألفَ التأنيث منزلةَ تائه فقالوا في فاعلاء: فواعلُ، نحو: نَوافقَ وقواصعَ ودوامَّ وسَواب[٣]. وللصفة تسعةٌ[٤]: فُعَّلٌ فُعّالٌ فَعَلةٌ فُعَلةٌ فُعْلٌ فُعَلاءُ فُعْلانٌ فِعالٌ فُعولٌ، نحو: شُهَّدٍ وجُهَّالٍ وفَسَقَةٍ وقُضاةٍ، ويختص بالمعتل اللام، وبُزْلٍ[٥] وشُعَراءَ وصُحْبانٍ وتِجارٍ وقُعود، وقد شذّ نحوُ فوارسَ[٦]. ولمؤنثه مثالان: فواعِلُ فُعَّلٌ، نحو: ضواربَ ونُوَّمٍ. ويستوي في ذلك ما فيه التاءُ وما لا تاء فيه كحائضٍ وحاسِر[٧].

فصل: وللاسم مما في آخره ألفُ تأنيثٍ رابعة مقصورة أوْ ممدودة مثالان: فَعالى فِعالٌ، نحو: صَحارى وإناثٍ. وللصفة أربعةُ أمثلة: فِعالٌ فُعْلٌ فُعَلٌ فَعالى، نحو: عِطاشٍ وبِطاحٍ وعِشارٍ[٨] وحُمْرٍ والصُّغَرِ وحَرامَى[٩]. ويُقال: ذِفْرياتٌ وحُبْلَياتٌ والصُغْرياتُ وصحراواتٌ، إذا أُريد أدنى العدد، ولا يقال: حمراوات[١٠]. وأمّا قوله ﷺ[١١]: «ليس في الخَضْراواتِ صدقة» فلجريه مجرى الاسم[١٢]. وإذا كانت الألف

---

(١) حُجران: جمع حاجر، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شقة الوادي. وجنّان: جمع جانّ.

(٢) كواثب: جمع كاثبة. والكاثبة من الفرس مجتمع كتفيه قُدّام السرج.

(٣) نوافق: جمع نافقاء، وقواصع: جمع قاصِعاء، وكلّ منهما أحد بابي جحر اليربوع. ودوامّ: جمع دامياء، وهي البَرَكة. وسواب: جمع سابياء، وهي النتاج.

(٤) في (ط): تسعة أمثلة.

(٥) بُزْل: جمع بازل، وهو البعير الذي استكمل السنة الثامنة.

(٦) لأنهم جمعوا «فاعلاً» صفة على «فواعل»، وقد كرهوا ذلك لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه. ابن يعيش ٥ / ٥٥.

(٧) يقال: رجل حاسر، وهو الذي لا درع عليه ولا بيضة على رأسه. ويقال: امرأة حاسر، وهي المكشوفة الرأس والذراعين.

(٨) عِشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر.

(٩) حرامى: جمع حَرْمى، يُقال: شاة حَرْمى، إذا اشتهت الفحل. ويُقال ذلك لكل أنثى من ذوات الظّلف.

(١٠) لأن حمراء وبابه كصفراء وخضراء غير جارٍ على الفعل؛ بخلاف ضارب وضاربة. ابن يعيش ٥ / ٦٠.

(١١) المعجم الأوسط للطبراني ٦ / ١٠٠، والبحر الزخار لأبي بكر البزار ٣ / ١٥٦.

(١٢) لأن المراد البقولات.

خامسة جُمع بالتاء كقولهم: حُبارَياتٌ وسُمانَيَاتٌ[1].

فصل: ولأفْعَلَ إذا كان اسماً مثالٌ واحد: أفاعلُ، نحو أجادلَ. وللصفة ثلاثةُ أمثلة: فُعْلٌ فُعْلانٌ أفاعِلُ، نحو حُمْرٍ وحُمْرانٍ والأصاغر. وإنما يُجمع بأفاعِلَ أفْعُلُ الذي مؤنثه فُعْلى، ويُجمع أيضاً بالواو والنون، قال الله تعالى: ﴿بالأخسرينَ أعمالاً﴾ [الكهف: ١٠٣]، وأمّا قوله[2]:

أتـانـي وعيـدُ الحُـوصِ مـن آل جعفـرٍ فيا عبدَ عمرٍو لو نهيتَ الأحاوِصا

فمنظورٌ فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية.

فصل: وقد جُمع فَعْلانٌ اسماً على فَعالين نحو شَياطينَ، وكذلك فُعْلانٌ وفِعْلانٌ[3] نحو سَلاطينَ وسَراحين[4]، وقد جاء[5] سِراح. وصفة على فِعالٍ وفَعَالى، نحو غِضابٍ وسَكارى. ويقول بعض العرب: كُسالى وسُكارى وعُجالى وغُيارى، بالضم.

فصل: وفَيْعَلٌ يُكسَّر على أفْعالٍ وفِعالٍ وأفْعِلاء، نحو: أمواتٍ وجِيادٍ وأنْبياءَ. ويُقال: هيِّنون وبَيِّعاتٌ.

فصل: وفَعَّالٌ وفُعَّالٌ وفِعِّيلٌ ومَفْعُولٌ ومُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ يُستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: شَرَّابون وحُسَّانون[6] وفِسِّيقون ومضْروبون ومُكْرِمون ومُكْرَمون. وقد

---

(١) حباريات: جمع حُبارى، وهو من الطيور. وسُمانيات: جمع سُمانى، وهو طائر.

(٢) القائل هو الأعشى. وهو في ديوانه ص ٩٩، وإصلاح المنطق ص ٤٠١، والخزانة ١ / ١٨٣. والشاهد فيه: أنه جمع الأحوص على (فُعْل) ثم على (أفاعل). الأول: نظر فيه إلى جانب الوصفية، والثاني: نظر فيه إلى جانب الاسمية. والحَوَص: ضيق في مؤخر العين. وعبد عمرو: هو عبد عمرو بن شريح بن الأحوص، وأراد بالحوص والأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر، واسمه ربيعة.

(٣) كذلك فعلان وفعلان: سقطت من أ.

(٤) سراحين: سقطت من أ.

(٥) وقد جاء: سقطت من أ.

(٦) حُسّانون: جمع حُسّان، وهو أحسنُ من الحسن.

قيل: عواويرُ وملاعينُ ومشائيمُ وميامينُ ومياسيرُ ومفاطيرُ ومناكيرُ ومطافِلُ ومشادِنُ[١].

فصل: كلُّ ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجدولِ وكوكبٍ وعِثْيَرٍ[٢]، أوْ لغير الإلحاق وليست بمدّة كأجدلٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ[٣] فجمعه على مثال جمع الرباعي، تقول: جداولُ وأجادلُ وتناضِبُ ومَداعِسُ. ويُلحق بآخره التاء إذا كان أعجميّاً أو منسوباً كجواربةٍ وأشاعثةٍ وسيابجة[٤]. والرباعي إذا لحقه حرفُ لين رابعٌ جُمع على فعاليلَ كقناديلَ وسراديحَ[٥]، وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقاً به كقِرْواحٍ وقِرْطاط[٦]، تقول: قراويحُ وقراطيطُ، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة هي غير مدّة كمصابيحَ وأناعيمَ ويرابيعَ وكلاليب[٧].

فصل: ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يُميَّز منه واحدُهُ بالتاء، وذلك نحوُ تمرٍ وتمرة، وحنظلٍ وحنظلة، وبِطّيخٍ وبطِّيخة، وسفرجَلٍ وسفرجَلَة. وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة. ونحو سفينٍ وسفينةٍ ولَبِنٍ ولَبِنةٍ وقَلَنْسٍ وقَلَنْسُوَةٍ ليس بقياس[٨]. وعكسُ تمرٍ وتمرةٍ كَمْأةٌ وكَمْءٌ وجَبْأةٌ وجَبْء[٩].

---

(١) عواوير: جمع عُوّار، وهو الجبان. ومفاطير: جمع مُفطر. ومناكير: جمع مُنكر. ومياسير: جمع موسر. ومطافل: جمع مُطْفِل، وهي الناقة التي معها أولادها. ومشادن: جمع مَشْدِن، وهي الظبية التي قوي ولدها فمشى معها. وهذه الجموع جاءت شاذة، لأنها جاءت مكسّرة، ولم تأت جموع تصحيح. فهي تحفظ ولا يقاس عليها.

(٢) عِثْيَر: صعيد لا نبات فيه.

(٣) تَنضُب: شجر ينبت في الحجاز، واحدة تنضُبه، ومِدْعَس: رمح.

(٤) سيابجة: غير موجودة في أ، وهي جمع: سَيْبَجيّ، فارسيّ معرّب، وهم قوم من السّند بالبصرة. أمّا أشاعثة فمفردها أشعثيّ، نسبة إلى أشعث. وأمّا جواربة فهي جمع جورب، فارسيّ معرب.

(٥) سراديح: جمع سِرْداح، وهي الناقة الطويلة.

(٦) القرواح: الناقة الطويلة القوائم. والقرطاط: البرذعة أو الحلس.

(٧) أناعيم: جمع أنعام، وأنعام جمع نعَم، وهي الإبل. ويرابيع: جمع يربوع، وهو دويبّة تشبه الجرذ تأكله العرب. وكلاليب: جمع كَلُّوب وكُلاّب، وهي حديدة معوجّة الرأس.

(٨) لأن هذه الأشياء مصنوعة وليست مخلوقة، والقياس التكسير.

(٩) كمأة: جمع، وكَمْءٌ مفرد، والقياس العكس، ومثل ذلك جبأة وجبْء. والجبأة: نوع من الكمأة.

فصل: وقد يجيء الجمع مبنيّاً على غير واحدِهِ المستعمل، وذلك نحوُ: أراهِطَ وأباطيلَ وأحاديثَ وأعارِيضَ وأقاطِيعَ وأهالٍ وليالٍ وحميرٍ وأمْكُن[(١)].

فصل: ويُجمع الجمع[(٢)] فيقال في كل أفْعُلٍ وأفْعِلَةٍ: أفاعِلُ، وفي كل أفْعالٍ: أفاعيلُ، نحو: أكالبَ وأساورَ وأناعيمَ[(٣)]. وقالوا: جمائلُ وجِمالاتٌ ورجالاتٌ وكِلاباتٌ وبيُوتاتٌ وحُمُراتٌ وجُزُراتٌ وطُرُقاتٌ ومُعُناتٌ وعُوْذاتٌ ودُوْراتٌ ومصارينُ وحشاشينُ[(٤)].

فصل: ويقع الاسم على الجميع لم يُكسَّر عليه واحدُه[(٥)]، وذلك نحو: رَكْبٍ وسَفْرٍ وأدَمٍ وعَمَدٍ وحَلَقٍ وخَدَمٍ وجاملٍ وباقرٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وضأنٍ وغُزِيّ وتُؤامٍ ورُخالٍ[(٦)].

---

(١) أراهط: جمع رهط، وليس القياس أن يجمع على أراهط، لأن هذا البناء من جموع الرباعي. وأباطيل: جمع باطل، والقياس أن يجمع على بواطل ولم يُستعمل. وأحاديث: جمع حديث، والقياس: حدائث، ولم يُستعمل. وكذلك أعاريض: جمع عروض، والقياس عرائض، مثل قلوص وقلائص وسفينة وسفائن. ومثل ذلك أقاطيع: جمع قطيع، والقياس قطائع. وأهالٍ: جمع أهل، والقياس إهال، على وزن فِعال، نحو كعب وكعاب. وليالٍ: جمع ليلة، وقد جاء على غير واحده؛ لأن ليلة ثلاثي وليال جمع رباعي. وحمير: جمع حمار، فجمعوا ما هو على أربعة أحرف جمع الثلاثي. وأمكُن: جمع مكان، وما كان على هذا الوزن لا يجمع على أفعُل إلا إذا كان مؤنثاً نحو عقاب وأعقب. انظر ابن يعيش ٥ / ٧٣.

(٢) وليس بقياس، فليس كل جمع يجمع، وإنما يقتصر فيه على السماع. الكتاب ٣ / ٦١٩.

(٣) أكالب: جمع أكلب، وأساور: جمع أسورة، وأناعيم: جمع أنعام.

(٤) معُنات: جمع مُعُن، ومُعُن جمع معين، وهو الماء الجاري. وعوذات: جمع عُوذ، وعُوذ جمع عائذ، والعائذ هي الناقة القريبة العهد بالنتاج. ودُورات: جمع دُور، ودُور جمع دار. ومصارين: جمع مُصران، ومُصران جمع مصير مثل كثيب وكُثبان. ومثلها قراطين جمع قُرطان. وأما حَشاشين فهي جمع حُشّان، وحُشّان جمع حُشّ، وهو البستان.

(٥) أيْ: أنه ليس جمع تكسير، وإنما هو اسم مفرد واقع على الجمع كقوم ونفر.

(٦) السَّفْر: المسافرون، مفرده: سافِر، مثل صاحب وصَحْب. والأدَم: الجلد المدبوغ، مفرده الأديم. ويُقال: عمود وعَمَد، وحَلْقة وحَلَق، وخادم وخَدَم. والجامل: القطيع من الإبل مع رعاتها وأصحابها. والباقر: جماعة البقر. وسراة: مفردها سَرِيّ، وهو الشريف النبيل. ويُقال: فارِهٌ وفُرْهة، والفاره: الحادّ في المشي. وغُزيّ: مفردها غازٍ. وتُؤام: مفردها توْأم. ورُخال: =

فصل: ويقع الاسم الذي فيه علامة التأنيث على الواحد والجميع بلفظ واحد، وذلك نحو: حَنْوَةٍ وبُهْمَى وطَرْفاءَ وحَلْفاء[1].

فصل: ويُحمل الشيء على غيره في المعنى فيجمع جمعه نحو قولهم: مَرْضى وهَلْكى ومَوْتى وجَرْبى وحَمْقى. حُملتْ على قَتْلى وجَرْحى وعَقْرى ولَدْغى، ونحوها مما هو فعيل بمعنى مفعول. وكذلك أيامَى ويتامَى محمولان على وَجاعى وحَباطى[2].

فصل: والمحذوف يُردُّ عند التكسير وذلك قولهم في جمع شفةٍ واسْت وشاة ويد[3]: شفاهٌ واسْتاهٌ وشِياهٌ وأيْدٍ ويُدِيّ.

فصل: والمذكر الذي لم يُكسَّر يُجمع بالألف والتاء نحو قولهم: السُّرادِقاتُ وجِمالٌ سِبَحْلاتٌ وسِبَطْراتٌ[4]، ولم يقولوا: جُوالقاتٌ، حين قالوا: جواليقُ[5]. وقد قالوا: بُواناتٌ، مع قولهم: بُون[6].

ومن أصناف الاسم
المعرفة والنكرة

فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص،

= مفردها رَخْل، وهي الأنثى من ولد الضأن. والدليل على أن هذه ليست جموعاً عدم اطّرادها وتصغيرها على لفظها. انظر ابن يعيش ٥ / ٧٩.

(١) الحَنْوَة: نبات طيّب الرائحة، والبهمى: نبات، يقال: إنه من البقول. والطرفاء: شجر. والحلفاء: نبات في الماء.

(٢) قال ابن يعيش: «لأنهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القيم بأمورهما». شرح المفصل ٥ / ٨٣. وقد مرّ معنى وجاعى وحباطى.

(٣) أصل شفة: شَفَهَةٌ، وأصل شاة: شَوْهَةٌ. واست أصلها: سَتَهٌ. وأمّا يَدٌ فأصلها: يَدَيٌ.

(٤) سبحلات: مفردها سِبَحْلٌ، وهو العظيم من الإبل. وسبطرات: جمع سِبَطْر، وهو الطويل، وقيل: هو السريع من الإبل.

(٥) جواليق: جمع جُوالق، وهو وعاء من الأوعية، معرّب.

(٦) وهذا قليل، وما كان من هذا القبيل يحفظ ولا يُقاس عليه. ومفرد بُوانات: بِوان، وهو عمود من أعمدة الخيمة. ابن يعيش ٥ / ٨٥.

والمضمر، والمبهم[1]، وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقيّة.

وأعرفُها المضمر[2] ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف. وأمّا المضاف فيُعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

والنكرة ما شاع في أُمّتِهِ كقولك: جاءني رجل، وركبت فرساً.

ومن أصناف الاسم
المذكر والمؤنث

المذكّر ما خلا عن العلامات الثلاث: التاء والألف والياء، في نحو غرفةٍ وأرض وحبلى وحمراء وهذي. والمؤنّث ما وُجدت فيه إحداهنّ[3]. والتأنيث على ضربين: حقيقيّ كتأنيث المرأة والناقة ونحوهما مما بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان، وغير حقيقيّ كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلّق بالوضع والاصطلاح. والحقيقيّ أقوى، ولذلك امتنع في حال السَّعة: جاء هند، وجاز: طلع الشمس، وإنْ كان المختارُ: طَلَعَتْ. فإنْ وقع فصلٌ استُجيز نحوَ قولهم: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ، وقولِ جرير[4]:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطلَ أمُّ سَوْءٍ

وليس بالواسع، وقد ردّه المبرد. واستُحسن نحوُ قولهِ تعالى[5]: ﴿فمنْ جاءَهُ موعظةٌ

---

(١) معنى المبهم هنا هو الذي يقع على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما.

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن أعرفها العلم. وذهب ابن السراج إلى أنّ أعرفها المبهم. وما نقله المؤلف من أنّ أعرفها المضمر هو مذهب سيبويه، وعليه الأكثر. ابن يعيش ٥ / ٨٧.

(٣) وزاد الكوفيون التاء في أخت وبنت، والألف والتاء في مسلمات، والنون الثانية في هنّ، والكسرة في أنتِ. المساعد ٣ / ٢٩٠.

(٤) ديوانه ص ٥١٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢، واللسان (صلب). وما ذُكر صدر الشاهد، وعجزه: على باب استها صُلُب وشام. والشاهد فيه واضح.

(٥) في أ: عزّ وجلّ. وفي (ب): عزّ وعلا.

من ربّه﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿ولو كان بهم خصاصة﴾[1] [الحشر: ٩]. هذا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر الاسم، فإذا أسند إلى ضميره فإلحاق العلامة[2]. وقولُه[3]:

ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها

متأوَّلٌ[4].

فصل: والتاءُ تَثبت في اللفظ وتُقدَّر. ولا تخلو من أن تُقدَّر في اسم ثلاثيّ كعَيْنٍ وأذُن، أو في رباعيّ كعَناقٍ وعقرب. ففي الثلاثيّ يظهر أمرها بشيئين: بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعيّ بالإسناد فقط[5].

فصل: ودخولُها على وجوه: للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كضاربةٍ ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع. وللفرق بينهما في الاسم[6] كامرأةٍ وشَيْخَةٍ وإنسانة وغلامة ورَجُلة وحمارة وأسَدَة وبِرْذَوْنة، وهو قليل. وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه كتمرةٍ وشَعِيرَةٍ وضَرْبَةٍ وقَتْلَةٍ. وللمبالغة في الوصف كعلّامةٍ ونسّابةٍ وراويةٍ وفَروقةٍ ومَلولةٍ[7]. ولتأكيد التأنيث كناقةٍ ونعجة[8]. ولتأكيد معنى

---

(١) واستُحسن إسقاط علامة التأنيث هنا وفي الآية التي قبلها لأن تأنيث خصاصة وموعظة غير حقيقيّ.

(٢) سواء أكان الضمير راجعاً لمؤنث حقيقيّ أوْ غير حقيقيّ.

(٣) هو عامر بن جوين الطائي. وما ذُكر عجز الشاهد، وصدره: فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقها. انظر الكتاب ٢/ ٤٦، والخصائص ٢/ ٤١١، والخزانة ١/ ٢١، والرضي ١/ ١٤. والمزنة: السحابة. والودق: المطر. والشاهد فيه قوله: أبقل، حيث حُذفت التاء مع أنّه مسند إلى ضمير راجع لمؤنث.

(٤) أيْ: أن المقصود بالأرض المكان، والمكان مذكر. وقال بعضهم: أسقطت التاء للضرورة.

(٥) أمّا الإسناد في الثلاثيّ فكقولك: طلعت الشمسُ، وأما التصغير فنحو قولك: شميسة وهُنيدة، في تصغير شمس وهند. وفي إسناد الرباعيّ نحو قولك: أقبلت سعاد، ورضعت العَناق، وهي الأنثى من المعز.

(٦) أيْ: في الأسماء الجامدة.

(٧) الفروقة: الكثير الفَرَق، وهو الخوف. والملولة: الكثير الملل.

(٨) فهما مؤنثان من جهة المعنى، وللمذكر لفظ يخصه في كليهما، فالجمل في مقابل الناقة، والكبش في مقابل النعجة.

الجمع[1] كحجارةٍ وذِكارة وصُقُورة وخُؤولة وصياقلةٍ وقَشاعِمَة[2]. وللدلالة على النّسب كالمهالبة والأشاعثة. وللدلالة على التعريب كموازجةٍ وجواربة[3]. وللتعويض كفرازنةٍ وجحاجحة[4]. ويَجمعُ هذه الأوجه أنها تدخل التأنيث وشبه التأنيث[5].

فصل: والكثيرُ فيها أن تجيء منفصلة، وقلّ أن تُبنى عليها الكلمة[6]، ومن ذلك: عَبايةٌ وعَظَاية[7] وعِلاوة وشَقَاوة.

فصل: وقولهم: جمّالةٌ، في جمع جَمَّالٍ، بمعنى جماعةٍ جمّالةٍ، وكذلك بَغّالةٌ وحَمّارة وشاربة وواردة وسابلة[8]. ومن ذلك: البصريَّةُ والكوفيّة والمروانيَّة والزُّبيريَّة[9]. ومنه: الحَلُوبَةُ والقَتُوبَةُ[10] والرَّكُوبة، قال الله تعالى: ﴿فمنها رَكُوبُهم﴾

---

(١) أيْ: لتأكيد معنى الجمع من التأنيث. تقول: هي الحجار، فتكون الحجار مؤنثاً، وإنْ لم تدخل التاء. فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذي في الجمع من التأنيث. انظر المساعد ٣ / ٢٩٥.

(٢) الذكارة: جمع الذكر، والخؤولة جمع الخال. وصياقلة: جمع صَيْقل، وهو شحّاذ السيوف. وقشاعمة: جمع قَشْعَم، وهو المسنّ.

(٣) جواربة: جمع جَوْرب، فارسيّ معرّب. وموازِجة: جمع مَوْزَج، وهو الخفّ، وقيل: الجَوْرب، وهو أيضاً فارسيّ معرب.

(٤) فالتاء عوض عن الياء، فأصلهما: فرازين وجحاجيح. والمفرد: فِرْزان وجَحْجاح، والفِرزان: هو من لُعَب الشطرنج، أعجمي معرب، وأمّا الجحجاح فهو السيّد الكريم.

(٥) إذا فُرّق بها بين المذكر والمؤنث الحقيقي فهي للتأنيث، وهذا هو الأصل، وما عدا ذلك فهي لشبه التأنيث.

(٦) أيْ: تكون لازمة في الاسم، فهي كحرف من حروفه صيغ عليه، وكأنّ الكلمة بُنيت على التأنيث.

(٧) العظاية: دُويْبّة على خلقة سامّ أبرص.

(٨) هذه الصفات فيها ضرب من النّسب. وقد أنّثوا ألفاظها على إرادة الجماعة؛ لأن الجماعة مؤنثة. فكأن المقصود: جماعة جمّالة وبغّالة وحمّارة، وجماعة شاربة وواردة وسابلة. والسابلة: هم أبناء السبيل.

(٩) هذه أسماء منسوبة أُنّثت على إرادة الجماعة. فالمروانيّة: المنسوبون إلى مروان بن الحكم. والزبيريّة: المنسوبون إلى الزبير.

(١٠) القتوبة: الإبل التي يوضع على ظهورها القَتَب، وهو الرحل الصغير.

[يس: ٧٢]، وقُرِئ[1]: رَكُوبَتُهم. وأمّا حلوبةٌ للواحد وحَلوبٌ للجمع فكتمرة وتمر.

فصل: وللبصريين في نحو حائضٍ وطامث وطالق مذهبان. فعند الخليل أنّه على معنى النَّسَب كلابنٍ وتامر، كأنه قيل: ذاتُ حَيْضٍ وذاتُ طَمْث[2]. وعند سيبويه أنه متأوَّل بإنسان أو شيء حائض[3]، كقولهم: غُلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ[4]، على تأويل نفسٍ وسِلعة. وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة. فأما الحادثةُ فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: حائضةٌ وطالقةٌ الآن أو غداً. ومذهب الكوفيين[5] يُبطله جريُ الضامرِ على الناقةِ والجمل، والعاشق على المرأة والرجل.

فصل: ويستوي المذكّر والمؤنث[6] في فَعُولٍ ومِفْعالٍ ومِفعِيلٍ وفَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ، ما جرى على الاسم، تقول: هذه المرأة قتيلُ بني فلانٍ، ومررت بقتيلتهم[7]. وقد يُشبَّه به ما هو بمعنى فاعل[8]، قال الله تعالى: ﴿إنّ رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين﴾ [الأعراف: ٥٦]. وقالوا: مِلْحَفَةٌ جديدٌ[9].

فصل: وتأنيثُ الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتُّسع فيما أسند إليه، في إلحاق

---

(١) وهي قراءة أبيّ وعائشة. البحر المحيط ٩ / ٨٢.

(٢) وحجة الخليل أنه قد جاء فيما لا يختصّ بالمؤنث نحو: جمل بازل وناقة بازل، وأنهم قد وصفوا بأشياء لا فعل لها نحو دارع ونابل، ولا وجه لذلك إلا النّسب. انظر ابن يعيش ٥ / ١٠١.

(٣) قال سيبويه: «كأنك قلت: هذا شيء حائض، ثم وصفت به المؤنث». الكتاب ٣ / ٢٣٧.

(٤) رَبْعة: مربوع الخَلْق، لا بالطويل ولا بالقصير. ويفعة: شاب.

(٥) مذهبهم أن سقوط التاء من هذه الأشياء لكونها معاني مخصوصاً بها المؤنث، فاستغني عن علامة التأنيث. ويلاحظ أن المؤلف أبطل مذهبهم دون أن يذكره كما ذكر مذهب البصريين. انظر ابن يعيش ٥ / ١٠١.

(٦) أيْ: في سقوط التاء.

(٧) أيْ: أن هذه الصفات إذا ذُكرت موصوفاتها لم يأتوا بالتاء، وإذا لم تذكر أتوا بها.

(٨) أيْ: أنهم شبهوا فعيلاً التي بمعنى فاعل بالتي بمعنى مفعول.

(٩) عند الكوفيين فعيل هنا بمعنى مفعول، أيْ: مجدودة، والمجدودة المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها. وعند البصريين هي بمعنى فاعلة، وقد سقطت التاء منها شذوذاً. ابن يعيش ٥ / ١٠٢.

العلامة وتركها، تقول: فَعَلَ الرجالُ والمسلمات والأيام، وفعَلت[1]. وأمّا ضميرهُ فتقول في الإسناد إليه: الرجالُ فعلتْ وفعلوا، والمسلماتُ فعلتْ وفعَلْنَ[2]، وكذلك الأيام، قال[3]:

وإذا العَــذَارى بــالــدُّخــانِ تقنَّعَــتْ　　　واستعجلــتْ نصــبَ القُــدور فَمَلَّــتِ

وعن أبي عثمان: العربُ تقول: الأجذاعُ انكسَرْنَ، لأدنى العدد، والجُذوعُ انكسرتْ، ويُقال: لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخمسَ عَشْرةَ خلتْ. وما ذاك بضربةِ لازبٍ[4].

فصل: ونحوُ النخلِ والتمرِ مما بينه وبين واحده التاءُ يَذكَّر ويؤنَّث، قال الله تعالى: ﴿كأنهم أعجازُ نخلٍ خاوية﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿منقعر﴾ [القمر: ٢٠]. ومؤنَّثُ هذا الباب لا يكون له مذكَّر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك قالوا: هذه شاةٌ ذَكَرٌ، وحمامةٌ ذَكَرٌ.

فصل: والأبنيةُ التي تَلْحقُها ألفُ التأنيث المقصورةُ على ضربين: مختصةٌ بها، ومُشْتَرَكة. فمن المختصة فُعْلى[5]، وهي تجيء على ضربين: اسماً وصفة. فالاسم على ضربين: غيرُ مصدر كالبُهْمى والحُمَّى والرُّؤيا وحُزْوى[6]، ومصدرٌ كالبُشرى

---

(١) إلحاقها على إرادة الجماعة، وتركها على إرادة الجمع. وفي ط: ومضى الأيام وفعلت ومضت.

(٢) قوله: فعلت، في العبارتين، على إرادة الجماعة. وقوله: فعلوا، وفعلْنَ؛ لأن الضمير في الأول عائد على اللفظ وهو جمع مذكر عاقل، وفي الثاني عائد على اللفظ أيضاً، وهو جمع مؤنث عاقل.

(٣) قائله سَلْمى بن ربيعة الضبّي كما في نوادر أبي زيد ص ٣٧٥، وابن يعيش ٥ / ١٠٥، والخزانة ٨ / ٣٦. وهو شاعر جاهلي. ونُسب في الأصمعيات (ص ١٥٧) لعلباء بن أرقم. والشاهد فيه قوله: تقنّعت، واستعجلت، حيث أعاد الضمير مفرداً مؤنثاً على جماعة الإناث. والبيت في إكرام الضيوف.

(٤) أيْ: يؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ولكنْ هذا ليس أمراً لازماً، إن أتيت به فحسن، وإن تركته فعربي جيد.

(٥) فهذا البناء لا يكون إلا مؤنثاً.

(٦) البهمى: نبت. وحُزوى: موضع في نجد. وقيل: جبل من جبال الدهناء.

والرُجْعى[١]. والصفةُ نحوُ حُبْلى وخُنْثى ورُبّى[٢]. ومِنها فَعَلى، وهي على ضربين: اسْمٌ كأجَلَى ودَقَرَى وبرَدَى[٣]، وصفةٌ كجَمَزَى وبَشَكى ومَرَطى[٤]. ومنها فُعَلى كشُعَبَى وأُرَبى[٥].

ومن المشتركة[٦] فَعْلى. فالتي ألفُها للتأنيث أربعةُ أضرب: اسمُ عَيْنٍ كسَلْمَى ورَضْوَى وعَوَّى[٧]، واسمُ معنى[٨] كالدَّعْوَى والرَّعْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمى[٩]، ووصفٌ مفردٌ كالظمْأى والعَطْشى والسَّكْرى[١٠]، وجمعٌ كالجرحى والأسْرى[١١]. والتي ألفُها للإلحاق نحو أرْطىً وعَلْقىً لقولهم: أرطاةٌ وعَلقاة[١٢].

ومنها فِعْلى. فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسمُ عينٍ مفرد كالشِّيزَى[١٣]، والدِّفْلى والذِّفْرى فيمن لم يَصْرف[١٤]. وجمعٌ كالحِجْلى والظِّرْبى في جمع الحَجَلِ

---

(١) الأول بمعنى البشارة والثاني بمعنى الرجوع.

(٢) ربّى: الشاة التي وضعت حديثاً.

(٣) أجلى: اسم جبل، وقيل: هضبة بنجد، وقيل: موضع في طريق البصرة إلى مكة. ودقرى: اسم روضة. وبردى: نهر بدمشق.

(٤) جمزى: يقال: حمار جمزى، أيْ: سريع. وبشكى: يقال: ناقة بشكى، أيْ: سريعة، ومرطى: يقال: فرس مرطى، أيْ: سريع.

(٥) شعبى: اسم مكان. وأُربى: داهية.

(٦) أيْ: مشتركة بين كون ألفها للتأنيث أو للإلحاق.

(٧) رضوى: اسم جبل بالمدينة. وعوّى: من منازل القمر.

(٨) وهو المصدر.

(٩) الدعوى: بمعنى الادّعاء. والرعوى: بمعنى الارعواء، وهو الرجوع، يقال: ارعوى عن الباطل، أيْ: رجع عنه. والنجوى: بمعنى المناجاة. واللّومى: بمعنى اللوم.

(١٠) الوصف المفرد ما كان مؤنث فعلان، فظمأى مؤنث ظمآن، وكذا البقية.

(١١) الوصف الجمع ما كان جمع فعيل بمعنى مفعول. فجرحى: جمع جريح، وهو بمعنى مجروح.

(١٢) دخول تاء التأنيث على هاتين الكلمتين يدل على أن الألف فيهما ليست للتأنيث وإنما هي للإلحاق. وكذلك تنوينهما يدل على أن الألف ليست للتأنيث.

(١٣) الشّيزى: خشب أسود.

(١٤) الدّفلى: نبت. والذّفرى: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. وفي هاتين الكلمتين =

والظِّرْبان[1]، ومصدرٌ كالذِّكرى. والتي للإلحاق ضربان: اسم كمِعْزًى وذِفْرًى فيمن صَرَف، وصفة كقولهم: رجل كيصى، وهو الذي يأكل وحده، وعِزْهى عن ثعلب، وسيبويه لم يثبته صفةً إلا مع التاء نحو عِزْهاة[2].

فصل: والأبنيةُ التي تلحقها ممدودةً فَعْلاءُ، وهي على ضربين: اسمٌ وصفة. فالاسمُ على ثلاثة أضرب: اسمُ عينٍ مفردٌ كالصحراء والبيداء، وجمعٌ كالقَصْباء والطَّرْفاء والحَلْفاء والأشياء[3]، ومصدرٌ كالسَّراء والضَّراء والنَّعْماء والبأساء[4]. والصفةُ على ضربين: ما هو تأنيثُ أفْعلَ، وما ليس كذلك. فالأولُ نحوُ سوداءَ وبيضاءَ، والثاني نحوُ امرأةٍ حسناءَ وديمةٍ هطلاءَ وحُلَّةٍ شَوْكاءَ والعربِ العَرْباء[5]. ونحوُ رُحَضاءَ ونُفَساءَ وسِيَرَاءَ وسابِيَاءَ وكِبْرياءَ وعاشوراءَ وبَرَاكاء وبَرُوكاءَ وعَقْرَباءَ وخُنفُساءَ وأصدقاءَ وكُرماءَ وزمِكّاء[6]. وأمّا فِعْلاءٌ وفُعْلاءٌ كعِلْباءٍ وحِرْباءٍ وسِيساءٍ وحُوّاءٍ ومُزّاءٍ وقُوباءٍ[7] فألفها للإلحاق[8].

= لغتان: الصرف وتركه. فمن لم يصرف جعل الألف فيهما للتأنيث، ومن صرف جعلها للإلحاق.

(١) الحجل: طير. والظربان: دابة قصيرة القوائم.

(٢) يقال: رجل عزهىً وعزهاة، أيْ: لئيم.

(٣) هذه الأسماء مفردة واقعة على الجمع، فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع. هذا مذهب سيبويه كما يقول ابن يعيش ٥ / ١١٠. القصباء: جماعة القَصَب، وهو كل نبات ذي أنابيب. والطرفاء: جماعة الطَرَفة، وهي شجرة. والحلفاء: جماعة الحَلَفة، وهو نبات.

(٤) بمعنى: المسرّة والمضرّة والنعمة والبؤس. وهي عند ابن يعيش أسماء مصادر ٥ / ١١٠.

(٥) حلّة شوكاء: جديدة. والعَرْباء: الخالصة.

(٦) الرحضاء: الحمّى بعرق، وقيل: عرق الحمّى. سيراء: نوع من البرود. والسابياء: الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد، وقيل: المشيمة التي تخرج مع الولد. والبراكاء: الثبات في الحرب. والبروكاء: هي أن يجثو القوم على الركب ويقتتلوا. وزمِكّاء: أصل ذنب الطائر.

(٧) علباء: عصب العنق. وسيساء: ظهر الحمار أو البغل. وحُوّاء: نبت. ومزاء: خمرة لذيذة الطعم، وقيل: من أسماء الخمر. وقوباء: داء معروف، يتقشر ويتّسع، ويعالج بالريق.

(٨) علباء وحرباء وسيساء: ملحقة بسرداح. وحواء ومزاء وقوباء: ملحقة بقُرطاس.

ومن أصناف الاسم

المصغّر

الاسم المتمكّن[١]: إذا صُغّر ضُمَّ صدرُه وفُتح ثانيه وأُلحق ياءً ساكنة ثالثةً. ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة: فُعيلٌ وفُعَيْعِلٌ وفعَيْعيلٌ، كفُليسٍ ودُريهم ودُنَيْنيرٍ. وما خالفهنَّ فلعلّةٍ، وذلك ثلاثة أشياء: محقّرُ «أفْعال» كأُجَيْمال[٢]، وما في آخره ألفُ تأنيثٍ كحُبَيْلى وحُميراء، أو ألفٌ ونونٌ مضارِعتان كسُكَيْران[٣].

ولا يُصغّر إلا الثلاثيّ والرباعيّ، وأما الخماسيّ فتصغيره مستكره كتكسيره؛ لسقوط خامسه[٤]. فإنْ صُغّر قيل في فرزدقٍ: فُرَيْزِدٌ، وفي جَحْمَرِشٍ[٥]: جُحَيْمِرٌ. ومنهم من قال: فُرَيْزِقٌ[٦]، وجُحَيْرِشٌ، بحذف الميم لأنها من الزوائد[٧]، والدال لشبَهِها بما هو منها وهو التاء[٨]. والأول الوجه؛ قال سيبويه[٩]: «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنما حَذَف الذي ارتدع عنده». وقال الأخفش: سمعت من يقول: سُفَيْرِجِلٌ، متحركاً، والتصغير و التكسير من وادٍ واحد[١٠].

---

(١) أيْ: المتمكّن في باب الاسمية.

(٢) لأنه جمع، والجمع يدل على الكثرة، والتصغير تقليل، والذي سوّغه هنا أنه من أبنية القلّة.

(٣) لأن الزيادة في آخر هذه الكلمة كتاء التأنيث.

(٤) لأن الثقل حصل به.

(٥) الجحمرش: العجوز الكبيرة، والجمع جحامر.

(٦) أيْ: بحذف الدال، لأنها مجاورة للآخر.

(٧) قال ابن يعيش: «وليس بصحيح، وأظنه سهواً لأن الميم وإنْ كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له، فلم يحسن إلا حذف الشين». شرح المفصل ٥ / ١١٧.

(٨) الدال ليست من حروف الزيادة، لكنها شبيهة بالتاء التي هي من حروف الزيادة.

(٩) قال سيبويه: «فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة». ٢ / ٤٤٨.

(١٠) أيْ: أن العمل فيهما واحد، يُغيَّر الحرف الأول في كل منهما، ويُزاد فيهما حرف من حروف المدّ ثالثاً، ألف في التكسير وياء في التصغير.

فصل: وكلّ اسم على حرفين فإنّ التحقير يردُّه إلى أصله حتى يصير إلى مثال فُعَيْل. وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذف فاؤه أو عينه أو لامه. تقول في عِدةٍ وشِيَةٍ[1]، وكلْ وخذْ اسمين: وُعَيْدةٌ ووُشَيَّةٌ وأُكَيْلٌ وأُخَيْذٌ. وفي مُذْ وسَلْ اسمين وسَهٍ[2]: مُنَيْذٌ وسُؤَيْلٌ وسُتَيْهَةٌ. وفي دمٍ وشفةٍ وحَرٍ وفُلٍ وفمٍ[3]: دُميٌّ وشُفَيْهةٌ وحُرَيْحٌ وفُلَيْنٌ وفُوَيْه.

فصل: وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال المحقّر لم يُردّ إلى أصله كقولهم في ميْت وهار وناس[4]: مُيَيْتٌ وهُوَيْرٌ ونُوَيْسٌ، ولو رُدَّ لقيل: مُيَيِّتٌ وهُوَيْئِرٌ وأنَيِّس.

فصل: وتقول في اسم وابن: سُمَيٌّ وبُنَيٌّ، فتَردُّ اللامَ الذاهبةَ وتَستغني بتحريك الفاء عن الهمزة[5]. وفي أختٍ وبنت وهَنْت[6]: أخَيَّةٌ وبُنَيَّةٌ وهُنَيَّةٌ، تَردُّ اللامَ وتُؤَنِّثُ وتَذْهَبُ بالتاء اللاحقة.

فصل: والبدلُ غيرُ اللازم[7] يُرَدُّ إلى أصله، كما يُرَدُّ في التكسير، تقول في ميزان: مُوَيْزِين، وفي مُتّعِدٍ ومُتّسِرٍ: مُوَيْعِدٌ ومُيَيْسِرٌ، وفي قيلٍ وبابٍ وناب: قُوَيلٌ وبُوَيْبٌ ونُيَيْب. وأما البدل اللازم[8] فلا يُردُّ إلى أصله، تقول في قائل: قُوَيْئلٌ، وفي

---

(١) أصلهما: وعدة ووشية، لأنهما من وعد ووشى. ويجوز: أُعيدة وأُشيّة، بقلب الواو المضمومة همزة. انظر الكتاب ٣/ ٤٥٠.

(٢) هذا مما حُذفت عينه، وأصلُ سهٍ: سَتَهٌ، وهي لغة في الاست.

(٣) هذا مما سقطت لامه. فالذي سقط من دم واو أو ياء. والذي سقط من شفة هاء. والذي سقط من حرٍ حاء. والذي سقط من فل نونه. والذي سقط من فم هاء، حُذفت الهاء لشبهها بحروف المدّ، وأبدلت الواو ميماً، فلمّا صُغّر رجع إلى أصله.

(٤) لأن الأصل ميّت وهائر وأناس. هار: متصدّع، مشرف على السقوط، قال تعالى: ﴿على جرف هار﴾ [التوبة: ١٠٩].

(٥) أيْ: همزة الوصل التي في أوله. وأصل اسم: سَمَوٌ، وأصل ابن: بَنَوٌ.

(٦) التاء في هذه الكلمات ليست للتأنيث، وإنما هي مبدلة من لام الكلمة، وهي الواو.

(٧) هو البدل لعلّة.

(٨) هو البدل الذي للتخفيف.

تُخْمةٍ: تُخَيْمَةٌ، وكذلك تاءُ تراثٍ وهمزةُ أُدَدٍ[١]. وتقول في عيد: عُيَيْدٌ؛ لقولك: أعياد.

فصل: والواوُ إذا وقعت ثالثةً وسَطاً كواو أسْوَدَ وجدولٍ[٢] فأجودُ الوجهين أُسَيِّدٌ وجُدَيِّلٌ[٣]. ومنهم من يُظهر فيقول: أُسَيْوِدٌ وجُدَيْوِل[٤].

فصل: وكلُّ واو وقعتْ لاماً صَحَّت أوْ أُعِلتْ فإنها تنقلب ياءً، كقولك: عُرَيَّةٌ ورُضَيَّا وعُشَيَّا وعُصَيَّةٌ[٥]، في عُروةٍ ورَضوى وعَشواء وعَصا.

فصل: وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حُذفت الأخيرة، وصار المصغَّر على مثال فُعيل كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية وأحوى: عُطَيٌّ وأُدَيَّةٌ وغُوَيَّةٌ ومُعَيَّةٌ وأُحَيُّ غير منصرف، وكان عيسى بن عمر يصرفه، وكان أبو عمرو يقول: أُحَيٍّ[٦]. ومن قال: أُسَيْوِدٌ، قال: أُحَيْوٍ.

فصل: وتاءُ التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدّرة. فالظاهرة ثابتة أبداً[٧]، والمقدّرة تثبت في كلّ ثلاثي[٨] إلا ما شذّ من نحو عُريس وعُرَيْبٍ، ولا تثبت في الرباعي إلا ما شذَّ من نحو قُدَيْدِيمَةٍ ووُرَيِّئةٍ[٩]. وأمّا الألفُ فهي إذا كانت مقصورةً

---

(١) قائل: أصلها قاول. وتخمة: أصلها وخمة. وتراث: أصلها وراث، وأُدد: أصلها ودد، وهو أبو قبيلة من اليمن.

(٢) ويشترط أن تكون متحركة. أمّا إذا كانت ساكنة كواو عجوز فإنها تُقلب ياء وتدغم بياء التصغير.

(٣) وذلك بقلب الواو ياء ثم إدغامها بياء التصغير.

(٤) الذين قالوا بهذا الوجه حملوا التصغير على التكسير؛ لأنهم قالوا: أساود وجداول. انظر الكتاب ٣ / ٤٦٩، وابن يعيش ٥ / ١٢٤.

(٥) الأصل: عُرَيْوة ورُضَيْوى وعُشَيْواء وعُصَيْوة. اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة، فأعلّت الواو بقلبها ياء، ثم أُدغمت بياء التصغير.

(٦) قال سيبويه: «وأمّا يونس فقوله: هذا أُحيُّ، كما ترى، وهو القياس والصواب». الكتاب ٣ / ٤٧٢.

(٧) تقول في تصغير تمرة: تُميرة.

(٨) كقولك: نويرة في تصغير نار.

(٩) الأولى تصغير قدّام، والثانية تصغير وراء.

رابعةً تثبت نحو حُبَيْلى، وسقطت خامسةً فصاعداً، كقولك: جُحَيْجِبٌ وقُرَيْقِرٌ وحُوَيْلٍ، في جَحْجَبَى وقَرْقَرى وحَوْلايا[1].

فصل: وكل زائدة كانت مَدَّةً في موضع ياءِ فُعَيْعيلٍ وجب تقريرُها وإبدالُها ياءً إنْ لم تكنها، وذلك نحو مُصَيْبيح وكُرَيْدِيس وقُنَيْدِيلٍ، في مصباحٍ وكُرْدُوس[2] وقِنْديل. وإنْ كانت في اسم ثلاثي زيادتان ليست إحداهما إيّاها[3] أبْقَيْتَ أذْهَبَهُما في الفائدة وحَذَفْتَ أختها، فتقول في مُنْطلِقٍ ومُغْتَلم ومُضارِبٍ ومُقدّمٍ ومُهوِّمٍ ومُحْمَرٍّ: مُطَيْلقٌ ومُغَيْلِمٌ ومُضَيْرِبٌ ومُقَيْدِمٌ ومُهَيِّمٌ ومُحَيْمِرٌ[4]. وإنْ تساوتا كنت مخيّراً، فتقول في قَلَنْسوةٍ وحَبَنْطى: قُلَيْنِسَةٌ أوْ قُلَيْسِيَةٌ، وحُبَيْنِطٌ أو حُبَيْطٍ[5]. وإنْ كنَّ ثلاثاً والفضلُ لإحداهنّ حُذِفتْ أختاها، فتقول في مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِسٌ[6]. وأما الرباعيّ فتُحذف منه كلُّ زائدة ما خلا المَدَّةَ الموصوفة[7]. تقولُ في عَنكبوت: عُنَيْكِبٌ، وفي مُقْشَعِرّ: قُشَيْعِرٌ، وفي احرنجام: حُرَيْجِيمٌ[8].

فصل: ويجوز التعويض وتركُه فيما يُحذف من هذه الزوائد. والتعويض أنْ يكون على مثال فُعَيْعل، فيُصار بزيادة الياء إلى فُعَيْعِيل. وذلك قولك في مغيلم: مُغَيْلِيمٌ، وفي

---

(١) جحجبى: حي من الأنصار. وقرقرى: اسم موضع باليمامة، وحولايا: قرية من نواحي النهروان. وتصغير حولايا ليس كما ذكر المؤلف، وإنما هو حُويليّ. انظر الكتاب ٣ / ٤٤٣، وابن يعيش ٥ / ١٢٩.

(٢) الكردوس: الخيل العظيمة، وجمعها كراديس.

(٣) أيْ: ليست إحدى الزيادتين المدة التي تقع رابعة، فتلك لا تحذف. ابن يعيش ٥ / ١٣٠.

(٤) أبقيت الميم لأنها تدل على الفاعل.

(٥) وذلك أن النون والواو في قلنسوة زائدتان. وكذلك النون والألف في حبنطى زائدتان للإلحاق، فلا مزية لإحداهما على الأخرى. ابن يعيش ٥ / ١٣٠. والحبنطى: الممتلىء غضباً.

(٦) حُذفت النون وإحدى السينين، وأُبقيت الميم لأنها تدل على الفاعل. والمقْعَنْسِس: الشديد.

(٧) المَدّة الموصوفة: هي المَدّة الزائدة الواقعة رابعة، فإنها تبقى ولا تحذف، كقولك في تصغير قنديل: قُنيديل.

(٨) حُذف من عنكبوت الواو والتاء، وحُذف من مقشعر الميم وإحدى الراءين، وحُذف من احرنجام همزة الوصل والنون.

مُقَيْدِم: مُقَيْديمٌ، وفي عُنَيْكبٍ: عُنَيْكِيبٌ، وكذلك البواقي. فإنْ كان المثال في نفسه على فُعَيْعيل لم يكن التعويض[1].

فصل: وجمعُ القلّة يُحقّر على بنائه، كقولك في أكْلُبٍ وأجْرِبةٍ وأجْمال ووِلْدَة: أُكَيْلِبٌ وأُجَيْرِبَةٌ وأُجَيْمالٌ ووُلَيْدَةٌ. وأمّا جمعُ الكثرة فله مذهبان، أحدهما: أنْ يُرَدَّ إلى واحده فيُصغَّر عليه ثم يُجمع على ما يستوجبه من الواو والنون أوْ الألف والتاء، أوْ[2] إلى بناء جمع قلّته إنْ وُجد له، وذلك قولك في فتيان: فُتَيُّون أوْ فُتَيَّةٌ[3]، وفي أذلاّء: ذُلَيِّلُون أو أُذَيْلَةٌ[4]، وفي غلمان: غُلَيِّمون أوْ غُلَيْمَةٌ[5]، وفي دُور: دُوَيْراتٌ أوْ أُدَيِّرٌ[6]. وتقول في شعراء: شُوَيْعِرون، وفي شسوع: شُسَيْعاتٌ[7]. وحكمُ أسماء الجموع حكمُ الآحادِ، تقول: قُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ ونفَيْر وأُبَيْلة وغُنَيْمَة[8].

فصل: ومن المصغرات ما جاء على غير واحده كأُنَيْسِيانٍ ورُوَيْجِلٍ. وآتيك مُغَيربانَ الشمسِ وعُشَيَّاناً وعُشَيْشِيَةً[9]. ومنه قولهم: أُغَيْلِمَةٌ وأُصَيْبِيَة، في غِلْمة وصِبْية[10].

فصل: وقد يُحقّر الشيء لِدُنوّه من الشيء وليس مثله، كقولك: هو أُصَيْغِرُ منك، إنما أردتَ أن تُقلّل الذي بينهما، وهو دُوَينَ ذلك وفُويقَ هذا، ومنه أُسَيِّد، أيْ: لم يبلغ

---

(١) وذلك نحو قولك في تصغير عَيْطموس: عُطيميس. والعيطموس: الجميلة.

(٢) هذا هو المذهب الثاني من تصغير جمع الكثرة، وهو ردّه إلى جمع قلّته إنْ وجد له.

(٣) فُتَيّة: تصغير فِتية، وهو جمع قلّة على وزن فِعلة.

(٤) أُذَيْلة: تصغير أذلّة، وهو جمع قلّة على وزن أفعلة.

(٥) غُلَيْمة: تصغير غِلْمة، وهو جمع قلّة على وزن فِعْلة.

(٦) أُدَيِّر: تصغير أدْوُر، وهو جمع قلّة على وزن أفعُل.

(٧) لأن مفرده شِسْع، يُصغر ثم يُجمع بالألف والتاء لأنه لا يعقل. والشّسْع أحد سيور النعل.

(٨) قُويم: تصغير قوم. ورُهيط: تصغير رهط، ونُفير: تصغير نفر، وأُبيلة: تصغير إبل، وغُنيمة: تصغير غنم. وقد لحقت هذين الأخيرين تاء التأنيث لأنهما مؤنثان.

(٩) الكتاب ٣ / ٤٨٤.

(١٠) القياس في تصغيرها: صُبيّة وغُليمة. فكأنهم صغروا أغْلمة وأصْبية. انظر سيبويه ٣ / ٤٨٤.

السواد[1]، وتقول العرب: أخذتُ منه مُتَيْلَ هاتيّا ومُتَيْلَ هاذيّا[2].

فصل: وتصغيرُ الفعل ليس بقياس. وقولهم: ما أُمَيْلحهُ، قال الخليل: إنما يعنون الذي تصفه بالمِلَح، كأنك قلت: زيدٌ مليحٌ، شبّهوه بالشيء الذي تَلْفِظ به وأنت تعني به شيئاً آخر، كقولك: بنو فلانٍ يطأهم الطريقُ، وصيدَ عليه يومان[3].

فصل: ومن الأسماء ما جرى من الكلام مصغَّراً وتُرِك تكبيرُه لأنه عندهم مستصغر، وذلك نحوُ: جُمَيْلٍ وكُعَيْتٍ وكُمَيْتٍ[4]. وقالوا: جِمْلانٌ وكِعْتانٌ وكُمْتٌ، فجاءوا بالجمع على المكبَّر، كأنها جمعُ جُمَلٍ وكُعَتٍ وأكْمَتَ[5].

فصل: والأسماءُ المركبة يُحقّر الصدرُ منها، فيقال: بُعَيْلَبَكَّ وحُضَيْرَمَوْتَ وخُمَيْسَةَ عشرَ وثُنَيّا عَشَر.

فصل: وتحقيرُ الترخيم أن تحذف كلَّ شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمةُ على حروفها الأصول، ثم تُصغّرها، كقولك في حارث: حُرَيْثٌ، وفي أسودَ: سُوَيْدٌ، وفي خُفَيْدَدٍ[6]: خُفَيْدٌ، وفي مُقْعَنْسِسٍ: قُعَيْسٌ[7]، وفي قرطاس: قُرَيْطِسٌ.

فصل: ومن الأسماء ما لا يُصغَّر كالضمائر وأينَ ومتى وحيثُ وعندَ ومعَ وغيرٍ وحسبكِ ومَنْ وما وأمسِ وغداً وأوّلَ مِنْ أمسِ والبارحةِ وأيامِ الأسبوعِ[8]، والاسمِ الذي

---

(١) سيبويه ٣ / ٤٧٧.

(٢) تيّا: تصغير تا، وذيّا: تصغير ذا، والهاء فيهما للتنبيه.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩. وقد زاد المؤلف بعض الكلمات على نص سيبويه. وقولهم: بنو فلان يطأهم الطريق، أيْ: يطأهم أهل الطريق، ومعناه: أنّ بيوتهم على الطريق. وقولهم: صيد عليه يومان، أيْ: صيد عليه الصيد يومين، حُذف من العبارة الأولى أهل وأقيم الطريق مقامه. وحُذف من العبارة الثانية الصيد وأقيم (يومين) مقامه. انظر ابن يعيش ٥ / ١٣٦.

(٤) جُميل: طائر صغير. وكعيت: هو البلبل. وكميت: حمرة يخالطها سواد لم يخلص.

(٥) الجُمل: الحبل الغليظ. والكُعت: القصير.

(٦) الخفيدد: السريع.

(٧) حُذف منه النون وإحدى السينين.

(٨) أمّا الضمائر فلأنها تجري مجرى الحروف، ولأن أكثرها على حرف أو حرفين. وأين ومتى: =

بمنزلة الفعل، لا تقولُ: هو ضُوَيْرِبٌ زيداً[١].

فصل: والأسماءُ المبهمةُ خولف بتحقيرها تحقيرُ ما سواها[٢] بأنْ تُركت أوائلها غيرَ مضمومة وأُلحقت بأواخرها ألفات، فقالوا في ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا، وفي أولى وأولاء: أُلَيَّا وأُلَيَّاء، وفي الذي والتي: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، وفي الذين واللاتي: اللَّذَيُّون واللَّتَيَّات[٣].

ومن أصناف الاسم

المنسوب

هو الاسم الملحق بآخره ياءٌ مشدّدة[٤] مكسورٌ ما قبلها علامةً للنسبة إليه كما أُلحقت التاءُ علامةً للتأنيث، وذلك نحوُ قولك: هاشميٌّ وبَصْريّ.

= لبعدهما من التمكّن وتنزّلهما منزلة الحروف. وحيث: لعدم تمكنها وافتقارها إلى موضّح. وعند: لأن الغرض من تصغير الظرف التقريب، وهي في غاية القرب. ومع: لبعدها من التمكن وكونها على حرفين. وغير: لأن المغايرة لا تقلّ ولا تكثر. وحسب: لأن فيها معنى الفعل. ومَنْ وما: لأنهما غير متمكّنين، ولأنهما على حرفين. وأمس وغد: لأنهما بمنزلة المضمرات، وكذلك أول من أمس والبارحة. وأيام الأسبوع: لأنها أعلام على هذه الأيام، ولم تتمكّن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام، ومذهب الكوفيين والمازني والجرميّ جواز ذلك. انظر الكتاب ٣ / ٤٧٩، وابن يعيش ٥ / ١٣٨.

(١) ضويرب: تصغير اسم الفاعل ضارب. لا يجوز تصغير اسم الفاعل العامل، أيْ: الدال على الحال أو الاستقبال. أمّا الدال على الماضي فإنه يُصغر، لأنه لا يعمل، فهو ليس بمنزلة الفعل. قال سيبويه: «وإنْ كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد». الكتاب ٣ / ٤٨٠.

(٢) لأنها مخالفة للأسماء المتمكّنة. والقياس يقتضي أنْ لا تُصغّر من حيث كانت مبنية على حرفين. ولكن لمّا كان لها شبه بالاسم الظاهر من حيث إنها تُثنى و تجمع وتوصف ويوصف بها دخلها التصغير. انظر ابن يعيش ٥ / ١٣٩.

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٤٨٨.

(٤) إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة، لأن النّسب في معنى الإضافة. وكانت مشددة لأن النّسب أبلغ من الإضافة، فشدّدوا الياء ليدلوا على هذا المعنى. انظر أسرار العربية ص ٣١٩.

وكما انقسم التأنيث إلى حقيقيّ وغيرِ حقيقيّ فكذلك النَّسَب. فالحقيقيّ ما كان مؤثِّراً في المعنى[١]، وغيرُ الحقيقيّ ما تعلّق باللفظ فحسبُ[٢]، نحو: كرسيّ وبُرْدِيّ. وكما جاءت التاءُ فارقةً بين الجنس وواحده فكذلك الياءُ، نحوَ: روميّ وروم، ومجوسِيّ ومجوس.

والنسبة مما طرّق على الاسم لتغييرات[٣] شتى؛ لانتقاله بها عن معنى إلى معنى[٤]، وحال إلى حال[٥]. والتغييراتُ على ضربين: جاريةٌ على القياس المطّرد في كلامهم، ومعدولةٌ عن ذلك.

فصل: فمن الجارية على قياس كلامهم حذفُهم التاءَ ونوني التثنية والجمع كقولهم: بَصْريٌّ وهنديٌّ وزَيْديٌّ، في: البصرة وهندان وزيدون اسمين. ومن ذلك قِنَّسْرِيٌّ ونَصِيبيٌّ ويَبْرِيٌّ[٦]، فيمن جعل الإعرابَ قبل النون، ومَنْ جعله مُعْتَقَبَ الإعراب قال: قِنَّسْرينيٌّ. وقد جاء مثلُ ذلك في التثنية، قالوا: خليلانيٌّ، وجاءني خليلانُ، اسمُ رجلٍ، وعلى هذا قوله[٧]:

ألا يا ديارَ الحيّ بالسَّبُعانِ

فصل: وتقول في نَمِرٍ وشَقِرَةَ والدُّئِل ونحوها مما كُسِرت عينُه: نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ

---

(١) كالنّسب إلى البلدة والمذهب نحو: بصريّ وشافعيّ.

(٢) فيكون لفظه كلفظ المنسوب، وذلك بأن يكون في آخره زيادة النّسب.

(٣) في أ: تغييرات.

(٤) لأنه يصبح نكرة، ويخرج إلى الوصفية. ابن يعيش ٥ / ١٤٣.

(٥) أيْ: تغيير اللفظ، وذلك بزيادة ياء النّسب في آخره وكسر ما قبلها وجعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب. ابن يعيش ٥ / ١٤٣.

(٦) نسبة إلى قنّسرين ونصيبين ويبرين. الأولى مدينة بالشام، والثانية مدينة بالجزيرة، والثالثة موضع بالشام.

(٧) قائله تميم بن مقبل، وعجزه: أملّ عليها بالبِلَى الملوانِ. انظر ديوان ابن مقبل ص ٣٣٥، والكتاب ٤ / ٢٥٩، والخزانة ٧ / ٣٠٢، وإصلاح المنطق ص ٣٩٤. السّبعان: اسم مكان، والملوان: الليل والنهار. والشاهد فيه قوله: السّبعان، حيث أعربه بالحركات وألزمه الألف، فعلى هذا تكون النسبة إليه: سَبُعانيّ.

ودُؤَليٌّ، بالفتح قياسٌ مُتْلَئِبٌ[1]. ومنهم من يقول: يَثْرَبِيّ وتَغْلَبِي، فيَفْتح، والشائع الكسر.

فصل: وتُحذفُ الياءُ والواوُ من كل فَعيلة وفَعُولة، فيقال فيهما: فَعَليٌّ نحو قولك: حَنَفيٌّ وشَنَئِيٌّ[2]، إلا ما كان مضاعفاً أو معتلَّ العين نحو: شديدةٍ وطويلة، فإنك تقول فيهما: شديديٌّ وطويليّ. ومن كل فُعَيْلة فيقال فيها: فُعَليٌّ، نحو: جُهَنيٍّ وغُفَليٍّ.

فصل: وتُحذف الياءُ المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، نحو قوْلك في أسيِّدٍ وحُميِّر وسيِّد وميِّت: أُسَيْديٌّ وحُمَيْرِيٌّ وسَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ. قال سيبويه[3]: «ولا أظنهم قالوا: طائيٌّ، إلا فراراً من طَيْئِيّ، وكان القياس: طيئيٌّ، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء[4]». وأما مُهَيِّمٌ تصغير مُهَوِّم فلا يقال فيه إلا مُهَيِّميٌّ، على التعويض[5]. والقياس في مُهيِّم، مِن هَيَّمَهُ: مُهَيْمِيٌّ، بالحذفَ.

فصل: وتقول في فَعِيلٍ وفَعِيلة وفُعَيْلٍ وفُعَيْلة من المعتلّ اللام: فَعَليٌّ وفُعَليٌّ، كقولك: غَنَويٌّ وضَرَويٌّ وقُصَويٌّ وأُمَويٌّ[6]، وقال بعضهم[7]: أُمَيِّيٌّ، وقالوا في تحيّة:

---

(١) أيْ: قياس مستقيم، وقوله: بالفتح، وذلك خوفاً من توالي كسرتين وياء النّسب. نَمِر والدُّئِل: قبيلتان. وشقرة: نبتة حمراء.

(٢) شَنَئي: نسبة إلى شنوءة، وهي قبيلة. هذا مذهب سيبويه، لأن حكم فعولة عنده كحكم فعيلة، فتسقط الواو كما سقطت الياء. وخالفه المبرّد، وحمل شَنَئِيّاً على الشذوذ وقال: إن الياء في فعيلة تخالف الواو في فعولة. قال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين من جهة القياس وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع». شرح المفصل ٥ / ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٧١. وعبارة سيبويه: ولا أراهم.

(٤) فراراً من اجتماع الياء والكسرة وياء النّسب. وقبل «ولكنهم» في الكتاب: وتقديرها طيعيّ.

(٥) أصل مُهيِّم: مُهوّم. وعندما صُغرت حُذفت إحدى الواوين، وأُضيفت ياء التصغير فصارت (مُهَيْوم)، ثم أُعلّت الواو بقلبها ياء، وأدغمت بياء التصغير. فإذا نسبت له قلت: مُهَيِّميٌّ، وذلك بالإتيان بياء ساكنة عوضاً عن الواو التي حُذفت وفاصلة بين الياءين الثقيلتين.

(٦) الأول نسبة إلى غنيّ، والثاني نسبة إلى ضريّة، وهي قرية لبني كلاب. والثالث نسبة إلى قُصيّ. والرابع نسبة إلى أميّة.

(٧) قال سيبويه: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ، فلا يغيّرون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ». الكتاب ٣ / ٣٤٤.

تَحوِيٌّ[1]، وفي فَعُولٍ: فَعُولِيٌّ، كقولك في عَدُوّ: عَدُوِّيٌّ. وفرّق سيبويه بينه وبين فَعُولة فقال في عَدُوّة: عَدَوِيٌّ، كما قال في شَنُوءَةَ: شَنَئِيٌّ[2]. ولم يفرّق المبرّد، وقال فيهما: فَعُولِيٌّ.

فصل: والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثةً أو رابعة منقلبة أو زائدة، أو خامسة فصاعداً. فالثالثة والرابعة المنقلبة تُقلبان واواً، كقولك: عَصَوِيٌّ ورَحَوِيٌّ ومَلْهَوِيٌّ ومَرْمَوِيٌّ وأعْشَوِيٌّ. وفي الزائدة ثلاثةُ أوجه[3]: الحذفُ وهو أحسنها كقولك: حُبْلِيٌّ ودُنْيِيّ، والقلبُ نحو حُبْلَوِيّ ودُنْيَوِيّ[4]، وأن تفصلَ بين الواو والياء بألف كقولك: حُبلاوِيّ ودُنياوِيّ. وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف[5] كقولك: مُرامِيٌّ وحُبارِيٌّ وقَبَعْثَرِيّ[6]. وجَمَزِيٌّ في حكم حُبارِيّ[7].

فصل: والياء المكسورُ ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثةً أو رابعة أو خامسة فصاعداً. فالثالثة تُقلب واواً كقولك: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ[8]. وفي الرابعة وجهان: الحذفُ وهو أحسنهما، والقلب، كقولك: قاضِيٌّ وحانِيٌّ[9]، وقاضَوِيٌّ وحانَوِيٌّ،

---

(١) قال سيبويه: «وسألته عن الإضافة إلى تحيّة فقال: تحويّ، وتَحذف أشبهَ ما فيها بالمحذوف من عديّ». الكتاب ٣ / ٣٤٦. والمحذوف من عديّ هو الياء الأولى.

(٢) قال سيبويه: «فإن أضفت إلى عدُوّة قلت: عَدَوِيّ من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة: شنَئِيّ». الكتاب ٣ / ٣٤٥.

(٣) هذا إذا كانت للتأنيث.

(٤) حبلويّ ودنيويّ: سقطت من أ.

(٥) أيْ: حذف الألف، وذلك إذا كانت خامسة فصاعداً.

(٦) مُراميّ: نسبة إلى مرامى. وحباريّ: نسبة إلى حُبارى، وهو طير. وقبعثريّ: نسبة إلى قبعثرى، وهو العظيم الشديد، والألف فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث و لا للإلحاق. انظر اللسان (قبعثر)، وابن يعيش ٥ / ١٥٠.

(٧) جمزيّ: نسبة إلى جَمَزى، وهو الوثّاب السريع، وألفه في حكم الخامسة؛ لأن الحركة في الثاني بمنزلة الحرف. ابن يعيش ٥ / ١٥٠.

(٨) نسبة إلى عَمٍ وشَجٍ.

(٩) حانيّ: نسبة إلى حانة، وهو المكان الذي يباع فيه الخمر. وقيل: أصله حانية، لأنه من الحنوّ.

قال[1]:

وكيف لنا بالشُّرْبِ إنْ لم تكن لنا دراهمُ عند الحانَوِيّ ولا نقدُ

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذفُ، كقولك: مُشْتريٌّ ومُسْتَسْقيٌّ. وقالوا في مُحَيّ: مُحَوِيٌّ ومُحَيِّيٌّ، كقولك: أُمَوِيٌّ وأُمَيِّيٌّ.

فصل: وتقول في غَزْوٍ وظبْيٍ[2]: غَزْوِيٌّ وظَبْيِيٌّ. واختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك؛ فعند الخليل وسيبويه لا فصل[3]. وقال يونس في ظَبْيَةٍ ودُمْيَةٍ وقِنْيَة: ظَبَوِيٌّ ودُمَوِيٌّ وقِنَوِيٌّ، وكذلك بنات الواو كغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ ورِشْوَةٍ[4]. وكان الخليل يعذره في بنات الياء دون بنات الواو[5]. وعلى مذهب يونس جاء قولهم: قَرَوِيٌّ وزِنَوِيّ، في قريةٍ وبني زِنْية. وتقول في طيٍّ ولَيَّةٍ: طَوَوِيٌّ ولَوَوِيّ[6]. وفي حيّة: حَيَوِيٌّ، وفي دَوٍّ وكَوَّةٍ: دَوِّيٌّ وكَوِّيّ[7].

فصل: وتقول في مَرْميٍّ: مَرْمِيٌّ[8]، تشبيهاً بقولهم في تميميّ وهَجَريّ وشافِعيّ: تميميٌّ وهَجَريٌّ وشافعيّ. ومنهم من قال: مَرْمَوِيٌّ[9]. وفي (بخاتيّ) اسم رجل:

---

(1) الفرزدق أو ذو الرمة (ملحقات ديوانه ٣ / ١٨٦٢)، أو ابن مقبل كما في أساس البلاغة ص ٤٤٣. والبيت في الكتاب ٣ / ٣٤١ دون نسبة. والشاهد قوله: الحانويّ، نسبة إلى الحانة، على غير القياس، والقياس الحانيّ.

(2) أيْ: في كل اسم على وزن فَعْلٍ معتلّ اللام بالواو أو الياء وليس في آخره تاء تأنيث.

(3) انظر الكتاب ٣ / ٣٤٧.

(4) فالنّسب إليها عند يونس: غَزَوِيٌّ وعُرَوِيٌّ ورِشَوِيٌّ. الكتاب ٣ / ٣٤٨.

(5) الكتاب ٣ / ٣٤٨.

(6) لأن أصلهما: طَوْي ولَوْيَة، أعلّت الواو في كل منهما بقلبها ياء، فصارتا: (طيّ وليّة). فلمّا نسبوا إليهما استثقلوا اجتماع أربع ياءات، وأرادوا التخلّص منها فبنوا الكلمة على (فَعَلٍ) فانفك الإدغام، وعادت العين إلى أصلها وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام الكلمة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها وقلبوها واواً على القاعدة. انظر ابن يعيش ٥ / ١٥٤.

(7) تنسبهما على لفظيهما لعدم اجتماع أربع ياءات كما هو في طيّ. الدوّ: المفازة. والكوّة: ثقب في البيت أو الحائط.

(8) تحذف الياءين من آخره ثم تثبت ياء النّسب.

(9) لأن أصله مَرْمُويٌّ على وزن مفعول، قُلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء الأولى في الثانية فصار =

بَخاتيٌّ.

فصل: وما في آخره ألفٌ ممدودة إنْ كان منصرفاً ككساءٍ ورداءٍ وعِلْباءٍ[(١)] وحِرْباءٍ قيل: كسائيٌّ وعلبائيٌّ. والقلب جائز كقولك: كساويٌّ، وإنْ لم ينصرف[(٢)] فالقلبُ كحمراويٍّ وخُنْفَساوِيٍّ ومَعْيُوراوِيٍّ وزكريّاوِيٍّ[(٣)].

فصل: وتقول في سِقاية وعَظاية: سِقائيٌّ وعَظائيٌّ، وفي شَقاوة: شَقاويٌّ[(٤)]. وفي راية: رائيٌّ وراويٌّ، وكذلك في آية وثاية ونحوهما[(٥)].

فصل: وما كان على حرفين على ثلاثة أضرب: ما يُرَدّ ساقطه وما لا يُردّ وما يسوغ فيه الأمران. فالأول نحوُ أبَويٍّ وأخَويٍّ وضَعَويٍّ[(٦)]. ومنه سَتَهيٌّ في اسْت[(٧)]. والثاني نحوُ عِديٍّ وزِنيّ[(٨)]، وكذا الباب[(٩)]، إلا ما اعتلّ لامه نحوَ شِيَةٍ، فإنك تقول فيه:

= (مرميّ)، بعد كسر الميم، فلمّا أرادوا النّسب إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات فحذفوا الياء الأولى المبدلة من واو مفعول فصار اللفظ (مرمِي)، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء واواً وأضافوا ياء النّسب فصار (مَرْمَوِيّ).

(١) العلباء: عصب العنق. وهمزته منقلبة عن ياء زائدة. أمّا كساء فهمزته منقلبة عن حرف أصلي وهو الواو.

(٢) وتكون همزته منقلبة عن ألف التأنيث.

(٣) نسبة إلى حمراء وخنفساء ومعيوراء وزكرياء. والمعيوراء: الحمير، وهو اسم جمع، يقصر ويمدّ.

(٤) وفي كل اسم آخره تاء تأنيث ولامه واو أوْ ياء قبلها ألف زائدة. فإذا نسبت إلى شيء من هذا أسقطت التاء ثم قلبت اللام همزة إن كانت ياء كما في سقاية. وأمّا إذا كانت اللام واواً كما في شقاوة فإنك لا تغيّرها وتقرّها على حالها. انظر ابن يعيش ٥ / ١٥٧.

(٥) الألف في راية وآية وثاية أصلية غير زائدة. وهناك وجه ثالث في مثل هذه الأسماء وهو ترك الياء على حالها. واختار الخليل الهمز. انظر الكتاب ٣ / ٣٥١، وابن يعيش ٥ / ١٥٧. والثاية: المأوى.

(٦) ضعوي: نسبة إلى ضَعَة، وهو ضرب من الشجر.

(٧) حُذف الزائد منه وهو الهمزة، ورُدّ إليه ما سقط منه وهو الهاء، وإن شئت قلت: استيّ، ومثله: ابن واسم. انظر الكتاب ٣ / ٣٦١.

(٨) نسبة إلى عدة وزنة. تُحذف تاء التأنيث، ولا يُعاد المحذوف منه وهو الواو. والأصل: وَعْدة وَوزْنة.

(٩) أيْ: ما كان الساقط منه الفاء أو العين.

وِشَوِيّ[١]، وقال أبو الحسن: وِشْيِيٌّ، على الأصل، وعن ناس من العرب: عِدَوِيّ[٢]. ومنه[٣] سَهِيٌّ في سَهٍ[٤]. والثالث[٥] نحوُ غَدِيٍّ وغَدَوِيّ، ودَمِيّ ودَمَوِيّ، ويَدِيّ ويَدَوِيّ، وحِرِيّ وحِرَحِيّ[٦]. وأبو الحسن يُسَكِّن ما أصلُه السكون، فيقول: غَدْوِيّ ويَدْيِيٌّ. ومنه: ابْنِيٌّ وبَنَوِيٌّ، واسمِيٌّ وسَمَوِيٌّ، بتحريك الميم. وقياسُ قولِ الأخفش إسكانها.

فصل: وتقول في بنت وأخت: بَنَوِيٌّ وأخوِيّ، عند الخليل وسيبويه[٧]، وعند يونس: بِنتِيٌّ وأُختِيّ[٨]. وتقول في كلتا: كِلتِيٌّ وكِلْتوِيّ، على المذهبين[٩].

فصل: ويُنسب إلى الصدر من المركّبة، فيقال: مَعْدِيٌّ وحَضْرِيّ، وخمسِيٌّ في «خمسة عشر» اسماً، وكذلك اثنِيٌّ أو ثَنَوِيّ، في[١٠] «اثنا عشر» اسماً. ولا يُنسب إليه وهو عدد. ومنه نحوُ: تأبط شراً، وبرقَ نحره، تقول: تأبطِيٌّ وبَرَقِيٌّ.

فصل: والمضاف على ضربين: مضاف إلى اسم معروف[١١] يتناول مسمًّى على حياله كابن الزبير وابن كُراع، ومنه الكُنى كأبي مُسلمٍ وأبي بكر. ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرىء القيس وعبد القيس. فالنَّسبُ إلى الضرب الأول:

---

(١) بإعادة المحذوف، فأصله: وِشْية. ومعناها: سواد في بياض أو بياض في سواد.

(٢) يردّون المحذوف وإنْ كان فاء ويؤخرونه إلى موضع اللام، فكأنه ينقلب ألفاً ثم يقلبونها واواً. ابن يعيش ٦ / ٤.

(٣) أيْ: ومما لا يردّ ساقطه.

(٤) سه: لغة في است، وأصلها سته، فالساقط العين.

(٥) وهو ما حذفت لامه.

(٦) حِريّ وحِرَحيّ: نسبة إلى حِرٍ، وهو الفرج. وأصله: حِرَحٌ.

(٧) الكتاب ٣ / ٣٦٢. التاء في أخت وبنت ليست للتأنيث وإنما هي مشبهة بها، فحذفوها وأعادوا اللام المحذوفة.

(٨) فإنه يجري التاء مجرى الأصل لأنها لغير التأنيث.

(٩) أي: مذهب سيبويه ويونس. قال ابن يعيش: «وليس بصحيح لأن سيبويه يقول: كلويّ». شرح المفصل ٦ / ٤. وانظر الكتاب ٣ / ٣٦٣.

(١٠) في أ، ب: من، وما أثبته من ط. وقوله: معديّ وحضريّ، نسبة إلى معديكرب وحضرموت.

(١١) معروف: سقطت من أ.

زُبَيْرِيٌّ وكُراعيٌّ ومُسْلميٌّ وبَكْرِيٌّ، وإلى الثاني: عَبْديٌّ ومَرَئيٌّ، قال ذو الرمّة[1]:

ويذهبُ بينها المَرَئيُّ لَغْوا

وقد يُصاغُ منهما اسم فيُنسب إليه كعَبْدَرِيٍّ وعَبْقَسِيٍّ وعَبْشَمِيٍّ[2].

فصل: وإذا نُسب إلى الجمع رُدّ إلى الواحد كقولك: مِسْمَعيٌّ ومُهَلَّبِيٌّ وفَرَضيّ وصَحفيّ[3]. وأما الأنصاريُّ والأنباريُّ والأعرابيّ فلجريها مجرى القبائل[4]، كأنماريّ وضِبابيّ وكِلابيّ[5]، ومنه المعافريُّ والمدائنيّ[6].

فصل: ومن المعدولة عن القياس قولهم: بَدَوِيٌّ وبِصْرِيٌّ وعُلْويٌّ وطائيٌّ وسُهْليٌّ ودُهْرِيٌّ وأَمَوَيٌّ وثقفيٌّ وبحرانيٌّ وصنعانيٌّ وقُرشيٌّ وهُذَليّ[7]، قال[8]:

---

(١) وعجزه: كما ألغَيْتَ بالدّية الحُوارا. انظر ديوانه (١٣٧٩) والأشموني ٤ / ١٩٢، وابن يعيش ٦ / ٨. والشاهد فيه قوله: المرَئيّ، حيث نسب إلى الجزء الأول من المركب الإضافي وهو امرؤ القيس. الحوار: ولد الناقة.

(٢) نسبة إلى عبد الدار وعبد القيس وعبد شمس. قال ابن يعيش: «كأنهم أضافوا إلى عبشم وعبدر وعبقس، وذلك ليس بقياس، وإنما يسمع ما قالوه، ولا يقاس عليه لقلّته». شرح المفصل ٦/ ٩.

(٣) نسبة إلى المسامعة والمهالبة والفرائض والصحف. والمسامعة قوم نزلوا البصرة، والمهالبة أبناء المهلب بن أبي صفرة.

(٤) فالنسبة إليها على ألفاظها.

(٥) نسبة إلى أنمار والضباب وكلاب. وهي أسماء قبائل.

(٦) نسبة إلى مَعافِر، وهو مَعافِر بن مُرّ. وإلى مدائن، وهي بلدة في العراق.

(٧) بدويّ: نسبة إلى البادية، والقياس: باديّ أو بادويّ. وبِصريّ: نسبة إلى البصرة، والقياس فتح الباء. وعُلويّ: نسبة إلى العالية، والقياس عاليّ. وطائيّ: نسبة إلى طيّء، والقياس طيْئيّ. وسُهليّ ودُهريّ: نسبة إلى السهل والدهر، والقياس الفتح. وأَمويّ: نسبة إلى أُميّة، والقياس ضم الهمزة. وثقفي: نسبة إلى ثقيف، والقياس: ثقيفيّ. وبحرانيّ: نسبة إلى البحرين، والقياس بحريّ. وصنعانيّ: نسبة إلى صنعاء، والقياس صنعاويّ. وقرشيّ: نسبة إلى قريش، والقياس قريشيّ. وهذليّ: نسبة إلى هذيل، والقياس هذيليّ.

(٨) لا يعرف قائله. انظر الإنصاف ١ / ٣٥١، وابن يعيش ٦ / ١١. غطارفة: جمع غطريف، وهو=

هُــذَيْلِيّــةٌ تــدعــو إذا هــي فــاخــرتْ أبــاً هُــذَلِيّــاً مــن غطــارفــةٍ نُجْــدِ

وفُقَميٌّ ومُلَحِيٌّ وزَبَانيٌّ وعُبَديٌّ وجُذَميٌّ، في فُقَيْم كِنانة ومُليح خُزاعة وزَبينة وبني عَبيدة وجَذيمةَ[١]. وخُراسِيٌّ وخُرْسيٌّ[٢]، ونِتاجٌ خَرَفيّ[٣]، وجَلُوليٌّ وحَرُوريٌّ في جلولاء وحَروراء[٤]، وبَهْرانيٌّ ورَوْحانيٌّ، في بهراء ورَوْحاء[٥]. وخُرَيْبيٌّ في خُرَيْبَة[٦]، وسَليميٌّ وعَميريٌّ في سليمةَ من الأزد وعَميرةَ كلبٍ، وسَليقيٌّ لرجل يكون من أهل السَّليقة[٧].

فصل: وقد يُبنى على فَعَّالٍ وفاعل ما فيه معنى النّسب من غير إلحاق الياءين كقولهم: بَتّاتٌ وعَوّاجٌ وثَوّابٌ وجَمّالٌ[٨]، ولابنٌ وتامرٌ ودارعٌ ونابل. والفرق بينهما أن فعّالاً لذي صنعة يزاولها ويُديمها، وعليه أسماء المحترفين، وفاعلٌ لمن يلابس الشيء في الجملة. وقال الخليل[٩]: إنما قالوا: عيشةٌ راضية، أيْ: ذاتُ رضى[١٠]. ورجلٌ طاعمٌ كاسٍ على ذا[١١].

= السيّد. ونُجد: جمع نَجِد، وهو الشجاع. والشاهد قوله: هُذيليّة، حيث نسب إلى هذيل على القياس.

(١) بنو عبيدة: حيّ من عديّ. وجذيمة: حيّ من عبد القيس. وقياس النّسب إليهما: عَبَديّ وجَذَميّ.

(٢) نسبة إلى خراسان. والقياس: خراسانيّ.

(٣) نتاج خرفيّ: ما ينتج زمن الخريف. وقياسه: نتاج خريفيّ.

(٤) والقياس فيهما: جلولاويّ وحروراويّ. جلولاء: بلدة في فارس. وحروراء: موضع قرب الكوفة.

(٥) والقياس: روحاويّ وبهراويّ. روحاء: قرية من قرى بغداد. وبهراء: حيّ من اليمن.

(٦) خُريبة: اسم قبيلة.

(٧) والقياس فيها حذف الياء.

(٨) الأول: نسبة إلى صاحب البُتوت، وهي الأكسية. وعوّاج: نسبة لصاحب العاج. وجمّال: نسبة لصاحب الجمال التي يُنقل عليها.

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٣٨٢.

(١٠) أيْ: من قبيل النّسب.

(١١) أيْ: ذو طعم وذو كسوة، فهو من قبيل النّسب. وفي ط: على قياس ذا.

ومن أصناف الاسم

أسماء العدد

هذه الأسماء أصولُها اثنتا عشرة كلمة، وهي: الواحد[1] إلى العَشَرة، والمائة إلى الألف. وما عداها من أسامي العدد فمتشعبٌ منها، وعامَّتها تُشفع بأسماء المعدودات لتدلّ على الأجناس ومقاديرها، كقولك: ثلاثةُ أثوابٍ وعشرةُ دراهمَ وأحدَ عشرَ ديناراً وعشرون رجلاً ومائةُ درهمٍ وألفُ ثوب، ما خلا الواحِدَ والاثنين فإنك لا تقول فيهما: واحدُ رجالٍ ولا اثنا دراهمَ، بل تَلْفِظُ باسم الجنس مفرداً وبه مثنى، كقولك: رجلٌ ورجلان، فتحصل لك الدلالتان معاً بلفظة واحدة. وقد عمل على القياس المرفوض من قال[2]:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ

فصل: وقد سُلك سبيلُ قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين فقيل: واحدةٌ واثنتان أوْ ثنتان. وخولِف عنه في الثلاثة إلى العَشَرة، فأُلحقت التاءُ بالمذكّر وطُرِحت عن المؤنث فقيل: ثمانيةُ رجالٍ وثماني نسوةٍ، وعَشَرةُ رجالٍ وعَشْرُ نسوة.

فصل: والمميِّز على ضربين: مجرورٍ ومنصوب. فالمجرورُ على ضربين: مفردٍ ومجموع. فالمفردُ مميِّزُ المائة والألف، والمجموعُ مميِّزُ الثلاثة إلى العشرة[3]. والمنصوبُ مميِّزُ أحدَ عَشَر إلى تسعةٍ وتسعين، ولا يكون إلا مفرداً.

فصل: ومما شذّ عن ذلك قولُهم: ثلاثُ مائةٍ إلى تسعِ مائةٍ[4]، اجتزؤوا بلفظ

---

(١) في ب: الواحد والاثنان.

(٢) هو خطام المجاشعي، الراجز المشهور. وبعده: كأنّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُل. انظر الخزانة ٧ / ٤٠٠، والكتاب ٣ / ٥٦٩، والمقتضب ٢ / ١٥٣، والمقرب ١ / ٣٠٥، وابن يعيش ٤ / ١٤٤ . والشاهد فيه قوله: ثنتا حنظل، والقياس: حنظلتان.

(٣) إن كان اسم جنس أو اسم جمع جُرّ بمن. وإن كان جمعاً جُرّ بإضافة العدد إليه. تقول: ثلاثة من التمر وعشرة من القوم وثلاثة رجال.

(٤) وجه الشذوذ إضافة العدد (ثلاثة) إلى مفرد، وكذلك العدد (سبعة)، وهما لا يضافان إلا لجمع.

الواحد عن الجمع، كقوله[1]:

كُلوا في بعض بَطْنِكُمُ تعِفُّوا ... فإنّ زمانَكُمْ زمَنٌ خميصُ

وقد رجع إلى القياس من قال[2]:

ثلاثُ مئينَ للملوك وَفَى بها ... ردائي وحَلَّتْ عن وجوه الأهاتمِ

وقد قالوا: ثلاثةٌ أثواباً[3]، وأنشد صاحب الكتاب[4]:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فقد ذهب اللذاذةُ والفَتاءُ

وقوله عزّ من قائل: ﴿ثلاثَمائةٍ سنينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، على البدل[5]، وكذلك قوله: ﴿اثنتيْ عَشْرة أسباطاً﴾[6] [الأعراف: ١٦٠]. قال أبو إسحاق[7]: ولو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكون قد لبثوا تسعَمائةٍ سنة[8].

فصل: وحقُّ مميِّز العَشرة فما دونها أن يكون جمعَ قلّة ليطابق عددَ القلّة، تقول:

---

(١) لا يعرف قائله، وهو في الكتاب ١ / ٢٠١، والخزانة ٧ / ٥٥٩، وأسرار العربية ص ٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٢. الخميص: الجائع. والشاهد فيه قوله: بطنكم، حيث استعمل المفرد وقصد به الجمع، أيْ: بطونكم.

(٢) الفرزدق. انظر ديوانه ص ٣١٦، والخزانة ٧ / ٣٧٢، والمقتضب ٢ / ١٧٠، وأوضح المسالك ٤ / ٢٥٣، واللسان (ردي). والصدر في الديوان واللسان: فدًى لسيوف من تميم وفى بها. الشاهد قوله: ثلاث مئين، حيث أضاف (ثلاث) إلى جمع المئة، وهذا هو القياس، ولكنه شاذ في الاستعمال. والأهاتم: بنو الأهتم بن سنان.

(٣) ووجهه: قُطع العدد (ثلاثة) عن الإضافة فَنُوِّن، ونُصب المعدود على التمييز.

(٤) البيت للرُّبيع بن ضبع الفزاري. انظر الكتاب ١ / ٢٠٨، والمقرّب ١ / ٣٠٦، ومجالس ثعلب ١ / ٢٧٥، والأصول ١ / ٣١٢. والشاهد فيه قوله: مائتين، حيث جاء تمييزها مفرداً منصوباً، وهذا شاذ. والقياس أن يكون مفرداً مجروراً.

(٥) أيْ: أن (سنين) بدل من ثلاثمائة، وليس تمييزاً.

(٦) (أسباطا) بدل من اثنتي عشرة. أمّا التمييز فمحذوف، تقديره: فرقة.

(٧) هو أبو إسحاق الزجاج.

(٨) لأن التمييز يكون لكل واحد من العدد، وكل واحد سنون، وهو جمع، والجمع أقلّ ما يكون ثلاثة. انظر ابن يعيش ٦ / ٢٤.

ثلاثةُ أفْلُسٍ وخمسةُ أثوابٍ وثمانيةُ أجْرِبةٍ وعَشَرةُ غِلْمةٍ، إلا عند إعواز جمعِ القلّة كقولهم: ثلاثةُ شسوعٍ[1]، لفقد السماع في أشْسُعٍ وأشْساعٍ. وقد رُوي عن الأخفش أنه أثبت أشْسُعاً. وقد يُستعار جمعُ الكثرة في موضعِ جمع القِلّة كقوله عزَّ وعلا: ﴿ثلاثةَ قُروء﴾[2] [البقرة: ٢٢٨].

فصل: وأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشرَ مبنيٌّ إلا اثني عَشَرَ. وحكمُ آخرِ شطريه حكمُ نون التثنية؛ ولذلك لا يُضاف إضافة أخواته، فلا يقال: هذه اثنا عَشَرَكَ، كما قيل: هذه أحدَ عَشَرَكَ.

فصل: وتقول في تأنيث هذه المركبات: إحْدى عَشْرةَ واثْنتا عَشْرةَ أوْ ثِنْتا عَشْرةَ وثلاثَ عَشْرَة وثماني عَشْرَة؛ تثبت علامة التأنيث في أحد الشطرين لتنزّلهما منزلة شيء واحد، وتعرب الثنتين كما أعربت الاثنين. وشينُ العشرة يُسكِّنها أهلُ الحجاز ويكسرها بنو تميم. وأكثرُ العربِ على فتح الياء في ثمانيَ عشرة. ومنهم مَنْ يُسكِّنها[3].

فصل: وما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذلك على سبيل التغليب[4]، كقوله[5]:

دَعَتْني أخاها بعدما كان بيننا ... من الأمر ما لا يفعلُ الأخوانِ

فصل: والعدد موضوع على الوقف، تقول: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ؛ لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة. وكذلك أسماء حروف التهجي وما شاكل ذلك إذا عُدّدت

---

(١) شسوع: جمع شِسْع، أحد سيور النعل، وهو جمع كثرة.

(٢) قروء: جمع قُرْء، وهو جمع كثرة، وقد استعير لجمع القلّة الذي هو (أقراء)، وهو قليل الاستعمال. والقُرء: الحيض والطهر، فهو من الأضداد. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٥٤، وابن يعيش ٦ / ٢٥، واللسان (قرأ).

(٣) ونُقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها. أوضح المسالك ٤ / ٢٥٦.

(٤) أيْ: تغليب المذكر على المؤنث، فقد جمعوها بالواو والنون.

(٥) لا يعرف قائله. انظر المقرب ١ / ١٢١، وابن يعيش ٦ / ٢٦. وشرح شذور الذهب ص ٣٧٥، ونُسب في حاشيته لعبدالرحمن بن الحكم. والشاهد قوله: الأخوان، حيث غلّب المذكر على المؤنث.

تعديداً، فإذا قلت: هذا واحدٌ ورأيت ثلاثةً، فالإعراب، كما تقول: هذه كافٌ وكتبت جيماً[1].

فصل: والهمزةُ في أحد وإحدى منقلبةٌ عن واو، ولا يُستعمل أحد وإحدى في الأعداد إلا في المُنَيِّفة[2].

فصل: وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثةُ الأثوابِ وعَشَرةُ الغلمةِ وأربعُ الأدْوُرِ وعشرُ الجواري والأحدَ عَشَرَ درهماً والتسعةَ عشَرَ ديناراً والإحدى عشْرةَ والأحدُ والعشرون ومائةُ الدرهمِ ومائتا الدينارِ وثلاثُمائةِ الدراهمِ وألفُ الرجلِ. وروى الكسائي: الخمسةُ الأثوابِ[3]. وعن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فصحاء.

فصل: وتقول[4]: الأوّلُ والثاني والثالثُ، والأولى والثانيةُ والثالثةُ إلى العاشر والعاشرة، والحاديَ عَشَرَ والثانيَ عَشَرَ، بفتح الياء وسكونها والحاديَةَ عَشْرَةَ والثانيةَ عَشْرَةَ. والحادي قلب الواحد. والثالثَ عَشَرَ إلى التاسعَ عشرَ، تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في أحدَ عشرَ.

فصل: وإذا أضفتَ اسم الفاعل المشتق من العدد لم يخلُ من أن تضيفه إلى ما هو منه[5]، كقوله تعالى: ﴿ثانيَ اثنين﴾ [التوبة: ٤٠] وثالثُ ثلاثةٍ، أو إلى ما هو

---

(١) لأنها وقعت موقع الأسماء.

(٢) أيْ: لا يستعمل أحد وإحدى في الأعداد مفردين، بل مركّبين أو معطوفاً عليهما، أو مضافين نحو قوله تعالى: ﴿إنها لإحدى الكبر﴾ [المدّثر: ٣٥].

(٣) قال ابن الحاجب: «وأمّا من قال: الثلاثة الأثواب، فقد تقدّم ردّه. ووجهه أن الثلاثة هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف، فصحّ تعريفها لذلك، وجاز إضافتها إلى المعرفة لإفادة غرض آخر وهو تبيين هذه الذات المبهمة، فصار في الإضافة معنى غير التعريف، فجاز الجمع بينهما». الإيضاح ١ / ٦١٧.

(٤) قال ابن يعيش: «اعلم أنّ هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد. و (الأوّل) ليس من ذلك؛ وإنما ذكره لأنه يكون صفة كما يكون ثانٍ وثالث ونحوهما صفات». ثم قال: «والذي يدل على أنه «أفْعَل» أنه قد جاء مؤنثه على «الفُعْلى» كالأكبر والكُبْرى». شرح المفصل ٦ / ٣٤.

(٥) أيْ: أن تضيفه إلى أصله لتفيد أن الموصوف به بعض تلك العدّة المعيّنة. فإذا قلت: ثالث ثلاثةٍ، فقد أردت جماعة منحصرة في ثلاثة.

دونه[١] كقوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلا هو رابعهم﴾ [المجادلة: ٧] وقوله[٢]: ﴿سادسُهم﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿ثامنهم﴾ [الكهف: ٢٢]. فهو في الأول بمعنى واحدٍ من الجماعة المضافِ هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعِلِها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: رَبَعْتُهُم وخَمَسْتُهُم[٣]. فإذا جاوزتَ العشرةَ لم يكن إلا الوجهُ الأولُ[٤]، تقول: هو حاديْ أحدَ عشَرَ وثاني اثنيْ عشَرَ وثالثُ ثلاثةَ عشرَ إلى تاسع تسعةَ عشرَ[٥]. ومنهم من يقول: حاديَ عشَرَ أحدَ عشرَ، وثالثَ عشَرَ ثلاثةَ عشرَ[٦].

ومن أصناف الاسم
المقصور والممدود

المقصورُ ما في آخره ألفٌ نحو العصا والرَّحى. والممدودُ ما في آخره همزةٌ قبلها ألفٌ كالرِّداء والكساء. وكلاهما منه ما طريقُ معرفته القياسُ، ومنه ما لا يُعرف إلا بالسماع. فالقياسيّ طريقُ معرفته أن يُنظر إلى نظيره من الصحيح، فإنْ انفتح ما قبل

---

(١) أيْ: العدد الأقلّ منه مباشرة ليفيد معنى التصيير.
(٢) بعدها في أ: وخامسهم وسادسهم. وفي ب: وخامسهم وسادسهم وثامنهم. وما أثبته من ط، لأنه لا يوجد في القرآن خامسهم.
(٣) أيْ: جعلتهم أربعة وجعلتهم خمسة.
(٤) وهو إضافته إلى ما هو منه، أيْ: إلى ما هو أصله على نحو: ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة. وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرّد. وأجاز سيبويه والمتقدمون من النحاة إضافته إلى ما هو دونه، فيقولون: هذا خامسُ أربعة عشر، وهذه خامسةُ أرْبعَ عشرةَ. انظر الكتاب ٣ / ٥٦١، وابن يعيش ٦ / ٣٦.
(٥) فيعرب الأول لزوال التركيب، وتضيفه إلى التركيب الثاني الذي يكون مبنيّاً على فتح الجزءين في محل جرّ.
(٦) ويكون كلّ من التركيبين مبنيّاً على فتح الجزءين، ما عدا اثني واثنتي. يعرب الأول بحسب العوامل، والثاني يكون دائماً في محلّ جرّ بالإضافة.

آخره فهو مقصور[١]، وإنْ وقعت قبل آخره ألفٌ فهو ممدود[٢].

فصل: فأسماءُ المفاعيل مما اعتَلَّ آخرهُ من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ نحو مُعطًى ومُشترًى ومُسَلْقًى[٣]، مقصوراتٌ لكون نظائرهنّ مفتوحات ما قبل الأواخر كمُخْرجٍ ومُشْتَركٍ ومُدَحْرجٍ. ومن ذلك نحوُ مَغْزًى ومَلْهًى، كقولك: مَخْرجٌ ومَدْخل، ونحوُ العَشا والصَّدى والطَّوى[٤]؛ لأن نظائرها: الحَوَلُ والفَرَقُ والعَطَش. والغَراءُ في مصدر غرِيَ فهو غرٍ شاذٌ، هكذا أثبته سيبويه[٥]. وعن الفراء مثلُه، والأصمعي يقصره. ومن ذلك جمع فُعْلة وفِعْلة نحو عُرًى وجِزًى في عُرْوةٍ وجِزْية[٦].

فصل: والإعطاءُ والرِّماء[٧] والاشتراء والاحْبِنْطاء[٨] وما شاكلهنّ من المصادر ممدوداتٌ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهنّ الصحاح، كقولك: الإكرامُ والطِّلابُ والافتتاحُ والاحْرِنْجام[٩]. وكذلك العُواءُ والثُّغاء والدُّعاء وما كان صوتاً، كقولك: النُّباحُ والصُّراخ والضُّباح[١٠]. وقال الخليل[١١]: مَدّوا البُكاء على ذا[١٢]، والذين قصروه جعلوه كالحَزَن. والعلاجُ كالصوت نحو النُّزاء، ونظيرُه القُماصُ[١٣]. ومن ذلك ما جُمع على أفعِلة نحو: قِباءٍ وأقْبيةٍ وكِساءٍ وأكْسِيةٍ، كقولك: قَذالٌ[١٤] وأقْذِلَةٌ وحمارٌ

---

(١) نحو قولك: مُعْطى. ونظيره من الصحيح مُحْسَنٌ إليه.
(٢) نحو قولك: إعطاء. ونظيره من الصحيح إحْسان.
(٣) في ط: مستلقى. مُسَلْقى من (سَلْقَيْتُه)، ومعناه: ألقيته على ظهره.
(٤) الصدى: العطش. والطوى: الجوع.
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٨. قال سيبويه: «والغراء شاذ ممدود، كما قالوا: الظَّماء».
(٦) نظير الأول من الصحيح ظُلْمة وظُلَم، ونظير الثاني كِسْرة وكِسَر.
(٧) الرِّماء: المراماة بالنّبل.
(٨) الاحبنطاء: استبطاء الشيء.
(٩) الاحرنجام: الاجتماع.
(١٠) في أ: الصّياح، وهو تصحيف. والضّباح: صوت الثعلب.
(١١) الكتاب ٣ / ٥٤٠.
(١٢) أيْ: على الصوت.
(١٣) النّزاء: الوثب. والقماص: الوثب أيضاً.
(١٤) القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان.

وأحْمِرة، وقولُه[١]:

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أنْدِيَةٍ

في الشذوذ، كأنجدةٍ في جمع نَجْدٍ[٢].

فصل: وأمّا السماعيّ فنحوُ الرَّجا[٣] والرَّحا والخفاءِ والإباءِ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه إلى القياس سبيل.

ومن أصناف الاسم
الأسماء المتّصلة بالأفعال[٤]

هي ثمانية أسماء[٥]: المصدر اسم الفاعل اسم المفعول الصفة المشبّهة اسم التفضيل اسما الزمان والمكان اسم الآلة.

المصدر

أبنيتهُ في الثلاثي المجرد كثيرةٌ مختلفة، يرتقي ما ذكره سيبويه[٦] منها إلى اثنين

---

(١) هو مرّة بن مَحْكان التميميّ، من شعراء الحماسة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: لا يبصر الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبا. انظر المقتضب ٣ / ٨١، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٢٠، والخصائص ٣ / ٥٢، والشاهد قوله: أندية، فإنه جمع ندى، والندى يجمع على أنداء، وجمعه على أندية شاذ.

(٢) نجد: يجمع على نجود. وجمعه على أنجدة شاذ.

(٣) الرّجا: ناحية كل شيء، وقيل: ناحية البئر.

(٤) أيْ: المتّصلة والمتعلّقة بالأفعال من جهة اللفظ، حيث إنها تنزع إلى أصل واحد، وليس المراد أنها مشتقة من الأفعال. انظر ابن يعيش ٦ / ٤٣.

(٥) أسماء: غير موجودة في أ.

(٦) الكتاب ٤ / ٥ ـ ٤٥.

وثلاثين بناء. وهي: فَعْلٌ فِعْلٌ فُعْلٌ فَعْلةٌ فِعْلةُ فُعْلَةُ فَعْلى فِعْلى فُعْلى فَعْلان فِعْلان فُعْلان فَعَلان فَعَلٌ فَعِلٌ فِعَلٌ فُعَلٌ فَعَلَةُ فَعِلَةُ فَعَالٌ فِعالٌ فُعالٌ فَعالةٌ فِعالةُ فُعُولٌ فَعولٌ فَعيلٌ فُعُولةُ مَفْعَلٌ مَفْعِلٌ مَفْعَلةُ مَفْعِلَةٌ، وذلك نحوُ: قَتْلٍ وفِسْقٍ وشُغْلٍ ورَحْمةٍ ونِشْدةٍ وكُدْرَةٍ ودَعْوى وذِكْرى وبُشْرى ولِيَّانٍ وحِرْمانٍ وغُفْرانٍ ونزَوانٍ وطَلَبٍ وخَنِقٍ وصِغَرٍ وهُدًى ولَبَبَةٍ وسَرِقَةٍ وذَهابٍ وصِرافٍ وسؤالٍ وزَهادةٍ ودِرايةٍ ودُخولٍ وقَبولٍ ووَجيفٍ وصُهُوبةٍ[1]، ومَدْخَلٍ ومَرْجِعٍ ومَسْعاةٍ ومَحْمِدَة.

فصل: وتجري في أكثرِ الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ على سَنَنٍ واحد، وذلك قولك في أفْعَلَ: إفْعالٌ، وفي افْتَعَلَ: افْتِعالٌ، وفي انْفَعَلَ: انْفِعالٌ، وفي استَفْعَلَ: اسْتِفْعالٌ، وفي افْعَلَّ وافْعالَّ[2]: افْعِلالٌ وافْعيلالٌ، وفي افْعَوَّل[3]: افْعِوَّالٌ، وفي افْعَوْعَلَ[4]: افْعِيعالٌ، وفي افْعَنْلل[5]: افْعِنْلالٌ، وفي تفاعَلَ: تفاعُلٌ، وفي افْعَلَلَّ[6]: افْعِلّالٌ. وقالوا في فَعَّل: تفعيلٌ وتَفْعِلةٌ، وعن ناس من العرب: فِعّالٌ. قالوا: كلّمته كِلّاما، وفي التنزيل: ﴿وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً﴾ [النبأ: ٢٨]. وفي فاعَلَ: مفاعَلةٌ وفِعالٌ. ومَنْ قال: كِلّامٌ، قال: قيتالٌ. وقال سيبويه[7] في فِعال: «كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها». وقد قالوا: مارَيْتُهُ مِرّاءً وقاتلته قِتّالاً. وفي تَفَعَّلَ: تَفَعُّلٌ، وتِفِعّالٌ فيمن قال: كِلّامٌ. وقالوا: تحمَّلْتُهُ تِحِمّالاً، وقال[8]:

ثلاثةُ أحبابٍ فحُبُّ علاقةٍ ... وحُبُّ تِمِلّاقٍ وحُبٌّ هو القتلُ

---

(١) الوجيف: السريع. وقيل: ضرب من سير الإبل. والصُّهوبة: الشقرة في شعر الرأس. ولَبَبة: رخيّة.

(٢) نحو: احمرّ، والمصدر: احمرار. ونحو: احمارّ، والمصدر: احميرار.

(٣) نحو: اجْلَوَّذ. تقول: اجلوَّذ في سيره، أيْ: أسرع. والمصدر: اجلوّاذ.

(٤) نحو: اعشَوْشب واحدودب، ومصدرهما: اعشيشاب واحديداب.

(٥) نحو: احرنجم، والمصدر: احرنجام.

(٦) نحو: اشْمَأزّ، ومصدرها: اشمِئزاز.

(٧) الكتاب ٤ / ٨١.

(٨) قائله مجهول. انظر مجالس ثعلب ١ / ٢٣، وابن يعيش ٦ / ٤٨، والتخمير ٣ / ٧٧، واللسان (ملق). والشاهد قوله: تِمِلّاق، حيث جاء مصدراً لـ (تملّق).

وفي فَعْلَلَ: فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ، قال رؤبة[1]:

أيَّما سِرْهافِ

وقالوا في المضاعف: قِلْقالٌ وزِلْزالٌ، بالكسر والفتح. وفي تَفَعْلَلَ: تَفَعْلُلٌ.

فصل: وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك: قمتُ قائماً، وقوله[2]:

ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلامِ

وقوله[3]:

كفى بالنأي من أسماءَ كافٍ

ومنه الفاضلةُ والعافيةُ والكافيةُ والدّالةُ[4]، والمَيْسورُ والمعسورُ والمرفوعُ والموضوعُ والمعقولُ والمجلودُ والمفتونُ[5] في قوله تعالى: ﴿بأيّكم المفتون﴾ [القلم: ٦].

---

(١) البيت بتمامه:
قنازعاً من زَغَبٍ خوافِ سَرْهَفْتُه ما شئت من سِرْهافِ
هكذا نسبه المؤلف لرؤبة، وليس في ديوانه. ونُسب في شرح المفصل لابن يعيش (٦ / ٤٩) للعجاج، وهو في ديوانه (١ / ١٦٩) برواية: سَرْعفته. قنازع: جمع قنزع، وهو أن يذهب من الشعر موضع ويبقى مواضع. والزغب: ما يعلو ريش الفرخ. وسرهفته: أحسنت غذاءه. والشاهد قوله: سِرْهاف، حيث جاء مصدر سرهف على فِعلال.

(٢) هو الفرزدق. وماذكره عجز الشاهد، وصدره: على حلفة لا أشتم الدهرَ مسلما. وهو في ديوانه ص ٥٣٩، والكتاب ١ / ٣٤٦، وتذكرة النحاة ص ٨٥. والشاهد قوله: خارجاً، حيث وضع اسم الفاعل موضع المصدر، أيْ: خروجاً.

(٣) القائل بشر بن أبي خازم، وما ذُكر صدر الشاهد، وعجزه: وليس لحبها إذ طال شافِ. وهو في ديوانه ص ١٠٣، والخزانة ٤ / ٤٣٩، وابن يعيش ٦ / ٥١. والشاهد قوله: كافٍ، حيث وضع اسم الفاعل موضع المصدر، أيْ: كفاية.

(٤) الفاضلة بمعنى الفضل، والعافية بمعنى المعافاة، والكافية بمعنى الكفاية، والدالة بمعنى الدلال.

(٥) الميسور بمعنى اليسر، والمعسور بمعنى العسر، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع، والمعقول بمعنى العَقْل، والمجلود بمعنى الجَلْد، والمفتون بمعنى الفتنة.

ومنه: المكروهةُ والمصدوقةُ والمأويّة[1]. ولم يثبت سيبويه الواردَ على وزن مفعول. والمُصْبَحُ والمُمْسَى والمجرَّبُ والمقاتَلُ والمتَحَامَلُ والمدُحْرَجُ[2]، قال[3]:

الحمــدُ للــهِ مُمْســانــا ومُصْبَحَنــا بــالخيــرِ صبَّحَنــا ربــي ومَسَّــانــا

وقال[4]:

وعلمُ بيانِ المرء عندَ المجرَّبِ

وقال[5]:

فإنّ المُندَّى رِحْلَةٌ فَرُكُوبُ

وقال[6]:

إنّ المُوَقَّى مثلُ ما وُقِّيْتُ

وقال[7]:

أقاتِلُ حتى لا أرى لي مُقاتَلاً

---

(١) أيْ: الكراهية والصدق والإيواء.

(٢) كلها مصادر ميميّة، وهي بمعنى: الإصباح والإمساء والتجريب والقتال والتحامل والتّدحرُج.

(٣) أميّة بن أبي الصَّلت. ديوانه ص ٧٩، والكتاب ٤ / ٩٥، والخزانة ١ / ٢٤٨، واللسان (مسا).

(٤) رجل من بني مازن. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وقد ذقتمونا مرة بعد مرة. انظر ابن يعيش ٦ / ٦٣، والتخمير ٣ / ٨٢، والأشموني ٢ / ٣١٠. والشاهد قوله: المجرَّب، حيث وضع اسم المفعول موضع المصدر، وأراد التجربة.

(٥) القائل علقمة بن عبدة الفحل، وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تُرادى على دِمْن الحياض فإنْ تَعَفْ. انظر ديوانه ص ٢٨، والكتاب ٣ / ١٩، واللسان (ركب). والشاهد فيه قوله: المندّى، حيث وضع اسم المفعول موضع المصدر، أيْ: التندية.

(٦) قائل هذا الرجز رؤبة. انظر ديوانه ص ٢٥، والكتاب ٤ / ٩٧، والتخمير ٣ / ٨٤، وابن يعيش ٥ / ٥٤. والشاهد: مجيء (الموقّى) بمعنى التوقية.

(٧) قائله زيد الخيل الطائي، وما ذكره المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: وانجو إذا لم ينج إلاّ المكيَّس. انظر ديوانه ص ١٣٢، والكتاب ٤ / ٩٦، واللسان (قتل)، وقيل: قائله مالك بن أبي كعب، وعجزه: وأنجو إذا حُمَّ الجبان من الكرب. والشاهد: أنه استعمل (مقاتلا) بمعنى القتال.

وما فيه مُتَحامَلٌ، وقال[1]:

كأنّ صوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ

فصل: والتَّفعَالُ كالتَّهدارَ والتَّلْعاب والتَّرْداد والتَّجوال والتَّقتال والتَّسْيار، بمعنى: الهَدْرِ واللَّعِبِ والردِّ والجَوَلانِ والقتلِ والسيرِ، مما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه.

فصل: والفِعِّيلى كذلك، تقول: كان بينهم رِمِّيًا، وهي الترامي الكثير، والحجِّيزى والحِثِّيثى كثرة الحجز والحثّ، والدِّلِّيلى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، والقِتِّيتَى كثرةُ النميمة.

فصل: وبناءُ المرّة من المجرد على فَعْلَة، تقول: قمت قَوْمةً وشربْتُ شَرْبَةً. وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيتُهُ إتْيانَةً ولقيتُهُ لِقاءة[2]. وهو مما عداه على المصدر المستعمل[3] كالإعْطاءةِ والانطلاقة والابتسامة والتَّرويحة والتَقَلُّبَة والتَّغافُلَة. وأمّا ما في آخره تاءٌ فلا يُتجاوز به المستعمل بعينه، تقول: قاتلته مُقاتلةً واحدة[4]، وكذلك الاستعانةُ والدَّحْرَجَة.

فصل: وتقول في الضرب من الفعل[5]: هو حسنُ الطِّعْمةِ والرِّكبَة والجِلْسَةِ والقِعْدَة، وقتلته قِتْلَةَ سَوْءٍ، وبِئْسَت المِيْتَة. والعِذْرَةُ الضربُ من الاعتذار.

فصل: وقالوا فيما اعتلّت عينه من «أفْعَلَ» واعتلّت لامُه من «فَعَّل»: إجازةٌ

---

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الخصائص ١ / ٣٦٨، والمنصف ٣ / ٢٧. والشاهد: أنه استعمل المُصَلْصَل بدلاً من الصلصلة، التي هي صوت اللجام.

(٢) بزيادة تاء على المصدر الأصلي.

(٣) قوله: مما عداه، أيْ: مما عدا المجرد. فما كان من الفعل زائداً على الثلاثة فإن اسم المرة يكون بزيادة تاء على مصدره المستعمل، كالأمثلة التي أتى بها المؤلف.

(٤) ولا يقال: قتالة؛ لأن أصل المصدر في (فاعل): المفاعلة لا الفِعال. وتُضاف كلمة «واحدة» للتمييز بين اسم المرة والمصدر الأصلي.

(٥) قوله: في الضرب، أيْ: في النوع. والمقصود اسم الهيئة. وهو من الثلاثي على وزن فِعْلة، ولا يأتي من غير الثلاثي.

وإطاقةٌ وتَسْليةٌ وتعزيةٌ[1]، معوِّضين التاء من العين[2] واللام[3] الساقطتين. ويجوز تركُ التعويض في أفْعلَ دون فعَّل، قال الله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾ [الأنبياء: ٧٣]. وتقول: أريته إراءً، ولا تقول: تَسَلِّياً ولا تَعَزِّياً، وقد جاء التفعيلُ فيه في الشعر، قال[4]:

فَهْيَ تُنَزّي دَلْوها تنْزِيّا ... كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبيّا

فصل: ويعمل المصدر إعمال الفعل[5] مفرداً، كقولك: عجبتَ من ضربٍ زيدٌ عمرا، ومن ضربٍ عمراً زيدٌ، ومضافاً إلى الفاعل أوْ إلى المفعول، كقولك: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَّ، ودقُّ القَصَّارِ الثوبَ، وضربُ اللصِّ الأميرُ ودقُّ الثوبِ القصّارُ. ويجوز تركُ ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد والإضافة، كقولك: عجبت من ضربٍ زيداً، ونحوُه قوله عزَّ اسمه: ﴿أوْ إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ . يتيماً﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، ومن ضربِ عمرٌو، ومن ضربِ زيدٍ، أيْ: من أنْ ضَرَبَ زيدٌ أوْ ضُرِبَ، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وهم من بعد غَلَبِهِم سيَغْلِبُون﴾ [الروم: ٣]، ومعرَّفاً باللام كقوله[6]:

---

(١) مصادر: أجاز وأطاق وسلّى وعزّى.

(٢) وذلك في إجازة وإطاقة. فأصل ألف (أجاز) ياء وكذلك (أطاق). أعلّتا بقلبهما ألفين ثم زيدت ألف المصدر فصارتا: أجااز وأطااق، ثم حُذفت إحداهما وعُوّض عنها بالتاء فصارتا إجازة وإطاقة. وعند المؤلف المحذوفة ألف الفعل وليس ألف المصدر، وهذا مذهب الأخفش والفراء. ومذهب سيبويه المحذوف ألف (إفعال) الذي هو المصدر. انظر ابن يعيش ٦ / ٥٨.

(٣) وذلك في تسلية وتعزية، أصلهما: تعزيٌّ وتسليٌّ، حذفت ياء من الياء المشدّدة، وعُوِّض عنها بالتاء. قيل: المحذوف ياء (تفعيل)، أيْ: ياء المصدر. وقيل: المحذوف ياء الفعل.

(٤) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الخصائص ٢ / ٣٠٢، والمنصف ٢ / ١٥٩، والمقرب ٢ / ١٣٤. والشاهد في قوله: (تنزيّا)، حيث جاء مصدر (فعّل) من الناقص على «التفعيل» للضرورة. والقياس: تفعلة، أيْ: تنزية. والرجز في وصف امرأة تستقي ماء، فهي ترفع الدلو كما ترفع المرأة الصبيّ عند ترقيصه. والشهلة هي المرأة النَّصَف، وقيل: العجوز الكبيرة.

(٥) وشرط عمله أن يصحّ إحلال الفعل محلّه مع «أنْ» إذا كان الزمان ماضياً أو مستقبلاً، أوْ مع «ما» إذا كان الزمان حاضراً. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٠٣.

(٦) لا يعرف القائل. وهو في الكتاب ١ / ١٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٥، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٨. والشاهد قوله: النكاية، حيث عمل المصدر المقترن بال عمل فعله فنصب (أعداءه)، وهو قليل.

ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجلْ

وقوله[1]:

كررتُ فلم أنكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

فصل: وبيت الكتاب[2]:

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا

إنما نَصَبَ فيه المعطوفَ محمولاً على محلّ المعطوف عليه؛ لأنه مفعول، كما حَمَل لبيدٌ الصفةَ على محلّ الموصوف في قوله[3]:

طلبَ المعقّب حَقَّهُ المظلومُ

أيْ: كما يطلُبُ المعقِّبُ المظلومُ حَقَّه.

فصل: ويعملُ ماضياً كان أو مستقبلاً، تقول: أعجبني ضربٌ زيداً أمسِ، وأريد إكرامَ عمرٍو أخاه غداً.

فصل: ولا يتقدم عليه معمولُه[4]، فلا يقال: زيداً ضربُك خيرٌ له، كما لا يُقال: زيداً أنْ تضربَ خيرٌ له.

---

(١) قائله مالك بن زغبة الباهلي، وهو شاعر جاهلي. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لقد علمت أولَى المغيرة أنني. ونسبه سيبويه (١ / ١٩٣) للمرار الأسدي. انظر الخزانة ٨ / ١٢٩، وابن يعيش ٦ / ٦٤، والتخمير ٣ / ٩٣. والشاهد قوله: الضرب، حيث عمل المصدر المقترن بأل عمل فعله فنصب (مسمعا)، وإعمال المصدر المقترن بأل ضعيف. المغيرة: المغيرون. أنكُل: أرجع. ومسمع: اسم رجل.

(٢) نسبه سيبويه (١ / ١٩١) لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٧. وفي ابن يعيش (٦ / ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (١٣١) نُسب لزيادة العنبري. والشاهد فيه: نصب (الليانا) بالعطف على محل (الإفلاس)، لأن محلّه النصب على المفعولية للمصدر (مخافة).

(٣) ديوانه ص ١٥٥، والإنصاف ١ / ٢٣٢، والخزانة ٢ / ٢٤٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢١٤. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: حتى تهجّر بالرواح وهاجها. والشاهد: رفع (المظلوم) وهي صفة للمعقب على المحلّ، لأن محلّه الرفع على الفاعلية للمصدر (طلب).

(٤) لأن المصدر موصول، ومعموله من صلته، من حيث كان المصدر مقدّراً بأنْ والفعل، و«أنْ» موصولة كالذي؛ لذا لا يتقدم عليه ما كان من صلته لأنه من تمامه. انظر ابن يعيش ٦ / ٦٧.

اسم الفاعل

هو ما يجري على «يَفْعَلُ» من فعله كضاربٍ ومُكْرِمٍ ومنطلِقٍ ومستخرِجٍ ومُدحْرِجٍ[١]. ويعمل عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك: زيد ضاربٌ غلامُهُ عمراً، وهو عمراً مكرمٌ، وهو ضاربُ زيدٍ وعمراً، أيْ: وضاربٌ عمراً. قال سيبويه[٢]: «وأجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناءِ فاعلٍ». يريد نحوَ: شرّابٍ وضروبٍ ومِنْحار، وأنشد للقُلاخِ[٣]:

أخـا الحـربِ لبّـاسـاً إليهـا جِـلالَهـا　　　وليـس بـولاّج الخـوالـفِ أعقـلا

ولأبي طالب[٤]:

ضَرُوبٌ بنصل السيف سُوقَ سِمانها

وحَكَى[٥] عن بعض العرب: إنه لمنحارٌ بوائِكَها[٦]، وأمّا العسلَ فأنا شرّابٌ، وأنشد[٧]:

---

(١) يجرى اسم الفاعل مجرى فعله المضارع في اللفظ والمعنى. أمّا اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته. أمّا من جهة المعنى فيجري مجراه في الدلالة على الحال أو الاستقبال.

(٢) الكتاب ١ / ١١٠.

(٣) انظر الكتاب ١ / ١١١، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٠، واللسان (ثعل). والقائل هو القلاخ بن حَزْن المنقري، من رجّاز بني تميم. والشاهد فيه واضح. الجلال: ما يلبسه المحارب كالدرع ونحوها. والخوالف: الأعمدة في مؤخر البيت، والمفرد خالفة. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه في المشي.

(٤) الكتاب ١ / ١١١، والخزانة ٤ / ٢٤٢، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢١. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: إذا عدموا زاداً فإنّك عاقر. والبيت من قصيدة قالها في رثاء أميّة بن المغيرة.

(٥) وحكى: أي سيبويه. وفي نسخة أ: وحُكي.

(٦) بوائكها: جمع بائكة، وهي السمينة.

(٧) لأبي طالب. في ديوانه ص ٢١، وشرح المفصل ٦ / ٧١، ولم ينسبه سيبويه ١ / ١١١. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: بكيت أخا اللأّواء يُحمد يومُه. والشاهد: إعمال صيغة المبالغة (ضروب) عمل اسم الفاعل فنصب بها (رؤوس) المقدّم عليها، وهذا جائز. اللأّواء: الشدة، والدارع: لابس الدرع.

كريمٌ، رؤوسَ الدارعينَ ضَرُوبُ

وجوّز[١]: هذا ضَروبُ رؤوسِ الرجالِ وسُوقَ الإبل.

فصل: وما ثُنّي من ذلك وجُمع مصححّاً أو مكسّراً يعمَلُ عمل المفرد، كقولك: هما ضاربان زيداً وهم ضاربون عمراً وهم قُطّانٌ مكةَ وهنّ حواجُّ بيتَ اللهِ، وعواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ[٢]، وقال العجاجُ[٣]:

أوالفاً مكةَ من وُرْقِ الحَمِيْ

وقال طرفة[٤]:

ثـم زادوا أنهـم فـي قـومهـم غُفُـرٌ ذنْبَهُـمُ غيـرُ فُخُـرْ

وقال الكميت[٥]:

---

(١) الكتاب ١ / ١١٠. فقد نُصب (سوق) عطفاً على محلّ (رؤوس).

(٢) جزء من بيت لأبي كبير الهذلي وهو:

ممَّـنْ حَمَلْـنَ بـه وهـنّ عـواقـدٌ حُبُـكَ النطـاقِ فشـبّ غيـرَ مُهَبَّـلِ

أيْ: حملت به أمّه مكرهة فجاء نجيباً. والشاهد في: الكتاب ١ / ١٠٩، والخزانة ٨ / ١٩٢، والإنصاف ٢ / ٤٨٩. وحبك النطاق: مشدّ الإزار. والشاهد فيه: نصب (حبك) بـ (عواقد) وهو جمع عاقدة، وقد نوُّن للضرورة.

(٣) ديوانه ١ / ٤٥٣، والكتاب ١ / ١١٠، والخصائص ٢ / ٤٧٣، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٠٠. الحمي: الحمام، رخّمه على غير القياس ثم قلبت ألفه ياء. والورق: جمع ورقاء، وهي الحمامة الغبراء. والشاهد فيه: نصب (مكة) بـ (أوالفاً) وهو جمع آلفة.

(٤) ديوانه ص ٥٥، والكتاب ١ / ١١٣، والخزانة ٨ / ١٨٨، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٧. والشاهد قوله: غفر، وهي صيغة مبالغة، جمع غفور. وقد عملت عمل اسم الفاعل فنصبت مفعولاً به وهو (ذنبهم).

(٥) ديوانه ٢ / ١٠٤، والكتاب ١ / ١١٤، والخزانة ٨ / ١٥٠، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٩٦. والشاهد قوله: مهاوين، وهو جمع صيغة المبالغة (مهوان)، وقد عملت عمل اسم الفاعل فنصبت (أبدان). الشّمم: ارتفاع في قصبة الأنف، وهذا كناية عن ارتفاعهم في النسب أو القدر. ومهاوين أبدان الجزور: نحّارون الإبل. ومخاميص العشيات: ضامرو البطون، أيْ: لا يبادرون إلى العشاء بل ينتظرون من يأكل معهم. والخور: الضعف. والقزم: الدناءة.

شُــمٌّ مهـاويـنُ أبـدانِ الجَـزُورِ مخـا   ميـصُ العشِّيـاتِ لاخُـورٌ ولا قَـزَمُ

فصل: ويُشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال[(١)]، فلا يُقال: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس، ولا وحشيٌ قاتلٌ حمزةَ يومَ أُحُدٍ، بل يُستعمل ذلك على الإضافة إلا إذا أريدتْ حكاية الحال الماضية كقوله عزّ اسمه: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه﴾ [الكهف: ١٨]، أو أُدخلتْ عليه الألف واللام، كقولك: الضاربُ زيداً أمسِ.

فصل: ويُشترط اعتماده على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك: زيدٌ منطلقٌ غلامُه، وهذا رجلٌ بارعٌ أدبُه، وجاءني زيدٌ راكباً حماراً، وأقائمٌ أخواك؟ وما ذاهبٌ غلاماك. فإنْ قلت: بارعٌ أدبُه، من غير أن تعمَدَهُ بشيء وزعمتَ أنك رفعتَ به الظاهر، كُذِّبْتَ بامتناع: قائم أخواك[(٢)].

اسم المفعول

هو الجاري على «يُفعَلُ» من فعله[(٣)]، نحو مضروبٍ، لأن أصله «مُفعَلٌ»[(٤)]، ومُكْرَمٍ ومُنطلَقٍ به ومُستخرَجٍ ومُدَحْرَجٍ. ويعمل عمل الفعل، تقول: زيدٌ مضروبٌ

---

(١) وذهب الكسائي إلى إعماله إذا كان بمعنى الماضي.

(٢) قال ابن يعيش: «يعني أنّ قولهم: قائم زيد، جائز عند سيبويه على تقديم الخبر لا على رفعه الظاهر، ومن ظنّ ذلك بطل عليه بامتناع سيبويه من جواز: قائم أخواك، لأنه لا يرفع الأخوين بقائمٍ؛ لأنه لا يعمله من غير اعتماد، ولا يكون خبراً مقدّماً لأنه مفرد، والمفرد لا يكون خبراً على المثنى». شرح المفصل ٦ / ٧٩.

(٣) وذلك في حركاته وسكناته وعدد حروفه.

(٤) ليكون جارياً على فعله. قال ابن الحاجب: «وإنّما غُيّر إلى لفظ مفعول لأنه لو بقي على مُفعل لم يُعلم أهو اسم مفعول لِـ (أفْعل) أو لِـ (فَعَل)، فغيّروا مفعول (فَعَل) ليتبيّن. وكان أوْلى بالتغيير بهذه الزيادة لقلّة حروفة في التقدير، بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديراً، إذْ أصل قولك: (مكرم): موكرم، باتفاق. ولمّا زادوه واواً فتحوا الميم تخفيفاً». الإيضاح ١ / ٦٤٤.

غلامُه ومُكْرَمٌ جارُه ومُستَخرجٌ متاعُه ومُدَحْرَجٌ بيده الحجر. وأمرُه على نحوٍ من أمر اسم الفاعل في إعمال مثنّاه ومجْموعه. واشتراط الزمانين[1]، والاعتماد.

الصفة المشبهة

هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهةٌ بها في أنها تُذكَّر وتُؤنَّث وتُثنّى وتُجمع، نحوَ: كريمٍ وحَسَنٍ وصَعْبٍ. وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: زيدٌ كريمٌ حسَبُه وحَسَنٌ وجهُهُ وصَعْبٌ جانبُه.

فصل: وهي تدل على معنى ثابت، فإنْ قُصد الحدوثُ قيل: هو حاسِنٌ الآن أو غداً، وكارمٌ وطائل، ومنه قوله عزّ وجل: ﴿وضائقٌ به صدرُك﴾[2] [هود: ١٢]. وتُضاف إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحسبِ وحسنُ الوجهِ. وأسماء الفاعل[3] والمفعول يجريان مُجراها في ذلك[4]، فيقال: ضامرُ البطنِ وجائلةُ الوشاحِ ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخُدَّامِ[5].

فصل: وفي مسألة «حسن وجهه» سبعةُ أوجه: حسنٌ وجهُهُ، وحسنُ الوجهِ، وحسنٌ وجهاً[6]، قال أبو زُبيد[7]:

---

(١) المقصود بالزمانين: الحال أو الاستقبال.

(٢) قال ابن يعيش: «وعدل عن ضيّق إلى ضائق ليدل على أنه ضيّق عارض في الحال غير ثابت». شرح المفصل ٦ / ٨٣.

(٣) تشبيهاً باسم الفاعل المضاف إلى مفعوله. ولمّا لم يكن لها مفعول أُضيفت إلى فاعلها.

(٤) أيْ: في الإضافة إلى الفاعل. والمقصود اسم الفاعل غير المتعدّي واسم المفعول المتعدّي فعله إلى واحد.

(٥) المثال الأول والثاني لاسم الفاعل، والثالث والرابع لاسم المفعول. يقال: امرأة جائلة الوشاح، أيْ: جائل وشاحها، أيْ: سلسٌ وشاحها.

(٦) في المثال الأول رُفع معمولها على الفاعلية، وفي الثاني جرّ بالإضافة، وفي الثالث نُصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به.

(٧) هو أبو زبيد الطائي. أدرك الإسلام ولم يسلم، وقيل: أسلم. واسمه المنذر بن حرملة. انظر =

هَيْفَاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً مَحْطوطةٌ جُدِلَتْ شنباءُ أنيابا

وحسنٌ الوجهَ، قال النابغة[1]:

ونَأْخُذُ بعدَه بذنابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ ليس لهُ سَنَامُ

وحسنُ وجهٍ، قال حُمَيْدٌ[2]:

لاحقُ بطنٍ بِقَرًى سمينِ

وحسنُ وجهِهِ، قال الشماخ[3]:

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارتا صفًا كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطلاهُما

وحسنٌ وَجْهَهُ، قال[4]:

كُوْمَ الذُّرى وادقةً سُرَّاتِها

= البيت في الكتاب ١ / ١٩٨، وابن يعيش ٦ / ٨٤، واللسان (هلب). والشاهد: نصب (أنيابا) بالصفة المشبّهة (شنباء) على نيّة التنوين. ومعنى هيفاء: ضامرة البطن. جدلت: طويت. شنباء: حادة الأسنان. محطوطة: ملساء الظهر. عجزاء: عظيمة العجز.

(١) ديوانه ص ١٥٧، والكتاب ١ / ١٩٦، والخزانة ٧ / ٥١١. والشاهد: نصبه (الظهر) المقترن بالألف واللام بأجبّ، لأنه في نيّة التنوين. والبيت من جملة أبيات مدح بها النعمان بن المنذر. ومعناه: نبقى بعده في ضيق من العيش، فكأننا نمسك بمثل ذنب بعير مقطوع الظهر، لا سنام له من الهزال.

(٢) هو حُميد الأرقط، وقبله: لا خَطِلِ الرَّجْعِ ولا قَرونِ. انظر الكتاب ١ / ١٩٧، وابن يعيش ٦ / ٨٥، واللسان (رزن). والشاهد: إضافة (لاحق) إلى (بطن) مع حذف الألف واللام من المضاف إليه، فهو بمنزلة: حسن وجهٍ. اللاحق: الضامر، وهو اسم فاعل أُجريَ مجرى الصفة المشبهة. القرى: الظهر. والخطِل: المضطرب. والقرون: الذي لا يجمع بين الخطوتين.

(٣) هو الشمّاخ بن ضرار. البيت في الكتاب ١/ ١٩٩، والخزانة ٤/ ٢٩٣، والصاحبي ص ٣٤٦. والشاهد فيه: إضافة الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف وهو مصطلاهما. جونتا: هما الأثفيّتان من أثافي القدر. والصفا: الجبل، وهو ثالثة الأثافي. والكميت: لون بين الحمرة والسواد. والجون: الأسود. والمصطلى: موضع إيقاد النار.

(٤) قائل هذا الرجز عمر بن لجأ التيمي. انظر ديوانه ص ١٥٥، والخزانة ٨ / ٢٢١، وابن يعيش ٦ / ٨٣. والشاهد: سرّاتها، حيث نصبها بالصفة المشبهة (وادقة) على التشبيه بالمفعول به. وادقة: سمينة. كوم: جمع كوماء وهي الناقة العظيمة السنام. سُرّات: جمع سُرّة.

أفعل التفضيل

قياسه أن يُصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب. لا يقال في «أجابَ وانطلقَ»، ولا في «سَحُرَ وعَوِرَ»: هو أجْوَبُ منه وأطْلَقُ [(١)]، ولا أسمرُ منه وأعورُ، ولكن يُتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأنْ يصاغ أفعلُ مما يصاغ منه، ثم يُميَّز بمصادرها، كقولك: هو أجْوَدُ منه جواباً، وأسرعُ انطلاقاً، وأشدُّ سُمْرَةً، وأقْبَحُ عَوَراً.

فصل: ومما شذّ من ذلك: هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرمُ لي من زيد، أيْ: أشدُّ إكراماً، وهذا المكان أقفرُ من غيره، أيْ: أشدُّ إقْفاراً، وهذا الكلام أخصرُ[(٢)]. وفي أمثالهم: أفلسُ من ابن المُذَلَّق[(٣)]، وأحمقُ من هَبَنَّقَة[(٤)].

فصل: وقد جاء «أفْعَلُ منه» ولا فعل له، قالوا: أحْنَكُ الشاتين، وأحْنَكُ البعيرين[(٥)]. وفي أمثالهم: آبلُ من حُنَيْفِ الحَناتم[(٦)].

فصل: والقياس أن يُفضَّل على الفاعل دون المفعول[(٧)]. وقد شذّ نحوُ قولهم:

---

(١) في أ: وأطلق منه.

(٢) أعطاهم وأولاهم وأكرم وأقفر: أسماء تفضيل بُنيت من أفعال رباعية على وزن (أفْعَلَ). وأما أخصر فهو من (اختُصر).

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٨٣.

(٤) مجمع الأمثال ١ / ٢١٧.

(٥) بنوه من الحنَك، وهو ما تحت الذقن. قال ابن يعيش: «والذي سوّغه أن المراد بقولهم: أحنك الشاتين، أكثرهما أكلاً، فكأنهم قالوا: آكل الشاتين». شرح المفصل ٦ / ٩٤. وعبارة ابن يعيش الأخيرة هي عبارة سيبويه ٤ / ١٠٠.

(٦) الآبل: الحاذق بمصلحة الإبل. وحنيف: رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة. والحناتم: السحائب السود، وأيضاً الجرار المملوءة. ولا أدري سبب إضافة اسم هذا الرجل إليها. انظر معجم الأمثال ١ / ٨٦.

(٧) أيْ: القياس أن يُصاغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمعلوم (المبني للفاعل) وليس من الفعل المبني للمجهول (المبني للمفعول).

أشْغلُ من ذات النِّحْيَيْنِ[1]، وأزهى من ديك، وهو أعذرُ منه وألومُ وأشهرُ وأعْرَفُ وأنكرُ وأرجى وأخوفُ وأهيبُ وأحمدُ، وأنا أَسَرُّ بهذا منك[2]. وقال سيبويه: وهم ببيانه أعْنَى[3].

فصل: وتَعْتَوِره حالتان متضادتان: لزومُ التنكير عند مصاحبة «مِنْ»، ولزومُ التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: زيدٌ الأفضلُ من عمرو، ولا زيدٌ أفضلُ. وكذلك مؤنثه وتثنيتُهما وجمعُهما، لا يقال: فُضْلى ولا أفضلان ولا فُضْليان، ولا أفاضلُ ولا فُضْلياتٌ ولا فُضَلُ، بل الواجبُ تعريفُ ذلك[4] باللام أو بالإضافة، كقولك: الأفضلُ والفُضلى وأفضلُ الرجالِ وفُضلى النساءِ.

فصل: وما دام مصحوباً بـ «مِنْ» استوى فيه الذكر والأنثى، والاثنان والجميع. فإذا عُرِّف باللام أُنّث وثُنّي وجُمع. وإذا أُضيف ساغ فيه الأمران[5]، قال الله تعالى: ﴿أكابر مجرميها﴾[6] [الأنعام: ١٢٣]، وقال: ﴿ولتجدَنَّهم أحرصَ الناسِ على حياة﴾[7] [البقرة: ٩٦]، وقال ذو الرُّمة[8]:

---

(١) ذات النحيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، ولها قصة مشهورة مع خوّات بن جبير الأنصاري. انظر مجمع الأمثال ١ / ٣٧٦. النِّحْيان: تثنية نِحْي، وهو وعاء يوضع فيه السَّمن.

(٢) أسماء التفضيل هذه مبنيّة من أفعال مبنيّة للمجهول.

(٣) فقد بُني اسم التفضيل (أعنى) من الفعل المبني للمجهول وهو: عُنِي. وربما المقصود بعبارة سيبويه أن العرب أعنى ببيان الفاعل من المفعول، فلا يذكرون فعلاً إلا ويذكرون له فاعلاً أو مايقوم مقامه حرصاً منهم على بيان الفاعل. هذا ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٦٥٤. ويؤيد قول ابن الحاجب قول سيبويه في باب الفاعل (١ / ٣٤): «كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى».

(٤) في أ: تعريفه.

(٥) أي: المطابقة وعدمها.

(٦) أضاف (أكابر) وهو جمع اسم التفضيل (أكبر) إلى (مجرميها) وقد طابق موصوفه المقدّر، أيْ: قوماً أكابر.

(٧) أضاف اسم التفضيل (أحرص) إلى الناس، ولم يطابق موصوفه الذي هو الضمير المتّصل في (لتجدنهم).

(٨) ديوانه ص ٥٢٢، والخصائص ٢ / ٤١٩، والخزانة ٩ / ٣٩٣. والشاهد فيه: إضافة اسم =

وميَّـــةُ أحســـنُ الثّقَلَيـــنِ جيـــداً وســـالفـــةً وأحسَنُـــه قَـــذالا

فصل: ومما حُذفَتْ منه «مِنْ» وهي مقدّرةٌ قولُه عزّ وجل: ﴿يعلم السرَّ وأخفى﴾ [طه: ٧]، أيْ: أخفى من السرّ، وقولُ الشاعر[١]:

يــا ليتهــا كــانــت لأهلــي إبــلا أو هُــزلَــتْ فــي جَـدْبِ عــامٍ أوّلا

أيْ: أوّل من هذا العام. وأوَّلُ من «أفْعَلَ» الذي لا فعل له كآبل. ومما يدلّ على أنه «أفْعَلُ» قولُهُم[٢]: الأولى والأوّلُ. ومما حُذفتْ منه «مِنْ»[٣] قولك: اللهُ أكبرُ، وقولُ الفرزدق[٤]:

إنّ الــذي سَمَــكَ السمــاءَ بنــى لنــا بيتــاً دعــائمُـــهُ أعــزُّ وأطــوَلُ

فصل: ولآخرَ شأنٌ ليس لأخواته، وهو أنه التُزم فيه حذفُ «مِنْ» في حال التنكير، تقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ، ومررت به وبآخرَ. ولم يستوِ فيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: مررت بآخَرَيْن وآخرِينَ وأُخرى وأُخْرَيَيْن وأُخَرَ وأُخرياتٍ[٥].

فصل: وقد استُعملت «دنيا» بغير ألف ولام، قال العجاج[٦]:

في سعي دُنيا طالما قد مُدَّتِ

= التفضيل (أحسن) إلى معرفة، ولم يطابق موصوفه (ميّة)؛ لأنه قد ذُكّر مع أنه جرى على مؤنث. السالفة: صفحة العنق. والقذال: مؤخّر الرأس.

(١) لم أجدْ أحداً نسب هذا الرجز لقائل معيّن. وهو في الكتاب ٣ / ٢٨٩، والخزانة ١٠ / ٢٣٤، وابن يعيش ٦ / ٩٨. والشاهد فيه: حذف «من» من أفعل التفضيل (أوّل).

(٢) قولهم: غير موجودة في ب.

(٣) من: غير موجودة في أ.

(٤) ديوانه ص ٤٨٩، والصاحبي ص ٤٣٤، والخزانة ٨ / ٢٤٢. والتقدير: أعزّ من دعائم كل البيوت.

(٥) أيْ: إذا حذفت (مِنْ) من آخر وهي غير مرادة أجري مجرى الأسماء في التثنية والجمع.

(٦) ديوانه ١ / ٤١٠، والخزانة ٨ / ٢٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٠. والشاهد: استعمال (دنيا) بغير ألف ولام.

لأنها غَلبتْ[١] فاختلطتْ بالأسماء[٢]، ونحوُها «جُلَّى» في قوله[٣]:

وإنْ دعوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ

وأما «حُسْنَى» فيمن قرأ: ﴿وقولوا للناس حُسْنى﴾[٤] [البقرة: ٨٣]، و«سُوءى» فيمنْ أنشد[٥]:

ولا يَجْزُون من حَسَنٍ بسُوءى

فليستا بتأنيث أحسن وأسوأ، بل هما مصدران كالرُّجْعَى والبُشْرى. وقد خُطِّىء ابن هانىء[٦] في قوله[٧]:

كأنَّ صُغرى وكُبرى من فواقعها

---

(١) في ط: قد غلبت.

(٢) القياس أن تلزمها الألف واللام، لأنها صفة. ولكنهم أجروها مجرى الأسماء، فلم تلزمها الألف واللام.

(٣) القائل هو بشامة بن حَزْن النهشلي، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: سَراة كرام الحيّ فادعينا. انظر الخزانة ٨ / ٣٠١، وابن يعيش ٦ / ١٠١، واللسان (جلل). والشاهد فيه كسابقه.

(٤) وهذه قراءة أبيّ وطلحة بن مصرّف. البحر المحيط ١ / ٤٥٩.

(٥) هو أبو الغول الطُّهويّ، من بني طُهيّة، واسمه علباء بن جوشن. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولا يجزون من غِلَظٍ بلِينِ. وهو في الخزانة ٨ / ٣١٤، وشرح الحماسة للرزوقي ١ / ٤٠، واللسان (سوأ). ويروى: بسيْء، مخفّف سيّء، وحينئذٍ لا شاهد فيه فيما يتعلّق بأفعل التفضيل. والشاهد فيه: مجيء سوءى مصدراً، وليست مؤنث اسم التفضيل أسوأ.

(٦) هو أبو نواس الحسن بن هانىء.

(٧) ديوانه ص ٤٠، والخزانة ٨ / ٢٧٧، وشرح قطر الندى ص ٣١٦. وعجز الشاهد: حصباء درّ على أرض من الذهب. والبيت في وصف خمر وما عليهامن فقاقيع. وقد شبّه هذه الفقاقيع بالدرّ والخمر تحتها بأرض من ذهب. ووجه الخطأ أن الشاعر أنّث اسم التفضيل (صغرى وكبرى) مع أنه مجرد من ال والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير. وخرّجه بعضهم على أن الشاعر لم يرد التفضيل، وإنما أراد الوصف، أيْ: كأنّ صغيرة وكبيرة. وقيل: إن وجه الخطأ هو استعمال اسم التفضيل نكرة، وهذا الضرب مِن الصفات لا يستعمل إلا معرّفاً. ويروى من فقاقعها.

فصل[1]: وقول الأعشى[2]:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصى

ليست «مِنْ» فيه بالتي نحن بصدَدها[3]، بل[4] هي نحوُ «مِنْ» في قولك: أنت منهم الفارسُ الشجاعُ، أي: من بينهم[5].

فصل: ولا يعمل عملَ الفعل[6]. لم يجيزوا: مررت برجل أفضلَ منه أبوه ولا خيرَ منه أبوه[7]، بل رفعوا أفضلَ وخيراً بالابتداء[8]. وقوله[9]:

وأضربَ منا بالسيوفِ القوانِسا

العامل فيه[10] مضمرٌ، وهو: يضربُ، المدلولُ عليه بأضْربَ.

---

(١) فصل: غير موجودة في ب.

(٢) ديوانه ص ٩٤، والخصائص ١ / ١٨٥، والخزانة ٨ / ٢٥٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٥. وعجزه: وإنّما العزّة للكاثر.

(٣) أيْ: (من) الجارة للاسم المفضول، فليس (منهم) متعلق بالأكثر.

(٤) بل: زيادة من أ.

(٥) فهي ومجرورها في موضع الحال. وهناك أقوال أخرى. انظر ابن يعيش ٦ / ١٠٤.

(٦) لأنه ليس جارياً عليه ولا مشبهاً به. فهو لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير و التأنيث. انظر ابن يعيش ٦ / ١٠٦، وأوضح المسالك ٣ / ٢٩٨، والإيضاح ١ / ٦٦٤.

(٧) أيْ: لم يجيزوا رفع (أبوه) في الجملتين على الفاعلية باسم التفضيل؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل عمل الفعل فيرفع الظاهر، وأجاز العلماء ذلك في مسألة الكحل.

(٨) الوجه الصحيح أن يرُفعا على الخبرية.

(٩) القائل هو العباس بن مرداس. وهو في الخزانة ٨ / ٣١٩، ونوادر أبي زيد ص ٢٦٠، والأصمعيات ص ٢٠٥. القوانس: جمع قونس، وهو أعلى بيضة الحديد، والبيضة: الخوذة من السلاح على شكل بيضة النعام، توضع على الرأس في الحرب. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: أكرّ وأحمى للحقيقة منهمُ.

(١٠) أيْ: العامل في القوانس.

اسما الزمان والمكان

ما بُني منهما من الثلاثيّ المجرد على ضربين: مفتوحُ العين ومكسورُها. فالأول بناؤه من كل فعل كانتْ عينُ مضارعه مفتوحةً كالمَشْرَبِ والمَلْبَس والمذْهَب، أوْ مضمومة كالمَصْدَر والمَقْتَل والمَقَام، إلا أحد عَشَرَ اسماً، وهي: المَنْسِكُ والمَجْزِرُ والمَنْبِتُ والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمفرِقُ والمَسْقِطُ والمَسْكِنُ والمَرْفِقُ والمسْجِدُ. والثاني بناؤه من كل فعل كانت عينُ مضارعه مكسورة كالمحبِس والمجلِس والمبِيت والمصيف ومَضْرِب الناقة ومَنْتِجها[١]، إلا ما كان منه معتلّ الفاء أو اللام، فإنّ المعتلّ الفاء مكسور أبداً كالموْعِدِ والموْرِدِ والموْضِعِ والموْجِل والموحِل، والمعتلُّ اللام مفتوح أبداً كالمأتى والمرْمَى والمأوَى والمثْوَى. وذكر الفراء أنه قد جاء مأوِي الإبل، بالكسر.

فصل: وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث كالمَزِلَّة[٢] والمَظِنَّة والمقْبَرَة والمَشْرَقَة[٣] ومَوْقَعَة الطائر[٤]. وأما ما جاء على مَفْعُلَة بالضم كالمقْبُرةِ والمَشْرُقَةِ والمَشْرُبَةِ[٥]، فأسماء غيرُ مذهوب بها مذهب الفعل[٦].

فصل: وما بُني من الثلاثيّ المزيد فيه والرباعيّ فعلى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَلِ والمُخْرَجِ والمُغار في قوله[٧]:

---

(١) مضرب الناقة: زمان ضِرابها. ومنتجها: زمان نتاجها. والنتاج: الولادة.

(٢) المَزِلّة: موضع الزلل.

(٣) المشرقة: موضع شروق الشمس، وهو موضع القعود منها.

(٤) وهو الموقع الذي يقع عليه.

(٥) المقبرة: اسم لموضع القبور. والمشرقة: اسم للموضع الذي يقع فيه التشريق. والمشربة: الغرفة.

(٦) أيْ: أنها أسماء وليست أمكنة للفعل.

(٧) القائل حُميد بن ثور كما في الكتاب ١ / ٢٣٥. وهو في استدراكات ديوانه ص ١٧٣. وانظر المقتضب ٢ / ١٢١، والخصائص ٢ / ٢٠٨، والكامل ١ / ١١٨. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وماهي إلا في إزار وعِلْقةٍ. وابن همّام: هو عمرو بن همام بن مطرف. =

مُغارَ ابنِ همّامٍ على حيّ خَثْعَما

وقولهم: فلانٌ كريمُ المُرَكَّب[1] والمُقاتَلِ والمُضطَرَبِ والمُنْقَلَبِ والمُتَحامَلِ والمُدَحْرَجِ والمُحْرَنْجَم، قال العجاج[2]:

مُحرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّئِيُّ

فصل: وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ، بالفتح، يقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومأسَدَةٌ ومَذْأَبَةٌ ومَحْيَاةٌ ومَفْعاةٌ ومَقْثأَةٌ ومَبْطَخَةٌ[3]. قال سيبويه[4]: «ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضَّفْدَعِ والثَّعْلَبِ، كراهةَ أن يثقُل عليهم؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرةُ الثعالب».

فصل: ولا يعمل شيء منها. والمجرُّ في قول النابغة[5]:

كـأنّ مَجَـرَّ الـرَّامِسـاتِ ذُيـولَهَـا ... عليـه قَضِيـمٌ نمَّقَتْـهُ الصَّـوانـعُ

مصدرٌ بمعنى الجرّ، وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديرهُ: كأنّ أثرَ جرَ الرامسات.

= وخثعم: حيّ من اليمن. والعلقة: الثوب القصير. والشاهد فيه قوله: مغار، حيث جاء اسم زمان. قال ابن الحاجب: «فهو بالمصدر أجدر، فتقديره اسم زمان أو مكان ناءٍ لذلك عن الصواب». أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٥١.

(١) المركّب: الأصل والمنبت.

(٢) ديوانه ١ / ٤٨٤، والخزانة ١١ / ٢٧٥، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٥٩. وبعده: وصالياتٌ للصَّلَى صُلِّيُّ، محرنجم الجامل: مكان اجتماع الإبل. والنُّئِيُّ: حفرة حول الخيمة تمنع المطر. والصاليات: الأثافي. والصّلى: الوقود. والشاهد: محرنجم، فهو اسم مكان على زنة اسم المفعول.

(٣) مسبعة: كثيرة السباع. ومأسدة: كثيرة الأسود. ومذأبة: كثيرة الذئاب. ومحياة: كثيرة الحيّات. ومفعاة: كثيرة الأفاعي، ومقثأة: كثيرة القثّاء. ومبطخة: كثيرة البطيخ.

(٤) الكتاب ٤ / ٩٤.

(٥) ديوانه ٥٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧٤، والخزانة ٢ / ٤٥٣، واللسان (نمق). الرامسات: الرياح التي تثير التراب. القضيم: الجلد الأبيض، يكتب فيه. نمّقته: زيّنته. الصوانع: النساء الماهرات.

اسم الآلة

هو اسمُ ما يُعالج به. ويُنقَل ويجيء على مِفْعَلٍ ومِفْعَلَة ومِفْعالٍ، كالمِقْبَضِ والمِحْلَبِ والمِكْسَحَةِ والمِصْفاةِ والمِقْراضِ والمِفْتاحِ.

فصل: وما جاء مضمومَ الميم والعين من نحو: المُسْعُطِ[١] والمُنْخُلِ والمُدُقِّ والمُدْهُنِ والمُكْحُلَةِ والمُحْرُضَةِ[٢]، فقد قال سيبويه[٣]: لم يذهبوا بهامذهب الفعل ولكنها جُعلت أسماءً لهذه الأوعية.

ومن أصناف الاسم
الثلاثيّ

للمجرد منه عشرةُ أبنية[٤]، أمثلتُها: صَقْرٌ وعِلْمٌ وبُرْدٌ وجَمَلٌ وإبِلٌ وطُنُبٌ وكَتِفٌ ورَجُلٌ وضِلَعٌ وصُرَدٌ[٥]. وللمزيد فيه أبنيةٌ كثيرة، ولعلَّ الأمثلة التي أنا ذاكرها تحيط بها أو بأكثرها.

فصل: والزيادة إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدّال الثانية من قُعْدُدٍ أو مَهْدَد[٦]، أو من غير جنسها كهمزة أفْكَلٍ[٧] وأحمرَ. وللإلحاق كواو جَوْهرٍ وجَدْولٍ، أو لغير الإلحاق كألف كاهلٍ وغلام.

فصل: والزيادةُ المجانسةُ لا تخلو من أن تكون تكريراً للعين كخَفَيْفَدٍ وقِنَّبٍ[٨]،

---

(١) المسعط: ما يجعل فيه السعوط.

(٢) المحرُضَة: وعاء الحرُض، وهو الجصّ.

(٣) الكتاب ٤ / ٩١.

(٤) هي: فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفَعَلٌ وفِعِلٌ وفُعُلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ وفِعَلٌ وفُعَلٌ.

(٥) الضِّلَع: لغة في الضِّلْع. والصُّرَد: طائر فوق العصفور، والجمع: صِرْدان.

(٦) القعدد: الجبان القاعد عن الحرب. ومهدد: اسم امرأة، والميم أصلية.

(٧) أفكل: رَعْدة تعلو اللسان، ولا فعل له.

(٨) خفيفد: سريع، وهي لغة في خفيدد. وقنّب: نبات.

أو للام كخَفَيْدَدٍ وخِدَبٍّ[١]، أو للفاء والعين كمَرْمَرِيسٍ ومَرْمَرِيتٍ[٢]، أو للعين واللام كصَمَحْمَحٍ وبَرَهْرَهَةٍ[٣]. وما عداها من الزوائد حروف «سألتمونيها».

فصل: والزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثاً وأربعاً. ومواقعُها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام. ولا تخلو من أن تقع مفترقة أو مجتمعة.

فصل: فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو: أَجْدَلٍ وإثْمِدٍ[٤] وإصْبَعٍ وأُصْبُعٍ وأُبْلُمٍ[٥] وأَكْلُبٍ وتَنْضُبٍ[٦] وتُدْرَإٍ[٧] وتُتْفُلٍ[٨] وتِحْلِىءٍ[٩] ويَرْمَعٍ[١٠] ومَقْتَلٍ ومِنْبَرٍ ومَجْلِسٍ ومُنْخُلٍ ومُصْحَفٍ ومِنْحَرٍ وهِبْلَعٍ[١١] عند الأخفش.

فصل: وما بين الفاء والعين في نحو: كاهلٍ وخاتمٍ وشاملٍ وضيْغمٍ وقُنْبَرٍ وجِنْدَبٍ وعَنْسَلٍ وعَوْسَجٍ[١٢].

فصل: وما بين العين واللام في نحو شَمْأَلٍ وغَزالٍ وحمارٍ وغلامٍ وبَعيرٍ وعِثْيَرٍ وعُلْيَبٍ وعُرُنْدٍ وقَعُودٍ وجَدْوَلٍ وخِرْوَعٍ وسَدُوسٍ وسُلَّمٍ وقِنَّبٍ[١٣].

---

(١) خِدبّ: شيخ، أو عظيم.

(٢) مرمريس: أملس. ومرمريت: داهية.

(٣) صمحمح: شديد، وقيل: قصير. وبرهرهة: بيضاء.

(٤) الإثمد: الكحل.

(٥) أبلم: خوصة.

(٦) تنضُب: شجر ينبت في الحجاز، واحدته تنضبة.

(٧) تُدرإ: قوة.

(٨) التتفل: الثعلب، أوْ ولده.

(٩) تحلىء: قشر على وجه الأديم مما يلي الشعر.

(١٠) يرمع: حصى بيض تلمع، واحدته: يرمعة.

(١١) هبلع: واسع الحنجور أكول.

(١٢) القُنبر: من الطير. والعنسل: الناقة السريعة. والعوسج: شجر له شوك.

(١٣) عثير: غبار، والياء زائدة. عُليب: وادٍ على طريق اليمن. عرند: شديد. سدوس: طيلسان أخضر.

فصل: وما بعد اللام في نحو عَلْقًى ومِعْزًى وبُهْمَى وسَلْمَى وذِكْرى وحُبْلى ودَقَرى وشُعَبَى ورَعْشَنٍ وفِرْسَنٍ وبِلَغْنٍ وقَرْدَدٍ وشُرْبُبٍ وعُنْدَدٍ ورِمْدِدٍ ومَعَدٍّ وخِدَبٍّ وجُبُنٍ وفِلِزٍّ[1].

فصل: والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو: أُدابرٍ وأَجادِلَ، وأَلَنْجَجٍ وأَلَنْدَدٍ[2]، وزنهما أفَنْعَلٌ، ومُقاتِلٍ ومُقاتَلٍ ومساجدَ وتَناضِبَ ويَرامعَ[3].

فصل: وبينهما العين في نحو: عاقُولٍ وساباطٍ وطومارٍ وخَيْتامٍ ودِيماسٍ وتَوْرابٍ وقَيْصُوم[4].

فصل: وبينهما اللام في نحو: قُصَيْرَى وقَرَنْبَى والجُلَنْدَى وبَلَنْصَى وحُبَارَى وخفَيْدَدٍ وجَرَنْبَةٍ[5].

فصل: وبينهما الفاء والعين في نحو: إعصارٍ وإخْرِيطٍ وأُسلوبٍ وإدْرَوْنٍ ومِفتاحٍ ومضروبٍ ومِنْديلٍ ومُغرودٍ وتِمثالٍ وتَرْدادٍ ويَرْبوعٍ ويَعْضِيدٍ وتَنْبيتٍ وتَذْنُوبٍ وتَنَوُّطٍ وتُبُشِّرٍ وتِهِبِّطٍ[6].

---

(١) علقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، واحدته علقاة. دقرى: خضراء ناعمة، ودقرى: اسم روضة. وبُهمى: نبت. وشعبى: مكان. ورَعْشَن: الذي يرتعش، ونونه زائدة. وفرسن: خُفّ البعير، ونونه زائدة. وبِلَغْن: بليغ، وقيل: نمّام. وقردد: أرض مرتفعة. وشُربب: وادٍ أو موضع. وعُندد: سبيل أو محيص. ومعدّ: قبيلة. ورِمْدد: دقيق جداً. وخدبّ: ضخم. وفلزّ: نحاس أبيض تُصنع منه قدور كبيرة.

(٢) ألنجج: عود الطيب. وألندد: شديد الخصومة. وأُدابر: الذي يقطع رحمه.

(٣) تناضب: جمع تنضُب، وهو ضرب من الشجر. ويراميع: جمع يَرْمع، وقد ذكرنا معناه.

(٤) عاقول: يقال: أرض عاقول، أيْ: لا يُهتدى بها. وعاقول الوادي والنهر والرمل: ما اعوجّ منه. ساباط: سقيفة بين حائطين. طومار: مكان مرتفع. خيتام: من الحَلْي. ديماس: حمّام. توراب: تراب. قيصوم: نبات طيّب الرائحة.

(٥) قصيرى: أسفل الأضلاع. قرنبى: دويْبّة شبه الخنفساء. الجلندى: اسم ملك عُمان. بلنصى: جمع بَلَصوص، على غير قياس، وهو طائر صغير. حُبارى: طائر. خفيْدد: سريع. جرنبة: كثير.

(٦) إخريط: نبات له قرون كقرون اللوبياء، وقيل: هو ضرب من الحمض. إدْرون: معلف الدابة. =

فصل: وبينهما العين واللام في نحو: خَيْزَلى وخَيْزَرَى وحِنْظَأْوٍ[1].

فصل: وبينهما الفاء والعين واللام نحو: أجْفَلَى وأُتْرُجٍّ وإرْزَبٍّ[2].

فصل: والمجتمعتان[3] قبل الفاء في نحو: مُنْطَلَقٍ ومُسْطِيعٍ ومُهْراقٍ وإنْقَحْلٍ وإنْقَحْرٍ[4].

فصل: وبين الفاء والعين في نحو: حَواجرَ وغيالمَ وجنادبَ ودُواسرٍ وصَيْهَمٍ[5].

فصل: وبين العين واللام في نحو: كلاّءٍ وخُطّافٍ وحِنّاءٍ وجِلْواخٍ وجِرْيالٍ وعِصْوادٍ وهَبَيَّخٍ وكِذْيَوْنٍ وبِطِّيخٍ وقُبَّيْطٍ وقَيّامٍ وصُوّامٍ وعَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَلٍ وعِجَّوْلٍ وسُبّوحٍ ومُرَّيْقٍ وحُطائطٍ ودُلامِصٍ[6].

فصل: وبعد اللام في نحو: ضَهْيَاءَ وطَرْفاء وقُوباءَ وعِلباءَ ورُحَضَاءَ وسِيَراءَ وجُنَفَاءَ وسَعْدانَ وكَرَوانٍ وعثمانَ وسِرحانٍ وظَرِبانٍ والسَّبُعان والسُّلْطان وعِرَضْنى

= مُغرود: ضرب من الكمأة. يعضيد: من بقول الربيع. تنوّط: طائر أسود. تُبُشّر: طائر يقال له: الصُّفاريّة. تهِبِّط: بلد، وقيل: طائر. تذنوب: بُسرٌ بدأ به إرطابٌ من قِبَل ذنبه. والتنبيت: أول خروج النبات.

(١) خيزلى: مشية فيها تبختر، وكذلك خيزرى، وحنظأو: قصير.

(٢) أجفلى: جماعة من كل شيء، وقيل: هي دعوة الناس عامة إلى الطعام. إرزبّ: قصير أو غليظ أو كبير.

(٣) في أ: والمجتمعان.

(٤) إنقحل: كبير وهرم. إنقحر: مسنّ وفيه بقيّة وجَلَد. مُهْراق: اسم مفعول من أهْراق.

(٥) حواجر: نواحٍ، مفردها حَجْرة. غيالم: جمع غيلم، والغيلم: المرأة الحسناء، والغيلم: الضفدع، وقيل: هو ذكر السلحفاة. دُواسر: ماضٍ شديد. صيْهم: شديد.

(٦) كلاّء: مرفأ السفن. خطّاف: طائر صغير. الجلواخ: الواسع الضخم من الأودية. جريال: خمر شديدة الحمرة. عصواد: جلبة واختلاط في حرب أو خصومة. هبيّخ: أحمق، أو لا خير فيه. كديون: عكر الزيت، وقيل: تراب دقيق على وجه الأرض. القبّيط: الناطف، أيْ: الذي يقطر. القيّام: المدبّر. عقنقل: كثيب عظيم أو رمل متراكب، وجمعها عقاقل. عثوثل: كثير اللحم. عجّول: تمر يخلط بسويق فيتعجل أكله. المُرّيق: حب العصفر. حطائط: صغير. دُلامص: برّاق.

ودِفَقّى وهِبْرِيَةٍ وسَنْبَتَةٍ وقَرْنُوَةٍ وعُنْصُوَةٍ وجَبَروتٍ وفُسْطاطٍ وجلبابٍ وحِلْتيتٍ وصَمَحْمَحٍ وذُرَحْرَحٍ[١].

فصل: والثلاث المتفرقة في نحو: إهجيرى ومخاريقَ وتماثيلَ ويزابيع[٢].

فصل: والمجتمعة قبل الفاء في مستفعَل.

فصل: وبين العين واللام في سلاليمَ وقراويح[٣].

فصل: وبعد اللام في صِلِيّانٍ وعُنْفُوانٍ وعِرِفَّانٍ وتِئِفَّانٍ وكِبْرياءَ وسِيْمياءَ ومَرْحَيّا[٤].

فصل: وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو: أُفْعُوانٍ وإِضْحِيانٍ وأرْوَنانٍ وأَرْبِعَاءَ وأَرْبَعاءَ وقاصعاءَ وفساطيطَ وسَراحِينَ وثلاثاءَ وسلامان وقُراسِيَةٍ وقَلَنْسوَةٍ وخُنْفَساءَ وتَيَّحَانٍ وعُمَّدانٍ ومُلْكَعان[٥].

---

(١) ضهياء: هي التي لا تحيض، أو التي ليس لها ثدي. طرفاء: شجر ليس له خشب. قوباء: داء يظهر في الجسد، جمعها قُوَب. علباء: عصب العنق. رحضاء: عَرَق. سيراء: ضرب من البرود، وقيل: جريدة من النخل. جنفاء: موضع في بلاد بني فزارة. سعدان: نبت له شوك، وهو أحسن مراعي الإبل. كروان: طائر. سرحان: ذئب. ظربان: دويبّة منتنة الريح. السَّبعان: موضع. عرضنى: مشية فيها اعتراض. دفقّى: مؤنث دِفَقّ، وهو الجمل السريع. هِبرِيَة: ما طار من الريش أو القطن. سنبتة: برهة. قرنوة: نبات عريض الورق. عنصوة: قطعة من الكلأ. حلتيت: نبات أو صمغ يؤخذ منه دواء معروف. صمحمح: شديد أو قصير. ذُرحرح: دويبّة أكبر من الذباب لها جناحان تطير بهما.

(٢) إهجيري: هذيان، وقيل: دأب وعادة. مخاريق: جمع مخراق، وهو منديل يُلفّ ليضرب به. يرابيع: جمع يربوع، وهي دويبّة تشبه الجرذ، يأكله بعض العرب.

(٣) قراويح: جمع قِرواح. يقال: ناقة قِرواح، أيْ: طويلة القوائم. ونخلة قِرواح، أيْ: ملساء جرداء طويلة. وأرض قِرواح: لا نبت فيها ولا شجر.

(٤) صليّان: نبت. عِرِفّان: دويبّة صغيرة تكون في الرمل. تئفان: أول الشيء. سيمياء: علامة. مرحيّا: كلمة للزجر.

(٥) أفعوان: ذكر الأفعى. إضحيان: يقال: ليلة إضحيان، أيْ: مقمرة، مضيئة لا غيم فيها. أرونان: يقال: يوم أرونان، أيْ: شديد. أربعاء: جمع ربيع، وهو النهر الصغير. وأربَعاء: موضع. قاصعاء: جحر اليربوع. فساطيط: جمع فسطاط، وهو ضرب من الأبنية. سراحين: =

فصل: والأربعة في نحو: اشْهِيباب واحْميرار[١].

ومن أصناف الاسم
الرباعيّ

للمجرد منه خمسة أبنية[٢]، أمثلتُها: جَعْفَرٌ ودِرهَمٌ وبُرْثُنٌ وزِبْرِجٌ وفِطْحَلٌ[٣]. وتحيط بأبنية[٤] المزيد فيه الأمثلة التي أذكرها. والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث.

فصل: فالزيادةُ الواحدة قبل الفاء لا تكون إلا في نحوِ: مُدَحْرَجٍ.

فصل: وهي بعد الفاء في نحو: قِنْفَخْرٍ وكُنْتَأْلٍ وكَنَهْبُلٍ[٥]

فصل: وبعد العين في نحو: عُذافِرٍ وسَمَيْدَعٍ وفَدَوْكَسٍ وحَبارِجٍ وخزَنْبَلٍ وقَرَنْفُلٍ وعِلَّكْدٍ وهُمَّقْعٍ وشُمَّخْرٍ[٦].

فصل: وبعد اللام الأولى في نحو: قِنْديلٍ وزُنْبورٍ وغُرْنَيْقٍ وفِرْدَوسٍ وقَرَبُوسٍ

= جمع سرحان. سلامان: شجر. قراسية: فحل عظيم. تيّحان: طويل، ويقال: فرس تيّحان، أيْ: شديد الجري. عمّدان: طويل. ملكعان: لئيم دنيء.

(١) اشهيباب: مصدر اشهابّ، واحميرار: مصدر احمارّ.

(٢) هي: فَعْلَلٌ وفِعْلَلٌ وفُعْلُلٌ وفِعْلِلٌ وفِعْلَلٌ.

(٣) الفِطْحل: الدهر الذي لم يُخلق فيه الناس بعد. الزبرج: السحاب الرقيق، وهو أيضاً زينة السلاح.

(٤) في أ: بأمثلة.

(٥) قنفخر: فائق في نوعه. كنتأل: قصير. كنهبل: شجر عظام، واحدته كنهبلة. والنون في هذه الكلمات زائدة.

(٦) عذافر: صلب شديد، وعذافر أيضاً اسم رجل. سميدع: سيّد كريم، ويقال للذئب: سميدع. فدوْكس: شديد، وفدوكس: حيّ من تغلب. حبارج: طير من طيور الماء. خزنبل: نبت. القرنفل: هذا الطيّب الرائحة، وهو شجر هندي ليس من نبات العرب. علّكد: عجوز صخّابة. همَّقع: من ثمر العضاه. شُمَّخر: جسيم.

وكَنَهْوَرٍ وصَلْصالٍ وسِرْداحٍ وشَفَلَّحٍ وصُفُرُّق[1].

فصل: وبعد اللام الأخيرة في نحو: حَبَرْكى وجَحْجَبى وهِرْبِذى وهِنْدَبى وسِبَطْرى وسَبَهْلَلٍ وقِرْشَبٍّ وطُرْطُبٍّ[2].

فصل: والزيادتان المفترقتان في نحو: حَبَوْكَرى وخَيْتَعُورٍ ومَنْجَنُونٍ وكُنَابِيلٍ وجِحْنِبار[3].

فصل: والمجتمعتان في نحو: قَنْدَويلٍ وقَمَحْدُوَةٍ وسُلَحْفِيَةٍ وعَنْكَبوتٍ وعَرْطَليلٍ وطِرِمَّاحٍ وعَقْرَباءَ وهِنْدَباءَ وشَعْشَعانٍ وعُقْرُبانٍ وحِنْدِمَان[4].

فصل: والثلاث في نحو: عَبَوْثُرانٍ وعُرَيْقِصانٍ وجُخادِباءَ وبَرْناساءَ وعُقْرُبَّانٍ[5].

---

(١) غرنيق: من طيور الماء. قربوس: عود مفتوح من عيدان السرج. كنهور: سحاب متراكم، واحدته كنهورة. سرداح: ناقة طويلة، جمعها سرادح. شفلّح: نبت يشبه القثاء. صفرّق: نبات.

(٢) حبركى: طويل الظهر قصير الرجلين. جحجبى: حيّ من الأنصار. هربذى: مشية فيها اختيال، كمشية الهرابذة، وهم حكام المجوس. هندبى: من البقول، يقصر ويمدّ. سبطرى: مشية التبختر. سبهلل: فارغ بلا شيء، وأيضاً نشيط. قرشبّ: ضخم طويل. طرطب: ثدي ضخم طويل.

(٣) حبوكرى: داهية. خيتعور: داهية أو غادر أو سراب. منجنون: دولاب يستقى عليها. كنابيل: موضع. جحنبار: رجل ضخم.

(٤) قندويل: عظيم الرأس. قمحدوة: أعلى القذال، وقيل: مؤخر القذال. عرطليل: طويل، وقيل: غليظ. طرماح: عالي الذكر والنّسب. شعشعان: طويل العنق من كل شيء. عقربان: ذكر العقرب. حندمان: اسم قبيلة.

(٥) عبوثران: نبت طيب الرائحة. عريقصان: نبات، واحدته عريقصانة. جُخادباء: ضرب من الجنادب. برناساء: ناس. عقربّان: لغة في عقربَان (بتحفيف الباء)، وقيل: دويبّة تدخل الأذن.

ومن أصناف الاسم
الخماسيّ

للمجرد منه أربعةُ أبنية[1]، أمثلتُها: سَفَرْجَلٌ وجَحْمَرِشٌ وقُذَعْمِلٌ وجِرْدَحْلٌ[2].
وللمزيد فيه خمسة، لا تتجاوز الزيادة فيه واحدة. وأمثلتُها: خَنْدَريسٌ وخَزَعْبيلٌ وعَضْرَفُوط[3]. ومنه: يَسْتَعُورٌ وقِرْطَبُوسٌ وقَبَعْثَرَى[4].

* * * * *

---

(١) هي: فَعَلْلٌ وفَعْلَلِلٌ وفُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌ.

(٢) سفرجل: نوع من الفاكهة. جحمرش: عجوز مسنّة. قذعمل: شيء تافه، وقيل: القصير الضخم من الإبل، ومؤنثه: قذعملة. جردحل: ضخم شديد.

(٣) خندريس: من أسماء الخمرة، وقيل: خمر قديمة، وتمر خندريس: قديم، والياء زائدة. خزعبيل: كلام باطل، والياء زائدة. عضرفوط: دويبّة بيضاء ناعمة، والواو زائدة.

(٤) اليستعور: موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاه وطلح. وقيل: هو شجر تؤخذ منه المساويك. قرطبوس: داهية. والقبعثرى: الجمل الضخم، والألف في آخره زائدة. والواو زائدة في كل من الكلمتين الأخريين. وفي نسخة أ بعد كلمة قبعثرى: تمَّ القسم الأول من كتاب المفصّل في صنعة الإعراب. وفي ط: تمّت الأسماء.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني من الكتاب
وهو قسم الأفعال

الفعل ما دلّ على اقتران حَدَثٍ بزمان[1]. ومن خصائصه[2]: صحة دخول «قد» وحرفي الاستقبال والجوازم، ولحوق المتّصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث ساكنة، نحو قولك: قد فعلَ وقد يفعلُ، وسيفعل وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلتُ ويفعَلْنَ وافْعَلي، وفَعَلَتْ[3].

ومن أصناف الفعل
الماضي

وهو الدال على اقتران حدثٍ بزمانٍ قبل زمانك. وهو مبنيٌّ على الفتح[4]، إلا أنْ

---

(١) اعترض ابن يعيش (٧ / ٣) على حدّ الزمخشري للفعل فقال: «الجيد أن يقال: كلمة أو لفظة أو نحوهما، لأنهما أقرب إلى الفعل من ما». وقال ابن الأنباري: «حدُّ الفعل كلُّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصّل». أسرار العربية ص ٣٥.

(٢) خصائصه: علاماته.

(٣) ومن علاماته: أنْ المصدرية، وحروف المضارعة الأربعة، ولو، وهلاّ، ونونا التوكيد.

(٤) أمّا كونه مبنيّاً فلأنه لا تتعاقب عليه معانٍ تحتاج للتفريق بينها إلى إعراب. وأمّا كون بنائه على حركة فلمشابهته الفعل المضارع في الجملة؛ لوقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً. وإنما بُني على الفتح لخفته. انظر شرح التصريح ١ / ٥٤.

يعترضه ما يوجب سكونَه أو ضمَّه. فالسكونُ عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر[١]، والضمُّ مع واو الضمير[٢].

ومن أصناف الفعل
المضارع

وهو ما تعتقِبُ[٣] في صدره الهمزةُ والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: تفعلُ، وللغائب: يفعلُ، وللمتكلم: أفعلُ، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة: نفعلُ، وتسمَّى الزوائدَ الأربعَ. ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبل. واللامُ في قولك: إنّ زيداً لَيَفْعَلُ، مخلّصة للحال، كالسين أوْ سوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قد ضارع الاسمَ[٤]، فأُعرب بالرفع والنصب، والجزم مكان الجر.

فصل: وهو[٥] إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنّث لحقته معه في حال الرفع نونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها[٦]، كقولك: هما يفعلان

---

(١) أمّا عند الإعلال فنحو قولك: غزا ورمى وما يشبههما. فالأصل: غَزَوَ ورَمَيَ. أعلّت الواو والياء فقلبت كلّ منهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، والألف لا تكون إلا ساكنة. وأمّا لحوق بعض الضمائر فالمقصود بذلك ضمير الفاعل البارز نحو: ضربتُ وضربْنا وضربتما وضربتم وضربْن؛ وذلك خوفاً من توالي أربع حركات في كلمة واحدة.

(٢) كقولك: ضربُوا. وأمّا نحو: رمَوْا وغَزَوْا، فالأصل فيهما: رَمَيُوا وغزَوُوا. تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فوقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعد الألف في كل منهما، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدل عليها.

(٣) في ب: يعتقب.

(٤) وبالإضافة إلى ما ذكره المؤلف من مشابهة الفعل المضارع للأسماء فإنه كذلك يقع مواقعها ويؤدي معانيها. فكما تقول: هذا رجل يضرب، تقول: هذا رجل ضارب، فقد وقع المضارع موقع الاسم. ابن يعيش ٧ / ٦.

(٥) في إ: وهذا.

(٦) أيْ: واو الجماعة وياء المخاطبة.

وأنتما تفعلان، وهم يفعلون وأنتم تفعلون، وأنتِ تفعلين[١]. وجُعل في حال النصب كغير المتحرك[٢]، فقيل: لن يفعلا ولن يفعلوا، كما قيل: لم يفعلا ولم يفعلوا.

فصل: وإذا اتصلت به نونُ جماعة المؤنث رجع مبنيّاً[٣]، فلم تعمل فيه العوامل لفظاً[٤]، ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر، لأنها منها، وذلك قولك: لم يضربْنَ ولن يضربْنَ. ويُبنى أيضاً مع النون الموكِّدة[٥]، كقولك: لا تضربَنَّ ولا تضربَنْ.

ذكر وجوه إعراب المضارع

هي الرفع والنصب والجزم. وليست هذه الوجوه بأعلام على معانٍ كوجوه إعراب الاسم[٦]؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل، بل هو فيه مِن الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفينِ في منع الصرف[٧]. وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب[٨]، وهذا بيان ذلك.

---

(١) ويعبّر عنها بالأمثلة الخمسة أو الأفعال الخمسة. وهي: كل مضارع اتّصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(٢) أيْ: في حال كونه من الأفعال الخمسة جُعل نصبه كجزمه، وهو حذف النون.

(٣) رجع مبنيّاً على حاله الأول، وهو البناء على السكون، نحو: الهنداتُ يعملْنَ.

(٤) أيْ: لا تعمل فيه عوامل النصب والجزم لفظاً، بل يكون في محل نصب ومحل جزم.

(٥) ويشترط أن تتّصل به مباشرة. أمّا غير المباشرة فيكون معها معرباً تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿لَتبلَوُنّ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

(٦) لأن كل واحد من وجوه الإعراب في الأسماء عَلَمٌ على معنى. فالرفع علم الفاعليّة، والنصب علم المفعولية، والجرّ علم الإضافة.

(٧) يعني: أن منزلة دخول الإعراب في الفعل المضارع بمنزلة الألف والنون في نحو: سكران وعطشان؛ لأن الألف والنون إنما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث. إذن منع الصرف في نحو: سكران وعطشان، بالحمل على ألفي التأنيث. وكذلك دخول الإعراب في الفعل بالحمل على الأسماء، وليس للفصل بين المعاني. ابن يعيش ٧ / ١١.

(٨) لأن الرفع بعامل، وكذلك الجزم والنصب. وأمّا ما استوجب به الإعراب فهو مشابهته للاسم.

المرفوع

هو في الارتفاع بعامل معنوي نظيرُ المبتدأ وخبره، وذلك المعنى وقوعُه بحيث يصحّ وقوعُ الاسم[١]، كقولك: زيد يضربُ[٢]، رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مظانّ صحة وقوع الأسماء[٣]، وكذلك إذا قلت: يضرب الزيدان؛ لأن مَنْ ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكونَ أوّلُ كلمةٍ يفُوه بها اسماً أو فعلاً، بل مبدأ كلامه موضعُ خِيَرَةٍ في أيّ قبيل شاء.

فصل: وقولهم: كاد زيدٌ يقومُ وجعل يضربُ وطفق يأكلُ[٤]، الأصلُ فيه أنْ يقال: قائماً وضارباً وآكلاً، ولكنْ عُدل عن الاسم إلى الفعل لغرض[٥]. وقد استُعمل الأصلُ فيمن روى بيت الحماسة[٦]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا

(١) هذا مذهب سيبويه. وقيل: التعرية من العوامل اللفظيّة. ومذهب الفراء: تجرّده من الناصب والجازم. ومذهب الكسائي: ما في أوله من الزوائد الأربع. الإنصاف ٢ / ٥٥٠، وابن يعيش ٧ / ١٣.

(٢) بعدها في ط: كما تقول: زيد ضارب.

(٣) لأن الذي يقع بعد المبتدأ الخبر، والأصل فيه أن يكون اسماً.

(٤) الأفعال المضارعة في مثل هذه الجمل مرتفعة، ولا يستعمل الاسم فيها، لأن خبر هذه الأفعال لا يقع اسماً.

(٥) وهو إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه.

(٦) قائله تأبط شراً. وهو في الخصائص ١ / ٣٩١، والخزانة ٨ / ٣٧٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وكمْ مثْلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ. والشاهد قوله: آيباً، حيث جاء خبر كاد مفرداً على الأصل المرفوض. ويروى: ولم أكُ آيباً، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وفهم: اسم قبيلة، وهي قبيلة الشاعر.

المنصوب

انتصابُه بأنْ[١] وأخواتِه، كقولك: أرجو أنْ يغفرَ الله لي، ولنْ[٢] أبرحَ الأرض، وجئت كيْ[٣] تعطيَني، وإذن[٤] أُكرمَك.

فصل: وينتصب بأنْ مضمرة[٥] بعد خمسة أحرف، وهي: حتى واللام[٦] وأوْ بمعنى إلى[٧]، وواو الجمع والفاء[٨] في جواب الأشياء الستة: الأمرِ والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وذلك قولك: سرت حتى أدخلَها، وجئتك لتكرمَني، ولألزمنّك أوْ تعطيَني حقي، ولا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، وائتني فأكرمَك، و ﴿لا تطغوْا فيه فيحلَّ عليكم غضبي﴾ [طه: ٨١]، وما تأتينا فتحدّثَنا، وأتأتينا فتحدّثنا؟ و ﴿فهلْ لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا﴾ [الأعراف: ٥٣] و ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، وألا تنزلُ فتصيبَ خيراً.

فصل: ولقولك: ما تأتينا فتحدِّثنا[٩]، معنيان، أحدهما[١٠]: ما تأتينا فكيف

---

(١) وهي الأصل، وأخواتها محمولة عليها.

(٢) وهي للنفي في المستقبل. ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للمؤلف. ولا تقع دعائية خلافاً لابن السراج. وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء. ولا أصلها «لا أنْ»، وحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكن، خلافاً للخليل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٤.

(٣) الناصبة هي كي المصدرية. أمّا كي التعليليّة فجارّة، والمضارع منصوب بعدها بأنْ مضمرة.

(٤) ويشترط أن تكون متصدّرة، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وأن لا يفصل بينهما بغير القسم.

(٥) الإضمار هنا واجب.

(٦) وذلك إذا سبقت بكون ناقص ماضٍ منفيّ، نحو قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليظلمهم﴾ [العنكبوت: ٤].

(٧) أوْ بمعنى «إلاّ» نحو: لأقتلنّه أو يسلم.

(٨) أيْ: واو المعية وفاء السببيّة.

(٩) بنصب الفعل الثاني. ويجوز الرفع، وذلك في حالة كون الثاني شريكاً للأول في النفي.

(١٠) وهو أن يكون الأول سبباً للثاني.

تحدّثنا؟ أيْ: لو أتيتنا لحدّثتنا، والآخر: ما تأتينا أبداً إلا لم تحدّثنا، أيْ: منك إتيانٌ كثير ولا حديثَ منك، وهذا تفسير سيبويه[١].

فصل: ويمتنع إظهار «أنْ» مع هذه الأحرف إلا اللام إذا كانتت لام كي، فإنّ الإظهار جائز معها، وواجب إذا كان الفعل الذي تدخل عليه داخلةً عليه لا[٢]، كقولك: لئلا تعطيَني. وأمّا الموكِّدة[٣] فليس معها إلا التزام الإضمار.

فصل: وليس بحتمٍ أن يُنصبَ الفعل في هذه المواضع، بل للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجِهَةٍ من الإعراب مساغ. فله بعد «حتى» حالتان، هو في إحداهما مستقبلٌ أو في حكم المستقبل فينصب، وفي الأخرى حالٌ أو في حكم الحال فيرفع، وذلك قولك: سرتُ حتى أدخلَها وحتى أدخلُها. تنصب إذا كان دخولك مترقّباً لمّا يوجد، كأنك قلت: سرت كي أدخلها، ومنه قولهم: أسلمت حتى أدخلَ الجنة، وكلّمته حتى يأمر لي بشيء، أو كان مُتَقَضِّياً[٤] إلا أنه في حكم المستقبل، من حيث إنه في وقت وجود السير المفعول من أجله كان مترقباً. وترفعُ إذا كان الدخولُ يوجد في الحال، كأنك قلت: حتى أنا أدخلها. ومنه قولهم: مرض حتى لا يرجونه، وشربتِ الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنه. أو تقضّى إلا أنك تحكي الحال الماضية، وقرىء قوله عزّ وجلّ: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] منصوباً ومرفوعاً[٥]، وتقول: كان سيرى حتى أدخلَها، بالنصب ليس إلا[٦]. فإنْ زدت أمسِ وعلّقته

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠.

(٢) أيْ: لا النافية، لأنهم كرهوا أنْ يباشروا باللام لفظ لا، فيتوالى لامان وذلك مستثقل، فأظهروا «أنْ» ليزول ذلك الثقل. ابن يعيش ٦/ ٢٨.

(٣) وهي لام الجحود، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ [الأنفال: ٣٣].

(٤) في ب: منقضياً.

(٥) النصب على وجهين، الأول: أن يكون القول غاية للزلزال، والمعنى: وزلزلوا فإذا الرسول في حال قول. والثاني: أن تكون «حتى» بمعنى كي، فتكون الزلزلة علّة للقول. والرفع أيضاً على وجهين، الأول: أن يكون الزلزال اتّصل بالقول بلا مهلة بينهما. والثاني: أن يكون الزلزال قد مضى والقول واقع الآن، وقد انقطع الزلزال. انظر ابن يعيش ٧/ ٣٢.

(٦) وذلك إذا جعلت كان ناقصة، فحينئذٍ تحتاج إلى خبر، وليس معها مايصلح خبراً إلا «حتى =

بكان[1]، أوْ قلت: سيراً متعباً[2]، أو أردت كان التامة[3]، جاز فيه الوجهان. وتقول: أسِرْتَ حتى تدخلَها؟ بالنصب[4]، وأيُّهم سار حتى يدخُلها؟ بالنصب والرفع[5].

فصل: وقرىء قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾ [الفتح: ١٦] بالنصب على إضمار أنْ[6]، والرفع على الإشراك[7] بين يسلمون وتقاتلونهم، أو على الابتداء، كأنه قيل: أوهم يسلمون[8]. وتقول: هو قاتلي أو أفتديَ منه، وإن شئت ابتدأته على: أو أنا أفتدي[9]. وقال سيبويه[10] في قول امرىء القيس[11]:

فَقلت له لا تبك عينُكَ إنما ... نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنعذرا

«ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أنْ تشرِكَ بين الأول والآخِر»، كأنكَ

= أدخلها»، ولا يصلح أن يكون خبراً إلا أن يكون في تقدير الجار والمجرور. ولو رفعت لم يكن لكان خبر؛ لأن «حتى أدخلها» حينئذٍ جملة مستقلة لا تصلح أن تكون خبراً لكان لفقدان الضمير العائد. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٢.

(١) أيْ: جعلته خبراً لها. وإنْ علّقته بالمصدر الذي هو السير وجب النصب.

(٢) أيْ: جئت لكان بخبر وهو (سيرا).

(٣) فهي غير محتاجة إلى خبر.

(٤) قال ابن يعيش: «إن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها وموجباً له، فلا بدّ أن يكون واجباً، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب فلا يصلح أن يكون سبباً، فبطل الرفع وتعيّن النصب». شرح المفصل ٧ / ٣٢.

(٥) لأن السير هنا متحقّق، والسؤال وقع عن فاعل السير وتعيينه، فجاز أن يكون سبباً وموجباً، فحينئذٍ يجوز الرفع. وأما النصب فجاز على الغاية أو معنى كي. انظر الإيضاح ٢ / ٢٣، وابن يعيش ٧ / ٣٢.

(٦) النصب قراءة أبيّ وزيد بن علي. البحر المحيط ٨ / ٩٤.

(٧) أيْ: على العطف.

(٨) الكتاب ٣ / ٤٧.

(٩) الكتاب ٣ / ٤٩.

(١٠) الكتاب ٣ / ٤٧.

(١١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٣ / ٤٧، والخزانة ٨ / ٥٤٤، والخصائص ١ / ٢٦٣، والمقتضب ٢ / ٢٨.

قلت: إنما نحاول ملكاً أوْ إنما نموت، «وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت».

فصل: ويجوز في قوله عزّ وجل: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق﴾ [البقرة: ٤٢] أنْ يكون (تكتموا) منصوباً ومجزوماً[(١)]، كقوله[(٢)]:

ولا تشتمِ المولى وتبلغْ أذاتَه

وتقول: زُرني وأزورُكَ، بالنصب، تعني: لتجتمع الزيارتان، كقول ربيعة بن جُشَم[(٣)]:

فقلتُ ادعي وأدعُوَ إنّ أنْدى   لِصَوْتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ

وبالرفع، تعني: زيارتك عليّ على كل حال فلتكُنْ منك زيارة، كقولهم: دعني ولا أعود. وإنْ أردْتَ الأمرَ أدخلْتَ اللام فقلتَ: ولأزُرْك، وإلا فلا محملَ لأن تقول: زُرْني وأزرْكَ؛ لأن الأول موقوف[(٤)]. وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي[(٥)]:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي   ويغضبُ منه صاحبي بقؤول

النصبَ والرفع[(٦)]. وقال تعالى: ﴿لنبيّن لكم ونقرُّ في الأرحام ما نشاء﴾ [الحج: ٥]،

---

(١) النصب بأنْ مضمرة، والواو للمعيّة. والجزم على أنّ الواو عاطفة.

(٢) لجرير كما في الكتاب (٣ / ٤٢)، وليس في ديوانه. ونسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٢ / ١٣٤) لجحدر العكلي. وماذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فإنك إن تفعل تُسفَّهْ وتجهَلِ. والشاهد فيه: جواز نصب وجزم (تبلغ) على رأي المؤلف. ومنع بعضهم النصب، لأنه لو نصب لكان منهيّاً عنهما على سبيل الجمعيّة.

(٣) ونسبه سيبويه (٣ / ٤٥) للأعشى وليس في ديوانه. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٣٩٤، والإنصاف ٢ / ٥٣١. ونسبه صاحب اللسان (ندى) لمدثار بن شيبان. والشاهد فيه: نصب (أدعو) بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية. ولا يجوز رفعه عطفاً على (ادعي).

(٤) قال ابن يعيش: «ولا يجوز الجزم لأنه لم يتقدم ما تحمله عليه، لأن الذي تقدم فعل أمر مبنيّ على السكون، فلا يصح عطف المضارع المعرب عليه». شرح المفصل ٧ / ٣٤.

(٥) البيت في الكتاب ٣ / ٤٦، والخزانة ٨ / ٥٦٩، واللسان (قول). والشاهد فيه: جواز رفع ونصب (يغضب).

(٦) الرفع عطفاً على صلة الذي، والنصب بإضمار أنْ. الكتاب ٣ / ٤٦.

أيْ: ونحن نقرّ[1].

فصل: ويجوز في «ما تأتينا فتحدّثنا» الرفعُ على الاشتراك[2]، كأنك قلت: ما تأتينا فما تحدّثنا. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ [المرسلات: ٣٦]. وعلى الابتداء، كأنك قلت: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا، ومثله قول العنبريّ[3]:

غيـرَ أنّـا لـم تـأتنـا بيقيـنٍ   فنـرجّـي ونكثـر التـأميـلا

أيْ: نحن نرجّي. وقال[4]:

ألـم تسـألِ الـرَّبْـعَ القَـواء فينطـقُ   وهـل تُخْبـرَنْـك اليـوم بيـداءُ سَمْلَـقُ

قال سيبويه[5]: لم يجعل الأول سبب الآخِر، ولكنه جعله ينطق على كل حال؛ كأنه قال: فهو مما ينطق، كما تقول: ايتني فأحدِّثُك، أيْ: فأنا ممن يحدّثك على كل حال. وتقول: ودَّ لَوْ تأتيه فتحدّثَه، والرفع جيد، كقوله تعالى: ﴿ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنون﴾ [القلم: ٩]، وفي بعض المصاحف: فيدهنوا[6]. وقال ابن أحمر[7]:

يعـالـجُ عـاقِـراً أعْيَـتْ عليـه   لِيُلْقِحَهـا فيَنْتِجُهَـا حُـوَارا

---

(١) فالواو استئنافية أو ابتدائية.

(٢) أيْ: رفع الفعل الثاني عطفاً على الفعل الأول.

(٣) العنبريّ: نسبة إلى بلعنبر بن عمرو بن تميم، أو بلعنبر بن يربوع بن حنظلة. ونسبه سيبويه (٣ / ٣١) وابن يعيش (٧ / ٣٧) لبعض الحارثيين. والشاهد فيه قوله: فنرجّي، حيث قطعه عن الفعل (تأتنا)، ولو عطفه عليه لحذف منه حرف العلّة.

(٤) القائل جميل بن معمر العذري. وهو في ديوانه ص ٣٣، والخزانة ٨ / ٥٢٤، والكتاب ٣ / ٣٧، واللسان (سملق). القواء: القفر. سملق: أرض جرداء لا شجر فيها. والشاهد فيه: رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع.

(٥) الكتاب ٣ / ٣٧.

(٦) أيْ: منصوب، لوقوعه في جواب التمني. ولم تعيّن المصادر المختلفة المصحف ولا القارىء.

(٧) هو عمرو بن أحمر. والبيت في ديوانه ص ٧٣، والكتاب ٣ / ٥٤، والمعاني الكبير ٢ / ٨٤٦. الحوار: ولد الناقة من الوضع إلى الفطام. يصف الشاعر رجلاً حاول أن يضرّه، فجعله في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يلقح عاقراً من النوق فتأتي له بحوار.

كأنه قال: يعالج فينتجها[١]، وإن شئت على الابتداء.

فصل: وتقول: أريد أنْ تأتِيَني ثم تحدِّثَني، ويجوز الرفع[٢]. وخَيَّرَ الخليلُ في قول عروة العذري[٣]:

وما هو إلا أن أراها فَجاءةً ... فأُبْهَتُ حتى ما أكاد أُجيبُ

بين الرفع والنصب في «أبهت»[٤]. ومما جاء منقطعاً قول أبي اللحّام التغلبيّ[٥]:

على الحكَمِ المأْتِيِّ يوماً إذا قَضَى ... قضيَّتَهُ أنْ لا يجورَ ويَقْصِدُ

أيْ: عليه غير الجوْر، وهو يقصد، كما يقول: عليه أن لا يجور وينبغي له كذا. قال سيبويه[٦]: «ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشَرِّكُ على هذا المثال».

المجزوم

تعمل فيه حروف وأسماء[٧]، نحو قولك: لم يخرجْ، ولمّا يحضرْ، وليضرِبْ،

---

(١) فيكون من باب العطف.

(٢) النصب على العطف، والرفع على الاستئناف، أيْ: ثم أنت تحدثني.

(٣) هو عروة بن حزام، من قبيلة عذرة. والبيت في الخزانة ٨ / ٥٦٠، والشعر والشعراء ٢ / ٦٢٢. ونسبه سيبويه (٣ / ٥٤) لبعض الحجازيين. ونُسب للأحوص، وهو في ملحقات ديوانه ص ٢٦٥.

(٤) النصب بالعطف على (أراها). والرفع على الاستئناف. قال سيبويه: «كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبهتُ». الكتاب ٣ / ٥٤.

(٥) شاعر جاهلي من تغلب. وفي الكتاب ٣ / ٥٦ نسب سيبويه هذا الشاهد لعبدالرحمن بن أم الحكم، وكذا فعل ابن يعيش ٧ / ٤٠، إلا أنه قال: وقيل: هو لأبي اللحّام التغلبي. ونسب لأبي اللحام في الخزانة ٨ / ٥٥٩، واللسان (قصد)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٨٢. والشاهد فيه: رفع «يقصد» على الاستئناف والقطع، ولا يجوز نصبه بالعطف عما قبله، لأن المعنى يفسد.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٢.

(٧) أمّا الحروف فهي: إنْ، لم، لمّا، لام الأمر، لا الناهية، وإذْما (على الأرجح). وأما الأسماء =

ولا تفعلْ، وإنْ تُكرِمْني أُكرمْك، وما تصنعْ أصنعْ بك، وأيّاً تضربْ أضربْ، وبمن تمررْ أمررْ به.

فصل: ويُجزم بإنْ مضمرةً إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عَرْض(١)، نحو قولك: أكرِمْني أُكرمْك، ولا تفعلْ يكنْ خيراً لك، وألا تأتيني أحدّثْك، وأين بيتُكَ أزرْكَ؟ وألا ماءَ أشربْه، وليته عندنا يحدِّثْنا، وألا تنزلُ تصبْ خيراً. وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها، قال الخليل(٢): «إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب».

فصل: وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك، تقول: اتَّقى اللهَ امرؤٌ وفَعلَ خيراً يُثبْ عليه، معناه: ليتّقِ اللهَ وليفعلْ خيراً. وحسبُك(٣) يَنَمِ الناسُ.

فصل: وحقُّ المضمر أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أنْ تقولَ: لا تدْنُ من الأسد يَأْكُلْك(٤)، بالجزم؛ لأن النفيَ لا يدل على الإثبات. ولذلك امتنع الإضمارُ في النفي، فلم تَقُلْ: ما تأتينا تُحدِّثْنا، ولكنك ترفع على القطع، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكُلُك. وإنْ أدخلتَ الفاء ونصبتَ(٥) فحسنٌ.

فصل: وإنْ لم تقصد الجزاءَ فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجهٍ: إمّا صفة

= فهي: مَنْ، وما، ومهما، وأيّ، وأنّى، وأين، ومتى، وحيثما، وإذا ما (في لغة ضعيفة)، وكيفما (عند بعضهم)، وأيّ حين. انظر الكتاب ٣ / ٥٦، والإيضاح ٢ / ٣٥.

(١) لأنه قد قصد معنى الجزاء، فيقدّر الفعل المضارع مسبَّباً عن الطلب الذي تمثّله هذه الأشياء. كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبّب عن فعل الشرط. وجزمه بإنْ مقدّرة مذهب الجمهور، وفعل الشرط يتصيّد مما سبق. ففي نحو: أكرمني أكرمْك، يعني: أكرمني، إنْ تكرمني أكرمْك. وقيل: إنّ الجازم هو نفس الطلب المتقدم، لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وقيل: الجازم هو نفس الطلب المتقدم، لأنه ناب عن أداة الشرط، وهذا مذهب السيرافي والفارسي. انظر شرح التصريح ٢ / ٢٤١.

(٢) الكتاب ٣ / ٩٤. وفيه: وزعم الخليل أن هذه. . .

(٣) أيْ: اكتفِ.

(٤) لأنك لو قلتَ: إن لا تدن من الأسد يأكلك، كان فاسداً.

(٥) النصب بأن مضمرة.

كقوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك وليّاً . يرثُني﴾ [مريم: ٥، ٦]، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿ثم ذَرْهُم في خوضهم يلعبون﴾[١] [الأنعام: ٩١]، أو قطعاً أو استئنافاً، كقولك: لا تذهبْ به تُغلبُ عليه، وقمْ يدعوك[٢]، ومنه بيتُ الكتابِ[٣]:

وقال رائدُهُم أرْسُوا نُزاوِلُها

ومما يحتمل الأمرين: الحالَ والقطعَ قولهم: ذَرْهُ يقولُ ذاك، ومُرْهُ يحفرها، وقول الأخطل[٤]:

كُرُّوا إلى حَرَّ تَيْكُمْ تَعْمُرونهما

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فاضربْ لهم طريقاً في البحر يَبَساً لا تخافُ دَرَكاً ولا تخشى﴾ [طه: ٧٧].

فصل: وتقول: إنّ تأتني تسْألُني أُعْطِك، وإنْ تأتني تمشي أمْشِ معك، ترفع المتوسط[٥]، ومنه قول الحطيئة[٦]:

متى تأتِهِ تعشو إلى ضوء نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

---

(١) في أ، ط: فذرهم في طغيانهم يعمهون.

(٢) ولا يصحّ الجزم لفساد المعنى.

(٣) نسبه سيبويه (٣ / ٩٦) للأخطل، وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ٩ / ٨٧، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٧١. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فكلّ حتفِ امرىء بمقدار. أرسوا: أقيموا. نزاولها: نعالجها، أيْ: الحرب، وقيل: الضمير للخمر، والمعنى الأول أرجح. والشاهد فيه: رفع (نزاولها) على القطع والاستئناف.

(٤) ديوانه ص ١٠٨، والكتاب ٣ / ٩٩، والمقرب ١ / ٢٧٣، واللسان (وطن). الشاهد فيه: رفع (تعمرونها) إمّا على الاستئناف وقطعه عما قبله، وإمّا على الحال، أيْ: عامرين. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: كما تكرّ إلى أوطانها البقر. كرّوا: ارجعوا. وقوله: حرّيتكم، أيْ: حرّة بني سليم وأخرى تجاورها.

(٥) لأنه في موضع الحال، أيْ: إن تأتني سائلاً أعطك، وإن تأتني ماشياً أمش معك.

(٦) ديوانه ص ٧٠، والكتاب ٣ / ٨٦، والخزانة ٩ / ٩٠، واللسان (عشا). والشاهد فيه: رفع (تعشو) المتوسط بين الشرط والجواب على أنه حال، أيْ: متى تأته عاشياً.

وقد قال عُبيدالله بن الحرّ[1]:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا

فجزمه على البدل.

فصل: وتقول: إنْ تأتني آتِك فأحدِّثْك، بالجزم[2]، ويجوز الرفع على الابتداء. وكذلك الواو وثُمّ، قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، وقرِىء: ﴿ويَذَرْهُمْ﴾ بالجزم[3]. وقال تعالى: ﴿وإنْ تتولَّوا يستبدلْ قوماً غيرَكم ثم لا يكونوا أمثالكم﴾[4] [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿وإنْ يقاتلوكم يولُّوكمُ الأدبارَ ثم لا يُنصرون﴾[5] [آل عمران: ١١١].

فصل: وسأل سيبويه الخليلَ عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ربّ لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين﴾[6] [المنافقون: ١٠] فقال: هذا كقول عمرو بن معديكرب[7]:

---

(١) شاعر إسلامي من بني سعد، شهد صفين مع معاوية، وحارب عبدالله بن الزبير. انظر الشاهد في الإنصاف ٢ / ٥٨٣، وسر الصناعة ٢ / ٦٧٨، والخزانة ٩ / ٩٠. الحطب الجزل: الغليظ. تأجج: توقد.

(٢) أيْ جزم (أحدثك) عطفاً على جواب الشرط.

(٣) عطفاً على موضع جواب الشرط وهو (فلا هادي له). وهي قراءة الكسائي وحمزة. وقرأها أبو عمرو وعاصم ويعقوب بالرفع، على القطع والاستئناف، أيْ: وهو يذرهم. انظر معاني القراءات ١ / ٤٣١.

(٤) جزم الفعل (لا يكونوا) عطفاً على جواب الشرط (يستبدل).

(٥) رفع الفعل (ينصرون) على القطع والاستئناف، أيْ: ثم هم لا ينصرون.

(٦) نصب الفعل (أصدّق) بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة الواقعة في جواب الطلب المدلول عليه بلولا، وأمّا جزم الفعل (أكن) فبالعطف على (أصدق)، على توهم سقوط فاء السببيّة. وقرىء (وأكونَ) بالنصب، وهي قراءة أبي عمرو، وذلك عطفاً على (أصدّق). انظر الكتاب ٣ / ١٠٠، ومعاني القراءات ٣ / ٧٢.

(٧) شعره ص ١٨٥، والخزانة ٩ / ١٠٠، والرضي ٢ / ٢٦٧. والشاهد فيه: عطف (أكفك) على جواب الأمر المنصوب وهو (فأذهب)، على توهم سقوط فاء السببيّة. والبيت غير موجود في الكتاب، وكلام الزمخشري يوهم أنه موجود فيه.

دَعْنـي فـأذهـبَ جـانبـاً يـومـاً وأكْفِـك جـانبـا

وكقوله[1]:

بـدا لـي أنـي لسـتُ مـدركَ مـا مضـى ولا سـابـقٍ شيئـاً إذا كـان جـائيـا

أيْ: كما جرّوا الثاني[2]؛ لأن الأول[3] قد تدخله الباء فكأنها ثابتة فيه، فكذلك جزموا الثاني[4]؛ لأن الأول[5] يكون مجزوماً ولا فاء فيه، فكأنه مجزوم.

فصل: وتقول: والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، بالرفع[6]، وأنا واللهِ إنْ تأتني لا آتِك، بالجزم[7]؛ لأن الأول لليمين والثاني للشرط.

ومن أصناف الفعل

مثال الأمر

وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل[8] المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغتَه إلا أنْ تنزعَ الزائدة[9]، فتقول في يضع: ضَعْ، وفي يضاربُ: ضاربْ، وفي يُدحرجُ: دَحْرجْ، ونحوها مما أوّلهُ متحرك. فإن سكنَ زدْتَ ـ لئلا تبتدىء بالساكن ـ همزةَ وصل، فتقول في يضربُ: اضربْ، وفي ينطلقُ ويستخرجُ: انطلقْ واستخرجْ. والأصلُ

---

(١) قائله زهير. وهو في ديوانه ص ١٣٦. وفي الكتاب (١ / ١٦٥) لزهير، وفيه (١ / ٣٦) لصِرْمة الأنصاريّ. والشاهد فيه: جرّ (سابق) بالعطف على (مدرك) على توهم دخول الباء عليه.

(٢) وهو (سابق) في البيت المذكور.

(٣) وهو: مدرك.

(٤) وهو (أكفك) في بيت عمرو بن معديكرب، و (أكن) في الآية الكريمة.

(٥) وهو (أذهب) في البيت و (أصدّق) في الآية.

(٦) لأنه جواب القسم.

(٧) لأنه جواب الشرط، ولا يجوز أن يكون جواباً للقسم، مع أنه السابق، لأنه قد تقدمهما ذو خبر وهو (أنا). انظر أوضح المسالك ٤ / ٢١٩.

(٨) قوله: المضارع للفاعل، أيْ: المضارع المبنيّ للمعلوم.

(٩) في أ: تُنزع الزيادةُ.

في تكرمُ: تُؤكرمُ، كـ «تُدحرجُ»، فعلى ذلك خرج «أَكْرِمْ»[1].

فصل: وأما ما ليس للفاعل[2] فإنه يُؤمر بالحرف[3] داخلاً على المضارع دخول لا ولم، كقولك: لِتُضْرَبْ أنت، ولِيُضْرَبْ زيد، ولأُضْرَبْ أنا. وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب، كقولك: لِيَضْرِبْ زيد ولأَضْرِبْ أنا.

فصل: وقد جاء قليلاً أن يُؤمرَ الفاعل المخاطبُ بالحرف، ومنه قراءة النبيّ ﷺ: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[4] [يونس: ٥٨].

فصل: وهو مبنيّ على الوقف[5] عند أصحابنا البصريين. وقال الكوفيون: هو مجزومٌ باللام مضمرة[6]، وهذا خَلْفٌ من القول.

ومن أصناف الفعل
المتعدّي وغير المتعدّي

فالمتعدّي على ثلاثة أضرب: متعدٍّ إلى مفعول به، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة. فالأول نحو قولك: ضربت زيداً، والثاني[7] نحو: كسوت زيداً جبّةً، وعلمت زيداً فاضلاً، والثالث[8] نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وغيرُ المتعدّي ضربٌ واحد، وهو

---

(١) رجعت الهمزة في الأمر؛ لأن الموجب لحذفها وهو حرف المضارعة قد زال.
(٢) أيْ: المبني للمجهول.
(٣) وهو اللام.
(٤) وذُكر أنها قراءة زيد بن ثابت. معاني القرآن ١ / ٤٦٩.
(٥) أي: على السكون. وهو الأصل في البناء.
(٦) أي: أنه معرب، مجزوم بلام الأمر محذوفة. فأصل (اذهبْ): لتذهبْ. ونظراً لكثرة الاستعمال حذفت هذه اللام مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف. انظر الإنصاف ٢ / ٥٢٤.
(٧) هذا النوع قسمان: أفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، ومثّل لها المؤلف بِـ «كسا»، ومنها: أعطى، ومنح، وسأل. وأفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ومثّل لها المؤلف بِـ «علم»، ومنها: ظنّ، وحسب، وزعم، ورأى، ووجد.
(٨) الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل هي: أعْلم وأرى وأخبر وخبّر وأنبأ ونبّأ وحدّث.

ما تخصّص بالفاعل كـ «ذهبَ زيد»، ومكث وخرج، ونحو ذلك.

فصل: وللتعدية أسباب ثلاثة، وهي: الهمزةُ وتثقيلُ الحشو[1] وحرف الجرّ. تتّصل ثلاثتها بغير المتعدّي فتصيّره متعدّياً، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصيّره ذا مفعولين نحو قولك: أذْهَبْتُه وفرَّحته وخرجت به وأحْفَرْته بئراً وعلّمته القرآن وغصبت عليه الضيعةَ. وتتصل الهمزة بالمتعدّي إلى اثنين فتنقله إلى ثلاثةٍ نحوَ: أعلمتُ.

فصل: والأفعال المتعدّية إلى ثلاثةٍ على ثلاثةِ أضرب. ضربٌ منقولٌ بالهمزة عن المتعدّي إلى مفعولين، وهو فعلان: أعْلَمْتُ وأريْتُ، وقد أجاز[2] الأخفش: أَظْنَنْتُ وأحْسَبْتُ وأخَلْتُ وأزْعَمْتُ. وضربٌ متعدٍّ إلى مفعول واحد قد أُجري مجرى «أعلمت» لموافقته له في معناه، فعُدّي تعديته، وهو خمسة أفعال: أنبأْتُ ونَبَّأْتُ وأخْبَرْتُ وخبَّرْتُ وحدَّثْتُ، قال الحارثُ بن حِلّزة[3]:

فمنْ حُدِّثتُموه له علينا العَلاءُ

وضربٌ متعدٍّ إلى مفعولين وإلى الظرف المتَّسَع فيه[4]، كقولك: أعطيت عبدالله ثوباً اليوم، وسرَق زيدٌ عبدَالله الثوبَ الليلة. ومن النحويين من أبى الاتساع في الظرف في الأفعال ذات المفعولين.

فصل: والمتعدّي وغيرُ المتعدّي سِيَّان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة[5] وما يُنصب بالفعل من الملحقات بِهنّ[6]. كما تَنْصِبُ ذلك بنحو: ضربَ

---

(١) وهو التضعيف.

(٢) في أ: زاد.

(٣) البيت بتمامه:

مَنَعْتُم ما تُسألون فمنْ حُدِّثتموهُ له علينا العَلاءُ

وهو في ديوانه ص ١٢، وابن يعيش ٧/ ٦٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٥.

(٤) أيْ: أنْ يُجعل الظرف مفعولاً ثالثاً على سعة الكلام.

(٥) وهي: المفعول المطلق، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال.

(٦) أيْ: الملحق بالمفاعيل الأربعة، وهما: المفعول معه والمفعول لأجله. ومن النحاة من لا يفصلهما عن المفاعيل الأربعة. انظر ابن يعيش ٧/ ٦٩.

وكسا وأعلم، تنصبُه بنحو: ذهبَ وقَرُبَ.

ومن أصناف الفعل
المبنيُّ للمفعول

هو ما استُغْنِيَ عن فاعله[1] فأُقيمَ المفعولُ مقامه، وأُسند إليه معدولاً عن صيغة «فَعَلَ» إلى «فُعِلَ»، ويُسمَّى: فعلُ ما لم يُسمَّ فاعله. والمفاعيلُ سواءٌ في صحة بنائه[2] لها إلا المفعولَ الثاني في باب «علمتُ»[3] والثالثَ في باب «أعلمت»[4] والمفعولَ له والمفعولَ معه[5]، تقول: ضُرب زيدٌ، وسيرَ سيرٌ شديدٌ، وسيرَ يومُ الجمعة، وسير فرسخان.

فصل: وإذا كان للفعل غيرُ مفعول فبُني لواحد بقي ما بقي على انْتصابه، كقولك: أُعطي زيدٌ درهماً، وعُلم أخوك منطلقاً، وأُعلم زيدٌ عمراً خيرَ الناس.

فصل: وللمفعول به المتعدَّى إليه بغير حرف جرّ[6] من الفضل على سائر ما بُني له أنه متى ظُفر به في الكلام فممتنعٌ أن يُسند إلى غيره[7]، تقول: دُفع المالُ إلى زيد،

---

(١) يحذف الفاعل إمّا للجهل به، أو لغرض لفظيّ كتصحيح النظم، أو لغرض معنويّ كالعلم به أو الخوف منه أو عليه.

(٢) أيْ: بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله.

(٣) أيْ: باب الأفعال التن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال قد يكون جملة، ولأنه قد يقع لبس بين الأول والثاني في نحو: ظننت زيداً عليّاً. وأجازه بعضهم إنْ لم يقع لبس ولم يكن الثاني جملة، وهذا مذهب ابن عصفور وابن مالك. انظر أوضح المسالك ١ / ١٥٢.

(٤) أيْ: الأفعال التن تنصب ثلاثة مفاعيل؛ لأن الثالث في هذه الأفعال هو الثاني في باب «علمت».

(٥) فلا يقع الواحد منهما نائب فاعل، لذا لا يبنى الفعل معهما لما لم يُسمَّ فاعله.

(٦) جر: سقطت من أ ومن ط.

(٧) قصد المؤلف بكلامه هذا أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده. وأجازه الكوفيون مطلقاً=

وبُلغ بعطائك خمسُمائة، ترفع المال وخمس المائة. ولو ذهبت تنصبهما مسنداً إلى زيد وبعطائك قائلاً: دُفع إلى زيد المالَ وبُلغ بعطائك خمسَمائة، كما تقول: مُنح زيدٌ المالَ وبُلغ عطاؤُك خمسَمائة، خرجت عن كلام العرب. ولكنْ إذا قصدت الاقتصارَ على ذكْرِ المدفوع إليه والمبلوغ به قلت: دُفع إلى زيد وبُلغ بعطائك. وكذلك لا تقول: ضُرب زيداً ضربٌ شديدٌ، ولا يومُ الجمعة، ولا أمامُ الأمير، بل ترفعه وتنصبهما. وأمّا سائر المفاعيل[1] فمستوية الأقدام[2]، لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام، في أنّ البناء لأيّها شئت صحيحٌ غيرُ ممتنع، تقول: استُخفّ بزيد استخفافاً شديداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير، إنْ أسندت إلى الجار مع المجرور. ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره وتترك ما عداه منصوباً.

فصل: ولك في المفعولين المتغايرين[3] أن تُسند إلى أيّهما شئت، تقول: أُعطي زيدٌ دِرهماً وكُسي عمرٌو جبّةً، وأُعطي درهمٌ زيداً وكُسيتْ جبّةٌ عمراً، إلا أن الإسناد إلى ما هو في المعنى فاعل أحسن، وهو زيد لأنه عاطٍ، وعمرو لأنه مُكْتَسٍ.

ومن أصناف الفعل
أفعال القلوب

وهي سبعةٌ: ظننتُ وحسبتُ وخِلتُ وزعمتُ وعلمتُ ورأيتُ ووجدتُ، إذا كنّ[4] بمعنى معرفة الشيء على صفةٍ، كقولك: علمت أخاك كريماً، ووجدت زيداً ذا

= لقراءة أبي جعفر: ﴿ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ [الجاثية: ١٤]. وأجازه الأخفش بشرط تقدّم النائب. انظر أوضح المسالك ٢ / ١٤٩، وابن يعيش ٧ / ٧٥.

(١) وهي: المفعول المطلق، والمفعول فيه (الظرف)، والجار والمجرور.

(٢) أيْ: متساوية في جواز إقامة أيها شئت مقام الفاعل.

(٣) أيْ: اللذان ليس أصلهما مبتدأ وخبر.

(٤) الضمير يعود إلى الأفعال الثلاثة الأخيرة.

الحفاظ، ورأيته جواداً. تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر إذا قُصد إمضاؤها على الشك أوْ اليقين[1]، فتنصب الجزءين[2] على المفعوليّة، وهما على شرائطهما وأحوالهما في أصلهما.

فصل: ويُستعمل «أُرِيت» استعمال ظننتُ، فيقال: أُريتُ زيداً منطلقاً، وأُرَى عمراً ذاهباً، وأين تُرى بشراً جالساً؟. ويقولون في الاستفهام خاصة: متى تقول زيداً منطلقاً؟ وأتقولُ عمراً ذاهباً؟ وأكلَّ يوم تقول عمراً منطلقاً؟ بمعنى: أتظنّ[3]، وقال[4]:

أجهّـــالاً تقـــول بنـــي لُـــؤيٍّ ... لعمـــرُ أبيـــك أم متجـــاهِلينـــا

وقال عمر بن أبي ربيعة[5]:

أمـــا الـــرحيـــلُ فـــدونَ بعـــد غـــدٍ ... فمتـــى تقـــولُ الـــدارَ تجمعُنـــا

وبنو سُليم يجعلون باب «قلت» أجمعَ مثلَ «ظننتُ»[6].

فصل: ولها ما خلا «حسبتُ وخلتُ وزعمتُ» معانٍ أُخرُ لا تتجاوز عليها مفعولاً واحداً، وذلك قولك: ظننته، من الظِنَّة، وهي التهمة[7]، ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وما

---

(١) احتراز مما إذا قصد إلغاؤها، فإنها لا تعمل شيئاً.

(٢) أيْ: المبتدأ والخبر.

(٣) غير بني سليم من العرب يشترطون لذلك شروطاً، وهي: كون الفعل مضارعاً، ومسنداً للمخاطب، ودالاً على الزمن الحاضر، وواقعاً بعد استفهام غير مفصول عن الفعل. وأجازوا الفصل بينهما بظرف أو جار ومجرور أو معمول القول. انظر أوضح المسالك ٢ / ٧٤.

(٤) قائله الكميت بن زيد، وليس في ديوانه. وهو في الكتاب ١ / ١٢٣، والخزانة ٩ / ١٨٣. والمقصود ببني لؤيّ: قريش. والشاهد فيه: إعمال (تقول) عمل (تظن) ونصبه لمفعولين، وقد فصل بين الاستفهام والفعل بمعموله، وهو (جهّالا)، فهو مفعول ثانٍ له، و (بني لؤيّ) المفعول الأول.

(٥) ديوانه ص ٤١٣، والكتاب ١ / ١٢٤، والخزانة ٩ / ١٨٥، واللسان (قول). والشاهد فيه: إعمال (تقول) عمل (تظنّ) ونصبه مفعولين.

(٦) أيْ: لا يشترطون لذلك شروطاً.

(٧) كقولك: سُرِقَ المتاع فظننتُ الخادمَ، أيْ: اتّهمتُ الخادم.

هو على الغيب بظنين﴾[1] [التكوير: ٢٤]. وعلمته بمعنى: عرفته[2]، ورأيته بمعنى: أبصرته، ووجدت الضالة إذا أصبتها. وكذلك: أُريتُ الشيء، بمعنى: بُصِّرْتُه أو عُرِّفته. ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وأرنا مناسِكنا﴾ [البقرة: ١٢٨]. وأتقول أنّ زيداً منطلقٌ؟ أيْ: أتفُوه بذلك؟.

فصل: ومن خصائصها أنّ الاقتصارَ على أحد المفعولين في نحو: كسوت وأعطيتُ، مما تغايرَ مفعولاه[3]، غيرُ ممتنع، تقول: أَعطيتُ درهماً، ولا تذكر مَنْ أعطيته، وأَعطيتُ زيداً، ولا تذكر ما أعطيته. وليس لك أن تقول: حسبت زيداً، ولا منطلقاً، وتسكت، لفقد ما عقدتَ عليه حديثَك[4]. فأمّا المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين[5]، قال الله تعالى: ﴿وظننتم ظنّ السَّوْء﴾[6] [الفتح: ١٢]، وفي أمثالهم: مَنْ يسمعْ يخلْ[7]. وأمّا قولُ العرب: ظننتُ ذاك، فذاك إشارةٌ إلى الظن؛ كأنهم قالوا: ظننتُ، فاقتصروا. وتقول: ظننتُ به، إذا جعلتُه موضعَ ظنّك، كما تقول: ظننتُ في الدار. فإنْ جعلتَ الباءَ زائدةً بمنزلتها في «ألقى بيده» لم يجز السكوت عليه[8].

فصل: ومنها أنها إذا تقدّمت أُعملت[9]. ويجوز فيها الإعمال

---

(١) وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. معاني القراءات ٣ / ١٢٤.

(٢) قال تعالى: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً﴾ [النحل: ١٧٨]، أيْ: لا تعرفون شيئاً.

(٣) أيْ: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، نحو: أعطيت زيداً ديناراً. فالمفعول الأول مغاير للمفعول الثاني، فهو فاعل في المعنى.

(٤) هذا فيما يتعلق بالأفعال التي تنصب مفعولين أصلهمامبتدأ وخبر، فلا يجوز حذف أحدهما؛ لأن الفائدة تتمّ بهما معاً. وأجاز الجمهور حذف أحدهما اقتصاراً، أيْ: بدون دليل.

(٥) حذفهما اختصاراً، أيْ: بدليل، جائز بالإجماع، أمّا حذفهما اقتصاراً فمنعه سيبويه والأخفش. وأجازه الأكثرون. أوضح المسالك ٢ / ٧٠.

(٦) والتقدير: ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفياً.

(٧) أيْ: يخل مسموعه حقّاً. مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠.

(٨) لأنه لا بدّ من ذكر المفعول الثاني؛ لأنك ذكرت المفعول الأول وهو الضمير في (به).

(٩) وأجاز الكوفيون والأخفش إلغاءها إذا تقدّمت. أوضح المسالك ٢ / ٦٥.

والإلغاء[1] متوسطةً ومتأخرة، قال[2]:

أبـالأراجيـز يـا ابـنَ اللُّـؤْمِ تـوعِـدنـي وفـي الأراجيـز خلـتُ اللُّـؤمُ والخَـوَرُ

ويُلغى المصدر إلغاء الفعل، فيقال: متى زيدٌ ظنّك ذاهب، وزيدٌ ظني مقيم، وزيد أخوك ظني. وليس ذلك في سائر الأفعال[3].

فصل: ومنها أنها تُعلّق[4]، وذلك عند حرف الابتداء والاستفهام والنفي، كقولك: ظننتُ لَزيد منطلق، وعلمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأيُّهم في الدار؟ وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق. ولا يكون التعليق في غيرها[5].

فصل: ومنها أنك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول، فتقول: علمتُني منطلقاً، ووجدتَكَ فعلتَ كذا، ورآه عظيماً. وقد أجرت العرب «عدمتُ وفقدتُ» مجراها فقالوا: عدمتُني وفقدتُني، قال جِرانُ العَوْدِ[6]:

لقـد كـان لـي عـن ضَـرَّتَيْـن عَـدِمْتُنـي وعمّـا أُلاقـي منهمـا مُتَـزَحْـزَحُ

ولا يجوز ذلك في غيرها، فلا تقول: شتمتُني، ولا ضربْتَكَ، ولكنْ: شتمتُ نفسي وضربتَ نفسَك.

---

(١) الإلغاء هو: إبطال عمل العامل لفظاً ومحلاً لتوسطه أو تأخره.

(٢) القائل هو اللّعين المنقري. وهو في الكتاب ١ / ١٢٠، والخزانة ١ / ٢٥٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠. ونُسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١ / ٤٠٧) لجرير، وليس في ديوانه. والشاهد فيه: إلغاء الفعل «خلت» لتوسطه بين المفعولين، فرجعا إلى الابتداء والخبر.

(٣) بل هو خاص بظنّ، وذلك لكثرة استعمالها.

(٤) التعليق هو إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صدر الكلام بعده.

(٥) ويأتي التعليق بلام القسم نحو: ولقد علمتُ لتأتينَّ منيّتي.

(٦) ديوانه ص ٤، وتذكرة النحاة ص ٤٢١، والتخمير ٣ / ٢٨٢. والشاهد: أنه جعل (عدمتُني) كأفعال القلوب، فجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وجران العَوْد: لقب الشاعر، واسمه المستورد، وقيل: عامر بن الحارث. والجران: باطن عنق البعير الذي يضعه على الأرض. والعَوْد: المسنّ من الإبل. ولُقّب بذلك لأنه كان يتّخذ من جلد البعير سوطاً يضرب به زوجتيه.

ومن أصناف الفعل
الأفعال الناقصة

وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات وما زال وما برح وما انفكّ وما فتىء وما دام وليس. يدخلنَ دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهنّ يرفعنَ المبتدأ وينصبْنَ الخبر. ويُسمّى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً. ونُقْصانُهنّ من حيث إنّ نحوَ: ضرب وقتل، كلامٌ متى أخَذَ مرفوعَه، وهؤلاء ما لم يأخذْنَ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً[1].

فصل: ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس. ثم قال[2]: «وما كان نحوَهُنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر». وممّا يجوز أن يُلحق بها: آضَ وعادَ وغدا وراح. وقد جاءَ «جاءَ» بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتَك[3]. ونظيره «قعدَ» في قول الأعرابي: أرْهَفَ شفرَتَه حتى قعدتْ[4] كأنها حربة.

فصل: وحالُ الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء، من أنّ كونَ المعرفة اسماً والنكرة خبراً حدُّ الكلامِ، ونحو قول القُطامي[5]:

---

(١) كذلك الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، وهذه تدل على ز مان فقط. فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. ابن يعيش ٧ / ٨٩.

(٢) الكتاب ١ / ٤٥.

(٣) قال سيبويه: «ومثل قولهم: من كان أخاك، قول العرب: ما جاءت حاجتَك، كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حيث أوقع مَن على مؤنّث. وإنّما صُيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه بمنزلة المثَل». الكتاب ١ / ٥٠. ويقال: أول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن عباس يدعوهم إلى الحق من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ابن يعيش ٧ / ٩١.

(٤) أيْ: حتى صارت.

(٥) القطامي: هو عمرو بن شُييم، وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: قفي قبل التفرّق يا ضُباعا. وهو في الكتاب ٢ / ٢٤٣، والخزانة ٢ / ٣٦٧، واللسان (ضبع). والشاهد فيه: جعل (موقف) اسم يك، وهو نكرة، و (الوداعا) خبرها، وهو معرفة.

ولا يكُ موقفٌ مِنكِ الوَدَاعا

وقول حسّان[1]:

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وبيت الكتاب[2]:

أظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أمْ حمارُ

من القلب الذي يُشجِّعُ عليه أمن الإلباس. ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين، والخبر مفرداً وجملةً بتقاسيمها.

فصل: و «كان» على أربعة أوجه: ناقصةٌ كما ذُكر. وتامةٌ بمعنى: وقع ووُجِدَ، كقولهم: كانت الكائنةُ، والمقدورُ كائن، وقوله تعالى: ﴿كنْ فيكون﴾ [البقرة: ١١٧]. وزائدةٌ[3] في قولهم: إنّ من أفضلهم كان زيداً، وقال[4]:

جيادُ بني أبي بكر تسامى على كان المسوَّمةِ العِرابِ

ومن كلام العرب: وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني

---

(١) ديوانه ص ٨، والكتاب ١ / ٤٩، والخزانة ٩ / ٢٢٤، واللسان (سبأ). وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: كأن سُلافةً من بيتِ رأس. والشاهد فيه: جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر يكون، و (عسل) وهو نكرة اسمها. وبيت رأس: قرية في الأردن.

(٢) نسب في الخزانة (٧ / ١٩٢) والفرحة ص ٥٣ وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٢٧) لثَروان بن فزارة، وهو صحابي. ونُسب في الكتاب (١ / ٤٨) والمقتضب (٤ / ٩٤) وابن يعيش (٧ / ٩٤) لخِداش بن زهير. وما ذكره المؤلف هو عجز الشاهد، وصدره: فإنك لا تبالي بعد حول. والشاهد فيه: جعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها.

(٣) الزائدة: التي دخولها كخروجها، لا عمل لها، وتفيد معنى التوكيد. ولا تزاد إلا بلفظ الماضي. انظر أوضح المسالك ١ / ٢٥٥، وابن يعيش ٧ / ٩٩.

(٤) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٢٩٨، واللمع ص ٨٩، وضرائر الشعر ص ٧٨، وأسرار العربية ص ١٣٣. والشاهد: زيادة كان بين الجار والمجرور. وذكر ابن هشام في أوضح المسالك (١ / ٢٥٧) أنّ هذا شاذ؛ لأن من شروط زيادتها أن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً.

عبسٍ[1]، لم يوجد كان مثلُهم. والتي فيها ضميرُ الشأن[2]. وقوله عزّ وعلا: ﴿لمن كان له قلب﴾ [ق: ٣٧] يتوجّه على الأربعة. وقيل في قوله[3]:

بتيهــــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـــيُّ كـــأنهـــا قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

إنّ «كان» فيه بمعنى صار[4].

فصل: ومعنى «صار» الانتقال[5]، وهو في ذلك على استعمالين، أحدهما: كقولك: صار الفقير غنيّاً والطين خزفاً. والثاني: صار زيدٌ إلى عمرو، ومنه: كلُّ حيّ صائرٌ إلى الزوال.

فصل: وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معانٍ، أحدها: أن تَقْرِنَ مضمونَ الجملة بالأوقات الخاصة التي هي: الصباح والمساء والضحى، على طريقة كان. والثاني: أن تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، كأظهَرَ وأعْتَمَ، وهي في هذا الوجه تامة، يُسكت على مرفوعها[6]، قال عبدالواسع بن أسامة[7]:

---

(١) هم بنو زياد العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية. فقد ولدت: ربيعاً وعمارة وأنساً، وكل واحد أبو قبيلة.

(٢) كقولك: كان زيدٌ قائم.

(٣) لابن أحمر، واسمه عمرو بن أحمر الباهلي، وهو شاعر مخضرم. انظر شعره ص ١١٩، وأسرار العربية ص ١٣٤، والخزانة ٩ / ٢٠١، والمعاني الكبير ص ٣١٣. التيهاء: الصحراء. القفر: الخالية. الحزن: الأرض الصلبة.

(٤) ومن مجيء كان بمعنى صار قوله تعالى: ﴿وكان من الكافرين﴾ [البقرة: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿فكان من المغْرقين﴾ [هود: ٤٣]. وحمل بعضهم على ذلك قوله تعالى: ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبيّاً﴾ [مريم: ٢٩]، وحملُها على الزيادة أقوى. انظر أسرار العربية ص ١٣٤، وابن يعيش ٧ / ١٠٠، والبحر المحيط ٧ / ٢٥٨.

(٥) وتستعمل بمعنى جاء، كما استعملوا جاء بمعنى صار في قولهم: ما جاءت حاجتك، ومثل جاء قعد. ولكن هذا نادر كما يقول ابن مالك. انظر شرح التسهيل ١ / ٣٤٧.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ [الروم: ٧١].

(٧) انظر همع الهوامع ١ / ١٦٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٢٩٥، وشرح الأشموني ١ / ٢٣٦. والشاهد: مجيء أضحى تامة. الفعلات: الأفعال الكريمة. الشهباء: الكثيرة البرد.

ومِـنْ فَعَـلاتـي أنني حَسَـنُ القِـرَى إذا الليلـة الشهبـاءُ أضحـى جَليـدُهـا

والثالث: أنْ تكون بمعنى «صار» كقولك: أصبح زيد غنيّاً وأمسى أميراً، وقال عديّ[1]:

ثـم أضْحَـوْا كـأنَّهـم وَرَقٌ جـفَّ فـألـوتْ بـه الصَّبـا والـدَّبـورُ

فصل: وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقترانُ مضمون الجملة بالوقتين الخاصّين على طريقة كان. والثاني: كينونتهما بمعنى صار، ومنه قوله عزّ اسمه: ﴿وإذا بُشِّر أحدهم بالأنثى ظلَّ وجهُهُ مسودّاً﴾ [النحل: ٥٨].

فصل: والتي في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد[2]، وهو استمرارُ الفعل بفاعله في زمانه. ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب، ومِنْ ثَمَّ لم يجز: ما زال زيد إلا مقيماً[3]، وخُطّىء ذو الرمّة في قوله[4]:

حَراجيجُ ما تنفَكُّ إلا مُناخةً

وتجيء محذوفاً منها حرف النفي، قالت امرأة سالم بن قُحفانَ[5]:

---

(١) هو عديّ بن زيد العبادي، والبيت في الشعر والشعراء ١ / ٢٢٦، وشرح التسهيل ١ / ٣٤٥، وشعراء النصرانية في الجاهلية ٤ / ٤٤٣. ألوت: ذهبت. الصّبا: ريح تهبّ من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار. والدّبور: ريح تهبّ من المغرب، وهي تقابل الصّبا.

(٢) وهي: ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتىء.

(٣) لأن معنى (ما زال): ثبتَ.

(٤) ديوانه ص ٢٤٠، والكتاب ٣/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨١، وأسرار العربية ص ١٣٨. وما ذكره المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: على الخسف أو نرمي به بلداً قفرا. حراجيج: جمع حُرجوج، وهي الناقة الطويلة الضامرة. الخسف: الجوع، أو القهر والإذلال. ووجه الخطأ دخول إلا على خبر (ما تنفك)، وهذا لا يجوز؛ لأن الكلام معناه الإثبات. وخُرّج على زيادة إلا، أو أن الخبر ليس مناخة، وإنما هو: على الخسف، ومناخة: حال. وقيل: «تنفك» تامة لا خبر بها. انظر الإنصاف ١ / ١٥٩، وأسرار العربية ص ١١٨، وابن يعيش ٧ / ١٠٧.

(٥) واسمها ليلى، ولم أقف لها على خبر، ولا لزوجها سالم. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: لها ما مشى يوماً على خفّه جملْ. انظر الخزانة ٩ / ٢٤٥، وحماسة أبي تمام ٢ / ٢٦٢، وابن يعيش ٧ / ١٠٩. والشاهد حذف حرف النفي، أيْ: لا تزال.

تزال حبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها

وقال امرؤ القيس[1]:

فقلتُ لها: واللهِ أبْرَحُ قاعدا

وقال[2]:

تنفَكُّ تسمعُ ما حَييتَ بهالكٍ حتى تكونَهْ

وفي التنزيل: ﴿تاللهِ تفتؤُ تذكرُ يوسفَ﴾[3] [يوسف: ٨٥].

فصل: و «ما دام» توقيتٌ للفعل في قولك: أَجلسُ ما دمتَ جالساً، كأنك قلت: أَجلسُ دوام جلوسك، نحو قولهم: آتيك خُفُوقَ النجم ومَقْدَمَ الحاج؛ ولذلك كان مفتقراً إلى أنْ يُشفع بكلام؛ لأنه ظرف لا بدَّ له مما يقع فيه.

فصل: و «ليس» معناه: نفيُ مضمونِ الجملة في الحال، تقول: ليس زيدٌ قائماً الآن، ولا تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً[4]. والذي يُصدِّق أنه فعلٌ لحوقُ الضمائر وتاءِ التأنيث ساكنةً به، وأصلُه: لَيِسَ، كَـ «صَيِدَ البعيرُ»[5].

فصل: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين: فالتي في أوائلها «ما» يتقدّمُ خبرها على اسمها لا عليها[6]، وما عداها يتقدّم خبرها على اسمها وعليها. وقد خولف

---

(١) ديوانه ص ١٢٥، والكتاب ٣ / ٥٤، والخزانة ٩ / ٢٣٨. ويُروى: فقلت: يمين الله أبرح قاعداً. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولو قطَّعي رأسي لديك وأوصالي. والشاهد فيه: حذف حرف النفي، أيْ: لا أبرح.

(٢) قائله خليفة بن بَرَاز، وهو شاعر جاهلي. انظر الخزانة ٩ / ٢٤٢، وابن يعيش ٧ / ١١٠، والمنخّل ص ١٠٩٢. والشاهد فيه: حذف حرف النفي، أيْ: لا تنفك.

(٣) والتقدير: لا تفتأ.

(٤) لأنه لا يُنفى بها في المستقبل، وأجاز ذلك المبرد. ابن يعيش ٧ / ١١٢.

(٥) صيد البعير: رفع رأسه من داء. والعلّة في تصحيح يائه وعدم قلبها ألفاً أنه في معنى أصْيد كَـ «عَوِرَ وحَوِلَ»، لأنهما بمعنى: أعْور وأحْول.

(٦) لأن ما في أوله «ما» عدا «ما دام» للنفي، والنفي له صدر الكلام، لا يعمل ما بعده فيما قبله. =

في «ليس»، فجُعِل من الضرب الأول[1]. والأول هو الصحيح[2].

فصل: وفصَّل سيبويه[3] في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقرّ[4]. فاستحسن تقديمَه إذا كان مستقرّاً نحو قولك: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك[5]، وتأخيرَه إذا كان لغواً، نحو قولك: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها[6]، ثم قال[7]: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿ولم يكن كفُواً له أحد﴾ [الإخلاص: ٤].

ومنْ أصناف الفعل

أفعال المقاربة

منها: عسى[8]، ولها مذهبان، أحدهما: أن تكون بمنزلة قارَبَ، فيكون لها

= وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها، ونسب ابن الأنباري ذلك للكوفيين. انظر أسرار العربية ص ١٣٦، وشرح التسهيل ١ / ٣٥١، والإنصاف ١ / ١٥٥.

(١) أيْ: جواز تقديم خبرها على اسمها لا عليها.

(٢) أيْ: جواز تقديم خبرها عليها هو الصحيح. وقد اختلف النحاة في هذه المسألة. فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه. انظر الإنصاف ١ / ١٦٠، وأسرار العربية ص ١٣٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٥١.

(٣) انظر الكتاب ١ / ٥٥، ٥٦.

(٤) الظرف المستقرّ هو الواقع خبراً، والظرف اللغو هو الذي ليس خبراً. ويشمل ذلك الجار والمجرور.

(٥) استحسن سيبويه تقديم الجار والمجرور «فيها» الذي يسمّيه ظرفاً؛ لأنه واقع خبراً لـ «كان».

(٦) واستحسن تأخير الجار والمجرور «فيها» لأنه غير واقع خبراً.

(٧) الكتاب ١ / ٥٦. والعبارة فيه: «وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد». والمقصود بأهل الجفاء الأعراب الذين يجهلون خط المصحف.

(٨) حُكي عن ابن السراج أنها حرف، وهذا مذهب ثعلب، وقيل: إنها حرف إذا اتصلت بالضمير المنصوب كقول رؤبة: يا أبتا علك أو عساكا. وهذا مذهب سيبويه. وفي هذه الحالة تكون عاملة عمل إنّ، ويكون الضمير المتصل بها في محل نصب اسمها. وهي محمولة على «لعلّ» في ذلك. انظر الكتاب ٢ / ٣٧٥، والمغني ص ٢٠١، وأسرار العربية ص ١٢٥.

مرفوع ومنصوب(١)، إلا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون «أنْ» مع الفعل متأوَّلاً بالمصدر، كقولك: عسى زيد أن يخرج، في معنى: قارب زيد الخروج، قال الله تعالى: ﴿فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتح﴾ [المائدة: ٥٢]. والثاني: أن تكون بمنزلة قَرُبَ، فلا يكون لها إلا مرفوع(٢)، إلا أنّ مرفوعها «أنْ» مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: عسى أن يخرج زيد، في معنى: قَرُبَ خروجُه، قال الله تعالى: ﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم﴾ [البقرة: ٢١٦].

فصل: ومنها: كاد، ولها اسم وخبر. وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً متأوّلاً باسم الفاعل، كقولك: كاد زيد يخرج. وقد جاء على الأصل:

وما كدت آيبا(٣)

كما جاء: عسى الغويرُ أبؤُسا(٤)

فصل: وقد شَبَّه عسى بـ «كاد»(٥) من قال(٦):

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه ... يكون وراءَهُ فرجٌ قريبُ

---

(١) فتكون في العمل بمنزلة كان الناقصة.

(٢) فتكون في العمل بمنزلة كان التامة، أيْ: تكتفي بالفاعل.

(٣) جزء من بيت لتأبط شراً. والبيت بتمامه:

فأُبتُ إلى فهْمٍ وما كدت آيبا ... وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ

وقد مرّ في إعراب المضارع ص ٢٤٦.

(٤) الغوير: تصغير غار، والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدّة. يُضرب لكل من يتوقع أن يأتي الشرّ من قبله. مجمع الأمثال ٢ / ١٧. وكان القياس أنْ يقال: عسى الغوير أنْ يبأس. قال ابن الأنباري: «إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا: عسى الغوير أبؤسا، فنصبوه بعسى لأنهم أجروه مجرى قارب، فكأنه قيل: قارب الغوير أبؤسا». أسرار العربية ص ١٢٦.

(٥) من ناحية عدم اقتران خبرها بأنْ.

(٦) هو هُدبة بن خَشْرم بن كرز، من بني عامر بن عذرة. شاعر راوية، فقد كان يروي للحطيئة. قُتل صبراً في المدينة زمن معاوية؛ لأنه كان قد قتل ابن عمه زيادة بن زيد. والبيت في ديوانه ص ٥٩، والكتاب ٣ / ١٥٩، والمغني ص ٢٠٣، ٧٥٤. والشاهد فيه: حذف «أنْ» من خبر عسى، وهو قليل.

وكاد بـ «عسى»[١] من قال[٢]:

قد كاد من طول البِلَى أنْ يَمْصَحَا

فصل: وللعرب في عسى ثلاثةُ مذاهب، أحدها: أن يقولوا: عسيتَ أن تفعلَ وعسيتما إلى عَسَيْتُنّ، وعسى زيد أن يفعلَ وعَسَيا إلى عَسَيْنَ، وعسيتُ وعسينا. والثاني: أن لا يتجاوزوا: عسى أنْ يفعل وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا. والثالث: أن يقولوا: عساك أنْ تفعل، إلى عساكنّ؛ وعساه أن يفعل، إلى عساهنّ؛ وعساني أن أفعل، وعسانا[٣].

فصل: وتقول: كاد يفعل، إلى كِدْنَ، وكِدتَ تفعلُ، إلى كِدتُنّ، وكدتُ أفعلُ وكدْنا[٤]. وبعض العرب يقولون: كُدتُ، بالضم.

فصل: والفصل بين مَعْنَيَيْ عسى وكاد أنّ «عسى» لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع، تقول: عسى الله أن يشفيَ مريضك[٥]، تريد أنّ قُرْبَ شفائه مَرْجُوٌّ من عند الله، مطموعٌ فيه. و «كاد» لمقاربته على سبيل الوجود والحصول، تقول: كادت الشمسُ تغربُ، تريد أنّ قربها من الغروب قد حصل[٦].

فصل: وقولُه عزَّ وعلا: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾ [النور: ٤٠] على نفي مقاربة الرؤية[٧]، وهو أبلغ من نفي نفس[٨] الرؤية. ونظيره قول ذي

---

(١) من ناحية اقتران خبرها بأنْ.

(٢) قائل هذا الرجز رؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، والكتاب ٣ / ١٦٠، والإنصاف ٢ / ٥٦٦، وأسرار العربية ص ١٢٧. يمصح: يذهب. يصف منزلاً بلي حتى كاد لا يتبيّن أثره. والشاهد فيه: دخول «أنْ» على خبر كاد، وهو قليل.

(٣) في ط: وعسانا أن نفعل.

(٤) في أ وط: إلى كدنا.

(٥) في ط: مريضي.

(٦) قال ابن الأنباري: «هما وإنْ اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أنّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال». أسرار العربية ص ١٢٧.

(٧) في أ: نفي مقاربته للرؤية.

(٨) نفس: غير موجودة في ط.

الرمّة[1]:

إذا غيّر الهجرُ المحبّين لم يكدْ رسيسُ الهوى مِنْ حبّ ميَّةَ يبرحُ

فصل: ومنها: أوشك، يُستعمل استعمال عسى في مذهبيها[2]، واستعمال كاد. تقول: يوشك زيد أن يجيء، ويوشك أن يجيء زيد، ويوشك زيد يجيء، قال[3]:

يوشِكُ مَنْ فرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بعض غِرَّاتهِ يوافقُها

فصل: ومنها: كَرَبَ وأخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ. يُستعملْنَ استعمال كاد[4]، تقول: كَرَبَ يفعل، وجَعَل يقول ذاك، وأخذ يقول، قال الله عز وجلَّ: ﴿وطفقا يخصفان﴾ [الأعراف: ٢٢].

ومن أصناف الفعل فعلا المدح والذم

هما: نعم وبئس. وُضعا للمدح العام والذمّ العام. وفيهما أربعُ لغات: فَعِلَ

---

(١) ديوانه ص ١١٩٢، والخزانة ٩ / ٣٠٩، والكشاف ٣ / ٢٤٤، واللسان (رسس). الرسيس: ابتداء الشيء، وقيل: اللازم الثابت، وقيل: بقية الشي وأثره. وقد تحدث العلماء في هذا البيت. فمنهم من خطّأه، ومنهم من قال: إنّ «يكد» زائدة، ومنهم من قال: إنّ البيت صحيح. والإشكال حاصل من النفي الداخل على «يكد»، هل يفيد الإثبات في الماضي والمستقبل أم هو باقٍ على وضعه، وهو نفي المقاربة؟ والظاهر أن البيت صحيح. ومعناه: حبّها لم يقارب أن يزول فضلاً عن أن يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال. وهذا هو رأي المؤلف. انظر ابن يعيش ٧ / ١٢٥.

(٢) أيْ: تكون بمنزلة: قارب، وتكون بمنزلة: قرب. فالأول يكون لها مرفوع ومنصوب. والثاني يكون لها مرفوع.

(٣) هو أميّة بن أبي الصّلت. ديوانه ص ٥٣، والكتاب ٣ / ١٦١، وأوضح المسالك ١ / ٣١٣. والشاهد فيه: مجيء خبر يوشك غير مقترن بأنْ، تشبيهاً لها بكاد، وهذا قليل.

(٤) وهو مقاربة الشيء والدخول فيه، ولا يحسن دخول أنْ على خبر هذه الأفعال؛ لأنهم أخرجوا الفعل مخرج اسم الفاعل، ولم يذهبوا به مذهب المصدر. ابن يعيش ٧ / ١٢٧.

بوزن حَمِدَ، وهو أصلهما، قال[1]:

نَعِمَ الساعون في الأمر المُبِرّْ

وفَعْلَ وفِعْلَ بفتح الفاء وكسرها وسكون العين. وفِعِلَ بكسرهما. وكذلك[2] كلّ فعلٍ أو اسمٍ على فَعِلَ ثانيه حرف حلق كـ «شَهِدَ وفَخِذٍ». ويُستعمل «ساءَ» استعمال بئس[3]، قال الله تعالى: ﴿ساءَ مثلاً القومُ الذين كذّبوا بآياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٧].

فصل: وفاعلهما إمّا مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به، وإمّا مضمر مميّز بنكرة منصوبة. وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، وذلك قولك: نعم الصاحبُ أوْ نعم صاحبُ القومِ زيدٌ، وبئس الغلامُ أو بئس غلامُ الرجلِ بِشْرٌ، ونعم صاحباً زيدٌ، وبئس غلاماً بِشرٌ.

فصل: وقد يُجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميِّز تأكيداً[4]، فيُقال: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، قال جرير[5]:

تزوّدْ مثلَ زادِ إبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

فصل: وقوله تعالى: ﴿فنِعِمَّا هي﴾ [البقرة: ٢٧١]، نعم فيه مسندٌ إلى الفاعل

---

(١) طرفة بن العبد. وهو في ديوانه (ص ٥٨) برواية مختلفة، وهي:
خالتي والنفسُ قِدْماً أنهم نَعِمَ الساعون في القوم الشُّطُرْ
وهو في الخزانة ٩ / ٣٧، والكتاب ٤ / ٤٤٠، والمقتضب ٢ / ١٤٠.

(٢) أيْ: ومثل نعم وبئس في مجيئهما على أربع لغات.

(٣) وهو الذم. وأصله: أسوأ، ثم حوّل إلى «فَعُل» فصار لازماً. ثم ضُمّن معنى بئس، فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله، كبئس في أحكامه. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٨١.

(٤) وقد أجاز ذلك المبرد وابن السراج والفارسي، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً. أوضح المسالك ٣ / ٢٧٧، وابن يعيش ٧ / ١٣٢.

(٥) ديوانه ص ١٣٥، والخصائص ١ / ٨٣، والمغني ص ٦٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩. والشاهد فيه: أنه جمع بين فاعل «نعم» الظاهر والتمييز (زادا) للتوكيد. قال ابن هشام في المغني (ص ٦٠٤): «فالصحيح أن «زاداً» معمول لتزوّد، إمّا مفعول مطلق إنْ أريد به التزوّد، أو مفعول به إنْ أريد به الشيء الذي يتزوّده من أفعال البر، وعليهما فـ«مثل» نعت له تقدم فصار حالاً».

المضمر، ومميِّزه: ما، وهي نكرةٌ لا موصوفةٌ ولا موصولة[1]، والتقدير: فنعم شيئاً هي.

فصل: وفي ارتفاع المخصوص مذهبان، أحدهما: أن يكون مبتدأ خبره ما تقدّمه من الجملة، كأنّ الأصل: زيدٌ نعم الرجل. والثاني: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، تقديره[2]: نعم الرجل هو زيد. فالأول على كلام والثاني على كلامين[3].

فصل: وقد يُحذف المخصوص إذا كان معلوماً للمخاطب كقوله عزّ وجلّ: ﴿نعم العبدُ﴾ [ص: ٣٠]، أيْ: نعم العبد أيوب، وقوله: ﴿فنعم الماهدون﴾ [الذاريات: ٤٨]، أيْ: فنعم الماهدون نحن.

فصل: وُيؤنَّث الفعلُ ويُثنّى الاسمان ويجمعان نحو قولك: نِعمت المرأةُ هندٌ، وإنّ شئت قلت: نعم المرأةُ. وقالوا: هذه الدار نِعمت البلدُ، لّما كان البلدُ الدارَ، كقولهم: مَنْ كانت أمَّك[4]. وقال ذو الرّمة[5]:

أوْ حُـــرَّةٌ عَيْطَـــلٌ ثَبْجـــاءُ مُجْفَـــرَةٌ   دعـــائِـمَ الـزَّوْرِ نعْمَـــتْ زَوْرَقُ البلـــدِ

وتقول: نعم الرجلان أخواك، ونعم الرجالُ إخوتك، ونعمت المرأتان هندٌ ودعدٌ،

---

(١) أيْ: نكرة تامة. وقيل: إنها في هذه الآية معرفة تامة، أيْ: نعم الشيء هي.

(٢) في ط: والتقدير.

(٣) أي: على المذهب الأول يكون الكلام جملة واحدة، مكّونة من مبتدأ وخبر. وعلى المذهب الثاني يكون الكلام جملتين، الأولى: فعلية لا موضع لها من الإعراب، والثانية: اسمية كالمفسّرة للجملة الأولى. ابن يعيش (٧/ ١٣٥).

(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٧٩. وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه وتصرّف فيها كعادته. قال سيبويه: «وأمّا قولهم: هذه الدار نعمت الدارُ فإنه لمّا كان البلدُ الدارَ أقحموا التاء فصار كقولك: مَنْ كانت أُمَّك، وما جاءت حاجَتَك».

(٥) ديوانه ص ١٧٤، والخزانة ٩/ ٤٢٠، والمقرب ١/ ٦٨، واللسان (زرق). الشاهد فيه قوله: نعمت زورق البلد، حيث أنّث الفعل مع أنه مسند إلى مذكر، وهو زورق البلد؛ لأنه يريد به الناقة، فأنّث على المعنى كما أنّث مع البلد في قوله: نعمت البلد، حين أراد به الدار. عيطل: طويلة العنق. ثبجاء: عظيمة السّنام. مجفرة: عظيمة الجنب، واسعة الجوف. الزّور: القوائم. دعائم الزور: عظيمة القوائم. الزورق: السفينة، والمقصود هنا الناقة.

ونعمت النساءُ بناتُ عمّك.

فصل: ومن حقّ المخصوص أنْ يجانس الفاعلَ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ساء مثلاً القومُ الذين كذّبوا بآياتنا﴾ [الأعراف: ١٧٧] على حذف المضاف، أيْ: ساء مثلاً مَثَلُ القوم. ونحوه قولُه تعالى: ﴿بئس مَثَلُ القوم الذين كذّبوا﴾ [الجمعة: ٥]، أيْ: مَثَلُ الذين كذّبوا. ورُئيَ أن يكون محلّ «الذين» مجروراً صفة للقوم، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، أيْ: بئس مَثَلُ القوم المكذّبين مثلُهم[١].

فصل: وحبّذا مما يناسب هذا الباب. ومعنى «حبّ»: صار محبوباً جداً، وفيه لغتان: فتحُ الحاء وضمّها[٢]، وعليهما رُوي قوله[٣]:

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

وأصله: حَبُبَ، وهو مسند إلى اسم الإشارة، إلا أنهما جَرَيا بعد التركيب مجرى الأمثال التي لا تُغيَّر، فلم يُضمّ أوّل الفعل، ولا وُضع موضع «ذا» غيرُه من أسماء الإشارة، بل التُزمتُ فيهما طريقةٌ واحدة. وهذا الاسم في مثل إبهام الضمير في نِعْمَ، ومِنْ ثَمَّ فُسّر بما فُسّر به، فقيل: حبذا رجلاً زيدٌ، كما يُقال: نعم رجلاً زيدٌ، غير أنّ الظاهر فُضّل على المضمر بأن استغنوا معه عن المفسِّر فقيل: حبّذا زيدٌ، ولم يقولوا: نعم زيدٌ[٤]، ولأنه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا.

---

(١) وهناك وجه آخر ذكره العكبري إلى جانب ما ذكره المؤلف، وهو أن يكون في موضع رفع، قال: «تقديره: بئس مثلُ القوم مثلُ الذين، فـ«مثلُ» المحذوف هو المخصوص بالذم، وقد حذف وأقيم المضاف إليه مقامه». التبيان ٢ / ١٢٢٢.

(٢) وإن ركّبتها مع «ذا» وجعلتهما كالكلمة الواحدة، فقلت: حبّذا، ففتح الحاء واجب.

(٣) هو الأخطل. ديوانه ص ٢٢٤، وسرّ الصناعة ١ / ١٤٣، والخزانة ٩ / ٤٢٧، واللسان (قتل). وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها. والبيت في وصف الخمر. وقتلها: مزجها بالماء. والشاهد فيه: جواز ضمّ وفتح حاء حبّ.

(٤) لأنه قد يظنّ أنه فاعل نعم. أمّا في قولهم: حبذا زيدٌ، فإنه لا يظنّ أنه فاعل نعم؛ لأن فاعلها ذا، والفعل لا يكون له فاعلان.

ومن أصناف الفعل فعلا

التعجب

هما نحو قولك: ما أكْرَمَ زيداً! وأكْرِمْ بزيد[١]! ولا يُبنيان إلا مما يُبنى منه أفْعَلُ التفضيل[٢]. ويُتوصّل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤهما منه بمثل ما تُوصّل به إلى التفضيل[٣]، إلا ما شذّ من نحو: ما أعطاه! وما أولاه للمعروف[٤]! ومن نحو: ما أشهاها! وما أمْقَتَه[٥]! . وذكر سيبويه[٦] أنهم لا يقولون: ما أقْيَلَه، استغناء عنه بِـ «ما أكثر قايلته!»، كما استغنوا بِـ «تركتْ» عن «وذرتُ».

فصل: ومعنى «ما أكرمَ زيداً!»: شيءٌ جَعَلَه كريماً، كقولك: أمْرٌ أقْعَدَهُ عن الخروج، ومُهِمٌّ أشْخَصَه عن مكانه، تريد أن قعودَه وشخوصَه لم يكونا إلا لأمر. إلا أنّ

---

(١) أيْ: صيغة ما أفْعَلَه وأفْعِلْ به. وهما صيغتان قياسيّتان.

(٢) وهو أن يكون فعلاً ثلاثياً متصرّفاً تامّاً مثبتاً مبنيّاً للمعلوم قابلاً للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن أفْعل فعلاء.

(٣) وذلك بالإتيان بصيغة تعجب من فعل مناسب، يصحّ أنْ يتعجب منه، ثم الإتيان بمصدر ما لا يجوز التعجب منه، ونصبه على المفعولية، نحو: ما أشدّ دحرجتَه، وما أعظم ما ضُرِبَ. في الجملة الأولى أتي بالمصدر الصريح للفعل «دحرج» وهو رباعيّ. وفي الجملة الثانية أتي بالمصدر المؤول للفعل «ضرب» المبنيّ للمجهول.

(٤) لأن كلاًّ من الفعلين «أعطى» و «أولى» ليس ثلاثياً.

(٥) ما أشهاها! أيْ: هي شهية عندي. وما أمقته! أيْ: أنه مقيت. قال سيبويه: «فكأن ما أمقته وما أشهاها على فَعُلَ وإنْ لم يستعمل، كما تقول: ما أبغضه إليّ وقد بَغُضَ». الكتاب ٤ / ١٠٠. ووجه الشذوذ عند المؤلف في الأول أنه بُني من اشتهى، وهو زائد على ثلاثة أحرف. وفي الثاني أنه بُني من مُقِتَ، وهو مبني للمجهول. وقد ردّ ابن مالك على ذلك بقوله في شرح التسهيل (٣ / ٤٦): «وكذلك استعمل مَقُتَ الرجل مقاتة إذا صار مقيتاً، أيْ: بغيضاً، فليس قولهم: ما أفقره! من افتقر، بل هو من فَقُرَ وفَقِرَ، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى، وما أحياه من استحيا، بل من حيى، ولا أمقته! من مُقِتَ، بل من مَقُتَ».

(٦) الكتاب ٤ / ٩٩.

هذا النقل من كل فعل خلا ما استُثني منه مختصٌّ بباب التعجب. وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأناً ليس لغيره لمعنى. وأمّا: أكْرِمْ بزيدٍ! فقيل: أصلُه: أكْرَمَ زيدٌ، أيْ: صار ذا كرم، كـ «أغدَّ البعير»، أيْ: صار ذا غدّة، إلا أنه أُخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أُخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمه الله. والباءُ مثلها في «كفى بالله»[1]، وفي هذا ضربٌ من التعسّف. وعندي أنّ أسهلَ منه مأخذاً أن يُقال: إنه أمرٌ لكل أحد بأن يَجْعَلَ زيداً كريماً، أيْ: بأنْ يصفه بالكرم، والباءُ مزيدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥]، للتأكيد والاختصاص، أوْ بأنْ يُصَيِّرَه ذا كرم، والباءُ للتعدية[2]. هذا أصلُه، ثم جرى مجرى المثل، فلم يُغيَّر عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكْرِمْ بزيد، ويا رجال أكْرِمْ بزيد.

فصل: واختلفوا في «ما»، فهي عند سيبويه غيرُ موصولة ولا موصوفة[3]، وهي مبتدأ، ما بعده خبر. وعند الأخفش موصولة[4]، صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر[5]. وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنه قيل: أيُّ شيء أكْرَمَهُ؟

فصل: ولا يُتصرّف في الجملة التعجبيّة بتقديم ولا تأخير ولا فصل[6]، فلا

---

(١) أيْ: زائدة.

(٢) إذن هو عند المؤلف لفظه ومعناه الأمر، ولكن يجوز أن تكون الباء زائدة، ويجوز أن تكون للتعدية. وكونه أمراً لفظاً ومعنى والباء للتعدية هو مذهب الفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف، وقالوا: فيه ضمير مستتر، تقديره: أنت، وهو الفاعل. وهذا الضمير عائد على المخاطب المراد منه أن يتعجب، أو على المصدر المفهوم من فعل التعجب. انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥.

(٣) هي عنده نكرة تامة بمعنى: شيء.

(٤) بمعنى: الذي، فهي عنده معرفة ناقصة.

(٥) تقديره: شيء عظيم، وهو محذوف وجوباً. ونقل عن الأخفش قول آخر، وهو: أن تكون نكرة ناقصة، أيْ: بمعنى شيء، فتكون الجملة بعدها في محل رفع صفة، والخبر كالوجه الأول. أوضح المسالك ٣/ ٢٥١.

(٦) وذلك لضعف فعل التعجب، ولغلبة شبه الاسم عليه؛ لجواز تصغيره وتصحيح المعتل منه، نحو: ما أميلحه! وما أقومه! ابن يعيش ٧/ ١٤٩.

يقال: عبدَاللهِ ما أحسنَ! ولا ما عبدَ الله أَحْسَنَ! ولا بزيدٍ أكْرِمْ! ولا ما أحسنَ في الدار زيداً! ولا أكْرِمْ اليومَ بزيد! . وقد أجاز الجرميّ الفصلَ وغيرُه من أصحابنا[1]، وينصرهم قول القائل: ما أحسنَ بالرجل أنْ يَصْدُق[2].

فصل: ويقال: ما كان أَحْسَنَ زيداً[3]! للدلالة على المضيّ[4]. وقد حُكي: ما أصبح أبْرَدَها! وما أمسى أدْفأها[5]! والضمير للغداة.

ومن أصناف الفعل

الثلاثيّ

للمجرّد منه ثلاثةُ أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. فكلّ واحد من الأوّلَيْنِ على وجهين: متعدٍّ وغير متعدٍّ. ومضارعه على بناءين: مضارعُ فَعَلَ على يَفْعِلُ ويَفْعُلُ، ومضارعُ فَعِلَ على يَفْعَلُ ويَفْعِلُ. والثالث على وجه واحد غيرُ متعدٍّ، ومضارعه على بناء واحد[6] وهو يَفْعُلُ. فمثالُ فَعَلَ: ضرَبَه يضرِبُه، وجَلَس يجلِسُ، وقتَله يقْتُلُه، وقَعَد يَقْعُد. ومثالُ فَعِلَ: شَرِبَه يَشْرَبُه، وفرِحَ يفْرَح، ووَمِقَهُ يَمِقُهُ[7]، ووَثِقَ يَثِق. ومثالُ فَعُلَ: كَرُم يكرُم. وأمّا فَعَل يَفْعَل فليس بأصل، ومن ثَمَّ لم يجىء إلا مشروطاً فيه أن تكون عينُه أوْ لامُه أحدَ حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء و العين والخاء والغين، إلا ما شذّ من نحو: أبى يأبى ورَكَن يركَن. وأمّا فَعِل يفعُل، نحو: فَضِل يفضُل ومِتَّ تموتُ، فمن

---

(١) أيْ: الفصل بالظرف أو المجرور متعلّقين بفعل التعجب.

(٢) قال ابن هشام: «واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل، والصحيح الجواز». أوضح المسالك ٣ / ٢٦٣.

(٣) حيث زيدت «كان» بين ما وفعل التعجب.

(٤) انظر سيبويه ١ / ٧٣.

(٥) حيث زيدت كلّ من «أصبح وأمسى» بين ما وفعل التعجب.

(٦) غير متعدّ. . . واحد: سقط من أ.

(٧) ومق: أحبّ، والمقة: المحبّة.

تداخل اللغتين[1]، وكذلك فعُل يفعَل[2] نحو: كُدتَّ تكادُ.

وللمزيد فيه خمسةٌ وعشرون بناء، تمرّ في أثناء التقاسيم بعون الله. والزيادة لا تخلو، إمّا أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذُكر في أبنية الأسماء.

فصل: وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب: موازنٌ للرباعيّ على سبيل الإلحاق، وموازنٌ له على غير سبيل الإلحاق، وغيرُ موازن له. فالأول على ثلاثة أوجه: ملحقٌ بدحرج نحو: شمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَى[3]. وملحقٌ بتدحرج نحو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وتكَلَّمَ[4]. وملحقٌ باحْرَنْجَمَ نحو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى[5]. ومصداقُ الإلحاق اتحاد المصدرين[6]. والثاني نحو: أخْرَجَ وجَرَّبَ وقاتلَ، يوازن دحرج، غير أن مصدره مخالف لمصدره. والثالث نحو: انْطلق واقْتَدَر واستخرج واشهابَّ واشهبَّ واغدَوْدَنَ واعْلَوَّط[7].

---

(١) أيْ: أنّ هناك قوماً يقولون فَضَلَ يفضُل، وأنّ آخرين يقولون: فَضِلَ يفضَل. ثم كثر ذلك حتى استعمل مضارع اللغة الأولى مع ماضي اللغة الثانية. فليس ذلك أصل في اللغة. ومثلها: مِتَّ تموتُ. والأصل فيه مَوِتَ يموتُ (فَعِلَ يفعُل). فالمضارع من اللغة الأولى، والماضي من الثانية. انظر ابن يعيش ٧ / ١٥٤، واللسان (موت).

(٢) مضارع فَعُل: يفعُل. فإنْ فتحت عين مضارعه فهو من باب تداخل اللغات، كالمثال الذي أتى به المؤلف.

(٣) شملل: أسرع. حوقل: كبر وفتر عن الجماع، وحوقل الرجل: أدبر، وكذلك عجز عن امرأته عند العرس. بيطر: عالج الدواب. جهور: أظهر وأعلن. قَلْنَسَ: غطّى وستر. قَلْسى: ألْبسه القلنسوة.

(٤) تجلبب: لبس الجلباب. تجورب: لبس الجَورْب. ترهوك: مشى كأنه يموج في مشيته.

(٥) احرنجم: اجتمع. اقْعَنْسَسَ: امتنع، أو تأخر. اسلنقى: نام على ظهره.

(٦) مصدر دحرج: دحرجة، ومصدر بيطر الملحق به: بيطرة. ومصدر تدحرج: تدحرجٌ، ومصدر تمسكن الملحق به: تمسكنٌ، ومصدر احرنجم: احرنجامٌ، ومصدر اقعنسَسَ الملحق به: اقعنساس. فالمصدران متّحدان.

(٧) اغدودن: يقال: اغدودن الشعر: طال، ويقال: اغدودن النبت: اخضرّ. اعلوّط: تقَحّم الأمور بغير روّية، واعلوّط البعيرَ: تعلّق بعنقه وعلاه.

فصل: فما كان على فَعَلَ فهو على معانٍ لا تُضبَط كثرةً وسَعَةً[1]. وبابُ المغالبة مختصٌّ بفَعَلَ يَفْعُل منه، كقولك: كارمني فكرمْتُهُ أَكْرُمُه، وكاثرني فكَثَرْتُه أَكْثُره. وكذلك عازَّني فعزَزْتُه، وخاصمني فخصمتُه وهاجاني فهجوتُه؛ إلا ما كان معتلَّ الفاء كوَعدتُ أو معتلَّ العين أو اللام من بنات الياء كبِعتُ ورمَيْتُ، فإنك تقول فيه: أَفْعِلُهُ، بالكسر، كقولك: خايرتُه فخِرْتُه أَخْيِرُهُ. وعن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يُقال فيه: أَفْعَلُهُ، بالفتح. وحكى أبو زيد: شاعرتهُ أَشْعُرُهُ وفاخرْتُهُ أَفْخُرُهُ، بالضم. قال سيبويه[2]: «وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزَعْتُه، استُغني عنه بغلبْتُه». وفَعِلَ يكثر فيه الأعراض من العلل والأحزان وأضْدادها كسَقِمَ ومرِضَ وحزِنَ وفرِحَ وجذِلَ وأشِرَ[3]، والألوان كأدِمَ[4] وشَهِبَ وسَوِدَ. وفعُلَ للخصال التي تكون في الأشياء كحسُنَ وقبُحَ وصَغُرَ وكَبُرَ.

فصل: وتَفَعْلل يجيء مطاوعَ فَعْللَ كجَوْرَبَه فتَجَوْرَبَ، وجَلْبَبَهُ فتَجَلْبَبَ، وبناءً مقتضباً كتَسَهْوَكَ وتَرَهْوَكَ[5].

فصل: وتَفعَّلَ يجيء مطاوعَ فَعَّلَ نحو: كسَّرته فتكسَّر وقطَّعته فتقطَّع. وبمعنى التكلّف نحو: تشجَّع وتصبَّر وتحلَّم وتمرَّأ[6]، قال حاتم[7]:

---

(١) نظراً لخفة البناء واللفظ.

(٢) الكتاب ٤ / ٦٨. وفيه: عنها، بدلاً من: عنه.

(٣) أشر: فرح، بطر.

(٤) أدم: بيض.

(٥) تسهوك: أدبر وهلك. ترهوك: مشى مشياً كأنه يموج فيه. وقوله: بناءً مقتضباً، أيْ: غير جارٍ على مطاوع له. ونقل ابن الحاجب في الإيضاح (٢ / ١٢١): سهوكته فتسهوك. فهو جارٍ على المطاوعة.

(٦) تمرأ: تكلّف المروءة.

(٧) ديوانه ص ٨١، والكتاب ٤ / ٧١، وأدب الكاتب ص ٣٥٩، ونوادر أبي زيد ص ٣٥٥. الأدنين: أصله الأدنيين، قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لاجتماع الساكنين، ومعناها: الأقربون. والشاهد فيه: مجيء «تحلّم» بمعنى التكلّف، لا بمعنى المطاوعة. ومعناه: احملْ نفسك على الحلم حتى تتخلّق به وتصير من أهله.

تحلَّمْ علـى الأدْنيـنَ واستَبْـقِ ودَّهُـمْ   فلـن تستطيـع الحِلْـمَ حتـى تحلَّمـا

قال سيبويه[1]: «وليس هذا مثلَ تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليما»، ومنه تقيَّسَ وتنزَّرَ[2]. وبمعنى استفعل[3] كتكبَّرَ وتعظَّمَ وتعجَّلَ الشيءَ وتيقَّنهُ وتقصّاهُ وتثبَّتهُ وتبيَّنهُ. وللعملِ بعد العمل في مهلة، كقولك: تجرَّعهُ[4] وتحسّاهُ وتعرَّفهُ وتفوَّقهُ[5]، ومنه: تفهَّمَ وتبصَّرَ وتسَمَّعَ. وبمعنى اتّخاذ الشيء، نحو: تديَّرتُ المكانَ وتوسَّدْتُ الترابَ[6]، ومنه: تبنَّاهُ. وبمعنى التجنُّب، كقولك: تحَوَّبَ وتأثَّمَ وتهَجَّدَ وتحرَّجَ، أيْ: تجنَّبَ الحُوبَ[7] والإثمَ والهجودَ والحرجَ.

فصل: وتفاعَل لِمَا يكون من اثنين فصاعداً، نحو: تضاربا وتضاربوا. ولا يخلو من أن يكون من فاعَلَ المتعدّي إلى مفعول أو المتعدّي إلى مفعولين. فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارَبَ لم يتعدَّ، وإن كان من المتعدّي إلى مفعولين نحو: نازعته الحديثَ وجاذبته الثوبَ وناسيته البغضاء، تعدّى إلى مفعول واحد، كقولك: تنازعنا الحديث وتجاذبنا الثوب وتناسينا البغضاءَ. ويجيء ليُريكَ الفاعلَ أنه في حالٍ ليس فيها[8]، نحو: تغافلتُ وتعاميتُ وتجاهلتُ[9]، قال[10]:

---

(١) الكتاب ٤ / ٧١. وفيه: بمنزلة، بدلاً من: مثل.

(٢) تقيّس: انتسب إلى قيس، وهي قبيلة. تنزّر: انتسب إلى نزار بن معدّ بن عدنان.

(٣) أيْ: بمعنى الطلب.

(٤) أيْ: شربه جرعة بعد أخرى.

(٥) تفوّقه: شربه شيئاً بعد شيء.

(٦) أيْ: اتّخذت المكان مداراً، واتّخذت التراب وسادة.

(٧) الحُوب: الغم والحزن. وأيضاً الهلاك والشدّة.

(٨) الكتاب ٤ / ٦٩. قال سيبويه: «وقد يجيء تفاعلت ليريكَ أنه في حالٍ ليس فيها». والمقصود: التظاهر بالفعل دون حقيقته.

(٩) أيْ: أظهر الغفلة والعمى و الجهل، وهي منتفية عنه.

(١٠) قائل هذا الرجز عمرو بن العاص كما في اللسان (مرر)، وبعده: ثم كسرت الطَّرْفَ من غير عَوَرْ. ويقال: إنه لأرطأة بن سهيّة كما في الاقتضاب ص ٤٠٩. ولم يُنسب في الكتاب ٤ / ٦٩، والمقتضب ١ / ٧٩، والمحتسب ١ / ١٢٧. والشاهد فيه: تخازرت، حيث جاء للتكلّف، أيْ:=

إذاتخازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ

وبمنزلة فَعَلْتُ، كقولك: توانيتُ في الأمر، وتقاضيتُهُ، وتجاوَزَ الغاية[١]. ومطاوعَ فاعَلْتُ، نحو: باعدته فتباعَدَ.

فصل: وأفْعَلَ للتعدية[٢] في الأكثر، نحو: أجْلَسْتُهُ وأمكنتُهُ. وللتعريض للشيء وأن يُجعلَ بسبب منه، نحو: أقْتَلْتُه وأبَعْتُهُ، إذا عرَّضتُه للقتل والبيع، ومنه: أقْبرتهُ وأشْفيتُه وأسْقَيْتُه، إذا جعلت له قبراً وشِفاءً وسِقْياً، وجعلته بسبب منه من قبل الهبة أو نحوها. أو لصيرورة الشيء ذا كذا، نحو: أغدَّ البعيرُ، إذا صار ذا غدّة[٣]، وأجْرَبَ الرجلُ وأنْحَز وأحالَ، أيْ: صار ذا جَرَبٍ ونُحازٍ وحِيالٍ في ماله[٤]، ومنه: ألامَ وأراب وأصْرَمَ النخلُ وأحْصَدَ الزرعُ وأجدَّ[٥]، ومنه: أبْشَرَ وأفْطَرَ وأكبَّ وأقْشَعَ الغيمُ[٦]. ولوجود الشيء على صفة، نحو: أحْمدتُه، أيْ: وجدته محموداً، وأحْيَيْتُ الأرض، أيْ: وجدتها حيّةَ النباتِ. وفي كلام عمرو بن معديكرب لمُجاشِعٍ السُّلَمِيِّ: لله درُّكم يا بني سُلَيْمٍ، قاتلناكم فما أجْبنَّاكم وسألناكم فما أبْخَلْناكم وهاجيناكم فما أفْحَمْناكم[٧].

= تكلّفت الخزر، وهوالنظر بمؤخر العين. وقوله: ما بي من خزر، يدلك على ذلك كما قال سيبويه رحمه الله.

(١) أيْ: ونيت في الأمر، وقضيته، وجزت الغاية. ولكن لا بدّ في «توانيت وتقاضيت وتجاوز» من المبالغة. انظر شرح الشافية للرّضي ١ / ٩٩.

(٢) وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً. فإن كان الفعل متعدّياً لواحد صار بالهمزة متعدّياً لاثنين، وإنْ كان متعدّياً لاثنين تعدّى بالهمزة لثلاثة.

(٣) الغدّة: طاعون الإبل.

(٤) النحاز: داء يأخذ الدوابّ والإبل فتسعل سعالاً شديداً. والحِيال: الشاء والإبل غير الحوامل.

(٥) ألام: صار صاحب قوم يلومونه. أراب: صار ذا ريبة. أصرم النخل: صار ذا صريم، أيْ: أن يُصرم. وأحصد الزرع: صار ذا حصاد. وأجدّ النخلُ: حان أن يقطع ثمره، أيْ: صار ذا جداد.

(٦) أفطر: صار ذا فطر، أيْ: حان له أن يفطر. وأبشر: صار ذا بشر، وهو الفرح. وأكبَّ: صار ذا كبّ، أيْ: صار يُكَبُّ، أيْ: يُصرع، وفي أ، ب: ألَبَّ. وما أثبته من ط، وهو الصواب. وأقشع الغيم: صار ذا قِشَع، أيْ: دخل في القِشَع.

(٧) أيْ: ما وجدنا كم جبناء وبخلاء ومُفحمين.

وللسَّلْب نحو: أشْكيْتُه وأَعْجمتُ الكتاب، إذا أزلت الشكاية[١] والعجمة. ويجيء بمعنى فَعَلْتُ، تقول: قِلْتُ البيعَ وأقَلْتُه، وشَغَلْتُه وأشْغَلْتُه، وبَكَرَ وأبْكَرَ.

فصل: وفعَّلَ يواخي أفْعَلَ في التعدية نحو: فرَّحتُه وغرَّمته، ومنه خطَّأتُه وفسَّقْتُه وزيَّنْتُه وجدَّعْتُه وعقَّرْتُه[٢]. وفي السَّلْب نحو: قرَّعتُه وقذَّيتُ عينَه، وجلَّدْتُ البعير وقرَّدته، أيْ: أزلت القَرَعَ[٣] والقذى والجلد والقُراد. وفي كونه بمعنى فَعَلَ، كقولك: زِلْتُه وزَيَّلْتُه[٤]، وعُضْتُه وعَوَّضتُه، ومِزْتُه وميَّزتُه. ومجيئُه للتكثير هو الغالب عليه، نحو قولك: قطّعْتُ الثيابَ وغلَّقتُ الأبوابَ، وهو يجوِّلُ ويطوِّفُ، أيْ: يُكْثِر الجَولانَ والطواف، وبرَّكَ النَّعَمُ وربَّضَ الشاءُ وموَّتَ المالُ، ولا يُقال للواحد[٥].

فصل: وفاعَلَ لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه، كقولك: ضاربته وقاتلته[٦]. فإذا كنتَ الغالبَ قلتَ: فاعَلني ففعَلْته[٧]. ويجيء مجيء فَعَلْتُ كقولك: سافرت. وبمعنى أفْعَلْتُ نحو: عافاك الله، وطارَقْتُ النعلَ[٨]. وبمعنى فعَّلْتُ نحو: ضاعفتُ وناعمتُ[٩].

---

(١) الشكاية: أصلها الشكاوة، قلبت واوه ياء، لأن أكثر مصادر فِعالة من المعتلّ إنما هو من قسم الياء نحو: الوِلاية والوِصاية. انظر اللسان (شكا).

(٢) أيْ: قلت له: جدعك الله، وعقرك الله.

(٣) القرع: بثر أبيض يخرج في أجسام الإبل، فيسقط وبرها.

(٤) زيّلته: فرّقته، وهو أجوف يائي، ومثله: قِلْته وأقلته. شرح الشافية ١ / ٩٤.

(٥) والتكثير يكون في الفعل أوْ في الفاعل أوْ في المفعول. فمثال الأول: طَوَّفَ. ومثال الثاني: موَّتَ المالُ. ومثال الثالث: غلَّقْتُ الأبوابَ.

(٦) وهو ما يعبّر عنه بالمشاركة. قال سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثلُ ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته». الكتاب ٤ / ٦٨. ويلاحظ أن المؤلف نقل عبارة سيبويه وقد غيّر فيها على عادته.

(٧) نحو: غالبني فغلبته.

(٨) عافاك الله: جعلك ذا عافية. وطارقت النعل: جعلتها ذاتَ طِراق، وهو ما أطبقتَ عليه فخرزت به.

(٩) ناعمت: نعَّمتُ، أيْ: كثّرتُ نعمتَه.

فصل: وانْفَعَلَ لا يكون إلا مطاوعَ فَعَلَ، كقولك: كَسَرْتُه فانكسر، وحطَمْتُه فانحطم، إلا ما شذَّ من قولهم: أقحمتُه فانقحم، وأغلقته فانغلق، وأسفقتُه فانسفق، وأزعجته فانزعج[١]. ولا يقع إلا حيث يكون علاجٌ وتأثير؛ ولهذا كان قولهم: انعدم، خطأ. وقالوا: قُلته فانقال؛ لأن القائل يعمل في تحريك لسانه.

فصل: وافْتَعَل يشارك انْفَعَل في المطاوعة، كقولك: غمَمْتُه فاغتمَّ وشَوَيْتُه فاشتوى، ويُقال: انغمَّ وانشوى. ويكون بمعنى تفاعل، نحو: اجتوروا واختصموا والتقوا. وبمعنى الاتِّخاذ، نحو: اذَّبَحَ واطَّبَخَ[٢] واشتوى، إذا اتَّخَذَ ذبيحةً وطبيخاً وشواءً لنفسه، ومنه: اكتال واتّزن[٣]. وبمنزلة فَعَلَ، نحو: قرأتُ واقترأتُ وخَطَف واختطف. وللزيادة على معناه كقولك: اكتسب في كَسَبَ، واعتمل في عمل، قال سيبويه[٤]: أمّا كسبتُ فإنه يقول: أصبتُ، وأمّا اكتسبتُ فهو التصرّف والطلب، والاعتمال بمنزلة الاضطراب.

فصل: واستفعل لطلب الفعل، تقول: استخفَّهُ واستعمَلهُ واستعجله، إذا طلب خفَّته وعملَه وعَجَلَتَه. ومرَّ مستعجلاً، أيْ: مَرَّ طالباً ذلك من نفسه مُكلّفها إياه، ومنه: استخرجته، أيْ: لم أزل أتلطَّف به وأطلب حتى خرج. وللتحوّل، نحو: اسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واستنوق الجملُ، واستحجر الطين[٥]، وإن البغاث بأرضنا يَستنسر[٦]. وللإصابة على صفة، نحو: استعظمتُه واستسمنتُه واسْتَجَدْتُه، أيْ: أَصَبْتُه عظيماً

---

(١) وجه الشذوذ أن انفعل جاء مطاوعَ أفْعَل. وقوله: أسفقته، معناه: أغلقته. وفي أ: وأصفقته فانصفق، والمعنى واحد..

(٢) اذّبح: أبدلت تاء افتعل ذالاً، ثم أدغمت بدال الفعل. واطّبَخَ: أبدلت تاء افتعل طاء ثم أدغمت في طاء الفعل.

(٣) أصله: أوْتزن، أبدلت الواو تاء، ثم ادغمت في تاء افتعل.

(٤) قال سيبويه: «وأمّا كسب فإنه يقول أصابَ، وأما اكتسب فهو التصرّف والطلب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب». الكتاب ٤ / ٧٤.

(٥) أيْ: تحوّلت الشاة إلى تيس والجمل إلى ناقة والطين إلى حجر.

(٦) أي: صارت ضعاف الطير نسوراً. وهذا المثلُ يُضرب للضعيف يصير قويّاً، وللذليل يعزّ بعد الذلّ. مجمع الأمثال ١ / ١٠.

وسميناً وجيّداً. وبمنزلة فَعَلَ، نحو: قَرَّ واستقرَّ، وعلا قِرْنَه[1] واستعلاه.

فصل: وافْعَوْعَلَ بناءُ مبالغةٍ وتوكيد. فاخْشَوْشَنَ واعْشَوْشَبتِ الأرض واحْلَوْلى الشيءُ: مبالغاتٌ في خَشُنَ وأعْشَبَتْ[2] وحلا. قال الخليل في اعْشَوْشَبَتْ: إنما يريد أن يجعل ذلك عامّاً قد بالغ[3].

ومن أصناف الفعل

الرباعيّ

للمجرّد منه بناءٌ واحدٌ: فَعْلَلَ. ويكون متعدّياً، نحو: دحْرَجَ الحجرَ وسَرْهَفَ الصبيَّ[4]، وغيرَ متعدٍّ، نحو: دَرْبَخَ وبَرْهَمَ[5]. وللمزيد فيه بناءان: افْعَنْلَلَ، نحو: احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ، نحو: اقْشَعَرَّ[6].

فصل: وكلا بنائي المزيد فيه غير متعدّ. وهما في الرباعيّ نظيرُ انْفَعَل وافعَلَّ وافعالَّ في الثلاثيّ[7]. قال سيبويه[8]: «وليس في الكلام احرنجمته؛ لأنه نظير انْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة، زادوا نوناً وألفَ وصلٍ كما زادوهما في هذا». وقال[9]: «ليس في

---

(١) قِرْنُه: كفؤه في الشجاعة.

(٢) في أ، ب: وأعشب، وما أثبتّه من ط.

(٣) قال سيبويه: «وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عامّاً، قد بالغ، وكذلك احلوْلى». الكتاب ٤ / ٧٥.

(٤) سرهف الصبيّ: أصلح غذاءه.

(٥) دربخ: خضع. برهم: أدام النظر وأسكن طرفه.

(٦) وهناك بناء ثالث وهو تَفَعْلَلَ، نحو: تَدَحْرَجَ.

(٧) فهذه الأوزان الثلاثة غير متعدّية، نحو: انكسرَ واحمرَّ واشهابَّ.

(٨) الكتاب ٤ / ٧٧. وقوله: ليس في الكلام احرنجمته، أيْ: لا يأتي هذا الفعل متعدّياً.

(٩) الكتاب ٤ / ٧٧. وهناك صيغتان ذكرهماسيبويه، ولم يذكرهما المؤلف وهما: افْعَنْلَلْتُه =

الكلام افْعَلَلْتُهُ ولا افعالَلْتُه، وذلك نحو: احْمَرْتُ واشهابَبْتُ. ونظيرُ ذلك من بنات الأربعة اطْمأننْتُ واشْمَأزَزْتُ»[١].

* * * * *

= وافْعَنْلَيْتُه، وذلك نحو: اقعَنْسَسْتُه واحرنْبَيْتُه. فهذه الصيغ من الأفعال تقع لازمة ولا تتعدّى، يقال: اقعَنْسَسَ البعير، أيْ: أبى أن ينقاد. ويقال: حرنبى الديك، أيْ: انتفش للقتال.

(١) بعدها في أ: تم القسم الثاني من كتاب المفصّل للشيخ العالم فخر خوارزم الزمخشري. يتلوه القسم الثالث، وهو قسم الحروف من كتاب المفصّل. بحمد الله تعالى وحسن عونه ومنّه. وصلواته على سيدنا محمد نبيّه وآله وصحبه، وسلامه. وبدلاً من ذلك في ط: والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث من الكتاب[1] وهو قسم الحروف

الحرف ما دلّ على معنى في غيره[2]. ومن ثَمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حُذف فيها الفعل واقتُصر على الحرف، فجرى مجرى النائب، نحو قولهم: نعمْ وبلى وإيْ[3]، وإنّهْ[4]، ويا زيدُ، وقَدْ في قوله[5]:

وكـأنْ قَـدِ

---

(١) من الكتاب: غير موجودة في ب.

(٢) أمّا الاسم والفعل فمعناهما في أنفسهما.

(٣) إيْ: حرف جواب بمعنى نعم، ولا تقع إلا قبل القسم. وبلى: حرف جواب تختصّ بالنفي وتفيد إبطاله. ونعم: حرف تصديق ووعد وإعلام، تأتي بعد النفي والإيجاب. انظر المغني ص ١٠٦، ١٥٣، ٤٥١.

(٤) إنّهْ: حرف جواب بمعنى نعم، نحو قول عبيدالله بن قيس الرقيات:

ويقلـن: شيـبٌ قـد عـلا ... كَ، وقـد كبـرتَ، فقلـتُ: إنّـهْ

(٥) جزء من بيت للنابغة الذبياني، وهو:

أفـد التـرحّـل غيـر أنّ ركـابنـا ... لمّـا تَـزُلْ بـرحـالنـا وكـأنْ قـدِ

ويروى: أزف. انظر ديوانه ص ت٣٨، والأزهية ص ٢١١، والخصائص ٢ / ٣٦١، والرضيّ ٢ / ١٣١. والشاهد فيه: حذف الفعل بعد قد، أيْ: وكأن قد زالت ركابنا.

ومن أصناف الحرف حروف

الإضافة[١]

سُمِّيت بذلك لأن وضعها على أنْ تُفضي[٢] بمعاني الأفعال إلى الأسماء. وهي فوضى[٣] في ذلك وإنْ اختلفت بها وجوه الإفضاء. وهي على ثلاثة أضرب: ضربٌ لازم للحرفية، وضربٌ كائنٌ اسماً وحرفاً، وضربٌ كائنٌ حرفاً وفعلاً. فالأول تسعة أحرف: مِنْ وإلى وحتى وفي والباء واللام ورُبّ وواو القسم وتاؤه. والثاني خمسة أحرف: على وعن والكاف ومُذْ ومُنْذُ. والثالث ثلاثة أحرف: حاشا وخلا وعدا.

فصل: فـ «مِنْ» معناها: ابتداء الغاية[٤]، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة. وكونها مُبَعِّضةً[٥] في نحو: أخذتُ من الدراهم، ومُبيِّنة[٦] في نحو: ﴿فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، ومزيدة[٧] في نحو: ما جاءني من أحد، راجعٌ إلى هذا[٨]. ولا تُزاد عند سيبويه إلا في النفي[٩]. والأخفش يجوِّز الزيادة في الإيجاب[١٠]،

---

(١) وهي حروف الجرّ، وقد يسمّيها الكوفيون حروف الصفات.

(٢) تفضي: توصل.

(٣) وهي فوضى، أيْ: سواء.

(٤) الغاية المكانية والزمانية. أمّا ابتداء الغاية المكانية فلا خلاف فيه بين النحاة. وأمّا ابتداء الغاية الزمانية فمنعه أكثر البصريين، وأثبته الكوفيون مستدلّين بعدة شواهد. انظر الإنصاف ١ / ٣٧٠، وأوضح المسالك ٣ / ٢١.

(٥) وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض.

(٦) أي: لبيان الجنس.

(٧) لا تزاد إلا في النفي والنهي والاستفهام. ويشترط أن يكون مجرورها نكرة، ويقع إمّا فاعلاً أوْ مفعولاً به أو مبتدأ.

(٨) قوله: راجع إلى هذا، أيْ: إلى ابتداء الغاية. قال ابن هشام: «ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه». المغني ص ٤١٩.

(٩) الكتاب ٢ / ٣١٥.

(١٠) ونُقل عن الكوفيين أنهم يجوّزون زيادتها في الواجب وغيره بشرط تنكير المجرور. أمّا الأخفش والكسائي وهشام فإنهم يجوّزون زيادتها في الواجب بلا شروط. انظر المساعد ٢ / ٢٥١.

ويستشهد بقوله عزّ وجلّ: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ [الأحقاف: ٣١].

فصل: و «إلى» معارِضَةٌ لـ «مِنْ» دالةٌ على انتهاء الغاية[١]، كقولك: سرت من البصرة إلى بغداد. وكونُها بمعنى المصاحبة في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم﴾ [النساء: ٢] راجعٌ إلى معنى الانتهاء.

فصل: و «حتى» في معناها[٢]، إلا أنها تفارقها في أنّ مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزءٍ منه؛ لأن الفعل المعدَّى بها الغرضُ فيه أن يتقضَّى ما تعلّق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ونمتُ البارحةَ حتى الصباحِ، ولا تقول: حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول: إلى نصفها وإلى ثلثِها. ومن حقّها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها؛ ففي مسألتيْ السمكة والبارحة قد أُكِل الرأسُ ونيمَ الصباحُ. ولا تدخل على مضمر فتقول: حتّاه، كما تقول: إليه. وتكون عاطفة[٣] ومبتدأ ما بعدها في نحو قول امرىء القيس[٤]:

وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ

ويجوز في مسألة السمكة الوجوهُ الثلاثة[٥].

فصل: و «في» معناها الظرفية[٦]، كقولك: زيدٌ في أرضه، والركضُ في

---

(١) المكانية والزمانية. وقد مثّل المؤلف للمكانية، وأما الزمانية فنحو: سرت من طلوع الشمس إلى غروبها.

(٢) أيْ: في معنى إلى.

(٣) حملاً على الواو. والعطف بها قليل. والكوفيون ينكرونه ويجعلونها ابتدائية، وما بعدها معمول لعامل مضمر. مغني اللبيب ص ١٧٣.

(٤) ديوانه ص ٩٣، والكتاب ٣ / ٢٧، والجمل ص ٦٧، وأسرار العربية ص ٢٤٢. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: مطوت بهم حتى تكلّ غزاتهم. والشاهد فيه قوله: حتى الجياد، حيث جاءت حتى حرف ابتداء.

(٥) أيْ: حتى رأسِّها. الرفع على اعتبارها حرف ابتداء، والنصب على اعتبارها حرف عطف، والجرّ على اعتبارها حرف جرّ.

(٦) الظرفية الحقيقيّة والمجازيّة. وقد مثل لهما المؤلف.

الميدان، ومنه: نَظَرَ في الكتاب وسعى في الحاجة. وقولهم في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ولأصلبنَّكم في جذوع النخل﴾ [طه: ٧١]: إنها بمعنى «على» عملٌ على الظاهرِ، والحقيقةُ أنها على أصلها لتمكُّنِ المصلوب في الجذع تمكّنَ الكائن في الظرف فيه[١].

فصل: والباء معناها الإلصاق[٢]، كقولك: به داءٌ، أيْ: التصق به وخامره. و «مررت به» واردٌ على الاتساع، والمعنى: التصق مروري بموضعٍ يقرب منه. ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: كتبت بالقلم، ونَجَرْتُ بالقَدُوم، وبتوفيق الله حَجَجْتُ، وبفلان أصَبْتُ الغرض. ومعنى المصاحبة[٣] في نحو: خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه. وتكون مزيدة في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله: ﴿بأيّكم المفتون﴾[٤] [القلم: ٦]، وقوله[٥]:

سودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وفي المرفوع كقوله تعالى: ﴿كَفَى بالله شهيداً﴾ [الرعد: ٤٣]، وبحسبك زيد، وقول

---

(١) وهناك معانٍ أخرى لِـ «في»، منها: السببيّة والمصاحبة والمقايسة والاستعلاء. انظر المغني ص ٢٢٣.

(٢) وهو أصل معانيها.

(٣) وعلامتها: أن يصلح في موضعها «مع».

(٤) فتكون الباء زائدة، و (أيّكم) في محل نصب مفعول به لما قبله. وقيل: إن الباء زائدة وأيّكم في محل رفع مبتدأ، كقولك: بحسبك درهم. والمفتون: المجنون. ونقل عن الأخفش أنها ليست زائدة وأن المفتون بمعنى الفتنة. وحُكي عن الفراء قوله: إنها ظرفية بمعنى «في». البحر المحيط ١٠ / ٢٣٧.

(٥) للراعي النميري. وهو في ديوانه ص ١٢٢، وأدب الكاتب ص ٥٢١، والمعاني الكبير ٢ / ١١٣٨. وفي الخزانة (٩ / ١٠٨) للراعي أوّ للقتّال الكلابي، وهو في ديوانه ص ٥٣. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد. وصدره: هنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أخمرةٍ. المحاجر: جمع مَحْجِر، وهو ما يبدو من النّقاب من العين. والشاهد فيه: دخول الباء الزائدة على المفعول به. ورواية الخزانة: أحْمرة (جمع حمار). أمّا أخمرة (جمع خمار) فهو تصحيف عند البغدادي.

امرىء القيس[1]:

ألا هَـلْ أتــاهــا والحــوادثُ جَمَّــةٌ بــأنّ امــرأ القيــسِ بــنَ تَمْلِــكَ بَيْقَــرا

فصل: واللام للاختصاص، كقولك: المالُ لزيد، والسرجُ للدابة، وجاءني أخٌ له وابنٌ له[2]. وقد تقع مزيدة، قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لكم﴾[3] [النمل: ٧٢].

فصل: و «رُبَّ» للتقليل[4]. ومن خصائصها: أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة. فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة[5] بمفرد أو جملة، كقولك: رُبّ رجلٍ جواد، ورُبّ رجلٍ جاءني، ورُبّ رجلٍ أبوه كريم. والمضمرة حقّها أنْ تُفسَّرَ بمنصوب، كقولك: ربّه رجلا. ومنها: أن الفعل الذي تُسلِّطُهُ على الاسم يجب تأخيرُه عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر كما حُذف مع الباء في بسم اللهِ، قال الأعشى[6]:

---

(١) ديوانه ص ٦٢، والخصائص ١ / ٣٣٥، والخزانة ٩ / ٥٢٤، واللسان (بقر). تملك: لقب أبيه، وقيل: علم لأمه. بيقَر: هَلَك، أو هاجر من أرض إلى أرض. والشاهد فيه: زيادة الباء في المرفوع (الفاعل)، وهو المصدر المؤول من أنّ ومعموليها.

(٢) وقيل: إنها في نحو المثال الأول للملك؛ لأنها وقعت بين ذاتين، تملك الأولى منهما الثانية حقيقة. وأمّا نحو: الحمد لله، فهي للاستحقاق. وقد عبّر المؤلف عن هذين المعنيين بالاختصاص، كالأمثلة الأخرى التي أتى بها. والظاهر أن المسوّغ لذلك تقليل الاشتراك. انظر مغني اللبيب ص ٢٧٥.

(٣) ورفض بعضهم أن تكون اللام زائدة هنا، واعتبر الفعل «ردف» قد ضُمِّن معنى اقترب فتعدّى باللام. انظر أوضح المسالك ٣ / ٣١.

(٤) هذا هوالمنسوب عند الكثيرين لسيبويه وغيره من النحاة كالخليل والكسائي والفراء. وذكر ابن مالك أنها حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، وجعل التقليل بها نادراً. انظر شرح التسهيل ٣ / ١٧٦. ومن ورودها للتكثير قوله عليه الصلاة والسلام: «يا ربّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة». ومن ورودها للتقليل قوله:

ألا ربّ مــولــود وليــس لــه أب وذي ولــد لــم يَلْــدَهُ أبــوانِ

(٥) هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي. قال ابن مالك: «وقلّدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه». شرح التسهيل ٣ / ١٨١.

(٦) ديوانه ص ١٦٩، والمغني ص ٧٦٤، والخزانة ٩ / ٥٥٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٥. الرِّفد: القدَحُ العظيم. ويروى بكسر الراء، ومعناه: العطيّة. وقيل: معناه كالأول. أقتال: جمع=

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو مَ وأسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أقتالِ

فهرقته ومن معشر: صفتان لرفد وأسْرَى، والفعل محذوف[١]. ومنها: أنّ فعلها يجب أن يكون ماضياً، تقول: رُبّ رجلٍ كريمٍ قد لقيتُ. ولا يجوز: سألقى أوْ لألقيَنّ. وتُكفُّ بِـ «ما»، فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، كقولك: ربّما قام زيد، وربّما زيدٌ في الدار، قال أبو دؤاد[٢]:

ربّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بينهنّ المهارُ

وفيها لغات، ربُْ: الراءُ مضمومةٌ والباءُ مخففةٌ مفتوحة أوْ مضمومةٌ أوْ مُسكَّنةٌ. ورَبَّ: الراءُ مفتوحةٌ والباءُ مشددةٌ أوْ مخففّةٌ. ورُبَّت: بالتاء، والباءُ مشدّدةٌ أو مخفّفة.

فصل: وواوُ القسم مبدلةٌ عن الباء الإلصاقية في: أقسمتُ بالله، أُبدلتْ عنها عند حذف الفعل. ثُمَّ التاءُ مبدلةٌ عن الواو في «تاللهِ» خاصة، وقد روَى الأخفشُ: تَرَبِّ الكعبةِ. فالباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر، فتقول: بالله وبك لأفعلنّ. والواو لا تدخل إلا على المظهر لنقصانها عن الباء، والتاء لا تدخل مِن المظهر إلا على واحد[٣] لنقصانها عن الواو. وقولهم: مِ اللهِ، قيل: أصله مِنَ الله، لقولهم: مِنْ ربّي إنّك لأشِرٌ، فحذِفت النونُ لكثرة الاستعمال. وقيل: أصله أيْمنٌ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: مُنْ ربي، بالضم. ورأى بعضهم أن تكون الميمُ بدلاً من الواو لقرب المخرج.

= قِتْل، وهو العدو. ويروى: أقيال، جمع قَيْل، وهو ملك من ملوك حمير. وقوله: رب رفد هرقته، كناية عن القتل، فكنّى بالرفد عن دم القتلى المهراق. والشاهد فيه: لزوم الصفة لمجرور ربّ النكرة الظاهرة.

(١) تقديره: سبيته أو ملكته. وهو جواب ربّ. انظر ابن يعيش ٨ / ٢٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦.

(٢) هو أبو دؤاد الإيادي، شاعر جاهلي قديم. والشاهد في مغني اللبيب ص ١٨٣، والخزانة ٩ / ٥٨٦، وأوضح المسالك ٣ / ٧١. الجامل: القطيع من الإبل. المهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس. المؤبّل: المعدّ للقنية. عناجيج: جمع عُنجوج، وهو الجيّد من الخيل. والشاهد فيه: كفّ ربّ بما، ودخولها على الجملة الاسمية.

(٣) وهو لفظ الجلالة الله.

فصل: و «على» للاستعلاء[١]، تقول: عليه دَيْنٌ، ووفلانٌ علينا أمير[٢]. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فإذا استويتَ أنت ومَنْ معك على الفُلك﴾ [المؤمنون: ٢٨]. وتقول على الاتّساعِ: مررتُ عليه[٣]، إذا جُزْتَه. وهو اسم في نحو قوله[٤]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعدما تَمَّ ظِمْؤها

أيْ: من فوقه.

فصل: و «عَنْ» للبُعْد والمجاوزة[٥]، كقولك: رمى عن القوس؛ لأنه يَقْذِفُ عنها بالسهم ويُبَعِّدُه، وأطعمه عن الجوع وكساه عن العُرْي؛ لأنّه يجعل الجوعَ والعُرْيَ متباعدَيْن عنه، وجلس عن يمينه، أيْ: متراخياً عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه، وقال الله تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ [النور: ٦٣]. وهو اسم في نحو قولهم: جلست من عَنْ يمينه، أيْ: من جانبها[٦].

فصل: والكاف للتشبيه[٧] كقولك: الذي كزيد أخوك. وهو اسم في نحو

---

(١) الحقيقيّ والمجازيّ.

(٢) هذان المثالان للاستعلاء المجازيّ. أمّا الحقيقي فقد مثّل له المؤلف بالآية الكريمة.

(٣) فتكون موافقة للباء، أيْ: مررت به. وقالوا: اركب على اسم الله، أيْ: اركب باسم الله. انظر مغني اللبيب ص ١٩٢.

(٤) قائله مزاحم العقيلي، شاعر إسلامي، يصف قطاة وفرخها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: تصلّ وعَنْ قَيْضٍ بزيْزاء مَجْهلِ. وهو في أسرار العربية ص ٢٣١، والكتاب ٤ / ٢٣١، والمسائل العضديات ص ٨٢، وأوضح المسالك ٣ / ٥٨. غدت: صارت. ظمؤها: مدّة ما بين الشرب والشرب. تصلّ: تصوّت. القيض: القشر الأعلى للبيض. زيزاء: بيداء. والشاهد فيه: مجيء «على» اسماً، بدليل دخول حرف الجرّ عليه.

(٥) هذا أظهر معانيها، وأكثرها استعمالاً. والمجاوزة إمّا حقيقية، وإمّا مجازية. الأولى تدل على بُعد جسم عن جسم. والثانية تكون في المعاني. وقد ذُكر لها في كتب النحو معانٍ أخرى، كالبَعْديّة (بمعنى بعد)، والاستعلاء، والتعليل. انظر أوضح المسالك ٣ / ٤٣، ومغني اللبيب ص ١٩٦.

(٦) وفي هذه الحالة الغالب دخول حرف الجر «مِنْ» عليها. قال قطري بن فجاءة:

فلقد أراني للرماح دريئة ... مِنْ عَنْ يميني مرة وأمامي

(٧) وهو الأصل. وقد ترد للتعليل، والاستعلاء، والتوكيد وهي الزائدة. انظر أوضح المسالك ٣ / ٤٦.

قوله[1]:

يَضْحَكْنَ عنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

ولا تدخل على الضمير استغناء عنها بمثْلٍ. وقد شذّ نحوُ قولِ العجّاج[2]:

وأمِّ أوعالٍ كها أو أقْرَبا

فصل: و«مُنْذُ ومُذْ» لابتداء الغاية في الزمان، كقولك: ما رأيته مُنْذُ يومِ الجمعةِ ومُذْ يومِ السبتِ. وكونُهما اسمين ذُكر في الأسماء المبنيّة.

فصل: و«حاشا» معناها التنزيه، قال[3]:

حاشا أبي ثوبانَ إنّ به ... ضِنّاً عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وهو عند المبرد يكون فعلاً في نحو قولك: هجم القومُ حاشا زيداً، بمعنى: جانبَ

---

(١) قائل هذا الرجز العجاج. وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ. وهو في الخزانة ١٠ / ١٦٦، وأوضح المسالك ٣ / ٥٤، ومغني اللبيب ص ٢٣٩. نعاج: جمع نعجة، وهي كناية عن المرأة. جمّ: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها. المنهمّ: الذائب. يعني: أنّ أولئك النسوة يضحكن عن أسنان كالبَرَد الذائب، لطافة وجلاء. والشاهد فيه: مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجرّ «عن» عليها. قال ابن هشام: «والأصحّ أن اسميّتها مخصوصة بالشعر». أوضح المسالك ٣ / ٥٣. وقال في المغني (ص ٢٣٨): «وأما الكاف الاسمية الجارّة فمرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة».

(٢) وقبله: خلّى الذناباتِ شَمالاً كثبا. انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤، والخزانة ١٠ / ١٩٥، وأوضح المسالك ٣ / ١٧. وهو في ملحقات ديوانه ص ٧٤. والرجز في وصف حمار وحشي، وذلك أنه أراد أن يرد الماء فرأى صياداً ففرّ منه. الذنابات وأم أوعال: موضعان. الكثب: القريب. والشاهد فيه: إدخال الكاف على الضمير.

(٣) قائله الجميح الأسدي، وهو منقذ بن طماح، شاعر جاهلي قديم. وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه رُكّب صدره على عجز غيره، وصواب إنشاده:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ... ثوبان ببُكْمةٍ فَدْمِ

عمرو بن عبدالله إنّ به ... ضِنّاً عن المَلْحاةِ والشّتمِ

انظر الأصمعيات ص ٢١٨، والمغني ص ١٦٦، والخزانة ٤ / ١٨٢، وابن يعيش ٨ / ٤٨. الفدْم: الثقيل اللسان البليد. الضّن: البخل. الملحاة: المنازعة.

بعضُهم زيداً، أيْ: «فاعَلَ»، من الحَشَى، وهو الجانب. وحكى أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب: اللهمَّ اغفر لي ولمنْ سمعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأصبَغ، بالنصب[(١)].

وقوله تعالى: ﴿حاشا لله﴾[(٢)] [يوسف: ٣١] بمعنى: براة لله من السُّوء.

فصل: و«عدا وخلا» مرَّ الكلام فيهما في الاستثناء.

فصل: و«كي» في قولهم: كَيْمَهْ، من حروف الجرّ[(٣)]، بمعنى: لِمَهْ؟

فصل: وتُحذف حروف الجرّ، فيتعدّى الفعل بنفسه، كقوله تعالى: ﴿واختار موسى قومَه سبعين رجلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقوله[(٤)]:

منّا الذي اختيرَ الرجالَ سماحةً

وقوله[(٥)]:

أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ

وتقول: أستغفرُ الله ذنبي. ومنه: دخلت الدار. وتُحذف مع «أنْ وأنّ» كثيراً مستمراً[(٦)].

---

(١) فتكون قد استعملتْ فعلاً متعدّياً جامداً لتضمّنه معنى إلا، وهذا قليل. والكثير استعمالها حرف جرّ. وإلى ذلك ذهب كثير من النحاة، منهم: المازني والمبرد والأخفش والفراء. مغني اللبيب ص ١٦٥، وفيه: أبا الأصبغ، وكذلك في أوضح المسالك ٢ / ٢٩٣. وأبو الأصبغ: رجل خسيس دنيء.

(٢) وهذه قراءة أبي عمرو. أمّا قراءة الجمهور فبدون ألف. البحر المحيط ٦ / ٢٦٩.

(٣) ولا تجرّ إلا «ما» الاستفهامية، و«ما» المصدرية وصلتها، و«أنْ» المصدرية وصلتها. أوضح المسالك ٣ / ٩.

(٤) القائل الفرزدق. ديوانه ٣٦٠، والكتاب ١ / ٣٩، والخزانة ٩ / ١٢٣، واللسان (خير). وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وجوداً إذا هبّ الرياحُ الزّعازعُ. أيْ: اختير من الرجال.

(٥) قائله عمرو بن معديكرب. ديوانه ص ٦٣، والكتاب ١ / ٣٧، والمغني ص ٤١٥، والخزانة ٩ / ١٢٤. وماذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ. أي: أمرتك بالخير.

(٦) كقوله تعالى: ﴿شهد الله أن لا إله إلا هو﴾ [آل عمران: ١٨]، أيْ: بأنه، وقوله تعالى: ﴿أوَعجبتم أن جاءكم﴾ [الأعراف: ٦٣]، أيْ: مِنْ أنْ جاءكم. انظر أوضح المسالك ٢ / ١٨٢.

فصل: وتُضمر قليلاً. ومما جاء من ذلك إضمار رُبّ[(١)] والباء في القسم[(٢)]، وفي قول رؤبة: خيرٍ[(٣)]، إذا قيل له: كيف أصبحت؟ واللام في: لاهِ أبوك، بمعنى: للهِ أبوك.

ومن أصناف الحرف الحروف المشبهة بالفعل

وهي: إنّ وأنّ ولكنّ وليتَ ولعلّ. وتلحقها «ما» الكافة فتعزلها عن العمل ويُبتدأ بعدها الكلام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنّما إلهُكم إلهٌ واحد﴾ [الكهف: ١١٠]. وقال: ﴿إنما ينهاكم اللهُ﴾ [الممتحنة: ٩]، وقال ابن كُراع[(٤)]:

تحلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانْظُرَنْ ... أبا جُعَلٍ لعلّما أنت حالمُ

وقال[(٥)]:

---

(١) كقول جران العود (عامر بن الحارث):

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافير وإلا العيسُ

وقول جميل بن معمر العذري:

رسمِ دارٍ وقفت في طللهْ ... كدت أقضي الحياة من جللهْ

أيْ: ربّ بلدةٍ، وربّ رسم.

(٢) نحو قولك: اللهِ لأقومَنَّ. أيْ: باللهِ.

(٣) أيْ: بخير.

(٤) هو سُوَيْد بن كُراع العُكْليّ، شاعر مخضرم، عمّر طويلاً. انظر الشاهد في الكتاب ٢ / ١٣٨، والأزهية ص ٨٨، والتخمير ٤ / ٣٩. ونسب لدجاجة بن عبد القيس في فرحة الأديب ص ١٢٥، وفي شرح أبيات سيبويه ١ / ٥٧٠. يخاطب الشاعر رجلاً يهدّده، فيقول له: استثن من يمينك التي حلفت بها لتضرّني، وعالج نفسك، فلعلك كالحالم في يمينك وتهديدك في مضرّتي. انظر ابن يعيش ٨ / ٥٩.

(٥) قائله الفرزدق. وهو في ديوانه ص ١٦١، والأزهية ص ٨٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦، والمغني ص ٣٨٧. ورواية الديوان: فربما أضاءت، وعلى ذلك فلا شاهد فيه. والمعنى: أنهم=

أعـدْ نظـراً يـا عبـدَ قيـسٍ لعلّمـا   أضـاءت لـك النـارُ الحمـارَ المقيَّـدا

ومنهم مَنْ يجعل «ما» مزيدة ويُعملها، إلا أن الإعمالَ في كأنّما ولعلّما وليتما أكثرُ منه في إنَّما وأنّما ولكنَّما، ورُوي بيت النابغة[(١)]:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا

على الوجهين[(٢)].

فصل: إنّ وأنّ هما يؤكدان مضمون الجملة ويُحقّقانه، إلا أن المكسورة الجملةُ معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تَقْلبُها إلى حكم المفرد، تقول: إنّ زيداً منطلق، وتسكتُ كما سكتَّ على: زيدٌ منطلق، وتقول: بلغني أنّ زيداً منطلق، وحقٌّ أنّ زيداً منطلق[(٣)]، فلا تجد بُدّاً من هذا الضميم، كما لا تجده مع الانطلاقِ ونحوِه. وتعاملها معاملة المصدر حيث توقِعُها[(٤)] فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها[(٥)] في قولك: بلغني أنّ زيداً منطلق، وسمعت أن عمراً خارجٌ، وعجبت من أنّ بكراً واقف. ولا تُصدَّر بها الجملة كما تُصدّر بأختها، بلْ إذا وقعت في موقع المبتدأ التُزم تقديم الخبر عليها، فلا يُقال: أنّ زيداً قائمٌ حقٌّ، ولكن: حقٌّ أنّ زيداً قائمٌ[(٦)].

فصل: والذي يميّز بين موقعيهما أنّ ما كان مَظِنَّةً للجملة وقعت فيه المكسورة،

= أهل ذلّة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيّدوا حمارهم، وأطفأوا نارهم. ومنهم من حمله على معنى آخر. انظر المنخّل ٢ / ١١٨٤.

(١) ديوانه ص ١٤، والكتاب ٢ / ١٣٧، والخصائص ٢ / ٤٦٠، والإنصاف ٢ / ٤٧٩، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: إلى حمامتنا ونصفه فقدِ. والشاهد فيه: إهمال ليت وإعمالها لمّا كُفت بما.

(٢) أيْ: الرفع والنصب في كلمه «الحمام». أمّا الرفع فعلى إهمال ليت، فيكون اسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، والحمام بدل منه. وأمّا النصب فعلى إعمالها، فيكون اسم الإشارة في محل نصب اسمها، والحمام بدل منه.

(٣) وحقّ أنّ زيداً منطلق: سقطت من أ.

(٤) أيْ: توقع المصدر المؤول منها ومما دخلت عليه.

(٥) أيْ: مجرورة بالحرف، وليس بالإضافة.

(٦) ولكن حقّ أنّ زيداً قائم: سقطت من أ.

كقولك مفتتحاً: إنّ زيداً منطلق. وبعد «قال»؛ لأن الجمل تُحكى بعده. وبعد الموصول؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة. وما كان مَظِنَّةً للمفرد وقعت فيه المفتوحةُ نحوَ: مكانِ الفاعل والمجرور وما بعد لولا؛ لأن المفرد ملتَزَمٌ فيه في الاستعمال. وما بعد «لو»؛ لأن تقدير «لو أنك منطلق لانطلقت»: لو وقع أنك منطلق، أيْ: لو وقع انطلاقك. وكذلك: ظننتُ أنك ذاهب، على حذف ثاني المفعولين. والأصل: ظننت ذهابَك حاصلاً.

فصل: ومن المواضع ما يحتمل المفردَ والجملة، فيجوزُ فيه إيقاعُ أيّتهما شئت نحو قولك: أوّلُ ما أقول أني أحمد الله[1]. إنْ جعلتها خبراً للمبتدأ فَتَحْتَ، كأنك قلت: أوّلُ مقولي حمدُ الله. وإنْ قدّرْتَ الخَبَرَ محذوفاً كَسَرْتَ حاكياً، ومنه قوله[2]:

وكنــتُ أُرى زيــداً كمــا قيــل سيّــداً ... إذا إنـــه عبـــدُ القفـــا واللهـــازمِ

تكسرُ لِتُوفِّرَ على ما بعد «إذا» ما يقتضيه من الجملة، وتفتح على تأويل حذف الخبر، أيْ: فإذا العبودية حاصلة[3]، وحاصلةٌ محذوفة.

فصل: وتكسرها بعد «حتى» التي يُبتدأ بعدها الكلامُ، فتقول: قد قال القوم ذلك حتى إنّ زيداً يقوله. وإنْ كانت العاطفةَ أو الجارّة فَتَحْتَ، فقلتَ: قد عرفتُ أمورَك حتى أنك صالح، وعجبتُ من أحوالك حتى أنك تفاخرني.

فصل: ولكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامُه إلا إيّاها، وقوله[4]:

---

(١) تحقيق هذه المسألة: أنه يجوز كسر وفتح همزة انّ إذا وقعت خبراً عن قول ومخبراً عنه بقول، والقائل و احد. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٤٣.

(٢) مرّ في باب الظروف ص ١٥٩. وقد بيّن المؤلف الشاهد فيه.

(٣) حاصلة: سقطت من أ. وفيها: وتفتحه، بدلاً من: وتفتح.

(٤) مجهول القائل، وهو في سرّ الصناعة ١ / ٣٨٠، والخزانة ١٠ / ٣٦١، والمغني ص ٣٠٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: يلومونني في حبّ ليلى عواذلي. والشاهد فيه: دخول اللام في خبر لكنّ، وقد منعه المؤلف، وهو مذهب البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون. وقد خرّجه المؤلف. وقيل: إن اللام زائدة. انظر ابن يعيش ٨ / ٦٤، ومغني اللبيب ص ٣٨٥. العميد: كسير القلب من الحبّ.

ولكنني من حبها لعميدُ

على أن الأصل: ولكنْ إنني[1]، كما أن أصل قوله تعالى: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨]: لكن أنا[2]. ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل، تدخل على الاسم إنْ فُصل بينه وبين إنّ كقولك: إنّ في الدار لزيداً، وقوله تعالى: ﴿إنّ في ذلك لعبرةً﴾ [النور: ٤٤]، وعلى الخبر، كقولك: إنّ زيداً لقائمٌ، وقوله تعالى[3]: ﴿إنّ الله لغفور﴾ [النحل: ١٨]، وعلى ما يتعلّق بالخبر إذا تقدّمه، كقولك: إنّ زيداً لطعامَك آكل، وإنّ عمراً لفي الدار جالسٌ، وقوله تعالى: ﴿إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾ [الحجر: ٧٢]، وقول الشاعر[4]:

إنّ امـــرأً خَصَّنـــي عمـــداً مَـــودَّتَـــهُ ‏ ‏ ‏ ‏ علـى التنـائـي لَعِنـدي غيـرُ مَكْفـورِ

ولو أخّرتَ فقلت: آكلٌ لَطعامك أوْ غير مكفور لَعندي، لم يجز؛ لأن اللام لا تتأخر عن الاسم والخبر.

فصل: وتقول: علمتُ أنّ زيداً قائم، فإذا جئت باللام كسرتَ وعلّقتَ الفعلَ، قال الله تعالى: ﴿والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾ [المنافقون: ١]. ومما يحكى من جرأة[5] الحَجّاج على الله أنّ لسانه سبق به[6] في مقطع ﴿والعاديات﴾ [العاديات: ١] إلى فتحِه[7] «إنّ»، فأسقط اللام[8].

---

(١) حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم حذفت نون لكنْ للساكنين.

(٢) حيث حذفت الهمزة للتخفيف.

(٣) تعالى: غير موجودة في ب.

(٤) هو أبو زُبيد الطائي. واسمه حَرْملة بن المنذر بن معديكرب من قبيلة طيّء. شاعر جاهلي قديم. أدرك الإسلام، ولكن اختلف في إسلامه. والشاهد في ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ٢ / ١٤٣، وسرّ الصناعة ١ / ٣٧٥، واللسان (خصص). المكفور: المجحود النعمة. والشاهد فيه: دخول اللام على الظرف (عندي) المتعلّق بمكفور. وحسُنَ ذلك لأن الظرف متقدّم عليه.

(٥) في ط: جراءة.

(٦) به: سقطت من ط.

(٧) في ط: فتح.

(٨) قول المؤلف هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إنّ ربهم بهم يومئذٍ لخبير﴾ [العاديات: ١١]. وفتح=

فصل: ولأنّ محلّ المكسورة وما عملت فيه الرفع[1] جاز في قولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمراً، وإنّ بشراً راكب لاسعيداً أوْ بل سعيداً، أنْ ترفع المعطوفَ حملاً على المحلّ[2]، قال جرير[3]:

إنّ الخــــلافـــةَ والنبـــوّةَ فيهـــمُ   والمَكْـــرُمـــاتُ وســـادةٌ أطهـــارُ

وفيه وجه آخر ضعيف، وهو عطفه على ما في الخبر[4] من الضمير. و «لكنّ» تشايُع إنّ في ذلك دون سائر أخواتها. وقد أجرى الزجّاجُ الصفةَ مجرى المعطوف، وحمل عليه قولَه تعالى: ﴿قلْ إنّ ربي يقذفُ بالحق علامُ الغيوب﴾ [سبأ: ٤٨]، وأباه غيرُه[5]. وإنما يصح الحملُ على المحلّ بعد مضي الجملة، فإنْ لم تمضِ لزمك أن تقول: إنّ زيداً وعمراً قائمان، بنصب عمرو، لا غير. وزعَم سيبويه[6] «أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال[7]:

= الهمزة وإسقاط اللام قراءة أبي السمال والحجّاج. قال أبو حيّان: «ويظهر في هذه القراءة تسلّط يعلم على إن». البحر المحيط ١٠ / ٥٣١. فإذا كانت هذه قراءة فكيف اعتبرها المؤلف جرأة على الله؟

(١) على الابتداء.

(٢) بعدها في ط: قال الله تعالى: ﴿إنّ الله بريء من المشركين ورسوله﴾.

(٣) ليس في ديوانه. انظر الكتاب ٢ / ١٤٥، وابن يعيش ٨ / ٦٧. والشاهد فيه: أنه رفع المكرمات عطفاً على محل إنّ واسمها وخبرها. وقيل: على محلّ إنّ واسمها، وقيل: على محلّ إنّ وحده، وقيل: على محل اسم إنّ. انظر جمل الزجاجي ص ٥٥، والمنخّل ٢ / ١٢٠٥، وابن يعيش ٨ / ٦٧.

(٤) الخبر: فيهم وفيه ضمير مستكن. ووجه الضعف أنّ هذه الضمير لم يؤكّد، فلم يقل: فيهم هما والمكرمات.

(٥) الظاهر أن قول المؤلف فيما نسبه للزجاج فيه نظر. قال أبو حيّان: «فالظاهر أنه خبر ثانٍ، وهو ظاهر قول الزجاج». البحر المحيط ٨ / ٥٦٣.

(٦) الكتاب ٢ / ١٥٥. وأول عبارة سيبويه: واعلم أنّ....

(٧) مرّ في باب إعراب الفعل المضارع المجزوم ص ٢٥٦.

ولا سابقٍ شيئاً».

قال[1]: «وأمّا قوله[2]: ﴿والصابئون﴾ [المائدة: ٦٩]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ: ﴿والصابئون﴾، بعد ما مضى الخبر». وأنشدوا[3]:

وإلا فاعلموا أنا وأنتُمْ بغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

فصل: ولا يجوز إدخال «إنّ» على «أنّ»، فيقال: إنّ أنّ زيداً في الدار، إلا إذا فُصل بينهما، كقولك: إنّ عندنا أنّ زيداً في الدار.

فصل: وتُخفّفان فيبطل عملهما، ومن العرب من يُعملهما، والمكسورةُ أكثر إعمالاً[4]. ويقع بعدهما الاسم والفعل. والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وجوَّز الكوفيون غيرَه[5]. وتلزم المكسورة اللامُ في خبرها. والمفتوحةُ تُعوَّض عمّا ذهب منها أحدَ الأحرف الأربعة: حرف النفي وقد وسوف والسين. تقول: إنْ زيدٌ[6] لمنطلقٌ، وقال الله تعالى: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَا جميعٌ لدينا محضرون﴾[7] [يس: ٣٢]. وقرىء: ﴿وإنْ كلاًّ لَمَا ليوفَيَنَّهم﴾ [هود: ١١١] على

---

(١) الكتاب ٢ / ١٥٥.

(٢) في الكتاب: وأمّا قوله عزّ وجل.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ص ١١٦، والكتاب ٢ / ١٥٦، والإنصاف ١ / ١٩٠. والشاهد فيه: العطف على محل اسم أنّ بعد مضي الخبر تقديراً. ويجوز أن يكون الخبر على نيّة التقديم، وخبر «أنتم» محذوف.

(٤) لا أدري إنْ كان هذاخطأ من النسّاخ، أو هو قول المؤلف؛ لأن المفتوحة أكثر إعمالاً، بل لا بدّ من إعمالها، والصواب أن يقول: والمكسورة أكثر إهمالاً. وقوله: فيبطل عملهما، غير صحيح؛ لأن المكسورة هي التي يبطل عملها.

(٥) ويكثر كون هذا الفعل مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ نظنك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وإنْ كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣]. وندركونه ماضياً غير ناسخ. وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً، وأجاز ذلك الكوفيون. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٦٨.

(٦) في أ: زيداً. وهذا خطأ. لأن المثال على إهمالها.

(٧) وتخفيف اللام قراءة أهل المدينة. انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٦.

الإعمال[1]، وأنشدوا[2]:

فلَوْ أنكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني ... فراقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صديقُ

وقال تعالى: ﴿وإنْ كنتَ من قبله لمن الغافلين﴾ [يوسف: ٣]، وقال: ﴿وإنْ نظنّكَ لَمِنَ الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقال: ﴿وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وأنشد الكوفيون[3]:

باللهِ ربِّكَ إنْ قتلتَ لمسلماً ... وَجَبَتْ عليك عقوبةُ المتَعَمِّدِ

وَرَوَوْا: إنْ تزينُكَ لنفسُكَ وإنْ تشينُكَ لَهِيَه[4]. وتقول في المفتوحة: علمتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ، والتقدير: أنه زيدٌ منطلق. وقال الله تعالى: ﴿وآخرُ دعواهُم أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين﴾ [يونس: ١٠]، وقال[5]:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا ... أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

وعلمتُ أنْ لا يخرجُ زيدٌ، وأنْ قد خرجَ، وأنْ سوف يخرجُ وأنْ سيخرجُ، قال الله تعالى: ﴿أيحسبُ أنْ لم يره أحد﴾ [البلد: ٧]، وقال: ﴿علم أن سيكونُ منكم مرضى﴾ [المزمل: ٢٠].

فصل: والفعلُ الذي يدخل على المفتوحة مشددةً أو مخفّفةً يجب أن يشاكلها في

---

(١) وهي قراءة نافع. إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٥.

(٢) لم يُنسب لأحد. وهو في الإنصاف ١ / ٢٠٥، ومعاني القرآن ٢ / ٩٠، والخزانة ٥ / ٤٢٦، والمغني ص ٤٧. والشاهد فيه: تخفيف (أن) وإبراز اسمها، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن المحذوف. وقيل: البيت ضرورة.

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه. انظر المغني ص ٣٧، والخزانة ١٠ / ٣٧٣، وابن يعيش ٨ / ٧٢، وأوضح المسالك ١ / ٣٦٨، والشاهد فيه على مذهب أهل الكوفة: إدخال «إنْ» المخفّفة على فعل ماضٍ غير ناسخ. ومنع البصريون ذلك.

(٤) جاء بعد «إنْ» المخفّفة مضارع غير ناسخ. قال ابن هشام: «ولا يُقاس عليه إجماعاً». مغني اللبيب ص ٣٧.

(٥) قائله الأعشى. ديوانه ص ١٤٧، والكتاب ٢ / ١٣٧، والإنصاف ١ / ١٩٩، والخزانة ٥ / ٤٢٦، والأزهية ص ٦٤. والشاهد فيه: مجيء «أن» مخفّفة وخبرها جملة.

التحقيق، كقوله تعالى: ﴿ويعلمون أنّ اللهَ هو الحقّ المبين﴾ [النور: ٢٥]، وقوله: ﴿أفلا يَرَوْنَ أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً﴾ [طه: ٨٩]، فإنْ لم يكن كذلك نحو: أطمع وأرجو وأخاف، فليدخلْ على «أنْ» الناصبة للفعل، كقوله تعالى: ﴿والذي أطمعُ أنْ يغفرَ لي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقولك: أرجو أنْ تُحسنَ إليّ، وأخاف أنْ تسيءَ إليّ. وما فيه وجهان كظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ فهو داخلٌ عليهما جميعاً، تقول: ظننتُ أنْ تخرجَ، وأنّك تخرجُ، وأنْ ستخرجُ. وقُرىء قوله تعالى: ﴿وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة﴾ [المائدة: ٧١] بالرفع والنصب(١).

فصل: وتخرج «إنّ» المكسورة إلى معنى أجَلْ، قال(٢):

ويقُلْنَ شيْبٌ قد علا ... ك وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إنَّهْ

وفي حديث عبدالله بن الزبير: إنّ وراكِبَها(٣). وتخرج المفتوحة إلى معنى «لعلّ» كقولهم: ائتِ السوقَ أنّك تشتري لحماً. وتبدل قيسٌ وتميم همزتها عيناً، فتقول: أشهد عَنَّ محمداً رسولُ الله.

لكنّ

هي للاستدراك. تُوَسِّطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، فتستدرك بها النفيَ بالإيجاب والإيجابَ بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمراً جاءني، وجاءني

---

(١) أيْ: رفع الفعل «تكون» ونصبه. أما الرفع وهي قراءة حمزة، فعلى اعتبار «أنْ» مخفّفة من أنّ، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة المنفيّة في موضع الخبر. وأما النصب، وهي قراءة عاصم وابن عامر، فعلى اعتبار «أنْ» الناصبة للمضارع. البحر المحيط ٤ / ٤٢٧.

(٢) القائل عبيدالله بن قيس الرقيّات. ديوانه ص ٦٦، والكتاب ٣ / ١٥١، والخزانة ١١ / ٢١٣، واللسان (أنن). والشاهد فيه: إنّهْ، حيث استعملت «إنّ» حرف جواب بمعنى: أجل، والهاء للسكت. وردّه بعضهم، وقالوا: إنّا لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بإنّ، وخبرها محذوف. مغني اللبيب ص ٥٧.

(٣) هذا جواب لمن قال له: «لعن الله ناقةً حملتني إليك». والمعنى: نعم، ولعن راكبها. انظر مغني اللبيب ص ٥٧.

زيدٌ لكنّ عمراً لم يجيء.

فصل: والتغايُر في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقني زيدٌ لكنّ عمراً حاضر، وجاءني زيد لكنّ عمراً غائب، وقوله عزّ وجلَّ: ﴿ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكنّ الله سلّم﴾ [الأنفال: ٤٣]، على معنى النفي وتضمّن: ما أراكهم كثيراً.

فصل: وتُخَفَّفُ فيبطلُ عملها كما يبطل عمل إنّ وأنَّ[١]. وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانها[٢] إن شاء الله.

كأنّ

هي للتشبيه. رُكِّبت الكافُ مع أنّ كما رُكِّبتْ مع ذا وأيٍّ في: كذا وكأيٍّ. وأصل قولك: كأنّ زيداً الأسدُ، إنّ زيداً كالأسد، فلما قُدِّمت الكافُ فُتحتْ لها الهمزةُ لفظاً، والمعنى على الكسر. والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بانٍ كلامَك على التشبيه من أول الأمر، وثَمَّ بعد مضيّ[٣] صدره على الإثبات.

فصل: وتخُفّف فيبطل عملها[٤]، قال[٥]:

---

(١) أنّ إذا خفّفت لا يبطل عملها، بل يجب إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف. وأجاز يونس والأخفش إعمال «لكن» المخفّفة. انظر أوضح المسالك ١ / ٣٨١.

(٢) في أ: بيانه.

(٣) في أ: بعد ما مضى.

(٤) ليس كما ذكر المؤلف، وإنما يبقى عملها إذا خفّفت وتعمل عمل أن المخفّفة. ولكن يجوز إثبات اسمها وإفراد خبرها. انظر شرح التسهيل ٢ / ٤٥، والمساعد ١ / ٣٣٢، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٥.

(٥) لا يعرف قائله. وهو في الكتاب ٢ / ١٣٥، والإنصاف ١ / ١٩٧، والمساعد ١ / ٣٣٢، وشرح التسهيل ٢ / ٤٥. واستشهد به المؤلف على إبطال عمل كأنّ إذا خفّفت. واستشهد به الآخرون على إعمالها، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «ثدياه حقان» خبرها. حقّان: تثنية =

ونحــــــرٍ مشــــــرق اللَّـــــونِ كـــــأنْ ثـــــديـــــاه حُقّـــــانِ

ومنهم من يُعملها، قال[1]:

كأنْ وريديهِ رِشاءَا خُلْبِ

وفي قوله[2]:

كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ

ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجرّ على زيادة أنْ[3].

ليت

هي للتمنّي كقوله تعالى: ﴿ يا ليتنا نُردّ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ويجوز عند الفراء أن تُجرى مجرى أتمنّى، فيقال: ليت زيداً قائماً، كما يُقال: أتمنّى زيداً قائماً. والكسائي يجيز ذلك على إضمار كان[4]. والذي غرّهما منها قول الشاعر[5]:

= حقّة، ومثل ذلك: خصيان، تثنية خصية. وقيل: تثنية حقّ، والحقّة والحقّ: وعاء منحوت من الخشب والعاج.

(١) هذا الرجز لرؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٦٩. وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ١٦٤، والإنصاف ١ / ١٩٨، والتخمير ٤ / ٧٠، والخزانة ١٠ / ٣٩١. الرشاء: حبل البئر. والخلب: اللّيف.

(٢) القائل علباء بن أرقم اليشكريّ، شاعر جاهلي. ونسبه سيبويه (٢ / ١٣٤) لابن صريم اليشكريّ، وتبعه في ذلك ابن عقيل في المساعد (١ / ٣٣٣). وانظر المغني ص ٥١، وشرح التسهيل ٢ / ٤٦، وأوضح المسالك ١ / ٣٧٧. والذي ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ. توافينا: تأتي إلينا. مقّسم: جميل. تعطو: تتناول. وارق: مورق. السّلم: نوع من الشجر.

(٣) أمّا الرفع فعلى حذف اسمها، وظبية: خبرها، أيْ: كأنها ظبية. وأمّا النصب فعلى أنّ ظبية اسم كأن، والخبر محذوف، والتقدير: كأنْ ظبيةً مكانها، أوْ: كانْ ظبيةً هذه المرأة. والجر على أن الكاف من «كأن» حرف جرّ، و «أنْ» زائدة كما ذكر المؤلف، وظبية: اسم مجرور بالكاف.

(٤) ويقوّي مذهبه كثرة أظهار «كان» بعد ليت وإنّ، نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ [النساء: ٧٣]. وقوله تعالى: ﴿إنه كان بي حفّياً﴾ [مريم: ٤٧]. انظر شرح التسهيل ٢ / ١٠.

(٥) مرّ في خبر إنّ وأخواتها ص ٥٣.

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رواجِعا

وقد ذكرتُ ما هو عليه عند البصريين.

فصل: وتقول: ليتَ أنّ زيداً خارج، وتسكت كما تسكتُ على: ظننتُ أنّ زيداً خارج[1].

لعلّ

هي لتوقّعِ مرجوٍّ أو مَخُوفٍ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لعلَّ الساعة قريب﴾ [الشورى: ١٧] و ﴿لعلكم تفلحون﴾ [البقرة: ١٨٩] ترجٍّ للعباد، وكذلك قوله: ﴿لعلّه يتذكر أوْ يخشى﴾ [طه: ٤٤]، معناه: اذهبا أنتما على رجائكما[2]، ذلك من فرعون. وقد لَمَحَ فيها معنى التمنّي من قرأ: ﴿فأطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنصب[3]، وهي في حرف عاصم.

فصل: وقد أجاز الأخفش: لعلّ أنّ زيداً قائمٌ، قاسها على ليت[4]. وقد جاء في الشعر[5]:

---

(١) أيْ: تكتفي بأنّ مع صلتها عن أنْ تأتي بخبر ليت؛ لأنها تدل على معنى الاسم والخبر كظن وأخواتها، حيث لا تحتاج إلى ذكر المفعول الثاني؛ لأنك قد أتيت به في الصلة. والمعنى في الجملة الأولى: ليت خروجاً من زيد. وفي الجملة الثانية: ظننت خروجاً من زيد. ابن يعيش ٨ / ٨٥.

(٢) وحمله جماعة منهم الأخفش والكسائي على التعليل. مغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٣) فيكون منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً بعد فاء السّببيّة لوقوعها في جواب لعلّ التي معناها التمني. وجعله بعضهم جواباً للأمر، وهو قوله: ﴿ابن لي صرحاً﴾، في الآية التي قبلها. وقرأها الجمهور بالرفع عطفاً على «أبلغ». انظر البحر المحيط ٩ / ٢٥٨. وإلحاق الترجي بالتمنّي في هذه المسألة هو مذهب الفراء. انظر معاني القرآن ٣ / ٩، وأوضح المسالك ٤ / ١٩١.

(٤) أيْ: أجاز الأخفش وقوع أنّ بعد لعلّ، مع أن الأولى للتحقيق واليقين، والثانية للطمع والإشفاق، وهو أمر مشكوك في وقوعه. والذي سوّغ له ذلك تشبيه لعلّ بليت؛ لأن الترجي والتمنّي متقاربان. ابن يعيش ٨ / ٨٥.

(٥) هذا البيت لمتمّم بن نويرة، من قصيدة يرثي فيها أخاه مالكاً. وهو في الخزانة ٥ / ٣٤٥، والمقتضب ٣ / ٧٤، ومغني اللبيب ص ٣٧٩، واللسان (علل). والشاهد فيه: مجيء خبر لعلّ=

لعلــــك يــــومــــاً أنْ تُلِــــمَّ مُلِمَّــــةٌ عليـك مـن الـلائـي يَـدَعْنَـكَ أجْـدَعـا

قياساً على عسى[١].

فصل: وفيها لغات: لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ وأنَّ ولأنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ[٢]. وعن أبي العباس أنّ أصلها: على، زيدت عليها لامُ الابتداء.

ومن أصناف الحرف حروف العطف

العطف على ضربين: عطفُ مفردٍ على مفرد، وعطفُ جملةٍ على جملة. وله عشرةُ أحرف. فالواوُ والفاءُ وثم وحتى أربعتُها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم، تقول: جاءني زيدٌ وعمرو، وزيدٌ يقوم ويقعد، وبكرٌ قاعدٌ وأخوه قائم، وأقام بشرٌ وسافر خالد. فتجمع بين الرجلين في المجيء، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وبين مضموني الجملتين في الحصول. وكذلك: ضربت زيداً فعمراً، وذهب عبدُالله ثم أخوه، ورأيت القومَ حتى زيداً. ثم إنها تفترق بعد ذلك.

فصل: فالواو للجمع المطلق[٣] من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل

= فعلاً مضارعاً مقروناً بأنْ حملاً لها على عسى. الملمّة: النازلة. والأجدع: المقطوع الأنف. يخاطب الشامت بقتل أخيه، فيقول له: لا تفرح بقتل أخي، فعسى أن تنزل عليك مصيبة من المصائب اللائي يدعنك ذليلاً.

(١) وقوع خبرها مضارعاً مقروناً بأنْ ليس قياساً؛ لأنه يخبر بالمعنى عن العين. ويلاحظ أن المؤلف قال: وقد جاء في الشعر. مع أن ابن عقيل في المساعد (١ / ٣٣٥) ذكر أنها لغة مشهورة كثيرة الوقوع، وأورد عليها شاهداً.

(٢) علّ: حكاها سيبويه، وقال الكسائي: هي لغة بني تيم الله من ربيعة. وعنّ: حكاها الكسائي. وأنّ: حكاها الخليل، ولأنّ: وردت في شعر لامرىء القيس. ولعنّ: حكاها الفراء. ولغنّ: قيل: إنّ الغين بدل من العين. ومن لغاتها: رعَنّ ورغنَّ ولعلَّت. انظر المساعد ١ / ٣٣٥.

(٣) قال ابن هشام: «وقول بعضهم: إنّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد». المغني ص ٤٦٤.

الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما، نحو قولك: جاءني زيدٌ اليومَ وعمرو أمس، واختصم بكرٌ وخالد، وسِيّان قعودُك وقيامُك، وقال الله تعالى: ﴿وادخلوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال: ﴿وقولوا حِطّةٌ وادخلوا البابَ سُجّداً﴾ [الأعراف: ١٦١]، والقصةُ واحدة. وقال سيبويه[١]: «ولم تجعلْ للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما».

فصل: والفاء وثُمّ وحتى تقتضي الترتيب، إلا أنّ الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، وثُمّ توجبه بمهلة؛ ولذلك قال سيبويه[٢]: «مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران». ونحوُ قوله تعالى: ﴿وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا﴾ [الأعراف: ٤] وقوله: ﴿وإني لغفّارٌ لمنْ تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾ [طه: ٨٢] محمولٌ على أنه لمّا أهلكها حُكم بأن البأس جاءها، وعلى دوام الاهتداء وثباته. و «حتى» الواجب فيها أن يكون ما يُعطف بها جزءاً من المعطوف عليه، إمّا أفضلَهُ كقولك: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أوْ أدْوَنه[٣] كقولك: قدم الحاجُ حتى المشاةُ[٤].

[**فصل**]: وأوْ وإمّا وأمْ ثلاثتها لتعليق[٥] الحكم بأحد المذكورَين، إلا أنّ «أوْ وإمّا» تقعان[٦] في الخبر والأمر والاستفهام، نحو قولك: جاءني زيدٌ أوْ عمرو،

---

(١) قال سيبويه: «وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبلُ. فالواو أشركتْ بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إيّاه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما». الكتاب ١ / ٤٣٧.

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٨.

(٣) في ط: أوْ دونه.

(٤) ويتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير، نحو قولك: رأيت الناس حتى بكراً. أمّا إذا قلت: قدم الناس حتى بكرٌ، فإنه لا يتحقق العطف هنا، لاحتمال أن تكون حرف ابتداء. وكذلك إذا قلت: نظرتُ إلى القوم حتى بكرٍ، فإن العطف لا يتحقق أيضاً، لاحتمال أنْ تكون حرف جرّ. انظر ابن يعيش ٧ / ٩٦.

(٥) في أ: لتعلّق.

(٦) في أ وط: يقعان.

وجاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، واضربْ رأسَه أوْ ظهره، واضربْ إمّا رأسَه وإمَّا ظهره، وألَقِيتَ عبدَاللهِ أوْ أخاه؟. و «أمْ» لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً. تقول في الاستفهام: أزيدٌ عندك أمْ عمرو[1]؟ وفي الخبر: إنها لأبل أم شاء[2].

فصل: والفصل بينَ أوْ وأمْ في قولك: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ وأزيدٌ عندك أم عمرو؟ أنك في الأول لا تعلم كونَ أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه. وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين.

فصل: ويُقال في أوْ وإمّا في الخبر: إنهما للشك[3]، وفي الأمر: إنهما للتخيير والإباحة[4]. فالتخيير كقولك: اضرب زيداً أوْ عمراً، وخذ إمّا هذا وإمّا ذاك. والإباحة كقولك: جالِسْ الحسنَ أو ابنَ سيرين، وتعلّمْ إمّا الفقهَ وإمّا النحو[5].

فصل: وبين أوْ وإمّا من الفصل أنك مع «أوْ» يمضي أوّلُ كلامِك على اليقين ثم يعترضه الشك، ومع «إمّا» كلامُك من أوّله مبنيٌّ على الشك. ولم يعدّ الشيخ أبو عليّ الفارسي «إمّا» في حروف العطف[6]؛ لدخول العاطف عليها، ووقوعها قبل المعطوف عليه.

---

(١) في أ، ب: أزيد عندك أم عندك عمرو، بتكرار عندك. وما أثبتناه من ط، ومن شرح المفصّل لابن يعيش (٧ / ٩٧). وفي سيبويه (٣ / ١٦٩): «هذا باب أمْ إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟».

(٢) أمْ المتّصلة هي التي تتقدّم عليها همزة التسوية، أو أنْ يتقدّم عليها همزة يطلب بها وبأمْ التعيين. وسمِّيت متّصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر. والمنقطعة خلاف ذلك. وإنّما سمّيت منقطعة لوقوعهابين جملتين مستقلّتين. لذا يُعرب «شاء» في المثال الذي أورده المؤلف خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هي. وعلى ذلك تكون قد وقعت بين جملتين مستقلّتين. انظر المغني ص ٦١، وأوضح المسالك ٣ / ٣٦٨.

(٣) قال تعالى: ﴿لبثنايوماً أو بعض يوم﴾ [الكهف: ١٩]. وتقول: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا بكر.

(٤) الفرق بين التخيير والإباحة أنه يمتنع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، ويجوز ذلك في الإباحة.

(٥) إمّا الثانية هي العاطفة.

(٦) وكذلك يونس وابن كيسان وابن مالك. المغني ص ٨٤.

[فصل]: ولا وبلْ ولكنْ أخواتٌ في أنّ المعطوف بها مخالفٌ للمعطوف عليه. فَـ «لا» تنفي ما وجب للأول، كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو[١]. و «بلْ» للإضراب عن الأول منفيّاً أو موجباً[٢]، كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكرٌ بل خالد. و «لكنْ» إذا عُطف بها مفرد على مثله كانت للاستدراك بعد النفي[٣] خاصة، كقولك: ما رأيت زيداً لكنْ عمراً. وأمّا في عطف الجملتين[٤] فنظيرةُ «بل» في مجيئها بعد النفي والإيجاب، تقول: جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يجيء، وما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ قد جاء.

ومن أصناف الحرف حروف النفي

وهي: ما ولا ولَمْ ولمّا ولَنْ وإنْ. فَـ «ما» لنفي الحال في قولك: ما يفعلُ، وما زيدٌ منطلقٌ أو منطلقاً على اللغتين[٥]، ولنفي الماضي المقرَّب من الحال في قولك: ما فعل. قال سيبويه[٦]: أمّا «ما» فهي نفيٌ لقول القائل: هو يفعل، إذا كان في فِعْلِ حالٍ. وإذا قال: لقد فَعَل، فإن نفيه: ما فَعَل، فكأنه قيل[٧]: والله ما فعل.

---

(١) ويشترط إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أوْ أمرٍ اتفاقا، أو نداء خلافاً لابن سعدان. وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نصَّ عليه السهيلي، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد. انظر أوضح المسالك ٣ / ٣٨٨.

(٢) ولا بدّ أن يكون معطوفها مفرداً. فإذا وقع بعدهاجملة لم تكن عاطفة، بل تكون حرف ابتداء.

(٣) وكذلك بعد النهي نحو: لا يقمْ زيدٌ لكنْ بكر.

(٤) الصحيح أنه إذا تلتها جملة لا تكون حرف عطف، وإنماتكون حرف ابتداء كبلْ. أوضح المسالك ٣ / ٣٨٥.

(٥) اللغة الحجازية، التي تكون فيها «ما» عاملة عمل ليس، واللغة التميميّة التي تكون فيها «ما» مهملة.

(٦) عبارة سيبويه: «وأمّا ما فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل». الكتاب ٤ / ٢٢١.

(٧) العبارة في ب: فكأنه قيل: والله لقد فعل، فقيل: والله ما فعل.

فصل: و «لا» لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه[1]: وأمّا «لا» فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل، ولم يقع الفعل. وقد[2] نُفي بها الماضي في قوله تعالى: ﴿فلا صدّق ولا صلّى﴾ [القيامة: ٣١]، وقول الشاعر[3]:

فأيُّ أمرٍ سيِّءٍ لا فَعَلَهْ

ويُنفى بها نفياً عامّاً في قولك: لا رجلَ في الدار، وغيرَ عامٍّ في قولك: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرو. ولنفي الأمر في قولك: لا تفعلْ، ويُسمّى النهيَ، والدعاء في قولك: لا رعاك[4] اللهُ.

فصل: «ولمْ ولمّا» لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أنّ بينهما فرقاً، وهو أنّ «لم يفعلْ» نفيُ «فَعَل»، و «لمّا يَفْعلْ» نفيُ «قد فَعَل». وهي «لمْ» ضُمّت إليها «ما»، فازدادت في معناها أن تضمّنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمانُ فعْلِها؛ ألا ترى أنك تقول: ندم ولم ينفعه الندمُ؟ أيْ: عَقِيبَ ندمِه، وإذا قلته بلمّا كان على معنى أنْ لم ينفعه إلى وقته. ويُسكت عليها دون أختها في قولك: خرجتُ ولمّا، أيْ: ولمّا يخرج[5]، كما يُسكتُ على «قدْ» في: وكأنْ قدْ[6].

---

(١) عبارة سيبويه: «وتكون لا نفياً لقوله: يفعل، ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل». الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٢) من هنا إلى قوله: لافَعَلَهْ، سقط من أ.

(٣) هو شهاب ابن العيّف العبدي، شاعر جاهلي. وقيل: إن القائل عبدالمسيح بن عسَلة، وهو شاعر جاهلي. وقال بعضهم: لابن العفيف العبدي. وبعده: زنّا على أبيه ثم قتله. انظر الخزانة ١٠ / ٨٩، واللسان (نأ)، وإصلاح المنطق ص ١٥٣، وابن يعيش ٨ / ١٠٨، والمغني ص ٣٢٠، وفيه:

وكان في جاراته لا عهدَ لَهْ ... وأيّ أمرٍ سيِّءٍ لا فَعَلَهْ

وقوله: زنّا، أيْ: ضيّق. والشاهد فيه: نفي الماضي بلا. والأصل فيها نفي المستقبل.

(٤) في أ: لا رعاه.

(٥) في ب: تخرج.

(٦) قال النابغة الذبياني:

أفِدَ الترحّل غير أنّ ركابنا ... لما تزُلْ برحالنا وكأنْ قدِ

أيْ: وكأنْ قد زالت. وقد مر في قسم الحروف ص ٢٨٧.

فصل: و «لَنْ» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرحُ اليوم مكاني، فإذا وكّدتَ وشدّدتَ قلتَ: لَنْ أبرحَ اليومَ مكاني، قال الله تعالى: ﴿لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمعَ البحرين﴾ [الكهف: ٦٠]، وقال: ﴿فلَنْ أبرحَ الأرض حتى يأذنَ لي أبي﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال الخليل: أصلها: لا أنْ، فخفِّفَتْ بالحذف[١]. وقال الفراء: نونها مبدلة من ألف «لا»[٢]. وهي عند سيبويه حرفٌ برأسه[٣]، وهو الصحيح.

فصل: و «إنْ» بمنزلة «ما» في نفي الحال. وتدخل على جملتين: الفعلية والاسمية، كقولك: إنْ قام زيد، وإنْ يقوم زيد، وإنْ زيدٌ قائم، قال الله تعالى: ﴿إنْ كانت إلا صيحةً واحدةً﴾ [يس: ٢٩]، وقال: ﴿إنْ يتّبعون إلا الظنّ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال: ﴿إن الحكمُ إلا لله﴾ [الأنعام: ٥٧]. ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه[٤]، وأجازه المبرّد[٥].

ومن أصناف الحرف حروف التنبيه[٦]

وهي: ها وألاَ[٧] وأمَا[٨]. تقول: ها إنّ زيداً منطلق، وها افعلْ كذا، وألاَ إنّ

---

(١) قال سيبويه: «فأمّا الخليل فزعم أنها «لا أنْ»، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم». الكتاب ٣ / ٥.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٥٦، والمغني ص ٣٧٣، وابن يعيش ٨ / ١١٢، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٤.

(٣) قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا الاسم والفعل صلة، فكأنه قال: أمّا زيداً فلا الضرب له». الكتاب ٣ / ٥.

(٤) وهو مذهب الفراء أيضاً. المغني ص ٣٥.

(٥) المقتضب ٢ / ٣٥٩، وأجاز ذلك الكسائي أيضاً. المغني ص ٣٥.

(٦) سمّيت بذلك لأن معناها تنبيه المخاطب على ما تحدّثه به. ابن يعيش ٨ / ١١٤.

(٧) ألا: مركبة من الهمزة ولا النافية. وقد تغير معناهما بعد التركيب إلى التنبيه.

(٨) الفرق بين ألا وأما أنّ الأولى للاستقبال والثانية للحال. ابن يعيش ٨ / ١١٥.

عمراً بالباب، وأمَا إنك خارج، وألا لا تفعلْ كذا، وأمَا واللهِ لأفعلنَّ، قال النابغة[(١)]:

هـا إنْ تـا عِـذْرةٌ إنْ لـم تكـن قُبلـتْ فـإنّ صـاحبهـا قـد تـاه فـي البلـدِ

وقال[(٢)]:

نحـن اقْتسمْنـا المـالَ نِصْفيـنِ بيننـا فقلـتُ لهـم: هـذا لهـا هـا وذا لِيـا

وقال[(٣)]:

ألا يا اصْبَحاني قبلَ غارةِ سِنْجالِ

وقال[(٤)]:

أمـا والـذي أبْكـى وأضْحَـكَ والـذي أمـاتَ وأحْيـا والـذي أمـرُهُ الأمـرُ

فصل: وأكثر ما تدخل «ها» على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: هذا، وهذه، وها أنا ذا، وها هو ذا، وها أنت ذا، وها هي ذِهْ، وما أشبه ذلك.

فصل: ويحذفون الألف من[(٥)] أمَا فيقولون: أمَ واللهِ[(٦)]. وفي كلام هِجْرَسِ بن

---

(١) ديوانه ص ١٧، والخزانة ٥ / ٤٥٩، والرضي ٢ / ٤٨٣، واللسان (عذر). العذرة: الاعتذار. والبيت من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر من قول الوشاة. والشاهد فيه إدخال (ها) التنبيه على إنّ.

(٢) قائله لبيد بن ربيعة. ملحقات ديوانه ص ٢٣٠، والكتاب ٢ / ٣٥٤، والمقتضب ٢ / ٣٢٣، وسرّ الصناعة ١ / ٣٤٤، والخزانة ٥ / ٤٦١. ولم يُنسب في هذه المصادر كلها. ونسبه ابن يعيش (٨ / ١١٤) للبيد. والشاهد فيه: أنه فصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالواو.

(٣) البيت للشماخ. وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٥٦، والكتاب ٤ / ٢٢٤، والمغني ص ٤٨٨. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: وقبل منايا قد حضرْنَ وآجال. ويروى: ألا يا اسقياني. والشاهد فيه: مجيء «ألا» للتنبيه. ويا: حرف نداء، والمنادى محذوف. ويجوز أن تكون حرف تنبيه أيضاً. اصبحاني: اسقياني الصبوح، وهو الشرب أول النهار. سنجال: موضع في أذربيجان، وقيل: اسم رجل أصيب بأذربيجان مع سعيد بن العاص أوْ مع الأشعث بن قيس الكندي.

(٤) البيت لأبي صخر الهذليّ. انظر شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٧، والشعر والشعراء ٢ / ٥٦٣، والمغني ص ٧٨. والشاهد فيه: مجيء ألا للتنبيه قبل القسم، وهو كثير.

(٥) في ب: عن.

(٦) وهذا الحذف شاذ قياساً واستعمالاً. أمّا في الاستعمال فهو قليل. وأمّا في القياس فالألف خفيفة غير ثقيلة، والحذف في الحروف بعيد جداً. ابن يعيش ٨ / ١١٦.

كُليب(١): «أمَ وسيفي وزرَّيْهِ ورمحي ونَصْلَيْهِ وفرسي وأذنيْهِ لا يدع الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظر إليهِ». ويُبدل بعضُهم عن(٢) همزته هاء، فيقول: هَمَا واللهِ، وهَمَ واللهِ. وبعضُهم عيناً فيقول: عَمَا واللهِ، وعَمَ واللهِ(٣).

ومن أصناف الحرف حروف النداء

وهي: يا وأيَا وهَيَا وأيْ والهمزة ووا. فالثلاثةُ الأوَلُ لنداء البعيد أوْ مَنْ هو بمنزلته من نائم أو ساهٍ، فإذا نودي بها مَنْ عداهم فلحرص المنادِي على إقبال المدعُوّ عليه ومفاطنته لما يدعوه له. وأيْ والهمزة للقريب. ووا للندبة خاصة.

فصل: وقولُ الداعي: يا ربّ ويا أللهُ، استقصارٌ منه لنفسه وهضمٌ لها، واستبعادٌ عن مظانّ القبول والاستماع، وإظهارٌ للرغبة(٤) في الاستجابة بالجؤار(٥).

ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب

وهي: نعمْ وبلى وأجَلْ وجَيْرِ وإيْ وإنّ. فأمّا «نعمْ» فمصدِّقَةٌ لما سبقها من كلام منفيّ أو مثبت، تقول إذا قال: قام زيدٌ أوْ لم يقمْ زيد(٦): نعم، تصديقاً لقوله. وكذلك

---

(١) انظر أيام العرب في الجاهلية ١٥٩.
(٢) في ط: من.
(٣) والظاهر من أمثلة المؤلف أن هذا الإبدال يقع قبل القسم خاصة.
(٤) في أ: وإظهار الرغبة.
(٥) الجؤار: رفع الصوت مع تضرّع واستغاثة.
(٦) في أ وط: أوْ لم يقم.

إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: أقام زيد؟ أوْ ألم يقم[1]؟ فقلت: نعمْ، فقد حقَّقْتَ ما بعد الهمزة. و«بلى» إيجاب لما بعد النفي، تقول لمن قال: ألمْ يقمْ زيدٌ[2]؟ بلى، أيْ: قد قام. وقال الله تعالى: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤]، أيْ: نجمعها. و«أجَلْ» لا يُصدَّق بها إلا في الخبر خاصة، يقول القائل: قد أتاك زيدٌ، فتقول: أجلْ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام. و«جَيْرِ» نحوُها، بكسر الراء، وقد تُفتح، قال[3]:

وقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أوّلُ مشْرَبٍ ... أجلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحت دعاثِرُهْ

ويُقال: جَيْرِ لأفعلنّ، بمعنى: حقّاً. و «إنّ» كذلك[4]، قال[5]:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد علا ... كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ: إنّهْ

و«إيْ» لا تستعمل إلا مع القسم[6]، إذا قال لك المستخبرُ: هل كان كذا؟ قلت: إيْ واللهِ، وإيَ اللهَ، وإيْ لعمري، وإيْ ها[7] اللهِ ذا.

فصل: وكنانة تكسر العينَ من نعمْ. وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود

---

(١) في ب: وألمْ يقم زيدٌ.

(٢) في ط: جاءت العبارة على النحو التالي: لم يقم زيد، أوْ ألمْ يقم؟

(٣) هذا البيت لمضرّس بن ربعيّ. انظر المغني ص ١٦٢، والخزانة ١٠ / ١٠٣، وابن يعيش ٨ / ١٢٤. الفردوس: ماء لبني تميم. والدعاثر: جمع دُعْثور، وهو الحوض المتهدّم. والشاهد فيه: مجيء «جيرِ» حرف تصديق بمعنى نعم.

(٤) في ط: كذلك أيضاً.

(٥) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيّات، وقد مرّ في باب الحروف المشبّهة بالفعل ص ٣٠٣. والشاهد فيه: مجيء «إنّ» بمعنى نعم. وذكر المالقيّ أنه يحتمل أن تكون حرف توكيد، والهاء ضمير اسمها، والخبر محذوف. رصف المباني ص ٢٠٤. والصحيح أن الهاء هاء السكت، لحقتها في الوقف. ولو كانت هاء الضمير لثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف، وليس الأمر كذلك. انظر ابن يعيش ٨ / ١٢٤.

(٦) ومعناها: الإثبات والتوكيد.

(٧) ها: للتنبيه.

رضي الله عنهما: ﴿قالوا نَعِمْ﴾[1] [الأعراف: ٤٤]. وحُكي أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ، بالفتح، فقال عمر: إنما النَّعَمُ الإبلُ، فقولوا: نَعِمْ. وعن النضر بن شُميل[2] أنّ نَحَمْ، بالحاء، لغة ناس من العرب[3].

فصل: وفي «إيْ اللهَ» ثلاثةُ أوجه: فتحُ الياءِ، وتسكينُها والجمعُ بين ساكنين، هي ولام التعريف المدغمة، وحذفُها.

ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء

وهي: إلاّ وحاشا وعدا، وخلا في بعض اللغات[4].

ومن أصناف الحرف حروف الخطاب

وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامةً للخطاب في نحو: ذاك وذلك وأولئك وهناك وهاك وحيَّهلك والنجاءَك ورويدَك وأرأيْتَكَ[5] وإيّاك، وفي أنتَ وأنتِ.

---

(١) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥ / ٥٦، ولم تنسب لأحد. وكذلك في التبيان للعكبري ١ / ٥٧٠. أمّا النحاس في إعراب القرآن (٢ / ١٢٧) فقد نسبها للأعمش والكسائي. قال ابن هشام: «بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي. وبعضهم يبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود». المغني ص ٤٥١. وانظر ابن يعيش ٨ / ١٢٥.

(٢) النضر بن شميل: من علماء اللغة، ورواة الحديث وأيام العرب. عاش بالبصرة، وتوفي سنة ٢٠٢هـ.

(٣) وعن النضر. . . من العرب: سقط من أ.

(٤) سبق الحديث عن هذه الحروف في المنصوب على الاستثناء ص ٨٦.

(٥) في ط: ورأيتك. وفي أ: وأريتك.

فصل: وتلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تلحق الضمائر، قال الله تعالى: ﴿ذلكما مما علمني ربي﴾ [يوسف: ٣٧]، وقال: ﴿ذلكم خير لكم﴾ [البقرة: ٥٤]، وقال: ﴿فذلكنّ الذي لمتُنَّني فيه﴾ [يوسف: ٣٢]، وقال: ﴿أنْ تلكُمُ الجنةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿وأولئكم جعلنا لكم﴾ [النساء: ٩١]، وقال: ﴿كذلكِ قال ربُّكِ﴾ [مريم: ٢١]. وتقول: أنتما وأنتم وأنتنّ.

فصل: ونظيرُ الكافِ الهاءُ والياءُ وتثنيتهما وجمعهما في إيّاه وإيّايَ على مذهب أبي الحسن[١].

ومن أصناف الحرف حروف الصلة[٢]

وهي: إنْ وأنْ وما ولا ومِنْ والباء في نحو قولك: ما إنْ رأيت زيداً، الأصل: ما رأيت زيداً. ودخول «إنْ» صلة أكّدت معنى النفي، قال دُرَيْد[٣]:

---

(١) قوله: ونظير الكاف الهاءُ والياء، أيْ: أن الهاء في إيّاه والياء في إيّاي وتثنيتهما وجمعهما، لا موضع لهما من الإعراب؛ لأنهما حرفان، كالكاف في إياك. فهي حروف تبيّن أحوال الضمير «إيّا» من تكلّم وخطاب وغيبة، وهذا مذهب سيبويه. واختاره الفارسي، وابن جني، ونسبه للأخفش كما فعل المؤلف. ومذهب الخليل أن «إيّا» اسم مضمر ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها. واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المازني والأخفش. انظر الكتاب ١ / ٢٧٩، ٢ / ٢٦٢، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢. وسر الصناعة ١ / ٣١٤، والإنصاف ٢ / ٦٩٥، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمساعد ١ / ١٠٢، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٤٧.

(٢) أيْ: الحروف الزائدة. الصلة مصطلح كوفيّ، والزيادة مصطلح بصريّ.

(٣) هو دريد بن الصمّة. أدرك الإسلام ولم يُسلم، وقد قُتل يوم حُنين كافراً. والبيت في ديوانه ص ٣٤، وإصلاح المنطق ص ١٢٧، والمغني ص ٨٩٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨. والشاهد فيه: زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية، لتأكيد النفي. والأنيق: جمع ناقة، وأصله أنوق، استثقلوا الضمة على الواو فقدّموها ساكنة، فصارَ أوْنقا. ثم قلبوها ياء للتخفيف فصار أيْنقا. والهانىء: اسم فاعل من هنأ، تقول: هنأت البعير الأجرب، إذا طليته بالهِناء، وهو القطران.

مــا إنْ رأيــتُ ولا سمعــتُ بــه كــاليــوم هــانِــيءَ أيْنُــقٍ جُــرْبِ

وعند الفراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في «إنّ زيداً لقائم»[1]. وقد يُقال: انتظِرْني ما إنْ جلس القاضي، أيْ: ما جلس، بمعنى: مدة جلوسه[2].

فصل: وتقول في زيادة «أنْ»: لمّا أنْ جاء أكرمته، وأمَا واللهِ أنْ لو قمتَ لقمتُ[3].

فصل: وتقول في زيادة «ما»[4]: غضبتَ من غير ما جرمٍ، وجئت لأمر ما، وإنما زيدٌ منطلقٌ، وأينما تجلسْ أجلسْ، وبعينٍ ما أرَيَنَّك[5]، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فبما نقضهم ميثاقَهم﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فبما رحمة من الله لنتَ لهم﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال: ﴿عمّا قليلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال: ﴿أيَّما الأجلين قضيتُ﴾ [القصص: ٢٨]، وقال: ﴿وإذا ما أُنزلتْ سورةٌ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال: ﴿مِثْلَ ما أنكم تنطقون﴾ [الذاريات: ٢٣].

فصل: وقال الله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد: ٢٩]، أيْ: لأن يعلم[6] أهل الكتاب. وقال: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾ [الواقعة: ٧٥]. وقال العجاج[7]:

---

(١) قول الفراء ضعيف، لأن النفي إذا دخل على النفي صار الكلام إيجاباً.

(٢) فتكون «ما» مصدريّة ظرفية، و «إنْ» زائدة.

(٣) أنْ: تزاد باطّراد بعد «لمّا» الحينيّة، وبين لو وفعل القسم. ونادراً ما تزاد في غير هذين الموضعين. انظر المغني ص ٥٠، ورصف المباني ص ١٩٧.

(٤) وتقول في زيادة ما: زيادة من ب.

(٥) بعين ما أرَيَنَّك: اعمل كأني انظر إليك. ويضرب هذا المثل في الحث على ترك البطء. مجمع الأمثال ١ / ١٠٠. وقوله: وجئت لأمر ما، «ما» ليست حرفاً زائداً، وإنما هي اسم نكرة، صفة لأمر.

(٦) ويروي عن ابن عباس أنه قرأ (لأن يعلم). إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٦٩.

(٧) ديوانه ١ / ٢٠، والخزانة ٤ / ٥١، والخصائص ٢ / ٤٧٧، واللسان (حور). الشاهد فيه: زيادة «لا». الحور: الهلكة. سرى: سار ليلاً. أيْ: أن هذا الرجل سرى في بئر هلكة، وما علم بأنه صائر إلى الهلاك.

في بئرِ لا حُوْرٍ سَرَى وما شَعَرْ

ومنه: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو. وقال الله تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفرَ لهم ولا ليهديَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وقال: ﴿ولا تستوي الحسنة ولا السيّئة﴾ [فصلت: ٣٤].

فصل: وتُزاد «مِنْ» عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيده وعمومه[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾ [المائدة: ١٩]. والاستفهام كالنفي[٢]، قال الله تعالى: ﴿هل مِنْ مزيد﴾ [ق: ٣٠]، وقال: ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله﴾ [فاطر: ٣]. وعن الأخفش زيادته في الإيجاب[٣].

فصل: وزيادة الباء لتأكيد النفي والإيجاب في نحو: ما زيدٌ بقائم، وبحسبك زيدٌ، وكفى بالله[٤].

ومن أصناف الحرف حرفا

التفسير

وهما: أيْ[٥] وأنْ. تقول في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿واختار موسى قومه﴾

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٥، ٤ / ٢٢٥. وما ذكره المؤلف ظاهر من الأمثلة التي أوردها سيبويه.

(٢) وكذلك النهي، نحو: لا يقمْ من أحد. وقيّد ابن هشام الاستفهام بهل. المغني ص ٤٢٥.

(٣) واستدلّ بنحو قوله تعالى: ﴿يكفّر عنكم من سيئاتكم﴾ البقرة: ٢٧٠. انظر المغني ص ٤٢٨. هذا ولا بدَّ أن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ. انظر أوضح المسالك ٣ / ٢٧.

(٤) زيدت في الجملة الأولى في خبر «ما» المشبّهة بليس، وزيادتها في خبر «ليس وما» كثير. وزيدت في الجملة الثانية في المبتدأ، ولا تزاد مع المبتدأ إلا في هذا الموضع. وزيدت في الجملة الثالثة في فاعل «كفى». وهناك مواضع أخرى تزاد فيها، للعلماء فيها آراء مختلفة. انظر المغني ص ١٤٤، ورصف المباني ص ٢٢٥.

(٥) شرط «أيْ» أن يكون ما قبلها جملة تامة، يقع بعدها جملة أخرى تامة، تكون هي الأولى في المعنى، مفسّرة لها.

[الأعراف: ١٥٥]، أيْ: من قومه، كأنك قلت: تفسيره: من قومه، أوْ معناه: من قومه، قال الشاعر[١]:

وتَرْمِينَنِي بالطَّرف أيْ أنتَ مذنِبٌ   وتَقْلِيْنَنِي لكنَّ إيّاكِ لا أقْلي

فصل: وأمّا «أنْ» المفسِّرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول[٢]، كقولك: ناديتُه أنْ قمْ، وأمرتُه أنِ اقعدْ، وكتبتُ إليه أنِ ارجعْ. وبذلك فُسِّر قوله عزّ وجل: ﴿وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشوا﴾[٣] [ص: ٦]، وقوله: ﴿وناديناه أنْ يا إبراهيمُ﴾[٤] [الصافات: ١٠٤].

ومن أصناف الحرف الحرفان المصدريان

وهما: ما وأنْ، في قولك: أعجبني ما صنعتَ وما تصنعُ، أيْ: صنيعك. وقال الله تعالى: ﴿وضاقت عليكمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ﴾[٥] [التوبة: ٢٥]، أيْ: برحبها. وقد

---

(١) لم ينسب أحد هذا البيت لقائل. وهو في المغني ص ١٠٦، والخزانة ١١ / ٢٢٥، وتذكرة النحاة ص ٢٣. والشاهد فيه: مجيء «أيْ» لتفسير الجملة التي قبلها. ترمينني بالطرف: تنظر إليّ بطرف عينها نظرة غضب. تقلينني: تبغضني وتكرهني.

(٢) وليس قولا. ويشترط أيضاً أن لا يتّصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسّره؛ لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحو قولك: كتبت إليه بأنْ ارجع، فالباء متعلقة بالفعل «كتبت»، إذن صارت من جملته، والتفسير يكون بجملة غير الأولى. وكذلك يشترط أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً. انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٢.

(٣) والانطلاق فيه معنى القول؛ لأن المنطلقين عن مجلس لا بدّ لهم من أنْ يتكلموا فيما جرى لهم. واحتمال أن يكون ثَمَّ محذوف تقديره: يتحاورون، أيْ: وانطلق الملأ منهم يتحاورون، والتحاور فيه معنى القول. انظر الكشاف ٤ / ٧٣، والبحر المحيط ٩ / ١٣٨.

(٤) والنداء فيه معنى القول.

(٥) وفي كل النسخ: وضاقت عليهم، وهذا غير صحيح؛ لأنها من آية أخرى، وهي: ﴿حتى إذا ضاقت عليهمُ الأرض بما رحبت﴾ التوبة: ١١٨.

فُسِّر به قوله عزّ وجل: ﴿والسماءِ وما بناها﴾[1] [الشمس: ٥]، وقال الشاعر[2]:

يســرُّ المــرءَ مــا ذهــبَ الليــالــي وكــانَ ذهــابُهُــنَّ لــه ذَهــابــا

وتقول: بلغني أنْ جاء عمرو، وأريد أن تفعلَ، وإنه أهلٌ أن يفعلَ، أيْ: أهل الفعل. وقال الله تعالى: ﴿فما كان جوابَ قومه إلا أنْ قالوا﴾[3] [النمل: ٥٦].

فصل: وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أنْ» تشبيهاً بـ «ما»، قال[4]:

أنْ تقــرآنِ علــى أسمــاءَ ويحَكُمــا مِنــي الســلامَ وأنْ لا تُشعِــرا أحــدا

وعن مجاهد: ﴿أن يُتمُّ الرضاعة﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع[5].

ومن أصناف الحرف حروف التحضيض

وهي: لولا ولوما وهلاّ وألاّ[6]. تقول: لولا فعلتَ كذا، ولوما ضربتَ زيداً،

---

(١) قيل: إنّ «ما» في هذه الآية بمعنى مَنْ، أيْ: والسماء ومَنْ بناها. وقيل: إنها مصدرية، أيْ: والسماء وبنائها؛ أقسم الله بالسماء وبنائها تفخيماً لأمرهما، وعلى ذلك أكثر المفسّرين. ولم يرض الزمخشري هذا الوجه، بل جعلها موصولة. انظر الكشاف ٤ / ٧٥٩، والبحر المحيط ١٠ / ٤٨٦، وابن يعيش ٨ / ١٤٣.

(٢) لا يعرف قائله. وهو في الهمع ١ / ٢٨١، وشرح قطر الندى ص ٤١، والتصريح ١ / ٢٦٨، والتخمير ٤ / ١٢٦. والشاهد فيه: مجيء «ما» مصدرية، والمصدر المؤول من «ما» وصلتها في محل رفع فاعل، والتقدير: يسرّ المرءَ ذهابُ الليالي.

(٣) أيْ: فما كان جواب قومه إلا قولهم. فالمصدر المؤول من «أنْ» وصلتها في محل رفع اسم كان، و «جواب» خبرها، مقدّم على اسمها.

(٤) في ط: قال الشاعر. والبيت مجهول القائل. وهو في الخصائص ١ / ٣٩٠، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٤٩، والإنصاف ٢ / ٥٦، والخزانة ٨ / ٤٢٠. والشاهد فيه: قوله: أنْ تقرآن، حيث إنّ «أنْ» المصدرية لم تنصب الفعل المضارع، حملاً على أختها «ما» المصدرية، كما يقول المؤلف. وقيل: إنها مخفّفة من الثقيلة، ووليها الفعل من غير عوض للضرورة، حكى ذلك ابن جني عن الفارسي. انظر المنصف ١ / ٢٧٨. وحكاه أبو حيّان عن الكوفيين. البحر المحيط ٢ / ٤٩٩.

(٥) البحر المحيط ٢ / ٤٩٩. ونسبها ابن هشام في المغني (ص ٤٦) لابن محيصن.

(٦) قال سيبويه: «ومثل ذلك هلاّ ولولا وألاّ، ألزموهنّ لا، وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض». الكتاب ٣ / ١١٥.

وهلاّ مررتَ به، وألاّ قمتَ، تريد استبطاءَه وحثَّه على الفعل. ولا تدخل إلاّ على فعل ماضٍ أو مستقبل[1]. قال الله تعالى: ﴿لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب﴾ [المنافقون: ١٠]، وقال: ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾ [الحجر: ٧]، وقال: ﴿فلولا إنْ كنتم غيرَ مَدينين تَرْجِعونَها﴾ [الواقعة: ٨٦، ٨٧]. وإنْ وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب قوماً: لولا زيداً، أيْ: لولا ضربته. قال سيبويه[2]: وتقول: لولا خيراً من ذلك، وهلاّ خيراً من ذلك، أيْ: هلاّ تفعل خيراً من ذلك. قال[3]: ويجوز رفعه على معنى: هلاّ كان منك خيرٌ من ذلك. وقال جرير[4]:

تعُدُّونَ عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكُم ... بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

فصل: وللولا ولوما معنى آخر، وهو: امتناع الشيء لوجود غيره. وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ[5]، كقولك: لولا علي لهلك عمر[6].

---

(١) فلا يقع بعدها مبتدأ أو غيره من الأسماء؛ لأنها جرت مجرى حروف الشرط، من حيث إنّ معناها التحضيض، وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه. انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٤.

(٢) وعبارته: «قولك: هلاّ خيراً من ذلك، وألاّ خيراً من ذلك، أوْ غير ذلك. كأنك قلت: ألاّ تفعل، خيراً من ذلك، أوْ ألاّ تفعلُ غير ذلك، وهلاّ تأتي خيراً من ذلك». الكتاب ١ / ٢٦٨.

(٣) وعبارته: «وإنْ شئت رفعته، فقد سمعنا رفعَ بعضه من العرب، وممّن سمعه من العرب. فجاز إضمار ما يَرفعُ كما جاز إضمارُ ما يَنصبُ». الكتاب ١ / ٢٦٨.

(٤) ديوانه ص ٣٣٨، والمغني ص ٣٦١، والخصائص ٢ / ٤٥، والخزانة ٣ / ٥٥. والشاهد فيه: قوله: لولا الكميّ، حيث نصب الاسم الواقع بعد لولا بفعل مضمر، والتقدير: لولا عددتم، أوْ لولا تعدّون. النّيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنّة. الضّوْطرى: الحمقاء. والكميّ: الشجاع. يوبّخهم لأنهم يفتخرون في عقر النوق المسنة. وليس ذلك فخراً، وإنما الفخر بقتل الشجعان.

(٥) هذا مذهب البصريين. والخبر محذوف عندهم وجوباً؛ لأن جوابها قد ناب منابه. وتقديره: موجود، أوْ نحوه. ومذهب الكوفيين أنّ الاسم الذي بعدها مرتفع بفعل مقدّر نابت «لا» منابه. وذهب الفراء إلى أنّ الاسم الواقع بعدهامرفوع بها، كارتفاع الفاعل بالفعل. وهناك أقوال أخرى في هذه المسألة. انظر الإنصاف ١ / ٧٠، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤، والمغني ص ٣٥٩، وابن يعيش ٨ / ١٤٥.

(٦) والتقدير على مذهب البصريين لولا علي موجود لهلك عمر، وعلى مذهب الكوفيون: لو انعدم علي لهلك عمر. انظر رصف المباني ص ٣٦٢.

ومن أصناف الحرف حرف

التقريب

وهو: قَدْ. يُقرِّب الماضي من الحال، إذا قلت: قد فعل. ومنه قول المؤذّن: قدْ قامت الصلاة. ولا بدَّ فيه من معنى التوقع، قال سيبويه[(١)]: وأمّا قدْ فجواب: هل فعلَ؟ وقال أيضاً[(٢)]: فجوابُ: لمّا يفعلْ. وقال الخليل[(٣)]: «هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر».

فصل: ويكون للتقليل بمنزلة ربّما[(٤)] إذا دخل على المضارع كقولهم: إنّ الكذوبَ قد يصدق[(٥)].

فصل: ويجوز الفصل بينه وبين الفعل[(٦)] بالقسم، كقولك: قدْ والله أحسنتَ، وقدْ لعمري بتُّ ساهراً. ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فُهِم، كقوله[(٧)]:

أفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنّ رِكابنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

---

(١) وعبارته: «هو جوابٌ لقوله: أفَعَلَ؟». وفي الحاشية نقلاً عن نسخة أخرى: هَلْ فعل؟ الكتاب ٣ / ١١٤.

(٢) وعبارته: «وأمّا قد فجواب لقوله: لمّا يفعل». الكتاب ٤ / ٢٢٣.

(٣) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر». الكتاب ٤ / ٢٢٣.

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٤. قال سيبويه: «وتكون قد بمنزلة ربّما».

(٥) وهي مختصة بالدخول عليه. ويلزم أن يكون متصّرفاً مثبتاً خبريّاً مجرداً من ناصب وجازم وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء. ولا يفصل بينهما إلا بالقسم؛ لأن القسم لا يفيد معنى زائداً، وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها. انظر المغني ص ٢٢٧، وابن يعيش ٨ / ١٤٨.

(٦) نفس الحاشية السابقة.

(٧) البيت للنابغة الذبياني. وهو في ديوانه ص ١٠٥، والمغني ص ٢٢٧، والأزهية ص ٢١١، ورصف المباني ص ١٥٩، والخزانة ٧ / ١٩٧. والشاهد فيه: طرح الفعل بعد «قد» للعلم به، والتقدير: وكأنْ قد زالت. أفد: قرب. تزل: تنتقل. والمقصود بالركاب الإبل. ويروى: أزِفَ، بدلاً من: أفد، ومعناهما واحد. وقد مر في قسم الحروف ص ٢٨٧.

ومن أصناف الحرف حروف
الاستقبال

وهي: سوف والسين وأنْ ولا ولنْ. قال الخليل[1]: أنْ سيفعل، جوابُ: لن يفعلَ. كما أنّ «ليفعلنّ»[2] جوابُ: لا يفعلُ، لِمَا في «لا يفعلُ» من اقتضاء القسم. وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس[3]، ومنه: سوَّفته[4]، كما قيل من آمين: أمَّن[5]. ويقال: سَفْ أفعلُ[6]. و «أنْ» تدخل على المضارع والماضي فيكونان معه في تأويل المصدر. وإذا دخل على المضارع لم يكن إلاّ مستقبلاً، كقولك: أريد أنْ تخرجَ، ومِنْ ثمَّ لم يكن منها بدٌّ في خبر عسى. ولمّا انحرف الشاعر في قوله[7]:

عسى طَيِّءٌ من طَيِّءٍ بعد هذه ... ستُطفِىءُ غُلاَّتِ الكُلَى والجوانحِ

عما عليه الاستعمال جاء بالسين التي هي نظيرة أنْ.

فصل: وهي مع فعلها ماضياً أوْ مضارعاً بمنزلة أنَّ مع ما في حيِّزها.

---

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أنها جوابُ لن يفعل». الكتاب ٤ / ٢١٧.

(٢) في ط: يفعل.

(٣) وهي أشدّ تراخياً في الاستقبال من السين.

(٤) أي: أطلت ميعاده.

(٥) أيْ: كما اشتقّ من لفظ آمين فعلٌ اشتقّ أيضاً من لفظ سوف فعل.

(٦) حكاها الكوفيون. ومذهبهم أن السين أصلها: سوف، حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال. فهما كلمة واحدة، ومذهب البصريين أنهما كلمتان، وهذا هو الصحيح. انظر ابن يعيش ٨ / ١٤٩.

(٧) البيت لِقَسَام بن رَوَاحة، وهو شاعر جاهلي. وهو في الخزانة ٩ / ٣٤١، والمغني ص ٢٠٣، والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٩٦٠. والشاهد فيه: مجيء السين في خبر عسى بدلاً من أنْ، وهما مشتركان في إفادة الاستقبال. ومعناه: عسى أن ينتصر بعض قبيلة طيّء على بعضها، فينطفىء ما في القلوب من حقد وغيظ. وقيل: اسم الشاعر قَسَامة بن رَواحة.

فصل: وتميمٌ وأسدٌ يحوّلون همزتها عيناً، فينشدون بيتَ ذي الرُّمَة[1]:

أأنْ ترسَّمْتَ من خرقاءَ منزلةً

أعَنْ ترسَّمْتَ، وهي عَنْعَنةُ بني تميم. وقد مرّ الكلام في «لا ولن»[2].

ومن أصناف الحرف حرفا

الاستفهام

وهما الهمزة وهل في نحو قولك: أزيد قائم؟ وأقام زيدٌ؟ وهل عمرو خارج؟ وهل خرج عمرو[3]؟. والهمزة أعمُّ تصرّفاً في بابها من أختها، تقول: أزيد عندك أم عمرو[4]؟ وأزيداً ضربت[5]؟ وأتضرب زيداً وهو أخوك[6]؟. وتقول لمن قال لك: مررتُ بزيد: أبزيد[7]؟ وتوقعها قبل الواو والفاء وثم[8]، قال الله تعالى: ﴿أوَكُلَّما عاهدوا عهداً﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقال: ﴿أفَمنْ كان على بيّنة من ربّه﴾ [هود: ١٧]، وقال: ﴿أثُمّ إذا ما وقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. ولا تقع «هَلْ» في هذه المواضع[9].

---

(١) ديوانه ١ / ٣٧١، ومجالس ثعلب ١ / ٨١، والخصائص ٢ / ١١، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٢٢. والشاهد فيه: إبدال الهمزة عيناً في لغة تميم وأسد. وما أنشده المؤلف هو صدر الشاهد، وعجزه: ماءُ الصبابة من عينيكَ مسجومُ. ترسَّمْتَ: تأمّلت أو طلبت. وخرقاء: صاحبة ذي الرمّة. وجملة: فينشدون بيت ذي الرمّة: سقطت من أ.

(٢) وذلك في حروف النفي ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(٣) يتّضح من هذه الأمثلة أنهما يدخلان على الأسماء والأفعال. لذا لم يعملا لعدم اختصاصهما.

(٤) فأمْ هنا في هذا المثال معادلة لهمزة الاستفهام، ولا تعادل في هذا الموضع بغير الهمزة. فلا يقال: هل زيد عندك أمْ عمرو؟

(٥) تقدّم المفعول وفصل به بين الاستفهام والفعل، وهذا لا يجوز في غير الهمزة.

(٦) وهذا تقرير على سبيل الإنكار، ولا يستعمل فيه إلا الهمزة.

(٧) وهذا من باب الحكاية، ولا يجوز مثل ذلك بهلْ.

(٨) العاطفات.

(٩) في ب: المواقع.

فصل: وعند سيبويه[1] أنّ هلْ بمعنى قد، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله[2]:

سَائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا ... أهَلْ رأوْنا بسفح القاع ذي الأكَمِ

فصل: وتُحذف الهمزة إذا دلّ عليها الدليل، قال عمر بن أبي ربيعة[3]:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً ... بسبعٍ رمَيْنَ الجمرَ أمْ بثمانِ

فصل: وللاستفهام صدر الكلام، لا يجوز تقدّم شيء مما في حيّزه عليه[4]، لا تقول: ضربتَ أزيداً؟ وما أشبه ذلك.

ومن أصناف الحرف حرفا

الشرط

وهما: إنْ ولو[5]. يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء،

---

(١) قال سيبويه: «وكذلك هَلْ إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذْ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام». الكتاب ٣ / ١٨٩.

(٢) البيت لزيد الخيل. وهو في ديوانه ص ١٠٠، والمغني ص ٤٦٠، والخصائص ٢ / ٤٦٣، وأسرار العربية ص ٣٣٢، واللمع ص ٢٩٩. والشاهد فيه: اجتماع همزة الاستفهام وهل التي بمعنى قد. قال ابن الأنباري: «ولا يجوز أن تجعل هل استفهاماً؛ لأن الهمزة للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام». أسرار العربية ص ٣٣٢. وزعم قوم أنّ «هل» لا تأتي بمعنى قد. قال ابن هشام: «وهذا هو الصواب عندي». المغني ص ٤٦١.

(٣) ديوانه ص٣٨٠، والكتاب ٣ / ١٧٥، والمغني ص ٢٠، والخزانة ١١ / ١٢٢. والشاهد فيه قوله: بسبع، حيث حذف همزة الاستفهام، والمراد: أبسبع؟ دلّ عليه قوله: أم بثمان. وأمْ معادلة لهمزة الاستفهام.

(٤) أيْ: لا يجوز أن يتقدّم على الاستفهام شيء متعلّق به ومن تمام الجملة، نحو ما ذكر المؤلف.

(٥) ذكر سيبويه إنْ وإذْما، ولم يذكر لو؛ لأنّ معناها المضيّ، والشرط إنما يكون بالمستقبل. انظر الكتاب ٣ / ٥٦، وابن يعيش ٨ / ١٥٥، وزعم المبرد وابن السراج والفارسي أنّ «إذما» ظرف، وعملها الجزم قليل. انظر المغني ص ١٢٠.

كقولك: إنْ تضربْني أضربْك، ولو جئتني لأكرمتك؛ خلا أنّ «إنْ» تجعل الفعل للاستقبال وإنْ كان ماضياً، و «لو» تجعله للمضيّ وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿لو يطيعُكم في كثير من الأمر لعنتُّم﴾ [الحجرات: ٧]. وزعم الفراء أنّ «لو» تستعمل في الاستقبال كإنْ[١].

فصل: ولا يخلو الفعلان في باب «إنْ» من أنْ يكونا مضارعين أوْ ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً. فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع، قال زهير[٢]:

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

فصل: وإنْ كان الجزاء أمراً أوْ نهياً أوْ ماضياً صريحاً[٣] أوْ مبتدأ وخبراً فلا بدَّ من الفاء[٤]، كقولك: إنْ أتاك زيد فأكرْمه، وإنْ ضربَك فلا تضربْه، وإنْ أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس، وإنّ جئتني فأنت مُكرَم[٥]. وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله[٦]:

---

(١) كقوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ [يوسف: ١٧]. انظر المغني ص ٣٤٨.

(٢) ديوانه ص ١١٤، والكتاب ٣ / ٦٦، والإنصاف ٢ / ٦٢٥، والخزانة ٩ / ٤٨، وأوضح المسالك ٤ / ٢٠٧. والشاهد فيه: رفع المضارع الواقع جواباً للشرط، وهو: يقول. وهو متأول على إرادة التقديم، وهذا ماذهب إليه سيبويه، أوْ على حذف الفاء، أيْ: فيقول. وقوّى ابن هشام رفع الجواب المسبوق بماضٍ أو مضارع منفي بـ «لم»، واستشهد بالبيت المذكور، وجعل الرفع في غير ذلك ضعيفاً. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦.

(٣) الماضي الصريح: هو الماضي لفظاً ومعنى.

(٤) لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن بأنّ ما بعدها مسبّب عما قبلها. ابن يعيش ٩ / ٢.

(٥) وتجب الفاء أيضاً إضافة إلى ما ذكره المؤلف في الجملة الفعلية المقرون فعلها بتنفيس أوْ لَنْ أوْ ما. انظر أوضح المسالك ٤ / ٢١٠.

(٦) اختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه (٣ / ٦٥) لحسّان، وليس في ديوانه. ونسبه المبرد في المقتضب (٢ / ٧٢) لعبدالرحمن بن حسّان. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٢ / ١١٤) لكعب بن مالك، وهو موجود في ديوانه ص ٢٨٨. وانظر أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٦٦، والمقرّب ١ / ٢٧٦. والشاهد فيه: حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة، والتقدير: فالله يشكرها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: والشرّ بالشرّ عند الله مِثلان.

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها

وتُقام «إذا» مقام الفاء[1]، قال الله تعالى: ﴿إذا هم ينقطون﴾ [الروم: ٣٦].

فصل: ولا تستعمل «إنْ» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قبح «إن احمرَّ البُسْرُ كان كذا»، و «إنْ طلعت الشمسُ آتك فيه إلا في اليوم المغيّم»[2]. وتقول: إنْ مات فلان كان كذا، وإنْ كان موته لا شبهة فيه، إلا أنّ وقتَه غيرُ معلوم، فهو الذي حَسَّنَ منه.

فصل: وتجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتأكيد، قال الله تعالى: ﴿فإمّا يأتينّكم مني هدى﴾ [البقرة: ٣٨]، وقال[3]:

فإمّا تَريْني اليومَ أُزْجي ظَعينَتي

فصل: والشرط كالاستفهام في أنّ شيئاً مما في حيّزه لا يتقدمه. ونحوُ قولك: آتيك إنْ تأتني وقد سألتك لو أعطيتني، ليس ما تقدّم فيه جزاءً مقدّماً، ولكنْ كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف[4]، وحذفُ جواب «لو» كثير في القرآن والشعر[5].

فصل: ولا بدّ من أنْ يليَهما الفعل. ونحوُ قوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾

---

(١) ولكنها لا تدخل إلا على جملة اسمية غير طلبية. رصف المباني ص ١٥٠.

(٢) لأن طلوع الشمس كائن، وله وقت معلوم، وكذلك احمرار البسر.

(٣) البيت لعبدالله بن هَمّام السلوليّ. وهو في الكتاب (٣ / ٥٧) برواية: إذْما تريْني اليوم مُزْجًى ظعينتي. وانظر الأزهية ص ٩٨، وابن يعيش ٩ / ٦، واللسان (صعد). والشاهد فيه المجازاة بـ «إمّا»، وقد حذفت نون التوكيد من شرطها. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: أُصعِّر سيراً في البلاد وأُفْرِعُ. الظعينة: المرأة في الهودج. أفرع: أنحدر.

(٤) لأنه قد تقدّم ما يدلّ عليه. والحذف في مثل ذلك واجب. واشترط الجمهور في هذه المسألة أن يكون الشرط ماضياً أوْ مضارعاً مسبوقاً بلم. والمثال الأول الذي أتى به المؤلف يخالف ذلك. أوضح المسالك ٤ / ٢٢١.

(٥) قال تعالى: ﴿ولو كنتم في بروج مشيّدة﴾ [النساء: ٧٨]. أيْ: لأدرككم. وقال الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزرهم ... دون النساء ولو باتت بأطهار

[الإسراء: ١٠٠] و ﴿إنْ امرؤٌ هلك﴾ [النساء: ١٧٦] على إضمار فعل يفسّره هذا الظاهر[١]؛ ولذلك لم يجز: لو زيدٌ ذاهبٌ، ولا: إنْ عمروٌ خارجٌ[٢]، ولطلبهما الفعل وجب في «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أنْ يكون خبرها فعلاً، كقولك: لو أنّ زيداً جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعَظون به﴾ [النساء: ٦٦]. ولو قلت: لو أنّ زيداً حاضري لأكرمته، لم يجزْ.

فصل: وقد تجيء «لو» بمعنى التمنّي، كقولك: لو تأتيني فتحدثني، كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني. ويجوز في «فتحدثني» النصب والرفع[٣]. وقال الله تعالى: ﴿ودّوا لو تدهنُ فيدهنون﴾ [القلم: ٩]، وفي بعض المصاحف: فيدهنوا[٤].

فصل: و «أمّا» فيها معنى الشرط. قال سيبويه[٥]: إذا قلت: أمّا زيدٌ فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها؟

فصل: و «إذن» جواب وجزاء. يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك. فهذا الكلام قد أجبته به وصيَّرْتَ إكرامك جزاء له على إتيانه. وقال الزجاج: تأويلها: إنْ كان الأمر كما ذكرت فإني أُكرمك. وإنما تعمل «إذن» في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها، كقولك لمن قال لك: أنا أكرمك: إذنْ أجيئَك. فإنْ حدث فقلت: إذن إخالُكَ كاذباً، ألغيتها لأن الفعل للحال. وكذلك إنْ اعتمدتَ بها على مبتدأ أوْ شرط أوْ قسم، فقلت: أنا إذنْ أكرمُك، وإنْ تأتني إذنْ آتك، واللهِ إذنْ لا أفعلُ[٦].

---

(١) التقدير في الآية الأولى: لو تملكون، والتقدير في الثانية: إنْ هلك امرؤ. والله أعلم.

(٢) لأن الاسم الذي ولي «لو» و «إنْ» لم يله فعل يفسّر الفعل المحذوف بعدهما.

(٣) النصب بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء، لوقوعها في جواب ما معناه التمني وهو «لو». والرفع على الاستئناف، أو العطف.

(٤) أي: بنصب الفعل «يدهنون» بأنْ مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب «لو» التي معناها التمنّي. ولم يعيّن أحد من أصحاب التفاسير أوْ أعاريب القرآن المصحف أو القراءة. قال سيبويه: «وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ودّوا لو تُدهن فيدهنوا». الكتاب ٣ / ٣٦.

(٥) قال سيبويه: «وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره منطلق. ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبدا؟». الكتاب ٤ / ٢٣٥.

(٦) في هذه الأمثلة التي أوردها المؤلف لم تعمل «إذن» لأنها لم تتصدر. وهناك شرط آخر لعملها=

قال كثيّر[1]:

لئنْ عاد لي عبدُالعزيز بمثلها   وأمكنني منها إذنْ لا أُقيلُها

وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل ففيها الوجهان[2]، قال الله تعالى: ﴿وإذنْ لا يلبثون﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقرىء: لا يلبثوا[3]. وفي قولك: إنْ تأتني آتك وإذنْ أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم والرفع والنصب[4].

ومن أصناف الحرف حرف

التعليل

وهو: كي. يقول القائل: قصدت فلاناً، فتقول له: كَيْمَهْ؟ فيقول: كي يحسنَ إليَّ. و«كَيْمَهْ» مثلُ: فيمَهْ وعَمَّهْ ولِمَهْ؟ دخل حرف الجرّ على «ما» الاستفهامية محذوفاً ألفها[5]، ولحقتْ بها[6] هاء السكت. واختلف في إعرابها[7]، فهي عند البصريين مجرورة وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: كي تفعل ماذا؟ وما أرى هذا

= وهو أنْ تتصل بالفعل أو يفصل بينهما بقسم. وأجاز ابن هشام الفصل بلا النافية، وابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل. انظر المغني ص ٣٢.

(١) ديوانه ص ١٧١، والكتاب ٣ / ١٥، والمغني ص ٣٠، وأوضح المسالك ٤ / ١٦٥. والشاهد فيه: إلغاء عمل «إذن» لعدم تصدّرها.

(٢) أيْ: رفع المضارع بعدها؛ ونصبه على اعتبار أنها عاملة، وكل من الفاء والواو حرف استئناف. أمّا في حالة الرفع فهما حرفا عطف.

(٣) وهي قراءة أبيّ. انظر الكشاف ٢ / ٦٨٦.

(٤) هذه الأوجه الثلاثة خاصة بالفعل الواقع بعد «إذن» في العبارة التي أوردها المؤلف. فالجزم عطفاً على جواب الشرط. والنصب على أنّ ما بعد «إذن» كلام مستأنف، فهي عاملة. والرفع على أنّ ما بعدها معطوف على جملتي الشرط والجواب. انظر المغني ص ٣٢.

(٥) للتفريق بينها وبين «ما» الموصولة.

(٦) بها: زيادة من ب.

(٧) أيْ: في إعراب «ما».

القول بعيداً عن الصواب[1].

فصل: وانتصاب الفعل بعد «كي» إمّا أن يكون بها نفسها أو بإضمار أنْ[2]. وإذا دخلت اللام فقلت: لكي تفعلَ، فهي العاملة[3]، كأنك قلت: لأنْ تفعلَ.

فصل: وقد جاءت «كي» مظهرة بعدها «أنْ» في قول جميل[4]:

فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً ... لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدَعا

ومن أصناف الحرف حرف الردع

وهو: كلاّ. قال سيبويه[5]: هو ردع وزجر. وقال الزجاج: كلاّ ردع

---

(١) وهو عند ابن يعيش بعيد عن الصواب. قال: «لأن ما لو كانت منصوبة لكانت موصولة، ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها، لأن ألف الموصولة لا تحذف إلاّ في موضع واحد وهو قولهم: أدع بمَ شئت، أيْ: بالذي شئت. فحذف الألف يدل أنها ليست موصولة». شرح المفصل ٩ / ١٥.

(٢) إذا انتصب الفعل بها تكون مصدرية، وإذا انتصب بأنْ مضمرة تكون تعليلية جارّة.

(٣) أيْ: المصدريّة، وليست التعليلية الجارة؛ لأن حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل مثله إلا على سبيل التوكيد. وكون كل من الحرفين يدل على غير ما يدلّ عليه الآخر أوْلى من التوكيد. وإنْ تأخرت عنها اللام أو «أنْ» فهي تعليليّة. وإذا لم تسبقها اللام ولم تتأخر عنها هي أوْ «أنْ» يجوز أن تكون مصدرية أوْ تعليليّة. مذهب الأخفش أن «كي» جارة دائماً، والنصب بعدها بأنْ ظاهرة أوْ مضمرة. ومذهب الكوفيين أنها ناصبة دائماً. انظر أوضح المسالك ٤ / ١٥٠، والمغني ص ٢٤٢.

(٤) ديوانه ص ٧٤، والمغني ص ٢٤٢، وأوضح المسالك ٤ / ١٥٢، والخزانة ٨ / ٤٨١. ونسبه بعضهم لحسّان، وليس صحيحاً. والشاهد فيه: ظهور «أنْ» بعد «كي» للضرورة. ويُفهم من كلام ابن هشام في أوضح المسالك أنْ لا ضرورة في البيت بعكس كلامه في المغني. وعلى هذا تكون «كي» تعليليّة وجارّة، و «ما» زائدة، و «أنْ» مصدريّة ناصبة، والمصدر المؤول من «أنْ» وما دخلت عليه في محل جرّ بكي. وأمّا الضرورة التي ذكرت في البيت فهي اعتبار «كي» مصدرية ناصبة لعدم اقترانها باللام، وقد جمع بينها وبين «أنْ» المصدرية الناصبة.

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٥. قال: «وأمّا كلاّ فردع وزجر».

وتنبيه[1]، وذلك قولك: كلاّ، لمن قال لك شيئاً تنكره، نحو: فلان يبغضك، وشبهه، أيْ: ارتَدِعْ عن هذا وتنبّهْ على الخطأ فيه، قال الله عزَّ وجلَّ بعد قوله: ﴿ربّ أهانن﴾ [الفجر: ١٦]: ﴿كلاَّ﴾ [الفجر: ١٧]، أيْ: ليس الأمر كذلك؛ لأنه قد يوسِّعُ في الدنيا على مَنْ لا يكرمُهُ من الكفار، وقد يُضَيِّقُ على الأنبياء والصالحين للاستصلاح.

ومن أصناف الحرف

اللامات

وهي: لام التعريف، ولام جواب القسم، واللام الموطئة، ولام جواب لو ولولا، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين أنْ المخففة والنافية[2].

فأمّا لام التعريف فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور، فتعرّفه تعريف جنس، كقولك: أهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ، والرجلُ خيرٌ من المرأة، أيْ: هذان الحجران المعروفامن بين سائر الأحجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أجناسه[3]. أو تعريفَ عهدٍ، كقولك: ما فعلَ الرجل، وأنفقتُ الدرهمَ، لرجلٍ ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك. وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه[4]، والهمزة قبلها همزةُ وصل مجلوبةٌ للابتداء بها كهمزة ابن واسم. وعند

---

(١) ونقل عن الكسائي قوله: إنها تكون بمعنى حقاً. ونقل عن أبي حاتم أنها تكون بمعنى ألا الاستفتاحية. وعن الفراء والنضر بن شميل أنها تكون حرف جواب بمنزلة نعم. انظر المغني ص ٢٥٠. وقال ابن يعيش (٩ / ١٦): «والحق فيها أن تكون ردّ الكلام قبلها بمعنى لا، وتكون تنبيهاً كألا، وحقّاً وعليه الأكثر».

(٢) عدّدها بعضهم ثلاثين لاماً، وعدّدها بعضهم ثماني، وعدّدها بعضهم أربعاً. وألّف فيها الزجاجي كتاباً سمّاه «كتاب اللامات». انظر رصف المباني ٢٩٣، والمغني ٢٧٤.

(٣) الحجران المعروفان: الدينار والدرهم. والجنس من الحيوان: الرجال والنساء.

(٤) ليس ما نسبه المؤلف لسيبويه من أنّ حرف التعريف اللام وحدها صحيحاً. بدليل أن سيبويه عدّه في الثنائية الوضع في باب (عدة ما يكون عليه الكلام)، فقد قال: «وأل تعرّف الاسم في قولك: =

الخليل أنّ حرف التعريف أَلْ كهَلْ وبلْ، وإنما استمرَّ بها التخفيف للكثرة[1]. وأهلُ اليمن يجعلون مكانها الميم، ومنه: ليس مِنْ امْبرِّ امْصيامٌ في امْسَفرِ[2]، وقال[3]:

يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

فصل: ولامُ جواب القسم نحو قولك: واللهِ لأفعلنّ. وتدخل على الماضي كقولك: والله لكَذَبَ، وقال امرؤ القيس[4]:

حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ   لنامُوا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالي

والأكثرُ أنْ تدخل عليه مع «قدْ»[5]، كقولك: واللهِ لقد خرجَ.

فصل: والمَوطِّئةُ للقسم[6] هي التي في قولك: والله لئن أكرمتني لأكرمنَّك.

= القوم والرجل». الكتاب ٤ / ٢٢٦. وقال في موضع آخر: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء. والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف». الكتاب ٤ / ١٤٧.

(١) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن الألف واللام اللّتين يعرّفون بهما حرف واحد كقدْ، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد؟». الكتاب ٣ / ٣٢٤. والظاهر أن الخليل وسيبويه متفقان على أن حرف التعريف «الـ» برمتها، وإنما وقع الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة هي أمْ أصلية؟ فالخليل يرى أنها أصلية وهي همزة قطع، وسيبويه يرى أنها زائدة وهي همزة وصل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٣٩.

(٢) أيْ: ليس من البرّ الصيام في السفر. يروى عن النمر بن تولب أنه رواه عن رسول الله ﷺ، ويقال: إنه لم يروِ إلا هذا الحديث. انظر نصب الراية لأحاديث الهداية ٢ / ٤٦١، وابن يعيش ٩ / ٢٠، ورصف المباني ص ٣٧٦.

(٣) البيت لبجير بن غنمة كما في المؤتلف والمختلف ٥٩، واللسان (سلم). ولم يُنسب في المغني ٧١، وابن يعيش ٩ / ٢٠. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ذاك خليلي وذو يعاتبني. وقيل: إن صدره: ينصرني منك غير معتذر. والشاهد فيه: إبدال الميم من اللام في قوله: بامسهم وامسلمة، على لغة حمير. والسِّلمة: واحدة السِّلام، وهي الحجارة.

(٤) ديوانه ١٢٥، وسرّ الصناعة ١ / ٣٧٤، والمغني ٢٢٩، والخزانة ١٠ / ٧١. والشاهد فيه قوله: لناموا، حيث دخلت لام جواب القسم على ماضٍ غير مسبوق بقدْ، وهذا قليل. الصالي: المستدفيء.

(٥) لأن «قدْ» تقرّبه من الحال.

(٦) سمّيت بهذا الاسم لأنها وطّأت الجواب للقَسَم، أيْ: مهّدته له.

فصل: ولامُ جوابِ «لو ولولا» نحو قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه لاتّبعتم الشيطانَ﴾ [النساء: ٨٣]. ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى. ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لو نشاء جعلناه أجاجاً﴾ [الواقعة: ٧٠]. ويجوز حذف الجواب أصلاً، كقولك: لو كان لي مال، وتسكت، أيْ: لأنفقتُ وفَعلْتُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أنّ قرآناً سُيِّرت به الجبالُ﴾[١] [الرعد: ٣١]، وقوله: ﴿لو أنّ لي بكم قوة﴾[٢] [هود: ٨٠].

فصل: ولامُ الأمر نحو قولك: ليفعلْ زيد. وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه كقوله تعالى: ﴿فَلْيَستجيبوا لي ولْيؤمنوا بي﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر، قال[٣]:

محمــدُ تَفْــدِ نفسَــكَ كــلُّ نفــسٍ ... إذا مــا خِفْــتَ مــن أمــرٍ تَبــالا

فصل: ولامُ الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك: لزيدٌ منطلق. ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع[٤]، كقوله تعالى: ﴿لأنتم أشدّ رهبة﴾ [الحشر: ١٣]، ﴿وإنّ ربّك ليحكم بينهم﴾ [النحل: ١٢٤]. وفائدتها توكيد مضمون الجملة. ويجوز عندنا: إنّ زيداً لسوف يقوم، ولا يُجيزه[٥] الكوفيون[٦].

---

(١) أيْ: لما آمنوا. الكشاف ٢ / ٥٢٩.

(٢) أيْ: لفعلت بكم. البحر المحيط ٦ / ١٨٨.

(٣) البيت لأبي طالب يخاطب به النبي ﷺ. وهو في ديوانه ٦١، وشرح شذور الذهب ٢١١. وقيل: لحسّان بن ثابت، وقيل: للأعشى، وليس في ديوانيهما. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣ / ٨، والمقتضب ٢ / ١٣٢، والخزانة ٩ / ١١، وسرّ الصناعة ١ / ٣٩١. والشاهد فيه قوله: تفدِ، حيث حذفت لام الأمر للضرورة، أيْ: لِتَفْدِ. والتبال: الهلاك.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: المغني ٣٠٠، ورصف المباني ٣٠٦، والجنى الداني ١٢٤، وابن يعيش ٩ / ٢٥.

(٥) في ط: يجوّزه.

(٦) قوله: عندنا، أيْ: عند الجمهور، فهم يجوّزون الجمع بين لام الابتداء وسوف لأنهم يذهبون إلى أن هذه اللام لا تقصر المضارع للحال. أمّا الكوفيون فإنهم يقولون: إنها تقصره على الحال=

فصل: واللامُ الفارقة[١] في نحو قوله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نفس لَمَا عليها حافظ﴾ [الطارق: ٤]، وقوله: ﴿وإنْ كنا عن دراستهم لغافلين﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وهي لازمة لخبر «إنّ» إذا خُفِّفتْ[٢].

ومن أصناف الحرف تاء التأنيث

الساكنة

وهي التاء في نحو[٣]: ضربَتْ. ودخولها للإيذان من أول الأمر بأنّ الفاعل مؤنث[٤]. وحقّها السكون[٥]. ولتحركها في «رَمَتَا» لم تردّ الألف الساقطة لكونها عارضة[٦]، إلا في لغة رديّة[٧]، يقول أهلها: رَمَاتا[٨].

= بعد أنْ كان مبهماً؛ لذا فإن مثل هذه الجملة التي أتى بها المؤلف لا تجوز عندهم. انظر ابن يعيش ٩ / ٢٦. وذكر ابن هشام أنها تخلص المضارع للحال. قال: «كذا قال الأكثرون». المغني ص ٣٠٠.

(١) سمّيت بهذا الاسم لأنه يفرّق بها بين «إنْ» المخففّة من الثقيلة و «إنْ» النافية. وتلزم خبر المبتدأ الواقع بعد إنْ المخفّفة. وتخفيف (لمَا) هي قراءة ابن كثير ونافع. الكشاف ٤ / ٧٣٤.

(٢) بعدها في ط: فصل: ولام الجرّ كقولك: المال لزيد وجئتك لتكرمني؛ لأن الفعل المنصوب بإضمار أنْ في تأويل المصدر المجرور، والتقدير: لإكرامك. والظاهر أنه ليس من كلام المؤلف، بدليل أنه لم يذكر لام الجرّ عندما عدّد اللامات أوّلاً. ولأنه قد ذكرها في حروف الإضافة (الجرّ). وقد ذكر ابن يعيش (٩ / ٢٧) هذا الفصل، ولم يشرحه أو يعلّق عليه.

(٣) نحو: زيادة من ط.

(٤) ولا يقال: إنها لتأنيث الفعل؛ لأن الفعل لا يصحّ تأنيثه. فالأفعال كلها مذكر. ابن يعيش ٩ / ٢٧.

(٥) ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها، نحو: قامَتَا. وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر، نحو: قامتِ المرأة. رصف المباني ص ٢٤١.

(٦) أيْ: لكون الحركة التي عليها ليست لازمة بل عارضة، إذْ كانت لالتقاء الساكنين. والأصل في التاء السكون، وقد حُرّكت بسبب ألف التثنية.

(٧) في أ: رديئة.

(٨) قال ابن يعيش: «فردّ الألف الساقطة لتحرك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو: قولا وبيعا وخافا، وذلك قليل رديء». شرح المفصل ٩ / ٢٨.

ومن أصناف الحرف

التنوين

وهو على خمسة أضرب[١]: الدالُ على المكانة[٢] في نحو: زيدٍ ورجل، والفاصلُ بين المعرفة والنكرة[٣] في نحوِ: صهٍ ومَهٍ وإيهٍ، والعِوَضُ من المضاف إليه في نحو[٤]: إذٍ وحينئذٍ ومررت بكلٍّ قائماً ولات أوانٍ[٥]، والنائبُ مناب حرف الإطلاق[٦] في إنشاد بني تميمٍ في نحو قول جرير[٧]:

أقلّـي اللـومَ عـاذلَ والعتـابَـنْ وقـولـي إنْ أصبـتُ لقـد أصـابَـنْ

---

(١) وهناك ضرب سادس لم يذكره المؤلف، وهو تنوين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم. وسمّي بذلك لأنه مقابل للنون في جمع المذكر السالم.

(٢) ويسمّى تنوين التمكين، وتنوين الأمكنية. وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكّنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

(٣) ويسمّى تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير. فإذا قلت: صَهْ، فمعناه الطلب من مخاطبك السكوت عن حديث معيّن، وإذا قلت: صَهٍ، فمعناه: سكوتاً عن حديث ما. ومثلها قولك: مَهْ، أيْ: الكف عن كلام معيّن، وإذا قلت: مَهٍ، أيْ: كفًّا عن كلام ما. وكذلك قولك: إيهِ، معناه: استزادة مخاطبك من حديث معيّن، وإذا قلت: إيهٍ، فمعناه: استزادة من حديث ما.

(٤) نحو: زيادة من ط.

(٥) التنوين في إذٍ وحينئذٍ، عوض عن جملة محذوفة؛ لأن إذْ لا تضاف إلا للجمل. والتنوين في (كلٍّ) عوض عن اسم، أيْ: مررت بكلّ واحد قائماً، أوْ نحوه. والتنوين في (أوانٍ) عوض عن اسم، أيْ: ولات أوان صلح، أوْ نحوه. والذي خفض (أوان) لات، وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها كما يقول ابن يعيش ٩ / ٣٣.

(٦) ويسمّى تنوين الترنّم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مدّ، فتولد من إشباع الحركة قبله.

(٧) ديوانه ٦٤، والكتاب ٤ / ٢٠٥، والخزانة ١ / ٦٩، وأوضح المسالك ١ / ١٦. وسرّ الصناعة ٢ / ٤٧١. والشاهد فيه قوله: العتابنْ، وأصابنْ. فالأصل فيهما: العتابا وأصابا. جيء بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنّم.

والتنوين الغالي[1] في نحو قول رؤبة[2]:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ

ولا يلحق إلا القافية المقيّدة.

فصل: والتنوينُ ساكنٌ أبداً إلا أنْ يلاقيَ ساكناً آخر فيُكسرَ أو يُضمَّ، كقوله تعالى: ﴿وعذابٍ اركض﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، وقد قرىء بالضم[3]. وقد يُحذف كقوله[4]:

فألْفيتُه غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

وقرىء: ﴿قلْ هُوَ اللهُ أحدُ . اللهُ الصمدُ﴾[5] [الإخلاص: ١، ٢].

ومن أصناف الحرف النون المؤكِّدة

وهي على ضربين: ثقيلة وخفيفة[6]. فالخفيفةُ تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا

---

(١) وهو اللاحق للقوافي المقيّدة، أيْ: التي رويّها ساكن غير مدّ، زيادة على الوزن، ومن أجل ذلك سمّي غالياً.

(٢) ديوانه ١٠٤، والخصائص ٢ / ٢٢٨، والمغني ٤٤٨، والخزانة ١ / ٧٨، واللسان (خفق). والشاهد فيه قوله: المخترقنْ، حيث لحقها التنوين الغالي، زيادة في الوزن. القاتم: الأغبر. الأعماق: جمع عمق، وهو البعد. الخاوي: الخالي. المخترق: الموضع الذي تمرّ فيه الرياح. وبعد هذا الرجز: مشتبه الأعلام لمّاع الخفقنْ.

(٣) لم أجد فيما اطّلعت عليه من مراجع صاحب هذه القراءة. ووجهه إتباع الضمّ الضمّ كراهية الخروج من كسر إلى ضم.

(٤) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي. ديوانه ٣٨، والكتاب ١ / ١٦٩، والخزانة ١١ / ٣٧٤، والمغني ٧٢٠. والشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين.

(٥) وقراءة حذف تنوين (أحد) هي قراءة: نصر بن عاصم وزيد بن علي وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وهارون وأبي عمرو. انظر البحر المحيط ١٠ / ٥٧١.

(٦) المراد بهما التوكيد، والثقيلة أبلغ في ذلك من الخفيفة. وزعم الكوفيون أنّ النون الخفيفة أصلها=

في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث[1]؛ تقول: اضربَنَّ واضربُنَّ واضربِنَّ، واضربَنْ واضربُنْ واضربِنْ. وتقول: اضربَانّ واضربْنانّ، ولا تقول: اضربانْ ولا اضرِبْنانْ، إلا عند يونس[2].

فصل: ولا يُؤكّد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسماً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنيّاً، كقولك: باللهِ لأفعلنّ، وأقسمت عليك إلاّ تفعلنَّ ولَمَّا تفعلَنَّ، واضْرِبَنّ، ولا تخرجَنّ، وهل تذهبَنّ؟ وألا تَنْزِلَنَّ، وليتك تخرجَنَّ.

فصل: ولا يُؤكّد بها الماضي ولا الحال ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفُه بما: إمّا تفعَلَنّ، قال الله تعالى: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ من البشر أحداً فقولي﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فإمّا نذهَبَنَّ بك﴾ [الزخرف: ٤١]، فلتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكّدة[3]. وكذلك قولهم: حيثما تكونَنَّ آتِك[4]، وبجهدٍ ما تبلغَنَّ، وبعينٍ ما أرَينّك[5]. فإنْ دخلت في الجزاء بغير «ما» ففي الشعر، تشبيهاً للجزاء

= الثقيلة، ثم خفّفت كما خفّفت إن. ومذهب سيبويه والبصريين أنّ كلاًّ منهما أصل. انظر المغني ٤٤٣، وابن يعيش ٩ / ٣٨، والكتاب ٣ / ٥٢٤.

(١) وهذا مذهب الخليل وسيبويه. وحجّتهما في ذلك أنه لو أُدخلت النون الخفيفة في فعل الاثنين لأدّى إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني غير مدغم، وكذلك في فعل جماعة المؤنث. ابن يعيش ٩ / ٣٨.

(٢) قال سيبويه: «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضْرِبانْ زيداً واضرِبْنانْ. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم». الكتاب ٣ / ٥٢٧.

(٣) قال سيبويه: «ومن مواضعهاحروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل «ما» للتوكيد؛ وذلك لأنهم شّبهوا ما باللام التي في لَتَفْعَلَنَّ لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا هذه اللام». الكتاب ٣ / ٥١٤. واختلف العلماء في النون مع «إمّا»، هل تقع واجبة أوْ لا؟ فذهب المبرّد إلى أنها لازمة، ولا تحذف إلا في الشعر. وذهب الفارسي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تجب. انظر ابن يعيش ٩ / ٤١.

(٤) لأن معنى «إمّا» و «حيثما» واحد.

(٥) دخلت النون في هذين المثالين في الخبر، وهي لا تدخل إلا في الطلب. ولكنهم شبهوا دخول «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء. انظر سيبويه ٣ / ٥٦١. وقوله: بعينٍ ما أرينّك، مثَلٌ يُضرب في الحث على العمل.

بالنهي[1]. ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي[2]، وفيما يقاربه من قولهم: ربما يقولنّ ذاك، وكثر ما يقولنّ ذاك[3]، قال عمرو بن هند[4]:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شمَالاتُ

فصل: وطرحُ هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القسم[5]، فإنه فيه ضعيف، وذلك قولك: واللهِ ليقومُ زيد.

فصل: وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حُذفت حذفاً ولم تُحرّك كما حُرّك التنوين، فتقول: لا تضربَ ابنك، وقال[6]:

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أنْ ... تركعَ يوماً والدهرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

(١) قال سيبويه: «وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب». الكتاب ٣ / ٥١٥.

(٢) لأن النفي يشبه النهي.

(٣) قال سيبويه: «وزعم يونس أنهم يقولون: ربّما تقولنّ ذاك وكثرما تقولنّ ذاك؛ لأنه فعل غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلّا و«ما» له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم». ٣ / ٥١٨.

(٤) البيت لجذيمة الأبرش، وليس كما ذكر المؤلف. وهو بهذه النسبة في الكتاب ٣ / ٥١٨، والتخمير ٤ / ١٨٨، والخزانة ١١ / ٤٠٤، وابن يعيش ٩ / ٤١. والشاهد فيه: توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة، والذي حسّن ذلك زيادة «ما» مع رُبّ. العلم: الجبل. شمالات: جمع شمال، وهي ريح تهب من الشمال تكون عادة باردة. يفخر بنفسه، فهو يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من العدوّ.

(٥) هذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٣ / ١٠٤. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهاغير لازمة. ابن يعيش ٩ / ٣٩.

(٦) البيت للأضبط بن قُريع، وهو شاعر جاهلي قديم. انظر المغني ٢٠٦، والخزانة ١١ / ٤٥٠، وأوضح المسالك ٤ / ١١١، والمعاني الكبير ١ / ٤٩٥. والشاهد فيه: حذف نون التوكيد الخفيفة في قوله: تهين؛ لأنه قد لقيها ساكن، والأصل: لا تُهينَنْ.

ومن أصناف الحرف هاء السكت

وهي التي في نحو قوله تعالى: ﴿ما أغنى عني ماليَهْ . هلك عني سلطانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]. وهي مختصة بحال الوقف[١]، فإذا أدْرَجْتَ قلت: ماليَ هلك، وسلطانيَ خُذوه[٢]. وكلُّ متحرك ليست حركتُه إعرابيةً يجوز عليه الوقف بالهاء، نحو: ثَمَّهْ وليْتَهْ وكيفَهْ وإنّهْ وحَيَّهلَهْ، وما أشبه ذلك.

فصل: وحقّها أن تكون ساكنة[٣]، وتحريكُها لحن، ونحوُ ما في إصلاح ابن السِّكِّيت من قوله[٤]:

يا مرحباهُ بحمارِ عَفْرا

وَ:

يا مرحباهُ بحمارِ ناجِيَهْ[٥]

---

(١) وذلك لمعنيين، أحدهما: بيان الحركة في كل مبنيّ متحرك، نحو: غُلامِيَهْ، ونحو قولك: هُوَهْ. الثاني: بيان الألف، نحو قولك: وازيداه. انظر رصف المباني ١٩٠.

(٢) أيْ: إذا وصلت سقطت هذه الهاء؛ لأن الحركة تثبت في الوصل، فلا حاجة إليها.

(٣) لأنها مختصّة بالوقف، والوقف إنما يكون على الساكن، ولا يوقف على متحرك.

(٤) هذا الرجز لعروة بن حزام العذري، وبعده:

إذا أتـى قـرّبتـه لمـاشـا مـن الشعيـر والحشيـش والمـا

يُقال: إن الشاعر كان يحبّ امرأة اسمها عفراء، فخرج يوماً فلقي حماراً عليه امرأة، فقيل له: هذا حمار عفراء، فقال هذا الرجز. والشاهد فيه: تحريك هاء السكت في قوله: مرحباهُ. وحقّها أن تكون ساكنة، فقيل: للضرورة، وذلك للتخلص من اجتماع ساكنين على غير شرطه. وقد روي بكسر الهاء لالتقاء الساكنين، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير.

(٥) لا يعرف قائل هذا الرجز. وبعده: إذا أتى قرَّبْتُه للسانية. وهو في الخصائص ٢ / ٣٥٨، والممتع ٤٠١، ورصف المباني ٤٦٤، والخزانة ٢ / ٣٨٨. ناجية: اسم محبوبة الشاعر. السانية: الدلو العظيمة التي يُستقى بها الماء من البئر. والشاهد فيه: تحريك هاء السكت، ومن حقّها التسكين.

مما لا مُعَرَّجَ عليه للقياس واستعمال الفصحاء. ومعذرةُ مَنْ قال ذلك أنه أَجْرى الوصلَ مجرى الوقف مع تشبيه هات السكت بهاء الضمير.

ومن أصناف الحرف شين[١]
الوقف

وهي الشين التي يُلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتُكِشْ، ومررت بكِشْ. وتُسمَّى الكَشْكَشَة، وهي في بني تميم. والكَسْكَسة في بكر، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سيناً. وعن معاوية أنه قال يوماً: مَنْ أفصحُ الناس؟ فقام رجل من جَرْم[٢]، وجرمٌ من فصحاء الناس، فقال: قوم تباعدوا عن فُراتِيَّةِ العراقِ وتيامنوا عن كَشْكَشَة تميم وتياسروا عن كَسْكَسَةِ بكر، ليستْ فيهم غَمْغَمَةُ[٣] قُضاعَةَ ولا طُمْطُمانِيَّة[٤] حِمْيَر. قال معاوية: فمن هم؟ قال: قومك[٥].

ومن أصناف الحرف حرف
الإنكار

وهي زيادة[٦] تلحق الآخِر في الاستفهام على طريقين، أحدهما: أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك: أزيدُنِيه؟ والثاني: أن تفصلَ بينها وبين الحرف الذي قبلها

---

(١) شين: سقطت من أ

(٢) جرم: بطنان، بطن في قضاعة وهو جرم بن زبّان، والآخر في طيّء.

(٣) غمغمة: كلام غير بيّن، وأصله أصوات الثيران عند الذعر، وأصوات الأبطال عند القتال.

(٤) طمُطمانيّة: كلام فيه عجمة.

(٥) في ب وط: قومي. وما أثبته من أ، وهو الصحيح؛ لأنه قصد قريشاً، ومعاوية من قريش. وقريش أفصح العرب. وفي لسان العرب (غمم): «قاله رجل من العرب لمعاوية، قال: من هم؟ قال: قومك من قريش».

(٦) هذه الزيادة حرف من حروف المدّ كالزيادة اللاحقة للندبة.

«إنْ» مزيدةً كالتي في قولهم: ما إنْ فعلَ، فيقال: أزيدٌ إنيهْ[١]؟

فصل: ولها معنيان، أحدهما: إنكار أن يكون الأمر على ما ذَكر المخاطب. والثاني: إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر، كقولك لمن قال: قدم زيدٌ: أزيدُنيه؟ منكراً لقدومه أو لخلاف قدومه. وتقول لمن قال: غلبني الأميرُ: آلأميرُوه[٢]؟ قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتنكر تعجبه من أنْ يغلبه الأمير. قال سيبويه[٣]: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إنْ أَخْصَبت الباديةُ؟ فقال: أأناإنيهْ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج».

فصل: ولا يخلو الحرف الذي تقع[٤] بعده من أن يكون متحركاً أوْ ساكناً. فإنْ كان متحركاً تَبِعَتْه[٥] في حركته، فتكون[٦] ألفاً وواواً وياء بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في «هذا عُمَرُ»: أعُمَرُوهْ؟ وفي «رأيت عثمانَ»: أعُثْماناهْ؟ وفي «مررت بحذام»: أحَذَامِيهْ؟. وإنْ كان ساكناً حُرّك بالكسر ثم تَبِعَتْه[٧]، كقولك: أزيدُنيهْ؟ وأزيدٌ إنيهْ؟

فصل: وإنْ أجَبْتَ من قال: لقيت زيداً وعَمْراً، قلت: أزيداً وعَمْرَنيهْ؟ وإذا قال: ضربت عُمَر، قلت: أضربت عُمَرَاهْ؟ وإنْ قال: ضربت زيداً الطويلَ، قلت: أزيداً

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم «إنْ»، فيقول: أعُمَرُ إنيهْ، وأزيدُ إنيه، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إنْ، فأكّدوا بإنْ». الكتاب ٢ / ٤٢١.

(٢) حرف الإنكار هنا الواو لانضمام الراء قبلها. والهاء للسكت، والألف في أوله ممدودة؛ لأن همزة الاستفهام لمّا كانت مفتوحة ودخلت همزة لام التعريف وكرهوا حذفها قلبوا الثانية وأقروها، كما في قوله تعالى: ﴿آلذكرين حرّم أم الأنثيين﴾ [الأنعام: ١٤٣]. انظر ابن يعيش ٩ / ٥٠.

(٣) الكتاب ٢ / ٤٢٠. وفيه: أنا إنيه. والصواب ما أثبتناه؛ لأنهما همزتان، همزة الاستفهام وهمزة الضمير الأصلية.

(٤) في أ، ب: يقع. وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٥) في أ، ب: تبعه، وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٦) في أ، ب: فيكون. وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

(٧) في أ، ب: تبعه، وما أثبته من ط، وابن يعيش ٩ / ٥١.

الطويلاه؟ فتجعلها في منتهى الكلام.

فصل: وتَتركُ هذه الزيادة في حال الدَرْج، فتقول[١]: أزيداً يا فتى؟ كما تَركْتَ العلاماتِ في «مَنْ» حينَ قُلْتَ: مَنْ يا فتى[٢]؟

ومن أصناف الحرف حرف
التذكر

وهو أنْ يقولَ الرجل في نحو: قالَ ويقولُ، ومن العامِ: قالا، فيمد فتحة اللام، ويقولو، من العامِي، إذا تذكر ولم يرد أن يقطعَ كلامَه[٣].

فصل: وهذه الزيادة في إتباع ما قبلها إنْ كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سَكَنَ حُرّك بالكسر كما حُرّك ثمَّهْ، ثم تَبِعَتْهُ. قال سيبويه[٤]: سمعناهم يقولون: إنه قدي وألي، يعني في: قد فَعَلَ، وفي الألف واللام، إذا تذكّر الحارث ونحوه. قال[٥]: وسمعنا من يُوثَق به يقول: هذا سَيْفُني، يريد: سيفٌ مِنْ صفته كيْتَ وكَيْتَ[٦].

* * * * *

---

(١) في أ، ط: وتُترك. . . فيقال.

(٢) قال سيبويه: «وإنْ قلت: أزيداً يا فتى؟ تركت العلامة كما تركت علامة التأنيث و الجمع وحرف اللين في قولك: مناومني ومنو، حين قلت: يا فتى، وجعلت (يا فتى) بمنزلة ما هو في مَنْ حين قلت: مَنْ يا فتى». الكتاب ٢ / ٤٢٠.

(٣) قال سيبويه: «ويقول الرجل إذا تذكّر ولم يُرد أن يقطع كلامه: قالا، فيمدّ قال، ويقولو، فيمدّ يقول، ومن العامي، فيمدّ العام. سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكّر به ولم يقطع كلامه». الكتاب ٤ / ٢١٦.

(٤) قال سيبويه: «سمعناهم يقولونَ: إنه قدي في قَدْ، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه». الكتاب ٤ / ٢١٦. وانظر أيضاً الكتاب ٣ / ٣٢٥، ٤ / ١٤٧.

(٥) قال سيبويه: «وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيُفني، يريد: سيفٌ، ولكنه تذكّر بعدُ كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ؛ لأن التنوين حرف ساكن، فيُكسر كما تُكسر دال قدْ». الكتاب ٤ / ٢١٦.

(٦) بعدها في أ: تمّ القسم الثالث من كتاب المفصّل.

بسم الله الرحمن الرحيم
القسم الرابع من الكتاب
وهو قسم المشترك[(١)]

المشتركُ نحوُ: الإمالةِ والوقفِ وتخفيفِ الهمزة والتقاءِ الساكنين، ونظائرِها مما تتوارد فيه الأضربُ الثلاثة أو اثنان منها. وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المارّ في الأقسام الثلاثة معتصماً بحبل التوفيق من ربي، بريئاً من الحول والقوة إلّا به.

فمن أصناف المشترك
الإمالة[(٢)]

يشترك فيها الاسم والفعل. وهي أنْ تَنحَوَ بالألف نحوَ الكسرة[(٣)] ليتجانس الصوت، كما أُشربت الصادُ صوتَ الزاي لذلك[(٤)]. وسببُ ذلك أنْ تقع بقرب الألف

---

(١) في ب: القسم الرابع وهو قسم المشترك. وفي ط: القسم الرابع من الكتاب وهو قسم المشترك بسم الله الرحمن الرحيم.

(٢) الإمالة ليست لغة جميع العرب، فأهل الحجاز لا يميلون. وبنو تميم أشدّهم حرصاً عليها.

(٣) بعدها في ط: فتميل الألف نحو الياء.

(٤) كقولك في «مصدر»: مزدر. قرّبوا الصاد من صوت الزاي ليتناسب الصوتان. وكذلك في الإمالة قرّبوا الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلاه، والكسرة تطلب أسفله فتنافرا. لذا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، فصار الصوت بين بين، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستثقال الذي حصل بالتنافر. ابن يعيش ٩ / ٥٥.

كسرةٌ أوْ ياء، أوْ تكون هي منقلبةً عن مكسور أوْ ياء، أوْ صائرةً ياءً في موضع[١]، وذلك نحو قولك: عمادٌ وشِمْلالٌ وعالِمٌ، وسَيال وشَيْبان[٢]. وهابَ وخافَ ونابٌ ورمى[٣]، ودعا لقولك: دُعي، ومِعْزى وحُبْلى، لقولك: مِعْزيان وحُبْليان[٤].

فصل: وإنما تؤثّر الكسرةُ قبل الألف إذا تقدَّمتْهُ بحرف كعماد، أوْ بحرفين أولهما ساكن كشِمْلال. فإذا تقدّمتْ بحرفين متحركين أوْ بثلاثة أحرف، كقولك: أكلتُ عِنَباً وفَتَلْتُ قِنَّباً، لم تؤثّر[٥]. وأمّا قولهم: يريدُ أنْ ينزِعَها، ويضرِبَها، وهؤلاء عندَها، وله دِرْهَمان، فشاذ[٦]. والذي سوّغه أن الهاء خفيّة، فلم يُعتدَّ بها.

فصل: وقد أجروا الألف المنفصلةَ مجرى المتصلة، والكسرةَ العارضةَ مجرى الأصليّة، حيث قالوا: درستُ علماً، ورأيتُ زيداً، ومررتُ ببابه، وأخذتُ من ماله[٧].

فصل: والألفُ الآخِرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأنْ تكون ثالثة أوْ

---

(١) موضع: سقطت من أ.

(٢) عِماد وشِمْلال وعالِم: أميلت للكسرة. والكسرة هي أحد أسباب الإمالة، وهي إمّا قبل الألف أوْ بعدها. والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الذي يليه الألف، بل لا بدّ أن يكون بينهما حرف أو حرفان أحدهما: هاء أو ساكن. فعماد: أميلت للكسرة التي في أوله، وقد فصل بينها وبين الألف بحرف. وأمّا شِمْلال، وهي الناقة السريعة، فقد فصل بينهما بحرفين، ثانيهما ساكن. وعالم: أميلت للكسرة التي بعد الألف. وأمّا سَيَال (اسم شجر، واحدته سَيَالة) فلوقوع الألف بعد الياء متصلة، وشَيْبان: لوقوعها بعد الياء منفصلة. انظر شرح الشافية ٣/ ٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٥، وابن يعيش ٩ / ٥٦.

(٣) هاب وخاف: الألف فيهما منقلبة عن كسرة؛ لأنك تقول: هِبْت وخِفْت. ونابٌ ورمى: الألف منقلبة عن ياء.

(٤) دعا ومعزى وحبلى: الألف فيها صائرة ياء. الأول إذا بُني للمجهول. والثاني والثالث إذا ثُنِّيا.

(٥) وسبب ذلك تباعد الكسرة من الألف.

(٦) الشذوذ في إماله «ينزعها» و «يضربها» أنه قد فصل بين الكسرة والألف بحرفين متحركين. والشذوذ في «عندها» و «درهمان» أنه قد فصل بينهما بثلاثة أحرف.

(٧) أمالوا الألف في المثال الأول والثاني، وهي منفصلة؛ لأنها ليست لازمة، إذ هي مبدلة من التنوين لأجل الوقف. ولكنهم أجروها مجرى المتصلة التي هي من نفس الكلمة، وأمالوا الألف في المثال الثالث والرابع لكسرة الإعراب بعدها، وهي عارضة، تزول عند زوال العامل.

فوق ذلك. فالتي في الفعل[١] تُمال كيف كانت، والتي في الاسم إنْ لم تُعرف انقلابها عن الياء لم تُمَلْ ثالثةً وتُمالُ رابعة[٢]، وإنما أميلت العُلَى لقولهم: العُلْيا[٣].

فصل[٤]: والمتوسطة إنْ كانت في فِعْلٍ يُقال فيه: فَعِلْتُ، كطاب وخافَ أميلت[٥]، ولم ينظر إلى ما انقلبتْ عنه. وإن كانت في اسم نُظر إلى ذلك فقيل: نِاب، ولم يُقَل: بِاب[٦].

فصل: وقد أمالوا الألفَ لألفٍ مُمالة قبلها، فقالوا: رأيت عِماداً ومِعْزِاناً[٧].

فصل: وتمنعُ الإمالةَ سبعةُ أحرف[٨]، وهي: الصادُ والضاد والطاء والظاء والغين

---

(١) نحو: رمى، سواء أكانت عن ياء أو واو؛ لأنها إنْ كانت عن ياء فلها أصل في الياء، وتصير ياء عند اتّصال الضمائر بها، نحو: رميت. وإن كانت عن واو فإنها تصير ياء مكسوراً ما قبلها، وذلك إذا بُني الفعل للمجهول، نحو: دُعي، من دعا.

(٢) مثال الرابعة: أعْلى وحُبلى وذِفرى وأرْطى. وكذلك ما كان فوقها نحو: مصطفى. أما الثالثة التي لا تمال فنحو: عصا ورحا. والألف المنقلبة عن ياء تجوز إمالتها نحو: فتى.

(٣) فالألف التي في «العُلَى» هي تلك الياء التي في العُلْيا، ولكنه لمّا جُمع على «فُعَل» قلبت ياؤه ألفاً. وقيل: كل ما كان على «فُعَل» جاز إمالة ألفه. انظر ابن يعيش ٩ / ٥٨، وشرح الشافية ٣ / ١٢.

(٤) هذا الفصل ورد في أ، ب على النحو التالي: والمتوسطة إن كانت ياء أميلت وإن كانت واواً أميلت أيضاً إنْ كان يقال فيه فَعِلْتُ نحو: خِفْتُ ودِمْتُ. وما أثبتناه من ط ومن حاشية ب، وكتب إلى جانبه في الحاشية: وهو الصحيح.

(٥) أميلت هنا لتدلّ على أنّ العين من الياء ولأن ما قبلها ينكسر في نحو قولك: طِبْتُ وخِفْتُ. قال سيبويه: «ولا يميلون في الفعل نحو: قال، لأنهم يفرقون بين ما فَعِلْتُ منه مكسور وبين ما فَعَلْتُ منه مضموم، وهذا ليس في الأسماء». الكتاب ٤ / ١٢٨.

(٦) لأن الألف في «ناب» من الياء، لقولك في الجمع: أنياب. وأمّا في «باب» فهي من الواو، لقولك في الجمع: أبواب.

(٧) الألف الثانية في الكلمتين أميلت لأنها وقعت بعد ألف قد أميلت، وذلك من أجل تناسب الأصوات.

(٨) لأن هذه الأحرف مستعلية. قال ابن يعيش: «وهذه الحروف منفتحة المخارج، فلذلك وجب الفتح معها، ورفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدّم». شرح المفصّل ٩ / ٥٩.

والخاء والقاف، إذا وَلِيَت الألفَ قبلها أوْ بعدها، إلا في باب «رمى وباع» فإنك تقول فيهما: طِابَ وخِاف وصغِى وطغِى[١]، وذلك نحو: صاعدٍ وعاصمٍ وضامنٍ وعاضد وطائف وعاطس وظالم وعاظل وغائب وواغل وخامد وناخل وقاعد وناقف[٢]. أوْ وقعت بعدها بحرف أو حرفين كناشصٍ ومقاريصَ وعارض ومعاريضَ وناشِط ومناشيطَ وباهظ ومواعيظ ونابغ ومباليغَ ونافخ ومنافيخَ ونافق ومعاليقَ[٣]. وإنْ وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورةٌ أو ساكنةٌ بعد مكسور لم تَمنعْ عند الأكثر نحو: صِعابٍ ومِصْباحٍ وضِعاف ومِضْحاك وطِلاب ومِطْعام وظِماء وإظْلام وغِلاب ومِغْناج وخِباث وإخبات وقِفاف ومِقْلات[٤].

فصل: قال سيبويه[٥]: وسمعناهم يقولون: أراد أن يضربها زيدٌ، فأمالوا. وقالوا: أراد أن يضربها قبلُ، فنصبوا للقاف. وكذلك: مررت بمالِ قاسمٍ وبمالِ مَلِقٍ[٦].

---

(١) جازت الإمالة مع حروف الاستعلاء في هذه الكلمات لانكسار ما قبل الألف في نحو قولك في طاب وخاف: طِبْت وخِفْت، ولانقلابها ياء في بعض التصاريف، كقولك في صغى وطغى: صُغِيَ وطُغِيَ.

(٢) كل هذه الكلمات لا تجوز إمالتها؛ لأن حرف الاستعلاء ولى الألف أوْهي وليته. العاظل: الذي يحمل الكلام بعضه على بعض ويتكلم بالرجيع من القول. والواغل: الذي يشارك القوم في طعامهم وشرابهم دون أن يدعوه لذلك. والناقف: الضارب على الرأس.

(٣) الناشص: المرتفع. مقاريص: جمع مِقراص، وهو ما يقطع به. معاريض: جمع مِعراض، من التعريض، وهو التورية. مناشيط: جمع مِنشاط، وهو الكثير النشاط. مواعيظ: جمع موعوظ، وهو اسم مفعول من الوعظ. ومباليغ: لعله جمع مبلغ، والياء للإشباع. ومنافيخ: جمع مِنفاخ. ومعاليق: جمع مِعْلاق أوْ مُعْلوق، وهو ما يعلَّق عليه الشيء.

(٤) ظماء: جمع ظمآن. قِفاف: جمع قُفّ، وهو ما ارتفع من الأرض. المِقلات: التي لا يعيش لها ولد. الإخبات: الخشوع والتواضع.

(٥) الكتاب ٤ / ١٣٣.

(٦) المَلِقُ: الذي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. والمراد بهذا ا لفصل أنهم قد أجروا المنفصل مجرى المتّصل، أيْ: أن تكون الألف من كلمة وحرف الاستعلاء من كلمة أخرى، فيجريان مجرى ما هو من كلمة واحدة.

فصل: والراءُ غيرُ المكسورة إذا وَلِيَت الألفَ[1] مَنَعَتْ منعَ المستعلية، تقول: راشد، وهذا حمارُك، ورأيتُ حمارَك، على التفخيم. والمكسورة أمرها بالضدّ من ذلك، يُمال لها ما لا يُمال مع غيرها، تقول: طارِدٌ وغارِمٌ. وتَغْلِبُ غيرَ المكسورةِ كما تَغلِب المستعليةَ، فتقول: مِنْ قرارِكَ، وقُرِىء: ﴿كانت قواريرَ﴾[2] [الإنسان: ١٥]. فإذا تباعدتْ لم تُؤثّر عند أكثرهم، فأمالوا: هذا كافرٌ، ولم يميلوا: مررتُ بقادرٍ[3]. وقد فخّم بعضُهم الأوّلَ وأمال الآخِرَ[4].

فصل: وقد شذّ عن القياس قولهم: الحَجَّاجُ والناسُ، مُمَالَيْن[5]. وعن بعض العرب: هذا مِالٌ وبِابٌ[6]. وقالوا: العَشِا والمَكِا والكِبِا[7]، وهؤلاء من الواو. وأما قولهم: الرِّبِا، فلأجل الراء[8].

---

(١) قبلها أو بعدها.

(٢) ولم يمنع القاف، وهو حرف مستعلٍ، أمالة الألف لأن الراء بعده مكسورة.

(٣) لأجل القاف.

(٤) أيْ: لم يميلوا (كافر) وأمالوا (بقادر).

(٥) الشذوذ في إمالة الحجاج أنه ليس فيها كسرة ولا ياء ونحوهما من أسباب الإمالة. وقد أميل لكثرة استعماله، فالإمالة أكثر كلامهم، فحملوه علي الأكثر. قال سيبويه: «هذا باب ما أميل على غير القياس وإنما هو شاذ. وذلك الحجّاج إذا كان اسماً لرجل. وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجّاج إذا كان صفة، يجرونه علي القياس». الكتاب ٤/ ١٢٧. وأمّا «الناس» فإمالته في حال الرفع والنصب شاذ لعدم سبب الإمالة أيضاً، والذي حسّنه كثرة الاستعمال، وأمّا في حال الجرّ فحَسَنٌ. ابن يعيش ٩/ ١٢٧.

(٦) أمالوهما لأنهم شبّهوا الألف فيهما المنقلبة عن واو بألف غزا ودنا المنقلبة عن واو أيضاً، فأجروا العين كاللام وإنْ كانت العين أبعد من الإمالة. سيبويه ٤/ ١٢٨، وابن يعيش ٩/ ٦٣.

(٧) العَشَا: عدم الإبصار ليلاً. والمَكَا: جحر الثعلب. والكِبا: الكناسة. أمّا إمالة الأول فلأن ألفه تصير ياء في الفعل، تقول: عشي، وهما يعشيان. وأمّا إمالة الثاني والثالث فعلى التشبيه بما هو من الياء لأنها لام، واللام يتطرق إليها التغيير، فمثلاً تميل «غزا» ولا تميل «قال». انظر ابن يعيش ٩/ ٦٤.

(٨) أيّ: أمالوا الرّبا مع أنه من الواو لأجل الراء المكسورة في أوله.

فصل: وقد أمال قوم «جادٌّ وجوادٌّ» نظراً إلى الأصل[1]، كما أمالوا هذا ماشْ[2]، في الوقف.

فصل: وقد أميل: ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١]، وهي من الواو؛ لتشاكل ﴿جلاّها﴾ [الشمس: ٣] و ﴿يغشاها﴾ [الشمس: ٤].

فصل: وقد أمالوا الفتحةَ في نحو قولهم: مِن الضَّرَرِ ومِن الكِبَرِ ومِن الصِّغرِ ومِن المحاذَرِ[3].

فصل: والحروف لا تُمال[4]، نحو: حتّى وعلى وإلى وأمّا وإلاّ، إلاّ إذا سُمِّي بها[5]. وقد أُميل بلى، و«لا» في: إمّا لا، و«يا» في النداء لإغنائها عن الجمل[6]. والأسماء غير المتمكنة يُمال منها المستقلّ بنفسه، نحو: ذا ومتى وأنّى[7]. ولا يُمال ما ليس بمستقلّ، نحو: «ما» الاستفهاميّة أو الشرطية أوْ الموصولة أوْ الموصوفة، ونحو:

---

(١) لأن أصلهما: جادِد وجوادِد. وجوادّ: جمع جادّة.

(٢) لأنه إذا وُصل الكلام يُكسر.

(٣) إمالةُ الفتحة: الجنوحُ بها إلى الكسرة، وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة، كالأمثلة التي أتى بها المؤلف.

(٤) لأن الإمالة تصرُّف، والحروف لا تتصرّف.

(٥) وكان هناك سبب للإمالة.

(٦) تقول في جواب من قال: أما قام زيدٌ؟: بلى، أيْ: بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله، فأميل لمشابهته الفعل. وأميل «يا» في النداء لتضمّنها معنى الفعل، وهو: دعوت وناديت. وكذلك «لا» في: إمّا لا، لأن بعدها شرط محذوف. وإنّ انفردت «لا» عن إمّا لم تُملْ لكونها على حرفين. والمسوّغ لإمالة «يا» مع أنه على حرفين الياء. انظر شرح الشافية ٣/ ٢٧، والكتاب ٤/ ١٣٥.

(٧) أمالوا «ذا» لأنها تشبه الأسماء المتمكّنة من حيث أنها توصف ويوصف بها وتصغّر. وأمّا «متى وأنّى» إنما تمالان لإغنائهما عن الجملة، وذلك أنك تحذف الفعل معهما، وهما أيضاً مستقلتان بأنفسهما غير محتاجتين إلى ما يوضّحهما. انظر الكتاب ٤/ ١٣٥، وشرح الشافية ٣/ ٢٧، وابن يعيش ٩/ ٦٦.

إذا[١]. قال المبرّد: وإمالة «عسى» جيدة[٢].

ومن أصناف المشترك
الوقف[٣]

تشترك فيه الأضرب الثلاثة[٤]. وفيه أربع لغات: الإسكانُ الصريح، والإشمامُ، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان[٥]، والرَّومُ، وهو أن تروم التحريك[٦]، والتضعيفُ. ولها في الخط علامات. فللإسكان الخاء، وللإشمام نقطة، وللرَّوم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين[٧]. مثال ذلك: هذا حكمْ وجَعْفَرْ وخالدْ وفَرَجْ. والإشمام مختص بالمرفوع، ويشترك في غيره[٨] المجرور والمرفوع والمنصوب غيرُ المنوّن[٩]. والمنوّن يُبدل من تنوينه ألفٌ في المنصوب، كقولك: رأيت فرجا وزيدا ورَشَأا وكِساءا وقاضيا، فلا مُتعلَّقَ به لهذه اللغات[١٠]. والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح

---

(١) «ما» بجميع أنواعها غلب عليها شبه الحرف، فهي لا تقوم بنفسها، ولا تتمّ اسماً إلا بما بعدها. وكذلك «إذا» تشبه الحرف، لذا اقتصروا على إضافتها إلى الجملة. فالألف في «ما» و «إذا» أصل، لا حركة فيها توجب قلبها، ومن هنا لا تجوز إمالتها. ابن يعيش ٩ / ٦٦.

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء، لقولك: عسيتُ وعسينا وعسيتم.

(٣) الوقف: هو قطع النطق عند آخر الكلمة.

(٤) الاسم والفعل والحرف.

(٥) ولا يدركه إلا البصير، ويختصّ بالمضموم.

(٦) وذلك بالإشارة إليها بخفة وسرعة، وعدم إسقاطها. ويجوز في الحركات كلها، خلافاً للفراء في منعه إيّاه في الفتحة. أوضح المسالك ٤ / ٣٤٥.

(٧) جُعل الخاء علامة للإسكان لأنه أول قولك: خفيف؛ لأن الإسكان تخفيف. وجُعل الشين للتضعيف لأنه أول حرف في قولك: شديد؛ لأن التضعيف تشديد. ولأن الإشمام أضعف من الروم جُعل له نقطة وللرَّوم خط؛ لأن النقطة أنقص من الخط. انظر ابن يعيش ٩ / ٦٦.

(٨) أيْ: غير الإشمام. وغير الإشمام: الإسكان والرَّوم والتضعيف.

(٩) يكون المنصوب غير منوّن إذا كان بالألف واللام أو كان مضافاً أو كان ممنوعاً من الصرف.

(١٠) أيْ: لا يكون فيه إشمام ولا رَوم ولا تضعيف.

المتحرك ما قبله.

فصل: وبعض العرب يحّول ضمةَ الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة، فيقول: هذا بكُرْ ومررت بِبكِرْ[1]. قال[2]:

تَحفِزُها الأوْتارُ الأيْدي الشُّعُرْ والنَّبْلُ وسِتّونَ كأنَّها الجَمُرْ

يريدُ: الشُّعْرُ والجَمْرُ. ونحوُه قولُه: اضْرِبُهْ وضَرَبْتُهْ[3]، قال[4]:

عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عجبُهْ من عَنَزِيٍّ سبَّني لم أضرِبُهْ

وقال أبو النجم[5]:

فقَرِّبَنْ هذا وهذا زَحِّلُهْ

ولا يقول: رأيت البكَرْ[6]. وفي الهمزة يحوِّلُهُنَّ جميعاً، فيقول: هذا الخَبُؤْ ورأيت الخَبَأْ ومررت بالخَبِىءْ[7]، وكذلك البُطُؤْ والرِّدُؤْ. ومنهم مَنْ يتفادى ـ وهم ناسٌ من تميم ـ من أنْ يقول: هذا الرِّدُؤْ ومِن البُطِىءْ، فيفرّ إلى الإتباع[8]، فيقول: مِن البُطُؤْ،

---

(١) بعدها في ط: ويجري أيضاً في حال التعريف.

(٢) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. انظر ابن يعيش ٩ / ٧١، والتخمير ٤ / ٢٢١، والمنخّل ٢ / ١٣٣٦. وقد بيّن المؤلف الشاهد. والرجز في وصف قوس. تحفزها: تدفعها. والضمير (ها) راجع إلى السّهام. والأيدي الشّعر: أيدي الرِجال.

(٣) الأصل: اضرِبْهُ وضرَبْتُهُ. فلمّا وقف عليهما نُقلتْ حركة الهاء الذاهبة للوقف إلى الساكن قبلها.

(٤) الرجز لزياد الأعجم، وهو زياد بن سلمى، مولى عبدالقيس، من شعراء الدولة الأموية. انظر ديوانه ٤٥، والكتاب ٤ / ١٨٠، وسرّ الصناعة ١ / ٣٨٩، واللسان (لمم). والشاهد فيه: نقل حركة الآخر إلى ما قبلها في الوقف. والأصل: لم أضْرِبْهُ.

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٠، برواية: أزْحِلُهْ. وابن يعيش ٩ / ٧٢. والشاهد فيه: نقل حركة الهاء في «زحّله» إلى اللام قبلها في الوقف. والأصل: زحِّلْهُ. زحّله: بعّده. والرجز في صفة فرس سابق.

(٦) لأن حركة الموقوف عليه الفتحة.

(٧) قال سيبويه: «فلمّا كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبين لها». ٤ / ١٧٧.

(٨) لأنه ليس في الأسماء فِعُل ولا فُعِل.

بضمّتين، وهذا الرِّدِىءْ، بكسرتين.

فصل: وقد يبدلون من الهمزة حرفَ لين، تحرّك ما قبلها أو سكن، فيقولون: هذا الكلَوْ والخَبُوْ والبُطُوْ والرُّدُوْ، ورأيتُ الكَلاْ والخَبَاْ والبُطاْ والرِّداْ، ومررت بالكَلِي والخَبِي والبُطِي والرِّدِي. ومنهم من يقول: هذا الرِّدِي، ومررتُ بالبُطُوْ، فيتبع. وأهل الحجاز يقولون: الكَلاَ، في الأحوال الثلاث؛ لأن الهمزة سكّنها الوقفُ، وما قبلها مفتوح، فهو كرأس، وعلى هذه العبرة يقولون في أَكْمُؤٍ: أَكْمُوْ، وفي أَهْنِىءْ: أَهْني، كقولهم: جُونَةٌ وذيب[1].

فصل: وإذا اعتلّ الآخِر وما قبله ساكن كآخر ظَبْيٍ ودَلْوٍ فهو كالصحيح. والمتحرّك ما قبله إنْ كان ياء قد أسقطها التنوينُ في نحو: قاضٍ وعَمٍ وجَوَارٍ، فالأكثر أن يوقف على ما قبله[2]، فيقال: قاضْ وعَمْ وجَوَارْ. وقوم يعيدونها ويقفون عليها فيقولون: قاضِيْ وعَمِيْ وجَوَارِيْ[3]. وإنْ لم يسقطها التنوينُ في نحو: القاضي ويا قاضي ورأيت جواريَ، فالأمر بالعكس[4]. ويقال: يا مُرِيْ[5]، لا غيرُ. وإن كان ألفاً قالوا في الأكثرِ الأعرفِ: هذه عَصاْ وحُبلَىْ[6]. ويقول ناسٌ من فزارة وقيس: حُبلَيْ

---

(١) الكتاب ٤ / ١٧٩.

(٢) قال سيبويه: «فهذا الكلام الجيّد الأكثر». ٤ / ١٨٣.

(٣) قال سيبويه: «وحدّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيّته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين». ٤ / ١٨٣.

(٤) إثبات الياء أكثر وأجود فيما كان فيه ألف ولام. وفي حالة النصب فليس فيه إلا إثبات الياء. وأمّا في المنادى فالوجه إثبات الياء، هذا قول الخليل. واختار يونس في النداء حذف الياء، فتقول: يا قاضْ، وقد قوّى سيبويه قوله. انظر الكتاب ٤ / ١٨٤، وابن يعيش ٩ / ٧٥.

(٥) مُري: اسم فاعل من «أرى يري». قال سيبويه: «كرهوا أن يخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضاً». ٤ / ١٨٤.

(٦) ألف المقصور تسقط في الوصل، فإذا وقعت عادت وكان الوقف عليها. هذا في الاسم المتصرّف. وأمّا في الاسم غير المتصرّف فألفه ثابتة، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل.

بالياء[١]، وبعض طيِّء: حُبْلَوْ بالواو[٢]. ومنهم مَنْ سَوّى في القلب بين الوقف والوصل. وزعم الخليلُ[٣] أنّ بعضهم يقلبها همزة، فيقول: هذه حُبَلأ ورأيت حُبلأ، وهو يضربهأ. وألف عصا في النصب هي المبدلة من التنوين، وفي الرفع والجرّ هي المنقلبة عند سيبويه[٤]، وعند المازني هي المبدلة في الأحوال الثلاث[٥].

فصل: والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتّلت لامُه بإثبات أواخره، نحو: يغزوْ ويرميْ ويخشىْ، وعلى المجزوم والموقوف منه[٦] بإلحاق الهاء[٧]، نحو: لم يَغْزُهْ ولم يَرْمِهْ ولم يخْشَهْ، واغْزُهْ وارْمِهْ واخْشَهْ، وبغير هاء، نحو: لم يَغْزْ ولم يَرْمْ واغْزْ وارْمْ، إلا ما أفضى به تركُ الهاء إلى حرفٍ واحد فإنه يجب الإلحاقُ، نحوَ: قِهْ ورِهْ[٨].

فصل: وكلّ واوٍ أوْ ياء لا تُحذفُ، تحذفُ في الفواصل والقوافي، كقوله تعالى: ﴿الكبيرُ المتعالْ﴾ [الرعد: ١]، ﴿ويومَ التنادْ﴾ [غافر: ٣٢]، ﴿والليلِ إذا يَسْرْ﴾ [الفجر: ٤]. وقال[٩] زهير[١٠]:

---

(١) جاءوا بالياء بدل الألف، لأنها تشبهها في سعة المخرج.

(٢) لأن الواو أبين من الياء كما يقول سيبويه ٤ / ١٨١.

(٣) انظر سيبويه ٤ / ١٧٦.

(٤) وزعم بعضهم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها. قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه، وهو: «وأمّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف». انظر الكتاب ٤ / ١٨٧، وابن يعيش ٩ / ٧٦، وشرح الشافية ٢ / ٢٨٣.

(٥) وقوله: هذا لا يخلو من ضعف؛ لأنه قد جاء عن العرب أنهم أمالوا «فتى»، ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة، إذ لا سبب لها. ابن يعيش ٩ / ٧٧.

(٦) وهو فعل الأمر.

(٧) وهي هاء السكت.

(٨) قِ: فعل أمر من «وقى». رِ: فعل أمر من «ورى»، تقول: ورى الزندُ، أيْ: خرجت نارُه.

(٩) في ط: وقول.

(١٠) ديوانه ٤٤، والكتاب ٤ / ١٨٥، وسرّ الصناعة ٢ / ٤٧١، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٢. الشاهد فيه قوله: يفرْ، أصله: يفري، حذفت الياء وسكنت الراء للوقف. والإثبات أكثر لأنه فعل لا يدخله التنوين. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وأراك تفري ما خلقت. تفري: تقطع. =

وبعضُ القومِ يخلُقُ ثم لا يَفْرْ

وأنشد سيبويه[1]:

لا يُبْعِـدِ اللـهُ إخـوانـاً تـركتُهُـمُ لـم أدرِ بعـدَ غـداةِ البَيْـنِ[2] مـا صَنَـعْ

أيْ: صنعوا.

فصل: وتاء التأنيث في الاسم المفرد تُقلب هاء[3] في الوقف، نحو: غرفهْ وظلمهْ. ومن العرب من يقف عليها تاء[4]، قال[5]:

بلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ

و «هيهات» إنْ جُعل مفرداً وُقف عليه بالهاء وإلا فبالتاء[6]. ومثلُه في احتمال الوجهين: استأصلَ اللهُ عِرْقاتِهم وعِرْقاتَهم[7].

= خلق: قدّر. ومعناه: إذا قدّرت لأمر ما أمضيته، وبعض الناس يقدّر له ثم تثنيه همّته عن إمضائه وتنفيذه. البيت من البحر الكامل، فيكون آخر الشطر الأول (بَعْـ)، و(ضُ) أول الشطر الثاني.

(١) البيت لابن مقبل، واسمه تميم. وهو في ديوانه ١٦٨، والكتاب ٤ / ٢١١، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٦. والشاهد فيه واضح وكذلك معناه.

(٢) في أ، ب: الأمس. والصواب ما أثبتناه، كما في المصادر التي ورد فيها.

(٣) ما لم تكن متصلة بحرف، نحو: ثمّت، أو فعل، نحو: قامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، نحو: أخْت. وجاز إبقاؤها وإبدالها إنْ كان قبلها حركة، نحو: شجرة، أو ساكن معتل، نحو: صلاة.

(٤) وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومن ذلك قولهم: وعليه السلام والرحمت. ابن يعيش ٩/ ٨١.

(٥) اختلف في قائل هذا الرجز. فقد نُسب لسؤر الذئب كما في اللسان (حجف). ونسب لبعض الطائيين كما في شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦. ونسبه بعضهم لأبي النجم. ولم ينسب في الخصائص ١ / ٣٠٤، وشرح الشافية ٢ / ٢٧٧. وقبله: داراً لسلمى بعد حول قد عفتْ. والشاهد فيه قوله: الحجفتْ: حيث وقف على تاء التأنيث ولم يقلبها هاء. الجوز: الوسط: التيهاء: المفازة التي يتيه فيها السالك. الحجفة: الترس.

(٦) هيهات: فيه لغتان، فتح التاء وكسرها. فمن فتح جعلها مفرداً، ووقف عليها بالهاء. ومن كسر جعلها جمعاً ووقف عليها بالتاء. وألفها في حالة الفتح يحتمل أن تكون مبدلة من الياء، والأصل: هَيْهَيَة. ويجوز أن تكون زائدة. ابن يعيش ٩ / ٨١.

(٧) مَنْ فتحَ التاءَ جعله مفرداً، ووقف عليه بالهاء، وألفه للإلحاق. ومن كسرها جعله جمعاً، ووقف=

فصل: وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف، منه قوله[1]:

مثل الحريق وافَقَ القَصَبَّا

ولا يختصّ بحال الضرورة، يقولون[2]: ثلاثهْ أربعهْ[3]، وفي التنزيل: ﴿لكنّا هو اللهُ ربي﴾[4] [الكهف: ٣٨].

فصل: وتقول في الوقف على غير المتمكّنة[5]: أنا بالألف[6]، وأنَهْ بالهاء[7]، وهُوْ بالإسكان وهُوَهْ بإلحاق الهاء[8]، وههنا وههناهْ[9]، وهؤلا وهؤلاهْ إذا قُصر[10]،

= عليه بالتاء، وألفه ليستْ للإلحاق، وإنما هي المصاحبة لتاء جمع المؤنث، كأنه جمع عِرق، الذي يجمع أيضاً جمع تكسير، فيقال: عروق. انظر شرح الشافية ٢ / ٢٩٢، وابن يعيش ٩ / ٨١.

(١) الرجز لرؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٩، وشرح الشافية ٢ / ٣٢٠، ولم ينسب في الخزانة ٦ / ١٣٨، وابن يعيش ٩ / ٨٢. والشاهد فيه قوله: القَصبَّا، حيث ضعّف آخره للوقف ثم حرّكه. وأصله: القَصَب، والألف للإطلاق.

(٢) في ط: تقول.

(٣) قال ابن يعيش: «من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: ثلاثهربعة، فأبدل من التاء هاء في الوقف ثم ألقى حركة الهمزة على الهاء وحذفها على حدّ القراءة في قوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، وذلك إنما يكون في الوصل». ٩ / ٨٢.

(٤) قرأها ابن عامر بإثبات الألف. والأصل: أنا، أُلقيت حركة الهمزة على نون «لكن» ثم حذفت الهمزة وأدغمت النونان. والقياس حذف الألف من «أنا» في الوصل، ولكن أُجري فيه الوصل مجرى الوقف. انظر البحر المحيط ٧ / ١٧٨، وابن يعيش ٩ / ٨٣.

(٥) غير المتمكّن: هو المبنيّ.

(٦) فإذا وصلت سقطت الألف. وحكى بعضهم أنّ من العرب من يثبت هذه الألف في الوصل. انظر ابن يعيش ٩ / ٨٣، وسيبويه ٤ / ١٨١.

(٧) وقعت الهاء موقع الألف.

(٨) وهذا هو الأكثر، لبيان حركة الواو.

(٩) قال سيبويه: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفيّة، فأرادوا البيان». ٤ / ١٦٥.

(١٠) أمّا مَنْ مدّ وهمز فإنه يقف بالسكون على الهمزة.

وأكرمتكْ وكرمتكَهْ[1]، وغلاميْ وضَرَبَنيْ وغلامِيَهْ وضربَنِيَهْ بالإسكان وإلحاق الهاء فيمن حرّك في الوصل، وغلامْ وضربَنْ فيمن أسْكَن في الوصل. وفي قراءة أبي عمرو: ﴿ربي أكرَمَنْ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أهانَنْ﴾ [الفجر: ١٦]، وقال الأعشى[2]:

ومِـــنْ شـــانـــىءٍ كـــاســـفٍ وجهُـــهُ إذا مـــا انتسبـــتُ لـــه أنْكَـــرَنْ

وضرَبَكمْ وضرَبَهمْ وعَلَيْهمْ وبِهمْ ومِنهْ وضربَهْ، بالإسكان فيمن ألْحقَ وصلاً أوْ حرّك[3]. وهذهْ فيمن قال: هَذِهِيْ أمَةُ الله[4]. وحتَّامْ وفيمْ وحتّامَهْ وفيمَهْ، بالإسكان والهاء[5]. ومجيءَ مَهْ ومثلُ مَهْ في: مجيء مَ جئتَ، ومثلُ مَ أنت، بالهاء لا غير[6].

فصل: والنون الخفيفة تُبدل ألفاً عند الوقف، تقول في قوله تعالى: ﴿لنسفَعَنْ

---

(١) أيْ: أنّ كاف الضمير في نحو ما مثّل به المؤلف يجوز فيها الوقف بالسكون، ويجوز الوقف بالهاء.

(٢) ديوانه ٢٠٧، والكتاب ٤ / ١٨٧، والمحتسب ١ / ٣٤٩. الشاهد فيه قوله: أنكرنْ، حيث حذف ياء المتكلم والكسرة التي قبلها لأجل الوقف، والأصل: أنكرني. الشانىء: المبغض. الكاسف: العابس.

(٣) أيْ: فيمن ألحق الواو في ميم الجمع أو الياء في الوصل. قال الرضي: «فمن لم يلحق الصلة في ميم الجمع وصلاً فلا كلام في الوقف عليها بالإسكان، ومن ألحقها وصلاً أوجب حذفها في الوقف أيضاً». شرح الشافية ٢ / ٣٠٩. والأصل أن يلحق الميم الواو نحو: ضربكمُو وضربهمُو، والياء نحو: بهمِي، وإنما حذفوا لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال. انظر ابن يعيش ٩ / ٨٦.

(٤) قوله: هذِهْ، أيْ: تبقى على سكونها كميم الجمع، فلا يؤتى بالصلة، وهو الأصل، ولكنه قليل الاستعمال. تقول: هذِهْ، وصلاً ووقفاً. شرح الشافية ٢ / ٣٠٩. وقوله: هذهِيْ، كُسرت الهاء ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم، فشبّهت بهاء الإضمار الذي قبله كسرة. ابن يعيش ٩ / ٨٧.

(٥) أيْ: هاء السكت، فيقع الوقف عليها، وتسلم الفتحة قبلها.

(٦) حذفت الألف من «ما» مع هذه الأسماء كما حذفت مع حروف الجرّ، فإذا وُقف على «ما» فبالهاء لا غير. وعلّة ذلك أنّ «ما» بعد حذف الألف صار على حرف واحد، فكرهوا ذلك وألحقوه الهاء ليقع السكت عليها. وقد سقطت من أ: ومجيء مَهْ.

بالناصية﴾ [العلق: ١٥]: لنسفعا، قال الأعشى[١]:

ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبدا

وتقول في «هل تضرِبُنْ يا قوم»: هل تضربونْ؟ بإعادة واو الجمع[٢].

ومن أصناف المشترك

القسم

يشترك فيه الاسم والفعل. وهو جملة فعلية أو اسمية تُؤكَّد بهاجملة موجبة أو منفية، نحو قولك: حلفت بالله، وأقسمت، وآليت، وعلِمَ الله، ويعلمُ اللهُ، ولعمرُك، ولعمرُ أبيك، ولعمرُ اللهِ[٣]، ويمينُ الله، وأيمنُ اللهِ وأيمُ اللهِ[٤]، وأمانةُ الله، وعليّ عهدُ اللهِ لأفعلنّ أوْ لا أفعلُ. ومن شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء[٥]. ويجوز حذف الثانية هاهنا عندَ الدلالة جوازَ ذلك

---

(١) ديوانه ٤٦، والكتاب ٣ / ٥١٠، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٧٨، والأزهية ٢٧٥. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تقربنَّها. والشاهد فيه واضح. وهو من قصيدة في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام.

(٢) عادت واو الجماعة لأن الساكن من بعدها، وهي نون التوكيد، قد زال. وعادت علامة الرفع التي هي النون؛ لأنها كانت قد سقطت لبناء الفعل عند اتصاله بنون التوكيد، فلما زال موجب البناء عاد الإعراب. ابن يعيش ٩ / ٩٠.

(٣) ولعمر الله: سقطت من أ.

(٤) أيمن: اسم مفرد، موضوع للقسم، مأخوذ من اليمن، وهمزته وصل. ومذهب الكوفيين أن همزته قطع، وهو جمع يمين. وأمّا أيمُ فلغة في أيمن، نقلت عن تميم. وزعم يونس أن ألفه موصولة. انظر المساعد ٢ / ٣١١، وابن يعيش ٩ / ٩٢، وسيبويه ٣ / ٥٠٣، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٤، والإنصاف ١ / ٤٠٤.

(٥) أيْ: أن جملة القسم وجوابه وإنْ كانتا جملتين إلا أنهما كالجملة الواحد لأنه قد أكّد إحداهما بالأخرى. فارتباطهما مع بعضهما البعض كجملتي الشرط وجوابه.

ثَمَّه[1]. فالجملةُ المؤكِّدُ بها هي القسم والمؤكَّدة هي المقسمُ عليها، والاسم الذي يُلصق به القسم ليعظِّمَ به ويفخِّمَ هو المقسم به.

فصل: ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرّف فيه، وتوخّوا ضروباً من التخفيف. من ذلك: حذفُ الفعل في «بالله»، والخبر في «لعمرُك» وأخواتِه، والمعنى: لعمرُك ما أُقسم به، ونون أيُمن» وهمزته في الدَّرْج[2]، ونون «مِنْ» و «مُنْ»[3]، وحرف القسم في «اللهِ» و «اللهَ» بغير عوض[4]، وبعوضٍ في «ها اللهِ» و «آللهِ» و «أفاللهِ»؟ والإبدالُ عنه تاء في «تاللهِ»[5]. وإيثار الفتحة على الضمة التي هي أعرف في العُمْرِ.

فصل: ويُتلقّى القسم بثلاثة أشياء: باللام وبإنّ وبحرف النفي، كقولك: باللهِ لأفعلنّ، وإنّك لذاهب، وما فعلتُ ولا أفعلُ. وقد حُذِفَ حرف النفي في قول الشاعر[6]:

تاللهِ يبقى على الأيام مُبْتَقِلٌ

فصل: وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي ألصقَتْهُ بالمقْسَمِ به أربعةَ

---

(١) فكما أنه يجوز حذف جواب الشرط للدلالة عليه، كذلك يجوز حذف الجملة الثانية من القسم للدلالة عليها، نحو: هلكتَ واللهِ، أيْ: واللهِ لقد هلكت.

(٢) لأنها همزة وصل.

(٣) وحكى الكسائي والأخفش: مُ الله، وحكى الهروي: مَ الله. وقيل: إنّ «مُ اللهِ» أصلها أيمُ اللهِ. المساعد ٢ / ٣١١، ٣١٢.

(٤) التقدير في الأول: واللهِ. والتقدير في الثاني: أحلف بيمين اللهِ، حذفت الباء فوصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حُذف الفعل فبقي منصوباً. انظر شرح التسهيل ٣ / ١٩٩، والمساعد ٢ / ٣٠٦.

(٥) التاء بدل من الواو.

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وهو في شرح شواهد الإيضاح ٢٣٧، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٥٦، والتخمير ٤ / ٢٥٢، واللسان (كور). والشاهد فيه: حذف حرف النفي من جواب القسم، أيْ: تاللهِ لا يبقى. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: جَوْنُ السَّراة رَباعٌ سِنُّه غَرِدُ. المبتقل: الحمار الوحشي الذي يرعى البقل. جون السّراة: أسود الظهر. رباعٌ سنّه، أيْ: له أربع سنين. والغرِد: المضطرب.

أحرف: الواو والتاء، وحرفين من حروف الجرّ وهما: اللام ومِنْ، في قولك: لِلّهِ لا يُؤخَّر الأجلُ، ومِنْ ربي لأفعلنّ؛ رَوْماً للاختصاص. وفي التاء واللام معنى التعجب. وربما جاءت التاء في غير التعجب، واللام لا تجيء إلا فيه، وأنشد سيبويه لعبد مناة الهُذَليّ[1]:

لِلـــهِ يبقـــى علـــى الأيـــام ذو حِيَـــدٍ بِمُشْمَخِـــرٍّ بـــه الظَّيَّـــانُ والآسُ

وتُضمّ ميمُ «مِنْ» فيقال: مُنْ ربي إنك لأشِرٌ. قال سيبويه[2]: «ولا تدخل الضمة في منْ إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لَدُنْ إلا مع غُدْوَةٍ». ولا تدخل إلا على ربي كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما لا تدخل أيْمُنُ إلا على اسم الله والكعبة، وسمع الأخفش: مِنَ اللهِ، وتربّي. وإذا حُذفتْ نونها فهي كالتاء[3]، تقول: مِ اللهِ ومُ اللهِ، كما تقول: تاللهِ. ومِن الناس مَنْ يزعم أنها من أيْمُن[4].

فصل: والباء لأصالتها تستبدُّ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: به لأعبدَنَّهُ، وبك لأزورَنَّ بيتك، وقال[5]:

---

(١) اختلف في قائل هذا البيت. فهو في الكتاب لأميّة بن أبي عائذ ٣ / ٤٩٧، وهو لمالك بن خالد الخناعي في شرح شواهد الإيضاح ٣٠٤، واللسان (حيد). ولأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ٥٤٤، والخزانة ٥ / ١٧٨، واللسان (ظين). ونسب أيضاً للفضل بن عباس، ولأبي زبيد الطائي. والشاهد فيه: لله، حيث جاءت اللام للقسم وأفادت التعجب. الحيد: العُقَد في قرون الوعل. المشمخرّ: الجبل العالي. الآس: الريحان. الظيّان: ياسمين البر. يريد أن الوعل في خصب، ولكن لا يبقى على حاله، بل لا بدّ أن يتغير حاله. وقوله: يبقى، أيْ: لا يبقى، فحذف حرف النفي. ولم ينسب أحدٌ هذا البيت لعبد مناة الهذلي إلا المؤلف.

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٩.

(٣) وذلك باختصاصها بلفظ الجلالة «الله».

(٤) وفي هذه الحالة تكون اسماً، وليست حرف جرّ. رصف المباني ٣٩١.

(٥) البيت بتمامه:

ألا نـــادتْ أُمـــامـــةُ بـــارتحـــالِ لِتحـــزنـنـــي فـــلا بِـــكِ مـــا أُبـــالـــي

وقائله غُوَيَّة بن سُلْمى بن ربيعة الضبّي، شاعر جاهلي. البيت منسوب له في الحماسة ١ / ٤١٥، وشرحها للمرزوقي ٢ / ١٠٠١، واللسان (با). ولم ينسب في الخصائص ٢ / ١٩، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٤. والشاهد فيه: بِكِ، حيث دخلت باء القسم على الضمير.

فلا بكِ ما أُبالي

وبظهور الفعل معها، كقولك: حلفت بالله، وبالحَلِفِ على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: باللهِ لمّا زرتني، وبحياتك أخبرْني، وقال ابن هَرْمَة[1]:

بـــاللـــهِ ربِّـــكَ إنْ دخلـــتَ فقـــلْ لـــهُ   هـــذا ابـــنُ هَـــرْمَـــةَ واقفـــاً بـــالبـــابِ

وقال[2]:

بدينِكَ هل ضَمَمْتَ إليك نُعْمى

فصل: وتُحذف الباء فينتصب المقْسَمُ به بالفعل المضمر، قال[3]:

ألا رُبَّ مَنْ قلبي لهُ اللهَ ناصحُ

وقال[4]:

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن هرمة، من شعراء الدولتين، الأمويّة والعباسيّة، توفي سنة ١٥٠هـ. والبيت في ديوانه ٧٠، ورصف المباني ٢٢٤، والخزانة ١٠ / ٤٨. والشاهد فيه: باللهِ، حيث جاء القسم للاستعطاف، كأنه قال: بحقّ نعمة الله عليك إنْ دخلت فقل له.

(٢) البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح. وهو في ديوانه ١٩٩، والمغني ٧٦١، والخزانة ١٠ / ٤٧. وفي جميعها برواية «ليلى». وإنما روى «نعمى» المؤلف، وتبعه خَدَمَةُ كتابه كابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ١٠٢، والخوارزمي في التخمير ٤ / ٢٥٨، والمراغي في المنخّل ٢ / ١٣٣٨. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: قُبيل الصبح أوْ قبّلت فاها. والشاهد فيه كسابقه.

(٣) قائله ذو الرمة. وهو في ملحقات ديوانه ٣ / ١٨٦١، والكتاب ٣ / ٤٩٨، والتخمير ٤ / ٢٥٨، وابن يعيش ٩ / ١٠٣. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد وعجزه: ومَنْ قلبُه لي في الظّباء السوانحِ. والشاهد فيه: اللهَ، حيث حذف حرف القسم، وهو الباء، ونصب لفظ الجلالة بالفعل المقدر. السانح: ما أخذ عن يمين الرامي فلم يستطع رميه حتى ينحرف له فيتشاءم به. والشاعر جعله من التشاؤم لمخالفة قلب محبوبته وهواها لقلبه وهواه.

(٤) البيت لامرىء القيس، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي. وقد مرّ هذا الشاهد في قسم الأفعال ـ الأفعال الناقصة (ص ٢٦٨) برواية: فقلت لها والله أبرح قاعدا. والشاهد فيه: يمينَ الله، حيث نصب بفعل مضمر. والأصل: أحلف بيمين الله، حذفت الباء، فوصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم فظلّ منصوباً.

فقلت يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدا

وقال[1]:

إذا ما الخبرُ تأدِمُهُ بلحم فذاك أمانَةَ اللهِ الثريدُ

وقد رُوي رفعُ اليمين والأمانة على الابتداء محذوفَيْ الخبر[2]. وتُضمَرُ كما تُضمَرُ اللامُ في: لاهِ أبوك[3].

فصل: وتُحذف الواوُ ويُعوَّض عنها حرف التنبيه في قولهم: لاها اللهِ ذا[4]، وهمزة الاستفهام في «آللّه»، وقطع همزة الوصل في «أفأللّهِ»[5]. وفي «لاها اللّه ذا» لغتان: حذفُ ألف ها وإثباتُها[6]. وفيه قولان، أحدهما: قول الخليل أنّ ذا مُقْسمٌ عليه[7]، وتقديره: لا واللهِ لَلأَمْرُ ذا، فحُذِف الأمر لكثرة الاستعمال؛ ولذلك لم يجز أن يُقاس عليه، فيقال: ها اللهِ أخوك، على تقدير: ها اللهِ لهذا أخوك. والثاني وهو قول الأخفش أنه من جملة القسم توكيد له، كأنه قال: ذا قسمي، قال: والدليل عليه أنهم يقولون: لاها اللهِ ذا لقد كان كذا، فيجيئون بالمقْسَمِ عليه بعده.

فصل: والواو الأولى في نحو: ﴿والليل إذا يغشى﴾ [الليل: ١] للقسم، وما بعدها للعطف، كما تقول: باللهِ فاللهِ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلنّ.

---

(١) لا يعرف قائله. وهو في الكتاب ٣ / ٦١، والأصول ١ / ٤٣٣، وكشف المشكل ١ / ٥٧٦، والتهذيب الوسيط ٢٨٣، واللسان (أدم). قال سيبويه: «ويقال: وضعه النحويون». والشاهد فيه: أمانة، حيث نصب بفعل مضمر.

(٢) وتقديره: عليّ، أوْ قسمي. هذا في الأول. وأمّا في الثاني فالتقدير: لازمة لي.

(٣) أيْ: تضمر باء القسم كما تضمر اللام في «لاهِ أبوك». وأصله: لِلهِ، حذفت لام الجرّ ولام التعريف وبقيت اللام الأصلية، هذا مذهب سيبويه. ومذهب المبرد أن الباقية هي لام الجرّ. ابن يعيش ٩ / ١٠٥.

(٤) أيْ: لا واللهِ. حذفوا الواو وعوضوا منها هاء التنبيه. انظر سيبويه ٣ / ٤٩٩.

(٥) قال سيبويه: «وقد تعاقب ألفُ اللامِ حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام وها». ٣ / ٥٠٠.

(٦) سيبويه ٣ / ٤٩٩.

(٧) قال سيبويه: «وأمّا قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه المحلوف عليه، كأنه قال: إي واللهِ للأمرُ هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم». ٣ / ٤٩٩.

ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة

تشترك فيه الأضرب الثلاثة[١]. ولا تُخفّف الهمزة[٢] إلا إذا تقدّمها شيء، فإنْ لم يتقدّمها، نحو قولك ابتداءً: أبٌ، أمٌّ، إبلٌ؛ فالتحقيقُ ليس إلا. وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال والحذف وأن تُجعل بينَ بينَ، أيْ: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها[٣]. ولا تخلو إمّا أن تقع ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: راْسٌ وقراْتُ وإلى الهداتنا وبيْرٌ وجيْتُ والذِيتُمِنَ ولُوْمٌ وسُوْتُ ويقولُوْذَنْ[٤]. وإمّا أن تقع متحركة ساكناً ما قبلها، فيُنظَر إلى الساكن، فإنْ كان حرف لين نُظر، فإنْ كان ياءً أو واواً مدتين زائدتين أوْ ما يشبه المدة كياء التصغير قُلبت إليه وأُدغم فيها، كقولك: خَطِيّةٌ ومَقْرُوّةٌ وأُفَيِّسٌ[٥]، وقد التُزم ذلك في نبيّ وبَرِيّة[٦]. وإنْ

---

(١) الأسماء والأفعال والحروف.

(٢) تخفيفها لغة الحجازيين، وتحقيقها لغة تميم وقيس.

(٣) الإبدال: أن تزال نبرتها، فحينئذٍ تلين، فتصير إلى الألف والواو والياء، حسب حركتها وحركة ما قبلها. والحذف: إسقاطها من اللفظ. وجعلها بين بين: أيْ: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة. ابن يعيش ٩ / ١٠٧.

(٤) أصل هذه الكلمات قبل إبدال الهمزة: رأس، قرأت، إلى الهدى ائتنا، بئر، جئت، الذي اؤْتمن، لؤم، سؤت، يقول ائْذنْ. قال تعالى: ﴿فليؤدّ الذي اؤتمن﴾ البقرة: ٢٨٣. وقرأ ابن محيصن وورش بإبدال الهمزة ياء، أيْ: الذِيتُمِنَ. البحر المحيط ٢ / ٧٤٥. وقال تعالى: ﴿له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا﴾ الأنعام: ٧١. وقال تعالى: ﴿ومنهم من يقول ائذن لي﴾ التوبة: ٤٩. وقرأ ورش بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً لضمة ما قبلها، أيْ: ويقولوذَنْ. البحر المحيط ٥ / ٤٢١.

(٥) الأصل: خطيئة ومقروءة وأُفَيْئس تصغير أفْؤُس الذي هو جمع فأس، جمع قلّة.

(٦) لكثرة الاستعمال، بحيث صار الأصل مهجوراً. والأصل: نبيء وبريئة. انظر ابن يعيش ٩ / ١٠٩، وسيبويه ٣ / ٥٥٥، قال: «وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع».

كان ألفاً جُعلتْ بينَ بينَ، كقولك: ساْءَلَ وتساْؤُلٌ وقائِلٌ[1]. وإن كان حرفاً صحيحاً أوْ واواً أو ياءً أصليَّتين أوْ مزيدتِين لمعنىً أُلقيتْ عليه حركتها وحُذفتْ، كقولك: مَسَلَةٌ والخبُ ومَنَ بوكَ؟ ومِنِ بِلك وجَيَلٌ وحَوَبَةٌ وأبوَيُّوب وذوَمْرِهم واتْبعيَ مْرَه وقاضُوَبيك[2]. وقد التزم ذلك في باب: يَرَى وأرَى يُرِيَ[3]. ومنهم من يقول: المراةُ والكماةُ، فيقلبها ألفاً، وليس بمطّرد[4]، وقد رآه الكوفيون مطّرداً. وإمّا أن تقعَ متحركة متحركاً ما قبلها فتُجعلَ بينَ بينَ، كقولك: سأل ولؤم وسُئِل، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضمَّ فتُقلَب ياء أوْ واواً محضة، كقولك: مِيَرٌ وجُوَنٌ[5]. والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضاً، فيقول: يَسْتَهزِيُون. وقد تُبدل منها حروف اللّينِ فيقال: مَنْساة، ومنه قول الفرزدق[6]:

فارْعَيْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وقال حسّان[7]:

---

(١) فإن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو. وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء. وقد مثّل المؤلف للثلاثة.

(٢) الأصل في الأمثلة التي ذكرها المؤلف: مَسْألة، والخبْء، ومَنْ أبوك؟ ومِنْ إبلك، وجَيْأل، وحَوْأبة، وأبو أيّوب، وذو أمرهم، واتّبعي أمره، وقاضوا أبيك. الخبء: كلّ ما خُبّيء أوْ كلّ ما غاب. والجيأل: الضّبع. والحوأبة: الواسع أو الضخم.

(٣) الأصل: يرأى ويُرئي وأرأى. والظاهر أنه تخفيف غير قياسي، وإنما لزم لكثرة الاستعمال. انظر ابن يعيش ٩ / ١١٠، وسيبويه ٣ / ٥٤٦.

(٤) قال سيبويه: «ومثله قليل». ٣ / ٥٤٥.

(٥) الأصل: مِئَر جمع مِئرة. وجُؤن: جمع جُؤنة. المئرة: العداوة. والجُؤنة: هي التي يعّد فيها الطيب و يحرز.

(٦) ديوانه ٣٥٣، والكتاب ١ / ١٨٤، والخصائص ٣ / ٥٥٤، والمقتضب ١ / ١٦٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ومضت بمسلمة الركاب عشيّة. والشاهد فيه: هناكِ، حيث أبدل الهمزة ألفاً، فالأصل: هَنأك. ومن حقّها أن تجعل بين بين لأنها متحركة. قال سيبويه: «ولو جعلها بين بين لانكسر البيت». الركاب: ركاب البريد، وروي: البغال. ومسلمة، هو مسلمة بن عبدالملك. هجا فزارة حين ولي العراق عمر بن بصيرة الفزاري بعد عزل مسلمة.

(٧) ديوانه ٣٤، والكتاب ٣ / ٤٦٨، والمقتضب ١ / ١٦٧، والممتع ١ / ٤٠٥. والشاهد فيه: =

سالَتْ هذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً

وقال ابنه عبدالرحمن(١):

يُشجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ واجِي

قال سيبويه(٢): «وليس ذا بقياس مُتْلئِبٍّ(٣)، وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تُبدل التاء من واوه، نحو: أتْلَجَ(٤)».

فصل: وقد حذفوا الهمزة في «كلْ ومُرْ وخُذْ» حذفاً غير قياسي(٥). ثم التزموه في اثنين دون الثالث(٦)، فلم يقولوا: أُوْخُذْ ولا أُوْكُلْ، وقال الله تعالى: ﴿وأمرْ أهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢].

فصل: وإذا خُفِّفَتْ همزة الأحْمر على طريقها(٧)، فتحرّكت لامُ التعريف اتّجه لهم في ألفِ اللام طريقان: حذفها وهو القياس، وإبقاؤها لطروء الحركة(٨)، قالوا: لَحْمَرُ وألَحْمَرُ. ومثلُ لَحْمَر ﴿عاداً لّولى﴾(٩) [النجم: ٥٠] في قراءة أبي عمرو،

= سالت، حيث أبدلت الهمزة ألفاً للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ضلّت هذيلٌ بما قالت ولم تُصبِ. ويقال: إن هذيلاً سألت النبيّ عليه السلام أن يبيح لهم الزّنا.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٣ / ٥٥٥، والخصائص ٣ / ١٥٢، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٣٩. والشاهد فيه: واجي، حيث أبدل الهمزة ياء للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: وكنت أذلّ من وتدٍ بقاعٍ. وهو من قصيدة في هجاء عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الفهر: الحجر ملء الكف. الواجي: الذي يدقّ.

(٢) الكتاب ٣ / ٥٥٤.

(٣) متلئب: مطّرد. وبعدها في الكتاب: نحو ما ذكرنا.

(٤) في الكتاب: أتلَجْتُ.

(٥) والأصل فيها: اؤخذ، اؤكل، اؤمر. حذفوا الهمزة التي هي الفاء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين، ثم استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرك ما يبتدأ به، فحذفوها. ابن يعيش ٩ / ١١٥.

(٦) أيْ: في «خُذْ» و «كُلْ» دون «مُرْ»؛ لأنك تقول: مُرْ وأمرْ، بالحذف وعدمه.

(٧) أيْ: بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وهو اللام.

(٨) أيْ: حركة اللام. وهي في الأصل للهمزة.

(٩) الأصل: الأولى، خفّفت الهمزة بأنْ أُلقيت حركتها على اللام، ثم حذفت وأُدغم التنوين في اللام. البحر المحيط ١٠ / ٢٧.

وقولهم: مِنْ لانَ، في: مِنَ الآنَ. ومَنْ قال: أَلَحْمَرُ، قال: مِنَ لانَ، بتحريك النون[1]، كما قرىء: ﴿مِنَ لَرضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، أوْ مِلانَ بحذفها، كما قيل: مِلْكَذِبِ.

فصل: وإذا التقتْ همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين، كقولهم: آدمُ وأيِّمةٌ وأُوَيْدمُ[2]، ومنه: جاءٍ وخطايا[3]. وقد سمع أبو زيد من يقول: اللهم اغفر لي خطائي، قال: همزها أبو السمح وردّاد ابن عمه، وهو شاذ[4]. وفي القراءة الكوفية ﴿أئمة﴾[5] [التوبة: ١٢]. وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما، وتخفيف إحداهما بأن تُجعلَ بينَ بينَ. والخليل يختار تخفيف الثانية[6]، كقوله تعالى: ﴿فقد جاء أشراطها﴾

---

(١) نظراً لالتقاء الساكنين؛ لأنها أجريت مجرى الساكن ولم يعتدّ بحركتها. ابن يعيش ٩ / ١١٦.

(٢) آدم: أصلها أَأْدم، أبدلوا الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها. وأيِّمة أصلها أئِمّة، على وزن أفْعِلة. اجتمع في أوله همزتان، الأولى: همزة الجمع، والثانية: فاء الكلمة. وكان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولكنه لمّا وقع بعدها ميمان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة وأدغموا الميمين، فصارت أئمّة. ثم أبدلوا الثانية ياء لاجتماع همزتين في كلمة واحدة. وأويدم: تصغير آدم. انظر ابن يعيش ٩ / ١١٧.

(٣) جاءٍ: أصلها جاييء، أعلّت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الفعل الأجوف الصحيح اللام، فصارت جائئا. ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء، ثم أعطيت الكلمة حكم (قاضٍ) من حذف الياء إذا كان منوّناً غير منصوب؛ هذا مذهب سيبويه. ومذهب الخليل أن أصلها جاييء أيضاً، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء، لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة. ووزنها عند سيبويه فاعل وعند الخليل فالع. انظر الكتاب ٣ / ٥٥٢، والمنصف ٢ / ٥٤، ومسائل خلافية ٦٤. وأمّا خطايا فأصلها خطاييء، ثم قلبت الياء همزة فصارت خطائىء، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأنها وقعت متطرفة بعد همزة فصارت خطائِيَ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصارت خطاءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة تشبه الألف، فأبدلت الهمزة ياء فصارت خطايا، ووزنها فعائل. هذا مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أن أصلها أيضاً خطاييء، لكن قلبت الهمزة في موضع الياء فصارت خطائيَ، ثم فعل بها كما هو عند سيبويه، ووزنها فعالى. وهذا هو مذهب الكوفيين. انظر الكتاب ٤ / ٥٥٣، والإنصاف ٢ / ٨٠٥، والمنصف ٢ / ٥٢، ومسائل خلافية ٦٣.

(٤) انظر المنصف ٢ / ٥٧. ولم يتيسّر لي معرفة أبي السمح وردّاد ابن عمّه.

(٥) وهي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي. معاني القراءات ١ / ٤٤٧.

(٦) وأبو عمرو يختار تخفيف الأولى. قال سيبويه: «ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو». ٣ / ٥٤٩.

[محمد: ١٨]. وأهل الحجاز يُخفّفونَهما معاً. ومن العرب من يُقحم بينهما ألفاً، قال ذو الرُّمَّة[١]:

آأنتِ أمْ أمّ سالمِ

وأنشد أبو زيد[٢]:

حُـزُقٌّ إذا مـا القـومُ أبْـدَوْا فكـاهـةً تَفَكَّـرَ آإِيّـاهُ يَعْنُـونَ أم قِـرْدا

وهي في قراءة ابن عامر[٣]. ثم منهم من يحقّق بعد إقحام الألف، ومنهم من يُخفّف.

فصل: وفي «اقرأ آية» ثلاثة أوجه: أنْ تُقلبَ الأولى ألفاً، وأنْ تُحذفَ الثانيةُ وتُلقى حركتُها على الأولى[٤]، وأنْ تُجعلا معاً بينَ بينَ[٥]، وهي حجازيّة.

ومن أصناف المشترك التقاء الساكنين

تشترك فيه الأضرب الثلاثة[٦]. ومتى التقيا في الدَّرْج[٧] على غير حدّهما،

---

(١) البيت بتمامه:

فيـا ظبيـةَ الـوَعْسـاءِ بيـن جُـلاجـلٍ وبيـن النّقـا آأنـتِ أمْ أمّ سـالـمِ

وقد مرّ في باب «المبتدأ والخبر» ص ٥١. والشاهد فيه: آأنتِ، حيث أقحمت ألف بين الهمزتين، همزة الاستفهام وهمزة الضمير؛ وذلك كراهية اجتماع الهمزتين.

(٢) البيت لجامع بن عمرو الكلابي. وهو في شرح الشافية ٣ / ٦٤، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٢٢، والأزهية ٤٠، ورصف المباني ١١٩، ولم ينسب إلا في شرح شواهد الشافية ٣٤٩. والشاهد فيه: آإياه، حيث أقحم الألف بين الهمزتين. الحزّق: القصير.

(٣) إشارة إلى قراءته في قوله تعالى: ﴿آأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ البقرة: ٦، وقوله تعالى: ﴿آئنك لأنت يوسف﴾ يوسف: ٩٠. ففي الآية الأولى أقحم ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة الفعل. وفي الآية الثانية أقحم ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة (إنّ).

(٤) فيقول: اقرآية.

(٥) الهمزة الساكنة لا تجعل بين بين. فكلام المؤلف فيه وهم. لكن لو قلت: قرأ آية، جاز أن تجعلا بين بين، على لغة الحجازيين وغيرهم؛ لأنهما مفتوحتان. انظر ابن يعيش ٩ / ١٢٠.

(٦) الاسم والفعل والحرف.

(٧) قوله: في الدرج، احتراز من الوقف؛ لأن الجمع بين ساكنين في الوقف جائز، نحو: جاء زيْدْ.

وحدُّهما أن يكون الأول حرف لين والثاني مُدَّغماً في نحو: دابّةٍ وخُوَيْصّةٍ[1] وتُمودَّ الثَّوبُ[2]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أتحاجُونّا﴾ [البقرة: ١٣٩]، لم يخلُ أوّلهما من أن يكون مَدّة أو غير مَدّة، فإنْ كان مَدَّةً حُذف، كقولك: لم يَقُلْ ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ[3]، ونخشَ القومَ ويغزُ الجيشُ ويرمِ الغرضَ[4]، ولم يضرباْ اليوم ولم يضربوْا الآن ولم تضربيْ ابنك[5]، إلا ما شذّ من قولهم: آلحسنُ عندك؟ وآيْمن الله يمينك[6]، وما حُكي من قولهم: حَلَقَتا البطان[7]. وإنْ كان غير مَدّةٍ فتحريكه في نحو، قولك: لم أُبَلِهْ[8]، واذْهبِ اذْهبْ، ومِنِ ابنك[9]، ومُذُ اليوم، و ﴿الٓمٓ . اللهُ﴾[10] [آل عمران: ١، ٢]،

---

(١) خويْصّة: تصغير خاصّة.

(٢) أصلها: تمادّ الرجلان الثوبَ، ثم حُذف الفاعل وبُني الفعل للمجهول.

(٣) الأصل: لم يقولْ ولم يبيعْ ولم يخافْ.

(٤) الأصل: ونخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض، حذفت الألف في الأولى لسكونها وسكون لام المعرفة بعدها، وكذلك الواو والياء في الجملة الثانية والثالثة.

(٥) حذفت النون في كلّ منها للجزم، ثم دخل الساكن بعدها من كلمة أخرى، ونظراً لالتقاء الساكنين حذفت الألف والواو والياء.

(٦) فقد التقى ساكنان في هاتين العبارتين على غير حدّهما، وهذا شاذ. أمّا الساكنان في العبارة الأولى «آلحسن عندك» فهما: الألف واللام. وأمّا في العبارة الثانية: وآيْمن الله يمينك» فهما: الألف والياء.

(٧) القياس حذف الألف لالتقاء الساكنين. قال ابن يعيش: «وكأن الذي سوّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ». شرح المفصل ٩ / ١٢٣. والبطان: الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، إذا التقتا دلّ على نهاية الهزال. وهو مثل يُضربُ إذا وصل الأمر نهايته. انظر مجمع الأمثال ٢ / ١٨٦.

(٨) أصله: أبالي. حذفوا الياء للجزم فصارت «أبالِ»، ثم حذفوا الحركة للجزم لأنهم لم يعتدوا بالياء المحذوفة لكثرته في كلامهم، فصارت اللام ساكنة، فالتقى ساكنان: الألف واللام، فحذفت الألف، فصار «لم أبلْ»، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهما: الهاء واللام، فكسرت اللام لالتقاء الساكنين. وهذا لا يحرك إلا بالكسر. ابن يعيش ٩ / ١٢٣.

(٩) كسروا الباء في المثال الأول لسكونها وسكون الذال بعدها، لأن همزة الوصل تسقط في الوصل. وفي المثال الثاني كسروا النون لسكونها وسكون الباء بعدها.

(١٠) التقى ساكنان، وهما: الميم واللام. وحُرّك الأول بالفتح، والقياس أن يحرّك بالكسر.

﴿ولا تنسَوُا الفضل﴾[1] [البقرة: ٢٣٧]، واخشَوُا الله، وأخشيِ القوم، ومصطفَيِ الله، ولوِ استطعنا. ومنه[2] قولك: الاسمُ والابنُ والانطلاقُ والاستغفار[3]. أو تحريكُ أخيه[4] في نحو قولك: انطلْقَ ولم يَلْدَهُ ويَتَّقْهِ[5]، ورُدَّ ولم يُردَّ في لغة بني تميم[6]، قال[7]:

وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

فصل: والأصل فيما حُرِّكَ منهما أن يُحرّك بالكسر[8]. والذي حُرِّك بغيره فلأمر، نحو ضمّهم في نحو: ﴿وقالتُ اخرجْ﴾ [يوسف: ٣١] و ﴿عذابٌ اركض﴾ [صٓ: ٤١، ٤٢] و ﴿عيونٌ ادخلوها﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] للإتباع[9]. وفي نحو: اخشَوُا الله، للفصل بين واو الضمير وواو لو[10]. وقد كسرها قوم[11] كما ضمّ قوم واوَ «لوْ» في «لو استطعنا» تشبيهاً بها. وقُرىء: ﴿مريباً الذي﴾[12] [ق: ٢٥، ٢٦] بفتح النون هرباً من

---

(١) وحرّكت الواو بالضم لأنها اسم ولقيها ساكن بعدها. ابن يعيش ٩ / ١٢٤، وسيبويه ٤ / ١٥٥.
(٢) أيْ: ومما حرّك الأوّل فيه للساكن بعده بالكسر.
(٣) الساكنان في هذه الكلمات: لام التعريف فيها كلها، والسين في الأول والباء في الثاني والنون في الثالث والسين في الرابع.
(٤) أيْ: تحريك الساكن الثاني.
(٥) تسكين اللام في الأول والثاني، وتسكين القاف في الثالث، جاء تشبيهاً بالإسكان في «كَتْف».
(٦) فإنهم يدغمون هذا النوع؛ لأنهم شبّهوه بالمعرب المرفوع والمنصوب. ابن يعيش ٩ / ١٢٧.
(٧) لرجل من أزد السراة كما في الكتاب ٢ / ٢٦٦، والخزانة ٢ / ٣٨١، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٧. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: عجبت لمولود وليس له أبٌ. ومعناه واضح. والشاهد فيه: يلْدَه، حيث سكّن اللام، فاجتمع ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح.
(٨) لأن الكسرة لا يتوهم أنها إعراب؛ لأنها لا تكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة. وأيضاً لأن الكسر نظير الجزم، فحرّك بحركة نظيره. ابن يعيش ٩ / ١٢٧.
(٩) في الأولى أتبع ضمة التاء ضمة الراء، وليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن وهو الخاء. وفي الثانية أتبع التنوين حركة الكاف، وليس بينهما إلا الراء الساكنة. وفي الثالثة أتبع التنوين حركة الخاء، وليس بينهما إلا الدال الساكنة.
(١٠) أيْ: حرِّكت الواو بالضم للفصل بينها وبين الواو في «لو» و «أوْ» ونحوهما مما هو حرف.
(١١) على الأصل.
(١٢) قراءة الجماعة بكسر التنوين لالتقاء الساكنين.

توالي الكسرات. وقد حَرّكوا نحو: رُدّ ولم يَرُدّ، بالحركات الثلاث[١]. ولزموا الضمَّ عند ضمير الغائب والفتحَ عند ضمير الغائبة، فقالوا: رُدُّهُ ورُدَّها. وسمع الأخفش ناساً من بني عُقيل يقولون: مُدِّهِ وعَضِّهِ، بالكسر. ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقُبُه، فقالوا: رُدِّ القوم[٢]. ومنهم مَنْ فتح، وهم بنو أسد، فقال[٣]:

فغُضَّ الطرفَ إنك من نُميرٍ

وقال[٤]:

ذُمَّ المنازل بعد منزلة اللِّوَى

وليس في هَلُمَّ إلا الفتح[٥].

فصل: ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال: دأَبَّةٌ وشأَبَّة[٦]، ومَنْ قرأ: ﴿ولا الضأَلّين﴾[٧] [الفاتحة: ٧] ﴿ولا جَأَنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وهي عن عمرو بن عُبَيْدٍ[٨]، ومَنْ لغتُه النَّقُرْ في الوقف على النَّقْر[٩].

---

(١) الكسر على أصل التقاء الساكنين، والضم على إتباع حركته ما قبله. والفتح للتخفيف أو على لغة بني أسد.

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٣٢.

(٣) البيت لجرير. ديوانه ٧٥، والكتاب ٣ / ٥٣٣، والخزانة ١ / ٧١، والمقتضب ١ / ١٨٥، واللسان (حدد). والشاهد فيه: غضَّ، حيث فتح على لغة بني أسد، والاختيار فيه الكسر على الأصل. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فلا كعباً بلغت ولا كلابا.

(٤) مرّ في أسماء الإشارة ص ١٣٦، والشاهد فيه قوله: ذمَّ، حيث فتح مع الألف واللام على لغة بني أسد. والاختيار الكسر على الأصل.

(٥) قال ابن يعيش: «وذلك قول الجميع؛ لأنها مركّبة من ها ولمّ، وسُمي بها الفعل، فمنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجزْ فيها ما جاز في غيرها من الأفعال» ٩ / ١٢٩.

(٦) وذلك بقلب الألف همزة.

(٧) وهذه قراءة أبي أيوب السختياني. البحر المحيط ١ / ٥٢.

(٨) البحر المحيط ١ / ٥٢. وعمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة، كان عفيفاً فصيحاً. انظر ابن يعيش ٩ / ١٣٠.

(٩) يريد أنّ من يحوّل الحركة من اللام إلى العين في نحو: النّقر، يفرّ أيضاً من التقاء الساكنين وإن كان جائزاً.

فصل: وكسروا نون «مِنْ» عند ملاقاتها كلَّ ساكن سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة[(١)]، تقول: مِنِ ابنك ومِنَ الرجل. وقد حكى سيبويه[(٢)] عن قوم فصحاء: مِنَ ابنك، بالفتح. وحُكي في «من الرجل» الكسرُ[(٣)]، وهي قليلة خبيثة[(٤)]. وأمّا نون «عن» فمكسورة في الموضعين[(٥)]. وقد حُكي عن الأخفش: عَنُ الرجل، بالضم[(٦)].

ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم

تشترك فيه الأضرب الثلاثة. وهي في الأمر العام على الحركة. وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين، أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي: ابنٌ وابنةٌ وابنمٌ واثنان واثنتان وامرؤٌ وامرأةٌ واسمٌ واسْتٌ وايْمُنُ اللهِ وايْمُ اللهِ[(٧)]. والثاني: مصادرُ الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدىء بها أربعةُ أحرفٍ فصاعداً، نحو: انفعلَ وافتعلَ واستفعلَ، تقول: انفعالٌ وافتعال واستفعال، ومن الأفعال فيما كان على هذا الحدّ. وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزيد فيه، نحو: اضربْ واذهبْ.

---

(١) لأنهم كرهوا كسر النون مع كسر الميم، لأن في ذلك ثقلاً، فعدلوا إلى أخفّ الحركات وهي الفتحة.

(٢) قال: «وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: منَ ابنك، فأجروها مجرى من المسلمين». الكتاب ٤ / ١٥٥.

(٣) على الأصل، دون النّظر إلى الثقل.

(٤) لقلّة الاستعمال.

(٥) لام التعريف أوْ غيرها.

(٦) إتباعاً لضمة الجيم، لأن الراء التي بينهما في حكم الساكن، لأن المدغم ساكن، واللسان يرتفع به دفعة واحدة. ابن يعيش ٩ / ١٣١.

(٧) هذه الأسماء لمّا أسكنوا أوائلها ولم يستطيعوا النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل، وتوصلوا بواسطتها إلى النطق بذلك الساكن. ابنم: بمعنى ابن، زيدت عليه الميم للتوكيد.

ومن الحروف في لام التعريف وميمه في لغة طيّء[1]. فهذه الأوائلُ ساكنة كما ترى، يُلفظ بها كما هي في حال الدَّرْج، فإذا وقعت في موضع الابتداء أُوقِعَتْ[2] قبلها همزاتٌ مزيدة متحركة؛ لأنه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقوف على متحرك.

فصل: وتسمَّى هذه الهمزات همزاتِ الوصل[3]. وحكمها أنْ تكون مكسورة[4]. وإنما ضُمّت في بعض الأوامر وفيما بُني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعداً للمفعول للإتباع[5]، وفُتحتْ في الحرفين وكلمتي القسم للتخفيف[6].

فصل: وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدَّرْج خروجٌ عن كلام العرب ولحن فاحش، فلا تقل: الإسم والإنطلاق والإقتسام والإستغفار ومِنْ إبنك وعَنْ إسمك، وقوله[7]:

إذا جاوَزَ الإثنينِ سرٌّ فإنّهُ

---

(١) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفر». نصب الراية ٢ / ٤٦١. ويروى أن النمر بن تولب حكى أنه سمعه من الرسول ﷺ. وقيل: إنّ النمر لم يرو غير هذا الحديث. سرّ الصناعة ١ / ٤٢٣. ويقال: إنّ الميم مبدلة من اللام. وقيل: هي لغة حميريّة، وإن الرسول عليه السلام قال ذلك لقوم وفدوا عليه من اليمن. وسيمرّ في اللامات ص ٣٨٥.

(٢) في ط: أوْ وقعت، وهو تحريف.

(٣) سمّيت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق الساكن.

(٤) لأنهم تخيّلوا سكونها حيث أتي بها للنطق بالساكن، فحرّكوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة. ابن يعيش ٩ / ١٣٧.

(٥) فالأول نحو قولك: اقتُلْ، فقد ضمّت إتباعاً لحركة التاء، لأن بينهما حرف ساكن وهو القاف. والثاني نحو قولك: انْطُلِقَ، وقد ضمّت هنا أيضاً إتباعاً لحركة الطاء، وقد وقع بينهما حرف ساكن.

(٦) أمّا الحرفان فهما لام التعريف وميمه. وأمّا كلمتا القسم فهما: ايمنُ الله وايمُ الله.

(٧) البيت لقيس بن الخطيم، شاعر من الأوس، مات كافراً. وهو في ديوانه ١٦٢، ونوادر أبي زيد ٥٢٥، والتخمير ٤ / ٣٠٣، وشرح الشافية ٢ / ٢٦٥. والشاهد فيه قوله: الإثنين، حيث أثبت همزة الوصل في الدرج للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: بِنَثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ. النثّ: الإفشاء. وقمين: جدير.

من ضرورات الشعر. ولكن همزة حرفِ التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تحذف وقُلبت ألفاً لأداء حذفها إلى الإلباس[1].

فصل: وأمّا إسكانهم أول «هوَ وهيَ» متّصلتين بالواو والفاء ولام الابتداء وهمزة الاستفهام، ولام الأمر متّصلة بالفاء والواو، كقوله تعالى: ﴿وَهْوَ خير لكم﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله: ﴿فَهْيَ كالحجارة﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله: ﴿لَهْوَ القصصُ الحقّ﴾ [آل عمران: ٦٢] وقول الشاعر[2]:

فقلتُ أهْيَ سرتْ أمْ عادني[3] حُلُمُ

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ [الكهف: ١٩] وقوله: ﴿ولْيُوفُوا نُذورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، فليس بأصيل، وإنّما شُبِّه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عَضُدٍ وباء كَبِدٍ[4]. ومنهم من لا يُسكِّن.

ومن أصناف المشترك زيادة الحروف

يشترك فيها الاسم والفعل[5]، والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك: اليوم

---

(١) قال تعالى: ﴿آلذكرين حرّم أم الأنثيين﴾ [الأنعام: ١٤٣]. ولو حذفت لوقع لبس، ولا يعلم هل هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف؟

(٢) البيت لزياد بن حَمَل بن سعد بن عميرة، أحد شعراء بني تميم، كان معاصراً للفرزدق، ونسبه بعضهم للمرار بن منقذ. انظر الحماسة ٢ / ١٥٦، والمغني ٦٢، والخزانة ٥ / ٢٤٤، ومعجم البلدان ١ / ٢٥٦. والشاهد فيه: تسكين الهاء في «أهي» تشبيهاً بتسكين الضاد في عضد، وهو قليل. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فقمتُ للزّوْر مرتاعاً وأرّقني. الزور: الزائر.

(٣) في أ، ب: عاقني.

(٤) لأن الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، فكلّ واحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة كتف. فإن جيء بثمّ مكان الفاء أو الواو لم يسكن، لأن «ثم» ينفصل بنفسه ويسكت عليه. ابن يعيش ٩ / ١٤٠.

(٥) الحرف لا يكون فيه زيادة لأنه لا يتصرّف.

تنساه، أوْ أتاه سليمان، أوْ سألتمونيها، أوْ السِّمانَ هويت[1]. ومعنى كونها زوائد أنّ كل حرف وقع زائداً في كلمة فإنه منها، لا أنها تقع أبداً زوائد. ولقد أسْلَفتُ في قسميْ الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها نَبْذاً من القول في هذه الحروف، وأذكر هنا ما يميَّز به بين مواقع أصالتها ومواقع زيادتها، والله الموفق.

فصل: فالهمزة يُحكم بزيادتها إذا وقعتْ أوّلاً بعدها ثلاثةُ أحرف أصول كأرنبٍ وأكْرَمَ، إلا إذا اعْترَض ما يقتضي أصالتها كإمَّعَةٍ وإمَّرة[2]، أوْ تجويز الأمرين كأوْلَق[3]. وبأصالتها إذا وقع بعدها حرفان أو أربعةٌ أصولٌ كإتْبٍ وإزار واصْطبل وإصْطَخرٍ[4]. أوْ وقعت غير أوّل ولم يَعْرض ما يوجب زيادتها في نحو: شَمْأَلٍ ونِئدُلٍ وجُرائضٍ وضَهْيَأة[5].

فصل: والألف لا تزاد أوّلاً لامتناع الابتداء بها. وهي غير أوّل إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعداً لا تقع إلا زائدة، كقولهم: خاتمٌ وكتابٌ وحبلى وسِرْداحٍ وحِلِبْلاب[6]. ولا تقع للإلحاق إلا آخراً في نحو مِعْزى. وهي في قَبَعْثَرى[7] كنحو ألف

---

(١) السّمان: جمع سمين.

(٢) الإمعة: الذي لا رأي له. وكذلك الإمّرة، وهو الذي يوافق كل إنسان على ما يريده. والدليل على أن الهمزة فيهما أصل أنه ليس في الصفات «إفْعَلة»، وهما من الصفات. قال ابن يعيش: «مع أنا لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما لكانت الكلمة من باب كوكب ودَدَن، وهو قليل وليس العمل عليه» ٩ / ١٤٥.

(٣) إذا كان من وَلق، بمعنى: أسرع، فهو على وزن أفعل، والهمزة زائدة، والواو أصل. وإذا كان من ألق، بمعنى: جُنّ، فهو على وزن فَوْعل، والهمزة أصلية.

(٤) الإتب: القميص بلا كمّين. وإصطخر: بلدة في فارس.

(٥) النِئْدل: الداهية. الجرائض: الأسد، ومن الإبل: الضخم. والضهيأة: هي التي لا تحيض، وقيل: هي التي لا ثدي لها. والدليل على زيادتها في هذه الكلمات قولهم: شملت الريح، وجمل جرواض، وامرأة ضهياء. انظر ابن يعيش ٩ / ١٤٦، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٨.

(٦) سرداح: ناقة طويلة، أو كثيرة اللحم. حِلِبْلاب: نبت تدوم خضرته في القيظ، له ورق أعرض من الكف، تسمن عليه الظباء والغنم.

(٧) قبعثرى: جمل عظيم، والألف فيها زائدة لتكثير الكلمة.

كتاب لإنافتها على الغاية[١].

فصل: والياء إذا حصلت معها ثلاثةٌ[٢] أصولٌ فهي زائدة أينما وقعت[٣] كيَلْمَعٍ ويَهْيَرٍ ويضربُ وعِثْيَرٍ وزِبْنيةٍ[٤]، إلا في نحو: يَأْجَجَ ومريمَ ومَدْيَنَ وصِيْصِيَةٍ وقَوْقيتُ[٥]. وإذا حصلت معها أربعة، فإنْ كانت أوّلاً فهي أصل كيَسْتَعُورٍ[٦]، وإلا فهي زائدة كسُلَحْفِيَةٍ.

فصل: والواو كالألف لا تزاد أوّلاً، وقولهم: وَرَنْتَلٌ، كَجَحَنْفَلٍ[٧]. وأمّا غير أوّل فلا تكون إلا زائدة كعَوْسجٍ وحَوْقَلَ وقَسْوَرٍ ودَهْوَرَ وتَرْقُوَةٍ وعُنْفُوانٍ وقَلَنْسُوةٍ[٨]، إلا ما[٩] اعترَضَ في نحو عِزْوِيتٍ[١٠].

فصل: والميم إذا وقعت أوّلاً وبعدها ثلاثةً[١١] أصولٌ فهي زائدة، نحو: مَقْتِلٍ

---

(١) لأن غاية ما تكون عليه الأسماء الأصول خمسة أحرف، والألف في قبعثرى سادسة.

(٢) في ط: ثلاثة أحرف.

(٣) سواء كانت في الأول أوْ في الحشو أوْ في الآخر.

(٤) يلمع: حجارة صغار. اليهير: التمادي في الأمر، والياء الأولى فيه زائدة. والعثير: الغبار. زبنية: مفرد زبانية، وهم الغلاظ الشداد.

(٥) الياء في كل من هذه الكلمات أصل. يأجج: اسم مكان قرب مكة. صيصية: مفرد صياصي، وهي قرون البقر، والياء الأولى أصل، وكذلك الثانية. قوقيت: صِحْتُ، والياء مبدلة من الواو.

(٦) اليَسْتعور: موضع قبل حرة المدينة.

(٧) الورنتل: الشرّ. والجحنفل: الغليظ، والغليظ الشفتين.

(٨) العوسج: شجر من شجر الشوك. حَوْقَلَ: كبر وفتر عن الجماع. القَسْور: ضرب من النبات. دَهْوَرَ: تقول: دهور الليل، أيْ: أدبر، وتقول: دَهْوَرَ الحائطَ، أيْ: دفعَهُ فسقط. الترقوة: عظم مشرف بين ثغرة النحر والعنق، وهما ترقوتان.

(٩) في ط: إلا إذا اعترض ما في عزويت.

(١٠) عزويت: اسم موضع، وزنه: فعليت. الواو أصل، والتاء والياء زائدتان. ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً، لأنه يلزم أن تكون أصلاً مع ذوات الأربعة، وهو غير جائز، ولا يجوز أن تكون الواو أصلاً والياء زائدة والتاء أصل؛ لأنه يلزم أن تكون الواو أصلاً مع ذوات الثلاثة، وهذا لا يجوز. ولا يمكن أن تكون الواو والياء زائدتين والتاء أصل؛ لأنه يصير وزنه فعويلاً، وذلك بناء غير معروف، فلا يحمل عليه. انظر ابن يعيش ٩ / ١٥١.

(١١) في ط: ثلاثة أحرف.

ومَضْرَبٍ ومَكْرَمٍ ومِقْياس، إلا إذا عَرَض ما في مَعَدٍّ ومِعْزًى ومَأجَج ومَهْدَدَ ومَنْجَنُونٍ ومَنْجَنِيقٍ[١]. وهي غير أوّل أصلٌ إلا في نحو: دُلامصٍ وقُمارصٍ وهِرْماسٍ وزُرْقمٍ[٢]. وإذا وقعت أوّلاً خامسة فهي أصلٌ كمَرْزَنْجُوشٍ[٣]. ولا تُزاد في الفعل؛ ولذلك استُدلَّ على أصالة ميم مَعَدٍّ بتَمَعْدَدُوا. ونحو: تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ وتَمَنْدَلَ، لا اعتداد به[٤].

فصل: والنون إذا وقعت آخراً بعد ألف فهي زائدة، إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو: فَيْنانٍ وحَسَّانٍ وحمارٍ قَبَّانٍ فيمن صرف[٥]. وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطاوع، نحو: نفعِلُ وانفعلَ، والثالثة الساكنة في نحو: شَرَنْبَثٍ وعَصَنْصَرٍ وغَضَنْفَرٍ وعُرُنْدٍ[٦]. وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو: عَنْسَلٍ وعَفَرْنًى وبُلَهْنِيَةٍ وخَنْفَقِيقٍ[٧]، ونحو ذلك.

فصل: والتاء اطّردت زيادتها أوّلاً في نحو: تفعيلٍ وتِفْعالٍ، وتَفَعُّلٍ وتفاعُلٍ

---

(١) لقولهم في معدّ ومعزى: تمعْدَدَ ومعيز. ولإظهار التضعيف في مأجج (اسم مكان) ومهدد (اسم امرأة). وفي منجنون ومنجنيق لثبوتها في الجمع، فيقال: مناجين ومجانيق. ابن يعيش ٩ / ١٥١.

(٢) دلامص: برّاق. قمارص: حامض. هرماس: من أسماء الأسد. زرقم: شديد الزرقة. وفي أ وب: القمارص.

(٣) مرزنجوش: نبت. وهو لغة في مرزجوش.

(٤) لأنه قليل، وهو كالمشتقّ من الاسم بالزيادة. ابن يعيش ٩ / ١٥٤. تمسكن: أظهر المسكنة. تمدرع: لبس المدرعة. تمندل: تمسّح بالمنديل.

(٥) فينان: حسن الشعر طويله، ووزنه: فعلان، فهو مثل عطشان. وحسّان: تكون فيه النون أصلاً إذا كان من الحُسْن، وحينئذٍ ينصرف، أمّا إذا كان من الحسّ فتكون النون زائدة، ويمنع من الصرف. وحمار قبان (دويبّة) ونونه أصل، لذا قد صُرف، ووزنه فعّال، يقال: قبن فلان في الأرض، أيْ: ذهب فيها.

(٦) شرنبث: غليظ الكفين والرجلين. عصنصر: موضع. عرند: شديد.

(٧) عنسل: ناقة سريعة، ونونه زائدة لأنه من عسلان الذئب. عفرنى: من أسماء الأسد، ووزنه فعلنى، والنون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل. بلهنية: عيش ناعم، والياء مبدلة من الألف للكسرة قبلها، والألف والنون زائدتان للإلحاق بقذعمل. خنفقيق: داهية، ونونه زائدة؛ لأنه من: خفق يخفق. انظر ابن يعيش ٩ / ١٥٥.

وفعليهما، وآخراً في التأنيث والجمع، وفي نحو رَغَبُوتٍ وجَبَروتٍ(١) وعَنْكَبوتٍ. ثم هي أصل إلا في نحو تُرْتُبٍ وتَوْلَجٍ وسَنْبَتَة(٢).

فصل: والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المدّ في نحو: كِتابِيَهْ وثَمَّهْ ووازيداهْ وواغلاماهْ وواغلامَهُوهْ ووا انقطاعَ ظَهْرِهِيهْ. وغير مطّردة في جمع أمٍّ، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين مَنْ قال(٣):

إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ   فَرَجْتَ الظلامَ بأُمّاتِكا

وقيل: قد غلبت الأمّهاتُ في الأناسيّ والأمّاتُ في البهائم. وقد زادَها في الواحد مَنْ قال(٤):

أُمّهتي خِنْدِفُ والْياسُ أبي

وفي كتاب العين: تأمَّهْتُ(٥)، وهو مسترذل(٦). وزيدت في: أهْراقَ إهْراقَةً، وفي

---

(١) بمعنى الرغبة والتجبّر.

(٢) الترتب: الشيء الثابت، وفي أ: تَرتُب، وفي ب: تُرتَب. وتولج: كناس الوحش الذي يلج فيه، ووزنه فوْعل، والتاء فيه بدل من الواو، وما ذهب إليه المؤلف من كون التاء زائدة هو مذهب الكوفيين، ووزنها عندهم تَفْعَل؛ قال ابن يعيش: «وليس الأمر فيها عندي كذلك لأن تَفْعل معدوم في الأسماء، وفَوْعَل كثير». ٩ / ١٥٨. وسنبتة: برهة من الزمان، والتاء الأولى زائدة، لقولهم: سَنْبٌ وسنبة، كتمر وتمرة، فسقوطها يدلّ على زيادتها. سرّ الصناعة ١ / ١٥٠١، وابن يعيش ٩ / ١٥٨.

(٣) البيت لمروان بن الحكم. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٥٦٤، ورصف المباني ٤٦٥، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٣، واللسان (أمم). والشاهد فيه: أن الشاعر جمع لفظ (أم) بهاء وبغير هاء، وهما لغتان. ومعناه أن أمهات المخاطب نقيات الأعراض، لم يدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنَّس عرضُ أمهات الآخرين به، فأخزين أولادهن بذلك.

(٤) هذا الرجز لقصيّ بن كلاب. وهو في نوادر أبي زيد ٣٢١، والخصائص ١ / ٣١١، وسرّ الصناعة ٢ / ٥٣٤، وابن يعيش ١٠ / ٤، وشرح الشافية ٢ / ٣٨٢. والشاهد فيه قوله: أمهتي، حيث زاد الهاء في الواحد، وهو: أم. والياس: هو ابن مضر بن نزار. وخندف: أم مدركة بن الياس بن مضر، فهي جدّة قصي. وكذا الياس بن مضر جدّه.

(٥) يقال: تأمهتُ فلانة، أيْ: اتّخذتها أمّاً.

(٦) لأن قولهم: أمهة، قليل شاذ. و «تأمهت» أقل منه. قال ابن يعيش: «إنما حكاهما صاحب كتاب العين لا غير. وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه». ١٠ / ٥.

هِرْكَوْلَةٍ وهِجْرَعٍ وهِلْقامَةٍ[1] عند الأخفش[2]. ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم: قَرْنٌ سَلْهَبٌ[3]، لقولهم: سَلِبٌ.

فصل: والسين اطّردت زيادتها في استفعل ومع كاف الضمير فيمن كَسْكَسَ[4]. وقالوا: أَسْطاعَ[5]، كأهْراقَ.

فصل: واللام جاءت مزيدة في ذلك وهنالك وأولالك، قال[6]:

وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُلالِكا

وفي عَبْدَلٍ وزَيْدَلٍ وفَحْجلٍ[7]، وفي هَيْقَلٍ إشكال[8].

ومن أصناف المشترك إبدال الحروف

يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة، كقولك: أُجوهٌ وهَراقَ وألاّ فَعَلْتَ. وحروفه

---

(١) الهركولة: المرأة الضخمة كأنه من الرّكل. الهجرع: الطويل، كأنه من الجرع، وهو المكان السهل المنقاد. والهلقامة: الضخم الطويل، كأنه من اللقم. انظر شرح الشافية ٢ / ٣٨٥، وابن يعيش ١٠ / ٥.

(٢) وعند الخليل أيضاً كما يقول ابن جني في سرّ الصناعة ٢ / ٥٧٠.

(٣) السلهب: الطويل من الخيل.

(٤) وهي لغة هوازن.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، ولم يلق ذلك قبولاً من المبرد. انظر الكتاب ٤ / ٢٨٥، وسرّ الصناعة ١ / ١٩٩.

(٦) البيت لأخي الكلحبة كما في نوادر أبي زيد ٤٣٨، والخزانة ١ / ٣٩٤، وللأعشى في شرح المفصل ١٠ / ٧، ولم ينسب في سر الصناعة ١ / ٣٢٢. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ألالِك قومي لم يكونوا أُشابة. والشاهد فيه: زيادة اللام في ألالِكا. الأُشابة: الأخلاط. وصدره في الخزانة: ألَمْ تك قد جرّبت ما الفقر والغنى.

(٧) الأفحج: هو الذي في رجليه اعوجاج.

(٨) إنْ أخذ من الهيق فاللام زائدة والياء أصل، وإنْ أخذ من الهقل فاللام أصل والياء زائدة، والهيقل: ذكر النعام.

حروف الزيادة، والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك[1]: استَنْجَدَهُ يومَ صالَ زط[2].

فصل: فالهمزة أُبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين. فإبدالها من حروف اللين على ضربين: مطّرد وغير مطّرد. والمطّرد على ضربين: واجب وجائز. فالواجب إبدالها من ألف التأنيث في نحو حمراء وصحراء[3]، والمنقلبة لاماً نحو: كساءٍ ورداءٍ وعِلْباءٍ[4]، أوْ عيناً في نحو: قائلٍ وبائع[5]، ومن كلّ واو واقعةٍ أولاً شُفعتْ بأخرى لازمةٍ[6] في نحو: أواصلَ وأواقٍ[7]، جمعيْ واصلةٍ وواقية، قال[8]:

يا عديُّ لقد وقتك الأواقي

وأُوَيْصِلٍ[9] تصغير واصلٍ. والجائز إبدالها من كل واو مضمومةٍ وقعتْ مفردة فاءً كـأُجـوهٍ، أوْعيناً غيـر مـدّغـمٍ فيهـا كـأَدْؤُرٍ[10]، أوْ مشفـوعـةً عينـاً كـالغُـؤُور

---

(١) الصاد والزاي: زيادة من ط، وفيها: استنجده يوم صال زط. والظاهر أنّ هذا من عمل النسّاخ لأن المؤلف لا يعدّهما من حروف الإبدال؛ لأن الذي يجمعها عنده قولك: استنجده يوم طال. شرح الشافية ٣ / ١٩٩.

(٢) لم يعدّ سيبويه في باب البدل الصاد والزاي، وعدهما السيرافي في آخر الباب. والصحيح أنهما من حروفه لقولهم: صراط وزراط. والبدل لا يختص بهذه الحروف التي ذكرت، بل قد يجيء في غيرها، ولكن كثر إبدالها واشتهرت. انظر ابن يعيش ١٠ / ٨، وشرح الشافية ٣ / ١٩٩.

(٣) فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في حبلى وسكرى، وقعت بعد ألف زائدة للمدّ.

(٤) الهمزة في هذه الكلمات بدل من ألف، والألف بدل من ياء أو واو. فالأصل: كساو ورداي وعلباي. وفي علباي: قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الألف همزة.

(٥) الأصل: قاوِلٌ وبايِعٌ.

(٦) أيْ: ليست زائدة.

(٧) الأصل: وواصلُ، ووواقٍ.

(٨) البيت لمهلهل بن ربيعة. وهو في المقتضب ٤ / ٢١٤، وسرّ الصناعة ٢ / ٨٠٠، والخزانة ٢ / ١٦٥. والشاهد فيه: إبدال الهمزة من الواو في قوله: الأواقي. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ضربت صدرها إليّ وقالت.

(٩) الأصل: وُويصلٌ.

(١٠) جمع دار. والأصل: أدْوُر.

والنَّؤُور[١]. وغيرُ المطّرد إبدالها من الألف في نحو: دأبّةٍ وشأبّةٍ، وابْيأَضّ وادْهَأَمَّ. وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم[٢]، وقال[٣]:

فَخِنْدِفٌ هامةُ هذا العأْلَمِ

وحكي: بأزٌ، وقَوْقَأَتِ الدجاجة، وقال[٤]:

يـا دارَ مـيّ بـدَكـاديـكِ البُـرَقْ صَبْـراً فقـد هَيَّجْـتِ شـوقَ المُشْتَئِـقْ

ومن الواو غير المضمومة في نحو: إشاحٍ وإفادة وإساءة و ﴿إعاء أخيه﴾ [يوسف: ٧٦] في قراءة سعيد بن جبير، وأناةٍ وأسماءَ[٥] وأحدٍ، و «أحِّدْ أحِّدْ»[٦] في الحديث. والمازني يرى الإبدال من المكسورة قياساً. ومن الياء في «قطعَ اللهُ أدَيْهِ» و «في أسنانه ألَلٌ»[٧]. وقالوا: الشئمة. وإبدالها من الهاء في ماء وأمواء[٨]، قال[٩]:

---

(١) الغؤور: دخول العين في الرأس، وأصلها: الغوور. والنّؤور: دخان الشحم، وأصلها: النّوور.

(٢) لتقارب مخرجي الألف والهمزة.

(٣) هذا الرجز للعجاج. وهو في ديوانه ١ / ٤٦٢، وسرّ الصناعة ١ / ٩٠، والممتع ١ / ٣٢٤، ورصف المباني ١٤٥. والشاهد فيه قوله: العألم، حيث همز الألف. خندف: هي ليلى امرأة إلياس بن مضر، جدّة قبائل مضر، التي منها قريش. والهامة: الرأس.

(٤) قال ابن المستوفي: إنّ هذا الرجز أنشده الفراء لرؤبة. جاء ذلك في شرح شواهد الشافية ص ١٧٦. ولا يوجد في ديوانه ولا ملحقاته. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٩١، والممتع ١ / ٣٢٥، والخصائص ٣ / ١٤٥. والشاهد فيه قوله: المشتئق، أصله: المشتاق، حيث قلب الألف همزة، وحرّكه بالكسر لأن أصله المشتَوِق. ميّ: اسم امرأة. دكاديك: جمع دكداك، وهو الرّمْل المتلبد في الأرض ولم يرتفع. البُرق: جمع بُرقة، وهي ما غلظ من حجارة ورمل.

(٥) أصلها: وسماء، من الوسامة، وهو الحسن.

(٦) انظر سنن الترمذي ٥ / ٥٥٧، والمستدرك على الصحيحين ١ / ٧١٨.

(٧) أيْ: قطع الله يديه، وفي أسنانه يلل. والليل: قصر الأسنان العلى.

(٨) ماء: أصلها مَوَه، أعلّت الواو بقلبها ألفاً، فصار: ماه، ثم أُبدلت الهاء همزة. وأمواء، أصلها أمواه.

(٩) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الممتع ١ / ٣٤٨، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٨، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٠. والشاهد فيه قوله: أمواؤها، حيث أبدلت الهمزة من الهاء. قالصة: مرتفعة. ماصحة: ذاهبة. رأد: ارتفاع.

وبلـــدةٍ قـــالصـــةٍ أمـــواؤُهـــا   مـــا صحـــةٍ رَأْدَ الضُّحـــى أفيـــاؤُهـــا

وفي: ألْ فعلتَ؟ وألّا فعلتَ(١). ومن العين في قوله(٢):

أُبابُ بحرٍ ضاحكٍ زَهُوقِ

فصل: والألف أُبدلت من أختيها، ومن الهمزة والنون. فإبدالها من أختيها مطّردٌ في نحو: قالَ وباعَ ودعا ورمى وبابٍ ونابٍ، مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو رميا ودعوا(٣)، إلا ما شذ من نحو القَوَدِ الصَّيَد(٤). وغير مُطّردٍ في نحو: طائيّ وحاريّ وياجَلُ(٥). وإبدالها من الهمزة لازم في نحو آدم(٦)، وغير لازم(٧) في نحو راس. وإبدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء: المنصوب المنوّن، وما لحقته النون الخفيفة المفتوح ما قبلها، وإذنْ، كقولك: رأيت زيداً، و ﴿لنسفعاً﴾ [العلق: ١٥]، وفَعَلْتُها إذاً.

فصل: والياء أُبدلت من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي التضعيف ومن النون والعين والتاء والباء والسين والثاء. فإبدالها من الألف(٨) في نحو: مُفَيْتيح ومَفاتيح،

---

(١) أيْ: هل فعلت؟ وهلاّ فعلت.

(٢) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في المقرب ٢ / ١٦٤، وسرّ الصناعة ١ / ١٠٦، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٧. والشاهد فيه قوله: أباب، حيث أبدل العين همزة. أباب البحر: أكثره، زهوق: مرتفع. ضاحك: كناية عن امتلاء البحر.

(٣) لأنه لو أعلّت الياء في «رميا» بقلبها ألفاً، والواو في «دعوا» أيضاً، لاجتمع في كلّ منهما ألفان، وحينئذٍ يجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد.

(٤) القود: القصاص. والصَّيَد: داء يصيب الإبل في رؤوسها، فتسيل أنوفها وترفع رؤوسها.

(٥) الأصل: طَيْئيّ، وحِيْريّ. نسبة إلى طيء وإلى الحيرة. أبدلوا من الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً في الكلمة الأولى، وأبدلوا من كسرة الحاء فتحة ومن الياء ألفاً في الكلمة الثانية. وياجل، أصلها: يَوْجَل، قلبوا الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً.

(٦) نظراً لاجتماع الهمزتين. وهنا لا يجوز استعمال الأصل.

(٧) أيْ: يجوز استعمال الأصل.

(٨) وذلك إذا انكسر ما قبلها.

وهو مُطّرد. ومن الواو[1] في نحو: ميقاتٍ وعِصِيٍّ وغازٍ وغازِيَةٍ وأدْلٍ وقيامٍ وانقيادٍ وحِياضٍ وسيّدٍ وليَّةٍ وأغْزَيتُ واستغزَيْتُ، وهو مطّرد. وفي نحو: صِبْيَةٍ وثِيرَةٍ وعَلْيَانٍ ويَيْجَلُ[2]، وهو غير مطّرد. ومن الهمزة في نحو: ذيبٍ ومِيَرٍ[3]، على ما قد سلف في تخفيفها. ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم: أمْلَيْتُ وقصَّيْتُ أظفاري ولا ورَبْيكَ لا أفعلُ وتسرَّيْتُ وتظنَّيْتُ ولم يتسَنَّ وتَقَضِّيَ البازي[4]، وقوله[5]:

نزورُ امرأً أمّا الإلهَ فيتّقي ... وأما بفعلِ الصالحين فَيأْتَمِي

والتصدية فيمن جعلها من: صدّ يَصِدُّ، وتَلَعَّيتُ من اللُّعاعَةِ[6]، ودَهْدَيْتُ

---

(١) وذلك إذا سكنت وانكسر ما قبلها، نحو: ميقات، فالأصل: مِوْقات، أو تطرّفت وقبلها كسرة، نحو: غازٍ، فالأصل: غازِوٌ. أو تطرفت وقبلها ضمّة، نحو: أدْل (جمع دلو)، فالأصل: أدْلُوٌ. أو أن تكون العين واواً مكسوراً ما قبلها في مصدر أُعلّ فعله، نحو: قيام، فالأصل: قِوام. أو أن تكون العين واواً في جمع قد سكن عين مفرده، وقبل الواو كسرة، وبعده ألف، نحو: حياض، فالأصل: حِواض، أو أن يجتمع الواو والياء ويكون الأول منهما ساكناً، نحو: سيّد، فالأصل: سَيْوِد. أو أن تقع الواو رابعة فصاعداً متطرفة مفتوحاً ما قبلها، نحو: أغزيت، فالأصل: أغزوْت. وأمّا عِصيّ فالأصل: عصوو، ثم عصويٌ، فاجتمعت الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، فأعلت الواو بقلبها ياء، ثم أدغمت بالياء وكُسر ما قبلها، ومثلها في اجتماع الواو والياء ليّة، فالأصل: لَوْيَة. انظر شرح الشافية ٣ / ٢٠٩.

(٢) صبية، أصلها: صِبْوَة، قلبت الواو ياء لكسرة الصاد، ولم تحجز الباء بينهما، لأنها ضعيفة بالسكون. وثِيَرة: جمع ثور، والقياس ثورة، ولكن فرّقوا بين هذا الحيوان وبين ثورة جمع ثور، وهي القطعة من الأقط. وعَلْيان (وهي الناقة الطويلة) أصلها: عِلْوان، قلبت الواو ياء، ولم يعتدّوا بالساكن قبلها. وييجل أصلها: يَوْجل، ولكنهم هربوا من الواو كما يقول ابن جني في سرّ الصناعة ٢ / ٧٣٧. وانظر ابن يعيش ١٠ / ٢٣.

(٣) المير: العداوات، مفردها ميرة. والياء بدل من الهمزة.

(٤) تسرّيت، أصلها: تسرّرت، من السرّ وهو النكاح. لم يتسنّ: أصله لم يتسنّن، أبدل من النون الثالثة ياء ثم قلبت ألفاً، فصار: يتسنّى، ثم حذفت الألف للجزم. وتقضّي البازي: مصدر تقضض، بمعنى: انقضّ.

(٥) لكثيّر عزة. وهو في ديوانه ٢١٢، وسرّ الصناعة ٢ / ٧٦٠، والمقرب ٢ / ١٧١، والممتع ١ / ٣٧٤. والشاهد فيه قوله: فيأتمي، أصله: فيأتمّ، أبدلت الميم الثانية ياء.

(٦) اللعاعة: نبات، وتلعّيت: أكلت اللعاعة.

وصَهْصَيْتُ[١]، ومَكاكيّ في جمع مَكّوك[٢]، ودَياجٍ في جمع دَيْجُوجٍ[٣]، وديوانٍ ودِيباجٍ وقيراطٍ[٤]، وشيرازٍ وديماسٍ فيمن قال: شراريزُ ودماميسُ[٥]، وقوله[٦]:

وايْتَصَلَتْ بمثلِ ضَوْءِ الفَرْقَدِ

أبدل الياء من التاء الأولى في «اتصلت». ومما سوى ذلك في قولهم: أناسيّ وظرابيّ[٧]، وقوله[٨]:

ومَنْهَلٍ ليس لـه حَـوازِقُ ولِضَفـادِي جَمِّـهِ نَقـانِـقُ

وقوله[٩]:

---

(١) دهديت الحجر: دحرجته. صهصيت: إذا قلت: صه صه. وأصل الأولى: دهدهت، وأصل الثانية: صهصهت.

(٢) المكوك: مكيال معروف لأهل العراق، والجمع: مكاكيك، أبدلت الكاف الأخيرة ياء كراهية التضعيف.

(٣) ديجوج: شديد الظلمة، وجمعه دياجيج. أبدلوا من الجيم الثانية ياء، فاجتمعت مع الأولى، فحذفوا إحداهما للتخفيف، فصار (دَياجٍ) من قبيل المنقوص.

(٤) الأصل: دِوّان ودِبّاج وقِرّاط.

(٥) فيكون الأصل (شرّاز ودمّاس). ومن قال: شواريز ودياميس، فالأصل: شِوْراز وِدْمَاس، أعلّت الواو في الأولى بقلبها ياء، وزيدت الياء في الثانية لإلحاقها بسرداح. الديماس: الحمّام، وقيل: السَّرب المظلم. والشيراز: اللبن المصفّى.

(٦) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٧٦٤، وضرائر الشعر ٢٢٨، والممتع ١ / ٣٧٨، واللسان (وصل). والشاهد فيه: ايتصلت، حيث قلبت إحدى التاءين ياء؛ لأن الأصل: اتّصلت. وقبله: قام بها يُنشد كلّ مُنشدِ. وهو في وصف بقرة وحشية تطلب ولدها.

(٧) الأصل: أناسين (جمع إنسان)، وظرابين (جمع ظربان، وهي دويبّة)، أبدلوا من النون ياء ثم أدغموها في الياء الأولى.

(٨) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في الكتاب ٢ / ٢٧٣، وشرح الشافية ٣ / ٢١٢، والخزانة ٤ / ٤٣٨، والممتع ١ / ٣٧٦. والشاهد فيه قوله: لضفادي، حيث أبدل العين ياء. حوازق: جوانب، أو جماعات. جمّه: معظمه. نقانق: أصوات الضفادع.

(٩) اختُلف في قائله، فقد نسبه سيبويه لرجل من بني يشكر ٢ / ٢٧٣، ونسبه الشنقيطي في الدرر للنمر بن تولب اليشكري ١ / ١٥٧. ونسبه ابن منظور لأبي كاهل اليشكري (تمر، رنب). =

لهـــا أشـــاريـــرُ مـــن لحـــمٍ تُتَمِّـــرهُ   مـــن الثعـــالـــي ووَخْـــزٌ مـــن أرانِيهـــا

وقوله[١]:

إذا مـــــا عُـــــدَّ أربعـــــةٌ فِســـــالٌ   فـــزوجـــكِ خـــامـــسٌ وأبـــوكِ ســـادي

وقوله[٢]:

قـــد مَـــرَّ يـــومـــان وهـــذا الثـــالـــي   وأنـــتَ بـــالهجـــرانِ لا تبـــالـــي

فصل: والواو تُبدل من أختيها ومن الهمزة. فإبدالها من الألف في نحو: ضواربَ وضويربٍ وأوادمَ وأُوَيدَمٍ ورَحَوِيٍّ وعَصَوِيٍّ وإلَوَانِ تثنيةُ «إلى» اسماً[٣]. ومن الياء في نحو: موقنٍ وطوبى[٤]، مما سُكّن ياؤه غيرَ مدغمةٍ[٥] وانضمَّ ما قبلها. وفي ضُوَيْرِيبٍ[٦] تصغيرِ ضيرابٍ مصدر ضارَبَ. وفي بَقْوى[٧] وبُوطِرَ[٨] من بيطر، وهذا أمرٌ

= والشاهد فيه قوله: الثعالي، أرانيها، حيث أبدلت الباء ياء. الأشارير: قطع القديد. الوخز: الشيء القليل. تتمّره: تقدّده. والبيت في وصف عقاب تصيد الثعالب والأرانب.

(١) البيت لامرىء القيس كما في جمهرة اللغة ٢ / ١٩٦، وهو في ملحقات ديوانه ٤٥٩، وقيل: هو للنابغة الجعدي يهجو به ليلى الأخيليّة كما في شرح شواهد الشافية ص ٤٤٦، وليس في ديوانه. ولم ينسبْ في إصلاح المنطق ٣٠١، وضرائر الشعر ٢٢٦، وابن يعيش ١٠ / ٢٤، واللسان (فسل). والشاهد فيه: إبدال السين ياء في قوله: سادي. فسال: جمع فَسْل، وهو اللئيم.

(٢) لم يُنسب هذا الرجز لأحد. وهو في سرّ الصناعة ٢ / ٧٦٤، وضرائر الشعر ٢٢٧، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٨، واللسان (ثلث). والشاهد فيه: إبدال الثاء ياء في قوله: الثالي.

(٣) قلبت ألفها واواً في التثنية لأنها أصل ولم يسمع فيها الإمالة، وقد انتقلت إلى حكم الأسماء لأنه سمّي بها. ابن يعيش ١٠ / ٣٠.

(٤) لأن الأولى من اليقين والثانية من الطيب.

(٥) احترازاً من مثل: السُيَّل والعُيَّل، جمع سائل وعائل.

(٦) الأصل: ضُيَيْرِيب. فالواو بدل من الياء المبدلة من ألف «فاعل»، والياء الأخيرة بدل من ألف فيعال. ابن يعيش ١٠ / ٣٢.

(٧) الواو فيها منقلبة عن الياء، لأنها من: بقيت، بمعنى: انتظرت. وكل ما كان من الأسماء على وزن فَعْلى معتل اللام بالياء، فإنّ ياءه تقلب واواً.

(٨) الأصل: بُيْطر، قلبت الياء واواً لسكونها وللضمة قبلها.

مَمْضُوٌّ عليه[1]، وهو نَهُوٌّ عن المنكر، وفي جِباوة[2]. ومن الهمزة في نحو: جُوْنةٍ وجُوَنٍ كما سلف في تخفيفها.

فصل: والميم أُبدلت من الواو واللام والنون والباء. فإبدالها من الواو في «فم»[3] وحده[4]. ومن اللام في لغة طيّء في نحو ما رَوى النمرُ بنُ تَوْلبٍ عن رسول الله ﷺ، وقيل: إنه لم يَرْوِ غير هذا: «ليس من امْبِرِ امْصِيامُ في امْسَفرِ»[5]. ومن النون في نحو عمبرٍ وشمْباء[6]، مما وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء، وفي قول رؤبة[7]:

يـــا هـــالَ ذاتَ المنطِـــقِ التَّمْتَـــامِ وكفِّـــكِ المخضَّـــبِ البَنَـــامِ

وطامَهُ اللهُ على الخير[8]. ومن الباء في بنات مَخْرٍ[9]، وما زلتُ راتماً[10] على هذا، ورأيتُهُ من كَثَمٍ، وقوله[11]:

---

(١) الواو الأخيرة بدل من الياء، فالأصل: مَمْضُويٌ، لأنه من: مضيت.

(٢) الواو الأخيرة في نهوّ بدل من الياء، فالأصل: نَهويٌ، لأنه من نهيت. أمّا جباوة فالأصل فيها: جِباية، لأنه من: جبيت.

(٣) أصله: فَوْه، حذفت الهاء تخفيفاً، فبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكرهوا حذفه للتنوين، لذا أبدلوا من الواو ميماً لقربها منها؛ لأنهما شفهيّتان. سرّ الصناعة ١ / ٤١٣.

(٤) في ط: وحدها.

(٥) تقدّم في «اللامات»، من أصناف الحرف ص ٣٣٣. وهناك نسب المؤلف هذه اللغة لأهل اليمن.

(٦) شنباء: بيّنة الشَّنب، وهو رقّة وعذوبة في الأسنان.

(٧) ديوانه ١٤٤، وسرّ الصناعة ١ / ٤٢٢، وشرح الشافية ٣ / ٢١٦. هال: مرخم هالة، وهو اسم امرأة. والتمتام: الذي فيه تمتمة، وهو الذي يتردّد في التاء. والشاهد فيه: إبدال النون ميماً في قوله: البنام.

(٨) أيْ: جبله الله على الخير، والميم بدل من النون لأنه من الطينة، وهي الخلقة والجبلة. ابن يعيش ١٠ / ٣٥.

(٩) بنات مخر: سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض حسان.

(١٠) أيْ: مقيماً.

(١١) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٤٢٦، والممتع ١ / ٣٩٣، واللسان (نغب). والشاهد فيه إبدال الباء ميماً في قوله: نغماً. والنُّغَب: جمع نُغبة، وهي الجرعة من اللبن وغيره. استقت: حلبت. محنى جيدها: موضع انعطافه.

فبــادَرَتْ شــاتَهــا عَجْلــى مُثــابِــرَةً حتى استقَتْ دون مَحْنَى جيدها نغُمَا

قال ابن الأعرابي: أراد نغُبَا.

فصل: والنون أُبدلتْ من الواو واللام في صنعانيّ وبهرانيّ[1]، ولَعَنَّ بمعنى: لعلّ.

فصل: والتاء أُبدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء. فإبدالها من الواو فاء في نحو: اتَّعَدَ وأتْلَجَه[2]، قال[3]:

مُتْلِـجٌ كفَّيْهِ في قُتَرِهْ

وتُجاهٍ وتَيْقُورٍ وتُكْلانٍ وتُكَأَةٍ وتُكَلَةٍ وتُخَمَةٍ وتُهَمَةٍ[4]، وتَقِيَّةٍ وتَقْوى وتَتْرى وتَوْراةٍ وتَوْلجٍ وتُراثٍ وتِلادٍ[5]. ولاماً في أختٍ وبنتٍ وهَنْتٍ وكلتا[6]. ومن الياء فاء في نحو اتَّسَرَ[7]،

---

(١) نسبة إلى صنعاء وبهراء، والقياس أن يقال: صنعاويّ وبهراويّ.

(٢) والأصل: أوتعد وأوْلجة.

(٣) امرؤ القيس. ديوانه ٧٥، وشرح الشافية ٣ / ٢١٩، والشعر والشعراء ١ / ١٢٥. والشاهد فيه: إبدال الواو تاء في قوله: متلج. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: ربّ رامٍ من بني ثعلٍ. ثعل: قبيلة. والقُتَر: جمع قُترة، وهي بئر يحتفرها الصائد يكمن فيها.

(٤) تيقور: فيعول، من الوقار. تُكلان: فُعلان، من توكَّلت. وتُكأة: فُعَلة، من توكأت. وتكلَة: فُعلة: من وكل يكل، يقال: رجل تكلة، أيْ: عاجز. وتُخمة: فُعَلة، وهو من الوخامة. وتُهَمة: فُعَلة، من اتّهمت. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٦، وابن يعيش ١٠ / ٣٨.

(٥) تقيّة: فعيلة، من وقيت، ومثله تَقْوى، وهو فَعْلى. وتترى: فَعْلى، من المواترة، وهي المتابعة. وتوْراة: فوْعلة، من ورى الزند. وتولج: فوعل، وهو كناس الوحش الذي يلج فيه. ومذهب البغداديين أن توراة: تفعلة، وتولج: تفعل. وتراث: فعال، من ورث. وتلاد: فِعال، من ولد، وهو المال القديم. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٥.

(٦) أصلها: أَخَوَة وبَنَوَة وهَنَوَة وكلْوَا. نقلوا أَخَوَة وبَنَوَة ووزنهما فَعَلٌ إلى فُعْل وفِعْل، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْلٍ وحِلْسٍ، فقالوا: أخت وبنت. والذي يدل على أن التاء في هَنْت بدل من الواو قولهم في الجمع: هنوات. وأمّا كلتا فمذهب سيبويه أنها فِعْلى. وأصلها كِلْوا، أبدلت الواو تاء. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٤٩.

(٧) الأصل: ايتسر، افتعل، وهو من اليسر.

ولاماً في نحو: أسْنَتوا وثنتانِ وكَيْتَ وذَيْتَ[1]. ومن السين في طَسْتٍ وسِتٍّ[2]، وقوله[3]:

يــا قــاتَــلَ اللــه بنــي السِّعــلاةِ   عمــرَو بــنَ يــربــوعٍ شِــرارَ النــاتِ

غيرَ أعِفَّاءَ ولا أكياتِ

ومن الصاد في لِصْتٍ[4]، قال[5]:

كاللصُوتِ المُرَّدِ

ومن الباء في الذَّعالتِ بمعنى الذَّعالبِ، وهي الأخلاق.

فصل: والهاءُ أُبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فإبدالها من الهمزة في: هَرَقْتُ الماءَ، وهَرَحْتُ الدابةَ، وهَنَرْتُ الثوبَ[6]، وهَرَدْتُ الشيء - عن اللّحياني، وهِيَّاك، ولِهَنَّك، وهَمَا والله لقد كان كذا، وَهِنْ فعلتَ فعلتُ - في لغة طيّء، وفيما أنشد أبو الحسن[7]:

---

(١) أسنتوا: أجدبوا، وهو من السنة. فالتاء بدل من الياء المنقلبة عن الواو. وثِنْتان من ثنيت، وأصله: ثَنَيٌ، نقلوه من فَعَل إلى فِعْل، ثم ثنّي وأبدلت ياؤه تاء. والأصل في كيت وذيت: كيّة وذيّة، ثم حذفت الهاء، وأبدلوا من الياء تاء. انظر سرّ الصناعة ١ / ١٥٢.

(٢) طَسْت، أصلها: طَسّ، لقولهم في التصغير: طُسَيْس، وستّ، أصلها: سِدس، لقولهم في تصغيرها: سُدَيْسة، قلبوا السين الأخيرة تاء، فاجتمعت الذال و التاء فأبدلوا التاء دالاً. ابن يعيش ١٠ / ٤٠.

(٣) هذا الرجز لعلباء بن أرقم كما في النوادر ٣٤٥، والجمهرة ٣ / ٣٣، واللسان (نوت)، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩. والشاهد فيه: إبدال السين تاء في النات وأكيات.

(٤) الأصل: لص، بدليل قولهم: تلصص عليهم، وهو بيّن اللصوصية. ابن يعيش ١٠ / ٤١.

(٥) هذا جزء من بيت لعبد الأسود الطائي كما في الجمهرة ١ / ١٠٢، وشرح شواهد الشافية ٤٧٥. ولم يُنسب في سرّ الصناعة ١ / ١٥٦، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٤. والبيت بتمامه:

وتَــركْــنَ نهْــداً عيّــلاً أبنــاؤهــا   وبنــي كنــانــة كــاللّصــوتِ المــرّدِ

والشاهد فيه: إبدال الصاد تاء في قوله: اللصوت. نهد: قبيلة من اليمن. عيّل: جمع عائل، وهو الفقير. مُرّد: جمع مارد، وهو الخبيث. والضمير في تركن يعود على الخيل أو السيوف.

(٦) هنرت الثوب: علّمته، والهاء مبدلة من الهمزة.

(٧) لجميل بثينة، وليس في ديوانه. قال في اللسان (ذا): «أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل». =

وأتـى صـواحبُهـا فقُلْـنَ هـذا الـذي منـح المـودّةَ غيـرَنـا وجفـانـا؟

أيْ: أذا الذي؟ ومن الألف في قوله(١):

إنْ لم تُروِّها فمَهْ

وفي أنَّهْ وَحَيَّهَلَهْ، وقوله(٢):

وقد رابني قولُها يا هَنَاهْ

وهي مبدلة من الألف المنقبلة عن الواو في هَنَوات. ومن الياء في: هذه(٣) أمَةُ الله. ومن التاء في طلحةْ وهمزةْ في الوقف(٤). وحكى قطْرُبٌ أنّ في لغة طيّء: كيف البنونَ والبناهْ؟ وكيف الأخوة والأخواهْ(٥)؟.

فصل: واللامُ أُبدلت من النون والضاد في قوله(٦):

= ولم ينسب في سرّ الصناعة ٢ / ٥٥٤، والمقرب ٢ / ١٧٨، وابن يعيش ١٠ / ٤٣، وشرح شواهد الشافية ٤٧٧. والشاهد فيه: إبدال همزة الاستفهام هاء في قوله: هذا.

(١) لا يعرف قائل هذا الرجز، وقبله: قد وردت من أمكنهْ: من ههنا ومِنْ هُنهْ. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٦٣، والمنصف ٢ / ١٥٦، وشرح شواهد الشافية ٤٧٩، والممتع ١ / ٤٠٠، واللسان (هنا). والشاهد فيه: إبدال الألف هاء في قوله: فمهْ.

(٢) لامرىء القيس. وهو في ديوانه ٧٠، وسرّ الصناعة ١ / ٦٦، والخزانة ١ / ٣٧٥، واللسان (هنن). والشاهد فيه: هناه، حيث إن الهاء في آخره مبدلة من الألف المنقبلة عن الواو، فأصله: هناو، وليست هذه الهاء للسكت، لأنها لا تكون في الدرج. انظر ابن يعيش ١٠ / ٤٣، وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرّ. وفي نسخة أ: ومِن التي في قوله.

(٣) فالهاء في «هذه» بدل من ياء «هذي»، والدليل قولهم في تصغير ذا: ذَيّا، و«ذي» إنما هي تأنيث ذا ومن لفظه. انظر سرّ الصناعة ٢ / ٥٥٦.

(٤) بدليل أنها تكون في الوصل تاء.

(٥) فقد أبدلوامن تاء الجمع هاء في الوقف، فالأصل: البنات والأخوات.

(٦) صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه: عيّت جواباً وما بالرَّبع من أحدِ. وهو في ديوانه ٩، والكتاب ٢ / ٣٢١، واللمع ١٥١، والخزانة ٤ / ١٢٤، واللسان (أصل). والشاهد فيه: إبدال النون لاماً في قوله: أصيلالا.

وقفتُ فيها أُصَيلالاً أُسائلها

وقوله[1]:

مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ

فصل: والطاءُ أُبدلتْ من التاء في نحو: اصْطَبَرَ، وفَحَصْطُ برجلي[2]

فصل: والدالُ أُبدلت من التاء في: ازْدَجَرَ وازْدانَ وفُزْدُ[3]، واذْدَكَرَ[4] غيرَ مدغمٍ فيما رواه أبو عمرو. واجْدَمَعُوا، واجْدَزَّ في بعض اللغات، قال[5]:

واجْدَزَّ شِيحا

وفي دَوْلج.

فصل: والجيمُ أُبدلت من الياء المشدّدة في الوقف، قال أبو عمرو: قلت لرجلٍ من بني حنظلة: ممنْ أنتَ؟ فقال: فُقَيْمجٌّ، فقلتُ: مِنْ أيّهم؟ فقال: مُرِّجٌّ[6]. وقد

---

(١) هذا الرجز لمنظور بن حبّة الأسدي كما في شرح شواهد الشافية ٢٧٦، والتصريح ٢ / ٣٦٧. ولم ينسب في سرّ الصناعة ١ / ٣٢١، وإصلاح المنطق ٩٥. والشاهد فيه: إبدال اللام من الضاد في قوله: الطجع. وقبله: لمّا رأى أن لادَعَة ولا شِبَع، أرطاة: شجرة تنبت بالرمل، جمعها أرطى. والحقف: ما أعوجّ من الرمل. وهذا الرجز في وصف ذئب.

(٢) الإبدال في الأول مطّرد، وهو لازم، لأن فاء افتعل أحد حروف الإطباق، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء. وأمّا في الثاني فهو شاذ. انظر ابن يعيش ١٠ / ٤٦.

(٣) الأصل: ازتجر وازتان وفزت. وقد أبدلوا في كل منها من التاء دالاً. أمّا في الأول والثاني فالإبدال قياسي لأن فاء «افتعل» زاي، وأمّا في الثالث فهو سماعي.

(٤) اذدكر: افتعل، من ذكر. ولو أدغم لقال: اذّكر وادّكر.

(٥) جزء من بيت ليزيد بن الطّثرية. وهو يزيد بن سلمة بن سمرة من بني عامر بن صعصعة، والطثرية أمه. وهو من شعراء الدولة الأموية. والبيت بتمامه:

فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا ... بنزع أصوله واجدزّ شيحا

وقيل: هو لمضرس بن ربعي الفقعسي الأسدي. انظر: معاني القرآن ٣ / ٧٨، وسرّ الصناعة ١ / ١٨٧، وشرح شواهد الشافية ٤٨١، واللسان (جزز). والشاهد فيه: إبدال تاء «افتعل» دالاً، في قوله: اجدزّ، فأصله: اجتزّ. الشيح: نبات سهلي رائحته طيّبة. اجتزّ: قطع.

(٦) فقيْمجّ، أيْ: فقيميّ. مُرّجّ، أيْ: مُرّيّ.

أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ مَنْ قال[1]:

خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٍّ ... المطعمانِ الشَّحْمَ بالعَشَجِّ

وبالغَداةِ كُتَلَ البَرْنَجِّ ... تُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيْصِجِّ

وأنشد ابن الأعرابي[2]:

كأنّ في أذنابهنّ الشُّوَّلِ ... من عَبَسِ الصيف قرونَ الإجَّلِ

وقد أُبدلتْ في غير المشدّدة في قوله[3]:

لا هُمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ ... فلا يَزالُ شاحجٌ يأتيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

وقوله[4]:

---

(١) هذا الرجز أنشده الأصمعي رواية عن خلف الأحمر، الذي قال: أنشدني رجل من أهل البادية. كذا ذكره يعقوب بن السّكيت في الإبدال ٩٥، ونقله ابن جني في سرّ الصناعة ١ / ١٧٥، ولم ينسب في المقرب ٢ / ٢٩، وشرح شواهد الشافية ٢١٢، واللسان (عجج). والشاهد فيه: أنه أبدل من الياء المشدّدة في الوصل جيماً مشدّدة في قوله: أبو علجّ، والعشجّ، والبرنجّ، والصيصجّ. والأصل: أبو عليّ والعشيّ والبرنيّ والصيصيّ. البرنيّ: نوع من التمر. والصيصيّ: قرن الثور.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي. وهو في ديوانه ١٩١، وشرح شواهد الشافية ٤٨٥، والمحتسب ١ / ٧٦، واللسان (عبس). وهو بدون نسبة في الإبدال ٩٦، وإصلاح المنطق ٨٣، والممتع ١ / ٣٥٥. والشاهد فيه: إبدال الياء المشدّدة جيما في قوله: الإجّل، إجراء للوصل مجرى الوقف. الشُوّل: جمع شائل، وهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح، أيْ: ترفعه. والعَبَس: ما يتعلق في أذناب الإبل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها. الإيّل: الذكر من الأوْعال.

(٣) يُنسب هذا الرجز لبعض أهل اليمن. وهو في النوادر ٤٥٦، والإبدال لابن السكّيت ٩٦، وسرّ الصناعة ١ / ١٧٧، وشرح شواهد الشافية ٢١٥، والممتع ١ / ٣٥٥، وضرائر الشعر ٢٣١. والشاهد فيه: إبدال الجيم من الياء الخفيفة في قوله: حجتجْ، بجْ، وفرتجْ، والأصل: حجتي، بي، وفرتي. الشاحج: الحمار. الأقمر: الأبيض. نهّات: نهّاق. ينزّي: يحرّك. الوفرة: ما بين الأذنين من الشعر.

(٤) هذا الرجز للعجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢ / ٢٧٨، وشرح شواهد الشافية ٤٨٦، وسرّ=

حتى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجَا

فصل: والسين إذا وقعت قبل غينٍ أو خاءٍ أو قافٍ أو طاءٍ جاز إبدالها صاداً، كقولك: صالغ[(١)]، وأصْبغَ نِعَمَهُ، وصَخَّر، ومَسَّ صَقرَ، ويُصاقُون وصُقْتُ وصَبَقْتُ وصَوِيقٌ والصَّمْلَقُ[(٢)] وصِراطٌ وصاطعٌ ومُصَيْطر. وإذا وقعت قبل الدال ساكنة أُبدلتْ زاياً خالصة كقولك في «يَسْدَرُ»: يزدَرُ[(٣)]، وفي «يسدُلُ ثوبه»: يزدُلُ. قال سيبويه[(٤)]: ولا تجوز المضارعةُ، يعني إشرابَ صوتِ الزاي. وفي لغة «كلب» تُبدل زاياً مع القاف خاصة، يقولون: مَسَّ زَقَرَ[(٥)].

فصل: والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال جاز إبدالها زاياً خالصة في لغة فصحاء من العرب، ومنه: لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ[(٦)]، وقول حاتم: هكذا فَزْدي أَنَهْ[(٧)]. وقال الشاعر[(٨)]:

ودعْ ذا الهَوى قبل القِلَى تَرْكُ ذي الهَوى ... متينَ القُوى خيرٌ من الصَّرْمِ مَزْدَرَا

وأنْ يُضارَعَ بها الزايُ[(٩)]. فإنْ تحركتْ لم تُبدل، ولكنهم قد يضارعون بها الزايَ

= الصناعة ١ / ١٧٧، والممتع ١ / ٣٥٥، واللسان (ما). والشاهد فيه: إبدال الجيم من الياء الخفيفة في قوله: أمسجت وأمسجا. والأصل: أمسيت وأمسيا.

(١) الصالغ: الشاة أو البقرة التي تمّت أسنانها.

(٢) الصملق: القاع الأملس.

(٣) يزدر: يتحيّر.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٧٨.

(٥) أيْ: مسّ سقر. قال تعالى: ﴿ذوقوا مسَّ سقَر﴾ [القمر: ٤٨].

(٦) أيْ: فُصِدَ له. أُسكنت الصاد للتخفيف ثم قلبت زاياً. وهذا مثلٌ يُضرب لمن قصد أمراً ونال بعضه. كان من عادتهم إذا ورد على أحدهم ضيف ولم يحضره قرى عمد إلى راحلته ففصدها وتلقى من دمها واشتواه له، فيتبلّغ به. انظر مجمع الأمثال ٢ / ١٩٢، وابن يعيش ١٠ / ٥٣.

(٧) أيْ: هكذا فصْدي أنا. والهاء في «أنه» إمّا للسكت وإمّا بدلاً من الألف في أنا.

(٨) لا يعرف قائله. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٩٦، والممتع ١ / ٤١٢، واللسان (صدر). والشاهد فيه إبدال الصاد زاياً في قوله: مَزْدراً، وأصله: مصدراً. القلى: البغض. الصرم: الهجر والقطيعة.

(٩) أيْ: تنحو بالصاد نحو الزاي، فتصير حرفاً مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، ولم =

فيقولون: صَدَرَ وصَدَفَ والمَصادر والصِّراط. قال سيبويه[1]: والمضارعة أكثرُ وأعربُ من الإبدال، والبيان أكثر. ونحوُ الصادِ في المضارعة الجيمُ والشينُ[2]، تقول: هو أجْدرُ وأشدقُ.

ومن أصناف المشترك

الاعتلال

حروفُه: الألفُ والواو الياء. وثلاثتُها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: مالٌ وكتابٌ وسَوْطٌ وبَيْضٌ، وقالَ وباعَ وحاوَلَ وبايَعَ، ولا ولو وكيْ. إلا أنّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدةً أو منقلبةً عن الواو والياء لا أصلاً. وهي في الحروف أصلٌ ليس إلا؛ لكونها جوامدَ غيرَ مُتصرّف فيها.

فصل: والواوُ والياء غيرُ المزيدتين تتّفقان في مواقعهما وتختلفان. فاتّفاقهما أنْ وقعت كلتاهما فاء كوَعْدٍ ويُسْر، وعيناً كقوْلٍ وبَيْع، ولاماً كغَزْوٍ ورَمْي، وعيناً[3] ولاماً معاً كقوّةٍ وحَيَّة. وأنْ تقدّمت كل واحدة منهما على أختها فاءً وعيناً في نحو: وَيْلٍ ويوم[4]. واختلافهما أنّ الواوَ تقدّمت على الياء في نحو: وَقيتُ وطويتُ[5]، ولم تتقدّم الياء عليها[6]. وأمّا الواو في الحيوانِ وحَيْوَةٍ فكواو جِباوَةٍ في كونها بدلاً عن الياء،

= يبدلوها زاياً محافظة على الإطباق، لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية، فيذهب ما فيها من الإطباق. ابن يعيش ١٠ / ٥٣.

(١) الكتاب ٤ / ٤٧٩.

(٢) أيْ: إذا وقعت كل من الجيم والشين ساكنة قبل الدال جاز أن يضارع بهما الزاي، أيْ: يُشربان صوتها. انظر الكتاب ٤ / ٤٧٩، وشرح الشافية ٣ / ٢٣٣، وابن يعيش ١٠ / ٥٥.

(٣) كغزو ورمي وعينا: سقطت من أ بسبب انتقال النظر.

(٤) وأنّ تقدّمت . . . ويل ويوم: سقطت هذه العبارة من أ.

(٥) أيْ: أنّ الواو تقدّمت فاء وعيناً على الياء لاماً.

(٦) في ط: وتقدّمت الياء عليها في يوم.

والأصل: حَيَيانٌ وحَيَّةٌ[1]. وأنّ الياء وقعت فاء وعيناً معاً، وفاء ولاماً معاً، في يَيْنٍ ـ اسم مكان[2]، وفي يَدَيْتُ[3]، ولم تقع الواو كذلك. ومذهب أبي الحسن في الواو أن تأليفها من الواوات، فهي على قوله موافقةٌ للياء في: يَيَّيْتُ[4]. وقد ذهب غيره إلى أن ألفها عن ياء، فهي على هذا موافقتُها في يَدَيْتُ[5]. وقالوا: ليس في العربية كلمة فاؤها واوٌ ولامها واو إلا الواو؛ ولذلك آثروا في الوغى أن يُكتب بالياء[6].

القول في الواو والياء فاءين

الواوُ تثبتُ صحيحةً وتَسقطُ وتُقلب. فثباتها على الصحة في نحو: وَعَدَ ووَلَدَ، والوَعْدِ والوِلْدَة. وسقوطها فيما عينُه مكسورةٌ من مضارع «فَعَل» أوْ «فَعِلَ» لفظاً أوْ تقديراً. فاللفظ في: يَعِدُ ويَمِقُ[7]، والتقدير: في يَضَعُ ويَسَعُ؛ لأن الأصل فيهما الكسرُ، والفتحُ لحرف الحلق. وفي نحو: العِدَةِ والمِقَةِ، من المصادر[8]. والقلبُ فيما

---

(١) أبدلوا من الياء الثانية في كل منهما واواً، كراهية التضعيف في الأولى، ولضرب من التخفيف في الثانية. هذا مذهب سيبويه. شرح الشافية ٣ / ٧٣، وابن يعيش ١٠ / ٥٥.

(٢) قال ابن يعيش: «وليس له في الأسماء نظير». شرح المفصل ١٠ / ٥٥.

(٣) يقولون: يديت عليه يداً، إذا أوليته معروفاً.

(٤) أيْ: أن أبا الحسن الأخفش حمل ألف «واو» على أنها منقلبة عن واو، فهي على ذلك موافقة للياء في «يَيَّيْتُ»؛ لأن حروفها كلها واوات كما أن حروف «يَيَّيْتُ» كلها ياءات. ومعنى يَيَّيْتُ: كتبت ياء. ابن يعش ١٠ / ٥٨.

(٥) قال ابن يعيش: «وكان القضاء عليها بالواو أولى، من قبل أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر». شرح المفصل ١٠ / ٥٩.

(٦) لأنها لو كتبت بالألف تصير الفاء واللام واواً. حيث إن الألف تكون منقلبة عن واو.

(٧) الأصل: يَوْعِدُ ويَوْمِقُ. حُذفت الواو في كل منهما لوقوعها بين ياء وكسرة. ويَمِقُ: مضارع وَمِقُ، بمعنى: أحَبَّ.

(٨) الأصل في عدة: وِعْدٌ، والأصل في مقة: وِمْق. حُذفت في كل منهما الواوُ ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها، وعُوضت منها التاء.

مَرَّ من الإبدال. والياء مثلُها إلا في السقوط، تقول: يَنَعَ يَيْنـعُ ويَسَرَ يَيْسِرُ، فتثبتُها حيث أسقطْتَ الواوَ[1].

وقال بعضهم: يَئِسَ يَئِسُ، كوَمِقَ يَمِقُ، فأجراها مُجرى الواو، وهو قليل. وقلبها في نحو: اتَّسَرَ[2].

فصل: والذي فارقَ به قَوْلُهم: وَجَعَ يَوْجَعُ ووَجِلَ يَوْجَلُ، قولَهم: وَسِعَ يَسَعُ ووضَعَ يَضَعُ[3]، حيث ثبتت الواوُ في أحدهما وسقطت في الآخر، وكلا القبيلين فيه حرف الحلق، أنّ الفتحـة في يَوْجَعُ أصلية بمنزلتهـا في يَوْجَلُ، وهي في يَسَعُ عارضةٌ مُجتلَبَةٌ لأجل حرف الحلق، فوزانهما وزان كسرتيْ الراءين في التَّجارِي والتَّجارب[4].

فصل: ومن العرب[5] من يقلبُ الواو والياء في مضارع افتعَلَ ألفاً، فيقول: ياتَعِدُ وياتَسِرُ[6]. ويقول في يَيْبَسُ ويَيْئَسُ: يابَسُ وياءَسُ[7]. وفي مضارع وَجِلَ أربع لغات:

---

(١) ثبتت الياء لخفتها، وسقطت الواو لثقلها.

(٢) الأصل: ايتسر، على وزن افتعل. قُلبت الياء تاء، ثم أدغمت في تاء افتعل.

(٣) الفتحة في نحو: يوجَل، أصلية لأنه من باب فَعِلَ يَفْعَل. وهي في نحو: يَسَعُ ويضَع، عارضة، والكسرة مرادة؛ لأنه من باب حَسِب يحسِب. لذا حذفت الواو ولم يعتدّ بالفتحة؛ لأنها عارضة لأجل حرف الحلق.

(٤) الكسرة في التّجارب أصلية كالفتحة في «يوجَل». وهي عارضة في التجاري؛ لأن الأصل فيه ضمّ الراء لأنه «تفاعُل»، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصحّ الياء؛ إذ لو وقعت الضمّة قبل الياء المتطرفة لانقلبت واواً، فيؤدي إلى مثال لا نظير له في الأسماء العربية، حيث لا يوجد في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة. ابن يعيش ١٠ / ٦٢.

(٥) قوم من أهل الحجاز كما يقول ابن يعيش ١٠ / ٦٣.

(٦) الأصل: يوْتعد، ويَيْتسر.

(٧) ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين. شرح الشافية ٣ / ٩٢. وفي نسخة أ، ونسخة ب: ويقول في يَيْئِس ويَيْئَس: يائِسُ وياءسُ. وما أثبتناه من ط وابن يعيش (١٠ / ٦٣)، وهو الصواب.

يَوْجَلُ ويَاجَلُ[(١)] وِيِيْجَلُ ويَيْجَلُ[(٢)]. وليست الكسرة[(٣)] لغة من يقول: تِعلَمُ[(٤)].

فصل: وإذا بُني «افتعل» من أكلَ وأمَرَ فقيلَ: ايْتَكَلَ وايْتَمَرَ[(٥)]، لم تُدغم الياء في التاء كما أُدغمت في اتَّسَر؛ لأن الياء ههنا ليست بلازمة[(٦)]، وقول من قال: اتَّزَرَ، خطأ[(٧)].

القول في الياء والواو عينين

لا تخلوان من أنْ تُعلاَّ أو تُحذفا أو تَسلما. فالإعلال في: قالَ وخافَ وباعَ وهابَ، وبابٍ ونابٍ، ورجلٍ مالٍ ولاعٍ[(٨)]، ونحوهما مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما. وفيما هو من هذه الأفعالِ من مضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها[(٩)]. وما كان منها على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ ومَفْعِلٍ ومَفْعِلَةٍ ومَفْعُلَةٍ، كمعادٍ ومقالة ومسير ومعيشة ومشُورة[(١٠)].

---

(١) في ط: يأجل. وهو خطأ.

(٢) أمّا «يَوْجَل» فهي أجودها، وهي لغة القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قالوا لا توجل﴾ [الحجر: ٥٣]. وقد ثبتت الواو في هذه اللغة لأنها لم تقع بين ياء وكسرة. وأمّا «ياجل» فقد قلبت الواو ألفاً وإنْ كانت ساكنة، كأنهم كرهوا اجتماع الواو الياء فلجأوا إلى الألف لانفتاح ما قبلها. وفي «يَيْجَل» قُلبت الواو ياء استثقالاً لاجتماع الياء والواو. وفي «يِيْجَلُ» كسرت الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء. ابن يعيش ١٠ / ٦٣

(٣) أيْ: كسرة الياء في «يِيْجَلُ».

(٤) لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء في «يعلم». ابن يعيش ١٠ / ٦٣.

(٥) وذلك بأن يبدل من الهمزة التي هي فاء الكلمة ياء لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورة قبلها.

(٦) أيْ: ليست أصلية، لأنها بدل من الهمزة.

(٧) لأنه أدغم الياء في التاء، والياء ليست أصلية، فهي بدل من همزة.

(٨) في ط: ورجل لاع ومال. رجلٌ مالٌ: إذا صار ذا مال. ورجلٌ لاعٍ: جبان، والألف في مال منقلبة عن الواو، بدليل قولهم: أموال، وفي لاعٍ منقلبة عن ياء بدليل قولهم: لاعَ يليع، إذا جبن. ابن يعيش ١٠ / ٦٥.

(٩) أيْ: مضارع هذه الأفعال وأسماء فاعليها ومفعوليها تعلّ كما يعلّ الماضي.

(١٠) الأصل فيها: مَعْوَد (مَفْعل) ومَقْوَلة (مَفْعَلة) ومَسْير (مَفْعِل) ومَعْيشة (مَفْعِلة) ومَشْوُرة (مَفْعُلة).

وما كان نحو: أقامَ واستقامَ واختارَ وانقادَ(١) من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفاً أو واواً أو ياء نحو: قاوَلَ وتقاوَلوا، وزايَلَ وتزايلوا، وعوَّد وتعوَّد، وزَيَّن وتزيَّن(٢)، وما هو منها(٣). أُعلّت هذه الأشياء وإنْ لم تقم فيها علّة الإعْلال إتْباعاً لِمَا قامت العلّة فيه لكونها منها(٤)، وضرْبِها بعرقٍ فيها(٥). والحذف في: قلْ وقُلْنَ وقلتُ ولم يقلْ ولم يقُلْنَ وبِعْ وبِعْنَ وبعتُ ولم يَبِعْ ولم يَبِعْنَ(٦)، وما كان من هذا النحو في المزيد فيه(٧). وفي سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنونةٍ وقَيْلولة(٨). وفي الإقامة والاستقامة(٩) ونحوها مما التقى فيه ساكنان(١٠) أو طُلِبَ تخفيفٌ(١١) أو اضطُرَّ إعلال(١٢). والسلامة فيما وراء ذلك مما فُقدت فيه أسبابُ الإعلالِ(١٣) والحذفِ، أوْ

---

(١) الأصل: أقْوَم واستَقْوَم واخْتَـيَر وانقْيَد.

(٢) أمّا قاوَل وزايَل، فقد صحّت الواو والياء فلأن ما قبلهما ألف. والألف لا تقبل الحركة، وأمّا نحو: تقاولوا وتزايلوا؛ فلأن التاء دخلت بعد أن صحت الواو والياء، فلم يُغيّرا عمّا كانا عليه. وأمّا نحو: عوّد وزيّن؛ فلأن الإدغام لازم.

(٣) أيْ: ما تصرّف منها كالمضارع فإنه يصحّ، نحو: يقاول، ويزيّن، وكذلك المصدر نحو: قِوال وتعَوُّد.

(٤) أيْ: أنّ ذوات الزوائد من الأفعال أعلّت حملاً على الأفعال المجردة لكونها مشتقة منها.

(٥) أيْ: أن الاتصال بالاشتقاق كأنه مأخوذ من عروق الشجرة لامتدادها وانتشارها. ابن يعيش ١٠ / ٦٨.

(٦) حذف حرف العلّة في مثل هذه الأفعال لالتقاء الساكنين.

(٧) كقولك: أقِمْ واستقمْ وأقمْن واستقمْن.

(٨) الحذف في مثل هذه الكلمات للتخفيف، حيث اجتمع ياءان وكسرة، فحذفوا الثانية المنقلبة عن واو.

(٩) أصلهما: الإقْوَامة والاستقْوَامة. نقلت الفتحة من الواو في كل منهما إلى الساكن قبلها، ثم قلبت ألفاً، فاجتمع ألفان، فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما. مذهب سيبويه والخليل أن المحذوف الألف الثانية، وهي الزائدة. ومذهب الأخفش أن المحذوف الأولى التي هي العين. ابن يعيش ١٠ / ٧٠.

(١٠) نحو: قلْ، ولم يقلْ.

(١١) نحو: سَيْد ومَيْت.

(١٢) نحو: الإقامة والاستقامة.

(١٣) نحو: القول والبيع.

وُجدتْ خلا أنه اعْتَرض ما يَصُدُّ عن إمضاء حكمها، كالذي اعترَضَ في: صَوَرَى وحَيَدَى[١]، والجَوَلانِ والحَيَكانِ[٢]، والقُوَباءِ والخُيَلاءِ[٣].

فصل: وأبنية الفعلِ في الواو على فَعَلَ يَفْعُلُ نحو: قالَ يقول، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو: خافَ يخافُ، وفَعُلَ يَفْعُلُ نحو: طال يَطُولُ وجادَ يجودُ، إذا صار طويلاً وجواداً. وفي الياء على فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: باعَ يبيعُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ نحو: هابَ يَهابُ. ولم يجيء في الواو يَفْعِلُ ـ بالكسر، ولا في الياء يَفْعُلُ ـ بالضم. وزعم الخليل في طاحَ يَطيحُ وتاهَ يَتيهُ أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ كحَسِبَ يَحْسِبُ، وهما من الواو لقولهم: طوَّحتُ وتوَّهتُ، وهو أطْوَحُ منه وأتْوَهُ. ومَنْ قال: طَيَّحْتُ وتَيَّهْتُ، فهماعلى باع يَبيعُ[٤].

فصل: وقد حوّلوا عند اتّصال ضمير الفاعلِ «فَعَلَ» من الواو إلى فَعُلَ، ومن الياء إلى فَعِلَ، ثم نُقلت الضمةُ أو الكسرةُ إلى الفاء فقيل: قُلْتُ وقُلْنَ وبِعْتُ وبِعْنَ[٥]. ولم يحوّلوا في غير الضمير[٦] إلا ما جاء من قول ناسٍ من العرب: كِيْدَ يفعلُ كذا، وما زِيْلَ يفعلُ ذاك.

---

(١) صَوَرى: اسم موضع. وحَيَدى: كثير الحَيَدان، يُقال: حمارٌ حَيَدى، إذا كان يحيد عن ظلّه لنشاطه. وقد وجد فيهما علّة قلب الواو، إلا أنها صحّت لمانع، وهو أنهما تباعدا عن الأفعال بما في آخرها من علامة التأنيث التي لا تكون في الأفعال. وهذا الإعلال إنما يكون فيما هو على مثال الأفعال. شرح الشافية ٣ / ١٠٥.

(٢) الجولان: مصدر جال يجول. والحيَكان: مصدر حاك يحيك، وهو أن يحرّك منكبيه وجسده حين يمشي. وقد صحّ حرف العلّة فيهما لمانع، وهو أنهما تباعدا عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخرهما. ابن يعيش ١٠ / ٧٠.

(٣) القوباء: داء معروف. ولم تعلّ الواو فيها وفي الخيلاء لتباعدهما عن أبنية الأفعال بما في آخرهما من ألفي التأنيث.

(٤) فيكون من باب: فَعَلَ يَفْعِلُ.

(٥) الأصل في قُلْتُ: قَوَلْتُ، ثم حُوّل إلى: قَوُلْت، ثم نُقلت ضمّة الواو التي هي عين الفعل إلى القاف التي هي فاء الفعل، فصار: قُوْلْت، فاجتمع الساكنان، فحذف الأول منهما، وهو عين الفعل. وكذا الكلام في: قُلْنَ، وبِعْتُ وبِعْنَ.

(٦) لأن هذا النقل يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف. وفي غير الضمير العينُ ثابتة، ولا يوجد محذوف يحتاج إلى الدلالة. ابن يعيش ١٠ / ٧٢.

فصل: وتقول فيما لم يُسمَّ فاعله: قِيلَ وبيعَ ـ بالكسر[١]، وقيلَ وبيعَ ـ بالإشمام[٢]، وقُولَ وبُوعَ ـ بالواو[٣]. وكذلك اختِيرَ وانقِيدَ له[٤]، تكْسِرُ وتُشِمُّ وتقول: اختُورَ وانقُودَ له[٥]. وفي «فُعِلْتُ» من ذلك: عِدْتَّ يا مريضُ واختِرْتَ يا رجلُ ـ بالكسر والضمّ الخالصين والإشمام. وليس فيما قبل ياء «أُقِيمَ واستُقيمَ» إلا الكسر الصريح[٦].

فصل: وقالوا: عَوِرَ وصَيِدَ وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا، فصحّحوا العين لأنها في معنى ما يجبُ فيه تصحيحها وهو: أفعالَّ[٧] وتفاعلوا[٨]. ومنهم من لم يلمح الأصلَ فقال: عارَ يَعارُ، وقال[٩]:

أعارتْ عينُهُ أمْ لم تَعَارا؟

وما لحقته الزيادةُ من نحو: عَوِرَ، في حكمه، تقول: أعْوَرَ اللهُ عينَهُ وأصْيَدَ بعيرَهُ[١٠]. ولو بنيت منه «استَفْعَلْتُ» لقلت: اسْتَعْوَرْتُ[١١]. و «لَيْسَ» مَسَكَّنَةٌ من لَيِسَ كصَيِدَ، كما

---

(١) وحينئذٍ تسلم الياء وتقلب الواو ياء. والكلام فيما اعتلّت عينه.

(٢) الإشمام: النطق بحركة تجمع بين الضمة والكسرة على التوالي بسرعة.

(٣) وهذه الحالة الثالثة وهي إخلاص الضم، فتقلب الألف واواً.

(٤) أيْ: فيما اعتلّت عينه وهو على وزن افتعل وانفعل.

(٥) إخلاص الضمّ وقلب الألف واواً لغة قليلة، وتُعزى لفقعس ودُبير، وهما حيّان من بني أسد. أوضح المسالك ٢ / ١٥٧.

(٦) لأن الأصل في القاف السكون، فنقلت الكسرة إليها ولم يكن لها أصل في الحركة فيحافظ عليها بالإخلاص والإشمام. ا بن يعيش ١٠ / ٧٤.

(٧) فإذا قلت: اعْوَارّ واصْيَادّ واعْوَرَّ واصْيَدَّ، صحّت كلّ من الواو والياء لأن ما قبلهما ساكن.

(٨) وإذا قلت: تزاوَجوا وتجاوَروا، صحت الواو لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقل حركة الواو إليها، التي هي عين الفعل.

(٩) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي. وهو في الأزهية ٢٦٢، وأدب الكاتب ٣٩٧، والاقتضاب ٤٣٤، وشرح الشافية ٣ / ٩٩. والشاهد فيه: قلب الواو ألفاً في قوله: أعارتْ، تعار. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تُسائل بابن أحمر من رآه. أعارت عينة: صارت عوراء.

(١٠) أعْوَرَ وأصْيَدَ: لا تعلّان بقلب الواو والياء ألفاً، حملاً على: عَوِرَ وصَيِدَ. وأصْيَدَ اللهُ بعيرَه: أصابه بالصَّيَد، وهو داء يصيب الإبل.

(١١) فلا يعلّ أيضاً.

قالوا: عِلْمَ، في عَلِمَ، ولكنهم ألزموها الإسكانَ لأنها لمّا لم تَصَرَّفْ تصرُّفَ أخواتها لم تُجعل على لفظِ صَيِدَ ولا هابَ[1]، ولكن على لفظ ما ليس من الفعل نحو: لَيْتَ؛ ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لَسْتُ. وقالوا في التعجب: ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهُ[2]. وقد شذّ عن القياس نحو: أَجْوَدْتُ واسْتَرْوَحَ واسْتَحْوَذَ واسْتَجْوَدَ واسْتَصْوَبَ وأَطْيَبْتُ وأَغْيَلَتْ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ واسْتَفْيَلَ[3].

فصل: وإعلالُ اسم الفاعل من نحو: قال رباع، أنْ تُقلب عينُه همزة، كقولك: قائلٌ وبائع، وربما حُذفت، كقولهم: شاكٌ[4]. ومنهم مَنْ يقلبُ، فيقول: شاكٍ[5]. وفي «جاءٍ» قولان، أحدهما: أنه مقلوب كالشاكي، والهمزة لام الفعل[6]، وهو قول الخليل[7]، والثاني[8]: أن الأصل جائىءٌ، فقُلبت الثانية ياء[9]، والباقية هي نحوُ همزةِ قائم. وقالوا في «عَوِرَ وصَيِدَ»: عاوِرٌ وصايدٌ، كمُقاومٍ ومُباينٍ[10].

---

(١) من ناحية التصرف، ونقل حركة العين إلى الفاء.

(٢) نظراً لجمود فعل التعجب وعدم تصرفه أشبه الأسماء، وتباعد عن الأفعال، لذا صُحِّح ولم يُعلّ.

(٣) وكأنّ الذين قالوا ذلك أرادوا أنْ ينبّهوا على أصل الباب. وكلّ هذا مسموع لا يقاس عليه. يقال: أخيَلَتِ السماءُ، إذا تهيأت للمطر. ويقال: أغْيَلَتِ المرأةُ، إذا أرضعت ولدها وهي حبلى. ويقال: استفيَلَ الجمل، إذا صار كالفيل. وقال تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشيطانُ﴾ [المجادلة: ١٩]، أيْ: غلب واستولى. وتقول: أجْوَدْتُ الشيء، إذا جعلته جيّداً. ويقال: استروح فلان: إذا شمّ الريح. وتقول: أطيَبْتُ الشيء، إذا وجدته طيّباً.

(٤) في ط: شاكىء.

(٥) أصله: شاوك، قدّمت الكاف على الواو، ثم أعلّت الواو بقلبها ياء، ثم عومل معاملة قاضٍ.

(٦) الأصل فيه: جايِىء، ثم قلبت الهمزة في موضع الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة، فصار منقوصاً كشاكٍ. ووزنه عند الخليل فالع.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٧٧.

(٨) وهو مذهب سيبويه. الكتاب ٣ / ٥٥٢، ٤ / ٣٧٦.

(٩) أصل جائىء: جايىء، ثم أعلّت الياء بقلبها همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء. ووزنه فاعل. انظر مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ص ٦٤.

(١٠) أيْ: إنّ العين صحيحة غير منقلبة عن همزة، وذلك لصحتها في الفعل. تقول: قاومَ وبايَنَ، ومقاوِم ومبايِن. وكذلك: عوِر وصيِدَ، وعاوِرٌ وصايد.

فصل: وإعلالُ اسم المفعول منهما أنْ تُسكَّن عينُه[1]. ثم إنّ المحذوفَ منهما واوُ مفعولٍ عند سيبويه[2]، وعند الأخفش العين، ويزعم أن الياءَ في مخيط منقلبة عن واو مفعول. وقالوا: مَشِيب[3]، بناءً على شَيِبَ بالكسر، ومَهُوبٌ بناءً على لغة من يقول: هُوبَ. وقد شذّ نحو: مَخْيُوطٍ ومَزْيُوت ومَبْيُوع، وتفاحة مطيُوبة[4]، وقال[5]:

يومُ رذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

قال سيبويه[6]: «ولا نعلمهم أتمّوا في الواو؛ لأن الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات». وقد روى بعضهم: ثوبٌ مَصْوُونٌ.

فصل: ورأيُ صاحب الكتاب في كل ياء هي عينٌ ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها أن تُقلب الضمةُ كسرةً لتسلمَ الياءُ؛ فإذا بنى نحوَ: بُرْدٍ، من البياضِ قال: بِيْضٌ[7]. والأخفش يقول: بُوْضٌ، ويقصرُ القلبَ على الجمع، نحو: بِيضٍ، في جمع أبيض. ومعيشةٌ عنده يجوز أن تكون مَفْعِلةً ومَفْعُلةً[8]، وعند الأخفش هي مَفْعِلَةٌ، فلو كانت مَفْعُلَةً لقلت:

---

(١) اسم المفعول من قال وباع: مَقُول ومَبِيع. والأصل: مَقْوُول ومَبْيُوع. ثم سكنت العين ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حُذفت إحدى الواوين من مَقْوُول، والواو من مبيوع مع تحويل الضمة التي قبلها إلى كسرة لتناسب الياء، وعلى هذا صحّت الياء. وهذا مذهب سيبويه.

(٢) أيْ: المحذوف من واوي نحو: مَقْوُول عند سيبويه هي واو «مفعول» التي هي زائدة.

(٣) يقال: ماء مشيب، أيْ: مخلوط.

(٤) فقد جاءت هذه الكلمات على الأصل، وهي لغة بني تميم، ولا يقولون ذلك مع الواو. وحُكي عن الأصمعي أنه سمع أبا عمرو بن العلاء ينشد: وكأنها تفاحة مطيوبة. انظر: ابن يعيش ١٠ / ٧٩.

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة. انظر: ديوانه ٣٩، والخصائص ١ / ٢٦١، والخزانة ١١ / ٢٩٤، والممتع ٢ / ٤٦٠. والشاهد فيه: مغيوم، حيث جاء على الأصل ولم يعلّ، وإلاّ لقيل: مَغيم، مثل: مبيع. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجهُ. الدجن: إلباس الغيم السماء. وقيل: إنّ البيت في وصف ذكر النعام وقد انصرف مسرعاً إلى بيض أنثاه في يوم فيه مطر خفيف وغيوم.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٤٩.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٦٠.

(٨) قال: «فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعُلة ومَفْعِلة». الكتاب ٤ / ٣٤٩.

مَعُوشَةٌ. وإذا بنى من البيع مثلَ تُرْتُبٍ قال: تُبِيعٌ[1]. وقال الأخفش: تُبُوْعٌ[2].

والمَضُوفَةُ في قوله[3]:

وكنتُ إذا جاري دعا لِمَضُوفةٍ

كالقَوَدِ والقُصْوى عنده[4]، وعند الأخفش قياس.

فصل: والأسماء الثلاثية المجردة إنما يُعَلُّ منها ما كان على مثال الفعل نحو: بابٍ ودارٍ، وشجرةٍ شاكَةٍ، ورجلٍ مالٍ؛ لأنها على على فَعَلٍ أوْ فَعِلٍ[5]. وربما صحّ ذلك نحو: القَوَدِ والحَوَكَةِ والخَوَنَةِ والجَوَرَةِ ورجلٍ رَوِعٍ وحَوِلٍ[6]. وما ليس على مثاله ففيه التصحيح[7] كالنُّوَمَةِ واللُّوَمَةِ والعُيُبَةِ والعِوَضِ والعِوَدَةِ[8]. وإنما أعلّوا «قِيَماً» لأنه مصدر بمعنى القيام، وُصف به في قوله عزّ وجلّ: ﴿ديناً قِيَماً﴾ [الأنعام: ١٦١]، والمصادرُ تُعَلُّ بإعلال الفعل[9]. وقولهم: حالَ حِوَلا، كالقَوَد[10]. وفُعْلٌ إنْ كان من

---

(١) الأصل: تُبْيُعٌ، نُقلت حركة الياء وهي الضمة إلى ما قبلها ثم أبدلت منها كسرة لتصح الياء.

(٢) أبدلت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وضمّ ما قبلها.

(٣) هذا البيت لأبي جُندب الهذلي، وهو أخو أبي خِراش الهذلي الصحابي، رضي الله عنه. انظر المعاني الكبير ٢ / ٧٠٠، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥٨، وشرح شواهد الشافية ٣٨٣، واللسان (ضيف). والشاهد فيه: لمضوفة، والقياس: لمضيفة، حتى تسلم الياء. وهذا شاذ عند سيبويه، قياس عند الأخفش. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: أشمِّر حتى ينصُفَ الساقَ مِئزري. وأراد بالمضوفة هنا ما ينزل بالمرء من حوادث الدهر ونوائب الزمان.

(٤) أيْ: أن المضوفة شاذ، كما أن القَوَد والقصوى شاذان، والقياس: القاد والقصيا.

(٥) باب ودار: على فَعَلٍ. وشاكة ومال: على فَعِلٍ، من قبيل حَذِرٍ.

(٦) القودُ والحوكة والخونة والجوَرةُ: من باب بابٍ ومال، أيْ: على وزن فَعَلٍ. ورَوِعٌ وحَوِلٌ: من باب شاكة ومال، أيْ: على وزن فَعِلٍ.

(٧) أيْ: أنهم لم يعلّوه؛ لأنه ليس على وزان الفعل.

(٨) النّومة: الكثير النوم. اللّومة: الكثير اللوم. العُيبة: الذي يعيب الناس كثيراً. والعِوَدة: جمع العَوْد، وهو الجمل المسنّ.

(٩) تقول: قامَ قياماً، ولاذَ لياذاً. فقد أعلّ المصدر لإعلال فعله، والأصل: قِوام، لِواذ. وكذلك الأصل في (قيماً): قِوَماً.

(١٠) أيْ: أنّ تصحيح الواو في حِوَلٍ شاذ كشذوذ تصحيحها في القَوَد.

الواو سَكَنَتْ عينُه لاجتماع الضمّتين والواو، فيقال: نُوْرٌ وعُوْنٌ، في جمع نَوَارٍ وعَوَانٍ[1]، وتثقّلُ في الشعر، قال عديُّ بنُ زيد[2]:

وفي الأكُفّ اللامعاتِ سُوُرْ

وإنْ كان من الياء فهو كالصحيح[3]. من قال: كُتُبٌ ورُسُلٌ، قال: غُيُرٌ وبُيُضٌ، في جمع غيُور وبَيُوض. ومن قال: كُتْبٌ ورُسْلٌ، قال: غِيْرٌ وبِيْضٌ[4].

فصل: وأمّا الأسماء المزيدة فيها فإنما يُعَلُّ منها ما وافق الفعلَ في وزنه، وفارقه إمّا بزيادة لا تكون في الفعل، كقولك: مَقَالٌ ومَسِيرٌ ومَعُونةٌ[5]، وقد شذَّ نحو: مَكْوَزَةٍ ومَزْيَدٍ ومَرْيَمَ ومَدْيَنٍ ومَشْوَرَةٍ ومَصْيَدَةٍ، والفُكاهَةُ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى[6]، وقُرِىء: ﴿لَمَثْوَبَـةٌ من عند الله﴾[7] [البقرة: ١٠٣]. وقولهم: مِقْوَلٌ، محذوفٌ من مِقْوالٍ،

---

(١) نوار: نافرة. عوان: نَصَف في سنّها.

(٢) ديوانه ١٢٧، والكتاب ٤ / ٣٥٩، وشرح شواهد الشافية ١٢١، والدّرر ٦ / ٢٧٦. والشاهد فيه: تحريك الواو من (سوُرْ) بالضم على الأصل، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة. والمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً، وأمّا تثقيله فإنما يجيء للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِينَ وتبدو. مبرقات: جمع مُبرقة، وهي التي تظهر حليها حتى ينظر إليها الرجال فيميلوا إليها. البُرين: جمع بُرة، وهو الخلخال يكون في أرجل النساء. وقد جُمعت جمع مذكر سالماً على غير القياس، كما قيل: عزون وسنون. سُور: جمع سوار، وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن. بالأكفّ: أيْ بأذرع الأكف. والمعنى: قد مضى دهر بعد شبابك، وقد حان أنْ تكفّ عن النساء.

(٣) فإن الياء تسلم فيه.

(٤) الأصل: غُيْرٌ وبُيْضٌ، قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء. وهذا مذهب سيبويه في كل ياء هي عينٌ ساكنة مضموم ما قبلها. وقد ذكر المؤلف ذلك.

(٥) هذه على وزن: أقال وأسار وأعان. والميم فيها زائدة، وهي ليست من زوائد الأفعال.

(٦) والأصل: مكازة ومزاد ومرام ومدان ومشارة ومصادة ومقادة. والمبرد لا يجعل ذلك من الشاذّ لأنه كان لا يعلّ إلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل، أو اسماً لأزمنة الفعل والأمكنة الدالة عليه. انظر ابن يعيش ١٠ / ٨٦.

(٧) وهذه قراءة قتادة وأبي السمال وعبدالله بن بريدة. البحر المحيط ١ / ٥٣٧.

كمِخْيَطٍ من مِخْياط[1]. وإمّا بمثالٍ[2] لا يكون فيه كبنائك مثالَ تِحْلِيءٍ[3] من باع يبيع، تقول: تِـبِيْعٌ ـ بالإعلال[4]؛ لأن تِفْعِلاً ـ بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل. وما كان منها مماثلاً للفعل صُحِّحَ فرقاً بينه وبينه، كقولك: أبيضُ وأسْوَدُ وأدْوُرٌ وأعْيُنٌ وأخْوِنةٌ وأعْيِنَةٌ[5]. وكذلك لو بنيتَ تَفْعِلُ أوْ تُفْعَلُ من زاد يزيد، لقلت: تَزْيِدُ وتُزْيَدُ، على التصحيح[6].

فصل: وقد أعلّوا نحو: قِيامٍ وعِياذٍ واحْتِيازٍ[7] وانقيادٍ، لإعلال أفعالها، مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرفِ المُشْبِهِ للياء بعدها وهو الألف[8]، ونحوَ: ديارٍ ورياح وجياد، تشبيهاً لإعلال وُحْدانِها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف[9]. ونحوَ: سِياطٍ وثِيابٍ ورياض؛ لشبه الإعلال في الواحد، وهو كونُ الواوِ ميّتةً ساكنةً فيه، بألف دارٍ

(١) لم يعلّوه لأن أصله لا يعلّ لوقوع الألف بعد حرف العلة.

(٢) معطوف على قوله: إمّا بزيادة.

(٣) تحلىء: ما يفسده السكين من الجلد إذا قشر.

(٤) الأصل: تِبْيِـع، نقلت الكسرة من الياء إلى الباء.

(٥) لأنهم لو أعلّوا هذه الكلمات بقلب الواو أو الياء ألفاً لم يعلم أأسماء هي أمْ أفعال؟ أخونة: جمع خوان، وهو الذي يؤكل عليه، معرّب. أعينة: جمع عِيان، وهي حلقة السِّنَّة التي تحرث بها الأرض.

(٦) لأن البناء بناء الأفعال، والتاء من زوائد الأفعال.

(٧) في أ: اختيار، وفي ب: اجتياز. وما أثبته من ط وابن يعيش ١٠ / ٨٧.

(٨) أفعالها: قامَ وعاذ واحتازَ وانقادَ، والأصل قبل الإعلال: قَوَم وعَوَذ واحْتَوَزَ وانْقَوَدَ، وأصل هذه المصادر: قِوام وعِواذ واحتِواز وانقِواد. وقد وقع قبل الواو كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، وهو الألف.

(٩) أيْ: أنهم أعلّوا هذه الكلمات وهي جموع؛ لأن مفرداتها قد أعلّت العين فيها، كماأن هذه الجموع صحيحة اللام وقبل العين كسرة. فديار: مفردها دار، الألف منقلبة عن واو، وكذلك الياء في الجمع. وجياد: جمع جواد، وكان القياس أن يقال: جِواد، ولكنهم أجروا الواو لوقوعها قبل الألف وقبلها كسرة مجرى الواو الساكنة في نحو: ثوْبٍ وسوْطٍ. ورياح: مفردها ريح، والياء فيهما منقلبة عن واو، فالأصل: رِوْح، ورِواح.

وياء ريح مع الكسرة والألف[١]. وقالوا: تِيَرٌ ودِيَمٌ؛ لإعلال الواحد والكسرة[٢]. وقالوا: ثِيَرةٌ[٣]؛ لسكون الواو في الواحد والكسرة، وهذا قليل، والكثير: عِوَدَةٌ وكِوَزَةٌ وزِوَجَةٌ[٤]. وقالوا: طِوَالٌ؛ لتحرك الواو في الواحد. وقوله[٥]:

وأنّ أعِزّاءَ الرجالِ طِيالُها

ليس بالأعرف. وأمّا قولهم: رِواءٌ، مع سكونها في ريّانَ وانقلابها[٦]، فلئلا يجمعوا بين إعلالين: قلبِ الواوِ التي هي عينٌ ياءً، وقلبِ الياء التي هي لامٌ همزةً[٧]. ونِواءٌ ليس بنظيره؛ لأن الواو في واحده صحيح، وهو قولك: ناوٍ[٨].

فصل: ويمتنع الاسمُ من الإعلال بأن يسكنَ ما قبل واوه ويائه أوْ ما هو بعدهما، إذا لم يكن نحوَ: الإقامة والاستقامة، مما يعتلُّ باعتلال فعله، وذلك قولهم: حُوَّلٌ وعُوّارٌ ومِشْوارٌ وتَقْوَالٌ وسُوُوقٌ وغُوُورٌ وطويلٌ ومَقَاوِمُ وأهْوِناءُ وشُيُوخٌ[٩] وهُيامٌ وخِيارٌ

---

(١) الأصل في هذه الكلمات: سِواط، ثِواب، رِواض. لأن مفرداتها: سَوْط، ثوب، رَوْض. فالواو في المفرد ساكنة فكأنها كالمعتلة، وقبل الواو في الجمع كسرة، وبعد الواو ألف.

(٢) تير: جمع تارة. وديم: جمع ديمة. فلما اعتلّ الواحد أعلّوا الجمع. وأصل المفرد: تَوْرة ودِوْمَة. وأصل الجمع: تِوَرٌ ودِوَمٌ.

(٣) ثيرة: جمع ثور، وهو الحيوان المعروف. صحّت الواو في المفرد وأعلّت في الجمع. ونقل عن المبرّد قوله: إنهم أرادوا الفرق بين الثور الحيوان والثور الذي هو الأقط. ابن يعيش ١٠ / ٨٨.

(٤) اجتمع في كل منها سكونُ في الواحد وكسرة قبل الواو في الجمع، وصحّةُ اللام، إلا أنه لم يقع بعد الواو ألف، ومع ذلك قد صحّت ولم تعتلّ، ومفرداتها: عُود وكُوز وزوج.

(٥) لأُنيف بن زَبّان في شرح شواهد الشافية ٣٨٥، والحماسة البصرية ١ / ٣٥. ولأُثال بن عَبْدَة بن الطَّبيب في الخزانة ٩ / ٤٨٨. وبدون نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٣٤٤، وابن يعيش ١٠/ ٨٨، واللسان (طول). والشاهد فيه قوله: طيالها، وهو جمع طويل. فقد جاء به على غير القياس، وهو أن يقال: طوالها. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: تبيّن لي أنّ القماءة ذلّة.

(٦) أيْ: مع سكونها في المفرد و انقلابها ياء، فالأصل: رِوْيان.

(٧) لأن الأصل: رواي، أعلّت الياء بقلبها همزة. فلو أعلّت الواو بقلبها ياء لاجتمع إعلالان في كلمة واحدة.

(٨) ناوٍ: سمين.

(٩) في أ، ب: مشيوخ. وما أثبته من ط وابن يعيش ١٠ / ٨٨، وسيبويه ٤ / ٣٥٤.

ومَعايِشُ وأبْيِنَاءُ[١].

فصل: وإذا اكتنفَتْ ألفَ الجمع الذي بعده حرفان واوان[٢] أوْ ياءان أوْ واوٌ وياء قُلبتْ الثانية همزةً، كقولك في أوّل: أوائلُ[٣]، وفي خيِّرٍ: خيائِرُ[٤]، وفي سَيِّقةٍ: سيائِقُ[٥]، وفي فَوْعَلَةٍ من البيع: بوائعُ[٦]. وقولهم: ضياوِنُ[٧]، شاذٌّ كالقَوَد. وإذا كان الجمع بعد ألفه ثلاثة أحرف فلا قلبَ[٨]، كقولك: عواوِيرُ[٩] وطواويسُ، وقوله[١٠]:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعواوِرِ

إنما صحّ لأن الياء مرادةٌ للإشباع. وعكسُه قولُه[١١]:

---

(١) حُوَّل: المانع من إعلال الواو الثانية سكون ما قبلها، وهي الواو الأولى. رجل حوّل: ذو حنكة. عُوّار: لم تعلّ الواو لسكون ما قبلها وما بعدها. والعُوّار: مفرد عواوير، وهو الضعيف الجبان. ومثلها في عدم إعلال الواو مِشوار (وهو المكان الي تعرض فيه الدواب)، وتَقوال (وهو الكثير القول). وأمّا سُووق (جمع ساق) وغوور (مصدر غارَ الماء في الأرض)، وشيوخ وهيام وخيار وطويل، فلم تعلّ لسكون ما بعد حرف العلّة. ومعايش (جمع معيشة) ومقاوم (جمع مقامة) صحت الياء والواو فيهما لوقوعهما بعد ساكن. وأمّا أبيناء (جمع بيّن) وأهوناء (جمع هيّن) فإن الياء والواو صحّتا فيهما لأنهما على بناء الفعل. والزيادة في أولهما كالزيادة في الفعل. ابن يعيش ١٠ / ٨٨، والكتاب ٤ / ٣٥٤.

(٢) الجمع الذي على وزن مفاعل وفواعل.

(٣) الأصل: أواول.

(٤) الأصل: خياير.

(٥) الأصل: سياوق. والسيّقة: هي التي تساق سَوْقاً.

(٦) الأصل: بوايع.

(٧) جمع ضَيْوَن، وهو السِّنَّوْر الذكر.

(٨) لعدم مجاورة الطرف.

(٩) جمع عُوّار، وهو الضعيف الجبان.

(١٠) نُسب هذا الرجز لجندل الطُّهوي في شرح شواهد الشافية ٣٧٤، والتخمير ٤ / ٤١١، وللعجاج في الخصائص ٣ / ٣٢٦، وليس في ديوانه. وبدون نسبة في الكتاب ٤ / ٣٧٠، واللسان (عور)، وابن يعيش ١٠ / ٩٢. والشاهد قوله: العواور، حيث صحّت الواو، لأن ما بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف، فقد حذفت الياء للضرورة وهي في نيّة الإثبات. وجندل الطُّهوي: راجز إسلامي توفي سنة ٩٠هـ.

(١١) هذا الرجز لحكيم بن معيّة كما في شرح شواهد الشافية ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٩٦. =

فيها عيائيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

لأن الياء مزيدة للإشباع كياءِ الصَّياريف. ومن ذلك إعلالُ صُيِّم وقُيِّم للقرب من الطرف مع تصحيح صُوّامٍ وقُوّامٍ. وقولهم: فلانٌ من صُيَّابةِ قومه[١]، وقوله[٢]:

فما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلا سَلامُها

شاذٌّ.

فصل: ونحوُ: سيِّدٍ وميِّتٍ وديّار وقَيّام وقَيُّوم، قُلِبَ فيها الواوُ ياء[٣]، ولم يُفعل ذلك في: سُويِرَ وبُويِعَ وتُسُويِرَ وتُبُويِعَ[٤]؛ لئلا يختلطا بفُعِّلَ وتُفُعِّلَ[٥].

فصل: وتقول في جمع مقامةٍ ومَعُونةٍ ومعيشةٍ: مَقَاوِمُ ومَعَاوِنُ ومَعَايِشُ، مصرِّحاً بالواو والياء، ولا تَهمزُ كما همزْتَ رسائل وعجائز وصحائف، ونحوها مما الألف والواو والياء في وُحْدانِه مدّاتٌ، لا أصلَ لهنّ في الحركة[٦].

= ولم يُنسب في الكتاب ٣ / ٥٧٤، وابن يعيش ١٠ / ٩٢. والشاهد فيه قوله: عيائيل، حيث قلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة، ولم يعتدّ بالياء التي قبل الطرف؛ لأنها للإشباع. والعيائيل: جمع عيّل، وقيل: جمع عيّال، كشدّاد، وهو المتبختر أو المتمايل في مشيه. وحكيم ابن معيّة راجز إسلامي من بني تميم، عاصر العجاج.

(١) أي: من خيار قومه، والأصل: صوّابة، والإعلال شاذ لبعد حرف العلة عن الطرف.

(٢) قائله ذو الرمة. ديوانه ١٠٠٣، برواية: فما نفَّر التهويم إلا سلامها، وهو في شرح شواهد الشافية ٣٨١، وابن يعيش ١٠ / ٩٣، واللسان (نوم)، وصدره: ألا طرقتنا ميّة ابنة منذر. والشاهد فيه قوله: النيّام، حيث جاء على غير القياس، وهو النوّام. فحرف العلّة يصحّ ولا يعلّ لبعده عن الطرف.

(٣) أيْ: أنه إذا اجتمع الواو والياء وكان الأول منهما ساكناً، قلبوا الواو ياء وأدغموها في الثانية. فالأصل في هذه الكلمات التي ذكرها المؤلف: مَيْوتٌ وسَيْودٌ ودَيْوَارٌ وقَيْوَامٌ وقيْوُومٌ.

(٤) مع أنه قد اجتمع واو وياء والأول منهما ساكن.

(٥) أيْ: لئلا يختلط «فُعِّل» بـ«فُوعل»، فلا يُدرى «سُيِّر» هل من سَيَّر أو من سُوير؟ وكذلك لئلا يختلط «تُفعِّل» بـ«تفوعل»، فلا يُدرى «تُسُيِّر» هل هو من تَسَيَّرَ أو من تُسوير؟

(٦) يعني أن الألف في رسالة، والواو في عجوز، والياء في صحيفة، زوائد للمدّ، لا حظّ لهنّ في الحركة، بخلافها في مقامة ومعونة ومعيشة، فكل منها عينٌ أصلها الحركة. فلما احتيج إلى تحريكهنّ في الجمع ردّت إلى أصلها واحتملت الحركة؛ لأنها كانت قوية في الواحد بالحركة. انظر ابن يعيش ١٠ / ٩٧.

فصل: وفُعْلى من الياء إذا كانت اسماً قُلبت ياؤها واواً كالطوبى والكوسى[1]، من الطِّيب والكَيْس[2]، ولا تُقلَبُ في الصفة كقولك: مِشْيَةٌ حِيكَى وقِسْمَةٌ ضِيزَى[3].

القول في[4] الواو والياء لامين

حكمهما أنْ تُعلاّ أو تُحذفا أو تسلما. فإعلالهما: متى تحركتا وتحرك ما قبلهما إن لم يقع بعدهما ساكن، إمّا[5] قلباً لهما إلى الألف إنْ كانت حركةُ ما قبلهما فتحة، نحو: غَزَا ورمَى وعصًا ورحًى[6]، أوْ لإحداهما إلى صاحبتها، كأغْزَيْتُ والغازي ودُعي ورَضي[7]، وكالبَقْوَى والشَّرْوَى والجِباوَة[8]. أوْ إسكاناً، كيغزو ويرمي[9]، وهذا الغازي وراميك[10]. وحذفُهُما في نحو: لا تغزُ ولا ترمِ واغزُ وارْمِ، وفي يدٍ ودمٍ[11].

---

(١) أصلهما: طُيْبى وكُيْسى. قلبوا الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٢) الكَيْس: الخفّة والتوقّد. والكوسى تأنيث الأكيس.

(٣) الأصل: حُيْكَى وضُيْزى، على وزن فُعْلى؛ لأنه ليس في الصفات فِعْلى، وفيها فُعْلى نحو: حُبلى. ثم أبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، ولم يقلبوها واواً كما فعلوا في الكوسى والطوبى ليفرّقوا بين الاسم والصفة. يقال: مشية حيكى، أيْ: مشية في تبختر. ويقال: قسمة ضيزى، أيْ: جائرة. انظر ابن يعيش ١٠ / ٩٧.

(٤) القول في: غير موجودة في أ، ب.

(٥) إمّا: سقطت من أ.

(٦) الأصل: غزَوَ ورَمَيَ، وعَصَوٌ ورَحَيٌ، لقولك: عصوان ورحيان.

(٧) الأصل فيها: أغزوْت والغازِ ودُعِوَ ورَضِوَ. قلبوا الواو ياء في الأولى لوقوعها رابعة. وفي البقية لوقوعها طرفاً بعد كسرة. ابن يعيش ١٠ / ٩٨.

(٨) الأصل فيها: البَقْيى والشّرْيى والجباية. قلبت الياء واواً في الأولى والثانية للفرق بين الصفة والاسم. أمّا في الصفة فلا تقلب الياء واواً، نحو: صَدْيا وريّا. شرح الشافية ٣ / ١٧٧. وأمّا جباية فقد أعلّت الياء بقلبها واواً. والبقوى: الإبقاء. شروى الشيء: مثله.

(٩) في حالة الرفع، أمّا في حالة النصب فإنّ الفتحة تظهر.

(١٠) في حالة الرفع والجرّ، أمّا في حالة النصب فإن الفتحة تظهر.

(١١) الأصل: يَدَيٌ ودَمَوٌ، لقولهم: يديان ودموان.

وسلامتها في نحو: الغزو والرمي، ويغزوان ويرميان، وغَزَوَا ورَمَيا[1].

فصل: ويجريان في تحمّل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكنَ ما قبلهما في نحو: دَلْوٍ وظَبْيٍ وعَدُوّ وعَدِيّ، ووواٍ وزايٍ وآيٍ. وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحمّلا إلا النصبَ[2]، نحو: لنْ يغزُوَ، ولنْ يرميَ، وأريد أنْ تسْتَقيَ وتستدعيَ، ورأيت الراميَ والعَمِيَ والمُضَوْضِيَ[3]. وقد جاء الإسكان في قوله[4]:

أبى اللهُ أنْ أسموْ بأُمٍّ ولا أبِ

وقول الأعشى[5]:

آليتُ لا أَرْثي لها من كَلالةٍ ولا مِنْ حَفًى حتى تُلاقيْ محمَّدا

وقوله[6]:

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أثافيْها

---

(١) سلما في الغزو والرمي لأنه لا يوجد ما يوجب إعلالهما. وأمّا في البقية فلوقوع الألف الساكنة بعدهما. ابن يعيش ١٠ / ٩٩.

(٢) أيْ: الفتحة لأنها خفيفة.

(٣) المضوْضي: الصائح الذي يعمل جلبة.

(٤) البيت لعامر بن الطفيل. وهو في ديوانه ١٣، والخزانة ٨ / ٣٤٣، وشرح الشافية ٣ / ١٨٣، واللسان (كلل)، والمغني ٨٨٧. والشاهد فيه: إسكان واو «أسمو» مع أنه منصوب، للضرورة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: فما سوّدتني عامرٌ عن وراثة.

(٥) ديوانه ٤٦، والخزانة ١/ ١٧٧، والأشباه والنظائر ٦ / ٩٠، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢، والشاهد قوله: تلاقي، حيث سكنت الياء للضرورة. الكلالة: التعب. والضمير في «لها» عائد على ناقته.

(٦) البيت للحطيئة. وهو في ديوانه ١٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣١٩. ونسبه سيبويه (٣ / ٣٠٦) لبعض السّعديّين. ولم ينسب في الخزانة ٦ / ٣٩٧، واللسان (ثفا)، وابن يعيش ١٠ / ١٠٢. والشاهد فيه قوله: أثافيها، حيث جاءت الياء ساكنة، مع أنه منصوب لأنه مستثنى، وذلك للضرورة. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: بين الطوِّيّ وصاراتٍ فواديها. عفت: درست: الأثافي: الحجارة التي يوضع عليها القدر. والطويّ وصارات: جبلان.

وفي المثل[1]: أعطِ القوسَ باريْها. وهما في حال الرفع ساكنان، وقد شذَّ التحريك في قوله[2]:

مَوَاليٌ كَكِباشِ العُوسِ سُحَّاحُ

ولا يقع في المجرور إلا الياءُ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخرهُ واوٌ قبلها حركةٌ. وحكمُ الياء في الجرّ حكمُها في الرفع، وقد رُوِيَ لجرير[3]:

فيوماً يجازِينَ الهوى غيرَ ماضيٍ ويوماً ترى منهنّ غُولاً تَغوَّلُ

وقال ابنُ الرُّقَيَّاتِ[4]:

لا باركَ الله في الغوانيِ هلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقال آخر[5]:

---

(١) انظر مجمع الأمثال ١ / ١٩. وقد جاء فيه البيت التالي:

يا باريَ القوس بَرْياً لستَ تحسنُها لا تفسدنْها وأعطِ القوسَ باريها

ويقال: إنّ أول من قال هذا المثل الحطيئة كما في شرح شواهد الشافية ٤١٢. ومعناه: استعن على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه. والشاهد فيه: باريها، حيث جاءت الياء ساكنة شذوذاً.

(٢) هذا البيت لجرير بن عبدالله البجليّ رضي الله عنه كما في شرح شواهد الشافية ٤٠٢. ولم ينسب في ضرائر الشعر ٢٢٤، والتخمير ٤ / ٤٢٢، وابن يعيش ١٠ / ١٠٣. والشاهد فيه: إظهار الضمّة على الياء في قوله: مواليٌ، وهذا شاذ لأن الضمة ثقيلة. وما ذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: لقد كاد تذهب بالدنيا ولذّتها. موالي: جمع مولى، وهو السيّد. العوس: الكباش البيض، وقيل: هو مكان أو قبيلة. سحّاح: جمع ساحة، وهي الشاة السمينة.

(٣) ديوانه ٤٥٥، والكتاب ٣ / ٣١٤، والخصائص ٣ / ١٥٩، والخزانة ٨ / ٣٥٩، واللسان (غول). والشاهد فيه قوله: ماضيٍ، حيث أظهر الكسرة على الياء، وهي ثقيلة. والقياس حذفها في الجر والرفع. غير ماضي: غير مستمر. تغوّلُ: تهلكُ. والغول: السّعلاة والمنيّة والداهية، وكل شيء ذهب بالعقل وأهلك صاحبه، وهذا هو المعنى الذي قصده الشاعر بالبيت. والرواية في أ، ب: تُرى منهن غولٌ، وهي رواية المبرّد في المقتضب ٣ / ٣٥٤.

(٤) هو عبيدالله بن قيس الرقيات، والبيت في ديوانه ٣، والكتاب ٣ / ٣١٤، والمقتضب ٣ / ٣٥٤، واللسان (غنا)، والدرر اللوامع ١ / ١٦٨. والشاهد في قوله: الغوانيِ، حيث حرك الياء بالكسر ضرورة.

(٥) لا يُعرف قائله. وهو في أمالي الزجاجي ٨٣، وضرائر الشعر ٤٤، وشرح الشافية ٣ / ١٨٣، =

مـا إنْ رأيـتُ ولا أرى فـي مُـدَّتـي   كجـواريٍ يَلْعَبْـنَ فـي الصحـراءِ

ويسقطان في الجزم سقوطَ الحركة، وقد ثبتَا في قوله(١):

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثـم جئـتَ معتـذِراً   مِـنْ هجـوِ زَبَّـانَ لـم تهجُـو ولـم تَـدَعِ

وقولُه(٢):

أَلَـمْ يـأتيـكَ والأنبـاءُ تَنْمـي   بمـا لاقـت لَبُـونُ بنـي زيـادِ

وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه قرأ(٣): ﴿مَنْ يتقي ويصبرْ﴾(٤) [يوسف: ٩٠].
وأمّا الألفُ فتثبت ساكنةً أبداً إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطهما، نحو: لم يَخْشَ ولم يُدْعَ، وقد أثبتها مَنْ قال(٥):

كأنْ لم ترى قبلي أسيراً يمانِيا

= والخزانة ٨ / ٣٤١. والشاهد فيه قوله: جواريٍ، حيث حرّك الياء بالكسر للضرورة.

(١) البيت لأبي عمرو بن العلاء، واسمه زبّان، كذا في معجم الأدباء ٣ / ٣٤٦. وبدون نسبة في سرّ الصناعة ٢ / ٦٣٠، والإنصاف ١ / ٢٤، والمنصف ٢ / ١١٥، وضرائر الشعر ٤٥. والشاهد فيه: أثبات حرف العلّة في «تهجو» في حالة الجزم، وذلك للضرورة. والخطاب للفرزدق.

(٢) لقيس بن زهير العبسي، شاعر فارس جاهلي، كان سيّد قومه، وله صولات وجولات في حرب داحس والغبراء. والبيت في ديوانه ٢٩، والكتاب ٣ / ٣١٦، والمغني ١٤٦، والخزانة ٨ / ٣٦١، والخصائص ١ / ٣٣٣، وأوضح المسالك ١ / ٧٦. والشاهد فيه قوله: يأتيك، حيث أثبت حرف العلّة، مع أنه مجزوم، وذلك للضرورة. تنمى: تزيد. لبون: الإبل ذات اللبن. بنو زياد: الكملة من الرجال، وهم: الربيع وعمارة وقيس وأنس، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

(٣) قرأ: سقطت من أ.

(٤) قيل: مَنْ اسم موصول، وليس اسم شرط. وتسكين «يصبر» إمّا على أنه وصل بنية الوقف، وإمّا على العطف على المعنى، لأن «مَنْ» الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها، وإمّا لتوالي حركات الباء والراء، والفاء والهمزة في الكلمة التي بعدها، وهي: فإنّ. أوضح المسالك ١ / ٨٠.

(٥) لعبد يغوث الحارثي. وصدره: وتضحك مني شيخة عبشميّة. وهو في سرّ الصناعة ١ / ٧٦، والمغني ٣٦٦، والخزانة ٢ / ٢٠١، والمحتسب ١ / ٦٩. والشاهد فيه قوله: ترى، حيث أثبت الألف مع الجازم للضرورة.

ونحوُهُ[1]:

مَــا أَنْــسَ لا أنســاهُ آخِــرَ عِيشَتــي ... مَــا لاح بــالمِعْــزاءِ رَيْــعُ سَــرابِ

ومنه[2]:

ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

فصل: ولرفضهم في الأسماء المتمكّنة أن تتطرَّفَ الواوُ بعد متحرِّك قالوا في جمع دَلْوٍ وحَقْوٍ على أفْعُلٍ، وفي جمع عَرْقُوَةٍ وقَلَنْسُوَةٍ على حدّ تمرةٍ وتَمْرٍ: أدْلٍ وأحْقٍ وعَرْقٍ وقلَنْسٍ، قال[3]:

لا صبــرَ حتــى تلحقــي بعَنْــسِ ... أهــلِ الــرِّيــاطِ البيـضِ والقَلَنْــسِ

فـأبـدلـوا مـن الضمـة الـواقعـةِ قبـلَ الـواوِ كسـرةً لتنقلـبَ يـاءً مثلَهَـا فـي ميـزان وميقــات[4]. وقــالــوا: قَلَنْسُــوَةٌ وقمَحْــدُوَةٌ وأُفْعُــوانٌ وعُنْفُــوانٌ، حيــث لــم

---

(١) للحصين بن قعقاع في شرح شواهد الشافية ٤١٣، ولم ينسب في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٩، والتخمير ٤ / ٤٢٨، وابن يعيش ١٠ / ١٠٧. والشاهد فيه قوله: لا أنساه، حيث أثبت الألف للضرورة. والقياس حذفها، لأنه جواب شرط جازم، وهو: ما. المعزاء: أرض صلبة كثيرة الحصى. رَيْع السراب: اضطرابه.

(٢) الرجز لرؤبة. وقبله: إذا العجوز كبُرت فطلِّقِ. وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، والخزانة ٨ / ٣٥٩، وسرّ الصناعة ١ / ٧٨، والمنصف ٢ / ١١٥. والشاهد فيه: ترضّاها، حيث أثبت الألف مع الجازم. وقيل: الألف للإشباع.

(٣) لا يعرف قائل هذا الرجز. وهو في الكتاب ٣ / ٣١٧، والمنصف ٢ / ١٢٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٥٠. والشاهد فيه: القلنس، أصله: القلنسُ، جمع قلنسوة. أبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو بعد متحرك. عنس: قبيلة من اليمن. الرّياط: جمع ريطة، وهي الملاءة.

(٤) أيْ: أنه إذا جمع نحو: دَلْو وحَقْو، عل «أفْعُل» للقلّة فالقياس أن يقال: أدْلُوٌ وأحْقُوٌ، ثم أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء، فقالوا: أدلٍ وأحقٍ، فيصير من قبيل المنقوص. وقد بيّن المؤلف علّة ذلك. وكذلك لو جُمع نحو: عرقوة وقلنسوة، بإسقاط التاء، على حدّ تمرة وتمر، لوقعت الواو حرف إعراب، فجرى عليها ما جرى على واو دَلْو بأن أبدلوا من الضمة كسرة ومن الواو ياء فصار «عرق وقلنس». انظر ابن يعيش ١٠ / ١٠٨.

تتطرّف[١]. ونظيرُ ذلك الاعتلالُ في نحو: الكساءِ والرداء[٢]، وتركُهُ في نحو: النهايةِ والعَظايةِ والصَّلايةِ والشّقاوةِ[٣]، والأبُوّةِ والأُخُوّةِ[٤]، والثِنايَيْنِ والمِذْرَوَيْنِ[٥]. وسأل سيبويهُ الخليلَ[٦]: «عن قولهم: صَلاءَةٌ وعَظاءَةٌ[٧] وعَباءَةٌ، فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صَلاءٌ وعَظاءٌ وعَباء»[٨]. «وأمّا مَنْ قال: صَلايَةٌ وعَبَايَةٌ، فإنه لم يجيء بالواحد على الصَّلاءِ والعَباء، كما أنه إذا قال: خُصْيَانِ، لم يُثَنِّهِ على الواحد المستعمل في الكلام»[٩].

فصل: وقالوا: عُتِيٌّ وجُثِيٌّ وعُصِيٌّ[١٠]، ففعلوا بالواو المتطرّفة بعد الضمة في

---

(١) أيْ: أن الواو في هذه الكلمات صحّت لأنها لم تقع طرفاً، حرف إعراب. قمحدوة: أعْلى القذال، وجمعها: قماحِدُ، وأفعوان: ذكر الأفاعي.

(٢) الأصل: كساو ورداي، ثم قلبوا الواو والياء همزة. وقوّى ذلك وقوعهما طرفاً.

(٣) فلولا الهاء في هذه الكلمات لوجب قلب الواو والياء همزة؛ لأن الهاء جعلتهما حشواً. فبذلك لم يقعا طرفاً. والعظاية: دويبّة على خلقة سام أبرص. والصلاية: مدَقُّ الطِّيب.

(٤) الواو لا تقلب ياء في هاتين الكلمتين؛ لأن الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة، بعكس الهاء في مسنيّة ومرضيّة، فقد دخلت الهاء للتأنيث بعد أنْ لزم المذكر القلب، فبقي بعد مجيء الهاء بحاله. ابن يعيش ١٠ / ١٠٩.

(٥) الثنايان: حبل واحد يُشدّ بأحد طرفيه يدُ البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى. فهو كالواحد وإنْ جاء بلفظ اثنين، ولا يفرد له واحد. والمذروان: أطراف الأليتين ليس لهما واحد. فهذان اللفظان بنيا على التثنية، فهما كالأخوّة والأبوّة في كون الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة.

(٦) الكتاب ٤ / ٣٨٧.

(٧) عظاءة: سقطت من أ، ط.

(٨) يريد أن صلاء و عظاء وعباء إنماهمزت وإن كانت الياء حرف الإعراب؛ لأن الهاء لحقتها بعد أن وجب فيها الهمز، لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدل منها، ثم دخلت الهاء بعد ذلك. ابن يعيش ١٠ / ١٠٩.

(٩) يعني: أن مَنْ قال: صلاية وعباية ونحوهما، فقد بنى الكلمة على التأنيث ولم يجيء بها على الصلاء والعباء، كما أنه إذا قال: خصيان، لم يثنّه على خصية المستعمل؛ لأنه لو بناه على واحده لقال: خصيتان.

(١٠) عصيّ: سقطت من أ.

«فُعُولٍ» مع حجز المدَّة بينهما ما فعلوا بها في أدْلٍ وقَلَنْسٍ[1]، كما فعلوا في الكساء نحوَ فعلهم في العصا[2]. وهذا الصنيعُ مستمرّ فيما كان جمعاً إلا ما شذَّ من قول بعضهم: إنك لتنظرُ في نُحُوٍّ كثيرة[3]، ولم يستمرَّ فيما ليس بجمع، قالوا: عُتُوٌّ[4] ومَغْزُوٌّ، وقد قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ[5]، قال[6]:

وقــد علمــتْ عِــرْســي مُلَيْكَــةُ   أنني أنا الليث معدّياً عليه وعادِيا

وقالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ، ومَرْضِيٌّ، وقالوا: مَرْضُوٌّ، على القياس. قال سيبويه[7]: «والوجهُ في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة، والوجهُ في الجمع الياءُ».

فصل: والمقلوبُ بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلَها في كِساءٍ ورِداء، فإنْ كانت أصلية لم تُقلبْ، كقولك: واوٌ وزايٌ وآية وثاية[8].

---

(١) معنى كلام المؤلف أن كل جمع كان على «فُعُول» فإن الواو تقلب ياء تخفيفاً. وإنما قُلبت ياء لأنها جمع، والجمع مستثقل، ولأن الواو الأولى مدة زائدة ولم يعتدّ بها، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، فقلبت ياء كما قلبت في أدْلٍ. عُتيّ: جمع عاتٍ، وجُثيّ: جمع جاثٍ، وعُصي: جمع عاصٍ. وأصل هذه الجموع: جُثُوٌ وعُتُوٌ وعُصُوٌ. وقيل: قُلبت الواو الثانية ياء، فصارت: جثويٌ وعتويٌ وعصويٌ، فاجتمعت الواو والياء وكانت الأولى ساكنة، فأعلّت الواو بقلبها ياءً ثم أدغمت في الياء الموجودة. انظر شرح الشافية ٣ / ١٧١، وابن يعيش ١٠ / ١١٠.

(٢) حيث نزّلوا الألف الزائدة منزلة المعدومة، ثم قلبوا الواو ألفاً ثم همزة، كما لو لم يكن حاجز نحو: عصا.

(٣) قال سيبويه: «وهذا قليل، وإنما أراد جمع النحو». الكتاب ٤ / ٣٨٤. ونحوّ كثيرة: جهات كثيرة.

(٤) مصدر: عتا.

(٥) أيْ: بالقلب، وهو جائز.

(٦) البيت لعبد يغوث الحارثي. وهو في الكتاب ٤ / ٣٨٥، وسرّ الصناعة ٢ / ٦٩١، والخزانة ٢ / ٢٠١. والشاهد قوله: معدّيا، فأصله: معدوّاً، قلبت الضمة كسرة، والواو ياء، تشبيهاً له بما يلزم قلبه من الجمع.

(٧) الكتاب ٤ / ٣٨٤.

(٨) ثاية: مأوى الأبل، والجمع: ثاي.

فصل: والواوُ المكسورُ ما قبلَها مقلوبةٌ لا محالةَ نحوَ: غازِيَةٍ ومَحْنِيَةٍ[١]. وإذا كانوا ممّن يقلبها وبينها وبين الكسرة حاجز في نحو قِنْيَة[٢]، وهو ابن عمّي دِنْيًا[٣]؛ فهم لها بغير حاجز أقلبُ.

فصل: وما كان فَعْلى من الياء قُلبتْ ياؤُه واواً في الأسماء كالتَقْوَى والبَقْوَى والرَّعْوَى والشَّرْوَى والعَوَّى - لأنها من عَوَيْتُ، والطَّغْوَى - لأنها من الطُّغْيان[٤]. ولم تُقلَبْ في الصفات[٥] نحوَ: خَزْيَا وصَدْيَا وريَّا[٦]. ولا يُفْرَقُ فيما كان من الواو نحوَ: دَعْوَى وعَدْوى وشَهْوَى ونَشْوَى. و«فُعْلَى» تُقلبُ واوُها ياءً في الاسم دون الصفة. فالاسمُ نحوُ الدُّنْيا والعُلْيَا والقُصْيا، وقد شذَّ القُصْوَى وحُزْوَى[٧]. والصفة قولك إذا بنيتَ فُعْلَى من غزوْتُ: غُزْوَى. ولا يُفْرَقُ في فُعْلى من الياء نحوَ: الفُتْيا[٨] والقُضْيا - في بناء فُعْلى من قضيْتُ. وأمّا «فِعْلى» فحقُّها أن تَنْساق على الأصل صفةً واسماً[٩].

فصل: وإذا وقعتْ بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزةٌ عارضة في الجمع وياءٌ قلبوا الياءَ ألفاً والهمزةَ ياء، وذلك قولهم: مطايا وركايا[١٠]، والأصلُ مطائِيُ وركائِيُ، على حدّ صحائفَ ورسائِلَ. وكذلك: شوايا وحوايا، في جمع شاوية وحاوية

---

(١) أصلهما: غازِوة ومحنِوَة.

(٢) قنية: شيء مكتسب، والجمع قِنىً.

(٣) أيْ: هو ابن عمّي لَحًّا. ويقال: دِنْية، أيضًا.

(٤) البقوى: الإبقاء. الرّعوى: الرعاية. الشروى: المثيل. العوّى: كوكب، وهو من منازل القمر.

(٥) من أجل التفريق بينها وبين الأسماء.

(٦) صديا: عطشى، مؤنث صادٍ وصديان. ويقال: امرأة خزيا، ورجل خزيان، إذا عمل أمراً قبيحاً فاشتدّ حياؤه. ريّا: ضد عطشى. يقال: رجل ريّان، وامرأة ريّا.

(٧) حُزوى: موضع في نجد، وقيل باليمامة.

(٨) الفتيا: ما أفتى به الفقيه.

(٩) الكتاب ٤ / ٣٩٠. ولم يمثل لها سيبويه. ولا صاحب شرح الشافية ٣ / ١٧٩، وقال: «أمثلة فِعْلى عزيزة».

(١٠) مطايا: جمع مطيّة. وركايا: جمع رَكيّة، وهي البئر تحفر. وأصلهما: مَطَيْوَة ورَكَيْوَة، ثم فُعل بهما كما فُعل بسيّد وميّت. وذلك بقلب الواو ياء، ثم إدغام الياءين وكسر ما قبلهما.

فاعلتين من شويتُ وحويتُ. والأصلُ: شواوِيُ وحواوِيُ، ثم شوائِيُ وحوائِيُ، على حدّ أوائلَ، ثم شوايا وحوايا[١]. وقد قال بعضهم: هداوَى، في جمع هديّة، وهو شاذ[٢]. وأمّا نحوُ: إداوَةٍ[٣] وعِلاوَةٍ وهِراوَةٍ، فقد ألزموا في جمعه الواوَ بدلَ الهمزةِ، فقالوا: أداوَى و علاوَى وهراوَى، كأنهم أرادوا مشاكلةَ الواحدِ الجمعَ في وقوع واوٍ بعدَ ألف[٤]. وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة جَواءٍ وشواء، جمعَ جائيةٍ وشائيةٍ فاعلتين من جاءَ وشاءَ، لم تُقلبْ[٥].

فصل: وكلُّ واوٍ وقعتْ رابعةً فصاعداً ولم ينضمَّ ما قبلها[٦] قُلبتْ ياءً، نحو: أغزيْتُ وغازيْتُ ورَجَّيْتُ وترجَّيْتُ واسْتَرْشَيْتُ[٧]، ومضارِعَتِها، ومضارِعَةِ: غُزِيَ ورَضِيَ وشأى[٨]، في قولك: يُغْزَيان ويَرْضَيانِ ويَشْأيانِ[٩]. وكذلك: مَلْهَيانِ

---

(١) حيث قلبوا الهمزة ياء والياء ألفاً. وقوله: على حدّ أوائل، أيْ: وقوع الواو زائدة، قريبة من الطرف.

(٢) والقياس هدايا. والأصل: هداءا، فكرهوا الهمزة بين ألفين فقلبوها ياء، ومنهم ما قلبها واواً، فقال: هداوى.

(٣) الإداوة: المطهرة، وهي إناء من جلد يتّخد للماء.

(٤) أيْ: كل ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو، ثم جمعته الجمع الأقصى، قلبت ألفه همزة كما في جمع رسالة، وقلبت الواو ياء، ثم قلبت الهمزة واواً، وذلك تطبيقاً للجمع بالمفرد. شرح الشافية ٣ / ١٨٢.

(٥) أيْ: إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عيناً فإنها تبقى على أصلها، ولم تقلب في الجمع، لأنهاليست عارضة فيه. ابن يعيش ١٠ / ١١٣.

(٦) احترازاً من نحو: يغزو ويدعو، ونحو: ترقوة، فالواو لا تقلب ياء، مع أنها وقعت رابعة، لأن ما قبلها مضموم.

(٧) الأصل: أغزوت وغازوت ورجَّوت وترجَّوت واسترشوت. يقال: استرشى في حكمه، أيْ: طلب الرشوة عليه. واسترشى الفصيل، إذا طلب الرضاع.

(٨) شأى: سبق.

(٩) الأصل: يُغزوان ويرضوان ويشأوان. قلبوا الواو ياء وإنْ لم ينكسر ما قبل اللام حملاً للمضارع على الماضي؛ لأنه قد وجدت فيه علّة القلب وهو انكسار ما قبل الواو، نحو: غُزِي ورَضِي. ابن يعيش ١٠ / ١١٥.

ومُصْطَفَيانِ ومُعَلَّيانِ ومُسْتَدْعَيانِ[١].

فصل: وقد أجْرَوْا نحو: حَيِيَ وعَيِيَ، مجرى: بَقِيَ وفَنِيَ، فلَم يُعِلُّوه[٢]. وأكثرهم يُدْغِمُ، فيقول: حَيَّ وعَيَّ، بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: لِيٌّ ولَيٌّ، في جمع ألْوَى[٣]، قال الله تعالى: ﴿ويَحْيَى مَنْ حَيَّ عن بيّنة﴾ [الأنفال: ٤٢]، وقال عبيدٌ[٤]:

عَيُّوا بأمرهم كما عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الحمامَهْ

وكذلك: أُحِيَّ واستُحِيَّ وحُوْيَّ، في: أُحْيِيَ واستُحْيِيَ وحُويِيَ[٥]، وكلُّ ما حركتُهُ لازمةٌ. ولم يُدغموا فيما لم تلزمْ حركتهُ، نحو: لن يُحْيِيَ ولنْ يَسْتَحْيِيَ ولن يُحايِيَ[٦]. وقالوا في جمع حَيَاءٍ[٧] وعَيِّ: أحِيَّةٌ وأعِيَّاءُ، وأحْيِيَةٌ وأعْيِيَاءُ[٨]. و«قويَ» مثلُ «حَيِيَ» في ترك الإعلال[٩]. ولم يجىء فيه الإدغامُ، إذْ لم يَلْتقِ فيه مِثْلانِ لقلب الكسرةِ الواوَ الثانيةَ ياء.

فصل: ومضاعَفُ الواوِ مختصٌّ بفَعِلْتُ دون فَعَلْتُ وفَعُلْتُ؛ لأنهم لو بَنَوْا من

---

(١) أمّا ملهيان (مثنى ملهى) فهو من الواو، وقد قلبوا الواو ياء حملاً على الماضي، وهو: لهيت. وأما البقية فحملاً على المضارع.

(٢) والقياس أن تقلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ألوى: معوَجّ.

(٤) هو عبيد بن الأبرص. والبيت في ديوانه ١٣٨، وأدب الكاتب ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٦٣٣، واللسان (عيا). وهو في ملحق ديوان سلامة بن جندل ٢٤٦، وملحق ديوان يزيد بن مفرّغ ٢٤٤. ولم يُنسب في الكتاب ٤ / ٣٩٦. والشاهد فيه قوله: عيّوا، وعيّت. حيث سلما من الاعتلال والحذف لما لحقهما من الإدغام، إذ سكّن الياء الأولى وأدغمها في الثانية، وعليه فقد أجراهما مجرى «ظنّوا» و «ظنّ» ونحوهما من الصحيح.

(٥) من: أحيا واستحيى وحايا.

(٦) لأن الفتحة عارضة، فهي حركة إعراب لا تلزم.

(٧) أيْ: حياء الناقة.

(٨) أيْ: يجوز الإظهار والإدغام. انظر الكتاب ٤ / ٣٩٧.

(٩) هذا من مضاعف الواو. ولم يعلّوا الواو بقلبها ألفاً، لاعتلال اللام في المضارع، نحو: يقوى. فلم يجمعوا عليه إعلال العين واللام. ابن يعيش ١٠ / ١١٩.

القوة نحوَ: غَزَوْتُ وسَرُوْتُ، للزمهم أن يقولوا: قَوَوْتُ وقَوُوْتُ[1]، وهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين. وفي بناء نحو: شَقِيْتُ تنقلبُ الواوُ ياءً[2]. وأمّا القُوَّةُ والصُّوَّةُ والبَوُّ والحُوُّ[3] فمُحْتمِلاتٌ للإدغام[4].

فصل: وقالوا في افْعَالَّ من الحُوَّةِ: احْوَاوَى[5]، فقلبوا الواوَ الثانية ألفاً، ولم يُدغموا[6]؛ لأن الإدغام كان يُصيِّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضمّ في نحو: يغزُو ويَسْرُو، لو قالوا: احْواوَّ يحواوُّ[7]. وتقول في مصدره: احْوِيْوَاء واحْوِيّاء[8]. ومن قال: اشْهِبابٌ[9]، قال: احْوِواءٌ. ومَنْ أدغَمَ اقْتِتالاً، فقال: قِتّالٌ، قال: حِوّاء[10].

---

(١) قوُوْت: سقطت من أ.

(٢) لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٣) الصُّوّة: مختلَفُ الريح. والبوُّ: الحُوار، أوْجلْدُه يُحشى تبناً لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، فتدرّ عليه. والحوّ: الحق. وفي نسخة ط: الجوّ، وهو ما بين السماء والأرض.

(٤) أيْ: أنه قد احتُمل ثقل التضعيف في هذه الكلمات لسكون ما قبل الواو الأخيرة والإدغام، ولأن اللسان ينبو بهما دفعة واحدة. ابن يعيش ١٠ / ١٢٠. وقال سيبويه: «وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت، وذلك قولك: قوّة وصوّة وحوّة وبوّ». الكتاب ٤ / ٤٠٠.

(٥) والأصل: احواوَوَ. والحوّة: سواد إلى الخضرة.

(٦) قال ابن يعيش: «ولم يدغموا لاختلاف الحرفين، وخروجهما بانقلاب الواو الثانية ألفاً عن أن يكونا مثلين». شرح المفصل ١٠ / ١٢٠.

(٧) قال ابن يعيش: «ليس بصحيح؛ لأن الواو المشدّدة لا تثقل عليها حركات الإعراب نحو: هذا عدوّ وعتوّ». المرجع السابق.

(٨) مصدره عند سيبويه (٤ / ٤٠٤) احويّاء. والأصل: احويواو، اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وكان الأول منهما ساكناً، فأعلّت الواو بقلبها ياء، ثم أدغمت في الياء الأخرى المبدلة من الألف للكسرة قبلها. ثم قلبت الواو الأخيرة همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. ومن قال: احويواء، فلم يدغم، كما لم يدغم في «سوير» حيث إن الواو بدل من ألف «ساير».

(٩) وذلك بأن حذفَ الياء للتخفيف.

(١٠) من قال: قتّال، فقد أدغم التاء في التاء بعد نقل حركة التاء الأولى إلى القاف، ولمّا تحركت القاف استُغني عن همزة الوصل. ومن قال: حوّاء، فقد أدغم الواو في الواو، ونقل حركة الواو الأولى إلى الحاء قبلها، ثم استغني عن همزة الوصل. ابن يعيش ١٠ / ١٢٠.

ومن أصناف المشترك

الإدغام

ثَقُلَ التقاءُ المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفّة[١]. والتقاؤهما على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يسكنَ الأولُ ويتحركَ الثاني، فيجب الإدغام ضرورة[٢]، كقولك: لم يَرُحْ حاتمٌ، ولم أقُلْ لك[٣]. والثاني: أن يتحركَ الأول ويسكنَ الثاني، فيمتنعُ الإدغامُ[٤]، كقولك: ظَلَلْتُ، ورسولُ الحَسَنِ. والثالث: أن يتحركا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الإدغامُ فيه واجبٌ، وذلك أنْ يلتقيا في كلمة وليس أحدُهما للإلحاق نحو: ردَّ ويَرُدُّ. وما هو فيه جائزٌ، وذلك أن ينفصلا وما قبلهما متحرّكٌ أوْ مَدّةٌ، نحو: أنْعَتُ تلك والمالُ لزيد وثوبُ بكر، أو يكونا في حكم الانفصال، نحو: اقتتل؛ لأن تاء الافتعال لا يلزمها وقوعُ تاءٍ بعدها، فهي شبيهة بتاءِ «تلك». وما هو ممتنِعٌ فيه، وهو على ثلاثة أضرب، أحدها: أن يكون أحدهما للإلحاق نحو: قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ[٥]. والثاني: أن يؤدي فيه الإدغامُ إلى لَبْسِ مثالٍ بمثال، نحو: سُرُرٍ[٦] وطَلَلٍ وجُدَدٍ[٧]. والثالث: أن ينفصلا ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غير مَدَّةٍ، نحو:

---

(١) لقد عرّف ابن الحاجب الإدغام بقوله: «أن تأتيَ بحرفين، ساكنٍ فمتحركٍ، من مخرج واحد، من غير فصل». شرح الشافية ٣ / ٢٣٣.

(٢) سواء أريد أوْ لم يُرد، إذْ لا حاجز بينهما، من حركة ولا غيرها. ابن يعيش ١٠ / ١٢١.

(٣) الإدغام حصل في الجملتين ضرورة؛ لأن الأول اتّصل بالثاني من غير إرادة لذلك. فإسكان الأول ليس للإدغام، ولكن للجازم، فوجد شرط الإدغام من غير قصد.

(٤) لأن حركة الحرف الأول تفصل بين المتجانسين، فيتعذّر الاتّصال بينهما. ابن يعيش ١٠ / ١٢١.

(٥) قَردد: ما ارتفع من الأرض، وجمعه قرادد. والدال الثانية زائدة للإلحاق بـ «جَعفر». وجلْبَبَ: الباء الثانية زائدة للإلحاق بـ «دَحْرج».

(٦) بعدها في أ: وظُلَل.

(٧) سُرُر: جمع سرير. وجُدَد: جمع جديد. ويمتنع الإدغام في مثل هذه الكلمات لأنه يحدث لبس واشتباهُ بناءٍ ببناء. فلو قلت: سرّ وطلّ وجدّ، لم يعلم هل هي أفعال أم أسماء؟ لأنه يوجد في=

قَرْمٍ[1] مالكٍ وعَدْوِ وليدٍ.

ويقع الإدغام في المتقاربين كما يقع في المتماثلين. ولا بُدَّ من ذكر مخارج الحروف ليُعرفَ متقارِبَتُها من متباعِدَتِها.

فصل: ومخارجها ستةَ عشرَ. فللهمزة والهاءِ والألفِ أقصى الحلق[2]. وللعين والحاء أوسَطُهُ. وللغين والخاء أدناه[3]. وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنَك[4]. وللكاف من اللسان والحَنَك ما يلي مخرجَ القاف. وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما يحاذيه من وسط الحنَك. وللضاد أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس. وللام ما دون أوّل حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وما يحاذي ذلك من الحَنَك الأعلى فُويق الضاحك[5] والناب[6] والرباعيّة[7] والثنيّة[8]. وللنون ما بين طرف اللسان وفُويق الثنايا. وللراء ما هو أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون. وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. وللصاد والسين والزاي ما بين الثنايا وطرف اللسان. وللظاء والذال والثاء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وللفاء باطنُ الشفة السفلى

= الأسماء ما هو على هذه الأوزان. وما أحسن عبارة الرضي في شرح الشافية (٣ / ٢٤٣) عندما قال في سبب عدم الإدغام في مثل هذه الكلمات: لعدم موازنة الفعل.

(١) قرمٌ: قَطْعٌ.

(٢) هذا قول سيبويه. وزعم الأخفش أن مخرج الهاء هو مخرج الألف، لا قبله ولا بعده. انظر الكتاب ٤ / ٤٣٣، وابن يعيش ١٠ / ١٢٤.

(٣) وكان الخليل يقول: الألف والواو والياء هوائية، أيْ: أنها من هواء الفم، لا تقع على مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان. وأقصى الحروف كلها في الحلق العين، وأرفع منها الحاء، وبعدها الهاء. وبعدهما إلى الفم الغين والخاء. والخاء أرفع من الغين. شرح الشافية ٣ / ٢٥١.

(٤) أيْ: الحنك الأعلى.

(٥) الضواحك أربع: ضاحكتان من فوق، يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل.

(٦) الأنياب أربع: نابان من فوق، يمنة ويسرة، ومثلها من أسفل.

(٧) الرباعيّات أربع: رباعيتان من فوق، يمنة ويسرة. ومثلها من أسفل.

(٨) الثنايا: أربع من قدام. ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل.

وأطراف الثنايا العليا. وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.

فصل: ويرتقي عددُ الحروف إلى ثلاثة وأربعين[١]. فحروفُ العربية الأصولُ تلك التسعةُ والعشرون[٢]، ويتفرّع منها ستةٌ مأخوذٌ بها في القرآن وكلّ كلامٍ فصيح، وهي: النونُ الساكنةُ التي هي غُنَّةٌ في الخيشوم، نحو: عَنْك، وتسمَّى النونً الخفيفةَ والخفيّة[٣]. وهمزةُ بينَ بينَ[٤]، وألفا الإمالة والتفخيم[٥] نحو: عالمٍ والصلاةِ، والشينُ التي كالجيم نحو: أشْدَقَ، والصاد التي كالزاي نحو: مصدر. والبواقي حروفٌ مستهجنةٌ، وهي: الكاف التي كالجيم، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشين[٦]، والضادُ الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاءُ التي كالتاء[٧]، والظاء التي كالثاء[٨]، والباء التي كالفاء[٩].

فصل: وتنقسم إلى المجهورة والمهموسةِ والشديدة والرّخوة وما بين الشديدة والرّخوة والمُطْبَقَة والمنفتحة والمستعلِيَةِ والمنخفضة وحروفِ القَلْقَلَة وحروفِ الصفير وحروفِ الذّلاقةِ والمصْمَتَةِ واللّيّنةِ. وإلى المنحرف والمكرَّرِ والهاوي والمهتوت.

---

(١) عند سيبويه اثنان وأربعون حرفاً. الكتاب ٤ / ٤٣٢.

(٢) وكان المبرّد يعدها ثمانية وعشرين حرفاً. أولها الباء وآخرها الياء، ويترك الهمزة من أولها، ويقول: إنها لا صورة لها، وإنما تكتب مرة واواً ومرة ياء ومرة ألفاً. ابن يعيش ١٠ / ١٢٦.

(٣) هذه النون مخرجها من الخيشوم إذا كانت ساكنة وبعدها حرف من حروف الفم كالقاف والكاف والجيم. وإذا كان بعدها حرف من حروف الحلق كالراء واللام فمخرجها من الفم. وإذا لم يكن بعدها حرف كانت من الفم. ابن يعيش ١٠ / ١٢٦.

(٤) وهي الهمزة التي تُجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

(٥) الأولى هي التي تنحو بها نحو الياء، والثانية هي التي تنحو بها نحو الواو.

(٦) تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دال أوْ تاء، نحو قولهم: اشتمعوا والأشدر، في: اجتمعوا والأجدر. ابن يعيش ١٠ / ١٢٧.

(٧) وهذه تُسمع من عجم أهل العراق كثيراً. المصدر السابق.

(٨) نحو قولك: ثلم، في: ظلم.

(٩) نحو قولك: فور، في: بور. وهي كثيرة في لغة العجم. وربما أخذ العرب ذلك منهم. شرح الشافية ٣ / ٢٥٦.

فالمجهورةُ ما عدا المجموعةَ في قولك: سَتَشْحَثُكَ خصَفَهْ[١]، وهي المهموسة. والجهرُ: إشباعُ الاعتماد من مخرج الحرف ومنعُ النَّفَس أن يجريَ معه، والهمسُ بخلافِه. والذي يتعرّف به تباينُهما أنّك إذا كررت القاف[٢] فقلت: قَقَقَ، وجدتَ النَّفَسَ محصوراً لا تُحسّ معها بشيء منه. وتُرَدِّدُ الكاف[٣]، فتجدُ النَّفَسَ مُقاوِداً لها ومساوِقاً لصوتها[٤]. والشديدةُ ما في قولك: أَجَدْتَ طَبَقَك، أو أجدُك قَطَبْتَ. والرّخوةُ ما عداها، وعدا ما في قولك: لِمَ يَدُوعُنا؟ أوْ لم يَرْعَوْنا[٥]، وهي التي بين الشديدة والرِّخوة. والشدّةُ: أن ينحصرَ صوتُ الحرف في مخرجه فلا يجري، والرّخاوةُ بخلافها. ويُتعرَّفُ تبايُنهما بأن تقف على الجيم والشّين[٦]، فتقول: الحَجْ والطشْ[٧]، فإنك تجد صوتَ الجيم راكداً محصوراً لا تقدرُ على مدّه، وصوتَ الشين جارياً تمدّه إنْ شئت. والكونُ بين الشدّة والرّخاوة ألاّ يتمَ لصوته الانحصارُ ولا الجريُ، كوَقْفك على العين وإحساسك في صوته بشِبْه الانسلالِ من مخرجها إلى مخرج الحاء[٨]. والمطبقة: الضادُ والظاء والصادُ والطاء. والمنفتحةُ ما عداها. والإطباقُ أن تُطبقَ على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاهُ من الحنك، والانفتاحُ بخلافه. والمستعليةُ: الأربعةُ المطبقةُ والخاءُ والغينُ والقافُ، والمنخفضةُ ما عداها[٩]. والاستعلاءُ: ارتفاعُ اللسان إلى الحنك، أطْبَقْتَ أوْ لم تُطْبِقْ، والانخفاضُ بخلافه. وحروف القلقلة ما في قولك:

---

(١) خصفه: اسم امرأة. تشحذك: تتكدّى عليك.

(٢) وهو من الحروف المجهورة.

(٣) وهو من الحروف المهموسة.

(٤) أيْ: أن النفَس يخرج معها ويجري كما يجري الصوت بها. فالنفَسُ لا يُحبس لأن الاعتماد على مخارجها ضعيف. شرح الشافية ٣ / ٢٥٩.

(٥) في أ: لِمَ تروِّعنَّا أوْ لم تَرْعَوْنا. وهو غير صحيح؛ لأن التاء ليست من هذه الحروف.

(٦) الجيم من الشديدة، والشين من الرخوة.

(٧) الطشّ: المطر الضعيف.

(٨) انظر شرح الشافية ٣ / ٢٦٠.

(٩) أيْ: كل ما عدا المستعلية.

قدْ طَبَجَ[١]. والقلقلةُ: ما تُحسّ به إذا وَقَفْتَ عليها من شدة الصوت المتصعّد من الصدر مع الحفز والضغط. وحروفُ الصفير: الصادُ والزايُ والسين؛ لأنها يُصْفَر بها. وحروفُ الذّلاقة ما في قولك: مُرْ بنَفَلٍ[٢]، والمُصْمَتَةُ ما عداها. والذّلاقةُ: الاعتمادُ بها على ذَلْق اللسان وهو طرفه، والإصماتُ: أنه لا يكاد يُبنى منها كلمةٌ رباعيّةٌ أو خماسيّةٌ معرّاةٌ من حروف الذّلاقة[٣]، فكأنه قد صُمِتَ عنها. والليِّنةُ حروفُ اللّين[٤]. والمنحرفُ اللامُ، قال سيبويه[٥]: «هو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصوتُ لانحرافِ اللسان مع الصوت». والمكرّر الراء؛ لأنك إذا وقَفْتَ عليه تعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير. والهاوي الألفُ؛ لأن مخرجه اتّسعَ لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الياء والواو. والمهتوتُ التاءُ لضعفها وخفائها[٦]. وصاحب العين يُسمِّي القافَ والكاف لَهَوِيَّتَيْنِ لأن مبدأهما من اللَّهاة[٧]، والجيمَ والشينَ والضادَ شجريَّةً لأن مبدأها من شجرِ الفم وهو مَفْرَجُه[٨]، والصادَ والسينَ والزايَ أسَلَيّةً لأن مبدأها من أسَلَة اللسان[٩]، والطاءَ والدالَ والتاءَ نِطَعيّةً لأن مبدأها من نِطَعِ الغار الأعلى[١٠]، والظاءَ والذالَ والثاءَ لِثويّةً لأن مبدأها من اللّثة، والراءَ واللامَ والنونَ ذَوْلَقيّةً لأن مبدأها من ذَوْلق اللسان[١١]، والواوَ والفاءَ والباءَ والميمَ شفويّةً أو شفهيّةً، وحروفَ المدِّ واللّينِ جُوفا.

---

(١) الطَّبْجُ: ضربُ اليد على أجوف.

(٢) النَّفَل: الغنيمة. وهذه الحروف أخفّ الحروف. والذّلاقة: الخفّة والفصاحة في الكلام.

(٣) لأنَّ الرباعيّ والخماسيّ ثقيلان، فلم يخليا من حرف خفيف، سهل على اللسان.

(٤) وهي: الواو والياء. وسمِّيتا باللّيّنة لأن مخرجهما يتّسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرهما. الكتاب ٤ / ٤٣٥.

(٥) الكتاب ٤ / ٤٣٥.

(٦) الهتّ: سردُ الكلام على سرعة. ومن هنا جاءت تسمية التاء بالمهتوت؛ لأنه لا يصعب التكلم به على سرعة، فهو حرف خفيف. شرح الشافية ٣ / ٢٦٤.

(٧) اللهاة: أقصى سقف الفم.

(٨) وهو ما بين اللحيين.

(٩) أسلة اللسان: مستدقّ طرفه.

(١٠) النّطع: هو الغار الأعلى في الفم.

(١١) ذوْلق اللسان: طرفه.

فصل: وإذا ريمَ إدغامُ الحرفِ في مقاربه فلا بدَّ من تقدمةِ قلبهِ إلى لفظه ليصير مِثْلاً له؛ لأن محاولة إدغامه فيه كما هو محالٌ. فإذا رُمْتَ إدغام الدّال في السين من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يكاد سنا برقه﴾ [النور: ٤٣] فاقْلبِ الدال أوّلاً سيناً ثم أدْغمها في السين فقل: يكاسَّنا بَرْقه. وكذلك التاءُ في الطاء من قوله: ﴿وقالت طائفة﴾ [آل عمران: ٧٢].

فصل: ولا يخلو المتقاربان من أنْ يلتقيا في كلمة أو كلمتين. فإنْ التقيا في كلمة نُظر، فإن كان إدغامُهما مما يؤدي إلى لَبْس لم يجزْ، نحو: وتَدٍ وعَتَدٍ[١]، ووَتَدَ يَتِدُ[٢]، وكُنيةٍ وشاةٍ زنماءَ[٣] وغنَم زُنْمٍ[٤]؛ ولذلك قالوا في مصدرِ وَطَدَ[٥] ووَتَدَ: طِدَةً وتِدَةً، وكرهوا وَطْداً ووَتْداً؛ لأنهم من بيانه وإدغامه بين ثقلٍ ولَبْس[٦]. وفي «وَتَدَ يَتِدَ» مانعٌ آخرُ وهو أداءُ الإدغام إلى إعلالين وهما: حذفُ الفاء في المضارع والإدغام. ومن ثَمَّ لم يبنوا نحو: وَدَدْتُ ـ بالفتح؛ لأن مضارعه كان يكون فيه إعلالان، وهو قولك: يدُّ[٧]. وإنْ لم يُلبس جاز نحو: امَّحَى وهَمَّرِشٍ[٨]، وأصلهما: انْمحى وهَنْمرش؛ لأن

---

(١) العَتَد: الشديد التامّ الخَلْق، ويجوز كسر التاء.

(٢) وَتَدَ: ثبّت. يقال: وَتَد الوَتد، أيْ: ثبّته.

(٣) شاة زنماء: هي التي يتدلى في حلقها شبه اللحية.

(٤) لم يجز الإدغام في وَتَدٍ وعَتَدٍ، ووَتَدَ يَتِدُ، لأنه يلبس بالمضاعف. ومثل ذلك: كنية وزنماء وزنْم؛ لأن هذه الأمثلة قد تكون في كلامهم مضاعفاً. ابن يعيش ١٠ / ١٣٢.

(٥) وَطَدَ: أثبت.

(٦) لأنه لو قالوا: وَتْداً ووَطْداً، دون إدغام، لوقع الثقل. ولو قالوا: ودّاً، بإدغام، لوقع التباس بالمضاعف.

(٧) قال ابن يعيش: «يريد أنهم قالوا: وددت أودّ من المودّة، فبنوا الفعل في الماضي على فعِلْت بالكسر، ليكون المضارع على يفعَل مثل يوجَلُ، ولا يلزم فيه حذف الفاء التي هي الواو. ولو بُني على فعَلْت بالفتح لزم المضارع يفعِل بالكسر، وكنت تحذف الواو على حدّ حذفها في يعد، ثم تدغم الدال في الدال بعد إسكانها، فيتوالى إعلالان». شرح المفصل ١٠ / ١٣٣.

(٨) الهمّرش: العجوز المضطربة الخلْق.

افْعَلَ وفعَّلِلاً ليس من أبنيتهم[١]، فأَمِنَ الإلباس[٢]. وإنْ التقيا في كلمتين بعد متحرك أو مَدّةٍ فالإدغام جائز؛ لأنه لا لَبْس فيه ولا تغييرَ صيغةٍ[٣].

فصل: وليس بمطلقٍ أنّ كل متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر، ولا أنّ كلّ متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارِبِ من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمُبَاعِد من الخواصّ ما يُسوّغ إدغامَه، ومن ثَمَّ لم يُدغموا حروف «ضَوِيَ مِشفرٌ»[٤] فيما يقاربها[٥]، وما كان من حروف الحلق أدخلَ في الفم في الأدخل في الحلق[٦]. وأدغموا النون في الميم[٧] وحروفَ طرف اللسان في الضاد والشين[٨]. وأنا أفصّل لك شأن الحروف واحداً فواحداً، وما لبعضها مع بعض في الإدغام، لأقفك على حدّ ذلك عن تحقُّقٍ واستبصار بتوفيق الله وعَوْنِه.

فصل: فالهمزة لا تُدغم في مثلها إلا في قولك: سأّالٌ ورأّاسٌ والدَّءّاث ـ في اسم واد، وفيمن يرى تحقيق الهمزتين. قال سيبويه[٩]: «فأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام من قولك: قرأ أبوك وأَقْرِىءْ أباك». قال[١٠]: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الإدغام في قول هؤلاء. ولا تُدغم في

---

(١) لأن المثال الأول لا يضاعف فيه الميم. وأمّا الثاني فلأنه لم يأت من بنات الأربعة مضاعف العين. ابن يعيش ١٠ / ١٣٣.

(٢) في أ: من الإلباس.

(٣) فالتقاؤهما بعد متحرك نحو: وجَدَ تمرةً. والتقاؤهما بعد مدة نحو: عُود توتٍ.

(٤) ضوى: هزل، والمشفر: هو للبعير كالشفة للإنسان.

(٥) لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فإدغامها يبطل ما لها من الفضل على مقاربها. فالغيم مثلاً فيها غنّة ليست في الباء. ابن يعيش ١٠ / ١٣٣.

(٦) كعدم إدغامهم الحاء في الهاء، نحو: امدح هلالاً.

(٧) كقولك: مَنْ معك؟ لأنهما اتّفقا في الغنّة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم.

(٨) فكلّ منهما خالطت هذه الحروف، لما للضاد من استطالة لرخاوتها، ولما للشين من التفشّي. ويستثنى من هذه الحروف حروف الصفير. ابن يعيش ١٠ / ١٣٤.

(٩) الكتاب ٤ / ٤٤٣. وفيه: في مثل قولك.

(١٠) المرجع السابق. وقد غيّر المؤلف في عبارة سيبويه على عادته.

غيرها، ولا غيرها فيها.

فصل: والألفُ لا تُدغم البتّة، لا في مثلها ولا في مقاربها[١]. ولا يُستطاع أن تكون مدغماً فيها.

فصل: والهاء تُدغم في الحاء، وقعت بعدها أو قبلها[٢]، كقولك في «اجْبَهْ[٣] حاتماً، واذْبَحْ هذهِ»: اجبحّاتماً، واذْبحّاذِهِ، ولا يُدغم فيها إلا مثلُها، نحو: اجْبَهْ هِلالا.

فصل: والعينُ تُدغم في مثلها، كقولك: ادفع عليّا، وكقوله تعالى: ﴿مَنْ ذا الذي يشفعُ عنده﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي الحاء[٤] وقعتْ بعدها أو قبلها، كقولك في «ارفعْ حاتماً واذبحْ عَتُوداً[٥]»: ارفحّاتماً واذبحّتُوداً. وقد روى اليزيديّ عن أبي عمرو: ﴿فمن زُحْزِحَ عن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] بإدغام الحاء في العين. ولا يُدغم فيها إلا مثلها. وإذا اجتمع العينُ والهاءُ جاز قلبهما حاءين وإدغامهما[٦]، نحو قولك في «معهم، واجْبَهْ عُتْبَة»: مَحُّمْ واجبَحُّتْبَة.

فصل: والحاءُ تُدغم في مثلها، نحو: اذبح حَّملا، وقوله تعالى: ﴿لا أبرحُ حتّى﴾ [الكهف: ٦٠]. وتُدغم فيها الهاءُ والعَين[٧].

فصل: والغينُ والخاء تدغم كلٌّ واحدة منهما في مثلها وفي أختها[٨]، كقراءة أبي

---

(١) لا تدغم في مثلها لأنه لا يصح تحريكها. ولا تدغم في مقاربها خشية زوال ما فيها من المدّ.

(٢) لأنهما حرفان متقاربان، فهما من الحروف المهموسة الرخوة.

(٣) جَبه فلانٌ الرجلَ: ردّه عن حاجته.

(٤) لأنهما من مخرج واحد.

(٥) العتود: الجدي إذا استكرش، أوْ الذي بلغ السّفاد.

(٦) وذلك كثير في لغة بني تميم؛ لأن اجتماع الحاءين أخفّ عندهم من اجتماع العينين والهاءين. ابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(٧) لأنهما أدخل في الحلق، والعين أقرب إلى الفم. وهي لا تدغم فيهما لأن الأبعد لا يدغم في الأقرب. ابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(٨) أمّا إدغام كل واحدة في مثلها فلاتحاد مخرجهما، وهو المخرج الثالث من مخارج الحلق، أدنى المخارج إلى اللسان. وأمّا إدغام كل واحدة منهما في أختها فلتقاربهما، لأنه ليس بينهما إلا الشدة والرخاوة. قال سيبويه: «البيان أحسنُ والإدغام حسن». الكتاب ٤ / ٤٥١. وكان البيان=

عمرو: ﴿ومَنْ يبتغْ غَّيرَ الإسلام ديناً﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقولك: لا تمسخْ خَّلْقَك، وادمَغْ خَّلَفاً[١]، واسلخْ غَّنمك.

فصل: والقافُ والكاف كالغين والخاء[٢]، قال الله تعالى: ﴿فلمّا أفاقْ قَّال﴾[٣] [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿كي نسبّحكْ كَّثيراً. ونذكركْ كَّثيراً﴾[٤] [طه: ٣٣، ٣٤]، وقال: ﴿خلقْ كَّل دابّة﴾[٥] [النور: ٤٥]، وقال: ﴿حتى إذا خرجوا من عندكْ قَّالوا﴾[٦] [محمد: ١٦].

فصل: والجيمُ تُدغم في مثلها، نحو: أَخْرجْ جَّابراً، وفي الشين نحو: أَخْرجْ شَّبثاً[٧]، وقال الله تعالى: ﴿أخرَجْ شَّطْأه﴾ [الفتح: ٢٩]. وروى اليزيديّ عن أبي عمرو إدغامها في التاء[٨] في قوله تعالى: ﴿ذي المعارجْ. تَّعرج﴾ [المعارج: ٣، ٤]. ويُدغم فيها الطاء والدال و التاء والظاء والذال والثاء[٩]، نحو: اربطْ جَّملاً، واحمَدْ جَّابراً، ووجَبَتْ جُّنوبها، واحفظْ جَّارك، وإذْ جَّاؤوكم، ولم يلبثْ جَّالساً.

= أحسن لأن الخاء أعلى من الغين، فهي بعدها في المخرج. وكذلك فإن الغين حرف مجهور والخاء حرف مهموس، وتضعيف المهموسين أخف من تضعيف المجهورين. انظر شرح الشافية ٣ / ٢٧٧، وابن يعيش ١٠ / ١٣٧.

(١) يقال: دمغ فلان فلاناً، أيْ: أصاب دماغه فقتله. وأيضاً: غلبه وأخذه من فوق.

(٢) أيْ: تدغم كل واحدة في مثلها، وتدغم كل واحدة منهما في أختها لقرب مخرجيهما، فهما حرفان شديدان من حروف اللسان.

(٣) هذامثال على إدغام القاف في مثلها.

(٤) هذا مثال على إدغام الكاف في مثلها.

(٥) هذا مثال على إدغام القاف بالكاف.

(٦) هذا مثال على إدغام الكاف بالقاف.

(٧) في سيبويه (٤ / ٤٤٩): أخرِشَّبَثاً، وفي شرح الشافية (٣ / ٢٧٨): ابعج شَّبَثاً. والشَّبَث: دويبّة كثيرة الأرجل، من أحناش الأرض. وفي نسختي أ، ب: أخرجْ شيثاً. وفي ط: أخرجْ شيئاً.

(٨) وهذا نادر. والمسوّغ له أن الجيم أخت الشين في المخرج، والشين فيها تفشٍّ يصل إلى مخرج التاء. شرح الشافية ٣ / ٢٧٨، وابن يعيش ١٠ / ١٣٨.

(٩) لأنها أجريت مجرى أختها الشين، والشين فيها تفشٍّ يتصل بهذه الحروف. ابن يعيش ١٠ / ١٣٨.

فصل: والشينُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: اقمِشْ شِّيحاً[1]. ويُدغم فيها ما يُدغم في الجيم والجيمُ واللامُ، كقولك: لا تخالطْ شَّرّاً، ولم يُردْ شَّيْئاً، وأصابتْ شِّرْباً[2]، ولم يحفظْ شِّعراً، ولم يتَّخذْ شَّريكاً، ولم يرثْ شِّسْعاً، ودنا الشَّاسِع[3].

فصل: والياء تُدغم في مثلها متّصلةً، كقولك: حيَّ وعيَّ، وشبيهةً بالمتّصلة، كقولك: قاضِيّ وراميّ، ومنفصلةً إذا انفتح ما قبلها، كقولك: اخشَيْ يَّاسراً. وإنْ كانت حركة ما قبلها من جنسها، كقولك: اظْلِمي ياسراً، لم تُدغم، ويُدغم فيها مثلُها والواوُ[4]، نحو: طيّاً، والنونُ[5] نحو: مَنْ يَّعلم.

فصل: والضادُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: اقبضْ ضِّعفَها. وأمّا ما رواه أبو شُعيب السوسيّ[6] عن اليزيدي أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله [تعالى]: ﴿لبعضْ شَّأنهم﴾ [النور: ٦٢]، فما برئت من عيب روايةُ أبي شُعيب[7]. ويُدغم فيها ما يُدغم في الشين إلا الجيم[8]، كقولك: حُطْ ضَّمانكَ، وزدْ ضَّحكاً، وشدَّتْ ضَّفائرها، واحفظْ ضَّأنك، ولم يلبثْ ضَّارباً، وهو الضَّاحك[9].

فصل: واللام إنْ كانت المعرِّفةَ فهي لازمٌ إدغامُها في مثلها وفي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاي والشين والضاد والنون والراء[10].

---

(١) اقمش: اجمعْ، والشيح: نبات سهلي.

(٢) الشّرب: الحظّ من الماء.

(٣) الشّسْع: أحد سيور النعل. والشاسع: المنقطع الشّسْع. وقد أُدغمت اللام في الشين.

(٤) لأنهما اجتمعا في المدّ، فصارا كالمثلين، وإنْ تباعد مخرجهما. ابن يعيش ١٠ / ١٣٩.

(٥) لأن النون فيها غنّة ومخرجها من الخيشوم، فأجريت مجرى حروف المدّ.

(٦) هو صالح بن زياد بن عبدالله. ولم أجد مَن ترجم له.

(٧) قال ابن يعيش: «والحقّ أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنها الراوي إدغاماً». شرح المفصل ١٠ / ١٤٠.

(٨) لأن الجيم أخت الشين، والشين لا تدغم فيها، كذلك الجيم.

(٩) ولم يمثل المؤلف لحرف الذال، نحو: انبذْ ضّاربك.

(١٠) إنما لزم إدغامها في هذه الحروف لثلاثة أسباب: المقاربة في المخرج، وكثرة لام المعرفة في الكلام، وأنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه. ابن يعيش ١٠ / ١٤١.

وإنْ كانت غيرَها نحو لام: هَلْ وبلْ، فإدغامُها فيها جائز. ويتفاوتُ جوازُه إلى حَسَنٍ، وهو إدغامها في الراء، كقولك: هلْ رَّأيتَ[1]؟ وإلى قبيح، وهو إدغامها في النون[2]، كقولك: هلْ نَّخرجُ؟ وإلى وسط، وهو إدغامُها في: البواقي. قُرىء: ﴿هَلْ ثُّوبَ الكفّارُ﴾[3] [المطففين: ٣٦]، وأنشد سيبويه[4]:

فَذَرْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً ... على ضوء بَرْقٍ آخِرَ الليلِ ناصِبِ

وأنشد[5]:

تقولُ إذا أهلكْتُ مالاً للذّةٍ ... فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بكفّيْكَ لائقُ

ولا يُدغم فيها إلا مثلُها والنونُ[6]، كقولك: مَنْ لَّك؟ وإدغام الراء فيها لحن[7].

فصل: والراءُ لا تُدغمُ إلا في مثلها، كقوله تعالى: ﴿واذكرْ رَّبك﴾ [آل عمران: ٤١]. وتُدغم فيها اللامُ والنونُ، كقوله تعالى: ﴿كيف فعلْ رَّبُّك﴾ [الفجر: ٦]، ﴿وإذْ تأذّنْ رَّبُّكم﴾ [إبراهيم: ٧].

---

(١) قال سيبويه: «لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها». ثم قال: «وإنْ لم تدغم فقلت: هَلْ رأيت؟ فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة». الكتاب ٤ / ٤٥٧.

(٢) لأن النون تدغم في الواو والياء والراء والميم، كما تدغم في اللام. فبما أن هذه الحروف لا تدغم في النون، إذن ينبغي أن لا تدغم اللام فيها. سيبويه ٤ / ٤٥٩، شرح الشافية ٣ / ٢٨٠.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو كما في الكتاب ٤ / ٤٥٩. وحمزة والكسائي كما في البحر المحيط ١٠ / ٤٣٢.

(٤) البيت لمزاحم العُقيليّ. وهو في الكتاب ٤ / ٤٥٩، وسرّ الصناعة ١ / ٣٤٨. والشاهد فيه: إدغام لام «هلْ» في تاء «تعين» لتقاربهما في المخرج، فهما من حروف طرف اللسان. والناصب: البعيد، ويروى: الناصب، وهو المتعب. والرواية الأولى أقرب إلى الصواب.

(٥) هذا البيت لطريف بن ربيعة العنبريّ، شاعر جاهلي من بني تميم. وهو في الكتاب ٤ / ٤٥٨، والمقرب ٢ / ١٤، والممتع ٢ / ٦٩٤، واللسان (ليق). والشاهد فيه قوله: هَشَّيْءٌ، أراد: هَلْ شيء؟ فأدغم اللام في الشين، لاتّساع مخرج الشين وتفشيها واتصالها بطرف اللسان، واللام من حروف طرف اللسان. فكيهة: اسم امرأة. اللائق: المحتبس الباقي. ويروى: إذا استهلكتُ.

(٦) لقرب مخرجيهما.

(٧) لما في الراء من التكرير، لهذا فهي تشبّه بحرفين. ابن يعيش ١٠ / ١٤٣.

فصل: والنون تُدغم في حروف «يرملون»، كقولك: مَنْ يَّقول؟ ومَنْ رَّاشدٌ؟ ومَنْ مُّحمدٌ؟ ومَنْ لَّك؟ ومَنْ وَّاقدٌ؟ ومَنْ نُّكرمُ؟. وإدغامها على ضربين: إدغامٌ بغُنّة وبغير غُنَّة[١]. ولها أربع أحوال، إحداها: الإدغامُ مع هذه الحروف. والثانيةُ: البيانُ[٢] مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، كقولك: مِنْ أجلك، ومِنْ هانىء، ومَنْ عندك؟ ومَنْ حَمَلك؟ ومَنْ غَيَّرك[٣]؟ ومَنْ خانك؟ إلا في لغة قوم أخْفَوْها مع الغين والخاء[٤]، فقالوا: مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ. والثالثةُ: القلبُ إلى الميم قبل الباء، كقولك: شَمْباءُ وعَمْبَرٌ[٥]. والرابعةُ: الإخفاءُ[٦] مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً، كقولك: مِنْ جابر، ومَنْ كفر؟ ومِنْ قبلُ، وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحنٌ[٧].

فصل: والطاءُ والدال والتاء والظاء والذال والثاء، سِتَّتُها يُدغم بعضُها في بعض وفي الصاد والسين والزاي[٨]، وهذه لا تُدغم في تلك[٩]، إلا أنّ بعضها يُدغم في بعض. والأقيَسُ في المُطْبَقَة[١٠] إذا أُدغمت تَبْقِيَةُ الإطباق، كقراءة أبي عمرو: ﴿فرَّطْتُ

---

(١) الإدغام بغنة له أربعة حروف، وهي: الياء والنون والميم والواو. والإدغام بغير غنة له حرفان، وهما: اللام والراء.

(٢) وهو الإظهار. ومعناه: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنّة في الحرف المظهر. وإنما وجب البيان عند هذه الحروف لتباعدها منها.

(٣) في أ: ومِنْ غيرك.

(٤) فهؤلاء يجرون الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها، فيخفونها عندهما كما يفعلون عند القاف والكاف. ابن يعيش ١٠ / ١٤٥.

(٥) أيْ: شنباء وعنبر.

(٦) وهوالنطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام.

(٧) قال ابن يعيش: «فكان بين النون وحروف الفم اختلاط، فلم تقوَ قوة حروف الفم فتدغم فيه، ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد فتوسّط أمرها بين الإظهار والإدغام فأخفيت عندها». شرح المفصل ١٠ / ١٤٥. وانظر الكتاب ٤ / ٤٥١.

(٨) ولأنه يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا.

(٩) لأنها قويّة بما فيها من الصفير.

(١٠) حروف الإطباق هي: الصاد والضاد والطاء والظاء. والإطباق كما ذكره المؤلف سابقاً هو: أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك.

في جنب الله﴾[1] [الزمر: ٥٦].

فصل: والفاءُ لا تُدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى: ﴿وما اخْتَلَفَ فيه﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقرىء: ﴿نخسفْ بِّهم﴾ [سبأ: ٩] بإدغامها في الباء، وهو ضعيف تفرّد به الكسائي[2]. وتُدغم فيها الباء[3].

فصل: والباء تُدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَبْ بِّسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وفي الفاء والميم[4] نحو: اذهبْ فَّمنْ، ويعذِّبْ مَّنْ يشاء. ولا يُدغم فيها إلا مثلُها.

فصل: والميمُ لا تُدغم إلا في مثلها، قال الله تعالى: ﴿فتلَقَّى آدمْ مِّنْ ربّه﴾ [البقرة: ٣٧]. وتُدغم فيها النونُ والباء.

فصل: و«افْتَعَلَ» إذا كان بعد تائها مثلُها جاز فيه البيانُ والإدغام[5]. والإدغامُ سبيلُه أن تُسكّنَ التاءُ الأولى وتُدغم في الثانية، وتُنقل حركتُها إلى الفاء، فيُستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقال: قَتَّلوا ـ بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة ولا يَنْقلها، فيلتقي ساكنان[6]، فيُحرك الفاءَ بالكسر[7]، فيقول: قِتّلوا[8]. فمنْ فتح قال: يَقَتِّلون ومُقَتِّلون ـ بفتح القاف، ومَنْ كسر قال: يَقِتِّلون ومُقِتِّلون ـ بكسرها. ويجوز: مُقُتِّلون ـ بالضم، إتباعاً للميم، لِما حُكي عن بعضهم[9]: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

---

(١) بالإدغام والإطباق.

(٢) ولم يجز ذلك أبو علي؛ لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها. قال أبو حيان: «والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي ولا الزمخشري». البحر المحيط ٨ / ٥٢٣.

(٣) لتقاربهما، فهما من حروف الشفة، كقولك: اذهبْ فّانظر.

(٤) لأنهما من حروف الشفة.

(٥) لأن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لا يجب الإدغام.

(٦) فاء الفعل وتاء افتعل.

(٧) لأن الساكن إذا حرّك فالكسر أولى.

(٨) فتسقط همزة الوصل بتحرك ما بعدها.

(٩) هم أهل مكة كما في شرح الشافية ٣ / ٢٨٥. وحكاها أبو حيان عن الخليل في البحر المحيط ٥ / ٢٧٩.

وتُقلب مع تسعة أحرف إذا كنّ قبلها، مع الطاءِ والظاءِ والصادِ والضادِ طاءً، ومع الدال والذال والزاي دالاً، ومع التاءِ والسينِ ثاءً وسيناً. فأمّا مع الطاء فتُدغم ليس إلاّ، كقولك: اطَّلَبَ واطَّعَنُوا. ومع الظاء تُبيَّنُ، وتُدغم بقلب الظاء طاء[1] أو الطاء ظاء، كقولهم: اظطَلَمَ واطَّلَمَ واظَّلَمَ، ورُوي الثلاثة في بيت زهير[2]:

ويُظلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ

ومع الضاد تُبيَّن، وتُدغمُ بقلب الطاء ضاداً، كقولك: اضْطَرَبَ واضَّرَبَ، ولا يجوز: اطَّرَبَ[3]. وقد حُكي: اطَّجَعَ في «اضْطَجَعَ»، وهو في الغرابة كـ «الْطَجَعَ»[4]. ومع الصاد تُبيَّن، وتُدغم بقلب الطاء صاداً، كقولك: مُصْطَبِرٌ ومُصَّبِرٌ، واصْطفى واصْطلى، واصَّفى واصَّلى، وقُرِىء: ﴿إلاّ أنْ يَصَّلِحا﴾[5] [النساء: ١٢٨]، ولا يجوز مُطَّبر[6].
وتُقلب مع الدال والذال والزاي دالاً. فمع الدال والذال تُدغم، كقولك: ادَّان وادَّكر واذَّكر، وحكى أبو عمرو عنهم: اذْدَكَرَ وهو مُذْدَكِرٌ، وقال الشاعر[7]:

---

(١) طاء: سقطت من أ.

(٢) ديوانه ١١٤، والكتاب ٤ / ٤٦٨، وسرّ الصناعة ١ / ٢١٩، واللسان (ظلم)، والخصائص ٢ / ١٤١. الشاهد فيه قوله: فيظّلم. حيث رُوي بثلاثة أوجه، الأول: فيظطلم، بقلب تاء الافتعال طاء. والثاني: فيظّلم، بإبدال التاء ظاء وإدغامها في الظاء. والثالث: فيطّلم، بإبدال الظاء طاء وإدغامها في الطاء. ومعنى (يظّلم): يطلب منه في غير موضع الطلب فيحتمل ذلك ويقبله، والبيت بتمامه:
هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويُظلم أحياناً فيظَّلمُ

(٣) أيْ: بإدغام الضاد بالطاء.

(٤) يريد أن إدغام الضاد في الطاء غريب، كإبدال الضاد لاماً في قولهم: الْطجع. انظر الكتاب ٤ / ٤٧٠.

(٥) ونقل سيبويه (٤ / ٤٦٧) هذه القراءة عن هارون. وهي قراءة عاصم الجحدري كما في المحتسب ١ / ٢٠١.

(٦) أيْ: إدغام الصاد في الطاء.

(٧) هذا الرجز لأبي حِكاك، في وصف ناقة. وهو في سرّ الصناعة ١ / ١٨٧، والممتع ١ / ٣٥٨، والمقرب ٢ / ١٦٦. الجراز: المستأصِل. الهرم: نبات. تذريه: تطيّره. المقضب: القطّاع. تنحي: تقبل. والشاهد فيه قوله: اذدراء، حيث قلبت تاء الافتعال دالاً مع الذال بدون إدغام.

تُنْحِي علـى الشـوْك جُـرازاً مِقْضَبـا   والهَـرْمُ تَـذْريـهِ اذْدِراءً عَجَبـا

ومع الزاي تُبيَّن[١]. وتُدغم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: ازْدانَ وازّانَ. ومع الثاء تُدغم ليس إلاّ، بقلب كلٍّ واحدةٍ منهما إلى صاحبتها، فتقول: مُثَّرِدٌ ومُتَّرِد[٢]، ومنه: اثَّأَرَ واتَّأَرَ[٣]. ومع السين تُبيَّن، وتُدغم بقَلب التاء إليها، كقولك: مُسْتَمِعٌ ومُسَّمِعٌ. وقد شبَّهوا تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: خَبَطُّهُ، قال[٤]:

وفي كلِّ حيّ قدْ خَبَطَّ بنعمةٍ

وفُزْدُ وحُصْطُ عينَهُ وعُدُّهُ ونَقَدُّهُ، يريدون: خبطتَ وفُزْتُ وحُصْتُ وعُدْتُ ونَقَدْتُ. قال سيبويه[٥]: وأعْربُ اللغتين وأجودهما ألا تقلب. قال[٦]: وإذا كانت التاءُ متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام. يريد نحوَ: اسْتَطْعَمَ واسْتَضْعَفَ واسْتَدْرَكَ؛ لأن الأول متحرك، والثاني ساكنٌ، فلا سبيل إلى الإدغام. واسْتَدانَ واسْتَضاء واستطال: بتلك المنزلة؛ لأن فاءها في نيّة السكون[٧].

فصل: وأدغموا تاء «تفعَّلَ وتفاعل» فيما بعدها، فقالوا: اطَّيَّروا وازَّيَّنوا واثَّاقلوا وادَّارَأوا[٨]، مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام، ولم يدغموا نحو

---

(١) لأن الزاي حرف صفير.

(٢) والأصل: مثترد. والمثْرد: الذي لا تكون حديدته حادة، فهو يفسخ اللحم.

(٣) الأصل: اثتأر. ومعناه: أدرك ثأره.

(٤) القائل علقمة الفحل. وهو في ديوانه ٣١، والكتاب ٤ / ٤٧١، ومجالس ثعلب ١ / ٧٨، وسرّ الصناعة ١ / ٢١٩. والشاهد فيه قوله: خبطَّ، والأصل: خبطْت، قلبت تاء الضمير طاء وأدغمت في الطاء، تشبيهاً بتاء الافتعال. وما ذكره المؤلف صدر الشاهد، وعجزه: فحُقّ لشأس من نداكَ ذَنُوب. خبطّ: سرت. شأس: أخو الشاعر. الندى: الجود. الذنوب: النصيب.

(٥) الكتاب ٤ / ٤٧٢. وفيه: أن لا تقلبها طاء.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٧٢، وفيه: فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنة بعدها لم يكن إدغام.

(٧) لأن الأصل: استَدْيَن واستَضْوَأ واستَطْوَل. وقال سيبويه: «كراهية لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً». الكتاب ٤ / ٤٧٣.

(٨) والأصل: تطيّروا وتزيّنوا وتثاقلواوتدارَأوا. أدغمت التاء فيما بعدها، ثم اجتلبت همزة الوصل حتى لا يبتدأ بساكن. والحروف التي تدغم فيها هذه التاء هي: التاء والطاء والدال والظاء والذال والثاء والصاد والزاي والسين والضاد والشين والجيم.

«تذكَّرون» لئلا يجمعوا بين حذف التاء[١] وإدغام الثانية[٢].

فصل: ومن الإدغام الشاذ قولهم: ستٌّ، أصلُه: سِدْسٌ، فأبدلوا السين تاءً وأدغموا فيها الدال[٣]. ومنه: وَدٌّ، في لغة بني تميم، وأصلُها: وَتِدٌ، وهي الحجازية الجيدة[٤]. ومثلُه: عِدّانٌ، في عِتْدانٍ[٥]، وقال بعضهم: عُتُدٌ، فراراً من هذا[٦].

فصل: وقد عدلوا في بعضَ ملاقي المِثْلين أو المتقاربين لإعواز الإدغام إلى الحذف[٧]، فقالوا في «ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ وأحْسَسْتُ»: ظَلْتُ ومَسْتُ وأحَسْتُ، قال[٨]:

---

(١) لأن الأصل: تتذكرون.

(٢) وعند ابن يعيش أن مثل هذا النوع من الإدغام لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى سكون الأول، ولا يمكن الإتيان بألف الوصل. شرح المفصل ١٠ / ١٥٢.

(٣) مثل هذا الإدغام شاذ في القياس مطّرد في الاستعمال، لأنه كثر استعماله في كلامهم. والسين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، وحتى الحاجز مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزاد الحرف سيناً، فتلتقي السينات، ولنفس السبب تعذّر إدغام السين في الدال، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها موضع الدال وهو التاء، ثم أدغموا الدال في التاء. انظر الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٤) ولكن بنو تميم أسكنوا التاء، كما قالوا في فَخِذٍ: فَخْذٌ، ثم أدغموا. قال سيبويه: «ولم يكن هذا مطّرداً لما ذكرت لك من الالتباس». الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٥) عِتْدان: جمع عتود، وهو التيس الذي بلغ السّفاد. قال سيبويه: «وقد قالوا: عدّان شبّهوه بوَدٍّ. وقلّما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء، في كلمة قبل الدال، لما فيه من الثّقل، فإنما يفرون بها إلى موضع تتحرك فيه. فهذا شاذ مشبّه بما ليس مثله نحو: يهتدي ويقتدي». الكتاب ٤/ ٤٨٢.

(٦) أيْ: قال بعضهم: عُتُد، في جمع عتود فراراً من الإدغام في عدّان.

(٧) قال ابن يعيش: «إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف، كراهية اجتماع المتجانسين كالإدغام». شرح المفصل ١٠ / ١٥٣. وجعله سيبويه من الشاذ. وقال: «لمّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعلْتُ وفعلْنَ». الكتاب ٤ / ٤٨٢.

(٨) أبو زُبيد الطائي. وهو في ديوانه ٦٣١، والمحتسب ١ / ١٢٣، والإنصاف ١ / ٢٧٣، والمنصف ٣ / ٨٤. والشاهد فيه قوله: أَحَسْنَ، فإن أصله: أَحْسَسْنَ، فلمّا تعذّر الإدغام عدل إلى حذف إحدى السينين. وماذكره المؤلف عجز الشاهد، وصدره: سوى أن العتاق من المطايا. العتاق: النجيبات من الإبل. شوس: جمع أشْوس، وهو الذي ينظر بمؤخر عينه. والبيت من جملة أبيات يصف بها الشاعر قوماً يَسْرون في الفلاة والأسد يطلب فريسته منهم.

أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

وقولُ بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً، لسيبويه فيه مذهبان، أحدهما: أن يكون أصله: اسْتَتْخَذَ، فتُحذَفُ التاء الثانية[١]. والثاني: أن يكون: اتَّخَذَ، فتُبدل السينُ مكان التاء الأولى[٢]. ومنه قولهم: يَسْطِيعُ ـ بحذف التاء، وقولهم: يَسْتيعُ، إنْ شئتَ قلت: حُذفت الطاءُ وتركت تاءُ الاستفعال، وإنْ شئتَ قلتَ: حُذفت التاء المزيدة وأبدلت التاءُ مكان الطاء[٣]. وقالوا: بَلْعَنْبَر وبَلْعَجْلان، في بني العنبر وبني العجلان[٤]، وعَلْمَاءِ بنو فلانٍ، أيْ: على الماء[٥]، قال[٦]:

غـداةَ طَفَـتْ عَلْمـاءِ بكـرُ بـنُ وائـلٍ وعـاجَـتْ صـدورُ الخيـل شطـرَ تميـمِ

وإذا كانوا ممن يحذفون مع إمكان الإدغام في: يَتَسِعُ ويَتَقي، فَهُمْ مع عدم إمكانه أحذف[٧].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) قال: «وفيها قول آخر: أن يكون استفعل، فحذف التاء للتضعيف من اسْتَتخذ». الكتاب ٤ / ٤٨٤.

(٢) قال: «وقال بعضهم: استخذ فلانٌ أرضاً، يريد: اتّخذ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ». الكتاب ٤ / ٤٨٣.

(٣) ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها. الكتاب ٤ / ٤٨٤.

(٤) فحذفوا النون لقربها من اللام، وسقطت الياء لالتقاء الساكنين. وهم يفعلون ذلك بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة. واعتبر سيبويه ذلك شاذاً. الكتاب ٤ / ٤٨٤، وابن يعيش ١٠ / ١٥٥.

(٥) همزة الوصل تسقط للدرج، وألف «على» تحذف لالتقائها مع لام المعرفة، فصار اللفظ علَلْماء. فالتقت لامان، الثانية منهما ساكنة فلم يجز الإدغام، فحذفت اللام الأولى طلباً للتخفيف.

(٦) قطري بن الفجاءة، كما في شعر الخوارج ١٠٦، والكامل ٣ / ٢٩٧، والأمالي الشجرية ٢ / ١٨٠. وشرح شواهد الشافية ٤٩٨. والشاهد فيه قوله: عَلْماء. وقد شرح في الحاشية السابقة.

(٧) بعدها في أ: تمّ الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه ومنّه. وصلى الله على سيدنا محمد نبيّه، وآله وصحبه وسلّم. وفي ب: كمل جميع المفصّل في النحو والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً جزيلاً.

الفهارس العامة

* * *

١ـ فهرس الآيات القرآنية

* * *

٢ـفهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
الفاتحة	٧	ولا الضالّين	ولا الضألّين	٣٧٠
البقرة	٢٠	لذهبَ بسمعهم	لذهبْ بِّسمعهم	٤٣٠
البقرة	٣٧	فتلقى آدمُ منْ ربّه	فتلقى أدمْ مِّن ربه	٤٣٠
البقرة	٨٣	وقولوا للناس حسناً	وقولوا للناس حسنى	٢٣٠
القرة	١٠٣	لمثوبةٌ من عند الله	لَمثْوَبةٌ من عند الله	٤٠٢
البقرة	١٩٧	فلا رفثَ ولا فسوقَ	فلا رفثٌ ولا فسوقٌ	٩٦
البقرة	٢١٤	حتى يقولَ الرسولُ	حتى يقولُ الرسولُ	٢٤٨
البقرة	٢١٩	ماذا ينفقون قل العفوَ	ماذا ينفقون قل العفوُ	١٤٥
البقرة	٢٣٣	أن يتمَّ الرضاعة	أن يتمُّ الرضاعة	٣٢١
البقرة	٢٦٧	مِنَ الأرضِ	مِنَ لَرْضِ	٣٦٦
آل عمران	٨٥	ومن يبتغِ غير الإسلام	ومن يبتغْ غَّيرَ الإسلام	٤٢٦
النساء	١	والأرحامَ	والأرحامِ	١٢٦
النساء	٦٦	ما فعلوه إلا قليل منهم	ما فعلوه إلا قليلاً منهم	٨٧
النساء	٩٥	غيرُ أولي الضرر	غيرَ أولي الضرر	٨٨
النساء	١٢٨	أنْ يصلحا	أنْ يصَّلحا	٤٣١
المائدة	٣٨	فاقطعوا أيديَهما	فاقطعوا أيمانهما	١٧٣
المائدة	٧١	أن لا تكونَ فتنة	أن لا تكونُ فتنة	٣٠٣
الأنعام	١٥٤	على الذي أحْسَنَ	على الذي أحْسَنُ	١٣٨
الأنعام	١٦٢	محيايَ	محيايْ	١١٣
الأعراف	٤٤	قالوا نَعَمْ	قالوا نَعِمْ	٣١٦
الأعراف	١٨٦	ويذَرُهُمْ	ويَذَرْهُمْ	٢٥٥

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
الأنفال	٩	مُرْدفين	مُرُدِّفين	٤٣٠
يونس	٥٨	فبذلك فليفرحوا	فبذلك فلتفرحوا	٢٥٧
هود	٨١	إلا امرأتَك	إلا امرأتُك	٨٧
هود	١١١	وإنْ كلًّا لمّا	وإنْ كلًّا لَمَا	٣٠١
يوسف	٣١	وقالتِ اخرج	وقالتُ اخرج	٣٦٩
يوسف	٣١	ما هذا بشرا	ما هذا بشر	٩٧
يوسف	٣١	حاشَ لله	حاشا لله	٢٩٥
يوسف	٧٦	وعاء أخيه	إعاء أخيه	٣٨٠
يوسف	٩٠	منْ يتّقِ ويصبرْ	منْ يتّقي ويصبرْ	٤١٠
الحجر	٤٥، ٤٦	وعيونٍ ادخلوها	وعيونٌ ادخلوها	٣٦٩
الإسراء	٧٦	وإذنْ لا يلبثون	وإذنْ لا يلبثوا	٣٣٠
الكهف	٣٩	أنا أقلَّ	أنا أقلُّ	١٣٢
مريم	٦٩	أيُّهم أشدّ	أيَّهم أشدّ	١٤٣
طه	٣٣، ٣٤	كي نسبحكَ كَثيراً ونذكركَ كَثيراً	كي نسبحكْ كّثيراً ونذكركْ كّثيراً	٤٢٦
النور	٣٦	يُسبِّح له فيها	يُسبَّح له فيها	٤٦
النور	٤٥	خلقَ كلَّ دابّة	خلقْ كُلّ دابّة	٤٢٦
النور	٦٢	لبعضِ شأنهم	لبعضْ شّأنهم	٤٢٧
النمل	٢٥	ألاّ يسجدوا	ألا يا اسجدوا	٧٠
الروم	٤	من قبلُ ومن بعدُ	من قبلٍ ومن بعدٍ	١٥٧
الأحزاب	٣١	وتعمل صالحا	ويعمل صالحا	١٤٢
سبأ	٩	نخسفْ بِهم	نخسفْ بِّهم	٤٣٠
سبأ	١٠	والطيرَ	والطيرُ	٦٢
يس	٣٢	لّما جميعٌ	لَمَا جميعٌ	٣٠١

السورة	الآية	قراءة حفص عن عاصم	قراءات أخرى	الصفحة
يس	٣٥	وما عملته أيديهم	وما عملتْ أيديهم	٧٤
يس	٧٢	فمنها ركُوبُهم	فمنها ركُوبَتُهُم	٩٠
ص	٤١، ٤٢	وعذابٍ اركض	وعذابُ اركض	٣٣٧
الزمر	١٦	يا عبادِ	يا عبادي	٦٥
غافر	٣٧	فأطّلعَ	فأطّلعُ	٣٠٦
فصّلت	١٧	وأمّا ثمودُ فهديناهم	وأمّا ثمودَ فهديناهم	٧٢
الزخرف	٧٦	كانوا هم الظالمين	كانوا هم الظالمون	١٣٢
محمد ﷺ	١٦	من عندكَ قالوا	من عندكْ قّالوا	٤٢٦
الفتح	١٦	تقاتلونهم أو يسلمون	تقاتلونهم أو يسلموا	٢٤٩
الفتح	٢٩	أخرجَ شَطأه	أخرجْ شّطأه	٤٢٦
ق	٢٥، ٢٦	مريبٍ الذي	مريباً الذي	٣٦٩
النجم	٥٠	عاداً الأُولى	عاداً لُّولى	٣٦٥
الرحمن	٣٩	ولا جانّ	ولا جأنّ	٣٧٠
القلم	٩	لو تدهن فيدهنون	لو تدهن فيدهنوا	٢٥١، ٣٢٩
المعارج	٣، ٤	ذي المعارج تَعْرج	ذي المعارجْ تّعرج	٤٢٦
المعارج	١١	من عذابِ يومِئذٍ	من عذاب يومَئذٍ	١٢٧
الإنسان	١٥	كانت قواريرَ	كانت قواريراً	٣٤٩
المرسلات	٣٥	هذا يومُ لا ينطقون	هذا يومَ لا ينطقون	١٢٧
التكوير	٢٤	على الغيب بضنين	على الغيب بظنين	٢٦٢
المطففين	٣٦	هل ثُوّب الكفار	هل ثُّوّب الكفار	٤٢٨
الفجر	١٥	فيقول ربي أكرمنِ	فيقول ربي أكرمنْ	٣٥٧
الفجر	١٦	فيقول ربي أهاننِ	فيقول ربي أهاننْ	٣٥٧
الإخلاص	١، ٢	قل هو اللهُ أحدٌ اللهُ	قل هو اللهُ أحدُ الله	٣٣٧
الإخلاص	٤	ولم يكن له كفواً أحد	ولم يكن كفواً له أحد	٢٦٩

٣ـ فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٤ـ فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	الصفحة

المثل أو القول	الصفحة

المثل أو القول	الصفحة
دار الآخرة	١٠٥
داره ذات اليمين وذات الشمال	١٠٦
ادفع الشرّ ولو إصبعا	٩٢
ذرّى حبّاً	٣٤
ذره يقول ذاك	٢٥٤
ذهب أمسُ بما فيه	١٦١
ذهبوا أيدي سبا	١٦٢، ١٦٥
رأسك والحائط	٧٠
راشداً مهديّاً	٨٣
ربّض الشاء	٢٨٣
ربّه رجلا	٢٩١
رَبَعْتُهم وخَمَسْتُهم	٢١٣
ربيعة الفرس	٣٨
رجع القهقرى	٥٧
رجل عَدْل	١١٨
ركب عمياء	٣١
ركب فلان هجاجِ	١٥٠
رماه الله ببنت طمار	١٥٠
رَمْيٌ سَعْرٌ	١١٨
رويد نفسه	١٤٦
زيد أبوك عطوفا	٨١
زيدٌ بطّة	٣٥
سببته سبّة تكون لزامِ	١٥٠
سبحان الله	٥٩

المثل أو القول	الصفحة
في أسنانه ألَلٌ	٣٨٠
قالهن حيّ رباح	١٠٧
قتلته صبراً	٨٠
قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج	١٤١
قضية ولا أبا حسن لها	٩٤
قطع الله يديه	٣٨٠
قعد القرفصاء	٥٧
قعدك الله	٥٩
قيس قفّة	٣٥
كاد تزيغ قلوب فريق منهم	١٣٣
كان أنت خير منه	١٣٣
كان بينهم رِمِّيًا	٢١٩
كان ذلك إذ	١١٢
كانت الكائنة	٢٦٥
كان من القصة كيت وكيت وذيت وذيت	١٦٦
كل رجل وضيعته	٥١
كل حيّ صائر إلى الزوال	٢٦٦
كل شيء ولا شتيمة حرّ	٧٠
كلّمته حتى يأمر لي بشيء	٢٤٨
كلّمته فاه إلى فيّ	٨٠
كليهما وتمرا	٧٠
كويته وقاعِ	١٥١
كيف أنت وقصعة من ثريد	٧٧
كاليوم رجلا	٦١

* * *

٥ـ فهرس الأشعار والأرجاز

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
وكحّل	بالعواورِ	الرجز	جَنْدل الطُّهَوِيّ	٤٠٥
يركب كلّ	الهُبُورِ	الرجز	العجاج	٧٨
هنّ الحرائر	بالسُّوَرِ	البسيط	الراعي النميري	٢٩٠
باعد أم العمرو	قصورها	الرجز	أبو النجم	٣٨
جارِيَ لا	عذيري	الرجز	العجاج	٦٧
		س		
لقد رأيت	خمسا	الرجز	العجاج	١٦١
أكرَّ وأحمى	القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	٢٣١
للهِ يبقى	الآسُ	البسيط	عبد مناة الهُذليّ	٣٦٠
إذا ما دخلتَ	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	١٥٩
سوى أن	شوسُ	الوافر	أبو زُبيد الطائي	٤٣٤
أقاتلُ حتى	المكيَّسُ	الطويل	زيد الخيل الطائي	٢١٨
يا صاحِ ياذا	الحِلْسِ	الرجز	خُزَزُ بن لَوْذان، أو خالد بن المهاجر	٦٤
لا صبر حتى	القَلَنْسِ	الرجز	——	٤١١
عددت قومي	ليسي	الرجز	رؤبة	١٣١
		ص		
أتاني وعيدُ	الأحاوصا	الطويل	الأعشى	١٨٣
كلُوا في بعض	خميصُ	الوافر	——	٢١٠
لدنْ غدوةً	قالصِ	الطويل	——	١٦٠
		ض		
بتيهاء	بيوضُها	الطويل	عمرو بن أحمر	٢٦٦
سألتها الوصل	مِضّ	الرجز	——	١٥٥
على أنها	يمضي	الطويل	أبو خِراش الهُذليّ	١٣٣

م

ن

* * *

٦ـ فهرس الأعلام

* * *

٧- فهرس الأماكن والقبائل والجماعات

* * *

٨- فهرس اللغة

المادة	الكلمة وصفحتها
بون	بُون: ١٨٦، بُوانات: ١٨٦
بوا	البَوُّ: ٤١٧
بيث	بَيْثاً: ١٦٤، يَسْتبيث: ١٦٤
بيد	بَيْدٍ: ١٠٢
بيض	بَيُوض: ٤٠٢، بُيُض: ٤٠٢
بين	أبيِناء: ٤٠٥
	ت
تأتأ	تيء
تأف	تَئِفّان: ٢٣٨
تأم	تؤُم: ١٦٨، تؤام: ١٨٥
تجر	تِجار: ١٨٢
ترب	تُرْتُبٌ: ٣٧٧، تَوْراب: ٢٣٦
تفف	تُفَّة: ٥٩
تفل	تُتْفُل: ٢٣٥
تلأب	مُتلئب: ٢٠٢، ٣٦٥
تلج	تَوْلج: ٣٧٧، مُتْلجٌ: ٣٨٦، أَتْلج: ٣٦٥
تلد	تلاد: ٣٨٦
تمتم	تمتام: ٣٨٥
تمر	تُتَمِّره: ٣٨٤
تيح	تَيِّحان: ٢٣٨
تير	تيِرٌ: ١٧٦
تيه	تيهاء: ٢٦٦، ٣٥٥
	ث
ثأر	اثّأر: ٤٣٢

ز

غ

المادة	الكلمة وصفحتها
نوي	نِواء: ٤٠٤.
نيب	النَّيب: ٣٢٢.
نير	هنرتُ (أنرتُ): ٣٨٧، النَّؤور: ٣٨٠.
نيق	النِّيق: ١٣٤.
	هـ
هبخ	هَبَيَّخ: ٢٣٧.
هبر	هَبْرُ: ١١٨، هِبْرية: ٢٣٨، الهُبُور: ٧٨.
هبط	تِهبَّط: ٢٣٦.
هبلع	هِبْلَع: ٢٣٥.
هتت	المَهْتُوتِ: ٤٢٢.
هجج	هجاجِ: ١٥٠، هيج: ١٥٦.
هجر	إهجيري: ٢٣٨.
هجرع	هِجْرع: ٣٧٨، هجارع: ١٨٠، هِجْرعون: ١٨٠.
هجن	هجان: ١٨١.
هدر	التهدار ٢١٩، إهدار: ١٢٣.
هدع	هِدَعْ: ١٥٦.
هدى	هداوى: ٤١٥، تِهادى: ١٢٦.
هذذ	هذاذيك: ٥٩.
هربذ	هِرْبَذى: ٢٤٠.
هرق	هرقته: ٢٩٢، أهراق: ٣٧٨، هراق: ٣٧٨.
هركل	هِركولة: ٣٧٨.
هرم	الهَرْم: ٤٣٢.
هرمس	هرماس: ٢٧٦.
هرو	هراوى: ٤١٥.

و

* * *

٩ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الإبدال لابن السكّيت. تحقيق د . حسين شرف ، القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية بمصر ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٣ ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان. تحقيق د ـ مصطفى النماس . القاهرة.

٤ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي. تحقيق عبد المعين الملوحي. دمشق ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٥ ـ أساس البلاغة للزمخشري. مطبعة دار الكتب ـ الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

٦ ـ أسرار العربية لابن الأنباري. تحقيق د ـ فخر صالح قدارة. دار الجيل ـ بيروت ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي. دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤م.

٨ ـ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة.

٩ ـ إصلاح المنطق لابن السكّيت. تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية ـ دار المعارف.

١٠ ـ الأصمعيات. اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. الطبعة الخامسة ـ دار المعارف.

١١ ـ الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ـ النجف ١٩٧٣م.

١٢ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق زهير زاهد . بغداد.

١٣ ـ الإفصاح للفارقي. تحقيق سعيد الأفغاني. بنغازي ١٩٧٤م.

١٤ ـ الاقتضاب لابن السيد البطليوسي. بيروت ١٩٧٣م

١٥ أمالي ابن الحاجب. تحقيق د. فخر صالح قدارة. دار عمار - عمّان، دار الجيل - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٦ - أمالي الزجاجي. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل - بيروت ١٤٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧ - أمالي ابن الشجري. تحقيق د. محمود الطناحي. مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٨ - إنباه الرواة للقفطي. دار الفكر العربي - القاهرة ١٤٠٦هـ.

١٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. المكتبة العصرية - صيدا، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠ - أوضح المسالك لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر - بيروت.

٢١ - أيام العربفي الجاهلية. تأليف: محمد جاد المولى، علي البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية - صيدا، بيروت.

٢٢ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٣ - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق د. موسى بناي العليلي . مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٢م.

٢٤ - البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن - بيروت، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٤٠٩هـ.

٢٥ - البحر المحيط لأبي حيان. المكتبة التجارية - مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.

٢٦ - البداية والنهاية لابن كثير. مكتبة المعارف - بيروت.

٢٧ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٢٨ - بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة - الطبعة

الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٩ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب. دار المعارف بمصر - الطبعة لثانية.

٣٠ - التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق هاشم الندوي. دار الفكر - بيروت.

٣١ - التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تحقيق على محمد البجاوي. بيروت ١٩٨٧م.

٣٢ - التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي. دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٣٣ - تذكرة النحاة لأبي حيان. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ.

٣٤ - التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني. تحقيق د. فخر صالح قدارة. دار عمار - عمّان، دار الجيل - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي. دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٣٦ - الجمل في النحو للزجاجي. تحقيق د. علي الحمد - الأردن ١٩٨٤م.

٣٧ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. تحقيق د. محمد علي الهاشمي - الرياض ١٩٨١م.

٣٨ - حاشية الصبان على شرح الآشموني. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

٣٩ - الحلل في شرح الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق د. مصطفى إمام. مكتبة المتنبي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٤٠ - الحماسة البصرية لابن الحسين البصري. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤١ - خزانة الأدب للبغدادي. تحقيق عبد السلام هارون.

٤٢ - الخصائص لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية ١٩٥٦م.

٤٣ - الدرر اللوامع للشنقيطي. بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٤ - ديوان ابن ميادة (الرمّاح). مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٥ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٤م.

٤٦ - ديوان أبي زبيد الطائي. جمع نوري القيسي. عالم الكتب - بيروت.

٤٧ - ديوان أبي طالب. دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٨ - ديوان أبي النجم العجلي. شرح علاء الدين أغا. الرياض ١٩٨١م.

٤٩ - ديوان أبي نواس. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي. القاهرة ١٩٥٣م. ودار صادر - بيروت.

٥٠ - ديوان الأحوص. جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي. النجف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٥١ - ديوان الأخطل. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٢ - ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق د - محمد حسين. مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٥٠م، وتحقيق فوزي عطوي - بيروت.

٥٣ - ديوان الأغلب العجلي. جمع نوري القيسي. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٤ - ديوان امرىء القيس. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر.

٥٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت. تحقيق د . عبد الحفيظ السطلي - دمشق.

٥٦ - ديوان أوس بن حجر. تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٥٧ - ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٥٨ - ديوان تميم بن مقبل. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٥٩ - ديوان جران العود. دار الكتب المصرية ١٩٩٥م.

٦٠ - ديوان جرير. تحقيق نعمان طه. دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م، ودار صادر - بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦١ - ديوان جميل بن معمر العذري. دار صادر - بيروت.

٦٢ - ديوان حاتم الطائي. تحقيق عادل جمال - القاهرة.

٦٣ - ديوان الحارث بن حلّزة اليشكري. إعداد وتحقيق هاشم الطعان مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩م

٦٤ - ديوان حسان بن ثابت. تحقيق الدكتور حنفي حسنين، وحسن الصيرفي - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤م.

٦٥ - ديوان الحطيئة. بشرح ابن السكّيت والسكري والسجستاني. تحقيق نعمان طه - القاهرة ١٩٥٨م.

٦٦ - ديوان الحماسة لأبي تمام. مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الثانية ١٣٣١هـ - ١٩١٣م.

٦٧ - ديوان حميد بن ثور. صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة - القاهرة.

٦٨ - ديوان دريد بن الصمّة. دار قتيبة - دمشق ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٦٩ - ديوان ذي الرمّة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - دمشق ١٩٦٤م.

٧٠ - ديوان رؤبة. اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد ليسبغ ١٩٠٣م.

٧١ - ديوان الراعي النميري. المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٢ - ديوان زهير بن أبي سلمى. تحقيق كرم البستاني. دار صادر - بيروت ١٩٦٤م.

٧٣ - ديوان زيد الخيل (زيد بن مهلهل الطائي). دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٤ - ديوان سلامة بن جندل. دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧٥ - ديوان الشمّاخ بن ضرار. حققه وشرحه صلاح الدين الهادي. دار المعارف - مصر.

٧٦ - ديوان طرفة بن العبد. تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال. مطبعة دار الكتب - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٧٧ ـ ديوان الطرمّاح. تحقيق د ـ عزة حسن. دمشق ١٩٦٨م.

٧٨ ـ ديوان طفيل الغنوي. بيروت ١٩٦٨م.

٧٩ ـ ديوان العباس بن مرداس. تحقيق يحيى الجبوري ـ بغداد ١٩٦٨م.

٨٠ ـ ديوان عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت. تحقيق د. سامي مكي العاني. بغداد ١٩٧٠م.

٨١ ـ ديوان عبد الله بن رواحة. تحقيق د. وليد قصاب دار العلوم ١٩٨٢م.

٨٢ ـ ديوان عبد الله بن الزبعرى. مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٨٣ ـ ديوان عبيد بن الأبرص. دار صادر ـ بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٨٤ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ـ دار صادر، دار بيروت ـ لبنان ١٩٥٨م.

٨٥ ـ ديوان العجاج. تحقيق عبد الحفيظ السطلي. دمشق ١٩٧١م.

٨٦ ـ ديوان عدّي بن زيد. تحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد ١٦٩٥م.

٨٧ ـ ديوان علقمة الفحل. دار الكتاب العربي. بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٨٨ ـ ديوان عمرو بن أحمر الباهلي. تحقيق د ـ حسين عطوان. دمشق.

٨٩ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار صادر ـ بيروت.

٩٠ ـ ديوان عمرو بن معد يكرب. صنعة هاشم الطعان. وزارة الثقافة والإعلام ـ بغداد.

٩١ ـ ديوان عنترة. دار صادر، دار بيروت ـ بيروت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٩٢ ـ ديوان الفرزدق. تحقيق أحمد ا لصاوي ـ القاهرة ١٣٥٤هـ، وبيروت ١٩٦٦م.

٩٣ ـ ديوات القتال الكلابي. تحقيق د ـ إحسان عباس بيروت ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

٩٤ ـ ديوان القطامي (عمير بن شييم). تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ـ بيروت ١٩٦٨م.

٩٥ ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق د. ناصر الدين الأسد. مكتبة دار العروبة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م، ودار صادر ـ بيروت ١٩٦٧م.

٩٦ - ديوان قيس بن الملوّح. تحقيق عبد الستار فراج . القاهرة.

٩٧ - ديوان كثيّر عزّة. جمع وشرح د. إحسان عباس . بيروت ١٩٧١م.

٩٨ - ديوان كعب بن زهير. دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٩ - ديوان كعب بن مالك. تحقيق سامي العاني . منشورات مكتبة النهضة - بغداد . الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٠٠ - ديوان الكميت. تحقيق داود سلوم - بغداد ١٩٦٩م.

١٠١ - ديوان لبيد بن ربيعة. بيروت ١٩٦٦م.

١٠٢ - ديوان المخبّل السعدي. عالم الكتب - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠٣ - ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق عبد الجبوري، وخليل إبراهيم العطية . بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

١٠٤ - ديوان النابغة الجعدي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.. دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٠٥ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق وشرح كرم البستاني . دار صادر - بيروت.

١٠٦ - ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٠٧ - ديوان يزيد بن الحكم الثقفي. جمع نوري القيسي . بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٨ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميري. جمعه وحققه د . عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٠٩ - رصف المباني للمالقي. تحقيق د. أحمد الخراط. دمشق ١٩٨٥م.

١١٠ - سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي. تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١١ - سنن الترمذي. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ.

١١٢ - سير أعلام النبلاء للذهبي. مكتبة المؤيد للنشر والتوزيع - الرياض.

١١٣ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. حققه محمد علي الريح هاشم. القاهرة

١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١١٤ - شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مراجعة محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة - القاهرة.

١١٥ - شرح الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية.

١١٦ - شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون . القاهرة، الرياض ١٩٩٠م.

١١٧ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري - القاهرة.

١١٨ - شرح ديوان الأخطل تحقيق إيليا سليم الحاوي. دار الثقافة - بيروت ١٩٦٨م.

١١٩ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

١٢٠- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. محمد محيي الدين عبد الحميد .. مطبعة السعادة - الطبعة الثانية ١٩٦٠م.

١٢١ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي . ومعه شرح شواهده للبغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر العربي - بيروت ١٩٨٢م.

١٢٢ - شرح شذور الذهب لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦٠م.

١٢٣ - شرح شواهد الإيضاح لابن برّي. تحقيق د - عيد درويش . القاهرة ١٩٥٨م.

١٢٤ - شرح الكافية للرضي. دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٥ - شرح قطر الندى لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة.

١٢٦ - شرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب - بيروت، مكتبة المثنى - القاهرة.

١٢٧ - شعر إبراهيم بن هرمة. تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩م.

١٢٨ ـ شعر الأخطل. تحقيق د. فخر الدين قباوة . بيروت ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٢٩ ـ شعر الخوارج. تحقيق د. إحسان عباس . دار الثقافة ـ بيروت.

١٣٠ ـ شعر الراعي النميري. جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني ـ دمشق ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٣١ ـ شعر عبد الله بن الزبير. جمع وتحقيق د . يحيى الجبوري . دار الحرية ـ بغداد ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٢ ـ شعر عمرو بن معد يكرب. جمعه وحققه مطاع الطرابيشي . دمشق ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٣٣ ـ شعر النمر بن تولب. صنعة د. نوري القيسي. مطبعة المعارف ـ بغداد.

١٣٤ ـ شعراء النصرانية قبل الإسلام . الأب لويس شيخو . بيروت.

١٣٥ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق محمد أحمد شاكر. القاهرة ١٩٦٦م.

١٣٦ ـ الصاحبي لابن فارس. تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي ـ مصر.

١٣٧ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد.بيروت ١٩٨٤م.

١٣٨ ـ فتح الباري لابن حجر. دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت.

١٣٩ ـ فرحة الأديب للغندجاني. تحقيق محمد علي سلطاني . دمشق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٤٠ ـ الكامل للمبرّد. مكتبة المعارف ـ بيروت.

١٤١ ـ الكتاب لسيبويه. تحقيق عبد السلام هارون.

١٤٢ ـ الكشاف للزمخشري. دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٣ ـ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة. تحقيق هادي عطية . بغداد ١٩٨٤م.

١٤٤ ـ لسان العرب لابن منظور. دار الفكر، دار صادر ـ بيروت.

١٤٥ ـ اللمع لابن جنّي. تحقيق حامد الضامن ـ بيروت ١٩٨٥م.

١٤٦ ـ المؤتلف والمختلف للآمدي. مكتبة الباز ـ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١٤٧ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق هدى محمد قراعة . القاهرة ١٩٧١م.
١٤٨ ـ مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف . الطبعة الثالثة.
١٤٩ ـ المجتبى من السنن للنسائي. مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٠ ـ مجمع الأمثال للميداني. دار المعرفة ـ بيروت.
١٥١ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي الهيثمي. دار الريان للتراث ـ القاهرة، دار الكتابالعربي ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٥٢ ـ مجموع أشعار العرب. تصحيح وترتيب وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت . الطبعة الأولى١٩٧٩م.
١٥٣ ـ المحتسب لابن جنّي. الجزء الأول: تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦ه. الجزء الثاني: تحقيق علي ناصيف، ود. عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٥٤ ـ مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه للدكتور فخر قدارة ـ الأردن ١٩٩٠م.
١٥٥ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق د. كامل بركات. دار الفكر ـ دمشق.
١٥٦ ـ المسائل العضديات لأبي علي الفارسي. تحقيق د. علي المنصوري. بيروت ١٩٨٦م.
١٥٧ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٥٨ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٥م.
١٥٩ ـ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب تحقيق حاتم الضامن .

العراق ١٩٧٥م.

١٦٠ ـ المعاني الكبير لابن قتيبة. دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦١ ـ معاني القراءات لأبي منصور الأزهري تحقيق ودراسة د. عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي. دار المعارف ـ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٦٢ ـ معاني القراءات للفراء ـ الجزء الأول: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م . الجزء الثاني والثالث: تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٦٣ ـ المعجم الأوسط للطبراني. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحس بن إبراهيم الحسين ـ دار الحرمين. القاهرة ١٤١٥هـ.

١٦٤ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر ـ بيروت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٦٥ ـ مغني اللبيب لابن هشام. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر ـ بيروت.

١٦٦ ـ المفصّل في علم العربية للزمخشري. دار الجيل ـ بيروت.

١٦٧ ـ المفضّليات. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف ـ القاهرة.

١٦٨ ـ المقتضب للمبرّد. تحقيق عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٦٩ ـ المقرب لابن عصفور. تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ـ بغداد ١٩٧١م.

١٧٠ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع. تحقيق علي بن سلطان الحكمي ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

١٧١ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. بيروت ١٩٨٧م.

١٧٢ ـ المنخّل في إعراب أبيات المفصّل لعزّ الدين المراغي وجلال البخاري. رسالة دكتوراه لسليمان بن عبد الرحمن العبيد ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ

الرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧٣ - المنصف شرح تصريف المازني لابن جنّي. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة ١٩٥٤م.

١٧٤ - موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان لعلي الهيثمي. تحقيق محمد عبد الرزاق. دار الكتب العليمة - بيروت.

١٧٥ - النشر في القراءات العشر ابن الجزري. تصحيح ومراجعة علي الضباع - المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٧٦ - نصب الراية لأحاديث الهداية لعبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق محمد بن يوسف البنوري . دار الحديث - القاهرة ١٣٨٧هـ.

١٧٧ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي - القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٧٨ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. دار الكتاب العربي - بيروت. الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٧٩ - وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٨٠ - همع الهوامع للسيوطي. تحقثيق د. عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية - الكويت.

* * *

١٠ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *

١١ـ فهرس الفهارس

* * *

الأنموذج في النحو

تصنيف

محمود بن عمر الزمخشري

(وُلد ٤٦٧هـ - وتوفي ٥٣٨هـ)

اعتنى به

سامي بن حمد المنصور

الطّبعة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

الزمـــخشري

٤٦٧ ــ ٥٣٨ هـــ ١٠٧٤ ــ ١١٤٣ م

نـــسبه : محمود بن عمر بن محمد بن عمر الـــخُوارزمي الزمخشري[١] يكنى أبو القاسم ويلقب بشمس المشرق و " جار الله " لأنه سافر إلى مكة وجاور بهـــا زمنا.

مولـــده : ولد في السابع والعشرين في رجب سنة ٤٦٧ هـــ في زمخشـــر[٢].
قال ياقوت في معجم البلدان : زمخشر بفتح أوله وثانيه ثم خاء معجمه ســـاكنة ، وشين معجمه ،وراء مهملة : قرية جامعة من نواحي خوارزم ، وقد ذكرها أبـــو الحسن علي بن عيسى بن حمزة العلوي حينما مدح الزمخشري بقوله :

وكم للإمام الفردِ عنديَ من يـــدٍ
وهاتيك مـــمّا قد أطابَ وأكثرا

أخي العَزمة البيضاء والهمّـــة التي
أنافَتْ به علاّمة العصر والورَى

جميعُ قُرى الدنيا سوَى القرية التي
تـــبَوّأهـــا داراً فِـــداءُ زَمخشَرَا

وأحرِ بـــأن تُزْهى زمخشرُ بامرئ
إذا عُدّ في أُسد الشّرَى زَمَخَ الشرَا

فلولاه مـــا ضنّ البلاد بذكره ،
ولا طـــارَ فيها منجداً ومغوِّرَا

فلـــيس ثنـــاه بالعراق وأهلـــه
بأعرفَ منـــه بالحجاز وأشهرَا

---

(١) أساس البلاغة للزمخشري ط ١٣٩٩ هـــ .

(٢) أساس البلاغة ، سير أعلام النبلاء ط ١ ـــ ١٤٠٥ هـــ مؤسسة الرسالة ، ومعجم الأدباء .

مؤلفاتـــه : الكَشَّافُ في تفسير القرآن ، الفائقُ في غريبِ الحديث ، نُكَـــتُ الإعْراب في غريب الإعْراب في غريب إِعراب القرآن ، كتـــاب متشابه أسمـــــاء الرُّواة ، مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة ، الأصل لأبي ســعيدٍ الـــرازيّ إسماعيل ، الكلمُ النَّوابغ في المواعظ ، أطواق الذَّهب في المواعظ ، نصائح الكبار، نصائح الصغار ، مقاماتٌ في المواعظ ، نُــزْهَة المسْتأنِس ، الرِّسالـــة الناصحـــة، رسالة المسأمة ، الرائضُ في الفرائض ، معجم الحدود ، المنـــهاج في الأصـــول ، ضالَّة الناشد ،كتاب عقل الكُلِّ ، النَّموذج في النَّحو ، المفصَّلُ في النَّحو أيضـــاً ، المفردُ والمؤلَّفُ فيه أيضاً ، صميم العربيَّة ، الأماليُّ في النَّحو ، أساس البلاغـــة في اللُّغة ، جواهر اللُّغة ، كتاب الأجناس ، مقدِّمة الأدب في اللُّغة ، كتاب الأسمـــاء في اللُّغة ، القِسْطَاسُ في العروض ، حاشيةٌ على المَفصَّلِ ، شرْحُ مقَامَاتـــه ، روح المسائل ، سوائر الأمثال ، المسْتَقْصَى في الأمثـــال ، ربيـــعُ الأبـــرار في الأدب والمحاضرات ، تسلية الضَّرير ، رسالة الأسرار ، أعْجَبُ العَجَب في شرح لاميَّـــةِ العرب ، شرح المفَصَّل ، ديوان التمثيل ، ديوان خُطَب ، ديوان رسائل ، ديـــوان شعر ، شرح كتاب سِيبَوَيْه ، كتاب الجبال والأمكنة ، شافي العيِّ مـــن كـــلام الشَّافعيِّ ،شقَائق النُّعمان في حقائق النُّعمان في مَنَاقب الأمام أبي حنيفة ،المحاجـــاة ومُتَمِّمُ مهامِّ أرْبَاب الحاجَات في الأحَاجي والألغاز ، المفردُ والمركَّبُ في العربيَّـــة وغير ذلك[1].

وله بعض الرسائل التي تدل على قوة أسلوبه ومتانتـــه وإختيـــاره للألفـــاظ القوية الجزلة ، وتمكنه من الصيغ البلاغية والمحسنات اللفظيـــّة .

كتب إلى حافظ الإسكندرية أبي الطاهر السلفي جوابـــا عن كتاب كتبــــه إليـــه قـــال :

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ط دار إحياء التراث ـــ بيروت .

ما مَثَلي مع أعلام العلماء ، إلا كمَثَل السُّها مع مصابيح السَّماء ، والجــهام الصُّفْر والرِّهام مع الغوادي الغامرة للقيعان والآكام ،والسُّكَّيْتِ المخَلَّفِ عن خيل السِّباق ، والبُغاث مع الطَّير العَناق ، وما التَّلقيب بالعلاَّمــة ، إلا شــبه الرَّقــم والعَلاَمة ، والعلم مدينةٌ أحد بابها الدِّراية ، والثاني الرِّواية ، وأنا في كلا البــابين ذو بضاعة مزجاة ، ظلّي فيها أقلص من ظلّ حصاة ، أمَّا الرِّواية فحديثةُ الميــلاد قريبة الإسناد لــم تستند إلى علماء نَحَارير ،ولا إلى أعلام مشاهير .وأمَّا الدِّرايــة فَثَمَدٌ لا يبلغ أفواهاً ،وبَرْضٌ ما يَبُلُّ شفاهاً ،إلى أن قال : ولا يَغُرَّنكُم قول فــلان وفلان ... فيَّ وَذَكَرَ جماعةً من العلماء والشعراء أثنو عليه ومَدَحوه ، ثم قال :

فإنَّ ذلك اغترارٌ بالظَّاهر المموَّه ، وجَهْلٌ بالباطنِ المشوَّه ، ولَعَلَّ الذي غرَّهــم مِنِّي ما رأوه من حسن النُّصح للمسلمين ، وبلوغ الشَّفقة علــى المســتفيدين ، وقَطْع المطامع ، وإفَادَةِ المَبَارِّ والصَّنائِعِ ،وعزَّة النفس والرَّبءِ بها عن السَّفَاســف والإقبال على خُوَيْصَّتي والإعراض عمَّا لايعنيني فَجُلِلْتُ في عيونهم ، وغَلِطُــوا فيَّ ونسبوني إلى ما لست منه في قَبِيلٍ ولا دبــيرٍ...الخ .

كما أن له شعرا لا يرقى إلى مستوى نثره في الأسلوب والمعاني قــال :

العلم للرحمن جلَّ جلالُهُ وسواه في جَهَلاَتِهِ يَتَغَمْغَمُ
ما للتُّراب وللعُلوم وإنَّما يسعى ليعلم أنَّــه لا يعلمُ

وقــال أيضاً :

كَثُرَ الشَّكُّ والخلاف وكلٌّ يَدَّعي الفوز بالصِّراط السَّوي
فاعتصامي بلا إلــهَ سواهُ ثمَّ حُبِّــي لأحــمدٍ وعلــي
فاز كلبٌ بحبِّ أصحاب كهف كيف أشقى بحبِّ آل نبــي

وقــال في مدح تفسير الكشَّاف :

إنَّ التَّفاسير في الدنيا بلا عَدَد
وليس فيها لَعَمْري مثلُ كشَّافي

إن كنت تبغي الْهُدَى فالْزَم قراءَتَهُ

فالْجَهْلُ كالدَّاءِ والكشَّافُ كالشَّافي

وفـــاته : توفي الزمخشري في قصبة خوارزم ـــ كما ذكر ياقوت في معجـــــم الأدباء ليلة عرفه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة .

صـــور المخطـــوط

قال عليه الصلاة والسلام كل الصيد في جوف الفرا

قال عليه الصلاة والسلام ... في جوف الفرا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الإمام

العالم العلامة أبو القاسم محمود

بن عمر الزمخشري طيب الله ثراه

وجعل الجنة مأواه الكلمة مفردة

إما اسم كرجل وإما فعل كضرب

وإما حرف كقد والكلام مؤلف إما

من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر

لا يكون الا للمعنى والمهمل لا معنى له

نحو زيد قائم وإما من فعل واسم نحو

ضرب زيد ويسمى جملة باب

اي الكلام بقسميه يسمى جملة والفرق بينهما ان كل كلام جملة وليس كل جملة كلاما

الاسم هو ما صح الحديث عنه ودخله

اي الخبر اي يجوز ان يخبر عنه نحو فرح زيد فان زيدا قد اخبر عنه بالفرح

حرف الجر وأضيف ونون وعرف

وأصنافه اسم الجنس العلم المعرب

وتوابعه المبني المثنى المجموع المعرفة

النكرة المذكر المؤنث المصغر

المنسوب أسماء العدد الأسماء المتصلة

بالأفعال. اسم الجنس وهو على ضربين

اسم عين كرجل وراكب واسم معنى

كعلم ومفهوم العلم الغالب عليه

أن ينقل عن اسم جنس كجعفر وقد

ينقل عن فعل كيزيد وقد يرتجل كغطفان

المعرب على ضربين منصرف وهو

ما يدخله الرفع والنصب والجر

والتنوين وغير منصرف وهو الذي

منع الجر والتنوين ويفتح في

موضع الجر نحو مررت بأحمد إلا

إذا أضيف أو عرف باللام نحو مررت

بأحمدكم وبالأحمر. الإعراب

هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف

العوامل واختلاف الآخر إما بالحركات

نحو جاءني زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت

بزيدٍ وإما بالحروف وذلك في الأسماء

خطـــة التحقـــيق

١ــ بحثت عن المـــتن المطبوع منفرداً ، فلم أتمكن من العثور عليه ، فراجعت المطبوع مع شرح الأردبيلي على المخطوطة وكانت هناك بعض الفوارق القليلة ، فما كان بين قوسين فهو موجود في المطبوع وليس موجوداً في المخطوط .

٢ــ تمت مراجعة الكتاب مرة أخرى على المخطوط الموجـــود في جامعـــة برنستون ، قسم يهودا برقم (١٣٨٢) .

٣ــ تـــمَّ عمل فهارس للكتاب .

وأخيراً ، فإني اجتهدت في إخراج الكتاب ، فما كان من صواب فمـــن الله وبفضله ، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان واستغفر الله العظيم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

النص المـــحقق

بِسم الله الرَّحمَن الرَّحِيم قالَ الأســتَاذُ الإمَــامُ العَــالِمُ العلاَّمَة أبو القاسِم مَــحْمود بن عمر الزمَخْشَري طَيَّــبَ الله ثراه وجَعَلَ الجنَّة مَأواه .

الكَلِمَةُ مُفْرَد (وهي) إما اسمٌ كرَجُل . وإما فعل كَضَرَبَ . وإمّا حَرْفٌ كقد . الكلامُ مؤلَّفٌ إما من اسمين أُسندَ أحدُهما إلي الآخر نحو : زيدٌ قائِمٌ . وإما من فعلٍ واسْم نحو : ضربَ زيْدٌ ، ويسمَّى (كلاماً) وجملةً .

بابُ الاسْمِ

هو ما صحَّ الحديثُ عنهُ ودخلَه حرفُ الجرِّ وأُضِيفَ ، ونُوِّنَ وعُرِّفَ وأصنافُه : اسم الجِنْس ، والعَلَم ، والمُعْرب وتوابعه ، والمبْنِيّ ، والمَثنَّ ،والمجْمُوع، والمعْرِفة والنَّكرة ، والمذكَّر والمؤنَّث ، والمصَغَّر ، والمنْسُوب ، وأسماء العَدد ، والأسماء المتصلة بالأفْعال .

اسم الجِنْس :

وهو على ضربين : اسم عَيْن كرَجُل ،ورَاكِب.واسم معنى كعِلْم ومفهوم.

العلم :

الغالب عليه أن ينقلَ عن اسمِ جِنْسٍ كجَعْفَر . وقد ينقل عن فِعْل كـيَزِيد وقد يرتجلُ كغَطَفَان .

المعرب :

(وهو) على ضربين : منصرف وهو ما يدخلهُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ والتنوينُ (كزيْدٍ) . وغير منصرف وهو الذي مُنِعَ من الجرِّ والتنوين .

ويفتحُ في موضعِ الجرِّ نحو : مررْتُ بأَحْمدَ .إلا إذا أضيفَ ، أو عرّفَ باللاّم نحو: مررْتُ بأَحْمدِكم ، وبالأَحْمَرِ .

والإعْراب :هو اختلافُ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العوامــل (لفظاً أو تقديــراً).
واختلافُ الآخرِ إما بالحركاتِ نحو : جاءَني زيْدٌ ، ورأيْتُ زيْداً ، ومررْتُ بزيْـدٍ . وإما بالحروف ، وذلك في الأسماء الستّةِ مضافة إلى غيرِ ياء المتكلّمِ وهــــي : أبوهُ وأَخُوهُ وحَمُوها وهَنوه وفُوه وذُو مَالٍ ،(نحو): جاءَني أبـــوه ، ورأيْـــتُ أَباه،ومررْتُ بأَبيه ، وكذلِكَ البواقي .

وفي كِلاَ مضافاً إلى مضمرٍ نحو : جاءَني كِلاهُما ورأيْتُ كِلَيْهِمَا ، ومــررْتُ بكِلَيْهِمَا .

وفي التثنيةِ والجمعِ المصححِ نحو : جاءَني مسلمانِ ومسلمونَ ورأيْتُ مسلمَيْنِ ومسلِمينَ ، ومررْتُ بمسلمَيْنِ ومسلِمِينَ .

وما لا يظهرُ الإعرابُ في لفظِه قدرَ في محلّه كعَصاً وسُعْدَى . والقَــاضِي في حالتي الرفعِ والجرِّ .

(و) أسبابُ منعِ الصرفِ تسعةٌ : العَلَميّة،والتَّأنيثُ، ووَزْنُ الفِعْلِ ،والوَصْــفُ، والعَدْلُ، والجمْعُ، والترْكيبُ،والعُجْمَة، والأَلِفُ والنّونُ المضارعتانِ لألفي التأْنيث، مــتى اجتمعَ في الاسمِ سببانِ منها ، أو تكررَ واحدٌ لم ينصرفْ إلا ما كانَ على ثلاثةِ أحرف ساكن الوسط كنُوح ولُوط فإن فيه مذهبين الصرف لخفتِهِ ، وعـدم الصرفِ لحصولِ السببين فيه . وكلُّ عَلَمٍ لا ينصرفُ في المعرفة ينصــرفُ عنـد التنكيرِ في الغالبِ .

المرفوعاتُ على ضربيْنِ : أَصْل ومُلْحَق به .

فالأَصْلُ هو الفاعلُ ، وهو على ضربيْن : مظهرٌ كضربَ زَيْـــدٌ ، ومضمــرٌ كضربْتُ ، وزيْدٌ ضرَبَ .

والملحقُ به خمسةُ أضرب : المبتدأ وخبره . وحقُّ المبتدإِ أن يكونَ معرفةً . وقد يجيءُ نكرةً نحو : شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ . وحقُّ الخبرِ أن يكونَ نكرةً ، وقــد يجيئــانِ معرفَتَيْن نحو : اللهُ إلــهُنَا ، ومحمدٌ نبيُّنَا .

والخبرُ على ضربين : مفرد نحو زيْدٌ غلامُكَ . وجملة وهي على أربعة أضربٍ:

- فعليّة نحو : زيْدٌ ذَهَبَ أَبـــُوه .
- واسميّة نحو : عمْرو أخُوه ذَاهِبٌ .
- وشرطية نحو : زيْدٌ إن يُكْرِمْني أُكرِمْه .
- وظرفيّة نحو : خالدٌ أمامَكَ ، وبِشْرٌ مِن الكرامِ .

ولا بدّ في الجملةِ من ضمير يرجعُ إلى المبتدأ إلا إذا كانَ معلوماً نحو : الـــبُرُّ الكُرُّ بستينَ دِرْهَماً ، و(قد) يُقدَّمُ الخَبرُ على المبتدأ نحو : منطلِقٌ زَيْـــدٌ . ويجـــوزُ حذفُ أحدِهما عنْدَ الدلالةِ نحو ، قوله تعالى : { **فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** } .

والاسمُ في بَابِ كانَ نحو : كانَ زَيْدٌ منطلِقاً ، والخبر في بَابِ إنَّ وحكمـــــه حكم خبرِ المبتدإ إلا في تقديمِهِ إذَا لَم يَكُنْ ظرفاً نحو : إن زيْــــداً منطلِـــقٌ ، ولا تقولُ: إنَّ منطلِقٌ زيْداً ، ولكن تقولُ : إنَّ في الدارِ زيْداً .

وخبر لا (التي) لنفي الجنسِ نحو : لاَ رجُلَ أفضلُ منْكَ . وقد يحذفُ (الخـــبرُ) كقولِهم : لاَ بأْسَ ، أي : لاَ بأْسَ عَلَيْكَ .

واسم مَا ولاَ بمعنى لَيْسَ نحو : مَا زيْدٌ منطلِقاً ، ومَا رجُلٌ خيْراً منْـــــكَ ، ولا أَحَدٌ أَفْضَلَ منْكَ .

المنصوبات على ضربيْنِ : أَصْل ،ومُلْحق به . فالأَصْلُ هو المفعولُ وهو علـــى خمسةِ أضربٍ :

المفعول المطْلَق : وهو المصدر نحو : ضربْتُ ضرْباً ، وضرْبـــــةً وضربتيْـــنِ ، وقعدْتُ جُـــلُوســـاً.

والمفْعُول بِهِ نحو : ضربْتُ زَيْداً . وينصبُ (بعاملٍ) مضمرٍ كقولِكَ للحـــاجِّ : مكةَ ، وللرَّامِي : القِرْطَاسَ .

ومنْهُ المنادَى المضَافُ نحو : يا عبدَ اللهِ ،والمضَارِعُ لهُ نحو : يا خَيْرَاً من زَيْـــدٍ، والنكرةُ نحو : يـــا رَاكباً .

وأما المفردُ المعرفةُ فمضمومٌ (في اللّفظِ ومنصوبٌ في المعنى) نحو : يَا زَيْدُ ، ويَا رجُلُ . وفي صفتةِ المفردةِ الرفعُ والنصبُ نحو : يَا زَيْدُ الظريفُ والظريفَ وفي المضافةِ النصبُ لاَ غيرُ نحو : يَا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو . وإِذَا وُصِفَ (المنادَى) بابنٍ نُظِرَ . فإن وقَعَ بين العلمينِ فُتِحَ المنادَى كقولك : يَا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو ، وإلاّ فالضمّ نحو: يَا زيدُ ابنَ أخِي ، ويا رجلُ ابنَ زَيْدٍ . ولَيْسَ في : يَا أَيُّها الرّجُلُ إلا الرفعُ .

(ويجوزُ) حذفُ حرفِ النّداءِ من العَلَمِ المضمومِ والمضافِ (نحو : قوله تعالَى { **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** } وكقوله :{ **فَاطِرَ السّموات والأَرْضِ** }).

ومن خصائصِ المنادَى الترخيمُ ،إذا كانَ عَلَماً غيرَ مضافٍ وزائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو : يا حارِ ، ويا أسمَ ، ويَا عُثْمَ ، ويَا مَنْصُ .

المفعول فِيه : وهوَ الظرفَان .(ظرفُ الزمانِ وظرفُ المكانِ . وكل واحدٍ منهُما مبهمٌ ومعينٌ). فالزمَان ينصبُ كله نحو : أتيتُهُ اليومَ ، وبُكْرةً ، وذاتَ لَيْلَةٍ. والمكانُ لا ينصبُ منهُ إلا المبهم نحو : قمْتُ أَمامَكَ .ولا بد للمحدودِ من فِي نحو : صليْتُ في المسجدِ .

والمفْعُول مَعَهُ نحو : ما صنَعْتَ وأَبَاكَ ، ومَا شأْنُكَ وزَيْداً ، ولا بدّ لَهُ من فعْلٍ أو مَعْناه .

والمفعول لَهُ نحو : ضربْتُه تأديباً لَهُ ، وكذلِكَ كل ما كانَ علةً للفعْلِ .

والملحقُ به سبعةُ أضربٍ : الحَال وهيَ بيانُ هيئةِ الفاعلِ ، أو المفْعُولِ به نحو : ضربْتُ زيْداً قَائِماً .وحقُّها التنكيرُ . وحقُّ ذي الحالِ التعريفُ . فإن تقدمَ الحالُ عليه جازَ تنكيرُه نحو : جَاءني راكباً رجُلٌ .

والتمييزُ وهُوَ رفعُ الإبْهامِ عن الجملةِ في قولِكَ : طابَ زيْدٌ نَفْساً ، أو عن المفردِ في قولِكَ : عنْدِي رَاقودٌ خَلاًّ ، ومَنَوانِ سمْناً ، وعشرونَ درْهماً ، وملؤُه عَسَلاً .

والمستثنى بإلاّ بعد كلامٍ موجب نحو : جاءَني القومُ إلاّ زَيْداً،أو بعد (كـــلامٍ) غيرِ موجبٍ نحو:مَا جاءَني أحدٌ إلاّ زَيْداً،(وإلاّ زيْدٌ)،وإن كان الفصيحُ هو البدلُ.

والمستَثْنَى المقدم نحو : مَا جاءَني إلاّ زَيْداً أَحَدٌ ، والمستَثْنَى المنقطع نحو : مَـــا جاءَني أحدٌ إلاّ حِماراً. وحكم غَيْر حكمُ الاسمِ الواقعِ بعد إلاّ تقولُ : جَـــاءَني القومُ غيرَ زيْدٍ ، ومَا جَاءَني أَحَدٌ غيرَ زَيْدٍ ، وغيرُ زَيْدٍ .

والخبر في بابِ كانَ نحو : كانَ زيْدٌ منطلِقاً . والاسم في باب إنَّ نحـــو : إنَّ زيْداً قائِمٌ . واسم لاَ لنفي الجِنْسِ إذَا كانَ مضافاً نحو : لاَ غلامَ رجُلٍ عِنْدَكَ ، أو مضارعاً لَهُ نحو : لا خَيْراً منْكَ (عِنْدَنَا) .

وأَمَّا المفردُ فمفتوحٌ نحو : لاَ غُلامَ لَكَ عِندَنَا. وخبر مَا ولاَ بمعنى لَيْسَ ، وهـــي اللّغةُ الحجازيّةُ . والتميميّةُ رفْعُهما على الابتداءِ . وإذَا تقدَّمَ الخبرُ ، أو انتقـــضَ النفْيُ بإلاَّ فالرفعُ (لازمٌ) نحو : مَا منطلِقٌ زيْدٌ ، ومَا زيْدٌ إلاَّ منطلِقٌ .

المجرورات على ضربيْنِ : مجرور بالإضافةِ . ومجرور بحرف الجر كقولِـــكِ : غلامُ زيْدٍ ، وسرْتُ من البصرةِ (إلى الكوفةِ) .

والإضافةُ على ضربيْنِ : معنويّة وهي التي بمعنى اللاّمِ ،أو بمعنى مِنْ ،كقولِكَ : غُلامُ زيْدٍ ، وخَاتَمُ فضّةٍ . ولفظيّة وهي إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِـــهِ نحـــو : ضَارب زيْدٍ ، والصفةُ المشبّهةُ إلى فاعِلِها كقولِكَ : حَسَنُ الوجْهِ . ولا بـــدّ في المعنويّةِ من تجريدِ المضاف عن التعريفِ ، وتقولُ في اللفظيّةِ : الضاربَـــا زَيْـــدٍ ، والضاربُو زَيْدٍ ، والضاربُ الرجلِ ، ولا يجوزُ : الضّاربُ زَيْدٍ .

والمعنويّة تعرّفُ كلَّ مضافٍ إلى معرفةٍ إلاَّ نحو : غَيْر وشِبْه ، ومِثْل ، تقـــولُ : مررْتُ برجلٍ غَيْرِكَ ومِثْلِكَ وشِبْهِكَ .وقد يُحذفُ المضافُ، ويقامُ المضافُ إليـــه مقامَهُ كما في قوله تعالى : { واسْأَلِ القَرْيَةَ } .

(و)التّوابِع وهي خمسةٌ :التّأْكِيد نحو : جاءَني زيْدٌ نفسُهُ،والرّجُلان كِلاَهُمـــا، والقومُ كلُّهم أَجْمعونَ . ولا تؤكدُ (بها) النكرات .

والصّفة نحو : (جاءَني) رجُلٌ ضارِبٌ ، ومَضْروبٌ ، وكَرِيمٌ ، وهَاشِـــميٌّ ، وعَدْلٌ ،وذُو مَالٍ . وتوصفُ النكراتُ بالجملِ نحو : مررْتُ برجُلٍ وجهُهُ حَسَنٌ ، ورأيْتُ رجُلاً أعْجبَني كرمُهُ . والصفة توافقُ الموصوفَ في إعرابه وإفراده وتثنيتِــه وجمْعهِ ، وتعْريفِهِ ، وتنْكيرِه ، وتذْكيرِه ، وتأْنيثِهِ . ويوصفُ الشيءُ بفعلِ ما هـــو من مسبّبِهِ نحو : مررْتُ برجُلٍ مَنيعٍ جارُهُ ، ورحْبٍ فناؤُهُ ، ومؤدّبٍ خدّامُهُ .

والبَدَلُ وهوَ علَى أربعةِ أَضْربٍ :

- بَدَلُ الكُلِّ من الكُلِّ نحو : رأيْتُ زيْداً أَخَاكَ .
- بَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ نحو : ضربْتُ زيْداً رَأْسَهُ .
- بَدَلُ الاشْتِمال نحو : سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُهُ .
- بَدَلُ الغَلَطِ نحو : مررْتُ برجُلٍ حِمارٍ .

وتبدلُ النكرةُ من المعرفةِ ، وعلى العكسِ . ويشترطُ في النكرةِ المبدلةِ (مـــن المعرفةِ) أن تكونَ موصوفةً (كقوله تعالَى : { **بالنَّاصِيَةِ نَاصِيةٍ كَاذِبَةٍ** }) .

وعَطْفُ البَيانِ وهو أن تتبعَ المذكور بأشْهَرِ اسمَيْهِ نحو : جاءَني أخُوكَ زيْـــدٌ ، وأَبو عبْدِ الله زيْدٌ . والعَطْف بالحروفِ نحو : جاءَني زيْدٌ وعَمْـــرٌو . وحـــروف العطف تذكرُ في بابِ الحرفِ إنْ شاءَ الله تعالَى .

المبنيّ هو الذي سكون آخره وحركتهُ لا بعامل نحو : كَمْ وأيْنَ ، وحيْـــثُ ، وأمْسِ ، وهَؤلاءِ . وسكونه يسمى وقْفاً ، وحركته فتْحاً وضَمًّا وكَسْراً . وسببُ بنائِهِ مناسبتُهُ غير المتمكنِ . فمِنْهُ المضمراتُ . وهي على ضربَيْنِ :

متّصل نحو : أَخوكَ ، وضربَكَ ، ومرَّ بـــكَ ، ودارُهُ ، وثـــوْبي، (وثوبُنـــَا).

وضرَبا ، وضربُوا ، (وضربْتَ) ، وضربْنَ ، (وضرَبْنَا). وكذلك المستكن في : زَيْدٌ ضرَبَ ، وأَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وتَفْعَلُ ، ويَفْعَلُ .

ومُنْفصل نحو : هُوَ وهِيَ ، وأَنْتَ ، وأنَا ، ونَحْنُ ، وإيّاكَ .

ومنه أَسْماء الإشَارةِ نحو : ذَا ، وتَا ، وتِي ، وتِه ،(وتِهي)، وذِي ، وذِهِـــي ، وذِهْ ، وأُولاءِ . ويلحقُ بأوائِلِها حرفُ التَّنبيهِ نحو : هذَا ، وهاتَـــا ،(وهَـــذِي ، وهَذِهِ) ، وهَؤُلاءِ . ويتصلُ بأواخرِها كافُ الخِطَـــابِ نحـــو : ذَاكَ ، وتَـــاكَ ، وأُولئِكَ .

ومنه الموْصُولات نحو : الّذِي ،(واللّذانِ ، واللّذيْنِ ،والّذِينَ). والّتِي ،(واللّتَـــانِ ،واللّتينِ)، واللاّتِي ، واللاّتِ ، واللاّئِي ، واللاّءِ ، واللاّيِ ، (واللّواتِي) ،ومَـــنْ ، ومَا ، وأيّ ، وأيّة .

والموصول مَا لا بدّ له من جملةٍ تقعُ صلةً له، (ومن ضميرٍ يعودُ إليه)، نحـــو : جاءَنِي الّذِي أَبُوه منطلِقٌ ، أو : ذهبَ أَخُوهُ ، ومَنْ عرفْتَهُ ، وما طلبْتَهُ .

ومنه أسماءُ الأفعالِ كرُوَيْدَ زيْداً،و**{هَلُمَّ شُهَداءَكم}** وحيَّهلِ الثّريدَ،وَهَيْـــهاتَ ذَاكَ ، وشَتّانَ ما بَيْنَهما ، وأُفّ ، وصَهْ ، ومَهْ ، ودُونَكَ ، وعَلَيْكَ . ومنه بعـــض الظروف نحو : إِذْ ، وإِذَا ، ومَتَى ، وأَيّانَ ، وقَبْل ،وبَعْد . ومنه المركّبات نحـــو : عِنْدِي خمسةَ عشرَ ، وآتيكَ صباحَ مساءَ ، وهو جَارِي بيْتَ بيْتَ ، ووَقَعُـــوا في حَيْصَ بَيْصَ . ومنه الكنايات نحو : كَمْ مالُكَ ،وعِنْدِي كذَا درهماً ، وكانَ مـــن الأمرِ كَيْتَ كَيْتَ .

المثنّى وهو ما لحقتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها لمعنى التثنيةِ ، ونـــونٌ مكسورةٌ عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ . وتسقطُ النّونُ عنْدَ الإضافةِ نحو : غُلامَـــا زيْدٍ . والألفُ إذا لاقاهَا ساكنٌ نحو : غلامَا الحَسَنِ ، وثوبَا ابنكَ . وما في آخرِه ألفٌ (مَقْصُورةٌ) إن كانَ ثلاثياً رُدَّ إلى أصلِهِ نحو : عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ .

ولَيْسَ فيما يجاوزُ الثلاثي إلا الياء نحو : أَعْشَيان وحُبْليـــان ، وحُبَاريَـــان ، ومُصْطَفَيانِ . وإن كانَ (في) آخرِ الممدودِ ألفُ التّأْنيثِ كحَمْراء قلْتَ : حَمْراوانِ ، وتقولُ في كِسَاء وقُرَّاء ، وحِرْباء : كِسَاءانِ ، وقُرَّاءان ، وحِرْباءان .

المجموع على ضربين : مصحح ، وهو ما لحقتْ آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلها ، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها لمعنى الجمعِ . ونونٌ مفتوحةٌ عوضاً عن الحركةِ والتنويـــنِ وذَلِك فِي المذَكّر كمُسْلِمونَ ومُسْلِمينَ ، ويختصُّ ذلك بمن يعلمُ (ويعقـــل) . أو ألف وتاء في المؤنّثِ . وتكونُ مضمومةً في الرفعِ ، ومكسورةً في النّصب والجـــرّ كمسلمات وهندات .

ومُكَسَّر وهُو مَا يتكسرُ فيه بناءُ الواحدِ كرِجالٍ ، وأَفْراس . ويعمُّ ذوي العِلْمِ وغيرَهم . والمذكر والمؤنث من (الجمعِ) المصححِ يسوِّي فيهما بين لفظي الجـــرِّ والنصبِ تقولُ : رأيْتُ المسلمين والمسلماتِ ، ومررْتُ بالمسلمين والمســـلماتِ . والجمعُ المصححُ مذكره ومؤنثه للقلّةِ.ومَا كان من المكسرِ على (وزنِ) أَفْعُـــل ، وأَفْعَال ، وأَفْعِلَه ، وفِعْلَه ، (فهو) جمع قلةٍ ، وما عدَا ذلك جمع كثْرةٍ . وما جمـعَ بالألفِ والتاءِ من فَعْلَة صحيحة العين فالاسم منه متحرك العين نحو : تَمَـرات(في تَمْرة) . والصفة (منه تجيءُ) مبقاة العَين على سكونها نحـــو : ضَخْمـــات (في ضَخْمة). وأمَّا معتلها فعلى السكون كبَيْضَات وجَوْزَات . وفَواعِل يجمعُ عليـــه فَاعِل اسماً نحو : كوَاهِل ، أو صفه إذا كانَ بمعنى فَاعِلة نحو : حَوائِض وطَوالِــق . وفاعلة اسماً أو صفةً نحو : كَواتِب وضَوارِب . وقد شذّ نحو : فَوارِس . ويجمـــعُ الجمع نحو : أكالِب ، وأَسَاوِر ، وأَناعِيم ورِجَالات ، وجِمَالات .

المعرفة والنكرة . فالمعرفة ما دلَّ على شيءٍ بعينةِ وهي على خمسةِ أضـــرب : العَلَم ، الـــمُضْمر ، الـــمُبْهم وهوَ شيئان : أَسمـــاءُ الإشَـــارةِ والمَوْصُـــولاتُ . والمعرفُ باللامِ،والمضافُ إلى أحدِهَا إضافة حقيقية والنكرة ما شاعَ في أمّتِـــــه نحو: جَاءني رجُلٌ ، وركبْتُ فرَساً .

المذكّر والمؤنّث.المذكر مَا ليْسَ فيه تاء التأنيثِ ولا ألفه (المقصُورة والممدُودة). والمؤنّث ما فيه إحداهن كغُرْفَه ، وحُبْلَى ، وحَمْراء .

والتَّأنيث على ضربيْنِ :

- حقيقيّ كتأنيث الـــمَرْأة والـــحُبْلَى والنَّاقة .

- غير حقيقيّ كتأنيثِ الظّلْمة والبُشْرَى .

و(التأنيثُ) الحقيقيّ أقوَى ، فلذلِكَ امتنعَ : جاءَ هنْدٌ . وجازَ : طلعَ الشمسُ. فإن فصلَ جازَ نحو : جاءَ اليومَ هندٌ ، وحسن : طلعَ اليومَ الشمسُ . هـــــذا إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرِ الاسمَ المؤنّثِ.أما إذا أسندَ إلى ضميره تعينَ إلحاقُ العلامـــةِ نحو : الشمسُ طلعَتْ . والتّاء تقدر في بعضِ الأسماءِ نحو : أَرْض ونَعْـــل بدليـــل أُرَيْضَة ونُعَيْلَة . ومما يستوي فيه المذكرُ والمؤنَّثُ فَعُول وفَعِيل بمعنى مفعولٍ نحـــو : حَلُوب وبَغِيّ ، وقَتِيل وجَرِيح . وتأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقيّ ،ولذلِكَ قيلَ : فَعَلَ الرجالُ ، وجَاءَ المسلماتُ ، ومضَى الأيّامُ .

وتقولُ في الضمير : الرّجالُ فَعَلُوا ، وفعلَتْ ، والمسلماتُ جئْنَ ،وجــاءَ تْ ، والأيّامُ مضَيْنَ ، ومضَتْ . ونحو النَّخْل والتَّمْر مما يفرِّقُ بينَهُ وبَيْنَ واحدِهِ بالتّـــاءِ يذكّرُ ويؤنّثُ .

المصغر : وهو ما ضُمَّ أولُه ، وفُتِحَ ثانيه ، ولحقَه ياءٌ ثالثةٌ ساكنةٌ . وأمثلتـــــه فُعَيْل كفُلَيْس ، وفُعَيْعِل كدُرَيْهِم ،وفُعَيْعِيل كدُنَيْنِير . وقَالُوا : أُجَيْمَال وحُمَيْرَاء ، وسُكَيْرَان وحُبَيْلَى للمحافظة على الألِفات .

وتقولُ في مِيزَان ،وبَاب ونَاب ، وعَصاً : مُوَيْزِين وبُوَيْب ، ونُيَيْب ،وعُصَيَـــة .وفي عِدَة : وُعَيْد ، وفي يَدٍ : يُدَيّة ، وفي سَهٍ : سُتَيْهة ،ترجعُ إلى الأصلِ . وتـــاء التأنيثِ المقدرة في الثلاثي تثبتُ في التصغيرِ إلاّ ما شذّ من نحو عُرَيْب وعُرَيْـــس . ولا تثبتُ في الرباعي كقولِكَ : عُقَيْرِب إلاّ ما شذّ نحو : قُدَيْدِيمة ووُرَيِّئَة .

وجمع القلّةِ يحقرُ على بنائِهِ نحو: أُكَيْلب وأُجَيْمال (وأُغَيْلمة).وجمع الكثرة يردُّ إلى واحدهِ (ثم يصغرُ) ثم يجمعُ جمع السلامةِ نحو : شُوَيْعِرُون ، ومُسَيْجدات ، في شُعراء ومَسَاجد ، أو إلى جمعِ قلتِهِ إن وجد نحو : غُلَيْمة في غلمان ، وإن شئْتَ (قلْتَ) : غُلَيّمون .

وتحقير التّرخيمِ أن يُحذفَ (منه) زوائدُ (الاسمِ) نحو : زُهَيْر وحُرَيْث في أَزْهَر وحَارِث . وتقولُ في ذَا وتَا : ذَيَّا وتَيَّا . وفي الّذِي والّتِي : اللّذَيَّا واللّتَيَّا .

المنسوبُ هو الاسمُ الملحق بآخرِهِ ياء مشددة للنسبةِ إليه ، وحقه أن يحذفَ منه تاءُ التأنيثِ ،ونونُ التثنيةِ والجمعِ كبصْرِيّ ، (وزَيْدِيّ)، وقِنَّسْرِيّ. وأَنْ يقالَ في (نحو) : نَمِر ودُئِل : نَمَرِيّ ودُؤَلِيّ (بفتح العين).وفي حَنِيفَة : حَنَفِيّ.وفي نحو : غَنِيّة وضَرِيَّة وأُمَيّة : غَنَوِيّ وضَرَوِيّ وأُمَوِيّ .

وفيمَا آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة (عن واوٍ)كعَصاً وأَعْشَى : عَصَوِيّ وأَعْشَوِيّ ،(أو ياء كرَحىً وأَعْمَى : رَحَوِيّ وأَعْمَوِيّ). وفي الزّائدة الرّابعةِ القَلْب والحَذْف كحُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ (في حُبْلَى)،وفي الخامسةِ الحذْفُ لا غير كحُبَارِيّ في حُبَارَى.وفيمَا آخره ياء ثالثة كعَمٍ عَمَوِيّ . وفي الرابعةِ كقاضٍ قاضِيّ وقاضَوِيّ، والحذفُ أفصحُ.وفي الخامسةِ الحذف (لا غيرُ) كمشتريّ في مشترٍ. وفي المنصرفِ من الممدودِ : كِسائيّ وحِرْبَائِيّ . وفي غيرِ المنصرفِ : حَمْراوِيّ وزَكَرِيَّاوِيّ . وإذا نسبَ إلى الجمْعِ ردّ إلى واحدِهِ كفَرَضِيّ وصَحَفِيّ (في فَرائض وصَحائف) .

أسماء العددِ . تقولُ : ثلاثة إلى عشرة في المذكرِ .وفي المؤنثِ ثلاث إلى عشر. والمميزُ مجرورٌ ومنصوبٌ . فالمجرورُ مفردٌ وهو مميزُ المائةِ والألفِ . ومجموع وهو مميزُ الثلاثةِ إلى العشرةِ نحو : مائة دِرْهمٍ ، وألف دينارٍ ، وثلاثة أثوابٍ وعشرة غلمةٍ . وقد شذّ نحو : ثلثمائة وأربعمائة .

والمنصوب مميز أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين ، ولا يكونُ (ذلك) إلاّ مفــرداً . ومميز العشرةِ فمَا دونها حقه أن يكونَ جمع قلّةٍ نحو : عشرة أفلسٍ ، إلاّ إذا أعــوز نحو : ثلاثة شُسُوعٍ . وتقولُ في تأنيثِ الأعدادِ المركبةِ : إحدى عشرةَ ، واثنتَـــا عشرةَ وثلاث عشرة وأربع عشرة (إلى تسع عشرة) . يؤنثُ الأولُ (في المذكـــرِ ويذكُر في المؤنثِ تقولُ : ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امــرأةً). وتســكنُ الشّـــينَ في عشرةٍ أو تكســرُها .

الأسْماء المتّصلة بالأَفْعالِ :

المصـــدر : هوَ الاسمُ الذي يشتقُّ منه الفعلُ ، ويعملُ عملَ فعلِـــهِ نحـــو : عجبْتُ من ضربِ زيْدٌ عمْراً ، ومن ضربٍ عمْراً زيدٌ .

ويضافُ إلى الفاعلِ فيبقى المفعولُ منصوباً نحو:عجبْتُ من ضربِ زيْدٍ عمْــواً، أو إلى المفعولِ فيبقى الفاعلُ مرفوعاً نحو : عجبْتُ من ضربِ عمْرٍو زيْـــدٌ ، ولا يتقدمُ عليه معمولُه .واسم الفاعل يعملُ عمل يَفْعَلُ من فعلِهِ إذا كَان بمعنى الحـــالِ أو الاستقبالِ نحو : زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً اليومَ ، أو غداً . ولو قلْتَ : أمــسِ، لم يجز ، إلاّ إذا أريدَ به حكايةُ حالٍ ماضيةٍ .واسم المفعولِ يعملُ عمل يُفْعَلُ مـــن فعلِهِ نحو : زيْدٌ مَضْرُوبٌ غلامُهُ .

والصِّفَةُ المشَبَّهَةُ نحو : كَرِيم وحَسَن . عملها كعملِ فعلها نحو : زيْدٌ كَـــرِيمٌ حَسَبُهُ ، وحَسَنٌ وجهُهُ . وأَفْعَل التّفْضِيل لا يعملُ في الظّاهرِ ، فلا يقالُ : مررْتُ برجُلٍ أفضلَ منْهُ أَبُوهُ . ويلزمُهُ التنكير مع مِنْ ، فإذا فارَقَتْهُ فالتعريف بـــاللامِ أو الإضافة نحو : زيْدٌ الأَفْضَلُ ، و(زَيْدٌ) أَفْضَلُ الرجالِ . وما دامَ منكراً استوَى فيـــه الذكورُ والإناثُ (والمفردُ) والاثنان والجمْعُ ، فإذَا عُرّفَ باللاّم أنـــثَ ، وثـــني ، وجمعَ ، وإذَا أضيفَ ساغَ فيهِ الأمْرانِ .

بــاب الفِعْــلِ

وهوَ مَا صَح أن يدخلَه قَدْ وحَرْفَا الاستقبالِ والجوازمُ ، واتصلَ به الضميرُ المرفوعُ (البارزُ) وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ نحو : قَدْ ضرَبَ ، وسيضربُ ، وسوفَ يضربُ ، ولم يضربْ ، وضرَبْتُ وضربَتْ .

وأصنافه : الماضِي ، المضَارِع،الأَمْر ،المتعدّي وغير المتعدّي ، المبنيّ للمَفْعول، أفعال القُلُوبِ ، الأَفْعال النّاقصة ، أفْعال المقَاربة ، فِعْلا المدْحِ والذمّ ، فِعْلا التّعجبِ .

الماضِي : هوَ الذي يدلُّ على حدثٍ في زمانٍ قَبْلَ زمانِكَ نحو : ضرَبَ . وهوَ مبنيّ على الفَتْح إلا إذَا عرضَ عليه ما يوجبُ سكونه أو ضمه .

المضَارِع : هوَ ما اعتقبَ في صدرِه إحدى الزوائدِ الأربعِ نحو : يَفْعَلُ،وتَفْعَلُ، وأَفْعَلُ ، ونَفْعَلُ .ويشتركُ فيه الحاضرُ والمستقبلُ إلا إذَا دخلَه اللاّم أو سَوْفَ ، ويعربُ بالرّفْعِ والنَّصْبِ والجَزْمِ . وارتفاعُهُ (بعاملٍ) معنويٍّ وهو وقوعُهُ موقعَ الاسمِ نحو : زيْدٌ يضربُ.وانتصابُهُ بأربعةِ أحرفٍ نحو : أَنْ يخرجَ ،ولَنْ يضْربَ، وكَيْ يكرمَ ، وإذَنْ يذهبَ .

وينصبُ بإضمارِ أَنْ بعد خمسةِ أحرفٍ (وهي) : حتّى ، واللاّم ، وأَوْ بمعنى إلى أَنْ ، وواو الجمعِ ، والفاء في جوابِ الأشياءِ الستةِ : الأَمْر ، والنّهي ،والنّفي، والاسْتفهام ، والتمني والعَرْض نحو : سرْتُ حتى أدخُلَها ، وجئتُك لتكرمَني ، ولألزمنَّك أو تعطيَني حقّي ، ولا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، وإيتني فأكرمَكَ ، **{ ولا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غضَبِي }** وما تأتينا فتحدثنا ، وهل أسألُكَ فتجيبَني ، وليْتَني عنْدَكَ فأفوزَ ، ألاَ تنزلُ (بِنَا) فتصيبَ خيْراً (مِنَّا) .

وانجزامه بخمسةِ أحرفٍ نحو : لَمْ يخرجْ ، ولَمّا يَخَفْ وليضربْ ، ولا تفعلْ ، وإنْ تكرمْني أكْرمْكَ . وبتسعةِ أسماءٍ متضمنةٍ لمعنى إنْ وهيَ :

مَنْ ، ومَا ، وأيّ ، وأَيْنَ ، وأنّى ومَتَى وإذْمَا ، وحَيْثُما ، ومَهْمَا نحو : مَنْ يكرِمْني أكرِمْه ، وعليه فقسْ .

وينجزمُ بإنْ مضمرةً في جوابِ الأشياءِ الستةِ التي تجابُ بالفاءِ إلا النفي نحو : ايتني أكرمْكَ ، وعليه فقسْ . وتلحقُهُ بعد الألفِ الضميرِ وواوِه ويائِهِ نونٌ (عوضاً عن الرفعِ في المفردِ) نحو : يضربَانِ ، ويضربُونَ وتضربِينَ ، وذلِكَ في الرّفعِ دونَ النّصبِ والجزْمِ .

الأَمْـر : ما يؤْمرُ به الفاعلُ المخاطب على مثال افْعَلْ نحو : ضَعْ ، وضاربْ، ودحرجْ . وغيرِه باللامِ نحو : لِيُضْرَبْ زيْدٌ ، ولتُضْرَبْ أنت ، ولأُضْرَبْ أنَا ، ولِيَضْربْ زَيْدٌ ، ولأَضْربْ أنَا .

المتعدِّي وغير المتعدِّي : فالمتعدِّي ما كانَ له مفْعُولٌ بِهِ .ويتعدَّى إلى (مفعولٍ) واحدٍ كضربْتُ زيْداً ، أو إلى اثنين نحو : كسوتُهُ جبّةً ، وعلمتُهُ فاضِلاً ، أو إلى ثلاثةٍ نحو : أعلمْتُ زيْداً عمراً خيَر الناسِ .

وغير المتعدِّي ما يختصُّ بالفاعلِ كذهبَ زيْدٌ .

وللتعديةِ ثلاثةُ أسبابٍ : الهمزة ، وتثقيل الحشو ، وحرفُ الجرِّ نحو : أذهبْتُه ، وفرَّحْتُه ، وخرجْتُ بِهِ .

المبنيّ للمَفْعولِ : هوَ فعل ما لم يُسمَّ فاعِلهُ . ويسندُ إلى مفعولٍ به إلاّ إذا كانَ الثاني في بابِ علمْتُ ، والثالث في بابِ أعلمْتُ . وإلى المصدرِ والظرفين نحو : ضُرِبَ زيْدٌ ،ومُرَّ بعمروٍ ، وسِيرَ سيرٌ شديدٌ ، وسِيرَ يومُ كذَا ، وسِيرَ فرسخانِ .

أَفْعال القُلوب : وهي : ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وزعمْتُ ،وعَلِمْتُ،ورَأَيْتُ ، ووجَدْتُ ،تدخلُ على المبتدإِ والخبرِ فتنصبهمَا على المفعوليةِ نحو : ظننْتُ زيـــداً منطلقاً . وحَسِبْتُ وخِلْتُ لاَ زمانِ لذلِكَ دونَ الباقيةِ ، فإنَّكَ تقولُ: ظننْتُـه ،أي: اتهمْتُهُ . وعَلِمْتُهُ ، أي : عَرَفْتُهُ . وزعَمْتُ ذلِكَ ، أي : قلْتُـــهُ . ورأيتُـــهُ ، أي : أَبْصَرْتُهُ . ووَجَدْتُ الضالةَ ، أي : صَادَفْتُهَا . ومن شأنِهَا جوازُ الإلغاءِ متوســطةً أو متأخرةً نحو : زيْدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ ، وزيْدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ . والتعْلِيقُ نحو : عَلِمْـــتُ لَزيْدٌ منطلِقٌ ، و(عَلِمْتُ) أزيْدٌ عنْدَكَ أَمْ عمْروٌ ،وأيُّهم في الدارِ ،ومَا زيْدٌ منطلِقٌ .

الأَفْعال النّاقِصَة :

وهي : كَانَ ، وصَارَ ، وأَصْبحَ ، وأَمْسَى ، وأَضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، ومَـــا زَالَ ، وما بَرِحَ ، وما فَتِيءَ ، وما انْفَكَّ ، وما دَامَ ، ولَيْسَ .(وهي) ترفعُ الاســمَ وتنصبُ الخبَر نحوَ : كانَ زيْدٌ مُنطَلِقاً .

وكان تكونُ ناقصةً ، وتامّةً نحو : كانَ الأَمْرُ ، أي:وقعَ (الأمرُ).وزائدةً نحو : ما كانَ أَحْسنَ زيْداً . ومضمراً فيها ضمير الشَّأْن نحو :كانَ زيْدٌ منطلِـــقٌ ، أي : (كانَ) الشَّأْنُ . ويجوزُ تقديمُ خبرِهَا على اسمِهَا وعليهَا إلاّ مَا في أوله مَا فإنــــه لا يتقدمُ عليه معمولُه ، ولكن يتقدمُ على اسمِهِ فحسب .

أَفْعال المقَاربَةِ :

وهي : عَسَى ، وكَادَ ، وأَوْشَكَ ، وكَرَبَ . وعملهَا كعمل كانَ إلاّ أن خـــبر عَسَى أَنْ مع الفعلِ المضارعِ نحو : عَسَى زيْدٌ أَنْ يخرجَ . وقد يقعُ أَنْ مع الفعـــلِ المضارعِ فاعلاً لها ويقتصرُ عليه نحو : عَسَى أن يخرجَ زيْدٌ .وخبرُ البواقِي الفعـــلُ المضارع بغيرِ أَنْ نحو : كَادَ زيْدٌ يخرجُ .

فِعْلاَ المدْحِ والذمّ :

وهمَا : نِعْمَ وبِئْسَ ، يدخلان على اسمْينِ مرفوعيْنِ ، أولهمَا يسمى الفــاعل ، والثاني المخصُوص بالمدحِ أو الذمّ نحو : نِعْمَ الرجُلُ زيْدٌ ، وبِئْسَت المــرْأَةُ دَعْدٌ .

وحقُّ الأَوّلِ التعريفُ بلامِ الجنسِ ،(أو الإضافةُ إلى المعرفِ بهذَا اللام نحــو : نِعْمَ صاحبُ الرجلِ زيْدٌ ، وبِئْسَ غُلامُ الرجلِ بكْرٌ). وقد يضمرُ ويفسرُ بنكــرةٍ منصوبةٍ نحو : نِعْمَ رجُلاً زيْدٌ .وقد يُحذفُ المخصوصُ (بالمدْحِ) نحو قوله تعالى : **{ فَنِعْمَ المَاهِدُونَ }** . وحَبَّذَا يجري مجرى نِعْمَ ، فيقالُ : حَبَّذَا الرجُــلُ زيْــدٌ ، وحَبَّذَا رجُلاً زيْدٌ . وسَاءَ يجري مجرى بِئْسَ .

فعْلاَ التّعجبِ :

همَا : مَا أَفْعَلَ زيْداً ، وأفْعِلْ بهِ . ولا يبنيانِ إلاّ من الثلاثي المجرّدِ ليْسَ بمعــنى افعَلَّ وافعَالَّ .

ويُتَوَصَّلُ إلى التعجبِ فيمَا وراءَ ذَلِكَ بأَشَدَّ وأَبْلَغَ ونحو ذلِكَ ، فيقالُ : مَــا أَشَدَّ دحرجتَه ، (وما أكْثَرَ استخراجَه) ، وما أَبْلَغَ سَوادَه ، وما أقْبَــحَ عَــوَرَه . ومَــا في : ما أَفْعَلَ (زيداً) ، مبتدأ ، وأفْعلَ خبره .

بَابُ الحَرْف

وهوَ مَا دلَّ على معنى في غيرِه . وأصنافُه : حروفُ الإضَافـــةِ ، الحـــروفُ المشبّهةُ بالفِعْل ، حُروفُ العَطْفِ ، حُروفُ النَّفْي ، حُروفُ التَّنْبيـــهِ ، حُـــروفُ النّداء ، حُروفُ التَّصْدِيق ، حُروفُ الاستثْناء ،حَرْفَا الخِطاب ، حُروفُ الصِّلـــةِ ، حَرْفَا التَّفْسِيرِ ، الحَرْفَانِ المصدريّان ، حُروفُ التَّحْضِيضِ ، حَـــرفُ التَّقْريـــب ، حُروفُ الاستقبالِ ، حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ ، حَرْفَا الشّرطِ ، حَرْفُ التَّعْليلِ ، حَـــرْفُ الرَّدْعِ ، اللاّماتُ . تاءُ التأنيثِ الساكنة . النّون المؤكدة . هاءُ السّكتِ .

حروفُ الإضَافةِ :

وهي الجارّة (للأسماءِ) : فمِنْ للابتداءِ ، وإلَى وحَتَّى للانتهاءِ ، وفِي للوعـــاءِ ، والبَاء للإلْصاقِ ، واللاّم للاختصاصِ ،ورُبَّ للتقليلِ ، وتختصُّ بـــالنكراتِ ، وواو القَسَم وبَاؤه وتَاؤه ، وعَلَى للاستعلاءِ ، وعَنْ للمجاوزةِ ، والكَاف للتشـــبيهِ ، ومُذْ ومُنْذُ للابتداءِ في الزمانِ ، وحاشَا وخَلاَ وعَدَا للاستثناءِ .

الحرُوف المشبَّهة بالفِعْلِ :

إنَّ وأَنَّ للتحقيقِ ولكنَّ للاستدراكِ وكأنَّ للتشبيهِ وليْتَ للتمنّي ولَعَلّ للترجّي. وإنَّ المكسورة معَ مَا بعدها جملة .و(أَنَّ) المفتوحة معَ مَا بعدها مفرد فاكْســرْ في مَظانِّ الجملِ وافتح في مَظانِّ المفرداتِ نحو : إنَّ زيْداً منطلِقٌ ، وعلمْـــتُ أنَّـــكَ خَارِجٌ . وإذَا عطفْتَ على اسمِ إنّ المكسورةِ بعد ذكرِ الخبرِ جازَ في المعطـــوفِ الرفعُ والنصبُ نحو : إنّ زيْداً منطلِقٌ وبشراً ، وبشرٌ على اللفظِ والمحلِّ . وكذلِكَ لكنّ دونَ غيرِهَا . ويُبْطِلُ عَمَلَها الكفُّ والتخفيفُ ويهيئانها للدخـــول علـــى القبيلين نحو : إنّما زيْدٌ منطلِقٌ ، وإنّما ذهبَ عمرٌو ، وإنْ زيْدٌ مُنْطَلِقٌ،وإنْ كـــانَ زيْدٌ لكريماً، وبلغني أنّما زيدٌ منطلِقٌ وأنَّما ذهبَ عمرٌو، و(بلغنِي) أَنْ زيْدٌ أَخُوكَ ،

(وبلغَني أَنْ قَدْ ضربَ زيْدٌ)، ولكنْ أَخُوكَ قائمٌ ، ولكنْ خرجَ بكْرٌ ، وكأنْ ثَدْياه حُقّانِ ،وكأنْ قَدْ كانَ (كذَا).والفعلُ الذي تدخلُ عليه إنْ المخففة يجبُ أن يكونَ مما يدخلُ علي المبتدإِ والخبرِ نحو : إنْ كانَ زيْدٌ لَكريماً ، وإنْ ظننْتُهُ لقــادراً واللامُ لازمةٌ لخبرِهَا ،ولا بدّ لأَنْ المخفّفةِ من أحدِ الحروفِ الأربعةِ (وهي) : قَدْ ، وسَوْفَ ، والسّين ، وحرفُ النّفيِ ، نحو : علمْتُ أنْ قَدْ خرجَ زيْدٌ ، وأَنْ سَوْفَ يخرجُ ، وأنْ سيخرجُ ، وأَنْ لم يخرجْ .

حُرُوفُ العطْفِ :

الوَاو للجمع بلا ترتيبٍ ،والفَاء وثُمّ له مع الترتيبِ ، وفي ثُمّ تَراخٍ دون الفاءِ، وحَتّى بمعنى الغاية . وأَوْ وإمّا لأحدِ الشيئين أو الأشياءِ ،(وهمَا) يقعانِ في الخــــبرِ والأمرِ والاستفهامِ . وأَمْ نحوهما غير أَنّها لا تقعُ إلاّ في الاستفهامِ متصلةً وتقعُ فيه وفي الخبرِ منقطعةً نحو : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ، وإنّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ . ولاَ لنفي مــا وجبَ للأولِ نحو : جاءَني زيْدٌ لا عمْرٌو . وبَلْ للإضرابِ عن الأولِ منفيًّا كــانَ أو موجباً نحو : جاءَني زيْدٌ بَلْ عمرٌو ، ومَا جَاءَني بكْرٌ بَــلْ خــالِدٌ . ولكــنْ للاستدراكِ وهي في عطفِ الجملِ نظيرةُ بَلْ . وفي عطفِ المفرداتِ نقيضةُ لاَ .

حُروفُ النّفْيِ :

مَا لنفي الحالِ والماضي القريب منها نحو : ما يفعلُ الآنَ ، وما فعـــلَ . وإنْ نظيرهَا في نفي الحالِ.ولاَ لنفي المستقبلِ والماضِي بشرط التكريرِ ،و(لنفي) الأمــرِ والدعاءِ نحو : لا يفعلُ ، وقوله تعالَى : { **فلاَ صَدَّقَ ولاَ صَلَّــى** } . وقــد لا يتكررُ نحو : لا فَعَلَ.ولا تَفعَلْ ويسمى النهي ،ولاَ رَعَاكَ الله ،(ويسمى الدعاء) . ولاَ لنفي العامِّ نحو : لا رجُلَ في الدّارِ .ولغير العامِّ نحو : لاَ رجلٌ فيها ولاَ امرأةٌ ، ولاَ زيْدٌ فِيهَا ولاَ عمْروٌ .

وَلَـــمْ ولمـّــا لنفي المضارعِ ، وقلب معنَاه إلى (معنى) الماضِي .وفي لمـّــا توقـــعٌ وانتظارٌ . ولَنْ نظيرة لاَ في نفي المستقبلِ ولكن على التأكيدِ[١] .

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ :

هَا نحو : هَا إنّ عَمْراً بالبابِ .وأكثر دخولِها على أسماءِ الإشَارةِ ، والضمـــائرِ نحو : هذَا ،(وهاتَا)، وهَا أنْتَ.وأَمَا ،وألاَ (مخففان) نحو : أَمَا إنَّكَ خـــارِجٌ ،وألاَ إنَّ زيْداً قائِمٌ .

حُرُوفُ النِّداءِ :

يَا وأيَا وهَيَا للبعيد . وأيْ والهمزة للقريب . ووَا للمندوب .

حُرُوفُ التّصْدِيق :

نَعَمْ لتصديقِ الكلامِ المثبتِ والمنفي في الخبرِ والاستفهامِ كقولِكَ لمن قالَ : قـــامَ زيْدٌ ، أو لم يقم : نَعَمْ . وكذلِكَ إذَا قالَ : أقامَ زيْدٌ ،أو ألَم يقمْ (زيْدٌ : نَعَمْ) .

وبلىَ تختصُّ بالمنفي خبراً أو استفهاماً ، وأَجَلْ وجَيْرِ (تختصانِ) بالخبرِ نفيـــاً أو إثباتاً ، وإِيْ مختصة بالقسم نحو : إِيْ واللهِ .

حُرُوفُ الاستثْناء :

إلاّ وحاشَا وخَلاَ وعَدَا .

حرْفَا الخِطَاب :

الكَاف والتّاء في ذلِكَ وأَنْتَ .وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتـــأنيثُ ، كما يلحقُ الضمائر .

---

(١) هذا من اعتزاليات المصنف ، والله أعلم .

حُرُوفُ الصِّلَةِ :

إِنْ في : ما إِنْ رأيْتُ زيْداً ، وأَنْ في : ({ **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ** })،لَمَّـــا أَنْ جاءنِي ،ومَا في حَيْثُمَا ،و(في) مَهْمَا ، وأينمَا و(في) : { **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِـــنَ اللهِ** }، ولاَ في : { **لِئَلاَّ يَعْلَمَ** } و(في) : { **فَلاَ أُقْسِمُ** }،ومِنْ في : مَا جاءنِي مِنْ أَحَـــدٍ، والباء في : مَـــا زيْدٌ بقائمٍ .

حرْفَا التَّفْسِيرِ :

أَيْ نحو : رقَى أَيْ صَعِدَ .وأَنْ في : ناديتُهُ أَنْ قُمْ . ولا تجيءُ أَنْ إلا بعد فعـــلٍ في معنى القولِ .

الحرْفانِ المصدريّانِ :

أَنْ ومَـــا ، كقولِكَ : أعجبَنِي أَنْ خرَجَ زيْدٌ ، وأريدُ أَنْ تخرجَ ، أي خروجُهُ وخروجَك . ومَا في قوله تعالى : { **وضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ** } ، أي برحبِها .

حُرُوفُ التحضيضِ :

لَوْلاَ ، ولَوْمَا ، وهَلاَّ ، وأَلاَّ تدخل على الماضِي والمستقبلِ نحو : هَلاَّ فعلْـــتَ ، وأَلاَّ تفعلُ . ولَوْلاَ ولَوْمَا (تكونانِ) لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غـــيْرِهِ . فتختصـــانِ بالاســـمِ نحو : لَوْلاَ عليٌّ لَهَلكَ عمرُ .

حَرْفُ التَّقْرِيبِ :

قَدْ لتقريبِ الماضِي من الحالِ نحو : قَدْ قامتِ الصلاةُ .وتُقَلِّلُ في المســـتقبل[1] نحو : إِنَّ الكذوبَ قَدْ يصدقُ . وفيها توقّعٌ وانتظارٌ .

حُرُوفُ الاسْتِقبالِ :

سَوْفَ ، والسّين ، وأَنْ ، ولَنْ .

---

[1] في المطبوع مع الشرح : (ولتقليل المضارع) .

حَرْفَا الاسْتِفْهامِ :

الهمْزَة ، وهَلْ . والهمْزَة أَعمُّ تصرفاً منه . وتحذفُ عند الدلالةِ نحـــو : زيْـــدٌ عندك أَمْ عمروٌ . وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ .

حَرْفَا الشَّرْطِ :

إنْ للاستقبالِ وإن دخلَ على الماضِي .ولَوْ للماضِي وإن دخلَ على المستقبلِ .

ويجيءُ فعلا الشرطِ والجزاءِ مضارِعَين وماضِيَيْن . أو أحدُهُما ماضياً والآخــر مضارعاً . فإن كانَ الأولُ ماضياً والآخر مضارعاً جازَ رفْعُه وجزْمُه نحـــو : إنْ ضَرَبْتَني أَضْرِبُكَ .وتدخلُ الفاءُ في الجزاءِ إذَا لم يكنْ مستقبلاً أو ماضياً في معنـــاه نحو : إنْ جِئْتَني فأَنْتَ مكرمٌ ، وإنْ تكرمْني فقَدْ أكرمْتُكَ أمسِ ، ويزادُ عليها مَـــا للتأكيدِ ، ولها صدرُ الكلامِ . ولا تدخلُ إلا على الفعلِ .

وإِذَنْ جَوابٌ وجَزَاءٌ . وعملُها في فعلٍ مستقبلٍ غيرِ معتمدٍ على ما قبلَـــــها . وتلغيها إذَا كانَ الفعلُ حالاً كقولِكَ لمن حدثَكَ : إِذَنْ أظنُّكَ كاذِباً ،أو معتمـــداً على ما قبلها نحو : أَنَا إِذَنْ أكرمُكَ .

حَرْف التَّعْليل :

كَيْ ، نحو : جئتُكَ كَيْ تكرمَني .

حَرْف الرَّدْعِ :

كلاَّ ، تقولُ لمن (قالَ : فلانٌ) يبغضُكَ : كلاَّ ، أي ارتدع .

اللاَّمَات :

لاَمُ التعريفِ ، نحو : المرْءُ بأَصْغَرَيْهِ ، وفعلَ الرّجُلُ كذَا . الأولى للجنـــس . والثانية للعَهْدِ .

ولاَمُ القسمِ في : واللهِ لأفعلنّ . والموطئةُ له في : واللهِ لَئِنْ أكرَمْتَني لأكرِمنك .

ولامُ جوابِ لَوْ ولَوْلا ، ويجوزُ حذفهَا . ولام الأمْرِ ، وتسكنُ عند واوِ العطفِ وفائِهِ . ولامُ الابتداءِ في : لَزَيْدٌ قائمٌ ، وإنّه لَيذهَبُ .

تاءُ التّأنيثِ السّاكنة :

(هي التي لحقتْ بأواخرِ الأفعالِ الماضيةِ) كضَرَبَتْ للإيذان من أولِ الأمْرِ بأن الفاعلَ مؤنثٌ . وتتحركُ بالكسرِ عند ملاقاةِ الساكنِ .

النّون المؤكدة :

لا يؤكدُ بها إلا المستقبلُ الذي فيهِ معنى الطلبِ . والخفيفة تقعُ حيْثُ تقعُ الثقيلة إلاّ في فعلِ الاثنين ، وجماعةِ المؤنّثِ لاجتماعِ الساكنين على غيرِ حدّه .

هَاء السّكْتِ :

وتزادُ في كلِّ متحرك حَرَكتهُ غيرُ إعرابيَّةٍ للوقفِ خاصة نحو : ثُمّهْ ، وحَيَّهَلَهْ ، ومالِيَهْ ، وسُلْطانِيَهْ . ولا تكونُ إلاَّ ساكنةً ، وتحريكُها لَحن .

تم

الـــمحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

أول ألفية في النحو

الدرة الألفية

ألفية ابن معطي

في

النحو والصرف والخط والكتابة

للعلامة

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي

(٥٦٤ هـ - ٦٢٨ هـ)

ضبطها وقدم لها

سليمان إبراهيم البلكيمي

دار الفضيلة

أول ألفية في النحو

الدُّرَّةُ الألفيَّة

ألفيَّةُ ابنِ مُعْطي

في

النَّحوِ والصَّرْفِ والخطِّ والكتابةِ

للعلَّامة

يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي

(٥٦٤ هـ - ٦٢٨ هـ)

ضبطها وقدَّم لها

سليمان إبراهيم البلكيمي

دار الفضيلة

بطاقة فهرسة

أثناء النشر

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية

إدارة الشئون الفنية

ابن معطي ، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي أبو الحسين، 1169 - 1231 .

الدرة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة) / ليحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي ؛ ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي .

- ط 1 - القاهرة : دار الفضيلة ، 2010 م .

80 ص ؛ 24 سم .

رقم الإيداع : 16807 - 2010 م .

تـدمـك : 6 - 451 - 297 - 977 - 978

1 - اللغة العربية .

2- البلكيمي ، سليمان إبراهيم (مقدم) .

ب- العنوان. 410

★ ★ ★

دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - 8 شارع عبد القاهر الجرجاني

مدينة نصر - ت : 22713865 - فاكس : 22713875

المكتبة : 7 شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت [illegible]231

الإمارات : دبي - ديرة . ص ب 15765 ت [illegible]

E-mail : ALFadeela@Windowslive.com

إهداء

إِلَى مَنْ قَاسَمَتْنِي الْحَيَاةَ بِحُلْوِهَا وَمُرِّهَا

إِلَى رَفِيقَةِ دَرْبِي وَشَرِيكَةِ حَيَاتِي

إِلَى زَوْجَتِي

تَحِيَّةً وَتَقْدِيرًا وَوَفَاءً

سليمان إبراهيم البلكيمي

قال شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيْنِي الغرناطي - أحد شراح الدرة الألفية - :

يَا طَالِبَ النَّحْوِ ذَا اجْتِهَادِ تَسْمُو بِهِ فِي الْوَرَى وَتَحْيَا

إِنْ شِئْتَ نَيْلَ المُرَادِ فَاقْصِدْ أُرْجُوزَةً لِلْإِمَامِ يَحْيَى

(النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي « 11 / 153 » ط: دار الكتب العلمية) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين ،

فقد اختص اللَّه - سبحانه وتعالى - لغة القرآن الكريم بعلماء أفذاذ اهتموا بدراستها ووضع المنظومات لتسهيل دراسة قواعدها وحفظها ، ومن هؤلاء العلماء الذين ظهروا في القرن السابع الهجري العلاَّمة
، صاحب

ونظرًا للأهمية الكبيرة لهذه المنظومة النحوية فقد رأيت أن أقوم بإخراجها في طبعة جديدة تتضمن الآتي :

- التعريف بالناظم مع ذكر أهم كتبه وإبراز مكانته العلمية .
- التعريف بالمنظومة مع ذكر أهم شروحها .
- الضبط الكامل للنص .
- تحديد الأبيات التي على بحر السريع في الهامش .

فإنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لزوجتي التي شاركتني مشقة إخراج هذا العمل منذ بداية العمل فيه وحتى إخراجه في صورته النهائية التي نود أن تحظى بالقبول من القارئ الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للَّه رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين بلسان عربي مبين ، **وبعد** :

فقد اختص اللَّه - سبحانه وتعالى - لغة القرآن الكريم بعلماء أفذاذ اهتموا بدراستها ووضع المنظومات لتسهيل دراسة قواعدها وحفظها ، ومن هؤلاء العلماء الذين ظهروا في القرن السابع الهجري العلاَّمة **يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور الزواوي المغربي النحوي** ، صاحب **الدرة الألفية في علم العربية** .

ونظرًا للأهمية الكبيرة لهذه المنظومة النحوية فقد رأيت أن أقوم بإخراجها في طبعة جديدة تتضمن الآتي :

- التعريف بالناظم مع ذكر أهم كتبه وإبراز مكانته العلمية .
- التعريف بالمنظومة مع ذكر أهم شروحها .
- الضبط الكامل للنص .
- تحديد الأبيات التي على بحر السريع في الهامش .

وبعد : فإنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لزوجتي التي شاركتني مشقة إخراج هذا العمل منذ بداية العمل فيه وحتى إخراجه في صورته النهائية التي نود أن تحظى بالقبول من القارئ الكريم .

وأخيرًا فاللَّهَ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه ، ونافعًا لكل قارئ له ، وأن يغفر لي زلاتي ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين .

سليمان إبراهيم البلكيمي

دوشنبيه عاصمة الثقافة الإسلامية 2010 م

(جمهورية تاجيكستان)

في 28 من مايو 2010 م

★ ★ ★

ابــن معــطٍ[1]

نسبه :

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي ، الملقَّب بزين الدين ، والمكنى بأبي الحسين ، والمعروف بابن المعطي .

مولده :

لقد اتفق كل من ترجم له على أنه وُلد سنة 564 هـ بظاهر بجاية حيث كانت تسكن قبيلته « زواوة » .

نشأته :

نشأ ابن معطٍ مع أهله وعشيرته بظاهر بجاية ، وبجاية الآن ميناء بالجزائر على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، وعلى الرغم من أنه لم يُذكر عنه شيء في صباه إلا أنه من المؤكد أنه أقبل منذ صغره على تلقي العلم واكتساب المعرفة ، فاهتم بالتحصيل والدرس ، وخير دليل على ذلك ما تركه من مؤلفاته ، خاصة أنه قد انتهى من نظم ألفيته في عام 595 هـ وهو ابن واحد وثلاثين ربيعًا .

---

(1) انظر : الأعلام للزركلي (8/ 155) ، « شذرات الذهب في أخبار من ذهب » لابن العماد (5/ 129) ، « وفيات الأعيان » لابن خلكان (5/ 243) .

شيوخه :

تلقى ابن معطٍ العلم على يد عدد من علماء عصره منهم :

- التاج الكندي (ت 597 هـ) .
- ابن عساكر (ت 600 هـ) .
- أبو موسى الجزولي (ت 607 هـ) .

مؤلفاته :

ذكر أصحاب كتب التاريخ والتراجم عددًا من مؤلفات ابن معطٍ منها :

1 – الدرة الألفية في علم العربية .

2 – المثلث في اللغة .

3 – العقود والقوانين في النحو .

4 – الفصول الخمسون في النحو .

5 – ديوان خطب .

6 – ديوان شعر .

7 – أرجوزة في القراءات السبع .

8 – نظم ألفاظ الجمهرة .

9 – البديع في صناعة الشعر .

★ ★ ★

مكانته العلمية :

لقد نبغ ابن معطٍ في علوم العربية حتى أصبح إمامًا مبرزًا فيها ، مكَّنته من ذلك ذاكرة قوية جعلته يحفظ كثيرًا من نصوص العربية مثل كتاب الصحاح للجوهري ، فقد كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة ، ولعل عصر ابن معطٍ كان له أثر كبير في تكوينه العلمي ، حيث عاش في بداية حياته في المغرب حيث موطن ولادته ، وكان المغرب في ذلك الوقت يعيش أزهى أيامه من عصر الموحدين ، مما ترك أثره في ازدهار علوم اللغة العربية وظهور علماء أعلام أمثال : ابن معطٍ وابن خروف وابن عصفور وابن مالك .

ثم رحل ابن معطٍ إلى المشرق حيث موطن إنتاجه العلمي ، وكان المشرق قُبَيْل مجيء ابن معطٍ إليه ينعم بما حققه صلاح الدين الأيوبي والدولة الأيوبية من بعده من انتصارات على الصليبيين ، مما أدى إلى استقرار المشرق وازدهار الحضارة الإسلامية وقتها . كل هذا كان له أثر طيب في نفوس العلماء في شتى أنحاء العالم الإسلامي ، مما جعلهم يفدون على المشرق من كل حدب وصوب ، ومنهم بالطبع كان ابن معطٍ الذي جاء إلى دمشق ، وقد قابل هناك الملك الكامل الـذي أُعجب بسعة علمه وحسن جوابه ، فطلب منه السفر معه إلى مصر ، فلبَّى ابن معطٍ طلبه ، وسافر إلى مصر واستقر بها ، فأجرى له الملك الكامل راتبًا ، وجعله يقرئ الناس الأدب والنحو في جامع عمرو بن العاص ، وقد ظل ابن معطٍ على هذه الحال حتى وافته المنية .

وفاته :

تُوُفِّي ابـن معطٍ في نهاية سنـة 628 هـ بالقاهرة ، وصُلِّي عليه بجنب القلعة ، وقد حضر الصلاة عليه الملك الكامل ، ودفن بالقرب من قبر الإمام الشافعي – رحمه اللَّه .

الدرة الألفية في علم العربية(1)

تُعد الدرة الألفية في علم العربية من أشهر مؤلفات ابن معطٍ ؛ لأنها أول منظومة نحوية في ألف بيت ، ويُعد ابن معطٍ الرائد في استعمال لفظ الألفية في أشعاره ، فقد أَطْلَقَ هذه التسمية على منظومته النحوية ، **حيث قال** :

.... هَـذَا تَـمَـامُ الـدُّرَّةِ الأَلْـفِـيَّـةْ

فابـن معطٍ صاحـب الفضـل في هذا الشأن ؛ لأنه فتح الباب لمن أتى بعـده كابـن مـالك (ت 672 هـ) ، والآثـاري (ت 828 هـ) ، والسيـوطـي (ت 911 هـ) . ويكفي أن نذكر أن ابن مالك قد عرف قدر ابن معطٍ ، حيث **قال في ألفيته** :

.... فَـائِـقَـةً أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مُـعْـطِـي

وَهُوَ بِسَبْـقٍ حَـائِـزٌ تَفْضِيـــلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ

لقـد نظـم ابـن معطٍ ألفيتـه على بحرين ، هما : بحر الرجز وبحر السريع ، وهذا مما تتميز به **الدرة الألفية** .

وقد اهتـم عـدد مـن العلماء بدراسة الدرة الألفية في علم العربية وشرحها ، **نذكر منهم** :

1 – أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي بن الخباز الإربلي

(1) **انظر** : شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (1/ 60 – 87) ، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، د . عبد العال سالم مكرم ، ص 453 – 455 .

الموصلي النحوي الضرير (ت 637 هـ) .

2 – عمر بن مظفر محمد زين الدين بن الوردي الحلبي الشافعي (ت 649 هـ) ، واسم شرحه : « **ضوء الدرة** » .

3 – عز الدين الحسن بن عبد المجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغي النحوي (ت 666 هـ) .

4 – محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي الشريشي المالكي (ت 685 هـ) ، واسم شرحه : « **التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية** » .

5 – عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي (ت 696 هـ) .

6 – محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي بدر الدين المعروف بابن النحوية (ت 718 هـ) .

7 – أحمد بن محمد بن عبد الوالي جبارة المقدسي المرداوي الصالحي شهاب الدين (ت 728 هـ) .

8 – عبد المطلب بن المرتضى الحسيني الشريف الجزري (ت 735 هـ) .

9 – أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الألبيري ثم الغرناطي أبو جعفر الأندلسي (ت 779 هـ) .

10 – محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي أبو عبد الله الأعمى النحوي (ت 780 هـ) .

11 – محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي أكمل الدين (ت 786 هـ) .

12 - يوسف بن الحسن بن محمد أبو الحسن الحموي الشافعي (ت 809 هـ) .

وبهذه الشروح أسهمت **الدرة الألفية في علم العربية** لابن معطٍ في الحركة النحوية منذ القرنين السابع والثامن الهجريين .

★ ★ ★

بسم الله الرحمن الرحيم

(1) يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ ... يَحْيَى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِ النُّورِ

(2) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا ... بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ ارْتَضَانَا

(3) فَلَمْ يَزَلْ يَنْمَى بِهِ الْإِسْلَامُ ... حَتَّى اسْتَبَانَتْ لِلْهُدَى أَعْلَامُ

(4) مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ ... وَحْيًا إِلَيْهِ بِلِسَانٍ عَرَبِي

(5) لِكَوْنِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نُطِقْ ... كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقْ

(6) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ثُمَّ سَلَّمَا ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا

(7) وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيلُ الْقَدْرِ ... وَفِي قَلِيلِهِ نَفَادُ الْعُمْرِ

(8) فَابْدَأْ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمّ ... فَالْحَازِمُ الْبَادِئُ فِيمَا يُسْتَتَمّ

(9) فَإِنَّ مَنْ يُتْقِنُ بَعْضَ الْفَنِّ ... يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَغْنِي

(10) وَذَا حَدَا إِخْوَانَ صِدْقٍ لِي عَلَى ... أَنِ اقْتَضَوْا مِنِّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلَا

(11) أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً فِي النَّحْوِ ... عِدَّتُهَا أَلْفٌ خَلَتْ مِنْ حَشْوِ

(12) لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ ... وِفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ

(13) لَاسِيَّمَا مَشْطُورِ بَحْرِ الرَّجَزِ ... إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ

(14) أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ ... مُزْدَوِجَ الشُّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ

(15) فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدِ ... أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ

الْكَلَامُ وَالْكَلِمُ

(16) بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ أَعْتَصِمْ ... الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمْ

(17) اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلَامُ ... نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامُ

(18) تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُهَا ... كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحُدُّهَا

(19) وَهْيَ ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهَا خُلْفُ ... الِاسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ

(20) فَالِاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّى ... فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى الْمُسَمَّى عَمَّا

(21) وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانِ ... وَمَصْدَرٍ دَلَالَةَ اقْتِرَانِ

(22) وَالْحَرْفُ لا يُفِيدُ مَعْنًى إِلَّا ... فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمُعَلَّا

عَلامَاتُ الاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ

(23) فَالِاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ ... وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ

(24) وَاجْرُرْهُ أَوْ نَادِهِ أَوْ صَغِّرْهُ ... وَانْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ أَوْ أَضْمِرْهُ

(25) وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ وَسَوْفَ عُرِّفَا ... وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَدْ إِنْ صُرِّفَا

(26) وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظٍ خَالِ ... مِنْ عَلَمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

(27) يَجِيءُ إِمَّا رَابِطًا أَوْ نَاقِلا ... أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلا

اشْتِقَاقُ الاسْمِ وَالْفِعْلِ

(28) وَاشْتَقَّ الِاسْمَ مِنْ سَمَا الْبَصْرِيُّونْ ... وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الْكُوفِيُّونْ[1]

(29) وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ ... دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسُّمَيُّ

(30) وَاشْتَقَّ كُوفِيُّونَ أَيْضًا مَصْدَرَا ... مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ : نَظَرْتُ نَظَرَا

(31) وَاشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَةْ ... وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيقُ النُّصْرَةْ

(32) إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ ... وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

★ ★ ★

---

(1) البيت من السريع .

الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ

(33) الْقَوْلُ فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ... الأَصْلُ فِي الإِعْرَابِ لِلأَسْمَاءِ
(34) وَحَدُّهُ تَغَيُّرٌ فِي الآخِرِ ... بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرِ
(35) بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ ... كَمَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرِو
(36) وَالْجَزْمُ مِنْ أَلْقَابِهِ كَلَمْ يَرُمْ ... وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمْ
(37) وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ ... فَعُوِّضَتْ جَزْمًا بِهَا يُقَرُّ
(38) وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالِ ... وَالأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ
(39) وَحَدُّهُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمْ ... حَرَكَةً مَا أَوْ سُكُونًا الْتُزِمْ
(40) كَحَيْثُ أَيْنَ أَمْسِ كَمْ فَقِسْ تُصِبْ ... وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبْ
(41) أَعْنِي فِي الاِسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا ... الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا
(42) كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالِ وَهَلُمَّ ... وَلَفْظُ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعُمّ
(43) فَالْمُعْرَبُ الاسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَا ... ثُمَّ مُضَارِعٌ سَيَأْتِي بَيِّنَا

الأَسْمَاءُ الْمُعْرَبَةُ

(44) الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الاِسْمِ الْوَاحِدِ ... كُلُّ صَحِيحٍ بِانْصِرَافٍ وَارِدِ
(45) فَرَفْعُه بِضَمَّةٍ تَبِينُ ... وَيَتْبَعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ
(46) وَالنَّصْبُ فِيهِ بِانْفِتَاحِ الآخِرِ ... وَالْجَرُّ فِيهِ بِانْكِسَارٍ ظَاهِرِ
(47) وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلاًّ ... بِأَلِفٍ نَحْوَ : الْفَتَى وَحُبْلَى
(48) سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تُقَدَّرُ ... الْحَرَكَاتُ كُلُّهَا لا تَظْهَرُ
(49) وَإِنْ يَكُنْ يَاءً وَكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّيَ مَنْقُوصًا لِنَقْصٍ حَلَّهُ
(50) نَحْوَ : الشَّجِي وَالنَّصْبُ فِيهِ يَظْهَرُ ... وَالرَّفْعُ كَالْجَرِّ بِهِ يُقَدَّرُ

(51) وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانَا
(52) أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمِثْلِ : الشَّاءِ وَالظَّبْيِ وَالْآيِ وَكَالْكِسَاءِ
(53) وَالْعَذْوِ وَالْعَدُوِّ وَالْكُرْسِيُّ جِئْتَ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيُّ
(54) وَسِتَّةٌ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضَفْ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الْأَلِفْ
(55) أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنٌ وَفُوهُ ذُو الْمَالِ قُلْ وَلا يَجُوزُ ذُوهُ
(56) وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كَإِسْحَاقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

الْوَقفُ

(57) وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ
(58) وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ إِبْدَالْ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَنْقُوصِ يَاءَ الْإِعْلَالْ [1]
(59) وَإِنْ تُعَرِّفْهُ فَأَثْبِتْهُ وَقِفْ وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتْمًا بِالْأَلِفْ
(60) وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالنَّقْلُ حَالاتٌ بِهَا الْوُقُوفُ

التَّثْنِيَةُ

(61) الْقَوْلُ فِي التَّثْنِيَةِ اللَّفْظِيَّهْ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ بِهَا مَنْوِيَّهْ
(62) لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدِ فَإِنْ تُثَنِّ خَالِدًا مَعْ خَالِدِ
(63) فِي الرَّفْعِ قُلْتَ : خَالِدَانِ بِالْأَلِفْ وَالنُّونُ كَالتَّنْوِينِ فَاحْذِفْ إِنْ تُضِفْ
(64) وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَاءٍ سَاكِنَهْ وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَائِنَهْ
(65) وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثُلَاثِيِّ الْبِنَا فِيهَا بِرَدِّ أَصْلِهِ تَعَيَّنَا
(66) فَقُلْ بِوَاوٍ : عَصَوَانِ كَالْقَنَا وَقُلْ بِيَاءٍ : رَحَيَانِ كَالْفَتَى

---

(1) البيت من السريع .

(67) وَإِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لَا تُحَوَّلُ ... وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لا تَزُولُ

(68) تَقُولُ : قَاضِيَانِ أَعْلَيَانِ ... وَشَذَّ فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ

(69) مِثْلُ : شُذُوذِ قَوْلِهِمْ أَلْيَانِ ... فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصْيَانِ

(70) وَارْدُدْ إِلَى الأَصْلِ أَبًا وَإِخْوَتَهْ ... وَفِي دَم وَبَابِهِ لَنْ تُثْبِتَهْ

(71) وَالْهَمْزُ إِنْ يَزِدْ فَوَاوًا يُبْدَلُ ... وَإِنْ يَكُنْ أَصْلاً فَهَمْزًا يُجْعَلُ

(72) تَقُولُ فِي الأَصْلِيِّ : قُرَّاءَانِ ... بِالْهَمْزِ وَالْمَزِيدُ حَمْرَاوَانِ

الْجُمُوعُ

(73) الْقَوْلُ فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَلَمْ ... وَالْوَصْفُ وَالْوَاحِدُ فِيهِ سَلِمْ

(74) وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا ... الاِسْمُ إِنْ سَلَّمْتَهُ مَجْمُوعًا

(75) أَلْحَقْتَهُ فِي الرَّفْعِ وَاوًا سُكِّنَتْ ... وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِيَاءٍ لُيِّنَتْ

(76) وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدُونَا ... وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدِينَا

(77) وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلِفْ ... وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفْ حُذِفْ

(78) وَأَعْرَبُوا كَالْفَرْدِ جَمْعَ التَّكْسِيرْ ... وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ يَتْلُو التَّذْكِيرْ[1]

(79) كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى ... وَفِي السَّمَاوَاتِ لِجَرٍّ مُثِّلَا

(80) فَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يُضَمّْ ... وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنُونٍ مُلْتَزَمْ

(81) أَلَا تَرَى مِنْ عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ ... مَعْ أَنَّهَا مُؤَنَّثٌ مُعَرَّفُ

(82) وَتُحْذَفُ التَّاءُ الَّتِي فِي الْوَاحِدَهْ ... إِذَا جَمَعْتَهَا لِأَجْلِ الْوَارِدَهْ

(83) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ يَاءً تُبْدَلُ ... إِلَّا إِذَا مُدَّتْ فَوَاوًا تُجْعَلُ

(84) فَقَصْرُهَا حُبْلَى وَحُبْلَيَاتُ ... وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتُ

---

(1) البيت من السريع .

(85) وَمِثْلُ : هِنْدٍ جُمْلَ دَعْدٍ يُجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا تُتْبَعُ
(86) وَمِثْلُ : جَفْنَةٍ بِفَتْحٍ جُمِعَتْ كَالْجَفَنَاتِ وَالصِّفَاتِ أُسْكِنَتْ
(87) وَأُسْكِنَ الْمُعْتَلُّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَالشَّدَّاتِ
(88) وَمِثْلُ : خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لُغًا ثَلاثٌ رُوِيَتْ
(89) وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : سُرَادِقَاتُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَحَمَّامَاتُ
(90) مِثْلُ : شُذُوذِ قَوْلِهِمْ : سُنُونَا وَأَرَضُونَ وَكَذَا حَرُونَا

أَزْمِنَةُ الأَفْعَالِ

(91) الْقَوْلُ فِي أَزْمِنَةِ الأَفْعَالِ الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالاِسْتِقْبَالِ
(92) بِأَمْسِ قَدِّرْ مَا مَضَى نَحْوَ : قَعَدْ وَالآنَ لِلْحَاضِرِ وَالآتِي بِغَدْ
(93) وَالْحَالُ لَا لَفْظَ لَهُ بِهِ انْفَرَدْ لَكِنَّ لَفْظَ الْحَالِ وَالآتِي اتَّحَدْ
(94) وَإِنَّمَا صِيغَ لِلاِسْتِقْبَالِ الأَمْرُ كَاضْرِبْ وَهْوَ غَيْرُ حَالِ
(95) وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمُضِيَّ حَتَّى يَأْتِي الضَّمِيرُ نَحْوَ : قُمْتُ قُمْتَا
(96) وَالأَمْرُ كَاضْرِبْ بِالسُّكُونِ يُبْنَى وَاحْذِفْ عَلِيلاً كَامْضِ وَاغْزُ وَاعْنَا
(97) وَالْمُبْهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاِسْمِ حَرْفٌ مِنْ أَنَيْتُ فِيهِ
(98) نَحْوُ : أَنَا أَضْرِبُ نَحْنُ نَضْرِبُ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ
(99) هَذَا خُصُوصًا مُعْرَبٌ مُرْتَفِعُ فَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِمَا سَتَسْمَعُ

جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ

(100) فَجَزْمُهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَأَلَمْ وَلاَمِ أَمْرٍ وَبِلا النَّهْيِ انْجَزَمْ
(101) وَاجْزِمْ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهْوَ إِنْ وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُ فَمِنْهُ مَنْ وَمَا
(102) وَمِنْهُ أَيٌّ وَمَتَى وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَإِذْ مَا

(103) وَمِنْـهُ أَيَّـانَ وَمِنْـهُ أَنَّـى — وَاجْزِمْ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنَ

(104) تَقُولُ : إِنْ تُلْمِمْ بِنَا نُكْرِمْكَا — وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرْكَا

(105) وَاجْزِمْ جَوَابَ الْأَمْرِ وَالتَّمَنِّي — وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ إِنْ لَمْ تَبْنِ

(106) نَحْوُ : أَلا تَنْزِلُ فِينَا تُكْرَمْ — وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمْ

(107) وَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلاَّ — لَوْلَا وَلَوْمَا مِثْلُهَا وَأَلَّا

نَوَاصِبُ الْمُضَارِعِ

(108) وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ — وَأَحْرُفٍ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

(109) كَيْ لامُ كَيْ لامُ الْجُحُودِ حَتَّى — وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ إِذَا أَجَبْتَا

(110) الأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالِاسْتِفْهَامَا — كَجِئْ لَنَا فَنُولِيَ الْإِكْرَامَا

(111) وَالْعَرْضَ وَالتَّحْضِيضَ وَالتَّمَنِّيَا — نَحْوُ : أَلا تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا

(112) وَمَا أُعِيبَ فِعْلُهُ فَاعْذُلَهْ — وَلا تَعِبْ فِعْلَ امْرِئٍ وَتَفْعَلَهْ

(113) وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلْدَةَ أَيْ — سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ كَيْ

(114) وَأَوْ كَمِثْلِ : الْزَمْهُ أَوْ يَقْضِينِي — فَانْصِبْ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى بَيِّنِ

عَلامَاتُ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ

(115) وَارْفَعْ مُضَارِعًا صَحِيحَ الْآخِرِ — مِثْلُ : يَقُومُ بِانْضِمَامٍ ظَاهِرِ

(116) وَانْصِبْهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ يُجْزَمْ سَكَنْ — وَالرَّفْعُ فِي مُعْتَلِّهِ لَمْ يُسْتَبَنْ

(117) وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلَّا فِي الْأَلِفْ — وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُذِفْ

الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ

(118) ثُمَّ ثُبُوتِ نُونِ يَفْعَلُونَا — وَتَفْعَلَانِ مَعَ تَفْعَلِينَا

(119) عَلَامَةٌ لِرَفْعِهِ الْمُبِينِ وَاجْزِمْهُ وَانْصِبْهُ بِحَذْفِ النُّونِ

نُونَا التَّوْكِيدِ

(120) وَنُونُ يَفْعَلَنْ وَيَفْعَلَنَّ مُؤَكِّدًا حَلَّ بِهِ لِيُبْنَى

(121) وَنُونُ يَفْعَلْنَ لِأُنْثَى جُمِعَتْ يُبْنَى لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

(122) وَابْنِ افْعَلَاهُ وَافْعَلِيهِ وَافْعَلُوا بِالْحذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

حُرُوفُ الْجَرِّ

(123) الْقَوْلُ فِي ذِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَالْقَسَمُ اعْتَقَبَهَا فِي الذِّكْرِ

(124) مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَى وَعَنْ وَحَاشَى وَعَدَا ثُمَّ خَلَا

(125) وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَمُذْ وَالْبَاءُ وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ ثُمَّ التَّاءُ

(126) وَمَعْ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّتْ لَوْلَا عَلَى خُلْفٍ وَكَيْ فَتَمَّتْ

(127) مِثَالُ : كَيْ كَيْمَهْ فِي الاِسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا احْكُمْ بِالاِنْجِرَارِ

(128) وَسِيبَوَيْهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَآهُ أَوْلَى

(129) كَقَوْلِهِمْ : كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَابْنُ يَزِيدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

(130) وَاجْرُرْ بِحَتَّى نَحْوُ : حَتَّى مَطْلَعِ وَبَعْدَ مُذْ وَمُنْذُ إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ

(131) تَقُولُ : مَا أَكَلْتُ مُذْ يَوْمَانِ وَمُنْذُ يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ

(132) وَإِنْ جَرَرْتَ فَهُمَا حَرْفَانِ حَرْفَا ابْتِدَاءِ غَايَةِ الزَّمَانِ

(133) هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ تَقُولُ فِي مِنْ : سِرْتُ مِنْ عُمَانِ

(134) أَمَّا إِلَى فَلانْتِهَاءِ الْغَايَهْ مَبْدَؤُهَا مِنْ وَإِلَى النِّهَايَهْ

(135) وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلُ : مَا يُبِينُ

★ ★ ★

(136) فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنْ — وَصَالِيَاتِ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[1]

(137) وَاللاَّمُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّمْلِيكِ — كَمَا تَقُولُ : الْمَالُ لِلْمَلِيكِ

(138) وَالْبَاءُ لِلإِلْصَاقِ قَدْ تُزَادُ — كَمَا تُزَادُ مِنْ فَلا تُرَادُ

(139) شَاهِدُهُ كَفَى بِهِ شَهِيدَا — وَمَا بِهِ مِنْ أَحَدِ مِنْ زِيدَا

(140) وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنَكَّرِ — كَرُبَّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلاً قُرِي

(141) وَبَعْدَ وَصْفِ الاِسْمِ يَأْتِي مُظْهَرَا — عَامِلُ رُبَّ أَوْ يَكُونُ مُضْمَرَا

(142) وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا — صَارَتْ كَمِثْلِ إِنَّمَا وَقَلَّمَا

(143) فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالاِسْمُ بَعْدَهَا — وَأَضْمَرُوا فِي الشِّعْرِ رُبَّ وَحْدَهَا

(144) وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي — كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ

(145) وَفِي مَعَ الْخُلْفُ فَقِيلَ : ظَرْفُ — وَقِيلَ : إِنْ أُسْكِنَ فَهْوَ حَرْفُ

(146) وَعَنْ إِذَا جَرَرْتَهُ اسْمٌ وَعَلَى — مِنْ عَنْ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقِلاَ

الْقَسَمُ

(147) وَالتَّاءُ فِي الْقَسَمِ فَرْعُ الْوَاوِ — فِي اللَّهِ حَسْبُ لَهُمَا التَّسَاوِي

(148) وَالْوَاوُ فَرْعُ الْبَاءِ ثُمَّ كَثُرَا — وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أُضْمِرَا

(149) وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ الْبَاءِ فَقَطْ — وَيَنْصِبُ الاسْمَ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطْ

(150) تَقُولُ : وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ — وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهَ حَالَ نَصْبِهِ

(151) وَقُلْ : هَأَللَّهِ وَآللَّهِ وَجُرَّ — إِذْ نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يُجَرّ

(152) وَفِي أَمَانَةِ وَعَهْدِ اللَّهِ — الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ بِلاَ اشْتِبَاهِ

(153) وَفِي لَعَمْرُ وايْمُنُ الرَّفْعُ وَجَبْ — وَعَمْرُ مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبْ

---

(1) البيت من السريع .

(154) وَقِيلَ : لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمْ ... وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تُضَمْ

(155) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسَمُ ... بِهَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ

(156) إِنَّ وَقَدْ أَدْخَلَ قَوْمٌ لامَا ... مَكَانَ إِنَّ أَكَّدَ الْكَلاَمَا

(157) تَقُولُ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضِلُ ... وَاللَّهِ إِنَّ خَالِدًا مُفَضَّلُ

(158) وَالْفِعْلُ إِنْ تُجِبْ بِهِ فَجِئْ بِقَدْ ... وَاللاَّمِ نَحْوُ : وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدْ

(159) وَفِي الْمُضَارِعِ ايتِ بِاللاَّمِ وَزِدْ ... نُونًا مُؤَكِّدًا عَلَيْهِ يَعْتَمِدْ

(160) شُدِّدَ أَوْ خُفِّفَ بِالسَّوَاءِ ... وَمِنْهُ مَا بِاللاَّمِ حَسْبُ جَاءِ

(161) وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلاَ ... أَوْ مَا كَقَوْلِي : وَالسَّمَا مَا فَعَلاَ

(162) فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ ... إِذْ أَمِنُوا الإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ

(163) كَقَوْلِهِ : تَاللَّهِ تَفْتَؤُ حُذِفْ ... لا مِنْهُ أَيْ لَا تَفْتَؤُ الْمَعْنَى عُرِفْ

الْمَمْنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ

(164) الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ ... الصَّرْفُ فِي الأَسْمَاءِ أَصْلٌ اسْتُخِفّْ

(165) وَهْوَ فِي الاِسْمِ الأَمْكَنِ الأَصْلُ يَقَعْ ... وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرِّ تَبَعْ

(166) وَالصَّرْفُ مَمْنُوعٌ مِنِ اسْمٍ مُشْبِهِ ... لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجِهِ

(167) وَهْيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعْ ... مِنْهَا فِي الاِسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعْ

(168) عَدْلٌ وَتَأْنِيثٌ وَجَمْعٌ أَقْصَى ... وَعُجْمَةٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ خُصَّا

(169) وَنُونُ فَعْلاَنَ الْمَزِيدِ وَالصِّفَةْ ... وَاسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالاِسْمُ الْمَعْرِفَةْ

(170) فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ : عُمَرَا ... وَالْوَزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوَ : بَدَّرَا

(171) وَأَحْمَدِ وَتَغْلِبِ وَيَشْكُرَا ... وَالْوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمِثْلِ : أَحْمَرَا

(172) وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمِثْلِ أُخَرَا ... وَمِثْلِ مَثْنَى وَثُلاَثُ اشْتَهَرَا

(173) وَعَلَمٌ أُنِّثَ نَحْوُ حَمْزَةْ ... وَزَيْنَبٍ وَحَلَبٍ وَعَزَّةْ

(174) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : سَكْرَى ... وَنَحْوَ : حَمْرَاءَ وَنَحْوَ : بُشْرَى

(175) تُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلا يَنْصَرِفُ ... مَا هِيَ فِيهِ نَكَّرُوا أَوْ عَرَّفُوا

(176) وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمِثْلِ ... فِي الْمُفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شَكْلِ

(177) يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ ... نَحْوُ : مَحَارِيبَ مَسَاجِدَ غُرَفْ

(178) ثَالِثُهُ الأَلِفُ ثُمَّ بَعْدَهُ ... حَرْفَانِ أَوْ ثَلاثَةٌ أَوْ شَدَّةُ

(179) وَزَائِدًا مُعَرَّفٍ كَعِمْرَانْ ... وَنَحْوُ : عُثْمَانَ وَنَحْوُ : عَفَّانْ

(180) وَغَطَفَانَ وَانْصِرَافُ حَسَّانْ ... إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَّانْ

(181) وَزَائِدًا الْوَصْفِ كَمِثْلِ سَكْرَانْ ... مُقَابِلا سَكْرَى كَذَا اصْرِفْ عُرْيَانْ(1)

(182) وَعَلَمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا ... كَحَضْرَمَوْتَ وَكَمَعْدِي كَرِبَا

(183) أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الأَعْلام ... فَنَحْوُ : إِسْحَاقَ وَإِبْرَاهَام

(184) إِلَّا ثُلاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكَنَا ... ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا

(185) إِلَّا مُؤَنَّثًا كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةْ ... فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

(186) وَكُلّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنَكَّرَا ... لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا كَأَحْمَرَا

(187) وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلامٍ أَوْ تُضِفْ ... أَوْ نُكِّرَ الْعَلَمُ فَهْوَ مُنْصَرِفْ

(188) وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لِأَبْ ... تَصْرِفْهُ نَحْوُ : قُرَيْشٍ وَعَرَبْ

(189) وَإِنْ تُرِدْ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّا ... لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبَ وَلَخْمَا

(190) كَذَا إِذَا أَرَدْتَ بِالْبُلْدَانِ ... تَأْنِيثَ تَعْرِيفٍ كَمِنْ عُمَانِ

(191) لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةٍ أَرَدْتَا ... وَإِنْ أَرَدْتَ مَوْضِعًا صَرَفْتَا

(192) كَوَاسِطٍ وَدَانِقٍ وَفَلْجِ ... دَلِيلُهَا فِي الشِّعْرِ لِلْمُحْتَجِّ

(193) كَذَاكَ لا تُصْرَفُ أَسْمَاءُ السُّوَرْ ... كَهُودَ وَالتَّأْنِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرْ

---

(1) الأبيات (179 - 181) من السريع .

(194) مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَّةِ الإِضَافَهْ إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهْ

(195) وَمِثْلُ : حَامِيمِ وَيَاسِينِ بُنِي وَقِيلَ بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتُنِي

الأَفْعَالُ الـمُتَعَدِّيَةُ وَاللاَّزِمَةُ

(196) الْقَوْلُ فِي الأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي وَتَنْتَهِي لِسَبْعَةٍ فِي الْعَدِّ

(197) أَوَّلُهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلاَ إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلاَ

(198) كَطَالَ وَاحْمَرَّ وَنَحْوُ : ظَرُفَا وَمِثْلُ : رَاحَ وَاغْتَدَى وَانْصَرَفَا

(199) وَكُلُّ فِعْلٍ رَافِعٌ فَاعِلَهُ وَلا يَكُونُ الْفِعْلُ إِلَّا قَبْلَهُ

(200) وَيَسْتَوِي الظَّاهِرُ وَالضَّمِيرُ وَالْفِعْلُ حَتْمًا وَضْعُهُ التَّذْكِيرُ

(201) وَإِنَّمَا تَأْنِيثُهُ لِلْفَاعِلِ تَقُولُ : قَامَتْ دَعْدُ غَيْرَ فَاصِلِ

(202) فَإِنْ فَصَلْتَ الْفِعْلَ عَنْ فَاعِلِهِ لَمْ تَجِبِ التَّاءُ لَهُ فِي فِعْلِهِ

(203) وَهَكَذَا التَّخْيِيرُ فِي الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلا تَكْتَرِثِ

(204) وَإِنْ يُؤَنَّثْ فَاعِلٌ ضَمِيرُ فَلَيْسَ فِي تَأْنِيثِهِ تَخْيِيرُ

(205) الآخَرُ التَّالِيهِ ذُو الْوُصُولِ بِأَحْرُفِ الْجَرِّ إِلى مَفْعُولِ

(206) وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَمَّا الأَوَّلُ فَالْحَرْفُ حَتْمًا عَنْهُ لَيْسَ يُفْصَلُ

(207) وَالآخَرُ الَّذِي أَجَازُوا فَصْلَهُ مِثَالُهُ اشْكُرْ خَالِدًا وَاشْكُرْ لَهُ

(208) الثَّالِثُ النَّاصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا لَا يُشْتَرَطْ

(209) إِلَّا لِلَبْسٍ لَوْ أَتَى مَعْكُوسَا كَمَا تَقُولُ : زَارَ مُوسَى عِيسَى

التَّحْذِيرُ

(210) وَيَنْصِبُ الْمَفْعُولَ فِعْلٌ مُضْمَرُ تَقُولُ : إِيَّاكَ وَشَيْئًا يُنْكَرُ

(211) وَمِثْلُهُ : مَكَّةَ وَالْهِلَالَ لَمَّا رَأَى الأَهْبَةَ وَالإِهْلَالَ

(212) شَأْنَكَ وَالْحَجَّ أَيِ الْزَمْ شَأْنَكَا أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ أَيِ الْحَقْ أَهْلَكَا
(213) وَهَكَذَا كِلَيْهِمَا وَتَمْرَا إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ الشَّرَّا
(214) وَانْتَهِ خَيْرًا وَوَرَاءَ أَوْسَعَا وَنَاقَةَ اللَّهِ وَكُلٌّ سُمِعَا
(215) قَدْ أَضْمَرُوا أَعْطِ وَزِدْنِي وَاحْذَرِ وَاتَّقِ وَأْتِ مِثْلُ ذَاكَ يُضْمَرُ
(216) وَمِنْهُ مَفْعُولٌ عَلى الْمَعْنَى حُمِلْ أُضْمِرَ فِعْلُهُ كَبَيْتٍ قَدْ نُقِلْ
(217) قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِحَرْفِ جَرٍّ

(218) الرَّابِعُ الَّذِي لَهُ مَفْعُولُ ثُمَّ لَهُ لِآخِرٍ وُصُولُ
(219) لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدِ اسْتَغْفَرْتُ
(220) يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَبِينَا كَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَا

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

(221) الْخَامِسُ النَّاصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : كَسَوْتُ الْعَبْدَ حُلَّتَيْنِ
(222) وَسَادِسٌ لَهَا ثَمَانٍ تُطْلَبُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فَتَنْصِبُ
(223) وَهْيَ ظَنَنْتُ مَعْ حَسِبْتُ خِلْتُ عَلِمْتُ مَعْ جَعَلْتُ مَعْ زَعَمْتُ
(224) وَجَدْتُ مَعْ رَأَيْتُ وَهْيَ كُلُّهَا تُلْغَى أَخِيرَةً وَقَدْ تُعْمِلُهَا
(225) وَإِنْ تَوَسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّهَا إِعْمَالُهَا الْمَشْهُورُ
(226) وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مُطْلَقَا مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا
(227) لَامُ ابْتِدَاءٍ وَحُرُوفُ الْجَحْدِ وَحَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ لَا تُعَدّ
(228) نَحْوُ : عَلِمْتُ مَنْ تَرَى أَبُوكَا وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَا
(229) وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَارْفَعْ كَخِلْتُهُ هُنَا الزَّيْدَانِ

(230) وَإِنْ تَصِلْ بِهَا ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ أَوِ الزَّمَانِ أَوْ مَكَانِ مُضْمَرِ
(231) فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ وَإِنْ تَكُنْ رَأَيْتَ رَأْيَ الْعَيْنِ
(232) فَإِنَّهَا تَنْصِبُ مَفْعُولاً فَقَطْ وَفِي الْجَمِيعِ فِعْلُ قَلْبٍ يُشْتَرَطْ

الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيل

(233) السَّابِعُ الَّذِي عَلَيْهِ يُدْخَلُ الْهَمْزُ أَوْ ضُعِّفَ ثُمَّ يُنْقَلُ
(234) إِلَى ثَلاثَةٍ تَقُولُ أَعْلَمَا الْقَوْمُ خَالِدًا أَبَاكَ الأَكْرَمَا
(235) كَذَا تَعَدَّى لِثَلاثَةٍ أَرَى كَذَاكَ أَنْبَا وَكَذَاكَ أَخْبَرَا

الْمَنْصُوبَاتُ

(236) الْقَوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الأَفْعَالِ لِسَبْعَةٍ تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي

الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

(237) الْمَصْدَرُ الْمُبْهَمُ لِلتَّأْكِيدِ مِثْلُ : بَيَانِ النَّوْعِ وَالْمَحْدُودِ
(238) وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ إِذَا مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَطَمِعْتُ طَمَعَا
(239) وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ يَمْشِي الْخَطَرَا
(240) وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ سَوْطَيْنِ أَوْ أَلْفًا كَهَذَا الضَّرْبِ
(241) وَالْفِعْلُ تَارَةً يَكُونُ مُضْمَرًا وَيُنْصَبُ الَّذِي يَكُونُ مَصْدَرَا
(242) تَقُولُ : خَيْرَ مَقْدَم وَسَقْيَا وَمَرْحَبًا وَنِعْمَةً وَرَعْيَا
(243) وَمِنْهُ لَبَّيْكَ وَوَيْلاً كَيْلاَ وَمِنْهُ سُبْحَانَ وَوَيْلاً عَوْلاَ
(244) وَخَيْبَةً وَجَنْدَلاً وَبَهْرَا وَصِبْغَةَ اللَّهِ وَجَدْعًا عَقْرَا

★ ★ ★

ظَرْفَا الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

(245) وَالظَّرْفُ ظَرْفَانِ فَأَمَّا الأَوَّلُ ... فَهْوَ زَمَانُ الْفِعْلِ فِيهِ يُفْعَلُ

(246) تَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ : سِرْتُ دَهْرَا ... وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ : سِرْتُ الشَّهْرَا

(247) فَمِنْهُ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُذَكَّرَا ... مَعْرِفَةً عُدِلَ أَعْنِي سَحَرَا

(248) وَمِنْهُ مَا تَنْكِيرُهُ قَدِ اسْتَمَرّْ ... نَحْوُ : مَسَاءٍ وَصَبَاحٍ وَبَكَرْ

(249) وَمِنْهُ مَا أُنِّثَ وَهْوَ مَعْرِفَةْ ... كَغُدْوَةٍ وَبُكْرَةٍ لَنْ نَصْرِفَهْ

(250) وَمِنْهُ مَا تَنْقُلُهُ فَتُخْبِرُ ... عَنْهُ وَتَارَةً بِهِ تُخَبِّرُ

(251) أَمَّا الْمَكَانُ فَالْجِهَاتُ السِّتُّ ... مِثَالُهُ يُمْنَةَ خَلْفَ تَحْتَ

(252) وَعَكْسُهَا فَوْقَ أَمَامَ يُسْرَةْ ... وَمِثْلُهَا مَا سَأُبِينُ أَمْرَهْ

(253) مِنْهُ تِجَاهُ وَكَذَا حِذَاءُ ... وَمِنْهُ تِلْقَاءُ كَذَا إِزَاءُ

(254) وَدُونَ مِنْهَا وَكَذَا عِنْدَ وَمَعْ ... فَهَذِهِ وَشِبْهُهَا انْصِبْهَا جُمَعْ

(255) وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي الْمَعْدُودِ ... كَالْمَيْلِ وَالْفَرْسَخِ وَالْبَرِيدِ

(256) وَالظَّرْفُ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبِنَاءُ ... كَمِثْلِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ وَرَاءُ

(257) وَفِي بِهِ تُقَدَّرُ الظُّرُوفُ ... وَهْوَ إِذَا نَصَبْتَهَا مَحْذُوفُ

(258) وَلا يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُعَدَّى ... عَنْ أَمْكُنٍ خُصَّتْ إِلَيْهَا عُدِّي

(259) كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالأَسْوَاقِ ... وَالشَّامِ وَالْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ

الْحَالُ

(260) وَالْحَالُ هَيْئَةٌ شَبِيهُ الْوَصْفِ ... كَجَاءَ زَيْدٌ خَائِفًا يَسْتَخْفِي

(261) مَنْصُوبَةٌ مُشْتَقَّةٌ مَنْكُورَةْ ... حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَذْكُورَةْ

(262) بَعْدَ كَلَامٍ تَمَّ فَهْيَ فَضْلَةْ ... فِيهَا ضَمِيرٌ وَتَكُونُ جُمْلَةْ

(263) فَتَلْزَمُ الْوَاوَ وَطَوْرًا تُحْذَفُ وَالْحَالُ مِنْ عَامِلِهَا مَا يَضْعُفُ
(264) فَلا تُقَدِّمْهَا عَلَى تَنْبِيهِ وَلا إِشَارَةٍ وَلا تَشْبِيهِ
(265) وَلا عَلَى ظَرْفٍ لَهُ فِيهَا عَمَلْ وَفِي سِوَاهَا إِنْ تُقَدَّمْ لَمْ تُبَلْ
(266) وَحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلّ كَقَوْلِهِ : لِمَيَّ مُوحِشًا طَلَلْ
(267) وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تَأْكِيدًا كَمَا قَالَ : هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا
(268) وَقَدْ تَجِيءُ الْحَالُ طَوْرًا مَعْرِفَهْ فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٌّ صِفَهْ
(269) كَقَوْلِهِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَا وَجُهْدَهُ وَوَحْدَهُ أَتَاكَا

التَّمْيِيزُ

(270) وَالأَصْلُ فِي التَّمْيِيزِ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ وَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَمَمْسُوحٍ يُحَدّ
(271) بِوَاحِدٍ مَنْكُورٍ اسْمَ جِنْسِ مُقَدَّرٍ بِمِنْ مُزِيلِ اللَّبْسِ
(272) نَحْوُ : ثَلاثِينَ مَنًا شَرَابَا وَنَحْوُ : قَدْرِ رَاحَةٍ سَحَابَا
(273) يُنْصَبُ عَنْ نُونٍ وَعَنْ تَنْوِينِ وَعَنْ إِضَافَةٍ عَلَى التَّبْيِينِ
(274) مُشَبَّهٍ بِضَارِبِينَ رَجُلا تَقُولُ لِي : مِلْءُ الإِنَاءِ عَسَلا
(275) وَاسْتَعْمَلُوهُ بَعْدُ فِي أَفْعَالِ مَعْمُولُهَا يُؤْذِنُ بِانْتِقَالِ
(276) تَقُولُ مِنْهَا : طَابَ زَيْدٌ نَفْسَا وَالأَصْلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ عَكْسَا
(277) وَلا تُؤَخِّر عَامِلَ التَّمْيِيزِ وَحَكَمُوا فِي الْفِعْلِ بِالتَّجْوِيزِ
(278) وَمَا أَتَى مِثْلَ الْحِسَانِ الأَعْبُدَا وَلَمْ يَكُنْ مُنَكَّرًا مُوَحَّدَا
(279) فَلَيْسَ تَمْيِيزًا وَوَجْهُ نَصْبِهِ تَشْبِيهُهُ لَفْظًا بِمَفْعُولٍ بِهِ

الْمَفْعُولُ لَهُ

(280) أَمَّا الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً لَهُ يُنْصَبُ نَحْوُ : جِئْتُ زَيْدًا قَتْلَهُ

(281) مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ فِعْلِ الْفَاعِلِ   أَعَمَّ مِنْهُ لَا بِلَفْظِ الْعَامِلِ
(282) بَلْ مَصْدَرًا جَوَابَ لِمَ مُقَدَّرَا   بِاللَّامِ إِلَّا فَيَكُونُ مُظْهِرَا
(283) وَجَاءَ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ   يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
(284) مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ   وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

(285) ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولاً مَعَهْ   تَنْصِبُهُ إِذْ مَعَ وَاوٍ مَوْضِعَهْ
(286) نَحْوُ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَسَطْحَ الدَّارِ   وَمَا لِزَيْدٍ وَارْتِكَابَ الْعَارِ
(287) وَنَحْوُ : مَا أَنْتَ وَهَذَا الْقَوْلا   وَالرَّفْعُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَوْلَى

الاسْتِثْنَاءُ

(288) هَذَا مَكَانُ ذِكْرِ الِاسْتِثْنَاءِ   إِذْ هُوَ عَدَّى الْفِعْلَ لِلأَسْمَاءِ
(289) إِلَّا هُوَ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ   أَشْيَاءُ قَدْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ
(290) تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرَا   وَقَدْ أَجَازُوا النَّعْتَ فِي الَّذِي تَرَى
(291) فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ   أَوْ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ لا النَّهْيِ
(292) وَكَانَ الِاسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ تُصِبْ   فَعَلَى الِاسْتِثْنَا وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ
(293) فِي مِثْلِ : مَا فِي الدَّارِ مِنْهُمْ بَشَرُ   يَجُوزُ إِلَّا جَعْفَرًا أَوْ جَعْفَرُ
(294) وَالنَّصْبُ فِي التَّكْرِيرِ وَالتَّقْدِيمِ   وَالِانْقِطَاعِ وَاجِبُ اللُّزُومِ
(295) ثُمَّ الَّذِي ضُمِّنَ مَعْنَى إِلَّا   يَجِيءُ إِسْمًا وَيَجِيءُ فِعْلا
(296) فَالِاسْمُ غَيْرٌ وَسَوَاءٌ وَسِوَى   وَالْفِعْلُ حَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلا
(297) وَكُلُّ مُسْتَثْنَى بِالِاسْمِ جُرَّهُ   وَانْصِبْ سَوَاءَ مَدَّهُ وَقَصْرَهُ
(298) وَغَيْرُ كَاسْمٍ بَعْدَ إِلَّا تُعْرِبُهْ   فَصِفْ بِهِ طَوْرًا وَطَوْرًا تَنْصِبُهْ

(299) وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ حَاشَا تَخْفِضُ ... وَمَنْ سِوَاهُ الْجَرَّ لا يَعْتَرِضُ
(300) وَإِنْ أَتَتْ مَا مَعْ خَلا وَمَعْ عَدَا ... فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُمَا فَرْضٌ بَدَا

مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

(301) الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ ... قَدْ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ لَفْظًا جَاهِلُهْ
(302) أَوْ عَالِمٌ فِي حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ ... إِذْ ذَاكَ فِي الْمَفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ
(303) وَفِعْلُهُ يُضَمُّ مِنْهُ الأَوَّلُ ... وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يُجْعَلُ
(304) فِي كُلِّ مَاضٍ صَحَّ نَحْوُ : ضُرِبَا ... وَافْتَحْهُ فِي الآتِي وَقُلْ : لَنْ يُضْرَبا
(305) وَإِنْ يَكُنْ أَوْسَطُهُ عَلِيلا ... فَاكْسِرْ بِهِ الأَوَّلَ نَحْوُ : قِيلَا
(306) وَقَدْ يُشَمُّ الضَّمُّ فِي أَوَّلِهِ ... ثُمَّ الَّذِي يَنُوبُ عَنْ فَاعِلِهِ
(307) يَكُونُ مَفْعُولاً كَغِيضَ الْمَاءُ ... وَقُضِيَ الأَمْرُ وَيُشْفَى الدَّاءُ
(308) وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ ... تُرْفَعُ مَوْضِعًا عَلَى التَّقْدِيرِ
(309) كَمُرَّ بِي وَسِيرَ بِي وَقَدْ بُنِي ... فِعْلُ الْمَفَاعِيلِ لِظَرْفِ الزَّمَنِ
(310) وَلِلْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ الأُوَلْ ... وَالاخْتِصَاصُ شَرْطُ كُلِّهَا شَمِلْ
(311) لِفَقْدِ مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحِ ... تُقَامُ هَذِهِ مَعَ التَّرْجِيحِ
(312) فَالأَسْبَقُ الْمَجْرُورُ وَالْمَصَادِرُ ... ثُمَّ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ آخِرُ
(313) وَإِنْ تَقُلْ : سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْرَا ... يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ كَانَ خَيْرَا
(314) فَإِنْ رَفَعْتَ وَاحِدًا فَالْبَاقِي ... يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اسْتِحْقَاقِ
(315) وَحَالُ ذَا الْمَفْعُولِ حَالُ الْفَاعِلِ ... فِي الرَّفْعِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الأَوَائِلِ
(316) مَسْأَلَةٌ بِهَا امْتِحَانُ النَّشْأَةْ ... أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ أَلْفُ مِائَةْ
(317) وَكُسِيَ الْمَكْسُوُّ فَرْوًا جُبَّةْ ... وَنُقِصَ الْمَوْزُونُ أَلْفًا حَبَّةْ

★ ★ ★

التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ

(318) الْقَوْلُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ   تَنْكِيرُ الِاسْمِ الْأَصْلُ كَالتَّذْكِيرِ
(319) أَلَا تَرَى عُمُومَ شَيْءٍ أَوَّلُ   وَكَانَ قَبْلَ زَيْدٍ اسْمًا رَجُلُ
(320) وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ رُبَّ أَوْ أَلْ   أَوْ كَمْ مُضَافَةً عَلَيْهِ تُدْخَلْ
(321) أَوْ مِنْ لِلِاسْتِغْرَاقِ أَوْ كُلاًّ لَهُ   فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ مَثَّلَهُ
(322) رُبَّ غُلامٍ قَدْ مَلَكْتُ أَوْ كَمْ   وَكُلُّ عَبْدٍ مَا لَهُ مِنْ دِرْهَمْ

الْمَعَارِفُ

(323) أَمَّا الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذْكَرُ   أَوَّلُهَا الْأَعْلامُ ثُمَّ الْمُضْمَرُ
(324) وَالْمُبْهَمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ   بِاللَّامِ وَالْمُضَافُ لِاسْمٍ يُعْرَفُ

الْعَلَمُ

(325) فَالْعَلَمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأُنَاسِي   يَكُونُ مِثْلُهُ لِغَيْرِ النَّاسِ
(326) مِمَّا يُلَابِسُونَهُ كَالنَّعَمِ   كَأَعْوَجٍ وَلاحِقٍ وَشَذْقَمِ
(327) ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدُ   مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدُ
(328) وَضِدُّهُ الْمَنْقُولُ نَحْوُ : الْفَضْلِ   وَأَسَدٍ وَنَقَلُوا عَنْ فِعْلِ
(329) نَحْوُ : يَزِيدَ وَأَتَى عَنْ أَمْرِ   كَأَصْمِتٍ وَأَطْرِقَا فِي الشِّعْرِ
(330) وَمُتَرَكِّبٌ كَمَعْدِي كَرِبَا   وَجُمْلَةٌ مَحْكِيَّةٌ لَنْ تُعْرَبَا
(331) كَشَابَ قَرْنَاهَا وَذَرَّى حَبًّا   وَمِنْهُ بَيْتٌ قَدْ نَمَتْهُ الْأَنْبَا
(332) نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ   ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

★★★

الْمُضْمَرَاتُ

(333) وَالْمُضْمَرُ الَّذِي لَهُ مُفَسِّرُ مُقَدَّمٌ أَوْ بَعْدَهُ مُؤَخَّرُ
(334) أَوْ بِسِيَاقِ الْقَوْلِ أَوْ حُضُورِ أَوْ كَانَ مَعْلُومًا بِلا تَفْسِيرِ
(335) أَمَّا الَّذِي قُدِّمَ مَا يُفَسِّرُهْ فَنَحْوُ : زَيْدٌ جَاءَ عَمْرًا خَبَرُهْ
(336) أَمَّا الَّذِي مِنْ بَعْدِهِ التَّفْسِيرُ فَنَحْوُ : نِعْمَ رَجُلاً جَرِيرُ
(337) وَبِئْسَ عَبْدًا قَدْ مَلَكْتُ رِقَّهُ وَرُبَّهُ عَبْدًا أَرَدْتُ عِتْقَهُ
(338) وَمِنْهُ مَا تَفْسِيرُهُ بِجُمْلَةْ وَهْوَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ حَلَّ قَبْلَهْ
(339) مَوْقِعُهُ فِي الابْتِدَا وَإِنَّا وَبَابُ كَانَ مَعَ بَابِ ظَنَّا
(340) كَقَوْلِهِ جَلَّ : هُوَ اللَّهُ أَحَدْ وَمِنْهُ مَا فُسِّرَ بِاسْمٍ انْفَرَدْ
(341) وَذَاكَ فِي عَطْفِ عَوَامِلِ عَلَى عَوَامِلِ تَنَازَعُ اسْمًا انْجَلَى
(342) كَمِثْلِ زَارَنِي وَزُرْتُ عَمْرًا وَمِنْهُ آتُونِيَ أُفْرِغْ قِطْرَا
(343) فَسِيبَوَيْهِ يُعْمِلُ الأَخِيرَا فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا
(344) فِي أَسْبَقِ الْفِعْلَيْنِ وَهْوَ أَوْلَى وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا
(345) يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ لِسِيبَوَيْهِ وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَةْ
(346) أَمَّا سِيَاقُ الْقَوْلِ فَهْوَ مِثْلُ بَلْ هُوَ شَرٌّ وَالْمُرَادُ الْبُخْلُ
(347) أَمَّا الَّذِي فَسَّرَهُ الْحُضُورُ فَنَحْوُ : أَنْتَ وَأَنَا الضَّمِيرُ
(348) أَمَّا الَّذِي تَفْسِيرُهُ فِي النَّفْسِ نَحْوُ : تَوَارَتْ فِيهِ ذِكْرُ الشَّمْسِ
(349) وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَحُكْمُهُ الْبِنَا مَفْصُولُهُ فِي الرَّفْعِ نَحْنُ وَأَنَا
(350) وَأَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُنَّا أَنْتُمْ هُوَهْ هِيَهْ هُمَا هُمْ هُنَّا
(351) وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرِ إِنْ عُرِفَا اخْتُصَّ بِهَذَا الْمُضْمَرِ
(352) يَجِيءُ فِي كَانَ وَبَابِ إِنَّا وَبَابِ مَا أَيْضًا وَبَابِ ظَنَّا

(353) كَمِثْلِ : إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ فَهُوَ فَصْلٌ زَائِدٌ ضَمِيرُ
(354) وَإِنْ وَصَلْتَهُ بِفِعْلٍ قُلْتَا قُمْتُ وَقُمْنَا قُمْتِ قُومِي قُمْنَا
(355) وَقُمْتُمَا وَقُمْتُمْ قُمْتُنَّا قَامَا وَقَامَتَا وَقَامُوا قُمْنَا
(356) وَاللَّفْظُ بِالْمَنْصُوبِ إِنْ فَصَلْتَهُ إِيَّايَ إِيَّانَا وَمَنْ خَاطَبْتَهُ
(357) إِيَّاكَ إِيَّاكِ وَقُلْ : إِيَّاكُمَا إِيَّاكُمْ إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمَا
(358) إِيَّاهُ إِيَّاهَا وَإِيَّاهُنَّا جَمْعُ الْإِنَاثِ مِثْلُ : إِيَّاكُنَّا
(359) وَإِنْ تَصِلْ بِالْفِعْلِ قُلْتَ : صَدَّنِي وَالنُّونُ وَاقٍ وَكَذَاكَ إِنَّنِي
(360) وَصَدَّنَا وَصَدَّهُ وَصَدَّكَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ وَكَذَاكَ إِنَّكَا
(361) وَقِسْ فَكُلُّ مَا بَقِي مَفْهُومُ وَهَكَذَا مَغِيبُهُ مَعْلُومُ
(362) وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ حَتْمًا يَتَّصِلْ بِالاسْمِ أَوْ بِالْحَرْفِ لَيْسَ يَنْفَصِلْ
(363) نَحْوُ : غُلامِي لِي عَلَى مَا قُدِّمَا وَأَشْرَعُ الْآنَ أُبِينُ الْمُبْهَمَا
(364) فَالْمُبْهَمُ الْمَوْصُولُ وَالإِشَارَةْ شَرَطْتُ فِي كِلَيْهِمَا انْحِصَارَهْ

الأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ

(365) وَذَلِكَ الْمَوْصُولُ يَحْتَاجُ صِلَةْ بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ عَادِلَهْ
(366) وَهْيَ تَكُونُ خَبَرِيَّةً يَصِحّ الصِّدْقُ وَالتَّكْذِيبُ فِيهَا مُتَّضِحْ
(367) نَحْوُ : الَّذِي قَامَ وَمِثْلُهُ الَّتِي وَمَنْ وَمَا وَالْجَمْعُ وَالتَّثْنِيَةِ
(368) نَحْوُ : اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالْأُلَى وَاللَّاءِ وَاللَّائِي وَذُو قَدْ نُقِلَا
(369) عَنْ طَيِّءٍ فِي ذُو حَفَرْتُ شَاهِدْ كَذَا الْأُلَى فِي الشِّعْرِ أَيْضًا وَارِدْ
(370) وَذَا الَّذِي مَعْ مَا فَقُلْ : مَاذَا تَرَى مَعْنَاهُ مَا الَّذِي تَرَى مُسْتَخْبِرا
(371) وَأَيُّ الْمَوْصُولُ وَاللَّامُ الَّتِي تُوصَلُ كَالْمُعْطَى بِهِ بِالصِّفَةِ

★ ★ ★

الإِخْبَارُ بِأَلْ وَبِالَّذِي

(372) وَمِنْهُ بَابٌ اسْمُهُ الإِخْبَارُ ... بِأَلْ وَبِالَّذِي كَمَا تَخْتَارُ

(373) وَذَاكَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ تُخْبِرُ ... عَنْ ذَا بِأَلْ وَبِالَّذِي فَتَنْظُرُ

(374) إِنْ كانَ عَامِلٌ لَهُ تَصَرُّفَا ... وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ يُعَرَّفَا

(375) وَكَانَ مِمَّا جَازَ أَنْ تُضْمِرَهُ ... وَأَنْ تُعِيدَ لِلَّذِي مُضْمَرَهُ

(376) فَانْقُلْ لِآخِرِ الكَلامِ الاسْمَا ... وَاجْعَلْ مَكَانَهُ ضَمِيرًا حَتْمَا

(377) وَأْتِ بِأَلْ أَوْ بِالَّذِي ابْتِدَاءَ ... خَبَرُهُ مَا فِي الأَخِيرِ جَاءَ

(378) نَحْوُ : الَّذِي يَقُومُ مِنَّا عَمْرُو ... وَالضَّارِبُ الْغُلامَ مِنَّا بَكْرُ

(379) فَفِي يَقُومُ مُضْمَرُ الَّذِي اسْتَتَرْ ... كَذَاكَ فِي الضَّارِبِ ذِكْرُ مَا ظَهَرْ

(380) وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ أَنِّثْ مُخْبِرَا ... بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِي الْكَلامُ خَبَرَا

(381) وَتَدْخُلُ الْفَاءُ إِذَا وَصَلْتَهَا ... بِالْفِعْلِ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا أَدْخَلْتَهَا

(382) فِي خَبَرِ الْمَوْصُوفِ أَيْضًا بِهِمَا ... إِذْ شُبِّهَا بِالشَّرْطِ حَيْثُ أُبْهِمَا

(383) نَحْوُ : الَّذِي يُعْطِي فَجَاوِزْ عَنْهُ ... وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْهُ

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

(384) أَمَّا الإِشَارَاتُ فَفِيهَا رُتَبُ ... فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ كَمَا تُرَتَّبُ

(385) هَذَا يَلِيهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَا ... هَاتَا تَلِيهَا تِيكَ ثُمَّ تَالِكَا

(386) هَذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَا ... هَاتَانِ ثُمَّ تَانِ ثُمَّ تَانِكَا

(387) وَهَؤُلاءِ وَأُولَى أُولَئِكَا ... وَفِي الْمُخَاطَبَةِ قُلْ مِنْ ذَلِكَا

(388) كَيْفَ تَرَى ذَاكَ الْفَتَى يَاسَعْدُ؟ ... وَكَيْفَ ذَلِكَ الْفَتَى يَا دَعْدُ؟

(389) وَكَيْفَ ذَاكُمُ الْفَتَى يَافِتْيَتِي؟ ... وَكَيْفَ ذَاكُنَّ الْفَتَى يَانِسْوَتِي؟

(390) فَذَا وَتَا اسْمٌ مَنْ لَهُ أَشَرْتَا وَالْكَافُ حَرْفُ مَنْ لَهُ خَاطَبْتَا

الْمُعَرَّفُ بِلامِ الْمَعْرِفَةِ

(391) ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلامِ الْمَعْرِفَةْ فَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِجِنْسٍ وَصِفَةْ
(392) وَمِنْهُ تَعْرِيفٌ لِمَعْهُودٍ سَبَقْ فَهْوَ بِذَا مِثْلُ الضَّمِيرِ بَلْ أَحَقّْ
(393) نَحْوُ : أَتَى عَبْدٌ فَقَالَ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ الثَّانِي فَبَانَ الْعَهْدُ
(394) وَتَلْزَمُ اللَّامُ كَلامِ الْآنَا وَاللَّهِ وَالَّذِينَ وَالرُّبَّانَا
(395) وَقَدْ تُزَادُ مِثْلَ لامِ النَّسْرِ وَقَوْلُهُ : بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو

الإِضَافَةُ

(396) ثُمَّ الْإِضَافَةُ الَّتِي تُعَرِّفُ الْاسْمَ فَالْمَحْضَةُ وَهْيَ تُعْرَفُ
(397) بِأَنَّهَا إِضَافَةٌ مُقَدَّرَةْ بِلامِ تَخْصِيصٍ كَعَبْدِ حَيْدَرَةْ
(398) وَتَارَةً قُدِّرَ مِنْ فِي الْمَحْضَةْ كَخَاتَمِ الْفِضَّةِ أَيْ مِنْ فِضَّةْ
(399) وَغَيْرُ مَحْضَةٍ بِنُونٍ قُدِّرَا فَلَمْ تُعَرِّفْهُ كَمَا لَوْ ظَهَرَا
(400) مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ أُرِيدَ الْحَالُ فِيهِ مُضَافًا أَوِ الاِسْتِقْبَالُ
(401) كَضَارِبِ الْعَبْدِ وَكَاسِي زَيْدِ دَلِيلُهُ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ
(402) وَمِثْلُ ذَاكَ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ وَقَدْ رُوِي كَذَا مُتِمُّ نُورِهِ
(403) وَأَلْحَقُوا بِذَاكَ عَنْ تَشْبِيهِ مُشْبِهَةً كَحَسَنِي الْوُجُوهِ
(404) وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِنْ أُضِيفَا لَمْ يُعْطَ مِنْ مُضَافِهِ التَّعْرِيفَا
(405) كَذَاكَ قَوْلُهُمْ : صَلاةُ الأُولَى وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ حَيْثُ قِيلا
(406) وَالْأَوَّلُ الْمُضَافُ أَعْرِبْهُ بِمَا يَقْضِي لَهُ الْعَامِلُ كَيْفَ حَكَمَا
(407) وَجُرَّ مَا تُضِيفُهُ إِلَيْهِ وَالْحَذْفُ يَطْرَأُ مِثْلُهُ عَلَيْهِ

التَّوَابِعُ

(408) الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الأُوَلْ　　نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

النَّعْتُ

(409) فَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ يُبِينُ الاِسْمَا　　أَوْ مَا حَوَى مَعْنَى اشْتِقَاقٍ حُكْمَا

(410) وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي الإِعْرَابِ　　كَذَاكَ فِي الأَرْبَعَةِ الأَبْوَابِ

(411) وَالنَّعْتُ كَالْمَنْعُوتِ فِي التَّذْكِيرِ　　وَضِدِّهِ كَذَاكَ فِي التَّنْكِيرِ

(412) وَضِدِّهِ وَالْجَمْعِ وَالإِفْرَادِ　　وَالضِّدُّ أَغْنَانِي عَنِ التِّعْدَادِ

(413) وَالنَّعْتُ مِنْهُ حِلْيَةٌ وَنَسَبُ　　وَمِنْهُ مَا هُوَ عِلاجٌ يُنْصَبُ

(414) وَمِنْهُ صَنْعَةٌ وَفِعْلُ النَّفْسِ　　غَيْرُ الْعِلاجِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ

(415) كَزَيْدِ الْعَالِمِ وَالْمُصَلِّي　　وَهِنْدِ الْفَارِكِ ذَاتِ الدَّلِّ

(416) وَعَمْرٍو الْعَلَّامَةِ الْمَكِّيِّ　　وَرَجُلٍ أَخْرَقَ أَسْوَدِيِّ

(417) وَكُلُّ مُضْمَرٍ فَلَمْ يُنْعَتْ وَلَمْ　　يُنْعَتْ بِهِ شَيْءٌ وَيُنْعَتُ الْعَلَمْ

(418) بِكُلِّ مَا بَقِي مِنَ الْمَعَارِفِ　　أَمَّا الإِشَارَاتُ فَنَعْتُهَا خَفِي

(419) لِأَنَّهَا اسْمٌ جَامِدٌ كَالرَّجُلِ　　مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ كَالْمُمَثَّلِ

(420) ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بِلامٍ وَصْفُهُ　　بِمِثْلِهِ أَوْ مَا لَهُ تُضِيفُهُ

(421) ثُمَّ الْمُضَافُ صِفْ بِهِ وَصِفْهُ　　فَالنَّعْتُ قَدْ أَبَنْتَهُ فَاعْرِفْهُ

التَّوْكِيدُ

(422) وَهَاكَ فِي التَّأْكِيدِ حَدًّا يَجْمَعُهُ　　تَحْقِيقُ مَعْنًى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهُ

(423) كَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ　　كُرِّرَ مَعْنًى لِيَزُولَ لَبْسُهُ

(424) وَثَنِّ وَاجْمَعْ ثُمَّ فِي الإِحَاطَةْ قُلْ كُلَّهُ وَاعْرِفْ لِذَا اشْتِرَاطَهْ
(425) وَهْوَ التَّجَزِّي بِخِلافِ الأَوَّلْ وَجَاءَ بَعْدَ كُلِّهِ الْمُمَثَّلْ
(426) أَجْمَعُ أَكْتَعُ يَلِيهِ أَبْصَعُ أَبْتَعُ وَالْكُلُّ لِكُلٍّ يَتْبَعُ
(427) كَمِثْلِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُقَدَّمَانِ
(428) كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا وَمَا لِمَا ثُنِّي سِوَى كِلَيْهِمَا
(429) وَالْجَمْعُ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَا وَبَعْدُ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَا
(430) وَقُلْ : رَأَيْتُ دَارَهُ جَمْعَاءَ كَتْعَاءَ بَصْعَاءَ وَقُلْ : بَتْعَاءَ
(431) وَقُلْ : لِأُنْثَى : جُمَعٌ إِذْ تُجْمَعُ وَالنَّكِرَاتُ لَمْ تُؤَكَّدْ جُمَعُ
(432) وَالْقَطْعُ وَالْعَطْفُ إِذَا أَكَّدْتَا امْتَنَعَا وَالنَّعْتُ إِنْ كَرَّرْتَا
(433) أَجَزْتَ فِي الَّذِي جَعَلْتَ وَصْفَا . إِتْبَاعَهُ وَقَطْعَهُ وَالْعَطْفَا

الْعَطْفُ

(434) وَالْعَطْفُ عَطْفَانِ بَيَانٌ وَنَسَقْ عَطْفُ الْبَيَانِ شِبْهُ نَعْتٍ قَدْ سَبَقْ
(435) لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ وَلا فِي حُكْمِ مُشْتَقٍّ فَضَاهَى الْبَدَلا
(436) أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الأَعْلامِ وَبِالْكُنَى كَرَاهَةَ الإِبْهَامِ
(437) شَاهِدُهُ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا وَالتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ جَرًّا
(438) وَالنَّسَقُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعْطُوفًا بِذِي الْحُرُوفِ
(439) الْوَاوُ لِلْجَمْعِ بِلا تَرْتِيبِ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ
(440) وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ أَمَّا حَتَّى فَنَحْوُ : صُمْتُ الدَّهْرَ حَتَّى السَّبْتَا
(441) وَأَوْ وَإِمَّا فِيهِمَا مَشْهُورُ الشَّكُّ وَالإِبْهَامُ وَالتَّخْيِيرُ
(442) وَأَمْ كَـأَأَذَّنَ أَمْ أَقَامَا وَلَكِنِ اسْتَدْرِكْ بِهَا الْكَلامَا
(443) هَذَانِ يَعْطِفَانِ مَا لَمْ يُفْصَلا وَبَلْ لِإِضْرَابٍ عَنِ اسْمٍ أَوَّلَا

(444) وَلَا بِعَكْسِهَا فَهَذِي عَشْرَةْ تُوجِبُ عَطْفَ الْكَلِمِ الْمُؤَخَّرَةْ

(445) عَلَى الَّذِي مِنْ قَبْلِهَا فَاجْعَلْ لَهَا إِعْرَابَهَا حَتَّى تَكُونَ مِثْلَهَا

(446) وَأَمْ بِهِ اسْتَفْهِمْ وَبَلْ مَعْنَاهُ فِي إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاهُ

(447) وَالْوَاوُ تَخْتَصُّ بِهَا الْمُفَاعَلَةْ نَحْوُ : الْمُضَارَبَةُ وَالْمُقَاتَلَةْ

(448) وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلْتَهُ فَاعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدْتَهُ

(449) كَمِثْلِ : سِرْنَا نَحْنُ وَالْغُلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنْتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

(450) كَذَاكَ أَكِّدْ بَعْدَ تَأْكِيدٍ ظَهَرْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَا أَوِ اسْتَتَرْ

(451) وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْهِ جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

(452) نَحْوُ : مَضَى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَذَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

الْبَدَلُ

(453) وَالْبَدَلُ اقْدِرْهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَعْرِبْهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

(454) مِثَالُهُ جِئْتَ أَخَاكَ جَعْفَرَا عَرَّفْتَ أَوْ نَكَّرْتَهُ أَوْ أُضْمِرَا

(455) وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِّمَا كُلٌّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَا

(456) وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّهِ نَحْوُ : أَكَلْ زَيْدٌ رَغِيفًا ثُلُثَيْهِ أَوْ أَقَلّْ

(457) وَذُو اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ

(458) وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَذَاكَ مِثْلُ ذَا

(459) إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

(460) وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطَا كَمِثْلِ جِئْتُ دَعْدَ زَيْدًا غَلَطَا

(461) وَالْأَجْوَدُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بِبَلْ وَهْوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلْ

★ ★ ★

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

(462) الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الاِسْمِ الْمُبْتَدَا الْمُبْتَدَأُ يُرْفَعُ إِذْ تَجَرَّدَا
(463) مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ لَفْظِيٍّ فَارْفَعْ بِأَمْرٍ فِيهِ مَعْنَوِيٍّ
(464) أَعْنِي ابْتِدَاءً وَهْوَ رَافِعُ الْخَبَرْ مِثَالُهُ : زَيْدٌ مُصِيخٌ لِلْخَبَرْ
(465) وَكُلُّ مَا ابْتَدَأْتَهُ عَرِّفْهُ وَإِنْ تُنَكِّرْ صِفْهُ أَوْ أَضِفْهُ
(466) أَوْ قَدِّمِ الْخَبَرَ ظَرْفًا أَوْ وِعَا مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَنَفْيٍ وَدُعَا
(467) أَوْ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهَمُ بِهِ أَوِ الْجَوَابُ أَوْ مُعَمَّمُ
(468) أَوْ قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَا تَقُولُ : فِي الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرَا
(469) وَإِنْ تَشَأْ رَفَعْتَ رَفْعَ الْفَاعِلِ وَمِثْلُهُ : أَمُقْصِرٌ عَوَاذِلِي
(470) فَمُقْصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى فَاعِلُهُ عَنْ خَبَرٍ فِي الْمَعْنَى
(471) وَخَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الْمُفِيدُ اشْتُقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودُ
(472) وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ وَفِي الَّذِي تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ
(473) تَقُولُ : رَبِّي اللَّهُ وَاللَّهُ أَحَدْ وَالنَّضْرُ خَوَّافٌ وَخَالِدٌ أَسَدْ
(474) وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرُ
(475) وَأَحْرُفُ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ كَالظَّرْفِ فِي الْإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ
(476) وَالظَّرْفُ لِلزَّمَانِ أَخْبِرْ عَنْ حَدَثْ بِهِ وَلَا تُخْبِرْ بِهِ عَنِ الْجُثَثْ
(477) وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَا حَالٌ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ
(478) أَخْطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرٌو قَائِمَا وَمِثْلُهُ : ضَرْبِي زَيْدًا نَائِمَا
(479) وَالْمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِمَّا غَائِبُ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوِ الْمُخَاطَبُ
(480) تَمْثِيلُ ذَاكَ فِي الْخِطَابِ بُيِّنَا فِي أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا
(481) وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَا مُؤَخَّرَا وَقَبْلَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ أُخْبِرَا

(482) نَحْوُ : عَلَى التَّمْرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا وَكَيْفَ زَيْدٌ وَلِخَالِدٍ لَهَا
(483) وَتَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَا إِنْ يَعْتَمِدْ أَوْ عُرِّفَا أَوْ نُكِّرَا
(484) أَوْ مُخْبَرًا عَنْهُ بِفِعْلٍ أُخِّرَا وَقَدْ تَكُونُ تَارَةً مُخَيَّرَا
(485) وَتَارَةً يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَا وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدَا
(486) فِي قَوْلِهِ : صَبْرٌ جَمِيلٌ قُدِّرَا مُبْتَدَأً قَوْمٌ وَقَوْمٌ خَبَرَا
(487) وَمِثْلُ : كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهْ بِحَذْفِ مَقْرُونَانِ لَسْتَ تُثْبِتُهْ

الاشْتِغَالُ

(488) وَإِنْ أَتَى الْخَبَرُ وَهْوَ جُمْلَةْ فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرٌ فَضْلَةْ
(489) يَعُودُ لِلْمُبْتَدَإِ الْمُقَدَّمِ كَمِثْلِ : زَيْدٌ زُرْتُهُ لِلْكَرَمِ
(490) فَأْتِ لِنَصْبِهِ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الأَخِيرِ الْمُظْهَرِ
(491) وَإِنْ تَعَدَّى لِلضَّمِيرِ فِعْلُهُ بِحَرفِ جَرٍّ فَهْوَ أَيْضًا مِثْلُهُ
(492) يَنْصِبُهُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَا ظَهَرْ وَالرَّفْعُ أَوْلَى فِيهِ وَالْفِعْلُ خَبَرْ
(493) وَإِنْ أَتَى الشَّرْطُ أَوِ التَّخْصِيضُ مِنْ قَبْلُ فَالنَّصْبُ هُوَ الْمَفْرُوضُ
(494) كَمِثْلِ : هَلاَّ خَالِدًا أَعْطَيْتَهُ وَإِنْ سَعِيدًا زُرْتَهُ أَرْضَيْتَهُ
(495) وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الاِسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوَّلَ الْكَلامِ
(496) أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبُ فِعْلٍ مُضْمَرِ
(497) كَمِثْلِ : زَيْدًا اضْرِبَنَّ عَبْدَهُ وَجَعْفَرًا لا تَخْلِفَنَّ وَعْدَهُ
(498) أَوْ قَبْلَ الاِسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةْ كَعِبْتُهُ وَالنَّضْرَ عِبْتُ زِيَّهْ
(499) فَالنَّصْبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجْوَدُ وَالرَّفْعُ أَيْضًا عَرَبِيٌّ جَيِّدُ

★ ★ ★

النَّوَاسِخُ

(500) الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الأَسْمَاءَ وَيَنْصِبُ الأَخْبَارَ حَيْثُ جَاءَ
(501) مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفُ وَالْحَرْفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

(502) وَجُمْلَةُ الأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى أَصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى
(503) لَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِيءَ مَا بَرِحَ مَا دَامَ وَمَا
(504) صَرَّفْتَهُ مِنْهَا تَقُولُ : كَانَا زَيْدٌ شُجَاعًا لَمْ يَكُنْ جَبَانَا
(505) وَالسَّبْعَةُ الأُولَى تَقَدُّمُ الْخَبَرْ فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا اشْتَهَرْ
(506) وَلا تُقَدِّمْ خَبَرَ الْمُقْتَرِنَةْ بِمَا عَلَيْهَا وَهْيَ خَمْسٌ بَيِّنَةْ
(507) وَلا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الأُخَرْ
(508) وَكُلُّهَا دَلَّتْ عَلَى اقْتِرَانِ فَائِدَةِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ
(509) فَكَانَ لِلْمَاضِي الَّذِي مَا انْقَطَعَا وَإِنْ أَتَتْ كَانَ بِمَعْنَى وَقَعَا
(510) كَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونَ فِتْنَةْ كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ اجْعَلَنَّهْ
(511) فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لا غَيْرُ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ كَذَاكَ قَدْ وَرَدْ
(512) نَحْوُ : عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَاتِ وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالٍ آتِي
(513) كَمِثْلِ : ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَإِنْ أَتَتْ فِعْلاً لِوَقْتٍ حُدَّا
(514) كَمِثْلِ : أَمْسَيْنَا وَبِتْنَا نَقْتَبِسْ فَارْفَعْ بِهَا الْفَاعِلَ لا غَيْرَ وَقِسْ

الْحُرُوفُ الْعَامِلَةُ عَمَلَ لَيْسَ

(515) وَلَيْسَ فِعْلٌ مَا لَهُ مُسْتَقْبَلُ وَالْحَرْفُ مَا وَهْوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ

(516) فِي لُغَةِ الْحِجَازِ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ النَّفْيُ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلِ
(517) خَبَرُهَا مُقَدَّمًا عَلَى اسْمِهَا حِينَئِذٍ تُنْزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا
(518) يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَةُ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
(519) وَمِنْ عَدَا أَهْلُ الْحِجَازِ رَفَعُوا خَبَرَ مَا إِلا الَّذِينَ سَمِعُوا
(520) النَّصْبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذُكِرَا وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ هَذَا بَشَرَا
(521) وَأَدْخَلُوا الْبَاءَ عَلَى خَبَرِ مَا كَلَيْسَ لِلتَّأْكِيدِ زِيدَ فِيهِمَا
(522) تَقُولُ : لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِبِ وَجُرَّ مَا تَعْطِفُهُ أَوْ انْصِبِ
(523) تَقُولُ : مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلا مُفَضَّلٍ وَإِنْ تَشَأْ مُفَضَّلا
(524) كَذَاكَ مَا زَيْدٌ كَرِيمًا عَمُّهُ وَلا كَرِيمَةً عَلَيْكَ أُمُّهُ
(525) فَانْصِبْ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعِ وَإِنْ تَشَأْ جَرَرْتَ فَالْكُلُّ وُعِي
(526) وَإِنْ تَقُلْ : وَلا كَرِيمٌ جَعْفَرُ فَارْفَعْهُمَا مُبْتَدَأً وَخَبَرُ
(527) وَشَبَّهُوا لاتَ بِلَيْسَ فِي الْعَمَلْ وَالاِسْمُ مَحْذُوفٌ بِهَا قَدِ اتَّصَلْ
(528) وَرَفْعُ لاتَ حِينَ قَدْ يُبَاحُ فَلاتَ حِينُ مِثْلُ لا بَرَاحُ

كَادَ وَأَخَوَاتُهَا

(529) وَأَلْحَقُوا بِكَانَ كَادَ وَعَسَى دَلِيلُهُ عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا
(530) وَعَنْهُمُ مَا كِدْتُ آيِبًا سُمِعْ فَالْخَبَرُ انصِبْهُ وَالِاسْمُ يَرْتَفِعْ
(531) وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبَرُ تَقُولُ : كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
(532) وَفِي عَسَى تَأْتِي بِأَنْ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ : عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِي
(533) وَإِنْ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدّ اسْمٍ لَهَا وَخَبَرٍ وَقَدْ وَرَدْ
(534) أَنْ مَعَ كَادَ فِي شُذُوذٍ وَضَحَا قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا
(535) وَتَرْكُ أَنْ أَوْلَى بِذَاكَ وَرَدَا كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَا

(536) وَاسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبْ بِغَيْرِ أَنْ كَكَادَ فِي الَّذِي اقْتَرَبْ

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(537) الْقَوْلُ فِيمَا يَرْفَعُ الأَخْبَارَا وَيَنْصِبُ الأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا
(538) وَهْيَ حُرُوفٌ عَامِلاتٌ عَمَلا تَخْتَصُّ بِالإِسْمِ تُعَدُّ عَنْ وَلا
(539) إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ خَامِسٌ وَلَكِنَّ وَعَلَّ
(540) تَقُولُ : إِنَّ خَالِدًا كَرِيمُ وَلَيْتَ بَكْرًا عِنْدَنَا مُقِيمُ
(541) وَاللاَّمُ فِي خَبَرِ إِنَّ تَدْخُلُ تَقُولُ : إِنَّ خَالِدًا لَمُفْضِلُ
(542) وَإِنْ تُخَفَّفْ إِنَّ فَهِيَ تَعْمَلُ نَحْوُ : وَإِنْ كُلاًّ وَقَوْمٌ ثَقَّلُوا
(543) وَأُلْغِيَتْ فِي نَحْوِ : إِنْ كُلٌّ لَمَا كَمِثْلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُفَّتْ بِمَا
(544) كَإِنَّمَا وَلَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةْ وَحَيْثُ أُلْغِيَتَ إِنِ الْخَفِيفَةْ
(545) مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لاَمَا تَجْعَلُ وَاجِبًا بِهَا الْكَلامَا
(546) نَحْوُ : وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَا وَهَكَذَا لامُ لَيُذْلِقُونَكَا
(547) كَذَاكَ أَنَّ وَكَأَنَّ خُفِّفَا فِي الشِّعْرِ وَالْقُرْآنِ ذَاكَ عُرِفَا
(548) نَحْوُ : كَأَنْ لَمْ تَغْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ أَنْ هَالِكٌ فِي الشِّعْرِ أَيْضًا يُسْمَعُ
(549) وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالاسْمِ انْفَرَدَا أَوْ كَانَ مَخْصُوصًا بِفِعْلٍ أَبَدَا
(550) تُفْتَحُ إِنَّ فِيهِ نَحْوُ : قِيلَ لَوْ أَنَّهُ أَتَاكَ أَنِّي مُولَى
(551) وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقِبْ الاسْمُ وَالْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبْ
(552) فَاكْسِرْهُ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ اللاَّمِ وَالابْتِدَاءِ وَمَعَ الأَقْسَامِ
(553) وَإِنْ أَتَى مَعْ أَتَقُولُ : إِنَّا فَتَحْتَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الظَّنَّا
(554) وَذَا فِي الاِسْتِفْهَامِ وَالْخِطَابِ غَيْرَ حِكَايَةٍ وَلا إِيجَابِ
(555) وَكُلُّهَا لا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرْ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظُرُوفًا تُعْتَبَرْ

(556) تَقُولُ : لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدَا ... كَقَوْلِهِ : إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى

(557) وَإِنْ أَتَى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبَرَا ... وَخَبَرٌ فَاجْعَلْهُ حَالاً مُظْهِرَا

(558) أَوِ اجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلَّقًا بِهِ ... خُيِّرْتَ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ

(559) تَقُولُ : إِنَّ الْمَالَ عِنْدِي هَيِّنُ ... أَوْ هَيِّنَا فَالنَّصْبُ فِيهِ حَسَنُ

لا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

(560) وَيَجْعَلُونَ لا كَإِنَّ فِي الْعَمَلْ ... تَقُولُ : لا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطَلْ

(561) وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا ... مُنَكَّرًا غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدَا

(562) مُرَكَّبًا مَعْ لا كَخَمْسَةَ عَشَرْ ... مُضَمَّنًا مِنَ نَحْوِ قَوْلِي : لا وَزَرْ

(563) وَالْأَصْلُ لا مِنْ وَزَرٍ ثُمَّ حُذِفْ ... وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ فِي لا إِذْ عُرِفْ

(564) وَقَدْ تَقُولُ : لا أَبَا لِعَمْرِو ... وَلا يَدَيْ لَهُ بِدَفْعِ الشَّرِّ

(565) وَاللَّامُ مُقْحَمٌ كَأَنْ لَمْ يَثْبُتِ ... وَمِثْلُهُ : يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي

(566) وَإِنْ تَصِفْ مَبْنِيَّ لا فَابْنِ مَعَهْ ... وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُرْتَفِعَةْ

(567) وَتَارَةً تَنْصِبُهَا مُنَوَّنَةْ ... تَقُولُ : لا رَجُلَ خَوَّانًا هُنَهْ

(568) وَإِنْ تَصِفْهُ بِالْمُضَافِ فَانْصِبِ ... تَقُولُ : لا عَبْدَ كَرِيمَ الْحَسَبِ

(569) وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعْ بَعْدَ وَاوٍ عَاطِفَا ... وَإِنْ تُكَرِّرْ « لا » فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا

(570) تَقُولُ : لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ لِي ... سِتَّةَ أَوْجُهٍ بِهَذَيْنِ اجْعَلِ

(571) فَتْحُهُمَا وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعَا ... وَفَتْحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٌ رُفِعَا

(572) وَعَكْسُهُ وَجَعْلُ « لا » الْمُؤَخَّرَةْ ... كَـ « لَيْسَ » أَوْ زَائِدَةً مُكَرَّرَةْ

(573) وَاعْطِفْ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي إِنْ كَـ« لا » ... بِالرَّفْعِ بَعْدَ خَبَرٍ تَكَمَّلا

★ ★ ★

التَّعَجُّبُ

(574) الْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ ... فِعْلُ التَّعَجُّبِ أَبَنْتُ عَنْهُ

(575) تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فـ « مَا » ... مُبْتَدَأٌ مُنَكَّرٌ قَدْ أُبْهِمَا

(576) وَخَالِدٌ مُنْتَصِبٌ بـ « أَحْسَنَا » ... وَإِنْ تَقُلْ : أَحْسِنْ بِخَالِدٍ هُنَا

(577) فَاللَّفْظُ لَفْظُ الأَمْرِ وَالْمَعْنَى خَبَرْ ... مَعْنَاهُ : مَا أَحْسَنَهُ وَقَدْ ظَهَرْ

(578) وَلا تُصَرِّفْهُ وَلا تُقَدِّمَا ... مَعْمُولَهُ وَلا تَحُلْ بَيْنَهُمَا

(579) لَكِنَّ « كَانَ » قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا ... تَقُولُ : مَا كَانَ أَشَدَّ خَالِدَا

(580) وَاللَّوْنُ وَالْخِلَقُ إِنْ عَجِبْتَا ... بَنَيْتَ مِنْهَا مَصْدَرًا وَجِئْتَا

(581) بِالْفِعْلِ نَحْوُ : أَشَدَّ حُمْرَتَهْ ... وَنَحْوَ : مَا أَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَتَهْ

(582) إِذْ فِعْلُ كُلِّ خِلْقَةٍ وَلَوْنِ ... مُجَاوِزٌ ثَلاثَةً فِي اللَّوْنِ

(583) وَشَذَّ مَا أَعْطَاهُ فِي الرُّبَاعِي ... وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ لِلسَّمَاعِي

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

(584) وَمِنْهُ نِعْمَ وَهْوَ فِعْلُ الْمَدْحِ ... وَبِئْسَ لِلذَّمِّ وَذِكْرِ الْقُبْحِ

(585) فَالْمَدْحُ نِعْمَ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ ... وَالذَّمُّ بِئْسَ الْعَبْدُ عَبْدٌ لاهِي

(586) وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ رُفِعْ ... بِالابْتِدَاءِ وَالْمِثَالُ قَدْ سُمِعْ

(587) وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلُ خَبَرُهْ ... أَوْ خَبَرٌ وَالْمُبْتَدَا تُقَدِّرُه

(588) وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَا ... عَنْ رَاجِعٍ لِلْمُبْتَدَا يَأْتِيكَا

(589) وَلَوْ أَتَى الضَّمِيرُ فِيهَا لَمْ يَعُدْ ... كَـ : نِعْمَ مَوْطِنًا حِرَاءٌ وَأُحُدْ

(590) وَجَعَلُوا لِلْمَدْحِ أَيْضًا حَبَّذَا ... فَـ « حَبَّ » فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ « ذَا »

(591) وَاقْتَرَنَا مَعًا فَصَارَا مَدْحَا ... كَـ « حَبَّذَا » نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحَا

(592) وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولا وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلا

(593) وَذَلِكَ الْمَمْدُوحُ فِيهَا خَبَرُ لِـ « حَبَّذَا » أَوْ مُبْتَدَا يُقَدَّرُ

الْمُشْتَقَّاتُ

(594) الْقَوْلُ فِي بَيَانِ الاِسْمِ الْعَامِلِ كَالفِعْلِ فِي الْمَفْعُولِ أَوْ فِي الْفَاعِلِ

اسْمُ الْفَاعِلِ

(595) فَالأَوَّلُ اسْمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوِ اسْمُ فَاعِلٍ لِلاِسْتِقْبَالِ

(596) يَنْصِبُ مَفْعُولاً بِهِ كَالْفِعْلِ يَقُولُ : زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُخْلِ

(597) وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَعْتَمِدْ عَلَى مُصَدَّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَنِدْ

(598) فَإِنْ تُرِدْ بِهِ الْمُضِيَّ فَأَضِفْ وَإِنْ تُعَرِّفْهُ بِلامٍ وَأَلِفْ

(599) فَالنَّصْبُ لاَزِمٌ بِكُلِّ حَالِ فِي الْحَالِ وَالْمَاضِي وَالاِسْتِقْبَالِ

(600) كَزَيْدٍ الضَّارِبِ عَمْرًا وَالرَّجُلْ وَإِنْ تَكُنْ ثَنَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلْ

(601) الضَّارِبَانِ الْعَبْدَ وَالنُّونُ ثَبَتْ وَلُغَةٌ بِالْحَذْفِ وَالنَّصْبِ أَتَتْ

(602) كَالْحَافِظُو عَوْرَةَ نُونُهُ حُذِفْ إِذْ حَلَّهُ الْمَوْصُولُ لاَمٌ وَأَلِفْ

(603) وَكُلُّ مَا كَانَ مِنِ اسْمِ فَاعِلِ تُجْرِيهِ فِي الأَعْمَالِ مُجْرَى « فَاعِلِ »

(604) فَيَسْتَوِي « مُفْعِّلٌ » « وَمُفْعِلُ » بِـ « فَاعِلِ » وَهَكَذَا « مُسْتَفْعِلُ »

أَمْثِلَةُ الْمُبَالَغَةِ

(605) وَشَبَّهُوا الأَمْثِلَةَ الْمُبَالَغَةْ بِـ « فَاعِلٍ » وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةْ

(606) فِي مُثُلِ الْفِعَالِ وَالْفَعِيلِ وَمُثُلِ الْمِفْعَالِ وَالْفَعُولِ

(607) وَفَعِلٌ أَجْرَوْهُ مُجْرَى فَاعِلِ وَفُعُلٌ يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ

(608) تَقُولُ : زَيْدٌ حَذِرٌ عُيُوبَا وَقَوْمُ عَمْرٍو غُفُرٌ ذُنُوبَا

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

(609) وَيُشْبِهُ اسْمَ الْفَاعِلِ الاِسْمُ الصِّفَةْ كَيْفَ أَتَتْ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةْ

(610) فِي سَبَبٍ لا أَجْنَبِيٍّ أُعْمِلَتْ إِذْ ثُنِّيَتْ وَجُمِعَتْ وَأُنِّثَتْ

(611) وَالأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْتَفِعْ وَقَدْ يُجَرُّ وانْتِصَابُهُ سُمِعْ

(612) تَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنُ الْمَقَالِ وَهُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ وَالْفِعَالِ

(613) وَالأَصْلُ فِيهِ : حَسَنٌ مَقَالُهُ وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مِثَالُهُ

(614) شَنْبَاءُ أَنْيَابًا وَجَاءَ نَصْبَا الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبَا

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

(615) وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يَرْتَفِعْ مُظْهَرُهُ إِلَّا شُذُوذًا قَدْ سُمِعْ

(616) فِي : مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِي

(617) إِمَّا أَضَفْتَهُ وَإِمَّا نَصْبَا كَخَيْرِ حَافِظٍ وَخَيْرٍ عُقْبَا

الْمَصْدَرُ

(618) وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بِـ « أَنْ » وَفِعْلٍ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا

(619) كَسَرَّنِي ضَرْبُ سَعِيدٌ عَمْرَا وَسَاءَنِي إِغْضَابُ عَمْرٍو بَكْرَا

(620) يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ

(621) وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا : ضَعُفَا

(622) وَكُلُّ مَصْدرٍ فِي الاِسْمِ قَدْ عَمِلْ مَعْمُولُهُ أُخِرَ إِذْ بِهِ وُصِلْ

اسْمُ الفِعْلِ

(623) وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى ... نَحْوُ : رُوَيْدَ وَهَلُمَّ سَعْدَا

(624) وَهَا وَحَيَّهَلْ وَبَلْهَ الشِّعْرَا ... وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَاكِ عَمْرَا

(625) فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا ... تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا

(626) مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا ... وَقِيلَ : يَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا

(627) وَقِيلَ : بَلْ يُبْنَى عَلَى فَعَالِ ... كُلُّ ثُلاثِيٍّ مِنَ الأَفْعَالِ

(628) وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ « دُونَكَا » ... ثُمَّ « عَلَيْكَ » مِثْلُهَا وَ « عِنْدَكَا »

(629) كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمُ أَنْفُسَكُمْ ... أَيِ الْزَمُوا كَمَا تَقُولُ : « حِذْرَكُمْ »

(630) وَ « دُونَ » فِي الشِّعْرِ أَتَى تَصْدِيقُهَا ... دُونَكَهَا يَا أُمُّ لا أُطِيقُهَا

(631) كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغَ مَا أُنْشِدُكَا ... يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

(632) وَكُلُّ ذَا تُغْرِي بِهِ الْمُخَاطَبَا ... وَلا تَقُلْ : عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبَا

(633) أَمَّا « عَلَى ذَا » بِمَعْنَى : أَوْلِنِي ... وَقَوْلُهُمْ : عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي

(634) فَهْوَ شُذُوذٌ لا تَقِسْ عَلَيْهِ ... وَالظَّرْفُ إِنْ أَكَّدْتَ مُضْمَرَيْهِ

(635) رَفَعْتَ تَأْكِيدَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرْ ... وَإِنْ تُؤَكِّدْ « كَافَهُ » الْمَجْرُورَ جُرّ

(636) فَارْفَعْ « عَلَيْكَ نَفْسُكَ الْفَلاحَا » ... وَاجْرُرْ « عَلَيْكَ نَفْسِكَ النَّجَاحَا »

(637) وَذَاكَ مَخْصُوصٌ بِذِي الظُّرُوفِ ... إِذْ « كَافُهَا » لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ

(638) فَ« كَافُهَا » كَالْكَافِ فِي « حِذَارَكَا » ... لَيْسَتْ بِحَرْفٍ مِثْلَ كَافِ هَاءَكَا

النِّـــدَاءُ

(639) الْقَوْلُ فِي النِّدَاءِ وَالْمُنَادَى ... « يَا » وَ « أَيَا » وَ « أَيْ » بِهَا يُنَادَى

(640) « يَا » لِلْبَعِيدِ وَ « هَيَا » وَإِنْ قَرُبْ ... نُودِيَ بِالْهَمْزِ وَ « أَيْ » نَحْوُ : أَرَبْ

(641) وَكُلُّ مَا نَادَيْتَهُ مَفْعُولُ ... وَهْوَ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مَعْمُولُ

(642) وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ الْعَلَمْ أَوْ مُتَنَكَّرٌ مُوَاجَهٌ يُضَمّ
(643) تَقُولُ : يَا زَيْدُ وَيَا غُلامُ فَيَسْتَوِي الْمَنْكُورُ وَالأَعْلامُ
(644) أَمَّا الْمُضَافُ وَالَّذِي يُشَابِهُهْ وَمُفْرَدٌ بِالْقَصْدِ لا تُوَاجِهُهْ
(645) فَإِنَّهَا ثَلاثَةٌ تَنْتَصِبُ لِأَنَّهَا لَمْ تُبْنَ فَهْيَ تُعْرَبُ
(646) نَصْبًا كَـ : يَا رَبَّ الْعِبَادِ رَبَّنَا يا غَافِرًا ذَنْبَ الْمُسِيءِ مُحْسِنَا
(647) وَغَيْرُ مَقْصُودٍ كَقَوْلِ أَعْمَى : يَا رَجُلاً هَلْ مِنْ طَرِيقٍ ثَمَّا
(648) وَأَحْرُفُ النِّدَاءِ قَدْ تَنْحَذِفُ كَمِثْلِ : « رَبَّنَا » وَمِثْلِ : « يُوسُفُ »
(649) إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالإِشَارَةْ فَالْحَذْفُ فِيهِمَا احْذَرِ اخْتِصَارَهْ
(650) لَوْ قُلْتَ : « هَذَا » فِي النِّدَا وَ « اللَّهُ » وَشِبْهَ هَذَا وَقَعَ اشْتِبَاهُ
(651) وَمَا لَنَا اسْمٌ فِيهِ لامٌ وَأَلِفْ نُودِي بِلا أَيِّ سِوَى اللَّهِ وُصِفْ
(652) تَمْثِيلُ « أَيِّ » فِي نِدَاءِ الْمَعْرِفَةْ يا أَيُّهَا الإِنْسَانُ وَالْقَصْدُ الصِّفَةْ
(653) وَلا تَقُلْ : رَجُلُ تَعْنِي : يَا رَجُلْ وَمَا عَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ
(654) وَإِنْ تُضِفْ لِلْيَاءِ فِي النِّدَاءِ قُلْ : يَا غُلامِي بِسُكُونِ الْيَاءِ
(655) وَإِنْ تَشَأْ فَتَحْتَ أَوْ حَذَفْتَهَا وَقِفْ بِهَاءِ السَّكْتِ إِنْ فَتَحْتَهَا
(656) وَإِنْ تَشَأْ قَلَبْتَ يَاءَهُ أَلِفْ كَـ : « يَا غُلامَا » وَبِـ : « هَاءِ » السَّكْتِ قِفْ
(657) وَنَعْتُ مَا يُضَمُّ إِنْ عَرَّفْتَهُ بِاللَّامِ جَازَ الضَّمُّ أَوْ نَصَبْتَهُ
(658) تَقُولُ : يَا زَيْدُ الْكَرِيمُ ذَا الْحَسَبْ وَإِنْ أَضَفْتَ النَّعْتَ فَالنَّصْبُ وَجَبْ
(659) وَإِنْ نَعَتَّ بِابْنَةٍ أَوِ ابْنِ فَافْتَحْهُ إِتْبَاعًا لِلابْنِ وَابْنِ
(660) كَقَوْلِهِ : يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرِ وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدِلاً لَمْ يُنْكَرِ
(661) وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ حَتْمُ
(662) وَالْعَطْفُ فِي يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ لَهُ اشْتِرَاكُ
(663) وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ : « يَا تَمِيمُ جُمَعُ » وَكُلُّكُمْ وَكُلُّهُمْ لا يُرْفَعُ

النُّدْبَةُ

(664) وَإِنْ نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْتَا : وَازَيْـدُ وَاعَـمْـرُو وَإِنْ أَرَدْتَـا
(665) جِئْتَ بِـ « يَا » فَقُلْتَ : يَا سَعِيدَاهْ وَفِي الْمُضَافِ : يَا عُبَيْدَ اللَّهَاهْ[1]

الاسْتِغَاثَةُ

(666) وَتُلْحِقُ اللاَّمَ إِذَا اسْتَغَثْتَا بِـمَـنْ تُـنَـادِيـهِ إِذَا دُهِـمْـتَـا
(667) تَقُولُ : يَا لَجَعْفَرٍ لِعَمْرِو وَيَـا لَـخَـالِـدٍ لِـهَـذَا الأَمْـرِ
(668) وَ « لامُ » مَنْ بِهِ اسْتَغَثْتَ تَفْتَحُهْ إِذِ الْمُنَادَى كَالضَّمِيرِ تَفْتَحُهْ
(669) وَمَا عَدَاهُ لامُهُ مَكْسُورُ إِنْ لَـمْ يَكُنْ مَكَانَهُ ضَمِيرُ

التَّرْخِيمُ

(670) ثُمَّ إِذَا زَادَ الْمُنَادَى الْعَلَمُ عَـلَـى ثَـلاثَـةٍ فَـقَـدْ يُـرَخَّـمُ
(671) فَمِنْهُ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالَى الْحَذْفُ
(672) فَمَنْ يَقُلْ : « يَا حَارِ » بِالْكَسْرِ يَقُلْ بِالْوَاوِ : « يَا ثَمُو » وَمَنْ يَضْمُمْ يُعِلَّ
(673) فَهْوَ يَقُولُ : « يَا ثَمِي » فَيُبْدِلُ الْـوَاوَ يَـاءً وَكَـذَاكَ يُـفْـعَـلُ
(674) فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الإِعْلالِ بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ إِبْدَالِ
(675) لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ : « يَا حَارُ » وَضَمَّ يُجْرِيهِ مُجْرَى اسْمٍ تَكَمَّلَ وَتَمَّ
(676) وَمَنْ يَقُلْ : « يَا حَارِ » وَالرَّاءُ انْكَسَرْ فَهْوَ لِبَاقِي الاِسْمِ وَهْمًا انْتَظَرْ
(677) كَذَا تَقُولُ : « يَا هِرَقْ وَيَا عِمَا وَيَا سَعِي وَيَا ثَمُو » مُرَخَّمَا
(678) وَتَحْذِفُ الْحَرْفَيْنِ إِنْ زِيدَا مَعَا تَقُولُ : « يَا عُثْمَ وَيَا أَسْمَ اسْمَعَا »

---

(1) البيت من السريع

(679) تُرِيدُ : عُثْمَانَ وَأَسْمَاءَ وَقُلْ : يَا مَنْصُ يَا عُمَّ وَيَا زِحْلِ فَزِلْ

(680) حَرْفَيْنِ حَرْفُ الْمَدِّ وَالْمُؤَخَّرْ إِذَا بَقِي ثَلاثَةٌ أَوْ أَكْثَرْ

(681) وَكُلُّ مَا أُنِّثَ بِالْهَاءِ حُذِفْ الْهَاءُ مِنْهُ وَكَذَا افْعَلْ فِي الأَلِفْ

(682) تَقُولُ : «يَا طَلْحَ وَيَا سَلْمَ اعْلَمَا» وَالْهَاءُ أَثْبِتْهُ بِفَتْحٍ مُقْحِمَا

(683) أَمَّا الْمُرَكَّبُ كَمَعْدِي كَرِبَا تَقُولُ : يَا مَعْدِي فَلا تُرَكِّبَا

(684) كَذَاكَ إِنْ رَخَّمْتَ بَعْلَبَكَّا وَلا تُرَخِّمْ جُمْلَةً إِذْ تُحْكَى

(685) وَخَصَّصُوا النِّدَاءَ عَنْ سَمَاعِ بِمِثْلِ يَا هَنَاهُ يَا لَكَاعِ

(686) وَلِمُذَكَّرٍ فَقُلْ : يَا لُكَعُ وَقُلْ وَاللَّهُمَّ فِيهِ يَقَعُ

الاخْتِصَاصُ

(687) وَبَابُ الاخْتِصَاصِ كَالنِّدَاءِ فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ وَفِي الْبِنَاءِ

(688) كَمِثْلِ : نَحْنُ الْعُرْبَ أَقْرَى لِلنُّزُلْ وَإِنَّنِي أَفْعَلُ أَيُّهَا الرَّجُلْ

الإِنْكَارُ وَالْحِكَايَةُ

(689) الْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ لِلإِنْكَارِ وَقْفًا وَمَا يُحْكَى فِي الاِسْتِخْبَارِ

(690) تَقُولُ : مُنْكِرًا أَزَيْدُنِيهِ فِي كُلِّ حَالٍ بِسُكُونٍ فِيهِ

(691) كَذَا احْكِ مَنْكُورًا بِمَنْ وَلَيِّنِ رَفْعًا مَنُو نَصْبًا مَنَا جَرًّا مَنِي

(692) وَقُلْ : مَنَانِ وَمَنُونَ وَمَنَهْ مَنْتَانِ وَالْجَمْعُ مَنَاتْ مُسْكَنَهْ

(693) كَذَاكَ « أَيٌّ » وَحِكَايَةُ الْعَلَمْ أَوْ كُنْيَةٌ مِنْ بَعْدِ « مَنْ » إِنْ ضُمَّ ضُمْ

(694) وَجُرَّهُ إِنْ جُرَّ وَانْصِبْ إِنْ نُصِبْ وَاسْأَلْ عَنِ الْوَصْفِ الْمَنِيِّ إِنْ نُسِبْ

★ ★ ★

مُفسِّرُ الأَعْدَادِ

(695) الْقَوْلُ فِي مُفَسِّرِ الأَعْدَادِ أَوَّلُهَا : مَرْتَبَةُ الآحَادِ

جُمُوعُ الْقِلَّةِ

(696) تُضِيفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقِلَّةْ أَفْعِلَةٌ وَأَفْعُلٌ وَفِعْلَةْ

(697) وَوَزْنُ أَفْعَالِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةْ مِثَالُهُ : تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهْ

(698) وَتِسْعُ نِسْوَةٍ وَحَذْفُ الْهَاءِ مِنْ عَدَدِ الإِنَاثِ حَتْمًا جَائِي

(699) وَتُثْبِتُ الْهَاءَ مَعَ الذُّكُورِ مِنْ حَيْثُ ثَلَّثْتَ إِلَى التَّعْشِيرِ

(700) فَإِنْ تَجَاوَزْتَ أَقَلَّ الْعَدَدِ جِئْتَ بِنَيِّفٍ كَمِثْلِ أَحَدِ

(701) مُنْفَتِحًا مَعْ عَقْدِهِ مُرَكَّبَا مُفَسَّرًا بِمُفْرَدٍ قَدْ نُصِبَا

(702) وَجِئْ بِإِحْدَى وَاثْنَتَيْ فِي التَّثْنِيَةْ تَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ ابْنَةً لِيَهْ

(703) فَمِنْ هُنَا يُنْصَبُ تَفْسِيرُ الْعَدَدْ إِلَى انْتِهَا تِسْعٍ وَتِسْعِينَ فَعُدْ

(704) مِنْ مِائَةٍ لِلْجَرِّ بِالإِضَافَةْ وَقِسْ عَلَى آحَادِهِ الآلافَهْ

(705) وَعَرِّفِ الثَّانِي فِي الآحَادِ وَأَوَّلاً رُكِّبَ فِي الأَعْدَادِ

(706) وَابْنِ اسْمَ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشَرا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى

(707) قَال تعالى : ثانِيَ اثْنَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ : ثَالِثُ ثَلاثَةً وَمَا

(708) أَيْ أَحَدُ اثْنَيْنِ فَإِنْ نَوَّنْتَا كَرَابِعٍ ثَلاثَةً نَصَبْتَا

(709) وَفِي التَّوَارِيخِ اللَّيَالِي عُدَّتِ نَحْوُ : كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَتِ

(710) مِنْ غُرَّةٍ إِلَى انْتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ

كَمْ

(711) وَشَبَّهُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ كَمْ فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ

(712) تَقُولُ : كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ نَاصِبَهْ وَاخْفِضْ بِكَمْ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبَهْ
(713) أَيْ خَبَرِيَّةً كَكَم عَبْدٍ لِيَا وَهْيَ نَقِيضُ رُبَّ وَاسْمٌ بُنِيَا
(714) مَوْضِعُهَا فِي حَالَتَيْهَا يُعْرَبُ يُرْفَعُ أَوْ يُجَرُّ أَوْ يُنْتَصَبُ
(715) نَحْوُ : بِكَمْ بِعْتَ وَكَمْ مَلَكْتَا وَكَمْ لَهُ اسْتَخْبَرْتَ أَوْ أَخْبَرْتَا
(716) وَانْصِبْ بِكَمْ مُفَسَّرًا إِنْ فُصِلا كَكَمْ بِجُودٍ مُقْرِفًا نَالَ الْعُلى
(717) وَالْجَرُّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدْ وَالنَّصْبُ فِي الأَخْبَارِ أَيْضًا لا يُرَدّ

مَعَانِي الأَدَوَاتِ

(718) الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمِ يَحْتَاجُهَا النَّاشِئُ فِي التَّعَلُّمِ
(719) مَعْنَى كَأَيٍّ كَمْ وَمِنْ لَهَا الْتَزِمْ جَيْرِ وَأَيْ مِثْلُ : نَعَمْ قَبْلَ الْقَسَمْ
(720) نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَالتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ
(721) قَدْ لِتَوَقُّعٍ وَتَقْرِيبٍ وُضِعْ كَلا لِرَدْعٍ وَلِزَجْرِ مُرْتَدِعْ
(722) إِذْ لِلْمُضِيِّ وَإِذَا لِلآتِي وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَآتِ
(723) وَهَلْ لِلاِسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزِ وَإِنْ تَكُونُ نَفْيًا وَتُزَادُ مِثْلَ أَنْ
(724) لَوِ امْتِنَاعٌ لامْتِنَاعٍ وُضِعَا لَوْلا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ وَقَعَا
(725) لَوْلا مَعَ الأَفْعَالِ حَرْفُ حَضِّ أَلا لِلاِسْتِفْتَاحِ أَوْ لِلْعَرْضِ
(726) حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمَلِ إِمَّا لِتَفْصِيلِ كَلامٍ مُجْمَلِ
(727) لَمَّا كَحِينٍ وَأَجَلْ مِثْلُ : نَعَمْ قَطُّ كَعَوْضُ زَمَنٌ يُبْنَى يُضَمْ
(728) كَيْفَ لِلاِسْتِفْهَامِ عَنْ أَحْوَالِ الْوَاوِ فِي تَقْدِيرِ إِذْ لِلْحَالِ
(729) سَوْفَ مَعَ السِّينِ لِتَنْفِيسِ الزَّمَنْ أَيْ حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَمِثْلُ ذَاكَ أَنْ
(730) هَيْهَاتَ أَيْ بَعُدَ مِثْلُ : شَتَّانْ وَشْكَانَ أَيْ قَرُبَ مِثْلُ سَرْعَانْ[1]

(1) البيت من السريع .

(731) وَهَيْتَ أَسْرِعْ إِيهِ زِدْ قَطْكَ احْتَسِبْ لَعَا انْتَعِشْ مَهْ كُفَّ آمِينَ اسْتَجِبْ

أَبْنِيَةُ الثُّلاثِي وَالرُّبَاعِي وَالْخُمَاسِي

(732) الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ الآحَادِ إِذَا خَلَتْ مِنْ طَارِئٍ مُزْدَادِ

(733) فَعْلٌ كَفَلْسٍ فَعَلٌ كَجَمَلِ فِعْلٌ كَحِبْرٍ فِعِلٌ كَإِبِلِ

(734) فُعْلٌ كَقُفْلٍ فُعَلٌ كَصُرَدِ وَزِدْ مِثَالَ عَضُدٍ وَكَبِدِ

(735) وَعُنُقٍ وَعِنَبٍ وَفُعِلُ قَدْ جَاءَ فِي الشُّذُوذِ مِنْهُ دُئِلُ

(736) وَلِلرُّبَاعِيِّ قِمَطْرٌ سَلْهَبُ وَزِبْرِجٌ وَدِرْهَمٌ وَجُخْدَبُ

(737) وَلِلْخُمَاسِي جَاءَ قِرْطَعْبٌ وَلَهْ سَفَرْجَلُ جَحْمَرِشُ قُذَعْمِلَهْ

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

(738) الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي يُكَسَّرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ

(739) أَوَّلُهَا فُعْلٌ كَأُسْدٍ فِي أَسَدْ وَفُعُلٌ كَثُمُرٍ وَكَأُسُدْ

(740) وَفَعْلَةٌ كَرَجْلَةٍ وَفِعَلَةْ جِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وَحِسَلَةْ

(741) وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ وَأَزْمُنِ وَأَضْلُعٍ وَأَرْجُلٍ وَأَرْكُنِ

(742) ثُمَّ فَعِيلٌ كَعَبِيدٍ قَيَّسُوا قَالُوا : كَلِيبٌ وَكَذَا الضَّرِيسُ

(743) ثُمَّ فِعَالٌ كَالْفِرَاخِ قَالُوا فِيهِ : بِئَارٌ وَكَذَا رِجَالُ

(744) كَذَا الْقِرَاطُ وَالْجِمَالُ قُولُوا ثُمَّ فُعُولُ وَكَذَا الْوُعُولُ

(745) كَذَا الْبُرُوجُ وَكَذَا الْعُرُوقُ كَذَا الضُّلُوعُ وَكَذَا السُّئُوقُ

(746) كَذَا الأَسْوَدُ ثُمَّ مَعْ فِعَالَةْ فُعُولَةٌ بُعُولَةٌ جِمَالَةْ

(747) وَجَاءَ فِي فِعْلانِ كَالْخِرْبَانِ وَجَاءَ كَالثِّيرَانِ وَالنِّغْرَانِ

(748) وَجَاءَ كَالْقِنْوَانِ وَالْعِيدَانِ فُعْلانُ كَالْحُمْلانِ وَالظُّهْرَانِ

(749) وَجَاءَ كَالذُّؤْبَانِ وَالزُّقَّانِ ... وَجَاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ
(750) قَدْ جَاءَ كَالأَحْمَالِ وَالأَجْنَادِ ... وَجَاءَ كَالأَرْطَابِ وَالأَزْنَادِ
(751) وَجَاءَ كَالأَعْنَاقِ وَالأَعْضَادِ ... وَجَاءَ كَالأَضْلاعِ وَالأَكْبَادِ
(752) وَجَاءَ كَالآبَالِ وَالأَجْمَالِ ... ثَلاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي
(753) وَبَابُ فَعْلٍ أَفْعَلٌ فِي القِلَّةْ ... مَا لَمْ يَكُنْ ثَانِيهِ حَرْفَ عِلَّةْ
(754) وَالكَثْرَةُ الفُعُولُ وَالفِعَالُ ... وَغَيْرُهُ قِلَّتُهُ الأَفْعَالُ
(755) وَفِي الرُّبَاعِيِّ مَعَ الخُمَاسِي ... يَأْتِي فَعَالِلُ عَلَى القِيَاسِ
(756) نَحْوُ : ضَفادِعَ وَفِي سَفَرْجَلْ ... جَمْعًا سَفَارِجُ بِحَذْفِهِ قُلْ
(757) وَإِنْ تَشَأْ عَوِّضْ فَقُلْ : سَفَارِيجْ ... فَصَارَ بِالتَّعْوِيضِ كَالهَمَالِيجْ[1]
(758) وَفَعْلَةٌ كَالجَفَنَاتِ سُلِمَتْ ... وَكَالجِفَانِ وَالمُئُونِ كُسِّرَتْ
(759) وَفِعْلَةٌ كَرُكُبَاتِ وَعُدَدْ ... وَكَالقِبَابِ وَكَسُرَّاتِ وَرَدْ
(760) وَفِعْلَةٌ كَالسِّدِرَاتِ وَالكِسَرْ ... فَعَلَةٌ كَثَمَرَاتِ وَثَمَرْ
(761) وَكَالرِّحَابِ وَكَنُوقٍ وَقِيَمْ ... فُعَلَةٌ كَتُخَمَاتِ وَتُخَمْ
(762) فَعِلَةٌ كَنَمِرَاتِ وَنَمِرْ ... فَعُلَةٌ كَسَمُرَاتِ وَسَمُرْ
(763) وَفِي فِعَالٍ جَاءَ خُونُ أَخْوِنَةْ ... وَعُيُنٌ أَجِلَّةٌ وَأَصْوِنَةْ
(764) وَفِي فِعَالٍ قُذُلٌ وَأَجْوِبَةْ ... وَفِي فُعَالٍ جَاءَ قُرْدٌ أَعْزِبَةْ
(765) وَجَاءَ كَالغِرْبَانِ وَالذِّبَّانِ ... وَفِي فَعِيلٍ جَاءَ كَالرُّغْفَانِ
(766) أَرْغِفَةٌ وَأَنْصِبَاءُ وَسُرُرْ ... وَفِي فَعُولٍ مِثْلُ : خِرْفَانٍ كَثُرْ
(767) وَفَاعَلٌ دَوَانِقٌ وَفَاعِلُ ... جَاءَ لَهُ الحِيطَانُ وَالكَوَاهِلُ
(768) وَفِي الإِنَاثِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعُ ... وَأَعْقُبٌ وَأَيْمُنٌ مُتَّسَعُ

---

(1) البيت من السريع .

(769) وَجَمْعُ فُعْلَى فُعَلٌ مِثْلُ : الدُّنَا وَجَمْعُ فِعْلَى مِثْلُ : فِعْلَى بُيِّنَا
(770) فِي مِثْلِ ذِفْرَى كَذَفَار جَاءَ كَذَا فَعَالَى الاِسْمِ فِي فَعْلاءَ
(771) وَذَاكَ فِي الأَسْمَاءِ كَالصَّحْرَاءِ فَقُلْ : صَحَارٍ وَصَحَارَى جَائِي
(772) وَفِي الصِّفَاتِ شِيخَةٌ خُلْقَانُ كُثٌّ كُهُولٌ أَجْلُفٌ حِسَانُ
(773) وَمِثْلُ : أَبْطَالٍ صِعَابٌ وَوَرَدْ فِي أَفْعَلٍ حُمْرٌ وَبِيضٌ فَاطَّرَدْ
(774) وَصْفًا وَفِي الأَسْمَاءِ كَالأَفَاكِلِ فَاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَاذِلِ
(775) وَفَاعِلٌ كَشُهَّدٍ حُلُولِ فَوَارِسٍ رُكْبَانِ عُوذٍ حُولِ
(776) هَلْكَى وَأَشْهَادٍ غُزِىٍّ وَنُزُلْ بَرَرَةٍ صَحْبٍ وُلاةٍ وَبُزُلْ
(777) وَفِي فَعِيلٍ أَنْبِيَاءُ وَنُذُرْ قَتْلَى وَخِصْيَانٌ وَأَيْتَامٌ كُثُرْ
(778) فُعُولٌ الأُنْثَى عَجَائِزُ وَقُلْ هُمْ وَدَدَاءُ وَأَوِدَّاءُ رُسُلْ
(779) وَفِي فِعَالٌ دُلُثٌ هِجَانُ وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ
(780) وَفِي فَعَالٍ صُنُعٌ نُور الخَفَرْ وَفَيْعِلٌ كَأَهْوِنَاءَ قَدْ ظَهَرْ
(781) وَمِفْعَلٌ كَيْفَ أَتَى مَفَاعِلُ مَدَاعِسٌ مَنَاكِرٌ مَطَافِلُ
(782) وَعَنْكَبُوتٌ جَمْعُهُ عَنَاكِبُ وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالأَكَالِبْ
(783) وَفِي الْمَهَالِبَةِ هَاءٌ لاحِقَةْ وَهِيَ لِلتَّعْوِيضِ كَالزَّنَادِقَةْ

أَبْنِيَةُ التَّصْغِيرِ

(784) الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ التَّصْغِيرِ أَشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ
(785) عَلَى فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِم بُنِي ثُمَّ دُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ لَيِّنِ
(786) أَوَّلُهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمَّا فَلِلثُّلاثِيِّ فُعَيْلٌ حَتْمَا
(787) فَقُلْ مُمَثِّلاً لِذَاكَ رَاوِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا
(788) وَفِي الرُّبَاعِيِّ فُعَيْعِلٌ وَجَبْ وَفِي الْخُمَاسِيِّ الأَصِيلُ يُسْتَحَبّ

(789) إِذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الأَخِيرَ مِنْهُ ... نَحْوُ : سُفَيْرِجٍ فَعَوِّضْ عَنْهُ

(790) نَحْوُ : سُفَيْرِيج وَطَوْرًا أَلْزِمَا ... نَحْوَ : دُنَيْنِيرٍ بِيَاءٍ حُتِمَا

(791) فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفُ مَدْ ... وَبَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدْ

(792) إِلا أُفَيْعَالاً فَأَثْبِتْ أَلِفَهْ ... كَذَا فُعَيْلانُ فِي الاِسْمِ وَالصِّفَةْ

(793) كَذَا فُعَيلاءُ فَلا يُغَيَّرُ ... مِنْ لَفْظِهِ الأَلِفُ إِذْ يُصَغَّرُ

(794) فَقُلْ : حُمَيْرَاءُ وَقُلْ : سُكَيْرَانْ ... وَقُلْ : أُجَيْمَالٌ وَقِس فَقَدْ بَانْ[1]

(795) وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مِثْلُ : هَائِهِ ... تَثْبُتُ لا تَزُولُ عَنْ بِنَائِهِ

(796) نَحْوُ : حُبَيْلَى وَمِثَالُ الْهَاءِ ... طُلَيْحَةٌ فَقِسْ عَلَيْهِ الْجَائِي

(797) وَكُلُّ مَحْذُوفٍ إِذَا مَا صُغِّرَا ... يُرَدُّ لِلأَصْلِ فَقُلْ مُصَغِّرَا

(798) وُعَيْدَةٌ يُدَيَّةٌ شُوَيْهَةْ ... ثُبَيَّةٌ عُضَيْهَةٌ سُتَيْهَةْ

(799) وَقُلْ : أُبَيٌّ وَفُوَيْهٌ وَذُوَيّ ... وَفِي عَصًا وَبَابُهْ فَقُلْ : عُصَيّ

(800) وَفِي عَمٍ وَبَابِهِ فَقُلْ : عُمَيّ ... وَمِثْلُ : نَحْوِ أَذْغِمَنْ فَقُلْ : نُحَيّ

(801) وَمِثْلُ : يَحْيَى قُلْ : يُحَيَّى كَاسِرَهْ ... فَصَارَ كَالْقَاضِي بِيَاءٍ آخِرَهْ

(802) وَأَلِفُ الإِلْحَاقِ نَحْوَ : أَرْطَى ... وَنَحْوُ : مِعْزَى يَسْتَوِي بِمُعْطَى

(803) فَقُلْ : أُرَيْطٍ وَمُعَيْزٍ ثُمَّ قُلْ ... قُبَيْعِثٌ تَعْنِي الْقَبَعْثَرَى الْجَمَلْ

(804) وَفِي حُبَارَى قُلْ : حُبَيِّرٌ حُذِفْ ... وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ : حُبَيْرَى بِالأَلِفْ

(805) وَارْدُدْ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعًا كَثُرَا ... فَاجْعَلْهُ جَمْعًا سَالِمًا مُصَغَّرَا

(806) نَحْوُ : رُجَيْلِينَ ظُرَيِّفِينَا ... وَاجْمَعْ بِتَاءٍ غَيْرَ عَاقِلِينَا

(807) وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : زُهَيْرٌ صُغِّرَا ... مُرَخَّمًا كَذَا عُشَيْمٌ حُقِّرَا

(808) كَمِثْلِ : مَا شَذَّ مُغَيْرِبَانُ ... فِي مَغْرِبٍ كَذَا عُشَيْشِيَانُ

---

(1) البيت من السريع .

(809) مِثْلُ : شُذُوذِ قَوْلِهِمْ هَاذَيَّا تَصْغِيرُ هَذَا وَكَذَا اللَّتَيَّا

(810) كَمِثْلِ : قَوْلِ الْقَائِلِ الْمَرْوِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

(811) وَارْدُدْ إِلَى الْمُؤَنَّثِ الثُّلاثِي هَاءً بِهِ عَلامَةُ الإِنَاثِ

(812) فَقُلْ : قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقِدْرَا وَبَعْدَ هَذَا الْبَابِ ذَاكَ يُدْرَى

التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ

(813) الْقَوْلُ فِي التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ تَذْكِيرُ الاِسْمِ الأَصْلُ كَالتَّنْكِيرِ

(814) ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الَّذِي نُورِدُهُ إِمَّا حَقِيقِيٌّ وَإِمَّا ضِدُّهُ

(815) غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ بِلا عَلامَةٍ كَالْعَيْنِ

(816) وَعُنُقٍ وَفَخِذٍ وَالأُذْنِ وَالرِّجْلِ وَالْعَقِبِ ثُمَّ السِّنِّ

(817) وَالْيَدِ وَالْيَمِينِ ثُمَّ الإِصْبَعِ وَالْقِتْبِ ثُمَّ الكِرْشِ ثُمَّ الضِّلْعِ

(818) وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ ثُمَّ الْعَضُدِ وَالْكَفُ والشِّمَالِ ثُمَّ الْكَبِدِ

(819) وَمِنْ سِوَى الأَعْضَاءِ عَيْنٌ وَيَدُ وَالأُذْنُ وَالرِّجْلُ وَسَاقٌ تُخْضَدُ

(820) وَالدَّارُ وَالْعَرُوضُ والصَّعُودُ وَسَقَرٌ جَهَنَّمٌ وَالذَّوْدُ

(821) وَالْخَيْلُ وَالْغَنَمُ وَالْجَزُورُ وَالْكَأْسُ وَالْقَلُوصُ وَالْحَذُورُ

(822) وَعُرُسٌ وَضَرَبٌ وَالطَّسْتُ وَالْمَنْجَنِيقُ وَلَظَى وَالْقَلْتُ

(823) وَالشَّمْسُ وَالأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَاكَ قُدَّامُ مَعَ الْوَرَاءِ

(824) فَذِي وَشِبْهِهَا إِذَا صَغَّرْتَهَا رُدَّ إِلَيْهَا الْهَاءَ إِذْ نَوَيْتَهَا

(825) إِلَّا الرُّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِي وَرُبَّمَا شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

(826) قَالُوا : قُدَيْدِيمَةٌ فِي قُدَّامِ كَذَا وُرَيِّئَةٌ عَنْهُمْ نَامِي

(827) مِثْلُ شُذُوذِ قَوْلِهِمْ : قُوَيْسُ كَذَا دُرَيْعٌ وَكَذَا عُرَيْسُ

(828) فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا نُيَيْبُ كَذَا عُرَيْبٌ وَكَذَا حُرَيْبُ

(829) أَمَّا الَّذِي أُنِّثَ بِالْعَلامَةْ فَالْهَاءُ نَحْوُ : غُرْفَةٍ وَرَامَةْ
(830) وَالأَلِفُ الْمَقْصُورُ نَحْوُ : دُنْيَا وَنَحْوُ : بُشْرَى وَكَذَاكَ طُغْيَا
(831) وَأَدمَى وَالْقَهْقَرَى وَالْخَوْزَلَى وَأُرَبَى وَذَفَرَى وَنَمَلَى
(832) وَمِثْلُ : دِفْلَى وَكَذَاكَ شَرْوَى وَمِثْلُ : حِجْلَى وَكَذَاكَ دَعْوَى
(833) وَالأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالسَّرَّاءِ وَمِثْلُ : عَلْيَاءَ وَسَابِيَاءِ
(834) فَعَلَمُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ وَأَلِفْ وَالْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تَنَشَّا إِذْ تَقِفْ
(835) وَالْيَاءُ فِي هَذِي وَتَاءُ قَامَتْ وَنُونُ قُمْنَ وَيَقُمْنَ بَانَتْ
(836) ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الْحَقِيقِيُّ عُرِفْ بِخِلْقَةٍ خُصَّتْ بِهِ لا تَخْتَلِفْ
(837) وَهْوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ مِنْهُ بِلا عَلامَةٍ تُبِينُ عَنْهُ
(838) كَزَيْنَبٍ وَطَالِقٍ وَجَيْئَلِ وَرَخِلٍ وَحَائِلٍ وَمُطْفِلِ
(839) وَضَرْبُهُ الثَّانِي لَهُ عَلامَةْ فَالْهَاءُ كَالْمَرْأَةِ وَالْغُلامَةْ
(840) وَالأَلِفُ الْمَقْصُورُ وَزْنُ فُعْلَى كَمِثْلِ : سُلْمَى وَمِثَالِ : فُضْلَى
(841) وَمِثْلِ : قُصْوَى وَمِثَالِ : أُخْرَى وَوَزْنُ فَعْلَى فِي مِثَالِ : سَكْرَى
(842) وَالأَلِفُ الْمَمْدُودُ كَالْحَمْرَاءِ وَنُفَسَاءَ قِسْ عَلَيْهِ الْجَائِي

النِّسْبَةُ

(843) الْقَوْلُ فِي النِّسْبَةِ وَهْيَ يَاءُ زَائِدَةٌ تُعْزَى بِهَا الأَسْمَاءُ
(844) إِلَى قَبِيلٍ أَوْ أَبٍ أَوْ لِبَلَدْ أَوْ لِصِنَاعَةٍ وَيَاؤُهُ تُشَدّْ
(845) وَقَبْلَهُ كَسْرٌ كَزَيْدِيٍّ النَّسَبْ وَحَذْفُ كُلِّ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَجَبْ
(846) لِشَبَهٍ بَيْنَهُمَا وَهَرَبُوا مِنْ جَمْعِ تَأْنِيثَيْنِ فِي اسْمٍ يُنْسَبُ
(847) وَفِي الثُّلاثِيِّ إِذَا نَسَبْتَا إِلَى مِثَالِ فَعِلٍ فَتَحْتَا
(848) أَوْسَطَهُ قُلْ : نَمَرِيٌّ ثُمَّ قِسْ ذُكِّرَ أَوْ أُنِّثَ لَيْسَ يَنْعَكِسْ

(849) وَاكْسِرْ إِذَا زَادَ كَتَغْلِبِيِّ وَزِبْرِجِيِّ وَقَذْعَمِلِيِّ

(850) وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مَعَ الْفَعُولَةْ تَحْذِفُ حَرْفَ اللِّينِ كَالْفَعِيلَةْ

(851) مُثُلُهَا ثَلاثَةٌ مَعْرُوفَةْ قُرَيْظَةٌ شَنُوءَةٌ حَنِيفَةْ

(852) تَقُولُ مِنْهَا حَنَفِيٌّ فَاتِحَا أَوْسَطَهُ كَشَقَرِيٍّ وَاضِحَا

(853) إلا مُضَاعَفًا أَوِ الْمُعَلَّلا فَامْنَعْهُمَا الْحَذْفَ وَقُلْ مُمَثِّلا

(854) يُعْزَى عَزِيزِيٌّ إِلى عَزِيزَةْ كَذَا حُوَيْزِيٌّ إِلى حُوَيْزَةْ

(855) فَإِنْ خَلَتْ مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ فَلا تَحْذِفْ وَقُلْ : هَذَا قُرَيْشِيُّ الْوَلا

(856) وَإِنْ يَكُنْ تَأْنِيثُهُ بِالأَلِفِ مَقْصُورَةً فَإِنْ نَسَبْتَ فَاحْذِفِ

(857) أَلِفَهُ كَالْهَاءِ قُلْ : حُبْلِيٌّ وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ : صَحْرَاوِيٌّ

(858) وَإِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلاثٍ وَالأَلِفْ آخِرُهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ يَنْحَذِفْ

(859) تَقُولُ : هَذَا رَحَوِيٌّ مُبْدِلا وَإِنْ يَزِدْ كَمَلْهَوِيٍّ أَبْدِلا

(860) وَإِنْ تَشَأْ فَاحْذِفْ وَقُلْ : مَلْهِيٌّ وَقُلْ بِحَتْمِ الْحَذْفِ : مُصْطَفِيٌّ

(861) وَأَلِفُ الإِلْحَاقِ نَحْوُ : أَرْطَى تُبْدِلُهُ وَاحْذِفْهُ مِنْ حَبَنْطَى

(862) وَهَمْزُ قُرَّاءٍ أَصِيلٌ بَاقِي وَالْهَمْزُ ذُو الإِبْدَالِ وَالإِلْحَاقِ

(863) كَهَمْزَةِ الْكِسَاءِ وَالْحِرْبَاءِ يُنْسَبُ كَالْقُرَّاءِ وَالْحَمْرَاءِ

(864) وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ وَاوًا أُبْدِلَتْ ثَالِثَةً كَالْعَمَوِيِّ مُثِّلَتْ

(865) وَإِنْ تَزِدْ فَاحْذِفْ وَقُلْ : قَاضِيٌّ وَمِنْهُمُ مَنْ قَالَ : قَاضَوِيٌّ

(866) إِذْ شَذَّ عَنْهُمْ فَتْحُ تَغْلَبِيٍّ وَاللَّازِمُ الْحَذْفِ كَمُشْتَرِيٍّ

(867) وَرُدَّ مَا تَحْذِفُ مِثْلُ : أَخَوِيّ وَدَمَوِيٌّ إِنْ تَشَأْ وَشَفَهِيّ

(868) فِي شَفَةٍ وَانْسُبْ إِلى اسْتٍ سَتَهِيّ كَذَا إِلى شِيَةٍ أُنْسُبْ وَشَوِيّ

(869) وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : وَشْيِيٌّ وَانْسُبْ لِمِثْلِ عِدَةٍ عِدِيٌّ

(870) وَانْسُبْ إِلى شَاةٍ فَقُلْ : شَاهِيٌّ أَمَّا إِلى مَاءٍ فَقُلْ : مَائِيٌّ

(871) وَمِثْلُ لا إِذَا نَسَبْتَ مُدَّهْ تَقُولُ : لائِيٌّ كَالاِسْمِ رُدَّهْ

(872) وَانْسُبْ بِوَاوٍ لِعَلِيٍّ عَلَوِيّ كَذَا إِلى أُمَيَّةَ انْسُبْ أُمَوِيّ

(873) وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ : أُمَيِّيٌّ بِشَدّ وَالأَجْوَدُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي وَرَدْ

(874) وَانْسُبْ أُسَيْدِيًّا إِلى أُسَيِّدْ وَفِي مُهَيِّمِيٍّ الْيَاءَ ارْدُدْ

(875) وَارْدُدْ إِلى الْفَرْدِ الْجُمُوعَ فِي النَّسَبْ إِلى رِجَالٍ رَجُلِيٌّ قُلْ تُصِبْ

(876) كَذَا إِلى زَيْدَيْنِ زَيْدِيّ انْسُبِ وَمِثْلُ ذَاكَ فِي الْمُثَنَّى أَوْجِبِ

(877) إلا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمَا فَلا تُغَيِّرْهُ لِئَلَّا يُبْهَمَا

(878) نَحْوُ : كِلابِيٌّ مُعَافِرِيٌّ مَدَائِنِيٌّ وَكَأَبْنَاوِيٌّ

(879) وَانْسُبْ إِلى يَبْرِينَ يَبْرِينِيٌّ وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ : يَبْرِيُّ

(880) كَذَا نَصِيبِينُ وَقِنَسْرِينُ وَمِثْلُهَا بِالْوَاوِ مَاطِرُونَ

(881) وَاحْذِفْ مِنَ الْمُضَافِ ثَانِي اثْنَيْنِ مِثْلُ : الْمُرَكَّبِ الَّذِي فِي اسْمَيْنِ

(882) تَقُولُ : عَبْدِيٌّ وَبَعْلِيٌّ وَقِسْ وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسْ

(883) فِي كُلِّ مَا تَعْرِيفُهُ بِالثَّانِي كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَبَنِي شَيْبَانِ

(884) فَقُلْ : زُبَيْرِيٌّ وَشَيْبَانِيُّونْ وَشَذَّ فِي الْمُضَافِ عَبْقَسِيُّونْ[1]

(885) وَعَبْشَمِيَّةٌ وَعَبْدَرِيُّ مِثْلُ : شُذُوذِ قَوْلِهِمْ حَارِيُّ

(886) كَذَا سَلِيقِيٌّ إِلى السَّلِيقَةْ وَهُذَلِيٌّ خَالَفَ الطَّرِيقَةْ

(887) وَحَذْفُ إِحْدَى يَاءَيِ النِّسْبَةِ فِي مِثْلِ : يَمَانٍ عَوَّضُوا بِالأَلِفِ

الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ

(888) الْقَوْلُ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ يُعْرَفُ بِالْقِيَاسِ وَالتَّعْدِيدِ

---

(1) البيت من السريع .

(889) مِنَ الْقِيَاسِ أَنْ تَقُولَ : الْمَصْدَرُ لِفَعَلٍ يَعْتَلُّ حَتْمًا يُقْصَرُ
(890) مِثْلُ : الصَّدَى وَكَالطَّوَى وَالْمُفْتَعَلْ يُقْصَرُ مِثْلُ : الْمُشْتَرَى كَذَا الْفُعَلْ
(891) نَحْوُ : الْقُرَى كَذَا الْمِشَى كَالْحِبَكَى وَالْمَرَطَى وَالْخَوْزَلَى وَالْبَشَكَى
(892) كَذَاكَ فِعِّيلَى كَخِلِّيقَى قُصِرْ كَذَاكَ فَعْلَى ضِدَّ فَعْلانَ الذَّكَرْ
(893) وَفَعَلٌ وَاحِدُ أَفْعَالٍ يُعَلّ تَقْصُرُهُ مِثْلُ : رَحَى وَزْنِ فَعَلْ
(894) وَمَفْعَلٌ يُقْصَرُ إِمَّا مَصْدَرَا أَوِ الزَّمَانَ أَوْ مَكَانًا قُصِرَا
(895) كَمِثْلِ : مَرْمَى وَكَذَاكَ مُفْعَلٌ كَمِثْلِ : مُعْطَى وَكَذَا مُسْتَفْعَلُ
(896) كَمِثْلِ : مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعَلَى كَأَجَلَى وَبَرَدَى وَنَمَلَى
(897) وَيُعْرَفُ الْمَمْدُودُ بِالْقِيَاسِ كَمَصْدَرٍ لاسْتَفْعَلِ السُّدَاسِي
(898) كَمِثْلِ : الاِسْتِلْقَاءِ وَالْفِعَالِ نَحْوُ : رِمَاءٍ وَكَالاِفْتِعَالِ
(899) أَوْ زِنَةِ الإِفْعَالِ وَالأَفْعَالِ وَزِنَةِ الْفَعْلاءِ وَالْفِعْلالِ
(900) كَمِثْلِ : إِعْطَاءٍ مَعَ الأَرْجَاءِ وَمِثْلِ : حِرْبَاءٍ مَعَ الزِّيْرَاءِ
(901) أَمَّا السَّمَاعُ فِيهِما فَيَكْثُرُ وَقَدْ يُمَدُّ تَارَةً مَا يُقْصَرُ
(902) إِمَّا بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفْ وَلَفْظُهُ مُخْتَلِفٌ أَوْ مُؤْتَلِفْ
(903) نَحْوُ : الزِّنَاءِ وَالْبُكَاءِ وَالرِّبَا وَكَالصَّلاءِ وَالْفِدَاءِ وَالْكِبَا

الْهِجَاءُ وَالإِمَالَةُ

(904) الْقَوْلُ فِي الْهِجَاءِ وَالإِمَالَةْ اعْلَمْ بِأَنَّ الأَلِفَ الْمُمَالَةْ
(905) هِيَ الَّتِي قَدْ قُلِبَتْ عَنْ يَاءِ أَوْ جَاوَزَتْ لِكَسْرَةٍ أَوْ رَاءِ
(906) مَكْسُورَةٌ نَحْوُ : رَمَى وَمَرْمَى وَبَاعَ وَاشْتَرَى وَنَحْوُ : أَعْمَى
(907) وَهَكَذَا إِنْ قُلِبَتْ عَنْ وَاوِ مَكْسُورَةٍ كَخَافَ خَوْفَ الْغَاوِي
(908) وَالرَّاءُ نَحْوُ : كَافِرٍ وَالنَّارِ وَالْكَسْرُ نَحْوُ : لِعِبَادِ الْبَارِي

(909) وَالْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ قَدْ أُمِيلَتْ ... بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدُ ذَا أُبِينَتْ

(910) فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهَرٍ شَمْسٌ جَثَتْ ... كَخِيفَةٍ وَقْفًا وَقَدْ تَبَيَّنَتْ

(911) وَإِنْ تَقَدَّمْ أَحْرُفٌ مُسْتَعْلِيَةْ ... فَامْنَعْ لَهَا الإِمَالَةَ الْمُسْتَوْلِيَةْ

الْخَطّ وَالْكِتَابَةُ

(912) وَكُلُّ مَقْصُورٍ بِيَاءٍ ثُنِّيَا ... كَمَا إِذَا أُمِيلَ فَاكْتُبْهُ بِيَا

(913) كَمِثْلِ: حُبْلَى وَرَحًى فَقِسْ تُصِبْ ... كُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِالْيَاءِ كُتِبْ

(914) وَالاِسْمُ وَالْفِعْلُ بِذَا لا يَخْتَلِفْ ... وَاكْتُبْ ذَوَاتَ الْوَاوِ كُلاًّ بِالأَلِفْ

(915) يُبِينُ أَصْلُهُ لَكَ الْخِطَابُ ... هَذَا عَلَيْهِ اصْطَلَحَ الْكُتَّابُ

(916) خَوْفَ الْتِبَاسٍ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا ... بِأَلِفٍ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ ضَرَبُوا

(917) وَشِبْهَهُ وَزِيدَ وَاوُ عَمْرِو ... لا عُمَرٍ فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ

(918) وَكَتَبُوا الْهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيفِ ... وَأَوَّلاً بِالأَلِفِ الْمَعْرُوفِ

(919) وَأَلِفُ ابْنٍ وَابْنَةٍ وَصْفًا حُذِفْ ... كَحَذْفِ تَنْوِينٍ كَزَيْدِ بْنِ خَلَفْ

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

(920) الْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ ... وَفِعْلِهَا الْمُشْتَقِّ مِنْهَا الصَّادِرِ

(921) أَمْثِلَةُ الْفِعْلِ الثُّلاثِي فَعَلا ... فَاكْسِرْ وَقُلْ : فَعِلَ وَاضْمُمْ فَعُلا

(922) فَعَلَ يَفْعِلُ مِنَ الْمُعَدَّى ... لَهُ مَصَادِرٌ تُعَدُّ عَدًّا

(923) ضَرْبٌ وَقِيلَ : سَرِقَ وَغَلَبَ ... سَرِقَةٌ غَلَبَةٌ وَكَذِبَ

(924) وَحِمْيَةٌ حِمَايَةٌ لَيَّانُ ... وَمِثْلُهُ الْحِرْمَانُ وَالْغُفْرَانُ

(925) فَعَلَ يَفْعُلُ شُكُورٌ وَجَلَبْ ... قَتْلٌ وَكُفْرٌ وَكِتَابٌ لِكَتَبْ

(926) حِجٌّ وَنِشْدَةٌ وَشُكْرَانٌ خَنِقْ ... فَعِلَ يَفْعَلُ الْمُعَدَّى قَدْ نُطِقْ

(927) فِيهِ بِحَمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَلْ شُرْبٍ وَغِشْيَانٍ سَفَادٍ فَكَمَلْ

(928) فَعَلَ يَفْعَلُ بِحَرْفِ الْحَلْقِ تُفْتَحُ مُسْتَقْبَلَةً فِي النُّطْقِ

(929) كَمِثْلِ : يَسْأَلُ سُؤَالاً وَنَصَحْ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً نُصْحًا أَصَحْ

(930) مَصْدَرُ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي اطَّرَدَا فِيهِ الْفُعُولُ كَالْجُلُوسِ وَرَدَا

(931) فِيهِ مُزَاحٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَدْ مُكْثٌ ثَبَاتٌ نَدَمٌ عَجْزٌ وَرَدْ

(932) وَلِلرُّبَاعِيِّ مِثَالُ فَعْلَلا مَصْدَرُهُ فَعْلَلَةٌ كَشَمْلَلا

(933) وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِهِ كَجَهْوَرَا حَوْقَلَ مِثْلُهُ كَذَاكَ بَيْطَرَا

(934) وَمِنْهُ ذُو التَّضْعِيفِ وَهْوَ فَعَّلا مَصْدَرُهُ التَّفْعِيلُ ثُمَّ أَفْعَلا

(935) مَصْدَرُهُ الإِفْعَالُ ثُمَّ قَالُوا فَاعَلَ مِنْهُ الْمَصْدَرُ الْفِعَالُ

(936) وَلِلْخُمَاسِيِّ تَفَعْلَلَ انْفَعَلْ تَفَعَّلَ افْعَلَّ تَفَاعَلَ افْتَعَلْ

(937) تَمْثِيلُ كُلِّهَا تَدَحْرَجَ انْكَسَرْ تَكَبَّرَ ارْتَدَّ تَعَاظَمَ اقْتَدَرْ

(938) مَصْدَرُهَا التَّدَحْرُجُ انْكِسَارُ تَكَبُّرُ ارْتِدَادُ اقْتِدَارُ

(939) وَلِلسُّدَاسِي اسْتَفْعَلَ افْعَنْلَى افْعَالَّ افْعَوْعَلَ افْعَوَّلَ مِنْهُ افْعِيعَالْ

(940) كَاجْلَوَّذَ اسْتَعْطَفَ وَاسْلَنْقَى اشْهَابَّ وَاغْدَوْدَنَ اسْحَنْكَكَ فَانْقَضَى الْبَابُ[1]

أَلِفَاتُ الْوَصْلِ

(941) وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَلِفَاتِ الْوَصْلِ تَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ الثُّلاثِي الأَصْلِ

(942) تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحْ وَالضَّمُّ إِنْ يُضَمَّ ثَانٍ مُتَّضِحْ

(943) وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَعَ الْخُمَاسِي يَلْحَقُ مَكْسُورًا كَذَا السُّدَاسِي

(944) فِي الأَمْرِ وَالْمَاضِي وَفِي الْمَصَادِرِ كَالانْطِلاقِ وَاصْطَفَى وَاسْتَأْثِرِ

---

(1) البيتان (939 ، 940) من السريع .

(945) وَأَلِفُ الْوَصْلِ أَتى فِي الاِسْمِ ... فِي امْرَأَةٍ وَاثْنَيْنِ وَابْنٍ وَاسْمِ

(946) وَاسْتٍ وَفِي امْرِئٍ وَفِي الْحَرفِ كَأَلْ ... لَكِنَّهُ يُفْتَحُ كَايْمُنِ جُعِلْ

(947) وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَتى يُوصَلْ حُذِفْ ... كَايْمُنِ اللَّهِ وَبِاسْمِهِ حُلِفْ

(948) وَإِنْ أَتى مِنْ قَبْلِهِ مُسَكَّنُ ... فَكَسْرُهُ أَوْ ضَمُّهُ مُعَيَّنُ

(949) نَحوَ : قُلِ ادْعُو وَقُمِ اللَّيْلَ فَقِسْ ... وَفَتْحُ مِنْ نَحوِ : مِنَ اللَّهِ اقْتَبِسْ

التَّصْرِيفُ

(950) الْقَوْلُ فِي التَّصْرِيفِ وَهوَ يَشْتَمِلْ ... عَلَى زِيَادَةٍ وَحَذْفٍ وَبَدَلْ

(951) وَأَحْرُفُ الزِّيَادَةِ الْمُنْحَصِرَةْ ... آوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ هَجَاءَ الْعَشَرَةْ

(952) فَالْهَمْزُ نَحْوُ : أَفْكَلٍ وَأَوَّلِ ... وَأَوْرَقٍ خُطَائِطٍ وَشَمْأَلِ

(953) مَا لَمْ يَكُنْ بِنَاؤُهُ كَأَيْقَقِ ... أَوْ بَانَ أَصْلاً كَاشْتِقَاقِ أَوْلَقِ

(954) وَالأَلِفُ السَّاكِنُ نَحْوُ : فَاعِلِ ... وَفِي الْفِعَالِ زِيدَ وَالْفَوَاعِلِ

(955) وَزِيدَ لِلتَّأْنِيثِ أَمَّا أَرْطَى ... فَزِيدَ إِلْحَاقًا كَذَا حَبَنْطَى

(956) وَالْوَاوُ زِيدَ ثَانِيًا كَجَوْهَرِ ... وَكَوْثَرٍ وَثَالِثًا كَجَهْوَرِ

(957) وَزِيدَ رَابِعًا كَمِثْلِ : تَرْقُوَةْ ... وَخَامِسًا مِثَالُهُ : قَلَنْسُوَةْ

(958) وَالْيَاءُ زِيدَ أَوَّلا كَيَعْمَلِ ... وَثَانِيًا كَزَيْنَبٍ وَجَيْئَلِ

(959) وَثَالِثًا مِثْلُ : قَضِيبٍ اطَّرَدْ ... وَخَامِسًا كَمَنْجَنِيقٍ قَدْ وَرَدْ

(960) وَالتَّاءُ زِيدَ أَوَّلاً كَتَتْفُلا ... وَتُرْتُبٍ وَثَانِيًا كَافْتَعَلا

(961) وَآخِرًا كَعَنْكَبُوتِ يَكْثُرُ ... وَزِيدَ لِلتَّأْنِيثِ وَهْوَ الأَكْثَرُ

(962) وَالْمِيمُ زِيدَ أَوَّلا كَمُكْرَمِ ... وَآخِرًا كَزُرْقُمٍ وَسُتْهُمِ

(963) وَشَذَّ حَشْوًا لَبَنٌ قُمَارِصُ ... وَمِنْ دِلاصٍ قَوْلُهُمْ : دُلامِصُ

(964) وَالنُّونُ زِيدَ أَوَّلاً كَنَرْجِسِ ... وَثَانِيًا كَعُنْصُلٍ وَعَنْبَسِ

(965) وَزِيدَ فِي الْقِنَفْخَرِ وَالكَنَهْبُلِ ... كَذَاكَ فِي الضَّيْفَنِ وَالْجَحَنْفَلِ
(966) وَالسِّينُ فِي اسْتَفْعَلَ كَاسْتَطَاعَا ... وَزِيدَ لِلتَّعْوِيضِ فِي أَسْطَاعَا
(967) وَالْهَاءُ فِي هِرْكُولَةٍ إِذْ أَصْلُهَا ... رَكْلٌ وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ مِثْلُهَا
(968) وَاللاَّمُ نَحْوُ : عَبْدَلٍ وَذَلِكَا ... كَذَاكَ لِلْبَعِيدِ قُلْ : هُنَالِكَا
(969) وَكُلُّ حَرْفٍ زِيدَ لا تُغَيِّرُهْ ... بِلَفْظِهِ إِذَا وَزَنْتَ تَذْكُرُهْ
(970) وَالأَحْرُفُ الَّتِي تَكُونُ أَصْلاً ... قَابِلْ بِهَا إِذَا وَزَنْتَ فِعْلاً
(971) وَإِنْ تَزِدْ عَلَى ثَلاثٍ كَرِّرِ ... اللاَّمَ نَحْوُ : فَعْلَلٍ فِي جَعْفَرِ
(972) فَإِنْ بَنَيْتَ فَعْللا مِنْ ضَرَبَا ... تُلْحِقُهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ : ضَرْبَبَا
(973) وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ وَأَى كَمَفْعَلْ ... مَوْأَى عَلَى مِثَالِ مَرْمَى يُجْعَلْ
(974) وَالْحَذْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ وَأَلِفْ ... فَمِنْهُ مَا لِغَيْرِ عِلَّةٍ حُذِفْ
(975) كَالأَبِ وَالْيَدِ اعْتِبَاطًا حُذِفَا ... وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ عُرِفَا
(976) كَالْحَذْفِ لالْتِقَاءِ سَاكِنَيْنِ ... وَالْحَذْفُ لالْتِقَاءِ هَمْزَتَيْنِ
(977) نَحْوُ : فَتًى وَصْلاً وَنَحْوُ : أُكْرِمُ ... أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ كَمِثْلِ : يُكْرِمُ
(978) وَالْوَاوُ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ حُذِفْ ... مُطَّرِدًا كَيَعِدُ الْحُكْمُ عُرِفْ
(979) وَخَفَّفُوا الْهَمْزَةَ بِالْحَذْفِ كَخَبْ ... فِي الْخَبْءِ إِذْ تَسْكِينُ قَبْلُهَا وَجَبْ

الإِبْدَالُ

(980) وَأَحْرُفُ الإِبْدَالِ يَأْتِي التَّبْيِينْ ... بِحَصْرِهَا فِي أَجُهِدْتُمْ طَاوِينْ[1]
(981) وَالْهَمْزُ قَدْ يُحْذَفُ إِذ يُخَفَّفُ ... يُبْدَلُ مِنْهُ مِثْلُ : رَاسِ أَلِفُ

(1) البيت من السريع .

(982) وَمِثْلُ : مُؤْمِنٍ بِوَاوٍ يُبْدَلُ ... وَمِثْلُ : بِئْرٍ مَحْضَ يَاءٍ يُجْعَلُ
(983) وَإِنْ فَتَحْتَهَا وَضُمَّ أَوْ كُسِرْ ... مَا قَبْلَهَا كَمُؤَنٍ أَوْ كَمِئَرْ
(984) أَبْدَلْتَهَا لِلضَّمِّ وَاوًا فُتِحَتْ ... كَذَا لِكَسْرٍ صَارَ يَاءً حُرِّكَتْ
(985) وَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ فِي أَرَقْتُ ... هَاءً وَإِيَّاكَ وَفِي أَنَرْتُ
(986) وَأَبْدَلُوا الأَلِفَ هَمْزًا لِيَصِحّ ... فِي مِثْلِ : حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ يَضِحّ
(987) كَذَاكَ مَعَ شُذُوذِهِ شَأَبَّةْ ... مِثْلَ الضَّأَلِّينَ رَوَوْا دَأَبَّةْ
(988) وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا تَحَرَّكَا ... مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لازِمٍ فَلْيُشْرَكَا
(989) فِي الانْقِلابِ أَلِفًا نَحْوُ : رَمَى ... وَمِثْلُ : مَرْمَى وَدَعَا وَكَالْعَمَى
(990) مَا لَمْ يَجِيئَا فِي مِثَالٍ : الْخَوَنَةْ ... وَمَيَلٍ وَدَعَوَاتٍ بَيِّنَةْ
(991) وَالْوَاوُ إِنْ يَسْكُنْ وَقَبْلَهُ انْكَسَرْ ... فَاقْلِبْهُ يَاءً نَحْوُ : مِيزَانِ اشْتَهَرْ
(992) وَيُبْدَلانِ هَمْزَةً فِي فَاعِلٍ ... وَجَمْعُهُ كَبَائِعٍ وَقَائِلٍ
(993) كَذَاكَ يُبْدَلانِ فِي فَعِيلَةْ ... مِثْلُ : فِعَالَةٍ مَعَ الْفَعُولَةْ
(994) هَمْزًا فَقُلْ جَامِعَهَا صَحَائِفُ ... كَذَا رَسَائِلُ كَذَا تَنَائِفُ
(995) أَمَّا مَعَايِشُ فَلا تَهْمِزْهَا ... لأَنَّهَا مَفَاعِلٌ فَمِزْهَا
(996) وَأَبْدِلا هَمْزًا لأَجْلِ أَلِفِ ... زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فِي الطَّرَفِ
(997) نَحْوُ : كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ أَمَّا ... شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ فَحَتْمَا
(998) يُصَحَّحَانِ فِيهِمَا لِلْهَائَيْنْ ... تَصْحِيحَ مِذْرَوَيْنِ وَالثِّنَايَيْنْ[1]
(999) وَتَهْمِزُ الْوَاوَ إِذَا ضَمَمْتَهُ ... وَالْوَاوُ أَوَّلاً إِذَا كَسَرْتَهُ
(1000) كَوُقِّتَتْ وَكَوِشَاحٍ وَأُحُدْ ... وَأَثْؤُبٌ مِثْلُ : فُئُوسٍ اطَّرَدْ
(1001) وَأَبْدِلَتْ تَاءً صَرِيحًا نَحْوَ ... بِنْتٍ وَأُخْتٍ وَاتَّزِنْ وَتَقْوَى

---

(1) البيت من السريع .

(1002) وَيُبْدِلُونَ التَّاءَ دَالاً قَالُوا ازْدَانَ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ
(1003) وَالتَّاءَ طَاءً فِي فَحَصْطُ وَاضْطَجَعْ وَالنُّونُ مِيمًا مِثْلُ : عَمْبَرِ سُمِعْ
(1004) وَالْيَاءُ جِيمًا فِيهِ لِلْمُخْتَجِّ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٌ

الْإِدْغَامُ

(1005) الْقَوْلُ فِي الْإِدْغَامِ بِاخْتِصَارِ وَبَعْدَهُ ضَرَائِرِ الْأَشْعَارِ
(1006) أَمَّا ادِّغَامُ الْحَرْفِ فِي مَثِيلِهِ كَالدَّالِ فِي الدَّالِ فَمِنْ تَمْثِيلِهِ
(1007) شَدَّ يَشُدُّ شُدَّ دَاوُودَا مُحَرَّكًا أَوْ سَاكِنًا مَوْجُودَا
(1008) أَمَّا ادِّغَامُ الْمُتَقَارِبَيْنِ كَالذَّالِ فِي الذَّالِ مُلاصِقَيْنِ
(1009) كَإِذَّرَى وَقَدْ ذَرَى فَقِسْ تُصِبْ فَالْقَوْلُ فِي ذِكْرِ الْمَخَارِجِ يَجِبْ
(1010) لَهْوِيَّةٌ حَلْقِيَّةٌ شَجْرِيَّةْ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النِّطْعِيَّةْ
(1011) وَلِثَوِيَّةٌ مَعَ الذَّلْقِيَّةْ وَشَفَهِيَّةٌ مَعَ اللِّينِيَّةْ
(1012) مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَةْ شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَةْ
(1013) مُطْبَقَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرُ هَاوٍ أَغَنَّانِ طَوِيلٌ صُفَّرُ
(1014) وَمِنْ شُذُوذِ مُدْغَمٍ عَلْمَاءِ مِلْعَبْءِ بَلْحَرِثِ مِنْهُ جَائِي

الضَّرُورَاتُ الشِّعْرِيَّةُ

(1015) وَفِي اضْطِرَارِ الشِّعْرِ جَازَ صَرْفُ مَا لَيْسَ مَصْرُوفًا وَجَازَ الْحَذْفُ
(1016) حَذْفُ الْحُرُوفِ وَانجِذَافُ الْحَرَكَةْ كَمَا أَتَتْ سَوَاكِنٌ مُحَرَّكَةْ
(1017) وَالْفَصْلُ وَالْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يُمَدّ وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يُشَدّ

(1018) تَـخْوِيـهِ أَشْعَارُهُـمُ الْـمَرْوِيَّةْ هَـذَا تَـمَـامُ الـدُّرَّةِ الأَلْـفِـيَّـةْ

(1019) نَظَّمَهَا يَحْيَى بْنُ مُعْطِ الْمَغْرِبِي تَـذْكِـرَةً وَجِـيـزَةً لِـلْـمُـغْـرِبِ

(1020) وَفْقَ مُرَادِ الْمُنْتَهَى وَالنَّشْأَةْ فِي الْخَمْسِ وَالتِّسْعِينَ وَالْخَمْسِ الْمِائَةْ

(1021) وَالْـحَـمْـدُ لِلَّهِ بِهِ أَعْتَصِمُ ثُـمَّ عَـلَـى نَـبِـيِّـهِ أُسَـلِّـمُ

★ ★ ★

فهرس الموضوعات

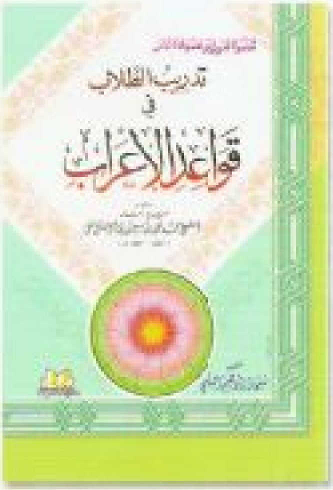
الموضوع | الصفحة

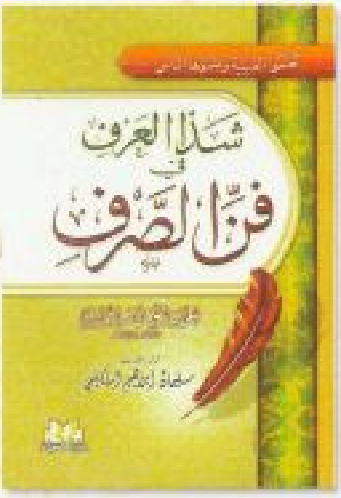
الموضوع	الصفحة

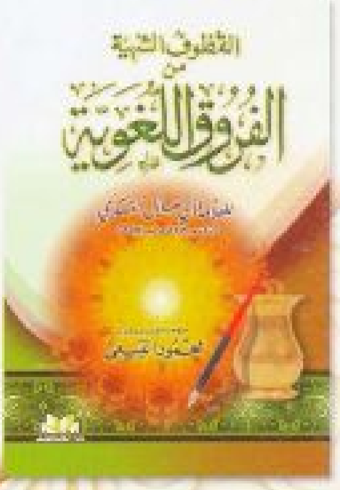
الموضوع الصفحة

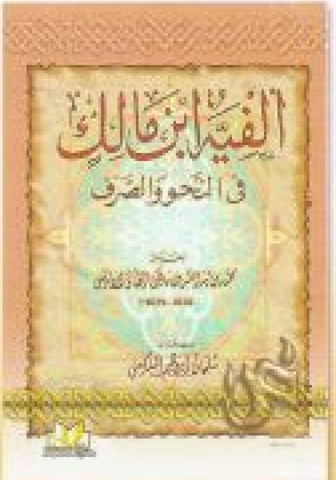
★ ★ ★

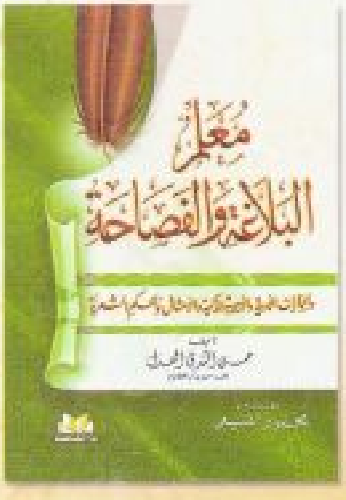
من منشورات دار الفضيلة

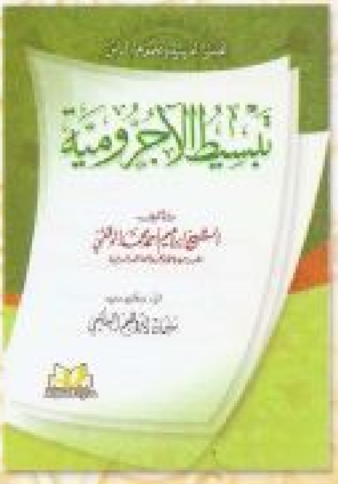












9789772974516

جمع الجوامع في النحو

للعلامة

جلال الدين السيوطي

المتوفى ٩١١ هـ = ١٥٠٥ م

الطبعة الأولى في العالم محققة على خمس مخطوطات

تحقيق الدكتور

نصر أحمد إبراهيم عبد العال

تقديم الأستاذ الدكتور

صبري إبراهيم السيد

أستاذ اللغويات بكلية البنات جامعة عين شمس

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com

Editions Al-Adab 1923

42 Opera square - Cairo - Egypt

الناشر

مكتبة الآداب
علي حسن

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الجلال السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد،
١٤٤٥ - ١٥٠٥
جمع الجوامع في النحو / لجلال الدين السيوطي،
تحقيق نصر أحمد إبراهيم عبد العال، تقديم صبري إبراهيم السيد.-
القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠١١.
٥٦٦ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك ٨ ٣١٦ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - اللغة العربية / النحو
أ - عبد العال - نصر أحمد إبراهيم (محقق)
ب - السيد صبري إبراهيم (مقدم)
ج - العنوان

٤١٥,١

عنوان الكتاب: جمع الجوامع (في النحو)
تأليف: جلال الدين السيوطي
تحقيق: د. نصر أحمد إبراهيم عبد العال
تقديم: أ. د. صبري إبراهيم السيد
رقم الإيداع: ٤٠٥٤ لسنة ٢٠١١م
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978 – 977 – 468 - 316 – 8

مكتبة الآداب
علي حسن
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة
هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢)
e-mail: adabook@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ (١)

صدق الله العظيم

---

(١) سورة طه الآية ١١٤.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم : الأستاذ الدكتور / صبرى إبراهيم السيد محمد

لتراثنا المخطوط عطاء كبير لحضارة الأمة العربية والأمة الإسلامية، بل للحضارة الإنسانية. وقد تمثل هذا العطاء في كم هائل من الكتب التي صنفها العلماء أو رُويت عنهم في مختلف مجالات العلم والمعرفة من علوم، وآداب، وفنون، وطب، وصيدلة، وحساب، وهندسة، ومنطق ٠

وقد عمل باحثونا على إحياء هذا التراث، وإزالة ما تراكم عليه من غبار الزمن، فقاموا بتحقيق الكثير من الكتب المخطوطة، ونجح بعضهم نجاحًا كبيرًا فى هذا الشأن ٠

والتحقيق علم بأصول لإخراج النص المخطوط على الصورة التى أرادها صاحبها من حيث اللفظ والمعنى، فإن تعذّر هذا كانت عبارات النص على أقرب ما يمكن من ذلك، كما قال الدكتور فخر الدين قباوة ٠

ومن المؤكد أن تحقيق النصوص أمر صعب، ولا ينبغى أن يقوم به إلا المبرّزون، فليست عملية التحقيق مجرد نقل للنصوص من صورتها المنسوخة بخط اليد إلى صورة مطبوعة ؛ حيث إن هناك أمورًا لا بد من توافرها فى من يتصدى للتحقيق ؛ منها حبه للتراث، واطلاعه الواسع فى موضوع ما يريد تحقيقه، ومعرفته التامة بأصول التحقيق، وتمرسه بخطوط القدماء من المؤلفين والنسّاخ ، وصبره، وأمانته .

يقوم المحقق بوصف المخطوط ويوثّق عنوانه، ويبين ما عليه من تمليكات وإجازات، ويختار النسخة المعتمَدة الموثقة، ويقابل النسخ الأخرى، ويثبت الفروق بينها، ويظهر مواضع الخرم والخطأ والتصحيف والتحريف والنقص فيها، ويتأكد من اكتمالها أو نقصانها ، ويوثق اسم مؤلف المخطوط، ويذكر نسبه، وأسرته، ونشأته، ورحلاته، ومناصبه، ومكانته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، ورأى العلماء فيه، وآراءه العلمية عامة، وما ورد فى المخطوط خاصة، ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، وأسلوبه فى الكتابة، ومنهجه من حيث طريقة عرضه للمادة العلمية وتبويبها وتنسيقها، وتوثيقها وعزوها إلى

أصحابها، ومصادره التى يستعين بها ، والعلماء الذين يأخذ عنهم، وطريقته فى سرد أقوالهم، إلى غير ذلك . ويتناول أيضًا موضوع المخطوط، ويحلل مادته، وما اشتمل عليه من مباحث، وما تناوله المؤلف من قضايا ومسائل، ومدى تأثره بغيره وتأثيره فى غيره، ويضبط النصوص والأعلام ويُخرّج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وشواهد الشعر، ويشرح الكلمات الغامضة، ويُعرّف بالمصطلحات المستخدمة، ويعزو الآراء والنقول إلى أصحابها ومصادرها، ويقوم بعمل الفهارس الفنية ؛ مثل فهرس الآيات القرآنية وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل، وفهرس الرواة، وفهرس الألفاظ اللغوية، وفهرس المواضع والبلدان، وفهرس الكتب والمصادر التى أشار إليها المؤلف وغير ذلك من الفهارس المفيدة .

ونحن الآن بصدد كتاب من دُرر تراثنا العربي، ومن العجيب أن يظل مثل هذا الكتاب النحوى النادر ؛ أعنى كتاب (جمع الجوامع) لمؤلفه الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ، مهملاً غير محقق حتى الآن، وأن يخرج بعد شرحه بعشرات السنين . ويبدو أن الباحثين اكتفوا بما ورد عن هذا الكتاب فى كتاب آخر للسيوطى أيضًا هو (همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع) . لكن هناك فروقًا بين الكتابين ؛ فهذا كتاب مُركّز مختصر، وذاك شرح له، وهذا له أسلوب وطريقة فى العرض، وذاك له أسلوب آخر وطريقة أخرى فى العرض، وهذا له هدف من تأليفه، وذاك له هدف من تأليفه، وهكذا ..

ولقد قيّض الله أخيرًا لهذا الكنز التراثي من يخرجه ويعنى به، فاحتشد له الباحث الدؤوب الدكتور نصر أحمد إبراهيم عبد العال، وأمضى سنين عددًا فى قراءة مخطوطات ست عثر عليها للكتاب، مجتهدًا في تفكيك عباراته الغامضة فى غالب الأحيان، وجمع ما كتب عن الكتاب ومؤلفه، واستطاع أن يصل إلى العنوان الحقيقي للكتاب، وعرض لنا النسخ المخطوطة، واصفًا إياها، ومدققًا فى إبراز الفروق بينها .

وقد مهّد الدكتور نصر لدراسته فتكلم عن الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية التى عاشها المؤلف ، وركز على ازدهار الحركة العلمية ونشاطها فى العصر المملوكى، وبيّن دور السلاطين فى الحياة العلمية، وأشهر دور التعليم ودور الكتب، وأشهر النحاة فى ذلك العصر .

ثم تحدث عن حياة السيوطى (نسبه، ونشأته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، واشتغاله بالتأليف، ورحلاته وتنقلاته، وموقفه من علوم عصره، وقدرته العلمية، واتهامات

السخاوى له، ودفاع الشوكانى عنه، والمناصب التى تولاها، وأخلاقه، وزهده وانقطاعه للعبادة والتأليف، ووفاته، وكتبه) .

وتناول المحقق منهج السيوطى وشواهده ومصادره ومذهبه، وعرض لتأثر المؤلف بعلماء الأصول، وأسلوبه فى الكتاب ؛ من تعريف للمصطلحات وذكر للحدود، وتباين للمصطلح النحوى وتنوعه بين الكوفة والبصرة، وإيراده لآراء النحاة بلا ترجيح، وذكر للآراء مع ترجيحه لأحدها، وذكر للغات العرب المختلفة، وإطلاق الأحكام النحوية، وذكر لمعانى الحروف، وقلة الاستشهاد أو التمثيل على القواعد النحوية، وتقسيم الموضوعات النحوية إلى مسائل .

كما درس الدكتور نصر شواهد السيوطي فى الكتاب ؛ من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال وأقوال العرب .

وذكر مصادره ؛ فبدأ بكم النقل، ثم سمى العلماء المنقول عنهم، والقبائل واللهجات المنقول عنها، وسمى المذاهب المنقول عنها .

ودرس مذهبه النحوى ؛ فعرض لموقفه من السماع والقياس، وموقفه من المدارس النحوية، ولمصطلحاته، ولاختياراته .

وتعرض للمسائل النحوية والصرفية فى «الجمع»، وقسمها إلى : مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ومدرسة البصرة، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ونحويين بصريين، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ومدرسة الكوفة، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين كوفيين، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ونحويين أندلسيين، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ونحويين بغداديين، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ونحويين مصريين، ومسائل اختلاف واتفاق بين السيوطى ونحويين آخرين .

• **أما القسم الخاص بالتحقيق** فقد عرض فيه لتوثيق نسبة الكتاب واسمه، ومنهجه فى التحقيق، ووصف نسخ مخطوطات الكتاب، وصور عددًا من صفحات المخطوطات، ثم أثبت النص المحقق، وذيله ببعض الفهارس الفنية (كفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث، وفهرس الأمثال، وأقوال العرب وتعبيراتهم، وفهرس القوافي، وفهرس القبائل، وفهرس المذاهب النحوية، وفهرس الأعلام) .

والحق أن الدكتور نصر بذل مجهودًا محمودًا في تحقيق نص العلامة السيوطي، فقابل بين النسخ المتاحة لديه، متسلحًا بعددٍ من المصادر والمراجع المهمة، وهي مراجع متنوعة وأصيلة في مادتها، كما أظهر أنه يملك الكثير من أدوات البحث العلمي ؛ من لغة سليمة، ومنهج دقيقٍ جمع بين مناهج القدماء والمحدَثين .

ولا شك في أن هذا العمل الفريدِ يُعَدّ إضافةً قيمة للمكتبة النحوية واللغوية العربية، عملٌ أفاد صاحبُه من جهود السابقين وسيفيد – ولا شك – غيرَه من الباحثين المعاصرين واللاحقين.

دكتور صبري إبراهيم السيد
أستاذ العلوم اللغوية
ووكيل كلية البنات لشئون التعليم والطلاب
بكلية البنات – جامعة عين شمس
وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقيات الأساتذة المساعدين
بجمهورية مصر العربية في دورتها التاسعة

القسم الأول

الدراســـة

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين ، سبحانك اللهمّ لا أحصي ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي ضمَّ شعث الدين وجاءه الفتح المبين وكسر جيش الكافرين وأسكن الرّعب في قلوب المنافقين ، أمّا بعد :

فإنّه لا يجهل أحدٌ مكانة السيوطي في الدراسات النحوية ، وهو في النحو إمامٌ لا يُشقّ له غبار ، وإنّ مؤلفاته التي ملأت الأرض شرقًا وغربًا لتشهد بذلك ، وكذلك فإنّ شهرته ومكانته جعلت من كتبه ومؤلفاته محطُّ أنظار جميع القرّاء والباحثين واهتمامهم .

ومن اللافت للنظر أنّ هذا الكتاب (جمع الجوامع) ـ على أهميّته ـ لم يُحقّق إلى الآن ، وقد حظيتُ بشرف تحقيقه ، وآمل من الله أنْ أكون قد وُفّقت في ذلك .

أمّا عن أهميّة هذا الكتاب فلستُ أنا بخير من السيوطي في الحديث عن ذلك ، فقد حدّثنا هو عن أهميّته فقال في مقدمة شرحه له : " فإنّ لنا تألفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها ، وكتابًا لم يُغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ومجموعًا تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وجُموعًا قَصُرت عنه الأواخر والأوائل ، حشدتُ فيه ما يُقِرُّ الأعين ويشنّف المسامع ، وأوردتُهُ مناهلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنَّف ، فلا غرو أنْ لقبتُهُ جمع الجوامع " [١] .

ويقول في مقدمته لهذا الكتاب : " تأليف مختصر في علم العربية ، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة كتابي (التسهيل) و(الارتشاف) مع مزيدٍ وافٍ ، فائق الانسجام قريب من الأفهام " [٢] .

ويقول في خاتمته : " وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلّف ، فحقّ أنْ يكون على كتب الأنام سريًا ، وبأنواع المحاسن والمحامد حريًا " [٣] .

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدّة أسباب أوجزها فيما يلي :

١- الإسهام في الكشف عن أمهات كتب التراث العربي .

٢- أن في إخراج هذا الكتاب كشف النقاب عن شخصية السيوطي في مجال الدراسات

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١ .

(٢) انظر : التحقيق ١ .

(٣) انظر : التحقيق ٣٣٨ .

النحوية والصرفية ، والكشف عن قريحته في كيفية عرض المادة وتناول قضايا النحو والصرف .

٣- قيمة هذا الكتاب لما يحتويه من مسائل وخلافات وآراء نحوية ، فقد جمعه السيوطي من نحو مائة مصنف ، وفيه خلاصة (التسهيل) و(الارتشاف) ، وقد يحتوي على أمور لا نجدها في غيره ، وإنّ كون السيوطي من النحاة المتأخرين جعله يلمّ بكل آراء من سبقه من النحاة والعلماء .

أمّا الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فهي كثيرة ، تتمثل فيما يلي :

١- كثرة الأقوال والآراء التي نقلها السيوطي من النحاة والعلماء الذين سبقوه ، ممّا تطلّب جهدًا كبيرًا في مراجعة كتب النحو وتوثيق هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها .

٢- الصعوبة في الحصول على بعض المصادر النحوية لتوثيق النقول والآراء ، ممّا حذا بي للتوثيق من كتب النحو الأخرى في حالة عدم تمكني من العثور على المصدر الأصلي .

٣- كذلك لا يخفى على أحد ما لاقاه الباحث جرّاء الاحتلال البغيض الذي لم يسلم منه شيء ، فانقطاع الكهرباء الدائم ومنع السفر والحصار، كل ذلك زاد من معاناة الباحث .

أمّا الدراسات السابقة في هذا الموضوع فهي :

١- رسالة دكتوراه بعنوان : السيوطي النحوي ، للباحث عدنان محمد سليمان ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٠م . وقد تحدث فيها الباحث عن السيوطي وأشهر مؤلفاته النحوية ، ولم يقم بدراسة كتاب (جمع الجوامع) ، بل ذكره ذكرًا عابرًا .

٢- رسالتي للماجستير ، وهي بعنوان : الدراسات النحوية في مصر في القرن التاسع الهجري ، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى بغزة وجامعة عين شمس سنة ٢٠٠٣م . وقد قمت فيها بدراسة وتحليل المؤلفات النحوية التي أُلّفت في مصر في القرن التاسع الهجري والتعريف بأصحابها ، وفي إطار ذلك تحدثت عن السيوطي وكتابه (جمع الجوامع) .

وسوف أتّبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يقوم على وصف المادة العلمية التي اشتمل عليها هذا الكتاب ، وتحليلها ودراستها . وقد تيسر لي الحصول على ست مخطوطات للكتاب ، وسأتحدث عن هذه المخطوطات وعن منهجي في التحقيق في موضعه من البحث .

وقد رجعت في هذا البحث إلى ما يزيد على مائتين وأربعين مصدرًا ، وكان من أهم هذه المصادر كتابيّ أستاذي الأستاذ الدكتور : صبري إبراهيم السيّد ، وهما : كتاب شواهد أبي حيان في تفسيره ، وكتاب إعراب القرآن في تفسير أبي حيّان ، فقد أفدت منهما كثيرًا في دراستي لهذا الكتاب .

وقد جاءت الرسالة على قسمين : القسم الأول وهو الخاص بالدراسة ، والقسم الثاني خاص بتحقيق النص .

أمّا القسم الأول : فينقسم إلى تمهيد وثلاثة فصول .

أمّا التمهيد : فيتحدث عن الحياة السياسية الاجتماعية والعلمية في مصر في عصر السيوطي (العصر المملوكي) .

أمّا الفصل الأول : فيتحدث عن حياة السيوطي وترجمته من ناحية : اسمه ونسبه ومولده ، ونشأته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، واشتغاله بالتأليف ، ورحلاته وتنقلاته ، وموقفه من علوم عصره ، وقدرته العلمية ، واتهامات السخاوي له ، ودفاع الشوكاني عنه ، والمناصب التي تولاّها ، وأخلاقه ، وزهده ، ووفاته ، وكتبه .

أمّا الفصل الثاني : فيشتمل على أربعة مباحث وهي :

المبحث الأول : منهج السيوطي في جمع الجوامع .

المبحث الثاني : شواهده في هذا الكتاب .

المبحث الثالث : مصادره في هذا الكتاب .

المبحث الرابع : مذهبه النحوي .

أمّا الفصل الثالث : فيشمل الحديث عن المسائل النحوية والصرفية في جمع الجوامع ، على النحو التالي :

١- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ومدرسة البصرة .

٢- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين بصريين .

٣- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ومدرسة الكوفة .

٤- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين كوفيين .

٥- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين أندلسيين .

٦- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين بغداديين .

٧- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين مصريين .

٨- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين آخرين .

أمّا القسم الثاني : فهو يشمل التحقيق ، وينقسم إلى مباحث :

الأول : تحدثت فيه عن توثيق نسبة الكتاب واسمه ، والثاني : تحدثت فيه عن منهجي في التحقيق ، والثالث : تحدثت فيه عن المخطوطات المعتمدة فوصفتها وعرضت صفحات مصورة منها ، وقد ذيلت التحقيق بالفهارس الفنية النافعة .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور صبري إبراهيم السيد على جليل نصائحه وتوجيهاته لي في إخراج هذا العمل على هذه الصورة، فجزاه الله عني وعن أهل العلم خيرًا.

والله أسأل أنْ يعمّ النفع بهذا العمل ، ولا أدّعي لنفسي الكمال ، فالكمال لله وحده ، ولكن حسبي أنني اجتهدت ، والله من وراء القصد . ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[1] .

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦.

تمهيد

١ - الحياة السياسية .

٢ - الحياة الاجتماعية .

٣ - الحياة العلمية .

أ - ازدهار الحركة العلمية ونشاطها في العصر المملوكي .

ب - دور السلاطين في الحياة العلمية .

ج - أشهر دور التعليم .

د - إنشاء دور الكتب .

هـ - أشهر النحاة في العصر المملوكي .

تمهيد

لا بُدَّ لي قبل الحديث عن السيوطي وكتابه (جمع الجوامع) من أنْ أرسم صورة مختصرة للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية للعصر الذي عاش فيه هذا العالم الجليل ، وهو العصر المملوكي ، ولما لذلك من أثر على حركة العلم والعلماء ، والذين من أشهرهم السيوطي .

١- الحياة السياسية :

كانت حياة السيوطي في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري . حيث كانت مصر في ذلك الوقت في حوزة المماليك الشراكسة أو البرجيّة [١] وهي الدولة المملوكية الثانية [٢] ويؤرخ لها من (٧٨٤هـ) إلى (٩٢٣هـ) .

وأول سلاطينها الظاهر أبو سعيد برقوق بن آنص ، تسلطن في سنة (٧٨٤هـ) [٣] ، وآخرهم قانصوة الغوري ، الذي انتهى ملكه مع نهاية دولة المماليك .

وقد تنازع مصر خلال هذه الفترة وقبلها خطران : خطر المغول وخطر الصليبيين [٤] .

فالخطر المغولي قد داهم مصر منذ بداية العصر المملوكي ، أي في عهد دولة المماليك الأولى (البحرية) ، ولكن المماليك البحرية ردّوهم على أعقابهم ، وانتصروا عليهم في عدة مواقع ، أشهرها موقعة عين جالوت (٦٥٨هـ) التي كان لها الفضل الأكبر في القضاء على الخطر المغولي .

---

(١) سُمّوا بالبرجية لأنّ المنصور جعلهم جميعًا في أبراج القلعة بالقاهرة وسمّاهم بالبرجية ، انظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي ٢٤٠/٢ ، وأطلق عليهم (الشراكسة) ؛ لأنّ أكثرهم من الجنس الشركسي .

(٢) أما الدولة المملوكية الأولى : فيطلق عليها اسم المماليك البحرية (٦٤٨هـ - ٧٨٣هـ) .

(٣) انظر : خطط المقريزي ٢٤١/٢ .

(٤) خطر التتار ، وخطر الفرنجة كان يتربص بمصر والشام والعراق وما حولها قبل عهد الدولة المملوكية الثانية، وقد تصدى له الأيوبيون والمماليك من بعدهم .فالمعركة القاصمة مع التتار كانت (عين جالوت) في عهد المماليك البحرية (٦٥٨هـ) ، انظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، ٧٣/٧ وما بعدها . والمعركة القاصمة مع الصليبيين كانت في أواخر عهد الأيوبيين هي (حطين) سنة (٥٨٣هـ) ، انظر : النجوم الزاهرة ٢٧/٦ .

ومع نشأة دولة المماليك الثانية ، وفي عهد أول سلاطينها الظاهر برقون ، عاد الخطر المغولي يهدد مصر بقيادة تيمورلنك الذي كان يحلم بدخول مصر بعد الشام ولكن أحلامه بدخول مصر تبددت بوفاته سنة (٨٠٨هـ : ١٤٠٥م) (١) .

أما الخطر الثاني الذي شغل سلاطين المماليك زيادة على انشغالهم بمدافعة المغول ، فهو خطر الصليبيين وإغارتهم على بلاد المسلمين ، ومحاولة استيطانهم فيها ، وما كانت الحروب التي وقعت بين الفريقين إلا امتداداً لتلك الحروب الصليبية التي اشتهرت في العصور الوسطى ، مبتدئة من عهد الفاطميين فالأيوبيين (٢) .

فأرسل المماليك الحملات والعساكر تباعاً للقضاء عليهم ، وقد تكللت هذه الحملات والغزوات بالنصر المبين، واستطاعت أن تلحق الهزائم الساحقة بهم .

ففي عهد المماليك البرجية ، وفي سنة (٨٢٩ هـ) فتح برسباي(٣) جزيرة قبرص ، وانتصر على الإفرنج ، وأسرّ ملكها (جينوس) ، وعاد به وبسائر الغنائم والأسرى إلى مصر (٤) ، وقد قُتل في هذه المعركة من الإفرنج خلائق كثيرة ، حيث بلغ عدد القتلى في موضع الواقعة أزيد من ألفي قتيل ، أما الذي قتل في الأماكن الأخرى فلا حدّ له ولا حساب (٥) .

كما تمكن السلطان جقمق من إرسال حملة إلى الفرنج سنة (٨٤٤هـ) (٦).
وكذلك أرسل حملة أخرى لغزو جزيرة رودس سنة (٨٤٥هـ) (٧) .

وهكذا تتضح أهمية سلاطين المماليك في ردّ عادية جحافل التتار والفرنجة في البر والبحر .

وفي الوقت الذي كانت فيه عساكر المماليك تصدّ غزو الجيوش المعادية ، وتدحرهم عن البلاد ، كان العلماء يحصّنون البلاد من الداخل فكرياً وثقافياً ، وينشرون

---

(١) انظر : السلاطين في المشرق العربي ٩٦ – ١٠٠.

(٢) انظر : النجوم الزاهرة ١٢٧/٤ وما بعدها. وعصر سلاطين المماليك ٢٥٨/١ – ٢٦٠.

(٣) وهو الملك الأشرف، سيف الدين أبي النصر برسباي الدقماني الظاهري ، وهو الثامن من ملوك الشراكسة وأولادهم في العدد بالديار المصرية (ت ٨٤١هـ) بدائع الزهور ٨١/٢ .

(٤) انظر : بدائع الزهور ١٠٧/٢ – ١٠٩.

(٥) انظر : النجوم الزاهرة ١٢٩/١٤.

(٦) انظر : بدائع الزهور ٢٢٤/٢.

(٧) انظر : بدائع الزهور ٢٣٣/٢.

علومهم فيها بدأب ونشاط عجيبين .

٢- الحياة الاجتماعية :

كان المجتمع في العصر المملوكي مزيجاً من العناصر المختلفة في الأجناس والعادات والعقائد ، وتنقسم هذه العناصر إلى ثلاث طبقات : المماليك والعلماء وعامة الشعب .

- **أما المماليك** : فهم الذين تتكون منهم الطبقة الحاكمة ، بيدهم مقاليد الحكم ، ولهم أن يتنازعوا فيما بينهم ، ويخوضوا في سبيل الحكم ما يشاءون ، وهم الذين يشغلون مناصب الدولة ، ومنهم الجيش ، فقد كان جيش مصر مقصوراً على المماليك وحدهم ، " ولم يكن يُسمح لفرد من أفراد الشعب من غير المماليك أن يصبح عضواً من أعضاء الجيش " [(١)] .

- **وأما العلماء** : فهم طائفة لها ثقلها ودورها الهام في ذلك العصر . فقد رأى العلماء أنهم إزاء مسئولية تاريخية كبرى ، تقتضيهم القيام بواجب نشر الدين وتجديد العلم فتحمّسوا لذلك ، وقاموا بالواجب الذي هيأته لهم الأقدار قياماً مشكوراً ، وأشاعوا حركة إحياء علمية جليلة بالرغم من وجود العقبات .

وكان سلاطين المماليك يعظمونهم ويوقرونهم ، فقد قال (ابن إياس) : أن الملك الظاهر برقوق ، وهو أول السلاطين الشراكسة " كان يحب العلماء والصلحاء ، ويوقرهم ، ويقوم للفقهاء إذا دخلوا عليه وهو أول من فعل ذلك من الملوك " [(٢)] وكان ذلك شأن كثير من سلاطين المماليك .

وكان العلماء على اختلاف طبقاتهم يأخذون مرتبات من دولة المماليك ، مما كان له الأثر الحسن على عطائهم ، وحبّهم للعلم والتعليم . فعندما بنى جمال الدين الإستادار[(٣)] مدرسته سنة (٨١١ هـ) عيّن فيها ستة مدرسين جعل لكل مدرس ثلاثمائة درهم في كل شهر [(٤)] .

والعلماء في عصر المماليك طبقات أيضاً :

ـ طبقة لها الصدارة ، وهي التي يشغل فيها الأستاذ وظيفة الصدر لإقراء مذهب من المذاهب .

---

(١) انظر : عصر سلاطين المماليك ٢٧١/١ .
(٢) انظر : بدائع الزهور ٥٢٧/١ .
(٣) وهو أحد أمراء السلطان الشركسي فرج بن برقوق .
(٤) انظر : خطط المقريزي ٤٠٢/٢ .

ـ وطبقة تأتي بعد ذلك هي طبقة المدرسين ، وهم يعينون الصدر في شرح مادته .

ـ ثم طبقة المعيدين ، وعددهم في المدارس أكثر من غيرهم في الغالب [١] .

وأما عامة الشعب : فهي تتكون من الطبقة الكادحة من الزرّاع ، والصنّاع ، والتجّار ، وهم الذين يؤلفون في العادة الجزء الأكبر من الهرم الاجتماعي ، ولا دخل لهم في مجريات الأمور ، لكنهم مع ذلك كانوا يشتركون في بعض الأمور العامة ، ففي موقعة (عين جالوت) ساهم " أهل مصر بالمال والرجال فهماً منهم أن هذا القتال جهاد في سبيل الله " [٢] .

كما تميّز هذا العصر بكثرة الاحتفالات ، كحفلة تولية السلطان الجديد وحفلات رمضان والعيدين والمواليد والزواج وغير ذلك [٣] .

وكذلك كثرت في هذا العصر جباية الضرائب الباهظة والظالمة من أفراد الشعب ، وخاصة التجار ، وكثيراً ما انتهز السلاطين فرصة الحرب لفرض الضرائب الفادحة وأخذ أموال التجار وأغنياء الناس بحجة النفقة على العسكر [٤] .

وإنَّ أشد آفة ابتليت بها مصر في هذا العصر الفتنُ المحتدمة والمؤامرات الواسعة النطاق ، والتي كان ينجم عنها من القتلى ما لا يحصى وذلك كالتي وقعت في أيام سلطنة الناصر فرج بن برقوق الثانية سنة ٨١٥هـ [٥] .

وفشي في هذا العصر الطاعون ذلك الوباء الفتّاك ، الذي لا يبقي ولا يذر ، وحتى الطيور كانت تهوي من السماء قتلى ، فكان هذا الوباء الغاشم أحياناً إذا دخل داراً قتل كلُّ من فيها . وفي أيام سلطنة الأشرف برسباي سنه (٨٣٣هـ) " تزايد أمر هذا الطاعون ، حتى انتهى عدة من يموت في كل يوم من الناس نحواً من أربعة وعشرين ألف إنسان فضجَّ الناس من ذلك " [٦] ، " حتى كان الرجل أو المرأة يكتبون على رؤوسهم أوراقًا ، حتى إذا ماتوا في الطرقات يُعرف أمرهم ، وقد خرجت هذه السنة (٨٣٣هـ) عن الناس وهم في شدة حال ، بما وقع في هذه السنة ، ومات فيها من

---

(١) انظر تفصيل ذلك في : الحركة الفكرية ١٧٠ .

(٢) انظر : عصر سلاطين المماليك ٣٤٩/١ .

(٣) انظر : تاريخ الأدب العربي ، لعمر فروخ ٨٨٣/٣ .

(٤) انظر : بدائع الزهور ٥٩٣/١ .

(٥) انظر : النجوم الزاهرة ١٠٩/١٣ .

(٦) انظر : بدائع الزهور ١٣١/٢ .

أهل القاهرة نحو الثلث " (١) .

كما فشت في مصر في هذه الحقبة جملة من الزلازل ، وضروب من القحط ، وسنون من الغلاء ، زادت في شقاء الناس ، وأطالت تعسهم .

ورغم هذه الأحداث السياسية المضطربة ، والاجتماعية القاهرة في هذا العصر ، فقد كانت الحركة العلمية عامة والنحوية خاصة قوية ونشطة ، بفضل عزيمة علمائها التي لا تنثني وإيمانهم القوي وحرصهم على العلم واللغة .

٣- الحياة العلمية :

أ – ازدهار الحركة العلمية ونشاطها في العصر المملوكي :

إذا كانت بغداد عاصمة بني العباس ومركز حضارتهم قد سقطت في يدي التتار عام ٦٥٦ هـ (٢) ، وبلاد الأندلس بحواضرها ومدنها المختلفة كانت تتعرض لضربات الصليبيين في نفس الوقت ، فإن مصر التي كانت تحت حكم المماليك البحرية والبرجية وقفت مدة استمرار المماليك بين بغداد والأندلس " في منتصف الطريق ، تستقبل النازحين من هنا وهناك ، وتستخلص الكتب التي نجت من هول الحريق والدمار وتفسح صدروها للعلماء الذين فرّوا من العسف والعدوان ، وتركزت آمال المسلمين في مصر، وآمال الفكر الإسلامي في معاهد القاهرة وبخاصة الأزهر (٣) .

وبذلك تكون مصر قد ورثت الخلافة العباسية والأندلسية ونابت عنهما في النهوض بالثقافة العلمية ، وقد ذكر السيوطي ذلك فقال : " واعلم أن مصر حين صارت دار الخلافة عظم أمرها ، وكثرت شعائر الإسلام فيها ، وعلت فيها السنة ، وعفت منها البدعة ، وصارت محل سكن العلماء ، ومحط رجال الفضلاء ، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية ، حيث كانت يكون معها الإيمان والكتاب " (٤) .

بهذا كله انتقل النشاط العلمي من العراق والأندلس إلى مصر وقاهرتها في عهد سلاطين المماليك ، الذين أنشأوا لهم سداً مانعاً ، وردّوا التتار والفرنجة على أعقابهم خائبين ، ونشرت القاهرة زعامتها العلمية على الأقطار العربية طيلة العهد المملوكي

---

(١) انظر : بدائع الزهور ١٣٦/٢ .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة ٤٢/٧ .

(٣) انظر : الأزهر تاريخه وتطوره ١١ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ٩٤/٤ .

بدولتيه البحرية والبرجية .

فبعد وفود العلماء على مصر من بغداد والمغرب والأندلس نتيجة للفتن التي حدثت في هذه البلدان ، أصبحت مصر مقراً للعلم وكعبته التي يحجّ إليها العلماء من كل حدب وصوب ، وأصبحت هذه الفترة فترة ازدهار للعلم " وقد ابتدأت هذه الفترة الزاهرة في القرن الثامن الهجري وبلغت ذروة مجدها في القرن التاسع الهجري " [١] .

ومما يدل على ازدهار الحركة العلمية ونشاطها في العصر المملوكي ، الثروة العلمية الهائلة التي خلفها ذلك العصر ، وإن كثرة المخطوطات التي ترجع إلى العهد المملوكي ، والمؤلفة في مصر خاصة لأبرز دليل على ازدهار الحركة العلمية في ذلك العصر . وكذلك تعتبر كثرة المدارس في ذلك العصر دليلاً أخر على نشاط الحركة العلمية ، حيث ذكر السيوطي [٢] والمقريزي [٣] كثيراً من المدارس التي أُنشئت في ذلك العصر .

في ضوء ما مضى ، نستطيع أن نقرر أن العصر المملوكي ، وخاصة القرن التاسع الهجري ، (عصر السيوطي) عصر ازدهار ثقافي ونهضة علمية نشيطة .

ب ـ دور السلاطين في الحياة العلمية :

اهتم المماليك البرجية بالعلم والعلماء اهتماماً بالغاً ، وقد عملوا جاهدين على الأخذ بأسباب نهضة العلم ودعمه ، بل والمشاركة الفعلية في حلقات العلم .

فإن المطّلع على أحوالهم في ذلك العصر يرى أن دورهم في إثراء الدراسة وفي نهضة العلم كان على عدة ضروب ، نذكرها على النحو الآتي :

١ – حب العلماء وتعظيمهم :

فقد أقام المماليك وزناً كبيراً للعلماء وقدموهم في مسائل كثيرة ، وكثيراً ما استشاروهم في أمور الدولة العليا وقد كان الملك الظاهر برقوق (ت ٨٠١هـ) " يحب العلماء والصلحاء ويوقرهم ، ويقوم للفقهاء إذا دخلوا عليه ، وهو أول من فعل ذلك من الملوك " [٤] . وكذلك كان المؤيد شيخ (ت ٨٢٤هـ) يحب أهل العلم ويجالسهم ...

---

(١) انظر : الأزهر تاريخه وتطوره ١١٠ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ٢/٢٥٥ وما بعدها .

(٣) انظر : خطط المقريزي ٢/٣٦٢ وما بعدها .

(٤) انظر : بدائع الزهور ١/٥٢٧ .

وينكر على أمرائه معارضة القضاة في أحكامهم " [1] . وذكر المقريزي أن المؤيد شيخ المحمودي (ت ٨٢٤هـ) لما أنشأ مسجده ، وعيّن فيه الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر في تدريس الشافعية ، فعندما جاء السلطان ليحضر عنده ، وهو في إلقاء الدرس ، هم ابن حجر بالقيام له فمنعه السلطان من القيام فلم يقم [2] ، فهذا موقف من المواقف التي تدل على مدى تعظيم السلاطين للعلماء واحترامهم لهم ، وهذا التعظيم والاحترام كان له الأثر الكبير في نفوس العلماء على أن يظلوا جاهدين في سبيل العلم وإثرائه .

٢- إنشاء دور العلم :

حيث اشتهر سلاطين المماليك بالتنافس في بناء الجوامع والمدارس [3] . التي كثرت في عهدهم بشكل لم يسبق له مثيل ، وإنما ينبع ذلك من ولعهم بالعلم وحبهم له ، ولا شك أنه قد تخرج من هذه المدارس عدد كبير من العلماء الذين أخذوا على عاتقهم القيام بعبء هذه العلم والنهوض به ، ولم تكن المدرسة وحدها تقوم برسالة العلم ، بل كانت الجوامع أيضاً لا تقل أهمية عن المدارس في القيام بأداء رسالة العلم .

٣- المشاركة في العلم :

لم يقتصر سلاطين المماليك على تشجيع العلماء وبناء المدارس ، بل شاركوا مشاركة فعلية في حلقات العلم ، وكانوا يشاركون الفقهاء في مسائل الفقه .

وقد أنكر عليهم الدكتور عبد اللطيف حمزة مشاركتهم في مجالس العلم في سياق مقارنته بين ملوك الأيوبيين ، وسلاطين الممالك ، حيث قال : " إن ملوك بني أيوب كان أكثرهم يشاركون مشاركة فعلية في الأدب والعلم ، ويصنفون فيها كتباً كثيرة ، على حين أن سلاطين المماليك اكتفوا بتشجيع العلم ، والإغداق على أهله من المال والعطاء ما يضمن لهم البقاء " [4] .

ولكن (ابن إياس) (ت ٩٣٠هـ) وهو من المعاصرين للمماليك قد ذكر خلاف ذلك ، حيث قال إن المؤيد شيخ المحمودي – وهو أحد سلاطين المماليك البرجية – كان " مشاركاً للفقهاء في مسائل الفقه ، والبحث معهم في ذلك ، وقد أثنى عليه العلامة شهاب الدين بن حجر في تاريخه ثناءً كثيراً ، وقال " وكان مع الملك المؤيد

---

(١) انظر : السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريزي ٥٥/٤ .

(٢) انظر : خطط المقريزي ٣٣٠/٢ .

(٣) انظر : تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ٢٦٥ .

(٤) انظر : الأدب المصري منذ قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية ٣١ .

شيخ إجازة بخط شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني ، بقراءة صحيح البخاري " وكانت هذه الإجازة لا تفارقه " (١) .

فهو لم يشارك فحسب بل إنه مُنِحَ إجازة من بعض العلماء ، وقد كانت هذه المشاركة في العلم ومسائل الفقه ، ومجالسة العلماء ديدن كثير من المماليك الشراكسة . نقتصر على ذكر بعضهم لضيق المقام .

فقد كان للملك الظاهر جقمق (ت ٨٥٧هـ) " اشتغال في العلم ، ويستحضر مسائل جيدة ، ويبحث مع العلماء والفقهاء ، ويلازم مشايخ القراءات ويقرأ عليهم دوماً " (٢) .

وكذلك كان الملك الظاهر ططر (ت ٨٢٤هـ) " يحب مجالسة العلماء والفقهاء وأرباب الفضائل من كل فن ، وله اطلاع جيد ونظر في فروع مذهبه ويسأل في مجالسه الأسئلة المفحِمَة المشكلة " (٣) .

وكذلك كان الملك الظاهر تمبرغا الظاهري (ت ٨٧٩هـ) " مع معرفته الفقه على مذهب الإمام الأعظم ، أبي حنيفة النعمان – رضي الله عنه – معرفة جيدة ، كثير الاستحضار لفروع المذهب وغيرها ، له مشاركة كبيرة في التاريخ والشعر والأدب والمحاضرة الحسنة والذاكرة الحلوة " (٤) .

وكذلك هو الحال بالنسبة للملك الظاهر خشقدم (ت ٨٧٢هـ) فقد كان له إلمام ببعض القراءات ، ويبحث مع الفقهاء ، وله فهم وذوق بحسب الحال ، وكان يتكلم بالعربية كلاماً يقارب الفصاحة (٥) .

ولم يقف الحد عند المشاركة والبحث مع العلماء والفقهاء ، بل نجد أن بعضهم يرجع إليه بعض العلماء في المسائل العويصة ، حيث ذكر في بدائع الزهور أنّ الملك الظاهر جقمق " كان فصيح اللسان بالعربية متقنها ، وله في الفقه مسائل عويصة ، وترجع له فيها العلماء " (٦) .

---

(١) انظر : بدائع الزهور ٦١/٢ .

(٢) انظر : النجوم الزاهرة ١١٩/٥ – ٢٠٠ .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة ٤٧/١٤ ، وانظر أيضًا : بدائع الزهور ٧٥/٢ .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة ٣٣٥/١٦ – ٣٣٦ ، وانظر أيضًا : بدائع الزهور ٤٧٦/٢ .

(٥) انظر : النجوم الزاهرة ، ٢٧٥/١٦ .

(٦) انظر : بدائع الزهور ٢٩٩/٢ – ٣٠٠ .

وهكذا كانت مشاركة سلاطين المماليك أنفسهم في حلقات العلم ودروس الفقهاء ، ومناقشة ما بدا لهم من مسائل ، لها الأثر الكبير في إثراء الدراسة وتشجيع العلماء على التوسع في العلم والبحث مما ساهم في دفع عجلة الحركة العلمية إلى الأمام .

٤- الإنفاق على أهل العلم :

لم يبخل سلاطين المماليك في الإنفاق على أهل العلم ، سواء أكانوا مدرسين أم طلبة ، فقد كان بعض السلاطين يجري على أهل العلم راتباً سنوياً منتظماً . فقد كان الملك الظاهر برقوق (٨٠١ هـ) " يفرق في كل سنة في أهل العلم والصلاح مائتي ألف درهم " [١] .

وكذلك كانوا يفرقون الأموال الكثيرة على الجوامع والمدارس والخوانق ، ففي سنة (٨١٩هـ) دفع السلطان المؤيد شيخ المحمودي للطواشي [٢] فارس الخازندار مبلغاً كبيراً وأمره أن ينزل إلى القاهرة ويفرقه في الجوامع والمدارس والخوانق [٣] .

ولم يقتصر الإنفاق على المال ، بل كان الظاهر برقوق يوزع على أهل العلم اللحم المطبوخ والحلوى والزيت والصابون [٤] .

فقد أعان هذا الإنفاق أهل العلم على كسب المزيد من العلوم وأراحهم من مشقة البحث عن لقمة العيش ووفر لهم الوقت ، كي يتفرغوا للعلم ويشيدون صرحه .

٥- إنشاء المكتبات والاهتمام بالكتب :

حيث كان للسلاطين المماليك عناية خاصة باقتناء الكتب وإنشاء المكتبات ، وكانوا غالباً ما يلحقون الجوامع والمدارس خزانة للكتب ، فقلما يخلوا جامع أو مدرسة من خزانة للكتب في شتى العلوم ، ولا يبالون بدفع الأموال الطائلة لشراء هذه الكتب ، فقد كان الملك الظاهر حقمق " يقتني الكتب النفسية ، ويعطي فيها الأثمان الزائدة عن

---

(١) انظر : السلوك ٩٤٤/٣ .

(٢) يبدو أنه وزيرٌ أو عاملٌ للسلطان المؤيد شيخ المحمودي .

(٣) انظر : النجوم الزاهرة ١١٩/١٥ – ٢٠٠ .

(٤) انظر : بدائع الزهور ٥٣٣/١ .

ثمن المثل " [1] . وكذلك اشترى المؤيد شيخ من الكتب النفيسة أشياء كثيرة وأوقفها وجعلها بجامعه [2] .

وقد ساعد وجود الكتب وتوافرها طلاب العلم ومكنهم من الرجوع إليها والنهل من معينها ، مما كان له الأثر على نشاط الدراسة .

وهكذا يتضح لنا دور المماليك البارز والفعال والمباشر، والذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام حركة علمية مباركة سجلها لنا التاريخ بمداد من ذهب .

ج – أشهر دور التعليم :

كانت عملية التعليم في ذلك العصر موزعة بين المساجد والمدارس والخوانق ، وقد قامت هذه الدور بدور كبير ، في إنماء حركة التعليم .

١– جامع عمرو:

وهو أول مسجد أسس في القاهرة ، يوم أن كانت تسمى الفسطاط ، بل أول مسجد في الديار المصرية ، أسسه عمرو بن العاص بعد الفتح الإسلامي [3] .

وقد قام هذا الجامع بدوره في العملية التعليمية منذ الفتح الإسلامي ، ولما جاء العصر المملوكي اهتم السلاطين بهذا الجامع وترتيب الدروس فيه ، وكثرت فيه حلقات العلم في مختلف العلوم ، يدل على ذلك قول المقريزي : " أخبرني المقرئ الأديب المؤرخ الضابط شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن الحسن الأوحدى ــ رحمه الله ــ قال : أخبرني المؤرخ ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم بن الفرات ، قال : أخبرني العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي أنه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر قبل الوباء الكائن سنة تسع وأربعين وسبعمائة بضعاً وأربعين حلقة لإقراء العلم ، لا تكاد تبرح منه " [4] .

ولا شك أن لجامع عمرو بن العاص دوراً وتأثيراً في الدراسات النحوية واستمرارها إلى القرن التاسع الهجري الذي عاش فيه السيوطي .

---

(١) انظر : النجوم الزاهرة ٢٠٠/١٥ .

(٢) انظر : بدائع الزهور ٤٧/٢ .

(٣) انظر : خطط المقريزي ٢٤٦/٢ .

(٤) انظر : خطط المقريزي ٢٥٦/٢ .

٢- الجامع الأزهر :

أنشأه جوهر الصقلي سنة (٣٦١هـ) [١] ، ذلك المعهد الشامخ الذي قام بنشر رسالة العلم ، وخرج الأفواج الكثيرة ، دون كلل أو ملل ، ونشر علمه في شتى بقاع الأرض ، وقد هيأ الله له رجالاً أفذاذاً على مر العصور ، كلما انهار شيء منه أو تصدّع ، قاموا جاهدين فأصلحوا ذلك الخلل ، غير مبالين بما ينفقون عليه من أموال جمة .

وقد تعطّل الأزهر من إقامة الجمعة فيه ، في عصر الدولة الأيوبية لأن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب لما استبد بالسلطنة ، قلد وظيفة القضاء لقاضي القضاة صدر الدين عبد الملك بن درباس فعمل بمقتضى مذهبه ، وهو امتناع إقامة خطبتين للجمعة في بلد واحد كما هو مذهب الإمام الشافعي . فأبطل الخطبة من الجامع الأزهر وأقرها في الجامع الحاكمي . بمعنى أنهم يجعلون لكل بلد مسجداً جامعاً واحداً تقام فيه صلاة الجمعة وخطبتها . فلم يزل الجامع الأزهر معطلاً من إقامة الجمعة فيه مائة عام. من حين استولى السلطان صلاح الدين إلى أن أعيدت الخطبة فيه أيام الظاهر ببيرس[٢].

" على أن قطع صلاة الجمعة من الأزهر لم يبطل صفته الجامعية ، فقد لبث محتفظاً بصفته كمعهد للدرس والقراءة ... ولبث محتفظاً بكثير من مكانته العلمية القديمة " [٣] .

وعندما استلم المماليك زمام الحكم في مصر أدركوا ما غفل عنه الأيوبيون واتجه المماليك إلى العودة بالأزهر إلى نشاطه العلمي ، " وربما كانت هذه الفترة في الواقع ، هي عصر الأزهر الذهبي من حيث الإنتاج العلمي الممتاز ، ومن حيث تبوءه لمركز الزعامة والنفوذ " [٤] . وقد تصدر في الجامع الأزهر لإقراء النحو العالم النحوي ابن الدماميني [٥] .

وفي سنة (٨١٨ هـ) عني بهذا الجامع الأمير سودون القاضي حاجب

---

(١) انظر : خطط المقريزي ٢٧٣/٢ .

(٢) انظر : خطط المقريزي ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) انظر : الأزهر تاريخه وتطور ١٠٧ .

(٤) انظر : الأزهر في ألف عام ٦٦ .

(٥) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ وصنف حاشيته على مغني اللبيب ، وشرح التسهيل (ت ٨٢٧هـ) . انظر : حسن المحاضرة ٥٣٨/١ .

الحجاب [1] عناية كبيرة ، فإنه لم يزل في هذا الجامع منذ بني عدة من الفقراء يلازمون الإقامة فيه حتى بلغت عدتهم ٧٥٠ رجلاً من العجم وأهل ريف مصر ، ومن المغاربة وغيرهم ، لكل طائفة منهم رواق يعرف باسمهم ، فلا يزال المسجد عامراً بهم بالذكر وتلاوة القرآن والاشتغال بالعلوم والفقه والنحو واللغة والتفسير ، ومجالس العلم والذكر، فيجد الإنسان إذا دخل هذا الجامع من الأنس بالله والارتياح وترويح النفس ما لا يجده في غيره [2] .

٣- الجامع المؤيدي :

وهو من أهم الجوامع التي أنشئت في العصر المملوكي ، أنشأه السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي سنة (٨١٩ هـ) [3] .

وفي سابع عشرة جمادي الأولى سنة (٨٢٢ هـ) ، استقر فيه بدر الدين محمود بن احمد بن موسى بن أحمد العينتابي [4] لتدريس الحديث النبوي ، واستقر شمس الدين محمد بن يحيى في تدريس القراءات السبع . [5] ودرس فيه محمد بن محمد الراعي الأندلس النحوي [6] .

٤- جامع الفخري [7] :

وهو من الجوامع التي أسست في العصر المملوكي ، وكان لها دور في المسيرة التعليمية . أنشأه الأمير فخر الدين عبد الغني بن الأمير تاج الدين عبد الرازق بن أبي الفرج الاستادار في سنة (٨٢١ هـ) ... وعمل فيه عدة دروس ، وأول من خطب فيه الشيخ ناصر الدين محمد بن عبد الوهاب بن محمد البازنباري الشافعي ، ثم تركه تنزهاً عنه .

وفي يوم الأحد ثامن شهر رمضان من السنة المذكورة ، جلس فيه الشيخ شمس

---

(١) وهو من أمراء السلطان المؤيد شيخ المحمودي رابع سلاطين الشراكسة .

(٢) انظر : خطط المقريزي ٢/٢٧٦ .

(٣) انظر : خطط المقريزي ٢/٣٢٨ .

(٤) وهو العيني صاحب الشواهد الكبرى والصغرى .

(٥) انظر : خطط المقريزي ٢/٣٣٠ .

(٦) انظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٩/٢٠٣ .

(٧) أطلق عليه علي باشا مبارك اسم جامع البنات، انظر: الخطط التوفيقية الجدية لمصر القاهرة له ٢/٣٣٠ .

الدين البرماوي الشافعي النحوي للتدريس فيه [1] .

٥ – المدرسة الظاهرية :

وهي غير المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس وقد قام ببناء هذه المدرسة الملك الظاهر برقوق " وكان الشروع في عمارتها في رجب سنة ست وثمانين (وسبعمائة) [2] وانتهت في رجب سنة ثمان وثمانين (وسبعمائة) " [3] " وجُعل فيها سبعة دروس لأهل العلم : أربعة يلقي بها الفقه على المذاهب الأربعة ، ودرس لتفسير القرآن ، ودرس الحديث النبوي ، ودرس للقراءات " [4] .

٦– المدرسة المحمودية :

أنشأها الأمير جمال الدين محمود بن علي الإستادار في سنة (٧٩٧ هـ) ، ورتب بها درساً وعمل فيها خزانة كتب ، وبهذه الخزانة كتب الإسلام من كل فن ، وقال المقريزي : هذه المدرسة من أحسن مدارس مصر [5] .

٧– مدرسة الأمير جمال الدين الإستادار :

بناها جمال الدين الإستادار سنة ٨١١هـ ، وعين فيها ستة مدرسين ، أربعة لتدريس المذاهب الأربعة ، وواحد لتدريس الحديث النبوي ، وواحد لتدريس التفسير ، وقرر عند كل واحد من المدرسين الستة طائفة من الطلبة ، وأجرى لكل واحد ثلاثة أرطال من الخبز في كل يوم ، وثلاثين درهماً فلوساً في كل شهر ، وجعل لكل مدرس ثلثمائة درهم في كل شهر [6] .

٨– المدرسة العينية :

أنشأها الشيخ محمود العيني الحنفي سنة (٨١٤ هـ) . وكان يدرس فيها بعض علماء الأزهر أحياناً ، بها مساكن علوية وسفلية موقوفة على طلبة العلم ، وكان المتكلم فيها الشيخ ياسين البراوي أحد خدمة الجامع الأزهر [7] .

---

(١) انظر : خطط المقريزي ٣٢٨/٢ .

(٢) كلمة سبعمائة الأولى والثانية ساقطتان من النص ، بدليل أن الظاهر برقوق توفي سنة (٨٠١هـ) وهو أول المماليك الشراكسة ، انظر : حسن المحاضرة ١٢٠/٢ .

(٣) انظر : حسن المحاضرة ٢٧١/٢ .

(٤) انظر : بدائع الزهور ٥٣٣/١ .

(٥) انظر : خطط المقريزي ٣٩٥/٢ .

(٦) انظر : خطط المقريزي ٤٠١/٢ – ٤٠٢ .

(٧) انظر : الخطط التوفيقية لعلي مبارك ٥٤/٦ .

د – إنشاء دور الكتب :

أدى سقوط بغداد على أيدي التتار ، والأندلس على أيدي الإسبانيين ، وتبديد هؤلاء للكتب وإحراقها إلى ضياع معظم التراث العربي في ذلك الوقت .

فقد قال السيوطي (ت ٩١١هـ) وهو من علماء هذا القرن أنه : " قد ذهبت جلّ الكتب من الفتن الكائنة من التتار وغيرهم ، بحيث أن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين ، لا تجيء حمل جملٍ واحدٍ ".(١) .

ولا شك أن عبارة السيوطي فيها نوع من المبالغة ، إلا أنها تدل على ضياع معظم الكتب في تلك الفتن .

وهناك سبب آخر لضياع الكتب ، وهو صعوبة النسخ ، وما يصيب هذه الكتب من بلاء ، فإذا بلي الكتاب ضاع لعدم وجود نسخة أخرى أحياناً .

لذا فقد عمل سلاطين المماليك جاهدين على جمع ما تبقى من هذه الكتب ، وإنشاء المكتبات ، وكانوا غالباً ما يلحقون بكل مدرسة أو جامع خزانة كتب يجعلون فيها ما يشاءون من الكتب النفسية في مختلف العلوم . فعندما بنى المؤيد شيخ جامعه عمل فيه خزانة كتب " وقد حمل إليها كتباً كثيرة من أنواع العلوم ، كانت بقلعة الجبل ، وقدم له ناصر الدين محمد البارزي كاتب السر خمسمائة مجلد قيمتها ألف دينار فأقر ذلك بالخزانة " (٢) .

وكذلك ألحق جمال الدين الإستادار بالمدرسة المحمودية التي بناها سنة (٧٩٧هـ) خزانة كتب ، قال المقريزي أنه : لا يعرف بديار مصر ولا الشام مثلها ، وبها كتب الإسلام من كل فن (٣) .

كما كان لكثير من سلاطين المماليك ولع في اقتناء الكتب النفسية وشرائها ، والدفع فيها الأثمان المضاعفة ، فقد كان الظاهر جقمن يقتني الكتب النفسية ويعطي فيها الأثمان الزائدة عن ثمن المثل (٤) .

ولا يقتصر إنشاء المكتبات واقتناء الكتب على السلاطين فحسب ، بل نلاحظ أن بعض العلماء جمع كمًّا هائلاً من هذه الكتب .

---

(١) انظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٩٧/١ .

(٢) انظر : خطط المقريزي ٣٢٩/٢ .

(٣) انظر : خطط المقريزي ٣٩٥/٢ .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة ٢٠٠/١٥ .

فنجد في سنة (٨٨٨هـ) أن العالم " يحيى بن محمد بن أحمد بن حجي بن موسى بن أحمد الحسباني الدمشقي ثم القاهري الشافعي وكان عالماً فاضلاً ، وريسا حشما "[١] ، وعدّ من العلماء ، وكان كريماً سخياً ، وولي نظارة الجيش بمصر ... فلما مات وجد عنده زيادة عن ثلاثة آلاف مجلد من الكتب النفسية " [٢] .

وكانت الكتب متوافرة في ذلك العصر، يستطيع الحصول عليها كل من أراد ، لذا نرى أن أبا حيان يعيب على مشتري الكتب ويقول : " الله يرزقك عقلاً تعيش به ، أنا أي كتاب أردته ، استعرته من خزائن كتب الأوقاف ، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك " [٣] .

وهذا يدل على كثرة المكتبات في ذلك العصر ، وانتشار الكتب وتوافرها ، وأن الحصول عليها سهل ميسر لكل فرد . وظلت هذه الكتب والمكتبات تؤدي دورها على خير وجه ، مما ساعد طلاب العلم على الاستفادة من هذه الكتب ، والنهل من معينها متى شاءوا .

هـ - أشهر النحاة في العصر المملوكي :

لقد بلغ التأليف في النحو في العصر المملوكي (العصر الذي عاش فيه السيوطي) ذروته حيث إنّ هذا العصر ترك لنا من كتب النحو ما يفوق غيره من العصور ، يشهد لنا بذلك كثرة المؤلفات والمخطوطات التي يعود تأليفها إلى ذلك العصر ، فقد تكاتف النحاة على التأليف والتصنيف في النحو من غير كلل ولا ملل ، وبذلوا الجهود المضاعفة في سبيل ذلك ، وقد ساعدهم على ذلك عدة أمور ، كتشجيع السلاطين لهم وإنفاقهم عليهم وغير ذلك مما ذكرناه قبل قليل، ومن أشهر هؤلاء النحاة :

١ـ محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد، عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩ هـ) وله : أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب .

٢ـ محمد بن أبي بكر ، بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، وله : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، والمنهل الصافي في شرح الوافي ، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب .

---

(١) وهي كلمات غالباً ما يستخدمها ابن إياس للمدح .

(٢) انظر : بدائع الزهور ٢٠٠/٣-٢٠١ .

(٣) انظر : نفح الطيب للطيب التلمساني ٢٩٦/٣ – ٢٩٧ .

٣ــ محمد بن عبد الدايم بن موسى البرماوي (ت ٨٣١ هــ) وله : شرح لمحة أبي حيان ، وشرح الصدور بشرح زوائد الشذور .

٤ــ أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله شهاب الدين بن هشام ، (وهو حفيد ابن هشام الأنصاري ، المشهور) ، (ت ٨٣٥ هــ) ، وله : حاشية على أوضح المسالك لجده ابن هشام .

٥ــ أحمد بن محمد بن إبراهيم الفيشي (ت ٨٤٨هــ) وله : مقدمة في النحو .

٦ــ محمد بن محمد بن إسماعيل الراعي (ت ٨٥٣هــ) وله : الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية .

٧ــ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد ، أبو محمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هــ) وله : المقاصد النحوية ، وفرائد القلائد .

٨ــ أحمد بن يوسف بن محمد ، أبو العباس ، شهاب الدين السيرجي (ت ٨٦٢ هــ) ، وله : مختصر شواهد الألفية للعيني .

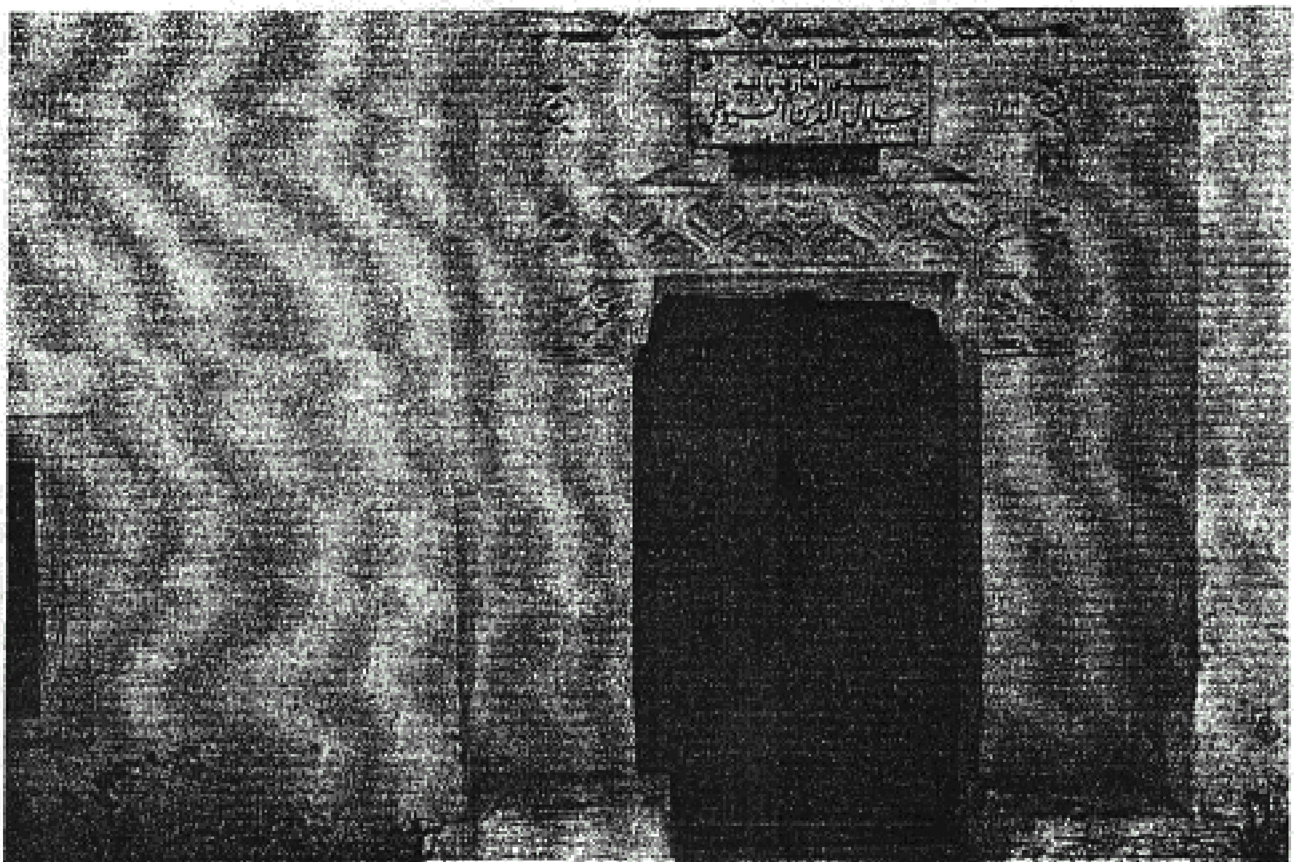
٩ــ أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني ، (ت٨٧٢ هــ) ، وله : المنصف في الكلام على مغنى ابن هشام .

١٠ــ محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود ، محي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩ هــ) ولــه : شرح قواعد الإعراب .

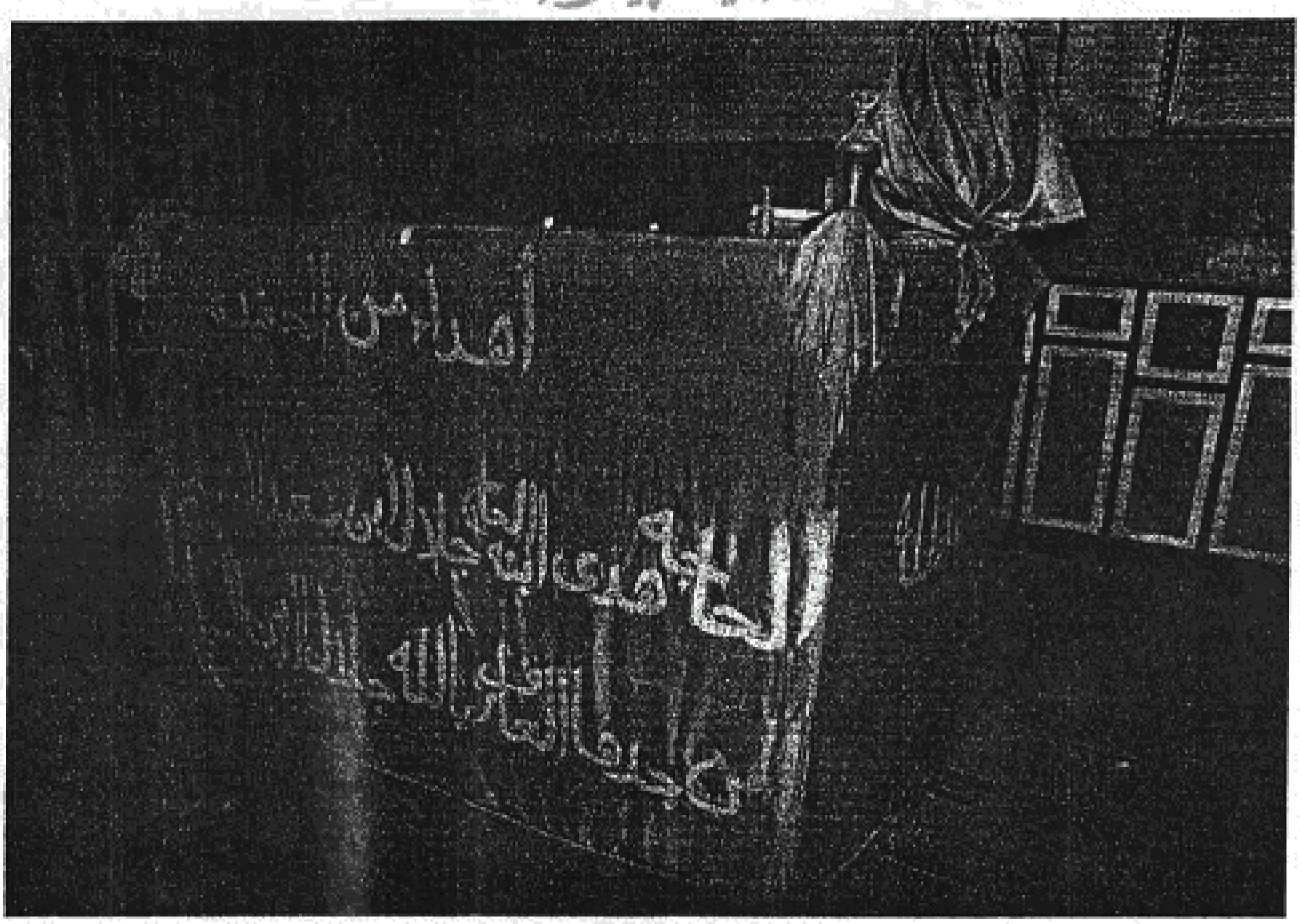
١١ــ على بن عبد الله بن على الأزهري ، نور الدين السنهوري (ت ٨٨٩ هــ) ولــه : شرح الآجرومية .

١٢ــ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هــ) وله : متن الأزهرية ، والتصريح بمضمون التوضيح ، وشرح العوامل المائة ، والنبيل إلى نحو التسهيل ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وشرح الأزهرية ، وشرح الآجرومية .

١٣ــ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١هــ) ولــه : جمع الجوامع ، والأشباه والنظائر ، والاقتراح ، والتحفة السنية ، والفريدة ، همع الهوامع في شرح الجوامع ، والبهجة المرضية في شرح الألفية ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني وغيرها .



هذه زاوية السيوطى وبداخلها قبره وهى تقع فى قرافة أبو سبحة وهى على بعد نحو خمسين مترًا الى الشرق من جامع السيدة عائشة ، مكتوب على بابها جلال الدين السيوطى ، وميلاده ووفاته .



هذه صورة لقبر جلال الدين السيوطي الموجود داخل الزاوية المصورة في الأعلى

الفصل الأول

حياة السيوطي

١ - نسبه ومولده .

٢ - نشأته العلمية .

٣ - شيوخه .

٤ - تلاميذه .

٥ - اشتغاله بالتأليف .

٦ - رحلاته وتنقلاته .

٧ - موقفه من علوم عصره .

٨ - قدرته العلمية .

٩ - اتهامات السخاوي له .

١٠ - دفاع الشوكاني عنه .

١١ - المناصب التي تولاها .

١٢ - أخلاقه .

١٣ - زهده وانقطاعه للعبادة والتأليف .

١٤ - وفاته .

١٥ - كتبه .

الفصل الأول

حياة السيوطي[1]

١- نسبه ومولده :

تولى السيوطي ترجمة شخصيته بنفسه في كتاب : " حسن المحاضرة " ، ولم يكن فريداً في هذا الميدان ، فقد قام السيوطي بذلك اقتداءً بمن سبقه من العلماء ، حيث قال السيوطي : " وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء " بالمحدِّثين قبلي ، فَقَلَّ أن ألف أحدٌ منهم تاريخاً إلا وذكر ترجمته فيه ، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارس في " تاريخ نيسابور " وياقوت الحموي في " معجم الأدباء " ، ولسان الدين الخطيب في " تاريخ غرناطة " ، والحافظ تقي الدين الفارس في " تاريخ مكة " ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في " قضاة مصر " ، وأبو شامة في " الروضتين " وهو أروعهم وأزهدهم "[2] .

قال السيوطي متحدثا عن نسبه بأنه : " عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطيّ "[3] .

ويحدثنا السيوطي عن أجداده ومناصبهم وأعمالهم ومكانتهم فيقول : " وأما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطريق... ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة منهم من ولي الحكم ببلده ، ومنهم من ولي الحسبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متمولا ، ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي "[4] .

---

(١) ينظر ترجمته في : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ١/ ٢٢٨ - ٣٣٥ ، والضوء اللامع ٤/ ٦٥ - ٧٠ ، وشذرات الذهب ٨/٥١- ٥٥ ، والكواكب السائرة ١/٢٢٦ - ٢٣١ ، وحسن المحاضرة ١/٣٣٥ - ٣٤٤ ، وبروكلمان القسم السادس ٦٠٣ ، معجم المطبوعات لسركيس ١/١٠٧٣ - ١٠٨٥ ، ومعجم المؤلفين ٥/١٢٨-١٣١ ، وهدية العارفين ٥/٤٣٤ - ٤٤١ ، والأعلام ٣/٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ١/٣٣٥ - ٣٣٦.

(٣) انظر : حسن المحاضرة ١/٣٣٥ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ١/٣٣٦ .

ويحدثنا السيوطي عن نسبة عائلته ، وهي : (الخضيري) فيقول : " وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية ، محلة ببغداد .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي- رحمه الله تعالى- يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجميا من الشرق ، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة " (١) .

ويُكنى السيوطي بأبي الفضل ، وكناه بهذه الكنية شيخه : قاضي القضاة ، عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي ، حين عرض عليه محافيظه ، فقال له : ما كنيتك ؟ فقال : لا كنية لي ، فقال : أبو الفضل وكتب له هذه الكنية بخطه (٢) .

أما لقبه : (السيوطي) فيبدو أنّ ذلك نسبة إلى بلدة (أسيوط) .

أما مولد السيوطي فكان بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ) (٣) . وتوفي والده وله من العمر خمس سنوات، وسبعة أشهر (٤) ، أي أنه قد نشأ يتيماً .

٢- نشأته العلمية :

نشأ السيوطي في بيت علم ، فقد ساعده والده على حفظ القرآن الكريم ، فعندما توفي والده كان قد وصل في القرآن إلى سورة التحريم وأسند وصايته إلى العلامة كمال الدين الهمام ، فقرره للتعليم في الشيخونية ، ورعاه رعاية كاملة ، ولحظة بنظره فختم القرآن الكريم وله من العمر دون ثماني سنين ، ثم حفظ عمدة الأحكام ، ومنهاج النووي ، وألفية ابن مالك ، ومنهاج البيضاوي ، وعرض ذلك على علماء عصره وأجازوه (٥) .

٣ـ شيوخه :

أخذ السيوطي عن كثير من العلماء الذين عاصروه،فقد ذكر تلميذه الداوودي ترجمة أسماء شيوخه إجازةً وقراءةً وسماعاً فبلغت عدتهم واحداً وخمسين

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ١/ ٣٣٦ .

(٢) انظر : شذرات الذهب ٥١/٨ ، والكواكب السائرة ٢٦٦/١ .

(٣) جاء في هدية العارفين ٤٣٤/٥ ، أن مولده سنة (٨٠٩ هـ) وأغلب الظن أن ذلك خطأ ، لاتفاق كتب التراجم القديمة على أن مولده سنة (٨٤٩ هـ) .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٦/١ ، والكواكب السائرة ٢٢٦/١ ، وشذرات الذهب ٥١/٨ – ٥٢ .

(٥) انظر : الكواكب السائرة ٢٣٦/١ ، وشذرات الذهب ٥١/٨ – ٥٢ .

نفساً [١] .

ولكن السيوطي نفسه ذكر في ترجمة حياته في كتابه حسن المحاضرة أنّ شيوخه أكثر من ذلك ، قال : " أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه وعددتهم نحو مائة وخمسين " [٢] .

وقال في فهرس الفهارس : " أخذ السيوطي العلم عن ستمائة شيخ " [٣] .

وقد سجّل السيوطي أسماء كافة شيوخه الذين أخذ عنهم ، فوضع فيهم عدّة مصنفات مثل :

١- " حاطب ليل وجارف سيل " : وهو معجم شيوخه الكبير ، ذكره في حسن المحاضرة عند ذكر مؤلفاته . [٤]

٢- " المنتقى " : وهو المعجم الصغير، ذكره ضمن مؤلفاته في كتابه حسن المحاضرة . [٥]

٣- " المنجم في المعجم " [٦] : وهو يتضمّن أسماء شيوخه مرتبين على حروف المعجم مع ترجمة موجزة لكل منهم ، وهذا الكتاب مطبوع [٧] ، وقد أحصيت له فيه مائة وخمسة وتسعين شيخًا .

ونظرًا لكثرة شيوخه نقتصر على ذكر أشهرهم على النحو الآتي :

فشيوخه الذين ذكرهم في حسن المحاضرة هم :

١- شهاب الدين الشارمساحيّ .

٢- علم الدين البلقيني ، وولده .

٣- أمين الدين يحيى بن محمد الإقصرائي الحنفي ، قاضي القضاة .

٤- شرف الدين المناوي .

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ٢٢٨/١ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٩٠/١ .

(٣) انظر : فهرس الفهارس ١٠١٣/٢ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٩٤/١ .

(٥) انظر : حسن المحاضرة ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٩٤/١ .

(٦) انظر : دليل مخطوطات السيوطي ٢٥٨ .

(٧) وهو بتحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد ، ونشر دار حزم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .

٥- تقي الدين الشمني . قال السيوطي : وشهد لي غير مـرة بالتقـدم فـي العلـوم بلسانـه وبنانه [١] .

٦- محي الدين الكافيجي. قال السيوطي: لزمت شيخنا أستاذ الوجـود محيـي الـدين الكافيجي أربع عشرة سنة [٢] .

٧- سيف الدين الحنفي محمد بن محمد بن عمر بن قطوبغا البكتمري ، قال عنـه فـي حسن المحاضـرة : "وهو آخر شيوخي موتًا لم يتأخر بعده أحد ممَّن أخذت عنه العلم إلا رجل قرأت عليه ورقات من (المنهاج) " . [٣]

وزاد صاحب الكواكب السائرة في شيوخه السيوطي :

٨- شمس الدين محمد بن موسى السيرائي.

٩- شمس الدين محمد بن الشيخ سعد بن خليل المرزباني .

١٠- قاضي القضاة، العز أحمد بن إبراهيم الكناني .

١١- تقي الدين، أبي بكر بن شادي الحصكفي .

١٢- شمس الدين البابي .

وزاد صاحب شذرات الذهب أيضاً :

١٣- الجلال المحلي .

١٤- الزين العقبي .

١٥- مجد الدين بن السباع .

١٦- العز بن الميقاتي .

١٧- محمد بن إبراهيم الدواني .

وزاد صاحب الضوء اللامع :

١٨- الفخر بن عثمان المقسي .

١٩- ابن الفالاتي .

٢٠- ابن يوسف .

٢١- الرهان العجلوني.

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٧/١ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٧/١ .

(٣) انظر : حسن المحاضرة ، طبعة دار الكتب العلمية ٣٩٦/١ . وانظر أيضًا : المنجم في المعجم ٢٠٦ .

٢٢- العز الحبنلي .

٢٣- السخاوي ، حيث قال في كتابه الضوء اللامع : " ولازمني دهرًا وكتب إلي في نثر طويل ... بل مدحني بغير ذلك في نظم ونثر " . (١)

٢٤- وقال السخاوي في كتابه التبر المسبوك في حديثه عن والد السيوطي : " وهو والد الفاضل جلال الدين عبد الرحمن أحد من أكثر التردد إليّ ومدحني نظمًا ونثرًا " . (٢)

٢٥- الشيخ محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري المالكي ، قال عنه في بغية الوعاة : " ليس بعد شيوخي الكافيجي والشمنّي أنحى منه مطلقًا ... وكتب على شرحي الذي على الألفية تقريضًا بليغًا " (٣) .

٤ـ تلاميذه :

تصدّى السيوطي للتدريس منذ وقت مبكر من حياته العلمية ، وذلك في سنة (٨٦٦هـ) . (٤)

قال في روضات الجنات : " وأمّا تلامذة مدرسه ورجال مجلسه ورواة أخباره ومصنفاته فهم جماعة كثيرون " (٥) ؛ لذلك سنقتصر على ذكر أشهرهم ، وهم :

١- ابن إياس : وهو مؤرخ مصر الشهير محمد بن أحمد بن اياس ، كان يعبر عن السيوطي بقوله : " شيخنا " وقد تكررت هذه العبارة في كتابه " بدائع الزهور " أكثر من مرة (٦) ؛ لذلك عدّه أكثر الباحثين من جملة تلاميذه . (٧)

٢- الحافظ شمس الدين محمد بن يوسف الشامي الصالحي الدمشقي ، اتّصل بالسيوطي وأخذ عنه . (٨)

٣- شمس الدين الداودي ، وهو أبو الحسن محمد بن علي الداودي الشافعي ، وهو أشهر تلاميذ السيوطي ، وقد كتب الداودي ترجمة حافلة لشيخه السيوطي ، ذكر صاحب

---

(١) انظر : الضوء اللامع ٦٦/٤ .

(٢) انظر : التبر المسبوك ٣٥٧ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ١٠٤/٢ – ١٠٥ ، وانظر ترجمته في : المنجم في المعجم ١٤٦ – ١٤٧ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٨٨/١ .

(٥) انظر : روضات الجنات ٤٥/٥ .

(٦) انظر : بدائع الزهور ٧٩/٤ ، ٨٣ .

(٧) انظر : عصر سلاطين المماليك ٣٥٩/٣ .

(٨) انظر : هديه العارفين ، طبعة دار الكتب العلمية ٢٣٦/٢ .

" الكواكب السائرة " أنها في مجلد ضخم .[1]

٤- ابن طولون شمس الدين محمد بن علي بن طولون ، قال الغزني في ترجمته لــه : أخذ عن السيوطي في إجازة مكاتبة ، وأنه كتب بخطه كثيرًا من مؤلفات شيخه .[2]

٥- العلامة شمي الدين محمد بن عبد الرحمن العلقمي أخذ عن جماعة مــنهم الــشيخ جلال الدين السيوطي ، وأجيز بالتدريس والإفتاء ، وكان له حلقــة تــدريس بالجــامع الأزهر .[3]

وقال عنه الشهاب الخفاجي : " وقد تحلى بخدمة الجلال السيوطي كمالاً ورقــى سماء المعالي فزاد جلالاً "[4] .

٦- الشيخ عبد القادر بن محمد الشاذلي المؤذن المصري الشافعي ، أخذ عن السيوطي ولازمه فترة طويلة ، وكتب له ترجمة سمّاها " بهجة العابدين بترجمة الحــافظ جــلال الدين "[5] .

٥- اشتغاله بالتأليف :

ابتدأ السيوطي التأليف سنة (٨٦٦ هـــ) ، وكان أول شــيء كتبــه " شــرح الاستعاذة والبسملة " وقد أوقف على هذا الشرح شيخه شــيخ الإســلام ، علــم الــدين البلقيني[6] .

وكان آية كبرى في سرعة الكتابة والتأليف ، حتى قال تلميذه الداوودي : عاينت الشيخ[7] وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً[8] .

٦- رحلاته وتنقلاته :

زار السيوطي كثيراً من البلدان العربية ، ولا شك أن ذلك فــي سبيــل العلــم ،

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ٧١/٢ ، وانظر أيضا : فهرس الفهارس ٣٩٢/١ .

(٢) انظر : الكواكب السائرة ٥٣/٢ .

(٣) انظر : شذرات الذهب ٣٣٨/٨ – ٣٣٩ .

(٤) انظر : ريحانه الألبا ٧٧/٢ – ٧٨ .

(٥) انظر : إيضاح المكنون ٢٠٢/١ .

(٦) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٧/١ .

(٧) أي : السيوطي .

(٨) انظر : الكواكب السائرة ٢٢٨/١ ، وشذرات ٥٣/٨ .

ومقابلة علماء هذه الأقطار ، فقال متحدثاً عن رحلاته : " سافرت – بحمد الله تعالى– إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور " (١) .

ولما كان ماء زمزم لما شُرب له ؛ فلم ينس أن يشرب منه عندما حج ، وذلك لغرض نبيل وهدف جليل ، وهو أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني ، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ بن حجر (٢) .

وكذلك سافر السيوطي إلى الفيوم ودمياط والمحلة وغيرها وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأقطار (٣) .

٧- موقفه من علوم عصره :

بين لنا السيوطي العلوم التي نبغ فيها والعلوم التي لم ينبغ فيها، موجهاً الانتقاد لنفسه حينما حدثنا عن بعض العلوم التي لم يُوفق في بلوغها ، ملتزماً في ذلك الصدق كله والأمانة كلها .

فقال السيوطي عن العلوم التي نبغ فيها : " رُزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير والحديث والفقه والنحو المعاني والبيان والبديع ، على طريق العرب والبلغاء ، لا على طريق العجم وأهل الفلسفة " (٤) .

ويبين لنا السيوطي تبحره في هذه العلوم ما عدا الفقه ، وأنه تفوق فيها على شيوخه فيقول : " والذي اعتقد أن الذي وصلت إليه في هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عمن هم دونهم " (٥) .

أما الفقه فيعترف السيوطي بقصر باعه فيه ، وتفوق شيخه عليه فيه فيقول : " وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي (٦) فيه أوسع نظراً وأطول باعاً " (٧) .

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .
(٢) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .
(٣) انظر : البدر الطالع ٣٢٨/١ .
(٤) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .
(٥) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .
(٦) وشيخه هو : محي الدين الكافيجي ، انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .
(٧) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ .

وبعد أن بين لنا السيوطي العلوم التي نبغ فيها ، أخذ يبين لنا درجات معرفته في العلوم الأخرى ، مبتدئً بالأعلى على معرفته ومنتهياً بالأدنى معرفة والأعسر عليه ، فقال : " ودون هذه السبعة في المعرفة في أصول الفقه والجدل والتصريف . ودونها الإنشاء والترسل والفرائض . ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ . ودونها الطب .

وأما علم الحساب : فهو أعسر شي عليّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله " [1] .

٨- قدرته العلمية :

شعر السيوطي بعد أن أمضى شوطاً طويلاً في سبيل العلم بقدرته العلمية الفائقة ، وأن آلات الاجتهاد أصبحت متحققة لديه ، فهو من المجتهدين وقد حدثنا عن ذلك فقال : " وقد كملت عندي الآن آلات الجهاد [2] بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرحيل ، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ! ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ، ومداركها ونقوضها وأجوبتها والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها ، لقدرت على ذلك ، من فضل الله ، لا بحولي ولا بقوتي ، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله لا قوة إلا بالله " [3] .

فالسيوطي حينما بين لنا قدرته على الكتابة في كل مسألة ، إنما ذلك من باب التحدث بنعمة الله ، لا من باب الافتخار ، فالدنيا عنده لا تساوي شيئاً حتى تُطلب بالفخر ، خاصة وهو في هذه السن المتقدمة .

٩- اتهامات السخاوي للسيوطي :

فرغم مكانة السيوطي العلمية ، وكثرة مؤلفاته وأهميتها وذيوعها ومسيرها في الأقطار مسير النهار ، فإنه لم يسلم من حاسد وجاحد لمناقبه ، فإن السخاوي في الضوء اللامع – وهو من أقرانه – ترجم له ترجمة مظلمة غالبها ثلب فظيع وسب شنيع وانتقاص وغبط لمناقبه تصريحاً وتلويحاً [4] .

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ .

(٢) هذه الكلمة تحريف لكلمة " الاجتهاد " ، يدل على ذلك سياق الكلام .

(٣) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٩/١ .

(٤) انظر : البدر الطالع ٣٢٩/١ .

فمن الاتهامات التي وجهها السخاوي للسيوطي في ترجمته له : اتهامه بأنه ابن أمه ، واتهامه بالسرقة العلمية من كتبه [1] واتهامه بأخذ الكتب من المكتبة المحمودية ونسبتها لنفسه بعد أن غير فيها وقدم وأخر ، واتهامه بعدم إحسانه التدريس ، واتهامه بالهوس والكبر وعقوق أمه ، واتهامه بالكذب ، واتهامه بالتصحيف والتحريف ، واتهامه بعدم الذكاء ؛ لأنه يجهل علم الحساب واتهامه بكثرة مؤلفاته لأن كثيراً منها لا يتجاوز ورقة واحدة إلى غير ذلك من الاتهامات التي وجهها السخاوي للسيوطي في ترجمته له [2] .

١٠- دفاع الشوكاني عن السيوطي :

عرفنا فيما سبق كيف أن السخاوي اتهم السيوطي بكثير من الاتهامات التي لا يصدقها ذو عقل سليم ومنطق سديد ، ولكن الله قيض لهذا العالم الفذ [3] من دافع عنه وأظهر وجه الحق في هذه الاتهامات وفندها تفنيداً . فها هو الشوكاني يبين حقيقة ذلك فيقول : " لا جرم ، فذلك دأبه في جميع الفضلاء من أقرانه ، وقد تنافس هو وصاحب الترجمة منافسة أوجبت تأليف صاحب الترجمة لرسالة سماها (الكاوي لدماغ السخاوي) ، فليعرف المطلع على ترجمة هذا الفاضل في الضوء اللامع أنها صدرت من خصم له غير مقبول عليه " [4] .

فقد أورد الشوكاني أقوال السخاوي في السيوطي واتهاماته له في كتابه ثم أخذ يناقشها ويفندها. وسوف نقتصر على ذكر بعض الأمثلة على ذلك لضيق المقام .

أ- اتهامه بعدم الذكاء لجهله علم الحساب :

رد الشوكاني على هذا الاتهام قائلاً : " إنه ما اعترف به من صعوبة علم الحساب عليه لا يدل على ما ذكره من عدم الذكاء ؛ فإن هذا الفن لا يفتح فيه على ذكي إلا نادراً ، كما نشاهد الآن في أهل عصرنا " [5] .

---

(١) أي : من كتب السخاوي .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٦٥/٤ – ٦٩ .

(٣) أي : السيوطي .

(٤) انظر : البدر الطالع ٣٢٩/١ .

(٥) انظر : البدر الطالع ٣٣٢/١ .

ب- اتهامه بالمسخ والأخذ :

قال الشوكاني : " ليس بعيب ؛ فإن هذا ما زال دأب المصنفين يأتي الآخر فيأخذ من كتب من قبله فيختصر أو يوضح أو يعترض أو نحو ذلك " [(١)] .

ج- اتهامه بكثرة مؤلفاته ، لأن كثيراً منها لا يتجاوز ورقة واحدة :

قال الشوكاني : " قول السخاوي أنه رأى بعضها على ورقة ، لا يخالف ما حكاه صاحب الترجمة من ذكر عدد مصنفاته ، فإنه لم يقل : إنها زادت على ثلاثمائة مجلد ؛ بل قال : إنها زادت على ثلاثمائة كتاب ، وهذا الاسم يصدق على الورقة وما فوقها " [(٢)] .

د- اتهامه بكثرة التصحيف والتحريف :

قال الشوكاني : " دعوى عاطلة عن البرهان؛ فهذه مؤلفاته على ظهر البسيطة ، محررة أحسن تحرير ، ومتقنة أبلغ إتقان " [(٣)] .

وقد نفى الشوكاني كل هذه الاتهامات ، فقال : وعلى كل حال فهو غير مقبول عليه لما عرفت من قول أئمة الجرح والتعديل بعدم قبول الأقران في بعضهم بعضاً مع ظهور أدنى منافسة ، فكيف بمثل المنافسة بين هذين الرجلين التي أفضت إلى تأليف بعضهم في بعض ، فإن أقل من هذا يوجب عدم القبول " [(٤)] .

وهكذا دحض الشوكاني هذه الاتهامات الجائرة وبين الحقيقة ظاهرةً واضحة وأنصف السيوطي من المظالم التي ألحقت به . فجزى الله الشوكاني كل الخير .

١١- المناصب التي تولاها السيوطي :

تولى السيوطي عدة مناصب ووظائف في عصره :

- فقد درَّس بجامعة ابن طولون [(٥)] .
- كما باشر بتدريس الفقه بالمدرسة الشيخونية [(٦)] .

---

(١) انظر : البدر الطالع ٣٣٢/١ .
(٢) انظر : البدر الطالع ٣٣٣/١ .
(٣) انظر : البدر الطالع ٣٣٣/١ .
(٤) انظر : البدر الطالع ٣٣٣/١ .
(٥) انظر : الضوء اللامع ٦٦/٤ ، والبدر الطالع ٣٢٩/١ .
(٦) انظر : الضوء اللامع ٦٦/٤ .

– وكذلك تولى تدريس الحديث في المدرسة الشيخونية أيضاً [1] .

– وتولى مشيخة البيبرسية بعد الجلال البكري [2] .

– وتولى مشيخة التصوف بتربة برقوق [3] .

– وقد كان السيوطي يتصدى للإفتاء ، حيث قال عنه السخاوي : " ولو جيء إليه بفتيا ، وهو مشرف على الغرق لأخذها ليكتب عليها " [4] .

ويبدو أن السيوطي كان يطمع في تولي منصب القضاء ، وقد أحسَّ بذلك خصمه السخاوي فقال عنه بعبارة ساخرة : " ومن هوس قوله لبعض ملازميه ، إذا صار إلينا القضاء قررنا لك كذا وكذا ، بل تصير أنت الكل " [5] .

ولا نظن أن السيوطي يقول ذلك ، لولا أنه عمل على تحقيق منصب القضاء .

١٢– أخلاقه :

كان السيوطي عالماً فاضلاً ، صاحب خلق ، وكل ما قيل فيه من صفات غير حميدة، مثل الكذب وإساءة الأدب ، إنما هو نابع من حقد دفين ، وقد دافع الشوكاني عنه دفاعاً حسناً .

وقد اتهمه السخاوي بالجفاء ، حيث قال : " وفارقه المحيوي بن مغيزل لما رأى منه الجفاء الزائد بعد كونه القائم بالتنويه به ، وذكر عنه من الحقد والأوصاف والتعاظم ما يصدق فيه الحال " [6] .

فالسيوطي يتمتع بشخصية قوية وثقة في النفس ، لذا فهو صلب في الحق ، وليس معنى هذا أنه سيئ في العشيرة أو جافي الطبع .

وهو عزيز النفس ، فقد كان يرد هدايا السلاطين ، واستدعاه بعض السلاطين فأبى [7] ، بخلاف كثير من العلماء الذين يعملون على كسب ود السلاطين والملوك .

---

(١) انظر : الضوء اللامع. ٦٧/٤ .

(٢) انظر : الضوء اللامع ٦٩/٤.

(٣) انظر : الضوء اللامع ٦٧/٤ .

(٤) انظر : الضوء اللامع ٦٩/٤ .

(٥) انظر : الضوء اللامع ٧٠/٤ .

(٦) انظر : الضوء اللامع ٦٩/٤ .

(٧) انظر : الكواكب السائرة ٢٢٨/١ .

وهو لا يبدأ بالخصام ، بل كل خصوماته من باب الدفاع عن النفس ، وكـذلك تميز السيوطي بالأمانة العلمية، وسوف نوضح ذلك في توضيح بعض دراساته فيما بعد.

١٣- زهده وانقطاعه للعبادة والتأليف :

بعد أن قطع السيوطي شوطاً طويلاً في ميدان العلم والتأليف والتـدريس والإفتـاء ، " ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجريد للعبادة والانقطاع إلى الله تعـالى ، والاشـتغال بـه صرفـاً ، والإعراض عن الدنيا وأهلها، كأنه لم يعرف أحداً منهم ، وشـرع فـي تحريـر مؤلفاتـه ، وترك الإفتاء والتدريس ، واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه " بالتنفيس " وأقام في روضة المقياس ، فلم يتحول منها إلى أن مات ، ولم يفتح طاقات بيته التي على النيـل مـن سكناه ، وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارتـه ويعرضـون عليـه الأمـوال النفيسة فيردها " [١] .

١٤- وفاته :

توفي السيوطي في سحر ليلة الجمعة ، تاسع عشر جمادي الأول سنـة إحـدى عشرة وتسعمائة في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد فـي ذراعه الأيسر وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهـر وثمانية عشـر يوماً ، وكان له مشهد عظيم ، ودفن في حوض قوصون ، خارج باب القرافة [٢] .

وقد زرتُ قبرَه بنفسي ، وهو موجود في قرافة أبو سبحة التي تقع على بعد نحو خمسين مترًا إلى الشرق من جامع السيدة عائشة ، وقد أشار أيضًا إلى مكان قبره أحمد تيمور في كتابِهِ (قبر الإمام السيوطي) [٣] .

١٥- كتبه :

قال السيوطي : " وبلغت مؤلفاتي حتى الآن ثلاثمائة كتاب ، سوى ما غسلته وما رجعت عنه " [٤] .

فعبارة السيوطي " إلى الآن " لا ندري متى قالها ، أفي وقت مبكر من حياته أم متأخر ، فإذا كان قد قالها في وقت مبكر فهذا يعني أنه ألف الكثير بعد ذلـك ، وأكبـر الظن أنه قالها في وقت مبكر ، وألف الكثير بعد ذلك، يدل على ذلك ما قاله الغزي وابن

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ٢٢٨/١ ، وانظر شذرات الذهب ٥٣/٨ .

(٢) انظر : الكواكب السائرة ٢٣١/١ ، والبدر الطالع ٣٣٥/١ ، وشذرات الذهب ٥٥/٨ .

(٣) انظر : قبر الإمام السيوطي ٢٢ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ٣٣٨/١ . طبعة دار الكتب العلمية .

العماد من أن مؤلفاته فاقت عدتها خمسمائة مؤلف [1] .

وقال في روضات الجنات : " وأمّا تصانيفه الباهرة فهي كثيرة لا تحصى وغفيرة لا تستقصى في فنون شتّى ومراتب لا تستوفى " [2] .

وسوف نقوم بذكر ما عثرنا عليه أو على اسمه من كتبه النحوية والصرفية مرتبة على حروف المعجم وهي على ضروب مختلفة ، فمنها المتون ، ومنها الشروح ، ومنها الحواشي ، ومنها كتب الشواهد ومنها الرسائل ، وغيره ، وهي :

١- الأخبار المروية في سبب وضع العربية (مفقود) .

٢- الأسئلة الوزيرية وأجوبتها (مطبوع ضمن الحاوي للفتاوى) .

٣- الأشباه والنظائر في النحو (مطبوع ، بتحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .) .

٤- الاقتراح في علم أصول النحو (مطبوع ، بتحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م) .

٥-الإلما والإنما فيما يتعلق ببحث أمّا (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : (٤٨٧٥ هـ) .

٦- ألوية النصر في خصيصى بالقصر (مطبوع ضمن الحاوي للفتاوى) .

٧- البهجة المرضية في شرح الألفية (مطبوع بتحقيق علي سعد الشينوي ، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، ليبيا ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

٨- التاج في إعراب مشكل المنهاج (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : (٣٤٠ - فقه شافعي) .

٩- التحفة السنية في علم العربية(مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم:١٠٧٨ نحو).

١٠- تحفة النجبا في قولهم هذا بسراً أطيب منه رطباً (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : ١٨٣١) .

١١- توجيه العزم على اختصاص الاسم بالجرّ والفعل بالجزم (مفقود) .

١٢- التوشيح على التوضيح (مفقود) وهو حاشية على كتاب التوضيح لابن هشام .

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ٢٢٨/١ ، وشذرات الذهب ٥٣/٨ .

(٢) انظر : روضات الجنات ٥٥/٥ .

١٣- جمع الجوامع في النحو (وهو موضوع رسالتي للدكتوراه) .

١٤- حاشية على درة التاج في إعراب مشكل المنهاج (مخطوط:الظاهرية ٥٨٩٦عام).

١٥- حاشية على شرح شذور الذهب (مفقود) .

١٦- رفع السنة في نصب الزنة (مطبوع ضمن الحاوي للفتاوي) .

١٧- سر الزبور على الشذور (مخطوط في برلين برقم : ٣/٦٧٣٦) .

١٨- السيف السقيل في حواشي ابن عقيل (مفقود) .

١٩- شذا العرف في إثبات المعنى للحرف (مفقود) .

٢٠- شرح تصريف العزي (مفقود) .

٢١- شرح شواهد مغني اللبيب (مطبوع ، بتصحيح محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان) .

٢٢- شرح ضروري التصريف لابن مالك (مفقود) .

٢٣- شرح القصيدة الكافية في التصريف (مفقود)

٢٤- شرح كافية ابن مالك (مفقود) .

٢٥- شرح ملحة الإعراب للحريري (مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم:٣٥ ش).

٢٦- الشمعة المضيئة في علم العربية (مخطوط في برلين برقم : ٦٧٦٩ ، وفي جامعة الرياض برقم : ٩٢١ ، والمكتبة الأزهرية برقم : ٢٢٧٤٩ ، ٣٤٨٢٣) .

٢٧- الشهد ، قصيدة في علم النحو (مفقود) .

٢٨- فتح القريب في حواشي مغنى اللبيب (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : ١١٣٨) .

٢٩- فجر الثمد في إعراب أكمل الحمد (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : ١٠٢ مجاميع م ، وطبع ضمن الحاوي للفتاوى) .

٣٠- الفريدة في النحو والصرف والخط (مطبوعة وهي ألفية في النحو ، مطبعة الترقي ، مصر ، ١٣٣٢ هـ) .

٣١- قطر الندا في ورود الهمزة للندا (مفقود) .

٣٢- القول المجمل في الرد على المهمل (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : ١١٨ مجاميع) .

٣٣- كحل العيون النجل عن مسألة الكحل (مخطوط في أوقاف بغداد مسلسل : ٦/٣٤٢٨ قديم ٦/٦٠٩٧) .

٣٤- الكر على عبد البر في إعراب آية (مخطوط : سليم أغا بإسطنبول ١٦١) .

٣٥- كشف الغمة في الضمة (مخطوط : الظاهرية بدمشق ٤٥٧١ عام) .

٣٦- اللازوردي في شرح حواشي الجاربردي (مفقود) .

٣٧- مختصر ملحة الإعراب (مفقود) .

٣٨- مسألة ضربي زيداً قائماً (مطبوع ضمن الأشباه والنظائر في النحو) .

٣٩- المشنف على ابن المصنف (مفقود) .

٤٠- المصاعد العلية في القواعد النحوية (مخطوط في برلين برقم : ٧٥/٦٨٤٤) .

٤١- المطالع السعيدة في شرح الفريدة (مطبوع بتحقيق نبهان حسين، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م).

٤٢- المهذب فيما وقع من القرآن في المعرب (مفقود) .

٤٣- موشحة في النحو (مخطوط في دار الكتب المصرية برقم : و٢٩٥ مجاميع) .

٤٤- ميدان الفرسان في شواهد القرآن (مفقود) .

٤٥- نشر الطيب على الخطيب (مخطوط : الخزانة التيمورية ٢٦٨ مجاميع) .

٤٦- النفحة المسكية والتحفة المكية (مطبوع بتحقيق السائح علي حسين ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ- ١٩٩٢م.

٤٧- نكت على الألفية والشافية والشذور والكافية والنزهة (مطبوع بتحقيق عبد المقصود درويش ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٧٦م) .

٤٨- نكت على شرح الشواهد للعيني (مخطوط في أوقاف الموصل برقم : مجموع ٢٢/٩٩ ج ٣) .

٤٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (مطبوع بتحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. وهناك نسخة أخرى بتحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .

٥٠- الوفية في مختصر الألفية (مفقود) .

الفصل الثاني

منهج السيوطي وشواهده ومصادره ومذهبه

المبحث الأول : منهج السيوطي في جمع الجوامع .

المبحث الثاني : شواهده في هذا الكتاب .

المبحث الثالث : مصادره في هذا الكتاب .

المبحث الرابع : مذهبه النحوي .

المبحث الأول

منهج السيوطي في جمع الجوامع

١- تأثره بعلماء الأصول :

تأثر السيوطي في تسميته لهذا الكتاب بـ (جمع الجوامع) وكذلك في تقسيمه إلى مقدمات وسبعة كتب ، تأثر في ذلك بعلماء الأصول حيث " إنّ جمع الجوامع كان اسمًا مألوفًا لعناوين أكثر من كتاب قبل السيوطي ، لعل أشهرها " جمع الجوامع في أصول الفقه " لتاج الدين السبكي ، الذي استشهد به السيوطي في أكثر من موضع في كتابه النفيس (المزهر) " [١] .

ولم يتأثر السيوطي بالأصوليين في هذا الكتاب فحسب ، بل نراه يتأثر بهم أيضًا في كتابه : " الاقتراح " و " الأشباه والنظائر " و " الفريدة " و " همع الهوامع " حيث قال : في " همع الهوامع " : " وهذا ترتيب بديع لم أُسبق إلى إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول " [٢] .

ويتضح لنا ذلك أيضًا من قوله في كتابه " همع الهوامع " في صدد حديثه عن (أداة التعريف) : " النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على (الموصول) تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ) و(ما) و(أيّ) الخارجة عن الموصولية ، فإن ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب ، وكونها مفردة بخاتمة أنسب ، وفيه توفية بعادتي في هذا الكتاب ، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في (جمع الجوامع) الأصلي ، إلى أنْ ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف " [٣] .

٢- أسلوبه في هذا الكتاب :

يتمثل أسلوب السيوطي في هذا الكتاب في ثلاثة أمور :

الأول : الاختصار :

حدثنا السيوطي في مقدمة هذا الكتاب وخاتمته عن منهجه القائم على الاختصار ، حيث قال في المقدمة : " تأليف مختصر في علم العربية ، جامع لِمَا في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة

---

(١) انظر : جلال الدين السيوطي ، مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ٢١٣ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/٣ .

(٣) انظر : الهمع ١/٢٧١ .

كتابيّ : (التسهيل) و(الارتشاف) مع مزيدٍ وافٍ فائق الانسجام ، قريب من الأفهام " [1] .

وقال في الخاتمة : " فدونك مختصرًا انطوى على زبدة مائة مصنف ، واحتوى على ما به العيون تقرّ والأسماع تشنّف ، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلّف ، فحق أنْ يكون على كتب الأنام سريًّا ، وبأنواع المحامد والمحاسن حريًّا " [2] .

وقال في مقدمة شرحه لهذا الكتاب : " فإنّ لنا تأليفًا في العربية جمع أدناها وأقصاها ، وكتابًا لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ومجموعًا تشهد لفضله أرباب الفضائل ، وجموعًا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل ، حشدتُ فيه ما يقرُّ الأعين ، ويشنف المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف ، فلا غرو أنْ لقبته (جمع الجوامع) " [3] .

وهكذا وصف لنا السيوطي كتابه (جمع الجوامع) ومنهجه الذي اتّبعه فيه ، فهو على اختصاره إلا أنّه جمع بين دفّتيه زبدة مائة كتاب ، وخلاصة كتابي (التسهيل) و(الارتشاف) ، إلى غير ذلك من الأقوال والمسائل والخلافات النحوية التي قد لا نجدها في غيره .

الثاني : طيّ الكلام :

فالسيوطي كثيرًا ما كان يعرض عن ذكر بعض الأمور أو الآراء صراحةً ، بل يقوم بطيّها طيًّا في ثنايا النّص ، وذلك إمّا اختصارًا ، أو ربما لأنّه يراها واضحةً أو مفهومة من الكلام .

فمثلا في حديثه عن (الإعراب) يقول : " وهو أصل في الأسماء ، وثالثها فيهما " [4] .

فهنا نرى أنّ السيوطي أشار إلى اختلاف النحاة في (أصل الإعراب) فذكر الرأي الأول : وهو أنّ الإعراب أصل في الأسماء ، والرأي الثالث : وهو أنه أصل في الأسماء والأفعال ، ولكنه لم يذكر الرأي الثاني ، بل طواه في المتن .

---

(١) انظر : التحقيق ١ .

(٢) انظر : التحقيق ٣٣٨ .

(٣) انظر : الهمع ١/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٥ .

وهو في الشرح (همع الهوامع) يصرح بهذا القول الثاني الذي طواه في المتن فيقول : " مذهب البصريين أنّ الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ... وقال الكوفيون إنّه أصل فيهما ... وذهب بعض المتأخرين إلى أنّ الفعل أحق بالإعراب من الاسم ؛ لأنّه وُجِدَ فيه بغير سبب ، فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته ، فهو فرع ، وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن " (١) .

وقال في معرض حديثه عن (جواز حذف المبتدأ والخبر) : " يُحذف ما عُلِمَ من مبتدأ وخبر ... وفي المحذوف من (زيد وعمرو قائم) ، ثالثها : التخيير " (٢) .

فهو هنا ذكر القول الثالث وطوى القول الأول والثاني ، وقد صرّح بهما في الشرح فقال : " وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد : نحو (زيد وعمرو قائم) فذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أنّ المذكور خبر الأول وخبر الثاني محذوف ، وذهب ابن السرّاج وابن عصفور إلى عكسه، وقال آخرون: أنت مُخَيَّرٌ في تقدير أيّهما شئت " (٣) .

فالرأي الأول كما يتضح من النص السابق : أنّ المذكور خبر الأول وخبر الثاني محذوف ، والرأي الثاني : العكس ، وقد طواهما في المتن .

وقال في معرض حديثه عن (في) : " وهل تُزاد ؟ ثالثها : ضرورة " (٤) .

وهو هنا قد ذكر الخلاف في زيادة (في) ، فذكر الرأي الثالث ولم يذكر الرأي الأول ولا الثاني ، وقد صرّح بهما في الشرح فقال : " وهل تُزاد ؟ أقوال : أحدها : نعم في الاختيار وغيره نحو : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ ﴾ (٥) ، ثانيها : لا ، ولا في الضرورة ، ثالثها : وهو رأي الفارسي ، تُزادُ ضرورة لا اختيارًا " (٦) .

وهكذا كان السيوطي يطوي كلامه في المتن ، حتى إذا شرحه فإنّه يُفصح عمّا كان قد طواه أو أعرض عن ذكره .

الثالث : عدم الإعادة :

فهو لا يعيد ما قاله في موضع سابق ، وكلّما عَرَضَ لمسألة أو موضوع يرى

---

(١) انظر : الهمع ٤٤/١ – ٤٥ .

(٢) انظر : التحقيق ٧١ .

(٣) انظر : الهمع ٣٩/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ١٨٣ .

(٥) سورة هود ، آية ٤١ .

(٦) انظر : الهمع ١٩٤/٤ .

أنَّ له مثيلاً سبق الكلام عليه أحال على الموضع السابق قـائلاً : " ومـرَّ كثيـرٌ فلـم نُعِدْهُ " [١] ، أو يقول : " وحكم كذا ... مرَّ " [٢] وقد يحيل القارئ إلى موضع لاحـق ، ففي حديثه عن (كل) يقول : " وتقع توكيدًا وسيأتي " [٣] .

٣- تعريف المصطلحات وذكر الحدود :

فالسيوطي يذكر الحدود ويعرّف المصطلحات التي تمرّ معه في هذا الكتـاب ، من ذلك : ذكره لحدّ الكلمة والكلام والكلم والقول والعلـم والمبتـدأ والفاعـل والندبـة والترخيم والمستثنى والحال والتمييز واسم الفاعل واسـم المفعـول والنعـت والبـدل والمقصور والممدود ، إلى غير ذلك من المصطلحات الواردة في هذا الكتاب .

فمثلاً : قال عن (الكلام) : " الكلام : قول مفيد ، وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه ، وقيل السامع ، وقيل : هما " [٤] .

وقال عن (الفاعل) : " الفاعل : المفرَّغ له العامل على جهة وقوعه منـه ، أو قيامه به " [٥] .

وقال عن (النعت) : " النعت تابع مكمّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به ، ويَرِدُ مدحًا وذمًّا وترحّمًا وتوضيحًا وتخصيصًا وتوكيدًا ، وغير ذلك " [٦] .

وقال عن (البدل) : " البدل : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " [٧] .

٤- ذكر المصطلح النحوي بين الكوفة والبصرة :

تعرض السيوطي في هذا الكتاب لذكر بعض المصطلحات النحوية محلّ الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، وكان يشير إلى الاختلاف في التسمية . فمثلاً : قـال فـي حديثه عن (المضمر) : " المضمر : ويسمى الكناية " [٨] .

فقد ذكر تسمية كلّ من البصريين والكوفيين ، فالبصريون يسمّونه : المضمـر ،

---

(١) انظر : التحقيق ١٩٧ .
(٢) انظر : التحقيق ١٠٧ .
(٣) انظر : التحقيق ٢١٥ .
(٤) انظر : التحقيق ٤ .
(٥) انظر : التحقيق ١٠٦ .
(٦) انظر : التحقيق ٢٥٢ .
(٧) انظر : التحقيق ٢٥٨ .
(٨) انظر : التحقيق ٣٧ .

والكوفيون يسمونه الكناية والمكني . [1]

وقال في حديثه عن (ضمير الفصل) : " الفصل : ويُسمّى عمادًا ، وبعضهم يسميه دعامة ، أمّا البصريون فيسمونه فصلاً ، ويسميه المدنيون صفة " [2] .

فهو هنا ذكر تسمية الكوفيين وتسمية البصريين ، فأكثر الكوفيين يُسمونه عمادًا وبعضهم يسميه دعامة ، أمّا البصريون فيسمّونه فصلاً ، ويسميه المدنيون صفةً . [3]

٥- ذكر آراء النحاة بلا ترجيح :

إنّ المطّلع على هذا الكتاب يرى مدى الجهد العظيم الذي بذله السيوطي في سبيل إشباع المسائل النحوية بحثًا ، وفي ذكر ما قيل من آراء وأقوال النحاة السابقين والمعاصرين له في المسائل النحوية التي أوردها في هذا الكتاب ؛ لذا يُعتبر هذا الكتاب مصدرًا لكثير من الآراء والأقوال النحوية التي قد لا نجدها إلا فيه ، وهو أحيانًا يعرض هذه الآراء دون أنْ يرجّح أحدها .

من ذلك قوله في (رافع الفاعل) : " وزعم هشام : رافعه الإسناد ، وقوم : شبهه للمبتدأ ، وخلف : كونه فاعلاً معنى ، وقوم : إحداثه الفعل، والكسائي : كونه داخلاً في الوصف " [4] .

وقوله في (رافع الفعل المضارع) : " المضارع يُرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم ، وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز ، وقيل : تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقًا ، وقيل : الإهمال ، وقيل : نفس المضارعة ، وقيل : السبب الذي أوجب إعرابه ، وقال البصرية : وقوعه موقع الاسم ، والكسائي : الزوائد " [5] .

٦- ذكر الآراء مع ترجيحه لأحدها :

فنرى السيوطي كثيرًا ما يذكر آراء النحاة والعلماء في المسألة النحوية ثمّ يُبدي رأيه فيختار من هذه الآراء ما وافق منهجه وما يراه صحيحًا ، وهو يستخدم في ذلك عبارات منها قوله : " الصحيح " و" على الصحيح " و" وهو الأصح " و" هذا هو

---

(١) انظر : التصريح ٣٠٧/١ والارتشاف ٩١١/٢ وشرح الأشموني ٨٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٤٥ .

(٣) انظر : الإنصاف ٧٠٦/٢ ومعاني القرآن للفراء ٥١/١ ، ٢٤٨/١ والارتشاف ٩٥١/٢ .

(٤) انظر : للتحقيق ١٠٦ .

(٥) انظر : التحقيق ١١٠ .

الصحيح " و" أصحها " و" الأصح " و" الأجود " و" المختار " ، إلى غير ذلك من الألفاظ .

من ذلك قوله في ناصب (المفعول معه) : " وناصبه ما سبق من فعل ، أو شبهه ، وقيل : الواو ، وقال الزجاج : مضمر بعدها ، والكوفية : الخلاف ، والأخفش : انتصب انتصاب الظرف ، والأصح ينصبه المتعدي ، و(كان) ، لا معنوي كالإشارة " [١] .

وقوله في حديثه عن (لو) : " قال سيبويه : حرف لمّا كان سيقع لوقوع غيره، والمعربون : امتناع لامتناع ، فقيل : امتناع الأول للثاني ، وقيل : عكسه نطقًا ، وقال بدر الدين بن مالك وشيخنا الكافيجي فَهْمًا ، وقيل : إنْ كان بعدها مثبتان وإلا فوجود لوجود ، وقال الشلوبين والخضراوي : لمجرد الربط ، والمختار وفاقًا لابن مالك : امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " [٢] .

٧- ذكر لغات العرب المختلفة :

يذكر السيوطي اللغات المختلفة لبعض الكلمات ، من ذلك : قوله في (سوف) : " وسَو ومَيْ وسف لغات " [٣] .

وقوله في (نَعَمْ) : " وكسر عينها ونونها ، وإبدالها حاءً لغة " [٤] .

وقوله في (غير) : " وفتحها مطلقًا لغة " [٥] .

وقوله في (حتّى) : " وعَتّى لغة " [٦] .

٨- إطلاق الأحكام النحوية :

فهو يطلق الأحكام النحوية المختلفة على المسائل النحوية ، كأن يقول : " الأصح " و" الأجود " و" واجب " و" شاذ " و" جائز " . من ذلك قوله في (نون الوقاية) : " يجب قبل ياء متكلم إنْ نُصب بغير صفة نون وقاية ، وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذٌ على الأصحّ ، ومع بجل ولعلّ أجود ، ولدن

---

(١) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(٣) انظر : التحقيق ٢١٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٢١٨ .

(٥) انظر : التحقيق ١٥٣ .

(٦) انظر : التحقيق ١٨٠ .

وأخـــوات ليت جائـــز ، وقيل أجود ... ويجب في لَدْ " (١) .

٩- ذكر معاني الحروف :

يذكر السيوطي المعاني والأغراض النحوية التـــي تـــذهب إليهـــا الحـــروف ، كحروف الجرّ ، مثل : إلى والباء وعلى وعن وفي واللام ومن ، وحـــروف العطـــف مثـــل : الفاء وأم و أو وإمّا ، وغالبًا ما يذكر آراء النحاة وأقوالهم في ذلك ، من ذلـــك قوله في (اللام) : " اللام : للمِلْك والاختصاص والاستحقاق والتمليك وشبهه والنـــسب والتبليغ والتبيين والتعجب ، وبمعنى : عند ، قال الأخفش : والصيرورة ، والكوفيـــة : والتعليل ، وبمعنى : إلى وعلى ومع ومنْ وفي وبعد ، وابن الحاجب : وعـــن ، وابـــن مالك والتعدية والتوكيد والتقوية في ناصب واحد " (٢) .

وقوله في (أو) : " أو : قـــال المتقـــدمون : لأحـــد الـــشيئين أو الأشـــياء ، والمتأخرون : للشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل والإضراب ، قـــال قـــــوم : مطلقًا ، وسيبويه : بعد نفي أو نهي وإعادة العامل ، قال الكوفية والأخفـــش والجرمـــي والأزهري وابن مالك : وبمعنى : الواو ، زاد ابن مالك : والتقـــسيم ، والحريـــري : والتقريب ، وابن الشجري : والشرط ، وقوم : والتبعيض " (٣) .

١٠- قلّة الاستشهاد أو التمثيل على القواعد النحوية :

فغالبًا ما يذكر السيوطي المسائل والقواعد النحوية دون الاستـــشهاد أو التمثيـــل عليها ، فها هو مثلاً يذكر لنا اختلاف النحاة في (جواز حذف العائد) فيقـــول : " ولا يُحذف مطلقًا عند الجمهور إلا في نحو : (السمن منوان بدرهم) ، أو شذوذ ، وقيل : يجوز حذف مبتدأ ، وثالثها : ومنصوب بفعل تام متصرف بقلّة ، ورابعهـــا : بكثـــرة ، وخامسها : إنْ كان المبتدأ استفهامًا أو (كِلا) أو (كلاً) ، وسادسها : إن كان صدرًا ، أو لا يتعرف ، وسابعها : إنْ اقتضى عمومًا ، وثامنها : إنْ نُصب بجامد ، وتاســـعها : وصفة ، وعاشرها : ومجرور أصله النصب ، والمختار إنْ دلّ دليل ولـــم يُـــؤدّ إلـــى رجحان عمل آخر جاز مطلقًا ، وإلا فلا " (٤) .

فهو هنا يذكر عشرة أقوال للنحاة في جواز حذف العائد ولم يمثّل على أيّ منها.

---

(١) انظر : التحقيق ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٨٤ .

(٣) انظر : التحقيق ٢٦٣ .

(٤) انظر : التحقيق ٦٦ .

١١- تقسيم الموضوعات النحوية إلى مسائل :

فهو عندما يتحدث في موضوع من موضوعات النحو أو باب معيّن ، نراه يُقسّم هذا الموضوع أو الباب إلى مسائل ، فيضع عنوان (مسألة) ثمّ يبدأ في الحديث ، وقد أحصينا له مائة وخمسًا وعشرين مسألة في هذا الكتاب .

فمثلاً : ذكر في حديثه عن (المبتدأ والخبر) أربع مسائل [١] وهي :

ــ مسألة تحدث فيها عن تعريف وتنكير المبتدأ والخبر . [٢]

ــ ومسألة تحدث فيها عن تأخير وتقديم الخبر . [٣]

ــ ومسألة تحدث فيها عن حذف المبتدأ وحذف الخبر . [٤]

ــ ومسألة تحدث فيها عن دخول الفاء على الخبر . [٥]

وذكر في حديثه عن (الفاعل) : ثلاث مسائل [٦] وهي :

ــ مسألة تحدث فيها عن الفصل بين الفعل والفاعل . [٧]

ــ ومسألة تحدث فيها عن حذف الفاعل ، وما ينوب عنه . [٨]

ــ ومسألة تحدث فيها عن كون الفاعل ونائبه جملة . [٩]

---

(١) انظر : التحقيق ٤٣ – ٧٤ .

(٢) انظر : التحقيق ٦٨– ٦٩ .

(٣) انظر : التحقيق ٦٩ – ٧١ .

(٤) انظر : التحقيق ٧١ – ٧٣ .

(٥) انظر : التحقيق ٧٣ – ٧٤ .

(٦) انظر : التحقيق ١٠٦ – ١١٠ .

(٧) انظر : التحقيق ١٠٧ .

(٨) انظر : التحقيق ١٠٧ .

(٩) انظر : التحقيق ١٠٩ .

المبحث الثاني

شواهد الكتاب

أولاً : القرآن الكريم :

فقد بلغ عدد شواهد هذا الكتاب من القرآن الكريم سبعة وعشرين شاهدًا ، وهو يذكر الآية القرآنية دون أنْ يشير إلى أنها قرآن ، وكذلك كثيرًا ما كان يذكر من الآية كلمة واحدة ، موضع الشاهد فقط ، وقد استشهد بهذه الآيات على النحو التالي :

ـ الاسم من خواصه نداء :

قال في حديثه عن (خواص الاسم) : وأن من خواصه النداء ، فإذا دخل النداء على حرف فهو للتنبيه لا للنداء ، قال : " فالاسم من خواصه نداء ، ونحو : ﴿ يَالَيْتَ ﴾ [1] تنبيه " [2] .

ـ الاسم من خواصه عود ضمير عليه :

قال في حديثه عن (خواص الاسم) : " فالاسم من خواصه نداء ... وعود ضمير ، و﴿ اعْدِلُوا ﴾ [3] هو على المصدر المفهوم " [4] .

ـ الملحق بجمع المؤنث السالم :

قال في حديثه عن (ما جُمِعَ بألف وتاء) : " ما جُمِعَ بألف وتاء ، فيُنْصَبُ بالكسرة ... وكذا [5] : ﴿ أولاتِ ﴾ " [6] .

ـ صرف أسماء الصور :

قال في حديثه عن (صرف أسماء الصور) : " وليس في ﴿ كهيعص ﴾ [7] ﴿ حم عسق ﴾ [8] إلا الوقف " [9] .

---

(1) من قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ ، سورة يس ، آية ٢٦ .

(2) انظر : التحقيق ٢ .

(3) من قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ، سورة المائدة ، آية ٨ .

(4) انظر : التحقيق ٢ . قال السيوطي : " فإن أورد على هذا نحو : قوله : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ حيث عاد الضمير إلى فعل الأمر ، فالجواب أنّه عائد على المصدر المفهوم منه ، وهو العدل ، لا على الفعل نفسه " . انظر : الهمع ١٤/١ .

(5) من قوله تعالى : ﴿ وإنْ كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ ﴾ ، سورة الطلاق ، آية ٦ .

(6) انظر : التحقيق ٩ .

(7) سورة : مريم ، آية ١ .

(8) سورة الشورى ، آية ١ ، ٢ .

(9) انظر : التحقيق ٢٢ . قال السيوطي : " أمّا في ﴿ كهيعص ﴾ ، ﴿ حم عسق ﴾ فلا يجوز فيهما إلا =

ـ ما أُلحق بالمثنى من مفيد كثرة :

قال في حديثه عن (إعراب المثنى) : " المثنى : فبالألف والياء ، ولزوم الألف لغة ... وأُلحِقَ به مُفيد كثرة [1] كـ : ﴿ كَرَّتَيْنِ ﴾ [2] " [3] .

ـ ما أُلحِق بالمثنى ممَّا هو جمع في المعنى :

قال في حديثه عن (إعراب المثنى) : المثنى : فبالألف والياء ، ولزوم الألف لغة ... وأُلحِقَ به جمع معنى كـ : ﴿ أَخَوَيْكُمْ ﴾ [4] . [5]

ـ ما أُلحق بجمع المذكر السالم :

قال في حديثه عن (إعراب جمع المذكر السالم) : " وأُلحِق بـه سـماعًا [6] كـ : ﴿ نَحْنَ الوَارِثُوْنَ ﴾ [7] " [8] .

ـ ما سُمِّي بالجمع :

قال في حديثه عن (إعراب جمع المذكر السالم) : " وما سُمِّي به مـن مثنـى وجمع على حاله ، كالبحرين [9] و﴿ عِلِّيِّيْنَ ﴾ [10] " [11] .

= الحكاية سواء أُضيف إليهما سورة أم لا ، ولا يجوز فيهما الإعراب ؛ لأنَّه لا نظير لهما فـي الأسـماء المعربة ، ولا تركيب المزج ؛ لأنَّه لا يركبه أسماء كثيرة " . انظر : الهمع ١/١١٤ .

(١) قال السيوطي : " لأنَّ المعنى كرَّات إذ البصر لا ينقلب خاسئًا وهو حسير من كرَّتين ، بل من كرَّات " . انظر : الهمع ١/١٣٤ .

(٢) وهي من قوله تعالى : ﴿ فَارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ، سورة الملك ، آية ٤ .

(٣) انظر : التحقيق ٢٥ .

(٤) وهي من قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ ، سورة الحجرات ، آية ١٠ .

(٥) انظر : التحقيق ٢٦ .

(٦) قال السيوطي : : " أُلحِقَ بالجمع في إعرابه ألفاظ ليست على شرطه ، سُمِّيت فاقتُصِرَ فيها على مـورد السماع ولم يُتَعَدَّ ، منها : صفات للباري تعالى : وهي قولـه : ﴿ نَحْـنَ الوَارِثُـوْنَ ﴾ و(القـادرون) و(الماهدون) و﴿ إِنَّا لَمُوْسِعُوْنَ ﴾ ، فلا يُقاس عليه : الرحيمون ، ولا الحكيمون ؛ لأنَّ إطلاق الأسماء عليه توقيفي " . انظر : الهمع ١/١٥٥ – ١٥٦ .

(٧) سورة الحجرات ، آية ٧٣ .

(٨) انظر : التحقيق ٣٠ .

(٩) قال السيوطي:إذا سُمِّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبلَ التَّسمية مـن الإعـراب بـالألف والواو والياء كالبَحْرَيْنِ،أصله: تثنية بحر،ثمَّ جُعل علمًا لبلد،وعليين أصله:جمع عِلِّيّ ثمَّ سُـمِّي بـه أعلـى الجنة،وفلسطون،كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع،فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء.انظر:الهمع ١/١٧٠.

(١٠) وهي من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِيْ عِلِّيِّيْنَ ﴾ سورة المطففين ، آية ١٨ .

(١١) انظر : التحقيق ٣٢ .

ـ زيادة (أل) التعريف في (مررت بالرجل مثلك وخير منك) :

قال في حديثه عن (أداة التعريف أل) : وزِيْدت نادرًا في علَمٍ وحال ، وتمييز ومضافه ، قال الأخفش : و(مررت بالرجلِ مثلِكَ وخيرٍ منك) ، والخليل : مـا بعـده نعت لنيتها ، وابن مالك : بدلٌ ، وابن هشام : كـ : ﴿ اللَّيْل نَسْلَخُ ﴾ [1] . [2]

ـ تعريف المبتدأ :

قال في (تعريف المبتدأ) : " وهو المجرد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوه ، مخبرًا عنه ... ودخل بقولنا (غير زائد) نحو [3] : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ ﴾ " [4] .

ـ تقدير الفاعل :

قال في حديثه عن (الفاعل) : ويُقدَّر [5] في نحـو [6] : ﴿ ثُـمَّ بَـدَا لَهُـمْ ﴾ مناسبٌ . [7]

ـ جرّ الفاعل بـ (من) أو الباء الزائدة :

قال في حديثه عن (الفاعل) : " وقد يُجَرُّ بـ (من) أو الباء الزائدة في [8] : ﴿ كَفَى ﴾ " [9] .

ـ الرّفع بالإهمال :

قال في (خاتمة) له : " أثبت بعضهم الرفع بالمجـاورة ، والأعلـم : الرفـع بالإهمال [10] نحو [11] : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ " [12] .

---

(1) سورة يـس ، آية ٣٧ .

(2) انظر : التحقيق ٥٣ .

(3) سورة فاطر ، آية ٣ .

(4) انظر : التحقيق ٦٤ .

(5) قال السيوطي : إنّ الفاعل في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ ﴾ ضمير مُقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل ، وهو البداء في الآية ، لدلالة (بدا) ، ويُقاس بذلك ما أشبهه . انظر : الهمع ٢٥٦/٢ .

(6) سورة يوسف ، آية ٣٥ .

(7) انظر : التحقيق ١٠٦ .

(8) من قوله تعالى : ﴿ وكَفَى باللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ ، سورة النساء ، آية ٤٥ .

(9) انظر : التحقيق ١٠٦ .

(10) قال السيوطي : " الرفع بالإهمال أثبته الأعلم ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْـرَاهِيمُ ﴾ فـارتفع (إبراهيم) عنده بالإهمال من العوامل ؛ لأنّه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه ، فبقي مهملاً ، والمهمل إذا ضُمَّ إلى غيره ارتفع ، نحو : واحدٌ اثنان " . انظر الهمع ٢٧٥/٢ .

(11) سورة الأنبياء ، آية ٦٠ .

(12) انظر : التحقيق ١١٠ .

ـ جرّ المفعول به بالباء الزائدة :

قال في حديثه عن (المفعول به) : " ويُجَرُّ بالباء الزائدة كثيرًا مفعولُ (عرفت) ونحوه ، ونحو [1] : ﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ " [2] .

ـ حذف عامل المفعول به :

قال في حديثه عن (المفعول به) : ويُحذف عامله قياسًا لقرينة ، ويجب سماعًا في مَثَل وشبهه ، نحو [3] : ﴿ انتَهُوا خَيْرًا ﴾ [4] .

ـ الاستثناء بـ (لمّا) :

قال في حديثه عن (الاستثناء) : ويُستثنى بـ (لمّا) بمعنى : (إلاّ) قليلاً ، نحو [5] : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [6] .

ـ تمييز الجملة :

قال في حديثه عن (تمييز الجملة) : " ومنه نحو : (حسبك به فارسًا) ، و(لله دَرُّه رجلاً) ، و﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [7] " [8] .

ـ معنى (لو) :

قال في حديثه عن معنى (لو) : " والمختار وفاقًا لابن مالك امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، ثمّ ينتفي التالي [9] إنْ ناسب ولم يخلف المقدم غيره ، كـ : ﴿ لَوْ

---

(1) سورة البقرة ، آية ١٩٥ .

(2) انظر : التحقيق ١١٣ .

(3) سورة النساء ، آية ١٧١ .

(4) انظر : التحقيق ١١٣ .

(5) سورة الطارق ، آية ٤ .

(6) انظر : التحقيق ١٥٦ .

(7) سورة النساء ، آية ٧٩ .

(8) انظر : التحقيق ١٦٦ .

(9) قال السيوطي : " ثمّ ينتفي التالي أيضًا إن ناسب الأول بأنْ لزمه عقلاً أو شرعًا أو عادة ، ولم يخلف المقدم غيره في ترتيب التالي عليه كـ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، أي : السماوات والأرض ، ففسادهما أي : خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسبٌ لتعدّد الآلهة ؛ للزومه على وفق القاعدة عند تعدّد الحاكم من التمانع في الشيء ، وعدم الاتفاق عليه ، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيره ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدّد المفاد بـ (لو) " . انظر : الهمع ٣٤٦/٤ .

كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّه لَفَسَدَتَا ﴾ [1] " [2] .

ـ (ما) في (نِعْمَ و بِئْسَ) الواقع بعدها فعل :

قال في حديثه عن (نِعْمَ وبِئْسَ) : " قال المحققون إنَّ (ما) في : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا ﴾ [3] معرفة تامّة فاعل ، وقيل : نكرة تمييز ، وثالثها : موصولة ، ورابعها : مصدريّة ، وخامسها : نكرة موصوفة فاعل ، وسادسها : : كافَّة " [4] .

ـ (ما) في (نِعْمَ وبِئْسَ) إذا وليها فعل :

قال في حديثه عن (نِعْمَ وبِئْسَ) : " و(ما) في ﴿ نِعِمَّا هِي ﴾ [5] الأوّلان " [6] . أي : القولان الأولان ، وهما : الأول : أنَّها معرفة تامّة فاعل بالفعل ، والثاني : نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص . [7]

ـ تعلّق الظرف والجار والمجرور :

قال في حديثه عن (تعلّق الظرف والجار والمجرور) : " يجب تعلّقهما بفعل أو شبهه ، أو ما في رائحته ، ولو مُقدَّرًا ... ولا يتعلّق زائدٌ إلاَّ اللام المقوّية ، وقول الحوفي : إنَّ ﴿ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِينَ ﴾ [8] متعلِّقٌ وهْمٌ " [9] .

ـ بدل الكلّ من البعض :

قال في حديثه عن (البدل) : " والمختار وفاقًا للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض ، نحو [10] : ﴿ يَدْخُلُونَ الجنَّةَ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ " [11] .

---

(1) سورة النساء ، آية ٢٢ .

(2) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(3) سورة البقرة ، آية ٩٠ .

(4) انظر : التحقيق ٢٢٩ .

(5) سورة البقرة ، آية ٢٧١ .

(6) انظر : التحقيق ٢٢٩ .

(7) انظر : الهمع ٣٩/٥ .

(8) سورة التين ، آية ٨ .

(9) انظر : التحقيق ٢٤٣ .

(10) سورة مريم ، آية ٦٠ ، ٦١ .

(11) انظر : التحقيق ٢٥٩ .

ـ حرف العطف الواو :

قال في حديثه عن حرف العطف (الواو) : " وتختصُّ بعطف ما لا يُستغنى عنه ... قال ابن مالك : وعطف عامل حُذِفَ وبقي معمولُه على ظاهرٍ يجمعهما معنى ، نحو [1] : ﴿ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ " [2] .

ـ جواز إطلاق صيغة التَّعجّب والتَّفضيل في صفات الله :

قال في حديثه عن (صيغتي التَّعجب وأفعل التَّفضيل) : قال أبو حيّان : وشذَّ قولهم (ما أعظم الله وأقدره) ؛ لعدم قبول الكثرة ، والمختار وِفاقًا للسبكي وجماعة جوازه لقوله [3] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [4] .

ـ كتابة الفعل المؤكد بالنّون الخفيفة :

قال في (خاتمة في الخط) : الخطّ : تصوير اللّفظ بحروف هجائيَّة غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثمَّ كُتِبَ ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [5] بالألف . [6]

ثانيًا : الحديث الشريف :

كانت شواهد الحديث الشريف في هذا الكتاب في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، حيث استشهد منها السيوطي بواحد وعشرين حديثًا ، وقد كان يستشهد بها دون أن يشير إلى أنَّها أحاديث ، وقد كان يستشهد بالحديث على إثبات القواعد النحويَّة [7] ، وقد يستشهد بالحديث لترجيح رأي على رأي [8] ، أو للاستدلال على معنى معين كمعنى (لو) [9] ، أو ليدلّل على لغة معينة [10]، وهو قد يسوق عددًا من الأحاديث مجتمعة للاستدلال على صحة رأي [11]، وقد استشهد السيوطي بهذه الأحاديث على النحو التالي:

---

(١) سورة الحشر ، آية ٩ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٦٠ .

(٣) انظر : التحقيق ٢٩١ .

(٤) سورة مريم ، آية ٣٨ .

(٥) سورة العلق ، آية ١٥ .

(٦) انظر : التحقيق ٣٣٣ .

(٧) انظر : التحقيق ٧٢ ، ١٥٨ .

(٨) انظر : التحقيق ٢٤٤ ، ٢٨٠ .

(٩) انظر : التحقيق ٢٠٩ .

(١٠) انظر : التحقيق ٢٥ .

(١١) انظر التحقيق ٢٨١ ، ٢٩٠ – ٢٩٢ .

ـ من خواص الاسم الإسناد إليه :

قال السيوطي في حديثه عن (خواص الاسم) : فالاسم من خواصّه نداء ، وإسناد إليه ... ومنه ما سُمّي به ، أو أُرِيدَ لفظُه كـ [1] : " لا حول ولا قوة [2] إلاّ بالله كنز " [3] .

ـ لزوم الألف في المثنى رفعًا ونصبًا وجرًا :

قال في حديثه عن (إعراب المثنى) : " المثنى فبالألف والياء ، ولزوم الألف لغة ، وعليه [4] : " لا وتران في ليلة " [5] .

ـ ما أُلحق بالمثنّى :

قال في حديثه عن (المثنى) : المثنّى : فبالألف والياء ... وأُلحق به مفيد كثرة ... و" حوالينا [6] " [7] .

ـ وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) :

قال في حديثه عن (الخبر بعد لولا) : " والمختار وفاقًا للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره إنْ كان خاصًا ولا دليل ، وعليه [8] : " لولا قومك حديثو عهد " . " [9]

---

(١) حديث شريف أخرجه البخاري في كتاب (الدعوات) ٣/٣٠٨ ومسلم في كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٤/٢٠٧٧ – ٢٠٧٨ وأحمد في مسنده ٥/١٥٦ والترمذي في كتاب (الدعوات) ٧٥٦ وابن ماجه في كتاب (الأدب) ٦٣٠ .

(٢) قال السيوطي : فالمعنى : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة ، أي : كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس . انظر : الهمع ١/١٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٢ .

(٤) حديث شريف أخرجه البخاري في كتاب (الدعوات) ٣/٣٠٨ ومسلم في كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٤/٢٠٧٧ – ٢٠٧٨ وأحمد في مسنده ٥/١٥٦ والترمذي في كتاب (الدعوات) ٧٥٦ وابن ماجه في كتاب (الأدب) ٦٣٠ .

(٥) انظر : التحقيق ٢٥ .

(٦) هذا جزء من حديث شريف رواه النسائي في كتاب (الاستسقاء) باب (٩) ، (١٠) ، (١٧) ، (١٨) ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، وابن ماجة في كتاب (إقامة الصلاة والسنة) باب (١٥٤) ص ٣٠١ .

(٧) انظر : التحقيق ٢٦ .

(٨) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب (الحج) ، باب (فضل مكة وبنيانها) ١/٣٨٣ .

(٩) انظر : التحقيق ٧٢ .

ـ (إنْ) في : إنْ كنت لمؤمنًا :

قال في حديثه عن (إنْ) المخففة : " وعلى الأصحّ تكسر [1] في : " إنْ كنت لمؤمنًا " [2] . " [3]

ـ تقدير الفاعل :

قال في حديثه عن (الفاعل) : " ويُقدَّر في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُـمْ ﴾ [4] ، و" لا يشرب الخمر " [5] مناسبٌ " [6] .

ـ زيادة الباء في المفعول به :

قال في حديثه عن (المفعول به) : ويُجرُّ المفعول به بالباء الزّائدة نحـو [7] : " كفى بالمرء كذبًا أنْ يحدّث بكلِ ما سمع " [8] .

ـ نصب الحال الثاني من المكرّر :

قال في حديثه عن (الحال) : في نصب الحال الثاني من المكـرَّر كقولـك : (علمته الحساب بابًا) ، قال الفارسي : نصب الثاني بالأول ، وابن جني : صفة لـه ،

---

(1) قال السيوطي : " وقد اختلف في الحديث المشهور : (وقد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا) ، فقال الأخفش : وابن الخضر : لا يجوز في (إنْ) إلا الكسر بناءً على أنّ اللام للابتداء فعلقت فعـل العلـم عـن العمـل ، وقال الفارسي وابن أبي العافية : لا يجوز إلا الفتح بناءً على أنّها غيرهـا ، فلـم تعلّقـه " . انظـر : الهمع ١٨٢/٢ .

(2) هذا جزء من حديث شريف رواه البخاري في كتاب (الوضوء) ، باب (من لم يتوضأ إلا من الغَـشْي المُثْقِل) ٥٤/١ .

(3) انظر : التحقيق ٩٣ .

(4) سورة يوسف ، آية ٣٥ .

(5) هذا جزء من حديث شريف ، انظر : صحيح البخاري كتاب (المظالم والغضب) ، باب (النهي بغيـر إذن صاحبه) ٥٩٦/١ ، وكتاب (الأشربة) باب (قول الله تعالى: إنّما الخمر والميسر والأنصاب ...) ١٢٨/٣ وكتاب (الحدود) باب (لا يشرب الخمر) ٣٩١/٣ . وصحيح مسلم كتاب (الإيمان) بـاب (نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس) ٥٧. وسنن النسائي كتاب (الأشـربة) بـاب (ذكـر الروايات المغلظات في شرب الخمر)٨٤٨ ، وسنن أبي داود كتاب (السنة) باب (الدليل على زيـادة الإيمان ونقصانه) ٧٠٣ .

(6) انظر : التحقيق ١٠٦ .

(7) حديث شريف ، انظر : سنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (في التشديد في الكذب) ٧٤٨ ، وهو فـي سنن أبي داود برواية " كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع " .

(8) انظر : التحقيق ١١٣ .

والزجاج : تأكيد ... والمختار عطف بفاء محذوفة لظهورها في [1] : " لتتبعُنّ سنن من قبلكم باعًا فباعًا " [2] .

– معنى (لو) :

قال في حديثه عن معنى (لو) : " والمختار وفاقًا لابن مالك امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، ثمّ ينتفي التالي إنْ ناسب ولم يخلف المقدّم غيره ... ويثبت إنْ لم يُنافِ وناسب إمّا بالأولى نحو : (لو لم يخف الله لم يعصه) ، أو المساوي نحو [3] : " لو لم تكن ربيبتي ما حلت لي للرّضاع " . " [4]

– ترد (لو) للتقليل :

قال في حديثه عن (لو) : " وترد للتّمنّي خلافًا لكثير ... والتقليل نحو [5] : " ولو بِظلْفٍ مُحَرّق " . " [6]

– وقوع النفي في حيّز (كلّ) :

قال في حديثه عن (كلّ) : " إذا وقع النفي في حيّزها توجّه إلى كلّ فردٍ نحو [7] : " كلُّ ذلكِ لم يكن " . " [8]

---

(١) حديث شريف . انظر : صحيح البخاري كتاب (أحاديث الأنبياء) ، باب (ما ذكر عن بني إسرائيل) ٢٠٩/٢ وصحيح مسلم كتاب (العلم) باب (اتباع سنن اليهود والنصارى) ١٣١٣ والمستدرك كتاب (الإيمان) باب (اتباع هذه الأمة سنن من قبلها) ٣٧/١ .

(٢) انظر : التحقيق ١٥٨ .

(٣) هذا جزء من حديث شريف رواه البخاري في كتاب (النفقات) باب (المراضع من المواليات وغيرهن) ٨١/٣ ومسلم في كتاب (الرضاع) باب (تحريم الربيبة وأخت المرأة) ٦٨٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(٥) حديث شريف . انظر : الموطأ كتاب (صفة النبي صلى الله عليه وسلم) باب (ما جاء في المساكين) ٥٧٠ وسنن النسائي كتاب (الزكاة) باب (رد السائل) ٤٠٠ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٠٩ .

(٧) حديث شريف رُوِيَ عن أبي هريرة حيث قال : " صلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – صلاة العصر فسلّم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال : أقُصِرَتِ الصلاةُ يا رسول الله أم نَسِيتَ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل ذلك لم يكن " . انظر : الموطأ كتاب (الصلاة) باب (ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا) ٥٣ ، وصحيح مسلم كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (السهو في الصلاة والسجود له) ٢٦٧ .

(٨) انظر : التحقيق ٢١٦ .

ـ جواز حذف فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) :

قال في حديثه عن (فاعل نِعْمَ وبِئْسَ) : يجوز حذفه نحو[1] : " فبها ونِعْمَتْ " [2].

ـ تقدير متعلّق الجار والمجرور في البسملة :

قال في حديثه عن (متعلق الظرف والمجرور) : " والمختار وفاقًا لأهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخرًا مناسبًا [3] لِمَا جُعِلَتْ مبدأ له ، وعليه [4] : " بسمك ربّي وضعتُ جنبي " . " [5]

ـ جواز ما جاز في الضّرورة في النّثر :

قال في خاتمة له في (الضرورة الشعرية) : " المختارُ وِفاقًا للأخفشِ جوازُه [6] للتّناسُبِ والسّجْعِ نحو: " ربّ السّماواتِ وما أظْلَلْنَ، والشّياطين وما أضْلَلْنَ هُنّ لهُنّ " [7] " أنفِقْ بلالاً ولا تَخْشَ إقلالاً " [8] ، " ارْجِعْنَ مأزُوراتٍ غير مأجُوْراتٍ " [9]، " كُلْ ما أصْمَيْتَ [10] ودَعْ ما أنْمَيْتَ [11] " [12] ، " أيّتُكُنّ صاحبة الجمل الأدبب تَنْبَحُها كلاب

---

(١) هذا جزء من حديث ، وتمامه : (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) . انظر : سنن الترمذي (أبواب الجمعة) باب (ما جاء في الوضوء يوم الجمعة) ٣٦٩/٢ . طبعة مصطفى البابي الحلبي .

(٢) انظر : التحقيق ٢٢٨ . قال السيوطي : فاعل نِعْمَ وبِئْسَ جائز الحذف إنْ عُلِمَ نحو حديث : " من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت " ، أي : نعمت السنة . انظر : الهمع ٣٤/٥ .

(٣) قال السيوطي : " فيقدّر في أول القراءة : بسم الله أقرأ ، وفي الأكل : بسم الله آكل ، وفي السفر : بسم الله أرتحل ، وعليه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ذكر النوم : " بسمك ربي وضعت جنبي ، وباسمك أرفعه " . انظر : الهمع ١٣٦/٥ .

(٤) حديث شريف . انظر : صحيح البخاري كتاب (الدعوات) باب (التعوذ والقراءة عند المنام) ٢٨٨/٣ وصحيح مسلم كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) باب (ما يقول عند النوم وأخذ المضجع) ٢٥١ وسنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (ما يقال عند النوم) ٧٥٥ – ٧٥٦ وسنن الترمذي كتاب (الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) باب (منه) ٧٧٢ .

(٥) انظر : التحقيق ٢٤٤ .

(٦) أي : ما جاز في الضرورة في النثر . انظر : الهمع ٣٥٠/٥ .

(٧) حديث شريف . انظر : سنن الترمذي كتاب (الدعوات) باب (٩١) ٧٩٩ – ٨٠٠ .

(٨) حديث شريف . انظر : المعجم الكبير ٣٤٢/١ و١٥٥/١٠ .

(٩) حديث شريف . انظر : مصنف عبد الرازق الصنعاني كتاب (الجنائز) باب (منع النساء من اتباع الجنائز) ٤٥٧/٣ وسنن ابن ماجة كتاب (الجنائز) باب (ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ٢٧٦ .

(١٠) والمقصود : ما رميته من الصيد وأنت تراه . انظر : الهمع ٣٥١/٥ .

(١١) أي : ما رميته فغاب عنك ثم مات . انظر : الهمع ٣٥١/٥ .

(١٢) حديث شريف . انظر: السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب (الصيد والذبائح) باب (سبب نزول قول الله –

الحوأب (١) " (٢) ، " من كلّ شيطان وهامّة (٣) وكلّ عَيْنٍ لامّة " (٤) . " (٦)

ـ جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل في صفات الله :

قال في حديثه عن (صيغتي التعجب وأفعل التفضيل) : قال أبو حيّان : وشذّ قولهم : (ما أعظم الله وأقدره) ؛ لعدم قبول الكثرة ، والمختار وفاقًا للسبكي وجماعة جوازه لقوله : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾ (٧) و" ما أحلمك " ، و" لله أرحم بالمؤمن " (٨) ، و" أقدر عليك (٩) " . (١٠)

= عز وجل : ﴿ ولا تأكلوا ممّا لمْ يُذكر اسمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ ٢٤١/٩ وشرح السنة كتاب (الصيد) ١٩٧/١١ .

(١) قال الأزهري : الحَوْأَبُ موضع بئر نَبَحَتْ كلابُهُ أمّ المؤمنين مُقْبِلَها إلى البصرة . انظر : تهذيب اللغة ٢٧٠/٥ . وقال الزبيدي : الحَوْأَبُ : كَكَوْكَب : الواسع من الأودية ، يقال : واد حَوْأَب ، والحوأب: الواسعُ . انظر : تاج العروس ٢١١/٢ .

(٢) حديث شريف . انظر : مُصنف ابن أبي شيبة ٣٧٩/٢١ .

(٣) الهامة : واحدة الهوام ، وهي الحيات ، وكل ذي سمّ يقتل ، وقد تقع الهوام على كل ما يدب من الحيوان. واللامة : ذات اللمم ، ولم يقل ملمة ، وإن كانت من ألمت تلم : طلبًا للازدواج بهامة ، والعين اللامة : هي التي تصيب بسوء انظر : جامع الأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ٣٦٩/٤ .

(٤) حديث شريف رواه ابن عباس عن النبي قال: " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود الحسن والحسين ويقول: " أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة، ويقول هكذا كان إبراهيم يعوّذ إسحاق وإسماعيل ". انظر: صحيح البخاري كتاب (أحاديث الأنبياء) باب (١٢) ١٨٥/٢ وسنن الترمذي كتاب (الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) باب (ما جاء في الرقية من العين) ٧١٠ وسنن ابن ماجة كتاب (الطب) باب (ما عوذ به النبي صلى الله عليه وسلم وما عوذ به) ٥٨٨ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٨١ .

(٧) سورة مريم ، آية ٣٨ .

(٨) حديث شريف ، رُوي عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال : " قَدِمَ على النبي صلى الله عليه وسلم سبيٌ ، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تسقي إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قلنا : لا وهي تقدر على أن لا تطرحه ، فقال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها " . انظر : صحيح البخاري كتاب (الأدب) باب (رحمة الولد وتقبيله ومعانقته) ٢١٥/٣ .

(٩) حديث شريف رُوي عن ابن مسعود الأنصاري أنه قال : كنت أضرب غلامًا لي فسمعت من خلفي صوتًا اعلم أبا مسعود ـ قال ابن المثنى مرتين ـ لله أقدر عليك منك عليه فالتفتّ فإذا هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله هو حرّ لوجه الله ... " . انظر : سنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (في حق المملوك) ٧٧٢ وصحيح مسلم كتاب (الإيمان) باب (صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده) ٨٢٦ - ٨٢٧ .

(١٠) انظر : التحقيق ٢٩٠ - ٢٩١ .

ثالثًا : الشعر :

استشهد السيوطي في هذا الكتاب بثمانية أبيات من الشعر ، وهو لم ينسب أيَّ بيت من هذه الأبيات إلى صاحبه ، كما أنّه لم يذكر أيّ بيت منها كاملاً ، بل كان يكتفي بذكر جزء منه أو كلمة في بعض الأحيان ، وقد نسبنا هذه الأبيات فكان الأول : لامرئ القيس وهو شاعر جاهلي ، والثاني : لأبي خالد القناني وهو جاهلي أيضًا ، والثالث : ليزيد بن مخرم الحارثي وهو جاهلي أيضًا ، والرابع : لعاتكة بنت زيد العدوية وقد أدركت الإسلام ، والخامس : لعمرو بن معد يكرب وقد توفي سنة (٢١هـ) ، والسادس : لرجل من اليمن ، والسابع والثامن : مجهولي النسبة ، وقد استشهد بهذه الأبيات الثمانية على النحو التالي :

ـ خواص الاسم :

قال في حديثه عن (خواص الاسم) : " فالاسم من خواصه نداء ... وإضافة وجرّ وحرفه [1] و :

... ... بِنَامَ صَاحِبُه " [2]

ـ قد تلحق نون الوقاية اسم الفاعل :

قال في حديثه عن (نون الوقاية) : " وقد تلحق أفْعَل من واسم الفاعل ، وقيل : إنّ نحو :

... ... مُسْلِمُنِي ... ...

تنوين " [3] .

ـ حذف نون الوقاية :

قال في حديثه عن (نون الوقاية) : " والمختار أنّها المحذوفة في :

... ... فَلِيَنِي [4]

---

(١) قال السيوطي : " حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق ، فالواجب أنّه على حذف الموصوف ، أي : بليل نام صاحبه " . انظر : الهمع ١٣/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٤٣ .

(٤) قال السيوطي : " أي : فليني ، فاختلف أيّ النونين المحذوفة ، فقال المبرد : هي نون الوقاية ؛ لأنّ الأولى ضمير فاعل فلا تحذف ، وهذا هو المختار عندي " . انظر : الهمع ٢٢٦/١ .

خلافًا لابن مالك " (١) .

– (إنْ) المخفَّفة وإيلاؤها للناسخ :

قال في حديثه عن (إنْ المخففة) : " ولا يليها غالبًا فعلٌ إلاّ متصرّف ناسخ ماضٍ أو مضارع خلافًا لابن مالك ، وقاس الأخفش :

... ... إنْ قتلْتَ لَمُسْلِمًا ... ... " (٢)

– حذف عامل الفاعل :

قال في حديثه عن (حذف عامل الفاعل) : " ويُحذف لقرينة ، كجواب نفي ، أو استفهام ، ولا يُقاس :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ (٣) ... ... " (٤)

– التنازع في العمل :

قال في حديثه عن (التنازع) : " والأصحّ لا تنازعَ في نحو : (ما قامَ وقعدَ إلا زيدٌ) و :

... ... كفَاني (٥) ولَمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ " (٦)

– إبدال الجيم من الياء للضرورة :

قال في حديثه عن (الضرورة الشعرية): ومنها إبدال الجيم من ياء (حِجَّتي) (٧).

---

(١) انظر : التحقيق ٤٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٩٣ .

(٣) قال السيوطي : وممّا حُذِفَ فيه عامل الفاعل لعدم اللبس قوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ، رِجَالٌ ﴾ [سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧] على قراءة بناء (يُسبّح) للمفعول ، إذ التقدير : يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة (يُسبّح) عليه ، ومثله قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ...

أي : ليبكيه ضارعٌ " . انظر : الهمع ٢٥٨/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ١٠٦ – ١٠٧ .

(٥) قال السيوطي : " والأصحّ أنّه لا تنازع في قول امرئ القيس :

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كفَاني ولَمْ أطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

خلافًا لمن جعله من باب التنازع ، واستدل به على حذف المنصوب من الثاني الملغي ، أي : أطلبه ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليلٌ ، ولم أسعَ بدليل قوله في صدره : (فلو أنّ ما أسعى) " . انظر : الهمع ١٤٤/٥ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٤٥ .

(٧) انظر : التحقيق ٢٧٩ . و(حجّتي) من بيت من الرجز ، انظر تخريجه في التحقيق ٢٩٧ – ٢٩٨ .

ـ إبدال اسم بمناسبه اشتقاقًا :

قال في حديثه عن (الضرورة الشعرية) : " أمَّا إبدال اسمٍ بِمُناسبه اشتقاقًا كـ : (سلام) من سليمان أو غيره نحو :

... ... والشّيخ عثمان أبو عفّانا " [1]

رابعًا : الأمثال وأقوال العرب :

بلغ عدد شواهد السيوطي من الأمثال العربية ، والتي استطعنا أنْ نجدها في كتب الأمثال ستة .

أمَّا شواهده من أقوال العرب وتعبيراتهم فهي كثير جدًا ، وسوف نقتصر في هذا المقام على بيان مواضع شواهده من الأمثال دون الأقوال والتعبيرات ؛ وذلك لعدم الإطالة .

والسيوطي يذكر الأمثال ولا يشير إلى أنَّها أمثال ، وقد استشهد بهذه الأمثال الستة على النحو الآتي :

ـ خواص الاسم :

قال في حديثه عن (خواص الاسم) : " فالاسم من خواصه نداء ... وإسناد إليه ، و" تسمع بالمعيدي " [2] على حذف (أنْ) أو نزل منزلة [3] المصدر " [4] .

فقد استشهد السيوطي بهذا المثل على خاصيَّة من خواصّ الاسم وهي : الإسناد إليه .

ـ حذف عامل المفعول به :

قال في حديثه عن (المفعول به) : يُحذف عامله قياسًا لقرينة ... كـ :

---

(١) انظر : التحقيق ٢٨٠ . وهذا عجز بيت من السريع ، وصدره :

من نَسْج داود أبي سلام

وسيأتي تخريجه في التحقيق ٢٨٠ .

(٢) انظر هذا المثل في : مجمع الأمثال ٢٢٧/١ وتمثال الأمثال ٣٩٥/١ وجمهرة الأمثال ٢١٥/١ .

(٣) قال السيوطي : فإنْ قلتَ : فما تصنع بقوله : (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه) وهو فعل ولـمْ يُـرَدّ لفظُه ؟ فالجواب من وجهين أحدهما : أنّه محمول على حذف (أنْ) ، أي : أنْ تسمع ، وهما في تأويل المصدر ، أي : سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه وهو المصدر . والثاني : أنّه ممّا نزل الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) . انظر : الهمع ١٢/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٢ .

" الكلابَ على البقر " [١] و" أحشفًا وسوء كيلة [٢] " . [٣]

ـ نيابة صفات عن المصدر :

قال في حديثه عن (المفعول المطلق) : " أنابوا عنه صفات ، كـ : عائدًا بك ، وهنيًا ، وأقائمًا وقد قعدوا ، وأعيانًا كـ : تُربًا وجندلاً ، وفاها لِفيـك ، و" أَعْـوَرَ وذا نابٍ [٤] " . [٥]

ـ حذف (عدا) بعد (ما) :

قال في (الاستثناء) في حديثه عن (عدا) : " وقد تُحذف (عدا) بعد (ما) نحو [٦] : " كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّسَاء " [٧] .

ـ حذف همزة أفْعَل التفضيل :

قال في حديثه عن (صيغتي التعجب وأفْعَل التفضيل) : " وشذَّ حـذف همـزة (خير) و(شرّ) في التعجب ، وكثر في التفضيل ، وما وردَ بخـلاف ذلـك فـشاذٌّ مسموعٌ كأقمن به ، وما أخضره ، وأعساه وأزهاه ، و(أسود من القار) ، و" أشغل من ذات النحيين [٨] " . " [٩]

---

(١) انظر المثل في : جمهرة الأمثال ١٤١/٢ ومجمع الأمثال ٢٢/٣ .

(٢) انظر : المثل في : جمهرة الأمثال ٨٥/١ ومجمع الأمثال ٣٦٧/١ .

(٣) انظر : التحقيق ١١٣ – ١١٤ .

(٤) انظر المثل في : الكتاب ٤٠٩/١ .

(٥) انظر : التحقيق ١٢٩ .

(٦) انظر المثل في : مجمع الأمثال ٥/٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٥٥ .

(٨) انظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ٤٦٣/١ ومجمع الأمثال ١٨٤/٢ والنحي عند العرب : الزق الـذي يُوضع فيه السمن خاصّة ، والجمع أنحاءُ ، انظر : مادة (نحا) في اللسان ٣١١/١٥ – ٣١٢ .

(٩) انظر : التحقيق ٢٩١ .

المبحث الثالث

مصادر الكتاب

نقل السيوطي في هذا الكتاب عن نحويين وعلماء كثيرين ، بلغ عددهم مائة وتسعة وخمسين عالمًا ، كما نقل كثيرًا من آراء المدارس النحوية المختلفة ، وكذلك نقل عن عدد من القبائل العربية . وسنذكر في هذا المقام العلماء الذين نقل عنهم وعدد مرات نقله عن كلّ عالم منهم ، وكذلك المدارس النحوية التي نقل عنها ، كما سنقوم بتصنيف العلماء الذين نقل عنهم على حسب مدارسهم المختلفة التي ينتمون إليها ، ثم نذكر القبائل واللهجات التي نقل عنها في هذا الكتاب على النحو الآتي :

أولاً : النقل والكم :

نقل السيوطي في هذا الكتاب عن مائة وتسعة وخمسين عالمًا من علماء النحو واللغة ، وقد كان نقله عنهم بمرات متفاوتة ، وأكثر العلماء الذين نقل عنهم السيوطي في هذا الكتاب هو ابن مالك ، فقد نقل عنه نحو : ثمانٍ وتسعين مرّة ، وسنورد فيما يلي كلّ أسماء العلماء الذين نقل عنهم السيوطي في هذا الكتاب مرتبين على حسب عدد مرات النقل عنهم ، ونبدأ بالذين نقل عنهم مرة واحدة على النحو التالي :

ـ فنقل مرة واحدة عن : ابن الأبرش ، وإدريس ، والأزهري ، وابن أفلح ، والأمين المحلّي ، والأندلسي ، والبهاري ، والبيضاوي ، والتبريزي ، والتنوخي ، والجليس ، والجواليقي ، وابن جودي ، وحازم ، وابن حوط الله ، والحوفي ، والخارزنجي ، والداني ، والدباج ، وابن دريد ، وابن الدهان ، والدينوري ، وابن الذكي ، والرواسي ، والزاهد ، والزبيدي ، وابن الزبير ، والسرقسطي ، وابن سعدان ، وابن السكيت ، وابن سيده ، والشافعي ، والشلوبين الصغير ، وابن الصائغ ، والصاغاني ، وابن طريف ، وابن الطفيل ، والطيبي ، وعبد الدائم ، والعبدري ، والعبدي ، وابن عذرة ، وابن العريف ، وابن العزيز ، والعسكري ، وابن عظيمة ، وأبي علي الرعيني ، وابن فارس ، وابن فضال ، وابن فلاح ، والفهري ، والمرزوقي ، ومعاذ الهراء ، والمعري ، والمفضل ، ومكي ، والمهاباذي ، والمهدوي .

ـ ونقل مرتين عن : الجلولي ، وابن خالويه ، وخلف الأحمر ، والربعي ، والرياشي ، والزيادي ، والسبكي ، والسيد ، وابن السيد ، وابن صابر ، والصيمري ، وابن الضائع ، وابن أبي العافية ، وأبي عبيد ، وعيسى ، والقزويني ، واللحياني ،

ولكذة ، وابن معزوز ، وملك النحاة ، وابن ملكون ، والمهدوي ، وابن النحاس ، والنضر بن شميل ، وابن ولّاد ، وابن يسعون ، وابن يعيش .

– ونقل ثلاث مرات عن : الأخفش الصغير ، وابن الحاج ، وأبي ذر ، والرندي ، والسكاكي ، والسيوطي (والده) ، وصدر الأفاضل ، والصفار ، وابن طاهر ، وابن طلحة ، الطوال ، والمالقي ، ومبرمان ، وابن مضاء ، وابن معط ، وابن الناظم ، وابن هشام .

– ونقل أربع مرات عن : الأصمعي ، وابن بابشاذ ، وابن البانش ، والجرجاني ، والجزولي ، وابن الخباز ، والرضي ، وأبي زيد الأنصاري ، السجستاني ، وابن الشجري ، والعكبري ، وابن قتيبة ، واللخمي ، والنحاس .

– ونقل خمس مرات عن : الرماني والزنجاني وأبي عبيدة وأبي عمرو بن العلاء .

– ونقل ست مرات عن : الجوهري ، والخضراوي ، وخطاب ، وابن درستويه ، ودريود ، وابن أبي الربيع .

– ونقل سبع مرات عن : الأعلم الشنتمري ، والحريري ، والزجاجي ، والكافيجي .

– ونقل ثماني مرات عن : الأبذي ، وقطرب .

– ونقل تسع مرات عن : ابن الحاجب ، وابن خروف .

– ونقل إحدى عشرة مرة عن : ابن الأنباري ، والشلوبين .

– ونقل ثلاث عشرة مرة عن : الخليل .

– ونقل أربع عشرة مرة عن : ثعلب .

– ونقل خمس عشرة مرة عن : المازني .

– ونقل سبع عشرة مرة عن : الجرمي ، والزمخشري ، وابن السراج ، وابن الطراوة ، وابن كيسان .

– ونقل تسع عشرة مرة عن : السهيلي ، والسيرافي .

– ونقل اثنتين وعشرين مرة عن : ابن جني .

– ونقل ثلاثًا وعشرين مرة عن : يونس .

– ونقل خمسًا وعشرين مرة عن : هشام .

– ونقل ستًا وعشرين مرة عن : الفارسي .

ـ ونقل سبعًا وعشرين مرة عن : الزجاج .

ـ ونقل سبعًا وثلاثين مرة عن : المبرد .

ـ ونقل ثمان وثلاثين مرة عن : ابن عصفور .

ـ ونقل اثنتين وخمسين مرة عن : الكسائي .

ـ ونقل أربعًا وخمسين مرة عن : سيبويه .

ـ ونقل أربعًا وسبعين مرة عن الأخفش .

ـ ونقل خمسًا وسبعين مرة عن : أبي حيّان .

ـ ونقل اثنتين وتسعين مرة عن : الفراء .

ـ ونقل ثمانٍ وتسعين مرة عن : ابن مالك .

ثانيًا : تسمية العلماء المنقول عنهم :

نقل السيوطي في هذا الكتاب عن علماء من مدارس وأجناس مختلف ، نذكرهم على النحو التالي :

١- البصريون :

فمن البصريين نقل السيوطي عن : أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، والنضر بن شميل ، وسيبويه ، وأبي الحسن الأخفش ، (الأوسط) ، والجرمي ، والمازني ، وأبي حاتم السجستاني ، والرياشي ، وقطرب ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وابن درستويه ، والأخفش الصغير ، والزجاجي ، والسيرافي ، وأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، وأبي عبيدة ، وابن قتيبة ، وابن دريد والحريري .

٢- الكوفيون :

ومن الكوفيين نقل عن : أبي جعفر الرؤاسي ، والكسائي ، والفراء ، وهشام ، وثعلب ، وابن كيسان ، وابن الأنباري ، والمفضل الضبي ، وأبي عبيدة ، وأبي عبيد ، وابن السكيت ، والصاغاني ، والهروي .

٣- الأندلسيون :

ومن الأندلسيين نقل عن : أبي بكر الزبيدي ، وابن سيده ، والأعلم ، وابن السيد البطليوسي ، وابن الطراوة ، وابن الباذش ، والسهيلي ، وابن ملكون ، وابن خروف ، وأبي علي الشلوبين ، وابن هشام ، و الخضراوي ، وابن الحاج ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والمالقي ، وابن طاهر ، وابن الضائع ، وابن أبي الربيع .

٤- البغداديون :

ومن البغداديين نقل عن : الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن الدهان ، وأبي البقاء .

٥- المصريون :

ومن المصريين نقل عن : أبي جعفر النحاس ، والحوفي ، وابن الحاجب ، والكافيجي .

ثالثًا : تسمية القبائل واللهجات المنقول عنها :

نقل السيوطي عن بعض القبائل العربية ، وهو أحيانًا يصرح بأسمائها ، وأحيانًا أخرى لم يصرح ، والقبائل التي نقل عنها في هذا الكتاب وصرّح بأسمائها هي :

- أسد : ونقل عنها مرة واحدة .
- أهل العالية : ونقل عنها مرة واحدة .
- طيء : ونقل عنها مرة واحدة .
- تميم : ونقل عنها أربع مرات .
- الحجاز : ونقل عنها أربع مرات .

رابعًا : تسمية المذاهب المنقول عنها :

كذلك نقل السيوطي كثيرًا في هذا الكتاب عن المدارس والمذاهب النحوية المختلفة ، وقد نقل عن مدرسة البصرة وصرّح بذكرها في ثمانية وعشرين موضعًا ، وأمّا مدرسة الكوفة فقد نقل عنها وصرّح بذكرها في مائة وستة وثلاثين موضعًا ، وأمّا البغداديون فقد نقل عنهم وصرّح بذكرهم في ستة مواضع ، وأمّا المغاربة فقد نقل عنهم وصرّح بذكرهم في ثلاثة مواضع ، وأمّا الجمهور فقد نقل عنهم وصرّح بذكرهم في أربعة وعشرين موضعًا .

المبحث الرابع

مذهبه النحوي

السيوطي مدرسة وحده ، فهو له مذهبه وفكره ورأيه الخاص الفريد ، وهو يذكر رأيه ولا يبالي في ذلك مَنْ يوافق ومَنْ يخالف ، فقد يخالف البصريين وقد يوافقهم ، وقد يخالف الكوفيين وقد يوافقهم ، وقد يخالف البغداديين وقد يوافقهم ، وقد يخالف الأندلسيين وقد يوافقهم ، وكذلك الحال مع النحاة المتأخرين ، وإنَّ نظرة واحدة للفصل الثالث (فصل المسائل النحوية والصرفية) تلقي لنا ظلالاً على مذهب السيوطي ، حيث نراه في هذه المسائل يختار من الآراء ما وافق منهجه ويعترض على ما يخالفه ، ولا يهمه يخالف مَنْ أو يوافق مَنْ ، وإنْ كنَّا نشمُّ أحيانًا أنه يسير وفق منهج البصريين ، وذلك من خلال استعماله لمصطلحاتهم ، وكذلك من خلال مخالفاته الكثيرة للكوفيين ، ويمكن أنْ نستشعر مذهب السيوطي في النحو من خلال أربعة أمور هي :

أولاً : موقفه من السماع والقياس :

ــ السماع :

فهو يهتم بالسماع ، وقد تحدث عنه في مواضع كثيرة منها : قوله في حديثه عن (تعدّي الفعل اللازم إلى المفعول بتضعيف العين) : " وبتضعيف العين سماعًا في الأصح " [1] .

وقوله في حديثه عن (صيغتي التعجب وأفعل التفضيل) : " وشذَّ حذف همزة (خير) و(شرّ) في التعجب ، وكثر في التفضيل ، وما ورد بخلاف ذلك فشاذّ مسموع " [2] .

وقوله في حديثه عن (اسم المصدر والزمان والمكان) : " يُصاغ من الثلاثي (مَفْعَل) قياسًا لمصدر وزمان زمكان ... ويُصاغ من غيره للثلاثي لفظُ المفعول ، وما عدا ذلك مسموع كالمشرق " [3] .

وقوله بعد حديثه عن (أوزان جموع الكثرة) : " وما عدا ما ذكر في هذه الأوزان شاذّ مسموع " [4] .

---

(١) انظر : التحقيق ٢٢٥ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٩١ .

(٣) انظر : التحقيق ٢٩٣ .

(٤) انظر : التحقيق ٣٠٤ .

القيــاس :

اهتم السيوطي بالقياس وتحدث عنه في مواضع كثيرة منها : قوله في (المفعول معه) : " المفعول معه هو التالي واو المصاحبة ، والأصح أنّه مقيس " (١) .

وقوله في (أسـماء الأفعـال) : " ومنهـا مـا أصـله ظـرف أو مجـرور كـ : مكانـك ، وعندك ، ولديك ، ودونك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، وعليك ، ولا تقاس في الأصح " (٢) .

وقوله في حديثه عن (رسم المصحف) : " ورسم المصحف متّبع ، ومن ثـمّ قيل : خطّان لا يُقاسان : رسم المصحف والعروض " (٣) .

ثانيًا : موقفه من المدارس النحوية :

فالسيوطي لا ينتمي لأيّ مدرسة من المـدارس النحويـة ، وإنّمـا ينقـل آراء المدارس النحوية المختلفة فيؤيّد بعضها ويخالف بعضها الآخر ، وقد يذكر الـرأي دون أنْ يُبدي رأيه فيه ، وسوف نتحدث عن ذلك بالتفصيل في (الفصل الثالث) ، أما هنـا هنا فسنكتفي بذكر بعض الأمثلة التي توضح ذلك :

ـ فمن المسائل التي خالف فيها البصريين :

العطف على الضمير المجرور

مذهب البصريين في العطف على الضمير المجرور أنّه يجب إعادة الجار . (٤)

قال السيوطي : " ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره خلافًا لجمهـور البصريّة " . (٥)

ـ ومن المسائل التي وافق فيها البصريين :

لام الجحود ناصبة بنفسها أم بإضمار (أنْ) ؟

ذهب البصريون إلى أنّ النّصب بعـد (لام) الجحـود بـــ (أنْ) مـضمرة وجوبًا . (٦)

---

(١) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٤٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٣٣٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ والارتشاف ٢٠١٣/٤ وشرح الأشموني ٣٩٤/٢ .

(٥) انظر : التحقيق ٢٦٧ .

(٦) انظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ والارتشاف ١٦٥٦/٤ والجنى الداني ١١٨ والمساعد ٧٧/٣ .

قال السيوطي : " تنصب (أنْ) مضمرة لزومًا بعد لام الجحود المؤكَّدة ، وليست لام (كي) على الصحيح " . (١)

ـ ومن المسائل التي خالف فيها الكوفيين :

فعل الأمر مبني أم معرب ؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر معرب . (٢)

قال السيوطي في حديثه عن (المبني) : " والمبني : الحروف ، والماضي ، وكذا الأمر خلافًا للكوفيين " (٣)

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي الكوفيين :

نيابة (أل) عن الضمير

ذهب الكوفية على أنَّه يجوز أنْ تكون (أل) عوضًا عن الضمير في نحو : (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهُ) ، يريد : وَجْهُهُ . (٤)

قال السيوطي في حديثه عن (أل) التعريف : " والمختار وفاقًا للكوفية نيابتها عن الضمير " (٥) .

ثالثًا : مصطلحاته :

معظم مصطلحات السيوطي التي استعملها في هذا الكتاب بصرية ، وهي :

١- المضمر :

استعمل السيوطي في هذا الكتاب مصطلح (المضمر) ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه الكوفيون : كناية ومكنيّ (٦) ، قال في حديثه عن (المضمر) : " المضمر : ويُسمّى الكناية " (٧) .

---

(١) انظر : التحقيق ١٧٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ والارتشاف ٦٧٤/٢ وشرح ابن عقيل ٣٨/١ والتصريح ٢٠٠/١ والإنصاف ٥٢٤/٢ والهمع ٤٦/١ .

(٣) انظر : التحقيق ٦ .

(٤) انظر : الارتشاف ٩٩٠/٢ وشرح التسهيل ٢٦٢/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤ والهمع ٢٧٦/١.

(٥) انظر : التحقيق ٥٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ٩١١/٢ .

(٧) انظر : التحقيق ٣٧ .

٢- ضمير الشأن :

استعمل السيوطي مصطلح (ضمير الشأن) [١] ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه الكوفيون : ضمير المجهول [٢] .

٣- ضمير الفصل :

استعمل السيوطي مصطلح (ضمير الفصل) ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه الكوفيون : عمادًا ودعامة [٣] ، قال في حديثه عن (ضمير الفصل) : " الفصل : ويُسمّى دِعامة وصفة " [٤] .

٤- التمييز :

استعمل السيوطي مصطلح (التمييز) [٥] ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه الكوفيون : المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر [٦] .

٥- حروف الجرّ :

استعمل السيوطي مصطلح (حروف الجر) [٧] ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاها الكوفيون : حروف الإضافة وحروف الصفات [٨] .

٦- عطف البيان :

استعمل السيوطي مصطلح (عطف البيان) [٩] ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه الكوفيون : الترجمة [١٠] .

٧- البدل :

استعمل السيوطي مصطلح (البدل) [١١] ، وهو مصطلح بصري ، وسمّاه

---

(١) انظر : التحقيق ٤٤ ، ٧٥ ، ٩٤ ، وغيره .

(٢) انظر : الارتشاف ٩٤٧/٢ والمساعد ١١٤/١ – ١١٥ .

(٣) انظر : الإنصاف ٧٠٦/٢ ومعاني القرآن للفراء ٥٨/١ ، ١/ ٢٤٨ والارتشاف ٩١٥/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٤٥ .

(٥) انظر : التحقيق ١٦٥ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٢١/٤ والمساعد ٥٤/٢ والمقتضب ٣٢/٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٧٩ .

(٨) انظر : المساعد ٢٤٥/٢ .

(٩) انظر : التحقيق ٢٥٥ .

(١٠) انظر : المساعد ٢٤٣/٢ والارتشاف ١٩٤٣/٤ .

(١١) التحقيق : ٢٥٨ .

الكوفيون : التبيين والتكرير والترجمة [1] .

٨- النعت :

استعمل السيوطي مصطلح (النعت) [2] وكذلك استعمل مصطلح (الصفة) [3] . قال السيوطي نقلاً عن أبي حيّان : والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين ، وربّما قاله البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة [4] .

رابعًا : اختياراته :

ولا شك أنّ اختيارات السيوطي تلقي لنا ظلالاً على مذهبه النحوي ، هذا المذهب القائم على اختيار ما يتفق معه من أقوال وآراء ، وقد كانت شخصيته ظاهرة وقوية في هذا الكتاب ، فقد جمع فيه من المسائل والخلافات النحوية ، ومن آراء النحاة وأقوالهم " ما لم يجمعه قبله مؤلف " [5] ، ومع ذلك بَدَتْ شخصيته واضحةً جليّةً ، فهو يختار ويؤيد من الآراء ما وافق منهجه ، بل له آراؤه الخاصة التي يتفرّد بها مخالفًا في ذلك النحاة ، وهو يستخدم في ذلك عبارات منها قوله : " وعندي " ، و" الأصحّ " ، و" الصحيح " ، و" المختار " ، و" على الأصحّ " ، و" على المختار " .

ومن اختياراته التي أشار إليها في هذا الكتاب :

١ـ الحركات سبع : إعراب وبناء وحكاية وإتباع ونقل وتخلص من سكونين ومناسبة .

قال في حديثه عن (الحركات) : " وهي إعراب وبناء وحكاية وإتباع ونقل وتخلص من سكونين ، قيل : وحركة المضاف للياء ، ورجّحه أبو حيّان ، وعندي : ومناسبة ، وتعمّها " [6] .

٢ـ منع (سراويل) من الصرف :

قال : " والأصح منع (سروال) نكرة ومعرفة " [7] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٩٦٢/٤ والمساعد ٤٢٧/٢ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٥١ .

(٣) انظر : التحقيق ٦٩ ، ١٥٣ ، وغيره .

(٤) انظر : الهمع ١٧١/٥ وانظر أيضًا : المساعد ٤٠١/٢ .

(٥) انظر : التحقيق ٣٣٨ .

(٦) انظر : التحقيق ٨ .

(٧) انظر : التحقيق ١٣ .

٣ـ يجوز منع المصروف في الشعر :

قال : " ومنعُ المصروف ، ثالثها : الصحيح يجوز ضرورة " (١) .

٤ـ يجوز تثنية وجمع المركب تركيبًا مزجيًا وما خُتم بويه .

قال في حديثه عن (ما لا يُثنّى ولا يُجمع من الألفاظ) : " والمختار جواز المزج ، وذي ويه " (٢) .

٥ـ تقدّر الحركات في المحكي :

قال في خاتمة له في (الإعراب المقدّر) : " تقدّر الحركات في المضاف للياء ... والمحكي على الأصح " (٣) .

٦ـ حذف نون الوقاية مع : التعجب وليسَ وليت وقد وقط ومن وعن شاذّ .

قال في حديثه عن (نون الوقاية) : " وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذٌ على الأصحّ " (٤) .

٧ـ يُؤخّر اللقب عن الكنية :

قال في حديثه عن (العلَم) : " ولقبٌ ... ويُؤخّر عن الاسم غالبًا ، وكذا عن الكنية على المختار " (٥) .

٨ـ يُمنع توالي المبتدآت في الموصولات :

قال في حديثه عن (توالي المبتدآت) : " وتتوالى مبتدآت ... والمختار خلافًا للنحاة منعه في الموصولات " (٦) .

٩ـ أصل (أول) أوائل :

قال في حديثه عن (الظروف المبنية) : " والصحيح أنّ أصل (أوّل) أوائل ، وأنّه لا يستلزم ثانيًا ، وإذا وقع اسمًا صُرِف وأُنّثَ بالتاء بقلّةٍ " (٧) .

---

(١) انظر : التحقيق ٢٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٧ .

(٣) انظر : التحقيق ٣٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٤٢ .

(٥) انظر : التحقيق ٤٦ .

(٦) انظر : التحقيق ٧٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٣٨ .

١٠ـ لا يُستثنى بأداة شيئان :

قال في حديثه عن (الاستثناء) : " ولا يُستثنى بأداة شيئان دون عطف على الأصحّ " [١] .

١١ـ ليس ما بعد (لاسيّما) مستثنى ؛ بل منبّه على أولويّته :

قال في حديثه عن الاستثناء بـ (لاسيّما) : " والأصحّ ليس ما بعدها مستثنى ؛ بل منبّه على أولويّته بِمَا نُسِبَ لِمَا قبلَه " [٢] .

١٢ـ (لن) : تفيد التأكيد لا التأبيد :

قال في حديثه عن (لن) : " وإنّما تنصب مستقبلاً ، وتفيد نفيه وكذا التّأكيد لا التأبيد على المختار " [٣] .

١٣ـ إنْ توالى شرطان فالجواب للسابق :

قال في حديثه عن (الشرط والجواب) : " وإنْ توالى شرطان فالأصحّ أنّ الجواب للسابق " [٤] .

١٤ـ ليست السين مقتطعة من (سوف) :

قال في حديثه عن (سوف) : " وليست السين مقتطعة منها على الأصح " [٥] .

١٥ـ (إمّا) مركّبة وليست بسيطة :

قال في حديثه عن (إمّا) : " وهي مركّبة على الأصحّ " [٦] . أي : من (إنْ) و(ما) الزائدة .

---

(١) انظر : التحقيق ١٥١ .

(٢) انظر : التحقيق ١٥٥ .

(٣) انظر : التحقيق ١٦٩ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٠٦ .

(٥) انظر : التحقيق ٢١٤ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٦٤ .

الفصل الثالث

المسائل النحوية والصرفية في جمع الجوامع

١- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ومدرسة البصرة .

٢- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين بصريين .

٣- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ومدرسة الكوفة .

٤- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين كوفيين .

٥- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين أندلسيين .

٦- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين بغداديين .

٧- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين مصريين .

٨- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين آخرين .

المسائل النحوية والصرفية في جمع الجوامع

زخرت صفحات جمع الجوامع بالمسائل الخلافية بين مدارس النحو المختلفة ، أو بين أفراد من المدرسة الواحدة ، وكان للسيوطي موقف في جميع هذه المسائل .

وقد ناقش السيوطي نحويين من المدارس المختلفة ، فخالف بعضهم ووافق البعض الآخر ، فممّن ناقشهم من المدرسة البصرية : عيسى بن عمر والخليل وسيبويه ويونس وقطرب وأبو عبيدة والأخفش والجرمي وأبو حاتم السجستاني والمازني والمبرد والزجاج والأخفش الصغير وابن السراج وابن درستويه والسيرافي والحريري.

ومن المدرسة الكوفية : الكسائي والفراء وهشام وأبو عبيدة وثعلب وابن كيسان وابن الأنباري والصاغاني .

ومن المدرسة الأندلسية : ابن الطراوة وابن ملكون وابن خروف والشلوبين والخضراوي وابن الحاج وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان وابن الضائع وابن طاهر.

ومن المدرسة البغدادية : الفارسي وابن جني والزمخشري وابن الشجري وابن الدهان .

ومن المدرسة المصرية : أبو جعفر النحاس وابن الحاجب والكافيجي .

وكذلك ناقش كلاً من : الرماني والجوهري والمعري وصدر الأفاضل وابن معط والصفار والدباج والزنجاني وابن فلاح والرضي والسبكي والعسكري .

وفي عرضنا لمسائل الاختلاف والاتفاق بين السيوطي وعلماء النحو حرصنا على البدء بالمسائل التي اختلف فيها السيوطي مع النحاة المذكورين ، ثمّ المسائل التي اتفق فيها معهم . وهذه هي أهم المسائل الخلافية التي عرضها السيوطي في " جمع الجوامع " وها هم أهم النحويين الذين اختلف السيوطي واتفق معهم ، وقد قسّمنا هذه المسائل على النحو الآتي :

١- مسائل اختلاف واتّفاق بين السيوطي ومدرسة البصرة :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع البصريين :

ألف (ذا)

قال البصريون : ألف (ذا) منقلبة عن ياء أو واو . [١]

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٦٩/١ – ٢٧٠ والارتشاف ٩٧٤/٢ والجنى الداني ٢٣٨ .

قال السيوطي : " والمختار وفاقًا للسيرافي أصلٌ " [١]

هل يلي (لو) المبتدأ والخبر ؟

قال البصريون : لا يلي (لو) إلاّ الفعل ، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلاّ في ضرورة الشعر . [٢]

قال السيوطي : " ويليها اسم على إضمار فعل اختيارًا ، وجزءا ابتداء [٣] خلافًا للبصريّة فيهما " . [٤]

العطف على الضمير المجرور

مذهب البصريين في العطف على الضمير المجرور أنّه يجب إعادة الجار . [٥]

قال السيوطي : " ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره خلافًا لجمهور البصريّة " . [٦]

مدّ المقصور في الضّرورة الشعرية

ذهب أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز مدّ المقصور مطلقًا . [٧]

قال السيوطي في حديثه عن (الضرائر) : ومنها : " قصر الممدود ...وعكسه[٨] خلافًا لأكثر البصريّة مطلقًا " . [٩]

ــ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي البصريين :

لام الجحود ناصبة بنفسها أم بإضمار (أنْ) ؟

ذهب البصريون إلى أنّ النّصب بعد (لام) الجحود بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا . [١٠]

---

(١) انظر : التحقيق ٤٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٨١٩/٤ والمساعد ١٩١/٣ .

(٣) أي : مبتدأ وخبر .

(٤) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(٥) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ والارتشاف ٢٠١٣/٤ وشرح الأشموني ٣٩٤/٢ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٦٧ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢٣٨٥/٥ .

(٨) أي : مدّ المقصور .

(٩) انظر : التحقيق ٢٧٩ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ والارتشاف ١٦٥٦/٤ والجنى الداني ١١٨ والمساعد ٧٧/٣ .

قال السيوطي : " تنصب (أنْ) مضمرة لزومًا بعد لام الجحود المؤكّدة ، وليست لام (كي) على الصحيح " . [1]

٢- مسائل اختلاف واتّفاق بين السيوطي ونحويين بصريين .

يذكر السيوطي أحيانًا بعض نحويي مدرسة البصرة ويناقش أفكارهم فيؤيّدها أو يعارضها ، وها هي أهم الشخصيّات البصريّة التي تعرّض لها السيوطي في " جمع الجوامع " :

١- سيبويه :

- فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع سيبويه :

(أيّ) الموصولة

مذهب سيبويه أنّه : إذا أُضيفت (أيّ) الموصولة وحُذف عائدها تُبنى على الضمّ ، مثل : (يُعجبني أيّهم قائم) . [2]

قال السيوطي : " والمختار وفاقًا للكوفيّة والخليل ويونس إعرابها " . [3]

فالسيوطي يختار رأي الكوفية والخليل ويونس مخالفًا في ذلك سيبويه .

دخول الفاء على خبر المبتدأ

ذهب سيبويه إلى منع دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ واقعًا موقع (مَنْ) الشّرطيّة ، وهو (أل) الموصولة بمستقبل عام ، كقوله ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [4] ، وخرّج الآية ونحوها على حذف الخبر ، أي : فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة ، أي : حكم السارق والسارقة . [5]

قال السيوطي : " تدخل الفاء في الخبر جوازًا بعد مبتدأ تضمّن شرطًا كـ (أل) موصولة بمستقبل عام ، خلافًا لسيبويه " . [6]

---

(١) انظر : التحقيق ١٧٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٢٤/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠١٧/١ والمساعد ١٥٤/١ .

(٣) انظر : التحقيق ٦٠

(٤) سورة النور ، آية ٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٩٥/١ - ١٩٧ .

(٦) انظر : التحقيق ٧٣ .

معنى (لو)

قال سيبويه : هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .[1]

قال السيوطي : في حديثه عن معنى (لو) : " والمختار وفاقًا لابن مالك امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " .[2]

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي سيبويه :

اللواحق التي تلحق ضمير النَّصب (إيًا)

مذهب سيبويه أنَّ ما يلي ضمير النَّصب (إيًا) من اللواحق لتدلّ على ما يُراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب ... فيقال : إيَّاي ، إيَّانا ، إيَّاك ، إيَّاكما ... هذه اللواحق حروف تبين أحوال الضمير .[3]

قال السيوطي في حديثه عن ضمير النَّصب (إيًا) : " وللنصب (إيًا) ويليه دليل مُراد به من متكلم وغيره ، اسمًا مُضافًا إليه عند الخليل ، وحرفًا عند سيبويه وهو المختار " .[4]

إضافة (شهر) إلى كل الشهور

قال أبو حيَّان : وخَصَّ بعضهم جواز إضافة (شهر) برمضان وربيع الأول ، وربيع الآخر ، وكلام سيبويه[5] يُؤذن بجواز إضافة (شهر) إلى سائر أعلام الشهور[6] .

قال السيوطي : يجوز إضافة (شهر) إلى كلّ الشهور وفاقًا لسيبويه ، وخلافًا للمتأخرين .[7]

٢- يونس :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع يونس :

---

(١) انظر : الكتاب ٣٤٦/٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨٩٨/٤ والمساعد ١٨٨/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٧٧/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٣٠/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٧٧/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٣٩٨/٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٣١ .

حذف نون (كان)

ذهب يونس إلى أنّه يجوز حذف نون (كان) إذا وُصلت بساكن . [1]

قال السيوطي في حديثه عن (حذف نون كان) : " وتُحذف لامُها ساكنة جزمًا ، والتّامة أقلّ ، ما لم تُوصل بضمير ، أو بساكن خلافًا ليونس " . [2]

عمل (لكنْ) مخفّفة

أجاز يونس إعمال (لكنْ) مخفّفة . [3]

قال السيوطي في حديثه عن : (عمل إنّ وأخواتها مخفّفة) : وتخفّف (لكن) فلا تعمل خلافًا ليونس . [4]

المفعول له

زعم يونس أنّ قومًا من العرب يقولون : (أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ) بالنّصب وتأوّل نصب (العبيد) على المفعول له ، وإنْ كان (العبيد) غير مصدر . [5]

قال السيوطي في (المفعول له) : " والمفعول له : شرطه أنْ يكون مصدرًا خلافًا ليونس " . [6]

٣- قطرب :

- من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع قطرب :

حركات الإعراب وحركات البناء

قال قطرب بأنّ حركات الإعراب هي حركات البناء . [7]

قال السيوطي في حديثه عن (الحركات) : " وهل حركة الإعراب أصل ، أو

---

(١) انظر : شفاء العليل ٣٢٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٣/١ وشرح التسهيل ٣٦٦/٣ وشرح الأشموني ٢٥١/١ والارتشاف ١١٩٤/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٠ – ٨٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٢٧٤/٣ والمغني ٥٦٢/١ والتصريح ١٠٠/٢ وشرح الأشموني ٣٢٧/١ وشفاء العليل ٣٦٩/١ والجنى الداني ٥٨٦ .

(٤) انظر : التحقيق ٩٤ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٤٨١/١ والتصريح ٤٨٩/٢ والارتشاف ١٣٨٣/٣ والمساعد ٤٨٦/١ .

(٦) انظر : التحقيق ١٣٠ .

(٧) انظر : الهمع ٦١/١ .

البناء ، أو هما ؟ أقوال ، وليسا مثلين خلافًا لقطرب ".[1]

فتح (كَهَلَات) جمع كَهْلَة

أجاز قطرب الفتح في جمع (فَعْلَة) ، نحو : كَهْلَة [2] وكَهَلَات بالفتح .[3]

قال السيوطي : في حديثه عن (ما جُمع بألف وتاء) : " وفتح (كَهَلَات نادر خلافًا لقطرب ".[4]

٤- أبو عبيدة :

ــ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع أبي عبيدة :

هل تأتي (إنّ) حرف جواب بمعنى (نَعَمْ) ؟

أنكر أبو عبيدة ورود (إنّ) حرفَ جواب بمعنى (نَعَمْ) .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (عمل إنّ وأخواتها مخففة) : " تَرِدُ (إنّ) كـ (نَعَمْ) خلافًا لأبي عبيدة ، فتهمل ".[6]

٥- الأخفش :

ــ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الأخفش :

زيادة (كاد)

زعم الأخفش أنّ (كاد) قد تُزاد ، واستدل بقوله تعالى [7] : ﴿ إنّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ .[8]

---

(١) انظر : التحقيق ٨ . قال السيوطي : " والخلاف لفظي ؛ لأنّه عائد إلى التسمية فقط ، والأولون يطلقون على حركات الإعراب : الرفع والنصب والجر والجزم ، وعلى حركات البناء : الضم والفتح والكسر والوقف ". انظر الهمع ٦١/١ .

(٢) رجل كهل وامرأة كهلة : إذا انتهى شبابهما . انظر : مادة (كهل) في اللسان ٦٠٠/١١ والقاموس ١٣٦٣ .

(٣) انظر : شرح الأشموني ٣٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٤٩/٢ وشرح التسهيل ١٠٢/١ والارتشاف ٥٩٣/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ١١ .

(٥) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١/٢ – ٢٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٧١/٣ والمغني ٨٥/١ والجنى الداني ٣٩٨ .

(٦) انظر : التحقيق ٩٣ . قال السيوطي : " ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير لمن قال له : لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك : إنّ وراكبها " انظر : الهمع ١٨٠/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣ / ١٢٣٥ وشرح التسهيل ٤٠٠/١ والمساعد ٣٠٣/١ .

(٨) سورة طه ، آية ١٥ .

قال السيوطي في حديثه عن (كاد) : " ولا تُزاد خلافًا للأخفش " [1]

الفصل بين (أو) التي يضمر بعدها (أنْ) وبين الفعل .

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز الفصل بين (أو) التي يُضمر بعدها (أنْ) وبين الفعل . [2]

قال السيوطي في معرض حديثه عن حرف العطف (أو) الذي يُضمر بعده (أنْ) : " ولا يُفصلُ خلافًا للأخفش " . [3]

الجمع بين الأيمان

قال الأخفش : يجوز أن تجمع أيمانًا كثيرة على شيء واحد ، يعني : وإنْ اختلف الحرف، لو قلت: (والله بالله تالله لأفعلنّ) لجاز كما تقول : والله والله لأفعلنّ . [4]

قال السيوطي في حديثه عن (القسم) : " يُجمع بين أيمان ، لكن إنْ اختلف الحرف لم يؤتَ بالثاني حتى يوفَّ الأولُ خلافًا للأخفش . [5]

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي الأخفش :

(غير) بعد (ليس)

قال الأخفش بإعراب (غير) بعد (ليس) سواء أكانت منوّنة أم غير منوّنة في الضم وفي الفتح . [6]

قال السيوطي : " و(غير) بعد (ليس) ، قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان : ولا يجوز فتحها ، والمختار وفاقًا للأخفش إعرابها مطلقًا " . [7]

ما جاز في الضرورة هل يجوز في النثر ؟

ذهب الأخفش إلى أنّه ما جاز في الضرورة الشعرية يجوز في النثر للتناسب والسجع . [8]

---

(١) انظر : التحقيق ٨٦ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٦٨٢/٤ وشرح الكافية للرضي ٦٣/٥ .

(٣) انظر : التحقيق ١٧٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٧٩١/٤ والهمع ٢٦٠/٤ .

(٥) انظر : التحقيق ١٩٢ .

(٦)انظر : الارتشاف ١٥٤٩/٣ والمساعد ٥٩٥/١ والمغني ٣١٧/١ وشرح الأشموني ١٦٥/٢ والتصريح ١٩٠/٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٣٨ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢٣٧٧/٥ والهمع ٣٥٠/٥ .

قال السيوطي في حديثه عن (الضرورة الشعرية) : " المختار وفاقًا للأخفش جوازه للتناسب والسجع " . (1)

٦- الجرمي :

ـــ من المسائل التي وافق فيها السيوطي الجرمي :

حذف مفعولي ظنّ وأخواتها

ذهب الجرمي إلى أنّه لا يجوز حذف مفعولي (ظنّ وأخواتها) لغير دليل ، فلا يجوز اقتصارك على : (أظن) أو (أعلم) من (أظنّ أو أعلم زيدًا منطلقًا) دون قرينة . (2)

قال السيوطي في حديثه عن حذف مفعولي (ظنّ وأخواتها) : ولا يجوز حذف مفعولي (ظنّ وأخواتها) دون دليل وفاقًا للجرمي . (3)

٧- أبو حاتم السجستاني :

ـــ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع أبي حاتم السجستاني :

تقدير فتحة المنقوص

زعم أبو حاتم السجستاني أنّه يجوز تقدير الفتحة على الياء في الاسم المنقوص غير المنوّن في الاختيار ، وقال إنّه لغة فصيحة ، وخرّج عليه قراءة : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (4) بسكون الياء . (5)

قال السيوطي في حديثه عن (الإعراب المقدر) : " تقدّر الحركات في المضاف للياء ... والضمّةُ والكسرةُ في المنقوص ، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة ، وتقدير فتحة ضرورة خلافًا لأبي حاتم في غير المنوّن " . (6)

٨- المازني :

ـــ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع المازني :

---

(1) انظر : التحقيق ٢٨١ .

(2) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ والتصريح ١٩٥/٢ والهمع ٢٢٥/٢ .

(3) انظر : التحقيق ١٠٠ .

(4) سورة المائدة ، آية ٨٩ .

(5) انظر : الارتشاف ٨٤٩/٢ والهمع ١٨٢/١ .

(6) انظر : التحقيق ٣٤ – ٣٥ .

هل الجزم إعراب ؟

قال المازني : الجزم ليس إعرابًا إنّما هو يشبه الإعراب .[١]

قال السيوطي في حديثه عن أنواع (الإعراب) : " أنواع الإعراب : رفع للعمد ونصب للفضلات ، وجرّ لما بينهما ، وكذا جزم خلافًا للمازني " .[٢]

تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام

أجاز المازني تأخير الخبر إذا كان أداة استفهام ، فيجوز عنده : (زيدٌ كيفَ ؟) و(عمرو أينَ) .[٣]

قال السيوطي في حديثه عن (تأخير الخبر) ويُمتنع تأخير الخبر إذا كان ذا الصدر خلافًا للمازني .[٤]

كسر همزة (إنّ)

قال السيوطي في حديثه عن (وجوب كسر همزة إنّ) : " تُكسرُ (إنّ) صلة ، وحالاً ، ومحكيّة بقول ، وقبل لام معلّقة خلافًا للمازني مطلقًا " .[٥]

فالسيوطي يقول بوجوب كسر همزة (إنّ) قبل اللام المعلقة ، مخالفًا في ذلك المازني .

إبدال الواو والياء ألفًا

قال السيوطي في حديثه عن (إبدال الواو والياء ألفًا) : " وتبدلُ الألف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط : أن يتحركا بأصلٍ ... ولا اسمًا آخره زيادة تخصه[٦] خلافًا للمازني "[٧]

---

(١) انظر : الارتشاف ٨٣٦/٢ وشرح الأشموني ٤٨/١ والهمع ٦٤/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ١١٠٦/٣ والهمع ٣٤/٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٠ .

(٥) انظر : التحقيق ٩٠ . وانظر أيضًا الهمع ١٦٥/٢ .

(٦) قال السيوطي متحدثًا عن هذا الشرط من شروط إبدال الواو والياء ألفًا : " وألاّ يكون اسمًا آخره زيادة تخص الأسماء ، بخلاف : السّيَلان والجوَلان ، وخالف المازني في هذا الشرط ، فأجاز إعلاله ، وعليه جاء داران ، وحادان من دار يدور وحاد يحيد " . انظر : الهمع ٢٧٠/٦ .

(٧) انظر : التحقيق ٣٢٧ .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي المازني :

الوقف على (إذنْ) بالنون أم بالألف ؟

ذهب المازني إلى أنّه يوقف على (إذنْ) بالنون ، وقال هي حرف بمنزلة (إنْ) و(أنْ) تقف عليها كما تقف عليهما .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (الوقف) : والمختار وفاقًا للمازني الوقوفُ على (إذنْ) بالنّون .[2]

٩- المبرد :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع المبرد :

حذف المبتدأ في قولهم : (لا سواء)

أجاز المبرد إظهار المبتدأ في قولهم : (لا سواء)[3] .

قال السيوطي في حديثه عن (وجوب حذف المبتدأ) : ويجب في : (لا سواء) .[4]

تكرار (لا) النافية للجنس

ذهب المبرد إلى أنّه إذا انفصل مصحوب (لا) النّافية للجنس أو كان معرفة لم يلحظ فيها التنكير ؛ فإنّه يجوز ألاّ تكرر (لا) .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (تكرار لا النّافية للجنس) يجب اختيارًا خلافًا للمبرد تكرار (لا) .[6]

مجرور (حتى)

أجاز المبرد أن تجرّ (حتّى) المضمرَ مستدلاً بقوله :

فلا واللهِ لا يَلْقى أناسٌ ... فتىً حتّاكَ يا ابن أبي زياد[7]

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٦/٤ والتصريح ٢٣٨/٥ والجنى الداني ٣٦٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ والهمع ١٩٩/٦ .

(٢) انظر : التحقيق ٣١٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٠٨٨/٣ والهمع ٤٠/٢ .

(٤) قال السيوطي : والتقدير : (هذان لا سواء) أو (لا هما سواء) . انظر : الهمع ٤٠/٢ .

(٥) انظر : المقتضب ٣٥٩/٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٠٩/٣ والتسهيل ٦٨ وشفاء العليل ٣٨٤/١ وشرح التسهيل ٦٦/٢ والهمع ٢٠٧/٢ .

(٦) انظر : التحقيق : ٩٧ .

(٧) انظر : شفاء العليل ٦٦٨/٢ والارتشاف ١٧٥٥/٤ والجنى الداني ٥٤٣ والهمع ١٦٦/٤ .

قال السيوطي في حديثه عن (حتى) : " ولا تَجُرُّ إلا آخرًا [1] ... وظاهرًا خلافًا للمبرد " . [2]

ــ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي المبرد :

وزن (أولى)

ذهب المبرد إلى أنّ ألف (أولى) أصلٌ لا منقلبة عن ياء . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (اسم الإشارة) : " وزنُ (أولَى) : (فُعَل) ... وألفها عن ياء عند سيبويه ، والمختار وفاقًا للمبرد أصلٌ " . [4]

الوقف على (إذن)

ذهب المبرد إلى أنّه يُوقف على (إذنْ) بالنون فهي عنده بمنزلة (إنْ) و(أنْ) تقف عليها كما تقف عليهما . [5]

قال السيوطي في حديثه عن (الوقف) : والمختار وفاقًا للمبرد الوقف على (إذن) بالنون . [6]

١٠- الزّجاج :

ــ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الزجاج :

فَصلُ (ها) التنبيه من اسم الإشارة

ذهب الزجاج إلى أنّه يجوز أنْ تَفصِلَ (ها) التنبيه من اسم الإشارة بغير (أنا) وإخوته من ضمائر الرفع المنفصلة ، فلو قال قائل : (ها زيد ذا) جاز بلا خلاف . [7]

قال السيوطي في حديثه عن (فصل ها التنبيه من اسم الإشارة) : " وتُفصل

---

(١) أي : آخر جزء ، نحو : (أكلت السمكة حتى رأسها) انظر : الهمع ١٦٥/٤ .

(٢) انظر : التحقيق ١٨٠ .

(٣) انظر : الارتشاف ٩٧٥/٢ والهمع ٢٦٠/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٤٩ – ٥٠ .

(٥) قال المبرد : " أشتهي أنْ أكويَ يدَ مَنْ يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل : (أنْ) و(لنْ) ، ولا يدخل التنوين في الحروف " . انظر : شرح الأشموني ٧/٤ والهمع ٣٠٧/٦ والجنى الداني ٣٦٦ وصبح الأعشى ١٧١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١ .

(٦) انظر : التحقيق ٣١٧ .

(٧) انظر : معاني القرآن للزجاج ٤٦٤/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٧٧/٢ والهمع ٢٦٢/١ .

بـ (أنا) وإخوته ، وقلّ بغيرها ، خلافًا للزجاج " . (١)

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي الزجاج :

الضمير من (هو) و(هي)

ذهب الزجاج إلى أنّ الضمير من (هو) و(هي) : الهاء فقط ، والواو والياء زائدتان كالبواقي ؛ لحذفهما في المثنى والجمع . (٢)

قال السيوطي في حديثه عن (المضمر) : وهو وهي وهما وهم وهنّ لغيبة ، والمختار وفاقًا للزجاج أنّ الضمير الهاء فقط . (٣)

١١- الأخفش الصغير :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الأخفش الصغير :

تقديم معمول معمول (لنْ) عليها

ذهب الأخفش الصغير إلى أنّه لا يجوز تقديم معمول معمول (لنْ) عليها ، فلا يجوز أنْ تقول : (زيدًا لنْ اضرب) ، قال : لأنّ النفي له صدر الكلام فلا يقدّم معمولُ معمولِه عليه كسائر حروف النفي . (٤)

قال السيوطي في حديثه عن (لنْ) : " ويتقدّمُ معمولُ معمولِها خلافًا للأخفش الصغير " . (٥)

١٢- ابن السرّاج :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن السرّاج :

توكيد العائد المحذوف المنصوب والنّسق عليه

إذا حُذفَ العائد المنصوب فمذهب ابن السرّاج أنّه لا يجوز توكيده والنسق عليه، مثل : (جاءني الذي ضربتُ نفسَه) ، أي : ضربته نفسَه ، و(جاءني الذي ضربتُ وعمرًا) ، أي : ضربته وعمرًا . (٦)

---

(١) انظر : التحقيق ٥٠ .

(٢) انظر : الهمع ٢٠٩/١ والارتشاف ٩٢٨/٢ والمساعد ٩٩/١ .

(٣) انظر : التحقيق ٤٠ .

(٤) انظر : المغني ٥٤٣/١ والارتشاف ١٦٤٥/٤ وشرح الأشموني ١٧٩/٣ والمساعد ٦٨/٣ والهمع ٩٦/٤.

(٥) انظر : التحقيق ١٧٠ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٠١٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٧/١ والهمع ٣١٤/١ .

قال السيوطي في حديثه عن (إتباع العائد المحذوف) : " ويجوز إتباعُ محذوف نسقًا وبدلاً وتوكيدًا خلافًا لابن السَّراج " . [1]

هل يلي (كان أخواتها) معمولُ خبرها ؟

ذهب ابن السَّراج إلى أنّه يجوز أنْ يلي (كان وأخواتها) معمولُ خبرها إذا كان هذا المعمول غير ظرف لوروده في قوله :

بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّدا [2]

قال السيوطي في حديثه عن (كان وأخواتها) : ولا يليها معمول خبرها خلافًا لابن السرَّاج إلاّ ظرف . [3]

جواب : (كَمْ) معرفة أم نكرة ؟

قال ابن السراج : لا يجوز أنْ يكون جواب (كم) معرفة . [4]

قال السيوطي في حديثه عن (المفعول فيه) : ويجوز تعريف جواب (كـم) خلافًا لابن السراج . [5]

١٣- ابن درستويه :

– من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن درستويه :

الفعل المضارع المتصل بنون النسوة

ذهب ابن درستويه إلى أنّ الفعل المضارع إذا لحقته نون إناث فإنّه معرب . [6]

قال السيوطي في حديثه عن (المضارع المتصل بنون إناث) : " فـإنْ لحقتـه نون إناث بُني خلافًا لابن درستويه " . [7]

الفعل المضارع المتصل بحرف تنفيس

زعم ابن درستويه أنّ الفعل المضارع إنْ لحقه حرف تنفيس ، وهـو (السـين وسوف) فهو مبني؛ لأنّه لا يوجد إلا مضمومًا؛ ولأنّه صار به مستقبلاً فأشبه الأمر. [8]

---

(١) انظر : التحقيق ٦٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ١١٧٣/٣ والتصريح ٦١١/١ وشرح الأشموني ٢٣٧/١ والهمع ٩٢/٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٧٩ .

(٤) انظر : الأصول ١٩١/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٩٧/٣ والهمع ١٤٦/٣ .

(٥) انظر : التحقيق ١٣١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٨٣٥/٢ والهمع ٥٥/١ .

(٧) انظر : التحقيق ٧ .

(٨) انظر : الهمع ٥٦/١ .

قال السيوطي في حديثه عن (المعرب من الأفعال) : وإنْ لحق المضارع حرفُ تنفيس لا يُبنى خلافًا لابن درستويه .[1]

تعريف (كل وبعض) ووقوعهما حالاً

قال ابن درستويه بأنّ (كل وبعض) نكرتان ، وأنّهما معرفان بـ (أل) وينصبان على الحال ، قياسًا على نصف وسُدس وثُلث ، فإنّها نكرات بإجماع ، وهي في المعنى مضافات ، وحكَوا : (مررت بهم كلاً) بالنّصب على الحال .[2]

قال السيوطي في باب (الإضافة) في حديثه عن (كل وبعض) : امتنع وقوعهما حالاً وتعريفُهما بـ (أل) خلافًا لابن درستويه .[3]

١٤- السيرافي :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع السيرافي :

خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو)

ذهب السيرافي إلى أنّه يجب وقوع خبر (أنّ) التي بعد (لو) فعلاً ؛ ليكون جبرًا لما فات (لو) من إيلائها الفعل ظاهرًا ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [4] ، ولا يجوز : (لو أنّ زيدًا أخوك لأكرمتك) .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (أنّ) المفتوحة : ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافًا للسيرافي مطلقًا .[6]

سوف

قال السيوطي في حديثه عن (السين وسوف) : " وتختصّ (سوف) خلافًا للسيرافي بدخول اللام وفصلِها بفعلٍ مُلغىً " .[7]

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي السيرافي :

---

(١) انظر : التحقيق ٧ .

(٢) انظر : الهمع ٤/٢٨٦ .

(٣) انظر : التحقيق ١٩٧ .

(٤) سورة الحجرات ، آية ٥ .

(٥) انظر : الهمع ٢/١٧٠ .

(٦) انظر : التحقيق ٩١ .

(٧) انظر : التحقيق ٢١٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ٤/٣٧٦ .

ألف (ذا)

ذهب السيرافي إلى أنّ (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما) وأنّ الألف أصل بنفسها ليست منقلبة عن شيء . (1)

قال السيوطي في حديثه عن (اسم الإشارة) : " وألف (ذا) قال البصرية منقلبة عن ياء أو واو ... والمختار وفاقًا للسيرافي أصلٌ " (2) .

استثناء المساوي والأكثر

ذهب السيرافي إلى أنّه يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر . (3)

قال السيوطي في حديثه عن (الاستثناء من العدد) : ويجوز استثناء المساوي والأكثر وفاقًا للسيرافي . (4)

١٥- الحريري :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الحريري :

الفعل (هَبْ) : هل يختصّ بالضمير ؟

قال السيوطي في حديثه عن (ظنّ وأخواتها) : " الأفعال الدالة على ظنّ كحجا ... و(هَبْ) جامدًا ، ولا يختصّ بالضمير خلافًا للحريري " (5)

(صباح مساء) على الإضافة وعلى التركيب

زعم الحريري أنّه فرّق بين قولك : (يأتينا صباحَ مساءٍ) على الإضافة ، و(صباحَ مساءَ) على التركيب ، وأنّ الخواص يَهِمُونَ في ذلك ، فلا يفرقون بينهما ، وأنّ الفرق هو أنّ المراد به مع الإضافة أنّه يأتي في الصباح وحده ، إذْ تقدير الكلام : (يأتينا في صباحِ مساءٍ) ، والمراد به عند تركيب الاسمين ، وبنائهما على الفتح : أنّه يأتي في الصباح وفي المساء ؛ لأنّ الأصل : (صباحًا ومساءً) فحذف العاطف . (6)

---

(1) انظر : الهمع ١/٢٥٩ والارتشاف ٢/٩٧٤ والجنى الداني ٢٣٨ .

(2) انظر : التحقيق ٤٩ .

(3) انظر : الارتشاف ٣/١٥٠٠ والهمع ٣/٢٦٨ .

(4) انظر : التحقيق ١٥٢ .

(5) انظر : التحقيق ٩٨ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢/٣١٢ .

(6) انظر : درة الغواص ، للحريري ٢٦٢ ، وانظر أيضًا : الهمع ٣/١٤١ – ١٤٢ والارتشاف ٣/ ١٣٩٥ – ١٣٩٦ .

قال السيوطي في حديثه عن (المفعول فيه) : " ومنه ما لم يُضَفْ من مركَّب الأحيان كـ (صباحَ مساءَ) ، أي : كلُّ صباحٍ ومساءٍ ، ويساويه المضاف معنىً خلافًا للحريري في تخصيصه الفعل بالأول " . (١)

فالحريري يفرق بين المعنى على الإضافة والمعنى على التركيب ، أمّا السيوطي فيقول : المعنى واحد .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي الحريري :

(لدى) : هل تطلق على الغائب ؟

قال الحريري : لا تطلق (لدى) على غائب ، فأنت لا تقول : (لديّ مال) إلا إذا كان المال حاضرًا . (٢)

قال السيوطي في (الظروف المكانية) متحدثًا عن (لدى) : " ولا تطلق على غائب وفاقًا للحريري " . (٣)

٣- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ومدرسة الكوفة :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع مدرسة الكوفة :

فعل الأمر مبني أم معرب ؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب . (٤)

قال السيوطي في حديثه عن (المبني) : " والمبني : الحروف ، والماضي ، وكذا الأمر خلافًا للكوفيين " (٥)

لو سُمّي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض ، هل يُصرف أم لا ؟

ذهب الكوفيون على أنّه لو سُمّي مذكر بوصف المؤنث المجرد كـ (حائض) فإنّه يُمنع من الصرف . (٦)

قال السيوطي في حديثه عن (الممنوع من الصرف للعَلَمية والتأنيث) : إنّ

---

(١) انظر : التحقيق ١٣١ .

(٢) انظر : الهمع ١٦٥/٣ .

(٣) انظر : التحقيق ١٣٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ والارتشاف ٦٧٤/٢ وشرح ابن عقيل ٣٨/١ والتصريح ٢٠٠/١ والإنصاف ٥٢٤/٢ والهمع ٤٦/١ .

(٥) انظر : التحقيق ٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ٨٨٠/٢ والهمع ١١٠/١ .

سُمّي مذكرٌ بوصف مؤنث مجرد كـ (حائض) صُرِفَ خلافًا للكوفيين . [1]

كلا وكلتا

ذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا وكلتا) لفظهما مثنى ، وأصلهما : (كِل) [2] .

قال السيوطي في حديثه عن (إعراب المثنى) : " وكلا وكلتا مضافين لمضمر ... وليسا مثنّيي اللفظ وأصلهما (كِلّ) خلافًا للكوفيين " [3] .

تثنية أجمع وجمعاء وإخوته

قال السيوطي في معرض حديثه عن (مالا يُثنّى ولا يُجمع من الألفاظ) : " لا يُثنّى ولا يُجمع غالبًا : جمعٌ واسمه ... وأجمع وجمعاء وإخوته خلافًا للكوفيين فيهما " [4] .

هل المعرفة أصل ؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ المعرفة ليست أصلاً ، وقالوا بأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير ، نحو : (مَرَرْتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر) ، و ما التنكير فيه قبل التعريف [5] .

قال السيوطي في حديثه عن (المعرفة) : " وهي الأصلُ خلافًا للكوفيّة " [6] .

عامل الرّفع في اسم (كان وأخواتها)

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (كان وأخواتها) باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء عليه ، وأنّها لم تعمل فيه شيئًا [7] .

قال السيوطي في حديثه عن (كان وأخواتها) : " وترفع المبتدأ خلافًا للكوفية ويُسمّى اسمها " [8] .

---

(1) انظر : التحقيق ٢٠ – ٢١ .

(2) انظر : الإنصاف ٤٣٩/٣ والارتشاف ٥٥٨/٢ والهمع ١٣٧/١ .

(3) انظر : التحقيق ٢٦ .

(4) انظر : التحقيق ٢٧ ، وانظر أيضًا : الهمع ١٤٣/١ .

(5) انظر : الارتشاف ٩٠٧/٢ والهمع ١٨٩/١ .

(6) انظر : التحقيق ٣٦ .

(7) انظر : الارتشاف ١١٤٦/٣ وشرح الأشموني ٢١٩/١ والتصريح ٥٨٨/١ والهمع ٦٣/٢ .

(8) انظر : التحقيق ٧٥ .

زيادة الباء في خبر (ليس وما)

ذهب الكوفيون إلى أنّه يختص زيادة الباء في خبر (ليس وما) المنصوب . [١]

قال السيوطي في حديثه عن (زيادة الباء في خبر ليس وما) : تزادُ الباء في خبر منفي بـ (ليس وما) ، ولا يختص بـ (ما) الحجازية ولا منصوب خلافًا للكوفية . [٢]

نداء المعرّف بأل

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز نداء المعرف بأل في الاختيار . [٣]

قال السيوطي في حديثه عن (ما لا يُنادى) : لا يُنادى المعرف بأل في السعة خلافًا للكوفية في إلا (الله) والمحكي . [٤]

الجمع بين حرف النداء والميم المشدّدة في (اللّهم)

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الجمع بين حرف النداء (يا) والميم المشدّدة في (اللّهم) ، وعندهم أنّ الميم المشدّدة ليست عوضًا من حرف النداء ، بل بقيّة من جملة محذوفة قدّروها [٥] : (أمّنا بخير) . [٦]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (أسماء لازمت النداء) :" ومنها :(اللّهم ، والميم عوض من حرف النداء، ومن ثمّ لا تباشره في سعة الكلام خلافًا للكوفيين " [٧] .

تمييز (كم) الاستفهامية

أجاز الكوفيون كون مميز (كم) الاستفهامية جمعًا مطلقًا ، كما جاز في تمييز (كم) الخبرية نحو : (كم غلمانًا لك) [٨] .

قال السيوطي في معرض حديثه عن (التمييز) : " مميز (كم) الاستفهامية

---

(١) انظر : الارتشاف ١٢٢١/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٥١/٢ والهمع ١٢٧/٢ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤ والهمع ٤٧/٣ .

(٤) انظر : التحقيق ١١٨ .

(٥) قال أبو حيان مُعقّبًا على قول الكوفيين هذا : " وهو قول سخيف لا يحسن أنْ يقوله من عنده علم " . انظر : الارتشاف ٢١٩١/٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢١٩١/٤ والتصريح ٤٠/٤ والهمع ٦٤/٣ وشرح الأشموني ٣١/٣ .

(٧) انظر : التحقيق ١٢١ .

(٨) انظر : الارتشاف ٧٧٩/٢ والتصريح ٥١٠/٤ وشرح التسهيل ٥٢٠/٢ والهمع ٧٩/٤ .

منصوب ... ولا يكون جمعًا خلافًا للكوفيّة مطلقًا " [1] .

هل نون التوكيد الخفيفة فرع عن الثقيلة ؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ نون التّوكيد الثقيلة هي الأصل ، والخفيفة فرع عنهـا ، خُفّفت كما تخفّف (أنّ) . [2]

قال السيوطي في حديثه عن (نون التوكيد) : " نون التوكيد : خفيفة ، وثقيلة والتأكيد بها أشدّ ، وليس الأصل خلافًا للكوفية " [3] .

تقديم معمول التوابع على المتبوع

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز تقديم معمول التوابع على المتبوع ، فيُقال : (هذا طعامكَ رجل يأكل) . [4]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (التوابع) : " ولا يُقدّم معمولهـا خلافًـا للكوفية " [5] .

العطف على ضمير رفع متصل دون فاصل

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على ضمير رفع متّصل بلا فصل اختيارًا، نحو : (قمتُ وزيدٌ) . [6]

قال السيوطي في حديثه عن (العطف) : " ولا يُعطف على ضمير رفع متصل إلا بفاصل مّا خلافًا للكوفيّة " [7] .

حذف عين (فَيْعَلُولَة)

ذهب الكوفيون على أنّه لا حذف وأنّ الأصل : (فُعلولة) ـ بضم الفـاء ـ ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحُمل عليها ذوات الواو . [8]

---

(١) انظر : التحقيق : ١٦٧ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦٥٠/٢ والتصريح ١٧١/٤ . والمغني ٦٣٩/١ والارتشاف ٦٥٣/٢ وشرح الأشموني ١٠٨/٣ والهمع ٣٩٧/٤ .

(٣) انظر : التحقيق ٢١٩ .

(٤) انظر : الهمع ١٧٠/٥ .

(٥) انظر : التحقيق ٢٥٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٧٤/٢ والهمع ٢٦٨/٥ والارتشاف ٢٠١٣/٤ .

(٧) انظر : التحقيق : ٢٦٧ .

(٨) انظر : الهمع ٢٥١/٦ .

قال السيوطي في معرض حديثه عن (الحذف) : يطّرد الحذف في عين (فَيْعَلُولَة) خلافًا للكوفية . [1]

كلمة (اسم) حذف منها الفاء أم اللام ؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ كلمة (اسم) ممّا حُذِفَ منه الفاء ، فأصله : (وَسْمٌ) . [2]

قال السيوطي في حديثه عن (الحذف) : كثُرَ حذفُ اللام إذا كانت واوًا ، ومنه (اسم) خلافًا للكوفيّة . [3]

زيادة ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أنْ تزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو : (ضاربوا زيد) بالألف . [4]

قال السيوطي في حديثه عن (الزيادة) : " وزِيْدَ ألفٌ بعدَ واوِ الجمع متطرفة في ماض وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافًا للكوفيّة " [5] .

ــ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي مدرسة الكوفة :

نيابة (أل) عن الضمير

ذهب الكوفية على أنّه يجوز أنْ تكون (أل) عوضًا عن الضمير في نحو : (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهُ) ، يريد : وَجْهُهُ . [6]

قال السيوطي في حديثه عن (أل) التعريف : : " والمختار وفاقًا للكوفية نيابتها عن الضمير " [7] .

جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول

ذهب الكوفية إلى أنّه يجوز مطلقًا تقديم الظرف والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول اسميًا وحرفيًا . [8]

---

(١) انظر : التحقيق ٣٢٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦/١ – ٧ والارتشاف ٢٥٠/١ والهمع ٢٥٤/٦ .

(٣) انظر : التحقيق ٣٢٣ .

(٤) انظر : الهمع ٣٢٤/٦ .

(٥) انظر : التحقيق ٣٣٥ .

(٦) انظر : الارتشاف ٩٩٠/٢ وشرح التسهيل ٢٦٢/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤ والهمع ٢٧٦/١.

(٧) انظر : التحقيق ٥٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٠٤٤/٢ والهمع ٣٠٤/١ .

قال السيوطي في معرض حديثه عن (الموصول) : " والمختار وفاقًا للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة " [١] .

٤- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين كوفيين :

وكذلك يذكر السيوطي أحيانًا بعض نحويي مدرسة الكوفة ويناقش آراءهم فيؤيدها أو يعارضها ، وها هي أهم الشخصيات الكوفية التي تعرض لها السيوطي في جمع الجوامع :

١- الكسائي :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الكسائي :

هل يجوز حذف (ما) الحجازية ؟

ذهب الكسائي إلى أنّه يجوز إضمار (ما) الحجازية وأنشد :

فقلتُ لها واللهِ يَدْرِي مُسَافِرٌ   إذا أَضْمَرَتْهُ الأرضُ ما اللهُ صانِعُ [٢]

أي : ما يَدري مسافرٌ ، فأضمر (ما) .

قال السيوطي في حديثه عن (ما) العاملة عمل (ليس) : " ولا تُحذف خلافًا للكسائي " [٣] .

هل يجوز تقديم الفاعل أو المفعول المحصور بـ (إلاّ)

ذهب الكسائي إلى أنه يجوز تقديم المحصور بـ (إلاّ) فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه . [٤]

أمّا السيوطي فيرى أنّه يجب تأخير المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً ، حيث قال في حديثه عن (الفصل بين الفعل وفاعله) : ويؤخّر ما حصر منهما بـ (إلا) خلافًا للكسائي . [٥]

هل الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ؟

ذهب الكسائي إلى أنّ المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ، وهو مسكوت عنه ، لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته ، فإذا قلت : (قام القوم إلا زيدًا) فهو إخبار عن

---

(١) انظر : التحقيق ٥٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٢٠٤/٣ والخزانة ١٤/٥ والهمع ١١٥/٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٨٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٣٤٩/٣ وشفاء العليل ٤٢٢/١ وشرح التسهيل ١٣٤/٢ وشرح الأشموني ٤٠٦/١ .

(٥) انظر : التحقيق ١٠٧ .

القوم الذين ليس فيهم زيد ، وزيدٌ يحتمل أنّه قام وأنّه لم يقم . [١]

قال السيوطي متحدثًا عن (الاستثناء) : " وهو من الإثبات نفي ومن النفي إثبات " . [٢]

الحال : إنْ أفهم تشبيهًا هل يُقدّم على عامله ؟

ذهب الكسائي على أنّ الحال إن أفهم تشبيهًا فإنّه يجوز تقديمه على عامله نحو : (زيدٌ شجاعًا مثلك) و(زيد طالعةً الشمس) و(محمدٌ منيرًا القمر) . [٣]

قال السيوطي في حديثه عن (تقديم الحال على عامله) : ويُمتنع تقديم الحال على عامله إنْ أفهم تشبيهًا خلافًا للكسائي . [٤]

هل يكون فاعل (نِعْمَ وبِئسَ) ضميرًا ؟

ذهب الكسائي إلى أنّ فاعل (نعم وبئس) لا يكون ضميرًا ، وقال في نحو : (نِعْمَ رجلاً زيدٌ) : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال . [٥]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (فاعل نِعْمَ وبِئْسَ) : " ويكون ضميرًا مستترًا خلافًا للكسائي " [٦] .

إدغام (أَفْعِل) في التعجب

ذهب الكسائي إلى أنّ (أفعل) في التعجب إذا سكن فإنه يجوز إدغامه ، نحو : (أحبَّ بزيد) . [٧]

قال السيوطي في حديثه عن (الإدغام) : " فإنْ سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجبَ الفكّ ، وكذا (أفعل) تعجبًا خلافًا للكسائي " [٨] .

زيادة ألف بعد واو المضارع المفرد

ذهب الكسائي إلى أنّه يجوز زيادة ألف بعد واو المضارع المفرد ؛ وعلّل ذلك

---

(١) انظر : الارتشاف ١٤٩٧/٣ والهمع ٢٧٠ والجنى الداني ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ والمساعد ٥٤٨/١ والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٤ .

(٢) انظر : التحقيق : ٥٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٥٨٧/٣ والمساعد ٢٩/١ والهمع ٣٠/٣ .

(٤) انظر : التحقيق ١٦٠ – ١٦١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٠٤٨/٥ والهمع ٣٣/٥ وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ والمساعد ١٢٩/٢ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٢٨ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣٤٣/١ وشرح الأشموني ١٦٣/٤ والهمع ٣٧٨/٣ .

(٨) انظر : التحقيق ٣٢٩.

بأنها زِيْدت للفرق بين الاسم والفعل .[1]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (أحكام الزيادة) : لا تُزاد ألفٌ بعد واو مضارع مفرد مطلقًا خلافًا للكسائي .[2]

٢- الفراء :

ـ فمن المسائل التى اختلف فيها السيوطي مع الفراء :

صرف المذكر المسمى بمؤنث مجرد من التاء

ذهب الفراء إلى أنَّه إذا سُمِّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإنْ كان ثلاثيًا فإنَّه يُمنع صرفه مطلقًا ، سواء تحرك وسطه أم لا .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (منع الصرف للعلمية والتأنيث) : " وإنْ سُمِّيَ مذكر بمؤنث مجرد مُنِعَ بشرط زيادته على ثلاثة لفظًا أو تقديرًا ، خلافًا للفرّاء مطلقًا " [4] .

إعراب (هَن) بالحروف

ذهب الفراء إلى أنَّ (هَن) ليس ممَّا رُفِعَ بالواو ونُصِبَ بالألف وجُرَّ بالياء ، وقَصَرَ الإعرابَ بالحروف على (أب ، وأخ ، وحم ، وفيك ، وذي مال) .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (إعراب الأسماء الستة) : الباب الثالث من أبواب النيابة : ما أُضيفَ لغير الياء مفردًا من : أب وأخ وحم وفم بلا ميم وذي كصاحب ، وهَن خلافًا للفراء فبالواو رفعًا ، والألف نصبًا ، والياء جرًا .[6]

تأخير خبر (ما) العاملة عمل (ليس)

ذهب الفراء إلى أنَّه يجوز نصب خبر (ما) العاملة عمل (ليس) إنْ تقدَّمَ ، فتقول : (ما قائمًا زيد) .[7]

---

(١) انظر : الهمع ٣٢٤/٦ - ٣٢٥ .

(٢) انظر : التحقيق ٣٣٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٨٧٩/٢ والهمع ١٠٩/١ وشرح الأشموني ١٥٦/٣ .

(٤) انظر : التحقيق : ٢٠ .

(٥) انظر : الارتشاف ٨٣٦/٢ وشرح ابن عقيل ٤٩/١ وشرح الأشموني ٥٠/١ والهمع ١٢٣/١ .

(٦) انظر : التحقيق ٢٤ .

(٧) انظر : الارتشاف ١١٩٧/٣ وشفاء العليل ٣٣٠/١ والتصريح ٦٥١/١ والجنى الداني ٣٢٤ والهمع ١١٣/٢ .

قال السيوطي في حديثه عن (شروط إعمال " ما " عمل ليس) : يجب " تأخير الخبر خلافًا للفراء مطلقًا " [1] .

زيادة الباء في خبر (ليس) و (ما)

ذهب الفراء إلى أنّه إذا زِيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها فإنّه لم يجزْ دخول الباء على الخبر ، فيُمتنع عنده : (ما زيدٌ كان بقائم) . [2]

قال السيوطي في حديثه عن (زيادة الباء في خبر ما وليس) : " تُزاد الباء في خبر منفي بـ (ليس) و(ما) ، ولو زِيدَتْ (كان) بعد اسمها خلافًا للفراء " [3] .

هل يجوز استثناء المستغرق ؟

ذهب الفراء إلى أنّه يجوز استثناء المستغرق ، فيجوز : (له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين) . [4]

قال السيوطي في حديثه عن (الاستثناء من العدد) : " ويجوز استثناء المساوي خلافًا لقوم والأكثر ... لا المستغرق خلافًا للفراء " [5] .

الوقف على الواو والياء الساكنتين

ذهب الفراء إلى أنّه يجوز أنْ يُحذف الواو والياء الساكنتان في الوقف ، في سعة الكلام ؛ لكثرة ما ورد من ذلك ، ومنه [6] : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ . [7]

قال السيوطي في حديثه عن (الوقف على الياء والواو الساكنتين) : " والساكنتان لا يُحذفان اختيارًا خلافًا للفراء " [8] . أي : لا يُحذفان في الوقف عليهما .

زيادة ألف بعد واو المضارع المفرد في الجمع

ذهب الفراء إلى أنّه يجوز أن يلحق ألف بعد واو المضارع المفرد في حالة

---

(١) انظر : التحقيق ٨١ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٢١٥/٣ والهمع ١٢٦/٢ .

(٣) انظر : التحقيق ٨٤ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨/٢ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٢٦٤/٢ والهمع ٢٦٨/٣ . قال أبو حيان : " وذكر الفراء من الاستثناء المنقطع ما فاق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو قوله : (لَهُ عَلَيّ ألفٌ إلا ألفَيْنِ ويحتاج مثل هذا التركيب إلى سماع من العرب " . انظر : والارتشاف ١٤٩٧/٣ .

(٥) انظر : التحقيق ١٥٧ .

(٦) سورة الكهف ، آية ٦٤ .

(٧) انظر : الارتشاف ٨٠٦/٢ والهمع ٢٠٦/٦ والمساعد ٣١٢/٤ .

(٨) انظر : التحقيق ٣١٦ .

الرفع خاصة .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (أحكام الزيادة) : لا تزاد ألف بعد و و المضارع المفرد رفعًا خلافًا للفراء .[2]

٣- هشام :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع هشام :

إذا حذف العائد المنصوب هل تجيء منه حال مقدّمة ؟

ذهب هشام إلى أنّه إذا حُذِفَ العائد المنصوب بشرطه فإنّه يُمنع مجيء الحال منه إذا كانت مقدّمة ، فلا يجوز مثل : (هذه التي مجرَّدةً عانقتُ) ، أي : عانقتها .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (إتباع العائد المحذوف) : " ويجوز إتباع محذوفٍ نسقًا وبدلاً وتوكيدًا ... وحالاً خلافًا لهشام "[4] .

٤- أبو عُبيد :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع أبي عبيد :

زيادة (عن)

ذهب أبو عبيد إلى أنّه يجوز زيادة (عن) في الاختيار، واستدل بقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾[5] ، أي : أمره .[6]

قال السيوطي في حديثه عن (عـن) : " وزيادتها ضـرورة خلافًا لأبي عبيد "[7] .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي أبي عبيد :

استثناء الأكثر

ذهب أبو عبيد إلى أنّه يجوز أنْ يكون المستثنى قدر المستثنى منـه أو أكثـر ، .

---

(١) انظر : الهمع ٣٢٤/٦ .

(٢) انظر : التحقيق ٣٣٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٠١٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٩/١ والهمع ٣١٤/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٠ .

(٥) سورة النور ، آية ٦٣ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٧٢٩/٤ والهمع ١٩٢/٤ .

(٧) انظر : التحقيق ١٨٣ .

بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ (١)، والغاوون أكثر من الراشدين ، وحديث مسلم " يا عِبَادِي كُلّكُمْ جَائِعٌ إِلاَّ مَنْ أَطْعَمْتُهُ " ، والمطعمون أكثر قطعًا . (٢)

قال السيوطي في حديثه عن (استثناء العدد) : " ويجوز استثناء المساوي خلافًا لقوم ، والأكثر وفاقًا لأبي عبيد " (٣) .

٥- ثعلب :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ثعلب :

هل تكون (أيّ) موصولاً ؟

قال ثعلب : لا تكون (أيّ) إلاّ استفهامًا أو شرطًا ، وأنكر كونها موصولاً . (٤)

قال السيوطي في حديثه عن (الموصول) : " وبمعنى (الذي) وفروعه : (مَنْ) و(ما) ... و(أيّ) خلافًا لثعلب مضافًا إلى معرفة " (٥) .

عند تصغير (اضطراب) هل تُحذف همزة الوصل أم تبقى ؟

ذهب ثعلب إلى أنّه يقول في (اضطرَاب) : اُضَيْرِيب ، بإبقاء الهمزة وحذف الطاء ؛ لأنّها بدل من تاء الافتعال (٦) ، والتاء زائدة . (٧)

قال السيوطي في حديثه عن تصغير (اضطراب) : " ويُحذف الوصلُ خلافًا لثعلب من (اضطراب) " (٨) .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي ثعلب :

(مع) : تدل على الاتّحاد في الوقت

قال ثعلب بأنّ (مع) تدل على الاتّحاد في الوقت، فإذا قلت: (قام زيدٌ وبكرٌ معًا)،

---

(١) سورة الحجرات ، آية ٤٢ .

(٢) انظر : الهمع ٢٦٨/٣ – ٢٦٩ والارتشاف ١٥٠٠/٣ .

(٣) انظر : التحقيق ١٥٢ .

(٤) انظر : المغني ١٦٤/١ والارتشاف ١٠١١/٢ والتصريح ٤٥٣/١ وشرح الأشموني ١٥٢/١ والهمع ٢٩٢/١ .

(٥) انظر : التحقيق ٥٦ .

(٦) مذهب الجمهور : ضُتَيْرِيب ، بردّ التاء . انظر : الارتشاف ٣٦٥/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣٦٥/١ والهمع ١٣٨/٦ .

(٨) انظر : التحقيق ٣٠٧ .

فلا يكون إلاَّ في وقت واحد . [1]

قال السيوطي في حديثه عن (مع) : " (مع) لمكان الاجتماع أو وقته ... ولا تسلب الاتحاد في الوقت وفاقًا لثعلب " [2]

٦- ابن كيسان :

- من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن كيسان :

هل يُنصب خبر (ما) الحجازية إذا تقدم معموله ؟

ذهب ابن كيسان إلى أنَّه يجوز نصب خبر (ما) الحجازية إذا تقدم معمول الخبر ، فيوز عنده : (ما طعامكَ زيدٌ آكلاً) . [3]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (شروط إعمال " ما " عمل ليس) : وشرطه تأخير الخبر ، ومعمولِه خلافًا لابن كيسان . [4]

إظهار فعل القسم مع واو القسم

ذهب ابن كيسان إلى أنَّه يجوز إظهار فعل القسم مع واو القسم ، فيقال : (حلفتُ واللهِ لأقومنَّ) . [5]

قال السيوطي في حديثه عن (واو القسم) : " ولا يظهر معها الفعل خلافًا لابن كيسان " [6] .

- ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي ابن كيسان :

الضمير في (هو) و(هي)

ذهب ابن كيسان إلى أنَّ الضمير في (هو) و(هي) الهاء فقط ، والواو والياء زائدتان ؛ لحذفهما في المثنى والجمع ، ومن المفرد في لغة . [7]

قال السيوطي في معرض حديثه عن (الضمير) : وهو وهي وهما وهم وهن .

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ٣٨٦/٢ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٣٢/١ والارتشاف ١٤٥٨/٣ والجنى الداني ٣٠٨ والهمع ٢٢٩/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ١١٩٩/٣ والهمع ١١٣/٢ وشرح الأشموني ٢٥٨/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٨١ – ٨٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٧١٧/٤ والهمع ٢٣٦/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١ .

(٦) انظر : التحقيق ١٨٩ .

(٧) انظر : الارتشاف ٩٢٨/٢ والهمع ٢٠٩/١ .

لغيبة ، والمختار وفاقًا لابن كيسان الهاء فقط .[1]

٧- ابن الأنباري :

ــ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن الأنباري :

جَعْلُ (ذا) موصولةً بعد (مَنْ) الاستفهامية

زعم ابن الأنباري أنهم لا يُركِّبون (ذا) الموصولة مع (مَنْ) الاستفهامية ، فلا يقولون : (من ذا ؟) كما يقولون (ماذا ؟) .[2]

قال السيوطي في حديثه عن (الموصول) : " وبمعنى (الذي) وفروعه : (مَنْ) و(ما) ... و(ذا) غير ملغاة بعد استفهام بـ (ما) ، وكذا (مَنْ) خلافًا لابن الأنباري "[3] .

٨- الصاغاني :

ــ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الصاغاني :

(فَتِئَ) : هل تكون تامة ؟

ذهب الصاغاني إلى أنَّ (فَتِئَ) تأتي تامّة ، وذكر في " نوادر الإعراب " استعمالها تامّة ، نحو : فَتِئْتُ عن الأمر فَتْأً ، أي : نَسِيتُهُ ، فتكون على هذا تامّة .[4]

قال السيوطي في حديثه عن (كان وأخواتها) : ولَزِمَ النَّقْصُ (فَتِئَ) خلافًا للصاغاني .[5]

٥- مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين أندلسيين :

ناقش السيوطي مجموعة من العلماء والنحويين الأندلسيين ، وذكر أقوالهم في هذا الكتاب ، وكان يناقش آراءهم فيختلف معهم أحيانًا ، وأحيانًا أخرى يوافقهم ، وها هم أشهر النحويين الأندلسيين الذين نقل السيوطي آراءهم في هذا الكتاب :

١- ابن الطّراوة :

ــ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن الطراوة :

---

(١) انظر : التحقيق ٤٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٠٠٨/٢ والهمع ٢٨٨/١ .

(٣) انظر : التحقيق ٥٦ .

(٤) انظر : التكملة والذيل والصلة ٣٧/١ ، وانظر أيضًا : الهمع ٨٢/٢ والارتشاف ١١٥٩/٣ .

(٥) انظر : التحقيق ٧٧ .

تعاطف ألفاظ التوكيد

قال ابن الطراوة : يجوز عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض، فيجوز عنده نحو : (قام زيدٌ نفسُه وعينُه) ، و(جاء القوم كلهم وأجمعون) . [١]

قال السيوطي في حديثه عن (التوكيد المعنوي) : " ولا يجوز تعاطفهما [٢] خلافًا لابن الطراوة " [٣] .

٢- ابن ملكون :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن ملكون :

مذ ومنذ

قال ابن ملكون : (مذ ومنذ) أصلان ، وليست (مذ) محذوفة من (منذ) ؛ لأنَّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف ، ولا في الأسماء غير المتمكنة . [٤]

قال السيوطي في حديثه عن (مذ ومنذ) : " مذ ، ومنذ وهي الأصل خلافًا لابن ملكون " [٥] .

٣- ابن خروف :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن خروف :

إذا سُمّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، هل يُمنع صرفُه ؟

قال ابن خروف : إذا سُمّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء ، فإنْ كان ثلاثيًا فإنَّه يُمنع المتحرك الوسط ولا يُمنع الساكن . [٦]

قال السيوطي في حديثه عن (منع الصرف للعلمية والتأنيث) : وإنْ سُمّي مذكرٌ بمؤنث مجرد من التاء مُنع بشرط زيادته على ثلاثة أحرف خلافًا لابن خروف في متحرك الوسط . [٧]

فإذا سُمّي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فالسيوطي يصرف الثلاثي مطلقًا سواء

---

(١) انظر : الارتشاف ١٩٥٤/٤ والهمع ٢٠٦/٥ وشرح الأشموني ٣٤٠/٢ .

(٢) أي : عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض .

(٣) انظر : التحقيق ٢٥٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ٣/ ١٤١٥ والهمع ٢٢٢/٣ والمغني ٦٣٨/١ وشرح الأشموني ١٠٣/٢ .

(٥) انظر : التحقيق ١٤٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ٨٧٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٦/٣ والهمع ١١٠/١ .

(٧) انظر : التحقيق ٢٠ .

تحرّك وسطه أم لا ، ككَتِف وشَمْس اسْمَي رجُل ، أمّا ابن خروف فيُفصّل : فيمنع المتحرك دون الساكن .[1]

٤- الشلوبين :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الشلوبين :

همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا)

ذهب الشلوبين إلى أنّه إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فإنّها لا تقع لمجردالاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ .[2]

قال السيوطي في حديثه عن (لا النافية للجنس) : " وتفيد مع الهمزة توبيخاً ، وكذا استفهامًا خلافًا للشلوبين "[3] .

فالسيوطي يرى أنّه قد يُراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون إنكار ولا توبيخ ، بخلاف الشلوبين .

حذف أحد المثلين من (أحسّ) و(ظلّ) و(مسّ)

ذهب أبو علي الشلوبين إلى أنّ حذف أحد المثلين من (أحسّ) و(ظلّ) و(مسّ) إذا اتّصلت بتاء الضمير أو نونه ، نحو : أحسْتُ وأحسْنَ وظَلْتُ وظَلْنَ ومَسْتُ ومَسْنَ . ذهب إلى أنّ ذلك مطّرد في أمثال هذه الأفعال من المضعّف .[4]

أمّا السيوطي فيرى أنّ هذا الحذف شاذّ ، حيث قال في حديثه عن (الحذف) : ومن الشاذّ خلافًا للشلوبين حذف عين ، قيل : ولام (أحَسّ) و(ظَلّ) و(ومَسّ) مبنيًا على السكون .[5]

٥- الخضراوي :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الخضراوي :

(ما) في لاسيّما

زعم ابن هشام الخضراوي أنّ (ما) في (لاسيّما) زائدة ، لازمة لا تُحذف .[6]

---

(١) انظر : الهمع ١/١٠٩ - ١١٠ .

(٢) انظر : لارتشاف ٣/١٣١٥ وشرح التسهيل ٢/٧٠ وشرح الأشموني ١/٣٤٣ والهمع ٢/٢٠٥ .

(٣) انظر : التحقيق ٩٧ .

(٤) انظر : الارتشاف ١/٢٤٧ والهمع ٦/٢٥٣ والتصريح ٥/٤٧١ وشرح الأشموني ٤/١٥٤ .

(٥) انظر : التحقيق ٣٢٣ .

(٦) انظر : الارتشاف ٣/١٥٥٠ والهمع ٣/٢٩٢ والمساعد ١/٥٩٧ .

قال السيوطي في حديثه عن (لاسيَّما) : " و(ما) زائدة يجوز حذفها خلافًا للخضراري " [١] .

٦- ابن الحاج :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن الحاج :

الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول

قال ابن الحاج بأنَّه لا يجب البقاء على الأصل بأنْ يلي الفاعلُ الفعلَ إذا خيف اللبس ، كأنْ يخفى الإعراب ولا قرينة . وقال بأنَّ سيبويه لم يذكر في كتابه شيئًا من هذه الأغراض الواهية ، وبأنَّ في العربية أحكامًا كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس ، ثمَّ لا يُقال بامتناعها كتصغير عُمَر وعَمْرو فإنَّ اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع ذلك تصغيرَهما أو تصغير أحدهما ، والإلباس لا يُعتبر على الإطلاق . [٢]

قال السيوطي في حديثه عن (الفصل بين الفعل وفاعله) : " الأصلُ أنْ يلي [٣] فعلَهُ ، وقد يُفصلُ بمفعول لا إنْ أُلبِسَ ، خلافًا لابن الحاج " [٤] .

٧- ابن عصفور :

ـ فمن المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن عصفور :

حذف حرف اللين للجازم

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ إذا أبدلت الهمزة حرف لين مثل : يقْرَا ، ويَوْضُو ، ويقْرِي ، فإنَّه يجوز حذفه للجازم ، فتقول : لم يقْرَ ، ولم يَوْضُ ، ولم يقْرِ . [٥]

قال السيوطي في حديثه عن (إعراب المضارع المعتل الآخر) : " المضارع المعتل ، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، فيُحذف آخره جزمًا ... ويُسهل ما آخره همزة ، وإبداله لينًا محضًا ضعيفٌ ، ولا يجوز حذفُه [٦] خلافًا لابن عصفور " [٧] .

---

(١) انظر : التحقيق ١٥٥ – ١٥٦ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٤٨/٣ والهمع ٢٥٩/٢ – ٢٦٠ والتصريح ٢٨٧/٢ .

(٣) أي : الفاعل .

(٤) انظر : التحقيق ١٠٧ .

(٥) انظر : المقرب ٥١ – ٥٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٨٤٩/٢ والهمع ١٨١/١ والتصريح ٢٩٠/١ .

(٦) أي : حرف اللين .

(٧) انظر : التحقيق ٣٤ .

هل تكون (ماذا) اسمًا واحدًا موصولاً ؟

أنكر ابن عصفور أن تكون (ماذا) بجملتها اسمًا واحدًا موصولاً بمعنى (الذي) .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (الموصول) : " وبمعنى : (الذي) وفروعه : (مَنْ) و(ما) ... و(ماذا) مجردًا من الاستفهام خلافًا لابن عصفور "[2] .

هل تعمل (لاتَ) في (هنًا) ؟

ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (لاتَ) تعمل في (هنًا) كسائر مرادف الحين .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (لاتَ) : " وتختصّ بالحين ، قيل : ومرادفه ، ولا تعمل في (هَنًا) خلافًا لابن عصفور "[4] .

ترخيم : (صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة)

زعم ابن عصفور أنّه لا يجوز ترخيم (صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة) ؛ لأنّه كناية عن المجهول الذي لا يُعرف .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (الترخيم) : " ويُرخّم ذو التّاء مطلقًا خلافًا لابن عصفور في نحو : (صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة) "[6] .

تخفيف الياء من (لاسيَّما)

ذهب ابن عصفور إلى أنّه لا يجوز تخفيف الياء من (لاسيَّما) حذرًا من بقاء الاسم المعرب على حرفين .[7]

قال السيوطي في حديثه عن (لاسيَّما) : " وتخفف ياؤها خلافًا لابن عصفور "[8] .

هل يعمل عمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من : فِعْل وفَعَل وفَعِيل ؟

ذهب ابن عصفور إلى أنّه يجوز أنْ يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من:

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٩/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠١٠/٢ والهمع ٢٩١/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٥٦ .

(٣) انظر : المقرب ١١٥ ، وانظر أيضًا : وشرح التسهيل ٣٧٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١

(٤) انظر : التحقيق ٨٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٢٢٩/٥ والهمع ٨٠/٣ وشرح الأشموني ٦٥/٣ .

(٦) انظر : التحقيق ١٢٣ .

(٧) انظر : الهمع ٢٩٥/٣ والارتشاف١/ ١٥٥٢ .

(٨) انظر : التحقيق ١٥٥ .

فِعّل أو فَعّل أو فَعِل ، كذبيحٍ و قَبْضٍ وقتيل ، فيقال : (مررت برجل كحيل عينُهُ) وقتيل أبوه . [1]

قال السيوطي في حديثه عن (اسم المفعول) : " ولا يعمل ما جاء بمعناه كذَبْحٍ وقَبْضٍ وقَتيل خلافًا لابن عصفور " [2] .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي ابن عصفور :

هل ترد (لن) للدعاء ؟

ذهب ابن عصفور إلى أنّه قد يكون الفعل مع (لن) دعاءً . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (لن) : " (لن) : بسيطة ... والمختار وفاقًا لابن عصفور ترد للدعاء " [4] .

٨- ابن مالك :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن مالك :

(حتّى) قبل الفعل الماضي

ذهب ابن مالك إلى أنّ (حتّى) قبل الفعل الماضي جارّة بإضمار (أنْ) بعدها على تأويل المصدر . [5]

قال السيوطي في حديثه عن (حتّى) : " وتكون حرف ابتداء تليه الجملتان خلافًا لابن مالك في زعمه جارّة قبل الماضي " [6] .

ـ ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي ابن مالك :

سبب زيادة النون بعد الألف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع

ذهب ابن مالك إلى أنّ النون زِيدت بعد الألف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع ؛ لرفع توهّم الإضافة في نحو : (رأيت بنين كرماء وناصرين باغين) ، أو الإفراد نحو : (هذان) ، و(مررت بالمهتدين) . [7]

---

(١) انظر : المقرب ٨٧ ، وانظر أيضًا : لارتشاف ٢٢٨٨/٥ والهمع ٩١/٥ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٣٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ وشرح الأشموني ١٧٩/٣ والتصريح ٢٨٧/٤ والهمع ٩٦/٤ والمغني ٥٤٣/١ .

(٤) انظر : التحقيق ١٦٩ – ١٧٠ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٦٦/٣ .

(٦) انظر : التحقيق ١٨٠ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٧٥/١ والمساعد ٤٨/١ والارتشاف ٥٧٠/٢ والهمع ١٦٣/١ .

قال السيوطي في حديثه عن (المثنى وجمع المذكر السالم) : " وتليهما [1] نونٌ تُكسر في المثنى ، وقد تُضم مع الألف ، وتفتح في الجمع ، والمختار وفاقًا ابن مالـــك أنّها لرفع توهم الإضافة أو الإفراد " [2] .

اسم الإشارة

ذهب ابن مالك إلى أنّ اسم الإشارة المتّصل بالكاف وحدها ، أو مع اللام كلاهما للبعيد . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (اسم الإشارة) : " والمختار وفاقًا لابن مالـــك أنّ غير المجرد للبعيد " [4] .

لا يُبنى مضاف لمبني

ذهب ابن مالك إلى أنّه لا يُبنى مُضاف إلى مبني ؛ بسبب إضافته إليه أصلاً ، لا ظرفًا ولا غيره ؛ لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سبب البناء وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعية إليه ؟ [5]

قال السيوطي في حديثه عن (الظروف المبنيّة) : " والمختار وفاقًا لابن مالك لا يُبنى مضاف لمبني مطلقًا " [6] .

دخول الواو على أخبار (كان وأخواتها)

ذهب ابن مالك إلى أنّه قد تدخل الواو على أخبار (كان وأخواتها) إذا كانـــت جملة تشبيهًا بالجملة الحالية ، كما ذهب أيضًا إلى جواز دخول الواو على خبر (ليس) و(كان) المنفيّة إذا كان جملة بعد (إلا) . [7]

وقد أيّد السيوطي رأي ابن مالك في هذين الأمرين حيث قال في حديثـــه عـــن (كان وأخواتها) : وقد تلي الواو جملةً ، وخبرًا لـــ (ليس) و(كـــان) منفيّـــةً بعـــد (إلاّ) وفاقًا لابن مالك . [8]

---

(1) أي : تلي الألف والياء في المثنى ، والواو والياء في الجمع . انظر : الهمع ١٦٣/١ .

(2) انظر : التحقيق ٣١ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(4) انظر : التحقيق ٤٩ .

(5) انظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

(6) انظر : التحقيق ١٤٥ .

(7) انظر : التسهيل ٥٥ وشفاء العليل ٣٢٠/١ وشرح التسهيل ٣٥٩/١ – ٣٦٠ .

(8) انظر : التحقيق ٧٧ .

معنى (لو)

ذهب ابن مالك إلى أنَّ (لو) حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي . قال : فقيام زيد من قولك : (لو قام زيد قام عمرو) محكوم عليه بانتفائه ، ويكون مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام من عمرو . [١]

قال السيوطي في حديثه عن معنى (لو) : " والمختار وفاقًا لابن مالك امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " [٢] .

٩- أبو حيّان :

ـ من المسائل التي وافق فيها السيوطي أبا حيّان :

ما ينوب عن الفاعل

ذهب أبو حيان إلى أنّه إذا اجتمع مصدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور، فالمختار إقامة ظرف المكان مقام الفاعل .[٣]

قال السيوطي في حديثه عن (ما ينوب عن الفاعل) : " ويُخيّر في مصدر وغيره ، وقدّمه ابن عصفور ، وابن معط : المجرور ، وأبو حيّان : المكان وهو المختار " [٤] . فالسيوطي يختار رأي أبي حيّان وهو إقامة ظرف المكان .

التأكيد بأجمع دون (كل)

ذهب أبو حيّان إلى أنّه يجوز أن يؤكّد بـ (أجمع) دون (كل) ؛ لكثرة وروده في القرآن ، كقوله تعالى [٥] : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٦] .

قال السيوطي في حديثه عن (التوكيد المعنوي) : والمختار وفاقًا لأبي حيّان جواز التوكيد بأجمع دون (كل) . [٧]

حذف نون (كان)

ذهب أبو حيان إلى أنّه كثُر حذف نون (كان) مع اللام غير المدغمة نحو :

---

(١) انظر : التسهيل ٣٩٨ وشرح التسهيل ٤/٩٣ – ٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/١٧٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٠٨ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/١٣٣٩ .

(٤) انظر : التحقيق ١٠٩ .

(٥) سورة الحجرات ، آية ١٠٨ .

(٦) انظر : الارتشاف ٤/١٩٥٢ .

(٧) انظر : التحقيق ٢٥٧ .

(ملقوم) بحيث لا يكاد ينحصر ، وذلك من كثرة ما ورد ، وأنّه يجوز في سعة الكلام . [1]

قال السيوطي في حديثه عن التقاء (الساكنين) : وتُحذف نون (منْ) إنْ لم تدغم بكثرة وفاقًا لأبي حيّان . [2]

حذف ألف المقصور وضمير الغائبة في الوقف

ذهب أبو حيان إلى أنّه يجوز حذف ألف المقصور ضرورة ، قال : وجاء حذف ألف ضمير الغائب منقولاً فتحها إلى ما قبلها ، سُمع ذلك في قول بعض طيء : (والكرامة ذات أكرمهم الله بَهْ) ، يريد : (بها) ، ولم يحفظ منه غير هذا لبعض العرب فلا يتعدى ، فيوقف على (منْها) و(عنْها) : منَهْ وعنَهْ . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (الوقف) : ولا يُحذف اختيارًا ألف المقصور ، وضمير الغائبة وفاقًا لأبي حيّان . [4]

الوقف على : رُبّتْ وثمّتْ ولعلّتْ بالتاء أم بالهاء ؟

قال أبو حيان : " أمّا ثمّتْ ورُبّتْ ولعلّتْ فالقياس على (لات) سائغ ، فيوقف عليهنّ بالوجهين ، والأحسن عندي الوقف عليهنّ بالتاء كالوصل " [5] .

قال السيوطي في حديثه عن (إبدال تاء التأنيث هاء) : " والأفصح إبدال الاسم تِلْوَ حركة هاءً ، وسلامتها في جمع التصحيح ... والأحسن وفاقًا لأبي حيان سلامة : رُبّتْ وثمّتْ ولعلّتْ . [6]

١٠- ابن طاهر :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن طاهر :

هل (أنْ) النّاصبة للمضارع هي التي تُوصل بالماضي

زعم ابن طاهر أنّ (أنْ) الناصبة للمضارع غير (أنْ) التي تُوصل بالماضي، فتكون (أنْ) على مذهبه مشتركةً أو متجوّزًا بها ، واستدل لذلك بأمرين : أحدهما :

---

(١) انظر : الارتشاف ٧٢٢/٢ .

(٢) انظر : التحقيق ٣١٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٨٠٢/٢ – ٨٠٣ .

(٤) انظر : التحقيق ٣١٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٨١٩/٢ .

(٦) انظر : التحقيق ٣١٧ .

أنها تخلّص لاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف ، وكذا الأمر . [1]

قال السيوطي في حديثه عن (أنْ الناصبة للمضارع) : " نواصب المضارع : (أنْ) ، ويُقال : (عن) ، وهي الموصولة بالماضي خلافًا لابن طاهر " [2] .

١١- ابن الضائع :

ــ من المسائل التي وافق فيها السيوطي ابن الضائع :

إذا أُشربت (لو) معنى التمني فهل يكون لها جواب ؟

ذهب ابن الضائع إلى أنّه إذا أُشرِبتْ (لو) معنى التمنّي فلا جواب لها كجواب الامتناعية . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (لو) : " وتَرِدُ (لو) للتمنّي خلافًا لكثير ، فلا جواب لها وفاقًا لابن الضائع " [4] .

٦- مسائل اختلاف واتّفاق بين السيوطي ونحويين بغداديين :

وكذلك أورد السيوطي في هذا الكتاب آراء مجموعة من النحويين البغداديين ، وكثيرًا ما كان يُبدي رأيه في هذه الآراء مخالفًا أو موافقا، وهو قد يقول : (أهل بغداد) وغالبًا ما كان يذكر العالم دون أن يشير إلى أنّه بغدادي ، وها هم أشهر النحويين البغداديين الذين نقل السيوطي آراءهم في هذا الكتاب :

١-أهل بغداد :

ــ من المسائل التي اختلف السيوطي مع أهل بغداد عمومًا وصرّحَ بذلك :

العبرة في تذكير العدد وتأنيثه

العبرة في تذكير العدد وتأنيثه عند أهل بغداد بالجمع لا المفرد ، فإنّهم يقولون : ثلاث حمّامات ، وثلاث سجلات ، وإن كان الواحد مذكرًا . [5]

قال السيوطي في حديثه عن (تذكير العدد وتأنيثه) : " يُؤنّث بالتاء ثلاثة إلى العشرة إذا كان المعدود مذكّرًا ... والعبرة باللفظ ، وقد يُعتبر المعنى ، وبالمفرد لا

---

(١) انظر : الارتشاف ١٦٣٧/٤ والمغني ٦٧/١ والجنى الداني ٢١٧ والهمع ٨٨/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٦٨ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٩٠٣/٤ والهمع ٣٥٠/٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٠٩ .

(٥) انظر : الارتشاف ٧٥١/٢ والهمع ٣٠٨/٥ .

الجمع خلافًا لأهل بغداد " [1] .

٢- الفارسي :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الفارسي :

الفصل بالاعتراض بين الصلة والموصول

قال الفارسي لا يجوز الفصل بالاعتراض [2] بين الصلة والموصول ، وإنْ جاز ذلك في المبتدأ والخبر . [3]

قال السيوطي في حديثه عن (الموصول والصلة) : ويجوز الفصل بين الصلة والموصول بغير أجنبي ، ومنه : جملة الاعتراض خلافًا للفارسي . [4]

هل يجوز أن تأتي (زال) تامّة ؟

ذهب الفارسي إلى أنّه يجوز في (زال) هذه التي مُضارعها (يزال) أنْ تكون تامّة قياسًا ، لا سماعًا . [5]

قال السيوطي في حديثه عن (كان وأخواتها) : " ولـزم الـنقصُ (لـيس) ، و(زال) خلافًا للفارسي " [6] .

هل يجوز دخول الباء في خبر (ما) التميميّة ؟

ذهب الفارسي إلى أنّه لا يجوز دخول الباء في الخبـر المنفـي بعـد (مـا) التميميّة . [7] أي : أنّ ذلك يختص بالحجازية .

قال السيوطي في حديثه عن (الحروف العاملة عمل ليس) : " تُزاد الباء فـي

---

(١) انظر : التحقيق ٢٧٣ .

(٢) قال السيوطي : يجوز الفصل بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض كقوله :

ماذا ــ ولا عيب في المقدور ــ رُمْتَ أمَا

انظر : الهمع ٣٠٢/١ – ٣٠٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٠٤٠/٢ والهمع ٣٠٢/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٥٩ .

(٥) انظر : المسائل الحلبيات ٢٧١ – ٢٧٢ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٣٤١/١ وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ والهمع ٨٢/٢ والارتشاف ١١٥٨/٣ .

(٦) انظر : التحقيق ٧٧ .

(٧) انظر : المقتصد ٤٢٩/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٢٠/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢ وشرح الأشموني ٢٦٣/١ وشرح التسهيل ٣٨٣/١ والجنى الداني ٥٤ وشرح الكافية الشافية ١٩١/١ والهمع ١٢٦/٢ .

خبر منفي بـ (ليس) و(ما) ... ولا يختصّ بالحجازيّة خلافًا للفارسي " [1] .

هل يُبنى (انفَعَلَ) من اللازم ؟

ذهب الفارسي إلى أنّ (انفَعَلَ) يُبنى من لازمٍ ، وزعم أنّه قد جاء من لازم نحو: مُنْهَوٍ ومُنْغَوٍ ، وخرج على أنّه مطاوع : أهويتُه وأغويتُه . [2]

قال السيوطي في حديثه عن (الثلاثي المزيد) : " و(انفَعَلَ) : لمطاوعة (فَعَلَ) عِلاجًا ، ولا يُبنى من غيره ، ولا من لازمٍ خلافًا لأبي علي الفارسي " [3] .

٣- ابن جنّي :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن جنّي :

تقديم المفعول معه على مُصاحبه

ذهب ابن جني إلى أنّه يجوز أنْ يتقدّم المفعول معه على مصاحبه ، فيُقال : (استوى والخشبةَ الماءُ) لوروده في العطف . [4]

قال السيوطي في حديثه عن (المفعول معه) : " ولا يتقدّم على عامله ، ولا مصاحبِه خلافًا لابن جنّي " [5] .

هل يقع (أنْ والفعل) حالاً ؟

ذهب ابن جني إلى أنّه يجوز أنْ يقع (أنْ والفعل) حالاً كما يقع صريح المصدر . [6]

قال السيوطي في حديثه عن (الحال) : " ولا تقع (أنْ) أو (أنْ والفعل) حالاً خلافًا لابن جنّي " [7] .

٤- الزّمخشري :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الزمخشري :

---

(١) انظر : التحقيق ٨٤ .

(٢) انظر : الممتع ١٩١/١ والهمع ٢٧/٦ والارتشاف ١٧٥/١ .

(٣) انظر : التحقيق ٢٨٧ .

(٤) انظر : الخصائص ٣٨٣/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ٣١٢/١ وشرح الأشموني ٤٩٤/١ – ٤٩٥ والتسهيل ٩٩ والهمع ٢٣٩/٣ والمساعد ٥٤١/١ .

(٥) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٥٧١/٣والهمع ١٧/٤ .

(٧) انظر : التحقيق ١٥٩ .

نيابة المصدر المؤول عن الظرف

ذهب الزمخشري إلى أنَّه ينوب المصدر المؤول وهو (أنْ والفعل) عن الظرف، نحو: ﴿ وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهنَّ ﴾ [1] إذا قُدِّر بـ (في) . [2]

قال السيوطي في حديثه عن (ظرفي الزمان والمكان) : " وينوبُ مصدرٌ عن مكانٍ بِقِلَّةٍ ، وزمانٍ بكثرةٍ ... لا مصدرٌ مؤولٌ خلافًا للزمخشري " [3] . أي : لا ينوب في ذلك المصدر المؤول .

هل يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بـ (إلاَّ) ؟

ذهب الزمخشري إلى أنَّه يجوز أن يُفصل بين الموصوف وصفته بـ (إلا) ، وذلك في المفرد نحو : (مررت برجل إلا صالح) ، والجملة نحو : (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه) ، و ﴿ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ [4] مَعْلُومٌ ﴾ . [5]

قال السيوطي في (الاستثناء) في حديثه عن (إلا) : " ولا يليها نعت ما قبلها خلافًا للزمخشري " [6] .

٥- ابن الشجري :

ـ من المسائل التي وافق فيها السيوطي ابن الشجري :

إطلاق (لدى) على الغائب

ذهب ابن الشجري إلى أنَّ (لدى) لا تُطلق على غائب ، قال : إنَّك تقول : (عندي مال) ، وإن كان غائبًا ، ولا تقول : (لديَّ مال) إلاَّ إذا كان حاضرًا . [7]

قال السيوطي في حديثه عن (الظرف) : (لدى) معربة ، ولا تطلق على غائب وفاقًا لابن الشجري . [8]

---

(١) سورة النساء ، آية ١٢٧ .

(٢) انظر : التصريح ٤٠٨/٢ والهمع ١٧٠/٣ .

(٣) انظر : التحقيق ١٣٥ .

(٤) سورة الحجر ، آية ٤ .

(٥) انظر : المفصل ١٠١ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ٥٠٨/١ وشرح التسهيل ٣٠٢/٢ والارتشاف ١٥٢٩/٣ والهمع ٢٧٥/٣ والمساعد ٥٨١/١ .

(٦) انظر : التحقيق ١٥٣ .

(٧) انظر : الهمع ١٦٥/٣ .

(٨) انظر : التحقيق ١٤١ .

٦- ابن الدّهان :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن الدّهان :

إضافة (لَدُنْ) إلى الجملة

ذهب ابن الدهان إلى منع إضافة (لَدُنْ) إلى الجملة ، وقال : لا يُضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيثُ) وحدَها .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (لَدُنْ) : " ولَدُنْ : لأول غاية زمان أو مكان ... وتُضاف لمفرد وجملة خلافًا لابن الدهان "[2] .

٧- مسائل اختلاف واتّفاق بين السيوطي ونحويين مصريين :

وكذلك ذكر السيوطي في هذا الكتاب أقوالاً لعددٍ من النحويين المصريين ، وافق بعضها ، وخالف بعضها الآخر ، وها هم أهم النحويين المصريين الذين ذكر السيوطي أقوالهم في هذا الكتاب :

١- أبو جعفر النحاس :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع أبي جعفر النحاس :

(مع) : اسم أم حرف ؟

زعم أبو جعفر النحاس أنّ الإجماع منعقد على حرفيّة (مع) إذا كانت ساكنة .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (مع) " (مع) : لمكان الاجتماع ، أو وقته ... وسكونها قبل حركة ، وكسرها قبل سكون لغة[4] ، وليست حينئذٍ حرفَ جرٍّ خلافًا للنحاس "[5] .

---

(١) انظر : الهمع ٢١٨/٣ والارتشاف ١٤٥٥/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٩١/١ ، ٢١٣/٣ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ٤٨٧/١ وشرح التسهيل ٢٤١/٢ وشرح الأشموني ١٦٣/٢ والهمع ٢٢٧/٣ والمغني ٦٣١/١ .

(٤) قال السيوطي : وتسكينها قبل حركة نحو : (زيد مَعْ عمرو) ، وكسرها قبل سكون نحو : (زيد مَعِ القوم) لغة ربيعة ، وحركتها حركة إعراب ، فلذلك تأثرت بالعوامل في : (مِنْ معه) ، ومن سكن بنى وهو القياس ، واسميّتها حين السكون باقية على الأصح . انظر : الهمع ٢٢٧/٣ .

(٥) انظر : التحقيق ١٤٤ .

٢- ابن الحاجب :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن الحاجب :

مسوغات الابتداء بالنكرة

من مسوغات الابتداء بالنكرة أنْ تُسبق بنفي ، وقصره ابن الحاجب على الهمزة المعادلة بـ (أم) ، نحو : (أرجلٌ في الدار أمْ امرأة ؟) . (١)

ذكر السيوطي أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة أنْ تُسبق باستفهام ، ولو بغير الهمزة مخالفًا في ذلك ابن الحاجب ، قال السيوطي : " ويُنكران بشرط الفائدة وتحصل غالبًا بكونه وصفًا ... أو تلا استفهامًا ولو بغير همزة خلافًا لابن الحاجب " (٢).

إذا قُدِّم المفعول به هل يفيد الاختصاص ؟

قال ابن الحاجب : الاختصاصُ الذي يتوهّمه كثير من الناس من تقدّم المفعول به وَهْمٌ . (٣)

قال السيوطي في حديثه عن (تقديم المفعول به وتأخيره) : " وإنْ قُدِّم أفادَ الاختصاص خلافًا لابن الحاجب ما لم يكن مستحقًا " (٤) .

٣- الكافيجي :

ذكر السيوطي أقوال شيخه الكافيجي كثيرًا في هذا الكتاب ، ولم يكن يختلف معه، ومن المسائل التي وافق فيها السيوطي شيخه الكافيجي وصرح بذلك :

المبتدأ والخبر

قال السيوطي في حديثه عن (المبتدأ) : " وهو المجرد من عامل لفظي غير زائد ونحوه ، مخبرًا عنه ... ودخل بقولنا : (غير زائد) نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ ﴾(٥)، قالوا : و (بحسبك درهم) ، والمختار وفاقًا لشيخنا الكافيجي (٦) أنّه خبر " (٧) .

---

(١) انظر : التصريح ٥٤٢/١ والهمع ٣٠/٢ .

(٢) انظر : التحقيق ٦٩ .

(٣) انظر : الهمع ١٢/٣ .

(٤) انظر : التحقيق ١١٢ .

(٥) سورة فاطر ، آية ٣ .

(٦) انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٢٩ .

(٧) انظر : التحقيق ٦٤ .

٨- **مسائل اختلاف واتفاق بين السيوطي ونحويين آخرين :**

كذلك ذكر السيوطي في هذا الكتاب أقوالاً لنحويين آخرين ، فأيّدهم في بعضها وخالفهم في بعضها الآخر ، ومن أشهر هؤلاء النحويين :

١- **الرّماني :**

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الرّماني :

هل تعمل (لا) النافية للجنس في مصحوبها المفصول ؟

ذهب الرماني إلى أنّه يجوز إذا انفصل مصحوب (لا) النافية للجنس أنْ تعمل فيه .[١]

قال السيوطي في حديثه عن (لا) النافية للجنس : " ولا تعمل في مفصول خلافًا للرماني "[٢] .

٢- **الجوهري :**

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الجوهري :

(مَنْ) في حكاية النكرة وقفًا

زعم الجوهري صاحب الصحاح أنّ (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة ، فإنك تقول لمن قال : (جاءني رجل) : مَنُو ، ولمن قال : (رأيت رجلاً) : مَنَا ، ولمن قال : (مررت برجل) : مَني .[٣]

قال السيوطي في حديثه عن (إعراب الأسماء الستة) : " وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النكرة وقفًا خلافًا للجوهري "[٤] . أي : لا تُعرب إعراب الأسماء الستة .

٣- **صدر الأفاضل :**

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع صدر الأفاضل :

هل يكون المفعول معه جملة ؟

زعم صدر الأفاضل أنّ المفعول معه يكون جملةً ، وخرّجَ عليه قولهم : (جاء زيد والشمس طالعةٌ) ، وفرّ من جعلها حالاً ؛ لأنّها لا تنحلُّ إلى مفردٍ يبين هيئة فاعل

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٠٦/٣ والمساعد ٢٤٥/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٩٧ .

(٣) انظر : الهمع ١٢٧/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٥ .

ولا مفعول .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (المفعول معه) : " ولا يكون جملة خلافًا لصدر الأفاضل "[2] .

٤- ابن معط :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن معط :

توسيط خبر (دام)

ذهب ابن معط إلى أنّه لا يجوز توسيط خبر (دام) بين الفعل والاسم .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (كان وأخواتها) : " وحذفُ أخبارها لقرينة ضرورة ... ويجوز توسيطها ، ومنعه الكوفيّة مطلقًا ، وابن معطٍ في (دام) "[4] .

٥- الصفّار :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الصفّار :

وقوع الاختصاص بعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب

ذهب الصفّار إلى أنّه يُمتنع وقوع الاختصاص بعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب ؛ لأنّ الاختصاص مشبّه بالنداء ، فكما لا يُنادى الغائب ، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص .[5]

قال السيوطي في حديثه عن (الاختصاص) : وقلّ الاختصاص في غائب في تأويل مخاطب خلافًا للصفّار .[6] فالصفّار يمنع ذلك البتة .

٦- الدبّاج :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الدباج :

منع العلم الأعجمي من الصرف

ذهب الدبّاج إلى أنّه حتى يمنع العلم الأعجمي من الصرف ، فإنّه يشترط أن

---

(١) انظر : الهمع ٢٤٠/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤٧ .

(٣) انظر : الفصول الخمسين لابن معط ١٨١ . قال الرضي تعقيبًا على هذا : " وهو غلط لم يذكره غيره " انظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٦٩/٣ وشفاء العليل ٣١٣/١ وشرح التسهيل ٣٤٩/١ والتصريح ٦٠٢/١ والهمع ٨٦/٢ وشرح الأشموني ٢٣١/١ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٨ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٢٤٧/٥ والهمع ٣٢/٣ .

(٦) انظر : التحقيق ١١٥ .

يكون علمًا في لسان العجم ولا يكفي في المنع كون العرب أول ما استعملته لم تستعمله إلا علمًا .[1]

قال السيوطي في حديثه عن (منع العلم الأعجمي من الصرف) : " ولا يُشترط كونه علمًا في العجمة خلافًا لابن الدبّاج "[2] .

٧- الزّنجاني :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع الزنجاني :

هل يكون البناء على الكسر و الضم في الفعل ؟

زعم الزنجاني وجود البناء على الكسر والبناء على الضم في الفعل في نحـو : (عِ) و(شِ) ، و(ردُّ) بضم الدال .[3]

قال السيوطي في حديثه عن (البناء) : " الأصل في البناء السكون كـالأمر ، فالفتح كالماضي ، فالكسر فالضم ، ولا يكونان[4] في الفعل خلافًا للزنجاني "[5] .

٨- ابن فلاح :

ـ من المسائل التي اختلف فيها السيوطي مع ابن فلاح :

الاسم المقصور غير المنصرف

ذهب ابن فلاح إلى أنّ الاسم المقصور إذا كان غير منصرف قَدّرَ في حالة الجرّ الكسرة .[6]

قال السيوطي في حديثه عن (الإعراب المقدر) : " تقدَّر الحركات في المضاف للياء ... والمقصور ، فإنْ لم ينصرف لم تُقدَّر الكسرة خلافًا لابن فلاح "[7] .

٩- الرضي :

ـ من المسائل التي وافق فيها السيوطي الرضي :

---

(١) انظر : الارتشاف ٨٧٥/٢ والهمع ١٠٤/١ والمساعد ١٨/٣ .

(٢) انظر : التحقيق ١٩ .

(٣) انظر : الهمع ٦٢/١ .

(٤) أي : البناء على الكسر والبناء على الضم .

(٥) انظر : التحقيق ٨ .

(٦) انظر : الهمع ١٨٢/١ .

(٧) انظر : التحقيق ٣٤ .

هل المبتدأ أصل أم الفاعل ؟

ذهب الرضي إلى أنّ المبتدأ والفاعل كلاهما أصلان ، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع منه . (١)

قال السيوطي في حديثه عن (المبتدأ) : " المبتدأ : اختُلِفَ هل هو أصل أو الفاعل ؟ والمختار وفاقًا للرضي كلٌ أصل " (٢) .

١٠- السبكي :

ـ من المسائل التي وافق فيها السيوطي السبكي :

الاختصاص والحصر

ذهب السبكي إلى التفرقة بين الاختصاص والحصر ، وأنّ الحصر : نفي غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص : قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره . (٣)

قال السيوطي في معرض حديثه عن (المفعول به) : والاختصاص غير الحصر وفاقًا للسبكي . (٤)

وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المسائل أن السيوطي كان مدرسة وحده ، له رأيه وفكره الخاص ، يستقطر الأقوال المختلفة في المسائل النحوية والصرفية من هنا ومن هناك ، ومع ذلك تبدو شخصيته واضحة جليّة ، فهو يختار ويؤيّد ما وافق منهجه من هذه الأقوال والآراء ، ويخالف ما لم يوافق منهجه ، وإنّ هذا الكم الهائل من المسائل والخلافات النحوية التي أوردها السيوطي في هذا الكتاب لهي خير دليل على قيمة هذا الكتاب ومدى الجهد الذي بذله السيوطي فيه .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٥٥/١ .

(٢) انظر : التحقيق ٦٣ .

(٣) انظر : الهمع ١٢/٣ .

(٤) انظر : التحقيق ١١٣ .

القسم الثاني

التحقيق

جمع الجوامع

(في النحو)

لعبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي

المتوفى ٩١١ هجرية

توثيق نسبة الكتاب واسمه :

توثيق نسبتــه :

إنّ هذا الكتاب (جمع الجوامع) هو لجلال الدين السيوطي ، وما منْ شــكٍّ فــي ذلــك ، والأدلّة القاطعة على ذلك هــي :

١- جميع النسخ كُتب على غلافها اسم الكتاب " جمع الجوامع " واسم مؤلّفــه جــلال الدين السيوطي .

٢- ما جاء في نهاية المخطوطة (هــ) من أنّ مؤلّفه هو عبد الرحمن بن أبــي بكــر السيوطي .

٣- ما جاء في نهاية المخطوطة (أ) حيث قال الناسخ أنّ مؤلّف الكتاب فرغ من كتابته سنة (٨٧١ هــ) ، وهذا يتزامن مع حياة السيوطي ، ويُعني أنّه ألّفه وهو في سن الثانية والعشرين ، بالنظر إلى أنّه وُلد في سنة (٨٤٩ هــ) .

٤- ذكره السيوطي في مؤلّفاته في " حسن المحاضرة " عندما ترجم لنفــسه ، قــال : " جمع الجوامع شرحه يُسمّى همع الهوامع " [1] .

٥- ما ذكرته كتب التراجم التي ترجمت للسيوطي ، والتي أشرنا إليها في ترجمتــه ، حيث ذكرت هذا الكتاب للسيوطي .

٦- السيوطي شَرَحَ هذا الكتاب في كتابه المُسمّى " همع الهوامع " وذكر كتاب " جمــع الجوامع " في مقدمة الشرح ، حيث قال : " فإنّ لنا تأليفًا في العربية جمــع أدناهــا وأقصاها ... فلا غرو أنْ لقّبته جمع الجوامع " [2] .

اسمــه :

اسم هذا الكتاب كما سمّاه السيوطي (جمع الجوامع) ، وليس (جمع الجوامــع في النحو) كما كُتب بخطٍّ صغير على غلاف النــسخة (أ) ، ولا (جمــع الجوامــع النحوي) كما كُتب على غلاف النسخة (ب) ، فلعلّ هذا من فعل النّساخ لتمييز هــذا الكتاب عن كتاب آخر للسيوطي في الحديث يحمل الاسم نفسه ، ونرجّح تــسمية هــذا الكتاب بــ (جمع الجوامع) لعدّة أسباب هي :

١- ما جاء على غلاف أغلب النسخ من أنّه (جمع الجوامع) .

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ٢٩٣/١ . طبعة دار الكتب العلمية .
(٢) انظر : همع الهوامع ١/١ .

٢- ذكره السيوطي في كتابه (حسن المحاضرة) باسم (جمع الجوامع) ، حيث قال : " جمـــع الجوامع شرحه يُسمَّى همع الهوامع " [(١)] .

٣- ذكره السيوطي أيضًا في شرحه له باسم (جمع الجوامع) ، قال : " فإنَّ لنا تأليفًـــا في العربية جمع أدناها وأقصاها ... فلا غرو أنْ لقَّبتُه جمع الجوامع " [(٢)] .

وقد وضحنا عبارة (في النحو) على الغلاف لنميز بين هذا الكتاب وكتـــاب آخـــر للسيوطي في الحديث يحمل الاسم نفسه.

---

(١) انظر : حسن المحاضرة ٢٩٣/١٠ . طبعة دار الكتب العلمية .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/١ .

منهجي في التحقيق :

إنّ المنهج الذي اتّبعته في تحقيق هذا الكتاب هو المنهج العلمي الذي وضع قواعده وأصوله مجموعة من علماء التحقيق والتراث ، ويقوم هذا المنهج على بذل أقصى جهد في ضبط النص والوصول به إلى درجة الصواب كما أراده مؤلفه ، وخاصة الصيغ النحوية التي تتطلّب مراجعة المعاجم وكتب اللغة وغير ذلك حتى يستقيم النص ، وتتضح معالم المنهج في النقاط التالية :

١- ضبط الألفاظ وخاصةً ما يحتاج منها إلى ضبط ، مع تحرّي الدّقة والأناة في كتابة النص ، ومراعاة القواعد الإملائيّة المتّبعة وعلامات الترقيم .

٢- توثيق الأقوال والآراء الواردة في الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع على مؤلفاتهم إنْ وُجِدت ، أو المؤلفات الأخرى إنْ لم نجد المصدر الأصلي .

٣- نسبة الأقوال غير المنسوبة إلى أصحابها ، والإشارة في أغلب الأحيان إلى أماكن هذه الأقوال والآراء في أكثر من كتاب .

٤- تخريج الآيات القرآنية الواردة في النص ، ووضعها بين مزهرين هكذا : ﴿ ﴾ ، وكذلك تخريج الأحاديث بالرجوع إلى كتب الصحاح وأمهات كتب الأحاديث ، ووضعها بين علامتين تنصيص هكذا : " " .

٥- تخريج الشواهد الشعرية ، وذكر تمامها وبحورها ونسبتها إلى قائليها ، بالرجوع إلى دواوين الشعر ، وكذلك إلى أماكن الاستشهاد بها في كتب النحو المختلفة .

٦- تخريج الأمثال بالرجوع إلى كتب الأمثال ، وكذلك تخريج مأثورات العرب ونسبتها إلى قائليها .

٧- الترجمة الموجزة للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ، من نحاة وغيرهم .

٨- تصحيح نص المخطوط وتقويمه ، وإصلاح ما جاء في من تصحيف أو تحرف .

٩- مقارنة النسخ والإشارة إلى الاختلاف الوارد بينها في الحاشية .

١٠- وضع عناوين لكافة موضوعات الكتاب ، وجعلها بين معكوفين [ ] حتى تتميز عن كلام المؤلف ، فكل العناوين التي بين معكوفين فهي من عملي .

١١- الإشارة إلى صفحات النسخة الأصل بوضع مستقيمين مائلين بينهما رقم الصفحة المشار إليها هكذا / ... / .

١٢- عرّفتُ بالأماكن الواردة في النص ، معتمدًا على كتب معاجم البلدان والأماكن .

١٣- وضعت الفهارس الفنية لكلٍّ من الآيات القرآنية ، والأحاديث ، والأمثال وأقوال العرب ، والشعر ، والقبائل ، والمذاهب النحوية ، والأعلام ، والمصادر ، والموضوعات .

هذا والله أسأل أنْ أكون قد وُفِّقتُ في الخروج بالنص إلى الصورة التي أرادها مؤلِّفه ، وإنْ كان من توفيق فمن الله وإلاَّ فمنّي ومن الشيطان ، ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1] .

---

(١) سورة هود آية ٨٨.

وصف النسخ :

عثرتُ لكتاب (جمع الجوامع) على ست نسخ مخطوطة ، وهذه النسخ تختلف كل واحدة منها عن الأخرى من حيث : شكلها وخطِّها وعدد أوراقها ، وقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على هذه النسخ الستة ، وهي على النحو التالي :

الأولى : وهي من دار الكتب المصرية ، تحت رقم (١٠٣٢ : نحــو) ، وتقــع فــي (٧٦) ورقة ، وليس فيها نقص ، وقد كتب الناسخ اسمه في نهاية المخطوطة ، وهو : عبد اللطيف بن محمد بن عبد الجليل بن محمد بن السباعي الشافعي ، كما أشار الناسخ إلى أنَّه كتب هذه النسخة من نسخة كتبت من نسخة كتبت من خط المؤلـف ، وكـذلك كتب الناسخ سنة تأليف هذا الكتاب نقلاً عن مؤلفه ، حيْث قال : " قال مؤلفه فرغت من نسخه ليلة الثلاثاء لثلاث بقين من جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وثمانمائة " ، كما ذكر الناسخ تاريخ نسخه لهذه النسخة ، وهو : نهار يوم الجمعة المباركة لعشر بقين من ربيع الأول سنة (١٠٨٤هــ) .

وقد اخترتُ هذه النسخة لتكون أصلاً ، وقابلت عليها بقية النسخ ، ورمزت لهـا بالرمز (أ) ؛ وذلك لأنَّها نُسخت في وقت قريب نوعًا ما من زمن المؤلـف ، وأنَّهـا كتبت من نسخة كتبت من نسخة كتبت بخط المؤلف ، وهي كاملة ، وخطّها واضـح ، وذكر الناسخ أنه قابلها على النسخة التي نقل عنها .

الثانية : وهي من دار الكتب المصرية تحت رقـم (٢٠١٩ : نحـو) ، وتقـع فـي (١٨٧) ورقة ، وهي بخط نسخي جميل جدًا ، وبها تشكيل لبعض الكلمات ، ورمزت لها بالرمز (ب) .

الثالثة : وهي من مكتبة الأزهر ، وتقع تحت رقم (١٧٦٧٠ : نحو) ، وعدد أوراقها (٩٣) ورقة ، وبها تعليقات كثيرة في الهوامش ، ورمزت لها بالرمز (ج) .

الرابعة : وهي من دار الكتب المصرية ، وتقع تحت رقم (٦٦ : نحو تيمور) ، وعدد أوراقها (٨٠) ورقة ، وقد سقطت الخاتمة من آخرها ، رمزت لها بالرمز (د) .

الخامسة : وهي من مكتبة الأزهر ، وتقع تحت رقـم (٤٨٤٩٧ : نحـو) ، وعـدد أوراقها (٩٨) ورقة ، بها نقص من أولها نحو ورقتين ، وأوّلها : " لزاعميها والجملة قيل ترادف الكلام ... " ، ورمزت لها بالرمز (هــ) ، وقد قام بنسخها محمد شـمس

الدين الحلبي في سنة ٩١١هـ ، أي : في السنة التي تُوفي فيها السيوطي ، ولولا النقص الذي في أولها لجعلتها أصلاً ؛ لأنَّها أقرب النسخ لعصر المؤلف .

السادسة : وهي من مكتبة الأزهر ، وتقع تحت رقم (٣١٧ : نحو) ، وعدد أوراقها (١٠٤) ورقات ، بها تشكيل لبعض الكلمات ، وفيها بعض التعليقات ، رمزت لها بالرمز (و) .

وهناك بعض النسخ التي ذكرها في دليل مخطوطات السيوطي [1] ولم أستطع الحصول عليها وهي :

ـ نسخة المكتبة المركزية بجامعة طهران برقم : ١٨٥١ .

ـ نسخة بتنا بالهند برقم : ١٥٣٥ .

ـ نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم : ٣٨ نحو .

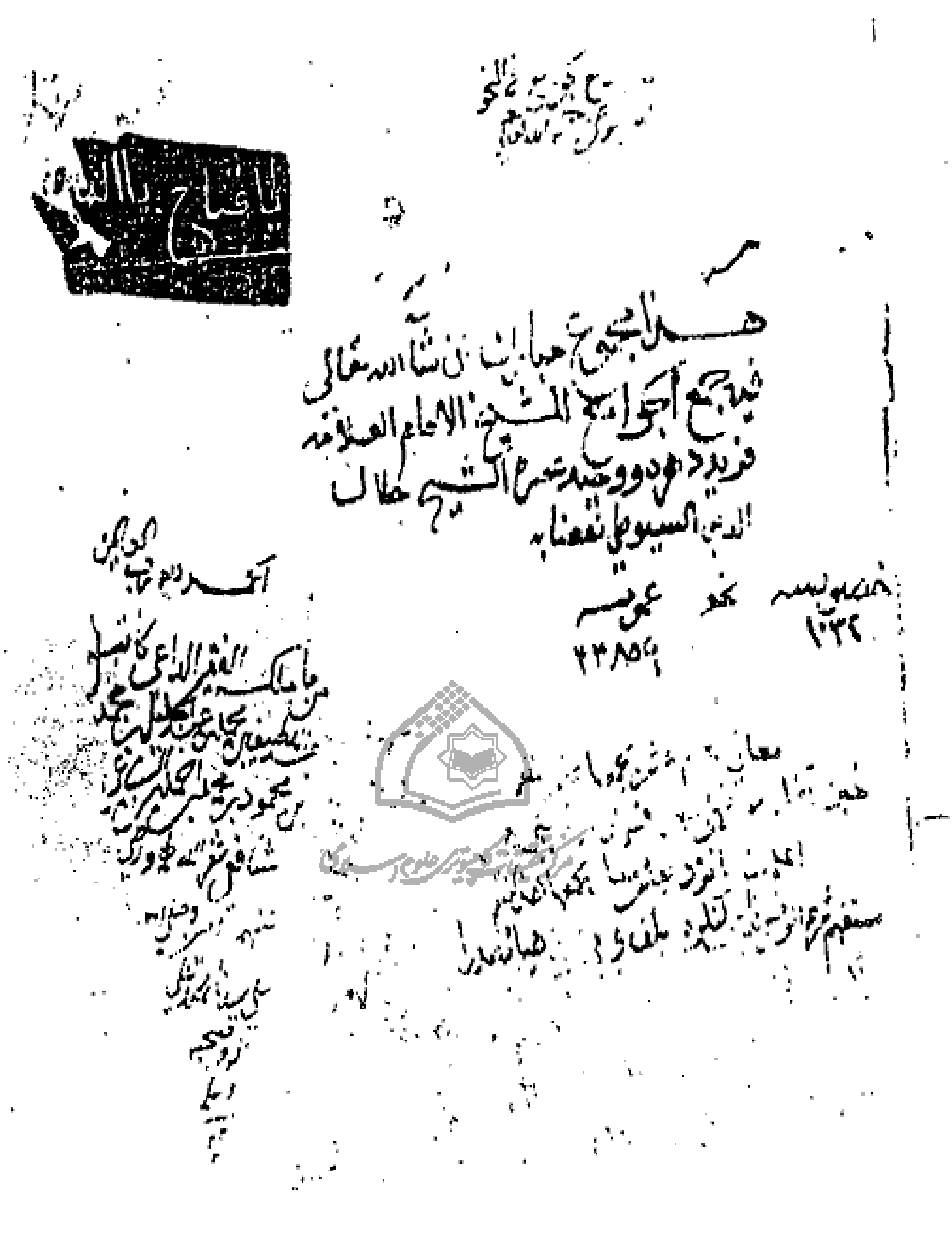
ـ نسخة برلين برقم : ٦٨٤٤/ ٧٥ .

ـ نسخة الأحمدية بتونس برقم : ٤١٨٢ .

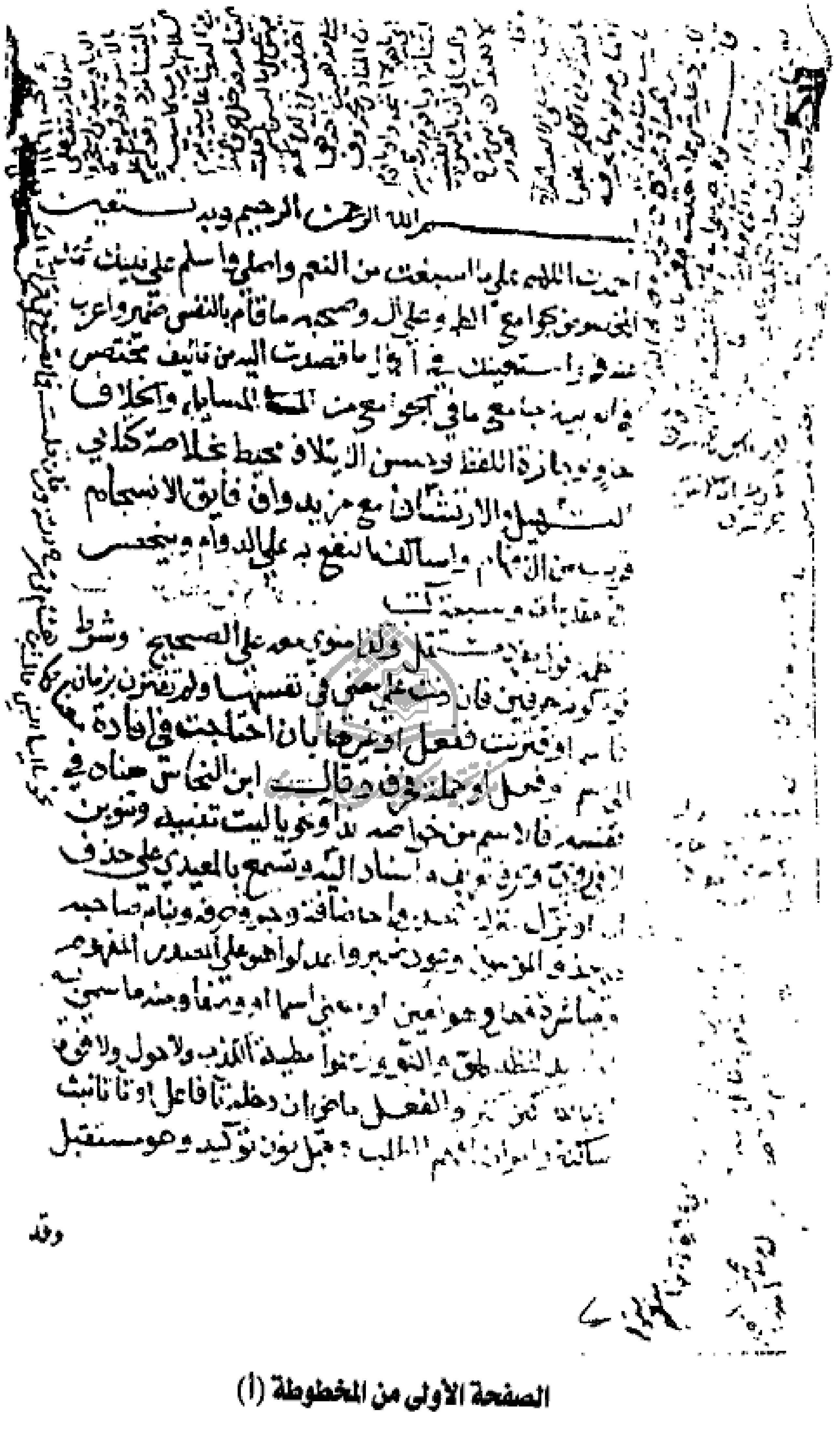
وسنورد فيما يلي نماذج من النسخ الست التي اعتمدنا عليها في التحقيق :

---

(١) انظر : دليل مخطوطات السيوطي ١٩٣ .


هذا مجموع مبارك إن شاء الله تعالى
فيه جمع الجوامع للشيخ الإمام العلامة
فريد دهره ووحيد عصره الشيخ جلال
الدين السيوطي نفعنا به

صورة الغلاف للمخطوطة (أ)


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم وأصلي وأسلم على نبيك [illegible]

المخصوص بجوامع الكلم وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير وأعرب

عنه فم وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر

[illegible] جامع ما في الجوامع من [illegible] المسائل والخلاف

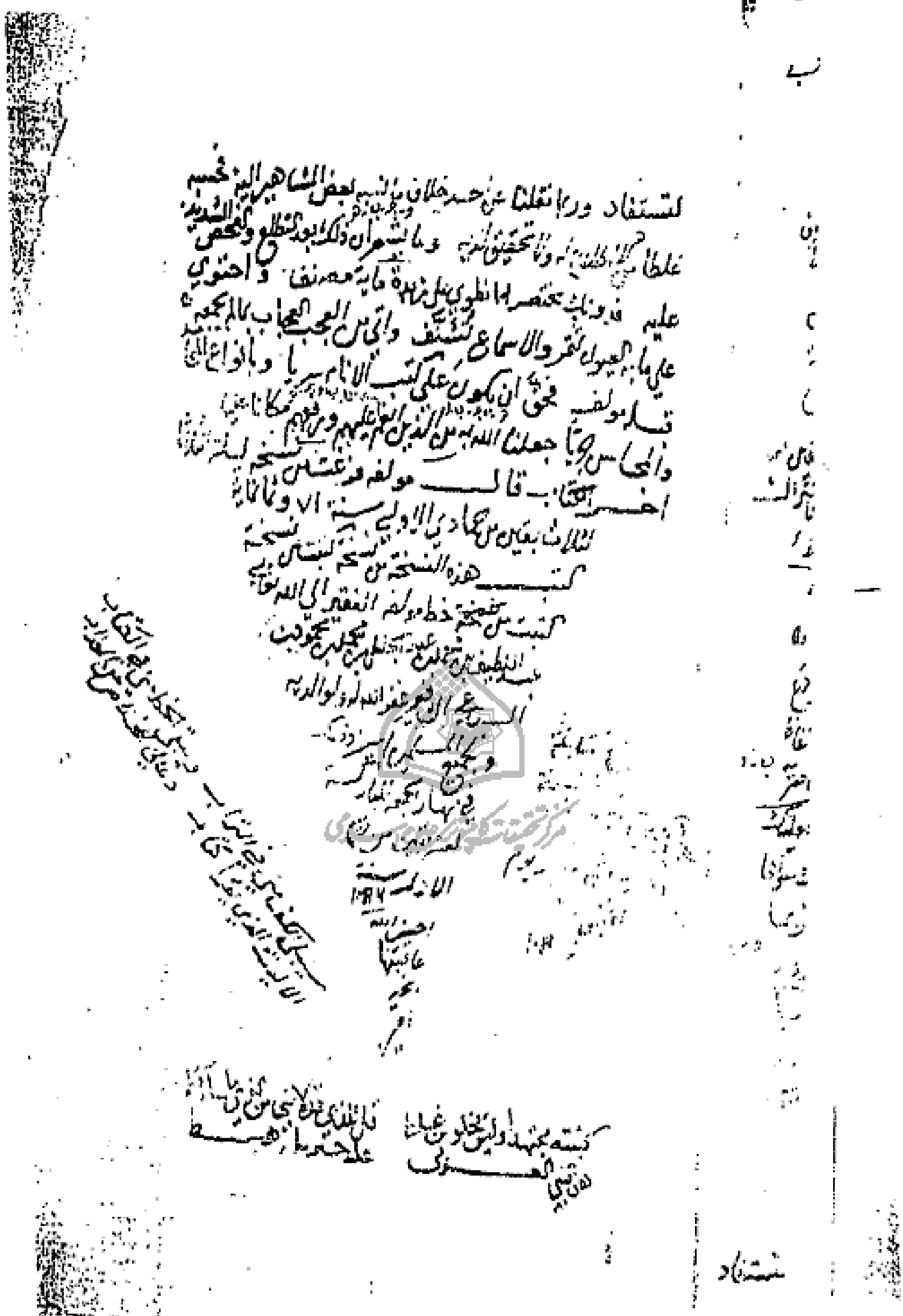
[illegible] بإيجاز اللفظ وحسن الائتلاف محيط بخلاصة كلامي

لتسهيل الارتشاف مع مزيد وفاق فائق الانسجام

[illegible] وإياك أسأل أن ينفع به على الدوام [illegible]

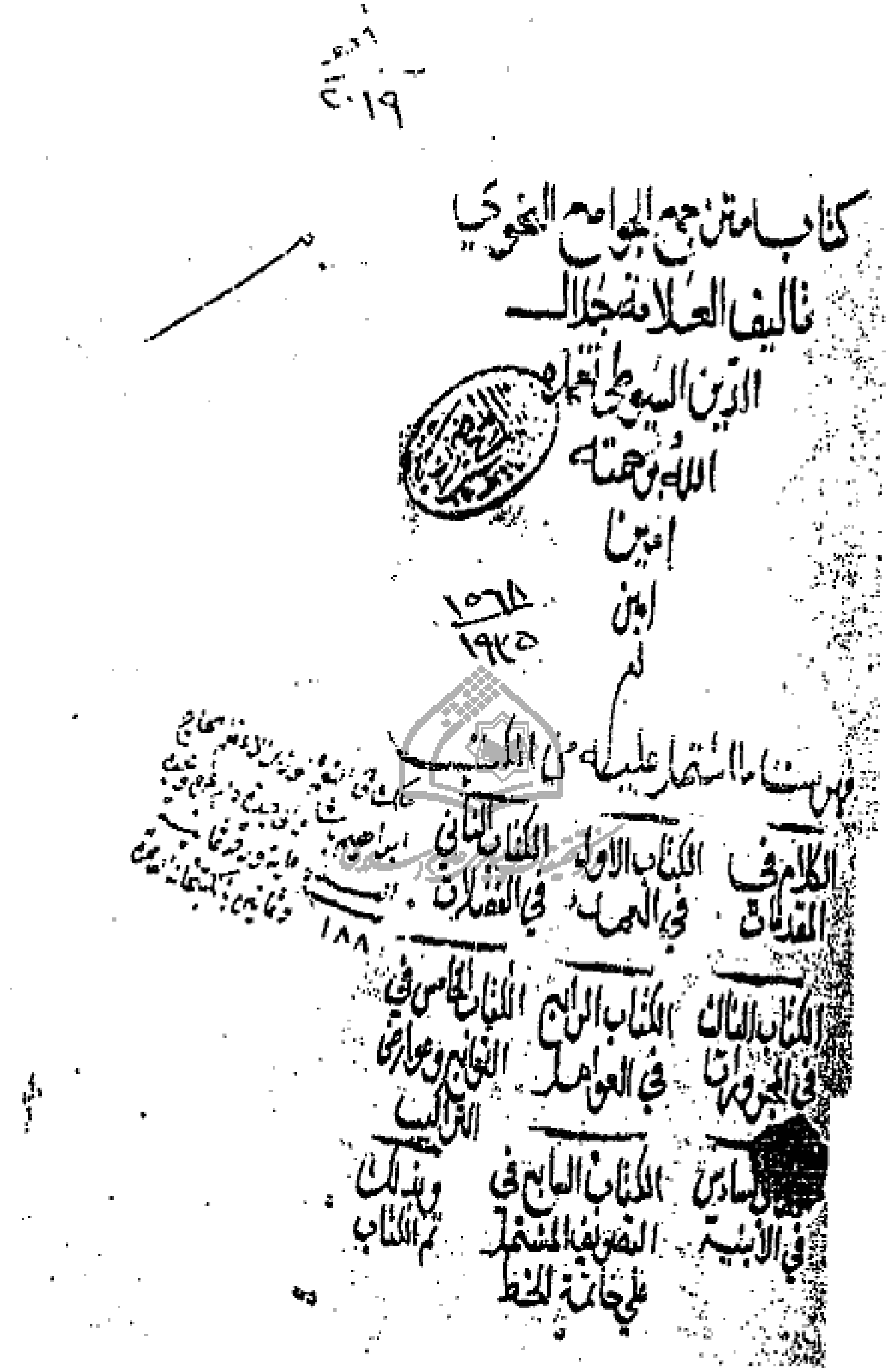
[illegible]

الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)



للمستفاد ورأيتها نقلا من خط ... بعض المشاهير اليه بخمسه
غلطا ... وما ثبت من ان ذلك بعد التطلع والفحص الشديد
عليه فدونك مختصرا ما انطوى على زبدة فائدة مصنف واحتوى
على ما به العيون تقر والاسماع تشنف واتى من العجب العجاب بالمجمع
فحق ان يكون على كتب الانام مبرزا وبانواع ...
وانى ... جعلنا الله من الذين انعم عليهم ...
اخر الكتاب قال مؤلفه فرغت من نسخه ليلة
ثلاث بقين من جمادى الاولى سنة ٧١ وثمانمائة
كتبت هذه النسخة من نسخة ...
كتبت من نسخة خط مؤلفه الفقير الى الله تعالى ...

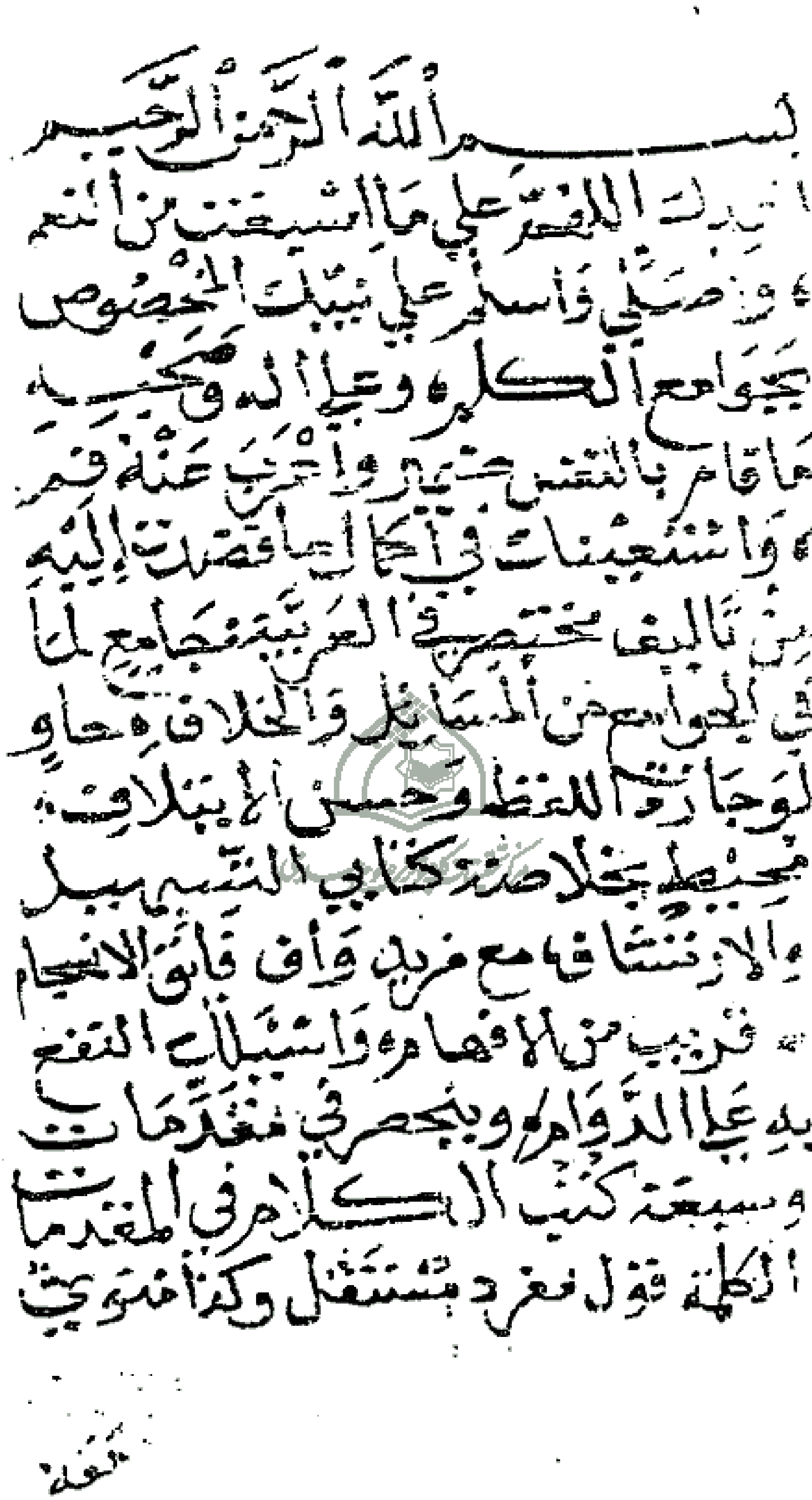
نهاية المخطوطة (أ)


كتاب متن جمع الجوامع النحوية
تأليف العلامة جلال
الدين السيوطي رحمه
الله برحمته
آمين
آمين

فهرست ما اشتمل عليه من الكتب

الكلام في المقدمات
الكتاب الأول في العمد
الكتاب الثاني في الفضلات
الكتاب الثالث في المجرورات
الكتاب الرابع في العوامل
الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التراكيب
الكتاب السادس في الأبنية
الكتاب السابع في التصريف المشتمل على خاتمة الخط
وبذلك تم الكتاب

صورة الغلاف للمخطوطة (ب)

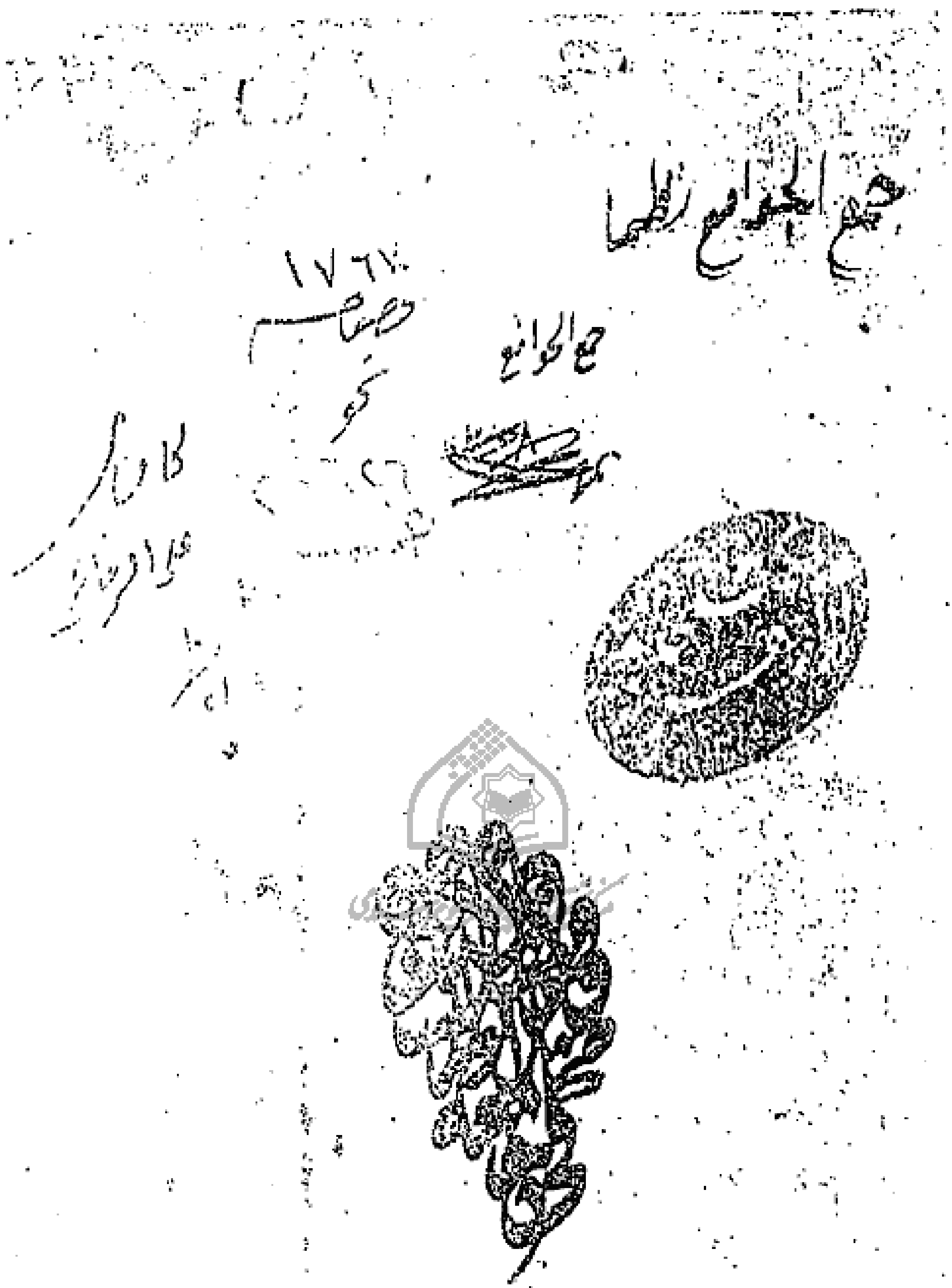


بسم الله الرحمن الرحيم
أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم
وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص
بجوامع الكلم وعلى آله وصحبه
ما قام بالنفس حمد وأعرب عنه فم
واستعنت في أكمل ما قصدت إليه
من تأليف مختصر في العربية جامع لما
في الجوامع من المسائل والخلاف حاو
لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف
محيط بخلاصة كتابي التسهيل
والارتشاف مع مزيد واف وتأتي الانسجام
قريب من الأفهام واستسهال النفع
به على الدوام وينحصر في مقدمات
وسبعة كتب الكلام في المقدمات
الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوي

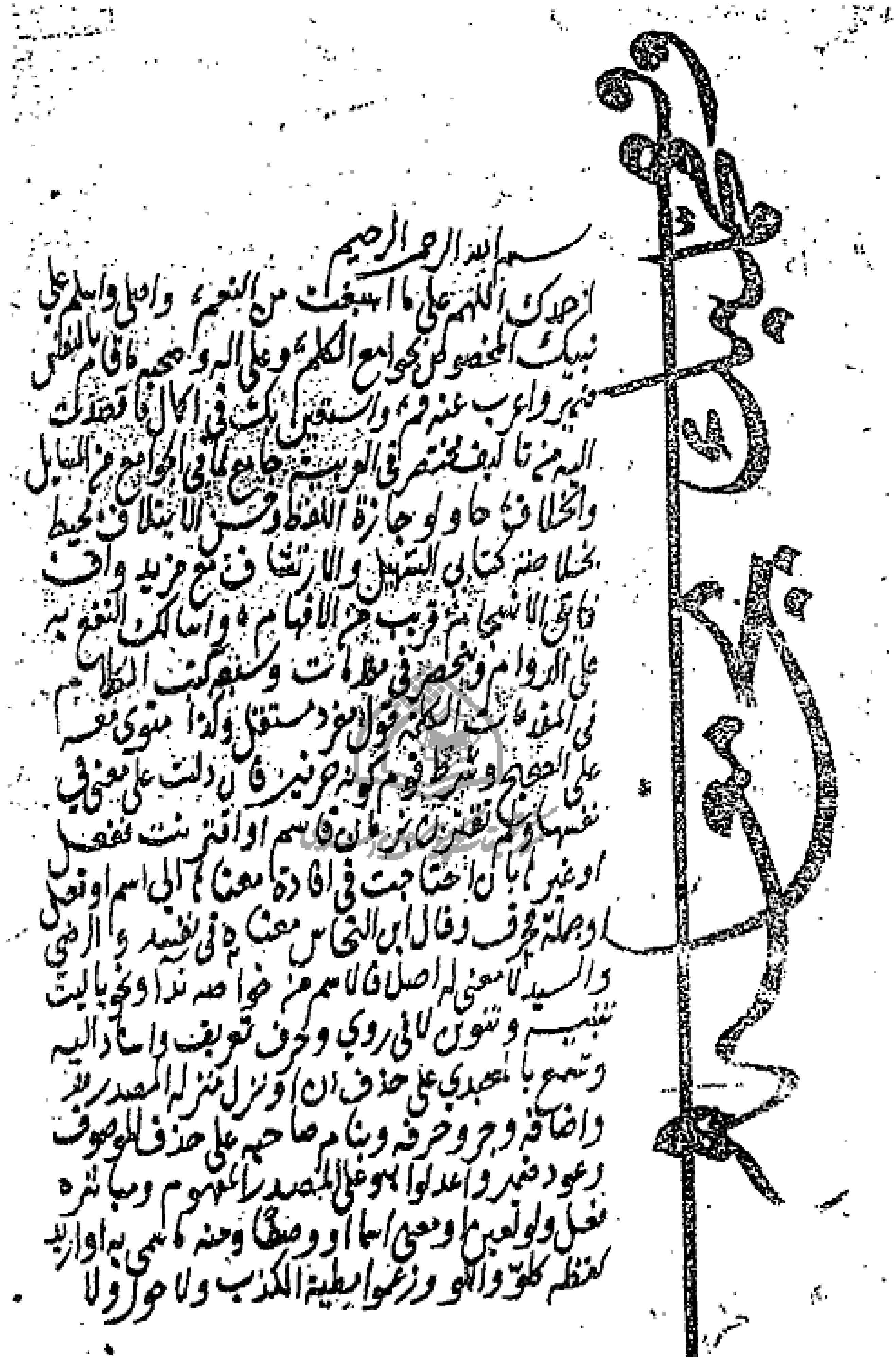
الصفحة الأولى من المخطوطة (ب)

ولو بالنعد دائما تغوية لمن نسب
اليه الانتراده او للتفرد وغير ذلك
من الامور التي تفضي للتسنفاد
وربما تقل لنا من واحد خلاف ما نسبه
بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا
من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما
شعر ان ذلك بعد التطلع والفحص
الشديد عليه فدونك مختصر
انطوي علي زبدة ماية مصنف واحتوي
علي ماية العيون تقروا الاستماع تشنف
وانه من العجب العجاب بما لم يجمعه
قبله مؤلف فحق ان يكون علي كتب
الانام سرباه وبانواع المحاصل والمحاسن
حريا جعلنا الله به مع الذين انعم
الله عليهم رفيهم مكانا عليا امين
وصلى الله علي نبينا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم

نهاية المخطوطة (ب)



صورة الغلاف للمخطوطة (ج)



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم، وأصلي وأسلم على
نبيك المخصوص بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه الفائقين بالفضل
[illegible] والعرب عنهم، وأستعين بك في الكمال فأقصدك
... تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل
والخلاف حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف محيط
بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافر
ذا يحق الانسجام قريب من الأفهام، وأسألك النفع به
على الدوام وينحصر في مقدمات وسبعة كتب الكلام
في المفردات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوي معه
على الصحيح وشرط قوم كونه جزئية فإن دلت على معنى في
نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت ففعل
أو بغيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل
أو جملة فحرف وقال ابن النحاس معناه في نفسه والرضي
والسيد لا معنى له أصلا فالاسم من خواصه نداء وجر وبليت
تنبيه وتنوين لا في روي وحرف تعريف وإسناد إليه
وتسمع بالمعيدي على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وقد
وإضافة وجر وحرفه وبناء صاحبه على حذف الموصوف
وعود ضمير وأعدلوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة
فعل ولو لعبا أو معنى اسما أو وصفا وحنه كمسمى به أو أريد
لفظه كلو والو وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا

نو

الصفحة الأولى من المخطوطة (ج)

الصفحة الأولى من المخطوطة (ج)

التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعمى أو بما خالف غيره
في تعبير او تأخير او تقديم فظنه من لا فطنة له ولا فهم
عدولا عن النهج القويم وما درى ان ذلك الا من نهم مستحسنا
النظر السليم وربما افصحت بذكر ارباب الاقوال او لو
بالتعداد او تقوية لمن نسب له الانفراد او
لتعدد وغير ذلك من الامور التي تقصد للاستفادة وربما
نقلنا عن اصحابنا ما نسبه بعض المذاهب اليه
فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما تعول
ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا
انطوى على زبدة ما به صنف واحتوى على ما به
العيون تقر والاسماع تتشنف والى قراءة العجب
العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق ان يكون على كتب
الاثام سريا وبانواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا
الله مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين [illegible]
والشهداء والصالحين [illegible]

ونفعهم ... [illegible]

نهاية المخطوطة (ج)

ميكروفيلم رقم

عنوان المصنف :

(جمع الجوامع)

اسم المؤلف :

١٨ ح

مصور عن النسخة المخطوطة بدار الكتب القومية

تحت رقم

صورة الغلاف للمخطوطة (د)

١٣٥



بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك اللهم على ما اسبغت من النعم واصلي واسلم على نبيك المخصوص

بجوامع الكلم وعلى آله واصحابه ما قام بالنفس ضمير واعرب عنه

واستقبل وبكل قصد [illegible] اليه من تاليف مختص في العربية جامع لما

في الجوامع من المسائل والخلاف حاو لوجازة اللفظ وحسن الابتداء

محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافر فائق

الانسجام قريب من الافهام واسالك النفع به على الدوام [illegible]

في مقدمات وسبعة كتب [illegible] الكلمة قول مفرد مستقل او [illegible]

منوي معه على الصحيح [illegible]

الصفحة الأولى من المخطوطة (د)

ثمنيه وثمني وفي ثمانين وجيران ولكن ولكن وهامع الله
والاشارة خالية من الكاف الا تاوبي ومضمر اوله همزة
وقيل هي المحذوفة وباسم همزة لا كادم وقيل هي المحذوفة
قبل ومع غيرها واحد لينين متماثلين مالم يلبس وجوز ابن
الضايع كتابة واوين وتنوب اليا عند الجمهور عن الف مختوم
بها اسم او فعل ثالثة مبدلة من يا او رابعة فصاعدا مطلقا
مالم تل يا في غير يحيى علما قيل او غيره فان وليها ضمير متصل او
تا فقولان والاصح في كلتا وكلتا الالف الا لدى وعلى الاول
أن نون فنا الزنا فاكد سيبويه المنصوب بالف وغيره بيا وتعرف
اليا بالتثنية والجمع والمرة والاسناد الى الضمير والمضارع وكون (الفاء)
او العين واوا اولا يكتب بالياء سبع غير متى ولا حرف غير بلى و
الى وعلى وحتى لا نسخ حوله تما الحكم فيها فيه ورسم المصحف متبع
ومن ثم قيل خطان لا يقاس خط المصحف والعروض اما القا
فية فالمقيدة تستوفي حروفها الا بنا تم الوزن بدونه فان كان
الروي الفا فيها ابدلا والمطلقة نصبا بالف والمختار حذف صلة
غيره والمدودة بالياء وما منه بين زيادة او حذف او بدل (مفقود)
ووضع للنقط او فيها للاشتراك ومن ثم اختار ابو حيان نقط الفاء (في القاف)
والنون والياء فصلا لا وصلا وبعضهم نقط الشين و (أحد)
والزنجاني نقطها اثالث ونقد اهل الغريب كل مهمل
[illegible]
[illegible]

نهاية المخطوطة (د)

لرابعها والجملة قيل ترادف الكلام والاصح اعم لعدم شرط الافادة
فان صدرت باسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف او مجرور فظرفية
ولا يضر تقدم حرف والعبرة بصدر الاصل واسمية الصدر فعلية
العجز ذات وجهين وتسمى الكبرى ان كان خبرها جملة
والصغرى ان كانت خبرا ولما بينهما اعتباران والقول
لفظ دال على معنى فيعم الثلاثة قيل والمهمل وليس مجازا في غير
الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المفيد خلافا لزاعميها الاعراب
قال الجمهور لفظي فهو اثر يجلبه العامل ظاهرا او مقدرا وقيل او
منوي وخص المقدر بما الفه منقلبة والمنوي بغيره وقيل
معنوي فهو التغيير لعامل لفظا او تقديرا قيل او محلا في المبني
ومحله آخر الكلمة وما نزل منزلته وهو اصل في الاسما وثانيها
فيها والبناء ضده والمبني الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية
والاسم قيل ان اشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل ان تضمن
معنى الحرف وقيل او وقع موقع مبني او ضارع ما وقع او اضيف
اليه وقيل او كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك
وابي الفتح وابي البقاء ان اشبه الحرف بلا معارض في وضعه على حرف
او حرفين واب ونحوه ثلاثي وضعا لزمت الاضافة وقيل اصلها

والصحيح انه زائد على الماهية ومقارن الوضع

الصفحة الأولى من المخطوطة (هـ)

وما درى ان ذلك الامر مبهم ليستخرج الفكر السليم وربما
افصحت بذكر ارباب الاقوال ولو بالتفرد اما تنويه
لمن نسب اليه الانفراد او التفرد وغير ذلك من الامور التي
تقصد للاستفادة وربما نقلنا عن احد خلاف ما نسبه
بعض المشاهير اليه فيحسبه غلطا من اطلع عليه ولا تحقيق لديه
وما شعر ان ذلك بعد التتبع والفحص المستدل عليه فدونك
مختصرا انطوى على زبدة ما نثر مصنف واحتوى على ما به العيون
تقر والاسماع تتشنف والفى من العجب العجاب بما لم يجمعه
قبلي مؤلف فحق ان يكون على كتب الامام سويا وبانواع المحامد
والمحاسن حريا جعلنا الله من الذين انعم الله عليهم ورزقهم
مكانا عليا آخر الكتاب قال المولف ابقاه الله تعالى
على يد مولفه عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الشافعي عفى الله عنه
والفراغ في سنة
911

وكان الفراغ من نسخه حادي
عشر جمادى الاول من السنة المذكورة

ملك الفقير كاتبه
شمس الدين الحلبي

نهاية المخطوطة (هـ)



متن جمع الجوامع
لمولانا الإمام العالم الهمام
العمدة الشيخ جلال
الدين السيوطي
نفع الله
به

العشاريات

علامات الاسم عشر كونه مجرورا أو منونا أو معرفا أو مسندا
إليه أو منسوبا أو مضافا أو مثنى أو مجموعا أو منسوبا أو مصغرا
صور الكلام عشر كونه من مبتدأ وخبر أو مبتدأ وفاعل سد
مسد الخبر أو اسم فعل وفاعله أو فعل واسم أو فعل واسمين
أو فعل وثلاثة أسماء أو فعل وأربعة أسماء أو شرط وجواب أو قسم
وجواب علامات الإعراب عشر الضم والفتح والكسر
والسكون والواو والألف والياء والنون وحذف حرف العلة و
المعربات مطلقا عشر الاسم المفرد المنصرف وجمع التكسير
المنصرف وغير المنصرف والجمع بالألف والتاء وما جرى مجراه
والأسماء الستة والمثنى وما جرى مجراه وجمع المذكر السالم
وما جرى مجراه والفعل الصحيح الآخر المعرب بالحركات
والمعتل الآخر والأمثلة الخمسة غير المنصرف عشر
وصف مزيد أو موازن أو معدول وعلم مزيد أو موازن أو معدول

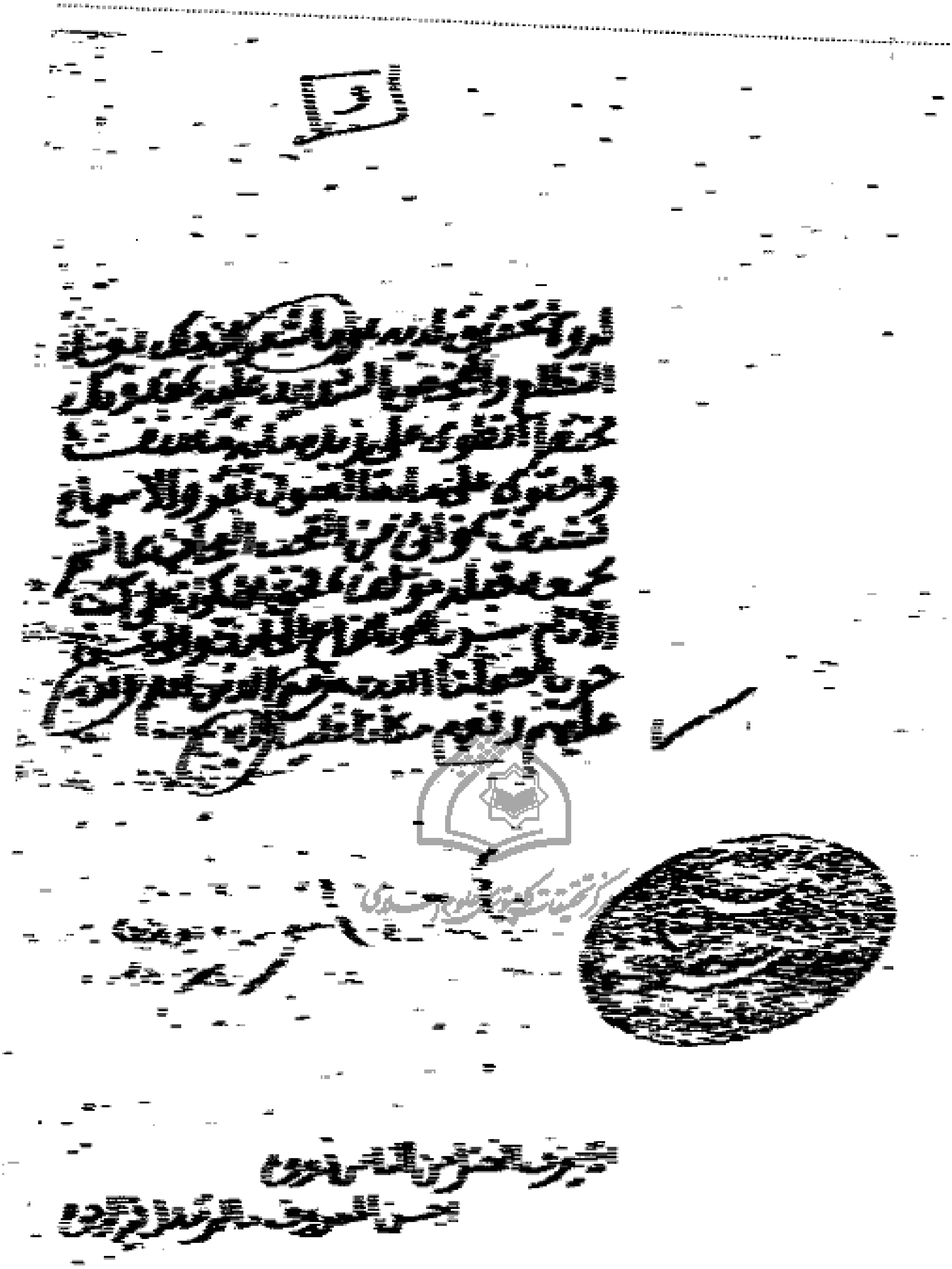
صورة الغلاف للمخطوطة (و)



بسم الله الرحمن الرحيم عليك توكلي

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم، وأصلي وأسلم على
نبيك المخصوص بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ما قام
بالنفس ضمير وأعرب عنه فم، وأستعين بك في إكمال
ما قصدت إليه من تأليف مختصر في علم العربية
جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاويًا
لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة
كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافر فائق
الانسجام، قريب من الأفهام من أساليب التقريب على
الدوام، وينحصر في مقدمات وسبعة كتب الكلام
في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل أو منوي
معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين فإن دلت
على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم أو اقترنت
فالفعل أو غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم
أو فعل أو جملة فحرف

الصفحة الأولى من المخطوطة (و)



نهاية المخطوطة (و)

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدكَ اللّهمّ على ما أسبغت من النّعم ، وأصلّي وأسلّم علـى نبيّـك محمـد [1] المخصُوص بجوامع الكَلِم ، وعلى آله وأصحابه [2] ما قام بالنفس ضمير ، وأعربَ عنه فمٌ ، وأستعينُ بك [3] في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في علم [4] العربيّة ، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة كتابيّ (التّسهيل) [5] و(الارتشاف) [6] مع مزيدٍ وافٍ ، فائق الانسجام ، قريب من الأفهام ، وأسألكَ النّفع به على الدّوام ، وينحصر في مُقدّمات وسبعة كُتُب .

الكلام في المقدمات

[الكلمة وأقسامها]

الكلمة : قول مفرد مُستَقِلٌّ ، وكذا منويٌّ مَعَهُ على الصحيح ، وشَرَطَ قومٌ كونَهُ حرْفين . فإن دلّت على معنىً في نفسِها ، ولم تقترنْ بزمانٍ فاسمٌ ، أو اقترنت فَفِعْـلٌ . أو [7] غيرها بأنْ احتاجت في إفادة معناها إلى اسْم أو فِعْل أو جُملةٍ فَحَرْفٌ .

وقال ابن النّحاس [8] : معناه في نفسه . [والرّضي [9] والسّيّد [10] : لا معنى لـه

---

(١) كلمة : " محمد " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(٢) أ ، ب ، جـ ، و : " وصحبه " .

(٣) أ ، جـ ، د : " أستعينك " .

(٤) كلمة : " علم " ساقطة من أ ، ب ، جـ ، د .

(٥) وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، وقد حققه محمد كامل بركات ، ونشره في دار الكتاب العربي بالقاهرة ، سنة ١٩٦٧.

(٦) وهو ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، وقد حققه رجب عثمان محمد ، ونشر في مكتبة الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٩٩٨م .

(٧) أي : أو في غيرها .

(٨) انظر : همع الهوامع ٨/١ . وابن النّحاس هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النّحاس ، له : شرح كتاب المقرب ، توفي سنة ٦٩٨هـ . انظر : بغية الوعاة ١٣/١ - ١٤ وفوات الوفيات ٣/ ٢٩٤ - ٢٩٧ وشذرات الذهب ٤٤٢/٥ .

(٩) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٤/١ . والرضي هو محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، نجم الدين ، عالم بالعربية ، وهو صاحب شرح الكافية و شرح الشافية ، وكلاهما لابن الحاجب ، توفي سنة ٦٨٤هـ أو ٦٨٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٦٧/١ - ٥٦٨ والأعلام ٨٦/٦ .

(١٠) هو الحسن بن محمد شرفشاه العلوي الاستراباذي ، أبو الفضائل ، السّيّد ركن الدين ، عالم الموصل في عصره ، من كتبه : شرح الشافية في التصريف وشرح الحماسة ، توفي سنة ٧١٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٢١/١ - ٥٢٢ وشذرات الذهب ٣٥/٦ والدرر الكامنة ٢/ ١٦ والأعلام ٢١٥/٢ .

أصلاً] (١) .

[خواصّ الإسم]

فالاسم من خَواصّه نداء ، ونحو : ﴿ يا لَيْتَ ﴾ (٢) تنبية ، وتنــوينٌ لا فــي رَوِيّ ، وحرفُ تعريفٍ ، وإسناد إليه . و" تَسمع بالمعَيْديّ " (٣) على حذف (أنْ) أو نزل منزلة المصدر . وإضافةٌ وجَرٌ وحرفُهُ و :

... ... بِنَامَ صَاحِبُهُ (٤)

على حذف الموصوف . وعَودُ ضميرٍ ، و﴿ اعْدِلُوا ﴾ (٥) هو على المصدر المفهــوم . ومُبَاشَرةُ فعل .

وهو (٦) لعَينٍ أو مَعْنى ، اسمًا أو وَصفًا ومنه ما سُمّي به ، أو أُرِيْد لفظه كَلَــوْ ، واللّوّ ، و" زَعَمُوا مَطِيّة الكذب " (٧) و"لا حَولَ ولا قُوة إلاّ بالله كنزٌ " (٨) .

[أقسام الفعل]

والفعلُ ماضٍ إنْ دخله تاءُ فاعلٍ ، أو تاءُ (٩) تأنيثٍ ســاكِنَةً . وأمــرٌ إنْ أَفْهَمَ الطَّلَبَ، وقَبِلَ نونَ تُوكيدٍ ، وهو مُستَقبَل / ١أ / وقد يُــدلّ عليــه بــالخبر وعكــسه .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د .

(٢) سورة يس ، آية ٢٦ .

(٣) هذا القول جزء من مثل عربي ، وتمامه : " أنْ تسمع بالمعيدي خير من أنْ تــراه " . انظــر : مجمــع الأمثال ٢٢٧/١ وتمثال الأمثال ٣٩٥/١ و جمهرة الأمثال ٢١٥/١ .

(٤) جزء من بيت من الرجز وتمامه :

واللهِ ما لَيْلي بِنَامَ صاحِبُهُ

وهو لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ وبلا نسبة في الإنصاف ١١٢/١ و شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣ وشرح الأشموني ٢٧٦/٢ والمقاصد النحوية ٣/٤ وشرح قطر الندى ٤٣ الهمع ١٣/١ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ، سورة المائدة ، آية ٨ .

(٦) ب ، جـ : " و لو " .

(٧) هذا القول من أقوال العرب ، انظر : لسان العرب ، مادة (زعم) ٢٦٧/١٢ .

(٨) حديث شريف أخرجه البخاري في كتاب (الدعوات) ٣٠٨/٣ و مسلم في كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٢٠٧٧/٤ – ٢٠٧٨ و أحمد في مسنده ١٥٦/٥ والترمذي في كتــاب (الــدعوات) ٧٥٦ وابن ماجه في كتاب (الأدب) ٦٣٠ .

(٩) كلمة : (تاء) ساقطة من ب ، ج ، د .

ومُضَارِعٌ إنْ بُدِئَ بِهَمزِ مُتكلّم فرد ، أو نونه مُعَظِّمًا أو جمعًا ، أو تاء مُخَاطب مُطلقًا ، أو غائبة أو غائبَتَين ، أو ياء غائبٍ مُطلقًا ، أو غائبات .

[زمان المضارع]

وهو صالح للحالِ والاستقبال خلافًا لمَنْ خَصّهُ بأحدهما ، ثمّ المختار حقيقةٌ في الحالِ ، وثالثُها : فيهما .

[حالات المضارع]

ويُرَجَّح الحال مجرّدًا . ويتعَيّن بـ (الآن) ونحوه ، و(ليس) و(ما) و(إنْ)، و(لام الابتداء) عند الأكثر .

والاستقبالُ بظرفِهِ ، وإسْنَادِهِ [1] لمتوقَّعٍ ، وكونه طَلَبًا، أوْ وَعْدًا ، ومع توكيدٍ، وترجٍّ ، ومُجَازاةٍ ، وناصبٍ خلافًا لبعضهم مُطلقًا ، وللسُّهَيلي [2] في (أنْ) و(لو) مَصْدريَّةً ، وحَرْفِ تنْفيسٍ ، لا (لام قسمٍ) ، و(لا) نافيةً في الأصَحّ .

وينصرف للمُضي بـ (لم) و(لمّا) ، و قيل : كان ماضيًا فغيِّرت صيغتُه ، و(لو) للشرط ، و(إذ) و(رُبّما) و(قد) للتقليل ، وكونه خبر باب (كان) ، قيل : و(لمّا) الجَوابيَّة ، وما عُطِفَ عليه أو عطف على حالٍ أو مُستَقْبَل أو ماضٍ فكهو .

[حالات الماضي]

والماضي للحال بالإنشاء [3] ، وللاستقبال [4] بِطَلَبٍ ، ووَعْدٍ ، وعطفٍ على مُسْتَقْبَل ، ونفي بـ (لا) و(إن) بعد قَسَمٍ .

ويحتمله [5] والمضيَّ بَعْدَ همزة التَّسوية ، فإنْ كانت (لمْ) بعد (أمْ) تعيَّن المضيُّ . وتحضيضٍ ، و(كلّما) ، و(حيث) . وواقعًا صلةً ، أو صِفَةَ نكرةٍ عامّةٍ .

---

(١) جـ : " و استناده " .

(٢) انظر : نتائج الفكر ٩٧ . والسهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون، أبو القاسم السهيلي الأندلسي المالقي ، صنف : الروض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتم، ونتائج الفكر ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٨١ هـ انظر : بغية الوعاة ٨١/٢ - ٨٢ وإنباه الرواة ١٦٢/٢ والأعلام ٣١٣/٣ .

(٣) أي : إذا قصد به الإنشاء ، كبعت واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود . الهمع ٢٤/١ .

(٤) ب ، جـ ، د : " والاستقبال " .

(٥) أي : يحتمل الاستقبال .

وأنكر أبو حيّان [1] هذا القِسْمَ .

وليس أصلَ الأفعَالِ ، والباقي فَرْعٌ ، ولا الأمر مُقتَطَعًا من المضارِعِ على الأصحِّ .

[أقسام الحرف]

والحرف : لا علامَةَ له ، فإنْ اختَصَّ باسْمٍ أو فعْلٍ عملَ ، وإلاّ فَلا ، ويُستَثنى من الأوّل (هل) التي في حيّزها فِعْل ، ومن الثّاني(ما) و(لا) و(إنْ) النّافيات ، وليس منه (عسى) ، و(ليس) ، و(كان) وأخَواتها على الصّحيح .

[الكلام]

والكلامُ : قولٌ مفيدٌ ، وهو ما يحسن سكوت / ٢أ / المتكلّم عليه ، وقيل : السّامع، وقيل : هما .

والأصحّ : اشتراط القصد ، وإفادة ما [2] يجهل ، واتّحاد [3] الناطق ، وأشكل تصوير خلافه .

ولا يمكن [4] في كلمةٍ ، خلافًا لابن طَلْحة [5] ، ولا اسمٍ وحرفٍ ، خلافًا [للفارسيّ [6] ، ولا فعلٍ وحرفٍ ، خلافًا] [7] لشذوذٍ ، بل في اسمين ، واسمٍ وفعلٍ .

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢٠٣٤/٤ . وأبو حيّان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين أبو حيّان الأندلسي الغرناطي ، وهو من كبار العلماء بالنحو واللغة والتفسير والحديث والأدب ، له مصنفات عديدة منها : ارتشاف الضرب والبحر المحيط والتذييل والتكميل واللمحة ، توفي سنة ٧٤٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٨٠/١ - ٢٨٥ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ وحسن المحاضرة ٥٣٤/١ والبدر الطّالع ٨٠٦ - ٨٠٩ ونفح الطّيب ٥٣٥/٢ - ٥٧٠ .

(٢) د : "ما لا" .

(٣) أ ، جـ ، د : " لا اتحاد " .

(٤) الضمير عائد إلى الكلام ، انظر : الهمع ٣٣/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٨٣٢/٢ والهمع ٣٣/١ . وابن طلحة هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الإشبيلي ، أبو بكر، المعروف بابن طلحة، كان إماماً في العربية درس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة ، توفي بإشبيلية سنة ٦١٨هـ . انظر : بغية الوعاة ١٢١/١- ١٢٢ .

(٦) انظر: الارتشاف ٨٣٢/٢ والهمع ٣٤/١ . والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، الإمام أبو علي الفارسي، ومن تصانيفه : الحجة، والتذكرة، وأبيات الإعراب، والمسائل الحلبية ، والإيضاح، والتكملة،توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢١/١-١٢٢ وإنباه الرواة ٣٠٨/١-٣١٠.

(٧) ما بين المعكوفين : ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

[تقسيم الكلام إلى خبر و إنشاء]

وهو خَبَرٌ إنْ احتمل الصّدقَ والكَذب ، وإلاّ فإنشاء، والأصحّ انحصاره فيهما .

[الكَلِم]

والكَلِمُ : المركّب من ثلاثٍ ، وإنْ لم يُفِدْ ، وهو اسم جنسٍ لـ (كلمةٍ) ، لا جمعُ كثرةٍ ، ولا قلّةٍ . ولا شرطه تعدد الأنواع ، خلافًا لزاعميها .

[الجملة]

والجملة : قيل : ترادف الكلامَ ، والأصحُّ أعمُّ ؛ لعَدَم شرط الإفادة ، فإنْ صدّرت باسمٍ فاسْميّةٌ ، أو فعلٍ ففعليّةٌ ، أو ظرفٍ أو مجرورٍ فظرفيّة ، وإنْ تَقَدَّمَها حَرْفٌ .

والعبرةُ بصَدْرِ الأصلِ . واسميّةُ الصَّدْر فعليّةُ [1] العَجز ذاتَ وَجْهَيْنِ ، وتُسمّى الكبرى إنْ كان خبرُها جملةً ، والصّغرى إنْ كانتْ خبرًا . ولِما بينَهُما اعتِبَاران .

[القول]

والقولُ : لفظٌ دَلّ على معنىً ، فيعمّ الثّلاثَ ، قيل : والمهملَ . وليس مَجَازًا في غير الكلمة ، ولا خاصًّا بالمُرَكّب ، ولا المفيدِ خلافًا لزاعميْها .

[الإعراب]

الإعرابُ ، قال الجمهور : لفظيٌّ : فهو أثرٌ يجلبُه العاملُ ، ظاهرٌ أو مُقدّرٌ ، قيل : أو مَنْويّ [2] ، وخُصَّ المُقَدّرُ بما ألِفُه مُنْقلِبَةٌ ، والمنويُّ بغيره .

وقيل : مَعْنويٌّ، فهو التّغْيير لعاملٍ لفظًا، أو تقديرًا، قيل :[3] أو مَحَلاً في المبنيّ . ومَحلّه آخر الكلمة، أوْ مَا [4] نُزّلَ منزلته [5] . والصّحيحُ أنّه زائد على الماهيّة [6] ومقارنٌ للوضعِ [7] ، وهو أصلٌ في الأسماء ، وثالثُها : فيهما [8] .

---

(١) أ : " ففعلية " .

(٢) د : " أو معنويّ " .

(٣) د : " قال " .

(٤) د : " وما " .

(٥) المراد بما نزل منزلته : الأفعال الخمسة ، فإن علامة الإعراب فيها النّون ، وحذفها ، وليست هي آخر الكلمة، وكذا اثنا عشر ، واثني عشر ، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة . انظر الهمع ٤٣/١ .

(٦) أي : ماهية الكلمة .

(٧) والمقصود هنا أنّ يوضع الإعراب مقارنًا للكلام ، أي : في زمانه . انظر : الهمع ٤١/١ .

(٨) انظر خلاف النحاة في مسألة : (الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال ؟) ، في الهمع ٤٤/١ - ٤٥ وانظر أيضًا : التبيين ١٥٣ .

[البناء و المبني]

والبناء ضدُّه ، والمبني: الحروف [1] ، والماضي ، وكذا الأمرُ، خلاف للكوفيّة[2] ، والاسم : قيل : إنْ أشْبَهَ الفعل المبني [3] . / ٢ب / وقيل : إنْ لمْ يُرَكَّب . وقيل : أو تضمَّنَ [4] مَعْنَى الحرفِ . وقيل : أو وقع مَوْقع مَبْني ، أو ضَارَعَ ما وَقَع [أو وقع موقع ما ضارع] [5] ، أو أُضيفَ إليه . وقيل : أو كثرت علل منع الصَّرف .

والمختارُ وِفاقًا لابن مالك [6] ، وأبي الفتح [7] ، وأبي البقاء [8] : إن أشْبَهَ الحرفَ بلا مُعَارِض .

[الوجوه المعتبرة في شبه الحرف]

في وَضْعِهِ على حَرْفٍ أو حرفين . و(أبٌ) و نحوه ثلاثي . و(مَعَ) لزمت الإضافة .وقيل : أصلها : (مَعَي) . ومعناه ــ ولو لم يُوْضَع ــ كالإشارة ، و(ذان) و(تان) للتثنية . واستعماله بأن يَنُوبَ عن الفعل ، ولا يتأثَّر كأسماء الأفْعَال ، وقيل : هي منصوبة بمُضْمَر، وقيل : هي مبتدآت، فلتضمّنها لام الأمر، وحمل الباقي . وافْتِقَارِه بتأصل كموصول . وإهماله كأوائل السّور . ولفظِهِ كـ (حاشا) . وعِلّةُ المضمر

---

(١) ب ، جـ : " الحرف " .

(٢) فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ ، والارتشاف ٦٧٤/٢ وشرح ابن عقيل ٣٨/١ ، والتصريح ٢٠٠/١ والإنصاف ٥٢٤/٢ .

(٣) كلمة : " المبني " ساقطة من ج .

(٤) هـ : " إنْ تضمن " .

(٥) ما بين المعكوفين : ساقط من أ ، د ، هـ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٧/١ . وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين ، أبو عبد الله ، الطائي الجياني الشافعي النحوي ، أحد الأئمة في علوم العربية ، ولد في الأندلس، وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها ، له من التصانيف : الألفية ، والتسهيل وشرحه ، والكافية الشافية و شرحها ، وغير ذلك كثير ، توفي سنة ٦٧٢هـ . انظر : بغية الوعاة ١٣٠/١ ، غاية النهاية ١٨٠/٢ .

(٧) انظر: اللمع في العربية ٩١. وأبو الفتح هو عثمان بن جني، النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، من تصانيفه: الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب والمحتسب ، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة ، توفي سنة ٣٩٢هـ . انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ وشذرات الذهب ١٤٠/٣ ووفيات الأعيان ٢٤٧/٣ – ٢٤٨ ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٨) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٧٩/٢ . وهو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري، صنّف كتباً كثيرة منها :اللباب في علل البناء والإعراب، وشرح اللمع =

المعنويّ [١] .أو الافتقارُ . أو الوضعُ في كثير. أو استغناؤه باختلاف صيَغِهِ ،احتمالاتٌ .

[المعرب من الأسماء و الأفعال]

والمعْرَبُ اسم بخلاف ذلك . والمضارعُ لشَبَهِهِ [٢] في اعتوار المعاني . وقيل : إبهامه ، وتخصيصه ، قيل : ودُخُول اللام . قيل : وجَرَيانه . فإن لحقته نون إناثٍ بُني خلافًا لابن درستويه [٣] . أو تأكيد فثالثُها : الأصحُّ [٤] إنْ باشَرَتْ . لا تنفيسٌ خلافًا لابن درستويه [٥] .

وزعم الأخفش [٦] بِنَاءَ جَمْعِ المؤنّث نَصبًا ، وغير المنصرفِ جرّ، والزّجّاجُ [٧] :

- لابن جني ، والتبيان في إعراب القرآن ، والتبيين ، توفي سنة ٦١٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٨/٢ – ٣٩ وإنباه الرواة ١١٦/٢ – ١١٨ .

(١) ب ، هـ : " المنوي " .

(٢) جـ : " يشبهه " .

(٣) انظر : الارتشاف ٨٣٥/٢ والهمع ٥٥/١ . وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ، النحوي ، أبو محمد كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، صنف الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح ، وغريب الحديث ، والمقصور والممدود ، توفي في بغداد سنة ٣٤٧هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٦/٢ والأعلام ٧٦/٢ .

(٤) ذكر السيوطي أنّ نون التوكيد إذا اتصلت بالفعل المضارع ففيه ثلاثة أقوال : الأول : بناؤه مطلقاً والثاني : إعرابه مطلقاً والثالث : بناؤه إن كان الاتصال مباشراً ، وإعرابه إن فصلت عنه بألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، وقد أيد السيوطي هذا الرأي (الثالث) بقوله : " ثالثها الأصح " . انظر: الهمع ٥٥/١– ٥٦ ، وانظر أيضًا : التصريح ٢٠٢/١ .

(٥) فإن لحق الفعلَ المضارعَ حرفُ تنفيس وهو: السين وسوف، فالجمهور على إعرابه ، وزعم ابن درستويه أنه مبنيّ لأنه لا يوجد معه إلا مضموماً ، ولأنه صار به مستقبلاً ، فأشبه الأمر . انظر : الهمع ٥٦/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٨٤٢/٢ . وقال الأشموني عن هذا الرأي : " وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه " . انظر: شرح الأشموني ٧٠/١ . والأخفش هو سعيد بن مسعدة ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، عالم باللغة والأدب ، قرأ النحو على سيبويه ، صنف : معاني القرآن والمقاييس في النحو والاشتقاق ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢١٥ هـ . انظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١ – ٥٩١ وإنباه الرواة ٣٦/٢ – ٤٣ وطبقات النحويين ٧٢ – ٧٤ وأخبار النحويين للسيرافي ٦٦ – ٦٧ ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١ – ٢٣٠ .

(٧) انظر : التصريح ٢٢٩/١ والهمع ٥٧/١ والارتشاف ٥٦٨/٢ . والزّجاج هو ابراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج ، عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، وله من التصانيف : معاني القرآن والاشتقاق وشرح أبيات سيبويه وإعراب القرآن ، توفي سنة ٣١١هـ . انظر : بغية الوعاة ٤١١/١ – ٤١٣ وإنباه الرواة ١٩٤/١ – ٢٠١ وطبقات النحويين ١١١ – ١١٢ ووفيات الأعيان ٤٩/١ – ٥٠ ومعجم الأدباء ١٣٠/١ .

المثنّى . وفي ما قبل التركيب ، ثالثها : المختارُ وفاق لأبـي حيّـان [١] : واسـطة . وأُجْرِيَتْ في المحكي بـ (من) ، والمُتْبَعِ ، والمضافُ للياء معربٌ، وثالثها : واسطةٌ .

[محل الحركة]

مسـألة : الحَرَكة مع الحرف ، وقيل : بَعْدَهُ ، وقيل : قَبْلَهُ .

[تقسيم الحركات]

وَهْيَ : إعرابٌ ، وبناءٌ ، وحكايةٌ ، وإتباعٌ [٢] ، ونَقْلٌ ، وتخلّصٌ من سُـكونين . قيل : وحركةُ المُضَاف للياء ، ورجّحه أبو حَيَّان [٣] . وعندي : ومناسبة / ١٣أ / وتعمُّها. وهَل حركةُ الإعرابِ أصلٌ ، أو البناء أو همـا ؟ أقـوالٌ [٤] وليْـسَا مِثْلَـيْنِ ، خلافـًـا لقطـرب [٥] . وهو لفظيٌّ . ولا الحرف مجتمع [٦] من حركتَين على الصَّحيح [٧] .

[الأصل في البناء السكون]

مسـألة : الأصل في البناء السكون ، كالأمر ، فالفتح ، كالماضـي ، فالكسر ، فالضمّ [٨] . ولا يكونان في الفعل ، خلافًا للزَّنجاني [٩] .

---

(١) انظر / الارتشاف ٦٧٦/١ .

(٢) هـ : " وإشباع " .

(٣) انظر : الارتشاف ٨٣٤/٢ والهمع ٦٠/١ .

(٤) قال السّيوطي : وينبغي أن يكون هذا الخلاف مبنياً على أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فقط ، أو فيهما وفي الأفعال ، أو في الافعال فقط . انظر : الهمع ٦١/١

(٥) يرى قطرب أنَّ حركات الإعراب هي حركات البناء . انظر: الهمع ٦١/١ . وقطرب هـو محمـد بـن المستنير بن أحمد ، أبو علي النحوي ، المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمـر ، وله من التصانيف : العلل في النحو والأضداد وإعراب القرآن وغير ذلك ، توفي سنة ٢٠٦هـ . انظر: بغية الوعاة ٢٤٢/١ – ٢٤٣ وإنباه الرواة ١١٩/٣ – ٢٢٠ وطبقات النحـويين ٩٩- ١٠٠ وشـذرات الذهب ١٥/٢ – ١٦ ومعجم الأدباء ٥٢/١٩ – ٥٤ والمزهر ٤٠٥/٢ .

(٦) د : " مجمع " .

(٧) هـ : " على الأصح " .

(٨) د : " كالظم ".

(٩) انظر : الهمع ٦٢/١ . والزنجاني هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ، عز الدين ، الخزرجـي الزنجانيّ ، له : تصريف العزي ، والهادي في النحو ، وشرحه ، وغير ذلك ، توفي سـنة ٦٥٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١٢٢/٢ والأعلام ١٧٩/٤ .

وقد يُقدَّرُ [1] و يُنابُ عَنْهَا .

[أنواع الإعراب]

مســألة : أنواع الإعراب : رفعٌ للعُمَد ، ونصبٌ للفَضَلات ، وجرٌ لمــا بَيْنَهمــا وكذا جزمٌ ، خلافًا للمازني [2] والكوفيّة [3] . وخُصَّ الاسْمُ بالجرّ ، وقيل : ليس إعْرابًـا لهُ ، بل ضَعْفَ [4] للنَّصب . والفِعلُ بالجزم .

والأصلُ : رفعٌ بضمٍّ ، ونصبٌ بفتحٍ ، وجرٌ بكسرٍ ، وجَزْمٌ بسُكونٍ ، وخرجَ عَنْ ذلك سَبْعَةٌ .

[الباب الأول : ما جُمِع بألفٍ و تاء]

الأوّل : ما جُمِعَ بألف وتاء ، فيُنصبُ بالكسرة [5] ، وأجــاز الكوفيّــةُ [6] الفــتحَ . وهشام [7] في المعتلّ، وكذا ﴿ أولات ﴾ [8]، وما سُمّي به كـ (أَذْرِعَات) [9]، وقد يجري

---

(١) أ ، د : " تقدر " . والمقصود هنا أنّه قد يقدر سكون البناء وحركته كمــا تقــدر حركــات الإعــراب . انظر : الهمع ٦٢/١ .

(٢) قال المازني : إنّ الجــزم لــيس إعرابــاً ، انظــر : الارتــشاف ٨٣٦/٢ وشــرح الأشــموني ٤٨/١ والهمع ٦٤/١ . والمازني هو بكر بن محمد بن بقية ــ وقيل : ابن عدي ــ بن حبيــب ، أبــو عثمــان المازني ، وهو بصري، وكان إماماً في العربية متّسعاً في الرواية ، وقال المبرد : لم يكن بعد ســيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، له من التصانيف : التصريف والديباج وعلل النحــو ، والألــف والــلام ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٤٩هـ . انظر : بغية الوعاة ٤٦٣/١ – ٤٦٦ وإنباه الــرواة ٢٨١/١ – ٢٩١ وأخبار النحويين ٨٥ – ٩٥ ووفيات الأعيان ٢٨٣/١ – ٢٨٦ والأعلام ٦٩/٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ٨٣٦/٢ و الهمع ٦٤/١ .

(٤) في جميع النسخ : " ضم " ، تحريف .

(٥) ب ، جـ ، د ، هـ : " بالكسر " .

(٦) فمذهب جمهور الكوفيين على جــواز النــصب بالفتحــة مطلقــاً ، انظــر : شــرح الأشــموني ٧٠/١ والارتشاف ٨٤٢/٢ و الهمع ٦٧/١ والتصريح ٢٧٠/٢.

(٧) انظر : شرح الأشموني ٧٠/١ والارتشاف ٨٤٢/٢ . وهو هشام بن معاوية ، أبو عبــد الله ، الــضرير النحوي ، الكوفي ، أحد أصحاب الكسائي ، صنف : مختصر في النحو ، والحدود و القياس ، توفي سنة ٢٠٩هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٢٨/٢ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ و إنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ ﴾ ، سورة الطلاق ، آية ٦ .

(٩) جمع أذْرِعة ، جمع ذراع جَمْع قلة ، وهو بلد في أطراف الــشام . انظــر : معجــم البلــدان لياقوت الحموي ١٥٨/١.

كأرطاة [١] ، أو يكسر [٢] ولا يُنَوَّن .

ويُجمع بهما ذو التَّاء . وعلَمُ مؤنَّثٍ مُطلَقًا[٣] ، لا (قطامِ) المبنيُّ ، قيل : ولا غيرُ عاقلٍ . وصفةُ مذكَّرٍ لا يعقل ، ومصغَّره ، واسم جنسٍ مؤنَّث بالألف ، لا شاةٌ ، وشفةٌ ، وأمةٌ ، وفَعْلَى فَعْلان [٤] ، أو أفعَل غير مَنقولين إلى الاسميَّة على الأصحِّ فيهما ، وفي غير ذات أفعَل خُلْفٌ .

وشذَّ في أمٍّ ، فقيل : أمَّهات في النَّاسِ ، وأمَّات [٥] في غيرهم ــ وعكسُهُ قليل ــ وما سوى ذلكَ ، وقيل : يُقاسُ ما لم يُكسَّر .

وتُحذفُ له التَّاء ، فإنْ [٦] كانَ قبلُ ألفٌ أو همزةٌ فكالتَّثنية . ويُقَالُ : في ابنةٍ ، وبنتٍ ، وأختٍ ، وهَنَةٍ ، وذاتٍ : بناتٌ ، وأخواتٌ ، وهَنَاتٌ ، وهَنَوَاتٌ ، وذواتٌ .

وتُجمعُ حُروفُ المعْجَمِ ، فما [٧] فيه ألِفٌ يُقْصَرُ ويُمَدُّ فبَيَاتٌ ، وباءاتٌ [٨] .

وتتبع العَيْنُ حركةَ فاءِ مُؤنَّثٍ بهاءٍ أو لا : ثلاثيٌّ ، صحيح عَيْنٍ ساكنةٍ / ٣ب / غير مُضاعفٍ ، ولا صِفَةٍ .

وتفتحُ وتسكنُ تلوَ ضمٍّ وكسرٍ . ويُمْنَعُ ضمٌّ قَبْلَ ياءٍ ، وكسرٌ قَبْلَ واوٍ ، قيل : وياءٍ . والفرَّاء [٩] مُطلَقًا .

---

(١) الأرطاة : وَرَقٌ شجرها عَبْلٌ مَفْتول ، منبتها الرمال ، لها عُروق حُمْر ، يدبغ بورقها أساقي اللَّبن فيطيب طَعْم اللبن فيها . انظر : مادة (أرط) في اللسان ٢٥٤/٧ .

(٢) د : " ويكسر " .

(٣) كلمة : " مطلقاً " ساقطة من هـ .

(٤) د : " وفعلان " .

(٥) د : " وأما " .

(٦) هـ : " وإن " .

(٧) ب : " ممَّا " .

(٨) تجمع حروف المعجم بالألف والتاء ، لأنها أعلام ، فما كان فيه ألف كالياء ، فإنه يجوز قصره ومدّه بالإجماع ، فيقال فيه على القصر : (بَيَات) ، بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المدّ : (باءات) بالإقرار للهمز . انظر : الهمع ٧٢/١ .

(٩) انظر : الارتشاف ٥٩٥/٢ وشرح الأشموني ٣٧٣/٣ والهمع ٧٤/١ . والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية ، أبو زكريا المعروف بالفراء ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ عنه وعن يونس ، وصنف : معاني القرآن والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٠٧هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٣٣/٢ وإنباه الرواة ١/٤ - ٢٣ وطبقات النحويين ١٣١ - ١٣٣ ومعجم الأدباء ٩/٢٠ - ١٤ والمزهر ٤١٠/٢ .

وشذَّ جِروَات [1] ، وعيَرَات [2] ، و التُزم لَجَبات [3] وربَعَاتٌ [4] ، لفتح المفرد في لغةٍ . وسكّنه المبرِّد [5] قياساً . وفَتْحُ جَوَزَاتٍ [6] ، وبَيَضَاتٍ [7] لغةٌ [8] وكَهَلات[9] نادرٌ، خلافًا لِقُطرب [10]. وسُكونُ ظَبْيَاتٍ [11] لغةٌ [12] ، وشِبهِ الصِّفَةِ

---

(1) جمع جِرْوَة ، وهي الثمرة أول ما تَنْبُت غضّة ، انظر : مادة (جرى) في اللسان ١٤/١٤٠، وفي الصحاح : الجِرْوَة : الصغير من القثّاء ، انظر مادة (جرى) ٦/ ٢٣٠١ ، وفي القاموس المحيط : الجِرْوَة الثَّاقة القصيرة انظر مادة (جرى) ١٦٣٩، وانظر أيضاً: الارتشاف ٥٩٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٣ .

(2) جمع عِيَر ، وهي الإبل التي يتاجرون عليها انظر مادة (عير) في اللسان ٦٢٤/٤ والصحاح ٧٦٤/٢ وانظر أيضاً شرح الشافية للركن ٤٣٧/١ والارتشاف ٥٩٢/٢ .

(3) جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن ، انظر : مادة (لجب) في اللسان ٧٣٥/١ والصحاح ٢١٨/١ وانظر أيضاً : الكتاب ١٠٤/٤ وشرح الشّافية للركن ٤٣٦/١ والارتشاف ٥٩٣/٢

(4) جمع رَبْعَة ، أي : مربوع الخَلْق ، لا طويلٌ ولا قصيرٌ ، انظر : مادة (ربع) في اللسان ١٠٧/٨ والصحاح ١٢١٤/٣ ، وانظر أيضاً : الكتاب ١٠٤/٤ وشرح الشّافية للركن ٤٣٦/١ والارتشاف ٥٩٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/١ .

(5) انظر : المقتضب ١٩١/٢ . والمبرِّد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، الأزدي البصري ، أبو العباس المبرِّد ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وله من التصانيف : معاني القرآن ، والكامل ، والمقتضب ، والمقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٨٥هـ مع اختلاف . انظر: بغية الوعاة ٢٦٩/١ - ٢٧١ وإنباه الرواة ٢٤١/٣ وطبقات النحويين واللغويين ١٠١ - ١١٠ ومعجم الأدباء ١١١/١٩ - ١٢٢ والمزهر ٤٠٨/٢ - ٤٠٩ .

(6) جَوَزَات : جمع جَوْزَة ، وهي السقية الواحدة من الماء ، انظر مادة (جوز) في اللسان ٣٢٩/٥ ، وفي القاموس المحيط : الجَوْزَات : غدَدٌ في الشّجَر بين اللحيين ، انظر مادة (جوز) ٦٥٢ ، وانظر أيضاً : شرح الشافية للركن ٤٣٢/١ وشرح التسهيل١٠٣/١ .

(7) بيضات : جمع بيضة ، انظر : شرح الشافية للركن ٤٣٢/١ وشرح التسهيل ١٠٣/١.

(8) فتح الواو والياء من (جَوَزَاتٍ) و(بَيَضَات) لغة هذيل . انظر : المقتضب ١٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٤٩/٢ وشرح التسهيل ١٠٣/١ وشرح الأشموني ٣٧٥/٣ .

(9) كهلات : جمع كهْلة ، وحكي تحريك الهاء ، ورجل كهل وامرأة كهلة : إذا انتهى شبابهما ، وذلك عند استكمالهما ثلاثاً وثلاثين سنة ، انظر : مادة (كهل) في اللسان ٦٠٠/١١ والقاموس ١٣٦٣ ، وانظر أيضاً : الارتشاف ٥٩٣/٢ وشرح التسهيل ١٠٢/١.

(10) انظر : شرح الأشموني ٣٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٢/١ والارتشاف ٢/ ٥٩٣ .

(11) ظبيات : جمع ظَبْيَة ، وهي الحياء من المرأة وكل ذي حافرٍ ، انظر : مادة (ظبا) في اللسان ٢٢/١٥ والصّحاح ٦٢٤١٧ .

(12) فنحو (ظَبْيَات) ، بإسكان العين ، لغة قوم من العرب ، والمشهور الفتح ، انظر شرح الأشموني =

قليلٌ ، وغيرهُ ضَرُورَةٌ سَهلَةٌ .

[الباب الثاني : ما لاينصرف]

الثاني : ما لا يَنْصَرِفُ : فيُجَرُّ بالفتحة ما لمْ يُضَفْ ، أو يَصحَب أَلْ ، أوبدلها. والمختارُ [وِفاقًا للمبرّد (١) ، والسّيرافي (٢) ، وابن السرّاج (٣) ، والزَّجّاجي (٤)] (٥) صَرفُه (٦) ، و ثالثُها :إنْ بقي علّةٌ فقط (٧) .

[علل منع الصرف]

[الأولى : ألف التأنيث]

ويَمْنَعُ صَرْفَ الاسْمِ أَلِفُ التَّأْنيثِ مُطْلَقًا .

- ٣٧٥/٣ ، وشرح التسهيل ١٠٠/١ والهمع ٧٤/١ والارتشاف ٥٩٥/٢ .

(١) انظر : المقتضب : ٣١٢/٣ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ٥٧/١ والهمع ٧٧/١ . والسّيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضي، أبو سعيد ، السيرافي النحوي ، وقال أبو حيان التوحيدي في تقريظ الجاحظ : أبو سعيد السيرافي شيخ الشيوخ ، وإمام الأئمة ، أخذ النحو عن ابن السراج ومبرمان ، له من التصانيف : شرح كتاب سيبويه ، وشرح أبيات سيبويه ، والإقناع في النحو ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٦٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٠٧/١ - ٥٠٩ وطبقات النحويين ١١٩ وإنباه الرواة ٣٤٨/١ - ٣٥٠ ومعجم الأدباء ١٤٥/٨ .

(٣) انظر : الأصول لابن السراج ٧٩/٢ وشرح الأشموني ٧٥/١ . وابن السّراج هو محمد بن السّري بن سهل ، البغدادي النحوي أبو بكر بن السّراج ، أحد أصحاب المبرد ، قرأ عليه كتاب سيبويه وله من الكتب : الأصول الكبير، وشرح كتاب سيبويه والموجز في النحو ، توفي سنة ٣١٦هـ . انظر : بغية الوعاة ١٠٩/١ - ١١٠ وطبقات النحويين ١١٢ وإنباه الرواة ١٤٥/٣ - ١٥٠ ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ - ٢٠١ والأعلام ١٣٦/٦.

(٤) انظر : الجمل في النحو ٢٢٠. والزجاجي هو عبد الرحمن بن اسحاق ، أبو القاسم الزجاجي ، صاحب الجمل ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزّجاج ، لزم الزجاج حتى برع في النحو ، صنف : الجمل في النحو ، والإيضاح ، والكافي ، وكلاهما في النحو ، والزاهر في اللغة وغير ذلك ، توفي سنة ٣٣٩هـ . انظر : بغية الوعاة ٧٧/٢ وإنباه الرواة ١٦٠/٢ - ١٦١ وطبقات النحويين ١١٩ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٦) أ : " صرفه حينئذ " .

(٧) فالممنوع من الصرف إذا صحب (أل) أو أضيف ، ففيه ثلاثة آراء ، الأول : أنه باق حينئذ على منع صرفه ، وإنما جُرّ لأمن دخول التنوين فيه ، والثاني : أنه مصروف لأنه دخله خاصة من خواص الاسم، والثالث : يفصل بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة ودخول الألف واللام فيُصرَف ، وما لا - كالوصف ونحوه - فلا . انظر : الهمع ٧٧/١.

[الثانية : زِنة مفاعل أو مفاعيل]

وزِنَةُ مَفَاعِل ، أوْ مَفَاعيل هيئةً ، ولو سُمِّي بـه . وشَرَطَ الجمهورُ حركة تِلْوَ الألِفِ ، ولو تقديرًا إلا إنْ عَرَضَتْ كسرَتها ، أو ياءُ نَسَبٍ ، أو ألفٌ عوض منهـا ، أوْ دَخَلَـه التّاء، ولو حُذفت مِمَّا هي فيه فبقي بوَزْنه مُنع .

والأصَحُّ مَنْعُ سَرَاويل ، نكرةً ومَعْرِفةً ، وقِيل : هو[1] جَمْعُ سِرْوَلَة .

[الثّالثة : العدل]

[يمنع العدل مع الوصف في شيئين]

وعَدْلُه [2] صفة في أُخَرَ مقابل آخرين . وعدله ، قال الجمهور [3] : عن الأُخَر ، (وابن مالكٍ [4] وأبوحيّان [5] : آخَر ، وابن جنّـي [6] : آخـر مِـنْ) [7] ، وقـومٌ : أخْـرَيات [8] .

ووزن فُعَالَ ، ومَفْعَلِ من عشرةٍ وخمسة فما دونهما سماعًا ، وما بينهما قياسًا عندَ الزّجّاج [9] والكوفيّة [10] وثالثُها [11] : يُقاسُ فُعَال فقط .

(١) ب ، جـ : " هي " .

(٢) العدل : هو صَرْف لفظٍ أولى بالمسمّى إلى آخر ، انظر : كتاب التعريفات ١٤٧ ، والهمع ٨١/١ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٧٦/٣ – ٣٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ وشرح المكودي على الألفية ٢٤١ وشرح الأشموني ١٤٣/٣والهمع ٨١/١ والتصريح ٢٣١/٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٦/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ٨٧٣/٢ .

(٦) انظر : اللمع في العربية ٢٣٨ .

(٧) أ ، هـ : " وابن جني وابن مالك وأبو حيان : آخرون " .

(٨) عبارة : " وقوم : أخريات " ساقطة من ب ، جـ ، د .

(٩) انظر : التسهيل ٢٢٢ وشرح الأشموني ١٤٤/١ .

(١٠) انظر : التسهيل ٢٢٢ والارتشاف ٨٧٤/٢ وشرح الأشموني ١٤٤/١ والهمع ٨٤/١ .

(١١) فالمسموع من ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعال ومَفْعَل هو : أُحاد ومَوْحَد ، وثُناء ومَثْنى ، وثُـلاث ومَثْلَث ورُبَاع ومَرْبَع وخُمَاس ومَخْمَس ، وعُشَار ومَعْشَر ، واختلف هل يقاس عليها : سُداس و مَسْدَس ، وسُبَاع ومَسْبَع ، وثُمَان ومَثْمَن ، وتُسَاع ومَتْسَع ؟ على ثلاثة مذاهب : أحدها : لا ، وعليه البصريون ؛ لأنه فيه لفظ لم تتكلم به العرب ، والثاني : نعم ، وعليه الكوفيون والزجاج ، لوضوح طريق القياس فيه، والثالث يُقاس على ما سُمع من فُعَال لكثرته ، دون مَفْعَل لقِلّته . انظر : الهمـع ٨٤/١ ، وانظـر هـذه المسألة في التسهيل ٢٢٢ وشرح الأشموني ١٤٤/٣ والارتشاف ٨٧٤/٢ .

وقال أبو[1] حيّان [2] : سُمِعَ الجميعُ . وقيل [3] : لا وَصفَ فيها، ومَنْعُها للعَدْلِ [4] لفظًا ومعنىً . وقيل [5] : له والتّعريف بنيّة أَلْ ، وقيل [6] : لِشِبهِ أحمر في منع التّـاء . ولا تدخلها أَلْ ، و تُضَافُ بِقِلّة ، والأصح [7] منعُها مذهوبًا بها مذهب الأسماء .

[يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء]

وعَلَمًا كفُعَل المعدُول عن فاعِل [8] ، ويُعْـرَفُ بِـسَمَاعِهِ ممنوعًـا بِـلا عِلّـة والمختَصّ بالنِّداء [9] . وكذا المؤكّد به [10] .

وقيل [11] : تعريفُه بنيّة الإضافة ، وعدلُه عن فُعْـل ، أو فَعَـالى أو فَعْـلاوات أقوال [12] . ويُصرَفُ [مُسَمّىً به ومـا قَبْلَـه نكـرة] [13] . وقـال الأخفـش [14] : ومَعْرِفةً /٤ أ/ .

---

(١) د : " ابن " .

(٢) أي : سُمِعَ وزن فُعَال ومَفْعَل من واحدٍ إلى عشرة ، وذكر أبو حيان أن هذا الرأي هو الصحيح ، ونقـل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلـى عشرة . انظر: الارتشاف ٨٧٤/٢ . قال الأشموني : ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . انظر: شـرح الأشموني ١٤٥/٣ .

(٣) أي : في ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعَال ومَفْعَل . وصاحب هذا القـول هـو الزجـاج . انظـر : الهمع ٨٦/١ .

(٤) هـ : " للعدول " .

(٥) القول للفراء ، انظر : الهمع ٨٦/١ والارتشاف ٨٧٤/٢ .

(٦) القول للأعلم ، انظر : الهمع ٨٦/١ .

(٧) وذهب إلى ذلك أيضاً ابن مالك وأبو حيان ، خلافاً للفراء ، انظر : التسهيل ٢٢٢ ، والارتشاف ٨٧٤/٢.

(٨) يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء ، الأول : ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً ، وهو معـدول عـن صيغة فاعل ، ومن ذلك : عُمَر ، وزُفَر ، وزُحَل ، وقُزَح . انظر : الهمع ٨٧/١ .

(٩) الثاني مما يمنع فيه العدل مع العلمية : فُعَل المختص بالنداء كفسَق ، وغُدَر ، وخُبَـث ولُكَـع ، فإنهـا معدولة عن فاسق ، وغادر وخبيث ، وألكع . انظر : الهمع ٨٩/١ .

(١٠) الثالث مما يمنع فيه العدل مع العلمية : فُعَل المؤكد به وهو جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، جمـع : جَمْعـاء وكَتْعاء وبَصْعاء وبَتْعاء فإنها غير مصروفة للعدل والعلمية ، انظر : الهمع ٩٠/١ .

(١١) اختلف في تعريف أجمع وبابه ، مما هو في التوكيد ، غير مضاف إلـى ضـمير ، فقيـل : تعريفـه بالعلمية، وقيل : تعريفه بنيّة الإضافة ، وهو اختيار السهيلي وابن عـصفور . انظـر : الهمـع ٩١/١ والارتشاف ٨٦٨/٢ – ٨٦٩ .

(١٢) انظر : الهمع ٩٠/١ والارتشاف ٨٦٨/٢ .

(١٣) ب ، جـ : " وما قبله مسمى به نكرة " ، وفي د : " وما سمي به قبله نكرة " .

(١٤) انظر : الارتشاف ٨٦٩/٢ والهمع ٩١/١ .

ومنه : (سَحَرُ) مُلازِمُ الظَّرفيَّة [1] ، وعَدْله عن ألْ ، وقيل [2] : شبه العَلَم [3] وقيل [4] : لم يُنَوَّنْ لنيَّةِ ألْ، وقيل [5]: الإضافة. وقال ابن الطَّراوة[6] وصَدرُ الأفاضل[7]: مبنيٌّ [8]، وعلى الثَّلاثة ليْسَ [9] من البابِ [10]. ويُصرَفُ مُسَمّىً به وِفاقًا [11] .

ومنه عند تميم [12] : فَعَالِ لمؤنث كحَذَامِ ما لم يُنكَّر ، فإن سُمِّي به

---

(١) الرابع ممّا يمنع فيه العدل مع العلمية (سَحَر) الملازم الظرفية . انظر : الهمع ٩٢/١

(٢) أي أن (سَحَر) لا ينصرف للعدل وشبه العلمية ، وهو اختيار ابن عصفور. انظر : الارتشاف ٨٦٩/٢ وشرح الأشموني١٦٣/٣ ونص عليه ابن مالك في التسهيل ٢٢٢، وابن عقيل في شرحه ٣٣٥/٢ .

(٣) هـ : " العمل " .

(٤) وهو قول الشلوبين الصغير، انظر: الارتشاف ٨٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/٣، والتصريح ٢٥٩/٤.

(٥) أي : لم ينون لنية الإضافة . وهو قول السهيلي ، انظر : نتائج الفكر ٧٦ والارتشاف ٨٦٩/٢ وشرح الأشموني ١٦٤/٣ والتصريح ٢٥٩/٤ والهمع ٩٢/١ .

(٦) انظر : الهمع ٩٢/١ . وابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقي ، أبو الحسين ابن الطراوة ، كان نحوياً ماهراً ، أديبًا بارعاً ، وله آراء في النحو تفرد بها ، خالف فيها جمهور النحاة ، ألف الترشيح في النحو ، وهو مختصر ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفي سنة ٥٢٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٦٠٢/١ والأعلام ١٣٢/٣.

(٧) انظر : الارتشاف ٨٦٩/٢ والتصريح ٢٥٩/٤ وشرح الأشموني ١٦٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٨٩/٢ . وصدر الأفاضل هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز ، أبو الفتح النحوي الأديب ، المشهور بالمطرزي ، من أهل خوارزم ، برع في النحو واللغة والفقه ، صنف شرح المقامات ، والإقناع في اللغة، ومختصر المصباح في النحو، وغير ذلك ، توفي سنة ٦١٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٣١١/٢ والأعلام ٣٤٨/٧.

(٨) قال ابن مالك : و ما ذهب إليه صدر الأفاضل من أن (سَحَر) المشار إليه مبني على الفتح ، مردود بثلاثة أوجه ، أحدها : أنه خروج عن الأصل بكل وجه . والثاني : أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتحة به أولى ؛ لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في (قَبْل) و(بَعْد) والمنادى المبني. والثالث: أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله :

عَلَى حينَ عَاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَا   و قلتُ : ألَمَّا أَصحُ و الشَّيْبُ وَازِعُ

لتساويهما في ضعف سبب البناء ؛ لكونه عارضاً . انظر : شرح الكافية الشافية ٨٩/٢ - ٩٠ ، والبيت من الطويل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٠ ، والكتاب ٣٤٥/٢ وشرح شذور الذهب ٩٢ .

(٩) د : " على الثلاثة إنه ليس " .

(١٠) أي : على الأقوال الثلاثة السابقة فإن (سَحَر) ليس من باب ما لا ينصرف .

(١١) انظر : الإرتشاف ٨٧٠/٢ والتصريح ٢٦١/٤ .

(١٢) الخامس مما يمنع فيه العدل مع العلمية : فَعَالِ عَلَمُ المؤنث (كحَذَام) ، وذلك عند بني تميم . انظر : الهمع ٩٣/١ .

منكر [1] جاز الوجهان [2] .

وقال المبرّد [3] : المنع للتأنيث . ويبنيه [4] الحجازيون [5] كسرًا [6] ، وأكثر تميم[7] ما آخره راء . والكلّ فَعَال مصدرًا ، أو حالًا [8] ، أو صفةً مَجْرَى العَلَم وكذا أمرًا ، وأسَدُ [9] تفتحه [10] ، وعَدَلُ كلّها عن مؤنّثٍ . فإنْ سُمّي بها [11] مُذَكَّرٌ لم يُصْرَفْ ، وثالثُها : يُبنى [12] ، أو مؤنّثٌ فكحذامِ .

[الرابعة : كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان]

وكونُه صفةً على فَعْلان ذا فَعْلى [13] . وقيل [14] : فاقِدُ فَعْلانة ، فعلى الأول : يُصْرَفُ : رَحْمَان ، ولَحْيَان [15] . وعِلّةُ المنع شبهُ الزِّيادتين بألف التأنيث . وقيل [16] : كون النُّون مُبْدَلَةً منها .

---

(1) أ : " منكراً " .

(2) الصرف و المنع .

(3) انظر : المقتضب ٣/٢٧٣ - ٢٧٤ والارتشاف ٢/٨٧٠ وشرح الأشموني ٣/١٦٧ والتصريح ٤/٢٦٦ والهمع ١/٩٣ .

(4) أ : " وتبنيه " .

(5) انظر : التسهيل ٢٢٣ والارتشاف ٢/٨٧٠ وشرح الأشموني ٣/١٦٧ والهمع ١/٩٣ وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٦ والتصريح ٤/٢٦٦ .

(6) هـ : " كثيراً " .

(7) انظر : المقتضب ٣/٣٧٥ والتسهيل ٢٢٣ والارتشاف ٢/٨٧١ وشرح الأشموني ٣/١٦٧ والهمع ١/٩٣ والتصريح ٤/٢٦٤ .

(8) هـ : " و حالاً " .

(9) انظر : التسهيل ٢٢٣ والهمع ١/٩٥ والارتشاف ٢/٨٧٢ .

(10) ب ، جـ : " يفتحه " بالياء .

(11) كلمة : " بها " ساقطة من ب .

(12) قال السيوطي : ولو سُمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً ، والبناء كباب حذام . أو مذكرٌ فأقوال ، أحدها : يصرف كمصباح و نحوه من المذكّر إذا سُمّي به . والثّاني : يُمنع كعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سُمّي به ، وهو المشهور . والثّالث : يبنى كحذام ، وعليه ابن بابشاذ . انظر : الهمع ١/٩٥ والارتشاف ٢/٨٧٢ .

(13) أ : " فعلا " .

(14) انظر : شرح الأشموني ٣/١٣٧ والتصريح ٤/٢٢١ .

(15) رجل لحْيان : إذا كان طويل اللّحية . انظر : مادة (لحا) في اللسان ١٥/٢٤٣ .

(16) وهو قول المبرد ، انظر : المقتضب ٣/٣٣٥ والارتشاف ٢/٨٥٦ وشرح الأشموني ٣/١٣٨ .

وعلى الثاني : كونهما زائدتين لا [1] تلحقهما الهاء . فإنْ أُبْدِلَت النُّونُ من هَمْزٍ أصليٍّ صُرِفَ غَالِب .

[الخامسة : موافقة وزن الفعل بشروط]

ووِفاقُه لوزنِ فِعْلٍ خاصٍّ به [2] ، أو أَوْلَى [3] لازم ، لم يخرج إلى شَبَه [4] الاسْم ، لا مستوٍ [5] خِلافَ ليونس [6] مُطْلَق ، ولعيسى [7] في المنقُول من فِعْل مع عَلَمِيَّة أوْ وصفيَّة غير عارضة ، وعدم قبول التَّاء خلافًا للأخفشِ [8] في أرْمَل [9] وقُدِّرَتْ بِقِلَّةٍ في أجْدَل [10] ، وأَخْيَل [11] ، وأفعى [12] . وأُلْغِيَت شذوذ في نحو : أَبْطَح [13] .

---

(1) أ : " ولا " .

(2) كلمة : "به " ساقطة من هـ .

(3) أ : " أواتي " ، وفي د : " أولي " بدون (أو) . والأولى به : أي : الغالب فيه ، بأن يوجد في الاسم والفعل . انظر : الهمع ٩٧/١ .

(٤) أ : " شبيه " .

(٥) أي : غير مشترك بين الاسم والفعل على السواء . انظر : الهمع ٩٨/١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٢٨/٣ والهمع ٩٨/١ . وهو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، البصري ، أبو عبد الرحمن، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، أعجمي الأصل ، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء ، من كتبه :معاني القرآن، واللغات، والنوادر، توفي سنة ١٨٢هـ . انظر: بغية الوعاة ٣٦٥/٢ وأخبار النحويين البصريين ٥١ – ٥٤ وطبقات النحويين ٥١ – ٥٣ وشذرات الذهب ٣٠١/١ والفهرست ٦٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٢٨/٣ والتسهيل ٢١٩ والارتشاف ٨٥٧/٢ والهمع ٩٨/١ والتصريح ٢٥١/٤ . وهو عيسى بن عمر الثقفي ، أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل ثقيف فنسب إليهم ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، وأول من هذب النحو ورتبه ، صنف في النحو : الإكمال ، والجامع ، توفي سنة ١٤٩هـ ، وقيل : ١٠٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٣٧/٢ – ٢٣٨ وإنباه الرواة ٣٧٤/٢ – ٣٧٧ وطبقات النحويين ٤٠ – ٤٥ وأخبار النحويين البصريين ٤٩ – ٥٠ والفهرست٦٢ – ٦٣ والأعلام ١٠٦/٥.

(٨) انظر : المقتضب ٣٤٢/٣ والارتشاف ٨٥٩/٢ والهمع ١٠٠/١ وشرح الأشموني ١٣٩/٣ .

(٩) الأرْمَلُ : الرجل الذي لا امرأة له ، والأرْمَلَةُ : المرأة التي لا زوج لها ، وقد أرملت المرأة إذا مات زوجها . انظر : مادة (رمل) في اللسان ٢٩٦/١١ والصحاح ١٧١٣/٤ .

(١٠) الأجْدَلُ : الصقر ، وأصله من الجَدْل الذي هو الشدة . انظر : مادة (جدل) في اللسان ١٠٣/١١ والصحاح ١٦٥٣/٤ .

(١١) الأخْيَلُ : طائر أخضر وعلى جناحيه لُمَعَة تخالف لونه ، سُمِّي بذلك للخيلاء . انظر : مادة (خيل) في اللسان ٢٢٩/١١ والصحاح ١٦٩٣/٤ .

(١٢) الأفعى : حيَّة . انظر : مادة (فعا) في اللسان ١٥٨/١٥ والصحاح ٢٤٥٦/٦ .

(١٣) هـ : " بطح " . والأبطح : هو التراب السهل في بطن الوادي ممَّا جرَّته السُّيول ، والجمع : الأباطحُ والبِطَاحُ . انظر : مادة (بطح) في اللسان ٤١٣/٢ والصحاح٣٥٦/١

والأصحُّ أنَّ منهُ [1] أفعَل التَّفضيلِ ، ومنعُ أُلبُب [2] علَم ، وصَرْفُ يَعفُر [3] ، وأنَّه يؤثِّر عُروضُ سكونِ تخفيفٍ ، لا بدلُ همزة أفعَل .

[السادسة : العلمية والألف والنّون الزائدتان]

ومعَ العلميَّة زيادتا [4] فَعْلان فيهِ ، أو غيره [5] ، ومبنى حَسَّان ونحـوه علـى أصالة النون .

[السابعة : العلمية وألف الإلحاق المقصورة]

أو أَلِفُ إلْحَاقٍ [6] مقْصُورة [7] .

[الثّامنة : العلميّة والتّركيب المزجي]

أو تركيبُ [8] مَزْجٍ [9] .

[التّاسعة : العلَميَّة والعجمة]

أو عُجْمة شخصيَّة [10] مع زيادةٍ على ثلاثـة بـدون يـاء تـصغير ، وإلا [11] صُرِف، تحرَّكَ الوَسَطُ أوْ لا ، خلاف لمَنْ جوَّزَ المَنْعَ إلا مع تأنيثٍ . ولا يُشْتَرَطُ كونُه

---

(1) أ : " أنّه من " .

(2) أُلبُب : جمع لُبّ ، و اللُّبُّ : العقل ، ولُبُّ الرَّجُل ما جعل في قلبه من العقل ، ويقـال : بنـات أُلبُـب : عروق في القلب يكون منها الرقّة . انظر : مادة (لبب) في اللسان ٧٣٠/١ و الصحاح٢١٦/١ .

(3) ب : " يعض " .

(4) جـ : " زيادة " .

(5) أي : يُمنع الاسم من الصرف إذا كان علَماً ، وفيه ألف ونون زائدتان ، سواء كانتا في فَعْلان كحَمْدان ، أو غيره كعمران ، وعُثْمان ، وغَطَفَان . انظر : الهمع ١٠١/١ وشـرح ابـن عقيـل٣٣٠/٣ وشـرح الأشموني ١٥٢/١ والتصريح ٢٣٨/٤ .

(6) ب : " الإلحاق " . قال السيوطي : " والإلحاق : أنْ تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بنـاء يكـون رباعي الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى أصول الثلاثي ، فتأتي بحـرفٍ زائـدٍ مقابـلٍ للحرف الرّابع من الرُّباعي الأصول ، فيسمّي ذلك الحرف حرف إلحاق " . انظر : الهمع ١٠٢/١

(7) انظر : التصريح ٢٥٤/٤ وشرح الأشموني ١٦١/٣ وشرح ابن عقيل ٣٣٤/٣ .

(8) ب : " أو أو تركيب " .

(9) والمركب تركيب المزج يُمْنَعُ مـع العلميـة ، نحـو : مَعْـدي كَـرِب . انظـر : الارتـشاف ٨٦٤/٢ والتصريح ٢٣٦/٤ وشرح الأشموني ١٥١/٣ وشرح ابن عقيل ٣٢٩/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٩/٢ .

(10) فالعجمة جنسية وشخصية ، فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرةً ، فتَصرَّفَتْ فيه بإدخـال (ألْ) تارةً وبالاشتقاق تارةً ، والشخصية ما نَقَلَتْهُ في أحواله إلى اللسان علماً . فإن لم يكن الأعجميُّ علماً فـي لسان العَجَم ، بل في لسان العرب ، أو كان نكرة فيهما كلجام – علماً أو غير علم – صَرَفْتَهُ ، فتقـول : هذا لجامٌ ، ورأيت لجاماً ، ومررت بلجام . نظر : الارتشاف ٨٧٥/٢ وشرح ابن عقيل ٣٣٢/٣ .

(11) أ : " أولاً " .

عَلَم [1] في العُجْمة [2] ، خلاف للدَّبَّاج [3] .

[وجوه معرفة العجمي]

وتُعرَفُ العَجْمَةُ [4] بالنَّقلِ ، وخروجِهِ عن وَزْنِ الأسْمَاءِ ، وولاءِ الرَّاءِ النُّونَ بَدْءًا [5] ، والزَّايِ الدَّالَ [6] ، واجْتماعِ الصَّادِ /٤ب/ أوالقافِ [7] أوالكاف والجيم [8]، وكونه خُماسيّ أو رُباعيّ عاريًا [9] منَ الذَّلاقة [10] .

[ما وافق اللِّسان العربيّ وما بُني على كلام العرب]

ومَا [11] وَافَقَ العربيَّ لفظ فمنْعُه على قَصْد [12] المُسَمَّى فإن جُهِل فعلَى العادَة في التَّسْمِية . ولا يُنزِلُ جَهَالَةُ الأصلِ [13] ، أو كَوْنُهُ ليس من عادَتِهم التَّسْمِيةُ به [كالعَجْمَة على الأصحّ [14] ، وما بُني على قياس العرب وسُمِّي به] [15] ، فثالثها :

---

(١) وهل يُشترط لمنع الاسم الأعجمي من الصرف أن يكون علمًا في لسان العجم ؟ قولان : المشهور : لا ، وعليه الجمهور ، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي وأصحابه وابن هشام ، والثاني : نعم ، وعليه أبو الحسن الدبّاج وابن الحاجب وهو ظاهر قول سيبويه . انظر : الارتشاف ٨٧٥/٢ والتصريح ٢٤٤/٤ والهمع ١٠٤/١ وشرح الأشموني ١٥٧/٣ .

(٢) أ ، ب ، جـ : " العجمية " .

(٣) انظر : الهمع ١٠٤/١ والارتشاف ٨٧٥/٢ والمساعد ١٨/٣ . والدَّبَّاج هو علي بن جابر بن علي ، الإمام أبو الحسن الدَّبَّاج ، قرأ النحو على ابن حروف وأبي ذرّ بن أبي ركب ، وتصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة ، توفي سنة ٦٤٦هـ . انظر : بغية الوعاة ١٥٣/٢.

(٤) ب ، جـ : " العجمية " .

(٥) أي : " أن يكون في أول الاسم نون بعدها راء نحو : نَرْجِس .

(٦) نحو : مُهَنْدِز .

(٧) ب : " والقاف " ، والصواب ما أثبتناه .

(٨) فاجتماع الصاد والجيم نحو : صَوْلَجَان ، واجتماع القاف والجيم نحو : مَنْجَنيق ، واجتماع الكاف والجيم نحو : أُسْكُرُجَة . انظر : الهمع ١٠٥/١ .

(٩) كلمة : " عاريًا " ساقطة من ب .

(١٠) ب : " الزلاقة " بالزين ، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك : (مُرِبنَفْل) ، انظر : الهمع ١٠٥/١ .

(١١) هـ : " ومن " .

(١٢) أ : " لفظ " .

(١٣) أي : لا تنزل جهالةُ أصلِ العَلَم منزلة العجمة ، فيُمنع الاسم من الصرف . انظر : الهمع ١/ ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٤) ذهب السيوطي مذهب البصريين وهو أنه لا يتنزل كون الاسم ليس من عادتهم التسمية به منزلة العجمة فيُمنع من الصرف ، مخالفاً في ذلك الفراء . انظر : الهمع ١٠٧/١ والتسهيل ٢٢٠ والارتشاف ٨٧٧/٢.

(١٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

الأصَحُّ [١] ، إنْ كان على قياسٍ مُطَّرِدٍ لحق بهِ ، فإنْ كان به مانعٌ مُنِع .

[العاشرة : العلميّة والتأنيث]

أو تأنيثٌ لفظ أو معنىً ، فإن كان ثُنائيّ ، أو ثلاثيّ ساكنَ الوَسَطِ وَضْع، أوْ إعلالًا ؛ فالأصَحُّ جَوَازُ الأمرين [٢] ، وثالثها : إنْ لمْ يكنْ بَلْدَةً [٣] ، وأنَّ المنعَ أجْوَد، وأنّه يجبُ مع العَجْمَة وكونِه مذكّر الأصْل ، وتحرك ثانيه لفظًا ، وهو لمؤنث دُون مُذكّر [٤]. وإنْ سُمّي مُذكّر بمؤنث مجرَّد [٥] مُنِعَ بشرطِ زيادَتِهِ [٦] على ثلاثةٍ ، لفظًا أو تقديرًا، خلافًا للفرّاء [٧] مُطْلقًا ، ولابن خروف [٨] في متحرك [٩] الوَسَط ، وأنْ لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ انفرد به [١٠] ، أو غَلَب [١١] . أو بوصفه كحائض صُرِف ، خلافًا

---

(١) قال السيوطي : مابُني على قياس كلام العرب نحو أنْ تبني على وزن (بُرْثُن) من الضرب ، فتقول : ضُرْبُب ن وعلى مثال (سَفَرْجَل) فتقول : ضَرَبْبَب، فهل يلحق بكلام العرب أو لا ؟ فيه ثلاثة مذاهب أحدها نعم فيحكم له حم العربي ، والثاني : لا ؛ لأنّه ليس من كلام العرب ، فصار بمنزلة الأعجمي ، والثالث: وهو الصحيح إنْ بُني على قياس ما اطّرد من كلامهم لحق به ، كأنْ يُبنى من الضر بمثل : قَرْدَدَ فتقول: ضَرْبَبَ لأنّه كثير الإلحاق بتكرار اللام ، أو على قياس ما لم يطّرد من كلامهم لم يلحق به، كأنْ يُبنى منه مثل : كَوْثَر فتقول : ضَوْرَب ؛ لأنّ الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر. انظر: الهمع ١٠٧/١ .

(٢) أي : الصرف ومنعه .

(٣) قال السيوطي : إذا كان المؤنث المعنوي ثنائياً كيَدٍ علماً لمؤنث ، أو ثلاثياً ساكن الوسط وَضْعاً كهِنْد وجُمْل، أو إعلالاً كدار علماً ، أصلها : دَوَر بالفتح ، ففيه مذاهب : أصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين فيه ، الصرف وتركه ، وكلاهما مسموع ، والثاني : لا يجوز إلا المنع ، والثالث : أن ما كان اسم بلد كفَيْد لا يجوز صرفه ، وما لم يكن جاز . انظر : الهمع ١٠٨/١ .

(٤) أ : " مذكره " .

(٥) د : " تجرد " .

(٦) ب : " رعايته " .

(٧) انظر : الارتشاف ٨٧٩/٢ و الهمع ١٠٩/١ و شرح الأشموني ١٥٦/٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ٨٧٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٦/٣ و الهمع ١١٠/١ . وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن نظام الدين ، أبو الحسن، ابن خروف الأندلسي النحوي ، حضر من إشبيلية ، وكان إمامًا في العربية محققًا مُدققًا ، صنّف: شرح سيبويه ، وشرح الجمل ، وكتابًا في الفرائض ، توفي سنة تسع وستمائة ، وقيل : خمس ، وقيل : عشر . انظر : بغية الوعاة ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٩) هـ : " تحرك " .

(١٠) ب : " الفردية " .

(١١) قال السيوطي : ولو سُمي مذكر بمؤنث مجرّد من التاء مُنع بشرطين: أحدهما : زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل ، الشرط الثاني : أن لا يسبقه تذكيرٌ انفرد به كدلال ووصال ، اسمَي رجل ، فأن كثرت التسمية بهما في النساء ، وهما في الأصل مصدران مذكران ، أو غلّب فيه كذراع ، فإنه =

للكوفية [1] ، أو بوصفٍ في لُغةٍ اسمٍ في لغةٍ فعلى التقديرين [2] .

[صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها]

مســألة: القبائل والبلاد والكَلِم والهجاء، يُبنى على المعنى، فإن كان أبًا، أوْ حَيّ، أوْ مكانًا، أوْ لفظًا[3] أوْ حَرْف صرُف، أو أمّ، أو قبيلةً،أو بقعةً، أوْ سورةً، أو كلمةً مُنِعَ .

وقد يَجِبُ اعتبار أحدهما ، وقد تُسَمَّى [4] قبيلـةٌ باسْـمِ أب ، أوْ حـيٌّ باسْـم أمٍّ فيُوصفَان ببنت وابن ، ويُؤنَّث الأبُ على حَذْفِ مُضَافٍ ، فلا يُمنَعُ [5] .

[صرف أسماء السّوَر]

وما سُمِّي مِنَ السّور بذي ألْ صُرِفَ. أو عارٍ ولمْ تُضَفْ [6] إليه سُـورةٌ مُنِـعَ ، أو أُضيفَ ولو تقدير فَلا،حَيْثُ لا مانع. أو بجملة فيها وَصْل قُطِع،أوتاء قلبت هاء فـي الوقف، وأُعْرِب ممنُوعًا. [أو بحَرْف هجاء حكي ، أو أعْرِب ممنوُعًا] [7] ومَـصرُوفًا أضيف إليه سُورة أمْ لا [8] أو مُوَازن أعجمي كحاميم [9] ، فأوْجَبَ ابـن عـصفور [10] الحكاية ، وجَوَّز الشّلوبين [11] إعْرَابَه مَمْنُوعًا ، ويجريان فـي المركّـب كطاسين ميم

– في الأصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر . انظر : الهمع ١/١٠٩– ١١٠ .

(١) أي:أنه لو سُمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض،انصرف خلافاً للكوفية. انظر:الارتشاف ٢/٨٨٠.

(٢) أي : فيه الوجهان : الصرف والمنع .

(٣) عبارة : " أو لفظاً " ساقطة من ب .

(٤) ب ، جـ ، د : " يسمى " ، بالياء .

(٥) قال السيوطي : وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع الصرف كقوله :

شادوا البلاد وأصبحوا في آدمٍ بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا

أي في قبائل آدم ، أو أولاد آدم ، فحذف المضاف ، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنثاً فـي قولـه : " بلغوا بها " ولم يمنعه الصرف ، لأنه راعى المضاف المحذوف ، انظر : الهمع ١/١١٢ .

(٦) أ ، ب ، هـ : " يضف " بالياء .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٨) أ ، د ، هـ : " أولا " .

(٩) ب ، جـ : " كحم " .

(١٠) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢/٨٨٦ . وابن عصفور هـو علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي،حامل لـواء العربية في زمانه بالأندلس،أخذ عن الدباج والشلوبين،صنف:الممتع في التصريف، وشرح الجمل، وغير ذلك توفي سنة (٦٦٩هـ)،على اختلاف. انظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠ وشذرات الذهب ٥/٣٣٠ – ٣٣١.

(١١) انظر: الارتشاف ٢/٨٨٦ والهمع ١/١١٤. والشلوبين هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو علي ، الإشبيلي الأزدي، المعروف بالشلوبين، صنف : تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على =

غير مُضَاف إليه سورة مع البناء ، ومُضافًا إليه ، ولو تقديرًا مع فَتح النُـــون ، / ٥ أ / وإعرابها مُضَافَةً ، وليس في ﴿ كهيعص ﴾ [١] ، و﴿ حم عسق ﴾ [٢] إلا الوقف ، خلافًا ليونس [٣] .

[ينوَّن في غير النّصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة]

مســـألة : ينوَّن في غير النَّصب مَمْنوعٌ ، آخره ياء تلي [٤] كسرة ، ما لم تقلـــب ألفًا ، ولا تظهر الفتحة جرًّا ، خلافًا لقومٍ [٥] مُطْلَقًا ، وليُونس [٦] في العَلَم .

[ما مُنع صرفه دون علمية]

مســـألة : ما مُنِعَ صَرْفُهُ دُون عَلَمِيَّة مُنِعَ معها وبعدَها ، إلا أَفْعَـــل تفـــضيل [٧] مجرَّدًا من (مِنْ) ، وخالف الأخفش [٨] في (أَحْمَر)، وثالثُها : إنْ لم يكُنْهُ ، ورابعها [٩] : يجوزان ، وفي [١٠] فَعْلان ، وأُخَر ، ومَعْدُول العدد ، و جَمْـــعٍ مُتَنَـــاهٍ [١١]، ومُرَكَّـــب كحضرموتَ آخرُهُ وزنُ المتناهي أو أَلِفُ التَّأنيث،وما مُنِعَ معَهَا صَرْفَ دونها وِفاقًا[١٢].

- الجزولية، والتوطئة، توفي سنة (٦٤٥هـ).انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥ وإنباه الرواة ٢/٢٣٢- ٢٣٥.

(١) سورة مريم ، آية ١ .

(٢) سورة الشورى ، آية ١ ، ٢. وقد وردت في النسخ كلها هكذا (حمعسق) والصواب ما أثبتناه لأنهما آيتان .

(٣) انظر : الارتشاف ٢/٨٨٧ و الهمع ١/١١٤ .

(٤) د : " تلو " .

(٥) انظر : الهمع ١/١١٥ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/٢٤٥ و التسهيل ٢٢١ والارتشاف ٢/٨٨٩ والكافية الشافية ٢/١٠١ وشرح الأشموني ٣/ ١٧١ والتصريح ٤/٢٨٠ والهمع ١/١١٥ .

(٧) أ : " أفعل التفضيل " . وفي ب : " تفضيل أفعل " .

(٨) قال ابن مالك : وفي " أَحْمَر " وشبهه خلاف : فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نُكِّـر بعـد التَّـسمية ، وخالفه الأخفش مدّة ثم وافقه في كتابه " الأوسط " ، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفتـه ، وذكـر موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه . انظر : شرح الكافية الشافية ٢/٩٨ .

(٩) قال الأشموني : وأمّا باب أَحْمَر ففيه أربعة مذاهب ، الأول : منع الصرف ، وهو الصحيح ، والثـاني : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، والثالث : إن سُمّي بأَحْمَر رجل أحْمَرلم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمّي به أسود أو نحوه انصرف ، وهـو مـذهب الفراء وابن الأنباري ، والرّابع : أنّه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسي في بعض كتبه . انظر : شرح الأشموني ٣/١٧٠ وانظر أيضاً : الارتشاف ٢/٨٨٧ - ٨٨٨ والهمع ١/١١٦ – ١١٧ .

(١٠) هـ : " في " بدون واو .

(١١) أ : " مثناه " بالثاء .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢/٨٨٨ والهمع ١/١١٧ .

[صرف الممنوع]

مسألة : يُصرَفُ الممنوعُ إذا صُغِّرَ لا مؤنثٌ ، وأعجميٌّ إلا المرخّم ، ومركّب وشِبْهُ فَعْلاء ، ومُضَارِعٍ [1] قبلَه أو بَعْدَهُ ، ويُمْنَعُ المصرُوفُ به ، إنْ أكمل موجبه .

[يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة]

مسألة : يُصرَفُ لتَنَاسبٍ ، وضَرُورةٍ ، واستَثْنى الكوفيّة [2] أَفْعَلَ مِنْ ، وقوم [3] ذا ألف التّأنيث ، قيل [4] : ومُطْلَقٌ في لغة .

[في منع المصروف أربعة مذاهب]

ومَنْعُ المصرُوف ، ثالثُها [5] : الصّحيحُ [6] يجوز ضرورةً ، ورابعُها : إنْ كان عَلَمًا .

[الاسم إمَّا منصرف أوغيره ولا واسطة بينهما]

ولا واسطة ، وزعمها ابن جنّي [7] في ذي ألْ ، والمضاف [8] والتّثنية والجمع .

---

(1) ب : " أو مضارع " .

(2) انظر : الإنصاف ٢/٤٨٨ – ٤٩٣ والارتشاف ٢/٨٩١ وشرح الأشموني ٣/١٧٤ والهمع ١/١١٩ والمساعد ٣/٤٣ .

(3) انظر : شرح الأشموني ٣/ ١٧٤ والارتشاف ٢/٨٩١ والهمع ١/١١٩ .

(4) قال الأشموني في أحد تنبيهاته : وزعم قوم أنّ صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكأنّ هذه لغة الشعراء ؛ لأنّهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام . انظر : شرح الأشموني ٣/١٧٤ والهمع ١/١٢٠ .

(5) قال السيوطي : في منع المصروف أربعة مذاهب ، أحدها : الجواز مطلقاً حتى في الاختيار ، وعلى ذلك أحمد بن يحيى (ثعلب) ، والثاني : المنع مطلقاً حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين ، قالوا : لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر ، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء ، والثالث : وهو الصحيح : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار ، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك ، والرّابع : يجوز في العَلَم خاصّة . انظر : الهمع ١/ ١٢٠ – ١٢١ وانظر أيضاً : شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢ – ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٣/١٧٤ – ١٧٦ والتصريح ٤/٢٧٨ .

(6) كلمة : " الصحيح " ساقطة من هـ .

(7) انظر : الخصائص ٢/ ٣٥٨ .

(8) كلمة : " والمضاف " ساقطة من ب ، جـ ، د .

[الباب الثالث : الأسماء الستة]

الثّالث : ما أُضيف لغيرِ الياء مفرد مُكبَّر منْ : أب ، وأخ ، وحم [1] غير مماثل قَرْوًا [2] وقَرْءًا [3] وخطأً [4] ، وفمٍ [5] بلا ميمٍ ، وذي كصاحب ، و(هَنٍ) [6] ، خلافًا للفرّاء [7] فبالوَاوِ رفعًا ، والألف نصبًا ، والياء جرًّا .

وهَلْ بها [8] أو بمقدّرة ، أو بما قبلها والحروف : إشباع ، أو مَنْقُولة ، أوْ لا [9] ، أو بهما ، أو بالانقلاب نَصبًا وجَرًّا ، والبقاء رفعًا ، أو فو و ذو [10] بمقدَّر والباقي بها ، أو عكسه ، أوْ الحروف [11] دلائل ، أو الرَّفع بالنَّقل ، والنَّصب بالبدل ، والجر بهما ؟ أقوال[12] : أشهرها الأوّل [13] ، وأصَحُّها الثّاني [14] .

---

(١) الحم : قريب الزوج ، وقد يطلق على قريب الزوجة .

(٢) القَرْوُ : القصد نحو الشيء ، وقدح من الخشب ، انظر : مادة (قرا) في اللسان ٥/ ١٧٤ والصحاح ٦/ ٢٤٦٠ .

(٣) د : " وقراءً " . والقُرْءُ : الحَيْضُ والطُّهْرُ ، ضِدٌّ ، والجمع أقْراء وقُرُوءٌ . انظر : مادة (قرأ) في اللسان ١/١٣٠ والصحاح ١/٦٤ .

(٤) أ : " وخطأً " .

(٥) أ : " وفيم " .

(٦) وهو كناية عمّا لا يُعرف اسمه ، أو يكره التصريح باسمه

(٧) فقد أنكر الفرّاء أنْ يكون هَنٌ ممّا رُفِعَ بالواو ، ونُصِبَ بالألف ، وجُرَّ بالياء ، قال أبو حيّان : وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب . انظر : الارتشاف ٢/٨٣٦ وانظر أيضًا : شرح ابن عقيل ١/٤٩ وشرح الأشموني ١/٥٠ والهمع ١/١٢٣ .

(٨) أي : هل هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنّها نابت عن الحركات ؟ انظر : الهمع : ١/١٢٣ .

(٩) كلمة : " أولا " ساقطة من هـ .

(١٠) أ ، ب : " أو ذوا " .

(١١) هـ : " والحروف " .

(١٢) وهي أحد عشر قولاً ، ذكرها السيوطي في إعراب الأسماء الستّة ، وقد نَسَبَ السيوطي هذه الأقوال إلى أصحابها . انظر : الهمع ١/ ١٢٥ – ١٢٨ .

(١٣) وهو أنّ هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنّها نابت عن الحركات ، وهذا هو مذهب قطرب والزّيّادي ، والزّجّاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين . انظر : الهمع ١/١٢٣ – ١٢٤ والارتشاف ٢/٨٣٧ .

(١٤) وهو أنّ الأسماء الستّة معربة بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنّها أُتبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر . وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين . انظر : الهمع ١/١٢٦ والارتشاف ٢/٨٣٧ .

وليس كذلك (مَنْ) في حِكايةِ النَّكرة وقفًا ، خلافًا للجوهري [1] . ونقْصُ هَنٍ أعرف [2] ، وأبٍ وأخٍ وحمٍ دُون قصرها ، وفوق تشديد : هَنٍ وأبٍ وأخٍ ، وجَعل /٥ب/ أخٍ كدَلْوٍ، وفتحُ فاء فمٍ منقوصًا كيدٍ ودَمٍ ، لمَّا وقع قصرهما [3] ، وتشديد دمٍ مشهور ، وتُضَمُّ وتُكسر، وتثلَّث [4] مقصُورًا ، ومُضَعّفًا ، وتتبع الآخر في الحركات كفاء (مَرْءٍ) ، وعَيْنَي امْرِئٍ [5] وابنمٍ على الأشهر فيْها ، وقابِلًا إضَافةً سائغٌ [6] نَصبًا، وكذا إثبات ميْمِهِ مُضافًا [7] ، وقيل [8] : ضرورة . والأصَحُّ أنّ وزنها فَعَلٌ إلاّ (فاه) فَفَعْلٌ [9] ، و أنَّ لامَ (حمٍ) وَاوٌ ، و(ذي) ياءٌ ، وأنَّها المَحْذُوفَة .

[الباب الرابع : المثنَّى]

الرَّابع : المثنَّى ، فبالألف والياء ، ولزومُ الألفِ لغةٌ [10] ، وعليه : " لا وِتْرانِ في لَيْلَة " [11] ، وألحق به مُفيد كثرة كـ : ﴿ كرَّتَين ﴾ [12] ، و قد يُغني عنه عَطْفٌ

---

(١) انظر : الهمع ١/١٢٧ . والجوهري هو إسماعيل بن حماد ، صاحب الصحاح ، الإمام أبو نصر الفارابي، صنَّف : كتاباً في العروض ، ومقدِّمة في النحو ، والصحاح في اللّغة ، توفي سنة ٣٩٣هـ . انظر : بغية الوعاة ١/٤٤٦ – ٤٤٧ وإنباه الرواة ١/٢٢٩ – ٢٣١ و معجم الأدباء ٦/١٥١ – ١٥٦ .

(٢) قال ابن عقيل : في " هن " لغتان : إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثَّانية الإتمام ، وهو قليل . انظر: شرح ابن عقيل ١/٥٢ وانظر أيضاً : الهمع ١/١٢٨ .

(٣) أ : " لا مع قصرهما " ، و في د ، هـ : " لمانع قصرهما " .

(٤) جـ : " يثلّث " بالياء .

(٥) ب ، جـ ، هـ : " امرء " .

(٦) هـ : " شائع " .

(٧) أ : " ومضافا " بزيادة حرف العطف .

(٨) القول للفارسي ، انظر : التسهيل ٩ والارتشاف ٢/ ٨٤١ وشرح الأشموني ١/٥٣ .

(٩) هذا مذهب البصريين ، انظر : الارتشاف ٢/٨٤١ وشرح الأشموني ١/٥٢ والهمع ١/١٣١ .

(١٠) لزوم الألف رفعاً ونصبا وجرّا لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر ، قال أبو حيّان : وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم . انظر : الارتشاف ٢/٥٥٨ و انظر هذه اللّغة أيضاً في التسهيل ١٢ ، والتصريح ١/٢٣٣ وشرح التسهيل ١/٦٢ وشرح الأشموني ١/٥٨ وشرح الكافية الشافية ١/٧١ و الهمع ١/١٣٣ .

(١١) هذا جزء من حديث في سنن الترمذي كتاب (الصلاة) باب (ما جاء لا وتران في ليلة) ص ١٢٥ ، والنسائي في كتاب (قيام الليل) باب (نهي النبي عن الوترين في ليلة) ص ٤٢٦ .

(١٢) وهي من قوله تعالى : ﴿ فارجع البصر كرتين ﴾ ، سورة الملك ، آية ٤ .

أو تكرارٌ ، وجَمْع مَعْنى كـ: ﴿ أَخَـوَيْكم ﴾ [١] . ونحـو: (كَلْبَتَـي الحَـدَّاد) [٢] و" حَوَالَيْنا " [٣] وكلا وكلتا مُضَافين لمُضمَرٍ ، ومُطلَقًا في لغة [٤] ، وليْسا مُثَنَّيي [٥] اللَّفظ ، وأصلهما (كِل) ، خلافًا للكوفية [٦] ، بلْ ألف (كلا) و التَّاء [٧] عن واوٍ ، وقيل [٨] : ياءٍ ، وألفُ (كلتا) تأنيثٌ ، وقيل : إلحاقٌ ، وقيل : أصـل ، وقيـل : تاؤها زائدة لا لإلحاق [٩] ، وقيل : له ، ولك في ضميرهما [١٠] وَجْهـان . واثنـان واثنتان ، وبلا همزة لغة [١١] ، مفردًا ، ومُضافًا ، ومُركَّبًا ، وقيل : [١٢] الأصلُ اثن . وثِنَايان [١٣] ، ومَذْرَوَانِ [١٤] . وما غُلِّبَ لشرف كأبوين ، أو تـذكيرٍ كقمـرين ، أو خفةٍ كعمرين ، وقَلَّ في فَرْدٍ مَحْضٍ .

---

(١) وهي من قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ ، سورة الحجرات ، آية ١٠ .

(٢) قال السيوطي : فمن المعرب إعراب المثنى ما هو مفرد ولا يصلح للتجرد وعطف مثله عليه ، ومن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآله الحداد . انظر : الهمع ١/ ١٣٥ .

(٣) هذا جزء من حديث شريف رواه النسائي في كتاب (الاستسقاء) بـاب (٩) ، (١٠) ، (١٧) ، (١٨) ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، و ابن ماجة في كتاب (إقامة الصلاة والسنة) باب (١٥٤) ص ٣٠١ .

(٤) قال السيوطي : ألحق بالمثنى في الإعراب (كلا وكلتا) بشرط أن يضافا إلى مضمر ، فإن أضيفا إلـى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها ، هذه اللغة المشهورة ، وبعض العرب يجريهمـا مـع الظـاهر مُجراهما مع المضمر في الإعراب ، وعزاها الفراء إلى كنانة . انظر : الهمع ١٣٦/١ ، وانظر أيضاً : التسهيل ١٢ والارتـشاف ٢/ ٥٥٨ وشـرح التـسهيل ٦٧/١ وشـرح الكافيـة الـشافية ٧١/١ والتصريح ٢٣٢/١ .

(٥) ب ، د : " مثنى " .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٣٩/٢ والارتشاف ٢/ ٥٥٨ و الهمع ١/ ١٣٧ .

(٧) ب : " وكلتا " ، والصواب ما أثبتنا ه ، والمقصود : تاء " كلتا " ، انظر : الهمع ١٣٦/١ .

(٨) اختار أبو علي الفارسي أن تاء " كلتا " منقلبة عن ياء ، انظر : الهمع ١٣٦/١، وقال السيرافي : إن ألف " كلا " بدل من الياء لسماع الإمالة فيه . انظر : شرح الكافية للرضي ٨٠/١ .

(٩) ب : " لا للإلحاق " ، وفي هـ : " لاإلحاق " .

(١٠) أ ، د : " ضميرها " .

(١١) " ثنتان " بدون همزة هي لغة تميم. انظر: شرح الأشموني ٥٧/١ والتصريح ٢٣١/١ والهمع ١٣٥/١ .

(١٢) انظر : الهمع ١٣٥/١ .

(١٣) الثنايان : لطرفي الحبل . انظر : مادة (ثنى) في اللسان ١٢٢/١٤ و الصحاح ٢٢٤٩/٦ .

(١٤) المذْرَوَانِ : فرعا الأليتين ، والمذروان من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى ومـن أسفل ، ولا واحد لهما ، وقيل : طرفـا كـل شـيء . انظـر : مـادة (ذرا) فـي اللـسان ٢٨٤/٤ والصحاح ٦/ ٢٣٤٥ .

[ما لا يثنّى ولا يُجمع من الألفاظ]

مســألة : لا يُثنّى [١] ولا يُجمع [٢] غالب جمعٍ ، واسمه ، واسمُ جِنسٍ إلا إنْ أطْلق على بَعْضِهِ [٣] وجَوَّزها [٤] ابن مالك [٥] في اسـم جمـع [٦] و مكسـر ، لا مُثَنّاه[٧] ، ولا ما لا ثاني لهُ [٨] ، وكلٌّ وبعضٌ ، ونحو : (فلان) ، وأفْعَـلُ مِـنْ ، واسمُ فعل ، ومَحْكِيٌّ من جملةٍ ، ومُختصٌ بـالنَّفي ، وشـرطٌ ، ومَبْنِـيٌّ إلا [٩] ذَانِ وتانِ ، واللّذان واللّتان على الأصَحّ [١٠] . ولا ثواني الكنَى [١١] . وأجمعُ وجَمْعَاء [١٢] وإخوته ، خلافًا للكوفيّة [١٣] فيهما [١٤] .

والمختار جَوَازُ المزج ، وذي وَيْهِ [١٥] . ثم [١٦] في حذف عجزه قولانِ [١٧] ،

---

(١) د : " لا يسمى " .

(٢) قال السيوطي في الشرح : جمعتُ ما لا يثنى و لا يجمع من الألفاظ جمعاً لا تظفر به فـي غيـر هـذا الكتاب. انظر: الهمع ١/١٣٩ .

(٣) د : " عليه بعضه "

(٤) أ : " وتجوزها " .

(٥) انظر : التسهيل ١٩ والارتشاف ٢/٥٥٠ وشرح التسهيل ١/١٠٥ .

(٦) ب : " اسم جنس " .

(٧) أ ، د ، هـ : لا مثناه " بالثاء المثلثة ، تحريف ، والمراد : صيغة منتهى الجموع .

(٨) كلمة : " له " ساقطة من أ .

(٩) أ : " وإلا " بالواو .

(١٠) قال السيوطي : وأمّا ذان وتان ، واللذان واللتان ، فقيل : إنها صيغ وُضعت للمثنّى ، وليست من المثنّى الحقيقي ، ونسب للمحقّقين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان . وقيل : إنها مثنّاة حقيقة ، وأنّها لمّا ثُنّيـت أعربت، وهو رأي ابن مالك . انظر : الهمع ١/١٤٠ .

(١١) ثواني الكنى نحو : أبي بكر ، وأمّ بكر . أنظر : الارتشاف ٢/٥٥١ .

(١٢) د : " وأجمع جمعاء " ، دون واو العطف .

(١٣) فعدم تثنية أجمع وجمعاء وإخوته هو رأي البصريين ، وذلك خلافاً للكوفيين . انظر : الهمع ١/١٤٤ .

(١٤) د : " فيها " .

(١٥) جوّز الكوفيون تثنية نحو : بعلبك ، وجمعه ، واختاره ابن هشام الخضراوي وأبو الحسن بن أبـي الربيع ، وبعضهم تثنية ما خُتم بويه وجمعه ، وهذا اختيار السيوطي . انظر : الهمع ١/١٤٣.

(١٦) كلمة : " ثم " ساقطة من أ .

(١٧) أ : " القولان " .

دون أسماء / ١٦أ / العدد غير مائة وألف . وفي مختلفي المعنَى [١] ثالثها [٢] : يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجب للتّسمية . و يُنكّر العَلَمُ [٣] والأجْودُ أن يُحلّى [٤] إلاّ نحو : جُمَادَيَيْن [٥] ، وعَمَايَتَين[٦] ، وأذرعات [٧] ، ومَنَعَ المازني [٨] المعْدُول [٩] . وما فيه ألْ : قيل [١٠] : تبقى ، وقيل [١١] : تُعوّض ، ولا يُغْني غالبًا عَطْفٌ إلاّ بفَصْلٍ ، ولو مُقدّرًا . ويُؤتَى في المحكِيّ [١٢] بذَوا و ذَوُو [١٣] . وكذا المَزْج [١٤] إنْ مُنِعَ [١٥] . واستغنَوا بِسِيَّان [١٦] ، وضِبْعَان [١٧] عن سَوَاءَان وضِبْعَانَان وحُكيا [١٨] .

---

(١) أ : " المعلى " .

(٢) قال السيوطي في معرض حديثه عن شروط التّثنية والجمع : وهل يُشترط اتّفاق المعنى ؟ أقوال ، الأوّل: نعم ، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها ، ولحّنوا المعرّي في قوله :

جاد بالعَيْن حِينَ أعمى هواهُ   عَيْنَهُ ، فانثنى بلا عَيْنَيْنِ

[فالشاهد في هذا البيت في قوله : " بلا عينين " حيث ثنّى العين ، وهي اسم مشترك] . والثّاني : لا ، قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : ﴿ وإله آبَائِكَ إبْرَاهِيمَ وإسْمَاعِيلَ وَإسْحَاقَ ﴾ [سورة البقرة ، آية ١٣٣] . والثّالث : الجواز إنْ اتّفقا في المعنى الموجب للتّسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ، وإلاّ فالمنع . انظر : الهمع ١/١٤٤ .

(٣) فلا يُثنّى العَلَمُ ، ولا يُجمع باقياً على علَميّته،بل إذا أُريد تثنيته وجمعه قُدّر تنكيرُه .انظر: الهمع ١/١٤١ .

(٤) د ، هـ : " يحكى " ، والصواب ما أثبتناه كما يتّضح من الشرح ، والمقصود : يحلّى بالألف واللام .

(٥) هـ : " جمادين " ، اسمي الشّهر .

(٦) عَمايتين : جَبَلان معروفان ، وعَماية : جَبَلٌ من جبال هُذَيْل . انظر : مادّة (عمي) في اللّسان ١٥/١٠١ .

(٧) أذرعات : جمع أذرعة ، وهو بلد في أطراف الشّام . انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ١/١٥٨ .

(٨) انظر : الهمع ١/ ١٤٢ .

(٩) ب : " العدول " .

(١٠) كلمة : " ثم " ساقطة من أ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢/٥٥٣ والهمع ١/١٤٣ .

(١٢) أ ، ب : " المحلى " .

(١٣) أ ، ب ، جـ ، د : " وذووا " .

(١٤) أ : " المنع " .

(١٥) قال السيوطي : ويتوصل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا ، وإلى جمعه بذوو ، فيقال : جاءني ذَوا تأبط شرّاً، وذوو تأبط شراً ، أي صاحبا هذا الاسم ، وأصحاب هذا الاسم ، وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه . انظر : الهمع ١/١٤١ .

(١٦) مثنى : " سِيّ " .

(١٧) اسم لمذكر . انظر : الهمع ١/١٤٤ .

(١٨) أ : " وحكيان " .

ويَسْتَوِي في التَّثنِية مُذَكَّرٌ وغيرُهُ ، ولا تُحْذَفُ التَّاءُ إلا [1] في أَلْيَة وخُصْيَة . ولا يتغيَّر لكنْ تُقْلَبُ أَلِفُ مَقْصُورٍ فوقَ ثلاثيٍّ ، أوْ يائيٍّ ، أوْ مَقْلُوبةٌ عَنْ أَلِفٍ [2] (إِذَنْ) يَاءً، وغيرُهُ وَاوًا . وقيل [3] : إلا [4] في ثلاثيٍّ وَاوِيِّ مكْسُورِ الأوَّلِ ، أوْ مَضْمُومه .

وفي الأصليَّةِ والمجهُولةِ [5] : ثالثُها [6] : الأصحُّ إنْ أُمِلَتْ يَاءً ، وإلا وَاوًا . ورابعُها : إنْ أُمِيلَتْ أوْ صارت [7] ياءً في حال ، وقَلْبُ هَمْزٍ مُبْدَلٍ من أَلِفِ التَّأنيثِ واوًا [8] أوْلى في المُلْحَقَة ، وتركُهُ في المُبْدلِ [9] من أصلٍ ، [خلافًا للجزولي [10] .

ووَرَدَ تَصْحِيحُ مُبْدَلَةٍ من أَلِفٍ ، وقلبُها والتي من أصلٍ] [11] ياءً ، والأصليَّة واوًا. وحَذْفُ زائدةٍ خامسةٍ . وألف وهمزة (قَاصِعَاء) [12] ولا يُقَاسُ على الأصَحِّ .

---

(1) كلمة : " إلا " ساقطة من أ .

(2) قال أبو حيان : وإن كانت الألف بدلاً من نون (إذن) في الوقف عليها ، فقيل إذا سُمّي بهـا ، فـالنَّص على أنها تُقْلَبُ ياءً فتقول : (إذَيَان) . انظر : الارتشا ف ٢/ ٥٦٥ .

(3) ب ، جـ : " قيل " بدون واو . والقول للكسائي ، حيث ذهب إلى أنَّ تثنية ألف المقصور الثلاثي المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسورًا كـ : رِباً و رِضىً ، أوْ مضموماً كـ : ضحى وعُلا . انظر: الهمع ١٤٨/١ و الارتشاف ٥٦٥/٢ و التسهيل ١٦ .

(4) كلمة : " إلا " ساقطة من د .

(5) الألف الأصلية أي : التي ليست مُبدلة من شيئ ، والمجهولة أي : مجهولة الأصل .

(6) في الألف المقصورة الأصلية والمجهولة عند التثنية أربعة أقوال ، الأول : تُقلبُ واواً ، والثاني : تقلـب ياءً،والثالث : إنْ أميلتْ قُلِبـت ياءً نحو : مَتَى وبَلَى ، وإلا فواواً نحو : إلى وعلى ، والرابع : إنْ أميلت أوْ انقلبت إلى الياء في موضع ما نحو : لَدَى و إلى ، قُلِبت ياءً وإلا قلبـت واواً . انظـر : الارتـشاف ٥٦٥/٢ وانظر أيضاً : الهمع ١٤٨/١ وشرح الأشموني ٣٦٨/٣ وشرح ابن عقيل ١٠٥/٤ – ١٠٦ .

(7) هـ : " وإلا صارت " .

(8) د : " واو " ، وفي هـ : " ياء " ، والصواب ما أثبتناه .

(9) أ : " المبدول " ، وفي د : " المبدلة " .

(10) انظر : المقدمة الجزولية ٤٧ ، وانظر أيضاً الارتشاف ٥٦١/٢ والتصريح ٥١/٥ . والجزولـي هـو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى العلامة أبو موسى الجزولي ، له من المـصنفات : شـرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة ، وهي حواشٍ على الجمل للزَّجَّاجي ، توفي سنة ٦٠٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ ـ ٢٣٧ .

(11) ما بين المعكوفين ساقط من ب .

(12) القَاصِعاءُ : جُحْر يَحْفِره اليَرْبُوع ، فإذا فرغ ودخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حيّة أو دابّة ، والجمـع قَوَاصِع. انظر : مادة (قصع) في اللسان ٢٧٥/٨ والصحاح ١٢٦٦/٣ .

وقيل : مِذْرَوَانِ [1] وثِنَايان ، لعَدَمِ الإفراد . ولا ترد فاءُ ثلاثيّ وعينُه ولامُـه إنْ عُوِّضَ الوصلُ ، وإلا فما عادَ في إضافةٍ لا غيره على الأجْوَد .

ويقال : أبَان ، وأخَان ، ويَدَيان ، ودَمَيَان [2] ودَمَوَان [3] ، وفَمَيان وفَمَوَان بِقِلَّـةٍ ، ويجوزُ في ذاتٍ : ذَاتَا ، وذَوَاتا .

[الباب الخامس : جمع المذكر السالم]

الخامـس : جَمْعُ المذكَّر السَّالم ، فبالواو والياء إنْ [4] كان لعاقلٍ أوْ شبهه خاليًـا من تاء التَّأنيثِ ، علَمًا أوْ مُصَغّرًا ، أوْ صِفَةً تقبلُ التَّاءَ إنْ قُصِدَ ، أو أَفْعَـلَ تفـضيلٍ، وجوَّزه الكوفيَّةُ [5] في ذي التَّاء ، وصفةٍ لا تقبلها . وحكمُهُ كالتَّثْنِيَـةِ / ٦ب / ، لكـنْ يُحْذَفُ آخرُ المنقُوصِ ، ويُضَمّ ويُكسر ، والمقصُورُ يُفْتَحُ [6] ، وقيـل [7] : كمنقُـوصٍ، وقيل [8] : إنْ كان أعْجَمِيّ ، أوْ ذا ألِفٍ زائدةٍ .

وأُلْحِقَ به سَمَاعًا كـ : ﴿ نَحْنُ الوَارِثُون ﴾ [9] ، وعشرون إلـى تـسعين [10] ، وأهْلُونَ ، وأرْضُونَ ، وعالَمُونَ ، وقيل : جَمْعٌ [11] ، وقيل [12] : مَبْنيٌّ علـى الفـتح ، وبَنُونَ ، وأبُونَ ، وأخُونَ ، وهَنُونَ ، وذَوُو [13] . وألْحَقَ ثعلـبُ [14] : فَـوُنَ ، وابـنُ

---

(١) أ : " مدراوان " ، وفي د ، هـ : " مدروان " بالدال . والمِذْرَوانِ : فرعا الأليتين ، والمذروان من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى ومن أسفل ، ولا واحد لهما ، وقيل : طرفا كـل شـيئ . انظر: مادة (ذرا) في اللسان ٢٨٤/١٤ والصحاح ٢٣٤٥/٦ .

(٢) د : " في ويدان " .

(٣) كلمة : " دميان " ساقطة من د .

(٤) أ : " إذا " .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٦٠/١ والارتشاف ٥٧٢/٢ وشرح التسهيل ٧٩/١ .

(٦) ب ، جـ ، د ، هـ : " ويفتح " بالواو .

(٧) وهو قول الكوفيين ، انظر : الهمع ١٥٤/١ والارتشاف ٥٧٩/٢ وشرح التسهيل ٩٥/١ .

(٨) القول للكوفيين ، انظر : الهمع ١٥٥/١ والارتشاف ٥٨٠/٢ وشرح التسهيل ٩٥/١ .

(٩) سورة الحجر ، آية ٢٣ .

(١٠) هـ : " إلى تسعون " .

(١١) قال السيوطي:ذهب قوم إلى أنّ عالمون جمع عالم،انظر:الهمع ١٥٧/١ وانظر أيضاً:التصريح ٢٣٩/١.

(١٢) انظر : الهمع ١٥٧/١ .

(١٣) أ ، ب ، : " وذووا "

(١٤) انظر : الهمع ١٥٧/١ . وثعلب هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني ، أبو العباس ، ثعلـب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، توفي سنة ٢٩١هـ . انظـر: بغيـة الوعـاة ٣٩٦/١ – ٣٩٧ وإنباه الرواة ١٧٣/١ – ١٨٦وطبقات النحويين واللغويين ١٤١ – ١٥٠ ومعجم الأدباء ١٠٢/١ – ١٤٦ .

مالكٍ [1] حَمُونَ ، قياس ، وأُولُو [2] ، وسِنُون .

وكلّ ثلاثيّ لم يُكسرْ ، وعُوِّضَ مِنْ لامِه [3] ، قال أبو حيَّان [4] : أو فائه الهَـاءُ .

وكَسْرُ الفاءِ مكسورةً ومفتوحةً أشْهَرُ من ضَمِّها ، وشاعا في المَضْمُومَة .

وقَدْ يُعْرَبُ هذا النَّوعُ في النُّونِ لازم الياء مُنَوَّن ، أوْ لا ، أوْ يَلْزَمُ الـواوَ وفَـتْحَ النُّونِ أوْ يُعْرَبُ عليها ، وهي لُغَةٌ [5] في المثنَّى والجمع ، [وأجازَ ابنُ مَالِـكٍ [6] الأوَّلَ في عشرين ، وقد يُقَالُ : شَياطُونَ [7] .

ولَيْسَ الإعْرَابُ في المثنَّى والجَمْعِ [8]] [9] بِمُقَدَّرَةٍ قَبْلَها [10] ، أو فيها ، أو دَلائل، أو بالبَقَاء والانْقِلابِ ، خِلافَ لزَاعِمِيها [11] .

وتَلِيهما [12] نُونٌ تُكْسَرُ في المثنَّى ، وقد تُضَمُّ مَعَ الأَلِفِ ، وتُفْتَحُ فـي الجَمْـعِ ، والعكْسُ لُغَةٌ ، وقيل : ضَرُورَةٌ في الجَمْـعِ ، وقيـل : يخـتصُّ [13] باليـاء فيهمـا ، والمختَـارُ وِفاقًـا لابن مـالكٍ [14] أنَّـها [15] لِـرَفْعِ تَوَهُّمِ الإضَـافَـةِ أو الإفْـرَادِ ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٩٨/١ .

(٢) أ ، جـ ، د : " وأولوا " .

(٣) هـ : " ماله " .

(٤) انظر : الارتشاف ٥٧٢/٢ .

(٥) وهي لغة بني تميم وبني عامر. انظر معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ والارتشاف ٥٧٨/٢ والتصريح ٢٥٥/١.

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٦/١ .

(٧) هـ : " شياطين " .

(٨) عبارة : " والجمع " ساقطة من هـ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(١٠) أي : قبل الألف والواو والياء .

(١١) فيرى الأخفش أن الإعراب في المثنى والجمع بحركات مقدّرة فيما قبل الألف والواو والياء ، ويرى الخليل وسيبويه أنه بحركات مقدّرة في الألف والواو والياء ، وفسّر أبو علي مذهب الأخفش بأنّ الحروف دلائلُ إعراب ، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، ويرى الجرمي والمازني وابن عصفور أنّ الإعراب ببقاء الألف والواو رفعًا ، وانقلابها نصبًا وجرًا . انظر : الهمع ١٦١/١ – ١٦٢ وانظر أيضًا : الكتاب ٤٦/١ والارتشاف ٥٦٨/٢ – ٥٦٩ والمقتضب ١٥١/٢ – ١٥٢ وشرح التسهيل ٧٤/١ وشرح الكافية للرضي ٧٤/١ – ٧٥ .

(١٢) أي : تلي الألف والياء في المثنّى ، والواو والياء في الجمع . انظر : الهمع ١٦٣/١ .

(١٣) أ ، هـ : " تختص " .

(١٤) انظر : شرح التسهيل ٧٥/١ والارتشاف ٥٧٠/٢ والهمع ١٦٣/١ والمساعد ٤٨/١ .

(١٥) أي : النون الزائدة في المثنى وجمع المذكر السالم .

لا [1] عوَضٌ من حَرَكَةٍ، أو تَنْوِينٍ [2] ، أوْ هما مُطْلَق ، أو إنْ [3] كانا وإلا فأحَـدُهما ، وإلا فغَيْرُ عِوَضٍ ، أو فارِقَةٌ بَيْنَ رَفْعِ المثنَّى ونَصْبِ المفْرَدِ ، وحُمِلَ الباقي ، ولا هـي التَّنوين ، خِلافاً لزَاعِمِيها.

وتسقطُ لإضَافَةٍ ولوْ تَقْدِير ، وشبهها ، وتَقْصِيرِ صِلَةٍ ، وخَصَّهُ المبرِّدُ [4] باللَّذا [5] واللَّتا ، وغَيْرُهُ ضَرُورةً .

وجَوَّزَه الكسَائيُّ [6] في النَّثْرِ ، وزَعَمَهُ الأخفَـشُ [7] فـي ضـارِباك [8] لِلَطَافَـةِ الضَّمير ، وتُشَدَّدُ في مَوْصُولٍ ، وإشارةٍ مُطْلَق على الأصَحّ .

ومَا سُمِّي به من مثنَّى وجَمْعٍ على حَالِهِ [9] ، كالبَحْرَيْنِ ، و﴿ عِلِّيِّين ﴾ [10] ، وقد يجري المثنَّى كَسَلْمَان ، والجمعُ كغِسْلِين ، أو هارُون .أو يلزم الواوَ وفَتْحَ / ١٧أ / النُّونِ ما لم يُجاوِزا [11] سَبْعَةً .

[قد يوضع كلّ من المفرد والمثنّى والجمع موضع الآخر]

مسـألة : قـد يُوضَعُ كلٌّ مـن المفْرَدِ والمثنَّى والجمعِ مَوْضِعَ الآخرِ ، وقـاسَهُ

---

(١) ب : " بلا " ، وفي د : " إلا " .

(٢) هـ : " لو نون " .

(٣) د : " وإن " .

(٤) انظر : المقتضب ١٥٦/٤ والهمع ١٦٧/١ .

(٥) أ : " باللذ " دون ألف

(٦) انظر : الهمع ١٦٩/١ والارتشاف ٥٥٧/٢ والخزانة ٤٥٩/٧ . والكسائي هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن ، أبو الحسن ، أحد الأئمة في القراءة والنحو ، صنّف : معاني القرآن ، ومختصرًا في النحو ، وما تلحن فيه العامة ، وغير ذلك . انظر : بغية الوعاة ١٦٢/٢ - ١٦٤ وإنباه الرواة ٢٥٦/٢ - ٢٧٤ وطبقات النحويين ١٢٧ - ١٣٠ ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣ - ٢٠٣ وغاية النهاية ٥٣٥/١ - ٥٤٠ .

(٧) انظر : الهمع ١٦٩/١ والارتشاف ٥٥٧/٢ .

(٨) أ : " ضاربان " .

(٩) قال السيوطي : إذا سُمّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبلَ التّسمية من الإعـراب بـالألف والواو والياء كالبَحْرَيْن ، أصله : تثنية بحر ، ثمّ جُعل علمًا لبلد ، وعليين أصله : جمع عِلّيّ ثمّ سُمّي به أعلى الجنة، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء . انظر: الهمع ١٧٠/١.

(١٠) وهي من قوله تعالى : ﴿ إنَّ كِتَابَ الأبْرَارِ لَفِيْ عِلِّيِّيْنَ ﴾ سورة المطففين ، آية ١٨ .

(١١) ب : " يجاوز " .

الكوفيُّون [1] وابنُ مالكٍ [2] بلا لَبْس ، والجمهورُ : الجمع في نحو [3] : رؤوس الكبشين، بشَرْطِ إضافته إلى مثنى لفظ أو نيَّةً ، فإنْ فرّق متضمنَاهُما [4] فخِلافٌ .

[الباب السَّادس:المضارع المتَّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة]

السَّـادس : المضارعُ المتَّصِل به أَلِفُ اثنين أوْ واوُ جَمْعٍ أوْ ياءُ مُخَاطبةٍ ، فبالنُّونِ رَفْع ، وحَذْفُها [نَصْب وجَزْم] [5] ، وحُذِفَتْ رَفْع ، نَثْر ونَظْم ، وعليه : " لا تـدخلوا الجنَّةَ حتَّى تُؤمنوا " [6] .

وقد تُفتح وتُضمُ مَعَ الألفِ ، وإذا اجْتَمَعَتْ مع الوِقَايةِ جَازَ الفكُّ والإدْغَامُ والحَذْفُ، والأصَحُّ أنَّها المحذوفَةُ . وقيل [7] : الإعْراب بالألفِ والواوِ واليـاء [8] ، وقيـل [9] : النُّونُ دَليلٌ . وقيل [10] : لا إعرابَ فيها .

[الباب السَّابع : الفعل المضارع المعتلّ الآخر]

السَّابِعُ : المضارعُ المعتلُّ ، وهو ما آخره أَلِـفٌ أو واوٌ أو يـاءٌ ، فيُحْـذَفُ [11] آخِرُهُ جَـزْمَ ، و الحَـذْفُ بالـجـازِمِ ، و قـال أبـو حَيّـَان [12] : التَّـحـقـيـقُ

---

(١) انظر : الهمع ١/١٧٢ والارتشاف ٢/٥٨٢ .

(٢) انظر : التسهيل ١٩ وشرح التسهيل ١/١١١ والارتشاف ٢/٥٨٢ وشفاء العليل ١/١٦٢ .

(٣) هـ : " في مثل " .

(٤) هـ : " مضمناهما " .

(٥) عبارة : " نصبا وجزمًا " غير مثبتة في النسخ ، وأثبتناها لاستقامة النص .

(٦) حديث شريف رواه أبو هريرة وغيره عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ انظر: سنن الترمذي كتاب (الاستئذان والآداب) باب (ما جاء في إفشاء السلام) ٦٠٥ ، وسنن ابن ماجة كتاب (الأدب) باب (إفشاء السلام) ٦١٢ ، وصحيح مسلم كتاب (الإيمان) باب (بيـان أنـه لا يـدخل الجنـة إلا المؤمنون) ٥٥. وإرواء الغليل كتاب (الجنائز) ٣/٢٣٧ ،وكنز العمال كتاب (الأخلاق) باب (الأخلاق والأفعال المحمودة) ٣/٤٦٢ ، و السنن الكبرى للبيهقي كتاب (الـشهادات) بـاب (شـهادات أهـل العصبة) ١٠/٢٣٢ ، وشرح السنة للبغوي كتاب (الاستئذان) باب (أفضل الرؤيا) ١٢/٢٥٨ وسـنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (إفشاء السلام) ٤/٥١٦ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢/٨٤٤ و الهمع ١/١٧٥ .

(٨) ب ، جـ ، : " بالواو والألف والياء " .

(٩) وهو قول الأخفش . انظر : التسهيل ٩ وشرح التسهيل ١/٥١ والمقتضب ٢/١٥٢ والارتشاف ٢/٨٤٣ ، والسهيلي . انظر : الهمع ١/١٧٦ والارتشاف ٢/٨٤٣ .

(١٠) وعليه الفارسي . انظر : الهمع ١/١٧٦ والارتشاف ٢/٨٤٤ .

(١١) جـ : " فتحذف " بالتاء .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢/٨٤٨ .

عِنْدَهُ (1) . وتسكينُ ما قبلَهُ ضَرُورةٌ ، وكذا إبقاؤه . وقيل (2) : سَائغٌ كحذفِهِ دُونَهُ . وإذا بقي فالمحذوفُ الحركات الظَّاهرة ، وقيل (3) : المقدَّرة ، وقيل (4) : الباقي إشباعٌ . ويُسَهَّلُ ما آخره هَمْزَةٌ ، وإبدالُهُ لِين مَحْض ضَعيفٌ (5) ، ولا يجوزُ حذفُهُ خِلافَ لابن عصفور (6) .

[خاتمة : في الإعراب المقدّر]

خاتمة (7) : تقدَّر (8) الحركاتُ (9) في : المضافِ للياء ، وقيل : لا تُقدَّر الكسرةِ . والحرفِ المُدْغَم . والمحكيِّ على الأصح (10) . والمقصورِ ، فإنْ لم يَنْصَرِفْ لم تُقدَّرْ الكسرةُ ، خِلافَ لابن فلاح (11) ، وفي نحو : يخشى .

والضمّةُ والكسرةُ : في المنقوصِ ، وهو ما آخره ياءٌ (12) خفيفةٌ لازِمَةٌ يَلْوَ كسرةٍ . وتقديرُ فتحةٍ ضَرُورةٌ ، خِلافَ لأبي حاتم (13) في

---

(1) أ : " غيره " . والمقصود : أن الألف والواو والياء تُحذف عِنْدَ الجازم ، لا بالجازم . انظر : الارتشاف ٨٤٨/٢ والهمع ١٧٨/١ .

(2) انظر : التصريح ٢٨٥/١ والارتشاف ٨٤٨/٢ .

(3) انظر : التصريح ٢٨٣/١ والارتشاف ٨٤٨/٢ .

(4) انظر : شرح الأشموني ٨٤/١ والارتشاف ٨٤٩/٢ والتصريح ٢٨٦/١ .

(5) قال أبو حيان : " والمضارع الذي آخره همزة نحو : يقْرأ ويَوْضُؤ ويُقرِئ قياس تسهيل الهمزة فيها : إنما هو : بَيْنَ بَيْنَ لا بالإبدال المحض ، فإنْ أبدلت حرفَ لِينٍ محضًا فهو على لغة من قال في قَرَأْتُ وتَوَضَّأْتُ : قريْتُ و تَوَضَّيْتُ ، وهي لغة ضعيفة حكاها الأخفش . انظر : الارتشاف ٨٤٩/٢ وانظر أيضًا : الهمع ١٨٠/١ .

(6) انظر : المقرب ٥١ – ٥٢ و الارتشاف ٨٤٩/٢ والتصريح ٢٩٠/١ .

(7) أ : " المضمر " .

(8) الفقرة : من قوله : " مسألة قد يوضع " إلى قوله : " خاتمة " ساقطة من د .

(9) أي : كلّها .

(10) وهو رأي البصريين . انظر : الارتشاف ٨٥١/٢ .

(11) انظر : الهمع ١٨٢/١ . وابن فلاح هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان ، الشيخ تقي الدين ، أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي ، من مؤلفاته : الكافي في أصول الفقه المغني في النحو ، توفي سنة ٦٨٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٠٢/٢ والأعلام ٣٠٣/٧ .

(12) د : " ألف ياء " .

(13) انظر : الارتشاف ٨٤٩/٢ والهمع ١/ ١٨٢ . وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان ، أبو القاسم ، أبو حاتم السجستاني ، صنّف إعراب القرآن ، ولحن العامة ، والمقصور والممدود ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٥٠هـ أو ٢٥٤هـ . انظر: بغية الوعاة ٦٠٦/١ وطبقات النحويين واللغويين ٩٤ – ٩٦ وإنباه –

غيرِ [1] المنوّنِ [2] إلا مَعْدي كرب على الأجْوَد ، وكذا ظهورُهُما [3] . وتُقَدَّرُ في يـاء (جوارٍ) المحذوفَةِ .

والضمةُ في نحو : يَغْزو ، ويَرْمي ، وظهورُها وتقديرُ الفتحةِ ضرورةٌ أو شـاذٌّ .

وأجازَ الفرَّاءُ [4] في نحو : " يُحيي " نقلَ حركةِ الياء وإدغامِها فتَظْهر .

والسكون : فيما كُسِرَ لساكنين ، ومهموز أُبْدِلَ لَيْن ، و" لم يَلْدَ " [5] إذا سكن اللام، أو وُصِلَ بضميرٍ وفُتِحَ أو كُسِر .

ولا يُوْجَدُ / ٧ ب / واوٌ قبلَها ضَمَّةٌ إلا في فِعْل أو مبني أو أعْجَميّ [6] أو عَرَضَ تَطَرُّفها [7] ، أو لا يلزَمُ [8] .

وحذفُ حركةِ الظَّاهِرِ ، ثالثُها [9] : يَجُوزُ في الشِّعْرِ فقَط .

- الرواة ٥٨/٢ - ٦٤ ومعجم الأدباء ٢٦٣/١١ - ٢٦٥ والفهرست ٨٦ - ٨٧ .

(١) هـ : " وغير " .

(٢) د : " النون " .

(٣) أي : ومن الضرورة أيضًا ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص . انظر : الهمع ١٨٣/١

(٤) انظر : الهمع ١٨٥/١ والارتشاف ٨٤٧/٢ .

(٥) مضارع " وَلَدَ " إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين . انظر : الهمع ١٨٦/١ .

(٦) جـ ، د : " عجمي " .

(٧) نحو : " يا ثمو " . انظر : الهمع ١٨٦/١ .

(٨) كالأسماء الستة حالة الرفع . انظر الهمع ١٨٦/١ .

(٩) اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقـوال : الأول : الجـواز مطلقًا، والثاني : المنع مطلقًا في الشِّعر وغيره ، والثالث : الجواز في الشعر و المنع فـي الاختيـار . انظر : الهمع ١٨٦/١ - ١٨٧ والارتشاف ٨٥٠/١ .

النكرة والمعرفة

قال ابن مالك (1) : حَدُّ النكرةِ عَسِرٌ ، فهيَ ما عدا المعرفة . وَهْيَ الأصلُ ، خلافًا للكوفيَّة (2) . والجمهورُ (3) : أنَّ المعارفَ متفاوتةٌ، فأرفعُها ضميرُ متكلِّمٍ (4) ، فمخاطبٍ، فعَلَمٌ ، فغائبٍ ، فإشارةٌ ، ومنادى . والأصحُّ (5) أنَّ [تعريفَهُ (6) بالقَصْدِ لا بألْ منويَّةً ، وأنَّه ــ إنْ كان علمًا ــ باقٍ (7) . فموصولٌ . فذو (ألْ) . وثالثُها (8) : هما سَوَاءٌ . وما أُضيفَ إلى أحدِهما ففي (9) رُتْبَتِه مُطْلَقًا ، أو إلا المضمرِ، أو دُونَه مُطْلَقًا (10)، أو إلا ذا (ألْ)، مَذَاهبُ (11). وقيل (12): العَلَم بعدَ (13) الغائبِ. وقيل (14) بَعْدَ الإشارةِ . وقيل(15) :

---

(1) قال ابن مالك : " من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه " . انظر : شـــرح التسهيل ١١٥/١ .

(2) انظر : الهمع ١٨٩/١ و الارتشاف ٩٠٧/٢ .

(3) انظر : الارتشاف ٩٠٨/٢ .

(4) هـ : " فأعرفها ضمير المتكلم " . قال السيوطي : " وعبّرتُ في المتن (بـــأرفع) ، بخـــلاف تعريـــف النحويين (بأعرف) ؛ لأنّ أفعل التفضيل لا ينبني من مادة التعريف " . انظر : الهمع ١٩٣/١ وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٠٩/٢ والتسهيل ٢١ وشرح الرضي على الكافية ٢٣٠/٤ .

(5) انظر : الارتشاف ٩٠٩/٢ والتصريح ٣٠٥/١ .

(6) أي : المنادى .

(7) هـ : " فباقٍ " .

(8) اختلف في الاسم الموصول وذي ألْ أيهما أعرف ؟ فقيل : ذو ألْ ، وقيل : الاسم الموصول ، وقيل : هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بألْ . انظر : الهمع ١٩٢/١ والتسهيل ٢١ والارتشاف ٩٠٩/٢ والتصريح ٣٠٥/١ و شرح الأشموني ٨٦/١ .

(9) ب ، جـ ، هـ : " في " .

(10) كلمة : " مطلقًا " ساقطة من هـ .

(11) قال السيوطي : اختلف في المعرف بالإضافة على مذاهب : أحدها : أنّه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا حتى المضمر ، والثاني : أنّه في مرتبته إلا المضاف إلى المضمر فإنّه دونه ، والثالث : أنّه دونه مطلقًا حتى المضاف لذي ألْ كما أنّ المضاف إلى المضمر دونه ، والرابع : أنّه دونه إلا المضاف لـــذي ألْ . انظر : الهمع ١٩٣/١ وانظر أيضًا : التصريح ٣٠٥/١ وشرح الأشموني ٨٦/١ والارتشاف ٩٠٨/٢ .

(12) انظر : الارتشاف ٩٠٨/٢ .

(13) ب : " بعهد " .

(14) وهو مذهب الكوفيين ، ونُسب لابن السّراج . انظر : الهمع ١٩٢/١ .

(15) نُسب هذا القول إلى سيبويه ٣/٢ ، وإلى الكوفيين ، وهو قول الصيمري . انظر : الارتـــشاف ٩٠٨/٢ والهمع ١٩١/١ .

هو أرفَعُها . وقيل [١] : الإشارة . وقيل [٢] : ذو ألْ . ويُستثنى اسمُ اللهِ تَعَالَى .

والأصحُ [٣] أنّ] [٤] تعريفَ الموصُولِ بعهدِ [٥] الصلّةِ ، لا بـألْ ونيّتها ، وأنّ (مَـن) و (مـا) الاستفهاميّتيـن [٦] نكرتـان ، وأنّ ضميـرَ النّكـرةِ معرفـةٌ . وثالثُها [٧] : إنْ لم يجب تنكيرُها .

وأرْفَعُ الأعلامِ : الأماكنُ ، ثمّ الأناسي ، ثمّ الأجناس . والإشارة : القريبُ ، ثـمّ المتَوسّطُ . وذي ألْ الحضوري ، ثمّ عَهْدُ الشّخصِ ، ثمّ الجنْس . ولا واسطة ، خلافًا [٨] لزاعمها [٩] في الخالي من التّنوين واللام .

[المضمر]

المضمَرُ ، ويُسَمّى الكناية [١٠] ، قِسْمان : متّصلٌ : لا يَقَعُ أوّلا ، ولا يَلوَ (إلا) ، في غير ضَرُورةٍ ، في الأصحّ . وهو تاءٌ ، تُضمّ لمتكلِّمٍ ، وتُفتَحُ لمخاطَـبٍ ، وتُكسـرُ لمخاطَبةٍ . ونُونٌ لإناثٍ ، و واوٌ وألِفٌ لغيرِ مُتكلِّمٍ [١١] . وياءٌ لمخاطَبةٍ . وهي مرفوعة. وقيل [١٢] : الأربعة [١٣] علاماتُ ضَميرٍ مُستكن [١٤] . ونا لمُعظّمٍ، أو مُـشَاركٍ، لرفـعٍ

---

(١) وهو قول ابن السّراج ، انظر : الارتشاف ٩٠٩/٢ والأصول ٣٢/٢ - ٣٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ٩٠٨/٢ والهمع ١٩١/١ .

(٣) وهو مذهب الفارسي.انظر : الارتشاف ٩٠٩/٢ والهمع ١٩٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور١٣٥/٢ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٥) أ : " بعد " .

(٦) أ ، جـ ، د ، هـ : " الاستفهامية " .

(٧) اختلف في الضمير العائد إلى النكرة ، فقال الجمهور : معرفة كسائر الضمائر ، وذهب بعضهم إلى أنّـه نكرة، وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتميز ، بخلاف غيـره كالفاعـل والمفعول . انظر : الهمع ١٩٣/١ والارتشاف ٩٠٩/٢ .

(٨) قال السيوطي : " الجمهور على أنّه لا واسطة بين النكرة والمعرفة ، وقال بها بعضهم في الخـالي مـن التنوين واللام نحو : ما ، ومَن ، وأين ، ومتى ، وكيف " . انظر : الهمع ١٩٤/١ .

(٩) د : " لزاعميها " .

(١٠) هذه تسمية الكوفيين ، ويسمّونه أيضًا : المكنيّ ، ويسمّيه البصريون : المضمر . انظـر : التـصريح ٣٠٧/١ والارتشاف ٩١١/٢ وشرح الأشموني ٨٧/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ .

(١١) غير المتكلم يشمل : المخاطب والغائب . انظر: الهمع ١٩٥/١ .

(١٢) ذهب إلى ذلك المازني . انظر : التسهيل ٢٣ والارتشاف ٩١٤/٢ وشرح التسهيل ١٢٣/١ .

(١٣) أ : " الأربع " ، وهي : النون والألف والواو والياء . انظر : الهمع ١٩٥/١ .

(١٤) أي : حروف علامات كتاء التّأنيث في (قامت) ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن فـي الفعـل . انظر: الهمع ١٩٥/١ .

ونصبٍ وجرٍ . وكافٌ لخطابٍ (١) ، وهاءٌ لغائبٍ ،وياءٌ لمتكلّمٍ ، منصوبة ومَجْرُورة (٢).

ويُسكن آخرُ مُسْنَدٍ إلى التَّاءِ (٣) والنونِ ونا ، ويُحْذَفُ مُعتَلٌّ (٤) قبلَه ، وتُنْقَـلُ (٥) حركَتُهُ لِفَاْءِ ماضٍ ثلاثيّ . وتُبْدَلُ الفتحةُ بمجانسٍ . [ويُحذفُ آخرُ مُعْتَلٌّ مسندٍ إلى الواو والياء . ويُحَرَّكُ الباقي بمجانسٍ] (٦) لا محـذوفُ الألِـفِ (٧) . والأصَـحُّ أنَّ فتحـة (فَعَلا) (٨) هي الأصليّة .

وتُوَصَلُ التّاءُ والكافُ والهاءُ بميمٍ وألِفٍ في المثنّى ، وميمٍ (٩) فقط في الجَمْـعِ ، وسُكونُها أحْسن (١٠) . فإنْ وَلِيها ضميرٌ مُتَّصِلٌ فضمّها ممدودة واجبٌ . وقال سـيبويهِ ويونس (١١) : رَاجِحٌ . ونُونٍ مُشَدَّدةٍ للإناث . وألِفٍ للغائبة . وقيل (١٢) : مَجْموعُهما (١٣) ضمير . وأجازَ قومٌ (١٤) حذفَها (١٥) وقفًا .

وقد تُحْذَفُ الواوُ معَ الماضي ، وتبقى الضَمّةُ / ٨ أ / ، وتُكسرُ الهاءُ بَعْدَ كَـسْرةٍ أو ياءٍ ما لمْ تتَّصلْ (١٦) بضميرٍ ، وقَلَّ إنْ فَصلَ ساكِنٌ ، ولُغَةُ الحجازِ (١٧) الضمُّ مُطلقًا ، والأفصَحُ اختلاسُها بَعْدَ ساكنٍ ، ولو غيرِ لِيْنٍ على المختارِ ، وإشباعُها بَعْـدَ حَرَكَـةٍ ،

---

(١) د : "الخطاب " .

(٢) أي : الثلاثة السابقة تقع منصوبة ومجرورة ، انظر : الهمع ١٩٦/١ .

(٣) مثل : ضَرَبْتُ .

(٤) ب : " معتدل " .

(٥) جـ : " وينقل "

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٧) كلمة : " الألف " ساقطة من هـ .

(٨) د : " فعلان " .

(٩) د : " وبميم " .

(١٠) كلمة : " أحسن " ساقطة من أ .

(١١) انظر : الكتاب ٣٩٩/٢ والتسهيل ٢٣ والارتشاف ٩١٣/٢ وشرح التسهيل ١٢٢/١ .

(١٢) وبه جزم ابن مالك ، انظر: التسهيل ٢٤ وشرح التسهيل ١٣١/١ والهمع ٢٠٠/١ .

(١٣) د : " مجموعها " ، والمراد : مجموع الهاء والألف في نحو : " أعطيتها " . انظر : الهمع ٢٠٠/١ .

(١٤) أ : " قومها " .

(١٥) أي : الألف .

(١٦) هـ : " يتصل " .

(١٧) لغة الحجازيين ضم هاء الغائب مطلقًا ، يقولون : ضَرَبْتُهُ ، وبهُ ، وإليْهُ . انظر : الارتـشاف ٩١٧/٢ والهمع ٢٠٢/١ وشرح التسهيل ١٣٢/١ .

وقيل (١) : هي والواو النّاشئة ضميرٌ . وقلّ (٢) إسكانُها ، وإنْ حُـذِفَ السّاكنُ جـازَ الثّلاثةُ(٣) . وكَسْرُ هاء التّثنيةِ والجمعِ كالمفرد . قد تُكْسرُ كافُهما بَعْدَ كسْرٍ أو ياءٍ ساكنة، وكسْرُ ميمِهِ حينئذٍ أقيسُ . وضَمُّها قبلَ (٤) سَاكنٍ ، وسُكونُها قبلَ حركةٍ أشْـهَرُ . وقـد تُكْسَرُ قَبْلَهُ مُطلقًا .

ويَعُوْدُ على جَمْعِ سَلامةٍ : واوٌ ، وتكسيرٍ : هيَ (٥) أو التّاءُ (٦) ، واسمِ جمْعٍ : هي أو كمفرد (٧) ، وقد يخلفُها نونٌ لتشاكل . وضميرُ المثنّى والإناثِ (٨) بَعْدَ (أفْعَل من)(٩) كغيره . وقيل (١٠) : قدْ يأتي مفردًا مُذكَّرًا ، والأحسَنُ (١١) في غيرِ العاقلِ تاء وهاء (١٢) في الكثْرَةِ ، ونون في القِلّة ، وفي العاقِلاتِ نون مُطْلَقًا .

الثّاني : مُنْفَصِلٌ (١٣) : وَهُوَ للرّفعِ : (أنا) لمتكلّمٍ ، وألِفُهُ زائدةٌ على الأصَـحِّ . والأفصحُ حَذْفُها وَصْلا ، لا وَقْفًا (١٤) ، ويتلوهُ في الخطابِ تاء حرفيّةٌ كالاسـميَّةِ لفظًـا وتصرفًا . وقيل (١٥) : المجموعُ ضميرٌ ، وقيل (١٦) : التّاءُ فقط . وقيل (١٧) : (أنـا)

---

(١) وهو قول الزجاج . انظر : الارتشاف ٩١٧/٢ والهمع ٢٠٣/١ .

(٢) د : " وقيل " .

(٣) أي : الإشباع والاختلاس والإسكان . انظر : الهمع ٢٠٣/١ .

(٤) أ : " قيل " .

(٥) أي : الواو .

(٦) د : " والتاء " .

(٧) ب : " أو كفرد " .

(٨) د : " وإناث " .

(٩) د : " أقلّ من " .

(١٠) هذا رأي ابن مالك .انظر: التسهيل ٢٤ والهمع ٢٠٥/١ وشرح التسهيل ١٢٨/١ والارتشاف ٩١٥/٢ .

(١١) د : " والأخفش " .

(١٢) هـ : " وهما " .

(١٣) أي : القسم الثاني من قسمي الضمير : الضمير المنفصل .

(١٤) حذفها وَصْلا ، وإثباتها وَقْفًا هي الفصحى ، وهي لغة الحجاز ، انظر : الهمع ٢٠٧/١ .

(١٥) وهو مذهب الفرّاء .انظر : التصريح ٣٢٤/١ والهمع ٢٠٨/١ والارتشاف ٩٢٧/٢ والجنى الداني ٥٨ .

(١٦) وهو مذهب ابن كيسان . انظر : التصريح ٣٢٤/١ والارتشاف ٩٢٧/٢ والهمع ٢٠٨/١ والمساعد ٩٩/١.

(١٧) قال أبو حيّان: " ومن أسخف الأقوال: ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أنّ (أنتَ) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم ، وتاء تقوم ، وأنّ (أنا) مركب من ألف أقوم ، ونون نقوم ". انظر: الارتشاف ٩٢٧/٢.

مُرَكَّبٌ مِنْ أَلِفِ (أَقُومُ) ونونِ (نَقُوم) . و(أنت) منهما ، وتاء (تَقوم) . ولا يَقَعُ (أنا) مَوْقِعَ التَّاء ، وثالثُها[1] : في الشِّعْرِ .

و(نَحْنُ) لهُ [2] مُعَظِّمًا ، أو مُشَارِكًا ، وقيل [3] : أَصْلُهُ : بضمِّ الحاء وسكونِ النُّون . وهو وهي وهما وهم وهنَّ لِغَيْبَةٍ . والمختارُ وِفاقًا للكوفيَّةِ [4] وابن كَيْسان [5] والزَّجَّاج [6] أنَّ الضَّميرَ الهاءُ فقط ، وثالثُها [7] : الأَصْلُ : هُوَ وهِيَ ، والباقي زَوائد . وقد تسكن [8] هاء هو وهي ، بَعْدَ واوٍ ، وفاءٍ ، وثُمَّ [9] ، ولامٍ ، وهمز استفهام ، وكاف جرٍّ . وسُكون الواو والياء ، وتشديدهما لغةٌ [10] ، وحذفهما ضرورةٌ . وقد تُستَعملُ هذه الضَّمائرُ مجرورة [11] .

وللنَّصب:(إيَّا)،ويليه دَليلُ مُرادٍ به،من مُتكلِّم وغيرِه،اسمًا مُضافًا إليه عندَ الخليل[12]

---

(1) ذكر السيوطي أقوال النحاة في : (وقوع " أنا " موقع التاء التي في فعلت) وهي : الأول : عدم الجواز ، والثاني : الجواز في الشعر وغيره ، والثالث : أنَّه مقصور على الشعر . انظر : الهمع ٢٠٨/١ وانظر أيضًا : الارتشاف ٩١٢/٢ .

(2) أي : للمتكلم .

(3) وهو قول هشام الضرير . انظر : الارتشاف ٩٢٨/٢ والهمع ٢٠٩/١ .

(4) انظر : الإنصاف ٦٧٧/٢ والتصريح ٣٢٤/١ والهمع ٢٠٩/١ .

(5) انظر : الهمع ٢٠٩/١ والارتشاف ٩٢٨/٢ . وابن كيسان هو محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان ، أبو الحسن النحوي ، من النحاة المشهورين ، أخذ عن المبرد وثعلب ، توفي سنة ٢٩٩هـ . قال الخطيب : مات سنة ٢٩٩هـ . وعلق عليه ياقوت بقوله : هذا لا شك سهو ؛ ففي تاريخ أبي غالب همَّام بن الفضل بن المهذب أنَّه مات سنة ٣٢٠هـ . انظر : بغية الوعاة ١٨/١ – ١٩ وإنباه الرواة ٥٧/٣ – ٥٩ وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧ – ١٤١ .

(6) انظر : الهمع ٢٠٩/١ والارتشاف ٩٢٨/٢ والمساعد ٩٩/١ .

(7) انظر : الإنصاف ٦٧٧/٢ والهمع ٢٠٩/١ .

(8) ب : " تكسر " .

(9) عبارة : " وثمَّ " ساقطة من أ .

(10) سكون الواو والياء من (هو) و (هي) لغة قيس وأسد ، وتشديدهما لغة هَمدان . انظر التسهيل ٢٦ والارتشاف ٩٢٨/٢ والهمع ٢١٠/١ وشرح التسهيل ١٤٢/١ـ ١٤٣ .

(11) قال السيوطي : حُكي : أنا كانت وكهو . انظر : الهمع ٢١١/١ .

(12) انظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ والتسهيل ٢٦ والتصريح ٣٢٦/١ والارتشاف ٩٣٠/٢ والهمع ٢١٢/١ وشرح التسهيل ١٤٥/١ وشرح الأشموني ٩١/١ . وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية والعروض ، وقد عمل أول كتاب " العين " المعروف المشهور، توفي سنة ١٧٥هـ. انظر: بغية الوعاة ٥٥٧/١–٥٦٠ وإنباه الرواة ٣٧٦/١ – ٣٨٢ وطبقات النحويين واللغويين ٤٧ – ٥١ وأخبار النحويين البصريين ٥٤–٥٦ ومعجم الأدباء ٧٢/١١–٧٧ .

وحَرْفًا [١] / ٨ ب / عندَ سيبويهِ [٢] ، وهو المختار .

وقيل [٣] : اللَّواحِقُ هي الضَّمائرُ ، و(إيَّا) حَرْفُ دَعَامَةٍ [٤] ، وقيل [٥] : اسمٌ ظاهِرٌ مُضَاف ، وقيل [٦] : بين الظَّاهِرِ والمضمرِ ، وقيل [٧] : المجموعُ الضَّمير [٨] .

والصَّوابُ أنَّ (إيَّا) غيرُ مشتقَّة . وقد تُخَفَّفُ كسْرًا وفتحًا ، مَعَ همزةٍ وهاء .

[ما يجب استتاره من الضمائر وما يجوز]

مسألة : يَجِبُ استتارُ مرفوع أمر ، ومُضَارع غير غيْبة ، واسْمِها ، والتَّعجب ، والتَّفضيل ، وفِعْل الاستثناء ، ويجوز في غيرها .

[أخصّ الضّمائر ، ومتى يتعيّن انفصال الضّمير]

مسألة : أخصُّ الضَّمائر الأعْرَفُ [٩] ، ويُغَلَّبُ [١٠] في الاجتماع ، ومتى أمكنَ مُتَّصل تَعَيَّنَ [١١] اختيارًا ، ويَتَعَيَّنُ الفصلُ إنْ حُصِرَ بإنَّما ، وزَعَمَ [١٢] سيبويهِ [١٣] أنَّه ضَرورةٌ ، وخيَّرَ الزَّجَّاجُ [١٤] . أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضَافٍ لمنصوب . أو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحِبِها ، أو أُضْمِرَ عامِلُه ، أو أُخِّرَ ، أو كانَ [١٥] مَعْنَوِيًّا [١٦] ، أو حَرْفَ نَفْي ، أو فَصَلَهُ مَتْبُوعٌ ، خِلافًا لمَنْ خَصَّهُ بالشِّعْر . أو وَلِيَ واوَ (مع) أو (إلا)

---

(١) د : " أو حرفًا " .

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٧/٢ .

(٣) وهو قول الفراء . انظر: الارتشاف ٩٣٠/٢ والهمع ٢١٢/١ والجنى الداني ٥٧٣ .

(٤) هـ : " ودعامة " .

(٥) وهو قول الزجاج . انظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ والتصريح ٣٢٦/١ والهمع ٢١٢/١ وشرح التسهيل ١٤٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢١/٢ .

(٦) وهو قول ابن درستويه . انظر: الهمع ٢١٢/١ .

(٧) وهو مذهب الكوفيين غير الفراء ، انظر : الارتشاف ٩٣٠/٢ والإنصاف ٢٩٥/٢ والهمع ٢١٢/١ .

(٨) أ : " الضمائر " .

(٩) هـ : " لأرفع " ، والمقصود : أنه أخص الضمائر وأعرفها ، فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب . انظر: الهمع ٢١٦/١ .

(١٠) أ : " الضمير الأرفع وتغلب " .

(١١) أ : " يعين " .

(١٢) أ ، هـ : " وقال " .

(١٣) انظر: الكتاب ٣٨٤/٢ .

(١٤) انظر: الارتشاف ٩٣٩/٢ والهمع ٢١٧/١ .

(١٥) أ : " إن كان " .

(١٦) هـ : "منويًا " .

أو (إمَّا) أو لامًا فارِقةً . أو نَصبَه عاملٌ في مُضمَرٍ قَبلَه غير مرفوع ، إنْ اتَّحدا [1] رُتبَةً. وربَّما اتَّصَلا غيبَةً إنْ اختلفا لفظًا ، واتَّحدا [2] رُتبَةً .

و يَجبُ غالِبًا تقديمُ الأخَصِّ وَصلًا . فإنْ أُخِّرَ تَعيَّنَ الفصلُ . وقيل [3] : يحسُن . وثالِثُها [4] يَحسُن في ضميرِ مثنًّى أو ذكور . قيل [5] : أو إناث ، ويَجِبُ في غيرِه . ويختار وَصلُ هاء أعطَيتكه وخَلْفِ ثانيه [6] ، في الإخبَارِ على الأصحِّ فيهما ، وانفصَال ثاني : ضَربيه ، وضَربُكَهُ ، ومُعطِيكهُ ، وكذا خِلتكَهُ ، وكنتَهُ ، وقيل [7] : وَصلُهما ، وثالثها [8] : وَصلُ (كانَ) دون (خِلْت) . ويَتَعيَّنُ الفصلُ في أخوات (كان) . ومَفَاعِيلُ (أعلم) ، إنْ كُنَّ ضَمَائرَ ، فغيرُ الثَّالث [9] كأعطَيت ، وكذا اثنان أو وَاحدٌ اتَّصل .

[نون الوقاية]

مسألة : يَجِبُ قَبلَ ياء مُتَكَلِّم [10] ، إنْ نُصِبَ بغيرِ صفةٍ نونُ وِقَايةٍ [11] وحذفُها مَعَ التَّعجّب وليسَ وليتَ وقد وقط ومن وعن / ٩ أ / شاذٌّ على الأصحِّ [12] ، ومع بَجَل [13] ولعلَّ أجْوَدُ ، ولَدُن وأخواتِ ليتَ جائزٌ ، وقيل [14] : أجْوَدُ . وقال قومٌ :

---

(١) أ : " أو اتحدا " .

(٢) أ ، د ، هـ : " وجازا " .

(٣) وهو مذهب المبرد . انظر: الارتشاف ٢/٩٣٥ والهمع ١/٢٢٠ والتصريح ٢/٣٤٦ والمساعد ١/١٠٦ .

(٤) وهو مذهب الفراء . انظر : الارتشاف ٢/٩٣٥ والهمع ١/٢٢٠ .

(٥) وهو مذهب الكسائي . انظر : الارتشاف ٢/٩٣٥ و الهمع ١/٢٢٠ .

(٦) أ : " خلت ثانيه " ، والمقصود : ثاني المفعولين .

(٧) ورجَّحه ابن مالك في الألفية ؛ لأنَّه الأصل . انظر: شرح الأشموني ١/٩٥ و الهمع ١/٢٢١ .

(٨) ورجَّحه ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ١/١٥٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ١/٢٢١ .

(٩) أي : المفعول الأول والثاني ، انظر : الهمع ١/٢٢١ .

(١٠) ب : " ياء المتكلم " .

(١١) قال السيوطي : وسُمِّيت نون الوقاية لأنَّها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرّ ، ولذا لم تلحق الوصف نحو : الضاربي . انظر : الهمع ١/٢٢٢ .

(١٢) قال السيوطي : فقولي : " على الأصح " راجع للسبعة . انظر : الهمع ١/٢٢٤ .

(١٣) بجل : بمعنى نعم .

(١٤) وعليه ابن عصفور في " لدن " حملا لها على " لد " المحذوفة النون ، فإنَّها لا تلحقها نون الوقاية بحال؛ لأنَّها بمنزلة مع . انظر : الهمع ١/٢٢٥ .

المحذوفُ من أخواتِ (لَيْتَ) : المدغمةُ [1] ، وقومٌ : المُدْغَمُ فيها . ويجــري [2] فــي نحو : (أنَّا) ، ويجب في (لَدُ) . وقد تلحق أَفْعَل من واسمِ الفاعل [3] . وقيل [4] : إنَّ نحو :

... ... مُسْلِمُنِي ... ... [5]

تنوين ، والمختار أنَّها [6] المحذوفة في :

... ... فَلَيْنِي [7]

خلافًا لابن مالك [8] .

[الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب]

مســألة : الأصل تقديمُ مُفَسِّرِ الغائبِ ، ولا يكونُ غيرَ الأقْرَبِ إلا بدَليلٍ ، وهــو لَفْظه ، أو ما يدلُّ عليه حِسًّا أو عِلْمًا ، أو جُزْؤهُ أو كلُّه أو نظيرُهُ ، أو مُصاحِبه بوَجْهٍ . ويجوزُ تقديمُ مُكَمِّلِ مَعْمُولِ فعلٍ أو شبهه على مُفَسِّرٍ صَرِيحٍ إنْ كانَ مُؤخَّرَ الرُّتْبَةِ . ومَنَعَ الكوفيَّةُ [9] نحوَ : ضَارِبَهُ ضربَ زيدٌ ، ومَا رأى أَحَبَّ زَيْدٌ ، والفرَّاءُ [10] : زيدًا غلامُهُ ضربَ بتصريفه ، والجمهـورُ : ضَــرَبَ غُلامُــهُ زيــدًا ، وأجــازَهُ

---

(١) أي : النون الأولى المدغمة ؛ لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الاعتلال . انظر : الهمع ٢٢٥/١ .

(٢) أي : هذا الخلاف .

(٣) د : " اسم الفاعل " بدون الواو .

(٤) انظر : الارتشاف ٩٢٥/٢ والهمع ٢٢٦/١ .

(٥) هذا جزء من بيت من الوافر وتمامه :

وَمَا أَدْرِي وظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي

وهو ليزيد بن مخزم الحارثي في المقاصد النحوية ٣٨٥/١ وشرح شواهد المغني ٧٧٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٣/٣ وشرح التسهيل ١٣٨/١ والارتشاف ٢٤١٧/٥ والمغني ٦٤٩/١ والمطالع السعيدة ١٤٤ والبحر المحيط ٣٤٦/٧ و المحتسب ٢٦٦/٢ .

(٦) أي : نون الوقاية .

(٧) هذا من بيت من الوافر وتمامه :

تَرَاهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكًا ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي

وهو منسوب لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٨٠ والكتاب ٤/٤ والمقاصد النحوية ٣٧٩/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٠/١ والارتشاف ٩٢٦/٢ والأشباه والنظائر ٨٥/١ والمطالع السعيدة ١٢٠ وشرح أبيات سيبويه ٢٠٢/٢ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٣٨/١ – ١٣٩ .

(٩) انظر : الارتشاف ٩٩٤/٢ والهمع ٢٢٩/١ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٩٤٥/٢ والهمع ٢٢٩/١ .

الطُّوّالُ [1] ، وابنُ جِنّي [2] ، وابنُ مالكٍ [3] .

ويَجِبُ تقديمُ مَرْفوعِ بابِ (نِعْمَ) ، وأولِ المُتَنازِعَيْنِ ، ومَجْرُورِ (رُبَّ) ، وما أُبْدِلَ منه مُفَسِّره ، على الأصَحِّ ، قال الزَّمخشري [4] : أو أُخْبِرَ عنه به . وضَميرِ الشَّأنِ، وهو لازِمُ الإفْرادِ ، وتذكيره معَ مُذَكَّرٍ ، وتأنيثُهُ مَعَ مُؤنثٍ أجْوَدُ ، وأوْجَبَهُ الكوفيَّةُ [5] . وابنُ مالكٍ [6] : التَّذكيرُ ما لَمْ يَلِهِ مُؤنَّثٌ ، أو مُشَبَّهٌ به ، أو فِعْلٌ بِعلامة ، فيرجُحُ [7] تأنيثُهُ . و يَبْرُزُ مُبْتَدأً واسْمُ (ما) على الأصَحِّ فيهما ، ومنصوبًا في باب (إنَّ) و (ظَنَّ) ، ويُستَتَرُ في (كانَ) و (كاد) ، ومَنَعَهُ قومٌ . وإنَّما يُفَسِّرُهُ [8] جملةٌ خبريَّةٌ صُرِّحَ بِجُزأيها [9]، خِلافًا للكوفيَّة [10] في : ظَنَنتُهُ قائمًا [11] ، وإنّه ضَرَبَ أو قامَ. ولا يتقدَّمُ [12] خبرُه ولا جزؤهُ، خِلافًا لابن السِّيرافي [13] . ولا يُتْبَعُ بِتابِعٍ ، وزَعَمَهُ

---

(1) انظر : الارتشاف ٩٤٣/٢ وشرح الأشموني ٤١٠/١ والهمع ٢٣٠/١ والمغني١٩٣/٢ والمساعد ١١٣/١. والطّوّال هو محمد بن أحمد بن عبد الله ، الطوال النحوي ، من اهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، حدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ، توفي سنة ٢٤٣هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٠٩/١ .

(2) انظر : الارتشاف ٩٤٣/٢ وشرح الأشموني ٤١٠/١ والهمع ٢٣٠/١ والمغني ١٩٣/٢ وشرح التسهيل ١٦١/١ والمساعد١ ١١٢/١ .

(3) انظر : شرح التسهيل ١٦٠/١ـــ ١٦١ والارتشاف ٩٤٣/٢ والمساعد ١١٢/١ – ١١٣ .

(4) انظر: الكشاف ٢٣١/٤ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ١٦٣/١ والارتشاف ٢٤٦/٢ . والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ، أبو القاسم ، جار الله ، له من التصانيف : الكشاف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل ، والمستقصى في الأمثال ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٣٨ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٧٩/٢ – ٢٨٠ وإنباه الرواة ٣٦٥/٣ – ٣٧٢ ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩ – ١٣٥ .

(5) أي : أوجب الكوفيون تذكير ضمير الشأن مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث . انظر : الهمع ٢٣٤/١ والارتشاف ٩٤٨/٢ – ٩٤٩ وخزانة الأدب ٤٠٥/٥ .

(6) انظر: التسهيل ٢٨ والارتشاف ٩٤٩/٢ . وانظر أيضًا : خزانة الأدب ٤٠٥/٥ .

(7) ب : " فترجح " ، بالتاء .

(8) أ : " يفسر " .

(9) ب : " بخبريتها " .

(10) انظر: الارتصاف ٩٤٨/٢ والهمع ٢٣٣/١ .

(11) ب " : ظننته قائمًا زيدًا " .

(12) أ ، د ، هـ : " يقدم " .

(13) انظر : الارتشاف ٩٤٧/٢ والمغني ١٩٠/٢ – ١٩١ .

ابن الطَّراوة [1] حَرْفًا .

[ضمير الفصل]

الفَصْلُ [2] ــ ويُسَمَّى عِمَادًا [3] ، ودعامَةً ، وصِفَةً ــ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ ، يَقَعُ مُطَابِقًا لمعرفةٍ قبلَ مبتدأ أو مَنْسُوخٍ [4] ، بَعْدَه مَعْرِفَةٌ ، أو كَهِيَ / ٩ ب / في مَنْعِ اللامِ، جامدًا أو مُشْتَقًّا ، لا إنْ تَقَدَّمَ مُتَعلِّقُه ، في الأصَحِّ .

قال ابنُ مالك [5] : وقد يقعُ بِلَفْظِ غَيْبَةٍ بعدَ حاضرٍ مَقَام مُضَافٍ . وجوَّزَ الأخفشُ[6] وُقُوعَهُ بينَ حَالٍ وصَاحِبِها ، وقومٌ بينَ نكرتين كمعرفةٍ ، وقومٌ مُطْلَقًا ، وقومٌ بَعْدَ اسمِ (لا) ، وقومٌ قبلَ مُضارعٍ . ويتعيَّنُ كونُه فصلا إنْ وَلِيَهُ نَصْبٌ ، ووَلِيَ ظاهرًا منصوبًا، أو قُرِنَ بلامِ الفَرْقِ على الأصحِّ . ويحتمِلُه والابتداء قبلَ رَفْعٍ ، [والبدل أيضًا بَعْدَه ، والتَّوكيد أيضًا بَعْدَ ضَمير . ويتعيَّنُ الابتداءُ قبلَ رَفْعٍ] [7] ما يُنْصَبُ [8] ، قال سيبويهِ : وفَاء الجزاء ، والبصريَّةُ [9] : ويَلُوَ (إلا) ، والفرّاءُ [10] : و(إنَّما) و(لا) النَّافِيَة ، وقبلَ عارٍ من (ألْ) ، وفي بابِ (ما) ، ورجَّحَهُ في (لَيْسَ) ، وتميم[11] : مُطْلَقًا .

والأصَحُّ وُجُوبُ رَفْعِ معطوفٍ بالواوِ ، و(لا) [12] و (لكنْ) ، إنْ كُرِّرَ الضَّميرُ، والجزأين إنْ اتَّفَقَا ، ونحو : ما بالُ زيدٍ هو القائم ، ومررتُ بعبدِ اللهِ هو السيِّد، وظننتُ زيدًا هو القائم جاريته، وثالثها : إنْ كانَ غيرَ خلفٍ . ومنع : هي القائمة،

---

(١) انظر: الارتشاف ٩٤٧/٢ والهمع ٢٣٢/١ .

(٢) أ : " ضمير الفصل " .

(٣) هذه تسمية أكثر الكوفيين ، وبعض الكوفيين يسميه : دعامة ، أمّا البصريون فيسمّونه فصلا ، ويسمّيه المدنيون صفة . انظر: الإنصاف ٧٠٦/٢ ومعاني القرآن للفرّاء ٥١/١ ، ٢٤٨/١ و الارتشاف ٩٥١/٢.

(٤) ب ، جـ ، : " أو منسوخًا " .

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٦٨/١ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٦٨/١ والارتشاف ٩٥٢/٢ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٨) قال السيوطي : ويتعيّن في الضمير الابتدائيّة إذا وقع بعد مفعولي (ظننت) ووقع بعده مرفوع ، وهو معنى قولي : " قبل رفع ما يُنْصَبُ " نحو : ظننت زيدًا هو القائم ، وظننت أنت القائم . انظر : الهمع ٢٤١/١ .

(٩) انظر: الارتشاف ٩٥٦/٢ والهمع ٢٤١/١ .

(١٠) انظر: الارتشاف ٩٥٤/٢ والهمع ٢٤٢/١ .

(١١) انظر: الارتشاف ٩٥٩/٢ والهمع ٢٤١/١ .

(١٢) عبارة : " ولا " ساقطة من أ .

ووقوعه بين ضميرين وخبرين ، وتصديره ، وتقدّمه مع الخبر ، وتوسطه بعدَ (كانَ) و(ظنّ) . ويجوزُ بين مفعولي (ظَنّ) المتأخر . قال أبو حيّان [١] : وفي المتوسّط نَظَرٌ [٢] ، والأصحُّ أنّه اسمٌ ، ولا محلّ له ، وقيل : محلُّهُ كتاليه [٣]، وقيل : كمتلوّه [٤] .

وفائدتُه [٥] : الإعلامُ بأنّ تاليه خبَرٌ لا تابعٌ ، والتأكيد . قال البيانيّون : والاختصاص .

[العلم]

العَلَمُ : هو ما وُضِعَ لمعيّنٍ لا يتناولُ غيرَه ، فإنْ كانَ التّعيينُ ذهنًا [٦] فعَلَمُ الجِنس، وحكمُهُ كمعرفةٍ لفظًا ونكرةٍ معنىً ، قيل [٧] : ويُرادفهُ اسمُ الجنسِ ، والأصحُّ أنّه وُضِعَ [٨] للماهيَّة من حيْثُ هي . أوخارجًا فالشّخص .

فمنه مُفردٌ / ١٠ أ / عُرّي من إضافةٍ ، وإسْنادٍ ، ومَزْجٍ . ومُضافٌ : اسمٌ وكنيةٌ بُدِئتْ بأبٍ أو أمٍّ أو ابنٍ أو بنتٍ ، ولَقَبٌ [أفادَ مَدْحًا أو ذمًّا . ويُؤخَّرُ عن الاسْمِ غالبًا ، وكذا عن الكنية [٩] على المختار . ثُمّ] [١٠] إنْ أفردا [١١] دُونَ (أل) [١٢] أضيفا ، وجوّزَ الكوفيّةُ [١٣] الإتباعَ . و إلا أُتبِعَ أو قُطِعَ . ومَزْجٌ ، فإنْ خُتِمَ بويْهِ كُسِرَ . وقد يُعربُ مَمْنُوعَ الصَّرْفِ ، وقد يُضافُ ، وإلا أُعربَ مَمْنُوعًا مفتوح آخرِ الأوّلِ غير الياء والمنوّنِ [١٤] ، ومُضافًا . والأصحُّ جوازُ منْعِهِ حينئذٍ وبنائه .

---

(١) انظر : الارتشاف ٩٥٧/٢ .

(٢) كلمة : " نظر " ساقطة من أ .

(٣) ب : " كتأكيد " .

(٤) ب ، جـ : " متلوه " .

(٥) فائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأنّ ما بعده خبرٌ لا نعت ، مع التّوكيد . انظر: الهمع ٢٤١/١ ..

(٦) أ : " ذهنيًا " .

(٧) كلمة : " قيل " ساقطة من هـ .

(٨) كلمة : " وضع " ساقطة من هـ .

(٩) هـ : " على الكنية " .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(١١) أي : إذا تأخر اللقب عن الاسم ، فإنْ كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللّقبُ ، نحو : جاء سعيدُ كرزٍ . انظر : الهمع ٢٤٦/١ .

(١٢) أ : " دون أن " .

(١٣) انظر :الارتشاف ٩٦٥/٢ والتصريح ٣٨٨/١ وشرح الأشموني ١١٢/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٢/١.

(١٤) ب ، جـ ، د : " والنون " .

ومَنْقولٌ من جُمْلَةٍ وسَيَأْتي و مَصْدَرٍ ، وعَيْنٍ ، وصِفَةٍ ، ومـاضٍ ، ومُـضَارِعٍ ، وأمْرٍ . قيل [١] : وصَوْت . وهو مَقيسٌ ، وشاذٌّ بِفَكٍّ أو فَتْحٍ ، أو إعـلالِ مـا اسْـتَحَقَّ خِلافَهُ، وضِدُّها . ومُرْتَجلٌ لم يُسْتعملْ قبلُ [٢] . أو جُهِلَ [٣] ، أو لمْ يُقْصَدْ بـه النَّقـلُ ، أقوالٌ . وقيل [٤] : كلُّها مَنْقُولَةٌ ، وقيل [٥] : مُرْتَجَلَةٌ ، وغيرُهُما [٦] . وقيل : لَيْسَ عَلَمًا ما غلبَ بإضَافةٍ أو (ألْ) . وتُحْذَفُ في نداءٍ وإضَافةٍ [٧] حَتْمًا ، ودُونَها نزرًا ، كأنْ [٨] قارنت ارتجالا أو نَقْلا ، وإلا فإن لُمِحَ الأصلُ دَخَلَتْ ، وإلا فَلا . لا مَنْقولٌ مـن فعـل اختيارًا [٩] .

وقد يُنَكَّرُ العَلَمُ تحقيقًا أو تقديرًا ، ومُسَمَّاه أُولُو [١٠] العِلْمِ [١١] وما يحتاج لتعيينـه من المألُوفَات ، وأنواعُ مَعَانٍ وأعيَانٍ لا تُؤلَفُ غالبًا ، ومن النَّوعـي [١٢] مـا لا يَلْـزَمُ

---

(١) والعلم المنقول من صوت كـ (بَبَّه) ، وهو صوت كانت هند بنت أبي سفيان ترقّص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل وتقول :

لأُنْكِحَنَّ بَبَّه ... جَارِيَةً خِدَبَّه

وهذا الرجز منسوب لهند بنت أبي سفيان في الهمع ٢٤٩/١ والمقاصد النّحويّة ٤٠٣/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنّظائر ٤٠٥/٢ .

(٢) ب : " قيل " بالياء .

(٣) جـ : " جل " .

(٤) قال أبو حيان : وهو ظاهر قول سيبويه ، انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ١١٤/١ وأوضح المسالك ١١٤/١ .

(٥) القول للزّجّاج . انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢ وأوضح المسالك ١١٤/١ وتعليق الفرائد ١٤٢/٢ والتصريح ٣٧٤/١ وشرح الأشموني ١١٤/١ .

(٦) أي : غير مرتجلة وغير منقولة .

(٧) أ : " أو إضافة " .

(٨) هـ : " كانت " .

(٩) د : " اختيار " ، دون تنوين فتح ، والمقصود : اختيار الكلام .

(١٠) د : " أولوا " .

(١١) من الملائكة والإنس والجن كجبريل وزيد والولهان . ناظر : الهمع ٢٥٢/١ .

(١٢) قال السيوطي : ونعني بالنّوعي نوعي المعاني ، والطّريق فيه السماع ، فجاء من ذلك : فينة وبُكـرة وغُدوة وعشيّة ، تقول : فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين ، أي : الحينَ دون الحين ، وفينةً بالتّنوين أي : حينًا دون حين . انظر : الهمع ٢٥٣/١ .

التَّعريفُ . و من الأعْلامِ أمثلةُ الوَزْنِ . فما [1] فيه مانعٌ آخر مُنِعَ صَرْفُهُ غير مُنكَّر ، إلا ذا وَزْنِ مُتَنَاهٍ [2] أو ألِفِ تأنيثٍ . فإنْ صَلُحَتْ لإلْحَاقٍ فَوَجْهانِ ، وما لا فلا . وما حُكِيَ به مَوْزونُهُ المذكورُ ، أو قُرِنَ بما ينزله مَنْزِلَتَه فَكَهُوَ على الأصَحّ . وكذا بعض الأعدادِ المطلَقَة ، والمختارُ صَرْفُها مُطْلَقًا .

والأصَحُّ أنَّ أسْمَاءَ الأيَّامِ أعلامٌ ، و لامها للَمْحِ . وكَنَوا عن / ١٠ ب / اسْمِ العَالِمِ [3] بِفُلانٍ وفُلانَة ، وكنيته بأبي فُلان وأُمّ فلان ، وغيره باللام [4] . وجاءَ في الحديث [5] بِدُونها ، واسمُ الجنسِ بِهَنٍ ، وهَنَة ، وهَنْتٍ ، قيل : والعَلَم . ويُعرَّفُ ويُثنَّى ويُجْمعُ ويُصَغَّرُ . وجَامَعْتُ بِهَنَيْتُ [6] . والحديث بِكَيْت وذيت مُثَلَّثًا [7] ، وذَيَّة ، وكذا . ولا يُبْطِلُ التَّصغيرُ العَلَمَةَ ، وقيل : إلا التَّرخيم .

[اسم الاشارة]

اسم الإشارة : ذا ، وذاك ، وذلك [8] ، لمفردٍ ذكر [9] . وذي ، وتِي ، وتَا ، وذهِ ، وذهْ ، وتِهِ ، وتِهْ ، وذهِي ، وتهِي ، وذاتُ ، وتِيك ، وتَيك [10] ، وذِيكَ ، ومَنَعَها ثعلب [11] ، وتِلْك ، وتَلْك ، وتِيلِك [12] ، وتالِك ، لأنثاهُ .

---

(١) ب : " مما " .

(٢) أ : " إلا إن أوزن مثناه " .

(٣) أي : العاقل . انظر : الهمع ٢٥٥/١ .

(٤) أي : زادوا (الْ) في فلان وفلانة فرقًا بين العاقل وغيره . انظر : الهمع ٢٥٦/١ .

(٥) فوقع في الحديث " فلانة " بغير لام فيما لا يعقل ، أخرجه ابن حبّان والبَيْهقيّ وأبو يعلي عن ابن عباس . قال: " ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله ماتت فلانة ، تعني الشاة " انظر : صحيح ابن حبان ٢٣٣/١٢ والمعجم الكبير ٢٨٨/١١ ومسند أحمد ١٥٦/٥ .

(٦) ب: " وجامعت بهنية " ، هـ : " وجامعت ابن سيت " . قال السيوطي : ولمّا كان الغرض من الكناية الستر كَثُرَتْ الكناية عن الفرج بهن ، وعن فعل الجماع بِهَنَيْت . انظر : الهمع ٢٥٧/١ .

(٧) أي : بفتح التاء فيهما ، وكسرها وضمّها .

(٨) كلمة : " ذلك " ساقطة من ب .

(٩) هـ : " مذكر " .

(١٠) كلمة : " تيك " ساقطة من أ .

(١١) انظر : الارتشاف ٩٧٥/٢ والهمع ٢٥٩/١ وتعليق الفرائد ٣١٣/٢ .

(١٢) كلمة : " تيلك " ساقطة من ب .

وذانِ ، وتانِ ، وذيْن [1] ، وتَيْن ، وذانِكَ ، و تانِكَ ، و ذَيْنك ، وتَيْنك [2] . وتُزَادُ ياء إبْدالا من تَشْديدِ النُّونِ لِمُثَنَّاهُما .

وأولاء [3] مدًّا وقصرًا . وقد يُنوَّنُ ، ويُضمُّ ، وتُشْبَعُ [4] همزتُه . ويُقال : هُلاء[5]، وهَوْلا [6] ، وأولاكَ . ويُقال : ألاك ، وأولئك ، وأولالك ، لجمعهما .

والمشهورُ أنَّ المجرَّدَ [7] للقريبِ ، وذا الكافِ للمتوسِّط ، واللام للبَعيدِ . واختُلِفَ[8] في أولئكَ . والبعد [9] في المثنَّى بالتَّشديد [10] أوبَدَلِه . والمختارُ وِفاقًا لابن مالك [11] أنَّ غيرَ المجرَّدِ للبعيدِ ، وعُزِيَ لِسيبويهِ . وقيل [12] : تَرْكُ اللام تميميٌّ .

وألِفُ (ذا) ، قال البصريَّة [13] : مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ أو واوٍ ، قولان . ووَزْنُهُ (فَعَل) ، وقيل [14] : (فَعْلٌ) . والكوفيَّة [15] : زائدةٌ . والمختارُ وِفاقًا للسِّيرافي [16] : أصلٌ . وقد يُقال : ذاءِ ، وذائه [17] ، وذاؤه .

ووَزْنُ أُولَى : (فُعَل)، وأولاء : (فُعَالِ) . وقيل [18] : (فُعْلٌ) . وألِفُها عن ياءِ

---

(1) كلمة : " ذ ين " ساقطة من أ .

(2) هـ : " وتينك وتيك " .

(3) أ : " وألاء " .

(4) ب ، جـ : " ويشبع " .

(5) أ ، ب : " هؤلاء " .

(6) جـ ، د ، هـ : " هؤلاء " .

(7) أ : " المجرور " .

(8) قال السيوطي : واختلف في مرتبة (أولئك) بالمد ، فقيل : هؤلاء وُسطَى كأولاك ، وقيل : للبُعدَى كأولالك. انظر : الهمع ٢٦١/١ .

(9) د : " والبعيد " .

(10) جـ : " بالشد " .

(11) ذهب ابن مالك إلى أنَّه لأسماء الإشارة مرتبتان فقط ، بعيدة وقريبة . انظر : شرح التسهيل ٢٤٢/١ .

(12) ترك اللام من (ذلك) لغة نقلها الفراء عن تميم . انظر : معاني القرآن للفراء ١٠٩/١ والارتشاف ٩٧٦/٢ وشرح التسهيل ٢٤٢/١ وتعليق الفرائد ٣٢٢/٢ .

(13) انظر: الإنصاف ٢٦٩/١ - ٢٧٠ والارتشاف ٩٧٤/٢ والجنى الداني ٢٣٨ .

(14) وهو قول ابن مهلب ، وهو من نحاة الأندلس . انظر: الارتشاف ٩٧٤/٢ .

(15) انظر : التصريح ٤٠١/١ وتعليق الفرائد ٣١٢/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٢٣/٣.

(16) انظر : الهمع ٢٥٩/١ الارتشاف ٩٧٤/٢ والجنى الداني ٢٣٨ .

(17) د : " وذيه وذائه " ، هـ : " وذائه وذائه " .

(18) القول لأبي اسحاق الزّجّاج . انظر : الارتشاف ٩٧٥/٢ والهمع ٢٦٠/١ .

عند سيبويهِ . والمختار وِفاقًا للمبرّد [1] : أصلٌ .

وتَصْحَبُ هاءُ التَّنبيهِ المجرَّدَ ، وتقلُّ مَعَ الكافِ ، وتُمْنَعُ مَعَ السلامِ . قال ابنُ مالك[2]: والمثنّى والجمع / ١١أ / وخالَفَ أبو حيّان [3] . وقيل [4] : تلزمُ (تي)[5] الهاء والكاف ، وتُفصَلُ بـ (أنا) وإخوتِهِ ، وقَلَّ [6] بغيرِها [7] ، خِلافًا للزَّجَّاج [8]. وقد تعادُ بَعْدَهُ توكيدًا ، وأباهُ أبو حيّان [9] .

والمعروفُ في المؤنثِ : (ها هيَ ذِهِ) ، وحُكي : (هو ذِهِ) و(هو ذا) [10] . والكافُ حرفُ خِطابٍ تُبَيِّنُ أحواله كالاسْمِيَّة [11] . وقد يُغْني (ذلك) عن (ذلكم). قال ابن مالك [12] : وإشْباعُ ضمِّ الكاف عن الميم [13] . وقد يقتصرُ على الكافِ مُطْلَقًا .

وتتّصلُ بـ (أرأيت) بمعنى : (أخبرني) ، فلا تَلْحَقُ تاءَهُ [14] العَلامـاتُ [15] استغناءً بها،بِخِلافِ العَلَميَّة،والفاعلُ التّاءُ [16]، وقيل [17]: الكافُ ، وقيل[18] : مَحلُّها [19]

---

(١) انظر: الارتشاف ٩٧٥/٢ والهمع ٢٦٠/١ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٤٤/١ - ٢٤٥ .

(٣) انظر: الارتشاف ٩٧٦/٢ .

(٤) القول لابن يسعون . انظر: تعليق الفرائد ٣٢٥/٢ والارتشاف ٩٧٦/٢ والهمع ٢٦٣/١ .

(٥) ب ، د ، هـ : " في " .

(٦) أ : " وقال " ، ب ، د : " وقيل " .

(٧) د : " بغيرهاء " .

(٨) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٤٦٣/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٧٧/٢ .

(٩) انظر : الارتشاف ٩٧٨/٢ .

(١٠) د : " هو ذا " بدون الواو .

(١١) د : " كالا " .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٢٤٦/١ .

(١٣) أي : قد يُستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف ، فيقال : ذلكُ ، والمراد : ذلكم .

(١٤) أ : " تاؤه " ، ب : " تاه " .

(١٥) أ ، د ، هـ : " العلامة " .

(١٦) ذهب البصريون إلى أن الفاعل في " أرأيتك " هو التاء . انظر : الارتشاف ٩٨١/٢ والهمع ٢٦٥/١ .

(١٧) وهو قول الفراء . انظر : الارتشاف ٩٨١/٢ وشرح التسهيل ٢٤٧/١ والهمع ٢٦٥/١ وحاشية الصبان ١٤٠/١ والمساعد ١٩٠/١ وشفاء العليل ٢٦٠/١ .

(١٨) وهو قول الكسائي . انظر : الارتشاف ٩٨١/٢ والهمع ٢٦٦/١ وشفاء العليل ٢٦٠/١ .

(١٩) أ ، هـ : " كلها " .

نَصْبٌ . وبِحَيْهَل [١] ، والنَّجَاء [٢] ، ورُوَيْدَ . وقلَّ بِبَلَى [٣] ، وكلاَّ ، وأبْصر ، ولَيْسَ ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ ، وحَسِبْتُ . وقد ينوبُ ذو [٤] البُعْدِ عن غيرِه ، وعكسُه لِضَعَةٍ [٥] أو رِفْعَةٍ ، ونحو ذلك . ويتعاقبان ، ومَنَعَهُ السُّهيلي [٦] .

ويُشَارُ للمكانِ بـ (هُنَا) ، لازمِ الظَّرفيَّة ، ويُجَرُّ بمن وإلى،وتَلحقَهُ لَواحقُ (ذَا)، لكنْ لا تتصرَّفُ كافُهُ [٧] . وكَهُنَالك (ثَمَّ) ، وقيل : يجيء مفعولا به . و(هِنَّا) و(هَنَا) . وقد تصحبُها الكافُ و(هَا) . ويقال : هُنَهْ ، وثَمَّهْ وَقْفًا . وهَنَّتْ . وقد يُشَارُ بـ (هُنَاك) و(هُنَالِك) و (هُنا) [٨] لِزَمانٍ . [وقال المُفَضَّلُ [٩] : (هُنَاك) للمكان ، و(هُنَالك) للزمان] [١٠] .

[أداة التَّعريف]

أداةُ التَّعريفِ ، قال الخليلُ [١١] وابنُ كيْسَان [١٢] وابنُ مالك [١٣] : (أَلْ) ، فالهمزةُ [١٤] قَطْعٌ . وقيل : وَصْلٌ ، وعليه [١٥] سيبويهِ [١٦] . قال

---

(١) أي : تتصل الكاف الحرفية أيضًا كثيرًا بِحَيَّهل ، وهي اسم فعل ، نحو : حَيَّهَلَكَ ، أي : ائْتِ . انظر : الهمع ٢٦٦/١ وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٨١/٢ .

(٢) النَّجَاء : اسم فعل ، والنَّجَاءَكَ أي : أسرع . انظر : الهمع ٢٦٦/١ والارتشاف ٩٨١/٢ .

(٣) ب : " بيلا " .

(٤) أ ، ب : " ذوا " .

(٥) د : " الصفة " .

(٦) انظر : الهمع ٢٦٨/١ والارتشاف ٩٨٠/٢ والمساعد ١٩١/١ .

(٧) د : " كافة " بالتاء .

(٨) كلمة : " وهنا " ساقطة من د .

(٩) انظر : الارتشاف ٩٨٢/٢ والهمع ٢٧٠/١ . والمفضل هو أبو العباس المفضل بن محمد بن يَعْلَى بن عامر بن سالم بن الرمال من بني ثعلبة بن السيد بن ضبة ، ويقال : ابن أبي الضبي ، ويكنى أبا عبد الرحمن ، كان عالمًا بالنحو والشعر ، له من الكتب : كتاب الأمثال ، وكتاب العروض ، توفي سنة ٣٠٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٩٧/٢ والفهرست ١٠٢ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من هـ ؛ بسبب انتقال النظر .

(١١) انظر : الكتاب ٣٨٥/٣ والتصريح ٤٨٣/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩٠/٤ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٩٨٥/٢ والتصريح ٤٨٣/١ والجنى الداني ١٣٨ وشفاء العليل ٢٦٥/١ .

(١٣) انظر : التسهيل ٤٢ وشرح الكافية الشافية ١٣٦/١ وشرح التسهيل ٢٥٣/١ .

(١٤) أ : " أن فاء الهمز " .

(١٥) عبارة : " عليه " ساقطة من أ ، ب ، د ، هـ . وعبارة : " عليه سيبويه " ساقطة من أ .

(١٦) انظر : الكتاب ٣/ ٣٥٨ .

أبو [1] حيّـان [2] : جميعُ النُّحاةِ : اللام . وتَخلُفُها (أمْ) [3] . وقيل : لا يُدغَمُ فيه [4].

فإنْ عُهِدَ مَصحُوبُها بِحضورٍ حِسّي أوعِلْميّ فَعَهْديَّة . ويَعْرِضُ فيها الغَلَبة واللَّمْح ، وإلا فَجِنسيَّة . فإنْ لمْ يَخلفْها كلّ فَلِتَعرِيفِ [5] الماهِيَّة . أو خَلَفَهـا حقيقـةً فللـشمولِ ، فَيُستَثنَى من مدخُولِها [6] . وقد يُنْعَتُ بالجمعِ ويُضافُ إليـه [7] (أفْعَـل) أو مجـازًا فَلِشُمولِ / ١١ ب / خَصائصِه مُبالغة . قيل : ويعْرِضُ فيهـا الحـضورُ . قيـل [8] : وتَختصُ الحضوريَّة [9] بِتَلوّ (إذا) الفُجَائيَّة والإشارة ، و (أيّ) ، والزَّمن الحاضِر . وقيل : للحقيقة [10] فيها . وزَعَمَ ابنُ معزوز [11] اختِصَاصَ اللامِ بالعهديّـةِ ، وابـنُ بابشاذ [12] : العَهْديَّة بالأعْيَانِ ، والجنسيَّة بالأذْهَانِ .

والمختارُ وِفاقًا للكوفيَّة [13] نيابَتُها عن الضَّميرِ . قال ابـنُ مالـك [14] : لا فـي الصِّلَةِ.

وزِيْدَتْ لازمًا في (اليَسَع) ـــ وقيل : لِلَّمْحِ ـــ والذي . قيل : و(الآنَ) . ونادِرًا

---

(١) أ : " أبوا حيان " .

(٢) انظر : الارتشاف ٢/ ٩٨٥ .

(٣) إبدال الميم من لام التَّعريف هي لغة لطيء وحمير . انظر : الهمـع ١/ ٢٧٣ وشـرح الرضـي علـى الكافية ٤/ ١٩١ .

(٤) عبارة : " فيه " ساقطة من أ .

(٥) د : " فالتعريف " .

(٦) د : " مدخلها " .

(٧) هـ : " إليها " .

(٨) قاله ابن عصفور انظر : الهمع ١/ ٢٧٥ .

(٩) كلمة : " الحضورية " ساقطة من د .

(١٠) د : " لحقيقة " .

(١١) انظر : الارتشاف ٩٨٧/٢ والهمع ٢٧٦/١ والمساعد ١٩٦/١ . وابن معزوز هو يوسف بن معـزوز القيسي، أبو الحاج ، الأستاذ الأديب النحوي ، صنَّف : شرح الإيضاح للفارسي ، والرَّد على الزمخشري في مفصَّله، توفي سنة ٦٢٥ هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٦٢/٢ .

(١٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٩٦/١ – ٢٩٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٨٧/٢ . وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد بن داود بن سليمان بن إبراهيم ، أبو الحسن النحوي المصري ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاج ، والمحتسب في النحو ، توفي سنة ٤٥٤هـ . انظر : بغية الوعاة ١٧/٢ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٩٩٠/٢ وشرح التسهيل ٢٦٢/١ وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤ .

(١٤) انظر : التسهيل ٤٢ وشرح التسهيل ٢٦١/١ .

في علَمٍ ، وحالٍ ، وتمييز ومُضافِه [1] . قال الأخفشُ [2] : و(مَرَرْتُ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ وخَيْرٍ مِنْكَ) ، والخليلُ [3] : ما بَعْدَه نعتٌ لنيّتها [4] ، وابنُ مالك [5] : بَدَلٌ ، وابن هشام[6] : كـ ﴿ اللَّيْلُ نَسْلَخُ ﴾ [7] .

[الموصول]

الموصُولُ ، مِنْهُ حَرْفِيٌّ وهو : ما [8] أُوّلَ مَعَ صِلَتِهِ بمَصْدَرٍ ، وهو (أَنْ) ، وتُوصَلُ بِفِعْلٍ مُتصرِّفٍ ، وقال أبو [9] حيّان [10] : إلا الأمْرَ . و(كَي) ، وتُوصَلُ بمضارعٍ مَقْرونةً بلامِ التَّعليلِ لفظًا ، أو تقديرًا . و(أَنَّ) ، وتُوصَلُ بمبتدأ وخَبَرٍ . و(لوْ) التّالية غالبًا مُفْهِمَ تَمَنٍّ،أثبَتَ مَصْدَرِيَّتها الفرّاءُ[11]والفارسي[12]والتّبريزيّ [13]

---

(1) ب ، د : " ومضافة " بالتاء ، والمراد : المضاف إلى التمييز .

(2) انظر : معاني القرآن للأخفش ٧/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٩٠/٢ وشفاء العليل ٢٦٨/١ والهمع ٢٧٨/١ .

(3) انظر : شرح التسهيل ٢٦١/١ والارتشاف ٩٩٠/٢ والهمع ٢٧٨/١ .

(4) أي : نيّة " أل " .

(5) انظر : التسهيل ٤٢ وشفاء العليل ٢٦٨/١ وشرح التسهيل ٢٦١/١ .

(6) انظر : المغني ٩٢/٢ . وابن هشام هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، الشيخ جمال الدين الحنبلي ، من أئمة العربية ، مولده ووفاته بمصر ، له مصنفات عديدة في النحو وغيره ، منها: مغني اللبيب ، وشرح شذور الذهب ، وأوضح المسالك ، وشرح قطر الندى ، توفي سنة ٧٦١هـ . انظر: بغية الوعاة ٦٨/٢ – ٦٩ والدرر الكامنة ٣١٠/٢ وشذرات الذهب ١٩١/٦ – ١٩٢ والبدر الطالع ٤٠٠/١ – ٤٠٢ وحسن المحاضرة ٥٣٦/١ .

(7) سورة يس ، آية ٣٧ .

(8) يوجد سقط في النسخة (و) وهو من قوله في حديثه عن خواص الاسم : " وهو لعين أو معنى اسمًا أو وصفًا ومنه ما " إلى قوله هنا : " وهو ما " أي نحو عشرين صفحة .

(9) د : " وقا أبو " .

(10) انظر: الارتشاف ٩٩١/٢ .

(11) انظر : الارتشاف ٩٩٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٢٨/١ وشرح التسهيل ٢٢٩/١ والمغني ٥٠٤/١ والجنى الداني ٢٨٨ وشفاء العليل ٢٤٧/١ .

(12) انظر : الارتشاف ٩٩٢/٢ والمغني ٥٠٤/١ وشرح التسهيل ٢٢٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٨/١ .

(13) انظر : الارتشاف ٩٩٢/٢ والمغني ٥٠٤/١ وشرح التسهيل ٢٢٩/١ والجنى الداني ٢٨٨ . والتبريزي هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني ، أبو زكريا التبريزي ، صنف : شرح القصائد العشر ، وشرح اللمع ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٠٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٣٨/٢ .

وأبو البقاء [١] وابنُ مالكٍ [٢] ومَنَعَهُ الجمهورُ [٣] .

و(مَا) ، وزَعَمها قومٌ اسمًا ، وتُوصَلانِ [٤] بِمُتَصَرِّفٍ غيرِ أمرٍ ، والأكثرُ بِمَاضٍ. وجوَّزَ قومٌ وَصلَ (ما) بِجُمْلَةٍ اسميَّةٍ ، وثالثها : إنْ نابَتْ عن الظَّرفِ ، وشرطَ قومٌ صِحَّةَ (الذي) محلَّها ، والسّهيليّ [٥] كَوْنَ وَصلِها غيرَ خاصٍّ ، وتنوبُ عن زَمَانٍ [٦] ، قيل [٧] : وتُشرِكُها (أنْ) [٨] .

واسميٌّ ، وهو : (الذي) لِمُذَكَّرٍ [٩] فَرْدٍ عَالِمٍ وغيرِهِ ، وزَعَمَ يونسُ [١٠] والفرّاءُ [١١] وابنُ مالك [١٢] وُقُوعَها مَصْدَرِيَّةً [١٣] . و(التي) لِأُنْثَاه . والأصلُ : (لَذِي) ، و(لَتِي) بوزنِ (فَعِل) ، والكوفيَّةُ [١٤] : الذَّالُ فَقَطْ ساكنة ، والفرّاءُ [١٥] : (ذا) ، و (تي) [١٦] إشَارَةٌ ، و السُّهيلي [١٧] : (ذو) صاحِب،

(١) انظر : التبيان للعكبري ١/٩٦ والارتشاف ٢/٩٩٢ وشرح التسهيل ١/٢٢٩ وشرح الكافية الشافية ١/١٢٨ والمغني ١/٥٠٤ .

(٢) انظر : التسهيل ٣٨ وشرح الكافية الشافية ١/١٢٨ وشرح التسهيل ١/٢٢٨ والمغني ١/٥٠٤ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٩ والارتشاف ٢/٩٩٢ والهمع ١/٢٨٠ .

(٤) أي : " ما " و " لو " .

(٥) انظر : نتائج الفكر ١٤٤ ، وانظر أيضًا : المغني ١/٥٨٣ والهمع ١/٢٨٢ .

(٦) قال السيوطي : وتختص " ما " بنيابتها عن ظرف زمان نحو : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [سورة هود ، آية ١٠٨] أي : مدة دوامها . انظر : الهمع ١/٢٨٢ .

(٧) القول للزمخشري . انظر : الكشاف ١/٤٨٨ – ٤٨٩ ، وانظر : أيضًا : الارتشاف ٢/٩٩٤ وشرح التسهيل ١/٢٢٥ والهمع ١/٢٨٢ والمساعد ١/١٧٢ .

(٨) أي : أنّ "أنْ" تشارك " ما " المصدرية في النيابة عن ظرف زمان .

(٩) أ : " لمذكر " .

(١٠) انظر: الارتشاف ٢/٩٩٦ والمغني ٢/٢٧٤ وشرح التسهيل ١/٢١٨ وشرح الكافية الشافية ١/١١٠ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢/٩٩٦ والمغني ٢/٢٧٤ وشرح التسهيل ١/٢١٩ وشرح الكافية الشافية ١/١١٠ والهمع ١/٢٨٥ والخزانة ١١/٢٣٩ .

(١٢) انظر: شرح التسهيل ١/٢١٩ ، وانظر أيضًا : المغني ٢/٢٧٤ والمساعد ١/١٦٦ .

(١٣) ذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أنّ " الذي " قد يقع موصولاً حرفيًا فيؤول بالمصدر ، وخرّجوا عليه ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [سورة التوبة ، آية ٦٧] أي : كخوضكم ، والجمهور منعوا ذلك ، وأولوا الآية ، أي : كالجمع الذي خاضوا . انظر : الهمع ١/٢٨٥ .

(١٤) انظر : الإنصاف ٢/٦٦٩ والارتشاف ٢/١٠٠٢ وشرح الرضي على الكافية ٣/٢٥١ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢/١٠٠٢ والخزانة ٦ /٤٢ وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٤ والأزهية للهروي ٢٩١ .

(١٦) أ ، د : " ذواتي " .

(١٧) انظر : نتائج الفكر ١٣٨ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢/١٠٠٢ .

قيل [1] : وقد تُعْرَبُ ياؤهما [2] ، قيل : وتُكْسَرُ ، وتشديدها كسرًا وضمًّا ، وحذفها ساكنًا [3] ما قبلَها أو مكسورًا ، لُغاتٌ، وقيل : [4] ضَرورةٌ .

و(اللّذانِ ، واللّذينِ [5] ، واللّتانِ ، واللّتينِ) للمثنى / ١٢ أ / و (الذينَ) لِجَمْعِ ذَكَرٍ [6] عَالمٍ أو شبهه ، وإعرابُه لُغةٌ [7] ، ويُغني عنه [8] (الذي) مُضمنًا معنى الجزاء، ودُونه قليل ، وقيل [9] : هي كـ (مَنْ) ، وكالذين (الأُولي) ، وقد تقعُ لمؤنثٍ ، وغير عَالِمٍ ، وتمدُّ ، و (اللاّء) و(اللائين) ، وإعْرابُهُ لغة [10] ، وجَمْعُ (التي) : (اللاّتي ، واللاّئي ، واللّواتي) ، وبلا ياءاتٍ كسرًا وسُكونًا [11] ، و(اللاّ ، واللّوا ، واللاّءات) مكسورًا ومُعْربًا ، و(ذَوَاتُ) مَضمومًا أو مُعْربًا .

وقيل [12] : (اللائي) لمذكّرٍ ومؤنثٍ ، وقيل [13] : (التي) في جَمْعِ غيرِ عَالمٍ أكثرُ من (اللاتي) ، و(لذي ، ولتي ، ولذان ، ولِذين ، ولاتي) لغة [14] ، وأنكرهُ أبو حيّان [15] .

---

(١) وهو قول الجزولي (أبو موسى) . انظر : المقدمة الجزولية ٥٢ - ٥٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٥٢/٣.

(٢) أ ، هـ : " ياؤها " .

(٣) د : " ساكن " .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٠٣/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٣ .

(٥) هـ : " الذين " .

(٦) أ : " مذكر " .

(٧) ذكر بعضهم أنّها لغة طيئ ، وبعضهم أنّها لغة هذيل ، وبعضهم أنّها لغة عُقيل . انظر : الارتشاف ١٠٠٤/٢ وشرح التسهيل ١٩١/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٧/١ والتصريح ٤٢٦/١ والهمع ٢٨٥/١ .

(٨) أ : " منه " .

(٩) القول للأخفش . انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩/١، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠٠٤/٢ .

(١٠) وهي لغة هُذَيل . انظر : الارتشاف ١٠٠٥/٢ وشرح التسهيل ١٩٢/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٧/١ .

(١١) أي : وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه .

(١٢) وهو قول الأخفش . انظر : الارتشاف ١٠٠٦/٢ والهمع ٢٨٥/١ .

(١٣) وهو قول الفرّاء . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٥٧/١. وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠٠٦/٢ .

(١٤) هذه اللغة حكاها ابن مالك . انظر : التسهيل ٣٣ وشفاء العليل ٢٢٤/١ و شرح التسهيل ١٩٠/١ .

(١٥) قال أبو حيان معترضًا على نقل ابن مالك للغة السابقة : " ولم يذكر شاهدًا على ذلك إلا قراءة أعرابي ﴿ صِرَاطَ لذين ﴾ [سورة الفاتحة ، آية ٧] بتخفيف اللام فيما سمعه أبو عمرو ، لا يُحْمَلُ ذلك قياسًا إنْ صحّ ، فيُحذف من بقيّة الألفاظ التي ذكر ؛ لأنّ هذا التّخفيف شاذّ " . انظر : الارتشاف ١٠٠٥/٢ ، وانظر أيضًا : إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ٧/١ .

وبمعنى (الذي) وفروعه : (مَنْ) ، و (ما) ، و(ذو) الطَّائيَّة ، و(ذات) [1] لمؤنثٍ ، وحكي إعرَابهما [2] وتثنيتُهما وجَمعُهما ، و(ذا) غير مُلْغاة [3] بعدَ استفهامٍ بـ (ما) ، وكذا (مَنْ) خلافًا لابن الأنباري [4] ، ومُطلقًا . وجَميعُ الإشاراتِ [5] عندَ الكوفيَّة [6] ، و(ماذا) مُجرَّدًا من الاستفهام خلافًا لابن عصفور[7] ، و(ألْ) ، وزَعَمَها المازنيّ [8] حَرْفًا ، والأخفشُ [9] : مُعَرّفَةً ، و(أيّ) خِلافًا لِثعلب [10] ، مُضافًا إلى معرفةٍ ، قيل [11] : ونكرةٍ لفظًا أو نيَّةً وإلحاقُها علامة الفروع لغة [12] ، وأوجبَ الكوفيَّةُ [13] تقديم عاملها ، واستقبالَه ، وثالثها [14] : إنْ كانَ فِعلا ، وجَعَلوا من الموصولِ كلَّ مُعَرَّفٍ بـ (ألْ) وإضافةٍ .

[وصل أل]

مسألة : توصلُ (ألْ) بِصِفَةٍ مَحْضَةٍ [15] ، و في المشبَّهةِ

---

(١) د : " وذوات " .

(٢) أي : ذو و ذات .

(٣) أ : " ملغات " . والمراد بالإلغاء : أن تركب مع (ما) فتصير اسمًا واحدًا . انظر : الهمع ٢٨٩/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٠٨/٢ . وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين ، الإمام أبو بكر بن الأنباري ، النحوي اللغوي ، له من التصانيف : غريب الحديث ، والأضداد ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود، وغير ذلك، توفي سنة ٣٢٨هـ . انظر: بغية الوعاة ٢١٢/١ – ٢١٤.

(٥) قال الكوفيون : إنَّ أسماء الإشارة كلَّها تُستعمل موصولات . انظر : الهمع ٢٩٠/١ .

(٦) انظر : الارشاف ١٠١٠/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٥٩/٣ والتصريح ٤٥٣/١ .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور٤٧٩/٢ ، وانظر : أيضًا : الارتشاف ١٠١٠/٢ .

(٨) انظر : التصريح ٤٤١/١ والارتشاف ١٠١٣/٢ وأوضح المسالك ١٣٩/١ وشرح الأشموني ١٣٩/١ .

(٩) انظر : شرح الأشموني ١٣٩/١ وأوضح المسالك ١٣٩/١ والتصريح ٤٤١/١ والجنى الداني ٢٠٢ .

(١٠) انظر : المغني ١٦٤/١ والارتشاف ١٠١١/٢ والتصريح ٤٥٣/١ وشرح الأشموني ١٥٢/١ .

(١١) وهو قول ابن عصفور . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/٢ ، وانظر أيضًا : التصريح ٤٣٦/١ وشرح الأشموني ١٥٣/١ .

(١٢) المشهور عند الجمهور إفراد (أي) وتذكيرها ، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها . انظر : التصريح ٤٣٨/١ والارتشاف ١٠١٢/٢ وشرح التسهيل ١٩٩/١ والمقرب ٥٩ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٠١٢/٢ والتصريح ٤٣٧/١ والتسهيل ٣٤ وشرح التسهيل ٢٠٠/١ .

(١٤) القول الثاني (المطوي) هو قول البصريين ، وهو : أنه لا يلزم تقديم عامل (أي) ولا استقباله . انظر: الهمع ٢٩٢/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠١٣/٢ والتصريح ٤٣٧/١ .

(١٥) قال السيوطي : وذلك اسم الفاعل والمفعول : كالضارب والمضروب ، بخلاف غير المحضة كالذي يوصف به وهو غير مشتق كأسد ، وكالصفة الي غلبت عليها الاسمية كأبطح . انظر : الهمع ٢٩٣/١ .

خِلافٌ [1] ، وبمضارعٍ [2] اختيارًا عندَ ابن مالك [3] ، وقال غيرُه [4] : قبيحٌ ، وبجملةٍ اسميَّةٍ وظرفٍ ضرورة .

وغيرُها بجملة خبريَّة [5] ، لا إنشائيَّة ، مَعْهود مَعْناها غالبًا ، وجَوَّزَهُ المازني [6] بالدعائيَّة بِلَفْظِ الخبرِ ، والكسائي [7] بالطَّلبيَّة ، وهشام [8] بـذاتِ (لَيْتَ) و(لعلَّ) و(عسى) ، وقومٌ [9] بالتَّعجُّبيَّةِ ، وبعضُهم [10] باسْمِ فعلٍ لا أمْرٍ ، والكوفيَّةُ [11] وابن مالك [12] باسْمِ مَعْرِفَةٍ ، وبمثل ، ومَنَعَهُ الفارسي [13] بـ (نِعْمَ) فاعِلُه ضميرٌ ، وبعضُهم [14] بـ (كأنَّ) ، وقومٌ بما استدعى لفظًا قبلَها [15] ، وابنُ السرَّاج [16] وقوعَ التَّعجُّبِ فيها ، والصَّحيحُ جَوَازُهُ بِقَسَمِيَّةٍ ، وشَرْطيَّة مُطْلَقًا ، وبِشَرْطِ معناه في الموصولِ، وزَعَمَ بعضُهم إسقاطَها في الَّذي بمعنى : الرَّجُل [17] والدَّاهية .

---

(١) انظر هذا الخلاف في الارتشاف ١٠١٣/٢ والهمع ٢٩٣/١ .

(٢) أ ، د ، هـ : " ومضارع " .

(٣) انظر : التسهيل ٣٤ وشفاء العليل ٢٢٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٦/١ وشرح التسهيل ٢٠١/١ – ٢٠٢ وشرح الأشموني ١٥١/١ .

(٤) وهو رأي الجمهور . انظر : الهمع ٢٩٤/١ .

(٥) أي : وغير (ألْ) من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية . انظر : الهمع ٢٩٥/١ .

(٦) انظر: الارتشاف ٩٩٦/٢ وشرح الأشموني ١٤٩/١ وشفاء العليل ٢١٩/١ والهمع ٢٩٥/١ والتصريح ٤٦١/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ٩٩٢/٢ وشرح الأشموني ١٤٨/١ وشفاء العليل ٢١٩/١ والهمع ٢٩٥/١ والتصريح ٤٦١/١ .

(٨) انظر : الارتشاف ٩٩٦/٢ والهمع ٢٩٥/١ والتصريح ٤٦١/١ .

(٩) وهو مذهب ابن خروف . انظر : الارتشاف ٩٩٧/٢ والهمع ٢٩٦/١ وشرح الأشموني ١٥٠/١ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢/ ٩٩٧ .

(١١) انظر : الارتشاف ٩٩٩/٢ والهمع ٢٩٧/١ .

(١٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١١٠/١ وشرح التسهيل ٢١٩/١ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٩٩٧/٢ والهمع ٢٩٦/١ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٩٩٧/٢ .

(١٥) من شروط جملة الصلة أنْ لا تستدعي كلامًا قبلَها ، فلا يجوز : " جاءني الذي حتى أبوه قائمٌ " ؛ لأنَّ " حتى " لا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمها كلامٌ تكون غايةً له . انظر : الهمع ٢٩٦/١ والارتشاف ٩٩٧/٢ .

(١٦) انظر : الأصول ٢٦٧/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٩٨/٢ .

(١٧) كلمة : " الرَّجل " ساقطة من هـ .

[عائد الموصول]

ويَجِبُ مَعَها عائدٌ [1] ، وقيل [2] : ما لمْ يُعْطَفْ عليها بِفاءٍ جملةٌ هو فيها مطابق، ويَجُوزُ الحضورُ والغيبةُ في ضميرٍ مُخبَرٍ به أو بِموصوفه عن حاضرٍ ، فإنْ شُبِّه به فالغَيْبَةُ ، وكذا إنْ تأخَّرَ ، خِلافًا للكسائي [3] ، وأوْجَبَها قومٌ مُطْلَقًا ، وقومٌ في غير الشِّعرِ ، وبعضُهم إنْ لمْ يتَّصلْ ، والأصحُ اختصاصُهُ بـ (الذي) وفروعِه ، وألحقَ قومٌ (ذو) [4] و (ذات) ، وقومٌ : (مَنْ) و (ما) ، وقومٌ : (ألْ) ، وقومٌ : النَّواسِخ ويعتبران في ضميرين ، وخالفَ الكوفيَّةُ [5] فيما لمْ يُفصلْ [6] ، والأوْلى في (من) وأخَواتِها و(كم) و(كأيِّن) مُراعاةُ اللَّفظِ ، فإنْ عضدَ سابقٌ فالمعنى ، ويَجِبُ لِلَبْسٍ أو قُبْحٍ خِلافًا لابن السَّرَّاج [7] في : (مَنْ هي مُحْسِنَةٌ أُمُّكَ) ، ما لم تُحْذفْ (هي) ، ويُعتَبَرُ بعدَ اللَّفظِ المعنى ، ويجوزُ عكسُه ، وشَرَطَ قومٌ الفَصْلَ .

ويُغني عن الضَّميرِ ظاهرٌ ، خلافًا لقومٍ ، وعن الجملةِ ظرفٌ أو مجرورٌ نُوِيَ معَه فِعْلٌ وفاعلٌ هو العائدُ ، ما لم يرفعْ ملابسَ ضميره [8] ، ويَجِبُ ذكره إنْ كانَ خاصًّا ، مُطلقًا خِلافًا للكسائي [9] .

[أحكام الموصول والصِّلة]

مسألة : يُمنَعُ تأخيرُ مَوْصُولٍ ، وأجازَ الكسائي [10] تأخيرَ (كي) عن معمولِ صلتِها ، والفرَّاءُ [11] : (أنْ) ، وفَصْلُه ومُتعلِّقاتها بأجنبيٍّ غالبًا ، وبِغيرِه في (ألْ)[12]

---

(1) أي : لا بُدَّ في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول . انظر : الهمع ٢٩٧/١ .

(2) القول لابن الصائغ . انظر : الهمع ٢٩٧/١ .

(3) انظر : الارتشاف ١٠٢٣/٢ .

(4) ب : " ذوا " .

(5) كلمة : " الكوفية " ساقطة من أ ، د ، هـ . وانظر : رأي الكوفيين في الارتشاف ١٠٢٤/٢ .

(6) هـ : " لم يتصل " .

(7) انظر:الأصول ٣٤٢/٢ - ٣٤٣ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ٢٣٧/١ والارتشاف ١٠٢٦/٢ وشرح التسهيل ٢١٤/١ .

(8) أ ، د ، هـ : " ضمير " .

(9) انظر : الارتشاف ١٠٠١/٢ وشرح التسهيل ٢١١/١ والخزانة ٩٦/٤ ومجالس ثعلب ٢٦٦/١ .

(10) انظر : الارتشاف ١٠٤٧/٢ والهمع ٣٠٢/١ .

(11) انظر : الارتشاف ١٠٤٧/٢ .

(12) أ : " في أن " .

والحَرفيّ غير (ما) ، ومنه قَسَم واعتِرَاضٌ خِلافًا للفارسي [١] ، ونداءٌ خلافًا لابن مالك[٢] فيما ولِيَ غيرَ مُخاطَبٍ ، ولا يتبعُ [٣] ويُخبَرُ ويُستثنى قبلَ تمامِهَا ، وقد تُحذفُ صلةَ مَوْصُولٍ أولَ اكتفاءً بالثاني اشتراكًا /١٣ أ/ أوْ دلالة .

والمختارُ وِفاقًا للكوفيَّة [٤] جَوازُ تقديمِ مُتعلَّق الصلّةِ ، وثالثها : إنْ كانَ (ألْ) مجرورةً بِمِنْ .

وحَذْفُ ما عُلِمَ من [٥] مَوْصُولٍ لا (ألْ) ، وحرفيّ غير (أنْ) ، وثالثها : إنْ عُطِفَ على مِثْلِه . وصلة لغيرِ (ألْ) ، ولحرفيّ مَعْمُولُها باقٍ .

[حذف عائد الصلة]

ولا يُحْذَفُ عائدُ (ألْ) ، و ثالثُها : يجوزُ بِقُبْحٍ لِدَليلٍ ، و فوقَه إنْ تَعدّى وَصفُها لاثنين أو ثلاثة ، ورابعُها : يَقِلُّ في مُتَعَدٍّ وَاحدٍ ، ويَحْسُنُ في غيرِهِ ، وخامِسُها : لضرورةٍ [٦] ، ومَحلّه عندَ الأخفش [٧] : نَصْبٌ ، والمازنيّ [٨] : جَرٌّ ، والفرّاء [٩] : يجُوزان ، وسيبويهِ : يُقاسُ بالظّاهرِ .

[ويُحْذَفُ غيرُه [١٠] إنْ كانَ بَعْضَ مَعْمولِ الصلّة مُطلَقًا ، وإلا فإنْ كانَ مُتّصلا منصوبًا بِفِعْلٍ [١١] ، قال أبو حيّان [١٢] : تامٌّ ، أوْ وَصفٍ ، أو مجرورًا بِوَصفٍ ناصِبٍ ، وضعّفَهُ ابن عصفور [١٣] وقال الكسائي [١٤] : أو غيرِ وَصفٍ ، أو حَرفٍ جُرَّ بِمِثْلِه

---

(١) انظر : الإغفال للفارسي ٣٧/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠٤٠/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١٣١/١ وشرح التسهيل ٢٣٢/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠٤١/٢ .

(٣) عبارة : " ولا يتبع " ساقطة من هـ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٤٤/٢ والهمع ٣٠٤/١ .

(٥) عبارة : " ما علم من موصول " ساقطة من أ ، ب ، هـ .

(٦) د : " الضرورة " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٠١٦/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٠١٦/٢ والهمع ٣٠٧/١ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٠١٦/٢ .

(١٠) قال السيوطي : عائد الصلة غير الألف واللام إنْ كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقًا كحذف المعمول نحو : أين الرّجل الذي قلت ؟ تريد ، قلت : إنه يأتي ، أو نحوه . انظر : الهمع ٣٠٩/١ .

(١١) ب : " بالفعل " .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٠١٩/٢ .

(١٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/١ - ١٨٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠١٩/٢ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٠٢٠/٢ والتصريح ٤٧٦/١ .

مَعْنىً ومُتَعلّقًا الموصولُ ، [أو مَوْصُوفٌ به] [1] ، قال ابن مالك [2] : أو تعيَّنَ أو كانَ معَه مثلُه ، وأباه أبو حَيَّان [3] ، أو مبتدأً ليسَ بعدَ نفي أو حَـصْرٍ ، أو مَعْطوفًـا [4] ، أو معطوفًا عليه ، خلافًا [للفرَّاء [5] في الأخيرة ، ولا خَبَرُه جُمْلَةً ولا ظرفًا ، وشَـرطَ البصريَّةُ [6] طُولَ الصِّلَةِ غالبًا] [7] إلا في أيّ] [8] .

[أحوال أيّ الموصولة]

وتُبْنَى [9] حينئذٍ على الضمِّ عندَ سيبويهِ [10] ، وغَلَّطَهُ الزَّجَّـاج [11] ، والمختـارُ وِفاقًا للكوفيَّةِ [12] والخليل [13] و يُونس [14] إعْرابُها ، فإنْ حُذِفَ مُضافُها أُعْرِبَتْ علـى الصَّواب كما لو ذُكِر، أو العائد ، وقيل [15] : تُبْنَى معَ الظَّرفِ مُطْلَقًا . وتُصْرَفُ مـعَ التَّاء، وعن أبي عَمْرو [16] : لا ، وقيل [17] : هو إذا سُمِّي . ويجوزُ إتبـاع محـذوفٍ نسقًا[18] وبَدَلا وتوكيدًا، خلافًا لابن السَّرَّاج [19]وكثيرٍ،وحالاً ولو مقدَّمة،خلافًا لهشام [20].

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من هـ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١ /٢٠٥ – ٢٠٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٠٢١/٢ .

(٤) كلمة : " معطوفًا " ساقطة من أ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٠١٦/٢ وشرح الأشموني ١٥٦/١ والهمع ٣١١/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٠١٧/٢ والتصريح ٤٦٨/١ والتسهيل ٣٥ وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/٣ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٨) ما بين المعكوفين ، وهي الفقرة من قوله : " ويحذف غيره " إلى قوله : " إلا في أيّ " ساقطة من د .

(٩) أي : (أيّ) الموصولة .

(١٠) انظر : الكتاب ٤٢٤/٢ .

(١١) انظر : المغني ١٦٢/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٠١٧/٢ والمغني ١٦٢/١ .

(١٣) قال سيبويه : وسألت الخليل ــ رحمه الله ــ عن قولهم : " اضرِبْ أيُّهم أفْضَلُ " فقال : القياسُ النصب كما تقول : " اضرِبْ الذي أفْضَلُ " انظر : الكتاب ٤١٩/٢ .

(١٤) انظر :الكتاب ٤٢٠/٢ وشفاء العليل ٢٣٤/١ وشرح التسهيل ٢٠٨/١ والمغني ١٦٢/١ والأشموني ١٥٢/١.

(١٥) انظر : الارتشاف ١٠١٨/٢ .

(١٦) انظر : الارتشاف ١٠١٨/٢ والتسهيل ٣٥ وشفاء العليل ٢٣٤/١ وشرح التسهيل ٢٠٩/١ .

(١٧) القول للأخفش . انظر : الارتشاف ١٠١٨/٢ والأصول ١٩٦/٢ وكتاب الشعر للفارسي ٤١٨/٢ .

(١٨) هـ : " نسقها " .

(١٩) انظر : الارتشاف ١٠١٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٩/١ والهمع ٣١٤/١ .

(٢٠) انظر : الارتشاف ١٠١٩/٢ وشرح الأشموني ١٥٩/١ .

[خاتمة في : معاني مَن وما وأيّ]

خـاتمة : (مَن) لِلْعالِمِ ولِشبهه [1] ، ولغيرِه شُمُولاً أو تفصيلاً ، وقيل : مُطْلَقًا .

و(ما) لغيرِه غالبًا ، ومُبهمٍ أمرُهُ ، وصفاتِ عالمٍ ، قيل : وله مُطْلَقًا ، وقيل : بقرينة .

ويقعان شَرْطًا و استفهامًا ، وأنكرَ الفرّاء [2] نحو [3] : (مَنْ قـائمٌ) ، ونكـرتين / ١٣ب / موصوفتين خلافًا لقومٍ [4] ، وشَرَطَ الكسائي [5] لـ (مَنْ) وقُوعَهـا مَحـلَّ جائزِ تنكيرٍ ، وبعضُهم واجِبِه ، قال الفارسيّ [6] : وتقعُ نكـرة تامّـة ، ويُوصَـفُ [7] بـ (ما) في قولٍ ، لتعظيمٍ أو تحقيرٍ ، أو تنويعٍ ، وخلَتْ نكرة مِنْ صِفَةٍ فـي (مـا أفْعَلَهُ) [8] ، و(نِعِمَّا) ، و (إنّي مِمَّا أنْ أفْعَلَ) . وقيل : معرفة فيها [9] . وتُزادُ[10] . قيل [11] : و(مَنْ) .

ويقَعُ [12] (أيّ) شَرْطًا ، واستفهامًا ، وصِفَةَ نكرةٍ حَذْفُها نادرٌ ، وقيل : شـائعٌ ، قال ابن مالك [13] : وحالاً ، والأخفشُ [14] : ونكرةً موصوفةً .

---

(١) أ ، د ، هـ : " وشبه " .

(٢) انظر : الارتشاف ١٠٢٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٠/٢ .

(٣) كلمة : " نحو " ساقطة من ج ، هـ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٣١/٢ شرح الأشموني ١٣٥/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٠٣١/٢ والمغني ٦٢٥/١ والخزانة ١٢٣/٦ .

(٦) ب ، جـ ، و : " قال أبو علي " وانظر رأي الفارسي في المغني ٦٢٣/١ وشرح الأشموني ١٣٨/١ .

(٧) هـ : " وتوصف " ، بالتاء .

(٨) ب ،ج ، و : " فيما أفعله " .

(٩) أ ، د ، هـ : " فيهما " .

(١٠) أي: تقع (ما) زائدة نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ﴾ [سورة آل عمران ، آية ١٥٩] . وانظر : الهمع ٣١٨/١ .

(١١) وهو رأي الكسائي . انظر : الارتشاف ١٠٣٣/٢ والتبيان للعكبري ٨٧٨/٢ والتسهيل ٣٦ وشفاء العليل ٣٢٩/١ وشرح التسهيل ٢١٦/١ والمغني ٦٢٥/١ والخزانة ١٢١/٦ والأزهية للهروي ١٠٢ والمساعد ١٦٤/١ وشرح السيرافي على سيبويه ١٣٦/١– ١٣٧ .

(١٢) أ ، د : " وتقع " ، بالتاء .

(١٣) انظر: التسهيل ٣٧ وشفاء العليل ٢٤٢/١ وشرح التسهيل ٢٢١/١ وشرح الرضي الكافية الشافية ١٢١/١.

(١٤) انظر : الارتشاف ١٠٤٠/٢ والتسهيل ٣٧ وشفاء العليل ٢٤٣/١ و شرح الرضي على الكافية ٣٠٠/٣ والمغني ١٦٤/١ وشرح التسهيل ٢٢٢/١ والخزانة ٣٧١/٩ والمساعد ١٦٩/١ .

[الكتـــاب الأول : في العُمد]

الكتـــابُ الأوّلُ : في العُمَدِ ، وهي : المرفوعاتُ والمنصوبُ بالنّواسخِ .

[المبتدأ والخبر]

المبتدأ : اختُلِفَ [1] هل هو أصلٌ أوْ الفاعلُ ؟ والمختارُ وِفاقًا [2] للرَّضي [3] كُـلٌّ أصلٌ .

قالوا [4] : وهو المُجَرَّدُ من عاملٍ لفظيٍّ غيرِ زائــدٍ ونَحْــوِه ، مُخْبَــرًا عنـــهُ ، أو وَصفًا سابقًا رافعًا لِمُنْفَصِلٍ ، ولو ضَمِيرًا [5] ـــ خلافًا للكوفيّةِ [6] ـــ كافٍ ، وشرطُهُ: تقدّمُ نَفْيٍ ، ولو بـــ (غيرٍ) ، أو استفهامٍ ، وثالثُها : يجوزُ دونه بِقُبْحٍ ، ومَنَعَهُ [7] أبــو حَيّان [8] في غيرِ [9] (ما) والهمزة ، وهو قائمٌ مَقَامَ الفعلِ ، ومن ثَمَّ لا خَبَرَ لهُ ، خلافًا لِزاعمِ أنّهُ محذوفٌ [أو تاليه .

ولا يُصَغَّرُ ، ولا يُوْصَفُ ، ولا يُعَرَّفُ] [10] ، ولا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ إلا على لُغةِ : " أكلوني البراغيث " ، خِلافًا لابنِ حَوْطِ الله [11] . فإنْ طابَقَهُما فَخَبَرٌ مُقَدّمٌ . أو مُفْردًا . أو مكسَّرًا . أو ما [12] استوى مُفْرَدُه وغيره جازا .

---

(1) انظر : الخلاف في أصل المرفوعات في شرح الرضي على الكافية ٥٥/١ والهمع ٣/٢ - ٤ .

(2) أ : " وفاقًا للزجاج .

(3) انظر : شرح الرضي على الكافية ٥٥/١ .

(4) أي : النّحاة . انظر : التصريح ٥٠٣/١ وشرح الأشموني ١٧٧/١ .

(5) هـــ : " أو ضميرًا " .

(6) فالمبتدأ الذي ليس له خبر ، شرط مرفوعه أنْ يكون منفصلا سواء أكان ظاهرًا أم ضميرًا نحو : " أقـــائم أنتما"، ومنع الكوفية الضمير ، فلا يجيزون إلا " أقائمان أنتما " بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مـــؤخرًا . انظر : الهمع ٦/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٣/ ١٠٨٠ - ١٠٨١ والمساعد ٢٠٤/١ .

(7) كلمة : " منعه " ساقطة من أ .

(8) انظر : الارتشاف ١٠٨٣/٣ .

(9) كلمة : " غير " ساقطة من أ .

(10) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(11) انظر : الارتشاف ١٠٨٢/٣ والهمع ٧/٢ والمساعد ٢٠٧/١ . وابن حوط الله هو عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي ، توفي سنة ٦١٢هـــ . انظـــر: بغيـــة الوعاة ٤٢/٢ وشذرات الذهب ٥٠/٥ وتذكرة الحافظ ١٣٩٧/٤ .

(12) أ : " وما " .

ودَخَلَ بِقولِنا : " غير زائد " نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ ﴾ [1] ، قالوا : و " بِحَسْبِكَ دِرْهم " ، والمختارُ وِفاقًا لِشَيْخِنا الكافِيَجِيّ [2] أنّه خَبَرٌ . و بـ " نَحْوه " : (رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادَنا) .

ورافِعُ المبتدأ ، قالَ الجمهورُ [3] : الابتداءُ ، وهو جَعْلُه [4] أوّلاً لِيُخْبَرَ عنهُ ، وقيل[5] : تجرّدُه . والخَبَرِ المُبْتدأُ [6] ، وقيل [7] : الابتداءُ ، وقيل [8] : هُمَا . والمُخْتارُ وِفاقًا للكوفيّةِ [9] وابن جِنّي [10] وأبي حَيّان [11] تَرَافُعا / ١٤أ / ، وقيل [12] : إنْ لم يكنْ في الخبرِ ذِكْرٌ ، وإلا فَبِهِ [13] .

---

(١) سورة فاطر ، آية ٣ .

(٢) انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٢٢٩ . والكافيجي هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي البرعي ، محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي الحنفي ، إمام كبير في اللغة والنحو ، وهو أستاذ السيوطي (جلال الدين) ، له تصانيف لا تحصى أجلّها وأنفعها : شرح قواعد الإعراب ، وشرح كلمتي الشّهادة ، توفي سنة ٨٧٩هـ انظر : بغية الوعاة ١/١١٧ – ١١٨ وشذرات الذهب ٧/٣٢٦ والضوء اللامع ٧/٢٥٩ – ٢٦١ وحسن المحاضرة ١/٥٤٩ – ٥٥٠ وبدائع الزهور ٣/٩٨ – ٩٩ والبدر الطالع ٢/١٧١ – ١٧٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/١٠٨٥ و الإنصاف ١/٤٤ . وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرد . انظر : المقتضب ٢/٤٨ و ٤/١٢٦ وانظر أيضًا : شرح الأشموني ١/١٨٣ .

(٤) أ : " قال الجمهور وهو جعله " .

(٥) وهو مذهب الجرمي وكثير من البصريين . انظر : الارتشاف ٣/١٠٨٥ والإنصاف ١/٤٩ وشفاء العليل ١/٢٧٢ وإصلاح الخلل١١٨ – ١١٩ والمساعد ١/٢٠٦ .

(٦) وهو مذهب البصريين . انظر : الارتشاف ٣/١٠٨٥ والإنصاف ١/ ٤٤ .

(٧) وهو رأي الأخفش ، انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٩ . وابن السرّاج ، انظر : الأصول ١/٥٨ . . والرّماني ، انظر : الارتشاف ٣/١٠٨٥ وشفاء العليل ١/٢٧٢ .

(٨) أي : رُفِعَ الخبرُ بالابتداء والمبتدأ ، وهو مذهب أبي إسحاق الزجّاج . انظر : شفاء العليل ١/٢٧٢ .

(٩) انظر : الإنصاف ١/٤٤ والارتشاف ٣/١٠٨٥ والتصريح ١/٥١٨ وشرح الأشموني ١/١٨٣ وشرح التسهيل ١/٢٧٢ وشفاء العليل ١/٢٧٢ وأسرار العربية ٦٨ .

(١٠) انظر : اللمع ١٠٩ – ١١١ والارتشاف ٣/١٠٨٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٣/١٠٨٥ .

(١٢) قال السيوطي : وللكوفيين قول آخر : أنّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ، نحو : زيد ضربته ، لأنه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوبًا للضمير ، فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو : القائم زيد ترافعا. انظر : الهمع ٢/٩ .

(١٣) د : " فيه " بالياء .

والخبرُ مُفْرَدٌ جامِدٌ ، ولا ضميرَ فيه ، خلافًا لِزاعِمِهِ . ومُشْتَقٌّ يتحمّله [1] إنْ لَمْ يَرْفَعْ [2] ظاهرًا ، ولا يحملُ غيرَ واحدٍ ، وقيل : اثنين إنْ قُدِّرَ خلْفَ موصُوفٍ ، وثلاثةً إنْ كانَ بألْ .

وفي نَحْوِ : (حُلْوٌ حامِضٌ) قيل [3] : يُقَدَّرُ فيهما ، وقيل : الأوّلُ ، وقيل : الثّاني، وقيل : في المعنى ، لا في واحِدٍ . ويُستَتَرُ إنْ جرَى على ما هو لهُ ، وقيل [4] : يَبْرُزُ فاعِلاً أو تأكيدًا ، وإلاّ بَرَزَ ، وقال الكوفيّةُ [5] وابنُ مالكٍ [6] : ما لمْ يُؤمَنْ [7] لَبْسٌ . وحُكْمُهُ حالاً ونَعْتًا كالخبرِ [8] ، والفِعْلُ كَهُوَ [9] ، وقال أبو حيّان [10] : إذا خِيفَ لَبْسٌ كُرِّرَ الظّاهِرُ .

وجُملةٌ اسْمِيَّةٌ أو فعليَّةٌ ، ولو صُدِّرَتْ بِحَرْفٍ ، وشَرْطٍ ومَعْمُولِهِ ، وخالفَ الكوفيّةُ[11] في المُصَدَّرَةِ بإنْ ، وقومٌ في التّنفيسِ ومعمولِ الفِعْلِ ، وثعلبٌ [12] في القَسَمِيَّةِ، وابنُ الأنْبارِي [13] في الطّلَبِيَّةِ ، وثالثُها [14] : يُقَدَّرُ القولُ ، وقال شيخنا

---

(1) ب : " ومسبق بتحمله " .

(2) أ : " إنْ لم يكن " .

(3) فلو تعدد الخبر المشتقّ ، والجميع في المعنى واحد نحو : (هذا حلوٌ حامضٌ) ففيه أقوال نقلها السيوطي عن النحاة ، وهي : الأوّل : ليس فيه إلا ضميرًا واحدًا يحمله الثاني ، والثاني : أنّ الضمير يُقدّر في الأوّل ، والثالث : أنّ كلاً منهما يحمل ضميرًا لاشتقاقهما . انظر : الهمع ٢/١٠ – ١١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٣/١١٣٧ – ١١٣٨ و شرح الأشموني ١/٢١٤ – ٢١٥ .

(4) قال ذلك : أبو حيّان . انظر : الارتشاف ٣/١١١١ .

(5) انظر : التصريح ١/٥٢٤ والارتشاف ٣/١١١٢ والإنصاف ١/٥٧ وشرح التّسهيل ١/٣٠٧ وشرح الرّضي على الكافية ١/٢٥٣ وشفاء العليل ١/٢٨٨ وشرح الكافية الشافية ١/١٤٥ .

(6) انظر : التّسهيل ٤٨ شفاء العليل ١/٢٨٨ وشرح التّسهيل ١/٣٠٧ وشرح الكافية الشافية ١/١٤٥ .

(7) أ : " لم يؤمن " .

(8) أ : " لا بخبر " .

(9) أي : والفعل كالمشتق فيما ذكر .

(10) انظر : الارتشاف ٣/١١١٢ .

(11) انظر : الارتشاف ٣/١١١٥ .

(12) انظر:الارتشاف ٣/١١١٥ والمغني ٢/٥٥ وشرح الرضي على الكافية ١/٢٣٢ وشفاء العليل ١/٢٨٩ .

(13) انظر : الارتشاف ٣/١١١٥ وشفاء العليل ١/٢٨٨ وشرح الرضي على الكافية ١/٢٣١ وشرح التسهيل ١/٣٠٩ .

(14) وهو قول ابن السّرّاج . انظر : الأصول ١/٧٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٣/١١١٥ .

الكَافِيَجِيّ [1] : إنْ اعتُبِرَ ثُبُوتُه فالثَّالثُ ، أو مُجَرَّدُ الارتِبَاطِ فالأوّلُ . لا نِدَائيَّةٌ [2] . وذاتُ (لكن) ، و (بل) ، و(حتّى) ، بإجماع .

ويَجِبُ فيها إنْ لمْ تَكُنْهُ [3] مَعْنىً ضَمِيرٌ عائِدٌ إليه مُطابِقٌ ، ولا يُحْذَفُ [4] مُطْلَقًا[5] عندَ الجمهورِ إلا في نحو : (السَّمْنُ مَنَوان بِدِرْهَم) ، أو شُذُوذٍ . وقيل : يَجُوزُ حَذْفُ مبتدأ ، وثالثُها : ومنصوبِ بِفِعْلٍ تامٍّ مُتصرِّفٍ بِقِلَّةٍ ، ورابعُها : بِكثْرَةٍ ، وخامسُها : إنْ كانَ المبتدأ استفهامًا ، أوْ (كِلا) ، أو (كُلاًّ) ، وسادسُها : إنْ كانَ صَدْرًا ، أو لا يَتَعَرَّفُ [6] ، وسابعُها : إنْ اقتضى عُمُومًا ، وثامنُها : إنْ نُصِبَ بِجامِدٍ ، وتاسعُها : وصِفَةٍ ، وعاشرُها : ومجرورٍ / ١٤ب / أصلُهُ النَّصْبُ ، والمختارُ : إنْ دَلَّ دَليلٌ ، ولمْ يُؤدِّ إلى رُجْحَانِ عَمَلٍ آخر ، جازَ مُطْلَقًا ، وإلَّا فَلا .

ويُغْني عنهُ [7] إشارةٌ،وخَصَّهُ ابنُ الحاجّ [8] بالبَعيدِ،والمبتدأ مَوْصُولٌ، أومَوْصُوف[9] وتكرارُهُ بِلَفْظِهِ، وضَعَّفَهُ سيبويه [10]، وثالثُها [11] : يَخْتَصُّ [12] بالضَّرورة، ورابعُها :

---

(١) انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٨٥ .

(٢) أي : لا يصلح الإخبار بجملة ندائية .

(٣) د : " لم تكفه " . والمراد : أنّه إنْ لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به . انظر : الهمع ١٥/٢ .

(٤) ب : " ولا تحذف " .

(٥) هل يجوز حذف العائد ؟ فيه عشرة أقوال ستأتي في النص . انظر : الهمع ١٥/٢ – ١٧ والنظر أيضًا : الارتشاف ١١١٩/٣ – ١١٢٠ .

(٦) ب ، د : " ولا يتعرّف " .

(٧) أي : عن الضمير العائد على المبتدأ .

(٨) انظر : الارتشاف ١١١٦/٣ والتصريح ٥٢٨/١ والمغني ٢٠٣/٢ . وابنُ الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي ، يعرف بابن الحاج ، له : كتاب على سيبويه ، وإملاء ومختصر خصائص ابن جنّي ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٤٧هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٥٩/١ – ٣٦٠ .

(٩) هـ : " وموصوف " بالواو .

(١٠) انظر : الكتاب ١٠٥/١ .

(١١) في مسألة : (رَبْط الخبر الجملة بالمبتدأ بتكرار لفظ المبتدأ) نحو : (زيد قام زيد) ، ذكر السيوطي أربعة أقوال ، الأوّل الجواز في الاختيار بضعف . والثاني : أنّه أكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [سورة الحاقة ، آية ١،٢] و﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [سورة الواقعة ، آية ٢٧] . والثالث : أنّه يختص بالضرورة . والرابع : أنّه يختص بالتهويل والتفخيم ولا يجوز في غيره . انظر: الهمع ١٩/٢ .

(١٢) في النسخ جميعها : " يختص " .

بالتّهويل . وعمومٌ [1] ، وتوقّفَ ابنُ هِشَام [2]. وعَطْفُ جملةٍ فيها ضميرُهُ بالفاء ، قال هشام [3] : والواو . والمختارُ وِفاقًا للزّجّاج [4] جوازُ نحو : (زيدٌ يقُوم عَمْرو إنْ قامْ) ، وإنْ لمْ يُعطفْ . لا تَكْراره بِمَعْنَاهُ ، ووجُودُ ضميرٍ عائدٍ إليه [5] بَدَلاً مِنْ بعضِ الجملةِ ، خلافًا للأخفشِ [6] فيهما .

وظَرفٌ أو مجرورٌ تامٌ ، عامِلُهُ كَوْنٌ مَنْوِيٌّ في الأصَحّ ، والتّحقيقُ وِفاقًا لابن كيسان [7] أنّه الخبرُ ، والعاملُ في مرفوعِه . والمختار وِفاقًا لابن مالك [8] تقديرُهُ اسْمُ فاعِلٍ لِتَعَيّنِهِ بعد (أمّا) . ورجَّحَ ابنُ الحاجبِ [9] الفِعْلَ ، وعليه : هو من قبيلِ الجملة، وعلى الأوّلِ المُفْرَدِ ، وقيل : قِسْمٌ برأسِه مُطلَقًا ، وجوّزَ الكوفيّةُ النّاقِصَ ، ويتحمّلُ كمُشْتَقٍّ ، ومَنَعَهُ الفرّاءُ [10] إنْ تَقَدّم ، ويؤكّدُ ضميرُهُ . وعَمَلُهُ يأتي [11] .

ولا يُخْبَرُ بزمانٍ عَنْ عَيْنٍ ، وقيل [12] : يَجُوزُ إنْ كانَ فيه مَعْنَى الشّرْطِ ، والمختار وِفاقًا لابن مالكٍ [13] إنْ أفادَ ، ويُخبرُ عَنْ مَعْنًى ، فإنْ وَقَعَ في بعضهِ قَلّ رَفْعُهُ، أوْ كلِّهِ ، أوْ أكثرِهِ ، وهو نَكِرةٌ كَثُرَ ، ويجوزُ نَصْبُهُ وجَرُّه بـ (في) خِلافًا للكوفيّةِ [14] فيهما . أو مَعْرِفَةٌ جازا باتّفاق .

---

(1) د : " وعموم " .

(2) انظر : المغني ٢/٢٠٥ .

(3) انظر : الارتشاف ٣/١١١٧ والمغني ٢/٢٠٦ وشرح الأشموني ١/١٨٦ .

(4) انظر : الارتشاف ٣/١١١٧ .

(5) د : " عليه " .

(6) انظر : الارتشاف ٣/ ١١١٨ والمغني ٢/٢٠٥ وشرح الأشموني ١/١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥ .

(7) انظر : الارتشاف ٣/١١٢٢ وشرح التسهيل ١/٣١٨ وشفاء العليل ١/٢٩٣ .

(8) انظر : التسهيل ٤٩ وشفاء العليل ٢/٢٩٢ وشرح التسهيل ١/٣١٨ وشرح الكافية الشافية ١/١٤٩ .

(9) وابن الحاجب هو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، صنّف : الكافية ، وشرحها ، ونظمها ، والوافية ، وفي التصريف : الشافية وشرحها ، والأمالي ، والإيضاح، وغير ذلك . توفي سنة ٦٤٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/١٣٤ ــ ١٣٥ .

(10) انظر : الارتشاف ٣/١١٢٢ .

(11) سيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع .

(12) انظر : الارتشاف ٣/١١٢٣ .

(13) انظر : شرح التسهيل ١/٣١٩ وشرح الكافية الشافية ١/١٥٠ .

(14) انظر : التسهيل ٤٩ وشفاء العليل ١/٢٩٥ .

ورَفْعُ مكانٍ مُتَصرِّفٍ عن عَيْنٍ ، نَكِرَةً جائزٌ [1] ، وعن الكوفيَّة [2] إنْ عُطِفَ مِثْلُهُ مُخْتارٌ وإلا واجِبٌ ، ومَعْرِفَةً مَرْجُوحٌ ، والكوفيَّة [3] : ضَرورة إلا بَعْدَ مكانٍ . ويكْثُـرُ في مُوَقَّتٍ [4] مُتَصرِّفٍ بعدَ عَيْنٍ قُدِّرَ فيه بُعْدٌ . فإنْ قُصِدَ بـ (أنْتَ منِّي فَرْسَـخَيْن) : (أنْتَ من أشْياعي ما سِرْنَاهُما) تعيَّن [5] النَّصْبُ . ونَصْبُ (اليـومِ) مَـعَ / ١١٥أ / (الجُمُعَةِ) ونحوها مِمَّا يَتَضَمَّنُ [6] عَمَلًا كـ (اليَـوْمُ يَومُـكَ) جـائزٌ ، لا غيـرُهُ كـ (الأحد) خلافًا للفرَّاء [7] وهِشامٍ [8] . ولا الشُّهور . ورَفْـعُ ونَـصْبُ (ظَهْـرُكَ خَلْفَكَ) ، و(نَعْلُكَ أسْفَلَكَ) [9] ، وشِبهِه .

ويلْزَمُ نَصْبُ غيرَ مُتَصَرِّفٍ كـ (فوق) ، وقيل : إلا فيما [10] كانَ مِن الجَسَدِ . ومَنَعُوا [11] الإخْبارَ بـ (وَحْدَهُ) ، وأجازَهُ يونسُ [12] وهشامُ [13] ، وفي جَوازِ تَقْديمِهِ خُلْفٌ . ويُغْني عن الخبرِ مَصْدَرٌ ، ومفعولٌ به ، وحالٌ ، قال الكسائيُّ [14] : ووَصْـفُ مَجْرُورٍ .

[الأصل تعريف المبتدأ وتنكير خبره]

مسـألة : الأصلُ تعريفُ مُبْتَدأ ، وتنكيرُ خَبَرِهِ ، فإنْ اجْتَمَعا [15] فالمعرفةُ المبتدأ

---

(١) قال السيوطي : إذا أخبرَ بظرف مكان متصرِّف عن اسم عين ، فإنْ كان الظرف نكرة نحو : (المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ) جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين . انظر : الهمع ٢٥/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ١١٢٩/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٢١/١ وشفاء العليل ٢٩٦/١ .

(٤) ب : " في وقت " .

(٥) ب : " يتعين " .

(٦) هـ : " مما تضمن " .

(٧) انظر : الارتشاف ١١٢٥/٣ وشفاء العليل ٢٩٦/١ والتسهيل ٥٠ وشرح الرضي على الكافية ٢٤٩/١. وشرح التسهيل ٣٢٣/١ .

(٨) انظر : الارتشاف ١١٢٥/٣ وشفاء العليل ٢٩٦/١ وشرح التسهيل ٣٢٣/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٤٩/١.

(٩) أ : " ونعلك أسفل " .

(١٠) د : " إلا في ما " .

(١١) أي : الجمهور . انظر : الارتشاف ١١٣٢/٣ والهمع ٢٦/٢ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١١٣٢/٣ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١١٣٢/٣ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٠٨٦/٣ والهمع ٢٧/٢ .

(١٥) أي : معرفة ونكرة .

إلا في : (كمْ مَالُكَ) ، و (خيرٌ منكَ زَيْدٌ) ، عندَ سيبويهِ [1] ، وقد يُعرَّفان ، فَيُخَيَّرُ المبتدأ ، وقيل : الأعَمُّ ، وقيل : بِحَسَبِ المُخَاطَبِ ، وقيل : المعلومُ عندَهُ ، وقيل : الأعْرَفُ ، وقيل : غيرُ الصِّفَةِ .

[مسوغات الابتداء بالنَّكرة]

ويُنَكَّرانِ بِشَرْطِ الفائدة ، وتَحْصُلُ غالبًا بِكَوْنِهِ وَصْفًا ، أوْ مَوْصُوفًا بِظاهِرٍ أو مُقَدَّرٍ، أو عاملا ، أو دُعاءً ، أو جَوَابًا ، أو واجبَ الصَّدْرِ ، أو مُصَغَّرًا ، أو مَثَلا ، أو عُطِفَ على سائغِ الابتداء ، أو عُطِفَ عليه بالواوِ ، أو قُصِدَ [2] به عُمُومٌ ، أو تعجُّبٌ، أو إبْهَامٌ ، أو خَرْقٌ للعادةِ ، أو تَنْوِيعٌ ، أو حَصْرٌ ، أو الحقيقةُ من حَيْثُ هي ، أو تَلا [3] نفيًا ، أو استفهامًا ، ولو بغيرِ همزةٍ ، خلافًا لابن الحاجبِ [4] . أو (لولا) ، أو واوَ الحالِ ، أو فاءَ الجزاء ، أو (إذا) فجاءةٍ ، أو (بَيْنَا) ، أو (بَيْنَمَا) ، أو ظَرْفًا، أو مجرورًا ، قال ابنُ مالك [5] وابنُ النَّحَّاسِ [6] : أو جُمْلَةً خَبَرًا .

[وجوب تأخير الخبر]

مسألة: الأصلُ تأخيرُ الخبرِ [7]،ويَجِبُ إنْ اتَّحدا عُرْفًا ونُكْرًا، ولا بيانَ في الأصَحّ [8]. أو كانَ طلبًا، أو فِعْلا، فَلَوْ رفعَ البارزَ ، فالجمهورُ يقدِّمُ، وثالثُها[9] : المختارُ وِفاقًا لِوَالِدِي [10]

---

(١) انظر : الكتاب ١٥٩/٢ - ١٦٢ .

(٢) أ : " وقصد " .

(٣) ب ، و : " أو يلي " ، د : " أو تلغي " .

(٤) انظر : التصريح ٥٤٢/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

(٦) انظر : الهمع ٣٢/٣. وابن النحاس هو محمد بن ابراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام أبو عبد الله ، بهاء الدين بن النحاس، له :شرح كتاب المقرب، توفي سنة ٦٩٨هـ .انظر : بغية الوعاة ١٣/١ - ١٤.

(٧) انظر : التسهيل ٤٦ والارتشاف ١١٠٣/٢ والتصريح ٥٤٨/١ وشرح الأشموني ١٩٩/١ .

(٨) عبارة : " في الأصح " ساقطة من ب ، و .

(٩) أمّا الرّأي الثاني الذي طواه السيوطي فهو : منع التقديم مطلقًا حملا لحالة التثنية والجمع على الإفراد ؛ لأنّه الأصل . انظر : الهمع ٣٣/٢ .

(١٠) انظر : المطالع السعيدة ١٨٧ . ووالد السيوطي هو أبو بكر محمد بن أبي بكر بن عثمان الخضيري السيوطي، فاضل مصري ، له علم بالعربية ، وهو والد الإمام السيوطي (عبد الرحمن) ، صنّف : كتاب في التصريف ، وحاشية على شرح الألفية لابن المصنف ، توفي سنة ٨٥٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٤٧٢/١ وحسن المحاضرة ٤٤١/١ - ٤٤٣ والضوء اللامع ٧٢/١١ - ٧٣ وشذرات الذهب ٢٨٤/٧ - ٢٨٥ ونظم العقيان ٩٥ - ٩٦ .

ـ رحمه الله [١] ـ إنْ كانَ جمعًا ، لا مُثَنَّى . أو اقْتَرَنَ بالفاء أو(إلا) أو (إنَّما) [٢]، قيل [٣] : أو الباء الزَّائدةِ . أو المبتدأ لازم الصَّدْرِ ، أو دُعَاءً ، أو تِلْوَ (أمَّا) .

[وجوب تقديم الخبر]

و يُمْنَعُ [٤] إنْ قدِمَ مَثَلاً كتأخيرِهِ [٥] ، أو كانَ ذا الصَّدْرِ ، خلافًا للأخفشِ [٦] والمازنيِّ [٧] ، أو(كمْ) الخبريَّة ، أو مُضافًا إلى ذلك ، أو إشارةً / ١٥ب / ظَرْفًا ، أو مُصَحِّحًا للابتداء بنكرةٍ ، خلافًا للجُزُولي [٨] ، أو دالاً على ما يُفْهَمُ بالتَّقديمِ ، ومنه : (سَواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ) [٩] على أنَّ مَدْخُولَ الهمزةِ مبتدأ ، وقيل : عكسُه، وقيل : فاعِلٌ مُغْنٍ ، وقيل : مفعولٌ ، و(سواءٌ) لا خَبَرَ له [١٠] أو مُسْنَدًا ـ دُون أمَّا ـ إلى (أنَّ) ، خلافًا للفرَّاء [١١] والأخفش [١٢] ، أو إلى مَقْرُونٍ بأداةِ حَصْرٍ ، أو فاءٍ ، أو ذي ضميرِ مُلابسِهِ ، لا إنْ أمكنَ تقديمُ صَاحِبِهِ .

ومَنَعَ الأخفشُ [١٣] : (في دارِهِ زيدٌ) ، والكوفيَّةُ [١٤] : (في دارِهِ قِيامُ زيدٍ) ، أو(عبدُ زيدٍ) ، و(قائمٌ) ، [أوضربتُهُ زيدٌ ، وقائمٌ] [١٥] ، أو (قامَ أبوهُ زيدٌ) . و(زيدًا أبوه ضَرَبَ) [١٦] ، أو (ضاربٌ) ، ولجازهما هشامٌ [١٧] ، و الكسائي [١٨] :

---

(١) عبارة : " وفاقًا لوالدي رحمه الله " ساقطة من جـ ، د ، هـ .

(٢) أ ، هـ : " وإنَّما " .

(٣) انظر : الارتشاف ١١٠٥/٣ .

(٤) أي : يمتنع تأخير الخبر .

(٥) ذلك لأنَّ الأمثال لا تغير .

(٦) انظر : الارتشاف ١١٠٦/٣ .

(٧) انظر : الارتشاف ١١٠٦/٣ .

(٨) انظر : المقدمة الجزولية ٩٧ .

(٩) هـ : " أو قعدت " .

(١٠) أ : " لخبر له " .

(١١) انظر : الارتشاف ١١٠٧/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١١٠٧/٣ و المساعد ٢٢٣/١ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١١٠٨/٣ والمساعد ٢٢٢/١ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١١٠٨/٣ .

(١٥) ما بين المعكوفين ساقط من د بسبب انتقال النظر .

(١٦) هـ : " ضربت " .

(١٧) انظر : المساعد ٢٢٤/١ .

(١٨) انظر : التسهيل ٤٧ وشفاء العليل ٢٨٥/١ – ٢٨٦ والمساعد ٢٢٤/١ .

الأخيرةَ ، و(ضَرْبَتُهُ) دُون (قائم) .

[جواز حذف المبتدأ أو الخبر]

مســألة : يُحْذَفُ ما عُلِمَ مِنْ مبتدأ وخبرٍ [1] . وحيثُ صَحَّ فيهما ، ففي الأوْلَــى قولان [2]. وفي المحذوفِ من (زيدٌ وعمرو قائم) ، ثالثُها [3] : التَّخيير، ويقِلُّ بعدَ (إذا) .

[وجوب حذف المبتدأ]

و يَجِبُ في مبتدأ خَبَرُهُ نعتٌ مقطوعٌ لِمَدْحٍ ، أو ذَمٍّ ، أو تَرَحُّمٍ . أو مَصْدَرٌ بدلٌ من اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ ، أو مَخصوصُ (نِعْمَ) ، أو صَرِيحُ قَسَمٍ ، ونحو : (مَنْ أنتَ زيــدٌ ؟) ، و(لا سواءٌ) ، خلافًا للمبرِّد [4] والسِّيرافي [5] ، وبعد (لاسيَّما) إذا رفعت .

[وجوب حذف الخبر]

وخبر بعد (لــولا) ، و(لوْمَــا) للامتنــاع . قــال الجمهــور [6] : مُطْلَقــا ، والمختارُ وِفــاقــًا لــلــرّمّــانــي [7] وابــن الــشَّــجــري [8] والــشَّــلَــوبــيــن [9]

---

(١) أ : " أوخبر " .

(٢) قال السيوطي : " إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبرًا ، فأيهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة ، وقال العبدي : الأولى كونه الخبر ؛ لأنّ التجوّز في آخر الجملة أسهل " . انظر : الهمع ٣٨/٢ – ٣٩ .

(٣) إذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : (زيد وعمرو قائم) ، فللنحاة في ذلك ثلاثة أقوال ، الأول : أنّ المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف . والثاني : عكسه . والثالث : أنت مُخيَّرٌ في تقــديم أيهمــا شئت . انظر : الهمع ٢/ ٣٩ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٠٨٨/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ٣ /١٠٨٨ والهمع ٤٠/٢ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٢٠٦/١ والارتشاف ١٠٨٩/٣ .

(٧) انظر: التصريح ٥٧١/١ وشرح الأشموني ٢٠٦/١ والارتشاف ١٠٨٩/٣ والمغني ٥٢١/١ . والرّمّــاني هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرّماني، صنّف: التفسير، وشــرح أصــول ابــن السرّاج، وشرح كتاب سيبويه،وشرح مختصر الجرمي، ومعاني الحروف، وشرح المقتضب، وغير ذلك، توفي سنة ٣٨٤هــ.انظر: بغية الوعاة ١٨٠/٢-١٨١ وإنباه الرواة ٢٩٤/٢-٢٩٦ والفهرست ٢٤٦.

(٨) انظر : أمالي ابن الشجري ٢١١/٢ وشرح التسهيل ٢٧٦/١ وشرح الأشموني ٢٠٦/١ والمغني ٥٢١/١ والتصريح ٥٧١/١ . وابن الشجري هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن الحسن ، أبو السعادات ، المعروف بابن الشجري ، صنّف : الأمالي ، وكتاب الحماسة ، وشرح اللّمع لابــن جنّــي ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٤٢هــ . انظر : بغية الوعاة ٣٤٢/٢ وإنباه الرواة ٣٥٦/٣ – ٣٥٧ ومعجــم الأدباء ٢٨٢/١٩ – ٢٨٤ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢٧٦/١ وشرح الأشموني ٢٠٦/١ والتصريح ٥٧١/١ والمغني ٥٢١/١ .

وابن مالك [(١)] : يَجِبُ ذِكْرُهُ إنْ كانَ خاصًا ، ولا دَليلَ ، [وعليه : " لولا قومُك حديثو عَهْدٍ " [(٢)]] [(٣)] ، ومعه يجوزُ ، وقيل : الخبرُ الجوابُ ، وقيل : تاليها رُفِعَ بها ، وقيل : بِمُضْمَرٍ ، وقدَّرَهُ بعضُ المتقدِّمين : " لو لم يَحْضرْ " ، ومعَ قَسَمٍ صريحٍ لا غيره ، في الأصحّ ، وواو (مع) ، والكوفيَّة : سدَّت عنه ، والجمهور : إنَّ منه : (حَسْبُكَ يَنم النَّاس) ، و(ضربي زيدًا / ١٦أ / قائمًا)، وأنَّ المقدَّرَ (إذا) ، أو (إذْ كان) ، وقيل: (ضربه) ، وقيل : (ثابت) ، ونحوه بعد الحال ، وقيل : يظهر ، وقيل : لا خبر ، والفاعلُ مُغْنٍ ، وقيل : هو (قائمًا) ، وفيها [(٤)] ضميران ، وقيل : لا ، وقيل : سدَّت عنه ، وقيل : (ضربي) فاعل مُضْمر [(٥)] ، ورفع (قائمًا) ضرورة .

و جَوَّزَه الأخفشُ [(٦)] بعدَ (أفعل) مُضافًا إلى (ما) مَوْصُولة بـ (كانَ) أو(يكون) ، وابنُ مالك [(٧)] مَقْرُونًا بِواوِ الحالِ . ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُهُ ، وفي مؤوَّلٍ ، ثالثُها : المختارُ إنْ أُضيفَ إليه ، وأجْرَى ابنُ عُصفور [(٨)] كلَّ ما لا حقيقةَ له في الوجودِ ، والمختار ــ وِفاقًا لِسيبويهِ ــ مَنْعُ وقوعِ هذه الحالِ فِعْلاً ، وثالثُها : مُضَارعًا مرفوعًا ، وتقديمها ، وثالثها : إنْ كانت من ظاهرٍ ، ورابعها : إنْ تعدَّى المصدَرُ . وتوسّطها ، ومعمولها ، وثالثها [(٩)] : إنْ لمْ يُفْصَلْ . وجوازها جملة بواو لا دونها، ورابعها [(١٠)] : إنْ عُرِّيَ من ضميرٍ . ودخول (كان) على مَصْدرها ، وإتباعُهُ . و(علْمي بزيد كانَ قائمًا) على زِيادتها . لا (أمّا ضَرْبِيك [(١١)] فكانَ حَسَنًا) ، صِفَة

---

(١) انظر : التسهيل ٤٤ وشفاء العليل ٢٧٥/١ وشرح التسهيل ٢٧٦/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٢/١ والمغني ٥٢١/١ والارتشاف ١٠٨٩/٣ .

(٢) هذا جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه في كتاب (الحج)،باب (فضل مكة وبنيانها) ٣٨٣/١ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٤) أ : " وفيه " .

(٥) ب ، و : " ضمير " .

(٦) انظر : الارتشاف ١٠٩٥/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٧٦/١ وشرح التسهيل ٢٨٢/١ والأصول ٣٦٠/٢ والمسائل الحلبيات ٢٠٣ .

(٧) انظر : التسهيل ٤٥ وشفاء العليل ٢٧٧/١ وشرح التسهيل ٢٨٢/١ – ٢٨٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٠٩٨/٣ .

(٩) كلمة : " ثالثها " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(١٠) ب ، جـ ، د ، و : " وثالثها " .

(١١) ب : " أما ضربته " ، د : " أما ضربتك " .

للياء والكاف ، والكناية قبلَها . و(عبد الله وعهدي بزيد قديمين) [١] .

وإنْ وَلِيَ مَعْطُوفًا بِواوٍ على مبتدأ فِعْلٌ لأحدهما ، واقعٌ على الآخرِ جازَ ، وقد يُغْنِي مُضَافٌ إليه المبتدأ عن مَعْطوفٍ ، فيطابقهما الخبرُ ، ويُمْنَعُ تقديمُهُ خلافًا لِمَنْ مَنَعهما .

[تعدّد الخبر]

ويتعدّدُ الخبرُ بِعَطْفٍ وغيرِه ، وثالثها [٢] : إنْ لـمْ يَخْتَلِفا بالإفْرَادِ والجملةِ ، ورابعُها : إنْ اتّحدا مَعْنىً ، كـ (حلوٌ حَامِضٌ) ، والأصَحُّ في نحوِهِ مَنْعُ العَطْفِ والتَّقدّمِ [٣] ، وثالثُها : يُقَدَّمُ [٤] أحدهُما ، وعلى [٥] مَنْعِ التَّعدّدِ : الأسْبَقُ أولى ، والباقي صِفَةٌ ، وقيل : خبرٌ [٦] مُقَدَّرٌ .

[الإخبار عن مبتدآت متوالية]

وتَتَوالى مُبتدآتٌ ، فَيُخْبَرُ عن آخرِها / ١٦ب / ويُجْعَلُ معَ خبرِهِ خَبَرَ مَتْلُوِّه ، وهكذا ،ويُضافُ غيرُ الأوّلِ إلى ضميرِ مَتْلُوّه ، أو يُجَاءُ [٧] آخرًا بالرَّوابِطِ عكسًا ، والمختارُ خِلافًا للنُّحاةِ مَنْعُه في الموصُولاتِ .

[جواز دخول الفاء على الخبر]

مسألة : تدخلُ الفاءُ في الخبرِ جَوَزًا بعدَ مبتدأ تَضَمَّنَ شَرْطًا كـ (ألْ) [٨] مَوْصُولةٍ بمستَقْبلٍ عامٍّ ، خِلافًا لِسيبويهِ [٩] ، أو غيرِها مَوْصُولاً بِظَرْفٍ ، أو فِعلٍ يقبلُ الشَّرْطيّةَ ، خِلافًا لِمَنْ أطْلَقَ ، أو جوَّزَ الماضي ، أو المصدرِ بِشَرْطٍ ، أو الاسميّةَ ، أو مَنَع إنْ أُكِّدَ ، أو وُصِفَ . أو نكرةٍ عامّةٍ موصوفةٍ بذلك ، وخصَّه ابنُ الحاجّ [١٠]

---

(١) أ : " قائمين " .

(٢) انظر : أقوال النحاة في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، في الهمع ٥٣/٢ – ٥٤ والتصريح ٥٨٢/١ – ٥٨٦ .

(٣) أ ، د : " والتقديم " .

(٤) د : " التقديم " .

(٥) الحرف : " على " ساقط من د .

(٦) ب : " غير " .

(٧) هـ : " أو يلجأ " .

(٨) ب : " كأن " .

(٩) انظر : الكتاب ١٩٥/١ – ١٩٧ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١١٤٠/٣ .

بـ (كلّ) وشَرْطِ فَقْدِ نَفْيٍ ، أو استفهامٍ [١] . أو مُضافٍ [إليها ، مُـشْعِر بِمُجـازاةٍ . أو مَوْصُوفٍ بالموصُولِ [٢] على الأصَحّ . أو مُضافٍ] [٣] إليه . وقَلّ [٤] فـي خَبَـرِ (كُلّ) مُضَافَةً إلى غيرِ ذلك . وجوَّزهُ الأخفشُ [٥] في كُلّ خبرٍ ، والفرّاءُ [٦] إنْ تضمَّنَ طَلَبـا .

والصَّحيحُ دُخُولُ النَّاسخِ على موصُولٍ شَرْطيّ ، ويزيلُ الفاء إلاّ (إنْ) و (أنّ) و(لكنْ) على الأصَحّ . قيل : و(لَعَلّ) ، و (كانَ) مُضَارعًا [٧] ، وفعل اليقين . ولا يُعْطَفُ قبلَ خبرٍ ذي فاءٍ عندَ الكوفيّة [٨] ، وجَوَّزَهُ ابنُ السَّرّاج [٩] .

---

(١) ج ، د ، هـ : " واستفهام " .

(٢) أ : " بالموصوف " .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من ب .

(٤) هـ : " وقيل " .

(٥) انظر : الارتشاف ١١٤٣/٣ وشرح الأشموني ٢١٨/١ والمساعد ٢٤٦/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ١١٤٣/٣ .

(٧) أ ، د : " وقيل وكان مضارعا " .

(٨) انظر: الارتشاف ١١٤٥/٣ .

(٩) انظر : الأصول ٣٥٦/٢ والارتشاف ١١٤٥/٣ .

[نواسخ الابتداء]

[كان وأخواتها]

نواسخ الابتداء ، الأوّلُ [١] : كانَ ، وأصبَحَ ، وأضحَى ، وأمسَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ، وصَارَ ، ولَيسَ ، مُطلَقًا ، ودَامَ بعدَ (ما) الظَّرفيَّة ، وزَالَ ماضي يزالُ [٢] ، وانفكَّ ، وبَرِحَ ، وفَتِئَ ، وفَتَأَ ، وأفتَأَ ، قيل [٣] : ووَنَي [٤] ، و (رَامَ) بمعناها بعدَ نَفْيٍ وشِبْهِه . وقد يُفصَلُ ويُقَدَّرُ . وتَرفَعُ [٥] المبتدأ خِلافًا للكوفيَّة [٦] ، ويُسمَّى اسمُها ، وفاعِلاً . وقيل[٧] : ارتَفَعَ لِشبيهه [٨] . وتَنصِبُ الخبرَ ، ويُسمَّى : خَبَرَها ومفعُولاً ، والكوفيَّة [٩] : حالاً ، والفرّاءُ[١٠] شَبَهه . ويرفعان بعدها بإضمارِ الشَّأنِ ، وثالثها [١١] : إلغاءٌ .

ولا تدخُلُ على : ما لزم صَدْرًا ، أو حذفًا ، أو ابتدائيَّة ، أو عَدمَ تَصرّف ، أو خبره جملة طلبيَّة . ولا (دَامَ) [١٢] والمنفي بـ (ما) ، و(لَيسَ) ، على : ما خبره / ١٧أ / مفرد طلبيّ على الأصحّ . ولا (صَارَ) ، ونحوها ، و(دام) ، وتلوها: على ذي ماض . وشرط الكوفيَّة [١٣] في الباقي : (قد) ، وابنُ مالك [١٤] في (لَيسَ) على قِلَّةٍ : الشَّأن .

---

(١) أي : النوع الأول من نواسخ الابتداء هو : كان وأخواتها ، أما الثاني فهو : كاد وأخواتها ، والثالث : إنّ وأخواتها ، والرابع : ظنّ وأخواتها .

(٢) أ : " تزال " بالتاء .

(٣) وهو رأي بعض البغداديين . انظر : الارتشاف ١١٤٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ .

(٤) أ ، د : " ووفي " بالفاء .

(٥) أ : " ويرفع " بالياء .

(٦) انظر : الارتشاف ١١٤٦/٣ وشرح الأشموني ٢١٩/١ والتصريح ٥٨٨/١ .

(٧) وهو مذهب الفرّاء . انظر : الارتشاف ١١٤٦/٣ والهمع ٦٤/٢ والتصريح ٥٨٨/١ .

(٨) عبارة : " وقيل ارتفع لشبيهه " ساقطة من أ ، ب ، ج ، د .

(٩) انظر : التبيين للعكبري المسألة (٤٤) ص ٢٩٥ وائتلاف النّصرة المسألة (٧) في باب الفعل ١٢١، والتصريح ٥٨٨/١ والارتشاف ١١٤٦/٣ .

(١٠) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨١/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٤٦/٣ والتصريح ٥٨٨/١ .

(١١) ذكر السيوطي أقوال النحاة في رفع الاسمين بعد (كان) ، الأول : على أنّ في (كان) ضمير الشأن اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ، والثاني : إنكار ذلك ، والثالث : أنّ (كان) مُلغاة ، انظر : الهمع ٦٤/٢

(١٢) عبارة : " ولا دام " ساقطة من أ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١١٦٧/٣ وشفاء العليل ٣١٠/١ .

(١٤) انظر : التسهيل ٥٣ وشفاء العليل ٣٠٩/١ وشرح التسهيل ٣٦٧/١ – ٣٦٨ .

وأَلْحَقَ قومٌ [1] بـ (صَارَ) : (آضَ) ، و(عَادَ) ، و(آلَ) ، و(رَجَعَ) ، و(حَارَ) [2] ، و(استَحَالَ) ، و(تحوّلَ) ، و(ارتدَّ) و (ما جاءت حاجتك) ، و(قعدتْ كأنّها حَرْبَةٌ) .

وقومٌ : (غدا) و(راحَ) ، والفرّاءُ [3] : (أَسْحَرَ) و(أَفْجَرَ) و(أَظْهَرَ) .
وقومٌ : كُلُّ فِعْلٍ ذي نَصْبٍ معَ رَفْعٍ لا بُدَّ منه .

والكوفيّةُ [4] : (هذا) و(هذه) مُرادًا بهما التَّقريبُ ، مرفوعًا بعدهما [5] ما لا ثاني له ، وسَمَّوها : تقريبًا ، والرَّفعُ اسمَ التَّقريب .

وتَدُلّ على الحدث خِلافًا لقومٍ ، ولا تَنْصِبُه على الأصحّ . وقيل : لم يُلْفَظْ بـه ، وفي الظَّرفِ والحالِ خِلافٌ [6] مُرَتَّبٌ .

[تعدّد خبرها]

وتعدّدَ خبرُها كما مرَّ [7] . وأَوْلَى بالمنعِ . وتَـرِدُ الخمسةُ الأُوَلُ ، قيل [8] : و(بَاتَ) كـ (صَارَ) ، خلافًا لِلَكْذَة [9] في (ظَلَّ) .

[تصرّفها]

وكلُّها تتصرّفُ إلا (لَيْسَ) ، قيل [10] : و(دامَ) ، ولِتَصاريفها ما لها كغيرها .
ووزْنُ (كانَ) : فَعَلَ ، وقيل [11] : فَعُلَ . و(ليسَ) : فَعِلَ ، والأكثرُ فيها : (لَسْتَ) ، وحُكِيَ كَسْرُ اللاّمِ وضَمُّها . ويبطُلُ عملُها مَعَ (إلاّ) في تميم [12] ، خِلافًا

---

(1) من هؤلاء القوم : ابن مالك . انظر : التسهيل ٥٣ وشفاء العليل ٣١١/١ وشرح التسهيل ٣٤٤/١ .
(2) د ، هـ : " وحال " باللام .
(3) انظر : الارتشاف ١١٤٨/٣ وشفاء العليل ٣١٢/١ والمساعد ٢٦٠/١ .
(4) انظر : الارتشاف ١١٤٨/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١ – ٤٧٧ .
(5) هـ : " بهما " ، وكلمة : " مرفوعًا ساقطة من هـ أيضًا .
(6) د : " خلافًا " .
(7) أي : في تعدد خبر(كان) الخلاف كما في تعدد خبر المبتدأ .
(8) وهو قول الزمخشري.انظر: المفصّل ٣٥٣،وانظر أيضًا: الارتشاف ١١٥٦/٣ وشرح التسهيل ٣٤٦/١.
(9) انظر : الارتشاف ١١٥٦/٣ . ولكذة هو الحسن بن عبد الله ، أو علي الأصبهاني المعروف بلكذة ، لـه من التصانيف : النوادر ، وخلق الإنسان ، ونقض علل النحو ، وغير ذلك ، انظر : بغية الوعاة ٥٠٩/١ ومعجم الأدباء ١٣٩/٨ – ١٤٥ .
(10) وهو مذهب الفرّاء . انظر : الارتشاف ١١٥٨/٣ والهمع ٧٧/٢ .
(11) القول للكسائي ، انظر : الارتشاف ١١٥٣/٣ والهمع ٧٨/٢ .
(12) انظر : الارتشاف ١١٥٧/٣ .

لِمَلِكِ النُّحاةِ [1] وأبي عليّ ، وفي نفيها و (ما) ، ثالثها : الأصحُّ [2] الحال ما لمْ يُقيَّدْ مدخولُها بزمانٍ فبِحَسْبه . والأشهرُ في (زَالَ) : يزال ، فهي (فَعَل) ، وحُكِيَ : (يزيل) ، ففَعَل ، والصَّحيحُ تلقي القَسَم بها .

وتُسَمَّى ناقِصَةً ، فإنْ اكتفتْ بمرفوعٍ فتَامَّةٌ ، ولزم النَّقْصُ (لَيْسَ) ، و(زَالَ) خِلافًا للفارسيّ [3] ، و(فَتِئَ) خِلافًا للصَّغاني [4] ، قيل: و(ظلَّ) . ومِنْ النَّاقصةِ ذاتُ الشَّأنِ ، وثالثُها : لا ولا [5] .

[حذف أخبارها]

وحَذْفُ أخبارِها لِقَرينةٍ ضَرورةٌ ، وثالثها : إلَّا (لَيْسَ) ، ولو دُونها .

[دخول الواو على أخبار الباب]

وقد تلي الواوُ جُمْلةً ، وخبرًا لــ (لَيْسَ) ، و(كانَ) منفيَّةً بعد (إلَّا) ، وِفاقًا للأخفش [6] وابن مالك [7] فيهما .

---

(1) انظر : الارتشاف ١١٨١/٣ . وملك النحاة هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن ، أبو نزار الملقب بملك النحاة ، من أئمة النحاة ، صنّف الحاوي في النحو ، والعمدة في النحو ، والمقتصد في التصريف ، والعروض ، وديوان شعر ، وغيره ، توفي سنة ٥٦٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٠٤/١ - ٥٠ وإنباه الرواة ٣٤٠/١ - ٣٤٥ ومعجم الأدباء ١٢٢/١ - ١٣٩ وشذرات الذهب ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ .

(2) قال السيوطي : ذهب قوم إلى أنّ (ليس) و (ما) مخصوصان بنفي الحا ل ، وذهب آخرون إلى أنّهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل ، وآخرون إلى أنّ أصلهما لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فبحسبه . وقد أيّد السيوطي الرّأي الأخير . انظر : الهمع ٧٩/٢ .

(3) ب، جـ : " خلافًا لأبي علي " وانظر رأيه في المسائل الحلبيات ٢٧١ - ٢٧٢ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٣٤١/١ وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ والارتشاف ١١٥٨/٣ .

(4) انظر : التكملة والذيل والصلة ٣٧/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٥٨/٣ . والصاغاني هو الحسن بن محمد بن حسن بن حيدر بن علي ، أبو الفضائل الصاغاني ــ بالألف ــ له من التصانيف : مجمع البحرين في اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب ، والشوارد في اللغة ، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٥٠هـ . انظر: بغية الوعاة ٥١٩/١ - ٥٢١ ومعجم الأدباء ١٨٩/٩ - ١٩١ .

(5) قال السيوطي : اختلف في (كان) الشّأنية ، فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة ، وذهب صاحب البديع إلى أنّها من أقسام التّامة ، وذهب ابن الأبرش إلى أنها قسمٌ برأسها أي : لا تامّة ولا ناقصة . انظر : الهمع ٨٤/٢ .

(6) انظر : الارتشاف ١١٨٣/٣ والمساعد ٢٦٧/١ .

(7) انظر : التسهيل ٥٥ وشفاء العليل ٣٢٠/١ وشرح التسهيل ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

[توسّط أخبارها]

ويجوزُ تَوْسِيطُها ، ومَنَعَهُ الكوفيَّةُ [١] مُطْلَقًا ، وابنُ مُعْطٍ [٢] في (دامَ) ، وبعضُهم في (لَيْسَ) .

[جواز تقديم أخبارها]

وتقديمُها ، لا (دَامَ) [٣] ، والمَنْفيِّ بـ (ما) ، و(لَيْسَ) على الأصَحِّ . وفي (زالَ) وإخْوَتِه ، ثالثُها [٤] : الأصَحُّ يجوزُ [٥] [إنْ نُفِيَ بغيرِ (مَا) . قال دُرَيْوِدٍ [٦] : و(لن) و(لم) . والأصحُّ] [٧] يجوزُ بينها و(ما) ، وفي (دَامَ) خِلافٌ . ويَجِبان [٨] ويُمْتَنعان لما مَرَّ .

[تأخير الخبر إذا كان جملة]

وفي تأخيرِ الجملةِ / ١٧ب / ، ثالثُها : يجبُ إنْ رُفِعَ ضميرُ الاسْمِ ، ويُمْنَعُ تقدُّمُ

---

(١) انظر : الارتشاف ١١٦٨/٣ .

(٢) انظر : ألفية بن معط ٨٦٠/٢ والفصول الخمسين لابن معط ١٨١ . وقال الرضي تعقيبًا على هذا : " وهو غلط لم يذكره غيره " . انظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٢/٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٦٩/٣ وشفاء العليل ٣١٣/١ وشرح التسهيل ٣٤٩/١ والتصريح ٦٠٢/١ وشرح الأشموني ٢٣١/١ .
وابن معط هو يحيى بن معط بن عبد النور ، أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي ، كان إمامًا مبرزًا في العربية ، شاعرًا محسنًا ، له الدرة الألفية في علم العربية ، والعقود والقوانين في النحو ، وشرح الجمل في النحو ، وغيره ، توفي سنة ٦٢٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٤٤/٢ ووفيات الأعيان ٨٠١/٦ ومعجم سركيس ٢٤٥/١ - ٢٤٦ .

(٣) هـ : " على دام " .

(٤) قال السيوطي : وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال ، أحدها : المنع مطلقًا سواء نفيت بما أو بغيرها ، والثاني : الجواز مطلقًا ، والثالث : وهو الأصح المنع إنْ نفيت بما لأنّ لها الصدر ، والجواز إن نفيت بغيرها كـ : لا ، ولم ، ولن ، ولما ، وإنْ . انظر : الهمع ٨٩/٢ وانظر أيضًا: التصريح ٦٠٩/١ والارتشاف ١١٧٠/٣ .

(٥) كلمة : " يجوز " ساقطة من د .

(٦) انظر : الارتشاف ١١٧١/٣ . ودُرَيْوِد هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب بِدَرْوَد ــ بفتح الدال والواو بينهما راء ساكنة ــ وربّما صغّر فقيل : دُرَيْود ، وكان أعمى ، وشرح كتاب الكسائي ، وتوفي سنة ٣٢٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٤٤/٢ - ٤٥ وطبقات النحويين ٢٩٨ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من ب .

(٨) أي : توسيط الخبر أو تقديمه .

خَبَرٍ تأخَّرَ مرفوعُهُ [1] ، وفي منصوبٍ لا ظَرْفٍ ، ثالثها : يَقْبُحُ [2] . لا ظاهرِ إعرابٍ مشاركٍ عُرْفًا ونُكْرًا . ولا يليها مَعْمُولُ خبرِها كغيرِها خلافًا للكوفيَّة [3] وابنِ السَّرَّاجِ [4] إلا ظَرْفٌ . ويجوزُ معَ [5] خبرٍ وتقدّمه .

[اجتماع معرفتين في باب كان]

وإذا اجتَمَعَ معرفتان فأقوالُ المبتدأ [6] ، وقيل [7] : الخبرُ غيرُ الأعْرَفِ إلا إشارة مع غيرِ ضميرٍ ، وإلا (أنْ) ، و(أنَّ) . وقيل [8] : ما يُرادُ ثُبُوتُه مُطْلَقًا . وقيل : إنْ قامَ مقامَهُ ، أو شُبِّهَ به ، وقيل [9] : ما صَحَّ جَوَابًا . أو نكرتان بِمُصَوِّغٍ تخيَّر . وفي [10] الإخبارِ هنا [11] ، وإنْ بمعرفةٍ عن نكرةٍ ، ثالثها : سائغٌ إنْ أفادَ ، والنَّكرةُ غيرُ صِفَةٍ مَحْضَةٍ .

وإنْ قُصِدَ إيجابُ خبرٍ مَّا قُرِنَ بـ (إلا) إنْ قَبِلَ ، ولو [12] قُرِنَ بتنفيسٍ ، أو (قد) . أو (لم) خلافًا للفرَّاء [13] . لا (زالَ) وإخوته . ولا يكونُ اسْمُ هذه نكرةً، وثالثها : يجوزُ مَعَ الماضي ، ويكثر في (لَيْسَ) و (كانَ) بعدَ نَفْي وشِبْهِهِ .

[ترادف كان لم يزل ، وتزاد]

وترادف (كانَ) (لمْ يَزَلْ) ، وتُزادُ وَسَطًا، وقيل [14] : وآخرًا

(1) د " : مرفوع " .

(2) أ : " تفتح " .

(3) انظر : الارتشاف ١١٧٣/٣ والتصريح ٦١١/١ وشرح الأشموني ٢٣٧/١ .

(4) انظر : الارتشاف ١١٧٣/٣ والتصريح ٦١١/١ وشرح الأشموني ٢٣٧/١ .

(5) أ : " منع " .

(6) قال السيوطي : إذا اجتمع في باب (كان) معرفتان ففي ما يتعين اسما وخلافه خبرًا الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخر . انظر الهمع ٩٣/٢ والارتشاف ١١٧٥/٣ .

(7) انظر : الارتشاف ١١٧٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠١/١ - ٤٠٢ .

(8) وهو قول ابن الطراوة ، انظر : الهمع ٩٤/٢ - ٩٥ والارتشاف ١١٧٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ .

(9) وهو قول ابن أبي العافية ، انظر : الارتشاف ١١٧٧/٣ .

(10) جـ : " في " بدون واو .

(11) كلمة : " هنا " ساقطة من هـ .

(12) أ : " وإن " .

(13) انظر : الارتشاف ١٢٠٠/٣ .

(14) وهو قول الفراء ، انظر : الهمع ٩٩/٢ .

فَفَارِغَةٌ [١] ، وقيل[٢] : فاعِلُها ضميرُ مَصدَرِها ، وشَذَّ بينَ جارٍّ ومجرورٍ ، وزادَ الكوفيَّةُ [٣] : (أصبحَ) و(أمسَى) ، والفرَّاءُ [٤] : (تكون) ، والباقي إنْ لم ينقصْ المعنى وقومٌ : كلُّ فِعْلٍ لازمٍ .

[حذف كان]

ويجوزُ حَذْفُ (كانَ) واسمِها إنْ [٥] عُلِمَ بعدَ (إنْ) و(لو) بِكثْرةٍ ، و(هلا) و(إلا) بِقِلَّةٍ . ويجوزُ رَفْعُ تاليها إنْ حَسُنَ تقديرُ (فيه) أو (مَعَه) ، وإلَّا فلا .

وجوَّزَ يونسُ [٦] وابنُ مالك [٧] جَرَّ مقرونٍ بـ (إنْ لا) أو (إنْ) إنْ عَادَ اسْمُ (كانَ) على مجرورٍ بحرفٍ . وجَعْلُ تالي الفاءِ جوابَ [٨] (إنْ) خَبَرَ مبتدأ أولَى من خَبَرِ (كانَ) مضمرةً أو حالٍ ، أو مفعولٍ بِلائقٍ ، وإضمَارُ النَّاقِصَةِ قبلَها أولَى ، وقلَّ بعدَ (لَدُن) ونحوها ، ويَجِبُ بعدَ (أنْ) ، وقَلَّ بعد (إنْ) مُعَوَّضًا منها (ما) . وقيل[٩] : هي التَّامَّةُ ، والمنصُوبُ حَالٌ ، وقيل : العاملُ (ما) ، وقيل : غيرُ عِوَضٍ فيظهران .

[حذف نون كان]

وتُحْذَفُ لامُها [١٠] سَاكِنةً جزمًا ، والتَّامَّةُ أقلّ، ما لمْ تُوصلْ [١١] بضميرٍ، أو سَاكنٍ

---

(١) د : " فقارقة " بالقاف ، والمراد : فارغة من الفاعل ، أي : لا فاعل لها . انظر : الهمع ١٠١/٢ والارتشاف ١١٨٥/٣ .

(٢) وهو قول السيرافي . انظر : شرح السيرافي على سيبويه ٣٦٧/٢ وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٨٦/٣ وشرح التسهيل ٣٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ٢٠٣/٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ١١٨٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ والمساعد ٢٦٨/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٦٢/١ والارتشاف ١١٨٦/٣ والمساعد ٢٦٨/١ .

(٥) د : " لان " .

(٦) انظر : الكتاب ٣٢١/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١٩٠/٣ وشرح التسهيل ٣٦٤/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٣٦٤/١ وشفاء العليل ٣٢٤/١ .

(٨) أ : " جوابًا " بتنوين النصب .

(٩) قال أبو حيان : زعم بعض النحويين أنّ (كان) المحذوفة في قول العرب " أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ مَعَك " تامّة ومنطلقًا حال ، وزعم أبو علي وابن جني أنّ (ما) لمّا كانت عوضًا من(كان) نابت منابها في العمل ، وزعم المبرد أنّ (ما) ليست عوضًا فيجوزالجمع بينها وبين الفعل ، تقول : " أمّا كُنْتَ منطلقًا انطلقتُ معك" . انظر : الارتشاف ١١٩١/٣ - ١١٩٢ ، وانظر أيضًا الهمع ١٠٦/٢ .

(١٠) د : " نونها " .

(١١) ب : " تتصل " .

خِلافًا ليونس [1] .

[ما أُلحق بليس]

[ما النَّافية]

مسألة : أُلحِقَ بـ (لَيْسَ) أحْرُفٌ : أحَدُها [2] : (ما) النَّافية عندَ أهلِ الحجازِ ، وزَعَمَ الكوفيَّةُ [3] النَّصبَ بعدَها بإسقاطِ الباءِ ، وشَرْطُهُ [4] بَقَاءُ النَّفيِ ، لا إنْ نُقِضَ بـ (إلا) أو (إنَّما) ، وثالثها : يُنْصَبُ إنْ نُزِّلَ الثَّاني مَنزِلَةَ الأوَّلِ ، ورابعُها : إنْ كانَ صفةً ولا بدل منه ، خِلافًا / ١٨أ / للصفَّارِ [5] ، لا بغيرِ [6] ، وجوَّزَ الفرَّاءُ [7] رَفْعَهُ . وفَقْدُ (إنْ) [8] ، وجوَّزَ الكوفيَّةُ [9] نصبَهُ ، وهي كافَّةٌ لا نافيةٌ ، خِلافًا لَهُمْ . و(ما) [10] خلافًا لِقَومٍ [11] ، وتأخيرُ الخبرِ [12] خلافًا للفرَّاءِ [13] مُطْلَقًا ، والأخفشِ [14] مَعَ (إلاَّ) ، وقيل [15] : نَصبُهُ لُغةٌ . ومعمولِهِ [16] ، خلافًا لابن

---

(١) انظر : شفاء العليل ٣٢٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٣/١ وشرح التسهيل ٣٦٦/٣ وشرح الأشموني ٢٥١/١ والارتشاف ١١٩٤/٣ .

(٢) كلمة : " أحدها " ساقطة من أ ، ب ، د .

(٣) انظر : الإنصاف ١٦٥/١ والتصريح ٦٤٥/١ والارتشاف ١٢٠١/٣ والتسهيل ٥٦ وشرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢ .

(٤) أي : شرط إعمال " ما " الحجازية عمل " ليس " .

(٥) انظر : الارتشاف ١٢٠١/٣ والهمع ١١١/٢ . والصفار هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار ، شرح كتاب سيبويه شرحًا حسنًا ، توفي سنة ٦٣٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .

(٦) أي : إنْ انتقض النفي بغير " إلا " لمْ يؤثر . انظر : الهمع ١١١/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ١١٩٩/٣ .

(٨) أي : الشرط الثاني لإعمال (ما) عمل (ليس) .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٠٠/٣ .

(١٠) أي : الشرط الثالث لإعمال (ما) عمل (ليس) ، وهو أن لا تُوكد بـ (ما) انظر : الهمع ١١٢/٢ .

(١١) وهم جماعة من الكوفيين ، انظر : الارتشاف ١٢٠٠/٣ والهمع ١١٢/٢ .

(١٢) وهو الشرط الرابع لإعمال (ما) عمل (ليس) . انظر : الارتشاف ١١٩٧/٣ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١١٩٧/٣ – ١١٩٨ وشفاء العليل ٣٣٠/١ والتصريح ٦٥١/١ والجنى الداني ٣٢٤ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١١٩٨/٣ وشفاء العليل ٣٣٠/١ وشرح التسهيل ٣٧٢/١ وشرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٢ والأصول ٩٤/١ – ٩٥ .

(١٥) القول للجرمي . انظر : الارتشاف ١١٩٨/٣ والتصريح ٦٥١/١ .

(١٦) أي : الشرط الخامس لإعمال (ما) عمل (ليس) هو تأخير معمول الخبر .

كيسَان[1] ، ومَنَعَهُ الرّمّاني [2] مرفوعًا أيضًا . وفي تقدّم الظّرفِ ، ثالثها : الأصحُّ عندهم يجوزُ معمولاً ، لا خبرًا ، وعندي عكسُه ، ولا يُقدَّمُ معمولٌ على (ما) بحالٍ ، وثالثها : يجوزُ إنْ قُصِدَ الرّدُّ .

وما عُطِفَ على خبرِها بـ (لكنْ) و(بلْ) رُفِعَ ، ونَصْبُ غيرهما أجودُ ، ومَنَعَ قومٌ نصْبَ معطوفِ (ليسَ) مُطْلَقًا ، ولا يغيّرُ (ما) الهَمْزُ ، ولا تُحذَفُ [3] خلافًا خلافًا للكسائي [4] ،ولا اسمُها، ولا خَبَرُها، ما لمْ تُكَفَّ بـ (إنْ)، وشذَّ بِنَاءُ النَّكرةِ مَعَها .

[إنْ النّافية]

الثّاني [5] : (إنْ) النّافية عند أهْلِ العاليةِ [6] ، بِشَرْطِ ترتيبٍ ،وعَدَمِ نقْضٍ ، وأنكرها أكثرُ البصريّةُ [7] ، وقيل : لا تأتي إلاّ معَ (إلاّ) .

وتُزادُ أيضًا بعدَ (ما) الموصولةِ والمصدريّةِ ، و(ألا) [8] وقبلَ مَدَّةِ الإنكارِ [9]، وضَرورةً بعدَ (ما) [10] التّوقيتيّة ، قال قطرب [11] : وتَرِدُ بمعنى : (قَدْ) ، والكوفيّةُ [12] : و(إذْ) .

[لا]

الثّالثُ [13] : (لا)، وعَمَلُها أكثرُ مِن (إنْ) ، وقيل [14] : عكسُه ،

---

(1) انظر : الارتشاف ١١٩٩/٣ وشرح الأشموني ٢٥٨/١ .

(2) انظر : الارتشاف ١١٩٩/٣ .

(3) أ : " ولا تغيير " .

(4) انظر : الارتشاف ١٢٠٤/٣ والخزانة ١٤/٥ .

(5) كتب في جـ بالرقم العددي " ٢ " ، وكلمة : " الثاني " ساقطة من د . وانظر : الارتشاف ١٢٠٨/٣ والتصريح ٦٦٥/١ .

(6) هـ : " الحجاز " .

(7) انظر : التصريح ٦٦٥/١ والارتشاف ١٢٠٧/٣ وشرح الأشموني ٢٦٧/١ .

(8) الحرف : " ألا " ساقط من أ .

(9) أ : " وقيل حدق الأفكار " .

(10) الحرف : " ما " ساقط من ب .

(11) انظر : مغني اللبيب ٦٢/١ .

(12) انظر : مغني اللبيب ٦٢/١ .

(13) كُتبت في (جـ) بالرقم العددي (٣) ، وكلمة : " الثالث " ساقطة من د .

(14) قال ابن مالك : عمل (لا) أكثر من عمل (إنْ) . انظر : التسهيل ٥٧ والمساعد ٢٨٢/١ .

وقيل [1] : لا تَعْمَلُ ، وقيل [2] : في الاسْمِ فقط بِشَرْطِ (إنْ) ، وإيلاءِ مَرْفُوعِها ، وتنكيرِ جُزْأيها [3] ، وألغاهُ ابنُ جِنِّي [4] .

[لاتَ]

الرَّابعُ [5] : (لاتَ) ، وهي (لا) زِيدَتْ التَّاءُ تأنيثًا [6] ، وقيل [7] : لغيرِهِ ، وسيبويهِ [8] : رُكِّبَتْ كـ (إنَّما) ، وقيل [9] : فِعْلٌ مَاضٍ ، وقيل [10] : أصْلُها (ليسَ) ، وقد تُكْسَرُ .

وتَخْتَصُّ بالحينِ ، قيل [11] : ومُرَادِفِهِ ، ولا تَعْمَلُ في (هَنَّا) [12] ، خلافًا لابنِ عصفور [13] ، ولا يُذكرُ جُزْآها ، والأكثرُ حذفُ الاسْمِ ، والعَطْفُ على خَبَرِها

---

(١) نقل السيوطي هذا القول عن الأخفش ، انظر : الهمع ١١٩/٢ ، ونقله أبو حيان والمرادي عن الأخفش والمبرد ، انظر : الارتشاف ١٢٠٨/٣ والجنى الداني ٢٩٣ ، والذي يتضح من حديث المبرد في المقتضب أنّه يرى عكس هذا ، أي : يرى أنّ (لا) تعمل عمل (ليسَ) ، حيث يقول : وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النّكرة فتقول : " لا رَجُلٌ أفضلَ منك " . انظر : المقتضب ٣٨٢/٤ .

(٢) القول للزّجّاج ، انظر : معاني القرآن للزجاج ٦٣/٥ – ٦٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ١١٩/٢ والارتشاف ١٢٠٨/٣ والجنى الداني ٢٩٣ .

(٣) ب : " خبرها " .

(٤) انظر : الارتشاف ١٢٠٩/٣ والجنى الداني ٢٩٣ .

(٥) كُتِبَت في (جـ) بالرقم العددي (٤) ، وكلمة : " الرابع " ساقطة من د .

(٦) وهو مذهب الأخفش والجمهور . انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٢١/٤ والجنى الداني ٤٨٨ والارتشاف ١٢١٠/٣ ومغني اللبيب ٤٨٧/١ والتصريح ٦٦٠/١ .

(٧) القول لابن الطّراوة ، انظر : مغني اللبيب ٤٨٧/١ والهمع ١٢١/٢ والتصريح ٦٦٠/١ والارتشاف ١٢١٠/٣ والخزانة ١٧٣/٤ والجنى الداني ٤٨٦ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٩٧/٢ .

(٩) القول للخشني ، انظر : الارتشاف ١٢١٠/٣ ومغني اللبيب ٤٨٧/١ .

(١٠) القول لابن أبي الربيع ، انظر : الهمع ١٢١/٢ والتصريح ٦٦٠/١ .

(١١) قال ذلك ابن مالك ، انظر : شرح التسهيل ٣٧٧/١ . والفارسي ، انظر : الارتشاف ١٢١١/٣ ومغني اللبيب ٤٨٨/١ والمسائل البصريات ٦٠١/١ – ٦٠٣ .

(١٢) هـ : " منا " .

(١٣) انظر : المقرب ١١٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٩٨٤/٢ شرح التسهيل ٣٧٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١.

كـ (ما) . وأنْكَرَ الأخفشُ [1] عَمَلَها ، وفي قولٍ له : كـ (إنْ) ، وجَرَّ الفرّاءُ [2] بها الزَّمانَ ، وقد يُضافُ إليها (حين) ولو تَقْديرًا ، وقد تُحْذَفُ حينئذٍ دُونَ التّاء ، وجاءتْ مُفْرَدَةً .

[زيادة الباء في خبر ليس وما]

مسألة : تُزَادُ الباءُ في خبرٍ منفي بـ (ليسَ) ، و(ما) ، ولو زِيدَتْ (كانَ) بعدَ اسمِها ، خِلافًا للفرّاء [3] . أو الخبر [4] : (مِثْلَ) [5] ، خِلافًا لهشام [6] ، أو ظرفٌ يُسْتَعْمَلُ اسمًا ، وقال هشام : مُطْلَقًا ، والكسائي [7] : أو كاف التَّشبيهِ . ولا يَخْتَصُّ بالحجازيَّة ، خِلافًا للفارسي [8] ، ولا مَنْصُوبٍ خلافًا / ١٨ب / للكوفيَّة [9] ، فيجوزُ بعدَ (إنْ) ، وفي مُقَدَّمٍ ، وثالثها : فيه لهم [10] إنْ فُصِلَ بمعمولِهِ .

وقد تُزَادُ بعدَ نفي فِعْلٍ ناسخٍ و (لا) ، ومَنَعَ قِياسَهما ابنُ عصفور ، و(لا) التَّبرئة ، واسمُ (ليسَ) مُؤخَّرًا ، وخبرمبتدأ بعدَ (هل) ، و(لكنْ) ، و(ليتَ) ، و(أنْ) بعدَ نفي ، ودونه ، قال ابنُ مالك [11] : وحال منفيّة ، وخالَفَهُ أبو حيّان [12] والأخفش [13] : وكلِّ مُوجَبٍ .

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢١١/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٦٠/٢ وشرح التسهيل ٣٧٥/١ ومغني اللبيب ٤٨٨/١ والتصريح ٦٦٠/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢ ، وانظر أيضًا : مغني اللبيب ٤٨٨/١ والتصريح ٦٦٢/١ والارتشاف ١٢١٢/٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٢١٥/٣ .

(٤) أ ، ب : " والخبر " .

(٥) كلمة : " مثل " ساقطة من هـ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٢١٥/٣ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٢١٥/٣ .

(٨) ب ، جـ : " خلافًا لأبي علي " ، وانظر رأيه في : المقتصد ٤٢٩/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٢٠/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٥١/٢ وشرح الأشموني ٢٦٣/١ وشرح التسهيل ٣٨٣/١ والجنى الداني ٥٤ وشرح الكافية الشافية ١٩١/١ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٢١/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٥١/٢ .

(١٠) هـ : " بهم " .

(١١) انظر : التسهيل ٥٨ وشرح التسهيل ٣٨٢/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٢٢٠/٣.

(١٣) انظر : الارتشاف ١٢١٩/٣ والهمع ١٢٩/٢ .

[إذا عطف على خبر ليس وما]

مسـألة : ولِي عاطف بعدَ (ليسَ) ، و(ما) [1] وَصفٌ تَلاه سببي [2] رُفِـعَ ، وللوصفِ ما له ، أو جُعِلا مبتدأ وخبرًا . أو أجنبي [3] جازَ عطفُهُ بعدَ (ليسَ) علـى اسْمِها ، والوصف على خبرِها . ويُجَرُّ إنْ جُرَّ ، على الأصحّ ، ويجـبُ بعـدَ (مـا) الرّفعُ ، وجَوَّزَ الكوفيّ [4] نَصبَهُ [وجَرَّهُ ، لا إنْ حُذِفَ (لا) ، وأطلَقَ هشام [5] ، فـإنْ تأخَّرَ الوصفُ عن الأجنبيّ جَازَ نَصبُهُ] [6] خلافًا للقدماء .

[أفعال المقاربة]

الثَّاني [7] كَادَ ، وكَرَبَ ، وأوْشَكَ ، وهَلْهَلَ ، وأولَى ، وألَمَّ [8] ، لمقاربة الفعـل . وجَعَلَ ، وطَفِقَ ــ كسرًا وفتحًا ، وبالباء [9] ــ وأخَذَ ، وعَلِقَ ، وأنْشأ ، وهَبَّ ، للشّروعِ فيه . وعَسَى واخلَوْلَقَ لِتَرَجِّيه ، وزادَ ابن مالك [10] وابنُ طريف [11] والسَّرَقُسْطِيّ [12] : (حَرَى) ، وثعلبُ [13] : (قامَ) ، والبهاريّ [14] : كَارَبَ ، وقارَبَ، وقرُبَ ، وأحَالَ ،

---

(١) هـ : " ولا " .

(٢) أ : " تلا شيين " ، وفي ب : " تلاه سي " .

(٣) هـ : " وأجنبي " بالواو .

(٤) انظر : الارتشاف ١٢٠٣/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٢٠٣/٣ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٧) أي : من نواسخ الابتداء .

(٨) كلمة : " ألم " ساقطة من هـ .

(٩) ب : " وبالياء " المثناة .

(١٠) انظر : التسهيل ٥٩ وشفاء العليل ٣٤٢/١ وشرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(١١) انظر : التصريح ٦٧٥/١ . وابن طريف هو عبد الملك بن طريف الأندلسي ، أبـو مـروان النحـوي اللغوي، أخذ عن أبي بكر بن القوطية ، له كتاب في الأفعال ، توفي في حدود سنة ٤٠٠هـ . انظـر : بغية الوعاة ١١١/٢وإنباه الرواة ٢٠٨/٢ وكشف الظنون ٥٠٣/٥ .

(١٢) هـ : " البومكي " ، وفي هامش أ : " بفتح السين والراء وضم القاف اسم لمدينـة بالأنـدلس ومدينـة بخوارزم ولا أدري إلى أيهما يُنسب هذا اللغوي " . وانظر رأيه في الهمع ١٣٤/٢ . والسرقسطي هـو سعيد بن محمد المعامري اللغوي القرطبي ثم السرقسطي ، أبو عثمان ، ويُعرف بابن الحداد ، له كتـاب الأفعال ، توفي بعد الأربعمائة . انظر : بغية الوعاة ٥٨٩/١ والصلة ، طبعة دار الكتب العلمية ١٨٩/١.

(١٣) انظر : الارتشاف ١٢٢٢/٣ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٢٢٢/٣ . والبهاري هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري ، قال ابـن مكتوم: له في النحو : المنخل ، نقل عنه أبو حيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل ... وهو =

وأقبلَ ، وأظلّ [١] ، وأشفى [٢] ، وشارفَ ، وقرُبَ ، ودنا ، وآثرَ ، وقعَدَ ، وذهَبَ ، وازدَلَفَ ، ودلَفَ ، وأزلَفَ ، وأشْرَفَ ، و تهيّأ ، وأسَفَ ، وبعضهم : طَارَ ، وانبَرَى ، ونَشِبَ ، واللّخميّ [٣] : ابتدأ ، وعَبأ ، وقد ترد (عَسَى) إشفاقًا ، وقيل : هو معناها ، وقيل : (كَرَبَ) للشّروع .

ويلزمُها لَفظُ المُضيّ [٤] ، وسُمِعَ مُضَارِعُ (كادَ) و(أوشَكَ) ، واسمُ فاعِلِها ، وحكى الجوهري [٥] : مضارعَ (طَفِقَ) ، والأخفش [٦] : مصدرَهُ ، وقطرب [٧] : مصدرَ(كَادَ) ، وبعضُهم : فاعلَهُ ، وعبد القاهر [٨] : مضارِعَ (عَسَى) وفاعلَهُ ، والكسائي [٩] : مُضارعَ (جَعَلَ) ، وبعضُهم [١٠] الأمرَ والتّفضيل من (أوشَكَ) ، وقومٌ : فاعلَ (كَرَبَ) .

وألِفُ (كَادَ) واو ، وقيل : ياء ، ووزنها : (فَعَلَ) ، ولا تُزَادُ خِلافًا للأخفش[١١]، وكَسْرُ (عَسَى) لُغَةٌ [١٢] ، ومعَ ضميرِ رفعٍ قليلٌ .

= شرح على الجمل ، إنظر : بغية الوعاة ٤٠٧/١ .

(١) أ ، ب : " ظل " .

(٢) أ : " استشفى " .

(٣) انظر : الارتشاف ١٢٢٢/٣ . واللّخمي هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللّخمي ، النحوي اللّغوي السبتي ، له تصانيف منها : كتاب الفصول ، والمجمل في شرح أبيات الجمل ، ونكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم ، ولحن العامة ، وغيرها ، انظر : بغية الوعاة ٤٨/١ – ٤٩ .

(٤) أي : أفعال هذا الباب ملازمة للفظ الماضي .

(٥) انظر : مادة (طفق) في الصحاح ١٥١٧/٤، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٣٦/٣ وشرح التسهيل ٤٠١/١ .

(٦) انظر : التصريح ٧٠٠/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٢٣٥/٣ .

(٨) انظر : المقتصد ١١٢/١ والارتشاف ١٢٢٤/٣ . وهو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، من كبار أئمة العربية والبيان ، له : أسرار العربية ، ودلائل الإعجاز ، والجمل ، والعوامل المائة ، وغيره ، توفي سنة ٧٧١هـ . انظر : بغية الوعاة ١٠٦/٢ وإنباه الرواة ١٨٨/٢ – ١٩٠ وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ – ٣٧٠ وطبقات الشافعية للسبكي ١٤٨/٣ – ١٤٩ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٣٦/٣ والتصريح ٦٩٦ .

(١٠) حكاه أبو حيان ، انظر : الارتشاف ١٢٣٦/٣ ، وانظر أيضًا : الهمع ١٣٦/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٢٣٥/٣ وشرح التسهيل ٤٠٠/١ والمساعد ٣٠٣/١ .

(١٢) " عَسِي " بكسر السين لغة حكاها ابن الأعرابي ، انظر : مادة (عسا) في اللسان ٥٤/١٥ ، وانظر أيضًا: الارتشاف ١٢٣٢/٣ .

[عمل أفعال المقاربة واقتران خبرها بأنْ]

مسألة : تعملُ كـ (كَانَ) ، لكنَّ خبرَها مضارعٌ مُجرَّدٌ مِن (أنْ) مع (هَلْهَلَ) ، وما للشروعِ ، ومعَها معَ (أولَى) والرَّجاء [1] ، وفي الباقي الوجهان ، والحذفُ معَ (كَادَ) و(كَرَبَ) أعرَفُ ، و(عَسَى) و(أوشَكَ) ، قيل : و(قَارَبَ) ، بالعكسِ .

ونَدَرَ دُخُولُ / ١١٩أ / (أنْ) [2] معَ (جَعَلَ) ، والباء معَ (أنْ) في (أوشَكَ) ، والسِّين عن (أنْ) [3] في (عَسَى) ، ومجيئُ خبرِها و(كَادَ) مُفردًا ، و(جَعَلَ) جملةً اسميَّةً ، وإسنَادُ (عَسَى) إلى الشأنِ ، ونَفيُها ، ونَفيُ خبرِ (كَادَ) .

وزَعَمَ الكوفيَّةُ [4] : ذا (أنْ) بدلاً ممَّا قبلَه ، وقومٌ : مفعولاً به ، وقومٌ : بإسقاطِ الجَارِّ ، وقيل : يَتَضمَّنُ [5] الفِعلُ ، وقيل : رَفْعٌ سَادٌّ [6] عن الجزأين .

[مسائل]

ولا يتقدَّمُ خبرُها ، ويتوسَّطُ بلا (أنْ) ، ومعَها بِخُلْفٍ ، ويُحذَفُ إنْ عُلِمَ ، ولا يرفع أجنبيًّا مُطلَقًا ولا سببيًّا غالبًا إلا خبر (عَسَى) ، وقد يجيء اسمُها نكرةً مَحْضَةً .

ويُسنَدُ (أوشَكَ) و(عَسَى) ، وكذا (اخلَولَقَ) ، في الأصحِّ إلى (أنْ يَفعَلَ) ، فَيُغني عن الخبرِ ، وقيل : هي تامَّةٌ حينئذٍ ، فإنْ وَقَعَتْ خبرَ اسمٍ سابقٍ جازَ الإضمارُ وتَركُهُ ، قال دُرَيْودٍ [7] وهو أجوَدُ ، وقد يُوصَلُ بـ (عَسَى) ضميرُ نَصبٍ اسمًا ، حملاً على (لعلَّ) ، وقيل : خبرًا مُقدَّمًا ، وقيل : نائبُ المرفوعِ ، وقيل : هي حَرفٌ حينئذٍ ، وقد يُقتَصَرُ عليه . ونَفيُ (كَادَ) نَفيٌ للمقاربةِ ، وقيل : يدلُّ على وُقُوعِ الخبرِ بِبطءٍ ، وقيل : إثباتُها بِنفيِهِ ، وعكسُه [8] .

* * *

---

(١) أي : ما يجب اقترانه بأنْ هو خبر (أولى) وأفعال الرجاء . انظر : الهمع ١٣٩/٢ .

(٢) أ : " ال " .

(٣) أي : السين عوض من (أنْ) ، انظر : الهمع ١٤١/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٢٢٩/٣ .

(٥) أ : " بتضمين " ، وفي ب : " لتضمين " . والمقصود : يتضمَّن الفعل معنى : قارب . انظر: الهمع ١٣٨/٢ .

(٦) هـ : " زاد " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٢٣٢/٣ .

(٨) كلمة : " عكسه " ساقطة من أ .

[إنْ وأخَواتها]

الثَّالثُ [١] : (إنَّ) للتَّوكيدِ [٢] ، و(لكنَّ) للاستِدْراكِ ، قيل [٣] : والتَّوكيدِ ، وهي بسيطةٌ ، والكوفيَّةُ [٤] : مُرَكَّبةٌ من (لكن أنْ) ، أو (لا كأنَّ) ، أو (لا أنَّ) ، أقوال . و(كأنَّ) للتَّشبيه ، زادَ [٥] الكوفيَّةُ [٦] : والتَّحقيق ، والتَّقريبِ ، والشَّكِ إنْ كانَ الخَبَرُ صفةً أو جملةً أو ظرفًا ، وتَدْخُلُ في تَنْبيهٍ وإنكارٍ [٧] وتَعَجُّبٍ ، والأصحُ أنَّها مُرَكَّبةٌ ، وأنَّه لا تَعَلُّقَ لِكَافِها . و(لَيْتَ) للتَّمنِّي ، ويُقالُ : (لتَ) . و(لَعَلَّ) لِتَرَجٍّ وإشْفَاقٍ ، قال الأخفش [٨] : وتعليلٍ ، والكوفيَّةُ [٩] : واستفهامٍ ، والطُّوَالُ [١٠] : وشَكٍّ ، وهي بسيطةٌ ، ولامُها أصلٌ ، وقيل : ابتداءٌ ، ويُقالُ : علَّ ، ولَعَنَّ ، وعَنَّ [١١] ، ولَأنَّ ، وأنَّ ، ورَعَنَّ ، ورَغَنَّ [١٢] ، ولَغَنَّ ، ورَعَلَّ ، وغَنَّ [١٣] ، ولَعَلَّت [١٤] ، ولَعَا ، ولَوَنَّ [١٥] .

[عمل إنْ وأخواتها]

مسألة : تعملُ عكس (كانَ) ، وقال الكوفيَّةُ [١٦] : الخبرُ باقٍ ، وتَعَدُّدُه

---

(١) أي : من نواسخ الابتداء .

(٢) أ ، د : " للتأكيد " .

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري وابن هشام : قاله جماعة منهم صاحب البسيط ، انظر : التصريح ٩/٢ ومغني اللبيب ٥٥٨/١ ، والبسيط كتاب في النحو لضياء الدين بن العلج ، رجع إليه أبو حيان كثيرًا في الارتشاف .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٠٩/١ والارتشاف ١٢٣٨/٣ والتصريح ١٠/٢ وشرح الأشموني ٢٩٧/١ ومغني اللبيب ٥٦٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٣٥/٦ .

(٥) هـ : " وزاد " . بالعطف .

(٦) انظر : الارتشاف ١٢٣٨/٣ والتصريح ١١/٢ .

(٧) د : " وأفكار " ، بالفاء .

(٨) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٤٥/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٤٠/٣ وشرح التسهيل ٧/٢ – ٨ والمغني ٥٥١/١ وشرح الأشموني ٢٩٧/١ والتصريح ١٥/٢ والجنى الداني ٥٨٠ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٤٠/٣ والمغني ٥٥١/١ والتصرح ١٥/٢ وشرح الأشموني ٢٩٧/١ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٢٤٠/٣ .

(١١) هـ : " وغن " بالغين .

(١٢) هـ : " زغن " بالزاء ، وهي ساقطة من ب .

(١٣) ب : " وعن " بالعين ، وفي هـ : " لغن " .

(١٤) هـ : " علت " .

(١٥) د : " ولوّنّ " بتشديد الواو وفتح النون .

(١٦) انظر : الإنصاف ١٧٦/١ والارتشاف ١٢٣٧/٣ والتصريح ٨/٢ .

كـ (كانَ) ، ولا تُخبَرُ بواحدٍ عن مُتَعَاطِفين بتكريرها ، ولا تَدْخُلُ على ما لا يَدْخُلُه (دامَ) ، وفيما خبره نهيٌ خُلْفٌ [١] .

ومَنَعَ الأخفشُ [٢] / ١٩ب / وُقُوعَ (سوفَ) خبر (ليتَ) [٣] ، ومبرمان [٤] : الماضي لـ (لعلّ) [٥] ، وتَختصُ بجوازِ (أنْ) فيه ، وبالممكنِ ، وجوَّزَ الفرّاءُ [٦] : نَصْبَ جزأي (لَيْتَ) ، وتقعُ (أنَّ) اسمًا لها [٧] بفَصلٍ ولـ (لَيْتَ) بِدُونِه ، فيسدّ عن الجزأين ، وألحقَ الأخفشُ [٨] بـ (لَيْتَ) : لَعَلَّ وكأنَّ ولكنْ ، والفرّاءُ : إنْ وأنْ .

[تقدّم خبر إنّ وأخواتها عليها ، وحذفه ، وحذف الاسم]

ولا يَتَقَدَّمُ خبرُها بِحالٍ ، ويتوسّط ظرفًا ، ومعَ معمولِهِ ، ولو مع اللام خلافًا [للفرّاء [٩] ، ويَجِبُ لِمَا مَرَّ ، ويتوسّطُ المعمولُ ظرفًا خِلافًا] [١٠] للأخفش [١١] وحالاً وِفاقًا [١٢] للجَلَوليّ [١٣] .

ويُحذَفُ لِقَرينةٍ خبرٌ ، وقيل [١٤] : بشرطِ تنكيرِ الاسمِ ،

---

(١) انظر هذا الخلاف في الهمع ١٥٧/٢ والارتشاف ١٢٤٢/٣ – ١٢٤٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٢٤٠/٣ .

(٣) هـ : " جواب ليت " .

(٤) انظر : الارتشاف ١٢٤١/٣ . ومبرمان هو محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر العسكري ، كان قيّمًا بالنحو ، أخذ عن الفارسي والسيرافي ، وله من التصانيف : شرح كتاب سيبويه لم يتم شرح شواهده ، وشرح كتاب الأخفش ، توفي سنة ٣٤٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١٧٥/١ – ١٧٧ وإنباه الرواة ٣ /١٨٩ – ١٩٠ وطبقات النحويين واللغويين ١١٤ .

(٥) أ : " الماضي لعل " ، وفي هـ : " الماضي المعتل " .

(٦) انظر : الارتشاف ١٢٤٢/٣ والمغني ٥٤٧/١ والخزانة ٢٣٤/١٠ والأصول ٢٥٨/١ .

(٧) أي : تقع (أنّ) المفتوحة ومعمولاها اسمًا لـ (إنّ) وأخواتها بشرط الفصل بالخبر . انظر:الهمع ١٥٩/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٢٤٣/٣.

(٩) انظر : الارتساف ١٢٤٤/٣ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(١١) انظر : الارتشاف ١٢٤٤/٣ .

(١٢) هـ : " وفاقًا للجزولي " .

(١٣) انظر : الارتساف ١٢٤٤/٣ . والجلولي هو الحسن بن علي الجلولي القيرواني ، انظر : غاية النهاية ٢٢٦/١.

(١٤) وهو مذهب الكوفيين ، انظر : الارتشاف ١٢٤٩/٣ والهمع ١٦١/٢ والخصائص ٣٧٤/٢ والمساعد ٣١١/١ والخزانة ٤٦١/١٠ .

وقيل [1] : والتَّكريرِ [2] ، ويجبُ مع واو (معَ) ، وسدّ حالٍ ، وكذا : (لَيْتَ شِعْرِي) قبل استفهام في الأصَحّ .

واسمٌ [3] ، وقيل [4] : يَختصُ بالشعرِ ، وثالثُها : إنْ أدّى إلى وَلاء فِعلٍ قَبُحَ [5] في غيرِهِ [6] ، ورابعُها : فيهما [7] ، وخامسُها : ما لمْ يُؤدِّ إلى وَلاء اسْمٍ يَـصلُحُ لِعَمَلِها، وسادسُها : يختصُ بـ (إنَّ) ، وأكثرُ [8] ما يكون الشَّأن ، ولا يَجوزُ : (إنَّ قائمَا الزيدان) ، ولا (ظَنَنْتُ) خِلافًا للكوفيَّةِ [9] .

[كسر همزة إنَّ وفتحها]

مسألة : تُكسرُ (إنَّ) صِلَةً ، وحَالاً ، ومَحكيَّةً بِقَولٍ ، وقبلَ لام مُعَلِّقـةٍ خِلافًا للمازني مُطْلَقًا وللفرَّاء إنْ طَالَ ، وكذا خبرَ عَيْنٍ ، ومبدوءًا [10] بها في الأصحّ ، وجوابَ قَسَمٍ ، وجوَّزَ قومٌ الفتحَ ، واختارَهُ قومٌ [11] ، وأوْجَبَهُ الفرَّاءُ [12] .

وتُفْتَحُ بعدَ (لولا) ، و(لو) ، و(ما) [13] الظَّرفيَّة ، و(حَتَّى) غير الابتدائيَّة ، و(أمَّا) بمعنى : (حقًّا) ، و(لاجَرَمَ) غالبًا ، ومَوْضعَ جَـرٍّ ، أو رَفْـعِ فِعْـلٍ [14] ،

---

(١) وهو مذهب الفرّاء ، انظر: الارتشاف ١٢٤٩/٣ والهمع ١٦١/٢ والأصول ٢٥٨/١ والخزانة ٤٦١/١٠ .

(٢) هـ : " والتنكير " .

(٣) أي : ويُحذفُ اسم (إنّ) وأخواتها ، انظر : الهمع ١٦٣/٢ .

(٤) قاله ابن عصفور ، انظر : المقرب ١٢٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٤٧/٣ .

(٥) ب : " قبيح " ، والكلمة ساقطة من أ .

(٦) أي : في غير الشعر ، انظر : الهمع ١٦٣/٢ .

(٧) أي : في الشعر والنثر .

(٨) د : " وأكبر " بالباء الموحدة .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٥٣/٣ وشفاء العليل ٣٥٧/١ .

(١٠) هـ : " ومبتدأ " .

(١١) وعليه الكسائي والطّوال والبغداديون ، انظر:الارتشاف ١٢٥٦/٣ والهمع ١٦٦/٢ وشفاء العليل ٣٥٨/١ وإعراب القرآن للنحاس ٤١٠/٣ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٥/١ والأصول ٢٧٩/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٢٥٦/٣ وشفاء العليل ٣٥٨/١ .

(١٣) هـ : " ولوما " .

(١٤) أي : إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأنْ تقع فاعلة ، أو نائبًا عنه نحو:﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ﴾ [سورة العنكبوت،آية ٥١]،و﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [سورة الجن،آية ١]، انظر : الهمع ١٦٧/٢ .

أو ابتداءٍ ، أو نَصبِ غيرِ خبرٍ ، وتُؤوَّلُ حينئذٍ بمصدرٍ ، وأنْكَرَهُ السُّهيلي [1] ، ويجوزُ بعدَ (إذْ) فَجْأة ، وفاءِ جزاءٍ ، و(أيّ) المفسِّرة ، و(أوّلُ قَولي) ، وفي الكسرِ بعدَ (مذ) و(منذ) خلافٌ [2] .

والأصَحُّ أنَّ المفتوحَةَ فَرْعُ المكسورةِ ، وثالثُها : أصْلان . والمختارُ وِفاقًا للزَّمخشريِّ [3] وابن الحاجب أنَّها بعدَ (لوْ) فاعِلُ (ثَبَتَ) مُقدَّرًا ، وقال سيبويهِ [4] : مبتدأ لا خبرَ لَهُ ، أو مُقدَّر قبلُ أو بعدُ ، أقوالٌ . ولا يجبُ كونُ الخبرِ بعدَها فعلاً خلافًا للزَّمخشريّ [5] والسِّيرافيّ مُطلقًا ، ولابنِ الحاجب [6] في المشتقّ .

[دخول اللام اسم إنّ وخبرها]

مســألة : تدخلُ اللامُ اسْمَ المكسُورةِ المفصُولَ ، والعِمادَ ، والخبرَ المؤخَّرَ ، وأوَّل جزأي الاسْميَّةِ أولَى .

وفي معمولِهِ متوسِّطًا ظرفًا ، ثالثها [7] : الأصَحُّ إنْ جُرِّدَ الخبرُ ، قِيل : و حالاً ، ومفعولاً به ، وتَوقَّفَ أبو حيَّان [8] .

لا مُتأخِّرًا ، وجوَّزَهُ الزَّجَّاجُ [9] معَ دخولِها على الخبرِ ، فإنْ تأخَّرَ عنه دُون / ١٢٠أ / الاسْمِ ، فأجازَه ابنُ خروف [10] قِياسًا ، ولا شَرْطًا ، وجوَّزَه ابنُ

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٦٦ – ٢٦٧ . وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٥٥/٣ والمغني ٨٩/١ .

(٢) انظر : الهمع ١٦٩/٢ والارتشاف ١٢٦١/٣ .

(٣) انظر : المفصل ٤٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٥٧/٣ .

(٤) قال سيبويه : وتقول : " لو أنّه ذاهبٌ لكان خيرًا له " ، فأنّ مبنيّة على " لو " كما كانت مبنيـة علـى (لولا) ، كأنّك قلت : " لو ذاك " ، ثم جعلت " أنّ " وما بعدَها في موضعه ، انظر : الكتاب ١٤٠/٣ . وقال السيوطي: إذا ، نعت " أنّ " بعدَ لو ، فمذهب سيبويه أنّها في محلّ رفع بالابتداء ، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد (لولا) . انظر : الهمع ١٧٠/٢ .

(٥) انظر : المفصل ٤٤٣ ، وانظر أيضًا : مغني اللبيب ٥١٣/١ .

(٦) انظر : مغني اللبيب ٥١٣/١ .

(٧) قال السيوطي في معرض حديثه عن دخول اللام معمول الخبر : وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسّطًا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أقوال ، أحدها : الجواز مطلقًا ، والثاني : المنع مطلقًا، والثالث : وهو الأصح عندي الجواز إنْ لم تدخل على الخبر . انظر : الهمع ١٧٣/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٦٤/٣ – ١٢٦٥ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٢٦٥/٣ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٦٤/٣ وشرح التسهيل ٣١/٢ واللامات للهروي ٨٦ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٢٦٥/٣ .

الأنباري [1] في الجوابِ ، وماضيًا مُتَصَرِّفًا ، قال سيبويهِ [2] : وجامدًا إلا بـ (قد) ، وأطلَقَ خطَّاب [3] ، ولا معموله ، ونفيًا ، وواو (مع) ، وحالاً ســادَّةَ [4] ، وواوه [5]، وخبر (إنَّ) و (لكنْ) على الأصَحّ في الكل .

ومَنَعَها الكوفيَّةُ [6] في تنفيسِ ، والفرَّاءُ [7] في شَرْطٍ ، مُعْتَرِضٍ ، وأظنَّ ، وإلى ، وحتَّى ، ومذ [8] ، وجوَّزَ دُخُولَ لامين ، وهي لامُ الابتداء أُخِّرتْ كراهَةَ تَوالي توكيدين، وقال ثعلب [9] ومعاذ [10] : مقابلة للباء في (ما) ، وهشام [11] والطُّوَّال [12] : جـوابُ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ [13] .

وقد تدخلُ على (كانَ) ، وشَذَّتْ في خبرِ مبتدأ ، وأمْسَى ، وزالَ ، ورأى ، وما. وفي (لَهِنَّكَ) مـعَ تأكيدِ الخبرِ ودونه ، وقيل : هـي لامُ قَسَمٍ [14] ، وقيل : أصـلُه : (لَهُ إِنَّكَ) ، فإنْ صحبتْ نونَ [15] توكيدٍ بعدَ (إنْ) ، أو ماضيًا مُتَصَرِّفًا دُون (قـد) نُوِيَ قَسَمٌ ، وفُتِحَتْ .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٢٦٧/٣ والتصريح ٥٢/٢ والمساعد ٣٢٢/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٢/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٢٦٣/٣ والتصريح ٥١/٢ والمغني ٤٤٥/١ . وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي ، وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري ، وهو صاحب كتاب الترشيح ، وقيل : توفي بعد سنة ٤٥٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٥٣/١ .

(٤) أي : سادَّة مسدَّ الخبر .

(٥) أي : واو الحال السَّادة مسد الخبر ، انظر : الهمع ١٧٥/٣.

(٦) انظر : الارتشاف ١٢٦٣/٣ والمساعد ٣٢٢/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٢٦٧/٣ والمساعد ٣٢١/١ .

(٨) ب ، جـ : " منذ " .

(٩) انظر : الارتشاف ١٢٦٢/٣ والجنى الداني ١٣٠ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٢٦٢/٣ وإصلاح الخلل ١٦٨ . وهو معاذ بن مسلم الهرّاء ، أبو مسلم ، وقيل : أبو علي مولى محمد بن كعب القرظي ، توفي سنة ١٨٧هـ . وقيل : سنة ١٩٠هـ ببغداد . انظر : بغية الوعاة ٢٩٠/٢ - ٢٩٣ وطبقات النحويين واللغويين ١٢٥ وإنباه الرواة ٢٨٨/٣ - ٢٩٥ .

(١١) انظر: الارتشاف ١٢٦٢/٣ والمغني ٤٤٥/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٢٦٢/٣ .

(١٣) كلمة : " مقدر " ساقطة من هـ .

(١٤) هـ : " القسم " .

(١٥) هـ : " دون " .

[عملُ الحروف : إنْ ، أنْ ، كأنْ ، لكنْ ، لعلْ ، المخفّفة]

مسألة : تَرِدُ (إنّ) كـ (نَعَمْ) خلافًا لأبي عُبيدة [1] ، فتُهملُ ، وتُخفّفُ فتُهملُ [2] غالبًا ، وتَلْزَمُ [3] اللام إنْ خِيفَ لَبْسٌ بالنّافية ، وهي الابتدائيَّة ، وثالثها : إنْ دخلتْ على اسميَّة فهي ، وإلا [4] غيرها ، وعلى الأصحِّ تُكسرُ في : " إنْ كُنْتَ لَمؤمِنًا " [5] ، ولا تعملُ في ضميرٍ ، ولا يليها غالبًا فِعلٌ إلا مُتَصرِّفٌ ناسِخٌ ماضٍ ، أو مضارعٌ ، خلافًا لابنِ مالك [6] ، وقاسَ كالأخفش [7] :

.... إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا [8] ... ...

---

(1) انظر : مجاز القرآن ٢١/٢ – ٢٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٧١/٣ والمغني ٨٥/١ والجنى الداني ٣٩٨ . وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى اللغوي البصري ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أول من صنف غريب الحديث ، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني ، صنف : المجاز في غريب القرآن ، والأمثال في غريب الحديث ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢١٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٩٤/٢ – ٢٩٦ وإنباه الرواة ٢٧٦/٣ – ٢٨٧ وطبقات النحويين واللغويين ١٧٥ – ١٧٨ ومعجم الأدباء ١٥٤/١٩ـ ١٦٣ .

(2) هـ : " فتعمل " .

(3) ب : " وتلازم " .

(4) ب : " وبلا " .

(5) هذا جزء من حديث شريف رواه البخاري في كتاب (الوضوء) ، باب (من لم يتوضأ إلا من الغَشْيِ المثْقِلِ) ٥٤/١ .

(6) انظر : شرح التسهيل ٣٦/٢ – ٣٧ والمساعد ٣٢٧/١ .

(7) انظر : التسهيل ٦٥ وشفاء العليل ١٦٨/١ وشرح التسهيل ٣٧/٢ والارتشاف ١٢٧٤/٣ والمغني ٥٨/١ وشرح الأشموني ٣١٩/١ .

(8) هذا جزء من بيت من الكامل ، وتمامه :

شَلّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حلّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

والبيت منسوب لعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في التصريح ٨٤/٢ وشرح شواهد المغني ٧١/١ وشرح التسهيل ٣٦/٢ ، ٣٧ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣/١ – ٢٢٤، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٧٣/٣ والخزانة ٣٧٣/١٠ والإنصاف ٦٤١/٢ وأوضح المسالك ٣٢٩/١ والمقرب ١٢٤ وشفاء العليل ٣٦٨/١ وشرح الكافية للرضي ١٢٧/٦ وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ وشرح الأشموني ٣١٨/١ والجنى الداني ٢٠٨ ومغني اللبيب ٥٨/١ والأضداد لابن الأنباري ١٩٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ والمطالع السعيدة ٢٣١ والمساعد ٣٢٧/١ .

ولا تُخَفَّفُ وخبرُها ماضٍ ، ولا تُعْمِلُهَا الكوفيَّةُ [1] ، بَلْ [2] نافيةٌ واللام كـ (إلا) ، وقال الكسائي [3] : إنْ دَخَلَتْ على فِعْلِيَّةٍ ، وإلا عملَتْ ، والفرّاءُ [4] : هي كـ (قد) .

وتُخَفَّفُ (أنْ) ، فثالثها [5] : الأصَحُّ تعملُ جوازًا في مُضْمَرٍ ، و لا يلزمُ أنْ يكونَ الشأنَ على الأصَحِّ ، والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ مجردةٌ أو معَ (لا) ، أو شرط ، أو (رُبَّ) ، أو فعليَّة ، فإنْ تَصَرَّفَ ولمْ يكنْ دعاءً قُرِنَ غالبًا بِنَفْيٍ ، أو (لو) أو (قد) ، أو تَنْفِيسٍ .

و(كأنَّ) ، فأقوالُها ، ويأتي خَبَرُها مُفْرَدًا ، واسميَّةً ، وفعليَّةً معَ (لمْ) أو (لمَّا) أو (قدْ) .

و(لكنَّ) ، فلا تعملُ خِلافًا ليونس [6] ، لا (لَعَلَّ) ، وجوَّزَهُ الفارسي [7] ، ونُوِيَ الشأنُ .

[هل تعمل إنَّ وأخواتها إذا اتصلت بما]

مسألة : تلي (ما) لَيْتَ ، فتعمل وتُهمل ، ولا [8] يليها الفِعْلُ بحالٍ في الأصَحِّ ، والباقي فلا تعملُ ، وجوَّزَهُ [9] الزَّجَّاجيّ [10] فيها ، والزَّجَّاجُ [11]

---

(١) انظر : الارتشاف ١٢٧٥/٣ والجنى الداني ٢١٩ .

(٢) الحرف : " بل " ساقط من هـ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٢٧٤/٣ وشرح الكافية للرضي ١٢٩/٦ والأصول ٢٦٠/١ والخزانة ٣٧٣/١٠ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٢٧٤/٣ والأصول ٢٦٠/١ .

(٥) قال السيوطي : تخفَّف (أنْ) المفتوحة ، وفي إعمالها حينئذٍ مذاهب ، أحدها : أنّها لا تعمل شيئا ، لا في ظاهر ولا في مضمر ، وتكون حرفًا مهملاً ، والثاني : أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر ، والثالث : أنّها تعمل جوازًا في مضمر ، لا ظاهر . انظر : الهمع ١٨٤/٢ - ١٨٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٧٥/٣ والتصريح ٨٨/٢ - ٨٩ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٢٧٤/٣ والمغني ٥٦٢/١ والتصريح ١٠٠/٢ وشرح الأشموني ٣٢٧/١ وشفاء العليل ٣٦٩/١ والجنى الداني ٥٨٦ .

(٧) انظر : كتاب الشعر للفارسي ٧٤/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٨٠/٣ .

(٨) ب : " فلا " .

(٩) أي : جوّز الإعمال في الجميع .

(١٠) انظر : الجمل للزّجاجي ٣٠٤ . وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٨٥/٣ وشفاء العليل ٣٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٢٨٥/٣ وشرح الأشموني ٣١٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ .

والحريريّ [١] في (لَعَلَّ) و(كأنَّ) ، وأوْجَبَهُ الفرّاءُ [٢] في (لَيْتَ) و(لَعَلَّ) .

وهي زائدةٌ كافّةٌ ، وقيل [٣] : نكرةٌ يُفسِّرها ما بعدَها خبرًا ، وقيل [٤] : نافيةٌ ، والأكثرُ أنَّ (إنْ) معَها تفيدُ الحصرَ ، وأنكرَهُ أبو حيّان [٥] ، قال التّنوخيّ [٦] والزّمخشري [٧] والبيضاوي [٨] : / ٢٠ب / و(أنَّ) .

[لا النّافية للجنس]

مسألة : كـ (إنَّ) (لا) إنْ لمْ تُكرَّرْ ، وقُصِدَ بها النّفي العام في نكرةٍ تليها ، غير معمولةٍ لغيرها ، لكنْ إنْ كانَ [٩] غيرَ مُضافٍ ، ولا شبيهه [١٠] رُكِّبَ معها وبُنِيَ على ما يُنْصَبُ به ، وتَمْنَعُهُ [١١] الباءُ غالبًا .

وقيل : يُعْرَبُ [١٢] مُطْلَقًا ، وقيل : مُثَنّىً وجمعًا ، وقيل : إنْ رُكِّبَتْ لمْ تعملْ في الخبرِ ، قيل : ولا الاسْمِ ، وهل يُكسرُ المؤنّثُ بتنوينٍ أو دونه ، أو يُفتَحُ ؟ أقوالٌ [١٣] :

---

(١) انظر : ملحة الإعراب ٥١ . والحريري هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري ، الإمام أبو محمد الحريري ، له من المصنفات : درة الغواص في أوهام الخواص ، والملحة ، وشرحها ، ديوان شعره ، توفي سنة ٥١٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٧ – ٢٥٩ ومعجم الأدباء ١٦/٢٦١ – ٢٩٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/١٢٨٥ والخزانة ١٠/٢٥٢ .

(٣) القول لابن درستويه وبعض الكوفيين ، انظر : الارتشاف ٣/١٢٨٤ والمغني ١/٥٨٩ والهمع ٢/١٩١ .

(٤) القول لأبي علي الفارسي ، انظر : الهمع ٢/١٩١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٣/١٢٨٥ .

(٦) التنوخي هو محمد بن محمد بن محمد بن عمرو ، أبو عبد الله زين الدين التنوخي ، له كتب منها : الأقصى القريب في علم البيان، توفي سنة ٧٤٨هـ . انظر: الأعلام ٧/٣٥ ومعجم المؤلفين ١١/٢٨٦ .

(٧) انظر : الهمع ٢/١٩٢ .

(٨) البيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي ، أبو الخير ، ناصر الدين البيضاوي ، صنف : مختصر الكشاف ، والمنهاج في الأصول ، وشرحه أيضًا ، وشرح الكافية لابن الحاجب وغيره ، توفي سنة ٦٨٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/٥٠ – ٥١ وطبقات الشافعية للسبكي ٤/٣٢٥ والبداية والنهاية ١٣/٣٤٤ .

(٩) أي : اسم " لا " .

(١٠) د : " ولا سبية " ، وفي هـ : " ولا شبهه " .

(١١) أي : التّركيب .

(١٢) أي : الاسْم المفرد .

(١٣) قال السيوطي : ولمّا جمع المؤنث السالم ففيه أقوال ، أحدها : وجوب بنائه على الكسر ؛ لأنّه علامة نصبه ، والثاني : وجوب بنائه على الفتح ، والثالث : جواز الأمرين وهو الصحيح للسماع . انظر : الهمع ٢/٢٠٠ .

والأصَحُّ جَوَازُ الأخيرين .

ويجبُ تنكيرُ الخبرِ ، وتأخيرُهُ ولو ظرفًا ، وذكرُهُ إنْ جُهِلَ خلافًا لقوم ، وإلا فَحَذْفُهُ غالبًا ، والتَزَمَهُ تميم [1] ، ويكثرُ مع (إلا) ، ويُرفعُ تاليها بدلاً من محلِّ الاسمِ ، وقيل : (لا) معَه ، وقيل : ضمير الخبر ، وقيل : خبرًا لـ (لا) معَ اسمها .

ويجوزُ نَصبُهُ خلافًا للجَرْمي [2] ، وربَّما حُذِفَ الاسمُ دُونَهُ ، وجوَّزَ مَبرمان [3] حذفَ (لا) ، وربَّما رُكِّبَتْ مع (لا) الزَّائدة .

والجمهورُ : أنَّ (لا أبًا لك) ، و(لا يدي لك) مُضافٌ ، واللام زائدةٌ ، وابنُ مالك[4] : عُومِلَ كَهُوَ ، واللامُ مُتَعلِّقةٌ بمقدَّرٍ غير خبر ، والمختارُ وِفاقًا للفارسي [5] [وابن يَسْعون [6] وابن الطَّراوة [7]] [8] : على لُغة القَصْرِ ، و(لك) الخبر .

ولا تُحذَفُ اللامُ اختيارًا ، ولا تُفصَلُ بظرفٍ خِلافًا ليونس [9] ، وقيل : الخُلْفُ في النَّاقِصِ ، ويجوزُ باعتراضٍ [10] ، والجمهور : لا يُنْزَعُ تنوينُ شبهِ مُضافٍ ، وجوَّزَهُ ابنُ مالك [11] بِقِلَّةٍ ، وابنُ كيسان [12] بِحُسْنٍ .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٠٠/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٠٠/٣ . والجرمي هو صالح بن إسحاق أبو عمرو الجرمي البصري ، مولى جرم بن زبَّان ، من قبائل اليمن ، كان فقيها عالمًا بالنحو واللغة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، له من التصانيف : مختصر في النحو ، وغريب سيبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٢٥هـ . انظر : بغية الوعاة ٨/٢ - ٩ وإنباه الرواة ٨٠/٢ - ٨٣ وطبقات النحويين ٧٤ - ٧٥ ومعجم الأدباء ٥/١٢ - ٦ وأخبار النحويين للسيرافي ٨٤ - ٨٥ ووفيات الأعيان ٤٨٥/٢ - ٤٨٧ وغاية النهاية ٣٣٢/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٣١٥/٣ .

(٤) انظر : التسهيل ٦٧ - ٦٨ وشفاء العليل ٣٨٢/١ وشرح التسهيل ٦٠/٢ والمساعد ٣٤٣/١ .

(٥) ب ، جـ : " لأبي علي " ، وانظر رأيه في : المسائل الحلبيات ٣١١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٠٢/٣.

(٦) انظر : الارتشاف ١٣٠٢/٣ و. وابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون الباجلي ، ألف المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح ، وغيره ، توفي سنة ٥٤٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٦٣/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٣٠٢/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، هـ .

(٩) انظر: الكتاب٢٩٠/٢ - ٢٩٢، وانظر أيضًا: التسهيل ٦٨ وشفاء العليل ٣٨٣/١ وشرح التسهيل ٦٢/٢ .

(١٠) أي : الفصل بجملة الاعتراض ، نحو : لا أبًا ــ فاعلم ــ لك . انظر : الهمع ١٩٨/٢ .

(١١) انظر : التسهيل ٦٨ وشفاء العليل ٣٨٤/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٣٠٤/٣ والمساعد ٣٤٤/١ - ٣٤٥ .

وبنى أهلُ بغدادَ [1] النّكرةَ إنْ عملتْ في ظرفٍ ، والكوفيّةُ [2] المُطَوّلَ ، ولا تعملُ في مفصُولٍ خِلافًا للرُّمّاني [3] ، ومعرفةٍ خلافًا للكسائي [4] في عَلَمٍ مُفْـردٍ ، ومُـضَافٍ لِكُنْيَةٍ ، و لله ، والرَّحمن ، والعزيز . والفرّاء [5] في ضميرِ غائبٍ وإشارةٍ .

وتُفيدُ [6] معَ الهمزةِ توبيخًا ، وكذا استفهامًا خِلافًا للشّلوبين [7] فلا تغير ، وتَمَنِّيًـا فلا تُلْغَى ، ولا خبرٌ ، ولو مُقَدّرًا [8] ، ولا إتْبَاعَ إلا على اللّفظِ خِلافًا للمبرّد [9] .

[تكرار لا النافية للجنس]

مســألة : يَجِبُ اختيارًا خلافًا للمبرّد [10] تكرارُ (لا) إذا لمْ تعملْ ، ولـمْ يكـنْ مدخولُها بمعْنى (فِعْلٍ) ، وفي المفردِ من خَبَرٍ منفيٍّ بها ونَعْتٍ ، وحالٍ ، وماضٍ لفظًا ومَعْنىً ، وقدْ يُغْني حَرْفُ نَفْيٍ ، وتَعْتَرِض [11] بينَ الجارِّ والمجـرورِ [12] ، وزَعَمَهـا الكوفيّةُ حينئذٍ اسْمًا كـ (غير) مُضَافًا .

---

(1) انظر : الارتشاف ١٣٠٤/٣ .

(2) انظر : الارتشاف ١٣٠٥/٣ .

(3) انظر : الارتشاف ١٣٠٦/٣ والمساعد ٢٤٥/١ .

(4) انظر : الارتشا ف ١٣٠٦/٣ والخزانة ٥٨/٤ والأصول ٤٠٦/١ .

(5) انظـر : التسهيل ٦٨ والارتشاف ١٣٠٨/٣ وشفاء العليل ٣٨٥/١ وشرح التسهيل ٦٨/٢ والمساعد ٣٤٧/١ .

(6) أي : لا .

(7) انظر : الارتشاف ١٣١٥/٣ وشرح التسهيل ٧٠/٢ وشرح الأشموني ٣٤٣/١ .

(8) أ : " ولا مقدار " ، وفي (د) ، (هـ) : " ولا مقدرًا " .

(9) انظر : المقتضب ٣٨٢/٤ – ٣٨٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣١٧/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/٢ وشرح الأشموني ٣٤٤/١ والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٦/١ .

(10) انظر : المقتضب ٣٥٩/٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٠٩/٣ والتسهيل ٦٨ وشفاء العليل ٣٨٤/١ وشرح التسهيل ٦٦/٢ .

(11) د : " وتعرض " .

(12) د : " جار ومجرور " .

[ظنّ وأخواتها]

الرّابعُ [1] : الأفعالُ الدّالّةُ على ظنّ ، كـ (حَجَا) يحجو ، لا لِغَلَبَةٍ ، وقَصْدٍ ، وردٍّ ، وسَوْقٍ ، وكتْمٍ / ١٢١أ / ، وحِفْظٍ ، وإقامةٍ ، وبُخْلٍ ، و(عَدّ) لا لِحِسَابٍ ، وأنكرَهُ أكثرُ البصريّةِ ، و(زَعَمَ) لا لِكَفَالَةٍ ، ورِيَاسَةٍ ، وسِمَنٍ ، وهُزَالٍ ، و(جَعَلَ) لا لِتَصْيِيرٍ ، وإيْجَادٍ [2] ، وإيْجَابٍ ، وتَرْتِيبٍ [3] ، ومُقَارَبةٍ ، و(هَبْ) جامدًا ، ولا يختصُّ بالضّمِيرِ خِلافًا للحريريّ [4] ، وأنكرَهُ البصريّةُ .

أو يقينٍ [5] كـ (عَلِمَ) ، لا لِعُلْمَةٍ ، وعِرْفَانٍ ، و(وَجَدَ) لا لإصابةٍ ، وغِنًى ، وحُزْنٍ ، وحِقْدٍ [6] ، و(ألْفَى) كَهِيَ [7] وأنكرها البصريّةُ ، و(دَرَى) لا لِخَتْلٍ [8] ، وأنكرَها المَغَارِبَةُ ، و(تَعَلَّمْ) كاعْلَمْ جامدًا ، وقال أبو حيّان [9] : تتصرّفُ .

أو هُما[10]: كـ(ظنّ)، لا لِتُهْمَةٍ وأنكرَ العبدريُّ[11] كونَها لِلْعِلْم،وزَعَمها الفرّاءُ [12]

---

(١) أي : من النواسخ .

(٢) كلمة : " إيجاد " ساقطة من هـ .

(٣) هـ : " وترتيب " .

(٤) قال الشيخ ياسين في حاشيته : ووقوع (هبْ) على (أنّ) وصلتها نادر حتى زعم الحريري أنّ قول الخواص : " هَبْ أنّ زيدًا قائم " لحن ، وذهل من قول القائل : " هَبْ أنّ أبانا حمارًا " . انظر : حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢٤٨/١ .

(٥) أي : الأفعال الدّالة على يقين .

(٦) أ ، هـ : " وفقد " .

(٧) أي : كوَجَدَ .

(٨) قال الجوهري : خَتَلَهُ وخاتلَهُ ، أي : خَدَعَهُ ، والتّخاتُلُ : التّخادُعُ ، انظر : مادة (خَتَلَ) في الصحاح ١٦٨٢/٤ .

(٩) انظر : الارتشاف ٢١٠٠/٤ .

(١٠) أي : ما استعمل في الأمرين : الظّنّ واليقين .

(١١) هـ : " العبدي " ، وانظر رأيه في الارتشاف ٢١٠٠/٤ . والعبدري هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العبدري القرطبي ، أبو بكر ، كان حافظًا للفقه واللغة والأدب ، مبرزًا في النحو ، ألف شرحين على الجمل ، وشرح أبيات الإيضاح للفارسي ، وشرح المقامات ، توفي سنة ٥٦٧هـ . انظر : بغية الوعاة ١٤٧/١ - ١٤٨ والديباج المذهب ٣٩٤ والمغرب في حلى المغرب ٦٨/١ .

(١٢) قال الفرّاءُ في معرض شرحه لقوله تعالى: ﴿ واللاّتي تَخافُونَ نُشُوزَهُنّ ﴾ [سورة النساء ، آية ٣٤] : جاء التفسير أنّ معنى تخافون : تعلمون ، وهي كالظّنّ ؛ لأنّ الظّانّ كالشّاكّ ، والخائف قد يرجو ، فلذلك ضارع الخوفُ الظّنّ والعلم ؛ ألا ترى أنك تقول للخبر يبلغك : أما والله لقد خفت ذاك ، وتقول : ظننت ذلك ، فيكون معناهما واحدًا . انظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٥/١ . وقال أبو حيان : وزعم =

للكَذِبِ ، و(حَسِبَ) لا لِلَوْنٍ ، و(خَالَ) يَخَالُ لا لِعُجْبٍ وظَلَعٍ [1] ، و(رَأى) لا لإبْصَارٍ، وضَرْبِ رِئَةٍ [2]، قال الفارسي [3] وابن مالك [4] : ولا رأيٍ[5] ، وما مَرَّ قَلْبِيٌّ [6] .

أو تَحْوِيلٍ [7] كـ : صَيَّرَ ، وأصَارَ ، وجَعَلَ ، ووَهَبَ جامدًا ، ورَدَّ ، وكذا تَرَكَ ، واتَّخَذَ وتَخِذَ في الأصَحِّ .

وألْحَقَ العَرَبُ بـ (أرَى) [8] العِلْمِيَّةِ : الحُلْمِيَّةَ ، والأخفشُ [9] بِعَلِمَ (سمعَ) معلَّقة بِعَيْنٍ وخبرُها فِعْلُ صَوْتٍ ، وقومٌ بِصَيَّرَ : (ضَرَبَ) مع (مَثَّلَ) ، وابنُ أبي الرَّبيع [10] : مُطْلَقًا ، وهشام [11] : عَرَف وأبْصَرَ ، وابنُ دَرَسْتَوَيْه [12] : أصَابَ وصادَفَ وغادَرَ ، وابنُ أفلح [13] : (أكانَ) ، وخطَّابُ [14] : كلُّ متعدٍّ [15] واحد

- الفراء أنّ الظنّ يكون شكًّا ويقينًا ، وكذبًا . انظر : الارتشاف ٢١٠٠/٤ .

(١) قال ابن منظور : الظَّلع كالغَمْز ، ظَلَعَ الرَّجلُ والدَّابَّةُ في مشيه يَظْلَعُ ظَلْعًا ، عَرَجَ وغَمَزَ في مشيه . انظر: مادة (ظلع) في اللسان ٢٤٣/٨ وذكره الشيخ خالد في التصريح ١٦٩/٢ .

(٢) قال ابن مالك : ويقال : رأيت الشيء بمعنى : أبصرته ، ورأيتُ رأيَ فلان بمعنى : اعتقدته ، ورأيت الصيد بمعنى : أصبته في رئته . انظر : شرح التسهيل ٨١/٢ .

(٣) انظر : المقتصد ٤٩٣/١ والمسائل الحلبيات ٦٣ – ٦٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢١٠٢/٤ .

(٤) انظر : التسهيل ٧١ وشفاء العليل ٣٩٤/١ وشرح التسهيل ٧٦/٢ .

(٥) أي : أنّ (رأى) التي بمعنى : (اعتقد) تتعدى إلى واحد ، انظر : الهمع ٢١٧/٢ .

(٦) أي : تسمى أفعال قلبية ، انظر : الهمع ٢١٧/٢ .

(٧) أي : الأفعال الدالة على التحويل .

(٨) ب ، جـ : " برأى " .

(٩) انظر: الارتشاف ٢١٠٦/٤ وشفاء العليل ٣٩٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢٤٣/١ وشرح التسهيل ٨٤/٢ .

(١٠) انظر : البسيط ٤٣٤/١ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٢٠/٢. وابن أبي الربيع هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله ، الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه ، صنّف : شرح الإيضاح ، والملخص ، وشرح سيبويه ، وغيره ، توفي سنة ٦٨٨هـ . انظر : بغية الوعاة ١٢٥/٢ – ١٢٦ وغاية النهاية ٤٨٤/١ – ٤٨٥ .

(١١) انظر : التسهيل ٧١ والارتشاف ٢١٠٦/٤ وشفاء العليل ٣٩٧/١ والمساعد ٣٦٣/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢١٠٦/٤ والتسهيل ٧١ وشفاء العليل ٣٩٧/١ وشرح الكافية للرضي ١٦٢/٥ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢١٠٥/٤ وشفاء العليل ٣٩٦/١ وشرح التسهيل ٨٣/٢ . وابن أفلح هو خلف بن أفلح ، أبو القاسم الطرطوشي ، مقرئ نحوي ، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني . انظر : بغية الوعاة ٥٥٤/١ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢١٠٥/٤ والهمع ٢٢٠/٢ .

(١٥) أ : " متعد " .

ضمُمّنَ تحويلاً ، وبعضٌ : خَلَقَ ، والسَّكَاكيّ [1] : توهَّمَ وتيقَّنَ وشَعَرَ وتبيَّنَ وأصابَ واعتَقَدَ وتمنَّى ووَدَّ [2] ، وهَبْ كاحْسَبْ .

[مدخول ظنّ وأخواتها]

مسألة : مَدْخُولُها كـ (كانَ) ، أو ذو استفهام ، وأنكرَ السُّهيلي [3] دخولَها على جزأي [4] ابتداءٍ ، وتَنْصيبُهُما مفعولين، وقيل [5] : الثَّاني شبه حال، وتسدُّ عنهما (أنْ) ومعمولاها ، وتقديمهما كَمُجَرَّدَيْن ، وثانيهما [6] كخَبَرِ (كانَ) .

[حذف المفعولين أو أحدهما]

ويجوزُ حذفُهما لدَليلٍ ، لا أحدهما دونه وِفاقًا ، ويجوز له في الأصحّ [7] لا هما دونه، وِفاقًا للأخفش [8] والجَرْمي [9]، وجَوَّزَهُ الأكثرُ مُطْلَقًا [10] ، والأعْلَمُ [11] في الظَّنّ لا العِلْمِ [12] ، وإدريس [13] سماعًا في : ظَنَّ وخالَ وحَسِبَ ، فإنْ

---

(1) د ، هـ : " الكسائي " ، وانظر رأي السكاكي في الارتشاف ٢١٠٦/٤ . والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، أبو يعقوب السكاكي ، سراج الدين الخوارزمي ، عالمًا بالعربية والأدب ، من كتبه : مفتاح العلوم ، ورسالة في علم المناظرة ، توفي سنة ٦٢٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٦٤/٢ وشذرات الذهب ١٢٢/٥ والأعلام ٢٢٢/٨ .

(2) هـ : " ورد " بدون الواو .

(3) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ والتصريح ١٥٣/٢ والمساعد ٣٥٢/١ .

(4) د : " جزا " .

(5) القول للفرّاء ، انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ والتصريح ١٥٣/٢ والمساعد ٣٥٢/١ .

(6) أي : المفعول الثاني لظن وأخواتها .

(7) ب ، جـ : " ويجوز له خلافًا لابن ملكون " .

(8) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ وشرح الأشموني ٣٧٢/١ والتصريح ١٩٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣١١/١ .

(9) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ والتصريح ١٩٥/٢ .

(10) كلمة : " مطلقًا " ساقطة من ب .

(11) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ وشرح الأشموني ٣٧٣/١ والتصريح ١٩٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣١١/١ . والأعلم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، المعروف بالأعلم ، صنف : شرح أبيات سيبويه ، والنكت على سيبويه ، وله غير ذلك كثير ، توفي سنة ٤٧٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٥٦/٢ وإنباه الرواة ٦٥/٤ – ٦٧ ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٠ – ٦١ .

(12) هـ : " والأعلم في الظن مطلقًا " .

(13) انظر : الارتشاف ٢٠٩٧/٤ والتصريح١٩٨/٢. وهو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي ، أبو العلا ـــ بضم العين ـــ نحوي أديب مقرئ ، توفي سنة ٦٤٧هـ . انظر : بغية الوعاة ٤٣٦/١ .

وقعَ [1] محلُّها ظَرْفٌ أو ضميرٌ أو إشارةٌ لمْ يقتصرْ [2] إنْ كانَ أحدَهما ولا دليل ، لا إنْ لمْ يَكُنْهُ .

[الإلغاء]

وخُصَّ مُتَصرِّفُ القلبيّ بالإلْغاء آخرًا ووَسَطًا ، والأكثرُ : يُخَيَّرُ ، وهو أولى آخِرًا ، وفي الوسَطِ خُلْفٌ ، لا مُقدّمًا / ٢١ب / خلافًا للكوفيَّة والأخفش [3] ، ويُنْوَى الشَّأنُ في موهِمِهِ [4] ، ويجوزُ بِضعفٍ بعد مَعْمولٍ ، فعَلَى الأصحّ يَجُوزُ : (ظَنَنْتُ يقومُ زيدًا) ، و(نِعْمَ الرَّجُلُ [5] زيدًا) ، و(آكلاً زَيْدًا طعامك) [6] .

وقد يَقَعُ مُلْغيٌّ بين معمولَي (إنَّ) [7] ، وعطفين ، و(سَوْفَ) ، ولا يَجِبُ إلْغاءُ[8] ما بين الفِعْلِ ومرفوعِهِ خلافًا للكوفيَّة ، وتوكيدُ [مُلْغًى بِمَصْدَرٍ نُصِبَ قَبِيحٌ ، ومضافٍ لِياءٍ ضَعيفٌ ، وفوقَه ضميرٌ ، فإشَارةٌ .

وتَوَكَّدُ] [9] جملة بمصدرِ الفِعْلِ [10] بدلاً من لَفْظِهِ منصوبًا ، فلا يُقَدَّمُ خلافًا لقومٍ ، فعَلَى الأصحّ لا يعملُ ، وكذا على الآخرِ عندَ أكثرِهم ، وثالثها : يُقَدَّمُ ويعملُ مَعَ (مَتَى) ، فإنْ جُعِلَتْ خَبَرَهُ رَفَعَ ، وعَمِلَ حتمًا .

[التعليق]

وخُصَّ [11] أيضًا بالتَّعليق ، وهو عَمَلُهُ مَعْنًى لا لَفظًا في ذي استفهامٍ أو مُضافٍ له ، أو تالي (ما) أو (إنْ) النَّافية ، أو لامِ ابتداء ، قال ابن مالك [12] : أو قَسَمٍ

---

(١) كلمة : " وقع " ساقطة من جـ .

(٢) أي : عليه .

(٣) انظر : الارتشاف ٢١٠٧/٤ وشرح الأشموني ٣٦٦/١ وشفاء العليل ٣٩٧/١ والمساعد ٣٦٤/١ .

(٤) ب : " موهم " ، وفي د : " موهمة " .

(٥) هـ : " الوكيل " .

(٦) ب : " آكلا طعامك " .

(٧) الحرف : " إن " ساقط من أ .

(٨) هـ : " إلغاؤها " .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(١٠) أ : " والفعل " بالواو .

(١١) أي : المتصرف من الأفعال القلبية .

(١٢) انظر : التسهيل ٧٢ وشفاء العليل ٣٩٩/١ وشرح التسهيل ٨٨/٢ - ٨٩ .

أو (لوْ) ، وابن السَّرّاج [1] : أو (لا) ، والفارسيّ [2] : أو (لَعَلّ) ، وأنكرَ ثعلب [3] تعليقَ الظنِّ ، وقيل : القَسَمُ مُقدّرٌ فيها مُعلَّقٌ ، وقيل : في (إنْ) و(لا) ، وقيل : هو وجوابُهُ المعمولُ ،وقيل : يجوزُ العملُ معَ (ما) [4] ،واختُلِفَ : هلْ يَختَصُّ بالتَّميميَّةِ؟ .

وأُلحِقَ [5] مع استفهامٍ (أبْصَرَ) و(تَفَكَّرَ) و(سألَ) ، قال قومٌ : و(نظَرَ) ، وابن مالك [6] : و(نَسِيَ) وما قاربها ، لا غيرها خِلافًا ليونس [7] ونَصْبُ : (عَلِمْتُ زَيْدًا أبُو مَنْ هو ؟) أرْجَحُ [8] ، وأوْجَبَهُ ابنُ كيسان [9] ، ويَجِبُ على الأصَحِّ بعدَ (أرأيتَ) بمعنى : أخبِرْني ، ولذي استفهامٍ معَها ما له دُونها [10] ، ثمَّ المعلَّقُ إنْ تَعَدّى لاثنين ، فالجملةُ مَسَدُّها ، والثّاني إنْ ذُكِرَ الأوّلُ ، أو بحرفٍ فَنَصْبٌ بإسقاطِهِ ، أو لواحدٍ فهي هو ، فإنْ ذُكِرَ فبَدَلُ كُلٍّ ، وقيل [11] : اشتمال ، وقيل [12] : حالٌ ، وقيل [13] : ثانٍ على تَضْمِينِهِ .

[إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين]

وخُصَّ [14] أيضًا ، و(رأى) بَصَريَّةً ، وحُلْمِيَّةً بجوازِ كونِ فاعلِها ومفعولِها ضميرين متَّصلين مُتَّحِدَي مَعْنىً ، والأكثرُ منعُ (نَفْس) مكانه [15] ، وقد يُشارِكُها :

---

(١) انظر : الأصول ١٨٢/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٢) ب ، ج : " وأبو علي " ، وانظر رأيه في الارتشاف ٢١١٦/٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٤) الحرف : " ما " ساقط من هـ .

(٥) أي : بالأفعال المذكورة في التعليق . انظر : الهمع ٢٣٤/٢ .

(٦) انظر : التسهيل ٧٢ وشفاء العليل ٤٠١/١ وشرح التسهيل ٩٠/٢ .

(٧) انظر : التسهيل ٧٢ والارتشاف ٢١١٨/٤ وشفاء العليل ٤٠١/١ وشرح التسهيل ٩٠/٢ وشرح الكافية للرضي ١٧٧/٥ .

(٨) أ : " راجح " .

(٩) انظر : الارتشاف ٢١١٩/٤ .

(١٠) هـ : " ودونها " .

(١١) وهو قول ابن الضائع ، انظر : الارتشاف ٢١٢١/٤ والهمع ٢٣٨/٢ .

(١٢) وهو مذهب المبرد والأعلم وابن خروف ، انظر : الارتشاف ٢١٢١/٤ والهمع ٢٣٨/٢ .

(١٣) وهو مذهب الفارسي ، انظر : المسائل الحلبيات ٧٤ ، والارتشاف ٢١٢٢/٤ وحاشية الصبان ٣٢/٢ .

(١٤) أي : المتصرف من الأفعال القلبية .

(١٥) أي : منع وضع (نفس) مكان الضمير الأول نحو : (ظننت نفسي عالمة) ، انظر : الهمع ٢٤٠/٢ .

(عَدِمَ) ، و(فَقَدَ) و(وَجَدَ) ، ويُمنعُ مُطلقًا ، إنْ أُضمِرَ فاعلٌ متصلاً ، وفُسِّرَ بمفعولٍ[1] ، ويجوزُ بمضافٍ إليه خلافًا للأخفش ، وجوَّزَهُ الكسائي[2] إنْ أُبرِزَ .

[استعمالات القول]

مسألة : يُحكى بالقولِ وتصريفِهِ[3] الجُمَلُ ، وفي لَفظِ الملحونةِ خُلْفٌ ، ولا يَلْحَقُ به معناهُ خلافًا للكوفيَّةِ[4] وابن عصفور[5] .

ويُنصبُ مفردٌ كَهِيَ مفعولاً ، وقيل : نَعتُ مَصدرٍ ، ومُرادٌ لفظُهُ خلافًا لقومٍ ، / ٢٢أ / ويُحكى غيرُهُ مُقَدَّرًا مُتِمّ جملة ، وقد يُضافُ (قولٌ) ، و(قائلٌ) إلى مَحكيّ ، ويُغني عنه ، وحذفُهُ كثيرٌ ، ويُزادُ ، وقلَّ حَذفُ مَقُولِهِ[6] ، ويَعمَلُ كـ (ظنَّ) مُطلقًا في لُغةٍ[7] ، وقيل[8] : شرطُها تَضمينُ[9] مَعنَاه ، وبِشَرْطِ[10] الاستفهامِ فقط في لُغةٍ[11] ، وفي المشهورِ : واتّصاله ، أو فصلُهُ بِظَرفٍ أو معمولٍ ، قال الأكثرُ[12] : أو أجنَبيّ ، وكونُهُ مُضارعًا لمخاطبٍ ، قال ابنُ مالك[13] : وحالاً ، وشَنَّعَ أبو حيّان[14]، والسُّهيليّ[15] : وأنْ لا يُعَدَّى باللامِ لمعمولٍ ، وجوَّزَهُ السيرافي[16] في

---

(١) أ : " بمعمول " .

(٢) انظر : الارتشاف ٢١٢٣/٤ .

(٣) أ : " وتصرفه " .

(٤) انظر : الارتشاف ٢١٢٩/٤ والتسهيل ٧٤ وشفاء العليل ٤٠٦/١ وشرح التسهيل ٩٦/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢١٢٩/٤ .

(٦) جملة : " وقل حذف مقوله " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٧) وهي لغة سُلَيم ، انظر : الهمع ٢٤٥/٢ والارتشاف ٢١٢٩/٤ وشرح الأشموني ٣٧٨/١ .

(٨) وهو اختيار ابن جني ، انظر : الهمع ٢٤٥/٢ والارتشاف ٢١٢٩/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١ .

(٩) هـ : " تضمن " .

(١٠) ب : " وشرط " .

(١١) وهي لغة لبعض العرب ، انظر : الارتشاف ٢١٢٨/٤ ، وقال السيوطي : هي لغة جمهور العرب ، انظر : الهمع ٢٤٦/٢ .

(١٢) وهم الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش، انظر: الهمع ٢٤٧/٢ والارتشاف ٢١٢٨/٤ .

(١٣) انظر : التسهيل ٧٣ وشفاء العليل ٤٠٤/١ وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢١٢٨/٤ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢١٢٨/٤ والتصريح ٢١٠/٢ وشرح الأشموني ٣٧٧/١ .

(١٦) انظر : الارتشاف ٢١٢٧/٤ والتصريح ٢٠٤/٢ .

ماضٍ ، والكوفيّة (١) في أمرٍ ، فإنْ فُقِدَ شرطٌ فالحكايةُ ، ويَجُوزُ معَهَا ، بلْ يجبُ في : (أتقول (٢) : زيدٌ منطلقٌ) ، لمن بلغته (٣) عنه .

[همزة التّعدية]

مسـألة : تدخلُ الهمزةُ على (عَلِمَ) و(رَأى) ، فتَنْصِبُ ثلاثةً ، أوّلُها : الفاعلُ، وحُكْمُ الثّاني والثّالث باقٍ ، ومَنَعَ الأكثرُ التّعليقَ ، وقومٌ (٤) : الإلْغَاءَ (٥) ، وثالثهـا : إنْ لمْ يُبْنَ للمفعولِ .

[جواز حذف المفاعيل الثّلاثة أو بعضها]

وحَذْفُها ، وأحدها لِدَليلٍ جَائزٌ ، وأمّا دُونَهُ فَمَنَعَ سيبويهِ (٦) وابنُ البانش (٧) وابنُ طاهر (٨) حَذْفَ الأوّلِ ، والاقتصارَ عليه ، وجوّزَ الأكثرُ حذفَ الأوّلِ دُونَهما ، أو هما دُونَهُ ، والشلوبين (٩) حَذْفَهُ دُونَهما ، والجَرْمي (١٠) : عَكْسَهُ .

[ما ألحق بأعلم في التّعدية إلى ثلاثة]

وألْحَقَ سيبويهِ (١١) بـ أعْلَمَ نبّأ، واللَّخميُّ (١٢) : أنْبَأ وعَرّفَ وأشْعَرَ وأدرى (١٣)،

---

(١) انظر : الارتشاف ٢١٢٧/٤ والتصريح ٢٠٤/٢ .

(٢) ب : " القول " .

(٣) ب : " بلغه " ، وفي هـ : " تبلغه " .

(٤) وهو قول الشلوبين ، انظر : التوطئة ٢٠٧ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٤٩/٢ والارتشاف ٢١٣٦/٤ والتصريح ٢٢٤/٢ .

(٥) أ : " إلغاء " .

(٦) انظر : الكتاب ٧٨/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢١٥٤/٤ والتصريح ٢٢٣/٢ . وابن البانش هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، الإمام أبو الحسن بن البانش ، صنّف : شرح كتاب سيبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٢٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٣٨/١ وغاية النهاية ٨٣/١ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١٣٥/٤ والتصريح ٢٢٣/٢ . وابن طاهر هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، أبو بكر ، نحوي مشهور ، توفي سنة ٥٨٠هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٨/١ وإنباه الرواة ١٩٤/١ .

(٩) د : " الشلوبي " ، وانظر رأيه في التوطئة ٢٠٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢١٣٥/٤ والتصريح ٢٢٣/٢.

(١٠) انظر : الارتشاف ٢١٣٥/٤ .

(١١) انظر : الكتاب ٧٨/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ - ٢١٣٤ والمساعد ٣٨٢/١ .

(١٣) أ : " والفراء وأدري " .

والفرّاءُ : [1] خَبَّرَ وأَخْبَرَ ، والكوفيَّةُ [2] والمتأخِّرون [3] : (حَدَّثَ) ، والأخفش [4] وابن السَّرَّاج [5] : أَظُنُّ [6] وأَحْسَبُ وأَخالُ وأَزْعُم وأَوجد ، وابنُ مالك [7] وقــومٌ : (أرى) الحُلْمِيَّة ، والحريري [8] : (عَلَّمَ) ، والجرجــاني [9] : (اسْــتَعْطَى) ، وبعــضُهُم : (أَكْسَى) ، وما بُنِيَ للمفعولِ فَكَظَنَّ .

---

(1) انظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ والمساعد ٣٨٢/١ .

(2) انظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ .

(3) كالزّمخشري ، انظر : المفصل ٣٤٢ .

(4) انظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ وشرح التسهيل ١٠٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١ والمساعد ٣٨٣/١ .

(5) انظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ .

(6) هـ : " وأظن " .

(7) انظر أيضًا : التسهيل ٧٤ وشفاء العليل ٤٠٩/١ وشرح التسهيل ١٠٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ .

(8) أنظر : شرح ملحة للحريزي ١٢٣ ، وانظر : الارتشاف ٢١٣٣/٤ .

(9) انظر : الارتشاف ٢١٣٤/٤ .

[الفاعل]

الفاعلُ ونائبُهُ ، الفاعلُ المفرَّغ له العاملُ على جِهَةِ وُقُوعِهِ منه ، أو قِيَامِهِ بــه . وزَعَمَ هشامٌ : رافعه الإسْنَاد ، وقومٌ [1] : شَبَهُه للمبتدأ ، وخَلَــف [2] : كونــه فــاعلاً مَعْنًى[3] ، وقومٌ [4] : إحداثه الفِعْلَ [5] ، والكسائي : كونه داخلاً في الوَصْفِ .

ونَصْبُ المفعولِ بِخُروجِهِ ، والجمهورُ : يجبُ تأخيرُهُ ونكْرُهُ . ويُحْـذَفُ مــعَ عاملِهِ ، أو المَصْدَرِ ، أوفعلِ الاثنين ، أو الجماعةِ المؤكّد ، ويُقَدَّرُ في نحو : ﴿ ثُمَّ بَــدَا لَهُمْ ﴾ [6] و " لا يَشْرَبُ [7] الخَمْرَ " [8] مُناسِبٌ .

وقد يُجَرُّ بــ (مِنْ) أو الباءِ الزَّائدةِ ، وتَغْلِبُ في ﴿ كَفَــى ﴾ [9] ، قــال ابــنُ الزُّبيرِ[10] : إنْ كانتْ بِمَعْنى : (حَسِبَ) .

ويُجَرَّدُ عاملُه إنْ كانَ ظاهرًا من علامةِ تثنيةٍ وجمعٍ إلا في لُغَــةٍ : (أكلــوني البراغيث) ، وقيل : هو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وقيل : الثَّاني بَدَلٌ . ويُحْذَفُ [11] لِقَرِينةٍ ، كَجَوَابِ

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٢١/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٢١/٣ . وهو خلف الأحمر البصريّ ، أبو محرز بن حيّان ، كان راويــة ثقــة ، صنف : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان شعر ، توفي في حــدود ســنة ١٨٠هــ . انظر : بغية الوعاة ٥٥٤/١ وإنباه الرواة ٣٨٣/١ – ٣٨٥ والأعلام ٣١٠/٢ .

(٣) أ ، د ، هـ : " معنى الفاعلية " .

(٤) وهم بعض الكوفيين ، انظر : الهمع ٢٥٤/٢ و الارتشاف ١٣٢٠/٣ .

(٥) هـ : " للفعل " .

(٦) سورة يوسف ، آية ٣٥ .

(٧) جملة : " ولا يشرب الخمر " ساقطة من أ ، هـ .

(٨) هذا جزء من حديث شريف ، انظر : صحيح البخاري كتاب (المظالم والغصب) ، باب (النهي بغيــر إذن صاحبه) ٥٩٦/١ ، وكتاب (الأشربة) باب (قول الله تعالى: إنّما الخمر والميسر والأنصاب ...) ١٢٨/٣ وكتاب (الحدود) باب (لا يشرب الخمر) ٣٩١/٣ . وصحيح مسلم كتاب (الإيمان) بــاب (نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس) ٥٧. وسنن النسائي كتاب (الأشــربة) بــاب (ذكــر الروايات المغلظات في شرب الخمر)٨٤٨ . وسنن أبي داود كتاب (السنة) باب (الدليل على زيــادة الإيمان ونقصانه) ٧٠٣ .

(٩) وهي من قوله تعالى : ﴿ وكَفَى باللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا ﴾ سورة النساء آية ٤٥ .

(١٠) وابن الزبير هو علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي المعروف بابن الكوفي ، نحوي أديــب مــن أهل الكوفة ، له تصانيف منها : معاني الشعر ، والفرائد والقلائد في اللغة ، توفي سنة ٣٤٨هــ . انظر: بغية الوعاة ١٩٥/٢ وإنباه الرواة ٣٠٥/٢ – ٣٠٦ ومعجم الأدباء ١٥٣/١٤– ١٥٦ .

(١١) أي : عامل الفاعل .

نَفيٍ ، أو استفهامٍ ، ولا / ٢٢ب / يُقَاسُ :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ [١] ... ...

وقيل : يجوزُ إنْ أُمِنَ ، وجوَّزَ قومٌ : (زَيْدٌ عمرًا) ، أي : (لِيَضْرِبْ) لِدَليلٍ .

[الفصل بين الفعل وفاعله]

مسألة : الأصلُ أنْ يَلِي [٢] فِعلَهُ ، وقدْ يُفْصَلُ بمفعولٍ ، لا إنْ [أُلْبِسَ خِلافًا لابن الحاجّ [٣] في مُقَدَّرِ الإعْرابِ ، أو كانَ ضميرًا غيرَ مَحْصُورٍ ، ويجبُ إنْ كانَ] [٤] المفعولُ ضميرًا ، ويُؤخَّرُ ما حُصِرَ منهما بـ (إنَّما) ، وكذا (إلا) [٥] خلافًا للكسائي [٦] مُطلقًا ، وللفرَّاء [٧] وابنِ الأنباري [٨] في حَصْرِ الفاعلِ ، وحُكْمُ المتَّصلِ بضميرٍ مَرَّ [٩] .

[نائب الفاعل]

مسألة : يُحْذَفُ لِغَرَضٍ كـ : عِلْمٍ وجَهْلٍ [١٠] وضعةٍ ورِفْعَةٍ وخَوْفٍ وإبْهَامٍ ووَزْنٍ وسَجْعٍ وإيجازٍ ، فينوب عنه المفعولُ به فيما له ، ويُقَامُ الثَّاني من بابِ : (أَعْطَى) ، إذ لا لَبْسَ ، ومَنَعَهُ قومٌ ، وثالثُها : إنْ كانَ نكرةً والأوَّلُ مَعْرِفةً ، ورابعُهما : قبيحٌ .

---

(١) البيت من الطويل ، وتمامه :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٣٤٥/١ وشرح المفصل ٨٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٩٢/١ – ١٩ ولنهشل بن حرّي النهشلي في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ والخزانة ٣٠٣/١ ، ولضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٣ والتصريح ٢٥٦/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٨٢/٣ والمغني ٣٨٤/٢ وشرح الأشموني ٣٩٣/١ وأوضح المسالك ٨٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٦٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/١ وشرح التسهيل ١٨٨/٢ – ١١٩ .

(٢) أي : الفاعل .

(٣) انظر : الارتشاف ١٣٤٨/٣ والتصريح ٢٨٧/٢ .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٥) هـ : " بإلا " .

(٦) انظر : الارتشاف ١٣٤٩/٣ وشفاء العليل ٤٢٢/١ وشرح التسهيل ١٣٤/٢ وشرح الأشموني ٤٠٦/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٣٤٩/٣ وشرح الأشموني ٤٠٦/١ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٣٤٩/٣ وشرح الأشموني ٤٠٦/١ والمساعد ٤٠٦/١ ـ ٤٠٧ .

(٩) في مبحث الضمير من هذا الكتاب ص ٣٧ وما بعدها .

(١٠) كلمة : " جهل " ساقطة من أ .

و (ظَنَّ) و (أعلَمَ) ، خِلافًا لقومٍ إنْ أُمِنَ ، ولمْ يكنْ جملةً ، ولا ظرفًا ، قيل[1] : ولا نكرة ، والأوّلُ أوْلَى [2] ، لا ثانيَ (اختار) [3] ، وثالث (أعلَم) [4] على الصَّحيحِ فيهما .

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

فإنْ فُقِدَ ، قال الكوفيَّةُ [5] والأخفشُ [6] : أوْ لا [7] ، قيل [8] : وتأخَّرَ ، فمصدرٌ مُتَصَرِّفٌ [9] لا لتوكيدٍ ، ولو مُضمرًا دلَّ عليه [10] غيرُ العاملِ ، قيل : أو هو ، لا صِفتُه [11] خِلافًا للكوفيَّةِ [12] ، أو ظَرْفٌ مُختصٌ مُتَصَرِّفٌ ، وفي غيرِهِ ومُقَدَّرٍ وصفتِهِ خُلفٌ [13] ، أو مجرور بزائدٍ ، وكذا غيره ، وقال هشام [14] : النَّائبُ ضميرٌ [مُبْهَمٌ ، والفرَّاءُ [15] : الحَرفُ ، وابنُ درستويه [16] والسُّهيليّ [17]

---

(١) كلمة : " قيل " ساقطة من أ .

(٢) أ : " لولا " .

(٣) أي : إنْ كان من باب (اختار) تعيّن الأول وامتنع إقامة الثاني ، انظر : الهمع ٢٦٤/٢ .

(٤) أي : لا يجوز إقامة الثالث من باب (أعلم) ، انظر : الهمع ٢٦٥/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٣٣٩/٣ وشرح الأشموني ٤٢١/١ والتصريح ٣٢٤/٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٣٣٨/٣ وشرح الكافية للرضي ٢١٥/١ وشرح الكافية الشافية ٢٧٢/١ وشرح التسهيل ١٢٨/٢ وشرح الأشموني ٤٢٢/١ والتصريح ٣٢٥/٢ والنهاية لابن الخباز ٦٥١/٣ .

(٧) أي : يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند الكوفيين والأخفش . انظر : الهمع ٢٦٥/٢ .

(٨) قال أبو حيان : ونقل الدهان أنّ الأخفش شرط في جواز إقامة المصدر وظرف الزمان مع وجود المفعول به أنْ يتقدَّما على المفعول به ، فإنْ تأخّر لمْ يَجُزْ ، فتقول : ضُرِبَ الضَّرْبُ الشَّديدُ زيدًا ، وضُرِبَ يومُ الجمعة زيدًا . انظر : الارتشاف ١٣٣٩/٣ .

(٩) أ : " متأخر " ، وفي هـ : " منصوب " .

(١٠) أ : " دل معنى " .

(١١) د : " لا صفة " .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٣٣٣/٣ .

(١٣) فالبصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، انظر : الهمع ٢٦٧/٢ والارتشاف ١٣٣٤/٣ .

(١٤) انظر:الارتشاف ١٣٣٦/٣، ونقل الصبان ذلك عن ابن هشام الخضراوي، انظر: حاشية الصبان ٦٦/٢.

(١٥) انظر : الارتساف ١٣٣٦/٣ .

(١٦) انظر : الارتشاف ١٣٣٦/٣ والتصريح ٣١٠/٢ وشرح الاشموني ٤٢٠/١ .

(١٧) انظر : نتائج الفكر ٢٨٣ – ٢٨٤، وانظر أيضًا : التصريح ٣١٠/٢ وشرح الأشموني ٤٢٠/١ .

والرَّنْدِي [1] : ضميرُ] [2] المصدرِ ، فَعَلَى الأصحِّ لا يُقَدَّمُ ، والجمهور : لا يُقَامُ مفعولٌ له ، وتمييزٌ . ويخيَّرُ في مصدرٍ وغيرِهِ ، وقَدَّمَهُ ابنُ عصفور [3] ، وابنُ مُعْطٍ [4] : المجرور . وأبو حيَّان [5] : المكان ، وهو المختار ، ويُنْصَبُ غيرُ النَّائبِ بتعدِّيهِ [6] ، وقيل [7] : بالأصلي [8] .

ويُقامُ في (كانَ) ، قيل [9] : ضميرُ المصدرِ ، وقيل [10] : ظرفٌ أو مجرور معمول ، وعليهما يُحْذَفُ جزآها ، وجوَّزَ الفرَّاءُ [11] إقامةَ الخبرِ المفردِ ،و(كِيْنَ يُقام)، و(جُعِلَ يفعلُ) فارغًا ، والكسائي [12] : بِنِيَّةِ المجهولِ ، وفي اللازمِ : ضميرُ مَصْدَرٍ أو مجهولٍ ، أو فارِغٌ ، أقوالٌ [13] .

[هل يكون الفاعل ونائبه جملة ؟]

مسألة : لا يكونُ الفاعلُ ونائبهُ جملةً ، وثالثُها [14] : يجوزُ إنْ كانَ قلبيًا وعُلِّقَ .

---

(1) انظر : الارتشاف ١٣٣٧/٣ وشرح الأشموني ٤٢٠/١ والتصريح ٣١٠/٢ . والرندي هو عمر بن عبد المجيد الرندي ــ بضم الراء وسكون النون ــ أبو علي ، الأستاذ النحوي . انظر : بغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(2) مابين المعكوفين ساقط من ب بسبب انتقال النظر .

(3) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٩/١ والمقرب ٨٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٣٩/٣ .

(4) انظر : الفصول الخمسين ١٧٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٣٩/٣ .

(5) انظر : الارتشاف ١٣٣٩/٣.

(6) د : " بتعدية " ، بالتاء المربوطة .

(7) وهو اختيار الزمخشري ، انظر : المفصل ٣٤٣ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٧٠/٢ .

(8) د : " بالأصل " .

(9) وعليه السيرافي وابن خروف ، انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٦٧/٢ والارتشاف ١٣٢٦/٣ والهمع ٢٧١/٢ .

(10) وعليه ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ والمقرب ٨٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٢٦/٣ والهمع ٢٧١/٢ .

(11) انظر : الارتشاف ١٣٢٦/٣ - ١٣٢٧ وشفاء العليل ٤٢٠/١ وشرح التسهيل ١٣٠/٢ وحاشية الصبان ٧٠/٢ وإصلاح الخلل ١٩٦ .

(12) انظر : التصريح ٣١٨/٢ والارتشاف ١٣٢٧/٣ .

(13) قال السيوطي : إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال ، وهي : أنه المصدر ، أو ضمير المجهول ، أو أنّه فارغ لا ضمير فيه كما هو مذكور . انظر : الهمع ٢٧١/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٢٧/٣ .

(14) أمّا المذهب الثاني فهو الجواز ، انظر : الهمع ٢٧٢/٢ .

[رافع المضارع المجرّد من النّاصب والجازم]

المضارعُ يُرفعُ إذا تَجَرَّدَ من نَاصِبٍ وجَازِمٍ ، وهو رافِعُهُ عندَ الفرّاء [1] وابنِ مالك [2] وابنِ الخبّازِ [3] ، وقيل [4] : تَعَرّيه من العواملِ اللّفظيّة مُطْلقًا ، [وقيل [5] : الإهمالُ ، وقيل [6] : نفسُ المضارعة ، وقيل : السّببُ الذي أوْجَبَ إعْرابَهُ] [7] ، / ٢٣أ / وقال البصريّةُ [8] وقُوعُهُ موقعَ الاسْمِ ، والكسائي [9] : الزّوائدُ .

[خاتمة]

خاتمة : أثبتَ بعضُهم الرّفْعَ بالمجاورةِ ، والأعلَمُ [10] : بالإهمالِ في نحو : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [11] ، وابنُ عصفور [12]: يُرْفعُ العددُ المجرّدُ [13] المتعاطِفُ ، فإنْ حُذِفَ العاطفُ وُقِفَ ، وجوّزَ سيبويهِ إشْمامَ وَاحدِ الضّمّة ، ونَقْلَ همزةِ أرْبَعَةٍ [14] إلى ثلاثةٍ ، ومَنَعَهما غيرُه .

* * *

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٣٦/٣ والتصريح ٢٨٣/٤ وشرح الأشموني ١٧٨/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٣/٥ .

(٢) انظر : التسهيل ٢٢٨ وشرح التسهيل ٥/٤ .

(٣) ابن الخبّاز هو أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي ، الشيخ شمس الدين بن الخباز الإربلي ، له من المصنفات : النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي سنة ٦٣٧هـ ، وقيل : ٦٣٩هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٠٤/١ وشذرات الذهب ٢٠٢/٥ - ٢٠٣ والبداية والنهاية ١٨٠/١٣ .

(٤) وهو مذهب جماعة من البصريين ، وعُزي للفراء والأخفش . انظر : الهمع ٢٧٤/٢ .

(٥) وهو قول الأعلم ، انظر : الارتشاف ١٠٧٦/٣ والهمع ٢٧٤/٢ .

(٦) وهو قول ثعلب ، انظر: الهمع ٢٧٤/٢ والتصريح ٢٨٤/٤ وشرح الأشموني ١٧٨/٣ .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من جـ .

(٨) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ والتصريح ٢٨٣/٤ وشرح الكافية الشافية ١٠٧/٢ وشرح الأشموني ١٧٨/٣ وشرح التسهيل ٥/٤ .

(٩) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ والتصريح ٢٨٤/٤ وشرح الأشموني ١٧٨/٣ وشرح الرضي على الكافية ٢٥/٥ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٠٧٦/٣ .

(١١) سورة الأنبياء ، آية ٦٠ .

(١٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/١ - ١٠٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٠٧٦/٣ .

(١٣) كلمة : " المجرد " ساقطة من د .

(١٤) كلمة : " أربعة " ساقطة من أ .

الكتاب الثّاني

في الفضلات

الكتاب الثاني : في الفضلات

[المفعول به]

المفعول به : اختُلِفَ في ناصبِهِ ، فالبصريَّةُ [1] : عاملُ الفاعلِ [2] ، وقيل [3] : هُمَا ، وقيل [4] : كَوْنُه مفعُولا ، وقيل : نُصِبَ الكلُّ تشبيهًا به ، وسُمِعَ رَفْعُهُ ، ونَصْبُ الفاعلِ ، ورَفْعُهُما ونَصْبُهُما ، وهو الواقعُ عليه الفِعلُ .

[وجوب تقديم المفعول به ووجوب تأخيره]

ويجبُ تقديمُهُ إنْ تضمَّنَ شَرْطًا أو استفهامًا ، خلافًا للكوفيَّةِ [5] فيما قُصِدَ به استثبات [6] ، أو أُضيفَ إليهما ، أو نصبه فاصلاً جواب (أمّا) ، أو أمرٌ فيه الفاءُ ، أو كانَ معمولَ مُفسِّرِ الجواب ، أو (كمْ) الخبريَّة إلا في لُغَيَّة .

وتأخيرُهُ [7] إنْ كانَ (أنَّ) أو (أنْ) ، أو معَ فِعلِ تَعَجُّبٍ ، وموصولِ بحرفٍ ، أو جازمٍ ، لا عليه [8] ، أو لامِ ابتداء ، أو قَسَمٍ ، أو قَدْ [9] ، أو سَوفَ ، أو قلَّما ، أو رُبَّما ، ونحو : (ما زيدٌ عمرًا [10] إلا يضرب) .

قال الرَّندي [11] : و(ضرب القوم بعضهم بعضًا) ، وقوم : مفعول الأمرِ والنَّهي ، ويجوزُ فيما عدا ذلك .

وإذا قُدِّمَ أفادَ الاختصاصَ ، خلافًا لابنِ الحاجبِ ما لمْ يكنْ مُستَحقًّا ، والمختارُ

---

(1) مذهب البصريين أنّ المفعول به منصوب بالفعل وحده . انظر : التصريح ٣٩٧/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١ .

(2) كلمة : " الفاعل " ساقطة من د .

(3) أي : الفعل والفاعل ، وهو قول الفراء . انظر : الهمع ٧/٣ والتصريح ٣٩٧/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١ .

(4) وهو قول خلف الأحمر . انظر : الهمع ٧/٣ والتصريح ٣٩٧/٢ وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١ .

(5) انظر : الارتشاف ١٤٦٨/٣ .

(6) ب ، و : " استئناف " . ذهب الكوفيون إلى أنّ الاستفهام الذي يُقصد به الاستثبات لا يلزم الصدر ، وحكى الكسائي : (ضرب مَن منا) ، و(تفعل ماذا) . انظر : الارتشاف ١٤٦٨/٣ والهمع ١١/٣ .

(7) د : " وتأخّره " .

(8) نحو : (لم أضرب زيدًا) ، فلا يُقدّم المفعول به على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم . انظر : الهمع ١١/٣ .

(9) عبارة : " أو قد " ساقطة من د .

(10) د : " وعمرو " .

(11) د : " الزندي " بالزاء المعجمة ، وانظر رأي الرّندي في الارتشاف ١٤٧١/٣ .

أنَّهُ غيرُ الحَصْرِ ، وِفاقًا للسُّبْكي [1] .

[حذف المفعول به]

ويُحْذَفُ المفعولُ ، لا نائبٌ ، ومُتَعَجَّبٌ منه ، وجوابٌ ، ومحصورٌ ، ومحذوفٌ[2] عامِلُهُ حَتْمًا ، وكذا نحو : (زيد ضربته) خِلافًا للكوفيَّةِ ، ويُنْوَى إلا لِتَضمينِ الفِعْلِ اللُّزوم ، أو الإيذان بالتَّعميمِ [3] ، أو غرض حذف الفاعل ، ومَتَى حُذِفَ بعدَ (لوْ) فهو جوابها غالبًا ، ويُجَرُّ بالباءِ الزَّائدةِ كثيرًا [4] مفعولُ (عَرفتُ) ونحوه ، ونحو : ﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ [5] ، وقليلاً في ذي اثنين ، ونحو : " كفى بالمرءِ كَذِبًا أنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ " [6] .

[تعدّد المفعول به]

مسـألة : إذا تعدّدَ مفعولٌ في غيرِ (ظَنَّ) فالأصلُ تقديمُ فاعِلٍ مَعْنًـى ومـا لا يُعَدَّى بِحَرفٍ ، ومِنْ ثَمَّ جَازَ خِلافًا لهشامٍ [7] : (أَعْطَيْتُ دِرْهَمَـهُ زَيْـدًا) و(دِرْهَمَـهُ أعْطيتُ) / ٢٣ب / ، وثالثُها : يُمْنَعُ الأوَّلُ دُونَ الثَّاني ، وامتنعَ خلافًـا للكوفيَّـةِ [8] : (أعْطَيتُ مالكَهُ الغلامَ) ، ويَجِبُ ويُمنعُ لِمَا مرَّ .

[جواز حذف ناصب المفعول به ووجوبه]

مسـألة : يُحْذَفُ عامِلُهُ قِياسًا [9] لقرينةٍ ، ويَجِبُ سماعًا في مَثَلٍ ، وشِبْهه ـ لا إنْ لـمْ يكثرْ اسْتِعمالُـهُ خِـلافًـا للـزَّمخشري [10] ـ كـ : " الكِلابَ علـى

---

(١) والسبكي هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى ، ابن سليم السبكي ، تقي الدين، أبو الحسن الفقيه الشافعي النحوي اللغوي المقرئ ، قرأ النحو على أبي حيان ، صنَّف : تفسير القرآن ، ونيل العلا في العطف بـ " لا " ، وكشف القناع في إفادة " لولا " الامتناع ، وغير ذلك كثير ، قال السيوطي : وله ذكر في جمع الجوامع ، توفي سنة ٧٥٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١٧٦/٢ – ١٧٨ .

(٢) ب : " محذوف " بدون واو .

(٣) نحو : ﴿ يُحْيِي ويُمِيتُ ﴾ سورة البقرة ، آية ٢٥٨ ، ويعطي ويمنع ، انظر : الهمع ١٤/٣ .

(٤) جـ ، و : " وكثيرًا " .

(٥) سورة البقرة ، آية ١٩٥ .

(٦) حديث شريف ، انظر : سنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (في التشديد في الكذب) ٧٤٨ ، وهو في سنن أبي داود برواية " كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٤٦٦/٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٤٦٦/٣ .

(٩) كلمة : " قياسًا " ساقطة من ب ، و .

(١٠) انظر : المفصل ٧٣، وانظر : أيضًا : شرح الكافية للرضي ٣٣٩/١ والارتشاف ١٤٧٦/٣ .

البَقَرِ " [1] ، ﴿ انتَهُوا خَيْرًا ﴾ [2] ، " أَحَشَفًا وسُـوءَ كَيْلَـةٍ [3] " [4] ، " مَـنْ أَنْـتَ زَيْـدًا " [5]، " كُلُّ شيءٍ ولا هذا " [6] ، " هذا ولا زَعَمَاتِك " [7] ، " إِنْ تأتني فأَهْلَ اللَّيلِ وأَهلَ النَّهارِ " [8] ، " ديارَ الأحبابِ " [9] ، " عَذِيرَكَ " [10] .

وكذا (مَرْحَبًا) ، و(أَهْلاً) و(سَهْلاً) خبرًا [11] ، لا دُعاءً فمن بابِ المَصْدَرِ ، وقِيل : مَصْدَرٌ مُطْلَقًا ، وقيل [12] : يُجْعَلُ المنصُوبُ مُبتدأً أو خبرًا ، فيلزَمُ حَذْفُ مُتمِّه ، والأصَحُّ أنَّ منه (سُبُوحًا) و(قُدُوسًا) [13] على النَّصْبِ .

[التَّحذير]

ومنه ما نُصِبَ تَحْذِيرًا [14] إنْ كانَ (إيَّا) ، أو مُكرَّرًا، أو مُتَعاطِفًا، وإلا فيجوزُ إظْهارُهُ ، وأجازَهُ قومٌ معَ المُكرَّرِ ، ولا يُحذَفُ عاطفٌ بعدَ (إيَّا) إلا بِنَصْبِ المحـذُورِ بإضْمارِ آخَرِ ، أو جَرٌّ بـ (من) ، ويكفي تقديرُها في (أنْ تَفْعَلَ) .

---

(1) انظر المثل في : جمهرة الأمثال ١٤١/٢ ومجمع الأمثال ٢٢/٣ .

(2) سورة النساء ، آية ١٧١ .

(3) هـ : " كيل " .

(4) انظر : المثل في جمهرة الأمثال ٨٥/١ ومجمع الأمثال ٣٦٧/١ .

(5) انظر : الكتاب ٣٥١/١ . قال السيوطي : وأمَّا (مَنْ أنت زيدًا ؟) فأصله أنَّ رجلاً غير معروف بفضل تسمَّى بزيد ، وكان زيدٌ مشهورًا بالفضل والشجاعة ، فلمَّا تسمَّى الرجلُ المشهور باسم ذي الفضل قيل له: (من أنت زيدًا ؟) على جهة الإنكار عليه ، كأنَّه قال : مَنْ أنت تذكر زيدًا ، أو ذاكرًا زيدًا ؟ وفي قولهم : مَنْ أنت ؟ تحقير للمخاطب . انظر : الهمع ٢٠/٣ .

(6) انظر : الكتاب ٣٣٨/١ . قال السيوطي : ومعناه : ائت كل شيء ولا تأتِ هذا ، أو اقرب كلَّ شيء ولا تقرب هذا . انظر : الهمع ٢٠/٣ .

(7) انظر : الكتاب ٣٣٧/١ . قال السيوطي : معناه : أنَّ المخاطب كان يزعم زعمات ، فلمَّا ظهر خلافُ قوله قيل له هذا الكلام ، و(هذا) مبتدأ خبره محذوف ، أي : هذا الحقّ . انظر : الهمع ٢٠/٣ .

(8) انظر:الكتاب ٣٥٣/١ . قال السيوطي : فالمعنى : تجد مَنْ يقوم لك مقام أهلك في اللّيل والنّهار . انظر : الهمع ٢٠/٣ .

(9) قال السيوطي : معناه : اذكرْ ديارَ الأحباب . انظر : الهمع ٢١/٣ .

(10) قال السيوطي : معناه : احْضِرْ عاذِرَكَ . انظر : الهمع ٢١/٣ .

(11) د : " خبر " .

(12) هـ : " وقد " .

(13) قال السيوطي : وأمّا سُبّوح وقُدّوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على إضمار (مذكورك) فليسا بمصدرين ، وبالنّصب على إضمار: ذكرت سبوحًا قدوسًا، أيْ : أهْلَ ذلك . انظر: الهمع ٢٣/٣ .

(14) أي : من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يَظْهر : بابُ التّحذير . انظر : الهمع ٢٤/٣ .

ويُعطَفُ المحذورُ على (إيَّاي) ، و(إيَّانا) [1] ، وعلى (إيَّــاك) وإخْوَتِــه ، و(نَفْسِكَ) وشبهه [2] من المخاطب ، ويُضمَرُ ما يَليقُ كـ (نحّ) ، و(اتّقِ)، وقيل : لِكُلٍّ [3] ناصبٌ ، ولا يُحذرُ [4] من ظاهرٍ ، وضميرِ غائبٍ إلا مَعْطوفًا ، والضَّميرُ هنـا مُؤكِّدًا ، ومعطوفًا عليه كغَيْرِه [5] .

[الإغراء]

ومنه [6] ما نُصِبَ إغراءً بإضمَارِ (الْزَمْ) إنْ عُطِفَ أو كُرِّرَ ، ويجوزُ إظهارُهُ دُونهما ، ولا يكونُ ضَمِيرًا ، وقدْ يَرْفَعُ مُكَرَّرًا [7] ، وإنَّما يُعْطَفُ فيهما بالواوِ ، ويجوزُ كَوْنُ تاليها مفعولاً معَه .

[الاختصاص]

ومنه [8] ما نُصِبَ على الاخْتِصَاصِ ، قال سيبويهِ [9] : بتقديرِ (أعْني) ، وهو (أي) [10] بعدَ ضميرِ مُتكلِّمٍ، وقَلَّ بعدَ مُخاطَبٍ وغائبٍ في تأويلِهِ، خلافًا للصفَّارِ[11] ، وحُكْمُها كالنِّداءِ إلا حَرْفَه [12] ، ووَصْفُها بإشَارةٍ .

وقال السِّيرافي [13]: مُعْربةٌ مبتدأ أو خبرٌ [14]، والأخفش [15]: مُنادَى [ومَتْبُوعُها

---

(١) ب : " وإيّاك " .

(٢) د : " شبه " بدون واو .

(٣) د : " لكمال " .

(٤) د : " ولا يحذف " .

(٥) عبارة : " عليه كغيره " ساقطة من هـ .

(٦) أي : من المنصوب مفعولاً بـه بإضـمار فعـل واجـب الإضـمار : بـابُ الإغـراء ، انظـر : الهمع ٢٧/٣ .

(٧) أ ، د ، هـ : " مكرر " بالرفع .

(٨) أي : من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار ، انظر : الهمع ٢٩/٣ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٤٠/٢ .

(١٠) د : " دهوى " .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٢٤٧/٥ .

(١٢) أ ، هـ : " لا حرفه " .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢٢٤٧/٥ والتصريح ١٢٤/٤ وشرح الأشموني ٨٣/٣ .

(١٤) د : " أو خبره " .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢٢٤٧/٥ والتصريح ١٢٤/٤ وشرح الأشموني ٨٣/٣ والمساعد ٢٦٥/٢ .

مرفوعٌ ، ولا يُزَادُ عليه] [١] ، ويقومُ مَقامها مَنصُوبًا [٢] ، مُعَرَّفٌ بـ (أَلْ) أو إضَافةٍ، قال سيبويهِ [٣] : والأكثرُ : بَنُو ، ومَعْشَر ، وأهْل ، وآل ، وأبو عمرو [٤] : لا يُنْصَبُ غيرُها ، وقَلَّ عَلَمًا ، ولا يَقَدَّمُ مَنصُوبٌ على الضَّميرِ .

[المنادى]

ومنه [٥] المنادى : ويُقَدَّرُ (أَدْعو) [٦] و(أنادي) إنْشاء ، وقيل : ناصِبُهُ القَصدُ[٧] ، وقيل [٨] : الحَرْفُ نِيَابةً [٩] ، وقِيل : اسمُ فِعْلٍ ، وقيل : فِعْلاً [١٠] .

وهو همزةٌ : لِقَريبٍ ، و(أيْ) : له ، أو لِبَعيدٍ ، أو مُتَوَسِّطٍ ، أقوالٌ . ويا ، وأَيَا، وهَيَا ، وآي ، و(آ) لِبَعيدٍ حقيقةً ، أو حُكْمًا . وقد يُنادى بـ (يا) القَريبُ ، وقيل[١١] : مُشْتَرَكةٌ بينهما ، قيل : والمتوسِّطُ ، وزَعَمَ الجوهري [١٢] : (أيَا) مُشْتَرَكة ، وبعضُهُمْ [١٣] : الهمزة للمتوسِّطِ ، و(يَا) للقَرِيبِ . وابنُ السِّكِّيت [١٤] : (هاءَ) (هَيَا) /١٢٤أ / بَدَلاً [١٥] ، والجمهورُ : تختصُّ (وا) بالنُّدبةِ .

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، هـ .

(٢) وردت كلمة : " منصوبًا " هكذا بالنصب في كل النسخ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٤٣/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢٢٤٨/٥ . وهو أبو عمرو بن العلاء بن عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٥٤هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٣١/٢ - ٢٣٢ .

(٥) أي : من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار . انظر : الهمع ٣٣/٣ .

(٦) أ ، ب ، هـ : " أدعوا " ، وفي د : " دعوى " .

(٧) د : " العقد " .

(٨) وهو مذهب الفارسي ، انظر : الهمع ٣٢/٣ والارتشاف ٢١٨٠/٥ .

(٩) هـ : " بنيابته " .

(١٠) أي : الناصب له حرف النداء على أنّه فعل ، انظر : الهمع ٣٤/٣ والارتشاف ٢١٧٩/٥ .

(١١) قاله أبو حيّان ، انظر : الارتشاف ٢١٧٩/٥ .

(١٢) قال ابن هشام ردًا على كلام الجوهري : " وليسَ كذلك " ، انظر : مغني اللبيب ٥٠/١ ، وانظر أيضًا : الجنى الداني ٤١٩ .

(١٣) قال ابن هشام : ونقل ابن الخباز عن شيخه أنّ الهمزة للمتوسط ، انظر : مغني اللبيب ٣٦/١ .

(١٤) انظر : الإبدال لابن السكيت ٨٩ . وابن السكيت هو يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف بن السكيت ، كان عالمًا بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة ، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب ، له : إصلاح المنطق ، والإبدال ، انظر : بغية الوعاة ٣٤٩/٢ وإنباه الرواة ٥٦/٤ - ٦٣ وطبقات النحويين ٢٠٢ - ٢٠٤ ومعجم الأدباء ٥٠/٢٠ - ٥٢ .

(١٥) أي : هاء (هيا) بدلٌ من همزة (أيا) ، انظر : الهمع ٣٦/٣ والارتشاف ٢١٧٩/٥ .

[نصب المنادى وبناؤه]

وإنَّما يظهرُ نَصبُ مُضَافٍ وشبهِهِ ، ونكرةٍ لمْ تُقْصَدْ ، ويُبنى على ما يُرْفَعُ بـه لفظًا أو تقديرًا : عَلَمٌ مفردٌ ، ونكرةٌ مقصُودةٌ ، وزَعَمَ الرِّيَاشي [1] إعْرابَهما .

فإنْ وُصِفَتْ فَشِبْهُهُ [2] المضافِ ، وقيل [3] : يجوزُ البناءُ والنَّصبُ ، وقيـل [4] : إنْ كانَ فيه ضميرُ غَيْبَةٍ وَجَبَ النَّصبُ ، أو خِطَابٌ فالرَّفْعُ ، وجوَّزَ ثعلـب [5] ضَمَّ : (حسن الوجه) ، والكوفِيَّةُ [6] : نَصبَ : (اثنى عشر) ، وبَعْضُهُمْ [7] : كـلُّ مُثَنًّـى وجَمْعٍ ، ومَنَعَ الأصْمَعي [8] نداءَ النَّكرةِ مُطْلَقًا ، والمازنيّ [9] : بلا قَصْدٍ ، والكوفيَّةُ[10]: إنْ لمْ تكنْ خَلَفَ موصُوفٍ ، ولا يُفْصَلُ بين مُضَافٍ باللام ، وقدْ يعملُ عاملُهُ في مصدرٍ وظَرْفٍ ، ويُحْذَفُ تنوينُ منقوصٍ ، لا ياؤهُ خلافًا ليونس [11] ، فـإنْ كـانَ ذا واحـدٍ فَوِفاقًا .

[تنوين المنادى]

ويُنوَّنُ مُنادىً للضرورةِ ، والاخْتِيَارُ عندَ الخليل [12] وسيبويهِ [13] [بَقَاءُ الضمِّ ،

---

(1) انظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ . والرياشي هو العباس بن الفرج ، أبو الفضل الرياشي ، له كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، مات مقتولاً بالبصرة سنة ٢٥٧هـ . انظر : بغية الوعـاة ٢٧/٢ وطبقـات النحـويين ٩٧ - ٩٩ ومعجم الأدباء ٤٤/١٢ - ٤٦ .

(2) هـ : " فشبيه " .

(3) القول للكسائي ، انظر : الهمع ٣٩/٣ والارتشاف ٢١٨٤/٤ وشرح الكافية للرضي ٣٤٨/١ .

(4) القول للفرّاء ، انظر : الهمع ٣٩/٣ والارتشاف ٢١٨٤/٤ والمساعد ٤٩٢/٢ .

(5) انظر : التسهيل ١٨٠ وشرح الكافية للرضي ٣٥٩/١ والارتشاف ٢١٨٧/٤ وشرح التسهيل ٣٩٣/٣ .

(6) انظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ والمساعد ٤٨٩/٢ .

(7) أي : بعض الكوفيين ، انظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ والهمع ٣٨/٣ .

(8) الأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الله بن علي بن أصمع ، أبو سـعيد الأصـمعي ، البـصري اللغوي، صنَّف غريب القرآن ، واشتقاق الأسماء ، وله غير ذلك كثير ، توفي سنة ٢١٦هـ . انظـر : بغية الوعاة ١١٢/٢ - ١١٣ وغاية النهاية ٤٧٠/١ .

(9) انظر : الارتشاف ٢١٨٣/٤ .

(10) انظر : الارتشاف ٢١٨٤/٤ .

(11) انظر : التسهيل ١٨٠ وشفاء العليل ٨٠٧/٢ وشرح الكافية للرضـي ٣٤٩/١ والارتـشاف ٢١٩٠/٤ وشرح التسهيل ٣٩٥/٣ وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢ .

(12) انظر : المساعد ٥٩٠/٢ وشرح الأشموني ٢٨/٣ والخزانة ٤٣٠/١ والارتشاف ٢١٩٠/٤ والإيـضاح في شرح المفصل ٢٥٧/١ .

(13) انظر : الكتاب ٢٠٥/٢ .

وقوم : النَّصب ، وابن مالك [١] : الأول [٢] في العَلَم ، والثّاني [٣] في النّكرة ، وعندي عكسُهُ] [٤] .

[حذف النّداء اختصارًا]

مسألة : يُحْذَفُ [٥] حرفُ النّداء إلا مع : (الله) ، والمُستَغاث ، والتَّعَجُّبِ ، والمندوبِ ، ومَنَعَهُ البصريَّة [٦] اختيارًا معَ اسمِ الجنسِ والإشارةِ ، وفي نكرةٍ لمْ تُقْصَدْ ، وحَذْفُ المُنادى دُونَهُ خُلْفٌ [٧] ، وقدْ يُفصلُ بأمْرٍ .

[ما لا ينادى]

والأصَحُّ : لا يُنادَى ضميرٌ وإشارةٌ بِحَرفِ الخِطَابِ ولا مُضافٌ لِكافٍ ، ولا مَعْرِفةٌ بـ (ألْ) في السَّعةِ خلافًا للكوفيَّة [٨] إلا (الله) و(المحكيّ) ، قال المبرّد [٩]: والموصُول ، وابنُ سعدان [١٠] : والجِنْس المشبَّه به ، لا ذو عَهْديَّةٍ وغَلَبَةٍ ، ولَمْحٍ بِحَالٍ.

[نداء اسم الإشارة]

مسألة : إذا نُودِيَ إشارةٌ وُصِفَ بذِي (ألْ) مرفوع ، فإنْ استَغنى عنه جازَ نَصبُهُ ، أو (أيّ) : ضُمَّ ، وتُلِيَ بـ (هاء) التَّنبيه عوَضًا من الإضافةِ مفتوحة ، وقدْ تُضَمُّ [١١] ، وذي (ألْ) الجنسيَّة مرفوعًا ، وجوَّزَ المازني [١٢] نَصبَهُ وَصفًا ، وابنُ

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٩/٢ .

(٢) هـ : " الضم " .

(٣) هـ : " والنصب " .

(٤) مابين المحكوفين ساقط من أ .

(٥) د : " محذوف " .

(٦) انظر : الارتشاف ٢١٨٠/٤ .

(٧) انظر الخلاف في: (حذف المنادى وإبقاء حرف النداء) في الهمع ٤٤/٣ - ٤٥ والارتشاف ٢١٨١/٤ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤ .

(٩) انظر : المقتضب ٢٤١/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٣٠/٣ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢١٩٣/٤ وشرح الأشموني ٣٠/٣ والتصريح ٤٣/٤ والمساعد ٥٠٣/٢ . وابن سعدان هو محمد بن سعدان الضرير ، الكوفي النحوي المقرئ ، أبو جعفر ، صنَّف : كتابًا في النحو ، وكتابًا في القراءات ، توفي سنة ٢٣١هـ . انظر : بغية الوعاة ١١١/١ .

(١١) قال السيوطي : وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ، ويجوز ضمّها مع (أي) في لغة بني أسد ، وقرئ في السبع : ﴿ يأيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ [سورة الزخرف ، آية ٤٩] ، وانظر : الهمع ٥٢/٣ وانظر أيضًا: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٨٦ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢١٩٤/٤ وشرح الأشموني ٣٤/٣ وإعراب القرآن للنّحاس ١٩٧/١ ومعاني =

السَّيِّدِ (1) بيانًا ، وزَعَمَهُ ملكُ النُّحاةِ مبنيًا و(أَلْ) بَدَلاً من (يا) ، أو بموصُولٍ بغيرِ خطابٍ ، أو بإشارةٍ بلا كافٍ ، قيل : أو بها ، قال ابنُ الضَّائعِ (2) : إنْ نُعِتَ بذي (أَلْ)، ولا يُتْبَعُ بغيرِها ، ولا يُقْطَعُ عنها ، ويُؤنَّثُ لتأنيثِ صفتِهِ ، وقيل (3) : (ها) مُبقاة من الإشارةِ ، وقيل (4) : (أيّ) موصُولةٌ بالمرفوعِ خبرًا لمحذوفٍ .

[نداء العلم الموصوف بابن]

مسألة : إذا نُودِيَ (5) علَمٌ وُصِفَ بـ (ابن) مُتَّصِلٍ مُضافٍ لِعلَمٍ ، قال الكوفيَّةُ (6) : أو بغيرِهِ جازَ فتحُهُ، وفي الأجْوَدِ ، وتقديرِ فَتْحِ /24ب / المقدَّرِ خُلْفٌ (7) .

وقد يُضَمُّ (الابنُ) إتباعًا ، وزَعَمَ الجرجاني (8) فَتْحَهُ بناءً ، ومِثْلُهُ : (فلان (9) بن فلان) ، و(ضُلّ بن ضُلّ) (10) ، وألْحَقَ الكوفيَّةُ كُلَّ ما اتَّفقَ فيه لَفْظُ المنادَى والمُضَافُ إليه . ويجبُ فيه في غيرِ (11) النِّداء حذفُ تنوينِهِ إلا لِضَرورةٍ ، وزَعَمَهُ أبو

= القرآن للزّجاج 98/1 ، 229 والمقتصد 778/2 .

(1) انظر : الارتشاف 2194/4 وشرح الأشموني 34/3 . وابن السيد هو عبد الله بن محمد بن السيد ـ بكسر السين ـ أبو محمد البَطَلْيُوسي، كان عالمًا باللغات والآداب ، صنَّف : شرح أدب الكاتب ، وشرح الموطأ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، والمسائل المنثورة في النحو ، وغير ذلك ، توفي سنة 521هـ. انظر : بغية الوعاة 55/2 – 56 وإنباه الرواة 141/2 – 143 وشذرات الذهب 64/4 – 65 ووفيات الأعيان 96/3 – 98 والصلة لابن بشكوان 282/1 .

(2) ب ، و : " ابن الصباغ " . وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف ، أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، له شرح الجمل ، وشرح كتاب سيبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة 680هـ . انظر : بغية الوعاة 204/2 .

(3) وهو قول الكوفيين ، انظر : الهمع 52/3 والارتشاف 2195/4 .

(4) وهو مذهب الأخفش ، انظر : الارتشاف 2196/4 وشرح الأشموني 34/3 وشرح الرضي على الكافية 377/1 وإعراب القرآن للنّحاس 430/1 ومعاني القرآن للزّجاج 99/1 والمساعد 506/2 .

(5) د : " نوي " .

(6) انظر : الارتشاف 2188/4 .

(7) انظر : الهمع 53/3 والارتشاف 2188/4 .

(8) انظر : الارتشاف 2187/4 والمقتصد 285/2 – 286 والتصريح 26/4 .

(9) د : " قال " .

(10) قولهم : " فلان ضُلُّ بن ضُلّ " أي : منهمك في الضلال ، وهو الذي لا يُعرف ولا يُعرف أبوه ، وقيل : هو الذي لا خير فيه ، انظر : مادة (ضلل) في اللسان 395/11 والصحاح 1748/5 وتاج العروس 349/29 وتهذيب اللغة 446/11 .

(11) أ : " ويجب فيه غير " .

عليَّ [1] مُركَّبًا ومَتلُوَّهُ تابعًا [2] كمَرْء ، والأصَحُّ أنَّ الوصفَ بـ (ابنة) كـ (ابن) ، وفي (بنت) ـ لا في النِّداء ـ وَجْهان .

[المنادى المضاف المكرّر]

وإذا كُرِّرَ لَفظُ المنادَى مُضافًا نحو : (يا تيم تَيْمَ عَديّ) نُصِبَ الثَّاني نداءً ، أو بإضمارِ : (أعني) ، أو بيانًا ، قال ابنُ مالك [3] : أو تأكيدًا ، والسِّيرافي [4] : أو نَعتًا [5] . و ضَمُّ الأوَّلِ ، أو نُصِبَ [6] : إضافةُ لِمَتلوِّ الثَّاني معَه ، أو هو مُقحَمٌ ، أو لِمِثْلِهِ مُقَدَّرًا ، أو مُركَّبًا ، أو إتباعًا ، أقوالٌ . وأسْماءُ الجِنْسِ والوَصْفان كالعَلَمَيْنِ خِلافًا للكوفيَّة [7] .

[أسماء لازمت النداء]

مسـألة : لزِمَ النِّداءَ من الأسْماء : (فُل) ، و(فُلَة) ، وهما كِنَايةٌ عن نكرةٍ ، وقيل [8] : عَلَمٍ [9] ، وقيل [10] : ترخيمُ (فلان) ، و(فلانـة) ، وجُـرَّ ضَـرورةً ، و(مكْرَمانُ ، ومَلأمان ، ومَخْبَثان ، ومَكْذَبان ، ومَلْكَعان ، ومَطْيَبان) [11] ، و(ملأم ، ولُؤمان [12] ، ونَوْمان) [13] ، و(هناه) ، والمعدول إلى (فُعَل) في سَـبِّ مُـذكَّرٍ ،

---

(1) انظر : التسهيل ١٨٢ وشفاء العليل ٨٠٦/٢ وشرح التسهيل ٣٩٥/٢ .

(2) أ : " بعا " .

(3) انظر : التسهيل ١٨٢ وشفاء العليل ٨١٢/٢ وشرح التسهيل ٤٠٥/٢ وشرح الكافية الشافية ١٧/٢ .

(4) انظر : الارتشاف ٢٢٠٤/٤ وشرح الرضي على الكافية ٣٩٠/١ .

(5) الحرف : " أو " ساقط من أ .

(6) أ : " إذا نصب " .

(7) انظر : الارتشاف ٢٢٠٥/٤ .

(8) قاله جماعة منهم ابن عصفور ، انظر : المقرب ١٩٩ - ٢٠٠ ، وانظر أيضًا : الهمع ٦٠/٣ وشرح الأشموني ٤٥/٣ .

(9) عبارة : " وقيل علم " ساقطة من د .

(10) وهو مذهب الكوفيين ، انظر : التصريح ٧٠/٤ وشرح الأشموني ٤٥/٣ ورَدَّه ابنُ مالك حيث قال : وقولهم : يا فُلَة دليل على أنّ (يا فل) ليس ترخيم (يا فلان) مع أنّه لو كان ترخيم لوجب أنْ يقال فيه: (يا فلا) كما يقال في (عماد) : (يا عمًا) ؛ لأنّ التّرخيم لا يحذف فيه مدة ثالثة . انظر : شرح الكافية الشافية ٢١/٢ .

(11) وهي أسماء تستعمل في المدح والذم ، انظر : الهمع ٦١/٣ .

(12) هـ : " طومان " بالطاء .

(13) وهي أسماء تستعمل في نداء الكثير اللؤم والنوم ، انظر : الهمع ٦١/٣ .

و(فَعَالِ) مبنيًا على الكسرِ لسد مؤنثٍ إلا لِضرورةٍ [1] ، وسُمِعَ : (رجل مَكْرَمان) ، و(مَلأمَان) ، وقَدَّرَ أبو حيَّان [2] القولَ ، وينْقاسُ (فَعَالِ) سَبًّا وأمْرًا على الأصحِّ في ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ تامٍّ مُتَصَرِّفٍ ، وقاسَ ابنُ طلحة [3] الأمْرَ من (أفعل) .

ومنها : (اللهُمَّ) ، والميمُ عِوَضٌ حرفِ النِّداءِ ، ومن ثَمَّ لا تُباشِرُهُ في سعةٍ خلافًا للكوفيَّةِ [4] ، ومَنَعَ سيبويهِ [5] وَصْفَهُ ، وجَوَّزَهُ المبرِّد [7] بمرفوعٍ ومنْصوبٍ ، وشَذَّ في غيرِ نداءٍ ، وحذف لامه ، وقد يُستعمل تمكينا للجوابِ ، ودليلاً على النُّدرةِ[8] .

[المندوب]

مسألة : النُّدبةُ إعلانُ المتفجِّعِ باسمِ مَنْ فَقَدَهُ لِموتٍ ، أو غَيْبَةٍ ، ولها : (وا) [9] ، و(يا) مع الأمْنِ ، وللمندوبِ حُكْمُ النِّداءِ ، ولا يُنْدَبُ مُضمَرٌ وإشارةٌ ، وكذا موصولٌ إلا بِصِلَةٍ تُعَيِّنُهُ ، واسمُ جِنْسٍ مفردٌ على الصَّحيحِ ، قال الصَّيْرافي [10] : ومُضَافٌ لضميرِ خِطَابٍ [11] ، والكوفيَّةُ [12] : وجمعُ السَّلامةِ .

ويَلْحَقُ آخِرَ ما تَمَّ به جوازًا ألفٌ يُحْذَفُ لها ما تليه من تنوينٍ وألفٍ ، [وجَوَّزَ الكوفيَّةُ [13] قَلْبَها ، وتحريكَ التَّنوينِ بِفَتْحٍ أو كسرٍ ، وحذفَ همزةِ التَّأنيثِ ، ويُفْتَحُ] [14] ما لمْ يَلْبَسْ [15] ، فتُقْلَب بِحَسَبِهِ ، وجوَّزَهُ الكوفيَّةُ مُطْلَقًا ، وفي (يا) ، و(وا) ويُقَدَّرُ

---

(1) ب ، و : " في ضرورة " .

(2) انظر : الارتشاف ٢٢٢٥/٥ .

(3) انظر : الارتشاف ٢٢٩٠/٥ والتصريح ١٤٦/٤ .

(4) انظر : الارتشاف ٢١٩١/٤ والتصريح ٤٠/٤ وشرح الأشموني ٣١/٣ .

(5) انظر : الكتاب ١٩٨/٢ .

(7) انظر : المقتضب : ٢٣٩/٤ .

(8) قال السيوطي : ومن استعمال " اللهمّ " دليلاً على الندرة قول العلماء : " ولا يجوز أكل الميتة اللهمّ أن يضطر ، فيجوز " ، انظر : الهمع ٦٥/٣ .

(9) جـ : " واو " .

(10) انظر: الارتشاف ٢٢٢٠/٥ .

(11) د : " الضمير خطابًا " .

(12) انظر : الارتشاف ٢٢٢١/٥ .

(13) انظر : التصريح ٨٧/٤ وشرح الأشموني ٥٩/٣ والتسهيل ١٨٩ .

(14) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(15) هـ : " يلبن " .

حَرَكَتُهما (١) الفَتْحُ والحذفُ ، والأصحُ لا يُغني عنها فَتْحَةٌ (٢) ، وأنَّها لا تُقْلَبُ ياءً بعدَ نُونِ مُثَنًّى ، أو كسرِ إعْرابِ أو (فَعَالِ) (٣) ، وأنَّه لا يُعَوَّضُ منها (٤) تنوينٌ (٥) وَصْلاً، وأنَّهُ لا يَلْحَقُ نَعْتَهُ، أو نَعْتَ (أيُّها) ، أو مُضَافَ نَعْتِهِ غير (ابن) ، قال ابنُ مالك(٦) : أو ما آخره ألِفٌ ، / ١٢٥أ / و(ها) وجَوَّزَهُ بعضُهم في بَدَلٍ ونَسَقٍ ، ومنادًى غيرِ مَنْدُوبٍ ، ويليها غالبًا سَالمةً ومُنْقَلِبةً هاءٌ ساكنةٌ لا وَصْلاً (٧) اختيارًا خلافًا للفرَّاء (٨) .

[الاستغاثة]

مسألة : تَجُرُّ اللامُ مفتوحةً مُنادًى مُتَعَجَّبًا منه ، أو مُسْتَغَاثًا به ، مُتعلِّقةً بِفعلِ النِّداء ، وقيل (٩) : بحرفِهِ ، وقيل (١٠) : زائدةٌ ، ومكسورةً المعطوفَ عليه دُون (١١) (يا) . والمُسْتَغاثُ (١٢) من أجْلِهِ مُتَعلِّقةٌ بفعلِ النِّداء ، أو (أَدْعُوكَ) أو (مَدْعوًّا) ، أقوالٌ ، وقد يُجَرُّ بـ (مِنْ) ، أو يُحْذَفُ (١٣) ، أو تليه (يا) لِحَذْفِ المُسْتَغاثِ به .

وإذا وَلِيَ (يا) ما لا يُنادَى إلا مَجَازًا جازَ فَتْحُ اللامِ مُسْتَغَاثًا بـه وكسرُها ، ولَيْسَتْ بعض (آلْ) خلافًا لِزاعِمِهِ (١٤) ، وتُعَاقِبُها ألِفٌ كالنُّدبةِ ، ويختصُّ البابُ بـ (يا) وقلَّ وُرودُ (وا) (١٥) في التَّعجُّبِ (١٦) .

---

(١) د ، هـ : " حركتها " .

(٢) هـ : " حركة فتحة " .

(٣) عبارة : " أو كسر إعراب أو فعال " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٤) هـ : " عنها " .

(٥) ب : " بتنوين " .

(٦) انظر : التسهيل ١٨٥ وشفاء العليل ٨٢٢/٢ وشرح التسهيل ٤١٧/٣ والمساعد ٥٣٩/٢ .

(٧) د : " لا مصلا " ، بالميم .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٤٢٢/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٦٠/٣ - ٦١ والارتشاف ٢٢٢٠/٥ وإعراب القرآن للنحاس ١٧/٤ .

(٩) وهو مذهب ابن جني ، انظر : سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١ ، وانظر أيضًا : والارتشاف ٤/ ٢٢١١ وشرح الأشموني ٥١/٣ والهمع ٧٢/٣ .

(١٠) وهو قول ابن خروف ، انظر : الارتشاف ٢٢١١/٤ وشرح الأشوني ٥١/٣ والمساعد ٥٢٦/٢ .

(١١) أ " بدون " .

(١٢) د : " أو المستغاث " .

(١٣) هـ : " أو بحرف " .

(١٤) ب ، و : " لزاعم " .

(١٥) الحرف : " وا " ساقط من د .

(١٦) أ : " ورودا في التعجب " .

[التَّرخيم]

مســـألة : التَّرخيمُ : حَذْفُ آخِرِ المنادَى ، ولا يُرخَّمُ غيرُهُ إلا ضَــرورةً [١] إنْ صلُحَ له ، ولو غير عَلَمٍ ، وذي تاءٍ ، ومُعَوَّضٍ ، ومُنْتَظرٍ [٢] في الأصَحِّ ، ولا مُــلازِمُ النِّداءِ [٣] ، ومَنْدُوبٌ [٤] ، ومُستَغاثٌ باللامِ قَطْعًا ولا دُونها ، ومُضافٌ ، ومَبْنــيٌّ غيــر النِّداءِ خلافًا لزاعميها .

ويُرخَّمُ ذو التَّاءِ مُطلقًا خلافًا لابنِ عصفور [٥] في نحو : (صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة) ، وللمبرّد [٦] في النَّكرةِ مُطلقًا لا (فَلَة) [٧] ، وغيرِه إنْ كانَ عَلَمًــا ، قيــل : أو نكــرةً مقصودةً زائدين على ثلاثةٍ ، قيل [٨] : أوثلاثيًا مُحرَّك [٩] الوَسَطِ ،قيل [١٠] :أو ساكنه.

ويُرَخَّمُ المَزْجُ بحذفِ ثانيه ، وقيل [١١] : إنَّمــا يُحْــذَفُ حــرفٌ أو حرفــان ، وقيل[١٢]: الهاءُ فقط من ذي (وَيْه) ومِنْ (اثنى عشر) وفرعه الألفُ أيضًا ، ومَنَــعَ سيبويهِ [١٣] ترخيمَ الجملةِ ، وأبو حيَّان [١٤] : المزج ، وأكثــرُ [١٥] الكوفيَّــة [١٦] : [ذا (ويه) ، والفرَّاءُ [١٧] و مُركَّب العــددِ [١٨] عَلَمًا ، والجَرْمــيّ [١٩] : عَلَــم الكنايــةِ ،

---

(١) ب ، و : " إلا لضرورة " .

(٢) وردت كلمة : " منتظر " في جميع النسخ بتنوين الفتح .

(٣) أي : لا يرخم ملازم النداء . انظر : الهمع ٧٨/٣ .

(٤) أ ، ب : " أو مندوب " .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٢٢٩/٥ وشرح الأشموني ٦٥/٣ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٦٥/٣ والارتشاف ٢٢٢٩/٥ .

(٧) ب ، و : " قلة " ، بالقاف .

(٨) وهو رأي الأخفش وبعض الكوفيين . انظر : الارتشاف ٢٢٣٢/٥ وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(٩) ب ، و : " محركا " .

(١٠) وهو رأي الأخفش وبعض الكوفيين ، انظر : الارتشاف ٢٢٣٢/٥ وشرح الأشموني ٦٨/٣ .

(١١) وهو مذهب ابن كيسان ، انظر : الهمع ٨٢/٣ والارتشاف ٢٢٣١/٥ .

(١٢) وهو مذهب الفراء ، انظر : الهمع ٨٣/٣ وشرح الأشموني ٧٤/٣ والارتشاف ٢٢٣١/٥ .

(١٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/٢ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢٢٣٠/٥ .

(١٥) ب : " والأكثر الكوفية " .

(١٦) انظر : الارتشاف ٢٢٣١/٥ والتصريح ١٠٩/٤ .

(١٧) انظر : الارتشاف ٢٢٣١/٥ والتصريح ١٠٩/٤ وشرح الأشموني ٧٤/٣ .

(١٨) ب : " مركبًا تعدد " .

(١٩) انظر : الارتشاف ٢٢٣٢/٥ والمساعد ٥٤٩/٢ .

والكوفيّةُ (١)] (٢) : المُسمّى به من تثنيةٍ وجَمْعٍ .

[ما يحذف مع الحرف الأخير في الترخيم]

ويُحْذَفُ معَ الآخِرِ مَتْلُوُّهُ لينًا ساكنًا زائدًا ، قبلَهُ أكثرُ من حرفين وحَرَكَةٌ تُجَانِسُهُ، وجَوَّزَ الجَرْمي (٣) حذفَ تالي الفتحِ ، والأخفشُ (٤) : المقلوبَ عنْ أصلٍ ، والفرّاءُ (٥) : السّاكنَ الصّحيحَ ، ولين بعد حرفين ، وقيل : إنْ كانَ واوًا ، وقومٌ : المُدْغَمَ ، والكوفيّةُ: (يا فَعْلايا) ، والألف قبلها ، ويُحْذَفُ زائدان زِيْدا مَعًا ، ما لمْ يَبْقَ على حرفين ، وكذا إنْ حُرِّكَ أوّلُهما على المشهورِ .

أمّا مَتْلُوّ الهاءِ فَمَنَعَهُ الأكثرُ ، وجَوَّزَهُ سيبويهِ (٦) إنْ بَقِيَ ثلاثةٌ ولمْ يُنْتَظرْ ، وقال أبو حيّان (٧) : يجوزان ، والتّرْكُ أكثرُ .

[لغتا المرخّم]

مســألة : الأجْوَدُ انتظارُ المحذوفِ ، فلا يُغَيَّرُ الباقي إلا بتحريك ما كانَ مُدْغمًا إنْ تلا (٨) ألفًا ، قيل : أوْ لا بما كانَ له ، لا أصليَّ السكون فبفتحه (٩) على الأصـحّ ، وثالثها : يُحْذَفُ كُلُّ ساكنٍ يبقى ، قال الأكثرُ : وإلا برَدِّ ما زَالَ سَبَبُ حَذْفِهِ .

ويتعيَّنُ الانتظارُ في ذي التّاءِ إنْ أُلْبِسَ ، وقيل : مُطْلَقًا ، وقيل : لا يُشْتَرطُ اللّبْسُ في الأعْلامِ ، وفيما يُؤدّي إلى عَدَمِ نظيرٍ على الأصحّ ، ويُعْطَى آخِرُ ما لمْ ينتظـرْ مـا استَحقّهُ لو (١٠) تمّ به وضعًا (١١) ، ويُرَدُّ ثالثُ ثنائيٍّ (١٢) ذي لين ، يُـضَعَّفُ ثانيـه إنْ جُهِلَ ، وعَيَّنَهُ / ٢٥ب / الكوفيّةُ فيما قَبْلَ آخِرِهِ ساكنٌ .

---

(١) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٣٥ والمساعد ٢/٥٥٠ .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٣) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٣٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ .

(٥) انظر:شرح الرضي على الكافية ١/٤٠٦ وشرح الأشموني ٣/٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٥ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/٢٥٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ .

(٨) ب ، جـ ، و : " تلي " .

(٩) ب ، جـ ، هـ : " فبفتحة " بالتّاء .

(١٠) هـ : " لم " .

(١١) أ : " لم تمم وضعا به " .

(١٢) هـ " : ثالث ثلاثي " .

وجَوَّزَ الأكثرُ زيادةَ التَّاء مفتوحةً فيما حُذِفَتْ منه ، وقومٌ : الألِـف المـمدودة ، ويُوقَفُ على المرخَّمِ بِحَذفِ الهاء غالبًا بهاء ساكنةٍ ، وهي المحذوفـةُ ، أو للـسكتِ ، خُلْفٌ، ويُعَوَّضُ منها ألِفُ الإطلاق ضَرورةً] [1] .

[المفعول المطلق]

المفعول المطلق : هو المصدرُ ، وقيل : يَختَصُّ بما فعلَهُ عامٌّ ، وقيل : أعمُّ منه.
وهو أصلُ الفعلِ والوَصفِ ، وقال الكوفيَّة [2] : الفعلُ [3] ، وابنُ طَلْحة [4] : كُلٌّ أصلٌ ، وقومٌ [5] : الفعلُ أصلُ الوَصفِ .

ثُمَّ إنْ لمْ يُفِدْ زيادةً على عاملِهِ فمُبْهَمٌ لِتوكيدٍ ، وإلا فَمُختصٌّ لِنوعٍ وعَدَدٍ ، ويُثنَّى ويُجْمعُ دُونَ الأوَّلِ ، وفي النَّوعِ خُلْفٌ [6] .

[ناصب المصدر]

وناصِبُهُ مِثْلُهُ ، وصِفَةٌ وفِعلٌ [7] ، فإنْ كانَ من لَفظِهِ وجَرَى فيهِ ، وقـال ابـنُ الطَّراوة [8] : بـ (فَعَلَ) مُضمَرًا ، والسُّهيلي [9] بمُضمَرٍ منه .
وإنْ لمْ يَجْرِ [10] فثالثُها [11] : إنْ غايَرَ معناهُ فَبِفِعلِهِ المضمَرِ، وإلاّ فَبِهِ ، أو من غيرِ لَفْظِهِ فالجمهورُ بِمُضمَرٍ ، وثالثها [12] : إنْ كانَ لِتَوكيدٍ ، أو مُختَصًّا وله فِعلٌ .

[مسـائل]

والاختِصاصُ بـ (ألْ) للعَهْدِ ، والجِنسِ ــ وقيل : لا تدخلُه إلاَّ إنْ وُصِـفَ ــ

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من أ .
(٢) انظر : الارتشاف ٣/ ١٣٥٣ والإنصاف ١/ ٢٣٥ والتصريح ٢/٤٥٥ .
(٣) كلمة " الفعل " ساقطة من هـ .
(٤) انظر : الارتشاف ١٣٥٣/٣ والتصريح ٤٥٥/٢ وشرح الأشموني ١/ ٤٦٨ .
(٥) هـ : " وقال قوم " ، وهم بعض البصريين ، أنظر : الارتشاف ١٣٥٣/٣ و التصريح ٤٥٥/٢ وشرح الأشموني ٤٦٨/١ والهمع ٩٥/٣ .
(٦) انظر هذا الخلاف في الهمع ٩٧/٣ .
(٧) أ : " وما وفعل " .
(٨) انظر : الارتشاف ١٣٥٤/٣ .
(٩) انظر : نتائج الفكر ٢٥٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف١٣٥٤/٣ .
(١٠) د : " لم يحز " بالحاء المهملة .
(١١) انظر : الهمع ٣/ ٩٨ ، والارتشاف ١٣٥٤/٣ .
(١٢) انظر : الهمع ٣/ ٩٩ – ١٠٠ والارتشاف ١٣٥٥/٣ .

ونَعْتٍ ، وإضافةٍ . ولا تُعاقِبُهُ (أنْ) والفِعلُ خلافًا للأخفش [1] . وينوبُ مُضافَهُ كـ (كلّ) و(بعض) ، وضميرٌ ، ونوعٌ ، وهيئة ، وعددٌ ، وإشارةٌ ـ وأوْجَبَ ابنُ مالكٍ [2] وَصْفَها به ـ ووقتٌ ، ونَعْتٌ ، و(ما) استفهاميَّة ، وشرطيَّة ، وآلةٌ ، لا ما لم يُعْهَدْ . ومنه [3] عَلَمٌ كـ : سُبْحان ، وبرّة ، وفجارِ . واستُعمِلَ نحو : عَطَاء وثَوَاب مصدرًا ، ولا يُقاسُ . والأكثرُ : لا يَنْصِبُ مصدرين مُؤكّدًا ومُبَيِّنًا ، وقيل [4] : [يجوزُ ، وثلاثة [5] .

[حذف عامل المصدر]

مسألة : يُحْذَفُ عامِلُهُ لِقَرينةٍ ، ويَجِبُ في مواضِعَ ، منها] [6] : ما كانَ بَدَلاً من فعلِهِ ، ويُقدَّرُ معنى ما لا فِعلَ له [7] كـ (ذَفَر) ، والأصحُّ أنَّ لـ (بَهرًا) فعلاً [8] ، وأنّه لا يُقاسُ في الدُّعاء ، وثالثُها : يُقاسُ إنْ كانَ له فِعلٌ [9] ، وجَازَ رَفْعُ بعضِها ، وقَبُحَ إضافتُها ، وما أُضيفَ نُصِبَ .

وممَّا أُفرِدَ وأُضيفَ : وَيْحٌ [10] ، ووَيْسٌ [11] ، ووَيْبٌ [12] ، ويُخْتارُ الرَّفعُ في (وَيْح) مفردًا عَكْسُ (تَبّ)، وقيل [12] : يَجِبُ ، و في عَطْفِ [13] (وَيْح) على

---

(١) انظر : الارتشاف ١٣٥٥/٣ .

(٢) انظر : التسهيل ٨٧ والمساعد ٤٦٩/١ .

(٣) أي : من المصدر .

(٤) وهو مذهب السيرافي وابن طاهر ، انظر : الارتشاف ١٣٥٩/٣ والهمع ١٠٤/٣ .

(٥) جـ : " وثلثة " .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٧) عبارة : " له " ساقة من ب .

(٨) أ ، د : " فعل " .

(٩) كلمة : " فعل ساقطة من أ .

(١٠) ويح : كلمة تقال رحمةً ، ويُقال إنّه رحمة لمن تنزل به بليّة ، انظر: مادة (ويح) في اللسان ٦٣٨/٢ .

(١١) وَيْسٌ : كلمة في موضع رأفة واستملاحٍ لقولك لصبي : ويسه ما أملَحَه ، والوَيْحُ والوَيْسُ بمنزلة الويل في المعنى ، ووَيْسٌ له أي : ويل . انظر : مادة (ويس) في اللسان ٢٥٩/٦ .

(١٢) وَيْبٌ : كلمة مثل وَيْلٍ ، وَيْبًا لهذا الأمر أي : عجبًا له ، ووَيْبة كوَيْلة ، تقول : وَيْبَك ووَيْبَ زيدٍ كما تقول: ويلك ، معناه : ألزمك الله وَيْلاً . انظر : مادة (ويب) في اللسان ٨٠٥/١ .

(١٢) وهو قول ابن أبي الربيع . انظر : الهمع ١٠٨/٣ والارتشاف ١٣٦٢/٣ .

(١٣) أ : عكس " .

(تَبّ) وعَكْسِهِ خُلْفٌ ، وعلى الجوازِ يُنصَبُ وَيْح وتَبّ على حالِهِ ، ويُقالُ : وَيْلَهُ [١] ، وَوَيْلٌ له ، ووَيْلٌ طويلٌ ، وبالنَّصبِ فيهما ، وعولٌ وعولَةٌ ، ولا يفرد عنه [٢] ومضافهما للتبيين[٣] كـ (لك) بعد سقْيًا، والأحْسَنُ في المعرَّفِ الرَّفْعُ، وهو سماعٌ في الأصَحِّ .

ومنـه المثنَّاة كـ : لبَّيْكَ ، وسَعْدَيْك [٤] تابعةٌ [٥] ، وحَنَانَيْكَ [٦] ودَوَالَيْـكَ [٧] و هَـذَاذَيْـكَ [٨] ، و حَجَازَيْـك [٩] ، وحَذَارَيْكَ [١٠] ، وحَوَالَيْـكَ ، ولا تتـصرَّفُ [١١] وتلزمُ الإضافةَ ، وإضافتُها لظَاهرٍ قال ابن مالك [١٢] : شَـاذٌّ كغَائِـبٍ ، وخالَفَـهُ أبـو حيَّان[١٣] ، فإنْ أُفرِدَتْ تصرَّفَتْ .

---

(١) وَيْلٌ : كلمة مثل وَيْح ، إلا أنّها كلمة عذاب ، والويل : حلول الشّر ، والويلة : الفضيحة البَليَّة . انظـر : مادة (ويل) في اللسان ٧٣٨/١١ .

(٢) د : " ولا يفرعه " .

(٣) ب : " للثنين " ، وفي هـ : " للتعيين " .

(٤) معنى سَعْدَيك : أسعدك الله إسعادًا بعد إسعاد ، وقد جاء مثنّى على سعديك ، ولا فعل له علـى سـعد . انظر: مادة (سعد) في اللسان ٢١٤/٣ .

(٥) هـ : " تابعة " ، بالتاء .

(٦) حنانيك يا رب أي : ارحمني رحمة بعد رحمة ، وهو من المصادر المثنّاة التي لا يظهر فعلُها كـ : لبّيكَ وسَعْدَيكَ ، ومعنى حنانيك : تَحَنَّن عليّ مرّة بعد أخرى ، وحنانٍ بعد حنان . انظر : مادة (حـنن) فـي اللسان ١٣/ ١٢٩ – ١٣٠. وقال سيبويه : هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتَصبًا علـى إضـمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : حنانيك ، كأنّه قال : تحنّنًا بعد تحنّن كأنّـه يـسترحمه ليرحمـه ، ولكنّهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه . انظر : الكتاب ٤١٤/١ .

(٧) دواليك : أي : مُدَاولةً على الأمر ، ودالت الأيّام أي : دارت ، والله يداولها بين الناس ، وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة . انظر : مادة (دول) في اللسان ١١/ ٢٥٢ .

(٨) هَذَاذَيْك : الهَذّ والهذذ سرعة القطع وسرعة القراءة ، يقال : هو يهذُّ القرآن هذًّا ويَهذُّ الحديث هـذًّا أي : يسرده ، وهَذَاذَيْك : هذًّا بعد هذّ يعني قطعًا بعد قطع ، انظر : مادة (هذذ) في اللسان ٥١٧/٣ .

(٩) حَجَازَيْكَ وهَذَاذَيْكَ هي حروف خِلقتها التثنية لا تغير ، وحَجَازَيْكَ : أمره أن يحجز بينهم ، ويحتمـل أن يكون معناه : كف نفسك ، انظر : مادة (هذذ) في اللسان ٥١٧/٣ .

(١٠) حَذَارَيْكَ : جعلوه بدلاً من اللّفظ بالفعل ، ومعنى التثنية أنه يريد : ليكن منك حَذَرٌ بعد حَذَرٍ . انظـر : مادة (حذر) في اللسان ١٧٦/٤ .

(١١) وهذه المصادر كلها لا تتصرف ، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإنْ أفرد شيء كـان متـصرفًا . انظر: الهمع ١١١/٣ .

(١٢) انظر : التسهيل ١٨٦/٢ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٣٦٤/٣ .

وزَعَمَ يونس [1] : (لَبًّا) مُفردًا قُلِبَتْ ألِفه ، وتثنيتُها للتكثيرِ ، وقيل : للشفْعِ ، وزَعَمَهُ السُّهيليّ [2] في حَنَانَيْكَ خاصةً [3] ، والكافُ فيما هو خبرُ مفعولٍ وطلبِ فاعلٍ ، وقال الأعلَمُ [4] : حرفُ خِطَابٍ ، وسُمِعَ : (لَبِّ) كأمْسِ .

ومنه [5] : سُبْحانَ الله ، ومعاذَ الله ، وريحانه [6] ، ويلزم سبحانَ الله في الأصَحِّ، ولا يتصرّفُ ، وتلزمُ الإضافةَ ، وعُرِّفَ [7] (سبحان الله) [8] بـ (ألْ) في الشِّعْرِ ، وأُفرِدَ منوَّنًا وغيره ، وقيل : إنَّه [9] مَبْنيٌّ .

ومنه : سَلامًا ، وحِجْرًا [10] . ومنه : عَجَبًا ، وحَمْدًا ، وشكرًا لا كُفرًا ، وهل هو خبرٌ أو إنشاءٌ ، أو يلزم اجتماعها [11] ؟ خِلافٌ . ومنه : أفعلة وكرامةً ومسرَّةً ، ونعْمة عَيْن ، وحُبًّا ، ونَعَام عَيْن ، ولا أَفْعَلُهُ ولا كَيْدًا ، ولا هَمًّا ، ولأفْعَلَنَّه [12] ، ورَغْمًا[13]، وهوانًا . وجاءَ رَفْعُ بعْضِها ، وطردَهُ ابنُ عصفور [14] . و منه : صلَفًا ، وكرَمًا في التَّعجُّبِ ، وهل منه غُفرانَك ؟ خِلافٌ .

ومنها : الواقعُ في توبيخ مع استفهامٍ / ١٢٦أ / أوْ لا ، للنَّفْسِ [15] أوْ غيرِها ، أوْ تَفْصيلِ [16] عاقبةٍ ، طَلَبٍ أوْ خَبَرٍ ، أو نائبًا عن خبرِ اسْمِ عَيْنٍ بتكريرٍ أو حَصْرٍ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٤١٧ وشرح الكافية للرضي ٣٢٧/١ وشرح التسهيل ١٤٧/١ والارتشاف ١٣٦٤/٣ والخزانة ٩٢/٢ ، ٩٧ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٦٥/٣ .

(٣) كلمة : " خاصة " ساقطة من أ ، و .

(٤) انظر : الارتشاف ١٣٦٥/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢ .

(٥) أي : من الواجب حذف عامله لكونه بدلاً من فعله .

(٦) ريحانة الله بمعنى : استرزاق الله . انظر : الهمع ١١٦/٣ .

(٧) هـ : " وصرف " .

(٨) كلمة : " الله " ساقطة من هـ .

(٩) عبارة : " إنه " ساقطة من ب ، و .

(١٠) قال السيوطي : من البدل عن فعله حِجْرًا بكسر الحاء ، يُقال للرجل : أتفعل هذا ، فيقول : حِجْرًا ، أي: منعًا ، أي : أمنع نفسي ، وأبعده ، وأبرأ منه . انظر : الهمع ١١٧/٣ .

(١١) هـ : " اجتماعهما " .

(١٢) ب : " ولأفعله " .

(١٣) أ : " وزعمًا " .

(١٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/٢ ، وانظر أيضًا : التصريح ٤٧٦/٢ والمساعد ٤٧١/١ .

(١٥) هـ : " للتنفيس " .

(١٦) جـ : " أو تفصل " .

أو مُؤكِّدٍ [1] جملةً لا تحتملُ غيرَهُ [2] ، ويُسمَّى مُؤكِّدَ نَفْسِهِ ، أو تحتملُ فمؤكِّد غيـره ، ويلزمُ فيه معرفةُ (البتَّة) ، ولا يُقدَّمُ عليها في الأصحِّ إلا نحو : (أجِـدك لا تَفْعَـلُ) اللازم للإضافةِ لمناسبِ الفاعلِ ، وإيلائه غالبًا (لا) أو (لم) أو (لن) [3] ، وجَـوَّزَ الزَّجَّاج[4] توسيطَهُ ، وسيبويهِ [5] رَفْعَهُ ، والمبرِّد[6] الباقي .

ومنها : المشبَّه به مُشْعِرًا بحدوثٍ بعدَ جملةٍ مُشتملةٍ على معناه وصـاحِبِهِ دونَ صالحٍ للعملِ ، ويجوزُ إتباعُهُ ، قال ابنُ خروف [7] : بِضُعْفٍ ، وابـنُ عـصفور [8] : سواءٌ ، وهو أوْلى إنْ خلَتْ الجملةُ .

[نيابة صفات عن المصدر]

مسـألة : أنابوا عنه صفاتٍ ، كـ : عائذًا بك ، وهنيًّا ، وأقائمًا وقد قعـدوا ، وأعيانًا كـ : تُرْبًا ، وجَنْدَلاً [9] ، وفاها لِفِيكَ [10] ، و" أأعْوَرَ وذا نابٍ " [11] ولا يُقاسُ ، وفي الصفاتِ خُلْفٌ [12] ، والأصحُّ أنَّها أحوالٌ ، والأعيانُ مفعـولاتٌ ، وسُـمِعَ رَفْـعُ (تُرْبٍ) وقاسَ سيبويهِ [13] رَفْعَ أعيانٍ غيرِ الدُّعاءِ .

---

(1) د " : أو مكد " .

(2) د : " غيرها " .

(3) ب : " أن " .

(4) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٦/١ والارتشاف ١٣٧٥/٣ والمساعد ٤٧٥/١ .

(5) انظر : الكتاب ٤٥٠/١ .

(6) انظر : المقتضب ٢٢١/٣ ، وانظر : أيضًا : الارتشاف ١٣٧٥/٣ .

(7) انظر : الارتشاف ١٣٧٧/٣ والتصريح ٤٨٤/٤ والمساعد ٤٧٧/١ .

(8) انظر : الارتشاف ١٣٧٧/٣ والتصريح ٤٨٤/٢ .

(9) تربًا وجندلاً : أسماء أعيان ، قالوا : تُرْبًا وجندلاً في معنى : تربـت يـداه ، أي : لا أصـاب خيـرًا ، والتربُ: التراب ، والجندل : الحجارة . انظر : الهمع ١٢٨/٣. وانظر مادة (تـرب) فـي اللـسان ٢٢٨/١ ومادة (جندل) في اللسان أيضًا ١٢٨/١١ .

(10) قال السيوطي : فاها لفيك ، أي : فا الداهية ، ويستعمل هذا في معنى الدعاء ، أي : دهاهُ اللهُ ، وقيل : ضمير (فاها) لِلْخَيْبَة . انظر : الهمع ١٢٩/٣.

(11) انظر المثال في الكتاب ٤٠٩/١ .

(12) انظر : الهمع ١٢٩/٣ - ١٣٠ .

(13) انظر : الكتاب ٤٠٩/١ - ٤١٣ .

[المفعول له]

المفعول له : شَرْطُهُ أنْ يكونَ مصدرًا خِلافًا ليونس [١] ، مُعَلِّلاً ، قيل [٢] : ومن أفْعَالِ الباطنِ ، وشَرَطَ المتأخِّرون والأعْلَم [٣] مشاركَتَهُ لفعلِهِ وقْتًا وفاعِلاً ، والجَرْمي [٤] والمبرِّد [٥] والرِّيَاشيّ [٦] تنكيرَهُ .

والأصَحُّ أنَّ نَصبَهُ [٧] نَصبَ المفعولِ به المُصَاحِبِ في الأصلِ جارًا ،لا نوع [٨] المصدرِ ، ولا بِفعلٍ من لَفْظِهِ وَاجِبِ الإضمارِ ، فإنْ فُقِدَ شَرْطٌ جُرَّ باللام أو (مِـنْ) ، أو الباء ، قيل : أو (في) إلا مع (أنْ) و(أنَّ) ، ويكْثُرُ معها مقرونًا بـــ (ألْ) ، ويَقِلُّ [٩] مُجَرَّدًا ، ومَنَعَهُ الجزولي [١٠] ، ويَستويان مضافًا ، ويجوزُ تقديمُهُ [١١] خِلافًا لِقَومٍ [١٢] ، لا تعدّده ، ولو مجرورًا .

[المفعول فيه]

وهو ما ضُمِّنَ من اسْمِ وَقْتٍ مَعْنى (في) باطِّرادٍ لِوَاقِعٍ فيـــه ، ولـــو مُقَـــدَّرًا ، ناصبٌ له .

ويَصلُحُ له مُبْهَمُ الوقتِ ومُختَصُّهُ [١٣] ، فإنْ جَازَ أنْ يخبرَ عنه أو يُجـــرَّ بغيـــرِ (مِنْ) فمتصرِّفٌ ، إمّا منصرف كـــ (حين) أو لا كـــ (غُدْوَةً) و(بكرة) عَلَمَيْن ،

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٤٨١/١ والتصريح ٤٨٩/٢ والارتشاف ١٣٨٣/٣ والمساعد ٤٨٦/١ .

(٢) وهو قول ابن الخباز والرندي ، انظر : التصريح ٤٩٠/٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٣٨٣/٣ والتصريح ٤٩٢/٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٦/٢ وشفاء العليل ٤٦٣/١ وشرح الأشموني ٤٨٤/١ والارتشاف ١٣٨٧/٣ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٤٨٤/١ والارتشاف ١٣٨٧/٣ وشفاء العليل ٤٦٣/١ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٤٨٤/١ والارتشاف ١٣٨٧/٣ وشرح الكافية للرضي ٣١/٢ .

(٧) هـ : " نصب " .

(٨) أ : " جارًا لأنواع " ، وفي د : " جاز لأنواع " .

(٩) د : " ونقل " .

(١٠) انظر : المقدمة الجزولية ٢٦٢ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ٣١/١ والارتشاف ١٣٨٦/٣ وشرح التسهيل ١٩٩/٢ .

(١١) يوجد بياض في هـ مكان كلمة " تقديمه " .

(١٢) منهم ثعلب ، انظر : الهمع ١٣٥/٣ والارتشاف ١٣٨٨/٣ .

(١٣) هـ : " مبهم ومختص " .

وإلا فغيره مُنْصَرِفٌ كـ (بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ) [1] ، وما عُيِّنَ من بُكرة ، وسُحَيْر ، وضُحَى ، وضَحْوَة ، وصَبَاحَ مَسَاءَ ، ولَيْلٍ ، ونَهَارٍ ، وعَتَمَة ، وعشاء ، وعَشِيَّة ، وقد تُمْنَعُ .

وجوَّزَ الكوفيَّة [2] تصرّف : ضُحَىً ، وعتمةٍ ، وليلٍ ، أو ممنوع كـ (سحر) مُعيَّنًا مُجرَّدًا .

ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركَّبِ الأحيانِ [3] كـ (صباحَ مساءَ) ، أي : كُلُّ صَبَاحٍ ومَسَاءٍ ، ويساويه المضافُ مَعْنىً خِلافًا للحريري [4] في تخصيصهِ الفِعْلَ بالأوَّلِ .

وذو [5] وذات، مُضافينِ لوَقْتٍ إلا في لُغةٍ [6] ،وأنكرها السُّهيلي [7] في (ذات)، ويقبُحُ تصرُّفُ وَصْفٍ حينٍ عرضَ [8] قيامُهُ ، ولم يُوصَفْ .

وما صَلُحَ جوابُ (كمْ) ، أو (مَتَى) وهو اسمُ شَهْرٍ لمْ يُضَفْ إليه (شهرٌ) ، قيل : أو أُضِيفَ ، قال ابن خروف [9] : وكذا (شَهْر) مفرد ، وأعلام الأيَّام ، أو كانَ الأبَدَ ، والدَّهرَ ، والليلَ ، والنَّهار مقرونًا [10] بـ (ألْ) لا لمبالغة فالفعل واقعٌ في كلِّه تعميمًا أو توزيعًا ، ويجوزُ في غيرهما التَّعميمُ والتَّبعيضُ إنْ صَلُحَ ، وتعريفُ جَـوَابِ (كمْ) خِلافًا لابن السَّرَّاج [11] ، وإضافةُ (شَهْرٍ) إلى كُلِّ الشُّهورِ وِفاقًا لسيبويهِ [12] ، وخِلافًا للمتأخِّرين ، وقيل : نَصْبُ المعدودِ والموقَّتِ [13] نَصْبَ المفعولِ نيابةً / ٢٦ب / عن المصدرِ ، وقيل : على حَذْفِ المصدرِ .

(١) قال أبو حيّان : " بُعَيْدَاتُ بَيْنٍ " : بُعَيْدَاتُ جَمْعُ بَعْدَ مُصَغَّرًا ، وبَيْن فِراق ، تَقُولُ : لَقِيتُهُ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ ، أي: مرارًا متفرّقة قريبًا بَعْضُها من بعض . انظر : الارتشاف ١٣٩٤/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٩٥/٣ والمساعد ٤٩٣/١ .

(٣) هـ : " الأعيان " .

(٤) انظر : درة الغواص للحريري ٢٦٢، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٩٥/٣ .

(٥) ب : " وذوا " ، وفي د : " وذو ذات " .

(٦) وهي لغة خثعم ، انظر : الهمع ١٤٣/٣ والارتشاف ١٣٩٧/٣ .

(٧) انظر : نتائج الفكر ٢٩٩ – ٣٠٠ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٩٧/٣ .

(٨) هـ : " عوض " .

(٩) انظر : الارتشاف ١٣٩٨/٣ والمساعد ٤٩٨/١ .

(١٠) كلمة : " مقرونًا " ساقطة من أ .

(١١) انظر : الأصول ١٩١/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٣٩٧/٣ .

(١٢) انظر : الكتاب ٢٧٧/١ .

(١٣) هـ : " والوقت " .

[ما يصلح للظَّرفيَّة من الأمكنة]

مسألة : يصلُحُ للظرفيَّةِ من الأمكنةِ ما دَلَّ على مُقَدَّرٍ ، وفي كونهِ مُبْهَمًا خِلافٌ (1) ، وما لا يُعْرَفُ إلا بإضافةٍ أو جرى مَجْرَاهُ باطِّرادٍ ، ومَنَعَهُ الكوفيَّة إلا بإضافةٍ ، لا مُخْتَصٌّ إلا بـ (في) ونحوها، وأُلْحِقَ به منه (2) ما قُرِنَ بـ (دخلتُ) .

وقيل (3) : هو مَفْعولٌ به ، وقيل (4) : اتِّساع ، وقيل (5) : يجبُ النَّصبُ إنْ اتَّسَعَ المدخولُ ، لا إنْ ضَاقَ ، قال الفرَّاءُ (6) : وكذا (ذَهَبْتُ) (7) ، و(انْطَلَقْتُ) وابن الطَّراوة (8) : و(الطَّريق) مُطْلَقًا ، وأُلْحِقَ به قياسًا ما اشْتُقَّ من الواقِعِ فيه وسماعًا (9) عند سيبويهِ (10) ، والجمهور : ما دَلَّ على قُرْبٍ أو بُعْدٍ كـ (هو منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ) .

[أنواع الظروف المكانية]

مسألة : كَثُرَ تَصَرُّفُ (يَمِينَ) ، و(شِمالَ) ، و(ذات) مضافةً إليهما ، و(مكان)، ونَدَرَ في (وَسْط) ساكنًا ، والمُتَحَرِّكُ اسمٌ ، وقال الكوفيَّة (11) : ظرفان ، والفرَّاءُ (12) : ما حَسُنَ فيه (بين) ظَرْفٌ ، والأَحْسَنُ تسكينُه ، وما لا : اسمٌ ، والأَحْسَنُ

---

(1) د : خلافًا " . وانظر : الخلاف في الهمع 3/150 – 151 والارتشاف 3/1430 شرح الأشموني 1/488 .

(2) عبارة : " منه " ساقطة من أ .

(3) وهو مذهب الأخفش ، انظر : الهمع 3/153 الارتشاف 3/1435 وشرح الأشموني 1/486 وشرح الجمل لابن عصفور 1/328 .

(4) وهو مذهب الفارسي ، انظر : الإيضاح العضدي 161 ، وانظر أيضًا : الهمع 3/153 والارتشاف 3/1435 وشرح الأشموني 1/486 .

(5) وهو مذهب السهيلي ، انظر : الهمع 3/153 والارتشاف 3/1435 .

(6) انظر : معاني القرآن للفرّاء 3/243 ، وانظر أيضًا : الارتشاف 3/1436 وشرح التسهيل 2/228 وشرح الجمل لابن عصفور 1/331 .

(7) د : " ذهب " .

(8) انظر : الارتشاف 3/1438 وشرح التسهيل 2/228 والمغني 2/242 وشرح الأشموني 1/449 .

(9) كلمة : " سماعا " ساقطة من أ .

(10) انظر : الكتاب 1/480 – 482 ، وانظر أيضًا : الارتشاف 3/1439 والمساعد 1/523 .

(11) ذهب الكوفيون إلى جعل (وسْط) ساكن السين ومتحرك السين ظرفين ، فلا يفرقون بينهما . انظر : الارتشاف 3/1445 وشفاء العليل 1/481 .

(12) انظر : شفاء العليل 1/481 والارتشاف 3/1445 .

تحريكُهُ ، وثعلبُ [١] والمرزوقيّ [٢] : ما كانَ أجْزَاءُ تَنْفَصِلُ سكَنَ ، وما لا : حُـرِّكَ .

وممّا [٣] عُدِمَ فيه : (بَدَلٌ) [٤] ، لا [٥] بمعنى (بديل) [٦] ، وأنكرَ الكوفيّـةُ [٧] ظرفيَّتَه ، و(مكان) بمعناه ، و(حَوْلٌ) ، و(حَوَالَيْ) ، و(حَوْلِي) [٨] و(حَوَالِيْ)[٩]، و(أَحْوَالِي) ، و(أحوال) ، و(حَـوَالٌ) ، و(زِنَـةَ الجبـلِ) ، و(وَزْنَ الجبـلِ) ، و(صَدَدَك) و(صَقَبَكَ) [١٠] ، و(سِوى) ، ويُقال : (سُوَى) و(سَوَاءٌ) و(سِواءٌ) ، وقـال الزّجّاجي [١١] وابـنُ مالك [١٢] : هـي اسمٌ مُتَـصَرِّفٌ ، والرُّمّـاني [١٣] وأبـو البقاء[١٤] وابن هشام [١٥] : ظَرْفٌ كثيرًا ، وغيـرُهُ قلـيلاً ، ويُـستثنى ويُوصَـفُ بهـا كـ (غير) ، فتُضَافُ لمعرفةٍ ، وكذا نكرةٍ [١٦] في الأصحِّ ، وزَعَمَ عبدُ الدّائم [١٧] بناءَ

---

(١) انظر : الارتشاف ١٤٤٥/٣ وشفاء العليل ٤٨١/١ والخزانة ٩٢/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٤٤٥/٣ . والمرزوقي هو أحمد بن محمد بن الحسن ، الإمام المرزوقي ، أبو علي ، صنّف : شرح الحماسة ، وشرح الفصيح ، وشرح أشعار هذيل ، توفي سنة ٤٢١هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٦٥/١.

(٣) أ : " أو مما " .

(٤) ب : " بدلا " .

(٥) أ : " ولا " .

(٦) هـ : " بدليل " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٤٦٠/٣ .

(٨) كلمة : " حولي " ساقطة من أ .

(٩) كلمة : " حوالي " ساقطة من أ ، ب ، جـ ، و .

(١٠) قال سيبويه : صَدَدَك معناه القَصْد ، وصَقَبك معناه : القُرْب ، ومنه قول العرب " هو وَزْنَ الجبل " أي : ناحية منه ، و" هم زِنَةَ الجبل " أي : حِذَاءَه . انظر : الكتاب ٤٧٨/١ ، وانظر : تاج العروس ١٩٨/٣.

(١١) انظر : الجمل للزجّاجي ٦١ - ٦٢ و الارتشاف ١٥٤٦/٣ وشفاء العليل ٥١٦/٢ .

(١٢) انظر : التسهيل ١٠٧ وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١ وشرح التسهيل ٢١٤/٢ - ٢١٦ والمساعد ٥٩٤/١ .

(١٣) انظر : شرح الأشموني ٥٢١/١ والتصريح ٥٨٣/٢ والارتشاف ١٥٤٧/٣ وحاشية الصبان ١٥٨/٢ .

(١٤) انظر : اللباب ٣٠٩/١ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٥٢١/١ والتصريح ٥٨٣/٢ والارتشاف ١٥٤٧/٣ وحاشية الصبان ١٥٨/٢ .

(١٥) انظر : أوضح المسالك ٢٤٨/٢ والتصريح ٥٨٣/٢ .

(١٦) د : " انكره " .

(١٧) انظر : الارتشاف ١٥٤٨/٣ . وهو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير الأندلسي ، القيرواني ، أبو القاسم ، روى كثيرًا من كتب الأدب واللغة ، ودخل العراق وأخذ عن علمائها ، وتوفي سنة ٤٧٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٧٥/٢ وإنباه الرواة ١٥٨/٢ وبغية الملتمس ٣٨٦ .

(سواء) على الفَتْحِ، وتَرِدُ [1] بمعنى : (وَسَط)، و(سوى) [2] بمعنى: (مستوٍ) [3] ، و(شَطْر) بمعنى : (نَحْو) ، ذكره أبو حيّان [4] .

و(عِنْدَ) مثلَّث العَيْنِ لمكانِ الحضورِ ، والقُرْبِ حِسًّا أو مَعْنىً ، وتأتي لِزَمانِهِ ، وبمعناها : (لدى) [5] مُعْرَبَة [6] لا بمعنى : (لَدُن) في الأصَحّ ، لكنْ لا تُجَرُّ أصلاً ولا تكونُ ظَرْفًا للمعاني بخلافِ (عِنْدَ) ، ولا تُطْلَقُ على غائبٍ وِفاقًا للحريري [7] والعسكريّ [8] وابن الشَّجري [9] ، وخِلافًا للمعرّيّ [10] ، وتُقلبُ [11] ألِفُها معَ الضَّميرِ ، لا غيرِهِ غالبًا .

[التّوسع في ظرف الزمان والمكان]

مسألة : يُتَوَسَّعُ في المتصرِّفِ ، فيُجْعَلُ [12] مفعولاً به ، ويُضْمَرُ غير مقْرُونٍ بـ (في) ، ويُضَافُ ، ويُسْنَدُ إليه ، لا إنْ كانَ العامِلُ حَرْفًا ، أو اسمًا جامدًا ، ولا مُتَعدّيًا لِثلاثةٍ على الأصحّ ، قيل : أو اثنين ، ولا (كانَ) إنْ عملتْ فيه على الأصَحّ .

---

(١) أ : " وترى " .

(٢) ب ، جـ ، و : " وسو " .

(٣) ب : " مستور " .

(٤) انظر : الارتشاف ٣/١٤٥٩ .

(٥) د : " لدى " .

(٦) ب : " معرفة " .

(٧) انظر : الهمع ٣/١٦٥ .

(٨) وهو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ، أبو هلال العسكري ، كان موصوفًا بالعلم والفقه ، وله من التصانيف : كتاب الصناعتين في النظم والنثر ، والتلخيص في اللغة ، وجمهرة الأمثال، وتفسير القرآن ، وديوان شعر ، وغيره ، كان حيًا سنة ٣٩٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١/٥٠٦ - ٥٠٧ ومعجم الأدباء ٨/ ٢٥٨ - ٢٦٧ .

(٩) انظر : الهمع ٣/١٦٥ .

(١٠) وهو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن داود التنوخي ، أبو العلاء المعري ، من معرّة النعمان ، من الشام، صنّف : شروح سقط الزند والفصول والغايات ، وشرح بعض كتاب سيبويه ، وغير ذلك كثير ، توفي سنة ٤٤٩هـ . انظر : بغية الوعاة ١/ ٣١٥ - ٣١٧ وإنباه الرواة ١/ ٨١ - ١١٨ ومعجم الأدباء ٣/١٠٧ - ٢٠٨ .

(١١) ب : " وثعلب " .

(١٢) د : " لتجعل " .

[نيابة المصدر عن ظرفي الزّمان والمكان]

وينوبُ مَصْدَرٌ عن مكانٍ بِقِلَّةٍ ، وزمانٍ بِكثرةٍ ، وقد يُجْعَلُ ظرفًا دُونَ تقديرٍ ، أو يُقامُ عَيْنٌ مُضَافٌ إليه ، لا مَصْدَرٌ مُؤَوّلٌ خِلافًا للزّمخشري [1] .

[الظّروف المبنيّة]

[إذْ]

الكلام في الظُّروفِ المبنيّةِ [2] : (إذْ) للوَقْتِ الماضي ، وللمستقبل في الأصحّ ، وتلزمُ الظّرفيّةَ ما لمْ يُضَفْ لها زَمَانٌ ، والإضافةَ إلى جملةٍ غيرِ مُصَدَّرةٍ بـــ (زالَ) وأخواتِه [3] ، أو (دامَ) أو (ليسَ) ، أو (لكنّ) ، أو (ليتَ) ، أو (لعلَّ) ، ويَقْبُحُ أنْ يليها [4] اسمٌ بعدَهُ / ١٢٧أ / ماضٍ .

وقد يُحذفُ جزؤها وكلُّها فتعوّضُ تنوينًا ، وتُكسَرُ للسّاكنين ، وقال الأخفش [5] : إعرابًا ، وقد تُفْتَحُ ، وألْحَقَ بها شيخُنا الكافِيَجي [6] في ذلك (إذا) .

وجَوَّزَ الأخفش [7] والزّجّاج [8] والمتأخّرون وقُوعَها مفعولاً به ، وبَدَلاً منه ، والزّمخشري [9] : مُبتدأ .

وتجيء للتّعليلِ خِلافًا للجمهور حرفًا ، وقيل : ظَرفًا ، وللمفاجأةِ [10] بعدَ (بَيْنَا) و(بَيْنَما) حَرْفًا ، أو ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ ، أو زائدًا ، أقوالٌ . وعلى الظّرفيّةِ عاملُها

---

(١)انظر : الكشاف طبعة دار الريان للتراث ٥٧٠/١ ، وانظر أيضًا : التصريح ٤٠٨/٢ .

(٢) ج ، د ، هــ : " المبنيات " .

(٣) أ ، د ، هــ : " إخوته " .

(٤) د : " يلي ها " .

(٥) انظر : التسهيل ٩٢ وشفاء العليل ٤٦٨/١ والارتشاف ١٤٠٣/٣ وشرح التسهيل ٢٠٧/٢ والمغني ١٧٥/١ وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ والجنى الداني ١٨٦ ورصف المباني ٣٤٧ والخزانة ٥٤٢/٦ ومعجم الأدوات النحوية للسيوطي ٣٠ .

(٦) انظر : الهمع ١٧٥/٣ .

(٧) انظر : معاني القرآن للأخفش ٣١٨/١ ، وانظر : الارتشاف ١٤٠٣/٣ والجنى الداني ١٨٧ والمساعد ٥٠٠/١ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٤٠٢/٣ والجنى الداني ١٨٧ والمساعد ٥٠٠/١ .

(٩) انظر : الكشاف ٦٥٤/١ .

(١٠) ب ، جـ ، و : " والمفاجأة " .

ـ قال ابن جنّي [1] وابنُ البادش [2] ـ تاليها ، وعاملُ (بَيْنَا) مُقَدَّرٌ ، والشَّلوبينُ [3] : عاملُها [4] محذوفٌ ، و(إذْ) [5] بَدَل ، قــال أبــو عُبَيْدة [6] : و للتَّحقيــق وزائـــدة، واختارَهُ ابنُ الشَّجريّ [7] بعدَ (بَيْنَا) و(بَيْنَما) .

[إذا]

(إذا) : للمستقبلِ مُضَمَّنَةً مَعْنَى الشَّرْطِ غالبًا ، قال ابن مالك [8] : والماضي ، وأنكَرَهُ أبو حيّان [9] ، وقومٌ : للحالِ ، ويختصُّ بالمجزومِ به ، وكذا المظنــونِ خِلافًــا للبيانيِّين بخلافِ (إنْ) ، ومن ثَمَّ لمْ تَجْزِمْ في السَّعةِ خِلافًا لِمَنْ جَوَّزَهُ بِقِلَّــةٍ ، أو مــعَ (ما) ، ولا تدلُّ على تكرارٍ [10] ، ولا عمومٍ على الصَّحيحِ [11] فيهما .

وتُضافُ أبَدًا لِجُمْلَةٍ صَدْرُها فِعْلٌ ، ولو مُقَدَّرًا قبــلَ اسْــمٍ يليــه [12] ، وجَــوَّزَه الأخفش [13] إلى اسميَّةِ الجزأين ، وأوْجَبَ الفرّاءُ [14] إيلاءها الماضي شَرْطِيَّة ، وقــال غيرُه [15] : هو الغالِبُ ، ومن ثَمَّ قال الأكثرون : ناصبُها الجَوابُ لا الشَّرْطُ . قال ابــنُ مالك [16] : وتَجيء مَفْعولاً به ، ومجرورةً بــ (حتَّى) ، ومبتدأ .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٤٠٥/٣ والمساعد ٥٠٣/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٤٠٥/٣ .

(٣) انظر : المغني ١٧١/١ والارتشاف ١٤٠٥/٣ والجنى الداني ١٩٠ .

(٤) ب ، و : " عاملها " .

(٥) د : " وإذا " .

(٦) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦/١ – ٣٧ ، وانظر أيضًا : المغني ١٧١/١ والارتشاف ٣/ ١٤٠٥ وشرح الرضي على الكافية ١٤٢/٤ والجنى الداني ١٩١ ومعاني القرآن للزّجاج ١٠٨/١ وإعراب القرآن للنحّاس ٢٠٧/١ والأزهية للهروي ٢٠٣ .

(٧) انظر : المغني ١٧١/١ .

(٨) انظر : التسهيل ٢١١/٢ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٤٠٨/٣ .

(١٠) د : " تكرر " .

(١١) أ ، هـ : " الأصح " .

(١٢) د : " يلي " .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٤١١/٣ والمغني ١٨٤/١ وشرح الكافية الشافية ٤٢١/١ والخزانة ٢٩/٣ وشــرح التسهيل ٢١٣/٢ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٤٠٨/٣ والجنى الداني ٣٧٠ .

(١٥) وهو قول ابن هشام . انظر : المغني ١٨٣/١ ، وانظر أيضًا : الهمع ١٨٠/٣ .

(١٦) انظر : التسهيل ٩٤ وشفاء العليل ٤٧١/١ وشرح التسهيل ٢١٠/٢ .

وتَرِدُ للمفاجأة فأقوالُ (إذْ) [1] ، وتلزمُها الفاءُ ، قال المـازنيّ [2] : زائـدة ، ومبرمان [3] : عاطفة ، والزِّيَّادي [4] : جزائيَّة . ولا يليها فعلٌ ، وثالثُها [5] : يجوزُ معَ (قدْ) ، قال [6] أبو عُبيدة [7] : وتُزادُ .

[الآن]

(الآنَ) : لِوقتٍ حَضرَ أو بعضه ، وزَعَمَهُ الفرّاءُ [8] : منقولاً من الــ (آنَ) ، والمختارُ إعرابُه ، وألِفُهُ عن واوٍ ، وقيل : أصلُهُ (أوَان) ، وقيل [9] : وظرفيَّتُهُ غالبةٌ .

[أمس]

(أمس) : لِمَا يَلِيه [10] يومَـكَ ، مَبْنِـيٌّ علـى الكَـسْرِ ، قـال الزَّجّـاج [11] والزّجّاجي [12] : مُتَصَرِّف [13] والفَتْحُ لُغةٌ ، وإعرابُه غير مُنْصَرفٍ رَفْعًا ، ومُطْلَقًـا ،

---

(١) أي : الأقوال التي قيلت في (إذ) قبل قليل .

(٢) انظر : الارتشاف ١٤١٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٦٩/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٤١٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٦٩/١ والمساعد ٥١٠/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٦٩/١ . والزّيّادي هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أبو إسحاق الزّيّادي ، صنّف : الأمثال ، وشرح نكت سيبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر : بغية الوعاة ٤١٤/١ وطبقات النحويين ٩٩ وإنباه الرواة ٢٠١/١ ــ ٢٠٢ .

(٥) نقل السيوطي أقوال النحاة في دخول (إذا) الفجائية على الجملة الاسمية ، وهي : الأول : أنها تختصّ بالجملة الاسمية ، والثاني : أنها تدخل على الفعل مطلقًا ، والثالث : أنها تدخل على الفعلية المصحوبة بـ (قد) . انظر : الهمع ١٨٢/٣ .

(٦) د : " وقال " .

(٧) انظر: مجاز القرآن لأبي عُبيدة ٣٧/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤١٤/٣ ومعاني القرآن للزّجاج ١٠٨/١ والجنى الداني ٣٨٠ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٤٦٨/١ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ١٧٧/٤ وشفاء العليل ٤٧٦/١ وشرح التسهيل ٢٢٠/٢ وأمالي ابن الشجري ٢٦١/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٨/٢ والمساعد ٥١٧/١ .

(٩) وهو قول ابن مالك . انظر : التسهيل ٩٥ وشفاء العليل ٤٧٥/١ وشرح التسهيل ٢١٩/٢ .

(١٠) أ ، د ، هـ : " يلي " .

(١١) انظر : الارتشاف ١٤٢٧/٣ وشرح الأشموني ١٦٤/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١ .

(١٢) انظر : الجمل للزّجاجي ٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/١ ، وانظر أيضًا : التسهيل ٩٥ وشفاء العليل ٤٧٧/١ وشرح الكافية للرضي ١٧٦/٤ وشرح التسهيل ٢٢٣/٢ والارتشاف ١٤٢٧/٣ .

(١٣) كلمة : " متصرف " ساقطة من أ ، جـ ، د ، هـ .

ومُتَصرِّفًا لُغةً ، وزَعَمَهُ قومٌ [1] مَحكيًا من الأمْرِ ، فإنْ قارَنَ (ألْ) أعْرِبَ غالبًا ، وكذا إنْ أُضيفَ ، أو نُكِّرَ ، أو ثُنِّي ، أو جُمِعَ ، أو صُغِّرَ .

[بعد]

(بعد) : ظَرفُ زَمَانٍ لازِمُ الإضافةِ ، فإنْ أُضيفَ أوحُذِفَ مُضَافُهُ ونُوِيَ لَفْظُهُ أُعْرِبَ ، أو مَعْنَاه ضُمَّ بِناءً [2] ، وقد يُنَوَّنُ حينئذٍ [3] ، ويُفْتَحُ إعرابًا ، وإنْ نُكِّرَ نُصِبَ ظَرْفًا ، وقد يُجَرُّ ويُرْفَعُ ولا يُضَافُ لِجملةٍ حتَّى يُكَفُّ بـ (مَا) .

[قبل ، وأول ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل]

ومثله فيما ذُكِرَ : قبل ، وأول ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، وتصرّفَ الكلّ متوسّط ، وأنكرَهُ الجَرْميّ [4] ، و (يمين) و (شمال) . (وفوق) و(تحت) ، ولا يتصرّفان . و(علُ) [5] ، وأنكرَ ابنُ أبي الرَّبيع [6] إضافتَها لَفْظًا ، وأثبتَهُ الجوهري [7] . و(دُون) ،و(حَسْب) ، لكن نَصبُها [8] على [9] الحاليّة [10] .

و(غيرُ) بعدَ (لَيْسَ) ، قال السِّيرافي وابنُ السَّرّاج وأبو حيّان [11] : ولا يَجوزُ / ٢٧ب / فَتْحُها ، والمختارُ وِفاقًا للأخفش [12] : إعرابُها مُطْلَقًا ، والْحَقَ بعضُهم : (كُلاًّ) ، ولا يَتصرّفُ مبنيُّها .

والصَّحيحُ أنّ أصلَ (أول) : (أوْأَل) ، وأنّه لا يَستلزمُ ثانيًا ، وإذا وقَعَ اسمًا صُرِفَ وأُنِّثَ بالتّاء بِقِلّةٍ .

---

(١) منهم الكسائي . انظر : الارتشاف ١٤٢٧/٣ والهمع ١٨٨/٣ .

(٢) كلمة : " بناء " ساقطة من ب ، و .

(٣) هـ : " خفة " .

(٤) انظر : الارتشاف ١٤٤٢/٣ .

(٥) أ : " وأعل " ، وفي د : " فعل " .

(٦) انظر : الهمع ١٩٧/٣ .

(٧) انظر : مادة (علا) في الصحاح ٢٤٣٤/٦ ، وانظر أيضًا : المغني ٣١٠/١ .

(٨) أي : نصب " حسب " .

(٩) هـ : " غير " .

(١٠) أ ، د ، هـ : " الحال " .

(١١) انظر : الارتشاف ١٥٤٩/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٥٤٩/٣ والمساعد ٥٩٥/١ والمغني ٣١٧/١ وشرح الأشموني ١٦٥/٢ والتصريح ١٩٠/٣ .

[بين]

(بين) : للمكانِ ، وقيل [1] : للزّمانِ ، وقال الزّنجانيّ [2] : بحسب ما تُضَافُ إليه ، وتصرّفُهُ مُتوسّطٌ .

ويجبُ العَطْفُ عليه بالواوِ إنْ أُضيفَ لمفردٍ ، فإنْ لَحِقَهُ (ما) أو الألِفُ عرض فيه الزّمان ولزومه ، والإضَافةُ للجمل ، ولو فعليّةً على الأصَحّ ، وقيل : يُضَافُ لِزَمَنٍ محذوفٍ لا الجملة ، وقيل : [(ما) كافّةٌ ، والألِفُ إشْبَاعٌ ، وقيل : للتأنيثِ .

وتُضَافُ (بينا) لِمَصْدَرٍ ، لا (بينما) على الأصَحّ ، وقيل] [3] : هي [4] محذوفةٌ منه ضَرورةً [5] ، وتُليَتْ ضَرورةً بـ (كاف) التّشْبيهِ .

وتُرَكّبُ (بين) كخمسةَ عشرَ فتُبْنَى على الفَتْحِ ، فإنْ أُضيفَ صَدرُها جازَ بقاءُ[6] الظّرْفيّةِ ، أو أُضيفَ إليها تعيّنَ زوالُها .

[حيث]

(حَيْثُ) : للمكانِ مُثَلّثًا ، و(حَوْثُ) [7] ، وإعْرابُها لُغَةٌ [8] ، وتلزمُ الإضَافةَ لِجملةٍ ، ونَدَرَ لِمُفردٍ ، وقاسَهُ الكسائيّ [9] ، وتَرْكُها أنْدَرُ فتُعَوّضُ (ما) ، وجوّزَ الأخفش [10] وُقُوعَها للزّمانِ ، وتصرّفُها نادرٌ ، وأنكرَهُ أبو حيّان [11] ، وفي وُقُوعِها اسْمَ (إنْ) ، ومفعولاً خُلْفٌ ، وزَعَمَها الزّجّاج [12] مَوْصُولَةً .

---

(١) وهو قول ابن مالك . انظر : التسهيل ٩٣ وشفاء العليل ٤٦٩/١ وشرح التسهيل ٢١٠/٢ .

(٢) انظر : الهمع ٢٠١/٣ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من د ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) كلمة : " هي " ساقطة من أ .

(٥) كلمة : " ضرورة " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٦) د : " إبقاء " .

(٧) " حَوْثُ " هي لغة طيىء . انظر : الارتشاف ١٤٤٨/٣ والهمع ٢٠٤/٣ والمغني ٢٥٨/١ .

(٨) وهي لغة بني فَقْعَس . انظر : التسهيل ٩٧ والارتشاف ١٤٤٨/٣ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٤٤٩/٣ والمغني ٢٦٠/١ والخزانة ٥٥٣/٦ .

(١٠) انظر : شرح الكافية للرضي ١٢٥/٤ وشفاء العليل ٤٨٣/١ والمغني ٢٥٨/١ وكتاب الشعر ١٨٢/١ والتسهيل ٩٧ والارتشاف ١٤٥٠/٣ وشرح التسهيل ٢٣٣/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٤٤٦/٣ .

(١٢) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٣٢٩/٢ ، وانظر : أيضًا : الارتشاف ١٤٤٨/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٩ .

[دون]

(دونِ) : للمكانِ ، وتَصَرُّفُهُ قال البصريَّةُ [1] : ممنوعٌ ، والأخفش [2] : قليلٌ ، والمختارُ وِفاقًا لِبَعْضِ المغاربةِ [3] : يُستَثنى به ، فإنْ كانَ بمعنى : (رَدِيء) فَغَيْرُ ظَرْفٍ .

[ريث]

(ريث) : مصدرٌ استُعمِلَ بمعنى الزَّمانِ ، فأُضيفَ للفِعْلِ ، وقد يليه (ما) زائدةً [4] أو مصدريَّةً ، وأكثرُ وُقُوعِهِ مُستَثنى في منفيّ ، ولمْ يُصرِّحوا ببنائه والعلّة قائمة .

[عوض]

(عوض) : مثلث ، لعُمُومِ المستقبلِ ، وقد يَرِدُ للمُضيّ ، وقد يُضافُ للعائضين، أو يُضافُ إليه فَيُعْرب ، وقد يجري كالقَسَم .

[قَطُّ]

(قطّ) : مقابل (عوض) ، ويختصّان بالنَّفي ، والأفصَحُ فَتْحُ القافِ وتشديدُ الطَّاء ضَمًّا . وقال الكسائي [5] : أصلُهُ (قطط) ، ويُقال : (قَطْ) ، و(قُطُّ) ، و(قَطُ) ، و(قَطْ) . وقال [6] الأخفش [7] : إنْ أُريدَ الزَّمانُ ضُمَّ [8] ، أو التَّقليل سُكِّنَ ، فإنْ لَقِيَ [9] همزَ وَصلٍ كُسِرَ .

وتَرِدُ (قط) و(قد) اسمَيْ فِعْلٍ بمعنى : (يكفي) مبنيَّين ، فقيل : الدَّالُ بَدَلٌ من الطَّاء ، وقيل : (قد) مَنقُولةٌ من الحرفيَّةِ ، وبمعنى : (حَسْب) ، فالغالبُ البناءُ ويُضافان للياء ، والكافِ ، والظَّاهرِ .

---

(١) انظر : الارتشاف ٣/١٤٥١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/١٤٥١ .

(٣) قال أبو حيّان : وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع أنّ (دون) من أدوات الاستثناء، انظر : الارتشاف ٣/١٥٥٦ .

(٤) هـ : " زائدة " .

(٥) انظر : الارتشاف ٣/١٤٢٥ .

(٦) د : " قال " بدون الواو .

(٧) انظر : الارتشاف ٣/١٤٢٦ .

(٨) جملة : " وقال الأخفش إن أريد الزمان ضم " مكرّرة في هـ .

(٩) د : " تقي " .

[كيف]

(كَيْفَ) : ويُقالُ : (كي) ، اسْمٌ [1] يُسْتَفهمُ [2] به عن الخبرِ قَبْلَ / ١٢٨أ / ما لا يُسْتَغنى به ، والحالُ قبلَ ما يُسْتَغنى [3] ، ومعناها : على أيِّ حالٍ ، قال سيبويه [4] : ظَرْفٌ ، وأنكرَهُ غيرُه [5] ، وابن مالك أطْلَقهُ مجازًا ، فعلى الأوَّلِ محلُّها نَصْبٌ دائمًا ، ويُجابُ بعلى كذا .

[لَدُنْ]

(لَدُنْ) : لأوَّلِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ ، ويلزمُ (منْ) غالبًا ، ويُقالُ : لَـدُنْ ، ولَدَنْ، ولَدِنْ ، ولَدْنُ ، ولُدْنُ ، ولَدْنَ ، ولَدْ ، ولُدْ ، ولَدُ ، ولَتِ ، وإعْرابُ الأوْلى [6] لُغَةٌ [7] ، وتَرِدُ النُّونُ مُضَافَةً لِمُضْمَرٍ ، وتُضَافُ لِمفردٍ وجملةٍ خِلافًا لابن [8] الدَّهّان [9]، وسُمِعَ نَصْبُ (غدوة) بعدها تمييزًا ، ورَفْعُها بإضمارِ (كانَ) ، ويُعْطَفُ على (غدوة) المنصوبة بالنَّصْبِ وُجُوبًا وِفاقًا لأبي حيَّان [10] ، وخِلافًا للأخفش [11] ، وابن مالك [12] .

---

(١) كلمة : " اسم " ساقطة من هـ .

(٢) ب : " لمستفهم " .

(٣) جملة : " والحال قبل ما يستغنى " ساقطة من أ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٩٦/٣ .

(٥) أي : أنكره الأخفش والسيرافي ، وقالا : هي اسم غير ظرف . انظر : الهمع ٢١٥/٣ .

(٦) د : " الأول " .

(٧) وهي لغة قيس . انظر : الهمع ٢١٦/٣ والارتشاف ١٤٥٤/٣ وشرح الأشموني ١٦٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٤٢٧/١ .

(٨) ب : " لأن " .

(٩) انظر : الارتشاف ١٤٥٥/٣ . وابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي ، صنّف : شرح اللمع لابن جني ، وهو الغرة ، والفصول في العربية ، توفي سنة ٥٦٩هـ ، انظر : بغية الوعاة ٥٨٧/١ وإنباه الرواة ٢/ ٤٧ – ٥١ ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٩ – ٢٢٣ ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢ – ٣٨٦ وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ١٦٩/٥ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٤٥٦/٣ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٤٥٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٤٢٧/١ .

(١٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٢٧/١ .

[لمّا]

(لمّا) : حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجودٍ ، وقـال ابنُ السَّرّاج [1] والفارسـيّ [2] وابـن جنّي [3] : ظَرْفٌ كـ (إذْ) ، وتختصُ بالماضي، وتقتضي جملتين، وعاملُها الجوابُ ، ويكونُ ماضيًا ، قال ابن عصفور [4] : ومضارِعًا ، وابن مالك [5] : واسميَّة بـ (إذا) أو الفاء ، وتُحْذَفُ لِدَليلٍ .

[مذ ومنذ]

(مذ) ، و(منذ) وهي الأصلُ خِلافًا لابن ملكون [6] ، وقيل : المحذوف اللامُ، ولَيْسَتْ مُرَكَّبَةً ، وقيل [7] : أصلُها : (مِنْ ذو) ، وقيـل : (مِـنْ إذْ) ، وقيـل [8] : (مِنْ ذا) .

وكَسْرُ ميمهما [9] لُغَةٌ [10] ، وسُكُونُ (مذ) قبلَ حركةٍ وضَمُّها قبلَ ساكنٍ أشْهَرُ، فـإنْ وَلِيَهما [11] جملةٌ فظرفـان مضافان إليـها، أو إلـى زَمـانٍ مُقَـدَّرٍ، قـولان ،

---

(1) انظر : الأصول ١٥٧/١ ، و ١٧٩/٣ ، وانظر أيضًا : المغني ٥٣٧/١ والارتشاف ١٨٩٧/٤ وشرح الأشموني ٢٣٩/٣ .

(2) أ ، د ، هـ : " أبو علي " ، وانظر رأيه في البغداديات ٣١٥ - ٣١٦ والمقتصد ١٠٩٢/٢ وكتاب الشعر للفارسي ٧٠/١ وشفاء العليل ٩٧١/٣ - ٩٧٢ والمغني ٥٣٧/١ والارتشاف ١٨٩٧/٤ وشرح الأشموني ٢٣٩/٣ والجنى الداني ٥٩٤ .

(3) انظر : المغني ٥٣٧/١ وشرح الأشموني ٢٣٩/٣ والارتشاف ١٨٩٧/٣ .

(4) انظر : المغني ٥٣٨/١ .

(5) انظر : التسهيل ٢٤١ وشفاء العليل ٩٧٢/٣ ، وانظر أيضًا : المغني ٥٣٨/١ .

(6) انظر : الارتشاف ١٤١٥/٣ والمغني ٦٣٨/١ وشرح الأشموني ١٠٣/٢ . وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون ، الحضرمي الإشبيلي ، أبو إسحاق ، صنّف : شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمري ، توفي سنة ٥٨٤هـ . انظر : بغية الوعاة ٤٣١/١ .

(7) وهو قول الفرّاء . انظر : الارتشاف ١٤١٥/٣ وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٤ والهمع ٢٢١/٣ والجنى الداني ٥٠١ وشرح المفصل ٩٥/٤ .

(8) وهو قول الغزني . انظر : الارتشاف ١٤١٥/٣ والجنى الداني ٥٠١ .

(9) جـ : " ميمها " .

(10) وهي لُغة بني سُلَيْم . انظر : الارتشاف ١٤١٦/٣ وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٤ والهمع ٢٢٢/٣ و شفاء العليل ٤٧٣/١ وشرح التسهيل ٢١٦/٢ والجنى الداني ٥٠١ واللسان مادة (منذ) ٥١٠/٣ والمساعد ٥١٢/١.

(11) أ ، هـ : " وليها " .

وقيل [١] : مبتدآن خبرُهما زَمَنٌ مُقَدَّرٌ ، أو اسمٌ مرفوعٌ ، فقال المبرِّد [٢] : وابن السَّرَّاج[٣] والفارسيّ [٤] : مبتدآن له .

ومعناهما [٥] : (الأمَدُ) في حاضرٍ ، ومَعْدُودٍ ، وأوّلُ المُدَّةِ في ماضٍ ، والأخفش [٦] والزَّجّاج [٧] والزَّجَاجي [٨] : ظرفان خَبَراهُ [٩] ، ومعناهما : (بَيْنَ) ، والكوفيَّة [١٠] والسُّهيلي [١١] وابن مضاء [١٢] وابن مالك [١٣] : مُضافان لِفِعْلٍ حُذِفَ ، والتَّالي: فاعِلُهُ ، وقوم [١٤] : خبرٌ [١٥] محذوفٍ ، أو مجرور فحرفان، وقيل : اسْمان بمعنى : (مِنْ) في ماضٍ ، وفي حَاضِرٍ ، و(مِنْ) و(إلى) في معدودٍ ، وأكثرُ العربِ تُوْجِبُ جَرَّهُما الحالَ ، وتُرَجِّحُ جرَّ (منذ) الماضي ، ورَفْعَ (مذ) له .

ويجوزُ رَفْعُ مصدرٍ بعدَهُما وجَرُّهُ ، و(أنْ) وصِلَتها ، ولا يَجُرّان مُضْمَرًا ، ولا يلحقان بالمتصرِّفِ على الأصَحِّ فيهما .

---

(١) وهو قول الأخفش . انظر : الارتشاف ١٤١٧/٣ والهمع ٢٢٣/٣ والمساعد ٥١٢/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٠/٣ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٣٧/١ والجنى الداني ٥٠٢ .

(٣) انظر: الأصول ١٣٧/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤١٩/٣ والمغني ٦٣٧/١ وشفاء العليل ٤٧٤/١ .

(٤) ب ، جـ ، و : " وأبو علي " ، وانظر رأيه في الإيضاح للفارسي ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٣٧/١ وشفاء العليل ٤٧٤/١ والجنى الداني ٥٠٢ .

(٥) د : " معناهما بين الأمد " .

(٦) انظر : المغني ٦٣٧/١ والارتشاف ١٤١٩/٣.

(٧) انظر : الارتشاف ١٤١٩/٣ والمغني ٦٣٧/١ والمساعد ٥١٥/١ .

(٨) انظر : المغني ٦٣٧/١ .

(٩) د : " خبراهما " .

(١٠) انظر : المغني ٦٣٧/١ والارتشاف ١٤١٨/٣ وشرح الأشموني ١٠١/٢ .

(١١) انظر : شرح الأشموني ١٠١/٢ والارتشاف ١٤١٨/٣ والمغني ٦٣٧/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٤١٨/٣. وابن مضاء هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي ، صنَّف : المشرق في النحو ، والرد على النحويين ، وغير ذلك ، توفي سنة ٥٩٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٢٣/١ .

(١٣) انظر : التسهيل ٩٤ وشفاء العليل ٤٧٣/١ وشرح التسهيل ٢١٧/٢ ، وانظر أيضًا : الجنى الداني ٥٠٢ والمساعد ٥١٣/١ .

(١٤) وهم بعض الكوفيين . انظر : المغني ٦٣٧/١ والارتشاف ١٤١٨/٣ .

(١٥) د : " خبره " .

[مع]

(معَ) : لِمكانِ الاجتماعِ ، أو وقتِهِ ، وتُجرُّ بـ (منْ) ، وتقعُ خبرًا ، وصلةً ، وصفةً ، وحالاً [1] ، وسكونُها قبلَ حركةٍ ، وكسرُها قبلَ سكونٍ لُغةٌ [2] ، وليْستْ حينئذٍ حرفَ جرٍّ خِلافًا [3] للنَّحاسِ [4] ، وتُفردُ فتكونُ حالاً بمعنى : (جميع) ، وغيرِهِ بِقِلَّـةٍ ، وهل هي حينئذٍ [5] مقصورةٌ ؟ خِلافٌ .

ولا تَسلُبُ الاتِّحادَ في الوقتِ ، وِفاقًا لثعلب [6] وابن خالَوَيْه [7] / ٢٨ب / وأبـي حيَّان [8] .

[الزَّمن المبهم المضاف لجملة]

ومنها [9] : كُلُّ زَمَنٍ [10] مُبْهَمٍ مُضافٍ لِجُملةٍ ، فإنْ صُدِّرَتْ بمبنيٍّ فبناؤهُ راجحٌ، أو مُعْرَبٍ فمرجوحٌ ، ومنَعَهُ البصريَّةُ [11] ، أو(ما) أو (لا) لمْ تتغيَّرْ [12] ، أو (لا)

---

(١) د : " وصلاً " .

(٢) وهي لغة ربيعة . انظر : الهمع ٣/٢٢٧ والتسهيل ٩٨ والارتشاف ٣/١٤٥٧ والمغني ١/٦٣١ وشـرح الأشموني ٢/١٦٣ .

(٣) د : " خلافًا للنحاة " .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/١٩١ ، و٣/٢١٣ ، انظر أيضًا : شفاء العليل ١/٤٨٧ وشرح التسهيل ٢/٢٤١ وشرح الأشموني ٢/١٦٣ والمغني ١/٦٣١ . والنحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، أبو جعفر النحوي المصري ، صنف : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، والكافي في العربية ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٣٨هـ . انظر : إنباه الرواة ١/١٠١ وبغية الوعاة ١/٣٦٢ .

(٥) كلمة : " حينئذٍ " ساقطة من ب .

(٦) انظر : مجالس ثعلب ٢/٣٨٦ ، وانظـر أيـضًا : المغنـي ١/٦٣٢ والارتـشاف ٣/١٤٥٨ والجنـى الداني ٣٠٨ .

(٧) انظر : الهمع ٣/٢٢٩ . وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه ، أبو عبد الله اللغوي النحوي لـه من التصانيف : أسماء الأسد ، وإعراب ثلاثين سورة ، والبديع فـي القـراءات ، والاشـتقاق ، وكتـاب " ليس " ، كتاب المذكَّر والمؤنث ، وغير ذلك ، توفي في حلب سنة ٣٧٧هـ . انظـر : بغيـة الوعـاة ١/٥٢٩ – ٥٣٠ ومعجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ – ٢٠٥ .

(٨) انظر : الارتشاف ٣/١٤٥٨ .

(٩) أي : من الظروف التي تبنى جوازًا لا وجوبًا . انظر : الهمع ٣/٢٢٩ .

(١٠) هـ : " زمان " .

(١١) انظر : التسهيل ١٥٩ والارتشاف ٤/١٨٢٨ .

(١٢) ب : " تتعين " .

التَّبْرِئَة فكذلك ، وقد يُجَرُّ اسمُها ، ويُرْفَعُ . ومَنَعَ سيبويهِ إضَافةَ مُستَقبلٍ لاسْمِيَّةٍ ، وجَوَّزَه الأخفش [1] وابن مالك [2] .

أو لمبنيّ [3] ، وأُلْحِقَ به في ذلك ناقصُ الدّلالةِ كـ (غير) ، و(مثل) ، والمختارُ وِفاقًا لابن مالك [4] : لا يُبْنَى مُضَافٌ لِمَبْنِيّ مُطْلَقًا ، [ولا يَلْحَقُ الرّابِطُ الجملةَ المضاف إليها إلا نادرًا] [5] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٨٣٢/٤ وشفاء العليل ٧١٨/٢ والمساعد ٧٥٣/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٥٨/٣ .

(٣) أي : من الظروف التي تبنى جوازًا لا وجوبًا أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبني مفرد ، نحو : " يومئذٍ " و" حينئذٍ " . انظر : الهمع ٢٣٢/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من د .

[المفعول معه]

المفعول معه : هو التّالي واوَ المُصَاحبةِ ، والأصَحُّ أنَّه مَقِيسٌ ، فقيل [1] : لا يختصُّ، والجمهورُ [2] : بما صَلُحَ فيه العطفُ ، ولو مَجَازًا ، والسِّيرافي [3] والمبرِّد [4]: بما كانَ الثّاني مُؤَثِّرًا للأوّلِ ، وهو سَبَبُه [5]، والخضراوي [6] : بما في معنى ما سُمِعَ .

[ناصب المفعول معه]

وناصِبُهُ : ما سَبَقَهُ من فِعلٍ [7] ، أو شِبْهِهِ ، وقيل [8] : الواوُ ،وقال الزَّجَّاج [9] : مُضْمَرٌ بعدَها ، والكوفيّة [10] : الخِلافُ ، والأخفش [11] : انْتَصَبَ انْتِصَابَ الظّرفِ ، والأصَحُّ ينصبُهُ المتعدّي ، و(كانَ) ، لا معنويّ ، كالإشارة [12] .

[منع تقدّمه على عامله]

ولا يَتَقَدَّمُ على عامِلِهِ ، ولا مُصاحِبِهِ خِلافًا لابنِ جِنّي [13] ، ولا يُفصَلُ من الواوِ

---

(١) القول لابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢٥١/٢ وشفاء العليل ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٤٨٥/٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٤٩٤/٣ .

(٤) انظر : الكامل للمبرد ، طبعة دار نهضة مصر ٣٣٣/١-٣٣٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤٩٤/٣ .

(٥) ب : " شبيه " .

(٦) انظر : الارتشاف ١٤٩٤/٣ . والخضراوي هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، أبو عبد الله الأنصاري ، صنّف : فصل المقال في أبنية الأفعال ، ولد سنة ٥٧٥هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٦٧/١ - ٢٨٠ .

(٧) كلمة : " فعل " ساقطة من د .

(٨) القول للجرجاني . انظر : المقتصد ٢٦٠/١ - ٢٦١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤٨٥/٣ وشفاء العليل ٤٨٩/١ وشرح الكافية للرضي ٣٥/٢ وشرح التسهيل ٢٥٠/٢ وشرح الأشموني ٤٩٢/١ والتصريح ٥٢٨/٢ و شرح عمدة الحافظ ٤٠٢/١ .

(٩) انظر : الجنى الداني ١٥٥ و الارتشاف ١٤٨٤/٣ وشفاء العليل ٤٨٩/١ وشرح التسهيل ٢٤٩/٢ والمساعد ٥٤٠/١ والإنصاف ٢٤٨/١ والتصريح ٥٣٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٤/٢ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٢٤٨/١ والارتشاف ١٤٨٤/٣ وشرح الأشموني ٤٩٢/١ والتصريح ٥٢٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٤/٢ والتسهيل ٩٩ .

(١١) انظر : الإنصاف ٢٤٨/١ والارتشاف ١٤٨٤/٣ والتصريح ٥٢٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٥/٢ والجنى الداني ١٥٦ .

(١٢) أ ، د ، هـ : " كالإشارة " .

(١٣) انظر : الخصائص ٣٨٣/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ٣٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٣١٢/١ وشرح الأشموني ٤٩٤/١ - ٤٩٥ والتسهيل ٩٩ والمساعد ٥٤١/١ .

بِظَرفٍ ، ولا يكونُ جملةً خِلافًا لِصَدْرِ الأفاضل [١] .

[العطف والمفعول معه]

ويَجِبُ العطفُ بعدَ مفردٍ ، خِلافًا للصَّيْمريّ [٢] ، وثالثها : يَجوزُ إنْ أُوِّلَ بجملةٍ ، والنَّصبُ بعدَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ لمْ يُؤكَّدْ ، وهو في نحو : (مالَكَ وزيدًا) بـ (كـانَ) [٣] مُضْمَرَةً قبلَ الجارّ، أو بمصدرِ (لابَسَ) بعدَ الواوِ، وقالَ السِّيرافي [٤] : بـ (لابَسَ)، فإنْ كانَ مُنْفصلاً أو ظاهرًا رُجِّحَ العطفُ ، وأوْجَبَهُ بَعْضُهم [٥] .

وقد يُنْصَبُ بعدَ (ما) ، و(كيف) بمقدَّرٍ ، وهو (كانَ) ناقصة، وقيـل [٦] : تامَّة . وقدَّرَ سيبويه [٧] مع (ما) : (كنت) ، ومع (كيف) : (تكون) ، فقال ابـن ولَّاد [٨] : يتعيَّنُ ، وفرَّقَ ، والسِّيرافي [٩] : لا .

ويُرَجَّحُ النَّصبُ إنْ خِيفَ فَوَاتُ المعيَّةِ ، فإنْ لمْ يَصلُحْ الفعلُ لها [١٠] جازَ إضْمَارُ صالحٍ ، فإنْ لمْ يَحْسُنْ (مع) وَجَبَ [١١] ، وقيل : يُضَمَّنُ معنىً يتسلَّطُ به .

ويستَويان في مُضْمَرٍ أُكِّدَ ، ونحو : (رأسَهُ والحائطَ) مـن كُـلِّ متعـاطفيـن

---

(١) انظر الهمع ٢٤٠/٣ .

(٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١ – ٢٥٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤٨٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٤٢/٢ والتصريح ٥٢٤/٢ . والصيمري هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، أبو أحمـد ، له : التبصرة في النحو ، وكتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، ذكره الصفدي ، قلت : أكثرَ أبو حيان من النقل عنه ، من نحاة القرن الرابع . انظر : بغية الوعاة ٤٩/٢ .

(٣) د : " لكان " .

(٤) انظر : التسهيل ٩٩ والارتشاف ١٤٨٨/٣ وشفاء العليل ٤٩١/١ .

(٥) كابن الحاجب . انظر : الهمع ٢٤٢/٣ .

(٦) وهو قول الفارسي . انظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣ والتصريح ٥٢٧/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٦٢/١ .

(٨) انظر : الانتصار لابن ولاد ٧٨ ، ٣٦٤ ، وانظر أيضًا : التصريح ٥٢٧/٢ والارتشاف ١٤٨٩/٣ . وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولاد ، وهو الوليد بن محمد النحوي ، صنَّف : المقصور والممدود ، والانتصار سيبويه على المبرد ، توفي سنة ٣٣٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٨٦/١ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٤٨٩/٣ .

(١٠) كلمة : " لها " ساقطة من أ ، هـ .

(١١) ب : " موجب " .

بإضمارِ الفعلِ . ويُطابقُ خبرٌ [1] ، وحالٌ بعدَهُ [2] ، وأوْجَبَهُ ابن كيسان [3] .

(١) كلمة : " خبر " ساقطة من أ . قال السيوطي : إذا وقع بعد المفعول معه خبرٌ لما قبله ، أو حالٌ طابق ما قبله ، نحو : " كان زيد وعمرًا متفقًا " ، و" جاء البرد والطيالسة شديدًا " . انظر : الهمع ٣/٢٤٦ .

(٢) هـ : " بعد " .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/١٤٩٥ والمساعد ١/٥٤٧ .

[المستثنى]

المستثنى : هو المُخْرَجُ بـ (إلا) أو إحْدَى أخَوَاتها بِشَرْطِ الإفَادة ، فإنْ كانَ بَعْضًا فمتَّصلٌ ، وإلا فمنقطعٌ [1] يُقَدَّرُ بـ (لكن) ، وقال الكوفيَّةُ [2] : بـ (سوى) ، وابن يسعون [3] : (إلا) فيه مع ما بعدَها كلامٌ مُسْتَأنَفٌ [4] . ولا يُستَثنى بِفِعْلٍ . فإنْ حُذِفَ المستثنى منه فله مع (إلا) ما له معَ سقوطِها .

ولا يكونُ [5] بعدَ مَصْدَرٍ قَطْعًا ، ولا / ٢٩أ / في غيرِ نَفْيٍ وشِبهِه [6] في الأصَحِّ ، وفي [7] لازمِهِ كـ (لَوْلا) و(لوْ) : خُلْفٌ ، وجَوَّزَ الزَّجَّاج [8] الإبْدالَ في التَّحضيضِ ، وقومٌ [9] : نَصْبَ : (ما قامَ إلا زيدًا) ، وإنْ ذُكِرَ نُصِبَ [10] بـ (إلا) ، أو بما قَبْلَها ، أو به بواسطتِها ، أو بـ (أنْ) مُقَدَّرة بعدَها ، أو بـ (إنْ) مُخَفَّفَةً من (إنَّ) رُكِّبَتْ (إلا) منها ومن (لا) ، أو بخلافِهِ للأوَّلِ ، أو بـ (أستثني) ، أقوالٌ .

فإنْ كانَ مُتَّصلاً مُؤخَّرًا مَنْفِيًّا أو كمنفيٍّ اخْتِيرَ اتْبَاعُهُ بَدَلاً ، وقال الكوفيَّة [11] : عَطْفًا . ولا يُشْتَرطُ إفرادُ المستثنى منه ، ولا عَدَمُ صلاحيَّتِهِ [12] للإيجابِ ، ولا في نَصْبِهِ تَعْريفُ المستثنى منه .

ولا يُخْتَارُ النَّصْبُ في مُتَراخٍ ولا مَرْدُودٍ بـه مُتَضَمِّن الاستثناء خِلافًا لِزَاعميها[13]، وإنْ [14] تَوسَّطَ بين المستثنى منه وصِفَتِهِ فكذلك ، وقيل : النَّصْبُ

---

(١) هـ : " منقطع " .

(٢) ب ، و : " الكوفيون " .

(٣) انظر : الارتشاف ١٥٠٠/٣ .

(٤) كلمة : " مستأنف " ساقطة من " .

(٥) أي : التفريغ .

(٦) د : " أو سبهه " .

(٧) أ : " في " بدون الواو .

(٨) انظر : معاني القرآن للزجاج ٣٥/٣ ، وانظر أيضا : شرح الكافية للرضي ١٣٥/٢ ، ١٨٦ والارتشاف ١٥٠٤/٣ .

(٩) وهو رأي الكسائي . انظر الهمع ٢٥٢/٢ والارتشاف ١٥٠٥/٣ .

(١٠) أي : إن ذكر المستثنى منه نُصب المستثنى .

(١١) انظر : التصريح ٥٥١/٢ والارتشاف ١٥٠٧/٣ والأصول ٣٠٢/١ والمساعد ٥٦٠/١ .

(١٢) د : " صلاحيه " .

(١٣) د : " لزاعمها " .

(١٤) أ ، د ، هـ : " فإن " .

أرْجَحُ [1] ، وقيل : مُساوٍ ، وقيل : واجبٌ . وإتْباعُ مُنْقَطِعٍ صَحَّ إغناؤه ، ومُتَّصلٍ مُتَقَدِّمٍ [2] ، ومُوْجَبٍ لغةٌ ، وهل المُتَقَدِّمُ [3] بَدَلٌ أو مُبْدَلٌ أو يُقاسُ ؟ خُلْفٌ .

ولا يُتْبَعُ مجرورٌ بِزائدٍ [4] ، واسمُ (لا) التَّبرئة على اللَّفظِ ، وجَوَّزَهُ الكوفيَّة [5] في نكرةٍ لمجرورٍ بـ (مِنْ) ، والأخفش [6] : ومَعْرِفَةٍ [7] .

وإنْ عادَ قبلَ [8] صالحٍ للإتْبَاعِ على مبتدأ ، أو مَنْسوخٍ بغيرِ (زَالَ) وإخْوَتِهِ ضميرُ خبرٍ أو وَصْفٍ ، قال [9] أبو حيَّان [10] : أو حالٍ أُتْبِعَ العائدُ جوازًا ، وصاحبُهُ اختيارًا ، وكذا مُضافٌ ومُضافٌ إليه .

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

ولا يُقدَّمُ أوَّلَ الكلامِ ، وجَوَّزَهُ الكوفيَّة [11] والزَّجَّاج [12] ، ولا بعدَ حرفِ نَفْيٍ خِلافًا للأُبَّذيّ [13] ، وقَدَّمَهُ الكسائي [14] عليه ، والفرَّاء [15] : إلا مع المرفوع ، وهشام [16] : مع الدَّائمِ .

وفي تقديمِهِ [17] على المستثنى منه ، وعامِلِهِ مُتوسِّط كلامٍ ، ثالثها : يجوزُ إنْ

---

(1) أ ، د ، هـ : " راجح " .

(2) هـ : " مقدم " .

(3) هـ : " المقدم " .

(4) أ : " بزوائد " .

(5) هذا قول الكسائي . انظر : معاني القرآن للفراء ٣١٧/١ والارتشاف ١٥١٠/٣ والخزانة ١٢٤/٤ .

(6) انظر : الارتشاف ١٥١٠/٣ والمساعد ٥٦٢/١ .

(7) د : " معرفة " بدون الواو .

(8) أ ، د : " قيل " بالياء .

(9) جملة : " قال أبو حيان " ساقطة من هـ .

(10) انظر : الارتشاف ١٥١٣/٣ .

(11) انظر : الإنصاف ٢٧٣/١ والارتشاف ١٥١٧/٣ .

(12) انظر : الإنصاف ٢٧٣/١ والارتشاف ١٥١٧/٣ والخزانة ٣١٢/٣ .

(13) انظر : الارتشاف ١٥١٧/٣ والمساعد ٥٧٨/١ . والأبذي هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني ، الأبذي ، أبو الحسن ، كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، توفي سنة ٦٨٠هـ . انظر : بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

(14) انظر : الارتشاف ١٥١٨/٣ والخزانة ٣١٢/٣ .

(15) انظر : الارتشاف ١٥١٨/٣ .

(16) انظر : الارتشاف ١٥١٨/٣ .

(17) هـ : " تقدمه " .

كانَ العاملُ مُتصرِّفًا .

[استثناء شيئين بأداة واحدة]

مســـألة : لا يُستثنى بأداةٍ شيئان دونَ عَطْفٍ على الأصَحِّ ، وقيــل : قطعًــا ، والخِلافُ في مُوْهِمِهِ ، فقيل : لَحْنٌ ، وقيل : صحيحٌ علـى أنهمـا : بَـدَلٌ ومعمـولُ مُضْمَرٍ[1] ، وقيل [2] : / ٢٩ب / بدلان .

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

والواردُ بعدَ جملٍ متعاطفة : للكُلِّ ، ولو اختلَفَ العاملُ في الأصَحِّ ، و قيل : إنْ سِيْقَ لِغَرَضٍ ، وقيل : إنْ عُطِفَ بالواوِ [3] . وبعد مفردين يَصِحُّ لِكُلٍّ [4] للثَّاني ، فـإنْ تَقَدَّمَ فللأوَّلِ ، فإنْ كانَ أحَدُهما مرفوعًا ولوْ مَعْنًى فلَهُ مُطْلَقًا .

[تكرار إلا]

وتكرارُ (إلا) توكيدًا ، فيُبْدَلُ غيرُ الأوَّلِ منه ، إنْ كانَ مُغْنيًا عنه ، وإلا عُطِفَ بالواوِ ، وجَوَّزَ الصَّيمريّ [5] طرْحَها ، ولغيرِهِ ، فإنْ أمْكَنَ استثناءُ بَعْضٍ من بَعْضٍ فَكُلٌّ لِمَا يليه ، وقيل : للأوَّلِ ، وقيل [6] : الثَّاني مُنْقَطِعٌ أوَّلاً ، فـإنْ فُـرِّغَ العامـلُ شُـغِلَ بأحدِهما[7] ، ونُصِبَ غيرُهُ ، وإلا نُصِبَ الكُلُّ استثناءً ، وقال ابن السَّيِّد [8] : يجوزُ حالاً ، واستثناءَ الأوَّلُ وحاليَّةَ الباقي ، وعكسُهُ ، وغيرُ واحدٍ إنْ تأخَّرت ، وله [9] ما له مفردًا ، وجَوَّزَ الأبَّذي [10] نَصْبَ الكُلِّ استثناءً ، ورَفْعَها وأحَدَها نَعْتًا ، أو بَدَلاً أيضًا في النَّفي ، وحُكْمُها معنىً كالأوَّلِ .

---

(١) عبارة : " بدل ومعمول مضمر وقيل " مكررة في أ .

(٢) وهو قول ابن السرّاج . انظر: الأصول ٢٨٣/١ وانظر أيضًا : الارتشاف ١٥٢٠/٣ والمساعد ٥٧٠/١ .

(٣) د : " الواو " .

(٤) أ : " يصح الجمل " .

(٥) انظـر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٧٨/١ ، وانظـر أيضـا : الارتشـاف ١٥٢٢/٣ والتصريح ٥٧٢/٢ والمساعد ٥٧٥/١ .

(٦) عبارة : " للأول وقيل " ساقطة من د . والقول للفرّاء . انظر : الارتشاف ١٥٢٥/٣ والمسـاعد ٥٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٨/٢ .

(٧) هـ : " بأحدها " .

(٨) انظر : الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٥٢٤/٣ والمساعد ٥٧٥/١ .

(٩) عبارة : " وله " ساقطة من هـ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٥٢٤/٣ والتصريح ٥٧١/٢ والمساعد ٥٧٦/١ .

[الاستثناء من العدد]

ويجوزُ استثناءُ المُسَاوي خِلافًا لقومٍ ، والأكْثَرِ وِفَاقًا [1] لأبي عُبَيْد [2] والسِّيرافي[3] والكوفيَّة [4] ، وعليه : " كُلُّكم جائعٌ إلا مَنْ أطْعَمْتُهُ " [5] ، لا المستغرق خلافًا للفرّاء [6] . وفي العَدَدِ ، ثالثُها : لا يجوزُ عَقْدٌ صحيحٌ ، وهو من الإثْبَاتِ نَفْيٌ ، وعكْسُهُ خِلافًا للكسائيّ [7] ، و مَبَاحِثُ الاستثناء مِنْ صناعةِ الأصوليِّين .

[الوصف بإلا]

مسألة : يُوْصَفُ بـ (إلا) وبتاليها جَمْعٌ مُنَكَّرٌ ، قال ابنُ الحاجب [8] : غيرُ مَحْصُورٍ [9] ، أو شبهُه أو ذو (ألْ) الجنسيَّةِ ، قال الأخفش [10] : أو غيرها ، وسيبويه[11] : كُلُّ نكرةٍ ، وقومٌ [12] : كُلُّ ظاهرٍ ومُضْمَرٍ .

وقيل [13] : المرادُ بالوَصْفِ البيانُ ، وشَرْطُهُ : أنْ يَصِحَّ الاستثناءُ ، وقيل : المتَّصلُ، وقيل [14] البدلُ، وقيل [15] : أنْ يَتَعَذَّرَ [16]، وألا يُحْذَفُ موصُوفُها، ولا يليها .

---

(١) هـ : " خلافًا " .

(٢) انظر : الارتشاف ١٥٠٠/٣ . وأبو عبيد هو القاسم بن سلام، أبو عبيد ، كان أبو مملوكًا روميًا ، أخذ عن أبي زيد ، روى الناس من كتبه نيفًا وعشرين كتابًا، منها الغريب المصنف ، توفي سنة ٢٢٤هـ . انظر: بغية الواعاة ٢٥٣/٢ – ٢٥٤ وإنباه الرواة ١٢/٣ – ٢٣ وطبقات النحويين ١٩٩ – ٢٠٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٥٠٠/٣ .

(٤) انظر : الارتساف ١٥٠٠/٣ .

(٥) حديث شريف . انظر : صحيح مسلم كتاب (البر والصلة والآداب) ، باب (تحريم الظلم) ١٢٧٥ وشرح السنة للبغوي كتاب (الدعوات) باب (الاستغفار) ٧٣/٥ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨/٢ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٢٦٤/٢ والارتشاف ١٤٩٧/٣ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٤٩٧/٣ والجنى الداني ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ والمساعد ٥٤٨/١ والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٥٤ .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢ .

(٩) أ : " منحصر " .

(١٠) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٢٣/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٥٢٦/١ وشرح التسهيل ٢٩٩/٢ .

(١١) انظر : الكتاب ٣٤٧/٢ .

(١٢) وهم بعض المغاربة . انظر : الهمع ٢٧٢/٣ والمساعد ٥٨٠/١ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٥٢٧/٣ .

(١٤) هو قول المبرد . انظر : المقتضب ٣٩٥/٤ .

(١٥) وهو قول ابن الحاجب . انظر: شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢، وانظر: الهمع ٢٧٣/٣ المغني ١٥١/١.

(١٦) د : " إن تعذر " .

[إلا العاطفة]

قال الكوفيّة والأخفش [1] : وتَرِدُ عاطفةً كـالواوِ ، والإعـرابُ كالاسـتثناء ، والأصمعيّ [2] وابنُ جنّي [3] : وزائدةً . ولا يليها نَعْتُ ما قبلها خلافًا للزمخشري[4] ، ويليها في النّفي مضارعٌ مُطْلَقًا ، وماضٍ إنْ وَلِيَتْ فِعْلاً ، قيل : أو صَحِبَ [5] (قد) .

ولا يعمل تاليها فيما قبلَها ، ولا عكسُه إلا مُستثنى منـه ، أو صـفتُه ، قـال الأخفش [6] : أو ظرفٌ أو حالٌ [7] ، وابنُ الأنباري [8] : أو مرفوعٌ ، والكسائيّ [9] : / ٣٠أ / مُطْلَقًا .

[غير]

مسـألة : يُوْصَفُ بـ (غيرِ) ، ويُستثنى جَرًّا ، و لها إعـرابُ تِلْـوَ (إلا) ، وفَتْحُها مُطْلَقًا لغةٌ [10] ، وناصبُها : قال الجمهور [11] : كونُها فَضْلَةً ، والسّيرافي [12] : السّابقُ ، والفارسي [13] : حالٌ فيها معنى الاستثناء ، والمختارُ أنّها قائمةٌ مَقَامَ مُضَافِها ، وأنّ أصلَهُ النّصبُ بـ (استثني) [14] ، ويجوزُ مُرَاعاةُ المعنى في تابعِ المستثنى بها ، قيل : وبـ (إلا) ، والصِّفَةِ) .

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/١٦٢ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٢/٢٦٨ والارتشاف ٣/١٤٩٧ والمغني ١/١٥٢ والجنى الداني ٥١٠ ، ٥١٨ .

(٢) انظر : المغني ١/١٥٢ والارتشاف ٣/١٤٩٨ والجنى الداني ٥١٠ ، ٥٢٠ .

(٣) انظر : المغني ١/١٥٢ والارتشاف ٣/١٤٩٨ .

(٤) انظر : المفصل ١٠١ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ١/٥٠٨ وشرح التسهيل ٢/٣٠٢ والارتشاف ٣/١٥٢٩ والمساعد ١/٥٨١ .

(٥) هـ : " صحبت " .

(٦) انظر : الارتشاف ٣/١٥٣٢ .

(٧) أ : " ظرف حال " دون (أو) ، وفي جـ ، د ، هـ : " وحال " .

(٨) انظر : التسهيل ١٠٥ وشفاء العليل ١/٥١٠ .

(٩) انظر : الارتشاف ٣/١٥٣٢ والتسهيل ١٠٥ وشفاء العليل ١/٥٠٩ .

(١٠) وهي لغة بني أسد وقضاعة . انظر : الهمع ٣/٢٧٨ والارتشاف ٣/١٥٤٢ والتصريح ٢/٥٧٨ .

(١١) انظر : الارتشاف ٣/١٥٤١ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٧٧ والارتشاف ٣/١٥٤١ .

(١٣) ب ، جـ ، و : " وأبو علي " . وانظر رأيه في التصريح ٢/٥٧٧ والارتشاف ٣/١٥٤١ والمغني ١/٣١٨ .

(١٤) أ : " باستثناء " .

وفي العَطفِ بـ (لا) بعدَ (غير) خُلفٌ ، ويُحذَفُ تالي (إلا) ، و(غير) بعد (ليسَ) ، قيل [1] : و(لم يكنْ) .

[بيد]

ويُستثنى بـ (بَيْدَ) مُنقَطِعًا لازِمَ النَّصْبِ ، والإضَافةُ إلى (أنَّ) وصِلَتِها غالبًا، وهي بِمَعْنَى : (غير) ، وقيل [2] : (على) ، وقيل [3] : (من أَجْلِ) ، ويُقالُ : (مَيْد) ، وجَعَلَها ابنُ مالك [4] حرفًا [5] .

[حاشا وخلا وعدا]

وبـ (حَاشا) ، و(خَلا) ، و(عَدا) بالنَّصْبِ أفعالاً جامدةً ، وقيل [6] : بلا فاعل ، والأصَحُّ أنَّهُ ضميرُ البَعْضِ ، وقيل [7] : المصدر . والجرّ حُرُوفًا جامدةً مُتعلِّقةً كغيرِها [8] ، أو لا كالزَّوائد [9] ، أو مَحَلُّها كـ (غيرِ) ، أقوالٌ .

ونَفَى الفرّاءُ [10] حَرْفِيَّةَ (حَاشا) ، والجرُّ بِلامٍ مُقَدَّرةٍ ، والأكثرون : فِعْلِيَّتَها وحَرْفِيَّةَ تاليها . ويليان (ما) وهي مصدريَّةٌ ، ومن ثَمَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مَعَهما ، وقيل : زائدةٌ فتُجَرُّ ، وقيل : بمعنى المدَّة ، ولا تدخلُ على (حَاشا) خلافًا لِبَعْضِهِم ،ولا (إلا) مُطْلَقًا ، وقيل [11] : يجوزُ إنْ جَرَّتْ [12] ، وقد [13] تدخلُ على (خلا) ، و(عدا) مع (ما) .

وتَرِدُ (حَاشا) فِعلاً مُتصرِّفًا ، و قَبْلَ لامِ الجرِّ فِعْلاً، أو اسمًا بمعنى التَّنزيه [14]

---

(١) كلمة : " قيل " ساقطة من أ . والقول للأخفش . انظر : شرح التسهيل ٣١٨/٢ .

(٢) القول للأموي . انظر : الارتشاف ١٥٤٥/٣ ومادة (بيد) في اللسان ٩٩/٣ .

(٣) القول لابن هشام . انظر : المغني ٢٢٤/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣١٤/٢ .

(٥) جملة : " وجعلها ابن مالك حرفًا " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٦) القول للفرّاء . انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٦/٢ والارتشاف ١٥٣٧/٣ .

(٧) القول للكوفيين . انظر : الهمع ٢٨٦/٣ .

(٨) أ : " لغيرها " .

(٩) أ ، د ، هـ : " كالزوائد .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٥٣٥/٣ والجنى الداني ٥٦٠ ، ٥٦٤ .

(١١) القول للكسائي . انظر : شرح الكافية للرضي ١٧٩/٢ والارتشاف ١٥٣٦/٣ .

(١٢) أ : " إن جرت " .

(١٣) أ : " وقيل " .

(١٤) هـ : " التبرئة " .

مَبْنيًا إلا في لُغةٍ ، أو اسمَ فِعلٍ ، أقوالٌ .

وقد تُحذَفُ (عَدا) بعدَ (ما) نحو : " كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّسَاءَ " [1] ، وقال الفرَّاءُ [2] والأحمرُ [3] : (ما) استثناءٌ [4] .

[ليس ولا يكون]

وبـ (ليسَ) ، وبـ (لا يكونُ) نَصبًا خَبَرًا ، ولا يَقدَّمان أوَّلَ الكلامِ ، ويجوزُ كونُهما صِفةً حَيْثُ صَحَّ الاستثناءُ فيرفعان ضميرَهُ [5] المُطابِقَ .

[لاسيَّما]

وبـ (لاسيَّما) عندَ الأخفشِ [6] وأبي حاتمٍ [7] والنَّحَّاسِ [8] ، والأصَحُّ : ليسَ ما بعدَها مُستثنى ؛ بَلْ مُنَبَّه على أولَويَّتِهِ بما نُسِبَ لِمَا قبلَهُ ، وقال خطَّابُ [9] : مَسكُوتٌ عنه . و(سيّ) [10] اسمُ (لا) ، وقيل [11] : حالٌ ، وقيل : (لا) زائدةٌ [12] .

وأصلُهُ : (سوى) ، وتُخَفَّفُ ياؤها خِلافًا لابنِ / ٣٠ب / عصفور [13] ، وتسكن،فالمحذوفُ اللامُ أو العَيْنُ ، قولان . فإنْ تلاها معرفةٌ جُرَّ بالإضافةِ ، و (ما)

---

(١) قال السيوطي : " ومعنى الحكاية : كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهُنّ " انظر : الهمع ٢/٢٨٩ ، وانظر أيضًا : مجمع الأمثال ٣/٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/١٥٣٧ والمساعد ١/٥٨٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/١٥٣٧ والمساعد ١/٥٨٦ . والأحمر هو علي بن الحسن ، وقيل : ابن المبارك ، المعروف بالأحمر ، شيخ العربية ، وصاحب الكسائي ، صنّف : التصريف وغير ذلك ، توفي سنة ١٩٤هـ . انظر : بغية الوعاة ٢/١٥٨ وطبقات النحويين ١٣٤ .

(٤) د : " استثني " .

(٥) هـ : " ضمير " .

(٦) انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٩ .

(٧) انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٩ والهمع ٣/٢٩١ .

(٨) انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٩ والهمع ٣/٢٩١ .

(٩) انظر : الارتشاف ٣/١٥٤٩ .

(١٠) أ : " وسمي " .

(١١) القول للفارسي . انظر : الهمع ٣/٢٩٤ والارتشاف ٣/١٥٥٢ والخزانة ٣/٤٤٦ وشرح الأشموني ١/٥٣١.

(١٢) أ : " لا لزائدة " .

(١٣) انظر : الارتشاف ٣/١٥٥٢ .

زائدةً يجوزُ حذفُها خِلافًا للخضراويّ [1] ، أو رُفِعَ خَبَرُ محذوفٍ ، و(ما) موصولةٌ أو موصوفةٌ ، أو نكرةٌ جازا [2] ، والنَّصْبُ تمييزًا لـ (ما) نكرةٌ تامَّةٌ ، وقيل [3] : ظرفًا صِلَةً لها .

وقيل [4] : هي كافَّةٌ ، وقال دُرَيْود [5] : يختصُّ الجَرُّ بالتَّخفيفِ والرَّفْعُ بالتَّثقيلِ [6] ، وقد يليها ظَرْفٌ ، وفِعْلٌ ، وشَرْطٌ [7] فـ (ما) كافَّةٌ . وفي وُجُوبِ الواوِ قبلَ (لا) خُلْفٌ ، ويُقالُ : (لا تِيَما) ، و(ناسِيَما) .

[ما أُلحق بلاسيَّما]

وأُلحِقَ به : (لا مثل ما) ، و(لا سواما) ، و(لا ترما) ، و(لو ترما) ، لكنْ لا يُجَرُّ تِلْوَ هذين .

[بله]

وبـ (بَلْهَ) ، أثبتَهُ أهلُ بغدادَ والكوفةُ [8] ، وسُمِعَ جَرُّ تاليها فقيل : كـ (غير) مُنْقطعًا ، وقيل [9] : مَصْدَرٌ مُضَافٌ ، وقيل [10] : حرفُ جَرٍّ ، ونَصْبُهُ مفعولاً ، وهي مَصْدَرٌ أو اسمُ فِعْلٍ ، ورَفْعُهُ مبتدأ ، وهي كـ (كيف) ، وهاؤه تُفْتَحُ وتُكْسَرُ ، ويُقالُ : (بَهْلَ) ، و(بَهَلَ) .

[لمّا]

و بـ (لمّا) بمعنى (إلا) قليلاً نحو : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لمَّا عَلَيْها حَافِظ ﴾ [11] ،

---

(١) انظر : الارتشاف ١٥٥٠/٣ والمساعد ٥٩٧/١ .

(٢) أي : الجر والرفع .

(٣) القول للفارسي . انظر : البغداديات ٣١٧ – ٣١٨ والارتشاف ١٥٥١/٣ .

(٤) قاله ابن الضائع . انظر : الهمع ٢٩٣/٣ والارتشاف ١٥٥١/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٥٥٢/٣ .

(٦) أ : " والتثقيل لتثقيل " .

(٧) ب : " وفعل الشرط " .

(٨) ب ، ح ، و : " والكوفية " . وانظر رأي الكوفيين في الارتشاف ١٥٥٤/٣ والجنى الداني ٤٢٥ .

(٩) وهو مذهب الفارسي. انظر: كتاب الشعر للفارسي ٢٦/١ – ٢٧ والهمع ٢٩٧/٣ والارتشاف ١٥٥٤/٣ .

(١٠) وهو مذهب الأخفش . انظر : الهمع ٢٩٨/٣ والارتشاف ١٥٥٤/٣ والجنى الداني ٤٢٦ والخزانة ٢٢٩/٦.

(١١) سورة الطارق ، آية ٤ .

وأنكرَهُ الجوهريّ [1] ، وقاسَهُ الزّجاجيّ [2] وتوقّفَ أبــو حيّــان [3] . وتَقَــدَّمَ اسْــتثناءُ (سوى) و(دُون) .

(1) انظر : مادة (لمم) في الصحاح ٢٠٣٣/٥ .

(2) انظر : حروف المعاني للزجاج ١١ و الارتشاف ١٥٥٦/٣ والجنى الداني ٥٩٤ .

(3) انظر: الارتشاف ١٥٥٦/٣ .

[الحال]

الحالُ [١] : هو فَضْلَةٌ دالٌّ [٢] على هيئةِ صاحبِه ، ونَصْبُهُ نَصْبَ المفعولِ به ، أو المشبَّهِ به ، أو الظَّرْفِ ، أقوالٌ . ويَغْلِبُ [٣] انتقالُه [٤] إلا في مؤكِّدة ، وقيل : يُشترطُ لزومُها ، وانتقالُ غيرِها ، واشتقاقُه .

ويُغني وَصفُهُ ، أو تقديرُ مُضافٍ قبلَهُ ، أو دَلالَتُهُ على سِعْرٍ [٥] ، أو مُفاعَلَةٍ نحو: (كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ) ، وهلْ هو موضع مصدرٍ سَدَّ عن الحالِ ، أو يُقَدَّرُ [٦] : (مِنْ) أو (جاعِلاً) ، أو حُذِفَ ونابَ ؟ أقوالٌ ، ولا يُقاسُ خِلافًا لهشام [٧] ، وسُمِعَ رَفْعُه ، ولا يُقدَّمُ المجرورُ ، وجوَّزَه الكوفيَّةُ رَفْعًا ، ويُؤخَّرُ العاملُ على الأصَحِّ . أو على ترتيبٍ كـ (علَّمْتُهُ الحِسابَ بابًا بابًا) ، ونَصْبُ الثَّاني قال الفارسيّ [٨] : بالأوَّلِ ، وابنُ جنِّي [٩] : صِفَةٌ له ، والزَّجاج [١٠] : تأكيدٌ ، وأبو حيَّان [١١] : منصوبان بالعاملِ لأنَّ [١٢] مجموعهما الحال . والمختارُ عَطْفٌ بِفاءٍ محذوفةٍ لظهورِها في : " لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلَكم باعًا فباعًا " [١٣] أو على /٣١أ / أصلٍ [١٤] ، أو فَرْعٍ ، أو نَوْعٍ ،

---

(١) ب : " مسالة " .

(٢) هـ : " دالة " .

(٣) ب : " وتغلب " .

(٤) أي : كونه وصفًا غير لازم . انظر : الهمع ٨/٤ .

(٥) د : " شعر " .

(٦) د : " أو مقدر " .

(٧) انظر : شرح الكافية للرضي ٨٠/٢ وشفاء العليل ٥٢٣/٢ والتسهيل ١٠٨ والارتشاف ١٥٦١/٣ وشرح التسهيل ٣٢٥/٢ والمساعد ١٠/٢ .

(٨) ب ، ج ، و : " أبو علي " . وانظر رأيه في المسائل المنثورة ٣٨ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٥٥٨/٣ والتصريح ٦٠٨/٢ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٥٥٨/٣ وحاشية الصبّان ١٧١/٢ والمساعد ٩/٢ . والتصريح ٦٠٨/٢ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٥٥٨/٣ والتصريح ٦٠٨/٢ والمساعد ٩/٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٥٥٨/٣ .

(١٢) كلمة : " لأن " ساقطة من د .

(١٣) حديث شريف . انظر : صحيح البخاري كتاب (أحاديث الأنبياء) ، باب (ما ذكر عن بني إسرائيل) ٢٠٩/٢ وصحيح مسلم كتاب (العلم) باب (اتباع سنن اليهود والنصارى) ١٣١٣ والمستدرك كتاب (الإيمان) باب (اتباع هذه الأمة سنن من قبلها) ٣٧/١ .

(١٤) كلمة : " أصل " ساقطة من أ .

أو تَشْبِهٍ ، أو تَقْسِيمٍ ، أو تَفْضِيلٍ على نَفْسِهِ ، أو غيرِهِ .

[ورود الحال مصدرًا]

ووَرَدَ مَصْدَرًا ، فأُوِّلَ بِوَصْفٍ ، وقيل : بِحَذْفِ مُضَافٍ ، وقيل : مفعولٌ مُطْلَقٌ لِمَا قبلَهُ ، وقيل : لِمُقَدَّرٍ هو الحال . ولا يُقاسُ ولو نَوْعَ [1] الفعلِ في الأصحِّ إلا نحو : (أنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا) ، و(زهيرٌ شِعْرًا) ، والمختارُ : أنَّهما تمييزان ، و(أمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ) والمختار: مفعولٌ به ، وقيل [2] : مُطْلَقٌ ، ورَفْعُهُ لغةٌ [3] ، فإنْ عُرِّفَ فَرَاجِحٌ .

والنَّصْبُ مفعولٌ له ، أو به ، أو مُطْلَقٌ ، أقوالٌ . ولا تَقَعُ (أنَّ) أو (أنْ) والفعلُ حالاً [4] خِلافًا لابن جِنِّي [5] .

[تنكير الحال]

مسألة : يجبُ تنكيرُهُ ، وثالثُها : لا ، إنْ كانَ فيه معنى الشَّرْطِ ، ووَرَدَ مُصْدَرًا [6] باللامِ والإضافةِ ، وعَلَمًا فيؤوَّل[7] . ومنه العددُ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ مُضَافًا لضميرٍ سَابِقٍ ، وتجعلُهُ بنو تميم توكيدًا ، وكذا مُرَكَّبُهُ في الأصحِّ ، والأصحُّ أنَّ (وَحْدَه) مَوْضِعَ مَصْدَرٍ حالٍ [8] ، وقيل : مَصْدَرٌ بِحَذْفِ الزِّيادةِ ، وقيل : مِنْ (وَحَدَ)، وقيل : لا فِعْلَ له ، وقيل : نُصِبَ ظرفًا ، وقيل : بمضمرٍ .

[صاحب الحال]

مسألة : لا يجيءُ من نكرةٍ غالبًا إلا بمسوِّغِ [9] ابتداءٍ ، قال أبو حيّان [10] : ودُونه قياسًا ، وقيل : يختصُّ بالوَصْفِ ، وشَرَطَ بعضُهم الوَصْفَ بوصفين ما لمْ يَتَقَدَّمْ ،

---

(١) د : " ولوقوع " .

(٢) وهو مذهب الأخفش . انظر : الارتشاف ١٥٧٣/٣ والتسهيل ١٠٩ وشفاء العليل ٥٢٥/٢ وشرح التسهيل ٣٢٩/٢ وشرح الأشموني ١٠/١ والتصريح ٦٢١/٢ والمساعد ١٦/٢ والهمع ١٧/٤ .

(٣) وهي لغة تميم . انظر : الهمع ١٧/٤ والارتشاف ١٥٧٣/٣ وشرح التسهيل ٣٢٩/٢ وشفاء العليل ٥٢٤/٢ .

(٤) كلمة : " حالا " ساقطة من جـ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٥٧١/٣ .

(٦) كلمة : " مصدرًا " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٧) د : " قبول " .

(٨) أي أنّ : (وَحْده) اسم موضوعٌ موضعَ المصدر الموضوع موضع الحال . أنظر : الهمع ٢٠/٤ .

(٩) د : " بمسوغ " .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٥٧٧/٣ .

أو يكنْ جملةً بالواوِ ، والأصحُ أنَّهُ في نحو : (فيها قائمًا رجلٌ) من المبتدأ ، لا ضمير الظّرف .

ويجيء من المضافِ إليه معموله ، قال الأخفش وابن مالك [1] : أو جزوه أو كجزئه ، وبعضُهم مُطْلقًا ، وفي مجيئه من المنادَى ، ثالثها : يجوزُ مُؤكَدَةً ،لا مُبيِّنةً.

[تقديم الحال على صاحبه]

ويُقدَّمُ على صاحِبِه لا مجرورٍ بإضافةٍ إليه [2] ، وقيل : إلا بوَصْفٍ ، ولامنصوبٍ بـ (كأنَّ) ، و(لَيْتَ) ، و(لَعَلَّ) ، وفِعْلِ تَعَجُّبٍ ، ولا ضميرٍ مُتَّصلٍ بِصِلَةِ (ألْ) أو حرفٍ ، ويجبُ إنْ أُضيفَ لضميرِ ملابسه ، قيل : أو قُرِنَ بـ (إلا) ، ومَنَعَه البصريَّة [3] على مجرورٍ بغيرِ زائدٍ ، وثالثُها : إلا الضَّميرِ والفعليَّة ، والكوفيَّةُ[4] : على ظاهرٍ مرفوعٍ أُخِّرَ رَافِعُه ، ومنصوبٍ ، وقيل : إلا الفعليَّة .

[تقديم الحال على عامله]

وعلى عَامِلِه [5] : ثالثُها [6]: / ٣١ب / يُمتَنَعُ في نحو : (راكبًا زيدٌ جاءَ) ، ورابعُها : إنْ [كانتْ من ظاهرٍ ، وفي المؤكَدةِ : خِلافُ المَصْدَرِ [7] ، ويُمتَنَعُ إنْ] [8] كانَ العاملُ فِعْلاً غيرَ مُتَصَرِّفٍ ، أو صِلَةً لـ (ألْ) أو حرفٍ ، أو مَصْدرًا ، قال ابن مالك [9] : أو نَعتًا ، أو أفْعَلَ تفضيلٍ ، أو اتَّصَلَ بـ (لام) ابتداءٍ أو قَسَمٍ ، أو أفْهَمَ [10]

---

(١) انظر : التسهيل ١١٠ وشرح الكافية الشافية ٣٣٧/١ وشرح التسهيل ٣٤٢/٢ وشفاء العليل ٥٣١/٢ .

(٢) عبارة : " إليه " ساقطة من ب ، و .

(٣) انظر : الارتشاف ١٥٧٩/٣ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٥٨١/٣ .

(٥) في تقديم الحال على عامله مذاهب .

(٦) أمّا الأول : فهو المنع مطلقًا ، وعليه الجرمي تشبيهًا بالتمييز . والثاني : الجواز مطلقًا إلا ما يأتي استثناؤه، قال السيوطي : وهو الأصح ، وعليه الجمهور قياسًا على المفعول به والظرف . انظر : الهمع ٢٧/٤ – ٢٨ .

(٧) أي : وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكد . انظر : الهمع ٢٨/٤ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٩) انظر : التسهيل ١١٠ وشفاء العليل ٥٣٢/٢ وشرح التسهيل ٣٤٣/٢ والمساعد ٢٦/٢ .

(١٠) د : " أو فهم " .

تشبيهًا خلافًا للكسائي [١] ، أو ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حروفِه ، كإشارةٍ ، وتنبيهٍ ، وتَمَنٍّ ، وتَرَجٍّ ، أو قُرِنَ الحالُ بالواوِ ، وثالثُها [٢] : يجوزُ إنْ كانَ فِعْلاً .

[عامل الحال إذا كان أفعل التفضيل أو ظرفًا]

واغتفرَ ، بلْ وَجَبَ على الأصحِّ تَوْسيطُ [٣] (أفعَلَ) بينَ حالين ، وإنَّما يجيئان مَعَهُ لمختلِفَيْ حالٍ ، أو ذاتٍ ، والأصحُّ أنَّه يَعْمَلُ فيهما .

فإنْ كانَ العاملُ ظرفًا لمْ يُقَدَّمْ على الجملةِ ، وثالثُها : يجوزُ إنْ كانَ مِثْلَهُ ، وفي تقديمِهِ عليه لا الجملة الأقوالُ ، ورابعُها : يجوزُ إنْ كانتْ من مُضْمَرٍ مرفوعٍ ، وقال ابن مالك [٤] : إنْ كانتْ مِثْلَهُ قَوِيَ وإلا ضَعُفَ ، فإنْ تأخَّرَ المبتدأ جازَ اتِّفاقًا .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

وإنْ وقَعَ ظرفٌ واسمٌ يَصلُحان للخبريَّةِ ، فإنْ تَقَدَّمَ الظَّرْفُ اختِيرَ حاليَّةُ الاسمِ، وإلا فخبريَّتُه [٥] ، وقال المبرد [٦] : لا فرقَ ، فإنْ تكرَّرَ مُطْلَقًا رُجِّحَتْ الحاليَّةُ ، وأَوْجَبَها الكوفيَّةُ ، فإنْ كانَ ناقصًا فالخبريَّة مُطْلَقًا خِلافًا لَهُمْ ، أو تامٌّ وناقصٌ [٧] ، ويُدئ بأيِّهما جازا [٨] على الأصحِّ .

[عامل الحال وجواز تعددها]

مسألة : اختُلِفَ ، هَلْ يَعْمَلُ فيه غيرُ عَامِلِ صاحِبِه [٩] ، ومَنَعَ السُّهيليّ [١٠] عَمَلَ الإشَارةِ والتَّنبيهِ ، وأبو حيَّان [١١] : (لَيْتَ) و(لعلَّ) ، وبعضُهم : (كأنَّ) .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٥٨٧/٣ والمساعد ٢٩/١ .

(٢) أي : إذا كانت الحال جملة معها الواو نحو : (جاء زيد والشمس طالعة) ففي تقديمها على عاملها أقوال، الأول : عدم الجواز مطلقًا ، والثاني : الجواز مطلقًا ، والثالث : الجواز إنْ كان العامل فعلاً انظر: الهمع ٣٠/٤ .

(٣) د : " توسط " .

(٤) انظر : التسهيل ١١١ وشفاء العليل ٥٣٣/٢ وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(٥) أ : " وإلا فخبرية " .

(٦) انظر : المقتضب ١٦٦/٤ - ١٦٧ .

(٧) أي : إن اجتمع ظرفان تام وناقص .

(٨) أي : الرفع والنصب .

(٩) أ : " صاحب " .

(١٠) انظر : نتائج الفكر ٣١٠ والأمالي للسهيلي ١٠٤ - ١٠٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٥٨٥/٣ .

والأصحُّ جوازُ تعدُّدِهِ لمفردٍ ، وغيرُهُ [متَّفِقَيْنِ أوْ لا ، ولا يُجْمَعَانِ إلا إنْ صَلُحَ انفرادُ كُلٍّ بالموصوفِ][1] ، وقيل[2] : يجوزُ في مُتَضايفين، وفي التَّفريقِ يكونُ للأقْرَبِ ، والمختارُ للأسْبَق ، ولا يُفْرَدُ بعدَ (إمَّا) ونَدَرَ بعدَ (لا) .

[أقسام الحال]

مسألة : تَقَعُ مُوطِّئةً ومُؤكِّدَةً خلافًا لقومٍ ، إمَّا لجملةٍ[3] من معرفتين جامدتين[4] ليقينٍ ، أوفخرٍ ، أو تعظيمٍ ، أو ضِدِّهِ ، أو تَصَاغرٍ أو تهديدٍ ، فعاملُها مُضمَرٌ ، وقيل[5] : المبتدأ ، وقيل[6] : الخبرُ ، أو لعامِلِها فالأكثرُ مخالفتُهُ لَفْظًا ، زادَ ابنُ هشام[7] : أو لصاحبِها ، ومُقدَّرةً[8] ومحكيَّةً[9] وسببيَّةً .

[وقوع الحال جملة]

مسألة : تَقَعُ جملةً خبريَّةً غيرَ ذاتِ استقبالٍ / ١٣٢أ / ، وشرطيَّةً خلافًا[10] للمطرزيِّ[11] ، ففي لزومها الواوَ خُلْفٌ ، وجوَّزَ الفرَّاءُ[12] : الأمرَ، والأمينُ المحلِّيُّ[13] : النَّهيَ ، فإنْ كانتْ مُؤكِّدةً ، أو معطوفةً على حالٍ أو صُدِّرَتْ بمضارعٍ

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من هـ .

(٢) قاله الكسائي وابن هشام . انظر : الارتشاف ١٥٩٦/٣ والهمع ٣٧/٤ .

(٣) ب : " بجملة " .

(٤) أ ، د ، هـ : " جامدين " .

(٥) قاله ابن خروف . انظر : التصريح ٦٦٨/٢ والتسهيل ١١٢ والارتشاف ١٦٠٢/٣ وشفاء العليل ٥٣٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٦ وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ والهمع ٤٠/٤ وشرح الكافية للرضي ٩٤/٢ .

(٦) قاله الزّجاج . انظر : التسهيل ١١٢ والارتشاف ١٦٠١/٣ والهمع ٤٠/٤ وشفاء العليل ٥٣٩/٢ وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ والتصريح ٦٦٨/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٣٦ وشرح الكافية للرضي ٩٤/٢ .

(٧) انظر : شرح شذور الذهب ٢٢٥ .

(٨) أ ، و : " أو مقدرة " .

(٩) أ : " محكية " بدون الواو .

(١٠) أ : " خلافًا للمطريزي " .

(١١) انظر : الارتشاف ١٦٠٢/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٦٠٢/٣ والمساعد ٤٣/٢ .

(١٣) انظر : الهمع ٤٣/٤ . والأمين المحلّي هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن ، أبو بكر الأنصاري، الشيخ أمين الدين المحلي ، أحد أئمة النحو بالقاهرة ، صنّف : أرجوزة في العروض ، وغيره ، توفي سنة ٦٧٣هـ . انظر : بغية الوعاة ١٩٢/١ وحسن المحاضرة ٥٣٣/١ .

مثبتٍ أو مَنفيٌ بـ (لا) ، أو ماضٍ تالٍ (إلا) أو مَتلوٌ بـ (أو) ، قيل : أو ذات خبرٍ مُشتقّ تَقدّمَ لزمَها ضميرُ صاحِبِها ، وخلَتْ من الواوِ غالبًا ، وإلا فهُما أ و أحدهما .

واجتماعُهما في اسميَّةٍ وذاتِ (لَيسَ) أكثرُ من الضميرِ فقط ، وقيل [1] : حَتْمٌ ، وقد تخلو [2] عنهما فيُقَدّرُ ، وقال ابن جنّي [3] : لا تُغني عنه [4] الواوُ أصلاً ، وتجبُ في مضارعٍ بـ (قد) ، قيل [5] : وبـ (لم) الواوُ ، وفي ماضٍ مُثبَتٍ مُتصرّفٍ عارٍ من الضّميرِ [6] (قد) ، وكذا معه ، فإنْ فُقِدَتْ قُدِّرَتْ في الأصحّ ، ولَيْسَتْ [الواوُ عاطفةً ولا أصلُها العَطفُ في الأصحّ .

[الجملة الاعتراضيّة ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب]

وتُشْبِهُ] [7] هذه الجملةَ الاعتِراضيَّةُ الواقعةُ بينَ جزأي صِلَةٍ أوإسْنادٍ ، أو شَرْطٍ أو قَسَمٍ ، أو إضَافةٍ ، أو جَرٍّ ، أو صِفةٍ ومَوْصُوفِها ، أو حَرْفٍ ومَدْخُولِهِ ، وتُميَّزُ [8] بِجَوازِ الفاءِ ، و(لنْ) [9] ، وتَنفيسٍ ، وكونِها طلبيَّةً ، وعَدَمِ قيامِ مفردٍ مقامَها، ومن ثمَّ لا مَحلَّ [10] لها ، ولا للمستأنفة [11] ، والمُجابِ [12] بها قَسَمٌ ، أو شَرْطٌ غيرُ جازمٍ ، أو غيرُ مُقْترنٍ بالفاءِ ، أو (إذا) ، والصِّلَةُ ، قالوا : والمفسِّرةُ الكاشفةُ حقيقةَ ما تَليْه ، صُدِّرَتْ بِحرفِهِ أو لا ، والمختارُ أنّها بِحَسَبِه وِفاقًا للشلوبين [13] ، وأنّه لا محلَّ لتالي (حتّى) ، وفي أفعالِ الاستثناءِ ، و(مذ ومنذ) خُلْفٌ .

---

(١) وهو مذهب الفراء والزمخشري . انظر : الارتشاف ١٦٠٦/٣ والمفصل ٩٢/١ والهمع ٤٧/٤ وشرح الأشموني ٤٣/٢ .

(٢) ب : " تخلوا " .

(٣) انظر : الارتشاف ١٦٠٥/٣ .

(٤) هـ : " عن " .

(٥) قاله ابن خروف . انظر : الارتشاف ١٦٠٧/١ والهمع ٤٨/٤ .

(٦) هـ : " عن الضمير " .

(٧) ما بين المعكوفين ساقط من أ . والمقصود : أن الجملة الاعتراضية تشبه جملة الحال . انظر : الهمع ٥١/٤.

(٨) أ ، ب ، د ، هـ : " وتمييز " .

(٩) ب ، و : " وأن " .

(١٠) د : " محلى " .

(١١) أ : " ولا لمستأنفة " .

(١٢) أ : " المجاب " بدون الواو .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٦١٧/٣ والمساعد ٤٩/٢ .

[الحال المركّبة]

مسـألة : وَرَدَ منه ألفاظٌ مُرَكَّبةٌ ، منها ما أصلُهُ العطفُ كـ (شَغَرَ بَغَرَ) [1] ، و(شَذَرَ مَذَرَ) [2] ، و(أَخْوَلَ أَخْوَلَ) [3] ، و(حَيْثَ بَيْثَ) [4] ، و(بَيْتَ [5] بَيْتَ) [6] / ٣٢ب / وما أصلُهُ الإضافةُ كـ (بادي بَدَا) [7] ، و(أيادي سَبأ) [8] ، فقال قومٌ [9] : مَبْنِيَّةٌ كـ (خمسةَ عشرَ) ، وقومٌ : مُرَكَّبةٌ تركيبَ الإضافةِ ، وحُذِفَ التّنوينُ من الثّاني للإتْباعِ .

[حذف الحال وحذف عامله]

مسـألة : يُحْذَفُ إلا إنْ حُصِرَ ، أو نُهِيَ عنه ، أو كانَ جَوَابًا ، أو نـابَ عـن خبرٍ ، أو عن فِعْلِهِ . وعاملُه ، لا المعنويُّ عندَ الأكثرِ ، ويجبُ إنْ جَرَى مَثَلاً ، أو بـيَّنَ نَقْصًا أو زيادةً بتدريجٍ معَ الفاءِ و(ثُمَّ) ، أو كانَ مُؤكِّدًا ، أو نائبًا ، أو توبيخًا .

* * *

---

(١) الشَّغْرُ : التفرقة ، وتفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ وشَغَرَ بَغَرَ أي : في كل وجه ، ويقال : هما اسمان جعلا واحدًا وبني على الفتح ، وكذا تفرّق القومُ شَغَرَ بَغَرَ وشَذَرَ مَذَرَ ، أي : في كل وجه . انظر : مادة (شغر) في اللسان ٤١٨/٤ والصحاح ٧٠٠/٢ .

(٢) الشَّذْرُ : قِطَعٌ من الذهب يُلْقَطُ من المعدِنِ من غير إذابة الحجارة ، وتَشَذَّرَ القومُ تفرّقوا وذهبوا في كـل وجه ، شَذَرَ مَذَرَ وشِذَرَ مِذَرَ وبِذَرَ أي : ذهبوا في كل وجه . انظر : مادة (شذر) في اللـسان ٣٩٩/٤ والصحاح ٦٩٤/٢ .

(٣) ذهب القوم أَخْوَلَ أَخْوَلَ إذا تفرقوا شتى ، وهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا وبنيا علـى الفـتح . انظـر : (مادة) خول في اللسان ٢٢٦/١١ والصحاح ١٦٩١/٤ .

(٤) يُقال : تركهم حَوْثًا بوثًا ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحَيْثَ بَيْثَ ، وحاثَ باثَ ، إذا فرقهم وبدّدهم . انظـر : مـادة (حوث) في الصحاح ٢٨٠/١ واللسان ١٤٠/٢ ومجمع الأمثال ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

(٥) أ ، د : " وبيت وبيت " .

(٦) فلان جاري بَيْتَ بَيْتَ ، أي : ملاصقًا ، بُنيا على الفتح لأنّهما اسمان جُعلا واحدًا . انظر : مادة (بيت) في الصحاح ٢٤٤/١ واللسان ١٦/٢ .

(٧) قال سيبويه : وأمّا (أيادي سَبَا) ، و(قالي قَلا) ، و(بادي بَدَا) ، فإنّما هي بمنزلة : (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، تقول: (جاؤوا أيادِيَ سَبَا) ، ومن العرب من يجعله مضافًا فينون (سَبًا) . انظـر : الكتـاب ٣٣٧/٣ . وقال في المعجم الوسيط : وبادي بدا ، وبادي بد ، وبادي بدي أول الشيء انظر : ٤٥/١ .

(٨) ذهب القوم أيدي سَبَا أي : متفرقين في كل وجه ، وذهبوا أيادي سَبَا ، وهما اسمان جُعلا واحدًا . انظر : مادة (يدي) في اللسان ٤٢٦/١٥ .

(٩) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٣٣٧/٣ .

[التَّمييز]

التَّمييزُ : هو نكرةٌ بمعنى [1] : (مِنْ) رافعٌ لإبهام جملةٍ ، أو مُفْردِ عـددٍ [2] ، أو مُفْهِمُ مِقْدارٍ ، أو مماثلةٍ ، أو مغايَرةٍ ، أو تعجُّبٍ بالنَّصِّ على جِنْسِ المرادِ بعدَ تمـامٍ بإضَافةٍ أو تنوينٍ ، أو نونٍ . ومَنَعَ الكوفيَّةُ [3] التَّمييزَ بــ (مثل) ، و(غير) ، وأبـو ذَرّ [4] بــ (ما) في (نِعْمَ) ، والأعْلَمُ : عن التَّعجُّب .

[ناصب التَّمييز وجارّه]

وناصبُهُ مُمَيِّزُهُ تشبيهًا بــ (أفْعَلَ مِنْ) أوْ باسْـمِ الفاعـلِ ، قـولان ، ويجـرُّهُ بالإضافةِ إنْ حُذِفَ التَّنوينُ أو النونُ ، ولا يُحْذَفُ غيـرُه إلا مُـضَاف يُغْنـي عنـه [5] التَّمييـزُ [6] ، وتجبُ إضَافةُ مُفْهِمِ مِقْدارٍ إنْ كانَ في الثَّاني معنى الـلام ، أو جـزءًا ، ويختارُ في نحو : (جُبَّةُ خَزٍّ) . ويجوزُ نَصبُهُ تمييزًا ، أو حالاً [7] ، وإظهارُ (مِـنْ) معَ كُلِّ تمييزٍ إلا (أفعل) والعدد ، و(نِعْمَ) ، ومنقول فاعلٍ ، ومفعولٍ ، وهي تبعيضٌ، وقيل : [8] زائدةٌ ، وإنْ كانَ المقدارُ من جِنْسين جازَ عَطْفُ أحدهما خلافًا للفرّاء [9] .

[تمييز الجملة]

مسـألة : مُمَيِّزُ الجملةِ ناصبُهُ [10] ما فيها مِـن فعْـلٍ وشِـبْهِهِ ، وقـال ابـن عصفور [11] : هي ، ويكونُ منقولاً من فاعلٍ ، ومبتدأ ، ومفعولٍ ، وأنكرَهُ الشَّلَوبين [12]

---

(١) د : " معنى بمعنى " .

(٢) أ : " أوعدد عدد " .

(٣) انظر : الارتشاف ١٦٢٨/٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٦٢٨/٤ . وأبو ذر هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني ، ابن أبي الركب النحوي ، من تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام . انظر : بغية الوعاة ٢٨٧/٢ – ٢٨٨ .

(٥) أ : " عن " .

(٦) د : " التنوين " .

(٧) أ ، د ، هـ : " وحالا " .

(٨) القول للشلوبين . انظر : الارتشاف ١٦٣٣/٤ والتصريح ٧٠٢/٢ وشرح الأشموني ٥١/٢ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٦٣٢/٤ .

(١٠) أ : " ناصبها " .

(١١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٢١/٤ وشرح الأشموني ٤٧/٢ .

(١٢) انظر : التوطئة ٣١٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٢٣/٤ والتصريح ٦٩٧/٢ .

والأُبَّذي [١] وابن أبي الرَّبيع [٢] . ومُشَبَّهًا به [٣] . وهو بعدَ (أَفْعَلَ) فاعــلٌ معنـــىً ، حقيقةً أو مَجَازًا .

ومنه [٤] نحو : (حَسْبُكَ به فارسًــا) ، و(لله دَرُّهُ رَجُــلاً) ، و﴿ كَفَــى بــاللهِ شَهِيدًا﴾ [٥].

فإنْ صَحَّ أنْ يُخبرَ به عمَّا قبلَهُ فَلَهُ أو لِمُلابِسِه المُقَدَّر ، وإنْ دَلَّ على هيئةٍ وعُنِيَ به الأوَّلُ جازَ كونُهُ حالاً وإظهارُ (مِنْ) .

ويُطابِقُ ما قبلَه ــ اتَّحَدَ معنىً أوْ لا ــ ما لمْ يلزمْ إفرادُه لإفرادِ مَعْناه ، أو كــانَ مَصْدَرًا لمْ يُقْصَدْ اختلافُ أنواعِهِ ، ويلزمُ الجمعُ بعدَ مُفْرَدٍ مُبايِنٍ لا يُفِيدُ [٦] مَعْناه .

[توسّط التَّمييز وتنكيره]

ويجوزُ توسيطُهُ بينَ مُتَصَرِّفٍ وِفاقًا ، لا تقديمُهُ اختيارًا ، وجوَّزَه قومٌ على فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غيرِ (كَفَى) ، والفرَّاءُ [٧] /١٣٣أ/ علــى اسْــمٍ شُــبِّهَ بــه الأوَّلُ . وجــوَّزَ الكوفيَّةُ [٨] وابنُ الطَّراوة [٩] تعريفَهُ ، وتأوَّلَ البصريَّةُ [١٠] ما وَرَدَ .

ولا يتعدَّدُ ، والجمهورُ : لا يكونُ مُؤكِّدًا ، ويُحْذَفُ لِقَرِينَةٍ أو قصدِ الإبهــامِ ، لا المميِّزُ ما لمْ يُوضَعْ غيرُه مَوْضِعَهُ .

[تمييز الأعداد]

مســألةٌ : مُمَيِّزُ العددِ ، إنْ كانَ ما بينَ (عشرةٍ) و (مائةٍ) مفردٌ منصــوبٌ ،

---

(١) انظر : الارتشاف ١٦٢٣/٤ والتصريح ٦٩٧/٢ والمساعد ٦٢/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٦٢٣/٤ والتصريح ٦٩٧/٢ .

(٣) أي : بالمنقول .

(٤) أي : من تمييز الجملة .

(٥) سورة النساء ، آية ٧٩ .

(٦) أ : " لا يغير " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٦٣٥/٤ والمساعد ٦٧/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٦٣٣/٤ والتصريح ٦٨٨/٢ وشرح الكافية للرضي ١١٧/٢ وشرح التسهيل ٣٨٥/٢ وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٦٣٣/٤ والتصريح ٦٨٨/٢ وشفاء العليل ٥٥٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ المساعد ٦٦/٢ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٦٣٣/٤ والتصريح ٦٨٨/٢ وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢ .

وأجاز الفرّاءُ [1] جَمْعَهُ ، وإضافة (عشرين) [2] وأخَواتِه [3] لغةٌ ، أو (عشرة) فما دونها فمجموعٌ مُضَافٌ إليه إلا إنْ كانَ (مائةً) ، وقد يُجْمَعُ ، وفي اسمِ الجمعِ والجنسِ: ثالثُها [4] : إنْ استُعمِلَ للقلَّةِ جازَ قياسًا ، أو (مائةٌ) [فما فوقَها فمفردٌ مُضَافٌ وجمعُهُ معها ضَرورةٌ ، وقال الفرّاءُ [5] : سَائغٌ . ويجوزُ جرُّه بـ (مِنْ) ، ونَصْبُهُ مع (مائةٍ)] [6] و(مائتين) و(ألفٍ) ضَرورةٌ ، وأجازَهُ ابنُ كيْسَان [7] .

ولا يُمَيَّزُ (واحدٌ) ، و(اثنان) دُوْنَ شذوذٍ أو ضَرورةٍ ، ولا يُجْمَعُ تمييزٌ كثرةٍ إنْ أمكنَ قِلَّةٌ غالبًا ، ولا يُفصَلُ من العددِ اختيارًا ، ويُنْعَتُ حَمْلاً عليه ، وعلى العددِ ، ويتعيَّنُ الثاني في الجمعِ السَّالمِ ، ويُغْني العددَ عن تمييزِهِ إضَافَتُهُ لِغيرِهِ .

[تمييز كم الاستفهامية وكم الخبرية]

مسألة : مميِّزُ (كم) الاستفهاميَّةِ منصوبٌ ، وفي جَرِّهِ ثالثُها : يجوزُ إنْ جُرَّتْ ، وهو بـ (مِنْ) مُقَدَّرةً ، وقال الزَّجاج [8] : بإضَافتِها ، ولا يكونُ جَمْعًا خِلافًا للكوفيَّة [9] مُطْلَقًا ، وللأخفش [10] فيما أُرِيدَ به الأصنافُ ، ويجوزُ فَصْلُهُ وحَذْفُهُ .

والخبريَّةُ مجرورٌ بإضَافتِها، وقيل [11] : بـ (مِنْ) ، ويُنْصَبُ إنْ فُصِلَ ، ودُونَهُ لغة [12] ، وجَرُّهُ مَفْصُولاً بظرفٍ ضَرورةٌ [13] ، وثالثها : يجوزُ إنْ كانَ ناقصًا ،

---

(1) انظر : الارتشاف ٧٤١/٢ والمساعد ٦٨/٢ .

(2) ب ، جـ ، د ، و : " عشرون " .

(3) جـ : " وإخوته " .

(4) قال السيوطي : وهل يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع نحو : (ثلاث القوم) ، أو اسم الجنس نحو : (ثلاثُ نَخْل) ؟ أقوال ، أحدها : نعم ، ويقاسُ إنْ كانَ قليلاً لوروده ، قال تعالى : ﴿ وكَانَ في المَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [سورة النمل ، آية ٤٨] ، والثاني : لا ينقاس ، والثالث : التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز ، أو للكثرة فلا يجوز . انظر : الهمع ٧٥/٤ .

(5) انظر : الارتشاف ٧٤٤/٢ والمساعد ٦٩/٢ .

(6) ما بين المعكوفين ساقط من د بسبب انتقال النظر .

(7) انظر : الارتشاف ٧٤٥/٢ وشرح التسهيل ٣٩٥/٢ .

(8) انظر : الارتشاف ٧٧٩/٢ والتصريح ٥١٢/٤ والمساعد ١٠٩/٢ وشرح التسهيل ٥١٩/٢ - ٥٢٠ .

(9) انظر : الارتشاف ٧٧٩/٢ والتصريح ٥١٠/٤ وشرح التسهيل ٥٢٠/٢ .

(10) انظر : الارتشاف ٧٧٩/٢ والتصريح ٥١١/٤ والمساعد ١٠٩/٢ .

(11) القول للكوفيين . انظر : الهمع ٨٢/٤ ونسبه أبو حيان للفراء أيضًا . انظر : الارتشاف ٧٨١/٢ .

(12) وهي لغة تميم . انظر : الهمع ٨٢/٤ والارتشاف ٧٨١/٢ .

(13) هـ : " لغة " .

وبجملةٍ : ثالثُها [١] : يجوزُ في الشِّعْرِ فقط ، ويكونُ جمعًا ، وقيل : شاذٌ ، وقيل : على معنى : / ٣٣ب / الواحدِ ، وقيل : إنْ لمْ يُنْصَبْ . والأصحُّ جوازُ حَذْفِهِ ، وثالثُها : إنْ لمْ يُقَدَّرْ مُضَافًا ، ورابعُها يقبحُ إنْ لمْ يُقَدَّرْ منصوبًا ، ومَنْعَ نَفْيُهُ فيهما .

[تمييز كأيِّن وتمييز كذا]

ومُمَيِّزُ (كأيِّن) يُجَرُّ بـ (مِنْ) غالبًا ، وقال ابنُ عصفور [٢] : لازمًا ، ومع فَقْدِها بإضمارِها ، وقيل [٣] : بالإضافة ، قال أبو حيَّان [٤] : ولا يُجْمَعُ ، وحَذْفُهُ سائغٌ أو ضَعيفٌ أو ممنوعٌ ، أقوالٌ ، والأصحُّ أنْ لا يُفْصَلَ .

ومُمَيِّزُ (كذا) لا يُجَرُّ بـ (مِنْ) وِفاقًا ، ولا بالإضافةِ ، ولا البَدَلِيَّة ، ولا يُرفعُ ولا يُجْمَعُ خِلافًا لِزَاعِميها .

[نواصب المضارع]

[أنْ]

نَوَاصِبُ المضارعِ : (أنْ) ، ويُقالُ : (عن) ، وهي الموصولةُ بالماضي خِلافًا لابنِ طاهر [٥] ، لا بعدَ يقينٍ غيرِ مؤوَّلٍ خِلافًا للفرَّاء [٦] .

ويجوزُ في تِلْوَ (ظَنَّ) : الرَّفْعُ مُخَفَّفة ، وكذا خَوْفٌ تَيَقَّنَ مَخُوفَهُ في الأصحِّ ، والأصحُّ : لا تَعْمَلُ زائدةً ، ولا يَتَقَدَّمُ معمولُ معمولِها ، وثالثُها : يجوزُ مع (أُرِيدُ) و(عَسَى) ، ولا يُفْصَلُ ، وقيل [٧] : يجوزُ بِظَرْفٍ ، وقيل [٨] : بِشَرْطٍ .

وتَرْفَعُ إهمالاً على الأصحِّ ، وعن الكسائي [٩] : لا يُقاسُ ، ولا تَجْزِمُ ، وحكاه

---

(١) د : " وثالثها " .

(٢) انظر : المقرّب ٣٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥١/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٧٨٩/٢ .

(٣) القول لابن كيسان . انظر : الهمع ٨٤/٤ والارتشاف ٧٩٠/٢ والمساعد ١١٦/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٧٩٠/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٦٣٧/٤ والمغني ٦٧/١ والجنى الداني ٢١٧ .

(٦) أ ، د ، ه : " غير مؤول على الأصح " . وانظر رأي الفراء في شرح الكافية للرضي ٣٢/٤ والارتشاف ١٦٣٩/٤ والتسهيل ٢٢٩ وشرح الأشموني ١٨٧/٣ والخزانة ٤١٤/٨ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٦٤١/٤ والمساعد ٦٥/٣ .

(٨) القول للكوفيين . انظر : الارتشاف ١٦٤١/٤ والهمع ٩١/٤ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٦٤٢/٤ ، والخزانة ٤٢٢/٨ .

الرُّؤاسيّ [1] واللِّحيانيّ [2] وأبو عُبيدة [3] لغةٌ [4] .

وتَقعُ مبتدأً ، وخبرًا ، ومعمولَ حَرْفٍ ناسخٍ ، وجارٌ ، [وقيل : يَخْتَصُّ بـ (لَيْتَ) ، قيل : (لَعَلَّ)] [5] ، ولـ (كانَ) ، و(ظَنَّ) ، وبعضِ المقارَبَةِ ، وفِعْلِ غيرِ الجزمِ ، ومُضَافٍ خِلافًا لابنِ الطَّراوة [6]، لا بمعنى (الذي) خِلافًا لابن الذَّكيّ [7] .

[لن]

(لن) : بسيطةٌ ، و قال الخليل [8] : مِنْ : (لا أنْ) ، والفرّاءُ [9] : (لا) النّافية أُبْدِلَتْ نونًا ، وإنّما تَنْصِبُ مستقبلاً ، وتُفيدُ نَفْيَهُ ، وكذا التّأكيدَ لا التّأبيدَ على المختارِ ، وقال بعضُ البيانيِّين [10] : لنفي ما قَرُبَ ، والمختارُ

---

(١) انظر : الجنى الداني ٢٢٦ وهو في الارتشاف ١٦٤٢/٤ الرياشي ، وقد يكون تحريفًا . والرؤاسي هو محمد بن الحسن بن أبي سادة ، أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي ، إمام مشهور ، روى الحروف عن أبي عمرو ، وروى عنه علي بن حمزة الكسائي . انظر : غاية النهاية ١١٦/٢ - ١١٧ .

(٢) انظر : الجنى الداني ٢٢٧ والارتشاف ١٦٤٢/٤ والمغني ٦٩/١ . واللحياني هو علي بن المبارك ، وقيل: ابن حازم أبو الحسن اللحياني ، من بني لحيان من هذيل بن مدركة ، وقيل : سمي به لعظيم لحيته، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني ، وله النوادر المشهورة . انظر : بغية الوعاة ١٨٥/٢ والفهرست ٧١ - ٧٢ .

(٣) انظر : المغني ٦٩/١ والارتشاف ١٦٤٢/٤ والجنى الداني ٢٢٦ والمساعد ٦٥/٣ .

(٤) وهي لغة بني صباح من ضبة . انظر : المغني ٦٩/١ والهمع ٩١/٤ والارتشاف ١٦٤٢/٤ وشرح الأشموني ١٩٠/٣.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٣٨/٤ .

(٧) وهو محمد بن مسعود الغزني ، هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام : ابن الذكي صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، قال السيوطي في بغية الوعاة : ولم أعرف شيئًا من أحواله . انظر : بغية الوعاة ٢٤٥/١ .

(٨) انظر : الكتاب ٣/٣ والمغني ٥٤٣/١ وشرح التسهيل ١٥/٤ والخزانة ٤٤١/٨ ورصف المباني ٢٨٥ والمقتضب ٨/٢ والارتشاف ١٦٤٣/٤ وإصلاح الخلل للبطليوسي ٥٠ ومعاني القرآن للزّجاج ١٦١/١ وإعراب القرآن للنّحاس ٢٠٠/١ .

(٩) انظر : المغني ٥٤٣/١ وشرح الكافية للرضي ٣٧/٥ والارتشاف ١٦٤٣/٤ ورصف المباني ٣٨٥ والجنى الداني ٢٧٢ وشرح الأشموني ١٧٩/٣ .

(١٠) قال أبو حيان : ودعوى بعض أهل البيان أنّ (لن) لنفي ما قَرُبَ ، ولا يَمتَدُّ نَفْيُ الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان . انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ .

وفاقًا لابنِ عصفور [1] : تَرِدُ للدُّعَاء .

ويَقَدَّمُ مَعْمولُ معمولِها خلافًا للأخفش الصَّغيرِ [2] ، ولا يُفصَلُ اختيارًا ، وجوَّزَهُ الكسائي [3] بِقَسَمٍ / ١٣٤أ / ومَعْمولٍ ، والفرَّاءُ [4] بِشَرْطٍ ، و(أظُنّ) ، وتُهْمَلُ ، وحكى اللَّحيانيّ [5] : الجَزْمَ بها .

[كي]

(كي) : إنْ كانتْ الموصُولةَ [6] ، فالنَّصبُ بها عندَ الجمهور ، أو الجارَّةَ فبـأنْ مُضمَرةً ، وجوَّزَ الكوفيَّةُ إظهارَها ، وتَتَعيَّنُ الأولى بعدَ اللام ، والثَّانيةُ قبلَها ، وتَتَرَجَّحُ[7] معَ إظهارِ (أنْ) ، وأنكرَ الكوفيَّةُ [8] كونَها جَارَّةً ، وقومٌ : كونَها ناصبةً ، ولا تُفيدُ النَّاصبةُ علَّةً ، ولا تَتَصرَّفُ ، بلْ تجرُّ باللام .

ويجوزُ تأخيرُ مَعْلُولِها ، والفَصلُ بـ (لا) النَّافية ، و(ما) الزَّائدة ، وبهما لا بغيرِ ذلك ، وجوَّزَ الكسائي [9] بمعمولٍ ، وقَسَمٍ ، وشَرْطٍ مُلاصِق [10] ، ولا عَمَلَ ، وابنُ مالك [11] وولدُه [12] : تَعْمَلُ [13] ، ولا يُقَدَّمُ مَعْمولُ مَنْصوبِها ، ولا على

---

(١) انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ وشرح الأشموني ١٧٩/٣ و التصريح ٢٨٧/٤ والمغني ٥٤٣/١ .

(٢) انظر : المغني ٥٤٣/١ والارتشاف ١٦٤٥/٤ وشرح الأشموني ١٧٩/٣ . والأخفش الصغير هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي ، أبو الحسن الأخفش الأصغر ، أحد الثلاثة المشهورين ، له من التصانيف : شرح سيبويه ، والتثنية ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣١٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١٦٨/٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٦٤٣/٤ .

(٦) أي : بـ (ما) .

(٧) أي : " الجارة " .

(٨) انظر : المغني ٣٦٩/١ والارتشاف ١٦٤٥/٤ وشرح الأشموني ١٨٣/٣ والجنى الداني ٢٦٢ .

(٩) انظر : التسهيل ٢٣٠ وشفاء العليل ٩٢٤/٢ والارتشاف ١٦٤٨/٤ وشرح الكافية للرضي ٥٢/٥ وشرح الأشموني ١٨٥/٣ وشرح التسهيل ١٨/٤ .

(١٠) كلمة : " ملاصق " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١١) انظر : التسهيل ٢٣٠ وشفاء العليل ٩٢٤/٢ وشرح التسهيل ١٥/٤ ، ١٨ .

(١٢) انظر : شرح الألفية لبن الناظم ٦٦٦ - ٦٦٧ والارتشاف ١٦٤٨/٤ . وابن الناظم هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي ، وله من التصانيف شرح ألفية والده ، وشرح كافيته، وتكملة شرح التسهيل، وغير ذلك ، توفي سنة ٦٨٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(١٣) اختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل . انظر : الهمع ١٠٢/٤ .

المعلولِ [1] في الأصحّ ، وجَوّزَ الكوفيّة [2] والمبرّد [3] النّصْبَ بـ (كما) [4] .

[إذَنْ]

(إذَنْ) : الجمهورُ : أنّها : حَرْفٌ بَسيطٌ ، وقال الخليل [5] : منْ (إذْ ، أنْ) ، والرَّنْديّ [6] : (إذا ، أنْ) ، وقومٌ [7] : اسْمٌ ، وأنّها تَنْصِبُ بنفسها لا بـ (أنْ) [8] مُضْمرةً ، وتليها جملةٌ اسْميّةٌ ، وخبرُ ذي خبرٍ . وإنّما تَنْصِبُ مُسْتقبلاً وَلِيَها مُصَدَّرةً ، والرَّفْعُ حينئذٍ لُغيّةٌ أنكرها الكوفيّة [9] ، فإنْ وَلِيَتْ عطفًا قَلَّ النّصْبُ ، أو ذا خبرٍ امْتَنَعَ ، وجَوَّزَهُ هشامٌ [10] بعدَ مبدأ ، والكسائيّ [11] بعدَ اسْمَيْ (أنَّ) و(كانَ) .

ويُفْصَلُ بِقَسَمٍ حُذِفَ جَوَابُهُ ، و(لا) النّافية ، وجوَّزَهُ ابن بابَشاذ [12] بنداء ودُعاءٍ ، وابنُ عصفور [13] والأبّذي [14] بِظَرْفٍ ، والكسائيّ [15] وهشام [16] والفرّاء [17]

---

(١) ب : " المعمول " . والمقصود : معلول (كي) .

(٢) انظر : الإنصاف ٢/٥٨٥ . والارتشاف ٤/١٦٤٩ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/٥٨٥ وشرح الكافية للرضي ٥/٥٢ والارتشاف ٤/١٦٤٩ .

(٤) أي : على أنّها بمعنى : (كيما) ، والياء محذوفة للتخفيف . انظر : شرح الكافية للرضي ٥/٥٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٥/٤٦ وشرح التسهيل ٤/٢٠ والارتشاف ٤/١٦٥٠ والجنى الداني ٣٦٣ والمساعد ٣/٧٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥٠ وشرح الأشموني ٣/١٩٦ .

(٧) وهم بعض الكوفيين . أنظر : الارتشاف ٤/١٦٥٠ .

(٨) عبارة : " لا بأن " ساقطة من هـ .

(٩) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥١ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥٢ والمساعد ٣/٧٦ .

(١١) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥٢ والمساعد ٣/٧٦ .

(١٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣١٠ ، وانظر أيضاً : المغني ١/٥٤ والارتشاف ٤/١٦٥٣ وشرح الأشموني ٣/١٩٥ والتصريح ٤/٣١١ .

(١٣) انظر : المقرب ١/٢٨٧ ، وانظر أيضًا : المغني ١/٥٤ وشرح الأشموني ٣/١٩٥ والتصريح ٤/٣١١ والارتشاف ٤/١٦٥٣ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥٣ والمساعد ٣/٧٤ .

(١٥) انظر : شرح التسهيل ٤/٢٢ والمغني ١/٥٤ والتصريح ٤/٣١١ وشرح الأشموني ٣/١٩٦ والجنى الداني ٣٦٣ .

(١٦) انظر : المغني ١/٥٤ والتصريح ٤/٣١١ وشرح الأشموني ٣/١٩٦ والارتشاف ٤/١٦٥٤ والجنى الداني ٣٦٣ .

(١٧) انظر : الارتشاف ٤/١٦٥٤ .

بمعمولٍ ، ثُمَّ اختارَ [1] الرَّفْعَ ، والكسائيّ [2] : النَّصبَ ، وجَوَّزَ تَقَدُّمَهُ معَ العملِ ودونه، والفرَّاء [3] وأبطَلَهُ ، ولا نَصَّ للبصريَّة ، قال أبو حيَّان [4] : ومُقْتَضَى قواعِدِهِم المَنْعُ .

ومعناها : قال سيبويهِ [5] : الجوابُ والجزاءُ ، قال الشَّلَوبين [6] : دائمًا ، والفارسيّ [7] : غالبًا ، وإهمالُها لُغَةٌ [8] ، ولا يُحذَفُ معمولُ ناصبٍ دُونَه ، ولا لِدَليلٍ [9] على الأصَحِّ .

[لام الجحود]

مسألة : تَنصِبُ (أنْ) مُضمَرَةً لزومًا بعدَ لامِ الجحودِ المؤكِّدة ، ولَيْستْ لامَ (كَيْ) على الصَّحيحِ [10] ، وهي المسبوقةُ بِكَوْنٍ ماضٍ لَفظًا أو مَعْنًى ، مَنفيٍّ بـ (ما) أو (لمْ) ، قيل : أو أخَوَاتِ (كانَ) ، قيل : أو (ظَنَّ) [11] ، قيل : أو كُلّ فعلٍ . وحَذْفُ الخبرِ مَعَها حتْمٌ غالبًا .

وزَعَمَ الكوفيَّة [12] : النَّصبَ بها ، فمدخولُها الخَبَرُ، وهي زائدةٌ للتَّأكيدِ ،

---

(1) أي : هشام . انظر الهمع ١٠٥/٤ .

(2) انظر : المغني ٥٥/١ وشرح الأشموني ١٩٦/٣ والتصريح ٣١١/٤ والارتشاف ١٦٥٤/٤ .

(3) انظر : الارتشاف ١٦٥٤/٤ .

(4) انظر : الارتشاف ١٦٥٤/٤ .

(5) انظر : الكتاب ١١/١ ، و٣٥٦/٤ .

(6) انظر : التوطئة ١٤٥ - ١٤٦ ، وانظر أيضًا : المغني ٥٢/١ وشرح الأشموني ١٩٦/٣ ورصف المباني ٦٣ والجنى الداني ٣٦٤ والتصريح ٣٠٥/٤ .

(7) ب ، جـ ، و : " وأبو علي " وانظر رأيه في المقتصد ١٠٥٤/٢ ، وانظر أيضًا : المغني ٥٢/١ والتصريح ٣٠٥/٤ وشرح الأشموني ١٩٦/٣ .

(8) جملة : " وإهمالها لغة " ساقطة من أ ، د ، هـ . وهي لغة حكاها عيسى بن عمر عن بعض العرب . انظر : الكتاب ١٤/٣ .

(9) ب ، جـ ، د ، هـ : " ولا دليل " .

(10) أ ، هـ : " على الأصح " .

(11) ب ، جـ ، و : " أو ظن " " .

(12) انظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ والتصريح ٣١٢/٤ وشرح الأشموني ١٩٨/٣ والارتشاف ١٦٥٦/٤ والجنى الداني ١١٨ والمساعد ٧٧/٣ .

وثعلبُ [1] : بقيامِها مقامَ (أنْ) ، والفهريّ [2] : لا يَرتفعُ مَدخولُها ضميرَ السّببي . وجوّزَ قومٌ إظهارَ (أنْ) معَ حذفِها [3] ، وقومٌ [4] : دُونَهُ . ولا تَلي مُفردًا .

[حتّى]

وبعدَ (حتّى) الجارّةِ ، وزعمَها الفرّاءُ [5] غيرَها ، والنّصبَ بها ، والكسائيّ [6]: بها ، والجرُّ بـ (إلى) مُضمرةً جوازًا ، وقومٌ [7] : ناصبةٌ جارّةٌ بنفسِها تشبيهًا بـ (أنْ) و(إلى) ، وعليها يَجوزُ إظهارُ (أنْ) ، وعلى الأصحِّ : قد تَظهرُ معَ مَعطوفٍ [8] منصوبِها .

ومعناها : (كيْ) أو (إلى) ، قال الخضراوي [9] وابنُ [10] مالكٍ [11] : أو (إلا) . وإنّما تَنصبُ مُستقبلاً وُجوبًا إنْ كانَ حقيقةً ، وإلا فَجوازًا ، وتَرفعُ الحالَ أو المؤوّلَ كذلك بأنْ يكونَ مُسبّبًا عمّا قبلَها ، فَضلةً صالحًا لِحُلولِ الفاءِ [12] مَحلَّها ، والأصحُّ تَعيّنُ النّصبِ معَ فعلٍ غيرِ مُوجَبٍ ، و(قلّما) ، لا (كثُرما) و(طالما) و(ربّما) [13] ، وجوّزَ الكسائيّ [14] رَفعَ مُستقبلٍ غيرِ مُسبّبٍ ، ونَصبَ حالٍ مُسبّبٍ ، والنّصبُ بها مطلقًا لغةٌ .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٦٥٦/٤ وشرح الأشموني ١٩٨/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٦٥٧/٤ . والفهري هو محمد بن أحمد بن هشام ، أبو عبد الله النحوي ، توفي سنة ٥٧٠هـ . انظر :كشف الظنون ٧٨/٦ .

(٣) أي : حذف لام الجحود .

(٤) قال أبو حيان : ولمّا كان (أنْ) مضمرة بعد اللام أجاز بعضُ النحويين من البصريين حذفَ اللام وإظهار (أنْ) نحو : ما كانَ زيدٌ أنْ يقومَ . انظر : الارتشاف ١٦٥٨/٤ ، وانظر أيضًا : التصريح ٣١٤/٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٣٧/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٦٢/٤ وشرح التسهيل ٢٤/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٤/٢ و الارتشاف ١٦٦٢/٤ .

(٧) وهو مذهب الكوفيين . انظر : الهمع ١١٢/٤ والارتشاف ١٦٦٢/٤ والمغني ٢٤٨/١ وشرح الأشموني ٢٠٤/٣ .

(٨) د : " معطوفة " .

(٩) انظر : الارتشاف ١٦٦٢/٤ وشرح الأشموني ٢٠٤/٣ والمساعد ٨٠/٣ .

(١٠) د : " قال الخضراوي رحمه الله وابن مالك رحمه الله " .

(١١) انظر : التسهيل ٢٣٠ وشفاء العليل ٩٢٦/٢ وشرح التسهيل ٢٤/٤ والمساعد ٨٠/٣ – ٨١ .

(١٢) هـ : " الحال " .

(١٣) ب ، جـ ، و : " وقلّ ما لا كثرما وطالما " .

(١٤) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٣٤/١ والارتشاف ١٦٦٤/٤ .

ولا تُفْصَلُ ، وجَوَّزَه الأخفش [1] ، وابن السَّرَّاج [2] بِظَرْفٍ وشَرْطٍ ماضٍ ، وهشام [3] بِقَسَمٍ ومَفْعولٍ وجرٍّ ، والأخفش [4] وابن مالك [5] : تعليقَها .

[أو]

وبعدَ (أوْ) بمعنى : (إلى أنْ) أو (إلا أنْ) ، وقيل [6] : النَّصبُ بها ، وقيل[7] : / ٣٥أ / بالخِلافِ ، ولا يُفْصَلُ [8] خلافًا للأخفش [9] .

[فاء السَّببيَّة]

وبعدَ فاء السَّببِ [10] جَوَابًا لأمْرٍ خلافًا لِشذوذٍ [11] ، لا اسْمٍ [12] فِعْلٍ ، وثالثُها:إنْ اشْتُقَّ من مَصْدَرٍ [13] . أو لِنَهيٍ [14] . أو دُعاءٍ بِفِعْلٍ أصيلٍ ، قال الكسائيّ [15] : أو بِخَبَرٍ . أو لاستفهامٍ مُطْلَقًا ، وقيل : إنْ لَمْ [يكنْ عن المُسْنَدِ إليه ، وقيل [16] : إنْ لَمْ] [17] يَتَضَمَّنْ وُقُوعَ الفعْلِ ، فإنْ أخبرَ عن تاليه بغيرِ مُشْتَقٍّ فالرَّفْعُ ، أو سَبَقَهُ ظَرْفٌ جازَ [18] ، وقد [19] يُحْذَفُ السَّببُ بعدَه ، وقيل : يختصُّ بالاستثبات . أو لِنَفْيٍ

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٥/٦٣ والأصول ٢/١٦٥ والارتشاف ٤/١٦٦٧ .

(٢) انظر : الأصول ٢/١٦٦ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ٥/٦٣ والارتشاف ٤/١٦٦٧ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/١٦٦٧ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/١٦٦٨ والمساعد ٣/٨٣ .

(٥) انظر : المساعد ٣/٨٣ والارتشاف ٤/١٦٦٨ .

(٦) وهو مذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي . انظر : الارتشاف ٤/١٦٦٨ وشرح الكافية للرضي ٥/٥٦ وشرح الأشموني ٣/٢٠٢ والهمع ٤/١١٦ .

(٧) وهو مذهب الفرّاء وبعض الكوفيين . انظر : شرح الأشموني ٣/٢٠٢ وشرح الكافية للرضي ٥/٥٦ .

(٨) أ : " لا تفصيل " .

(٩) انظر : الارتشاف ٤/١٦٨٢ وشرح الكافية للرضي ٥/٦٣ .

(١٠) د : " لسبب " .

(١١) د : " لشذوذ " .

(١٢) د ، هـ : " لا باسم " .

(١٣) عبارة : " من مصدره " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٤) ب : " أو نهي " .

(١٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٥/٦٥ وشرح التسهيل ٤/٤٢ والارتشاف ٤/١٦٧٠ والمساعد ٣/٩٨ .

(١٦) وهو مذهب الفارسي وتبعه ابن مالك . انظر : الارتشاف ٤/١٦٧١ وشرح التسهيل ٤/٢٩ – ٣٠ .

(١٧) ما بين المعكوفين ساقط من ب .

(١٨) أي : النصب .

(١٩) أ ، هـ : " أو قد " .

مُطلقًا ، ومنه : (قلَّما) و(قد) فيما حكي . أو عَرْضٍ . أو تَحْضيضٍ . أو تَمَنٍّ .

قال الكوفيَّة [1] وابن مالك [2] : أو رَجَاءٍ أو (غير) ، أو (كأنَّ) عاريةً من تشبيهٍ ، وجوَّزوا [3] سَبْقَ هذا الجوابِ المُسَبَّبَ [4] ، وتأخيرَ مَعْمولِهِ [5] ، والجمهورُ : لا يُنْصَبُ بعدَ جملةٍ اسميَّةٍ ، وثالثُها : يُنْصَبُ بِشَرْطِ وَصْفٍ ، أو ظرفٍ مَحَلَّ الفعلِ .

[واو الجمع]

وبعدَ واوِ الجمعِ جوابًا لِمَا مَرَّ ، وتوَقَّفَ أبو حيَّان [6] في الدُّعاء والعَرْضِ والتَّحضيض والرَّجاء ، وتُميَّزُ بحلولِ (معَ) ، والفاءُ بتقديرِ شَرْطٍ قبلَها ، أو حالٍ مَحلَّها .

[العطف بالفاء والواو وأو]

وإذا عُطِفَ بهما أو بـ (أو) على فعلٍ قبلُ [7] ، أو قُصِدَ الاستئنافُ بَطَلَ إضمارُ (أنْ) [8] ، وفيهما [9] خلافُها ، ورابعُها : النَّصْبُ بنيابتِهما عن الشَّرْطِ ، وخامسُها : بانتفاءِ مُوْجِبِ الرَّفْعِ والجزمِ .

[حذف الفاء]

وتُحْذَفُ الفاءُ فيجوزُ رَفْعُ تاليها حالاً ، أو وَصفًا ، أو استئنافًا ، وجَزْمُهُ ، وهل هو بما قبلها مُضَمَّنًا معنى الشَّرْطِ أو نائبًا عن جملةٍ [10] ، أو بـ (أنْ) ، أو اللامِ مُضْمَرةً ، أو مَبْنِيٌّ ؟ أقوالٌ . ويَجوزُ [11] بعدَ أمرٍ بخبرٍ واسمٍ ، والأصَحُّ مَنْعُهُ بعدَ نفيٍ، وبعدَ أمرٍ ونَهْيٍ لا يَصلُحُ (إنْ تَفْعَل) و(إنْ لا تَفْعَل) ، وثالثُها : رَديء ، ورابعُها :

---

(1) انظر : الارتشاف ١٦٧٦/٤ ، ١٦٨٤ .

(2) انظر : شرح التسهيل ٣٢/٤ والمساعد ٨٩/٣ .

(3) أي : الكوفيون . انظر : الهمع ١٢٤/٤ .

(4) أ ، د ، هـ : " ذا الجواب سببه " .

(5) ب ، جـ ، هـ : " معمول قبل الفاء " .

(6) انظر : الارتشاف ١٦٨٠/٤ .

(7) ب ، هـ : " قيل " .

(8) ب ، جـ ، و : " أو قصد الاستئناف وجب الرفع " .

(9) ب : " ومهما " .

(10) هـ : " عن جملة " .

(11) أي : جزم تالي الفاء .

يجوزُ حَمْلاً على اللَّفظِ ، لا الجوابِ [١] .

[إضمار أنْ بعد الواو والفاء]

مســـألة : قد تُضمَرُ (أنْ) بعدَ واوٍ وفاءٍ ، قيل : و(أوْ) ، قيل[٢] : و(ثُـمَّ) / ٣٥ب / بينَ شَرْطٍ وجَزَاءٍ أو بعدَهما ، قال سيبويهِ [٣] : وبعدَ فِعلِ شكٍّ ، قيل : وقَسَمٍ، قيل [٤] : وحَصْرٍ بـــ (إنَّما) ، فإنْ كانَ بـــ (إلا) أو الفِعلُ مُثْبتًا خاليًا مـــن الـــشَّرْطِ فضَرورةٌ ، ويُرْفَعُ منفيٌّ بـــ (لا) صالحٌ لـــ (كَيْ) ، وجوَّزَ الكوفيَّةُ [٥] وابنُ مالك [٦] جَزْمَهُ اختيارًا [٧] ، والفرَّاءُ [٨] : سَماعًا ، وابن عصفور [٩] : ضَرورةً [١٠] . ويُثلَّـــثُ مَعْطوفٌ على مَنصوبٍ بعدَ جَزَاءٍ [١١] .

[إضمار أنْ جوازًا]

مســـألة : تُضمَرُ جوازًا بعدَ لام (كَيْ) ما لمْ تَقترنْ بـــ (لا) فيجبُ الإظْهارُ ، وقال الكوفيَّة [١٢] : هي النَّاصبةُ ، وثعلبُ [١٣] : قيامُها مقامَ (أنْ) ، وابن كيْسَان [١٤] : تُقدَّرُ (أنْ) أو (كَيْ) ، وفَتْحُها لغةٌ [١٥] .

---

(١) ب ، جـ ، و : " لا الجواب ويثلث معطوف على منصوب بعدَ جزاء " ، فجملة : " ويثلث معطوف على منصوب بعد جزاء " مكانها ليس هنا ، وإنما ستأتي بعد قليل ، كما يتضح من باقي النسخ وكـذلك مـن الشرح . أنظر : الهمع ١٣٧/٤ .

(٢) القول للكوفيين . انظر : الارتشاف ١٦٨٥/٤ والهمع ١٣٦/٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦/٣ .

(٤) وهو قول ابن مالك . انظر : شرح الكافية الشافية ١٣٢/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٦٨٨/٤ .

(٦) انظر : التسهيل ٢٣٣ وشفاء العليل ٩٣٦/٢ وشرح التسهيل ٤٧/٤ – ٤٨ .

(٧) ب ، جـ ، و : " وجوز الكوفية جزمه إطرادًا " .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٨٣/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية الـشافية ١٣٢/٢ وشـرح التـسهيل ٤٨/٤ وإعراب القرآن للنحاس ١٩٣/٣ .

(٩) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٨٨/٤ .

(١٠) جملة : " والفراء سماعًا وابن عصفور ضرورة " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١١) جملة : " ويثلث معطوف على منصوب بعد جزاء " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٦٥٩/٤ – ١٦٦٠ .

(١٣) انظر : شرح الأشموني ١٩٨/٣ والارتشاف ١٦٦٠/٤ والجنى الداني ١١٥ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٤/ ١٦٥٩ والجنى الداني ١١٥ .

(١٥) قال السيوطي : وحكم لام (كي)الكسر وفتحها لغة تميم . انظر : الهمع ١٤١/٤ .

وبعدَ عاطفٍ فِعلٍ على اسمٍ صَريحٍ : (واو) [١] أو (فاء) أو (ثُمَّ) أو (أو) .

ولا يُحْذَفُ سِوى ما مَرَّ إلا نُدُورًا ، ولا يُقاسُ في الأصَحِّ ، وقيل : يجوزُ ولا نَصْبَ .

[خاتمة في بقيَّة مواضع أنْ]

خاتمة : تَرِدُ (أنْ) زائدةً ، ولَيْسَتْ المخفَّفةَ ، ولا تُفيدُ غيرَ توكيدٍ على الأصَحِّ فيهما [٢] بعدَ (لمَّا) [٣] ، وبينَ قَسَمٍ و(لَوْ) ، وزَعَمَها ابنُ عصفور [٤] رَابِطَةً ، وسيبويهِ [٥] في قولٍ : مُوطِّئةً ، وأبو حيَّان [٦] : مُخفَّفةً . وشذوذًا بعدَ (كي) ـ وقاسَهُ الكوفيَّةُ [٧] ـ [وكافِ الجرِّ ، و(إذا) .

ومُفَسِّرةً ، وأنكرَها الكوفيَّةُ [٨]] [٩] بينَ جملتين في الأُولَى مَعْنًى : (قول) لا لَفظُه ، قيل : أو لَفْظُهُ عارِيَةً منْ جارٍّ ، فإنْ وَلِيَها مضارعٌ مُثْبَتٌ جازَ رَفْعُهُ ونَصْبُهُ أو معَ (لا) جازا ، والجزمُ .

قال الكوفيَّة [١٠] والأصمعي [١١] : وشرطيَّةً ، قيل : ونافيةً ، قيل : وبمعنى : (لِئلا) ، قيل : و(إذْ) مع الماضي ، قيل : والمضارع .

---

(١) أ ، ب ، جـ ، هـ ، و : " واوًا " بتنوين الفتح .

(٢) هـ : " فيها " .

(٣) ب ، جـ ، و : " وليست المخففة على الأصح بعد لما غالبًا ولا تفيد غير توكيد على الأصح " .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/٢ – ٤٨٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٩١/٤ .

(٥) انظر : الكتاب ١٢٣/٣ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٦٩١/٤ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٦٤٦/٤ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٦٩٢/٤ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من ب بسبب انتقال النظر .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٦٩٣/٤ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٦٩٣/٤ .

الكتاب الثالث

في المجرورات وما حُمل عليها وهي المجزومات

الجرُّ : إمَّا بحرفٍ أو إضافةٍ ، الحروفُ (إلى) لانتهاء الغايةِ مُطْلقًا ، قال ابن مالك [1] : والتَّبيين وبمعنى : (في) واللام ، والكوفيَّة [2] : و(مع) و(من) و(عِنْد) ، والأخفش [3] : والباء ، والفرَّاء [4] : وزائدة .

[الباء]

الباءُ : مكسُورةٌ ، وقيل [5] : تُفْتَحُ / ١٣٦أ / معَ الظَّاهرِ للإلْصَاق والتَّعديةِ والسَّببيَّةِ والاسْتِعانةِ والظَّرْفيَّةِ والمُصَاحبةِ والغايةِ ، وكذا البَدَل والتَّبْعيض على الصَّحيحِ ، قال ابنُ مالك [6] : والتَّعليل والمقابلة ، والكوفيَّة [7] : وبمعنى [8] : (على) و(عَنْ) ، وفي اختصاصيها بالسؤالِ خِلافٌ [9] ، والخضراوي [10] : والكاف ، وتُزَادُ توكيدًا في مَوَاضِعَ ، قال ابن مالك [11] : وعوَضًا ، وحكاهُ في (عَنْ) و(على) ، وقاسَهُ في (إلى) و(في) و(اللام) و(مِنْ) ، وردَّهُ أبو حيَّان [12] .

[حتَّى]

حتَّى : كـ (إلى) ، لكنْ تُفِيدُ تَقَضّي [13] الفعلِ شيئًا فشيئًا ، ولا تُقابِلُ الابتداءَ ،

---

(١) انظر: التسهيل ١٤٥ وشفاء العليل ٦٥٩/٢ وشرح التسهيل ١٤٢/٣، وانظر أيضًا : الجنى الداني ٣٨٦ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٧٣٠/٤ - ١٧٣١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥١/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٣٢/٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٧٣٢/٤ وشرح التسهيل ١٤٣/٣ والمساعد ٢٥٦/٢ .

(٥) حكاه أبو الفتح عن بعضهم . انظر : سر صناعة الإعراب ١٤٤/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٦٩٥/٤ والجنى الداني ١٨٢ .

(٦) انظر : التسهيل ١٤٥ وشفاء العليل ٦٦٣/٢ وشرح التسهيل ١٥٠/٢ - ١٥١ وشرح الكافية الشافية ٣٦١/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٦٩٨/٤ - ١٦٩٩ .

(٨) عبارة : " بمعنى " ساقطة من د .

(٩) كلمة : " خلاف " ساقطة من أ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٦٩٩/٤ .

(١١) انظر : التسهيل ١٤٦ وشفاء العليل ٦٦٦/٢ وشرح التسهيل ١٦١/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٧٣٦/٤ .

(١٣) ب : " تقتضي " .

ولا تَجُرُّ إلا آخرًا ، قال الأكثرُ [1] : أو مُلاقيًا له خلافًا لابن مالك [2] ، وظاهرًا خلافًا للمبرِّد [3] و الكوفيَّة [4] . و إمالتُها ، و (عتّى) لغةٌ [5] ومَنَعَ البصريَّة [6] جرَّ ما لا يَصلُحُ غايةً [7] لِمَا قبلها ونحو : (ضَرَبْتُ القومَ حتَّى زيدٌ فتركْتُ) ، والكوفيَّة [8] : (حتَّى زيدٌ ضَرَبْتُهُ) [9] ، والكُلُّ : (حتَّى زيدٌ مضروبٌ) ، وزَعَمَ الفرَّاءُ [10] : الجرُّ بـ (حتَّى) [11] نِيَابةً . وتكونُ حَرْفَ ابتداءٍ تَلِيه الجملتان خلافًا لابن مالك [12] في زَعْمِهِ جارَّةً قبل الماضي ، وله وللأخفش قبل (إذا) .

مسألة : (مَتَى) دلَّتْ قَرِينةٌ على دخولِ الغايةِ ، أو عَدَمِهِ ، وإلا فثالثُها : الأصحُّ : تدخلُ معَ (حتَّى) دُونَ (إلى) ، ورابعُها : تدخلُ معها إنْ كانَ من الجنسِ ، فإنْ كانتْ (حتَّى) عاطفةً دَخَلَتْ وِفاقًا .

[رُبَّ]

رُبَّ : ويُقالُ : (رَبَّ) و(رُبُّ) و(رُبَّتَ) و(رُبَّتْ) و(رَبَّتَ) و(رَبَّتْ)[13] ، وبتخفيفِ السَّبْعَةِ ، و(رُبَّتَا) و(رُبْ) و(رَبْ) ، وزَعَمَ ابن فَضَّال [14] : أنَّها ثُنائيَّةُ الوَضْعِ وأنَّ فَتْحَ الباءِ مُخفَّفةً دُونَ التَّاءِ ضرورةٌ ، وأنَّ فَتْحَ الرَّاءِ مُطْلَقًا شاذٌّ ،

---

(١) جملة : " قال الأكثر " ساقطة من ب ، و .

(٢) انظر : التسهيل ١٤٦ وشفاء العليل ٦٦٨/٢ وشرح التسهيل ١٦٨/٣ .

(٣) انظر : شفاء العليل ٦٦٨/٢ والارتشاف ١٧٥٥/٤ والجنى الداني ٥٤٣ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٧٥٥/٤ وشفاء العليل ٦٦٨/٢ .

(٥) إمالة ألف (حتى) لغة يمنية ، وإبدال الحاء عينًا لغة هُذَيْلِيَّة . انظر : الارتشاف ١٧٥٦/٤ والهمع ١٦٦/٤ والتسهيل ١٤٦ والمساعد ٢٧٥/٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٧٥٢/٤ .

(٧) د : " أن يكون غاية " .

(٨) انظر : " الارتشاف ١٧٥٣/٤ .

(٩) عبارة : " ضربته " ساقطة من د . وجملة : " حتى زيد ضربته " ساقطة من هـ .

(١٠) انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٧/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٥٢/٤ والجنى الداني ٥٤٢ .

(١١) عبارة : " بحتى " ساقطة من أ ، هـ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ١٦٦/٣ .

(١٣) الكلمتان : " رَبَّتَ ورَبَّتْ " ساقطتان من أ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٧٣٩/٤ . وابن فضال هو علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ، أبو الحسن ، صنَّف : العوامل والهوامل ، وشرح عنوان الأدب ، وشرح معاني الحروف ، توفي سنة ٤٧٩هـ . انظر : بغية الوعاة ١٨٣/٢ .

والكوفيّة[1] وابن الطّراوة [2] : أنّها اسمٌ ، ثُمّ ثالثُها : المختارُ وِفاقًا للفارابي [3] أنّها للتّقليلِ غالبًا ، والتّكثيرِ نادرًا ، ورابعُها : عَكْسُهُ ، وخامسُها : لهُمَا ، وسادسُها : لَمْ تُوضَعْ لِوَاحدةٍ ، وسابعُها : للتّكثيرِ في المُباهاة ، وقيل [4] : لِمُبْهَمِ العَدَدِ .

وتُصدّرُ غالبًا ، ولا تَجُرُّ غيرَ نكرةٍ خلافًا لِبَعضِهم ، وفي وُجُوبِ [5] نعتِهِ خُلْفٌ، وتَجُرُّ مُضَافًا إليه [6] ضميرُ مجرورِها مَعطوفًا بالواوِ ، وفي القياسِ خُلْفٌ ، وضَميرًا مُفْرَدًا مُذكّرًا / ٣٦ب / يُفَسِّرُه نكرةٌ منصوبةٌ تليه ، وجوّزَ الكوفيّة [7] مُطَابَقَتَه لها ، والأصَحُّ أنّهُ مَعْرِفةٌ ، وأنّهُ لَيْسَ قليلاً ولا شاذًّا ، وأنّها زائدةٌ في الإعْرابِ لا المَعْنَى ، وأنّ محلَّ مجرورِها على حَسَبِ العاملِ [8] ، لا لازم النّصْبِ فيُعْطَف عليه ، وأنّها تَتَعلّقُ بالعَاملِ ، ثُمّ قال [9] لُكْذَة [10] : حَذْفُهُ لَحْنٌ ، والخليل وسيبويهِ [11] : نادرٌ ، وأبو علي [12] والجزولي [13] : كثيرٌ ، ورابعُها : واجِبٌ ، وخامسُها : يجبُ إنْ قامتْ الصّفةُ مقامَهُ ، ويجبُ كونُهُ [14] ماضيًا [15]، وقيل [16] : يأتي حالاً ، قيل [17] :

---

(١) انظر : الارتشاف ١٧٣٧/٤ والمغني ٢٦٥/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٧٣٧/٤ والجنى الداني ٤٣٩ والمساعد ٢٨٤/٢ .

(٣) وهو الجوهري ؛ لأنّ السيوطي لم يذكر في بغية الوعاة أحدًا باسم الفارابي إلا الجوهري صاحب الصحاح. وقد سبقت ترجمته . وانظر رأيه في الارتشاف ١٧٣٨/٤ .

(٤) قاله ابن الباذش وابن طاهر . انظر : الارتشاف ١٧٣٨/٤ والهمع ١٧٥/٤ .

(٥) كلمة : " وجوب " ساقطة من أ .

(٦) ب ، و : " إلى " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٧٤٨/٤ والمساعد ٢٩٠/٢ - ٢٩١ .

(٨) ب ، و : " العوامل " .

(٩) ب : " مال لكن " .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٧٣٤/٤ .

(١١) انظر : الكتاب ١١٩/٣ ــ ١٢٠ .

(١٢) انظر : المقتصد ٨٢٨/٢ والإيضاح للفارسي ٢٠٠ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٤٣/٤ .

(١٣) انظر : المقدمة الجزولية ١٢٦ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٤٣/٤ .

(١٤) أي : الفعل الذي يتعلق به " رب " .

(١٥) أ : " قاضيًا " بالقاف .

(١٦) قاله ابن السراج . انظر : الأصول ٤٢١/١ ، وانظر أيضًا : الجنى الداني ٤٥٢ والهمع ١٨٤/٤ .

(١٧) قاله ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ١٨١/٣ .

ومُستقبلاً، ولا يَسبقُها [1] ، وقد تُسبَقُ بـ (ألَا) و(يا) صَدْرَ جَوَابِ شَرْطٍ غالبًا .

[على]

عَلى : للاستِعْلاء [2] ، قال الكوفيّة [3] : والقتبيّ [4] وابن مالك [5] : وبمعنى : (معَ) و(في) و(منْ) و(عَنْ) و(الباء) و(اللامِ) ، وحَذفُها وزيادتُها [6] ضَرورةً ، وجَوَّزَ الأخفش [7] حذفَها ونَصبَ تاليها مَفعولاً ، وزَعَمَها ابن الطّراوة [8] والفارسيّ [9] والشّلوبين [10] اسمًا مُعْربًا ، وقيل [11] : مَبْنيًا ، والأخفش [12] : إذا [13] كانَ مَجرورُها وفاعلُ مُتَعلّقِها ضَميرَي وَاحدٍ، وأجْرَاهُ في (عن) .

[عن]

عَنْ : للمُجَاوَزَة [14] ، قال الكوفيّة [15] : و ابنُ قُتَيبة [16] وابنُ مالك [17] :

---

(1) أي : لا يسبق " ربَّ " متعلَّقها . انظر : الهمع ١٨٥/٤ .

(2) د : " الاستعلاء " .

(3) انظر : الارتشاف ١٧٣٤/٤ .

(4) انظر : أدب الكاتب ٣٤١ – ٣٤٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٣٤ . والقتبي هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي ، له من التصانيف : إعراب القرآن ، وغريب القرآن ، ومشكل القرآن ، وغير ذلك كثير توفي سنة ٢٦٧هـ . انظر : بغية الوعاة ٦٣/٢ – ٦٤ وطبقات النحويين ١٨٣ .

(5) انظر: التسهيل ١٤٦ وشفاء العليل ٦٦٦/٢ وشرح التسهيل ١٦٣/٣، وانظر أيضًا: الجنى الداني ٤٧٦ .

(6) د : " وزدتها " .

(7) انظر : المغني ٢٨٣/١ والجنى الداني ٤٧٤ والارتشاف ١٧٣٥/٤ .

(8) انظر : الارتشاف ١٧٣٣/٤ والجنى الداني ٤٧٣ والخزانة ١٤٨/١٠ .

(9) ب : " وأبو علي " .

(10) انظر : التوطئة ٢٤٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٣٣/٤ والجنى الداني ٤٧٣ .

(11) هذا القول نسبه أبو حيان لأبي القاسم بن القاسم . انظر : الارتشاف ١٧٣٤/٤ .

(12) انظر : المغني ٢٩١/١ والارتشاف ١٧٣٣/٤ . قال السيوطي : زعم الأخفش اسمية (على) إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مُسَمًّى واحد كقوله تعالى : ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ سورة الأحزاب ، آية ٣٧ . وانظر : الهمع ١٨٨/٤ .

(13) ب ، جـ ، و : " إن " .

(14) أ ، ب ، د : " للمجاورة " بالراء .

(15) انظر : الارتشاف ١٧٢٧/٤ .

(16) انظر : أدب الكاتب ٣٣٨ – ٣٣٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٢٧/٤ .

(17) انظر : التسهيل ١٤٦ وشفاء العليل ٦٦٥/٢ وشرح التسهيل ١٥٩/٣ والمساعد ٢٦٧/٢ .

والاستعانةِ والتعليلِ وبمعنى : (على) و(بعد)[1] و(في) ، زادَ ابنُ مالك[2] : و(البَدَل) نحو : " صُومي عَنْ أُمِّكِ "[3] وابنُ هشام[4] : و(مِنْ) و(الباء) ، وزيادتُها ضَرورةً خِلافًا[5] لأبي عُبيد[6] .

[في]

في : للظَّرفِيَّة مكانًا وزمانًا ، حقيقةً ومَجَازًا ، قال الكوفيَّة[7] وابنُ قُتَيبة[8] وابنُ مالك[9] : ومَعْنى[10] : (الباء) و(على) و(معَ) و(منْ) و(إلى) ، زادَ ابنُ مالك[11] : و(التَّعليل) و(المقايَسَة)[12] ، و هلْ تُزَادُ ؟ / ١٣٧أ / ثالثُها : ضرورة .

[الكاف وكي]

الكاف: للتَّشبيهِ،والتَّعليلِ ونَفَاهُ الأكثرون،وثالثُها: إنْ كُفَّتْ بـ (ما)،قال الكوفيَّة[13]

---

(١) كلمة : " بعد " ساقطة من د .

(٢) جملة : " زاد ابن مالك " ساقطة من ب ، ج ، و .

(٣) حديث شريف . انظر : السنن الكبرى للبيهقي كتاب (الزكاة) باب (من قال يجوز الابتياع مع الكراهية وأنه يجوز أن يملك ما خرج من يديه بغير ما يحل به الملك) ١٥١/٤ ومسند الشاميين حديث رقم : ٢٤٤٦ ، ص ٣٤٩/٣.

(٤) انظر : المغني ٢٩٧/١ .

(٥) أ ، هـ : " وفاقًا " والصواب ما أثبتناه استنادًا للشرح .

(٦) انظر : الارتشاف ١٧٢٩/٤ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٧٢٥/٤ .

(٨) انظر : أدب الكاتب ٣٤٢ ـ ٣٤٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٢٥/٤ .

(٩) انظر : التسهيل ١٤٥ وشفاء العليل ٦٦٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٦٢/١ وشرح التسهيل ١٥٥/٣ - ١٥٧.

(١٠) أ ، هـ : " وبمعنى " .

(١١) انظر : التسهيل ١٤٦ وشفاء العليل ٦٦٤/٢ وشرح التسهيل ١٥٥/٣ - ١٥٦ وشرح الكافية الشافية ٣٦١/١ والمساعد ٢٦٥/٢ .

(١٢) قال السيوطي : (في) التي للمقايسة هي الداخلة على مفضول سابق وفاضل لاحق نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [سورة التوبة ، آية ٣٨] ، انظر : الهمع ١٩٤/٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٢٧/٤ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٧١٢/٤ والمغني ٣٥٧/١ .

والأخفش [1] : والاستِعْلاء ، والسِّيرافي [2] وابنُ الخبّاز[3] : والمُبادَرة [4] . وتُزادُ توكيدًا ، وجَرُّها المُضمَرَ ضَرورةٌ ، وتَقَعُ اسْمًا ، قال سيبويهِ [5] : ضَرورةً ، والأخفش[6] وأبو علي [7] : اختيارًا كثيرًا ، وأبو حَيّان [8] : قليلاً ، وابنُ مضاء [9] : أبدًا ، وقومٌ : إذا زِيدَتْ ، وقَلَّ جَرُّها (مذ) [10] .

كَيْ : للتَّعليلِ ، وتَختَصُّ بـ (ما) الاستفهاميَّة ، و(إنْ) و(ما) المصدَريَّتين .

[اللام]

اللام : للمِلْكِ ، والاختصاصِ ، والاستحقاق ، والتَّمليكِ ، وشبهِهِ ، والنَّسبِ ، والتَّبليغ ، والتَّبيينِ ، والتَّعجّبِ ، وبمعنى : (عند) ،قال الأخفش [11] : والصَّيرورة [12] . والكوفيّة [13] : والتَّعليل ، ومعنى : (إلى) و(علَى) و(معَ) و(منْ) و(في) و(بَعْد) ، وابن الحاجب [14] : و(عَنْ) ، وابن مالك [15] : والتَّعدية ، والتَّوكيد ، والتَّقوِيَة في ناصبٍ واحدٍ ، والأشْهَرُ كسرُها إلا معَ مُضمَرٍ غيرِ الياء .

---

(١) انظر : المغني ٣٥٧/١ والارتشاف ١٧١٢/٤ والجنى الداني ٨٤ ورصف المباني ٢٠٠ والمساعد ٢٧٦/٢ .

(٢) انظر : المغني ٣٥٩/١ .

(٣) انظر : المغني ٣٥٩/١ .

(٤) عبارة : " وابن الخباز والمبادرة" ساقطة من د .

(٥) انظر : الكتاب ٤٧٦/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٧١٣/٤ والمغني ٣٦١/١ والخزانة ١٦٧/١٠ والجنى الداني ٧٩ .

(٧) انظر : المقتصد ٨٤٩/٢ – ٨٥٠ والإيضاح للفارسي ٢٠٦ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧١٣/٤ والمغني ٣٦١/١ الجنى الداني ٧٩ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٧١٣/٤ .

(٩) انظر : الجنى الداني ٧٩ .

(١٠) جملة : " قل جرّها مذ " ساقطة من د .

(١١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٣٧٧/٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٠٩/٤ .

(١٢) ب : " والصرورة " بدون ياء .

(١٣) انظر :الارتشاف ١٧٠٩/٤ .

(١٤) انظر : المغني ٤١٩/١ .

(١٥) انظر : شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

[لَعَلَّ ولَعَا ولَوْلا ومَتَى]

لَعَلَّ : والجرُّ بها لُغَةٌ [1] أنكرَها [2] قومٌ ، وفيها حينئذٍ فَتْحُ الآخرِ ، بِكَسْرُهُ [3] معَ حَذْفِ الأوَّلِ ، ودُونَهُ . وحُكْمُ محلِّها كـ (رُبَّ) .

لَعَا : بمعنى : (لَعَلَّ) ، نقل الفرّاءُ [4] وابن الأنباري [5] الجرَّ بها ، قال الفرّاءُ [6] : وفي خبرِها الرّفْعُ والنَّصْبُ .

لَوْلا : الامتناعيَّةُ إذا تلاها ضميرُ جَرٍّ ، فقال [7] سيبويهِ [8] : مَوضِعُه جَرٌّ [9] ، والأخفش [10] : رَفْعٌ ، والمبرِّد [11] : لَحْنٌ ، ولا يُعْطَفُ عليه بالجرِّ .

مَتَى : والجرُّ بها لُغَةٌ [12] ، بمعنى : (مِنْ) ، قيل [13] : و(في) [14] ، و(وَسَط) .

[مِنْ]

مِنْ : قال الكسائي [15] والفرّاء [16] : أَصْلُها : (مِنَا) ، و ابن مالك : هو

---

(1) وهي لغة عقيل . انظر : الارتشاف ٤/١٧٥٦ والهمع ٤/٢٠٧ والمغني ١/٥٤٨ .

(2) د : " وقد أنكرها " .

(3) د : " وكسرها " .

(4) انظر : الجنى الداني ٥٨٣ وشرح الكافية الشافية ١/٢٥١ والمساعد ١/٣٣٥ .

(5) انظر : الهمع ٤/٢٠٨ .

(6) انظر : الارتشاف ٣/١٢٤٢ والأصول ١/٢٥٨ والخزانة ١٠/٢٣٤ .

(7) ب ، و : " قال " ، وفي د : " وقال " .

(8) انظر : الكتاب ٢/٣٩٥ .

(9) د : " جر بها " .

(10) انظر : التسهيل ١٤٨ والارتشاف ٤/١٧٥٧ وشرح التسهيل ٣/١٨٥ - ١٨٦ وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٣ وشفاء العليل ٢/٦٧٨ والخزانة ٥/٣٣٩ .

(11) انظر : الكامل ٣/٢٤٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٤/١٧٥٧ وشفاء العليل ٢/٦٧٨ والتسهيل ١٤٨ وشرح الكافية الشافية ١/٣٥٢ .

(12) وهي لغة هُذَيْل . انظر : الارتشاف ٤/١٧٥١ والتسهيل ١٤٨ وشرح الكافية الشافية ١/٣٥١ وشرح التسهيل ٣/١٨٦ وشفاء العليل ٢/٦٧٩ .

(13) قاله ابن سيده . انظر : المغني ١/٦٣٥ .

(14) جملة : " قيل وفي " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(15) انظر : الارتشاف ٤/١٧١٨ وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠١ والمساعد ٢/٢٤٥ .

(16) انظر : الارتشاف ٤/١٧١٨ وشفاء العليل ٢/٦٥٥ وشرح التسهيل ٣/١٣٠ .

لغةٌ [1] ، وأبو حيَّان [2] : ضرورة . لابتداء الغايةِ / ٣٧ب / مُطْلَقًا ، وخصَّها البصريَّةُ بالمكانِ . والتبْعيضِ والتَّبيينِ ، وأنكرَها طائفةٌ ، قال ابنُ مالك [3] : والتَّعليل والبَدَل والفَصْل ، وبمعنى : (عَنْ) و(عَلَى) و(الباء) ، والكوفيَّة [4] : و(في) و(إلى)، قيل [5] : و(عند) و(ربَّما) .

وتُزادُ ، قال الأخفش [6] والكسائي [7] وهشام [8] : مُطْلَقًا ، وبعضُهم [9] : في نكرةٍ ، وقومٌ : نكرةٍ [10] شَرْطٍ ، والجمهورُ : نكرةٍ ذاتِ نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ بـ (هَلْ) لا غيرِها ، قال أبو حيَّان [11] : وفي الهمزةِ [12] نَظَرٌ .

وتُفيدُ توكيدًا، وقال الأخفش الصَّغير [13] : ابتداءً . وتَنْفردُ بِجرِّ (بَلْهِ) و(عِنْد) و(معَ) و(لَدُنْ) [14] و(قَبْل) و(بَعْد) و(عَنْ) و(عَلَى) ، وهما اسمان حينئذٍ

---

(١) أي : لبعض العرب . انظر : الهمع ٢١٢/٤ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٧١٨/٤ .

(٣) انظر : التسهيل ١٤٤ وشفاء العليل ٦٥٥/٢ وشرح التسهيل ١٣٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٣٥٧/١، ٣٥٩.

(٤) انظر : الارتشاف ١٧٢١/٤ .

(٥) قال أبو عُبيدة : تأتي (من) بمعنى : (عند) نحو : ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [سورة آل عمران ، آية ١٠] وقال السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم : وبمعنى : (ربَّما) إذا اتَّصلت مع (ما) . انظر : الهمع ٢١٥/٤ والارتشاف ١٧٢١/٤ والمغني ٦١٤/١ .

(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٠٥/١ ، ٢٢٥ ، وانظر أيضًا : التسهيل ١٤٤ والارتشاف ١٧٢٣/٤ . وشرح الكافية الشافية ٣٥٨/١ والجنى الداني ٣١٨ والخزانة ٢٠١/١ ورصف المباني ١٤٩ والإيضاح في شرح المفصل ١٤٢/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٧٢٣/٤ وشرح الأشموني ٧١/٢ والجنى الداني ٣١٨ والأزهية للهروي ٢٢٨ .

(٨) كلمة : " هشام " ساقطة من د . وانظر رأيه في الارتشاف ١٧٢٣/٤ .

(٩) وهم بعض الكوفيين . انظر : الارتشاف ١٧٢٣/٤ والهمع ٢١٦/٤ .

(١٠) د : " في نكرة " .

(١١) انظر : الارتشاف ١٧٢٤/٤ .

(١٢) أي : في إلحاق الهمزة بـ (هل) . انظر : الهمع ٢١٧/٤ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٧١٩/٤ والجنى الداني ٣١٥ .

(١٤) عبارة : " مع ولدن " ساقطة من د .

مَبْنِيَّان [1] على الأصَحِّ [2] ، وقال الكوفيَّة [3] : حرفان ، قالوا : وتَدْخُلُ على كُلِّ جارٍّ إلا (مِنْ) واللام [4] والباء و(في) ، وسُمِعَ [5] جَرُّ (عَـنْ) بـــ (علــى) ، والأصَحُّ أنَّها [6] في (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وأفْعَل التَّفْضيلِ [7] ابتدائيَّةٌ .

قال الزَّمخشري [8] والطِّيبيّ [9] : وتَرِدُ اسمًا مَفْعُولاً . ومَرَّتْ أحْرُفُ [10] فــي الاستثناء [11] والظُّروفِ [12] .

[حذف الجار وإبقاء عمله]

مســألة : لا يُحْذَفُ الجارُّ و يَبْقى عَمَلُهُ اختيارًا إلا مع (كَمْ) ، أو (رُبَّ) بَعْدَ الواوِ العاطفةِ كثيرًا ، والفاءِ و(بَلْ) [13] قليلاً ، وقيــل [14] : الجــرُّ بالثلاثـــةِ [15] ، قيل[16]: و(ثُمَّ) [17] ، ودُونَها [18] أقَلُّ ، قال ابن مالك [19] : أو غيرِها في جوابِ مــا

---

(1) أي : عن وعلى .

(2) عبارة : " مبنيان على الأصح " ساقطة من د .

(3) انظر : الارتشاف ١٧٢٢/٤ والجنى الداني ٤٧٢ والخزانة ١٤٨/١٠ .

(4) كلمة : " اللام " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(5) أ : " سمع " بدون الواو .

(6) أ ، هـ : " أن من " والضمير في (أنها) عائد على (من) .

(7) كلمة : " التفضيل " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(8) انظر : الكشاف ٢١٦/١ ، وانظر أيضًا : المغني ٦١٦/١ .

(9) وهو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ، الإمام المشهور العلامة في العربية والمعاني والبيان ، صنَّف: شرح الكشاف ، التفسير ، التبيان في المعاني والبيان ، وغيره ، توفي سنة ٧٤٣هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٢٢/١ ــ ٥٢٣ ، والدرر الكامنة ٦٨/٢ وشذرات الذهب ١٣٧/٦ – ١٣٨ .

(10) أ : " وحرف " ، وفي هـ : " حروف " .

(11) وهي : (بيد وحاشا وخلا وعدا وبله) ، انظر : الهمع ٢٢١/٤ .

(12) كلمة : " الظروف " ساقطة من هـ . والمقصود بالظروف : مذ ، ومنذ . انظر : الهمع ٢٢١/٤ .

(13) د : " والباء " .

(14) قاله المبرد والكوفيون . انظر : التسهيل ١٤٨ والارتشاف ١٧٤٦/٤ والهمع ٢٢٢/٤ .

(15) أي : الواو والفاء وبل . انظر : الهمع ٢٢٢/٤ .

(16) نقله أبو حيان عن صاحب الكافي في العربية ، وهو ابن النحاس . انظر : الارتشاف ١٧٤٦/٤ وبغية الوعاة ٣٦٢/١ .

(17) د : " ثم " بدون الواو .

(18) أ : " دونها " بدون الواو .

(19) انظر : شرح التسهيل ١٨٩/٣ – ١٩٠ .

تَضَمَّنَ مِثْلَهُ ، أو معطوف عليه مُتَّصل أو مُنْفَصِل بـ (لا) أو (لَوْ) . أو مَقْرُون بَعْدَهُ بالهمزةِ أو (هَلاّ) [1] ، أو (إنْ) أو (الفاء) الجزائيَّتين ، وسيبويهِ [2] : أو (الباء) بعدَ (إنْ) [3] ، وفَصْلُهُ [4] عنْ مجرورِهِ وتأخيرُهُ عنه ضَرورةٌ ، وقيـل : [5] يَجُـوزُ فَصْلُ (رُبَّ) بِقَسَمٍ .

[اتِّصال ما بحرف الجرّ]

مسـألة : تُزَادُ (ما) بعدَ (عَنْ) فلا تُكَفُّ ، وبعدَ [6] (الباء) و(مِنْ) فتُكَفَّان بِقِلَّةٍ ويليهما الفِعْلُ [7] ، ويُفيدان تَقْليلاً وأنكرَهُ أبو حَيَّان [8] . و(رُبَّ) [9] فالغالبُ الكَفُّ / ٣٨أ / وإيلاؤها الماضي ، وقيل [10] : تَتَعَيَّنُ الفِعْلِيَّةُ ، وقد يُحْـذَفُ الفِعْـلُ بعـدَها ، وتَلْحَقُ التَّاءُ ولا تُكَفُّ [11] . والكافِ فتُكَفُّ غالبًا ويليها الجملُ ، وقال أبو حَيَّان [12] : لا تُكَفُّ أصْلاً .

[حروف القسَم]

[الباء والتّاء واللام والواو]

حروفُ القَسَمِ الجارَّةُ : الباءُ : وهي الأصلُ ، مِنْ ثَـمَّ اخْـتُصَّ بهـا الطَّلَـبُ والاستِعْطافُ ، وجازَ إظهارُ الفِعْلُ مَعَها ، وحَذْفُها فَيَنْصَبُ تاليها ويُرْفَعُ خِلافًا لِمَنْ جَوَّزَ الجرَّ أو مَنَعَ النَّصْبَ إلا في (قضاء الله) و(كَعْبَةَ الله) ، فإنْ كانَ (الله) [13] وعُوِّضَ

---

(١) ب ، و : " وهلا " .

(٢) انظر : الكتاب ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

(٣) عبارة : " بعد إن " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٤) أي : الجار .

(٥) قاله علي بن المبارك الأحمر . انظر : الارتشاف ١٧٤٠/٤ والهمع ٢٢٧/٤ .

(٦) كلمة : " بعد " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٧) أ : " الفصل " .

(٨) انظر : الارتشاف ١٦٩٩/٤ - ١٧٠٠ .

(٩) أي : وتزاد (ما) بعد رب .

(١٠) قاله الفارسي . انظر : الهمع ٢٣٠/٤ .

(١١) ب : " ولا تلحق " .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٧١٤/٤ .

(١٣) أي : إن كان المقسم به الله .

(هاءٌ) أو همزةٌ [١] ممدودةٌ أو قَطعَ أَلِفهُ جرٌ [٢] ، ويَقِلُّ بِدُونِهِ ، وهَلْ هــو بــالعوضِ أو المحذوفِ ؟ خُلْفٌ ، أو عُوِّضَ غيرُهُ نُصِبَ حتمًا .

الثَّاني [٣] : التَّاءُ ، وتَختَصُّ بـــ (الله) ـــ تعالى [٤] ـــ وشَذَّتْ في (الرَّحمن) ، و(رَبِّ الكعبة) ، و(ربِّي) ، و(حَيَاتِكَ) .

الثَّالث : اللامُ ، وتكونُ لِمَا فيه معنى التَّعجّبِ وغيرِهِ . الرَّابعُ : الواوُ ، وتَختَصُّ بالظَّاهرِ ، ولا يُظهَرُ مَعَها الفعلُ خِلافًا لابن كيسان [٥] ، ولا معَ التَّاء واللامِ ، وهَلْ هي العاطفةُ أو بَدَلٌ من الباء أو التَّاءُ مِنْها ، خِلافٌ .

[أيْمُن]

أيْمُن : ويُقالُ : (إيْمُن) [٦] و(أيْمَن) و(إيْمَن) و(إيْمُ) و(أيْـمُ) و(إيْـمِ) و(هَيْمُ) [٧] و(إمِ) و(أمَ) و(أمُ) و(أمِ) و(إمُ) و(إمَ) و(مُنُ) مثلَّث الحرفين ، و(مُ) مثلّثًا .

والأصَحُّ أنَّهُ اسْمٌ ، وثالثُها : (مُنُ) و(مُ) حرفان ، وأنَّ هَمْـزَةَ وَصْـلٌ ، وثالثُها : (أيْمُ) قَطْعٌ . وأنَّه مُعْربٌ ، وثالثُها : (إيْمُ) المكسور مبنيّ ورابعُها : (مُنُ) و(مُ). وأنَّه لازمُ الرَّفعِ ، وأنَّهُ مبتدأ ، وأنَّهُ يُضافُ (للهِ) ، و(الكعبة) ، و(الكاف) و(الذي) ، وأنَّه مُفْرَدٌ ، وأنَّه مُشتقٌ من : اليُمْنِ ، وأنَّ (مُ) لَيْسَتْ بَدَلاً من الواوِ ، ولا أصلُها (مُنُ) ولا (أيْمُنُ) .

[جملة القسم]

مســألة : القَسَمُ جملةٌ مُؤكِّدةٌ لِخَبَرِيَّةٍ / ٣٨ب / غيرِ تَعَجّبٍ ، وتَتَلَقّــى [٨] فــي الإثْبَاتِ بــلامٍ [٩] مَفْتوحــةٍ ، وقــد تُكْسَــرُ مــعَ الفعلِ ، و مَنَعَــها الفــرَّاء [١٠] مــعَ

---

(١) كلمة : " همزة " ساقطة من د .

(٢) ب ، جـ ، و : " جاز جره " .

(٣) كلمة : " الثاني " ساقطة من د ، وهي مكتوبة بالرقم (٢) في ب ، جـ .

(٤) كلمة : " تعالى " ساقطة من أ جـ ، د ، هـ ، وكذلك الكلمات : " الثالث ، والرابع ، والخامس .

(٥) انظر : الارتشاف ١٧١٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١ .

(٦) جملة : " ويقال إيمن " ساقطة من أ .

(٧) هـ : " عيم " بالعين .

(٨) أي : تُجَاب . انظر : الهمع ٤/ ٢٤١ .

(٩) د : " بلا " .

(١٠) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٧٤/٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٧٨/٤ .

(السِّينِ) [1] وبـــ (إنْ) [2] ، وقِيلَ [3] : إنْ كانَ في خبرِها اللامُ ، قيل : ولام (كَيْ) و(بَلْ) و(أنْ) . وفي النَّفي [4] : بـــ (مَـا) و(لا) و(إنْ)، قيـل : و(لَـنْ) و(ولمْ) ، وثالثُها : ضَرورة ، ورابعُها : بـ (لمْ) دُونَ (لنْ) ، وعنـدي عَكْـسُه ، وفي الطَّلَبِ : به أو (لمَّا) أو (إلا) أو(إنْ) .

وتلزمُ اللامُ معَ النُّونِ في مضارعٍ مُستقبلٍ ، والاكْتِفاءُ بأحَدِهما إنْ لـمْ يُفْـصَلْ ضَرورةٌ خِلافًا لأبي علي [5] والكوفيَّة [6] ، ومعَ (قد) [7] ولو مُقدَّرةً في ماضٍ مثْبَـتٍ غيرِ جامدٍ ولوْ بعيدًا [8] من الحالِ خِلافًا لابن عصفور [9] .

وشَذَّ [10] معَ (ربَّما) و(بِمَا) ، ومعَ مضارعٍ بِأحَدِ [11] الثَّلاثةِ [12] ، ومَنْفيٌّ ، وحَذْفُهما [13] أو أحَدُهما ، أو اللامِ من [14] الاسميَّةِ حَيْـثُ لا طُـول ، أو نافيهـا [15] أو نافي الماضي ، ويَجوزُ حَذْفُ (لا) معَ مضارعٍ لمْ يُؤكَّدْ ، لا (ما) على الأصَحِّ .

وتَدْخُلُ اللامُ (كأنَّ) لا (إنَّ) و(أنَّ) .

وإذا تَقَدَّمَ [16] على (لوْ) أو (لَوْلا) فالمحذوفُ جَوَابُهُ أو جَوَابُهما ، خِـلافٌ .

---

(١) ب : " التبيين " .

(٢) المكسورة مثقلة ومخفّفة ، انظر : الهمع ٢٤٢/٤ .

(٣) هـ : " دليل " .

(٤) أي : تُجاب في النفي . انظر : الهمع ٢٤١/٤ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٦٣/٦ والارتشاف ١٧٧٩/٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٧٧٩/٤ .

(٧) أي : وتلزم اللام مع (قد) .

(٨) د : " وبعيدًا " .

(٩) انظر : المقرب ٢٢٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١ – ٥٢٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٧٨/٤ .

(١٠) أي : دخول اللام .

(١١) أ : " لأحد " .

(١٢) أي : (قد) و(ربّما) و(بما) . أنظر : الهمع ٢٤٨/٤ .

(١٣) أي : اللام و(قد) .

(١٤) هـ : " هي " .

(١٥) أي : الاسمية .

(١٦) أي : القسم .

أو توالَى شرْطٌ [1] وقسَمٌ ، وتقدّمهما طالبُ خبرٍ فالجوابُ للشَّرطِ حتمًا ، وقيل [2] : جوازًا ، وقيل : يَجُوزُ رفعُهُ وحذفُهما . أو لا فالجوابُ للسَّابقِ في الأصحِّ .

أو سَبَقَ [3] القسَمَ طالبُ [4] خبرٍ أو صِلَةٍ بُنِيَ على أيّهما ، فإنْ بُنِيَ عليهما فجوابُهُ محذوفٌ ، وحيْثُ أغنَى عن الشَّرْطِ [5] لَزِمَ كونُهُ مُستقبلاً وفعلُ الشَّرْطِ ماضيًا ولو مَعْنىً غالبًا .

وإذا كانَ المُقْسَمُ عليه [6] جوابَ شرْطٍ مُستَقْبلٍ [7] مَسْبوقٍ بِقَسَمٍ قُرِنَتْ الأداةُ بلامٍ مَفْتوحةٍ تُسَمَّى : (المُوطِّئة) [8] و(المؤذنة) [9] ويجوزُ حَذْفُها ما لَمْ يُحْذَفْ القسَمُ غالبًا .

والجوابُ المقْرونُ بـ (ما) أو (إنّ) ، أو اللامِ معَ اسْمٍ لا يَقْدُمُ مَعْمولٌ / ٣٩أ / عليه ، أو هي ، أو (لا) معَ مضارعٍ فكذلك ، وثالثُها : يَقْدُمُ الظَّرْفُ ويَقَعُ القَسَمُ بينَ نَفْيين [10] توكيدًا ، وقد يُغْني السَّابقُ ، ويُغْني عنه الجوابُ لِدَليلٍ ، وقيل [11] : إنْ وَقَعَ بعدَ (لقد) أو (لئن) ، أو مُصَاحبًا لامًا مفْتوحةً ونونًا ، وقيل [12] : إنْ كانَ الجوابُ باللامِ أو (إنّ) . وعن الجوابِ [13] مَعْمُولُهُ وقسَمٌ مَسْبوقٌ بِحَرفِ جَوابٍ .

---

(١) ب : " الشرط " .

(٢) حكاه أبو حيّان . انظر : الارتشاف ١٧٨٤/٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٥٢/٤ .

(٣) أ : " وسبق " .

(٤) كلمة : " طالب " ساقطة من أ .

(٥) أي : أغنى الجواب عن جواب الشرط . انظر : الهمع ٢٥٣/٤ .

(٦) عبارة : " عليه " ساقطة من د .

(٧) كلمة : " مستقبل " ساقطة من د .

(٨) لأنّها وطّأت الجواب للقسم المذكور قبلها ، أي : مهّدت له . انظر : الهمع ٢٥٤/٤ .

(٩) لأنّها آذنت بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ، أي : أعلَمَتْ بذلك . انظر : الهمع ٢٥٤/٤ .

(١٠) أ : " نعتين " .

(١١) قاله ابن مالك . انظر : التسهيل ١٥٤ وشفاء العليل ٦٩٩/٢ وشرح التسهيل ٢١٨/٣ .

(١٢) وعليه أبو حيان . انظر : الارتشاف ١٧٨٨/٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٥٦/٤ .

(١٣) أي : ويغني عن الجواب .

[ما يُغني عن القسم]

[جَيْرِ ولاجَرَمَ وعَوْضُ]

وعن القَسَمِ [1] (جَيْرِ) كَسْرًا ويُفْتَحُ [2] ، قال [3] سيبويهِ [4] : اسْمًا بمعنى : (حقًّا) ، وقيل [5] : (أبدًا) ، وقومٌ [6] : حرفُ جَوَابٍ ، وقومٌ [7] : اسمُ فِعْلٍ . وتُنَوَّنُ ضَرورةً ، وقد يُجَابُ بها دُونَهُ [8] . و(لاجَرَمَ) ، قال الكوفيَّةُ [9] : و(عَوْضُ) .

[الجمع بين الأيمان]

ويُجْمَعُ بينَ أيْمانٍ ، لكنْ إنْ اختَلَفَ الحرفُ لمْ يُؤْتَ بالثَّاني حتَّى يُوفَّ الأوَّلُ خِلافًا للأخفش [10] .

[القسَم غير الصريح]

مسألة : من القَسَمِ غير صَرِيحٍ [11] كـ (عَلِمْتُ) و(شَهِدْتُ) في الخبرِ و(نَشَدْتُكَ الله) [12] ، و(عمْرَكَ الله) [13] ، و(عُمْرَكَ) [14] ، و (قعدك) [15] ،

---

(١) أي : ويغني عن القسم .

(٢) كلمة : " يفتح " ساقطة من أ .

(٣) أ : " ثم قال " .

(٤) انظر الكتاب ٢٦٥/٤ .

(٥) قال السيوطي : قاله صاحب الملخص . انظر : الهمع ٢٥٧/٤ . وصاحب الملخص هو ابن أبي الربيع، والكتاب اسمه ملخص القوانين ، ذكر في بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

(٦) قال ابن مالك : والصحيح أن (جير) حرف بمعنى : (نعم) لأن كل موضع وقعت فيه يصلح أن تقع فيه (نعم) . انظر : التسهيل ٢١٩/٣ .

(٧) قال السيوطي : حكاه صاحب الملخص واختاره أبو حيان فيما نقل . انظر : الهمع ٢٥٩/٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٧٤٨/٤ .

(٨) أي : دون القسم .

(٩) انظر : الارتشاف ١٧٨٩/٤ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٧٩١/٤ .

(١١) د : " صحيح " .

(١٢) أ ، هـ : " بالله " .

(١٣) كلمة : " الله " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(١٤) بضم الراء وفتحها مع ضم العين . انظر : الهمع ٢٦١/٤ .

(١٥) بفتح القاف وكسرها . انظر : الهمع ٢٦١/٤ .

و(قعيدك) [١] ، و(عزمت في الطّلب) ، ويجوزُ حذْفُ (نَشَدْتُك) والبـاء فيَنْـصَب تاليها ، ومعنى (نَشَدْتُكَ [٢] بالله [٣] إلا [٤] فَعلْتَ) : (أقْسَمْتُ لا تَرُ [٥] إلا فـاعلاً)، و(عَمْرَك) مخفّف [٦] (عَمَّرْتُكَ) [٧] : (سألْتُ بتعميرِكَ) [٨] ، و(قِعدك [٩] وقَعيدكَ اللهُ) : مَعَكَ .

(١) هـ : " وقعيدك الله " .

(٢) ب : " نشدت " .

(٣) د : " الله " .

(٤) أ ، ب ، و : " أنْ لا " .

(٥) د ، هـ : " لا ترى " .

(٦) د : " وهو مخفّف " .

(٧) هـ : " عمرك " ، وهذه الكلمة ساقطة من د .

(٨) أ : سألت بتعميرك الله .

(٩) كلمة : " قعدك " ساقطة من هـ .

[الإضافة]

الإضافة : هي نسبَةٌ تقييديَّةٌ بينَ اسمَيْنِ ، تُوْجِبُ لثانيهما الجرَّ ، وتَصِحُّ بأدنى مُلابَسَةٍ ، والأصَحُّ أنَّ الأوَّلَ المُضَافُ ، والثَّاني المُضَافُ إليه، وثالثُها : يجوزُ في كُلٍّ . وتجري في المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه ، والبَدَلِ والمُبْدَلِ منه .

وأنَّ الجرَّ بالمُضَافِ ، وقال الزَّجَّاجُ [1] وابن الحاجب : بالحَرْفِ المقدَّرِ ، والأخفش : بالإضافةِ ، قال الجمهور : / ١٣٩أ / ويُقَدَّرُ (اللامُ) ، وقومٌ : و(مِنْ) إنْ كانَ الأوَّلُ بَعْضَ الثَّاني وصَحَّ الإخبارُ به عنه ، قيل [2] : أو لمْ يَصِحَّ ، والجرجاني [3] وابن الحاجب وابن مالك [4] : و(في) ، والكوفيَّة [5] : و(عند) ، وأبو حيَّان [6] : لا تَقْدِير . ويَخْتصُّ [7] بالمَحْضَةِ ، وقيل : تُقَدَّرُ اللامُ في غيرِها ، وهي [8] التي تُفيدُ تَعْرِيفًا، أو تَخْصِيصًا ، وفي مفادِ إضَافَةِ الجملِ احتمالان ، وغيرها [9] تَخْفِيفًا ، فَمِنْهُ : إضَافَةُ (غَيْر) و(مِثْل) و(شِبهٍ) و(خِدْنٍ) [10] و(نحو) و(ناهيك) و(حَسْبَكَ) ، وما في مَعْنَاها ، وكذا (واحِدُ أُمِّهِ) و(عَبْدُ بَطْنِهِ) و(أبوك) في لُغَةٍ . قيل [11] : ومنه [12] الظُّروفُ [13] . ويُعَرَّفُ ما ذُكِرَ [14] إنْ تَعَيَّنَ المُغايِرُ والمُمَاثِلُ ، وقال

---

(١) انظر : الارتشاف ١٧٩٩/٤ والتصريح ٩٩/٣ وشرح الأشموني ١٢٣/٢ .

(٢) قاله ابن كيسان والسيرافي . انظر : شرح التسهيل ٢٢٣/٣ والارتشاف ١٧٩٩/٤ وشرح الكافية الشافية ٤٠٧/١ .

(٣) انظر : المقتصد ٧٢٩/٢ – ٧٣٤ ، و انظر أيضًا : الارتشاف ١٨٠٠/٤ .

(٤) انظر : التسهيل ١٥٥ وشفاء العليل ٧٠١/٢ وشرح التسهيل ٢٢١/٣ وشرح الكافية الشافية ٤٠٧/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٨٠٠/٤ والمساعد ٣٣٠/٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٨٠١/٤ .

(٧) أي : التقدير عند من قال به .

(٨) أي : المحضة .

(٩) أي : غير المحضة .

(١٠) د : " وحذف " . وهي بكسر المعجمة وسكون المهملة ، بمعنى : صديق . انظر : الهمع ٢٦٩/٤ .

(١١) حكاه أبو حيان عن بعضهم . انظر : الارتشاف ١٨٠٣/٤ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢٧٠/٤ .

(١٢) عبارة : " منه " ساقطة من أ ، جـ ، هـ .

(١٣) هـ : " الظروف معًا " .

(١٤) أي : ما ذكر من (غير) وما بعده .

المبرِّد[1] : لا يَتَعَرَّفُ [2] (غَيْر) بِحَالٍ .

ومِنْهُ [3] : إضافةُ الصِّفَةِ إلى مَعْمُولِها، قِيل [4] : والمَصْدَرِ، قِيل : والتَّفْضِيلِ ، وثالثُها : إنْ نُوِيَ (مِنْ) ، فإنْ قُصِدَ تَعْرِيفُها [5] تَعَرَّفَتْ إلا المشبَّهة ، وعَمَّمَ [6] الكوفيَّة [7] والأَعْلَم [8] ، ومِنْ ثَمَّ جازَ اقْتِرانُ هذا المضافِ دُونَ غيرِه بـ (أَلْ) إنْ كانَ مُثَنًّى أو جمعًا ، أو أُضِيفَ لِمَقْرُونٍ بها ، أو مُضَافٍ إليه [9] ، وكذا ضَمِيرٍ هي [10] في مَرْجِعِهِ على الأصحِّ ، قِيل : أو ضَمِيرٍ مَّا [11] ، قال الفرَّاء [12] : أو مَعْرِفَةٍ [13] ، والكوفيَّة: أو مَعْدُودٍ .

[لا يُضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده]

مسألة : الجمهور : لا يُضَافُ اسمٌ لِمُرادِفِهِ [14] ونَعْتِهِ ومَنْعُوتِهِ ومُؤَكِّدِهِ وقائم مقامه [15] إلا بتأويلٍ ، وشَرَطَ الكوفيَّة [16] اختلافَ اللَّفظِ فقط ، وأبو حيَّان [17] : لا يَتَعَدَّى السَّمَاعَ . وهَلْ هي مَحْضَةٌ أو لا أو وَاسِطَةٌ [18] ؟ أقوالٌ [19]

---

(1) انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ١٣٢/٢ وشفاء العليل ٧٠٣/٢ .

(2) ب ، جـ ، و : " تعرف " .

(3) أي : غير المحضة .

(4) قاله ابن برهان وابن الطراوة . انظر : شرح اللمع لابن برهان ١٠٣/١ وشرح التسهيل ٢٢٨/٣ وشفاء العليل ٧٠٤/٢ والارتشاف ١٨٠٥/٤ وشرح الأشموني ١٢٦/٢ .

(5) أي : الصفة المضافة إلى معمولها .

(6) د : " وعمم الكوفيَّة والأعم " .

(7) انظر : الارتشاف ١٨٠٣/٤ .

(8) انظر : الارتشاف ١٨٠٤/٤ .

(9) د : " مضاف إليه " ، بدون (أو) .

(10) كلمة : " هي " ساقطة من أ .

(11) كلمة : " ما " ساقطة من هـ .

(12) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٩١/٢ .

(13) أ : " أو معروفة " .

(14) أ : " لمرادفيه " .

(15) عبارة : " وقائم مقامه " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(16) انظر : الارتشاف ١٨٠٧/٤ .

(17) انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٤ - ١٨٠٧ .

(18) أ : " أو وسطة " بدون ألف .

(19) انظر : هذا الخلاف في الهمع ٢٧٧/٤ والارتشاف ١٨٠٨/٤ .

تجري فيما أُلْغِيَ فيه مُضَافٌ أو مُضَافٌ إليه . ولا يَقدَّمُ مَعْمُولُ مَضَافٍ إليه ، وجَـوَّزَهُ الكسائي [1] على (أفعَل) ، والزَّمخشري وابن مالك [2] علــى (غيـر) [3] مُطْلَقًـا ، وقومٌ: إنْ كانَ ظَرْفًا / ١٤٠أ / ، وقومٌ : على : (حَقٍّ) ، وقومٌ : (مِثْلٍ) . وقد يَكْتَسِبُ المُضَافُ تأنيثًا وتَذْكيرًا إنْ صَحَّ حَذْفُهُ ، وكانَ بَعْضًا أو كبَعْضٍ .

[أسماء لازمة الإضافة]

[جمادى وقصارى ووحد وكلا وكلتا وذو وأولو وآل وكل وبعض وأيّ]

مســألة : لزمَ الإضافةَ : (جُمَادى) و(قُصَارى) ، وإلى ضميرٍ (وَحْد) لازِم النّصْــبِ والإفْــرادِ والتّذكيــرِ ، و قــد يُثَنّــى أو يُجَــرُّ بــ (علــى) أو إضَــافَةِ (نَسِيْج) [4] ، و(قُرَيْع) [5] ، و(جُحَيْش) ، و(عُيَيْرِ) [6] ، ملحقات بالعَلامات على الأصَحِّ .

وإلى مَعْرِفَةٍ [7] مُثَنَّاهُ لَفْظًا أو [8] مَعْنىً ، تَفْرِيقُهُ بالواوِ ضَرورةٌ (كلا وكلتا) ، قال الكوفيَّة [9] : أو نكرةٍ ، وابنُ الأنبـاري [10] : ومُفْـرَدٍ إنْ كُـرِّرَتْ . و(ذو) [11] وفُرُوعُــه و(أولــو) و(أولاتُ) [12] إلــى اسـمِ جِـنْسٍ ، وإلــى عَلَـمٍ سَمَــاعًا ، وقيل [13] : قياسًا، والغالِبُ إلغاؤها حينئذٍ ، والمُخْتارُ جَوَازُها [14] إلى ضَميـرٍ خِـلافًا

---

(١) انظر : التسهيل ١٥٦ وشفاء العليل ٧٠٦/٢ وشرح التسهيل ٢٣٦/٣ ومجالس ثعلب ١٤١/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢٣٦/٣ .

(٣) ب ، جـ ، د ، و : " غيره " ، والصواب ما أثبتناه كما يتضح من الشرح . انظر : الهمع ٢٧٨/٤ .

(٤) أ : " لشيخ " .

(٥) كلمة : " قريع " ساقطة من ب ، جـ ، د ، هـ .

(٦) جحيش مصغر (جحش) ، وهو ولد الحمار ، و(عيير) مصغر (عير) ، وهو الحمار . وقــال أبــو حيان: الأولان للمدح ، والأخيران بعدهما للذم . انظر : الارتشاف ١٨١٢/٤ .

(٧) أي : ولزم الإضافة إلى معرفة .

(٨) عبارة : " لفظًا أو " ساقطة من أ ، هـ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٨١٤/٤ والمغني ٤٠٣/١ وشرح الأشموني ١٥٤/٢ .

(١٠) انظر : المغني ٤٠٣/١ والارتشاف ١٨١٤/٤ والمساعد ٣٤٣/٢ .

(١١) ب : " وذوا " .

(١٢) د : " أو أولات " ، وفي هـ : " وألو وألات " .

(١٣) قاله الفرّاء . انظر : الهمع ٢٨٤/٤ والارتشاف ١٨١٦/٤ .

(١٤) أي : جواز إضافة (ذي) انظر : الهمع ٢٨٤/٤ .

للكسائي [١] والنّحاس [٢] والزُّبيدي [٣] والمتأخِّرين .

ومعنىً [٤] لا لَفظًا : (آلْ) ، إلى علَمٍ عَالمٍ غالبًا ، والصَّحيحُ جَوَازُهُ إلى ضَمير[٥] . و(كُلٌّ) و(بَعْضٌ) ، والجمهور : أنَّهما مَعْرِفتان بنيَّتهما [٦] ، ومِنْ ثَمَّ امتَنَعَ وُقُوعُهما حالاً [٧] ، وتَعْريفُهما بـ (ألْ) خلافًا للأخفش [٨] وأبي علي [٩] وابن درستويه[١٠] . و(أيّ) ، وهي مَعَ النَّكرةِ كـ (كُلّ) ، والمعْرفةِ كـ (بَعْض) ، ومن ثَمَّ لَمْ تُضَفْ لِمُفْرَدٍ مَعْرِفةٍ [١١] إلا مُكرَّرة أو مَنْويًا بها الأجْزاءُ . ومَرَّ كثيرٌ [١٢] فلَمْ نُعِدْهُ .

[إضافة آية وذي للفعل]

مسألة : أُضيفَ للفِعْلِ (آيَةٌ) بمعنى : (عَلامَةٍ) ، وقيل : هو على حَذْفِ (ما) ، وقيل [١٣] : لا يَطَّرِدُ . و(ذو) [١٤] في قولهم : (اذْهَبْ أوْ افْعَلْ بذي تَسْلَم)،

---

(١) انظر : الارتشاف ١٨١٥/٤ والمساعد ٣٤٤/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٨١٥/٤ .

(٣) انظر : لحن العامة للزبيدي ٣٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨١٥/٤ . والزبيدي هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر ، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، صاحب طبقات النحويين ، قال ابن الفرضي : كان واحد عصره في علم النحو ، وحفظ اللغة ، وصنَّف: مختصر العين ، وأبنية سيبويه ، وغيره ، توفي سنة ٣٧٩هـ . انظر : بغية الوعاة ٨٤/١ – ٨٥ وإنباه الرواة ١٠٨/٣ – ١٠٩ .

(٤) أي : ولزم الإضافة معنىً .

(٥) هـ : " مضمر " .

(٦) د : " بنيتها " .

(٧) أ : " خلافًا " .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٤٢٦/١ وشرح التسهيل ٢٤٥/٣ والارتشاف ١٨١٩/٤ وأمالي ابن الشجري ١٥٣/١ .

(٩) انظر : شفاء العليل ٧١٢/٢ والارتشاف ١٨١٩/٤ وأمالي ابن الشجري ١٣٥/١ .

(١٠) انظر : الهمع ٢٨٦/٤ .

(١١) كلمة : " معرفة " ساقطة من د .

(١٢) أي : ممّا لزم الإضافة في المصادر والظروف والاستثناء .

(١٣) قاله المبرد . انظر : الارتشاف ١٨٣٣/٤ والأصول ١٢/٢ .

(١٤) د : " ذو " بدون الواو ، وفي هـ : " ودولي " .

بمعنى : صاحِب [١] ، أي : بذي سلامتك ، وقيل [٢] : مَوْصُولةٌ ، ويلْحَقُ الفعلين الفُرُوعُ [٣] .

[حذف المضاف وحذف المضاف إليه]

مسألة : يُحْذَفُ [٤] المُضَافُ لِدَليلٍ ، ودُونَهُ ضَرورة ، وإنَّما يُقَاسُ إذا لَمْ يَسْتَبِدْ[٥] الثَّاني بِنِسْبَةِ الحُكْمِ خِلافًا لابن جِنّي . وقد يُحْذَفُ مُتَضايفان ، وثلاثةٌ ، ثُمَّ الأفصَحُ نيابةُ الثَّاني [٦] في أحكامِهِ ، وفي / ٤٠ب / التَّنكيرِ إذا كانَ مِثْلاً خَلَفٌ .
ويجوزُ إبقاءُ جرِّهِ إنْ عُطِفَ على مُمَاثِلٍ للمحذوفِ أو مُقَابِلٍ ، وشَرَطَ ابن مالك [٧] اتِّصَالَ العَطْفِ أوفَصْلَهُ بـ (لا) ، وشرَطَ قومٌ سَبْقَ نَفْيٍ أو استفهامٍ ، ودُون عَطْفٍ[٨] ضَرورة خِلافًا للكوفيَّة [٩] .

ويُحْذَفُ المُضَافُ إليه ، ويكثُرُ في الأسماءِ التَّامَّةِ ، وقال ابن عصفور [١٠] : لا يُقَاسُ إلا في مُفْرَدٍ مُضَافُهُ زَمَانٌ ، وقد يَبْقَى المُضَافُ بِلا تَنْوينٍ إنْ عُطِفَ أو عُطِفَ عليه مُضَافٌ ، لِمِثْلِهِ ، وخَصَّهُ الفرَّاءُ [١١] بالمصْطَحِبَيْنِ [١٢] .

[الفصل بين المتضايفين]

مسألة : لا يُفْصَلُ بينَ المُتَضَايفينِ اختيارًا إلا بِمَفْعُولِهِ وظَرْفِهِ على الصَّحيحِ ، وجَوَّزَهُ الكوفيَّة [١٣] مُطْلَقًا ، ويونس [١٤] بالظَّرْفِ والمجرورِ غيرِ المُسْتَقِلّ [١٥] ، وابن

---

(١) أي : " ذو " بمعنى : صاحب .

(٢) والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه . وهذا مذهب ابن الطراوة . انظر : الارتشاف ١٨٣٥/٤ .

(٣) فيقال : اذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبي بذي تسلمين . انظر : الهمع ٢٨٩/٤ .

(٤) د : " محذوف " .

(٥) د : " لم يستند " .

(٦) هـ : " التالي " .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٧٠/٣ – ٢٧١ .

(٨) أي : والجرّ دون عطف .

(٩) انظر : الارتشاف ١٨٤٠/٤ .

(١٠) انظر : المقرب ٢٣٦ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨٢٣/٤ .

(١١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ .

(١٢) كاليد والرجل نحو : (قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالَها ...) انظر : الهمع ٢٩٣/٤ .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٨٤٦/٤ .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٨٤٢/٤ .

(١٥) ب ، د ، و : " المستقبل " .

مالك (1) : بِقَسَمٍ ، و(إمَّا) . ويَجُوزُ ضَرورةً بِنَعْتٍ (2) ونداءٍ وفاعلٍ وفعْلٍ مُلْغَىً ، ومَفْعُولٍ له (3) .

[المضاف للياء]

مسألة : المُضَافُ للياءِ يُكْسَرُ آخِرُهُ إلا مُثَنّىً ومجموعًا ومُعْتَلاً (4) فَيُسكَّنُ ثُمَّ تُدْغَمُ الياءُ والواوُ ويُكْسَرُ ما قَبْلَها إنْ كانَ ضمًّا وتَسْلَمُ الألفُ (5) ، وقَلْبُها في المقصُورِ لُغَةٌ (6) ، وفي (لَدَى) (7) و(إلى) و(علَى) أكثرُ ، ثُمَّ الياءُ في غيرِ المفردِ الصَّحيحِ تُفْتَحُ ، وقد تُكْسَرُ معَ المقصُورِ والمُدْغَمَة ، وفيه (8) تُفْتَحُ وتُسكنُ، وفي الأصلِ خِلافٌ . وقَلَّ (9) حَذْفُها (10) معَ كَسْرِ المَتْلوّ ، وقَلْبُها ألِفًا، وخَصَّهُ ابنُ عصفور (11) بالضَّرورة . وحَذْفُها معَ فَتْحِ المَتْلوّ ، قال أبو (12) عمرو (13) : وضَمّه ، وأنكرَهُ (14) أبو زيد (15) ،

---

(1) انظر : شرح الكافية الشافية 444/1 .

(2) عبارة : " بنعت " ساقطة من د .

(3) عبارة : " ومفعول له " ساقطة من د . والمقصود : المفعول من أجله .

(4) أ : " وفعلاً " .

(5) أي : فلا تقلب في المثنى : كزيدايَ . انظر : الهمع 298/4 .

(6) وهي لغة هُذَيل . انظر : التسهيل 162 وشفاء العليل 730/2 وشرح التسهيل 283/3 وشرح الكافية الشافية 448/1 والارتشاف 1850/4 .

(7) أي : وقلب الألف في (لدى) .

(8) أي : في المفرد الصحيح .

(9) هـ : " وقيل " .

(10) أي : الياء .

(11) انظر : المقرب 238 ، وانظر أيضًا : الارتشاف 1851/4 .

(12) ب : " ابن عمرو " .

(13) انظر : الارتشاف 1851 والمساعد 377/2 .

(14) جملة : " وأنكره أبو زيد " ساقطة من د .

(15) انظر : الارتشاف 1851/4 وشرح الجمل لابن عصفور 101/2 . وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج ، أبو زيد الأنصاري، كان إمامًا نحويًا ، ومن تصانيفه : لغات القرآن ، والتثليث ، وخلق الإنسان ، وغير ذلك كثير ، توفي سنة 215هـ . انظر : بغية الوعاة 582/1 - 583 وإنباه الرواة 30/2 - 35 وطبقات النحويين 165 - 166 ومعجم الأدباء 11/ 212 - 217 ووفيات الأعيان 378/2 - 380 .

قال ابن مالك [1] : فإنْ كانتْ غيرَ مَحْضَةٍ [2] فلا حَذْفَ ولا قَلْب .

فإنْ نُودِيَ [3] ففيهما الحَذْفُ ، وإبقاءُ الكَسْرِ ، فالإبقاءُ ساكنةً ، فمفتوحةً [4] ، فَقَلْبُها ألِفًا ، فَحَذْفُها معَ فَتْحِ المَتْلُوّ ، ومَنَعَه الأكثرون ، فَمَعَ ضمه حيثُ لا لَبْسَ ، وأنْكَرَهُ / ١٤١أ / اللَّخميّ [5] ، وقال خَطَّابٌ [6] : رَدِيء . فإنْ كانَ [7] (أُمًّا) أو (عمًّا) مع (ابنٍ) و(ابنةٍ) قَلَّ إثْباتُها وقَلْبُها ألِفًا ، وغَلَبَ الحَذْفُ معَ كسرِ الميمِ دَلالةً على الياء ، وفَتْحُها على الألِفِ لا تَركيبًا خِلافًا لسيبويهِ [8] ، قال [9] قومٌ : ومعَ [10] ضمِّها . وتَزِيد (أمّ) و(أب) بِقَلْبِها تاءً مكسورةً ، ومفتوحةً ، قِيل : ومَضمومةً ، والأصَحُّ أنها عِوَضٌ ، ومن ثَمَّ لا يَجْتَمِعان اختيارًا .

أو نُدِبَ [11] فَعلى السكونِ تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ ، وعلى الفَتْحِ تُفْتَحُ ، وعلى غيرِهِ تُقْلَبُ وتُحْذَفُ لألِفِ النُّدبَةِ ، وقد يُستَغنى بالكسْرةِ فلا يجبُ رَدُّ الياء في المعْطوفِ خلافًا للفرّاء[12] .

ويُقالُ في (ابنم) : ابنِمِي ، وفي [13] (فَمٍ) : فِيَّ ، وقَلَّ فَمِي، وفي [14](أبٍ) وإخوتِه : أبي وأخي وحَمِي وهَنِي ، وجَوَّزَ الكوفيَّة [15] والمبرِّد [16] وابن مالك [17] :

---

(١) انظر : التسهيل ١٦١ وشفاء العليل ٧٢٩/٢ وشرح التسهيل ٢٨٢/٣ .

(٢) عبارة : " غير محضة " ساقطة من د .

(٣) أي : المضاف للياء .

(٤) هـ : " مفتوحة " .

(٥) انظر : الارتشاف ١٨٥٢/٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٨٥٢/٤ .

(٧) أي : المضاف إلى الياء في النداء .

(٨) انظر : الكتاب ٢١٧/٢ - ٢١٨ .

(٩) د : " وقال " .

(١٠) عبارة : " ومع " ساقطة من أ ، هـ .

(١١) أ : " وندب " ، والمقصود : ندب المنادى المضاف للياء .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٢٢٢/٥ .

(١٣) عبارة : " وفي " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(١٤) عبارة : " وفي " ساقطة أيضًا من ب ، جـ ، د ، و .

(١٥) انظر : الارتشاف ١٨٥٤/٤ .

(١٦) انظر : المقتضب ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨٥٤/٤ شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢ والتسهيل ١٦٢ .

(١٧) انظر : التسهيل ١٦٢ وشفاء العليل ٧٣١/٢ وشرح التسهيل ٢٨٤/٣ .

(أَبِيّ) ، زادَ ابنُ مالك [1] : و(أَخِيّ) ، وعلى المختارِ في (ذي) : (ذَوِيّ) .

[خاتمة في الجرّ بالمجاورة]

خاتمة : أثْبَتَ الجمهورُ الجرَّ بالمجاورةِ في نَعْتٍ وتوكيدٍ ، زادَ قومٌ : وعَطْفِ نَسَقٍ ، وابن هشام [2] : وبَيَانٍ ، وأنكرَهُ السِّيرافي [3] وابن جني [4] وقَصَرَهُ الفرَّاءُ [5] على السَّماعِ ، وخَصَّهُ قومٌ بالنَّكرة ، والخليل [6] بِغَيرِ المثَنَّى ، قيل : والجَمْعِ .

---

(١) عبارة : " ابن مالك " ساقطة من ب ، ج ، د ، و .

(٢) انظر : المغني ٢/٤٨٩ – ٤٩١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/١٩١٤ والمغني ١/٤٩١ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/١٩١٤ والمغني ١/٤٩١ .

(٥) انظر : الخزانة ٥/٩١ والارتشاف ٤/١٩١٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٥٠٠ .

[الجوازم]

[لام الطَّلَب]

الجوازم : أحدُها [1] : (لام الطَّلَبِ) [2] ، وفتْحُها لُغةٌ [3] ، وقيل : إنْ فُتِحَ تاليها، وقيل [4] : إنْ استُؤنِفَتْ ، وتُسكَّنُ تلْوَ واوٍ ، وفاءٍ ، و(ثُمَّ) ، وقيل : يقِلُّ مع (ثُمَّ) ، وقيل [5] : ضرورة ، وتَلْزَمُ في فعلِ غيرِ الفاعلِ المُخَاطبِ ، وتقِلُّ في مُتَكلِّمٍ ، وأمرِ فاعلٍ [6] مُخَاطبٍ ، وحذفُها : ثالثُها [7] : الصَّحيحُ يجوزُ في الشِّعْرِ فقط ، ورابعُها : بَعْدَ قولٍ غيرِ أمْرٍ ، ولا تُفْصَلُ [8] .

[لا الطَّلبية]

الثَّاني [9] : (لا الطَّلبيَّة) ، ولَيْسَ أصلُها النَّافية ، ولا لام الأمْرِ خِلافًا لِـزَاعم ذلك، وجَزْمُ فِعْلِ المتكلِّم بها قليلٌ / ٤١ب / [جِـدًّا ، وفَصْلُها بِمَعْمول مجزومها قليلٌ] [10] أو ضَرورةٌ ، خُلْفٌ ، وجوَّزَ ابنُ عصفور [11] والأُبَّذي [12] حَذْفَهُ [13] لِدَليلٍ ، وتَوَقَّفَ أبو حيَّان [14] .

[لَمْ]

الثَّالث [15] : (لَمْ) ، وتختصُّ بِمُصاحَبةِ أدَواتِ الشَّرْطِ [16] ، وجَوازِ انفِصَالِ

---

(١) في ب ، جـ ، د ، و : كُتِب الرقم العددي " ١ " وهو غير موجود في د ، هـ .

(٢) هـ : " اللام للطلب " .

(٣) وهي لغة سُلَيم . انظر : الهمع ٣٠٧/٤ والارتشاف ١٨٥٥/٤ وشرح التسهيل ٥٨/٤ .

(٤) حكاه الفرّاء عن سُلَيم . انظر : الهمع ٣٠٧/٤ والارتشاف ١٨٥٥/٤ .

(٥) قاله خطاب . انظر : الارتشاف ١٨٥٥/٤ والهمع ٣٠٨/٤ .

(٦) د : " لفاعل " .

(٧) ب : " وحذف تاليها " .

(٨) أي : لا تفصل اللام عمّا عملت فيه .

(٩) في : ب ، جـ ، و : كتب بالرقم العددي (٢) ، وكلمة : " الثاني " ساقطة من د .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من د بسبب انتقال النظر .

(١١) انظر : المقرب ٢٠٣ – ٢٠٤ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨٥٨/٤ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٨٥٨/٤ .

(١٣) أي : مجزومها .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٨٥٨/٤ .

(١٥) في ب ، جـ ، د ، و : " كُتب بالرقم العددي (٣) ، وكلمة : " الثالث " ساقطة من د .

(١٦) كلمة : " الشرط " ساقطة من د .

نَفيها عن الحالِ ، ودُخولِ الهمزةِ ، والأكثرُ كونُها [1] للتّقريرِ ، وفَصلُها بمعمولِ مَجْزومِها ، وحَذْفُهُ [2] ضَرورةً ، وقد تُهْمَلُ [3] ، والنّصبُ بها لُغَةٌ .

[لمّا]

الرّابعُ [4] : (لمّا) ، الأكثرُ : هي مُرَكّبةٌ مِنْ (لَمْ مَا) [5] ، ويجبُ اتّصالُ نَفْيِها بالحَالِ ، وقيل : يَغْلِبُ ، وقيل [6] : القريب ، وقال الأندلسيّ [7] : كـ (لَمْ)، ويكونُ [8] مُتَوَقّعًا، ويُحْذَفُ مجزومُها لِدَليلٍ، وفَصلُهُ ضَرورةٌ، وأجازَهُ الفرّاءُ [9] بِشَرْطٍ فيهما [10] .

[أدوات الشرط]

[إنْ وما ومَنْ ومَهْما ومتَى وأيّان وحَيْثُما وأينَ وأنّى وأيّ وإذْما]

ومنها [11] : أدَوَاتُ الشّرْطِ : (إنْ) و(مَا) و(مَـنْ) و(مَهْمَـا) ، وهـي بَسيطةٌ، وَزْنُها (فَعْلَى) ، وألِفُها تأنيثٌ ، أو إلْحاقٌ ، أو مُرَكّبةٌ من (مـا) الجَزائيّـةِ و(مَا) الزّائدةِ، أو (مَهْ) و(مَا) الشّرْطيّةِ، أو (مَهْ) أُضيفَتْ لـ (مَا) الشّرْطيّةِ [12] ، أقوالٌ . و(مَتَى) و(أيّانَ) : ظَرْفا [13] زَمَانٍ [14] ، وكَسْرُ (أيّانَ) لُغةٌ [15] ، وأنكرَ قومٌ جَزْمَها لِقِلّتِهِ ، وتَخْتَصُّ [16] في الاستفهامِ بِمُسْتَقبلٍ بِخلافِ (مَتَى) .

---

(١) أي : الهمزة الدّاخلة على (لم) .

(٢) أي : مجزومه .

(٣) د : " تعمل " .

(٤) في ب ، جـ ، و : " كُتب الرقم العدي (٤) ، وكلمة : " الرابع " ساقطة من د .

(٥) د : " لم وما " ، وفي أ : " لم مه " .

(٦) قاله ابن هشام . انظر : المغني ٥٣٥/١ ، وانظر أيضًا : الهمع ٣١٤/٤ .

(٧) وهو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي ، الإمام أبو محمد اللورقي النحوي ، صنف : شـرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية ، توفي سنة ٦٦١هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٥٠/٢ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤ – ٢٣٥ وغاية النهاية ١٥/٢ – ١٦ والأعلام ١٧٢/٥ .

(٨) أي : منفيّها .

(٩) انظر الارتشاف ١٨٦٠/٤ .

(١٠) أي : في " لم ولما " نحو : (لم أو لمّا إنْ تزرني أزُرْك) . انظر : الهمع ٣١٥/٤ .

(١١) أي : من الجوازم .

(١٢) كلمة : " الشرطية " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٣) د : " وهما ظرفان " .

(١٤) كلمة : " زمان " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(١٥) وهي لغة سُليم . انظر : التسهيل ٢٣٦ والارتشاف ١٨٦٥/٤ والهمع ٣١٦/٤ والمساعد ١٣٥/٣ .

(١٦) أ : " ومختص " .

و(حَيْثُما) و(أَيْنَ) و(أنَّى) : للمكانِ ، و(أيّ) : بِحَسَبِ ما تُضَافُ إليه ، و(إِذْمَا) : وأنكرَ قومٌ الجزمَ بها .

ولا تَرِدُ (مَا) و(مَهْمَا) للزَّمانِ ، ولا (مَهْمَا) حَرْفًا ولا استفهامًا ، ولا تُجَرُّ . ولا (إنْ) بمعنى : (إذْ) و(إذا) ، ولا تُهْمَلُ ، ولا (مَتَى) [(١)] . ولا يُجَازَى بـ (كَيْفَ) ، ولا يُجْزَمُ بها ، ولا بـ (حَيْثُ) و(إذْ) ، ولا المُسبَّبُ عَنْ صِلَةِ (الذي) ، والنَّكرة [(٢)] الموصوفة خِلافًا لزاعميها .

[فعل الشّرط وجوابه واتّصال الجواب بالفاء]

مسألة : أدواتُ الشَّرْطِ أسماءٌ إلا (إنْ) ، وفي (إذْمَا) خُلْفٌ ، وتَقْتَضي [(٣)] جملتين ، الأُولَى : شَرْطٌ والثَّانيةُ : جَزَاءٌ وجَوَابٌ ، فإنْ كانا [(٤)] فعلين فالأَحْسَنُ أنْ يكونا مُضَارعين ، ثُمَّ ماضيين ، ثُمَّ الأولُ ماضيًا ، ثُمَّ مُضَارعًا، وخَصَّهُ سيبويهِ والجمهور [(٥)] بالضَّرورةِ ، ويجبُ / ١٤٢أ / استقبالُهما .

و(لَوْ) كـ (إنْ) شَرْطًا في الأصَحِّ ، قيل [(٦)]: أو ذَا الفاءُ [(٧)] فقط [(٨)] أوْ مع (قَدْ) جَوَابًا في الأصَحِّ [(٩)] ، وإنَّمَا يُصَدَّرُ الشَّرْطُ بِفعْلِ مضارعٍ غيرِ دُعَاءٍ ، [ولا ذي تَنْفيسٍ مثْبَتٍ ، أو معَ (لا) أو (لَمْ) ، أو ماضٍ عارٍ من (قد) ، ونَفْيٍ ودُعَاءٍ] [(١٠)] وجُمُودٍ ، ولو مُضمرًا فَسَّرَهُ فِعلٌ ، وكونهُ مُضارعًا دُونَ (لَمْ) ضرورةٌ ، وكذا تقديمُ الاسمِ مَعَ غيرِ (إنْ) ، وجَوَّزَهُ الكسائي [(١١)] معَ (مَنْ) وإخوتِهِ ، وقومٌ : في غيرِ المرفوعِ ، وقومٌ : في المرفوعِ إنْ لَمْ يُمكنْ عَوْدُ ضَميرٍ على الشَّرْطِ ، وفي الفَصْلِ بينَ

---

(١) أي : ولا تهمل (متى) .

(٢) د : " وعن النكرة " .

(٣) ب ، جـ ، و : " وتقتضين " ، والمقصود أدوات الشرط .

(٤) أي : الشرط والجزاء .

(٥) كلمة : " الجمهور " ساقطة من ب ، د ، جـ ، و .

(٦) عبارة : " في الأصح قيل " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٧) أ : " أو ذا الف " .

(٨) كلمة : " فقط " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٩) عبارة : " في الأصح " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(١١) انظر : الارتشاف ١٨٧٠/٤ .

(مَنْ) والفِعلِ بِعطفٍ وتوكيدٍ خُلْفٌ كوفيٌّ [1] .

وشَرْطُ الجواب الإفادةُ [2] ، وتَدْخلُهُ الفاءُ إنْ لمْ يَصبحْ شَرْطًا ، وفي حذفِها : ثالثُها : الأصحُّ يَجُوزُ ضَرورةً ، وينوبُ عنها في الأصَحِّ (إذا) الفُجائيَّةُ في اسميَّةٍ غيرِ طلبيَّةٍ ولا مَنْفيَّةٍ ، ومِن ثَمَّ لا يجتمعان [3] . ويُرْفَعُ وُجُوبًا إنْ قُرِنَ بالفاء وجَوَازًا إنْ كانَ الشَّرْطُ ماضيًا ، ولو غير (كانَ) في الأصَحِّ [4] ، وإلا فضرورة .

وجَازِمُهُ [5] : الأدَاةُ ، وقيلَ [6] : الشَّرْطُ ، و قيل [7] : هما ، وقيل [8] : الجَوَارُ ، وقيل [9] : مَبْنِيٌّ ، وقيل : والشَّرْطُ أيضًا .

[أدوت الشّرط لها الصّدر]

مسألة : البصريّون : لأداةِ الشَّرْطِ الصَّدْرُ ، فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها [10] غير معمولِ الجوابِ المرفوع ، قال أكثرُهم [11] : ولا الجوابُ ، وثالثُها : يجوزُ إنْ كانَ مضارعًا ، ورابعُها : إنْ كانا [12] ماضيين ، قيل [13] : ولا الجواب المجزوم معمولُه ، وعلى الأوّلِ إنْ تَقَدَّمَ شَبَهُهُ فَدَليله ، وشرطُه اختيارًا مُضيّ الشَّرْطِ لفظًا أو مَعْنىً في

---

(1) أجاز الكسائي الفصل بين (مَنْ) والفعل بالعطف على (مَنْ) وبالتأكيد ، ومنعَ ذلك الفراء . انظر : الارتشاف ١٨٧٠/٤ والهمع ٣٢٦/٤ .

(2) أ : " لإفادة به " .

(3) أ : " لا يجمعان " .

(4) جملة : " ولو غير كان في الأصح " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(5) أي : الجواب . وهو مذهب جمهور البصريين . انظر : التصريح ٣٧٣/٤ وشرح الأشموني ٢٥٥/٣ .

(6) وهو مذهب الأخفش. انظر: شرح الكافية للرضي ٩٨/٥ والتصريح ٣٧٤/٤ وشرح الأشموني ٢٥٥/٣ .

(7) نُسب هذا القول إلى سيبويه والخليل والأخفش . انظر : الكتاب ٧٢/٣ والارتشاف ١٨٧٧/٤ وشرح الأشموني ٢٥٥/٣ والتصريح ٣٧٥/٤ والهمع ٣٣١/٤ وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥ .

(8) وهو مذهب الكوفيين . انظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ والارتشاف ١٨٧٧/٤ والتصريح ٣٧٥/٤ والهمع ٣٣٢/٤ وشرح الأشموني ٢٥٥/٣ وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥ .

(9) هذا القول والذي يليه للمازني . فنُقل عنه في قول أن الشرط معرب والجزاء مبني ، ونُقل عنه في قول أنّ الشرط والجزاء مبنيان . انظر : الارتشاف ١٨٧٧/٤ وشرح الكافية للرضي ٩٩/٥ والإنصاف ٦٠٢/٢ والهمع ٣٣٢/٤ .

(10) ب ، جـ ، د : " معمولها " .

(11) أي : البصريون . انظر : الهمع ٣٣٣/٤ والارتشاف ١٨٧٩/٤ .

(12) ب : " كان " .

(13) قاله الفراء . انظر : الهمع ٣٣٣/٤ .

الأصحّ ، فإنْ لمْ يكُنْ [1] وهو معَ [2] (ما) ، أوْ (مَنْ) ، أو (أيّ) صِرنَ مَوصُولاتٍ [اختيارًا ، قيل : وضرورة [3] ، وكذا إنْ أُضيفَ لَهُنَّ خلافًا للزّيّادي [4] ، ومُطلقًا بعدَ بابِ (كانَ)] [5] و(إنَّ) و(لكنْ) و(إذا) المُفاجأة ، و(مَا) و(هَلْ) ، قيل [6] : والهمزة [7] .

[حذف الشّرط والجواب]

مسألة : يُحذَفُ الجوابُ لِدَليلٍ ، ويكثُرُ لِتقدُّمِ شَبَهِهِ، وجوابِ قَسَمٍ . والشّرْطُ[8] ، وقيل [9] : إنْ عُوِّضَ (لا) [10] . ويُحذَفان [11] معَ (إنْ) ، وقيل [12] : ضرورة . لا الأداةُ ولَوْ / ٤٢ب / (إنْ) في الأصحّ .

وإنْ توالَى شَرْطان ، فالأصحُّ أنَّ الجوابَ للسّابق ، وأنَّ الأحْسَنَ مَجيءُ الثّاني ماضِيًا ، وأنّهُ مُقيِّدٌ للأوّلِ تقْييدَ الحالِ . وإنْ توسّطَ الجزاءَ والشّرْطَ مُضارعٌ وافَقَهُ مَعْنىً، غيرِ صِفةٍ ، وصَحَّ حَذْفُهُ أُبدِلَ مِنْهُ ، وإلا رُفِعَ حالاً .

وتُزادُ (ما) في (إنْ) ، و(أيّ) غيرِ مُضافةٍ لِضَميرٍ ، و(أيْنَ) و(مَتَى) ، وكذا (أيّانَ) ، لا (مَا) و(مَنْ) ، وأنّى في الأصحّ .

---

(١) أي : فعل الشرط ماضيًا .

(٢) كلمة : " مع " ساقطة من هـ .

(٣) عبارة : " قيل وضرورة " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٨٨٠/٤ والمساعد ١٦٥/٣ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٦) قاله يونس . انظر : الارتشاف ١٨٨٠/٤ والهمع ٣٣٥/٤ .

(٧) في ب ، جـ ، و : " وكذا إن وقعن مطلقًا بعد كان وأخواتها أو لكن أو إذا المفاجأة غير مضمر بعدها مبتدأ أو ان أو ما أو هل ، قيل : والهمزة ، وكذا إنْ أُضيف لهن زمان خلافًا للزيادي في جواز الجزم اختيارًا " وذلك بدلاً من الفقرة المذكورة : " وكذا ... قيل والهمزة " ، وترجّح ما أثبتناه استنادًا لباقي النسخ والشرح .

(٨) أي : ويحذف الشرط .

(٩) وهو قول ابن عصفور . انظر : المقرب ٣٠٣ ، والأبذي . انظر : الارتشاف ١٨٨٣/٤ والمساعد ١٦٩/٣ .

(١٠) الحرف (لا) ساقط من د .

(١١) أي : الشرط والجواب .

(١٢) قاله ابن مالك . انظر : التسهيل ٢٣٩ .

[إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام]

مسألة : [إذا] [١] وقعت الأداةُ [٢] على زمانٍ أو مكانٍ فظرفٌ [٣] ، أو حدثٍ فمفعولٌ مُطلقٌ ، وإلا فإنْ وقَعَ بعدَها فِعلٌ لازمٌ فمبتدأ خَبَرُهُ فعلُ [٤] الشَّرْطِ ، وقيل : والجواب ، أو مُتَعَدٍّ واقِعٌ عليها فمفعولٌ به ، أو على ضميرِها أو مُتَعَلَّقها فاشْتغالٌ [٥] ومِثْلُها أسْمَاءُ الاسْتِفهامِ .

[لَوْ]

مسألة : (لَوْ) شَرْطٌ للماضي غالبًا ، وقيل : دائمًا [٦] ، وجَزْمُها ضرورةٌ ، وقيل : لُغَةٌ [٧] ، وقيل : مَمْنُوعٌ ، قال سيبويهِ [٨] : حَرْفٌ لِمَا كانَ سَيَقَعُ لِوُقُوعِ غيرِهِ ، والمُعْرِبون : امْتِناعٌ لامْتِناعٍ [٩] ، فقيل [١٠] : امْتِناعُ الأوّلِ للثّاني ، وقيل : عكسُهُ نُطْقًا[١١] ، وقال بدر الدين بن مالك [١٢] وشَيْخُنا الكَافِيَجي [١٣] : فَهْمًا ، وقيل : إنْ كان بعدَها [١٤] مُثْبتان وإلا فَوُجُودٌ لِوُجُودٍ ، وقال [١٥] الشَّلَوبين [١٦] والخضراوي [١٧] :

---

(١) كلمة : " إذا " غير مُدرجة في النسخ ، وأدرجناها هنا لاستقامة النص ، وذلك استنادًا على الشرح . انظر: ٣٤١/٤ .

(٢) ب ، جـ ، و : " الأدوات " .

(٣) أي : فهي في موضع نصب على الظرف . انظر : الهمع ٣٤١/٤ .

(٤) د : " في الفعل " .

(٥) أي : فالمسألة من باب الاشتغال . انظر : الهمع ٣٤٢/٤ .

(٦) كلمة : " دائمًا " ساقطة من أ .

(٧) عبارة : " وقيل لغة " ساقطة من د .

(٨) انظر : الكتاب ٣٤٦/٤ .

(٩) كلمة : " لامتناع : ساقطة من أ .

(١٠) قاله ابن الحاجب . انظر : أمالي ابن الحاجب ٣٠٩/١ ، وانظر أيضًا : المغني ٤٩٩/١ والهمع ٣٤٣/٤.

(١١) أ : " قطعًا " .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٠٢/٤ والمغني ٤٩٩/١ .

(١٣) انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٩ .

(١٤) أ : " بعد " .

(١٥) كلمة : " قال " ساقطة من أ ، ب ، جـ .

(١٦) انظر : التصريح ٤٠٩/٤ والارتشاف ١٨٩٨/٤ وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٣٩٩ والمغني ٤٩٠/١ .

(١٧) انظر : المغني ٤٩٠/١ .

لِمُجَرَّدِ الرَّبْطِ ، والمُختارُ وِفاقًا لابنِ مـــالك [1] : امتناعُ مـــا يَلِيهِ واستِلزامُه لتاليه ، ثُمَّ يَنتفي التّالي إنْ ناسَبَ ولَمْ يَخلُفْ المقدّمَ غيرُهُ [2] ، كــ ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَـــا آلِهَـــةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [3] ، لا إنْ خلَفَهُ كقولِكَ : (لَوْ كانَ [4] إنسانًا لَكانَ حيَوانًا) ، ويَثْبُـــتُ إنْ لـــمْ يُنافِ وناسَبَ إمّا بالأوْلَى [5] نحو : " لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَـــمْ يَعْـــصِهِ " [6] ، أو المُـــساوِي نحو[7] : " لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي [8] للرَّضَاعِ " ، أو الأدْوَنِ [9] كقولِك : (لَـــوْ انتَفَت أُخوّةُ الرَّضاعِ ما حلّتْ للنَّسَبِ) ، ويَلِيهَا [10] اسمٌ على إضْـــمارِ فِعْـــلٍ / ١٤٣أ / اختيارًا ، وجُزْءا [11] ابتداءٍ خلافًا للبصريَّةِ [12] فيهما .

وجوابُها [13] فِعلٌ بــ (لَمْ) ، أو ماضٍ مُثْبَتٌ ، والغالبُ اقترانُهُ باللامِ ، أو مَنفيٌّ بـــ (مَا) ، والغالِبُ خلُوّه ، وقد يَقْتَرِنُ بـــ (إذَنْ) ، ونَدَرَ كَوْنُهُ تَعَجُّبًـــا ، ومُـــصَدَّرًا بـــ (رُبَّ) ، أو (الفَاءِ) ، أو (قَدْ) ، فإنْ وقَعَ اسميَّةً فجَوابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ مُغْنٍ عن جَوَابِها خِلافًا للزَّجّاجِ [14] ، ويُحْذَفُ [15] لِدَليلٍ .

---

(١) انظر : التسهيل ٣٩٨ وشرح التسهيل ٩٣/٤ - ٩٤ وشرح الكافية الشافية ١٧٣/٢ .

(٢) عبارة : " غيره " ساقطة من د .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢ .

(٤) عبارة : " لو كان " ساقطة من أ .

(٥) د : " بالأول " .

(٦) ورد هذا الأثر منسوبا إلى عمر ــ رضي الله عنه ــ في : شرح الكافيـــة للرضـــي ٢٢٥/٦ والمغنـــي ٤٩٢/١ والتصريح ٤١١/٤ وشرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٢/٣ وشرح التسهيل ٩٤/٤ وشرح الكافيـــة الشافية ١٧٣/٢ .

(٧) هذا جزء من حديث شريف رواه البخاري في كتاب (النفقـــات) بـــاب (المراضـــع مـــن المواليـــات وغيرهن) ٨١/٣ ومسلم في كتاب (الرضاع) باب (تحريم الربيبة وأخت المرأة) ٦٨٤ .

(٨) عبارة : " لي " ساقطة من أ ، د ، هــ .

(٩) أ : " أو الأذل " .

(١٠) أ : " ويليهما " .

(١١) أي : مبتدأ وخبر .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٨٩٩/٤ .

(١٣) أي : لو .

(١٤) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٨٧/١ ، وانظر أيضا : الارتـــشاف ١٩٠٢/٤ والجنـــى الـــداني ٢٨٤ والمساعد ١٩٥/٣ .

(١٥) أي : جواب (لو).

وتَرِدُ (1) للتَّمنّي خلافًا لِكثيرٍ(2) ، فلا جَوَابَ (3) لها [وِفاقًا لابـن الـضَّائِعِ (4) ، قـال ابـن مـالك (5) : وللعَـرْضِ والتَّحضيض ، واللَّخمـي (6)] (7) : و التَّقليـل نحو (8) : " ولَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ " (9) .

[لولا ولوما]

(لَوْلا) (10) : حَرْفُ (11) امْتناعٍ لِوُجُودٍ، وإنَّما يليها (12) اسْمٌ أو (أنَّ) أو (أنْ)، وجَوَابُها ماضٍ معَ (مَا) ، أو مُثْبَتٌ معَ الـلامِ ، وحَـذْفُها (13) ضَـرورةٌ ، أو قليـلٌ [أو جائزٌ، أقوالٌ ، وقال دريود (14) : كـ (لَوْ) حَذفًا وإثباتًا] (15) ، ويجوزُ حَذْفُـهُ ، وقيلَ:قليلٌ، وفي تَقْديمِهِ خِلافٌ (16)، وتَرِدُ (17) للتَّحضيـضِ، وكـذا (18) (هَـلاَّ) و(ألاّ)

---

(1) أي : لو .

(2) عبارة : " خلافًا لكثير " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(3) أ ، د ، هـ : " ولا جواب لها في الأصح قيل وللتقليل " .

(4) انظر الارتشاف 1903/4 . وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي بن يوسف ، أبو الحسن المعروف بابن الضائع ، له : شرح الجمل ، وشرح كتاب سيبويه ، وغير ذلك ، توفي سنة 680هـ . انظر بغية الوعاة 204/2 .

(5) انظر : التسهيل 244 ، وانظر أيضًا : المغني 507/1 والتصريح 422/4 وشرح الأشموني 278/3 .

(6) انظر : شرح الأشموني 278/3 والتصريح 422/4 والمغني 507/1 .

(7) ما بين المعكوفين ساقطة من أ ، د ، هـ .

(8) حديث شريف . انظر : الموطأ كتاب (صفة النبي صلى الله عليه وسلم) بـاب (مـا جـاء فـي المساكين) 570 وسنن النسائي كتاب (الزكاة) باب (رد السائل) 400 .

(9) جملة : " ولو بظلف محرق " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(10) أ ، د ، هـ : " لولا ولوما " ، والصواب ما أثبتناه لأنه سيتحدث عن (لوما) بعد قليل .

(11) أ ، د ، هـ : " حرفًا " .

(12) أ : " يليهما " .

(13) أي : اللام .

(14) انظر : الارتشاف 1905/4 .

(15) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ .

(16) جملة : " وقيل قليل وفي تقديمه خلاف " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(17) د : " وتردان " .

(18) كلمة : " كذا " ساقطة من أ ، د ، هـ .

بَسَائطُ ، وقيل [1] : مُرَكّبَاتٌ [2] ، فَيَصْحَبُهَا التَّوْبِيخُ كثيرًا [3] ، وتَخْتَصُّ [4] بِفِعْلٍ ولومُقَدَّرًا في الأصَحِّ ، وقد تُفِيدُهُ [5] (لَوْ) و(ألا) ، قال [6] دريود [7] : وتَرِدُ [8] (لَوْلا) و(هَلاَّ) استفهامًا ، والنَّحَّاسُ [9] : (لَوْلا) نافيةً .

(لَوْما) : كـ (لَوْلا) فيما تَقَدَّمَ [10] ، وقال المالقيّ [11] : لَمْ تَرِدْ (لَوْما) [12] إلا للتَّحضيضِ ، [والسكاكي [13] : هي و(لَوْلا) مِنْ : (لَوْ)، و(هَلاَّ) و(ألاَّ) مِنْ : (هَلْ)] [14] .

[أمَّا]

(أمَّا) : ويُقالُ [15] : (أيْمَا) ، الأصَحُّ : حَرْفٌ بَسِيطٌ ، مَعْنَاهُ : (مَهْما يَكُنْ مِنْ شيءٍ) ، ومِنْ ثَمَّ لَزِمتْ [16] الفاءُ جَوَابَها ، فَلَمْ تُحْذَفْ [17] دُوْنَ ضَرورةٍ ، وكَذا تقدير قولٍ على الأصَحِّ ، ولَمْ يليها فِعْلٌ . وتُفيدُ التَّفصيلَ ، فتكرَّرُ غالبًا ، والتَّوكيدَ .

---

(1) ذكره السكاكي في مفتاح العلوم ١٧٢ .

(2) عبارة : " بسائط وقيل مركبات " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(3) جملة : " فيصحبها التوبيخ كثيرًا " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(4) أ ، د ، هـ : " فتختص " .

(5) أي : التحضيض .

(6) أ ، هـ : " قيل " ، وكلمة : " دريود " ساقطة من د .

(7) انظر : الارتشاف ١٦٧٢/٤ .

(8) ب : " وندر " .

(9) كلمة : " النحاس " ساقطة من أ ، د ، هـ . وانظر رأيه في الارتشاف ٢٣٧١/٤ .

(10) جملة : " لولا كلوما فيما تقدم " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(11) انظر : رصف المباني ٢٩٧ ، وانظر أيضًا : المغني ٥٢٧/١ والتصريح ٤٣٢/٤ والجنى الداني ٦٠٩. والمالقي هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد ، أبو جعفر المالقي ، صنّف : شرح الجزولية ، ورصف المباني ، وغير ذلك ، توفي سنة ٧٠٢هـ . انظر: بغية الوعاة ٣٣١/١ - ٣٣٢ .

(12) كلمة : " لوما " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(13) انظر : مفتاح العلوم ١٧٢ .

(14) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ .

(15) د : " يقال " بدون واو .

(16) أ : " لزم " .

(17) عبارة : " فلم تحذف " ساقطة من أ ، د ، هـ .

وتُفْصلُ من الفاء بمبتدأ ، أو خبرٍ ، وقيل [1] : الفَصلُ به قليلٌ ، أو مَعْمولٍ لِمَا بعدَها ، قال سيبويهِ [2] : أو شَرْطٍ [3] ، لا بجملةٍ تامَّةٍ [4] .

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

مسـألة : يعملُ ما بَعْدَ الفاء فيما قبلَها هُنا وِفاقًا ، قال سيبويهِ : ما جازَ عملُـهُ بعدَ حَذْفِ [5] (أمَّا) والفاء [6] ، وابنُ درستويه [7] : و(إنَّ) ، والفـرَّاءُ [8] : وكُـلَّ ناسخٍ، وقيل : يَخْتَصُّ بالظَّرفِ ، وقيل : والتَّعجّب ، ولا تَعْمَلُ (أمَّا) في اسمٍ صَـريحٍ خِلافًا للكوفيَّةِ [9] ، غيرِ الظَّرفِ والمجرورِ والحَالِ .

(١) قاله الصفّار . انظر : المغني ١٢٤/١ والارتشاف ١٨٩٤/٤ والهمع ٣٥٧/٤ .

(٢) هـ : يوجد بياض مكان كلمة " سيبويه " .

(٣) أ ، هـ : " وشرط " ، وفي د : " أو شرطية " .

(٤) د : " لا بجملة تافية " ، وفي ب ، جـ ، د : " لا بأكثر من اسم " .

(٥) كلمة : " حذف " ساقطة من د .

(٦) أي : ما جاز عمله بعد حذف (أما) و(الفاء) عمل فيما قبل وما لا فلا . انظر : الهمع ٣٥٨/٤ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٨٩٥/٤ وشرح الأشموني ٢٩٨/٣ والمساعد ٢٣٦/٣ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ١٤/٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٨٩٥/٤ والجنى الداني ٥٢٧ والمساعد ٢٣٧/٣ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٨٩٦/٤ والمساعد ٢٣٩/٣ .

[الحروف غير العاطفة]

[الهمزة]

الكلامُ في بقيَّةِ / ٤٣ب / الحروفِ غيرِ العاطفةِ [1] ، الهمزةُ : للاستفهامِ ، وهي الأصلُ فيه ، ومِنْ ثَمَّ اختَصَّتْ بالحَذْفِ ودُخُولِها على النَّفْيِ وواوِ العَطْفِ وفائهِ و(ثُمَّ) خِلافًا للزَّمخشري [2] ، والشَّرْطِ [3] ، و(إنْ) ، وعَدَمِ إعادتِها بعدَ (أمْ) ، ووُرُودِهَا لِطَلَبِ التَّصوِيرِ ، والتَّصديق ، وللتَّسويةِ ، والإنكارِ ، والتَّوبيخِ ، والتَّقريرِ [4] ، والتَّهكّمِ ، والأمرِ ، والتَّعَجّبِ [5] ، والاستبطاء .

[الألف اللَّيِّنة]

الألِفُ اللَّيِّنةُ [6] : التي لا تقبلُ الحركةَ ، قال ابن جنّي [7] وشيخُنا الكافيَجِيّ [8] : وهو المُسَمَّى : (لا) ، تُوُصِّلَ إلى النُّطْقِ به باللامِ ، وفي أيِّهما [9] الأصلُ ؟ قولان . تَرِدُ للإنكارِ جوازًا في مُنْتَهى المنكورِ وَقْفًا بعدَ همزةٍ لَمْ تُفْصَلْ [10] ، وتُقْلَبُ بعدَ ضَمٍّ ، وكَسْرٍ أو تنوينٍ [11] ، ولِلتَّذَكُّرِ [12] كذلكَ ، وفاصِلةً بينَ الهمزتين ، والنُّونين [13] ، ولِغَيرِ ذلكَ .

(١) عبارة : " غير العاطفة " ساقطة من هـ .

(٢) انظر : المفصل ٤٣٧ ، وانظر أيضًا : الجنى الداني ٣١ .

(٣) د : " وعلى الشرط .

(٤) كلمة : " والتقدير " ساقطة من د .

(٥) أ ، هـ : " والتعجب " .

(٦) ب : " أي اللينة " .

(٧) انظر : المغني ١/٦٩٥ .

(٨) عبارة : " وشيخنا الكافيجي " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٩) د : " وفي أسماء " .

(١٠) كقولك لمن قال : (لقيت عمرًا) : أعمراه ، مُنْكرًا لقاءة له . انظر : الهمع ٤/٣٦٤ .

(١١) د : " وكسر ياء أو تنوين " ، وعبارة : " أو تنوين " ساقطة من أ ، هـ .

(١٢) كقول من أراد أن يقول : (رأيت الرجل الفاضل) فنسي الفاضل ، فأراد مد الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام : (رأيت الرجلا) . انظر : الهمع ٤/٣٦٥ .

(١٣) أ : " والتنوين " ، والمقصود : نون النسوة ونون التوكيد ، نحو : اضربنانّ . انظر : الهمع ٤/٣٦٦ .

[ألاَ وياء التّنبيه وهاؤه]

(ألاَ) : حَرْفٌ [1] للعَرْضِ والتّحضيضِ [2] والاستفتاحِ والتّنبيهِ ، وتكثُرُ قبلَ النّداء ، ويُقالُ : (هَلاَ) ، وكَهِيَ في التّنبيهِ : (يَا) ، و(هَا) ، ويَلِي (يَا) غالبًا أمْرٌ، أو (لَيْتَ) ، أو (رُبَّ) [3] .

[أمَا]

(أمَا) : حَرْفٌ كـ (ألاَ) استفتاح ، تكثُرُ [4] قبلَ القَسَمِ ، وتُبْدَلُ همزتُها هاءً ، وعينًا ، وتُحْذَفُ ، أو الألِفُ ، وبمعنى : (حقًّا) اسمٌ أوحَرْفٌ ، أو مُرَكَّبَةٌ مِنْ همزةِ الاستفهامِ و(مَا) ، وهي [5] نَصْبٌ على الظَّرْفيّةِ ، أقوالٌ . قال المالقي [6] : وتَرِدُ للعَرْضِ [7] ، وأبو حيّان [8] : للتّنبيه [9] .

[أيْ وإيْ وأجلْ وبَجَل وبلَى وجَلَل وجَيْرِ]

(أيْ) : للتّفسيرِ بمفردٍ ، فتاليها [10] بَيَانٌ أو بَدَلٌ ، وقيل : نَسَقٌ ، وجملةٍ [11] ، فإنْ وقَعَتْ بعدَ (تَقُولُ) قبلَ مُسْنَدٍ للضّميرِ حُكِيَ [12] .

(إيْ) : للجوابِ كَنَعَمْ ، ولا تَقَعُ إلا قبلَ [13] القَسَمِ ، قال ابن الحاجب [14] : وبعدَ الاستفهامِ ، فإنْ وَلِيَها (اللهُ) [15] جازَ سكونُ الياءِ ، وفتحُها ، وحذفُها .

---

(١) كلمة : " حرف " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٢) عبارة : " للعرض والتحقيق " ساقطة من ب، جـ ، و .

(٣) ب ، جـ ، و : " أمر أو تمنّ أو تقليل " .

(٤) أ ، د ، هـ : " أما كألا وتكثر " .

(٥) كلمة : " هي " ساقطة من ب ، و .

(٦) انظر : المغني ١١٩/١ .

(٧) جملة : " قال المالقي وترد للعرض " ساقطة من هـ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢٣٦٨/٥ .

(٩) عبارة : " وأبو حيان للتنبيه " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٠) د ، هـ : " فتاليها " .

(١١) د : " جملة " بدون الواو .

(١٢) د : " وحكي " بالعطف .

(١٣) د : " إلا بعد " .

(١٤) انظر : المغني ١٥٩/١ .

(١٥) هـ : " ألله " .

(أَجَلْ) : للجوابِ كَنَعَمْ ، وخَصَّها قومٌ [1] بالخبرِ ، وابن خروف [2] : / ١٤٤أ / في الغالبِ ، والمالقي [3] : بغيرِ النَّفي والنَّهي [4] ، وبعضُهم [5] : بغيرِ الاستفهام .

(بَجَلْ) : لـه [6] كَنَعَمْ ، واسْمُ فِعْلٍ بمعنى : (يَكْفِي) ، ومُرادِفٌ لـ (حَسْب) [7] .

(بَلَى) [8] : لـه ، وليْسَ أصلُها (بَلْ) ، والألِفُ زائدةٌ ، أو للتأنيثِ خِلافًا لِزاعِمِهِ ، وتَخْتَصُّ بالنفي ، وتُثْبِتُهُ ، [وَرَدَتْ في الحديث [9] بعدَ الاستفهامِ في الإثباتِ] [10] .

(جَلَلْ) : له ، كَنَعَمْ ، حَكَاهُ الزَّجَّاجُ [11] ، ويَرِدُ اسمًا بمعنى : عَظِيم ، وحَقِير ، ولِأَجْل . (جَيْرِ) : بالكسرةِ ، والفتحِ له [12] كَنَعَمْ .

[السِّين وسوف]

(السِّين وسَوْفَ) : للتنفيسِ ، قال البصريَّةُ [13] : وزَمَانُه معَ السِّينِ أضيَقُ ، وقِيل : والاستمرار [14] ، وتَخْتَصُّ (سَوْفَ) ـ خِلافًا للسيرافي ـ بدخولِ اللامِ ، وفَصْلِها بِفِعْلٍ مُلْغىً ، و(سَوْ) و(سَيْ) و(سَفَ) لُغاتٌ [15] ، وقيل : ضَرورةٌ ، ولَيْسَتْ السِّينُ مُقْتَطَعةً منها على الأصحِّ .

---

(١) منهم ابن مالك . انظر : التسهيل ٢٤٥ .

(٢) انظر : المغني ٥١/١ .

(٣) انظر : رصف المباني ٥٩ ، وانظر أيضًا : المغني ٥١/١ والجنى الداني ٣٦٠ .

(٤) جملة : " والمالقي بغير النفي والنهي " ساقطة من د .

(٥) هـ : " وغيرهم " .

(٦) أي : للجواب .

(٧) هـ : " مرادف حسب " .

(٨) كلمة : " بلى " ساقطة من أ .

(٩) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " أتَرْضَوْنَ أنْ تكونوا رُبُعَ أهل الجنة ، قالوا : بلى " رواه البخاري في صحيحه في كتاب (الأيمان والنذور) باب (كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم) ٣٥٩/٣ .

(١٠) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ .

(١١) انظر : المغني ٢٣٧/١ والجنى الداني ٤٣٣ .

(١٢) أي : للجواب .

(١٣) انظر : المغني ٢٧٥/١ .

(١٤) أ ، هـ : " وللاستمرار " .

(١٥) هذه اللغات حكاها الكوفيون . انظر : الجنى الداني ٤٥٨ والهمع ٣٧٦/٤ .

[قَدْ]

(قَدْ) : حرفٌ يَختَصُّ بالفِعْلِ المتصرِّفِ الخبريِّ ، المُثْبَت ، المجرَّد ، ولا [1] يُفصَلُ منه إلا بِقَسَمٍ ، وغيره قبيحٌ [2] ويكونُ للتَّوقُّع [3] ، وقيل : لا مع الماضي ، وأنكرَهُ ابن هشام [4] مُطلَقًا ، ولِتَقريبِ الماضي من الحالِ ، والتَّقليلِ مع المضارع ، والتَّحقيقِ مَعَهُمَا ، قال سيبويه [5] : والتَّكثيرِ ، وابن سِيْدَه [6] : والنَّفي .

[كُلّ]

(كُلّ) : اسمٌ لاستغراقِ أفرادِ المُنَكَّرِ والمُعَرَّفِ المجموعِ ، وأجزاءِ المفردِ المعرَّفِ ، وتَقَعُ تَوكيدًا و سيأتي [7] ، ونَعتًا دَالاً على الكَمَالِ فَتُضَافُ حتمًا لظاهرٍ [يُمَاثِلُهُ لَفظًا ومَعنىً ، قيل : أو مَعنىً فقط . وتاليةً للعَوامِلِ [8] ، فتُضَافُ لِظَاهرٍ] [9] أو ضَميرٍ مَحذُوفٍ ، فإنْ أُضيفَ لِضَميرٍ [10] مَذكورٍ لَمْ يَعْمَلْ فيها غيرُ الابتداءِ غالبًا ، وقيل : دَائمًا ، ثُمَّ إنْ [11] أُضِيفَتْ لِمَعرفةٍ رُوعِيَ في ضَميرِها المعنى ،أو اللَّفظُ ، وأَوْجَبَهُ[12] ابن هشام [13] ، أو نكرةٍ ، فثالثُها : المختارُ وِفاقًا لَهُ إنْ نُسِبَ الحُكْمُ لِكُلّ [14]

(١) أ ، هـ : " ثم لا " .

(٢) عبارة : " وغيره قبيح " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٣) ب : " للوقع " .

(٤) انظر : المغني ٣٤٨/١ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤٥/٤ .

(٦) انظر : المغني ٣٥٢/١ . وابن سيده هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي ، أبو الحسن الضرير ، صنف : المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، وشرح إصلاح المنطق ، وشرح الحماسة ، والمخصص ، وغير ذلك ، توفي سنة ٤٥٨هـ . انظر : بغية الوعاة ١٤٣/٢ وإنباه الرواة ٢٢٥/٢ - ٢٢٧.

(٧) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس .

(٨) أي : لا تكون تابعة بل تالية للعوامل . انظر : المغني ٢٨٦/١ .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(١٠) ب ، جـ ، و : " لغير " .

(١١) الحرف : " إن " ساقط من د .

(١٢) أ : " وأوجب " ، أي : أوجب مراعاة اللفظ . انظر : الهمع ٣٨١/٤ .

(١٣) انظر : المغني ٣٨١/١ .

(١٤) ب : " لكلي " .

فردٍ فاللّفظ [١] ، أو للمجموعِ فالمعنى ، أو قُطِعَتْ [٢] فجوَّزَهما [٣] أبو حيّان [٤] ، وقال ابن هشام [٥] : إنْ قُدِّرَ مُفردًا نكرةً وَجَبَ الإفرادُ ، أو جَمْعًا [٦] مُعَرَّفًا فالجمعُ .

[وقوع كلّ في حيّز النفي]

مسألة : إذا وَقَعَتْ [٧] في حَيِّزِ [٨] النّفي تَوَجَّهَ [٩] إلى الشُّمولِ ، وأفادَ / ٤٤ب / ثُبُوتَ الفِعلِ لِبَعْضِ الأفرادِ ، أو وَقَعَ النَّفْيُ في حَيِّزها [١٠] تَوَجَّهَ إلى كُلِّ فَرْدٍ نحو : " كُلُّ ذلكَ لَمْ يَكُنْ " [١١] .

[كلّما]

(كلّما) : ظَرْفٌ يَقْتضي التّكرار ، مُرَكَّبٌ من (كُلّ) و(مَا) المصدَريّة أو النّكرة ، وناصبُهُ جَوَابُهُ [١٢] في المعنى ، قال أبو حيّان [١٣] : ولا يكونُ تاليه وجوابُهُ إلا فِعْلاً ماضيًا .

[كلاّ]

(كلاّ) : الأكثرُ : بَسِيطَةٌ ، وأنّها حَرْفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ ، وزَادَ قومٌ ثانيًا [١٤] ،

---

(١) أي : روعي في ضميرها اللفظ . انظر : الهمع ٣٨١/٤ .

(٢) أي : عن الإضافة لفظًا . انظر : الهمع ٣٨٢/٤ .

(٣) أ : " فجوزها " ، والمقصود : جوز مراعاة اللفظ والمعنى .

(٤) انظر : الارتشاف ١٨٢٠/٤ .

(٥) انظر : المغني ٣٩٧/١ .

(٦) د : " وجمعًا " .

(٧) أي : كل .

(٨) د : " خبر " .

(٩) د : " توجها " ، والمقصود : توجه النفي .

(١٠) ب ، د ، و : " خبرها " .

(١١) حديث شريف رُوِيَ عن أبي هريرة حيث قال : " صلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ صلاة العصر فسلّم في ركعتين فقام ذو اليدين فقال : أقُصِرَتِ الصلاةُ يا رسول الله أم نَسِيتَ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل ذلك لم يكن " . انظر : الموطأ كتاب (الصلاة) باب (ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا) ٥٣ ، وصحيح مسلم كتاب (المساجد ومواضع الصلاة) باب (السهو في الصلاة والسجود له) ٢٦٧ .

(١٢) د : " جواب " .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٨٩٠/٤ .

(١٤) أي : معنى ثانيًا . انظر الهمع ٣٨٤/٤ .

والكسائي [١] : بمعنى : (حقًّا) ، وزَعَمَها مكّي [٢] اسمًا حينئذٍ ، وأبو حاتم [٣] : (ألاَ) [٤] ، والنَّضر [٥] : (إيْ) .

[كَمْ]

(كَمْ) : خَبَرِيَّةٌ بمعنى : كثير [٦] ، واستفهاميّة [٧] بمعنى : أيّ عَدَدٍ ، لا لِقِلَّةٍ ، ولا كثرة ، ولا حرفٌ ، ولا مُرَكَّبة خِلافًا لِزاعمي ذلك ، وتَقعُ مُبْتَدأً فيَقْبُحُ الإخبارُ عنها بمَعرفَةٍ ، وظَرْفٍ ، ويُمْنَعُ بموَقَّتٍ ، ومَعْمُولَ [٨] ناسِخٍ يَعْمَلُ فيما قبلَهُ ، وخبرًا ، أو مَفْعُولاً به ، ومَجْرُورةً بحَرْفٍ تَعلَّقَ بتاليها ومُضَافٍ ، قيل : إنْ كانَ [٩] مَعْمُولاً له [١٠] ، وظرفًا ، ومَصْدرًا ، قيل [١١] : ومَفْعُولاً له ، وتَوَقَّفَ [١٢] أبو علي الرُّعيني [١٣]، لا مَعَه [١٤] . وجَوَابُ الاستفهاميَّة يَجُوزُ رَفْعُهُ ، والأولى مُرَاعاة مَحلِّها .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٣٧٠/٥ والمغني ٣٧٨/١ والجنى الداني ٥٧٧ .

(٢) وهو مكي بن أبي طالب بن حَمّوش بن محمد بن مختار ، أبو محمد القيسي النحوي ، صنّف : إعراب القرآن، والموجز في القراءات ، وغيرها ، توفي سنة ٤٣٧هـ . انظر بغية الوعاة ٢٩٨/٢ وإنباه الرواة ٣١٣/٣ ومعجم الأدباء ١٦٧/١٩ - ١٧١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٣٧٠/٥ والمغني ٣٧٨/١ والجنى الداني ٥٧٧ والمساعد ٢٣٣/٣ .

(٤) أي : بمعنى : (ألا) الاستفهاميّة . انظر : الهمع ٣٨٥/٤ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٣٧٠/٥ والمغني ٣٧٨/١ والجنى الداني ٥٧٧ . وهو النضر بن شميل بن خرشة بن كلثوم بن عنزة بن زهير ، البصري الأصل ، أبو الحسن ، صنف : غريب الحديث ، والأنواء ، والمدخل إلى كتاب العين ، وغيره ، توفي سنة ٢٠٣هـ . وقيل : ٢٠٤هـ . انظر : بغية الوعاة ٢١٦/٢ - ٢١٧ وطبقات النحويين ٥٥ - ٦١ وغاية النهاية ٣٤١/٢ وجمهرة أنساب العرب ٢١١ .

(٦) ج : " كثيرًا " .

(٧) ب ، و : " أو استفهامية " .

(٨) أي : وتقع معمول .

(٩) أي : ذلك المضاف .

(١٠) أي : لتاليها . انظر : الهمع ٣٨٧/٤ .

(١١) قاله ابن هشام الخضراوي . وقال أبو حيّان مُعلّقًا عليه : ولا نعلم أحدًا نصّ على إجازة ذلك غير ابن هشام . انظر : الارتشاف ٧٨٦/٢ .

(١٢) د : " وقد توقف " .

(١٣) انظر : الارتشاف ٧٨٦/٢ . والرعيني هو محمد بن عبد الجبار بن محمد الرعيني التونسي ، أبو عبد الله، من نحاة تونس ، كذا ذكره أبو حيّان في الارتشاف . انظر : بغية الوعاة ١٥٣/١ .

(١٤) أي : لا تقع مفعولاً معه . انظر : الهمع ٣٨٨/٤ .

[كأيِّن]

(كأيِّن) : اسمٌ كـ (كَمْ) [1] ، مُركَّبٌ منْ كافِ التَّشبيهِ و(أيّ) ، وقيل [2] : الزّائدة [3] ، وقيل [4] : الاسْم [5] ، وقيل [6] : بسيطٌ [7] ، وإفادتُها الاستفهام نادرٌ ، ومن ثَمَّ أنكرَهُ الجمهور . وتلزَمُ الصَّدْرَ فلا تُجَرُّ خلافًا لابن قتيبة [8] وابن عصفور [9] ، ولا يُخْبَرُ عنها مبتدأً [10] إلا بجملةٍ فعليّةٍ، ويُقالُ: (كائن)، و(كاءٍ) و(كأيٍ) و(كيْءٍ) .

[كذا]

(كذا) : اسمٌ مُركَّبٌ ، كنايةٌ عن عددٍ ، كـ (كَمْ) ، لكنْ لَيْسَ لها الصَّدْرُ ، والغالبُ تكرارُها بالعَطْفِ [11] ، وأوْجَبَهُ ابن خروف [12] ، وتتَصرّفُ [13] ، ولا تُتْبَعُ ، ولا مَحلَّ لكافِها ، وثالثُها : زائدةٌ .

[لا ونَعَمْ]

(لا) : للجَوابِ ، نَقيضُ (نَعَمْ) . (نَعَمْ) : وكَسْرُ عينِها ونونِها / ٤٥أ / وإبْدالُها [14] حاءً لُغَةٌ [15] . للجَوابِ [16] تَصْديقًا لمخبرٍ ، وإعلامًا لِمُسْتَخْبِرٍ ، ووَعْدًا [17]

---

(١) أ : " لكم " ، والمقصود : ككم في المعنى . انظر : الهمع ٣٨٨/٤ .

(٢) قاله ابن عصفور . انظر : الارتشاف ٧٨٩/٢ والهمع ٣٨٨/٤ .

(٣) أي : الكاف فيها هي الزائدة . انظر : الهمع ٣٨٨/٤ .

(٤) قاله ابن خروف . انظر : الارتشاف ٧٨٩/٢ .

(٥) عبارة : " وقيل الاسم " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٦) ذهب إلى ذلك أبو حيّان . انظر : الارتشاف ٧٨٩/٢ .

(٧) هـ : " بسيطة " .

(٨) انظر : تأويل مشكل القرآن ٥١٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٧٩١/٢ والمغني ٣٧٥/١ .

(٩) انظر : المغني ٣٧٥/١ والارتشاف ٧٩١/٢ .

(١٠) كلمة : " مبتدأ " ساقطة من أ، د ، هـ .والمراد :ولا يخبر عنها إذا وقعت مبتدأ .انظر: الهمع ٤٨٩/٤.

(١١) أي : عليها .

(١٢) انظر : الارتشاف ٧٩٦/٢ والمغني ٣٧٧/١ .

(١٣) أي : بوجوه الإعراب ، فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جَرّ بالإضافة والحرف. انظر : الهمع ٣٩٠/٤ .

(١٤) أي : العين . انظر : الهمع ٣٩١/٤ .

(١٥) كسْرُ عين (نَعَمْ) مع فتح النون لغة لكنانة ، وكسر نونها مع كسر العين إتباعًا لغة لبعضهم . انظر : المغني ٦٥٠/١ والارتشاف ٢٣٦٨/٥ والهمع ٣٩١/٤ والجنى الداني ٥٠٦ .

(١٦) أي : (نَعَمْ) حرف للجواب .

(١٧) هـ : " وردعًا " .

لِطَالِبٍ ، وتكونُ بعدَ إيجابٍ ونَفيٍ وسُؤالٍ عنهما [١] ، قيل : وتَرِدُ للتَّذكيرِ [٢] .

[هَلْ]

(هَلْ) : ويُقالُ : (أَلْ) ، لِطَلَبِ التَّصديقِ ، وباقي الأدواتِ للتصوّرِ ، وتَختَصُّ بِوُرُودِها للجَحْدِ ، وبِعَدَمِ دُخُولِها على اسمٍ بعدَهُ فعلٌ اختيارًا ، وجَوَّزَهُ الكسائي ، قيل : وتَرِدُ للتَّسويةِ ، قيل : والتَّقريرِ ، قال القزويني [٣] : والتَّمَنّي ، والمبرّد [٤] : وبمعنى [٥] : (قَدْ) ، وأنكرَهُ قومٌ ، وقال الزمخشري [٦] : والسكاكي [٧] : هو [٨] مَعْناها أبدًا ، والاستفهامُ المفهوم منها من همزةٍ مُقدَّرةٍ ، وابن مالك [٩] : تَتَعلَّقُ له إذا قُرِنَتْ بالهمزةِ .

[صدر الكلام للاستفهام والتّحضيض والتّنبيه]

مسألة : صَدْرُ الكلامِ للاستفهامِ ، والتَّحضيضِ، والتَّنبيهِ غير (ها) ، و(لام) الابتداء ، و(لَعَلَّ) ، و(مَا) ، وفي (لا) : ثالثُها : الأصَحُّ إنْ كانتْ جَوَابَ قَسَمٍ ، و(رُبَّ) غالبًا ، لا للتَّنفيسِ في الأصَحِّ .

[نون التّوكيد]

نونُ التَّوكيدِ : خَفيفةٌ ، وثقيلةٌ والتَّأكيدُ بها [١٠] أشَدُّ ، وليسَ الأصلُ خِلافًا للكوفيّة[١١] . وتَدْخُلُ جَوَازًا الأمرَ والمضارعَ الخاليَ من تَنفيسٍ ، ذا طَلَبٍ خِلافًا لابن

---

(١) د : " عنها " .

(٢) أي : للتذكير بما بعدها ، وذلك إذا وقعت صدرًا لجملة بعدها كقولك : (نعم هذه أطلالهم) . انظر : الهمع ٣٩٢/٤ .

(٣) القزويني هو طاهر بن أحمد بن محمد ، بهاء الدين ، أبو محمد القزويني ، من تصانيفه : سراج العقول ، انظر : هدية العارفين ٣٥٤/٥ .

(٤) انظر : المغني ٦٦١/١ .

(٥) د : " بمعنى " ، بدون الواو .

(٦) انظر : المفصل ٤٣٧ .

(٧) انظر : مفتاح العلوم ١٧٣ .

(٨) أي : معنى : قد .

(٩) انظر : شرح التسهيل ١١٢/٤ .

(١٠) أي : الثقيلة .

(١١) انظر : الإنصاف ٦٥٠/٢ والتصريح ١٧١/٤ والمغني ٦٣٩/١ والارتشاف ٦٥٣/٢ وشرح الأشموني ١٠٨/٣ .

الطَّراوةِ في المُستفهمِ عنه باسمٍ ، ولزومًا [1] المثبتَ المُستقبلَ جَوَابَ قَسَمٍ [2] ، وكثيرًا وقيل : لُزومًا المضارعَ [3] التَّالي (إمَّا) ، لا الجزاء ، والمنفيَّ بـ (مَا) و(لا) و(لَمْ) ، والتَّعَجُّبَ ، والماضيَ ، ومَدْخُولَ (رُبَّما) و(مَا) الزَّائدة وسائرِ أدواتِ [4] الشَّرْطِ ، والخاليَ ممَّا ذُكِرَ ، واسمِ الفاعلِ دُونَ شذوذٍ أو ضَرورةٍ أو مَثَلٍ .

ويُفْتَحُ آخِرُهُ [5] ، وحَذْفُهُ ياءً [6] تِلْوَ كَسْرٍ لُغَةٌ [7] ، فإنْ كانَ واوُ ضميرٍ أو ياؤهُ بعدَ / ٤٥ب / حَرَكةٍ مُجانسَةٍ [8] حُـذِفَتْ ، وإلا ثُبِّتَتْ مُحَرَّكةً بهـا [9] ، وجَـوَّزَ الكوفيَّةُ [10] حَذْفَ يائهِ تِلْوَ فَتْحَةٍ ، وقيلَ : لُغَةٌ [11] .

ولا يَقَعُ بعدَ ألفِ الاثنين ونونِ الإناثِ إلا الثَّقيلةُ خِلافًا ليونس [12] والكوفيَّة [13] ، فَتُكْسَرُ الثَّقيلةُ ، وتُفْصَلُ النُّونُ بألفٍ على القولين .

وتُحْذَفُ الخفيفةُ لِمُلاقاةِ ساكنٍ ، ونَدَرَ دُونَهُ ، وللوَقْفِ بعدَ كسرٍ أو ضَمٍّ مَـرْدُودًا ما حُذِفَ لها ، وأجازَ يونس [14] ابدالَها ياءً وواوًا كما أُبْدِلَتْ ألِفًا بعدَ الفَتْحِ .

---

(١) أي : وتدخل لزومًا .

(٢) عبارة : " المثبت المستقبل جواب قسم " ساقطة من د .

(٣) كلمة : " المضارع " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٤) أ : " ذوات " .

(٥) أي : المضارع مع النون .

(٦) أي : حال كونه ياء .

(٧) وهي لغة فزارة . انظر : التسهيل ٢١٦ والهمع ٤٠٢/٤ والارتشاف ٦٦٣/٢ وشفاء العليل ٨٨٦/٢ والمقرب ٤٣٢ .

(٨) أ : " مجانبه " .

(٩) أي : بالحركة المجانسة .

(١٠) انظر : الارتشاف ٦٦٣/٢ وشرح الأشموني ١٢٧/٣ .

(١١) وهي لغة طيء . انظر : التسهيل ٢١٦ وشرح الأشموني ١٢٧/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/٦ .

(١٢) انظر : الكتاب ١٠/٤ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٢٤/٣ وشرح الكافية للرضي ٢٧٢/٦ وشرح الكافية الشافية ٦٠/٢ وشرح الأشموني ١٢٧/٣ والتصريح ١٩٦/٤ والارتشاف ٦٦٤/٢ وشفاء العليل ٨٨٧/٢.

(١٣) انظر : التصريح ١٩٦/٤ والتسهيل ٢١٧ وشرح الكافية للرضي ٢٧٢/٦ وشرح الأشموني ١٢٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٦١/٢ وشفاء العليل ٨٨٧/٢ .

(١٤) انظر : الكتاب ٧/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية للرضي ٢٧٥/٦ وشرح الأشموني ١٣٢/٣ وشفاء العليل ٨٨٨/٢ والتسهيل ٢١٧ والارتشاف ٦٦٥/٢ .

[خاتمة في التنوين]

(خاتمـــة) : التَّنوينُ نونٌ تَثْبُتُ [1] لفظًا لا خطًّا ، وهو تمكينٌ : يَدْخُلُ الاسْـمَ دلالةً على أصالتِهِ إذ لمْ يُبْنَ ، ولمْ يُمْنَعْ الصَّرْفَ ، ومِنْ ثَمَّ سُمِّي [2] صَـرْفًا ، وقيـل : فَرْقًا [3] بينَ المُتصرِّفِ وغيرِهِ ، وقال الفرَّاءُ [4] : فَرْقًـا [5] بـينَ الاسْـمِ والفِعْـلِ ، وقطرب[6] : والسُّهيلي [7] : فَرْقًا [8] بينَ المفردِ والمُضَافِ ، ومِـنْ ثَـمَّ حُـذِفَ فـي الإضافَـةِ [9] .

وتنكيرٌ : يلحقُ بعضَ المبني كالأصواتِ [10] فَرْقًـا بـينَ المعرفَـةِ والنَّكِـرةِ . وعِوَضٌ : يَلْحقُ (إذْ) و(كُلاًّ) و(بعضًا) و(أيًّا) عِوَضًا عن مُضَافِها ، والمتنـاهي المعتلّ [11] عوضًا من الياء بحركتِها ، وقيل [12] : مِنْ [13] الحركةِ فقط ، وقيـل [14] : هو صَرْفٌ .

ومُقابلةٌ : في نحو : (مُسْلماتٍ) [15]، وقـال الرَّبعـي [16] : هـو للصَّـرْفِ ،

---

(1) أ : " تكتب " .

(2) كلمة : " سمي " ساقطة من أ .

(3) أي : يدخل .

(4) انظر : الارتشاف ٦٦٧/٢ .

(5) كلمة : " فرقًا " مثبتة في د فقط .

(6) انظر : الارتشاف ٦٦٧/٢ .

(7) انظر : نتائج الفكر ٦٩ .

(8) كلمة : " فرقًا " مثبتة في د فقط .

(9) هـ : " للإضافة " .

(10) عبارة : " كالأصوات " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(11) أي : المعتل اللام إذا حذفت ياؤه رفعًا وجرًّا كجوارٍ وغواشٍ . انظر : الهمع ٤٠٦/٤ .

(12) هو قول المبرد والزّجّاجي . انظر قول المبرد في المغني ٦٤٣/١ وشرح الكافية الشافية ٦٤/٢ ورأي الزّجّاجي في الارتشاف ٦٦٨/٢ والجنى الداني ١٤٥ .

(13) الحرف " من " مثبت في د فقط .

(14) قاله الأخفش . انظر : انظر : التصريح ١٤٤/١ والمغني ٦٤٣/١ .

(15) أي : في مقابلة النون في نحو : مسلمين . انظر : الهمع ٤٠٦/٤ .

(16) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٣/١ والارتشاف ٦٦٩/٢ وشرح الأشموني ٣٢/١ . والربعي هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ، أبو الحسن الزهري ، أحد أئمة النحويين ، أخذ عن السِّيرافي ، له: نظام الغريب . انظر : بغية الوعاة ١٨١/٢ – ١٨٢ .

والرَّضيّ [١] : لهما ، وقيل : عوَضٌ من الفتحةِ .

وترَنُّم [٢] : في الرَّوِيِّ المُطْلَق في لُغةِ تميم . وغالٍ : في الرَّوِيِّ المقيَّدِ ، وأنكرَهُ الزَّجّاج [٣] ، وقال ابن يعيش [٤] : هو ضَرْبٌ من التَّرنّم ، ويكونان [٥] في ذي (ألْ) ، والفِعْلِ ، والحَرْفِ ، بخِلافِ غيرِهما [٦] ، ومِنْ ثَمَّ قال ابن مالك [٧] وابن هشام [٨] والدي [٩] : هما نونان لا تنوينان ، وابن مَعْزوز [١٠] : أبْدِلا [١١] من المدَّةِ [١٢] / ٤٦أ / وزَادَ ابن الخبّاز [١٣] : تنوينَ ضَرورةٍ في المنادى ، وما لا ينصرفُ ، وحكايةٍ ، وبَعْضُهم : وشذوذٍ .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢/١ ، وانظر أيضًا : التصريح ١٤٢/١ .

(٢) قال السيوطي : وهو تنوين يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء لقطع الترنم ؛ لأنَّ الترنّم مدّ الصوت بمدة تجانس حرف الروي . انظر : الهمع ٤٠٧/٤ .

(٣) انظر : المغني ٦٤٥/١ والارتشاف ٦٧١/٢ والجنى الداني ١٤٧ والخزانة ٧٩/١ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٤٣/٩ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٤٥/١ والتصريح ١٤٧/١ . وهو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا بن علي ، موفق الدين ، أبو البقاء ، المشهور بابن يعيش ، وكان يعرف بابن الصائغ ، وكان من كبار أئمة العربية ، صنّف : شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني ، توفي سنة ٦٤٣هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٥١/٢ - ٣٥٢ .

(٥) أي : تنوين الترنم والغالي .

(٦) عبارة : " بخلاف غيرهما " ساقطة من د .

(٧) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٧/٢ - ٦٨ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٤٦/١ والتصريح ١٥٦/١ .

(٨) انظر : أوضح المسالك ١٨/١ ، وانظر أيضًا : التصريح ١٥٦/١ .

(٩) وهو محمد بن أبي بكر ، الشهير بالسيوطي أيضًا ، وقد سبقت ترجمته .

(١٠) انظر : المغني ٦٤٦/١ والارتشاف ٦٧١/٢ والجنى الداني ١٤٨ .

(١١) ب : " أبدًا " ، وفي د : " إبدالاً " .

(١٢) أ ، هـ : " من المحذوف " .

(١٣) انظر : التصريح ١٥٧/١ والمغني ٦٤٨/١ .

الكتاب الرّابع

في العوامل

[الكتاب الرّابع في العوامل]

[الفعل اللازم والمتعدي]

الكتابُ الرّابعُ في العَوَامِلِ : الفِعْلُ : لازِمٌ ومُتَعَدٍّ ، ووَاسِطَةٌ : وهو النّاقِصُ ، ومَا يُوْصَفُ بهما [١] كـ (شَكَرَ) ، و(نَصَحَ) [٢] على الأَصَحِّ ، فاللازِمُ [٣] مَا لا يُبْنَى منه مَفْعُولٌ [٤] تامٌ ، ولَزِمَهُ [٥] : (فَعُلَ) ، و(تَفَعْلَلَ) ، و(انفَعَـــل) [٦] ، و(افْعَـــلَّ) ، و(افْعَلَلَّ) ، و(افْعَنْلَى) [٧] ، و(افْعَنْلَلَ) ، و(افْعَالَّ) .

ويَتَعدَّى [٨] لغيرِ المفعولِ به ، وقيل : لا يَتَعَدَّى لِـــزَمَنٍ مُخْـــتَصٍّ إلاّ بحـــرفٍ ، ولـــه [٩] بِحَرْفِ جَرٍّ مَخْصُوصٍ ، ويَطَّرِدُ حَذْفُهُ [١٠] لِكَثْـــرَةِ اسْـــتعمالٍ ، ومَـــعَ (أَنْ) و(أَنَّ) إذْ لا لَبْسَ ، زادَ ابن هشام [١١] : و(كَيْ) ، ومحلّهما [١٢] قـــال الخليـــل [١٣] والأكثرُ : نَصْبٌ ، والكسائي [١٤] : جَرٌّ ، وشَذَّ فيما سِوَاه ، ولا يُقاسُ على الأَصَحِّ .

وبتضمينِهِ [١٥] مَعْنَى مُتَعَدٍّ ، وفـــي القِياسِ خُلْفٌ ، وبالهمزةِ ، ورُبَّمـــا أَحْدَثَـــتْ

---

(١) أي : للزوم والتعدي .

(٢) د : " وفصح " بالفاء .

(٣) د : " واللازم " ، وفي أ ، هـ : " فاللازم فيه " .

(٤) و : " مفعوله " .

(٥) د : " ولزومه " .

(٦) كلمة : " انفعل " ساقطة من د .

(٧) أ ، د ، هـ : " أفعلى " بدون النون ، وهي كاحْرَنْبَى الديك إذا انتفش للقتال . انظر : التصريح ٤٠١/٢ .

(٨) أي : اللازم .

(٩) أي : المفعول به .

(١٠) أي : الحرف .

(١١) انظر : المغني ٢٤٢/١ .

(١٢) أ ، د ، هـ : " ومحلها " ، والمقصود : أن وأنّ .

(١٣) انظر : المغني ٢٤٣/١ والارتشاف ٢٠٩٠/٤ . قال ابن مالك : ومذهب الخليل أنّ محلهمـــا الجـــرّ . انظر : شرح التسهيل ١٥٠/٢ . قال أبو حيّان معلّقًا على قول ابن مالك : ووهم ابن مالك فنقل أن مذهب الخليل أنّهما في موضع جرّ . انظر : الارتشاف ٢٠٩٠/٤ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢٠٩٠/٤ .

(١٥) أي : ويتعدّى إلى المفعول به بتضمينه معنى متعدٍّ .

لُزُومًا [١] ، وتُعَدِّي ذَا الوَاحِدِ لاثنين ، ثُمَّ ثالثُها [٢] : قال سيبويهِ : قِياسٌ في اللازمِ سَمَاعٌ في المُتَعَدِّي ، ورابعُها : قياسٌ في غيرِ (عَلِمَ) ، وخامسُها : فيما يُحذَفُ فاعلُهُ [٣] صِفةٌ لمْ تكنْ .

وبتضعيفِ [٤] العَيْنِ سَمَاعًا في الأصَحِّ ، قيل : واللازمِ ، وألفِ المفاعلةِ [٥] ، وصيغةِ (استَفْعَل) ، قال الكوفيَّة : وتحويلِ حَرَكةِ العَيْنِ [٦] . وتتَعَاقَبُ الهمزةُ والتَّضعيفُ والباءُ ، ومِنْ ثَمَّ ادَّعى الجمهورُ أنَّ مَعْنَاهُما [٧] وَاحِدٌ . وفي نَصبِهِ [٨] تَشْبيهًا بالمُتَعَدِّي نحو : " يُهرَاقُ الدِّماءَ " [٩] خُلْفٌ .

والمتعدِّي : غيرُ النَّاسخِ ، إمَّا لِوَاحِدٍ ، وقد يُضَمَّنُ اللُّزومَ ، أو لاثنين ثانيهما بِحَرفِ جَرٍّ ، وسُمِعَ حَذْفُهُ [١٠] مَعَ (اختَارَ) ، و(استَغفرَ) ، و(أمَرَ) ، و(سَمَّى) ، و(كَنَى) ، و(دَعَا) ، و(زوَّج) ، و(صَدَقَ) ، و(هَدَى) ، و(عَيَّرَ) ، فَمَنَعَ الجمهورُ القِياسَ، وجَوَّزَهُ الأخفش / ٤٦ب / الصَّغير [١١] وابن الطَّراوة [١٢] ووَالِدي [١٣]

---

(١) نحو : (أكبَّ الرَّجل وكَبَبْتُهُ أنا) ، و(أقشع الغيم وقشعَتْهُ الرِّيح) انظر : الهمع ١٤/٥ .

(٢) اختلف في المتعدي بالهمزة على أقوال ، الأوَّل : أنَّه سماع في اللازم والمتعدِّي ، والثاني : أنَّه قياس فيهما . انظر : الهمع ١٤/٥ .

(٣) أ : " عامله " .

(٤) أي : ويتعدَّى بتضعيف العين أيضًا .

(٥) ب : " فاعله " ، ومثال ذلك : (سار زيد وسايرتُه) . انظر : الهمع ١٥/٥ .

(٦) نحو : كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِحَ ، وكسى زيدٌ عمرًا . انظر : الهمع ١٥/٥ .

(٧) أي : الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء في التعدية .

(٨) أي : الفعل اللازم .

(٩) هذا جزء من حديث شريف رواه أبو داود في سننه في كتاب (الطهارة) باب (في امرأة تستحاض ...) ٤٦. والحديث أشار إليه ابن منظور في اللسان مادة (هرق) ٣٦٧/١٠ ، وقال : " هكذا جاء على ما لم يسمَّ فاعله، والدم منصوب ، أي : يُهْرَاقُ هي الدمَ وهو منصوب على التمييز وإنْ كان معرفة وله نظائر، أو يكون قد أُجري تُهْرَاق مجرى نُفِسَتْ المرأة غلامًا ونُتِجَ الفرسُ مُهْرًا ، ويجوز رفع الدم على تقدير : تُهْرَاقُ دماؤها " .

(١٠) أي : حرف الجر .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٠٩١/٤ والمساعد ٤٣٠/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٠٩١/٤ والمساعد ٤٣٠/١ .

(١٣) وهو والد السيوطي ، والمشهور بالسيوطي أيضًا ، وقد سبقت ترجمته .

ـ رحمه الله [1] ـ وقيل : إنْ ضمَّنَ [2] معنَى ناصبِهِ ، وقيل : بِشَرْطِ عَدَمِ الفِعْلِ والتَّقدير .

وإلى اثنين بِدونِه [3] كـ (أعْطَى) ، و(كَسَى) ، وقيل : الثَّاني بمضمرٍ ، ويُحْذَفُ أحَدُ مفعوليه ، وباب (اخْتَارَ) خِلافًا للسُّهيليّ [4] .

[الفعل المتصرِّف والجامد]

مسألة : الفِعْلُ : مُتَصرِّفٌ وجَامِدٌ ، ومنه غيرُ مَا مَرَّ [5] : (قَلَّ) للنَّفي المَحْضِ ، فترفعُ الفاعلَ مَتْلُوًّا بِصِفَةٍ ، وتُكَفُّ عنه بـ (مَا) ، فلا يليها غيرُ فِعْلٍ اختيارًا ، و(تَبَارَكَ) [6] ،و(هَدَّكَ [7] مِنْ رَجُلٍ) ، و(سُقِطَ في يدِهِ) [8] ، و(كَذَبَ) في الإغْراء[9] ، و(يَهِيطُ) [10] ، و(أهَلُمُّ) [11] ، و(أهَاءُ) [12] ، وإنَّما يليان (لا) و(لمْ) لا تنفيسًا [13] على الصَّحيح [14] ، و(هَاءِ) [15] و(هَا) [16] ، و(عِمْ صباحًا) [17] ، و(يَنْبَغي) ، وقال أبو حَيَّان [18] : سُمِعَ ماضيهما ، ومُضَارِعُ (عِمْ) ،

---

(1) عبارة : " رحمه الله " ساقطة من أ ، هـ .

(2) أي : الفعل .

(3) أي : متعدّ إلى اثنين بدون حرف الجرّ .

(4) انظر : نتائج الفكر ٢٥٥ – ٢٥٦ .

(5) أي : من النواسخ والاستثناء . انظر : الهمع ٢٠/٥ .

(6) تبارك : مشتقّ من البركة ، لم يستعمل إلا ماضيًا لازمًا . انظر : الارتشاف ٢٠٣٦/٤ .

(7) ب ، جـ ، و : " وهدبه " . وهدّك بمعنى : كفاك . انظر : الهمع ٢١/٥ .

(8) بمعنى : نَدِمَ . انظر : الهمع ٢١/٥ .

(9) بمعنى : وَجَبَ ، كقول عمر : " كذب عليكم الحج " أي : وَجَبَ . انظر : الهمع ٢١/٥ .

(10) بمعنى : يصيح ويضج ، ولم يُستعمل إلا مضارعًا . انظر : مادة (هيط) في اللسان ٤٢٤/٧ .

(11) أهَلُمُّ : بمعنى : أقْبِلُ ، ولم يستعمل منه الماضي ولا الأمر في أكثر اللغات . انظر : الهمع ٢٢/٥ ومادة (هلم) في اللسان ٦١٩/١٢ .

(12) مبني للفاعل بمعنى : آخُذُ ، وللمفعول بمعنى : أُعْطَى ، لم يستعمل منه غير المضارع . انظر : الهمع ٢٢/٥ ـ ٢٣ .

(13) أ : " لا تقليبًا " .

(14) د : " على الأصح " .

(15) بالمد والكسر وهي بمعنى : خُذْ . انظر : الهمع ٢٣/٥ .

(16) كلمة : " ها " ساقطة من ب ، جـ ، وهي بالقصر والسكون بمعنى : خُذْ . انظر : الهمع ٢٣/٥ .

(17) بمعنى : أنْعِمْ صباحًا ، لمْ يُستعمل منه إلا الأمر . انظر : الهمع ٢٣/٥ .

(18) انظر : الارتشاف ٢٠٣٨/٤ .

و(هَاتِ) و(تَعَالِ) ، وربَّما قيل : هَاتي يُهاتي ، و(هَلُمَّ) التَّميميَّة ، قال ابن كيسان [1] : و(نَكِرَ) [2] ، و(يَسْتَوِي) [3] ، واستَغْنى غالبًا بـ (تَرَكَ) ، و(التَّرْكِ) ، و(تَارِك) ، و(مَتْرُوك) عنها [4] من (ذَرْ) ، و(دَعْ) [5] .

[نِعْمَ وبِئْسَ]

ومنه [6] : (نِعْمَ) و(بِئْسَ) لإنشاء المَدْحِ والذَّمِ ، وعن الفرَّاء [7] : أنَّهما اسْمَان ، وقيل : الخلاف بعدَ الإسْنَاد ، وأصلُهما (فَعِل) ، وقد تَرِدانِ به ، وبِسُكونِ [8] العَيْنِ وفَتْحِ الفاءِ ، وكسْرِهما ، وكذا كلّ ذي [9] عَيْنٍ حَلْقِيَّةٍ [10] من (فَعِل) اسْمًا [11] أو فِعْلاً . ويُقال [12] : (بَيْسَ) .

وفاعلُهما مُعَرَّفٌ بـ (ألْ) أو مُضَافٌ لِمَا هي فيه، أو لِمُضافٍ إليه [13] ، قيل : أو عائدٍ عليه [14] . وهي [15] جِنْسِيَّةٌ عندَ [16] الجمهور ، فقيل [17] : حقيقة ، وقيل :

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٠٤٠/٤ .

(٢) نكر : ضد عَرَفَ ، لم يُستعمل منه إلا الماضي . انظر : الهمع ٢٤/٥ .

(٣) د ، هـ : " يسوي " ، وهي بمعنى : يساوي ، لم يستعمل منه إلا المضارع . انظر : الهمع ٢٤/٥ .

(٤) أي : عن استعمال هذه الصيغ .

(٥) قال السيوطي : " وعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يُستعمل منهما إلا الأمر " . انظر: الهمع ٢٤/٥ .

(٦) أي : الجامد .

(٧) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٦٨/١ ، وانظر أيضًا : التسهيل ١٢٦ وشفاء العليل ٥٨٥/٢ والإنصاف ٩٧/١ وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢ وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ وشرح الكافية الشافية ٤٩٤/١ وشرح الكافية للرضي ٢٦٣/٥ والتصريح ٤٠١/٣ .

(٨) ب : " وسكون " .

(٩) كلمة : " ذي " ساقطة من ب .

(١٠) ب ، هـ ، و : " خلقية " بالخاء المعجمة، وقال السيوطي : أي هي حرف حلق. انظر: الهمع ٢٨/٥ .

(١١) د : " اسما كان أو فعلا " .

(١٢) حكاها الفارسي . انظر : شرح الكافية الشافية ٤٩٣/١ وشرح التسهيل ٦/٣ . والأخفش . انظر : الهمع ٢٩/٥ والارتشاف ٢٠٤٢/٤ .

(١٣) أي : أو مضاف لمضاف إليه .

(١٤) أي : على ما هي فيه . انظر : الهمع ٣٠/٥ .

(١٥) أي : (أل) التي في فاعل نعم وبئس .

(١٦) كلمة : " عند " ساقطة من هـ .

(١٧) أ : " وقيل " .

مَجَازًا، وقال قومٌ [1] : عَهْدِيَّةٌ ذِهْنِيَّةٌ ، وابـن ملكـون [2] والجـواليقي [3] والـشلوبين الصّغير [4] : شخصيَّةٌ . ويَجُوزُ إتْبَاعُه [5] لا بصفةٍ في الأصَحِّ ، وثالثهـا : يجـوزُ إذا تُوُوِّلَ [6] بالجامعِ لأكملِ الخِصَالِ ، ولا توكيدٍ مَعْنَويٍّ قَطْعًا . / ١٤٧أ / وفـي اللَّفظـيِّ احتمالان . ولا يُفْصَلُ ، وثالثُها [7] : يجوزُ بمعمولِهِ [8] .

ويكونُ ضَميرًا [9] خِلافًا للكسائيِّ [10] ، مَمْنُوعَ الإتْبَاعِ ، مُفَسَّرًا بتمييزٍ مُطَـابِقٍ للمعنى ، عامٍّ في الوجودِ ، غيرِ متوغلٍ في الإبْهَـامِ ، ولا ذي تَفْـضِيلٍ [11] ، جـائزِ الوَصْـفِ ، وكذا الفَصْلِ خِلافًا لابنِ أبي الرَّبيعِ [12] ، قيل : والحَذْفِ ، نحـو : " فبِهـا ونِعْمتْ "[13]. وفي الجمعِ بَيْنَه [14] وبينَ الظَّاهرِ ، ثالثها [15]: يجوزُ إنْ أفادَ ما لـمْ يُفِـدْهُ

---

(١) كلمة : " قوم " ساقطة من د .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٠٤٣/٤ والتصريح ٤٠٦/٣ والمساعد ١٢٦/٢ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٠٤٣/٤ والتصريح ٤٠٦/٣ والمساعد ١٢٦/٢ . والجواليقي هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر، أبو منصور الجواليقي، صنّف: شرح أدب الكاتب، وما عرب من كلام العجم توفي سنة ٥٣٩هـ . انظر: بغية الوعاة ٣٠٨/٢ وإنباه الرواة ٣٣٥/٣ ومعجم الأدباء ٢٠٥/١٩ – ٢٠٧ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢٠٤٣/٤ . والشلوبين الصغير هو محمد بن علي بن محمد ، أبو عبد الله الأنـصاري المالقي الأندلسي المعروف بالشلوبين الصغير ، صنّف : شـرح أبيـات سـيبويه فـي النحـو ، تـوفي سنة ٦٦٠هـ انظر : هدية العارفين ٢٠٢/٦ .

(٥) أي : فاعل نعم وبئس .

(٦) أ : " يؤول " ، وفي جـ : " تؤول " ، وفي د : " توول " .

(٧) ذكر السيوطي أنّه في الفصل بين (نعم) وفاعلها أقوال ، الأول : أنّه لا يجوز ، والثاني : أنّه يجـوز ، والثالث : أنّه يجوز بمعمول الفاعل نحو : نِعْمَ فيكَ الرَّاغبُ . انظر : الهمع ٣٢/٥ .

(٨) في :ب ، جـ ، و : "بمعموله ولا يؤخر عن المخصوص اختيارًا خلافًا للكوفيين"ولم ندرج هذه العبارة هنا في المتن لأنّها ستأتي بعد قليل،ولأنّها أيضًا غير مثبتة في الشرح في هذا المكان.انظر:الهمع ٣٢/٥.

(٩) جملة : " ويكون ضميرًا " ساقطة من ب .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢٠٤٨/٥ وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ والمساعد ١٢٩/٢ .

(١١) ب ، جـ ، هـ : " تفصيل " .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٠٥٠/٤ .

(١٣) هذا جزء من حديث ، وتمامه : (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) . انظر : سنن الترمذي (أبواب الجمعة) باب (ما جاء في الوضوء يوم الجمعة) ٣٦٩/٢ . طبعة مصطفى البابي الحلبي .

(١٤) أي : بين التمييز وبين الفاعل الظاهر . انظر : الهمع ٣٥/٥ .

(١٥) ذكر السيوطي أنّه في الجمع بين التمييز والفاعل مع (نِعْمَ) أقوال ، الأول لايجوز ، والثاني : يجوز ، والثالث : يجوز إنْ أفاد التمييز ما لم يُفِدْه الفاعل نحو : (نِعْـمَ الرَّجُـلُ رَجُـلاً فارسًـا) . انظـر : الهمع ٣٥/٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٠٥٠/٤ – ٢٠٥١ .

الفاعلُ [1] ، ولا [يؤخَّرُ عن المخصوصِ اختيارًا ، خلافًا للكوفيّةِ .

ولا] [2] يكونُ الفاعلُ [3] نكرةً اختيارًا ، خلافًا للكوفيّةِ [4] ، ولا [5] مَوْصُولاً ، وجَوَّزَهُ المبرّد [6] في (الذي) ، وقومٌ : في (مَنْ) و(مَـا) . و(مِـنْ ثَـمَّ) قـال المحقّقون [7] : إنّ (مَا) في ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوا ﴾ [8] مَعْرِفةٌ تامّةٌ فاعلٌ ، [وقيل : نكرةٌ تمييزٌ ، وثالثُها : مَوْصُولةٌ ، ورابعُهـا : مَـصْدَريَّةٌ ، وخامـسُها : نكـرةٌ مَوْصُـوفةٌ فاعلٌ] [9] ، وسادسُها : كافّةٌ .

وفي ﴿ نِعِمَّا هِيَ ﴾ [10] : الأوّلان [11] ، وثالثُها : مُرَكَّبةٌ لا مَحَلَّ لهـا ، وشَـذَّ كونُه[12] إشَارةً ، وعَلَمًا ، وكذَا مُضَافًا إلى (الله) [13] ، خلافًا للجرميّ [14] ، وضميرًا غيرَ مُفْرَدٍ خلافًا لقومٍ [15] ، وجَرُّهُ [16] بالباءِ .

و لا يعملان [17] فـي مَصْدَرٍ وظَرْفٍ ، ويُذْكَـرُ المخصُـوصُ قبلَهـما مبتـدأً

---

(1) كلمة : " الفاعل " ساقطة من أ ، ب ، جـ ، هـ ، و .

(2) ما بين المعكوفين ساقط من ب ، جـ ، و ، بسبب انتقال النظر .

(3) أي : لنعم وبئس .

(4) انظر : الارتشاف ٢٠٤٧/٤ .

(5) الحرف : " لا " ساقط من د .

(6) انظر : المقتضب ١٤٠/٢ – ١٤١ ، وانظر : أيضًا : التسهيل ١٢٧ وشفاء العليل ٥٨٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٧٠/٥ وشرح الأشموني ٢٨٠/٢ وشرح التسهيل ١١/٣ .

(7) أي : من أصحاب سيبويه . انظر : الارتشاف ٢٠٤٤/٤ .

(8) سورة البقرة ، آية ٩٠ .

(9) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(10) سورة البقرة ، آية ٢٧١ .

(11) في (ما) إذا وَلِيَها اسم نحو : ﴿ نعِمَّا هي ﴾ قولان ، أحدهما : أنّها معرفـة تامـة فاعـل بالفعـل ، والثاني: أنّها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص . انظر : الهمع ٣٩/٥ .

(12) أي : الفاعل .

(13) أ : " إلى الله تعالى " .

(14) انظر : الارتشاف ٢٠٥/٤ والمساعد ١٣٢/٢ .

(15) وهم قوم من الكوفيين . انظر : الهمع ٤٠/٥ والارتشاف ٢٠٥٢/٤ .

(16) عبارة : " وجره " ساقطة من أ .

(17) أي : نعم وبئس .

أو مَنسُوخًا ، أو بعدَ الفاعلِ مبتدأً [١] أو خَبَرًا أو بَدَلاً ، أقوالٌ . وقد يدخُله [٢] ناسخٌ ، ويَغلِبُ أنْ يختصَّ ، ويَصِحُّ الإخبارُ به عن الفاعلِ ، وإلا أوّلَ . ويُحذَفُ [٣] لدليلٍ ، وقيل : إنْ تَقدَّمَ ذِكرُهُ ، وتَخلُفُهُ صفتُهُ ، فإنْ كانتْ فِعْلاً : فَمَمْنُوعٌ أو جائزٌ أو غالبٌ ، أقوالٌ .

[ما أُلحق ببئسَ]

مسـألة : أُلحقَ ببئسَ : (سَاءَ) ، وبهما [٤] : (فَعُلَ) وَصفًا أو مَصُوغًا [٥] من ثلاثيٍّ ، وقيل [٦] : إلا (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ) ، قيل [٧] : بصيغتيِ التَّعَجُّبِ فَيُصَدَّرُ بلامٍ ، ولا تلزمُ (ألْ) [٨] فاعلَهُ .

[حبَّذا]

مسـألة : كنِعْمَ (حبَّذا)، وأصلُهُ [٩] : (حَبُبَ) ثُمَّ (حَبَّ)، والأصحُّ أنَّ (ذَا) فاعلُهُ ، فلا تُتْبَعُ، وتلزمُ الإفرادَ والتَّذكيرَ؛ لأنَّهُ كالمَثَلِ، / ٤٧ب / أو على حَذْفٍ، أو إرادةِ جِنْسٍ شائعٍ أقوالٌ [١٠] ،وقال دُرَيْوِد [١١]:(ذَا) [١٢] زائدةٌ ، وقيل [١٣]: صَارَتْ بالتَّركيبِ فِعلاً فاعلُهُ المخصوصُ ؛ وقيل : [الكلُّ اسمٌ مُبتدأٌ خبرُهُ المخصوصُ أو عكسُهُ ، قولان [١٤]،

---

(١) كلمة : " مبتدأ " ساقطة من د .

(٢) أ : " وقد يدخل " .

(٣) أي : المخصوص .

(٤) أي : نعم وبئس .

(٥) هـ : " ومصوغًا " .

(٦) القول للكسائي . انظر : الهمع ٤٤/٥ والارتشاف ٢٠٥٧/٤ .

(٧) حكي ذلك الأخفش . انظر : الهمع ٤٤/٥ والارتشاف ٢٠٥٧/٤ والتصريح ٤٢٣/٣ .

(٨) أ : " إلى " .

(٩) أ : " أو أصله " .

(١٠) أنظر تفصيل ذلك في الهمع ٤٦/٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٠٦٠/٤ .

(١٢) كلمة : " ذا " ساقطة من هـ .

(١٣) قاله خطاب الماردي . انظر : الارتشاف ٢٠٦٠/٤ والمساعد ١٤٢/٢ .

(١٤) اختُلِفَ في إعراب (حبَّذا) على قولين ، الأول : أنه اسم مركب يعرب مبتدأ والمخصوص خبره ، وهو قول المبرد . انظر : المقتضب ١٤٣/٢ ، والثاني : عكسه ، أي : (حبذا) خبر مبتدأه المخصوص . وهو قول الفارسي . انظر : كتاب الشعر ٩٧/١ والارتشاف ٢٠٦٠/٤ .

وعلى الأوّلِ [1] هــو [2] مبتدؤها ، أو مبتدأٌ مَحذوفُ الخبــرِ أو عكــسُهُ ، أو بَــدَلٌ ، أو بيَانٌ ، أقوالٌ [3] .

ولا يَقدَّمُ [4] وحَذفُهُ قليلٌ ، ويجوزُ فَصلُهُ بنداءٍ ، وكونُهُ إشَارةً ، ويكــونُ قبلَــهُ أو بعدَهُ نكرةٌ منصُوبٌ مُطَابقه [5] ، فثالثها : إنْ كــانَ مُــشتَقًّا حــالٌ وإلا تمييــزٌ [6] ، ورابعها: المشتقُ إنْ أُرِيدَ تقييدُ المَــدْحِ بــه حــالٌ ، وغيــرُه تمييــزٌ ، وخامــسُها : بـــ (أعني) [7] .

وتُؤكّدُ (حبَّذا) لَفظًا ، وتَدْخلُ عليها (لا) فتساوي (بِئسَ) . وتعملُ [8] فيمــا عَدَا المصدَر ، وتَوقّفَ أبو حيّان [9] في غيرِ الحَالِ والتَّمييزِ . وتُــضمُّ فــاءُ (حَــبَّ) مُفْردةً [10] ، وكذَا (فَعُلَ) السَّابق ، ويجوزُ جَرُّ فاعِلِهما [11] بالباء .

[صيغتا التَّعجّب]

ومنه [12] صيغتا التَّعجّبِ : (ما أفْعَلَ) و(أفْعِلْ) [13] ، قــال الكوفيّــة [14] : و(أفْعَلَ) ، وبعضُهم : (أفْعَلَ مِنْ)، وزَعَمَ الفــرّاء [15] : الأوّلــى [16] اسمًا ، وابــن

---

(١) وهو القول بأنّ (ذا) فاعل . انظر : الهمع ٤٧/٥ .

(٢) أي : المخصوص مبتدأ الجملة ، فهي خبر .

(٣) انظر : هذه الأقوال ونسبتها لأصحابها في الهمع ٤٧/٥ والارتشاف ٢٠٦٠/٤ .

(٤) أي : مخصوص (حبذا) عليها . انظر : الهمع ٤٨/٥ .

(٥) ب ، و : " مطابقة " بالتاء .

(٦) أي : إنْ كان المخصوص مع (حبّذا) مشتقًا فهو حــال ، وإن كــان جامــدًا فهــو تمييــز . انظــر : الهمع ٥٠/٥ .

(٧) أي : منصوب بأعني . انظر : الهمع ٥٠/٥ .

(٨) أ : " وتقل " .

(٩) انظر : الارتشاف ٢٠٦٤/٤ .

(١٠) أي : مفردة من (ذا) . انظر : الهمع ٥٢/٥ .

(١١) ب : " فاعلها " .

(١٢) أي : الجامد .

(١٣) ب : " وأفعل به " .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢٠٧٠/٤ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢٠٦٦/٤ والمساعد ١٤٧/٢ .

(١٦) أي : ما أفْعَلَ .

الأنباري [١] : الثانية [٢] ، وجوّزَ هشام [٣] : المضارعَ من (ما أفعَل) .

ويُنصَبُ المتعجَبُ منه بعدَ (ما أفعَل) [٤] مفعولاً . والأصحُ أنَّ (ما) مبتدأ ، وأنها نكرةٌ تامّةٌ ، وقيل : موصُوفةٌ ، وقيل : استفهاميّةٌ ، وقيل : موصُولةٌ . ويُجَرُّ [٥] بعدَ (أفعِل) بباء زائدةٍ لازمةٍ [٦] ، وقيل : يجوزُ حذفُها معَ (أنْ) و(أنَّ) ، والأصحُ أنه خبرٌ ، فمحلُ المجرورِ رفْعٌ ، فاعلاً ، وقيل : أمرٌ فاعلُهُ ضميرُ المصدرِ ، وقيل : المخاطب .

ويُحذَفُ [٧] لِدَليلٍ [٨] ، ومَعَ (أفعِل) خُلْفٌ [٩] ، وقيل : بَلْ يُحذَفُ الجارُ فيستتر ، ولا يكونُ إلاَّ مُختَصًا [١٠] ، ومَنَعَ الفرّاء [١١] ذا (ألْ) العهديّة ، والأخفش [١٢] (أيّا) الموصُولةَ بالماضي .

ولا يُفصَلُ [١٣] إلا بِظرْفٍ ومجرورٍ يتعلّقُ بالفعلِ على الصّحيحِ ، وثالثُها: قبيحٌ ، وجوّزَه الجَرْمي [١٤] وهشام [١٥] / ١٤٨أ / بالحالِ ، زادَ الجَرْميّ [١٦] : والمصدر ، وابن

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٠٦٦/٤ والتصريح ٣٧١/٣ .

(٢) أي : " أفعل به " .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٠٧٠/٤ والتصريح ٣٨٠/٣ والمساعد ١٥٦/٢ .

(٤) ب ، جـ ، هـ : " أفعل " .

(٥) أي : المتعجب منه .

(٦) ب ، جـ ، و : " ويجر بباء زائدة لازمة بعد أفعل " ، والصواب ما أثبتناه استنادًا على باقي النسخ والشرح . انظر : الهمع ٥٧/٥ .

(٧) أي : المتعجب منه مع (ما أفعل) .

(٨) أ : " الدليل " .

(٩) انظر الخلاف في الهمع ٥٩/٥ .

(١٠) قال السيوطي : لا يكون المتعجب منه إلا مختصًا من معرفة أو قريب منها بالتخصيص ؛ لأنّه مُخبرٌ عنه في المعنى . انظر : الهمع ٩٥/٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٠٦٩/٤ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٠٦٩/٤ .

(١٣) أي : لا يفصل المتعجب منه من (أفعَل) و(أفعِل) . انظر : الهمع ٦٠/٥ .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢٠٧١/٤ وشرح الأشموني ٢٧٢/٢ والتصريح ٣٨٣/٣ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢٠٧١/٤ وشرح الأشموني ٢٧٢/٢ والتصريح ٣٨٣/٣ والمساعد ١٥٧/٢ .

(١٦) انظر : الارتشاف ٢٠٧١/٤ وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ والتصريح ٣٨٣/٣ .

مالك [1] : بالنِّداء ، وابن كيْسَان [2] : بـ (لوْلا) . ولا يَقدَّمُ مَعْمولٌ على الفعْلِ ولا (ما) ، ولا يُفصَلُ بينهما [3] بغيرِ (كانَ) ، والأكثرُ : يدلُّ على الماضي المتَّصلِ بالحالِ ، وقِيل [4] : الحال ، وقيل [5] : الثَّلاثة [6] . ويُجرُّ ما يتعلَّقُ بهما إنْ كانَ فاعلاً مَعْنىً بـ (إلى) ، وإلاّ إنْ أفْهَمَ عِلْمًا أو جَهْلاً فبالباء ، وإلا إنْ تَعَدَّى بحرفٍ فَبِهِ ، وإلاّ فباللامِ . ويقتصرُ على الفاعلِ في (كَسَى) و(ظَنَّ) ، ويُستَغنى [7] بجرِّ الأوَّلِ خِلافًا للكوفيَّة [8] .

[من الصِّيَغ التي تفهم التَّعجّب]

مِنْ مُفْهِمِ التَّعجّب : (سُبْحَانَ الله) ، (لله درّهُ) [9] ، (حَسْبُكَ بهِ رَجلاً) ، (يالكَ مِنْ لَيْلٍ) ، (إنَّكَ مِنْ رَجُلٍ) ، (ما أنتَ جارةً) ، (وَاهًا له ياهيًا) و(كَيْفَ) و(مَنْ) و(مَا) و(أيّ) في الاستفهام .

[المصدر]

المَصْدَرُ يعملُ كفعلِهِ إنْ كانَ مُفْرَدًا مُكَبَّرًا غيرَ مَحْدُودٍ ، وكَذَا ظاهرًا على الأصحِّ ، وثالثُها : يعملُ في المجرورِ فَقَط ، وجَوَّزَهُ قومٌ في المُكَسَّرِ ، ويُقَدَّرُ بـ (أنْ) ، قيل : أو (مَا) المصدَريَّة دائمًا [10] ، وقيل [11] : غالبًا ، ومِنْ ثَمَّ لمْ يَتَقَدَّمْ معمولُهُ عليه خِلافًا لابن السَّرَّاج [12] في المفعولِ ، ولا يُفصَلُ من [13] مَعْمولِهِ بتابعٍ

---

(1) انظر : شرح التسهيل ٤١/٣ والمساعد ١٥٧/٢ .

(2) انظر : الارتشاف ٢٠٧٢/٤ وشرح الكافية للرضي ٢٤٨/٥ وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ والتصريح ٣٨٣/٣ والمساعد ١٥٨/٢ .

(3) أي : بين (ما) وأفعل .

(4) حُكِيَ هذا القول عن المبرّد . انظر : الهمع ٦١/٥ والارتشاف ٢٠٧٣/٤ .

(5) قاله ابن الحاج . انظر : الهمع ٦١/٥ والارتشاف ٢٠٧٣/٤ .

(6) أي : يدل على الثلاثة : الحال والماضي والاستقبال . انظر : الهمع ٦١/٥ .

(7) أ ، د : " أو يستغني " .

(8) انظر : الارتشاف ٢٠٧٦/٤ .

(9) الدَّرُّ : اللبنُ ، ويُقالُ في المدح : لله دَرُّهُ ، أي : عمله . ولله دَرُّكَ من رَجُلٍ ، وناقةٌ درورٌ أي : كثيرة اللبن، ودارٌ أيضًا ، ونوقٌ دُرَّارٌ . انظر : مادة (درر) في الصحاح ٦٥٥/٢ .

(10) هذا رأي الجمهور . انظر : الهمع ٦٨/٥ .

(11) قاله ابن مالك . انظر : التسهيل ١٤٢ وشفاء العليل ٦٤٤/٢ .

(12) انظر : الأصول ١٧٢/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٢٥٦/٥ .

(13) أ : " بين " .

أو غيرِهِ ، ولا يَتَقَدَّرُ عَمَلُهُ بزمانٍ خِلافًا لابن أبي العافية [1] في الماضي ، ولا يُحْـذَفُ باقيًا معموله في الأصَحِّ .

وإعمالُه مُضَافًا أكثرُ ، ثُمَّ مُنَوَّنًا ، وأنكرَهُ الكوفيَّة [2] ، ثُمَّ مُعَرَّفًا بـــ (أَلْ) ، وأنكرَهُ كثيرون [3] ، وثالثُها : قبيحٌ ، ورابعُها : إنْ عاقَبَتْ الضَّميرَ [4] عملَ ، وإلا فَلا، وقال الزَّجَّاج [5] : المُنَوَّنُ أقوى ، وابن عصفور [6] : المعـرَّفُ ، وقيـل : المـضافُ والمُنَوَّنُ سَوَاءٌ ، ويُضَافُ للفاعلِ مُطْلَقًا ، وللمفعولِ فيُحذَفُ [7] ، وقـال الكوفيَّـة [8] : يُضْمَرُ ، وابن الأبرش [9] : يُنْوَى .

ويجوزُ إبقاؤه [10] في الأصَحِّ ، ولِظَرْفٍ [11] فيعمل فيما بعدَهُ رَفْعًا ونَصبًا [12] ، ويُؤوَّلُ المنوَّنُ بمبنيٍّ [13] للمفعولِ / ٤٨ب / فيَرفع ، وثالثُها : إنْ لزمـه فِعْلُـه [14] ، ويُحْذَفُ معَه الفاعلُ ، وأوْجَبَهُ الفرَّاءُ [15] فالأقوالُ [16] ، ورابعُها : لا يُقَدَّرُ البتَّة .

---

(1) انظر : الارتشاف ٢٢٥٦/٥ . وابن أبي العافية هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بـن أبي العافية ، الإلبيري الأصل ، كان جليلاً أديبًا بارع الأدب ، عارفًا بالعربية واللغة ، له شعر مـدوّن ، توفي سنة ٥٨٣هـ . انظر : بغية الوعاة ١٥٤/١ – ١٥٥ .

(2) جملة : " وأنكره الكوفية " ساقطة من ب ، جـ ، و . وانظر رأي الكوفيين في التصريح ٢٥٧/٣ .

(3) ب ، جـ ، و : " وأنكره الكوفية " .

(4) أي : إنْ عاقبت (ألْ) الضميرَ عمل ، نحو : " إنّك والضرب خالدًا لمسيء إليه " انظر : الهمع ٧٢/٥ .

(5) انظر : الارتشاف ٢٢٦٢/٥ والمساعد ٢٣٦/٢ .

(6) انظر : المقرب ١٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٢٦٢/٥ .

(7) أي : الفاعل . انظر : الهمع ٧٣/٥ .

(8) انظر : الارتشاف ٢٢٥٨/٥ .

(9) انظر : الارتشاف ٢٢٥٨/٥ . وابن الأبرش هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بـن الأبـرش الأندلسي النحوي ، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٥٧/١ .

(10) أي : إبقاء الفاعل مع الإضافة على المفعول . انظر : الهمع ٧٤/٥ .

(11) أي : ويُضاف لظرفٍ .

(12) الكلمتان : " رفعًا ونصبًا " ساقطتان من ب ، جـ ، د .

(13) د : " بالمبني " .

(14) أي : إن لزم البناء للمفعول فعل ذلك المصدر . انظر : الهمع ٧٥/٥ .

(15) انظر : الارتشاف ٢٢٦٠/٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥/٢ .

(16) أي : الأقوال الثلاثة السابقة فيه ، وهي : أهو محذوف أم مضمر أم منويّ . انظر : الهمع ٧٥/٥ .

[معمول المصدر]

مسألة : يُذكَرُ [١] بعدَ [٢] البَدَلِ مِنْ فِعْلِه معمولُه ، وعامِلُهُ المصدرُ ، وقيل : المحذوفُ ، فَعَلَيْهِ يجوزُ تَقديمُه [٣] ، وكَذَا على الأوَّلِ في الأصَحِّ ، وفي تحمّله الضَّمير خُلْفٌ .

[اسم المصدر]

يعملُ كمصدرٍ اسْمُهُ الميميُّ لا العَلَم بإجْماعٍ ، وأمَّا المأخوذُ من حَدَثٍ لغيرِه فَمَنَعَهُ البصريَّة [٤] ، وجَوَّزَهُ أهلُ الكوفة [٥] وبغدادَ [٦] ، قال الكسائيُّ [٧] : إلا الخُبْـر والدُّهْن والقُوت [٨] .

[اسم الفاعل]

اسمُ الفاعلِ : هو ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبِهِ ، ويَعْمَلُ مُفردًا وغيرِه ، ومَنَعَ قومٌ المكسَّرَ ، وسيبويهِ [٩] : المثنَّى والجمعَ المسندَ للظاهرِ ، وقيل [١٠] : النَّاصِبُ فِعلٌ منه ، وشَرَطَ البصريَّة [١١] اعتمادَهُ على نَفْيٍ أو استفهامٍ أو مَوْصُوفٍ ولَوْ تَقْديرًا ، أو مَوْصُولٍ أو ذِي خبرٍ أوْ حالٍ ، قيل : أو (إنَّ) ، وكونَهُ مُكَبَّرًا ، وثالثُها : يعملُ اللازِمُ التَّصْغيرِ [١٢] ، أمَّا الماضي فالأصَحُّ يَرْفَعُ فقط ، ومَنَعَ قومٌ رَفْعَهُ الظَّاهرَ ، وقومٌ : المُضْمَرَ أيضًا [١٣] ، وقوم : يعْمَلُ إنْ تَعدَّى لاثنين أو ثلاثةٍ ، فإنْ كانَ صِلَةَ (أَلْ)

---

(١) كلمة : " يذكر " ساقطة من د .

(٢) كلمة : " بعد " ساقطة من أ .

(٣) أي : المعمول على المصدر نحو : (زيدًا ضربًا) . انظر : الهمع ٧٦/٥ .

(٤) انظر : التصريح ٢٦٠/٣ وشرح الأشموني ٢٠٥/٢ .

(٥) انظر : التصريح ٢٦٠/٣ وشرح الأشموني ٢٠٥/٢ والارتشاف ٢٢٦٤/٥ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٢٠٥/٢ والتصريح ٢٦٠/٣ والارتشاف ٢٢٦٤/٥ والمساعد ٢٣٩/٢ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢٢٦٥/٥ .

(٨) فهذه الألفاظ الثلاثة لا تعمل ، فلا تقول : عَجِبْتُ من خُبْزِكَ الخبزَ ، ولا من دُهْنِكَ رأسَكَ ، ولا من قُوتك عيالَكَ . انظر : الهمع ٧٨/٥ والارتشاف ٢٢٦٥/٥ .

(٩) انظر : الكتاب ١٦٣/١ .

(١٠) قاله ابن مالك . انظر : التسهيل ١٣٧ وشرح التسهيل ٧٤/٣ ، وانظر أيضًا : الهمع ٧٩/٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٢٦٩/٥ - ٢٢٧٠ .

(١٢) أي : الذي لم يُلفظ به مكبرًا . انظر : الهمع ٨١/٥ .

(١٣) كلمة : " أيضًا " ساقطة من أ .

فالجمهور : يعملُ مُطلَقًا ، وثالثُها [1] : ماضيًا فقط .

ويُضَافُ لمفعولِهِ ، ويَجِبُ إنْ كانَ ماضيًا، أو المفعولُ [2] ضميرًا ، وقيـل [3] : محلُّهُ نَصبٌ ، وتَتَعيَّنُ لِفَقْدِ شَرْطِ الإضافةِ .

ويجوزُ تقديمُ مَعْمُولِهِ عليه ، لا إنْ جُرَّ بغيرِ زائدٍ [4] ، قيل : أو به ، وجَوَّزَهُ قومٌ إنْ أُضيفَ إليه (حق) ، أو (غير) ، أو (جدّ) [5] . وعلى مبتدأ به ، وقيـل : لا إنْ كانَ خَبَرَ سَبَبِيٍّ ، أو المعمول لِسَبَبِيِّهِ [6] ، لا صفته عليه [7] ، ولا معموله [8] خِلافًا / ٤٩ أ / للكسائي [9] .

[صيغ المبالغة]

مسـألة : يعملُ بِشَرْطِهِ وِفاقًا وخِلافًا ما حُوِّلَ منـه للمبالغـةِ إلـى (فَعَّـال) و(فَعُول) و(مِفْعَالٍ) و(فَعِيلٍ) و(فَعِل) ، وأنكـرَ الكوفيّـة [10] الكُـلَّ ، وأكثـرُ البـصريّة[11] الأخيـرين ، والجرمـي [12] (فَعِـل) [13] دُونَ (فعيـل) ، وقـال أبو عمرو [14] : يعملُ بِضَعْفٍ ، وأبو حيَّان [15] : لا يتعدَّى فيهما السَّماعَ ، وأعملَ ابن وَلَّاد [16] وابن خروف [17] (فعّيلاً) .

---

(١) وهو مذهب للرّمّاني . انظر : الارتشاف ٢٢٧٣/٥ والمساعد ١٩٨/٢ والتسهيل ١٣٧ وشـرح الكافيـة للرضي ٣٩٥/٤ .

(٢) د : " أو مفعول " .

(٣) قاله الأخفش وهشام. انظر: الارتشاف ٢٢٧٥/٥ والهمع ٨٣/٥ وشرح الأشموني ٢٢٧/٢والتسهيل ١٣٧.

(٤) جملة : " لا إن جر بغير زائد " ساقطو من د .

(٥) ب ، و : " أوحد " بالحاء المهملة .

(٦) أ : " لسببه " ، وعبارة : " لسببه " ساقطة من د .

(٧) أي : لا يجوز تقديم صفة اسم الفاعل على المعمول . انظر : الهمع ٨٤/٥ .

(٨) أ ، د : " ومعموله " .

(٩) انظر : الارتشاف ٢٢٦٨/٥ وشفاء العليل ٦٢٣/٢ .

(١٠) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٠١/٤ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

(١٢) انظر : التصريح ٢٨٢/٣ والارتشاف ٢٢٨٣/٥ وشرح التسهيل ٨٢/٣ .

(١٣) أ ، د ، هـ : " فعلاً " .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

(١٦) انظر : الانتصار لابن ولاد ٣٥ - ٣٧ ، وانظر : أيضًا : الارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

(١٧) انظر : الارتشاف ٢٢٨٣/٥ .

[اسم المفعول]

مســألة : كَهُوَ أيضًا اسمُ المفعولِ ، فيرفع مرفوعَ فعلِه ، ويجوزُ إضَافَتُهُ إليــه دُونَهُ] [1] ولا يعملُ ما جاءَ بِمَعْنَاهُ كـ (ذِبْحٍ) ، و(قَبْضٍ) ، و(قَتِيل) [2] ، خِلافًــا لابن عصفور [3] .

[الصفة المشبهة]

مســألة : كَهُوَ الصِّفَةُ المشبَّهةُ به عَمَلاً ، لكنْ لا تعملُ مُضْمَرةً ولا في أجْنَبيٍّ ، ولا سَابقٍ ، ولا مَفْصُولٍ [4] ، ولا مُرادًا بها غيرُ الحالِ في الأصَحِّ فيهما [5] ، [ومَنَــعَ قومٌ دلالَتَها على غيرِهِ ، وقومٌ على غيرِ الماضي] [6] .

ثُمَّ هي إمَّا صالحةٌ للمُذكَّرِ والمؤنَّثِ مُطْلَقًا ، أو لَفْظًــا لا مَعْنًــى ، أو عكسه ، أوْ لا، ويجري الأوْلَى على مثلِها وضِدِّها [7] دُوْنَ الباقي في الأصَحِّ ، وتَعْمَلُ معَ (ألْ) ودُونَها رَفْعًا فاعلاً أو بَدَلاً ، ونَصبًا مُشبَّهًا بالمفعولِ أو تمييزًا ، وجَرًّا بالإضافةِ ، وفي مَرَاتِبِها خِلافٌ في مجرَّدٍ ، ومقْرونٍ بـــ (ألْ) ، ومُــضَافٍ لــه [8] ، أو لِمُجَــرَّدٍ ، أو لِضَميرٍ ، أو لمضافٍ له .

لكن تَجِبُ الإضافةُ مُجرَّدةً إلى ضَميرٍ مُتَّصلٍ بها في الأصَحِّ ، وتَمْتَنِعُ معَ (ألْ) إلى [9] عارٍ منها ، أو من إضافةٍ لذِيها [10] ، أو ضَميرِ ذِيها . وتَقْبُــحُ دونَ (ألْ) [11]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من هـ ، وهو ما يقارب ثلاث صفحات ، أي : من قوله فيما سبق : " الكل اسم مبتدأ خبره المخصوص ... " إلى قوله هنا : " ويجوز إضافته إليه دونه " .

(٢) د : " وقتل " .

(٣) انظر : المقرب ٨٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٢٨٨/٥ .

(٤) أ ، هـ : " ولا مفعول " .

(٥) قال السيوطي : وقولي (في الأصح فيهما) راجع إلى الأخيرين . انظر : الهمع ٩٢/٥ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ .

(٧) أي : يجري مذكرها على المذكر والمؤنث ، ومؤنثها على المؤنث والمذكر ، نحــو : مــررت برجــل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأم ، وبامرأة حسنة الأب . انظر : الهمع ٩٤/٥ .

(٨) د : " إليه " .

(٩) كلمة : " إلى " ساقطة من د .

(١٠) أي : لذي (أل) . انظر : الهمع ٩٧/٥ .

(١١) عبارة : " دون أل " ساقطة من ب .

إلى مُضَافٍ لضميرٍ نحو[1] : " صِفْرُ وِشَاحِها " [2] ، ومَنَعَها سيبويهِ [3] اختيارًا ، والمبرِّد [4] مُطلَقًا ، وكَذَا رَفْعُها مُطلقًا العاري من الضَّميرِ و(ألْ) ، والإضافة إلى أحدِهما ، [ومَنَعَ أكثرُ البصريَّة (حَسَنٌ وَجْهٌ)] [5] . ويُتْبَعُ معمولُها ، وقيل [6] : إلاّ بالصِّفَةِ .

وإذا كانَ معناها لسابقِها [7] رَفَعَتْ ضميرَهُ مُطَابقةً ، أو لغيرِه ولَمْ تَرْفَعْهُ فكذلك، وإلاّ فكالفِعْلِ ، وتكسيرُها حينئذٍ إنْ أمكَنَ / ٤٩ ب / أوْلَى [8] من الإفرادِ في الأصَحِّ ، وثالثُها : إنْ تُبِعَتْ جَمْعًا [9] ، وأوْجَبَهُ الكوفيَّةُ فيما لم يُصَحَّحْ [10] ، وكَذَا التَّثْنِيةُ .

وأجري كعَمَلِها اسْمُ مَفْعولِ المتعدّي لِوَاحِدٍ وِفاقًا ، والجامِدُ المضمَّنُ معنى المشتقِّ ، ومَنَعَ أبو حَيَّان [11] قياسَهُ ، وكَذَا اسْمُ الفاعلِ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، وقال ابن عصفور [12] وابن أبي الرَّبيع [13] إنْ حُذِفَ المفعولُ اقْتِصارًا ، وأبو عليٍّ [14] مُطلَقًا ، ومَنَعَهُ الأكثرُ مُطلَقًا ، وتوقَّفَ أبو حَيَّان [15] فإنْ تَعدَّى بالحرفِ فلا ، في الأصَحِّ .

---

(١) عبارة : " صفر وشاحها " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٢) حديث شريف ، وهو حديث أم زرع . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي كتاب (الألفاظ من الأدب وغيرها) باب (فضائل عائشة أم المؤمنين) ٢١٩/١٥ ، وفتح الباري كتاب (النكاح) باب (حسن المعاشرة مع الأهل) ٢٧١/١٩ والنهاية لابن الأثير ٦٣/٣ . وقد جاء في هذه الكتب بلفظ : " صفر ردائها " ، والمعنى : أنها ضامِرُ البَطْنِ ، فكأنَّ رداءَها صِفْرٌ ، أي : خالٍ لشدَّة ضمور بَطْنِها ، والرداءُ ينتهي إلى البطن فيقع عليه . انظر : تاج العروس ٣٣٣/١٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٦١/٢ .

(٤) انظر : شرح الأشموني ٢٥٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٤٧٧/١ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من ب ، جـ ، د .

(٦) انظر : الارتشاف ٢٣٥٤/٥ .

(٧) هـ : " كسابقها " .

(٨) د : " أول " .

(٩) أ : " تبعت بها " .

(١٠) أي : لم يجمع جمع تصحيح . انظر : الهمع ١٠٢/٥ ، وانظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٢٣٥٦/٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٣٦٠/٥ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٣٥٨/٥ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢٣٥٨/٥ .

(١٤) انظر : شرح التسهيل ١٠٤/٣ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢٣٥٩/٥ .

[أفعَل التّفضيل]

أفعَلُ التّفْضيلِ يرفعُ الضّميرَ غالبًا ، والظّاهرَ في لغةٍ ، والأحسنُ حينئذٍ [1] تقدّمُ (مِنْ) ، ويكثرُ [2] إنْ كانَ مُفضّلاً على نَفْسِهِ باعتبارين واقعًا بينَ ضميرين ثانيهما له والآخر للموصُوفِ . والواردُ [3] كونُه بعدَ نفـيٍ ، وقـاسَ ابـنُ مالـك [4] النّهـي [5] والاستفهامَ ، ومَنَعَهُ أبو حيّان [6] ، وأعربَ الأعلم [7] مثلَه معَه مبتدأً وخبرًا .

وقد يُحذَفُ الضّميرُ الأوّلُ [8] ، والثّاني ، وتَدخلُ (مِنْ) علـى الظّـاهرِ [9] ، أو محلّه أو ذي محلّه .

ولا يَنْصِبُ [10] مفعولاً بـه علـى الأصـحّ ، ولا مُطْلَقًـا وِفاقًـا ، وتَلْزَمُـهُ (مِنْ) ولوْ [11] تقديرًا إنْ جُرِّدَ [12] ، والإفرادُ والتّذكيرُ إنْ جُرِّدَ أو أُضيـفَ لنكـرةٍ ، خِلافًا للفرّاء [13] فـي الثّانـي ، ويلـزمُ [14] مُطَـابقتُـها هـي [15] ، خِـلافًا لابـن مالك [16] في المشتقّة ، وكونُها من جِنْسِ المسند إليه (أفعَل) ، وجَوّزَ ابن الأنباري[17] جَرّها إنْ خالفته .

---

(1) أ : " وحينئذٍ " .

(2) أي : رفعه الظّاهر .

(3) أي : عن العرب . انظر : الهمع ١٠٧/٥ .

(4) انظر: التسهيل ١٣٥ وشفاء العليل ٦١٨/٢ - ٦١٩ وشرح التسهيل ٦٨/٣ والمساعد ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

(5) كلمة : " النهي : ساقطة من ب ، جـ ، و .

(6) انظر : الارتشاف ٢٣٣٧/٥ .

(7) انظر : الارتشاف ٢٣٣٧/٥ .

(8) وذلك نحو : " ما رأيت قومًا أشبه بعضٍ ببعضٍ من قومك " وتقديره : ما رأيت قومًا أبين فيهم شبهُ بعض ببعض منه في قومك . انظر : الهمع ١٠٩/٥ .

(9) نحو : " ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كُحل عين زيد " . انظر : الهمع ١٠٩/٥ .

(10) أي : أفعل التفضيل .

(11) ب : " لو " بدون الواو .

(12) أي : من (أل) .

(13) انظر : الارتشاف ٢٣٢٣/٥ .

(14) كلمة : " يلزم " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(15) أي : النكرة المضاف إليها . انظر : الهمع ١١١/٥ .

(16) انظر:التسهيل ١٣٤- ١٣٥ و شفاء العليل ٦١٦/٢ و شرح التسهيل ٦٢/٣ والمساعد ١٨٠/٢ - ١٨١.

(17) انظر : الارتشاف ٢٣٢٣/٥ .

والمعرّفُ بـ (أل) يطابقُ ، وفي المضافِ لمعرفةٍ الوَجْهان [1] ، وأوْجَبَ ابن السَّرَّاج[2] الإفرادَ ، وعلى الأوّلِ في الأفصحِ خُلْفٌ ولا [يُجرَّدُ من التَّفضيلِ حينئذٍ ، ويكونُ بعضَ المضافِ إليه [3] ، وقال الكوفيَّة : على تقديرِ (منْ) ، فإنْ لمْ يُقصدْ بِهِ التَّفضيلُ طابقَ ، وفي قياسِ ذلك خُلْفٌ ، ولا] [4] يخلو المجرَّدُ من مُشاركةِ المفضَّلِ غالبًا ، ولو تقْديرًا .

وتُحْذَفُ (من) [5] والمفضُولُ لقرينةٍ ، ويكثُرُ لكونِ (أفْعَل) خبرًا ، أو صفةً [6] ، ومَنَعَهُ الرُّمَّاني [7] / ٥٠ أ / معَها ، وثالثُها : قبيحٌ ، وجوَّزَهُ البصريَّةُ معَ فاعلٍ واسْمِ (إنّ) . وفيْ تقديمِها [8] ثالثُها : الأصَحُّ : يجبُ إنْ وُصِلَتْ باستفهامٍ ، وإلاّ مُنِعَ اختيارًا . وتُفْصَلُ بمعمولٍ وقلَّ [9] بغيرِهِ ، ويُعَدَّى (أفعَلُ) كالتَّعجّبِ [10] .

[آخر وأوّل]

مسألة : خَرَجَ عن الأصلِ (آخَرُ) ، فَطَابقَ مُطْلَقًا [11] ، ولمْ يدخلْهُ (مِنْ) ، والصَّحيحُ : يُستعملُ في غيرِ الآخرِ ، أمَّا (أوَّل) الوَصْفِ فكغيرِهِ ، ويقَعُ بعدَ (عامٍ) مُضَافًا إليه وتابعًا ومَنْصُوبًا ظَرْفًا [12] . [ويجوزُ تنكيرُ الدُّنيا والجلَّى] [13] .

[أسماء الأفعال]

أسماءُ الأفْعَالِ : هي أسْمَاء قامتْ مقامَها ، غيرُ مُتَصرِّفةٍ ، وحكمُها [14] غالبًا في

---

(١) أي : المطابقة وعدمها . انظر : الهمع ١١٢/٥ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٣٢٥/٥ .

(٣) د : " ويكون بعين إليه " .

(٤) ما بين المعكوفين ساقط من هـ بسبب انتقال النظر .

(٥) الفقرة : من قوله : " التفضيل حينئذٍ " إلى قوله : " ويحذف من " ساقطة من أ بسبب انتقال النظر .

(٦) أ : " وصفة " .

(٧) انظر : الارتشاف ٢٣٣٠/٥ والمساعد ١٧٢/٢ .

(٨) أي : تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) . انظر : الهمع ١١٥/٥ .

(٩) ب ، جـ ، د : " وقيل " .

(١٠) أي : بالحروف التي يعدى بها . انظر : الهمع ١١٦/٥ .

(١١) جملة : " فطابق مطلقًا " ساقطة من أ ، هـ .

(١٢) أ : " وظرفًا " .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من أ ، د ، هـ . و(الدنيا والجلّى) : هما تأنيث الأدنى والأجلّ . انظر : الارتشاف ٢٣٣٤/٥ .

(١٤) هـ : " وحكم " .

التَّعَدِّي واللُّزومِ وغيرِهما حُكْمُ مُوافِقِها مَعْنىً ، لكنْ لا يَبْرُزُ معَها ضـميرٌ ، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُها ، ولا تُضْمَرُ في الأصَحِّ فيهما .

وزَعَمَهـا الكوفيَّةُ [1] أفْعَالاً وابنُ صابر [2] : قِسْمًا رابعًا سَمَّاهُ الخالفة [3] ، ثُـمَّ قيل : مَدْلُولُها لَفْظُ الفِعْلِ ، لا حَدَثٌ ولا زَمَـانٌ ، وقيـلَ : تُفيـدُهُما [4] ، وقيـل [5] : أسماء [6] للمصادرِ ، ثُمَّ [7] دَخَلَها مَعْنى الفِعْلِ فَتَبِعَهُ الزَّمـانُ كــ (أوَّهْ) و(وَهـا) و(وَيْ) [8] ، وما نُوِّنَ منها نكرةٌ ، وغيرُهُ مَعْرِفةٌ ، وقيل : كلُّها مَعـارِفُ ، وقيـل : أعلامُ أجْناسٍ .

وأكثرُها أوامِرُ [9] كــ (صَـهْ) و(مَـهْ) و(إيهـا) [10] ، و(هـا) [11] ، و(رُوَيْدَ) و(تَيْدَ) [12] ، و(هَيْتَ) و(هَيَّـا) [13] ، و(إيْـهِ) [14] ، و(آمـين) .

وقـد تَـدُلُّ علـى مـاضٍ كــ (هَيْهـاتَ) و(شـتَّانَ) و(سَـرْعَانَ) و(وَشكان) [15] ، وحاضِرٍ كــ (أوَّهْ) و(أُفٍّ) و(أخّ) و(كخّ) [16] و (وَاهـا) [17]

---

(1) انظر : التصريح ١٤٣/٤ والارتشاف ٢٢٨٩/٥ وشرح الأشموني ٩١/٣ .

(2) انظر : حاشية الصبان ٢٣/١ . وابن صابر هو أحمد بن صابر ، أبو جعفر النحوي انظـر : بغيـة الوعاة ٣١١/١.

(3) د : " الخلافة " .

(4) جملة : " وقيل تفيدها " ساقطة من د .

(5) قاله جماعة من البصريين . انظر : التصريح ١٤٣/٤ .

(6) د : " اسم " .

(7) كلمة : " ثم " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(8) الكلمات : " أوه وواها ووي " ساقطة من أ ، جـ .

(9) هـ : " أمر " .

(10) إيهًا : أي : كُفَّ عن الحديث واقطعه ، ويُستعمل لمطلق الزجر. انظر : شرح الكافية للرضي ١٩/٤ .

(11) ها : بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمدّ ، وتستعمل مجردة ومتلوّة بكاف الخطـاب . انظـر : الهمع ١٢٢/٥ .

(12) كلمة : " تيد " ساقطة من أ . ورويد وتيد كلاهما بمعنى : أمهل . انظر : الهمع ١٢٢/٥ .

(13) هيت : بفتح الهاء وكسرها وضمّها ، وهيّا بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى : أسرع .انظر :الهمع ١٢٢/٥ .

(14) إيه : بمعنى حَدِّث . انظر : الهع ١٢٢/٥ .

(15) د : " وسكان " .

(16) إخّ وكخّ : بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أتكرّه . انظر: الهمع ١٢٣/٥ .

(17) كلمة : " واها " ساقطة من ب .

و(وَي) [1] . وتُضَمَّنُ نَفْيًا ــ ولَوْ بلا [2] ــ ونَهْيًا واستفهامًا وتعجُّبًا [3] وغيرها .

ومنها ما أصلُه ظَرْفٌ أو مجرورٌ كـ : (مكانَـكَ) و(عنـدكَ) و(لَـدَيْكَ) و(دُونَكَ) و(وَرَاءكَ) و(أَمَامَكَ) و(إِلَيْكَ) و(عَلَيْكَ) ، ولا تُقَاسُ فـي الأصَـحِّ . ومحلُّ الضَّميرِ [4] ثالثُها : الأصَحُّ جَرٌّ ، وقال [5] ابن بابشاذ [6] : حَرْفُ خِطَاب . ومنها مُرَكَّبٌ مَزْجًا كـ (حَيَّهَلْ) ، و(هَلُمَّ) الحجازيَّة . أمَّا (هَلُمَّ جَـرًّا) فَتَوَقَّـقَ ابـن هشام[7] في عربيَّته / ٥٠ أ / .

[أسماء الأصوات]

مسـألة : أسْماءُ الأصْـواتِ مـا وُضِـعَ لِزَجْـرٍ كـ (هـلا) [8] أو دُعـاء كـ (أَوْ) [9] ، أو حِكايةِ صَوْتٍ كـ (غَاقِ) [10] و(طَاقِ) [11] . وفيه المُرَكَّبُ [12] كـ (خَاقِ بَاقِ) [13] ، و(قَاشِ مَاشِ) [14] ، وشذَّ إعرابُ بَعْـضِها لِوُقُوعِـهِ مَوْقِـعَ مُتَمَكِّنٍ، وتنكيرُها بالتَّنوينِ ، وما سكَّنَ وَسَطَهُ من ثُلاثيِّ كُسِرَ ، وعُبِّرَ بـ (مِضْ) عن صَوْتٍ مُغْنٍ عن (لا) فَبُنِي .

---

(١) واهًا ووي : بمعنى أعجب . انظر : الهمع ١٢٣/٥ .

(٢) عبارة : " ولو بلا " ساقطة من ب .

(٣) كلمة : " تعجبا " ساقطة من ب ، و .

(٤) أ ، جـ ، هـ : " الضمائر " .

(٥) كلمة : " قال " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١٢/٤ والارتشاف ٢٣١٠/٥ والتصريح ١٥٤/٤ .

(٧) تحدَّث ابن هشام في رسالة له عن (هَلُمَّ جرًّا) حيث ذكر أنَّ (هلم) تستعمل قاصرة وتستعمل متعدية ، ثم ذكر أنَّ (هلم) في لغة الحجاز اسم فعل أمر مبني على الفتح ، وفي لغة تمـيم فعـل أمـر . قـال : و(جرًّا) مصدر (يجرّ جرًّا) إذا سحبه غير أنَّ السَّحب هنا بالمعنى المجازي ، إذ المراد : هنا التصميم، ومنه قولهم : الحكم منسحب على كذا ، أي : شامل له ، فإذا قيل : كان الخير في عام كذا وهَلُمَّ جـرًّا ، فمعناه: استمر ذلك في نفس الأعوام بعدها استمرارًا . ثمَّ نقل ابن هشام أقوال النحاة في (هَلُـمَّ جَـرًّا) . انظر : ثلاث رسائل في النحو لابن هشام ٢٩ – ٣١ .

(٨) هلا : بوزن (ألا) ، لزجر الخيل ، انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

(٩) (أو) : لدعاء ما لا يعقل بلفظ (أوْ) العاطفة لدعاء الفرس . انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

(١٠) غاق : بغين معجمة وكسر القاف ، لحكاية صوت الغراب . انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

(١١) طاق : بطاء مهملة وكسر القاف ، لحكاية صوت الضرب . انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

(١٢) أي : المزجي . قوله : " وفيه " أي : في هذا النوع .

(١٣) خاق باق : بإعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجِمَاع . انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

(١٤) قاشِ ماشِ : بكسر الشّينين المعجمتين لحكاية صوت القماش . انظر : الهمع ١٢٨/٥ .

[الظّرف والمجرور]

إذا اعتَمَدا كالوَصفِ رَفَعَا ما بعدَهما فاعلاً ، ثُمَّ قال الأكثرون بوجُوبِهِ ، وقومٌ راجحٌ ، ويجوزُ كونُهُ مبتدأً ، وقومٌ : الرَّاجحُ الابتدائيَّة ، وأَوْجَبَها السُّهيليّ [1] واختلفوا على الأوَّلِ : هل العاملُ الفِعلُ المحذوفُ ؟ أو هما نيابةً [2] عنه ، فإنْ لمْ يَعْتَمِدا فالابتدائيَّةُ وَاجِبَةٌ خِلافًا للأخفش [3] و الكوفيَّة .

[تعلّق الظّرف والمجرور]

مسألة : يجبُ تَعَلُّقُهما بِفِعلٍ أو شبهِهِ ، أو ما فيه رائحتُهُ ، ولو مُقَدَّرًا [4] ، وفي أحْرُفِ المعاني، ثالثُها : يتعلَّقُ به إنْ نابَ عن فعلٍ حُذِفَ [5] . ولا يتعلَّقُ زائدٌ [6] إلاَّ اللام المقوِّية ، وقولُ الحَوْفيّ [7] : إنَّ ﴿ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِينَ ﴾ [8] مُتَعَلِّقٌ وَهْمٌ ، ولا (لَعَلَّ) و(لَوْلا)، وحروفُ الاستثناء، قال الأخفش[9] وابن عصفور[10]: و(الكاف) .

ويجبُ حَذْفُهُ [11] إذا وَقَعا صِلَةً أو صِفَةً أو خبرًا أو حالاً أو مَثَلاً ، وجَوَّزَ ابن جنّي [12] إظْهارَ الخبرِ ، وابن يعيش [13] إنْ لمْ يُحْذَفْ ويُنْقَلْ إليه ضميرُهُ . وأنكر الكوفيَّة [14] وابن طاهر [15] وابن خروف [16] التَّقديرَ فيه ، ثُمَّ

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٣٢٥ .

(٢) أ : " نائبة " .

(٣) انظر : نتائج الفكر ٣٢٥ .

(٤) هـ : " ولو تقديرًا " .

(٥) أ : " محذوف " .

(٦) ب ، جـ ، و : " زائدًا " .

(٧) انظر : المغني ١٠٩/٢ . والحوفي هو علي بن إبراهيم بن سعيد ، أبو الحسن النحوي الحوفي المصري، صنَّف تصنيفًا كبيرًا في إعراب القرآن ، وعاش الحوفي إلى ما بعد الأربعمائة . انظر : إنباه الرواة ٢١٩/٢ – ٢٢٠ .

(٨) سورة التين ، آية ٨ .

(٩) انظر : المغني ١١١/٢ .

(١٠) انظر : المغني ١١١/٢ .

(١١) أي : ما يتعلقان به . انظر : الهمع ١٣٥/٥ .

(١٢) انظر : المغني ١١٦/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٣٨/١ .

(١٣) انظر : المغني ١١٦/١ .

(١٤) انظر : التصريح ٥٣٦/١ والمغني ٩٩/١ .

(١٥) انظر التصريح ٥٣٦/١ .

(١٦) انظر : المغني ٩٩/١ والتصريح ٥٣٦/١ .

عندَهم (١) بنصبِهِ الخِلافُ (٢) ، وعندَهما المبتدأُ ، ويُقَدَّرُ الكـونُ المطلـقُ إلاَّ لِـدَليلٍ ، ومُقَدَّمًا إلا لِمَانِعٍ (٣) . والمختارُ وِفاقًا لأهلِ البَيَانِ تَقْديرُهُ في البَسْمَلَةِ فِعْلاً مُؤخرًا مُناسِبًا لِمَا جُعِلَتْ مَبْدأً (٤) له ، وعليه : " باسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبي " (٥) ، / ٥١ أ / .

التَّنازع في العمل

إذا تَعلَّقَ عاملانِ فأكثرُ من الفِعْلِ وشبهه باسْمٍ عملَ فيه أحَدُهُما ، وقال الفرَّاء(٦): كِلاهُما إنْ اتَّفقا ، والأقربُ أحَقُّ عندَ البصريَّة (٧) ، فإنْ أُلْغِيَ الثَّاني رَافِعًا أضمِرَ فيه مُطَابِقًا (٨) ما لمْ تُؤدِّ إلـى مُخَالفةِ مُخْبِرٍ عنه فالإظْهَـارُ ، وجـوَّزَ الكوفيَّـة (٩) حَذْفَـهُ وإضْمَارَهُ مُؤخَّرًا مُطَابِقًا للمخبرِ عنه ، وقومٌ : إضْمَارَهُ مُقَدَّمًا ، وكذا غير رافعٍ اخْتيارًا في الأصَحِّ ، أو الأوَّل أُضْمِرَ (١٠) ، وقال الكسائي (١١) وهشام (١٢) والسُّهيلي (١٣) وابـن مضـاء (١٤) : يُحْـذَفُ ، وأبـو ذَرّ (١٥) : الأحْسَـنُ (١٦) إعمـالُ الأوَّلِ حينـئـذٍ ،

---

(١) أي : الكوفيّة . انظر : الهمع ١٣٥/٥ .

(٢) أي : كونهما مُخالفين للمبتدأ . انظر : الهمع ١٣٥/٥ .

(٣) أ : " مقدمًا لمانع " .

(٤) أ : " مبتدأ " .

(٥) حديث شريف . انظر : صحيح البخاري كتاب (الدعوات) باب (التعوذ والقراءة عند المنام) ٢٨٨/٣ وصحيح مسلم كتاب (الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) باب (ما يقول عند النوم وأخذ المضجع) ٢٥١ وسنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (ما يقال عند النوم) ٧٥٥ - ٧٥٦ وسنن الترمذي كتاب (الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) باب (منه) ٧٧٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ٢٠١/١ - ٢٠٢ وشرح الأشموني ٢٥٧/١ والتسهيل ٨٦ وشفاء العليل ٤٤٥/١ وشرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٧) انظر : شرح الأشموني ٤٥٥/١ وشرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ والإنصاف ٨٣/١ .

(٨) أي : للاسم في الإفراد والتذكير .

(٩) انظر : شرح الأشموني ٤٦٤/١ و شرح الكافية الشافية ٢٩٢/١ .

(١٠) د : " أو الأول أضمر الكسائي " .

(١١) انظر : التصريح ٤٤٠/٢ والارتشاف ٢١٤٣/٤ وشرح الأشموني ٤٥٧/١ وشرح التسهيل ١٧٤/٢ والمسائل الحلبيات ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(١٢) انظر : التصريح ٤٤٠/٢ والارتشاف ٢١٤٣/٤ والمساعد ٤٥٨/١ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢١٤٤/٤ والتصريح ٤٤٠/٢ .

(١٤) انظر : الرد على النحاة ٨٦ - ٨٧ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢١٤/٤ .

(١٦) كلمة : " الأحسن " ساقطة من ب .

والفرّاء (1) : لا تَصحُ المسألةُ إلا به ، وعنه (2) : يُقتَصَرُ على السَّمَاع ، وعنه : بِشَرْطِ تأخُّرِ الضَّميرِ . ويُحذَفُ الضَّميرُ غيرُ المرفوعِ مَا لمْ يُلْبِسْ ، وجَوَّزَ قـــومٌ إظْهَـــارَه اخْتِيـــارًا .

فإنْ كانَ (3) (ظَنَّ) أُضمِرَ قبلَ الذِّكرِ (4) ، أو مُؤخَّرًا (5) ، أو حُذِفَ ، أو أُتِــيَ به اسمًا ظَاهِرًا ، أقوالٌ . والمختارُ : إنْ وُجِدَتْ قَرِينةٌ حُذِفَ ، وإلاَّ جِــيءَ بــه اسْــمًا ظاهِرًا، ومَنَعَ ابــن الطّــراوة (6) الإضمارَ فــي (ظَــنَّ) مُطْلَقًا ، وتَوَقَّـــفَ أبـــو حَيَّـــان (7) .

والأصَحُّ لا تَنَازعَ في نحو : (ما قَامَ وقَعَدَ إلا زَيْدٌ) و :

... ...   كَفَاني ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المَالِ (8)

ومَنَعَهُ الجمهور في العاملِ المؤخَّرِ ، وغيرِ المتصرِّفِ ، وقيل (9) : يجوزُ فــي التَّعجّبِ ، وقيل (10) : بِشَرْطِ إعمالِ الثَّانــي . وابــن مالــك (11) : فــي التَّــأكيــدِ ،

---

(1) انظر : الارتشاف 2144/4 .

(2) أي : عن الفرّاء أيضًا ، انظر : الارتشاف 2144/4 .

(3) أي : العامل .

(4) نحو : " ظنَّاني إياه وظننت الزيدين قائمين " . انظر : الهمع 142/5 .

(5) نحو : " ظنَّاني وظننت الزيدين قائمين إياه " انظر : الهمع 142/5 .

(6) انظر : الارتشاف 2143/4 وشرح الجمل لابن عصفور 621/1 – 622 .

(7) انظر : الارتشاف 2143/4 .

(8) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

فَلَوْ أنَّ ما أسعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ

والبيت لامرىء القيس في ديوانه 122 والكتاب 131/1 والإنصاف 83/1 ومغنــي اللبيــب 490/1 ، 215/2 والأشباه والنظائر 273/5 وجمهرة الأمثال 305/1 والمنهل الصافي 172 وفرائد القلائد 290 والمنصف للشمنّي بتحقيق عبد الحميد محمد 1496 ، وبلا نسبة في المقتضب 76/4 وشرح الأشموني 451/1 ، 289/3 والمقرب 178 والخزانة 327/1 .

(9) وعليه المبرّد. انظر: المقتضب 184/4 ، وانظر أيضًا : التصريح 427/2 وشرح الأشموني 453/1 .

(10) قاله ابن مالك . انظر : التسهيل 86 وشفاء العليل 451/1 وشرح التسهيل 177/2 والمساعد 462/1 .

(11) أي : ومنعــه ابــن مالــك . انظــر : رأيــه فــي التــسهيل 86 وشــفاء العليــل 445/1 وشــرح التسهيل 164/2 – 165.

والجرمي [1] : فيما تعدَّدَ مفعولُهُ، وجوَّزَهُ بَعْضُهُم [2] في (لَعَلَّ) و(عَسَى) والمَصْدَرَ، وجوَّزَهُ [3] [السيرافي [4] في مصدرين ، ومَنَعَهُ الجمهور [5] ، وقال أبـو حيَّـان [6] : يَنْبَغي [7] أنْ يجوزَ فيما بمعنى الأمْرِ أو الخبرِ [8]] [9] .

ويَقَعُ [10] في كُلِّ مَعْمُولٍ إلاَّ المفعول له ، والتَّمييزِ ، وكَذَا الحال ، خِلافًا لابـن مُعْطٍ [10] / ٥١ ب / ومَنَعَهُ ابن خروف [11] فـي سَـبَبِيٍّ مَرْفـوعٍ ، وقـومٌ [12] فـي المضمرِ [13] .

[الاشتغال]

الاشتغالُ : هو أنْ يَتَقَدَّمَ اسمٌ ويَنْصِبَ ضَميرَهُ أو مُلابسَهُ جائزَ العملِ فيما قبلَه ، غير صِلَةٍ ، ولا شبهها ، ولا مُسْند لضميرِ السَّابق المتَّصل ، ولا تـالي اسْـتثناء [14] ، أو مُعلِّقٍ ، أو حَرْفٍ ناسخٍ ، أو (كَمْ) [15] ، أو واوِ الحالِ .

وفي الشَّرْطِ والجوابِ ، وتالي (لا) ، وتَنْفيسٍ خِلافٌ مَبْنِيٌّ على تَقَدُّمِ معمولِها ، وفي (إذا) الفجائيَّةِ ، و(لَيْتَما) خلاف إيلائهما [16] الفعلَ . والأصَحُّ مَنْعُهُ في مفصولٍ

---

(١) أي : ومنعه الجرمي . وانظر : رأيه في شرح الكافية للرضي ٢٠٩/١ والمساعد ٤٦٢/١ .

(٢) ب ، جـ ، و : " والجمهور في لعل وعسى " .

(٣) عبارة : " والمصدر وجوزه " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢١٥٣/٤ .

(٥) عبارة : " في مصدرين ومنعه الجمهور " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٦) انظر : الارتشاف ٢١٥٤/٤ .

(٧) كلمة : " ينبغي " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٨) ب ، جـ ، و : " والخبر " .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من هـ .

(١٠) أي : التنازع .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢١٥٣/٤ وشرح الأشموني ٤٦٤/١ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢١٤٠/٤ والمساعد ٤٥١/١ .

(١٢) أ ، د ، هـ : " وبعضهم " .

(١٣) عبارة : " ومنعه ابن خروف ... في المضمر " مثبتة في ب ، جـ ، د قبل ثلاثة أسطر ، بعد كلمـة : " مفعوله " .

(١٤) عبارة : " ولا مسند لضمير السابق " مكررة هنا بعد كلمة : " استثناء " في ب ، وذلـك بسبب انتقـال النظـر .

(١٥) عبارة : " أو كم " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٦) أ ، د ، هـ " إيلائها " .

بأجنبيٍّ ، وتالي أداةِ تحضيضٍ أو عَرْضٍ أو تَمَنٍّ بـ (ألا) ، ومَنَعَهُ [1] المازني [2] في (لَيْسَ) و(كانَ) ، وقومٌ في الجمعِ المكسَّرِ ، و المَصْدرِ ، ثالثُها : إنْ كانَ بَدَلاً من فعْلِهِ جازَ ، أو مُنْحلاً فَلا . ثُمَّ يجبُ نَصْبُ السَّابقِ إنْ تلا مَا يَخْتَصُّ بالفِعْلِ ، أو استفهامًا بغيرِ الهمزةِ ، ويُخْتَارُ إنْ وَلِيَهُ فِعْلُ طَلَبٍ خِلافًا لابن بابشاذ [3] في المرادِ العُمُـوم [4] . أو مَصْدَرٌ له ، أو وَلِيَ همزةَ استفهامٍ خلافًا للفرّاء [5] في (ظَنَّ) ولابن الطَّراوة [6] في الاستفهامِ الواقعِ على الاسمِ ، وللأخفش [7] في إلحاقِ سائرِ الأدواتِ وفي المفصولِ بغيرِ ظَرْفٍ أو حَرْفِ نَفْيٍ لا يَخْتَصُّ، وقيل : الرَّفْعُ أَرْجَحُ ، وثالثُها : سَوَاءٌ [8]، أو (حَيْثُ) ، أو عاطفًا [9] على فعليَّةٍ ، أو أَوْهَمَ الرَّفْعُ وَصْفًا مُخِلاً أو أُجِيبَ به استفهامٌ منصوبٌ ، أو مُضَافٌ إليه، قيل: أو وَلِيَهُ (لَمْ) أو (لَنْ) أو (لا) ، أو[10] تَقَدَّمَهُ فاعلٌ في المَعْنى .

ويستويان [11] في المعْطُوفِ على جُمْلَةٍ ذَاتِ وَجْهين [12] ، فإنْ خَلا مِنْ عائدٍ لها، فثالثُها : الأصَحُّ إنْ كانَ بالفاء صَحَّتْ المسألةُ ، والرّابع : أو الواو ، ويُرَجَّحُ الرَّفْعُ بالابتداء فيما عَدَا ذلكَ .

[ملابسة الضمير بنعت أو بيان أو نسق]

مسـألة : مُلابَسَةُ الضَّميرِ بِنَعْتٍ أو بَيَانٍ أو نَسَقٍ بالواوِ / ٥٢ أ / غير مُعَادٍ معه العاملُ ، قيل : أو (ثُمَّ) أو (أَوْ) [13] كهي بدونه . والنَّصْبُ هُنَا [14] قال

---

(١) أ ، د ، هـ : " ومنعه قوم " .

(٢) انظر : الارتشاف ٢١٦١/٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٠/١ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٤٣٢/١ .

(٤) أ : " في العموم " .

(٥) انظر : الارتشاف ٢١٦٧/٤ .

(٦) انظر : التصريح ٣٦٥/٢ وشرح الأشموني ٤٣٢/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن للأخفش ٣٦٨/١ ، وانظر أيضًا : التصريح ٣٦٨/٢ .

(٨) وهو مذهب ابن الباذش . انظر : التصريح ٣٦٨/٢ والارتشاف ٢١٦٨/٤ والهمع ١٥٥/٥ .

(٩) أي : أو ولي عاطفًا . انظر : الهمع ١٥٥/٥ .

(١٠) الحرف : " أو " ساقط من أ .

(١١) أي : النصب والرفع .

(١٢) أي : اسمية الصدر فعلية العجز ، فالنصب عطفًا على العجز ، والرفع عطفًا على الصدر . انظر : الهمع ١٥٦/٥ – ١٥٧ .

(١٣) ب : " أو واو " .

(١٤) أي : في باب الاشتغال . انظر : الهمع ١٥٨/٥ .

الجمهور : بِفِعْلٍ وَاجِبِ الإضمارِ من لَفْظِ الظَّاهِرِ أو مَعْنَاهُ مُقَــدَّمًا خِلافًــا للبيــانيِّن ، والكسائي [1] : بالظَّاهِرِ غير عاملٍ في المضمرِ [2] ، والفرَّاء [3] : عاملٌ فيهما ، وجَوَّزَ قومٌ جَرَّ السَّابِق [4] بما جَرَّ الضَّميرَ ، ويَجُوزُ [5] رَفْعُــهُ بإضْــمارِ (كــانَ) أو فِعْــلِ للمجهولِ ، خِــلافًا لابــنِ العريــفِ [6] ، لا بِمُطَــاوِعٍ خِلافًــا لابــنِ مــــالك [7] ، واختُلِفَ[8] : هلْ شَرْطُ الاشْتِغالِ أنْ [9] يَنْتَصِبَ الضَّميرُ والسَّابِقُ من جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ؟

[خــاتمة]

خــاتمة : الاشْتِغالُ في الرَّفْعِ كالنَّصْبِ ، [فيجبُ الابتــداءُ فــي (زيد قام) ، خِلافًا لابنِ العريف [10]] [11] ، ويُرَجَّحُ في (خَرَجْتُ [12] فإذا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عمرو) . وتجبُ الفاعليَّةُ في (إنْ زيدٌ قَامَ) ، و(لوْ غيرك قالهــا) [13] خِلافًــا للأخفــش [14] ، وتُرَجَّحُ في (أَزَيْدٌ قامَ) خِلافًا للجرميّ [15]، ويستويان [16] في (أَزَيْدٌ قامَ وعمرو قَعَدَ) ،

---

(١) انظر : الارتشاف ٢١٧١/٤ والتصريح ٣٥٢/٢ .

(٢) أ ، د : " في الضمير " .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٥٥/٢ ، وانظر أيضًا : التصريح ٣٥٢/٢ والارتشاف ٢١٧١/٤ .

(٤) هـ : " خبرية السابق " .

(٥) ب : " ولا يمتنع " .

(٦) انظر : الارتشاف ٢١٧٣/٤ . وابن العريف هو الحسين بن الوليد بن نصر ، أبو القاسم بن العريف النحوي، أخذ عن ابن القوطية ، له كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر النّحاس في مسائل ذكرها في كتاب الكافي . انظر : بغية الوعاة ٥٤٢/١ – ٥٤٣ وجذوة المقتبس ١٨٢ – ١٨٣ .

(٧) انظر : التسهيل ٨٠ وشفاء العليل ٤٢٦/١ وشرح التسهيل ١٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٨٠/١ .

(٨) انظر هذا الخلاف في الهمع ١٥٩/٥ – ١٦٠ والارتشاف ٢١٧٥/٤ .

(٩) الحرف : " أن " ساقط من أ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢١٧٦/٤ . والتصريح ٢٩١/١ .

(١١) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(١٢) يوجد هنا سقط من(د) نحو صفحتين من قوله قبل قليل : " إعمال الأول حينئذٍ " إلى قوله : " ويرجح في خرجت " .

(١٣) جملة : " ولو غيرك قالها " . ساقطة من أ ، هـ ، د ، و . وفي ب : " وعمرو غيرك قالها " .

(١٤) انظر : الارتشاف ٢١٧٦/٤ والمساعد ٤٢٤/١ .

(١٥) انظر : الارتشاف ٢١٧٦/٤ وشرح الكافية للرضي ٤٤٥/١ .

(١٦) أي : الابتداء والفاعلية .

وجَوَّزَ قومٌ : نَصْبَ نحو [1] : (أَزَيْدًا [2] ذُهِبَ به) على إسْنَادِ (ذُهِـبَ) للمـصْدَرِ .
وشَرْطُ المشغولِ عنه [3] قَبُولُ الإضْمَارِ ، فلا يَصحُّ عن حَالٍ وتمييزٍ ، ومَصْدَرٍ مُؤَكِّدٍ ، ومَجْرُورٍ بِمَا لا يَجُرُّ المضْمرَ .

(1) كلمة : " نحو " مُدرجة في ب دون باقي النسخ .
(2) هـ : " زيد " .
(3) أ : " فيه " .

الكتاب الخامس

في التَّوابع وعوارض التَّراكيب [1]

التَّوابعُ : نَعْتٌ وعَطْفُ بَيَانٍ وتَوكِيدٌ وبَدَلٌ وعَطْفُ نَسَقٍ ، وإذا اجْتَمَعَتْ رُتِّبَتْ كذلك ، وقَدَّمَ قومٌ التَّأكيدَ على النَّعْتِ ، وينبغي تَقديمُ البيانِ . وتَتْبَعُ [2] المتبوعَ في الإعْرابِ ، ثُمَّ قال المبرِّد [3] وابن السَّرَّاج [4] وابن كَيْسَان [5] : العاملُ في الثَّلاثةِ الأُوَلِ[6] عاملُهُ [7] ، وعُزِيَ للجمهورِ [8] ، وقال الخليل [9] وسيبويه [10] والأخفش [11] الجرمي [12] : التَّبعيَّةُ ، فقيل : من حيثُ المعنى ، وقيل : من حيثُ الإعرابِ ، ولو اختلفتْ جِهتُه ، وقيل : بِشَرْطِ اتِّحادِها [13] .

والأكثرُ أنَّ العاملَ في البَدَلِ مُقَدَّرٌ بلفظِ الأوَّلِ ، وقيل : هو نيابةٌ عنه ، وقيل : أصالة ، وفي النَّسَقِ : الأوَّلُ بِوَاسطةِ / ٥٢ ب / الحَرْفِ ، وقيل : مُقَدَّرٌ ، وقيل : الحرفُ ، [وثمرةُ الخِلافِ في الوَقْفِ على المتبوعِ] [14] ولو قيل : العاملُ في الكُلِّ المتبوعُ لَكَانَ له [15] شَوَاهِدُ .

ويجوزُ فَصْلُها [16] من المتبوعِ بغيرِ مُبَايِنٍ مَحْضٍ ، لا نَعْتٍ مُبْهَمٍ ، ونحوه ، ولا

---

(١) ب ، جـ : " التركيب " .

(٢) أي : التوابع كلها . انظر : الهمع ١٦٦/٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٣١٥/٤ .

(٤) انظر : الأصول ٢٣/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٩٢٦/٤ والمساعد ٤١٥/٢ .

(٦) أي : البيان والنعت والتوكيد .

(٧) أي : عامل المتبوع ، ينْصَبُّ عليها انصبابة واحدةً . انظر : الهمع ١٦٦/٥ .

(٨) انظر : التصريح ٤٦٢/٣ والارتشاف ١٩٢٦/٤ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٩٢٥/٤ والتصريح ٤٦٢/٣ .

(١٠) انظر : الكتاب ٤٨٨/١ .

(١١) انظر : التصريح ٤٦٢/٣ وشرح الكافية للرضي ٤/٣ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٢٥/٤ .

(١٣) أ : " اتحادهما " ، والصواب ما أثبتناه استنادا على باقي النسخ والشرح . والمقصود : اتحاد جهة الإعراب أي : بأنْ تكون العوامل من جنس واحد ، ولا تكون مختلفة . انظر : الهمع ١٦٦/٥ .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من د .

(١٥) د : " لكاله " .

(١٦) أي : التوابع .

التوكيد بـ (إمّا) على الأصحّ ، ولا يَقدّمُ مَعْمُولُها [1] خلافًا للكوفيّة .

[النّعت]

النَّعتُ : تابعٌ مُكمِّلٌ لمتبوعهِ لِدلالَتِهِ على مَعْنىً فيه أو في [2] مُتَعلّقٍ بـــه [3] .
ويَرِدُ مَدْحًا وذَمًّا وتَرَحُّمًا وتَوْضيحًا وتَخْصيصًا وتَوكيدًا ، وغيرَ ذلك .

ويُوَافِقُ متبوعَهُ تَعْريفًا وتنكيرًا ، وشرط الجمهور أنْ لا يكونَ أعْرَفَ ، وجوّزَ [4] الكوفيّةُ التّخالُفَ في المدحِ والذّمّ ، والأخفش [5] : وَصْفَ النَّكرةِ بالمَعْرِفــةِ [6] إذا تَخَصّصَتْ ، وقومٌ : عَكْسَهُ مُطْلقًا ، وابن الطَّرُوة [7] : إذا كـانَ الوَصْـفُ خاصًّـا بالموصُوفِ . وهو [8] في [9] الإفرادِ والتّذكيرِ وفرعهما [10] كما مَرَّ في الصّفة [11] .

ويكونُ [12] جملةً كالصِّلَةِ ، وحَذْفُ عائدِهَا كثيرٌ ، وفي نيابــةِ (ألْ) عنــه [13] خُلْفٌ ، ولا يدخلُها الواوُ خِلافًا للزّمخشري [14] ، وإنّما يُنْعَتُ بها نكرةٌ ، قيـل : أو ذو (ألْ) الجنسيّةِ ، ومُفردًا مُشتقًّا ، أو جاريًا مُجراه باطّرادٍ كأسْماء النّسَبِ والإشـارةِ ، والموصولِ المبْدُوء بهمزةٍ ، و(ذُو) الطّائيّة ، و(رَجُل) بمعنى : (كامل) ، ومُضَافًا لِصِدْقٍ ، و(سُوء) بمعنى : (صَالح) و(طَالح) ، وكُلٍّ ، وأيٍّ ، وجِدٍّ ، وحقٍّ ، وذي المعرفةِ [15] مُضَافات كـ (كلّ) [16] ، وغير مُطّرِدٍ كثيرًا كالعددِ ، ومَصْدَرِ الثُّلاثــيّ

---

(١) أي : معمول التوابع على المتبوع . انظر : الهمع ١٧٠/٥ .

(٢) ب : " وفي " .

(٣) أ : " متعلقه " .

(٤) د : " وجواز " . وانظر رأي الكوفيين في الارتشاف ١٩٠٨/٤ والمساعد ٤٠٢/٢ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٣١٧/٢ والارتشاف ١٩٠٨/٤ والمساعد ٤٠٢/٢ .

(٦) د : " والمعرفة " .

(٧) انظر : الارتشاف ١٩٠٩/٤ وشرح الأشموني ٣١٨/٢ والمساعد ٤٠٢/٢ .

(٨) أي : النعت .

(٩) الحرف : " في " ساقط من ب .

(١٠) هـ : " وفروعها " . ويقصد بذلك التثنية والجمع والتأنيث . انظر : الهمع ١٧٣/٥ .

(١١) أي : كما مرّ في مبحث إعمال الصفة المشبهة .

(١٢) أي : النعت .

(١٣) عبارة : " عنه " ساقط من ب .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٩١٥/٤ .

(١٥) هـ : " الحرية " ، وفي (و) : " المعربة " .

(١٦) عبارة : " ككل " ساقطة من ب ، جـ ، و .

بتقديرِ مُضَافٍ ، وقال الكوفيَّة بتأويلِهِ بمشتقٍّ ، وقليلاً [1] كمَصْدَرِ غيرِهِ ، وكالمقدارِ [2] ، وجِنْسِ ما صُنِعَ [3] منه ، وأعْيَانٍ مؤوَّلةٍ .

وسُمِعَ : بِما شِئْتَ [4] من كَذَا لِنَكِرةٍ ، والأصحُّ أنَّ (مَا) فيه شـرْطيَّةٌ جَوَابُهـا مَحْذُوفٌ ، والتَزَمَ يونس رَفْعَ متلوِّ النَّكرة / ٥٣ أ / مُضَافًا رافعًا لأجنبـيٍّ مُـستَقْبلاً ، ونصبه حالاً ، وعيسى [5] : رَفْعَ العِلاجِ مُطْلَقًا ، ونَصْبَ [6] غيرِهِ حـالاً ، وإتْبَاعَـهُ مُسْتَقبلاً ، والفرَّاء [7] : نَصْبَ العِلاجِ حالاً ، وإتْبَاعَ غيرِهِ ، وجَوَّزَ سيبويهِ الكُلَّ مُطْلَقًا ، واتَّفقوا على إتْبَاعِ المنوَّنِ ، وجَرَى المَنُوبُ كالمشتقِّ دُونَ ما عَدَاهُ إلاَّ شذوذًا [8] .

[لا يُنْعتُ الضَّمير ولا يُنْعتُ به]

مســألة : لا يُنْعَتُ المضمرُ ولا به ، وجَوَّزَ الكسائي [9] نعْتَ الغائبِ لمدحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ ، وقيل [10] : إذا تَقَدَّمَ المُظْهَرُ ، وكَذَا كُلّ مُتوغِّلٍ في البِنَاء ، غير مـا مَـرَّ ، والمصدر للطَّلَبِ ، قال الكوفيَّة [11] والزَّجَّاج [12] والسُّهيلي [13] : ومنه [14] الإشارةُ .

ولا يُنْعَتُ عندَ المُجَوِّزِ [15] إلا بِذِي (أَلْ)، فإنْ كانَ مُشْتَقًّا ضَعُفَ، ويُنْعَتُ فقط[16]

---

(١) ب : " أو قليلاً " .

(٢) أ ، جـ ، هـ : " والمقدار " .

(٣) ب : " مانع " ، ج ، ب : " ما منع " .

(٤) أ : " ما شئت " .

(٥) قال أبو حيان : " وعيسى بن عمر فيما قاله الصفار البطليوسي : يلزمُ الرفعُ في العلاجِ مطلقًـا ، وقـع نحو: مَرَرْتُ برجلٍ ضارِبُهُ رَجُلٌ ، أو لـم يقـع نحـو : سَـأَمُرُّ برجـلٍ ضـارِبُه رَجُـلٌ " . انظـر : الارتشاف ١٩١٠/٤ .

(٦) كلمة : " نصب " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٧) انظر : الارتشاف ١٩١٠/٤ .

(٨) يوجد سقط في هـ نحو اثني عشر سطرًا ، من قوله : " وفي نيابة أل " إلى قوله : " إلا شذوذًا " .

(٩) انظر : الارتشاف ١٩٣١/٤ وشرح الأشموني ٣٣٣/٢ والمساعد ٤٢٠/٢ .

(١٠) قاله الكسائي . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٤٧١/١ والهمع ١٧٦/٥ - ١٧٧ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٩٣٣/٤ وشفاء العليل ٧٥٨/٢ .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٩٣٣/٤ وشفاء العليل ٧٥٨/٢ .

(١٣) انظر : نتائج الفكر ١٦٨ .

(١٤) أي : ممَّا لا يُنعت ولا ينعت به . انظر : الهمع ١٧٧/٥ .

(١٥) هـ : " الجمهور " .

(١٦) أي : أنَّ العَلَمَ يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به ؛ لأنَّهُ ليس وَصفًا ولا تأويلاً . انظر : الهمع ١٧٨/٥ .

العَلَمُ ، والأجْناسُ ، وعَكْسُهُ [1] (أيّ) ، وما مَرَّ [2] .

ومنه ما لا يَقَعُ إلاّ تابعًا كـ (خالِـدٍ تالِـدٍ) ، و(حَـسَنٍ بَـسَنٍ) ، قيـل : والموصُولُ ، قيل [3] : والوَصْفُ ، وثالثُها : يُوْصَفُ إنْ دَلَّ على جُمُـودِهِ دَليـلٌ [4] ، ورابعُها : إنْ لمْ يَعْمَلْ .

[إتباع النّعت وقطعه ، وتعاطف المنعوت]

مسـألة : يُفَرَّقُ نعتُ [5] غيرِ الوَاحِدِ بالواوِ [6] إنْ اختلَـفَ وإلاّ جُمِـعَ وغُلِّـبَ التّذكيرُ والعقْلُ وُجُوبًا عندَ الشُّمولِ ، واختيارًا عندَ التَّفصيلِ . فإنْ تَعَدَّدَ العامِـلُ وَجَـبَ القَطْعُ إلى الرَّفْعِ ، أو النَّصبِ بفِعْلٍ لائقٍ وَاجِبِ الإضمارِ في غيرِ تخصيصٍ ، وجَـوَّزَ قومٌ [7] الإتْبَاعَ إذَا اتَّحَدَ العَمَلُ ، لا جِنْسُ العاملِ ، وتَقَارَبَ المعنى ، و الكـسائي [8] إذَا تَقَارَبَ المعنى ، وإنْ اختَلفا ، فإنْ اتَّحَدا [9] جازَ [10] عندَ الجمهورِ ، وإنْ كانَ العامِـلُ وَاحِـدًا جازَا [11] إنْ لمْ يَخْتَلِفِ العَمَلُ ، ويجوزان [12] [في نَعتٍ غيرِ مُبْهمٍ إنْ لَمْ يكنْ مُلتزمًا] [13] ولا مُؤكِّدًا ، قال يونس [14] : ولا تَرَحُّمًا ، فإنْ كانَ لنكرةٍ شُرِطَ تَقَدُّمُ آخرِ / ٥٣ ب / اختيارًا لا كونُهُ [15] لغيرِ مَدْحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ في الأصَحِّ .

وإنْ كَثُرَتْ نُعُوتُ مَعلُومٍ أو مُنَزَّلٍ مَنزِلَتَهُ أُتْبِعَتْ أو قُطِعَتْ أو بعضُـها بِشَـرْطِ

---

(١) أي : لنّ (أيّ) يُنعتُ به ولا يُنعتُ . انظر : الهمع ١٧٨/٥ .

(٢) أي : من (كل) و(جدّ) و(حقّ) . انظر : الهمع ١٧٨/٥

(٣) قاله ابن جنّي . انظر : الهمع ١٧٩/٥ والارتشاف ١٩٣٢/٤ .

(٤) أ : " لا دليل " .

(٥) ب : " ينعت " .

(٦) عبارة : " بالواو " ساقطة من د .

(٧) هذا رأي الأخفش والجرمي . انظر : التصريح ٤٩٠/٣ والارتشاف ١٩٢٣/٤ والمساعد ٤١٥/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ١٩٢٣/٤ والتصريح ٤٨٩/٣ .

(٩) أي : العاملان جنسًا وعملاً . انظر : الهمع ١٨١/٥ .

(١٠) أي : الإتباع .

(١١) أي : الإتباع والقطع . انظر : الهمع ١٨١/٥ .

(١٢) ب ، هـ : " ويجوز " .

(١٣) ما بين المعكوفين ساقط من ب .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٩٢٧/٤ .

(١٥) ب : " لا لكونه " .

تقديمِ المُتْبَعِ في الأصحِّ . ويجوزُ تَعاطُفُهما [1] لاختلافِ المعاني ، ويَحْسُنُ لِتباعُدِهما ، ويَلِي [2] (أمّا) أو (لا) فَيَجِبُ تكرارُهما بالواوِ ، وقيل : لا يَجِبُ [3] تكرارُ (لا) .

وإذا وُصِفَ بِمُفْرَدٍ وظَرْفٍ وجملةٍ فالأَوْلَى ترتيبُها هكذا ، وأوْجَبَهُ ابن عصفور[4] اختيارًا ، وقَدَّمَ ابن جنّي [5] الصِّفةَ غير الرَّافعةِ عليها [6] ، وبعضُهم الفعليَّةَ على الاسميَّة .

[تقديم النّعت وحذف المنعوت وحذف النّعت]

مسألة : لا يَتَقَدَّمُ النَّعتُ، خِلافًا لِبَعضِهم في غيرِ مُفْرَدٍ تَقَدَّمَ [7] أَحَدُ متبوعيه[8] . ويُحْذَفُ المنعوتُ لِقَرِينةٍ ، ويُقامُ نَعتُهُ مقامَهُ إنْ لَمْ يكنْ ظَرْفًا أو جملةً ، أو كانَ هما [9] والمنعوتُ بعض ما قبلَهُ من مجرورٍ بـ (مِنْ) ، قال ابن مالك [10] : أو (في) ، وإلا فَضَرورة [11] . ويَقِلُّ حَذْفُ النَّعتِ .

[عطف البيان]

عَطْفُ البيانِ : هو الجاري مجرى النَّعتِ تَوْضيحًا وتخصيصًا ، قيل : وتوكيدًا ، لكنْ يجبُ جُمُودُه ، لا كونُهُ أخَصَّ من المتبوعِ ، أو غيرَ أخَصَّ في الأصحِّ [12] . ويُوافِقُهُ [13] في الإفرادِ والتَّذكيرِ والتَّنكيرِ وفُرُوعِها، ومَنَعَ البصريَّة [14] جَرَيانَهُ على

---

(١) أي : النعوت .

(٢) أي : النعت .

(٣) هـ : " إنّما يجب " .

(٤) انظر : الهمع ١٨٥/٥ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٩٣٠/٤ والمساعد ٤١٨/٢ .

(٦) أي : على الرافعة .

(٧) هـ : " ويقدّم " .

(٨) ب : " متبوعه " وذلك مثل : (قام زيد العاقلان وعمرو) . انظر : الهمع ١٨٥/٥ .

(٩) ب ، جـ ، هـ ، و : " أو كأنّهما " ، وفي أ : " أو كافهما " ، وفي د : " أو كانتا " . والمقصود بـ (هما) : الظّرف أو الجملة . انظر : الهمع ١٨٦/٥ .

(١٠) انظر : التسهيل ١٧٠ وشفاء العليل ٧٥٩/٢ - ٧٦٠ وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ .

(١١) د : " وضرورة " .

(١٢) عبارة : " في الأصح " ساقطة من أ ، هـ .

(١٣) أي : متبوعه .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٩٤٣/٤ وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ والمساعد ٤٢٣/٢ .

النَّكِرةَ [١] ، وجَوَّزَ الزَّمخشري [٢] تخالُفَهما ، وخَصَّهُ بَعْضُهم بالعَلَمِ ، ولا يكونُ مُضمَرًا وِفاقًا ، ولا تابعًا له على الصَّحيحِ [٣] ولا جملةً ، ولا تابعًا لها .

ويَصلُحُ بدلاً إلا إذا أُفرِدَ تابعًا لمُنادَى أو جُرَّ متبوعُهُ بما لا يَصلُحُ إضافتُهُ إليه ، قيل : ويَتَعيَّنُ للبَدَليَّةِ إذا كانَ بلفظِ [٤] الأوّلِ .

[التَّوكيد]

[التوكيد المعنوي]

التَّوكيدُ / ٥٤ أ / هو قسمان ، الأوَّلُ : مَعْنَويٌّ ، فمنه لِرَفْعِ [٥] تَوَهُّمِ المجازِ [٦] (النَّفْس والعَيْن) مُضَافين لِضَميرِ المؤكَّدِ المُطَابِق ، فإنْ أُكِّـدا [٧] مُثَنًّـى فجمعُهمـا [٨] أَفْصَحُ من الإفرادِ ، وجَوَّزَ ابن مالك [٩] وولَدُهُ [١٠] تثنيتَهما ، ومَنَعَ أبو حَيَّان [١١] ، ولا يُؤكِّدان غالبًا ضَميرَ رَفْعٍ مُتَّصلاً [١٢] إلا بِفاصلٍ مَّا [١٣] ، ويجوزُ جَرُّهما بالباءِ الزَّائدةِ .

وللشمولِ في المُثَنَّى : (كلا وكلتا) ، وفي غيرِهِ : (كُـلّ وجميـع وعامَّـة) مُضَافة [١٤] إلـى الضَّميرِ ، و(أَجْمَع وأكْتَع وأَبْصَع وأبْتَع) ، ومـن ثَـمَّ لَـمْ يُؤكَّـدْ

---

(١) د : " التنكير " .

(٢) انظر : الكشاف ٥٨٦/١ . وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٤٣/٤ .

(٣) هـ : " على الأصح " .

(٤) د : " لفظ " .

(٥) أ ، د ، هـ : " لدفع " بالدال ، والصواب ما أثبتناه من باقي النسخ ؛ لإجماع كتب النحو عليه . انظر : شرح الأشموني ٣٣٤/٢ والتصريح ٥٠٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٢٣/١ .

(٦) من حذف المضاف أو غيره أو السهو أو النسيان . انظر : الهمع ١٩٧/٥ .

(٧) ب ، ج ، و : " أكد " .

(٨) د : " تجمعهما " بالتاء .

(٩) قال ابن مالك : والمؤكِّد النفس أو العين أو هما معًا ، بإفراد مع المفرد ، نحو : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ويجمع مع المثنى والمجموع نحو : جاء الزيدان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم . انظر : شرح التسهيل ٢٨٩/٣ .

(١٠) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٥٠١ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٩٤٧/٤ .

(١٢) هـ : " متصل " .

(١٣) " ما " ساقطة من ب ، و .

(١٤) أ ، هـ : " مضافات " .

بالأولَين [1] ما لا يَصلُحُ مَوضِعَه [2] (واحدٌ) [3] ، خلافًا للجمهور ، ولا بالبواقي [4] غير ذي أجزاء [5] ولو حُكمًا ، وأنكرَ المبرّد [6] : (عامّة) ، وجوّزَ الكوفيّة[7] والزمخشري [8] الاستغناءَ بنيّةِ الإضافةِ في (كُلّ) ، وابن مالك [9] إضافتَها إلى ظاهرٍ مِثْلِ المؤكَّدِ ، ويَتبَعُ (كلُّها) جَمْعَاءُ ، و(كلُّهُم) أجْمَعُونَ ، و(كلُّهُنَّ) جُمَعُ ، وكذا البواقي [10] ، ويجبُ ترتيبُها إذا اجْتَمَعتْ [11] ، وتقديمُ النَّفْسِ على العَيْنِ في الأصَحّ ، وثالثُها [12] : لا يجبُ فيما بعدَ [13] (أجْمَع) ، والجمهورُ : لا يُؤكَّدُ بها دُونَهُ[14] ، ولا بِهِ [15] دُوْنَ (كُلّ) اختيارًا ، والمختارُ وِفاقًا لأبي حيّان [16] جَوازُهُ .

وهي [17] مَعارفُ ، فقيل : بنيّةِ الإضافةِ ، وقيل : بالعَلَميّةِ ، ومِن ثَمَّ لَمْ تُصرَفْ ، ولمْ تُنْصَبْ حالاً على الأصَحّ .

ولا يتّحِدُ توكيدُ مُتَعَاطِفَيْنِ مَا لمْ يَتّحِدْ عاملُهما مَعْنىً [18] ، ولا تُوكَّدُ نكرةٌ ،

---

(1) أ ، هـ : " لم يؤكد بكلا وكلتا " .

(2) ب : " بوضعه " .

(3) فلا يُقال : (اختصم الرجلان كلاهما) إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التوكيد لدفعه . انظر : الهمع ١٩٨/٥ .

(4) أي : " كل " وما بعده . انظر : الهمع ١٩٩/٥ .

(5) د : " جزاء " .

(6) انظر : شرح الأشموني ٣٣٨/٢ والتصريح ٥١٦/٣ .

(7) انظر : الارتشاف ١٩٥٠/٤ .

(8) انظر : الكشاف ٣٥٢/٥ ، وانظر أيضًا : التسهيل ١٦٤ وشفاء العليل ٧٣٧/٢ وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ والمساعد ٣٨٨/٢ .

(9) انظر : التسهيل ١٦٤ وشفاء العليل ٧٣٧/٢ وشرح التسهيل ٢٩٢/٣ والمساعد ٣٨٧/٢ .

(10) أي : كتعاء وأكتعون وكتع ، وكذا في أبصع وأبتع . انظر : الهمع ٢٠١/٥ .

(11) بأنْ يُقال : كلّه أجمع أكتع أبصع أبتع . انظر : الهمع ٢٠١/٥ .

(12) وهو رأي ابن عصفور . انظر : المقرب ٢٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١ ، انظر أيضًا : الهمع ٢٠١/٥ والارتشاف ١٩٥٢/٤ .

(13) هـ : " فيما معه " .

(14) أي : لا يُؤكد بأكتع وما بعده دون أجمع ؛ لأنّها توابع . انظر : الهمع ٢٠١/٥ .

(15) أي : بأجمع .

(16) انظر : الارتشاف ١٩٥٢/٤ .

(17) ب ، جـ ، و : " والأصح أنها معارف " ، والمقصود هنا : أجمع وأخواته .

(18) فلا يُقال : مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما . انظر : الهمع ٢٠٤/٥ .

وثالثُها (١) : يجوزُ إنْ كانتْ مَحْدودةً ، وفي توكيدِ محذوفٍ خلافٌ (٢) ، ولا يَجُوزُ تَعاطُفُهما (٣) خلافًا لابنِ الطَّراوةِ (٤) .

[التوكيد اللفظي]

الثَّاني : لفظيٌّ بإعادَةِ / ٥٤ ب / اللَّفظِ أو مُرادِفِهِ مُفْرَدًا أو مُرَكَّبًا ، ولوْ ثلاثًا ، فإنْ كانَ المؤكَّدُ ضميرًا مُتَّصِلاً أو حَرْفًا غيرَ جَوَابٍ لم يُعَدْ اخْتِيارًا إلا مَعَ ما دَخَلَ عليه، أو بِفَاصِلٍ ما خِلافًا للزمخشري (٥) . والأجْوَدُ مَعَ الظَّاهِرِ المجرورِ إعادَةُ الجارِّ ، ومعَ الجملةِ الفَصْلُ بـ (ثُمَّ) إذْ لا لَبْسَ ، ويُؤكَّدُ بالمضمرِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ كُلُّ مُتَّصِلٍ ، وجَوَّزَ بعضُهم تأكِيدَ المنفصلِ بالإشارةِ .

[البدل]

البَدَلُ : هو التَّابعُ المقصُودُ بالحُكْمِ بِلا وَاسِطَةٍ ، وهو بَدَلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ ، وبَعْضٍ(٦) ، واشْتِمالٍ ، ورَجَّعَهُمَا السُّهيلي (٧) إلى الأوَّلِ ، وشَرْطُهما صِحَّةُ الاسْتِغناءِ بالمُبْدَلِ منه ، وكَذَا عَوْدُ ضَمِيرٍ منهما (٨) على الصَّحيحِ (٩) ، وفي (١٠) المُشْتَمِلِ : هَلْ هو الأوَّلُ أو الثَّاني أو العاملُ ؟ خِلافٌ (١١) . وبَدَلُ البَدَاءِ (١٢) : وهو ما لا تَنَاسُبَ بينَهُ وبينَ الأوَّلِ . والغَلَطُ : وهو مَا ذُكِرَ فيه الأوَّلُ من غيرِ قَصْدٍ ، وأنكرَهما (١٣) قومٌ ، وجَوَّزَ بَعْضُ القدماءِ وُقُوعَ الغَلَطِ في غيرِ الشِّعْرِ (١٤) لِوُقُوعِهِ غالبًا عن تَرَوٍّ ، والمختارُ

---

(١) وهو رأي الأخفش والكوفيين . انظر : التسهيل ١٦٥ وشرح التسهيل ٣/٢٩٦ والارتشاف ٤/١٩٥٣ والمساعد ٢/٣٩٢ .

(٢) انظر : تفصيل هذا الخلاف في الهمع ٥/٢٠٥ والارتشاف ٤/١٩٥٣ .

(٣) أي : عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه وعينه . انظر : الهمع ٥/٢٠٦ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/١٩٥٤ وشرح الأشموني ٢/٣٤٠ .

(٥) انظر : المفصل ١٤٦ وشفاء العليل ٢/٧٤٤ .

(٦) كلمة : " بعض " ساقطة من د .

(٧) انظر : نتائج الفكر ٢٣٩ .

(٨) أي : على المبدل منه ملفوظًا أو مقدرًا . انظر : الهمع ٥/٢١٣ .

(٩) هـ : " على الأصح " .

(١٠) ب ، جـ ، د : " ومن " .

(١١) انظر : تفصيل هذا الخلاف في الهمع ٥/٢١٢ – ٢١٤ والارتشاف٤/١٩٦٨ وشرح الأشموني ٣/٦ .

(١٢) ويُسمَّى : بدل الإضراب . انظر : الهمع ٥/٢١٤ .

(١٣) أي : بدل البداء والغلط .

(١٤) أ : " في غير الشعر لا في الشعر " وقد تكون هذه الزيادة من عمل الناسخ .

خلافًا للجمهور إثباتَ بَدَلِ الكُلِّ من البَعْضِ ، نحو : ﴿ يَدْخُلُونَ الجنَّةَ ﴾ [1] ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ [2] .

ولا يجبُ مُوَافقَةُ البَدَلِ في التَّعريفِ والإظْهَارِ وضِدّهما ، لكنْ إنَّما يُبْدَلُ الظَّاهِرُ من ضَميرِ الحَاضِرِ إنْ أفادَ إحَاطَةً أو بَعْضًا أو اشْتمالاً ، وإلاَّ فلا / ٥٥ أ / وثالثُها [3] : يَجُوزُ في الاستثناء .

ومَنَعَ أهْلُ الكوفةِ وبغدادَ [4] بَدَلَ النَّكرةِ من المعرفةِ ما لمْ تُوْصَفْ ، زادَ أهْلُ بغدادَ : أو تكنْ [5] من لَفْظِ الأوَّلِ ، وأبو حَيَّان [6] وقومٌ بَدَلَ المضمَرِ [7] من مِثْلِهِ بَدَلَ بَعْضٍ ، أو اشْتِمالٍ ، قال الكوفيَّة : أو كُلَّ مَنْصُوبًا ، وابن مالك [8] المضمر من الظَّاهِرِ بَدَلَ كُلٍّ ، وفي البَعْضِ والاشْتمالِ خُلْفٌ .

والمُبْدَلُ [9] من شَرْطٍ أو اسْتِفهامٍ يَقْتَرِنُ بأداتِهِ ، ويُبْدَلُ الفِعْلُ من الفِعْلِ بَدَلَ كُلٍّ ، لا بَعْضٍ ، وفي الاشْتمالِ خُلْفٌ ، والجملةُ من الجملةِ : قال ابن جنِّي [10] والزمخشري [11] وابن مالك [12] : ومن المفرد .

ولا يَتَقَدَّمُ بَدَلُ الكُلِّ ، وفي حَذْفِ المُبْدَلِ منه رأيان [13] ، ويجوزُ القَطْعُ فيما فُصِّلَ به جَمْعٌ أو عَدَدٌ ، وكَذَا غيره ، [وقيل : يَقْبُحُ ما لمْ يَطُلِ الكلامُ] [14] .

* * *

(١) سورة مريم ، آية ٦٠ .

(٢) سورة مريم ، آية ٦١ .

(٣) وهو رأي قطرب . انظر : شرح الأشموني ٨/٣ والارتشاف ١٩٦٥/٤ .

(٤) انظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل ٣٣١/٣ . قال أبو حيّان : ونَسَبَ بعضُ أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة . انظر : الارتشاف ١٩٦٢/٤ .

(٥) ب ، جـ ، د ، و : " أو تكون " .

(٦) انظر : الارتشاف ١٩٦٣/٤ .

(٧) أ ، هـ : " الضمير " .

(٨) انظر : التسهيل ١٧٢ وشفاء العليل ٧٦٨/٢ وشرح التسهيل ٣٣٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٧٧/١ .

(٩) ب ، جـ ، و : " والبدل " .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٩٧٢/٤ وشرح الأشموني ١٢/٣ .

(١١) انظر: الارتشاف ١٩٧٢/٤ وشرح الأشموني ١٢/٣ .

(١٢) انظر : التسهيل ١٧٣ وشفاء العليل ٧٧٣/٢ وشرح التسهيل ٣٣٩/٣ – ٣٤٠ والمساعد ٤٣٨/٢ .

(١٣) الأول : أنّه يجوز ، والثاني : لا يجوز . انظر تفصيل ذلك في الهمع ٢٢٢/٥ .

(١٤) ما بين المعكوفين ساقط من د .

[حروف العطف]

[الواو]

حُرُوفُ العَطْفِ : الـواو : لِمُطْلَق الجمـع ، وقـال قطـرب [1] والرَّبعـيّ [2] وهشام[3] وثعلب [4] والزَّاهد [5] والدِّينوري [6] : للتَّرتيبِ، وابـن كيْسَان [7] : للمعيَّـةِ حقيقةً، وعكسَهُ الرَّضيّ [8] ، وابن مالك [9] : المعيَّةُ أرْجَحُ ، والتَّرتيبُ كثيرٌ ، وعكسُـه قليـلٌ .

وتَخْتَصُّ بعَطْفِ ما لا يُسْتَغنى عنه [10] والخـاصِّ علـى العـامّ ، وعَكْسِهِ ، والمرادفِ والنُّعُوتِ في الأصَحّ فيها [11] ، وما حَقُّهُ التَّثْنِيةُ ، والعَقْـدِ علـى النَّيِّـفِ ، وباقترانها بـ (إمَّا) و(لكنْ) و(لا) إنْ سُبِقَتْ بِنَفْيٍ ولمْ تَقْصد المَعيَّة ، وغيرِ ذلك ، قال ابن مالك [12] : وعَطْفِ عاملٍ حُذِفَ ، وبَقِيَ مَعْمُولُهُ على ظَاهرِ يجمعُهُما / ٥٥ب / مَعْنى ، نحو : ﴿ تَبَوَّءُو الدَّارَ والإِيْمَانَ ﴾ [13] ، وجَعَلَهُ الجمهور من عَطْـفِ الجمـلِ

---

(١) انظر : المغني ٦٦٦/١ والتصريح ٥٥٥/٣ وشرح الأشموني ٣٦٣/٢ والجنى الداني ١٥٨ .

(٢) انظر : المغني ٦٦٦/١ وشرح الأشموني ٣٦٣/٢ والجنى الداني ١٥٨ .

(٣) انظر: التصريح ٥٥٥/٣ والمغني ٦٦٦/١ والارتشاف ١٩٧٩/٤ والمساعد ٤٤٤/٢ والجنى الداني ١٥٨.

(٤) انظر : مجالس ثعلب ٣٨٦/٢ ، وانظر أيضًا : المغني ٦٦٦/١ .

(٥) انظر : المغني ٦٦٦/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٨٢/٤ والمساعد ٤٤٤/٢ . والزاهد هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي ، الزاهد المطرز ، الباوَرْدي ، المعروف بغلام ثعلب ، أحد أئمة اللغة ، من تصانيفه : شرح الفصيح لثعلب ، واليواقيت ، والمستحسن ، وتفسير أسـماء الـشعر ، تـوفي سـنة ٣٤٥هـ . انظر: معجم الأدباء ١٨/ ٢٢٦ – ٢٣٤ ووفيات الأعيان ٣٢٩/٤ – ٣٣٤ والأعلام ٢٥٤/٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٩٨٢/٤ والجنى الداني ١٥٨ . والدينوري هو أحمد بن جعفر الدينوري ، أبو علي ، أحد النحاة المبرزين ، صنَّف : المهذب في النحو ، وضمائر القرآن ، وغير ذلك ، توفي سنة ٢٨٩هـ . انظـر : بغيـة الوعـاة ٣٠١/١ وإنبـاه الـرواة ٦٨/١ – ٦٩ وطبقـات النحـويين ٢١٥ ومعجـم الأدباء ٢٠٣/٤ – ٢٠٨ .

(٧) انظر : الارتشاف ١٩٨١/٤ والجنى الداني ١٦٠ .

(٨) قال الرضي : " الواو للجمع مطلقًا لا ترتيب فيها " . انظر : شرح الكافية للرضي ٣٨١/٤ .

(٩) انظر : التسهيل ١٧٤ وشفاء العليـل ٧٧٨/٢ وشـرح التـسهيل ٣٤٨/٣ ، وانظـر أيـضًا : شـرح الأشموني ٣٦٣/٢ والمغني ٦٦٥/١ والجنى الداني ١٦٠ .

(١٠) نحو : اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، انظر : الهمع ٢٢٥/٥ .

(١١) ب ، جـ ، و : " والنعوت فيها في الأصح " وما أثبتناه من باقي النسخ والشرح هو الصحيح .

(١٢) انظر : التسهيل ١٧٥ وشفاء العليل ٧٧٩/٢ وشرح التسهيل ٣٥٠/٣ .

(١٣) سورة الحشر ، آية ٩ .

بإضمارِ فِعلٍ ، وقومٌ : المفرد [1] بتضمينِ الأوّلِ مَعْنىً يَتَسَلَّطُ به ، وقال ابو حَيَّان [2] : إنْ صَحَّ نسبةُ الظَّاهرِ لِمَا يَليهِ حقيقةً فالإضمارُ ، وإلاّ فالتَّضمينُ ، والأكثرُ أنَّهُ [3] يَنْقاسُ .

قيل : وتكونُ للتَّقسيمِ ، قال الزَّمخشري [4] والقزويني [5] : والإباحةِ والتَّخييرِ ، والخارْزَنجي [6] : والتَّعليلِ ، والكوفيَّة والأخفش [7] : وزائدةً ، وأثْبَتَ الحريري [8] وابن خالَوَيْهِ [9] واوَ الثَّمانيةِ ، وتأتي للتَّذكيرِ [10] والإنكارِ .

[الفاء]

الفاءُ : للتَّرتيب ، وأنكرَهُ الفرَّاءُ [11] مُطلقًا ، والجرميُّ [12] في الأماكنِ والمَطَرِ ، وللتَّعقيبِ في كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ ، وللسَّببيَّةِ غالبًا في جملةٍ أو صِفَةٍ ، وتَختصُّ بِعَطْفِ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ ، وجملةِ شَرْطُها العائدُ خَلَتْ منه [13] ، وقيل : وتَرِدُ للغايةِ ، قيل : والاستئنافِ ، وقيل : وزائدةً .

[ثُمَّ]

ثُمَّ : ويُقال : (فُمَّ) و (ثُمَّتَ) ، للتَّشريكِ والتَّرتيبِ خِلافًا لِقُطْرُب [14] ،

---

(١) كلمة : " المفرد " ساقطة من أ .

(٢) انظر : الارتشاف ١٩٨٤/٤ .

(٣) أي : التضمين .

(٤) انظر : المغني ٦٧٢/١ .

(٥) انظر : الإيضاح للقزويني ٣١٨/١ ، وانظر أيضًا : المغني ١٣٧/١ .

(٦) انظر : المغني ٦٧٣/١ . والخارزنجي أحمد بن محمد البستي ، يعرف بالخارزنجي ، أبو حامد ، صنّف: تكملة كتاب العين ، وشرح أبيات أدب الكاتب ، وكتاب التفصلة ، توفي سنة ٣٤٨هـ . انظر : بغية الوعاة ٣٨٨/١ ومعجم الأدباء ٢٠٣/٤ - ٢٠٨ .

(٧) كلمة : " الأخفش " ساقطة من ب ، جـ ، و . وانظر رأي الأخفش في المغني ٦٨٠/١ .

(٨) انظر : المغني ٦٨٢/١ والجنى الداني ١٦٧ .

(٩) انظر : المغني ٦٨٢/١ والجنى الداني ١٦٧ .

(١٠) أ : " للذكر " ، والمقصود بالتذكر : كقول من أراد أن يقول : يقوم زيد ، فأراد مَدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يُرِدْ قطع الكلام : يقومو . انظر : الهمع ٢٣١/٥ .

(١١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣٧١/١ ، وانظر أيضًا : التصريح ٥٦٧/٣ والمغني ٣٢٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ والجنى الداني ٦٢ والارتشاف ١٩٨٥/٤ .

(١٢) انظر : التصريح ٥٦٨/٣ والمغني ٣٢٥/١ والارتشاف ١٩٨٥/٤ والمساعد ٤٤٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ والجنى الداني ٦٣ .

(١٣) أ ، هـ : " عنه " .

(١٤) انظر : الارتشاف ١٩٨٨/٤ والجنى الداني ٤٢٧ .

والمهلةِ خِلافًا للفرّاء [1] ، وقد تَقعُ مَوقِعَ الفاء ، وعكسه ، قال الكوفيَّة : وزائدةً ، والفرّاء [2] : وللاستئنافِ .

[أمْ]

أمْ : وأنكرَها أبو عُبيدة [3] وزَعَمَ ابن كيْسَان [4] : أصلَها (أوْ) [5] ، وهي مُتَّصِلةٌ بعدَ همزةِ التَّسْوِيةِ ، أو التَّعيينِ [6] ، وتَختَصُّ الأولَى بأنَّها لا تَقعُ إلاَّ بين جملتينفي تأويل المفردين [7] ، ويُؤخِّرُ المنفيُّ فيهما ، وفَصلُ الثَّانيةِ من مَعطُوفِها أكثرُ ، لا وَاجِبٌ [8] ، ولا مَمنُوعٌ في الأصَحِّ ، وقد تُحذَفُ الهمزةُ ، و(أمْ) والمعطوفُ بها ، وهو [9] دُونَها بتعويضِ (لا)، قيل : ودُونَهُ [10]، قال الزَّمخشري [11]: والمعطوفُ عليه.

ومُنقَطعة : بعدَ غيرِ همزةِ الاستفهامِ ، فقال / ٥٦ أ / البصريُّون : بمعنى : (بَلْ) والهمزةِ مُطْلَقًا، والكسائي[12] وهشام [13] : كـ (بَلْ) ، وتاليها كَمتلُوِّها والفرَّاء[14]: بعدَ استفهامٍ ، وقومٌ : والخبرِ ، وأبو عُبَيْدة [15] : كالهمزةِ مُطْلَقًا ، والهروي[16] إنْ

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٨٨/٤ والجنى الداني ٤٢٧ والمغني ٢٣٢/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٦٩/١ ، وانظر أيضًا : شرح التسهيل ٣٥٦/٣ والجنى الداني ٤٢٨ .

(٣) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٦/١ - ٥٧ والجنى الداني ٢٠٥ وشرح الأشموني ٣٦٢/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢٠١١/٤ والجني الداني ٢٠٥ .

(٥) الحرف : " أو " ساقط من أ .

(٦) ب ، و : " والتَّعيين " .

(٧) ب : " مفردين " .

(٨) عبارة : " لا واجب ساقطة من هـ .

(٩) أي : المعطوف بها .

(١٠) أي : دون تعويض .

(١١) انظر : الكشاف ٣٣١/١ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٠٠٨/٤ والمساعد ٤٥٦/٢ .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢٠٠٨/٤ والمساعد ٤٥٦/٢ .

(١٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٧٢/١ ، ٢٩٩/٢ .

(١٥) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٩/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٧٨/٤ والمغني ٩٧/١ .

(١٦) انظر : الأزهية ١٢٧ - ١٢٨ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٠٠٨/٤ . والهروي هو محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي اللغوي ، كان نحويًا ، له : الأزهية ، وغير ذلك ، توفي سنة ٤٣٣هـ . انظر: بغية الوعاة ١٩٠/١ - ١٩١ والفهرست ١٢٦ .

لمْ يَتَقَدَّمْ استفهامٌ ، وتَدْخُلُ على (هَلْ) وسائرِ أسماءِ الاستفهامِ في الأصَحِّ ، لا مُفْرد [1] خِلافًا لابن مالك [2] ، قال أبو زيد [3] : وتَرِدُ زائدةً .

[أوْ]

أوْ : قال المتقدِّمون : لأحَدِ الشَّيئين ، أو الأشْياء ، والمتأخِّرون : للشَّكِ والإبْهَامِ والتَّخييرِ والإباحةِ والتَّفصيلِ والإضرابِ ، قال قومٌ : مُطْلَقًا ، وسيبويهِ : بعدَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ وإعادَةِ العاملِ [4] ، قال الكوفيَّة والأخفش [5] و الجرمي [6] والأزهري [7] وابن مالك [8] : وبِمَعْنى : الواوِ ، زادَ [9] ابن مالك [10] : والتَّقْسيم [11] ، والحريريّ [12] : والتَّقريبِ ، وابن الشجري [13] : والشَّرْطِ ، وقومٌ : والتَّبعيضِ ، ولا تأتي بعدَ [14] همزة التَّسْويةِ .

---

(1) أي : لا تدخل على المفرد . انظر : الهمع ٢٤٦/٥ .

(2) انظر : التسهيل ١٧٦ وشرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(3) انظر : المغني ١٠٤/١ والمقتضب ٢٩٦/٣ والارتشاف ٢٠١١/٤ والجنى الداني ٢٠٦ - ٢٠٧ والأزهية ١٣٢ .

(4) د : " إعادة العدل " .

(5) كلمة : " الأخفش " ساقطة من ب ، جـ ، و . وانظر رأي الأخفش في : معاني القرآن للأخفش ٣٤/١ والمغني ١٣٢/١ وشرح الأشموني ٣٨٢/٢ والخزانة ٢٥٨/١٠ والجنى الداني ٢٣٠ وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١ .

(6) انظر : المغني ١٣٢/١ وشرح الأشموني ٣٨٢/٢ والجنى الداني ٢٣٠ والمساعد ٤٥٩/٢ .

(7) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٦٥٧/٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٩١/٤ . والأزهري هو محمد بن أحمد الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب ، الهروي الشافعي ، أبو منصور ، له من التصانيف : التهذيب في اللغة ، والتقريب في التفسير ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٧٠هـ . انظر : بغية الوعاة ١٩/١ - ٢٠ .

(8) انظر : التسهيل ١٧٦ وشفاء العليل ٧٨٧/٢ وشرح التسهيل ٣٦٤/٣ - ٣٦٥ وشرح الكافية الشافية ٥٤٧/١ - ٥٤٨ ، وانظر أيضًا : المغني ١٣٦/١ .

(9) ب ، و : " وزاد " .

(10) انظر : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٤٧/١ .

(11) أ : " وللتقسيم " .

(12) انظر : المغني ١٤٢/١ .

(13) انظر : المغني ١٤٣/١ .

(14) كلمة : " بعد " ساقطة من د .

[إمَّا]

إمَّــا : المَسْبوقَةُ بمثلِها لِمَعَاني (أوْ) الخمــسةِ [1] ، وأنكَــرَ قــومٌ الإباحـةَ ، ويونس[2] وأبو عليّ [3] وابن كيْسَان [4] وابن مالك [5] : كونَها عاطفةً ، وادَّعى ابــن عصفور[6] الإجْمَاعَ عليه [7] ، وقيل : عَطَفَتْ الاسْمَ على الاسْمِ ، والواوُ (إمَّا) علــى (إمَّا) ، وقد تُفْتَحُ همزتُها ، وتُبْدَلُ الميمُ الأُولَى ياءً [8] ، وتُحذَفُ الأُولَى ، أو الــواوُ ، أوْ (ما) ، أو هي ، مُسْتَغنىً عنها بـ (وإلاَّ) أوْ (أوْ) [9] . وهي مُرَكَّبةٌ [10] علــى الأصَحِّ .

[بَلْ]

بَــلْ : للإضْرابِ ، فإنْ كانتْ بعدَ أمْرٍ أوْ إيْجَابٍ نَقَلَتْ حُكْمَ ما قبلهــا لِتَاليهــا ، أو نَفْيٍ أو نَهْيٍ قَرَّرَتْهُ وجَعَلَتْ ضِدَّهُ لِتَاليها ، وجَوَّزَ المبرِّد [11] النَّقْلَ فيهما [12] ، و مَنَعَ الكوفيَّة وابن صابر [13] العَطْفَ بها بعدَ [14] غيرِهما ، فإنْ تلاهــا جملــةٌ فللإبْطَالِ [15]

---

(١) وهي المذكورة قبل قليل : الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل . انظر : الهمع ٢٥٢/٥ .

(٢) انظر : المغني ١٢٦/١ والارتشاف ١٩٧٦/٤ والجنى الداني ٥٢٩ وشفاء العليل ٧٧٧/٢ .

(٣) انظر : الإيضاح للفارسي ٢٢٤ ، وانظــر أيــضًا : المغنــي ١٢٦/١ والجنــى الــداني ٥٢٩ وشــفاء العليل ٧٧٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٤٩/١ .

(٤) انظر : المغني ١٢٦/١ والارتشاف ١٩٧٦/٤ والتسهيل ١٧٤ وشرح الكافية الــشافية ٥٤٩/١ وشــفاء العليل ٧٧٧/٢ وشرح الأشموني ٣٨٤/٢ .

(٥) انظر : التسهيل ١٧٤ وشفاء العليل ٧٧٧/٢ وشرح التسهيل ٣٤٤/٣ والمساعد ٤٤١/٢ .

(٦) انظر : المقرب ٢٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٧٦/٤ وشفاء العليل ٧٧٧/٢ وشرح الأشموني ٣٨٥/٢ .

(٧) جملة : " وادّعى ابن عصفور الإجماع عليه " ساقطة من ب .

(٨) كلمة : " ياء " ساقطة من د .

(٩) أ ، هـــ : " أو أو " دون الياء .

(١٠) أي : من (إن) و(ما) الزائدة . انظر : الهمع ٢٥٥/٥ .

(١١) انظــر : المقتــضب ١٥٠/١ ، وانظــر أيــضًا : المغنــي ٢٢١/١ وشــرح التــسهيل ٣٦٨/٣ والارتشــاف ١٩٩٥/٤.

(١٢) أي :النفي والنهي أيضًا .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٩٩٥/٤ .

(١٤) ب : " بقد " .

(١٥) أي : للمعنى الأول وإثباته لما بعد . انظر : الهمع ٢٥٦/٥ .

أو الانتقالِ [1] وليْستْ عاطفةً على الصَّحيحِ ، وتُزادُ قبلَها (لا) ، ومَنَعَها ابن درستويه[2] بعدَ النَّفيِ ، زادَ ابن عصفور [3] : / ٥٦ ب / والنَّهيِ ، وتُزادُ (لا) ضَرورةً .

[حتّى]

حتَّى : كالواوِ ، وقيل : للتَّرتيبِ ، ولا تَعْطِفُ إلاَّ [4] بَعْضًا أو كَبَعْضٍ ، غاية في رِفْعَةٍ أو خِسَّةٍ ، وكذَا مُفردًا على الصَّحيحِ ، قال الخضراوي [5] : وظاهرًا . ويُعَادُ الجارُّ مَعَها ، قال ابن عصفور [6] : رُجْحانًا ، وابن الخَبَّاز [7] والجليس [8] : وُجُوبًا ، وابن مالك [9] : إنْ لمْ تَتَعَيَّنْ لِلعَطْفِ . والعطفُ بها قليلٌ ، ومنْ ثَمَّ أنكَرَهُ الكوفيَّةُ .

[لا]

لا : يُعْطَفُ بها بعدَ أمْرٍ ودُعاءٍ وتَحْضيضٍ وإيْجابٍ ، قال [10] سيبويه [11] : ونِدَاءٍ ، والفرَّاء [12] : واسْمِ (لَعَلَّ) ، وشَرَطَ السُّهيلي [13] والأُبَذيّ [14] وأبو حيَّان [15] وابن هشام [16] تَعَانُدَ مُتَعَاطِفَيْها [17] ، ومَنَعَ قومٌ العَطْفَ بها على معمولِ ماضٍ ، ولا

---

(١) أي : من غرض إلى آخر بدون إبطال . انظر : الهمع ٢٥٦/٥ .

(٢) انظر : المغني ٢٢٢/١ والارتشاف ١٩٩٦/٤ وشرح الأشموني ٣٩١/٢ .

(٣) انظر : المقرب ٢٥٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٩٩٦/٤ .

(٤) الحرف : " إلا " ساقط من أ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٠٠٠/٤ والمغني ٢٥١/١ وشرح الأشموني ٣٦٩/٢ والمساعد ٤٥٣/٢ .

(٦) انظر : شرح الأشموني ٣٧١/٢ والارتشاف ٢٠٠٠/٤ .

(٧) انظر : المغني ٢٥٣/١ وشرح الأشموني ٣٧١/٢ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢٠٠٠/٤ . والجليس هو الحسين بن هبة الله الدينوري ، المعروف بالجليس ، النحوي، أبو عبد الله ، له كتاب ثمار الصناعة في النحو ، توفي سنة ٥٤١هـ . انظر : بغية الوعاة ٥٤١/١ .

(٩) انظر : التسهيل ١٧٦ وشرح التسهيل ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ .

(١٠) د : " وقال " .

(١١) انظر : الكتاب ١٨٨/٢ .

(١٢) انظر : شرح الأشموني ٣٨٩/٢ والارتشاف ١٩٩٦/٤ والمساعد ٤٦٨/٢ .

(١٣) انظر : نتائج الفكر ٢٠٢ .

(١٤) انظر : الهمع ٢٦١/٥ .

(١٥) انظر : الارتشاف ١٩٩٧/٤ .

(١٦) انظر : المغني ٤٦٩/١ .

(١٧) فلا يجوز : جاءني رجل لا زيد ، أو لا عاقل ؛ لصدق اسم الرجل عليه بخلاف امرأة . انظر : الهمع ٢٦١/٥ والارتشاف ١٩٩٧/٤ .

يُعطَفُ بها جملةٌ لا مَحلَّ لها في الأصحِّ ، وقد يُحذَفُ متبوعُها .

[لكنْ]

لكــنْ : للاستدراكِ ، فإنْ وَلِيَها جملةٌ فَغَيْرُ عاطفةٍ ، وقال ابن أبي الرَّبيــع [1] : مَا لَمْ تَقتَرِنْ بالواوِ ، أو مُفرَدَ [2] فَشَرطُها [3] تَقدُّمُ نَفْيٍ أو نَهْـيٍ ، قــال الكوفيَّــة [4] : أو إيْجابٍ ، وألاَّ تَقتَرِنَ بالواوِ ، وقيل [5] : لا تكونُ معَه إلاَّ بهــا ، وزَعَــمَ يــونس [6] العَطْفَ بالواوِ دُونَها عَطفَ مُفردٍ [7] ، وابنُ مالك [8] : عَطفَ جملةٍ حُــذِفَ بَعْـضُها ، وابن عصفور [9] : الواوُ زائدةٌ لازمةٌ [10] ، وابن كيْسَان [11] : غيرَ لازمةٍ .

[ليسَ وأيْ وهلاّ وإلاّ وأين ولولا ومتى وكيف]

وأثْبَتَ الكوفيَّةُ العَطْفَ بـــ (لَيْسَ) كـــ (لا) ، وبــه نَطَــقَ الـشَّافعيُّ [12] ، وبـــ (أيْ) ،و(هلاَّ) [13] ،و(إلاَّ) و(أينَ) ، والكسائي [14] بـــ (لَوْلا) و(متَى) ، وهشام [15] بـــ (كَيْفَ) بعدَ نَفْيٍ .

---

(1) انظر : البسيط ٣٤٨/١ – ٣٤٩ ، وانظر أيضاً : المغني ٥٦٣/١ والارتشاف ١٩٩٨/٤ .

(2) أ : " ومفرد " .

(3) ب : " فشرطهما " .

(4) انظر : الارتشاف ١٩٩٨/٤ وشرح الأشموني ٣٨٧/٢ .

(5) وهو رأي ابن خروف . انظر : الهمع ٢٦٣/٥ وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/١ .

(6) انظر : شرح الأشموني ٣٦٢/٢ والمغني ٥٦٣/١ وشرح التسهيل ٣٤٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٥٢/١ والجنى الداني ٥٨٨ .

(7) كلمة : " مفرد " ساقطة من ب .

(8) انظر : شرح التسهيل ٣٧٠/٣ .

(9) انظر: المغني ٥٦٣/١ وشرح الأشموني ٣٦٢/٢ .

(10) كلمة : " لازمة " ساقطة من أ .

(11) انظر : المغني ٥٦٣/١ والارتشاف ١٩٧٥/٤ وشرح الأشموني ٣٦٢/٢ والجنى الداني ٥٨٨ .

(12) وهو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي ، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نُسب الشافعية كافة ، له تصانيف كثيرة منها : المسند وأحكام القرآن ، والسنن ، والرسالة، توفي سنة ٢٠٤هـــ . انظر : البداية والنهاية ٢٧٤/١٠ وحليــة الأوليــاء ٦٣/٩ وطبقــات الشافعية الكبرى ٣٠٣/١ – ٣٠٦ وتهذيب التهذيب ٢٣/٩ .

(13) أ ، د : " وألا " .

(14) انظر : الارتشاف ١٩٧٩/٤ – ١٩٨٠ والمساعد ٤٤٣/٢ .

(15) انظر : الارتشاف ١٨٧٩/٤ والمساعد ٤٤٣/٢ .

[عطف الأسماء والضمائر والأفعال والجمل]

مسـألة : يُعْطَفُ بَعْضُ الأسماء على بَعْضٍ ، ومَنَعَ الأبذيّ [(١)] عَطْفَ مُنْفَصِلٍ على ظاهرٍ ، ولا يُعْطَفُ على ضَميرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ اختيارًا إلاّ بفَاصِلٍ مًا خلافًا للكوفيّةِ[(٢)]، ولا يجبُ عَوْدُ الجارّ في العَطْفِ على ضَميرِهِ خلافًا لجمهور البصريّةِ [(٣)] / ٥٧ أ / ، وثالثُها : يجبُ إنْ لَمْ يُؤكّدْ ، ويُعْطَفُ على مَعْمُولَي ومَعْمُولاتِ عاملٍ ، لا ثلاثة بإجْماعٍ .

وفي عاملين [(٤)] : مَنَعَ سيبويهِ [(٥)] مُطلقًا ، وجَوّزَهُ شيخُنا الكافيجي [(٦)] وشِرْذِمَةٌ ، وثالثُها : يجوزُ إنْ كانَ أحدُها جارًا ، ورابعُها : إنْ تَقَدّمَ المجرورُ [(٧)] المعطوفُ ، وخامسُها : إنْ تَقَدّمَ في المتعاطفين ، وسادسُها : يجوزُ في غيرِ العواملِ اللّفظيّةِ ، وسابعُها : وفي الزّائدةِ [(٨)] .

ويجوزُ عَطْفُ الاسمِ على الفِعْلِ ، والماضي على المضارعِ ، والمفرد على الجملةِ ، وبالعكسِ في الأصَحّ إنْ اتّحدا [(٩)] بالتأويلِ ، والاسميّةِ على الفعليّةِ ، وبالعكسِ، وثالثُها [(١٠)] : بالواوِ فقط ، وأمّا الخبر على الإنشاءِ ، وعكسه ، فمَنَعَهُ البيانيّونَ[(١١)] وابن مالك [(١٢)] ، وجَوّزَهُ الصّفّار [(١٣)] وجماعة .

[حذف المعطوف أو المعطوف عليه مع الواو والفاء وأو]

مسـألة : يَجُوزُ حَذْفُ المعطوفِ بالواوِ ، وكذا الواو دُونَهُ [(١٤)] في الأصَحّ ،

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٠١٢/٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٤٧٤/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ وشرح الأشموني ٣٩٤/٢ .

(٤) أي : وفي العطف على معمولي عاملين أقوال ، وهي سبعة ، وستأتي بعد قليل ، انظر : الهمع ٢٧٠/٥ .

(٥) انظر : الكتاب ١٠٨/١ - ١٠٩ .

(٦) انظر : الهمع ٢٧٠/٥ .

(٧) كلمة : " المجرور " ساقطة من هـ .

(٨) أي : في العوامل اللفظية الزائدة .

(٩) أي : المعطوف و المعطوف عليه .

(١٠) قاله الفارسي . انظر : المغني ١٨٤/٢ والهمع ٢٧٣/٥ .

(١١) انظر : المغني ١٧٩/٢ وشرح الأشموني ٤٠٦/٢ .

(١٢) انظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٢ .

(١٣) انظر : شرح الأشموني ٤٠٦/٢ .

(١٤) أي : دون المعطوف بها . انظر : الهمع ٢٧٤/٥ .

والفاءِ ومتبوعِها ، وأنكرَهُ ابن عصفور [1] ، وقَلَّ في (أوْ) ، ويُغْني المعطوفُ بالواوِ عن المتبوعِ بعدَ حَرْفِ جَوَابٍ .

ويَقَدَّمُ المعطوفُ ضَرورةً ، وجَوَّزَهُ الكوفيّةُ إنْ كانَ بالواوِ ، قيل [2] : أو (الفاء) أو (ثُمَّ) أو (أوْ) أو (لا) ، ولَمْ يُؤدِّ إلى وُقُوعِ العاطفِ صَدْرًا ، أو مُباشرتِهِ عاملاً غيرَ مُتَصرِّفٍ ، ولَمْ يكنِ التَّابعُ مجرورًا ، ولا العاملُ لا يستغني بِوَاحِدٍ ، وخالَفَ ثعلب[3] في الأخيرِ .

ويُطابقُ الضَميرُ المُتَعاطفين بعدَ الواوِ ، ويُفْرَدُ بعدَ غيرِها غالبًا،وفي الفاء و(ثُمَّ) الوجهان ، وفَصلُ الواوِ والفاءِ ضَرورةٌ ، وغيرِهما سَائغٌ بِقَسَمٍ وظَرْفٍ ، ولا يَتَقدَّمُ على الكُلِّ مَعْمولُ مَعْطوفِها .

[العطف على اللّفظ وعلى المحلّ]

مسألة : الأصلُ العَطْفُ على اللَّفْظِ ، وشَرْطُهُ إمْكَانُ تَوَجُّهِ العاملِ ، ويَجُوزُ على المَحلِّ ، بهذا الشَّرْطِ ، وأصَالةُ المَوْضِعِ ، ووُجُودُ [4] المحرزِ [5] على الأصَحِّ ، وعلى التَّوَهُّمِ [6] ، وشَرْطُهُ صِحَّةُ دُخُولِ العاملِ المُتَوَهَّمِ ، وحُسْنُهُ كثرته ، ووقَعَ في / ٥٧ ب / أنواعِ الإعْرابِ .

[خاتمة : في تابع المنادى]

خاتمة : تابعُ المنادَى المَبنيِّ إنْ كانَ مُضافًا أو شبهَهُ نُصِبَ مُطْلَقًا ، ما لَمْ تكنْ غيرَ مَحْضَةٍ فيجوزُ رَفْعُهُ ، وجَوَّزَ الكوفيَّةُ وابن الأنباري [7] رفعَ النَّعتِ ، والفرَّاء [8] التَّوكيدِ والعَطْفِ ، أو مُفْرَدًا جازا [9] ، وأَوْجَبَ الكوفيَّةُ نَصْبَ

---

(١) انظر : المقرب ٢٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٤٠٦/٢ .

(٢) ب ، و : " وقيل " .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٠١٩/٤ .

(٤) د : " وجوز " .

(٥) قال السيوطي : أي : الطالب لذلك المحل ، فلا يجوز : (إنّ زيدًا وعمرو قائمان) ؛ لأنّ الطالب لرفع (عمرو) هو الابتداء ، وهو ضعيف ، وهو التجرد ، وقد زال بدخول (إنّ) ولا (إنّ زيدًا قائم وعمرو). انظر : الهمع ٢٧٨/٥ .

(٦) نحو : (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ) بالجرّ على توهم دخول الباء في الخبر . انظر : الهمع ٢٧٨/٥ .

(٧) انظر : الارتشاف ٢١٩٨/٤ وشرح الأشموني ٣٢/٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ٢١٩٨/٤ وشرح الأشموني ٣٢/٣ .

(٩) أي : الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل . انظر : الهمع ٢٨٢/٥ .

الثَّلاثة (١) ، والأخفش (٢) نَصْبَ نعتِ العَلَمِ وتوكيدِهِ ورَفْعَهُما في النَّكرةِ ، نَعَمْ البــدلُ والعطفُ كمستقلٍ (٣) ، إلا المنسُوق (٤) ذا (ألْ) فالوجهان (٥) ، وفي الأرْجَحِ ثالثُها(٦) : النَّصْبُ إنْ كانت للتعريفِ ، وجَوَّزَ المازنيّ والكوفيَّةُ (٧) نَصْبَ العَطْفِ المفردِ ، ومَنَعَهُ الأخفش (٨) في العَطْفِ على نكرةٍ .

وفي نَعتِ المضمومِ المنوَّنِ ضَرورةَ المفرد الوجهان (٩) ، والمَنْصوبِ النَّصْبُ، فإنْ نُوِّنَ (١٠) مقصورٌ بُنِيَ على ما نُوِيَ ، وتابعُ المعربِ يُنْصَبُ إلا البَدَل فكمُــستقلٍّ ، وكَذَا النَّسَق في الأصَحّ .

ومَنَعَ الأكثرُ وَصْفَ النَّكرةِ المقصودةِ ، والأصمعيّ (١١) المبنيّ ، وقومٌ المُرَخَّم ، وثالثُها : إنْ أُتِمَّ (١٢) ، ورابعُها : قبــيحٌ ، والأخفــش (١٣) : عَطْــفَ نكــرةٍ مقــصودةٍ وإشارةٍ(١٤)، كما لا يُبدلان (١٥) ، ولا ذُو (ألْ) ، والمازني (١٦) عَطْفَ المطَوَّلِ العاري من (ألْ) ، واعتَقَدَ قومٌ بِنَاءَ النَّعتِ إذا رُفِعَ ، وضَميرُ المنادَى في التَّابِعِ بلفظِ غيبــةٍ ، وكَذَا خِطابٌ خِلافًا للأخفش (١٧) .

---

(١) أي : النعت والتوكيد والنسق .

(٢) انظر : الارتشاف ٢١٩٩/٤ .

(٣) ب ، جـ : " كمستقبل " .

(٤) د : " المسبوق " .

(٥) أي : الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت . انظر : الهمع ٢٨٣/٥ .

(٦) انظر : الهمع ٢٨٣/٥ .

(٧) انظر رأي المازني والكوفيين في الارتشاف ٢٢٠٠/٤ وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

(٨) انظر : الارتشاف ٤/ ٢٢٠٠ وشرح الأشموني ٣٣/٣ .

(٩) الرفع والنصب .

(١٠) أ : " نوى " .

(١١) انظر : الارتشاف ٢١٨٥/٤ والمساعد ٤٩٣/٢ .

(١٢) عبارة : " إن أتم " ساقطة من د .

(١٣) انظر : الارتشاف ٢٢٠٠/٤ والمساعد ٥١٣/٢ .

(١٤) د : " أو إشارة " .

(١٥) أي : النكرة المقصودة والإشارة .

(١٦) انظر : المساعد ٥١٣/٢ .

(١٧) انظر : الارتشاف ٢٢٠٢/٤ والمساعد ٥١٦/٢ - ٥١٧ .

وتابعُ اسمِ (لا) [1] يُرفَعُ ويُنصَبُ مُطلَقًا إلا البدل ، قيل : أو النَّسق المعرفة فيجب رفعُهُ ، والتَّوكيد والعَطف المكرَّر مَعَه (لا) [2] ، والنَّعت المفرد لمبنيّ لمْ يُفصَلْ فيجوزُ فَتْحُها أيضًا تركيبًا ، وقيل : إعرابًا في النَّعتِ ، ولك في المعطوفِ عليه حينئذٍ الرَّفْعُ ، فيُمتَنع نَصبُ المعطوفِ ، ومَنَعَ قومٌ رَفْعَ نعتِ [3] المعربِ ، وقومٌ النَّعتَ المضاف وشبهه ، ويونس نَصبَ العَطفِ المكرَّرِ بـ (لا) .

وتابعُ [4] اسمِ (إنَّ) المكسورةِ [5] ، إنْ كانَ نَسقًا جازَ رفعُهُ ـ بعدَ استكمالِ الخبرِ ـ على الابتداء [6] ، وقيل : على مَوضعِ اسمِ (إنَّ) [7] ، وقيل : (إنَّ) واسمها ، وجوَّزَهُ [8] الكسائي [9] قبل الخبرِ [10] مُطلَقًا ، والفرَّاء [11] بِشَرْطِ بِناء الاسْمِ ، وقيل : خفاء [12] إعرابِهِ [13] ، والخليل [14] إنْ أُفرِدَ الخبرُ ، ومِثْلُها : (أنَّ) و(لكنَّ) ، وثالثها : إنْ صلَحَ الموضعُ للجملةِ ، دُونَ الباقي [15] ، وغيرِ النَّسَق على الأصَحِّ فيهما ، وقيل : في غيرِ نَسَقِ (إنَّ) و(لكن) الخلافُ ، أمَّا عَطفُ الجملةِ رَفعًا فوِفاق .

---

(١) أي التي لنفي الجنس . انظر : الهمع ٢٨٦/٥ .

(٢) عبارة : " معه لا " ساقطة من هـ .

(٣) أي : نعت اسم (لا) النافية للجنس . انظر : الهمع ٢٨٩/٥ .

(٤) أ : " تابع " بدون الواو .

(٥) كلمة : " المكسورة " ساقطة من أ ، ب ، جـ ، هـ .

(٦) هـ : " على المبتدأ " .

(٧) فاسم (إن) كان مرفوعًا على الابتداء . انظر : الهمع ٢٩٠/٥ .

(٨) أ : " وجوز " بدون الهاء ، والمقصود : جوز الرفع .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٧/١ وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٤ وشرح الأشموني ٣١٣/١ والتصريح ٧/٢ والتسهيل ٦٦ وشفاء العليل ٧٦/١ .

(١٠) أي : قبل استكمال الخبر .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٢٧/١ وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٤ وشرح الأشموني ٣١٥/١ والتصريح ٧٢/٢ والارتشاف ١٢٨٨/٣ - ١٢٨٩ وشرح التسهيل ٥١/٢ .

(١٢) أ : " إخفاء " .

(١٣) أي : جوز الفراء رفع تابع اسم (إنّ) بشرط خفاء إعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ . انظر : الهمع ٢٩١/٥ .

(١٤) انظر الارتشاف ١٢٨٨/٣ .

(١٥) أي : ليتَ ولعلّ وكأنّ ، فلا يجوز العطف بالرفع على أسمائها . انظر : الهمع ٢٩١/٥ - ٢٩٢ .

وجوَّزَ الكسائي [1] رَفْعَ / ٥٨ أ / نَسَق أوَّلِ (ظَنَّ) إذا لمْ يظهر الإعرابُ في المسْنَد إليهما ، ويجوزُ نَصْبُ نَسَق الجملةِ المعلَّقةِ .

وتابعُ المجرورِ بالمصدرِ يجري على اللَّفظِ ، ومَنَعَ سيبويهِ والمحقِّقون المحلَّ ، وثالثها : يجوزُ في عَطْفٍ وبَدَلٍ ، وقيل : بِشَرطِ ذكرِ الفاعلِ ، ويجبُ إذا [2] كانَ المفعولُ المضافُ إليه ضَميرًا اختيارًا ، ويجوزُ في تابعِ المفعولِ الرَّفْعُ على تأويلِهِ بمبنيٍّ للمفعولِ ، ويَجْرِيانِ [3] في تابعِ مجرورِ اسْمِ الفاعلِ ، إلا النَّعتَ والتَّأكيدَ [4] فاللَّفظ[5] في الأصحِّ ، ومَنَعَ قومٌ المحلَّ في تابعِ مُعَرَّفٍ [6] بـ (ألْ) مُثَنًّى أو جَمْعٍ ، والمبرّد [7] اللَّفظَ في تابعِ غيرِهما العَارِي من (ألْ) ، ولوْ أُضِيْفَ لِمَا هي [8] فيه أو ضَميرِهِ ، وجوَّزَ أهلُ الكوفة وبغدادَ جَرَّ تابعِ مَنْصوبِهِ [9] .

ولا يجوزُ في تابعِ مَعْمولِ المشبَّهةِ إلا اللَّفظُ ، وجوَّزَ الفراء [10] رَفْعَ تابعِ مجرورِها ، وأهلُ بغدادَ [11] جَرَّ عَطْفِ مَنْصُوبِها .

---

(١) انظر:الارتشاف ١٢٩٠/٣ وشفاء العليل ٣٧٧/١ التسهيل ٦٦ وشرح التسهيل ٥٢/٢ والمساعد ٣٣٨/١ .

(٢) أ : " إن " .

(٣) أي : الإتباع على اللفظ والمحل . انظر : الهمع ٢٩٥/٥ .

(٤) ب ، جـ ، د : " إلا النعت والبدل " .

(٥) هـ : " كاللفظ " .

(٦) د : " مقترن " .

(٧) انظر : المقتضب ١٦١/٤ - ١٦٢ .

(٨) كلمة : " هي " ساقطة من أ .

(٩) أي : اسم الفاعل ، فيقال : " هذا ضاربٌ زيدًا وعَمْرٍ " انظر : الهمع ٢٩٦/٥ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢٣٥٤/٥ .

(١١) انظر : الارتشاف ٢٣٥٤/٥ .

[الإخبار بالذي وفروعه]

الكلام : في الإخْبارِ ، الإخْبارُ بـ (الَّذي) وفُرُوعِهِ : أنْ يَتَقَدَّمَ مبتدأً ويُـؤخَّرَ الاسْمُ ، أو خلفَه خبرًا وما بينهما صِلَةٌ عائدها ضميرٌ غائبٍ يَخْلُفُ الاسْمَ فـي إعْرابِـهِ الذي كانَ له ، وجوَّزَ أبو ذرّ [1] عَوْدَهُ مُطابقًا للخبرِ ، والمبرّد [2] تقديمَ المخبـرِ بـه ، وبـ (ألْ) إنْ صُدِّرَتْ الجملةُ بفعلٍ مُوجَبٍ يُصاغُ منه صِلَتُها ، فإنْ رَفَعَـتْ ضَـميرَ غيرِها وَجَبَ [3] إبرازُهُ ، فإنْ كانَ الاسمُ ظرفًا متصرّفًا [4] لمْ يُتَوَسَّعْ فيه قُرِنَ الـضَّميرُ بـ (في) ، وشَرْطُ هذا الاسْمِ إمكانُ الفائدةِ به ، لا ثواني الأعـلامِ [5] ، ولا المـزجِ خِلافًا للمازنيّ [6] ، والغِنى عنه بأجنبيٍّ أو بمضمرٍ ، لا حال وتمييز ، وقبولُهُ [7] الرَّفْعَ والتَّأخيرَ ، أو خَلَفَهُ [8] ، لا لازم الـصَّدْرِ ، وقيـل : إلا الاسـتفهام ، والإثبـات ، لا كـ (أحد) [9] و(عَرِيب) / ٥٨ ب / واسْمِ فِعْلٍ مَنْفيٍّ ، وأنْ لا يعودَ الضَّميرُ علـى شيءٍ قبلَه ، وقيل : الشَّرْطُ أن لا يكونَ رابطًا ، وكونُه بَعْضَ ما يُوصَـفُ بـه مـن جملةٍ [10] ، أو جملتَيْنِ في حُكْمٍ واحدةٍ ، وأنْ يتَّحِدَ العاملُ في المتعاطفين .

والأصَحُّ جَوَازُهُ عن [11] ضَميرِ المتكلِّمِ والمخاطبِ ، وخبرِ (كانَ) الجامـدِ ، والمصدَرِ المُخَصَّصِ لا غيره ، والمفعولِ له ، ومعه ، ومَنْعُهُ في كُلِّ [12] خبرِ مُـشْتَقٍّ ومَرْفوعِ نحو : (عَسَى) ، ومجرورِ (حَتَّى) [13] و(ما) المصدريَّة مع صِلَتِها [14] ،

---

(١) انظر : التصريح ٤٤٢/٤ والارتشاف ١٠٥٢/٣ والمساعد ٢٨٤/٣ .

(٢) انظر : التصريح ٤٤٣/٤ والارتشاف ١٠٥٣/٣ والمساعد ٢٨٤/٣ .

(٣) أ : " واجب " .

(٤) كلمة : " منصرفًا " مثبتة في أ وساقطة من باقي النسخ .

(٥) أي : المضاف من الكنى وغيرها كبكر من (أبي بكر) وقزح من (قوس قزح) انظر: الهمع ٢٩٩/٥ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٠٤٩/٣ .

(٧) د : " وقبول " .

(٨) عبارة : " والتأخير أو خلفه " ساقطة من هـ .

(٩) ب ، و : " لا لأحد " .

(١٠) ب : " من جملتين " .

(١١) هـ : " في " .

(١٢) كلمة : " كل " ساقطة من هـ .

(١٣) عبارة : " ومجرور حتى " مثبتة في جـ وساقطة من باقي النسخ .

(١٤) عبارة : " وما المصدرية مع صلتها " ساقطة من ب ، د ، و .

ويجوزُ في كُلٍّ من المتعاطفين بغيرِ (أم) ، وسائرِ التَّوابعِ معَ المتبوعِ ، وقيل : يجوزُ في بَدَلٍ دُونَ متبوعِهِ [1] وعكسه ، وضَعَّفَهُ المازني في ياء المتكلّمِ [2] ، وفي الموصُولِ ، وفي المتنازعِ فيه ، ويبقى التَّرتيبُ ، فإنْ كانَ بـ (ألْ) والمخبرُ عنه غيره [3] فَخُلْفٌ [4] .

[العدد]

العدد : يُؤنَّثُ بالتّاءِ ثلاثةٌ [5] إلى العشرةِ [6] إنْ كانَ المعدُودُ مُذَكَّرًا مَذكورًا ، وكَذا مَحذُوفًا على الأفصَحِ [7] ، وتُحْذَفُ إنْ كانَ مُؤنَّثًا أو اسمَ [8] جَمْعٍ ، أو اسم جِنسٍ مُؤنَّث غير نائبٍ [8] عن جَمْعٍ مُذَكَّرٍ ، ولا مَسبوقٍ بِوَصفٍ يَدُلُّ على التَّذكيرِ ، والعِبْرة باللَّفظِ ، وقد يُعتَبَرُ المعنى ، وبالمفردِ لا الجمع خِلافًا لأهلِ بغدادَ [9] ، وفي الصِّفَةِ النَّائبةِ عن الموصُوفِ بِحَالِهِ [10] .

ويُعطَفُ العشرونَ وإخوَتُهُ على (النَّيِّفِ) ـ وهو ما دُونَ العشرةِ إنْ قُصِدَ بِهِ التَّعيينُ ـ وإلاَّ (فبِضْعَةٌ) في المذَكَّرِ ، و(بِضْعٌ) في المؤنَّثِ ، ولا يختصّانِ بالعشرةِ فَصَاعدًا خِلافًا للفرَّاءِ [11] ، وتُبنى العشرةُ مَعَهُ على الفَتْحِ ، وجَوَّزَ الكوفيَّة [12] إضافَتَهُ إليها ، والأخفش [13] : إعرابَها مُضافَةً

---

(١) ب ، و : " دون نسق " .

(٢) جملة : " وضعفه المازني في ياء المتكلم " ساقطة من أ ، هـ .

(٣) ب ، د ، و : " غيبة " .

(٤) انظر خلاف النحاة في ذلك في الهمع ٣٠٥/٥ .

(٥) ب : " لثلاثة " .

(٦) ب ، جـ ، و : " عشرة " .

(٧) أ ، د ، هـ : " على الأصح " .

(٨) كلمة : " اسم ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٨) أ : " ثابت " .

(٩) انظر رأي البغداديين في الارتشاف ٧٥١/٢ .

(١٠) أي : بحال الموصوف ، لا بحال الصفة ، فيقال : (رأيت ثلاثة رَبْعات) بالتاء إذا أردت (رجالاً) ، (وثلاث ربعات) بحذفها إذا أردت (نساء) ، اعتبارًا بحال الموصوف . انظر : الهمع ٣٠٨/٥ .

(١١) انظر : معاني القرآن للفراء ٤٦/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الكافية الشافية ١٩٢/٢ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٧٥٧/٢ وشرح الأشموني ٣٢٢/٣ .

(١٣) انظر:شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٤ والتصريح ٤٨٨/٤ والارتشاف ٧٦٠/٢ والتسهيل ١١٨وشفاء العليل ٥٦٧/٢ وشرح للتسهيل ٤٠٢/٢ وشرح الأشموني ٣٢٥/٣ والمقتضب ٣٠/٤ والمساعد ٨١/٢ .

كـ (بعلبك)[1] ، والفرّاء[2] : كـ (ابن عرس)[3] ، وابـن مالـك[4] : إظهـارَ العاطفِ فتعرب .

و(تاءُ) ثلاثةِ فما فوقَها فـي المركَّبِ والمعطوفِ كغيـرِهِ[5] ، و(عشـرة) بالعكسِ ، ولمذكرٍ دُونَ ثلاثةَ عشرَ : أَحَدَ أوْ وَحَدَ عَشَرَ[6] واثنا عَشَرَ[7] ، ولمؤنَّثة[8]: إحْدَى أو وحدة[9] واثنتا . واثنا واثنتا مبنيَّانِ عَجُزًا مُعْرَبانِ صَدْرًا على الأصَحِّ لقيامـهِ عن النُّونِ / ٥٩ أ / ، ومن ثَمَّ اختَصَّا بِمَنْعِ الإضَافةِ .

و(ياءُ) ثماني عَشْرَة : تُفْتَحُ أو تَسكنُ ، أو تُحذفُ بعدَ كَسْرٍ أو فَتْحٍ ، وقد يلزَمُ الحذفُ في الإفرادِ . و(شِين) عَشْرة : سَاكِنَةٌ ، وقد تُكسرُ أو تُفتَحُ ، أو تسكنُ عَيْنُ[10] عشرة ، أو حاءُ (أَحَد) ، وهمزَةُ عن وَاوٍ ، وأَلِفُ (إحْـدَى)[11] تأنيـثٌ ، وقيـل : إلْحاقٌ، ويُعْطَفُ عليهما[12] العشرون وإخوتُهُ ، ولا يُستعملانِ غالبًـا دُونَ تنييـفٍ إلاَّ مُضَافَين لغيرِ عَلَمٍ .

ويُعرَّفُ العددُ المفردُ بـ (أَلْ) ، وتدخلُ في المتعاطفين ، وثاني المـضافِ ، وأوَّلِ المركَّبِ ، وجَوَّزَ الكوفيَّةُ[13] دُخُولَها في جزأيهما[14] ، وقومٌ في تمييزِهِ ، وقـومٌ

---

(١) فيقال : (هذه خَمْسَةَ عَشْرَكَ) ببقاء الصدر مفتوحًا وتغيير آخر العجز بالعوامل . انظر: الهمع ٣١٠/٥ .

(٢) كلمة : الفراء " ساقطة من ب ، جـ ، د ، وانظر رأي الفراء في معاني القرآن للفـراء ٣٣/٢ – ٣٤ ، انظر أيضًا : الارتشاف ٧٦٠/٢ والتسهيل ١١٨ وشفاء العليل ٥٦٧/٢ وشرح الكافية الشافية ١٩٦/٢ وشرح الرضي على الكافية ٢٦١/٤ وشرح التسهيل ٤٠٢/٢ وشرح الأشموني ٣٢٥/٣ .

(٣) فيقال : " هذه خمسةُ عَشْرِكَ " ، و" مررت بخمسةِ عَشْرِكَ " بإعراب الأول حسب العوامل وجرّ الثـاني أبدًا. انظر : الهمع ٣١٠/٥ .

(٤) انظر : التسهيل ١١٧ وشفاء العليل ٥٦٦/٢ والمساعد ٧٨/٢ .

(٥) أي : ثابتة في المذكر ساقطة في المؤنث . انظر : الهمع ٣١١/٥ .

(٦) كلمة : " وحد " ساقطة من د ، وفي ب ، جـ ، و : " أو واحد عشر " .

(٧) كلمة : " عشر " ساقطة من د .

(٨) أ : " لمؤنثة " بدون الواو .

(٩) كلمة : " وحدة " ساقطة من د ، وفي ب ، و ، ج : " أو واحدة " .

(١٠) ب : " شين " .

(١١) أ : " أحد " .

(١٢) أي : على أحد وإحدى .

(١٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٤ وشفاء العليل ٥٧٢/٢ والارتشاف ٧٦٢/٢ – ٧٦٣ .

(١٤) أي : المضاف والمركب فيقال : الثلاثة الأثواب ، والخمسة العشر رجلاً . انظر : الهمع ٣١٤/٥ .

تَركَها من المعطوفِ ، وإذا مُيِّزَ بمذكَّرٍ ومُؤنَّثٍ فالحُكمُ للسابق [1] معَ الإضافةِ مُطلَقًا ، ومعَ التَّركيبِ بِشَرْطِ الاتّصالِ وعَدَمِ العَقْلِ ، وإنْ فُصِلَ بـ (بين) فللمؤنَّثِ ، وإنْ وُجِدَ العَقْلُ فللمذكَّرِ مُطْلَقًا .

[صياغة اسم الفاعل من العدد اثنين إلى عشرة]

مسألة : يُصَاغُ من اثنين إلى عشرة وَزْنُ (فاعِل) بالتَّاءِ معَ المؤنَّثِ بمعنى بَعْضِ ما صِيغَ منه ، مُفْرَدًا أو مُضَافًا لما هو [2] منه ، ولا ينصبُه في الأصحِّ ، وثالثُها: يُنْصَبُ (ثان) فقط . ويُضَافُ غير (عاشر) [3] إلى مُرَكَّبٍ مُصَدَّرٍ بما هو[4] منه ، أو يُعْطَفُ عليه عشرون وإخْوَتُهُ ، أو يُرَكَّبُ معَه (العشرة) [5] مُقتصرًا عليه غالبًا ، أو مُضَافًا لمركَّبٍ مُطَابِقٍ ، وهو الأصلُ ، ومثلُهُ [6] (الحادي) في الزّائدِ على العشرة ، وإنْ قُصِدَ به جَعْلُ الأسفلِ في رتبتِهِ عَمِلَ ، ولا يُجَاوِزُ العشرة في الأصحِّ .

[التَّأريخ]

التَّأريخ ، يُؤرَّخُ باللَّيالي لِسَبْقِها ، وإنْ تأخَّرَتْ ليلةُ عَرَفَة شَرعًا ، فيقالُ أوَّلَ الشَّهرِ : كتبَ لأوَّلِ ليلةٍ منه ، لِغُرَّتِهِ ، لِمُهَلِّهِ لِمُسْتَهَلِّه ، ثُمَّ لليلةٍ خَلَتْ [7] ، فَخَلَتَا / ٥٩ ب / فَخَلَوْنَ ، للعشرِ : فَخَلَتْ ، لِنِصْفٍ [8] من كذا أجْوَدُ من لخمسَ عشرةَ أو بَقِيَتْ ، فلأربعَ عشرة : بقيَتْ [9] ، لِعَشْرٍ : بقين ، لليلةٍ : بقيتْ ، لآخرِ ليلةٍ : لِسلخِهِ، لانسلاخِهِ، لآخرِ يومٍ : كذلك [10] ، وقيل : إنما يُؤرَّخُ بما [11] مَضَى، ويُقالُ : كَتَبْتُه [12] في العَشرِ الأُوَلِ والأواخرِ ، لا الأوائلِ والأُخَرِ .

---

(١) أ : " للثاني " .

(٢) كلمة : " هو " ساقطة من د .

(٣) أي : تاسع فما دونه .

(٤) كلمة : " هو " ساقطة من د .

(٥) و : " العشر " دون تاء .

(٦) أ : " ومثله " باللام .

(٧) إذا أرّخت بعدَ مُضي ليلة . انظر : الهمع ٣١٩/٥ .

(٨) د : " فيقال خلت لنصف " ، وفي أ ، هـ : " للنصف " .

(٩) كلمة : " بقيت " ساقطة من د .

(١٠) كلمة : " كذلك " ساقطة من هـ ، وفي د : " لذلك " .

(١١) أ : " لما " .

(١٢) كلمة : " كتبته " مثبتة في أ وساقطة من باقي النسخ .

[الحكاية]

الحكايـــة [١] ، يُسَأَلُ بــ (أيّ) عن مذكورٍ [٢] نكرةٍ ، فالأفْصَحُ مُطابقةُ المَحكيّ إعْرابًا وتذكيرًا ، وإفرادًا وغيرِهما [٣] ، وبــ (مَنْ) [٤] وَقْفًـا [٥] لا وَصْـلاً خلافًـا ليونس[٦] ، فكذلك ، وتُشْبَعُ نونُها في الإفرادِ ، وتسكَّن قبلَ تاءِ التَّأنيثِ في التَّثنيةِ غالبًا، وقيل : الحروفُ النَّاشئةُ زيادة في الحكايةِ ، وقيل : بَدَلٌ من التَّنوينِ ، وقيل : مـن لامِ العَهْدِ ، ولا يُحكى غالبًا مَعْرفةٌ خِلافًا ليونس [٧] إلا عَلَمٌ لمْ يتيقَّنْ [٨] نَفْيُ الاشتراكِ فيـه بِمَنْ دُونَ عاطفٍ ، فيقدَّر إعْرابُهُ كلُّهُ في الأصَحِّ .

و يُحكى الوَصْفُ المعرَّفُ المَنْسُوبُ ، قال سيبويــهِ [٩] : بــ (مَــنْ) مُلْحقــة بــ (ألْ) والياء كالمَنيّ [١٠] ، فَعَمَّمَ قومٌ ، وخَصَّهُ المبرّد [١١] بالعَاقِلِ ، وحكَى غيــرُهُ بالمايّ والماويّ [١٢] ، والسِّيرافيّ [١٣] بالنَّسَبِ إلى الأبِ والأمِّ والقبيلةِ ، وقيل : يُحكــى غيرُهُ بــ (أيّ) [١٤] ، ولا يُحكى عَلَمٌ مُتْبَعٌ بغيرِ (ابن) مُضَافٍ لِعَلَمٍ ، وقيـل [١٥] : يُحكى الوَصْفُ والمَوْصُوفُ مُطْلَقًا ، وفي المعطوفِ والمعطوفِ عليه خُلْفٌ [١٦] ، ورُبَّما

---

(١) أ : " مسألة " . ويقصد بالحكاية : إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام . انظر : الهمع ٣٢١/٥ .

(٢) هـ : " مذكر " .

(٣) أ : " أو إفرادًا أو غيرهما " .

(٤) د : " بمن " دون الواو .

(٥) هـ : " رفعًا " .

(٦) انظر : الارتشاف ٦٨٢/٢ وشفاء العليل ٩٩٠/٣ والمساعد ٢٦٤/٣ .

(٧) عبارة : " معرفة خلافًا ليونس " ساقطة من د ، وانظر رأي يونس في التسهيل ٢٤٨ وشفاء العليل ٩٩٠/٣ والمقتضب ٣٠٨/٢ والارتشاف ٦٩٠/٢ وشرح الأشموني ٣٤٨/٣ .

(٨) د : " لم يتعين " .

(٩) انظر : الكتاب ٤٣٥/٢ .

(١٠) د : " كالمبني " .

(١١) انظر : الارتشاف ٦٩١/٢ والمساعد ٢٦٥/٣ .

(١٢) أي : في النسبة إلى (ما) .

(١٣) انظر : الارتشاف ٦٩٢/٢ والمساعد ٢٦٥/٣ .

(١٤) عبارة : " وقيل يحكى غيره بأيي " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(١٥) قاله الفارسي . انظر : الارتشاف ٦٩٣/٢ والهمع ٣٢٥/٥ - ٣٢٦ والمساعد ٢٦٨/٣ .

(١٦) انظر هذا الخلاف في الهمع ٣٢٥/٥ - ٣٢٦ والارتشاف ٦٩٣/٢ - ٦٩٤ .

حُكِيَ الاسمُ دُونَ سُؤالٍ ، ويُحكَى التَّمييزُ [١] بـ (ماذا) ، والمفردُ المنسُوبُ لِلَفظِهِ حُكْمٌ، أو يَجْرِي مُعْرَبًا اسْمًا [٢] للكلمةِ أو اللَّفظِ .

[حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد أو عمل أو إتباع أو غيره]

مسألة : يُحكَى المسمَّى به من مُتَضَمِّنِ إسْنادٍ أو عَمَلٍ أو إتْبَاعٍ أو نَسَقٍ بحرفٍ دُونَ مَتْبوعٍ ، أو مُرَكَّبٍ : حَرْفٍ واسمٍ ، أو وفِعلٍ ، أو حرفين ، وقيل : يُعْرَبُ [٣] إنْ كانَ أحدُهما زائدًا لغيرِ [٤] مَعْنًى ، قيل : ونحو : / ٦٠ أ / (قُمتَ) [٥] . ولا يُضَافُ ولا يُصَغَّرُ [٦] ، ويُعْربُ غير ذلك .

والمسمَّى [٧] بِحَرفينِ يُضَعَّفُ ثانيهما أو يُرَدُّ ما حُذِفَ إنْ كانَ لَيِّنًا ، وإلاَّ فلا [٨] ، وبحرفٍ [٩] ليسَ بَعْضَ كلمةٍ إنْ تحرَّكَ كَمُلَ [١٠] بتضعيفٍ مُجَانِسِ حركته وإلا بهمزِ [١١] الوَصْلِ ، أو بَعْضًا فإنْ سكنَ فبالوَصْلِ [١٢] أو الحرفِ قبلَهُ ، أو بهما ، أو يُردُّ كُلُّ الكلمةِ ، أقوالٌ ، وإلا فبالتَّضْعيفِ ، أو بالفاء إنْ كانَ عينًا ، وعكسه واللام بأحدهما ، أو إنْ كانَ فعلاً فالفاءُ باللامِ [١٣] ، وهي بغيرِ الفاء ، أو يردُّ كُلُّ الكلمةِ ، أقوالٌ ، ومَنَعَ الفرَّاء التَّسميةَ بِساكنٍ مُطلقًا ، وبَعْضُهم إنْ امتَنَعَ تحريكُهُ ، ويُجعلُ (فو) فمًا [١٤] ، و(ذُو) ذَوًا [١٥] وذَوًّا [١٦] ، والوَصْل في فِعْلٍ قَطْعًا ،

(١) هـ : " المتميز " .

(٢) أ : " اسم " .

(٣) د : " يعز " .

(٤) د : " بغير " ، وفي ب " الغين " .

(٥) كلمة : " قمت " ساقطة من أ .

(٦) أي : شيء من هذه الأنواع المسمى بها . انظر : الهمع ٥/٣٢٧ .

(٧) كلمة : " المسمى " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٨) ب : " وإلا فلا يحذف " .

(٩) أي : المسمّى بحرف .

(١٠) د : " كل " .

(١١) ب : " وإلا حركته بهمزة " .

(١٢) جملة : " أو بعضًا فإن سكن فبالوصل " ساقطة من د .

(١٣) د : " بالفاء واللام " .

(١٤) د : " نونها " .

(١٥) أ ، د ، هـ : " ذوي " .

(١٦) هـ : " أو ذوا " .

قيل [١] : أو اسم ، والمحذوفُ آخِرُهُ ، أو مَتلوُّهُ ، أو لامُهُ وفاؤهُ ، أو عينُهُ [٢] ، مُكَمَّلاً ، والفَكُّ للجزمِ والوقفِ مُدْغَمًا ، وهاءُ السَّكتِ مَحْذُوفًا .

وبجارٍ [٣] فوقَ [٤] حَرفٍ ومجرورٍ ، الأجْوَدُ إعْرابُهُ مُضَافًا لمجرورِهِ ، معطى ما له مُسْتَقِلاً ، وقيل : يجبُ [٥] في ثُلاثيّ أو ثُنائيّ صحيحٍ ، وقيل : الحكاية في ثنائيّ مُعْتَلٍّ ، وحرفٍ يُحكى [٦] عند الجمهورِ .

وبالّذي وفروعِهِ [٧] ، إنْ قُلنا (ألْ) مَعْرِفة حُذِفَتْ ، وإلا فقولان [٨] ، وعليهما تُحْذَفُ الصِّلَةُ ، وقيل : إنْ [٩] لُحِظَ الوَصْفُ بَقِيا [١٠] ، ويُجْعَلُ الياءُ [١١] حرفَ إعْرابِ ما لمْ يُحْذَفْ قبلَ التَّسْمِيَةِ ، فمتلوّها [١٢] ، وأسْماءُ الحروفِ وقْفٌ إلا معَ عاملٍ ، فالأجْوَدُ الإعْرَابُ ومدُّ المقصورِ كالتَّعاطف .

[الضَّرائر]

الضَّرائر [١٣] : يجوزُ للشَّاعرِ ما لا يجوزُ في الاخْتيارِ ، قال ابن مالك [١٤] : إنْ لمْ يجدْ عنه مَنْدُوحةً [١٥] ، وجَوَّزَهُ ابن جِنّي [١٦] وابن عصفور [١٧]

---

(١) وعليه ابن الطراوة . انظر : الهمع ٣٣٠/٥ .

(٢) أي : أو لامه وعينه نحو : (ر) . انظر : الهمع ٣٣٠/٥ .

(٣) قال السيوطي : والمسمى بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافًا لمجروره ، فيقال نحو : مِنْ زيد ، جاء مِن زيدٍ ، ورأيت مِنَ زيدٍ ، ومررت بمِنْ زيدٍ . انظر : الهمع ٣٣٠/٥ .

(٤) أ : " فواق " .

(٥) أي : يجب الإعراب والإضافة .

(٦) عبارة : " في ثنائي معتل وحرف يحكي " ساقطة من د .

(٧) أي : والمسمى بالذي وفروعه .

(٨) الأول : تحذف ، والثاني : لا . انظر : الهمع ٣٣١/٥ .

(٩) الحرف : " إنْ " ساقط من أ .

(١٠) أي : (أل) والصلة .

(١١) أي : من (الذي) ونحوه . انظر : الهمع ٣٣١/٥ .

(١٢) قال السيوطي : وهو الذال حينئذ يجعل حرف الإعراب ، فيقال : جاء لذٌ ورأيت لذًا . انظر : الهمع ٣٣١/٥. وفي أ : " لتلوها " .

(١٣) ب : " الضمائر " .

(١٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٧/١ .

(١٥) أي : بأنْ لم يُمكنه الإتيان بعبارة أخرى . انظر / الهمع ٣٣٢/٥ .

(١٦) انظر : الخصائص ٤٠٦/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٣٧٧/٥ .

(١٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٣٧٧/٥ .

وأبو حَيّان [1] وابن هشام / ٦٠ ب / مُطلقًا ، وذَمّه ابن فارس [2] مُطلقًا [3] نَعَمْ يخــرجُ عن الفَصَاحةِ إلاَّ ما يُستَوحشُ [4] وِفاقًا لحازم [5] ، وهي كثيرةٌ جدًا [6] ، وغالبها مُفرَّقٌ في أبواب ، ومنها : نَقْلُ حركةٍ وحَرْفٍ لِغيرِ مَحلّه ، وحَذْفُ تَنْوينٍ ، ونُونِ (شَتَّانَ) ، و(لكنْ) ، و(لمْ يكنْ) قبلَ ساكنٍ ، و(ما) ، و(لا) النَّافية حَيْثُ لا يجوزُ ، وهَمْــزِ (مئين) ، و(كانَ) بلا عوَض . وقَصْرُ [7] الممدود ، وقال الكسائي [8] : في النَّصْبِ فقط، والفرّاء [9] : إنْ جازَ مجيئه مقْصُورًا ، واستثنى ابن هشام [10] نحو : (سَوَاء) ، وعَكْسُهُ [11] خِلافًا لأكثر البصريَّة مُطْلقًا ، وللفرّاء [12] في اشتراطِ أنْ يكونَ له قيــاسٌ يُوْجِبُ مَدّة .

وإبدالُ حركةٍ أو حَرْفٍ من آخر كالياء من آخرِ : (ثالث ، وخــامس وســادسٍ وأرانبَ [13] ، وضَفَادِعَ وتَقَضُّضٍ [14]) . والجيمِ من (يا حجَّتي) [15] ، وهاءٍ من ألِفِ

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٣٧٧/٥ .

(٢) ابن فارس هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، أبو الحسين القزويني ، له من التصانيف : المجمل في اللغة ، وفقه اللغة ، والمقاييس ، وذمّ الخطأ في الشعر ، ومقدمة في النحو ، وغير ذلك كثير ، توفي سنة ٣٩٥هـ . انظر : بغية الوعــاة ٣٥٢/١ - ٣٥٣ وإنبــاه الــرواة ١٢٧/١ - ١٣٠ ومعجــم الأدباء ٨/ ٨٠ - ٩٨ ووفيات الأعيان ١١٨/١ - ١٢٠ .

(٣) جملة : " وذمه ابن فارس مطلقًا " ساقط من ب ؛ بسبب انتقال النظر .

(٤) د : " ما استوحش " .

(٥) انظر : المزهر ١٨٨/١ حازم هو محمد بن حسن بن حازم القرطاجني ، من أهــل قرطاجــة بــشرقي الأندلس ، تتلمذ لأبي علي الشلوبين ، توفي في تونس سنة ٦٨٤هـ ، من كتبه : سراج البلغــاء ، ولــه ديوان شعر. انظر : بغية الوعاة ٤٩١/١ - ٤٩٢ .

(٦) كلمة : " جدًا " ساقطة من أ .

(٧) أ : " وحصر " .

(٨) انظر : الارتشاف ٢٤١٥/٥ .

(٩) انظر : الارتشاف ٢٤١٥/٥ .

(١٠) انظر : مغني اللبيب ٢٧٩/١ .

(١١) أي : مد المقصور . انظر : الهمع ٣٣٨/٥ .

(١٢) انظر : الارتشاف ٢٣٨٦/٥ .

(١٣) ب : " وأرنب " .

(١٤) يجوز أن يكون (من قَضِىَ) بمعنى : عَمِلَ . انظر : سر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢ .

(١٥) وذلك كما جاء في قول الشاعر :

لا هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حجَّتِج

(ما) و(هنا) ، وحركةِ عَيْنٍ ساكنةٍ ، وزيادةُ حرفٍ إشباعًا وغيره ، وإثباتُ النُّونِ في الإضافةِ ، وفكُّ المُدْغَمِ ، وقَطْعُ الوَصْلِ [١] ، وتشديدُ المُخَفَّفِ ، وتأنيثُ المذكَّرِ ، وعكوسُها ،وزيادةُ (مَنْ) في الحكايةِ وَصْلاً ،وهاء السَّكتِ فيه ،ونونٍ شديدةٍ آخرًا[٢] ، ولامٍ في مفعولٍ تَقَدَّمَ فعلُه [٣] ، و(ما) بعدَ (كما) ، و(اللهُمَّ) ، وابتداءٍ ، وبينَ البَدَلِ ومَتْبوعِهِ ، والفِعْلِ ومَرْفُوعِهِ ، والجارِّ على مِثْلِهِ ، والنَّافي ، ولَفظِ اسمٍ . وكُلُّ ما [٤] وَضَعْنَاهُ [٥] بالنُّدورِ أو الشُّذوذِ أو المنعِ اختيارًا أو في السَّعة .

وقَلْبُ الإعْرابِ قيل : يجوزُ فيها [٦] مُطْلَقًا ، وقيل : بِشَرْطِ تضمين العاملِ ، وقيل : يجوزُ في الكلامِ أيضًا ، أمَّا إبْدالُ اسمٍ بِمُنَاسِبِهِ اشتقاقًا كـ (سَلامٍ) من سُلَيْمان /٦١ أ/ أو غيره نحو [٧] :

... ... والشَّيْخُ عثمان أبو عفَّانا

فممنوعٌ [٨] ، واستَحْسَنَ أهْلُ البديعِ بعضَ ما سَمَّاهُ النُّحاة ضرورةً كحذفِ معمولِ الجوازمِ المُسَمَّى بالاكتفاءِ ، فإنْ اشتملَ على توريةٍ [٩] تَصَرفُهُ عنه فأحسن .

- والبيت من الرجز ، وهو منسوب لرجل من اليمن في النوادر ٤٥٦ والدرر اللوامع ٢٢٩/٦ والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢١٩٢/٤ وشرح الأشموني ٣١/٣ ، ٨٣/٤ وشفاء العليل ١١١٤/٣ والتصريح ٣٦٦/٥ والممتع ٣٥٥/١ والمقرب ٥٢٢ والشعر والشعراء ٤٦ وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٧٧ ومقاييس اللغة ٢٩/٤ .

(١) أي : قطع همزة الوصل .

(٢) د : " أجزاء " .

(٣) ب ، ج ، و : " عامله " .

(٤) هـ : " وكلما " .

(٥) أي : في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي . انظر : الهمع ٣٤٩/٥ .

(٦) أي : الضرورة .

(٧) هذا عجز بيت من السريع ، وصدره :

من نَسْجِ دَاود أبي سَلام

وهو بلا نسبة في الدرر ٢٥٨/٦ والعقد الفريد ١٨٥/٤ ، وهو في العقد الفريد برواية : والشيخ عثمان أبي عفان .

(٨) أ : " ممنوع " بدون الفاء .

(٩) أ : " توريت " ، د : " مورية " .

[خاتمة]

خـــاتمة : المختارُ وفاقًا للأخفشِ [1] جوازُه [2] للتناسُبِ والسَّجْعِ نحـــو : " ربَّ السَّماواتِ وما أظْلَلْنَ [3] ، والشَّياطين وما أضْلَلْنَ [4] هُنَّ لهُنَّ " [5] ، " أنفِقْ بــلالاً ولا تَخْشَ إقلالاً " [6] ، " ارْجِعْنَ مأزُوراتٍ غير مأجُوراتٍ " [7] ، " كُلْ ما أصْمَيْتَ [8] ودَعْ ما أنْمَيْتَ [9] " [10] ، " أيَّتُكنَّ صاحبة الجمل الأدْبب [11] تَنْبحُها كلاب الحوأب [12] " [13] ، " من كُلِّ شيطان وهامَّة وكُلِّ عَيْنٍ لامَّة [14] " [15] .

* * *

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٣٧٧/٥ .

(٢) أي : ما جاز في الضرورة في النثر . انظر : الهمع ٣٥٠/٥ .

(٣) عبارة : " وما أظللن " ساقطة من ب .

(٤) ب ، و : " ظللن " بدون همزة .

(٥) حديث شريف . انظر : سنن الترمذي كتاب (الدعوات) باب (٩١) ٧٩٩ - ٨٠٠ .

(٦) حديث شريف . انظر : المعجم الكبير ٣٤٢/١ و١٥٥/١٠ .

(٧) حديث شريف . انظر : مصنف عبد الرازق الصنعاني كتاب (الجنائز) باب (منع النساء مـــن اتبـــاع الجنائز) ٤٥٧/٣ وسنن ابن ماجة كتاب (الجنائز) باب (ما جاء في اتباع النساء الجنائز) ٢٧٦ .

(٨) هـــ : " أجميت " . والمقصود : ما رميته من الصيد وأنت تراه . انظر : الهمع ٣٥١/٥ .

(٩) أي : ما رميته فغاب عنك ثم مات . انظر : الهمع ٣٥١/٥ .

(١٠) حديث شريف . انظر: السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب (الصيد والذبائح) باب (سبب نزول قول الله عز وجل : ﴿ ولا تأكُلُوا ممَّا لمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ ٢٤١/٩ وشرح السنة كتاب (الصيد) ١٩٧/١١ .

(١١) أ ، ب ، د : " الأديب " بالياء .

(١٢) قال الأزهري : الحَوْأَبُ موضع بئر نَبَحَتْ كلابُهُ أمَّ المؤمنين مُقْبِلَها إلى البـــصرة . انظـــر : تهـــذيب اللغة ٢٧٠/٥ . وقال الزبيدي : الحَوْأَبُ : كَكَوْكَب : الواســـع مـــن الأوديـــة ، يقـــال : واد حَــوْأَب ، والحوأب: الواسعُ . انظر : تاج العروس ٢١١/٢ .

(١٣) حديث شريف . انظر : مُصنف ابن أبي شيبة ٣٧٩/٢١ .

(١٤) الهامة : واحدة الهوام، وهي الحيات، وكل ذي سمّ يقتل، وقد تقع الهوام على كل ما يدب من الحيوان. واللامة : ذات اللمم ، ولم يقل ملمة ، وإن كانت من ألمت تلم : طلبًا للازدواج بهامة ، والعين اللامة : هي التي تصيب بسوء انظر : جامع الأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) ٣٦٩/٤ .

(١٥) حديث شريف رواه ابن عباس عن النبي قال: كان رسول الله صلى الله عليـــه وســـلم يعـــود الحـــسن والحسين ويقول: "أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة، ويقول هكـــذا كان إبراهيم يعوّذ إسحاق وإسماعيل".انظر: صحيح البخاري كتاب (أحاديث الأنبياء) باب (١٢) ١٨٥/٢ وسنن الترمذي كتاب (الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) باب (ما جاء في الرقية من العـــين) ٧١٠ وسنن ابن ماجة كتاب (الطب) باب (ما عوذ به النبي صلى الله عليه وسلم وما عوذ به) ٥٨٨ .

الكتاب السادس في الأبنية

[الاسم المجرّد الثلاثي]

الاسْمُ المُجَرَّدُ إمَّا ثُلاثيٌّ كفَلْس وفَرَسٍ وكَتِفٍ وعَضُدٍ وحِبْرٍ وعِنَب وإبِل وقُفْـلٍ وصُرَدٍ [1] وعُنُق ، وسقَط فُعِل وفِعُل استثقالاً .

[الاسم المجرّد الرّباعي]

أو رباعي : كجَعْفَر وزِبْرِج [2] وبُرْثُن [3] ودِرْهَـم وقِمَطْـر [4] قـال الكوفيَّـة والأخفش [5] وابن مالك [6] : وجُخْدَب [7] ، وقومٌ : وخُبَعْثٍ [8] وزِعْبَرٍ [9] و جُرْمُز [10]

---

(١) الصُّرَدُ : طائر فوقَ العصفور . انظر : المحيط في اللغة للصاحب بن عباد باب (الثلاثـي الـصحيح) (الصاد والدال والراء) ١٠٨/٨ .

(٢) الزِّبْرِجُ : بالكسر : الزِّينة من وَشْي أوجوهر . انظـر : مـادة (زبـرج) فـي تـاج العـروس ٥/٦ واللسان ٢٨٥/٢ والصحاح ٣١٨/١ وتهذيب اللغة ٢٤٥/١١ ومقاييس اللغة ٥٤/٣ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية لركن الدين ٢١٥/١ .

(٣) البُرْثُنُ : هو مخلَبُ الأسد واسم قبيلة أيضًا . انظر مادة (برثن) في اللسان ٥٠/١٣ والصحاح ٢٠٧٨/٥ والقاموس ٢٠٣/٤ والمخصص ٢٧٩/٢ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢١/٤ والمنصف ٢٥/١ وشرح الشافية لركن الدين ٢١٥/١ .

(٤) القِمَطْرُ . الجمل القوي الضخم . انظر : مادة (قمطر) في اللسان ١١٦/٥ ، وقال الجوهري : القِمَطْرُ : ما يُصَان فيه الكتب . انظر : الصحاح ٧٩٧/٢ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢٣/٤ وشرح الـشافية لـركن الدين ٢١٥/١ .

(٥) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٢١٥/١ والتصريح ٣١٣/٥ والمنصف ٢٧/١ ونزهـة الطـرف ١٠٨ والمفتاح في الصرف ٣٣ والمخصص ١٤/٥ وشرح الأشموني ٥١/٤ .

(٦) انظر : المساعد ١٥/٤ .

(٧) قال ابن منظور : " رجل جحدبٌ : قصير عن كُراع قال : ولا أحقّها ، وإنّما المعروف جحدر بالراء " ، انظر : مادة (جحدر) في اللسان ١١٨/٤ ، وقال السيوطي : " جُخْدَب بالجيم والخاء المهملة والموحـدة وهو نوع من الجراد انظر : الهمع ١٢/٦ . قال الزبيدي ردًّا على قول ابن منظور والسيوطي : " قلت : ينبغي للمؤلف الإشارة إليه ، وأعجب من هذا ما نقله شيخنا من همع الهوامـع فـي أبـواب الأبنيـة أنّ (الجحدب) بجيم فخاء ودال مهملتين فموحدة : نوع من الجراد فانظره " انظر : تاج العروس ١٣٢/٢ .

(٨) قال ابن منظور : الخُبَعْثَة والخُنْثَعْبَة النّاقة الغزيرة اللبن . انظر : مادة (خبعث) في اللسان ١٤٤/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٥٢/٤ .

(٩) الزِّعْبَرِيُّ : ضَرْبٌ من السِّهام . انظر : مادة (زعبر) في اللسان ٣٢٤/٤ وتاج العـروس ٤٢٨/١١ ، وانظر أيضًا : أبنية الأسماء والأفعال ٢٨٦ .

(١٠) الجُرموز : الحوض الصغير . انظر : مادة (جرمز) في الصحاح ٨٦٧/٣ والقاموس ١٧٥/٢.

ودَهَنَج [1] وعَرَتُن [2] ، وجَنَدِل [3] وعُلَبِط [4] .

[الاسم المجرّد الخماسي]

أو خماسي كسَفَرْجَل [5] وقِرْطَعْب [6] وجَحْمَرِش [7] وقَـذَعْمِل [8] ، قـال أبـو حَيَّان [9] : وعِقِرْطِل [10] وقُرُعْطُب [11] وسِبَعْطَر [12]، وابن السَّرَّاج [13]: وهُنْدَلِع [14] .

---

(١) الدَّهْنَجُ : جوهر كالزُّمُرد . انظر : مادة (دهنج) في اللسان ٢٧٧/٢ ومختار الصحاح باب الدال ١٢٥ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٢٤/١ .

(٢) العَرَتُن : شجر يدبغ به . انظر : مادة (عرتن) في الصحاح ٢١٦٤/٦ واللسان ٢٨٣/١٣ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢٣/٤ والممتع ٦٨/١ .

(٣) الجَنَدِل : أرض فيها حجارة . انظر : مادة (جندل) في اللسان ١٢٨/١ - ١٢٩ والصحاح ١٦٥٤/٤ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢٣/٤ وشرح الشافية لركن الدين ٢١٥/١ .

(٤) عُلَبِط : الضخم العظيم . انظر : مادة (علبط) في اللسان ٣٥٥/٧ والصحاح ١١٤٤/٣ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢٣/٤ وشرح الشافية لركن الدين ٢١٥/١ .

(٥) السَّفَرجَل : ثمر أو نبات . انظر : مادة (سفرج) في القاموس ٤٠٧/٣ والصحاح ١٧٣٠/٥ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٢٤/٤ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٠/١ .

(٦) قال ابن منظور: ما عليه قِرْطَعْبَةٌ أي : قطعة خرقة . انظر : مادة (قرطعب) في اللسان ٦٧١/١ ، وقال الجوهري : يقال ما عنده قِرْطَعْبَة ،أي : شيء . انظر: مادة (قرطعب) في الصحاح ٢٠١/١ ،وانظر أيضًا: الكتاب ٤٤٣/٤ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٠/١ وشرح الأشموني ٥٣/٤ والارتشاف ١٤٠/١ .

(٧) أ : " جمرش " . والجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، وأفعى جَحْمَرِش أي: خَشْناءُ . انظر: مادة (جحمرش) في اللسان ٢٧٢/٦ والصحاح ٩٩٧/٣ وتهذيب اللغة ٣٣٦/٥ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٩٥/٣ والتصريح ٣١٥/٥ وشرح الأشموني ٥٣/٤ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٠/١ .

(٨) القَذعْمِلُ : القصير الضخم من الإبل ، والقَذعْمِلَة : الناقة القصيرة ،والمرأة القصيرة . انظر : مادة (قذعمل) في اللسان ٥٥٤/١١ والصحاح ١٨٠٠/٥ وتاج العروس ٢٤٢/٣٠ ، وانظر أيضًا : الكتاب ٤٤٣/٤ والتصريح ٣١٥/٥ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٠/١ وشرح الأشموني ٥٣/٤ .

(٩) انظر : الارتشاف ١٤٠/١ .

(١٠) العِقِرْطِل : اسم لأنثى الفيلة . انظر : مادة (عقرطل) في اللسان ٤٦٦/١١ وتاج العروس ٤١/٣٠ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤٠/١ وأبنية الأسماء والأفعال ٣٢٢ والمزهر ٣٤/٢ .

(١١) قال ابن دريد : " قُرُعْطُبَة وقُرُطْعَبَة ، يقال : ما لفلان قُرُعْطُبَة ولا قُرُطْعَبَة أي : ما له قليل ولا كثير . انظر : جمهرة اللغة ٤٠٥/٣ ، وانظر أيضًا : المزهر ٣٤/٢ والارتشاف ١٤٠/١ .

(١٢) السِّبَعْطَرِيُّ : هو الطويل من الرجال جدًا . انظر : تاج العروس مادة (سبعطر) ٤٩٧/١١ ، والعين للخليل ٣٤٩/٢ والمزهر ٣٤/٢ وأبنية الأسماء والأفعال ٣٢٢ .

(١٣) انظر : الأصول ١٨٦/٣ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤١/١ وشرح الأشموني ٥٣/٤ والمزهر ٣٤/٢ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٢/١ .

(١٤) الهُنْدَلِع : بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام : بَقْلَة . انظر : مادة (هدلع) في تاج =

[مزيد الاسم والفعل]

والفعلُ إمّا ثلاثيّ أو رباعيّ [1] ، وما عدَا ذلك شاذٌّ ، أو شبه [2] الحرفِ ، أو أعجميّ ، أو محذوف [3] ، أو مزيد [4] ، وأبنيتُهُ كثيرةٌ ، ومُنتَهاهُ [5] في ثُلاثيّ الفِعْلِ ثلاثةٌ ، والاسمِ أربعةٌ ، وندَرَ كذُبْذُبَان [6] ، وبَرْبِيطيَاء [7] ، وقَرقِيسِياء [8] ، والرُّباعيّ [9] اثنان وثلاثة / ٦١ب / والخماسي واحد ، و(مغناطِيسٌ) إنْ صَحَّ نَادِرٌ ، ولا يَتجاوزُ ذلك [10] إلا بتَاء تأنيثٍ ، أو علامةِ تثنيةٍ ، ونحوِها ، أونَسَبٍ ، أو تنفيسٍ ، أو توكيدٍ .

وأهمِلَ [11] دُونَ نُدرةٍ : (فِعْوِيل) و(فَعْـوَلَى) [12] و(فَعْلالٌ) [13] غير مُضَعَّف ، و(فِعلال) مُضَعَّفُ الأوّل والثَّاني ، و(فِيعَال) غير مَصْدَرين ،و(فَوْعَال) و(إفعَلة) و(فِعلي) أوْصَافًا ، و(فَيْعِل) [14] في الصَّحيحِ مُطْلَقًا [15] ، و(فَيْعَل) في المعتلّ دُونَ ألِفٍ ونُونٍ .

- العروس ٣٨٨/٢٢ واللسان ٣٦٩/٨ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١٤١/١ وشرح الشافية لركن الدين ٢٢٢/١ وشرح الأشموني ٥٣/٤ .

(١) وسيأتي أوزانهما .

(٢) ب : " أو سبهه " .

(٣) أي : كيد ودم وأب . انظر : الهمع ١٦/٦ .

(٤) د : " أو مزيد فيه " .

(٥) أ : " ومنها " ، والمقصود : منتهى المزيد .

(٦) انظر : المزهر ٢٧/٢ .

(٧) البِرْبِيطياءُ : نَبابةٌ ، والبِرْبِيطياء : موضع يُنسب إليه الوَشْيُ . انظر : مادة (بربط) في اللسان ٢٥٨/٧ وتاج العروس ١٣٩/١٩ .

(٨) بالفتح ثم السكون وقاف أخرى وياء ساكنة وسين مكسورة وياء أخرى وألف ممدودة ، بلد على نهر الخابور وعندها مصب الخابور في الفرات . انظر : معجم البلدان ٣٧٣/٤ .

(٩) أي : والمزيد في الاسم الرباعي حرفان أو ثلاثة أحرف .

(١٠) أي : سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل . انظر : الهمع ١٦/٦ .

(١١) د : " وأعمل " ، والمقصود : أهمل من المزيد .

(١٢) ب ، جـ ، و : " فَعَوْعَل " .

(١٣) د : " فعول وفعلان " .

(١٤) ب : " وفيعال " .

(١٥) كلمة : " مطلقًا " ساقطة من د .

[الرُّباعي المجرّد والمزيد]

مسـألة : للماضي الرُّباعي (فَعْلَـلَ) ، ولمزيـدِه (تَفَعْلَـلَ) و(افْعَنْلَـلَ) ، و(افْعَلَلَّ) وأنكرَهُ قومٌ ، وزِيدَ [1] (افْعَلَّلَ) .

[الثّلاثي المجرّد]

وللثلاثيّ (فَعَلَ) مُثلَّثُ العَيْنِ [2] . فالمفتوحُ للغَلَبَةِ ، والنِّيابَةِ عن (فَعُلَ) فـي المُضَاعَفِ واليائيِّ العَيْنِ [3] ، وللجمـعِ [4] ، والإعطـاءِ ، والاسـتقرارِ ، وضِـدِّها ، والإيذاءِ [5] ، والإصلاحِ [6] ، والتَّصويتِ وغيرِ ذلك .

والمكسُورُ لِلْعِلَلِ ، والأحزانِ ، وضِدِّها ، والألْـوانِ ، والعُيُـوبِ ، والحُلْـيِّ ، والإغناءِ عن فَعُلَ في يائيِّ اللامِ ، ومُطَاوَعَةِ (فَعَلَ) ، ولزومُهُ أكثرُ [7] .

والمضمُومُ للغرائزِ غالبًا ، ولمْ يَرِدْ [8] يائيّ العَيْنِ إلاّ (هَيُؤَ) [9] ، ولا اللامِ إلا (نَهُوَ) [10] .

[الثلاثي المزيد]

وللمزيدِ (أفْعَلَ) : للتَّعديةِ ، والصَّيْرورةِ ، والسَّلْبِ ، والتَّعريضِ [11] ووجـودِ الشيءِ على صفتِهِ ، والإعانةِ ، وبمعنى (فَعَلَ) ، ومُطَاوَعَتِهِ ، والإغناءِ عنه [12] .

---

(١) كلمة : " زيد " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(٢) أي : مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء . انظر : الهمع ٢٠/٦ .

(٣) كلمة : " العين " ساقطة من هـ .

(٤) مثل : حَشَرَ وحَشَدَ . انظر : الهمع ٢٠/٦ .

(٥) كلمة : " الإيذاء " ساقطة من د . والإيذاء : كلَسَعَ ولَدَغَ . انظر : الهمع ٢١/٦ .

(٦) أ ، د ، هـ : " والإصلاح " .

(٧) أي : أكثر من تعديه .

(٨) كلمة : " يرد " ساقطة من ب .

(٩) هيؤ الشيء بمعنى : حَسُنَت هيئته . انظر : مادة (هيأ) في تاج العروس ٥١٩/١ وانظر أيضًا : شـرح الأشموني ٤٧/٤ والمزهر ٣٧/٢ .

(١٠) نَهُوَ الرجل من النهية ، وهي العقل ، فإنّ أصله : نَهُيَ ، قلبت الياء واوًا لانضمام مـا قبلهـا . انظـر الهمع ٢٢/٦ والمزهر ٣٧/٢ .

(١١) كأقتلت فلانًا إذا عرّضته للقتل ، وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع . انظر : مـادة (عـروض) فـي القاموس المحيط ٣٤٧/٢ – ٣٤٨ ، وانظر أيضًا :الهمع ٢٢/٦ .

(١٢) قال السيوطي : والإغناء عنه كأرْقَلَ ، وأعْنَقَ ، أي سار سيرًا سريعًا ، وأذنب بمعنى : أثِمَ ، وأقسم : بمعنى حلف . انظر الهمع ٣٦/٦ .

و(فعّلَ) : للتعديةِ والتّكثيرِ والسَّلبِ والتَّوجّهِ واختـصارِ الحكايـةِ ، وبمعنـى (فَعَلَ) و(تفعّلَ) [1] ، والإغناء [عنهما . و(فاعل) : للاشْتراكِ ، وبمعنى (فَعَلَ) و(أفْعَلَ) ، والإغناء عنهما .

و(تَفَاعَل) : للمشاركةِ ، والتَّخييل [2] ومُطَاوعة فاعِل ،وبمعنى : (فَعَلَ) [3] ، والإغناء [4]] [5] عنه ، فإنْ تَعَدّى [6] هو أو (تَفَعّل) دُونَ التّاء لاثنـينِ ، فمعَهـا [7] لِواحدٍ ، وإلاّ لَزِمَ [8] .

و(تَفَعَّـل) : لمطاوعـةِ (فَعَّـلَ) ، والتّكلّـفِ ، والاتّخـاذِ [9] ، / ١٦٢ أ / والتّكريرِ [10] بمهلةٍ ، والتّجنُّبِ ، والصّيرورةِ ، وبمعنى : استَفْعَلَ وفَعَلَ ،والإغناء عنه .

و(افتَعَلَ) : للاتّخاذِ ، والتّصرُّفِ ، والمُطَاوعةِ ، والتّخييرِ ، وبمعنى : تَفَاعَلَ ، وتفعّلَ ، واستَفْعَلَ ، وفَعَلَ والإغناء عنه .

و(انفَعَلَ) : لمطاوعةِ فَعَلَ عِلاجًا ، ولا يُبْنَى من غيرِهِ ، ولا من لازمٍ خلافًـا لأبي عليّ [11] .

و(استَفْعَلَ) : للطلَبِ والتّحوّلِ ، والاتّخاذِ ، والوجـودِ ، وبمعنـى : أفْعَـل ، ومطاوعتِهِ ، وفَعَلَ ، والإغناء عنه .

و(أفعَلَّ) : للألْوانِ والعُيُوبِ ، ولا يُبْنَى من مُضَاعَفِ [12] العَيْنِ ، ولا مُعْتَـلّ اللامِ ، وتَلِي عَيْنَهُ ألِفٌ ، وقيل [13] هو الأصلُ .

---

(١) كلمة : " تفعل " ساقطة من أ .

(٢) كتجاهل وتمارض . انظر : الهمع ٢٥/٦ .

(٣) عبارة : " وبمعنى فعل " ساقطة من هـ .

(٤) د : " والأغنياء " .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٦) كلمة : " تعدى " ساقطة من هـ .

(٧) أي : التاء .

(٨) أي : صار فعلاً لازمًا غير متعدٍ .

(٩) كتبنّيتُ الصّبي : اتخذته ابنًا ، وتوسّدت التراب : اتخذته وسادة . انظر : الهمع ٢٥/٦ .

(١٠) أ ، د ، هـ : " والتكوين " .

(١١) انظر : الممتع ١٩١/١ والارتشاف ١٧٥/١ .

(١٢) د : " من مضاف " .

(١٣) انظر : الارتشاف ١٧٧/١ .

و(افْعَوْعَل) : للمبالغةِ ، والصَّيْرورةِ ، وافْعَوَلَ ، وافْعَوْلَلَ [١] ، وافْعَيَّلَ نَوَادِرُ ، وما عَدَاها مُلْحَقٌ .

[الصَّحيح والمعتلّ]

ما لَيْسَ فيه حرفُ [٢] عِلَّةٍ صحيحٌ ، وإلاَّ فهو [٣] مُعْتَلٌّ ، فبالفاءِ مِثَالٌ ، والعَيْنِ أجْوَفُ ، وذو الثَّلاثةِ واللام مَنْقُوصٌ وذُو الأربعةِ [٤] ، وبحرفين لَفِيفٌ مقرونٌ ، إنْ تَوَاليا ، وإلاَّ فمفروقٌ .

[المضارع]

مسألة : المضارعُ : بزيادةِ حرفِ المُضَارَعَةِ على الماضي ، فإنْ كانَ مُجَرَّدًا على (فَعَل) ثُلِّثَتْ عَيْنُهُ ، وشَرْطُ الفَتْحِ كونُها [٥] أو اللام حرفَ حَلْقٍ . ولزموا الضَّمَّ في باب المغالبةِ على الصَّحيحِ ، وثالثُها : إنْ كانَ من (فَعَل) [٦] وفي [٧] المُضَاعَفِ المتعدّي ، والأجْوَفِ والمنقوصِ بالواوِ ، والكَسْرَ فيهما بالياء ، والمضاعَفِ اللازمِ [٨] ، وفي المثالِ .

فإنْ كانَ عَيْنُه أو لامُهُ حلْقيًا فالفَتْحُ أيضًا ، أو (فَعِلَ) فُتِحَتْ [٩] ، وتُكْسَرُ [١٠] في المثالِ . أو (فَعُل) ضُمَّتْ ، وما عَدَا ذلك شاذٌّ ، أو لغةٌ ، وغير (فعل) يُكْسَرُ ما قبلَ آخرِهِ ما لَمْ يكنْ أوّلَ ماضيه تاء مَزِيدة .

ويُضَمُّ حرفُ المضارعةِ من رُباعيٍّ ، ولو بزيادةٍ ، وإلاَّ يُفْتَحُ ، وكَسْرُهُ [١١] إلاَّ الياء ، إنْ كُسِرَ ثاني [١٢] الماضي أو زِيْدَ أوّله / ٦٢ ب / تاء ، أو وُصِلَ ، أو الياء

---

(١) أ : " افعوعلل " .

(٢) كلمة : " حرف " ساقطة من د .

(٣) كلمة : " فهو " ساقطة من أ ، هـ .

(٤) عبارة : " واللام منقوص وذو الأربعة " ساقطة من د .

(٥) أي : العين .

(٦) عبارة : " وثالثها إن كان من فعل " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(٧) الحرف : " في " مثبت في أ وساقط من باقي النسخ .

(٨) ب ، جـ ، و : " والمضاعف اللام " .

(٩) أي : العين في المضارع .

(١٠) أ : " وتكسير " .

(١١) أي : أول المضارع . انظر : الهمع ٣٤/٦ .

(١٢) د : " إن كسرتا في " .

مُطلَقًا ، أو في نحو : (وَجَلَ) ، وقَلْبُ الفاء حينئذٍ ياءً أو ألِفًا لُغاتٌ .

[الأمر]

مسـألة : الأمْرُ من ذي هَمْزٍ [1] يُفْتَتَحُ به ، وغيرُهُ بِتَالي حَرْفِ المـضارعةِ ، فإنْ كانَ ساكنًا فبالوَصْلِ ، وحركةُ ما قبلَ آخرِهِ كالمضارعِ .

[المبني للمفعول]

مسـألة : الجمهور : إنّ فِعلَ المفعولِ مُغَيَّرٌ ، وقال الكوفيَّة [2] والمبرِّد [3] وابن الطراوة [4] : أصلٌ للزومِهِ في أفْعالٍ [5] .

ويُضَمُّ أوَّلُهُ مُطْلَقًا [6] ، ومعَه ثاني ذي تـاءٍ ويَنْقَلِـبُ ثالثُـهُ واوًا ، وثالـثُ ذي الوَصْلِ ، ويُكْسَرُ ما قبلَ الآخرِ في المضارعِ ، فإنْ كانَ [7] مثالاً بالواوِ جازَ قلبُها همزةً ، أو أجْوَفَ وأُعِلَّ ففيه القَلْبُ ياءً وواوًا [8] والإشمامُ [9] ، وأفْصَحُها الأوْلَى ، ثمّ الإشْمَامُ ، وشَرَطَ الدَّاني [10] إسْمَاعَهُ ، وابنُ الطُّفَيل [11] عَدَمَه ، فالمُرَادُ به الرَّوم [12] ، قال ابـن

---

(١) جـ ، د : " همزة " .

(٢) انظر : الارتشاف ١٣٤٠/٣ .

(٣) انظر : المقتضب ٥٠/٤ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٣٤٠/٣ .

(٥) فلمْ يُنطق لها بفاعل كزُهي وعُنيَ . انظر : الهمع ٣٦/٦ .

(٦) ماضيًا كان أو مضارعًا . انظر : الهمع ٣٦/٦ .

(٧) أي : الفعل الماضي . انظر الهمع ٣٧/٦ .

(٨) ب : " ياءً وواوًا " بدون الواو .

(٩) الإشمام : تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ، ولكن لا يتلفظ به تنبيهًا على ضم ما قبلها ، أو على ضمة الحرف الموقوف عليها ، ولا يشعر به الأعمى . انظر : كتاب التعريفات ٢٧ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١٣٤١/٣ . والداني هو عثمان بن سعيد بن عثمان ، أبو عمرو الداني ، ويقال : له ابن الصيرفي ، من موالي بني أمية ، له تصانيف كثيرة منها : التفسير في القراءات السبع ، والإشارة، والتجديد في الإتقـان والتجويـد ، والمقنـع ، وغيرهـا ، تـوفي سـنة ٤٤٤هـ . انظـر: إنبـاه الـرواة ٢ /٣٤١ - ٣٤٢ ومعجـم الأدبـاء ١٢٤/١٢ - ١٢٨ والنجـوم الزاهـرة ٥٦/٥ وغايـة النهاية ٥٠٣/١ - ٥٠٥ والصلة ٣٨٥/٢ - ٣٨٧ وبغية الملتمس ٣٩٩ .

(١١) انظر : الارتشاف ١٣٤١/٣ . وابن الطفيل هو محمد بن عبد الملك بن محمد بن محمد بن طفيل القيسي الأندلسي ، أبو بكر ، له : قصة حي بن يقظان ، ورجز في الطب ، وله شعر ، وغير ذلك ،توفي سنة ٥٨١هـ . انظر : معجم المطبوعات ١٤٦/١ ودائرة المعارف الإسلامية ٢١٢/١ .

(١٢) الروم : أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصم . انظر : كتاب التعريفات ١١٣ .

مالك (١) : ويَتَعَيّنُ إحدَاها إذا أُسْنِدَ الفِعْلُ (٢) للتاء أو النُّونِ ، وأُلْبِسَ ، وتجري (٣) في وَزْنِ (انفعَل) و(افتعَل) ، وأنكرَ خَطَّاب (٤) غيرَ الأولَى ، وابن عذرة (٥) الثانية، وتُقلَبُ في المضارعِ ألِفًا ، ولام المعتلّ ياءً (٦) .

وأوْجَبَ الجمهورُ (٧) ضَمّ فاء المُضاعفِ ، وأجازَ قومٌ (٨) الكسرَ، والمهاباذي (٩) الإشمامَ ، ولا يُبنى هذا البناء فِعلٌ جَامِدٌ ، وكذا ناقصٌ على الصَّحيح .

[صيغتا التّعجّب وأفعل التّفضيل]

مسألة : تُبْنَى (١٠) صيغَتا (١١) التّعجّبِ والتّفضيلِ من فعلٍ ثلاثيّ تامٍّ مُجَرَّدٍ (١٢) مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ قابلٍ للكثرَةِ ، غيرِ مَبْنِيٍّ للمفعولِ ، ولا مُعبَّرٍ (١٣) عن فاعلِهِ بأفْعَلَ فَعْلاء، وجوَّزَهُ الأخفش (١٤) من كُلّ فِعلٍ (١٥) / ٦٣ أ / مَزِيدٍ ، وقومٌ من (أفْعَلَ) ، وثالثها : إنْ لَمْ تكنْ الهمزةُ للنقلِ ، وقومٌ من الناقصِ ،

---

(١) انظر : التسهيل ٧٨ وشفاء العليل ٤٢٠/١ – ٤٢١ وشرح التسهيل ١٣١/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٧٠/١ .

(٢) كلمة : " الفعل " مثبتة في د وساقطة من باقي النسخ .

(٣) أي : اللغات الثلاث المذكورة . انظر : الهمع ٣٩/٦ .

(٤) انظر : الارتشاف ١٣٤٥/٣ .

(٥) انظر : التصريح ٣٤٤/٣ . وابن عذرة هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، أبو الحكم ، له من التصانيف : المفيد في أوزان الرجز ، والقصيدة ، وغير ذلك ، ولد سنة ٦٢٢هـ . انظر : بغية الوعاة ٥١٠/١ .

(٦) كلمة : " ياء " ساقطة من د .

(٧) انظر : التصريح ٣٤٦/٣ والارتشاف ١٣٤٤/٣ .

(٨) انظر : التصريح ٣٤٦/٣ والارتشاف ١٣٤٤/٣ .

(٩) انظر : التصريح ٣٤٨/٣ . والمهاباذي هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير ، قال ياقوت من تلاميذه عبد القاهر الجرجاني ، له : شرح اللمع . انظر : بغية الوعاة ٣٢٠/١ ومعجم الأدباء ٢١٩/٣ .

(١٠) كلمة : " تبنى " ساقطة من ب ، جـ ، وفي هـ : " قال أبو حيان تبنى " .

(١١) د : " صيغتان " .

(١٢) أ ، د : " مجرد تام " .

(١٣) د : " ولا معتبر " .

(١٤) ب ، جـ ، و : " وجوزه قوم " . وانظر رأي الأخفش في شرح الكافية للرضي ٤٣٣/٤ والارتشاف ٢٠٧٨/٤ والمساعد ١٦٤/٢ .

(١٥) كلمة : " فعل " ساقطة من ب ، جـ ، و .

وخطـاب [١] وابن مالك [٢] من فِعلِ المفعولِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ ، والكسائيّ [٣] وهشام [٤] والأخفش[٥] من العاهات ، زادا [٦] والألوان ، وثالثها : من السَّوادِ والبياضِ فقط ، وقد يُغني معَ استيفاء الشُّروطِ فِعلٌ آخرُ، وما فَقَدَ [٧] تُوصِّلَ إليه بجائزٍ ونُصِبَ مَصْدَرُ المتعجَّبِ منه بعدَه أو جُرَّ بالباءِ .

وشذَّ حذفُ همزةِ (خَيْر) و(شَرّ) في التَّعجّبِ ، وكَثُرَ في التَّفضيلِ ، وما وَرَدَ بخلافِ ذلك فَشاذٌّ مَمْنُوعٌ كأقمِنْ [٨] به ، وما أَخْضَرَهُ ، وأعسَاهُ ، وأزْهَاهُ ، وأسْوَدَ من القارِ [٩] ، و" أشْغَلَ من ذاتِ النِّحيين " [١٠] [قال أبو حيّان [١١] : وقولهم : ما أَعْظَمَ اللهَ وأقدَرَهُ] [١٢] لِعَدَمِ قبولِ الكثرةِ، والمختارُ وِفاقًا للسُّبكيّ وجَمَاعةٍ جَوَازُهُ [١٣] لقولِه : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾ [١٤] و" ما أحلَمَكَ " [١٥] ، " لَلَّهُ أرْحَمُ بالمؤمن " [١٦]

---

(١) انظر : الارتشاف ٤/٢٠٨١ والمساعد ٢/١٦٣ .

(٢) انظر : التسهيل ٣/٤٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤/٢٠٨٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٤/٢٠٨٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ٤/٢٠٨٢ والمساعد ٢/١٦٢ .

(٦) ب ، هـ : " زاد " والصواب ما أثبتناه لأن المقصود : الكسائي وهشام انظر : الهمع ٦/٤٣ .

(٧) هـ : " وما بعد " . المقصود : ما فقد الشروط . انظر : الهمع ٦/٤٤ .

(٨) أقمن به ، أي : أحقق به . انظر : شرح الأشموني ٢/٢٧٠ .

(٩) هـ : " وأسو من الغار " .

(١٠) انظر هذا المثل في : جمهرة الأمثال ١/٤٦٣ ومجمع الأمثال ٢/١٨٤ والنحي عند العرب : الزق الذي يُوضع فيه السمن خاصّة ، والجمع أنحاءٌ ، انظر : مادة (نحا) في اللسان ١٥/٣١١ – ٣١٢ .

(١١) انظر : الارتشاف ٤/٢٠٨٠ .

(١٢) ما بين المعكوفين ساقط من د .

(١٣) كلمة : " جوازه " ساقطة من هـ .

(١٤) سورة مريم ، آية ٣٨ .

(١٥) وهو قول أبي بكر – رضي الله عنه – فيما رواه ابن اسحاق في السيرة عنه . قال : " أي ربة ما أحلمك ، أي ربّ ما أحلمك ، أي ربّ ما أحلمك " . انظر : السيرة النبوية لابن كثير ٢/٦٦ .

(١٦) حديث شريف ، رُوي عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال : " قَدِمَ على النبي صلى الله عليه وسلم سبيٌ ، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تسقي إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قلنا : لا وهي تقدر على أن لا تطرحه ، فقال : الله أرحم بعباده من هذه بولدها " . انظر : صحيح البخاري كتاب (الأدب) باب (رحمة الولد وتقبيله ومعانقته) ٣/٢١٥ .

و" أَقْدَرُ عليك " (١) .

[بناء المصدر]

بناءُ المَصْدَرِ : يطَّرِدُ لِفَعَل وفَعِل مُتَعَدِّيين فَعْلٌ ، وشَرَطَ ابن مالك (٢) لِفَعِـل أنْ يُفْهِمَ عَمَلاً بالفَمِ (٣) ، ومَنَعَ ابن جُودي (٤) قِياسَهُمَا (٥) ولِفَعِل لازمًا فَعَلٌ ، إلا في الألْوَانِ والعُيُوبِ (٦) فَفُعْلَةٌ ، ولِفَعَلَ لازمًا فُعُولٌ ، فإنْ كانَ لِعلَّـةٍ فَفُعَـال ، أو سَـيْرٍ فَفَعِيـل ، ويكونان (٧) للصَّوْتِ ، ويَخْتَصُّ فُعَال بالمنقوصِ ، وغَلَبَ (٨) فَعِيـل فـي المـضَعَّفِ ، وللتَّقَلُّبِ فَعَلانٌ (٩) ، والإباء (١٠) فِعَالٌ ، والحِرْفَةِ والوِلايةِ فِعَالَة ، ولِفَعَلَ فَعُولَةٌ وفَعَالَةٌ ، وقيل : فُعَلٌ (١١) ، ولأفْعَلَ إفْعَالٌ / ٦٣ ب / واسْتَفْعَلَ استِفْعَالٌ ، ولِفَعَّلَ تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ ، ويَخْتَصُّ (١٢) بالمعتَلّ ، ولفَعْلَلَ فَعْلَلَةٌ ، قيل : فِعْلالٌ ، والأصَحُّ أنه سَمَاعٌ ، فـإنْ كـانَ كزَلْزَلَ فَفَعْلال ، ولفاعِل : فِعَالٌ ومُفَاعَلَةٌ وتلزم فيما فاؤه ياء ، ولِمَا أوَّله تـاء ، وزنـه بضمِّ رابعه ، فإنْ اعتلَّ خامِسُهُ فبكسرِهِ (١٣) ولذي الهمْزِ وَزْنُهُ مع كَسْرِ ثالثِهِ، وألف قبلَ

---

(١) حديث شريف رُوِي عن ابن مسعود الأنصاري أنه قال : كنت أضرب غلامًا لي فسمعت من خلفي صوتًا اعلم أبا مسعود ــ قال ابن المثنى مرتين ــ لله أقدر عليك منك عليه فالتفتّ فإذا هو النبي صلى الله عليـه وسلم ، فقلت : يا رسول الله هو حرٌ لوجه الله ... " . انظر : سنن أبي داود كتاب (الأدب) باب (فـي حق المملوك) ٧٧٢ وصحيح مسلم كتاب (الإيمان) بـاب (صـحبة المماليـك وكفـارة مـن لطـم عبده) ٨٢٦ - ٨٢٧ .

(٢) انظر : شفاء العليل ٢/٨٥٨ .

(٣) د : " بالفهم " والمقصود : يُعْمل بالفم ، مثل : شرب شربًا وبلع بلعًا . انظر : الهمع ٦/٤٨ .

(٤) انظر : الارتشاف ٢/٤٩١ . وابن جودي هو خلف بن فتح بن جودي القيسي البابري ، كان مقرئا نحويًا حافظًا للحديث حاذقًا به ، صنف : شرح مشكل الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٤٣٤هـ . انظـر : بغيـة الوعاة ١/٥٥٦.

(٥) أي : مصدر (فَعَل) و(فَعِل) . انظر : الهمع ٦/٤٨ .

(٦) د : " والعيوب " .

(٧) أي : فُعَال وفَعِيل . انظر : الهمع ٦/٤٩ .

(٨) هـ : " وعليه " .

(٩) كخفَقَ خفقانًا . انظر : الهمع ٦/٤٩ .

(١٠) أي : الامتناع ، وذلك مثل : نفر نِفارًا . انظر : الهمع ٦/٥٠ .

(١١) عبارة : " وقيل فعل " ساقطة من أ .

(١٢) أي : تَفْعِلَة ، كزكى تزكية . انظر : ٦/٥١ .

(١٣) د : " بكسره " دون الفاء .

الآخرِ ، وما عَدا ذلك مَسْمُوعٌ كَشُكْرانٍ [1] وذَهَاب ، وبَهْجة [2] ، وشِبَع ، وكَذَّاب ، وتَمْلان [3]، وجاء على مَفْعُولٍ قليلاً ، وفَاعِلَةٍ أقلُّ ، وزَعَمَ بعضُهُمْ قِياسَ التَّفْعَال ، والفرَّاء [4] : هو من التَّفعِيلِ ، وقومٌ : قِياس فِعِّيلَى .

[اسم المرَّة والهيئة]

مسألة : يدُلُّ على المرَّة من الثُّلاثي العاري من تاءٍ بِفَعْلَةٍ ، والهيئة منه بِفِعْلَةٍ ، ولا تكونُ من غيرِهِ غالبًا ، والمرَّة [5] منه [6] بالتَّاء .

[اسم المصدر والزّمان والمكان]

مسألة : يُصاغُ من الثُّلاثي مَفْعَلٌ قياسًا لمَصْدَرٍ ، وزَمَانٍ ومكانٍ إنْ [7] اعتلَّتْ لامُه مُطْلَقًا ، وإلا فتكسر العَيْنُ إنْ كانَ مِثالاً بالواوِ ، وفي غيرِ المصدَرِ [8] إنْ كانَ من يَفْعِل ، وما عَيْنُه ياءٌ كغيرِهِ أو مُخَيَّر ، أو مَسْمُوعٌ ، أقوال ، ويُصَاغُ مِن غيرِهِ [9] الثُّلاثةِ [10] : لَفْظُ المفْعُولِ ، وما عَدَا ذلك مَسْمُوعٌ كالمَشْرِق .

[بناء الآلة]

مسألة : بناءُ الآلةِ على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة ، والمُفْعُلُ [11] والمَفْعَلُ والمِفْعَال يُحْفَظُ [12] ، وكَثُرَ مِفْعَل ومفعلة [13] للمكان .

(1) ب : " كشران " . وشكران : مصدر شكر . انظر : الهمع ٥٢/٦ .

(2) هـ : " وبحة " .

(3) هـ : " تملان بالنون . وهو مصدر تملّق . انظر : الهمع ٥٢/٦ .

(4) انظر : الارتشاف ٥٠٠/٢ والمساعد ٦٢٨/٢ والمخصص ٣١٦/٤ .

(5) د ، هـ : " والهمزة " .

(6) أي : من غير الثلاثي العاري من التاء .

(7) هـ : " بأن " .

(8) أي : وتُكسر العين أيضًا في غير المصدر ، أي : في الزمان والمكان . انظر : الهمع ٥٤/٦ .

(9) أي : من غير الثلاثي .

(10) أي : للمصدر والزمان والمكان .

(11) ب : " والمعقل " بالقاف ، والكلمة ساقطة من هـ .

(12) أي : لا يُقاس عليه . انظر : الهمع ٥٦/٦ .

(13) كلمة : " مفعلة " ساقطة من أ ، د .

بناء الصفات

[أبنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة]

يَطّرِدُ في اسمي الفاعلِ والمفعُولِ من غيرِ الثُّلاثي زِنَةُ [1] المُضَارعِ بإبْدالِ أوّلِهِ مِيمًا مَضمُومَةً ، وكَسْرِ مَتْلوّ الآخِرِ في الفاعلِ ، وفَتْحِهِ فـي المفعُولِ ، ومِنْهُ زِنَةُ فاعِلٍ ومَفْعُولٍ ، لكنْ صفة فَعِلَ اللازِمِ في الأعْراضِ : فَعِلٌ ، والألْوانِ والعاهـاتِ : أفْعَـلُ ، والامتِلاء وضدُّه : فَعْلانُ ، وصفة فَعُلَ : فَعْلٌ [2] وفَعِيلٌ ، وهذه المشبَّهة .

ولا تُبْنَى [3] من مُتَعَدٍّ ، وقَلَّ فيها الفاعِلُ [4] خِلافًا لمن مَنَعَ مُجارَاتَها المُضَارِعَ ، ووَرَدَ [5] الفاعلُ على فَعِيلٍ وفَعُولٍ / ٦٤ أ / وفَيْعِلٍ وفَعّالٍ ، وغيرِها .

والمَفْعُولُ على فَعَلٍ [6] وفِعْلٍ [7] وفَعِيلٍ [8] ، وقاسَهُ بعضُهم فيما ليسَ [9] لهُ فَعِيلٌ بمعنى فاعلٍ ، وصِفَةُ فَعِلَ على فُعُلٍ وفَعِيلٍ وفُعَلٍ ، وفَعُلَ على فَعِـلٍ وفَعُـولٍ وفَعَـالٍ وفُعَالٍ[10] وغيرِها .

وإذا بُنِيَتْ صفةٌ مِن مَفْتُوحِ العَيْنِ ومَضمُومِها بُنِيَ على الفَتْحِ ، وأمثِلَةُ المبالَغـةِ تُبْنَى من ثُلاثيٍّ مُجَرَّدٍ غالبًا .

[التّأنيث]

التّأنيثُ هو فَرْعُ التّذكيرِ ، ومِنْ ثَمَّ احتاجَ إلى علامَةٍ ، وهي : ألِفٌ مَقْـصُورَةٌ ، ومَمْدُودَةٌ ، قال البصريَّة : وهي [11] : فَرْعٌ .

و(تاء) : وقد تُقَدَّرُ فتُعْرَفُ بالضّميرِ والإشارةِ والرّدِّ في [12] التّصغيرِ و الخَبَرِ

---

(١) أ : " وزنة " بالواو .

(٢) كلمة : " فعل " ساقطة من هـ .

(٣) أي : الصفة المشبّهة .

(٤) هـ : " فاعل " .

(٥) هـ : " ورد " دون الواو .

(٦) بفتحتين كقَبَضَ بمعنى : مقبوض ، انظر : الهمع ٥٨/٦ .

(٧) بالكسر والسكون كذِبْح بمعنى مَذْبُوح ، انظر : الهمع ٥٨/٦ .

(٨) هـ : " وفعلة وفعيلة " .

(٩) هـ : " بعضها ليس " .

(١٠) كلمة : " فعال " ساقطة من هـ .

(١١) أ : " قال البصرية والممدودة .

(١٢) أ : " والرد على " .

والحالِ والنَّعْتِ والعدَدِ ، والغالبُ أنْ يُفصَلَ بها وَصفُ المؤنَّثِ من المذكَّرِ ، وقلَّتْ في الجوامِدِ ، وجاءتْ لتمييزِ الواحِدِ من الجِنسِ كثيرًا ، ولِعكسِهِ قليلاً ، وللمبالغةِ ، وتأكيدِها[1] ، وتأكيدِ التَّأنيثِ أو الجمعِ أو الوحْدَةِ [2] ، والتَّعريبِ [3] ، والنَّسَبِ ، وعِوَضًا[4] ، وغيرِ ذلك .

والغالبُ أنْ لا تَلْحَقَ [5] الوَصفَ الخاصَّ بالمؤنَّثِ ، ولا صفةً على مِفْعَال ، أو مِفْعَل ، أو مِفْعِيل ، أو فَعُول لفاعِل ، أو فَعِيل لمفعُولٍ ما لمْ يُحْذَفْ مَوْصُوفُهُ ، وقد يُذكَرُ المؤنَّثُ، وبالعَكْسِ ، ومنه تأنيثُ المخبَرِ عنه لتأنيثِ الخَبَرِ ، نَعَمْ جازا [6] في ضميرِ مُذَكَّرٍ ومؤنَّثٍ تَوَسَّطَهما .

[تاء التَّأنيث السَّاكنة وتاء المضارعة]

مسألة : يَلْحَقُ آخِرَ الماضي تاء ساكنة حرفًا ، وقال الجلولي [7] : اسمًا ، إذا أسْنِدَ لمؤنَّثٍ وُجُوبًا إنْ كانَ ضميرًا مُطْلَقًا ، أو ظاهرًا حقيقيًا ، وتَرْكُها ضَرورةً على الأصَحّ ، وثالثُها : يجوزُ في الجمعِ ، وراجحًا إنْ كانَ ظاهرًا [8] مجازيًّا أو مَفْصُولاً [9] بغيرِ (إلا) ، ومُساويًا إنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ أو اسْمَ جمعٍ مُطْلَقًا ، أو جمعًا بالألفِ والتَّاء لمذكَّرٍ ، أو اسْمَ جِنْسٍ لمؤنَّثٍ ، ومنه : نِعْمَ وبِئْسَ ، فإنْ كانَ فاعِلُهما مُذَكَّرًا كُنّي به عن مُؤنَّثٍ جازَ لحاقُها [10] ، والتَّركُ أجْوَدُ ، ومَرْجُوحًا إنْ فُصِلَ / ٦٤ ب / بإلاَّ ، وقيل : ضَرورةً ، وجوَّزَها [11] الكوفيَّةُ في جَمْعِ المذكَّرِ السَّالم .

---

(١) أي : المبالغة ، وذلك مثل : علاَّمة . انظر : الهمع ٦٢/٦ .

(٢) قال السيوطي : وتأكيد التأنيث كنعجة وناقة ، وتأكيد الجمع كحجارة وفُحُولة ، وتأكيد الوحدة كظلمة وغرفة ، انظر : الهمع ٧٢/٦ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٦٣٩/٢ .

(٣) أي : الدلالة على أنه عَجَميّ عُرِّبَ ككيالجة جمع كيلج (مكيال) . انظر : الهمع ٦٢/٦ ، وفي أ : " التقريب " بالقاف .

(٤) أي : من فاء كَعِدة ، أو عين كإقامة ، أو لام كلغة . انظر : الهمع ٦٢/٦ .

(٥) أي : تاء التأنيث .

(٦) د : " جاز " بدون ألف التثنية .

(٧) انظر : مغني اللبيب ٢٢٨/١ .

(٨) كلمة : " ظاهرًا " مثبتة في أ ، وساقطة من باقي النسخ .

(٩) د : " ومفصولاً " .

(١٠) أ : " لحاقها " ، والمقصود : تاء التأنيث .

(١١) أ : " وجوزهما " .

والتَّاءُ في المضارعِ كالماضي حُكْمًا وخِلافًا [1] فإنْ [2] أخبرَ به عن ضميرِ غَيْبةٍ لمؤنثٍ فألْزمَ ابن أبي [3] العافية [4] التَّاءَ ، وصَحَّحَه أبو حيَّان [5] ، وخالفَ ابن البـاذش [6] .

[أوزان ألف التَّأنيث المقصورة]

مسـألة : أوزان المقصورة : حُبْلى ، وفَعْلى بالفتح [7] أنثى فَعْلان ، أو مَصْدرًا أو جَمْعًا ، وفِعْلى مَصْدرًا أو جَمْعًا ، وحُبَارَى [8] وسُمَّهَى [9] ، وأرْبُعَاوِي [10] وسِبَطْرَى [11] وكُفُرَّى [12] وشُقَّارَى [13] و هَرَنَوى [14]

---

(1) د : " أو خلافًا " .

(2) أ : " وخلا فإن " .

(3) هـ : " ابن أبي العالية " ، باللام .

(4) انظر : الارتشاف ٢٠٢٨/٤ .

(5) انظر : الارتشاف ٢٠٢٨/٤ .

(6) انظر : الارتشاف ٢٠٢٨/٤ .

(7) عبارة : " بالفتح " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(8) الحُبَارَى : طائر . انظر : مادة (حبر) في اللسان ١٦٠/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ٢٥٧/١ وشرح الشافية لركن الدين ٤٦٥/١ .

(9) السُّمَّهَى : الباطل . انظر : مادة (سمه) في الصحاح ٢٢٢٥/٦ وتاج العروس ٤٠٥/٣٦ ومقاييس اللغة ٩٨/٣ . وانظر أيضًا : المخصص ٥١/٤ والارتشاف ٦٤٢/٢ وشرح الأشموني ٣٥٤/٣ .

(10) أربعاوي : لقعدة المتربع . انظر : مادة (ربع) في اللسان ١٠٩/٨ وتاج العروس ٣٣/١٢ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٦٠/٤ .

(11) السَّبطرَى : مِشْيَة التبختر ، انظر مادة (سبطر) في اللسان ٣٤٢/٤ وتاج العروس ٤٩٦/١١ والمعجم الوسيط ٤١٤/١ وتهذيب اللغة ٥١٩/٦ و ١٢/ ١٤٦ ، وانظر أيضًا : المخصص لابن سيدة ٣٠٩/١ وشرح الأشموني ٣٥٤/٣ والارتشاف ٦٤٣/٢ .

(12) كُفُرَّى : لوعاء الطلع . انظر : مادة (كفر) في اللسان ١٤٩/٥ وتاج العروس ٥٩/١٤ ، وانظر أيضًا: شرح الأشموني ٣٥٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ والتصريح ٢٢/٥ .

(13) شُقَّارَى : لِنَبْت . انظر مادة (شقر) في اللسان ٢٤١/٤ ، وانظر أيضًا : المساعد ٣٠٩/٣ والارتشاف ٦٤٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ وشرح الأشموني ٣٥٥/٣ والتصريح ٢٣/٥ والمخصص ٢٣٩/٣ .

(14) الهَرَنْوى : نَبْتٌ ، انظر : مادة (هرن) في اللسان ٢٣٦/١٣ وتاج العروس ٢٨٢/٣٦ ، وانظر أيضًا : المخصص ٧/٥ والمساعد ٣١٠/٣ وشرح الأشموني ٣٥٥/٣ .

وقَعْوَلَى[١] وحَنْدَقُوقَا[٢] ومُكَوَّرَى[٣] ومرقَدَّى[٤] ورَهَبُوتَى[٥] وقرقصى[٦] وعرَضْنَى وعُرَضْنَى[٧] ويَهْيَرَّى[٨] وشفصلي[٩] وهَبَيَّخَى[١٠] ومَرَحَيَّا[١١] وبَرَدَرَيا[١٢]،

---

(١) القَعْوَلَى : مشْية الشيخ يثير التراب إذا مشى ، انظر : مادة (قعل) في اللسان ٥٦٠/١١ ومقاييس اللغة ١٠٦/٥ ، وانظر أيضًا : المساعد ٣١٠/٣ وشرح الأشموني ٣٥٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ .

(٢) الحَنْدَقُوق : نَبْتٌ وهو الذرَقُ ، نبطيٌّ معرّب ، انظر : مادة (حندقوق) في اللسان ٧١/١٠ ، وانظر أيضًا: الارتشاف ٦٤٣/٢ والمساعد ٣١٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ وشرح الأشموني ٣٥٦/٣ .

(٣) قال الجوهري : رجلٌ مُكَوَّرَى ، أي : لئيم ، وهو العظيم روثة الأنف ، مأخوذ من كَوْرَهُ إذا جمعه . انظر: مادة (كور) في الصحاح ٨١٠/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٦٤٤/٢ والمساعد ٣١٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ وشرح الأشموني ٣٥٦/٣ .

(٤) مرقَدَّى : لدائم الرُّقاد ، انظر : مادة (رقد) في اللسان ١٨٣/٣ وتاج العروس ١١٢/٨ ، وانظر أيضًا : المساعد ٣١٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ .

(٥) رَهَبُوتَى : من الرَّهبة ، والعرب تقول : رَهَبُوتَى خيرٌ من رَحَمُوتَى ، تريد أن تُرْهَب خيرٌ من أن تُرْحَم. انظر : المخصص ٧/٥ ، وانظر : مادة (رهب) في تاج العروس ٥٣٨/٢ .

(٦) قرقصي : بمعنى : القرفُصَاء ، ضَرْبٌ من القعود . انظر : مادة (قرفص) في اللسان ٧١/٧ وتاج العروس ٩٤/١٨ والصحاح ١٠٥١/٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٤٨٧/٣ وشرح شرح الشافية للرضي ١٦٦/٢ .

(٨) يَهْيَرَّى : اسم من أسماء الباطل ، انظر : مادة (هير) في اللسان ٢٦٩/٥ والصحاح ٨٥٦/٢ ، وانظر أيضًا: الكتاب ٣٩٢/٤ والمخصص ٨/٥ وشرح الشافية للرضي ٣٠٩/٤ وشرح الأشموني ٦١/٤ .

(٩) الشُّفصلَّى : نَبَاتٌ يَلْتَوِي على الشَّجَر . انظر : مادة (شفصل) في اللسان ٣٥٦/١١ وتاج العروس ٢٦٧/٢٩ ، وانظر أيضًا : المخصص ٧/٥ وتهذيب اللغة ٤١٣/١١ والارتشاف ٦٤٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ .

(١٠) الهَبَيَّخَى : مشْيَةٌ فيها تَبَخْتُر . انظر : مادة (هبخ) في اللسان ٦٥/٣ وتاج العروس ٣٦٨/٧ ، وانظر أيضًا : تهذيب اللغة ٣٨٦/٥ والمخصص ٩/٥ والارتشاف ٦٤٤/٢ والكتاب ٣٩٥/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ والمساعد ٣١٢/٣ .

(١١) مَرَحَيَّا : من المَرَح ، وقيل : زَجْرٌ ، انظر : مادة (مرح) في تاج العروس ١١٦/٧ ، وانظر أيضًا : المخصص ١٠٧/٢ و٤١٩/٤ والارتشاف ٦٤٤/٢ والكتاب ٣٩٢/٤ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ والمساعد ٣١٤/٣ .

(١٢) بَرَدَرَايا : لموضع ، انظر : مادة (بردر) في تاج العروس ١٥/١٠ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٦٤٥/٢ والمساعد ٣١٤/٣ وشرح الكافية الشافية /٢٢٤ وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/١ وشرح الأشموني ٣٥٦/٣. قال ياقوت الحموي : موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد . انظر : معجم البلدان ٤٤٩/٢.

وحَوْلايا (١) وبُرَحَايا (٢)] (٣) ، وإيحَلَّى (٤) ودَوْدَرَّى (٥) .

[أوزان ألف التأنيث الممدودة]

والممدُودَةُ : فَعْلاءُ ، وأَفْعِلاءُ ، وأَفْعُلاءُ (٦) ، وفَعْلُـلاءُ مثلّـث لامٍ وفـاءٍ (٧) ، وفُعَلّاءُ ، وفُعَيْلِياءُ ، وفُعُولاءُ ، ومَفْعُولاءُ ومَفْعِلاءُ ، وفِعَلاءُ ، وفَعَـالاءُ ، وفِعَـالاءُ ، ويَفَاعِلاء ، وفاعِلا مُثلَّثُ عَيْن ، وفِعْلِياء ، وفُنْعُلاء وفَعَنَالاء (٨) .

[الأوزان التي يشترك فيها ألف التأنيث المقصورة والممدودة]

ويشتركان (٩) في فَعَلى وفُعَلى وفَعَلَّى وفِعِلِّى وفَوْعَلى وفَيْعَلى وفَعِيلَى وفُعَيْلَـى وفاعولَى وإِفْعِيلَى وفِعِلَّى وَفَعَلُولَى وفَعَلِيًّا وفُعَيْلَى وفُعَنْلَى وأَفْعَلَـى ويَفَـاعِلى وفُعَـالِلى وفَعُولى وفَعَوْلَى وفاعِلَّى وفُعَلَّى .

[المقصور والممدود]

المقصـور : ما آخِرُهُ أَلِفٌ لازمةٌ ، ويُقَاسُ في كُلِّ مُعتَلٍّ فُتِحَ ما قَبْـلَ آخِـرِ (١٠) نظيرِهِ الصَّحيحِ لزومًا أو غلبة (١١) كمفعولِ غيرِ الثُّلاثيِّ ، ومَصْدر (فَعِلَ) الـلازِمِ ، و(المَفْعَل) و(المِفْعَل) (١٢) ، وجمع (فِعْلَة) و(فُعْلَة) .

والممدود : ما آخره أَلِفٌ بعدَها همزةٌ زائدةٌ (١٣) ، ويُقَاسُ فيما قبلَ آخرِ نظيـرِهِ

---

(١) حَوْلايا : لموضع . انظر مادة (حول) فـي القـاموس المحـيط ٣٧٦/٣ ، وانظـر أيـضًا : شـرح الأشموني ٣٥٦/٣ والارتشاف ٦٤٥/٢ والمساعد ٣١٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ وشرح الـشافية للرضي ٢٤٦/١ والكتاب ٤٨٩/٣ . وقيل : قرية من أعمال بغداد . انظر : معجم البلدان ٣٧٠/٢ .

(٢) انظر : المساعد ٣١٠/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٥/٢ وشرح الأشموني ٣٥٦/٣ والارتشاف ٦٤٢/٢ .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من هـ .

(٤) انظر : المساعد ٣١١/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٢/٢ .

(٥) دَوْدَرَّى : لعظيم الخصيتين . انظر : مادة (كرا) في اللسان ٢٢٢/١٥ ، وانظر أيضًا : المخصص ٧/٥ وشرح الأشموني ٣٥٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/٢ .

(٦) كلمة : " أفعلاء " ساقطة من ب .

(٧) كلمة : " فاء " ساقطة من أ .

(٨) ب ، د ، هـ ، و : " فعالاء " . وفعنالاء نحو : بَرْنَاسَاء . انظر : الارتشاف ٦٤٨/٢ .

(٩) هـ : " ويتركان " .

(١٠) هـ : " آخره " .

(١١) د : " أو عليه " .

(١٢) كلمة : " المفعل " ساقطة من د .

(١٣) كلمة : " زائدة " ساقطة من ب ، جـ ، و .

ألفٌ كمَصدَر ذي الوَصلِ [1] ، و(فَعَّالِ) ، و(تَفعالِ) ، و(مِفعال) صفة ، وواحد (أفعِلَة) ، وغيرُ ذلك مَرجِعُهُ السَّماعُ ، ومَرَّ بِنا التَّثنيةُ وجَمْعَي [2] التَّصحيحِ [3] .

[جمع التَّكسير]

[جُموع القِلَّة]

جمعُ التَّكسيرِ : هو قِلَّةٌ وكثرةٌ ، وقد يُغْني أحدُهما عن الآخر . فالأوَّلُ [4] : (أفعُل) ويَطَّرِدُ في ثلاثيٍّ اسمًا صَحيحَ العَيْنِ على (فَعْل) ، وفي مُؤنَّثٍ بلا علامةٍ رباعيٍّ ثالثه مدَّة ، / ٦٥ أ / لا فَعَل وفِعَل وفُعَل [5] وفَعُل وفُعُل مُؤنَّثًا في الأصَحِّ [6] .

و(أفعَال) : ويَطَّرِدُ في اسمٍ ثلاثيٍّ لمْ يَطَّرِدْ فيه أفعُل ، وقيل : فيما فاؤه همزةٌ أو واوٌ على [7] فُعْل صحيح العين ، وقَلَّ [8] في (فَعَل) أجْوَف ، ونَدَرَ في (فُعَل) ، ولزِمَ في [9] (فِعِل) ، وغَلَبَ في نحو [10] : لُبَب ومُدَى ونَمِرٍ وعَضُدٍ وعِنَبٍ وطُنُبٍ وقُفْلٍ .

و(أفعِلَة) : ويَطَّرِدُ في اسمٍ مُذكَّرٍ رُباعيٍّ ثالثُه مَدَّةٌ ، فإنْ كانتْ ألفًا شَذَّ غيرُهُ فيه منقوصًا أو مُضاعفًا على فِعَالٍ أو فَعَالٍ [11] ، وما عَدَا ما [12] تَقَدَّمَ يُحفَظ .

و(فِعْلَة) : وقيل : هو اسمُ جَمْعٍ ، ولا يَطَّرِدُ ، بلْ يُحفَظُ في فَعِيل [13] وفَعَل وفَعَل وفُعَال وفَعَال وفَعِل .

---

(١) أي : كمصدر الفعل ذي همزة الوصل ، كالاستقصاء والاصطفاء ، إذ نظيرهما : الاستخراج والاقتدار . انظر : الهمع ٦/٨٥ .

(٢) كلمة : " جمعي " ساقطة من هـ .

(٣) انظر أول هذا الكتاب ص ٩ وما بعدها .

(٤) أي : الذي للقلة .

(٥) كلمة : " فُعَل " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٦) هـ : " على الأصح " .

(٧) أ : " أو على " .

(٨) أي : أفعال .

(٩) الحرف : " في " ساقط من أ .

(١٠) كلمة : " نحو " ساقطة من ب .

(١١) عبارة : " أو فعال " ساقطة من ب .

(١٢) ب ، و : " وما عداها " .

(١٣) د : " فعيلى " .

[جموع الكثرة]

والثاني [1] : (فُعْل) [2] لأفعل وفَعْلاء مُتَقابلين أو مُنْفردين [3] لمانعٍ خِلْقَـةً ، وفي استعمالٍ خُلْفٌ ، فإنْ صحّ لامًا وعَيْنًا جازَ ضمُّها [4] ضرورةً ، ما لمْ يُضَاعَفْ .

و(فُعُل) : لفَعُول اسمًا أو صِفةً لا كمفْعُولٍ [5] ، وفَعِيل اسمًا [6] ، وفَعَال وفِعَال اسمين غير مُضَاعَفين ، ولا يُقَاسُ في فُعَال على الصَّحيح ، ويَجِبُ تـسكينُ عَيْنِـهِ إنْ كانتْ واوًا اختيارًا ، خِلافًا للفرّاء [7] ، ويجوزُ إنْ لمْ تكنْها [8] ولمْ يُضاعفْ ، فإنْ كانتْ ياءً كُسِرَتْ الفاءُ ، وحكَى قومٌ الفتْحَ في المُضَاعَفِ على فَعِيل ، فقيل : اسمًا ، وقيـل : وصِفَة [9] .

و(فُعَل) [10] : لاسمٍ على فُعْلَة وفُعْلَة ، وللفُعْلَـى [11] أنثـى أفْعَـل ، وقاسَـهُ المبرّد[12] في جُمل ، والفرّاء [13] في الرُّؤيا ونَوْبَة .

و(فِعَل) : وقيل : هو ومتلوّه أسماءُ جَمْعٍ لاسمٍ تامٍّ على فِعْلَه ، وقاسَهُ الفرّاء[14] في ذِكْرى وضَيْعَة ، والمبرّد [15] في هند .

و(فِعَال) : لِفَعْلةٍ مُطْلَقًا ، وفَعْل لا يائيّ [16] العَيْنِ أو الفــاء ، وفَعَــل اسمًا لا

---

(1) أي : جمع الكثرة .

(2) كلمة : " فعل " ساقطة من هـ .

(3) د : " أو منفرد " ، وفي هـ : " أو مفردين " .

(4) أي : العين . انظر : الهمع ٩٢/٦ .

(5) أ : " لمفعول " باللام .

(6) كلمة : " أسماء " ساقطة من أ .

(7) انظر : الارتشاف ٤٢٤/١ وشرح الأشموني ٣٨٣/٣ .

(8) أ : " تمكنها " .

(9) أ ، هـ : " صفة " بدون الواو .

(10) أ : " فعل " بدون الواو .

(11) هـ : " للفعيلى " .

(12) انظر : المقتضب ٣٧٦/٣ وشفاء العليل ١٠٣٧/٣ .

(13) انظر : الارتشاف ٤٢٧/١ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ والتصريح ٧٠/٥ وشرح الأشموني ٣٩١/٣ .

(14) انظـر : شـرح الكافيـة الـشافية ٢٦٤/٢ وشـفاء العليـل ١٠٣٧/٣ وشـرح الأشـموني ٣٩١/٣ والارتشاف ٤٢٨/١.

(15) انظر : المقتضب ٣٧٦/٣ وشفاء العليل ١٠٣٧/٣ .

(16) هـ : " لا ثلاثي " .

مُضاعفًا ومنقوصًا ، وفعلَة ، ولاسمٍ على فِعل أو فُعل لا كمُدى وحُوت ، ولوَصفٍ غيرِ منقوصٍ على فَعيل وفَعيلة بمعنى فاعل / ٦٥ ب / وخَصَّهُ العبديّ [١] بمؤنثِهِ ، وعلى فَعْلان وفُعْلانة [٢] وفَعلى .

و(فُعُول) : لاسمٍ على فَعل غيرِ واويّ العَيْنِ [أو فِعل أو فُعل غير مُضاعَفٍ ولا واويّ العَيْنِ] [٣] أو يائيّ اللام ، أو فَعَل ، وقيل : يُسْمَعُ ، أو فَعِل [٤] ، وقد تَلْحَقُهُ[٥] وفعَالاً التَّاءُ ، وقد يُغْني عنهما فَعِيل [٦] وفُعَال ، والأصَحُّ أنهما تكسيرٌ لا اسما جَمْعٍ ، وثالثها : الثَّاني [٧] اسم جَمْع .

و(فُعَّل) : لوَصفٍ على فاعِلٍ وفاعلة . و(فُعَّال) : للأوَّلِ ، ونَدَرا [٨] في المَنْقُوصِ [٩] ، وقيل : يُسْمَعان ، ويرجعُ [١٠] فيما لمْ يُسْمَعْ إلى التَّصْحيح .

و(فَعَلَة) : لفاعِل وَصْفٍ ذَكَرٍ عَاقِلٍ صَحَّ لامًا . وبِضَمِّ [١١] الفاءِ لَهُ [١٢] مُعْتَلَّها[١٣]، والأصَحُّ أنَّ الضَمَّ أصلٌ ، وأنَّهُ ليْسَ من فُعَل . وبكسرِها [١٤] : وقيل [١٥] : هو[١٦] : اسمُ جَمْعٍ لاسمٍ على فُعَل صَحَّ لامًا ، وقَلَّ في فَعْل وفِعْل .

(١) انظر : الارتشاف ٤٣١/١ . والعبدي هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي ، أبو طالب ، له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي ، توفي سنة ٤٠٦هـ . انظر : بغية الوعاة ٢٩٨/١ .

(٢) كلمة : " فعلانة " مكررة في ب ، و .

(٣) ما بين المعكوفين ساقط من ب ؛ بسبب انتقال النظر ؟

(٤) أ : " أو على فعل " .

(٥) أي : فُعُولا .

(٦) د : " فعول " .

(٧) أي : فُعال .

(٨) أي : فُعّل وفُعّال .

(٩) أ ، د : " للمنقوص " .

(١٠) و : " وقيل يرجع " .

(١١) د : " وضم " .

(١٢) أي : لـ (فاعل) وصف ذكر عاقل . انظر : الهمع ١٠٢/٦ .

(١٣) أي : اللام ، كغازٍ وغُزاة . انظر : الهمع ١٠٢/٦ .

(١٤) أي : الفاء من (فَعَلَة) .

(١٥) القول للفراء . انظر : الهمع ١٠٣/٦ والتصريح ٩٨/٥ .

(١٦) كلمة : " هو " ساقطة من د .

و(فَعْلَى) : لفَعِيل بمعنى : مَمَاتٍ أو مَوْجع ، وما دلَّ عليه من : فَعِل وفَعْلان وفَيْعِل وأفْعَل [1] وفاعِل . و(فِعْلَى) : لِحَجَلٍ [2] وظَرِبَان [3] .

و(فُعَلاء) : لفَعِيل [وَصْفِ ذَكَرٍ عاقلٍ بمعنى : فَاعِل أو مُفْعِل أو مُفَاعِل ، وحُمِلَ عليه (خَلِيْفَة) ، وما دلَّ على سَجِيَّةِ حَمْدٍ أو ذَمٍّ من فُعَال أو فاعِل .

و(أفْعِلاء) : لفَعِيل [4]] [5] المذكور مُضَاعَفًا أو مَنْقُوصًا ، ونَدَرَ في (صَدِيقَةٍ) .

و(فِعْلان) : لاسْمٍ على [فُعَل أو فَعَل أو فُعَال مُطْلَقًا أو فُعْل أجوف بالواو .

و(فُعْلان) : لاسْمٍ على] [6] فَعِيل أو فَعَلَ صحيحِ العَيْنِ أو فَعْل أو فِعْل .

و(فَوَاعِل) : لفاعِل غيرِ وَصْفِ ذَكَرٍ عاقلٍ ثانيه أَلِفٌ زائدةٌ أو واوٌ غيرُ مُلْحقةٍ بخماسيٍّ، ويَفْصِلُ عَيْنَهُ من لامِهِ ياءٌ إنْ فُصِلا إفْرادًا .

و(فَعَالَى) : لاسْمٍ على فَعْلاء ، أو فِعْلَى أو فَعْلَى ، ووَصْف على فُعْلَى ، لا أُنثى أفْعَل ، وعلى فَعْلانٍ وفَعْلَى [7] .

و(فُعَالَى) : للأخيرين [8] أرْجَح [9] . و(الفَعَالِي) : يُغْني [10] عن فَعَالى جوازًا في فُعْلَى وما قبلَها ، وعَذْرَى وقَهْرِيَ ، ويلزمُ [11] في نحو :

---

(1) هـ : " فعل " .

(2) الحَجَلُ : صغار أولاد الإبل ، الواحد حَجَلَة ، والحَجَلَة : بيت يُزَيَّنُ للعروس ، والجمع : حَجَلٌ وحجلان وحِجْلَى ، قال الجوهري : ولم يجيء الجمع على فِعْلَى بكسر الفاء إلا حرفان : الظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ وحِجْلَى جمع حَجَلٍ . انظر : مادة (جحل) في الصحاح ١٦٦٧/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ١٧٣/٢ والارتشاف ٤٤٣/١ .

(3) الظَرِبَان : دابة تشبه القرد ، وقيل : الهرّ ، وقال الجوهري : دويبة منتنة الريح . انظر : مادة (ظرب) في اللسان ٥٧/١ ومادة (حجل) في الصحاح ١٦٦٧/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ١٧٣/٢ والارتشاف ٤٤٣/١ .

(4) هـ : " لمفعيل " بالميم .

(5) ما بين المعكوفين ساقط من أ ؛ بسبب انتقال النظر .

(6) ما بين المعكوفين ساقط من أ ؛ بسبب انتقال النظر أيضًا .

(7) د : " وعلى فعلى " .

(8) أي : " فَعْلان وفَعْلَى " .

(9) كلمة : " أرجح " ساقطة من أ .

(10) د : " وهو يغني " .

(11) أي : الفَعَالي .

حِذْرِيَة [1] وسِعْلاة [2] وعَرْقُوَة [3] والمَأْقِيّ [4] ، وفيما حُذِفَ أوَّلُ زائديـه مـن حَبَنْطَى [5] وعَفَرْنَى [6] وعَدَوْلَى [7] وقَلَنْسُوَة [8] / ٦٦ أ / وحُبَارَى [9] ونحوه .

و(فِعَالِي) : لثلاثيٍّ ساكنِ العَيْنِ آخره ياء مُشَدَّدةٌ لا لتحديدِ نَسَبٍ ، ولنحـو : عِلْبَاء [10] وقُوبَاء [11] وحَوْلايا [12] .

---

(١) الحِذْرِيَة : هي القطعة الغليظة من الأرض ، والجمع : الحَذَارَى ، انظر : مادة (حذر) في اللسان ١٧٦/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٤٠٤/٣ والارتشاف ٤٥٣/١ .

(٢) السِّعْلاةُ : الغول . انظر : مادة (سعل) في اللسان ٣٣٦/١١ والصحاح ١٧٢٩/٥ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ١٠٤٤/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٧٧/٢ والتصريح ١٢٧/٥ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ .

(٣) عَرْقُوَة : وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو . انظر : مادة (رجم) في اللسان ٢٢٨/١٢ – ٢٢٩، وانظر أيضًا : الارتشاف ٤٥٣/١ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ والتصريح ١٢٧/٥ وشرح الكافية الشافية ٢٧٧/٢ .

(٤) المأقِي : طرف العين . انظر : مادة (دمع) في الصحاح ١٢٠٩/٣ وتاج العروس ٥٦٧/٢٠ واللسان ٩١/٨ وانظر أيضًا : الارتشاف ٤٥٣/١ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ .

(٥) حَبَنْطَى : العظيم البطن . انظر : مادة (حبط) في اللسان ٢٧١/٧ وتاج العروس ١٩٢/١٩ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ٣٩١/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٨٣/٢ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ والارتشاف ٤٥٣/١ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ والمقتضب ٢٣٢/٢ .

(٦) عَفَرْنَى : شديد وقوي ، وأسد عَفَرْنَى ، أي : قوي . انظر : مادة (عفر) في اللسان ٥٨٧/٤ وتاج العروس ٨٩/١٣ ، انظر أيضًا : المخصص ٦/٥ وشرح الشافية للرضي ٣٤٣/٢ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ والارتشاف ٤٥٣/١ .

(٧) عَدَوْلَى : وهي قرية بالبحرين تُنسب إليها السفن . انظر : مادة (عدل) في اللسان ٤٣٦/١١ . وانظر أيضًا: المخصص ٤٩٦/٤ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ .

(٨) قَلَنْسُوَة : ما يُلبسُ على الرأس . انظر : انظر : مادة (قلس) في اللسان ١٨١/٦ . وانظر أيضًا : الارتشاف ٤٥٤/١ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ والمقتضب ٢٣٢/٢ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ والتصريح ١٢٧/٥ .

(٩) الحُبَارَى : طائر . انظر : مادة (حبر) في اللسان ١٦٠/٤ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ١٦٦/٢ وشفاء العليل ١٠٤٤/٣ شرح الأشموني ٤٠٤/٣ والارتشاف ٤٥٤/١ .

(١٠) العِلْبَاء : عَصَبُ عُنُق البعير . انظر : مادة (علب) في اللسان ٦٢٧/١ وتاج العروس ٤٣٣/٣ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ١٠٤٤/٣ وشرح الأشموني ٤٠٥/٣ .

(١١) القُوباء : قال ابن منظور : القُوَبَاءُ الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يَتَقَشَّر ويتسع، يُعالج ويُداوى بالرِّيق ، وهي مؤنثة لا تتصرف ، وجمعها قُوَبٌ . انظر : مادة (قوب) في اللسان ٦٩٣/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٤٥٤/١ وشرح الأشموني ٤٠٥/٣ .

(١٢) حَوْلايا : قرية كانت بنواحي النهروان ، خربت الآن . انظر : معجم البلدان ٣٧٠/٢ ، وانظر أيضًا : شفاء العليل ١٠٤٤/٣ والارتشاف ٤٥٤/١ وشرح الأشموني ٤٠٥/٣ وشرح الشافية للرضي ١٦٦/٢ –

و(فَعَائل) : [لِفَعِيلَـــة لا بمعنـــى مَفْعُــولَة ، ونحـــو : شَمَأل وجُرَائـــض [1] وقَرِيثَـــاء [2] وبَرَاكَاء [3] وجَلُولاء [4]] [5] وحَبَارَى [6] وحَزَابِيَة [7] إنْ حُذِفَ ما بعـدَ لامِها ، وفَعُولَة ، وفَعالة مُثَلَّث الفاء اسمين . وما عَدَا ما ذُكِرَ في هذه [8] الأوزانِ شـاذٌ مَسْمُوعٌ .

[جمع ما زاد على ثلاثة أحرف]

مســألة : يُجْمَعُ الزَّائدُ على ثلاثةٍ [9] غير ما سَـبَقَ لفَوَاعـل وفَعَائـل علـى موازنهما، لا ما ثانيه [10] مَدَّةٌ ، أو أَفْعَل فَعْلاء ، أو ذو [11] علامـةِ تأنيـثٍ رابعـةٍ ، أو أَلِفٌ ونونٌ كأَلِفَي فَعْلاءَ ، ولا يُفَكُّ المُضَاعَفُ اللامِ إنْ لمْ يُفَكَّ إفرادًا على الصَّحيحِ ، وما رابِعُهُ لِيْنٌ غيرُ مُدْغمٍ فيه تأصيلاً فُصِلَ ثالثُه من آخرِه بياءٍ ساكنةٍ [12] قد تعاقِبُهـا

= وحاشية الصبان ١٤٥/٤ .

(١) الجُرَائض : وهو العظيم البطن . انظر مادة (جرض) في اللسان ١٣١/٧ والصحاح ١٠٦٩/٣ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٤٠٣/٣ وشرح الشافية للرضي ٣٣٩/٢ وحاشية الصبان ١٤٢/٤ .

(٢) قَرِيثَاء : لضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسرًا . انظر : مادة (قرث) فـي الصـحاح ٢٩٠/١ وتاج العروس ٣٢٦/٥ واللسان ١٧٧/٢ ، وانظر أيضًا : المخصص ٢٢٨/٣ وشرح الأشـموني ٤٠٣/٣ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ وشرح الشافية للرضي ١٦٥/٢ .

(٣) البَرَكَاء : الثباتُ في الحرب ، وبَرَكاءُ كلِّ شيءٍ معظمه . انظر : مادة (برك) فـي اللسـان ٣٩٨/١٠ والصحاح ١٥٧٥/٤ وتاج العروس ٦٣/٢٧ ، وانظر أيضًا : المخصص ٥١/٥ وشرح الشافية للرضـي ٢٤٨/١ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ والارتشاف ٤٥٥/١ وشرح الأشموني ١٦٥/٢ .

(٤) جَلُولاء : نهر عظيم يمتد إلى بعقوبا ويجري بين منازل أهل بعقوبا . وجلولاء أيضًا : مدينـة مـشهورة بأفريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً . انظر : معجم البلدان ١٨١/٢ ، وانظر أيضًا : شـرح الشافية للرضي ٢٤٨/١ والارتشاف ٤٥٥/١ شرح الأشموني ٤٠٣/٣ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ .

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(٦) كلمة : " حبارى " ساقطة من هـ . والحبارى : طائر . ذكرنا ذلك قبل قليل .

(٧) قال ابن منظور : بعيرٌ حَزَابِيه إذا كان غليظًا ، ويُقال : رجلٌ حَزَاب وحزابية إذا كان غليظًا إلى القِصَرِ . انظر : مادة (حزب) في اللسان ٣٠٩/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٤٥٥/١ وشفاء العليـل ١٠٤٥/٣ وشرح الأشموني ٤٠٤/٣ والمخصص ١٥٧/١ .

(٨) أ : " من هذه " .

(٩) ب ، جـ ، و : " الثلاثة " .

(١٠) أ : " لا ما ثانية " .

(١١) ب : " أو ذوا " بالألف .

(١٢) هـ : " بياء زائدة ساكنة " .

الهاءُ [١] ، ويُحذَفُ من الزَّوائدِ [٢] ما لا يَبقى مَعَهُ أحَدُ المثالين ، فإنْ تأتَّى [٣] بِحَذْفِ بَعْضٍ أُبقِيَ ما له مزِيَّةٌ مَعْنىً أو لفظًا ، وما لا يُغْنِي حَذْفُه [٤] عن غيرِه . فإنْ تكافآ فالخيارُ ، والأصَحُّ أنَّ ميمَ (مقْعَنْسِس) أولَى بالبقاء ، وأنَّ انفِعَالاً وافتِعَالاً لا يُعَامَلُ كفِعَّال ، وإنْ لمْ يبقَ بأصلٍ حُذِفَ الخامسُ أو الرَّابعُ [٥] إنْ أشْبَهَ زائدًا ، لا الثَّالث في [٦] الأصَحِّ ، ولا يبقى زائدٌ معَ أربعة أصُولٍ إلا لين رابع أو مُدْغم [٧] ، و يجوزُ أنْ يُعَوَّضَ ممَّا حُذِفَ ياءٌ ساكنةٌ قبلَ آخر ما لمْ يستحقَّها ، وهاءٌ من ألفٍ خامسةٍ ، وهي أحَقُّ بالمحذوفِ منه النَّسَب ، ولا تُحْذَفُ ياءُ مَفَاعِيلِ وعكْسُهُ اختيارًا ، وجوَّزَه الكوفيَّةُ ، ولا يُفْتَتَحُ [٨] بغيرِ مُفْتتح مفردِه [٩] ، ولا يُخْتَمُ بِلِيْنٍ لَبِسَ فيه ، أو بدله ، وما وَرَدَ فهو لواحدٍ قياسيّ مُهْمَل ، أو قليل .

[جمع العلم المرتجل والمنقول]

مسألة : يُجْمَعُ العَلَمُ المُرتَجَلُ والمنقولُ من غيرِ اسْمٍ جامدٍ له جَمْعٌ [١٠] بِمُوَازِنِهِ أو مُقَارِبِهِ [١١] من جامدٍ اسْمِ الجنس الموافقه تذكيرًا أو ضدَّهُ ، ولا يُتَجَاوَزُ بالمنقولِ من جامدٍ له جَمْعٌ وَزْنُهُ ، فإنْ لمْ يكنْ عُوْمِلَ كأشْبَهِ الأسْماءِ به .

ولا يُجْمَعُ جَمْعُ كثرةٍ ، واسْمُ [١٢] جِنْسٍ لمْ تختلفْ أنواعُه وِفاقًا ، فإنْ اختلفتْ فالجمهورُ : لا يُقاسُ هو ولا اسْمُ الجمعِ ، وأنَّه يُقاسُ في القِلَّةِ ، أمَّا جَمْعُ جَمْعِ الجمعِ فلمْ

---

(١) هـ : " الياء " .

(٢) أ ، ب ، جـ ، و : " الزائد " .

(٣) أي : أحد المثالين .

(٤) هـ : " بحذفه " .

(٥) ب ، جـ ، و : " وكذا الرابع " .

(٦) جـ : " زائدًا لاما لا الثالث قبله .

(٧) عبارة : " أو مدغم " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٨) جـ : " ولا يفتتح جمع " .

(٩) قال السيوطي : لا يُفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد ، بل أيّ حرف كان أول المفرد ، يكون أول هذين الجمعين . انظر : الهمع ١٢٠/٦ .

(١٠) أ : " جامع " .

(١١) أ : " أو مقاربه " .

(١٢) د : " ويسم " ، وفي هـ : " واسمع " .

يُثْبِتَهُ غيرُ / ٦٦ ب / الزّجّاجيّ وابن عزيز [1] .

[الجمع واسم الجمع]

مسـألة : ما دلّ على أكثرَ من اثنين ولا وَاحِدَ لهُ من لَفْظِهِ إنْ كانَ وزنُهُ خاصًا بالجمعِ أو غالبًا فجمعُ واحدٍ [2] مقدّرٍ ، وإلاَّ فاسْمُ جَمْعٍ .

وما لَهُ وَاحِدٌ يُوَافِقُهُ في أصلِ اللّفظِ والدّلالةِ عندَ عَطْفِ أمثالِهِ فجمعٌ ، مـا لَـمْ يُخالفْ أوْزَانَهُ ، أو يُسَاوِ الواحدَ في خبرِهِ ووَصْفِهِ ، ونَسَبِهِ ، أو يُمَيَّزْ من وَاحِدِهِ بيـاء نسبَةٍ فاسْمُ جَمْعٍ ، أو بتاءٍ [3] فاسْمُ جِنْسٍ في الأصَحّ .

أمّا ما يَقَعُ على المفردِ والجمعِ فإنْ لمْ يُثَنَّ كجُنُب على الأفصَحِ فغيرُ جَمْعٍ ، وإلاَّ فقيل : اسْمُ جَمْعٍ ، وقيل : جَمْعٌ مُقَدَّرٌ تغييره [4] ، وقيل : مفرد .

---

(١) وهو محمد بن عزيز ، أبو بكر السجستانيّ العزيزي ، بزاءين معجمتين ، وقيل : الثانية مهملة ، نسبة لبني عَزْرة ، كان أديبًا فاضلاً متواضعًا ، وصنّف : غريب القرآن المشهور فجوّده ، توفي سنة ٣٣٠هـ. انظر : بغية الوعاة ١/١٧١ - ١٧٢ .

(٢) كلمة : " واحدة " ساقطة من أ .

(٣) أ ، هـ : " أو تاء " .

(٤) ب : " تصييره " بالصاد .

[التّصغير]

المُصَغَّرُ : هو المَصُوْغُ [1] لتَحقِيرٍ أو تَقليلٍ أو تَقرِيبٍ أو تَعَطُّفٍ ، قال الكوفيَّة[2]: أو تَعظِيمٍ ، وبِضَمِّ أوّلِهِ ، وفَتحِ ثانيه ، وزِيادةِ ياءٍ ساكنةٍ بعدَه ، وقِيل : أو ألِف .

ويُحذَفُ أوّلُ ياءين وَلِيَاها ، وتُقلَبُ ياءً واوٌ لِنٌ [3] سكنَتْ أو اعتلّتْ [4] ، أو كانت لامًا وُجُوبًا ، أو تَحرّكَتْ في مُفرَدٍ وجَمعٍ [5] اختِيارًا ، وواوًا [6] ثانٍ فُتِحَ للتّصغيرِ مُنقلِبٌ عنها ، أو ألِفٌ زائدةٌ ، أو مَجْهُولةٌ ، أو بَدَلُ همزةٍ يليها [7] ، لا ياء ، ومُنقلِبٌ عنها في الأصَحّ ، ويجري ذلك في الجمعِ المُوَازِنِ مَفَاعل أو مَفَاعِيل .

ويُكسَرُ تالي ياء التّصغيرِ ، لا آخرًا ، أو مُتّصِلاً بهاءِ التّأنيثِ ، أو ألِفَيهِ ، أو أفْعَال ، أو ألِفٍ ونُونٍ مزيدتين .

والثّنائي حَذفًا يُرَدُّ ما حُذِفَ ، ووَضعًا يُزادُ آخره ياء ، قِيل [8] : أو يُضعّفُ من جِنسِهِ ، ولا يُعتَدُّ بالتّاء ، ولا يُرَدُّ مَحذوفٌ تأتّي بدونِهِ فُعَيل على الأصَحّ . ويُحذَفُ الوَصلُ خِلافًا لثعلب [9] من (اضطراب) [10] ، وشَرَطَ المازني [11] وَزَانَهُ للأسْماء .

ويُتَوَصّلُ إلى فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل في غيرِ الثُّلاثيّ بما تُوُصِّلَ به إلى مَفَاعِل ومَفَاعِيل، حَذفًا وإبقاءً ، لكنْ لا تُحذَفُ هُنا التّاءُ ، والألِفُ الممدودةُ ، وياءُ النّسَبِ ،

---

(1) د : " الموضوع " .

(2) انظر : الارتشاف ٣٥١/١ والتصريح ١٤٣/٥ وشرح الأشموني ٤١٥/٣ .

(3) الحرف : " لِن " ساقط من أ .

(4) أ ، ب ، جـ : " أو عتلت " بدون همزة .

(5) أ ، ب ، جـ : " أو جمع " .

(6) ب : " واوًا " بدون للواو .

(7) كلمة : " يليها " ساقطة من أ .

(8) هذا القول لابن مالك . انظر : شرح الكافية الشافية ٢٩٤/٢ وشفاء العليل ١٠٥٧/٣ .

(9) انظر : الارتشاف ٣٦٥/١ .

(10) عبارة : " من اضطراب " ساقطة من أ ، د ، هـ . والمقصود : أنّ همزة للوصل في الأسماء في حالة التصغير لم تسقط ، فيقال في اضطراب : أُضَيْرِيب فحذف الطاء ؛ لأنّها بدل من تاء الفتعل ، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل لأنّها فضلتها بالتقدم . انظر : الهمع ١٣٨/٦ .

(11) انظر : الارتشاف ٣٦٤/١ والأصول ٤٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٥/٢ .

والألِفُ والنُّونُ الزَّائدتان بعدَ أربع ، ولا يُعتَدُّ بهنّ ، وتُحذَفُ واوُ جَلُولاء [1] ، وشَبَهُها في الأصَحّ .

ويُرَدُّ إلى الأصلِ هنا ، وفي [2] : مَفَاعِل ومَفَاعِيل وأفْعَالٍ ، وأفعِلة ، وفِعَال ذو البَدَل آخرًا مُطلَقًا ، وغيرُه إنْ كانَ ليِّنًا بَدَل غيرِ همزةٍ تلي همزة ، لا تاء (مُتَعَدّ) ونحوه خلافًا
للزَّجّاج [3] ، ولا ذو القَلْبِ ، وما خَالَفَ فشَاذٌّ [4] ، أو مادّةٌ أخرى .

وتَلْحقُ التّاءُ غالبًا إذْ / ٦٧ أ / لا لَبْسَ في مُؤنَّثٍ عارٍ منها [5] ثلاثيّ أو رُباعيّ بمدّةٍ قبلَ لامٍ مُعتَلّة لا غيرِه [6] ، وقد تُعوَّضُ من ألِفِ تأنيثٍ خامسةٍ أو سادسةٍ مقصُورةٍ، قيل [7] : أو ممدودةٍ ، ولا يُعتَبَرُ في العَلَمِ ما نُقِلَ منه في الأصَحّ ، وتُحذَفُ بلا عِوَضٍ من (بِنْت) مُذَكَّر [8] .

[تصغير اسم الجمع وجمع القلّة]

مسألة : يُصَغَّرُ اسمُ الجمعِ والقلّةِ بلفظِهِ ، ورَدَّ الأخفش [9] نحو : (رَكْب) لوَاحِدِه ، لا الكثرةُ ، بل يُرَدُّ إلى قِلّةٍ أو تصحيحِ المذكّرِ إنْ كانَ لعاقلٍ ، وإلا فالإناثُ ، وجَوَّزَهُ [10] الكوفيّةُ [11] فيما له نظيرٌ في الآحادِ ، وما لهُ واحدٌ مُهمَل قياسيّ رُدَّ إليه ، لا إنْ كانَ له [12] مستعملٌ خلافًا لأبي زيد [13] .

---

(١) مدينة مشهورة بأفريقيا . أشرنا لها قبل قليل .

(٢) الحرف : " في " مكرر في أ .

(٣) انظر : التصريح ١٦٢/٥ وشرح الكافية الشافية ٢٩٤/٢ وشرح الأشموني ٤٢٣/٣ والارتشاف ٣٧٣/١ .

(٤) هـ : " شاذ " بدون الفاء .

(٥) عبارة : " منها " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٦) ب ، د ، و : " لا غير " بدون الهاء .

(٧) القول لابن الأنباري . انظر الارتشاف ٣٨١/١ والهمع ١٤٤/٦ وشرح الأشموني ٤٢٩/٣ وشفاء العليل ١٠٦٠/٣ .

(٨) أ ، هـ : " ذكر " .

(٩) انظر : التسهيل ٢٨٧ والارتشاف ٣٨٢/١ وشفاء العليل ١٠٦٠/٣ .

(١٠) أي : تصغير جمع الكثرة .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٩٧/٢ .

(١٢) د : " إن كاله " .

(١٣) انظر : الارتشاف ٣٨٣/١ وشفاء العليل ١٠٦١/٣ .

وقد يكون للاسمِ تصغيران : قياسيٌ وشاذٌ كصُبَيَّة [١] ، وقد يُستَغنَى بِمُصَغّرٍ عن مُكبَّرٍ ، أو مُهْمَلٍ عن مُستَعملٍ ، أو أحد المترادفين عن الآخرِ ، قال ابـن مالـك [٢] : ويَطَّرِدُ إنْ جَمَعَهما أصلٌ وَاحِدٌ ، وتَوقَّفَ أبو حيَّان [٣] .

[تصغير المبني والتعجّب وغيره]

مسـألة : لا يُصغَّرُ مَبْنِيٌّ إلا أوَّه ، والمنادَى ، والمزج ، وذا وتا [٤] ، والـذي وفروعها [٥] لا اللاتي واللّواتي واللاء [٦] واللائي فـي الأصَحّ ، فَيَبْقَـى أوَّلُهـا [٧] مفتوحًا ، ويُزَادُ آخرها [٨] ألِفٌ ، وقد يُضَمُّ اللّذَيّا واللّتَيّا .

وفي التَّعجّبِ ثالثها الصَّحيحُ : يُصغَّرُ (أفعَل) فقط ، ولا عاملٌ عَمَلَ الفِعْل .

وفي المَصدَرِ ، ثالثها : ما يقبلُ القِلّةَ والكثرةَ ، ولا غيرُ وسـوى ، وغـد [٩] ، والبارحة [١٠] ، وحَسْبُكَ ، ومُختَصٌ [١١] بالنَّفي ، ومُعَظَّم شَـرْعًا [١٢] ، ومُنافِيـه [١٣] ، وكُلّ وبَعْضٌ ومَعَ وأيّ ، وظرفٌ غيرُ مُتَمَكِّنٍ [١٤] ، ومَحكِـيٌ ومُـصَغَّرٌ ، وشـبهُه ، وأسماءُ الشُهورِ ، وفي الأيّامِ ، ثالثها : يجوزُ في الرَّفعِ دُونَ [١٥] النَّصْبِ ، ورابعهـا : عَكْسُه .

---

(١) عبارة : " كصبية " ساقطة من أ ، د ، هـ . وصُبَيَّة : هو التصغير القياسي لِصِبْيَة ، وأُصَيْبِيَة : هـو التصغير الشاذ لها . انظر : الهمع ١٤٧/٦ .

(٢) انظر التسهيل و شفاء العليل ١٠٦١/٣ والمساعد ٥٢١/٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣٩١/١ .

(٤) أ ، جـ : " وذواتا " ، د : " وذوانا " .

(٥) أ : " وفروعهما " .

(٦) كلمة : " اللاء " ساقطة من أ .

(٧) ب ، د ، و : " أولهما " .

(٨) ب ، د ، و : " آخرهما " .

(٩) ب ، جـ ، د ، هـ : " وعند " .

(١٠) كلمة : " البارحة " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(١١) أ : " وتختص " .

(١٢) كأسماء الله تعالى . انظر : الهمع ١٥١/٦ .

(١٣) أي : المنافي لمعنى التصغير ، ككبير .

(١٤) جـ : " غير ممكن " ، والظرف غير المتمكن نحو : ذات مرة . انظر : الهمع ١٥١/٦ .

(١٥) عبارة : " الرفع دون " ساقطة من ب ، جـ .

[تصغير التَّرخيم]

مســألة : تَصغيرُ التَّرخيمِ يُحذَفُ فيه الزَّوائدُ ، وربَّما حُذِفَ أصلٌ يُشبِهــه ، ولا يَستَغني عن التَّاء مُؤنَّثٌ [1] ، والأصحُّ أنَّه لا يَختَصُّ بالعلَمِ ، وأنَّه يُقال في غيرِ التَّرخيمِ في إبراهيمَ وإسماعيلَ : بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل ، وفيه : بُرَيْه وسُمَيْع ، وِفاقًا .

(1) ب ، جـ ، د ، هـ ، و : "مؤنثًا" .

[المنسوب]

المنسُوبُ : هو المَجْعُولُ حَرْفُ إعْرابِهِ ياء مُشَدَّدة يُكْسَرُ مَتْلُوُّها ، ويُحْذَفُ تاءُ التَّأنيثِ وعلامةُ التَّثنيةِ والتَّصْحيحِ ، فإنْ لحقَ المؤنَّثَ تغييرٌ وهو غيرُ عَلَمٍ رُدَّ إلى مفردِهِ ، وإلا أُبْقِيَ ، إلا [1] نحو : سِيرَات ، وعَجُزُ المركَّبِ ، والمضافُ إنْ لمْ يُفِدْ تَعْرِيفًا [2] تَحقيقًا أو تَقْديرًا ، ولمْ يُلْبِسْ وإلا فَصَدْرُهُ ، وجَوَّزَ [3] الجرميُّ [4] حَذْفَ صَدْرِ المَزْجِ ، والجملةِ ، ونَسَبَ أبو حاتم [5] إلى الجزأين / ٦٧ ب / والأخفش [6] إنْ أُلْبِسَ .

وياءُ المنقوصِ [7] إلا الثُّلاثيَّ فتُرَدُّ وتُقْلَبُ واوًا ، والمشدَّدةُ بعدَ أكثرَ من حرفين[8] وقد تُقْلَبُ واوًا في (مَرْمَوِيّ) ، فإنْ كانَ حرفان حُذِفَتْ أُولَى [9] الياءين وقُلِبتْ الثَّانيةُ ، أو حَرْفٌ فالقَلْبُ ، وشَذَّ غيرُهُ خِلافًا لأبي عمرو [10] ، وألفُ التَّأنيثِ رابعةً أو فوقَها مُطْلَقًا ، والواوُ تِلْوَ ضَمٍّ ثالثٍ فَصَاعِدًا ، والياءُ المكسورةُ المدغمُ فيها الموصُولةُ بالآخرِ .

وتُقْلَبُ واوًا ألِفٌ ثالثةٌ أو رابعةٌ [11] لإلْحاقٍ أو أصلٍ ، وقد تُحْذَفُ أو تُقْلَبُ رابعةٌ لتأنيثٍ [12] فيما سكن ثانيه ، قيل : أو خامسةً تِلْوَ مُشَدَّدٍ [13] ، وقد تُزَادُ ألِفٌ قبلَ بدلِ رابعةٍ مُطْلَقًا وهمزةِ تأنيثٍ [14] غالبًا ، وفي غيرِها وَجْهان .

---

(١) أ : " إلى " .

(٢) أ : " تعريف " .

(٣) د : " ويجوز " .

(٤) انظر : التصريح ٢٠٧/٥ وشفاء العليل ١٠١٧/٣ وشرح الأشموني ٤٤٤/٣ والارتشاف ٦٠١/٢ .

(٥) انظر : التصريح ٢٠٨/٥ وشرح الأشموني ٤٤٥/٣ والارتشاف ٦٠١/٢ والمسائل العسكريات للفارسي ٧٨.

(٦) انظر : الارتشاف ٦٠١/٢ .

(٧) أي : ويحذف للنسب ياء المنقوص .

(٨) د : " من حرفي " .

(٩) أ ، هـ : " أول " .

(١٠) انظر : الارتشاف ٦٠٥/٢ وشرح الأشموني ٤٤٧/٣ .

(١١) هـ : " أو رابعها " .

(١٢) أ ، هـ : " تأنيث " بدون اللام .

(١٣) ب ، جـ ، و : " مشددة " بالتاء .

(١٤) أ : " وهمزة وصل تأنيث " .

ويُقالُ في فُعَيْلَة : فُعَلِيٌّ ، وفَعِيلَة وفَعُولَة [1] : فَعَلِيّ [2] ما لـمْ يكـنْ مُـضاعَفًا أو أجْوَف صحيح اللامِ ، قال ابن مالك [3] : أو يُعْدَم الشُّهرة ، وشَذَّ نحـو : سَـليميّ، وقاسَ أبـو البركـات بـن الأنباري نحـو : الحنيفـي [4] فـي المذهـب ، وأثبـتَ الأخفش [5] والمبرّد [6] واوَ فَعُولَةٍ ، وحَذَفَها ابن الطَّراوة [7] وأبْقَى الضَمَّةَ ، ويُقاسَـان في فُعَيْل وفَعِيل مُعْتَلِّي [8] اللامِ لا صحيحين في الأصَحّ ، وثالثها : يُقاسان [9] في يـاء ثالثة، ورابعها : في فَعِيل فقط .

ويُفْتَتَحُ غالبًا كسرُ (فعل) مُثلَّث الفاء وُجُوبًا ، وقيـل [10] : جَـوَازًا ، وبـاب (تَغْلِب) سَمَاعًا ، وقيل قياسًا ، لا باب (جَنَدِل) وِفاقًا .

ولا يُرَدُّ من المحذوفِ الفاء أو العَيْنِ [11] إلا المنقوص ، وتُرَدُّ الـلامُ إنْ كـانَ أجوفَ [12] ، أو جُبِرَ [13] في التَّثْنِيةِ ، أو جمع المؤنَّثِ ، وإلا فَوَجْهانِ ، فإنْ عُوِّضَ [14]

---

(١) أ : " وفعول " .

(٢) كلمة : " فعلي " ساقطة من هـ .

(٣) انظر : التسهيل ٢٦٣ وشفاء العليل ١٠٢٠/٣ والمساعد ٣٦٥/٣ .

(٤) د : " الحنفي " بدون ياء .

(٥) انظر : التصريح ٢٠٣/٥ والارتشاف ٦١٤/٢ والمساعد ٣٦٥/٣ .

(٦) كلمة : " المبرد " ساقطة من أ ، د ، هـ . وانظر رأي المبرد في المقتضب ١٤٠/٣ ، وانظر أيـضًا : التـصريح ٢٠٣/٥ والارتـشاف ٦١٤/٢ وشـرح الجمـل لابـن عـصفور ٣١٨/٢ وشـرح المفصل ١٤٦/٥ – ١٤٧

(٧) انظر : التصريح ٢٠٤/٥ والارتشاف ٦١٤/٢ .

(٨) د : " معتل " .

(٩) أ : " يقاس " .

(١٠) قاله القزويني . انظر : الهمع ١٦٥/٦ والارتشاف ٦١٦/٢ .

(١١) ب ، د ، و : " والعين " .

(١٢) أ : " أجود " .

(١٣) أي: جُبِرَ في التثنية برد لامه كأخ وأب، أو في الجمع بالألف والتاء كـ (عضة) و(سنة) و(هنة) فترد في النسب اللام فتقول : أخويّ وأبويّ وعضويّ وسنويّ وهَنَويّ ، وإن شئت سنهي وعـضَهي ، كما تقول : أبوان وأخوان وسـنوات وسـنهات . انظـر : الارتـشاف ٦٢٠/٢ ، وانظـر أيـضًا : الهمع ١٦٧/٦ .

(١٤) د : " عَرّض " بالراء .

/ ٦٨ أ / الوَصلُ جازَ حَذفُهُ والرَّدُّ ، وعكسُهُ [1] ، وتُفتَحُ عَيْنُ المجبورِ ، وقيل [2] : يُسكنُ ما أصلُهُ السكونُ ، ولا يُحذَفُ الوَصلُ من غيرِ ما ذُكِرَ .

ويُضعَّفُ ثاني الثُّنائي وَضعًا جَوَازًا إنْ صَحَّ ، ووُجُوبًا إنْ اعتَلَّ إلا بالألفِ [3] فيهمز .

وتُبدَلُ [4] ياءُ سِقَاية وحَوْلايا همزةً أو واوًا ، وتَزيدُ (غايةً) الإقرار [5] ، ولا يُغَيَّرُ ثلاثيٌّ ساكنُ العَيْنِ صحيحها ، لامُهُ [6] واوٌ أو ياءٌ ، فإنْ أُنِّثَ بالتَّاء فثالثها : يُقَرُّ ما قبلَ الواوِ وتُقلَبُ الياءُ ، وفي بابِ (بنت) ، ثالثها : حَذفُ التَّاء وإقرارُ ما قَبلُ .

ويُنسَبُ لاسْمِ الجمعِ والجمعِ المُسَمَّى [7] به ، والغَالِبُ ، وما لا [8] واحدَ له ، وإلا فالأصحُّ يُنْسَبُ لمفردِهِ إنْ لمْ يُلْبِسْ ، وثالثها : إنْ كانَ غيرَ شاذّ .

[شواذّ النَّسب]

شواذُّ النَّسَبِ المخالِفَةُ لِمَا مَرَّ لا تُحصَى، ومنها : بناءُ فَعْلَل من جزئي المركَّبِ ، ولِحَاقُ [الياء لأبْعَاضِ الجَسَدِ ، مَبنيَّة على فَعَالٍ ، أو مُلحقًا بها ألفٌ ونونٌ ، وللمبالغةِ والفرق] [9] بينَ الوَاحِدِ وجِنسِهِ ، والزِّيادةِ [10] ، والاغناءُ عنها بفعَّال من الحِرْفَةِ [11] ،

---

(١) أي : فإن كان المحذوف اللام ، وعُوِّضَ في أوّله همزة الوصل ، جاز حذف الهمزة وردّ المحذوف ، وإبقاء الهمزة ، وترك الردّ ، فيقال في ابن واسم : بَنَوِيّ وسَمَوِيّ ، أو ابنيّ واسميّ . انظر : الارتشاف ٦٢٤/٢ ، وانظر أيضًا : الهمع ١٦٧/٦ .

(٢) قاله الأخفش . انظر : التصريح ٢١٧/٥ وشرح الأشموني ٤٤٩/٣ والخزانة ٤٧٨/٧ والمساعد ٣٧٣/٣ .

(٣) أ ، هـ : " إلا الألف " .

(٤) هـ : " وتقلب " .

(٥) أي : أنه في النسبة إلى (غاية) ثلاثة أوجه : فيجوز إقرار الياء ، ويجوز قلبها همزة ، ويجوز قلب الهمزة واوًا ، فتقول : غاييّ وغائيّ وغاويّ . انظر : الارتشاف ٦٢٦/٢ ، وانظر أيضًا : الهمع ١٩٦/٦ .

(٦) د : " لأنه " .

(٧) أ : " المثنى " .

(٨) هـ : " ما لا " ، بدون الواو .

(٩) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(١٠) ب ، و : " وللزيادة " .

(١١) أ : " من الحرفية " ، بالياء .

وفاعِل وفَعِل بمعنى : صاحب الشَّيء ، وإقامة أحدهما مقامَ الآخرِ [١] ، أو غيرهمـــا ، وقاسَ المبرِّد [٢] بابَ [٣] فعَّال ، وتُخَفَّفُ الياءُ فَيُعَوَّضُ قبلَ اللامِ ألفُ ، ولا يُجْمعان إلاّ شذوذًا .

[التقاء السَّاكنين]

التقاء السَّاكنين : الغَالِبُ أنَّه لا يكونُ في الوَصْلِ [٤] إلاَّ في [٥] حَرْفِ لِيْنٍ مـــعَ مُدْغمٍ مُتَّصِلٍ ، وقد يُقَرُّ [٦] بإبْدالِ الألِفِ [٧] همزةً ، وأنَّه فيما عَدَاه يُحْذَفُ الأوَّلُ إنْ كانَ مَدًّا أو نُوْنَ تأكيدٍ أو (لدن) ، وإلاَّ يُحَرَّك [٨] ما لمْ يكنْ الثَّاني آخِرَ كلمةٍ ، فهو ، وأنَّه يُحَرَّكُ بالكَسْرِ ، وقد يُفْتَحُ أو يُضَمُّ لِمُوْجِبٍ ، وأنَّ الواوَ بعدَ فَتْحٍ لجمعٍ [٩] تُضَمُّ ، ولغيرِهِ تُكْسرُ ، وأنَّ نونَ (عنْ) تُكْسَرُ مُطْلَقًا ، و(منْ) معَ غيرِ اللامِ وتُفْتَحُ مَعَها ، وتُحْـذَفُ إنْ لمْ تُدْغمْ بكثرةٍ ، وِفاقًا لأبي حَيَّان [١٠] ، وقـــال ابـــن مالـــك [١١] : بِقِلَّـــةٍ ، وابـــن عصفور [١٢] : ضرورةً ، وحَذْفُ التَّنوينِ وضَمُّهُ لِتِلْو ضَمٍّ لازمٍ لغةٌ .

[الإمالة]

الإمـــالة : هي أنْ يُنْحَى [١٣] جَوَازًا [١٤] بالألِفِ / ٦٨ ب / نحو اليـــاء لكونهـــا بَدَلَها في طَرَفٍ [١٥] ، أو آيِلَـــةً إليـــهـــا، أو بَـــدَلَ عَـــيْـــنِ مـــا يُـــقَـــال فـــيــــه :

---

(١) قال السيوطي : " قد يقام فعَّال مقام فاعل ، كنبَّـال بمعنـــى : نابـــل ، أي : صـــاحب نبـــل " انظـــر : الهمع ١٧٥/٦ .

(٢) انظر: المقتضب ١٦١/٣ ، وانظر أيضًا : شرح الأسموني ٤٥٦/٣ وشرح الشافية لركن الدين ٤١٥/١ .

(٣) ب : " بان " بالنون .

(٤) أ : " في الأصل " .

(٥) الحرف : " في " ساقط من د .

(٦) د : " يفرد " ، وفي ب : " يقر " .

(٧) د : " ألف " بدون أل .

(٨) أي : الأول .

(٩) أ : " يجمع " بالياء .

(١٠) انظر : الارتشاف ٧٢٢/٢ .

(١١) انظر : شفاء العليل ١٠١٣/٣ والمساعد ٣٤١/٣ .

(١٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٦/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٧٢٣/٢ .

(١٣) ب ، و : " ينتحي " .

(١٤) أ ، جـ : " جواز " دون تنوين فتح .

(١٥) أ : " ظرف " الظاء المعجمة .

(قلتَ) [1] ، أو تِلوها ياء أو قبلَها ، ولو مَفْصُولة بحرفٍ ، أو حرفين أوّلهما ساكنٌ أو بينَهما هاء .

ويَغْلِبُ الياءَ والكسرَ غيرَ المنوِيَّيْن [2] تأخُّرُ مُستَعْلٍ [3] ، ولو بحرفٍ أو حرفين[4] لا ثلاثة ، وتَقَدُّمُهُ غيرُ مكسُورٍ ، أو ساكنٌ إثره ، وراءٌ مَفْتُوحةٌ أو مَضْمُومَةٌ ، ويكفُّ كَسْرُ الرّاء [5] كلَّ مانعٍ إنْ لمْ يَتَباعدْ ، ولا يُؤثِّرُ سَبَبٌ في كلمةٍ أُخرى ، وربَّما أثَّرَ المانعُ مُنْفَصِلاً ، والكسرُ مَنْوِيًّا في مَوْقُوفٍ ، ومُدْغَمٍ [6] ، فإنْ كانَ الإدغامُ من كلمتين أثَّرَ على الصَّحيح .

وأُميلَ بلا سَبَبٍ للمُجَاورةِ ، والفواصِلِ ، قيل [7] : وكثرةِ الاستِعْمالِ ، والفتحةُ قبلَ راءٍ مكسورةٍ ، أو هاءِ تأنيثٍ لا سَكْتٍ على الصَّحيح .

ولا يُمالُ مَبْنِيُّ الأصلِ [غير (ها) و (نا) و (ذا) و (متى) و (أنَّى) ، ولا حَرْفٌ غيرُ مُسمًّى به إلا (بَلَى)] [8] و (لا) في (إمَّا لا) ، قيل : والجواب [9] ، قال قومٌ : و (حتَّى) ، والفرَّاء [10] : و (لكنْ) ، وغيرُ ما مَرَّ مَمْنُوعٌ أو غيرُ فَصيحٍ .

---

(١) أ ، هـ ، : " خلت " بالخاء ، وكلمة : " قلت " ساقطة من د .

(٢) ب ، د : " المنوّنين " .

(٣) حروف الاستعلاء سبعة هي : الخاء والقاف والعين والصاد والضاد والطاء والظاء .

(٤) أ ، جـ ، د ، هـ ، و : " وحرفين " بالواو .

(٥) هـ : " الياء " .

(٦) د : " ومد ثم " .

(٧) القول للمهاباذي . انظر : الهمع ٦/١٩٤ والارتشاف ٢/٥٣٤ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من هـ .

(٩) أي : وتمال (لا) في الجواب . ظر : الهمع ٦/١٩٧ .

(١٠) انظر : الارتشاف ٢/٥٣٨ .

[الوقف]

الوقف : إذا وُقِفَ على ساكنٍ لمْ يُغَيَّرْ [1] إلاَّ المهملُ خَطُّا [2] فيُحذَفُ ، إلاَّ التّنوين في غيرِ الهاء ، فالأفْصَحُ إبْدَالُهُ في الفَتْحِ ألِفًا ، وحَذْفُهُ في غيرِهِ ، وفي المقصورِ المنوَّنِ ، ثالثُها : الأصَحُّ كالصَّحيح [3] .

والمنقوصُ غيرُ المنصوبِ [4] إنْ حُذِفَ فاؤه أو عَيْنُهُ فباليـاءِ حَتْمًا ، وإلاَّ فالأفْصَحُ [5] إنْ نُوِّنَ : الحَذْفُ ، وإلاَّ فالإثباتُ خِلافًا ليونس [6] في المنادَى .

وياءُ المتكلِّمِ السَّاكنةُ وَصْلاً والمحذوفةُ والياءُ [7] والواوُ المتحرِّكتان : كالصَّحيحِ، والسَّاكنتان لا يُحْذَفان اخْتِيَارًا خِلافًا للفرَّاء [8] ، وكذا ألفُ المقْصُورِ ، وضَميرُ الغائبةِ وِفاقًا لأبي حَيَّان [9] .

ويجوزُ إبْدَالُ ألفِ المبْنِيّ همزةً ، وإقرارُها ، ولحوقُ [10] الهاء ، وإبْدَالُ الألفِ مُطْلَقًا همزةً ، أو ياءً ، أو واوًا / ٦٩ أ / لغةً [11] .

---

(١) أ : " لا يغير " .

(٢) هـ : " خطابه " .

(٣) أي : أن المقصور المنون كالصحيح في الوقف ، حيث إنْ أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفًا من المفتوح نحو : قام فتى ، ومررت بفتى ، ورأيت فتى ، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف ، ففي حالة الضم والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة ، وحُذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ لأنه لمّا حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف ، وأمّا في المفتوح ، فإنها بدل من التنوين . انظر : الهمع ٢٠١/٦ ، وانظر أيضًا :التصريح ٢٣٥/٥ .

(٤) أ : " غير المنصرف " .

(٥) د : " حتمًا والأفصح " .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٨/٤ والارتشاف ٨٠٤/٢ وشرح الأشموني ٨/٤ .

(٧) كلمة : " الياء " ساقطة من د .

(٨) انظر : الارتشاف ٨٠٦/٢ والمساعد ٣١٢/٤ .

(٩) انظر : الارتشاف ٨٠٢/٢ – ٨٠٣ .

(١٠) أ : " ولحوقًا " .

(١١) الأولى والأخيرة لغة بعض طيئ ، والثانية لغة فزارة . انظر : الهمع ٢٠٥/٦ والارتشاف ٨٠١/٢ والتصريح ٢٣٧/٥ وشرح الكافية الشافية ٣٢٦/٢ .

والمختارُ وِفاقًا للمبرِّد [1] والمازني [2] وابن عصفور [3] وخلافًا [4] للجمهور الوقفُ على (إذَنْ) بالنُّونِ ، وفي (كائن) خُلْفٌ ، وتُرَدُّ نونُ (لمْ يكُ) ، ومَنَعَه القُرَّاء [5] .

[الوقف على المتحرك غير تاء التَّأنيث]

مسألة : يُوقَفُ على حركةِ غيرِ التَّاء بالسُّكونِ ، والرَّوْمِ مُطْلَقًا ، وقيل : لا رومَ في الفتْحِ ، والإشمامِ في الضمِّ ، والتَّضعيفِ إنْ لمْ يكنْ همزةً أو لينًا أو تالي سكونٍ أو منصوبًا منوَّنًا [6] ، ونقلِ حركتِه لِساكنٍ قبلَه إنْ قبِلَها ، ولمْ يُوجِبْ عَدَمَ النَّظيرِ ما لمْ يكنْ همزةً ولا يُنقلُ من غيرِها الفتْحُ في الأصحِّ ، ثمَّ تُحذَفُ [7] ويُوقَفُ على المنقولِ إليه ثابتًا [8] له [9] ما مرَّ في الأفصحِ ، والمنقول حَرَكة الآخرِ ، وقيل : مثلُها لالتقاء السَّاكنين ، وقيل : للدَّلالةِ على الإعْرابِ ، وقيل : لهما .

[إبدال تاء التَّأنيث هاء]

والأفصَحُ إبْدالُ الاسمِ تِلْوَ حركةٍ هاءً [10] ، وسلامتُها في جَمْعِ التَّصحيحِ وشبهِهِ، وفي (هيهاتَ) و(لاتَ) وَجْهان [11] ، والأحْسَنُ وِفاقًا لأبي حيَّان [12] : سلامةُ : (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) و(لَعَلَّتَ) .

---

(1) قال المبرد : " اشتهي أنْ أكويَ يَدَ مَنْ يكتب (إذَنْ) بالألف ؛ لأنها مثل : (أنْ) و(لن) ولا يدخل التنوين في الحروف . انظر : شرح الأشموني ٧/٤ والهمع ٣٠٧/٦ والجنى الداني ٣٦٦ وصبح الأعشى ١٧١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٣/١ .

(2) انظر : شرح الأشموني ٦/٤ والتصريح ٢٣٨/٥ والجنى الداني ٣٦٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢.

(3) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ ، وانظر أيضًا : شرح الأشموني ٧/٤ والتصريح ٢٣٧/٥ .

(4) أ : " خلافًا " بدون الواو .

(5) ورد في كل النسخ المخطوطة : " الفراء " بالفاء . والصواب ما أثبتناه من الشرح ، حيث قال السيوطي: " وأمَّا القرَّاء فإنهم يقفون على الكاف ولا يردّون المحذوف " انظر: الهمع ٢٠٦/٦،والارتشاف ٨٠٧/٢.

(6) كلمة : " منونًا " ساقطة من ب ، جـ ، د .

(7) أي : الهمزة .

(8) أ : " ثانيًا " ، وفي د : " ثابة " .

(9) عبارة : " له " ساقطة من أ .

(10) د : " حركتها " .

(11) وهما : إقرار التاء ، وإبدالها هاء . انظر : الهمع ٢١٧/٦ .

(12) انظر : الارتشاف ٨١٩/٢ .

[هاء السكت]

ويُوقَفُ بهاء السَّكْتِ وُجُوبًا على فِعْلٍ حُذِفَ [1] آخِرُهُ معَ فائه ، أو عَيْنِه ،و(ما) الاستفهاميَّة إنْ جُرَّتْ باسْمٍ ، وإلاَّ فاختيارًا ، ويجوزُ في حركةٍ لا تُشْبِهُ [2] الإعْرابيَّةَ [3]، لا مَبْنيٍّ للنِّداء ، أو قُطِعَ عن الإضَافةِ ، أو اسْم (لا) ، وكذا الماضي في الأصَحِّ ، وثالثُها تَلْحَقُ اللاَّزِمَ .

وقد يُوقَفُ على حَرْفٍ موصلاً بألفٍ ، أو وهمزةٍ [4] ، والأفْصَحُ الوَقْفُ على الرَّوِيِّ بمدَّةٍ ، ويجري الوَصْلُ كالوَقْفِ ضرورةً كثيرًا ، ودونها قليلاً .

(١) أ : " محذف " .

(٢) أ : " لا نسبة " .

(٣) قال السيوطي : يجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير إعرابية ، سواء كانت بنائيّة نحو : هوه وهيه، أم لا نحو : الزيدانه والمسلمونَه . انظر : الهمع ٢١٨/٦ .

(٤) أي : أو موصلاً بألف وهمزة . انظر : الهمع ٢٢٠/٦ .

[خاتمة]

[لا ابتداء بساكن]

لا ابتداءَ بِسَاكِنٍ [1] ، قال ابن جنّي [2] وأبو البقاء [3] : وهو مُحَالٌ في كُلّ لغةٍ ، والسّيّد [4] وشيخُنا الكافيجيّ [5] : ممكنٌ [6] في غيرِ الألفِ ، فإنْ احْتِيجَ إليه جِيءَ بهمزةِ[7] الوَصلِ ، وذلك في الماضي الخماسي والسُّداسي / ٦٩ ب / وأمْرِهِ ومصْدَرِهِ ، وأمْرِ الثُّلاثيّ ، و(أل) ، و(أم) على قولٍ ، وحُفِظَتْ في : اسْمٍ ، واستٍ ، وأيمن ، وابنم ، و ابن ، واثنين ، وامرئ ، وفروعها .

وتُكْسَرُ [8] إلاَّ في (أيمن) و(أل) فَتُفْتَحُ ، وإلا ما تِلْوَ ساكنها ضَمَّةٌ أصليَّةٌ فتُضَمُّ على الأفْصَحِ ، وتُشَمُّ لإشْمامِهِ في الأصَحِّ [9] ، ولا تَثْبُتُ وَصْلاً اختيارًا . واختُلِفَ : هل وُضِعَتْ أوَّلاً وَصْلاً ، وهل وُضِعَتْ ساكنةً [10] ؟

وإذا تَلَتْ همزةَ الاستفهامِ مَفْتُوحةً ، فقال ابن الباذش [11] : تُسَهَّلُ ، وأبو عليّ[12] وابن الحاجب : تُبْدَلُ ألِفًا ، وابن عظيمة [13] : تُحْذَفُ .

---

(١) ب : " الابتداء بساكن " .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢٧٣/٤ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٢٧٣/٤ واللباب ي علل البناء والإعراب ٢٢٧/٢ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٢٧٣/٤ .

(٥) انظر : الهمع ٢٢٢/٦ وحاشية الصبان ٢٧٣/٤ .

(٦) أ ، هـ : " يمكن " بالياء .

(٧) أ ، هـ : " بهمز " .

(٨) أي : همزة الوصل .

(٩) أ : " في الأفصح " .

(١٠) اختلف في أصل همزة الوصل ، هل هو السكون أو الحركة ؟ انظر تفصيل هذا الخلاف في الهمع ٢٢٤/٦ والارتشاف ٥٤٤/٢ والتصريح ٣٥٢/٥ .

(١١) انظر : الإقناع لابن الباذش ٣٥٩/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٥٤٧/٢ .

(١٢) انظر : التكملة ١٨٧ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٥٤٨/٢ .

(١٣) ب ، جـ ، و : " ابن عطية " ، وفي د : " ابن عظمة " . وانظر رأيه في الارتشاف ٥٤٨/٢ . وابن عظيمة هو عثمان بن عظيمة ، أبو عمرو الأندلسي ، شيخ القراء بالجزيرة الخضراء ، قرأ الروايات على أبي الحسن بن الدباج ، توفي بعد السبعمائة ، وقد قارب التسعين . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٥٠٧/١ .

[الكتاب السابع في التّصريف]

الكتاب السّابع : في التّصريف : أعني تغييرَ الكَلِم بالزّيادة ، والحَذف ، والإعلالِ، ويَختَصُّ بالاسمِ المعرَبِ والفِعلِ المتصرِّف .

[الاشتقاق]

الاشتقاق : هو أصغَرُ : وهو رَدُّ لَفظٍ إلى آخرِ لمناسبةٍ في المعنى والحروفِ الأصليَّة .

وأكبَرُ : ويجوزُ فيه تَركُ التّرتيبِ ، قال أبو [1] حيّان [2] : ولم يثبتْهُ غيرُ أبي عليّ [3] وابن جنّي [4] ، وأنكَرَ قومٌ الأوّلَ أيضًا ، وقال الزّجّاج [5] : كُلُّ كلمةٍ فيها حَرفٌ من كلمةٍ فهي مُشتَقَّةٌ منها ، وعَزَاهُ لسيبويهِ [6] ، ولا بُدَّ فيه [7] من تغييرٍ ولو تَقديرًا .

[الميزان الصّرفي]

مسألة : يُوزَنُ أوّلُ الأصُولِ بالفاء ، وثانيها بالعَيْنِ ، وثالثُها : باللاّمِ ، وتُكَرَّرُ للفائق [8] .

وحكَمَ الكوفيَّة بزيادةِ غيرِ الثّلاثةِ ، ثُمَّ اختلفوا [9] في الوَزْنِ وصِفَتِهِ ، والزّائد بلفظِهِ ، إلاّ المُكرَّر فبما تَقَدَّمَهُ [10] . وبَدَلُ (تاء) افْتَعَلَ فبالتّاء ، ويُحْذَفُ من الزّنةِ ويُقلَبُ كَهُوَ .

ويُعْرَفُ الزّائدُ : بالاشْتقاق ، وشبهِهِ ، وسقوطِهِ من نظيرٍ ، وكَوْنِهِ لمعنى ، أو في مَوْضعٍ تَلْزَمُ فيه زيادتُه ، أو تكثيرُ ، و اختصاصِهِ ببناءٍ لا يَقَعُ فيه ما لا يَصلُحُ

---

(١) عبارة : " قال أبو حيان " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٣/١ .

(٣) انظر : الخصائص ١٣٣/٢ والممتع ٤٠/١ والارتشاف ٢٣/١ المساعد ٨٣/٤ .

(٤) انظر : الخصائص ١٣٣/٢ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٣/١ والمساعد ٨٣/٤ .

(٥) انظر : الخصائص ٦٦/١ – ٦٧ والارتشاف ٢٣/١ والمساعد ٨٣/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٩٨/٢ .

(٧) عبارة : " فيه " ساقطة من ب ، جـ ، و .

(٨) الفائق ، أي : الزّائد على ثلاثة .

(٩) انظر : هذا الخلاف في الهمع ٢٣٣/٦ والارتشاف ٢٨/١ .

(١٠) أي : يوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه ، لا بلفظه ، فيقال : وزن قَرْدَد : فَعْلَل ، لا فعلد . انظر : الهمع ٢٤٣/٦ .

للزِّيادةِ ، ولزومُ عدمِ النَّظيرِ بتقديرِ / ٧٠ أ / أصالتِهِ فيما هو منه أو نظيره .

[حروف الزِّيادة]

حروف الزِّيادةِ : (تَسْلِيمٌ وهَنَاء) ، فمتى صَحِبَ أكثرَ من أصلين ، ألفٌ أو ياء، أو واوٌ غيرُ [(١)] مُصَدَّرةٍ ، أو همزةٌ مُصَدَّرةٌ ، أو مُؤخَّرة هي أو نونٌ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ، أو ميمٌ مصدَّرةٌ فزائدٌ ما لمْ يُعارضْ دليلُ الأصالةِ كمُلازمَةِ ميم (مَعَدّ) اشتقاقًا ، والتَّقدُّمُ على أربعةِ أصولٍ في غيرِ فِعلٍ أو اسمٍ يُشْبِهُهُ .

وزِيدَتْ النُّونُ في : تَفعَّل ، وانصرَفَ ، واحْرَنْجمَ ، والمثنى ، والجمعِ ، ونحو : غَضَنْفَر . والتَّاءُ في تَفعَّلَ وتَفَعْلَلَ ، وتَفعُّل [(٢)] ، وتَفاعَل ، وافتَعَل ومسلمة [(٣)] ، والسِّينُ مَعَهَا في الاستِفْعَال وفروعِهِ ، والهاءُ وَقْفًا ، وأنكرَها المبرِّد [(٤)] ، واللاَّمُ في الإشارةِ .

ويقلُّ زيادةُ ما ذُكِرَ خاليًا من قيدِهِ ، ولا تُقْبَلُ إلاَّ بدليلٍ ممَّا سَبَقَ [(٥)] كهمزةِ (شمأل) ، وهاء (أمَّهات) و(أهراق) ، وسينِ (قُدْمُوس) [(٦)] واسطاع [(٧)] .

فإنْ لمْ يثبتْ زيادةُ الألفِ فبَدلٌ ، لا أصلٌ في حرفٍ أو شبهِهِ ، أو تَضمَّنَتْ كلمةٌ متماثلين ، ومُتباينين لمْ تثبتْ زيادةُ أحدِهما فأحَدُ المثلين زائدٌ ما لمْ يماثِل الفاءَ أو العَيْنَ المفصُولةَ بأصلٍ ، فإنْ تماثلتْ أربعةٌ ولا أصلَ للكلمةِ فالكُلُّ أُصُولٌ ، وثالثها : إنْ لمْ يُفْهمْ المعنى بسقوطِ الثَّالث .

وفي الأوْلَى بالزِّيادةِ من المضاعفِ [(٨)]، ثالثُها : الثَّاني في نحو: (اقعنسس) ،

---

(١) أ ، د : " أو غير " ، وفي ب : " وغير " .

(٢) كلمة : " تفعّل " ساقطة من ب ، ج ، د ، و .

(٣) أي : في صفات المؤنث كمسلمة . انظر : الهمع ٢٣٩/٦ .

(٤) ذكر المبرد في المقتضب في أكثر من موضع أنّ الهاء من حروف الزيادة . قال : " والهاءُ تُزاد لبيان الحركة، ولخفاء الألف ، فأمّا بيان الحركة فنحو قولك ارْمِهْ ، وأمّا بعد الألف فقولك : يا صاحباه " . انظر: المقتضب ١٩٨/١ . وقال : " فأمّا (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنّها من حروف الزوائد " . انظر : المقتضب ١٦٩/٣ . ومع ذلك نجد أنّ بعض النحويين ينسبون إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة . انظر : الارتشاف ٢١٨/١ والممتع ٢١٧/١ وشرح المفصل ١٤٣/٩ وشرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢ .

(٥) عبارة : " مما سبق " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٦) قُدْموس : قديم ، والقُدْمُوس : الملك الضخم وقيل : هو السيد ، وجيش قدموس : عظيم . انظر : مادة (قدمس) في اللسان ١٧١/٦ والصحاح ٩٦١/٣ .

(٧) في (أطاع) . انظر : الهمع ٢٤٠/٦ .

(٨) د : " من المضاف " .

والأوّلُ في نحو : (عَلَّمَ) ، والهمزة والنُّون آخرًا بعدَ ألفٍ بينَها وبينَ الفاءِ [1] مُشدَّدٌ ، أو حرفان أحَدُهما لِيْنٌ يُحتَملُ زيادتُهما [2] ، وزيادةُ أحَدِ المثلين ، أو اللِّين إلاَّ لِمَانِعٍ .

[معاني الحروف الزَّائدة]

مسألة : الزَّائدُ : إمَّا لمعنى، أو إمكانٍ [3] ، أو بيانِ حركةٍ ، أو مَدٍّ ، أو عِوَضٍ ، أو تكثيرٍ ، أو إلْحاقٍ ، وهو ما جُعِلَ به ثلاثيٌّ أو رُباعيٌّ مُوَازِنًا لِمَا فوقَهُ ، مُسَاوِيًا له في حُكْمِهِ .

ولا تُلْحِقُ / ٧٠ ب / الألِفُ إلاَّ آخِرةً مُبْدَلةً من ياء ، ولا الهمزةُ أوَّلاً إلاَّ مع مُسَاعِدٍ ، ولا إلحاقَ أو بناء نظيرٍ من غيرِ تَدرُّبٍ وامتحانٍ إلاَّ بِسَمَاعٍ على أصَحِّ الأقوالِ .

[الحذف]

الحذفُ : يَطَّرِدُ في ألفِ (ما) الاستفهاميَّةِ المجرورةِ ، وفاءِ نحو : (وَعَدَ) في مُضَارِعِهِ ، وأمْرِهِ ، ومَصدَرِهِ مُحَرَّكةَ عَيْنُهُ بحركتِها [4] . وهمزةِ (أفْعَلَ) في مُضارِعِهِ ، ووَصْفَيْه [5] ما لمْ تُقلَبْ هاءً أو عَيْنًا . وعَيْنِ (فَيْعَلُولَة) خلافًا للكوفيَّة . وواوِ (فَيْعِل) و(فَيْعِلَة) ، وفي قياسِ يائِهما خُلْفٌ . وفاءِ (مُرْ) لا بعدَ واوٍ أو فاءٍ ، و(خُذْ) ، و(كُلْ) ، وما خَرَجَ عن ذلك من حَذفٍ أو إبقاءٍ فَشَاذٌّ ، ومنه خِلافًا للشَّلَوبين[6] حَذْفُ عَيْنٍ ، وقيل : لام (أحَسْ) [7] ، و(ظَلْ) ، و(مَسْ) مَبْنِيًّا على السُّكونِ ، مكسورًا أوَّلُ الأخيرين ومفتوحًا ، وقلَّ [8] في أمْرٍ ومُضَارِعٍ و(ياء) نحو[9]: (استَحيى) وفروعِهِ، وكَثُرَ في (أبالي) جَزْمًا ، واللامُ واوًا [10] ، ومنه (اسْم) خِلافًا

---

(١) أ : " الياء " .

(٢) ب ، د ، و : " زيادتها " .

(٣) ب ، جـ ، د : " أو لإمكان " .

(٤) أي : بحركة الفاء .

(٥) أي : اسم فاعله ومفعوله . انظر : الهمع ٢٥٠/٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢٤٧/١ والتصريح ٤٧١/٥ وشرح الأشموني ١٥٤/٤ .

(٧) هـ : " أحَسْ " .

(٨) أي : وقوع هذا الحذف .

(٩) كلمة : " نحو " ساقطة من ب ، جـ ، د ، و .

(١٠) أي : وكثر حذف اللام في الأسماء إذا كانت واوًا .

للكوفيّة [1] ، والياءُ والهاء قليلٌ [2] ، والهمزةُ والنُّونُ ، وغيرُ اللام أقلّ .

(1) فمن حذف اللام في الأسماء كلمة : ابن واسم ، على مذهب البصريين ، والأصل عندهم : سموٌ ؛ لأنه من السّمو ، حُذِفت لامُه وعُوّض عنها همزة الوصل . انظر : الهمع ٢٥٤/٦ والارتشاف ٢٥٠/١ .

(2) أي : وقل حذف اللام إذا كانت ياءً ، كلام : (يد) و(دم) ، أو (هاءً) كلام : (شفة) و(عضة) . انظر : الهمع ٢٥٤/٦ .

[الإبدال]

[إبدال الواو والياء همزة]

الإبدال : أحرُفُه (طَوَيْتُ دائمًا) ، فتُبدلُ الهمزةُ من كُلِّ ياءٍ أو واوٍ طَرَفًا [1] ، ولو تقديرًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ ، أو بَدَلاً من عَيْنِ (فاعل) مُعَلّها ، ومن أوّلِ واوين صَدْرًا، وليسَتْ الثّانية مَدّةَ (فَوْعل) أو مُبْدلَةً من همزةٍ ، من واوٍ خفيفةٍ ضُمَّتْ لازمًا ، ومن تالي ألف شبه (مَفَاعِل) مَدًّا مزيدًا ، أو ثاني ليِّنَيْن اكتنفاها [2] .

ويُفتَحُ هذا الهمزُ مَجْعُولاً واوًا إنْ كانتها اللامُ وسَلِمَتْ في المفرَدِ بعدَ ألفٍ ، وياءً إنْ كانتْ غيرَها أو همزة .

[إبدال الهمزة ألفًا أو ياءً أو واوًا]

وتُبْدَلُ الهمزةُ السّاكنةُ بعدَ مُتحركةٍ مُتّصلةٍ مَدّةً تُجَانِسُ ، والمتحرّكةُ ياءً إنْ كُسِرَتْ أو تَلَتْهُ ولمْ تُضمّ أو كانت لامًا مُطلقًا ، وواوًا [3] في غيرِ ذلك .

وفي نحو : (أَوُم) وَجْهان ، وأبدل المازنيّ [4] الياءَ منها [5] فاءً لأفعل [6] / ٧١ أ / والأخفش [7] : مضمومةً بعدَ كَسْرٍ ، والواوَ من عكْسِها [8] .

وتُبْدَلُ تِلْوَ السّاكنةِ ياءً إنْ كانتْ مَوْضِعَ اللامِ ، وإلاّ تَصيحُ . ولَوْ [9] توالى همزاتٌ أُبْدِلَتْ الثّانيةُ والرّابعةُ ، وحُقِّقَ [10] الباقي .

[تخفيف الهمزة المفردة]

مسـألة : يجوزُ تخفيفُ الهمزةِ المفردةِ السّاكنةِ بإبْدالِها مُجانسَ حركةِ مَتْلُوّهـا ،

---

(١) ب : " أو ظرفًا " . بالظاء المعجمة .

(٢) ب ، و : " اكتنفاهما " .

(٣) ب : " واوًا " دون حرف العطف .

(٤) انظر : الارتشاف ٢٦٨/١ والمساعد ١٠٨/٤ والمنصف ٣١٨/٢ .

(٥) أ : " منها " .

(٦) أ : " كأفعل " .

(٧) انظر : الارتشاف ٢٦٨/١ والممتع ٣٦٧/١ والمساعد ١٠٧/٤ والمنصف ٣٢٢/٢ .

(٨) قال السيوطي : والحاصل أن الأخفش يبدل الهمزة المكسورة بعد الضم واوًا ، والمضمومة بعد الكسر ياءً، انظر : الهمع ٢٦٢/٦ .

(٩) ب ، جـ ، و : " فلو " .

(١٠) د ، جـ : " خفف " .

والمتحركةُ بعدَ ساكنٍ بالحذفِ ونقل [١] حركتِها إليه [٢] ما لـمْ يكـنْ مَـدًا [٣] زائـدًا ، أو ياءَ [٤] تصغيرٍ فتُقلَب وتُدغَم ، أو نونَ إنفعال فتقرّ ، أو ألِفًا فتُسهَّل بينَهما ، ومُجانس حركتها ، وكذا مُثلَّثةٌ بعدَ فتحٍ ، ومكسُورةٌ أو مَضمُومةٌ [٥] بعدَ كَسْرٍ أو ضَمٍّ في الأصَحِّ، وتُقلَبُ مَفتوحةٌ تِلْوَ كَسْرٍ ياءً ، وضَمٍّ واوًا .

[إبدال الواو والألف ياءً]

وتُبْدَلُ الياءُ بعدَ كسرةٍ من واوِ عَيْنِ مَصدَرٍ أُعِلَّتْ في فعلِـهِ لا مـوازنِ فِعَـل كالحِوَل [٦] . وعَيْنِ فِعَالٍ جَمْعًا لِوَاحِدٍ سكنتْ فيه أو اعتَلَّتْ وصَحَّتْ اللامُ ، ويَغلِـبُ [٧] في فِعَلٍ لا فِعَلة [٨] .

ومن ألِفٍ وواوٍ ساكنةً أو آخرًا ولوْ تَقديرًا . ومنها [٩] بعدَ فَتحٍ ، رابعةً فَصاعدًا. ولامَ [١٠] (فُعلَى) وَصفًا . ومعَ ياءٍ مُتَّصِلةٍ إنْ سُبِقَتْ إحْداهُما ساكنة ، وتأصَّلَ السَّبْقُ ، وكذا السكون في الأصَحِّ .

وتُدْغَمُ ومُتَطرِّفَةً ولوْ تَقديرًا بعدَ واوين سكنت ثانيهما ، وكائنـةً لامَ (فَعُـول) جَمْعًا ، ويُعطَى مَتلُوُّهما [١١] ما ذُكِرَ من إبْـدالٍ وإدْغـامٍ [١٢] . فـإنْ كانـتْ [١٣] لامَ مفعُولٍ[١٤] غير وَاوِيِّ العَيْنِ أو مكسورِها أو لامَ (فُعُول) مَصدرًا أو عَيْنَ (فُعَّـل) جمْعًا فالتَّصحيح أكثرُ ، أو مَفعُولٍ من فَعِلَ فالإعلالُ .

(١) أ : " وتنقل " .

(٢) أي : إلى الساكن قبلها . انظر : الهمع ٢٦٣/٦ .

(٣) أ : " هذا " .

(٤) ب ، جـ ، و : " وياء " .

(٥) أ ، هـ : " أو مضمومة " .

(٦) عبارة : " كالحول " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٧) ب ، هـ : " يقلب " . بالقاف .

(٨) د : " فعلة " .

(٩) أي : من الواو .

(١٠) ب ، جـ ، و : " أو لا " .

(١١) ب : " متلوها " . بضمير المفرد .

(١٢) د : " أو إدغام " .

(١٣) أي : الواو .

(١٤) هـ : " فعول " .

[إبدال الألف والياء واوًا]

وتُبْدَلُ الواوُ بعدَ ضَمٍّ من ألِفٍ ، وياءٍ ساكنةٍ مفردةٍ لا في جَمْعٍ فيُكسر لها الضَّمُّ ، ولام (فُعَلَ) ، ومَتْلُوّه بزيادتي (فَعْلان) ، أو تاء بُنِيَتْ عليها الكلمةُ ، ولام (فَعْلَى) اسمًا ، وعَيْنِ (فُعْلَى) وَصفًا وَجُهان [1] .

[إبدال الواو والياء ألفًا]

وتُبْدَل الألفُ من ياءٍ أو واوٍ بعدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ بِشَرْطِ : أنْ يتحركا بأصلٍ ، وأنْ لا يليها [2] ساكنٌ ، أو غيرُ ألِفٍ وياءٍ مُشَدَّدةٍ وهي لامٌ ، وأنْ لا يكونَ وَصفُهُ (أفْعَلَ) ، ولا وَزْنُهُ (افْتَعَلَ) واويّ العَيْنِ / ٧١ ب / دالاً على تَفَاعُلٍ ، ولا اسمًا آخره زيادةٌ تَخُصُّهُ خِلافًا للمازني [3] في الأخير ، فإنْ استحقَّ ذلك حرفان صَحَّ الأوَّلُ غالبًا .

[إبدال النّون ميمًا ، والياء والواو تاءً ، والتّاء طاءً ودالاً]

وتُبْدَلُ الميمُ من نُونٍ ساكنةٍ قَبْلَ باء ، والتّاءُ من فاءِ افْتِعَال [4] لِيْنًا [5] ، وشَذَّ في الهمزِ ، والطّاءُ من تائهِ تِلْوَ مُطْبَقٍ ، والدّالُ منها تِلْوَ دالٍ أو ذَالٍ أو زاي ، وما عَدَا ما قُرِّرَ شاذٌّ مَسْمُوعٌ أو لغةٌ قليلةٌ ، ويُعْرَفُ الإبْدالُ بالتّصاريف .

[النّقل]

النّقْلُ : يُنْقَلُ للسّاكنِ الصّحيحِ حَرَكَةُ لِيْنٍ عينِ فعلٍ غير تَعَجُّبٍ ، ولا مُصَرَّفٍ من (عَوِرَ) ونحوه ، ولا مُضَاعفِ اللامِ ، ولا مُعَلَّها ، أو اسمٍ غيرِ جارٍ على فِعْلٍ مُصَحَّحٍ أوّله ميمٌ زائدةٌ غيرُ مكسورةٍ ، أو مُوافق للمضارعِ في زيادتِه أو وزنــهِ ، لا فيهمـا . أو مَصْدَرٍ على (إفْعَال) و(اسْتِفْعَال) ، وتُبْدَلُ بمجانسها وتُحْذَفُ ألِفُهما مُعَوَّضًا منهـا التّاءُ [6] غالبًا ، وواوُ [7] (مفعول) بعدَهُ ، قيل [8] : عَيْنُ الثّلاثةِ ، فإنْ كانتْ ياءً كُسِرَتْ

---

(١) وهما : الإبدال كالطّوبى ، والكوسى ، مؤنث : الأطيب والأكيس ، والتصحيح كـ ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ [سورة النجم آية ٢٢] .انظر : الهمع ٢٦٨/٦ – ٢٦٩ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٢٦٩/١ .

(٢) ب ، و : " يليهما " .

(٣) انظر : الارتشاف ٢٩٩/١ والمنصف ٦/٢ – ٧ .

(٤) أ : " افعال " .

(٥) هـ : " عينًا " .

(٦) أ : " الفاء " .

(٧) ب : " واو " ، بدون حرف العطف .

(٨) قاله الأخفش . انظر : شرح الأشموني ١٢٤/٤ والهمع ٢٧٥/٦ .

المنقولةُ صونًا عن الإبْدَالِ . وقاسَ أبو زيد [1] تصحيحَ المَصْدَرِ ، والمبرِّد [2] تصحيحَ (مَصُوْن) .

[القلب]

القلب : إنَّما يغلبُ [3] في المعتلِّ ، والمهموزِ ، وذو الواوِ أمكَــنُ [4] ، وبتقــديمِ الآخرِ على مَتْلُوِّهِ أكثرُ ، ومن تَقْدِيمِ اللامِ على الفاء : (أشْيَاء) في الأصَحِّ ، ووزنُها : لَفْعَاء ، لا أفْعَاء ، أو أفْعَال .

ويُعْرفُ [5] بِــ : أصلِهِ ، واشتقاقِــهِ ، وصِحَّتِهِ ، وكــذا أداء [6] تَرَكُّــهِ إلــى همزتين ، ومَنْعِ صَرْفِهِ بلا علَّةٍ على الأصَحِّ ، فإنْ لمْ يثبتْ [7] فأصلان .

[الإدغام]

الإدغام : هو قِسْمَان الأوَّلُ في المثلين ، ويجبُ إنْ سُكِّنَ [8] الأوَّلُ غيــرُ هــاء سكتٍ ، ولا همزةٍ مُنْفَصِلةٍ عن الفاء ، ولا مَدَّةٍ في آخــرٍ ، أو مُبْدَلــةٍ [9] دونَ لــزومٍ ، أو تحرَّكا في كلمةٍ إنْ لمْ يُصَدَّرا ، ولمْ يُوَصلا بمدغمٍ ، أو مُلْحَقٍ ، ولا زِيْدَ أحدُهما له ، ولا عرضَ [10] تحريكُهما ، ولا كانا واوين طرفين ، ولا في اسمٍ ، قيــل : أو فِعْــلٍ وازنَ ، أو صَدْرُهُ فَعَلاً أو فُعَلاً أو فُعُلاً [11] أو فِعَلاً .

[وتُنْقَلُ حركتُهُ / ٧٢ أ / لسَاكنٍ قبلَها [12] ، فإنْ [13] التقيا في كلمتين ولا مانــعَ ،

---

(١) انظر : شرح الأشموني ١٢٥/٤ وشرح الشافية للرضي ٩٧/٣ وشــفاء العليــل ١١٠٣/٣ والارتــشاف ٣٠٩/١ والممتع ٤٨٢/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٠٧/١ وشفاء العليل ١١٠٣/٣ شرح الأشموني ١٢٦/٤ والممتع ٤٦١/٢ – ٤٦٢ .

(٣) ب ، هــ ، و : " يقلب " ، بالقاف .

(٤) انظر : التسهيل ٣١٥ والارتشاف ٣٣٤/١ .

(٥) أي : القلب .

(٦) د : " إذا " .

(٧) أي : فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً والآخر مقلوبًا منه . انظر : الهمع ٢٧٩/٦ .

(٨) أ ، هــ : " يسكن " .

(٩) هــ : " أو مدة " .

(١٠) أ : " عوض " بالواو .

(١١) عبارة : " أو فعلا " ساقطة من أ ، د .

(١٢) أ ، د ، هــ : " يقبلها " .

(١٣) أ : " ظن " .

أو كانا ياءين لازمًا تحريكُ ثانيهما ، أو تاءين كـ (استَتَر) و(تتجلّى) فجائزٌ ، فإنْ أُدْغِمَ الأخيرُ أُلحِقَ الوَصْلُ ، ويجوزُ فيه حَذْفُ تاءٍ وهي الثَّانيةُ في الأصَحِّ] [1] .

فإنْ سُكِّنَ المُدْغَمُ لِوَصْلِهِ بضميرِ رَفْعٍ وَجَبَ الفَكُّ ، وكذا (أَفْعِل) تَعَجُّبًا خِلافًا للكسائي [2] ، أو لجزمٍ أو بناءٍ جازَ ، فإنْ لمْ يُفَكَّ حُرِّكَ [3] الثَّاني بالفَتْحِ مُطلَقًا ، أو ما لمْ يَلِهِ ساكنٌ فبالكَسْرِ ، أو بالكَسْرِ مُطلَقًا ، أو الإتْبَاعِ [4] لِفائه ما لمْ يَلِهِ ضميرٌ فبحركتِهِ أو ساكنٌ فبالكَسْرِ ، لغاتٌ .

[مخارج الحروف]

الثَّاني [5] : في المتقاربين ، ويَتَوقَّفُ على مَخَارِجِ الحروفِ ، فالأصَحُّ أنَّها تسعةٌ وعشرون ، وأسقَطَ [6] المبرِّد [7] الهمزةَ ، وأنَّ مخارجَها ستّةَ عشرَ [8] تقريبًا .

فأقصى الحَلْقِ للهمزةِ والألِفِ [9] والهاءِ ، قال المَهْدَويّ [10] : مُرَتَّباتٌ ، وغيرُه : في رُتْبَتِهِ [11] ، وقيل : الهمزةُ أوَّلُ ، وقيل : بعدَ الهاءِ ، وقيل : لا مَخْرَجَ للألِفِ .

ووَسَطُهُ للحاءِ والعَيْنِ ، قيل : هكذا ، وقيل : عكسُهُ . وأدْنَاهُ للغَيْنِ والخَاءِ ، وفيه القولان .

وأقصَى اللِّسانِ وما فوقَهُ للقافِ ، وما يليه للكافِ ، ووَسَطُهُ للشِّيْنِ والجيمِ والياءِ ،

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من د .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٤٣/١ وشرح الأشموني ١٦٣/٤ .

(٣) ب ، د : " حركة " .

(٤) ب : " أو بالإشباع " .

(٥) أي : القسم الثاني من الإدغام .

(٦) د : " اسقط " بدون الواو .

(٧) انظر : المقتضب ٣٢٨/١ ، وانظر أيضًا : شرح المفصل ١٢٦/١٠ والمساعد ٢٤٣/٤ وسر صناعة الإعراب ٤٣/١ والارتشاف ٥/١

(٨) كلمة : " عشر " ساقطة من أ .

(٩) أ : " والفاء " .

(١٠) د : " المهدي " . وانظر رأي المهدوي في الارتشاف ٦/١ . والمهدوي هو أحمد بن عمار ، أبو العباس، المهدوي المقرئ النحوي المفسر ، أصله من المهدية ، ودخل الأندلس ، وصنف كتبًا مفيدة ، توفي سنة ٤٤٠هـ ، انظر : بغية الوعاة ٣٥١/١ وإنباه الرواة ١٢٦/١ – ١٢٧ ومعجم الأدباء ٣٩/٥ – ٤٠ والصلة لابن بشكوال ٨٨/١ وغاية النهاية ٩٢/١ .

(١١) أي : وليست واحدة أسبق من الأخرى . انظر : الهمع ٢٩٢/٦ .

وقَدَّمَ أبو حَيَّان [1] الجيمَ ، والخليل [2] : لا مَخْرَجَ للياء .

وأوَّلُ حافَّتِه وما يليهما من الأضْرَاسِ للضَّادِ ، وهي مِنَ الأيْسَرِ أقْيَسُ ، وقيل : تَخْتَصُّ به ، وقيل : بالأيمنِ ، ولا يَنْطِقُ بها وبالحاء غيرُ العربِ .

وما دُونَ طرفِهِ لمنتهاه ، وما فوقَهُ للامِ ، وما دُونَه وفوقَ [3] الثَّنايا للنُّونِ والرَّاء، وهي أدْخَلُ في ظَهْرِهِ [4] ، وقال قطرب [5] والجرميّ [6] وابن دُرَيْد [7] : مَخْرَجُ الثَّلاثةِ وَاحِدٌ .

وما بينَ طرفِهِ وأُصُولِ الثَّنَايا للطَّاء والدَّالِ والتَّاء . وما بينَهُ وبينَ [الثنايا للزَّاي والسِّينِ والصَّادِ ، وهي الصَّفِيرُ . وما بينَهَ وبينَ] [8] أطرافِها للظَّاء والذَّالِ والثَّاء . وباطنُ الشَّفَةِ السُّفلى وأطرافُ الثَّنايا العُليا للفاء . وما بينَ الشَّفتينِ للباء والميمِ والواوِ . وقال الخليل [9] : لا مَخْرَجَ للواوِ . و المَهْدَوِيّ [10] : لها مَخْرَجٌ / ٧٣ أ / على حدة .

[ألقاب الحروف]

ولها فُرُوعٌ حَسَنَةٌ : همزةٌ [11] مُسَهَّلَةٌ ، وغُنَّةٌ ومَخْرَجُها الخيشومُ ، وألفُ إمالةٍ وتَفْخيمٍ ، وشين كجيمٍ ، وصادٌ كزاي ، وغيرُها قبيحةٌ . والمهموسةُ : (سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ) ، والشَّدِيدة : (أجِدُكَ تُطْبِقُ) ، والمتوسِّطةُ : (ولينا عمر) ، والمطبقة :

---

(١) انظر : الارتشاف ٨/١ .

(٢) انظر : العين ٥٨/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ٨/١ .

(٣) أ ، هـ : " فويق " .

(٤) أي : ظهر اللسان . انظر : الهمع ٢٩٣/٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥/١ والنشر ١٩٨/١ – ١٩٩ .

(٦) انظر : الارتشاف ٥/١ والنشر ١٩٨/١ – ١٩٩ .

(٧) انظر : الارتشاف ٥/١ والنشر ١٩٨/١ – ١٩٩ . وابن دريد هو محمد بن الحسن ، الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي ، له من التصانيف : الجمهرة في اللغة ، والأمالي ، واشتقاق أسماء القبائل ، والملاحق ، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٢١هـ . انظر : بغية الوعاة ٧٦/١ – ٨١ وإنباه الرواة ٩٢/٣ – ١٠٠ وطبقات النحويين ١٨٣ – ١٨٤ .

(٨) ما بين المعكوفين ساقط من أ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٩) انظر : العين ٥٨/١ ، وانظر أيضًا : الارتشاف ١١/١ وكشف المشكل ٣٧٩/٢ .

(١٠) انظر : الارتشاف ١١/١ .

(١١) كلمة : " همزة " ساقطة من أ .

(ص ، ض ، ط ، ظ) ، والمستعليةُ : (قظ خص ضغط) ، والمذلَقة : (مر بنفل) ، وغيرها مجهورةٌ رخوةٌ منفتحةٌ منخفضة مصمَتة على التَّرتِيبِ ، والقلقلةُ [1] : (قطب جد) وقيل : التاءُ بَدَل الباء ، واللَّيِّنة : (واي) ، وهي والهمزةُ [2] مُعْتَلَّةٌ ، وقيل : هي صَحيحٌ ، وقيل : شبه المعتلّ .

والمنحرفُ [3] اللامُ ، قيل [4] : والرَّاءُ ، وهي المكـرَّرُ [5] ، والمهتـوتُ [6] : الهمزةُ ، والهاوي [7] : ما لا مَخْرَجَ له .

ولا تُدْغَمُ حروفُ : (ضوي مِشفَرّ) في مُقَارِبٍ . وجوَّزَ قومٌ إدْغَامَ الرَّاء في اللامِ ، وهو الأصَحُّ ، ولا صَفيرٌ [8] في غيرِهِ ، ولا حَلْقٌ في أدْخَلَ إلا الحاء في العَيْنِ [9] ، ولا ما يُؤدِّي إلى لَبْسٍ .

أمَّا غيرُ ذلك فيَجوزُ بِقَلْبِ الأوَّلِ مثلَه ، فالهاءُ والعَيْنُ في

---

(١) أ ، ب ، د : " والقلقة " .

(٢) ب : " وهمزة " .

(٣) وسُمّي منحرفًا لانحرافه عن مخرج النون . انظر : الهمع ٢٩٨/٦ . وذكر جمهرة النحاة أن المنحرف اللام . انظر : الارتشاف ١٩/١ والأصول ٤٠٣/٣ وسر صناعة الإعراب ٦٣/١ والممتع ٦٧٨/٢ والمساعد ٢٤٧/٤ وشرح الشافية للرضي ٢٦٣/٣ والتبصرة والتذكرة ٩٣٢/٢ .

(٤) القول للكوفيين . انظر : الهمع ٢٩٨/٦ والارتشاف ١٩/١ .

(٥) قال السيوطي : سُمّي الرَّاء المكرّر ؛ لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها ، كأنّ طرف اللسان يرتعد بها ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد . انظر : الهمع ٢٩٨/٦ ، وانظر أيضًا : شرح الشافية للرضي ٢٦٤/٣ والارتشاف ١٩/١ والأصول ٤٠٣/٣ والممتع ٦٧٥/٢ وسر صناعة الإعراب ٦٣/١ .

(٦) قال السيوطي : سُمّي الهمزُ المهتوت من الهت ، وهو عصر الصوت ؛ لأنها محتصرة كالتهوع ، أو من الهتّ وهو الحطم والكسر ؛ لأنها يعرض لها الإبدال كثيرًا فتتحطم وتتكسر . انظر : الهمع ٢٩٨/٦ ، وانظر أيضًا : مادة (هت) في مقاييس اللغة ٥/٦ وجمهرة اللغة ٤٣/١ ومجمل اللغة ٧١٧ ومادة (هتت) في اللسان ١٠٣/٢ .

(٧) قال سيبويه : الهاوي : وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مُخْرَجُه أشدّ من اتساع مُخْرَج الياء والواو ، وهي الألف . انظر : الكتاب ٥٧٥/٤ . وقال السيوطي : سُمّي الهاوي ؛ لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها . انظر : الهمع ٢٩٨/٦ ، وانظر أيضًا : أسرار العربية ٤٢٤ والجنى الداني ١٧٩ وشرح الشافية للرضي ٢٦١/٣ ومغني اللبيب ٦٩٥/١ .

(٨) الحروف الصّفيريّة هي : (الصاد والسين والزاي) . انظر : الهمع ٢٩٩/٦ والارتشاف ٢١/١ .

(٩) قال السيوطي : ولا يُدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو : ﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ ﴾ [سورة آل عمران ، آية ١٨٥] ، انظر : الهمع ٢٩٩/٦ – ٣٠٠ .

الحاءِ [1] ، والخاءُ في الغَيْنِ [2] ، والقافُ في الكافِ [3] وعكْسُهما [4] ، والجيمُ في الشِّيْنِ[5] والثَّاءُ ، والطَّاءُ والظَّاءُ وشركاؤهما [6] في بعضِها ، وفي الصَّقيريَّةِ [7] وفي الجيمِ والسِّيْنِ[8] والضَّادِ ، والباءُ في الميمِ [9]والفاءِ [10] .

واللامُ في : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ن ، فإنْ كانتْ تَعْريفيَّةً فوُجُوبًا ، والنُّونُ السَّاكنةُ بغُنَّةٍ في حُرُوفِ (ينمو) ، وبدونها في الرَّاءِ [11] واللامِ ، وتَظْهرُ عندَ الحلقيَّةِ [12] ، وتُخْفَى معَ البَوَاقي ، ومَرَّ قلبُها معَ الباء .

---

(1) مثال إدغام الهاء في الحاء : (أجبهْ حاتمًا) ، والعين في الحاء : (اقطَعْ حَبْلَكَ) . انظر : الهمع ٣٠٠/٦ والارتشاف ٧٠٦/٢ .

(2) نحو : (اسلَخْ غنمَك) . انظر : الهمع ٣٠٠/٦ والارتشاف ٧٠٩/٢ .

(3) نحو : (الْحَقْ كلدة) . انظر : الهمع ٣٠٠/٦ والارتشاف ٧٠٩/٢ .

(4) نحو : (امْسِكْ قطناً) . انظر : الهمع ٣٠٠/٦ والارتشاف ٧٠٩/٢ .

(5) نحو : ﴿ أَخْرَجَ شَطْأَه ﴾ [سورة الفتح ، آية ٢٩] . وانظر : الهمع ٣٠٠/٦ والارتشاف ٧٠٧/٢ .

(6) أي : شركاء الطاء والظاء في المخرج ، وهي : الدال والتاء والذال والثاء . انظر : الهمع ٣٠٠/٦ .

(7) ب : " الصفرية " .

(8) أ ، ب ، جـ ، د ، و : " الشين " والصواب أنها بالسين المهملة كما في الشرح. انظر: الهمع ٣٠١/٦ .

(9) مثال إدغام الباء في الميم : (أصحب مطرًا) . انظر : الهمع ٣٠١/٦ والارتشاف ٧٠٦/٢ .

(10) مثال إدغام الباء في الفاء : (اضرب فاطرًا) . انظر : الهمع ٣٠١/٦ .

(11) أ : " في الواو " .

(12) أي : تظهر النون الساكنة عند الحروف الحلقية الستة وهي : (أ ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ) انظر : الهمع ٣٠٢/٦

[خاتمة في الخطّ]

خـاتمة : الخطُّ تصويرُ اللَّفظِ بحروفٍ هجائيَّةٍ غيرِ أسماءِ الحروفِ معَ تَقْـديرِ الابتداءِ والوَقْفِ ، ومِنْ ثَمَّ كُتِبَ (رَه) ومجيء [1] (مه) و(رحمه) بالهاءِ ، و(أنـا زيد) والمنوَّن المنصوب دُونَ غيرِه و ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [2] بالألِفِ ، و(إِذَنْ) بالنُّونِ علـى المختارِ ، وثالثُها : إنْ عملتْ فبالألِفِ وإلاَّ فبالنُّونِ ، و(بنـت) و(قامـت) / ۱۷۳ أ / بالتَّاء ، و(القاضي) بياءٍ ، و(قاض) بدونِها ، و(ضربَه) و(مَرَّ بِـهِ) بـدونِ واوٍ وياءٍ ، ويُكتَبُ المُدْغَمُ بلفظِهِ إنْ كانَ من كلمةٍ ، وبأصلِهِ إنْ كانَ من كلمتَـين أو نونًـا ساكنةً مُخفاةً أو مُبْدَلةً ميمًا أو حرفَ مَدٍّ حُذِفَ لِساكنٍ يليه غيرِ نونِ توكيدٍ .

[أحكام الهمزة]

والهمزةُ في الأوَّلِ بالألِفِ ، والوَسَطِ ساكنةً بحرفِ حَرَكةِ مَتْلُوِّها ، ومُتحركةً تِلْوَ ساكنٍ بحرفِ حركتِها ، وقد تُحْذَفُ المفتوحةُ بعـدَ ألِـفٍ ، واختـارَ ابـن مالـك [3] والزَّنجاني [4] وأبو حيَّان : حذفَها [5] مُطْلَقًا تِلْوَ غيرِ ألِفٍ ، وقومٌ : تُكْتَبُ بألِفٍ مُطْلَقًا ، وتِلْوَ مُتَحَرِّكٍ [6] على نحو ما تُسَهَّل ، وتُحذَفُ إنْ تلاها مَدٌّ كصورتِها عندَ الأكثرِ .

وإنْ تطرَّفَتْ تِلْوَ ساكنٍ حُذِفَتْ في الأصَحِّ ، أو مُتَحرِّكٍ فبِحَرَكَتِـهِ مُطْلَقًـا فـي الأصَحِّ ، فإنْ وُصِلَتْ بشيءٍ فكالوَسَطِ علـى الأصـحِّ بخـلافِ الأولَـى إلاَّ (لِـئلاَّ) و(لئـنْ) ، و(يومئذٍ) ونحوه [7] و(هؤلاءِ) .

[حذف همزة أفعل]

وتُحْذَفُ همزةُ الوَصْلِ بينَ واوٍ أو فاءٍ [8] وبينَ همزةٍ [9] هي فاءٌ ، وبعدَ همـزةِ

---

(۱) كلمة : " ره " ساقطة من جـ ، وفيها : " مجي " بدل " مجيء " .

(۲) سورة العلق ، آية ۱۵ .

(۳) انظر : التسهيل ۳۳۵ ، وانظر أيضًا : المساعد ٤/۳٤٦ .

(٤) انظر : الهمع ٦/۳۱۱ .

(٥) كلمة : " حذفها " ساقطة من ب .

(٦) د : " متحرك " .

(۷) وهو كل زمان أضيف إلى الجملة ، كليلئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمـزة ياءً . انظر : الهمع ٦/۳۱۰ .

(۸) ب ، و : " وفاء " .

(۹) كلمة : " همزة " ساقطة من أ .

استفهامٍ ، وقيلَ : إلاَّ المفتوحة ، أمَّا [1] المقطوعةُ فكما [2] تسهّل في الأصَحِّ ، ومن لامِ التَّعريفِ بعدَ لامِ جَرٍّ ، وكذا ابْتداءِ في الأصَحِّ ومن أوَّلِ " بسم الله الرحمن الرحيم "، لا تسميةٍ غيرِها [3] في الأصَحِّ ، ومن (ابن) المحذوفِ تنوين مَتْلُوِّه ، ولو معَ كنيةٍ في الأصَحِّ [4] لا [5] في أوّلِ السَّطرِ ، وفي (ابنةٍ) رأيان .

[أحكام الوصل والفصل]

يُوصَلُ مُركّبُ المَزْجِ ، وكُلُّ كلمةٍ على حرفٍ يقبلُ الوَصْلَ ، والضّميرُ المُتَّصلُ ، [وعلاماتُ الفُرُوعِ [6] ، و(ما) ملغاة أو كافَّةٌ ولو في (قلَّما) في الأصَحِّ ، و(كلَّما) إنْ لم] [7] يعملْ فيها ما قبلَها ، واسْتفهاميَّةً [8] بـ (عَنْ) و(مِنْ) و(في) لا مَوْصُولة في الأصَحِّ ، [وفي نعمّا وبئسَما وجهان ، و(مَنْ) [9] بـ (مِنْ) لا بـ (عَنْ) مُطْلَقًا في الأصَحِّ ، واستفهاميَّةً] [10] بـ (في) لا (مع) ، و(إنْ) بـ (لا) ، وفي (أنْ) و(كي) خُلْفٌ [11] ، وتُحذَفُ نونُ ذي النُّونِ [12] ، ولا تُوصَلُ (لَنْ) ، و(لمْ) و(أمْ) [13] ، وشذَّ وَصلُ (وَيْكأنّه) و(ويلُمِّه) [14] ، ونحو : (يومَئذٍ) ، و(ثلثمائة) .

---

(1) كلمة : " أما " ساقطة من ب .

(2) أ ، هـ : " أما المتطرفة بعده حكمًا " .

(3) قال السيوطي : ولا تحذف همزة الوصل في غير البسملة من أنواع التسمية ، نحو : (باسم الله) بدون (الرحمن الرحيم) ، و(باسم ربك) انظر : الهمع ٣١٨/٦ .

(4) د : " في الصحيح " .

(5) أ : " إلا " .

(6) أي : علامات التّأنيث والتّثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يُبتدأ به . انظر : الهمع ٣٢٠/٦ .

(7) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(8) أي : وتوصل (ما) الاستفهامية . انظر : الهمع ٣٢١/٦ .

(9) أي : وتوصل .

(10) ما بين المعكوفين ساقط من أ .

(11) أي : في وصل (أن) الناصبة و(كي) مع (لا) خلافٌ . وانظر هذا الخلاف في الهمع ٣٢٢/٦ ــ ٣٢٣ .

(12) أي : ما وُصِل ممّا فيه نون وهو : من وعن ولن وإن حُذِفت نونُه للإدغام . انظر : الهمع ٣٢٣/٦ .

(13) قال السيوطي : وما وقع في المصحف من وَصْل : ﴿ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [سورة القيامة ، آية ٣] ، و﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ [سورة هود ، آية ١٤] ، و ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾ [سورة الزمر، آية ٩] فهو ممّا لا يُقاسُ عليه . انظر : الهمع ٣٢٣/٦ .

(14) والأصل : " ويل أمه " انظر : الهمع ٣٢٣/٦ .

[أحكام الزِّيادة]

وزِيْدَ ألِفٌ بعدَ واوِ الجمعِ مُتَطَرِّفَةً في ماضٍ وأمْرٍ ، وفي المضارعِ رأيــان ، لا اسْمٍ خِلافًا للكوفيِّين ، ولا مُضارعٍ مفردٍ مُطْلَقًا / ٧٣ ب / خلافًا للكسائي ، ولا رَفْعًـا خِلافًا للفرّاء ، وفي مائة ومائتين في الأشهر .

وواوٌ في أولئكَ وأولو وأولات [1] ، وفي يا أوخَيٌّ [2] عندَ بعضِهم ، وعمــرو عَلَمًا فرقًا من [3] عُمَر ، ومن ثَمَّ لم تُزَدْ منصوبًا ، قال ابـن قتيبـة [4] : ولا مُـضافًا لمُضْمَرٍ، والزّنجاني [5] : ولا مُصَغَّرًا ومُعَرَّفًا بـ (أل) ، وقافية .

[أحكام الحذف]

وحُذِفَتْ لامُ التَّعريفِ من : مَوْصُولٍ إلا اللَّذان ، وفي اللَّيْـلِ واللَّيْلَـةِ ، قيـل : واللَّطيفِ وَجْهان ، ومِمَّا اجْتَمَعَ في ثلاثُ لاماتٍ [6] . والألفُ من : الله وإله ، والرحمن والحارث [7] عَلَمًا ما لم يُجَرَّدا [8] ، والسَّلامُ عليكم ، وعبد السَّلام ، وسُبحان الله ، مـا كَثُرَ استعمالُه من الأعلامِ الزَّائدةِ على ثلاثةٍ ما لم يلتبسْ أو يُحْذَفْ شيء ، ومن ملائكة وسموات ومَفَاعيل ومَفَاعِل إنْ أُمِنَ ، قيل : ولمْ يُؤَدِّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير مُلْتبسٍ ، ولا مُضَاعفٍ [9] ، ولا مُعْتَلِّ لامٍ ، ومن : ذلـكَ وأولئـكَ وثـلاثٍ وثمانيـةٍ وثماني [10] ، وفي ثمانين وَجْهان ، ولكنْ ولكنَّ ، و(ها) معَ الله [11] والإشارةِ خالية من الكافِ إلا (تا) و(تي) ، ومُضْمَرٍ أولُه همزة ، [وقيل : هي المحذوفةُ ، و(ياء) معَ

---

(١) أ ، ب : " أو أولات " .

(٢) أ ، د ، هـ : " يا أخي " .

(٣) د : " بين " .

(٤) انظر : أدب الكاتب لابن قتيبة ١٧٧ .

(٥) انظر : الهمع ٣٢٤/٦ .

(٦) قال السيوطي : وتحذف لام التعريف مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهية اجتماع الأمثال ، مثل : (لِلَّه) و(لِلِّسان) . انظر : الهمع ٣٣٠/٦ .

(٧) أ ، د ، هـ : " والحرث " .

(٨) ب : " يجرد " ، والمقصود : كلمة الرحمن وكلمة الحارث . أي : لم يُجرَّدا من الألف واللام . انظر : الهمع ٣٣٠/٦ .

(٩) د : " ولا مضاف " .

(١٠) أ ، د ، هـ : " ذلك وألئك وثلث وثلثة وثلثين وثمنية وثمنى " .

(١١) نحو : (ها لله) . انظر : الهمع ٣٣٣/٦ .

همزةٍ] [1] لا كـ (آدم) ، وقيل : هي المحذوفةُ ، ومعَ غيرِها ، وأحَدُ ليِّنين متماثلين ما لم يلبسْ ، وجَوَّزَ ابن الصَّائغ [2] كتابةَ واوَين [3].

[أحكام البدل]

وتَنُوبُ الياءُ عندَ الجمهورِ عن ألِفٍ مَخْتُومٍ بها اسْمٌ أو فِعْلٌ ، ثالثةٍ مُبْدَلَةٍ من ياءٍ ، أو رابعةٍ فَصَاعدًا مُطْلَقًا ما لم تلِ ياءً في غيرِ (يحيى) عَلَمًا ، قيل : أو غيرَه ، فإنْ وَلِيَها ضميرٌ مُتَّصلٌ أو تاءٌ فقولان . والأصَحُّ في (كلا وكلتا) الألف إلا (لدى) [4] ، وعلى الأوَّلِ إنْ نُوِّنَ فثالثُها : قال سيبويه : المنصوب بألِفٍ وغيرُهُ بياءٍ .

وتُعْرَفُ الياءُ بالتَّثْنِيَةِ والجمعِ والمرَّةِ والإسنادِ / ٧٤ أ / إلى الضَّميرِ ، والمضارع وكونِ الفاءِ أو العَيْنِ واوًا . ولا يُكْتَبُ بالياءِ مَبْنِيٌّ غيرُ (متى) ، ولا حَرْفٌ غيرُ (بَلَى) ، و(إلى) و(على) و(حتَّى) إلاَّ مَوْصُولةً بـ (ما) استفهاميَّةٍ [5] .

[رسم المصحف]

ورَسْمُ المصحَفِ مُتَّبَعٌ ، ومِنْ ثَمَّ قيل [6] : خَطَّان لا يُقاسان : خَطُّ المُصْحَفِ والعَرُوضِ ، أمَّا القافيةُ ومثلُها الأسْجَاعُ [7] : فالمقيدةُ يستوفي حروفَها إلا ما يتمُّ الوَزْنُ دُونَهُ ، فإنْ كانَ الرَّوِي ألِفًا فيها أبدًا ، والمطلقةُ نَصبًا بألِفٍ [8] ، والمختارُ حَذْفُ صِلَةِ غيرِهِ ، والممدودة [9] بألفين ، وما مَرَّ من زيادةٍ أو حَذْفٍ أو بَدَلٍ مَفْقُودٌ [10] .

[النُّقَط]

ووَضْعُ النُّقَطِ لِدَفْعِ الاشتراكِ ، و مِنْ ثَمَّ اختَارَ أبو حَيَّان نَقْطَ القافِ والنُّونِ والياء

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط من هـ ؛ بسبب انتقال النظر .

(٢) انظر : الهمع ٦/٣٣٥ . وابن الصائغ هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن ، شمس الدين ، الزمردي الحنفي ، من تصانيفه : شرح الألفية لابن مالك في النحو ، وتذكرة في النحو ، وغيرها ، توفي سنة ٥٧٧هـ .

(٣) كلمة : " واوين " ساقطة من أ .

(٤) ب ، هـ ، و : " لا لدى " .

(٥) قال السيوطي : " فإنْ وَصَلَتَ الثلاثة بما الاستفهاميَّة كتبت بالألف لوقوعها وسطًا ، نحو : إلامَ وعلامَ وحتَّامَ" انظر : الهمع ٦/٣٣٩ .

(٦) قاله ابن درستويه . انظر : الهمع ٦/٣٤١ .

(٧) عبارة : " ومثلها الأسجاع " ساقطة من أ ، د ، هـ .

(٨) أ : " بالألف " .

(٩) أ : " والممدود " .

(١٠) في هامش و : " أي : مفقود في القوافي " .

وَصلاً لا فَصلاً [١] ، وبَعضُهم نَقَطَ الشِّيْنِ بواحدةٍ [٢] ، والزَّنجاني نَقَطَ هاء [٣] التَّأنيثِ ، ونَقَطَ أهلُ الغَريبِ [٤] كُلَّ مُهمَلٍ ــ إلا الحاء ــ أسْفَلَ [٥] ، ورُبَّما كتبوا تحتَـهُ[٦] مثلَه ، أو همزة ، أو فوقَهُ علامةً أو نَبْرَةً ، اصطلاحًا [٧] .

---

(١) د : " فصلاً لا وصلاً " .

(٢) أ ، د ، هـ : " واحدة " .

(٣) ب ، و : " تاء " .

(٤) أي : غريب الحديث .

(٥) إذ لو نقطت لالتبست بالجيم . انظر : الهمع ٣٤٣/٦ .

(٦) ب : " تحتيَّة " .

(٧) أي : لأهل الحديث . انظر : الهمع ٣٤٣/٦ .

[خاتمة جَمْع الجوامع]

وقَدْ تَمَّ جَمْعُ الجوامِعِ نظمًا ، المودَعُ من فنونِ العربيَّةِ [1] جَمْعًا جَمًّا ، الكائنُ من بلاغةِ الإيْجَازِ وعُذُوبَةِ الألْفاظِ بالمحلِّ الأسْمَى ، الفائقُ على [2] نُظَرائهِ إيْجازًا وجَمْعًا ، المَرْفُوعُ عن هِمَمِ مُعاصريه [3] قَطْعًا ، والمشيَّدُ أركَانُ مَبَانيه إحْكَامًا ووَضْعًا .

فعَلَيْكَ بِحِفْظِ عِبَارَتِهِ وتَأمُّلِ فَحْواها ، وإيَّاكَ والمُبَادَرَةَ بإنكارِها [4] لإلْفِكَ سِوَاها ، ودُونَكَ وإبْرَازَ مَحَاسِنِها التي لا تَخفَى إلا على جَامِدِ البصيرةِ أعمَاها ، فرُبَّمَا خَالَفَ غيرَهُ في تعبيرٍ [5] أو تأخيرٍ أو تَقْديمٍ ؛ فَظَنَّهُ مَنْ لا فِطْنَةَ له [6] ولا فَهْمَ [7] عُدُولاً عن المنهجِ القَوِيْمِ ، وما دَرَى أنَّ ذلكَ لأمْرٍ مُهِمٍّ يَسْتَخْرِجُهُ النَّظَرُ السَّلِيْمِ ، ورُبَّما أفْصَحَتُ بِذِكْرِ أرْبَابِ الأقوالِ ولوْ بالتَّعدادِ إمَّا تقويةً لمن نُسِبَ إليه الإنفرادُ ، أو لتفرُّدٍ وغيرِ ذلكَ من الأمُوْرِ التي تُقْصَدُ / ٧٤ ب / لِتُستَفادَ ، ورُبَّما نَقَلْنا عن أحَدٍ [8] خِلافَ ما نَسَبَهُ بَعْضُ المَشَاهِيْرِ إليه ، فَحَسِبَهُ غَلَطًا مَنْ لا [9] اطِّلاعَ له ولا تَحقِيقَ لَدَيْهِ ، وما شَعَرَ [10] أنَّ ذلكَ بعدَ التَّطلُّعِ والفَحْصِ الشَّدِيدين عليه .

فَدُونَكَ مُخْتَصَرًا انطَوَى على زُبْدَةِ مائةِ مُصنَّفٍ ، واحتَوَى على ما به العُيُونُ تَقَرُّ والأسْمَاعُ تُشَنَّفُ ، وأتَى منَ العَجَبِ العُجَابِ بما لَمْ يجمعْهُ قبْلَهُ مُؤلِّفٌ ، فَحَقٌّ أنْ يكونَ على كُتُبِ الأنَامِ سَرِيًّا [11] ، وبأنواعِ المَحَامِدِ والمَحاسنِ حَرِيًّا . جَعَلَنَا اللهُ بِهِ مع[12] الذينَ أنْعَمَ اللهُ عليْهم ورَفَعَهم مكانًا عليًّا ، آمين .

---

(١) هـ : " العرب " .

(٢) الحرف : " على " ساقط من د ، هـ .

(٣) ب ، جـ ، و : " معاصره " .

(٤) ب ، جـ ، و : " لإنكارها " .

(٥) ب : " تفسير " .

(٦) عبارة : " له " ساقطة من ب .

(٧) عبارة : " ولا فهم " ساقطة من أ ، هـ .

(٨) ب : " واحد " .

(٩) الحرف : " لا " ساقط من أ .

(١٠) أ : " ما يشعر " .

(١١) سَرِيًّا أي : نَفِيْسًا شريفًا ، والسَّرِيُّ : الرَّفيع في كلام العرب ، والسَّرِيُّ : المُختارُ . انظر : مادة (سرا) في اللسان ١٤/٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(١٢) أ : " من " .

آخر الكتاب ، قال مؤلفه : فرغت من نسخه ليلة الثلاثاء

لثلاث بقين من جمادى الأولى سنة ٧١ وثمانمائة

كتبت هذه النسخة من نسخة كتبت من نسخة

كتبت من خط مؤلفه الفقير إلى الله تعالى

عبد اللطيف بن محمد بن عبد الجليل بن محمد بن محمود بن

السباعي الشافعي ، غفر الله له ولوالديه

ولجميع المسلمين ، آمين ، وذلك

في نهاية الجمعة المباركة

لعشر بقين من ربيع

الأول سنة ١٠٨٤

أحسن الله

عاقبتها

بخير

آمين

نتائج البحث

الحمد لله رب العالمين ، أحمد الله على أن وفقني في إنجاز هذا البحث ، وأسأله أن يجعله في ميزان حسناتي ، وقبل أن أضع قلمي منتهيًا من دراسة وتحقيق هذا الكتاب ، أعرض بعض النتائج التي توصلْتُ إليها على النحو التالي :

١- أنَّ التسمية الصحيحة للكتاب هي (جمع الجوامع) وليس (جمع الجوامع النحوي) أو (جمع الجوامع في النحو) ، وقد ذكرت الأدلّة على ذلك في قسم التحقيق في الحديث عن توثيق نسبة الكتاب واسمه .

٢- جمع الجوامع ، اسمٌ على مسمّى ، فقد جمع فيه السيوطي كثيرًا من الآراء والأقوال والمذاهب لِمَنْ سبقه من النحاة والعلماء ، وبذلك يُعَدُّ هذا الكتاب من أهم المصادر التي تبين الخلافات النحوية ، لذا لا يستغني عنه باحث في الدراسات النحوية .

٣- السيوطي ـ رحمه الله ـ عالم جليل لا يُشَقُّ له غبار ، فقد بذل جَهدًا عظيمًا في هذا الكتاب ، فهو قد استنفد المسائل النحوية بحثًا ، وجمع كلَّ ما قيل فيها من أقوال وآراء ، وأبدى براعة خاصة في عرضها .

٤- كان السيوطي مدرسة وحده ، له آراؤه واختياراته الخاصة به ، فلم يك بصريًا ولا كوفيًا في مذهبه ، ولم يتعصَّب لأيِّ مذهب من المذاهب النحوية ، بل كان يجمع كل الآراء ويبدي رأيه ، فيؤيّد ما وافق منهجه ويخالف ما خالفه .

٥- مال السيوطي في هذا الكتاب إلى الاختصار ، مع الإحاطة والشمول .

٦- إنَّ مؤلَّفات السيوطي سيل جارٍ لا ينقطع ، فإننا من وقت لآخر نجد له كتابًا يخرج إلى النور من هنا أو من هناك .

٧- رجع السيوطي في هذا الكتاب إلى آراء كثير من العلماء والنحاة ، منهم من صرَّح بذكر اسمه ومنهم من لم يصرّح به .

٨- جاءت شواهد السيوطي في هذا الكتاب قليلة ، وهذا بسبب ميله إلى الاختصار .

٩- إن السيوطي بجمعه لكل الأقوال والآراء المختلفة في المسألة النحوية يكون بذلك قد أراح الباحثين من مشقة البحث عن هذه الأقوال الآراء في الكتب والمصادر المتعدّدة .

الفهارس الفنّيّة

١ - فهرس الآيات القرآنية

٣ - فهرس الأحاديث

٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب وتعبيراتهم

٤- فهرس القوافي

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(ب)	
صاحبُهْ	رجز	القنائي	٢
		(ج)	
حجنّجْ	رجز	رجل من اليمن	٢٧٩
		(ح)	
الطوائحُ	طويل	---	١٠٧
شراحي	وافر	يزيد بن مخرم	٤٣
		(د)	
المتعمّدِ	كامل	عاتكة بنت زيد	٩٣
		(ل)	
المالِ	طويل	امرؤ القيس	٢٤٥
		(ن)	
عفانا	سريع	---	٢٨٠
فليني	وافر	عمرو بن معد يكرب	٤٣

٥- فهرس القبائل

٦- فهرس المذاهب النحوية

٧- فهرس الأعلام

يونس بن حبيب الضبي :

٨- فهرس المصادر

ـ ابن الأثير : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ) :

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، تحقيق عبد القادر الأرنـؤوط ، مكتبـة الحلواني وغيرها ، ط١ ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

ـ أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (ت ١٣٤٨ هـ) :

- قبر الإمام السيوطي وتحقيـق موضـعه ، المطبعـة الـسلفية ، القـاهرة ، ١٣٤٦هـ .

ـ أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١ هـ) :

- مسنده ، دار الفكر .

ـ أحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني :

- دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها ، مكتبة ابن تيمية ، الكويـت ، ط١ ،١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

ـ أحمد الزيات وآخرون :

- المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، مصر .

ـ أحمد الشنتناوي وآخرون :

- دائرة المعارف الإسلامية ، (ترجمته) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

ـ الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥ هـ) :

- معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

ـ الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر(ت ٣٧٠هـ):

- تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون وآخـرين ، الـدار المـصريـة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

ـ إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) :

- إيضاح المكنون في الذيل على كـشف الظنـون ، دار الكتـب العلميـة ، بيـروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

– هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

ـ الأشموني : أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩ هـ) :

– شرحه على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .

ـ الأصفهاني : الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠ هـ) :

– حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الفكر ، القاهرة .

ـ الأعلم : يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) :

– شرح ديوان امرئ القيس ، اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شنب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

ـ الألباني : محمد ناصر الدين (ت ١٣٥٣ هـ) :

– إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

ـ إميل بديع يعقوب :

– المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

ـ ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧ هـ) :

– أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العربي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

ـ ابن إياس : أبو البركات محمد بن أحمد بن غياس الحنفي (ت ٩٣٠ هـ) :

– بدائع الزهو في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

ـ ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ) :
– شرح الجمل ، تحقيق مصطفى أحمد حسن إمام ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
ـ ابن الباذش : أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٤٠هـ):
– الإقناع في القراءات السبع ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .
ـ البخاري : أبو عبد محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ) :
– صحيحه ، ضبطه ورقم أحاديثه ووضع فهارسه محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار التقوى للتراث ، مصر ، ط٢ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م .
ـ ابن برهان : أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦ هـ) :
– شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس ، الكويت ، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
ـ ابن بشكوال : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى (ت ٥٧٨ هـ):
– الصلة ، تحقيق السيد عزت عطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤هـ .
– الصلة ، ضبطه وعلق عليه جلال الأسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
ـ البطليوسي : أبو محمد عبد الله بن السيد (ت ٥٢١ هـ) :
– إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٠م .
– الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق مصطفى إمام ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٩م .
ـ البغدادي : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ) :
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط٢ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
ـ البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود (ت ٥١٦ هـ) :
– شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

ـ ابن بلبان : علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) :
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م .
ـ البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت ٤٥٨ هـ) :
- السنن الكبرى ، تحقيق شركة التراث ، حيدر أباد، الهند ، ط١ ، ١٢٤٤هـ.
ـ الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة : (٢٧٩ هـ) :
- سننه ، اعتنى به مشهور بن حسن آل سليمان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، السعودية ، ط١ .
- سننه ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
ـ ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) :
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ، ط٥ .
ـ ابن ثغري بردي : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن ثغري بردي (ت ٨٧٤ هـ):
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، قدم له حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
ـ الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١ هـ) :
- المفتاح في الصرف ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات دار الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢م .
ـ الجرجاني : علي بن محمد بن علي : (ت ٨١٦ هـ) :
- كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
ـ ابن الجزري : شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ) :
- غاية النهاية في طبقات القراء ، نشره برجشتراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٣٣م .

- النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضبّاح ، القاهرة .
ـ الجزولي : أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت (ت ٦٠٧ هـ) :
- المقدمة الجزولية في النحو ، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، أم القرى، السعودية ، ١٩٨٨م .
ـ ابن جني : أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) :
- الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ .
- سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- اللمع في العربية ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ، القاهرة .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
ـ الجوهري : إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) :
- الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
ـ ابن الحاجب : أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ) :
- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ودار عمار ، عمان ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد ، العراق ، ١٩٨٢م .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

ـ حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله القسطنطي الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ) :

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

ـ الحاكم النيسابوري : الحافظ ابو عبد الله محمد بن محمد (ت ٤٠٥ هـ) :

– المستدرك على الصحيحين ، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

ـ ابن حجر : شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) :

– تهذيب التهذيب ، دار الفكر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل، بيروت .

– فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

ـ الحريري : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت ٥١٦ هـ) :

– درة الغوّاص في أوهام الخواص ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة ، القاهرة .

– شرح ملحة الإعراب ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .

– ملحة الإعراب ، دار السلام ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

ـ ابن حزم الأندلسي : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) :

– جمهرة أنساب العرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

ـ الحميدي : أبو عبد الله محمد بن فتوح (ت ٤٨٨ هـ) :

– جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

ـ أبو حيان : محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) :

– ارتشاف الضرب من كلام العرب ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

- البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
ـ خالد الأزهري : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) :
- التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .
ـ ابن الخباز : شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد (ت ٦٣٩ هـ) :
- النهاية في شرح الكفاية ، المجلد الأول إلى نهاية باب (ظنّ وأخواتها)، تحقيق عبد الجليل محمد عبد الجليل ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
ـ الخفاجي : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩ هـ) :
- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
ـ ابن خلكان : القاضي شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت٦٨١هـ) :
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .
ـ الخليل : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) :
- العين ، تحقيق مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، العراق ، ١٩٨٠م .
ـ ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١ هـ) :
- جمهرة اللغة ، دار صادر ، القاهرة .
ـ الدماميني : بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧ هـ) :
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدي ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
- المنهل الصافي في شرح الوافي ، رسالة دكتوراه ، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
ـ الذهبي : أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت ٧٤٨ هـ) :
- تذكرة الحفاظ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٨م .

ـ الرازي : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٧ هـ) :
- مختار الصحاح ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
ـ ابن أبي الربيع : عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨هـ) :
- البسيط في شرح جمل الزجاج ، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
ـ الرضي : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) :
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
ـ ركن الدين الاستراباذي : أبو الفضائل الحسن بن محمد بن شرفشاة (ت ٧١٥هـ) :
- شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
ـ الزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر (ت ٨٠٢ هـ) :
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق طارق الجنابي ، نشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
ـ الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) :
- طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣م .
- لحن العامّة ، تحقيق عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١م .
ـ الزبيدي : محمد بن محمد بن عبد الرازق الحسيني (ت ١٢٠٥ هـ) :
- تاج العروس في جواهر القاموس ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

ـ الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) :
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، دار الوليد ، جدة ، السعودية ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
ـ الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ) :
- الجمل في النحو ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الأمل ، الأردن ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- حروف المعاني ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤م .
ـ الزركلي : خير الدين :
- الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط١٣ ، ١٩٨٨م .
ـ الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) :
- الكشاف ، تحقيق عادل عبد الموجود ، وعادل معوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الكشاف ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق علي بوملجم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
ـ أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس (ت ٢١٥ هـ) :
- النوادر في اللغة ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
ـ السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١ هـ):
- طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
ـ السجستاني : أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت ٢٧٥ هـ) :
- سنن أبي داود بحاشيته عون المعبود،دار الكتاب العربي،بيروت، لبنان .

ـ السخاوي : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان (ت ٩٠٢هـ) :

– التبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

ـ ابن السرّاج : أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ) :

– الأصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

ـ السكاكي : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٠٦ هـ) :

– مفتاح العلوم ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٩م .

ـ ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ) :

– الإبدال ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

ـ السلسيلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠ هـ) :

– شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م

ـ السهيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١ هـ) :

– أماليه ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكتبة السعادة ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م .

– نتائج الفكر في النحو ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

ـ سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) :

– الكتاب ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

ـ ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ) :

– المخصص ، تحقيق خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

ـ السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) :
- شرح كتاب سيبويه ، الجزء الثاني ، تحقيق رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق عوض محمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- أخبار النحويين البصريين ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
ـ السيرافي : أبو محمد يوسف بن الحسن (٣٨٥ هـ) :
- شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
ـ السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) :
- الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط١ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨م .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، وضع حواشيه خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- شرح شواهد المغني ، بتصحيح محمد محمود الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ضبط وتصحيح محمد جاد المولى وآخرين ، دار الجيل ، بيروت .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، تحقيق طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم ، تحقيق عبد العزيز السيروان ويوسف علي بديوي ، دار هانئ ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٨م .

- المنجم في المعجم ، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- نظم العقيان في أعيان الزمان ، حرره فيلب حتى، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . وهذه النسخة التي استخدمتها .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

ـ ابن شاكر : محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) :
- فوات الوفيات ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م .

ـ ابن الشجري : أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢ هـ) :
- الأمالي الشجرية ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

ـ الشلوبين : أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأندلسي (٦٤٥ هـ) :
- التوطئة ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، الكويت ، ط٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

ـ الشمني : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن (ت ٨٧٢ هـ) :
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، القسم الأول ، تحقيق ودراسة عبد الحميد عبد المبدي ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

ـ الشنقيطي : أحمد بن الأمين (ت١٣٣١ هـ) :
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

ـ الشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠ هـ) :
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، تحقيق حسين بن عبد الله العمري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

ـ ابن أبي شيبة : أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ) :
- مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق محمد عوامة ، دار القبلة .

ـ الصاحب بن عباد : أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس (ت ٣٨٥ هـ) :
– المحيط في اللغة ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩م .
ـ الصاغاني : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر (ت ٦٥٠ هـ) :
– التكملة والذيل والصلة ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
ـ الصبّان : محمد بن علي (١٢٠٧ هـ) :
– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء التراث العربي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
ـ صبري إبراهيم السيّد : أ. د.
– إعراب القرآن في تفسير أبي حيان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .
– شواهد أبي حيان في تفسيره ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٨٧م .
ـ الصيمري : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسماعيل (ت ٥٤١ هـ) :
– التبصرة والتذكرة ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
ـ الضبي : أحمد بن يحيى بن عميرة (ت ٥٩٩ هـ) :
– بغية الملتمس ، روض ، مجريط ، ١٨٨٢م .
ـ الطبراني : أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠ هـ) :
– مسند الشاميين ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
– المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٣ .
ـ الصنعاني : أبو بكر عبد الرازق بن همام (ت ٢١١ هـ) :
– المصنف ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

- ابن عبد ربه : أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٣٢٧ هـ) :
- العقد الفريد ، صححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه ، أحمد أمين وآخرون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- العبدري : أبو المحاسن محمد بن علي العبدري الشيبي (ت ٨٣٧ هـ) :
- تمثال الأمثال ، تحقيق سعد ذبيان ، دار المسيرة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- عبد اللطيف حمزة :
- الأدب المصري منذ قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- الحركة الفكرية في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي ، دار الفكر ، القاهرة ، ط ٨ ، ١٩٦٨م .
- أبو عبيدة : معمر بن المثنى التميمي (ت ٢١٠ هـ) :
- مجاز القرآن ، تحقيق فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .
- عدنان محمد سليمان :
- السيوطي النحوي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠م .
- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ) :
- جمهرة الأمثال ، ضبطه وكتب هوامشه أحمد عبد السلام ، ومحمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- عصام محمد شبارو :
- السلاطين في المشرق العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤م .
- ابن عصفور : أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) :
- شرح جمل الزجاج ، تحقيق صاحب أبو جناح ، العراق .
- المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق .

– الممتع في التصريف ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

ـ ابن عقيل : القاضي بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) :

– شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

– المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار المدني للطباعة والنشر ، جدة ، السعودية ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .

ـ العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ) :

– إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

– التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

– اللباب في علل البناء والإعراب ، الجزء الأول ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

ـ علي باشا مبارك : (ت ١٣١١ هـ) :

– الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

ـ علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ) :

– كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، العراق ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

ـ علي المتقي : علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥ هـ) :

– كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، تحقيق صفوت السقا وبكري حياني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٥ ، ١٩٨٥ .

ـ علي بن موسى الغرناطي : (ت ٦٨٥ هـ) :
- المغرب في حلى المغرب ، تحقيق خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
ـ ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) :
- شذارت الذهب في أخبار من ذهب ، دار الفكر ، القاهرة .
ـ عمر الإسكندري وأ. ج :
- تاريخ مصر إلى الفتح العثماني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .
ـ عمر رضا كحالة :
- معجم المؤلفين ، مكتبة المتنبي ، بيروت ، لبنان ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
ـ عمر فروخ :
- تاريخ الأدب العربي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١هـ .
ـ عمرو بن معدي كرب الزبيدي : (ت ٢١ هـ) :
- ديوانه ، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
ـ العيني : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ) :
- فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ، رسالة دكتوراه ، دراسة وتحقيق حمد حمدان طباسي، جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، مطبوع على هامش خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .
ـ الغزني : محمد نجم الدين (ت ١٠٦٦ هـ) :
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، دار الوفاء ، بيروت ، لبنان .
ـ ابن فارس : أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) :
- مجمل اللغة ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت ، لبنـــان ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

ـ الفارسي : أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) :

- الإغفال ، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- الإيضاح ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنـــان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- البغداديات ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعـة العانـي ، بغداد .

- التكملة ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، العراق ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- كتاب الشعر ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجـي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨ه - ١٩٨٨م .

- المسائل البصريات ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمـد أحمـد ، مطبعـة المـدني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- المسائل الحلبيات ، تحقيق حسن هنـداوي ، دار القلـم ، دمـشق ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المسائل العسكريات ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ، منـشورات الجامعـة الأردنية ، الأردن ، ١٩٨١م .

- المسائل المنثورة ، تحقيق مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

ـ الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) :

- معاني القرآن ، الجزء الأول ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمـد علـي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

- معاني القرآن ، الجزء الثاني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المـصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

- معاني القرآن ، الجزء الثالث ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شـلبي ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

ـــ ابن فرحون المالكي : إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد (ت ٧٩٩ هـ) :
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق مأمون محيي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .
ـــ الفيروزابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) :
- القاموس المحيط ، تحقيق مكتبة تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٠م .
ـــ ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ) :
- أدب الكاتب ، شرحه وقدم له علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره السيد لأحمد صقر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الشعر والشعراء ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
ـــ القرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت ٦٨٤ هـ) :
- الاستغناء في الاستثناء ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
ـــ القزويني : جمال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (ت ٣٧٩ هـ) :
- الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط٤ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
ـــ ابن القطاع : أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي (ت ٥١٥ هـ) :
- ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، إعداد أحمد محمد عبد الدايم ، رسالة دكتوراه ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
ـــ القفطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ) :
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

ـ القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ) :
– صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة .
ـ ابن القوّاس : عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت ٦٩٦ هـ) :
– شرح ألفية ابن معطي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
ـ كارل بروكلمان : (ت ١٩٥٦ هـ) :
– تاريخ الأدب العربي ، ترجمة رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ .
– تاريخ الأدب العربي ، القسم السادس ، ترجمة محمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
ـ الكافيجي محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود (ت٨٧٩ هـ) :
– شرح قواعد الإعراب ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دمشق ، ١٩٩٣م .
ـ الكتاني : محمد عبد الحي بن عبد الكبير (ت ١٣٨٢ هـ) :
– فهرس الفهارس والأثبات ، باعتناء إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
ـ ابن كثير : أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ) :
– البداية والنهاية ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
– السيرة النبوية ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
ـ اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر :
– الأزهر ، تاريخه وتطوره ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
ـ ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) :
– سننه ، اعتنى به مشهور بن حسن آل سليمان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، السعودية ، ط١ .

ـ المالقي : أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ) :
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ .
ـ ابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ) :
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م .
- شرح التسهيل ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، ومحمد المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الجيزة ، مصر ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، العراق ، ١٩٧٥م .
- شرح الكافية الشافية ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
ـ مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت ١٧٩ هـ) :
- الموطأ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة القدس للتجارة، القاهرة .
ـ المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) :
- الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- الكامل في اللغة والأدب ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
ـ ابن مجاهد : أبو بكر عبد الله (ت ٢٤٥ هـ) :
- السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
ـ محمد عبد المنعم خفاجي :
- الأزهر في ألف عام ، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٥٥م .
ـ محمود رزق سليم :
- عصر سلاطين المماليك ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥١م .

- عصر سلاطين المماليك ، مكتبة الآداب ، القاهرة ط٢ ، ١٣١٨هـ - ١٩٦٢م .

ـ المرادي : الحسين بن القاسم (ت ٧٤٩ هـ) :

- الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل ، دار آفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

ـ مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) :

- صحيحه ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

ـ ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (ت ٥٩٢ هـ) :

- الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

ـ ابن معط : أبو الحسين يحيى بن معط بن عبد النور (ت ٦٢٨ هـ) :

- الفصول الخمسون ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

ـ المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (ت ٨٤٥ هـ) :

- الخطط والآثار في مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بهما من آثار ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٧م .

- السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

ـ المقري : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى (ت ١٠٤١ هـ) :

- نفح الطيب في غصن أندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

ـ المكودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت ٨٠٧ هـ) :

- شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

ـ ابن منظور : أبو الفضائل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) :

- لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

ـ الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت ٥١٨ هـ) :
- مجمع الأمثال ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
ـ الميرزا : محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني (ت ١٣١٣ هـ) :
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان ، طهران ، إيران ، ١٣٩٠هـ .
ـ النابغة الذبياني : زياد بن معاوية (ت نحو : ١٨ هـ) :
- ديوانه ، تحقيقُ فؤاد عطوي ، دار صعب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠م .
ـ ابن الناظم : بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) :
- شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .
ـ النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ) :
- إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
ـ ابن النديم : أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق (ت ٣٨٥هـ) :
- الفهرست ، دار المعارف ، سوسة ، تونس .
ـ النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣ هـ) :
- سننه ، تخريج وترقيم وضبط ، صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
ـ نصر أحمد عبد العال :
- الدراسات النحوية في مصر في القرن التاسع الهجري ، رسالة ماجستير ، جامعة الأقصى بغزة وعين شمس بالقاهرة ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ .
ـ النووي : محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شريف (ت ٦٧٦ هـ) :
- صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٣٩٢ .
ـ الهروي : أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤١٥ هـ) :
- الأزهية في علم الحروف ، تحقيق عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- اللامات ، تحقيق يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
ـ ابن هشام : عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) :
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ثلاث رسائل في النحو ، تحقيق نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- شرح شذور الذهب ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق حسن حسن وإميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، تحقيق أحمد عبد المجيد هريري ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
ـ ابن ولاد : أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٣٣٢ هـ) :
- الانتصار ، تحقيق ودراسة عبد الحميد السيروي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م .
ـ ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ) :
- معجم الأدباء ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- معجم البلدان ، تحقيق مزيد بن عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
ـ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت ١٠٦١ هـ) :
- حاشية الشيخ يس على التصريح ، وهي بهامش التصريح ، دار الفكر ، القاهرة .
ـ ابن يعيش : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) :
- شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

ـ يوسف إليان سركيس (ت ١٣٥١ هـ) :

- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، مكتبة الثقافة الدينيـــة ، القاهرة .

٩- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المفعول له	١٣٠
المفعول فيه	١٣٠
مسألة : ما يصلح للظرفية من الأمكنة	١٣٢
مسألة : أنواع الظروف المكانية	١٣٢
مسألة : التوسع في ظرف الزمان والمكان	١٣٤
نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان	١٣٥
الظروف المبنية	١٣٥
إذ	١٣٥
إذا	١٣٦
الآن	١٣٧
أمس	١٣٧
بعد	١٣٨
قبل وأول وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل	١٣٨
بين	١٣٩
حيث	١٣٩
دون	١٤٠
ريث	١٤٠
عوض	١٤٠
قط	١٤٠
كيف	١٤١
لدن	١٤١
لمّا	١٤٢
مذ ومنذ	١٤٢
مع	١٤٤
الزمن المبهم المضاف لجملة	١٤٤
المفعول معه	١٤٦
ناصب المفعول معه	١٤٦
منع تقدمه على عامله	١٤٦
العطف والمفعول معه	١٤٧
المستثنى	١٤٩

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تمّ بحمد الله

الفريدة

(وهي الالفية النحوية للجلال السيوطي)

هذه الالفية لخصت فيها ما في ألفية
ابن مالك في ستمائة بيت و زدتها
أربعمائة بيت فيها من القواعد
والزوائد ما لا يستغني طالب العلم عنه

الجلال السيوطي

تنبيه : كل ما كان بين قوسين فهو من زيادات المؤلف على ألفية ابن مالك

يباع في

مكتبة المنار
لاصحابها
رضا وخطيب وقتوه

القاهرة

سنة ١٣٣٢ هـ

(مطبعة الترقي بمصر)

الفريدة

(وهي الالفية النحوية للجلال السيوطي)

هذه الالفية لخصت فيها ما في ألفية
ابن مالك في سمائة بيت وزدتها
أربعمائة بيت فيها من القواعد
والزوائد ما لا يستغني طالب العلم عنه

الجلال السيوطي

تنبيه : كل ما كان بين قوسين فهو من زيادات المؤلف على ألفية ابن مالك

تباع في

مكتبة المنار

لاصحابها

رضا وخطيب وقنديل

القاهرة

سنة ١٣٣٢ هـ

(مطبعة الترقي بمصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

أقول بعد الحمد والسلام ... على النبي أفصح الأنام

النحو خير ما به المرء عني ... إذ ليس علم عنه حقا يغتني

فهذه ألفية فيه حوت ... أصوله ونفع طلاب نوت

فائقة ألفية ابن مالك ... لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما خلت ... عنه وضبط مرسلات أهملت

ترتيبها لم يحو غيري صنعه ... مقدمات ثم كتب سبعه

وأسأل الله وفاء الملتزم ... فيها مع النفع وحسن المختتم

الكلام في المقدمات

كلامنا قول مفيد (يقصد) ... وعندنا الكلمة قول مفرد

(فإن على معنى بها قد دلت ... واقترنت بأحد الأزمنة

فعل وإلا فهي إسم والتي ... بغيرها حرف وسم بالفضلة)

فالاسم سم بالجر والإسناد ... له وتعريف وأن تنادي

والفعل ما ضارع بالسين ولم ... وتاء أنثى سكنت ماض كم

والأَمْرُ ما يُفْهِمُ منهُ الطَّلَبُ　　مَعَ قبُولِ ياءِ مَنْ تخاطب
ومُشْبِهُ الثَّلاثِ ماهذِي حوَى　　كَصَهْ سُّافعل (وشتَّان وَوَا)
وَما حوَى ثلاثةً فهوَ الكلِمْ　　(وَالجملةُ اثنينِ وَقيدٌ ما التزم
إسميَّةٌ فِعليَّةٌ ظَرْفيَّهْ　　وَذاتُ وَجْهَيْنِ لها مَرْتَبَه
وما يكُونُ خبرًا فصغْرَى　　أوْجملةً خبرُها فكُبْرَى ﴾

المعرب والمبنى

والاسمَ فابْنهِ لِشبهِ الحرْفِ في　　وَضعٍ وَالاستِعمالِ وَالمعنى تَفي
وَفي افتِقارِ جملَةٍ إنْ أصِّلا　　(ولفظِهِ وكَوْنهِ جا مُهْملا)
وَغيرُهُ أُعرِبَ والماضِي بُني　　وَالأمْرُ والثَّالثُ مُعْرَبٌ إنِ
يَعْرَ مِن الإِناثِ والتوكيدِ إن　　باشَرَهُ والحرْفُ بالبنا قَمِنْ
(واختَرْتُ فيما قبل) أوْ (يرَكَّبا　　واسِطَةً لا تبْنهِ أوْ تُعْربا)
والأَصْلُ في المبنيِّ تسكينٌ كَكَمْ　　(وَهُوَ بقُمْتَ ويرُعْنَ ملْتَزَمْ
أوْ هوَ أوْ نائبهُ في الأمرِ　　نحوُ اضْربْ اضْربا اضْربوا واخْشَ ادرِ)
وَاطَّرَدَ (الفتحُ بماضٍ جُرِّدا　　وَقدِّر الفتحةَ في نحْو عدا)
وفي لَيُسجنَنْ وَالَّذِي بدا　　مركبا (حالاً وظرْفًا) عددا[1]

---

١) اى أنوجمع

والزّمن المبهم إنْ أُضيفا ... لجملةٍ (أو ذي بنا تعريفا)

وَجازَ أنْ تعربهُ وإنْ وَضح ... من قبل مُعرَبٍ فاعرابٌ رجح

أوْ هُو (أوْ نائبه) وهو اسم لا ... نافيةً للجنس فرداً أوْ تلا

نعتا (وتوكيداً) وعطفا كرّرا ... لا فيه والنّصبُ ورفعهُ عرا

(والكسرُ في كسيبويهِ المختَتم) ... وأمسِ أوْ فعال أمراً أوْ علَمْ

أوْ سبَ الاثنى ثمّ ضمّ اطّرَدْ ... فيما نُوي إضافةً لفظاً فقدْ

من الظروفِ مثلُ قبلُ أوّلُ ... وبعدُ والجهات غيرُ وعلُ

وايٌّ إنْ يحذفْ ضميرُ الصلةِ ... واتبعُ الأخفش في إعرابِ تي

كما إذا مضافٌ كلٌ ذكرا ... أوْ صدرُ أيٍّ أوْ سواها نُكّرا

أوْ هُو أوْ نائبهُ في ذي الندا ... مفرداً اماً علماً (أوْ قصداً)

وقدّرَنْ ضمّ الّذي قبلُ بُني ... (وفي جميلِ الوجهِ ضمّاً وهَن)

وغيرُ مختصٍ كَهلْ وثُما ... وَجيرِ مُنذُ وبواقي الاسما

من الاشاراتِ وأسما الفعلِ ... والشرطِ والضّميرِ أوْ ذي الوصْلِ

فصلٌ في أنواعِ الاعراب

رفعٌ ونصبٌ لذي الاعرابِ حتمْ ... والاسمُ ينجرُّ وفعلٌ ينجزِمْ

فارفعْ بضمّ وانصبنْ فتحاً وجرّْ ... كسراً وسكّنْ جازماً كلمْ يزُرْ

وَغيرُ ذَا ينُوبُ فانصِبْ بالألفْ ... وَارفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ مَا أُصِفْ

أَبًا أَخًا حَمًا هَنًا وَالنَّقصُ جَلّ ... فِي ذَا وَقَلَّ دُونَ قَصْرٍ فِي الأُوَلْ

وَذَا بِصُحبَةٍ فَإِنْ يُحذَفِ ... آخِرُهُ وَكُلُّهَا إِنْ تُضِفْ

بِغَيرِ يَاءٍ (مُفْرَدًا مُكَبَّرًا ... وَصَحَّحُوا إِعْرَابَهَا مُقَدَّرًا)

بِالأَلِفِ ارْفَعْ وَانْصِبَنْ وَاجْرُرْ بِيَا ... اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ مَعْ مَا ثُنِّيَا

وَإِنْ تُضِفْ لِمُضْمَرٍ كِلْتَا كِلَا ... (وَالقَمَرَيْنِ) بَعْدَ فَتْحِ مَا تَلَا

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا جُرَّ وَانْصِبَا ... سَالِمَ جَمْعٍ بِشُرُوطٍ تُجْتَبَى

(مِنْ عَلَمٍ أَوْ صِفَةِ المُذَكَّرِ ... ذِي العَقْلِ مِنْ تَاءٍ وَتَرْكِيبٍ عَرِي

لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ وَلَا سَكْرَانَا ... وَلَا صَبُورٍ وَجَرِيحٍ بَانَا)

وَأُلْحِقَ العِشْرُونَ وَالسِّنُونَا ... وَبَابُ ذَيْنِ وَكَذَا أَهْلُونَا

أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وَأَرَضُونَ شَذَّ (عَانِسُونَا)

وَكَسْرُ نُونِ لِمُثَنَّى اتَّبِعْ ... وَقَلَّ فَتْحٌ بِخِلَافِ مَا جُمِعْ

بِالكَسْرِ نَصْبُ جَمْعِ تَاءٍ وَأَلِفْ ... (مَزِيدَتَيْنِ) وَأُولَاتُ قَدْ أُلِفْ

وَمَا بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذَا وَالَّذِي ... (قَبْلُ) عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ يُحْتَذِى

بِالفَتْحِ جُرَّ الِاسْمِ غَيْرِ المُنْصَرِفْ ... فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَتْلُ أَلْ أَوْ أَمْ صُرِفْ

وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ بِإِطْلَاقٍ أَلِفْ ... أُنْثَى وَوَزْنُ (مُنْتَهَى الجَمْعِ عُرِفْ)

وهو مفاعلٌ مفاعيلٌ وما ... أشبهه ولو يصير علما

وعدلُهُ وَ(لو مسمّى) معتبر ... في الوصف نحو اُخَرٍ عن الاُخَر

ووزن مفعلٍ فُعالٍ من عشر ... فدونها ما بين (قيس)[1] وأثر[2]

وعم كفُعَل مؤكدا ... أو أصله فاعل أو خص الندا

وسحرٍ معينا وفي علم ... أنثى فَعالٍ ذا تميمٌ التزم

(ووصف فعلان له فعلى نفي) ... وقيل إن فعلانة منه نفي

والوزن خص الفعل أو قد غلبا ... في علمٍ أو وصفٍ التاء أبى

(لا عارضٍ وغير لازمٍ وما ... آل لشبه الاسم) ثم ربما

يمنع في كأجدلٍ وأخيلٍ ... (وأجز هذا علة بأفعل)

والعلم المزوج أو ذا ألفٍ ... ونون فعلان أو الها امنع تفي

وامنع مؤنثا بغير الها استقر ... فوق ثلاثٍ أو كجورٍ أو سقر

أو أصله مذكر وإن فقد ... هذا وعجمةً فمنعه أجد

(وابن القبيل والبلاد والكلم ... على الذي قصدته كما رسم)

والعجمي الوضع والتعريف قد ... زاد على ثلاثةٍ (في المعتمد)

وتعرف العجمة بالنقل وأن ... يخرج عن وزنٍ به الاسم اتزن

---

١) قياسي ٢) سماعي

وإنْ تَلا في الابتداء النُّونَ رَا والدَّالَ زَايٌ أوْ رُبَاعِيٌّ عَرَا

من الذَّلاقةِ وماذَا تَبِعا والصَّادُ أوْ قافٌ وَجيمٌ جمعا)

وألِفُ الالحاقِ ذَاتَ (القصرِ) في علَمٍ وذَا ختامُ الأمْرِ

وَما بهِ التَّعريفُ مانع صُرِفْ مُنكَرًا (لاماً بِدُونِهِ ألِفْ)

وَما سِوَى المَنْصُوبِ مِمَّا خُتِما باليَا تلى كسْرًا فنَوِّنْ بَعدَ ما

(وَيُصْرَفُ المَمْنُوعُ إنْ صُغِّرَ لا مُؤَنَّثٌ وَامنَعْ بهِ إنْ أكْمَلا)

وَاصْرِفْ لِلاضطِرَارِ وَالتَّناسُبِ وَالمنعُ (في غيرِ ضَرُورَةٍ أبِي)

ورَفعُ فِعلٍ ألِفَ اثنَينِ أحِلْ أوْ وَاوَ جَمعٍ أوْ بِيا أنثى وُصِلْ

بالنُّونِ واحْذِفْ ناصباً وَمنْجزِمْ (وَللوِقايَةِ وَفُكَّ وَادَّغِمْ)

وَالفِعلُ إنْ يختَمْ بِوَاوٍ أوْ ألِفْ وَالياء معتلٌّ فَفي الجَزْمِ حذِفْ

وَالحرَكاتُ كلُّها تقدَّرُ فِيما يُضَفْ لِلياءِ أوْ ما يُقصَرُ

وَالفِعلِ (والمدْغمِ وَالمحكِيِّ ثَمّ) مقدَّرًا يُكسَرُ منقُوص وَضُمّ

والضَّمُّ في يَغزُو وَيَرْمي وَ (قدِرْ سكُونَ ما لِلسا كنينِ قد كُسِرْ

والهمزُ إنْ أبْدِلَ لَيِّنا وسوَى ما قلتُهُ فهوَ شذُوذًا قدْ حوَى)

النكرة والمعرفة

معارِفُ النَّحوِ ضميرٌ فَعلَمْ فذو إشارَةٍ (ونحوُ با قُثَمْ)

يليه موصولٌ فذُو ألْ كالوَاهْ (واجعلْ مُضافًا كالذي أُضيفَ لهْ

إلاَّ لِمضمَرٍ فساوَي العَلَما) وَغيرُها نَكِرَةٌ (كمنْ وَما

وَصحَّحَ التعريفُ في ضميرِ نكرةٍ لَوْ واجبَ التنكيرِ)

وَمُفهِمَ الغيبَةِ والحُضُورِ سَمْ مُضمَرٍ وذو اتّصالٍ مِنهُ لمْ

يقعْ في الابتدا وَتِلوَ إلاّ كتاء قُمتُ قمتَ قمتِ كُلا

ونُونُ نِسوَةٍ وَواوٌ وَألفْ لغائب ولِلمخاطَب عُرِفْ

وَياءُ أُنثى خُوطبَتْ وكلُّ ذى رفعٌ ونا لمتكلمٍ خُذي

لكلّ الاعرابِ وهاء الغائبِ ولِلخطابِ الكافُ جرٌّ وانصبِ

(وَيُوصَلانِ مع تا بِالألفِ والميمِ في تَثنيَةٍ والميمِ فى

جمعٍ ونُونٍ في الاناثِ شُدِّدَا وألفٌ لغائبِ الأنثى بدَا)

وذُو انفِصالٍ منهُ لِلرَّفعِ أنا وأنتَ وهوَ والفُرُوعُ تُجتنَى

للنَّصبِ إيَّا (بَعدَهُ دَليلُ ما أُريدَ حَرْفًا لا اسمًا في المعتَمى)(١)

وسترِ مَرْفوعٍ بأمرٍ حتّما ودُونَ يا مُضارعٍ (واسمَيهما

وفعلِ الاستثناء وَالتَّعجُّبِ وأفعلِ التفضيلِ فاحفظْ تُصِبِ)

ولمْ يجئْ مُنفصلاً إنْ أمكنَا وَصلٌ (وبَعدَ إمّا تَعيَّنا

---

١) اعتمى الشيء اعتماء: اختاره وقصده. وهو مقلوب اعتام من الاجوف

وَرَفْعِهِ بِمَصْدَرٍ لِمَا انْتَصَبْ أُضِيفَ أَوْ بِصِفَةٍ ذَاتِ سَبَبْ
أَوْ كَانَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرَا أَوِ ابْتِدَا أَوْ نَفْيًا اوْ مُؤَخَّرَا
أَوْ تِلْوَ إِمَّا وَاوِ مَعْ وَالفَارِقَهْ) أَوْ مُضْمَرٍ فِي رُتْبَةٍ قَدْ وَافَقَهْ
أَوْ دُونَهُ فَإِنْ تَقَدَّمِ الأَخَصْ أَجِزْ وَفِي كَانَ وَظَنَّ الفَصْلُ نَصْ
(وَالشَّرْطُ فِي الغَائِبِ أَنْ يُقَدَّمَا مَرْجِعُهُ أَوْ مَا لِهٰذَا اسْتَلْزَمَا
وَفِي تَنَازُعٍ وَنِعْمَ أُخِّرَا وَمُبْدَلٍ مِنْهُ الَّذِي قَدْ فُسِّرَا)
وَرُبَّهُ عَبْدًا وَفِيمَا اتَّصَلَا بِفَاعِلٍ مُقَدَّمٍ قَدْ نُقِلَا
(وَفِي ضَمِيرِ الشَّانِ حَتْمًا يُفْرَدُ وَالطِّبْقُ فِي التَّأْنِيثِ قَالُوا أَجْوَدُ
يُرَى اسْمَ مَا وَأَنَّ ظَنَّ مُبْتَدَا وَهْوَ بِمَا فِي كَانَ كَادَ مَا بَدَا
بِجُمْلَةٍ مُخْبِرَةٍ يُفَسَّرُ مُصَرَّحٌ بِكَاهَا مُؤَخَّرُ
ثُمَّ ضَمِيرُ الفَصْلِ رَفْعٌ مُنْفَصِلْ مُطَابِقٌ مَعْرِفَةً قَبْلُ وُصِلْ
مُبْتَدَأً أَوْ كَانَهُ ثُمَّ تَلَا مَعْرِفَةً أَوْ مَا لِأَلْ قَدْ حُظِلَا
وَعَيِّنِ الفَصْلَ إِذَا نَصْبٌ يَلِي تَالِيَ مُظْهَرٍ وَإِنْ يَتَّصِلِ
بِلَامِ فَرْقٍ وَوُجُوبًا أُخِّرَا وَلَا مَحَلَّ وَلِحَصْرٍ ذَا يُرَى)

مسألة

نُونُ الوِقَايَةِ اخْتِيَارًا تُشْتَرَطْ مِنْ قَبْلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ وَقَطْ

وَقَدْ وَمِنْ وَعَنْ وَلَيتَ ورَجَحْ | الحذْفُ مِنْ (بَجَلْ) وَعلَّ وَلْيُبَحْ
في الباقياتِ وَلَدُنْ (وَلتُمْنَعا | فى لَدْ[1] وفي اسْمِ فاعِلٍ قَدْ سُمِعا)

العَلَم

العَلمُ المعيِّن المسَمّى | مِنْ غيرِ قيدٍ لِذَوي إلْفٍ مَا
(فانْ يكُنْ ذهناً) فلِلْجنسِ جرَا | لَفظًا وَفي المعْني كما قَدْ نُكِرَا
(أوْخارِجاً) فالشّخصُ امّامفرَدَا | أوْ مَزجاً اوْمُضافاً اوْ ما اُسنِدَا
اسمٌ أوِالكُنيَةُ (بالأمِّ أوَ ابْ | صُدِّر أوْ لِلمَدْحِ والذَّمِّ) لقَبْ
(وَغالِبًا) لا يَسبِقُ الاسْمَ وَفي | ماأفرِدَا حَتْمًا (بلا ألْ) أضِف
وَمِنْهُ منقُولٌ وَذُو ارْتِجالِ | (مَجهُولُ أصْلٍ أوْ بلااستِعْمالِ)
وما بألْ أوْ بإضافَةٍ غلَبْ | (وَاسِطَةٌ وحَذْفُ ألْ منْ ذَاوجَبْ
حالَ نِداءٍ أوْ اضافَةٍ وقَـلّ | دُونَهُما (كأنْ تُقارِنْ مُرتَجَلْ
والنَّقلَ) أمّا غيرُ ذَا فلْتَدْخُلا | انْ لُمحَ الأَصْلُ بِهِ أوْ لا فَلا
(ولا يزولُ عَلَم إنْ نُودِيا | ولا إذَا صُغِّرَ بلْ إنْ ثُنِّيا
ومابِهِ سُمِّي منْ ذِي عمَلِ | أوْ مُسندٍ أوْ متبَعٍ أوْ مُنْجَلى
حرْفَيْنِ أوْ حرْفاً غيرِهِ حُكى | ولا تُضِفْ ولا تصغِّرْ واسلُكِ

---

[1] لد : لغة فى «لدن»

تضعيفَ ثاني اثنَين لِيناوَارْدُدْ والحرْفَ ان حرَّكتَ أيا تجدِ
منْجنسِ تحريكٍ وان بعضاسكنْ فالمدَّ أولا البعضَ منهُ ضمِّنْ)

أسماء الاشارة

أشرْ بذَا لذَكَرٍ فردٍ وذِي تِي تا لِلانثى ذانِ تانِ للّذِي
ثُني وذَيْنِ تَيْنِ غيرِ الرَّفعِ وبا ولا لمطلقٍ منْ جمعِ
والمدُّ أولى وَزِدِ الكافَ إذَا يبعُدُ واللامَ إذا شئتَ خُذَا
الاَّ (المثنَّى وأولاء) والّذي قارَنَ ها ولِلمكانِ فاحتذِي
هُنا وَزِدْ لِلبُعدِ ما تقَدَّما (لكنْ بِهِ الكافُ جُودًا ازما)
وفيه هنا ثَمَّ هِنَّا (وقِفِ بالها وفي الزّمانِ رُبما تفي)

المعرف بالاداة

ألْ حرفُ تعريفٍ (وسيبويهِ اللامُ قط (وكلُّهُمْ عليهِ
عَهديَّةٌ مصحوبها ذُو خبَرٍ[1] في الحِسِّ أوْ في العلمِ أوْ في الذكر
وغيرُها جنسيَّةٌ انْ خلَفا كلٌّ مجازًا أوْ حقيقةً وَفا
وغيرُها عرَفَتْ بها الماهيَّهْ وعنْ ضميرٍ قدْ أنابُوا ذيَّهْ)
ولازمًا تزَادُ في كاليَسعِ وفي الذي وما عدَاهُ فاسْمعِ

---

١) في شرح ابن زكري «ذو حضر»

الموصول

هُوَ الَّذِي مع الَّتي المثنى لَهُ اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ عنّا
وَجمعهُ الَّذِينَ (خَصَّ العقلا وَلهمُ أوْ غيرِهمْ خذ) الأُلى
واللاَّتي واللائي (وشبهٌ) لِلَّتي وَمَنْ وما وألْ تُساوي كلَّ تي
(فمَنْ لِعالِمٍ وشبهِه وَما أدرِج فيهِ وسوى العالِم ما
ونَوعِ عالم ووَصفِهِ وما أدرجَ فيهِ وكذا ما أبهما)
وَذُو بِطَيءٍ وَإنْ لمْ تُلغَ ذَا (وَلمْ تُشِرْ) وَطلبا بما خُذَا
أوْمَنْ وأيُّ (وَهيَ مع مَنْ ما تَرِد مستفهمًا بها وَشرطًا ثمَّ زِدْ
نَكرَةً مَوْصُوفَةً وايُوصفِ بغيرِ مَنْ وماوَمَنْ قدْ تكتفي)
وكلُّ موْصول فانَّهُ لزِمْ إيلاؤُهُ بصلَة بها يتمْ)
منْ جملةٍ (معهودَةِ المعنى خبرْ) وشبهها من ظرفٍ اومن حرفِ جَر
معْ عائدٍ وخالصُ الوَصفِ لألْ أوْ معرَبُ الفعلِ (وشذَّ بالجملْ)
ولا تُزلْ عائدَها وَاحذِفهُ مِنْ سائرها (انْ بعضُ معمولٍ يبِنْ)
أوْ كانَ منصوبًا بِفعلٍ وُصِلا أوْ وَصفٍ اوجرَّ بوصفٍ (عملا)
أوْحَرْفِ الموْصولَ (أوْماوُصفا) قدْ جُرَّ أوْ مبتَدَأً (مَا عُطفا
خالٍ عنِ النَّفيِ) وكانَمفردًا خبرُهُ وَطالَ وَصلٌ عهِدَا

فصل

(موصولُنا الحرفيُّ ما أُوِّلَ مع صلته بمصدرٍ كينَ وَقع
وذاك أنْ وَالوصلُ فعلٌ صُرِّفا وكَي بما ضارعَ للام قفا
وأنَّ والوصلُ ابتداءٌ والخبرْ وما بذي تصرُّفٍ لا ما أمَرْ
وَلوْ كما بتلو مفهمٍ تمنْ ومنْ يزدْ فيه الّذي فما وَهن)

خاتمةٌ

ما لِلمنكَّرِ احكِهِ بأيِّ انْ تسألْ بها عنهُ وفي الوَقْفِ بمن
والنونَ أشبِعْ ومنانِ إنْ تثنْ منينِ منتانِ منَهْ لِلفَرْدِ عَن
منَاتُ معْ منينَ إنْ جَمعٌ عُنى منُونَ والنُونَ بكلٍّ سكنِ
وانْ تَصلْ فلفظُ مَنْ لا يختلفْ وَاحكِ بها الأعلامَ ان لم تنعطفْ
(والوَصفُ منسوباً مع ال والياء أو قُلْ بغيرِ عاقلٍ كالماء
والعَلَمُ المتبعُ لا يحكى سوَى ما ابناً مضافاً ولِمثلهِ حوَى
ماذا التمييزِ وأعربْ واحكِ ان حكماً الى لفظٍ تُضف واسماً تعنْ)

(الكتاب الاول في العُمَد)

وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ

واختلفوا فيما لَهُ الشّأْصِلُ في الرَّفعِ هلْ مبتدأ أوْ فاعِلُ

وَوَجْهُ كلٍّ لاتجاهٍ يجلو   مِن ثَمَّ قالَ البعضُ كلٌّ أصلُ)

المبتدا والخبر

(اسمٌ عن العاملِ لفظًا جُرِّدَا   لا زائدٍ أُخبِرَ عنهُ المبتدَا)
ومنهُ وصفٌ رافعٌ لِما كَفَى   يسبقهُ مستفهمٌ أو ما نفي
(لكونهِ قامَ مقامَ الفعلِ لا   تُخبِرْ لهُ ومفردًا قد جعلا)
فانْ يطابقْ فلِما بعدُ خبرْ   (في مفردٍ ونحوهِ الأمرانِ قَرّ)
والابتدا رافعَ مبتدًا يُرَى   (جعْلُكَ الاسمَ أوّلا لتخبرا)
بالمبتدا ارفعْ خبرًا ومنْ يقُلْ   ترافعا صوّب) ومفردًا يحُلْ
فجامد خال وينوي المضمرُ   في ذي اشتقاقٍ وُجوبًا يظهرُ
حيثُ جرى على الذي ليسَ لهُ   (ورافعُ الظاهرِ لا يحملهُ
خلا بحلو حامض أين المقرْ   وحكمهُ حالا ونعتا كالخبرْ)
وجملةً لا ذاتَ لكن أوْ ندا   وبل وحتى مع ضميرِ المبتدا
مالمْ تكنْ إيّاهُ معنًى (واخزُلا[1]   انْ جُرَّ بالحرفِ وما أدّي الى
تهيئة العامل والظاهرُ قدْ   ينوبُ عنهُ واشارةٌ تُعَدْ
وعطفُ جملةٍ حوتهُ بالفا   أوْ شرطهُ أوْ العمومُ يلفي)

---

[1] الخزل القطع . وكنى به عن حذف ضمير الغائب في المبتدا انجر بالحرف

وظرْفًا او جرًّا (تماما) باستقرْ　　أو كائنٍ علقَ (والوَصفُ أبرْ)

وامنعْ زمانًا خبرًا (في المعتمدْ)　　عنْ جثةٍ (ثالثها) لا انْ يفدْ

(والأصلُ في الاخبارِ تنكيرٌ)وفى　　مبتدإ عُرْفٌ (فانْ عُرْفٌ يفي

في ذين خيرٌ وَابتداء النكرَهْ　　يجوزُ مَعْ فائدةٍ معتبرَهْ

لكونِهِ موصوفًا (اووَصفا دُعا)　　أوْ عاملا (أوْ في جَوابٍ وقعا

أوْ وَاجبَ الصدْرِ أو ابهامٌ قُصدْ　　أو العُموم وانخرَاقُ ما عهد

أوْ حصرٌ أو تعجُّب أو نوْعٌ اوْ　　حقيقةٌ مِنْ حيثُ هي)أوانْ تلَوْا

نفْيا أو استفْهامًا (أوْ لوْلا اذَا　　فجاءةً أوْ فا جزا أوْ واوَ ذَا

حالٍ) وَأنْ تقدّمَ إخبارٌ وَحلْ　　ظرْفا أو المجرُورُ (قبلُ أوْ جُملْ)

والاصلُ في الاخبارِ تأخيرٌ وقدْ　　يَسْبقْ لا انْ لمْ يبنْ حيثُ اتحد

معْ مُبتدًا عرْفًا وَنُكرًا أوْ يُرَى　　فعلا (اذَا المضمرُ فيهِ سُتِرَا

أوْ طلبًا او مسندًا الِى دُعا)　　وَقدّمنْ مِنهما ما وَقعا

(في مَثَلٍ) أولازمَ الصدْرومعْ　　(ذِي الفا)وَذي حَصْرٍ واخبارًا يقع

انْ كانَ لِلـــ ـنْ يجزْ الِابْتدَا　　أو مُضْمرٍ عادِلهُ منْ مُبتدَا

(أوْ دَلّ ما يُفهَمُ بالتقْدِيم أو　　يُسندْ الى أنّ وَأمّا ما تلَوْا

أوْ كمْ هنا ثمّ) وَحذْف ماعلمْ　　من مُبتدًا أوْ خبرٍ أجزْ تُتم

(لمبتدًا اخبرَ عنهُ بقسَمْ أومصدرعنْ فعلهِ الحذفُ انحتمْ
أوْ تِلوَ نعمَ أوْ بنعتٍ نُطِما (وَما تَلا لاسِيمًا انْ رُفِما
وَبعدَ لولا الزمُوا حذفَ الخَبرْ (وَمن يقيدهُ بأنْ يُدرَى أبَرْ)
وَواوِ معْ وَقسَمٍ قدِ اتَّضحْ ونحوضَربي ذَامُسِيئًا في الأصحْ)
وعددِ الاخبار (عاطِفا ولا ونحوُ حلو حامض قد حُظِلا
فيهِ تقدُّمٌ وعطفٌ ثمَّ إنْ مبتدءاتٌ عاقبتْ أخبرَ عَن
آخرِها وهو وماله الخبرْ عن تلوه وهكذا أو ما غبر
لا أولاً أضف إلى الضمير أوائروابطَ ائتِ في الأخير)
وبالذي وفرعِهِ إن تخبر تسبقُ مبتدًا وجيءُ بالخبرْ
وهُو الذى يقال أخبر عنهُ وغيرَ ذَين صلةً وسِطه
عائدُها (ضميرُ غائب) خَلف الاسمَ (في اعرابِهِ) واشرطْ تَوفْ
قبولَ تأخيرٍ واضمارٍ وأنْ يَحلَّ عنه الاجنبي والقيدُ عن
والرفعِ والاثباتِ والمنعُ أحقْ ان عاد مضمر على الذى سبق)
ثم بأل عن بعض ذي فعل فَقِى يُصاغُ مِنهُ وصلُها (لم يتقِ)
ان رفعَتْ ضميرَ غيرِها انفصلْ وافرُزْ بني المضمَرَعن ظرف حصل

مسألة

تجوز فا في خبر لمبتدا تضمن الشرط كأل إن وردا
(معطى عموم وصلها مستقبلا وما بظرف أو بفعل قبلا
شرطية يوصل أو يوصف أو يضف إلى معطي مجازاة ولو
يضف إلى الموصول أو يوصف بذا معرفة جوزه في رأى شذا)

كان وأخواتها

ارفع بكان المبتدا اسما وانصب خبره وظل بات تصب
أضحى وأمسى صار ليس أصبحا فتىء وانفك وزال برحا
إن نفيا وشبها يلي ذي الاربعه ودام تلو ما وذا لن يمنعه
بقية التصرفات إن تقع (وغير ليس الصرف فيه ما امتنع
ولا يليها لازم الصدر ولا ما الذكر أو تصرفا قد حظلا
أو لازم للابتدا أو الخبر يطلب عنه ولا الخمس الأخر
مع صار ما بالماضي عنه أخبرا) ووسطوا أخبارها وحظرا
تقديمه دام وما بما نفى وليس والتام برفع يكتفى
وغيره الناقص والزمه فتي وزال ليس وامنعن إيلاء تي
معمول أخبار سوى الظرف (وذا في كل عامل من النحو حذا

وما مضى في المنع والإيجاب   وعدد يجري بهذا الباب
لكن هنا يمنع حذف الخبر   ولو دليل وعلى الشعر اقصر)
وكان زد حشوا وقد يبقى الخبر   فقط وبعد إن ولو هذا اشتهر
وبعد أن تعويض ما عنها ألف   ونون مجزوم مضارع حذف
(ما ساكن أو مضمر به اتصل   ورادفت كان كثيرا لم يزل)

ما وأخواتها

كليس ما إن بقي النفي وإن   أخر ذو النصب ومعمول يعن
لا ظرفهم ولم تزد إن ما وما   يعطف بلكن بل فرفع حتما
(والحذف حظر) وكليس لا عمل   في النكرات وبأن لات يقل
(وشرطها في لا وان) والحين خص   لات (وحظر ذكر جزئيها بنص)
والحذف في الاسم فشا وفي خبر   ليس وما (ولو برفع في الأبر)
تزاد با ونفي كان لا يقل   (وفي قياسه خلاف قد نقل
وبعد ما المصدر والوصل ألا   تزاد إن وقبل الانكار جلا)

كاد وأخواتها

ككان كاد وعسى لكن خبر   ذين مضارع ووصل أن ندر
في كاد والأصح مثلها كرب   وفي عسى وأوشك الوصل غلب

ولازمٌ في اخلولَق الوصلُ حرى   والتَّركُ في الشروع لازما يُرى
طفِقتُ أنشأت أخذت جعلا   علِقت (والترك لازما مِن هَلهلا
وخبرًا وسِّطْ ولا تُقَدِّمِ   وأجزِ الحذفَ له ان يُعلَمِ)
بعدَ عسى اخلولق أوشكَ اذكرِ   أنْ مع فعلٍ مغنيا عن خبر
فان يكن من قبلها اسمٌ أضمرِ   ان شئتَ والتركُ (بتجويد) حَرِي
ولازمٌ جمودُها لكن وردْ   يكاد يوشكُ موشك فلا تَمِد
(ولم تزَد) وفي عسيتُ تُكسَرُ   السين منه وانفتاح أكثر

انَّ وأخواتها

تعمل عكسَ كان إنَّ أنَّ علْ   كأنَّ لكنَّ وليت (ودخل
مدخولُ دام) ويُؤخَّرُ الخبر   حتما ووسِّطْ ان يكن ظرفا وجر
(ووسِّطِ المعمولَ حالا ظرفا   وجوِّزنْ عند الدليل الحذفا
لاسمٍ كذا لخبرٍ وأوجِبِ   مع واو ... وسدِّ حالٍ تُصبِ)
في الابتدا اكسِر إنَّ أو في الحلفِ   أو ... بالقول أو حالا تفي
أو صلةً أو قبلَ لام عُلِّقا   (وخبر ... اسم عين يُنتقى)
وافتحه (في موضع رفع الفعل أو   نصب ... الجر وبعد ما ولو
لولا وحتى لا للابتدا أما   رديف ... كذا لا جرما)

واُولت حينئذٍ بمصدَرِ (وفرعُ ما يكسَرُ ذي في الاشهَرِ)

وجوّزُوا بعد إذا الفجأةِ فا جزا (وأىْ) وبين قولين وفا

وقسم لا لام بعدُ تُذْكَرُ واللامَ أصحِبْ خبراللذْ[١] تكسَرُ

لاالنفيَ(والشرطَ)وفعلاً كولى ومع قد يلى وبالفصل صلِ

والاسم آخِرًا ومعمول الخبر وسطا وان تصلْ بهذِى ما ندر

اعمالُها (وجاز في ليت ولا فعلَ يليها معَ ما فيما اعتَلا)

وخُففت فقلّ الاعمالُ بإنْ واللامَ ألزِمْ مُهْمِلا إن لم يبن

وأوْلِها الناسخَ (ذا التصرُّفِ) في غالب (ولو مضارِعا تفي)

وخُففت فجاز الاعمالُ بانْ في مُضمَر (ولو لغير الشأن عن)

وجملةٌ خبرها فإن وفا فعلا لغير طلب تصرّفا

يقرَنُ غالِبا بقدْ أو نفي او تنفيس أولو رب أوشرطٍ حكوْا)

وخففت كأنّ فالاسمُ كأنْ (ومَنْ يُخَفِفْ علّ لكنّ وهَن)

لا العاملة عمل انّ

كانّ لا في النكرات (إن ولي ::يا بها عمّ[٢] ولم ينفصل)

---

١) فى شرح ابن زكرى « اللات »

٢) كذا فى شرح ابن زكرى . وفى نسختين أخريين « عامتا »

فانصب بها مضافا او شبها وَمرَّ ما يبنى وأول بالرّفع الخبر

(وواجب تأخيره لو ظرفا) والحكم باق مع همز يُلفي

وللدليل شاع حذف الخبر (وَمن يجزهُ مطلقا لا تُصر)

ظنَّ وأخواتها

يَنصبُ فعلُ القلب جزأي ابتدا ظنَّ رأى خالَ علمت وجدا

حَجا زعمت اجعل حسبت ودرَى عدَّ تعلَّمْ هَبْ وألحِقْ صيّرَا

(أصار واجعل رد ثم اتخذا وهبّ جامدا تركتُ تخذا

مدخولها كان أوما استفهما وأنّ والمعمولُ سدت عنهما

وسبقُ هذين كما في الابتدا والثانى كالثانى لكان عُهدا)

وَهبْ تعلم جامدان واجعلا لغير ماضٍ ماله وما خلا

ذين فألغ جائزًا لا فى ابتدا (وفي أخير دُون حشو جوِّدا)

والتزم التعليقَ قبل نفى ما وان ولا وما حوى مستفهما

ولامِ الابتداء أو لعل أو لام يمين (لابن مالكٍ ولوْ

وجوّزوا الفاعل والمفعولا مع اتحاد مضمرا موصولا

وألحقوا في ذا بهرؤيا[١] الحُلُم وبَصَر فقدْ وجدت معْ عَدِمْ)

---

١) كذا في شرح ابن زكرى وفى نسختين « رأى »

لواحد ظَنَّ انمـم كعلم عُرفٍ ولاثنين رَأى في الحلُم

وحذفُ مفعول أو اثنين بـلا قرينة حَظرٌ ومنها حُلِّلا

مسألةٌ

(يُحـكَى بقول وفرْعِه الجُمَلْ لاما بمعناه على القول الأَجَل

وينصِب المفردَ مفعولا وما أريد لفظه وفي غيرهما

مقدَّرًا منْهُ جملة حُـكى) وخذْ كَظَنَّ لِسلَيم واسلُكي

لدى الفصيح ان تلا استفهاما اوْ يُفصلْ بمعمولٍ وظرفٍ (وعزَوا

للاكثرين فصله بالاجنبي) وكونَه مضارِعَ المخاطب

(قيلَ وحالا والاثيرُ رَدَّا) قيل وأنْ باللام لا يُعدَّى

وحذف قول من حديث البَحرِ وقلّ حـذفٌ في المقول فادر)

أعلم وأخواتُها

انصب بأعلم ثـلاثا وأرَى أخبر نَبا حَدَّثَ انبا خبّرا

الثانى والثالث من ذي ما انتَمى حذفاً والغير الى اثنَيْ علِما

(اذلا دليل بحذف الاولُ أو ما بعده فهكذا الجُلُّ رأوا)

الفاعل

(الفاعلُ الذ فرّغَ العاملُ له لـكونه قام به أو حصّـله)

والتزموا تأخيرَه وذكرَهُ فان خلا فالمضمر الْزَمْ سترَه
(والحذفَ مع عامله والمصدرِ والفعلِ ذى التأكيد لا تستنكر)
وجرُّهُ (بزائد الباء وفا ومِن وشاعَ زائداً الباً في كَفَى)
وفصلُه ان يك فاعلٌ بدا من عَلَم اثنين وجمع جرِّدا
ويُحذَف العامل حيث عُرِفا (والحذف حتماً فى مواضعَ وَفَا)
والاصل وصلُ فاعل وفصلُ مفعولِه وقد يجيء الوصل
أو يسبقُ الفعلَ والاصلُ يلتزمْ لِلَّبسِ والعكسُ لمضمَر أَلَمّ
وقدِّمَنَّ منهما ما اُضمِرا متّصلا وأخِّرَنْ ما حُصِرا
بإِنَّما كذا بإِلاَّ فى الأَصحّ وقيل لا اذ قصدُه فيها وضح

النائب عن الفاعل

ويُحذَف الفاعل عن قصد نَبَهْ فليُعْطَ ما كان له المفعولُ به
وقد ينوب الثانى من باب كسا وظنّ مع أعلَمَ اذ لن يَلْبِسا
(ولم يكن فى ظنّ جملةً ولا ظرفاً وثانى اختار نَدْباً حُظِلا)
وقابلاً من ظرف او شبهٍ أُقِم أو مصدرٍ هذا اذا ذاك عُدِم
(وقيل أو يوجد تال أَوْ لا والخلفُ فى أىِّ الثلاث أَوْلى
ولا يكون جملةً ذو الابتدا وفاعلٌ أو نائبٌ فى المُقتدَى)

المضارع

ويُرفَــع المضارعُ المجردُ من ناصب وجازم (وجوّدُوا
بأنَّ ما عامــله التجريد لا وقوعُه موقعَ الاسم الّذ علا)

الـكتاب الثاني في الفضلات

المفعول به

(وما يقعْ عليه فعلٌ فانتبهْ والناصبُ الفعلُ هو المفعولُ به
والتزَموا تقديمَه مضمّنا شرطا أو استفهاما او حيث عنا
ناصبُهُ جوابَ أمّا أو بفا أمرًا وكم كـكم غلامٍ خلّفا
والتزَموا تأخيرَه انْ كان أنْ أوأنَّ أومَعْمُولَ مَجزومٍ بِمَنْ)
أو لتعجب (وفعلٍ وُصِـلا بالحرف واللام وقد سوف تلا)
وحذفُهُ يجوز لا جوابًا او ذا الحصر (لاذا بعثُه فيمارأوا)
والاصلُ سبق فاعل معنى (وما بغير حرف) ولامرٍ حزما
أوْ ألزَموا ويحذفُ الناصبـلهْ وقد يكون واجبا (كالامثله)

التحذير

(ومنه)ما يُنصَب تحذيرا اذا كُرّر أو يُعْطفُ أو إيّاكَ ذَا
مُغْرّى به في العطفِ والتـكرارِ وغيرُ ذاكَ جائزُ الاظهار

(ولم يكُ المُغرَى ضميرًا والذي	حُذِر إلا للخطاب فاحتذى

الاختصاص

(ومنه)ما في الاختصاص يُنصَبُ	(تقديرَ أعنى سيبويه يوجب)
وذاك أيٌّ بعد مضمَر (وقلْ	الا الذي تكلَّم) واسمٌ بألْ
(أو باضافة كنحو معشرِ)	وكالندا أيٌّ ومن حرفٍ عرِى

النداء

(ومنه) ما نُودِي (والمقدّرُ	أدعو أنادِي) بحروفٍ تُذكَر
أيْ لقريبٍ وكذا همزٌ ويا	للبُعدِ أو شبهٍ وآ أيا هَيا
ووَا لمندوب وانما ظهرْ	نصبُ مضافٍ وشبيهٍ معتبر
وهكذا نكرةٌ لم تقصَدِ	ومرٌّ ما يُبْني من المنفرد
وإن يُنوَّنْ لاضطرار نُصبا	أو ضُمَّه واختلفوا في المجتبي)
وجاز حذفُ الحرف لاما يُندب	والمستغاثُ (اللهُ والتعجب)
ولا اشارةٌ أو اسم الجنس (أو	مُعرًّا من القصد كما الجُلُّ رأوا
وفي جواز الحذف للمنادى	خُلْف وفَصل الامر قد أجادا
ولا يُنادَى مُضمَرٌ وما اتّصلْ	حرفُ خطاب) ومعرّفٌ بألْ
في سعةٍ الا مع الله وما	يحكي (وموصولٌ برأي يُنتمى)

وإن يُنادَ اسمُ اشارة وُصِف رفعا بذي أل وانصبَنه ان عُرِف

أو أيَّ واضمم واتلُها وصف بذي أل رافعا وبالمُشار والذى

وضمّ وافتح مِن أزيدُ بنُ عَلِي واضمُم إنِ ابنُ علَمين ما وَلِي

في سعدُ سعدَ الاوس ثانٍ نُصبا وافتحْ أواضمم أوّلاً (والمجتبي

عمومه في الوصف واسم الجنس ثُمْ) خُص الندا لُؤمانُ نَومانُ وأُمّ

فُعَل في سب الذكور. والاناثْ فَعال والامرُ كذا من ذي ثلاث

وقُلْ (مَكرَمانُ مَلأمانُ وفُلَةٌ هَناهُ مَطيَبانُ

وهكذا اللهم) والميمُ بدلْ من يا فجمْع في اختيارٍ مُحتظَل

المندوب

وكالندا المندوبُ والمنكرُ لا يُندَبُ والمبهم لا ما وُصِلا

وألِفاً صِلْهُ (جوازا) واحذفِ ماقبلُ من تنوينٍ او من ألِف

وافتح فان يلتبِس فقلبُها اجتَلى والهاء زد وقفا وان شئتَ فلا

الاستغاثة والتعجب

واجرُر بلامٍ مستغاثا منه ذا كسرٍ وما النونُ به فتحا خُذا

وهكذا المعطفُ يا وأعقِب بألِفٍ كذاك ذو التعجب

الترخيم

رخّم بحذفِ آخرَ المنادَى مؤنّثا بالهاء أو ما زادا
على ثلاثٍ علماً لم يُضَفِ والمنعُ في الجملة عن عمرو يَفي
والتِلو لَينا ساكنا وزائدا وقبله ثلاثَةٌ فصاعدا
وذُو تحرّكٍ مجانسٍ حُذفْ معه (وفى مثلو هاقد اختلف)
وعجزُ المزج (وهكذا العددْ وبعضهم ترخيمَ ذا وذاك رد
والاجودُ انتظارهُ) فأبقِ ما يَتلوكما كانَ (وحرّكْ مدغما
ومايزول سبب الحذف يُرَدّْ) وأعطِ ان لم تَنتظَر ما يُعتمَد
لآخِر تُمّم وضعا والتزمِ نيته (حيث نظيرٌ قد عُدِم)
كذاك في ذى التاء حيث ألبسا (ومنعُ ترخيم لمندوب رَسَا
ومُستغاثٍ وملازِمِ الندا) ولاضطرار رخموا دون ندا

المفعول المطلق

المصدر اسمُ حدَث بمثلهِ منتصبٌ أو وصفِه أو فعله
وذانِ فرعاهُ ونوعا أوعدد يَجيء أو مؤكّدا وعنهُ سَدّ
مضافهُ كلٌّ وبعض وعدد أشارة وهيئةٌ نوعٌ يُمَد
ومضمرٌ وآلةٌ وقتٌ وما يَنعَتْ وماللشرط أو مستفهما

وثنّ واجمع سدداً وامنع بذى تأكيد (والخلف في النوع خذى)

وحذفُ عامل أجز ويلزمُ في بَدَلٍ من فعله ينتظم

(كويله وويحهُ ابنيكا سبحان معْ معاذ معْ سعديكا

وعجباً منه وحمداً شكرا كذا كرامةً سلاماً حجرا)

ونائب الفعل الذى جاء خبر عن اسم عين كرّروا أو انحصر

(كذاك ذو التوبيخ) والتفصيل أو مؤكد لجملة قبلُ رأوا

كذاك ذو التشبيه (بالحدوث له أشعرَ) بعد جملة (مشتمله

لاسم بمعناه وصاحبٍ ولا لعمل يَصلحُ أوجا بَدَلا)

المفعول له

يُنصب مفعولا له المصدرُ قد علّل فعلا في زمان اتّحد

وفاعلٍ (والأقدمونَ ما رأوا شرطَ اتّحاد) والجراوهُ قفَوا

لفقدِ شرط (ما خلا أنّ وأنْ) وجرُّه مع الشروط ما وَهن

وقَلّ في مجرد وشاع في ذى أل (والاستواء مهما تُضفِ

وجوّزوا التقديمَ في المتحدِ والمنع في الحالين للتعددِ)

المفعول فيه

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنا في باطراد وانصبنّ الازمنا

بناصبِ المصدر مطلقاً ولوْ مقدّرًا وفي مكان قد أُبَوا

الاَّ الَّذى أُبهِمَ والمشتَقا وقته إن كان لفعل وَفقا

كذاك ما دلّ على مِقدارِ (كالميل والفرسخ والأقطار

وما جرى مجراهُ باطّرادِ مَصادر نابتْ عن استناد

كزنةِ العرش كذا وزنُ الجبلْ نص عليه سيبويه في جُمل)

وذو التصرّفِ الذي ظرفاً يَرِدْ وغيرَه وما بظرفٍ ينفرد

فغيرُ ذي تصرّفٍ (ومنهُ) سوى (لدى الجمهور) واضممُنه

وامدُده مفتوحا ومكسورا) ومَنْ رآه يجرى مثل غيرِ ماوهن

(ومنه عند لمكان القرب في حسٍ ومعنًي وزمانا قد تفى

كذا لدى لكنها ليست تُجَرّ ولم تجيءْ ظرفاً لمعنى استقر

أمّا لَدُنْ (فانّها مبنيه للابتدا في نوعي الظرفيَّه)

أضف (لفرد[1] وسواه) وسُمعْ في غُدوة من بعدُ نصبٌ فاتّبع

(واعطف على غدوة حتماوانصبِ ومَن يقل بالجر لا تُصوّب

ومنه معْ لوقت الِاجتماع أو مكانِه وجرّها بمن حكوا

وخبرًا وصلةً حالا يقعْ) وما كنا (على البناء ما امتنع)

---

١) خ: لمثال

ومصدراً ينوب عن مكان وشاع هذا الحكمُ في الزمانْ

الظروف المبنيات

من ذاك غير ماضى اذ جُمعا من مُبهم أُضيف أو ما قطعا

(للماضي إذ (ورجّح المستقبلا ظرفاً ومفعولا به وبدلا

منه وبالزمان جُرّت) وأُضف لجملة (والجزء ربما حذف)

أو كلّها فنوّنت (تعوّضا ولا يليها اسمٌ بنيه ماضى

وعلّلت حرفا وقيل ظرفا وللمفاجاة بخلفٍ يُلفى

ظرف للاستقبال والشرطِ) اذا (وقلَّ أن تخرجَ عن أفراد ذا)

وأُلزمت اضافةً للفعل لو (مقدّرا والناصبَ الشرطَ رأوا

وللمفاجاة فقيل حرفا أو لمكان او زمانٍ ظرفا

وتلزم الفاء ولا يليها فعل وقيل جاز مع قدْ فيها

الآنَ وقتٌ حاضر والمرتضى اعرابُهُ كقول بعض من مضى)

أمسِ (لما يومُكَ تالٍ فابنِ نكّرَ أوْ عرّفتَهُ لم ينبنِ)

حيث (مكانٌ) وأُضف للجملةِ (وقلّ أن تخرج عن أفرادِ تي

عوضُ لوقت قابل قد عمّما وقطُّ للماضي وقبيا لزما

كيف يُرى مستفهما عن الخبرْ والحالِ ظرفاً نصّ لكن ما استقر)

المنصوب على التوسع

(توسّعوا فى مصدر فظَرف | مصرَّف فأضمروا لا مع فى
ونصبوه وهو مفعول بهِ | لا معَ حرفٍ عامل أَو مُشبهِ
او كان أو ما لثلاثٍ عُدِّيا | قيل أَو اثنين وبعضٌ رضيا)

المفعول معه

ينصَب تالى الواو مفعولا معهْ | بسابق الفعل وشبه في (السّعه
ان صَلُح العطف ولو مجازا | وكون هذا جملةً ما جازا
والعطف بعد مفرد وبعد ما | لم يتضمّن شبهَ فعل حُتِما)
والنصب حتم بعد مضمر وُصِل | لغير نصب لم يؤكّد منفصل
والعطفَ رجّح بعدذي رفع فُصل | أو ظاهر جرٌ وبعد ما نقل
وكيف نصب مضمرا كون (نُقص) | والنصبَ رجح حيث شرط العطف نص
وخيف فوتُ القصد للمعيه) | وان تؤكّد جاز (بالسويه)
وحيث لا يصلحُ مع والعطف | أضمر فعلٌ صالح ليقفو

المستثنى

ما استثنتِ الا موجبا تم (بها) | فانصب وتالِ نفيا او ما أشبها

مُتصلا يُتبع لا إن يُسبَقِ　　ولا إذا يقطعُ هذا ما انتقى

(وسبقَه صدرَ الكلام والعدد　　أي بأداة مَنَعوا في المعتمد)

وألغِ إلا ان تفرّغِ قبلها　　لتلوها أو إن تؤكّد مثلها

وان تُكرّر لا لِتوكيد فإنْ　　فرّغتَ أو أخّرتَ فانصبها بِيَنْ

لاواحدًا فاجعل له الَّذِي اقتضى　　ونصبُ كلّها مقدّما رضى

(ولا يليها نعتُ ما قبلُ ولا　　يعمل ما يسبقُها في ما تلا

وعكسه وبعدُ في النفي تلا　　مضارعٌ والماضى ان فعلٌ خلا)

واستثن مجرورا بغيرٍ وسوى　　وليُعرَبا كما تلا إلا سوى

بلا يكون ليس نصبٌ حتما　　كذا خلا عدا أو اجرُر بهما

وبعد ما انصِبْ وانجرارٌ ندَرا　　وذانِ فعلانِ اذا لم يَجُرّا

وكخلا حاشا حشا حاش وما　　لا تصحبنْ (وأولنّ موهما

وقد يجي فعلاً له تصرّف　　واسما كتنزيهٍ بناهُ يؤثَف

وبَيْدَ في منقطعٍ كغير عَنّ　　لازمَ نصبٍ وإضافةٍ لأَنْ)

مسألة

(والأصلُ في غير مجيئها صفه　　وحملوا إلا بغير معرفه

بشرط ذكره وسبقه وان　　يصحّ الاستثنا حيث الوصفُ عن

وزاد قومٌ شرطَه الجمعيّهْ ومثل نُكرٍ ذو أل الجنسيّه
وحذفُ تالى غيرِ او إلا وضح من بعد ليس لا سوا مافي الاصح)

الحال

الحالُ وصفٌ فضلةٌ مفهم في حال والاشتقاقُ والنقلُ نفي
فيه كثيرًا (واللزومُ شاعَ بي مؤكد) والاشتقاقُ ينتفى
(لوصفه أو قدّر المضافُ أوْ دل على أصل وفرع أو رأوا)
مجيئه لسعر أو مفاعله أو نوعٍ)او تشبيهٍ(او مفاضله)
وما أتى من مصدر (فأوّل بالوصف أوحذف مضاف ينجلي
ولا يقاس فى الاصح إلا أنت الامامُ كرما وفضلا
وبعد أمّا وزهيرٌ شعرا وكونها ليست بحال أحرى)
ولا تعرّفه وأوّلْ ما ورد (من علم أو من مضاف أوعدد)
ولا تنكر صاحبا له بدا غالبا (الاّ بمسوّغٍ) ابتدا
(تأتي من الفاعل أو مفعول او مبتدا) أو ذى اضافةٍ رأوا
مضافة العامل قيل أو يُرى جزءاً له أو مثله (واستُنكرا
وسبقه صاحبه أجزه لا ما جرّ) لو بالحرف فيما انتُخلا
(وواجبٌ إن الضميرُ حلا قيل كذا إن يقترنْ بالا)

وسبقُه العاملَ جائزٌ سوى   حامد(أوذي مانعٍ) أوماحوى

معناهُ لاحروفَ فعلٍ كـكأنْ   واسمِ اشارة وظرفٍ وتَمَنْ

واغتفروا (بل أوجبوا) تخللا   أفعلَ حالَيْن (بذين عمِلا

وان أتي اسمٌ بعدظرفٍ ماصلح   لخبر بالاسم أخبر في الاصح

أو صالحٍ قُدِّمَ فالحالَ اختَرِ   للاسم أو أُخِّرَ مِلْ للخبر)

وعَدِّدِ الحالَ لفردٍ وعدد   (واجعله للاقربِ اذلامنعَ صد

وقد تجي موطِئًا) مؤكدا   لعامل أو جملةٍ (فالمبتدا)

عامله أو مضمرٌ (أو الخبر   خُلف)وفي التقديم(خلفٌ مُستطَر

وقد يجى مقدَّرًا أو سببي   كذاك محكيًا وذا تركُّب)

وجيْ به (ظرفا) وجملةً جرت   (مخبرةًمن حرفاتٍ قدعرت)

وأُلزمت ضميرَه (إنْ أكدت   أو عُطِفت) أو بمضارع ثبت

(تُبْدَأُ أو نفي بلا) وحرِم   واوًا وقدِّر مبتدا في مُوهِم

(كالماضي تلوأوأوِالا قدولى)   وغيرَ ذي الجملة بالواو صِلِ

أو مضمرٍ أو بهما ويُحذفُ   عاملُ حال ووجوبا يُولف

(لا معنويٌّ وبحال ما حُظِرْ   إلاّ جوابا أو بنهيٍ أوحصر)

التمييز

اسم بمعنى من مبين نكرة ينصبُ تمييزًا بما قد فسّره
من عدد أو كيل او وزن وذى مساحةٍ وكلّ ما يُشبه ذى
وبعدَ غير العدد اجرر ان تضف والنصبُ بعدَ ما أُضيف قد أُلف
ان كان لا يُغنى عن المضاف له كفاعلٍ بأفعلِ المفضّله
وبعد ذى تعجب فميّزا وجرٌّ من ذا عددٍ ما جُوّزا
كفاعل حُوّل عن فاعل اوْ (مفعولهم) وجرّ غيرِ ذا رَأَوا
وعاملُ التمييزِ حتما سبقا وسبقُ فعلٍ صُرّف الشَّيخ اتقى
(وحذفَ تمييزٍ أجز والمعتمد مجيئُه مؤكِدًا لا ذا عدَد)

مسألة

يُجرَدُ منصوبا مميزُ العدد ما بين عشرة ومائة فقد
وعشرةً فدونها جمعا أضف ومائةً فصاعدًا فردا أُلِف
(واجرر بذا القسم بمن ما ميزا وفصلُهُ من عددٍ ما جُوّزا
ونعتُه يَجوزُ بالوجهين ولا تُميّز واحدًا واثنين)
ولا بجمعِ كَثرة إنْ أمكنا ذو قلة (وبالمضافِ اغتنى)
وعشرةً فدونها للذّكَر بالتا وفي مؤنث منها عرِي

وان أردتَ فوقها اذكر في الذكر مركبا أحدَ من قبل عشر
في الضد احدى عشرة أو اكسر شينا وخذ ثلاثة للآخَر
كمَضى والعشر جرد في الذكر وصله بالتا في مؤنث تبر
في الذكر اثنى عشر الأنثي اثنتا عشرة والصدر أعربَن وغيرُ تا
يُبنَى على الفتح (سوى ثمانِ وجوّزُوا الحذفَ مع الاسكان)
وصغ من اثنين فصاعداً الى عشرة فاعلة وفاعلا
واضِف أن تُرد به بعضَ الّذا منه بنيته كثاني اثنين ذا
وان تُرد جعلَ الأقل مثلَ ما فوقُ فكاسم الفاعل اعمَل والزَما
وإن أردتَ مثلَ ثانى اثنينِ مرَكبا فجئْ بتركيبين
أو فاعلا أضفه للمركب أوجي بحادِي عشر (المُستعقَب)
وفاعلا من قبلُ ما عِشرينا والواوَ خذْ كالثاني والتسعينا
(وارّخوا في أول الشهر بما مَضَى وبالباق أخيرًا فاعلما)

مسألة

ميز كعشرِين كم آن تستفهمِ واجرُرْ بِمن مضمرًا ان جُرّتْ كمِ
كعَشرِ او كمائة مُخبِرُ ذا وانصب مميز اى كأيّنْ وكذا

نواصب المضارع

انصبْ مضارعاً بكَيْ (وصلا) ولن (بسيطة مستقبلا واكِدَن)
وأن سِوَى من بعد عِلم والتي من بعد ظَنّ فارفَعن وانصِب بتي
وبإِذَنْ مُصدَّراً مستقبلا مَوْصُولاً او بقسَم قد فُصلا
(وهي جواب وجزاء صاحبا فقيل دائما وقيل غالبا)
وبعدَ عطف (فل) نصبٌ والاصح اسقاط فعلٍ دُون حرْف لم يُبح)
وذِكرُ أنْ من بين لا ولام جر حتمٌ وجازَ الحذفُ إنْ لاَ ماظهرْ
وبعد نفي كان واجبا وَضَح وأوْ اذا حتى أو الا قد صلح
وبعد حتى واخصُص المستقبلا وارفع بهذِي حالاً او مؤَوَّلا
وبعد فا أو واوٍ معْ محضَ طَلَبْ أو نفيه أجبت واجزم في الطلب
ان تسقط الفا للجزَا والنهي ضَعْ إن قبل لا إن يختلفْ فالجزْمَ دَعْ
والامر غيرَ افعلْ جوابَه اجزِم وفي جوابٍ للرَّجا نصبٌ نمى
واعطف على اسم خالص فعلاً بفا (أوْ واوٍ اوْ وثمّ) وانصب واحذِفا
أوَ اثبتَ أنْ وَحذفُ أنْ والنصبُ شذ في غير ما مرَّ ومنْ قاسَ انتَبذ

خاتمة

(تزادُ أنْ بعد اذا ولما وبين لو وقسَم وتُمَى

كَأيْ لتفسير بجملتين في ... أُولاهما القولُ ولفظهُ نُفِي)

الكتاب الثالث

فى المجرورات وما حمل عليها من المجزومات

(الجر بالحرف أو الاضافه ... واردد على من زعموا خلافه)

الحروف

الى للانتها (ومعنى في ومع ... ومِن وعند ولِتَبيين تقع)

والباء للالصاق والتعديةِ ... والسببيَّة والاِستعانة

ومثل مع ومِنْ وعَنْ وفى على ... وبدَلاً وزائدًا وكالي

حتى للانتهاء فى اسم ظاهر ... (وخَصّت الآخِرَ أوْ كالآخرِ

ورُبَّ للتقليل والتكثير) ... وخَصت المُنَكَّرَ (مع ضمير)

على تدّون اسماً كفوقَ يُلفَى ... وتُعطي الاستعلا(كثيرًا)حرفا

ومثلَ عن(ومع ومِن واللام)في ... (والبا ولكن ومزيدة تفى)

بمن تجاوَز رابتدا استَعْمِل(ابدِلِ ... أو خُذ كفي والبا) وبَعْد(علِّل)

وفي لظرفٍ في المكان والزمن ... (وكالى على ومع) والبا (ومِن)

الكاف شبَّه زِد وعالِ وتخص ... بمظهَر واسماً أتت فاجرُر بنص

وكى (لتعليل وتختص بما ... وأنْ من المصدر ما مُستفهِما)

للاختصاص اللامُ والتعدِيـةِ وا لملكِ والتوكيدِ (والصيرُورة)
والعلةِ (التمليكِ أو كفي على وعند بعدِ من وعن ومع) الى
مِن ابتَدِا بها وبيّنْ (علـلِ) بعّضْ (وللفصلِ أتتْ) والبدل
(والنصّ للعموم أو مِثلَ الى وعن وفي وعند والبا وعلى)
وزيد في نفى وشبهه (فخَص) نكرة (واسماأتت مفعولَ نَص)
ومذ ومنذ ولوقت ذَانِ جر كَمِنْ بماضٍ وكفِى فيما حَضَرْ
واسمان ان تلِيهما الجملةُ أو رفع وجرَّ غيرِ مُظهَرٍ أبَوا
وزيد ما في من وعن ليس يَكُف والباوفي الغالب رُبَّ الكاف كَف
وأضمِرَت رُبَّ فجرّت بعد بل واوِ وفا وهوَ بغيرِ رُبَّ قل

حروف القَسَم

(الباءوهى الاصل واختصت بأن يجوزمعها ذكرُفعل حيثُ عنّ)
والتاء واختصت بلفظ الله واللامُ والواو بلا اشتباه
(لظاهر مع أيمن المضاف لله والكعبة ثم الكافِ
وللذِى ويلزَمُ الرّفعَ ابتدا وجملةُ القَسَم ما قد أكّدا
لخبر غير تعجُّب وفي اثباته باللام أو إنّ تفي
فيالنفى ماولاوإنْ واخصُصْ ببا والقَ بهِ لمّا وإلاّ طلبا

وتـلزمُ اللامِ مع النون لدى مضارِعٍ مستقبل وإنْ بـَدَا
مصرّفا مثبتا المـاضي فمع قد وبمعنى قُدِّرت ان لمْ تـقعْ)

الاضافة

تنويناً ونونا للاعراب احذِفِ مهما تُضف والثانىَ أجرُرْ وانوِ في
أو لاما او مِن في التى تعريفا او تخصيصا اعطت وهي محضة رأوْا
ومعنويةً وأمّا في الصفـه فانهـا لفظيـةٌ مخففه
فاعـلا او مفعولا او مشبّهَ (وما لتعريفِ أخيرةٍ جهـه
من ثم) جازوصلُ أل بذا المضافْ دون سواه حيث جا بلا خلافْ
ان كان جمعا او مثنى او وُصل بالثاني أو ماذا به الجرّ عمـل
تأنيثا اكسِب اوّلاً (والضدّ) إنْ يصحّ حذفٌ (وهو كالبعضِ يعن)
ولا تضفْ لِاسمٍ بمعنًى يتّحد (كتابع) إلا بتاويل تَجِـد
ألزِمْ إضافةً (جُمادَى في أُخَر وبعض هذي لم يُضَف لِما ظهر
كوحد لَبَّيْ ودوالى وإلى معرفة ثُنى كلتا وكلا
ولا تُفَرِّقه بعطف (وأولِى أولاتُ ذا الى اسم جنس مُعتلى
كل وبعض لازماها فامتنع تعريفُه باللام أو حالا يقع)
ولا تضف أيًّا لمُرْفٍ منفرِد مالم تـكرر أو بها الأجزا قصِد

فالوصل للعرْف وللنكرِ الصفه والشرطُ الاستفهامُ أُطلِق مُخلِفهْ

وبحذف المضاف فالتالى اذا يخلفُهُ في الحكم أو جُرَّ إذَا

يماثل المحذوفَ ما بعدَ عُطف وأوّل يبقى إذَا الثاني حُذف

بحاله بشرط عطف قد ولى أضفته لمثل تالى الأَوّل

مفعولٌ اوظرفٌ أجز إن يفصلا عاملَه المضافَ عن ثانٍ تلا

كذا اليمين معَ (إمَّا) معتبر والنعتُ والندا والاجنبي ندر

المضاف الى ياء المتكلم

آخِرَ ذِي اليا اكسرْ وقلْ يُستثنى ذوعلة والجمعُ وَالمُثَنَّى

فالياء والواوَ بذي الياء ادَّغِم وألفٌ لا فى هذيل قد سلمْ

(واقلب لدى الى على مع الضمير واليا سكون فيه والفتحُ كثيرْ

وقلَّ حذفٌ مع كسر ما تلا وفتحه وا الفا ان تنقلا)

فان تُنادِ جازتِ الخمسُ ولا (والافصحُ الحذف وَ سرُ ماتلا)

وزد بام وأب تعويضَ تا فتحًا وكسرًا (واجتماعا شَذَّ تا)

ونادِبٌ على السكون جوّزا فتحا وقلبا (وسواه أفرزا

وقيل فى الاسما أبي أخي حمى هني ابنُمي وفيّ والنَزرُ فمي)

خاتمة

(مَنْ أثبت الجرَّ على المجاوَره ... في النعت والتوكيد فاقفُ ناصرة
ومن يَزِد عطفا ومن ينفِ ومن ... خَصّ بنُكرٍ أو سماع قد وَهَن)

الجوازمُ

بلا ولام الطلبِ الفعلَ اجزِما ... ولم ولمّا إنْ واذ ما حيثما
أيّان أين مَن وأيٌّ مهما ... أنّى متى ما تلوُ إذما إسما
وإن وتاليها لفعلين جزَمْ ... الشرطَ فالجزاوذا الجوابَ سَمْ
مضارعين ماضيين أو ذوَىْ ... تخالفٍ (ولياتيا مستقلَىْ)
وبعد ماض جاء في الجواب ضم ... وغيرُه ضرورة (ويُلتزَمْ
فيه افادةٌ) وفاء تدخلُ ... ان لم يَصح شرطا وعنها يُبدَلُ
اذا (بغير طلبيٍّ ما انتفا) ... والفعلَ يتلوه بواوٍ أو بفا
تلَتْ وتالى الفا أو الواوِ وَسَطْ ... للجملتينِ انصبهُ واجزِمهُ فقط
وَمَا مِن الجزاء والشرطِ عُرِفْ ... يُحذفْ وما أخّرْ جوابُه حُذِفْ
من قسَم والشرطِ لكن ان سَبَقْ ... مبتداً فالشرطُ بالذكرِ أحقْ
(وان أتي شرطان فالجوابُ ... لسابق هذا هو الصوابُ
والشرطُ والجزاء يُحذفان مع ... إنْ والاداةُ حذفُها هنا امتنعْ

وِلاداةِ الشرط صدرٌ فالاصحْ تأخيرُها لوْعن جزاء لم يُبحْ
ومطلقا تعرب للزمانـ تجى أو الاحداث والمكان
وان تلاها لازم فمبتدا والخبرُ الشرطُ على ما اعتُمِدا
أو متعد فهى مفعول بهِ كذاك الِاستفهامُ فاحفظ تَنَبُّهِ)

مسألة

لوحرف شرط في المُضِيْ وينتقِلْ له مضارع تلاها ويقَلْ
منستقبلا معنى وبالفعل تُخَص وأنَّ (مبتدا ادى عمرٍو بنصْ
جوابُها فعل بلم أو مُثبَتا ماض بلام أو بما عارٍ بِتا)
أما كمهما يك من شيْءٌ (وما فِعلٌ يلى هذى لمنى عُلما)
وفا لتِلوِ تلوها الزم ويَشِذْ في النثر حذفُها بلا قول نُبِذ
لولا امتناع لوجود فالزَما مبتدءا (جوابُها ماضٍ بما
أو مثبتٌ يُقرن باللام) وإن تجى لتحضيض فبالفعل زُكِن
ومثلُها لو ما وتا تي هـلاَّ حضًّا وألاَّ فَتَخُص الفِعْلا

الـكلام على بقية حروف المعاني

(الهمزة الاصل في الِاستفهام من ثم تختص بالانعدام
وأفْهَمَ التصديقَ والتصوُّرا ودخلَ النفىَ وعاطفا يُرى

الالفُ الليّن ساكنا جَرى فصلا وانكارًا كذا تذكُّرا)

الا لتحضيض (وعرض صاحِ كذاك للتنبيه واستِفتاح

أَمَا لغيرِ اوّلٍ وأَيْ تَرِدْ مفسِّرًا يتلو بيانٌ منفردْ

إيْ لجواب وأجَل جيرِ نَعَم بَلَى له بالنفي إيْ قبلَ القَسمْ

سوف وسين حرف تنفيس وذي أضيَقُ من سوف وفصلَها خُذ

قد حرف تحقيق وتقريب كذا حرف توقُّع وتقليل خُذا

وانما تدخل ما لم يَجْمُدِ من خبريّ مثبَتٍ مجردِ

وفصلُهُ منهُ بغيرِ القسَمِ يَقبُحُ كلٌّ للشمولِ قدْ نُمي

لمفردات النكر والمعرّفِ جمعا وأجْزَا مفردٍ مُعرّفِ

وكلّما ظرف لتكرار نَصَبْ جوابُه وماضيان قد وجب

كَلّاً بسيطةٌ لرَدعٍ زَجرِ وكَألاَ حقا وإيْ للنظر

لَمّا وجودٌ لوجودٍ حرفا في ما مضى وقال قوم ظرفا

وجملتينِ تقتضي والعاملُ جوابُها وَحذْفُهُ مستعملُ

لطلب التصديق هل وما تَلا نفيٌ ولا اسمٌ بعده فعلٌ جَلا)

نونا التوكيد

أكِد بنونين شديدة وذي خفةٍ أمرًا والمضارِعَ الذي

جا طلبا أو شرطا اما قد تلا ... أوْ مثبتا في قسَمٍ مستقبلا

وبعد ما ولم ولا لم يَرْجُحِ ... وغير إما وأُخيرَه افتحِ

واشكله قبل مضمر لَين بما ... جانَس والمضمر حذفَه الزما

لا الِفًا وآخِرَ الفعلِ ألف ... ياأقلِبْ إنِ الالفَ يُرفعْ وحُذِفْ

اذ يَرفعِ الوَاوَ أوِ اليا وَاشكلِ ... ذين وجانِس والخفيفُ لا يلي

لِالفٍ بل أختُها وا كسِرْ ومَعْ ... نونِ أناث ألفٌ قبلُ اجتمعْ

واحذف خفيفة لسا كن تَلا ... وبعد غيرِ الفتح في الوقف عَلا

ورُدَّ مالها بوصف حذفا ... وبعدَ فتحٍ قُلِبَتْ ذِى أَلِفا

خاتمة

(نونٌ تُرى لفظًا فقط تنوينُ ... فمنه تنكير كذا تمكينُ

وعِوَضٌ وذو تَقَابُلٍ ولا ... تَمُدُّ ذا ترنُّم وما غَلا)

الكتاب الرابع

في العوامل

الفعل اما ذو لزوم أو تعدّ ... (أو ناقص هذا وهذا قد فقد

أو وصفوه بهما على الاصح ... نحو شكرتُ وقصدت ونصح

فالمتعدّي ما اسمُ مفعول بُنِي ... منه اذا عن حرف جرٍّ يَغتني)

وغيرُه اللازمُ ما دَلَّ على … سجيّة أو عرَض (أو فعُلا)
أوِ افعَلَّ افعنلَلَ (افعلَ) أو … طاوع ما عُدِّي لواحد قفَوا
وعَدِّهِ (بهمزة) وحرف جرّ … وحذفه على السماع يقتصر
فانصب أو اجرُر بسماع وقِس … (مع كى) وأن وأنّ اذ لم يلبس
(وفي محل ذين خلف فالاصح … نصبٌ ومن يقول جرٌّ ماوضح)
والمتعدي ما لواحد وما … لاثنين (ثانيه لجر انتمى
وحذفُه بالنقل فى اختارَ أمرْ … سمّى كنّى استغفرَ يهدي في اُخَر)
وما الي اثنين بدونه كسا … وحذف ثاني ذا (وذاك) ذوا ائتسا
(والفعلُ يأتى ذا تعدٍ وقصر … بمعنيين أو بمعنى كفَغَر)

تقسيم آخر

(والفعل ذو تصرّف وجامدُ … فمنه قلّ وتعال وارِد)
نعم وبئس رافعا اسمين بألْ … أو ما اُضيف للذى لمَا اشتمَلْ
أو مضمرٍ فسّرهُ مميّزْ … وجمعه مع فاعلٍ مجوّزْ
وما يئسما اشترَوا مميّزْ … (وسيبويهِ) فاعلٌ (وميّزوا)
وبعدُ جا المخصوصُ لامع مُشعر … مبتدءا أو خبرًا لمضمَر
كبئس ساه وكنعم فَصُلا … من في ثلاثة وحبّذا اجعلا

فاعله ذا وبـلا قُلْ ذَمًّا وأَوْلِ ذا مخصوصَهَا أيا مَّا

وأبقِ ذا وما سواها ارفع بحَبْ او جُرَّبا ومنه ضم الحا غَلَب

ومنه ما أفعَلَ أفعِل عجبَا وتِلوَ ذَاكَ انصِبْ وهذا اجْرُر بِبا

وحذفُـه جاز لعلْم وَصِلِ بالفعل أو بالظرْف (والندا) افصِلِ

(والفصلُ بين ما وأفعَل امتنَع الاَّ بكانَ اِنْ مزيدةً تقَعْ

وما هنا مبتداٌ على الاصح نـكرةٌ ذاتُ تمام اتضح)

المصدر واسمه

كفعله المصدرُ اِن حلَّ محلّْ فعلٍ وأَن أوما مضافا أو مع آلْ

أوْلا (وكان مفردا مكبَّرا وغيرَ محدود وليس مُضمَرَا

وحـذفُه وفصلُه محتَظَرُ وكونُه أُخِّرَ فيما شَهَّروا)

وان تُضِف (لظرف) اوفاعل او مفعولِه كَمِّلْ بما له تَـلَوا

(وكهُو اسم المصدر الميميِّ) لاَ ذو علَم والغيرُ ذُو خُلْف جَلا

اسم الفاعل والمفعول

كفعله اسمُ فاعل ان يُعزَل عن المُضِيْ (مكبَّرا) وقد ولى

نفيا أو استفهاماً او موصوفا اوْ ذا حال او ذا خبرٍ كما رأَوا

ومطلقا يعملُ ذا وصْلٍ لِأَل والمثني منهُ والجمعِ العمَل

وعامل يَنصبُ أو يخفِض ما   تلا ونصبُ ما سواه حتما
ومنه (في الأصح) ذُو تحويل   لكثرة من فَعِل فَعِيل
فَعّالٍ او مِفعالٍ او فَعولِ   ومثلُه يجري سمي المفعولِ
واختُص أن يضاف لاسم مرتفع   معنى (وفي ذِبحٍ وشبه يمتنع)

الصفة المشبهة

الصفة المُشبِهة اللّذْ تعمَلُ   كفاعل وفي الشروط تجعلُ
لكنها لحاضر فقط ولاَ   تعملُ في سابق (او ما فُصِلا)
أو أجنبيٍ (وهنا النصبُ عَلَى   تمييزٍ او تشبيهِ مفعولٍ جَلا)
فارفع وجرّ انصب بها مع أل ولا   ذا أل وذا اضافة وما خلا
ولا تجُزْ معَ أل ما قد خلاَ   من أل ومن مضافٍ ما ال شمِلا

أفعل التفضيل

أفعَلُ للتفضيل مُضمرًا رَفَعْ   وظاهرًا ان موقعَ الفعلِ وقَع
كما رأيتُ رجلا أحسنَ في   عينيه كحلٌ منه في عينِ الصّفِي
(ونصبه المطلقَ ممنوعٌ بلا   خُلف ومفعولاً به فيما اعتلا)
وان يُجرَّد صِلْ بمن وذَكّرِ   وَحِّدْ كما أُضيف للمنكرِ
وتلوُ أل طِبقٌ وإن تُضِف لذي   عُرْف ومعنى من طَرحتَ فكذِي

وان قصدتَ جوِّزَنْ وقدِّمِ ... مِنْ مَعَ تالٍ ان به تستفهِمِ
وامنعه في الأَخبارِ في اختيارِ ... والحذف (والفصلُ) كثيراً جاري

أسماء الافعال والاصوات

ما ناب عن فعل سُمِّى الفعل كصَهْ ... وما بمعنى افعل كثيرٌ نحو مَهْ
وقل غيره كهيهات ووَيْ ... ومن سُمِّى الفعل رويدَ باهَ أيْ
ان نصبا ومصدَرين خفضا ... عليك دُونك اليك (أعرضا)
وحكمه كما ينوبُ عنه في ... أعماله (لكنَّهُ لم يُحذَفِ)
ولم يؤخَّرْ (وسُماتُ المضمرِ ... ما الحقت) ونوِّنِ انْ تنكَّر
وشِبهُهُ المُحكَى به أو خوطِبا ... غيرُ الذى يَقل صوتا لُقبا

الظرف والمجرور

(الظرف والمجرور إن يَعتمدا ... كالوصف برفعْ فاعلا تالٍ بَدا
حتما وقيل جاز فيه الابتدا ... كما هو الواجبُ إنْ ما اعتَمدا
والعاملُ الفعلُ الذى قد حُذِفا ... أو ذان اذ نابا ففيه اختُلفا
وواجبا قد عُلِّقا بالفعل أوْ ... مُشبهٍ او ما فيهِ ريحُهُ رأوا
لا زائد وحرف الاستثناء مع ... رُبَّ وكاف واهمل وامتنع
ظهورُه إن حالاً او قد وصلا ... أو خبرًا أو صفةً أو مثَلا

مقدّما والكونَ قدِّرْ إلاّ لمانع أو لدليل دَلاّ)

التنازُع في العمل

ان طُلِبَ اثنان سُمّى وما سبق فواحد يعمل والثاني أحق

والكوفة الاولَ (لا التعجبُ فعملَ الثانى المجيزُ يُوجِبُ)

ويُعمل المهملُ في ضمير ذى تنازع ان كان رفعا وخُذِي

في الثاني اضمارٌ سواه وعَرِي في أول لا مُلبِسا فأخبرِ

والمضمرَ المخبرَ عن غَيرِ الذي طابق ما فُسِّر أظهِرْ وانبِذي

(وهو بكلٍّ ما اقتضى يجوز لا الحالُ والعلةُ والتمييزُ)

الاشتغال

ان يُشغِل المضمرُ لاسمٍ قد سبق أو ما حوى نعتا بيانا أو نسَقْ

(بالواو) فِعلا أو شبيها يَعملُ في سابق (بالاجنبي ما يُفصَلُ)

لا صلةً أو ما معلقا تلا أو كم اذا أوليتَها هلاّ ألاَ

فالسابقَ انصبه وجوبا ان تلا ما اختصّ بالفعل والاستفهامُ لا)

ذا (همزةٍ) فاختر بها كالذْ غلبْ للفعل (أو مصدر) او فعلِ طلبْ

أو تالِ عاطفٍ بلا فصل على فعليةٍ (أو تركِ اَجدى خَلَلا)

وذاتُ وجهين ان العطفُ تلا خبرٌ ورَفعٌ فى سوى هذا علا

وانصب بفعلٍ واجبِ الاضمارِ … من لفظٍ أو معنًى أخِ الاظهار
فيما بحرف أو اضافة فُصِلْ … ذا آمرُرْ بهِ واضرِبْ أخاهُ المتصل
(والنصبُ للسابق والمضمرِ مِن … واحدة في شرطه خمسٌ زُكن
وشرطُه أن يَقبل الاضمارَ لا … حالٌ وتمييزٌ وشبهٌ انجلى)

خاتمة

(في الرفع الاشتغالُ يجرى ابدا … كالنصب إمّا فاعلا أو مُبتدا
فالابتداء احتِمهُ في زَيدٌ غدا … واختَرْ خرجتُ فاذا ذا قدْ بدا
والفاعلَ احتِمه بإنْ زيدٌ قرا … واختَر بنحو أَمحمدٌ سرَى
واستوَيا في نحو زيد قعدا … وعامرٌ مرّ وقس ذا أبَدَا)

الكتاب الخامس — في التوابع

يتبع في الاعراب الاسماءَ الأُول … نعتٌ بيان ثم توكيد بدل
ونسَقٌ (وعند الاجتماع … كذا تُرتَّبُ على نزاع
وعامِلُ المتبوع فيها يعمل … والحرف ذو واسطة والبدلُ
مقدر فيه بلفظ الاوّل … لا تبَعِيّةٌ على القول الجلى)

النعت

النعتُ تابع متم مانعتْ … إمّا لَهُ أو سببيِّهِ ثبت

وافقه تنكيرًا تعرُّفا (وشرطه أن لا يكون أعرفا)
وهو في الافراد والتذكير أو فرعيها كالفعل والنعت رأوا
مشتقا او مشبهُ كذي وذا ونسب وكلّ أيّ ذو الذا)
ونعتوا بمصدر فذ كروا ووحّدوا وينعت المنكر
بجملة برابط كالصلة (وكثر الحذف لعائد بتى
ورتّب المفرد ثم الظرفا فجملةً من غير حتم يلفى
يمنع نعتُ مضمر والنعتُ به وشبهه ومصدر لطالبه
وعكسه اشارة) والمختلف من نعت غير المفرد فرّق منعطف
ونعت معمولى وحيدي عمل ومعنى اتبعنه كأوصاف تلى
مفتقرًا وان بدونها يجز أو بعضها الاتباع والقطع أجز
رفعا ونصبا بالذى الحذف لزم وحذفوا نعتا ومنعوتًا علم

عطف البيان

عطف البيان تابع لما يلى يجلو كنعت في وفاق الاول
وقيل لا يجرى بنكر (ولزم جوده وجملة ليس يتم)
وبدلاً يصلح لا ان يمتنع حلوله محل ماله تبع

التوكيد

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا
بالنفس أكد متبعا بالعين ... مع مضمر طابق واجمع ذين
بافعل إن تبعا المثنى ... وكلا اذكر ان شمول يعنى
كلتا جميعا وكلا مع مضمر ... وفاعلا من عم بالتاء اذكر
وبعد كل جئ بأجمع جمع ... جمعاء أجمعين أو كلا فدع
(وبعد ذا أكتع ثم أبصع ... مرتبا وبعد هذا أبتع)
ولا تؤكد منكرا ما لم يفد ... وفى المثنى صوغ أجمع فقد
وان تؤكد مضمرا رفعا وصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل
لا بسوى هذين واللفظى ... مكرر وذاك معنوى
وان تعد مضمر وصل فاللذا ... به وصلت معه والحرف كذا
غير جواب وبمضمر فصل ... للرفع أكد كل مضمر وصل
(وجوزا فى الجملة انفصل بثم ... والظاهر المجرور عود الجار أم)

البدل

البدل التالى بلا حرف قصد ... بالحكم بعضا او مطابقا يرد
أو ذا اشتمال او كثلو بل وذا ... ان تقصد اضرابا بدا أو فانبذا
به الخطا وشرط بعض واشتمال ... صحة الاستثنا ومضمر بحال

والوَاثقُ في التعريف والاظهار لا يُشْرَطُ لكن ظاهر الا تُبدِلا
من مضمر الحاضر الا ما اشتمل أو بعضا او احاطةً عليه دل
وبدل من شرطٍ او ما استُفهما (يقرَن بالاداة والقطعُ سما)
وبدل الفعل من الفعل يَرِدُ (وجملةٌ من جملة ومُنفرِد
ولا تقدّمِ بدل الكل وفي جوازحذفِ مُبدَلٍ خُلفٌ يفي)

حروف العطف

لمطلق الجمع لدى البصْريّه الواو لا ترتيب أو معيّه
وخُصّصت بعطف مالا يُغتنَا (والخاص للعام وعكسه هنا
وذي ترادُف وأوصافٍ عدَد وما اقتضى) ثنيةً وما اتّحد
عامله مع سابق معنى اذا يُحذَف والتضمين أولى فخُذا
الفاء للسبب والتعقيب بحسب المقام والترتيب
وخُصّصت بعطف جملة خلت من عائد وما لتفصيل جلت
وثُم للتشريك والترتيب مع تأخر (وموقعَ الفاء قد تقعْ)
حتى كواو ثم ليست تُتبع الاّ كبعضٍ غايةً (لا يُجتمَع)
أم باتصالٍ بعد همزة كأى أو ماتُسوّى بين جملتين أىْ
خيّرأبح قسّم وأبهم واشككْ او كبَل وكالواو لامرٍ خذ بأوْ

ومثلُ أو إمّا وذى (لم تعطِفِ وخصّت الواوَ) ومثلها قفي
(مؤوّلا بمفردَين) والتى ذات انقطاع كأَبل قد وفت
نداءً اثباتا وأمرًا لا يلى (والشرط في الثاني عنادُ الاول)
لكن للاستدراك بعد نفى من قبل مفرد وبعد نهى
وبل كذا فإن لِمُثبت تلا أو أمرِ الحكمُ لتال نُقِلا
(وهى مع الجملة الإبطال لا العطفُ في الأرجح وانتقال
وعدّ قوم في الحروف إلاّ وأيْ وليس أيْنَ كيف هلاّ)

مسألة

واعطِف على مضمر رفع متصل مع فاصل وشاع عطف ما فُصِل
ومضمر الخفض أعد ان تَعْطف عليه خافضا وتركُه اصطُفى
(وامنع على معمول عاملَين فى مرجّح وقيل في للجرْ يـفى)
والعطفُ في الاسم وفي الفعل وفي (ماض ومفرد) لأضداد يفى
(وجاز حذف الواو) والمعطوف بهْ وذين وَالفا معَ تال فانتبه
ويُحذف المتبوع (قبل واو وطابَقَ المضمرُ بعد الواو
وفصلُ غير الواو والفاء يقع بقسم والظرفِ والسبق امتنع
والاصل في العطف على اللفظ ضُبِط توجّه العامل امكانا شُرط

وللمحل زد تأصلا وأن يُوجدْ مجوِّزٌ هناك حيث عن

والشرطُ في العطف على التوهمِ صِحة ذاك العامل المُستوهَم)

خاتمة

تابع مبنيّ الندا انصب مطلقا مضافا (او شبهه في المنتق)

وانصب أوارفع مفرداًمعْ عطف ألْ وما خلا كمستقلّ والبدل

واعطِف على اسم انّ رفعا أثّا بعد كال وكذا لكنّا

(وارفع وجوبا بدلا معرّفا من اسم لا) والباقى وجهين اقتفا

وتابعَ المجرور بالمصدر أو وصف بلفظ أومحل قد قفوا

(وتابعَ المفعول في المصدر زد له ارتفاعا إن لمجهول قصد

وليس إلا اللفظ في المشبّه ونسَقُ التعليق للنصب جِهه

الكتاب السادس — فى الابنيه

مجردُ الاسم ثلاثيٌّ الى خمس وما زاد بسبع وصلا

وغيرَ آخر الثلاثى افتح وضُم واكسر وزد تسكين ثانيه تمم

وفُعِلٌ قل وعكس مُهمَل وللرباعى فَعْلَلٌ وفِعْلِلٌ

وفُعْلُل كذا فُعَلٌّ فِعَلٌّ (وزاد قوم) في المباني فُعْلَل

فَعَلَّلٌ فُعَلِّلٌ فَعْلَلِل فِعْلَلٌّ للخمسة (او فِعلِلٌ)

وما عداه زائدٌ أو حُـذِفا (أو شذَّ أو من عربيّ انتفى)

أبنيةُ الفعل

مجرد الفعل ثُلاثٍ أو رُباع ومنتهى الزائد ستٌّ بالسماع

وللثُّلاثِيِّ مثلَّثا فَعُــل عَيْنا (وللأربع فَعْلَـلَ حَصَـل

ولمزيد أوّل خـذ أفعـلا وفَعّل استفعل وافعلّ انجلا

فاعل مـع تفاعل تفعّلا وافتعل انفعل ثم افعوعلا

وما عـداها ملحق تفعلـلا للثانى وافعالّ ثم افعنللا)

الصحيح والمعتل

(صحيحهُ من حرف الاعتِلال خالْ وغيرُه المعتلُ بالفـاء مِثال

والعينِ أجوفٌ وذو الثـلاثةِ واللامِ منقوصٌ وذو الاربعةِ

لفيف ان كان بحرفين يَحِق مقرونٌ ان تواليا أولاً فُرِق)

المضارع

(مضارعٌ زاد على الماضي ابتدا بالحرف مِنْ نَأَيتُ مفتوحا عدا

ما أربـعُ الاحرُف في ماضيه ولو مزيدا فاضممن فيه

وثلِّث العين إنِ الماضي فُتِـح وشرطُ فتح حرف حلق يتّضح

فيها أو اللامِ وان ماض كُسِر فافتح واكسِن فى المثال اكسِر تصِر

واضمم بضم واكسر زغير فسيل　　قبل أخير لا بتاء يتصل)

الأمر

(الامر من ذى همزة بها افتتح　　وغيره بالثاني ثم إن يصح

سكونه فجئ بهمز الوصل ثم　　تحريك تلو آخر كالاصل ام)

بناء فعل المجهول

(فرع بنا المجهول) فاضمم أولا　　ومعه ثانى ما بتاء وصلا

وثالث الوصل وقبل الآخر　　إكسر بماض وافتحن في الغابر

(وفى مثال الواو زد أن ينقلب　　همزا) وفي الاجوف اعلالا صحب

تقلب ياء عينه أو واو أو　　تشم فاء واطراد ذا رأوا

باختار وانقاد وما قد ضعفا　　(وفى المضارع اقلبنها ألفا

ولام ذى العلة ياء واحظر　　بناء هذا ناقصا فى الأظهر)

بناء التعجب والتفضيل

تصاغ من فعل ثلاث صرفا　　قابل فضل ذى تمام ما انتفى

ما وصفه أفعل للفاعل قد　　وفاقدا أخلفه أشدد أو أشد

مصدره بعد أشد انصب وجر　　با بعد أشدد وسوى هذا ندر

بناء المصدر

فَعْلٌ لذي ثلاثة مُعدّي فَعَلْ   كَرَدَّ لِلازمِ على فُعَل
وفَعِلَ اللازمُ ذو فُعول   مثلُ غدا وليس ذا شُمول
بل ذو امتناع فله فِعالُ   والداء والصوت له فُعال
وفَعَلانٌ فهو ذو تقلُّب   للسير والصوت فَعيلا اجتَبِي
فُعولة فَعالة افعَلا   وما اذا خالف خذ ما نُقلا
وغير ذي ثلاثة مَقيسُ   مصدره كقُدّس التقديس
وزكّه تزكية وأجملا   اجمال من تجمّلا تجملا
واستعذ استعاذة ثم أَقِمْ   اقامة وغالبا ذا التا لزم
ومُدَّ وافتح قبل ختم واكسرا   ثالثَ ذي الهمزة تُلفِ المصدرا
والرابعَ اضممنه في تَفَعَّلا   فِعلال أو فعللة افعللا
لفاعَل الفِعال والمُفاعَله   وفَعْلة لمرة مماثِله
وفِعلة لهيئة وغيرُ ذي   ثلاثة بالتاء مرةً خُذِي
(ومن ثلاثي صِيغَ للمكان   والمصدرِ المفعلُ والزمان
وفي مثال الواوِ عينا اكسرِ   كذاك مِن يَفعِل غيرَ المصدر
ولفظ مفعول بزيد مفعله   مِفعَلاً المِفعالَ الآلةَ اجعله)

أبنية الصفات

كفاعلٍ اسم فاعل الثلاثي لا فَعِل الالوانِ والأحداث

فأفعلٌ له وفعلانُ امتلا وما لِلاعراض فصُغْه فَعِلا

ولا فَعُلتُ فله فَعيل والفَعَلَ خذ وفَعَل قليل

وأفعل وغيرُ فاعل انصرف فَعَل مفتوحا به كوصف عَف

وغيرُ ذي الثلاث كالمضارع مع ضمِّ ميمٍ ثم كسرِ رابع

وان فتحت فاسم مفعول وذو ثلاثة زنة مفعول خذوا

وناب نقلا عنه (فِعْل وفَعَل) كذلك الفعيلُ (معنًى لا عَمل)

ولا تَصُغ من متعدٍّ مشبَهه (وكثرةٌ له الثلاثيُّ جهه)

التأنيث

علامة التأنيث تاء أو ألف وفي أسامٍ قدروا التا وعُرف

بالرد في التصغير والاضمار (وخبرٍ والوصف والمُشار)

ولا تلي فَعُولاً اصلاً مِفْعَلا مِفعيلا المِفعالَ واسم ما تلا

وغالبا تُمنعُ مِنْ فَعيل تابعاً الموصوفَ كالقَتيل

واختم بها الماضيَ مسنَدا الى ذاتِ حِرٍ أو مضمرٍ حتما جلا

(وراجحا) في ظاهرِ المَجاز مع فصل بلا إلاَّ (وساوى) إذْ وقع

في جمع تكسير (أو اسم الجمع أو جنس مؤنث) كذا نعم رأوا

(والجمع بالالف والتا للذكر) وواهِيا فيها بالاَّ الفصلُ قر

وهذه ساكنة (والتاء في بدء مضارع لماض يقتفى)

وألفُ التأنيث ذي قصر ومد أوزانها مرجعها النقل تمد

كوزن ذِكرى أُربى حُبارى فعلى سبطرى سُمْهى الشُّقارى

كذاك فَعلاء ومطلق افعلا عَينا وفَعْللاَ فعالاَ فُعْلُلاَ

المقصور والممدود

(ذو القصر مايختم لازما ألِف والمدُّ ماذي مدها همزٌ ألِفْ)

ذو صحة من قبل طرفه انفتح نظيرُه المعتلُّ قصرُه اتّضح

كفِعَل وفُعَل جمعا عُرِفْ لفِعلة وفُعلة وذو ألِف

من قبل طرفه نظيرَه امدُدِ كمصدر بهمز وصل ابتُدي

والعادمُ النظيرِ ذو قصر ومَد بالنقل واقصُر لاضطرارٍ ما يُمد

بناء التثنية وجمع التصحيح

آخِرَ مقصور تُثني عُديا ثلاثةً أو أصلُهُ اليَا اقلبْهُ يا

كالجامد الممال واقلب الألف بغير ذا واوًا وصحراء أُلف

بالواو والمَدّ كحيا علّيا خُذا بواو اوهمز وصحّحْ غير ذا

وآخرَ المعتل فى الجمع احذف والفتح في المقصور أبقهْ تَقتَفى
فى الجمع بالتا الهمزة اقلب والالف كما تثنيه وتا ذي التا حُذف
والعين تحت سا كنا في اسم على ثلاثةٍ مؤنثٍ ولو خلا
يَتبعُ فا في شكله وسكن تالى سوى الفتح أو افتح بين
وذِروةً وزُبيَةً لا تُتبع ونحوُ ما قُرِّر شذَّ فاسمع

جمع التكسير

لفعلة أفعلةٌ أفعُلُ ثُمّ فِعلة أفعال بغالب تؤُم
فأفعُلٌ لفَعْل اسما صحّا عينا وذى أربع اسمى أضحى
مثل عَناق وذِراع وسوَى ذا من ثلاثي فأفعالاً حوى
لفُعَل يغلبُ فُعلانُ وقرّ لاسم رباع مدُّ ثالثٍ ذكر
أفْعِلةٌ كذا فَعال أوْ فِعالْ ان حويا تضاعُفا أو اعتلال
فعْل لفعلا أفعَلٍ وفعْلَه كوالدَةَ لا قيسَ إلاّ نقله
لاسم رباع صح لا مزيد مَدّ ثالثه ولم يُضاعف إذ ورَد
بالف فُعُلُ اجعَل فعلا أمثلة فُعْلِ واعط فِعلا
إفعلةً وفي كِرام فُعَلَه مطردٌ لكامل خذ كمَله
ولقتيل زمِن وميتٍ وهالك (واحمقٍ) فَعلَى اثبت.

لفُعَلٍ اسما صح لامًا فِعَله وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعله

وصفا صحيحا وكذا الفِعَالُ في مذكر لفَعْلَة فَعْل يَفي

ولو بتا أو فُعْلٍ او فِعْلٍ فَعيل كفاعِل فَعْلان فَعلان طويل

وما للذي الاربع من أنثى اطَّرد فى العشر جمعا بفعال وأسد

وفَعْل اسما مطلق الفا والكبِد لها فُعولٌ لا كخُفٍّ اذ يرد

فعلان للفُعال مع فُعل مُعل عين كذا فَعْلٌ وفي سواه قَل

فُعْلانُ للفَعْل سُمّى فَعيل وفَعَلٍ صحّ وللبخيل

خذ فُعَلا وأفعلاء في المُعل لاماً ومُضعَفٍ وغيرُ ذاك قل

فَواعلٌ لفَوعَل وفاعَل وفاعلا وحائض وكاهل

فاعِلةٍ وصاهل وشذ في كفارس ولفَعالة تَفي

تًا وفَعالِي مع فَعالى قد عُرف فعائلٌ وشبهه ولو حُذف

لنحو صحراء وعذراء وانتصب لنحو كرسىّ فَعالىّ تُصب

وزائدُ الثلاثي غيرُ ما زُكن له فَعالِلُ وشبهُه ومن

ذي خمسة جرّدَ ختمه احذِف أو رابع مشبه ذى الزيد نفي

وزائدا فيه احذفن إذ ما أتى لينا يلي الاخيرَ والسينَ وتا

من نحو مستدع أزل وبالبَقا الميمُ أولى وكذا ما سبقا

من همزٍ أو يًا واوٍ حيزبُونا   أبق سَمرندا فيه خَبرُّونا

التصغير

صغر ثلاثيًا فُعَيل والذى   فاق فُعَيعلاً فَعيعِيلا خُذى

وما به وَصَلْتَ للجمع لِذا   صِلْ وقُبَيل آخِرٍ زِدْ يا إذا

يحذف بعض الاسم في ذين وما   خالَفَ ما تَلناه نَزرٌ هما

من قبل تا تأنيث افتح تال   لليا ومدِّ ذاك أو أفعال

أو مدِّ سكرانَ ولا تُحذف في   ذا الباب تا الانثى ومدُّ الألف

والوسمُ في تثنية والنسبِ   والجمع والعجزُ من المركب

ومن مضاف زَيدُ فعلان الّذا   من بعد أربع وذا القصر اذا

زاد على أربع احذف ان سُبق   بمدة فهوَ بوجهين يحِق

واردُد لاصل ثانيا لينا قُلب   (عنه) وذا للجمع (منتوحا يجب)

والالفَ الثاني مزيدا أو جُهِل   واوًا وردَّ الحذف فيما لم يصل

بغير تا الى ثلاث واكتفى   بالاصل فى تصغير ترخيم تفى

واختم بتا العارى ثُلاثيا أمن   وذا الذى صغّرْ شُذوذًا لاتَهِن

النسب

فِي نسبٍ زِدْ يَا مُشَدَّدًا كُسِرْ   ما قبلها وحذفُ مِثلها أثر

وعلمَ التأنيث والمدةَ في حُبْلى وملهَى أرْطَى اقلب واحذف
ماعينُه (أوفاؤُه) يا وفَعَل ما لامُه مضعّفٌ ولا مُعل (١
وأزل الخامسَ من يا وألف والرابعَ الياقلب والاولى ان حذِف
والثالثَ اقلب لازما واوًا تلي فتحا كَمَيْتَيْ فَعلٍ مع فُعلِ
وفِعِـل وقل بمَرْمٍ مَرْمَوي أو مثله كذا بحَيٍّ حَيَوِي
وعلم التثنيةِ الجمعِ نُبذ وياه طيّب وطائيٌّ يَشذ
وفَعَـلِيٌّ في فَعِيلة وفي فُعيلةٍ قل فُعَـلِيٌّ وما نفي
تاً من مُعل اللامِ واتمِمْ ما يرد طويلةً جليلةً وهمزَ مد
هنا وفي تثنية في نهجِ وانسُب لصدرَيْ جملة ومزج
والثاني من اضافة بابن وأب أو ذات تعريف وغيرُ ذا انتسَبْ
لأولٍ ان لم يخف لَبْسٌ ورَدّْ اللامِ حتمٌ ان اذا ثُنِّي تُرَد
أولا فجائز وتاء احذِفِ من بنتِ اختِ (واذكرها) اصطفى
ثاني ثنائيٍّ بلين ضعِّف وشِيَةً اجبر وافتح العينَ تفي
وانسُب لجمع لم يُصيّر علَما بواحد وفاعل قد انتمى
فى نسَب وفَعِـلٌ فَعّالُ وشذ أشيا قد روى النُقَّال

---

١) هذا البيت غير موجود فى بعض النسخ

الامالة

الالفَ الاخيرَ عن يا أوجُعِلْ ياء بلا شُذوذٍ اوْ زَيْدٍ أملْ

وألِفًا يليه ها التأنيث معْ بدلِ عين ما كماضِ لِيَبِع

وتالي ياء أوبحرف فُصِلا أوْ مَعَ ها أوْ قبل كسرٍ او تلا

تالي كسر أو سكون ذا وَلِي أو معَ ها والراء والحرفُ المَلِي

لظهرَيْ كسرٍ ويا كفًا وَلِي حرفٌ عليٌّ وكذا ان يفصَل

بحرف او حرفين أو قبلُ اذا لم ينكسرْ أولم يُسَكَّنْ إثرَ ذا

وكفَ كفًّا كسرُ را ولا تَعل لسبب فصل وكفٌّ ما فُصل

ولِتناسُبٍ أمل تلاها لاذا البناء غيرَنا ولاها

والفتحَ قبل كسرِ رًا في طرَف أمل وفي كرَحْمَةٍ ان تقف

الوقف

تنوينًا اثر فتحٍ اجعل ألفا وقفا كذا اذن وغيرَه احذِفا

وصلةَ المضمر لافتحا ويا منوّنِ المنقوص لاَ نَصبًا عِيا

وغيرَه اثبتن وعكسٌ جا وَفي نحو مُرِ اليا رُدَّ حتما وبفي

وغيرَ هًا مُحرّكا سكّن ورُم تحريكَهُ أو اشمِم الذى تَضُم

وغيرَ همزٍ وعليلٍ ضعِّف بعد محرّك أو انقله تَفِي

لساكن تحريكُه جازَ فإن يعدَم نظير لا وفي الهمز يَعِن
ومن سوى المهموزِ فتحٌ مانُقِلْ وتاء تأنيثٍ لذى اسمٍ ها جُعِلْ
لا إن تَلَتْ لساكنٍ صحّ وقل في جمع تصحيح وشبهٍ والمعلْ
يوصل بها السكتِ بحذف اللامِ وليس في الثلاث ذا التزامِ
ومافي الاستفهامِ ان جرّت كذا بالحرف والزمِ ان بالاسم انجرّ ذا
ووصلها بذي بناء ازِما أجز ووصلٌ جا كوقف رُبّما

خاتمة

الابتدا (بساكن لا يمكن) وجيء بهمز الوصل فيما يسكُن
كالماضى والمصدر والامر لما فوق رُباعٍ وكأمرِ انتمى
الى ثلاثيّ وأل ويُبدل مدا في الاستفهام أو يسهل
وأيمُن اسمٍ استُ ابنٍ ابنُمٍ واثنينِ وامريء وتانيثٍ نُمي
(مكسورةً إلاّ بأَيمُن وأل ففتحَت واضمم لضَم اتصل)

الكتاب السابع — في التصريف الاعلالي

غيرَ حروف وشبيهٍ صرّف وغير ذى اثنين اذا لم يحذف
والاصل حرفٌ لازم والغيرُ لا في الوزن ضمنَ فعل أصل قو بلا
وزائدًا باللفظ زِنْ وكرِّر لا ما اذا أصلٌ بق كجعفر

وزائدا كالاصل زِن كالاصل (وتا افتعال زِن بتاء العدل)

ويعرف الزائد باشتقاق (او علِه وقيدَه معنى رأوا)

حروف الزيادة

(سأَلتمونيها الحروف) فالالف والياء والواو مزيدٌ ها عُرِف

معْ فوق اصلَين ولا كَوَعوعا ويُؤْيُؤ (ويستعُورِ) وقعا

والميم والهمز اذا تصدرا قبل ثلاث أو فهمزٌ أُخِّرا

والنونُ بعدَ أربع منها أَلِف والنون في الوسط سكونه أُلف

والتاء فى التأنيث والمضارعه ونحو الاستفعال والمطاوعه

(والسين في استفعاله) واللامُ في اشارة والهاء مَهْما تقف

الحذف

تُحذف فا مضارعٍ والمصدرِ والامرِ من كعدةٍ (خُذ كُلْ مُرِ)

والهمزُ من أفعلَ في الوصفين مع مضارع (ان كان قلب لم يقع)

والعينُ ان يسند لمضمر (أحَس) وظَلْ واقرِرْنْ (ومثل ذاك مَس)

الابدال

أحرفُه طَويت دائما فمن واو وياء آخرًا همز يَعِن

تلوَ مزيد ألف ووصف ما أُعلَّ عينا ومن المد انتمي

في مُشبهِ القَلائد الصحائف　　وثاني لينين بكالنيائف

وهمزَ ذا افتح وارددَن يا في الملل　　لاما وواوا في هراوَى (للثقل)

وهمزًا ابدل أول الواوين في　　بدء سوى وُوفي ومدًّا اقتفي

عن ثاني همزين بكلمةٍ سَكَنْ　　(من جنس ما قبلُ) وما حُرِّك عن

ياء لكسر او تلا ان لم يُضَم　　أو كان لاما والسوى واوا يُتم

والالفَ اقلب تلو كسرةٍ ويا　　ياء كذا الواوُ بنحو رضيا

وفي شجيّةٍ وغَزيانٍ وفي　　نحو صيامٍ وثياب ذا قفي

والمُعطيان يُرضَيان والحِيَل　　قد رجحوا وصححوا نحو الحِوَلْ

والالف اقلب بعد ضم واوَا　　والياء في كمُوقن قد ساوا

كالياء لامَ فِعلٍ اومن قبلِ تا　　أو في كَمِثل سَبُعانَ والتّا

في الجمع كالبيض أقِرَّ واكسِرِ　　في عين فُعلَى الوصف وجهين اذكر

في لام فَعلَى الاسم ذا القلبُ غلَب　　ولام فُعلَى الوصفِ بالعكس انقلَب

ان سكنَ السابق من متّصلَىْ　　واوٍ ويا بلا عُروضٍ اقلبَ اىْ

الواوَ يًا واذغِم وأبدل ألِفا　　من ياء او واوٍ لفتحٍ اقتفا

إن حُرِّكا وحرِّك الذي تَلا　　وصحّح ان يَسكُن سوى اللام فلا

ما لم يكن تابعُها يًا شُدِّدا　　أوْ ألِفًا وصحّح ماضِي أغيدا

ومصدرٌ والواوُ عيناً لِافتعل — معنى تفاعُلٍ ابانَ لم تُعَل
ثانٍ أُعِلَّ ان بحرفين استُحِق — هذا وعينُ ما أُخيره لَحِق
ما خص الاسمَ صح والنونَ اذا — يَسكُنُ مما قبل بَا اقلب كانبذا
فالافتعال اللينَ تا أُبدِلْ وشذْ — في الهمز والتا في افتعال تُتَّخَذ
طاءٌ بإثر مُطبَق ودَالا — ان تَلُها أو زايًا أو ذَالا
(وما عدا السابق ذو توقيف — ويعرف الابدال بالتصريف)

تخفيف الهمزة

(خفِّف همز ساكنٌ فأُبدلا — مجانسا تحريكَ ما له تَلا
وعكسُه بحذفه وينقل — وبعد فتح كيف كان سهَّلوا
أي بينها وبين حرفها وضُم — والف والكسر تُكسَرا وتُضَم
وذاتُ فتح قُلِبَتْ ياءً ولا — كسرٍ وواوًا تلوَ ضم فانبلا)

النقل

من عين فِعلٍ لا تعجُّبٍ ولا — مضاعفًا ونحو أهوى فانقلا
تحريكَه لساكن صح ومن — اسمٍ كمفعلٍ مع وَسْمٍ قد زُكِن
والمفعلَ المِفعالَ صحح وألف — إفعالِ الِاستفعال للنقل حُذِف
كواو مفعول وقد يُصَحَّحُ — ذو اليا وفي ذي الواو لا يُرَجَّحُ

وَجوّدُوا تصحيح مفعول عَدا   كذا فُعول لامُه واوًا بَدا

التقاء الساكنين

(ان ساكنان التَقيا يمتنعُ   نعم بتَعداد ووقف يَقع

ومدغمٍ من بعد لين وابتِدا   بالوصل معْ همز أي اللهُ وَها

فالمَدُّ والتوكيدُ حذفاً لزما   ويُكسَر الاول من غيرِهما

إلاَّ لِاتباع او استثقال   وان به يُختم فحرك تال

الادغام

أول مثلين محركين في   كلمةٍ أدغم (لاددٍ) وصُف

وجُسّسٍ وهَيلل وفُعُل   أو عارض أوْ فَعَل أو فِعَل

وحَيَّ افكك وادغِم مع استَتَر   وتتجلي أو على تاً تُقتصر

وفك اذ يسكن قبل مضمر   رفع وفي جزم وشبهٍ خيّر

(وعند ادغامٍ فَثانٍ فُتِحا   والكسر والاتباعُ ايضا صَلحا)

وفُكّ أفعِل قاصداً تعجُبا   دون هَلُمّ (والذى تقاربا

يجوز بالقلب لاولٍ ولا   يُدغم ان ادّى للَبْسٍ حصلا

ولِاضطرارٍ ادّغِم أو افصل   كالحمد لله العلى الاجلل)

ضرائر الشعر

(يجوز للشاعر ما يمتنعُ ... في الاختيار حيث لا مُتَّسَعُ
وآخرون جوّزوه مطلقا ... وقلبُ الاعراب على ما يُنتقى)

خاتمة في الخط

(الخط رسمُ لفظةٍ باحرُف ... هجائِها ان تبتدى أو تقفِ
فَرَهْ ورحمَهْ ومجيء مَهْ بها ... والياء في القاضي وقاض دونها
ونحو زيدًا واضربًا بالالف ... ومُدغمٌ بلفظه اذا يَفي
من كلمة لا كلمتين واكتُبِ ... الهمزَ بالالف بَدءًا تُصب
ووَسطا ساكنة بحَرفِ ... حركةٍ قبلُ وعكسا تُلفي
بحرفها وتلوَ تحريك على ... تسهيلها وطرفا قد خُزِلا
تلوَ سكون أو بحرف ما تَلا ... واحذف من ابنٍ علمين اتصلا
وبعد لام أل كذاك البسمله ... وصِل بخط كل حرف قبله
ومضمر الوصل وما تكفُّ أو ... ملغاةً اوبا لشرط لامتى تلو
وكلّها ما قبلها لم يعمل ... وغالبا بفي ومن إن توصل
وبهما وعن اذا ما استفهما ... وصِل بفي مَن إن أتى مستفهما
ومن وعن موصولةً وأن وإن ... شرطا بلا وما ونُونَها أبِن

وألف لواو فعلِ جمعِ زيدَ وواوٌ في أولو والفرع
وفي أولئك وبا أخيَّ مع عمرو بلا نصب وتصغير يعم
ولام موصول سوى المثنى تحذف أو فيه ثلاث عنّا
وألفُ الرحمن والاله سبحان ذا اضافةٍ والله
ونحوِ ذلك وهذا وثلاث لكنْ والأعلامِ ارتقت فوق الثلاث
مالم ترَي حذفا كداود ولا كعامر بالحذف لبس حصلا
والواو من واوين ضُم الاول وياه اسرائيلَ واليا تجمل
في ألف رابعة فصاعدا أو أصلها اليا أو تمال راشدا
وكل حرف كتبوا غيرَ بلى حتى على بالف ثمَّ الى
وفي لدى الخلفُ حكاه الناس والخط في المصحف لا يقاسِ
ومثلُ هذا أحرُف القصيده هذا تمام نظمي الفريده
فريدةٌ في كل عقدِ دُرَّه في جبهة المختصرات غُره
كافيةٌ للطالبين وافيه بمقصد المُعضِلات شافيه
اتت من التسهيل بالخلاصه فما لقارئ بها خصاصه
ترفل من بهجتها في الحُلل قد غنيت بحسنها عن الحُلى
ليس بها حشوٌ ولا تعقيد ولا ضرورةٌ ولا تصريد

سعجب كل كوكب وقاد　　من فهمه تلقاه بالمرصاد
يصدّ عنها كل كزّ جاس　　كانه في الكبر كالخناس
أعيذها بالشفع ثم الوتر　　من حاسد ممتحن بالختر
نظمتها نظما بديع النهجة　　سهلا ووافى الختم في ذى الحجة
من عام خمس وثمانين التى　　بعد ثمان مائة للهجرة
فأحمد الله على إتمامها　　شكرًا لما يسّر من نظامها
ثم على نبيه أصلى　　والآل والأصحاب أهل الفضل)

﴿ تمت وبالخير عمت والحمد لله رب العالمين ﴾

(فهرست الفريدة)

(تابع فهرست الفريدة)

(تابع فهرست الفريدة)

(تابع فهرست الفريدة)

الكافية

في علم النحو

و

الشافية

في علمي التصريف والخط





تأليف

ابن الحاجب

جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر

المصري الإسنوي المالكي

ت : ٦٤٦ هـ

تحقيق

الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت ٢٣٩٠٠٨٦٨

Editions Al-Adab 1923

42 Opera Square - Cairo Tel.:(202) 23900868

مقدّمة المحقّق

[ابن الحاجب ـ شيوخه ـ تلاميذه ـ مؤلّفاته ـ الكافية والشافية ـ منهج العمل]

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد ...

ابن الحاجب:

هو عثمان بن عمر بي أبي بكر جمال الدين بن الحاجب ، ولد في (إسنا) بأقصى صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ، فأخذه أبوه ـ وكان حاجبا لعز الدين موسك الصلاحي ـ إلى القاهرة ، فدرس فيها علوم القرآن والعربية ، وتفقه على مذهب الإمام مالك ، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه حتى قيل فيه : " إنه شيخ المالكية في عصره " ، ومع هذا كان عالمًا بالقراءات والنحو ، بارعًا بعلم الأصول، وقد ألّف في هذه العلوم جميعها.

قصد ابن الحاجب في آخر زمانه الإسكندريةَ للإقامة فيها ، ففاجأه الموت في السّادس والعشرين من شوّال سنة ٦٤٦ هـ .

شيوخه:

من أبرز شيوخه: القاسم الشاطبي، وأبو الجود اللخمي ـ وأبو الفضل الغزنوي، وأبو الحسن الأبياري، والقاسم ابن عساكر.

تلاميذه:

ومن تلاميذه: الرضي القسطنطيني، والملك الناصر داود بن الملك المعظم، وابن العماد زين الدين ، وجمال الدين بن مالك .

مؤلفاته:

من مؤلفاته النحوية والصرفية:

الأمالي النحوية ، الإيضاح: وهو شرح لمفصل الزمخشري، رسالة في العشر، شرح الكافية ، شرح الشافية ، شرح كتاب سيبويه ، شرح المقدمة الجزولية ،

شرح الوافية، القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة، المسائل الدمشقية، (المكتفي للمبتدي) شرح (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وله كذلك قصيدة (المقصد الجليل) في علم العروض.

وله من المؤلفات الأخرى:

(جامع الأمهات) أو (مختصر الفروع) في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر، شرح الهادي، عقيدة ابن الحاجب، مختصر المنتهى في الأصول، معجم الشيوخ، المقصد الجليل في علم الخليل، منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل.

الكافية:

اسمها الكامل (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب)، وهي مقدمة شاملة في علم النحو، تكفي الدارس ليحيط علمًا بالموضوعات الأصول في علم النحو، بعيدًا عن كثير من التفاصيل والفروع والخلافات، وهو ما قصد إليه ابن الحاجب.

وشهرة الكافية جعلت الشروح عليها تكثر كثرة عظيمة، وقد أحصى الدكتور طارق نجم عبد الله مائة واثنين وأربعين من هذه المؤلَّفات باللغة العربية، هذا عدا الشُّروح التركيَّة والفارسيَّة، فضلاً عن المختصرات والمنظومات، والمصنَّفات في إعراب الكافية.

ومن الشروح المشهورة للكافية: شرح الرضي الاستراباذي، والفوائد الضيائية لنور الدين الجامي، ولابن هشام شرحٌ عليها يُسمَّى (البرود الضافية).

الشافية:

صنَّف ابن الحاجب الشَّافية في علمي التَّصريف والخطّ مستفيدًا بجهود السَّابقين من علماء اللُّغة، ومستعينًا بمنهج محكم في الاختصار والتلخيص لتكون مقدمة جامعة صغيرة الحجم عظيمة المحتوى، وقد اهتمَّ العلماء بها فكثر شُرَّاحها وتعدَّد ناظموها وكُتَّاب الحواشي عليها.

ومن شُرّاحها: رضي الدين الأستراباذي، النظام الأعرج النيسابوري، ركن الدين الأستراباذي، أحمد بن الحسين الجاربردي، عز الدين ابن جماعة، محمد بن القاسم الغزي الغرابيلي، ابن هشام الأنصاري.

ومن الناظمين لها: إبراهيم بن حسام الكرمياني، الشيخ أبو النجا ابن خلف، يوسف بن عبد الملك.

منهج العمل:

أمَّا العمل في الكافية فقد اطَّلعت أوَّل الأمر على تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله[1]، وهو عمل من الدِّقَّة بمكان؛ حيث اعتمد في تحقيقه على تسع نسخ، بين مطبوع منها ومخطوط، ثمَّ زدت عليها - بفضل الله - نسخة ممتازة من محفوظات مكتبة جامعة برينستون Princeton University Library، نُسِخت عام ٧٩٢هـ وقوبلت على نسخة المصنِّف، وقد قرأها صاحبها (علاء الدين ابن النقيب) على اثنين من شيوخه أولهما عبد الله بن عبد الرحمن البسطامي، والثاني فُقد اسمه في آخر المخطوطة، ولوحاتها أربعٌ وأربعون، كُتب في ختامها قبل إجازات الشيوخ (بلغ مقابلة بنسخة المصنف وجُعِل موافقًا بحمد الله تعالى).

وقد ظهر فضل هذه النسخة حين وجدت بها بعض النصوص التي خلت منها طبعة د. نجم بلا إشارة إلى نقص أو طمس، ومن الأمثلة الواضحة ما ورد في باب التعجب، حيث جاء النصُّ في المخطوطة:

وْ(به) فاعل، [و(أَفْعِلْ) أصله خبر] عند سيبويه، ولا ضمير في (أفعِل)، و[أمرٌ] عند الأخفش، والباء للتَّعدية، أو زائدة ففيه ضميرٌ.

وقد كان النصُّ الأوَّل الذي بين المعكوفين ساقطًا في النسخة المطبوعة، فظهرت مشكلة نسبة قول إلى سيبويه لم يقل به وهو القول بفاعلية (به) في أسلوب التَّعجُّب، كذلك كان النصُّ في المطبوعة (ومفعول عند الأخفش) وتم التصحيح من المخطوطة، وهذا ممَّا أثبت حسن المخطوطة وكونها في القمَّة من الدقَّة، والحمد لله.

---

(١) منشور عام ١٩٨٦م، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

وأمّا العمل في الشافية فقد كان المعتمد الأول لإثبات نصّها الطبعة العتيقة المطبوعة مع شرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني [١]، ثمّ استأنست بالمقابلة على نسخة استجدتها من محفوظات جامعة الملك سعود، منسوخة عام ١٣٧٢هـ، ولوحاتها إحدى وأربعون.

وقد حرصت على الدِّقّة التّامّة في ضبط الكلمات والأمثلة والصيغ، والله وحده يعلم ما يحتاجه ذلك من جهد في المؤلَّفات اللغوية، والصَّرفيَّة منها خاصَّة.

وذيَّلت الكتابين بما يحتاجانه من فهارس الآيات القرآنية، وشواهد الشِّعر، والأمثال والأقوال، والأعلام، ولم أشأ الفصل بين فهارس الكافية وفهارس الشافية؛ حرصًا على جعلهما كتابًا واحدًا بمثابة مقدمة تضمُّ خلاصة القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

وبعد أيُّها القارئ الكريم، فأتمنَّى لك الاستفادة بما رجوناه من تقديم الكافية والشافية بين دفَّتي كتاب واحد، ولعلَّ الله ينفع بهذا العمل أهلَ العلم وطلَّابه في كل زمان ومكان، فهو وليُّ ذلك والقادر عليه.

وختامًا أحمد الله على توفيقه في إخراج هذا العمل إلى النور، وأسأله تعالى أن يستر ما فيه من تقصير ويغفره، إنه حييٌّ ستِّير.

والحمد لله أولاً وآخرًا...

د. صالح عبد العظيم الشاعر

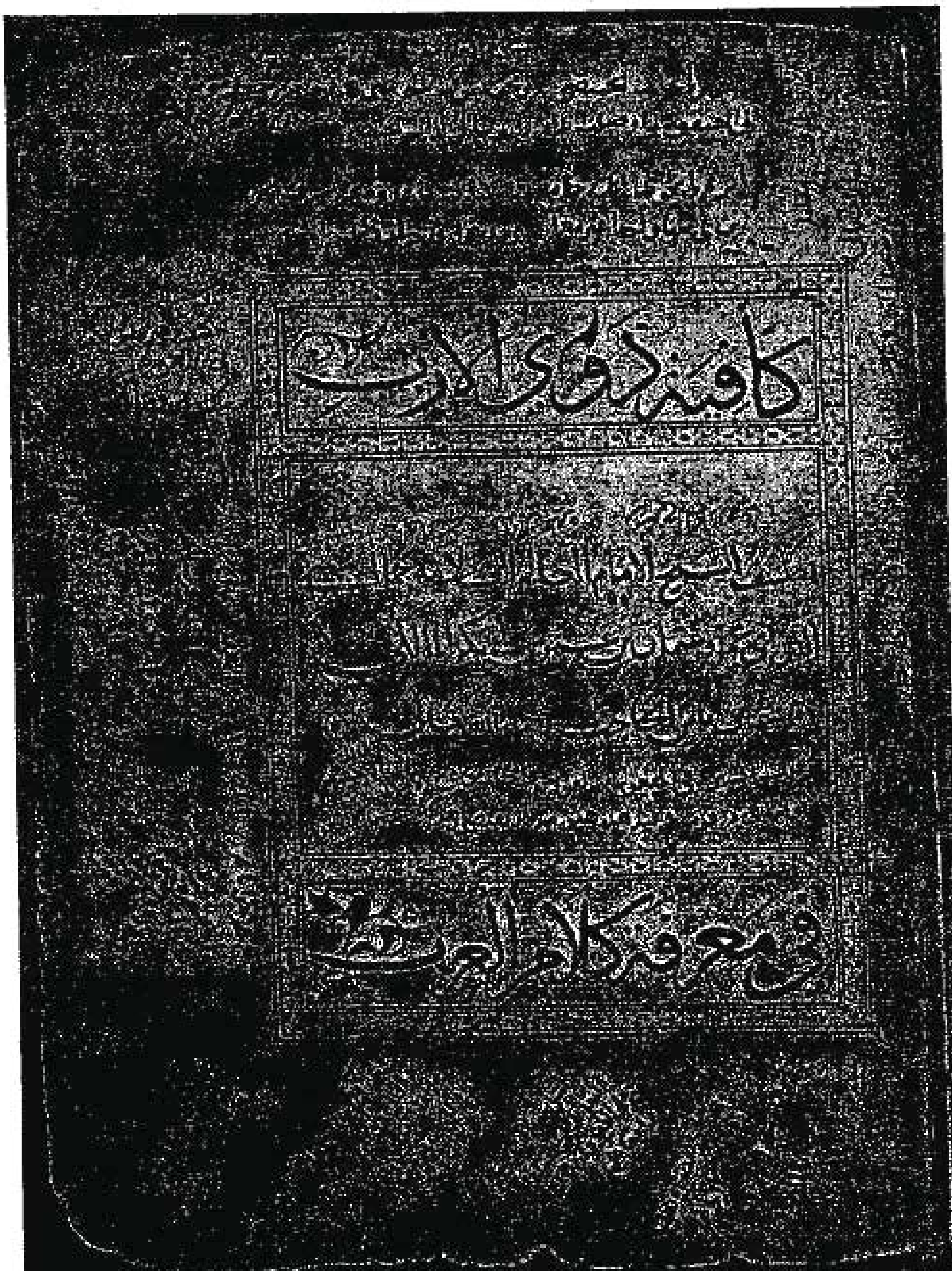
القاهرة

رجب ١٤٣١هـ

يوليو ٢٠١٠م

---

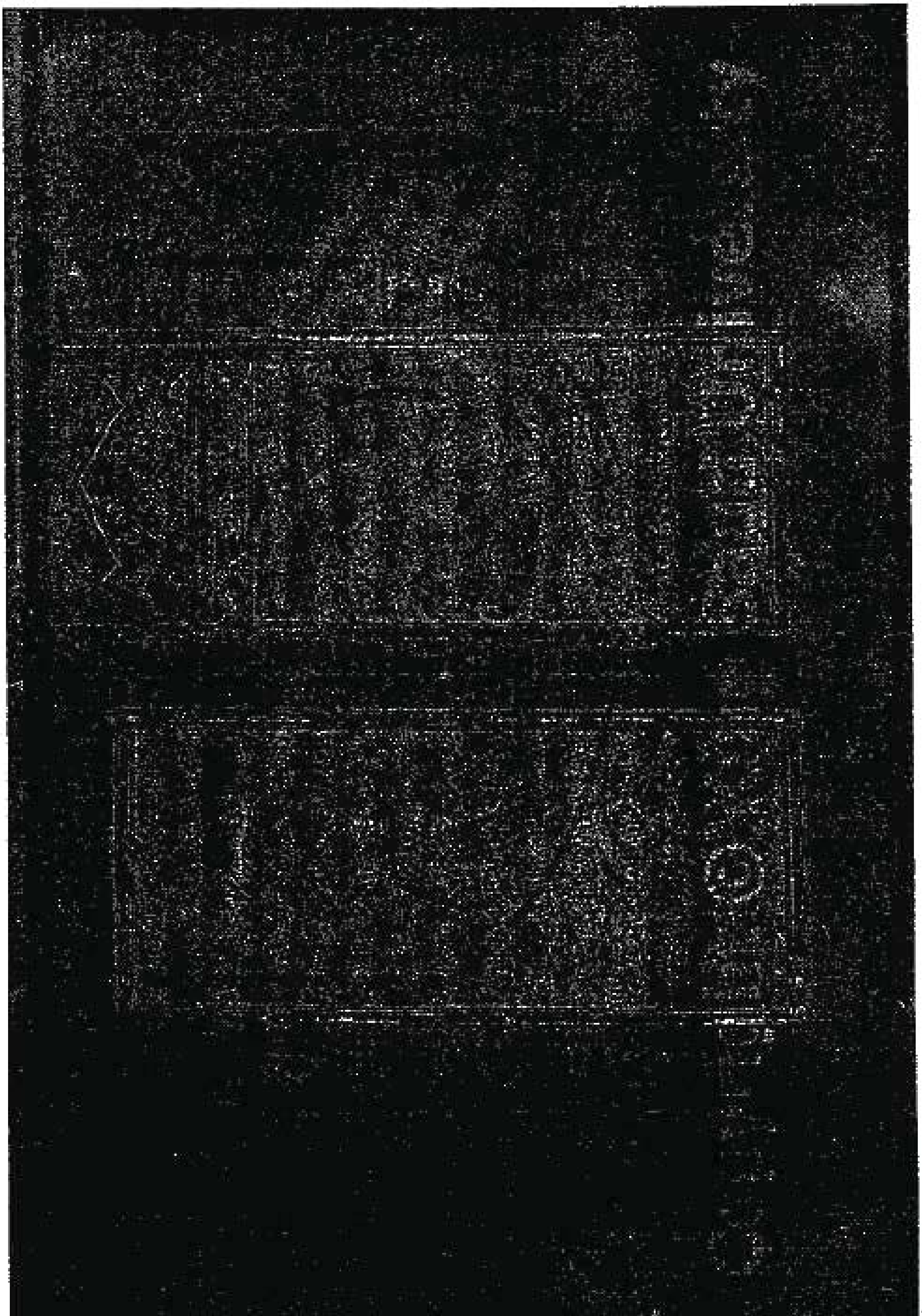
(١) منشور عام ١٣١٠هـ، دار الطباعة العامرة، اسطنبول.



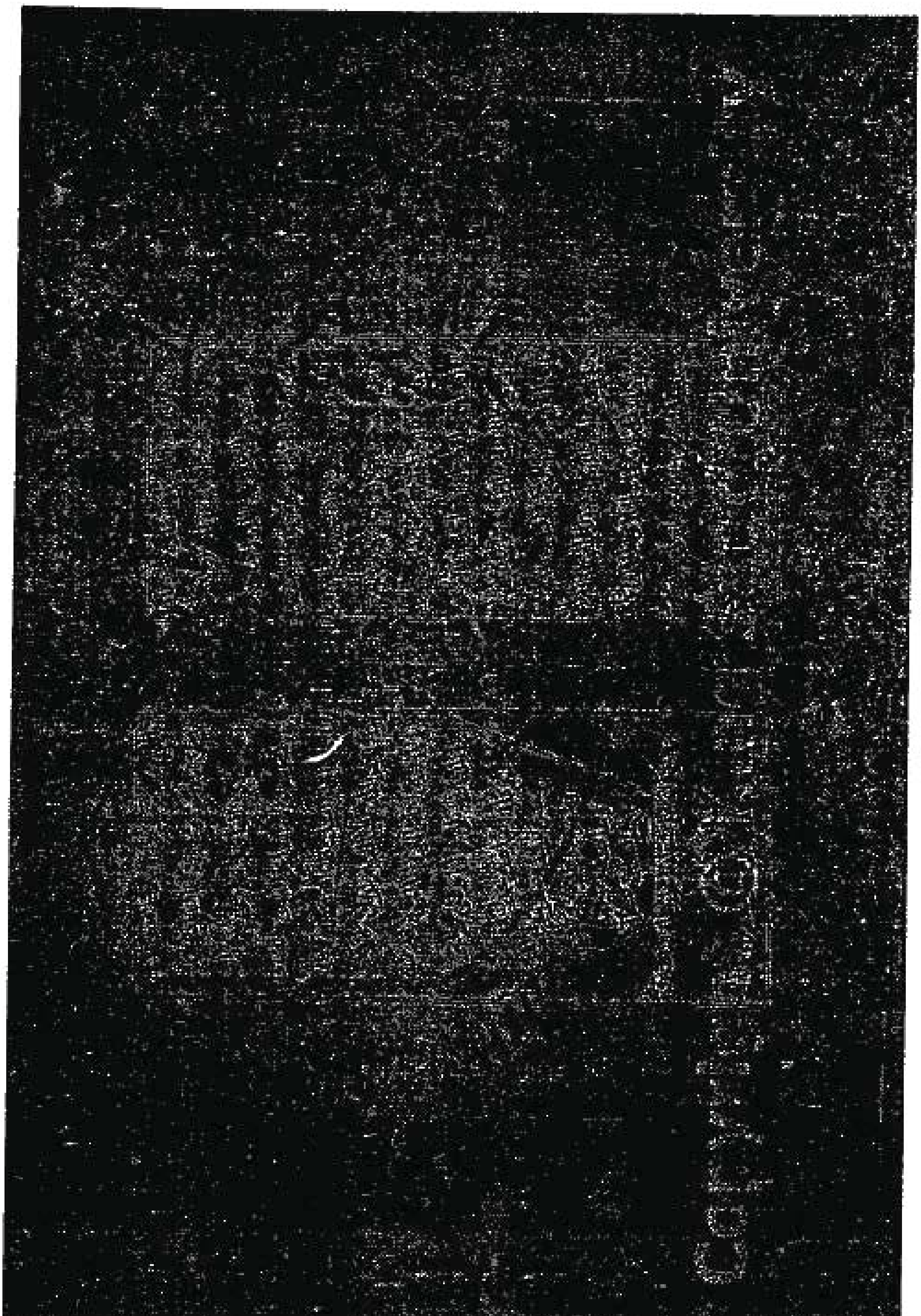
الصفحة الأولى من الكافية ـ جامعة برينستون



الصفحة الأخيرة من الكافية . جامعة برينستون



اللوحة الأولى من الشافية . جامعة الملك سعود



اللوحة الأخيرة من الشافية ـ جامعة الملك سعود

أولاً: متن الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين، الحمد لله ربّ العالمين، حمدَ الشّاكرين، والصّلاة والسّلام على أفضل رسله محمّد وآله الطّاهرين.

[الكلمة والكلام]

الكلمة: لفظٌ وُضع لمعنًى مفرد، وهي:

اسمٌ، وفعلٌ، وحرف.

لأنها إمّا أن تدلَّ على معنًى في نفسها أو لا، الثّاني الحرف.

والأوّل إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني الاسم، والأوّل الفعل، وقد عُلم بذلك حدُّ كلّ واحد منها.

الكلام: ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في اسمين، أو فعل واسم.

الاسم: ما دلَّ على معنًى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة.

ومن خواصّه: دخول اللاّم، والجرّ، والتّنوين، والإسناد إليه، والإضافة.

وهو معربٌ ومبنيّ، فالمعرب: المركّب الّذي لم يشبه مبنيَّ الأصل.

وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

[الإعراب]

الإعراب: ما اختلف آخره به ليدلَّ على المعاني الـمُعْتَوِرة عليه.

وأنواعه: رفعٌ، ونصبٌ، وجرّ.

فالرّفع: علَم الفاعليّة، والنّصب: علَم المفعوليّة، والجرُّ: علَم الإضافة.

والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.

فالمفرد المنصرف، والجمع المكسّر المنصرف بالضّمّة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا.

جمع المؤنّث السّالم بالضّمّة والكسرة.

غير المنصرف بالضّمّة والفتحة.

(أخوك)، و(أبوك)، و(حَموك)، و(هنوك)، و(فوك)، و(ذو مال)، مضافةً إلى غير ياء المتكلِّم، بالواو، والألف، والياء.

المثنّى، و(كلا) مضافًا إلى مضمر، و(اثنان)، بالألف والياء.

جمع المذكَّر السَّالم، و(أولُو)، و(عشرون) وأخواتها، بالواو والياء.

التَّقدير فيما تعذَّر، كـ(عصا)، و(غلامي) مطلقًا، أو استثقل، كـ(قاضٍ) رفعًا وجرًّا، ونحو (مسلمي) رفعًا، واللَّفظيُّ فيما عداه.

[الممنوع من الصرف]

غير المنصرف: ما فيه علَّتان من تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما، وهي [من البسيط]:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ   وعُجمةٌ ثمَّ جمعٌ ثمَّ تركيبُ
والنُّون زائدةٌ مِن قبلها ألفٌ   ووزنُ فِعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

مثل: عُمَرَ، وأحْمَرَ، وطَلْحَةَ، وزَيْنَبَ، وإبْراهِيمَ، ومَساجِدَ، ومَعْدِ يكَرِبَ، وعِمْرانَ، وأحْمَدَ.

وحكمه أن لا كسرَ ولا تنوين، ويجوز صرفه للضَّرورة، أو للتَّناسب مثل: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ (١).

وما يقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.

فالعدل: خروجه عن صيغته الأصليَّة، تحقيقًا كـ(ثُلاث) و(مَثْلَث) و(أُخَر) و(جُمع)، أو تقديرًا كـ(عُمَر).

وباب (قطام) في بني تميم.

الوصف: شرطه أن يكون وصفًا في الأصل، فلا تضرُّه الغلبة، فلذلك صُرِف (أربعٌ) في: (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)، وامتنع (أسْوَد)، و(أرْقَم) للحيَّة، و(أدْهَم) للقيد، وضَعُفَ منع (أفْعَى) للحيَّة، و(أجْدَل) للصقر، و(أخْيَل) للطَّائر.

التَّأنيث بالتَّاء: شرطه العلميَّة، والمعنويُّ كذلك، وشرط تحتُّم تأثيره: الزِّيادة على الثلاثة، أو تحرُّك الأوسط، أو العُجْمة، فـ(هند) يجوز صرفه، و(زينب) و(سَقَر) و(ماهُ)

---

(١) الإنسان/ ٤. والحديث هنا عن القراءة بتنوين (سلاسلًا)، وهي قراءة نافع والكسائي وهشام وأبي بكر.

و(جُور) ممتنع، فإن سُمِّيَ به مذكَّرٌ فشرطه الزِّيادة على الثَّلاثة، فـ (قَدَم) منصرف، و(عَقْرَب) ممتنع.

المعرفة: شرطها أن تكون عَلَمِيَّة.

العُجمة: شرطها أن تكون عَلَمِيَّة في العجميَّة، وتحرُّكُ الأوسط، أو زيادة على الثلاثة، فـ(نوح) منصرف، و(شتر) و(ابراهيم) ممتنع.

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء، كـ(مساجد) و(مصابيح)، وأما (فَرازِنَة) فمنصرف، و(حَضاجِر) علمًا للضبُع غير منصرف؛ لأنَّه منقولٌ عن الجمع، و(سراويل) إذا لم يُصْرَف ـ وهو الأكثر ـ فقد قيل: إنَّه أعجميٌّ حُمِل على مُوازِنِه، وقيل: عربيٌّ جمع (سِروالة) تقديرًا، وإذا صُرِف فلا إشكال [1].

ونحو (جَوارٍ) رفعًا وجرًّا كـ (قاضٍ).

التَّركيب: شرطه العَلَمِيَّة، وأن لا يكون بإضافةٍ ولا بإسنادٍ، مثل (بَعْلَبَكُّ).

الألف والنُّون: إن كانا في اسمٍ فشرطه العَلَمِيَّة، كـ(عِمْران)، أو في صفةٍ فانتفاء فَعْلانَة، وقيل: وجود فَعْلَى، ومن ثَمَّ اختُلف في (رَحْمان) دون (سَكْران) و(نَدْمان).

وزن الفعل: شرطه أن يختصَّ بالفعل، كـ(شَمَّر)، و(ضُرِب)، أو يكون في أوَّله زيادةٌ كزيادته غير قابلٍ للتَّاء، ومِن ثَمَّ امتنع (أَحْمَرُ)، وانصرف (يَعْمَلُ)، وما فيه عَلَمِيَّةٌ مؤثِّرةٌ إذا نُكِّر صُرِف؛ لِما تَبيَّن من أنها لا تُجامِع مؤثِّرةً إلاَّ ما هي شرطٌ فيه، إلاَّ العدل ووزن الفعل، وهما متضادَّان، فلا يكون إلاَّ أحدُهما.

فإذا نُكِّر بقي بلا سبب، أو على سببٍ واحد.

وخالف سيبويه [2] الأخفش في مثل (أحمر) عَلَمًا إذا نُكِّر اعتبارًا للصِّفة الأصليَّة بعد التَّنكير، ولا يلزمه باب (حاتم)؛ لِما يلزم من اعتبار المتضادَّين في حكمٍ واحد.

وجميع الباب باللاَّم أو الإضافة ينجرُّ بالكسر.

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١١٧: "نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك عليه ذلك".

(٢) يُنظَر: الكتاب ٣/ ١٩٣.

المرفوعات

هو ما اشتمل على عَلَم الفاعليَّة.

[الفاعل]:

فمنه الفاعل: وهو ما أُسند إليه الفعلُ أو شبهُه، وقُدِّم عليه على جهةِ قيامه به، مثل: (قام زيدٌ)، و(زيدٌ قائمٌ أبوه).

والأصل أن يليَ فعلَه، فلذلك جاز (ضربَ غُلامَهُ زَيدٌ) وامتنع (ضَرَبَ غُلامُهُ زيدًا).

وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة، أو كان مُضمرًا متَّصلاً، أو وقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها، وجب تقديمه.

وإذا اتَّصل به ضمير مفعولٍ، أو وقع بعدَ (إلاَّ) أو معناها، أو اتَّصل مفعولُه وهو غيرُ متَّصلٍ به، وجب تأخيرُه.

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ جوازًا في مثل (زيد) لمن قال: (من قام؟)، و[من الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدٌ، ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ .... [1]

ووجوبًا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [2].

وقد يحذفان معًا في مثل: (نعم) لِمَن قال: (أقام زيد؟).

[التنازع]:

وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعليَّة مثل: (ضربني وأكرمني زيد)، وفي المفعوليَّة مثل: (ضربت وأكرمت زيدًا)، وفي الفاعليَّة والمفعوليَّة مختلفين.

فيختار البصريُّون إعمالَ الثَّاني، والكوفيُّون إعمالَ الأوَّل [3].

فإنْ أعملتَ الثَّاني أضمرتَ الفاعلَ في الأوَّل على وفق الظَّاهر دون الحذف، خلافًا للكسائيِّ، وجاز ـ خلافًا للفرَّاء ـ وحذفتَ المفعول إن استُغْنِيَ عنه، وإلاَّ أظهرت.

---

(١) تمامه: ومختبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ، وهو من شواهد الكتاب، أنشده للحارث بن نهيك، وقال الشيخ عبد السلام هارون: الصواب أنه لنهشل بن حري، ضارع: ذليل خاضع.

(٢) التوبة/ ٦.

(٣) هي المسألة الثالثة عشرة من كتاب الإنصاف ١/ ٨٣.

وإن أعملت الأوَّل أضمرتَ الفاعل في الثّاني، والمفعولَ على المختار، إلاّ أن يمنع مانعٌ فتُظهِر.

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

.... كفاني - ولم أطلب - قليل من المال [1]

ليس منه؛ لفساد المعنى.

[مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه]:

كلُّ مفعول حُذِف فاعلُه وأُقيمَ هو مقامَه.

وشرطه أنْ تُغيَّر صيغةُ الفعل إلى (فُعِلَ) أو (يُفْعَلُ)، ولا يقع المفعول الثّاني من باب (عَلِمْتُ)، ولا الثّالث من باب (أَعْلَمْتُ)، والمفعول له، والمفعول معه كذلك.

وإذا وُجِد المفعول به تعيَّن له، تقول: (ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضربًا شديدًا في داره)، فتعيَّن (زيد)، فإن لم يكن فالجميع سواءٌ، والأوّل من باب (أعطيتُ) أَوْلى من الثّاني.

[المبتدأ والخبر]:

ومنها المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ: هو الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة، مسندًا إليه، أو الصِّفة الواقعة بعد حرف النَّفي وألف الاستفهام، رافعةً لظاهرٍ مثل (زيدٌ قائمٌ)، و(ما قائمٌ الزَّيدان)، و(أقائمٌ الزَّيدان؟)، فإن طابقت مفردًا جاز الأمران.

والخبر: هو المجرَّد المسند به المغاير للصِّفة المذكورة.

وأصل المبتدأ التَّقديم، ومن ثَمَّ جاز (في داره زيدٌ)، وامتنع (صاحبها في الدّار).

[مسوغات الابتداء بالنكرة]:

وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصَّصت بوجهٍ ما، مثل:

---

(١) صدره: ولو أنّما أسعى لأدنى معيشةٍ، والشاهد فيه عدم كونه من باب التنازع؛ فمقتضى المعنى يمنع كون (ولم أطلب) موجهًا إلى (قليل)، فوجب كون (قليل) معمولاً للفعل الأول (كفاني).

﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1]، و(أرجلٌ في الدَّار أم امرأة؟)، و(ما أحدٌ خيرٌ منك)، و(شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، و(في الدَّار رجلٌ)، و(سلامٌ عليك).

[وقوع الخبر جملة]:

والخبر قد يكون جملة، مثل (زيدٌ أبوهُ قائمٌ)، و(زيدٌ قامَ أبوهُ)، فلا بدَّ من عائد، وقد يُحذَف.

وما وقع ظرفًا فالأكثر أنَّه مقدَّرٌ بجملة.

[وجوب تقديم المبتدأ]:

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل: (من أبوك؟)، أو كانا معرفتين مثل: (زيدٌ القائمُ)، أو متساويَين مثل: (أفضلُ منكَ أفضلُ منِّي)، أو كان الخبر فعلاً له مثل: (زيدٌ قام) وجب تقديمه.

[وجوب تقديم الخبر]:

وإذا تضمَّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: (أين زيدٌ؟)، أو كان مصحِّحًا له مثل: (في الدَّار رجلٌ)، أو لمتعلِّقه ضميرٌ في المبتدأ مثل: (على التَّمرة مثلُها زُبدًا)، أو كان خبرًا عن (أنَّ) مثل: (عندي أنك قائم)، وجب تقديمه.

[تعدُّد الخبر]:

وقد يتعدَّد الخبر، مثل: (زيدٌ عالِمٌ عاقل).

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]:

وقد يتضمَّن المبتدأ معنى الشَّرط فيصحُّ دخول الفاء في الخبر، وذلك الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرف، أو النَّكرة الموصوفة بهما، مثل (الَّذي يأتيني، أو في الدَّار، فله درهمٌ)، و(كلُّ رجلٍ يأتيني، أو في الدَّار، فله درهمٌ)، و(ليتَ) و(لعلَّ) مانعان بالاتِّفاق، والحق بعضهم (إنَّ) بهما.

[حذف المبتدأ]:

وقد يُحذَف المبتدأُ لقيامِ قرينةٍ جوازًا، كقول المستهلّ: (الهلال والله!).

---

(١) البقرة/ ٢٢١.

[حذف الخبر]:

والخبر جوازًا، مثل (خرجت فإذا السَّبع).

ووجوبًا فيما الْتُزِم في موضعه غيره، مثل: (لولا زيدٌ لكان كذا)، و(ضربي زيدًا قائمًا)، و(كلُّ رجلٍ وضيعتُه) و(لعَمرُك لأفعلنَّ كذا).

خبر (إنَّ) وأخواتها:

خبر إنَّ وأخواتها: هو المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: (إن زيدًا قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلاَّ في تقديمه، إلاَّ إذا كان ظرفًا.

[خبر (لا) النافية للجنس]:

خبر (لا) الَّتي لنفي الجنس: هو المسند بعد دخولها، مثل: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها). ويُحذف كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه.

[اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)]:

اسم (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس): هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: (ما زيدٌ قائمًا) و(لا رجلٌ أفضلَ منك)، وهو في (لا) شاذٌّ.

المنصوبات

المنصوبات: هو ما اشتمل على عَلَم المفعوليَّة.

[المفعول المطلق]:

فمنه المفعول المطلق، وهو اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه.

ويكون للتَّأكيد، والنَّوع، والعدد، مثل (جَلَستُ جُلوسًا، وجِلسةً، وجَلسةً).

فالأوَّل لا يُثنَّى ولا يُجمَع، بخلاف أخويه.

وقد يكون بغير لفظه، مثل: (قعدتُ جلوسًا).

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ جوازًا، كقولك لمن قدم: (خَيرَ مَقْدَم).

ووجوبًا، سماعًا مثل: سَقيًا، ورَعيًا، وخَيبةً، وجَدْعًا، وحَمْدًا، وشُكْرًا، وعَجَبًا.

وقياسًا في مواضع:

منها: ما وقع مثبتًا بعد نفي - أو معنى نفي - داخلٍ على اسمٍ لا يكون خبرًا عنه.

أو وقع مكرَّرًا مثل (ما أنتَ إلاَّ سَيْرًا) و(ما أنتَ إلاَّ سَيْرَ البريد)، و(إنَّما أنتَ سَيرًا) و(زَيدٌ سَيْرًا سَيْرًا).

ومنها ما وقع تفصيلاً لأثرِ مضمونِ جملةٍ متقدِّمةٍ، مثل: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1].

ومنها ما وقع للتَّشبيه علاجًا بعد جملةٍ مشتملةٍ على اسمٍ بمعناه وصاحبه، مثل: (مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حِمار، وصُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى).

ومنها ما وقع مضمونَ جملةٍ لا محتمل لها غيره، مثل: (له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا)، ويُسمَّى توكيدًا لنفسه.

ومنها ما وقع مضمونَ جملةٍ لها مُحتَمَلٌ غيره، مثل: (زيدٌ قائمٌ حقًّا)، ويُسمَّى توكيدًا لغيره.

ومنها ما وقع مثنًّى، مثل: (لَبَّيكَ وسَعْدَيك).

[المفعول به]:

المفعول به: هو ما وقع عليه فعلُ الفاعل، مثل: (ضربتُ زيدًا)، وقد يتقدَّم على الفعل.

---

(١) محمد/ ٤.

وقد يُحذَف الفعل لقيام قرينةٍ: جوازًا، كقولك: (زيدًا) لمن قال: (مَن أضربُ؟).

ووجوبًا في أربعة أبواب[1]:

الأوّل: سماعيٌّ مثل: (امْرأً ونَفْسَهُ)، و﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[2]، و(أهلاً وسهلاً).

[المنادى]:

والثّاني: الـمُنادَى، وهو المطلوب إقبالُه بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أدْعُو) لفظًا أو تقديرًا.

ويُبْنَى على ما يُرفَع به إن كان مفردًا معرفةً، مثل: (يا زَيْدُ)، و(يا رَجُلُ)، و(يا زَيْدانِ) و(يا زَيْدُونَ).

ويُخفَض بلام الاستغاثة، مثل: (يا لَزَيْدٍ)، ويُفتَح لإلحاق ألِفِها ولا لام فيه، مثل: (يا زَيْداهُ).

ويُنصَب ما سواهما، مثل: (يا عبدَ الله) و(يا طالعًا جبلاً)، و(يا رجلاً) لغيرِ معيَّن.

[توابع المنادى]:

وتوابع المنادى المبنيّ المفردة ـ من التّأكيد، والصِّفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف، الممتنع دخول (يا) عليه ـ تُرفَع على لفظِه، وتُنصَب على محلِّه، مثل (يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ).

والخليل في المعطوف يختار الرَّفعَ[3]، وأبو عمرٍو النَّصبَ[4]، وأبو العبَّاس[5] إن كان كـ(الحَسَن) فكالخليل، وإلا فكأبي عمرٍو.

---

(١) هي كما فصَّل المؤلف: الأول: سماعي، والثّاني: المنادى، والثّالث: ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، والرّابع: التحذير.

(٢) النساء/ ١٧١.

(٣) في كتاب الجمل المنسوب له ص٨٣ حكاية للقول بالنصب والقول بالرفع، من غير ترجيح ولا اختيار لأحدهما.

(٤) يُراجع: معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٤/ ٢٤٣.

(٥) شدَّد المبرِّد في المقتضب ٤/ ٢١١ على اختيار الرفع بقوله: "وتقول: يا عبد الله وزيدُ أقبلا، لا يكون إلا ذلك"، وفصَّل الخلاف في ذي الألف واللام المعطوف على المضاف أو المفرد، فذكر أن الخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع، أما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وعلى قولهم جاءت قراءة العامة [أهل المدينة وأهل الكوفة]، وقال: "والنصب عندي حسن على قراءة الناس"، وبهذا يظهر عدم دقّة نص الكافية في مذهب المبرد.

والمضافة [المعنوية][1] تُنصَب، والبدل، والمعطوف غير ما ذُكر حكمه حكم المستقلّ مُطلقًا.

والعَلَم الموصوف بـ(ابن) مضافًا إلى علم آخر يُختارُ فتحُه. وإذا نُودي المعرَّف باللاَّم قيل: (يا أيُّها الرَّجلُ)، و(يا هَذا الرَّجلُ)، و(يا أيُّهذا الرَّجل).

والتزموا رفع (الرَّجُل)، لأنَّه هو المقصود بالنِّداء، وتوابعه لأنَّها توابع معرب، وقالوا: (يا الله) خاصَّةً.

ولكَ في مثل [من البسيط]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ ....[2]

الضَّمُّ والنَّصب.

والمضاف إلى ياء المتكلّم يجوز فيه (يا غُلامِيَ) و(يا غُلامِيْ)، و(يا غُلامِ)، و(يا غُلامًا)، وبالهاء وقفًا.

وقالوا: (يا أَبِي) و(يا أُمّي)، و(يا أَبتِ) و(يا أُمّتَ) فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء.

و(يا ابْنَ أُمَّ)، و(يا ابْنَ عَمَّ) خاصَّةً مثل باب (يا غُلامِي)، وقالوا: (يا ابْنَ أُمَّ)، و(يا ابْنَ عَمَّ).

[ترخيم المنادى]:

وترخيم المنادَى جائز، وفي غيره ضرورة.

وهو حذفٌ في آخرِهِ تخفيفًا. وشرطه أن لا يكون مُضافًا، ولا مُستغاثًا، ولا جملةً.

ويكون إمَّا عَلَمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإمَّا بتاءِ التَّأنيث.

فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة، كـ(أسْماء) و(مَروان)، أو حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدَّة، وهو أكثر من أربعة أحرُف حُذِفَتا، وإن كان مركبًا حُذفَ الاسمُ

---

(١) هذا اللفظ من شرح الرضي، قال ١/ ٣٣٥: "وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولا بد منه؛ لأن اللفظية ـ كما ذكرنا ـ جارية مجرى المفردة".

(٢) البيت لجرير، وتمامه: لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر

والشاهد فيه أنه "إذا كُرِّر المنادى في حال الإضافة ففيه وجهان: أحدهما أن يُنصب الاسمان معا، والثاني أن يضم الأول" اهـ من المفصَّل ص٧٢، ٧٣.

الأخيرُ، وإن كان غيرَ ذلك فحرفٌ واحدٌ، وهو في حكم الثّابت على الأكثر، فيُقال: (يا حارِ) و(يا ثَمُو)، و(يا كَرِوَ)، وقد يُجعل اسمًا برأسه فيُقال: (يا حارُ) و(يا ثَمِي) و(يا كَرَا).

[المندوب]:

وقد استعملوا صيغة النّداء في المندوب ـ وهو المتفجَّع عليه ـ بـ(يا) أو (وا)، واختصّ بـ(وا).

وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره، فإن خفتَ اللّبسَ قلتَ: (واغُلامَكِيه، واغُلامَكُمُوه)، ولك الهاءُ في الوقف.

ولا يُندَب إلاّ المعروف، فلا يُقال: (وارَجُلاه)، وامتنع (وازَيْدَ الطَّويلاهُ)، خلافًا ليُونُس.

[حذف حرف النداء]:

ويجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة، والمستغاث، والمندوب نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[1]، و(أيُّها الرَّجُلُ).

وشذّ (أصْبِحْ لَيلُ)، و(افْتَدِ مَخْنُوقُ)، و(أطْرِقْ كَرا)[2].

وقد يَحذف المنادَى لقيام قرينةٍ جوازًا، نحو ﴿ أَلا يَا اسْجُدُوا ﴾[3].

[الاشتغال]:

الثّالث: ما أُضمِرَ عاملُه على شريطة التّفسير، وهو كلُّ اسم بعدَه فعلٌ أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سُلّط عليه هو أو مُناسبُه لَنصبَه، مثل: (زيدًا ضَرَبْتُه)،

---

(1) يوسف/ ٢٩.

(2) هذه الأقوال معدودة في أمثال العرب. أصبح ليلُ: يُقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣، افتد مخنوقُ: أي يا مخنوق يضرب لكل مشفوق عليه مضطر مجمع الأمثال ٢/ ٧٨، أطرق كرا: قال الخليل: (الكرا): الذكر من الكروان، ويقال له: أطرق كرا؛ إنّك لن ترى، قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد في الأرض فيُلقى عليه ثوبٌ فيُصاد ... يُضرب للّذي ليس عنده غَناء ويتكلّم، فيُقال له: اسكت وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهةَ ما يتعقبُه مجمع الأمثال ١/ ٤٣١.

(3) النمل/ ٢٥، وهي قراءة الكسائي.

و(زيدًا مَرَرْتُ بِهِ). و(زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ)، و(زيدًا حُبِسْتُ عَلَيهِ)، يُنصَبُ بفعلٍ يفسِّره ما بعده، أي، (ضربتُ) و(جاوزتُ)، و(أهنتُ) و(لابستُ).

ويُختار الرَّفعُ بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كـ (إمَّا) مع غير الطَّلب، و(إذا) للمفاجأة.

ويُختار النَّصب بالعطف على جملةٍ فعليَّةٍ للتَّناسب، وبعد حرف النَّفي، وحرف الاستفهام، و(إذا) الشَّرطيَّة، و(حيث)، وفي الأمر والنَّهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسِّر بالصِّفة مثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[1].

ويستوي الأمران في مثل: (زيدٌ قامَ وعمرٌو أكرمتُه).

ويجب النَّصب بعد حرف الشَّرط، وحرف التَّحضيض، مثل: (إنْ زيدًا ضربتَهُ ضربَكَ) و(ألاَ زيدًا ضربتَهُ)، وليس مثل (أزيدٌ ذُهبَ بِهِ؟) منه؛ فالرَّفع لازم، وكذلك ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[2]، ونحو ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾[3] الفاء بمعنى الشَّرط عند المبرِّد[4]، وجملتان عند سيبويه[5]، وإلا فالمختار النَّصب.

[التحذير]:

الرَّابع: التَّحذير، وهو معمولٌ بتقدير (اتَّقِ)؛ تحذيرًا مِمَّا بعده، أو ذُكِرَ المُحذَّرُ منه مكرَّرًا، مثل: [رأسَكَ والسَّيفَ][6]، و(إيَّاكَ والأسدَ)، و(إيَّاكَ وأنْ تَحذِفَ)، و(الطَّريقَ الطَّريقَ).

وتقول: (إيَّاكَ من الأسدِ) و(مِنْ أنْ تحذِفَ)، و(إيَّاكَ أن تحذِفَ) بتقدير (مِنْ).

ولا تقول: (إيَّاكَ الأسدَ)؛ لامتناع تقدير (مِنْ).

---

(١) القمر/ ٤٩.

(٢) القمر/ ٥٢.

(٣) النور/ ٢.

(٤) في الكامل ٢/ ٨٢٢: "والرفع الوجه؛ لأنَّ معناه الجزاء ... وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه".

(٥) يُنظر: الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٦) زيادة من مخطوطة بريستون.

[المفعول فيه]:

المفعول فيه: هو ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكان، وشرط نصبه تقدير (في). وظروف الزَّمان كلُّها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهمًا قبل ذلك، وإلاَّ فلا.

وفُسّر المبهم بالجهات السّتّ، وحُمِلَ عليه (عندَ) و(لدى) وشبهُهما لإبهامهما، ولفظ (مكان) لكثرته، وما بعد (دخلتُ) نحو (دخلت الدَّار) في الأصحّ.

ويُنصَب بعاملٍ مُضمَر وعلى شريطة التَّفسير.

[المفعول له]:

المفعول له: هو ما فُعل لأجله فعلٌ مذكورٌ مثل: (ضربته تأديبًا)، و(قعدت [عن الحرب][1] جبنًا)، خلافًا للزَّجَّاج؛ فإنّه عنده مصدر[2].

وشرط نصبه تقدير اللاَّم، وإنَّما يجوز حذفها إذا كان فِعلاً لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنًا له في الوجود.

[المفعول معه]:

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعلٍ لفظًا أو معنًى، فإن كان الفعل لفظًا، وجاز العطف، فالوجهان مثل: (جئتُ أنا وزيدٌ ـ وزيدًا)، وإن لم يجز العطف تعيَّن النصبُ مثل: (جئتُ وزيدًا).

وإن كان الفعل معنًى، وجاز العطف تعيَّن العطف، مثل: (ما لِزيدٍ وعمرو؟)، وإلاَّ تعيَّن النَّصب مثل: (ما لك وزيدًا؟). و(ما شأنك وعمرًا؟)؛ لأنَّ المعنى: ما تصنعُ؟

---

(١) زيادة من مخطوطة برينستون.

(٢) خلاصة ما ذكره أ.د. عبد العظيم فتحي خليل أنَّ الزجاج قد قرَّر في مواضع كثيرة من كتاب المعاني مذهب سيبويه والبصريين في أنَّ المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلَّة، وأجاز في بعضها ذلك القول مع ما يُنسب إلى الكوفيين من القول بأن المفعول له منصوب على المصدريَّة، واختار في موضعين جعل المفعول له منصوبًا على المصدريَّة وهما (البقرة/ ١٩، آل عمران/ ١٠)، يُراجع: النحو العربي عند أبي إسحق الزَّجَّاج مرتَّبًا على أبواب ألفيَّة ابن مالك، من ص٢٠٣ إلى ص٢٠٦.

[الحـال]:

الحـال: مـا يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى، نحو: (ضربتُ زيدًا قائمًا)، و(زيدٌ في الدَّار قائمًا)، و(هذا زيدٌ قائمًا).

وعاملها الفعل، أو شبهه، أو معناه.

وشرطها أن تكون نكرةً وصاحبها معرفة غالبًا. و[من الوافر]

أرسلها العراك ....(١)

و(مررتُ بهِ وحدَهُ) ونحوه متأوَّل.

فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمها.

ولا يتقدَّم على العامل المعنويِّ، بخلاف الظَّرف، ولا على المجرور في الأصحِّ.

وكل ما دلَّ على هيئةٍ صحَّ أن يقع حالاً، مثل: (هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا).

وتكون جملةً خبرية، فالاسميَّة بالواو والضَّمير، أو بالواو، أو بالضَّمير على ضعف.

والمضارع المثبَت بالضَّمير وحده، وما سواهما بالواو والضَّمير، أو بأحدهما.

ولا بدَّ في الماضي المثبَت من (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة.

ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: (راشدًا مهديًّا).

ويجب في المؤكِّدة مثل (زيدٌ أبوك عطوفًا)، أي أحقُّه، وشرطُها أن تكون مقرِّرةً لمضمون جملةٍ اسميَّة.

[التمييز]:

التَّمييز: ما يرفع الإبهام المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدَّرة.

فـالأوَّل: عـن مفرد مقدار غالبًا إما في عدد نحو: (عشرون درهمًا) وسيأتي، وإما في غـيره نحو: (رطلٌ زيتًا) و(مَنَوانِ سَمْنًا) و(على التَّمرة مثلُها زُبْدًا). فيفرد إن كان جنسًا، إلاَّ أن يُقصَدَ الأنواع، ويُجمع في غيره.

ثمَّ إن كان بالتَّنوين، أو بنون التَّثنية جازت الإضافة، وإلاَّ فلا.

---

(١) أرسلها العراك: أي معتركة، يُستشهد به على ورود الحال معرفة، وهو للبيد بن ربيعة، وتمامه كما في الإنصاف:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدِّخالِ

وعن غير مقدار، مثل: (خاتمٌ حديدًا)، والخفض أكثر.

والثَّاني: عن نسبة في جملة، أو ماضاهاها، مثل (طاب زيدٌ نفسًا)؛ و(زيدٌ طيّبٌ أبًا، وأبوةً، ودارًا، وعِلْمًا)، أو في إضافة مثل: (يعجبُني طيبه أبًا وأبوةً ودارًا وعِلْمًا)، و(لله درُّهُ فارسًا).

ثمَّ إن كان اسمًا يصحُّ جعله لما انتصبَ عنه جاز أن يكون له ولمتعلّقه، وإلاَّ فهو لمتعلّقه، فيطابق فيهما ما قُصد، إلاَّ أن يكون جنسًا إلاَّ أن يقصد الأنواع.

وإن كان صفةً كانت له وطبقه، واحتملت الحال.

ولا يتقدَّم التَّمييز على عامله، والأصحُّ أن لا يتقدَّم على الفعل، خلافًا للمازنيِّ والمبرِّد[1].

[المستثنى]:

المستثنى: متَّصل ومنقطع.

فالمتَّصل: هو المخرج عن متعدِّدٍ ـ لفظًا أو تقديرًا ـ بـ(إلاَّ) وأخواتها.

والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج.

وهو منصوبٌ إذا كان بعد (إلاَّ) غير الصّفة في كلامٍ موجَب، أو مقدَّمًا على المستثنى منه، أو منقطعًا في الأكثر، أو كان بعد (خَلا) و(عَدا) في الأكثر، و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون).

ويجوز فيه النَّصب، ويُختار البدل فيما بعد (إلاَّ) في كلامٍ غيرموجَب، وذُكر المستثنى منه مثل ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2]، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾[3].

ويُعرَب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجب ليفيد مثل: (ما ضربني إلاَّ زيدٌ)، إلاَّ أن يستقيمَ المعنى مثل: (قرأتُ إلاَّ يومَ كذا)، ومِن ثَمَّتَ لم يَجُز (ما زال زيدٌ إلاَّ عالمًا).

---

(١) هذا مذهب بعض الكوفيين، وتابعهم عليه المازني والمبرِّد، وهي المسألة (١٢٠) في الإنصاف ٢/ ٨٢٨، وفي التصريح ٢/ ٧٠٩ أنه مذهب الكسائي أيضًا، قال الناظم في شرح العمدة ١/ ٣٥٨: "وبقولهم أقول، قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف".

(٢) النساء/ ٦٦.

(٣) في قراءة ابن عامر.

وإذا تعذّر البدل على اللفظ فعلى الموضع، مثل: (ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ)، و(لا أحدٌ فيها إلاّ عمرو)، و(ما زيدٌ شيئًا إلاّ شيءٌ لا يُعبأُ به)؛ لأنَّ (مِن) لا تُزاد بعد الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدَّران عاملتَيْن بعده؛ لأنهما عملتا للنَّفي، وقد انتقض النَّفي بـ(إلاّ)، بخلاف (ليس زيدٌ شيئًا إلاّ شيئًا)؛ لأنّها عملت للفعليّة، فلا أثر لنقض معنى النَّفي؛ لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثَمَّ جاز (ليس زيدٌ إلاّ قائمًا) وامتنع (ما زيدٌ إلاّ قائمًا).

ومخفوضٌ بعد (غير) و(سوى) و(سواء)، وبعد (حاشا) في الأكثر.

وإعراب (غير) فيه كإعراب المستثنى بـ (إلاّ) على التَّفصيل، و(غير) صفةٌ حُملت على (إلاّ) في الاستثناء كما حُملت (إلاّ) عليها في الصِّفة إذا كانت تابعةً لجمعٍ منكورٍ غير محصورٍ؛ لتعذُّر الاستثناء، نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، وضَعُف في غيره.

وإعراب (سوى) و(سواء) النَّصب على الظرفية على الأصح.

[خبر (كان) وأخواتها]:

خبر كان وأخواتها: هو المسند بعد دخولها، مثل: (كان زيدٌ قائمًا). وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدَّم على اسمها معرفةً.

وقد يُحذف عاملُه في مثل: (النَّاس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ). ويجوز مثلها أربعة أوجه، ويجب الحذف في مثل: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ)، أي لأَنْ كُنتَ.

[اسم (إنّ) وأخواتها]:

اسم (إنَّ) وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: (إنَّ زيدًا قائمٌ).

[المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس]:

المنصوب بـ(لا) الَّتي لنفي الجنس: هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرةً مضافًا أو مشبَّهًا به، مثل: (لا غلامَ رجلٍ) ، و(لا عشرينَ درهمًا لك).

---

(١) الأنبياء/ ٢٢.

فإن كان مفردًا فهو مبنيٌّ على ما يُنصَب به، وإن كان معرفةً أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرَّفع والتَّكرير.

ومثل (قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها) متأوَّل، وفي مثل: (لا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله) خمسةُ أوجه[1]:

فتحهما، ونصب الثَّاني ورفعه.

ورفعهما.

ورفع الأوَّل ـ على ضعف ـ وفتح الثَّاني.

وإذا دخلت الهمزة لم يتغيَّر العمل، ومعناها الاستفهام والعرض والتَّمنِّي.

ونعت المبنيّ الأوَّل مفردًا يليه مبنيٌّ ومعرب، رفعًا ونصبًا نحو (لا رجلَ ظريفَ، وظريفٌ، وظريفًا)، وإلاَّ فالإعراب، والعطف على اللَّفظ وعلى المحلِّ جائز مثل [من الطويل]:

لا أبَ وابنًا ....[2]

وابنٌ، ومثل (لا أبا له) و(لا غُلامَي له) جائزٌ؛ تشبيهًا له بالمضاف، لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثَمَّ لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف؛ لفساد المعنى، خلافًا لسيبويه[3].

ويُحذف في مثل: (لا عليكَ) أي (لا بأسَ).

[خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)]:

خبر (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس): هو المسند بعد دخولهما.

وهي لغة أهل الحجاز.

وإذا زيدت (إنْ) مع (ما)، أو انتقض النَّفي بـ (إلاَّ)، أو تقدَّم الخبر، بطل العمل.

وإذا عُطفَ عليه بموجب فالرَّفع.

---

(١) هي هكذا على الترتيب: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله.

(٢) البيت بتمامه: فلا أبَ وابنًا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا

يُنسب إلى الفرزدق أو إلى رجل من عبد مناة، والشاهد فيه العطف على اسم (لا) النافية للجنس من غير تكريرها بالنصب، ويجوز الرفع على أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها؛ إذ هما في محل رفع مبتدأ.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٢٧٦.

[المجرورات]

المجرورات: هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه.

والمضاف إليه: كلُّ اسمٍ نُسبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف الجرِّ لفظًا أو تقديرًا، مرادًا.

فالتَّقدير شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجرَّدًا تنوينه لأجلها، وهي معنويَّة، ولفظيَّة.

فالمعنويَّة: أن يكون المضاف فيها غيرَ صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها، وهي إمَّا بمعنى اللاَّم فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى (من) في جنس المضاف، أو بمعنى (في) في ظرفه وهو قليلٌ نحو: (غلامُ زيدٍ) و(خاتمُ فضَّةٍ) و(ضربُ اليومِ).

وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النَّكرة.

وشرطُها تجريد المضاف من التَّعريف.

وما أجازه الكوفيُّون من (الثَّلاثة الأثواب) وشبهه من العدد ضعيف.

واللَّفظيَّة أن يكون صفةً مضافةً إلى معمولها، مثل (ضاربُ زيدٍ) و(حسنُ الوجهِ)، ولا تفيد إلاَّ تخفيفًا في اللَّفظ، ومن ثَمَّ جاز (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ)، وامتنع (بزيدٍ حسنِ الوجه)، وجاز (الضَّاربا زيدٍ)، و(الضَّاربو زيدٍ)، وامتنع (الضَّارب زيدٍ)، خلافًا للفرَّاء، وضعُف [من الكامل]:

الواهب المائةِ الهجان وعبدِها .... (١)

وإنَّما جاز (الضَّاربُ الرَّجلِ) حملاً على المختار في (الحسنُ الوجهِ) و(الضَّاربُك) وشبهه فيمن قال إنَّه مضافٌ حملاً على (ضاربك).

ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته، ولا صفةٌ إلى موصوفها، ومثل: (مسجدُ الجامعِ)، و(جانب الغربيِّ)، و(صلاة الأولى)، و(بقلةُ الحمقاء) متأوَّل.

ومثل: (جُردُ قطيفةٍ)، و(أخلاقُ ثيابٍ) متأوَّل.

---

(١) تمام البيت: عوذًا تزجِّي خلفها أطفالها، وهو للأعشى، الهجان: البيض، وهي أكرم الإبل عند العرب، والشاهد في قوله: (عبدها) بالجر عطفًا على (المائة)، وهو مضاف إلى ما ليس فيه (ال)، فجعل ضمير المعرَّف باللام في التابع مثل المعرف باللام، واغتُفر هذا لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

ولا يُضاف اسمٌ مماثلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص، كـ(ليث) و(أسد)، و(حبس) و(منع)؛ لعدم الفائدة، بخلاف (كلُّ الدَّراهم) و(عين الشَّيء)؛ فإنَّه يختصُّ.

وقولهم: (سعيدُ كُرزٍ) ونحوه متأوَّل.

وإذا أُضيف الاسم الصَّحيح، أو الملحَق به إلى ياء المتكلِّم كُسر آخره، والياء مفتوحةٌ أو ساكنة.

فإن كان آخرُه ألفًا تثبت، وهُذيل تقلبها لغير التَّثنية ياءً.

وإن كان ياءً أُدغمت.

وإن كان واوًا قُلبت ياءً وأُدغمت وفُتحَت الياء للسَّاكنين.

وأمَّا الأسماء السِّتَّة فـ(أخي) و(أبي)، وأجاز المبرِّد (أخيَّ) و(أبيَّ).

وتقول: (حَميَّ وهَنِيَّ)، ويقال (فِيَّ) في الأكثر، و(فَمِي).

وإذا قطعت قيل: (أَخٌ) و(أَبٌ) و(حَمٌ)، و(هَنٌ) و(فَمٌ)، وفتح الفاء أفصح منهما.

وجاء (حَمٌ) مثل (يدٍ) و(خبءٍ) و(دلوٍ) و(عصًا) مطلقًا.

وجاء (هَنٌ) مثل (يدٍ) مطلقًا.

و(ذو) لا يضاف إلى مضمر، ولا يُقطع عن الإضافة.

[التوابع]:

التَّوابع: كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهةٍ واحدة.

[النعت]:

النَّعت: تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه مطلقًا.

وفائدته تخصيصٌ أو توضيح.

وقد يكون لمجرَّد الثَّناء، أو الذَّمِّ، أو التَّأكيد مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1].

ولا فصل بين أن يكون مشتقًا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عمومًا مثل: (تميميٌّ)، و(ذي مال)، أو خصوصًا مثل: (مررتُ برجلٍ أيِّ رجل)، و(مررت بهذا الرَّجل) و(بزيدٍ هذا).

---

(١) الحاقة/ ١٣.

وتُوصَف النَّكرة بالجملة الخبريَّة ويلزم الضَّمير. ويُوصف بحال الموصوف، وبحال متعلَّقه نحو (مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه).

فالأوَّل يتبعه في الإعراب، والتَّعريف والتَّنكير، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث.

والثَّاني يتبعه في الخمس الأُوَل، وفي البواقي كالفعل، ومن ثَمَّ حسُن (قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه)، وضعف (قاعدون غلمانُه)، ويجوز (قُعودٌ غلمانُه).

والمضمَر لا يُوصَف ولا يُوصَف به، والموصوف أخصُّ أو مُساوٍ، ومن ثَمَّ لم يُوصفْ ذو اللاَّم إلاَّ بمثله، أو بالمضاف إلى مثله، وإنَّما التُزم وصف باب (هذا) بذي اللاَّم للإبهام، ومن ثَمَّ ضعُف (مررتُ بهذا الأبيض) وحسن (مررتُ بهذا العالِم).

العطف:

العطف: تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعِه، يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة ـ وسيأتي ـ مثل (قام زيدٌ وعمرٌو).

وإذا عُطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل أُكِّد بمنفصل، مثل (ضربتُ أنا وزيدٌ)، إلاَّ أنْ يقع فصلٌ فيجوز تركُه نحو (ضربتُ اليومَ وزيدٌ).

وإذا عُطف على الضَّمير المجرور أُعيد الخافض، نحو (مررتُ بكَ وبزيدٍ).

والمعطوف في حكم المعطوف عليه، ومن ثَمَّ لم يجز في (ما زيدٌ بقائمٍ أو قائمًا، ولا ذاهبٌ عمرو) إلاَّ الرَّفع، وإنَّما جاز (الَّذي يطير فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ) لأنَّها فاء السَّببيَّة.

وإذا عُطف على عاملَين مختلفَين لم يجز، خلافًا للفرَّاء[1]، إلاَّ في نحو (في الدَّار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)، خلافًا لسيبويه[2].

[التأكيد]:

التَّأكيد: تابعٌ يقرِّر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشُّمول، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ:

---

(١) لا يُعرف القول بإجازة هذا من مذهب الفرَّاء، لكنه منسوب إلى الأخفش كما في المقتضب ٤/ ٩٥، وابن يعيش ٣/ ٢٧، والمغني ص٣١٨.

(٢) يُخرَّج هذا القول على إضمار الجارّ عند سيبويه والمحقِّقين كما ذكر ابن هشام (المغني ص٣١٨).

فاللفظيُّ: تكرير اللفظ الأوَّل، مثل (جاءني زيدٌ زيدٌ)، ويجري في الألفاظ كلِّها.

والمعنويُّ بألفاظٍ محصورةٍ، وهي: نَفْسُه، وعَيْنُه، وكِلاهُما، وكُلُّه، وأَجْمَعُ، وأَكْتَعُ، وأَبْتَعُ، وأَبْصَعُ.

فالأوَّلان يعُمَّان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: (نفسُه)، (نفسُها)، (أنفسُهُما)، (أنفسُهم)، (أنفسُهُنَّ).

والثاني للمثنَّى: (كلاهما)، و(كلتاهما)، والباقي لغير المثنَّى باختلاف الضمير في: (كلُّه)، و(كلُّها)، و(كلُّهم)، و(كلُّهنَّ).

والصيغ في البواقي، تقول: (أجمع) و(جمعاء) و(أجمعون) و(جُمع).

ولا يؤكَّد بـ(كلّ) و(أجمع) إلاَّ ذو أجزاءٍ يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا، نحو (أكرمتُ القومَ كلَّهم)، و(اشتريتُ العبدَ كلَّه)، بخلاف (جاءني زيدٌ كلُّه).

وإذا أُكِّد المضمَر المرفوع المتَّصل بالنَّفس والعين أُكِّد بمنفصل، مثل: (ضَرَبْتَ أنتَ نفسَكَ).

و(أكتع) وأخواه أتباعٌ لـ(أجمع)، فلا تتقدَّم عليه، وذكرُها دونَه ضعيف.

[البـدل]:

البدل: تابعٌ مقصودٌ بما نُسب إلى المتبوع دونَه.

وهو بدل الكُلِّ، والبَعض، والاشتمالِ، والغلطِ.

فالأوَّل: مدلولُه مدلولُ الأوَّل.

والثَّاني: جزؤُه.

والثَّالث: بينه وبين الأوَّل ملابسةٌ بغيرِهما.

والرَّابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، ويكونان معرفتين، ونكرتين، ومختلفين.

وإذا كان نكرةً من معرفة فالنَّعت، مثل: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[1].

ويكونان ظاهرَيْن، ومضمرَيْن، ومختلفَيْن.

ولا يُبدَل ظاهرٌ من مُضمرٍ بدلَ الكُلِّ إلاَّ من الغائب، نحو: (ضربتُه زيدًا).

---

(١) العلق/ ١٥، ١٦.

[عطف البيـان]:

عطفُ البيان: تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضِّح متبوعَه، مثل [من الرجز]:

أقسم بالله أبو حفص عمر [1]

وفصله من البدل لفظًا في مثل [من الوافر]:

أنا ابنُ التَّارك البكريِّ بِشْرٍ .... [2]

[المبني]:

المبنيُّ: ما ناسب مبنيَّ الأصل، أو وقعَ غيرَ مركَّب.

وحكمه أن لا يختلفَ آخرُه باختلافِ العوامل.

وألقابه: ضَمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقف.

وهي: المضمَرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركَّبات، والكنايات، وبعض الظُّروف.

[المضمَر]:

المُضمَر: ما وُضِع لمتكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ، أو غائبٍ تقدَّم ذكره لفظًا أو معنًى أو حكمًا.

وهو متَّصل ومنفصل.

فالمنفصل: المستقلُّ بنفسه.

والمتَّصل: غير المستقلِّ بنفسه.

وهو مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

فالأوَّلان متَّصل ومنفصل، والثَّالث متَّصل، فذلك خمسة أنواع.

---

(١) هو لعبد الله بن كيسبة على ما ذكر ابن حجر في الإصابة، وقيل: كنيته أبو كيسبة، أو لأعرابي، وزعم ابن يعيش أنه لرؤبة، وهذا لا أصل له (خزانة الأدب ٥/ ١٥٤، ١٥٦)، والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر)، حيث جاء التابع (عمر) توضيحًا للكنية (أبو حفص)؛ لكونه أشهر منها، و(عمر) هنا هو عمر بن الخطاب الصحابي رضي الله عنه.

(٢) تمامه: عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا، وهو للمرار الأسدي، والشَّاهد فيه كون (بشر) عطف بيان على (البكري)؛ "لأنّ بشرًا لو جُعل بدلاً من (البكري) ـ والبدل في حكم تكرير العامل ـ لكان (التارك) في التَّقدير داخلاً على (بشر)"، وذلك غير جائز. المفصَّل ص١٥٨.

الأوّل: ضَرَبْتُ وضُرِبْتُ، إلى ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ.

والثّاني: (أنا) إلى (هُنَّ).

والثّالث: ضَرَبَنِي إلى ضَرَبَهُنَّ، وإنَّني إلى إنَّهُنَّ.

الرّابع: إيّاي إلى إيّاهُنَّ.

والخامس: غُلامِي، ولِي، إلى غُلامهنَّ، ولَهُنَّ.

فالمرفوع المتّصل خاصَّةً يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلّم مطلقًا، والمخاطَب والغائب والغائبة، وفي الصّفة مطلقًا.

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذّر المتّصل، وذلك بالتّقديم على عامله، أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا والضّمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير مَن هي له مثل: (إيّاك ضربت) و(ما ضربَك إلاّ أنا)، و(إيّاك والشّرّ) و(أنا زيدٌ) و(ما أنتَ قائمًا)، و(هندٌ زيدٌ ضاربتُه هِيَ).

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرَف وقدّمته فلك الخيار في الثّاني، مثل (أعطيتُكَهُ) و(أعطيتُكَ إيّاه)، و(ضَرْبيكَ) و(ضربي إيّاك)، وإلاّ فهو منفصل، مثل: (أعطيتُهُ إيّاك وإيّاه).

والمختار في باب خبر (كان) الانفصال.

والأكثر (لَوْلا أنتَ) إلى آخرها، و(عَسَيْتَ) إلى آخرها، وجاء (لولاكَ) و(عساكَ) إلى آخرها.

[نون الوقاية]:

ونون الوقاية مع الياء لازمةٌ في الماضي، وفي المضارع عريًا عن نون الإعراب. وأنت مع النون فيه و(لدن) و(إنَّ) وأخواتها مخيَّر.

ويُختار في (ليت) و(من) و(عن) و(قد) و(قط)، وعكسها (لَعَلَّ).

[ضمير الفصل]:

ويتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغةُ مرفوعٍ منفصل مطابقٍ للمبتدأ يُسمّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا.

وشرطه أن يكون الخبر معرفةً، أو (أفعل من كذا)، مثل: (كان زيدٌ هو أفضل من عمرو).

ولا موضع له عند الخليل[1]، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره.

[ضمير الشأن والقصة]:

ويتقدَّم قبل الجملة ضميرُ غائب يسمَّى ضمير الشَّأن والقصَّة يفسَّر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستترًا أو بارزًا، على حسب العوامل نحو (هو زيدٌ قائم)، و(كان زيدٌ قائم) و(إنَّه زيدٌ قائمٌ).

وحذفه منصوبًا ضعيفٌ، إلاَّ مع (أن) إذا خُفِّفت فإنَّه لازم.

[أسماء الإشارة]:

أسماء الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وهي خمسة:

للمذكَّر، ولمثنَّاه (ذان) و(ذين)، وللمؤنَّث: (تا) و(تي)، و(ذي)، و(تِه)، و(ذِه)، و(تِهي)، و(ذِهي).

ولـمُثَنَّاه: (تان) و(تين).

ولجمعهما: (أولاء) مدًّا وقصرًا.

ويلحقها حرف التَّنبيه، ويتَّصل بها حرف الخطاب.

وهي خمسةٌ في خمسة، فتكون خمسةً وعشرين، وهي: (ذاك) إلى (ذاكنَّ)، و (ذانِك) إلى (ذانِكنَّ)، وكذلك البواقي.

ويقال: (ذا) للقريب، و(ذلِك) للبعيد، و(ذاك) للمتوسط، و(تلك) و(ذانِّك) و(تانِّك) مشدَّدتَين.

و(أولالِك) مثل (ذلِك).

وأمَّا (ثَمَّ) و(هُنا) و(هَنَّا) فللمكان خاصة.

[الموصول]:

الموصول: ما لا يتم جزءًا إلاَّ بصلةٍ وعائد، وصلتُه جملةٌ خبريَّة، والعائدُ ضميرٌ له.

وصلة الألف واللام اسم فاعلٍ أو مفعول.

وهي: (الَّذي)، و(الَّتي)، و(اللَّذان) و(اللَّتان) بالألف والياء.

---

(١) ما نُسب للخليل هو قول البصريين في هذه المسألة، يُراجع: الإنصاف للأنباري، المسألة رقم ١٠٠.

و(الأُولَى)، و(الَّذين)، و(اللائي)، و(اللاتي)، و(اللاء)، و(اللواتي)، و(مَن)، و(ما)، و(أي)، و(أية)، و(ذو) الطَّائيَّة، و(ذا) بعد (ما) للاستفهام، والألف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه.

وإذا أخبرت بـ(الَّذي) صدَّرتَها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا لها، وأخَّرته خبرًا، فإذا أخبرت عن (زيد) مِن (ضربتُ زيدًا) قلتَ: (الَّذي ضربتُهُ زيدٌ)، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعليَّة خاصَّة؛ ليصحَّ بناءُ اسمي الفاعل والمفعول، فإن تعذَّر أمرٌ منها تعذَّر الإخبار، ومن ثَمَّ امتنع في ضمير الشَّأن والموصوف والصِّفة، والمصدر العامل، والحال، والضَّمير المستحقِّ لغيرها، والاسم المشتمل عليه.

و(ما) الاسميَّة: موصولة، واستفهاميَّة، وشرطيَّة، وموصوفة، وتامَّة بمعنى (شيء) و(صفة).

و(مَنْ) كذلك، إلاَّ في التَّمام والصِّفة.

و(أيٌّ) و(أيَّةٌ) كـ(من)، وهي معربةٌ وحدَها، إلاَّ إذا حُذِفَ صدرُ صلتِها.

وفي (ماذا صَنَعْتَ؟) وجهان: أحدهما: ما الَّذي، وجوابه رفعٌ، والآخر: أيُّ شيءٍ، وجوابه نصب.

[أسماء الأفعال]:

أسماء الأفعال: ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: (رُوَيْدَ زيدًا)، أي: أمهِلْهُ، و(هَيْهات ذاك)، أي: بَعُدَ.

وفَعالِ بمعنى الأمر من الثُّلاثي قياس، كـ(نَزالِ) بمعنى انزل، وفَعالِ مصدرًا معرفة (فَجارِ)، وصفة مثل: (يا فَساقِ) مبنيٌّ؛ لمشابهته لَه عدلاً وزنةً، وعلمًا للأعيان مؤنَّثًا كـ(قَطَامِ) و(غَلابِ) مبنيٌّ في الحَجاز، ومعربٌ في بني تميم، إلاَّ ما في آخره راء، نحو (حَضارِ).

[أسماء الأصوات]:

الأصوات: كلُّ لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ، أو صُوِّت به للبهائم.

فالأوَّلُ: كـ(غاقْ)، والثَّاني: كـ(نخْ).

[المركَّبات]:

المركَّبات: كلُّ اسمٍ مركَّبٍ من كلمتين ليس بينهما نسبة، فإن تضمَّن الثَّاني حرفًا بُنيا كـ(خمسةَ عَشَرَ) و(حاديَ عَشَرَ) وأخواتها، إلاَّ اثني عشر، وإلاَّ أُعرِب الثَّاني كـ(بَعْلَبَكٍّ) وبُنِيَ الأوَّل في الأفصح.

[الكنايات]:

الكنايات: (كم) و(كذا) للعدد، و(كَيْت) و(ذَيْت) للحديث.

فـ (كم) الاستفهاميَّة مميِّزها منصوبٌ مفرد.

والخبريَّة مجرورٌ مفردٌ ومجموع.

وتدخل (مِن) فيهما، ولهما صدر الكلام.

وكلاهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فكلُّ ما بعده فعلٌ غير مشتغلٍ عنه بضميره كان منصوبًا معمولاً على حسبه، وكلُّ ما قبله حرف جرٍّ أو مضافٌ فمجرور، وإلاَّ فهو[1] مرفوعٌ مبتدأ إن لم يكن ظرفًا، وخبرًا إن كان ظرفًا.

وكذلك أسماء الاستفهام والشَّرط.

وفي مثل تمييز [من الكامل]:

كم عمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ ....[2]

ثلاثة أوجه.

وقد يُحذَف في مثل: (كم مالك؟) و(كم ضربت؟).

[الظُّروف]:

الظُّروف: منها ما قُطِع عن الإضافة كـ (قبلُ) و(بعدُ)، وأُجْرِي مُجراه (لا غيرُ) و(ليسَ غيرُ) و(حسبُ).

ومنها (حيثُ)، ولا يُضاف إلاَّ إلى جملةٍ في الأكثر.

---

(١) في المحقَّق (وإلا فمرفوع)، والصواب المثبت من مخطوطة برينستون.

(٢) البيت للفرزدق يهجو جريرًا، وتمامه: فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي، والأوجه التي ذكرها المؤلف هي: النصب على الاستفهامية، والجر على الخبر، والرفع على معنى (كم مرة حلبت عليَّ عماتك)، المفصَّل ص٢٢١.

ومنها (إذا)، وهي للمستقبل[1]، وفيها معنى الشّرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة[2] فيلزم المبتدأ بعدها.

ومنها (إذْ) للماضي، وتقع بعدها الجملتان.

ومنها (أينَ) و(أنّى) للمكان استفهامًا وشرطًا.

و(متَى) للزّمان فيهما.

و(أيّان) للزّمان استفهامًا.

و(كيف) للحال استفهامًا.

ومنها (مُذْ) و(مُنْذُ) بمعنى أوّل المدّة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى (جميع)، فيليهما المقصود بالعدد.

وقد يقع المصدر أو الفعل أو (أنْ)، فيُقدَّر زمانٌ مضاف، وهو مبتدأ وخبرُه ما بعده، خلافًا للزّجّاج.

ومنها (لَدَى) و(لَدُن)، وقد جاء (لَدْنِ) و(لَدَنْ) و(لُدْنِ) و(لَدْ) و(لَدُ) و(قَطُّ) للماضي المنفيّ.

و(عَوْضُ) للمستقبل المنفيّ.

والظّرف المضاف إلى الجملة و(إذ) يجوز بناؤه على الفتح، وكذلك (مثل) و(غير) مع (ما)، و(إنّ) و(أنّ).

[المعرفة والنكرة]:

المعرفة: ما وُضع لشَيْءٍ بعينه، وهي:

المُضمَرات، والأعلام، والمُبهَمات، وما عُرِّف باللاّم، وبالنّداء، والمضاف إلى أحدها معنًى.

العَلَم: ما وُضع لشَيْءٍ بعينه غيرَ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحد.

وأعرفها المضمَر المتكلّم، ثم المخاطَب.

والنّكرة: ما وُضع لشيْءٍ لا بعينه.

---

(١) وقد تُستعمل للماضي نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ الجمعة/ ١١.

(٢) وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ الروم/ ٢٥.

[العــدد]:

أسماء العدد: ما وُضع لكمّيّة آحاد الأشياء. أصولها اثْنتا عَشْرَةَ كلمة.

واحـد إلى عشرة، ومِائة، وألف. تقول: واحد، اثنان، واحدة، اثْنتان أو ثِنْتان، وثلاثة إلى عشرة، وثلاث إلى عشر، أحد عشر، اثنا عشر، إحدى عشرة، اثنتا عشرة، ثلاثةَ عشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ، وثلاثَ عشْرَةَ إلى تِسْعَ عشْرَةَ.

وتميم تكسر الشّين في المؤنّث. وعشرون وأخواتها فيهما، أحدٌ وعشرون، إحدى وعشرون، ثمَّ بالعطف بلفظ ما تقدَّم إلى تسعةٍ وتسعين.

ومئة وألف، مئتان وألفان فيهما، ثمَّ بالعطف على ما تقدَّم.

وفي ثمانيَ عَشْرَةَ فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذَّ حذفُها بفتح النُّون.

ومُميِّز الثّلاثة إلى العشرة مخفوضٌ مجموعٌ لفظًا أو معنًى، إلاَّ في ثلاثمائة إلى تسعمائة، وكان قياسها مئات، أو مئين.

ومميِّز (أحد عشر) إلى تسعة وتسعين منصوبٌ مفرد. ومُميِّز مئة وألف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد. وإذا كان المعدود مؤنّثًا واللّفظ مذكّرًا، أو بالعكس فوجهان.

ولا يميِّز (واحد) و(اثنان)؛ استغناءً بلفظ التّمييز عنهما، مثل: (رجل) و(رجلان)، لإفادته النّصَّ المقصود بالعدد.

وتقول في المفرد من المتعدِّد باعتبار تصييره: الثّاني والثّانية، إلى العاشر والعاشرة لا غير.

وباعتبار حاله: الأوَّل والثّاني، والأُولى والثّانية، إلى العاشر والعاشرة، والحاديَ عشَر والحاديَةَ عشْرَة، والثّاني عَشَر، والثّانيةَ عشْرَة إلى التّاسع عَشَر، والتّاسعةَ عشْرَة، ومِن ثَمَّ قيل في الأوَّل: ثالثُ اثنين، أي مصيِّرهما، مَن ثَلَثَهُما[1].

وفي الثّاني: ثالث ثلاثة، أي أحدها. وتقول: حادي عشَر، أحدَ عشرَ على الثّاني خاصَّة، وإن شئتَ قلتَ: حاديَ أحدَ عشَر، إلى تاسعَ تِسعةَ عشَر، فتُعرب الجزءَ الأوَّل.

[المذكّر والمؤنّث]:

المؤنّث: ما فيه علامة التّأنيث لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) في المطبوع: (مـن ثلاثتهما)، ولا معنى له، والمثبت من مخطوطة برينستون، في مختار الصحاح: "وثَلَثَهم من باب ضرب إذا كان ثالثهم أو كمّلهم ثلاثةً بنفسه".

والمذكّر: بخلافه.

وعلامة التّأنيث: التّاء، والألف مقصورةً أو ممدودة

وهو حقيقيٌّ ولفظيٌّ.

فالحقيقيُّ: ما بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان، كـ(امرأة) و(ناقة).

واللّفظيُّ بخلافه، كـ(ظُلمة) و(عين).

وإذا أُسنِد الفعل إليه فبالتّاء. وأنت في ظاهر غير الحقيقيِّ بالخيار، وحكم ظاهر الجمع غير المذكّر السّالم مطلقًا حكم ظاهر غير الحقيقيِّ، وضمير العاقلين غير المذكّر السالم: (فَعَلَتْ) و(فَعَلُوا)، والنّساء والأيّام (فَعَلَتْ) و(فَعَلْنَ).

[المثنّى]

المثنّى: ما لحق آخرَه ألفٌ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونونٌ مكسورةٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه.

فالمقصور إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثيٌّ قُلِبت واوًا، وإلاّ فالياء.

والممدود إن كانت همزته أصليّةً ثبت، وإن كانت للتّأنيث قُلِبت واوًا، وإلاّ فالوجهان.

ويُحذف نونُه بالإضافة، وحُذفت تاء التّأنيث في (خُصيان) و(ألْيان).

[المجموع]

المجموع: ما دلَّ على آحادٍ مقصودةٍ بحروفِ مفردِهِ بتغيُّرٍ ما. فنحو (تَمْر) و(رَكْب) ليس بجمعٍ على الأصحِّ، ونحو (فُلْك) جمع.

وهو صحيحٌ ومكسَّر، فالصَّحيح لمذكَّر ولمؤنَّث.

[جمع المذكر السالم]

المذكَّر: ما لحق آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ونونٌ مفتوحةٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حُذِفَتْ، مثل: (قاضُون).

وإن كان آخره مقصورًا حُذِفت الألفُ وبقي ما قبلَها مفتوحًا، مثل: (مُصْطَفَوْن) و(مُصْطَفَيْن).

وشرطه إن كان اسمًا فمذكَّرٌ علَمٌ يعقِل. وإن كان صفةً فمذكَّرٌ يعقلُ، وأن لا يكون أفعلَ فَعْلاء، مثل (أحمر) (حمراء)، ولا فَعْلانَ فَعْلَى مثل (سَكران) (سَكْرى)، ولا مستويًا فيه مع المؤنَّث مثل (جَريح) و(صَبُور)، ولا بتاء التَّأنيث مثل (علامة).

وتُحذَف نونُه بالإضافة. وقد شذَّ نحو (سِنِين) و(أَرَضِين).

[جمع المؤنث السالم]:

المؤنَّث: ما لحق آخرَه ألفٌ وتاء. وشرطه إن كان صفةً وله مذكَّرٌ فأنْ يكونَ مذكَّرُه جُمِع بالواو والنُّون، وإن لم يكن له مذكَّرٌ فأن لا يكون مجرَّدًا عن تاء التَّأنيث كـ(حائض)، وإلاَّ جُمِعَ مُطلقًا.

[جمع التكسير]:

جمع التَّكسير: ما تغيَّر بناء واحدِه كـ (رِجال) و(أَفْراس).

وجمع القلَّة: (أَفْعُل) و(أَفْعال) و(أَفْعِلة) و(فِعْلَة)، والصَّحيح[1] وما عدا ذلك جمع كثرة.

[المصدر]:

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل. وهو من الثُّلاثيِّ سماع، ومن غيره قياس، مثل: أَخرَجَ إخراجًا، واستَخْرَجَ استِخراجًا.

ويعمل عملَ فعلِه - ماضيًا وغيره - إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا.

ولا يتقدَّم معموله عليه، ولا يُضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل.

ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يُضاف إلى المفعول.

وإعماله باللاَّم قليل.

فإن كان مفعولاً مطلقًا فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

[اسم الفاعل]:

اسم الفاعل: ما اشتُقَّ مِن فعلٍ لِمَن قام به بمعنى الحدوث.

---

(١) الصحيح: أي جمع التَّصحيح مذكرًا كان أو مؤنثًا.

وصيغته من الثُّلاثيِّ المجرَّد على فاعل، ومن غير الثُّلاثيِّ على صيغة المضارع بميمٍ مضمومةٍ وكسر ما قبل الآخر، مثل: (مُخرِج)، و(مُستَخرِج).

ويعملُ عَمَلَ فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو (ما).

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنًى، خلافًا للكسائيِّ.

فإن كان له معمولٌ آخر فبفعلٍ مقدَّر، نحو (زيدٌ مُعْطِي عمرٍو دِرْهمًا أمسِ)، فإن دخلت اللاَّم استوى الجميع.

وما وُضع منه للمبالغة كـ(ضرَّاب)، و(ضَرُوب)، و(مِضْراب)، و(عَلِيم)، و(حَذِر) مثله.

والمثنَّى والمجموع مثله.

ويجوز حذف النُّون مع العمل والتَّعريف تخفيفًا.

[اسم المفعول]:

اسم المفعول: هو ما اشْتُقَّ من فعلٍ لِمَنْ وقع عليه.

وصيغته من الثُّلاثيِّ المجرَّد على (مفعول)، كمضروب. ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميمٍ مضمومةٍ ويفتح ما قبل الآخر كـ(مُستَخرَج).

وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل، مثل: (زَيدٌ مُعْطًى غلامه درهمًا).

[الصفة المشبهة]:

الصِّفة المشبَّهة: ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازمٍ لِمَنْ قام به على معنى الثُّبوت.

وصيغتها مخالِفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، كـ(حَسَن) و(صَعْب) و(شَدِيد).

وتعمل عملَ فعلها مطلقًا.

وتقسيم مسائلها أن تكون الصِّفة باللاَّم، أو مجرَّدة عنها ومعمولها مضافًا أو باللاَّم أو مجردًا عنهما، فهذه ستَّة.

والمعمول في كلِّ واحدٍ منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرور، صارت ثمانية عشر.

فالرّفع على الفعليّة، والنّصب على التّشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التّمييز في النّكرة، والجرُّ على الإضافة.

وتفصيلها: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) ثلاثة، وكذلك (حَسَنُ الوَجْهِ)، (حَسَنُ وَجْهٍ)، (الحسنُ وَجْهُهُ)، (الحسَنُ الوَجْهِ)، (الحَسَنُ وَجْهٍ).

اثنان منها ممتنعان: (الحسَنُ وجهِهِ)، (الحسنُ وجهٍ).

واختُلِف في (حَسَنِ وَجْهِهِ).

والبواقي، ما كانَ فيه ضميرٌ واحدٌ أحسن، وما كان فيه ضميران حَسَن، وما لا ضمير فيه قبيح.

ومتى رفعتَ بها فلا ضمير فيها، فهي كالفعل، وإلاَّ ففيها ضمير الموصوف، فتؤنَّث وتُثَنَّى وتُجمَع.

واسما الفاعل والمفعول غير المتعدّيين مثل الصّفة فيما ذُكر.

[اسم التفضيل]:

اسم التَّفضيل: ما اشْتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره، وهو (أَفْعَلُ).

وشرطه أن يُبْنى من ثُلاثيٍّ مُجرَّدٍ ليمكن البناء، ليس بلون، ولا عيب، لأنَّ منهما (أفعل) لغيره مثل (زيدٌ أفضل النّاس)، فإن قُصِدَ غيرُه تُوُصِّلَ إليه بـ(أشدّ) ونحوه، مثل: (هو أشدُّ منه استخراجًا وبياضًا وعمًى).

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول نحو: (أَعْذَر) و(أَلْوَم)، و(أَشْهَر) و(أَشْغَل).

ويُستَعمَل على أحد ثلاثة أوجه:

مضافًا، أو بـ(من)، أو معرَّفًا باللاَّم.

فلا يجوز (زيدٌ الأفضل من عمرو)، ولا (زيدٌ أفضلُ) إلاَّ أن يعلم. فإذا أضيف فله معنيان:

أحدهما:- وهو الأكثر- أن تُقصَد به الزّيادة على مَن أُضيف إليه، فيُشترط أن يكون منهم، مثل (زيدٌ أفضلُ النّاس)، فلا يجوز (يوسفُ أحسنُ إخوتِهِ)؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

ويجوز في الأوّل الإفراد والمطابقة لمن هو له.

وأمّا الثّاني ، والمعرّف باللاّم، فلا بُدَّ من المطابقة.

والذي بـ(مِنْ) مفردٌ مذكّرٌ لا غير.

ولا يعمل في مُظهَرٍ إلاّ إذا كان صفةً لشيءٍ وهو في المعنى لمسبَّب مفضَّلٍ باعتبار الأوّل على نفسه، باعتبار غيره منفيًّا، مثل: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ)؛ لأنّه بمعنى حسن، مع أنّهم لو رفعوا لفصلوا بين (أحسن) ومعموله بأجنبيٍّ وهو (الكُحْل)، ولك أن تقول: أحسنَ في عينِهِ الكحلُ من عَينِ زيدٍ، فإن قدّمت ذكر العين قلت: (ما رأيت كعين زيدٍ أحسنَ فيها الكُحلُ) مثل [من الطويل]:

مَرَرْتُ على وادِي السِّباعِ ولاَ أَرَى ... كَوادِي السِّباعِ حِينَ يُظْلِمُ وادِيا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إلاَّ ما وَقَى اللهُ سارِيا [1]

---

(١) البيتان من شواهد الكتاب، وهما لسحيم بن وثيل الرياحي، قال سيبويه: "وإنّما أراد: (أقلّ به الركب تئيّةً منهم به)، ولكنّه حذف ذلك استخفافًا، كما تقول: (أنت أفضل) ولا تقول: (من أحد)" ا.هـ.

[الأفعال]

الفعل: ما دلَّ على معنًى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومِن خواصِّه دخول (قد)، والسِّين، و(سوف)، والجوازم، ولحوق تاء (فَعَلْتُ)، وتاء التَّأنيث ساكنةً.

[الفعل الماضي]:

الماضي: ما دلَّ على زمانٍ قبلَ زمانِك، مبنيٌّ على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرِّك والواو.

[الفعل المضارع]:

المضارع: ما أشبَهَ الاسمَ بأحد حروف (نَأَيْتُ) لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسِّين و(سوف).

فالهمزة للمتكلِّم مفردًا، والنُّون له مع غيره، والتَّاء للمخاطَب وللمؤنَّث وللمؤنَّثين غيبةً، والياء للغائب غيرهما.

وحروف المضارعة مضمومةٌ في الرُّباعيِّ، ومفتوحةٌ فيما سواه.

ولا يُعرَب من الفعل غيرُه، إذا لم يتَّصل به نون التَّأكيد، ولا نون جمع المؤنَّث.

وإعرابه: رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ.

فالصَّحيح المجرَّد عن ضمير بارزٍ مرفوعٍ للتَّثنية والجمع، والمخاطَب المؤنَّث، بالضَّمَّة والفتحة لفظًا والسُّكون، مثل: (يَضْرِبُ).

والمتَّصل به ذلك بالنُّون وحذفِها، مثل: (يَضْرِبان)، و(يَضْرِبُونَ) و(تَضْرِبِينَ).

والمعتلُّ بالواو والياء بالضَّمَّة تقديرًا، والفتحة لفظًا، والحذف.

والمعتلُّ بالألف بالضَّمَّة والفتحة تقديرًا، والحذف.

ويرتفع إذا تجرَّد عن النَّاصب والجازم، نحو (يقوم زيدٌ).

[نواصب الفعل المضارع]:

وينتصب بـ (أنْ)، و(لنْ)، و(إذنْ)، و(كيْ).

وبـ (أنْ) مقدَّرة بعد (حتَّى)، ولام (كي)، ولام الجحود، والفاء، والواو، و(أو).

فـ (أن) مثل: (أُريدُ أنْ تُحْسِنَ إليَّ)، ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [1] والَّتِي تقع بعد العِلْم هي المخفَّفة من المثقَّلة، وليست هذه، نحو:

(علمتُ أنْ سَيَقُومُ) و(أنْ لا يَقُومُ)

والَّتِي تقع بعد الظَّنِّ ففيها الوجهان.

و(لن) مثل (لن أبرَحَ) ومعناها نفي المستقبل.

و(إذن) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وكان الفعل مستقبلاً مثل: (إذن تدخل الجنَّة)، وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان.

و(كي) مثل (أسلمتُ كي أدخلَ الجنَّة)، ومعناها السَّببيَّة.

و(حتَّى) إذا كان مستقبلاً بالنَّظر إلى ما قبلها بمعنى (كي) أو (إلى) مثل (أسلمتُ حتَّى أدخلَ الجنَّة)، و(كُنتُ سرتُ حتَّى أدخلَ البَلَد)، و(أسيرُ حتَّى تغيبَ الشَّمسُ).

فإن أردت الحال تحقيقًا، أو حكايةً كانت حرفَ ابتداء، فيُرفع وتجب السَّببيَّة، مثل: (مرض فلانٌ حتَّى لا يَرجُونَهُ)، ومِن ثَمَّ امتنع الرَّفع في (كانَ سَيْرِي حتَّى أدْخُلَهَا) في النَّاقصة، و(أسِرْتَ حتَّى تَدْخُلَها؟).

وجاز في التَّامَّة (كان سَيْرِي حتَّى أدخلُها)، و(أيُّهم سارَ حتَّى يَدخُلُها).

ولام (كَيْ) مثل (أسلمتُ لأدخُلَ الجنَّة).

ولام الجحود: لامُ تأكيدٍ بعد النَّفي لـ(كان)، مثل: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [2].

والفاء بشرطين:

أحدهما: السَّببيَّة، والثَّاني: أن يكون قبلها أمرٌ، أو نهيٌ، أو استفهامٌ، أو نفيٌ، أو تمنٍّ، أو عرض.

والواو بشرطين: الجمعيَّة، وأن يكون قبلها مثل ذلك.

و(أو) بشرط معنى (إلى أن)، أو (إلا أن).

والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا.

ويجوز إظهار (أن) مع لام (كي) والعاطفة، ويجب مع (لا) في اللام.

---

(1) البقرة/ ١٨٤.

(2) الأنفال/ ٣٣.

[جوازم الفعل المضارع]:

وينجزم بـ (لَم) و(لَمَّا)، ولام الأمر، و(لا) في النَّهي، وكَلِم المجازاة وهي: (إنْ)، و(مَهْما)، و(إذما)، و(حيثما)، و(أين)، و(متى)، و(ما)، و(مَن)، و(أيّ)، و(أنّى).

وإما مع (كيفَما) و(إذا) فشاذٌّ، وبـ(إنْ) مقدَّرة.

فـ (لَم) لقلب المضارع ماضيًا ونفيه، و(لَمّا) مثلها، وتختصُّ بالاستغراق، وجواز حذف الفعل.

ولام الأمر: اللاّم المطلوب بها الفعل.

و(لا) النَّهي: المطلوب بها التَّرك.

وكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين لسببيَّةِ الأوَّل ومُسبَّبيَّة الثَّاني، ويسمَّيان شرطًا وجزاءً.

فإن كانا مضارعين، أو الأوَّل فالجزم.

وإن كان الثَّاني فالوجهان.

وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير (قد) لفظًا أو معنًى لم يجز الفاء.

وإن كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًّا بـ (لا) فالوجهان، وإلا فالفاء.

ويجيء (إذا) مع الجملة الاسميَّة موضعَ الفاء، و(إنْ) مقدَّرة بعد الأمر والنَّهي والاستفهام والتَّمنّي والعرض إذا قُصد السَّببيَّة نحو: (أسلِمْ تدخلِ الجنَّة) و(لا تكفر تدخل الجنَّة)، وامتنع (لا تكفر تدخل النَّار) خلافًا للكسائيِّ، لأنَّ التَّقدير: إنْ لا تكفر.

[فعل الأمر]:

الأمر: صيغةٌ يُطلَب بها الفعل من الفاعل المخاطَب بحذف حرف المضارعة.

وحكم آخره حكم المجزوم.

فإن كان بعده ساكنٌ وليس برباعيٍّ، زدتَ همزةَ وصلٍ مضمومةً إن كان بعده ضمَّةٌ، ومكسورةً فيما سواه مثل: (اقْتُل) و(اضْرِب) و(اعْلَم).

وإن كان رباعيًّا فمفتوحة مقطوعة.

[فعل ما لم يسمَّ فاعله]:

فعل ما لم يُسمَّ فاعله: هو ما حُذف فاعلُه، فإن كان ماضيًا ضُمَّ أوَّلُه وكُسِر ما قبل آخره، ويُضمُّ الثَّالث مع همزة الوصل، والثَّاني مع التَّاء خوف اللَّبس.

ومُعتلُّ العين الأفصح (قِيلَ) و(بِيعَ)، وجاء الإشمام والواو.
ومثله باب (اختيرَ) و(انقيدَ) دون (استُخيِرَ) و(أُقيمَ).
وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوَّلُه وفُتح ما قبل آخره، ومعتلُّ العين ينقلب فيه ألفًا.

[المتعدّي وغير المتعدّي]:

فالمتعدِّي: ما يتوقَّف فهمه على متعلّق، كـ(ضَرَبَ). وغير المتعدِّي: بخلافه، كـ(قَعَدَ).

والمتعدِّي يكون إلى واحد كـ(ضرب)، وإلى اثنين كـ(أَعْطَى) و(عَلِمَ)، وإلى ثلاثة كـ(أَعْلَمَ) و(أَرَى) و(أَنْبَأَ) و(نَبَّأَ) و(خَبَّرَ) و(أَخْبَرَ) و(حَدَّثَ)، وهذه مفعولها الأوَّل كمفعول (أَعْطَيْتُ)، والثَّاني والثَّالث كمفعولَي (عَلِمْتُ).

[أفعال القلوب]:

(ظَنَنْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(خِلْتُ)، و(زَعَمْتُ)، و(عَلِمْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ).
تدخل على الجملة الاسميَّة لبيان ما هي عنه، فتنصبُ الجزءَين.
ومن خصائصها أنَّه إذا ذُكِر أحدُهما ذُكِر الآخر، بخلاف باب (أَعْطَيْتُ).

ومنها جواز الإلغاء إذا توسَّطت أو تأخَّرت؛ لاستقلال الجزءَين كلامًا، بخلاف باب (أعطيت) مثل (زيدٌ ـ علمتُ ـ قائمٌ).

ومنها أنَّها تُعلَّق قبل الاستفهام، والنَّفي، واللاَّم، مثل: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرو).

ومنها أنَّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحدٍ، مثل: (عَلِمْتُنِي مُنطلقًا).

ولبعضها معنًى آخرُ يتعدَّى به إلى واحد، فـ(ظَنَنْتُ) بمعنى اتَّهمتُ، و(عَلِمْتُ) بمعنى عَرَفْتُ، و(رَأَيْتُ) بمعنى أبصرتُ، و(وَجَدْتُ) بمعنى أصبْتُ.

[الأفعال الناقصة]:

الأفعال النَّاقصة: ما وُضِع لتقرير الفاعل على صفةٍ، وهي: (كان)، و(صار)، و(أصبح)، و(أمسى)، و(أضحى)، و(ظلَّ)، و(بات)، و(آض)، و(عاد)، و(غدا)، و(راح)، و(ما زال)، و(ما برح)، و(ما فتِئ)، و(ما انفكَّ)، و(ما دام)، و(ليس).

وقد جاء (ما جاءت حاجتُك؟)، و(قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَة)، تدخل على الجملة الاسميَّة لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوَّل وتنصب الثَّاني، مثل (كان زيدٌ قائمًا).

فـ (كان) تكون ناقصةً لثبوت خبرها ماضيًا دائمًا أو منقطعًا، وبمعنى (صار)، ويكون فيها ضمير الشَّأن، وتكون تامَّةً بمعنى ثبت، وزائدة.

و(صار) للانتقال.

و(أصبح) و(أمسى) و(أضحى) لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى (صار)، وتكون تامَّةً.

و(ظلَّ) و(بات) لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى (صار).

و(ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ) و(ما انفكَّ) لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قَبِلَهُ، ويلزمها النَّفي.

و(ما دام) لتوقيت أمرٍ بمدَّة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثَمَّ احتاج إلى كلام؛ لأنَّه ظرف.

و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقًا.

ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يجوز، وهو من (كان) إلى (راح).

وقسم لا يجوز، وهو ما في أوَّله (ما)، خلافًا لابن كيسان في غير (ما دام).

وقسم مختلفٌ فيه، وهو (ليس).

[أفعال المقاربة]:

أفعال المقاربة: ما وُضِع لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه.

فالأوَّل (عَسَى)، وهو غير متصرِّف، تقول: (عسى زيدٌ أنْ يخرُجَ)، و(عسى أن يخرجَ زيدٌ)، وقد تُحذَف (أنْ).

والثَّاني: (كاد)، تقول: (كاد زيدٌ يجيء)، وقد تدخل (أنْ)، وإذا دخل النَّفي على (كاد) فهو كالأفعال على الأصحِّ، وقيل: يكون للإثبات مطلقًا، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال؛ تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[1]، وبقول ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

---

(١) البقرة/ ٧١.

إذا غيَّرَ الهجرُ المحبِّين لم يكَدْ ... رَسيسُ الهوَى من حُبِّ ميَّة يبْرَحُ[1]

والثَّالث: (طَفِقَ) و(كَرِبَ) و(جَعَلَ) و(أَخَذَ)، وهي مثل (كادَ) و(أوشَكَ)، وهي مثل (عَسَى) و(كادَ) في الاستعمال.

[أفعال التَّعجُّب]

فعل التَّعجُّب: ما وُضع لإنشاء التَّعجُّب، وله صيغتان:

ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ.

وهما غير متصرِّفين، مثل: (ما أحْسَنَ زيدًا) و(أحْسِنْ بزيدٍ)، ولا يُبنيان إلاَّ مِمَّا يُبنى منه أفعل التَّفضيل، ويُتوصَّل في الممتنع بمثل (ما أشدَّ استخراجَهُ) و(أشْدِدْ باستخْراجِهِ).

ولا يُتصرَّف فيهما بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ولا فصلٍ، وأجاز المازنيُّ الفصلَ بالظَّرف.

و(ما) ابتداءٌ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر[2]، وموصولةٌ عند الأخفش[3] والخبر محذوف.

و(به) فاعل، [و(أفعِلْ) أصله خبر][4] عند سيبويه، ولا ضمير في (أفعل)، وأمرٌ[5] عند الأخفش، والباء للتَّعدية، أو زائدة ففيه ضمير.

[أفعال المدح والذَّمِّ]

أفعال المدح والذَّمِّ: ما وُضع لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ، فمنها: (نعم) و(بئس).

---

(١) النَّأي: البعد، ورسيس الهوى: المراد أوَّله أو ما سبق منه، والرَّسُّ: ابتداء الشيء، يُقال: رسُّ الحُمَّى ورسيسها: وهو أوَّل مسِّها.

(٢) نقل ذلك سيبويه عن الخليل، حيث قال: "زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسَنَ عبدَ الله، ودخله معنى التَّعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به ... ونظير جعل (ما) وحدها اسمًا قول العرب في (إنِّي ممَّا أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسمًا" الكتاب تحقيق د.البكاء ١/ ١١٧، ١١٨.

(٣) يُراجع: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٤٧، وفي موصل الطلاب ص١٥٢ "... (ما أحسن زيدًا) عند الأخفش في أحد احتماليه، أي (شيءٌ موصوفٌ بأنَّه حَسَّنَ زيدًا عظيمٌ) فحذف الخبر".

(٤) زيادة انفردت بها مخطوطة برينستون.

(٥) في المطبوع (ومفعول)، والتَّصويب من مخطوطة برينستون.

وشـرطهما أن يكون الفاعل معرَّفًا باللاَّم، أو مضافًا الى المعرَّف بها، أو مضمرًا مميَّـزًا بنكرةٍ منصوبة، أو بـ(ما) مثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، وبعد ذلك المخصوص، وهو مبـتدأٌ مـا قـبله خبره، أو خبرُ مبتدإٍ محذوف مثل (نعم الرَّجلُ زيدٌ)، وشرطه مطابقة الفاعل، و﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[2] وشبهه متأوَّل.

وقد يُحذف المخصوص إذا عُلِم مثل ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[3] و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾[4].

و(ساء) مثل (بئس)، ومنها (حبَّذا) وفاعله (ذا)، ولا يتغيَّر وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص (نعم)، ويجوز أن يقع قبل المخصوص وبعده تمييزٌ أو حالٌ على وفق مخصوصه.

---

(١) البقرة/ ٢٧١.

(٢) الجمعة/ ٥.

(٣) سورة ص/ ٣٠، ٤٤.

(٤) الذاريات/ ٤٨.

[الحـــروف]

الحرف: ما دلَّ على معنًى في غيره ومن ثَمَّ احتاج في جزئيَّته إلى اسمٍ أو فعلٍ.

[حروف الجر]

حروف الجرّ: ما وُضع للإفضاء بفعلٍ أو معناه إلى ما يليه، وهي:

(من)، و(إلى)، و(حتّى)، و(في)، والباء، واللام، و(رُبَّ)، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وباؤه، و(عن)، و(على)، والكاف، و(مُذ)، و(مُنذُ)، و(حاشا)، و(عدا)، و(خلا).

فـ(من) للابتداء، والتَّبيين، والتَّبعيض، وزائدة في غير الموجب[1]، خلافًا للكوفيِّين والأخفش، و(قد كان من مطر) و شبهه متأوَّل.

و(إلى) للانتهاء، وبمعنى (مع) قليلاً.

و(حتّى) كذلك، وبمعنى (مع) كثيرًا، وتختصُّ بالظَّاهر، خلافًا للمبرِّد.

و(في) للظَّرفيَّة، وبمعنى (على) قليلاً.

و(الباء) للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والتَّعدِيَة، والمقابلة، والظَّرفيَّة، وزائدة في الخبر في الاستفهام، والنَّفي قياسًا، وفي غيره سماعًا مثل (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ)، و(أَلْقَى بِيَدِهِ).

و(اللاَّم) للاختصاص، والتَّعليل، وزائدة، وبمعنى (عن) مع القول، وبمعنى الواو في القَسَم للتَّعجُّب.

و(رُبَّ) للتَّقليل، ولها صدر الكلام مختصَّة بنكرة موصوفة على الأصحِّ، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالبًا، وقد تدخل على مُضمَر مبهم مُميَّز بنكرةٍ منصوبة، والضَّمير مفرد مذكَّر، خلافًا للكوفيِّين في مطابقة التَّمييز، وتلحقها (ما) فتدخل على الجمل.

و(واوها) تدخل على نكرةٍ موصوفة.

و(واو القَسَم) إنَّما تكون عند حذف الفعل لغير السُّؤال مختصَّة بالظَّاهر.

و(التَّاء) مثلها مختصَّة باسم الله تعالى.

و(الباء) أعمُّ منهما في الجميع.

ويتلقَّى القَسَم باللاَّم، و(إنَّ)، وحرف النَّفي، ويُحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدَّمه ما يدلُّ عليه.

---

(١) تُراجع المسألة الرابعة والخمسون من الإنصاف ١/ ٣٧٦.

و(عن) للمجاوزة.

و(على) للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول (من) عليهما.

و(الكاف) للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسما، وتختص بالظاهر.

و(مذ) و(منذ) للابتداء في الزمان الماضي، والظرفية في الحاضر، نحو (ما رأيتُه مُذْ شهرِنا) و(مُنذُ يومنا).

و(حاشا) و(عدا) و(خلا) للاستثناء.

[الحروف المشبّهة بالفعل]:

(إنَّ)، و(أنَّ)، و(كأنَّ)، و(لكنَّ)، و(ليت)، و(لعلَّ).

لها صدر الكلام، سوى (أنَّ) فهي بعكسها.

وتلحقها (ما) فتُلغَى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال.

فـ (إنَّ) لا تغيِّر معنى الجملة.

و(أنَّ) مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثَمَّ وجب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد.

فكُسرت ابتداءً، وبعدَ القول، وبعدَ الموصول.

وفُتِحت فاعلَةً ومفعولةً ومبتدأةً ومضافًا إليها.

وقالوا: (لولا أنّك) لأنّه مبتدأ، و(لو أنّك) لأنّه فاعل.

فإن جاز التّقديران جاز الأمران، مثل (مَن يُكرمني فإنّي أكرمه) و[من الطويل]

.... إذا أنّه عبدُ القَفا واللّهازمِ [1]

وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة ـ لفظًا أو حكمًا ـ بالرّفع دون المفتوحة، مثل (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو)، ويشترط مُضِيُّ الخبر لفظًا أو حكمًا، خلافًا للكوفيّين [2]، ولا أثر لكونه مبنيًا، خلافًا للمبرّد والكسائيّ [3] في مثل (إنّكَ وزيدٌ ذاهبان).

---

(١) صدره: وكنتُ أرى زيدًا ـ كما قِيلَ ـ سيِّدًا، لا يُعلم قائله، والشاهد فيه وقوع (إذا) بمعنى المفاجأة.

(٢) تُراجع المسألة الثالثة والعشرون من كتاب الإنصاف.

(٣) لعلَّ ذكر المبرِّد هنا من قبيل سبق القلم، يُنظر: مغني اللبيب ص٣٨٤.

و(لكنّ) كذلك، ولذلك دخلت اللامُ مع المكسورة دونَها على الخبر، أو على الاسم إذا فُصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي (لكنّ) ضعيف.

وتُخفَّف المكسورة فيلزمها اللامُ، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعلٍ من أفعال المبتدأ، خلافًا للكوفيِّين في التَّعميم.

وتُخفَّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأنٍ مقدَّر، وتدخل على الجمل مطلقًا، وشذَّ إعمالُها في غيره، ويلزمها مع الفعل السِّين، أو (سوف)، أو (قد)، أو حرف النَّفي.

و(كأنّ) للتَّشبيه، وتُخفَّف فتُلغى على الأفصح.

و(لكنّ) للاستدراك، تتوسَّط بين كلامين مُتغايرَين معنًى، وتُخفَّف فتُلغَى، ويجوز معها الواو.

و(ليت) للتَّمنِّي، وأجاز الفرَّاء: (ليت زيدًا قائمًا).

(ولعلَّ) للتَّرجِّي، وشذَّ الجرُّ بها.

[الحروف العاطفة]:

الواو، والفاء، و(ثُمَّ)، و(حتَّى)، و(أو)، و(إمَّا)، و(أم)، و(لا)، و(بلْ)، و(لكِنْ).

فالأربعة الأُوَل للجمع، فالواو للجمع مطلقًا ولا ترتيب فيها، و(الفاء) للتَّرتيب، و(ثُمَّ) مثلها بمهلة، و(حتَّى) مثلها، ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليفيد قوَّةً أو ضعفًا.

و(أو) و(إما)، و(أم) لأحد الأمرين مبهمًا.

فـ (أم) المتَّصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستوِيَين والآخرُ الهمزةَ، بعد ثبوت أحدهما لطلب التَّعيين، ومن ثَمَّ ضعُف (أرأيتَ زيدًا أم عمرًا)، ومن ثَمَّ كان جوابها بالتَّعيين دون (نعم) أو (لا).

والمنقطعة كـ(بل) والهمزة، مثل (إنَّها لإبلٌ أم شاء).

و(إمَّا) قبل المعطوف عليه لازمة مع (إمَّا)، جائزة مع (أو) و(لا) و(بل) و(لكن) لأحدهما معيَّنًا، و(لكنْ) لازمةٌ للنَّفي.

[حروف التنبيه]:

(ألا)، و(أما)، و(ها).

[حروف النداء]:

(يا) أعمُّها، و(أيا) و(هَيا) للبعيد، و(أي) و(الهمزة) للقريب.

[حروف الإيجاب]:

(نعم)، و(بلى)، و(إي)، و(أجل)، و(جيرِ)، و(إنْ).

فـ(نعم) مقرِّرة لِما سبقها.

و(بلى) مختصَّةٌ بإيجاب النَّفي.

و(إي) إثباتٌ بعد الاستفهام، ويلزمها القَسَم.

و(أجل)، و(جير)، و(إن) تصديقٌ للمخبِر.

[حروف الزيادة]:

(إنْ)، و(أنْ)، و(ما)، و(لا)، و(مِن)، والباء، واللام.

فـ (إنْ) مع (ما) النَّافية، وقلَّت مع (ما) المصدريَّة و(لَما).

و(أنْ) مع (لَمَّا) ، وبين (لو) والقَسَم، وقلَّت مع الكاف.

و(ما) مع (إذا) و(متى) و(أيّ) و(أينَ) و(إنْ) شرطًا، وبعض حروف الجرّ، وقلَّت مع المضاف.

و(لا) مع الواو بعد النَّفي، وبعد (أن) المصدريَّة، وقلَّت قبل أُقسِم، وشذَّت مع المضاف.

و(من) و(الباء) و(اللامُ) تقدَّم ذكرها.

[حرفا التفسير]:

(أيْ)، و(أنْ).

فـ (أنْ) مختصَّة بما في معنى القول.

[حروف المصدر]:

(ما)، و(أنْ)، و(أنَّ).

فالأوَّلان للفعليَّة.

و(أن) للاسميَّة.

[حروف التَّحضيض]:

(هلاَّ)، و(ألاَّ)، و(لولا)، و(لوما).

لها صدر الكلام، ويلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا.

[حرف التَّوقُّع]:

(قد)، وفي المضارع للتَّقليل.

[حرفا الاستفهام]:

الهمزة، و(هل).

لهما صدر الكلام، تقول: (أزيدٌ قائمٌ؟)، و(أقام زيدٌ؟)، وكذلك (هل)، والهمزة أعمُّ تصرُّفًا، تقول: (أزيدًا ضربتَ؟) و(أتضرب زيدًا وهو أخوك؟)، و(أزيدٌ عندك أم عمرٌو)، و﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[1]، و﴿ أَفَمَن كَانَ ﴾[2]، و﴿ أَوَمَن كَانَ ﴾[3]، دون (هل).

[حروف الشرط]:

(إنْ)، و(لَوْ)، و(أمَّا).

لها صدر الكلام.

فـ(إن) للاستقبال وإن دخل على الماضي، و(لو) عكسه.

ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، ومن ثَمَّ قيل: (لو أنَّك) بالفتح؛ لأنَّه فاعل، و(انطلقتَ) بالفعل موضع (منطلقٌ) ليكون كالعوض.

وإن كان جامدًا جاز لتعذُّره.

وإذا تقدَّم القَسَم أوَّل الكلام على الشَّرط لزمه الماضي لفظًا ومعنًى، وكان الجواب للقسَم لفظًا، مثل (والله إن أتيتني، وإن لم تأتني لأكرمتُك).

وإن توسَّط بتقديم الشَّرط أو غيره جاز أن يُعتبَر وأن يُلغى، كقولك: (أنا والله إن تأتِني آتِك) و(إن أتيتني والله لآتينَّك)، وتقدير القَسَم كاللَّفظ، نحو ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا

---

(١) يونس/ ٥١.

(٢) هود/ ١٧، وقد تكرر في: السجدة/ ١٨، محمد/ ١٤.

(٣) الأنعام/ ١٢٢.

﴿ يَحْزَنُونَ ﴾ [1] و﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ [2].

و(أمّا) للتّفصيل، والتُزم حذفُ فعلها، وعُوِّض بينها وبين فائها جزءٌ مِمّا في حيزها مطلقًا، وقيل: هو معمول المحذوف مطلقًا مثل: (أمّا يوم الجمعة فزيدٌ منطلِقٌ).

وقيل: إن كان جائزَ التّقديم فمن الأوّل، وإلاّ فمن الثّاني.

[حرف الردع]:

(كلاّ).

وقد جاء بمعنى (حقًا).

[تاء التأنيث الساكنة]:

تاء التّأنيث السّاكنة: تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه.

فإن كان ظاهرًا غير حقيقيٍّ فمخيَّر.

وأما إلحاق علامة التّثنية والجمعين فضعيف.

[التنوين]:

التّنوين: نونٌ ساكنةٌ تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.

وهو للتّمكّن، والتّنكير، والعوض، والمقابلة، والتّرنُّم.

ويُحذف من العلم موصوفًا بـ(ابن) مضافا إلى علمٍ آخَر.

[نون التأكيد]:

نون التّأكيد: خفيفة ساكنة، ومشدَّدة مفتوحة مع غير الألف.

تختصُّ بالفعل المستقبل في الأمر، والنّهي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض، والقَسَم، وقلّت في النّفي، ولزمت في مُثبَت القَسَم، وكثُرت في مثل (إمّا تفعلنَّ).

وما قبلها مع ضمير المذكّرين مضمومٌ، ومع المخاطَبة مكسورٌ، وفيما عدا ذلك مفتوح.

وتقول في التّثنية وجمع المؤنّث: (اضرِبانِّ) و(اضربنانِّ)، ولا تدخلهما الخفيفة، خلافًا ليونس.

---

(١) الحشر/ ١٢.

(٢) الأنعام/ ١٢١.

وهما في غيرِهما مع الضَّمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن فكالمتَّصل.
ومن ثَمَّ قيل: (هل تَرَيَنَّ) و(تَرَوُنَّ) و(تَرَيِنَّ)، و(اغزُوَنَّ) و(اغزُنَّ) و(اغزِنَّ).
والمخفَّفة تُحذف للسَّاكن، وفي الوقف، فيُردُّ ما حُذف، والمفتوح ما قبلها تُقلب ألفًا.

والله أعلم.

تَمَّت بحمد الله وعَونِهِ وحُسْنِ توفيقِه.

ابن مالك

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ الإمام العلّامةُ الأَوحدُ [١] شيخُ النُّحاة والأُدباءِ ، جمالُ الدين أَبو عبد الله محمَّدُ بن عبد الله [٢] بن مالك الطائيّ الأَندلسى الجَيّانى [٣] ، مقيمُ [٤] دمشقَ ـ رحمه الله ـ [٥] ؛ حامداً لله ربّ العالمين ومصلِّياً على محمّد سيّدِ [٦] المرسلين وعلى آله وصحبه [٧] أَجمعين [٨] :

هذا كتابٌ فى النَّحو جعلتُه بعون الله مستوفياً لأُصولهِ ، مستولياً على أَبوابه وفصولهِ ؛ فسمّيته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فهو جدير بأَن يلبّىَ دعوتَه الأَلِبّاءُ ، ويجتنبَ [٩] منابَذتَه النّجباءُ ، ويعترفَ العارفون برشد المُغْرَى

(١) ساقطة من (م) .
(٢) فى (ص) : ابن عبد الله مرتين .
(٣) فى (ج) : الجيانى الأندلسىّ الشافعى .
(٤) سقطت من (س) .
(٥) فى (ج) : رحمه الله تعالى .
(٦) فى (ج ، ص ، م) : خاتم النبيين .
(٧) فى (د، س، ص) : وصحابته .
(٨) سقطت من (س) .
(٩) فى (س) : ويتجنب .

بتحصيلِهِ ، وتـأتلفَ قلوبُهم على تقديمِه وتفضيله . فليثقْ متَأَمِّلُه ببلوغ أَمَلِه ، وليتلَقَّ بالقبول ما يَرِد [1] من قِبَلِه . وليكنْ لحسن الظنِّ آلِفا ، ولدواعى [2] الاستبعاد مخالِفا . فقلَّما [3] حَلِيَ متحَلٍّ بالاستبعاد ، إلَّا بالخَيْبة والإبعاد . وإذا كانت العلوم مِنَحاً إِلٰهيّة ، ومواهبَ اختصاصِيّة ، فغيرُ مستبعَد أَن يُدَّخر [4] لبعض المتأَخِّرين ما عَسُر على كثير من المتقدِّمين . أَعاذنا الله من حسد يَسُدّ بابَ الإنصاف ، ويصُدّ عن جميل الأَوصاف ؛ وأَلهَمَنا شكراً يقتضى توالىَ الآلاءِ ، وَيقضِى بانقضاءِ اللَّأْواءِ .

وهٰأَنا شارعٌ [5] فيما انتدبتُ إليه ، مستعيناً بالله [6] عليهِ ، خَتَم الله لى ولقارئيه [7] بالحُسنى ، وخَتَمَ لى ولهم الحظَّ الأَوْفَى فى المَقرّ الأَسنى ، بمنّه وكرمه.

---

(١) فى (س) : ما ورد عليه من قبله .

(٢) فى (س) : ولداعى .

(٣) فى (س، ص) : فقل ما .

(٤) فى (س) : أن يدخر منها .

(٥) فى (س، ص، م) : ساع .

(٦) فى (م) : بالله تعالى .

(٧) فى (م) : ولقارئه ، وزاد فى ختام المقدمة : « آمين » .

١ ـ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلَّق[١] به

الكلمةُ لَفْظٌ مستقل[٢] ، دالٌّ بالوضْع تحقيقاً أوتقديراً[٣] أَو منوى[٤] معه كذلك . وهى : اسمٌ وفعلٌ وحَرْفٌ .

والكلامُ ما تضمَّن من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[٥] .

فالاسمُ كلمةٌ يسنَدُ مالمعناها إلى نفسِها أَو نظيرِها .

والفعلُ كلمةٌ تُسنَد أَبداً ، قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المُسنَد إليه .

والحرفُ كلمةٌ لا تَقبَلُ إسنادًا وضعيًّا بنفسِها ولابنظيرٍ[٦] .

ويُعتبَرُ الاسم . بندائه ، وتنوينه فى غير روىٍّ ، وبتعريفه[٧] ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أَو إضافة إليه أَو عَودِ ضميرٍ عليه[٨] أَو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة

---

(١) فى (ه) من نسخ الظاهرية : وما يتعلق بذلك من الأقسام .

(٢) ساقطة من (د،س) .

(٣) فى (د) : وتقديراً بواو العطف .

كامرئ القيس ، فمجموعه كلمة واحدة تحقيقاً وهو كلمتان تقديراً لأنه مركب من مضاف ومضاف إليه .

(٤) منوى صفة لمحذوف ، والتقدير :

الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ .

(٥) احترز من المقصود لغيره كالجملة الواقعة صلة فى نحو : جاء الذى وجهه حسن .

(٦) فى (ج،م) : ولا بنظيرها . احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو : يافل فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها لكن لها نظير يقبله نحو : رجل فيقال : فى الدار رجل . والحرف لا نظير له يقبله .

(٧) فى (د) : وتعرفه . والتعريف يشمل تعريف الإضافة والتعريف بأل وتعريف العلمية .

(٨) فى (س) : أو بعود ضمير عليه .

الفعل ، وبموافقة ثابتِ الاسمية فى لفظ أومعنى دونَ مُعارِضٍ ، وهو لعَيْن أومعنى ؛ اسماً أو وصفاً .

ويُعتَبرُ الفِعل : بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ ، ونون التوكيدِ الشّائع [1] ، ولزومه مع ياءِ المتكلِّم نونَ الوقايةِ ، وباتِّصاله بضميرِ الرَّفع البارز .

وأَقسامُه : ماض ، وأَمرٌ ، ومضارعٌ .

فيميِّزُ [2] الماضىَ التاءُ المذكورةُ ، والأَمرَ معناه ونونُ التوكيدِ [3] ، والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلِّم مفرداً ، أَو بنونٍ له عظيماً [4] أَو مشارِكاً [5] ، أَوْ بتاءٍ للمخاطَبِ مطلقاً وللغائبة والغائبتَين [6] ، أَوبياءٍ للمذكَّرِ الغائب مطلقاً والغائباتِ [7] .

والأَمرُ مستقبَلٌ أَبداً .

والمضارعُ صالحٌ له وللحالِ ولونُفِىَ بلا ؛ خلافاً لمن خصّها

---

(١) فى (س) التأكيد ؛ واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل كقوله : (وأنشده ابن جنى) :

أريت إن جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

(٢) فى (ب) : ويميز ، وفى (م) : فتمييز .

(٣) فى (س) : التأكيد .

(٤) فى (م) : تعظيما .

(٥) بكسر الراء وفتحها .

(٦) فى (ص،م) : وللغائبين .

(٧) فى (س) : وللغائبات .

بالمستقبل[١] .ويترجّح الحال مع التجريد[٢] ، ويتعيّن عند الأكثر بمصاحبة الآنَ وما فى معناه وبلام الابتداءِ ونَفْيِه بـ « ليس » و « ما » و « إن » . ويتخلَّص [٣] للاستقبال بظرف مستقبَلٍ ، وبإسنادٍ[٤] إلى متوقَّع ، وباقتضائه طَلَباً أَو وَعْدًا ، وبمصاحبةِ ناصب ، أَو أَداةِ تَرَجٍّ أَو إِشفاقٍ أَو مجازاة ، أَو « لو » المصدريَّةِ ، أَونونِ توكيد [٥] ، أَوحرفِ تنفيسٍ وهو « السّين » أَو « سوف » أَو « سَفْ » أَو « سَوْ » أَو « سَىْ » . وينصرِف إلى المضىِّ بـ « لَمْ » و « لمّا الجازمة » و « لو الشرطيّة » غالباً ، و « إذ » و « ربَّما » و « قد » فى بعض المواضع .

وينصرِفُ الماضى إلى الحال بالإنشاءِ [٦] ، وإلى الاستقبالِ بالطلب والوعد ، وبالعطف على ماعلم استقباله ، وبالنفى بـ « لا »

---

(١) أى خص « لا » بالمستقبل . قال الدماميني فى شرحه للتسهيل : وهو منقول عن سيبويه ، وقال ابن‌عقيل فى شرحه : هم معظم المتأخرين ، ومن وروده مع « لا » للحال قوله تعالى: « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » .

(٢) أى إذا تجرد المضارع من القرائن المخلصة للحال أو الاستقبال .

(٣) فى (د،س) : ويتلخص ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) فى (م) : وبإسناده .

(٥) فى (م) : نون التوكيد .

(٦) أى غير الطلبى : بعت واشتريت وأعتقت ، فهذه ماضية لفظاً حاضرة معنى والإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ ، وفى الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت والتطليق بطلقت والبيع والشراء ببعت واشتريت .

و « إنْ » بعدَ القَسَم ، ويحتمِلُ المضىَّ والاستقبال بعد هَمْزةِ التسويةِ ، وحرف التَّحضيض ، وكُلَّما ، وحيثُ ، وبكونِه صلةً ، أو صفةً لنكرة عامَّة[1] .

(١) فى (س) : بعد هذا الكلام : « وقد يوقع المستقبل موقع الماضى حكاية الحال ، والماضى موقع المستقبل بيانه السبب » . ولا يوجد هذا فى نسخة أخرى ، فلعله شرح زاده الناسخ .

٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخِر

الإعرابُ[١] ما جِيءَ به لبيانِ مُقْتَضَى العامِلِ ؛ من حَرَكةٍ ، أوحَرْفٍ أو سُكُونٍ أوحَذْفٍ . وهو فى الاسم أصلٌ لوجوبِ قَبُوله بصيغةٍ واحدةٍ معانىَ مختلفةً ، والفعلُ والحرف ليسا كذلك ، فبُنِيا ، إلَّا المضارعَ ، فإنَّه شابَهَ الاسمَ بجوازِ[٢] شبه ما وَجَبَ[٣] له ، فأُعرِبَ ، ما لم يتَّصلْ به نونُ توكيدٍ أو إناث . ويَمنَعُ إعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرفِ ، بلا مُعارضٍ[٤] ، والسلامةُ منها تَمَكُّنٌ[٥] .

وأنواع الإعــراب : رفعٌ ونَصْبٌ وجرٌّ وجَزمٌ[٦] .

---

(١) يطلق الإعراب فى اللغة على الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، وعلى التحسين يقال : أعرب الشىء حسنه ، وعلى التغيير : عربت معدة البعير تغيرت ، وأعربها الله غيرها ، وفى الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، كما ذكره المصنف وزعم أنه مذهب المحققين ، وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذى فى أواخر الكلمة ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختاره الأعلم فى شرح الكتاب .

(٢) فى (د) : لجواز .

(٣) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة ، ففى قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحتمل النهى عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، والنهى عن الأول واستئناف الثانى ، فيدل على كل معنى منها بإعراب .

(٤) احترز من «أى» فإنها مشبهة للحرف سواء أكانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى نكرة فغلبت مشابهتها المعرب على مشابهتها المبنى لكونها داعية إلى ما يستحقه الاسم من الأصالة وهو الإعراب .

(٥) فى (م) : وبالسلامة منها يتمكن .

(٦) سقطت من (ص) :

وخُصَّ [١] الجرُّ بالاسم ؛ لأَنَّ عامِله لا يستقِلُّ [٢] فيُحمَلُ غيرُه عليه ، بخلاف الرفع والنصب . وخُصَّ الجزمُ بالفعل ، لكونه فيه كالعِوَضِ من الجرِّ .

والإعرابُ بالحركة والسّكون أَصلٌ ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ [٣] . فارفعْ بضمةٍ ، وانصِبْ بفتحةٍ ، وجُرَّ بكسرةٍ ، واجزمْ بسكونٍ ، إلّا فى مواضع النِّيَابَةِ .

وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ فى جرِّ ما لاينصرفُ ، إلَّا أَنْ يُضَافَ أَو يَصحَبَ الأَلفَ واللَّامَ أَو بدلَها ، والكسرةُ عن الفتحةِ فى نصبِ أُولَات [٤] ، والجمعِ بزيادةِ أَلفٍ وتاءٍ ، وإن سُمِّيَ به فكذلك ، والأَعْرَفُ حينئذ بقاءُ تنوينهِ ، وقد يُجْعَلُ كأَرْطاةَ عَلَماً .

وتنوبُ الواوُ عن الضمَّةِ ، والأَلفُ عن الفتحةِ ، والياءُ عن الكسرةِ ، فيما أُضيفَ إلى غير ياءِ المتكلِّم من. « أَبٍ » ، و « أَخ » و « حَمٍ » غير مماثلٍ قَرْوًا وقُرْءًا وخَطًأ ، و « فمٍ » بلا ميم ، وفى « ذى » بمعنى صاحب . والتزامُ نقصِ « هَنٍ » [٥] أَعْرَفُ

---

(١) سقطت من (ص) .

(٢) أى لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيد .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) فى (ص،وشع) : ألات .

(٥) فى (س) : نقصهن .

من إلحاقه بِهَنٍّ ، وقد تُشَدَّدُ نونُه ، وخاءُ أَخ ، وباءُ أَبٍ وقد يُقال أَخْوٌ ، وقد يُقْصَرُ حَمٌ ، وهُمَا [١] ، أَو يلزُمها النقصُ كيدٍ ودم ، ورُبَّما قُصِرَا ، أَو ضُعِّف دَمٌ .

وقد يُثلَّث فاءُ «فَم» منقوصاً أَو مقصورًا [٢] ، أَويضعَّف مفتوحَ الفاءِ أَو مضمومَها ، أَوتَتْبَع فاؤه حرفَ إعرابِهِ فى الحركات ، كما فُعِل بفاءِ مَرْءٍ [٣] وعينى «آمرئٍ» [٤] و «أبنِم» ، ونحوُهما : فُوكَ وأَخواتهُ على الأَصحِّ . وربّما قيل «فا» ، دُونَ إضافة صريحة نصباً ، ولا يُخَصُّ بالضرورةِ [٥] نحو :

يُصبِـح ظَمآنَ [٦] وفى البحـر فمُـهْ

خلافاً لأَبى علىٍّ .

وتنوبُ النّونُ عن الضمّة [٧] ، فى فِعلٍ اتَّصلَ به أَلفُ آثنينِ أَو واوُ جمع أَوياءُ مخاطَبَة ، مكسورةً بعد الأَلفِ غالباً ، مفتوحةً بعد أُخْتَيها ، وليست دليلَ إعراب [٨] ، خلافاً للأَخفش ،

---

(١) أى : وأب وأخ فيقال : أباك وأخاك وحماك رفعاً ونصباً وجراً كعصا .

(٢) ساقطة من (شع) .

(٣) فى (م) : امرء .

(٤) فى (د،شع) : امرء .

(٥) أى لا يختص ثبوت الميم فى الفم حالة الإضافة بالضرورة خلافاً للفارسى ، ومنه الحديث: «لخلوف فم الصائم» .

(٦) فى (د) : عطشان .

(٧) هذا هو الصحيح ، أعنى كون النون فى الأمثلة الخمسة علامة إعراب، كما ذكر المصنف (شع) . وقد استظهر بقوله : «غالباً» على قراءة من قرأ : «أتعدانى» بفتح النون .

(٨) فى (ص) : دليل الإعراب .

وتُحذَفُ جزماً ونَصْباً ولنون التَّوكيد ، وقد [1] تُحذَفُ لنون الوقايةِ أَو تُدغَم فيها ، وَندَر حذفُها مفردةً فى الرفعِ نظماً ونثراً .

وما جئَ به ، لا لبيان مقتضَى عامِلٍ ، من شِبْه الإعرابِ وليس حكايةً أَو إتباعًا أَو نقلًا أَو تخلُّصاً من سكونين [2] ؛ فهو بناءٌ . وأَنواعه [3] : ضمّ وفتح وكسر ووقف .

---

(١) فى (س) : تحذف بسقوط «وقد» .

(٢) أى ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية والإتباع والنقل والتخلص فهو بناء .

(٣) فى (م) : وألقابه .

٣ ـ باب إعراب المعتلِّ الآخِرِ

يظهرُ الإعرابُ بالحَركةِ والسكون ، أَو يقدَّرُ فى حرفِهِ(١) وهو(٢) آخرُ المُعْرَب ، فإِنْ كانَ(٣) أَلفاً قدِّر فيه غيرُ الجزْمِ ، وإِنْ كانَ ياءً أَو واوًا يشبهانه قدّر فيهما الرفعُ ، وفى الياءِ الجرُّ ، وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السّكونِ إِلَّا فى الضرورةِ ، فيقدّرُ لأَجلِها جزمُها(٤) ، ويظهرُ لأَجلِها جَرُّ الياءِ(٥) ورفعُها(٦) ، ورفعُ الواوِ(٧) ، ويقدَّرُ لأَجلِها كثيرًا وفى السَّعةِ قليلًا نصبُهما(٨) ورفعُ الحرف الصحيح(٩) وجرُّه(١٠) ، وربّما قدِّر جزمُ الياءِ فى السَّعَةِ(١١) .

(١، ٢، ٣) أى حرف الإعراب .

(٤) أى جزم الثلاثة فتثبت نحو :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ونحو : إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

ونحو : ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

(٥) نحو : ويوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ ... ويوماً ترى فيهن غولا تغول

(٦) نحو : فعوضنى منها غناى ولم تكن ... تساوىُ عندى غير خمس دراهم

(٧) نحو : إذا قلت : عل القلب يسلوُ قيضت ... هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

(٨) أى نصب الواو والياء نحو : أرجو وآمل أن تدنُو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وكقراءة من قرأ : « إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » بسكون الواو فى « يعفو » .

ونحو : ولو أن واش باليمامة داره ... ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ونحو : ما أقدر الله أن يدنى على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول

(٩) كقراءة مسلمة بن محارب : « وبعولتهن » بإسكان التاء ، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من « يعلمهم » ونحوه .

(١٠) كقراءة أبى عمرو : « فتوبوا إلى بارئكم » بالسكون .

(١١) كقراءة قنبل : « إنه من يتقى ويصبر » . بإثبات الياء فى « يتقى » .

٤ ـ بابُ إعراب المثنى والمجموع عَلَى حَدِّه[١]

التَّثنيةُ جعلُ الاسم القابل دليلَ اثنين متَّفقيْنِ فى اللَّفظِ غالباً ، وفى المعنى على رأيٍ ؛ بزيادة أَلفٍ فى آخِره رفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرًّا ونصباً ، تليهما نونٌ مكسورةٌ ، فتحُها لغةٌ ، وقد تُضَم ، وتسقُطُ للإضافةِ أَو للضَّرُورةِ أَو لتقصيرِ صِلَةٍ ، ولزومُ الأَلفِ لغةٌ حارثيّةٌ .

وما أُعرِب إعرابَ المثنى ؛ مخالفاً لمعناه ؛ أَوغيرَ صالح للتجريد[٢] وعَطْفِ مثلِه عليه ؛ فمُلحَقٌ[٣] به ، وكذلك كِلاَ وكِلْتا مضافَيْن إلى مُضمَر ، ومطلقاً على لغة كِنانة .

ولا يُغنِى العطفُ عن التّثنيةِ ، دونَ شذوذٍ أَواضطرار ، إلَّا مع قصدِ التكثير ، أَو فصلٍ ظاهرٍ أَو مُقَدَّرٍ[٤] .

والجمعُ جَعل الاسم القابلِ دليلَ ما فوق اثنين ؛ كما سبق ،

---

(١) أى حد المثنى ، وزاد فى (س) : وما يتعلق به .

(٢) نحو : البحرين علم مكان ، والقمرين للشمس والقمر فلا يقال : بحر وبحر ولا قمر وقمر .

(٣) فى (س) : ملحق بدون فاء .

(٤) كقول الحجاج وقد نعى له فى يوم واحد ابنه محمد وأخوه محمد : سبحان الله ! محمد ومحمد فى يوم ؟

بتغييرٍ ظاهرٍ أو مقدَّرٍ[1] ، وهو التكسير ، أوبزيادةٍ فى الآخرِ مقدَّرٍ انفصالها لغير تعويض ، وهو التصحيح .

وإن[2] كان لمذكَّر فالمزيدُ فى الرَّفعِ واوٌ بعد ضمّة ، وفى الجرِّ والنصبِ ياءٌ بعد كسرةٍ ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ ، تُكسَر ضرورةً وتَسقُط للإضافة أو لضرورة[3] ، أو لتقصير صلة . وربّما سَقَطت اختياراً قبلَ لامٍ ساكنةٍ غالباً .

وليس الإعرابُ انقلابَ الألِفِ والواو ياءً ، ولا مقدَّراً فى الثلاثة ، ولا مدلولًا بها عليه مقدَّرًا فى متْلُوِّها ، ولا النونُ عِوَضٌ من حركةِ الواحدِ ولا من تنوينهِ ولامنهُما ولا من تنوينيْنِ فصاعداً ؛ خلافاً لزاعمِى ذلك ؛ بل الأَحرفُ الثَّلاثةُ إعرابٌ ، والنّونُ لرفعِ توهُّمِ الإضافةِ أو الإفرادِ .

وإنْ كان التصحيحُ لمؤنَّثٍ أَومحمولٍ عليه فالمزيدُ ألفٌ وتاءٌ.

وتصحيحُ المذكَّرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاءِ التَّأنيثِ المغايِرةِ لما فى نحو : « عِدَة » و « ثُبَة » عَلَمين ، ومن إعرابٍ بحرفينِ ، ومن تركيب إسنادٍ أو مَزْج ، وبكونهِ لمن يَعقِلُ ، أَومشبَّه[4]

---

(١) نحو : فلك للمفرد والجمع .

(٢) فى (س) : فإن كان .

(٣) فى (س،م) : للضرورة . ومثاله :

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى لكم غير أنا إن نسالم نسالم

(٤) سقطت «به» من (م) ، والمقصود المشبه بالعاقل نحو قوله تعالى : « رأيتهم لى ساجدين » للشمس والقمر والكواكب .

به عَلَماً ، أَو مصغَّرًا ، أوصفةً تقبل تاءَ التأنيث [١] إن قصد معناه ؛ خلافاً للكوفيّين في الأَوّل والآخر ، وكونُ العَقْل لبعضٍ مُثَنًّى أَو مجموعٍ كاف ، وكذا التذكيرُ مع اتِّحادِ المادّةِ ، وشذَّ ضَبُعان في ضَبُع وضِبَعان .

وما أُعرِبَ مثلَ هذا الجمع غير مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ ك « أُولى » [٢] ، و « نحن الوارثون » ، و « علِّيّين » ، و «عالَمين » و « أَهْلِين » ، و « أَرَضِين » ، و «عِشْرينَ» إلى «التّسعين » [٣] .

وشاع هذا الاستعمال فيما لم يُكَسَّرْ من المعوَّضِ من لامه هاءَ التأنيثِ : بسلامةِ فاءِ [٤] المكسورِها [٥] ، وبكسر المفتوحِها [٦] ، وبالوَجهين في المضمومِها ، وربّما نَال هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ ، ونحوَ رِقَة ، وحَرَّة [٧] ، وأَضاةٍ [٨] وإِوَزَّة [٩] .

---

(١) في (س) زاد بعد هذا : باطراد .

(٢) هذا الترتيب في (ص) فقط ، وفي جميع النسخ : « كنحن الوارثون وأولى » واستحسنت ترتيب (ص) لورود النص القرآني بدون زيادة كاف التمثيل ، وأولى وصف لا واحد له من لفظه وهو بمعنى أصحاب وغير مستوف للشروط .

(٣) في غير (ص) : إلى تسعين . وكون هذه العقود فاقدة شروط الجمع بالواو والنون ظاهر .

(٤) في (م) : بسلامة في .

(٥) نحو : مائة ومئون رفعا ، ومئين جراً ونصباً ، ولا تغير الفاء فيها عن الكسر .

(٦) نحو : سنة وسنون وسنين ، وتغير الفاء من الفتح إلى الكسر .

(٧) هذه اللفظة في (س،ص) : « واحرة » وقال في (شع) : هذه اللفظة ليست في أصل التسهيل وربما وجدت ببعض النسخ ، والذى أسمع أنهم قالوا في الحرة وهى أرض ذات حجارة سود : حرات وجمعوه بالواو والنون كما قالوا أرضون وقالوا أيضاً : الأحرون . انتهى . وفي القاموس : وجمع الحرة لأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرار والحرات والحرين والأحرين .

(٨) في (د) : وإضاءة ، وفي (س) : وإضافة . والأضاة الغدير وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف .

(٩) كقوله : تلقي الإوزون في أكناف دارتها تمشي وبين يديها البرّ منثور

وقد يُجعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللاَّمِ فى النونِ منوَّنةً غالباً ، ولا تُسْقِطُها الإضافةُ ، وتلزمه الياءُ . وينصبُ كائناً بالألف والتاءِ بالفتحةِ على لغة ، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ وليس الوارد من ذلك واحدًا مردودَ اللام ، خلافًا لأبى علىٍّ[1] .

(١) زعم الفارسى أن قولهم : سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامه ؛ أصله لغو ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ؛ ورد بأنه لم يسمع فى لغة رد اللام فيقال لغات . (شع) .

٥ ــ بابُ كيفيّةِ التثنية وجَمْعَى التصحيح

الاسمُ الَّذى حرفُ إعرابه أَلفٌ لازمةٌ مقصورٌ ، فإنْ كان ياءً لازمةً تَلِى كسرةً فمنقوصٌ، فإن[1] كان همزةً تلى أَلفاً زائدةً فممدودٌ.

فإذا ثُنِّىَ غيرُ المقصورِ والممدود الَّذى همزتُه بدلٌ من أَصلٍ أَو زائدةٌ لحقت العلامةُ دونَ تغييرٍ ، ما لم تَنُب عن تثنيته تثنيةُ غيرِه [2] .

وإذا ثُنِّىَ المقصورُ قُلبتْ أَلفُه : « واوًا » إن كانت ثالثةً بدلاً منها أَو أَصلاً أَو مجهولةً ولم تُمَل ، و « ياءً » إن كانت خلافَ[3] ذلك ، لا إن كانت ثالثةَ واوىٍّ مكسُورِ الأَوّلِ أَو مضمومِهِ ؛ خلافاً للكسائىِّ ، والياءُ ــ فى رأيٍ ــ أولى بالأَصلِ والمجهولة مطلقاً [4] .

---

(١) فى (د،س) : وإن .

(٢) أى فلا تلحقه العلامة المذكورة حينئذ ، وذلك نحو : سواء ، كما مثل المصنف فى شرحه ، فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى ، واستغنوا بتثنية (سى) عن تثنيته فيقال : هما سيان ولا يقال : هما سواءان ، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه .

(٣) فى (س ، م ، شع) : بخلاف . وقد سقط هذا إلى قوله : « ثالثة » من (د) .

(٤) يعنى أن من النحويين من لا يعدل عن الياء فى الألف الأصلية والألف المجهولة سواء أميلا أم لم يمالا . قال المصنف ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأى .

وتُبْدَلُ[1] واوًا همزةُ الممدودِ المبدَلةُ من ألف التأنيث[2] ، وربّما صُحِّحتْ أو قُلبتْ ياءً ، وربّما قُلبت الأَصليَّةُ واوًا ، وفِعْلُ ذلك بالملحَقةِ أَوْلى من تصحيحها ، والمبدَلةُ من أَصل بالعكس ، وقد تقلبُ ياءً ، ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للكسائىِّ[3] ، وصحّحوا مِذْرَوَينِ وثِنايَيْن تصحيحَ شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ ، للزوم عَلَمى التَّثنية والتأنيث .

وحُكمُ ما أُلحِقَ به علامةُ جمع التصحيحِ القياسيّةُ حُكمُ ما أُلحق به علامةُ التَّثنية ، إلاَّ أَن آخِرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذَفُ فى جمع التذكيرِ ، وتَلِى علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً ؛ خلافاً للكوفيّين فى إلحاق ذى الأَلفِ الزائدةِ بالمنقوص ، وربّما حذفتْ خامسةً فَصاعدًا فى التَّثنيةِ ، والجمع بالأَلفِ والتاءِ ، وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ ونحوِه ، ولا يقاس على[4] ذلك ، خلافا للكوفيين ، وتُحذَفُ تاءُ التأْنيثِ عند تصحيحِ ما هى فيه ، فيعامَلُ معاملَة مؤنَّث[5] عارٍ منها لو صحِّح .

---

(١) فى (د) : وتقلب.

(٢) زاد فى (س) بعد ذلك : وليست موضوعة للتأنيث كالألف خلافاً للكوفيين . ولا توجد هذه الزيادة فى نسخة أخرى .

(٣) قال ابن عقيل فى شرحه : الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة ، حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة .

(٤) فى (س) : ولا يقاس عليه .

(٥) فى (شع) : خال ، وقال فى الهامش : «عار فى نسخة» فيقال فى فتاة فتيات بقلب الألف ياء ، وفى قناة قنوات بقلبها واواً .

ويقال فى المراد به مَنْ يَعقِل من ٱبنٍ وأَبٍ وأَخ وهَنٍ وذى : بَنُون وأَبُون وأَخُون وهَنُون وذَوو [1] ، وفى [2] بنت وٱبنة وأُخت وهَنْت [3] وذات : بنات وأَخوات وهَنات وهَنَوات وذَوات ، وأُمّهاتٌ فى الأُمِّ من الناس أَكثرُ من أُمَّات ، وغيرها بالعكس .

والمؤنَّثُ بهاءٍ ، أَو مجرّدًا ثلاثيًّا صحيحَ العين ساكنة ، غيرَ مضعَّفٍ ولا صفةً ، تَتبع عينهُ فاءَه فى الحركة مطلقاً ، وتُفْتَح وتُسَكَّنُ بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ، وتُمنَع الضمّةُ قبلَ الياءِ ، والكسرةُ قبلَ الواوِ باتفاقٍ ، وقبلَ الياءِ بخُلفٍ ، ومطلقًا عند الفرَّاءِ فيما لم يُسمَع .

وشذَّ جِرِواتٌ ، والتزم فَعَلَاتٌ فى لَجْبَة ، وغُلِّبَ فى رَبْعَة ، لقول بعضهم لَجَبَةٌ وَرَبَعَةٌ [4] ، ولا يقاسُ على ما ندر من كَهَلات ، خلافاً لقُطرب .

ويسوغُ فى لَجْبة القياسُ ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، ولا يقالُ فَعْلاتٌ اختيارًا فيما استحّق فَعَلات ، إلاَّ لاعتلال اللَّام أَو

---

(١) فى (س،م) : ذووا ، وفى (د) : دووه .

(٢) فى (م) : أوفى .

(٣) فى (ص،شع) : وهنة . وفى القاموس : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٤) زاد بعد هذا فى (س فقط) : أو لشبهها بالهاء فى لزوم التاء . ولا أرى له معنى فى هذا الموضع .

شبه الصفة ، وتَفتَح هُذَيلٌ عين جَوَزات وبَيَضات ونحوِهما ، واتُّفِق على عِيَرَات شذوذًا [١] .

(فصل) : يُتَمُّ [٢] فى التَّثنيةِ من المحذوفِ اللَّام ما يُتَمُّ فى الإضافة لا غير . وربَّما قيل أبانِ وأخانِ ويَديَان ودَمَيان [٣] ودَمَوان وفَمَيان وفَمَوان ، وقالوا فى ذات ذاتا على اللفظِ ، وذَواتا على الأَصلِ ، ويثنىَّ [٤] اسمُ الجمع والمكَسَّرُ بغيرِ زنةِ مُنْتَهاه ، ويختارُ فى المضافين لفظًا أَو معنىً ، إلى متضمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التَّثنية ، ولفظُ الجمع على لفظِ الإفراد ، فإن فُرِّقَ متضمِّناهما [٥] آختير الإفرادُ ، وربما جُمعَ المنفصلان إن أُمِنَ اللَّبسُ ، ويقاسُ عليه ، وفاقاً للفرّاءِ . ومطابقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أَو لفظِه جائزةٌ . ويعاقِب الإفرادُ التَّثنيةَ فى كلِّ آثنين لا يغنى أَحدُهما عن الآخر ، وربّما تعاقَبا مطلقاً . وقد يقع افعَلا ونحوُه [٦] موقعَ آفعَلْ [٧] ونحوِه ، وقد تقدَّرُ تسمية جزءٍ باسمِ كلٍّ ، فيقع الجمعُ موقعَ واحِدِهِ أَو مثنَّاهُ .

---

(١) والشذوذ من جهة فتح العين والقياس تسكينها . وقد سقطت لفظة «شذوذا» من (د) .

(٢) سقطت من (ب) . والمقصود : يرد فى التثنية من المحذوف اللام ما يرد فى الإضافة .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) فى (ص) : وثنى .

(٥) فى (د) : متضمنهما . ومثاله : قطعت رأس زيد وعمرو .

(٦) سقطت من (ص) .

(٧) كقوله : فإن تزجرانى يا ابن عفان أنزجر وإن تدعانى أحم عرضاً ممنعاً

فصلٌ : يُجَمعُ بالأَلف والتَّاءِ قياساً ، ذو تاءِ التأنيث مطلقا ، وعَلَم المؤنَّث مطلقاً ، وصفة المذكَّر الَّذى لا يعقل ، ومصغرُه ، واسمُ الجنسِ المؤنَّثُ بالأَلفِ ، إن لم يكنْ فَعْلَى فَعْلان أَو فَعْلاءَ أَفعَلَ ، غير منقولَيْنِ إلى الاسميةِ حقيقةً[1] أَوحُكمًا[2] ، وما سوى ذلك مقصورٌ على السماع .

---

(١) كما لو سميت بسكرى وحمراء امرأة فتقول حينئذ : سكريات وحمراوات .

(٢) نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة فى الأصل لأبطح ؛ لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء .

٦ ـ باب المَعرِفة والنَّكِرة

الاسمُ مَعرِفةٌ ونكرةٌ . فالمعرفةُ : مضمرٌ ، وعَلَمٌ ، ومُشارٌ به ، ومنادًى ، وموصولٌ ، ومضافٌ ، وذو أَداة .

وأَعرَفُها ضميرُ المتكلِّم ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ ، ثمَّ العَلَمُ[١] ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السّالِمِ عن[٢] إبهام ، ثمَّ المشارُ به ، والمنادَى[٣] ، ثمَّ الموصولُ وذو الأَداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، وقد يَعرِض لِلْمَفُوق ما يجعلُه مساوِياً أَو فائقاً .

والنَّكرةُ ما سِوى المَعرفةِ .

وليس ذو الإشارةِ قبل العَلَم ، خلافاً للكوفيّين ولا ذو الأَداة قبل الموصول ، ولا « مَنْ » و « ما » المستفهم بهما معرفتيْن ، خلافاً لابن كَيْسانَ فى المسأَلتين .

---

(١) فى (س) : العلم الخاص ، وفى (شع) : ينبغى أن يقيد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه ، وكذا هو فى بعض النسخ .

(٢) فى (د) : من إبهام ، وفى (س) : من الإبهام . ومثاله : زيد أكرمته ، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمر وكلمته ، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه فى التعريف .

(٣) فى بعض النسخ بعد المنادى : « وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويا ، خلافاً لبعضهم .

٧ ـ باب المُضمَر

وهو الموضُوع لتعيِينِ مُسَمَّاهُ مُشْعِرًا بتكلُّمِه أَو خِطَابِهِ أَو غَيْبَته.

فمنه واجبُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة أَو النون ، وبفعل أَمر المخاطَب ومضارعه ، وٱسم فِعْل الأَمر مطلقاً .

ومنه جائزُ الخفاءِ ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ، أَو معناه [١] من ٱسم فعل وصفة [٢] وظرف وشبهه .

ومنه بارز متَّصل :

وهو إن عنى به المعْنى بنفعل « نا » فى الإِعراب كله ، وإن رُفِع بفعلِ ماضٍ ف« تاءٌ » ، تُضَمُّ للمتكلِّم ، وتُفتح للمخاطَب ، وتكسر للمخاطبة ، وتوصل مضمومةً بميم [٣] وأَلف للمخاطبَيْن والمخاطبتين ، وبميم مضمومة [٤] ممدودة للمخاطِبين ، وبنونٍ مشدَّدة للمخاطبات . وتسكينُ ميم ٱلجمع

---

(١) فى (د،س) : وما فى معناه .

(٢) فى (د) : أو صفة .

(٣) فى (شع) بألف وميم .

(٤) فى (م) : وبميم ممدودة ، وسقطت منها : « مضمومة » .

إنْ لَمْ يَلِها ضميرٌ متَّصلٌ أَعرف ، وإن وليها لم يَجُزِ التَّسْكينُ ، خلافاً ليونس .

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِه[1] فهو« نونٌ » مفتوحةٌ للمخاطَبات أَو الغائباتِ ، و« أَلفٌ » لتثنية غيرِ المتكلِّم[2] ، و« واوٌ » للمخاطبين أَو الغائبين ، و« ياءٌ » للمخاطبة . وللغائب مطلقاً مع الماضى ما له مع[3] المضارع ، وربّما ٱستُغنى معه بالضمّة عن الواو . وليس الأَربعُ علاماتٍ ، والفاعلُ مستكنٌّ ، خلافاً للمازنىّ فيهنَّ ، وللأَخفش فى الياءِ .

ويُسكَّن آخِرُ المُسنَد إلى « التاءِ والنُّون ونا » ؛ ويحذف ما قبله من معتلٍّ ، وتُنقَلُ حركتُه إلى فاءِ الماضى الثلاثىّ ، وإن كانت فتحةً أُبدلت بمُجانِسَة المحذوفِ ونقلت ، وربّما نقل دون إسناد إلى أَحد الثلاثة فى زال وكاد أُخْتَىْ كان ، وعسى ، وحركةُ ما قبل الواو والياءِ مجانِسَةٌ ، فإن ماثلها[4] أَو كان أَلفاً حُذِف وولى ما قبلَه بحالهِ[5] . وإنْ كان الضميرُ واوًا والآخِرُ ياءً أَو بالعكس حُذِف الآخِرُ وجعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبله .

---

(١) أى غير الماضى كالمضارع والأمر .

(٢) وهو المخاطب والغائب .

(٣) فى (س) : مع الفعل المضارع .

(٤) فى (د) : ماثلهما .

(٥) أى تبقى حركة العين فى مثل تدعون ، والميم فى ترمين ، والشين فى تخشون وتخشين على حالها ولا تغير .

ويأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرًا لتأَوُّلهم [١] بجماعةٍ ، وكضمير الغائب قليلاً لتأَوّلهم بواحد يُفهِم الجمعَ [٢] ، أَو لسدِّ واحد مسدَّهم ، ويُعامَل بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإِناث بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيرًا ، ودونه قليلاً . ولجمع الغائب غيرِ العاقل ما للغائبةِ أَو الغائبات ، «وفَعَلتْ» ونحوُه أَوْلى من « فَعَلْنَ » ونحوِه بأَكثر جمعه ، وأَقلُّه والعاقلات مطلقًا بالعكس . وقد يُوقِع « فَعَلْنَ » موقع « فَعَلوا » طلبُ التَّشاكُل ، كما قد يسوِّغ لكلماتٍ أُخَر [٣] ، غيرَ ما لها من حكم ووزنٍ .

ومن البارز المتَّصل فى الجرِّ والنصبِ : « ياءٌ » للمتكلِّم ، وكافٌ مفتوحة للمخاطَب ، ومكسورةٌ للمخاطَبة ، وها للغائبة ، وهاءٌ مضمومةٌ للغائب ، وإن وَليتْ ياءً ساكنةً أَو كسرةً كَسَرها [٤] غيرُ الحجازيِّين ، وتُشبَع حركتُها بعدَ متحرِّك ، ويُختارُ الاختلاس بعد ساكنٍ مطلقاً ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، وقد تُسَكَّن أَو تُختَلَس الحركة بعد متحرِّكٍ عند بنى عُقَيل وبنى كلاب ٱختيارًا ، وعند غيرهم ٱضطرارًا . وإن فَصلَ

---

(١) كقوله تعالى : « وإذا الرسل أُقِّتَتْ » .

(٢) كقول الشاعر :

وإنى رأيت الضامرين متاعهم　　　يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

أى يموتون ، فأفرد كأنه يريد : يموت من ذكر .

(٣) سقطت من (ص، م ، شع) .

(٤) فى (د) : فيكسرها .

المتحركَ فى الأَصل ساكنٌ حُذف جزمًا أَو وقفاً جازت الأَوجهُ الثلاثة . ويلى الكافَ والهاءَ فى التَّثنية والجمع ما ولَى التاءَ ، وربّما كُسِرت الكافُ فيهما بعد ياءٍ ساكنة أَو كسرة . وكسرُ ميم الجمع بعد الهاءِ المكسورةِ باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ ، وبإِشباع دونه أَقيَسُ ، وضمُّها قبلَ ساكنٍ وإِسكانُها قبل متحرِّك أَشهَرُ ، وربّما كُسِرتْ قبلَ ساكن مطلقًا .

فصل : تلحقُ قبل ياءِ المتكلِّم إِنْ نُصِب بغير صفة أَو جُرّ بـ « مِنْ » أَو « عَنْ » أَو « قد » [(١)] أَو « قط » أَو « بجل » [(٢)] أَو «لَدُنْ » نونٌ مكسورةٌ للوقاية ، وحذفُها مع «لَدُن » وأَخواتِ « ليتَ » جائزٌ [(٣)] ، وهو مع «بَجَلْ » و «لَعلَّ » أَعرَف من الثُّبوت ، ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ، وقد تلحق مع ٱسمِ الفاعل ، وأَفعل التفضيل ، وهى الباقيةُ فى « فَلَيْنِى [(٤)] » لا الأُولى ، وفاقاً لِسيبوَيه .

فصل : من المضمَر منفصِلٌ فى الرّفع ، منه للمتكلِّم « أَنا » محذوفَ الأَلفِ فى وصلٍ عند غير تميم ، وقد يقال : « هَنا » و « أَنْ » ، ويتلوه فى الخطاب « تاءُ » حرفيَّةٌ كالاسمية لفظاً وتصرّفاً.

---

(١) فى (س) زاد بعدها : بمعنى حسب .

(٢) زاد بعدها فى (س) أيضا : أختيها .

(٣) سقط سطر من (د) من قوله : « جائز » إلى قوله « ليس وليت » .

(٤) من بيت لعمرو بن معدى كرب :

تراه كالثغام يعل مسكا ... يسوء الفاليات إذا فلينى

ولفاعل نَفعلُ « نحنُ » ، وللغيبة «هو » و «هى » و «هم » و «هن » ، ولميمِ الجمع فى الانفصالِ ما لها فى الاتصال ، وتسكينُ هاءِ « هو » و «هى » بعد الواوِ والفاءِ واللاَّمِ وثُمَّ جائزٌ ، وقد تسكَّنُ بعد همزةِ الاستفهام ، وكاف الجرِّ ، وتحذفُ الواو والياءُ اضطرارًا[(١)] ، وتسكِّنهما قيسٌ وأَسَدٌ ، وتشدِّدهما هَمْدانُ .

ومن المضمَراتِ : « إِيَّا » ، خلافاً للزجّاج ، وهو فى النَّصبِ كـ « أَنا » فى الرّفع ، لكن يليه دليلُ ما يراد به من متكلِّم أَو غيرِه اسماً مضافاً إليه ، وِفاقاً للخليل والأَخفش والمازنىِّ ، لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إِيّاك وإِيَاك وهِيَّاكَ وهِيَاك .

فصل : يتعيّنُ انفصالُ الضميرِ إن حُصِرب « إِنَّما » ، أَو رُفِع بمصدر مضاف إلى المنصوبِ[(٢)] ، أَو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبِها[(٣)] أَو أُضْمِرَ العاملُ[(٤)] ، أَو أُخِّرَ ، أَو كان حرفَ نفىٍ ، أَو فَصَلَه متبوعٌ ، أَو ولِىَ واوَ المُصاحَبة ، أَو إِلاَّ ، أَو إِمّا ، أَو اللاَّم الفارقة ، أَو نَصَبَه عاملٌ فى مُضمَرٍ قبلَه

---

(١) بعدها فى (س فقط) : أو على لغة .

(٢) كقوله :

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدابكم استسلامكم فشلا

(٣) فى (د) : على صاحبها .

(٤) فى (س) : أو ضمير العامل .

غير مرفوع إن ٱتفقا رتبةً ، وربّما اتَّصلا غائبيْنِ إنْ لم يشتبِهَا لفظاً ، وإن ٱختلفا رتبةً جاز الأَمران .

ووجبَ – فى غير نُدور – تقديمُ الأَسبقِ رتبةً مع الاتِّصال ، خلافاً للمبِّرد ولكثيرٍ من القدماءِ . وشذَّ « إلاَّكِ » فلا يقاسُ عليه [1] .

ويختارُ اتِّصالُ نحو هاءِ «أَعطيتُكَه» وٱنفصال الآخِرِ من نحو [2] : « فِراقِيها » و « مَنْعُكَها » و « خِلْتُكَه » [3] . وكهاءِ « أَعطيتُكَه » هاءُ [4] « كُنْتُه » وخَلَفُ ثانى مفعولَىْ [5] نحو [6] : « أَعطيتُ زيدًا دِرهمًا » فى باب الإخبار . ونحو : «ضَمِنَتْ إيّاهُم الأَرضُ » و «يزيدُهم حبًّا إلىَّ هُمُ » من الضَّرورات.

فصل : الأَصلُ تقديمُ مفسِّرِ ضميرِ الغائب ، ولا يكونُ غيرَ الأَقرب إلاَّ بدليلٍ ، وهو إما مصرَّح بلفظِه ، أَو مستغنىً عنه بحضور مدلولِه حِسًّا أَو علمًا ، أَو بذِكر [7] ما هوَ [8] له جزءٌ أَو كلٌّ أَو نظيرٌ أَو مصاحبٌ بوجه مَا .

---

(١) بعده فى (س) : ولا يجوز حتاك ، خلافاً لابن الأنبارى فيهما .

(٢) فى (س) : من نحو : حتيك وفراقيها .

(٣) قبلها فى (د) : وواقيكه ، ولم أجده فى نسخة أخرى .

(٤) فى (م،وشع) : هاء نحو كنته .

(٥) فى (م) : بخلف وثانى مفعولى ...

(٦) سقطت من (د، س) .

(٧) فى (س) : أو تذكر .

(٨) سقطت من (م) .

وقد يقدَّم [1] الضَّميرُ المكمِّلُ معمولَ فعلٍ أَو شبهه على مفسِّرٍ صريح : كثيرًا إِنْ كان المعمول مؤخَّر الرّتبة[2]، وقليلا إِنْ كان مقدَّمَها وشَارَكَهُ صاحبُ الضَّمير فى عامِلِهِ . ويتقدَّم أَيضاً غيرَ منوىِّ التأْخير : إِنْ جُرَّ بِرُبَّ ، أَو رُفِع بنِعْمَ أَو شِبهِها أَو بأَوّل المتنازِعين ، أَو أُبدِلَ منه المفسِّر ، أَو جُعِل خبرَه ، أَو كان [3] المسمّى ضميرَ الشأْنِ عند البصريين ، وضميرَ المجهولِ عند الكوفيّين ، ولا يفسَّر إِلاَّ بجملةٍ خبرّيةٍ مصرَّحٍ بجزءيها ، خلافاً للكوفيّين فى نحو : ظننتُه قائماً زيدٌ ، وإِنَّه ضُرِب أَو قام[4]. وإِفرادُه لازم وكذا تذكيرُه ما لم يَلِه مؤنَّثٌ أَو مذكَّرٌ شبيهٌ به مؤنَّثٌ [5] ، أَو فعلٌ بعلامةِ تأْنيثٍ ، فيرجَّحُ تأْنيثُه باعتبار القصّةِ على تذكيره باعتبار الشأْن .

---

(١) فى (س،م) : ويقدم .

(٢) الضمير المكمل معمول فعل نحو قوله تعالى : « فأوجس فى نفسه خيفة موسى » والمكمل معمول شبه الفعل نحو : أضارب غلامه — أو غلام أخيه . زيد ؟

(٣) فى (م) : إن كان .

(٤) أجراهما الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لماسبق من شرطهم . وبعد هذا الكلام فى (ح) : « فإن كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختير تأنيثه باعتبار القصة ويبرز مبتدأ » وقد أشار إلى هذه الزيادة فى (شع) ، ولم أجدها فى نسخة أخرى .

(٥) فى (د،وس) : شبه به مؤنث، وسقطت من (شع) كلمة « مؤنث » . ومثاله : إنها قمر جاريتك .

ويبرزُ مبتدأً ، واسمَ « ما » ومنصوباً فى بابىْ « إِنَّ » « وظَنَّ » ، ويستكِنُّ فى بابَىْ كانَ وكادَ .

وبُنِىَ المضمرُ لشبَهِهِ بالحرف وضعاً وافتقارًا وجمودًا [١] ، أو للاستغناءِ [٢] باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعانى .

وأَعلاها اختصاصاً ما للمتكلِّم ، وأَدناها ما للغائب ؛ ويُغَلَّبُ الأَخصُّ فى الاجتماع .

فصل : من المضمَرات [٣] المسمَّى عند البصريِّين فَصْلاً وعند الكوفيِّين عِمادًا ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصِل مطابقاً لمعرفة قبلُ ، باقى الابتداءِ [٤] أو منسوخه ، ذى خبرٍ بعدُ ، معرفة أَو كمعرفةٍ فى امتناع دخول الأَلف واللاَّم عليه ، وأَجاز بعضُهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين ، وربّما وقع بين حالٍ وصاحِبها ، وربّما وقع بلفظِ الغيبةِ بعدَ حاضرٍ قائمٍ مقامَ مضافٍ ، ولا يتقدَّمُ مع الخبرِ المقدَّم ، خلافاً للكسائىِّ ، ولا موضعَ له من الإعراب على الأَصحّ ، وإنّما تتعيّنُ فَصْليَّتُه إذا وَلِيَه منصوبٌ ، وقُرِن باللام ، أَو وَلِىَ ظاهرًا ، وهو مبتدأٌ مخبرٌ عنه بما بعده عند كثيرٍ من العرب [٥] .

---

(١) فى (م) : أو جموداً .

(٢) فى (س) : وللاستغناء .

(٣) فى (س) : من المضمر ، بدون علامة الجمع .

(٤) فى (شع) : باقى المبتدأ .

(٥) يعنى أن بعضهم يرفع هذا المضمر على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خيرمنك ؛ برفع خير . وحكى الجرمى أن الرفع لغة تميم وحكى عن أبى زيد وسمعهم يقرءون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » بالرفع .

٨ ـ باب الاسم العَلَم

وهو المخصوصُ مطلقاً غلبةً أَو تعليقاً بمسمًّى غيرِ مقدَّر الشِّياع ، أَو الشائعُ الجارى مجراه . وما ٱستُعمِل قبل العَلَميّة لغيرها منقولٌ منه ، وما سواه مرتَجلٌ ، وهو إمّا مَقيسٌ ، وإمّا شاذٌّ : بفَكِّ ما يُدغَم ، أَو فَتحِ ما يُكسَر ، أَو كَسرِ ما يُفتَح ، أَو تصحيح ما يُعلُّ ، أَو إعلال ما يصحَّح . وما عَرِىَ من إضافة وإسناد ومَزْج مفردٌ ، وما لم يَعْرَ مركَّبٌ ، وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْيَة ، وذو المزْجِ إن خُتِم بغير وَيْه أُعرِب غيرَ منصرِف ، وقد يضاف ، وقد يُبنَى [1] ؛ وإن خُتِم بوَيْه كُسِر ، وقد يُعرَب غيرَ منصرف ، وربّما أُضيفَ صدرُ ذى الإِسناد إلى عَجُزه [2] إنْ كان ظاهرًا .

ومن العَلَم اللَّقبُ ، ويتلو غالبا [3] ٱسمَ ما لُقِّب به

---

(١) هذه العبارة من (د) وسقطت من (س،ص،م،شع) وأشار ابن عقيل فى الشرح إلى هذا الحكم بقوله بعد الإعراب مع منع الصرف والإضافة .

«وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيها بخمسة عشر بسكون الياء وفتح الباء فى معدى كرب ، وفتح الجزأين فى بعلبك .

(٢) فى (د،ص،ح) : عجزها .

(٣) سقط من بعض النسخ : قال ابن عقيل فى الشرح : واستظهر به على ما وقع فيه اللقب مقدما على الاسم كقول الشاعر :

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها ... عنى حديثاً وبعض القول تكذيب
بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا ... ببطن شروان يعوى حوله الذيب

بإتباعٍ أَو قطعٍ مطلقاً ، وبإِضافة أَيضاً إن كانا مفردَيْن .

ويلزم ذا [(١)] الغلبة[(٢)]ـ باقياً على حاله ـ ما عُرِّف به قبلُ : دائماً إن كان مضافا ، وغالباً إنْ كان ذا أَداةٍ . ومِثلُه ما قارنت الأَداةُ نقلَه أَو ارتجاله ، وفى المنقول من مجرَّد صالحٍ لها ملموحٍ [(٣)] به الأَصلُ وجهان .

وقد ينكَّر العَلَم تحقيقاً أَو تقديرًا فيجرى مُجْرَى نَكِرةٍ ، ويُسلَب التعيينَ[(٤)] بالتَّثنيةِ والجمع ، فيجبرُ بحرفِ التعريف إلاَّ فى نحو : جُمادَيَيْن ، وعَمايَتَين ، وعَرفات .

ومسمّياتُ الأَعلام أُولو العِلْم ، وما يُحتاجُ إلى تعيينه من المألوفاتِ ، وأَنواعُ معانٍ ، وأَعيانٌ لا تُؤلَفُ غالباً .

ومن النوعىِّ ما لا يلزم التعريفَ ، ومن الأَعلام الأَمثلةُ الموزونُ بها ، فما كان منها بتاءِ تأنيثٍ [(٥)] ، أَو على وَزْنِ الفعلُ به أَولى ، أَو مزيدًا آخِرَه أَلفٌ ونون أَو أَلفُ إلحاقٍ مقصورةٌ لم يَنصرِف [(٦)] إلاَّ منكَّرًا ، وإن كان على زِنَةِ

---

(١) فى (م) : ذو .

(٢) المراد بذى الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر ، والنابغة .

(٣) فى (س) : ملوح .

(٤) فى (م) : التعين .

(٥) فى (د) : التأنيث .

(٦) فى (س) : لا ينصرف .

متهى التكسير أو ذا ألفِ تأنيثٍ لم ينصرفْ مطلقاً ، فإن
صلحت الألفُ لتأنيثٍ وإلحاق جاءَ [1] فى المِثال اعتباران ،
وإن قُرِن [2] مثالٌ بما يُنزله منزلةَ الموزون فحكمه حكمُه ،
وكذا بعضُ الأعدادِ المطلقةِ [3] .

وكَنَوْا بـ « فلانٍ » و « فُلانَةٍ » عن نحو زيدٍ وهندٍ ، وبـ « أَبى فلانٍ » [4]
و « أُمِّ فلان [5] » عن نحو أَبِى بَكْر وأُمِّ سَلَمة ، وبـ « الفلان »
و « الفُلانة » عن نحو لاحقٍ وسكابِ ، و بـ « هنٍ » و « هَنَةٍ »
أَو « هَنْتٍ » عن اسم جنسٍ غيرِ عَلَم ، و « بِهَنيْتُ » عن جامَعْتُ
ونحوِه . وبـ « كَيْتَ » أَو « كَيّةَ » وبـ « ذَيْتَ » أَو « ذَيَّةَ » أَو
« كذا » عن الحديث ، وقد تُكسَر أَو تُضَمّ تاءُ كَيْتَ وذَيْتَ .

---

(١) فى (س) : جاز .

(٢) فى (س) : قرب .

(٣) أى هى أعلام كالأمثلة الموزون بها . والمراد بالمطلقة التى لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور ، وإنما دل بها على مجرد العدد نحو : ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة ، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث .

(٤) فى (ح) : وأبى فلان .

(٥) فى (م) : وأم فلانة .

٩ ــ باب الموصول [١]

وهو من الأَسماءِ ما ٱفتَقَر أَبدًا إلى عائدٍ أَو خَلَفِه وجملةٍ صريحةٍ أَو مؤوَّلة غيرِ طَلبيّة ولا إنشائيّة ، ومِن الحُروف ما أُوِّل مع ما يليه بمَصدَر ولم [٢] يَحْتَجْ إلى عائد . فمن الأَسماءِ : « الَّذى » و « التى » للواحدِ والواحدةِ ، وقد تشدَّد ياءَاهُما[٣] مكسورَتَين أَو مضمومتين[٤] ؛ أَو تُحذَفان ساكناً ما قبلَهما أَو مكسورًا ، ويخْلُفُهما [٥] فى التَّثنية علامتُها مجوزًّا شدُّ نونها وحذْفُها .

وإن عُنِيَ بالَّذى من يَعلمُ أَو شِبْهُه فجمعُه «الذين» مطلقاً ، ويغنى عنه الذى فى غير تخصيصٍ كثيرًا ، وفيه للضَّرورة قليلاً ؛ وربّما قيل « الَّذُون » رَفْعا ، وقد يقال « لَذِى » و « لَذَانِ » و « لَذِينَ » و « لَتِي » و « لتان »[٦] و « لاتِي » . وبمعنى الَّذين « الأُولَى »[٧]

---

(١) فى (ج،شع) : باب الموصولات .

(٢) فى (س) : فلم .

(٣) فى (س) : يا أهما ، وفى (ح،ود،شع) : ياؤهما ، وفى (م) : يائهما .

(٤) فى (شع) : مضمومتين أو مكسورتين .

(٥) فى (شع) : ويلحقهما .

(٦) زيادة فى (س) : فقط ، وأشار إلى هذه الزيادة فى (شع) .

(٧) بعدها فى (س) : وقد يمد ، وقد تحذف منه الأداة .

و « الأُولَاءِ »[1] ، و « اللاَّءِ » ، و« اللاَّئين » مطلقاً أو نصباً وجرّا[2] و « اللاَّءُون » رفعاً . وجمع « الَّتى » : اللاَّتى ، واللاَّئى ، واللَّواتى ، وبلا ياءَات ، واللاَّ ، واللَّوَا ، واللَّواءِ[3] واللآت مكسورًا أَو معرباً إعراب أُولات ، والأُلَى .

وقد يرادف الَّتى واللاَّتى ، « ذاتُ » و « ذواتُ » ، مضمومتين مطلقاً . وبمعنى الَّذى وفروعه : « مَنْ » و « ما » و « ذا » غيرَ مُلغًى ، ولا مُشار به بعد استفهام بما أَو مَنْ ، و « ذو » الطائيّة مَبْنِيَّةً غالباً ، و « أَىُّ » مضافا إلى معرفةٍ لفظاً أَو نيَّةً ؛ ولا يلزم استقبالُ عامله ولا تقديمُه ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يؤنَّث بالتاءِ ، موافقا للَّتى ، وبمعنى الَّذى وفروعه : « الأَلف واللاَّم » ، خلافًا للمازنىِّ ومن وافقه فى حرفيّتها ، وتوصَلُ بصفةٍ محضةٍ ، وقد توصل بمضارع اختيارًا ، ومبتدإٍ وخبرٍ أَو ظرف اضطرارًا .

ويجوز حذفُ عائدِ[4] غير الأَلفِ واللاَّمِ إنْ كان متَّصلاً[5] : منصوباً بفِعْلٍ أَو وصفٍ[6] ، أَو مجرورًا

(١) سقطت من (س) .
(٢) فى (ح ، ص ، م) : أوجراً ونصباً .
(٣) سقطت من (س) . وقال فى (شع) : يجوز أن يكون أصله اللواتى ، فحذفوا التاء ثم قلبوا الياء همزة لو قوعها طرفاً بعد ألف .
(٤) فى (شع) : غير عائد الألف واللام .
(٥) فى (س) : إن كان ضميراً متصلا .
(٦) فى (س) : أو صفة .

بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا ، أو بحرْف جُرَّ بمثله معنىً ومتعلَّقا الموصولُ ، أو موصوفٌ به .

وقد يُحذَفُ منصوبُ صلةِ الألف واللاَّم والمجرورُ بحرف وإن لم يَكْمُل شرطُ الحذف .

ولا يُحـذف المرفوعُ إلاَّ مبتدأً ليس خبرُه جملةً ولا ظرفاً بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين ، وعند البَصريّين بشرطِ الاستطالة فى صلةِ غير « أَىّ » غالباً ، وبلا شرطٍ فى صِلَتِها ، وهى حينئذٍ[1] على موصوليّتها مبينيّةٌ على الضمّ غالباً ، خلافاً للخليلِ ويونَس ؛ وإن حُذفَ ما تضافُ إليه أُعربتْ مطلقاً ، وإنْ أُنِّثتْ بالتَّاءِ حينئذ لم تُمنَع[2] الصرفَ ، خلافاً لأَبى عمرو .

ويجوز الحضور أَوالغيبةُ فى ضميرِ المخبَر به أَو بموصوف[3] عن حاضرٍ مقدَّمٍ ، ما لم يُقْصَدْ تَشبيهُه بالمخبَر به فتتعيَّن الغيبةُ ، ودونَ التشبيه يجوزُ الأَمران إنْ وُجد ضميران .

ويُغنى عن الجملةِ الموصول بها ظرفٌ أَو جارٌّ ومجرور منوىٌّ معه استقرَّ أَو شبهُه ، وفاعلٌ هو العائدُ أَوملابِسٌ له ، ولا يُفعَل

---

(١) فى (د) : وهى حينئذ باقية على موصوليتها .

(٢) فى (د) : لم يمتنع .

(٣) فى (د، م) : أو بموصوفه .

ذلك بذى حَدَث خاصٍّ ما لم يعمل مثله فى الموصول أوموصوف به [1] ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

(فصل) : « مَن » و « ما » فى اللَّفظ مفردان مذكَّران ، فإن عُنىَ بهما غيرُ ذلك فمُراعاةُ اللَّفظ فيما اتَّصل بهما وبما أَشبَهَهما أَولَى ، ما لم يَعضُد المعنى سابقٌ فيختار مراعاتُه ، أَو يَلْزَمْ بمراعاة اللَّفظ لَبْس أَو قُبْح ، فتجبُ مراعاةُ المعنى مطلقاً ، خلافاً لابن السراج فى نحو : « مَن هىَ مُحسِنةٌ أُمُّكَ » ، فإن حُذِف « هىَ » سَهُل التَّذكير ، ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللَّفظ كثيراً ، وقد يُعتَبر اللَّفظُ بعد ذلك [2] .

وتقع « من » و « ما » شرطيتين ، وآستفهاميّتين ، ونكرتَين موصوفتَين . ويوصَف بـ « ما » ، على رأى ، ولا تُزاد « مَنْ » ، خلافاً للكسائىّ ، ولا تقع على ما لا يَعقِلُ [3] إلَّا مُنزَلًا [4] منزلتَه ، أَو مجامعاً له شُمولٌ أَواقترانٌ ، خلافاً لقُطرُب . و « ما » فى الغالب لما لا يَعقل وحدَه ، وله مع من يَعقِل ، ولصفاتِ مَن يَعقِل ، وللمبهَم أَمرُه ؛ وأُفردتْ نكرةً ؛ وقد تساويها « مَن »

---

(١) سقطت « به » من (م) .

(٢) أى يعتبر اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك كقوله تعالى « ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً » الآية .

(٣) فى (د ، س) : على غير من يعقل .

(٤) فى (م) : منزلة .

عند أَبى علىّ ؛ وقد تقع «الَّذى» [١] مصدريّة وموصوفةً بمعرفة أَو شبهها ، فى ٱمتناع لحاقِ «ال» .

(فصل) : وتقع «أَىٌّ» شرطيّةً ، واستفهاميّةً ، وصفةً لنَكِرة مذكورةٍ غالباً ، وحالًا لمعرفةٍ ، ويلزَمها فى هذين الوجهين الإِضافةُ لفظاً ومعنى إلى مايماثلُ الموصوفَ لفظاً ومعنى ، أَو معنى لا لفظاً ؛ وقد يُستغنى فى الشَّرطِ والاستفهامِ بمعنى الإِضافةِ إن عُلِم المضافُ إليه ، وأَىٌّ [٢] فيهما بمنزلةِ كلٍّ مع النَّكرة ، وبمنزلةِ بعضٍ مع المعرفةِ ؛ ولا تقع نكرةً موصوفةً ، خلافاً للأَخفش. وقد يُحذَف ثالثُها فى الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النَّكرة بلا شرطٍ ، وإلى المعرفة بشرط إفهامِ تثنيةٍ أَو جمع ، أَو قصد أَجزاءٍ ، أَو تكريرِها عطفاً بالواو .

(فصل) : من الموصولات الحرفيّةِ : «أَنِ» الناصبةُ مضارعاً ، وتُوصلُ بفعلٍ متصرِّف مطلقاً .

ومنها «أَنَّ» وتوصل بمعمولَيها .

ومنها «كَىْ» وتُوصَل بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظاً أَو تقديرًا

ومنها «ما» ، وتُوصَل بفعلٍ متصرف غير أَمرٍ ، وتختص

---

(١) سقطت من (م).

(٢) ى (شع) : وهى فيهما .

بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ ، مُثبَتٍ أو منفىٍّ بِلَمْ[1] وليست اسماً فتفتقرَ إلى ضمير ، خلافاً لأَبِى الحسن وابن السراج ، وتُوصَلُ بجملة اسميّةٍ على رأيٍ .

ومنها « لو » التاليةُ غالباً مُفهِمَ تَمَنٍّ ، وصلتُها كصلة « ما » فى غير نيابةٍ ، وتُغْنِى عن التمنِّى ، فيُنصَب بعدَها الفعلُ[2] مقروناً بالفاءِ .

(فصل) : الموصولُ والصّلة كجزءَى اسمٍ فلهما مالَهما من ترتيبٍ ، ومنع فصلٌ بأجنبىّ إلّا ماشذَّ ، فلا يُتْبَع الموصولُ ، ولا يُخبَر عنه ولا يُستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقديرِ تمامها ؛ وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو مدلولاً بها على ما حُذِف . وقد يحذف ما علم من موصول غير الأَلف واللّام ، ومن صلةِ غيرهما ؛ ولا تُحذَف صلةُ حرفٍ إلّا ومعمولُها باقٍ ، ولاموصولُ حرفىٌّ إلّا « أَنْ » . وقد يَلى معمولُ الصّلة الموصولَ إن لم يكن حرفاً ، أَو الأَلفَ واللّام ؛ ويجوز تعليق حرفِ جرٍّ قبلَ الأَلفِ واللّام بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتُها ، ويَندُر ذلك فى الشِّعر مع غيرِها مطلقاً ، ومعها غير مجرور بـ « من » .

---

(١) فى (س) : أو مضارع منفى بـ «لم»

(٢) فى (س) : الجواب .

١٠ ــ بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضع لمسمًّى وإشارة إليه ، وهو [١] فى القرب مفردًا مذكَّرًا « ذا » ، ثم « ذاك » ثمّ « ذلك » و « آلك » ، وللمؤنَّثة « تى » و « تا » و « ته » و « ذِى » و « ذِهْ » ، وتكْسَرُ الهاءانِ باختلاس وإشباعٍ ، و « ذات » ثمّ « تِيكَ » و « تَيْك » و « ذِيكَ » ثم « تِلك » و « تَلْك » و « تيْلَك » و « تالِك » .

وتَلِى الذَّالَ والتَّاءَ فى التّثنية علامتُها مجوّزًا تشديدُ نونها ، وتليها الكافُ وحدَها فى غير القرب ، وقد يقال « ذانِيك » ، وفى الجمع مطلقاً « أُولاءِ » ، وقد يُنَوَّنُ ، ثمّ « أُولئك » ، وقد يُقصَران ثم « أُولَالِك » ، على رأيٍ ، وعلى رأيٍ «أُولاءِ» ثمّ « أُولاكَ » ثمّ « أُولٰئِكَ » و « أُولَالِك » .

وقد يقال هُلاءِ ، وأُولاءِ ؛ وقد تُشبَع الضمّةُ قبلَ اللَّامِ ، وقد يقال: « هَوْلاءِ » ، و« أُلَّاك » ؛ ومن لم يَرَ التوسُّطَ جَعَل المجرّد للقُرب ، وغيرَه للبُعد ، [٢] وزعم الفرَّاءُ أَنَّ ترك اللَّام لغة تميم .

---

(١) سقطت من (ح) .

(٢) فى (د) : للقريب وغيره للبعيد . والمشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربى ووسطى وبعدى ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربى وبعدى ، فالمجرد للقربى وغيره للبعدى ، وصححه المصنف فى الشرح وقال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصفار إلى سيبويه .

وتَصحَب هاءُ التَّنبيهِ المجرَّدَ كثيرًا ، والمقرونَ [1] بالكافِ دونَ اللَّامِ قليلًا ، وفَصْلُها من المجرَّد بـ« أَنَا » وأَخواتِهِ كثيرٌ ، وبغيرها قليلٌ ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيدًا . والكافُ حَرفُ خطاب يبيِّن أَحوالَ المخاطَب بما يُبَيِّنُها [2] إذا كان اسمًا .

وقد يُغنى «ذلك» عن «ذلِكُم» ، وربمّا استُغِنيَ عن الميم بإشباع ضمّة الكاف .

وتتَّصل بـ« أَرأَيتَ » ـ موافِقة أَخبِرْنى ـ ، هذه الكافُ ، مُغنِياً لَحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقِها بالتاءِ ، وليس الإِسنادُ إليها[3] مُزالا[4] عن التاءِ ؛ خلافاً للفرّاءِ ، وتتّصل أَيضاً بـ « حَيَّهَلَ و « النَّجاءَ » و «رُوَيدَ » أَسماءَ أفعال [5] ، وربّما اتَّصلتْ بـ « بَلَى » و « أَبصر » و « كلَّا » و « ليس » و « نِعمَ » و «بِئس » و « حَسِبْتُ » . وقد يَنُوب ذوالبُعْد عن ذىالقُرب ، لعظمة المشيرِ أَو المشارِ إِليه ، وذو القُرب عن ذى البعدِ لحكايةِ الحالِ ، وقد يتعاقبان مشارًا بهما إلى ماوَلِياه ؛ وقد يشارُ بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع .

---

(١) فى (س) : والمفرد المقرون .

(٢) فى (ص،ح،م) : بينها .

(٣) سقطت من (ح،شع) .

(٤) فى (س) : نزالا .

(٥) فى (د) : أسماء الأفعال .

ويشار إلى المكانِ بـ « هنا » لازِمَ الظرفيّةِ أَو شبهِها ، معطًى ما لـ « ذا » من مصاحَبةٍ وتجرُّدٍ . وكـ « هُنالك » [1] ثَمَّ و « هنَّا » بفتح الهاءِ وكسرِها ؛ وقد يقال : « هَنَّتْ » مَوضعَ « هَنَّا » ، وقد تَصَحبُها الكافُ ، وقد يُراد بـ « هُناك » و « هُنالك » و « هُنا » الزّمانُ .

وبُنِىَ اسمُ الإِشارة لتضمُّنِ معناها ، أَو لشبهِ الحرف وضعاً وٱفتقارًا .

---

(١) فى (شع) : وكذلك .

١١ ـ باب المعرّف بالأداة

وهى «اَلْ» ، لا اللّامُ وحدَها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وقد تَخلُفها «اَمْ» ، وليست الهمزةُ زائدةً ، خلافاً لسيبويه ، فإنْ عُهدَ مدلولُ مصحوبها بحضور حِسّىٍّ [١] أو عِلمىٍّ [٢] فهى عهديّة ، وإلّا فجنسيّة ، فإنْ خَلَفها كلٌّ دونَ تجوُّزٍ فهىَ للشُّمول مطلقاً ؛ ويُستثنى من مصحوبها ، وإذا أُفرِد [٣] فاعتبارُ لفظِه فيما له من نعتٍ وغيرهِ أَوْلى ، فإنْ خلَفَها تجوُّزًا فهى لشُمول خصائص الجنس على سبيلِ المبالَغة . وقد تَعرض زيادتُها فى عَلَم وحالٍ وتمييزٍ ومضاف إليه تمييزٌ ، وربّما زيدتْ فلزمتْ . والبدليّةُ فى نحو «ما يحسن بالرجل خيرٍ منك» ، أولى من النعت والزيادة ، وقد تقومُ [٤] فى غيرِ الصّلةِ مَقامَ ضميرٍ .

(فصل) : مدلولُ إعراب الاسم ماهو به عُمدةٌ ، أَو فَضْلةٌ ، أَو بينهما . فالرّفعُ للعمدةِ ، وهى مبتدأٌ أَو خبرٌ أَو فاعلٌ

---

(١) والمراد به ما تقدم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بأل كقوله تعالى «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول» ، أو كان شاهداً حالة الخطاب .

(٢) والمراد به ما لم يسبق له ذكر ولم يكن شاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى : «إذهما فى الغار» .

(٣) فى (س) : وإذا أفرد مصحوبها .

(٤) فى (د) : تقام .

أَو نائبُه أَو شبيه به لفظاً ، وأَصلُها المبتدأُ أَوالفاعل ، أَو كلاهما أَصلٌ . والنَّصبُ للفَضْلة ، وهى : مفعولٌ مطلَقٌ أَو مقيَّدٌ أَو مستثنى أَوْ حالٌ أَو تمييزٌ أَومشبَّه بالمفعولِ به[1] . والجَرُّ لما بين العُمدةِ والفَضْلة ، وهو المضافُ إِليه . وأُلحِقَ من العُمدِ بالفَضَلات المنصوبُ فى باب «كان» و «إِنَّ» و «لَا» .

(١) فى (د) : بالمفعول .

١٢ ـ باب المبتدإ

وهو ما عَدِم حقيقةً أَوحكماً عاملًا لفظيا [١] من مُخبَرٍعنه ، أَو وَصْفٍ سابقٍ رافعٍ ما انفصل وأَغنى ، والابتداءُ كون ذلك كذلك ، وهو يرفعُ المبتدأَ ، والمبتدأُ الخبرَ ، خلافاً لِمن رفعَهما به أَو بتجرُّدِهما للإسناد ، أَو رفعَ بالابتداءِ المبتدأَ وبهما الخبر ، أَو قال ترافعا ، ولا خَبَرَ للوصفِ المذكور لشدّة شَبَهِه بالفِعْل ، ولذا لايصغَّر ولايوصف ولا يُعرَّف ولا يثنى ولا يُجمَع إِلَّا على لغةِ : « يَتَعاقَبُون فيكم ملائِكةٌ » . ولا يجرى ذلك المجرى باستحسانٍ إِلَّا بَعْدَ استفهام أَو نَفْيٍ ، خلافاً للأَخفش ، وأُجرِيَ فى ذلك « غيرُ قائم » ، ونحوُه ، مُجرَى « ماقائمٌ » .

ويحذف الخبرُ جوازًا لقرينةٍ ، ووجُوباً بعد « لولا » الامتناعيّة غالباً [٢] ، وفى قَسَمٍ صريح ، وبعد واوِ المُصاحبة

---

(١) وعرف به الأشمونى فى شرح الألفية بقوله : « هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه ، أو وصفا رافعاً لمستغنى به » . والذى عدم العوامل اللفظية حقيقة كالاسم الصريح ، والمؤول نحو: « وأن تصوموا خير لكم » . والوصف المستغنى عن الخبر نحو : أقائم الزيدان ؟ والذى عدمها حكماً هو المجرور بحرف جر زائد نحو : « هل من خالق غير الله » ؟ وبحسبك درهم ، ورب رجل عالم . وقيد العامل بكونه لفظياً تحرزاً من المعنوى فالمبتدأ لم يعدمه .

(٢) نحو : لولا زيد لأتيتك ، أى لولا زيد موجود ، فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسدّ الجواب مسده ، هذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : « غالباً » قال فى (شع) : وقد أسقط « غالباً » فى بعض النسخ : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره =

الصريحة ، وقبل حال إنْ كان المبتدأُ أَو معمولُه مصدراً عاملًا فى مفسِّر صاحِبها ، أَو مؤولًا بذلك ، والخبر الَّذى سدَّتْ مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ، لا زمانٌ مضافٌ إلى فعلِه ؛ وفاقاً للأَخفش ، وَرَفْعُها خبراً بعد « أَفعَل » مضافاً إلى « ما » موصولةً بـ« كان » أَو « يكون » جائزٌ ، وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورةٍ ممنوعٌ .

وليس التالى « لولا » مرفوعاً بها ولا بفعلٍ مضمَر ، خلافاً للكوفيّين ، ولايغنى فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقدير الخبر إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور ، ولاالواوُ والحال المشارُ إليهما ، خلافاً لزاعِمى ذلك ؛ ولا يَمتنع وقوعُ الحال المذكورة فِعلًا ، خلافاً للفرّاءِ ، ولاجملةً اسميّةً بلا واوٍ ، وِفاقاً للكسائى ؛ ويجوز إتباعُ المصدر المذكور ، وِفاقاً له أَيضاً .

ويُحذَف المبتدأُ أَيضاً جوازاً لقرينةٍ ، ووُجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرَّدِ مدح ، أَو ذمٍّ ، أَو ترحُّم ، أَو بمصدرٍ بدلٍ من اللَّفظِ بفِعلِه ، أَو بمخصوص فى باب « نِعْمَ » أَو

= نحو قوله عليه السلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

قال المصنف فى شرحه بعد هذا الكلام : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجرى والشلوبين ، وغفل أكثر الناس عنه . إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر بعد « لولا » .

بصريح فى القَسَم ؛ وإنْ ولى معطوفاً على مبتداٍ فعلٌ لأَحدهما واقعٌ على الآخَر صَحّت المسأَلةُ ، خلافاً لمن مَنَع ، وقد يُغنِى مضافٌ إليه المبتدأُ عن معطوفٍ فيطابقهما الخبرُ [١] .

والأَصلُ تعريفُ المبتدإِ وتنكيرُ الخبرِ ، وقد يُعرَّفان ، وينكَّران بشرطِ الفائدةِ . وحصولُها فى الغالب عند تنكير المبتدإِ بأَن يكونَ : وصفًا [٢] ، أَو موصوفاً بظاهر أَو مقدَّر ، أَو عاملًا ، أَومعطوفاً ، أَو معطوفاً عليه ، أَومقصوداً به العمومُ أَو الإِبهامُ ، أَو تالىَ ٱستفهام أَونفيٍ أَو « لولا » أَو واوِ الحال أَو فاءِ الجزاءِ أَو ظرفٍ مختصّ أَو لاحقٍ به ، أَو بأَن يكون دعاءً ، أَو جواباً ، أَو واجبَ التصدير ، أَو مقدّرًا إِيجابُه بعد نفيٍ . والمعرفةُ خبرُ النَّكرة عند سيبويه فى نحو : كم مالُكَ ؟ وٱقصِدْ رجلًا خيرٌ منه أَبُوه .

والأَصلُ تأخيرُ الخَبَرِ ، ويجوزُ تقديمُه إن لم يُوهِم ٱبتدائية الخبرِ أَو فاعليَّةَ المبتدإِ ، أَو يقرن بالفاءِ أَوبإِلَّا لفظاً ، أَومعنى فى الاختيار ، أَو يكنْ [٣] لمقرون بلامِ الأبتداءِ ، أَو لضميرِ الشأْنِ ، أَو شبهِه ، أَو لأَداة ٱستفهام أَو شرطٍ أَو مضافٍ إلى

---

(١) سقط من (م) : عن معطوف ، وسقط من (س) : عن معطوف فيطابقهما الخبر ، والأصل تعريف المبتدأ .

(٢) فى (س) : بأن يكون مضافاً أو وصفاً ، والمضاف ليس بنكرة .

(٣) فى (د) : ولم يكن ، وفى (شع) : أو يكون المقرون .

إحداهما [1] ؛ ويجوز نحو : فى داره زيدٌ ، إجماعاً ، وكذا : فى داره قيامُ زيدٍ ، وفى دارها عبدُ هند ، عند الأَخفش .

ويجب تقديم الخبر إن كان أَداةَ ٱستفهام ، أَو مضافاً إليها ، أَومصحِّحاً تقديمُه الابتداءَ بنكرة ، أَو دالًّا بالتقديم على ما يُفهَم بالتأخير ، أَومسندًا دون « أَمَّا » إلى « أَنَّ » وصِلتِها ، أَو إلى مقرون بـ « إلَّا » لفظاً أَو معنى ، أَو إلى ملتبس [2] بضمير ما ٱلتبس بالخبر . وتقديم المفسِّر إن أَمكن مصحِّحٌ ، خلافاً للكوفيّين إلَّا هشاماً ، ووافق الكسائىُّ فى جواز نحو : زيداً أَجَلُهُ مُحرِزٌ ، لا فى نحو : زيداً أَجلُه أَحَرَزَ .

(فصل) : الخبر مفردٌ وجملةٌ ، والمفرَد مشتقٌ وغيرُه ، وكلاهما مغايرٌ للمبتدإ لفظاً ، متَّحدٌ به معنى ، ومتَّحد [3] به لفظاً ، دالٌّ [4] على الشهرة وعدم التغيّر ، ومغايرٌ له مطلقاً ، دالٌّ [5] على التَّساوى حقيقةً ، أَو مجازاً ، أَوقائمٌ مقام مضافٍ ، أَو مشعرٌ بلزوم حالٍ تُلحِق العينَ بالمعنى والمعنى بالعينِ مجازًا .

[6] ولا يتحمّلُ غيرُ المشتقِّ ضميرًا ما لم يؤوَّل بمشتقّ ، خلافاً

---

(١) فى (د) : أحدهما .

(٢) فى (د) : متلبس .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(٤، ٥) فى (د) : دالا .

(٦) هنا موضع « فصل » فى (د) فقط .

للكسائىّ ، ويتحمّله المشتقُّ خبراً أونعتاً أوحالًا ما لم يَرْفَعْ ظاهرًا لفظاً أومحلاًّ ؛ ويستكنُّ الضَّمير إنْ جرى متحمّلُه على صاحب معناه ، وإلَّا برز ، وقد يستكنُّ إن أُمِن اللَّبسُ ، وفاقاً للكوفيّين .

والجملة اسميّةٌ وفعليّة ، ولا يمتنع كونها طلبيّةً ، خلافاً لابن الأَنبارىّ وبعضِ الكوفيّين ، ولاقَسَميّة ، خلافاً لثعلب ، ولايلزم تقديرُ قولٍ قبلَ الجملة الطلبيّة ، خلافاً لابن السرّاج ، وإن اتّحدتْ بالمبتدإ معنى هىَ أوبعضُها ، أوقامَ بعضُها مقامَ مضاف إلى العائد استغنت عن العائد [١] ، وإلَّا فلا ، وقد يُحذَف إنْ عُلم ونُصِب بفعل أو صفة [٢] ، أو جُرَّ بحرفِ تبعيض أوظرفيّة ، أو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولًا [٣] ، أو بإضافة اسم فاعل ، وقد يُحذَف بإجماع إن كان مفعولًا به ، والمبتدأُ كلّ أوشبهُه فى العموم والافتقار ، ويَضعُف إن كان المبتدأُ غير ذلك ، ولا يُخَصُّ جوازه بالشِّعر ، خلافاً للكوفيّين [٤] .

---

(١) فاتحادها مثل : « هجِّيرى أبى بكر لا إله إلا الله » .

وهجِّيرى الشخص دأبه وشأنه ، واتحاد بعضها نحو : « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين » .

وقيام بعضها مقام مضاف إلى العائد نحو : «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن » والمعنى يتربص أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .

(٢) فى (د) : أو وصف ، وفى (س) : أو صفة لفظاً أو محلا .

(٣) فى (س) : أو معمولا — وذلك كقوله : «أصخ فالذى توصى به أنت مفلح » أى أنت مفلح به .

(٤) زاد فى (س فقط) بعد قوله : «خلافاً للكوفيين » : ولا يجوز حذفه فى نحو زيد ما أظرفه ، خلافاً للفراء .

ويغنى عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ ، أَو حرفُ جرٍّ تامٌّ معمولٌ فى الأَجود لاسمِ فاعلِ كونٍ مطلقٍ ، وفاقاً للأَخفش تصريحاً ، ولسيبويه إِيماءً ، لا لفعله [(١)] ولا للمبتدإِ ولا للمخالفة ، خلافاً لزاعمى ذلك ، وما يُعْزَى للظَّرفِ من خبريّة وعملٍ فالأَصحُّ كونُه لعامله ، وربَّما ٱجتمعَا لفظا .

ولا يُغنِى ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبر ٱسم عينٍ مالم يُشبه ٱسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت ، أَو تُنْوَ [(٢)] إِضافةُ معنى إِليه ، أَو يَعُمّ . وٱسمُ الزَّمان خاصّ ، أَو مسئولٌ به عن خاصٍّ . ويغنى عن خبر ٱسم معنى مطلقاً ، فإِن وقع فى جميعِه أَو أَكثرِه وكان نكرةً رُفِع غالباً ، ولم [(٣)] يمتنع نصبُه ولاجرُّه بـ « فى » ، خلافاً للكوفيّين . وربّما رُفع خبرًا [(٤)] الزمانُ الموقوعُ فى بعضِه ، ويُفعَلُ ذلك بالمكانىِّ المتصرِّف بعدَ اسم عينٍ : راجحاً إِن كان المكانىّ نكرةً ، ومرجوحاً إِن كان معرفةً ، ولا يَخَصّ رفعُ المعرفةِ بالشِّعر ، أَو بكونه بعدَ ٱسمِ مكانٍ ، خلافاً للكوفيّين .

---

(١) فى (م) : لا فعله .
ونسب هذا القول إلى سيبويه ، وهو قول الفارسى والزمخشرى والتقدير عندهم : زيد استقر عندك أو فى الدار ، لأن الأصل فى العمل عندهم الأفعال .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب فى بعض النسخ ، ففى (س) : أوتنوى ، وفى (شع) : أوتغنى.. ثم قال : وفى بعض النسخ : أوتنوى ، وفى بقية النسخ : أوتعم ، وقد أخذت بالأنسب للمعنى والسياق مع ثباته فى أكثر النسخ ، ومثاله : أكلّ يوم ثوب تلبسه ؟ أى : تجدد . ومنه :

أكلّ عام نَعمٌ تحوونه يلقحه قوم وتنتجونه

أى : إحراز نعم .

(٣) فى (م) : ولا يتمنع .

(٤) فى (م،شع) : خبر الزمان .

ويَكثُر رفعُ المؤقَّتِ المتصرِّف من الظرفين بعد اسم عين مقدرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه . ويتعيّن النصب فى نحو : « أَنت منى فرسخين » ، بمعنى : أَنتَ من أَشياعى ما سِرْنا فرسخين ، ونصبُ اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها ممّا يتضمّن عملًا جائزٌ ، لا إن ذكر مع الأَحد ونحوه ممّا لايتضمّن عملًا ، خلافاً للفرّاءِ وهشام ، وفى الخَلْف مُخبَراً به عن الظَّهر رفعٌ ونصبٌ ، وما أَشبهَهُما كذلك ، فإن لم يتصرّف كالفَوق والتَّحت لزم نصبُه . ويُغنِى عن خبر اسم عينٍ باطِّراد مصدرٌ يؤكِّده مكرَّراً أَو محصورًا ، وقد يُرفَع خبراً ، وقد يُغنِى عن الخبر غيرُ ماذكر من مصدرٍ أَو مفعولٍ به أَوحالٍ .

وقد يكون للمبتدإ خبران فصاعداً بعطفٍ وغير عطفٍ ، وليس من ذلك ما تعدّد لفظاً دون معنى ، ولاما تعدّد لتعدّد صاحبه حقيقةً أَو حُكماً . وإن [1] توالت مبتدآت أُخبِرَ عن آخرها ، مجعولًا هُوَ وخبرُه خبرَ متلُوِّه ، والمتلُوُّ مع مابَعدَه خبرَ متلوِّه إلى [2] أَن يخبر عن الأَول بتاليه مع ما بعدَه ، ويضاف غيرُ الأَوّل إلى ضمير متلوِّه ، أَو يجاءُ بعد خبرِ الآخر بروابط المبتدآت أَوّلٌ لآخِرِ ، وتال لمَتلُوٍّ .

---

(١) فى (س) : فان .

(٢) فى (ح) شطب على « إلى » وكتب فوقها : « إلا » .

(فصل) : تَدخُل الفاءُ على خبر المبتدإِ :

وجوباً بعد « أَمَّا » ، إِلَّا فى ضرورة أَو مُقارَنَةِ [1] قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ [2].

وجوازًا بعد مبتدإٍواقع موقعَ « من » الشرطيّةِ أَو « ما » أُختِها ، وهو : « ال » الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ ، أَوغيرُها موصولًا بظرف أَوشبهِهِ أَو بفعلٍ صالح للشرطيّة ، أَو نكرةٌ عامّةٌ موصوفةٌ بأَحد الثلاثة ، أَو مضافٌ إِليها مشعرٌ بمجازاة [3] ، أَو موصوفٌ بالموصول المذكَّر ، أَو مضافٌ إِليه . وقد تدخل على خبرِ كلٍّ مضافاً [4] إِلى غير موصوف ، أَو إِلى موصوف بغير ما ذكر ، وعلى خبرِ موصولٍ غير واقع مَوْقعَ « مَن » الشرطيّة ولا « ما » أُختها ، ولا تدخل على خبرٍ غيرِ ذلك ، خلافاً للأَخفش ، وتُزيلُها نواسخُ الابتداءِ إِلَّا « إِنَّ » و « أَنَّ » و « لكنَّ » على الأَصحِّ .

---

(١) فى (د) : إلا فى ضرورة ، أو ندور أو مقارنة ، وفى (شد) : أو فى ندور مقارنة .

(٢) فى (شع) : أو مقارنة قول ، أغنى عند القول ، كقوله تعالى :
« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم » ؟ أى : فيقال لهم : أكفرتم ؟ .

(٣) أى : أو نكرة عامة مضاف إليها شيء مشعر بمجازاة نحو : كل رجل عنده حزم فيسعد . (شد) .

(٤) فى (ص) : مضاف .

١٣– باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

فبلا شرط : « كان » و «أضحى » و « أصبح » و « أمسى » و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس » ، وصلة لـ « ما » الظرفيّةِ : « دام » ، ومنفيّة بثابت النفيِ مذكورٍ غالباً متَّصِلٍ لفظاً أو تقديراً أو مطلوبة النفى : « زال » ماضى يزال و « انفكَّ » و «برح » و « فَتِئَ » و «فَتَأَ » و « أفتأ » و « ونى » [1] و « رام » مُرادِفَتاهَا ، وكلها تدخل على المبتدإ إنْ لم يُخبَر عنه بجملة طلبيّة ولم يلزم التَّصدير أو الحذف أو عدم التصرّف ، أو الابتدائية [2] لنفسه[3] أو مصحوبٍ[4] لفظىٍّ ، أو معنوىٍّ ، ونَدَر : « وكُونى بالمَكارم ذَكِّرِينِى » . . ، فترفعُه ويسمَّى اسماً وفاعلًا ؛ وتنصِب خبرَه ويسمَّى خبراً ومفعولًا ، ويجوز تعدُّدُه ؛ خلافًا لابن دَرَسْتَوَيْهِ .

وتختصّ « دام » والمنفىّ بـ « ما » بعدم الدّخول على ذى خبرٍ مفردٍ طلبىّ ، وتسمَّى نواقصَ لعدم اكتفائها بمرفوع[5] ،

(١) فى (م) : وونىء .
(٢) فى (م) : أو ابتدائية .
(٣) نحو أقل رجل يقول ذلك . أى . ما يقول .
(٤) فى (د،س) : أو لمصحوب .
(٥) فى (م) : بالمرفوع .

لا لأنها تدلُّ على زمنٍ دونَ حَدَث ، فالأصحُّ دلالتها عليهما إلَّا «ليس» . وإن أُريد بـ«كان» ثَبَت أو كَفَل أوغزل ؛ وبتواليها الثَّلاثِ دخل فى الضُّحى والصباح والمَساءِ ، وبـ«ظَلَّ» دامَ أو طالَ ، وبـ«باتَ» نزل ليلًا ، وبـ«صارَ» رَجَع أوضمَّ أوقطع ، وبـ«دامَ» بَقِيَ أوسَكَن ، وبـ«بَرِحَ» ذَهَب أوظَهَرَ ، وبـ«ونى» فَترَ ، وبـ«رامَ» ذهبَ أوفارقَ ، وبـ«انفكَّ» خلص أوانفصل ، وبـ«فتَأَ» سكَّن أو أَطفَأَ ؛ سُمِّيتْ تامَّةً ، وعَمِلتْ عملَ ماردافت.

وكلُّها تتصرّف إلَّا «ليس» و«دام» ، ولتصاريفها مالَها ، وكذا سائر الأَفعال . ولا تدخل «صارَ» ومابعدها على ماخبرُه فعلٌ ماضٍ ، وقد تدخل عليه «ليس» ، إن كان ضميرَ الشأْن ، ويجوز دخولُ البواقى عليه مطلقاً ؛ خلافاً لمن اشترط فى الجواز اقتران الماضى بـ«قد» ، ويجوز فى نحو : «أَيْن زيد» ؟ توسيطُ ما نفى بغير «ما» من زال وأَخواتها ، لا توسيط «ليس» ، خلافاً للشّلَوْبين .

وتَرِدُ الخمسةُ الأَوائلُ (١) بمعنى صار ، ويُلحَق بها ماردَفَها من آضَ وعادَ وآلَ (٢) ورجعَ وحارَ واستحالَ وتحوّل وارتدّ ، وندر الإلحاق بصار فى «ماجاءَت حاجَتُك» ؛ «وقعدتْ كأَنَّها حَربةٌ» ،

---

(١) فى (شع) : الأولى.

(٢) سقطت من (د) .

والأَصحّ [١] أَلَّا يلحق بها «آل» ولا «قعد» مطلقاً ؛ وأَلَّا يُجعل من هذا الباب «غدَا» و«راحَ» ، ولا «أَسحَرَ وأَفجَرَ وأَظهَرَ» .

وتوسيط أَخبارها كلِّها جائزٌ ما لم يَمنَع مانعٌ أَوموجبٌ ، وكذا تقديمُ خبرِ «صارَ» وما قبلها جوازاً ومنعًا ووجوباً .

وقد يقدّم خبر «زال» وما بعدها منفيّةً بغير «ما» ، ولايطلق المنعُ ؛ خلافاً للفرّاءِ ؛ ولاالجوازُ ، خلافاً لغيره من الكوفيّين ، ولا يتقدّم خبر «دام» اتِّفاقاً ، ولاخبر «ليس» على الأَصحّ ؛ ولا يلزم تـأخيرُ الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ، ويمنع تقديمَ الخبر الجائز التقدّم تـأَخُّرُ مرفوعه [٢] ، ويُقبِّحُه تـأَخُّرُ منصوبه [٣] ، ما لم يكنْ ظرفاً أَو شبهَه ، ولا يَمتنع هنا تقديمُ خبرٍ مشاركٍ فى التعريف وعدمه إن ظهر الإِعراب . وقد يخبر هنا وفى باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرةٍ اختياراً .

(فصل) : يقترن بإِلَّا الخبرُ المنفىُّ إن قُصد إيجابُه وكان قابلًا ، ولا يُفعَل ذلك بخبر «بَرِحَ» وأَخواتِها ، لأَنَّ نفيَها إيجابٌ ، وما ورد منه بـ«إِلَّا» مؤوَّل .

---

(١) فى (شع) : والصحيح .

(٢) فى (شع) : تأخير مرفوعه – فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه بمعنى : كان زيد قائماً أبوه ، ولا : آكلا كان زيد طعامك أبوه بمعنى : كان زيد آكلا أبوه طعامك ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله .

(٣) فى (شع) : تأخير منصوبه ، فيقبح : آكلا كان زيد طعامك .

وتختصّ « ليس » بكثرة مجيءِ اسمِها نكرةً محضةً ، وبجواز [1] الاقتصار عليه دون قرينةٍ ، واقترانُ خبرها بواو إن كان جملة مُوجَبة بإلَّا [2] ، وتُشاركها فى الأَوَّل « كان» بعد نفيٍ أَوشبهه ، وفى الثالثِ بعدَ نفى . وربمّا شُبِّهت الجملة المخبرُ بها فى ذا البــاب بالحاليّة فَولِيَت الواو مطلقاً .

وتختصُّ « كان » بمرادَفةِ « لم يزل » كثيراً ، وبجواز زيادتِها وَسَطا باتِّفاق ، وآخرا على رأى . وربّما زيد « أَصبح » و « أَمسى » ومضارع «كان » ، و« كان» مُسْنَدَةً إلى ضميرما ذكر ، أَوبين جارٍّ ومجرور . وتختصّ كان أَيضاً بعد «إن» أَو [3] «لَوْ» بجواز حذفِها مع اسمها إن كانَ ضميرَ ما عُلِم من غائب أَوحاضر ، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد « إنْ » تقديرُ فيه أَو معه ، أَو نحوُ ذلك ، جاز رفعُ ماوَلِيَها وإلَّا تعين نَصبُه ؛ وربّما جُرّ مقروناً بـ«إنلا » أَو بـ«إن » وحدها ، إن عاد اسم « كان » إلى مجرورٍ بحرفٍ ، وجَعْلُ ما بعد الفاءِ الواقعةِ جوابَ «إن» المذكورةخبرَ مبتداٍ أَوْلى مِن جعلهِ خبرَ « كان » مضمرةً ، أَومفعولًا بفعل لائقٍ ، أَوحالًا ؛ وإضمارُ كان الناقصةِ قبل الفاءِ أَولَى من التامّة ، وربّما أُضمرت الناقصةُ بعد «لَدُنْ» وشبهِها ، والتُزِم حذفُها

---

(١) فى (شع) : ويجوز .

(٢) فى (ص) : بالأول .

(٣) فى (م،شع) : بعد إن ولو .

معوَّضاً منها «ما» بعد «أَنْ» كثيراً وبعد «إِنْ» قليلًا ، ويجوز حذف لامها الساكن جزما ، ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقا ليونس[1] .

ولا يلي عند البصريّين «كان» وأَخواتِها غيرُ ظرفٍ وشبهه ، من معمولِ[2] خبرها ، واْغتَفَر ذلك بعضُهم مع اْتصال العامل ، وما أَوهَمَ خلافَ ذلك قدَّر فيه البصريّون ضمير الشأن اسماً[3] .

(فصل) : أَلحق الحجازيّون بـ «ليس» «ما» النافية ، بشرط تأَخُّر الخبرِ وبقاءِ نفيه وفَقْدِ «إِنْ» ، وعدم تقدّم غير ظرف أَو شبهه من معمول الخبر ، و «إِن» المشارُ إِليها زائدةٌ كافَّةٌ لانافية ، خلافاً للكوفيّين ؛ وقد تُزاد قبلَ صلة «ما» الاسمية والحرفيّة ، وبعد «أَلَا» الاستفتاحيّة ، وقبل مدّة الإِنكار .

وليس النَّصبُ بعد «ما»[4] لسقوط باءِ[5] الجرّ[6] ، خلافاً للكوفيّين ، ولا يُغنِى عن اْسمها[7] بدلٌ مُوجَب ، خلافاً

---

(١) فى (س) : خلافاً ليونس .

(٢) فى (شع) : من معمول الخبر — فيمتنع : كان طعامك زيد آكلا ، خلافاً للكوفيين ، ويجوز : كان عندك زيد قائماً .

(٣) فى (د) : قدر فيه ضمير الشأن اسما ، خلافاً للكوفيين . وفى (س،ص) : قدر فيه البصريون ضمير الشأن : ومثاله قول الشاعر :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

(٤) فى (م،شع) : بعدها بسقوط .

(٥) فى (شع) : حرف الجر .

(٦) فى (ص) : الخبر .

(٧) فى (شع) : اسم ما .

للأُخفش ، وقد تُعمَل متوسِّطاً خبرُها وموجَباً بإلا ، وِفاقاً لِسيبَويه فى الأَوّل ، وليونسَ فى الثانى ، والمعطوف علىخبرها بـ « بَلْ » و « لكن » مُوجَبٌ فيتعيَّنُ رفعُه .

وتُلحَق بها « إنْ » النافيةُ قليلًا ، و « لا » كثيراً ، ورفعُها معرفةً نادرٌ ، وتُكسَع [1] بالتاءِ فتختصّ بالحينِ أَو مرادفِه ، مُقتصراً على منصوبِها بكثرة ،وعلى مرفوعِها بقلّة ، وقديُضاف إليها « حين » لفظا أَو تقديرا ، وربَّما ٱستُغنِى[2] مع[3] التقدير عن « لا » بالتاءِ وتُهمَل [4] « لاتَ » على الأَصحِّ إن وَلِيَها [5] « هَنَّا » .

ورَفْعُ ما بعد «إلَّا » فى نحو « ليس الطيبَ إلَّا المِسكُ » ، لغةُ تميم ، ولا ضمير فى « ليس » خلافاً لأَبى على ، ولاتلزمحاليّةُ المنفى بـ « ليس » و « ما » ، على الأَصحِّ .

وتُزاد الباءُ كثيراً فى الخبر المنفىّ بـ « ليس » و « ما » أُختِها ، وقدتُزادُ بعدَ نفيِ فعلٍ ناسخٍ للابتداءِ ، وبعد « أَوَلَمْ يَروْا أَنَّ »[6] وشبهِه ، وبعد «لا» التبرئة[7] « وَهل »[8] و « مَا » المكفوفةِ بـ « إِنْ »

---

(١) فى (م) : ولات ، بالتاء .
(٢) فى (شع) : استغنى به .
(٣) فى (م) : عن التقدير .
(٤) فى (شع) : وتهمز .
(٥) فى (ح) : وليتها .
(٦) فى (م) : أن الله .
(٧) فى (د) : وبعد لا وهل ... الخ .
(٨) فى (م) : وبل .

والتميميّةِ ، خلافاً لأَبى علىّ والزمخشرىّ ، وربَّما زِيدَتْ فى الحال المنفيّةِ ، وخبر إنَّ ولكنَّ .

وقد يُجرُّ المعطوف على الخبر الصالحِ للباءِ مع سقوطها ، وَيندُر ذلك بعد غير «ليس» و «ما» ، وقد يُفعَل ذلك فى العطف على منصوب اسم الفاعل المتَّصل ؛ وإنْ ولىَ العاطفَ بعد خبر «ليس» أو «ما» وَصْفٌ يتلوه سَبَبِىٌّ أُعطىَ الوصفُ ما لَه مفردًا ، ورُفِع به السببىُّ ، أَوجعلا مبتدأً وخبراً ، و (إن)[1] تلاه أَجنبىٌّ عُطِف بعد «ليس» على اسمها ، والوصفُ على خبرِها[2] ، وإن جُرَّ بالباءِ جاز على الأَصحِّ جَرُّ الوصفِ المذكور[3] ، ويتعيّن رفعُه بعدَ «ما» .

(١) فى (شع) : فإن .

(٢) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو . فعمرو مرفوع لعطفه على اسم ليس ، وقاعداً منصوب لعطفه على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبى ، أو على الابتدائية ، ولا يجوز نصب الوصف هنا مع « ما » لأن خبرها لايتقدم على اسمها .

(٣) نحو : « ليس زيد بذاهب ولا قائمٍ عمرو » بجر قائم بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ومنه :

وليس بِمُدْنٍ حتفَه ذو تقدمٍ لحربٍ ولا مستنسئ العمرَ مُحْجِمُ

١٤ ـ باب أفعال المقاربة

منها للشُّروع فى الفعل : « طَفِق »و « طَبق »و« جعل » و « أَخَذ » و« عَلق » و « أَنشَأَ »وَ «هَبّ »و «قام » ، ولمقاربته : «هَلْهَلَ »و « كاد » وَ « كَرَبَ » و « أَوْشَك » و « أَلَمَّ » (١) و « أَولَى » ، ولرجائه : « عَسَى » و « حَرى » و « اخلَوْلَق » ، وقد ترد « عسى » إشفاقاً ؛ ويلازِمُهنَّ لفظ المضيِّ ، إلاَّ « كاد » و « أَوشك » و « جَعَلَ » (٢) .

وعملُها فى الأَصل عَمَلُ « كان » ، لكنِ ٱلتزِمُ كونُ خبرِها مضارعاً مجرّدًا (٣) مع «هَلْهَل » وما قبلها ، ومقروناً بـ « أَنْ » مع «أَوْلَى» وما بعدها ، وبالوجهين مع البواقى ، والتجريد مع « كادَ » و « كربَ » أَعرفُ ، و « عسى » و « أَوْشَك » بالعكس ، ورّبما جاءَ خبراهما مفردَين منصوبَين .

وخبر «جَعَلَ» جملةٌ اسميّةٌ ، أَو فعليةٌ مصدَّرةٌ بـ « إِذَا » أَو

---

(١) سقطت من بعض النسخ ، ونبه عليها فى (شع) ومنه فى الحديث :
« لولا أنه شىء قضاه الله لألم أن يذهب بصره » .

(٢) سقطت من (ح،م،شع) وضرب عليها فى(ص) وذكر فى (س) بدلاً منها : وألم ، وذكر فى (شع) بعد أن أسقطها : فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضى ، وعددها كلها سبعة عشر . انتهى .

(٣) فى (شع) : مجرداً من أن . ومثاله :
قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل
وكذا بقية الأفعال ، وذلك لأن « أن » تقتضى الاستقبال والشروع ينافيه .

«كُلما» ، ونُدُر إسنادها إلى ضمير الشأْن ودخول النفْيِ عليها [١] . وليس المقرون بـ «أَن» خبرًا عند سيبويه ؛ ولا يتقدَّم هنا الخبرُ ، وقد يتوسَّط ، وقد يُحذَف إن عُلِم ، ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً .

ويُسنَد «أَوشَك» و«عَسَى» و«اخْلَوْلَق» لأَنْ يَفعَل فيغنى عن الخبر ولا يختلفُ لفظُ المُسنَد [٢] لاختلاف ما قبلَه ، فإن أُسنِد إلى ضميره اسماً أَو فاعلاً طابقَ صاحبَهُ معها كما يطابقُ مع غيرها ، وإن كان لحاضر أَو غائبات جاز كسرُ سين «عسى» ، وقد يتَّصل بها الضَّمير الموضُوع للنصب اسماً عند سيبويه حملاً على «لعلَّ» ، وخبرًا مقدَّماً عند المبرِّد ، ونائباً عن المرفوع عند الأَخفش ، وربّما اقتُصِر عليه .

ويتعيّن عَوْد الضمير من الخبر إلى الاسم ، وكونُ الفاعل غيرَه قليل . وتُنفَى «كاد» إعلاماً بوقوع الفعل عسيرًا ، أَو بعَدمِه وعدمِ مقاربته ، ولا تُزادُ ، خلافاً للأَخفش ، واستُعمِل مضارعُ «كادَ» و«أَوشَك» ، وندر اسمُ فاعلِ «أَوشك» و«كاد» ، ومضارع «طَفِق» [٣] .

---

(١) هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، ونبه على ذلك فى (شع) وقال : ولم يتعرض له المصنف فى الشرح ، ومثل للمسألة الأولى : جعل زيد كلما جاءه عمرو يضربه . وقال : إنه يحتاج إلى سماع . ومثل للثانية بما حكاه الزاهد أنه يقال : عسى زيد قائم ، على أن فى عسى ضمير الشأن ومثل للثالثة : ما جعل زيد ينظم ..

(٢) فى (د) : ولا يختلف السند .

(٣) سقطت من (د،س،م،شع) : وثبتت فى (ص) وهامش (ح) .

١٥ ــ باب الأَحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

وهى « إنَّ » للتوكيد ، و« لكنَّ » للاستدراك ، و « كأَنَّ » للتشبيه وللتَّحقيق أَيضاً على رأى ، و« لَيْت » للتمنِّ ، و« لَعَلَّ » للترجِّى وللإِشفاق [١] والتعليل [٢] والاستفهام . ولهن شَبَهٌ بـ « كان » الناقصةِ ، فى لزوم المبتدإِ والخبر والاستغناءِ بهما ، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّم وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعيّة [٣] ، ولأَنَّ معانيَها فى الأَخبار ، فكانت كالعُمَد ، والأَسماءُ كالفضلاتِ ، فأُعطيا إعرابيْهما [٤] ، ويجوز نصبُهما بـ « لَيْت » ، عند الفَّراءِ ، وبالخمسةِ عند بعضِ أَصحابِه ، وما ٱستُشْهِد به محمولٌ على الحال ، أَو على إضمارِ فِعْلٍ ، وهو رأىُ الكسائىِّ . وما لاَ تَدخُل عليه « دامَ » لا تدخلُ عليه هذه الأَحرُف[٥] ، وربّما دخلت « إنَّ » على ما خبرُه نهىٌ [٦] .

---

(١) الترجى للمحبوب والاشفاق للمكروه .

(٢) فى (شع) : وللتعليل .

(٣) لأن الأصل تقديم المرفوع . وزاد بعدها فى (س) فقط ، وتكميلاً لهما مع الابتداء ونواسخه الأقسام الممكنة وهى : رفعان ونصبان ورفع قبل نصب والعكس . ويظهر أنه زيادة ناسخ .

(٤) فى (ح) : إعرابهما .

(٥) فى (م) : وما لا تدخل عليه هذه الأحرف . وهو سهو أسقط « دام » وما بعدها فأفسد المعنى . وسقطت « هذه » من (د) .

(٦) فى (م) : خبره هى .

وللجزءين بعد دخولهنَّ مالهما مجرَّدَين ، لكنْ يجب هنا تأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفاً أو شبهَه فيجوز توسيطُه ، ولا يُخَصّ حذفُ الاسم المفهومِ معناه بالشِّعر ، وقلَّما [1] يكون إلاَّ ضميرَ الشأن ، وعليه يُحَمل : « إنَّ مِن أَشدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المصَوِّرُون » لا على زيادة « مِنْ » ، خلافاً للكسائىِّ .

وإذا عُلِم الخبر جاز حذفُه مطلقاً ، خلافاً لمن آشترط تنكير الاسم . وقد يَسُدُّ مسدَّه واوُ المصاحبة ، والحالُ [2] ، وآلتُزِمَ الحذفُ فى « ليتَ شعرى » مُردَفاً باستفهام [3] .

وقد يُخَبر هنا ــ بشرط الإفادة ــ عن نكرة بنكرة أَو بمعرفةٍ . ولا يجوز نحو : «إنَّ قائماً الزَّيدانِ» ، خلافاً للأَخفش والفرّاءِ ، ولا نحو : « ظننت قائماً الزَّيدان» خلافاً للكوفيِّين .

(فصل) : يستدام كسرُ « إنَّ » ما لم تؤوَّل هى ومعمولُها بمصدر ، فإن لزم التأويلُ لَزِم الفتحُ ، وإلاَّ فوجهان [4] .

---

(١) فى (س ، ص ، م ، شع) : وقل ما يكون .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) كقوله :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة بواد وحولى إذخر وجليل

فالخبر محذوف وجوباً أى : ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود ، لأنه بمعنى : ليتنى أشعر ، وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى ، وهو مصدر .

(٤) فى (م) : فالوجهان .

فلامتناع التأويل كُسِرتْ : مبتَدأَة ، وموصولاً بها ، وجواب قَسَم ، ومحكيةً بقَولٍ ، وواقعةً موقعَ الحال ، أَو موقعَ خبرِ ٱسم عينٍ ، أَو قبلَ لامٍ معلِّقةٍ .

وللزوم التأويل فُتِحتْ بعد « لو » و « لولا » [(١)] و « ما » التوقيتيّة ، وفى موضع مجرور ، أَو مرفوع فعل أَو منصوبهِ غيرَ خبر .

ولإمكان الحالَيْنِ أُجيزَ الوجهان بعد : أَوّلُ قولى ،و « إذا » [(٢)] للمفاجأَة [(٣)] ، وفاءِ الجواب ، وتفتح بعد « أَمّا » بمعنى حقاً ، وبعد « حتّى » غيرِ الابتدائية ، وبعد « لا جَرَمَ »غالباً ؛ وقد تُفْتَحُ عند الكوفيين بعد قَسَمٍ مالم توجدِ اللامُ .

(فصل) : يجوز دخول لام الابتداءِ بعد « إنَّ » المكسورة على ٱسمها المفصول ، وعلى خبرِها [(٤)] المؤخَّر عن الاسم ، وعلى معمولهِ مقدَّماً عليه بعدَ الاسم ، وعلى الفصل المسمَّى عِمادًا ، وأَوّلُ جُزءى [(٥)] الجملة الاسمية المخبَر بها أَولَى من ثانيهما .

---

(١) سقطت من (م،شع) ولكنه مثل لها فى (شع) بقوله تعالى « فلولا أنه كان من المسبحين » .

(٢) فى (د) : وإذ .

(٣) فى (ص) : المفاجئة . ومثاله قول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

روى بالفتح على تقدير المصدرية ، وهو مبتدأ خبره محذوف . أى : فإذا عبوديته ثابتة ، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر .

(٤) فى (شع) : وعلى الخير .

(٥) فى (م) : جزء .

وربّما دخلتْ على خبرِ «كان» الواقعةِ خبرًا لـ «إنَّ»[1] .

ولا تدخل على أَداة شرط ، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرّف خالٍ من «قد» ، ولا على معموله المتقدِّم ، خلافاً للأَخفش ، ولا على حرف نفيٍ[2] إلاَّ فى نُدور ، ولا على جوابِ الشَّرط ، خلافاً لابن الأَنبارىّ ، ولا على واو المصاحبة المغنِية عن الخبر ، خلافاً للكسائى ؛ وقد يليها حرفُ التَّنفيس ، خلافاً للكوفيّين ، وأَجازوا دخولها بعد «لكنَّ» ولا حجَّةَ فيما أَوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة ، كما زِيدَتْ مع الخبر مجرّدًا أَو معمولاً لأَمسَى أَو «زَال»[3] ، أَو «رأَى»[4] أَو «أَنَّ» ، أَو «ما» ؛ وربّما زِيدتْ بعد «إنَّ» قبل الخبر المؤكَّد بها ، وقبل همزتِها مبدَلَةً هاءً مع[5] تأْكيد الخبر أَو تجريده ، فإنْ صَحِبتْ[6] ، بعد «إنَّ»[7] نونَ توكيدٍ أَو ماضياً متصرّفاً عارياً من «قد» نُوِيَ قَسَمٌ وٱمتنَعَ الكسرُ .

---

(١) فى (م،ح،شع) : خبر إن ، ومثاله ما ثبت فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة رضى الله عنها : «إنى كنت عن هذا لغنية» .

(٢) فى (ص) : ولا تدخل على حرف نفى . وهذه العبارة مقدمة فى (ص) على قوله : وربما دخل ...

(٣) كقول الشاعر :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها ... لكالهائم المقصى بكل مراد

(٤) فى (م) : أو أرى ، وفى (ص) : ذكر الفعلين وضرب على «أرى» ، ومثل له فى (شع) بقوله :

رأوك لنى ضراء أعيت فثبتوا ... بكفيك أسباب المنى والمآرب

(٥) فى (م) : بعد تأكيد .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) فى (س،م) : بعد أن معمولة لفعل قلبى أو بعد نون التوكيد .

(فصل) : تَرادِف «إنَّ» «نَعَمْ» فلا إعمالَ ، وتخفَّف فيَبطُل الاختصاص ، ويغلب الإهمالُ ، وتلزم اللاَّمُ بعدَها فارقةً إن خيف لَبسٌ بـ «إنْ» النافيةِ ولم يكن بعدها نفيٌ ، وليست غيرَ الابتدائية ، خلافاً لأَبى علىّ ، ولا يليها غالباً من الأَفعال إلاَّ ماض ناسخٌ للابتداءِ[١] ، ويقاس على نحو : «إنْ قتلتَ لَمُسلماً» وفاقاً[٢] للكوفيّين والأَخفشِ ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكِّد[٣] بل تفيد النفىَ ، واللاَّم الإيجابَ . ومَوقِعُ «لكن» بين متنافيين بوجهٍ ما ، ويمنعُ[٤] إعمالها مخفَّفةً ، خلافاً ليونسَ والأَخفشِ . وتلى «ما» «ليتَ» فتُعمَلُ وتُهْمَل ، وقلَّ الإعمال فى «إنَّما» ، وعدم سماعُه فى «كأَنَّما» و «لعلَّما» و «لكنَّما» ، والقياسُ سائغٌ .

(فصل) : لِتأَوُّلِ «أَنَّ» ومعمولَيها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعواملِ هذا الباب مفصولاً بالخبر ، وقد تتَّصل بـ «لَيْت» سادَّة مسدَّ معمولَيها ، ويُمنَع ذلك فى «لعلَّ» ، خلافاً للأَخفش .

وتخفَّف «أَنَّ» فيُنوى معها اسم لا يَبرُز إلاَّ اضطرارًا ، والخبرُ جملة اسميّةٌ مجرّدةٌ أَو مصدَّرةٌ بـ «لا» أَو بأَداةِ شرط ، أَو بـ «رُبَّ» ، أَو بفعلٍ يقترنُ غالباً إنْ تَصرّف ولم يكن دعاءً ،

(١) نحو : «وإن كانت لكبيرة» . واحترز بقوله «غالباً» من نحو : إن قتلت لمسلما .

(٢) فى (م) خلافا .

(٣) فى (م) : ولا تأكيد .

(٤) فى (د) : ويمتنع ، وفى (شع) : وتعمل .

بـ « قد » ، أَو بـ « لو » ، أَو بحرف تَنْفيس أَو نَفْى .

وتُخفَّف « كأَنَّ » فتَعمَلُ فى اسم كاسم « أَنَّ » المقدَّر ، والخبر جملةٌ اسميّةٌ أَو فعليّةٌ مبدوءَةٌ بـ « لَمْ » أَو « قَدْ » ، أَو مفردٌ . وقد يَبرُز اسمُها فى الشِّعر . ويقال : « أَما إِنْ جَزاك الله خيرًا » ، وربما قيل : أَنْ جزاكَ ، والأَصل أَنّه .

وقد يقال فى « لعلَّ » : « عَلِّ » و « لَعَنَّ » و « عنَّ » و « لأَنَّ » و « أَنَّ » و « رعَنَّ » و « رَغَنَّ » و « لَغَنَّ » و « لَعَلَّتْ » .

وقد يقع خبرُها « أَنْ يَفعَل » بعد اسم عينٍ حملاً على « عسى » ، والجر بـ « لعلّ » ثابتة الأَوّلِ أَو محذوفتَه ، مفتوحةَ الآخِرِ (١) أَو مكسورتَه لغةٌ عُقَيليّة .

(فصل) : يجوز رفعُ المعطوف على اسم « إِنَّ » و « لكن » بعد الخبر بإِجماع ، لا قبلَه مطلقاً ، خلافاً للكسائىِّ ، ولابشرط (٢) خفاءِ إِعراب الاسم ، خلافاً للفرّاءِ ، وإِن تُوُهِّم ما رأَيَاه قُدِّر تأْخيرُ المعطوفِ أَو حَذْفُ خبرٍ قبلَه ، وأَنَّ فى ذلك كـ « إِنَّ » على الأَصحّ ، وكذا البواقى عند الفرّاءِ ، والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجَرْمىّ والفرّاءِ والزجّاج ؛ وندر : إِنَّهم أَجمعُون ذاهبون ، وإِنَّك وزيدٌ ذاهبان ، وأَجازَ الكسائىُّ رفعَ المعطوف على أَوّل مفعولَىْ ظَنَّ إِنْ خَفِىَ إِعرابُ الثانى .

---

(١) فى (م) : الأجزاء .

(٢) فى (س، ص، شع) : ولا يشترط .

١٦ ـ باب « لا » العاملةِ عمل « إنَّ »

إذا لم تُكرَّر[١] « لا » ، وقُصِد خلوصُ العموم[٢] باسم نكرةٍ يليها غيرَمعمولٍ لغيرِها ، عملت عملَ « إنَّ » ، إلاَّ أَنَّ الاسم إنْ لم[٣] يكن مضافاً ولاشبيهاً به ركِّب معها وُبنِى على ما كان يُنصَب به ، والفتحُ فى نحو : «ولا لذَّاتَ للشِّيبِ» أَولىَ من الكسر . ورُفِع الخبرُ إن لم يركَّب الاسمُ مع « لا » بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأَصحِّ . وإذا عُلِم كَثُر حذفُه عند الحِجازيّين ؛ ولم يُلفَظ به عند التميميّين ؛ وربّما أُبقىَ[٤] وحُذِف الاسم .

ولا عملَ لِ « لا » فى لفظ المثنىَّ من نحو : « لا رَجُلَين فيها » ، خلافاً للمَبرّد ، وليست الفتحةُ فى نحو : « لا أَحدَ فيها » إعرابيّةً ، خلافاً للزَّجّاج والسّيرافىّ ، ودخول الباءِ على « لا » يمنع التركيبَ غالباً ، وربّما ركِّبت النكرةُ مع « لا » الزائدة .

وقد يُعامَل غيرُ المضاف معاملتَه فى الإعراب ونزع التنوين

---

(١) فى (د،م) : تتكرر .

(٢) فإن لم يقصد لم تعمل عمل « إن » بل تعمل عمل « ليس » نحو : لا رجل قائماً .

(٣) فى (د،شع) : إذا لم .

(٤) فى (شع) : بنى ، وهو خطأ من الناسخ .

والنون إنْ وليَه مجرورٌ بلام معلَّقة بمحذوفٍ غير خبَرٍ ، فإنْ فصَلَها جارٌّ آخَر أَوظرفٌ ٱمتنعتْ المسأَلةُ فى الاختيار ، خلافاً ليونسَ ، وقد يقال فى الشِّعر : « لا أَباكَ » ، وقد يُحمَل على المضاف مُشابِهُه بالعمل فيُنزَع تنوينُه .

(فصل) : إذا ٱنفصل مصحوب « لا » ، أَوكان معرفةً بطل العملُ بإجماع ، ويَلزَم حينئذ التَّكرارُ فى غير ضرورة ، خلافاً للمبرِّد وٱبنِ كيسانَ ، وكذا التَّاليها خبرٌ مفرَدٌ أَو شبهُه . وأُفْرِدَتْ فى : « لا نَوْلُكَ أَن تفعلَ » لتأَوُّله بـ« لا ينبغى »، وقد يؤَوَّل غيرُ عبدِ الله وعبد الرّحمن من الأَعلام بنكرة فيعامل معاملتَها بعد نزع ما فيه أَو فيما أُضيفَ إليه من أَلفٍ ولام ، ولا يعامَلُ بهذه المعاملة ضميرٌ ، ولا ٱسمُ إشارةٍ خلافاً للفرّاءِ ، ويُفتَح أَو يُرفَع الأَوّلُ من نحو. « لاحولَ ولا قوّة إلاَّ بالله » فإن فُتِح فُتِحَ الثانى أَو نُصِب أَو رُفِع ، وإنْ رُفِع رفعَ الثانى أَوفُتِح ، وإن سقطت « لا » الثانية فُتِحَ الأَوّل ورُفِع الثانى أَو نُصِب ؛ وربّما فُتِح منويّاً معه « لا » .

وتُنصَب صفَةُ اسم « لا » أَو تُرفَع مطلقاً ، وقد تُجعل مع الموصوف كخمسةَ عَشَرَ إن أُفرِدا أَو اتَّصلا ، وليس رفعُها مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاءِ « لا »، خلافاً لابن برهان فى المسأَلتين ، وللبدل الصالح لعمل « لا »

النصبُ والرّفعُ ، فإنْ لم يَصلُح لعملها تعيّن رفعُه ، وكذا المعطوف نَسَقاً .

وإن كُرِّر اسمُ «لا» المفَردُ دونَ فصلٍ فُتِح الثانى أو نُصِب [١] . ولِـ«لا» مقرونةً بهمزة الاستفهام فى غير تَمنٍّ وعَرْض مالَها مجرَّدةً ، ولها فى التمنِّى من لزوم العمل ومنع الإلغاءِ واعتبار الابتداءِ ما لـ«لَيْتَ» ، خلافاً للمازنىِّ فى جعلها كالمجرّدة .

ويجوز إلحاق «لا» العاملةِ بـ«لَيْسَ» فيما لا تمنِّىَ فيه من جميع مواضعِها ، وإنْ لم تُقصَد الدلالة بعملها على نصوصية العموم [٢] .

(١) زاد فى (س،شع) : أو رفع .

(٢) وحينئذ ترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تكون نصًّا على العموم بل يجوز أن يكون العموم مقصوداً أوغير مقصود ، فإن أريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كـ«ليس» بل تجرى كـ«إن» .

١٧ ـ باب الأَفعالِ الداخلةِ على المبتدإِ والخبرِ

الداخل عليهما « كان » ، والممتنع دخولها
عليهما لاشتمال المبتدإِ على استفهام

فتنصبُهما مفعولَين ، ولا يحذفان معاً أَو أَحدُهما إِلاَّ بدليلٍ ، ولهما من التَّقديم والتأْخير ما لهما مجرّدين ، ولثانيهما من الأَقسام والأَحوال ما لخبرِ « كان » ، فإِنْ وقع موقعَهما ظرفٌ أَو شبهُه أَو ضميرٌ أَو اسمُ إِشارةٍ امتنع الاقتصار ليه إِنْ كانَ أَحدَهما لا إِن لم يكُنْه[1] ولم يُعلَم المحذوف .

وفائدةُ هذه الأَفعالِ فى الخبر ظنٌّ أَو يقينٌ أَو كلاهما أَو تحويل .

فللأَوّل[2] : « حَجَا يَحْجو[3] » لا لغَلَبةٍ ولا قَصْد ولا رَدٍّ ولا سَوْق ولا كَتْم ولا حِفْظ[4] ولا إِقامةٍ ولابُخْلٍ ، و « عَدَّ » لا لحُسْبان ، و « زعم » لا لكفالة ولا لرياسة ولا سِمَن ولا هُزال ،

---

(١) أى لم يكن أحد المفعولين . وهذه العبارة من المتن سقطت من (س) .

(٢) وهو الظن .

(٣) فى هامش (ص) : قال أبوحيان : لم أعلم أحداً ذكر « حجا » غير هذا المصنف . ومثل لها فى (شع) بقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتى ألمت بنا يوماً ملمات

(٤) سقطت من (شع) .

و «جعل» لا لتصييرٍ ولا إيجادٍ ولا إيجابٍ ولا ترتيبٍ ولا مقاربَة ، و «هَبْ» غير متصرِّف .

وللثانى : «عَلِمَ» لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرفانٍ ، و «وَجَد» لا لإصابة ولا استغناءٍ ولا حُزنٍ ولا حِقْدٍ ، و «أَلفَى» مرادِفَتُها ، و «دَرَى» لا لخَتْل ، و «تَعلَّمْ» بمعنى اعْلَمْ غير متصرف .

وللثالث : «ظنَّ» لا لِتُهْمة ، و «حَسِب» لا لِلَوْن ، و «خالَ يخالُ» لا لعُجْبٍ ولا ظَلَع ، و «رأى» لا لإبصار ولا رَأْيٍ ولا ضربٍ .

وللرابع : «صَيَّر» و «أَصارَ» وما رادفهما من «جَعَل» و «وَهَب» غير متصرِّف و «رَدَّ» و «تَرَك» و «تَخِذ» و «اتَّخذ» و «أَكانَ» . وألحقوا بـ «رأَى» العِلْميّة الحُلميّة ، و «سَمِع» المعلَّقة بعَيْنٍ ، ولا يُخبر بعدَها إلاَّ بفعل دالٍّ على صوتٍ ، ولا تُلحَق «ضَربَ» مع المَثَل على الأَصحّ ، ولا «عَرفَ» و «أَبصَر» ، خلافاً لهشام ، ولا «أَصاب» و «صادف» و «غادرَ» ، خلافاً لابن درَسْتَويهِ ؛ وتُسمَّى المتقدِّمةُ على «صيَّر» قَلْبيّةً .

وتختصّ متصرّفاتها بقُبح الإلغاءِ فى نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبضَعفِهِ فى نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أَظنُّ أَبوهُ قائمٌ ، وبجوازه بلا قُبح ولا ضَعف فى نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيد ظننتُ قائمٌ ، وتقدير ضمير الشأن

أَو اللاَّم المعلَّقة فى نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، أَولَى من الإِلغاءِ .
وقد يقع المُلغَى بين معمولَى «إِنَّ» ، وبين «سوفَ» ومصحوبها ، وبين معطوفٍ ومعطوفٍ عليه ، وإلغاءُ ما بين الفعل ومرفوعِه جائزٌ لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيّين ، وتوكيدُ المُلغَى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ ، وبمضافٍ إِلى الياءِ ضعيفٌ ، وبضمير أَو ٱسم إِشارةٍ أَقلُّ ضَعْفاً . وتؤكَّد الجملةُ بمصدر الفعل بدلاً من لفظِه منصوباً فيُلغَى وجوباً ، ويقبُح تقديمُه ، ويقلُّ القُبحُ فى نحو : متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإِنْ جُعِل «متى» خبرًا لـ«ظَنَّ» رُفِع وعَمِل وُجوبًا ، وأَجاز الأَخفشُ والفرّاءُ إِعمالَ المنصوب فى الأَمر والاستفهام .

وتختصّ أَيضا القلبيّةُ المتصرّفةُ بتعدِّيها معًنى لا لفظاً إِلى ذى ٱستفهام ، أَو مضافٍ إِليه ، أَو تالى لام الابتداءِ [1] أَو القَسَم أَو «ما» أَو «إِنْ» النافيتَين أَو «لا» ، ويسمَّى تعليقاً [2] ، ويشاركهنَّ فيه مع الاستفهام : «نَظَرَ» و«أَبصَرَ» و«تفكَّرَ» ، و«سأَلَ» وما وافقهُنَّ أَو قاربَهُنَّ ، لا ما لم يقاربْهن ، خلافاً ليونسَ ، وقد يعلَّق «نسى» .

---

(١) فى (د،وشع) : لام ابتداء ومثاله :
علمت لزيد عندك . ، «ولقد علموا لمن اشتراه ...» .

(٢) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلا على سبيل الوجوب . وسمى تعليقاً لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

ونَصبُ مفعولٍ نحو : علمتُ زيدًا أبومَنْ هو ، أولَى مِن رفعِه ، ورفعُه ممتنع بعد «أرأيت» بمعنى «أَخْبِرْنى» .
وللاسم المستفهَم به والمضاف إليه ممّا بعدَهما مالَهُما دونَ الأَفعالِ المذكورة ، والجملة بعد المعلَّق فى موضع نصبٍ بإسقاط حرف الجرّ إن تعدَّى به ، وفى موضع مفعوله إنْ تَعدَّى إلى واحدٍ ، وسادَّةٌ مَسَدَّ مفعوله إن تَعدَّى إلى ٱثنين ، وبَدلٌ من المتوسّط بينه وبينها إن تعدَّى إلى واحدٍ ، وفى موضع الثانى إن تَعدَّى إلى ٱثنين ووُجد الأَوّل .

وتختصُّ القلبيّةُ المتصّرفةُ و«رأى» الحُلميّة والبَصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميريْن متَّصلَيْن متَّحدَيِ المعنى ، وقد يُعامَل بذلك «عَدِم» ، و «فَقَد» ، ويُمنَع الاتحّادُ عموماً إنْ أُضمِر الفاعل متصّلًا مفسَّرًا بالمفعول .

(فصل) : يُحكَى بالقول وفروعِهِ الجُمَل ، ويُنصَب به المفرد المؤدِّى معناها والمرادُ بهمجرَّدُ اللَّفظ ، وإلحاقُه فى العمل بالظَّنِّ مطلقاً لغةُ سُلَيم ، ويخُصُّ أكثرُ العربِ هذا الإلحاقَ بمضارع المخاطَب الحاضرِ بعد ٱستفهامٍ متَّصلٍ ، أَومنفصِل بظرفٍ أَو جارٍّ ومَجْرورٍ أَو أَحد المفعولين ، فإنْ عَدِمَ شرطٌ رُجعَ إلى الحكاية ، ويجوز إن لم يَعدَم ، ولا يُلحَق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، بل يُنوى معه القولُ ، خلافاً

للكوفيّين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المَحكيّ ، وقد يغنى القولُ فى صلةٍ وغيرها عن المحكيّ لظهوره ، والعكس كثيرٌ .

وإن تَعلَّق بالقول مفردٌ لا يؤدِّى معنىً جملةٍ ، ولا يراد به مجرَّدُ اللَّفظ حُكِيَ مقدَّرًا معه ما هو به جملة[1] ، و كذا إنْ تَعلَّق بغير القول .

(فصل) : تَدخُل همزةُ النَّقل على «عَلِم» ذاتِ المفعولين ، و «رأى» أُختها ، فينصبان ثلاثةَ مفاعيلَ ، أَوّلها الَّذى كان فاعلاً ، ويجوز حذفُه والاقتصارُ عليه على الأَصّح ، وللثانى والثالث بعدَ النقل ما لهما قَبْلَه مطلقاً خلافاً لمن مَنَع الإلغاءَ والتَّعليق ، وأَلحق بهما سيبويه «نَبّأَ» ، وزاد غيرُه «أَنبأَ» و «خَبَّر» و «أَخبَرَ» و«حَدَّثَ» ، وزاد الأَخفش «أَظَنَّ» و «أَحسَبَ» و «أَخالَ» و «أَزعَمَ» و «أَوْجَدَ» ، وأَلحَقَ غيرُهم «أَرَى» الحُلميّة سماعاً ، وما صِيغ للمفعول من ذى ثلاثة فحكمُه حكمُ «ظَنَّ» إلاَّ فى الاقتصار على المرفوع .

---

(١) سقط الجار والمجرور : «به» من (م) .

١٨ ـ باب الفاعل

وهو المسنَد إليه فِعلٌ أَو مضمَّنٌ معناه ، تامٌ مقدَّمٌ فارغ غيرُ مَصُوغ للمفعول ، وهو مرفوعٌ بالمُسنَد حقيقةً إنْ خَلاَ مِن «مِنْ» و«الباء» الزائدتين ، وحُكماً إنْ جُرّ بأَحدهما ، أَو بإِضافة المسنَد ، وليس رافعه الإِسناد ، خلافاً لخَلَف . وإِنْ قُدِّم ولَم يَلِ ما يَطلُب الفعلَ فهو مبتدأٌ ، وإِن وليَه ففاعلُ فعلٍ مضمر يفسّره الظاهر ، خلافاً لمن خالف .

ويَلحَق الماضيَ المُسندَ إلى مؤنَّث أَو مؤوّلٍ به أَو مُخبَر به عنه أَو مضافٍ إليه مقدَّر الحذف تاءٌ ساكنة ، ولا تُحذَف غالباً إن كان ضميرًا متَّصلاً مطلقاً ، أَو ظاهرًا متَّصلاً حقيقيَّ التأنيث غير مكسَّر ولا اسم جمع ولا جِنْس ، ولَحاقُها مع الحقيقيّ المقيّد المفصول بغير « إلاَّ » أَجْوَدُ ، وإِن فُصِل بها فبالعكس . وحُكمُها مع جمع التكسير وشبهه ، وجمع المذكَّر بالأَلف والتاءِ ، حكمُها مع الواحد المجازيِّ التأنيث ، وحُكمُها مع جمع التصحيح غيرِ المذكور آنفا حكمُها مع واحدِهِ ،وحكمُها مع البنين والبناتِ حكمُها مع الأَبناءِ والإِماءِ ، ويساويها في اللزوم وعدمِه تاءُ مضارع الغائبة ، ونونُ التأنيث الحرفيّةُ .

وقد تَلحقُ الفعلَ المسنَد إلى ما ليس واحدًا من ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره [1] ؛ ويُضمَر جوازًا فِعلُ الفاعل المُشعِرُ به ما قَبْلَهُ ؛ والمجابُ به نفىٌ أَو ٱستفهام .

ولا يُحذَف الفاعلُ إلاَّ مع رافعه المدلولِ عليه ، ويرفَع تَوهُّمَ الحذف إنْ خفىَ الفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا[2] ، أَو نحو ذلك .

(١) فيقال : قاما الزيدان ، ومنه قولهم : « التقتا حلقتا البطان » . وقاموا الزيدون ، ومنه قول الشاعر :

يلومُونَنى فى اشتراء النَّخيـ ... ـل قومى فكلُّهمُ ألْوَمُ

وقمن الهندات ، ومنه قول الشاعر :

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى ... فأعرضن عنى بالخدود النواضر

فالألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث فى : « قامت » . وهذه لغة طيئ ، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة . واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل .

(٢) كما فى قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه » أى بدا لهم بداء .

١٩ ــ باب النائب عن الفاعل

قد يُترَك الفاعلُ لغرضٍ لفظىٍّ أَو معنوىٍّ جوازًا أَو وُجُوباً فينوب عنه جارياً مجراه فى كل ما له مفعولٌ به ، أَو جارٌّ ومجرور ، أَو مصدرٌ لغير مجرّدِ التوكيد : ملفوظٌ به أَو مدلول عليه بغير العامل ، أَو ظرفٌ مختصٌّ متصرّفٌ ، وفى نيابته غيرَ متصّرف أَو غيرَ ملفوظ به خلافٌ ، ولا تُمنع نيابةُ المنصوب لسقوط [١] الجارّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابةُ غيرِ المفعولِ به [٢] وهو موجود ، وِفاقاً للأَخفش والكوفيّين . ولا تُمنَع نيابةُ غيرِ الأَوّل من المفعولات مطلقاً إنْ أُمِن اللَّبس ولم يكنْ جملةً أَوشبهها ، خلافاً لمن أَطلق المنع فى باب «ظَنَّ» و «أَعلَمَ» ، ولا ينوب خبرُ «كان» المفردُ ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا مميِّزه ، خلافاً للكسائىِّ ، ولا يجوز : كِينَ يُقامُ ، ولا جُعِلَ يُفْعَل ، خلافاً له وللفرّاءِ .

(فصل) : يُضَمّ مطلقاً أَوّلُ فعلِ النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مَزيدًا أَوّله تاءٌ [٣] ، ومع ثالثه إن ٱفتُتح بهمزةِ وصل .

---

(١) فى (ح، م، شع، شد) : بسقوط .

(٢) فى (د) : ولا نيابة غير الأول من المفعول به .

(٣) فى (شع) أوله تاء مزيدة .

ويحرَّك [١] ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِم من إعلال وإدغام ، وإلاَّ فتقديرًا [٢] بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً [٣] ، وبفتح إن كان مضارعاً [٤] ، وإن اعتلَّت عينُ الماضى ثلاثياً أو على « انفَعَل » أو « افتَعَل » كُسِر ما قبلها بإخلاصٍ أو إشمام ضَمّ ؛ وربّما أُخلِص ضَمًّا ، ويُمنَع الإخلاصُ عند خوف اللَّبس . و كسرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيف [٥] أو إدغامٍ لغةٌ ، وقد تُشَمّ فاءُ المدغَم ، وشذَّ فى «تُفُوعِل» « تِفِيعِلَ » [٦] .

وما تعلَّقَ بالفعل غير فاعل ، أو مشبَّه به ، أو نائب عنه منصوبٌ لفظاً أو محلاًّ ؛ وربّما رُفع مفعولٌ به ونُصِب فاعلٌ لأَمْن اللَّبس .

(فصل) : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إنْ خيف الْتباسُه بالمنصوب ، أو كان ضميرًا غيرَ محصور ، و كذا الْحكمُ عند غير الكسائىّ وابن الأَنبارىّ فى نحو : ما ضَرَبَ عَمروٌ إلاَّ

---

(١) فى (شع) : وحرك .

(٢) أى : وإن لم يسلم .

(٣) فى (شع) : بالكسر فى الماضى .

(٤) فى (شع) : والفتح فى المضارع .

(٥) فى (د) : بتخفيف .

(٦) فى (س ، ح ، م) : تفعيل ، ومثل لها فى (شع) بقوله : نحو : تغيفل فى تغوفل . وهو موافق للتحقيق .

زيدا ، فإن كان المرفوعُ ظاهرًا والمنصوب ضميرًا لم يَسبِق الفعلَ ولم يُحصَرْ فبالعكس .

وكذا الحكمُ عند غير الكسائيِّ فى نحو : ما ضَرَبَ عَمْرًا إلّا زيدٌ ، وعند الأَكثرين[1] فى نحو : ضرب غلامُه زيدًا ، والصحيح جوازه على قلَّة[2] .

---

(١) فى (د) : وعند الأكثر .

(٢) سقط من (د) : على قلة . وعلى جواز هذا قول الشاعر :

كساحلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقد تقدمت هذه المسألة فى باب المضمر .

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أومُلابِسه[١]

إذا ٱنتَصبَ لفظاً أَو تقديرًا ضميرُ ٱسم سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أَو ملابِسُ ضميرِه بجائز العمل فيما قبله غيرَ صلة[٢] ولا مشبَّهٍ بها ولا شرطٍ مفصول بأَداته ولا جوابٍ مجزوم ، ولا مسندٍ إلى ضمير للسّابق[٣] متَّصل ، ولا تالى ٱستثناء أَو معلَّق[٤] أَو حرف ناسخ أَو كم الخبريّة أَو حرف تحضيض[٥] أَو عَرْض أَو تَمَنٍّ بـ « أَلاَ » ، وجب نصبُ السابق إنْ تلا ما يختصّ بالفعل ، أَو ٱستفهاماً بغير الهمزة ، بعاملٍ لا يظهر موافقٍ للظَّاهر أَو مقاربٍ ، وقد يُضمَر مطاوع للظَّاهر فيُرفَع السابق به[٦] ، ويرجّح[٧] نصبهُ على رفعِه بالابتداءِ إن أُجيبَ به ٱستفهام بمفعول ما يليه ، أَو بمضاف

---

(١) فى (شع) : أو بملابسه .

(٢) فى (شع) : غير صفة . وهو سهو لأنه مثل له بقوله : نحو : زيد أنا الضاربه .

(٣) فى (ح،س،م) : السابق .

(٤) فى (س) : ولا معلق . ومثاله : زيد كيف لقيته ؟

(٥) فى (م) : تخصيص ، وهو تصحيف من الناقل .

(٦) سقطت « به » من (ص،شع) . وعلى هذا جاء قول الشاعر :

لا تجزعى إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

فى رواية الكوفيين برفع منفس على إضمار المطاوع أى إن هلك ، منفس أهلكته . يقال لفلان منفس ونفيس أى مال كثير .

(٧) فى (س) : ويترجح .

إليه مفعول ما يليه ، أَو وليَه فعل أَمرٍ أَو نهيٍ أَو دعاءٍ ، أَو وَلِىَ هو همزةَ ٱستفهام [1] أَو حرفَ نفيٍ لا يختصّ أَو « حيثُ » أَوعاطفاً [2] على جملةٍ فعليَّة تحقيقاً أَو تشبيهاً أَو كان الرّفع يُوهِم وصفاً مخلاًّ .

وإِن ولىَ العاطفُ جملةً ذات وجهين ، أَى اسميّةَ الصدر ، فِعليَّةَ العَجُز ، استوَى الرّفعُ والنَّصبُ مطلقاً ، خلافاً للأَخفش ومن وافقه فى ترجيح الرّفع إِن لم يَصلُح جعلُ ما بعد العاطفِ خبرًا ؛ ولا أَثَر للعاطف إِن وليَه « أَمّا »

وٱبتداءُ المسبوق باستفهام أَولَى من نصبه إِنْ ولىَ فَصْلاً بغير ظرفٍ أَو شبهه ، خلافاً للأَخفش ، وكذا ٱبتداءُ المتلوِّ بـ « لَم » أَو « لن » أَو « لا » ، خلافاً لابن السِّيد ، وإِن عَدم المانع والموجِبُ والمرجِّح والمسوّى [3] رجَحَ الابتداءُ [4] ، خلافاً للكسائىِّ فى ترجيح نصبِ تالِى ما هو فاعلٌ فى المعنى ، نحو : أَنا زيدٌ ضربتُهُ ، وأَنت عمرٌو كلَّمتَهُ . ومُلابَسة الضَّمير بنعت أَو معطوف بالواو غير مُعاد معه [5] العامل كملابَسَته [6] .

---

(١) فى (ص) : الاستفهام .
(٢) فى (م) : أو عاطف .
(٣) فى (م) : والمساوى . والمقصود المسوى بين النصب والجر وهو الجملة ذات الوجهين .
(٤) فى (م) : يرحج الابتداء .
(٥) فى (م) : مع .
(٦) فى (م) : كملابسة .

بدونهما ؛ وكذا الملابَسة بالعطف فى غير هذا الباب .

ولا يَمتنعُ نصبُ المشتغَلِ عنه بمجرورٍ حقَّق فاعليّةَ ما عُلِّقَ به ، خلافاً لابن كَيْسانَ .

وإنْ رَفَع المشغولُ شاغلَه لفظاً أَو تقديرًا فحكمُه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمُه فى تفسير ناصبه ، ولا يجوز فى نحو : أَزَيد ذُهِب به ؟ الاشتغال بمصدرٍ منوىٍّ ، ونصبُ صاحبِ الضَّمير ، خلافاً للسيرافىِّ وابن السراج .

وقد يفسِّر عاملُ الاسم - المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ - عاملاً فيما قَبلَه إن كان من سببه وكان المشغول مسنَدًا إلى غيرِ ضميريْهما ، فإن [1] أُسند إلى أَحدهما فصاحبُه مرفوع بمفسَّر المشغول ، وصاحبُ الآخَر منصوبٌ به .

---

(١) فى (شع) : وإذا أسند .

٢١ ـ باب تَعدِّى الفعل ولزومِه

إن اقتضَى فعْلٌ مَصوغاً (١) له باطِّراد اسمُ مفعول تامٌّ ، نصبَه مفعولاً به ويسمّى : متعدِّياً ، وواقعاً ، ومُجاوِزًا ؛ وإلاَّ فلازمًا ؛ وقد يُشهَر (٢) بالاستعمالَين فيصلح للاسمين (٣) ، وإنْ عُلِّق اللاَّزمُ بمفعول به معْنًى عُدِّى بحرفِ (٤) جَرّ ، وقد يُجرى مُجرى المتعدِّى شذوذًا ، أَو لكثرة الاستعمال ، أَو لتضمين (٥) معنًى يوجب ذلك .

واطرد الاستغناءُ عن حرف الجرّ المتعيّن مع «أَنَّ» و «أَنْ» محكوماً على موضعَيهما بالنصب لابالجرّ ، خلافاً للخليل والكسائىّ ، ولا يعامَل بذلك لتعيُّن الجارِّ غيرهما ، خلافاً للأَخفش الأَصغر ، ولا خلاف فى شُذوذ بقاءِ الجرّ فى نحو :

أَشارت كُلَيبٍ بالأَكفِّ الأَصابعُ

(١) فى (د) : اسما مصوغاً له . ويظهر أن هذه الزيادة من الشرح حيث جاء فى شرح ابن عقيل لهذا الموضع : أى اسما مصوغاً له اسم مفعول ، كضرب مثلا، فإنه يقتضى اسما كزيد مثلا يصاغ له اسم مفعول كمضروب .

(٢) فى (م،وشع) : يشتهر .

(٣) فى (س) : للقسمين .

(٤) فى (شع) : بحرف الجر .

(٥) فى (م) : لتضمن .

(فصل) : المتعدّى من غير بابَىْ « ظَنَّ » و « أَعلَم » ، متعدٍّ إلى واحدٍ ، ومتعدٍّ إلى اثنين ؛ والأَوّل متعدٍّ بنفسه وجوباً ، وجائزُ التعدّى واللُّزُوم ، وكذا الثانى بالنسبة إلى أَحد المفعولين. والأَصل تقديمُ ما هو فاعلٌ [1] معنى على ما ليس كذلك ، وتقديمُ ما لا يُجرُّ على ما قد يُجَرّ [2] ، وتركُ هذا الأَصل واجبٌ وجائزٌ وممتنِعٌ لمثل القرائنِ المذكورةِ فيما مضى .

(فصل) : يجب تأْخيرُ منصوب الفعل إن كان « أَن » مشدّدة أَو مخففة ، وتقديمُه إنْ تضمّن معنى استفهامٍ ، أَو شرطٍ ، أَو أُضيفَ إلى ما تضمّنها ، أَونصبَه جواب « أَمّا » [3] ، ويجوز فى غير ذلك – إن عُلم النَّصب – تأْخيرُ الفِعل [4] ، غيرَ تعَجُّبىٍّ ولاموصولٍ به حرفٌ ، ولامقرونٍ بلامٍ ابتداءٍ أَوقسَمٍ مطلقاً ، خلافاً للكوفيّين فى منع نحو : زيداً غلامُه ضرب ، وغلامَه أَو غلامَ أَخيه ضربَ زيدٌ ، وما أَراد أَخذ زيدٌ ، وما طعامك أَكلَ إلَّا زيدٌ .

ولا يُوقَع فِعلُ مضمَرٍ متّصلٍ على مفسِّره الظاهر ، وقد يُوقع على مضافٍ إليه ، أَو موصولٍ بفِعله.

---

(١) فى (شع) : فاعل فى المعنى .

(٢) فى (د) : على ما يجر .

(٣) نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .

(٤) فتقول : زيدا ضرب عمرو ، وكمثرى أكل موسى ، فإن جهل النصب لم يؤخر ، فلايقال : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى هو المفعول .

(فصل) : يجوزُ الاقتصارُ قياساً على منصوب الفعل ، مستغنى عنه بحضور معناه أَو سببِه أَو مُقارنِهِ أَو الوَعْدِ بـــه أَو السّؤَالِ عنه بلفظه أَو معناه أَو عن متعلَّقِه ، وبَطلَبه ، وبالردّ على نافيه أَو النَّاهِي عنه أَو على مثبتهِ أَو الآمر[1] به ، فإن كان الاقتصار فى مثل أَو شبهِهِ فى كثرة الاستعمال فهو لازمٌ ، وقد يُجعَل المنصوبُ مبتدأً أَو خبراً فيلزم حذف ثانى الجزءين .

(فصل) : يُحذَف كثيراً المفعولُ به غيرُ[2] المخبر عنه والمُخبَر بـــه والمتعجّب منـــه والمُجاب بـــه والمحصور والباقى محذوفاً عاملُه . وما حُذف من مفعولٍ به فمنوىٌّ لدليل ، أَو غيرُ منوىٍّ ، وذلك إمّا لتضمين[3] الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمَّا للمبالغة بترك التقييد ، وإما لبعض أَسباب النّيابة عن الفاعل .

(فصل) : تدخلُ فى هذا الباب على الثلاثىّ غير المتعدّى إلى اثنين همزةُ النَّقل فيزداد[4] مفعولًا إن كان متعدِّياً ، ويصير متعدِّياً إنْ كان لازماً ، ويعاقِب الهمزةَ كثيراً ، ويُغنِى عنها قليلًا تضعيفُ العينِ مالم تكنْ همزةً ، وقلَّ ذلك فى غيرِها من حروفِ الحَلْق .

---

(١) فى (م) : أو على الآمر به . ومثاله : لا بل زيدا لمن قال : اضرب عمرا ؟

(٢) فى (م) : فى غير .

(٣) فى (س،د،م،شع) : لتضمن .

(٤) فى (ص) : فيزاد ، وفى هامشها : فيزداد .

٢٢ ـ باب تَنازُع [١] العامِلَين فصاعداً معمولًا واحداً

إذا تعلَّق عاملان من الفعل وشبهه[٢] متَّفقان لغير توكيد ، أَو مختلفان بما تأَخر غير سببيٍّ مرفوع عَمِل فيه أَحدُهما ، لا كِلاهُما ، خلافاً للفراءِ فى نحوِ : قام وَقَعَد زَيدٌ ، والأحقُّ بالعمل الأَقرب ، لا الأَسبق ، خلافاً للكوفيّين ، ويعملُ المُلغَى فى ضمير المتنازَع مطابقاً له غالباً ، فإِنْ أَدَّت مطابقتُه إلى تخالف [٣] خبرٍ ومخبَرٍ عنه فالإِظهار .

ويجوز حذفُ المضمرَ غيرِ المرفوع ما لم يَمنَعْ مانعٌ ، ولايَلزَمُ حذفُه أَوتأْخيرُه معمولًا للأَول ، خلافاً لأَكثرهم ، بل حذفُه إنْ لم يمنَع مانعٌ أَولَى من إبقائه متقدّماً ؛ ولايحتاج غالباً إلى تأْخيره إلَّا فى باب « ظنّ » ، وإن أُلغِيَ الأَوّلُ رافعاً صحَّ دون ٱشتراطِ تأْخيرِ الضَّمير ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا حَذْفِه خلافاً للكسائىّ ، ونحو : ما قامَ وقعدَ إلَّا زيد ، محمولٌ على الْحذف لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم ، ويُحكَمُ فى تَنازع أَكثَرَ من عاملَين بما تقدّم من ترجيح بالقرب أَو السّبق ، وبإِعمال الملغَى فى الضّمير وغير ذلك . ولا يَمنع التَّنازعَ تعدٍّ إلى أَكثرَ من واحدٍ ، ولا كونُ المتنازِعين فعلَى تعجُّبٍ ، خلافاً لمن مَنَع .

---

(١) هذا الباب يسمى « باب التنازع » كما ذكر المصنف ويسمى « باب الإعمال » كما ذكره بعض النحويين .

(٢) فى (د، شع) : أو شبهه . (٣) فى (م) : مخالفة .

٢٣ ـ باب[١] الواقع مفعولًا مطلقاً [٢] من مصدرٍ وما يجرى مجراه

المصدر [٣] اسمٌ دالٌّ بالأصالة[٤] على معنى قائم بفاعلٍ أَوصادرٍ عنه حقيقةً أَومجازاً ، أَوواقعٍ على مفعول ، وقديسمّى فِعْلًا وَحَدَثاً وحِدْثاناً ، وهو أَصلُ الفعل لافرعُه خلافاً للكوفيّين ، وكذا الصِّفةُ ، خلافاً لبعض أَصحابنا ، ويُنصَب بمثله أَوبفَرعه[٥] أَو بقائم مَقام أَحدهما ، فإِن ساوَى معناه معنى عامِلِه فهو لمجرّدِ التوكيد ، ويسمّى مبهَماً ، ولايثنّى ولايُجمعَ ، وإِن زاد عليه فهو لبيان النوع أَو العدد ، ويسمّى مختصًّا ومؤقتاً [٦] ، ويثنّى ويُجمَع ؛ ويقوم [٧] مقامَ المؤكَّد مصدرٌ مرادفٌ ، واسم مصدر غيرُ عَلَم ، ومقامَ المبيّن نوعٌ أَووصفٌ أَو هيئةٌ أَو آلةٌ أَوكُلٌّ أَو بعضٌ أَو ضميرٌ أَو ٱسمُ إِشارة أَو وقتٌ أَو « ما » الاستفهاميّة أَو الشرطيّة .

---

(١) فى (م) : باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ...

(٢) سقطت من (د) ، وفى (شم) : من مصدر وما جرى مجراه .

(٣، ٤) سقطتا من (م) .

(٥) فى (د، س، م، ح) : أو فرعه ، وفى (شع) : وفرعه ثم شرحه بقوله : وهو الفعل نحو : ضربت ضرباً ، « وما بدلوا تبديلاً » ، واسم الفاعل نحو : أنا ضارب ضرباً ، « والذاريات ذرواً » واسم المفعول نحو : زيد مضروب ضرباً .

(٦) وهذا هو القسم الثانى من قسمى المصدر ، والأول هو المبهم .

(٧) فى (شع) : ويقام .

ويُحذَف[١] عاملُ المَصدرِ :

جوازًا [٢] لقرينةٍ لفظيّةٍ أومعنويّة .

ووجوباً لكونه بدَلًا من اللَّفظ بفعلٍ مهمَل، أولكونه بدَلًا من اللَّفظ بفعل مستعملٍ فى طلبٍ ، أَو خبر إنشائىٍّ ، أَوغير إنشائىّ ، أَو فى توبيخٍ مع استفهام ، ودونه للنَّفس أَو لمخاطَب أَوغائب فى حكمِ حاضرٍ . أَولكونه تفصيلَ عاقبةِ طلب أَو خبر ، أَونائباً عن خبر اسم عَيْن بتكرير أَوحصر ، أَو مؤكِّدَ جملةٍ ناصّةٍ على معناه وهو مؤكِّدُ نفسِهِ ، أَو صائرة به نصًّا وهو مؤكِّدُ غيرِه ، والأَصحّ منع تقديمهما. ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبَّه به ، مشعِراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاوية فِعْلَه وفاعِلَه معنى دونَ لفظ ، ولا صلاحيةَ للعمل فيه ، وإِتباعُه جائزٌ ، وإِن وقعت صِفَتُه موقعَه فإِتباعُها أَولَى من نصبها ، وكذا التَّالى جملةً خاليةً ممّا هو له . وقد يُرفَع مبتدأً المفيدُ طلباً ، وخبراً المكرَّرُ والمحصورُ والمؤكِّدُ نفسَه والمفيدُ خبرًا إنشائيًّا وغيرَ إنشائىٍّ .

(فصل)[٣] : المجعولُ بدلًا من اللَّفظِ بفعلٍ مهمَلٍ[٤]

---

(١) فى (س) : وقد يحذف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) موضع الفصل غير واضح فى (د) ، وأشار فى هامش (ح) بعد أن أثبته إلى أن هذا الفصل لم يثبت ولم يشرحه المصنف ،وقد سقط من الشروح الثلاثة للمصنف وابن عقيل والدمامينى من أول الفصل إلى أول الفقرة التالية منه : وقد ينوب عن المصدر ، وثبت فى بقية النسخ .

(٤) هو ما أشار إليه فى الفصل السابق .

مفردٌ كدَفْراً [١] ، وجائزُ الإفراد والإضافةِ كَويْلَهُ ، ومضافٌ غير مثنَّى كبَلْهَ الشيءِ ويَهْله ، ومثنَّى كلبّيْك ، وليس كَلَدَى لبقاءِ يائه مضافاً إلى الظَّاهر ، خلافاً ليونس ، وربمَّا أُفرِدَ[٢] مبنيًّا على الكسر . وقد ينوب عن المصدرِ اللَّازم إضمارُ ناصبِه صفاتٌ ك : عائذا بك ، وهنيئاً لك ، وأَقائماً وقد قعَدَ الناسُ ، وأَقاعداً وقد سارَ الرَّكْب ، وقائماً قد علِم اللهُ وقد قعدَ النَّاسُ ، وأَسماءُ أَعيانٍ ك : تُرْبًا وجَنْدَلًا ، وفاهَا لِفيكَ ، وأَأَعورَ وذا نَاب . والأَصحُّ كونُ الأَسماءِ مفعولاتٍ [٣] ، والصّفاتِ أَحوالًا .

---

(١) فى القاموس : الدفر الدفع فى الصدر .

(٢) فى (د) : وربما أضيف إلى ضمير غائب أو أفرد .

(٣) زاد فى (د) : والأصح كون الأسماء والمصادر التى لا أفعال لها مفعولا بها .

٢٤ - باب المفعول له

وهو المصدرُ المعلَّلُ به حَدَثٌ شاركَه فى الوقتِ ظاهراً أَو مقدَّراً والفاعل تحقيقاً أَوتقديراً . وينصِبُه مُفْهِمُ الحَدَث[١] نصبَ المفعول به المصاحِب فى الأَصلِ حرْفَ جرٍّ ، لانصبَ نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم[٢]؛ وإِن تغايَرَ الوقت أَو الفاعلُ أَو عدِمت المصدريَّة جُرَّ باللَّام أَوما فى معناها . وجَرُّ المستوفِى لشُروطِ النَّصبِ مقروناً بـ « ال » أَكثرُ من نصبه ، والمجرّدُ بالعكس . ويستوى الأَمران فى المضافِ ؛ ومنهم من لايشترطُ اتِّحادَ الفاعل .

---

(١) زاد فى (س) فقط بعد الحدث : ظاهراً أو مقدراً . ومفهم الحدث كالمصدر نحو : يعجبنى ضربك ابنك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربت أو أنا ضارب ابنى تأديباً .

(٢) فى (س) : خلافاً للزجاج ، وفى (شع) : هو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى الزجاج .

٢٥ - باب المفعولِ المسمى ظرفاً ومفعولًا فيه

وهو ما ضُمِّن - من اسم وقتٍ أومكانٍ - معنى «فى» باطرادٍ لواقِع فيه مذكورٍ أومقدَّرٍ ناصبٍ له ، ومُبهَمُ الزَّمانِ ومختصُّه لذلك صالحٌ ، فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف ، وإلَّا فغيرُ متصرّفٍ ، وكلاهما منصرف وغير منصرف .

فالمتصرِّف المنصرف كحِينٍ ووَقتٍ ، والَّذى لايتصرَّف ولا يَنصرف ما عُيِّنَ من سحر مجــرَّدًا ، والَّذى يتصرف ولا ينصرف كغُدْوة وبُكْرة عَلَميْنِ ، والَّذى ينصرف ولايتصرّف بُعَيْداتُ بَيْنَ ، وما عُيِّن من ضُحاً وضَحْوةٍ وبَكَرٍ[١] وسحيرٍ وصباح ، ومساءٍ ، ونهار ، وليل ، وعَتَمَةٍ ، وعشاءٍ ، وعشيّة ، وربَّما مُنعت الصَّرفَ والتَّصرّف[٢] .

وأُلحِق بالممنوع التصرّف ما لم يُضَفْ من مركَّب الأَحيانِ كصباحَ مساءَ[٣] ويومَ يومَ ، وأَلحق غيرُ خَثْعَم «ذا» و «ذات» مضافَين إلى زمان ، واستَقبح الجميع التصرّف فى صفةٍ[٤] حينٍ عَرَض قيامُها مَقَامه ولم تُوصَف ، ومَظروفُ

(١) فى (س) بكرة بالتاء ، وفى بقية النسخ «بكر» بدون تاء ، وزن سحر بمعنى بكرة .
(٢) يعنى عشية بلاتنوين للعلمية الجنسية والتأنيث .
(٣) فى (س) : كصباح ومساء ..
(٤) فى (د) : فى صفته .

ما يصلح [١] جواباً لـ « كم » واقعٌ فى جميعه تعميماً أَو تقسيطاً ، وكذا مظروفُ [٢] ما يَصلح جواباً لـ « مَتى » إن كان اسم شهرٍ غيرَ [٣] مضافٍ إليه شهر ، وكذا مظروفُ الأَبدِ والدَّهرِ واللَّيلِ والنَّهارِ مقرونةً بالأَلف واللَّام ، وقد يُقصَد التكثيرُ [٤] مبالغةً فيعامَلُ المنقطعُ معاملةَ المتَّصلِ ، وما سوى ما ذُكِر من جواب « متى » فجائزٌ [٥] فيه التَّعميمُ والتبعيضُ إنْ صَلح المظروفُ لهما .

(فصل) [٦] : وفى الظُّروف ظروفٌ مبنيَّةٌ لا لتركيبٍ ؛ فمنها « إذْ » للوقتِ الماضى لازمَة الظرفيّة إلَّا أَن يُضافَ [٧] إليها زمانٌ أَو تقعَ مفعولا بها ، وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن عُلِمتْ حذفتْ وعُوّض منها [٨] تنوين ، وكُسِرت الذَّال لالتقاءِ الساكنَين لا للجرّ ، خلافاً للأَخفش ، [٩] ويَقبحُ

---

(١) فى (م) : مالم يصلح .

(٢) فى (م) : وكذا ما يصلح بسقوط «مظروف» ، وقد سقط هذا من (س) إلى : مضاف إليه شهر .

(٣) فى (م) : عين مضاف .

(٤) فى (شع) : وقد يقصد التعميم .

(٥) فى (شع) : فصالح فيه التعميم .

(٦) فى (ب) : « باب » بدلا من « فصل » .

(٧) فى (شع) : أضيف .

(٨) سقطت من (ح) .

(٩) زاد فى (س) بعد الأخفش : وقد تفتح .

أَن يليَها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماض ، وتجيءُ حرفاً[١] للتَّعليل[٢] وللمفاجأَة[٣] ، وليست حينئذ ظرف مكانٍ ولا زائدةً ، خلافاً لبعضهم[٤] ، وتركُها بعد « بَيْنَا » و« بَيْنَما » أَقيسُ من ذكرها . وكلاهما عربيٌّ ، ويلزم « بينا » و« بينما »[٥] الظَّرفيَّة الزمانيّة ، والإِضافةَ إِلى جملةٍ ، وقد تضاف « بينما » إِلى مصدر .

ومنها[٦] « إِذَا » للوقت المستقبَلِ مضمَّنةً[٧] معنى الشرطِ غالباً[٨] ، لكنَّها لما تُيُقِّن كونه أَورجِّح ـ بخلاف « إِنْ » ـ فلذا لَمْ تَجزمْ غالباً إِلَّا فى شعرٍ ، وربمّا وقعتْ موقع « إِذْ » و« إِذْ » موقعها ، وتضاف أَبداً إِلى جملة مصدَّرة بفعل ظاهر أَو مقدَّرٍ

---

(١) فى (شع) : وتجىء للتعليل .

(٢) وفى هذا خلاف مفصل بالشروح ، واستدل المصنف بقوله تعالى : « وإذ اعتزلتموهم » ، « وإذلم يهتدوا به » وبقول الشاعر :

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقال : إن سيبويه أشار إليه .

(٣) فى (س ، د) : والمفاجأة .

(٤) أشار فى (شع) إلى أن هذه العبارة سقطت من بعض النسخ، وأن اختيار شيخه أبى حيان أنها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وكونها للمكان حكاه السيرافى عن بعضهم ، ويحكى عن أبى عبيدة . وقال المصنف فى الشرح : المختار عندى الحكم بحرفيتها ، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو على الشلوبين .

(٥) فى (ح) : ويلزم بينما وبينا .

(٦) هذا موضع فصل فى (م وفى شع) : ، وفى (ص) وضع الفصل بين السطور .

(٧) فى (س) : متضمنة .

(٨) وقد تخلو من تضمين معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية فى المستقبل نحو : « والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى » .

قبل اسم يليه فعلٌ ، وقد تُغنى ٱبتدائيةُ ٱسمٍ بعدها عن تقدير فِعلٍ ، وفاقاً للأَخفش[1] ، وقد تُفارقها الظرفيّة مفعولًا بها ، أَومجرورةً بحتّى ، أَومبتدأَةً[2] . وتدلُّ على المفاجأَة حرفاً لاظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج ، ولاظرفَ مكانٍ ، خلافاً للمبرِّد ، ولا يليها فى المفاجأَةِ إلا جملةٌ اسمية ، وقد تقع بعد « بينا » و « بينما ».

ومنها « مذْ » و « مُنْذُ » وهى الأَصل ، وقد تُكسر ميمهما[3] ، ويضافان إلى جملة مصرَّح بجزءيها ، أَو محذوف فعلها ، بشرطِ كون الفاعل وقتاً يجاب به « متى » أَو « كم » ، وقد يجرّان الوقت ، أَو مايستفهم به عنه حرفين بمعنى « مِنْ » إن صلح جواباً لـ « متى » ، وإلا فبمعنى « فى » ، أَو بمعنى « من » و « إلى » معاً ، وقد يغنى عن جواب « متى » فى الحالَين مصدرٌ معيّنُ[4] الزمانِ ، أَو أَنَّ وصِلتُها ، وليسا قبل المرفوع مبتدأَين بل ظرفين خلافاً للبصريّين ، وسكون ذال « مذْ » قبل متحرِّكٍ أَعرَفُ من ضمِّها ، وضمُّها قبل ساكنٍ أَعرَفُ من كسرها .

---

(١) فى (شع) : خلافا للأخفش : ثم فسره بعد ذلك بما يفيد الوفاق ، حيث قال : فيجوز عنده : إذا زيد قائم فقم . واستدل على ذلك بقول الشاعر .

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

(٢) فى (ص) : أو مبتدأ . وهو قول ابن جنى فى المحتسب فى قوله تعالى : « إذا وقعت الواقعة » فى قراءة من نصب : « خافضة رافعة » ووافقه المصنف .

وقال ابن عقيل : هو غير متعين ، إذ يجوز بقاؤها على ظرفيتها ، والجواب : « فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » .

(٣) فى (د،س،ص) : ميمها .

(٤) فى (م) : تعين للزمان .

ومنها « الآن » لوقتٍ حضرَ جميعُه أَو بعضه ، وظرفيّته غالبةٌ لا لازمةٌ ، وبنى لتضمُّنِ معنى الإشارةِ ، أَولشبه الحرفِ فى ملازمةِ لفظٍ واحدٍ ، وقد يُعرَب على رأى ، وليس منقولاً من فعل ، خلافاً للفراءِ .

ومنها « قطُّ » للوقت الماضى عموماً ، ويقابله عَوْضُ ، ويختصَّان بالنَّفى ، وربَّما استعمل « قطُّ » دونه لفظاً ومعنى ، أَو لفظاً لامعنى ، وقد ترد « عَوْضُ » للمضىّ ، وقد يُضاف إلى العائضين أَو يضافُ إليه فيُعرَب ، ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ ، وعَوْضُ وعَوْضِ .

ومنها « أَمسِ » ، مبنياً على الكسر بلا ٱستثناءٍ عند الحجازيّين ، وباستثناءِ المرفوع ممنوعَ الصرف عند التميميّين ، ومنهم من يَجعَل كالمرفوع غيره . وليس بناؤُه على الفتح لغةً خلافاً للزَّجّاجىّ [١] ، فإن نُكِّر أَو كُسِّر [٢] أَو صُغِّر [٣] أَو أُضيفَ أَو قارَنَ الأَلفَ واللّام أُعِرب باتِّفاق [٤] ، وربَّما بُنِىَ المقارِنُ لهما [٥] .

---

(١) فى (م) : للزجاج . وقال ابن عقيل فى الشرح : وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ، وقال ابن الباذش : خرج الزجاجى عن إجماع النحاة بقوله : "ومن العرب من يبنيه على الفتح" .

(٢، ٣) سقطتا من (م، ح، شع) .

(٤) وذكر فى (شع) بعد التمثيل لتنكيره بنحو : كل غد صائر أمساً ، ومضى أمسنا ، والأمس المبارك ، وكذا إذا ثنى أو جمع كأمسين وأموس وأوامس وأماسى ، وكذا إذا صغر كأميس ، كما ذكر المبرد والفارسى وابن الدهان والمصنف ، ونص سيبويه على أن « أمس » لا يصغر كغد .

(٥) أى المقارن للألف واللام ، كقول الشاعر :

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب

(فصل) : الصالحُ للظرفيّةِ القياسيّةِ من أَسماءِ الأَمكنةِ ما دلَّ على مقدَّر [1] أَو مسمًّى إضافى محضٍ ، أَو جارٍ باطِّراد مجرَى [2] ما هو كذلك ، فإن جىءَ بغير ذلك لظرفيّةٍ لازَمه [3] غالباً لفظُ «فى» أوما فى معناها ؛ ما لم يكن كَمقعَدٍ فى الاشتقاق من اسم الواقع فيه ، فيُلحَق بالظُّروف ؛ قياساً إن عملَ فيه أَصلُه أَو مشاركٌ له فى الفرعيّة ، وسماعاً إنْ دَلَّ على قُرب أَو بُعد نحو : هو مِنِّى منزلةَ الشَّغاف ، ومناطَ الثُّريّا .

(فصل) : من الظروف المكانيّةِ كثيرُ التصرّفِ كـ «مكان» لابمعنى بدل ، ويمينٍ ، وشِمال ، وذاتِ اليمينِ ، وذاتِ الشمال ، ومتوسِّطُ التصرّف كغير «فوق» و «تحت» من أَسماءِ الجهات [4] و «بينَ» مجرّدًا [5] . ونادر التصرّف كـ «حيْثُ» و «وسْطَ» و «دونَ» ، لا بمعنى ردىءٍ ، وعادِمُ التصرّف «كفوق» و «تحت» و «عند» و «لدُن» و «مع» «وبينَ بينَ» دون إضافة و «حَوالَ» و «حَوْلَ» و «حَوالَيْ» و «حَوْلَى» و «أَحوالَ» ، و «هُنا» وأَخواته و «بدلَ» لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان .

---

(١) فى (س، م) : مقدار . وأشار فى (شع) إلى هذه المخالفة وقال : وهما متقاربان .

(٢) فى (د) : جرى .

(٣) فى (م، شع) : لازمة .

(٤) وهو أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى .

(٥) فى (م) : مجرد — والمقصود تجرده من الألف وما .

فـ « حيثُ » مبنيَّة على الضَّمّ ، وقد تُفتح أَو تُكسَر ، وقد تَخلُفُ ياءَها [1] واوٌ ، وإِعرابُها لغةٌ فقْعسيَّةٌ ، وندرتْ[2] إِضافتُها إِلى مفرَد ، وعدمُ إِضافتِها لفظاً أَندَرُ وقد يرادُ بها الحِين عند الأَخفش .

و « عِنْد » للحضورِ أَو القربِ[3] ، حِسًّا أَو معنى ، وربَّما فُتِحتْ عينُها أَوضُمَّت .

و « لَدُنْ » لأَوَّل غايةِ زمانٍ أَومكانٍ ، وقلَّما تَعدَم « مِن » ، وقد يقال « لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْن ولُدْن ولُدُن[4] ولُدْ ولَدْ ولَدًا ولُدْن »[5] ، وإِعراب اللغةِ [6] الأُولى لغةٌ [7] قيسيّةٌ . وتجبر المنقوصةُ مضافةً إِلى مُضمرٍ ، ويجرّ ما يليها بالإِضافة لفظاً إِن كان مفردًا وتقديرًا إِنْ كان جملةً ، وإِن كان « غدوةً » نُصِب أَيضاً ، وقد يُرفَع ، وليست « لدى » بمعناها بل بمعنى « عِنْدَ » ، على الأَصح ، وتعامل أَلفُها معاملةَ أَلف « إِلى » و « على » ، فتَسلَم مع الظَّاهر ، وتُقلب ياءً مع المضمر غالباً .

---

(١) فى (شع) : وقد تقلب ياؤها واواً فيقال : حوث قال اللحيانى : هى لغة طيىء .

(٢) فى (ح) : وندر .

(٣) فى (د، س) : أو للقرب .

(٤) سقطت من (د، س) .

(٥) قال فى (شع) : إنها فى بعض نسخ التسهيل ، وهى ثابتة فى جميع نسخ التحقيق . وزاد بعدها فى (س) :

لت ولت بسكون التاء وضمها .

(٦) سقطت من (م) .

(٧) سقطت من (د) . والمقصود باللغة الأولى : « لدن » .

و «مع» للصحبةِ [١] اللائقةِ بالمذكورِ ، وتسكينُها قبلَ حركةٍ ، وكسرُها قبلَ سكونٍ لغةٌ ربعيّة [٢] ، واسميّتُها حينئذ باقيةٌ على الأَصحّ ، وتُفرَد فتساوى جميعاً معنى ، وفتى لفظاً ، لايداً ، وفاقاً ليونسَ والأَخفشِ ، وغيرُ حاليَّتِها حينئذ قليلٌ .

ويتوسّع فى الظَّرف المتصرِّف فيُجَعلُ مفعولًا به مَجازاً ، ويَسُوغُ [٣] حينئذ إضمارُه غير مقرون بـ«فِى» ، والإضافةُ والإسنادُ إليه ، ويَمنَع من هذا التوسُّع ـ على الأَصحِّ ـ تعدِّى الفعل إلى ثلاثة .

---

(١) فى (م) : المصحبة .

(٢) فى (س،م،شع) : ربيعية .

(٣) فى (س) : ويجوز .

٢٦ — باب المفعول معه

وهو الاسم التالى واوًا تجعلهُ بنفسها فى المعنى كمجرورِ« مَعَ» وفى اللَّفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة [١] ، وانتصابه بما عمل فى السابق[٢] مِن فعلٍ أوعاملٍ عملَه ، لابمضمَر بعد الواو ، خلافاً للزَّجّاج ، ولابها ، خلافاً للجُرجانى ، ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيّين ، وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصحّ [٣] عطفُه ، خلافاً لابن جنى ، ولايقدَّم[٤] المفعولُ معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافاً لابن جِنّى . ويجب العطف فى نحو : أَنتَ ورأيُك ، وأَنت أَعلَم ومالُك ، والنصب عند الأَكثرِ فى نحو : مالك وزيدًا ، وما شأْنك وعمراً ، والنصبُ فى هذَين ونحوهما بـ « كان » مضمَرةً قبل الجارِّ ، أَو بمصدر « لابَس» منوياً بعد الواو ، لا بلابس[٥] ، خلافاً للسّيرافىّ وآبن خروف ، فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف ، وربّما نُصِب بفعل مقدَّر بعد « ما » أَو « كيف» أَو زمنٍ مضافٍ ، أَوقبل خبرٍ ظاهرٍ فى نحو : ما أَنت

(١) فى (د) : معدى الهمزة

(٢) فى بعض النسخ : فى الاسم السابق .

(٣) فى (ح،م) : ما لا يصلح .

(٤) فى (م) : ولا يتقدم .

(٥) فى (د) : لا بتلابس ، وفى (س) : لا تلابس .

والسّيرَ ، وكيف أَنت وقَصْعةً ، وأَزمانَ قومى والجماعة . . ، وأَنا وإِياه فى لحاف .

ويترجح العطف إن كان بلا تكلُّف ولا مانع ولاموهنٍ ، فإن خيف به فَواتُ ما يَضرُّ فواتُه رجح النَّصب على المعيّة ، فإن لم يَلِقِ الفعلُ بتالى الواو جاز النصبُ على المعيّةِ وعلى إضمار الفعل اللّائق إن حَسُن « معَ » موضعَ الواو ، وإلّا تعيّن الإضمارُ والنصبُ فى نحو : حَسْبُك وزيدًا درهمٌ ، بـ« يحسب » منويًّا ، وبعدَ « ويْلَه » و « ويْلاً له » بناصب[1] المصدر ، وبعد «ويلٌ له » بـ« أُلزِمَ » مضمَراً ، وفى : «رأسَه والحائطَ » و «امرأً ونفسَه»[2] ، و « شأنَك والحجَّ » ، على المعيّة أَو العطف بعد إضمار« دع » فى الأَوّل والثانى ،و «عليك» فىالثالث ، ونحو : هذا لك وأَباك ، ممنوع فى الاختيار . وفى كون هذا الباب مَقيسًا خلافٌ ، ولِمَا بعد المفعول معه من خبر ماقبلَه أَو حالِه ماله متقدِّماً[3] ، وقد يعطَى حُكمَ مابعد المعطوفِ ، خلافاً لابن كيسان .

---

(١) فى (م) : ناصب .

(٢) فى (م) : وامرؤ

(٣) فيقال : كان زيد وعمرا متفقاً ، وجاء البرد والطيالسة شديداً ، كما يقال : كان زيد متفقاً وعمرا ، وجاء البرد شديداً والطيالسة .

٢٧ — باب المستثنَى

وهو المُخْرَجُ تحقيقاً أَو تقديرًا من مذكورٍ أَو متروكٍ بـ «إلَّا» أَو ما بمعناها [١] بشرط الفائدة ، فإن كان بعضَ المستثنَى منه حقيقةً فمتَّصلٌ ، وإلَّا فمنقطعٌ مقدَّرُ الوقوع بعدَ «لٰكِنْ» عند البصريّين ، وبعد «سوى» ، عند الكوفيّين ، وله بعد «إلَّا» من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفرِّغ العاملُ له مالَه مع عدمها ، ولايفعلُ ذلك [٢] دون نَهْيٍ أَو نفيٍ صريحٍ أَو مؤوَّل ، وقد يُحذَف — على رأى — عاملُ المتروكِ ، وإن لم يُترَك المستثنى منه فللمستثنى بـ «إلَّا» النصب مطلقاً بها [٣] لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولابأستثنى مضمرا ، ولا بـ «أَن» مقدرة بعدها ، ولا بـ «إنْ» مخفَّفة مركَّباً منها ومن لا «إلا» خلافا لزاعمى ذلك ، وفاقاً لسيبويه والمبرِّد [٤] .

فإن كان المستثنى بـ «إلَّا» متَّصلًا مؤخَّراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أَومعناه ، أَو نفى صريح ، أَو مؤوّل

---

(١) فى (د) : أوبما فى معناها .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) زاد فى (س،ص) : والجرجانى ، ونقل ابن عقيل فى (شع) : والمازنى والزجاج والجرجانى أيضاً .

غيرَ مردود به كلامٌ تَضمَّن الاستثناءَ ، اختير فيه متراخياً النَّصبُ ، وغيرَ متراخ الإتباعُ إبدالًا عند البصريّين ، وعطفاً عند الكوفيّين ؛ ولا يُشترط فى جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا فى جواز الإبدال عَدَمُ الصّلاحية للإيجاب ،خلافاً لبعض القدماءِ . وإتباع المتوسِّط بين المستثنى منه وصفته أَولَى من النصب ، خلافاً للمازنىّ فى العكس . ولا يُتْبَعُ المجرور بـ «من» و «الباءِ» الزائدتين ولا اسم «لا» الجنسيّة إلّا باعتبار المحلِّ ، وأَجاز بنو تميمٍ [1] اتباعَ [2] المنقطع المتأَخِّر إن صحّ إغناؤُه عن المستثنى منه وليس من تغليبِ العاقل على غيره فيخصّ [3] بأَحد وشبههِ خلافاً للمازنىّ .

وإن [4] عاد ضميرٌ قبل المستثنى بـ «إلّا» الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداءٌ أَو أَحدُ نواسخه ، أُتبع الضميرَ جوازًا وصاحِبَه [5] اختياراً ، وفى حكمهما المضاف والمضافُ إليه فى نحو : ماجاءَ أَخو أَحد إلّا زيدٌ ، وقد يُجعل المستثنى متبوعاً ، والمستثنى منه تابعاً ، ولا يُقدَّم دونَ شذوذٍ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ، بل على أَحدهما ، وماشذَّ من ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائىّ .

---

(١) فى (د) : التميميون .
(٢) فى (س) : انقطاع .
(٣) فى (م) فيخصص ، وفى (شع) : فيختص .
(٤) فى (م) : فان .
(٥) فى (س) : أو صاحبه .

(فصل) : لا يُستثنى بأَداةٍ واحدة دون عطف شيئان[1] ، وموهِمُ[2] ذلك بدلٌ ومعمولُ عامل مضمَر لابَدَلان خلافاً لقوم ، ولا يَمتنعُ ٱستثناءُ النِّصْفِ [3] خلافاً لبعض البصريّين ، ولا ٱستثناءُ الأَكثر وفاقاً [4] للكوفيّين ، والسابقُ بالاستثناء منه أَولَى من المتأَخِّر [5] عند توسُّط المستثنى [6] ، وإن [7] تأَخَّر عنهما [8] فالثانى أَولَى مطلقاً ، وإن تقدّم فالأَوّل أَولى إن [9] لم يكن أَحدُهما مرفوعاً لفظاً أَو معنى ، وإن يَكُنه فهو أَولَى مطلقاً إن لم يمنع مانعٌ ، وإذا[10] أَمكن أَن يشرك[11] فى حُكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتصَر عليه إن كان العاملُ واحداً ، وكذا إن كان غيرَ واحد [12] والمعمولُ واحدٌ[13] فى المعنى .

---

(١) فيجوز : قام القوم إلا زيداً وعمراً ، ولا يجوز : أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير ، بل يقال : أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً .

(٢) فى (س) وموهما .

(٣) فى (م) : النصيب .

(٤) فى (م) خلافا . وقال فى (شع) : وبه قال أبوعبيد والسيرافى ، واختاره ابن خروف والشلوبين ، ومنعه البصريون .

(٥) فى (م) : المتأخر عنه .

(٦) فى (د) : المشتق .

(٧) فى (شع) : فإن .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) فى (د) : وإن لم يكن .

(١٠) فى (م) : وإن أمكن .

(١١) فى (د ، شع) : يشترك .

(١٢) فى (د) : أوغير واحد .

(١٣) فى (شع) : واحدا .

(فصل) : تُكرَّر «إلَّا» بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها ممَّا تليه [1] إن كان مُغْنياً عنه وإلَّا عُطِفَ بالواو ، وإن كرِّرتْ لغيرِ توكيدٍ ولم يُمكن [2] استثناءُ بعض المستثنَيات من بعض شُغِل العاملُ ببعضها [3] إن كان مفرَّغا ونُصِب ما سواه ؛ وإن لم يكن مُفرَّغا فلجميعها النَّصب إن تقدّمت ، وإن تـأَخَّرت فلأَحدها [4] ما له مفردًا وللبواقى النَّصب ، وحكمها فى المعنى حكمُ المستثنى الأَوّل ، وإن أَمكَن استثناءُ بعضها من بعض ٱستُثنِىَ كلٌّ من مَتْلُوِّه ، وجُعِل كلُّ وَتْرٍ خارجاً وكلُّ شَفْعٍ داخلًا ، وما ٱجتمع فهو الحاصلُ ، وكذا الحكمُ فى نحو : له عشرةٌ إلَّا ثلاثةً إلَّا أَربعةً خلافاً لمن يُخرِجُ الأَوّل والثانى [5] ، وإن قُدّر المستثنى الأَوّلُ صفةً لم يُعتدّ به وجُعل الثانى أَوّلا .

(فصل) [6] : تؤوّل « إلَّا » بغير ، فيوصَف بها وبتاليها جمعٌ أَو شبهُه منكَّر أَومعرَّفٌ بـأَداةِ جنسيّة ، ولا تكون كذلك [7]

---

(١) فى (شع) ؛ مما يليه ، وقد وضحها الدمامينى فى شرحه بقوله : بالتاء الفوقية ، أى : مما تليه .

(٢) فى (م) : ولم يكن .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) فى (د) : فلا حد هما .

(٥) وفى (شع) : خلافا لمن يخرج الأول من الثانى ، ووجهه بما سبق من أنه جار على القاعدة السابقة من جعل الأول خارجاً والثانى داخلا .

(٦) سقط لفظ الفصل من (ح) ودل عليه بعلامته : (   )

(٧) فى (س) : ولا تكون إلا كذلك .

دونَ متبوعٍ [1] ، ولا حيث لايصلح الاستثناءُ ، ولايليها نعتَ ماقبلها ، وما أَوهم ذلك فحالٌ أَوصفةُ بدل محذوف ، خلافاً لبعضهم ، ويليها فى النّفى فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ، وماض [2] مسبوقٌ [3] بفعلٍ ، أَو مقرونٌ بـ « قد » ، ومعنى : أَنشُدُك [4] إِلَّا فعلتَ : ما أَسأَلُك إِلَّا فِعْلَكَ ، ولايعمل مابعد « إِلَّا » فيما قبلها مطلقاً ، ولا ماقبلَها فيما بعدَها إِلَّا أَن يكون مستثنى ، أَو مستثنى منه ، أَو تابعاً له ، وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولًا لما قبلها [5] قُدِّر له عاملٌ خلافاً للكسائىّ فى منصوبٍ ومخفوضٍ ، وله ولابن الأَنبارىّ فى مرفوع .

(فصل) : يُستثنى بـ « حاشا » و « عدَا » و « خلَا » [6] ، فيَجْرُرْن المستثنى أَحرفاً ويَنصبْنَه أَفعالًا ، ويتعيّن الثانى لـ « خَلَا » و « عَدَا » بعد « ما » عندغير الجرمىّ ، والتزم سيبويه فعليّة « عدا » وحرفيّةَ « حاشَا » [7] ، وإِنْ وليَها مجرورٌ باللّام لم تتعيّن فِعليّتُها خلافاً للمبرِّد ، بل اسميّتُها لجواز تنوينها ، وكثر فيها « حاشَ » ، وقلَّ

---

(١) فى (شع) : دون موصوف .
(٢) فى (شع) : أوماض .
(٣) فى (س) : مستوف .
(٤) فى (م ، شع) : أنشدك الله .
(٥) فى (د) : لما قبله .
(٦) فى (د ، س) : يستثنى بحاشا وخلا وعدا .
(٧) فى (ح) : حاشى .

«حشَا »[1] و« حاشْ»[2] ، وربمّا قيل« ماحاشَا »[3] ، وليس أُحاشى[4] مضارع « حاشَا » المستثنى بها خلافاً للمبرِّد ؛ والنصب فى ما النّساءَ وذكرَهنَّ بـ« عَدَا » مضمَرةً ، خلافاً لمن أَوّل « ما » بإِلَّا .

ويستثنَى بـ« ليس » و «لا يكون » فينصبان المستثنَى خبرًا ، واسمهما[5] بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه[6] لازمُ الحذف ، و كذا فاعل الأَفعال الثلاثة ، وقد يوصَفُ على رأيٍ ٱلمستثنَى منه ، منكَّرًا أَو مصحوبًا[7] بـ« أَل » الجنسية ، بـ« ليس » و « لا يكونُ » ، فيلحقُهما[8] ما يلحق الأَفعالَ الموصوفَ بها من ضمير وعلامة .

(فصل) : يستثنى بـ« غير » فتجرُّ المستثنَى معرَبةً بما له بعدَ « إلاَّ » ، ولا يجوزُ فتحُها مطلقاً لتضمُّن معنَى « إلاَّ » خلافاً للفرّاءِ ، بل قد تُفتَح فى الرفع والجرّ لإضافتها إلى مبنىّ . وٱعتبارُ المعنى فى المعطوف على ٱلمستثنى بها وبـ« إلاَّ » جائز .

---

(١) فى (ح) حشى : أى فى التى تستعمل للتنزيه

(٢) فى (م) : وحاشا

(٣) فى (ص) : ما حاشى ومنه قول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

ومنع سيبويه دخول (ما) على (حاشا) (شع) .

(٤) فى (د) : يحاشى .

(٥) فى (س ، وشع) : واسمها .

(٦) والتقدير : ليس بعضهم ، ولايكرن بعضهم ، وهو ما قال به ابن العلج فى البسيط .

(٧) فى (م) : أومصحوب ال .

(٨) فى (د) فيلحقها .

ويساويها فى الاستثناءِ المنقطع «بَيْدَ» مضافاً إلى «أَنَّ» وصلتِها . ويساويها مطلقاً «سِوَى» ، وينفرد بلزوم الإضافة لفظاً ، وبوقوعه صلةً دونَ شئٍ قبله ، والأَصحُّ عدمُ ظرفيّته ولزومِه النّصب . وقد تضمّ سينُه [1] ، وقد تفتح فيُمَد ، وقد يقال : «ليس إلاَّ» ، و«ليس غيرُ» ، وغير ، إذا فُهم المعنى ، وقد ينوَّن ، وقد يقال : ليس غيرُه ، وغيرَه [2] ، ولم يكن غيرُه ، وغيرَه وِفاقاً للأَخفش[3] .

والمذكور بعد «لا سِيّما» منبَّهٌ [4] على أَولويّته بالحكم ، لا مستثنًى ، فإن جُرَّ فبالإضافة و«ما» زائدة ، وإن رُفع فخبر مبتداٍ محذوف ، و«ما» بمعنى «الذى» ، وقد توصَلُ بظرف أَوجملةٍ فعليَّةٍ ؛ وقد يقال: «لاسِيَما» بالتخفيف «ولاسِوَاءَما» [5] .

---

(١) أى مع القصر . رواه الأخفش (شع) .

(٢) فى (شع) : وليس غيره ، أى بذكر المضاف إليه والنصب والرفع على ما تقدم ، والتقدير فى الرفع : ليس غيره الجائى ، وفى النصب : ليس هو أى الجائى غيره .

(٣) فيحذف الاسم إن نصبت ، والخبر إن رفعت ، فتقول : جاءنى زيد لم يكن غيرُه أوغيرَه .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) بالمد فى جميع النسخ ، وفى شرح المصنف (شم) : فيقال : قام القوم لاسواء ما زيد . وكلامه يقتضى جواز الرفع والجر بعدها كما فى (لاسيما) .

٢٨ — باب الحال

وهو مادلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمّناً ما فيه معنى « فى » غير تابع ولا عمدةً ؛ وحقُّه النصبُ ، وقد يُجَرّ بباءٍ زائدةٍ . وٱشتقاقُه وانتقالُه غالبانِ لا لازمانِ ؛ ويغنى عن ٱشتقاقِه وصفهُ ، أَو تقديرُ مضافٍ قبلَه أَو دِلالتُه على مفاعلة أَو سِعْرٍ أَو ترتيب أَو أَصالة أَو تفريع أَو تنويع أَو طورٍ واقع فيه تفضيلٌ . وجَعْلُ «فاه» حالاً [1] مِن : « كلَّمته فاه إِلى فىَّ » أَولى من أَن يكون أَصلُه جاعلاً فاه إِلى فىَّ ، أَو مِن فِيه إِلى فىَّ ، ولا يقاس عليه خلافاً لهشام .

فصل : الحالُ واجبُ التَّنكيرِ ، وقد يجىء معرَّفاً بالأَداة أَو الإِضافة [2] ، ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إِلى عَشرة ، مضافاً إِلى ضمير ما تقدَّم ، ويجعله التميميّون توكيدًا ، وربّما عومل بالمعاملتَين مركَّبُ العدد ، وقضَّهم بقَضِيضهم . وقد يجىء المؤوّل بنكِرة عَلَما .

---

(١) فى (م ، شع) : وجعل فاه من : « كلمته فاه إلى فى » حالا أولى .

(٢) فى (م) : أوبالإضافة . ومثاله : « كلمته فاه إلى فى » ، وطلبته جهدى وطاقتى ، ورجع عوده على بدئه ، ومررت بزيد وحده .

(فصل) [1] : وإن وقع مصدرٌ موقعَ الحالِ فهو حالٌ ، لامعمولُ حالٍ محذوف [2] ، خلافاً للمبرّد والأَخفش ؛ ولا يطّرد فيما هو نوع للعامل نحو : أَتيتُه سرعةً خلافاً للمبرّد ؛ بل يُقتَصر فيه وفى غيره على السّماع ، إلاَّ فى نحو : أَنت الرجلُ عِلماً ، وهو زهيرٌ شِعرًا ، وأَما عِلماً فعالِمٌ . وتَرفَع تميمٌ المصدَر التالىَ [3] «أَما» فى التنكير جوازًا مرجوحاً ، وفى التعريف وجوبًا ، وللحجازيّين فى المعرّف رفعٌ ونصبٌ ، وهو فى النَّصبِ مفعولٌ له عند سيبويه ، وهو والمنكّر مفعولٌ مطلق عند الأَخفشِ .

(فصل) : لا يكون صاحبُ الحالِ فى الغالب نَكِرةً ما لم يُختصَّ ، أَو يسبقْه نفىٌ أَو شِبهُه ، أَو تتقدَّم الحالُ ، أَو تكنْ جملةً مقرونةً بالواو ، أَو يكن الوصفُ به على خلافِ الأَصل ، أَو يشاركْه فيه معرفةٌ [4]. ويجوز تقديمُ الحال على صاحبه [5] ، وتأخيرُه [6] إِن لم يعرِضْ [7] مانعٌ

---

(١) فى (ج ، م) : فصل ، وفى (ح) علامة الفصل دون ذكره ، وفى (س) سقط هذا كله حتى آخر الفصل .

(٢) فى (م) : للمحذوف .

(٣) فى (شع) : الثانى .

(٤) نحو : هذا رجل وعبد الله منطلقين .

(٥) فى (م) : صاحبها .

(٦) فى(م) أوتأخيره .

(٧) فى (م) : يمنع .

من التقديم كالإضافة [1] إلى صاحبه ، أَو من التأخيرِ كاقترانه بـ « إلاَّ » ، على رأيٍ ، وكإِضافته إلى ضمير ما لابَسَ[2] الحالَ ، وتقديمُه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأَصحِّ لا ممتنعٌ ، ولايمتنع[3] تقديمُه على المرفوع والمنصوبِ خلافاً للكوفيّين فى المنصوب بالظَّاهِرِ مطلقاً ، وفى المرفوع الظاهرِ المؤخَّرِ رافعُه عن الحالِ ؛ وٱستثنَى بعضُهم من حال المنصوبِ ما كان فعلاً ، ولا يضافُ غيرُ عاملِ الحال إلى صاحِبِه إلاَّ أَن يكون المضافُ جُزءَه أَو كجزئه .

(فصل)[4] : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا أَو صفة تشبهه ، ولم يكن نعتا ولا صلة «لأَل» أوحرفٍ مصدريّ ، ولا مصدرًا مقدَّرًا بحرفٍ مصدريّ ، ولا مقروناً بلام الابتداءِ أَو القَسَم . ويلزم تقديمُ عامِلها إِن كان فعلاً غيرَ متصرِّف ، أَو صلةً لـ« ال » أَو حرفٍ مصدريّ ، أَو مصدرًا مقدّرًا بحرف مصدرىٍّ أَو مقروناً بلام الابتداءِ أَو القَسَم ، أَو جامدًا ضُمِّن معنى مشتقٍّ ، أَو أَفعلَ تفضيل ، أَو مُفهِمَ تشبيهٍ ، وٱغتُفِر توسيطُ ذى التَّفضيل بين حالين غالباً ؛

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) .

(٢) فى (م) : يلابس .

(٣) فى (د) : ولا يمنع .

(٤) فى (ح) سقط لفظ «الفصل» ووضعت علامته .

وقد يُفعَل ذلك بذى التَّشبيه ، فإن كان الجامدُ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ مسبوقاً بمخبَر عنه جازَ على الأَصحّ توسيطُ الحال بقوّة إن كانت ظرفاً أو حرفَ جرّ ، وبضعفٍ إن كانت غيرَ ذلك . ولا تلزم الحاليّة فى نحو : فيها زيدٌ قائماً فيها ، بل تترجّح على الخبريّة ، وتلزم هى فى نحو : فيك زيدٌ راغبٌ خلافاً للكوفيّين فى المسألتين .

(فصل) : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعدّدها ، واتحّاد[1] صاحبها أَو تعدّده ، بجمعٍ وتفريقٍ ،ولا تكونُ لغير الأَقرب إلاَّ لمانع ، وإفرادُها بعد «إمّا» ممنوعٌ ، وبعد «لا» نادرٌ ، ويُضمَر عاملُها : جوازًا لحضور معناه أَو تقدُّمِ[2] ذكرِه فى آستفهام[3] أَو غيرِه ، ووجوباً إنْ جرَت مَثَلاً ، أَو بيّنَت آزديادَ ثمنٍ أَو غيرِه شيئاً فشيئاً ، مقرونةً بالفاءِ أَو ثُمَّ ، أَو نابت عن خبرٍ ، أَو وقعتْ بدلاً من اللَّفظِ بالفعل فى توبيخ وغيرِه ، ويجوزُ حذف الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرها ، أَو يتوّقف المرادُ على ذكرِها ، وقد يَعْمَلُ فيها غيرُ عاملِ صاحبِها خلافاً لمن مَنَع .

---

(١) فى (م) : أو اتحاد .
(٢) فى (م) : أو تقديم .
(٣) فى (م) : فى الاستفهام .
ومثاله : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أى : جئت راكباً .

(فصل[1]) : يؤكَّد بالحال ما نصبَها من فعلٍ أَوآسم يشبهُه وتَخالُفُهما لفظاً أَكثرُ من توافُقهما ، ويؤكَّد بها أَيضاً فى بيانِ يقينٍ أَو فخرٍ أَو تعظيم أَو تصاغرٍ أَو تحقيرٍ أَو وَعيد خبرُ جملة جزآها[2] معرفتان جامدان جمودًا محضاً ؛ وعاملُها « أَحقُّ » أَو نحوهُ مضمَرًا بعدهما[3] ، لا الخبرُ مؤوّلاً[4] بمسمى ، خلافاً للزجّاج ، ولا المبتدأُ مضمَّناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف .

(فصل) : تقع الحالُ جملةً خبرّيةً غيرَ مفتتحةٍ بدليلِ آستقبال مضمَّنةً ضميرَ صاحبها ، ويغنى عنه فى غير مؤكَّدة ولا مصدَّرة بمضارع مثبتٍ عارٍ من «قد» أَو منفىّ بـ« لا » أَو «ما» أَو بماضى اللَّفظ تال لـ « إلا » أَو متلوٍّ بـ« أَو »[5] « واوٌ » تسمىّ واوَ الحال وواوَ الابتداءِ ، وقد تُجاءُ[6] مع الضَّمير فى العاريَة من التصدير[7] المذكورِ ، وآجتماعهما فى الاسمية والمصّدرة بـ« لَيس » أَكثر من آنفراد الضَّمير .

---

(١) سقط لفظ الفصل من (ح) ووضعت علامته : ( )
(٢) فى (هـ) : خبراها .
(٣) أى بعد المبتدإ والخبر لأن الدال عليه هو الجملة فلا يقدر إلا بعد تمامها .
(٤) فى (د) : المؤول .
(٥) فى (م) : بالواو .
ومثاله أن يمتنع مثل : اضرب زيداً وذهب عمرو أومكث .
(٦) فى (د) : وقد يجاء بها .
(٧) فى (د) : من الضمير المذكور .

وقد تخلو منهما [1] الاسمية عند ظهور الملابَسة [2] ، وقد تصحب الواوُ المضارع المثبتَ عارياً من «قد» ، أَو المنفىَّ بـ«لا» ، فيجعل على الأَصحّ خبرَ مبتدإٍ مقدّر ، وثبوت «قد» قبل الماضى غيرِ التالى لـ«إلاَّ» والمتلوّ بـ«أَو» [3] أَكثرُ من تركها إن وجد الضمير [4] ، وانفراد الواوِ حينئذ أَقلُّ من انفراد قد ، وإنْ عُدِم الضمير لزِمتَا .

(فصل) : لا محلَّ إعرابٍ للجملة المفسِّرة ، وهى الكاشفةُ حقيقةَ ما تليه [5] مّما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضيّة ، وهى المفيدةُ تقويةً بين جزءَىْ صِلة أَو إِسنادٍ أَو مجازاة أَو نحوِ ذلك ، ويميّزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامَها ، وجوازُ اقترانِها بالفاءِ ، و«لن» ، وحرفِ تَنْفيس ، وكونُها طلبيّةً ، وقد تعترضُ جملتان خلافاً لأَبى علىٍّ .

---

(١) فى (م) : منها .

(٢) فتقع حالا بدون واو ولاضمير ، نحو : مررت بالبرّ ، قفيز بدرهم أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو .

(٣) فى (م) بالواو .

(٤) فثبوتها نحو: «وقد كان فريق منهم »،« آلآن وقد عصيت»،وتركها نحو : « وجاءوا أباهم عشاء يبكون : قالوا » ، « أوجاءوكم حصرت صدورهم » .

(٥) فى (م ، شع) : تلته .

٢٩ — باب التمييز

وهو ما فيه معنى « مِنْ » الجنسيّة من نَكِرة منصوبةٍ فَضْلة غيرِ تابع ، ويميّز إمّا جملةً وستُبيَّن ، وإمّا مفرَدًا عَدَدًا ، أَو مُفْهِمَ مِقْدار ، أَو مِثْليّةٍ أَو غَيْريّه أَو تعجّبٍ بالنصّ على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافةٍ أَو تنوينٍ ، أَو نونِ تثنيةٍ ، أَو جمع أَو شبهه . وينصبه مميِّزُه لشَبَهه بالفعلِ أَو شبهِه ، ويَجُرُّه بالإضافة إنْ حذف ما به التَّمامُ[١] ، ولا يحذفُ[٢] إلا أَن يكونَ تنويناً ظاهرًا فى غير« ممتلئ ماءً » ونحوِه ، أَو مقدرًا فى غير « مَلآنَ ماءً » ، و « أَحدَ عشَرَ دِرْهماً » ، و« أَنا أَكثرُ مالاً » ونحوِهنّ، أَو يكون نونَ تثنيةٍ ، أَو جمعَ تصحيح ، أَو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه فى غير « ممتلئَيْن أَو ممتلئِينَ غضباً » ، وتجب إضافةُ مُفْهِم المقدار إن كان فى الثانى معنى اللاّم ،وكذا إضافةُ بعض[٣] لم تُغيَّر تسميتُه بالتبعيض فإن تغيّرتْ به رُجّحت الإضافةُ والجرُّ على التنوين والنَّصب ، وكونُ المنصوبِ حينئذ تمييزًا أَولى من كونه حالاً وفاقاً

(١) ومابه التمام هو المضاف إليه والتنوين، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبيهالجمع.

(٢) فى (د) : ولا يحذف غالباً.

(٣) فى (م) : بعض مالم يتغير .

لأَبى العبّاس ؛ ويجوز إظهار «مِنْ» مع ما ذُكر فى هذا الفصل إن لم يميِّزْ عددًا ولم يكن فاعلَ المعنى .

(فصل) : مميِّز الجملةِ منصوبٌ منها بفعلٍ يُقدَّر[1] غالباً إسنادهُ إليه مضافاً إلى الأَوّل ، فإن صحّ الإخبار به عن الأَوّل فهوَ لَه أَو لمُلابسِه المقدَّر ، وإنْ دلَّ الثانى على هيئة وعُنِىَ به الأَوّلُ جاز كونُه حالاً ، والأَجوَد آستعمالُ «مِنْ» معه عند قصد التَّمييز ، ولمميِّز الجملة من مطابقةِ[2] ما قبله إن اتَّحدا معنىً ما له خبرًا ، وكذا إن لم يتَّحدا ، ولم يلزم إفرادُ لفظ[3] المميِّز لإفراد معناه ، أَو كونه مصدرًا لم يُقصَد آختلافُ أَنواعه ، وإفرادُ المبايِن بعد جمعٍ إن لم يوقِعْ فى محذورٍ أَولىَ .

ويَعرِض لمميِّز الجملة تعريفهُ لفظاً فيقدَّرُ تنكيرُه[4] أَو يؤوَّلُ ناصبُه بمتعدٍّ بنفسِه ، أَو بحرفِ جرٍّ محذوفٍ ، أَو يُنصَبُ على التَّشبيه بِالمفعولِ به لا على التمييزِ محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيّين . ولا يمنع تقديمُ المميِّز[5] على عاملِه إن كان فعلاً متصرّفاً ، وِفاقاً للكسائىِّ والمازنىّ[6] والمبرِّد ، ويُمنَع إن لم يَكُنْهُ بإجماعٍ ، وقد يستباح فى الضرورة .

---

(١) فى (م) : مقدر .

(٢) فى (م) : المطابقة .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى (س) : يقدر بنكرة بدلا من « تنكيره » وسقط ما بعدهذا إلى قوله « بالمفعول » .

(٥) فى (س ، وم) : التمييز .

(٦) فى (ح) : والمبرد والمازنى .

٣٠ – باب العدد

مفسِّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوبٌ على التَّمييز [١] ، ويضاف غيرُه إلى مفسِّره مجموعاً مع ما بين اثنين وأَحدَ عشر ، ما لم يكن مائةً فيُفرَد غالباً ، ومفردًا مع مائةٍ فصاعدًا ، وقد يُجمَع معها وقد يُفرَد تمييزًا ، وربّما قيل [٢] عِشْرُو درهمٍ ، وأَربَعُو ثوبه ، وخمسةٌ أَثواباً ، ونحو ذلك ، ولا يفسَّرُ واحدٌ وآثنان [٣] ، و « ثِنْتا حَنْظَلٍ » ضرورة . ولا يُجمَع المفسِّر جمعَ تصحيح ولا بمثالِ كثرةٍ من غير بابِ مَفَاعِلَ إن كَثُر آستعمال غيرهما إلاَّ قليلاً ، ولا يَسوِّغ ثلاثةَ كلابٍ ونحوَه تأوُّله بثلاثةٍ من كذا [٤] خلافاً للمبرّد ، وإن كان المفسِّر آسمَ جنس أَو جمعٍ فُصلِ بـ« مِنْ » ، وإن [٥] ندر مضافاً إليه لم يُقَسْ عليه ، ويُغنِى عن تمييز العَدَدِ إضافتُه إلى غيرِه .

(فصل) : تُحذَفُ تاءُ الثلاثةِ وأَخواتِها إن كان واحدُ المعدودِ

---

(١) سقط من (شع) : على التمييز.

(٢) فى (س) : وقد يقال : عشرون درهم .

(٣) زاد فى (س) : لوضوحهما .

(٤) فى (د) من كلاب .

(٥) فى (د) : فإن ندر .

مؤنَّثَ ٱلمعنى حقيقةً أَو مجازًا ، أَو كان المعدودُ ٱسمَ جنس أَو جمع مؤنَّثاً ، غيرَ نائبٍ عن جمع مذكَّرٍ ، ولا مسبوق بوصفٍ يدلُّ على التَّذكيرِ ، وربّما أُوِّل مذكَّر بمؤنَّث ، ومؤنَّثٌ بمذكَّرٍ ، فجيءَ بالعدد على حَسَب التأويلِ ، وإِن كان فى المذكورِ لغتان فالحذفُ والإِثباتُ سِيّانِ ، وإِن كان المذكورُ صفةً نابتْ عن الموصوفِ اعتُبر غالباً حالُه لا حالُها .

(فصل) : يُعطَفُ العشرون وأَخواتُه على النَّيِّفِ ، وهو إِن قُصِد التعيينُ واحدٌ أَو أَحدٌ وٱثنان وثلاثة وواحدة أَو إِحدى وٱثنتان وثلاثٌ إِلى تسعةٍ فى التَّذكير وتِسعٍ فى التأنيثِ [1] ، وإِن لم يقصد التَّعيينُ فيهما فبِضْعَةٌ وبِضْعٌ ، ويُستَعملان أَيضاً دون تَنْييف ، وتُجعَل العشرةُ معَ النيِّفِ اسماً واحدًا مبنياً على الفتح ما لم يَظهَر العاطفُ[2] .

ولتاءِ الثَّلاثةِ والتَّسعةِ وما بينهما عند عطفِ عشرين وأَخواتِها مالَها قبل النَّيِّف [3] . ولتاءِ العَشَرةِ [4] فى التركيبِ عكسُ مالها قبلَه ، ويُسكِّن شينَها فى التأنيثِ الحجازيُّون ، ويكسِرها التميميّون ، وقد تُفتَح ، وربَّما سُكِّن عين عَشَر .

(١) سقط من (س) من قوله : إلى تسعة إلى قوله : فبضعة .

(٢) فإن ظهر زال التركيب وأعرب الجزآن ، فيقال : عندى ثلاثة وعشرة للمذكر ، وثلاث وعشر للمؤنث ، ومنه قوله :

كأن بها البدرَ ابنُ عشرٍ وأربعٍ ... إذا هَبَواتُ الصيف عنه تجلَّت

(٣) فى (شع) : قبل التنييف.

(٤) فى (شع) عشرة . بدون أل .

ويقال فى مذكَّر ما دون ثلاثةَ عشر : أَحد عَشر ، وآثنا عَشر ، وفى مؤنَّثه : إِحدى عشرة واثنتا عشرة ؛ وربّما قيل : وَحَد عَشر ، وواحِدَ عَشرة ، وواحدةَ عشرة ، وإِعراب آثنا وآثنتا باقٍ لوقوع ما بعدَهما موقع النُّون ، ولذلك لا يضافان بخلافِ أَخواتِهما ، وقد يجرى ما أُضيف منهما [(١)] مجرَى بعْلَبَكَّ أو آبن عُرس ، ولا يقاسُ على الأَولِ خلافاً للأَخفش ، ولا على الثانى ،خلافاً للفرّاءِ ، ولايجوز بإجماعٍ «ثمانيِ عشرة» إلاَّ فى الشِّعرِ ، وياءُ الثَّمانى فى التركيب مفتوحةٌ أَو ساكنةٌ ، أَو محذوفةٌ بعد كسرةٍ أَو فتحة ، وقد تُحذَفُ فى الإِفراد ، ويجعل الإِعرابُ فى متلوِّها ، وقد يفعلُ ذلكَ برباعٍ وشَناح وجَوارٍ وشِبْهها .

وقد يستعمل «أَحدٌ» استعمالَ «واحدٍ» فى غير تنييف ، وقد يغنى بعد نفيٍ أَو آستفهامٍ عَنْ قوم أَو نسوةٍ ، وتعريفُه حينئذٍ نادرٌ ، ولا تستعمل إِحدَى فى تنييفٍ وغيرِه دونَ إضافةٍ ؛ [(٢)] وقد يقالُ لما يُستعظَم ممّا لا نظيرَ له : هو أَحدُ الأَحَدِين ، وإِحدى الإِحَدِ ، ويختصّ «أَحدٌ» بعد نفى محضٍ

---

(١) فى (ح) : منها ، وفى (شع) : إليهما .

(٢) قال فى (شع) : هكذا وقع فى نسخ التسهيل ، ولم يتعرض لهذا فى شرحه ، وصوابه :
ولاتستعمل إحدى فى غير تنييف دون إضافة ، فلا يقال : جاء إحدى : بل إحدى النساء مثلا .

أو نهى أو شبههما بعموم من يعقل ، لازِم [1] الإفراد والتذكير ، ولا يقع بعدَ [2] إيجابٍ يُراد به العموم خلافاً للمبرِّد ، ومثله عَريبٌ [3] ودَيّارٌ وشَفْرٌ وكَتِيع وَكرَّابٌ ودُعْوِىّ ونُمِىّ وَدارىّ ودُورِىّ وطُورِىّ وطُوئىّ [4] وطُؤوِىّ وطَأْوِىّ ودُبِّىٌّ ودِبِّيجٌ ودَبِّيجٌ [5] وأَرِيمٌ وأَرِمٌ ووابر ووابن وتأْمُور وتُؤْمور [6] ، وقد يغنى عن نفى ما قبل أَحدٍ نفيُ ما بعدَه إنْ تضمَّن ضميرَه أَو ما يقومُ مَقامَه ، وقد لا يصحبُ شَفْرٌ [7] نفياً ، وقد تُضمُّ شِينُه .

(فصل) : لا يثنَّى ولا يُجمَعُ من أَسماءِ العددِ المفتقرةِ إلى تمميزٍ إلاَّ مائةٌ وأَلفٌ ؛ واْختُصَّ الأَلْفُ بالتمييز مطلقاً ، ولم يميَّز بالمائةِ إلا ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأَخواتُهما . وإذا قُصد تعريف العدد أُدخل حرفه عليه إن كان مفردا غير مفسر

---

(١) فى (د) : لازم التنكير والإفراد والتذكير ، وفى (س) لازم التذكير .

(٢) فى (س) : فى إيجاب .

(٣) بعد هذا فى (س) : وعين وعاينه .

(٤) فى (ح) : وطؤاى ، وقد سقطت هذه اللفظة من (شع) .

(٥) فى (د ، س) : بالذال المعجمة .

(٦) قال فى (شع) : فهذه ثنتان وعشرون كلمة .

وهذا العدد موافق لما هو محقق ، ويكون اللفظ الساقط من (شع) نقصاً من الناسخ . قال فى (شع) كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست عشرة لفظة . فالمجموع ثمان وثلاثون كلمة . وقال : ومن المزيد : طوارقى وطارف وأنيس . انتهى .

(٧) فى (د) : وقد لا يصحب نفياً ، بسقوط « شفر » .

أَو مفَسّرا بتمييز ، وعلى الآخر إن كان مضافاً أَو علماً شذوذًا لاقياساً خلافاً للكوفيّين ، وتدخل على الأَول والثانى إن كان معطوفاً ومعطوفاً [(١)] عليه ، وعلى الأَول [(٢)] إن كان مركَّباً ، وقد يدخل على جزءَيه بضَعْف ، وعليهما وعلى التمييز بقُبْحٍ .

(فصل) : حُكْمُ العَددِ المميَّز بشيئين فى التَّركيب لمذكَّرِهما مطلقاً إن وُجِدَ العقلُ ، وإلاَّ فلِسَابِقهِما بشرطِ الاتصالِ ، ولمؤنَّثِهما إن فُصلا بـ « بينَ » وعُدِمِ العَقْلُ ، ولسابِقهما فى الإِضافةِ مطلقاً ، والمراد بـ « كُتِبَ لِعَشْرٍ [(٣)] بين يومٍ وليلة » : عشرُ ليال وعشرةُ أَيام ، وبـ « اشتريتُ عشرةً بين عبد [(٤)] وأَمة » خمسةُ أَعبُدٍ وخمسُ آم

(فصل) [(٥)] : يؤرَّخ باللَّيالى لسبقها ، فيقال أَوّلَ الشهرِ : كُتب لأَوّلِ ليلةِ منه أَو لغُرّته أَو مُهَلِّهِ أَو مُسْتهَلِّهِ ، ثم لليلةٍ خلتْ ، ثمَّ خلَتَا ثمَّ خلَوْن إلى العَشْر [(٦)] ، ثمّ خلَتْ إلى النصّفِ من كذا ، وهو أَجوَدُ من لخَمْس عشرةَ خلتْ أَو بقيتْ ،

---

(١) فى (ص) : أو معطوفاً عليه .
(٢) فى (د) : وعلى الثانى .
(٣) فى (م) : لعشرين .
(٤) فى (م) : اعبد .
(٥) سقط من (ب) لفظ الفصل .
(٦) فى (م) : إلى العشرة .

ثم لأَربعَ عشرةَ بقيتْ إلى عشر [1] بقينَ إلى ليلةٍ بقيتْ ، ثمَّ لآخر ليلةٍ منه أو سلخَه أَو ٱنسلاخَه ، ثم لآخر يوم منه أَو سلخَه أَو ٱنسلاخَه ، وقد تَخلُف التاءَ النونُ ، وبالعكس .

(فصل) : يصاغُ [2] موازنُ فاعل من ٱثنين إلى عَشَرة بمعنى بعض أَصلِه فيفرَد [3] أَو يضافُ إلى أَصله ويَنصبه إن كان ٱثنين لا مطلقاً ، خلافاً للأَخفش[4] ، ويضاف المَصُوغ من تسعةٍ فما دونَها إلى المركَّب المصدَّر بأَصله أَو يعطفُ عليه العشرونَ وأَخواتُه أَو تركَّبُ معه العشرةُ [5] تركيبَها مع النيِّفِ مقتصرًا عليه ، أَو مضافاً إلى المركَّبِ المطابق له ، وقد يُعرَبُ الأَوّلُ مضافاً إلى الثانى مبنيًّا عند الاقتصار على ثالثِ عَشَرَ ونحوِه ، ويُستعملُ الاستعمالَ المذكورَ فى الزَّائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً وإن قُصِد بفاعل المصوغ من ثلاثةٍ إلى عَشَرة جَعْلُ الَّذى تحت أَصله معدودًا به ٱستعمل مع المجعول ٱستعمالَ جاعل لأَن له فعلاً ، وقد يُجاوَز

---

(١) فى (م) : إلى عشرين .

(٢) فى (ص) : يساغ .

(٣) فى(م) : فينفرد .

(٤) فى (شع) : وثعلب : ثم قال : والحاصل فى المسألة ثلاثة أقوال : وجوب الإضافة ، وهذا هوالمشهور. والثانى جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، وهو منقول عن الأخفش والكسائى وثعلب وقطرب . والثالث التفصيل بين ثان وباقيها وهو اختيار المصنف.

(٥) فى(م) : العشرون .

به العَشَرةُ فيقال : رابعُ ثلاثةَ عشر ، أَو رابعُ [1] عَشَرَ ثلاثةَ عَشَر ، ونحوذلك ، وفاقاً لسيبويه ، بشرط الإِضافة ، وحكم فاعل المذكور فى الأَحوال كلِّها بالنسبة إلى التَّذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .

(فصل) : استعمل كخمسة عشرَ ظروفٌ كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ ، وأَحوالٌ أَصلُها العطف كتفرَّقوا شغَرَ بغَرَ[2] ، وشَذَرَ مَذَرَ[2] ، وجَذَعَ مَذَعَ ، وأَخْوَلَ أَخولَ ، وتركتُ البلاد حَيْثَ بَيْثَ [4] وهو جاري بَيْتَ بيتَ ، ولِقِيتُه كفَّةً كفَّةً ، وأَخبرته صحرةً بَحْرةً [5] ، وأَحوالٌ أَصلها الإِضافةُ كبادِي بَدا ، أَوبادى بَدِى ، وأَيدِى سَبا ، وأَيادى سبا ، وقد يُجرُّ بالإِضافة الثانى من مركَّبِ الظُّروفِ ومن بَيْتَ بيت وتالِيَيْه ، ويتعيَّنُ ذلك للخلوِّ من الظرفيّةِ ، وقد يقال : بادِئَ بَدْءٍ ، وبادِى بَداءٍ وبدىءٍ [6] أَوبَدْءٍ[7] ، وبدْءَ ذى بَدْءٍ[8]

---

(١) فى (ح، س ، م) : ورابع .

(٢) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٣) بفتح الشين والميم ويكسرهما ومعناه : هبوا إلى كل الوجوه .

(٤) بفتح الحاء والباء وبكسرهما . أى مضيَّعة مبدَّدة .
ويقال : تركتهم حيث بيث أى متفرقين متبددين ، وكذلك حوثاً بوثاً ، وحوث بوث ، وحاثِ باثِ ، بالبناء على الكسر .

(٥) زاد بعدها فى (س ، ص) . وذكر فوقه فى (ص) كلمة « زائد » :
ويزيدون : بحرة بعد بجرة فيعربون ، والمعنى : « متكشفا » .

(٦) هذه اللفظة فى (ح، س) فقط .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) سقطت هذه العبارة من (د) .

أَو ذى بَدْءَة [(١)] أَو ذى بداءَة [(٢)] ، وقد يقال سباً بالتنوين ، وحاثِ باثِ ، وحوثاً بوثاً ، وكَفَّةً عن كَفَّة [(٣)] ، وأُلحِق بهذا : وقعوا فى حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بيصَ [(٤)] والخازَ بازَ .

---

(١) فى (د) : بدأة بهمزة على الألف .

(٢) زاد بعدها فى (س ، ص) وضرب عليها فى (ص) : أولكفة .

(٣) زاد بعدها فى (س ، ص) ونبه فى (ص) على زيادته : وقد يقال : «حوص بوص ، والخازباز ، وخازباز ، وخزباز ، وخازباء . » وهى لغات وردت فى الشروح .

(٤) ومعنى وقعوا فى حيص بيص وقعوا فى شدة ذات تأخر وتقدم ، وفى القاموس ذكر فى الخازباز عشر لغات ، ثم قال : هو ذباب يكون فى الروض ، أو هى حكاية أصواته ، وداء يأخذ فى أعناق الإبل والناس ، ونبتتان ، والسنور .

٣١ – باب كَمْ وكأَيِّن [١] وكَذَا

«كم» : اسمٌ لعَدَدٍ مبهَمٍ ، فيفتقرُ إلى مميز لا [٢] يحذفُ إلاَّ لدليلٍ [٣] ، وهو إن استفهم بها كمميِّز عشرين وأَخواتِه ، لكنَّ فَصْلَه جائزٌ هنا فى الاختيار ، وهناك فى الاضطرار ، وإن دخل عليها حرفُ جرٍّ فجره جائزٌ بـ «من» مضمَرةٍ لا بإضافتِها إليه خلافاً لأَبى إسحاق ، ولا يكون مميِّزها جمعاً خلافاً للكوفيّين ، وما أَوهم ذلك فحالٌ ، والمميز محذوف [٤].

وإن [٥] أُخْبر بـ «كَم» قصدًا للتَّكثير فمميِّزها كمميِّز عَشَرة [٦] أَو مائةٍ [٧] ، مجرورٌ [٨] بإضافتِها إليه لا بـ «من» محذوفةً خلافاً للفرّاءِ ، وان فُصِل نُصِب حملاً على الاستفهاميّةِ ، وربّما نصب غيرَ مفصولٍ ، وقد يُجرّ فى الشعرِ مفصولاً بظرفٍ أَوجارٍّ ومجرورٍ ، لا بجملة ولا بهما معاً .

(١) فى (م) : وكأى .

(٢) فى (م ، س ، شع) : ولا .

(٣) فى (س) : بدليل .

(٤) نحو : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فالتقدير : كم إنسانا لك شهودا ؟ وكم نفسا عليك رقباء ؟

(٥) فى (م) : فإن أخبر .

(٦) فيكون جمعا مجرررا نحو : كم غلمان ملكت ! !

(٧) فيكون مفردا مجرورا نحو : كم ثوب أبليت ! !

(٨) فى (م ، شع) : مجروراً .

(فصل) : لزمتْ «كَمْ» التصدير ، وبُنِيتْ فى الاستفهام لتضمُّنِها معنَى حَرْفِهِ ، وفى الخبرِ [1] لشَبَهها بالاستفهاميةِ لفظاً ومعنىً ، وتقعُ فى حالتَيها مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا .

(فصل) : معنى «كأيِّن» [2] و «كذا» كمعنى «كم» الخبريةِ ، ويقتضيان مميِّزا منصوبًا ، والأكثر جرُّه بـ «مِنْ» بعد «كأيِّن» ، وتنفردُ من «كذا» بلزوم التصديرِ ، وأنها قد يُستفهَم بها ، ويقال : كَيْءٍ وكآءٍ وَكَاءٍ و كأْيٍ ، وقلَّ ورود «كذا» مفردًا أو مكرَّرًا بلا واو ، وكنى بعضُهم بالمفرد المميَّز بجمع [3] عن ثلاثةٍ وبابه ، وبالمفردِ المميَّز بمفردٍ عن مائةٍ وبابه ، وبالمكرَّر دون عطفٍ عن أَحَدَ عَشَرَ وبابِه ، وبالمكرر مع عطفٍ عن أَحدٍ وعشرين وبابِه .

---

(١) فى (، شع) : وفى الخبرية .
(٢) فى (م) : كأى .
(٣) فى(م) : بجمع مخصوص .

٣٢ ـ باب نِعمَ وبئسَ

وليسا باسمين فيليًا عواملَ الأسماءِ خلافاً للفرّاء ، بل هما فعلان لا يتصرّفان للزومِهما إنشاءَ المدح والذَّمِّ على سبيل المُبَالَغَةِ ، وأَصلُهما فَعِل ، وقد يردان كذلك ، أَو بسكون العَيْن وفتح الفاءِ أَو كسرِها أَو بكسرِهما ، وكذلك (١) كلُّ ذى عَينٍ حَلْقيّة من « فَعِلَ » فِعْلاً أَو اسما ، وقد تُجعَل العينُ الحلقيّةُ متبوعة الفاءِ فى فعيل ، وتابعتَها فى فَعْلٍ ، وقد يُتبَع الثانى الأَوَّلَ فى مثل : نَحوٍ ومَحَموم ، وقد يقال فى «بِئْس» : «بَيْس» .

(فصل) (٢) : فاعل نِعْمَ وبئس فى الغالب ظاهرٌ معرَّفٌ بالأَلف واللاَّم ، أَو مضافٌ إلى المعرَّف بهما مباشِرًا أَو بواسطة ، وقد يقوم مقام ذى الأَلف واللاَّم « ما » معرفةً تامّة ، وفاقا لسيبويه والكسائىِّ ، لا موصولةً ، خلافاً للفرّاءِ والفارسىّ .

وليست بنكرةٍ مميَّزة ، خلافاً للزمخشرىِّ وللفارسىِّ فى أَحد قوليه ، ولا يؤكَّدُ فاعلهما توكيدا معنويا ، وقد يوصف ، خلافا

---

(١) فى (س) : وكذا .

(٢) سقط من (ح) وأثبت علامة الفصل : ( ) .

لابن السراج والفارسىِّ ، وقد ينكَّر مفردًا ، أَو مضافاً ، ويُضمَر ممنوعَ الإتباع مفسرا بتمييزٍ مؤخَّرٍ [1] مطابق قابل « ألْ » لازمٍ غالباً ؛ وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكِّدًا وفاقاً للمبرّد والفارسىِّ ، ولا يَمتنِع عندَهُما[2] إسنادُ «نِعمَ »و « بئس » إلى « الَّذى » الجنسيّة ، وندر نحو : نعم زيد رجلاً ، ومُرَّ بقوم نَعِموا قوما ، ونعم بهم قوما ، ونعم عبدُ الله خالدٌ ، وبئسَ عبدُ الله أَنا إن كانَ كذا ، وشهدتُ صِفِّينَ وبئستْ صِفُّون .

ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَى «نعم وبئس» ، أَو يذكر قبلهما معمولاً للابتداءِ أَو لبعض نواسِخِه ، أَو بعد [3] فاعِلِهما مبتدأ ، أَو خبر مبتداٍ لا يظهر ، أَو أَوّل معمولَى فعل ناسخ ، ومن حقِّه أَن يختصّ ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد «نِعْمَ» وبالمذموم بعد «بِئْسَ» ، فإِن بايَنَه أُوّل ، وقد يُحذَف وتَخلُفه صفته [4] أسماً وفعلاً ، وقد يغنى متعلقٌ بهما ، وإن كان المخصوص مؤنَّثا جاز أَن يقال :

---

(١) فى (د) : مؤخراً .

(٢) فى (س) : عنده وعند الفارسى ، وفى (ص) ضرب على الزيادة . وصححها : « عندهما » .

(٣) فى (د ، ح) : وبعد فاعلهما .

(٤) فى (م) : صفة .

«نعمتْ» و«بئستْ» مع تذكير الفاعل. وتُلحق «ساءَ» ببئس، وبها وبنعم «فَعُل» موضوعا [1] أَو محوَّلا من فَعَلَ أَو فَعِلَ مضمَّنا تعجّبا، ويكثر آنجرار فاعِله بالباءِ، وآستغناؤُه عن الأَلف واللاَّم، وإِضماره على وَفْق ما قبلَه.

(١) فى (د): مصوغا. وفى (س): مصنوعا.

ومثاله: حسن الخلق خلق الحكماء، وقبح العناد عناد المبطلين. وقوله تعالى: «كبرت كلمة تخرج من أفواههم».

٣٣ — باب حبذا

أَصل «حَبَّ» من «حبَّذا» حَبُب[١] أَى صار حبيباً، فأُدغم كغيرِهِ وأُلزم منعَ التصرّف وإِيلاءَ «ذا» فاعلا فى إِفراد وتذكير وغيرهِما. وليس هذا التَّركيب مزيلا فعليّة «حَبّ» فتكون[٢] مع «ذا» مبتدأً خلافاً للمبرّد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسميّة «ذا» فيكون مع «حَبَّ» فعلا فاعلُه المخصوص، خلافاً لقوم، وتدخل عليهما[٣] «لا» فتحصل موافَقة «بئس» معنى، ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأً مخبراً عنه بهما، أَوخبرَ مبتداٍ لايظهر، ولاتعمل فيه النَّواسخ ولايقدم، وقد يكون قبله أَو بعدَه تمييزٌ مطابق أَوحال عاملُه «حَبَّ»، وربَّما ٱستغنى به أَوبدليل آخر عن المخصوص. وقد تفرد «حَبَّ» فيجوز نقل ضمّة[٤] عينها إِلى فائها، وكذا كلُّ فعلٍ حَلقى الفاءِ مرادٍ[٥] به مدح أَوتعجّب، وقد يُجَرّ فاعل «حَبَّ» بباءٍ زائدةٍ، تشبيهاً بفاعل أَفْعِلْ تعجُّباً.

---

(١) فى (م) حبيب.

(٢) فى (م،شع): فيكون.

(٣) فى (د،س،م،شع): عليها.

(٤) فى (د): ضم عينها.

(٥) فى (د): مراداً.

٣٤ — باب التعجّب

ينصب المتعجَّب منه مفعولا[١] بموازن « أَفعَلَ » فِعْلًا لا اسما خلافاً للكوفيّين غير الكِسائىّ ، مخبراً به عن «ما» متقدّمةً بمعنى شىء ، لا استفهاميّة ، خلافاً لبعضهم ، ولاموصولةً خلافاً للأَخفش فى أَحد قولَيه . وكأَفْعَلَ «أَفْعِل»[٢] خبراً لا أَمراً ، مجرورًا بعده المتعجَّب منه بباءٍ زائدة لازمة[٣] ، وقد تفارقه إن كان «أَنْ» وصلتها ، وموضعه رفعٌ بالفاعليّة لانصب بالمفعوليّة خلافاً للفرّاءِ والزمخشرى وابن خروف . واستفيد الخبرُ من الأَمر هنا وفى جواب الشَّرط كما استُفيد الأَمر من مثبَت الخبر ، والنَّهىُ من منفيّه ، وربّما استفيد الأَمر من الاستفهام . ولايتعجّب إلّا من مختص ، وإذا عُلم جاز حذفُه مطلقاً ، وربّما أُكِّد «أَفعِلْ» بالنون ، ولايؤكّد مصدرٌ فعلَ تعجُّب ، ولا أَفعَل تفضيل .

(فصل)[٤] : همزة « أَفعلَ » فى التعجّب لتعدِيَة ما عدم التعدّى فى الأَصل أَو الحال ، وهمزة « أَفْعِلْ » للصّيرورة ، ويجب

---

(١) سقط لفظ «مفعولا» من (د) .

(٢) زاد بعدها فى (شع) : فى الدلالة على التعجب .

(٣) فى (د) : لا لازمة .

(٤) سقط من (ح) وثبت موضع الفصل : ( ) .

تصحيح عينيهما ، وفكّ «أَفعِلْ» المضعّف، وشذّ تصغيرُ «أَفعَلَ» مقصوراً على السمّاع خلافاً لابن كيسان فى اطّراده وقياس «أَفعِلْ» عليه ، ولايتصرّفان ، ولا يليهما غيرُ المتعجّب منه ، إن لم يتعلّق بهما ، وكذا إن تَعلّق بهما وكان غيرَ ظَرفٍ وحرفِ جرّ ، وإن كان أَحدَهما فقد يلى ، وفاقاً للفرّاءِ والجرمىّ والفارسىّ وابن خروف والشلوبين ، وقد يليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعيّة ، ويُجَرّ ماتعلّق بهما من غير ماذكر بإلى إن كان فاعلا ، وإلّا فبالباءِ إن كانا مِن مُفهِم عِلْما أَوجَهْلا ، وباللّام إن كانَا من متعدٍّ غيرِه ، وإن كانا من متعدٍّ بحرف جرّ فبما كان يتعدّى به .

ويقال فى التعجّب من «كسا زيد الفقراءَ الثِّيابَ» ، و «ظنَّ عمروٌ بشرا صديقا» : ما أَكسَى زيدًا للفقراءِ الثِّيابَ ، وما أَظنَّ عمرًا لبشر صديقا ، وينصب الآخر بمدلول عليه بـأَفْعَل لابه ، خلافاً للكوفيّين .

(فصل) : بناءُ هذين الفعلين [1] من فعل ثلاثى مجرّد تامّ مثبَت متصرّف قابل معناه للكثرة[2] ، غير مبنى للمفعول ، ولا معبَّرٍ عن فاعله بـأَفعل فعلاء ، وقد يُبنيَان من فعل المفعول إنْ أُمن اللَّبس ومن فِعْل أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسْرٍ [3] أَو جَهْل ،

(١) فى (ص) : الفعل .
(٢) فى (د) : للشكرة .
(٣) فى (س) : عشر .

ومن مَزِيد فيه ، فإن كان « أَفعل » قيسَ عليه ، وفاقاً لسيبويه .
وربَّما بُنيا من غير فعل ، أَوفعلٍ[1] غيرِ متصرِّف ، وقد يغنى في التعجّب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره.

ويتوصّل إلى التعجّب بفعل مثبت متصرّف مصوغ للفاعل ، ذى مصدر مشهور إن لم يستوف الشّروط بإعطاءِ المصدر[2] ما للمتَعجّب منه مضافاً إليه بعد ما « أَشدَّ » أَو « أَشدِدْ » ونحوهما ، وإن لم يَعدَم الفعل إلَّا الصَّوغَ للفاعل جِىءَ به صلةً لِما المصدريَّة آخذةً ما للمتعجّب منه بعد ما أَشدّ أَوأَشدد ونحوهما[3] .

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) سقطت من (د) .
(٣) نحو : ما أكثر ما ضرب زيد ، وأكثر بما ضرب زيد ، وإن كان المانع النفى جعل الفعل المنفى صلة لأن نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر ، وأجاز البغداديون : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن مالا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم ابن السراج .

٣٥ - باب أَفعل التفضيل

يصاغُ للتفضيل موازن «أَفعلَ» اسماً ممّا صِيغ منه فى التعجّبِ فعلاً على نحو ماسبق من اطراد وشذوذ ونيابة أَشد وشبهِه ، وهو هنا اسم ناصبٌ مصدرَ المحوج إليه تمييزاً ، وغلب حذفُ همزةِ أَخْيَر وأَشرّ فى التفضيلِ ، ونَدرَ فى التعجُّب .

ويلزمُ أَفعلَ التفضيل عارياً الإِفرادُ والتذكيرُ ، وأَن يَليَه أَو معمولَه المفضولُ [١] مجرورًا بـ «من» وقد يسبقانه ، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ[٢] اسمَ استفهامٍ ، أَو مضافاً إليه ، وقد يُفصَل بين «أَفعل» و «مِنْ» بـ «لَوْ» وما اتَّصل بها ، ولا يخلو المقرونُ بـ «من» فى غير تهكُّم من مشاركةِ المفضَّلِ فى المعنى أَو تقدير مشارَكتهِ ، وإن كان «أَفعلُ» خبراً حُذِف لِلعلم به المفضولُ غالباً ، ويقلُّ ذلك إن لم يكنْ خبَراً ، ولا تُصاحبُ «من» المذكورةُ غيرَ العارى إلّا وهو مضافٌ إلى غير مُعْتَدٍّ به [٣] ، أَوذو أَلف ولام زائدتين ، أَو دالٌّ على عار متعلِّقٍ [٤] به «مِنْ» ، أَوشاذٌّ .

(١، ٢) فى (م) : «المفصول» بصاد مهملة .

(٣) فى (م) : متعد به .

(٤) فى (س) : يتعلق به .

(فصل) : إن قُرِن [١] أَفعلُ التفضيلِ بحرفِ التعريف ، أَو أُضيفَ إلى معرفةٍ مطلقاً له التفضيلُ ، أَومؤوّلًا بما لاتفضيلَ فيه ، طابَقَ ماهوَ له فى الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما ، وإن قُيّدتْ إضافتهُ بتضمينِ معنى «مِنْ» [٢] جاز أَن يطابَق ، وأَن يُستعمَلَ استعمالَ العارى ، ولايتعيّنُ الثانى ، خلافاً لابن السرّاج ، ولايكونُ حينئذٍ إلَّا بعضَ ما أُضيفَ إليه [٣] ، وشذَّ أَظلَمِى وأَظلَمهْ ، وآستعمالُه عارياً ، دونَ «مِن» ، مجرّدًا عن معنى التفضيلِ مؤولًا باسم فاعلٍ أَو صفةٍ مشبّهةٍ مطرّدٌ عند أَبى العبّاس ، والأَصحُّ [٤] قَصْرُه على السّماع [٥] ، ولزومُ الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أَكثر من المطابقة ، ونحو : هو أَفضلُ رجـلٍ ، وهى أَفضلُ امرأَة ، وهما أَفضلُ رجلين أَو امرأَتين ، وهم أَفضلُ رجالٍ ، وهنّ أَفضل نسوة [٦] ، معناه ثبوتُ المزيّة للأَوّلِ على المتفاضلين واحداً واحداً ، أَواثنين اثنَين ، أَوجماعةً جماعةً .

وإن كان المضافُ إليه مشتقاً جاز إفرادُه مع كون الأَوّل

---

(١) فى (س) : إن قدر .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى (شع) : ما يضاف اليه .

(٤) فى (شع) : والأفصح .

(٥) قال فى (شع) والوجه إطراده .

(٦) فى (م،شع) : نساء .

غيرَ مُفْرَد ، وأُلحِق بأَسبقَ مطلقاً أَوّلُ صفةً ، وإن نويت إضافَتُه بنىَ على الضمِّ ، وربَّما أُعطىَ مع نيّتِها ماله مع وجودها ، وإن جُرِّد عن الوصفيّة جرَى مجرَى « أَفكَل »[1] ، وأُلحق آخَرُ بأَوّلَ غيرِ المجرّدِ فيما له[2] مع الإِفراد والتذكيرِ وفروعِهما من الأَوزان ، إلا أَن آخَرَ يطابقُ فى التَّنكيرِ والتعريفِ ما هوَ له ، ولا تليه « مِنْ » وتاليها ، ولا يضافُ بخلافِ أَوّل ، وقد تنكَّرُ « الدّنيا » و « الجُلَّى » لشَبَهِهما بالجوامد ، وأَمّا « حُسنى » و « سُوءَى » فمصدران .

(فصل) : لا يرفع أَفعلُ التّفضيلِ فى الأَعرفِ ظاهراً إلّا قبلَ مفضولٍ هُوَ هُو مذكورٍ أَومقدرٍ ، وبعد ضميرٍ مذكورٍ أَو مقدّرٍ مفسّرٍ بعد نفىٍ أَوشبهِه يصاحب « أَفعَلَ » ولا ينصبُ مفعولًا به ، وقد يدلُّ على ناصبه ، وإن أُوّل بما لا تفضيلَ فيه جازَ على رأى أَن ينصِبَه ، وتتعلَّقُ به حروفُ الجرّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفعل المتعجَّب به .

---

(١) فى (م) : أفعل .

(٢) فى (ح) : فى ماله . وفى (شع) : فيما له من الإفراد .

٣٦ - باب اسم الفاعل

وهو الصّفة الدالَّة على فاعلٍ جارية[١] فى التَّذكيرِ والتأنيثِ على المضارع من أَفعالِها لمعناه أَومعنى الماضى ، ويوازن فى الثلاثىّ المجرّدِ « فاعلًا » ، وفى غيرِه المضارعَ مكسورَ[٢] ما قبلَ الآخِر ، مبدوءًا بميم مضمومةٍ وربّما كسِرتْ فى « مُفعِل » أَوضمّت عينُه ، وربَّما ضُمّت عينُ « مُنفَعِل » مرفوعاً ، وربَّما استُغْنى عن «فاعِل » بـ« مفْعِلٍ » وعن مُفْعَل بـ« مفعول » فيما له ثلاثىٌّ وفيما لاثلاثىّ له ؛ وعن مُفْعِل بـ« فاعِلٍ » ونحوِه أَو بـ« مُفعَل » وعن فاعل بمُفعِلٍ أَو مِفعَلٍ ؛ وربّما خَلَفَ فاعلٌ مفعولًا ، ومفعولٌ فاعلًا .

(فصل) : يَعمَل ٱسمُ الفاعل غيرُ المصغَّر والموصوفُ خلافاً للكسائىّ ، مفردًا وغيرَ[٣] مفردٍ عمَلَ فعِله مطلقاً ، وكذا إن حُوِّل للمبالغةِ من فاعل إلى فَعال أَوفَعُول أَو مِفْعال ، خلافاً للكوفيّين .

وربما عَمِل محوّلًا إلى فَعِيلٍ أَوفَعِلٍ ، وربَّما بُنِى فَعّال ومِفعالٌ وفَعيلٌ وفعولٌ من أَفْعَلَ ، ولا يعمل غيرُ المعتمِد على صاحبٍ

(١) فى (د) : دالة .

(٢) فى (م،وشع) : مكسوراً .

(٣) فى (د) : أوغير مفرد .

مذكور أومنوىٍّ ، أوعلى نفيٍ صريحٍ أومؤوّلٍ أو آستفهامٍ موجودٍ أو مقدَّرٍ ، ولا الماضى غيرُ الموصولِ به «الْ»[1] أو محكىٌّ به الحالُ خلافاً للكسائىِّ ، بل يدلُّ على فِعْلٍ ناصبٍ لما يقع بعدَه من مفعول به يُتوهم أنَّه معموله[2] . وليس نَصْبُ ما بعد المقرونِ بـ « أل » مخصوصاً بالمضىِّ خلافاً للرُّمَّانىّ ومن وافقه ، ولا على التَّشبيه بالمفعولِ به خلافاً للأَخفشِ ، ولا بفعل مُضْمَرٍ خلافاً لقومٍ .

(فصل)[3] : يضافُ[4] آسمُ الفاعِلِ المجرَّدُ الصالحُ للعملِ إلى المفعولِ به جوازاً[5] إن كان ظاهراً متَّصلًا ، ووجوباً إن كان ضميراً متَّصلًا ، خلافاً للأَخفش وهشام فى كونه منصوبَ المحلِّ . وشذَّ فصلُ المضافِ إلى ظاهرٍ[6] بمفعول أو ظرف . ولايضافُ المقرُونُ بالألفِ واللَّام إلَّا إذا كان مثنىأو مجموعاً على حدّه ، أو كان المفعولُ به معرفاً بهما ، أو مضافاً إلى معرَّفٍ بهما[7] ، أو إلى ضميرِهِ ، ولا يُغْنى كونُ المفعول به

---

(١) سقطت « ال » من (د) .

(٢) فى (س) : مفعوله .

(٣) ثبت الفصل فى (ب، س، م، شع) ، وسقط من بقية النسخ مع وجود ما يدل عليه فى بعض هذه النسخ .

(٤) فى (ج، د، س، شع) : ويضاف بالواو .

(٥) سقطت من (م).

(٦) فى (د، ص) : إلى الظاهر .

(٧) فى (م، شع) : المعرف بهما .

معرّفاً بغيرِ ذلك ، خلافاً للفراءِ ، ولا كونُه ضميراً ، خلافاً للرُّمانيِّ والمبرِّد فى أَحدِ قولَيه .

ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذى الأَلفِ واللام إن كان مثله أَو مضافاً إلى مثلِه أَو إلى ضمير[1] مثلِه ، لا إن كان غَيْرَ ذلك ، وِفاقاً لأَبى العبّاسِ[2] .

(فصل) : يَعمل ٱسمُ المفعولِ عملَ فعلِه مشروطاً فيه ما شُرِطَ فى ٱسمِ الفاعِلِ ؛ وبناؤُه من الثلاثىِّ على زِنة مفعولٍ ، ومن غيره على زِنة ٱسمِ فاعِله مفتوحاً ما قبلَ آخرِه ، ما لم يُستغنَ فيه[3] بمفعول عن مُفعَل ، وينوبُ فى الدّلالةِ لا العملِ عن مفعولِ بقلَّةٍ فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعْلَةٌ ، وبكثرةٍ فَعِيلٌ ، وليس مقيساً ، خلافاً لبعضهم ، وقد ينوب عن مُفْعَل .

---

(١) فى (د، م، شع) : إلى ضميره .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (م) .

(٣) سقط الجار والمجرور «فيه» من (م) .

٣٧ - باب الصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ

وهى الملاقيةُ فعلًا لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أَوتقديرا ، قابلةً للملابَسةِ والتجرُّدِ والتعريفِ والتنكيرِ بلاشَرْطٍ ، وموازنتُها المضارعَ [١] قليلةٌ إن كانت من ثلاثيٍّ ، ولازمةٌ إن كانت من غيره ، ويميِّزها من ٱسمِ فاعلِ الفعلِ اللَّازمِ ٱطرادُ إضافِتها [٢] إلى الفاعِلِ معنى ، وهى : إمَّا صالحةٌ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ معنى ولفظاً ، أَو معنى لا لفظاً ، أَو لفظاً لا معنى ، أَوخاصَّةٌ بأَحدِهما معنى ولفظاً ، فالأُولى تَجرِى على مِثْلِها وضدِّها ، والبواقى تجرى على مثلِها لاضدِّها ، خلافاً للكسائىّ والأَخفشِ .

(فصل) : معمولُ الصّفةِ المشبّهةِ ضميرٌ بارز متَّصلٌ أَوسبىٌّ موصولٌ أَوموصوفٌ يشبههه ، أَومضافٌ إلى أَحدهما أَو مقرونٌ بـ« ال » أَومجرّدٌ أَو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ أَو إلى مضافٍ إلى ضميره لفظاً أَو تقديراً ، أَو إلى ضميرِ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف . وعملُها فى الضَّمير جَرٌّ بالإِضافةِ إنْ باشرَتْه وخلَتْ من « الْ » ، ونَصْبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به [٣]

(١) فى (ص ، شع) : للمضارع .

(٢) فى (م) : اطرادا فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور «به» من (د) .

إن فُصِلتْ أَو قُرِنتْ بـ « الْ » ، ويجوز النَّصبُ مع المباشرةِ والخلُوِّ من « ال » وفاقاً للكسائىّ . وعملها فى الموصولِ والموصوفِ رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ، وجرٌّ إنْ خَلَتْ من « ال » وقُصدت الإضافةُ [١] وإن وليهَا سببِىٌّ غيرُ ذلك عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرًّا ، إلَّا أَنَّ مجرورَ المقرونَةِ بـ « ال » مقرونٌ بـ « ال » [٢] أَومضافٌ إلى المقرونِ بها ، أَو إلى ضميرِ المقرونِ بها [٣] ، ويقلُّ نحوُ : حسنِ وجْهِهِ ، وحسنٍ وجهَه ، وحسَنٍ وَجْهُ ؛ ولا يمتنع خلافاً لقوم .

(فصل) : إذا كان معنى الصِّفةِ لسابقها رَفَعَتْ ضميرَه وطابقته فى إفراد وتذكير [٤] وفروعِهما ما لم يمنعْ من المطابَقةِ مانعٌ ، وكذلك [٥] إن كان معناها لغيرِهِ ولم ترفعْه ، فإن رفعتْه جرَت فى المطابقةِ مجرَى الفعلِ المسنَد إليه ، وإن أَمكن تكسيرُها حينئذٍ مسندةً إلى جمع فهو أَولَى من إفرادها ، وتثنى وتُجمَع جمعَ المذكَّر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » ، وقد تُعامَل غيرُ الرافعةِ ماهى له إن قُرِن بـ « ال » معاملتَها إذا رَفَعَتْه ، وإذا قصد ٱستقبال المَصُوغة من ثلاثىٍّ على غير فاعل

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) .
(٢) سقطت « أل » من (د ، ص) .
(٣) سقط من (م ، شع) قوله : إلا أن مجرور ... إلى : المقرون بها .
(٤) فى (م) : الإفراد والتذكير .
(٥) فى (م ، شع) : وكذا .

رُدَّت إليه ما لم يقدَّر الوقوع [١] . وإن قُصد ثبوتُ معنى آسم الفاعل عُوملَ معاملةَ الصّفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِن اللَّبسُ، وِفاقاً للفارسيِّ ؛ والأَصحُّ أَن يُجْعَلَ آسمُ مفعولِ [٢] المتعدِّى إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقاً ، وقد يُفْعَلُ ذلك بجامد لتأَوُّلِه بمشتقٍّ ؛ ولا تعملُ [٣] الصّفةُ المشبّهةُ فى أَجنبيٍّ محض ، ولا تؤخَّر عن منصوبها .

---

(١) سقطت عبارة : « ما لم يقدر الوقوع » من (م) وشرحها فى (شع) بقوله : فإن الصفة حينئذ تبقى على حالها ولا تحول إلى فاعل ، كقراءة الجمهور : « إنك ميت وإنهم ميتون » .

(٢) فى (م،شع) : المفعول .

(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من (د) . وقال فى (شع) عند شرحها : وفى بعض نسخ التسهيل : « ولا تعمل الصفة .... الخ » .

٣٨ - باب إعمال المصدر

يَعملُ المصدر مظهراً مكبّراً غيرَ محدودٍ [١] ولا منعوت قبلَ تمامِه عمَلَ فعلِه ، والغالبُ إنْ لم يكن بدلًا من اللَّفظِ بفعلِهِ تقديرُه به بعد « أَن » المخفَّفة أَو المصدريّةِ أَو ما أُختِها ، ولا يلزمُ ذكرُ مرفوعِهِ . ومعمولُه كصِلَة فى منع تقدُّمِه وَفصلِه . ويُضمَر عاملٌ فيما أَوْهَمَ خلافَ ذلك أَو يُعَدُّ نادرًا ، وإعمالُه مضافاً أَكثرُ من إعمالِه منوَّناً ، وإعمالُه منَوناً أَكثرُ من إعمالِه مقروناً بالأَلِف واللَّام . ويضافُ إلى المرفوع أَو المنصوبِ ، ثمّ يُسْتَوفَى العملُ كما كان يستوفيه الفعلُ ما لم يكنِ الباقى [٢] فاعلًا فيستغنى عنه غالباً ، وقد يضافُ إلى ظرف فيعملُ بعدَه عملَ المنون ، ويُتبَعُ مجْرورُه لفظاً ومحلًا ما لم يَمنعْ مانعٌ . فإن كان مفعولًا ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ فى تابعِهِ الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ .

ويَعمل عملَه [٣] اسمُه غيرُ العَلَم ، وهو مادلَّ على معناه ، وخالَفَه بخُلوِّه - لفظاً [٤] وتقديراً دونَ عِوَض - من بعضِ

---

(١) زاد فى (س) : بالتاء .

(٢) فى (م،شع) : الثانى .

(٣) فى (س) : ويعمل عمل المصدر .

(٤) فى (ص،م) : أو تقديراً .

١٠ فى فعلهِ ، فإن وُجِدَ عَملٌ بعدَ ماتضمَّن [١] حروفَ الفعلِ ، من أسمٍ مايُفعَل به أوفيه ، فهو لمدلول به عليه [٢] .

(فصل) : يجيءُ بعد المصدرِ الكائنِ بدلًا من الفعلِ معمولٌ عاملُه على الأَصحِّ البدلُ لا المبدَلُ منه ، وِفاقاً لسيبويهِ والأَخفشِ ، والأَصحُّ [٣] أَيضاً مساواةُ هذا المصدرِ آسم [٤] الفاعلِ فى تحمُّل الضميرِ ، وجوازُ تقديم المنصوبِ به [٥] والمجرورِ بحرف يتعلَّقُ به .

---

(١) فى (د) : ضمن .

(٢) زاد بعدها فى (س) : خلافاً لقوم . وتوضيحه كما روى عن بعض العرب من نحو : أعجبنى دهن زيد لحيته ، وكحل هند عينها ، وكقوله تعالى : « ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا » . فالدهن مايدهن به ، والكحل ما يكتحل به ، والكفات ما يكفت فيه الأشياء أى تجمع وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دل عليه المذكور . ورأى المصنف هنا يخالف رأى البصريين والكوفيين والبغداديين ، فإنه يفرق بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، والبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائى الخبز والدهن والقوت ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : لا يمتنع فى القياس . (شع) .

(٣) فى (د) أثبت هذه العبارة فى الهامش وكتب عليها علامة (صح) . وقال فى (شع) : وفى بعض نسخ التسهيل بعد هذا : « والأصح أيضا » الخ الفصل .

(٤) فى (د) : الاسم .

(٥) سقط من (د) : « المنصوب به » .

٣٩ – باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها

فمنها «مِنْ» ، وقد يقالُ «مِنَا» ، وهى لابتداءِ الغايةِ مطلقاً على الأَصح ، وللتَّبعيضِ ، ولبيانِ الجنسِ ، وللتَّعليلِ ، وللبدلِ ، وللمجاوَزةِ ، وللانتهاءِ ، وللاستعلاءِ ، وللفَصْلِ [١] ، ولموافقة الباءِ ، ولموافَقةِ «فى» و «إلى» [٢] ، وتزادُ لتنصيصِ العمومِ أَو لمجرّد التَّوكيدِ بعد نفى أو شبهِهِ ، جارّةً نكرةً مبتدأً أو فاعلًا أَو مفعولًا به ، ولا يمتنع تعريفُه ولا خلوُّه من نفيٍ أَوشبهِهِ ، وفاقاً للأَخفش . وربَّما دخلت على حال [٣] .

وتنفرد «مِنْ» بجرِّ ظروفٍ لاتتصرفُ كقَبْلُ وبَعْدُ وعند ولَدَى ولَدُنْ [٤] ومَع ، وعن وعَلَى اسمين .

وتختص مكسورةَ الميم ومضمومتَها فى القَسَم بالرّبِّ [٥] ، والتَّاءُ واللَّامُ باللهِ ، وشذَّ فيه : مُنُ اللهِ ، وتَرَبِّى [٦] .

---

(١) فى (س) : وللفضل .

(٢) سقط من (س،شع) .

(٣) فى (م) : على فاعل حال . قال فى (شع) : كقراءة زيد بن ثابت وأبى الدرداء وجماعة : «ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء» بضم النون وفتح الخاء ، أى نتخذ أولياء حالة كوننا دونك .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) فى (م) : برب .

(٦) فى (س) : وترب .

ومنها : « إلى » للانتهاءِ مطلقاً ، وللمصاحَبةِ ، وللتّبيين ، ولموافَقةِ اللّام و « فى » و « من » ، ولاتزاد خلافاً للفرّاءِ .

ومنها : اللّام للمِلكِ وشبهه ، وللتّمليكِ وشبهِهِ ، وللاستحقاق ، وللنّسب ، وللتّعليل ، وللتّبليغ ، وللتعجّبِ ، وللتّبيينِ ؛ وللصّيرورةِ[1] ولموافقةِ « فى » و « عند » و « إلى » و « بعد » و « على » و « مِن » ، وتزادُ مع مفعول ذى الواحدِ قياسًا فى نحو « للرؤْيا تَعبُرون » . و « إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لما يريد » ، وسماعاً فى نحو : « رَدِفَ لكمْ » ، وفتحُ اللّام مع المضمرِ لغةُ غيرِ خزاعةَ ، ومع الفعل لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر[2] .

وتساوى لامُ التعليلِ معنى و محلًا « كى » مع أَن وما أُختِها والاستفهاميةِ .

ومنها : الباءُ للإلصاقِ ، وللتّعديةِ ، وللسببيّةِ ، وللتّعليلِ ، وللمصاحَبةِ ، وللظرفيّةِ ، وللبَدَل[3] ، وللمقابلةِ ، ولموافقةِ « عن » و « على » و « من » التبعيضيّة وتزادُ مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما .

ومنها : « فى » للظرفيةِ حقيقةً أَو مجازاً ، وللمصاحَبةِ ،

---

(١) فى (س) : للضرورة .

(٢) فى (م،شع) : وبلعتين . وفى القاموس : وبنوبلع بطين من قضاعة ، والعنبر أبوحى من تميم ... وعنبرى البلد مثل فى الهداية ، لأن بنى العنبر أهدى قوم . قال فى (شع) ومثال فتح اللام مع الفعل قراءة سعيد بن جبير . « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال » .. بفتح اللام . وحكى أبو زيد أنه سمع : « وما كان لله ليعذبهم » بفتح اللام .

(٣) سقطت من (ص) .

وللتَّعليلِ ، وللمقايسة[1] ، ولموافقةِ « على » والباءِ .

ومنها : « عَنْ » للمجاوَزةِ ، وللبدلِ ، وللاستعلاءِ ، وللاستعانةِ ، وللتَّعليلِ ، ولموافقةِ « بعد » وَ« في » ، وتزادُ هي و« على » و« الباءُ » عوضاً .

ومنها « على » للاستعلاءِ حسًّا أَو معنى ، وللمصاحَبةِ ، وللمجاوزة ، وللتَّعليلِ ، وللظَّرفيةِ ، ولموافقة « من » و« الباءِ » ، وقد تزادُ دون تعويض .

ومنها : « حتّى » لانتهاءِ العملِ بمجرورها أَو عندَه ، ومجرورُها إما بعضٌ لما قبلها من مُفْهِم جمع إفهاماً[2] صريحا أَو غيرَ صريحٍ[3] ، وإمّا كبعضٍ . ولا يكون ضميراً ، ولا يلزم كونُه آخِرَ جزءٍ أَو ملاقىَ آخرِ جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك ، ويختصُّ تالى الصّريح[4] المنتهِى به بقَصْدِ زيادة[5] ما ، وبجواز[6] عطفِه ، وآستئنافِه . وإبدالُ حائها عيناً لغةٌ هُذَليّة[7] .

---

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (م) : إبهاماً .

(٣) سقطت من (م) . وشرحه في (شع) بقوله : وهو ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو : « ليسجننه حتّى حين » فمجرور « حتّى » منتهى أحيان مفهومة لم يصرح بذكرها .

(٤) في (د) : التصريح .

(٥) في (م) : مادة ما . وشرحه في (شع) بقوله : فإذا قلت : « ضربت القوم حتّى زيد . ففي ذكر القوم غنى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة قوة أو ضعف أو تعظيم أو تحقير .

(٦) في (م) : ويجوز .

(٧) في (م) : هذيل .

ومنها : الكاف للتَّشبيه [١] ، ودخولُها على ضميرِ الغائبِ المجرورِ قليلٌ ، وعلى « أنت » و « إياك » وأَخواتِهما [٢] أَقلُّ ، وقد توافق « على » ، وقد تزادُ إنْ أُمِنَ اللَّبْس وتكونُ آسماً فتُجَرُّ ويُسندَ إليها ، وإن وقعتْ صلةً فالحرفيّةُ راجحةٌ ، وتزادُ بعدَها « ما » كافة ، وغير كافَّة ، وكذا بعدَ « رُبَّ » و « الباءِ » وتُحدِث فى الباءِ المكفوفةِ معنى التقليلِ ، وقد تُحدِثُ فى الكافِ معنى التعليلِ [٣] ، وربَّما نَصَبَتْ حينئذٍ مضارعاً ، لا [٤] لأَنَّ الأَصل « كيما » . وإن ولى « ربَّما » اسمٌ مرفوعٌ فهو [٥] مبتدأٌ بعده خبرٌ ، لا خبرُ مبتدإٍ محذوف و « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بهما ، خلافاً لأَبى علىٍّ فى المسأَلتينِ ، وتزاد [٦] « ما » غيرَ كافَّةٍ بعد « من » و « عن » .

ومنها . « مذ » و « منذ » ، وقد ذُكِرا فى بابِ الظُّروف .

ومنها . « رُبَّ » ، ويقال رُبَ وَربْ [٧] ورَبْ ورُبَّتَ وَربَّتْ ورُبَتْ وَربَّ وَربَ وَربَتْ [٨] وليست آسماً ، خلافاً للكوفيّين والأَخفشِ فى أَحدِ قولَيْه ، بل هى حرفُ تكثيرٍ ، وفاقاً لسيبويه ، والتَّقليلُ

---

(١) فى (شع) : كاف التشبيه . وسقط هذا السطر من (س) ، إلى قوله : وإياك .

(٢) فى (م) : وأخواتها .

(٣) فى (د) : التقليل .

(٤) سقطت « لا » من (م) .

(٥) فى (س) : هو .

(٦) فى (س) : وقد تزاد .

(٧ ، ٨) سقط ما بين الرقمين من (م) ، وسقط من (س) : رَبَّ ورَبَ وزاد فيها : ورُبُ بضمتين .

بها نادرٌ ، ولايلزمُ وصفُ مجرورِها ، خلافاً للمبرِّد ومن وافقه ، ولا مُضِيُّ ما تتعلَّقُ به ، بل يلزمُ [1] تصديرُها وتنكيرُ مجرورِها .

وقد يُعطَفُ على مجرورِها وشبهِه مضافٌ إلى ضميريهما ، وقد تَجُرُّ ضميراً لازماً تفسيرُه بمتأَخِّرٍ منصوبٍ على التَّمييزِ [2] مطابق للمعنى . ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيرِه عند تثنيةِ التمييزِ وجمعهِ وتأْنيثهِ أَشهَرُ من المطابقة.

(فصل) [3] قد يلي – عندَ غيرِ المبرِّد – « لولا » الامتناعيّة الضميرُ الموضوعُ [4] للنَّصبِ والجرِّ مجرورَ الموضع عندَ سيبويه ، مرفوعَه عند الأَخفش والكوفيّين .

ويُجرّ بلعلَّ وَعَلَّ فى لغة عُقيْل، وبـ « مَتى » فى لغةِ هُذَيْلٍ .

(فصل) فى الجرِّ بحرف محذوف : يُجَرُّ بـ « ربّ » محذوفةً بعد « الفاءِ » كثيراً ، وبعد « الواو » أَكثَرَ، وبعد « بل » قليلًا ، ومع التجّردِ [5] أَقلُّ ، وليس الجرُّ بالفاءِ وبل باتِّفاقٍ ، ولا بالواو خلافاً للمبرّد ومن وافقه . ويُجَرّ بغيرِ « ربَّ » أَيضاً محذوفاً فى جواب ماتَضمَّن مثلَه، أَوفى معطوفٍ على ماتضمّنه بحرف متَّصل أَو منفصل بـ « لا » أَو « لو » أَو فى مقرون بعدَ ماتضمَّنه

---

(١) سقطت من (م) .

(٢) سقط من (م) : على التمييز .

(٣) لم يذكر الفصل فى (ج، ص) وثبتت علامته .

(٤) فى (ص) : الموقوع .

(٥) فى (ح) : المجرد .

بالهمزةِ أَو «هلا» أَو «إنْ» أَو الفاءِ الجزائيتين . ويقاسُ على جميعِها ، خلافاً للفرّاءِ فى جوابِ [١] نحو: «بمن مررتَ» ؟ وقد يجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً ، ولا يقاسُ منه إلَّا على ما ذكر فى باب «كم» و «كان» و «لا» المشبَّهةِ[٢] بـ «إنَّ» ، وما يذكر[٣] فى باب القَسَم . وقد يُفصَل فى الضَّرورةِ بين حرفِ جَرٍّ ومجرور بظرف أَو جارٍّ ومجرور [٤] ، وندر فى النثرِ الفصلُ بالقَسَمِ بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ ، والمضافِ والمضافِ إليه .

---

(١) سقط الجار والمجرور من (م) .

(٢) سقط من (م) : المشبهة بإن .

(٣) فى (م) : وهو مايذكر

(٤) سقطت عبارة بظرف أو جار ومجرور من (م) .

٤٠ — باب القَسَم

وهو [١] صريحٌ وغيرُ صريحٍ . وكلاهما جملة فعليّة أو اسميّة . فالفعليّةُ غيرُ الصريحةِ فى الخبرِ كعملتُ ووثقتُ مضمّنَةً معناه ، وفى الطلبِ كنَشَدْتُكَ [٢] وَعَمرتُكَ ، وأُبدِلَ من اللَّفظِ بهذه : عَمْرَكَ الله ، بفتح الهاءِ وضمّها ، وقِعْدَكَ الله ، وقعيدك الله [٣] كما أُبدِلَ فى الصَّريحةِ من فعلها المصدرُ أو مابمعناه [٤] . ويضمرُ الفعلُ فى الطَّلب كثيراً استغناءً [٥] بالمُقْسَم به مجروراً بالباءِ ويختصّ الطلبُ بها ، وإن جُرَّ فى غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حُذِفَا معاً نُصب المُقسَم به ، وإن كان « الله » جاز جَرُّه بتعويض « آ » ثابتَ [٦] الأَلف ، أَو « ها » محذوف الأَلف أَو ثابتها ، مع وصل ألف الله وقطعِها [٧] ، وقد يستغنى فى التعويض بقطعها ؛ ويجوز جَرُّ « الله » دون عوض ، ولايشارَك فى

---

(١) فى (م،شع) : وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبيه وهو صريح . الخ

(٢) فى (د) : كنشدت .

(٣) لم يرد لفظ الجلالة فى (د) .

(٤) فى (م) : أو ما معناه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) فى (س) : بتعويض ثابت الألف .

(٧) فى (س) : وقطعهما .

ذلك ؛ خلافاً للكوفيِّين ، وليس الجرّ فى التعويض بالعوض، خلافاً للأخفش ومن وافقه .

فإن ٱبتدئَ [(١)] فى الجملة الاسمية بمتعيّن للقسم حذف الخبر وجوباً ، وإلا فجوازاً . والمحذوفُ [(٢)] الخبر إن عَرِىَ من لام الابتداءِ جاز نصبُه بفعل مقدَّر ، وإن كان « عَمْراً » جاز أيضاً [(٣)] ضمّ عينِه ودخول الباءِ عليه ، ويلزم الإضافة مطلقاً ، وإن كان « ايمُن» الموصولَ الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالباً ، وقد يُضاف إلى الكعبة والَّذى ، وقد يقال فيه مضافاً إلى الله « إيْمُن وإيمَن وأَيْمَن وأَيمُ [(٤)] وإيمُ »[(٥)] « وإمُ »[(٦)] « وَمُنُ» مثلَّث الحرفين وم مثلَّثا [(٧)] ، وليست الميمُ بدلًا من واو ، ولا أَصلها « مِن » خلافاً لمن زعم ذلك[(٨)] ، ولا «ايْمُن» المذكور[(٩)] جمع يمين ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يُخبَر عن

(١) فى (م) ابتداء .
(٢) فى (ص) : وبالمحذوف .
(٣) سقطت من (د) .
(٤) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون . ونقلت عن تميم .
(٥) بكسر الهمزة . ونقلت عن سليم .
(٦) بهمزة مكسورة وميم مضمومة . ونقلت عن أهل اليمامة .
(٧) حكى الكسائى والأخفش : مُ الله ، ومِ الله ، وحكى الهروى : مَ الله – بالفتح . (شع) .
(٨) فى غير (ص،ح) : لزاعم ذلك .
(٩) فى (م،شع) : المذكورة .

اسم [١] الله مقسما به بـ « لَكَ » [٢] و « عليّ » [٣] . وقد يُبتدأُ بالنَّذر قَسَما .

(فصل) [٤] . المقسَم عليه جملة [٥] مؤكَّدة بالقَسَم ، تُصَدَّر [٦] فى الإثبات بلام مفتوحة ، أو « إن » مثقَّلة أومخفَّفة ، ولا يُستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدَّر فى الشَّرط الامتناعى بـ « لو » أو « لولا » ، وفى النفى بـ « ما » أو « لا » أو « إنْ » ، وقد تصدَّر بـ « لن » أو « لم » ، وتصدَّر فى الطلب بفعله أو بأَداته أَو بإِلاَّ أَو لمّا بمعناها . وقد تدخل اللاَّم على « ما » النافية اضطرارا ، وإن كان أَوّل الجملة مضارعاً مُثْبَتًا مستقبلاً غيرَ مقارن حرفَ تنفيس ولا مقدَّم معمولُه لم تُغْنِهِ اللاَّم غالباً عن نونِ توكيد [٧] ، وقد يُستغنى بها عن اللاَّم ، وقد يؤكَّد المنفىّ بـ « لا » ، ويكثر حذف « نافى » المضارع المجرّد مع ثبوت القَسَم [٨] ، ويقلُّ مع حذفِه ، وقد يحذف « نافى » الماضى إن أُمِنَ اللَّبسُ ، ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفى على القَسَم ، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتاً .

---

(١) فى (شع) : وقد خبر عن الله .
(٢) فى (م) : تلك .
(٣) فى (م،شع) : أو على .
(٤) لم يذكر لفظ الفصل فى (ح) ووضعت علامته .
(٥) فى (د) : جملة بلك وعلى مؤكدة . وهو سهو ظاهر بتكرار ما فى السطر السابق .
(٦) فى (شع) : مصدر .
(٧) فى (م،شع) : التوكيد .
(٨) نحو : « تالله تفتأ تذكر يوسف » بحذف « لا » النافية .

وقد يُحذف لِأَمْن [١] اللَّبس نافى الجملة الاسمية ، وقد يكون الجواب قَسَما ، ولا يخلو دون ٱستطالةٍ الماضى المُثبتُ المجابُ به من اللَّام مقرونة بـ « قد » أو « ربّما » أو « بما » مرادفتها إن كانَ متصرِّفا ، وإلاَّ فغير مقرونة [٢] ، وقد يلى « لقد » و « لَبِمَا » [٣] المضارع الماضى معنىً ، ويجب الاستغناءُ باللاَّم الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضى كما ٱستغنى بالدّاخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع .

(فصل) [٤] . وإذا تَوالَى قَسَم وأَداة شرط غير امتناعىّ ، استُغنى بجواب الأَداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلاَّ فبجواب[٥] ماسبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جوابُ الأَداة مسبوقة بالقَسَم .

وقد يُقرَن القَسَم المؤخَّر بفاءٍ فيغنى جوابُه . وتُقرَن أَداةُ الشَّرط المسبوقة [٦] بلام مفتوحة تسمّى الموطِّئة ، ولا تُحذَف

---

(١) سقط من شع : لأمن اللبس .

(٢) فى (م) : وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط . وشرحها فى (شع) بقوله أى وإلا يكن منصرفا فاللام غير مقرونة بما ذكر نحو :

لعمرى لنعم الفتى ما لك إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وجاءت العبارة الواردة فى (م) بعد هذا الكلام فى (شع) وقال : ومنه « لظلوا من بعده » ومن كلام امرأة من غفار : والله لنزل رسول الله . وحكى سيبويه : والله لكذب .

ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ظاهرة أو مقدرة .

(٣) فى (م) : ولما .

(٤) لفظة « فصل » من (س ، وم) .

(٥) فى (شع) : فجواب .

(٦) سقطت من (م) . والمراد : المسبوقة بقسم ملفوظ أو مقدر .

والقَسَمُ محذوفٌ إلاَّ قليلاً . وقد يجاءُ بـ « لَئِنْ » بعد ما يغنى عن الجواب فيُحكم بزيادة اللام .

(فصل)[1]، لا يتقدَّم على جواب قَسَم [2] معمولُه إلاَّ إنْ [3] كان ظرفا أو جارّا ومجرورًا ؛ ويستغنى للدّليل كثيرًا بالجواب عن القَسَم ، وعن الجواب بمعمولِهِ ، أو بقَسَم مسبوق ببعض حروف الإجابة ، والأَصحّ كون « جَيْر » منها ، لا اسماً بمعنى حقًا ، وقد تفتح راؤها ، وربّما أَغنت هى « و لاجَرَمَ » عن لفظ القَسَم مرادا ، وقد يجاب [4] بـ « جَيْرِ » دون إرادة قَسَم [5].

---

(١) ذكر الفصل فى (ب، س، م، شع) وسقط من بقية النسخ ووضعت علامته فى (ح، ص) .

(٢) فى (شع) : القسم .

(٣) فى (م، شع) إلا إذا كان .

(٤) فى (س) : ولا يجاب بخبر دون إرادة .

(٥) سقطت من (س)

٤١ - باب الإضافة[1]

المضاف هو الاسم المجعول كجزءٍ لما [2] يليه ، خافضاً له ، بمعنى « فى » إن حسن تقديرُها وحدَها[3] ، وبمعنَى « مِن » إن حسُن [4] تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأَول بالثانى ، وبمعنى اللاَّم تحقيقاً أَو تقديرًا فيما سوى ذَيْنك . ويُزالُ ما فى المضاف من تَنوين أَونون تُشبِهُه ،وقد يُزال منه تاءُ التأنيث إن أُمن اللبْس ، ويتخصّص [5] بالثانى إن كان نَكِرة [6] . ويتعرّف به إن كان معرفةً ، ما لم يوجبْ تأَوُّلَه بنَكِرة وقوعُه موقعَ مالا يكون معه معرفة ، أَو عدمُ قبوله تعريفاً لشدَّة إبهامه كـ« غير » و « مِثل» و «حَسْب » ، أَوتكن [7] إضافته غير محضة ولا شبيهةً بمحضة ، لكونه صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها فى المعنى ، أَو منصوبٌ ، وليس من

---

(١) تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه :
« هذا باب الإضافة وهى النسبة » .
(٢) فى (د) : مما يليه .
(٣) سقطت من (م) . ومثاله : « وهو ألد الخصام » . ، « تربص أربعة أشهر » .
وقال فى (شع) وأغفل هذا أكثر النحويين .
(٤) فى (م،شع) : إن صح .
(٥) فى (س) : يختص .
(٦) سقط من (م) : إن كان نكرة . ومثاله : غلام رجل .
(٧) فى (س،م) : أو تكون .

هذا (١) المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أَو منصوبه ، خلافاً لابن بَرهان ، ولا أَفعَلُ التَّفضيل ، ولا الاسم (٢) المضاف إلى الصفة ، خلافا للفارسىّ ، بل إضافة المصدر وأَفعل التفضيل محضة ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة(٣) بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمَّى إلى الاسم ، أَوالصفة إلى الموصوف والموصوف إلى (٤) القائم مقامَ الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد ، والمُلغى إلى المعتبر ، والمعتَبر إلى المُلغَى .

(فصل) : لا يقدَّم على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه إلاَّ على «غير» مرادًا به نفىٌ(٥) خلافاً للكسائىِّ فى جواز : أَنت أَخانا أَول ضاربٍ .

ويؤنَّث المضاف (٦) لتأنيث المضاف إليه إن صحّ الاستغناءُ به ، وكان المضافُ بعضَه أَو كبعضِه ، وقد يَرد مِثلُ ذلك فى التَّذكير (٧) ؛ ويضاف الشىءُ بأَدنَى ملابَسة .

---

(١) فى (س) : من هذا الباب .

(٢) فى (د،س) : لا الاسم .

(٣) فى (د) : المشبهة .

(٤) سقط حرف الجر من (د) .

(٥) فى (م ، وشع) : مراد به النفى . ومثاله فى نحو : زيد غير ضارب عمراً ، فيجوز : زيد عمراً غير ضارب . ومنه

إن امرأ خصنى عمداً مودته على التنائى لعندى غير مكفور .

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى . قال فى (شع) : والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذوذ وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره .

(٦) سقط من (س) : المضاف لتأنيث .

(٧) فى (س) : التنكير . والمراد أن يذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التوانى

(فصل) : لازَمَت الإِضافةَ لفظاً ومعنىً أَسماءُ : منها ما مرّ فى الظروف والمصادر والقَسَم ، ومنها حُمادَى [١] ، وقُصارَى [٢] وَوحْدَ لازمَ النصب والإِفراد والتذكير وإِيلاءِ ضميرٍ ، وقد يُجَرّ بـ «على» وبإِضافة «نسيج» ، و «جُحَيْش» و «عُيَيْر» وربّما ثنى مضافا إلى ضمير مثنًّى [٣] .

ومنها «كِلاَ» و «كلتا» ، ولا يُضافَان إلاَّ [٤] إلى معرفة مثنَّاة لفظاً ومعنىً ، أو معنىً [٥] دون لفظ ، وقد تُفرّق بالعطف اضطرارًا [٦] .

ومنها «ذو» وفروعه ، ولا يُضَفْنَ إلا إلى ٱسم جنس ظاهر ، وكذا «أُولُو» و «أُولات» ، وقد يضاف «ذو» إلى عَلَم وجوباً إن قُرِنا وضعاً [٧] ، وإلاَّ فجوازًا ، وكلاهما مسموع ، والغالب فى ذى الجواز الإِلغاءُ ، وربّما أُضيف جمعُه إلى ضمير غائب أو مخاطَب .

ولازمتْها معنىً لا لفظاً أَسماءُ كـ «قبل» و «بعد» وكـ «آل»

---

(١) فى (س، م) : جمادى بالمعجمة .

(٢) وحمادى بالمهملة وقصارى معناهما الغاية .

(٣) كما يقال : على وحديهما .

(٤) سقطت من (س) .

(٥) سقط لفظ «معنى» من (س) ، وفى (شع) : أو معنى لا لفظاً .

(٦) أى مع الواو خاصة كقوله :

كلا أخى وخليلى واجدى عضداً   فى النائبات وإلمام الملمات

(٧) كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سليم ، وذويزن .

بمعنى أَهل ، ولا يضاف غالباً إلا إلى علَم من يعقل ، وكـ « كلٌّ »[1] غير واقع توكيدًا أَونعتاً[2] ، وهو عند التجّرد منويّ[3] الإضافة ، فلا يدخل عليه «ال» ، وشذَّ تنكيره وانتصابه حالاً ، ويتعيّن اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيرِه إن أُضيف إلى نكرة ، وإن أُضيف إلى معرفةٍ فوجهان . وإفراد ما لـ « كلا » و « كلتا » أَجودُ من تثنِيَته ، ويتعيّن فى نحو : كلانا كفيلُ صاحبه .

(فصل) : ما أُفرد لفظاً من اللاَّزم الإضافة معنىً ، إن نوى تنكيره أَو لفظ المضاف إليه أَو عوض منه تنوين[4] أَو عُطِف على المضاف اسمٌ عاملٌ فى مثل المحذوف[5] لم يغيّر الحكم[6] ، وكذا لو عكس هذا الآخِرُ ، وإن لم يُنْوَ التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بُنِيَ المضاف على الضّم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإضافة معنىً .

(فصل) : تضاف أَسماءُ الزمان المبهَمة غير المحدودة إلى الجمل فتُبنَى وجوباً إن لزمت الإضافة ، وجوازًا راجحاً إن لم تلزم وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيٍّ ، فإن صُدرتْ باسم أَو

(١) فى (ص) لفظ غير واضح .

(٢) نحو : «وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً» ، « وكل أتوه داخرين » .

(٣) فى (م) : معنوى .

(٤) سقط الجار والمجرور من (م) . ومثاله « وكل أتوه » . « أيا ما تدعوا » ويومئذ وحينئذ .

(٥) كقوله : قبل وبعد كل قول يغتنم حمد الإله البر وهاب النعم

(٦) فى (م) : لم يتغير الحكم .

فعل معرب جاز الإعرابُ باتِّفاق ، والبناءُ ، خلافاً للبصريّين[١] .
وإن صُدّرت بـ «لا التبرئة» بقىَ اسمُها على ما كان [٢] ، وقد يُجَرّ ويُرفع ، وإن كانت المحمولة على «ليس» أَو «ما» أُختها لم يختلف حكمُهما .

ولا يضاف ٱسمُ زمانٍ إلى جملة اسميّة غير ماضيةِ المعنى إلاَّ قليلاً ، وقد تضاف «آيةٌ» بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف مجرّدا أَو مقرونا بـ «ما» المصدرية أَو النافية ، ويشاركها فى الإضافة إلى المتصرّف المثبت «لَدُن» و «رَيْثَ» ، وقد تُفصَل «لَدُن» والحين بـ «أَنْ» [٣] و «ريث» بـ «ما» ؛ وقالوا : اذهب بذى تَسْلَمُ ، أَى بذى سلامتك ، ولا بذى تَسْلَمُ ما كان كذا . ويختلف فاعلا اذهَبْ وتسلم بحسب المخاطَب . وعود ضميرٍ من الجملة إلى ٱسم الزمان [٤] المضافِ إليها نادر ؛ ويجوز فى رأى الأَكثر بناءُ ما أُضيف إلى مبنىّ من ٱسم ناقصِ الدلالة [٥] ما لم يُشبهْ تام الدلالة .

(فصل) : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفَتاً إليه ومطَّرَحا ،

---

(١) والسماع ورد بالوجهين فى قوله تعالى «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» ، «يوم لا تملك نفس» قرئ بالسبعة فيهما بفتح الميم ورفعها .
(٢) فى (شع) : على ما كان عليه .
(٣) سقطت من (د) .
(٤) فى م(،شع) : إلى الزمان .
(٥) سقط هذا السطر كله من (س) .

ويعرب بإعرابه المضافُ إليه قياساً إن امتنع استبدادُه به ، وإلاَّ فسماعاً .

وفى قيامه مقامه فى التَّذكير والتأْنيث وجهان[1] ، وقد يَخلفه فى التَّنكير[2] إن كان المضاف « مِثْلاً » ، وقد يُحذَف مضاف ومضافٌ إليه ويقام ما أُضيف إليه الثانى أَو ما أُضيف إليه صفةٌ للثانى[3] محذوفةٌ مقامَ ماحُذِف ، وقد يقام مقامَ مضاف محذوفٍ مضاف إلى محذوف قائم مقامَه رابعٌ ، وقد يُستغنَى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع[4] عن الثَّانى والثالث ، ويجوز الجرّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متَّصل أَو منفصل بـ « لا » مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنًى[5] وربّما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف ، ومع عاطف مفصول بغير « لا » .

(فصل) : يجوز فى الشِّعر فصل المضاف بالظَّرف والجارّ والمجرور بقوّة إن تعلَّقا به ، وإلاَّ فبضَعف ، ومثله فى الضعف

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م،شع) وفى (ص) أثبتها فى الهامش مع علامة « صح » وفى (ح) بالهامش مع رمز (خ) وقد أشار الأشمونى فى شرح الألفية إلى هذا الحكم وأورد له الأمثلة .

(٢) فى (س) : فى التذكير .

(٣) فى (د، س) : صفة الثانى .

(٤) فى (شع) : إلى تابع .

(٥) فى (م) : أو معنى . ومثاله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ... ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع

أى : ولا مثل الشر .

بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداءٍ ، ونعتٍ ، وفعل مُلغًى[1] .

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أَن يضافَ نظماً ونثرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله ، وربّما فُصِل فى ٱختيار[2] ٱسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بمفعول آخر ، أَو جار ومجرور .

(فصل) : الأَصحّ بقاءُ إعراب المعرَب إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلِّم ظاهرًا فى المثنَّى مطلقاً ، وفى المجموع على حدِّه غيرَ مرفوع[3] ، وفيما سواهما مجرورًا ، ومقدَّرًا فيما سوى ذلك ، ويُكسَر متلوُّها إن لم يكن حرف لينٍ يلىحركةً ، وتُفتَح الياءُ أَو تسكن ؛ وإن نُودِىَ المضافُ إليها إضافَة تخصيص جاز أَيضاً حذفُها وقلْبُها أَلفاً ، والاستغناءُ عنها بالفتحة ، وربّما وردَت الثلاثةُ دونَ نداءٍ ، وقد يُضمُّ فيه[4] ما قبلَ الياءِ المحذوفة وتُنوى الإضافة ، وتُفتَح فى الحالين بعد حرف اللِّين التالى حركةً ، ويدغم فيها إن كان ياءً أَو واوًا ، وإن

---

(١) وفى (م) : أو فعل ملغى . ومثاله ما أنشد ابن السكيت :
« بأى تراهم الأرضين حلوا » أى : بأى الأرضين .

(٢) فى (م) : الاختيار .

(٣) فى (شع) : فى غير رفع . وسقط حرف الجر «فى» من (م) . وقد تحرز بغير مرفوع من تقدير الواو فى حالة الرفع نحو : قام مسلمىّ ، أصله : مسلموى .

(٤) فى (ح) : فيما .

كان أَلفاً لغير تثنية جاز فى لغة هُذَيل القلبُ والإدغام[1] ، وربّما كُسِرت مدغما فيها [2] أَو بعد أَلف [3] ؛ ويجوز فى أَبى وأَخِى أَبىَّ وأَخِىَّ ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، وحذف ميم الفم مضافاً أَكثر من ثبوته ، و « فىَّ » مع حذف الميم واجب [4] .

---

(١) نحو: عصىّ وفتىّ فى عصاى وفتاى . وذكر سيبويه هذه اللغة وعزاها لناس من العرب.

(٢) وهى لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : « وما أنتم بمصرخىِّ » .

(٣) كقول بعض العرب : عصاى ، وهى لغة قليلة .

(٤) لوجوب رد الواو التى هى عين الكلمة وقلبها ياء للإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع لبقاء الاسم المعرب على حرف واحد ولا نظير لذلك ، فيقال « فىّ » رفعا ونصبا وجرا .

٤٢ - باب التابع

وهو ما ليس خبرًا من مشارِك [١] ما قبلَه في إعرابه وعامِله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أَو نعتٌ ، أَو عطفُ بيان ؛ أَو عطفُ نَسَق ، أَو بَدَلٌ [٢] ؛ ويجوز فصلُه من المتبوع بمالم [٣] تتمحّض مباينتُه إن لم يكن توكيدَ توكيد [٤] أَو نعتَ مُبهَمٍ أَو شبهِهِ [٥] . ولا يتقدَّم معمولُ تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيّين .

---

(١) في (م) : مشاركة .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ص) : مالم تتمحض .

(٤) زاد بعده في (د) : أو نعتاً يشبهه .

(٥) سقط من (م) : «أو شبهه» .

٤٣ - باب التوكيد

وهو معنوىّ ولفظىّ ، فالمعنوىّ التابع الرافع توهُّمَ إضافة إلى المتبوع ، أو أن يراد به الخصوص ، ومجيئه فى الغرض الأَوَّل بلفظ النَّفس والعين مفرَديْن مع المفرد ، مجموعَين مع غيره جمعَ قِلَّة ، مضافين إلى ضمير المؤكَّد مطابقاً له فى إفرادٍ وغيره [١] .

ولا يؤكَّد بهما غالبا ضميرُ رفع متَّصلٌ إلاَّ بعد توكيده بمنفصل ، وينفردان بجواز جرِّهما بباء زائدة ، ولا يؤكَّد [٢] مثنًّى بغيرهما إلاَّ بـ« كلا » و « كلتا » ، وقد يؤكِّدان مالا يصحّ فى موضعه واحدٌ ، خلافاً للأَخفش .

ومجيئه فى الغرض الثَّانى تابعاً لِذِى أَجزاءٍ يصحّ وقوعُ بعضِها موقعَه مضافاً إلى ضميره بلفظ « كلّ » أَو « جميع » أَو « عامّة » . وقد يُستغنَى بـ« كلَيْهما » عن « كلتَيْهما » ، وبـ« كلِّهما » عنهما ، وبالإضافة إلى مثل الظَّاهر المؤكَّد بـ« كلٍّ » عن الإضافة إلى ضميره [٣] ، ولا يُستغنَى بنيّة إضافته ، خلافاً للفرّاءِ والزمخشرىّ.

---

(١) فى (شع) : فى الإفراد وغيره .

(٢) فى (س) : لا توكيد .

(٣) كما جاء فى شعر كثير — يا أشبه الناس كل الناس بالقمر — قال فى (شع) : والذى =

ولا يثنّى « أَجمَعُ » ولا «جَمْعاء» ، خلافاً للكوفيّين ومَن وافقَهم . ويتبع «كلّه» «أَجمعُ» ، «وكلّها» «جمعاءُ» و «كُلَّهم» « أَجمعون» و «كُلَّهنّ» «جُمَع» ، وقد يغنين عن «كلٍّ» ، وقد يُتْبَعن بما يوازِنهنّ من «كَتْع» و «بَصْع»[1] و «بَتْع» بذا الترتيب أَو دونه . وقد يغنى ما صِيغ من «كتع» عن ما صيغ من «جمع» وربّما نُصب «أَجمعُ» و «جَمْعاءُ» حالين ، وجمعاهما كهما على الأَصحّ . وقد يرادف «جمعاءُ» «مجتمعة» فلا تفيد توكيدًا.

ولا يتَّحد[2] توكيدُ معطوفٍ ومعطوف عليه إلاَّ إذا اتَّحد معنَى عاملَيْهما ، وإِن أَفاد توكيدُ النَّكرة جاز ، وفاقاً للأَخفش والكوفيّين ، ولا يُحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامَه على الأَصحّ ، ولا يُفصَل بينهما بـ «إمّا» ، خلافاً للفرّاءِ . وأُجرى فى التوكيد مُجرَى كُلٍّ ما أَفاد معناه من الضَّرْع والزَّرْع ،والسَّهْل والجَبَل ، واليد والرِّجل ، والظَّهر والبَطْن .

ولا يلى العواملَ شىءٌ من أَلفاظ التوكيد وهو على حالِه فى التّوكيد إلاَّ «جميعا» و «عامّة» مطلَقا و «كُلاًّ» و «كِلاَ» و «كِلْتَا» مع الابتداءِ بكَثْرة ، ومع غيره بقلَّة ، واسم «كان» فى نحو :

ـ ذكره غيره أن «كلا» فى التوكيد دائماً مضاف إلى الضمير ، وخرج البيت على النعت كما فى : زيد الرجل كل الرجل .

(١) فى (س) : كتع وبتع وبصع .

(٢) هنا علامة الفصل دون ذكر الفصل فى (ح) فقط .

كان كلُّنا على طاعة الرّحمن ' ضميرُ الشّأن لا كلُّنا ، وتلزم تابعيّة « كلٍّ » بمعنى كامل ، وإضافتُه إلى مِثل متبوعِه مطلقاً نعتاً لا توكيداً . ويلزم اعتبار المعنى فى خبر «كلٍّ» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة ، ولا تَعرُّضَ فى «أَجمعين» إلى اتحاد الوقت ، بل هو [1] ككُلٍّ فى إفادة العموم مطلقاً خلافاً للفرّاءِ .

(فصل) : التوكيد اللّفظى إعادة اللّفظ أَوتقويته بموافقِه معنىً ، وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متّصلا أَو حرفاً غير جواب لم يُعَدْ فى غير ضرورة إلاَّ معمودًا بمِثل عامده أَوّلا أَو مفصولا .
وإن عُمِدَ [2] أَوّلا بمعمولٍ [3] ظاهرٍ اختير عمدُ المؤكَّد بضميرٍ [4] ، وفصل الجملتين بثمَّ إن أُمن اللّبس أَجوَد من وصلِهما . ويؤكَّد بضمير الرّفع المنفصلِ المتّصلُ مطلقاً ، ويُجعَل المَنصوب المنفصلُ فى نحو : رأَيتُك إيّاك ، توكيدًا لا بدَلاً ' وفاقاً للكُوفيّين .

---

(١) سقط الضمير من (م) .
(٢) فى (م) : عمل .
(٣) فى (د) : بمعموله .
(٤) فى (د) : بضميره .

٤٤ - باب النَّعت[١]

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أَو تأْويلاً مسوقا[٢] لتخصيص أَو تعميم أَو تفصيل[٣] أَو مدح أَو ذَمّ أَو ترحُّم أَو إِيهام أَو توكيد ، ويوافق المتبوعَ فى التَّعريف والتنكير ، وأَمرُه فى الإِفراد وضدَّيْه والتذكير والتأْنيث على ما ذكر فى إعمال الصّفة ، وكونه مَفُوقاً فى الاختصاص أَو مساوياً أَكثر من كونِه فائقاً ، وربّما تَبع فى الجرّ غيرَ ما هوَ له دونَ رابطٍ إِن أُمن اللَّبس ، وقد يفعل ذلك بالتَّوكيد .

(فصل) : المنعوتُ به مفرَدٌ أَو جملة كالموصول بها ، منعوتُها نكرةٌ أَو معرّفٌ بـ «اَل الجنسيّة » وقد تَرد الطلبيّة محكيّةً بقول محذوف واقع نعتاً أَو شبهَه ، وحكمُ عائِد المنعوت بها حكمُ عائِد الواقعة صلةً أَو خبرًا ، لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصّفة كثير ، ومن الصّلة أَكثر .

وتختصّ المنعوتُ بها ٱسم زمان بجواز حذف عائِدها المجرور

---

(١) قال فى (شع) : هذه عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون ، ويقال له : الوصف والصفة ؛

(٢) فى (د) : مسبوقاً .

(٣) سقطت من (شع) .

بـ «فى» دون وصف، ويجوز أيضاً حذف المجرور بـ «مِن» عائدًا على ظرف أو غيرِه إن تعيّن معناه، والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول، أو جار مجراه أبدًا، أو [1] فى حال دون حال.
فالجارى أبدًا كلوذعِىّ وجُرشُع وصمحمح وشمردل و «ذى» بمعنى صاحب وفروعه وأولِى وأُولات وأسماءُ النَّسب المقصود[2].

والجارى فى حالٍ دون حال مطَّردٌ وغير مطَّرد، فالمطَّرد أسماءُ الإشارة غير المكانيّة [3]، و «ذو» الموصولة وفروعُها وأخواتُها المبدوءَة بهمزةِ وصل، ورجلٌ بمعنى كامل أو مضاف إلى صِدْق أو سَوْءٍ، وأىٌّ مضافاً إلى نَكِرة تُماثِل المنعوتَ معنًى، وكلٌّ وجِدٌّ وحَقٌّ مضافاتٍ إلى اسم جنس مكمّل معناه للمنعوت؛ وغير المطّرد النعتُ بالمَصدَر والعَدَد والقائم بمسمَّاه معنى لازم [4] يُنزِّله منزلةَ المشتقّ، ويُنصَب أىٌّ المنعوتُ به حالاً بعد معرفة، و «ما» فى نحو: رجل[5] ما شئتَ من رجلٍ، شرطية محذوفة الجواب، لا مصدريّة منعوت بها، خلافاً للفارسىّ.

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م، شع) إلى: أبداً.
(٢) فى (م، شع): المقصودة.
(٣) فى (د): غير الكائنة.
(٤) فى (م): لازما.
(٥) زاد فى (س): مررت برجل، وسقطت الكلمتان من (ح).

(فصل) : يُفرَّق [١] نعتُ غيرِ الواحد بالعَطف إذا اختلف ، ويُجمَع إذا اتفق ، ويُغلَّب التذكير والعقل عند الشُّمول وجوباً ، وعند التَّفصيل اختيارًا وإن تعدَّد العاملُ واتَّحد عملُه ومعناه ولفظُه أَو جنسُه جازَ الإتباع مطلقاً ، خلافاً لمن خصّص ذلك بنعت فاعلَيْ وخَبَرَيْ مبتدَأَين ، فإن عُدم الاتحاد وجب القَطْع بالرّفع على إضمار مبتدإٍ ، أَو بالنَّصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار فى غير تخصيص [٢] بوجهَيه فى نعت غيرِ مؤكَّد [٣] ولا ملتزم [٤] ولا جارٍ على مُشار به ، وإن كان لنكرة فيشترط تأَخّره عن آخَر ، وإن كثرت نعوتُ معلومٍ أَو منزَّل منزلته أُتبعت أَو قطعتْ أَو أُتبع بعض دونَ بعض وقُدِّم المُتبع . وقد يلى النَّعتُ « لا » أَو « إمّا » فيجب تكريرهما [٥] مَقْرونين بالواو . ويجوز عطف بعض النُّعوت على بعض ، فإن صَلَح النَّعت لمباشرة العامل جازَ تقديمهُ مبدَلاً منه المنعوت ، وإذا نُعت بمفرَد وظرف وجملة قدِّم المفرَد وأُخِّرت الجملة غالباً .

---

(١) فى (شع) : يعرف .

(٢) زاد بعده فى (د) : ويجوز القطع .

(٣) فى (م) : المؤكد . ومثاله : « إلهين اثنين » و « نفخة واحدة » .

(٤) كالشعرى العبور .

(٥) فى (د) : تكرارهما ، وفى (س) : تكررهما .

(فصل) : من الأَسماءِ ماينعت به وينعت[١] ، كاسم الإشارة ونعته مصحوب « الْ » خاصّة ، وإن كان جامدًا محضاً فهو عطف بيان على الأَصحّ ؛ ومنها ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به ، كالمضمَر[٢] مطلقاً ، خلافاً للكسائىِّ فى نعت ذى الغيبة ، ومنها ما يُنعَت ولا يُنعَت به كالعَلَم[٣] ، وما يُنعَت به ولا يُنعَت كأَىٍّ السابق ذكرُها .

(فصل) : يُقامُ النعتُ مقامَ المنعوت كثيرًا إن عُلم جنسُه ونُعِت بغير ظَرْف وجملة أَو بأَحدِهما بشرط كونِ المنعوت بعضَ ما قَبلَه من مجرور[٤] بـ « من » أَو « فى » ، وإن[٥] لم يكن كذلك لم يَقُم الظَّرف والجملة مقامه إلاَّ فى شِعر[٦] . وٱستغنى لزوماً عن موصوفات[٧] بصفاتها ، فجرت مجرَى الجوامد ، ويَعرِض مِثل ذلك لقصد العموم[٨]. وقد يُكتفَى بنيَّةِ النعت عن لفظه للعلم به[٩] .

---

(١) فى (ج،م،شع) : ما ينعت وينعت به .

(٢) فى (ح،شع) : كالضمير .

(٣) فى (م،شع) : ومنها ما ينعت به . وقد سقط من (س) : ولا ينعت كأى .

(٤) فى (م،شع) : من المجرور .

(٥) فى (د،شع) : فإن لم .

(٦) فى (م،شع) : إلا فى الشعر .

(٧) فى (شع) : موصوفات بعضه .

(٨) نحو : « ولا رطب ولا يابس » ، « لايغادر صغيرة ولا كبيرة »

(٩) نحو : « وكذب به قومك » أى المعاندون .

٤٥ ـ باب عطف البيَان[١]

هو التَّابع الجارى مجرَى النَّعت فى ظهور المَتْبوع وفى التوضيح والتخصيص جامدًا أَو بمنزلته[٢]، ويوافق المتبوعَ فى الإفراد وضدَّيه ، وفى التذكير [٣] والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، خلافاً لمن ٱلتزم تعريفَهما ، ولمن أَجازَ تخالفهما ؛ ولا يمتنع كونه أَخصَّ من المتبوع على الأَصحّ ، ويجوز جعلُه [٤] بدلاً إلاَّ إذا قُرِن » بـ« ال » بعد منادى ، أَو تبع مجرورًا بإضافة صفة مقرونة بـ« ال » وهو غير صالح لإضافتها إليه ، وكذا إذا [٥] أُفرد تابعاً لمنادى [٦] فإنه يُنصَب [٧] بعد منصوب ، ويُنصَب ويُرفَع بعدَ مضموم ، وجَعْلُ الزائدِ بياناً عطفاً أَولىَ مِن جعلِه بدلاً .

---

(١) قال فى (شع) : سمى بذلك لتكرير الأول زيادة فى البيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، وقد سماه سيبويه نعتاً ، ويسميه الكوفيون الترجمة .

(٢) هو ما كان صفة فصار بالغلبة علماً كالصعق .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) فى (م،شع) : كونه .

(٥) فى (س) : إن أفرد .

(٦) فى (س) : للمنادى .

(٧) فى (د) : ينتصب .

٤٦ ـ باب البَدَل[١]

وهو التابع المستقلُّ بمقتضى العامل تقديرًا ، دون مُتبع . ويوافق المتبوعَ ويخالفه فى التعريف والتَّنكير ، ولا يُبدَل مضمَرٌ من مضمَر ولا مِن ظاهر ، وما أَوهَم ذلك جُعل توكيدًا إن لم يُفِد إضرابًا [٢] ، فإن اتَّحدَا معنىً سمّى بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، ووافقَ أَيضاً فى التَّذكير والتأْنيث ، وفى الإِفراد وضدَّيه ، ما لم يُقصَد التفصيلُ ؛ وقد يتَّحدان لفظاً إن كان مع الثَّانى زيادةُ بيان ، ولا يُتبَع ضمير حاضر فى غير إحاطة إلاَّ قليلاً ، ويسمّى[٣] بدلَ بعض إنْ دلَّ على بعض الأَول ، وبدلَ اشتمالٍ إنْ بايَن الأَوَّلَ وصحّ الاستغناءُ به عنه ولم يكن بعضَه ، وبدلَ إضراب أَوبَداءٍ إن بايَنَ الأَوّلَ مطلقاً وقصدا ، وإلاَّ فبدلَ غلط ، ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضميرَ الحاضر كثيرًا ، وبتضمُّن ضمير أَو ما يقومُ مَقَامَه .

(١) قال فى (شع) : هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين ، ونقل ابن كيسان عنهم تسميته تكراراً .

(٢) فى (د) : اضطرابا ، وهو سهو من الناسخ .

ومثال الإضراب : إياك إياى قصد زيد .

(٣) فى (د) : وقد يسمى .

(فصل) : المشتمل فى بدلِ الاشتمال هو الأَوّلُ ، خلافاً لمن جعله [(١)] الثانى أَو العامل ، والكثيرُ كون البدل معتَمدًا عليه ، وقد يكون فى حُكم المُلغَى ، وقد يُستغنَى فى الصّلة بالبدل عن لفظ المُبدَل منه ، وُيقْرَن البدلُ بهمزة الاستفهام إنْ تضمّن متبوعُه معناها [(٢)] .

وقد تُبدَل جملةٌ من مفرَد ، ويُبدل فِعلٌ من فِعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان ، وما فُصِّل[(٣)] به مذكور وكان وافياً ففيه البَدَل والقَطْع ، وإن كان غيرَ وافٍ تعيّن قطعُه إن لم يُنوَ معطوفٌ محذوف . ويُبْدَأُ عند اجتماع التّوابع بالنّعت ، ثمَّ بعطف البيان ، ثمَّ بالتوكيد ، ثمَّ بالبدل ، ثم بالنَّسَق .

---

(١) سقط من (س) : جعله الثانى . قال فى (شع) : وهو قول الفارسى فى الحجة .

(٢) فى نحو : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ومن فى الدار ؟ أزيد أم عمرو ؟ ومتى يجىء ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟

(٣) فى (س) : وما فضل به — بالضاد المعجمة . ومثاله مررت برجال : قصير وطويل وربعة .

٤٧ - باب المعطوف عطفَ النَّسَق[١]

وهو المجعول تابعاً بأَحد حروفه ، وهى [٢] « الواو » و «الفاءُ » و«ثم » و «حتَّى » و «أَمْ » و «أَو » و «بل » و «لا » .
وليس [٣] منها « لكن » وفاقاً ليونس ، ولا « إِمَّا » وفاقاً له ولابن كيسان وأَبي عليٍّ ، ولا «إِلَّا » ، خلافاً للأَخفش والفرّاءِ ، ولا «ليس » خلافا للكوفيّين ، ولا « أَىْ » خلافاً لصاحب المستوفَى .

فالستَّة الأَوائل تشرك[٤] لفظاً ومعنى ، و«بل » و «لا » [٥] لفظاً لامعنى ، وكذا « أَم » و «أَو » إن ٱقتضتا إِضراباً [٦] ، وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها فى الحكم محتملا للمعيّة برُجحان ، وللتأَخر [٧] بكثرة ، وللتقدّم بقِلة ، وبعدم الاستغناءِ عنها فى عطفِ مالا يُستغنَى عنه ، وبجوازِ[٨] أَن يُعطَف بها بعض

(١) قال فى (شع) : والكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .
(٢) فى (س) : وهو .
(٣) فى (س) : وليس ومنها لكن .
(٤) فى (د،م) : تشترك .
(٥) فى (م) : وبل لا لفظاً ولا معنى .
(٦) فى (د) : اضطرارا .
(٧) فى (م) : وللتأخير ، وفى (شع) ، والتأخر بكثرة والتقدم بقلة .
(٨) فى (س، شع) : ويجوز .

متبوعاً تفضيلًا [١] ، وعاملٌ مضمَر على عامل ظاهر [٢] يجمعهما معنًى واحد ، وإن عَطفت على منفىّ غير مستثنًى ولم تقصد المعيّة ولِيَتْها «لا» مؤكِّدة ، وقد تليها زائدةً إن أُمِن اللَّبس.

ويقال فى « ثُمَّ » « فُمَّ » و «ثُمَّتَ » و « ثُمَّتْ » [٣] ، وتشركها الفاءُ فى التَّرتيب [٤] ، وتَنفرِد ثمّ بالمهلة ، والفاءُ العاطفة جملة أَوصفةً بالسببيّة غالباً ، وقد يكون معها مُهْلة ؛ وتنفرد أيضاً بعطف مفَصَّل على مجمل متحدَيْن معنًى ، وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمّن جملتين من صلة أَو صفةٍ أَوخبر ، وقد تقع موقعَ ثمّ ، وثمّ موقعها ، وقد يُحكَم على الفاءِ [٥] وعلى الواو بالزِّيادة ، وفاقاً للأَخفش ، وقد تقع « ثُمَّ » فى عطف المقدَّم بالزَّمان [٦] اكتفاءً بترتيب اللَّفظ .

(فصل) [٧] : المعطوف بـ « حتَّى » بعضمتبوعه أَوكبعضه ، وغايةٌ له فى زيادةٍ أَونقصٍ مفيد ذكرُها [٨] ، وإن عطفت

---

(١) فى (م) : تفصيلا — بالمهملة .

(٢) فى (د،م،شع) : مظهر .

(٣) فى (م) : وثمة — بالتاء المربوطة .

(٤) زاد بعدها فى (س) : وليست كالواو فى عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين وقد سقط من (شع) عبارة « وتشركها ... إلى بالمهملة » .

(٥) فى (م) : على الواو والفاء ، وزاد فى (شع) : وثم .

(٦) فى (د) : فى الزمان .

(٧) ذكر الفصل فى (ب ، د ، م، شع) وسقط من بقية النسخ ، وثبتت علامته فى (ح) .

(٨) فى (م) : ذكرهما . قال فى (شع) : وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد «حتى» مخصوصا كما فى الاستثناء .

على مجرورٍ لَزِم إعادة الجارّ مالم يتعيّن العطف ، ولاتقتضى ترتيباً على الأَصحّ .

و « أَمْ » متَّصلة ومنقطعة ، فالمتَّصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأَىّ ، وربَّما حذفت ونويتْ ، والمنقطِعة ماسواها ، وتقتضى إضراباً مع ٱستفهام ودونه ، وعطفُها المفردَ[1] قليل . وفَصْلُ « أَم » ممّا [2] عُطِفتْ عليه أَكثرُ من وصلها .

و « أَوْ » لِشَكٍّ ، أَوتفريق [3] مجرَّد أَو إِبهام أَو إِضرابٍ أَو تخيير .

وتُعاقِب الواو فى الإِباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحِب والمؤكِّد قليلا [4] ، وتوافق [5] « ولا » بعد النَّهى والنَّفى .

والمعنى مع « إِمّا » شكٌّ ، أَوتخييرٌ ، أَو إِبهامٌ ، أَوتفريق مجرّد . وفتح همزتها لغةٌ تميميّة . وقد تُبدَل ميمُها الأُولى ياءً ، وقد يُستغنَى عن الأُولى بالثانية ، و بـ« أَو » عن « وإِمَّا » ، وربّما ٱستغنى عنها بـ« وَإِلّا » [6] ، وربَّما ٱستغنى عن واو « وإِمّا » ، والأَصل إِنْ ما ، وقد تُستَعمل ٱضطرارا .

---

(١) فى (د) : للمفرد .

(٢) فى (ص،ح) : من ما .

(٣) فى (م) : أو تقرير .

(٤) فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « اسكن حراء فما عليك إلا نبى أو صديق أوشهيد » ، والثانى نحو : « ومن يكسب خطيئة أو إثما » .

(٥) سقطت من (س) .

(٦) فى (م) : بإلا . ومثاله قول العبدى : =

والمعطوف بـ « بل » مقرّرٌ بعد تقرير نهيٍ أَونفيٍ صريح أَو مؤوّلٍ ، أَو[1] بعد إِيجاب لمذكور موطّإٍ[2] به ، أَو مردود ، أَو مرجوع عنه ، وقد تكرّر « بل » رجوعًا عمّا[3] ولِىَ المتقدّمة ، أَو تنبيها على رُجْحان ما وَلِىَ المتأَخِّرة ، وتُزاد « لا » قبلَ « بل » لتأكيد التقرير وغيرِه[4] .

و « لكن » قبل المفرد بعد نهيٍ أَونفى كـ « بل » ، ويعطف بـ « لا » بعد أَمرٍ أَوخبرٍ مثبت أَو نداء .

(فصل) : لا يُشترط فى صحة العطف وقوعُ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ، ولا تقديرُ العامل بعد العاطف ، بل يُشترط صلاحيةُ المعطوف أَوماهو بمعناه لمباشرة العامل .

ويَضعُف العطف على ضمير الرّفع المتّصل مالم يُفصَلْ بتوكيد أَو غيره ، أَويفصل العاطف بـ « لا » ، وضمير النصب المتّصلُ فى العطف عليه كالظاهر ، ومثلُه فى الحالين الضَّميران المنفصلان.

وإِن عطف على ضمير جر اختِير إِعادةُ الجارّ ، ولم تلزم

= فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غثى من سمينى
وإلا فاطرحنى واتخـــــذنى عدوا أتقيـــــك وتتقينى

(١) سقطت « أو » من (م) .

(٢) فى (س) : وموطأ به .

(٣) فى (ص) : عن ما .

(٤) فى (شع) : أو غيره .

وفاقاً[١] ليونس والأخفش والكوفيّين ، وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدُهما جارًّا واتَّصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا »[٢] ، والأَصح المنع مطلقاً ، وما أوهمَ الجوازَ فجرُّه بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

(فصل) : قد تُحذَف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها فى ٱلأَوّل الفاءُ و «أَمْ » ، وفى الثانى « أَو » ، ويُغنِى عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيرًا وبالفاءِ قليلاً ، ونَدَر ذلك مع « أو » ، وقد يقدَّم المعطوف بالواو للضَّرورة ، وإن صلَح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابَقهما بعد الواو ، وطابَقَ أحدهما بعد « لا » و « أَو » و « بل » و « لكن » ، وجاز الوجهان بعد « الفاءِ » و « ثُم » .

ويُعطَف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، والماضى على المضارع ، والمضارع على الماضى ، إن اتَّحد جنسُ الأَوّل والثانى بالتأويل ، وقد يُفصَل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أوجارٍّ ومجرور ، ولا يخصّ[٣] بالشِّعر ، خلافاً لأَبى علىّ ، وإن كان مجروراً أُعيد الجارُّ أَو نُصِب بفعلٍ مضمَر .

---

(١) سقط الوفاق من (شع) .
(٢) نحو : ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو .
(٣) فى بعض النسخ : ولا يختص .

٤٨ ـ باب النِّداءِ

المنادَى منصوب لفظاً أَو تقديراً بأُنادِي ، لازِمَ الإضمار ، ٱستغناءً بظهورِ معناه مع قصد الإنشاءِ وكثرةِ الاستعمال ، وجعلهم كعوَض منه فى القرب همزةً ، وفى البعد حقيقةً أَو حكماً «يا» أَو «أَيا» أَو «هَيَا» أَو «آ» أَو «أَىْ» أَو «آىْ» ، ولايلزم الحرف إلَّا مع الله ، والضَّمير[١] ، والمستغاث ، والمتعجّب منه ، والمندوب ، ويقلّ حذفُه مع ٱسم الإشارة وٱسمِ الجنس المبنى للنِّداءِ .

وقد يُحذَف المنادَى قبل الأَمر والدعاءِ فتلزم «يا» ، وإنْ وَلِيَها «لَيْت» أَو «ربّ» أَو «حبذا» فهى للتَّنبيه لا للنِّداءِ . وقد يعمل عاملُ[٢] المنادى فى المصدر والظَّرف والحال . وقد يفصل حرف النِّداءِ بأمر .

(فصل)[٣] : يُبنَى المنادَى لفظاً أَو تقديراً على ما كان يُرفَع به لو لم ينادَ إن كان ذا تعريفٍ مستدام أَو حادث ، بقَصْد وإقبال غير مجرور باللَّام ولا عامل فيما بعدَه ولا مُكمّل[٤]

---

(١) سقط من (شع) : والضمير . ونبه على أنه ببعض النسخ ومثل له بنحو : يا إياك قد كفيتك .

(٢) (م) : عمل .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ص ، ح ، م) وثبتت علامته فى (ص ، ح) .

(٤) فى (س) : يكمل .

قبل النِّداء بعطف نَسَق . ويجوز نصب ما وصِف من معرَّف بقصد وإقبال ، ولا يجوز ضمُّ المضاف الصَّالح للأَلف واللَّام ، خلافاً لثعلب ، وليس المبنيّ للنداءِ ممنوع النَّعت ، خلافاً للأَصمعىّ.

ويجوز فتحُ ذى الصّفة الظاهرة إتباعا إن كان عَلَما ووُصف بابن متَّصل مضاف إلى عَلَم ، لا إن وصف بغيره ، خلافاً للكوفيّين ، وربّما ضُم الابن إتباعا . ويلحق بالعَلَم المذكورنحو : « يا فلانَ بنَ فلان »[1] ويا ضُلَّ[2] بنَ ضُلٍّ ، ويا سيّدَ ابن سيّد ، ومجوِّز[3] فتح ذى الضمَّة[4] فى النِّداءِ موجِبٌ فى غيره حذف تنوينه لفظاً ، وأَلف ٱبنٍ فى الحالين خطًّا ، وإنْ نُوِّن فللضّرورة ، وليس مركباً فيكون كَمَرْءٍ فىإتباع ماقبلَ السّاكن مابعده ، خلافاً للفارسىّ .

والوصف بابنة كالوصف بابن ، وفى الوصف بِبنت فى غير النِّداءِ وجهان ، ويُحذَف تنوينُ المنقوص المعيَّن بالنِّداءِ . وتثبُت ياؤُه عند الخليل[5] لاعند يونس ، فإن كان ذاأَصل واحد ثبتتْ الياءُ بإجماع . ويترك مضموماً أَوينصب مانُوّن ٱضطراراً من منادى مضموم .

---

(١) زاد فى (س) بن فلان .
(٢) فى (م) : يافل بن فل بدلا من : ياضل بن ضل .
(٣) فى بعض النسخ : ويجوز .
(٤) فى (م ، شع) : ذى الضمة الظاهرة .
(٥) فى (م ، شع) : عند الخليل وسيبويه .

(فصل) : لايباشر حرف النداء فى السّعة ذا الألف واللّام
غير المصدَّر بهما جملة مسمًّى بها، أو اسمَ جنس مشبَّه به، خلافاً
للكوفيّين فى إجازة ذلك مطلقاً، ويوصَف بمصحوبهما(١) الجنسىّ
مرفوعاً، أو بموصول مصدَّر بهما أو باسم إشارة «أىٌّ» مضمومة
متلوّة بهاء التّنبيه، وتؤنّث لتأنيث صفتِها، وليست موصولةً
بالمرفوع خبرًا لمبتدإٍ محذوف، خلافاً للأخفش فى أحدِ (٢) قولَيه،
ولا جائزاً نصب صفتها، خلافاً للمازنىّ، ولا يستغنى عن الصّفة
المذكورة، ولا يَتبَعها غيرُها.

واسمُ الإشارة فى وصفه بما لايستغنى عنه كـ«أىٍّ»،
وكغيرها فى غيره، وقيل «ياالله» و«يا ألله»، والأكثر اللّهم،
وشذَّ فى الاضطرار يا اللّهمّ.

(فصل) : لتابع (٣) غير «أىّ» واسم الإشارة من منادى
كمرفوع إن كان غيرَ مضاف الرّفعُ والنّصبُ، مالم يكن بد
أو منسوقاً(٤) عارياً من «ال»، فلهما تابعَيْن مالَهما مناديَـ
خلافاً(٥) للمازنىّ والكوفيّين فى تجويز : يا زيدُ وعـ
ورفعُ المنسوق المقرون بـ«ال» راجحٌ عند الخليل

---

(١) فى (م) : بمصحوبها.
(٢) فى (م) : على أحد قوليه.
(٣) فى (ص) : التابع.
(٤) (د) : مسبوقاً.
(٥) سقطت عبارة الخلاف من (م).

والمازنىّ ، ومرجوح عند أبى عمرو ويونس وعيسى والجرمىّ ، والمبرّد

فى نحو : الحارث كالخليل ، وفى نحو . الرجل كأَبى عمرو .

وإن أُضيف تابعُ المنادى وجب نصبُه مطلقاً ، مالم يكن كالحَسَن

الوجهِ ، فله ما للحسن ، ويُمنَع (١) رفعُ النعت فى نحو :

«يا زيدُ صاحبَنا ، خلافاً لابن الأَنبارىّ . وتابع نعت المنادى

محمولٌ على اللَّفظ ، وإن كان مع تابع المنادَى ضميرٌ جىءَ

به دالاًّ على الغيبة (٢) باعتبار الأَصل ، وعلى الحضور باعتبار

الحال ، والثانى فى نحو (٣) : يا زيدُ زيدُ ، مضمومٌ أَو مرفوعٌ

أَو منصوبٌ (٤) ، والأَوّل فى نحو : يا تيم تيم عَدِىّ ، مضموم

أَومنصوب ، والثانى منصوبٌ لاغير .

(فصل) : حالُ المضاف إلى الياءِ إن أُضيف إليه منادى

كحالِه إن أُضيف إليه غيرُه ، إلاَّ الأُمّ والعَمّ المضاف إليهما

ابن » فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أَو كسرها دون ياءٍ ، وربّما

تْ أَو قُلبت أَلفاً ، وتاءُ «يا أَبت» عوض من ياءِ المتكلم ،

ها أَكثرُ من فتحها ، وجعلها هاءً فى الخطِّ والوقف جائز.

ث .

حو .

ثلاثة من (م) . وقال فى (شع) : ؟

والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على الموضع .

(فصل) : يقال للمنادَى غير المصرَّح باسمه فى التذكير[1] يا «هَنُ» ويا «هَنان» ويا «هَنون» ، وفى التأنيث ياهنت ، وياهنْتَان وباهَنَات ، وقد يلى أَواخرَهنّ ما يلى آخرَ المندوب[2] ، ومنه ياهَناه[3] بالكسر والضّم ، وليست الهاء بدلًا من اللّام ، خلافاً لأَكثر البصريّين

(١) سقط الجار والمجرور من (م).

(٢) وهو الألف وهاء السكت ، وقد نقل أبو على القالى فى الأمالى عن أبى حاتم أن العرب تقول : يا هناه ، وياهنانيه ، وياهنوناه ، وياهنتاه .... الخ

(٣) فى (س) : يا هنات.

٤٩ – باب الاستغاثة والتعجّب الشبيه بها

إن استُغيثَ المنادى أَو تُعُجِّب منه جُرَّ باللَّام مفتوحةً بما يُجرّ فى غير النِّداءِ ، وتُكسَر اللَّام مع المعطوف غير المُعاد معه « يا » ، ومع[(١)] المستغاث من أَجله ، وقد يُجرّ بـ« من » ، ويُستغنَى عنه إن عُلِم سبب[(٢)] الاستغاثة ، وقد يُحذَف المستغاث فيلى « يا » المستغاثُ من أَجلِه .

وإن وَلِىَ « يا » اسم لايُنادَى إلَّا مجازاً جاز فتحُ اللَّام باعتبار استغاثته ، وكسرُها باعتبار الاستغاثة من أَجله وكون المستغاث محذوفا ، وربَّما كان المستغاث مستغاثاً من أَجله تقريعاً وتهديداً[(٣)] ، وليست لام الاستغاثة بعضَ « أَلْ »[(٤)] ، خلافاً للكوفيّين ، وتعاقبها أَلف كأَلف المندوب[(٥)] ؛ وربَّما ٱستُغنى عنها فى التعجّب .

---

(١) فى (س) : وهو :

(٢) فى (م) : بسبب .

(٣) فى (د) : أوتهديداً .

(٤) فى (س) : وليست لام إلابعض ال .

(٥) فى (شع) : كألف الندبة . ثم فسره بقوله : فيدخل المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألف ، فى آخر الكلمة ، ومنه :

حتى يقول الناس مما رأوا   ياعجبا للميت الناشر

وإذا وقفت ألحقت هاء السكت فتقول : ياعجباه .

وكلام سيبويه عن الخليل أن اللام هى الأصل ، ولايجمع بين اللام والألف ، فلا يقال : يا لعجبا .

٥٠ - باب النُّدبة

المندوب هو المذكور بعد « يا » أو « وا » تَفجُّعا لفقدِهِ حقيقةً أَوحكماً ، أَوتوجُّعاً لكونه محلَّ أَلَم أَو سبَبه ، ولايكون اسمَ جنس مفردًا ، ولاضميرًا ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولًا بصلة لاتعيّنه ، ويساوى المنادَى فى غير ذلك من الأَقسام والأَحكام ؛ ويتعيّن إيلاؤُه « وا » عند خوف اللَّبس ، ويَلحَق جوازاً آخر ماتمّ به أَلفٌ يُفتَح لها متلوّها متحرّكا ، ويُحذَف إن كانأَلفاً أَو تنويناً أَو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب ، وقد تُفتَح ، وقد تلحق أَلفُ الندبة نعت المندوب ، والمجرورَ بإضافة نعتهِ ، ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس ، وقد تَلحق منادى غير مندوب ولا مُستغاث ، خلافاً لسيبويه ، ويليها فى الغالب سالمة ومنقلبة هاءٌ ساكنة تُحذَف وصلا ، وربّما ثبتت مكسورةً أَو مضمومةً ، ويُستغنَى عنها وعن الأَلف فيما آخرهُ أَلف وهاء ، ولاتُحذَف همزة ذى أَلف التأْنيث الممدودة ، خلافاً للكوفيّين .

(فصل) : يُبدَل من أَلف النّدبة مجانس ما وليتْ من كسرة إضمار أَو يائه أَو ضمّته أَو واوه ؛ وربّما حمل أَمْن اللَّبس

على الاستغناءِ بالفتحة والأَلف عن الكسرة والياءِ ، وقلبُها ياءً بعد نونِ اسمٍ مثنًّى جائز ، خلافاً للبَصريّين .

ولا تُقلَب بعد كسرة «فَعالِ» ، ولا بعد كَسرة إِعراب ، ولا يحرّك لأَجلها تنوين بكسر ولا فتح ، ولا يُستغنى عنها بالفتحة خلافاً للكوفيّين فى المسائل الأَربع .

٥١ – باب أسماء لازَمَت النداءَ

وهى «فُل» و «فُلةَ» و «مكرمان» و «ملأَمان» و «ملأَم» و «لُؤمان» و «نَوْمان» ، والمعدول إلى «فُعَل» فى سبّ المذكَّر ، وإلى «فَعالِ» مبنيًّا على الكسر فى سبّ المؤنث ، وهو والَّذى بمعنى الأَمر مَقِيسان فى الثلاثىّ المجرّد ، وفاقاً لسيبويه ، وقد يقال : رجل مكرمان ومَلْأَمَان ، وامرأَة ملأَمانَة ونحو :
« أَمسِك فلاناً عن فُل » ، و « قعيدته لَكاع » ، من الضَّرورات .

٥٢ - باب ترخيم[١] المنادَى

يجوزُ ترخيم المنادى المبنىّ إن كان مؤنثا بالهاءِ مطلقاً ،أو عَلَماً زائداً على الثلاثة بحذف عَجُزه إنْ كان مركبا[٢] ، ومع[٣] الألف إن كان « اثنا عشر » أو « اثنتا عشْرة » [٤] ، وإن كان مفرداً فيُحذَف آخرهُ مصحوباً إن لم يكن هاءَ تأنيث بما قبلَه من حرفِ لين ساكن زائد[٥] مسبوق بحركة تجانسُه ظاهرةٍ أو مقدَّرة وبأَكثرَ من حرفين ، وإلَّا فغير مصحوب ، خلافاً للفرّاءِ فى نحو « عماد » و « سعيد » و « ثمود » ، وله وللجرمىّ فى نحو « فردوس » و « غرنيق »[٦] ، ولايُرخَّم الثُّلاثىّ المحرّك الوسط العارى من هاءِ التأنيث ، خلافاً للكوفيّين إلَّا الكسائىّ ؛ ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه .

---

(١) الترخيم لغة التسهيل ، ومنه صوت رخيم أى سهل لين .
وقيل : الرأفة ، والإشفاق . واصطلاحا : حذف آخرالاسم باطراد ، وخرج بالمنادى ترخيم التصغير .

(٢) أى تركيب مزج كحضرموت وسيبويه فيقال : يا حضر وياسيب ، وهذا مذهب البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث . وقال ابن كيسان :
لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس . (شع) .

(٣) فى (س) . مركباً مع الألف.

(٤) فى (س) : إن كان اثنى عشر أو اثنتى عشرة ، وفى (ص) : إن كان اثنا عشر أواثنتى عشرة .

(٥) فى (شع) من حرف لين زائد ساكن .

(٦) فى (م) : غرينيق .

(فصل) : تقديرُ ثُبوت المحذوف للتَّرخيم أعرفُ من تقدير التَّمام بدونه ، فلايغير على الأَعرف مابقىَ إلَّا بتحريك[١] آخِرتَلَا ألفاً وكان مدغماً فى المحذوف ، بفتحة إن كان أصلىَّ السّكون ، وإلَّا فبالحركة الَّتى كانت له ، خلافاً لأكثرهم فى ردّ ماحذف لأَجل واو الجمع ، ولا يمنع[٢] التَّرخيم على الأَعرف من نحو «ثمود» ، خلافاً للفرّاءِ فى ٱلتزام حذف واوِه ، ويتعيّن الأَعرف[٣] فيما يُوهِم تقديرُ تمامه تذكير مؤنث ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النَّظير . ويُعطَى[٤] آخِرُ المقدّرِ التَّمام ما يستحقُّه لو تُمِّم به وضعاً ، وإن كان ثانياً ذا لِينٍ ضُعِّف إن لم يُعلمْ له ثالث ، وجىءَ به إن عُلِم .

(فصل) : قد يقدَّر حذفُ هاءِ التأنيث ترخيماً فتُقحَم[٥] مفتوحةً ، ولا يُفعَل ذلك بألفه الممدودة ، خلافاً لقوم ، ولا يُستغنَى غالبا فى الوقف على المرخَّم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها ، ويرخَّم فى الضَّرورة ما ليس منادى[٦] من صالح للنداءِ ، وإن خلا من علميّة وهاء تأنيث على تقدير التمام بإجماع ، وعلى

---

(١) فى (م) : بتحرك .
(٢) فى (شع) : ولا يمتنع .
(٣) فى (د) الإعراب .
(٤) فى (س) : ويعنى .
(٥) فى (س) فتفخم .
(٦) في (شع) : ما ليس بمنادى .

نيّة المحذوف ، خلافاً للمبرّد ، ولايرخَّم فى غيرها منادى عار من الشّروط إلَّا ماشذَّ من « يا صاح » و« اطرِقْ كَرَا »[1] على الأَشهر . وشاع ترخيمُ المُنادَى المضاف بحذفِ آخِرالمضافِ إليه ، ونَدَر[2] حذفُ المضاف إليه بأَسره[3] وحذفُ آخِرِ المضاف[4] .

---

(١) فى (م) : واطرق كرى .

(٢) سقط من (س) : وندر حذف المضاف إليه .

(٣) قال عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرنى ساعة فى موكب أو رائد للقنيص

أى ياعبد هند

(٤) قال أوس بن حجر

ياعلقم الخير قد طالت إقامتنا هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح

أى ياعلقمة .

٥٣ ـ باب الاختصاص[١]

إذا قصد المتكلِّم بعد ضمير يخصّه[٢] أَو يُشارك فيه[٣] ، تأكيدَ الاختصاص أَولاه « أَيًّا » معطيَها[٤] مالها فى النِّداءِ إلَّا حرفه ، ويقوم مقَامها منصوباً[٥] اسم دالٌّ على مفهوم الضَّمير ، معرَّفٌ[٦] بالأَلف واللَّام أَو الإِضافة ؛ وقد يكون عَلَما ، وقد يلى هذا الاختصاصَ ضميرُ مخاطبٍ .

---

(١) هذا الباب ذكر فى (ب) بعد باب التحذير والإغراء .
(٢) فى (د) : بمحضه .
(٣) كقولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .
(٤) فى (د) : معطيا .
(٥) سقط من (شع) لفظ : « منصوباً » .
(٦) فى (شع) : معرفاً .

٥٤ ـ باب التَّحذير والإغراء [١] وما أُلحِق بهما

يُنصَب تَحذُّرًا [٢] « إياى » و « إيّانا » [٣] معطوف عليه المحذور [٤] ، وتحذيرا إيَّاك وأَخواته ، و « نفسك » وشبهه من المضاف إلى المخاطب ،معطوفاً عليهنَّ المحذور بإضمارمايليق من نَحِّ أَو اتَّق وشبههما [٥] ؛ولايكون المحذور ظاهرًا ولاضمير غائب إلَّا وهو معطوف : وشذَّ : « إيَّاه وإيَّا الشَّوابّ » من وجهين .

ولايلزم الإضمار إلَّا مع « إيّا » ، أَو مكرّر أَومعطوف ومعطوف عليه ، ولا يُحذَف العاطف بعد « إيَّا » إلَّا والمحذور منصوبٌ بإضمار ناصب آخر ، أَومجرور بـ « مِن » وتقديرها مع «أَن يفعل» كاف ، وحكم الضمير فى هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً [٦] عليه حكمهُ [٧] فى غيره .

---

(١) كتب هذا الباب فى (ح) فى ورقة منفصلة وعلق عليه :
هذا الباب لم يثبت فى النسخة التى شرحها المصنف وثبت فى بعض النسخ .
وعلق عليه فى (شع) بقوله :
ثبت هذا الباب فى بعض النسخ التى عليها خط المصنف ولم يشرحه فيما شرحه .

(٢) هذا اللفظ من (م ، ح) وفى (س ، ج) : محذراً ، وفى (د ، ص) : تحذيراً ، وفى (شع) : حذراً ، وشرحها فى هامش (ج) بأن التحذر لنفس المتكلم والتحذير لغيره .

(٣) فى (د) : أو إيانا .

(٤) نحو : إياى والشر ، وإيانا والشر ، أى باعد ، وقيل : أباعد .

(٥) فى (د ، شع) : أوشبههما .

(٦) فى (ج ، د ، س ، شع) : أو معطوفاً عليه .

(٧) فى (ج) : كلمه .

ويُنصَب المُغرَى به ظاهراً مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه بإضمار الزم أوشبهه ، ولا يَمتنِع الإظهار دون عطف ولا تَكرار ، وربَّما رفع المكرَّر ، ولا يعطف في هذا الباب إلَّا بالواو ، وكون ما يليها مفعولاً معه جائز .

(فصل) : أُلحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مَثَلٌ وشبهُه نحو : «كلَيهما وتمراً» ، و «امرأً ونفسَه» ، و «الكلابَ على البَقَر» ، و «أَحَشَفاً وسوءَ كيلة» ، و «من أنتَ زيدا» ؟ و «كلَّ شيءٍ ولا هذا» ، «ولا[1] شتيمةَ حُرٍّ» ، و «هذا ولازَعَماتك» و «إن تأتِني فأهلَ الليل وأهلَ النَّهار» ، و «مرحباً وسهلا»[2] و «عَذيرَك» ، و «ديارَ الأَحباب» بإضمار : أعطِني[3] ، ودَعْ ، وأَرسِل ، وأتبيع ، وتذكُر ، واصنَعْ ، ولاترتكب ، ولا أَتوهَّم ، وتجد ، وأَصبت وأَتيت ، ووطئت ، وأَحْضِر[4] واذكر .

ويتصل[5] بهذه ما يستلزم عاملَه عاملُ ما قبلَه ، أو يتضمّن معناه وضعاً ، وما هو في المعنى مشارِك لما قبله في عامله أو

(١) في (ح) : وكل شيء ، ولاشتيمة حر .

(٢) سقط من (س) : سهلا .

(٣) في (س) : اعط .

(٤) في (م) : واحفر بالفاء

(٥) في (م) : ومتصل .

فيما[1] ناب عنه ، ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال .
وربّما قيل : « كِلاهُمَا وتَمْرًا » ، و « كلُّ شيءٍ ، ولاشتيمةَ حُرٍّ[2] »
و « من أَنتَ زيد » ؟ أي كلاهما لي ، وزدني تمراً [3] وكلُّ
شيء أَمَمٌ ولاترتكب ؛ ومن أَنت كلامُك زيدٌ أَوذكرك[4] .

(١) التحقيق عن (ص ، م) وفي (د) : أوما ناب عنه ، وفي بعض النسخ : أو في ماناب.
(٢) في (س) : ولا شبهة حر .
(٣) سقط من (م) : تمراً .
(٤) زاد بعدها في (ب) : زيد .
فزيد خبر مبتدإ محذوف واجب الحذف .

٥٥ ـ باب أبنية الأفعال [١] ومعانيها

لماضيها المجرّد مبنياً للفاعل « فَعُل » و « فعِل »و « فَعَل » ، و « فَعْلَل » .

ف« فَعُل » لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما ، ولم يرد يائىّ العين إلّا هَيُوَ ، ولا متصرّفا يائى اللّام إلّا نَهُوَ ، ولامضاعفا إلّا قليلًا مشروكاً ، ولا متعدّيا إلّا بتضمينٍ أوتحويل ، ولاغير مضموم عين مضارعِه إلّا بتداخُل . وكثر فى اسم فاعلِه فعِيل وَفَعْل ، وقلَّ فاعِلٌ وأَفعلُ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ وفُعالٌ وفُعَّال [٢] وفِعْل وفُعْل وفُعُل وفَعُول [٣] .

(فصل) : حقُّ عينِ مضارع « فَعِلَ » الفتح ، وكسرت فيه من « وَمِق » و « وَثِق » وَ «وفِق» و « وَلِى » ، و « وَرِث » و « ورع » و « ورم » و « وَرِى » المخّ ، وفى مضارع حَسِب ونَعِمَ وبَئِس وَيئِس [٤] ويَبِس ووَغِر ووَجر [٥] ووَلِه ووَهِل وجهان ، واستُغنى [٦]

(١) فى(ح ، س ، شع) : الفعل . قال فى(شع) : هذا الباب يذكر فى التصريف ، والمصنف ذكره هنا لبيان حال العامل الذى انقضى الكلام فى معمولاته .

(٢) سقط هذا الوزن من (م) . ومثاله : وضاء أى وضىء .

(٣) وأمثلة ما قل على الترتيب : فاره وأحمق وحسن وخشن وجبان وفرات ووضاء وعفر ــ وهو الخبيث ــ وغمر ــ وهو الجاهل ــ وجنب وحصور .

(٤) سقطت هاتان اللفظتان من(س) .

(٥) فى (ص ، ح) بالحاء المهملة ،والمادتان فى مضارعهما الوجهان .

(٦) فى(شع) : واستغنوا . وفي العبارة اضطراب فى(شع) .

فى ضَلِلتَ تَضِلُّ ووَرِىَ الزَّندُ يَرى ، وفَضِل الشيءُ يَفضُل بمضارع فَعَل عن مضارع فَعِل . ولزوم فَعِل أَكثر من تعدّيه [1] ، ولذا غلب وضْعُه للنُّعوت اللّازمة وللأَعراض والأَلوان وكبر الأَعضاءِ ، وقد يشارِك « فَعُلَ » [2] ويغنى عنه لزوماً فى اليائىّ اللّام ،وسماعاً فى غيره ، ويطاوع فَعَل كثيراً ، وتسكين عينهِ وعين فَعُل وشبههما من الأَسماءِ لغة تميميّة .

(فصل) : اسم الفاعلِ من متعدّى فَعِلَ على فاعِل ، ومن لازِمه على فَعِل وأَفعَل وفَعْلان .

وقد يجىءُ على فاعِل وفَعِيل ، ولَزم فَعِيلٌ فى المغنى عن فَعُلَ ، وقد يَشرَك فَعُلٌ فَعِلًا ، وفَعِلٌ أَفعَلَ وفَعْلان ، وربَّما اشتركت الثلاثة[3] .

(فصل) : لفَعَل تعدٍّ ولزوم ، ومن معانيه غَلَبة المقابل ، والنِّيابة عن « فَعُل » فى المضاعف[4] واليائىّ العين [5] ، واطَّرد صوغُه من أَسماء الأَعيان لإِصابتها ، أَوإنالتها ، أَوعمل بها ، وقد يصاغ لعملِها أَوعمل لها ، أَو أَخذ منها .

ومن معانى « فَعَلَ » الجمعُ والتفريق والإِعطاءُ والمنع والامتناع

---

(١) فى (شع) : تعديته .

(٢) نحو: حَمِقَ وحَمُقَ ، ورَعِنَ ورعُنَ .

(٣) فى (شع) : اشترك الثلاثة. نحو : شعث وأشعث وشعثان .

(٤) فى (س) : والمضعف. ومثا له : جللت فأنت جليل ، وعففت فأ نت عفيف.

(٥) نحو :طاب يطيب فهو طيب ، ولان يلين فهو لين .

والإيذاءُ والغَلَبة والدّفع والتحويل والتحول والاستقرار والسَّيْر والسّتر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويت ؛ ولا تفتح عين مضـــارع فَعَل دون شذوذ إن [١] لم تكن هى أو اللّام حلقيّة [٢] ، بل تُكسَر أو تُضَمّ تخييراً إن لم يُشـــهَر [٣] أحد الأَمْرَين [٤] ، أو يُلتزَم [٥] لســبب كالتزام الكَسْر عند غيرِ بنِى عامر فيما فاوُه واو ، وعنـــد الجميع فيما عينُه ياءٌ ، وعند غير طيِّئٍ فيما لامُه ياء وعينُه غير حلقيّة .

والتزم الكسر أيضاً فى المضاعف اللّام غير المحفوظ ضمّه ، والضمّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حَلْقيّا ، وفى المضـــاعف المتعدّى غير المحفوظ كسره ، وفيما لغلبة المقابل خالياً من ملزم الكسر ، ولا تـأثيرَ لحلقىٍّ فيه ، خلافاً للكسائىّ. وقد يجىءُ ذو الحَلْقىّ غيرَه بكسرٍ أوضَمٍّ [٦] أوبهمَا أو مثلَّثاً .

(فصل) : يُكسَر ماقبلَ آخِرِ المضارع إن كان ماضِيه غيرَ ثلاثىّ ، ولم يُبَدأ بتاءِ المطاوَعة أو شبهها ، ويُضَمّ أَوّله إن كان ماضيه رُباعيًّا وإلّا فُتح ؛ ويكسره غيرُ الحجازيّين مالم يكن

---

(١) فى (س) : إن تكن .
(٢) فإن كانت العين أو اللام حلقية فتحت عين المضارع نحو : ذهب يذهب ، ونزح ينزح .
(٣) فى (س م ، شع) : يشتهر.
(٤) فى (شع) : أحد الاستعمالين .
(٥) فى (شع) : أو يلتزم الكسر .
(٦) فى (ج ، ص ، م ، س) : بضم أو كسر .

ياءً إن كُسِر ثاني الماضي أَو زيد أَوّله تاءٌ معتادة أَو همزةُ وصل ؛ ويكسِرونه مطلقاً في مضارع أَبيَ [1] ووَجِل [2] ونحوه ، وربَّما حُمل على تِعْلَم تِذْهَب [3] وشبهه ، وعلى يئْبي يئْلَمَ [4] .

(فصل) : انفردَ الرّباعيّ بفَعْلَل لازماً ومتعدّياً لمعان كثيرة ، وقد يصاغ من اسم رباعيّ لعمل بمسمّاه أَو لمحاكاته أَو لجعلِه في شيءٍ أَو لإِصابته أَولإِصابة به أَو لإِظهاره ؛ وقد يصاغ من مركَّب لاختصار حكايته .

(فصل) : مِن مُثُل المَزيد فيه « أَفَعَلَ » وهو للتَّعدية أَو للكثرة أَو للصّيرورة أَو للإِعانة أَو للتَّعريض أَو للسلب أَو لإِلْفاءِ الشيءِ بمعنى ما صِيغ منه أَو لجعل الشيءِ صاحب ما هو مشتق من اسمه [5] أَو لبلوغ عدد أَو زمان أَو مكان [6] أَو لموافقة ثلاثيّ أَو لإِغنائه عنه أَو لمطاوعةِ فَعَلَ .

ومنها : « فَعَّل » وهو للتَّعدية وللتكثير وللسَّلْب وللتوجُّه ولجعل الشيءِ بمعنى ما صِيغَ منه ولاختصار حكايتِه ولموافقة « تَفعّل » و « فَعَلَ » وللإِغناءِ عنهما .

ومنها « تَفَعَّل » وهو لمطاوعة « فَعَّل » وللتكلُّف والتجنُّب

---

(١) في (د، س) : أتى .
(٢) في (س) : ووجد
(٣) في (د) : تنهب .
(٤) في (م) : يسلم . وزاد بعد هذا في (س) وكسر أول يعلم لغة بهراوية .
(٥) في (د ، س ، شع) : أولجعله صاحبه بوجه ما .
(٦) سقطت من (س) .

والصيرورة وللتلبّس [1] بمسمّى ما ٱشتُقَّ منه وللعمل فيه وللاتخاذ وللمواصلة العمل فى مهلة ولموافقة ٱستَفْعَل وموافقة المجرّد [2] والإغناء [3] عنه وعن فَعَّل ولموافقته .

ومنها « فاعَلَ » لاقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً والاشتراك[4] فيهما معنى ولموافقة « أفعل » ذى التَّعدية والمجرّد وللإغناء عنهما .

ومنها « تَفَاعَلَ » للاشتراك فى الفاعليّة لفظاً وفيها وفى المفعولية معنى ولتخييل [5] تارك الفعل كونَه فاعلا ولمطاوعة فاعَلَ الموافق أَفعل ولموافقة المجرّد والإغنـــــاءِ عنه [6] . وإن تعدّى تَفاعَل أو تَفعَّل [7] دون التاءِ إلى مفعولين تَعدَّى بها [8] إلى واحد ، وإلا لزم .

ومنها « ٱفتَعَل » وهو للاتِّخاذ [9] وللتسبّب ولفِعل الفاعِل

---

(١) فى هذه العبارة اضطراب بالتقديم والتأخير فى بعض النسخ . ومثاله : تقمص وتقبأ لبس قميصا وقباء .

(٢) فى (د ، م) : ولموافقة المجرد .

(٣) فى (م) : وللإغناء عنه

(٤) فى (م) : ولاشتراك ، وسقط من (س) إلى قوله : ومنها تفاعل للاشتراك .

(٥) فى (س) : وللتخييل .

(٦) فى (م ، شد) :وللإغناء عنه . ومثاله : تمارى

(٧) فى (د) : وتفعل .

(٨) فى (س ، م) : معها .

(٩) نحو : اطبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواء ، وزاد بعدها فى (س) : والاضطراب .

بنفسه وللتخيّر [١] ولمطاوعة أَفعَل ولموافقة تَفاعلَ وتَفعّل واَستَفْعَل والمجرّد والإغناءِ عنه .

ومنها « انْفعَل » لمطاوعة فعل علاجاً وقد يطاوع « أَفعَل » وقد يشارك المجرّد وقد يُغنِى عنه وعن أَفعَلَ ويغنى عنه « اَفتعل » فيما فاؤه لامٌ أَو راءٌ أَو واو أَو ميم أَو نون وقد يشاركه [٢] فيما ليس كذلك ويغنى عنه .

ومنها «اَستَفعَل » للطَّلب وللتحوّل وللاتّخاذ ولإلفاءِ الشىءِ بمعنى ما صِيغَ منه أَو لعدِّه كذلك ولمطاوعة « أَفعَلَ » ولموافقته وموافقة تَفعَّلَ واَفتَعَل والمجرّد والإغناءِ عنه وعن فَعَّل .

ومنها للأَلوان «افعَلَّ » غير مضاعف العين ولا معتلِّ اللاَّم دون شذوذ ، وقد تلى عينَه أَلف ، وقد يدلُّ بحالَيه على عَيْب حِسّىّ ، وربّما طاوع «فَعَلَ» ، وقد يدلاَّن على غير لوْنٍ وَعَيْب ، وإفهام العُروض مع الأَلف كثير ، وبدونها قليل .

ومنها « افعَوْعَلَ » للمبالَغة وللصيرورة ، وقد يوافق « اَستَفعَل » ويطاوع « فَعَلَ » .

و « اَفعَوَّلَ » بناءٌ مقتَضب[٣] ، وكذا ما نَدرَ من اَفعَوْلَلَ

---

(١) فى (م) : وللتخيير

(٢) فى (د) : يشارك

(٣) والمقتضب ماكان على مثال لم يسبق بآخر أصل له أو كالأصل مع الخلو من حرف زائد لمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلوط به إذا تعلق بعنقه وعلاه .

وافْعَيَّل ، وأمّا فَوْعل وفَعْوَل وفَعْلَل ذو الزيادة وفَيْعَلَ وفُعْيَل وفَعْلَى فملحقات بفَعلَل ، وإلحاق ما سواها به نادر .

وتزاد التاءُ قبل متعدِّياتها لِلإلحاق بـ « تفعْلَلَ » [١] ، وهو و «افْعَنْلَلَ» لمطاوعة «فَعْلَلَ» تحقيقا أَو تقديرا ، وأُلحق بـ « افعَنْلَلَ »[٢] « افعَنْلَى »[٣] و «افْعَنْلَلَ» الزائد الآخر[٤] ، وإلحاق ما سواهما به نادر[٥] . و « ٱفعَلَلَّ » بناءٌ مقتضَب ، وقد يطاوع[٦] « فَعْلَلَ » ، والإلحاق به نادر .

(فصل)[٧] ، كلُّ هذه الأَمثلة للتَّعدية قابل إلا «افعلَّ» و « افعالَّ » و « افعلَلَّ » ، وما طاوع متعدّيا لواحد ، أَو أُلحق بما لا يتعدَّى ، وربّما عُدِّى «ٱفعَنْلَل» و «افعَنْلَى» ، وهمزة غير « أفعَل » من المهموز الأَول همزة وصل .

---

(١) فى (د) : بتفعل .

(٢) فى (م) : بافعلل .

(٣) نحو : اسلنقى . ومذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء . وقال ابن جنى : قد يتعدى ومنه : قد جعل النعاس يعرنديني أطرده عني ويسرنديني

قال الزبيدى : أحسبه — أى هذا البيت — مصنوعاً . والاعرنداء والاسرنداء الغلبة . (شع) .

وزاد فى (س) بعد هذا الوزن : وافعنلاً .

(٤) نحو : اقعنسس .

(٥) فى (ج) ينتهى الفصل عند ذلك ، وذكر فى الهامش أن التكملة نسخة أخرى.

(٦) فى (د) : ويطاوع .

(٧) هذا الفصل مذكور فى (س ، ج) واستدرك فى هامش (ص ، ح) وعلق فى الهامش بأنه لم يثبت فى النسخة التى سودها المصنف . وسقط من بقية النسخ .

(فصل) [1] . يقال للمعتل الفاءِ مثال ، وللمعتل العين أَجوَف ، وللمعتلِّ اللاَّم ناقص ، وللمتضمّن أَصلَين معتلَّين أَو معتلاًّ ومضاعفاً لفيف ، فإن اتصل المعتلاَّن كـ «هَوَى» فمَقْرُون ، وإن انفصلا كَـ «وفَى» فمَفْرُوق .

(فصل) : صيغة فِعل [2] الأَمر من كلِّ فعل كمضارِعه المجزوم المحذوف أَوَّلُه ، فإن لم يكن من أَفعل وسكن تالى حرف المضارعة لفظاً أُولىَ همزةَ الوصل ، وإن كان من «أَفعَل» افتتح بهمزته [3] مطلقاً .

---

(١) هذا الفصل كسابقه مذكور فى (س ، ج) وهامش (ص ، ح) وسقط من بقيةالنسخ.

(٢) فى (شع) : صيغة الأمر .

(٣) فى (د) : بهمزة مطلقاً .

٥٦ ــ باب همزة الوصل

وهي المبدوءُ بها في الأَفعال الماضية الخماسيّة والسداسيّة ومصادرها والأَمر منها ومن الثُّلاثيِّ الساكن ثاني[1] مضارعه لفظاً عند حذف أَوّله ، وفي ٱبن ، وٱثنين ، وٱمرئٍ[2] ، وإناثها وٱسم ، وٱست ، وابنم ، وايمن المخصوص بالقَسَم ، والمبدوء بها « ال » ، وتُفتَح مع هذين ، وتُضم مع غيرهما قبل ضمَّة أَصلية موجودة أَو مقدَّرة ، وتُشَمّ قبل المُشَمّة ، وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في « ايمن » وربّما كُسِــرت قبل الضمّة الأَصلية ، وأَصلُها الكسرُ على الأَصحّ .

(فصل) : لا تَثبُت همزةُ الوصل غير مبدوءٍ[3] بها إلاَّ في ضرورة[4] . ما لم تكن مفتوحةً تلي همزةَ ٱستفهام فتُبدَل أَلفاً أَو تسهَّل ، وثبوتُها قبل حرف التعريف المحرَّكِ[5] بحركةٍ منقولةٍ راجح ، وتُغنِي عنها في غيرِه . وشذَّ في سَلْ اِسَلْ[6] ، وإن اتَّصل بالمضــمومة ســاكن صحيح أَو جار مجراه جازَ كسرُه وضمُّه .

---

(١) في (د) . تالى .

(٢) في جميع النسخ عدا (ح) : وامرء ، والصحيح إملائيا هو المحقق .

(٣) في (س) : غير المبدء بها .

(٤) في (س) : صورة .

(٥) في (س) : المتحرك .

(٦) في (س) : في شل اشد .

٥٧ ـ باب مصادر الفعل الثُّلاثىّ

منها الثلاثىُّ محرّك [١] الفاءِ بالثَّـلاث ، مفتوحَ العين مجرّدًا ، أَو ذا أَلف بعدها ، مذكَّرًا أَو مؤنَّثا بالتاءِ ، أَو ساكن العين مجرّدًا أَو مؤنّثا بالتاءِ أَو الأَلف المقصورة ، أَو مزيدًا آخرهُ أَلف ونون .

ومنها «فَعَلانُ» و«فَعِلٌ» و«فَعِلة» و«فعِّيل» و«فَعِيلة [٢]» و«فُعول» و«فُعولة» و«فَعُول» [٣] و«فَعُوليّة» و«فُعوليّة» [٤] و«فُعْليّة» و«فُعُل» و«فَعَالِيَة» و«فُعْلَل» [٥] و«فَيْعولة» و«فَيْعُولِيّة» و«فَعَلى» [٦] و«فَعْلاء» و«فُعَلاء» و«فِعَلاَء» و«مَفْعولاء» و«فِعِّيـلى» [٧] و«فِعِّيلاء» و«إِفْعِيلَى» و«إِفْعِيلاَء» و«فُعُلَّة» و«فُعُلَّى» و«فِعَلَّى» و«فِعِـلَّى» [٨] و«فُعَلُوت» و«فُعْلَنِية» و«فَعَالَّة» و«فِعِـلاَّن»

---

(١) فى (شع) : المحرك الفاء بالمثلث .

(٢) نحو : نميمة . وبعدها فى (ح) : وفعيلية.

(٣) : نحو قبول . وذكر بعدها فى هامش (ص) فعيلية .

وذكر فى (ح) ووضع فوقه حرف (خ) ولم يذكره فى (شع) ولافى (شد) .

(٤) ذكر فى (م) بدلا منها : وفعولة . والمذكور من هذا الوزن فى أكثر النسخ وزنان فقط ، ومثل لهما فى (شع) بخصوصية بفتح الخاء وضمها ،وذكر فى (ح ، د) ثلاثة أوزان .

(٥) نحو: سؤدد . ذكر بعدها فى (س) ؛ وفعلان .

(٦) نحو : جمزى . وذكر بعدها فى بعض النسخ : وافعيلى . وهذا الوزن سيذكر فى موضعه .

(٧) نحو: خصيصى . وقد سقط هذا الوزن وما بعده من (د) .

وذكر فى (س) بالألف.

(٨) ذكر فى بعض النسخ وزنين فقط (فعلى وفعلى) بإسقاط الأخير

و «فَعُّول » و «تَفعِلة » و «تَفعُلة » و « مَفْعُل » مثلَّث العين مجرّدا وبالتّـاءِ و « مَفْعُول » [1] و « مفعولة » [2] و «فاعل » و « فاعِلَة » .

والغالب أَن يعنى بـ « فَعالة » و «فُعولة » المعانىَ الثابتة ، وبـ «فِعالة » الحِرَف وشبهها ، وبـ « فِعال » ما فيه تـأَبٍّ ، وبـ «فُعَال » الأَدْواء والأَصوات ، وبـ « فَعِيل » الأَصوات وضُروب السّير ، وبـ « فَعَلاَن » ما فيه تقلُّب ، وبـ «فَعَل » الأَعراض ، وبـ « فُعْلة » الأَلوان .

والمَقيس فى المتعدِّى من فَعَل مطلقاً ، ومن فَعِل المُفهِم عملاً بالفم « فَعْلٌ » ، وفى اللاَّزم من «فَعِلَ » «فَعَلٌ » ، ومن « فَعَل » [3] « فُعُول » ، ما لم يغلب فيه « فُعالة » أَو « فُعال » أَو «فِعال » [4] أَو «فَعِيل » أَو «فَعَلان » فيَندُر فيه فُعُول .

وَيُدَلُّ على المَرَّة بـ «فَعْلة » ، وعلى الهيئة بـ « فِعْلة » ، ما لم يُصَغ [5] المصدر عليهما ، وشذَّ نحو «إِتيانةٍ » و « لِقاءَةٍ » .

---

(١) نحو : مجلود من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلداً ومجلوداً . (القاموس المحيط) .

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) وذكر فى بقية النسخ ، ومثل له فى (شد) بنحو : مأوية وهى الرقة والمرحمة من أوى إذا رق ورحم .

(٣) زاد فى (د) : اللازم .

(٤) سقطت من (س) . وأمثلتها على الترتيب : دعابة وصراخ وصياح .

(٥) فى (د) : يوضع ، وفى (س) : يضع ، وقد نبه عليهما فى (شع) .

٥٨ ــ باب مصادر غير الثلاثىّ

يُصاغ المصدرُ من كلِّ ماض أَوّله همزة وصل بكسر ثالثِهِ وزيادةِ أَلف قبل آخره ، ومن كلِّ ماض أَوّله تاءُ ٱلمطاوعَة أَو شبهها بضمّ ما قبل آخره إن صَحَّ الآخِرُ ، وإلاَّ خلف الضَّمَّ الكسرُ ؛ ويصاغ من «أَفعل» على «إفعال» ومن «فَعّل» على «تَفْعيل» ، وقد يشركه «تَفعِلةٌ» ، ويغنى عنه غالباً فيما لامُه همزة ، ووجوبا فى المعتلِّ ، و «تُنَزِّى دَلْوها تَنزِّياً» من الضَّرورات .

ومصدر «فَاعَل» مُفاعَلة وفِعَال ، وندَر فيما فاؤه ياءٌ . ومصدر «فَعْلَل» والمُلحَق به بزيادة هاءِ التأنيث فى آخره ، أَو بكسر أَوّله وزيادةِ أَلفٍ قبلَ آخره ، وفتح أَوّل هذا إن كان كالزلزال جائز ؛ والغالب أَن يراد به حينئذ ٱسم فاعل ، وربّما ورد كذلك مصدر «فَوْعَلَ» ، وقد يقال «فَعَّلَ فِعَّالاً» و «فاعَلَ فِيعَالاً» و «تَفعَّل تِفِعّالاً» و «افْعَلَلَّ فُعَلِّيلَة» و «فَعْلَل فَعْلَلى[1] وفُعْلُلاء» .

ونَدَر «فِعَّال» غير مصدر ، ما لم تُبدَل أَوّل عينه ياءً ، وأَندر

(١) فى (ص) : فعللا بالألف . ومثاله : قهقرى .

منه « فِيعال » غير مصـــدر ، وقد يغنى فى التكثير [1] عن « التَّفعيل »[2] «التَّفعال »[3] أَو « الفِعِّيلَى » ، ويغنى الفِعِّيلَى[4] أَيضا عن التَّفاعل .

(فصل) : تلزم تاءُ التـأْنيث الإِفعالَ والاستفعالَ معتلَّى العين عوضاً من المحذوف ، وربّما خَلَوَا منها ، وتلحق سائر أَمثلةِ الباب المجرّدة منها دلالةً [5] على المرّة . ويصـــاغ مثل ٱسم مفعول كلٍّ [6] منها دالاًّ على حَدَثِه أَو زَمانِه أَو مكانِه .

(فصل) [7] : يجىء المصـــدر على زنة ٱسم المفعول فى الثلاثىِّ [8] قليلاً [9] ، وفى غيرِه كثيرًا ؛ وربّما جاءَ فى الثُّلاثىِّ بلفظ ٱسم الفاعل .

---

(١) فى (م) : الكثير.

(٢) فى (س) غير التفعيل .

(٣) فى (د) : والتفعال .

(٤) فى (ص) : الفعيلا ، وفى (شع) : وقد يغنى الفعيلى .

(٥) فى (م) : دالة .

(٦) فى (د) : من كل .

(٧) سقط هذا الفصل كله من (ب) وقال فى (شع) : ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى ، وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف .

(٨) فى (ح) : اسم مفعول ثلاثى .

(٩) مثال ذلك المرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم يثبت سيبويه ذلك . (شع) .

٥٩ ـ باب مازِيدت الميم فى أوّله لغير ماتقدَّم وليس بصفة [١]

يصاغ من الفعل الثلاثى «مَفعَل» ، فتُفتَح عينه مراداً به المصدر أَو الزَّمان أَو المكان إن اعتلَّت لامُه مطلقاً ، أَو صَحَّتْ ولم تُكسر عينُ مضارعه ، فإِن كُسِرتْ فُتِحتْ فى المرادِ به المصدر ، وكُسرتْ فى المراد به الزّمان أَو المكان ، وما عينُه ياءٌ فى ذلك كغيره ، أَو مخيَّرٌ فيه ، أَو مقصورٌ على السّماع وهو الأَولى . وٱلتزم غيرُ طيّئ الكسرَ مطلقاً فى المصوغ [٢] ممّا صحّت لامه وفاؤه واو ، وشذَّ من جميع ذلك بكسر مَشرق ، ومَغرِب ، ومَرفِق ، ومَنبِت ، ومَسجِد ، ومَجزِر ، ومَسقِط ، ومَظِنَّة ومرجع ، ومَعرفة ، ومغفِرة ، ومَعذِرة ، ومَأوِية ، ومَعصِية ، ومَرزِئة ، ومَكبِر ، ومَحمِية ، وبه مع الفتح مَطلع ، مَفرق [٣] ، محشَر ، مَسكَن ، مَنسَك ، مَحل أَى منزل ، مَجمع ، مَناص ، مَذَمّة من الذّمام ، مَدبّ النمل ، مأوى الإبل ، مَعجز ، مَعجزة ، مظلمة ، مضلَّة ، مزلَّة ، مَعتبة ، مضربة السّيف ،

(١) عبارة : « وليس بصفة » سقطت من (ب ، ج) وأخرج بها ما جاء على مفعل من الصفة المشبهة كمقنع بمعنى شاهد عدل يقنع به .

(٢) فى (د) : فى الموضوع . وهو تحريف ظاهر .

(٣) فى (شع) : مرفق .

مَوضع ، مَوحل ، مَوقعة الطائر ، مَحمدة ، محسبة ، عِلقُ مَضَنَّة [1] ، وبالتَّثليث مَهلك ، مهلكة ، مَقْدرة ، مَأربة ، مقبرة ، مَشرقة ، مَزرعة ، ولم يجئ « مفْعُل » سوى مَهلُك إلاَّ مَعُون ومكرُم ومألُك ومَيْسُر .

(فصل) : يصاغ من الثُّلاثيِّ [2] اللَّفظ أَو الأَصل [3] لسبب كثرته أَو محلّها «مَفْعَلة» ، وقد يقال فى المحلّ «مَفعُلة» و« مفْعَل» و« مِفْعَل» وأَفعَل فهو مُفعِل ، ونحو مُثْعَلبة ومُثْعَلة [4] ومُعَقْرَبَة وَمْعقَرة نادر .

ويصاغ لآلة الفعل الثُّلاثيِّ مِثال «مِفعَل» أَو «مِفعال» أَو «مِفْعَلة» أَو «فِعال» ، وشذَّ بالضم مُسعُط ، ومُنخُل ، ومُدهُن ، ومُدُقّ ، ومكحلة ، ومُحرُضة ، [5] ومُنصُل ، [6] وبالفتح [7] منارة ، ومنقل ، ومنقبة .

---

(١) فى (د) : مظنة . ويقال : علق مضنة أى ما يضن به .
(٢) فى (ب) : من الاسم الثلاثى .
(٣) فى (م ، س) : والأصل .
(٤) سقطت من أكثر النسخ ، وذكرت فى (ص ، م ، وهامش ح) .
(٥) فى (ج) : بالخاء . وفى الصحاح والقاموس بكسر الميم وفتح الراء .
(٦) فى (ج) : بالمعجمة : منضل . والمنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف .
(٧) سقطت هذه العبارة كلها من (د ، م ، شع) .

٦٠ ـ باب أسماءِ الأَفعال والأَصوات

أَسماءُ الأَفعال أَلفاظٌ تقوم مقامَها غير متصرّفة تصرُّفها ، ولا تصرف الأَسماء ، وحكمُها غالباً فى التعدِّى واللزوم والإِظهار والإِضمار حكمُ الأَفعال الموافقتِها معنىً [١] ، ولا علامةَ للمضمَر المرتفِع بها ، وبروزُه مع شبهها [٢] فى عدم التصرّف دليل فعليّته ، وأَكثرُها أَوامر ، وقد تدلُّ على حدَث ماض أَو حاضر ، وقد تُضمَّن معنىَ نفى أَو نهى أَو ٱستفهام أَو تعجّب ٱستحسان أَو تندُّم أَو ٱستعظام ، وقد يصحب بعضها « لا » النَّافية[٣] .

فمنها لِخُذْ ، هَا وهَاءَ مجرّدَين ومتلوىْ [٤] كاف الخطاب بحَسَب المعنى ، وتَخلُفه [٥] همزةُ هاءَ مصّرفة تصريفه. وقد [٦] يقال : هَأَ وهَاءِ مصرَّفين مع المخاطَب تصريفَ خَفْ ودَارِ ، ويقول المخاطب بهما : ما أَهاءُ وما أُهاءُ ، أَى ما آخُذ وما أُعطِى .

---

(١) فى (م) : لموافقتها معنى . و استظهر : « غالبا » على آمين فهو بمعنى استجب ولا يتعدى مثله .

(٢) فى (د ، ص) : مشبهها ؛

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ، ومثل لها المصنف بقولهم : « لالعا » أى لا إقامة ؛

(٤) فى (شع) : ومتلوين بكاف الخطاب .

(٥) فى (د) : وتخلفها ؛

(٦) سقطت هذه العبارة كلها من (ب ، م، شع) .

ومنها لأحضِر أو أقبِل ، « هَلُمَّ » الحجازيّة [1] ، ولقَدِّمْ أَو عَجِّل أَو أَقْبِل [2] حَيَّهَلْ وحَيَّهَلَ وحَيَّهَلا وحَيَّهْلَ وبتنوين أيضا [3] ، ولأَمْهِل «تَيْدَ» و«رُوَيْدَ» ، ما لم يُنصَب [4] حالا أَو مصدرًا نائبا عن أَرود مفردًا [5] ، أَو مضافاً إلى المفعول ، أَو نعتاً لمصدر مذكور أَو مقدّر ، ولأَسرع هَيْتَ وهَيَّتَ وهَيَّا وهِيًّا وهَيْك وهيَّكَ [6] ، ولدعْ بَلْهَ وكذاكَ [7] ، ولاسكت صَهْ ، ولانكفف إيها ومَهْ ، ولحدِّثْ إيه ، ولاغْرَ وَيْهاً ، ولاستَجِبْ آمِين وأَمِين ، ولاِ رفُقْ بَسِّ ، ولقَرقِرْ قَرْقار ، ولبَعُد هَيْهاتَ وأَيْهاتَ [8] محرّكين مطلقاً بتنوينٍ ودونه ، وأَيْهات [9] وأَيْها وأَيهاكَ [10] ،

---

(١) بعدها فى (د، س) : وقد تفتح لامها .
واحترز بالحجازية من التميمية فهى عندهم فعل .
(٢) فى (د) بتقديم أقبل على عجل .
(٣) فى هذه العبارة اضطراب بالنسخ فزاد فى (د) بعد أيضاً : وحى علا ، وزاد فى (م،ح) : مركب من حى بمعنى أقبل ، وهلا بمعنى اسكن أوأسرع وحى علا . وذكر مثله فى هامش (ص) وضرب فى (ص) على : حى علا ، وسقط هذا اللفظ من (ح) ولم يذكر فى (شع) غير حيهل ، ولكن ذكر هذه الزيادات عند الشرح.
(٤) فى (شع) : ينتصب .
(٥) فى (شع) : مركبا .
(٦) فى (شع) : وهياك .
(٧) فى (م) : وكذلك .
(٨) سقط هذا إلى آخر المادة من بعض النسخ ومن (شع) ولكن قال فى (شع) : والحجاز تفتح التاء ، وأسد وتميم تكسر ، وبعضهم يضم وقرىء بهن ، وذكر فيها ستة وثلاثون وجها .
(٩) فى (ح) : وأيهان بالنون .
(١٠) فى هذا الموضع اضطراب ببعض النسخ فذكر بعد هذا : ولأ توجع أوه . الخ وسيأتى ٥

ولِسَرُع سرعان ووَشْكان مثلّثين ، ولافترق شَتّان ، ولأبطأ [1] بُطْآن .

ولأعجبُ واهاً ووَىْ ووا ، ولأتَوجَّعُ [2] أوّه ، ولأتضجّر أفٍّ ، وأُفى [3] مُما لاً ، وأُفّ مثلّث الآخر ، بتنوين ودونه ، ويؤنّث بالتاءِ [4] ويُنَوَّنُ جارياً مجرى مصدر أُبدل من فعله لفظاً ، وقد يُرفع ، ولأ تكره اخٍّ وكخٍّ ، ولأُجيب هاءَ ، ولأكتفى بَجَلْ وقط وقد فى أَحد ٱلوجهين [5] .

ومنها ظروف وشبهها جارّة ضمير مخاطب كثيرًا ، وضمير غائب قليلاً [6] ، كمكانك بمعنى ٱثبُتْ ، وعندك ،

---

(١) فى (س) : ولبطؤ .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب بالنسخ ، وقد ذكرفى هامش (ص) لغات أوه ، كما ذكر هذه اللغات فى (ح) مرة .

(٣) وفى هذه العبارة أيضاً اضطراب واختلاف بين النسخ .

فى بعض النسخ : ولأتضجرأف ما لم يؤنث بالتاء فينصب مصدراً وقد يرفع .وهذا ما أثبته فى (شع) :

(٤) سبق بيان الخلاف بين النسخ فى هذه العبارة ، وما جاء بالتحقيق منقول عن (ص،ح).

(٥) والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلاتكون اسم فعل .

فعلى الأول تقول : بجلنى وقطنى وقدنى مع نون الوقاية . بمعنى يكفينىوعلى الثانى تحذف النون وتصل بها الياء كما يقال : حسبى ، وقد اجتمع الوجهان فى قوله :

قدنى من نصر الخبيبين قدى

(٦) سقط من (شع) منقوله : وشبهها إلى آخر العبارة وقال ; وفى بعض النسخ : وشبهها هو حسن .

ولَديْك ودونك بمعنى خُذْ ، ووراءَك بمعنى تـأَخَّرْ ، وأَمامك بمعنى تقدَّمْ ، وإِليك وإِلَىَّ بمعنى تَنَحَّ وأَتنحَّى ، وعليك وعلىَّ وعليه بمعنى ٱلزَمْ وأَوْلِنِى وليلزم . ويقيس على هذه الكسائىّ ، وعلى قرقار [1] الأَخفشُ ، ووافق سيبويه فى القياس على فَعال . وسمع الأَخفش من العرب الفصحاءِ : علىَّ عبدِ اللهِ زيدًا ، فموضع الضمير البارز المتَّصل بها وبـأَخواتِها مجرور لامرفوع ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا منصوب ، خلافاً للكسائىّ ، ولا يتقدَّم عند غيره معمولُ شىءٍ منها . وما نُوّن منها نكرة ، وما لم ينوَّن معرفة ، وكلُّها مبنىّ لشبه الحرف بلزوم النيّابة عن الأَفعال وعدم مصاحبة العوامل ، وما أَمكنت مصدريّته أَو فعليّته لم يُعَدَّمنها .

(فصل) : وضع الأَصوات إما لزَجْر كهَلاَ [2] للخَيْل ، وعَدَسْ للبَغْل ، وهَيْدَ وهَادِ ودَهْ وَعِهْ [3] وعاهِ وعِيه وحوْبَ وحاى وعايِ وهابِ للإِبل ، وهِيْج وعاج [4] وحَلْ وحلاً وحل للنَّاقة [5] ، وحاب وحبْ وجاهِ للبَعير ، وإِسَّ وهِسَّ ، وهَجْ وقارِع

---

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) ولم يمثل لها ، وقد ذكر لها مثالا فى هامش (ح) : دحراج .

(٢) أى لاستحثاث الخيل . و ذكر غيره أنها لا ستحث ث غير العاقل ، وجاء للعاقل كما فى قوله :

ألا حيِّيَا ليلى وقولا لها هلا

(٣) جاء هذا اللفظ بالجيم (جه) فى شرح الألفية للأشمونى وفى شرح الكافية للرضى .

(٤) فى (م) : وهاج .

(٥) فى هذه العبارة اضطراب ببعض النسخ ، وما حقق خلاصة مافى النسخ الموثقة .

للغَنَم ، وهج [1]وهجَا للكلب ، وسعْ وحَجْ للضَّأْن ، وَوَحْ وحوْ [2] للبقر ، وعَزْ وعَيْز وحَيز للعنز ، وحَرِّ للحمار ، وجاهِ للسّبع .

وإمّا لدعاءٍ كأَوْ [3] وهِبِى [4] للفَرَس ، ودَوْه [5] للرُّبَع ، وعوْه [6] للجحش ، وبُسْ للغنم ، وجَوتِ وجىءِ للإبل المورَدة ، وتُؤْ وتَأْ للتّيس المنزى ، ونخ مشدَّدا ومخفَّفا للبعير المُناخ ، وهِدعْ لصغار الإبل المسكَّنة ، وسَاءْ وتْشُوءْ للحمار المورد ، ودَجْ للدجاج ، وقُوس للكلب .

وإمَّا للحكاية [7] كغَاق للغراب ، وماءِ للظَّبية ، وشِيبِ لشرب الإبل ، وعِيط للمتلاعبين [8] ، وطِيخِ للضَّاحك ، وطاقِ للضَّرب ، وطَقْ لوَقْع الحجارة [9] ، وقَبْ لوقع السّيف ، وخازِ بازِ للذُّباب [10] ، وخاقِ باقِ للنِّكاح ، وقاشِ ماش [11] وحاثِ باثِ للقُماش ، كأَنَّه سُمِّى بصوته .

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) زيادة فى (س ، ص) : وزاد فى (د) : قال قطرب : ولم أسمع غيرهما .
(٣) فى (ص) : كأوه ، وفى (م) ـ وإما الدعاء .
(٤) فى (م) : وهى .
(٥) وفى (م) : وزوه .
(٦) فى (م) : وحوه .
(٧) فى (م) لحكاية .
(٨) فى (م) : للملاعبين .
(٩) فى (س) : لرفع .
(١٠) فى (م) : للذئاب .
(١١) فى (د) : وقاش باش .

وحكم جميعها البناءُ[1] ، وقد يُعربُ بعضُها لوقوعه موقعَ متمكِّن[2] ، وربّما سمّىبعضها باسم فبنى لسدِّه مسدَّ الحكاية كـ« مِضِ » المعبّرة عن صوت مُغْن عن «لاَ» .

(١) لشبهها الحرف المهمل فى كونها غير عاملة ولا معمولة : (شع) .

وفى شرح الرضى على الكافية : « وإنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست فى الأصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم تكن فى الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب » .

(٢) كقوله : إذ لمتى مثل جناح غاق .

أى مثل جناح الغراب . وقال الرضى فى شرح الكافية : وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارا بالتركيب العارض .

٦١ ـ باب نونَى التوكيد

وهما خفيفة وثقيلة [١] تلحقان وجوباً المضارعَ الخالى من حرف تَنفيس [٢] ، المقسَم عليه مستقبَلا مثبتا ، غير متعلق به جارٌّ سابق ، وجوازًا فعلَ الأَمر والمضارعَ التالىَ أَداةَ طلب أَو «ما» الزائدة الجائزة الحذف فى الشَّرط كثيرًا ، وفى غيره قليلاً ، ولا يلزمان بعد «إما» الشرطيّة ، خلافاً لأَبى إسحاق ، والنفى بـ «لا» متَّصلة كالنَّهى على الأَصحّ . ويلحق به النفى بـ «لا» منفصلة وبـ «لم» ، والتَّقليل المكفوف ، والشرط مجرَّدا من «ما» ، وقد تلحق جواب الشَّرط ٱختيارًا ، واسم الفاعل ٱضطرارًا ، وربّما لحقت المضارعَ خالياً ممّا ذُكر .

(فصل) : الفعل المؤكَّد بالنُّون مبنىّ ما لم يُسنَد إلى الأَلف أَو الياءِ أَو الواو ، خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً ، فيفتح آخره ، وحذفُه إن كان ياءً تلى كسرةً لغة فزاريّة ، وإن كان مع الآخر واوُ الضمير أَو ياؤه حذفتْ بعد الحركة المجانِسة وحُرّكت بها بعد الفتحة ، وحذفُ ياءِ الضَّمير بعد الفتحة لغةٌ طائيّة ، وتُكسَر الثَّقيلة بعد أَلفِ الاثنين ، وبعد أَلف

---

(١) قال الخليل: التوكيد بالثقيلة أشد . واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألفا فى الوقف . وزعم الكوفيون أنها مخففة منها . (شع) .

(٢) فى (شع) : من حرف التنفيس .

فاصلٍ إثر نون الإناث ، وتُشاركها الخفيفة فى زيادة الفاصل المذكور عند من يَرَى لحَاقَها فى الموضعين المذكورَين ، وهو يونس والكوفيّون .

(فصل) : تختص الخفيفة بحذفها وصلاً لملاقاةِ ساكن مطلقاً ، وبالوقف عليها مبدلةً ألفا بعد فتحةٍ أو ألفٍ ، ومحذوفة بعد كسرةٍ أو ضمّة ؛ وأجاز يونسُ للواقف إبدالَها واوًا وياءً[1] فى : «اخشَوُنَّ» «واخشِينَّ» [2] ، ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفِها ما أُزيل فى الوَصْل بسببها ، وربّما نُويتْ فى أمرِ الواحد [3] فيُفتح وصلاً .

(فصل) : التنوين نونٌ ساكنة تُزادُ آخر الاسم تَبْيِيناً لبقاءِ أصالَتِه ، أو لتنكيره[4] ، أو تعويضاً [5]، أو مقابلةً لنون جمع المذكَّر ، أو إشعارا بترك الترنُّم فى رويّ مطلق فى لغة تميم . ويشارك المتمكِّنَ المجرّد فى هذا ذو الألف واللاّم ، والمبنىّ ، والفعل ، وكذا اللاّحقُ رَوِيًّا مقيّدا عند من أثبتَه ، ويسمّى الغالى ، ويختص ذو التنكير بصوت أو شبهِه ، ويسمّى اللاَّحقُ به الأَوّلُ أَمكَنَ ومنصرفاً ، وقد يسمىّ لَحاقُ غيره صَرْفاً .

---

(١) فى (د، س ، شع) : أوياء .والعطف بالواو أنسب .

(٢) فيقول : اخشوا واخشي .

(٣) فى (د ، س) : فى فعل أمر.

(٤) فى (شع) : أو للتنكير .

(٥) وهوتنوين العوض، عن جملة نحو: وأنتم حينئذٍ تنظرون » وعن جزء كمافى جوارٍ ونحوه.

٦٢ ـ باب منع الصَّرف

يَمنع صرفَ الاسم أَلفُ التَّأنيث مطلقاً ، أَو موازنة مَفاعِل ، أَو مَفاعِيل [١] فى الهَيْئة [٢] ، لابعرُوض الكسرة [٣] أَو ياءَى [٤] النَّسب ، أَو الأَلف المعوّضة من إحداهما تحقيقاً أَو تقديرًا ، ويمنع صرفه أَيضا عدلُه صفةً أَو كصفة أَو كعَلَم ، أَو كونه صفةً على فَعْلان ذا فَعْلَى بإجماع ، ولازمَ التَّذكير بخُلْف [٥] ، وصرفُ سَكْرانَ وشبهه للاستغناء فيه بفَعْلانة عن فَعْلَى لغة أَسَديّة ، ويمنع صرفَ الاسم أَيضاً وِفاقُه الفعلَ فيما يخصّه أَو هو به أَولَى من وزن لازم [٦] لم يُخرِجه إلى شبَه الاسم سكونُ تخفيف مع وصفيّة أَصليّة باقية ، أَو مغلوبة فيما لا تَلحقُه هاءُ التأنيث أَومع العَلَميّة أَو شبهها ، وعارضُ سكون التَّخفيف كلازمِه ، خلافاً لقوم ، وفى «يُعْفُرُ» [٧] مضموم الياءِ و «أَلْبَبُ» [٨] عَلَما خلاف .

---

(١) فى (م) : ومفاعيل .

(٢) أى المعتبر كونه على هذه الهيئة سواء أكان أوله فيما أم لا .

(٣) كتوان وتعاز الأصل : توانى وتعازى .

(٤) فى (م) : أوياء النسب . (٥) سقط سطر من (س) .

(٦) احتراز من امرىء إذا سمى به على لغة من يتبع ؛ فيصرف لأن وزنه الذى يحصل به الإتباع غير لازم فلم يستقر على شبه الفعل ؛

(٧) فى (م) : يعفو . (٨) فى (س) : أليت .

ولا يُؤَثِّر وزنٌ مستوًى فيه وإن نُقِل من فعل ، خلافاً لعيسى ، وربّما اعتبر تقدير الوصفيّة فى [1] « أَجدَل » و « أَخْيَل » و «أَفعَى» ، وأُلغيتْ أَصالتُها فى «أَبطَح» ونحوه .

ويَمنَع أَيضا مع العَلَميّة زيادتا «فَعْلَان» فيه وفى غيرِه ، أَو أَلف الإلحاق المقصورة ، أَو تركيبٌ يضاهى لَحاق هاء التأنيث ، أَو عدلٌ عن مثالٍ إلى غيره أَو من [2] مصاحبة الأَلف واللاَّم إلى المجرّد [3] منها ، أَو عُجْمة [4] شخصيّة مع الزِّيادة على ثلاثةِ أَحرف ، أَو حركة الوسط على رَأى ، فإنْ تجرّدتْ العُجْمة منهما [5] تعيّن الصرفُ ، خلافاً لمن أَجاز الوجهين .

ويَمنَع مع العَلَميّة أَيضا تأْنيثٌ بالهاءِ ، أَو بالتعليق على مؤنَّث ، وإن سمّى مذكَّر بمؤنَّث مجرّد فمنعُه مشروط بزيادة على الثَّلاثة لفظاً أَو تقديرًا كاللَّفظ [6] ، وبعدم سبق تذكير آنفرد به محقَّقا أَو مقدَّرا ، وبعدم آحتياج مؤنَّثِه إلى تأويلٍ لا يلزم ، وبعدم غَلَبة آستعماله قبل العَلَميّة فى المذكَّر ، وربّما أُلغى التأْنيث فيما قَلَّ آستعمالُه فى المذكَّر ، فإن

(١) فى (س) : فى نحو : أجدل وأخيل .
(٢) فى (د ، م ، شع) : عن مصاحبة .
(٣) فى (د) : التجرد .
(٤) فى (م) أو عجمية.
(٥) فى (س) : منها.
(٦) نحو جيل فى جيال وهو علم للضبع ، فإذا سميت به مذكرا منعته للعلمية والتأنيث كما كان علما للضبع ، والحرف الرابع يقدر كالملفوظ به .

كانعلم المؤنَّث ثُنائيّا أَو ثُلاثيّا ساكنَ الحَشْو وَضْعاً أَو إعلالاً غير مصغَّر ففيه وجهان : أَجوَدُهما المنع ، إلا أَن يكون الثلاثىّ أَعجميّا فيتعيّن منعُه ، وكذا إن تحرّك ثانيه لفظاً ، خلافاً لابن الأَنبارىّ فى كونه ذَا وجهين ، وكذا إن كان مذكّر الأَصل ، خلافاً لعيسى فى تجويز صرفهِ .

ولا ٱعتدادَ فى منع الصّرف بكون العَلَم مجهول الأَصل ، أَو مختوماً بنون أَصليّة تلى أَلفاً زائدة ، خلافاً للفرّاءِ فى المسأَلتين ، ولا ٱكتراثَ بإِبدالِ ما لَولاهُ وجَبَ [1] منعُ الصّرف .

(فصل) : صرف أَسماءِ القبائل والأَرضين والكَلم ومَنعُه [2] مبنيّان على المعنى ؛ فإن كان أَباً أَو حَيًّا أَو مكَاناً أَو لفظاً صُرِف [3] ؛ وإن كان أُمًّا أَو قبيلةً أَو بقعـةً أَو كلمةً أَو سورةً لم يُصرَف ، وقد يتعيّن ٱعتبار القبيلة أَو البُقعة أَو الحّى أَو المكان ، وقد تسمّى القبيلة باسم الأَب ، والحىّ باسم الأُمّ ، فيوصَفان بـ« ابن » و «بنت» ؛

---

(١) قال فى (شع) : بعد أن ذكر عبارة التحقيق : وفى نسخة عليها خطه . وجب الصرف

(٢) فى (م) : ومنعها .

(٣) زاد بعده فى (س) : ما لم يكن ذا علامة تأنيث أوزيادة على الثلاثة ، وأثبت الزيادة فى (ص) وكتب عليها علامة الإلغاء والزيادة : (إلى – إلى) وذكرها فى هامش (ح) وعليها رمز (خ) .

وقد يؤنَّث ٱسم الأَب على حذف مضافٍ مؤنَّث فلا يُمنَع [1] من الصرف ، وكذا قرأت هُودًا ونحوه إنْ نويت إضافة السورة .

(فصل) : ما مُنع صرفهُ دون عَلَميّة مُنِع معها ، وبعدها أَيضاً ، إن لم يكن أَفعَل تفضيل مجّردًا من «من» ، خلافاً للأَخفش فى مَعدُول [2] العدد وفى مركَّب تركيب حَضْرَمَوْت مختوم بمثل مَفاعِل أَو مفاعيل أَو بذى أَلف التأْنيث ، وله فى أَحد قوليه وللمبرّد فى نحو «هَوازن» و «شَراحِيل» و «أَحَمر» ، وما لم يمنع إلاَّ مع العَلَمية صرف منكَّرا بإِجماع .

(فصل) : ينوّن فى غير النصب ما آخرُه ياءٌ تَلِي كسرةً [3] من الممنوع من الصّرف [4] ، ويحكم للعَلَم منه عند يونس بحكم الصّحيح ، إلاَّ فى ظهور الرفع ، فإن قُلِبت الياءُ أَلفاً منع التَّنوينُ باتفاق [5] .

(فصل) [6] : قد يضاف صدرُ المركَّب فيتأَثَّر بالعوامل ما لم يعتلّ ، وللعجز حينئذ مالَه لو كان مفرَدًا ، وقد لا

---

(١) فى (س) : ولا يمنع.

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) فى (م) : كسوة .

(٤) أشارفى (شع) إلى سقوط هذا من بعض النسخ فقال : ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى ومثل له بنحو : جاءنى جوار ، ومررت بجوار .

(٥) نحو : صحارى مخففا من صحاريّ فيمتنع لكونه مثل سكارى .

(٦) سقط هذا الفصل من (شع) وثبت فى نسخ التحقيق .

يصرف[1] « كَرب » مضافاً إليه «مَعدِى» ، وقد يُبنَى هذا المركّب تشبيها [2] بخمسةَ عشرَ .

(فصل) : العدل المانع مع الوَصْفية مقصورٌ على « أُخَر » مقابل آخرين ، [3] وعلى موازن « فعال ومفعل » [4] من عَشرة وخَمْسة فدونَها [5] سماعاً ، ومابينهما قياساً ، وِفاقا للكوفيّين والزّجاج ، ولا يجوز صرفُها مذهُوباً بها مذهَبَ الأَسماءِ ، خلافاً للفرَّاءِ [6] ، ولامسمَّى بها ، خلافاً لأَبى علىّ وابنِ بَرهان [7] ، ولا منكرة بعد التَّسمية بها خلافاً لبعضهم [8]. والمانع مع [9] شبه العَلَميّة أَو الوصفيّة فى فُعَل توكيداً [10] ، ومع العَلَميّة فى سَحَر الملازم للظرفيّة ، وفيما سمّى به من المعدولات المذكورة ومن « فُعَل » المخصوص بالنِّداءِ ، وفى « فُعَل » المعدول عن «فاعل»

---

(١) فى (س) : وقد لا يعرف .

(٢) فى (س) : شبيها .

(٣) نحو : مررت بهند ونساء أخر .

(٤) فى (س) : أومفعل .

(٥) (د) : فما دونها . وفى هذه العبارة خلاف بين النسخ نبه عليه فى (شع) ففى (س) : وعلى موازن فعال . أو مفعل من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولايقاس عليها إلى التسعة خلافاً للكوفيين والزجاج .

(٦) زاد فى (جـ) : رحمه الله .

(٧) سقطت هذه العبارة من (جـ ، د ، م) . قال فى (شع) : وهو قول الأخفش والجرمى، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(٨) فى (ص) كتب فوقها — بين السطور : خلافا لسيبويه ، وفى هامش (ح) وفاقا لسيبويه . وقال فى (شع) : وهو مروى عن الأخفش . . .

(٩) فى (س) : من شبه العلمية . والمقصود : والمانع والعدل مع شبه العلمية .

(١٠) فى (م) : فى فعل التوكيد أو مع العلمية .

عَلَماً ، وطريق العلم به سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع ، وفى حكمه عند تميم « فعال » معدولًا عَلَماً لمؤنَّث كَرقاشِ ، ويبنيه الحجازيّون كَسْراً [١] ، ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راءٌ ، واتّفقوا على كسر «فَعالِ » أمراً أو مصدراً أوحالًا أو صفةً [٢] جاريةً مجرى الأعلام ، أو ملازمةً للنداءِ ، وكلها معدول عن مؤنَّث [٣] ، فإن سمِّى ببعضها مذكَّر فهو كعَناق ، وقد يُجعل كصباح ، وإن سمِّى به مؤنَّث فهو كرقَاشِ على المذهبين ، وفتحُ «فَعال» أمراً لغة أسديّة .

(فصل) : يصرف مصغَّرا مالا يصرف [٤] مكبَّرا إن لم يكن مؤنَّثاً أو أعجميًا أو مركَّبا أومضارعاً لـ «فعلاء» مكبَّرا ومصغَّرا [٥] أو ذا شَبَه بالفعل [٦] المضارع سابقٍ للتَّصغيرِ ، أو عارض فيه ، وقد يَكمُل موجب المَنْع فى التَّصغير فيمتنع [٧] مصغَّرا ماصُرِف مكبَّرا .

(فصل) : يُصرَف مالا ينصرف للتَّناسب أوللضَّرورة [٨] ،

---

(١) فى (ص) : كثيراً .
(٢) فالأمر كنزال والمصدر كحماد والحال كبداد والصفة كحلاق للمنية ويافساق وياخباث.
(٣) فى (شع) : معدول بها .
(٤) فى (د) : مالا ينصرف .
(٥) فى (د) أومصغرا .
(٦) فى (شع) : للفعل .
(٧) فى (س) فيمنع .
(٨) فى (م) : أوالضرورة .

وإن كان أَفعَلَ تفضيل ، خلافاً لمن ٱستثناه[1] ، ويُمنَع صَرفُ المنصرف ٱضطراراً ، خلافاً لأَكثر البصريِّين ، لا اختياراً ، خلافاً لقوم ؛ وزعم قومٌ أَنّ صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة[2] ، والأَعرف قصر ذلك على نحو سَلاسِل وقَوارير[3] .

(١) وهم الكوفيون ، ومذهب البصريين جوازه بدليل صرف : خيرمنه وشر منه : (شع) .
(٢) حكى الأخفش ذلك عن بعض العرب . قال : وكأنها لغة الشعراء . (شع) .
(٣) حكى الأخفش أيضا أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى .

٦٣ ـ باب التَّسمية بلفظ كائن [1] ما كان

لِما سمِّى به من لفظ يتضمّن إسنادًا أَوعملًا أَو إتباعاً أَو تركيبَ حرفين ، أَو حرف واسم ، أَوحرفٍ وفعلٍ ، ما كان له قبل التَّسمية ، ولايضاف ولايُصغَّر . والمعطوف بحرف دونَ متبوع كالجملة ، ويعرَب [2] ماسوَى ذلك . فإن كان مثنًّى أَو مجموعاً على حدّه [3] ، أَوجاريا مَجرَى أَحدهما مطلقاً أُعرب بما كان له قبل التَّسمية ، أَوجعل المثنى وموافقه كعِمرانَ ، والمجموع [4] وموافقه كغِسْلِين أَو حَمْدون [5] أَوهارُون ، مالم يُجاوزا سبعةَ أَحرف ، ويجرى نحو «حامِيم» مجرى «هابيل» ، وإن كان ماسمّى به حرفى هجاءٍ ضُعِّف ثانيهما إن كان حرف لين ، وإن كان حرفاً واحداً كُمِّل بتضعيف مجانسِ حركتهِ إن كان متحرّكا ولم يكن بعض كلمة ، وإن يكنه وهو ساكن فبالحرف الَّذى كان قبله على رأى ، وبهمزة الوصل على رأى .

---

(١) فى (س) : كائن من كان .

(٢) ، (٣) سقط ما بين الرقمين من (شع) .

(٤) فى (م وهامش د) : و جعل المجموع وموافقه .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

وإن كان متحرّكا فبالفاءِ إن كان عيناً ، وبالعين إن كان فاءً ، وبأَحدهما إن كان لاماً ، لابالتَّضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه .

ويجعل « فُو » « فَماً » ، وذو المعرب « ذواً[1] أو ذوًّا »[2] ، وتقطع همزة الوصل إن كان ماهى فيه فِعلًا ، ويُجْبَر الفعلُ المحذوف آخره أَوماقبلَ آخِره ، والمحذوف الفاءِ واللَّام أَو العين واللَّام بردِّ المحذوف ، وتحذف هاءُ السّكت ممّا [3] هيَ فيه ، ويُدغَم المفكُوك للجزم أَو للوقف[4] ، وإعراب ماجُرَّ من حرف وشبهِه [5] كائن على أَكثرَ من حرف ، وإضافته إلى مجروره معطًى [6] ماله مستقلاًّ بالتسمية أَجوَدُ من حكايتهما .

ويلحق نحو : « أَسلمتْ » و « أَسلما » ، و « يسلمان » و « أَسلموا » و « يُسلمون » فى لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، بمسلِمة ومسلمَين ، ومسلِمين ، مسمًّى بها ، ونحو : « فَعَلْنَ » فى تلك اللّغة معرب غير منصرف ، وإن سمِّى مذكَّر بـ « بنْت » أَو « أُخْت » صرف عند الأَكثر ، وتُرَدّ « هَنْت » إلى هَنَة لفظاً وحكماً ، وينزع

---

(١) فى (د ، ص ؛ م) : ذوى .
(٢) فى (م) : ذوو .
(٣) فى (ص) : من ماهى فيه .
(٤) فى (س) : أو الوقف .
(٥) فى (شع) : أوشبهه . وشبه الحرف نحو « منذ » الاسمية .
(٦) فى (ص) . معطاً . بالألف .

من الأُلى [١] الأَلف واللَّام ، وكذا من الذى والَّتى واللَّاءِ [٢] واللَّاتى [٣] ، وتُجعَل الياءُ منهنَّ حرفَ إعراب إن ثبتتْ قبل التَّسمية [٤] ، وإلَّا فما قبلها [٥] ، وما ذكر من اسم حرف فموقوف [٦] ، فإن صَحِب عاملًا اختير جريُه مَجرى مُوازِنهِ مسمًّى به [٧] ، وقد يقال : « هذا باً » ، وقد يحكى المفرد المبنىُّ مسمًّى به ، وكذا الفعل غيرُ المُسْنَد على رأى .

(١) فى (م ، شع) : الأولى .
(٢) فى (م) : واللاى وفى ، (شع) : اللائى .
(٣) زاد بعدها فى (س) واللائى .
(٤) فإن كانت الياء مشددة أعرب ما هى فيه كولىّ فيقال : جاءنى لذىٌّ ورأيت لذياًّ ومررت بلذىٍّ ، وإن كانت مخففة أعرب كا لمنقوص فيقال : جاءنى لَذٍ ورأيت لَذِياً ومررت بلَذٍ كما يفعل بشج .
(٥) أى وإن لم تثبت الياء كلغة من يقول : الَّذْ والَّذِ فيقال : قام لَذٌ ورأيت لَذاً ومررت بلَذٍ كما يفعل بيد .
(٦) نحو : ألف لام ميم ، وإن كان أخره ألفا قصر نحو : باً تاً ثاً .
(٧) فيقال : كتبت ألفا ولاما وميما كما لو سميت بها .

٦٤ ـ باب إعراب الفعل [١] وعوامله

يرفَع المضارع لتعرِّيه من [٢] النَّاصب والجازم ، لالوقوعِه [٣] موقعَ الاسم ، خلافاً للبَصريّين ؛ ويُنصَب بـ « أن » مالم تَلِ عِلْماً أَوظَنًّا فى أَحد الوَجْهين فتكون مخفَّفة من « أَنَّ » ناصبة لاسمٍ لايبرز إلا اضطراراً ، والخبر جملة ٱبتدائية ، أَوشرطيّة ، أَو مصدّرة بـ « رُبّ » أَوفعل يقترن غالبا إنْ تَصرّفَ ولم يكن دعاءً بـ « قد » وحدَها أَوبعد نِداءٍ ، أَو بـ « لوْ » أَو بحرف تنفيس [٤] أَو نفى ، وقد تَخلُو من العِلم والظَّن فتليها جملةٌ ابتدائيّة ، أَومضارع مرفوع ، لكونها مخفَّفة [٥] من « أَنَّ » عند الكوفيّين ، ومشبهة بـ « ما » أُختها عند البصريّين [٦] ، ولا يتقدّم معمولُ معمولِها عليها [٧] ، خلافاً للفرّاءِ ، ولاحجّة فيما ٱستشهد به

---

(١) المراد بالفعل المضارع فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين فى فعل الأمر.

(٢) فى(م) : عن .

(٣) فى(شع) : لا بوقوعه .

(٤) فى(م) : أوحرف تنفيس .

(٥) فى(شع) : لكونها المخففة أو محمولة عليها أوعلى ما المصدرية . وقد ضرب على هذه العبارة فى(ح) وقال : الضرب ضرب المصنف، وأثبت العبارة المحققة وقال :هكذا بخط المصنف.

(٦) وأشار فى (شع) إلى هذه الرواية ، ومثل لها بقوله : كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » . برفع يتم .

(٧) فى(ب) : ولاتتقدم المخففة أو المحمولة عليها أوعلى ما المصدرية ولايتقدم معمول معمولها عليها.

لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر ؛ ولاتَعمل زائدةً ، خلافاً للأَخفش ، ولا بعد عِلم غير مؤوّل ، خلافاً للفرّاءِ وابن الأَنبارىّ ، ولا يَمتنع أَن تجرى بعد العِلم مَجراها [1] بعد الظَّنّ لتأَوّله به ، ولا بعد الخَوْف مَجراها بعد العِلم [2] لتيقُّن المَخُوف ، خلافاً للمبرّد .

وأَجاز [3] بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظَّرف وشبهه آختيارا ، وقد يرد ذلك مع غيرها آضطراراً ، ولايجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيّين .

ويُنصب المضارعُ أَيضاً بـ « لن» مستقبلا ، بحدّ وغيرِ حدّ ، خلافاً لمن خصّها بالتأْبيد[4] ، ولايكون الفعل معها دعاءً ، خلافاً لبعضهم ، وتقديمُ معمولِ معمولِها عليها دليلٌ على عدم تركيبها من : «لا أَن » ، خلافاً للخليل [5] .

ويُنصَب أَيضاً بـ « كَى » نفسها إن كانت الموصولة . وبـ «أَن » بعدها مضمرة [6] غالباً إن كانت الجارّة ، وتتعيّن الأُولى بعد

---

(١) سقط من (ب) صفحتان لغاية ما نبه عليه بعد .

(٢) فى (شع) : مجراها بعد اليقين خلافا للمبرد .

(٣) سقط من (ج ، م) لغاية : وغير حد .

ونبه فى (شع) على وجوده ببعض النسخ وجاء بأمثلته وشواهده وآراء النحاة فيه .

(٤) فى (م) بالتأييد – بيائين . قال فى (شع) : وهو الزمخشرى ، ذكره فى الأنموذج .

(٥) زاد بعد هذا فى (د ، س) : وهشام ، وكتب عليه فى (ح) رمز (خ) ، وزاده فى (ص) بالهامش وعليه رمز .(ط) .

(٦) فى (ج) : وبأن مضمرة بعدها ، وسقطت » بعدها من (شع) .

اللَّام[1] غالباً ، والثانية قبلها ، وتترجّح مع إظهار « أَنْ » مُرَادَفَةُ اللَّام على مرادفةِ « أن » ، ولا يتقدّم معمولُ معمولِها ، ولا يُبطِل عملها الفصلُ ، خلافاً للكسائىّ فى المسأَلتين .

ويُنصب غالباً بـ« إِذَنْ » مصدّرة إن وليَها ، أَوولى قَسماً وَلِيَها ، ولم يكن حالًا ، وليست «أَن » مضمرةً بعدها ، خلافاً للخليل فى أَحدِ[2] قولَيه ، وأَجاز بعضهم فصل منصوبهابظرف ٱختيارًا ، وقد يرد ذلك مع غيرها ٱضطرارًا . ومعناها الجواب والجزاءُ ، وربَّما نصب بها بعد عطف ، أَوذى خبر .

(فصل) : يُنصَب الفعلُ بـ«أَن» لازمة الإِضمار بعد اللَّام المؤكدة لنفى فى خبرِ «كان » ماضيةً لفظاً أَومعنًى ، وبعد « حتَّى » المرادفة لـ« إلى » أَو « كَىْ » الجارّة أَو « إِلَّا أَنْ »[3] ، وقد تظهر «أَن » مع[4] المعطوف على منصوبها . .

وتُضمَر أَيضاً « أَنْ » لزوماً بعد «أَو » الواقعةموقع « إِلى أَنْ »

---

(١) زاد بعد هذا فى بعض النسخ ، ونبه فى (شع) أن هذه الزيادة بنسخة البهاء الرقى — تلميذ ابن مالك .

وهى فى (س) أيضاً ، وفى هامش (ص ، ح) : وتتعين الأولى بعد اللام على رأى ، ومطلقاً على رأى ، وتتعين الثانية مطلقاً على رأى ، وقد تظهر أن بعدها مفردة ومقرونة باللام ، وربما وليتها اللام .

ويبين الاضطراب فى هذه الزيادة فهى كالشرح الموضح لمختلف الآراء التى سبق ذكرها ، ولذا اكتفيت بعبارة التحقيق ، وفيها الخلاصة .

(٢) سقطت من (م) : فى أحد قوليه .

(٣) استشهد له المصنف بقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

(٤) فى (شع) : فى المعطوف .

أَو « إِلَّا أَنْ » ، ولايفصل[1] الفعل من «حتَّى » ، ولا « أَو » بظرف[2] ، ولا شرط[3] ماض[4] ، خلافاً للأَخفش[5] ، وقد تعلق قبل الشَّرط الآخذ حقَّه «حتَّى » وفاقاً له ، و « كَيْ » وِفاقاً للفرّاءِ[6] .

وتُضْمَر أَيضاً « أَن »[7] لزوماً[8] بعد فاءِ السّبب جواباً لأَمر أَو نهى أَودعاءٍ بفعل أَصِيل فى ذلك ، أَو لاستفهام لايتضمّن وقوع الفعل ، أَو لنفيٍ محضٍ أَو مؤوّل ، أَوعَرْضٍ ، أَوتحضيض أَو تمن ، أَورَجاءٍ ، ولايتقدّم ذا الجوابُ على سببه ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يحذف سببه بعد الاستفهام ، ويلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ، وربّما نفى بـ« قد » فينصب الجواب بعدها .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) إلى قوله : وفاقاً للفراء .
وفى العبارة اضطراب وخلاف بين النسخ .

(٢) فى (جـ ، د ، شع) : بإذن ، ونبه فى (شع) : أن هذا جاء فى نسخة عليها خط المصنف.

(٣) فى(جـ ، د ، شع) : ولايشرط ماض .

(٤) فى (د) : ماضى اللفظ.

(٥) زاد فى بعض النسخ : وابن السراج . وفى (شع) ذكر العبارة المحققة مع الزيادة وقال : هى كذلك فى نسخة البهاء الرقى .

(٦) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ . قال فى (شع) : المراد بالتعليق إبطال العمل ، ومثل له بنحو :أصحبك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

(٧) سقطت من بعض النسخ .

(٨) سقطت من(شع) .

(فصل) : وتُضمَر « أَن » الناصبة أيضاً لزوماً بعد واو الجمع واقعة فى مواضع الفاءِ[1] ، فإن عطف بهما[2] أو بـ « أَو » على فعلٍ قَبــلُ أَوقُصِدَ الاستئنافُ بطل إضمار « أَنْ » .
ويميِّز واوَ الجمع تقديرُ « مَع » موضعها ، وفاءَ الجواب تقديرُ شرطٍ قبلَها أَوحالٍ مكانَها ، وتنفرد الفاءُ[3] بأَن مابعدَها فى غير النفى يُجزمُ عند سقوطها بما قبلها ، لِما فيه من معنى الشَّرط لا بـ « إنْ » مضمرةً ، خلافاً لمن زعم ذلك ، ويرفع مقصودًا به الوصف أَو الاستئناف.

والأَمر[4] المدلولُ عليه بخبر[5] ، أَواسم فِعلٍ كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجوابِ لافى نصبه ، خلافاً للكسائىّ فيهوفى نصب جوابِ الدّعاءِ المدلول عليه بالخبر ، ولبعض أَصحابنا فى نصبِ جواب « نَزالِ » وشبهه ، فإن لم يَحسُن إقامة « إنْ تَفعَل » مقامَ الأَمر ، و « إنْ لاتفعل » مَقَام النَّهى[6] لم يُجزَمْ جوابهُما ، خلافاً للكسائىّ . وقد تُضمَر « أَنِ » الناصبة بعد الواو والفاءِ الواقعتين[7] بين مجزومَىْ أَداة شرط أَو بعدَهما أَو بعد

---

(١) فى (د) : فى مواقع الفاء .

(٢) فى (د) : بها .

(٣) هنا آخر ما سقط من (ب) .

(٤) فى (م) : أو الأمر مع اتصال الكلام .

(٥) فى (شع) : لخبر .

(٦) فى (م، شع) : فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهى.. وأشار فى (شع) إلى أن ما ثبت هنا من نسخة عليها خط المصنف . وأتى له بالأمثلة .

(٧) فى (م) : الواقعة .

حصر بـ « إنَّما » اختياراً ، أَو بعد الحصر [١] بـ « إِلَّا » والخبر المثبَت الخالى من الشَّرط اضطراراً ، وقد يُجزَم المعطوف على ما قُرِن بالفاءِ اللَّازم لسقوطها الجزمُ [٢] . والمنفىُّ بـ « لا » الصالح قبلَها « كَىْ » جائزُ الرفع والجَزْم سماعاً عن العرب.

(فصل) : تُظهرَ « أَنْ » وتُضمَر بعد عاطف الفعل [٣] على اسم صريح ، وبعد لام الجرّ غير الجُحُوديّة ، مالم يَقترن الفعلُ بـ « لا » بعد اللَّام ، فيتعيّن الإظهار . ولاتَنصِب « أَنْ » محذوفةً فى غير المواضع المذكورة إلَّا نادراً ، وفى القياس عليه خلاف.

(فصل) : تُزاد « أَن » جوازًا بعد « لمَّا » ، وبين القَسَم و « لو » ، وشذوذًا بعد كاف الجرّ ، وتفيد تفسيراً بعد كلامٍ بمعنى القول [٤] لالفظِه ، وتفيدُه « أَىْ » غالباً فيما سوى ذلك ، وتقع بين مشترِكين فى الإعراب فتُعد عاطفةً على رأيٍ .

وإنْ وَلِىَ « أَن » الصالحة للتَّفسير مضارعٌ معه « لا » ، رُفع على النَّفى [٥] ، وجُزِم على النَّهى ، ونُصِب على النَّفى ، وجعل « أَن »

---

(١) فى (م ، شع) : أو بعد حصر .

(٢) فى (س) : لسقوط الجزم .

(٣) فى (شع) : بعد عطف الفعل .

(٤) فى (شع) : بعد معنى القول .

(٥) نحو : أشرت إليه أن لا تفعل . فأن تفسيرية وتحتمل المصدرية .

مصدريّة [١] ، ولا تفيد « أَنْ » مجازاةً ، خلافاً للكوفيّين ، ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم [٢] .

(فصل) : المنصوب بعد «حتَّى» مستقبَل ، أَوماضٍ فى حكمه ، وعلامة ذلك كون مابعدَها غايةً لما قبلها ، أَو متسبّبا عنه [٣] ، وإن كان الفعلُ حالًا أَومؤوّلًابه رُفِع ، وعلامةُ ذلك صلاحية جعلِ الفاءِ مكان «حتَّى» ، وكون مابعدها فَضْلة متسبباً عمّا قبلَها ذا محلٍّ صالحٍ للابتداءِ ، فإنْ دَلَّ على حَدَث غيرِ واجب تعيّن النصبُ خلافاً ، للأَخفش [٤] .

(١) فى (شع) ونصب على جعل أن مصدرية . ثم قال : وفى نسخة عليها خطه : ونصب على النفى وجعل أن مصدرية .

(٢) زاد بعد هذا فى هامش (ح) : ولا بمعنى إذ ولا بمعنى أن المخففة من الثقيلة ، وعليه الرمز (خ) .

(٣) فى (م) : عنها .

(٤) زاد بعد هذا فى بعض النسخ : وقال بعضهم كل مضارع ولى «حتى» فجائز رفعه ونصبه إن صلح الماضى موضعه ، وإلا تعين نصبه .

وقد ذكرت بها مش (ص ، ح) وعليها رمز(ط خ) .

٦٥ ـ باب عوامل الجزم

منها لامُ الطَّلب مكسورة ، وفتحُها لغة ، وقد تسكَّن بعد الفاءِ والواو وثمَّ [١] ، وتلزم فى النَّثر فى فعل غيرِ الفاعل المخاطَب مطلقاً ، خلافاً لمن أَجاز حذفَها فى نحو : قل له لِيفعل [٢] . والغالبُ فى أَمر الفاعل المخاطَب خلوّه منها ومن حرف المضارَعة [٣] ، وهو موقوف لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيّين ، ولا بمعنى الأَمر ، خلافاً للأَخفش فى أَحد قولَيه ، ويلزم آخره [٤] ما يلزم آخِر المجزوم .

ومنها « لا » الطَّلَبيّة ، وقد يليها معمولُ مجزومِها ، وجَزْم فعل المتكلم بها أَقلُّ من جزمِه باللَّام . ومنها « لم » و « لمَّا » أَختُها ، وتنفرد « لَمْ » بمصاحبة أَدوات الشرط وجوازِ ٱنفصال نفيها [٥] عن الحال [٦] ، و « لمَّا » بوجوب اتِّصال نفيها [٥] بالحال ، وجواز الاستغناءِ بها فى الاختيار عن المنفىِّ إِنْ دَلَّ عليه

---

(١) فى (شع) بعد الواو والفاء وثم .

(٢) قال فى (شع) عن هذه العبارة من قوله : مطلقاً ــ إلى قوله ليفعل : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .

(٣) فى (شع) : ومن حروف المضارعة .

(٤) فى (س) : فى آخره .

(٥) فى (م) : نفسها .

(٦) كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا » .

دليل . وقد يلى «لم» معمولُ مجزومِها اضطرارا ، وقد لا يُجزم بها حملًا على «لا» .

ومنها أَدوات الشَّرط ، وهى «إِنْ» ، و «مَنْ» ، و «ما» ، و «مهما»[1] ، و «أَىٌّ» ، و «أَنَّى»[2] ، و «متى» و «أَيَّان» وهما ظرفا زمان . وكسر همزة «أَيّان» لغة سُليم ، وقلّ[3] ما يُجازَى بها ، وتختص فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى» ، وربَّما استفهم بـ «مهْما»[1] وجُوزِىَ بـ «كيف» معنًى لا عملًا ، خلافًا للكوفيّين .

ومن أَدوات الشرط «إِذما» و «حَيثُما»[4] و «أَين» وهما ظرفَا مكان ، وما سوى «إِن» أَسماءٌ متضمنة معناها ، فلذلك بُنِيت إِلَّا «أَيًّا» ، وفى اسمية «إِذْ ما» خلاف ، وقد تَرد «ما» و «مهما» ظرفَىْ زَمان ، «وأَىّ» بحَسَب ما تُضاف إِليه .

وكلُّها تقتضى جملتين تسمَّى أَولاهما شرطاً ، وتصدَّر بفِعلٍ ظاهرٍ أَو مضمَر مفسَّر بعد معمولِه بفعل يشذُّ كونُه مضارعاً دون «لَم» ، ولايتقدّم فيها الاسم مع غير «إِن» إِلَّا اضطراراً ، وكذا بعد استفهام بغير الهمزة ، وتسمَّى الجملةُ الثانيةجزاءً وجواباً ، وتلزمه الفاءُ فى غير الضَّرورة إِن لم يصحَّ تقديرُه شرطاً ،

---

(١) فى (ص ، ح) : مهمى .

(٢) فى (ص) : وأنا .

(٣) فى (س) : وقل يا ، وفى (د ، شع) : وقلما .

(٤) فى (ص ، م) : وحيث ما .

وإنْ صُدِّر بمضارع صالح للشَّرطية جُزم [١] فى غير الضَّرورة وجوباً إن كان الشرط مضارعاً ، وجوازًا إن كان ماضياً ، وقد يُرفَع [٢] بكثرة إن كان الشَّرط ماضىَ اللَّفظ أَو منفياً بـ « لَم » ، وبقلَّة إن كان غيرهما [٣] ، وإن قُرن بالفاءِ رُفِع مطلقاً [٤] . وجزم الجواب بفعل الشَّرط ، لابالأَداة وحدَها ، ولابهما ، ولا على الجوار ، خلافاً لزاعمى ذلك .

(فصل) [٥] : قد [٦] يُجزَم بـ « إذا » الاستقباليّة حمْلا على « متى » ، وتُهمَل « متى » حمْلا على «إذا » ، وقد تُهمَل « إنْ » حملا على « لو » ، والأَصحُّ امتناع حمل « لو » على « إنْ » . وقد يجزم مسبّب [٧] عن صلة الّذى تشبيها بجواب الشرط . ويجوز : إنْ تَفعلْ زيدٌ يَفعَلْ ، وِفاقاً لسيبويه ، ويجوز [٨] إنْ تنطلق خيراً تُصِبْ ، خلافاً للفرّاءِ [٩] ، ولايَمنع

(١) فى (شع) : يجزم فى غير الضرورة . وفى بعض النسخ اضطراب بالتقديم والتأخير بين هذه العبارة والتى تليها .

(٢) وردت هذه العبارة فى أكثر النسخ فى موضع السابقة ووردت فى هامش (ص ، ح) وكتب عليها : هكذا بخط ابنه – أى ابن المصنف – وأشار فى (شع) إلى ورود هذا بخط المصنف فى أصل التسهيل ، والتحقيق عن (م) .

(٣) جاء بعد هذا فى بعض النسخ عبارة : فى غير الضرورة .

(٤) نحو : « ومن عاد فينتقم الله منه » ، « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً » .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ب ، ح ، ص) وثبتت علامة الفصل بين الكلام .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) فى (شع) : متسبب .

(٨) فى (ح) : ونحو .

(٩) نبه فى (شع) إلى أن هذه العبارة من أول الفصل سقطت من بعض النسخ ، وثبتت فى نسخة شرحها ابن المصنف .

جزمه تقديم معمولِه عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأَداة إلَّا وهو غير مجزوم ، خلافاً للكوفيّين فى المسأَلتين [1] . وقد تنوب بعد «إن» [2] «إذا» المفاجأَة عن الفاءِ فى الجملة الاسمية غيرِ الطلبيّة [3] .

(فصل) : لأَداة الشرط صَدرُ الكلام ، فإنْ تقدّم عليها شبيهٌ بالجواب معنًى فهو دليلٌ عليه ، وليس إِياه ، خلافاً للكوفيّين والمبرّد وأَبى زيد ، ولايكون الشَّرط حينئذٍ غيرَ ماضٍ إلَّا فى الشعر ، وإن [4] كان غيرَ ماضٍ مع «من» أَو «ما» [5] أَو «أَىٍّ» وجب لها فى السّعة حكم «الَّذى» ، وكذا إن أُضيفَ إليهن «حين» ويجب ذلك مطلقاً لهنَّ إثر «هل» أَو «ما» النافية أَو «إن» أَو «كان» أَوإحدى أَخواتها ، أَو «لكن» أَو «إذا» المفاجأَة ، غير مضمَر بعدها مبتدأ .

ويُحذَف [6] الجوابُ كثيرا لقرينة ، وكذا الشَّرط المنفى [7]

---

(١) فى (د) : فى المثال . والمسألتان هما : إن تنطلق خيرا تصب ؛ وخيرا إن انطلقت تصيب.

(٢) فى (م) : وقد تنوب إن بعد إذا ، وسقطت : « بعد إن » من بعض النسخ .

(٣) ومثاله مع إن : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ومع إذا : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون » .

(٤) فى (م ، شع) : فإن .

(٥) فى (شع) : مع ما أومن .

(٦) فى (س) : ويضمر .

(٧) سقطت عبارة : « المنفى بلا تالية إن » . من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) بقوله إنها ثبتت فى نسخة عليها خط المصنف . ثم قال : ومنه قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

بـ « لا » تالية « إنْ » ويُحذَفان[1] بعد « إنْ » فى الضَّرورة ، وقد يسدّ مسدَّ الجواب خبرُ ما قبل الشّرط .

وإن تَوالَى شرطان أَوقَسَم وشرط استغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أَولهما معنًى فى نحو : إنْ تَتُب إنْ تُذنِبْ تُرحَم[2] .

وربَّما استُغنِى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ، ويتعيّن ذلك إنْ تَقدَّمهما ذو خَبَرَ[3] ، أَو كان حرف الشَّرط « لو » أَو « لولا » .

وإنْ[4] تَوَسَّطَ بين الشَّرط والجزاءِ مضارعٌ جائزُ الحذف غير صفة أُبدِل من الشَّرط إن وافقه معنًى ، وإلَّا رُفِع وكان فى موضعِ الحال ، واتّصال « ما » الزائدة بـ « إنْ » و « أَىّ » ، و « أَين » و « أَيّان »[5] و « متى » و « كيف » جائزٌ .

وكون فِعلَى الشرط ماضِيَيْن وضعاً ، أَو بمصاحبة « لم » أَحدهما أَوكليهما ، أَو مضارعين دون « لم » أَولى من سوى ذلك .

---

(١) فى (س) : وقد يحذفان .

(٢) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خط المصنف ثم قال : وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يراعى تقديم المؤخر فيما كان نحو هذا ، وهو ما يكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادة كما فى المثال .

(٣) فى (ص) : طالب خبر ، وعليها الرمز (ق ، ط) .

(٤) سقط هذا السطر من (س) إلى قوله : أبدل من الشرط .

(٥) سقطت من (م) .

ولا يختص [١] نحو : إن تفعل فعلت بالشِّعر ، خلافاًلبعضهم . وإنْ حُذف الجوابُ لم يكن الشرط مضارعاً غيرمنفىّ بـ « لم » إلَّا قليلا ، ولايكون الشرط غيرَ مستقبل المعنى بلفظ « كان » أوغيرها إلَّا مؤولا ، وقد يكون الجواب ماضى اللَّفظ والمعنى مقروناً بالفاءِ مع « قد » ظاهرة أومقدّرة ؛ ولا تَرِد « إنْ » بمعنى « إذْ » ، خلافاً للكوفيْين .

(فصل) : « لَوْ » حرفُ شرطٍ يقتضى امتناعَ [٢] مايليه واستلزامه لتاليه [٣] ؛ واستعمالُها فى المُضِىِّ غالباً [٤] ، فلذا [٥] لم يُجزَم بها إلَّا اضطرارا ، وزعم اطِّراد ذلك على لغة . وإن وَلِيَها اسمٌ فهو معمول فعل مضمَر مفسّر بظاهر بعد الاسم ؛ وربَّما وَلِيَها اسمان مرفوعان . وإنْ وليها « أنَّ » لم يلزم كون خبرِها فعلًا ، خلافاً لزاعم ذلك[٦] .

وجوابُها فى الغالب فِعل « مجزومٌ بـ « لم » ، أو ماضٍ منفىٌّ

---

(١) فى (س) : ولا يخص .

(٢) فى بعض النسخ بدلا من هذه العبارة عبارة : « يقتضى نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره » . وأشار إلى ذلك فى هامش (ص ، ح) . وقد ذكرت العبارتان فى (د) .

(٣) زاد بعد هذا فى (د) : نفى ما يلزم لثبوته ثبوت غيره .

قال فى (شع) : والعبارة المشهورة فى « لو » أنها حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول . قال المصنف فى شرح الكافية : العبارة الجيدة فى « لو » أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

(٤) فى (س) : فى المعنى غالباً .

(٥) فى (د) : فلذلك .

(٦) فى (د) ازاعمى ذلك . وزاد بعد هذا فى (س) : ولا يكون جوابها إلا فعلا مجزوما بلم أو ماضياً مقروناً بما .

بـ «ما » ، أَو مثبَتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة لا تُحذَف غالباً إلَّا فى صِلَة [1] ، وقد تصحب «ما » النافية ؛ وإن [2] ولِىَ الفعلَ الَّذى وليَها جملة اسميّة فهى جواب قَسَم مغنٍ عن جوابها .

(فصل) : إذا ولِىَ «لمَّا » فعلٌ ماض لفظاً ومعنًى فهى ظرفٌ بمعنى «إذْ » فيه معنى الشرط ، أَو حرفٌ يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعلٌ ماض لفظاً ومعنًى [3] ، أَو جملة اسميّة مع « إذا » المفاجأَة أَو الفاءِ ، وربّما كان ماضياً مقروناً بالفاءِ ، وقد يكون مضارعاً [4] .

---

(١) زاد بعد هذا فى (ص) : أو نفى ، وزاد فى (ح) . أو نفى بما .
وقال فى (شع) : سقط هذا من نسخة عليها خط المصنف
قال : وتصحيحه حذفه وهو الصواب فقد نص الناس على أن المثبت الواقع جواباً للو يجوز دخول اللام عليه وحذفها . والحذف فى كلام العرب كثير ، وفى القرآن كذلك : « لو نشاء جعلناه أجاجا » ، « لو نشاء أصبناهم » .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) .

(٣) فى (د) : أو معنى .

(٤) كقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط » .

٦٦ - باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

يُستفهَم بـ « كَيف » عن الحال قبل ما يستغنى به ، وعن الخبر قبل مالا يستغنى به . ومعناها : على أىّ حال ؟ فلذا [١] تسمّى ظرفاً ، وربّما صَحِبَتْها « على » ؛ ولجوابها والبدلِ [٢] منها النَّصبُ فى الأوّل ، والرفعُ فى الثانى إن عدمتْ نواسخُ الابتداءِ ، وإلّا فالنصب . ولا يُجازَى بها قياساً ، خلافاً للكوفيّين ومن وافقَهم [٣] ، و « أَنَّى » مرادفة لها ، أَو « لأَين » أَو « مَتَى » .

(فصل) : تكون « قد » اسماً لكَفَى فتُستَعمل استعمالَ أَسماءِ الأَفعال ، وترادف « حَسْباً » فتوافقها فى الإضافة إلى غير ياءِ المتكلِّم ، وتكون حرفاً فتَدخُل على فعل ماضٍ متوقع لايشبه الحرف لتقريبه من الحال [٤] ، أَو على [٥] مضارع مجرّد من

---

(١) فى (د) : فلذلك .

(٢) فى (م ، شع) : وللبدل منها .

(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من بعض النسخ ، وأشار إلى ذلك فى (شع) بقوله : وثبت فى نسخةعليها خطهبعد قوله : للكوفيين ، ومنوافقهم ، وأنى مرادفة لها أولأين أومتى . وقال فى شرحه : وأما من وافقهم فهوقطرب ، وأمامحامل « أنى »فقد سبقذكرها ،وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى .

(٤) فى (م) : فى الحال .

(٥) فى (شع) : وعلى مضارع .

جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليلِ معناه ، وعليهما للتَّحقيق ، ولا تُفصَل من أَحدهما بغير قَسَم ، وقد يغنى عنه دليلٌ فيوقَف عليها [1] .

وتُرادِفها « هل » ، وتساوى همزة الاستفهام فيما لم يصحبْ نافياً ولم يُطلب به تعيين. ويكثر قيام «مَنْ» مقرونة بالواو مقامَ النَّافى فيُجاء غالباً بـ« إلَّا » قصداً للإيجاب. وقد يُقصد بـ« أَىّ » نفىٌ فيعطف على ما فى حيِّزها بـ« ولَا » ، ولأَصالة الهمزة استأْثرت [2] بتمام التَّصدير ، فدخلتْ على الواو والفاءِ وثمّ ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعَدْ بعد «أَم» بخلاف «هل» وسائر أَخواتها ، ويجوز أَلَّا تعاد «هل» لشبهها بالهمزة فى الحرفيّة ،وأَن تعاد لشبهها بأَخواتها الاسمية [3] فى عدم الأَصالة ، وقد تدخل عليها الهمزة فتترجّح [4] مرادفةُ « قد » ، وربَّما أُبدلتْ هاؤُها همزةً .

(فصل) : حروف التحضيض « هلَّا» ، و «أَلا» ، و« لَوْلَا» ، و« لوما » ؛ولايليهنَّ غالباً إلَّا فعل ظاهر ، أَو معمولُ فعل مضمَرٍ

---

(١) زاد بعد هذا فى بعض النسخ : ويسوغ اقترانها بالمضارع تأوله بالماضى كثيراً . وقد ضرب على هذا فى (ص، ح) وقال : الضرب ضرب المصنف، وقد مثل له فى (شع) ثم قال : وقد ضرب المصنف على هذا فى نسخة .

(٢) فى (س) : اختصت .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) فى بعض النسخ « فتتعين » وأشار فى (ص) إلى أنها فى نسخة رمز لها بالحرف (ط) : « فتترجح » .

مدلول عليه بلفظٍ أَو معنى [(١)] ، وقلَّ [(٢)] ما يخلو مصحوبُها من توبيخ ، وإذا خلَا منه فقد يغنى عنهنَّ « لو » و « أَلَا » ، وتدلُّ أَيضاً « لولا » و « لوما » على امتناعٍ لوجوب ، فيختصّان بالأَسماءِ ، ويقتضيان جواباً كجواب « لو » ؛ وقد يلى الفعل « لولا » غيرَ مفهمة تحضيضاً [(٣)] ، فتؤوّل بـ « لولم » وتُجعَل المختصَّة بالأَسماءِ والفعل صلةً لـ « أَنْ » مقدّرة [(٤)]

(فصل) : « ها » و « يا » حرفَا تنبيه . وأَكثر ٱستعمال « ها » مع ضمير رفع منفصل ، أَو ٱسم إشــارة ، وأَكثر ما يلى « يا » [(٥)] نداءٌ أَو أَمرٌ أَو تَمنٍّ أَو تقليل ، وقــد يُعزَى التنبيه إلى « أَلَا » و « أَمَا » وهما للاستفتاح مطلقاً ، وكثر « أَلَا » قبل النداء ، و « أَمَا » قبل القَسَم ، وتُبدَل همزتُها هاءً أَو عيناً ؛ وقد تُحذف أَلفُها فى الأَحوال الثَّلاث [(٦)] .

(فصل) : من حروف الجواب [(٧)] « نَعَم » ، وكسرُ عينِها لغةٌ كنانيّة [(٨)] ؛ وقد تُبدَل حاءً ؛ وحاءُ « حتَّى » عَيْنا ،

---

(١) سقط من (م ، شع) : « بلفظ أو معنى » ونبه إلى هذا فى (شع) بقوله : وثبت فى نسخة البهاء الرقى وفى نسخة عليها خطه بعد هذا : « بلفظ أو معنى » .

(٢) فى (د) : وقلما .

(٣) فى (ص) : تخصيصاً .

(٤) فى (شع) : والفعل صلة أن .

(٥) سقطت « يا » من (س) .

(٦) فى (س) : الثلاثة . فيقال : أمَ والله ، وهمَ والله ، وعمَ والله .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) وذكر الكسائى أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة .

وهى لتصديق مُخبِر ، أو إعلامِ مستخبر ، أو وعد طالب [١] ، و « إى » بمعناها مختصة بالقَسَم ، وإن وليَها الله حُذفتْ ياؤُها أو فُتحتْ أو سكنت ، و « أَجَل » لتصديق الخَبَر ، و « بَلَى » [٢] لإثبات نفى مجرّد أو مقرون باستفهام ، وقد توافقها « نَعَم » بعد المقرون .

(فصل) : « كلاّ » حرفُ رَدْع وَزجْر ، وقد تؤوّل بـ « حقًّا » ، وتساوى[٣] « إىْ » معنىً وآستعمالاً ، ولا تكون لمجرّد الاستفتاح ، خلافاً لبعضم . و « أمّا » حرف تفصيل مؤوّل بـ « مهما[٤] يكن من شيءٍ » ، فلذا تلزم الفاءُ بعد ما يليها ، ولا يليها فعل بل معمولُه أو معمولُ ما أَشْبَهَه ، أو خبر ، أو مخبر عنه ، أو أداة شرط يغنى عن جوابها جواب « أمّا » ، ولا تُفصَل الفاءُ بجملة تامّة ، ولا تحذف فى السّعة إلاّ مع قول يغنى عنه مَحْكِيُّه ، ولا يمتنع أن يلى « أمّا » معمول خبر « إنَّ » ، خلافا للمازنىِّ [٥] ، وقد [٦] تبدل ميمهُا الأُولى ياءً ، وقد يليها مصدرٌ متلوٌّ بما اشتمل على مثله ، أو مشتق منه ، فينصبه

---

(١) فى (م) : طلب .

(٢) فى (د ، س) : ويلى الإثبات .

(٣) فى (س) : وقد تساوى .

(٤) فى (ص ، ح) : بمهمى .

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (شع) .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م) إلى آخر الفصل ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى وغيرها .

الحجازيّون مطلقاً ، ويرفعه التميميّون معرفةً ، وينصبونه نكرةً ، وقد يرفعونه [١]. والنَّصب على تقدير [٢] : إِذْ ذكرتَ ، والرّفع على تقدير إِذ ذُكر . واستعمال العَلَم بالوجهين موضع هذا المصدر جائزٌ على رأى .

(فصل) : قد يقوم مقامَ «ما يفعل أَحد» [٣] ، «أَقلُّ» ملازماً للابتداءِ والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فِعلاً أَو ظرفاً ، وقد تُجعَل خبرًا ، ولا بدَّ من مطابقة فاعِلها للنَّكرة ٱلمضاف إِليها ، ويساوى « أَقلَّ» المذكورَ «قَلَّ » رافعاً مجرور «أَقل» [٤] ، ويتَّصل بـ«قلَّ» ما كافَّة عن طلب فاعل فيلزم فى غير ضرورة مباشرتُها الأَفعالَ .وقد يُراد بها حينئذٍ التَّقليل حقيقةً ،وقد يُدَلُّ على النَّفى بـ«قليلٍ » و «قليلة» .

(فصل) : مُنِعت [٥] التصرّفَ أَفعال : منها المثبتة فى نواسخ الابتداءِ وباب الاستثناءِ والتعجّب وما يليه ، ومنها « قلَّ» النافية ، و « تبارك» و «سُقِط فى يده» ، و «هدَّكَ مِن

---

(١) فى (س) : وقد يعرفونه .
(٢) سقط من (س) إلى قوله : « على تقدير » التالية .
(٣) سقطت كلمة « أحد »من (ح) .
(٤) فى بعض النسخ : رافعاً مثل المجرور ، ومثل له فى (شع) بنحو : قل رجل يقول ذلك ، ثم قال : والمراد بالمثلية كونه نكرة موصوفاً بمثل ما سبق ذكره ، ودخل فى النكرة نحو : قل من يقول ذلك كما سبق .
(٥) فى (شع) : منعت من التصرف .

رجل » ، و «عَمرْتُك الله » ، و « كَذَبَ[١] » فى الإغراءِ ، و «ينبغى » و «يَهيط » ، و« أَهَلُمَّ» ، وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخُذ وأُعطى ،و «هَلُمَّ » التميميّة ، و « هَأْ » و « هَاءِ » بمعنى خُذْ ، و« عِمْ صباحاً » ، و« تَعلَّم » بمعنىَ اعْلَم ، وفى زَجْر الخيل أَقدِمْ واقدُمْ وَهبْ وأَرحِب وهُجِدْ ، وليست أَصواتاً ولا أَسماءَ أفعال لرَفعِها الضمائر البارزة ، واستغنى غالباً[٢] بترك عن «وذَرَ » و «ودَعَ » ، وبالترّك عن الوَذْر والوَدْع ، وربّما قيل وَدْعٌ ووَدعَ ووَذَرَ[٣] .

---

(١) روى عن عمر رضى الله عنه « كذب عليكم الحج . كذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم » وقد نص جماعة على استعمال « كذب » للإغراء منهم أبو عبيدة ويونس والأخفش والأعلم ، وفسر « كذب » فى الخبر بمعنى : وجب أو الزم ، والاسم بعده مرفوع على الفاعلية ، أو منصوب على تضمن « كذب » معنى الأمر (شع) .

(٢) استظهر به على ما نقل من أنه نطق بمصدر « يذر » « ويدع » وبالماضى منهما .

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (م ، شع) وزاد فى (د) : ووذر مرة أخرى .

٦٧ ـ باب الحكاية [1]

إنْ سُئِل بـ « أَى » عن مذكور [2] منكَّر عاقل أَو غيره حكى فيها مطلقا ما يستحقُّه من إعرابٍ وتأنيثٍ وتثنية أَو جمع تصحيح [3] موجود فيه ، أَو صالح لوصفه ، وإِن سُئِل عنه فى الوقف بـ « مَنْ » فكذلك ، ولكن تُشبَع الحركاتُ فى نونها حالَ الإفراد ، وتُسَكَّن قبل تاءِ التأنيث حال التَّثنية ، وربّما سُكِّنتْ فى الإِفراد ، وحرّكت فى التثنية ، وقد يستعملان مع غير المفرَد [4] المذكَّر استعمالهما معه .

ولا يُحكَى غالبا معرفةٌ إلاَّ العلَم غير المتيقَّن نفى الاشتراك فيه ، فيحكيه الحجازيّون مقدَّرا إعرابُه بعد «مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، ولا يقاس عليه سائرُ المعارف ، ولا يحكى فى الوصل بـ «مَنْ » ، خلافاً ليونسَ فى المسأَلتين

وفى حكاية العلم معطوفاً أَو معطوفاً عليه خلاف : منعه يونس ، وجوّزه غيره ، وٱستحسنه سيبويه [5] .

---

(١) وهى إيراد لفظ المتكلم كما أورده . والمحكى إما أن يكون بعد القول وقد سبق ، وإما غيره وهو المقصود هنا بأى وبمن .

(٢) فى (د) : مذكر عاقل .

(٣) فى (س ، شع) : وجمع تصحيح .

(٤) سقط لفظ « المفرد » من (س) .

(٥) سقطت عبارة تفصيل الخلاف من (شع) ولكنه فى شرحه أشار إلى الخلاف .

ولا يُحكَى موصوفٌ بغير « ابن » مضافاً إلى عَلَم [١] ، وربّما حُكِى الاسمُ دون [٢] سؤال ، وربّما حكى العَلَم والمضمر بـ « منْ » حكايةَ المنكَّر ، وربّما قيل ضَرب مَنٌ مَنَهْ ، ومَنُومَنَا ، لمن قال : ضَرب رجلٌ آمرأةً ، ورجلٌ رجلاً . ويقال فى حكاية التمييز لمن قال : عندى عشرون ، عشرون ماذا ؟ وعشرون أيًّا ؟ على رأى ، ويحكى المفرد المنسوب إليه حكمٌ هو للفظه ، أَو يُجرَى بوجوه الإعراب آسماً للكلمة أو للَّفظ [٣].

(فصل)[٤] : إن سأَل بالهمزة عن مذكور مُنكِرٌ آعتقاد كونه على ما ذُكر أَو بخلافه حكاه غالباً ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أَو معطوفاً فى الوقف جوازًا ، بمدَّة تُجانِس حركتَه إن كان متحرّكا ، أَو بياءٍ ساكنة بعد كسرة إن كان تنويناً أَو نونَ «إنْ» ،تلى المحكىَّ توكيدًا للبيان ، وربّما وليت دون حكاية ما يصحّ به المعنى ، كقول من قيل له : أَتفعل ؟ : أَأَنا إنِيهْ ؟ وقد يقال : أَذَهَبْتُوه [٥] ؟ لمن قال : ذهبتُ ، وأَأَنَا إنِيهْ [٦] ؟ لمن قال : أَنا فاعل ؛ فإن [٧] فَصَل بين

---

(١) فى (شع) : مضافاً إلى العلم .

(٢) فى (د) بغير سؤال .

(٣) سقط من (شع) : اسماً للكلمة أو للفظ .

(٤) المراد بهذا الفصل ذكر حرف الإنكار ، ويأتى فى الفصل التالى ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق فى الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم لقصد هذه المعانى .

(٥) فى (م) : أذهبوه .

(٦) سقطت العبارة كلها من (م) وذكر بدلا منها : وائنا لمن قال . الخ .

(٧) فى (شع) : وإن فصل .

الْهمزة والمذكور «تقول» أَو نحوه[١] ، أُو كان السائل واصلاً[٢] أَو غير منكر ولا متعجّب لم تُلحَق هذه الزوائد .

(فصل) : إذا نطق بكلمة متذكِّرٌ غيرُ قاصد للوَقْف وصل آخرها بمدَّة تُجانِس حركَته إن كان متحرّكا[٣] ، وبياءٍ ساكنة بعد كسرةٍ إن كان ساكناً صحيحاً[٤] ، ولا تلى هذه الزيادةَ هاءُ السَّكت بخلافِ زيادة الإِنكار[٥] .

---

(١) كما لوقيل : قام زيد . فقلت: أتقول زيد ؟ أواليوم زيد ؟

(٢) فقال : أزيد يافتى ؟

(٣) فإن عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره توقف ، فجعلوا هناك مدة ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ، وهى مثل مدة الإنكار فيقال فى قال : قالا ، وفى يقول : يقولوا ، و فى من العام : من العامى .

(٤) فيقال فى قد : قدى ، وفى ال : الى .

(٥) وذلك أن المنكر قاصد للوقف ، والمتذكر لايقصده .

٦٨ ـ باب الإخبار

شرط الاسم المخبرَ عنه[١] فى هذا الباب إمكان الاستفادة والاستغناء عنه بأجنبىٍّ ، وجواز ٱستعماله مرفوعاً مؤخَّرا هو أَو خلفه المنفصِل مثبَتا منُوبا عنه بضمير لا يطلبه بالعَوْد شيئان[٢] ، وأَن يكون بعضَ ما يوصف به من جملة أَو جملتين فى حُكْم جملةٍ واحدة ، وإن كان معطوفاً أَو معطوفاً عليه فيشترط اتِّحادُ العامل حقيقةً أَو حُكماً ؛ فإن استوفى الشروط[٣] أُخبر عنه مطلقاً بما يوافقه من «الَّذى» وفروعه ، وبالأَلف واللاَّم إن صُدِّرتْ الجملةُ الَّتى هو منها بفعلٍ موجَبٍ يصاغ منه صِلةٌ لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأً ، وتأخير الاسم أَو خلَفِه خبرًا ، وجعل ما بينهما صلةً عائدًا منها[٤] إلى الموصول ضميرٌ يَخلُف الاسمَ فى إعرابه الكائن قبلَ[٥] ذكر الموصول .

---

(١) وسماه مخبرا عنه وهو مخبر به توسعا ، وقيل : يجوز كون عن بمعنى الباء .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) فى (س) : الشرط .

(٤) فى (س) : منهما .

(٥) اقتصر على هذا فى بعض النسخ بضم «قبل» ، وفى (ص) أضاف بالهامش : ذكر الموصول ، وفى (شع) أشار إلى الزيادة فى بعض النسخ .

فإنْ [١] كان الاسم ظرفاً متصرّفاً قُرِن الضمير بـ « فى » إن لم يتوسّع فيه قبلُ ، فإن [٢] كان الموصول الألِفَ واللاَّمَ ، ومرفوعُ الصّلة ضميرٌ لغيرهما وجب إبرازُه . وهذا الاستعمال جائزٌ فى خبر كان [٣] ، لا فى البَدَل المفرد من متبوعه ، خلافاً لقوم . وإن كانت الجملة ذات تَنازُع فى العمل لم يغيّر [٤] الترتيب ما لم يكن الموصول الألِفَ واللاَّمَ ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه [٥] ، فإن كان ذانك قدم المتنازَع فيه معمولا لأوّل المتنازعين ، وإن كان قبلُ معمولاً [٦] للثانى ، وهذا أَولَى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أوّلِ الموصولين غيرَ خبر الثانى [٧] .

---

(١) ذكر فى (س) وفى هامش (ص) قبل هذا : « والإخبار عن خبر كان جائز خلافاً لمن منع » . ويظهر أنه تكرار لماسيأتى فى بدء الجملة التالية . ولذا وضع بعده فى الهامش الرمز (خ) .

(٢) فى (ج) : وإن كان الموصول .

(٣) وردت العبارة الزائدة التى سبقت الإشارة إليها فى هامش (د) فى هذا الموضع على هذا النحو : « والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف خلافاً لمن منع » .

(٤) فى (ص) : لم يعتبر .

(٥) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) وذكرها فى هامش (ص) وعليها رمز (ق) .

(٦) فى (س) : مفعولا.

(٧) فإذا أخبر عن التاء من : ضربت وضربنى زيد،قيل : الضارب زيدا والضاربه هو أنا . وهذا أولى من : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيد أنا ، لأن الأولى جملة واحدة ، والأخرى جملتان .

٦٩ ـ باب التذكير والتأنيث

أَصل الاسم التذكير[١] ، فاستغنى عن علامة[٢] بخلاف التأنيث ، وحُكِم [٣] به لما جُهل أَمرُه كابن مسمًّى به مؤنث ، وافتقر التأنيث إلى علامة ، وهى [٤] فى الاسم المتمكِّن تاءٌ ظاهرة [٥] أَو مقدَّرة ، أَو أَلفٌ مقصورة أَو ممدودة مبدَلة همزة ، ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامةُ فيه بتصغيره ، أَو وصفِه أَو ضميرِه أَو الإِشارة إِليه أَو عددِه أَو جمعه على مثال يخصّ المؤنَّث أَو يغلب فيه . وأَكثر مجىء التاءِ لفصل أَوصاف المؤنَّث من أَوصاف المذكَّر ، والآحاد المخلوقة من أَجناسها ، وربّما فصلت الأَسماءِ الجامدة والآحاد المصنوعة ، وربّما لَحِقت الجنسَ وفارقت الواحدَ ، وربمّا لازَمَت صفاتٍ مشتركةً أَوخاصّةً بالمذكَّر لتأنيث ما وصف بها فى الأَصل[٦] ، أَو تنبيهاً على أَنَّ المؤنَّث أَولَى بها من المذكَّر .

---

(١) وذلك أنه مامن مذكرو لا مؤنث إلاويقع عليه اسم «شىء» وهو مذكر فى لسانهم . قيل : هذا إذالم يرد « اللفظ » فإذا أريد بالكلمة « اللفظ » جاز التذكير والتأنيث اسماكان أو فعلا أو حرفا . (شع) .

(٢) فى (م ، وشع) : العلامة .

(٣) هذه العبارة من (س ، ص) وأشار إليها فى (د) وسقطت من بقية النسخ إلى قوله : إلى علامة .

(٤) فى (ح ، م ، شع) : وعلامته .

(٥) كعائشة وقائمة ، وقد نص سيبويه على أن التأنيث بالتاء وقيل : التأنيث بالهاء فأبدلت فى فى الوصل تاء .

(٦) سقطت عبارة : لتأنيث ما وصف ...... من (شع) .

وتجىءُ أَيضاً لتأْكيد التأْنيث أَو الجمع أَو الوحدة أَو لبيان النسب أَو التعريب [١] أَو المبالغة أَو عوضاً من محذوف لازم الحَذْف ، أَو معاقب[٢]. وتقدَّر منفصلةً ما لم يلزم بتقدير حذفِها عدمُ النظير ، والجنس المميّزُ واحدُه بها يؤنثه الحجازيّون ، ويذكِّره التميميّون والنجديّون .

(فصل) : الغالب فى الصفات المختصّة بالإِناث إِنْ لم يقصد بها معنى الفعل أَلاَّ تلحقها التاءُ لتأديتها معنى النَّسب ، أَو لتذكير ما وصف بها فى الأَصل ، أَو لأَمن اللَّبس ؛ وربّما جاءَت كذلك صفات مشتركة .

(فصل) : لا تلحق التاءُ غالباً صفة على مِفعال أَو مُفْعِل أَو مِفْعَل أَو مِفْعيل أَو فَعُول بمعنى فاعل ، أَو فَعِيل بمعنىَ مَفْعول ، إلاَّ أَن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ، ولشبهه بفَعيل بمعنىَ فاعل قد يحمل أَحدهما على الآخر فى اللحاق وعدمه ، وربّما حمل على فعيل فى عدم اللحاق فُعَال وفَيْعِل . وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعول مع كثرته غير مقيس، ويجىءُ أَيضا بمعنى مُفْعَل ومُفْعِل قليلا ، وبمعنى مُفاعل كثيرا .

وقد يُذكَّر المؤنَّث ، ويؤنَّث المذكَّر حملاً على المعنى ، ومنه تأْنيث المخبَر عنه لتأَنيث الخبر .

---

(١) فى (س) : التعريف .

(٢) نحو : زنادقة وفرازنة،الأَصل زناديق وفرازين فعاقبت التاءالياء،ولذا لايجتمعان .

٧٠ ـ باب ألفَى التأنيث

تعرف المقصورة بوزن حُبْلَى وحُبَارَى وشُقَّارَى وسُمَّهَى [(١)] وفَيْضُوضَى [(٢)] وفَوْضُوضى وبَرَدَى وشُعَبَى وفَرْتنى وخوْزَلى وخَيْزَلَى وخَنْسرى والجفلى وقُرفُصا وإهْجيرَى وهِجِّيرَى وحُضِّيضَى وحِضِّيضَى [(٣)] وخُلِّيطَى وقِطِبَّى ومُصْطَكَى [(٤)] وبُرَحايا وأَرْبُعاوَى وأُرْبَعى [(٥)] وَهَرْنوَى وقَعْولَى وبادَوْلَى وبادُولَى [(٦)] وإيجَلَى وسَبَطْرَى ودِفَقَّى [(٧)] وحُذُرَّى وعُرَضَّى وعِرَضْنَى [(٨)] وعُرَضْنى ورَهَبُوتَى وحَنْدَقُوقَا [(٩)] ودَوْدَرَّى وهَبَيَّخَى [(١٠)] ويَهْيَرَّى ومُكورَّى ومرقدَّى وشِفْصِلَّى [(١١)] وَمرَحَيَّا وبَرَدْرايَا وحَوْلايَا ؛

---

(١) فى (م) : سميهى .

(٢) سقط ما بعد هذا الوزن من بعض النسخ ومن (شع) إلى قوله : وبرحايا ، وثبت مصححا فى هامش (ص ، ح) وعليه الرمز : (ق) .

(٣) سقط من (ح) .

(٤) فى (ص) : مصطكا بالألف .

(٥) سقط من (م) .

(٦) سقط هذا الوزن من بعض النسخ وضرب عليه فى (ص) ، وثبت فى (ح) ، وقال فى (شع) : هو موضع لم يجىء غيره .

(٧) فى (م) : دفيقى .

(٨) سقط هذان الوزنان من بعض النسخ ، وذكر فى (ص) بالألف ، وفى (ح) بالياء .

(٩) فى بعض النسخ بالياء ، وقال فى (شع) : البصريون ذكروا هذه اللفظة بغير الألف ، وعلى ذلك كلام سيبويه ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، وفى الصحاح بدونها .

(١٠) فى (م) : وهيخى ويهسرى . قال فى (شع) : والمعروف فيه حذف الألف .

(١١) فى (س) : سقصلى . قال فى (شع) : وهذا الوزن مما استدركه الزبيدى على سيبويه ، وأثبته ابن القطاع بكسر الشين وفتحها . وهو نبات يلتوى على الشجر .

وبفَعْلَى أُنثى فَعْلان ، أَو مصدرًا ، أَو جمعاً ؛ وبِفِعْلَى [١] مصدرًا أَو جمعاً ، فإن ذُكِّر ما سوى ذلك أَو لحقتْه التاء دون ندورٍ أَو صرف فأَلفُه للإِلحاق ، فإن كان فى صرفه لغتَان ففىأَلفِه وجهان .

وتعرف الممدودة بوزن حمراءَ ، وبَرا كاءَ [٢] ، وسِيَراءَ ، وقِصاصاءَ ، وقاصِعاءَ [٣] ، وعَشُوراءَ ، وحَرُوراءَ ، ودِيكِساءَ ، ويُنابعاءَ ، وتَرْكَضاءَ ، ونفْرجاءَ ، وكِبْرياءَ ، وبَرْنَساءَ ، وبَرْناساءَ [٤] ، وقَرْفَصاءَ [٥] وقُرْفُصاءَ ، وعُنصُلاءَ [٦] وعنْصَلاءَ ، ومَشْيوخاءَ ومَشْيِخاءَ [٧] ، ومِرْعِزَّاءَ [٨] ، وأَربِعاءَ ، وأَرْبُعاءَ ، وأُرْبُعاءَ [٩] ، ومُزَيْقِياءَ ، وسُلَحْفاءَ [١٠] ، وعَقْرباءَ ، وهِنْدِباءَ ، وحَوْصَلاءَ ، وأَرْمِداءَ ، وجَنفَاءَ ، وخُيَلاءَ ، وعاشُوراءَ ، وإِهجيراءَ ، وظُرَفاءَ ، وجُخادباءَ ، وكريشاءَ ؛ وزَكَرِيَّاءَ ، وبَعْكُوكاءَ ، وخِيَلاءَ ، ويشتركان فى فَعَلَى وفُعَلَى وفَعْلَلَى

---

(١) سقطت هذه العبارة من (س) . ومثال المصدر : ذكرى والجمع حجلى وظربى .
(٢) فى (م) : وبركاء. والبراكاء أن يبركوا بإبلهم ... وبراكاء كل شىء معظمه وشدته.
(٣) سقطت من (س) .
(٤) سقط من (س) من : ينابعاء إلى : برناساء .
(٥) سقط هذا الوزن من بعض النسخ .
(٦) بضم العين وفتحها ، وهو البصل البرى .
(٧) وفى شرح الكافية بالجيم ،وفسره بالاختلاط .
(٨) بتشديد الزاى ، وحكى فيه القصر فيكون مشتركاً .
(٩) ذكر فى (شع) وزنين فقط ، ثم ذكر الثالث عند الشرح .
(١٠) سقط ما بعده من (د ، س ، م ، شع) . وذكر فى هامش (ص ، ح) وعليه الرمز (ق) إلى قوله : (ويشتركان» .

وفِعْلَلَى وفَوْعَلَى وفَيْعَلى وفَعِيلَى وفِعِّيلى وفاعولى [1] وإفعيلَى [2] وفعِلَّى [3] وفَعْلَوْلَى [4] وفعليّا وفُعَّيْلَى وفُعَنْلَى وأَفْعَلَى ويُفاعلَى وفُعالِلَى ، وأَمّا فِعْلاءَ وفُعْلاءَ وفِعِلاَّءَ[5] فملحقات بقِرْطاس وفُرْناس وطِرِمّاح .

---

(١) فى بعض النسخ بالألف . ومثاله : باذولى وعاشوراء .

(٢) اهجيرى وأجرِيَّ وسمع فيهما المد .

(٣) قال أبو بكر الصولى : ومن الطير الزمجى والزمكى بالمد والقصر .

(٤) سقط هذا الوزن والأوزان الأربعة التالية من (س) وجاء بالألف فى بعض النسخ ، ومنه فوضوضى ويعكوكاء .

(٥) لم يذكر هذا الوزن فى (د ، س ، م ، شع) ، وذكر ضمن ما استدرك فى هامش (ص ، ح) ، وأشار إليه فى (شع) عند الشرح وقال : إن المصنف عده منها فى غير هذا الكتاب وجعل منه زمكاء للطائر .

٧١ ـ باب المقصور والممدود[١]

كلُّ معتلِّ الآخِرِ فتح ما قبل آخر نظيرِه الصحيح لزوماً أَو غلبةً فقصره مقيس ، كاسم مفعول غير الثُّلاثيِّ [٢] ، ومصدر فَعِلِ اللاَّزم ، والمَفعَل والمِفعَل مرادًا به الآلة ، وجمع فُعْلة وفِعْلة والفُعْلَى أُنثى الأَفعَل ، فإِن لزم قبل آخر نظيره الصحيح أَلفٌ أَو غلب فمدُّهُ مقيس كمصدر ما أَوَّله همزة وَصْل ، ومُوازِن فَعّال ، وتَفْعال ، ومِفْعال صفةً ، وواحدِ أَفعِلةِ ،وما لم يكن كذلك فمأخذ قصره ومدِّه على السّماع .

---

(١) فى (د) : باب المقصورة والممدودة . قال فى (شع) : المراد من هذا الباب ذكر مايعرف به المقصور القياسى وغيره ، والممدود القياسى وغيره ، وقد سبق تعريفهما فى أول الكتاب .

(٢) فى (د ، م ، شع) : كاسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف .

٧٢ ــ باب التقاءِ الساكنَين

لا يَلتقِى ساكنَان فى الوصل المَحْض إلاَّ وأَوّلهما حرف لِين ، وثانيهما مدغم متَّصل لفظاً أَو حُكماً ؛ وربما فُرَّ من ذلك بجعلِ همزةٍ مفتوحة بدلَ الأَلف ، فإن لم يكن الثانى مدغَما متَّصلا حذف الأَوّل إن كان ممدودا ، أَو نون توكيد خفيفة ، أَو نون «لدن» غالباً ، فإن كان غيرهنَّ حُرّك ، إلاَّ أَن يكون الثانى آخِر كلمةٍ فيحرَّك هو ما لم يكن تنويناً فيحرّك الأَوّل . وربّما حذف الأَوّل إن كان تنوينا ، وأُثبِت إن كان أَلفاً .

ويتعيّن الإِثبات إن أُوثر الإِبدال على التَّسهيل فى نحو : آلغلام فعل ؟ وربّما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل وقبل الساكن العارض تحريكه . وأَصل ما حرّك منهما الكسر ، ويعدل عنه تخفيفاً ، أَو جبرًا ، أَو إتباعا ، أَو ردًّا للأَصل ، أَو تجنُّبا للبس ، أَو حملاً على نظير ، أَو إيثارا للتَّجانُس .

(فصل) : تفتح نون « مِن » مع حرف التعريف وشبهه[1] ، وربّما حُذِفت ، وتُكسَر مع غيره غالبا [2] ، والكسر

(١) فى (م) : أو شبهه .

(٢) فى (م) مطلقاً ، وقد سقط من (شع) لفظ : « غالباً » .

معه[1] أقل من الفتح مع غيره ، وتكسَرُ نونُ «عن» مطلقاً ، وربّما ضُمّت مع حرف التعريف ، وربّما حذفتْ [2] . وتُضَم الواوُ المفتوحُ ما قبلها إن كانت للجمع ، وإلاَّ كسرت ، وقد ترد بالعكس ، وربّما فتحت ، وتُحذفُ [3] نون «لكن» للضَّرورة [4] .

(فصل) : استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعّف اللاَّم الساكنها جزماً أو وقفاً فى غير «أَفعِل» تعجّبا ، والتزموا فتح المدغَم فيه فى «هَلُمّ» مطلقاً ، وفى غيرها قبل هاءٍ غائبة ، وضمّه فى المضموم الفاء قبل هاءٍ غائب ، وربّما كُسِر ، وقد يُفتَح على رأى ، ولا يُضمّ قبل ساكن ، بل يُكسَر ، وقد يُفتَح . وإن لم يتَّصل بشىءٍ ممّا ذكر فُتِح أو كُسِر أو أُتبع حركة الفاءِ ، وفكَّ الحجازيّون كلَّ ذلك إلاَّ «هلمّ» ، والتزم غير «بَكر» الفكَّ قبل تاءِ الضمير وأخويه [5] ، وحذف أول المِثلين عند ذلك لغةُ سُلَيم .

---

(١) أى مع حرف التعريف .

(٢) فى (س) : وربما فتحت . وقد سقطت العبارة من (د ، م ، شع) وثبتت فى (ص ، ح) وعليها رمز (خ) والقياس يجيز الحكم .

(٣) فى (د) : وحذفت .

(٤) فى (د) : ضرورة . وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها . خطه ، ومنه :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٥) فى (د) : ونونيه المرفوعين ، وذكر فى (شع) أن هذا ثبت فى نسخة عليها خطه .

٧٣ ـ باب النَّسب[١]

يجعل حرف [٢] إعراب المنسوب إليه ياءً مشددة تلى كسرةً ، ويُحذَف لها عجزُ المركَّب غير المضاف ، وصدر المضاف إن تعرّف بالثانى تحقيقاً أو تقديرا ، وإلا فعجزه ، وقد يُحذَف صدره خوف اللَّبس ، وقد يفعل ذلك بـ «بَعْلَبَكَّ» ونحوه ، ولا يُقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمى ، ويُحذف الآخر إن كان تاءَ تأنيث ، أَو زيادَتَى تصحيح ، أو شبيهتيهما ، أَو ياءَ منقوص غير ثلاثىٍّ ، أَو[٣] مشدَّدة بعد أكثر من حرفين ، أَو أَلفا[٤] للتأنيث رابعة أَو فوقها مطلقاً[٥] ، أَو واوًا تَلى مضموما ثالثا فصاعدا ، أَو حرف لِين مع نون تسقط للإضافة . ويقلب واوا ماتليه ياءُ النَّسب من أَلف ثالثة أَو رابعة لغير تأنيث ، أَو همزة أُبدلت من أَلف التأنيث ، وفى همزة غيرها تَلى أَلفاً وجهان ، : أَجوَدُهما فى الأَصليّة التصحيح ، وربّما حُذِفت الأَلفُ الرابعةُ كائنة لغير التأنيث ،

---

(١) قال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسبة .

(٢) سقط من (شع) لفظ : « حرف » .

(٣) فى (شع) : أو ياء مشددة .

(٤) فى (د ، شع) : أو ألف .

(٥) سقطت من (شع) .

وقُلبتْ كائنةً له [١] فيما يسكن [٢] ثانيه . وقد تُزاد أَلفٌ قبل بَدَلها وبدل الرابعة الّتى للإلحاق . ولا تُقلَب أَلف « معلّى » ونحوه من المضاعَف [٣] العين ، خلافا ليونس .

والنَّسب إلى شَج [٤] و « حىّ » و « علىّ » [٥] و « تحية » ونحوهن كالنَّسب إلى « فتى » ، ويفتح ويصحّح ثانى نحو « حىّ » وشذَّ نحو « حَيِّىّ » [٦] و « أُمَيّىّ » [٧] . وقد يعامل نحو « قاضٍ » و « مرمى » معاملة « شجٍ » و « على » . ويُحذَف أَيضا لياءِ النَّسب ما يليه المكسورُ لأَجلها من ياءٍ [٨] مكسورة مدغَم فيها ما لم ينفصل [٩] ، وقد يبنى من جزءَى المركَّب « فَعلل » بفاءِ كلٍّ منهما وعينِه ، فإن ٱعتلت عين الثانى كمل البناءُ بلامه أَو بلام الأَوّل ونسب إليه ، وربّما نُسِب إليهما معاً مُزالاً تركيبهما ، أَو صيغا على زنةٍ واحدة ، أَو شُبِّها به فعُومِلا معاملته [١٠] .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (س ، م ، شع) : سكن .

(٣) فى (د) : المضعف ، وفى (س) : المضاعفة .

(٤) فى (م) : شبح ، وفى (شع) : سح .

(٥) سقطت من (م ، شع) . وأشار فى (شع) إلى ثبوت « على » فى بعض النسخ .

(٦) فى (شع) : وشذحيى . ثم قال : ذكر سيبويه أنهم يقولون فى حى حيوى ، وكذا كل شىء آخره هكذا ، وحكى عن أبى عمرو أنه كان يقول : حيى وليى .

(٧) سقطت من (شع) .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) سقطت عبارة : « مالم ينفصل » من (د ، شع) .

(١٠) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(فصل) : يقال فى «فُعَيْلة»[1] «فُعَلِىّ» ، وفى «فَعِيلة وفَعُولة» «فَعَلِىّ»[2] ما لم يضاعفن [3] ، أو تُعدَم الشهرة ، أَو تعتلَّ عين «فَعولة» و«فَعيلة» أَو «فُعيلة»[4] صحيحة اللاَّم.
وقد يقال فُعَلِىّ وفَعَلِىّ فى فُعَيْل وفَعِيل صحيحَى اللاَّم ، ولا يقاس عليه ، و«فَعُولة» المعتلُّ اللاَّم كالصّحيحها لا كـ«فَعول» خلافاً للمبرّد فى المسأَلتين .

وتُفتَح غالباً عينُ الثلاثى المكسورة ، وقد يفعل ذلك بنحو «تغلِب» ، وفى القياس عليه خلاف [5] . والمنسوب إلى «إرْمِينية» «أَرْمَنِىّ» ، وفى معاملة دهليز ونحوه معاملته نظر[6] ، ولا يغيّر نحو «جندل» .

(فصل) : لا يجبر فى النَّسب من المحذوف ٱلفاء أَو العين إلاَّ المعتل اللاَّم ، وأَمّا [7] المحذُوفها فيجُبَر بردِّها إن كان معتلَّ العين ، وكذا ٱلصّحيحها إن جبر بردِّها فى التثنية والجمع بالأَلف والتَّاءِ ، وإلاَّ فوجهان . وتُفتَح عين المجبور

---

(١) فى (جـ) : فعيلى .
(٢) زاد فى بعض النسخ : وفعلى بضم الفاء .
(٣) فى (جـ) : مالم يضاعف .
(٤) مقط من بعض النسخ .
(٥) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وبين النحويين خلاف كثير حول هذه المسألة .
(٦) فى بعض النسخ : خلاف موضع نظر ، وقد سقطت العبارة كلها من (شع) .
(٧) فى (م) : فأما .

غيرِ المضاعف مطلقاً ، خلافاً للأَخفش فى تسكين ما أَصلُه السكون ، وإن جُبِر ما فيه همزة [1] الوصل حذفت [2] ، وإن لم يُجبَر لم تُحذَف [3] ، وإن كان حرف لِين آخرالثنائى [4] الَّذى لم يُعلَم له ثالث [5] ضُعّف ، وإن كان أَلفا جعل ضعفها همزة .

(فصل) : تبدل همزةً ياءُ نحو «سقاية» و «حَوْلايا» ، وقد تُجعل واوا [6] ، وفى نحو «غاية» ثلاثة أَوجه : أَجْوَدُها الهمز [7] ، ولا يغيّر ما لامُه ياءٌ أَو واو من الثُّلاثىِّ الصّحيح العينِ السّاكنها باتِّفاق إن كان مجرّدا ، وإن [8] أُنِّثَ بالتاءِ عومل معاملةَ منقوص ثلاثىٍّ إن كان ياءً [9] وِفاقاً ليونس ، لا إنْ كان واوًا [10] ، وِفاقاً لغيره [11] . والنَّسب

(١) فى بعض النسخ : ذو همزة الوصل .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) فى بعض النسخ : «وإلا فلا» . وقال فى (شع) : سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة البهاء الرقى .

(٤) فى (ح ، م) : الثانى .

(٥) فى (م) : ثلاثى .

(٦) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقى ، وهو صحيح فيقال : سقاوى وحولاوى .

(٧) سقطت هذه العبارة من (م) ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى .

(٨) فى (س) : وإن لم .

(٩) فى (س) : يائيا .

(١٠) فى (س) : واويا .

(١١) فيقال فى غزوة : غزوى بسكون عينه ، قال فى (شع) : وفى نسخة البهاء الرقى ، وأشار إلى هذا فى هامش (د) : «وإن أنث بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس فى فتح عينه وقلب يائه واواً» .

إلى «أُخت» ونظائِرها كالنَّسب إلى مذكَّراتها ،خلافاً ليونس في إيلاءِ ياءِ النسب التاء . وتقول في «فم» ومن ٱسمه «فو زيد» : فميّ وفمويّ ، وفي «ٱبنم» : ابنمي وٱبني وبنويّ .

وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن ٱستعمل ، وإلاَّ فبلفظه . وربّما نسب إلى ذي الواحد بلفظه لشبهه بواحد [١] في الوزنِ وصَلاحيةِ الجَمع [٢] . وحكم ٱسم الجمع والجمع الغالب والمسمّى به حُكمُ الواحد ، وذو الواحد الشاذُّ كذي الواحد القياسيّ ، لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأَبي زيد .

ويُلتزم[٣] فتحُ عينِ «تَمَرات» و «أَرَضين» ونحوهما ، وكسرُ فاءِ «سنين» ونحوه ، إن كنَّ أَعلاما ، وقد يرد الجمع المسمّى به إلى الواحد إن أُمن اللَّبس [٤] ، وما غيّر في النسب تغييرًا لم يذكر ، أَو سلم مما ذكر ٱطّراده لم يُقَسْ عليه .

(فصل) [٥] : قد تلحق ياءُ النسب [٦] أَسماءَ أَبعاض

---

(١) في بعض النسخ : بواحده .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) وأشار في (شع) إلى أنها ثبتت في نسخة عليها خط المصنف .

(٣) في (د ، س ، شع) : ويلزم .

(٤) قال في (شع) : ثبت هذا في نسخة عليها خطه . ومثاله : الفرهودي بالضم في النسب إلى الفراهيد .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ج) .

(٦) سقطت من (س) .

الجسد مبنيّة على فُعال ، أَو مَزيدا فى آخرها أَلف ونون للدَّلالة على عِظمِها ، وتلحق أَيضا فارقة بين الواحد وجنسه ، وعلامة للمبالغة ، وزائدة لازمة وغير لازمة . ويستغنى عنها غالباً بصوغ « فَعّال »[1] من لفظ المنسوب إليه إنْ قصد الاحتراف والمعالجة [2] ، وبصَوْغ « فاعِل » إن قصد صاحب الشَّىءِ ، وقد يُقام أَحدُهما مقامَ الآخَر ، وغيرُهما مقامَهما . وقد يعوّض من إحدى ياءَى النسب أَلفٌ قبل اللاَّم ، وشذَّ اجتماعهما ، وفتحوا تاءَ «تِهام» لخفاءِ العِوَض [3] .

---

(١) فى (د ، م ، شع) : بفعال .

(٢) سقطت من (س ، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة كلها من (م) ، وفى (س) : بخفاء العوض . قال فى (شع) : والقياس ألا تفتح بل تبقى على كسرها ، ولكنهم فتحوها ليظهر التعويض فأصله : تهامة ، وردوه إلى : تهم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب .

٧٤ ـ باب أَمثلة الجمع وما يتعلَّق به ممّا لم يسبِق ذكرَه

كل اسم دَلَّ على أَكثرَ مِن اثنَين [١] ، ولا واحدَ له من لفظه فهو جمع واحد مقدَّر إن كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع أَو غالب فيه ، وإلاَّ فهو اسم جمع ، فإن كان له واحد يوافقُه فى أَصل اللَّفظ دون الهيئة ، وفى الدلالة عندَ عطفِ أَمثالِه عليه فهو جَمع ، مالم يُخالِف الأَوزان الآتى ذكرها ، أَو يساو الواحد دون قبحٍ فى خبرِه ووصفِه والنسب إليه ، أَو يمتَزْ من واحده بنَزْع ياءِ النَّسب ، أَو تاءِ التَّأنيث مع غلبة التَّذكير ، فإن كان كذلك فهو ٱسم جمع ، أَو ٱسم جنسٍ [٢] لا جَمْع ، خلافاً للأَخفش فى « رَكْب » ونحوه [٣] ، وللفرّاءِ فى كلِّ ماله واحد موافق فى أَصل اللَّفظ ، ومن الواقع على جمع [٤] ما يقع على الواحد ، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع ، وإن ثُنِّى فهو جمع مقدَّر تغييره على رأى ، والأَصحّ كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

---

(١) فى (د) : اسمين .

(٢) سقط من (س ، ح) .

(٣) سقط من (س) .

(٤) فى (ص) : جميع .

(فصل) : تكسير [١] الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناءً [٢] بتجريده فى الكثرة ، وبتصحيحه فى القلّة [٣] ، وهى من ثلاثة إلى عشرة ، وأمثلتها : «أَفعُل» ، «أَفعال» ، «أَفعِلة» ، ومنها «فِعلة» ، لا من أسماءِ الجمع ، خلافاً لابن السراج ، وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة ، خلافاً للفرّاءِ ، بل هنَّ وسائر الأَمثلة الآتى ذكرُها لجمع الكثرة .

وربّما استغنى بما لإحداهما عمّا [٤] للأُخرى وضعاً أَو استعمالاً اتكالاً على قرينة .

وما حُذِف فى الإفراد من الأُصول رُدَّ فى التكسير ما لم يبق على ثلاثة فيُكسَّر على لفظه ، ويغنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسى الأُصول ، وموازن «مَفْعول» ، والمشدَّد العين من الصّفات غير ثلاثى [٥] ، والمزيد أَوّله ميم مضمومة إلاَّ مُفعَّلا ، ومُفْعِلا يخصّ المؤنّث . واستغنى بمذكر التَّصحيح فى بعض الثُّلاثىِّ صفة لمذكَّر عاقل ، وبمؤنثه فيما لم يكسر من اسم مالم يعقل مذكَّرا ، وقد يفعل ذلك به [٦] ثابتاً تكسيره ،

---

(١) فى (د) : تكثير .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٤) فى (ص ، م) : عن ما .

(٥) سقط هذا القيد من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : إنه ثبت فى نسخة عليها خطه . ومثاله نحو : شرابين وشرابات وقالوا فى جبار ودجال .جبابرة ودجاجلة .

(٦) فى بعض النسخ : وقد يفعل به ذلك .

وَيكثُر فى صفاته مطلقاً ، وليس مطَّردا فى اسمه الخماسىِّ فصاعدا ، ما لم يكن مصدرًا ذا همزة وصل ، خلافاً للفرّاءِ ، وشذ نحو : رمضانات وشوّالات[1] .

(فصل) : «أَفعُل» لاسم على «فَعْل» صحيح العين أَو مؤنَّث بلا علامة رباعىّ بمدّة ثالثة ، ويحفظ فى «فِعْل» مطلقاً ، وفى «فَعَل» ، و«فُعْل» و«فَعُلٍ» و«فُعُلٍ» وفِعَل وفَعَلة وفِعلة أَسماء ، وفى نحو عبد وسيف وثوب وطحال وعنان[2] ومكان وجنين وأَنبوب[3] ، وليس التأْنيث مصحّحا لاطِّراده ، فى «فَعَل» ، خلافا ليونس ، ولا فى فِعْل ولا فى[4] «فِعَل» ، ومابينهما ، خلافاً للفراءِ .

(فصل) : «أَفعال» لاسم ثلاثىّ لم يطّرد فيه «أَفعل» ،

وقَلَّ فى «فَعَلٍ» معتلَّ العين ، ونَدَر فى «فُعَل» ، ولزم فى «فِعِل» ، وغلب فى نحو : مُدْى ولَبَب ونمر وعنب وعضد وطُنُب وفَلُوّ وعدوّ ؛ ويحفظ فى «فَعْلٍ» صحيح العين ، وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أَو واو ، خلافاً للفرَّاءِ ، ويحفظ أَيضا فى «فعيل» بمعنى «فاعل» و«فَعال» و«فَعْلة و«فُعْلة» ونحو : شعفة وفِيقَة ونَمِرة وجِلف ، ونِضوة

---

(١) إذ كسروهما على أرمضة وشواويل . وقد سقط هذا الحكم من بعض النسخ .

(٢) ، (٣) سقطا من (شع) .

(٤) فى بعض النسخ : ولا فى فعل وفعل .

وحُرّ وخَلَق وجنُب فى لغة من جمعه ، ويقظ ونكد وكؤود وقماط وغُثاء وخريدة وميت وميتةوجاهل وواد وذوطة وأَغيد وقحطانى .

(فصل) : « أَفعِلة » [1] لاسم مذكَّر رباعىّ بمدّة ثالثة ، فإن كانت أَلفاً شذَّ غيره فيه معتلَّ اللّام ، أَو مضاعفاً على «فَعال» أَو «فِعال» ، ويحفظ فى نحو شحيح ونجىٍّ ونجد وَوَهْىٍ ، وسَدّ ، وسُدّ ، وقِدْح ، وقِنٍّ ، وخال ، وقفا[2] ، وجائز ، وناجية[3] ، وظنين ، ونضيضة [4] وعيِّ [5] وحزة [6] وعيل ، وعُقاب [7] ، وأُدْحِىّ ، ورمضان ، وخَوّان لربيع الأَوّل .

ويحفظ « فِعْلة » فى « فعيل » و « فَعْل » و « فَعَل » [8] ، و « فُعال » و « فَعال » و « فِعْل » [9]

(فصل) : من أَمثلةٍ جمع الكثرة[10] « فُعْل » وهو لأَفعَل

---

(١) فى (م) : أفعيلة .

(٢) فى (ص) : وقفى .

(٣) فى (ص) وناحية بالحاء المهملة ، وبالجيم الناقة السريعة وتجمع على أنجية .

(٤) فى (س) : ونضيفه بالفاء . والنضيضة المطر القليل .

(٥) فى (س) : وغنى .

(٦) فى (س) : وحرة بالمهلتين ، وفى جميع النسخ بالجيم والزاى « جزة » ولم يرد فى القاموس فى جزة إلا جزز وجزائز وفيه أحزة بالمهملة جمع حز وحزة ، وأخزة جمع خزز كصرد وهو ذكر الأرنب

(٧) فى (شع) : عتاب .

(٨) سقط هذا الوزن من بعض النسخ ومثاله : فتى وفتية .

(٩) هكذا جاء ضبطه فى (ص ، ح) ومثل له فى (شع) بشيخ وشيخة وثور وثيرة ، ثم قال : وقالوا للذى دون السيد فى المرتبة : الثنيان بالضم والثنى بضم الثاء وكسرها . وفى القاموس : الثنيان والثنى والثنى جمعه : ثنية .

(١٠) سقطت من (ب) .

وفعلاء [1] وصفَين متقابلَين أو منفردَين لمانع فى الخلقة ، فإن كان المانع الاستعمال خاصة [2] ففُعْل فيه محفوظ ، ويجوز فى الشِّعر إن صحّت لامُه أَن تُضَمّ عينه مالم تعتلَّ أو تضاعف ، ويحفظ أيضا فى «فعيل» و «فَعول» معتلَّى اللَّام صحيحَى العين ؛ وفى نحو سقف وورد وخوّار وخوّارة ونموم وعميمة وبازل وعائذ وحاج وأسد وأظل وبدنة ، وكثر فى نحو دار وقارة ، وندر فى زُعبوب [3] .

ومنها «فُعُل» ولايكون لمعتل اللام ، وهو مَقيسٌ فى «فَعول» لا بمعنى مفعول ، وفى «فَعيل» اسماً ، و «فَعال» و «فِعال» اسمين غير مضاعفين [4] ، وندر عنُن ووُطُط . ويحفظ فى «فَعْل» و «فَعِل» و «فَعِيلة» مطلقا ، وفى «فَعيل» و «فاعل» و «فَعَل» [5] و «فَعال» و «فِعال» و «فَعِلة» أوصافا ، وفى «فُعال» و «فَعَلة» و «فِعْل» أسماء [6] ، ويجب فى غير الضرورة [7] تسكين عينهِ إن كانت واوا ، ويجوز إن لم

---

(١) فى (ب) : لأفعل فعلاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) فى (ب) : زغبوب ، وفى (م ، شع) : رعبوب . وفى القاموس : الزعبوب بالضم اللئيم القصير كالأزعب جمعه زعب بالضم شاذ .

(٤) فى (س) : غير مضافين ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقى وغيره .

(٥) سقط من (شع) .

(٦) قال فى (شع) : سقط هذا من بعض النسخ .

(٧) فى (شع) : فى غير ضرورة .

تَكنْها ولم تضاعف ، وربما سكنت مع التضعيف ، فإن كانت ياءً كسرت الفاءُ عند التسكين .

ومنها (فُعَل) وهو « لفُعْلة» و « فُعُلة » اسمين ، و « للفُعلى » أُنثى « الأَفعل » ، ويحفظ [1] فى نحو الرؤيا ونَوبة ، ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراءِ . ويحفظ أَيضاً فى فُعْلة[2] وصفا ، ونحو تُخَمة ونُفَساء وظُبَة وعَجاية وقرية وحلية وعدو[3] ، وٱطرد عند بعض بنى تميم[4] وكلب فى المضاعف المجموع على « فُعُل » .

ومنها « فِعَل» وهو « لِفعْلة » ٱسما تامًّا ،ويحفظ فى « فِعلَى » اسما ، ونحو « ضيعة » ولايقاس عليهما ، خلافاً للفرّاءِ . ويحفظ باتِّفاق فى « فِعْلة » واحد « فِعْل » ، والمعوض من لامه« تاء» ، وفى نحو معدة ، وقَشْع وهضبة وقامة وهِدْم وصورة وذربة وعدو وحِدأَة ، وأَلحق المبرّد بفُعْلة وفِعْلَة « فُعْلا »و « فِعْلا » مؤنَّثين ، ولايكون « فِعَل » ولا « فِعالٌ » لما فاوُه ياءٌ إلَّا ماندر كـ« يعار » [5] .

(فصل) : من أَمثلة الكثرة « فِعال » ، وهو لـ« فَعْل » غير اليائىّ العين ، و « لفَعْلة » [6] مطلقاً ، و « لفَعَل » ٱسماً غيرمضاعف

(١) فى (د) : ويحفظ أيضاً .

(٢) فى بعض النسخ : فى نحو فعلة .

(٣) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة ابرقى وغيره ، وسقط من بعض النسخ .

(٤) فى بعض النسخ : عند بعض تميم .

(٥) فى (س) : كيعان ، وفى (م) : كعيار ، وفى (شع) : إلا ماشذكيعار .

(٦) قال فى (شع) ثبت هذا فى نسخة الرقى وغيره . واحترز به من نحو : سَيح وسِياح .

ولا معتل اللَّام ، ولفَعَلة ولاسم على « فِعْل » أو « فُعْل » مالم يكن كمُدْى أو حوت ، ولوصف صحيح اللّام[(١)] على « فعيل » أو « فعيلة »[(٢)] بمعنى فاعل وفاعلة ، أو على « فَعْلان » أو « فُعْلان » أو «فَعْلى » أو « فَعْلانة أو فُعلانة » ، ولم يُجاوَز فى نحو طويل وطويلة إلَّا للتصحيح[(٣)] .

ويحفظ فى « فَعُول » و « فِعْلة » و « فَعِل » و « فَعِلَة »[(٤)] و « فَعالة » ، وفى وصف على « فاعل » ، أو « فاعلة » أو « فُعْلى » أو « فَعَال » أو « فِعال » أو « فَيْعل » أو « أفعل » أو « فَعلاء » أو « فَعِيل » بمعنى « مفعول » ، وفى آسم على « فُعلَة »[(٥)] أو « فُعَل » أو « فُعُل » أو « فِعْلان » أو « فعيل » أو « فَعُل » أو « فَعِل »[(٦)] ، وندر فى يائىّ العين أو آلفاءِ ، وفى أيصر وحدأة وقنينة ، ويشاركه « فُعول » قياساً فى آسم على « فَعْل » ليس عينه واوا أو على « فِعْل » أو « فُعْل » غير مضاعف ، أو « فَعَل » ، وسماعا فى « فاعل » وصفاً غير مضاعَف ولامعتل العين ، وفى نحو فَسْل وفوج وساق وبدرة وشُعبة وقُنَّة ، وشذوذا فى نحو ظريف

---

(١) فى (شع) : صحيح العين .

(٢) فى (م) : أوفعلية .

(٣) فى (د) : إلا إلى التصحيح .

(٤) سقط هذا الوزن من (س) .

(٥) سقط هذا الوزن والوزنان التاليان من (شع) وأمثلتها : برمة وبرام ، وربع ورباع وجمد وجماد .

(٦) سقط من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .
ومثاله : رِخل ، وهو الأنثي من ولد الضأن جمعه : رِخال .

وأَسِينة وحُصّ وآنسة [١] ، وانفرد مقيساً بنحو كبد وبيت ومسموعا بنحو نُؤى وطلل [٢] وعناق وسماءٍ وهراوة ، وفاق « فِعالًا » فى « فَعْل » و « فُعْل » المخالف مُدْيا ، وفاقه « فِعال » فى « فَعَل » غير المضاعف ، وشاركه شذوذاً فى نحو ضيف، وقد تلحقهما التاءُ ، وقد يستغنى عنهما بـ « فعيل » و « فُعال » ، والأَصحّ أَنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذُكِّر « فعيل » كغُزَّى فهو اسم جمع .

(فصل) : من أَمثلة الكثرة « فُعَّل » ، وهو لـ « فاعل » و « فاعلة » وصفين ، وشاركه « فُعَّال » قياساً فى المذكَّر ، وسماعاً فى المؤنَّث ، ويقلَّان فى المعتل اللَّام ، ونَدَرَا فى سخل [٣] ونُفَساء ، و « فُعَّل » فى نحو أَعزل وسَرُوءٍ [٤] وخريدة ، و « فُعّال » فى حَكَم ، وحفيظ .

ومنها « فَعَلة » لـ « فاعل » وصفا مذكَّرا صحيح اللَّام ، ويقل فيما لا يعقل ، ونَدَر فى نحو : خبيث وسيد وبَرّ وخيّر وأَجوَق ودَنِغ [٥] .

---

(١) فى بعض النسخ : وأنيسة ، وفى القاموس : جارية آنسة طيبة النفس وفى (شع) : أنيسة جمعوها شذوذا على أنوس.

(٢) قال فى (شع) : هذا إن لم يكن فيه تصحيف فيكون جمعهما على نؤوى وطاول .

(٣) فى (م) : سنحل . والسنحل الرجل الضعيف جمعه سُخَّل وسُخَّال .

(٤) فى (س) بالشين المعجمة .

(٥) سقطت من (م ، شع) ، وفى (س) : ذنغ بالمعجمات وفى هامش (د) : رجل دمغ ككتف جمعه دمغة محركة ولم يتعرض الشراح لهذه اللفظة .
وفى القاموس : دنغ بالنون والغين المعجمة ككتف يجمع على دنغة محركة . وهم سفلة الناس وأراذلهم .

ومنها «فُعَلة» لـ«فاعل» وصفاً لمذكَّر عاقل معتل اللَّام، ونـدر في نحو: غوِيّ وعريان وعدوّ وهادر ورذى وباز.

ومنها «فِعَلة» لاسم صحيح اللَّام على «فُعْل» كثيراً، وعلى «فَعْل» «وفِعْل» قليلا، ونـدر في نحو: علج، ووقعة، وهادر.

ومنها «فَعْلَى» لـ«فعيل» بمعنى مُمات أَو مُوجَع، ويُحمل عليه مادلَّ على ذلك من «فعيل» و«فَعِل»[1] و«فَعْلان»، و«فَيْعِل» و«أَفعل» و«فاعل»، ونـدر في كيّس وذرب[2] وجَلْد.

ومنها فِعْلَى لحَجَل وظَرِبان، ومنها «فُعَلاء» لـ«فعيل» وصفاً لمذكَّر عاقل بمعنى «فاعل» أَو «مُفْعِل» أَو «مُفاعِل»، وحمل عليه خليفة وما دلَّ على سجيّة[3] حمدٍ أَوذمٍّ من «فُعال» أَو «فاعل»، فإِن ضوعف «فعيل» المذكور أَو اعتلَّت لامه لزمه «أَفعلاءُ» إِلَّا ما ندر. ونَدَر «فُعلاء»[4] في رسول وودود وحدث، وفي نحو سفيهة وأَسير، وسمح، وخِلْم. ويحفظ «أَفعلاءُ» في نحو نصيب، وصديق، وظنين، وهيّن، وقَزٍّ، ونـدر في صديقة.

(١) في (س): وفعيل. ومثاله: زمن وزمني.

(٢) في (د، م): في نحو: كيس وجمعه كيسى.

(٣) زاد بعده في (س): أومدح.

(٤) في (م): وندر أفعلاء في نحو رسول.

ومنها «فِعلان» لاسم على «فُعَل» أَو «فُعال» أَو «فَعل» مطلقا ، أَو «فُعْل» واويّ العين ، ويحفظ فى ٱسم على «فِعل» أَو «فِعال» أَو «فَعال» أَو «فَعول» أَو «فَعِيل» أَو «فاعل» أَو «فِعلة» [1] أَو «فَعْل» أَو «فَعَلة» ، وفى وصف على «فَعْل» أَو «فُعال» ، وندر فى كروان ، وفلتان ، وضِفَنٍّ .

ومنها «فُعْلان» لاسم على «فعيل» أَو «فَعَل» صحيح العين ، أَو «فَعْل» أَو «فِعْل» ، ويحفظ فى «فاعل» و «أَفعل فعلاء» ، ونحو حُوار ، وزقاق ، وثَنِيّ ، وقعيد ، وجَذَع ، ودَحْل [2] .

ومنها «فَواعل» لغير فاعل الموصوف به مذكَّر عاقل ممّا ثانيه أَلف زائدة ، أَو واو غير ملحقة بخماسيّ ، ويفصل عينَه من لامه ياءٌ إن ٱنفصلا فى الإفراد ، وشذَّ نحو [3] : دواخن وحوايج [4] ، وفوارس ، ونواكس [5] .

ومنها «فَعالَى» لاسم على «فَعلاء» أَو «فِعلى» أَو «فَعْلى» ، ولوصف على «فُعْلَى» [6] لا أُنثى «أَفعل» ، أَو على «فَعْلان»

---

(١) زاد بعده فى (د) : أوفعلة بضم الفاء .

(٢) فى بعض النسخ : رخل وجمعها فى القاموس رخلان بكسر الراء ، وأما دحل بالدال والحاء المهملتين وبفتح الدال وضمها فيجمع على دحلان ، وفى بعض النسخ بالخاء المعجمة وهو لا يوافق هذا الوزن . وقد اضطربت هذه العبارة فى (س) .

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) فى (م) : هوايج .

(٥) سقطت من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبتت فى نسخة البهاء الرقى وغيرها ، وهو جمع ناكس .

(٦) فى (م) : فعلاء .

أو « فَعْلى » ، ويحفظ فى نحو [1] حبط ، ويتيم ، وأَيِّم ، وطاهر ، وعذراء ، ومهرىّ ، وشاة رئيس [2] ؛ و « فُعالَى » فى وصف على « فَعْلان » أَو « فَعلى » راجح [3] ، وفى غير يتيم ، من نحو قديم ، وأَسير مستغنى به ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفَعالِى عن الفَعالَى جوازا فى فُعْلَى وماقبلها ، ونحو : عذراء وَمهْرِىّ ، ولزوما فى نحو : حِذرية [4] وسعلاة وعرقوة والمأْقِى [5] ، وفيما حذف أَوّل زائديه من نحو : حبنطى ، وعفرنى ، وعدولى ، وقهوباة ، وبُلهنية ، وقَلنسوة ، وحُبارى ، وندر فى أَهل ، وعشرين ، وليلة ، وكيكة.

ومنها « فَعالِىّ » لثلاثىّ ساكن العين زائد آخره ياءٌ مشدّدة [6] لا لتجديد نسب [7] ، ولنحو علباء ، وقُوباء ، وحَولايا ، ويحفظ فى نحو صحراءَ ، وعذراء ، وإِنسان وظَرِبان [8] .

ومنها « فعايل » لـ« فعيلة » ، لابمعنى « مفعولة » ، ولنحو شمأَل ، وجُرايض ، وقريثاءَ ، وبَرَاكاءَ ، وجَلولاءَ ، وحُبَارى ،

---

(١) سقطت من بعض النسخ .

(٢) فى (م) : ورئيس .

(٣) أى المضموم الفاء راجح على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى .

(٤) بالحاء المهملة والذال المعجمة ، وهى القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة جمعها حذارى بكسر الراء ، وقد وردت فى بعض النسخ بالخاء المعجمة والدال المهملة .

(٥) فى (شع) : وأثافى .

(٦) فى (د) : ياء زائدة .

(٧) فى (شع) : لالتحديد نسب ، بالحاء المهملة ، وفى بقية النسخ بالجيم المعجمة .

(٨) فى (س) : وضربان .

وحزابية ، إن حذف مازيد بعد لاميهما[١] ، ولـ « فَعولة » ، و « فَعالة » و « فِعالة » و « فُعالة » أَسماء ، وإن خلون من التاءِ مع ٱنتفاءِ التذكير حفظ فيهنّ ، وأَحقهن به « فَعول » ، وقد يثبت له ولـ « فَعال » و « فعيل » [٢] مذكَّرات ، وقد يثبت لـ « فعيل » و « فعيلة » بمعنى « مفعول » و « مفعولة » ، ولنحو ضَرَّة ، وظِنَّة ، وٱمرأة هِمّة [٣] ، وحُرّة .

(فصل) : غير « فواعل » [٤] و « فعايل » من المساويهما فى البنية لكل مازاد على ثلاثة أَحرف ، لابمدّة ثانية ، ولابهمزة « أَفْعل فعلاء » ، مستعملة أَو مقدّرة ، ولا بعلامة تأْنيث رابعة ، ولا بأَلف ونون يضارعان أَلفَى فعلاء فيما لم يشذَّ ، ولا يفك [٥] المضعّف اللّامِ فى هذا الجمع إن لم يُفكَّ [٦] فى الإفراد مطلقاً ، خلافاً لمستثنى [٧] ما كان ملحقا ، ومارابعُه حرفُ لِينٍ زائد [٨] غير مدغم فيه إدغاماً أَصليّا فُصل فى هذا الجمع ثالثُه من آخرِه بياءٍ ساكنة[٩] ، وقد يعاقبها هاءُ التأْنيث .

---

(١) فى (شع) : إن حذف ما بعد لاميهما .
(٢) فى (م) : ولفعيل مذكرات .
(٣) سقطت هذه العبارة من (ب ، م ، شع) وصححها فى (ص ، ح) .
(٤) فى بعض النسخ : غير فعايل وفواعل .
(٥) فى (م) : ولايذكر .
(٦) فى (م) : إن لم يذكر .
(٧) فى بعض النسخ : لمستثن — بدون ياء .
(٨) سقطت من (شع) ، وأشار عند الشرح بثبوتها فى بعض النسخ .
(٩) نحو : بهلول وسربال وقنديل ، ونحو جديل تصغير جدول .

ويحذف من [١] ذَوات الزَّوائد [٢] مايتعذَّر ببقائه أَحدُ المثالين[٣] ، فإن تـأَتى بحذفِ بعض وإبقاءِ بعض ، أَبقى ماله مزيّة فى المعنى أَو اللَّفظ ، وما لايغنى حذفه عن حذفِ غيره ، فإن ثَبَت التَّكافؤُ فالحاذف مخيَّر ، وميم مُقَعنْسِسٍ ونحوه أَولَى بالبقاءِ من الملحق[٤] ، خلافا للمبرّد .

ولايعامل «انفعال» و «افتعال» معاملة «فعال» فى تكسير ولا تصغير ، خلافاً للمازنىّ ، وإن تعذَّر أَحد المثالين ببعض الأُصول حُذِفَ خامِسُها مطلقاً ، ورابعها إن وافق بعض الزَّوائد لفظاً أَو مخرجاً ،ولايعامل بذلك ماقبل الرَّابع ، خلافاً للكوفيّين والأَخفش . ولا يستبقى دون شذوذ فى هذا الجَمْع مع أَربعة أُصول زائدٌ إلاأَن يكون حرف لِين رابعاً ؛ وجائز أَن يعوّض ممّا حذف ياء ساكنة قبل آخر مالم يستحقها لغير تعويض ، وقد تعوّض هاء التأنيث من أَلفه الخامسة ، وهى أَحقُّ بما حُذف منه ياءُ النَّسب ، وتلحق لغير تعويض العجمىّ كثيراً[٥] ، وغيره قليلًا .

(فصل) : تجوز مماثلة ما ماثَلَ «مَفاعيل» لـ«مَفاعل» ، وكذلك العكس [٦] فى غير «فَواعل» مالم يشذَّ كسوابيغ ،

---

(١) فى (س) : فى .

(٢) فى (م) : الزائد.

(٣) وهما موازيا فعالل وفعاليل .

(٤) فيقال مقاعس ، وهو مذهب سيبويه، والمبرد يقول : قعاسس .

(٥) كموازج وموازجة .

(٦) فى (شع) : وكذا العكس ، فيقال فى درهم وصيرف دراهم وصيارف أودراهيم وصياريف .

وردّ غيره من مماثل «مفاعل» المعتلّ الآخِر إلى مماثلةِ «فعَالى» جائز ، ولا يفتتح هو ولامماثل «مفاعيل» بما لم يفتتح واحده ، ولا يختتم بحرف لِينٍ ليس فى الواحد هو ولا ما أُبدل منه ، وما ورد بخلاف ذلك فهو فى الأَصل لواحد قياسىّ مهمل أَو مستعمَل قليلا .

وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمعَ أَحدُهما على ما يستحقه الآخر ، ولا يقتصر فى ذلك على السَّماع ، وفاقاً (١) للفَرّاءِ ، وربّما قدر تجريدُ المزيدِ فيه فعُومل معاملةَ المجرّد.

(فصل) : من أَسماءِ (٢) الجمع مالا واحدَ له من لفظِه ، وما له واحد ، فمن ذلك . «فَعْل» لنحو راكب ، وعائذ ، ونائحة ، وتمرة ، وأَلَّة ، وزَنجى ، و «فَعْلة» لنحو راجل ،وكمِء؛ و «فَعَل» لنحو خادم ، ورائح ، وغائب ، وناشئة ، وأَديم ، وبعيد ، وعمود ، وإهاب ، وحلقة ، وشجرة ، وفاقة ،وحبشى.

ومنها «فُعْلة» لنحو صاحب ، وفاره ، وأَخ . ومنها «فَعِل» لنحو : نَبقه ، ولَبنة ، وظربان . ومنها «فعيل» المذكَّر لنحو ضأن ، ويد ، ومعز ، وغاز ، وجريدة ، وسفينة . ومنها «فَعلاء» لنحو قصبة ، وحَلِفة ، وطَرْفاء ، وشىء . ومنها «مَفْعولاء» لنحو بعل ، وشيخ ، وعلج ، وكبير ، وأَتان .ومنها «فَعُل»

---

(١) فى (م) : خلافا للفراء .

(٢) فى (م) : من أمثلة الجمع .

لنحو سَمُرة ، وعبد . ومنها « مفعُلة » لنحو عبد ، وسيف ، وشيخ [١] ، وأَسد . ومنها مايوحَّد بالتاءِ من « فَعال » و « فِعال » و « فُعال » و « فَعلى » و « فِعلى » و « فُعلى » و « فُعالى » وغير ذلك.

ومنها « فَعالة » لنحو صاحب ، وقريب ، وجمل [٢] . ومنها « فِعالة » لنحو جَمَل ، و « فَعْلان » لنحو مَرجانة وصِنْو . وأَقربها من الاطِّراد الموحد بالتاءِ أسماً لمخلوقٍ مُبايناً لـ « فُعْلَى » و « فُعَالى » [٣] وشبههما ، وأَغربها أَروَى ، وبَلَصُوص ، وعُراعِر.

(فصل) : يجمع العَلَم المرتجَل والمنقول من غير اسم جامد مستقرّ له جمعٌ جمعَ مُوازنهِ أَو مقاربه من جوامد أَسماءِ [٤] الأَجناس الموافقة له فى تذكيرٍ وتأْنيث ، ولا يتجاوز [٥] بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كانَ له ، فإن لم يستقرّ له جمع عُومِل معاملَة ما استقرّ له جمع من أَشبه الأَسماءِ به.

ويُستغنَى عن التَّثنية والجمع بخلف فى نحو « سيبويه » و « بعْلَبَك » ، وباتفاق فى الجملة وشبهها ، بأَن يضاف إِليه « ذو أَو ذات » مثنًّى أَومجموعا ، وكذلك المُعرَب بإعراب المثنَّى والمجموع على حده ، إِلَّا ماندر كاثنَين وأَثانِين [٦] . ويُتَحيَّل

(١) سقط من (م) : وشيخ . وفى (ص) : لنحو سيف وشيخ وعبد وأسد .
(٢) سقط من (م) : وجمل ، وسقطت العبارة كلها من (شع) .
(٣) سقط هذا الوزن من (س) .
(٤) فى (شع) : من جوامد الأسماء .
(٥) فى (شع) : ولم يتجاوز.
(٦) قال فى (شع) : ثبت هذا الاستثناء فى نسخة عليها خطه .

لما أُوهم جمعُه فى وجه يلحقه بنظير . ويستغنى بتثنِية المضافِ وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه ، وكذا ماليس فيه ٱلتباسٌ من أَسماءِ الأَجناس .

ولا يقال فى ابن كذا [1] وأَخى كذا ، وذى [2] كذا ، ممّا لايعقل إلّا بنات كذا ، وأَخوات كذا ، وذوات كذا ، وقد يُجمَع المضافُ والمضافُ إليه من الكُنى ، وإن كان المضافُ إليه أَباً أَوأُمًّا ٱستغنى بجمعِه [3] غالباً على مثال « مفاعل » أَو « مفاعلة » ، أَو بالواو والنون [4] ، وقد يجمع بالأَلف والتاءِ .

(فصل) : يُجمَع [5] ٱسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن « مفاعل » أَو « مفاعيل » أَو « فَعَلة » أَو « فُعَلة » لما يثنّيان له [6] ، جمع شبيهيهما [7] من مثل الآحاد ، وربّما جمع جمع [8] تصحيحٍ موازن « مفاعل » أَو « أَفعُل » بالأَلف والتاءِ ، والواو والنون ، وقد يجمع « أَفعال » و « أَفعلة » ، بالأَلف والتاءِ ، [9] و « فُعَّل » بالواو والنون ، ويستغنى [10]

(١ ، ٢) فى (شع) : أوأخى كذا أو ذى كذا .

(٣) فى بعض النسخ : استغنى غالباً بجمعه .

(٤) فى (س) : أويجمع بالواو والنون .

(٥) فى (ج ، ح ، ص ، م) : يكسر .

(٦) سقط هذا الحكم من بعض النسخ . وفسره فى (شع) بأنهما يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما وهو اختلاف النوع .

(٧) فى بعض النسخ : شبههما .

(٨) سقط من بعض النسخ : جمع تصحيح .

(٩) كأبناء وأبناوات وأعطية وأعطيات .

(١٠) فى (م) : وقد يستغنى .

بلفظ ٱلواحد عن الجمع مع الأَلف واللَّام [١] والنفى وشبهه [٢] كثيراً ، ودون ذلك [٣] قليلا ، فإِن أُضيفَ إِليه العدد أَوقصد معنَى التَّثْنيَة تطابق اللَّفظ والمعنى [٤] غالباً .

---

(١) كقولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .

(٢) النفى نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وشبهه نحو : هل قام أحد إلا زيد ؟

(٣) أى دون الثلاثة المذكورة نحو : «علمت نفس» ، و« تمرة خير من جرادة : أى كل نفس وكل تمرة .

(٤) فيقال : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل .

٧٥ ـ باب التصغير [١]

يصغَّر الاسم المتمكن [٢] الخالى من التوغُّل فى شبه الحرف ، ومن صِيَغ [٣] التصغير وشبهها ، ومنافاة معناه ، بضمٍّ أَوله وفتحِ ثانيه ، وزيادةِ ياءٍ ساكنة بعده ، يحذف لها أَوّل ياءَين ولياها ، ويقلب ياءً ماوليها من واوٍ وجُوبا إِن سكنت أَو اعتلَّت أَو كانت لامًا ، وٱختيارا إِنْ تحرّكت لفظاً فى إِفراد وتكسير ، ولم تكن لاما .

ويُجعل المفتوحُ للتَّصغير واواً وجوباً إِن كان منقلِبا عنها ، أَو أَلفاً زائدة أَو مجهولة الأَصل أَو بدل همزة تلى همزة ، وجوازاً مرجوحاً إِن كان ياءً أَو منقلباً عنها . ولِلمجموعِ [٤] على مثال « مفاعل » أَو « مفاعيل » من هذا الجعل الواجب ما للمصغَّر ، ويكسر ما ولى ياء التَّصغير غير آخر ولامتَّصل بهاءِ التأنيث أَواسم مُنزّل منزلتها ، أَو أَلف ٱلتأنيث أَوالأَلف قبلها ، أَوأَلف « أَفعال » [٥]

---

(١) ويقال أيضاً : التحقير : ويكون لمعان : تحقير شأن الشىء أو ذاته أوتقليل كميته وزمانه ومسافته ومنزلته . وقيل : يأتى للتعظيم .

(٢) سقطت من (د ، س ، شع) .

(٣) فى (م) : ومن صيغة .

(٤) فى (شع) : وللجمع .

(٥) فيفتح المتصل بهذا كله نحو : ثميرة فى ثمرة ، وبعيلبك فى بعلبك ، وحبيلى فى حبلى ، وحميراء فى حمراء ، وأحيمال فى أحمال .

جمعاً أَو مفرداً[١] ، أَو أَلف ونون مَزيدَتَين[٢] لم يُعلم[٣] جمعُ ماهما فيه على « فَعالين » دون شذوذٍ إلَّا فى حالٍ لايصغَّر فيها .

ويتوصَّل إلى مثال « فُعَيْل » فى الثُّنائى بردّ ماحُذِف منه إن كان منقوصاً[٤] ، وإلَّا فإلحاقه بدم أَولى من إلحاقه بأَف[٥] ، ولا ٱعتدادَ بما فيه من هاءِ تأنيث أَو تائه .

وتُزال أَلف الوصل ممّا هى فيه ، وإن تأَتَّى « فُعَيل » بما بقى من منقوص لم يردّ إلى أَصله ، وما شذ[٦] رَدُّه لم يُقَسْ عليه ، خلافاً لأَبى عمرو .

ويتوصَّل إلى مثال « فُعيْعل »[٧] أَو « فُعَيْعِيل » فيمايكسر على مثال « مفاعل » أَو « مفاعيل » بما تُوصِّل إليهما فيه ، وللحاذف فيه[٨] من الترجيح وٱلتخيير ماله فى التكسير . إلَّا أَنَّ هاءَ التأْنيث ، وأَلفَه الممدودة ، وياءَ النَّسب ، والأَلفَ والنون المزيدَتَين بعدأَربعةِ أَحرفٍ فصاعداً لايُحذفْن فى التَّصغير

---

(١) سقط لفظ « جمعا » من (م) وفى بعض النسخ : جمعاً وإفراداً ، وقال فى (شع) : ثبت قوله : جمعاً أومفرداً فى نسخة الرقى .

(٢) فى (م) زائدتين .

(٣) فى (د) ما لم يعلم .

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف كعدةوسنة ويد .

(٥) أى وإلا يكن منقوصاً بل هو ثنائى بالوضع كمن وعن .

(٦) فى (د) : وما يشذ .

(٧) سقطت من (ج) وفى بعض النسخ : فعيل .

(٨) أي في التصغير . وقد سقطت « فيه » من بعض النسخ .

ولايعتدُّ بهنَّ ، وتُحذَف واو جلُولاء وشبهها ، خلافاً للمبرّد ،ونحو[1]: ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علما ، ملحق بجلولاء .

(فصل) : يرد إلى أَصله فى التَّصغير والتكسير على مثال « مفاعل » أَو « مفاعيل »أَو « أَفعال » أَوْ « أَفعلة » أَو « فِعال »ذوالبدل الكائن آخِراً مطلقاً ، فإن لم يكن آخرا فيشترط كونه [2] حرف لِين بدل غير [3] همزةٍ تَلى همزةً .

وما ورد بخلاف ذلك فمن مادّة أُخرى [4] ، أَو شاذ ، ولا تُغيَّر تاءُ مُتَّعِد ومُتَّسر[5] ونحوهما ، خلافاً لقوم . وإن صُغِّر ذو القلب أَو كُسِّر فعلى لفظِه لا أَصلِه.

(فصل) : تلحق تاء التأنيث فى تصغير مالم يشذَّ من مؤنَّثٍ بلاعلامة ، ثلاثىّ أَو رباعىّ بمدَّة[6] قبل لام معتلِّه[7] ، إن لم يكن مصدرًا [8] فى الأَصل ، ولا اسم جنس مذكَّر الأَصل . ولا اعتبار فى العلم بما نُقِل عنه من تذكير أَوتأْنيث ، خلافاً لابن الأَنبارىّ ، ولا تلحق دون شُذوذ غير ماذكر إلَّا ماحذف منه أَلف

---

(١) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى ، وجاءت فى (د) قبل الخلاف .

(٢) فى (د) : فيشترط فى ردّه إلى أصله كونه .. الخ .

(٣) سقط لفظ « غير » من (د) .

(٤) زاد بعدهذا فى (م) : أو تغير تاء .

(٥) فى (د) : ولا متسر .

(٦) فى (س) : فمده .

(٧) نحو سماء أصله سماو فإذا صغر قيل : سمية .

(٨) فى (س ، وج) : إن لم يكن اسم جنس ,

التأنيث [1] خامسة أو سادسة ، ولا تُحذف الممدودة فيعوَّض منها ، خلافاً لابن الأنبارىّ . وتُحذف تاءُ ما سمّى به مذكر من بنت ونحوه بلا عِوض .

(فصل) : تُصغَّر أسماءُ الجموع وجموع القِلة ، ولايصغَّر جمع كثرة تصغير مُشاكلِه من الآحاد خلافاً للكوفيّين ، بل مع الردّ إلى تكسير قلّة [2] أو تصحيح مفرد [3] المذكور [4] إن كان لمذكَّر عاقل مطلقاً [5] ، وإلَّا فجمع تصحيح الإناث مطلقاً . وإن كان جمعاً مكسراً على واحد مهمل وله واحد مستعمل ردّ إليه لا إلى المهمَل القياسىّ [6] ، خلافاً لأَبى زيد ، فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ردَّ إلى المهمل القِياسى ، وعُومِل معاملة مستعمل ، وسرِيِّيل فى سراويل أجود من سُرِيِّيلات ، ويقال فى رَكْب وسَفْر ركيب وسفير ، لارويكبون ، ومسيفرون [7] ، خلافاً لأَبى الحسن .

(فصل) : قد يُستغنَى بمصغَّر عن مكبَّر ، وبتصغيرمهمَل عن تصغير مستعمل ، وبتصغير أَحدِ المترادِفين عن تصغير

---

(١) فى (د ، شع) : ألف تأنيث .

(٢) فى (م) : غلة .

(٣) سقطت من(ج ، د ، ص ، م) كلمة : « مفرد » .

(٤) فى (ج ، د ، س ، شع) : الذكور

(٥) أى سواء أكان المفرد يجمع مكبره بالواو والنون أم لا ، وسواء أكان له جمع قلة أم لا ، فيقال فى زيود مثلا : زييدون ، وفى غلمان : غليمون .

(٦) سقط من (م) : « لا إلى » ، ومن (شع) : لا إلى المهمل القياسي .

(٧) في (س) : ولا مسيفرون .

الآخر ، ويطَّرد ذلك فيهما جوازاً إن جمعهما أَصل واحد ، وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ .

(فصل) : لا يصغَّر من غير المتمكِّن إلَّا «ذا» و «الَّذى» وفروعهما الآتى ذكرها ، فيقال : «ذيَّا» و «تيَّا» و «الذيّا» و «اللَّتيا» و «ذيَّان» و «تيّان» و «اللَّذيان» و «اللَّتيان[1]» ، و «أُليّا» و «أُليّاء» و «اللَّذيُّون» و «اللذيَّون» فى «الَّذِين» [2] واللَّتيات [3] و «اللَّوَيْتَا» فى اللَّاتى ، واللَّوَيَّاء واللَّويْؤن فى اللَّائى واللَّائين ، فوافقت المتمكن بزيادة الياء ثالثة [4] بعد فتحة ، وخالفته بترك الأَول على حاله وزيادة أَلف [5] عوضاً منه [6] .

وأَصل «ذيّا» و «تيّا» «ذييا» و «تييا» فخفِّفا بحذف الياءِ الأُولى ، ولهما و «لأُليَّا» و «أُليّاءِ» [7] من التنبيه [8] والخطاب مالهنَّ فى التكبير [9] ، وضمّ لام «اللّذَيّا» ، و «اللّتَيّا» لغيّة» [10] .

---

(١) فى (م) : واللياء واللياء .

(٢) فى (د ، ص ، م) : فى اللذين.

(٣) فى (م) : واللتيان . وبعدها فى (ص) : أو اللّوَيْتَا

(٤) فى (م) : ثلاثة .

(٥) فى (س ، شع) : الألف .

(٦) سقط هذا من بعض النسخ — ونبه فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة البهاء الرقى ، ووضحه بقوله : والضمير للضم الحاصل بالتصغير.

(٧) فى بعض النسخ : ولأوليا وأولياء .

(٨) فى (س) : التثنية .

(٩) فى (س) : التكثير.

(١٠) فى (م) : لغة . وقد حكاها الأخفش فى الأوسط سماعا . (شع) .

(فصل) : تصغير الترخيم جَعْلُ المزيدِ فيه مجرَّداً معطًى ما يليقُ به من « فعيل » أَو « فعيعل »[1] ، ولايخصّ الأَعــلام خلافاً للفَرَّاءِ ، ولايستغنى « فُعَيْل » عن هاءِ التَّأْنيث إن كان لمؤنَّث[2] ، ولا يَمتِنع صرفُه إن كان لمذكر[3] ، وقد يحذف لهذا التصغير أَصلٌ يُشبه الزائد[4] .

---

(١) فى (د) : أو فعيعيل . وقد سمى بتصغير الترخيم لأن فى حذف الزائد تسهيل الكلمة بتقليل لفظها وهو معنى الترخيم لغة .

(٢) فيقال فى تصغير سعاد وحمراء وحبلى لمؤنثات : سعيدة وحميرة وحبيلى ، أما لوسمى بها مذكر فلا تدخل التاء ، وكذا صفات المؤنث الخالية من التاء كطامث وضامر ونصفاء يقال فيها : طميث وضمير ونصيف .

(٣) فيقال فى تصغير أحمد تصغير ترخيم : حُمَيْدٌ مصروفا .

(٤) نحو : بريه وسميع فى إبراهيم وإسماعيل .

٧٦ ـ باب التصريف

التصريف[١] عِلمٌ يتعلَّق بِبنية الكلمة[٢] وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة وإِعلال وشبهِ ذلك . ومتعلقه من الكَلِم الأَسماءُ المتمكِّنة ، والأَفعال المتصرِّفة ، ولها الأَصالةُ فيه[٣] ، وماليس بعضُه زائداً سمىٍّ[٤] مجرَّدا ، ولايتجاوزُ خمسةَ أَحرف إن كان اسماً ، ولا أَربعة إن كان فِعلا ، ولايَنقُصان عن ثلاثة ، والمَزيد فيه[٥] إن كان اسما لم يتجاوز[٦] سبعةً[٧] إلا بهاءِ التأنيث ، أَو زيادتى التَّثنية ، أَو التَّصحيح[٨] ، أَو النسب ، وإِن كان فِعْلا لم يتجاوز ستَّة إلَّا بحرف التنفيس أَوتاءِ التأنيث أَونون التوكيد .

(فصل) : الاسمُ الثلاثيّ المجرّد مفتوح الأَوّل ، ساكنُ الثانى أَومفتوحه أَو مكسوره أَو مضمومه ، ومكسور الأَوّل ساكنُ الثانى أَومفتوحه أَومكسوره ، ومضموم الأَوّل ساكنُ الثانى أَو مفتوحه أَو مضمومه ، ونَدَر مكسورُه . والرُّباعيّ المجرد

(١) فى (س) : هو علم ، وفى (ج ، م) : وهو علم .

(٢) أى صيغتها . قال فى (شع) : والأولى أن يقال : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب .

(٣) فى (شع) : فى ذلك .

(٤) فى غير (ص ، ح) : يسمى مجرداً .

(٥) سقطت من (د، شع) .

(٦) فى (شع) : لا يتجاوز .

(٧) نحو : اشهيباب مصدر اشهابَّ .

(٨) فى (م) : أو الجمع .

مفتوح الأَوّل والثـالث أَو مكسورهما[١] أَو مضمومهما ، ومكسور الأَوّل مفتوح الثَّانى أَو الثالث . وتفريع « فُعْلَل »على « فُعْلُل » أَظهر من أَصالته ، وفُرّع « فَعَلُل » على « فَعَنْلُل » ، و « فُعَلِل » على « فُعالِل » ، و « فُعَلِل » و « فَعَلِل »[٢] على فعليــل لا على فعالل[٣] خلافاً للبصريّين[٤] ، وفاقاً للفرَّاءِ وأَبى علىّ . والخماسىّ المجرّد مفتوح الأَوّل والثانى والرابع ، أَو مفتوح الأَوّل والثالث مكسور الرابع ، أَومكسور الأَوّل مفتوح الثالث ، أَومضموم الأَوّل مفتوح الثانى مكسور الرابع ، وماخرج عن هذه المثل فشاذّ ، أَو مزيد فيه ، أَو محذوف منه ، أَو شبه[٥] الحرف ، أَو مركب ، أَو أَعجمىّ .

(فصل) : استثقل تَماثُل أَصلين فى كلمة ، وسهَّلهُ كونُهما عيناً ولاماً ، وقلَّ ذلك فيهما حرفَىْ لِين ، أَو حلقيّين ، وأُهمل كونُهما همزتين ، وعزّ[٦] كونُهما هاءَين ، ونحو[٧]

(١) فى (ح ، شع) : ومكسورهما .

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) ومن بعض نسخ التسهيل ، ومثل له فى (شع) بنحو خنثر كجعفر وزبرج وبرعم ، وفى (ص) : وفُعْالِل وفَعْالِل ...

(٣) فى (د) : فعاليل .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : وفى نسخة عليها خطه ذكر الخلاف بدلا من قوله : وفاقا للفراء... الخ .

(٥) فى (شع) : أوشبيه الحرف نحو : من وكم .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) وقد أشار فى (شع) إلى أنها ثبتت فى بعض النسخ ، ومثل لها بقوله : ومن كلامهم : كل شىء مهه ، ما النساء وذكرهن . أى كل شىء يسير ... والمهه والمهاه الطراوة والحسن .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، س ، م ، شع) .

قلق قليل ، وقلَّ كون الفاءِ واللاَّم حلقيّين[١] ، وأَقلُّ منه نحو كوكب[٢] ، وأَقل منه نحو ببْر[٣] ، وأَقلُّ منه نحو ببَّ[٤] .

والأَظهر كون الياءِ والواو نظيرتيه فى التأليف من ثلاثة أَمثال ، وإن تضمّنت كلمة ياءً وواوا أَصليّين لم تتقدَّم الياءُ إلاَّ فى يوح ويوم وتصاريفه .

وواو حَيَوان ونحوه بدلٌ من ياءٍ على رأى الأَكثرين . وقلَّ بابُ ويح ، وكثر باب طويت ، فائقاً[٥] بابَ «قَوٍّ» ، فالحَمْل عليه عند خفاءِ الأَصل أَوْلى ، وأَنيت[٦] ، فالحمل عليهما أَولَى من بابى : «قَوٍّ» و «أَجاٍ[٧]» ، واستغنَوا فى باب «قَوٍّ» «بفَعِلَ» عن «فَعَلَ» و «فَعُلَ» ، فإن اقتضَى ذلك قياسٌ رفض .

ويماثل كثيرًا ثالثُ الرّباعى أَوّلَه ، ورابعُه ثانيَهُ ، وأُهمِل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقَلَّ مع الياءِ مطلقاً ، ومع الواو عينا ، فإن[٨] كانت فى فعل لم تقلب أَلفاً ، وما أَوهم

(١) فى (د ، م) : حلقيتين . نحو : أجأ أحد جبلى طيء .
(٢) فى (س) : مركب .
(٣) فى (د) : يبير .
(٤) مما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد . يقال : غلام ببة أى سمين ومنه : ززته اى صفعته . (شع) .
(٥) هذه العبارة والتالية من (ب، ود ، وهامش ص) وسقطت من بقية النسخ .
(٦) سقطت هذه العبارة من (ب) وذكرت فى بقية النسخ وفى العبارتين اضطراب ظاهر .
(٧) فى بعض النسخ : وأجىء .
(٨) فى بعض النسخ : وإن .

ذلك فأَصله الياءُ كـ «حَاحَيْت» ، خلافاً للمازنىِّ .

ويسمَّى أَوّل الأُصول فاءً ، وثانيهما عَيْناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابَلتها فى الوَزْن بهذه الأَحرف ، مُسوًّى بينهـا[1] فى الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أَو لاحق ، وما لم تَبِنْ زيادتُه بدليل فهو أَصل .

والزائد[2] بعض « سأَلتُمونيها » أَو تكرير عينٍ أَو لام ، أَو عين ولام ، مع مباينة الفاءِ ، أَو فاءٍ وعين مع مُبايَنة اللاَّم ؛ وإذا[3] كان الزائد من « سأَلتمونيها » قُوبل فى الوزن بمثله ، وإلاَّ فبما يقابل الأَصل من فاءٍ وعينٍ ولام ، خلافاً لمن يقابل بالمِثل مطلقاً .

(فصل) : لأَصالة الفعل فى التصريف زيدَ قبلَ فاء ثُلاثيِّه إلى ثلاثة ، وقبل فاءِ رباعيِّهِ إلى آثنين ، ومنع الاسم من ذلك مالم يشاركْه لمناسبة ، أَو يكن ثلاثيّا والمزيد واحد[4] . وشَذَّ «إِنْقَحْلٌ» و « إِنْزَهْوٌ » و « يَنْجَلِبٌ » و « إِستبرق » .

ومنتهى الزِّيادة فى الثُّلاثىِّ من الأَفعال ثلاثة ، ومن الأَسماءِ أَربعة ، وفى الرّباعىّ من الأَفعال اثنان ، ومن الأَسماءِ ثلاثة ،

---

(١) فى بعض النسخ : بينهما .

(٢) فى بعض النسخ : والزوائد .

(٣) فى (م) : وإن كان ؛

(٤) فى (م) : واحداً ؛

وقد يجتمع فى آخر الاسم الثلاثىّ ثلاثة وأربعة ، وفى آخر الرباعىّ ثلاثة ، ولم يُزد فى الخماسىّ غير حرف مَدٍّ قبل الآخِر أو بعده ، مجرّدا ، أو مشفوعاً بهاءِ تأنيث[1] . وندر قَرَعْبَلانة وإِصْطفْلينَة[2] وإِصْفَعِنْد .

(فصل) : أُهمِل من المزيد فيه « فِعْوِيل » و « فَعْوَلى » ، إلاَّ عَدَوْلَى وقهوباة ، و « فَعْلال » غير مضعّف[3] إلا الخَزعال[4] ، و « فِيعال » غير مصدر ، إلاَّ ناقةً مِيلاعاً[5] ، و « فِعْلال » مضعّف الأوّل والثانى غير مصدر إلا الدَّيداء[6] ، و « فَوْعال » و « إِفْعِلة » و «فِعْلَى» أوصافاً ، إلاَّ ما ندر كضِيزَى وعِزْهًى ،و « فَيْعَل » فى المعتل دون ألف ونون ، و « فَيْعِل » فى الصحيح مطلقاً ، إلاَّ ما ندر كعيَّن وَبيْئِس[7] ، وطَيْلِسان فى لغة ، وندر فَعْيل[8] وفُعْيل ، و كثر فِعْيل .

---

(١) فى بعض النسخ : بهاء التأنيث .

(٢) فى (ص) : إسطفلينة . بالسين .

(٣) فى (شع) : مضاعف .

(٤) فى القاموس : ناقة بها خز عال أى ظلع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواه وقسطال وخرطال . انتهى .

(٥) أى سريعة من الملع وهو السير الخفيف .

(٦) فى (س) : الزيداء ، وفى (شع) الديراء . قال فى (شع) : قال أبو عمرو : الدآداء والديداء آخر الشهر .

(٧) فى (ج ، س) : وبيس بترك الهمزة ، وفى (شع) لفظة غير واضحة وقال فى شرحها : وهذه إحدى القراءات فى : « بعذاب بئيس » وفيها اثنتان وعشرون قراءة .

(٨) فى (شع) فيعل ، ومثل له بنحو : صهيد اسم موضع . وفى (هامش ح وص) وأشار إليه فى (شع) بأنه فى نسخة عليها خطه بدل قوله : وندر فعيل .. الخ.. :
« وأهمل فَعْيل دون فِعْيل وفُعْيل » .

(فصل) : يُحكَم بزيادة ما صَحِب أُكثرَ من أُصلين منْ ألف أَو ياءٍ أَو واو غير مصدَّرة أَو همزة مصدَّرة أَو مؤخَّرة هي أَو نون بعد أَلف زائدة أَو ميم مصدَّرة إن لم يعارض دليل الأَصالة كملازمة ميم «مَعَدّ» فى الاشتقاق ، وكالتَّقدم على أَربعة أَصول فى غير فعل أَو اسم يشبِهُه[1] ، فإن لم تَثبُت زيادةُ الأَلف فهى بدلٌ لا أَصل إلاَّ فى حرفٍ أَو شبهه .

وزِيدت النونُ أَيضاً باطِّراد فى « الانفعال » و « الافعِنْلال » وفروعهما ، وفى التَّثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكرُه ، وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلَها وحرفَين بعدَها ، والتاء فى المضارع[2] و « التفعُّل » و « التفاعل » و « التفعلل » « والافتعال » وفروعن ، وفى « التَّفعيل » و « التفعال » ، ومع السين فى «الاستفعال» وفروعه ، والهاء وقفاً فى مواضعَ يأتى ذكرها ، واللام فى الإشارة كما سبق .

وتَقِـلُّ زيادةُ ما قُيِّد إن خَلاَ من القيد[3] ، ولا تقبل زيادته إلاَّ بدليل جلىّ كلزوم كون الثانى من نحو : « كِنْثَأْو »[4] أَحـد « سأَلْتُمُونيها »[5] ، وكسقوط همزة « شَمْأَل »

---

(١) فى (د) شبهه .

(٢) سقط لفظ « المضارع » من (س ، م ، شع) ؛

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(٤) فى (م) : كنتشاف . والكنثأو بالتاء والثاء العظيم اللحية

(٥) فى (د ، شع) : أحد حروف سألتمونيها .

و « شَأْمَل » و« احبَنْطَأَ » فى الشمول والحبط ، وميم « دُلامِص »
و « زُرقُم » فى الدّلاصة والزُّرقة ، ونون «رَعْشَن » و «بلَغْن» فى
الرعش والبلوغ ، وهاءِ «أُمّهات » و «هِبْلَع » و « أَهراق » فى
الأُمومة ، والبلع ، والإراقة ، ولام «فَحْجَل » و « هِدْمِل »[١]
فى الفحج والهدم ، وسين «قُدْموس » و« أَسطاع » فى القدم
والطاعة . وكلزوم عدم النظير بتقدير أَصالة[٢] نون
نرْجس ، وعُرُنْد ، وكنَهْبُل وإصفعَنْد وخُبَعْثِنة وخُنَبْتنة[٣]
وهُنْدَلِع ، ولام وَرَنْتَل وعقرطل ، وتاءِ تَنْضب وتُدرأ وتُجْبب[٤]
وعزويت ، وما ثبتت زيادتُه بعدم النَّظير فهو زائد وإن وجد
النظير على لغة ، والزِّيادة أَولَى إن عدم النظير مع تقديرها
وتقدير الأَصالة .

(فصل) : إنْ تضمّنت كلمةٌ متباينَين ومتماثلَين ولم
تَثبت زيادةُ أَحدِ المتبايِنَين فأَحدُ المتماثلَين زائد ، إن لم يماثل
الفاءَ ولا العَين المفصولة بأَصل ك « حَدْرَد » ، فإن تماثلتْ أَربعة
ولا أَصلَ للكلمة غيرها عمّتها الأَصالة مطلقاً ، خلافاً للزجّاج[٥]

(١) فى (م) : هرمل .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) ثبتت فى (ص ، ح) وفسرها بالمرأة السوداء ، وثبتت فى نسخة البهاء الرقى ، وسقطت من بعض النسخ .

(٤) فى (شع) : تخبب بالخاء المعجمة ، بطن من كندة .

(٥) فى (شع) : خلافا للكوفيين والزجاج ، ثم قال : ظاهر هذه النسخة أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، وثبت فى نسخة أخرى : خلافا للزجاج فى نحو كبكبة .. الخ .

فى نحو « كبكبة » ممّا يفهم المعنى بسقوط ثالثه ،وليس الثالثُ بدلاً مِن مثل الثانى ، خلافاً للكُوفيّين[١] ، فإن كان للكلمة أَصلٌ غيرُ الأَربعة حُكِم بزيادة ثانى المتماثِلات وثالثِها فى نحو : « صمحمح » ،وثالثها ورابعها فى نحو : « مَرْمَرِيس » ، وثانى المثلين أَولى بالزيادة فى نحو[٢] « ٱقْعَنْسَس » لوقوعه موقع أَلف « احْرَنْبَى » ، وأَوّلهما أَولَى فى نحو « عَلَّم » لوقوعه موقع أَلف فاعل وياءِ فَيْعل وواو فَوْعل ، وإن أَمكن جعلُ الزَّائد تكريرًا أَو من « سأَلتمونيها » رجح ما عضد[٣] بكثرة النظير إن لم يمنع ٱشتقاق أَو ما يَجرى مَجراه .

(فصل) : ما آخِرُه همزةٌ أَو نونٌ بعد أَلف بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّد أَو حرفان أَحدُهما لين فمحتمل لأَصالة الآخر وزيادة أَحـد المِثلين أَو اللَّين ، وللعكس[٤] ، ما لم يهمل أَحـد البنائين[٥] أَو الوَزْنين أَو يقل نظيرُ أَحدِ المثالين ، ويتعيّن ٱغتفارُ قِلَّة النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غيرِ سبب ، وتترجّح زيادة ما صدر من ياءٍ أَو همزة

---

(١) هذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين فى أن هذا من الرباعى وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثانى ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون فى المسألة ثلاثة أقوال .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) فى بعض النسخ : ما عضده كثرة النظير .

(٤) فى (شع) : والعكس .

(٥) فى نسخة الرقى وفى بعض النسخ : أحد التأليفين .

أو ميمٍ على زيادة ما بعده من حرفِ لينٍ أو تضعيف ، فإنْ أدَّى ذلك إلى شذوذِ فَكٍّ أو إعلالٍ أو عدمِ نظير حُكم بأصالة ماصدر ، مالم يؤدِّ ذلك إلى استعمال ما أُهمل من تأليف أو وزن « كمحبب » و « يأجج » .

(فصل) : الزائدُ[١] إما للإلحاق[٢] وإمّا لغيره ، فالّذى للإلحاق ما قُصِد[٣] به جعلُ ثلاثىٍّ أو رباعىٍّ موازناً لما فوقه ، محكوماً له [٤] بحُكم مُقابِلِه غالباً[٥] ، ومُساوياً له مطلقاً فى تجرّده من غير ما يَحصُل به الإلحاق وفى تضمّن زيادته إن كان مزيدًا فيه ، وفى حكمِه ووزنِ مصدره الشائع إن كان فعلاً . ولا تلحق الألفُ إلاَّ آخرةً مبدلةً من ياء ، ولا الهمزة أوّلا إلا مع مساعدٍ كنون[٦] « ألَنْدد » وواو « إدْرَوْن » . ولا إلحاق فى غير تدرّب وامتحان إلاّ بسماع[٧] .

---

(١) فى (د) : الزيادة .

(٢) فى (د) : لإلحاق .

(٣) قال فى (شع) : فى هذا التعبير تجوز ، والعربى لم يقصد ذلك وإنما هو اعتبار نحوى ، والوجه أن يقال : ماوازن به ثلاثى ... الخ . بمعنى الموافقة فى الصيغة .

(٤) فى (س) : عليه .

(٥) سقطت عبارة الحكم من (م) وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .

(٦) فى (س) : كون .

(٧) وللنحويين فى هذا الباب مذاهب ثلاثة : الأول أنه لا يجوز أن يلحق شىء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وعليه كلام المصنف ، والثانى أن ذلك يجوز على كل حال ، وهو قول الفارسى ، والثالث التفصيل ، وزيادة التفصيل بالشروح .

ويقارب الاطِّرادَ الإلحاقُ بتضعيف ما ضعَّفت العربُ مِثله[1] ، فلا يلحق[2] بتضعيف الهمزة ، ولا بتضعيفَين متَّصلين لإهمال العرب ذلك[3] ، فإن قصد التدرّب أو إجابة ممتحِن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا[4] بأعجمّى ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبي الحسن ، بشرط اجتناب[5] ما اجتنبت العربُ من تأليف أو هيئة[6] . وسلوك سبيل « صَمَحْمَح » و « حَبَنْطَى » فى إلحاق ثلاثىٍّ بخماسىٍّ أَولَى من سلوك سبيل « غَدَوْدَن » و « عَفَنْجَج »[7] و « عَقَنْقل »[8] و « خَفَيْدَد »[9] و « خفيفد » و « اعثوجج » و « هَبيّخ » و « قَتَوَّر » و « ضربّب » ؛ ويختار إبدال ياءٍ من آخِر نحو « ضربّب » من الردّ ونحوه .

وجملة ما يتميّز به الزائد تسعةُ أَشياء : دلالتُه على معنى ، وسقوطُه لغير عِلَّة[10] مِن أَصلٍ أَو فرعٍ أَو نظير ، وكونُه

---

(١) كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضربب ، فهذا قريب من المطرد .

(٢) فى (شع) : ولايلحق .

(٣) فى (ح) : لذلك .

(٤) فى (م) : إلحاق .

(٥) سقط من (م) : ما اجتنبت ، وفى بعض النسخ : ما اجتنب العرب .

(٦) ويقصد بالتأليف المادة أو الوزن ، وبالبناء والهيئة اللفظ .

(٧) فى (م) : وعننجج ، وفى (شع) : وعنيجج .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) فى (م) : وخفيدر .

(١٠) وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذى أثبته الجمهور هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء الكلمة من كليمة مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها كضارب من ضرب ، وأما الاشتقاق الأكبر فأثبته ابن جنى ، وكان الفارسى يأنس به فى بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد .

مع عدم الاشتقاق فى موضع تَلزمُ فيه زيادتُه أَو تَكثُر مع وجود الاشتقاق ، واختصاصُه بِبنْية لا يقع موقعَه منها ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النَّظير بتقدير أَصالتِه فيما هو منه ، أَو فى نظيرِ ما هو منه .

(فصل) : يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : «لِجدٍّ صَرْفُ شَكِس آمِنٍ طيَّ ثوبِ عزَّتِه» .

والضَّرورى فى التَّصريف هجاء «طويت دائماً»(١) . وعلامة صحّة البدلية الرجوع فى بعض التَّصاريف إلى المبدَل منه لزوماً أَو غلبةً ، فإن لم يَثبُت ذلك فى ذى استعمالَين فهو من أَصلين .

(فصل) : تُبدَل الهمزةُ وجوباً من كلِّ حرفِ لِين يلى أَلفاً زائدةً متطرّفا أَو متَّصلاً بهاءِ تأنيث عارضة ، وربّما صحّح مع العارضة ، وأُبدِل مع اللاَّزمة(٢) . وتُبدَل الهمزة أَيضاً وُجُوباً من كلِّ ياءٍ أَو واوٍ وقعتْ عيناً لما يوازِن «فاعلاً» أَو «فاعلة» من اسم مُعْتَزٍ إلى فعل معتلِّ العين ، أَو اسمٍ لا فعلَ له ، ومن أَوّل واوَين صُدِّرتا ، وليست الثانية مدَّة غير أَصليّة ولا مبدَلة من همزة ، فإن عَرَض اتِّصالُهما بحذف همزة فاصلة فوجهان ، وكذا كل واو مضمومة ضمّة لازمة غير

---

(١) وهى على ماذكره غيره اثناعشر حرفا يجمعها : «طال جهدى وآمنت» فأسقط أربعة ، وقد عدها فى غير هذا الكتاب تسعة ، بزيادة الهاء .

(٢) فى (د) : مع الهمزة اللازمة .

مشدَّدة ولا موصوفة[1] بموجب الإبدال السابق ، وكذا كل ياءٍ مكسورة بين ألفٍ وياءٍ مشدَّدة . وهمز الواو المكسورة المصدَّرة [2] مطَّرد على لغة ، وربّما هُمِزت الواوُ لضمّة عارضة[3] .

(فصل) : إذا اكتنف طرَفا اسم حرفَىْ لِيْن بينهما ألفٌ وجب فى غير نُدورٍ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصولاً من الطَّرف لفظاً أو تقديرًا ، ولا يختصّ هذا الإعلال بواوَين [4] فى جمع ، خلافاً للأَخفش .

(فصل) : يجب أيضاً إبدالُ الهمزة ممّا يلى ألف جمع يُشاكِل «مفاعل» من مدَّة[5] زِيدَت فى الواحد ، فإن كانت المدَّة عيناً لم تُبدَل إلاَّ سماعاً ، وتُفتَح فى غير شذوذ الهمزة العارضة فى الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولة واوًا فيما لامُه واوٌ سلمت فى الواحد بعد ألف ، ومجعولةً ياءً فى غير ذلك ممّا لامُه حرف علَّة أو همزة ، وربّما عُومِلت الهمزةُ الأَصليّة معاملَة العارضة للجمع ، ونحو هدية وهداوى شاذٌّ ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للأَخفش . وتُبدَل الهمزة قليلاً من الهاءِ والعين ، وهُمَا كثيرًا منها .

---

(١) فى (ص) : موصولة ، وصححها فى الهامش بالفاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) كما قرىء فى الشاذ : «وإن منهم لفريقا يلؤون ألسنتم » ، وكذا قرىء : « ولا تلؤون على أحد » .

(٤) فى (م) : بالواوين .

(٥) فى (ح) : فى مدة .

(فصل) : تُبدَل الهمزة الساكنة دونَ نُدور[١] بعد هَمزة متحرّكةٍ متصلة ، مدَّةً تُجانِس الحركة .

فإن تحركتا والأُولى لغير المضارعة ، أُبدِلت الثانية ياءً إن كسرت ، أو وَليتْ[٢] كسرةً ولم تضمّ مطلقاً ، أو فُتحتْ بعد مكسور[٣] ، أو كانت موضعَ اللاَّم مطلقاً ، وواوًا إن فُتِحتْ بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمّت مطلقاً خلافاً للأَخفش فى إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ، والياءِ من المضمومة بعد المكسورة ، وللمازنىِّ فى استصحاب الياءِ المبدَلة منها لكسرة أَزالها التَّصغير أو التكسير ، وفى إبدال الياءِ منها فاءً لـ« أَفعل » ، فإن سكَنَت الأُولى أُبدِلت الثانيةُ ياءً إن كانت موضعَ اللاَّم ، وإلاَّ صحّحت ، ولا تأثيرَ لاجتماع همزَتَين بفصل ، ولا يقاس على ذَوايب إلاَّ مثله جمعاً وإفرادًا ، خلافاً للأَخفش ، وتحقيقُ غيرِ الساكنة مع الاتّصال لغة . ولو توالى أَكثر من همزتين حقِّقت الأُولى والثالثة والخامسة ، وأُبدلت الثانية والرابعة .

(فصل) : إذا كان فى الكلمة همزةٌ غيرُ متَّصلة بأُخرى

---

(١) سقط من (شع) ومن بعض النسخ : « دون ندور » ونبه فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة الرق ، وقال إنه احترز به من قولهم : اؤتمن بإقرار الهمزة الثانية بحالها وهو نادر لايقاس عليه .

(٢) سقطت هذه العبارة من أكثر النسخ ومن (شع) وأثبتها بالهامش استدراكاً فى (ص) ، ح وعليها رمز (ق) .

(٣) قال فى شع : ثبت هذا فى نسخة الرقى ، وفى نسخة أخرى عليها خط المصنف .

من كلمتها جازَ أَن تخفَّف متحرّكة ، متحرّكا[1] ما قبلها بإبدالها مفتوحةً بواوٍ بعد ضمّة ، وبياءٍ بعد كَسْرة ، وأَن تخفَّف مفتوحةً بعد فتحة ، ومكسورة أَو مضمومة بعد فتحة أَو كسرة أَو ضمّة ، بجعلها كمجانس حركتها ، خلافاً للأَخفش فى إبدال المضمومة بعد كسرةٍ ياءً ، والمكسورة بعد ضمّةٍ واوًا ، وأَنْ تُخفَّف ساكنةً بعد حركةٍ بإبدالها مدَّة تُجانِسها[2] ، وإن تحرّكت بعد ساكن فبِحذفها ونقل حركتِها إليه[3] ما لم يكن أَلفا[4] أَو واوًا مزَيدة للمدِّ ، أَو ياءً مثلها ، أَو للتصغير ، أَو نون الانفعال عند الأَكثر ، وتُسهَّل بعد الأَلف إن أُوثِر التَّخفيف ، وتُجعل مثل ما قبلها من الواو والياءِ المذكورتين ، ويتعيّن الإدغام . وربّما حُمل فى ذلك الأَصلىُّ على الزائد ، والمنفصلُ على المتَّصل . ونحو قولهم فى كَمْأَة : كماة شاذٌّ[5] لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيّين .

وإن كان المنقول إليه حرفَ التَّعريف رتب الحكم على سكونه الأَصلىِّ كـ « مِنَ الآن » أَو على حركتِه العارضةِ كـ « مِنْ لآن » .

---

(١) فى شع : بتحرك .

(٢) فى (م ، شع) : تجانسها ، وبقية النسخ : تجانسه .

(٣) نحو : مِنَ خيك فى : من أخيك .

(٤) فى (س) : مالم تكن الفاء واواً .

(٥) سقط لفظ « شاذ » من (شع) .

وربّما استغنى بحذف الهمزة عن النّقل إلى الياءِ والواو المتحرّك ما قبلهما ما لم تكن الحركةُ فتحةً ، وقد لا تستثنى الفتحة [1] . والتزم غالباً النّقل فيما شاعَ من فروع الرّؤية والرّأى والرُّؤيا إلاّ مَرْأًى ومرئيّا ومرآه وأَرأَى منه وما أرآه وأَرْءِ به .

(فصل) : تُبدَل الياءُ بعد كسرة[2] من واوٍ هىَ عينُ مصدر لفعلٍ معتل العين أَو عين جمع لواحد معتلِّ العين مطلقاً أَو ساكنها إن وليَها فى الجمع أَلف وصحّت اللاّم ؛ وقد يصحّح ما حقُّه الإعلال من «فِعَلٍ» مصدرًا أَو جمعاً ، و «فِعال» مصدرًا ، وقد يعلُّ ما حقُّه التصحيح من «فعال» جمعاً أَو مفردًا غير مصدر ، ومن «فِعَلة» جمعاً ، وليس مقصورًا من «فِعالة» ، خلافاً للمبرّد .

(فصل) : تُبدلَ الأَلف ياءً لوقوعها إثر كسرة أَو ياءِ التصغير [3] ، وكذلك [4] الواو الواقعة إِثْر كسرة متطرفة ، أَو قبلَ عَلَم تأْنيث ، أَو زيادتَىْ «فعلان» ، أَو ساكنةً

(١) فى (م) : وقد لا يستغنى ، وسقطت العبارة من بعض النسخ وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة الرقى ، وشرحه بقوله : فتحذف الهمزة وإن كانت مفتوحة ، ويستغنى بالحذف عن النقل فيقال : يغز حمد ، ويرم حمد .

(٢) فى (د) : بعد الكسرة .

(٣) فى (شع) : أو ياء تصغير .

(٤) فى (م ، شع) : وكذا .

مفردة لفظاً أو تقديرًا ، وكذلك الواقعة إثرَ فتحة رابعة فصاعدًا طَرَفا أو قبلَ هاءِ التأنيث ، ونحو : «مقاتِوة» و «سواسِوة» و «أقرِوة» و «دِيوان» و «آجليواذ» شاذٌّ لا يُقاس عليه .

وتبدَل الأَلف واوًا لوقوعها إثر ضَمّة ، وكذلك الياءُ الساكنة المفرَدةُ فى غير جمع ، والواقعة آخر «فَعُل» ، أَو قبل زيادتَى «فَعْلان» ، أَو قبل علامة تأنيث بنيت الكلمة عليها .

وتُبدَل الضمّة فى الجمع كسرةً فيتعيّن التصحيح ، ويفعل ذلك بـ «الفُعلى» صفةً كثيرا ، وبمفرد غيرها قليلاً ، وربّما قرّرت الضمة فى جمع فيتعيّن الإبدال .

وتُبدَل كسرةً أَيضا كلُّ ضمّة تليها ياءٌ أَو واو ، وهى آخر اسم متمكن لا يتقيّد بالإضافة ، أَو مدغَمة فى ياءٍ هى آخر اسم لفظاً أَو تقديرًا ، وكلُّ ضمّة فى واو قبل واوٍ متحرّكة ، أَو قبل ياءٍ تليها زيادتا «فعلان» ، أَو علامة تأنيث ، فإن كانت فى غير واوٍ قبل واو قبل هاءِ التأنيث لم تُبدل إلاَّ إن قدِّر طَرَآن التأنيث ، وفى ضمّة مصدَّرة قبل

ياءٍ مشدَّدة[١] أَو متلوّة بـأُخرى مغيّرة لياءٍ مشدَّدة[٢] ، أَو منقولة إلى واوٍ من همزةٍ قبلَ واوٍ وجهان [٣] .

وقد يسكن ذو الكَسْرة والضمّة المؤثّرتين إعلالَ اللاَّم [٤] فيبقى أَثرُهما[٥] ، وقد يؤثران إعلالها محجوزة بساكن ، وربّما أَثرت الكسرةُ محجوزة بفتحة ، وربمّا جُعلت الياءُ واوًا لإِزالة الخَفاءِ ، والواو ياءً لرَفع لَبْس [٦] ، أَو تقليل ثِقل .

(فصل) : تُحذَف الياءُ المدغَمة فى مِثلها قبلَ مدغَمة فى مِثلها إن كانت ثالثةً زائدةً لغير معنىً متجدِّد ، أَو ثالثةً عيناً ، ويُفتَح ما قبلَها إن كان مكسورًا ، وإن كانت ثانيةً [٧] فتحتْ وُردَّت واوًا إن كانت بدلاً منها ، وتُبدَل الثانية واوًا ،

(١) نحو : صيَيم ولىّ جمع صائم وألوى ، فيجوز ضم الصاد واللام وكسرهما ، فالضم على الأصل ، والكسر لمناسبة الياء .

(٢) نحو : عصى ودلى ، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوزكسرهما إتباعـا .

(٣) هذه العبارة الأخيرة مضروب عليها فى (ص) وقال فى الهامش : الضرب ثابت بخط المصنف ، وقد مثل له فى (شع) بأن يبنى من سوء مثل عرقوة فيقال سوءوة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة فتحذف الهمزة لتصير :سووة ،فيجوز فيها اعتباران : إن لم يعتد بالنقل لم يقلب ، وإن اعتد به صار مثل قووة فيقال : سوية .

(٤) فى (س) : إعلال اللام فيه .

(٥) فى (م) : فينبغى أثرهما .

(٦) فى (م) : لدفع لبس ، بالدال فى دفع .

(٧) فى (شع) : ثالثة .

ولا تَمتنع سلامتُها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النَّسب خلافاً للمازنىِّ .

وتُبدَل واوًا أَيضا بعد فتح ما وليَتْه إن كان مكسورًا الياءُ الواقعة ثالثة [(١)] بعد متحرّك وقبل ياءٍ أُدغمت فى أُخرى ، وتُحذَف جوازًا رابعة [(٢)] ، ووجوباً خامسة [(٣)] فصاعدا ، وكذا ما وقع هذا الموقع من أَلف أَو واو تلت ضمة ، فإن كانت أَلفاً لغير تـأنيث اختير قلبها واوًا ، وقد تقلب رابعة للتـأنيث فيما سكن ثانيه .

وتُحذفُ أَيضا كلُّ ياءٍ تطرّفتْ لفظاً أَو تقديرًا بعد ياءٍ مكسورةٍ مدغمٍ [(٤)] فيها أُخرى ما لم يكن ذلك فى فعل أَو جار عليه ، ولا يُمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأَبى عمرو ، فإن تـحرّكت الأُولى [(٥)] والثانيةُ حُذفتِ الثَّالثة ، أَو قُلبت الوسطى واوًا أَو أَلفاً ، وسَلِمَت الثالثة ، وقد تُبدَل[(٦)] ياءَ الأَلفُ التاليةُ ياءَ [(٧)] التصغير ما لم تستحق الحذف [(٨)] .

(١ ، ٢ ، ٣) سقطت من (شع) ومن بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى وجودها فى نسخة البهاء الرقى .

(٤) فى (س) : مدغما ، وفى (م) : تدغم .

(٥) سقط من (س) سطر من قوله : « الحذف إلى قوله : الأولى .

(٦) سقطت « قد » من بعض النسخ .

(٧) فى (س) : الثالثة بالتصغير .

(٨) سقطت عبارة : « وقد تبدل .... من بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى وجودها فى نسخة الرقى .

(فصل) : اجتَنَبوا ضمّة غير عارضة فى واوٍ قبلَ واو ، لأَنَّ الضمّة كالواو ، فاجتنابُ ثلاثِ واواتٍ أَحق ، فإِن عَرَض اجتماعُها قُلِبت الثالثةُ أَو الثانية ياءً .

وقد يَعرِض اجتماعُ أَربع فتُعَلُّ الثالثة والرابعة نحو : «قَوًّىٍ [1]» مثل جَحْمرِش من قوّة ، وقد تُعَلُّ معهما الثانية نحو « اقْوَيًّا » مثل اَغْدَوْدَنَ منها ، وذا أَولى من قَوًّوٍ [2] واقْوَوًّا [3] ، وفاقاً لأَبى الحسن [4] ، وحيًّوٍ أَو حيّا فى مثل [5] جَحْمَرِش من حييت أَولىَ من حيّاى .

(فصل) : تُبدَل ياءً الواوُ المُلاقِيَةُ ياءً فى كلمة إن سكَن سابقهما [6] سكوناً أَصليّا ، ولم يكن بدَلاً غير لازم ويتعيّن الإِدغام ، ونحو : «عَوْيَة [7]» ، و « ضَيْوَن » و « عَوَّة » و « رُيَّة » شاذٌّ ، وبعضهم يقيس على «رُيَّة» فيقول فى قَوْى مخفف قوىّ : قَىّ .

وتُبدَل ياءً أَيضاً الواوُ المتطرفة لفظاً أَو تقديرًا بعد واوَين

---

(١) فى (شع) : قويى .

(٢) فى (م) : قأو . والمقصود تصحيح الواو الثالثة .

(٣) فى (م) : اقووأ ، وفى (ج ، شع) : اقووّى .

(٤) أى الأخفش .

(٥) فى (ص) : مثال .

(٦) فى (م) : سابقها .

(٧) فى (د) : عيوة .

سكنتْ[1] ثانيتُهما ، والكائنة لامَ « فُعولٍ » جمعا ، ويُعطَى متلوّهما ما تقرّر لمثله من إبدالٍ وإدغام ، فإن كانت لامَ «مفعول» ليست عينُه واوًا ، ولا هو من «فَعِل» ، أَو لامَ «أُفعول» أَو « أُفعولة » ، أَو «فُعُول» مصدرًا ، أَو عين «فُعَّل» جمعاً فوجهان ، والتَّصحيح أَكثر ، فإن كان «مفعولٌ» من «فَعِل» ترجّح الإعلال ، وقد يُعَل بذا[2] الإعلال ولامُه همزة ، وقد تُصحَّح الواو وهى لامُ «فُعول» جمعاً ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً للفرّاءِ ، وربَّما أُعلَّت وهى عين «فُعَّال» جمعاً .

(فصل) : تُبدَل الياءُ من الواو لاماً لـ«فُعْلَى» صفةً محضة ، أَو جاريةً مجرى الأَسماءِ ، إلاَّ ما شَذَّ ، كالحُلْوَى بإجماع[3] ، والقُصوَى[4] عند غيرِ تميم[5] . وشذ[6] إبدال الواو من الياءِ لاماً «لِفَعلى» اسماً . وربّما فعل ذلك «بفعلاءَ» اسما وصفةً[7] .

---

(١) فى (م) : مسكنة .

(٢) فى (شع) : هذا .

(٣) سقط الإجماع من بعض النسخ ومن (شع) ولكنه نبه إلى وجوده عند الشرح بقوله : تأنيث الأصلى ، وهو مجمع عليه .

(٤) فى (ص) : والقصيا .

(٥) فى (ص ، م) : عند غير بنى تميم . واضطربت هذه العبارة فى (شع) ولكنه أشار إليها عند الشرح بقوله : وشذ أيضاً قول أهل الحجاز : القصوى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا .

(٦) زاد قبل هذا فى بعض النسخ ، وصححه فى هامش (ص، ح) : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا تأنيث أدنى ، والجارية مجرى الأسماء : الدنيا إذا أريد بها هذه الدار ، ويبدو أنه من عبارات الشرح .

(٧) فى (ص ، ح ، ه) : بفعلىَ اسما وصفة ، وذكر فى هامش (ص) : بفعلاء اسما وصفة ، وعليها رمز (طق) .

(فصل) : تُبدَل الأَلف بعد فتحة متَّصلة اتصالاً أَصليًّا من كلِّ واو أَو ياءٍ تحرّكت فى الأَصل وهى لامٌ أَو بإزاءِ لامٍ ، غير متلوّة بأَلف ولا ياءٍ مدغَمة فى مثلها ، فإِن كانت مضمومةً أَو مكسورةً وتلتها مَدَّة مُجانسةٌ لحركتِها قُلبت ثم حُذفتْ ، ولا تصحّح لكَون ما هىَ فيه واحدًا ، خلافاً لبعضهم .

وتعلُّ العين بعد الفتحة بالإِعلال المذكور ، إِن لم يسكن ما بعدها ، أَو يعلُّ أَو تكنْ هى بدلاً من حرف لا يُعَلُّ ، أَو يكن ما هىَ فيه فعلا واويّا على «افتعل» بمعنى «تفاعل» ، أَو « فَعِل » بمعنى « افعلَّ » مطلقاً ، أَو متصرّفا منهما [1] أَو اسما ختِم بزيادة تُخرِجه عن صورة فعلٍ خالٍ من علامةِ تثنية أَو موصول بها ، وقد يعلُّ فَعِل المذكور ، وتصحيح نحو : «صَوَرَى» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وفاقاً لأَبى الحسن .

وشَذَّ نحو رَوَح ، وغَيب ، وحِوَل [2] ، وهَيُؤَ [3] ، وعفَوة [4] ، وأُوَوٍ [5] ، كما شذَّ إِعلالُ ما ولَىَ فتحةً ممّا لاحظَّ له فى حركة كآية فى أَسهل الوجوه .

وأطَّرد ذلك فى نحو «يَوْتَعِد» «وَيَيْتَسِر [6]» ، عند بعض

---

(١) فى (ح) : أومصرفا منهما .

(٢) فى (م) : وعول .

(٣) وقياسه هاء مثل طال .

(٤) فى (م) : وعنوة .

(٥) فى (شع) : وأور ، وفى نسخة أشار إليها فى (د ، ص) : وأقروة وأوو قياسه أوى كغُدَىّ جمع غدوة ، والأوو جمع أوه وهى الداهية . نقله أبوعمرو الشيبانى (شع) .

(٦) فى (ص) : وييتئس .

الحِجازِيِّين[١] ، وفى نحو « أَولاد » من جمع ما فاؤه واو عند تميم ، وفتح ما قبل الياءِ الكائنة لاماً مكسورا ما قبلَها وجعلها أَلفاً لغة طائيّة .

(فصل) : إن كانت الياءُ أَو الواو عين « فَعِل[٢] » لا لتعجّب ، ولا موافق « لفَعِل » الذى بمعنى « افْعَلَّ » ، ولا مصرّف منهما ، أَو عينَ اسم يوافق[٣] المضارع فى وزنه الشائع دونَ زيادته ، غير جارٍ على فعلٍ مصحّح ، أَو يوافقه فى زيادته وعدد حروفِه وحركاتِه دون وزنه ، أَو عين[٤] مصدرٍ على « إِفعال » ، أَو « استفعال » . ممّا اعتلَّت عينه ، نقلتْ حركتها إلى الساكن قبلَها إن لم يكن حرف لِين ، ولا همزة ، ولم تعتلّ اللاَّم أَو تضاعَف .

وأُبدل من العين مجانسُ الحركة إن لم تجانسها ، وتُحذَف واو «مفعول» ممّا اعتلَّت عَينه ، ويفعل بعينه ما ذُكر ، وإن كانت ياءً وقيت الإِبدالَ بجَعْل الضَّمّة المنقولة كسرةً ، وتصحيحها لغة تميميّة ، وربّما صُحّحت الواو « كمَصْوُون[٥] » ، ولا يقاس على ما حفظ منه ، خلافاً للمبرّد .

---

(١) فأبدلوا من الواو والياء المذكورتين ألفا فقالوا : ياتعدويا تسر ، ونسبها ابن الخشاب للحجازيين .

(٢) فى (س) : فعيل .

(٣) فى (م) : موافق .

(٤) فى (س) : غير .

(٥) فى (م) : كمصون .

وتحذَفُ ألف « إفعال » و « استفعال » ، ويعوّض منها فى غير نُدورٍ هاءُ التأنيث ، وربَّما صحِّح الإفعال والاستفعال وفروعهُما ، ولا يُقاسُ على ذلك مطلقاً ، خلافاً لأَبى زيد ، بل إذا أُهمل الثلاثىّ كـ « استنواق » . وربَّما أُعِلَّ ماوافق المضارعَ فى الزِّيادة والوزن ، ولا يُشترط فى إعلال نحو : « مقام » مناسبة الفِعل فى المعنى ، فيكون تصحيح « مَدْيَنَ » ونحوه مقيسًا ، خلافاً لبعضهم .

(فصل) : تُبدَل فى اللُّغة الفُصحَى التاءُ من فاءِ الافتعال وفروعه إن كانت واواً أَوياءً غـير مبدلة من همزة . وقد تُبدَل وهى بدلٌ منها .

وتُبدَل تاءُ الافتعال وفروعه ثاءً بعد الثاء أَو تدغم فيها ، ودالًا بعد الدّال أَو الذّال أَو الزَّاى ، وطاءً بعد الطاءِ أَو الظاءِ [1] ، أَو الصاد ، أَو الضاد ، وتدغم فى بدلها الظاء والذال أَو يُظهران [2] ، وقد تجعل مثل ماقبلها من ظاءٍ أَوذال أَو حرف صَفير ، وقد تُبدَل دالًا بعد الجيم .

(فصل) : من وجوه الإعلال الحذف ، ويقلُّ فى غيرلامٍ ، وغير حرف لِين أَو همزة أَو هاءٍ أَو حرف متَّصل بمثله [3] .

فمن مطَّرده حذفُ الواو من مضارعٍ ثلاثىٍّ فاوُه واوٌ استثقالا ، ولوقوعها فى فعل بين ياءٍ مفتوحة وكسرة ظاهرة كـ « يَعِدُ » ،

(١) سقطت من (س) : ومثاله : اظطلم .

(٢) فى بعض النسخ : ويظهران .

(٣) زاد بعده فى (د ، س) : أَو مضعف .

أومقدّرة كـ « يقع » و « يَسَعَ » ، وحمل على ذى الياءِ أَخواته[1] والأَمر والمصدر الكائن على فعل محرّك العين بحركة الفاءِ معوّضا منها هاء تأنيث ، وربَّما فُتحتْ عينُه لفتحها فى المضارع ، وربّما فعل هذا بمصدر « فَعُل » ، وشذَّ فى الصّلة صُلة .

وربَّما أُعِلَّ بذا[2] الإِعلال أسماءٌ كـ « رِقَة » ، وصفات كـ « لدَة »[3] ، ولاحظَّ للياءِ فى هذا الإِعلال . إِلَّا ما شذَّ من قول بعضهم : يَئِسُ[4] ، ولا ليفعُل إِلَّا ما شـذَّ من يَجُدُ ، ولا لِيُفعَل إِلَّا ماشَذَّ من يُذر ويُدع فى لغة[5] ، ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من « يعد » ، بل يقال فى مِثل[6] يَقْطِين من وعد : « يوعِيد » .

(فصل) : ومما اطرد حذف همزة « أَفْعَلَ » من مضارعه واسمىْ فاعِله ومفعولِه ، ولا تثبت إِلَّا فى ضرورة أَو كلمةٍ مستندرة[7] . ومن اللاَّزم حذفُ فاءات « خُذْ » و « كُلْ » ، و « مر » ، وإِن ولى « مُرْ »[8] واوا أَوفاءً فالإِثبات أَجود ،

---

(١) سقطت من (س) .

(٢) فى (د ، م) : هذا الإعلال .

(٣) فى (م) : كردة .

(٤) فى (د) : ييئس .

(٥) قال فى (شع) : وفى نسخة صححت مع المصنف وعليها خطه الضرب على : ويدع .

(٦) فى (ص) : مثال .

(٧) فى (س) : مستندة .

(٨) سقط لفظ « مر » من(س) .

و « خُذْ » و « كُلْ » بالعكس [١] ؛ ولا يقاس على هذه [٢] الأَمثلة غيرها إلَّا فى الضرورة . ومن اللازم حذف عين « فيعلولة » كـ « بينونة » وليس أَصله « فُعلولة » ، ففُتِحت [٣] فاوُه لتَسلَم الياءُ خلافاً للكوفيّين ، ويحفظ هذا الحذف فى عين « فَيْعَلان » و « فَيْعِل » و « فَيْعِلة » و « فَاعل » ، وربَّما حذف أَلف فاعل مضاعَفاً ، والرّد إلى أَصلين أَولَى من ادّعاءِ شذوذِ حذفٍ أَو إبدال [٤] .

ويجوز فى لغــة سُلَيم حذف عين الفعل الماضى المضاعف المتَّصل بتاءِ الضَّمير أَونونه ، مجعولة حركتُها على الفاءِ وجوباً إن سكنت ، وجوازاً إنْ تحرّكت ولم تكن حركةُ العين فتحة ؛ وربَّما فعل ذلك بالأَمر والمضارع .

وبعض العرب يحذف همزة « يَجىءُ » و « يَسُوءُ » ، وإحدى ياءَىْ « يستحيي » [٥] ويُجريهنَّ مجرَى « يفى » و « يستبى » فى الإعراب والبناءِ والإفراد وغيره .

والتزم فى غير نُدورٍ واضطرار [٦] حذفُ أَلف « ما » الاستفهامية المفردة المجرورة ، وقد تسكَّن ميمُها اضطرارا إنْ

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د ، شع) : وأشار فى (شع) إلى ثبوتها فى بعض النسخ .
(٢) فى (س ، ص ، م) : ولا يلحق بهذه .
(٣) فى (م) : فتفتح .
(٤) كالمده والمدح فهما أصلان ، وتمدّه تمدّح ، وهذا أولى من الإبدال .
(٥) فى (م) يستحى ، بياء واحدة .
(٦) سقطت من بعض النسخ .

جُرّتْ بحرف ؛ وزعم المبرّد أَنَّ حذف أَلف « ما » الموصولة بشئت لغة .

وشذَّ فى الأَسماءِ حذفُ اللَّام لفظاً ونيّةً بكثرة إِن كانت واواً ، وبقِلَّة إِن كانت ياءً أوهاءً [١] أَو همزة أَو نونا ، أَوحاءً أَو مثل العين ؛ وربَّما حذفت العينُ وهى نون أَو واو أَوتاءٌ أَوهمزة ، والفـاءُ وهى واو [٢] أَو همزة . وكَثُر فى أَب بعد « لا » « ويا » ، ونَدَر بعد غيرهما ، وشَذَّ [٣] فى الفِعل [٤] « لا أَدرِ » [٥] ، و « لا أُبالِ » ، و « عِم صبَاحاً [٦] » ، ونحو : « خافو » [٧] ، و « لَوْ تَرَ [٨] ماالصِّبيان » .

(فصل) : من وجوه الإِعلال القلب [٩] ، وأَكثر مايكون فى المعتلّ والمهموز ، وذو الواو أَمكن فيه من ذى الياءِ ، وهو بتقديم الآخر على متلوه أَكثر منه بتقديم متلوّ الآخر على العين ، أَو بتقديم العين على الفاءِ ، وربَّما ورد بتقديم اللَّام على الفاءِ ،

---

(١) سقط من بعض النسخ : أوياء ، وسقط من بعضها : أوهاء ، ومثال الياء : يد ، ومثال الهاء : شفه .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) فى (شع) : وقياسه .

(٤) فى (س) : الأفعال .

(٥) زاد بعده فى (س) : وما أدر .

(٦) سقط من بعض النسخ

(٧) فى بعض النسخ : خافوا .

(٨) فى (س) : ولاتر .

(٩) والمراد به هنا جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، ويطلق القلب أيضاً على تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر .

وبتأخير الفاءِ عن العين واللّام ، وكثر نحو : راءَ [1] فى رأى ، وآبار فى أَبْآر .

وعلامة صحّة القلب كونُ أَحد التأليفين فائقاً للآخر ببعض وجوه التصريف ، فإن لم يَثْبُت ذلك[2] فهُمَا أَصلان .

وليس « جاءٍ » و « خطايا » مقلوبين ، خلافاً للخليل .

(فصل) : أُبدِلت الياءُ سماعاً من ثالثِ الأَمثال كتظنيت ، وثانيهما كائتميت [3] ، وأَولهما [4] كأَيْمَا ، ومن هاء كدَهْدَيْت[5] ، ومن نونٍ كأَناسِيّ ، ومن عين ضفادع[6] ، وباءِ أَرانب ، وسين سادس ، وثاء ثالث ، وربّما أُبدل من حرف اللِّين تضعيف ما قبله ، وقد تُبدَل تاءُ الضمير طاءً بعد الطاءِ والصاد ، ودالًا بعد الدال [7] والزاى ، وشذَّ إبدال التاءِ من واوٍ ك « تراث » ومن ياءٍ ك « أَسنتوا » ، ومن سين ك « سِت » ، ومن صادٍ ك « لِصْت » [8] ، وربّما أبدلتْ من هاءٍ كما أبدلت [9] الهاءُ منها[10] .

(١) اضطرب هذا اللفظ فى بعض النسخ ، والمحقق عن أوثق النسخ .
(٢) فى بعض النسخ : ذاك .
(٣) فى (م) : وثانيها ، وفى (س) : كائتميت .
(٤) فى (م) : وأولها .
(٥) فى (م) : كد هويت .
(٦) فى (س) : كضفادع .
(٧) زاد فى هامش (ص) : والذال ، بالمعجمة .
(٨) فى (م) : ككصت .
(٩) فى (ح) : أبدل .
(١٠) كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ، وحكى قطرب أن طيئا تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاء فى الوقف .

وأُبدِلَت الميمُ من النون الساكنة قبلَ باءٍ ، وقد تُبدَل منها ساكنة ومتحرّكة دون باءٍ ، وقد تُبدَل هى من الميم ، وتُبدَل الصّاد من السّين جوازًا على لغــة ، إن وقع بعدها غَين أوخاءٌ أوقاف أَوطاءٌ ، وإن فصل حرفٌ أَو حرفان فالجواز باق ، وإن سكنت السين قبل دالٍ جازَ إبدالُها زاياً [1] ، وإنْ تحرّكتْ قبلَ قاف فكذلك .

وربَّما أُبدلتْ بعد جيمٍ أَو راءٍ ، ويُحسِّن [2] مضارعة الزّاى ماسكَن قبل دال من صادٍ أَوجيم أَوشين ، ولا يمتنِع الإخلاص فى الصاد المذكورة ، فإنْ تحرّكتْ قبل دال أَو طاءٍ جازت المضارَعة ، وشذَّ الإبدال .

(فصل) : وقع التكافؤُ فى الإبدال بين الطّاءِوالدّالوالتاء ، وبين الميم والباءِ ، وبين الثاءِ والفاءِ ، وبين الكاف والقاف ، وبين اللّام والراءِ ، وبين النّون واللام ، وبين العين والحاءِ [3] ، وربَّما وَقَع بين الغين والخاءِ ، وبين الضّاد واللام ، وبين الذال والثاءِ ،وبين الفاءِ والباءِ ، وبين الجيم والياءِ ، والأَكثرُ كونُ الياءِ المبدَل منها الجيم مشدّدة موقوفاً [4] عليها أومسبوقةً بعين ،

---

(١) سقط من (س) لفظتا : « جاز ، وزايا » .

(٢) فى (شع) : وحسن .

(٣) سقط هذا السطر من (م) .

(٤) فى (م) : أوموقوفا .

وهى عَجَعَجة [1] قُضاعة ، وربَّما أُبدِلت الميمُ من الواو ، وقد تُبدَل من الهاءِ الحاءُ [2] بعد حاءٍ أَوعين إنْ أُوثِر الإدغام ، وربَّما أُبدِلت الشين من الجيم ، وإذا سكنت الجيمُ قبل دالٍ جازَ جعلُها كشين .

وأُبدِلت الهاءُ وقْفاً من أَلف « أَنا » و « ما » و « هنا » و «حَيَّهلا » ومن ياءِ « هذى » و « هُنَيَّه » [3] ، وعوِّضتْ هى والسين من سلامة العين فى « أَهراق » و « أَسطاع » .

(١) فى بعض النسخ : جعجعة .

(٢) سقطت الحاء من (م) .

(٣) قالوا : أنَه ومَه وهُنَه وحيَّهله وهذه وهنيهه .

٧٧ ـ باب مخارج الحروف[١]

أَقصَى الحَلْق [٢] للهمزة والهاءِ والأَلف ، ووَسطُه للعَيْن والحاءِ ، وأَدْناه للغين والخاءِ ، ومايَليه للقاف ،ومايلِيه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياءِ ، وأَوّل حافة اللسان وما يليه من الأَضراس للضَّاد ، وما دُون حافته إلى منتهى طرفه ومحاذِى ذلك من الحَنَك الأَعلى للَّام . وما بين طرفه وفويق الثَّنايا للنُّون والرَّاءِ وهى أَدخَل فى ظهر اللسان قليلًا ، وما بين طرفِه وأُصولِ الثنايا للطَّاءِ والدَّال والتَّاءِ ، وما بينَه وبيَن الثَّنايا للزَّاى والسّين والصَّاد ، وهى أَحرف الصَّفير ، وما بينَه وبين أَطرافِ الثنايا للظَّاءِ والذَّال والثَّاءِ ، وباطن الشفة السّفلى وأَطراف الثَّنايا العليا للفاءِ ، ومابَيْن الشَّفَتين للباءِ والواو والميم [٣] .

(فصل) : لهذه الحروف فروع تُستحسَن ، وهى الهمزة المسهَّلة ، والغُنَّة ومخرجُها الخَيْشوم ، وأَلِفَا الإِمالة والتفخيم ، والشّين كالجيم ، والصّاد كالزاى ؛ وفروع تُسْتَقبَح وهى كافٌ

---

(١) والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضاً حروف التهجى ويسميها الخليل . وسيبويه : حروف العربية ، ويقال لها أيضاً حروف المعجم ، وحروف أبى جاد . ومخرج الحرف الموضع الذى ينشأ الحرف منه .

(٢) فى (م) : أقصى أصل الحلق .

(٣) فثلاثتها مما بين الشفتين ، غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان فى الواو .

كجيم ، وبالعكس ، وجيمٌ كشِين ، وصادٌ كسِين ، وطاءٌ كتاءٍ ، وظاءٌ كثاءٍ ، وباءٌ كفاءٍ ، وضادٌ ضعيفة .

(فصل) : من الحروف مهموسة ، يَجمعُها : « سَكَت فحَثَّه شَخْصٌ » ، وما عداها مجهورة ، ومنها شديدة يجمعها : « أَجِدُكَ تُطبقُ » ، ومتوسّطة يَجمَعها : « لِمَ يَرُوعُنا » [1] ؟ وما عداها رِخوة . والصاد والضاد والطاء والظاءِ مُطبَقة ، وماعداها منفتِحة . والمطبَقة مع الغين والخاءِ والقاف مستعلية ، وماعداها منخفضة ، وأَحرف الْقَلْقَلَة : « قُطْبُ جُد » ، واللَّيِّنة : « واى » والمعتلَّة هُنَّ والهمزة ، والمنحرِف اللَّام ، والمكرر الرَّاءُ ، والهاوِى الأَلف ، والمهتوت الهمزة ، وأَحرف الذَّلاقة : « مُرْ بَنفْل » [2] ، والمُصمَتَة ماعداها ، وما سِوَى هذه من أَلقاب الحروف نِسَبٌ إلى مخارجها أَو ما جاوَرَها [3] .

فصل فى الادغام [4] : يدغم أَول المِثْلين وجوباً إن سَكَن ولم يكن هاءَ سَكْتٍ ، ولا همزة منفصلة عن ٱلفاءِ ، ولا مـدَّة فى آخر أَو مبدَلة من غـيرها دون لزوم ، ولا ممدودًا [5] ، مالم يكن جارياً بالتجريد مجرى الحرف الصحيح ،

---

(١) فى (م) : لم يأوعنا .

(٢) فى (م) : بندل .

(٣) فى (س) : وما جاوزها .

(٤) وتعبير سيبويه « الادّغام » على الافتعال ، وعبارة الكوفيين « إدغام » على إفعال .

(٥) هذه العبارة إلى : الصحيح من (ص ، ح) وسقطت من بقية النسخ .

وكذلك [(١)] إن تحرّكا في كلمة لَمْ تَشذَّ ، ولم يضطرّ إلى فَكِّهما ، ولم يصدّرا ، ولم تَلِهما نون توكيد [(٢)] ، ولم يسبقهما مَزيدٌ للإلحاق ، ولا مدغَم في أَوّلهما ، ولم يكن أَحدهما ملحقاً [(٣)] ولاعارضاً تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أَو صدره « فَعَلا أَو فُعَلا أَو فِعَلا أَو فُعُلا أَوفِعِلا » [(٤)] ، وتُنقَل حركة المدغَم إلى ما قبله إن سكن ولم يكن حرف مدّ أَو ياءَ تصغير ؛ ويجوز كسرُه إن كان المدغَمُ تاءَ الافتعال ، فإِنْ سَكَن ثانيهما لاتِّصاله بضمير مرفوع [(٥)] أَو لكون ماهما فيه « أَفعِل » تعجّبا تعيّن الفَكُّ .

والإِدغام قبل الضَّمير لغَيَّة ، فإِن سكن الثانى جزماً أَو بناءً فى غير أَفعِل المذكور أَو كان ياءً لازماً تحريكها أَووَلَى المِثلان فَاءَ « افتعال » أَو « افعلال » ، أَوكان أَولهما بدل غير مدة دون لزوم ، جازَ [(٦)] الفكُّ والإد[(٧)]غام .

(١) فى (د) : وكذا .

(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ومثاله : قردد .

(٤) سقط هذا الوزن الأخير « فِعِل » ونبه عليه فى (شع) قال : لأن « فعلا » كإبل مفقود فى المضاعفة ، وعلى هذا لوبنيت من الرد كإبل لقلت : ردد ، وبقية الأوزان أمثلتها على الترتيب : طلل ، درر ، مرر ، ذلل .

(٥) فى (م) : المرفوع ، وسقط هذا اللفظ من (شع) .

(٦) ثبت قبل هذا فى (د ، س) : أوكان أولهما نونا هى آخر فعل أو علامة رفع أوجمع إناث ، وليس قبلها ساكن صحيح ، وذكر هذا فى (ح) وضرب عليه بالأحمر وسقط من (ص ، م ، شع) .

(٧) وهذا جواب قوله : فإن سكن الثانى جزما ... الخ ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم الإدغام ، وقرىء بهما : « ليحيي من حي عن بينة » .

وقد يَرِد الإدغام فى ياءَيْن غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاسُ عليه ، ويُعَل ثانى اللاّمين فى «افْعَلَّ» و«افْعَالَّ» من ذوات الياءِ والواو ، فلا يَلتقِى مِثلان فيحتاج إلى الإدغام[1] خلافاً للكوفيّين فى المِثالين[2] ، وفى مثل[3] سَبُعان من القوّة ثلاثة أَوجه ، أَقيَسُها إبدال الضمّة كسرةً ، وتاليتهاياءً ، والإدغام أَسهَل من الفكّ ، ولا يجوز إدغام فى مِثل جَحْمَرِش من الرمى ، لعدم وَزْن الفعل ، خلافاً لأَبى الحسن.

(فصل) : إذا[4] تحرك المِثْلان من كَلمتين ولم يكونا همزتين جازَ الإدغام ، مالم يَلِيَا ساكناً غير لين ، ويُبدَل الحرفُ التّالى متحرّكا أوساكناً لينا بمثل مُقارِبه الّذى يليه ، ويدغَم جوازًا مالم يكن ليناً ، أوهمزةً ، أوضاداً ، أَو شيناً ، أَو فاءً ، أَوميمًا ، أَو صَفيريا قبل غير صَفِيرِىٍّ ، أَو يلتقِ[5] الحرفان فى كلمةٍ يوهم الادغامُ فيها التضعيف . وإدغام الراءِ فى اللّام

---

(١) فى بعض النسخ : إلى ادغام .

(٢) فى بعض النسخ : فى المثلين، وفى بعضها : فى المسألتين ، وفى (ص) ذكر اللفظين معاً ، وفى (ح) ذكر المثلين وأثبت فى الهامش «المسألتين» وقال : يعنى افْعَلَّ وافْعَال ، وفى (شع) ذكر المثالين ثم قال : وفى نسخة الرقى : المسألتين . والمراد : مسألتا ذوات الياء وذوات الواو ومسألتا افعل وافعال .

(٣) سقط لفظ «مثل» من (م) .

(٤) فى (ب) : إن تحرك .

(٥) فى (م) : أويلتقى .

جائز [١] خلافاً لأَكثرهم [٢]. وربَّما أُدغم الفاءُ فى الباءِ ، والضاد فى الظاءِ ، والشين فى السين [٣] . وتُدغَم فى الفاءِ والميمِ الباءُ ، وفى الحاءِ الهاءُ ، وفى الشين والتاءِ الجيمُ ، وفيها وفى الشين والضاد الطاءُ والظاءُ وشركاؤُهما فى المخرج ، والأَولَى إبقاءُ إطباق المطبَق.

(فصل) : وقع التكافؤ فى الإدغام [٤] بين الحاءِ والعين، وبين الخاءِ والغين [٥] ، وبين القاف والكاف ، وبين الصَّفِيريَّة ، وبين الطاءِ والدّال ، والثاءِ والظاءِ ، والذال والثاءِ ، وتدغم [٦] الستَّة فى الصفيرية ، وتدغم فى التسعة ، وفى الشين والضاد والنون والراءِ اللامُ وجوباً إن كانت للتعريف، أَو شبيهتها ، وإلا فجوازاً بقوّة فى الرَّاءِ ، وبضَعْف فى النون، وبتوَسُّط فيما بقىَ .

(فصل) : تُدغَم النّون الساكنةُ دون غُنَّة فى الرّاءِ واللَّام ، وبها فى مثلها والميم والواو والياءِ ، وتُظهَر عند الحَلقية ، وتُقلب ميماً عند الباء ، وتخفى مع البواقى [٧] .

---

(١) فى بعض النسخ : « محفوظ » بدلا من « جائز » وقال فى (شع) : وفى نسخة قرئت عليه وعليها خطه : وإدغام الراء فى اللام محفوظ .

(٢) فى (م) : لأكثر تميم .

(٣) فى (شع) : وفى بعض النسخ . المهملة قبل المعجمة .

(٤) سقط من (د) : فى الإدغام .

(٥) سقطت هذه العبارة من (س) .

(٦) فى (د) : وقد تدغم .

(٧) وهى خمسة عشر حرفا . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام .

وكذا يَفعل قاصد التَّخفيف [1] بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه ، أَو لتقدّم ساكن صحيح ، وقد يجرى المنفصل مجرَى المتَّصل فى نَقْل حركة المدغم إلى الساكن

(فصل) : تُدغَم تاءُ « تَفَعَّل » وشبهه فى مثلها [2] ومقاربها [3] تاليةً لهمزة وصل فى الماضى والأَمر [4] ، وقد يحذف تخفيفاً المتعذَّر إدغامه لسكون الثانى ، « كاسْتَخَذَ » فى الأَظهر ، أَو لاستثقاله بتصدّر المدغم كتنزّل ، « ونُزِّلُ المَلائكةَ » ، والمحذوفة هى الثانية لا الأُولى ، خلافاً لهشام .

---

(١) فى (ص) قاصد تخفيف كل حرف .

(٢) فى (م) : تدغم تاء تفعل ومثله فى شبهها . ومثاله : اتَّبع تتبع ، واتَّابع فى تتابع .

(٣) نحو : « اثَّاقلتم » أصله : تثاقلتم ، و « يظاهرون » أصله : يتظاهرون .

(٤) سقط من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه .

٧٨ـ باب الإمالة

وهى أن يُنحَى جوازا فى فِعل أَو اسم متمكن بالفَتحة نحو الكسرة ، وبالأَلف نحو الياءِ لتطرفها وانقلابها عنها ، أَوماآلِها إليها باتِّفاق دونَ مُمازَجة زائد ، أَو لكونها مبدَلةً من عين (١) مايقال فيه : « فِلْتُ » (٢) ، أَو متقدّمة على ياء تليها ، أَو متأَخِّرةً عنها متَّصلة ، أَو منفصلة (٣) بحرف أَو حرفَين ثانيهما هاء ، أَو لكونِها متقدّمة على كسرةٍ تليها ، أَو متأَخِّرة عنها منفصِلة بحرف أَوحرفين أَوّلهما ساكن ، فإِنْ تأَخَّر عن الأَلف مُسْتَعْل متصل أَومنفصل بحرفٍ أَو حرفين غَلب – فى غير شُذوذ – الياءَ والكسرةَ الموجودتَين لا المنويّتين ، خلافاً لمدّعى المنع مطلقاً (٤) ، وكذا إنْ تَقدَّم عليها المستعلى (٥) ، لا مكسوراً ولا ساكناً بعد مكسور (٦) ، وربَّما منع قبلها مطلقاً (٧) .

---

(١) فى (س) : من غير . (٢) فى (س) : قلب .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ،وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .

(٥) فى هذه العبارة اضطراب فى بعض النسخ ، وفى بعض النسخ كما قال فى (شع) إنه فى نسخة الرقى : « وكذا إن تقدم عليها غير مكسور . وماجاء بالتحقيق قال عنه فى (شع) إنه ثبت فى نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه ، والمقصود بالعبارة أن المستعلى إذا تقدم غير مكسور منع الإمالة .

(٦) المكسور نحو : غلاف ، والساكن نحو : مصباح ، فلا يمنع المستعلى الإمالة فى هذين ونحوهما .

(٧) سقط هذا من بعض النسخ ، وعبارة سيبويه تفيد أن الإمالة والترك كلاهما عربى ، والإمالة أرجح ، ولهذا قال المصنف : وربما منع . وزاد فى (س) : غير مكسور .

فإنْ تقدّم ساكناً بعد كسرةٍ فَوجهان . وربّما غلب المتأَخِّر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من غير كلمتها [1] ، وتالياً من كلمتها [2] . وشَذَّ عدم الاعتداد به وبالحركة فى قول بعضهم : رأَيت عرقاً وعنبا ، وإن فتحت الرّاءُ متَّصلة بالأَلف أَو ضُمَّت فحكمها حكمُ [3] المستعلى غالباً ، وإن كُسرتْ كفَّت المانع ، وربّما أَثرت منفصِلة تأثيرها متَّصلة ، ولا يؤثر سبب الإمالة إلّا وهو بعض ما الأَلف بعضه ، ويؤثر مانعها مطلقاً ، وربّما أَثرت الكسرةُ منوّية فى مُدغم أَو موقوفٍ عليه ، أَو زائداً تباعدها بالهاءِ [4] لخفائها .

وقد يُمالُ عارٍ من سببِ الإمالة [5] لمجاورة المُمال ، أَو لكونِه آخر مجاور [6] ما أُميلَ آخِره طلباً للتناسب [7] . وأُميلَ من غير المتمكِّن « ذا » و « متى » و « أَنى » ، ومن الحروف « بَلَى » و « يَا » و « لَا » فى « إمّالَا » ، ومن الفتحات ماتلته

---

(١) فى (م) : من غير كلتيهما .

(٢) فى (م) : من كلتيهما .

(٣) فى (ص) : كحكم المستعلى .

(٤) فى (م) : أوزائد اتباعها ، وسقط من (ج ، ح ، ص ، م ، شع) : ، لخفائها : ثم قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة الرقى وفى نسخة عليها خطه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) فى (م) : مجاوره .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) .

هاءُ [1] تأنيث موقوفاً عليها ، أو راء مكسورة وهى لامٌ [2]
متَّصلة أَومنفصِلة بساكن ، مالم يكن المفتوحُ ياءً أَوقبل ياءٍ
مكسورة ، ومن الضمَّات ضمّة « مذعُور » و « سَمُرٍ » ونحوهما
ومستنَد الإمالة فى غيرما ذكر النقل ، عَلَما كان [3] كالحَجّاج ،
أَو غيرَ عَلَم كالنَّاس فى غير الجرّ [4] .

(١) فى (س) : ياء مكسورة ، وفى بعض النسخ قدم الراء المكسورة على الهاء .

(٢) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « ياء مكسورة » من بعض النسخ ، وأشار فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة عليها خطه .

(٣) سقطت « كان » من بعض النسخ .

(٤) فأما فى الجر فإمالته للكسرة ، وفى غيره لكثرة ما ينطق به ، وجاء عن أبى عمرو بن العلاء إمالة الناس حيث وقع ، منصوباً كان أومرفوعاً أومجروراً ، وكذا جاء عن الكسائى .
ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا غاب . ذكر ذلك سيبويه فى كتابه (ج ٢ ص ٢٦٤).

٧٩ ـ باب الوقف [1]

إن [2] كان آخرُ الموقوف عليه ساكناً ثَبَت بحاله ، إلَّا أن يكون مهملا فى الخطِّ فيُحذف ، إلَّا تنوينَ مفتوح غير مؤنَّث بالهاءِ ، فيُبدَل أَلفا فى لغة غيرِ ربيعة ، ويُحذَف تنوينُ المضمومِ والمكسورِ بلا بَدَل فى لغةِ غيرِ الأَزْد ، وكالصحيح فى ذلك المقصور ، خلافاً للمازنىّ [3] فى إبدال الأَلف من تنوينه مطلقاً ، ولأَبى عمرو والكسائىّ فى عدم الإبدال منه مطلقاً .

وتُبدَل أَلفاً نونُ « إِذَنْ » ، وربَّما قُلِبت الأَلفُ الموقوف عليها ياءً أَو واوا أَوهمزةً ، وربَّما وُصلتْ بهاءِ السّكت أَلِفاَ « هُنَا » و « أَلاَ » ، وقد تُحذَف أَلفُ المقصور اضطراراً ، وأَلف ضمير الغائبة منقولًا فتحُه اختيارا .

والمنقوصُ غيرُ المنصوب إن كان منوّناً فاستصحاب حذف يائِه أَجَود ، إلَّا [4] أَنْ تُحذَف فاوُه أَوعينهُ فيتعيّن الإثبات ، وإن لم يكن منوَّناً فالإثبات أَجوَد ، إلَّا أَنَّ حكم ياءِ المتكلِّم الساكنة

(١) وهو قطع اللفظ الموقوف عليه عن الاتصال ، ويكون ترنما واستثباتا وإنكاراً .

(٢) فى (س) : إذا كان.

(٣) زاد بعده فى (م) : والفراء والجرمى .

(٤) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « أجود » من (د) .

وصلًا ، وحكم الياءِ [(١)] والواو المتحرّكتين حكمُ الصَّحيح ؛ ولا حذفَ « فى نحو : يعصى [(٢)] وافعلى ويدعو وافعلوا غالبا إلّا فى قافية أَوفاصلة.

(فصل) : إن كان الموقوف عليه متحرّكا غير هاءِ تأنيثٍ سُكِّن ، وهو الأَصل ، أَو رِيمَتْ حركتُه مطلقاً ، أَو أُشيرَ إليها دونَ صوت إن كانت ضمّة ، وهو الإشمام ، أَوضُعِّف الحرف إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تالى ساكن ، أَو نُقِلت [(٣)] الحركة إلى الساكن قبله [(٤)] ، مالم يتعذَّر تحريكُه أَويوجب عدمَ النَّظير أَوتكن الحركةُ فتحةً فلا تُنقَل إلّا من همزة ، خلافاً للكوفيين .

وعدمُ النَّظير فى النَّقل منها مغتفر إلّا عند بعض تميم ، فيفرّون منه إلى تحريك الساكنِ بحركةِ الفاءِ إتباعاً ، وإذا نُقلتْ [(٥)] حركةُ الهمزة حذَفَها الحجازيّون واقفين على حامل حركتِها ، كما يُوقَف عليه مستبدًا بها ، وأَثبتَها غيرُهم ساكنةً أَومبدَلةً بمجانس حركة ماقبلها ناقِلا أَو متبعاً ، وربَّما أُبدلتْ بمجانسِ حركتِها بعد سكون باق ، أَو حركة غير منقولة

(١) فى (م ، شع) : الواو والياء .
(٢) فى (م ، شع) : يقضى.
(٣) فى (س) : تنقلب .
(٤) فى (م) : فيها.
(٥) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « حركتها » من (شع) .

ولا يُبدِلُها الحجازيّون بعد حركة إلَّا بمجانستها ، والوقف بالنَّقل إلى المتحرِّك [1] لغةٌ لَخْمِيّة [2] .

(فصل) : إبدال الهاءِ من تاءِ التأنيث الاسميّة [3] المتحرِّكِ ماقبلَها لفظاً أوتقديراً فى آخر الاسم أعرَفُ من سلامتها ، وتاءُ جمعِ السّلامة والمحمول عليه بالعكس ، وفى « هَيْهات » و « أُولات » [4] و «لات » و « رُبَّت » و «ثمَّت » [5] و «أَبت » وجهان ؛ وإن سُمِّىَ بها فهىَ كطَلحة على لغة من أَبدَل ، وكعَرَفات على لغة من لم يُبدِل .

(فصل) : يُوَقف [6] بهاء السكت على الفعل المعتل الآخر جَزْما أَو وَقْفاً ، وعلى « ما » الاستفهامية المجرورة وجوباً فيهما ، محذوف [7] الفاءِ والعين ، ومجرورةً [8] باسم ، وإلَّا

---

(١) فى (ص ، م) : متحرك.

(٢) سقط من (شع) : « لخمية » وقال إنها ثبتت فى نسخة الرقى وفى نسخة عليها خطه : وكذلك نسبها إلى لخم فى الكافية الشافية وشرحها ، واستشهد بقوله :

من يأتمر للحزم فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده

ومثل له سيبويه بقول زياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزى سبنى لم أضربه

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) سقطت وما بعدها إلى قوله : « وجهان » من (د ، م ، شع) وثبتت فى بقية النسخ وصححها فى (ص) .

(٥) كررت فى بعض النسخ ، ولعل التكرار بفتح الأول مرة وبضمه أخرى .

(٦) فى (ه) : وقف .

(٧) فى (م) : محذوفة . والمقصود : وجوبا فيهما : فى الفعل محذوف الفاء والعين ، نحو : قه .

(٨) أى وفى ما الاستفهامية مجرورة باسم نحو : جئت مجىء مه ؟

فاختيارا ، ويجوز اتصالها بكل متحرّك حركة غير إعرابيّة ، ولا شبيهة بها ، فلا [1] تتَّصل باسمِ « لا » ، ولا بمُنادى مضموم ، ولا بمبنىٍّ لقطعِه عن الإضافة ، ولا بفعلٍ ماضٍ [2] ، وشذَّ اتِّصالُها بـ «عَلُ [3]» .

وقد يُوقَف على حرف واحدٍ كحرف المضارَعة فيوصل بهمزةٍ تليها ألف ، وربَّما اقتصر على الألَف . ويجرى الوصلُ مجرَى الوقف [4] اضطرارا ، وربَّما أُجرىَ مَجراه اختياراً ، ومنه إبدال بعضِ الطائيِّين فى الوصل أَلفَ المقصور واواً .

(فصل) : وقَفَ قومٌ بتسكين الرَّوِىِّ الموصول بمَدَّة ، وأَثبتَها الحجازيّون مطلقاً ، وإن ترنَّم التميميّون فكذلك ، وإلَّا عوّضوا منها التنوين مطلقاً .

---

(١) فى (س) : ولا .

(٢) قال فى (شع) : وزاد فى موضع آخر العدد المركب كخمسة عشر ، على أن فى لحاق هاء السكت بالماضى ثلاثة مذاهب : المنع ، والجواز ، والمنع إن ألبس .

(٣) كما فى قوله :

يا رب يوم لى لا أظلله ... أرمض من تحت وأضحى من علَه

(٤) فى (م) : الوقوف .

ملحوظة : إلى هنا ينتهى الكتاب فى نسخة الظاهرية (هـ) وبعده ختام الكتاب .

٨٠ ـ باب الهجاء

وله فى غير العَروض أَصلان ، ولا يُعدَل عنهما إِلّا انقيادا لسببٍ جليٍّ ، أَو اقتداءً بالرسم السلفىّ.

الأَصل الأَوّل : فصلُ الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشىءٍ واحد إما بتركيب كَبعْلَبَكَّ ، وإِمَّا لكونِ إحداهما لا يُبتدأُ بها أَو لايُوقَف عليها ، وإِما لكونها مع الأُخرى كشىءٍ واحد فى حال ، فاستصحب لها الاتِّصال غالباً . ووُصلتْ مِنْ بمَنْ مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، وعن بمنْ كذلك ، وفى بمنْ الاستفهاميّة مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، والثلاثة بما الاستفهاميّة محذوفة الأَلف .

وشذَّ وصل « بِئْس » بما قَبْل « اشتَروا به » ، و « خلفْتُمونى » ، ووصل إن بـ « لَمْ يستجيبوا » ، ووصل « أَنْ » بلَنْ فى الكهف والقيامة ، وبلا فى بعض المواضع ، وكذا وصل أَمْ بمَنْ ، وكَىْ بِلَا ، وتُحذَف نونُ مِنْ وعَنْ وإنْ وأَنْ وميمُ أَمْ عند وصلهن .

الأَصل الثانى : مطابَقة المكتوب المنطوق[1] به « فى ذوات

(١) فى (شع) وفى بعض النسخ : للمنطوق به .

الحروف وعددها ، مالم يجب الاقتصار على أَوّل الكلمة لكونها [1] اسمَ حرف واردًا ورودَ الأَصوات [2] ، أَو يُحْذَفِ الحرف لإِدغامه فيما هو من كلمتِه [3] . وشذّ : « بـأَيِّيكمُ [4] المَفْتُون » .

(فصل) : تُعتَبر المطابَقة بالأَصل إِن كان الحرفُ مدغمًا فيما ليس من كلمته ، أَونوناً ساكنةً مخفاة ، أَومبدَلةً ميماً لمجاورة باءٍ ، أَوحرفَ مَدٍّ حُذِف [5] لساكنٍ يليه [6] فى الوصل [7] وربَّما حُذِف خطًّا إِن أُمن اللَّبس ، ويجب ذلك مع نون التوكيد والتَّنوين .

وتُعتبَر [8] المطابقة بالمآل ، إِمَّا فى وقف لا مانع [9] من اعتبار ما يَعرِض فيه ، ولذا حذف تنوين غيرِ المفتوح ، وَمدَّةُ ضميرِ الغائب والغائبين ، وكتب بـأَلف « أَنا » ، والمنوّن المفتوح ، وإِذًا ، ونحو : « لنسفعاً [10] » إِن أُمن اللَّبس ؛ وبهاءٍ ،

---

(١) فى (م) : للكونها .

(٢) فألف اسم لأول حروف المعجم ، وباء اسم لثانيها وكذا الباقى ، فإذا قيل : اكتب باء كتب هكذا (ب) فأشبه اسم الحرف اسم الصوت (غاق) مثلا من جهة أن المقصود به صوت فقط .

(٣) فى (م) : من كلمة .

(٤) فى (م) : بأيكم . وقد كتب فى المصحف بيائين والقياس بواحدة .

(٥) سقطت من (س ، م) .

(٦) فى (س) : ثلاثة .

(٧) سقط من (م ، شع) .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) فى بعض النسخ : لا مانع له .

(١٠) زاد فى (س) : بالناصية .

نحو : « رحمة » ، و « ره ذاك » [١] ، و « مجيء مَهْ جيت » ؟

وشذَّ « كأيِّنْ » ، ونحو : « بنعمت [٢] الله » ، وإما فى غير وقف ، ولذا نابت الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختوم بها [٣] فعلٌ أو اسم متمكّن ، ثالثةٍ مبدلةٍ [٤] من ياءٍ ، أو رابعةٍ فصاعداً مطلقاً ، ما لم تَلِ ياءً فى غير «يحيي» عَلَما ، ولا يقاس عليه عَلَمٌ مثلهُ ، خلافاً للمبرّد ، وفى التزام هذه النِّيابة خلاف ، وكذا امتناعها عند مباشَرة ضميرٍ متَّصل ، واستُعملت فى « حتّى » ، و « ما زكَى » شذوذا ، وفى « متَى » وَ « بلَى » لإمالتهما ، وفى « الضحى » ونحوه لمشاكلة المجاور ، فإن وَلِيَت « ما » الاستفهامية « حتّى » أو « إلى » أو « على » كُتبْن بألف ، وشذَّت الألفُ فى « كِلْتا » [٥] ، و « تَتْرا » [٦] ، و « نخشا [٧] أنْ تُصيبنا » ، والواو فى الصّلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومَنوة والرّبوا [٨] .

(فصل) : من اعتبار المطابَقة بالمآل تصويرُ الهمزة غير

---

(١) فى بعض النسخ : « ذلك » .

(٢) فى (د ، م) : بنعمة الله . ولا يكون فيها على هذا شذوذ .

(٣) فى (س) : به .

(٤) فى (ص) : ثانية لمبدلة .

(٥) فى (ص) : كلتى .

(٦) فى بعض النسخ : وتترى .

(٧) فى بعض النسخ : ونخشى .

(٨) وإنما رسموها بالواو لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى عند القراء تفخيماً ، وكتبوا الربا خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوض منه .

الكائنة أَولا بالحرف الَّذى تَؤُول إِليه فى التخفيف إِبدالاً وتسهيلاً ، وإِن كان تخفيفُها [١] بالنَّقل حذفت . وقد تصوّر المتوسطة الصالحة للنقل بمجانِس حركتِها ، وغلب فى الآخرة كتبها أَلفاً بعد فتحة ،وحذفها بعد أَلف [٢] ، ما لم يلِها ضميرٌ متَّصل ، فتُعطَى ما للمتوسّطة . وتصوّر أَلفاً الكائنة أَولا مطلقاً . إِلا أَنَّها إِن كانت همزةَ وصلٍ حذفتْ بين الفاءِ أَو الواو [٣] وبين همزة هى فاء ، وبعد همزةِ الاستفهام مطلقاً ؛ وفى نحو : جاءَ فلان بن فلان ، وفلانة بنة [٤] فلان ، ونحو : للَدَّارُ ، ولِلدَّارِ ، وفى «بسم الله الرحمن الرّحيم» ، وتَثبُت أَلفاً فيما سوى ذلك .

ويُكتَب ما ولَى الثانيةَ بحَسَب حالِها إِذا ابتدئ بها ، إِلَّا فاءَ «افعل» من نحو : «يَوْجَل» فإِنها تكتب واواً بعد الواو والفاءِ خاصّة . وتصوّر بعد همزة الاستفهام همزة القطع بمجانس حركتها ، وقد تُحذَفُ المفتوحة ، ويُكتَب غيرها أَلفاً . وأُلحقت بالمتوسّطة همزة «هؤلاءِ» و «ابنؤمَّ» ، و «لئلاَّ» و «لئن» ، و «يومئذ» و «حينئذ» .

---

(١) فى (م) : تخفيفاً .

(٢) فى (د) بعد الألف .

(٣) فى (شع) وفى بعض النسخ : والواو .

(٤) فى (م) — بنت فلانة ، وفى (شع) : بنة فلانة ، وفى (ص) : ابنه فلان .

(فصل) : إن أَدَّى القياسُ فى المهموز وغيره إلى تَوالِى لَيِّنَين متماثِلَين أَو ثلاثة فى كلمة أَو كلمتَين ككلمةٍ حذف واحدٌ إن لم تُفتَح الأُولى كقرأًا وقارئَين ، ولوَوا ، وفى « آللّٰه » وجهان : أَجوَدُهما الحذف . وما سوى ما ذكر شاذٌّ لا يُقاس عليه ، أَو مخالف للرَّسم فلا يُلتَفت إليه .

(فصل) [١] : حُذِفت الأَلفُ من اللّٰه [٢] والرَّحمن والحرث عَلَماً ، ما لم تَخْلُ [٣] من الأَلف واللام ، ومن «السّلم عليكم» ، و «عبد السَّلم» ، و «ذلك» ، و «أُولئك» ، « وثمنية » ، « وثمنى » [٤] ، ثابت الياءِ ، وفى ثمانين وجهان ، وحذفتْ أَيضا من ثلث وثلثين [٥] ، ومن ياءٍ متَّصلة بهمزة ليست كهمزة آدم [٦] ، ومن «ها» [٧] متصلة بـ « ذا » ، خالية من كاف [٨] ، وبجميع فروعها [٩] إلَّا « تا » و « تى » ، وحذفت أَيضاً ممّا كَثُر استعماله من الأَعلام الزائدةِ على ثلاثة أَحرف ما لم يُحذَف منها شىء ، كـ «إسرائل» ، و « داود » ،

---

(١) فى (ب) : باب .

(٢) سقط من (ب) .

(٣) فى هامش (ح ، ص) : يخلوا . والمقصود الألفاظ الثلاثة ، وما جاء بالتحقيق أنسب .

(٤) فى (ص) : وثمانى ، وفى (ح) : وثمان .

(٥) فى (م ، ح) : ثلاث وثلاثين .

(٦) فى (س) : إدغام .

(٧) فى (س) : هنا ، وفى (م) : هاء .

(٨) فإن اتصلت الكاف فالإثبات نحو : هاذاك .

(٩) فى (شع) : ومن جميع فروعها .

أَو يخف التباسه كـ«عامر» ؛ وحُذفتْ أَيضاً من نحو «مفاعل» و«مفاعيل» ، غير ملتبسَين بواحده لكونه على غير صورته ، أَو فى غير موضعه ، ومن ملئكة[1] وسموات ، وصالحات و«صالحين[2]» ، ونحوهما غير ملتبس[3] ولا مضعَّف ، ولا معتل اللاَّم .

ويُكتَب[4] بلام واحدةٍ «الَّذى» وجمعه ، و«الَّتى» وفروعه ، و«اليلة» و«اليل[5]» فى الأَجود ، وبلامين «لله» ونحوه ممّا فيه ثلاث لامات لفظاً .

(فصل) : زِيدتْ أَلفٌ فى «مائة» و«مائتين» ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتَّصلة بفعل ماض أَو أَمر .

وربّما زيدتْ فى نحو : يَدْعو[6] ، وهم ضاربُو زَيْد[7] ، وشذَّت زيادتها فى الرِّبوا[8] ، و«إِن امرؤا»[9] ، وزيدت واو فى «أُولئك» ، و«أُولو»[10] ، و«أُولات»

---

(١) فى (م ، شع) : ملائكة .
(٢) فى (ص ، شع) : وصلحين وصلحات .
(٣) سقطت «غير» من (س) وفى (د) : غير ملتبسين .
(٤) فى (د) : وتكتب .
(٥) فى (س ، م) : والليلة والليل .
(٦) فى بعض النسخ : يدعوا .
(٧) فى بعض النسخ : ضاربوا زيد .
(٨) فى بعض النسخ : الربو .
(٩) فى بعض النسخ : وإن امرؤ .
(١٠) فى بعض النسخ : وأولوا .

و « ياأُوخَىّ »[1] ، و « عمرو » غير منصوب [2] ، وزيدت ياءٌ فى «بِـأَيْيد » ، و « من[3] نَبَإِى المُرْسَلِينَ » ، و «ملإيه » ، و « ملإيهم » [4] ، وهذا ممّا ينقاد إليه ولا يقاس عليه [5]

---

(١) فى (م) : يا أخى .

(٢) للتفرقة بينه وبين عمر .

(٣) فى (ص) : وفى « نبإى المرسلين » .

(٤) وهذا كله من رسم المصحف .

(٥) فالانقياد إليه فى رسم المصحف اتباعا للسلف، وعدم اقتباسه أن لا يكتب هكذا إلا فى رسم المصحف .

أولا : فهرس التمهيد

ص	الموضـــوع

ص الموضوع

مقدمة التسهيل

ثانيا : فهرس الأبواب والفصول

الباب	الفصل	موضوع	صفحة

ثالثا : الفهرس التفصيلى للقواعد والأحكام

١١ – (٣) باب إعراب المعتل الآخر :

ظهور الإعراب وتقديره .

تقدير الإعراب فيما آخره ألف .

تقديره فيما آخره واو أو ياء .

حذف حروف العلة .

أثر الضرورة فى إعراب المعتل الآخر .

١٢ – (٤) باب إعراب المثنى والمجموع على حده :

التثنية ، وعلاماتها ، وإعراب المثنى ، نون التثنية ولغاتها ، حذف نون التثنية ، ألف التثنية فى لغة بنى الحارث .

الملحق بالمثنى ، كلا وكلتا ، قيام العطف مقام التثنية .

١٣ – الجمع ، جمع التكسير وجمع التصحيح للمذكر ، علامات جمع التصحيح ، وإعرابه ، نون الجمع وأحوالها ، حكم الألف والواو والياء والنون عند ابن مالك .

جمع المؤنث وعلاماته .

١٤ – شروط تصحيح المذكر ، الملحق بجمع المذكر .

١٥ – إعراب المعتل اللام .

١٦ – (٥) باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح :

الاسم المقصور ، والمنقوص ، والممدود .

تثنية كل وجمعه جمع تصحيح .

١٨ – جمع ابن وأب وأخ وهن وذى ، وبنت وابنة وأخت وهنت وذات .

جمع الأم من الناس ومن غير الناس .

جمع الإناث القياسى والسماعى والشاذ .

١٩ – تثنية المحذوف اللام واسم الجمع والمكسر .

المختار فى المضافين إلى متضمنهما لفظا أو معنى .

تعاقب الإفراد التثنية ، وقوع الجمع موقع واحده أو مثناه .

٢٠ – مايجمع بالألف والتاء قياسا .

٢١ – (٦) باب المعرفة والنكرة :

أنواع المعرفة . النكرة .

٢٢ ـ (٧) باب المضمر :

تعريف المضمر ، واجب الخفاء ، وجائز الخفاء ، البارز المتصل ، ميم الجمع .

٢٣ ـ أحوال الفعل المسند إلى الضمير ، ضمير الرفع .

استعمال ضمير الغائبة والغائب فى موضع ضمير الغائبين ، وكذا ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل .

٢٤ ـ البارز المتصل فى الجر والنصب .

٢٥ ـ نون الوقاية ، حالات حذفها :

المنفصل فى الرفع .

٢٦ ـ الضمير إيّا .

تعين انفصال الضمير ، حالات الاتصال .

٢٧ ـ تقديم مفسر ضمير الغائب .

٢٩ ـ بناء المضمر .

على الضمائر اختصاصا وأدناها .

تغليب الأخص فى الاجتماع .

ضمير الفصل والعماد ، لفظه ، مواضع وقوعه ، إعرابه ، تعين فصليته .

٣٠ ـ (٨) باب الاسم العلم :

تعريف العلم ، المنقول والمرتجل ، المقيس والشاذ ، المفرد والمركب ، الكنية ، ذو المزج وإعرابه ، واللقب ،

٣١ ـ وإعرابه ، العلم المنكر ، العلم النوعى ، الأمثلة الموزون بها .

٣٢ ـ الكناية بفلان وفلانة ، وهن وهنة ، وكيت وذيت ... الخ

٣٣ ـ (٩) باب الموصول :

تعريف الموصول ، العائد وجملة الصلة ، الحروف الموصولة .

الأسماء الموصولة ، تثنية الأسماء الموصولة وجمعها وإعرابها .

ذات وذوات مرادفتا التى واللاتى ، من وما وذا ، ذو الطائية ، أى الموصولة ، الألف واللام بمعنى الذى وفروعه .

٣٤ ـ حذف عائد غير الألف واللام ، حذف منصوب صلة الألف واللام .

٣٥ ـ إعراب أى الموصولة إن حذف ما تضاف إليه ، جواز الحضور والغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه ، مايغنى عن جملة الصلة .

٣٦ — قد يغنى عن عائد الجملة ظاهره . من وما ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، واعتبار اللفظ بعد ذلك .
وقوع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .

٣٦ — الوصف بما على رأى ، عدم زيادة من ، خلافا للكسائى ، وقوعها على ما لا يعقل ، وقوع الذى مصدريّة وموصوفة .

٣٧ — وقوع أى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة وحالا .
الاستغناء فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .
أىّ بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة .
من الموصلات الحرفية أنْ وأنّ وكى وما ولو .

٣٨ — أحكام الصلة مع الموصول ، حذف ما علم من موصول وصلة غير الألف واللام .
حذف صلة الحرف ، تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلة « ال » .

٣٩ — (١٠) باب اسم الإشارة :
تعريفه ، أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى وجمعا .

٤٠ — للقريب وللبعيد . اتصاله بالكاف واستصحابه لهاء التنبيه .
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ، اتصالها بأرأيت وحيهل والنجاء ورويد ، وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت . نيابة ذى البعد عن ذى القرب ، وذى القرب عن ذى البعد وتعاقبهما .

٤١ — الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، الإشارة إلى المكان ، وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان . بناء اسم الإشارة .

٤٢ — (١١) باب المعرف بالأداة :
الأداة هى « ال » لا اللام وحدها ، وقد تخلفها « أم » .
« ال » العهدية والجنسية وللشمول والاستغراق .
زيادة « ال » وقيامها فى الصلة مقام ضمير .
مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة أو فضلة أو بينهما .
الرفع للعمدة وهى مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظا .
والنصب للفضلة وهى مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به .

٤٣ – والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وألحق من العمد بالفضلات المنصوب فى باب كان وإنّ ولا .

٤٤ – (١٢) باب المبتدأ :

تعريف المبتدأ والابتداء ، رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ . واختلاف الآراء فى ذلك ، الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، عدم تثنيته أو جمعه إلا على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة ». إجراؤه ذلك المجرى باستحسان ، إجراء غير قائم وشبهه مجرى ما قائم .

٤٥ – حذف الخبر جوازا ووجوبا ، إعراب الاسم الذى يلى « لولا » .

٤٦ – حذف المبتدأ جوازا ووجوبا. الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة . المعرفة خبر النكرة فى نحو ؟ كم مالك ؟ واقصد رجلا خير منه أبوه .

الأصل تأخير الخبر ، جواز تقديمه ووجوب تقديمه .

٤٧ – الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره .

عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق .

تحمل المشتق للضمير . استتار الضمير وبروزه .

٤٨ – الجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ولا قسمية .

استغناؤها عن العائد ، حذف العائد .

٤٩ – ما يغنى عن الخبر باطراد ، ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .

لا يغنى ظرف زمان – غالبا – عن خبر اسم عين إلا بشروط .

اسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص .

ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا .

وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه .

ولا يخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان .

٥٠ – رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزمانى والمكانى .

أحوال يتعين فيها النصب .

جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها .

إعراب الخلف مخبراً به عن الظهر .

ما يغنى عن خبر اسم عين :

٣٦ — قد يغنى عن عائد الجملة ظاهره . من وما ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، واعتبار اللفظ بعد ذلك .
وقوع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .

٣٦ — الوصف بما على رأى ، عدم زيادة من ، خلافا للكسائى ، وقوعها على ما لا يعقل ، وقوع الذى مصدريّة وموصوفة .

٣٧ — وقوع أى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة وحالا .
الاستغناء فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .
أىّ بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة .
من الموصلات الحرفية أنْ وأنّ وكى وما ولو .

٣٨ — أحكام الصلة مع الموصول ، حذف ما علم من موصول وصلة غير الألف واللام .
حذف صلة الحرف ، تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلة « ال » .

٣٩ — (١٠) باب اسم الإشارة :
تعريفه ، أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى وجمعا .

٤٠ — للقريب وللبعيد . اتصاله بالكاف واستصحابه لهاء التنبيه .
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ، اتصالها بأرأيت وحيهل والنجاء ورويد ، وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت . نيابة ذى البعد عن ذى القرب ،وذى القرب عن ذى البعد وتعاقبهما .

٤١ — الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، الإشارة إلى المكان ، وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان . بناء اسم الإشارة .

٤٢ — (١١) باب المعرف بالأداة :
الأداة هى « ال » لا اللام وحدها ، وقد تخلفها « أم » .
« ال » العهدية والجنسية وللشمول والاستغراق .
زيادة « ال » وقيامها فى الصلة مقام ضمير .
مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة أو فضلة أو بينهما .
الرفع للعمدة وهى مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظا .
والنصب للفضلة وهى مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به .

٤٣ ــ والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .
وألحق من العمد بالفضلات المنصوب فى باب كان وإنّ ولا .

٤٤ ــ (١٢) باب المبتدأ :

تعريف المبتدأ والابتداء ، رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ . واختلاف الآراء فى ذلك ، الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، عدم تثنيته أو جمعه إلا على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة ». إجراؤه ذلك المجرى باستحسان ، إجراء غير قائم وشبهه مجرى ما قائم .

٤٥ ــ حذف الخبر جوازا ووجوبا ، إعراب الاسم الذى يلى « لولا » .

٤٦ ــ حذف المبتدأ جوازا ووجوبا. الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة . المعرفة خبر النكرة فى نحو ؟ كم مالك ؟ واقصد رجلا خير منه أبوه .
الأصل تأخير الخبر ، جواز تقديمه ووجوب تقديمه .

٤٧ ــ الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره .
عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق .
تحمل المشتق للضمير . استتار الضمير وبروزه .

٤٨ ــ الجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ولا قسمية .
استغناؤها عن العائد ، حذف العائد .

٤٩ ــ ما يغنى عن الخبر باطراد ، ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .
لا يغنى ظرف زمان ــ غالبا ــ عن خبر اسم عين إلا بشروط .
اسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص .
ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا .
وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه .
ولايخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان .

٥٠ ــ رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزمانى والمكانى .
أحوال يتعين فيها النصب .
جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها .
إعراب الخلف مخبراً به عن الظهر .
ما يغنى عن خبر اسم عين :

٥٠ – وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .

توالى المبتدآت وطريقة الإخبار عنها .

٥١ – دخول الفاء على خبر المبتدإ وجوبا وجوازا .

دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول .

عدم دخولها على خبر غير ذلك .

وتزيلها نواسخ الابتداء إلا « إن وأن ولكن » على الأصح .

٥٢ – (١٣) باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

بلا شرط : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس ، وصلة لما الظرفية : دام. ومنفية أو مطلوبة النفى : زال وانفك وبرح وفتىء وفتأ وأفتأ وونى ورام . دخولها على المبتدإ فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا .

جواز تعدد الخبر .

اختصاص دام والمنفى بما بعدم الدخول على ذى خبر مفرد طلبى .

علة تسميتها نواقص .

٥٣ – دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس .

كان التامة وأخواتها وعملها عمل ما رادفت .

تصرفها كلها إلا ليس ودام ، ولتصاريفها مالها .

عدم دخول صار وما بعدها على ماخبره فعل ماض .

ورود الخمسة الأوائل بمعنى صار .

٥٤ – ويلحق بها ما رادفها من آض وعاد وآل ورجع وصار واستحال وتحول وارتد .

وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .

جواز توسيط أخبارها كلها ، وتقديم خبر صار وما قبلها .

تقدم خبر زال وشرطه .

عدم تقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .

موانع تقديم الخبر الجائز التقدم .

قد يخبر هنا وفى باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختيارا .

اقتران الخبر المنفى بإلا .

٥٥ – اختصاص ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة ...

ربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .

وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ، وبجواز زيادتها وسطا وآخرا .

اختصاص كان بعد إن ولو بجواز حذفها مع اسمها .

إضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة .

وربما أضمرت الناقصة بعد لدن وشبهها .

التزام حذفها معوضا منها « ما » بعد أن كثيرا ، وبعد إن قليلا .

٥٦ — جواز حذف لامها الساكن جزما . ما الحجازية .

٥٧ — ويلحق بليس إنْ النافية قليلا ، و« لا » كثيرا .

لات واستعمالاتها .

رفع ما بعد » إلا » فى نحو : ليس الطيب إلا المسك لغة تميم .

زيادة الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما أختها ، وبعد نفى فعل ناسخ للابتداء . .

٥٨ — وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها .

وقد يفعل ذلك فى العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل .

حكم الوصف الذى يلى العاطف بعد خبر ليس أو ما .

٥٩ — (١٤) باب أفعال المقاربة :

للشروع طفِق وطفَق وطبِق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهبّ وقام .

وللمقاربة هلهل وكاد وكرب وأوشك وألم وأولى .

وللرجاء عسى وحرى واخلولق ، وقد ترد عسى إشفاقا . عملها فى الأصل عمل كان .

التزام كون الخبر مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها ، ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها ، وبالوجهين مع البواقى .

خبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بإذا أو كلما .

٦٠ — عدم تقدم الخبر هنا وجواز توسطه وحذفه إن علم .

إسناد أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل .

اتصال الضمير الموضوع للنصب بعسى وحكمه معها .

تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم .

كاد المنفية .

٦١ — (١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

وهى إن ولكن وكأنّ وليت ولعل .

لزومها المبتدأ والخبر والاستغناء بهما .

٦١ — عملها عكس عمل كان الناقصة .

جواز نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء وبالخمسة عند بعض أصحابه .

٦٢ — وجوب تأخير الخبر ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه .

جواز حذف الخبر إن علم .

قد يسد مسده واو المصاحبة والحال .

التزام الحذف فى « ليت شعرى » مردفا باستفهام .

جواز الإخبار عن نكرة بنكرة أو معرفة .

يستدام كسر « إن » مالم تؤول هى ومعمولها بمصدر .

٦٣ — إن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .

مواضع كسر « إن » ، ومواضع فتحها ، ومواضع الوجهين .

جواز دخول لام الابتداء بعد « إنّ » المكسورة .

٦٤ — زيادة اللام .

٦٥ — ترادف إن نعم فلا إعمال .

وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال .

لزوم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس .

موقع لكن بين متنافيين ، وامتناع إعمالها مخففة .

ليتما بين الإعمال والإهمال .

قلة الإعمال فى إنما وعدم سماعه فى كأنما ولعلما ولكنما .

وقوع « أن » ومعموليها اسما لعوامل هذا الباب .

٦٦ — تخفيف « أن » و « كأن » .

لغات لعل .

جواز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع .

إجازة الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب الثانى .

٦٧ — (١٦) باب « لا » العاملة عمل « إن » :

عملها عمل « إن » إذا لم تكرر .

تركيب اسمها معها وبناؤه على ما كان ينصب به إذا لم يكن مضافا ولا شبيها به .

ورفع الخبر بها إن لم يركب الاسم معها ، وكذا مع التركيب على الأصح .

حذف الخبر إذا علم .

٦٧ ـ حذف الاسم وإبقاء الخبر .

إعراب « لا رجلين فيها » ، و « لا أحد فيها » .

دخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالبا .

ربما ركبت النكرة مع « لا » الزائدة .

قد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب .

٦٨ ـ إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل ولزم التكرار .

وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه .

« لا نولك أن تفعل » وتأويله : « لا ينبغى » .

تأويل غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة .

وجوه إعراب « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

رفع صفة اسم لا أو نصبها أو تركيبها كخمسة عشر .

إعراب البدل الصالح لعمل لا .

٦٩ ـ حكم الثانى إن كرر اسم لا المفرد دون فصل .

لا المقرونة بهمزة الاستفهام فى التمنى ، وفى غير العرض والتمنى .

جواز إلحاق « لا » العاملة بليس فيما لا تمنى فيه إن لم تقصد الدلالة بعملها على خصوصيّة العموم .

٧٠ ـ (١٧) باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

نصبها مفعولين .

عدم حذفهما معا أو أحدهما إلا بدليل .

لهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين .

ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان .

إن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه ...

فائدة هذه الأفعال فى الخبر ظن أو يقين أو كلاهما أو تحويل .

فللظن حجا وعدّ وزعم وجعل وهَبْ غير متصرف .

ولليقين علم ووجد وألفى مرادفتها ودرى وتعلَّمْ بمعنى اعلم غير متصرف ، ولهما ظن وحسب وخال ورأى .

وللتحويل صيَّر وأصار وما رادفهما .

٧٠ — ما ألحق بهذه الأفعال .

٧١ — اختصاص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى بعض المواضع وبضعفه فى بعضها وبجوازه فى غير ذلك .

وقوع الملغى بين معمولى إن وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه .

جواز إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه .

قبح توكيد الملغى بمصدر منصوب ، وضعفه بمضاف إلى الياء .

تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه وجوبا .

إعمال المنصوب فى الأمر والاستفهام .

٧٢ — اختصاص القلبية المتصرفة بتعدّيها معنى لا لفظا ...

قد يعلق « نسى » .

نصب مفعول نحو : علمت زيدا أبُو مَنْ هو أولى من رفعه .

ورفعه ممتنع بعد أرأيت بمعنى أخبرنى .

موقع الجملة بعد المعلق .

٧٣ — وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى .

عَدِمَ وفقَدَ ومعاملتهما كذلك .

حكاية الجمل بالقول وفروعه ، ونصب المفرد المؤدى معناها والمراد به مجرد اللفظ .

٧٤ — إضافة القول والقائل إلى الكلام المحكى .

الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل .

٧٥ — (١٨) باب الفاعل :

تعريف الفاعل ، وحكمه الرفع ، ورافعه ، والخلاف فى ذلك .

حكمه إن قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل .

وحكمه إن قدم وولى ما يطلب الفعل .

تاء التأنيث ولحاقها الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف .

مواضع جواز حذفها .

حكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء .

٨٦ ــ الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق .

عمل الملغى فى ضمير المتنازع .

جواز حذف الضمير غير المرفوع .

وحذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما .

صحة إلغاء الأول رافعا .

حمل نحو : ما قام وقعد إلا زيد على الحذف لا على التنازع .

الحكم فى تنازع أكثر من عاملين .

لا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب .

٨٧ ــ (٢٢) باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجرى مجراه :

تعريف المصدر .

تسميته فعلا وحدثا وحدثانا .

هو أصل الفعل لا فرعه .

وينصب بمثله أو بفرعه أو بقائم مقام أحدهما .

المصدر المبهم والمصدر المختص .

ما يقوم مقام كل .

٨٨ ــ حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا .

التزام إضمار ناصبه المشبه به .

جواز إتباعه .

وقوع صفته موقعه .

قد يُرفع مبتدأ المفيد طلبا ، وخبرا المكرر والمحصور والمؤكد نفسه ... الخ .

٨٩ ــ المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد وجائز الإفراد والإضافة ومضاف .

لبيك ولديك .

قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفاتٌ وأسماء أعيان .

الأصح كون الأسماء مفعولات ، والمصادر التى لا أفعال لها مفعولا بها ، والصفات أحوالا .

٩٠ ــ (٢٤) باب المفعول له :

تعريفه ، ناصبه ، جرّه باللام أو ما فى معناها .

٩٠ – جَرّ المستوفى لشروط النصب .

٩١ – (٢٥) باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه :

تعريفه ، ظرف الزمان والمكان ، مبهم الزمان ومختصه .

الظرف المتصرف وغير المتصرّف ، والمنصرف وغير المنْصرف .

أنواع الظرف :

متصرّف منصرف ، وغير متصرّف ولا منصرف ، ومتصرّف لا ينصرف ، ومنصرف لايتصرّف .

الملحق بالممنوع التصرف :

٩٢ – الظروف المبنية لا لتركيب :

إذ وأحوالها وإعرابها ، وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها .

لزوم بينا وبينما الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة .

قد تضاف بينا إلى مصدر .

٩٣ – إذا وأحوالها ومواقعها .

وقوعها موقع إذْ وإذْ موقعها .

قد تفارقها الظرفية ، دلالتها على المفاجأة حرفا لا ظرفا .

٩٤ – مذ ومنذ وأحوالهما ومعانيهما .

٩٥ – الآن وظرفيتها غالبة لا لازمة .

بناؤها وعلته ، وقد تعرب على رأى .

قط وعوض واختصاصهما بالنفى .

استعمال قط دون نفى .

ورود عوض للمضىّ وإضافته إلى العائضين وإعرابه .

أمس ، بناؤه وإعرابه .

٩٦ – الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة .

كثير التصرّف من الظروف المكانية ، ومتوسط التصرف ، ونادر التصرف ، وعادم التصرف .

٩٧ – حيث وأحوالها .

لدن ومواقعها ولغاتها وإعرابها .

٩٧ ــ وقوع غدوة بعد لدن وأحوال إعرابها .

لدى وأحوالها .

٩٨ ــ مع وأحوالها .

التوسع فى الظرف المتصرّف .

٩٩ ــ (٢٦) باب المفعول معه :

تعريفه ، انتصابه والعامل فيه ، والخلاف حول ذلك ، وقوع الواو قبل مالا يصح عطفه .

عدم تقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافا لابن جنى ،

وجوب العطف فى نحو : أنت ورأيك ، وأنت أعلم ومالك .

والنصب عند الأكثر فى نحو : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؟

إن كان المجرور ظاهرا رجح العطف .

النصب بفعل مقدر .

١٠٠ ــ رجحان العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن .

ورجحان النصب على المعية إن خيف فوات مايفسر فواته .

عامل النصب فى نحو : حسبك وزيد ادرهم ، وبعد : ويله ، وويلاله .

امتناع نحو : هذا لك وأباك فى الاختيار .

الاختلاف حول اقتياس هذا الباب .

ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدماً .

وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف .

١٠١ ــ (٢٧) باب المستثنى :

تعريفه ، المتصل والمنقطع .

إعراب المستثنى بإلا إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له .

حذف عامل المتروك على رأى .

نصب المستثنى بإلا إن لم يترك المستثنى منه .

الخلاف حول عامل النصب .

١٠٢ ــ موضع اختيار نصب المستثنى بإلا متراخيا ، وإتباعه بدلا غير متراخ .

إتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته ...

١٠٢ — ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .

جواز إتباع المنقطع المتأخر عند بنى تميم .

حكم الضمير العائد على المستثنى منه قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع .

حكم المضاف والمضاف إليه فى نحو : ماجاء أخو أحد إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا .

لايقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً بل على أحدهما .

١٠٣ — لايستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .

لايمتنع استثناء النصف ولا استثناء الأكثر .

السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى .

وإن تأخر عنهما فالثانى أولى ، وإن تقدم فالأول أولى .

١٠٤ — تكرير إلا توكيدا ولغير توكيد .

حكم نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة .

تأويل إلا بغير .

١٠٥ — معنى : أنشدك إلاّ فعلت .

لايعمل ما بعد إلاّ فما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا بشرط .

الاستثناء بحاشا وخلا وعدا .

أحوال حاشا ولغاتها .

النصب فى : ما النساء وذكرهن بعدّا مضمرة .

١٠٦ — الاستثناء بليس ولا يكون .

١٠٧ — الاستثناء بغير ، وتساويها فى الاستثناء المنقطع «بيد» مضافا إلى أن وصلتها ، وتساويها مطلقا سوى .

أحوال سوى وأحكامها ، أحكام المذكور بعد « لاسيما » .

١٠٨ — (٢٨) باب الحال :

تعريفه ، وحكمه النصب ، وقد يجر بباء زائدة .

اشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان .

ما يغنى عن الاشتقاق .

حكم « فاه » من : كلمته فاه إلى فىّ .

١٠٨ ـ وجوب تنكيره ، ومجيئه معرفا بالأداة أو بالإضافة .

حكم مركب العدد ، وقضهم بقضيضهم .

مجىء المؤول بنكرة علماً .

١٠٩ ـ وقوع المصدر موقع الحال .

حكم : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .

حكم المصدر التالى أمّا فى التنكير وفى التعريف .

لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة إلا بشروط .

جواز تقديم الحال على صاحبه .

١١٠ ـ ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا بشرط .

جواز تقديم الحال على عاملها .

لزوم تقديم العامل .

توسيط التفضيل بين حالين غالبا ، وفعل ذلك بذى التشبيه .

١١١ ـ توسيط ذى الحال بقوة وبضعف :

عدم لزوم الحالية فى نحو : فيها زيد قائما فيها .

ولزوم الخبرية فى نحو : فيك زيد راغب .

جواز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده .

إضمار العامل جوازا ووجوبا .

جواز حذف الحال .

١١٢ ـ التأكيد بالحال :

وقوع الحال جملة خبرية .

واو الحال أو واو الابتداء وإغناؤها عن ضمير صاحب الحال .

١١٣ ـ استصحاب الواو المضارع المثبت .

ثبوت قد قبل الماضى .

لزومها إن عدم الضمير .

لا محل إعراب للجملة المفسرة ولا للاعتراضية .

١١٣ – تمييز الاعتراضية من الحالية .

قد تعترض جملتان .

١١٤ – (٢٩) باب التمييز :

تعريفه ، المميز إما جملة وإما مفرد .

نصبه وناصبه .

جره بالإضافة إن حذف ما به التمام .

وجوب الإضافة ورجحانها .

جواز إظهار « من » مع ما ذكر فى هذا الفصل .

١١٥ – مميز الجملة وحكمه .

مطابقة مميز الجملة ماقبله

تعريف مميز الجملة وتقدير تنكيره أو تأويل ناصبه .

عدم امتناع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا .

١١٦ – (٣٠) باب العدد :

مفسر مابين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز .

إضافة غيره إلى مفسره ، مجموعا أو مفردا .

لايجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا .

إن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن .

ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .

حذف تاء الثلاثة وأخواتها .

١١٧ – تأويل المذكر بمؤنث والمؤنث بمذكر ومجىء العدد على حسب التأويل .

اعتبار حال الموصوف الذى نابت عنه صفته .

عطف العشرين وأخواته على النيف عند قصد التعيين وعدمه .

تاء الثلاثة وأخواتها عند عطف عشرين وأخواتها .

لتاء العشرة فى التركيب عكس مالها قبله .

١١٨ – إعراب اثنا عشر واثنتا عشرة .

١١٨ ــ جواز إجراء ما أضيف مجرى بعلبك أو ابن عرس .

عدم جواز ثمانيعشرةٍ إلاّ فى الشعر .

ياء الثمانى فى التركيب والإفراد .

رباع وشناح وجوارٍ وشبهها .

استعمال أحد استعمال واحد فى غير تنييف .

استعمالات أحد وإحدى .

١١٩ ــ قد يغنى عن نفى ماقبل أحد نفى مابعده .

لايثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف .

تعريف العدد .

١٢٠ ــ حكم العدد المميز بشيئين .

التأريخ بالليالى لسبقها .

١٢١ ــ صوغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله .

إضافة المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو عطفه أو تركيبه .

١٢٢ ــ حكم فاعل المذكور بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .

ظروف مستعملة كخمسة عشر نحو : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين ، وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر .. الخ

وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا ، وأيدى سبا ... الخ

جرّ الثانى من مركب الظروف بالإضافة .

١٢٣ ــ وألحق بهذا : وقعوا فى حيص بيص ، والخاز باز ... الخ

١٢٤ ــ (٣١) باب كم وكأين وكذا :

كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز .

إن دخل عليها حرف جر جاز جر المميز بمن مضمرة .

ولا يكون المميز جمعا .

مميزها فى الاستفهام كمميز عشرين وأخواته ، وفى الإخبار للتكثير كمميز عشرة أو مائة .

١٢٥ — لزومها التصدير والبناء .

وقوعها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .

معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية .

حكم مميزهما .

لغات كأين

١٢٦ — (٣٢) باب نعم وبئس :

هما فعلان لايتصرفان .

أصلهما ولغاتهما .

فاعل نعم وبئس .

قيام « ما » معرفة تامة مقام ذى الألف واللام .

أحوال الفاعل .

١٢٧ — المخصوص بالمدح أو الذم وأحواله وأحكامه .

جواز حذفه .

١٢٨ — تأنيثهما لتأنيث المخصوص .

إلحاق ساء ببئس ، ووزن فَعَُل بهما .

١٢٩ — (٣٣) باب حبذا :

أصل حبذا .

لزوم عدم التصرّف .

لاحبذا توافق بئس معنى .

ذكر المخصوص بعدهما ، أحواله وأحكامه .

التمييز المطابق أو الحال .

جواز الاستغناء به أو بدليل آخر عن المخصوص .

١٣٠ — (٣٤) باب التعجب :

أحوال المتعجّب منه وأحكامه .

فعلا التعجب .

التعجب من مختص وإذا علم جاز حذفه .

١٣٠ ـ همزة أفعل فى التعجب ، وهمزة أفْعِل .

١٣١ ـ التعجب من نحو : كسازيد الفقراء الثياب ، وظن عمرو بشرا صديقا .

بناء فعلى التعجب .

١٣٢ ـ بناؤهما من غير المستوفى للشروط .

١٣٣ ـ (٣٥) باب أفعل التفضيل :

صوغ أفعل التفضيل .

أحواله وأحكامه .

همزة أخير وأشر .

لزومه عاريا من الإضافة الإفراد والتذكير .

أحوال المفضول وأحكامه .

حذف المفضول للعلم به .

١٣٤ ـ اقتران أفعل التفضيل بحرف التعريف وإضافته إلى معرفة .

مطابقة ماهو له فى الإفراد والتذكير وفروعهما .

جواز المطابقة وعدمها .

استعماله مؤولا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة وأحكام الوارد كذلك .

أحوال المضاف إليه إن كان مشتقا .

١٣٥ ـ لايرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرا إلا بشروط .. ولا ينصب مفعولاً به ..

١٣٦ ـ (٣٦) باب اسم الفاعل :

تعريفه .

وزنه من الثلاثى المجرد ومن غيره .

الاستغناء ببعض الأوزان عن بعض .

عمل اسم الفاعل .

عمله محولا للمبالغة أو إلى فَعيل أو فَعِل .

١٣٧ ـ نصب مابعد المقرون بال .

إضافة اسم الفاعل إلى المفعول .

إضافة المقرون بالألف واللام .

١٣٨ — حكم المعطوف على مجرور ذى الألف واللام .
عمل اسم المفعول ، وبناؤه ، وما ينوب عنه .

١٣٩ — (٣٧) باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :
تعريفها ، وأحوالها وأوزانها .
تمييزها من اسم فاعل الفعل اللازم .
أحكامها .
معمول الصفة المشبهة وأحواله وأحكامه .

١٤٠ — عمل الصفة المشبهة إذا كان معناها لسابقها أو لغيره .

١٤١ — لاتعمل الصفة المشبهة فى أجنبى محض .
ولا تؤخر عن منصوبها .

١٤٢ — (٣٨) باب إعمال المصدر :
الأحوال التى يعمل فيها المصدر .
عدم لزوم ذكر مرفوعه .
معمول المصدر .
إعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام .
إضافته إلى المرفوع أو المنصوب أو إلى ظرف .
اسم المصدر وعمله .

١٤٣ — المصدر الكائن بدلا من الفعل

١٤٤ — (٣٩) باب حروف الجر سوى المستثنى بها :
« من » وأحوالها ومعانيها ، وما توافقه من الحروف .

١٤٥ — « إلى » ومعانيها وأحوالها وما توافقه من الحروف .
اللام ومعانيها وما توافقه من الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .
الباء ومعانيها وموافقتها لبعض الحروف وزيادتها فى بعض المواضع .
« فى » ومعانيها وما توافقه من الحروف .

١٤٦ — « عن » ومعانيها وموافقتها لبعض الحروف وزيادتها هى وعلى والباء عوضا .
« على » ومعانيها وموافقاتها وزيادتها دون تعويض .

١٤٦ ــ « حتى » ومعانيها وأحوالها وأحوال تاليها .

١٤٧ ــ « الكاف » ومعانيها وما تدخل عليه وما توافقه من الحروف وزيادتها واسميتها وحرفيتها .

« ما » كافة وغير كافة ، اتصالها بالكاف ورب والباء ، زيادتها غير كافة .

« ربما » إن وليها اسم مرفوع .

« مذ » و « منذ » انظر باب المفعول المسمى ظرفا .

« ربّ » لغاتها وأحوالها وحرفيتها ومعانيها ، ولزوم تصديرها وتنكير مجرورها ،

١٤٨ ــ أحوال المعطوف على مجرورها . الضمير المجرور بها .

« لولا » الامتناعية إن وليها الضمير الموضوع للنصب والجر .

الجر بلعل وعلّ وبحتى .

١٤٩ ــ الجر بحرف محذوف : الجر بربّ محذوفة ، والجر بغير ربّ محذوفا .

الفصل فى الضرورة بين الجار والمجرور .

الفصل فى غير الضرورة بالقسم بين الجار والمجرور ، وبين المضاف والمضاف إليه .

١٥٠ ــ (٤٠) باب القسم :

نوعاه : صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية .

صيغة الفعلية غير الصريحة فى الخبر وفى الطلب ، عمرك الله ، وقعدك الله .

إبدال المصدر أو مابمعناه من فعل الصريحة . إضمار الفعل فى الطلب كثيرا .

حذف الفعل وجوبا . أحوال المقسم به وأحكامه .

١٥١ ــ حذف الخبر وجوبا وجوازا فى الجملة الاسمية . لغات ايمن وأحواله وأحكامه الابتداء بالنذر قسما .

١٥٢ ــ المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم . أحوالها فى الإثبات ، وفى الشرط الامتناعى وفى الطلب . لام القسم ونون التوكيد . حذف نافى المضارع المجرد . وحذف نافى الماضى إن أمن اللبس .

١٥٣ ــ وحذف نا فى الجمله الاسمية . قد يكون الجواب قسما .

أحوال الماضى المثبت المجاب به . . .

إذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى .

١٥٤ ــ عدم تقدم المعمول على جواب القسم إلا بشرط .. الاستغناء بالجواب عن القسم . وعن الجواب بمعموله . « جير » من أحرف الإجابة فى القسم . إغناؤها هى و« لاجرم » عن لفظ القسم . الإجابة بجير دون إرادة قسم .

١٥٥ — (٤١) باب الإضافة :

المضاف، والمضاف إليه ، معانى المضاف ، أحواله وأحكامه ، إزالة تنوينه وما يشبهه ، تخصصه بالثانى إن كان نكرة ، وتعرفه به إن كان معرفة .

١٥٦ — الإضافة المحضة والشبيهة بالمحضة . إضافة الاسم إلى الصفة ، والمسمى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف ... الخ . لايقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلاّ على « غير » مراداً به نفى . تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه . إضافة الشيء بأدنى ملابسة .

١٥٧ — أسماء لازمت الإضافة لفظا ومعنى ، وانظر ما مر فى الظروف والمصادر والقسم . حمادى وقصارى ووحد . كلا وكلتا . ذو وفروعه . أسماء لازمت الإضافة معنى لا لفظا . قبل وبعد وآل بمعنى أهل ، وكل .

١٥٨ — ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى ..

إضافة أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل .

١٥٩ — عدم إضافة اسم الزمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا . إضافة « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف . لدن وريث . اذهب بذى تسلم ولا بذى تسلم ما كان كذا .. بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة . حذف المضاف للعلم به .

١٦٠ — قيام المضاف إليه مقام المضاف . حذف المضاف والمضاف إليه وما يقوم مقامهما . الجرّ بالمضاف محذوفا . فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور .

١٦١ — إضافة المصدر إلى فاعله مفصولا بمفعوله . فصل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور . بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرا فى مواضع ، وتقديره فى سواها .

١٦٢ — أحوال المضاف إلى ياء المتكلم وأحكامه .

١٦٣ — (٤٢) باب التابع :

تعريفه وأنواعه :

توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل .

جواز فصله من المتبوع بما لم تتمحض مباينته ..

عدم تقدم معمول تابع على متبوع .

١٦٤ — (٤٣) باب التوكيد :

نوعاه : معنوى ولفظى . التوكيد المعنوى وألفاظه وأحواله وأحكامه .

١٦٥ — إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض . لايتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا

١٦٥ – اتحد معنى عامليهما . جواز توكيد النكرة . عدم حذف المؤكد وقيام المؤكد مقامه .

١٦٦ – ما أجرى مجرى « كل » مما أفاد معناه من الضرع والزرع ، والسهل و الجبل ... الخ

لزوم اعتبار المعنى فى خبر « كل » مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة . التوكيد اللفظى وأحكامه . التوكيد بالضمير .

١٦٧ – (٤٤) – باب النعت :

تعريفه ، والغرض منه . موافقته المتبوع . كونه مفوقاً فى الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً . المنعوت به مفرد أو جملة . أحكام الجملة المنعوت بها . أحكام المنعوت بها اسم زمان .

١٦٨ – أحوال النعت المفرد وأحكامه . المطرد وغير المطرد . تعدد العامل .

١٦٩ – النعت المقطوع وأحواله وأحكامه . عطف بعض النعوت على بعض . اجتماع النعت بالمفرد والظرف والجملة .

١٧٠ – الأسماء التى ينعت بها وتنعت ، والأسماء التى لا ينعت بها ولا تنعت ، والتى تنعت ولا ينعت بها ، والتى ينعت بها ولا تنعت . قيام النعت مقام المنعوت . الاستغناء عن موصوفات بصفاتها . الاكتفاء بنية النعت عن لفظه للعلم به .

١٧١ – (٤٥) – باب عطف البيان :

تعريفه وأحواله وأحكامه . جواز كونه بدلا . حكمه إذا أفرد تابعا المنادى . حكم الزائد بياناً .

١٧٢ – (٤٦) – باب البدل :

تعريفه ، موافقته المتبوع فى بعض الأحوال ومخالفته فى بعضها . عدم إبدال المضمر . بدل كل من كل ، بدل بعض .

١٧٣ – بدل اشتمال ، بدل إضراب ، بدل غلط .

المشتل فى بدل الاشتمال . الاستغناء فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه . إبدال جملة من مفرد ، وفعل من فعل . ترتيب التوابع عند اجتماعها .

١٧٤ – (٤٧) – باب المعطوف عطف النسق :

تعريفه . حروف العطف . واو العطف وخصائصها .

١٧٥ – ثم ولغاتها وخصائصها . فاء العطف وخصائصها . وقوع الفاء موقع ثم وثم موقعها . الحكم بزيادة الفاء والواو . المعطوف بحتى وأحواله وأحكامه .

١٧٦ — أم متصلة ومنقطعة . أو ومعانيها وأحوال العطف بها . العطف بإما .

١٧٧ — المعطوف ببل . تكرار بل ، وزيادة لاقبلها . ما يشترط فى صحة العطف . العطف على الضمير .

١٧٨ — حذف الواو مع معطوفها ودونه . ما يشاركها فى ذلك من حروف العطف . إغناء المعطوف عن المعطوف عليه . تقديم المعطوف بالواو للضرورة . عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل ، والماضى على المضارع والمضارع على الماضى . الفصل بين العاطف والمعطوف .

١٧٩ — (٤٨) — باب النداء :

المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً . عامل النصب فى المنادى . أدوات النداء . حذف أداة النداء . حذف المنادى ولزوم « يا » .

« يا » مع ليت أو رب أو حبذا للتنبيه . عمل عامل المنادى فى المصدروالظرف والحال . فصل حرف النداء بأمر . المنادى المبنى .

١٨٠ — المنادى المعرب . العلم الموصوف بابن والملحق به . العلم الموصوف بابنة والموصوف ببنت .

١٨١ — نداء ذى الألف واللام . نداء لفظ الجلالة « الله » . تابع المنادى وأحواله وأحكامه .

١٨٢ — وتابع نعت المنادى . أحوال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى .

١٨٣ — المنادى غير المصرح باسمه .

١٨٤ — (٤٩) — باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها :

أحوال المنادى المستغاث أو المتعجب منه وأحكامه . حذف المستغاث .

إن ولى « يا » اسم لاينادى إلا مجازاً . وقوع المستغاث مستغاثاً من أجله . لام الاستغاثة ، والاستغناء عنها فى التعجب .

١٨٥ — (٥٠) — باب الندبة :

تعريف المندوب وأحواله وأحكامه . مساواته المنادى فى بعض الأقسام والأحكام . تعين إيلائه « وا » عند خوف اللبس . مما يلحق آخره جوازاً . نعت المندوب والمجرور بإضافة نعته .

١٨٦ — ما يبدل من ألف الندبة .

١٨٧ — (٥١) — باب أسماء لازمت النداء :

فل وفلة ومكرمان وملأمان وملأم ولؤمان ونَوْمان . المعدول إلى فُعَل فى سبّ المذكر . المعدول إلى فَعَالِ فى سبّ المؤنث .

١٨٧ ـ « أمسك فلاناً عن فل » ، و « قعيدته لكاع » .

١٨٨ ـ (٥٢) ـ باب ترخيم المنادى :

ما يجوز ترخيمه . ما يحذف للترخيم من المفرد والمركب . ترخيم الجملة .

١٨٩ ـ تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه . تقدير حذف هاء التأنيث ترخيما .

١٩٠ ـ ما يرخم في الضرورة والشذوذ . ترخيم المنادى المضاف .

١٩١ ـ (٥٣) ـ باب الاختصاص :

حالة الاختصاص وحكمه . المنصوب على الاختصاص . الاختصاص مع ضمير المخاطب .

١٩٢ ـ (٥٤) باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما :

ما ينصب محذراً وما ينصب تحذيراً . أحوال المحذور وأحكامه . لزوم الإضمار . حذف العاطف بعد « إيّا » . حكم الضمير في هذا الباب .

١٩٣ ـ نصب المغرى به . العطف في هذا الباب بالواو . جواز كون ما يلي الواو مفعولا معه . ما ألحق بالتحذير والإغراء .

١٩٥ ـ (٥٥) باب أبنية الأفعال ومعانيها :

الماضي المجرد مبنياً للفاعل : فَعُل وفَعِل وفَعَل وفعلل .

فَعُل ومعانيه وتصاريفه وتعدّيه ولزومه . اسم الفاعل منه . فَعِل ومضارعه ومعانيه ولزومه وتعدّيه .

١٩٦ ـ مشاركته فَعُل وإغناؤه عنه ومطاوعته فَعَل . اسم الفاعل من متعدّي فَعل ومن لازمه . فَعَل وتعدّيه ولزومه ومعانيه ومضارعه وأحواله .

١٩٧ ـ مضارع غير الثلاثي وأحواله .

١٩٨ ـ انفراد الرباعي بفعلل لازما ومتعديا ومعانيه ومبانيه .

من مثل المزيد فيه :

أفعل ومعانيه وما يوافقه وما يطاوعه . وفَعّل ومعانيه وما يوافقه وما يغني عنه . وتفعّل ومعانيه وما يوافقه وما يغني عنه .

١٩٩ ـ وفاعل ومعانيه وأحواله . وتفاعل ومعانيه وأحواله . وافتعل ومعانيه وأحواله .

٢٠٠ ـ وانفعل ومعانيه وأحواله . واستفعل ومعانيه وأحواله . وافعلّ ومعانيه وأحواله . وافعوعل ومعانيه وأحواله . وافعوّل بناء مقتضب . وافعولل وافعيّل .

٢٠١ ـ وفوعل وفعول وفعالل ذو الزيادة ، وفيعل وفعيل وفَعْلَى ملحقات .

٢٠١ - زيادة التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعلل . وافعلَلّ بناء مقتضب . قبول هذه الأمثلة للتعدى إلا افعلّ وافعالّ وافعللّ .

٢٠٢ - المثال والأجوف والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق .

صيغة الأمر .

٢٠٣ - (٥٦) - باب همزة الوصل :

مواضع همزة الوصل وأحوالها . مواضع ثبوتها ضرورة واختيارا .

٢٠٤ - (٥٧) - باب مصادر الفعل الثلاثى :

منها الثلاثى محرك الفاء بالثلاث مفتوح العين أوساكنها ، ومنها فعَلان وَفِعل وَفِعلة وفعيل ... الخ .

٢٠٥ - معانى فَعالة وفُعولة ومعانى فِعالة وشبهها. معانى فعال وفُعال وفَعيل وفَعَلان وفَعَل وفُعلة . المقيس فى المتعدى وفى اللازم . الدلالة على المرّة وعلى الهيئة .

٢٠٦ - (٥٨) - باب مصادر غير الثلاثى :

صوغ المصدر من الماضى المبدوء بهمزة. صوغه مما أوله تاء المطاوعة أو شبهها .

صوغه من أفعل ومن فَعّل ومن فاعل وفعلل والملحق به .

فِعّال وفيعال غير مصدر .

٢٠٧ - لزوم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلّى العين .

لحاقها سائر أمثلة الباب المجردة منها للدلالة على المرّة .

صياغة مثل اسم المفعول للدلالة على الحدث أو الزمان أو المكان .

مجىء المصدر على زنة اسم المفعول .

٢٠٨ - (٥٩) - باب ما زيدت الميم فى أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :

مَفْعَل من الفعل الثلاثى ومعانيه وأحواله . ماشذّ بكسر العين . وما جاء بفتح العين وكسرها .

٢٠٩ - وما جاء بالتثليث . مَفْعَلة من الثلاثى ودلالته . ما يصاغ لآلة الفعل الثلاثى .

٢١٠ - (٦٠) - باب أسماء الأفعال والأصوات :

المقصود بأسماء الأفعال . حكمها فى التعدى واللزوم والإظهار والإضمار . المضمر المرتفع بها . دلالاتها وما تضمنه من المعانى . قد تصحب بعضها « لا » النافية . ها وهاء وأحوالهما ولغاتهما وتصاريفهما ومعانيهما .

٢١١ - هلم وحيهل وأحوالهما ولغاتهما ومعانيهما . تيد ورويد وأحوالهما ودلالتهما . هيت وهيك

٢١١ ولغاتهما وأحوالهما ودلالتهما . بله وكذاك وصه وإيها ومه وإيه وويها وآمين وأمين ...الخ

٢١٢ — ومنها ظروف وشبهها تجرّ ضمير المخاطب كثيراً وضمير الغائب قليلا . كمكانك وعندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك وإليك وعليك ... الخ .

٢١٣ — القياس على بعضها عند بعض النحاة .

موضع الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها . ما نوّن منها وما لم ينوّن . بناؤها وعلته . ما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يعدّ منها . أسماء الأصوات ودلالاتها وإعرابها .

٢١٦ — (٦١) — باب نونى التوكيد :

نوعاهما ، وما يلحقانه وجوبا وجوازا . بناء الفعل المؤكد بالنون مالم يسند إلى الألف أو الياء أو الواو . أحوال الفعل معهما .

٢١٧ — خصائص الخفيفة . التنوين ودلالته وأنواعه . الاسم المتمكن وما يشاركه فى التنوين . المقصود بالصرف .

٢١٨ — (٦٢) — باب منع الصرف :

موانع صرف الاسم :

ألف التأنيث مطلقاً ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ، وعدله صفة أو كصفة أو كعلم أو كونه صفة على فعلان ذا فَعْلى ، ووفاقه الفعل .

٢١٩ — ومع العلمية زيادتا فعلان أو ألف الإلحاق المقصورة أو تركيب يضاهى لحاق هاء التأنيث أو عدل عن مثال إلى غيره أو عجمة أو تأنيث بالهاء أو بالتعليق على مؤنث .

منع المذكر المسمى بمؤنث .

٢٢٠ — علم المؤنث الثنائى والثلاثى ساكن الحشو .

صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعها مبنيا على المعنى .

٢٢١ — ما منع صرفه دون علمية ، وما لم يمنع إلا مع العلميّة . ما ينوّن من الممنوع من الصرف . أحوال المركب .

٢٢٢ — العدل المانع مع الوصفية والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية .

٢٢٣ — المسمى بموازن فَعالِ .

يصرف مصغراً مالا ينصرف مكبراً .

وقد يكمل موجب المنع فى التصغير فيمنع مصغراً ما صرف مكبراً .

صرف مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة .

٢٢٤ — ويمنع صرف المنصرف اضطراراً.

٢٢٥ — (٦٣) — باب التسمية بلفظ كائن ماكان :

حكم المسمى به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملا أو إتباعاً أو تركيباً . حكم المثنى والمجموع على حده وما جرى مجراهما . حاميم وما يجرى مجراها . حكم التسمية بحرفين أو حرف من حروف الهجاء .

٢٢٦ — التسمية بلفظ « فو » أو « ذو ».

حكم همزة الوصل فى المسمى به . حكم التسمية بفعل ناقص . التسمية بحرف جر . إلحاق أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون بمسلمة ومسلمَين ومسلمين مسمى بها . تسمية المذكر ببنت أو أخت أو هنت .

٢٢٧ — التسمية بالأولى والذى والتى واللائى واللاتى . التسمية باسم حرف . حكاية المفرد المبنى والفعل غير المسند .

٢٢٨ — (٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله :

علة رفع المضارع . نصب المضارع بأن . أنْ المخففة من أنّ وحكم مايليها .
عدم تقدم معمول أن الناصبة عليها .

٢٢٩ — بطلان عملها زائدة . جواز الفصل بين أن الناصبة وبين منصوبها بالظرف وشبهه ، نصب المضارع بلن وحكم الفعل معها . نصبه بكى الموصولة ، وبأن مضمرة بعدكى الجارة .

٢٣٠ — عدم تقدم معمول معمولها . عدم بطلان عملها بالفصل . نصبه بإذن وحكم الفعل معها .
جواز فصل منصوبها بظرف . معناها الجواب والجزاء . النصب بها بعد عطف أو ذى خبر .
نصبه بأن مضمرة وجوبا بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ، وبعد حتى المرادفة لإلى أوكى الجارة أو إلاّ أن ، وبعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلاّ أن .

٢٣١ — وبعد فاء السبب ، وبعد واو الجمع .

٢٣٢ — تمييز واو الجمع وفاء السبب .

جزم جواب الأمر . إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما .

٢٣٣ — جزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم . حكم المنفى بلا الصالح قبلها « كى » .

جواز إضمار أن وإظهارها . المواضع التى تزاد فيها أن جوازاً وشذوذا . أن المفسرة وأن العاطفة .

٢٣٤ — زمان المنصوب بعد حتى وعلامته .

٢٣٥ — (٦٥) باب عوامل الجزم :

منها لام الطلب ، وأحوالها ومواضعها وجواز حذفها . ولا الطلبية ، ولم ولما أختها وخصائص كل .

٢٣٦ — وأدوات الشرط وهى إنْ ومَنْ وما ومهما وأىّ وأنّى ومتى وأيّان وإذما وحيثما وأين .

٢٣٦ — حرفية « إنْ » واسمية البواقى ، وفى اسمية « إذ ما » خلاف . بناؤها إلا « أيّاً » .

ورود ما ومهما ظرفى زمان — انظر باب المفعول المسمى ظرفا .

وأى بحسب ما تضاف إليه . جملة الشرط وأحوالها وأحكامها . جملة الجزاء أو الجواب وأحوالها وأحكامها . لزوم الفاء فى جواب الشرط . جزم الجواب وعامله .

٢٣٧ — الجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى ، وإهمال متى حملا على إذا ، وإهمال إن حملا على لو ، والأصح امتناع حمل لو على إن . جزم المسبب عن صلة « الذى » تشبيها بجواب الشرط . نيابة إذا المفاجأة عن الفاء بعد إن الشرطية .

٢٣٨ — لأداة الشرط صدر الكلام . تقدم الشبيه بالجواب على أداة الشرط وأحوال الشرط حينئذ . حذف الجواب ، وحذف الشرط ، وحذفهما معاً .

٢٣٩ — توالى شرطين أو شرط وقسم — انظر باب القسم — اتصال ما الزائدة بإن وأىّ وأين وأيان ومتى وكيف .

٢٤٠ — أحوال فعلى الشرط . لو الشرطية وأحوالها وأحوال ما يليها .

استعمالاتها وأحوال الجواب معها .

٢٤١ — لما متبوعة بالماضى ظرفية أو حرفية . أحوال الجواب معها .

٢٤٢ — (٦٦) باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :

الاستفهام بكيف ، ظرفيتها واستصحابها « على » . أحوال جوابها وأحكامه . عدم المجازاة بها قياساً . مرادفة أنّى لها أو لأين أو متى .

قد اسما لكفى ، ومرادفة لحسب ، وحرف يدخل على الماضى والمضارع للتحقيق أو التقليل أو التقريب .

٢٤٣ — مرادفة هل لقد .

مساواة هل لهمزة الاستفهام فيما لم يصحب نافياً ولم يطلب به تعيين . أى مقصوداً بها النفى .

٢٤٣ — الفرق بين هل والهمزة فى الاستعمال والأحوال . دخول الهمزة عليها . حروف التحضيض : هلا وألا ولولا ولوما وما يليهن من فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر .

٢٤٤ — لولا ولوما تدلان على امتناع لوجوب . ها ويا حرفا تنبيه واستعمالاتهما . وقد يعزى التنبيه إلى « ألا » و « أما » وهما للاستفتاح .

من حروف الجواب : « نعم » . لغاتها ودلالتها .

« إى » بمعنى نعم واختصاصها بالقسم .

٢٤٥ — كلا حرف ردع وزجر وقد تؤول بحقا وقد تساوى « إى » معنى واستعمالا . أما حرف تفصيل ، أحوالها واستعمالاتها .

٢٤٦ — قيام « أقل » مقام « ما يفعل أحد » واتصال « ما » الكافة بها . الأفعال غير المتصرفه — انظر باب الأفعال الناسخة والاستثناء والتعجب وما يليه . ومنها : قلّ النافية ، وتبارك ، وسُقط فى يده ، وهدّك من رجل ، وعمرتك الله ، وكذب فى الإغراء ... الخ . انظر باب التحذير والإغراء وأسماء الأفعال والأصوات .

٢٤٨ — (٦٧) — باب الحكاية :

السؤال بأىّ وبمن عن مذكور منكر عاقل أو غيره وحكايته .

حكاية العلم عند الحجازيين . الخلاف حول حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه .

٢٤٩ — حكاية الموصوف . حكاية المضمر . حكاية التمييز . حكاية المفرد . سؤال المنكر عن مذكور بالهمزة وحكايته . مدة الإنكار وزوائده .

٢٥٠ — مدة التذكر وزيادته .

٢٥١ — (٦٨) — باب الإخبار :

شرط المخبر عنه فى هذا الباب . طريقة الإخبار عما استوفى الشروط . جواز الإخبار عن خبر كان .

٢٥٢ — الإخبار عن الظرف المتصرف . الإخبار فى الجملة ذات التنازع .

٢٥٣ — (٦٩) — باب التذكير والتأنيث :

أصل الاسم التذكير . افتقار التأنيث إلى علامة . علامة التأنيث فى الاسم المتمكن ، مالم تظهر العلامة فيه .

٢٥٤ — التاء وأحوالها ودلالاتها . الجنس المميز واحده بالتاء . الصفات المختصة بالإناث . مالاتلحقه التاء من الصفات ، وما حمل عليها . تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملا على المعنى . تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر .

٢٦٨ – تكسير الواحد الممتاز بالتاء . ما يرد فى التكسير . إغناء التصحيح عن التكسير .

٢٦٩ – جمع أفعُل وأفعال وأفعلة .

٢٧٠ – فُعْل جمع كثرة ، وفُعُل وفُعَل وفِعَل وفِعال وفُعَّل وفعلة وفَعَلة وفُعَلة و فِعَلة وفَعْلَى وفِعْلَى وفُعَلاء وفِعْلان وفُعْلان وفواعل وفَعالى وفُعالى وأوزانها وأحوالها وأحكامها .

٢٧٧ – إغناء الفَعَالِى عن الفَعالى جوازا ولزوما .

ومن جموع الكثرة فَعالِىّ وفعايل .

٢٧٨ – غير فواعل وفعايل من المساويهما فى البنية لكل ما زاد على ثلاثة أحرف ..

٢٧٩ – ما يحذف وما يبقى من ذوات الزوائد .

عدم معاملة انفعال وافتعال معاملة فِعال فى التكسير والتصغير .

التعويض مما حذف للتكسير .

جواز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل والعكس فى غير فواعل .

٢٨٠ – قد يكون للمعنى اسمان فيجمع أحدهما على ما يستحقه الآخر .

أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه وماله واحد ، وأمثلة ذلك .

٢٨١ – جمع العلم المرتجل والمنقول . الاستغناء عن التثنية والجمع .

الاستغناء بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه .

٢٨٢ – جمع ابن كذا وأخى كذا وذى كذا . جمع المضاف والمضاف إليه من الكُنى . كون المضاف إليه أباً أو أماً . تكسير اسم الجمع وجمع التكسير . جمع موازن مفَاعل أو أفعُل جمع تصحيح . جمع أفعال وأفعلة بالألف والتاء . جمع فُعَّل بالواو والنون .

الاستغناء بلفظ الواحد عن الجمع مع الألف واللام والنفى وشبهه .

٢٨٣ – مطابقة اللفظ والمعنى فيما أضيف إليه العدد أو قصد به معنى التثنية .

٢٨٤ – (٧٥) باب التصغير :

مايصغر من الأسماء . صيغة التصغير . ما يغير للتصغير . المجموع على مثال مفاعل أو مفاعيل .

٢٨٥ – تصغير الثنائى . مايحذف للتصغير .

٢٨٦ – مايرد إلى أصله فى التصغير والتكسير على مثال مفاعل وأخواته . تصغير ذى القلب وتكسيره . لحاق تاء التأنيث فى تصغير مالم يشذ من مؤنث بلا علامة . ما سمى به مذكر من بنت ونحوه ؟

٢٨٧ — تصغير أسماء الجموع وجموع القلة . تصغير جمع الكثرة . الجمع المكسر على واحد مهمل وله واحد مستعمل ، وما ليس له واحد مستعمل . تصغير سراويل وركب وسَفْر . الاستغناء بمصغر عن مكبر وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل .

وبتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر . قد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ .

٢٨٨ — تصغير غير المتمكن : ذا والذى وفروعهما .

٢٨٩ — تصغير الترخيم .

٢٩٠ — (٧٦) باب التصريف :

التصريف ومتعلقه من الأسماء والأفعال . المجرد والمزيد فيه من الأسماء والأفعال . أوزان الثلاثى المجرد والرباعى المجرد والخماسى المجرد من الأسماء .

٢٩١ — ماخرج عن هذه المثل . تماثل أصلين فى كلمة .

٢٩٢ — تضمن الكلمة ياء وواواً أصليّين . باب ويح وباب طويت . مماثلة ثالث الرباعى أوله ورابعه ثانيه .

٢٩٣ — أول الأصول وثانيها وثالثها ورابعها وخامسها . الأصل والزائد .

الزائد من سألتمونيها ومن غير سألتمونيها . مايزاد فى الفعل . منتهى الزيادة فى الثلاثى وفى الرباعى من الأفعال ومن الأسماء ، وما يزاد فى الخماسى .

٢٩٤ — المهمل من المزيد فيه .

٢٩٥ — الحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين . زيادة الألف والنون ، والتاء وحدها ومع السين ، والهاء واللام ، وزيادة ماقُيِّد إن خلا من القيد .

٢٩٦ — ماثبتت زيادته بعدم النظير . تضمن الكلمة متباينين ومتماثلين .

٢٩٧ — ما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد أو حرفان أحدهما لين .

٢٩٨ — الزائد إما للإلحاق وإما لغيره .

٢٩٩ — الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله . مايتميز به الزائد .

٣٠٠ — حروف البدل الشائع فى غير إدغام . الضرورى فى التصريف. علامة صحة البدلية . ذو الاستعمالين . إبدال الهمزة وجوبا .

٣٠١ — إذا اكتنف طرفا اسم حرفىْ لين بينهما ألف وجب إبدال الهمزة من ثانيهما .

٣٠٢ — إبدال الهمزةالساكنة بعد همزة متحركة متصلة . توالى أكثر من همزتين إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها .

٣٠٣ — تخفيف الهمزة وتسهيلها . الاستغناء بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو .

٣٠٤ — إبدال الياء من واو . تصحيح ماحقه الإعلال ، وإعلال ماحقه التصحيح .
إبدال الألف ياء .

٣٠٥ — إبدال الألف واوا ، والياء الساكنة المفردة فى غير جمع ... إبدال الضمة كسرة .

٣٠٦ — تسكين ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلال اللام . جعل الياء واوا لإزالة الخفاء ، والواو ياء لرفع لبس أو تقليل ثقل . حذف الياء المدغمة فى مثلها قبل مدغمة فى مثلها .

٣٠٧ — إبدال الياء واوا . حذف الياء جوازا . قلب الألف واوا . حذف الياء المتطرفة .

٣٠٨ — اجتناب الضمة غير العارضة فى واو قبل واو . اجتماع ثلاث واوات أو أربع .
إبدال الواو الملاقية ياء فى كلمة . إبدال الواو المتطرفة بعد واوين والكائنة لام فُعول جمعا .

٣٠٩ — إبدال الياء من الواو لاماً لفُعلى صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء .

٣١٠ — إبدال الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصلياً ...

٣١١ — نقل حركة الياء أو الواو عينا لفَعِل إلى الساكن قبلها وإبدال مجانس الحركة من العين إن لم تجانسها .

حذف واو مفعول مما اعتلت عينه .

٣١٢ — حذف ألف إفعال واستفعال والتعويض منها . إعلال ما وافق المضارع فى الزيادة والوزن . إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه . إبدال تاء الافتعال ثاء بعد الثاء ، ودالا بعد الدال أو الذال أو الزاى ، وطاء بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد . إدغام الظاء والذال فى بدلهما .

من وجوه الإعلال الحذف ، مواضعه . من مطرده حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو .

٣١٣ وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات كلدة .

حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله .

٣١٤ — حذف فاءات خذ وكل ومر . حذف عين فيعلولة كبينونة ، وعين فيعلان وفيعل وفيعلة وفاعل . الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال . حذف عين الفعل الماضى المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه .

حذف همزة يجىء ويسوء وإحدى ياءى يستحيى .

حذف ألف ما الاستفهامية ، وألف ما الموصولة .

٣١٥ — حذف اللام من الأسماء إن كانت واواً أو ياء أو هاء أو همزة أو نونا أو حاء أو معتل

٣١٥ العين . حذف العين إن كانت نونا أو واوا أو تاء أو همزة . حذف الفاء إن كانت واوا أو همزة . من وجوه الإعلال القلب . مواضعه بكثرة وبقلة .

٣١٦ ــ علامة صحة القلب . جاء وخطايا . إبدال الياء من ثالث الأمثال كتظنيت ، ومن ثانيهما كاتئمّيت ، ومن أولهما كإيما ، ومن هاء ومن نون ومن عين وياء وسين وثاء . ربما أبدل من حرفاين تضعيف ماقبله .

إبدال تاء الضمير طاء أو دالا . إبدال التاء من واو أو من ياء أو من سين أو من صاد أو من هاء .

٣١٧ ــ إبدال الميم من النون الساكنة قبل باء ، وإبدال النون من الميم . إبدال الصاد من السين جوازا . إبدال السين زايا . التكافؤ فى الإبدال .

٣١٨ ــ عجعجة قضاعة ، إبدال الهاء وقفا من ألف أنا وما ..

٣١٩ ــ (٧٧) باب مخارج الحروف :

أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ، ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والخاء ، وما يليه للقاف ، وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء . وأول حافة اللسان وما يليه للضاد ، وما دون حافته للام ، وما بين طرفه وفويق الثنايا للنون والراء ، وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والدال والتاء ، وما بينه وبين الثنايا للزاى والسين والصاد ، وما بينه وبين أطراف الثنايا للظاء والذال والثاء . وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء . وما بين الشفتين للباء والواو والميم . الفروع المستحسنة لهذه الحروف ، والفروع المستقبحة .

٣٢٠ ــ الحروف المهموسة والمجهورة . والحروف الشديدة والمتوسطة والرخوة . الحروف المطبقة والمنفتحة . الحروف المستعلية والمنخفضة . أحرف القلقلة . الأحرف اللينة . الأحرف المعتلة . المنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت . أحرف الذلاقة . الحروف المصمتة . ماسوى هذه من ألقاب الحروف .

الإدغام : إدغام أول المثلين وجوبا .

٣٢١ ــ نقل حركة المدغم . فك المدغم . الإدغام قبل الضمير . جواز الفك والإدغام .

٣٢٢ ــ الإعلال والإدغام فى افعلّ وافعالّ من ذوات الياء والواو . أوجه إعلال مثل سَبُعان من القوة . حكم الإدغام إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين . إدغام الراء فى اللام . إدغام الفاء فى الباء ، والضاد فى الطاء .. الخ

٣٢٣ ــ التكافؤ فى الإدغام . إدغام النون الساكنة دون غنة وإظهارها وقلبها ميما وإخفاؤها . التخفيف :

٣٢٤ — إدغام تاء تفعّل .

حذف المتعذر إدغامه .

٣٢٥ — (٧٨) باب الإمالة :

المقصود بالإمالة ، ومواضعها ، وأسبابها .تأثير سبب الإمالة .

٣٢٦ — إمالة العارى من سبب الإمالة . ما أميل من غير المتمكن . ما أميل من الحروف . ما أميل من الفتحات .

٣٢٧ — ما أميل من الضمات . مستند الإمالة فى غير ما ذكر .

٣٢٨ — (٧٩) باب الوقف :

آخر الموقوف عليه الساكن . مايحذف للوقف . مايبدل فى الوقف . قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوا أو همزة .

٣٢٩ — حكم الموقوف عليه متحركا غير هاء تأنيث . نقل حركة الهمزة وحذفها أو إثباتها . إبدال الهمزة بمجانس حركتها . الوقف بالنقل إلى المتحرك .

٣٣٠ — إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية . تاء جمع السلامة والمحمول عليه . هيهات وأولات ولات وربت وثمت وأبت . الوقوف بهاء السكت . جواز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ولا شبيهة بها .

٣٣١ — الوقوف على حرف واحد . إجراء الوصل مجرى الوقف . تسكين الروىّ الموصول بمدة .

٣٣٢ — (٨٠) باب الهجاء :

أصلاه فى غير العروض . الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشىء واحد .وصل مين بمَن وبما الموصولة . وصل عن بمَنْ . وصل فى بمَن الاستفهامية وبما الموصولة . وصل الثلاثة بما الاستفهامية محذوفة الألف .

ماشذ وصله . حذف نون من وعن وإن وأن وميم أم عند وصلهن .

الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به فى ذوات الحروف وعددها :

مايستثنى من هذا الأصل . الاقتصار على أول الكلمة . حذف الحرف لإدغامه فيما هو من كلمته . وشذ « بأييّكم المفتون » بياءين .

٣٣٣ — اعتبار المطابقة بالأصل . اعتبار المطابقة بالمآل : فى الوقف وفى غير الوقف . نيابة الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن . حتّام وإلام وعلاَم .

٣٣٤ — شذوذ الألف فى كلتا وترا و « نخشا أن تصيبنا » . وشذوذ الواو فى الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنَواه والرّبوا . من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة

رابعا : فهرس الشواهد القرآنية

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٥ هـ	شرح الكلمة والكلام	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا » .	٧٨	النحل
٩ هـ	إعراب الصحيح الآخر	« أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي »	١٧	الأحقاف
١١ هـ	إعراب المعتل الآخر	« إلاّ أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح » .	٢٣٧	البقرة
١١ هـ	» » »	« وبعولتهن أحق بردهن »	٢٢٨	البقرة
١١ هـ	» » »	« فتوبوا إلى بارئكم »	٥٤	البقرة
١١ هـ	» » »	« إنه من يتقِ ويصبر فإن الله لايضيع أجر المحسنين »	٩٠	يوسف
١٣ هـ	إعراب المثنى والمجموع على حده	« والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين »	٤	يوسف
١٤ هـ	إعراب المثنى والمجموع على حدّه	« وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون »	٢٣	الحجر
٢٤ هـ	المضمر	« وإذا الرسل أقتت »	١١	المرسلات
٢٨ هـ	»	« فأوجس في نفسه خيفة موسى »	٦٧	طه
٢٩ هـ	»	« وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجرا »	٢٠	المزمل
٣٦ هـ	الموصول	« ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا » .	٦،٧	لقمان
٤٢ هـ	المعرف بالأداة	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول »	١٥،١٦	المزمل
٤٢ هـ	» »	« ثاني اثنين إذ هما في الغار »	٤٠	التوبة
٤٤ هـ	المبتدأ	« وأن تصوموا خير لكم »	١٨٤	البقرة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٤٤ هـ	ـ المبتدأ	« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض »	٣	فاطر
٤٨ هـ	ـ المبتدأ	« والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين »	١٧٠	الأعراف
٤٨ هـ	ـ »	« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربّصْنَ بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »	٢٣٤	البقرة
٥١ هـ	ـ »	« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم »	١٠٦	آل عمران
٦٣ هـ	ـ الأحرف الناصبة الاسم	« فلولا أنه كان من المسبحين »	١٤٣	الصافات
٧٢ هـ	ـ الأفعال الداخلة على المبتدإ	« ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق »	١٠٢	البقرة
٧٦ هـ	ـ الفاعل	« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
٨٧ هـ	ـ الواقع مفعولا مطلقا	« ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »	٢٣	الأحزاب
٨٧ هـ	ـ » » »	« والذاريات ذروا »	١	الذاريات
٩٣ هـ	ـ المفعول المسمى ظرفا	« وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله »	١٦	الكهف
»	» » »	« وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم »	١١	الأحقاف
»	» » »	« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى »	٢،١	الليل
٩٤ هـ	ـ » » »	« إذا وقعت الواقعة . ليس لوقعتها كاذبة . خافضة رافعة »	٣،٢،١	الواقعة
»	» » »	« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة »	٨	الواقعة
١١٣ هـ	ـ الحال	« وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله »	٧٥	البقرة
١١٣ هـ	ـ الحال	« آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين »	٩١	يونس
١١٣ هـ	الحال	« وجاءوا أباهم عشاء يبكون »	١٦	يوسف
١١٣ هـ	ـ »	« أو جاءوكم حصرت صدورهم »	٩٠	النساء
١٢٨ هـ	ـ نعم وبئس	« كبرت كلمة تخرج من أفواههم »	٥	الكهف

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
ه ١٤١	الصفة المشبهة	« إنك ميت وإنهم ميتون »	٣٠	الزمر
ه ١٤٣	إعمال المصدر	« ألم نجعل الأرض كفاتا أحياءو أمواتا »	٢٥، ٢٦	المرسلات
ه ١٤٤	حروف الجر	« ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء »	١٨	الفرقان
١٤٥	» »	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٤٥	» »	« إن ربك فعال لما يريد »	١٠٧	هـــود
١٤٥	» »	« قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون »	٧٢	النمل
ه ١٤٥	» »	« وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال »	٤٦	إبراهيم
ه ١٤٥	» »	« وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم »	٣٣	الأنفال
ه ١٤٦	» »	« ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
ه ١٥٢	القسم	« تالله تفتأ تذكر يوسف »	٨٥	يوسف
ه ١٥٣	»	« ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون »	٥١	الروم
ه ١٥٥	الإضافة	« ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام »	٢٠٤	البقرة
ه ١٥٥	»	« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر »	٢٢٦	»
ه ١٥٨	»	« وكلهم آتيه يوم القيامة فردا »	٩٥	مريم
ه ١٥٨	»	« وكل أتوه داخرين »	٨٧	النمل
ه ١٥٨	»	« أياً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
ه ١٥٩	»	« قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم »	١١٩	المائدة
ه ١٥٩	»	« يوم لاتملك نفس لنفس شيئا »	١٩	الانفطار
ه ١٦٢	»	« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى »	٢٢	إبراهيم
ه ١٦٩	النعت	« وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين »	٥١	النحل
ه ١٦٩	النعت	« فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة »	١٣	الحاقة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
هـ ١٧٠ —	النعت	« ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين »	٥٩	الأنعام
هـ ١٧٠ —	»	«لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها »	٤٩	الكهف
هـ ١٧٠ —	»	« وكذب به قومك وهو الحق »	٦٦	الأنعام
هـ ١٧٦ —	المعطوف عطف النسق	« ومن يكسب خطيئة أو إثما »	١١٢	النساء
هـ ٢١٧ —	نونى التوكيد	« وأنتم حينئذ تنظرون »	٨٤	الواقعة
هـ ٢٢٨ —	إعراب الفعل	« حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
هـ ٢٣٥ —	عوامل الجزم	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »	١	الدهر
هـ ٢٣٧ —	» »	« ومن عاد فينتقم الله منه »	٩٥	المائدة
هـ ٢٣٧ —	» »	« فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا »	١٣	الجن
هـ ٢٣٨ —	» »	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
هـ ٢٣٨ —	» »	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
هـ ٢٤١ —	» »	« لو نشاء جعلناه أجاجا »	٧٠	الواقعة
هـ ٢٤١ —	» »	« أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم »	١٠٠	الأعراف
هـ ٢٤١ —	» »	« فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط »	٧٤	هـــود
		ما أحضرت »	١٤	التكوير
هـ ٢٨٣ —	أمثلة الجمع	«علمت نفس ماقدمت وأخرت»	٥	الانفطار
هـ ٣٠١ —	التصريف	« وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
»	»	« إذ تصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
هـ ٣٢١ —	مخارج الحروف	« ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة »	٤٢	الأنفال

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٢٤ ـ	مخارج الحروف	« مانتنزل الملائكة إلا بالحق »	٨	الحجر
»	» »	« ونزل الملائكة تنزيلا »	٢٥	الفرقان
٣٢٤ هـ ـ	» »	« مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٣٣٢ ـ	الهجاء	« بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله »	٩٠	البقرة
»	»	« بئسماخلفتمونى من بعدى »	١٥٠	الأعراف
»	»	« فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله »	١٤	هـود
»	»	« بل زعمتم ألن نجعل لكم موعدا »	٤٨	الكهف
»	»	« أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه »	٣	القيامة
٣٣٣ ـ	»	«بأييكم المفتون »	٦	القلم
»	»	« لنسفعا بالناصية »	١٥	العلق
٣٣٤ ـ	»	« وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير »	١٤٦	آل عمران
»	»	« وكأين من آية فى السموات والأرض »	١٠٥	يوسف
»	»	« فكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة »	٤٥	الحج
»	»	« وكأين من قرية أمليت لها وهى ظالمة »	٤٨	الحج
»	»	« وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها وإياكم »	٦٠	العنكبوت
»	»	« وكأين من قرية هى أشد قوة من قريتك التى أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم »	١٣	محمد
»	»	« وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا »	٨	الطلاق
٣٣٤ ـ	الهجاء	« أفبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون »	٧٢	النحل
»	»	« يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة »	٥٢	المائدة
٣٣٥ ـ	الهجاء	« بسم الله الرحمن الرحيم » ـ فى أوائل السور ، وفى الآية	٣٠ من	النمل
٣٣٥ ـ	»	« قال يابنؤم لاتأخذ بلحيتى ولابرأسى »	٩٤	طه

خامسا : فهرس شواهد الحديث الشريف

ص	الباب	الشاهد
هـ ٩	— إعراب الصحيح الآخر :	« لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .
٤٤	— المبتـــدأ :	« يتعاقبون فيكم ملائكــة ... » .
هـ ٤٥	— المبتـــدأ :	« لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم » .
هـ ٤٨	— المبتـــدأ :	« هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله » .
هـ ٥٩	— أفعال المقاربة :	« لولا أنه شيء قضاه الله لألـمّ أن يذهب بصره » .
٦٢	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	« إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » .
هـ ٦٤	— الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :	من حديث أم حبيبة : « إنى كنت عن هذا لغنيّة » .
٦٨	— لا العاملة عمل إنّ :	« لا حول ولا قوة إلا بالله » .
١٠٠	— المفعول معه :	من حديث عائشة : « وأنا وإياه فى لحاف ».
١٤٠	— الصفة المشبهة :	« يتعاقبــون فيكم ملائكــة » .
هـ ١٧٦	— المعطوف عطف النسق :	« اسكن حراء ، فما عليك إلا نبىّ و صدّيق أو شهيد » .
٢٢٦	— التسمية بلفظ كائن ماكان :	« يتعاقبــون فيكم ملائكــــــة » .
هـ ٢٤٧	— تتميم الكلام :	من حديث عمر : «كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ... الخ .
هـ ٢٨٣	— أمثلة الجمع :	« أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض » .
هـ ٢٨٣	— أمثلة الجمع :	« تمرة خير من جرادة » .

سادسا : فهرس شواهد الشعر والرجز

ص	الباب	الشاهد
٤	– شرح الكلمة والكلام :	

أريت إن جاءت به أملودا مرجّلا ويلبس البرودا
أقائلن : أحضروا الشهودا ؟

٩ – إعراب الصحيح الآخر : يصبح ظمآن وفى البحر فمه

هـ ١١ – المعتل الآخر

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

هـ ١١ – المعتل الآخر :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

هـ ١١ – المعتل الآخر :

ويوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى فيهن غولا تغوّل

هـ ١١ – المعتل الآخر :

فعوضنى منها غناى ولم تكن تساوى عندى غير خمس دراهم

هـ ١١ – المعتل الآخر :

إذا قلت علّ القلب يسلوُ قيضت هواجس لاتنفك تغريه بالوجد

هـ ١١ – المعتل الآخر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

هـ ١١ – المعتل الآخر :

ولو أن واش باليمامة داره وداری بأعلى حضرموت اهتدى ليا

هـ ١١ – المعتل الآخر :

ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

هـ ١٣ – إعراب المثنى والمجموع على حدّه :

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى لكم غير أنا إن نسالم نسالم

هـ ١٤ – إعراب المثنى والمجموع على حده :

تلقى الإوزون فى أكناف دارتها تمشى وبين يديها الدر منثور

هـ ١٩ – فإن تزجرانى يابن عفاف أنزجر وإن تدعانى أحم عرضا ممنعا

هـ ٢٤ – المضمر :

وإنى رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

هـ ٢٥ — المضمـــر :

تراه كالثغــام يعــــل مســـكا يســوء الفاليــات إذا فليـــــنى

هـ ٢٦ — المضمر :

بنصركم نحن كنتم ظافــرين وقــد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

٢٧ — المضمر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض فى دهر الدهـــارير

٢٧ — المضمر :

وما أصاحب من قوم فأذكـــــرهم إلا يزيدهم حباً إلىّ هُـــــمُ

هـ ٣٠ — الاسم العلم :

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها عنى حديثا وبعض القول تكذيـــب

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبــا ببطن شروان يعوى حوله الذيـــب

هـ ٤٥ — المبتــدأ :

يذيب الرعب منه كل عضـــــب فلولا الغمد يمسكه لســـــالا

هـ ٤٨ — المبتدأ : • أصخ فالذى توصى به أنت مفلح •

هـ ٤٩ — المبتــدأ :

أكل عام نعــم تحوونــــــــه يلقحــه قــوم وتنتجونــــــه

هـ ٥٦ — الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

قنافذ هدّاجـــون حول بيــوتهم بما كان إياهــم عطية عـــوّدا

هـ ٥٨ — الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

وليس بمدن حتفه ذو تقــــــدم لحرب ولا مستنسىء العمــر محجم

هـ ٥٩ — أفعال المقاربــة :

قامت تلوم وبعض اللوم آونـــة مما يضرّ ولا يبقى له نفـــــــل

هـ ٦٢ — الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليلـــة بواد وحولى إذخــر وجليـــــل

هـ ٦٣ — الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيــدا إذا أنه عبد القفا واللهـــــازم

ص الباب الشاهـد

هـ ١١٧ ـ العـــدد :

كأن بها البـدر ابن عشر وأربـع إذا هبوات الصيف عنـه تجلّت

هـ ١٥٣ ـ القسم :

لعمرى لنعم الفتى مـــالك إذا الحرب أصلت لظاها رجـالا

هـ ١٥٦ ـ الإضافـة :

إن امرأ خصّنى عمداً مودتـه على التنائى لعندى غير مكفـور

هـ ١٥٦ ـ الإضافـة :

رؤية الفكر ما يـؤول له الأمـر معين على اجتناب التـوانى

هـ ١٥٧ ـ الإضافة :

كلا أخى وخليلى واجدى عضـداً فى النائبات وإلمام الملمـات

هـ ١٥٨ ـ الإضافة :

قبل وبعد كل قول يغتنـم حمد الإله البرّ وهـاب النعم

هـ ١٦٠ ـ الإضافة :

ولم أر مثل الخير يتركه الفـتى ولا الشر يأتيـه الفتى وهـو طائع

هـ ١٦١ ـ الإضافـة :

بأى تراهم الأرضين حلـوا أبى الدبّران أم عسفوا الكفـارا

هـ ١٦٤ ـ التوكيد : « يا أشبـه الناس كل النـاس بالقمـر »

هـ ١٧٧ ـ عطف النسق :

فإما أن تكـون أخى بصـدق فأعرف منـك غثّى مـن سمينى

وإلاّ فاطرحنى واتخـذنى عـدوا أتقيـك وتتقيـنى

هـ ١٨٤ ـ الاستغاثة والتعجب :

حتّى يقـول الناس ممـا رأوا يا عجبـا للميت النـاشر

هـ ١٨٧ ـ أسماء لازمت النـداء :

« فى لجـة أمسـك فلانا عن فـل »

هـ ١٨٧ ـ أسماء لازمت النداء :

أطـوف ما أطـوف ثم آوى إلى بيت قعيـدته لكـاع

هـ ١٩٠ ـ ترخيم المنادى :

يا عبد هل تـذكرنى ساعـة فى موكب أورائـد للقنيـص

ص	الباب	الشاهد

هـ ١٩٠ — ترخيم المنـــادى :

يا علقم الخير قد طالت إقامتنـــا هل كان منا إلى ذى الغمـــر تسريح

هـ ٢٠١ — أبنيـــــة الأفعال :

قد جعل النعاس يعـــــرنديـــنى أطرده عنى ويسرنـــــــــــدينى

هـ ٢١٢ — أسماء الأفعال والأصوات

• قدنى من نصر الخبيبين قـــــــــــــدى •

هـ ٢١٣ — أسماء الأفعال والأصوات :

• ألاحييـــــا ليـــلى وقولا لهـــا هـــلا •

هـ ٢٣٠ — إعراب الفعـــل :

ليس العطاء من الفضـــول سماحـــة حتى تجـــود وما لديك قليـــــل

هـ ٢٣٨ — عوامل الجزم :

فطلقهـــــا فلست لها بكـــــفء وإلاّ يَعْلُ مفـــرقك الحســـام

هـ ٢٦٠ — التقاء الساكنين :

فلست بآتيـــــه ولا أستطيعـــــه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

هـ ٣٣٠ — الوقـــف :

من يأتمـــر للحـــزم فيما قصـــــده تحمـــد مساعيـــه ويعلم رشـــــده

هـ ٣٣٠ — الوقف :

عجبت والدهـــر كثير عجبـــــه من عنزىّ سبّنى لم أضربـــــــه

هـ ٣٣١ — الوقف :

يا ربّ يوم لى لا أظللـــــــــه أرمض من تحت وأضحى من عله

سابعا : فهرس الكتب والمصنفات

ثامنا : فهرس أعلام النحاة واللغويين

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكر بها
الأخفش الأصغر أبوا لحسن على بن سليمان	—	(٣١٥ أو ٣١٦ هـ)	٨٣
الأخفش الأوسط أبوالحسن سعيدبن مسعدة	—	(٢١٠ أو ٢١٥ أو ٢٢١هـ)	٩ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٢هـ ، ٩٤ ، ٩٤هـ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢١هـ ، ١٣٠هـ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥١هـ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٢هـ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ٢٠٧هـ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٢هـ ، ٢٢٤هـ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧هـ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨هـ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨هـ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ .
الأشمونى أبو الحسن نور الدين على بن محمد ابن عيسى الأشمونى	—	(٩٢٩ هـ)	٤٤هـ ، ١٦٠هـ ، ٢١٣هـ
الأصمعى أبوسعيد عبد الملك ابن قريب	فى حدود ١٢٨ هـ	(٢١٥ أو ٢١٦ هـ)	١٨٠
الأعلم الشنتمرى يوسف ابن سليمان	٤١٠ هـ	(٤٧٦ هـ)	٧هـ ، ٢٤٧هـ
ابن الأنبارى أبو بكر محمد ابن القاسم	٢٧١ هـ	(٣٢٧ أو ٣٢٨هـ ببغداد)	٢٧هـ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٠٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .
ابن الباذش أبو الحسن على ابن أحمد بن خلف الأنصارى	٤٤٤ هـ	(٥٢٨ هـ بغرناطة)	٩٥هـ
بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك	—	(٦٨٦ هـ بدمشق)	٢٣٧هـ
ابن برهان عبد الواحد ابن على بن إسحاق	—	(٤٥٦ هـ ببغداد)	٦٨ ، ١٥٦ ، ٢٢٢
أبو بكر الصولى محمد بن يحيى الصولى الشطرنجى	—	(٣٣٥ أو ٣٣٦ هـ بالبصرة)	٢٥٧هـ

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التى ذكر بها
البهاء الرقى بهاء الدين ابن الرقى	—	(٦٨٠ ه)	ه ٢٠٧ ، ه ٢٢١ ، ه ٢٣٠ ه ٢٣١ ، ه ٢٤٤ ، ه ٢٤٥ ، ه ٢٦٤ ، ه ٢٧١ ، ه ٢٧٢ ، ه ٢٧٦ ه ٢٨٥ ، ه ٢٨٦ ، ه ٢٨٨ ، ه ٢٩٦ ، ه ٢٩٧ ، ه٣٠٢ ، ه ٣٠٤ ، ه ٣٠٧ ، ه ٣٢٢ ، ه ٣٢٥ ، ه ٣٢٦ ، ه ٣٣٠
ثعلب أبو العباس أحمد ابن يحيى	٢٠٠ ه	(٢٩١ ه ببغداد)	٤٨ ، ه ١٢١
الجرجانى أبو بكرعبدالقاهر ابن عبد الرحمن	—	(٤٧١ أو ٤٧٤ ه)	٩٩ ، ه ١٠١
الجرمى أبو عمر صالح ابن إسحاق البصرى	—	(٢٢٥ ه)	ه ٢٩ ، ٦٦ ، ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ه ٢٢٢ ، ٢٦١ ، ه ٣٢٨
ابن جنى أبو الفتح عثمان ابن جنى	قبل ٣٣٠ ه	(٣٧٢أو٣٩٢ ه ببغداد)	ه ٩٤ ، ٩٩ ، ه٢٠١ ، ه ٢٩٩
أبو حاتم السجستانى سهل ابن محمد بن عثمان	حوالى ١٦٥ ه	(٢٤٨أو٢٥٠أو٢٥٤أو٢٥٥ ه)	ه١٨٣
أبو حيان أثير الدين محمد ابن يوسف بن على	٦٥٤ ه	(٧٤٥ ه بمصر)	ه ٧٠ ، ه ٩٣
ابن خروف أبوالحسن على ابن محمد بن على	حوالى ٥٢٠ ه	(٦٠٥أو٦٠٦ أو٦٠٩أو٦١٠ه)	٩٩ ، ه ١٠٣ ، ١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣١
ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد	—	(٥٦٧ ه)	ه ٣١١
خلف الأحمر أبو محرز ابن حيان البصرى	—	(فى حدود ١٨٠ ه)	٧٥
الخليل بن أحمد الفراهيدى	حوالى ١٠٠ ه	(١٧٥ أو ١٧٠ أو ١٦٠ ه)	٢٦ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٨٣ ، ١٨٠ ، ه ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ه ١٨٤ ، ه ٢١٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ه ٢٩٨ ، ٣١٦ ، ه ٣١٩ .
الدمامينى بدر الدين محمد ابن أبى بكر بن عمر	٧٦٣ ه بالإسكندرية	(٨٣٧أو٨٣٨ه بالهند)	ه ٥ ، ه ٨٨ ، ه ١٠٤

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التي ذكربها
ابن درستويه أبو محمد عبد الله ابن جعفر	٢٥٨ هـ	(٣٤٧ هـ ببغداد)	٥٢ ، ٧١
ابن الدهان أبو بكر المبارك ابن المبارك	٥٣٢ أو٥٣٤ هـ	(٦١٢ هـ)	هـ ٩٥
الرضي شارح كافية ابن الحاجب	—	(٦٨٣ أو ٦٨٤ هـ)	هـ ٢١٣ ، هـ ٢١٥
الرماني أبو الحسن على ابن عيسى	٢٧٦ هـ	(٣٨٤ هـ)	هـ ٤٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨
الزبيدي أبوبكر محمد بن الحسن	—	(٣٧٩ أو ٣٨٠ أو ٣٩٩)	هـ ٢٠١ هـ ٢٥٥
الزجاج أبو إسحاق إبراهيم ابن السري	حوالى ٢٤٠ هـ	(٣١١ أو ٣١٦ هـ)	٢٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، هـ ٩٠ ، ٩٤ ، هـ ٩٥ ، ٩٩ ، هـ ١٠١ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، هـ ٢٢٢ ، ٢٩٦ ، هـ٢٩٦ ، هـ ٢٩٧ .
الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق	—	(٣٣٩ أو ٣٤٠ هـ)	٩٥ ، هـ ٩٥
الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر	٤٩٧ هـ	(٥٣٨ هـ)	هـ ٤٩ ، ٥٨ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ٢٢٩
أبو زيد سعيد بن أوس ابن ثابت الأنصاري	حوالى ١٢٠ هـ	(٢١٥ أو ٢١٤ هـ)	هـ ١٦ ، هـ ١٧ ، هـ ٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٢
ابن السراج أبو بكر محمد ابن السري البغدادي	—	(٣١٦ هـ شاباً)	٣٦ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٨٢ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، هـ ١٣٢ ، ١٣٤ ، هـ ٢٣١ ، ٢٦٨
ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق	—	(٢٤٤ هـ)	هـ ١٦١
سيبويه أبوبشر عمرو بن عثمان ابن قنبر	بعد ١٥٠ هـ	(١٨٠ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ)	هـ ٥ ، هـ ٧ ، هـ ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، هـ ٢٩ ، هـ ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٩ ، هـ ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، هـ ٩٣ ، هـ ٩٥ ، ١٠١ ، هـ ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، هـ ١٥٣ ، هـ ١٥٥ ، هـ ١٦٢ ، ١٧١ ، هـ ١٧٤ ، هـ ١٨٠ ، ١٨١ ، هـ ١٨٤ ، ١٨٥ ،

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التى ذكر بها
سيبويه			١٨٧ ، ١٨٨ ، هـ ٢٠١ ، هـ ٢٠٧ ، ٢١٣ ، هـ ٢١٦ ، هـ ٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، هـ ٢٥٣ ، هـ ٢٥٥ ، هـ ٢٦١ ، هـ ٢٦٢ ، هـ ٢٧٩ ، هـ ٣١٩ ، هـ ٣٢٠ ، هـ ٣٢٥ ، هـ ٣٢٧ ، هـ ٣٣٠ .
ابن السيد أبو محمد عبدالله ابن محمد بن السيد البطليوسى	٤٤٤ هـ	(٥٢١ هـ ببلنسية)	٨١
السيرافى أبوسعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان	قبل ٢٧٠ هـ	(٣٦٨ هـ ببغداد)	٦٧ ، ٨٢ ، هـ ٩٣ ، ٩٩ ، هـ ١٠٣
ابن الشجرى أبو السعادات هبة الله بن على	٤٥٠ هـ	(٥٤٢ هـ)	هـ ٤٥
الشلوبين أبو على عمر ابن محمد بن عمر	٥٦٢ هـ	(٦٤٥ هـ)	هـ ٤٥ ، ٥٣ ، هـ ٩٣ ، هـ ١٠٣ ، ١٣١
الصفار أبو على إسماعيل ابن محمد	٢٤٧ هـ	(٣٠١ هـ)	هـ ٣٩
أبو عبيد القاسم بن سلام	حوالى ١٥٧ هـ	(٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ بمكة)	هـ ١٠٣
أبو عبيدة معمر بن المثنى	١١٢ هـ	(٢٠٨ أو ٢٠٩ أو ٢١٠ أو ٢١١ هـ)	٩٣ ، هـ ٢٤٧
ابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن	٥٩٧ هـ	(٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ)	هـ ٩٥
ابن عقيل بهاء الدين ابن عبد الرحمن المصرى	٦٩٨ هـ	(٧٦٩ هـ بالقاهرة)	هـ ٥ ، هـ ١٧ ، هـ ٣٠ ، هـ ٨٣ ، هـ ٨٨ ، هـ ٩٤ ، هـ ٩٥ ، هـ ١٠١ .

ابن العلج ضياء الدين صاحب البسيط ، يكثر من النقل عنه أبو حيان وابن عقيل . قال السيوطى فى فهارس بغية الوعاة ص ٤٢٨ : لم أقف له على ترجمة .

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التى ذكر بها
أبو على الفارسى الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار	—	(٣٧٧ هـ ببغداد)	٩ ، هـ ٩ ، ١٥ ، هـ ١٥ ،

العلم	مواده	وفاته	الصفحات التى ذكر بها
أبو على الفارسى			٣٧ ، ه ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ه ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ه ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ه ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٩١ ، ه ٢٩٨ ، ه ٢٩٩ .
أبو على القالى إسماعيل بن القاسم بن عيذون	٢٨٨ ه	(٣٥٦ ه بقرطبة)	ه ١٨٣
أبو عمرو الشيبانى إسحاق ابن مرار الكوفى	حوالى ١٩٥ ه	(٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٣ ه)	ه ٣١٠
أبو عمرو بن العلاء	—	(١٥٤ أو ١٥٩ ه)	ه ١١ ، ه ١٦ ، ٣٥ ، ١٨٢ ، ه ٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ه ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ه ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
عيسى بن عمر الثقفى	—	(١٤٩ أو ١٥٠ ه)	١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد	حوالى ١٤٠ ه	(٢٠٧ وقيل ١٨٧ ه)	١٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ه ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ه ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ه ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ه ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ه ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ه ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ه ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ه ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ه ٣٢٨
قطرب أبو على محمد ابن المستنير	—	(٢٠٦ ه)	١٨ ، ٣٦ ، ه ١٢١ ، ه ١٦٢ ، ه ٢١٤ ، ه ٢٤٢ ، ه ٣١٦ .
ابن القطاع على بن جعفر	٤٣٣ ه	(٥١٥ أو ٥١٤ ه بالقاهرة)	ه ٢٥٥
الكسائى أبو الحسن على ابن حمزة	—	(١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ه)	١٦ ، ١٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ه ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ه ١٤٣ ، ه ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ه ٢٤٤ ، ه ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
ابن كيسان أبو الحسن محمد ابن إبراهيم	—	(٣٢٠ أو ٢٩٩ ه)	٢١ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٣١ ، ه ١٧٢ ، ١٧٤ ، ه ١٨٨
اللحيانى أبو الحسن على ابن المبارك	(كان فى زمن الفراء وأخذ عن الكسائى)		ه ٩٧
المازنى أبو عثمان بكر ابن محمد بن بقية	—	(٢٤٨ أو ٢٤٩ أو ٢٣٦ ه)	٢٣ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٦٩ ،

تم بحمد الله

المنظومة النحوية

المنسوبة إلى

الخليل بن أحمد الفراهيدى

دراسة وتحقيق

أحمد عفيفى

أستاذ بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

الدار المصرية اللبنانية

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحبَّ أن ينظر إلى رجلٍ
خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى
الخليل بن أحمد.

سفيان الثوري

تقديم

حين تتجه الكتابة صوب الخليل بن أحمد عبقرى العربية ورائد الدراسات اللغوية فى ثقافتنا العربية قربا أو بعدا فإن قيمة سامقة تقدم للتراث اللغوى ، فالخليل مؤسسة متكاملة من المعارف أحكم أمرها من خلال اكتمال نظريته المعرفية فرضا واستعمالا ، فالعروض لديه بدا نظرية إيقاعية يخرج منها ويأتى إليها كل جهد شدا به المفكرون والدارسون حتى اليوم ، والمعجم العربى لديه هيكل لبناء لغوى حوى الشارد والوارد ، الواقعى والمتخيل . فقد جاء بناءً تجريديا واقعيا بإمكانه أن يحكم لغات الأمم لا العربية وحدها ، وإن كانت صلاحيته للعربية صلاحية ذوق وعرف واستعمال ، كذلك الأصوات تخرج من عِبّ هذا الرجل فى وضوح علمى يؤكد التجريب ويحكم الوصف بصدقه ودقته . لم يقف باع الخليل عند هذه الحدود اللغوية التى أصبح رائدا ومؤسسا لها ، وإنما تجلت خطـواته الراسخة فـى مسـار النحـو محكمـة قواعـد وأصولا ، والقارئ لتراثنا النحوى منذ تلميذه سيبويه حتى الآن يدرك صدق ذلك .

عـاش الخليل بعبقريته حيا فى فكر تابعيه ومن خطّ خطًا فى الدرس اللغوى ؛ ومـن ثـم أضحت أفكاره مؤكدة ثابتة النسبة إليه دون غموض أو التواء ؛ بمعنى آخر أضحى الخليل محورا لكل حركة لغوية جاءت بعده إلى

الحد الذى ما عاد فى جعبة الدارسين ما هو خفى غامض بالنسبة إلى الخليل .

فى ظل هذا الظهور يطلع علينا الدكتور أحمد عفيفى وهو لغوى أديب بكتاب ينسبه إلى الخليل موثقا إياه تحت عنوان « المنظومة النحوية المنسوبة للخليل بن أحمد الفراهيدى » يثبت للبحث اللغوى أن هناك أعمالا للخليل فى طى المجهول بحاجة إلى بعث وإظهار . والمنظومة التى قدمها الدكتور أحمد تظهر جانبا تعليميا من جوانب الخليل ، وما أعجب أن يتحرك الخليل بين طاقتين : طاقة التنظير والكشف ، وهى طاقة خلاقة مبهرة ، وطاقة التعليم وهى طاقة فتور فى هز الفكر اللغوى، وإضافتها فى حق التعليم إضافة تربوية، إذ من خلالها تصاغ القواعد النحوية والصرفية واضحة المصطلح والمثال فى يسر دون فلسفة وتعقيد لخدمة المتعلم الناشىء .

فى هذه المنظومة ومحاولة توثيقها يدرك الدكتور أحمد عفيفى - وهو باحث ذكى يعرف مسارب اللغة ودروبها ومنحنيات الطرق فيها ووعورة مسارها - أن القول بوجود منظومة نحوية للخليل سوف يثير كثيرًا من الجدل ؛ ومن ثمّ يحشد نفسه وأدواته العلمية - وهى أدوات متمكنة يعرفها عنه المحيط اللغوى - مستنطقا بذكاء وقدرة ورود صدى لفكر المنظومة مع يسره لدى سيبويه وقطرب والأخفش والمدرستين الكوفية والبصرية وأعمال الخليل ذاته مؤكدا على ظاهرة المصطلح التى بان من خلالها اتفاق ما جاء فى المنظومة فى كثير مما هو وارد لدى كتب الخليل كالعين والجمل المنسوب إليه وكتاب سيبويه ومؤكدا نسبة المنظومة بإحساس خلف الأحمر الذى نُسِب إليه ذكر أبيات من المنظومة ؛ ولأن هناك شيئًا من خوف فى نسبة المنظومة إلى الخليل كثّف الدكتور أحمد عمله فأتى بدراسة ضافية واعية متمكنة لفكر الخليل ومنهجه ورؤيته . هذه الدراسة من الممكن أن تحسب عملا مستقلا علميا ناهضًا بجوار درس المنظومة وتوثيقها .

أجادل الدكتور أحمد أخى كثيرًا حول نسبة المنظومة للخليل كى أثير طاقة

التحرك اللغوية فيه فيظهر الوقوف مع جانب الشك فيها للصمت الكامل بين ظهورها وظهور المنظومات النحوية لدى ابن معط وابن مالك وعدم سيرورتها أثرا واضحا لدى خالفيه وغربة عصر الخليل عن طرْق المنظومات ؛ ولأن النسخ لم تصرح بالفراهيدى - لقبا - أجادل الدكتور أحمد كثيرًا فيستنطق الحجر فى براعة حين يتحدث عن مصطلحات الخليل فى المنظومة مثبتا حقها فى مؤلفات الخليل الأخرى وتلاميذه كما قلت ، ويستنطق القاعدة الواردة فى المنظومة مدركا نسبتها إلى الخليل ، ويقف أمام الأعلام الواردة فيها مثبتا صلتها بصاحب المنظومة وإلفها لديه ، كما يستنطق روح المنظومة بما يسرى فى لغتها موافقا لحياة الخليل وشخصيته ، ولهذا فإن الجهد المقدّم شاق وكبير ، وطريقه وعر غير ميسور ، استطاع الدكتور أحمد عفيفى أن يجتاز كل ذلك بتناوله لقضايا لها أهميتها فى حقل النحو العربى ، حملتها تلك المنظومة النحوية التى كتبت فى القرن الثانى الهجرى ، اجتازها بأدوات اللغوى المتمكّن ، وقد ظهر من خلال هذا الجهد الكبير الشاق فكر الخليل واضحا من خلال تأصيل لمنظومة نحوية حاول الباحث المدقق الجاد نسبتها إلى الخليل وإهداءها إلى تراثنا اللغوى كى يستفيد بها الدارس والمحقق معا ؛ ومن ثم فالتقدير لهذا المؤلَّف بيّن من خلال كثرة الأفكار وجرأة الحوار ووضوح الغاية والهدف والمؤلَّف يعتبر إضافة جيدة وعميقة لحقل الدرس اللغوى العربى دونما شك أو احتمال ،

أحمد كشك

أستاذ النحو والصرف والعروض
والوكيل السابق لكلية دار العلوم
جامعة القاهرة

مقدمة

فى تاريخ التراث اللغوى العربى ظهرت منظومات نحوية كثيرة ، توالى تأليف تلك المنظومات منذ نشأة النحو العربى ، مصاحبًا لتلك الفترة التى عاشها الخليل بن أحمد فى القرن الثانى الهجرى ، والتى بدأ فيها علم النحو يأخذ شكلاً أشبه بالعلم المتكامل ، إلى أن نضج على يد عالم النحو الأكبر سيبويه تلميذ الخليل ، ولعل توالى تأليف هذه المنظومات منذ تلك الفترة قد استمر دون انقطاع ، بطيئاً مرة ، متوالياً مرة أخرى ، حنا التاريخ على بعض هذه المنظومات النحوية فظهرت واشتهرت بين الدارسين ، وأصبحت مضرب المثل فى الإشارة إلى هذا النوع من التأليف مثل : ألفية ابن مالك وألفية السيوطى وألفية ابن معطٍ ، وجار التاريخ على بعضها ، وتخلى عنه فظل حبيساً بين أحضان المخطوطات القديمة تحنو الأوراق على هذا البعض وتستأثر به ، وأصبح الإفلات من بين طيات هذه المخطوطات يحتاج إلى مغامر ينقب محاولاً الكشف وتأصيل النسبة ، والتأكد من صدق المادة العلمية المنسوبة إلى صاحبها ، وقد تمثّل هذا النوع من المنظومات التى لم تأخذ حظها من الظهور فى تلك المنظومة النحوية - موطن الحديث - تلك المنظومة التى نسبت إلى الخليل بن أحمد ، والتى كتبت فى القرن الثانى الهجرى ؛ أى فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ النحو العربى .

وهناك فترة زمنية مسكوت عنها تقترب من ثلاثة قرون أو أكثر ، وهى ما بين كتابة الخليل لمنظومته وظهور مجموعة من المنظومات (الألفيات النحوية) على يد ابن معط أو ابن مالك أو غيرهما . تلك الفترة لا ندرى - حتى هذه اللحظة - هل وجدت بها منظومات ثم فقدت ، أو وجدت بها منظومات ولكنها تجوهلت ؛ لأنها تهتم بالجانب التعليمى ، والجانب التعليمى عادة يهتم بعرض القضايا العامة ، دون الدخول فى تفصيلات علمية ، وهذا ليس مطلب العلماء ، فمطلبهم تناول الجزئيات الصغيرة الأكثر عمقاً ، والخوض فى مسائل الخلاف، وربما وجدت فى تلك الفترة منظومات صغيرة الحجم، ولكنها لم تجد من يعيرها اهتمامًا بسبب صغر حجمها ، بغض النظر عن قيمتها العلمية [1] .

أما عن طريق الكشف عن هذه المنظومة فقد جاء من قبيل المصادفة ، فقد شغلت منذ خمس سنوات بدراسة المنظومات النحوية وتاريخها ودورها فى تعليم النحو العربى لطالبيه ، وعندما انتقلت للعمل فى جامعة السلطان قابوس بعُمان استمر اهتمامى بهذا الموضوع فصرت أنقّب فى المكتبات العامة والخاصة للعثور على مخطوطات تحتوى على منظومة نحوية أو صرفية من بين آلاف المخطوطات فى شتى العلوم ، بعضها عبارة عن « مجاميع » كبيرة تضم أكثر من عمل ، وأخرى مخطوطات تحتوى على عمل واحد ، وفى تلك الفترة كان هناك إعادة لفهرسة محتويات مكتبة المخطوطات التابعة لوزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عُمان ، هنا بدأت تظهر هذه المنظومة الصغيرة الحجم بين عشرات الأعمال فى « مجموع » ، واحد وتتوالى نسخها واحدة تلو الأخرى ، وانتقلت بالبحث فى بعض المكتبات الخاصة ، والتنقيب فى « المجاميع » من المخطوطات المختلفة إلى أن أصبح لدىّ قناعة تامة بأن الأمر يستحق البحث والتوثيق والدراسة ، ومعرفة ما إذا كان هذا العمل حقاً للخليل أم لا .

(١) موضوع « المنظومات النحوية تاريخها وأهميتها العلمية » محور لبحث مازلت أجمع خيوطه وأعمل فيه ولم أنته منه بعد .

وإذا كان هذا الكشف قد جاء من قبيل المصادفة بالنسبة لى فإن بعض العلماء العُمانيين كانوا على علم بوجود هذه المنظومة ويعرفون نسبتها إلى الخليل ، بل ويمتلك بعضهم نسخًا منها أو على الأقل نسخة منها ضمن مجموع ، كما ورد ذلك فى بعض المكتبات الخاصة مثل مكتبة معالى السيد « محمد بن أحمد البوسعيدى » ، ومكتبة الشيخ « سالم بن حمد الحارثى » ، ولم يتم تحقيقها على أيديهم ؛ لاهتمامهم بمجالات علمية أخرى غير النحو .

ومع كل الأدلة التى قدمتها لتوثيق نسبة هذه المنظومة للخليل من خلال ما يسمّى بالنقد الخارجى الذى يتصل بالبيانات الواردة عنها ونسخها والإشارة إليها فى مصادر أخرى ، أو ما يسمّى بالنقد الداخلى الذى يتصل بصحة المعلومات الواردة بها وعدم تعارضها مع ما قاله المؤلف نفسه فى مصادر أخرى ، أو عدم مناقضة المعلومات بعضها ببعض . . . إلخ . أقول : مع كل تلك الأدلة ومع قناعتى بكل ما قدمته فإننى أفتح الباب لمن يحب أن يضيف دليلاً على صحة التوثيق أو يأتى بما يخالف ذلك فيقوّم رأيًا لم يكن القصد منه إلا محاولة الوصول إلى اليقين ، فأنا أعلم أن جدلاً كبيرًا سوف يعلن عن نفسه ونقاشًا حادًا سوف يتجسّد حول نسبة هذه المنظومة إلى الخليل بن أحمد .

ولكن يبقى أن يكون لهذه المنظومة السبق الزمنى فى تأليفها عن بقية المنظومات (الألفيات) التى ظهرت بعدها لابن معطٍ وابن مالك والسيوطى حيث ذكرها خلف الأحمر المتوفى ١٨٥هـ أى بعد وفاة الخليل بعشر سنوات ، وذلك فى كتابه « مقدمة فى علم النحو » إذن لا نستطيع أن نلغى أسبقيتها الزمنية عن غيرها من المنظومات النحوية الأخرى ، فليس لدينا منظومة قد سبقتها ، ولم يقل أحد بذلك ، ومن هنا فإن ذلك يعدّ ميزة ، حيث تكون هذه المنظومة أُولى المنظومات النحوية فى تاريخ النحو العربى ، نستطيع من خلالها التأريخ لكثير من المصطلحات النحوية التى امتلأ بها حقل النحو العربى

وحملها التاريخ لنا نحن المتأخرين الحريصين على معرفة الكثير عن نشأة النحو والتأريخ له ، كذلك يمكن لنا - من خلال هذه المنظومة - معرفة طبيعة التأليف النحوى وحقيقته فى تلك الفترة المتقدمة نسبياً فى تاريخ هذا العلم ، وربما أكّدت هذه المنظومة نتيجة مؤداها أن المدرسة البصرية سابقة للمدرسة الكوفية ليس فى تأصيل القواعد فقط ، بل فى التأليف النحوى أيضًا ، فهى تحمل إذن ريادة النحو العربى ، ويكون للبصرة اليد الطولى والنصيب الأوفى فى تأصيل هذا العلم وبناءِ منهجٍ متكامل له .

ولو شكك أحد الباحثين فى نسبتها إلى الخليل لدليل ارتآه ، فإنه لن يستطيع التشكيك فى زمن كتابتها ، وفى هذه الحالة تستحق البحث والدراسة من هذه الزاوية المهمة التى تؤكد أسبقيتها ، وبالتالى تؤكد القدرة على الكشف عن بعض الغموض الذى اكتنف تاريخ النحو العربى ، فهذه المنظومة تستحق الاهتمام والدراسة من جانب المهتمين بهذا العلم .

ويتضمن هذا البحث جزأين رئيسين : أولاً : الدراسة ، ثانياً : التحقيق .

أما الدراسة فتتضمن :

(أ) نبذة عن حياة الخليل وصورة له من خلال المنظومة .

(ب) توثيقها .

(جـ) دراسة نص المنظومة .

أما التوثيق فيتضمن : وصفًا عامًا للمنظومة ونسخ المخطوطة التى عثر عليها . وأسباب الاهتمام بأمر هذه المنظومة وتحقيق نسبتها إلى الخليل .

وأما القضايا النحوية فتشمل : دراسة المصطلحات - العناوين - الأعلام الواردة - الأمثلة والنماذج التطبيقية ودلالاتها - قضايا نحوية للمناقشة والتحليل ، ملاحظات حول منهج الخليل .

ثانياً - التحقيق ، ويشمل : المنهج المتبع فى التحقيق - نص المنظومة محققًا .

وأخيراً جاءت المصادر والمراجع التى شكّلت هذا البحث بالاعتماد عليها .

وهذه الدراسة التى أقدمها بين يدى القارئ الكريم لا تغلق الباب أمام الباحثين لدراسة هذه المنظومة ونسبتها إلى الخليل ، بل لعلها تفتح الباب أمامهم للتحرى وإعادة النظر . فزوايا البحث متنوعة واختلاف الآراء ظاهرة صحية مادام الهدف المنشود هو خدمة لغتنا الحبيبة لغة القرآن الكريم .

وما توفيقى إلا بالله العلى العظيم .

أحمد عفيفى

القاهرة - ١٩٩٥م

القسم الأول

الدراسة

أولاً: الخليل وشخصيته

١ - الخليل بن أحمد .. سيرة وعطاء

قليل مَنْ يعيشون فى ذاكرة التاريخ بهذا الحضور القوى المتميز سلوكا راقيًا وعلمًا مفيدًا لمدة أربعة عشر قرنًا مضت من عمر هذا الزمان ، وقليل مَنْ يتفق عليه الناس بهذا القدر الكبير من المديح وعبارات الثناء التى تدخل القلوب فتزداد حبًا واحترامًا له ، وقليل مَنْ أعطى بهذا السخاء فأبدع ، واكتشف فأجاد واعتزل الناس وهم مشغولون به ، وقليل من اتصف بهذا التديّن العميق والزهد المفيد وتلك السماحة العالية ، وهذه النفس النقية السامية والحكمة الواعية وهذا التأثير المستمر فى أبناء العربية ، وقليل مَنْ أصبح ظاهرة يقف الناس حولها كل آن ، وقليل من كان له تلك النظرة الثاقبة ، ما نظر إلى علم إلا واكتشف فيه شيئًا . وقليل مَنْ كان أبيًّا شامخًا مع حاجته الواضحة .

ذلكم هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الذى يعدّ على رأس هؤلاء جميعًا - إن وجدوا - مؤصل علم النحو العربى وواضع مصطلحاته ، وباسط مسائله ، ومسبِّب علله ، ومفتّق معانيه ، أستاذ أهل الذكاء والفطنة ، مكتشف علمى العروض والقافية، الموسيقى، الرياضى، المعجمى ، المحدّث النحوى اللغوى .

شغل الخليل الناس بخلقه وعلمه وتراثه الذى تركه على مدى خمسة وسبعين عامًا ، منذ ولادته عام مائة من الهجرة إلى وفاته عام خمسة وسبعين ومائة ثم شغَل مَنْ بعده بعلمه الوفير واكتشافاته المفيدة وتاريخه المشرف ، وأخلاقه الحميدة . لم أعرف أحدًا نال كل هذا الحب والإعجاب والتقدير من كل من قابلهم فى حياته من أساتذته أو تلاميذه أو المعاصرين له وكل من تحدثوا عنه من مترجمين ودارسين لكتبه وعلمه من المعاصرين إلى حدّ يصل

أحياناً إلى حيرة القارئ ودهشته مما يقال حبًا وإعجابًا بعلمه وسلوكه واحتفاء بحياته وتدينه وزهده ، ولنستمع إلى سفيان الثورى حينما يقول [١] : من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد » ، وفى معجم الأدباء [٢] . « يُرْوى عن النضر بن شميل أنه قال : كنا نمثّل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيهما نقدم فى الزهد والعبادة فلا ندرى أيهما نقدم ، وكان يقول : أكلت الدنيا بعلم الخليل وكتبه وهو فى خصّ لا يُشْعَرُ به » .

وإذا كان النضر بن شميل تلميذه يعترف بقيمته العلمية الكبيرة وتدينه وزهده ، فإن أستاذه أبا أيوب السختيانى لم يبتعد عن ذلك المديح للخليل حيث عرف أبو أيوب حق الطالب المجد وقدّر ذكاء الخليل « وإذا بالخليل يصبح أخص تلامذته وأقربهم إليه . ولا يمضى القليل من الزمن حتى يعلم الخليل من السنة والحديث أكثر مما يعرفه كل أصحاب الشيخ ، كان الخليل يسمع من شيخه مديحًا كثيرًا ويلقى منه محبّة خالصة ، لكن ذلك كان يزيده تواضعًا واحترامًا ، كان شأن الخليل شأن معظم العلماء النابغين ، يصرفهم نبوغهم عن الاكتراث بالشهرة وعن الاحتفال الشديد بالنفس » [٣] .

لقد انقطع الخليل للعلم واتصل بالكثيرين من علماء العربية فى مجالات مختلفة تتلمذ على أيديهم فكوّنوا ثقافته العربية الأصيلة ، فقد أخذ عن أبى عمرو بن العلاء (المتوفى عام ١٥٤هـ) وعن عيسى بن عمر الثقفى (المتوفى عام ١٤٩هـ) ، وروى الحديث والفقه والقراءات عن أيوب السختيانى وعاصم الأحول والعوام بن حوشب وعثمان بن حاضر عن ابن عباس وغالب القطان وغيرهم [٤] .

---

(١) معجم الأدباء ١١/ ٧٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) قصة عبقرى ، يوسف العش ، ص١٤ .

(٤) معجم الأدباء ، ياقوت الحموى ١١/ ٧٣ .

واستمر الخليل فى طلب العلم من البوادى إلى أن أصبح على هذا القدر الكبير من المعرفة والتحصيل والتأليف ، فقد « كان رحمه الله من أذكياء التاريخ وعباقرة العلماء ، صنع للعربية كثيراً وآتاها من الفضل ما لم يؤتها أحدٌ من العلماء ، ابتكر العروض ، وخرج به إلى الناس علمًا كاملاً ، فضبط به الشعر العربى وحفظه من الاختلال ، وابتكر طريقة أحصى بها مفردات اللغة وميّز بها المهمل من المستعمل ثم دوّن على هداها معجم العين » [١] ، ولم يبخل الخليل بعلمه على تلاميذه فنهلوا وعلّوا من ينابيعه إلى أن أصبح له مجموعة من تلاميذه [٢] الذين حملوا لواء العلم من بعده ، ومن هؤلاء تلميذه الوفىّ سيبويه شيخ النحاة فى عصره (توفى ١٨٠هـ أو ١٨٣هـ) والنضر بن شميل (توفى ٢٠٤هـ) وأبو مفيد مؤرج السدوسى (توفى ١٩٥هـ) ، وعلى ابن نصر الجهضمى والأصمعى (توفى عام ٢١٧هـ) والليث بن المظفر وأبو محمد اليزيدى (توفى عام ٢٠٢) ، لقد أثّر الخليل تأثيراً كبيراً فى علوم العربية بتراثه المعرفى الذى تركه وبتلاميذه الذين اقتفوا نهجه العلمى فهو - كما يشير بعض الكتاب - باعث نهضة العرب ورافعهم إلى مدارج العلم . يقول الدكتور هادى حسن حمودى [٣] : « حقًا إن أعمال الخليل كانت (نهضة) بكل ما فى كلمة النهضة من معان . . فهو الذى أنهض الأمة ، ونقلها من حال إلى حال وأخذ بيدها فى مدارج العلم والعمل النافع . . فكوّن مجموعة من الطلاب الذين أصبحوا علماء رأسوا الأمصار فى العلم والتف حولهم المريدون يأخذون عنهم ، ويتطورن إلى يوم الناس هذا وفى جميع البلدان العربية أو المهتمة بلغة العرب وتراثهم وهم ما أخذوا إلا علالة من علم الخليل ابن أحمد الأزدى وما تطوروا إلا بنهجه الذى سنّه لهم » .

---

(١) سيبويه إمام النحاة ، على النجدى ناصف ، ص٩١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٧٤ ، ٧٥ ، ٢١٥ . معجم الأدباء ١١/٧٣ . وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤ ٥/ ٣٠٤ ، ٧/ ١٨٤ . نزهة الألبا ، ص٧٥ ، ١٠٠ .

(٣) الخليل وكتاب العين ، ص١٦ .

وسواء ولد الخليل فى عُمان على شاطئ الخليج العربى كما تشير بعض المراجع [1] ، أو ولد فى البصرة ، كما تشير بعض المراجع الأخرى [2] ، فالمؤكد أنه أزدى يحمدى عربى أفاد العربية بعلمه ومنهجه الكشفى لخبايا النحو العربى ، والعروض وعلم المعاجم ، وربما لعلم الموسيقى أو علوم أخرى ضاع ما كتبه فيها ضمن ما ضاع من كتبه التى ذكرتها كتب التراجم ، وهى كثيرة لم يصلنا منها إلا القليل ، وضاع معظمها ، وجاء القليل من أفكاره عن طريق هذا القليل الذى خرج إلى النور وكذلك عن طريق تلاميذه الذى نقلوا جزءا من فكره ، كما فعل سيبويه فى الكتاب . وأعمال الخليل المنسوبة إليه كثيرة [3] منها : كتاب العين ، والنغم ، والإيقاع ، والعروض وكتاب النقط

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٨/ ٤٣٦ ، أعلام العرب فى العلوم والفنون ٦٩ ، إتحاف الأعيان فى تاريخ بعض علماء عمان ١/ ٥٤ .

(٢) الأعلام ٢/ ٣١٤ . كتاب الخليل بن أحمد لعبد الحفيظ أبو السعود ص١٣ . وفى معجم الأدباء ١١/ ٧٣ يشير ياقوت إلى أنه بصرى دون أن يتكلم عن ولادته ونشأته الأولى . كذلك فى شذرات الذهب ١/ ٢٧٧ . غير أنّ ما ورد فى « نور القبس » ص٥٦ ربما كان مرجحًا أن الخليل من عمان وذلك لأنه نقل نصًا عن الخليل يقول فيه : « قدمت من عمان ورأيى رأى الصُّفْرية ، فجلست إلى أيوب بن أبى تميمة (السختيانى) فسمعته يقول : إذا أردت أن تعلم علم أستاذك فجالس غيره فظننت أنه يعنينى ، فلزمته ، ونفعنى الله به » . وانظر (عبقرى من البصرة) للدكتور مهدى المخزومى ص٢٥ . ويقول سعيد الصقلاوى فى كتابه (شعراء عمانيون) ص١١٥ : « وأما مولده ونشأته فمسألة دار حولها خلاف كثير حيث قيل إنه ولد بعمان سنة ٨٦هـ أو ٩٦هـ أو ١٠٠هـ أو ١٠١هـ فى منطقة ودام من ساحل الباطنة ، وهاجر إلى البصرة طلبًا فى العلم والاستزادة منه ، وهو فى مراحل طفولته حيث كانت البصرة محط العلم والأدب والفكر ، وهناك شبّ الخليل بن أحمد ، وتشربت عروقه وحواسه به حتى صار علمًا من الأعلام وحجة فى الأقوام ، وسمى بالبصرى ؛ لأن مذهبه النحوى كان بصريًا ، . أما الرواية الأخرى فتناقض سابقتها تمامًا حيث تقضى بأن الخليل ولد بالبصرة وبها نشأ وتلقى سائر العلوم ، وهو من أهلها ، ومن هنا جاءت تسميته بالبصرى فهو بصرى المولد والمنشأ » ، وكلام سعيد الصقلاوى يطلعنا على تزاحم الروايات المختلفة حول ولادته وحتى لو تم الترجيح لرواية ما ، فإنه ظن يعوزه الدليل .

(٣) الأعلام ٢/ ٣١٤ ، دائرة المعارف الاسلامية ٨/ ٤٣٦ ، مكانة الخليل فى النحو العربى ٣١-٣٥ ، الخليل بن أحمد ، عباس أبو السعود ١٥١ .

والشكل ، وكتاب الشواهد ، وكتاب فى العوامل وكتاب الجمل ، وكتاب فائت العين ، والمعمّى ، وجملة آلات العرب ، وكتاب فى معنى الحروف ، وكتاب شرح صرف الخليل وكتاب التفاحة فى النحو كما أشار تقرير البعثة المصرية فى اليمن [١] ومنه نسخة مخطوطة هناك .

وليس مقصدنا بالحديث الآن أن نقدم ترجمة لعالم العربية الخليل ، فهناك كتب كثيرة تناولت حياته بالتفصيل ، وهى حياة مليئة بالكفاح العلمى والجهاد فى سبيله ، وهو أكبر من أن تضم سيرته وحياته كتاب واحد ، لهذا كان غرضنا أن نقدم هذا التمهيد الذى يكشف عن ملامح شخصيته ، وذلك لإمكانية المقارنة بين ما ورد عنه ، وما يمكن أن تقدمه النماذج التى مثّل بها فى منظومته النحوية من ملامح حياته تدينًا وزهدًا وورعًا وحكمة ، وما يمكن أن تقدمه تلك النماذج من ملامح اجتماعية لحياة الخليل .

٢ - شخصية الخليل من خلال منظومته

تشير كتب التراجم إلى أنّ الخليل كان زاهدًا فى الحياة فقيرًا لا يأخذ العلم وسيلة للتكسّب ، فابن العماد الحنبلى يصفه بأنه « كان من الزهد فى طبقة لا تدرك حتى قيل إن بعض الملوك طلبه ليؤدب له أولاده فأتاه الرسول وبين يديه كسرٌ يابسة يأكلها فقال له : قل لمرسلك مادام يلقى مثل هذه لا حاجة به إليك ولم يأت الملك » [٢] ويقول صاحب كتاب أعلام العرب [٣] : « انقطع الخليل إلى العبادة والزهد فاكتفى من العيش بالقليل حتى قال النضر بن شميل عنه : « أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه ، وهو فى خُصّ لا يشعر به » ، وقد نقل ابن خلكان قول النضر بن شميل عن الخليل أنه لم يكن يقدر على

---

(١) الأعلام للزركلى (هامش) ٢/ ٣١٤ .

(٢) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى، الجزء الأول ، ص٢٧٦ .

(٣) عبد الصاحب عمران الدجيلى ، كتاب أعلام العرب فى العلوم والفنون ، ص٦٩ .

فلسين ، وأن الخليل كان يقول : «إنى لأغلق علىّ بابى فما يجاوزه همّى»[1] وهذه الصورة نفسها من الوحدة والانقطاع عن الدنيا هى التى يصورها ياقوت الحموى[2] بل إن أحد المؤرخين[3] يصفه بأنه كان **أشعث الرأس شاحب اللون، قشف الهيئة متمزق الثياب متفلع** (متشقق) القدمين كان يخرج من منزله فلا يشعر إلا وهو فى الصحراء ولم يردها لشغله بالفكر .

وإذا كان الخليل زاهدًا متقشفًا عن متاع الدنيا الزائل لا يلقى لمباهجها بالاً ولا يقيم لزخارفها وزنًا ، يرفض أن ينغمس فى ترك الدنيا ومساوئ نعيمها ، مؤمنًا بزوال لذائذها وانقطاع أسبابها يرغب عنها خداعًا زائفًا ومتعة عاجلة عابرة وحطامًا فانيًا . أقول إذا كان الخليل بهذه الدرجة من الزهد فلا أظن أن يترك نفسه ليتمزق ثيابه وتتشقق قدماه ويشحب لونه وتغبر رأسه ومن حوله تلاميذه ومحبّوه الذين أشادوا بعلمه وعبقريته ونطقوا بشهادات تمجد خلقه وورعه وتقواه . وأعتقد أن كل ما فى الأمر هو أن رجلاً بهذا الورع والتقوى يمكن أن تنسج حوله الحكايات تدليلاً على ذلك .

والحقيقة أننا عندما نقرأ عن الخليل وأخباره وذكائه وعبقريته ، ونتأمل أشعاره الواردة فى الكتب المختلفة ، ونماذجه التى مثّل بها فى قصيدته النحوية فإننا نجد شخصًا مقدمًا على الحياة متمتعًا بلقاء الناس فى حوارات علمية أو اجتماعية صاحب غزل رقيق وخيال خصب ، تسبيه المرأة الحسناء بجمالها ، يتحرك قلبه لدواعى الهوى . ولعلنا فيما يلى نجد ما يفصح عن تلك الظاهرة الاجتماعية ، فهو ليس منعزلاً عن المجتمع ، حابسًا نفسه ، إذ تعلُّم الفصاحة

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس ، المجلد الثانى ص٢٤٥ .

(٢) معجم الأدباء ١١/ ٧٢-٧٥ .

(٣) الشريشى فى كتابه (شرح المقامات الحريرية) ص٢١٣ ، وانظر النص فى الأعلام للزركلى فى ترجمة الخليل .

كان يقتضى منه فى بداية حياته السفر والترحال والمشافهة والمقابلة والأخذ عن الأعراب فى البادية ، وبعد ذلك عندما صار معلمًا كان يلتقى بطلابه ومحبّيه من الناس ، وربما أدى اتزانه وعدم حب العبث واللهو والانخراط كثيرًا فى المسائل العلمية إلى القول والتأكيد على زهده الشديد ، يقول أحد المؤرخين : « وعكف على العلم يستخرج ويستنبط ويخترع فكان مضرب المثل فى عزوفه عن الدنيا وعكوفه على العلم » [١] .

ولعل تأكيد المؤرخين على زهده ورفضه للمال واكتفائه بالقليل كان من قبيل إيضاح أن الخليل ما كان يقف على أبواب الولاة طالبًا ، أو يسعى لشهرة أو مال . ولعل ما ورد فى معجم الأدباء لدليل على ذلك . يقول ياقوت الحموى [٢] عن الخليل : « ووجه إليه سليمان بن علىّ والى الأهواز لتأديب ولده ، فأخرج الخليل لرسول سليمان خبزًا يابسًا وقال : ما دمت أجده فلا حاجة بى إلى سليمان ، فقال الرسول : فما أبلغه عنك ؟ فقال :

أبلغ سليمانَ أنى عنه فى سعة	∴	وفى غِنًى غير أنى لست ذا مال
سخّى [٣] بنفسى أنى لا أرى أحدًا	∴	يموت هَزْلاً ولا يَبْقَى على حال
والفقرُ فى النفس لا فى المال نعرفه	∴	ومثلُ ذاك الغنى فى النفس لا المال
فالرزق عن قدرٍ لا العجز ينقصه	∴	ولا يزيدك فيه حول [٤] محتال »

هذه نفس أبية زاهدة لا تطمع إلا فيما يسدّ الرمق من الحياة لا تجرى وراء الكثير الفانى . فالخليل يفعل ذلك لا يخاف أن يقطع سليمان راتبًا كان للخليل

---

(١) أعلام العرب ٦٩ .

(٢) معجم الأدباء ١١/ ٧٥ .

(٣) ويروى شحا ، وسخيت نفس عن الشىء : تركته ولم تنازعنى إليه .

(٤) حول : احتيال محتال .

عنده . ولنكمل القصة مع صاحب كتاب إتحاف الأعيان (١) حين يقول : « وكان سليمان رتب له راتباً فقطعه عنه فقال :

إن الذى شق فمى ضامن ∴ للرزق حتى يتوفانى
حرمتنى مالاً قليلاً فما ∴ زادك فى مالك حرمانى

فبلغت سليمان فأقامته وأقعدته فكتب إلى الخليل يعتذر وأضعف جائزته فقال الخليل :

وزلة يكثر الشيطان إن ذكرت ∴ منها التعجب جاءت من سليمانا
لا تعجبنّ لخير زلّ عن يده ∴ فالكوكب النحس يسقى الأرض أحياناً

فرجل مثل الخليل له راتب ، وتضاعفت جائزته أو راتبه لدى سليمان لا يمكن أن يكون بهذه الصورة العجيبة من التقشف والزهد وتشقق القدمين وشحوب الوجه وتمزق الثياب إلى حدّ تلك الصورة المريبة . وكل ما حدث أنه رجل صاحب كبرياء وكرامة أراد أن يحافظ عليها ، والصورة كما قال أحد الباحثين (٢) : « أن زهده وعفة نفسه وعزته وإباءه . كل أولئك حال بينه وبين الشهرة ، وقعد بصيته أن يطير حينذاك وبفضله أن ينشر ويذيع ، لأنه آثر أن يغلق عليه بابه فما يجاوزه همه عن أن يقف على باب أمير أو والٍ يستندى الأكف ويبذل من شممه وعزة نفسه ما يملأ جيبه بالنضار ، ويريق من ماء وجهه ما يرفع منزلته عند الناس ويخفضها عند الله ، ويصلح من دنياه بقدر ما يفسد من دينه » هكذا صوّر المؤرخون الخليل وإن كنا نرى فى أشعاره ما يمكن - من خلالها - القول بأنه مع كل ذلك كان سعيداً بحياته يحياها مؤمناً بها تفيض مشاعره للحسن والجمال ، ولنقرأ ما يقوله الخليل سواء كان القول من

---

(١) إتحاف الأعيان ١/ ٥٥ .
(٢) عبد الحفيظ أبو السعود فى كتابه : « الخليل بن أحمد » ص ٤٠ ، ٤١ .

خلال قصيدته النحوية أو أشعاره التى رويت عنه فى كتب التراجم والتاريخ ، أو حتى أقواله المأثورة عنه . لنرى الجانب الآخر من صورة الخليل بن أحمد الذى يقول فى منظومته :

وتقول إنى قد مررت بطفلة
بيضاء تستلب النفوسَ وتخلب
أبصرتها فغضضت عنها ناظرى
خوف القصاص وظَلّ قلبى يرغب

ويقول :

وتقول إن رخمت زينب صادقًا
يا زين إن البين فيه تشعّب

ويقول :

عهدى بكلثم أو سعاد وأختها
والحى فى سعة ولما يشعبوا
رعبوبتين خريدتين كأنّ فى
درعيهما الأترجّ حين يُطَيّب
لا تجر مصرًا مفردًا ما لم يكن
ألف ولام فى البلاد يركّب
ولدى الرباب مقرّ كل ملاحة
تسبيكَ حاسرة وحين تجلبب

ويقول :

والتاء إن زادت فخفض نصبها
ما عن طريق الخفض عنها مهرب
فتقول إن بنات عمك خُرّد
بيض الوجوه كأنهنّ الربرب

إن هذه الأبيات تدل على نفس تتمتع بالرضا وطمأنينة الحياة وهدوئها، نفس امتزجت بالحياة وبالبشر، ليست منعزلة أو منقطعة عن التواصل البشرى، والملاحظ أيضاً من خلال البحث فى تراث الخليل وأقواله أن المأثور النثرى عن الخليل ليعطى هذا الانطباع، فقد نقل صاحب إتحاف الأعيان [1] عن الخليل قوله : «ثلاثة تنسينى المصائب: مرّ الليالى والمرأة الحسناء ومحادثات الرجال» بل وينقل لنا المؤلف نفسه شعرًا للخليل يحمل رقة مشاعره قائلاً [2] : «وللخليل ثلاثة أبيات على قافية واحدة يتفق لفظها ويختلف معناها وهى:

يا ويح قلبى من دواعى الهوى ∴ إذْ رحل الجيران عند الغروبْ
أتْبعتُهم طرفى وقد أزمعوا ∴ ودمع عينى كفيض الغروبْ
بانوا وفيهم طفلة حُرّة ∴ تفترّ مثل أقاحى الغروبْ

والمتأمل لتلك الأبيات وللبيت رقم ٢٠٩ من منظومة الخليل النحوية والذى يقول فيه :

وتقول إنى قد مررت بطفلة ∴ بيضاء تستلب النفوس وتخلب

أقول إن المتأمل يجد نوعاً من الانسجام بين القولين ، فهو يقول « طفلة حرة » ، ثم يقول « مررت بطفلة بيضاء » فالطفلة جاءت رمزاً للمتغزل فيها فى الاثنين ولعل ذلك التوافق يؤدى إلى القول بأن ثبوت أحد النصين للخليل يثبت النص الآخر له أيضاً .

إن النماذج والأمثلة النحوية الواردة فى منظومة الخليل لدالة دلالة كبيرة على طبيعته التى يتحدث عنها المؤرخون ، فإذا كان ياقوت الحموى يشير إلى

---

(١) إتحاف الأعيان : سيف البطاشى ١/٦٦ . وانظر معجم الأدباء لياقوت الحموى ١١/٧٢ هامش .
(٢) إتحاف الأعيان ١ / ٦٥ .

أن الخليل كان يحجّ سنةً ويغزو سنة [1] فإننا واجدون فى قصيدة الخليل ما يجعلنا نوقن بالشق الأول حين يقول فى المنظومة (البيت ١٩٩) :

فتقول من يزر النبى محمداً ∴ يكن النبى شفيعه يا موهب

كذلك عندما تتحدث كتب التاريخ عن تقواه وعبادته وأدبه وتواضعه وجهاده فإنّ ذلك معناه أنه لم يعبأ بالحياة المادية ، وأنه اهتم بخدمة الدين والعلم. يقول الدكتور مهدى المخزومى [3] : « وكان الخليل من أهل الدين الذين جاهدوا فى سبيله ، وكان لجهاده فى سبيل الدين ألوان . اصطبغ مرة بالسياسة ، واصطبغ مرة بالعلم ، ولما لم تسعفه الظروف السياسية فى كفاحه السياسى انصرف إلى خدمة الدين عن طريق العلم ، وقد عكف على العلم عكوف المتصوفين ، وانصرف إلى طلبه تاركاً الحياة المادية ، غير عابئ بجاه أو منصب واعتزل فى خصه مغلقاً عليه بابه » .

على أية حال يبدو أن حياة الخليل كان لها شقان :

الشق الأول من حياته كان الخليل فيه شابًا يخرج فى طلب العلم يلتقى بالناس يغزو سنة ويحج سنة ، ذا علاقات اجتماعية مختلفة ، وربما كتب بعض غزلياته فى هذه المرحلة .

الشق الثانى من حياة الخليل وهو مرحلة ما بعد ذلك ، وفيها كان الخليل زاهداً عاكفاً على علمه مفكرًا فى وضع وابتكار ما ابتكره من علم العروض ومعجم العين وغير ذلك من إضافاته اللغوية الجديدة .

لكن المؤكد أن الخليل فى شقّى حياته لم ينجذب إلى اللهو والعبث والمجون كما يفعل غيره شبابًا وشيوخًا ، لم تستهوه مجالس الطرب والأنس

---

(١) معجم الأدباء ١١/ ٧٤ .

(٢) أعلام العرب ٦٩ ، اتحاف الأعيان ١/ ٦٥ .

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدى ، أعماله ومنهجه ، ص٥٠ .

والشراب فقد كان مشغولاً بأمور أهم من هذا العبث الصبيانى الذى تمادى فيه أقرانه ولداته من سكان البصرة ممن لم يكن لهم شأن بعد ذلك ولم نسمع بهم .

وتلك المرحلة الثانية التى يتسم فيها الإنسان بالوقار والنضج والحلم هى مرحلة ما بعد الأربعين ، وهى تلك المرحلة التى يقول عنها الخليل فى منظومته النحوية (البيت ١٨٤) :

قطنى وقدنى من مجالسة الأولى ∴ قد أتعبوا بدنى الضعيف(١) وأنصبوا

والخليل نفسه كان يقول (٢) : « أكمل ما يكون الإنسان عقلاً وذهنًا إذا بلغ أربعين سنة ، وهى السن التى بعث الله تعالى فيها محمدًا ﷺ ، ثم يتغير وينقص إذا بلغ ثلاثًا وستين سنة ، وهى السن التى قبض فيها رسول الله ﷺ ، وأصفى ما يكون ذهن الإنسان فى وقت السحر » .

هذه هى صورة الخليل العاقل الحليم الوقور الحكيم الذى كان يقول الحكمة فى شعره ونثره ، بل حتى فى تصرفاته كان حكيماً مع أصدقائه وأساتذته عند محاورته أو حتى سكوته ، وقد جاءت بعض النماذج فى قصيدته النحوية دالة على ذلك . عندما يقول فى البيت ٢٥٩ :

لا خير فى رجل يعرض نفسه ∴ للذم لا . لا خير فيمن يغضب

أو حينما يقول فى البيت ٢٨٨ :

.... ∴ كل امرئ إن عاش يومًا ينكب

وفى البيت ٢٣٨ :

وعلام تظلمنا وتبخس حقنا ∴ والحق أحسن ما أتيت وأوجب

---

(١) لاتعنى « بدنى الضعيف » شحوب الوجه وتشقق القدمين وتمزق الثياب .

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٢٤٥ .

والملاحظ أن نماذج الحكمة عند الخليل لم تخرج عن تلك النماذج التى رويت عنه فى كتب التراجم والمؤرخين. فمن أشعاره التى رويت عنه قوله [1] :

وقبلك داوى الطبيب المريض ∴ فعاش المريض ومات الطبيب
فكن مستعداً لدار الفناء ∴ فإن الذى هو آت قريب

وأيضًا هو الذى يقول [2] :

وما هى إلا ليلة ثم يومها ∴ وحول إلى حول وشهر إلى شهر
مطايا يقربن الجديد إلى البلى ∴ ويدنين أشلاء الكرام إلى القبر
ويتركن أزواج الغيور لغيره ∴ ويقسمن ما يحوى الشحيح من الوفر

وكل هذه أشعار تدل على حكمة وتعقل وفهم للحياة ، تدل على أن الخليل تمرس بالحياة، كثيرًا وخبرها قبل هذه العزلة التى فرضها على نفسه ، وعند لقائه ومحاوراته مع غيره لم يكن يجيب إلا بعد رويّة ولم يكن يدعى أن ما أتى به هو القول النهائى ، أو يتعرض لغيره من العلماء بسوء [3] .

فقد حكى عنه صاحب إتحاف الأعيان قائلاً : « قال النضر بن شميل : جاء رجل من أصحاب يونس إلى الخليل يسأله عن مسألة فأطرق الخليل يفكر **وأطال حتى انصرف الرجل** ، فعاتبناه فقال ما كنتم قائلين فيها ، قلنا : كذا وكذا ، قال : فإن قال كذا وكذا ، قلنا : نقول : كذا وكذا ، فلم يزل يغوص حتى انقطعنا وجلسنا نفكر ، فقال : إن المجيب يفكر قبل الجواب ، وقبيح أن يفكر بعده ، وقال ما أجيب بجواب حتى أعرف ما علىّ فيه من الاعتراضات والمؤاخذات » [4] أى حكمة وأى عقل هذا ؟ الرجل الذكى الذى

---

(١) معجم الأدباء ١١/٧٦ ، إتحاف الأعيان ١/٦٣ .

(٢) إتحاف الأعيان ١/٦٣ .

(٣) مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى، ص٢٥ .

(٤) إتحاف الأعيان ١/٦٥ .

يقول : لا يعرف الرجل معلمه حتى يجالس غيره [1] . إنه حكيم من كلامه وأفعاله وحديثه ، كما أنه حكيم فى صمته ولنتأمل ما يحكيه ابن العماد الحنبلى [2] عن الخليل عندما يقول : « لما دخل الخليل البصرة لمناظرة أبى عمرو بن العلاء جلس إليه ولم يتكلم بشىء، فسئل عن ذلك فقال : هو رئيس منذ خمسين سنة فخفت أن ينقطع فيفتضح فى البلد » . أى أدب هذا ؟ وأى حكمة بالغة فى صمته والتعليق عليه ؟ لقد حق أن يقال عنه إنه كان إمامًا كبير القدر خيّرًا متواضعًا فيه زهد وتعطف [3] .

أما نماذجه وتمثيله فى منظومته النحوية فهى دالة دلالة يقينية على تقواه ونقائه وحبه للعبادة ونماذج ذلك كثيرة يستطيع أن يلمحها القارئ للمنظومة ويكفى أن نقرأ قوله فى البيت ٢٣٤ :

وتقول لا تدع الصلاة لوقتها ∴ فيخيب سعيك ثم لا تستعتب

وفى البيتين ١٦٤ ، ١٦٥ يقول :

اخرج فآتهم وأنت بنادهم ∴ فانظر فأى مؤذنيك يثوّب
فأجب ولا تدع الصلاة جماعة ∴ إن الصلاة مع الجماعة أطيب

إن هذه الأبيات دالة على صفاته التى حكيت عنه وذكرت من ضمن صفاته الكثيرة ، فقد كان تقيًا ورعًا زاهدًا تهيمن عليه تقاليد العلماء الحقة فيما يقوله أو يفعله [4] ، يقول فى البيتين ١٢٧ ١٢٨ :

والأمر بالنون الخفيفة فاعلمنْ ∴ والنهى أصعب فى الكلام وأعزب
لا تعصينّ الله واطلب عفوه ∴ لا تشربَنْ خمرًا فبئس المشربُ

---

(١) السابق ١/٦٦ .
(٢) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ١/٢٧٧ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى، د. جعفر نايف عباينة ، ص٢٤ ، ٢٥ .

ثم يقول فى البيت ١٩٢ :

بـعـدًا لجـاحـد ربه سـحـقًا لـه ∴ يوم الـقيامة فـى السعـير يكبـكب

وفى البيت ١٩٧ :

وتقـول من يـعمـل ليـوم معـاده ∴ يسـعد بـه وهو الحـظىّ المـنجـب

١ - وصف عام لمنظومة الخليل

جاءت منظومة الخليل النحوية فى ٢٩٣ بيتًا من النظم الذى اقترب من الشعر فى لغته الرقيقة ، وصاغها الخليل على وزن عروضى يسمى « بحر الكامل التام » الصحيح العروض والضرب ، وتفعيلات هذا الوزن تأتى على الصورة التالية :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ∴ متفاعلن متفاعلن متفاعلن

ضمت الكثير من أبواب النحو العربى وتركت القليل منها ، جاءت مقدمتها التى وصلت إلى ٢٦ بيتًا تمهيدًا للقارئ وتوطئة نفسية له بدلاً من الدخول إلى النحو مباشرة . يقول فى أولها :

الحمد لله الحميد بمنّه ∴ أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب
حمدًا يكن مبلّغى رضوانه ∴ وبه أصير إلى النجاة وأقرب
وعلى النبى محمد من ربه ∴ صلواته وسلام ربّى الأطيب
إنى نظمت قصيدة حبّرتها ∴ فيها كلام مونق وتأدّب
لذوى المروءة والعقول ولم أكن ∴ إلاّ إلى أمثالهم أتقرّب
عربية لا عيب فى أبياتها ∴ مثل القناة أقيم فيها الأكعب
تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ∴ عُجبًا ويطرق عندها المتأدّب

إلى أن وصل إلى نهاية المقدمة وبداية الموضوع النحوى الأول قائلاً :

فـإذا نـطقـت فـلا تـكن لحّـانـة ∴ فيـظل يسخـر من كلامك مـعرب
النـحو رفـع فى الكـلام وبعـضه ∴ خفض وبعـض فى التكلم يـنصب

واستمـر الخليل فى معـالجة كثير من الأبـواب النحوية ، حتـى وصل إلى نهاية المنظومة وأنهاها بقوله :

الـنحـو بحـرٌ لـيس يـدرك قعـره ∴ وعر الـسبـيل عـيونـه لا تنـضب
فـاقصـد إذا ما عـمـت فى آذيّـه ∴ فالـقصد أبـلغ فـى الأمور وأذرب
واستغـن أنت ببعـضه عن بعـضه ∴ وصن الـذى عُلّـمتَ لا يـتشـذّب

وبين المقـدمة والنهاية عـالج أمورًا نحوية كـثيرة بأسلـوب يتسم بالسـهولة والابتعاد عـن التعقيد ، جاء متـسقاً مع سهولة عـرض القضايا النحويـة فكأنه رجل عصرى يعـيش معنا الآن بأسلوبه الذى يـصل إلى متلقيه سريـعًا وابتعاده عن الجدل النحوى .

هناك ملاحظة مهمة حول الأبيات الأخيرة حـيث يوجه الخليل نصيحته إلى متعلمى النحو قائلاً إن النحو بحر عميق لا يدرك قاعه ، وعر المسالك ، عيونه تفيض بغـزارة ، وهو هنا يشير إلى المسـائل الخلافية فى النحو والـتعليلات ، وفلسفات النحو وتفريعات قضاياه ، إنـه كالأمواج المتلاطمة فى بحار عميقة لا قرار لهـا . ومن هنا فإن علـى المتعلم أن يقـتصد ، وأن يأخذ منـه بحذر لأن الإفراط فى معرفـة أصـوله وفروعـه له نتـائج وخيمة لمن لم يتسلـح للدخـول إليه . أما الشـادون من المتعلمين فعلـيهم أن يدخلوا إلى أبواب الـنحو برفق ، وهذا إرشاد صائب لمن شاء أن يـتعلمه ، فبعضه يغنى عن بـعض ، لكن المفيد أن تحفظ وتعى وتصون ما تعلمته فلا يستغنى عنه .

٢ - تحقيق نسبة هذه المنظومة إلى الخليل

هناك وسائل كثيـرة للوصول إلى حقيقة نسبة أى عـمل إلى صاحبه ، من هذه الوسائل المهمة ما أطلق عليه علماء أصول التربية « النقد التاريخى » [١] أو

(١) مناهج البـحث فى العلوم الاجتمـاعية والتربوية، تأليـف لويس كوهين ، لورانس مانـيون، ترجمة أ.د. كوثر حـسين كوجك ، أ.د. وليم تـاوضروس عبيد، مـراجعة أ.د. سعد مرسـى أحمد ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، صفحة ٨٠ .

« الأدلة التاريخية » [١] ، ويقصد بها مجموع الحقائق والمعلومات التى تثبت صحة العمل المقصود بالدراسة ، والتحقق من صحة نسبته بحيث يمكن قبوله فى نهاية الأمر والثقة به ، والغرض من هذا النقد التأكد من صدق المصدر وصحة المادة الموجودة فى هذا المصدر والتى تكون موطن الدراسة ، ويكون الشك هو بداية الحكمة على حد تلك المقولة الشائعة [٢] ، وسنتخذ من هذا المنهج النقدى معياراً لنا فى البحث عن صحة نسبة هذه المنظومة إلى الخليل .
هذا المنهج النقدى الذى ينقسم إلى نوعين رئيسيين : أولهما يعرف بالنقد الخارجى ، وثانيهما يعرف بالنقد الداخلى .

أولاً - النقد الخارجى :

يهدف هذا النقد إلى التحقق من صحة الوثائق من حيث انتسابها إلى صاحبها وإلى العصر الذى تنسب إليه [٣] ، ويهتم هذا النقد أيضًا بتأكيد أصالة البيانات الواردة وخلوها من أى زيف ، لهذا يوجّه النقد الخارجى إلى الوثيقة وليس إلى ما تحتويه من مضمون ، ويركز على التحليل الشكلى وليس على تفسيرها أو معناها بالنسبة للدراسة موضع البحث [٤] .

وينقسم النقد الخارجى إلى نوعين :

(أ) نقد التصحيح (ب) نقد المصدر

(أ) نقد التصحيح :

أما عن نقد التصحيح فيتضمن النظر إلى الوثيقة المقصودة بالدراسة والنظر إلى نسخها ، هل وجدت نسخة بخط المؤلف ، فتكون هى الأصل وتقوم الدراسة عليها ؟ أم أنها مكتوبة بخط شخص آخر غير المؤلف وليس هناك إلا نسخة واحدة يمكن أن يكون بها أخطاء لجهل الناسخ فينبغى أن يصحح الباحث

---

(١) مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، تأليف أ.د. جابر عبد الحميد جابر، و أ.د. أحمد خيرى كاظم ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .
(٢) المصدر السابق نفسه .
(٣) مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ١٢٠ .
(٤) مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية ٨١ .

هذه الأخطاء بالإشارة إليها مستفيدًا من خبرته . أم أن هذه الوثيقة لها أكثر من نسخة ، وفى هذه الحالة ينبغى أن يقوم الباحث بدراسة هذه النسخ لكى يتبين ما يرجع منها إلى أصل واحد ، ويمكنه التعرف على ذلك من احتواء هذه المخطوطات على الأخطاء نفسها فى المواضع نفسها فيظهر الأصل أو المخطوطة التى نُقِل عنها ، وفى هذه الحالة تعدّ الأخيرة مخطوطة من الدرجة الأولى [١] بحيث يعتمد عليها .

(ب) نقد المصدر:

ويتضمن مصدر الوثيقة ومؤلفها وزمانها ، فقد تكون هناك وثيقة عظيمة القيمة ولكنها تنسب إلى شخصية أخرى غير واضعها .

وسنحاول فيما يلى تطبيق هذا المنهج سواء ما اتصل بنقد التصحيح أم بنقد المصدر ، حيث استطعنا جمع عشر نسخ كلها بخطوط مختلفة ليس من بينها النسخة الأصلية ، كما أننا حريصون على إيضاح زمن كتابة هذه المنظومة ، حيث يمثل ذلك نقطة مهمة فى توثيق نسبة النص إلى صاحبه وذلك من خلال بعض الإشارات الواردة عن هذه المنظومة .

ثانياً - النقد الداخلى

وله أهمية كبيرة فى دراستنا هذه ، حيث تتضمن هذه المرحلة تقييم المنظومة ومعلوماتها وبيان صدق المادة العلمية الموجودة بالوثيقة، وعلى ذلك فإن الباحث يواجه مشكلات أصعب كثيراً مما يواجهه فى مرحلة النقد الخارجى[٢] حيث ينبغى دراسة المادة دراسة دقيقة تبيّن هل تتعارض مع ما ورد عن المؤلف فى مصادر أخرى، ويتطلب هذا من الباحث أن يلمّ جيدًا بلغة كاتب الوثيقة ولغة العصر الذى عاش فيه وكتب فيه الوثيقة[٣]، ويعلى الأستاذ عبد السلام هارون من قدر هذه الاعتبارات التاريخية قائلاً[٤]: «وتعدّ

(١) مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ١٢١-١٢٤ .

(٢) مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية ٨١ .

(٣) مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ١٢٦ .

(٤) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ص٤٣ .

الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها»
ولهذا كنّا حريصين على هذا المقياس فتوقفنا كثيراً أمام ذكر قطرب الذى توفى بعد الخليل حيث ذكره الخليل فى منظومته، وقارنا بين لغة الخليل فى المنظومة وما ورد مرويّا عنه فى غير ذلك من المراجع ، وقارنا بين ما نقل عن شخصيته وما ورد من معان فى أمثلته التطبيقية .

وهذا « النقد الداخلى » كما يطلق عليه علماء أصول التربية هو الأكثر أهمية ، وهو ما يطلق عليه أستاذنا عبد السلام هارون : (تحقيق متن الكتاب) الذى يقتضى من الباحث الأداء الصادق ، والأمانة والصبر يقول شيخنا عبد السلام هارون [1] : « ليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحًا ، وإنما هو أمانة الأداء التى تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته ، وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذى له وحده حق التبديل والتغيير »
ومن هنا سنحاول قدر الإمكان مقارنة المعانى والنصوص والمصطلحات بما ورد على لسان الخليل دون تدخل إلا بتفسير أو تحليل ، وسنترك بعض العناوين التى جاءت فى غير مكانها أو اندرج تحتها ما ليس لها ، مع الإشارة إلى ذلك، والقارئ الكريم يستطيع متابعة ذلك وتكوين رأيٍ فيما يقرؤه ، ولو صحح خطأ من الأخطاء فسيتم الإشارة إليه .

من المؤكد أن هذه المنظومة النحوية لم تأخذ حقها فى الظهور ولم تشتهر على الساحة النحوية شهرة غيرها من المنظومات النحوية الأخرى التى جاءت بعدها فى عصور تالية ، **ولعل ذلك يثير بعض التساؤلات عن أسباب خفاء هذه المنظومة حتى هذا الوقت المتأخر فى حقل الدراسات النحوية واللغوية .**
هل تخوّف الدارسون من فكرة نسبتها للخليل ؟ وهو من هو فى حقل الدراسات النحوية واللغوية ؟ هل ظلّت طوال كل هذا الزمن مغمورة لا يُعرف من أمرها شئٌ ؟ ولم تصل إليها أيدي الدارسين فظلت فى خدرها لم يقترب منها أحد . هل عزف عنها الدارسون لأسباب فنية أخرى ؟

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٤ .

لا شك أن التنقيب داخل المخطوطات المحفوظة فى المكتبات الخاصة أو العامة ، وعدم تمكّن عناوين هذه المخطوطات من خداع القارئ المثابر الذى يتوقع أن يجد عنوانًا مخالفًا للمضمون أو مضمونًا مخالفًا للعنوان ، أو يجد مجموعًا به عدة مخطوطات وُضِع له عنوان لمخطوطة واحدة من هذا المجموع ، أقول لا شك أن كل هذا يمكن أن يكشف النقاب عن الكثير من المفاجئات سلبًا أو إيجابًا لو كانت محاولات الكشف جادة تتسم بالصبر والدأب .

ولعل تلك المثابرة هى التى كشفت النقاب عن هذه المنظومة المنسوبة إلى الخليل . فقد وُجِدَتْ عشر نسخ مخطوطة لها . كل هذه النسخ ضمن مجاميع مخطوطة ، سواء بالمكتبات الخاصة أو العامة ، وربما كان هذا مدخلاً مهمًا للإجابة عن السؤال : لماذا لم تكتشف منظومة الخليل النحوية من قبل ؟ .

فلقد كانت نسخ هذه المنظومة مطمورة ضمن مجاميع مخطوطة . هذه المجاميع احتوت فى معظمها على نصوص مهمة ، بعضها أشعار للإمام على ابن أبى طالب والشافعى والبوصيرى ، وبعضها نحوى لقدامى النحاة وبعضها منظومات نحوية أو نصوص لغوية كمثلثات قطرب أو اللخمى . . . إلخ . ومن الواضح الاهتمام بأمر هذه المجاميع من قبل أصحابها ، والعناية بنسخها عن طريق نسّاخ متخصصين ، بل ومراجعتها أحيانًا على نسخ أصلية أقدم للوصول إلى نص صحيح . والملاحظ أننى لم أجد نسخة واحدة فى مخطوطة مستقلة من نص المنظومة ، على الرغم من الاهتمام بأمر الخليل بن أحمد وأعماله بشكل لافت للنظر ، ويبدو أن ذلك كان سببًا قويًا فى عدم الكشف عنها أو الاهتمام بأمرها حتى الآن وربما كان السبب استصغارًا لحجمها بالقياس للمنظومات النحوية الأخرى التى تصل إلى ألف بيت أو يزيد ، وربما كان السبب الشك فى صحة نسبتها إلى الخليل بن أحمد ، إذ كيف تكون هذه المنظومة كتبت فى القرن الثانى الهجرى ، ولم تظهر للنور حتى الآن ؟

كل هذا دار فى خلدى وأنا بين الإقبال مرّة والإحجام مرّات على تحقيقها إلى أن عثرت على نصٍّ لخلف الأحمر [1] الذى كان معاصراً للخليل ، وكانت

(١) خلف الأحمر هو أبو محرز مولى بلال بن أبى بردة، راوية علامة بالأدب، شاعر من أهل=

وفاته بعد وفاة الخليل بعشر سنوات تقريبًا . هذا النص يشير إلى تلك المنظومة النحوية للخليل ، بل وينقل بيتين من تلك المنظومة مستشهدًا بهما على قضية نحوية نراها فى نص خلف الأحمر الذى يقول فيه تحت عنوان « باب حروف النّسق » يقول خلف الأحمر عن هذه الحروف فى كتابه « مقدمة فى النحو » [1]

« فنسق بها ، فإذا أتيت برفع ثم نسقت بشئ من حروف التنسيق رددت على الأول { أى عطفت على الأول } وكذلك إذا نصبت وخفضت ثم أتيت بحروف النسق رددت على الأول . وحروف النسق خمسة . وتسمى حروف العطف . وقد ذكرها الخليل بن أحمد فى قصيدته فى النحو ، وهى قول الشاعر :

فانسُق وصل بالواو قولَك كلَّه
وبلا وثمّ وأو ، فليست تَصْعُبُ

الفاء ناسقةٌ كذلك عندنا
وسبيلُها رحبُ المذاهب مُشْعَبُ

وهذان البيتان يحملان رقمى ١٥٧ ، ١٥٨ من منظومة الخليل النحوية ، وإن كانت كلمة القافية فى البيت الأول جاءت على أشكال متنوعة ، فمرة « تعقب » ويكون القصد منها أنّ (أو) ليست للتعقيب مثل ثم الواقعة قبلها مباشرة ، ومرة جاءت « تعصّب » وجاء التركيب « ولست تعصّب » ؛ أى لست متشددًا عند استخدام حروف العطف هذه ، ومرة جاءت « ولست تغضّب » من الغضب . . إلخ .

وهذه كلها أشكال متغايرة جاءت باختلاف النسخ ، وكلها جاءت فى شكل اختلافات يسيرة لا تمثل خللاً فى صلب القضية موطن الحديث ، وفى نهاية الأمر قد تأكد وجود البيتين فى منظومة الخليل التى أشار إليها خلف

= البصرة، كان أبواه موليين من فرغانة . أعتقهما بلال بن أبى موسى الأشعرى . حمل عنه ديوانه أبو نواس وتوفى فى حدود الثمانين ومائة (١٨٠هـ - ٧٩٦م) . عالم بالأدب يسلك الأصمعى طريقه ويحذو حذوه . له ديوان شعر وكتاب جبال العرب ومقدمة فى النحو (طبع) . انظر فى ترجمته الأعلام للزركلى جـ٢ ص٣١٠ ، وكتاب الوافى بالوفيات ٣/٣٥٣-٣٥٥ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م دار النشر فرانز شتاير بفيسبادن .

(١) كتاب مقدمة فى النحو لخلف الأحمر (١٨٠هـ) تحقيق : عز الدين التنوخى دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦١م ص٨٥ ، ٨٦ .

الأحمر ، بل وجاءت تحت عنوان « باب النسق » فى قصيدة الخليل الذى قال تحت هذا الباب مباشرة :

وإذا نسقت اسمًا على اسم قبله
أعطيته إعراب ما هو مُعرَب

وانسق وقل بالواو ....
والفاء ناسقة ....
فتقول حدثنا هشام وغيره
ما قال عوف أو حسين الكاتب

واستمر الخليل فى التمثيل لحروف العطف رفعًا ونصبًا وجرًّا حتى البيت رقم ١٦٢ من المنظومة .

لعل تساؤلاً ملحًّا يطرح نفسه بقوّة أمامنا الآن ، هذا التساؤل مفاده هو : كيف نعتمد على أقوال وأخبار خلف الأحمر وقد كثر اتهام المؤرخين له بالانتحال والوضع ونقل الأخبار غير الموثوق بصحتها ؟ ألا يمكن أن يكون ذكر خلف الأحمر لهذه المنظومة النحوية ونسبتها للخليل على لسانه مثارًا للشك فى تلك النسبة ؟ حيث يتهم فى أخباره وأشعاره ونسبتها إلى أصحابها .

وللإجابة عن هذا أنه يمكن أن يكون لهذا السؤال وجاهته ومجاله لو أن الأمر كان متعلقاً بأبيات أو بقصيدة لها غرض آخر ، مثل المدح أو الذم أو ذكر يوم من أيام العرب أو ذكر مثالب قبيلة ما أو إثبات صفات لبعض الأشخاص أو غير ذلك من الأشياء التى يمكن أن تكون مثارًا للوضع والانتحال ، إن ثبت ذلك عن خلف الأحمر ، أما وأن الأمر متعلق بقصيدة نحوية ليس الغرض منها اجتماعيًا أو سياسيًا أو مدحًا أو ذمًّا ، فإن أمر الشك لا مجال له هنا والسؤال المقابل الذى يطرح نفسه فى وجه هذا الشك هو : لماذا يتخيل أحد أسبابًا غير حقيقية لخلف الأحمر كانت عاملاً على نسبة هذه القصيدة للخليل ابن أحمد ؟ وأى أسباب هذه ، تلك التى تجعل خلف الأحمر حريصًا على نسبة هذه القصيدة للخليل ؟ غير الحقيقة فى وجود هذه النسبة .

وإذا كان هناك من يشك فى رواية خلف الأحمر للأشعار فإن هناك أيضًا من يثبت له الثقة والنزاهة . يقول صلاح الدين الصفدى عن خلف [1] « كان راوية ثقة علاّمة يسلك الأصمعى طريقه ويحذو حذوه حتى قيل : هو معلم الأصمعى ، وهو والأصمعى فتّقا المعانى وأوضحا المذاهب وبيّنا المعالم » بل إن الزركلى ينقل قول معمّر بن المثنى أن خلف الأحمر معلّم الأصمعى ومعلم أهل البصرة [2] ، ولا شك أن كل هذه شهادات علمية جيدة فى حق خلف . وإذا كان خلف قد انتحل الشعر على بعض العرب فربما كان ذلك فى بداية حياته وكان يقلد القدماء ليحاكى ألفاظهم ، يقول الصفدى [3] « ولم يكن فيه ما يعاب به إلا أنه كان يعمل القصيدة يسلك فيها ألفاظ العرب القدماء وينحلها أعيان الشعراء » والخليل بن أحمد كان معاصرًا له فقد توفى خلف عام ١٨٠هـ - ٩٧٦م تقريبًا - على حد تعبير الزركلى فى الأعلام [4] . بالإضافة إلى أن ألفاظ القصيدة لا تشابه ألفاظ القدماء فقد عبّرت عن الخليل خير تعبير وتساوقت مع أشعاره الأخرى فى ألفاظها ومعانيها .

أما انتحال خلف للشعر الذى أشار إليه المؤرخون ، فربما قد تمّ لفترة محدودة فى مقتبل حياته . أقلع عن ذلك وتنسّك وأعلن عن كل شيء انتحله ولنقرأ هذا النص المنقول عن أبى الطيب اللغوى حيث يقول [5] : « كان خلف الأحمر يصنع الشعر وينسبه إلى العرب فلا يعرف ثم نسك وكان يختم القرآن كل يوم وليلة ، وبذل له بعض الملوك العظماء مالاً عظيمًا على أن يتكلم فى بيت شعرٍ شكّوا فيه فأبى ذلك وقال : قد مضى لى فيه ما لا أحتاج أن أزيد عليه . وكان قد قرأ أهل الكوفة عليه أشعارهم فكانوا يقصدونه لما مات حمّاد الراوية ، فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة يعرفهم الأشعار التى أدخلها فى أشعار الناس » .

---

(١) الوافى بالوفيات ١٣/ ٣٥٤ .
(٢) الأعلام ٢/ ٣١٠ .
(٣) الوافى بالوفيات ١٣/ ٣٥٤ .
(٤) الأعلام ٢/ ٣١٠ ، وانظر الوافى بالوفيات ١٣/ ٣٥٣ .
(٥) الوافى بالوفيات ١٣/ ٣٥٥ .

إن تنسكه وختمه القرآن كل يوم وليلة ورفضه لعرض بعض الملوك وإصراره على إخبار الناس بما انتحله لتـوبة صادقة ، وصارت بعد ذلك حياته أقرب إلى الثقة منه إلى الانتحال ، ولهذا يبقـى ما ورد فى كتابه « مقدمة فى النحو » عن نسبة المنظومة النحوية إلى الخليل بن أحمد يقينًا حسبما ورد فى الكتاب ، إذ لو كانت القصـيدة ليست للخليل لـكان أعلن ذلك للناس أو حذفهـا من كتابه ، لأنه كان يشير إلى المنحول المسموع فما بالنا بالمكتوب لديه ، ولا أظن أن كتابه قد اشتهـر وخرج إلى الناس فى حيـاته ، ولو كان ذلك قد تم لكـان قد أعلن انتحال هـذه المنظومة علـى الخليل ، إن الانتحـال فى رأيى لا يكون فى نـسبة قصيدة نحـوية لصاحبها ولا أظن أن فى الأمـر شيئًا آخر غير الحقـيقة فى هذه النسبة .

ولعل فيما يلى - إضافة إلى قول خلف الأحمر - لدليلا على صحة نسبة المنظومة للخليل .

أولاً - وجود عشر نـسخ من نص المنظـومة المنسوبة للـخليل ، بخطـوط لنسّاخ مختـلفين بعضـها فى دائرة المخطوطـات والوثائق التـابعة لوزارة الثـقافة والتراث القومـى بسلطنة عمان وبعضـها فى مكتبات خاصة مـثل نسخة مكتبة معالى السـيد محمد أحمد البوسعيدى ونسخة مكـتبة الفاضل سالم ابن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى بالمضيرب (١) .

ثانياً - نسبت القصيدة فى النسخ السابقة إلى الخليل بن أحمد ، باستثناء النسخة ب التى لـم يذكُر ناسخُهـا نسبتها إلـى أحد ، والملاحظ أيضًا أن قـصيدة الخليل فى الـنسخة ب لم تنسب لغـير الخليل فربما سقط مـن الناسخ ذكر مؤلفها نـسيانًا ، وعلى هذا يلاحظ أن أحـدًا من النسّاخ لم ينسبـها لغير الخليل بن أحمد ولم يشك أحد من النسّاخ فى تلك النسبة . وما ورد فى نهاية النسخـة (أ) من نص منظومة الخليل لا يعدّ من هـذا القبيل . يقول النـاسخ فى نهـاية منـظومة الخلـيل : « تمّت قـصيدة الخـليل بن أحـمد العروضى رحـمة الله عليـه وعلى جميع المـسلمين والمسلـمات . آمين .

(١) ولاية من ولايات سلطنة عمان .

وصلى الله على محمد النبى الأمىّ وآله وسلّم تسليما . تمّ معروضًا على حسب الطاقة والإمكان والله أعلم بصحته » . فقد كان الناسخ أمينًا مع نفسه وكان حريصًا فى مجموعه الذى ضمّ منظومة الخليل أن يقول تلك العبارة أو قريبًا منها فى كل مخطوطة يكتبها حتى تبرأ ذمته ، بل ذكر صراحة فى مرّة من المرّات أن مخطوطه الذى نسخه « عرض على نسخة من بعض النسخ » وهذا يظهر أمانته التى اقتضت منه تلك العبارة « والله أعلم بصحته » إذ لو كان يشك فى تلك النسبة ما كان قد نسب المنظومة إلى الخليل بن أحمد صراحة فى أولها ، والقصد أن الله أعلم بصحة النص المقدّم الذى نقل منه .

ثالثاً - لم أجد أحدًا من النسّاخ أو من غير النسّاخ يشكك فى صحة نسبة هذه المنظومة إلى الخليل بن أحمد إلا ما ورد على لسان الدكتور إبراهيم السامرائى عندما كان يتكلم عن المصطلحات النحوية فى كتابه « المدارس النحوية » ، وتوقف أمام مصطلح النسق . نجده يقول [1] : « النسق من مصطلحات الخليل ، فقد جاء فى « مقدمة فى النحو » [2] أن للخليل قصيدة فى النحو ، جاء فيها بيتان يتحدث فيهما عن النسق وحروفه ، مستعملاً كلمة النسق ، وهما :

فانسق وصل بالواو قولك كلّه ∴ وبلا وثمّ وأو فليست تقعُب [3]
الفاء ناسقة كذلك عندنا ∴ وسبلها رحب المذاهب مشعب [4]

---

(١) فى كتابه « المدارس النحوية » أسطورة وواقع ، عمّان الطبعة الأولى ١٩٨٧م ص١٣٥ ، ١٣٦ .
(٢) يقصد كتاب خلف الأحمر .
(٣) تلاحظ كلمة القافية « تقعب » التى جاءت مخالفة لما جاء فى كتاب خلف الأحمر وكل نسخ المخطوط .
(٤) وردت كلمة « وسبلها » بدلاً من « وسبيلها » والأولى خطأ لأنها تؤدى إلى الإخلال بموسيقى البيت ، وهى أيضاً مخالفة لما ورد فى كتاب خلف وجميع نسخ المنظومة .

وإذا صحّت هــذه الأبيات ولا أراها تــصح ، فالذى يعنــينا أن النــسق قديم ، وقد التزم بــه الكوفيون كما استعــمله البصريون ليــفرقوا فى باب العطـف بين عطف البـيان وعطف النـسق » . ولست أدرى ما المـقصود بصحة هذه الأبيات عــند الدكتور السامرائى ؟ هل يكون المـقصود بصحة الأبيات صحة دلالتها على القضية المستشهد لها ؟ أم يكون المقصود صحة نسبة هذه الأبيات على سبيل حذف المضاف من كلام الدكتور السامرائى ، مع مـلاحظة أنـه كان من الأفـضل ألا يتـرك هذا الأمر غـامضًا بـحذف المضاف لما يترتب عليه من أحكام .

وبتأمـل كلام الدكتور الســامرائى نقول : لو كــان المقصد بالكــلام دلالته وصحته لكان هو المسئول عن ذلك لأنــه نقل الكلام خطأ من كتاب خلف الأحمر فأدى ذلـك إلى الإخلال بموسيقى الـبيت الثانى ، وعـدم انسجام المعنــى فى البيت الأول (تـقعب) . ولو كان القـصد عدم صحة نـسبة الأبيات إلى الخـليل فلم يقـدم لنا دليلاً علـى شكّه فما أسهـل أن ينفى الإنسان شيئًا دون تعـليل ، علاوة على أنه استشهد بالأبـيات على قضية استخدام البـصريين - ومنهم الخليل - لـكلمة النسق قائلاً : « اســتعمله البصريون ليفـرقوا فى باب العطف بين عطف البيــان عطف النسق » وفى هذا اعتراف له بأنها قصيدة الخلـيل ، وكأنّ كل همّه كان فى إثبات وجود مصطلح النســق عند البصريين . ويبدو أن الدكتور الــسامرائى لم يشأ أن يتعب نفسه فى التأكد من استخدام الخليل لهذا المصطلح . ولو توجّه إلى كتاب الجــمل الذى حققـه الدكتور فخر الـدين قباوة ، والذى نــسب إلى الخليـل لكان قد وجـد هذا المصطـلح يتردد كـثيرًا علـى لسان الخلـيل ، وسوف نفرد لذلـك حديثًا خاصًا بعد قلـيل عند كلامنا عن مـصطلحات المنظومة .

رابعاً - لعل تـعليق الأستاذ « عــز الدين التنوخــى » الذى حقـق كتــاب خلف الأحمر « مـقدمة فى النحــو » يحمل دلالة خـاصة على ما نحــن فيه .

فعندما أشار خلف الأحمر إلى حروف العطف قال : « وقد ذكرها الخليل ابن أحمد فى قصيدته فى النحو ، وهى قول الشاعر . . . إلخ » حينئذ يعلق عز الدين التنوخى على « قول الشاعر » قائلاً [1] : « وصواب التعبير أن يقال (وهى قوله) لعودة التعبير على متقدم، ولعله أراد أن يشير إلى أن الخليل كان شاعراً، وقد كان بالفعل شاعراً، والنحاة لا يذكرون أنّ له قصيدة فى النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تذكر بأجمعها فى إثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة - إن صحّت نسبتها - هى من جملة ما ضاع من كتب الخليل » .

هذا النص - على قصره - يكشف عما يلى :

(أ) أن كتب المصنفين لا تُذكَرُ بأجمعها فى إثبات مصنفاتهم وعلى هذا فلا غرابة أن يكون للخليل تلك القصيدة النحوية دون أن تنسب إليه .

(ب) ضياع جزء كبير من مؤلفات الخليل ، وهذا واضح أيضًا من خلال كتب التراجم والسير ومعاجم المؤلفين ، وبهذا يمكن أن تكون تلك القصيدة النحوية قد طمرت حبيسة المجاميع اللغوية وغير اللغوية حتى كشف عنها الستار .

(جـ) تكشف هذه القصيدة عن شاعرية الخليل بن أحمد العميقة بأمثلتها الغزلية ومعانيها الرقيقة وابتعادها عن الأسلوب الجاف الذى يحكم المنظومات النحوية غالبًا مما يجعلنا نكاد نسميها « قصيدة » لا « منظومة » ولعل هذا ما جعلها مطمورة ضمن أعمال الخليل الشعرية دون اهتمام من النحاة بها حيث إنها دالة على شاعريته لا على كونه ناظمًا أو قائلاً منظومة نحوية .

خامساً - من الأدلة الواردة التى تثبت صحة نسبة هذه القصيدة إلى الخليل بن

---

(١) هامش ص٨٦ من كتاب مقدمة فى النحو .

أحمد الفراهيدى، ما قاله صاحب كتاب « إتحاف الأعيان » [1] من أن للخليل عدة أشعار، منها البيتان والثلاثة، ومنها أكثر من ذلك، ثم قال : « ومن نظمه قصيدة فى النحو أولها :

الحمد لله الحميد بمنّه ∴ أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب
حمدًا يكون مبلغى رضوانه ∴ وبه أصير إلى النجاة وأقرب

واستمر المؤلف فى ذكر قصيدة الخليل حتى البيت رقم ٢٦ الذى يقول فيه الخليل :

فإذا نطقت فلا تكن لحانة ∴ فيظل يسخر من كلامك معرب

ثم قال بعد هذا البيت مباشرة [2] عن قصيدة الخليل النحوية : « وهى أطول من هذا ، يقول فى آخرها :

النحو بحر ليس يدرك قعره ∴ وعر السبيل عيونه لا تنضب
فاستغن أنت ببعضه عن بعضه ∴ وصن الذى علمت لا يتشعّب »

واستمر فى ذكر ما جاء عن الخليل من أشعار أخرى مثل قوله :

يا ويح قلبى من داعى الهوى ∴ إذ رحل الجيران عند الغروب
اتبعتهم طرفى وقد أزمعوا ∴ ودمع عينى كفيض الغروب
بانوا وفيهم طفلة حرّة ∴ تفتّر مثل أقاحى الغروب

ولعل ذكر منظومة الخليل النحوية ضمن أشعاره فى المؤلفات المختلفة لدليل على ما سبق وقلناه من أن ذلك كان سببًا فى عدم ظهور وكشف هذه المنظومة الشعرية للخليل ، وأيضًا فإن النص الوارد فى كتاب إتحاف الأعيان لدليل على صحة نسبة هذه القصيدة للخليل بن أحمد .

---

(١) إتحاف الأعيان فى تاريخ بعض علماء عمان تأليف الشيخ سيف بن حمود بن حامد البطاشى ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، الجزء الأول ، ص٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) إتحاف الأعيان ١/ ٦٤ ، ٦٥ .

٣ - منهج الخليل فى المنظومة

لم يكن التأليف النحوى فى عصر الخليل وقبله قد استقر أو أصبح له أصول وقواعد ، فالأمر كان فى حيّز البدايات التأليفية ، والبداية عادة تجربة خاضعة للفشل أو النجاح ، والخليل فى منظومته كان حريصًا كل الحرص على الجانب التعليمى للمتلقى ، فجاء ذلك على حساب القواعد النحوية غير المفصلة ، وحرم النحو العربى من تفصيلات كان فى حاجة إليها ، ربما كان صنيع الخليل موافقًا للشادين فى النحو ، الحريصين على سلامة الجملة بمعرفة أقل القواعد وأيسرها دون التعمق فى تفصيلات أو فلسفات نحوية أو ذكر تقسيمات نحوية للظواهر المختلفة ، أما الدارسون الذين يطلبون النحو مفصلاً ومعللاً فلا نجد ذلك عند الخليل فى منظومته ، ويبدو أن الخليل كان حريصًا على أن يفرق بين مستويين :

(١) المستوى الأول : مستوى عوام الناس الذين يريدون تعلّم النحو ، ولا حاجة لهم إلى تفصيلات ، أو الولوج فى أعماق هذا البحر الخضم المتلاطم الأمواج، وعلى هؤلاء الحذر والاقتصاد فى تناول المادة النحوية ، وقد أظهر ذلك فى الأبيات الثلاثة الأخيرة فى المنظومة .

(٢) المستوى الثانى : مستوى الدارس المتخصص ، وفى هذه الحالة لابد من التعمق والبحث فى المسائل الخلافية والعلل النحوية ، وعلى هؤلاء أن يلجوا الأعماق .

ويبدو واضحًا أن المنظومة جاءت لخطاب المستوى الأول لهذا كانت سماتها تتفق وهؤلاء . وفيما يلى نعرض لسمات التأليف النحوى عند الخليل فى منظومته .

(١) جاءت المنظومة بعيدة عن المسائل الخلافية التى كانت مثار حوار وجدل كبير بين النحويين ، ولم تعرض المنظومة رأيًا مخالفًا لرأى الخليل ، أو

رأيًا لغيره حتى ولو كان موافقًا لرأيه إلا فى حالة واحدة فقط عندما ذكر (قطربًا) وهذه الحالة موطن لحديث مستقل ، كذلك لم يعلل الخليل للقواعد الواردة ، مع أننا نعلم أنه كان مولعًا بالعلل وذكرها والحديث عنها ، ويبدو أنه كان يدرك أن المنظومة التعليمية يجب أن تتخلى عن كل ذلك .

وما فعله أصحاب المنظومات النحوية فيما بعد جاء مخالفًا لصنيع الخليل ، فقد كان مؤلفوها يذكرون الآراء الراجحة والمرجوحة ويعللون ويفسرون ، ويرجحون رأيًا على رأى آخر مع تقديم الأسباب والمبررات .

(٢) اهتم الخليل بالقاعدة النحوية والتمثيل لها ، لكنه لم يهتم بالشاذ الخارج عن القاعدة ، فلم يذكر شاذًا أو يمثل لشىء منه إطلاقًا ، وهذا النهج الذى اتبعه الخليل راعى فيه أن طالب النحو فى بداية أمره ليس فى حاجة إلى الشاذ الخارج عن القاعدة ، فالأفضل أن يقتصر الأمر على أصل القاعدة دون خروج عنها .

(٣) لم يهتم الخليل بالجزئيات النحوية أو التفريعات والتقسيمات ، كذلك لم يهتم بتفصيل القاعدة نظريًا ، وانصبّ اهتمامه على ذكر القاعدة العامة دون ذكر تفصيلاتها ، ثم التركيز بعد ذلك على التمثيل المفصّل ، وهذا النهج به بعض الصعوبة لطالب علم النحو إلا إذا استعان بمعلّم يفسّر ويوضح ما جاء من أمثلة يغطى كثيرًا من تفريعات القاعدة ، لهذا لابد من الاعتماد على معلّم ليضىء الملامح الخبيئة لجزئيات القاعدة النحوية . وربما كان ذلك به بعض الصعوبة لمن ليست لديه أية معرفة بعلم النحو وقواعده .

(٤) ترك الخليل أبوابًا نحوية هى من صلب النحو العربى مثل باب الحال أنواع المعارف الاشتغال ، التنازع ، العدد وكناياته ، أسماء الأفعال ، التمييز ،

الإضافة مع أنه قد أشار إلى بعضها عرضًا فى بعض الأحيان مثل التعريف والتنكير ، أو مثّل لبعضها فى سياقات أخرى مثل الحال ، لكنه لم يذكر قواعد تدل على تلك الأبواب ، وهناك بعض الأبواب ذكرت ضمنًا متداخلة مع أبواب نحوية أخرى مثل : الإعراب والبناء ، الإعراب الأصلى والإعراب الفرعى بأشكاله المختلفة ، فهذه القواعد النحوية لم تذكر منفصلة ، ربما لأنها داخلة فى كل الأبواب النحوية تقريبًا ، وتكررت نماذجها فى معظم الأبواب النحوية عند التمثيل لها .

(٥) جاء أسلوب الخليل سهلاً ميسّرًا بعيدًا عن الالتواء والتعقيد ، كما جاء واضحًا فيما هدف إليه من القواعد العامة ، كما جاءت أمثلته معبّرة عن معان ودلالات مقصودة .

(٦) كان الخليل بارعًا عندما صنع مقدمة لمنظومته ، استطاع من خلالها أن يمهّد نفسية المتلقى لقبول هذا العلم الذى يتسم - عند البعض - بالصعوبة ، ظهر فى المقدمة ثقة الخليل بنفسه عندما قال :

إنى نظمت قصيدة حبّرتها ∴ فيها كلام مونق وتأدب
لذوى المروءة والعقول ولم أكن ∴ إلا إلى أمثالهم أتقرّب
عربية لا عيب فى أبياتها ∴ مثل القناة أقيم فيها الأكعب

وقد ظهر فى المقدمة أيضًا ظُرف الخليل وفكاهته ، كما ظهرت قدرته البارعة على الانتقال الهادئ السلس من المقدمة إلى الموضوع الأول عندما قال :

فإذا نطقت فلا تكن لحانة ∴ فيظل يسخر من كلامك معرب
النحو رفع فى الكلام وبعضه ∴ خفض وبعضٌ فى التكلم ينصب

فقبـل أن يذكر أولى قواعـده طلب من المتـلقى أن يكون حـذراً عند النطق حتى لا يلـحن فيثير سخرية الآخرين ، ثم انتقـل بعد ذلك انتقالاً مباشرًا إلـى الحديث عن القواعـد النحوية ، وبدأها بـداية طبيعيـة بمعرفة أحوال أواخر الكلم .

كذلك كان الخليل بارعًا فى ختام قصيدته عندما قال فى نهاية الحديث عن القواعد النحوية :

الـنحـو بحـر لـيس يـدرك قعـره	∴	وعر الـسبـيل عـيونـه لا تـنـضب
فـاقصـد إذا ما عـمـت فى آذيّـه	∴	فالـقصد أبـلغ فـى الأمور وأذرب
واستغـن أنت ببعـضه عن بعـضه	∴	وصن الـذى علـمت لا يـتشـذب

فالخليل يـشير إلى أن النحو بحر عـميق وطريقه وعر وعيـونه فيَّاضة فعلى من يقترب منه أن يكون حذرًا ، وعلـى متعلم النحو أن يقتصد فى بداية أمره حتى لا تطيح به الأمواج العاتـية ، ويجب أن يأخذ منه المتلقى بالقدر المـناسب تدريجيًـا ، وهذه سمة المعلّـم الحقيقى أن يكـون مرشدًا لطلابه فى كيفية تناول القواعد لا أن يقدمها له فقط .

ثالثاً : مصطلحات الخليل

لم يكن الخليل بن أحمد أول من تكلم فى النحو وبسط آراءه فى قضاياه واستخدم مصطلحاته الكثيرة ، فقد سبقه من تحدث فى النحو وتكلم فى مسائله ، وربما مَنْ وضع مؤلفًا ضاع مع ما ضاع من التراث العربى ، بدءًا من الإمام على بن أبى طالب الذى أشيع عنه أنه وضع مقدمة فى النحو أخذها عنه أبو الأسود الدؤلى [١] - كما قيل - ثم بدأ فى تأصيل النحو العربى ، وربما اشترك معه عبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم [٢] وهم من تلاميذه ، ومروراً ببقية تلاميذ أبى الأسود مثل : ابنه عطاء وميمون الأقرن وعنبسة الفيل ويحيى بن يعمر ، ثم جاء عبد الله بن اسحق وطبقته من أمثال عيسى بن عمر الثقفى وأبى عمرو بن العلاء ، ثم جاء الخليل بن أحمد بعد كل هؤلاء فاهمًا واعيًا كل ما قيل من قبله وكل ما طرح من قضايا النحو العربى ، جاء الخليل مع طبقته وتلاميذه من أمثال يونس بن حبيب والأصمعى وسيبويه والنضر بن شميل وأبى مفيد مؤرج بن عمرو السدوسى ، وعلى بن نصر على الجهضمى ليخطو بالنحو خطوات واسعة متنامية إلى التطور وتأصيل مصطلحاته وتأسيس قضاياه والوصول به إلى مرحلة النضج والاكتمال ، وكان الخليل على رأس من قدّم لنحو العربية هذه الدفعة القوية بتعليلاته وآرائه ، وأيضًا مَن جعل للنحو البصرى ملامح خاصة ومنهجًا محددًا متضح المعالم ، وبالتالى شيوع المصطلحات النحوية الدقيقة التى مازالت تستخدم حتى الآن على ألسنة المعلمين

---

(١) إنباه الرواة للقفطى ١/ ٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص٢ .

والدارسين ، ولعل استخدامه لهذه المصطلحات من خلال المنظومة ومقولاته وشروحاته الشفوية لتلاميذه وأيضًا من خلال كتابه الجمل ، أقول لعل استخدامه لتلك المصطلحات هو الذى لفت نظر تلميذه سيبويه إليها لتشيع فى حقل النحو العربى من خلال « الكتاب » الذى كان للخليل دور كبير فيه .

وإذا كانت هذه المنظومة النحوية للخليل هى أول منظومة فى النحو العربى ، بل هى أول عمل يأتى مخطوطًا محفوظًا دون تشويه فإن المصطلحات والقضايا الواردة به سيكون لها دور كبير فى تأصيل النحو البصرى وتجسيد المصطلح النحوى لدى البصريين ، وخاصة أن ما وصلنا من مخطوطات نحوية كتبت فى القرن الثانى الهجرى قليل يعدّ على أصابع اليد الواحدة ، منه تلك المنظومة النحوية وكتاب الجمل فى النحو العربى ، وكتاب سيبويه مما يجعلنا نقول : إنه من خلال هذه الأعمال النحوية أولاً ومما ورد مع بداية القرن الثالث الهجرى من أعمال نحوية مثل مقدمة فى النحو لخلف الأحمر وغير ذلك فإننا نستطيع التأريخ للمصطلح النحوى بشكل يمكن أن يكون دقيقًا .

ولا أبالغ إذا قلت بعدم وجود تعارض فى استخدام المصطلحات النحوية بين المنظومة النحوية وما ورد على لسان الخليل فى كتابه الجمل وما ورد عند سيبويه فى (الكتاب) على لسان الخليل ، ولعل هذا ما يجعلنا مطمئنين إلى نسبة هذه المنظومة إلى الخليل أيضاً .

انطلاقًا مما مضى نؤكد أن الباحث لا يستطيع رصدًا دقيقًا وتحديدًا جادًا لتاريخ المصطلحات النحوية نظرًا لعدم تدوين النتاج النحوى كاملاً ، وخاصة لدى طبقات النحويين الأوائل الذين تكلموا فى قضايا النحو العربى ، وأيضًا لعدم وضوح الرؤية من خلال الغموض والابهام أو الأقوال المتضاربة لدى بعض النحويين حول جزء من المصطلحات الواردة فى ثنايا علم النحو . ولهذا سنحاول التعليق على المصطلحات الواردة فى المنظومة مع المقارنة بتلك

المصطلحات الواردة على لسان الخليل فى بعض أعماله الأخرى مثل « الجمل فى النحو العربى » ومعجم « العين » وما ورد عند سيبويه منقولاً عن الخليل .

النسق :

اعتبر النحاة مصطلح « النسق » من مصطلحات الكوفيين ونسب إلى الكوفة ، مع أن المصطلح ولد على يد الخليل واستخدمه فى ثلاثة مصادر :

أولاً : فى المنظومة النحوية عندما قال [1] :

١٥٦ وإذا نسقت اسما على اسم قبله ∴ أعطيته إعراب ما هو معرب
١٥٧ فانسق وقل بالواو قولك كله ∴ وبلا وثم وأو فليست تعقب
١٥٨ والفاء ناسقة كذلك عندنا ∴ وسبيلها رحب المذاهب مشعب

فقد استخدم الخليل ثلاثة أشكال للكلمة وهى : نسقت - انسق - ناسقة ، بل إن العنوان الذى ورد بالمخطوطات قبل هذه الأبيات مباشرة هو : « باب النسق » وهو تعبير مباشر بالاصطلاح المصدرى الذى شاع لدى الكوفيين فيما بعد ونسب إليهم ، بالإضافة إلي استخدام الخليل للفعلين الماضى والأمر (نسقت - انسق) ولاسم الفاعل (ناسق) .

ثانياً : فى معجم العين :

استخدم الخليل كلمة (النسق) فى معجم العين [2] حينما قال : « النسق من كل شىء : ما كان على نظام واحد عام فى الأشياء ، ونسقته نسقًا ونسقته تنسيقًا ، ونقول : انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض ، أى تنسَّقَت » وهو بهذه الدلالة له علاقة قوية بمعنى النسق باعتباره مصطلحًا نحويًا .

---

(١) الأبيات من ١٥٦-١٥٨ .

(٢) معجم العين للخليل بن أحمد ٥/ ٨١ مادة (نسق) .

ثالثاً : فى كتاب الخليل الموسوم بـ « الجمل فى النحو العربى » :

استخدم الخليل هذا المصطلح كثيرًا فى كتابه الجمل [(١)] وسأكتفى ببعض النماذج الواردة بين ثناياه تدليلاً على وجوده . يقول الخليل [(٢)] : « وتقول : إن زيدًا خارجٌ ومحمدٌ . نصبت زيدًا بإن ، ورفعت « خارجا » لأنه خبره ، ورفعت محمدًا لأنه اسم جاء بعد خبر مرفوع ، وإن شئت نصبت محمدًا ؛ لأنك نسقته بالواو على زيد » .

ثم يورد الخليل عنوانًا يحمل اسم المصطلح صراحة وهو : { واو العطف وإن شئت قلت واو النسق } [(٣)] ثم يقول تحت هذا العنوان : « وكل واو تعطف بها آخر الاسم على الأول أو آخر الفعل على الأول ، أو آخر الظرف على الأول ، فهى واو العطف . مثل قولك : كلمت زيدًا ومحمدًا ورأيت عمرًا وبكرًا . نصبت « زيدًا » بإيقاع الفعل عليه ، ونصبت « محمدًا » لأنك نسقته بالواو على زيد وهو مفعول به » .

وفى موضع آخر [(٤)] عندما يتكلم الخليل عن أنواع (لا) يقول : « ولا للنّسق : قولك : رأيت محمدًا لا خالدًا ، ومررت بمحمدٍ لا خالدٍ وهذا محمدٌ لا خالد » .

وهناك مواضع أخرى ذكر فيها الخليل كلمة « النسق » وما اشتق منها ، وكلها تثبت استخدام الخليل للمصطلح وتحديده الدلالى له تحديدًا دقيقًا ، وكذلك تؤكد وضوح الرؤية لهذا المصطلح لدى الخليل الذى أخذ عنه النحاة البصريون والكوفيون هذه المصطلحات لتشيع فى حقل النحو العربى .

يضاف إلى ما سبق أن خلف الأحمر نقل عن الخليل الأبيات التى تحمل

---

(١) الجمل ، ص١٢٨ - ١٣٠ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٣٠٢ ... الخ .
(٢) الجمل ١٢٨ .
(٣) الجمل ٢٨٥ .
(٤) الجمل ٣٠٢ .

كلمة « النسق » ونسبها صراحة إلى الخليل ، بل وأشار خلف الذى كان معاصراً للخليل ، وتوفى بعده بسنوات قليلة إلى المصطلح الوارد عند الخليل صراحة فى قوله [1] تحت « باب حروف النسق » « فنسق بها ، فإذا أتيت برفع ثم نسقت بشيء من حروف التنسيق رددت على الأول ، وكذلك إذا نصبت وخفضت ثم أتيت بحروف النسق رددت على الأول . وحروف النسق خمسة ، وتسمى حروف العطف ، وقد ذكرها الخليل بن أحمد فى قصيدته فى النحو وهى :

فانسق وصل بالواو قولك كله ∴ .... إلخ »

وكلام خلف الأحمر يدل - دلالة واضحة - على شيئين :

الأول : استخدام الخليل للمصطلح .

الثانى : شيوع المصطلح لدى البصريين .

بالإضافة إلى التصريح بأن هذه المنظومة إنما هى للخليل وليست لغيره .

نستطيع - بناء على ما سبق - تأكيد أن مصطلح «النسق» بصرى النشأة ، وربما كان الخليل هو أول من استخدمه ، فلم يثبت لدينا ورود هذا المصطلح قبل الخليل عند نحاة الطبقات التى سبقته ، وأن نحاة الكوفة قد أخذوا هذا المصطلح من البصريين فشاع على ألسنتهم ، ولعل شيوع هذا المصطلح عند الكوفيين جعل الدكتور مهدى المخزومى يشير إلى أن مصطلح (النسق) من طائفة المصطلحات الكوفية الخالصة التى لم يعرفها البصريون ، فقد وضع هذا المصطلح ضمن الطائفة السابقة حسب تقسيم ثلاثى وضعه [2] لتصنيف المصطلحات النحوية ثم قال تحت مصطلح « النسق »[3] : « وهو عبارة كوفية ،

---

(١) مقدمة فى النحو لخلف الأحمر ص٨٥ ، ٨٦ .

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ص٣٠٥ .

(٣) مدرسة الكوفة ص٣١٥ .

يقابلها عند البصريين : العطف بالحرف ، كالواو والفاء وثم وغيرهن والمصطلح الكوفى (النسق) فيما يبدو لى أدق من المصطلح البصرى لاختصاره وغنائه عن التخصيص والتقييد » .

والشيء الصحيح فى كلام الدكتور مهدى المخزومى أن مصطلح « النسق » أدق من مصطلح العطف بالحرف لاختصاره وغنائه عن التخصيص والتقييد ، ولكن من غير الصحيح أن يقال إن المصطلح كوفى ، وذلك لاستخدام البصريين له بدءًا من الخليل الذى كان سابقًا للمدرسة الكوفية زمنًا واستخدامًا له . وأعتقد أن الدكتور المخزومى لو وقع على ما وقعت عليه مما قدمته قبل قليل لكان له رأى آخر فيما ذهب إليه .

وإذا كان بعض المحدثين قد تشككوا فى نسبة هذه المنظومة النحوية للخليل ابن أحمد إلا أنهم اعترفوا فى نهاية الأمر بأن المصطلح بصرى خليلىّ يقول [1] الدكتور إبراهيم السامرائى بعد أن قدّم شكوكه - وقد مرّ ذلك من قبل - فى صحة نسبة هذه المنظومة للخليل : « وشاع أيضًا أن « النسق » مصطلح كوفى ، والذى عرفناه أن النسق جاء فى كلام الخليل بـ « العين » وذكره سيبويه فى { الكتاب } » ، وأضيف إلى كلامه ورود المصطلح فى منظومة الخليل النحوية وفى كتابه « الجمل » .

ولعل الأدلة السابقة ترد أيضاً على أحد الباحثين المحدثين [2] عندما أشار إلى أن نحاة الكوفة كانوا أجرأ النحاة الذين حاولوا مخالفة المصطلحات البصرية ، كما ورد عند الخليل وسيبويه ، فكأنهم رأوا أن اكتمال مذهبهم النحوى لا يتم إلا بإيجاد مصطلحات مقابلة لما وصلهم من مصطلحات البصريين وعدّ الباحث من ذلك استخدامهم لحروف النسق بدل العطف ثم

---

(١) المدارس النحوية ص١٥٤ .

(٢) هو الدكتور جعفر نايف عبابنة فى كتابه مكانة الخليل فى النحو العربى ص١٧٧ .

قال : « على أن تـلك المصطلحـات الكوفية لم يعـش منها إلا القلـيل نحو : النعت والنسق والأدوات ، وما عدا ذلك فقد بقيت المصطلحات البصرية شائعة ذائعة ، وكتب لـكثير من المصطلحات الـتى جاءت على لسان الخليـل وتلميذه سيبويـه أن تخلد وتبقـى على مرّ الأيام نحـو الاسم والفعل والحرف والـفاعل . . . إلخ » [1] .

ويبدو أن ما شاع من المـصطلحات على أنه مصطلح كـوفى إنما هو بصرىّ النشأة والنـمو ، وقد انتقل إلى بيئـة كوفية ، ولعـل ما ورد عنـد الخليل من استخدامه (النسق) لدليل على ذلك ، وأيضًا لاستخدامه مصطلح (النعت) الوارد ذكره فى كلام البـاحث على أنه كوفى إنما هو بصرى أيـضًا وسيأتى ذكر ذلك بعد قليل .

لم يـبق لنا إذن إلا الاعـتراف فى نـهاية الأمـر بأن مصطـلح (النـسق) مصطلـح بصرى ، وليس كوفياً عـلى الإطلاق ، بل أخذه الكوفيـون نقلاً عن الخليل ، وشاع فى استخدامهم ، فظنه البعض كوفيًا ، وهو ليس كذلك .

الجحد (الجحود) :

جحد يجحد جَحْدًا وجحودًا أنكره مع علمه [2] وفى « العين » [3] الجحود ضد الإقرار كالإنكار والمعرفة ، إذن الجحـد والجحود بمعنى الإنكار ، وقد ورد هذا المصطلح بالمعنى نفسه عند الخليل فى ذكره للمرة الأولى عندما كان يتحدث عن حروف نصب الفعل المضارع فقال [4] :

وانصـب بها الأفعـال كيما واجـبا ∴ وبكـى وكيـلا والحروف تـشعّـب .

وبـأن ولام الجحـد والـلام التـى ∴ هى مثلا كيـلا فى الكلام وأرسب

---

(١) مكانة الخليل فى النحو العربى ص١٧٨ .

(٢) القاموس المحيط ١/ ٢٩٠ .

(٣) معجم « العين » للخليل ٣/ ٧٢ .

(٤) المنظومة البيتان ١٤٠ ، ١٤١ .

فلام الجحد هى اللام الناصبة للمضارع بأن مضمرة وجوبًا بعدها ، وهى التى تشيع على ألسنة المتعلمين اليوم بـ (لام الجحود) كما فى قوله تعالى : « ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » [(١)] .

وفى موضعين آخرين من منظومة الخليل ذكر الجحود بمعنى « النفى » حسبما شاع المعنى بعد ذلك عند الكوفيين . فعندما تكلم الخليل عن نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وتحت عنوان « باب الجواب بالفاء » يقول الخليل موضحًا هذا الأمر :

وإذا أتتك الفاء عند جوابها ∴ فانصب جوابك والكفور مخيّب
عند الجحود وعند أمرك كله ∴ ومن الكلام مترّس ومبوّب

فالفعل المضارع إذا وقع بعد الفاء جوابًا فإنه ينصب إذا سبقه نفى أو أمر ... إلخ ولهذا جاء (الجحود) هنا بمعنى النفى كما فى قوله تعالى : « لا يقضى عليهم فيموتوا » [(٢)] .

وفى المرة الثالثة تحت عنوان « باب التبرئة وهى لا تقع إلا على نكرة » يقول الخليل [(٣)] :

باب التبرى النصب فاعرف حدّه ∴ لا شك فيه مثل من يستصحب
وهو الجحود وما ابتدأت فإنه ∴ لا ظلمَ من ربّ البريّة يرهب

فـ (لا) التى للتبرئة هى (لا) النافية للجنس الداخلة على نكرة هى (لا) التى للجحود ومثالها كما أورد الخليل (لا ظلم من رب البرية يرهب) .

---

(١) سورة الأنفال ٣٣ .

(٢) سورة فاطر الآية ٣٦ .

(٣) المنظومة البيتان ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

وورد هذا المصطلح لدى الخليل يؤكد أنه بصرى أخذه الكوفيون من الخليل فشاع على ألسنتهم ، وبهذا فلا مجال لقول بعض المحدثين إن هذا المصطلح كوفى يعنى النفى ، يقول الدكتور مهدى المخزومى(١) عن هذا المصطلح (الجحد): « ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة النفى ، والنفى مصطلح بصرى ، مقتبس من ألفاظ المتكلمين ، وكلامهم فى الثبوت والثابت، والنفى والمنفى ، وقد جاءت كلمة « الجحد » فى كلام الفراء وثعلب كثيراً ، ولا أعلم أنهما استعملا كلمة « النفى » . »

وتعليقى على ذلك ، أنه ليس معنى أن المصطلح وارد فى كلام الفرّاء وثعلب كثيراً أن يكون المصطلح كوفيًا ، فالفرّاء وثعلب تتلمذا على يد البصريين ، بل إن الفرّاء تتلمذ على كتاب سيبويه عاكفًا عليه (٢) ، كما أنه ليس عدم ورود النفى فى كلامهما دليلاً على ذلك ، فليس لدينا - بشكل مؤكد - كل تراثهما المخطوط حتى نتيقن من ذلك . إضافة إلى أن وجود هذا المصطلح المتكرر عند الخليل يؤكد عدم صحة أن المصطلح « كوفى » ، والذى أذهب إليه أن الخليل استخدم مصطلح (الجحود أو الجحد) كما استخدم كلمة (النفى) ومع مرور الزمن شاع مصطلح (الجحود) للإنكار واستخدمه النحاة مع (لام الجحود) التى ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا ، وشاع مصطلح (النفى) بمعناه الحقيقى ضد الإيجاب والثبوت فجاءت لا النافية وما النافية . . . إلخ ، حيث كان يُستخدم مصطلح (الجحد) بمعنى النفى .

إذن كان الجحد والجحود يتبادلان موقعى الإنكار والنفى لدى الخليل - بالإضافة إلى استخدامه لمصطلح (النفى) - إلى أن استقرّ الأمر بعد ذلك على أن (الجحود) للإنكار والنفى للإيجاب، واختفى مصطلح الجحد رويدًا رويدًا .

---

(١) مدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٢) المدارس النحوية ٣٨ .

ولو قارنا بين ما ورد عند الخليل فى المنظومة منذ قليل وما ورد عنده فى كتابه الجمل لكان ذلك دليلاً على ما نحن بصدده حيث استخدم (الجحود) مع اللام الناصبة للمضارع حين قال [١] : « ولام الجحود مثل قولك : ما كان زيد ليفعل ذلك ، وما كنت لتخرج . قال الله جلّ اسمه [٢] : (وما كان الله ليُضِيعَ إيمانكم) (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) [٣] عملها النصب وهى مكسورة ، ومعنى الجحود إدخال حرف الجحد على الكلام، وهو مثل قولك : ما كان زيد ليفعل » . والمتأمل لقول الخليل « ومعنى الجحود إدخال حرف الجحد على الكلام) يدرك أن المقصود بحرف (الجحد) أى حرف النفى ، ويكون معنى الجحود هو الإنكار . وهذا ما فعله عندما تكلم عن أنواع (لا) فقال [٤] : ولا الجحد نحو قال الله تبارك وتعالى [٥] : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم ، لا يبعث الله من يموت بلى). رفع يبعث ؛ لأنه فعل مستقبل، وهو جحد. ومثله: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين)[٦] . « يتخذ » رفع لأنه فعل مستقبل و « لا » فى معنى الجحد » .

هكذا يستخدم الخليل « الجحد » بمعنى النفى و (الجحود) بمعنى الإنكار وهذا أيضاً ما فعله فى الكلام عن (ما) عندما قال [٧] : « وما فى موضع الجحد كقولك : ما زيد أخانا ، وما عمرو عندنا ، قال الله جل وعزّ [٨] : (ما هذا بشرًا) ، ومثله : (وما أنا عليكم بوكيل) [٩] (وما كان الله ليعذبهم

---

(١) الجمل فى النحو العربى ٢٥٣ .

(٢) سورة البقرة ١٤٣ .

(٣) سورة الأنفال ٣٣ .

(٤) الجمل فى النحو العربى ٢٩٦ .

(٥) سورة النحل ٣٨ .

(٦) سورة آل عمران ٢٨ .

(٧) الجمل فى النحو العربى ٣٠٥ .

(٨) سورة يوسف ٣١ .

(٩) سورة يونس ١٥٨ .

وأنت فيهم) »[1] مع ملاحظة أن الكلام هنا عن (ما) النافية فهى (ما) الجحد واللام فى (ليعذبهم) لام الجحود .

وربما كان الخليل فى أول الأمر يستخدم الكلمتين (الجحد - الجحود) مترادفتين ثم أراد تخصيص كل معنى وتحديده ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على عدم استقرار المصطلحات حتى عصر الخليل وسيبويه بل بعدهما أيضًا ، كذلك يدل على أن الخليل قد استخدم (المصطلح) قبل الكوفيين .

أما إشارة الدكتور مهدى المخزومى السابقة إلى أن البصريين اقتبسوا مصطلح (النفى) من ألفاظ المتكلمين ، فهو كلام يحتاج إلى وقفة ليس مجال الحديث عنها الآن .

الغايـــة :

الغاية - كما جاء فى « العين »[2] - هى مدى كل شىء وقصاره ، وقد استخدمها الخليل كمصطلح نحوى فى منظومته موطن الدراسة تحت باب بعنوان : « باب قبل وبعد إذا كانتا غاية » قائلاً تحت هذا العنوان[3] :

وتقول قبلُ وبعدُ كنا قادة ∴ من قبلُ أن يأتى الأمير الأغلب
لما جعلت كليهما لك غاية ∴ أوجبت رفعهما وصحّ المشعب

وإذا كان هذا المصطلح (الغاية) قد ورد عند الخليل فليس صحيحًا ما ورد فى كتاب المدارس النحوية[4] حيث يقول صاحبه : « وأول من استعمل « الغاية » الفرّاء فى كلامه على الشاهد وهو قول الشاعر :

---

(١) الأنفال ٣٣ .

(٢) معجم العين ٨/ ٤٥٧ آخر الجزء الرابع، وانظر القاموس المحيط ٤/ ٣٧٥

(٣) البيتان ١٦٩ ، ١٧٠ من منظومة الخليل .

(٤) الدكتور إبراهيم السامرائى ص١٢٩ نقلاً عن معانى القرآن للفرّاء ٣/ ٣٢٠ .

إذا أنا لم أو مَن عليك ولم يكن ∴ لقاؤك إلا من وراءِ وراءُ

قال (يعنى الفرّاء) : « ترفع - أى وراء وراء - إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذى أضفته إليه . . . ومثله قول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل ∴ على أينا تعدو المنية أول

رفعت (أول) لأنه غاية ، ألا ترى أنها مستندة إلى شىء هى أوله » ا.هـ.

وواضح من النص السابق أن الباحث يتكلم بيقين مطلق ، ولم يعنّ نفسه بالبحث فى الكتب السابقة على الفرّاء ، حتى كتاب سيبويه لم يذهب إليه ، وأصدر هذا الحكم دون تريّث منه أو أناة . فالملاحظ أن هذا المصطلح ورد فى مواضع ثلاثة قبل وروده عند الفرّاء ، ومع ذلك لم يعثر الباحث على موضع واحد حتى يحكم حكمًا صحيحًا . هذه المواضع الثلاثة هى :

(١) ذُكره الخليل فى منظومته النحوية كما مرّ منذ قليل .

(٢) ذكره الخليل فى كتاب « الجمل فى النحو العربى » فى أكثر من موضع .

(٣) ذكر هذا المصطلح فى كتاب سيبويه أكثر من مرّة ، وفى إحدى المرات جاء على لسان الخليل فى « الكتاب » .

أما ذكر مصطلح « الغاية » فى كتاب « الجمل » للخليل فقد وجدت المصطلح مذكورًا مرتين ، وربما كان أكثر من ذلك . يقول الخليل [١] : « والخفض بحتى إذا كان على الغاية قولهم : كلمت القوم حتى زيدٍ معناه : حتى بلغت إلى زيد ، ومع زيد ، وقال الله جلّ ذكره [٢] : (سلام هى حتى مطلعِ الفجر) . معناه إلى مطلع الفجر ، وفى موضع آخر من كتاب

(١) الجمل ١٨٤ .

(٢) سورة القدر الآية ٥ .

« الجمل » يقول الخليل [١] : « والرفع بالبنية مثل : حيثُ وقط ، لا يتغيران عن الرفع على كل حال ، وكذلك : قبلُ وبعدُ إذا كانا على الغاية . وفى لغة بعضهم « حيثَ » بالفتح » . وقد ورد عند سيبويه فى الكتاب هذا المصطلح بدلالته السابقة ، بل ورد فى موضع أشبه بالموضع السابق حين يقول سيبويه[٢]: « فأما ما كان غايةً نحو : قبلُ وبعدُ وحيثُ ، فإنهم يحرّكونه بالضمة ، وقد قال بعضهم حيثَ ، شبهوه بأين » .

والمتأمل لكلام سيبويه يستطيع ملاحظة ما يلى :

أولاً : ورود هذا المصطلح لديه عندما قال « فأما ما كان غاية » كما ورد عند الخليل فى الموضع نفسه .

ثانيًا : وجود تشابه كبير فى كيفية تقديم القاعدة النحوية إلى حد يمكن أن نقول معه إن سيبويه لابد أن يكون قد أخذ ذلك عن الخليل حتى فى التركيب حين قال الخليل : (وفى لغة بعضهم « حيثَ » بالفتح) وعند سيبويه (وقد قال بعضهم حيثَ) أما (قط) الواردة لدى الخليل مع حيث فلم يتركها سيبويه لأنه بعد قليل من الكلام السابق وفى الصفحة نفسها قال [٣] : « وحرّكوا قط وحسب بالضمة لأنهما غايتان » ، وأما قول سيبويه [٤] : « وقد قال بعضهم حيثَ شبهوه بأين » فكأنه مأخوذ من كلام الخليل حين قال فى الموضع السابق نفسه [٥] (الكلام عن حيث وقط) : « وإذا كان الحرف المتوسط منه ساكنًا حرّك بالفتح ، لئلا يسكنا مثلُ : أين وكيف وليت وأنّ وحيثَ وأشباه ذلك فاعرف

---

(١) الجمل ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٦ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق نفسه .

(٥) الجمل فى النحو العربى ١٤٩ .

موضعها » ولعلنا لا نحتاج بعد ذلك إلى شىء يؤكد أن سيبويه قد أخذ عن الخليل هذه القاعدة ونقل عنه هذا المصطلح وإن لم يشر إلى ذلك وكلام سيبويه عن (قط) الوارد فى قوله [1] : « وكذلك قطُ وحسبُ (تضمان) إذا أردت ليس إلا ، وليس إلا ذا ، وذا بمنزلة قط إذا أردت الزمان ، لما كن غير متمكنات فعل بهن ذا . وحرّكوا قط وحسب بالضمة لأنهما غايتان . فحسب للانتهاء ، وقط كقولك : مذ كنت » فإن القول السابق يتشابه مع ما ورد عند الخليل فى منظومته حينما يقول عن (قط) [2] :

فـإذا أردت بهـا الزمـان فرفـعهـا ∴ أهيـا وأتقن فـى الكـلام وأصوب
لم يحمنى قـطُّ ابن أمّى فى الوغى ∴ يوم الـكريـهة والفـوارس تسـلب

من حيث القاعدة ، وإن اختلف التمثيل والأداء بالنظم .

وقد نقل سيبويه على لسان الخليل نصًّا يذكر فيه الخليل مصطلح الغاية صراحة مع تكراره أربع مرات مع أن النص قصير جدًا يقول سيبويه[3] : «اعلم أن حتى تنصب على وجهين :

فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلَها ، كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلَها ، فالناصب للفعل ها هنا هو الجار للاسم إذا كان غاية . فالفعل إذا كان غاية نصبٌ ، والاسم إذا كان غاية جرٌّ . وهذا قول الخليل » .

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦ .

(٢) المنظومة البيتان ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٧ ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٠ فقد أتى الخليل بنموذج لـ (حتى) التى ليست للغاية وذكر (الغاية) مرتين أخريين .

وسيبويه الناقل الأمين لفكر الخليل ومصطلحاته يثبت بذلك استخدام الخليل لمصطلح (الغاية) فى (الكتاب) .

وقد ذكر مصطلح (الغاية) لدى سيبويه فى موضع آخر من الكتاب حينما قال [1] : وأما منذ فضمت لأنها للغاية » والغالب أن هذا الرأى للخليل أيضاً .

ولم يبق فى نهاية الأمر إلا أن نؤكد أن الفرّاء مسبوق فى استخدام هذا المصطلح بالخليل وسيبويه فى مواضع كثيرة ، وأن الأولوية المطلقة التى ذكرها الباحث ليست صحيحة .

الخفض :

استخدم الخليل مصطلح الخفض فى مواضع متعددة [2] خلال منظومته النحوية ، وكان المصطلح عنده واسع الدلالة فأحيانًا يستخدمه مع الاسم المنون « ما يجرى » ومرة مع الاسم غير المنون « ما لا يجرى » ومرة يطلق المصطلح ويقصد كسر نون المثنى . . . إلخ وكأنه كان يساوى بين مصطلحى الخفض والجر فى استخدام واحد مترادفين ، وإذا كان الخليل قد استخدمه فى المنظومة أكثر من أربع عشرة مرة ، إضافة إلى هذا التنوع فى الاستخدام ، فليس من حق النحاة المحدثين [3] أن يشيروا إلى « أن الكوفيين توسّعوا فى « الخفض » فاستعملوه فى الكلمات المنونة وغير المنونة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا فى المنوّن » فهذا كلام يفتقد الدقة ؛ لأن سيبويه قد توسّع فى استخدام المصطلح قبل استخدام الكوفيين له أصلاً ، فاستخدمه مع المنوّن وغير المنوّن .

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٧ .

(٢) المنظومة فى الأبيات التالية ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٧٠ ، ١٨٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٥٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ وقد ذكر المصطلح ما بين «الخفض» «خفضت» «اخفض» .

(٣) مدرسة الكوفة ، د. مهدى المخزومى ص٣١١ ، وانظر المدارس النحوية ص١٣٢ .

وفيما يلى بعض النصوص الواردة فى المنظومة توضح صور استخدام الخليل لهذا المصطلح . يقول الخليل [1] عن المثنى .

رجلان أو أخوان فاعلم أنّه ∴ كالخفض نصبهما معًا يا حوشب
والنون فى (الاثنين) خفض ∴ فى الجمع تنصب تارة وتقلّب

ففى البيت الأول جاء النصب كالخفض فى المثنى بالياء والنون ، والمثنى ليس منونًا ، وفى البيت الثانى جاء « الخفض » مقصودًا به كسر نون المثنى ، حيث جاء النصب مقصودًا به فتح نون الجمع .

وفى موضع آخر يقول الخليل [2] فى باب ما يجرى وما لا يجرى :

فامرر بأحمدَ إن رأيت وأحمدٍ ∴ دون المدينة قد تجلّى الغيهب
فنصبت أوله لمعرفتى به ∴ وخفضت إذ نكّرته لا أرهب

وقصْد الخليل هنا أن كلمة « أحمد » الأولى جاءت بالفتحة لقصد تعريفها وهى غير منونة للعلمية ووزن الفعل فجرّتْ وعلامتها الفتحة [3] ، أما كلمة « أحمد » الثانية فقد جاءت مجرورة عطفًا على الأولى ، وعلامتها الكسرة لأنها منوّنة ، والكلام هنا مخالف لما ذكره صاحب كتاب مدرسة الكوفة ؛ فالخليل ذكر « الخفض » وقصد به البناء على الكسر حينما قال [4] فى باب «إذا أردت أمسِ بعينه» :

فإذا قصدت تريد أمسِ بعينه ∴ فالخفض حليته الذى يستوجب

---

(١) المنظومة البيتان ٣٠ ، ٣١ .

(٢) المنظومة البيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) مع الوقوف بحذر أمام استخدام الخليل للنصب فى قوله « فنصبت أوله » لأن النصب كمصطلح نحوى له دلالته الخاصة البعيدة عن الجر .

(٤) المنظومة البيت ٢٥٢ .

والمعروف عند النحاة أن بناء كلمة (أمِس) على الكسر لا يكون إلا إذا قصد بها التعريف ؛ ودلالتها تنصبّ على اليوم الذى قبل يومنا مباشرة ، ففى هذه الحالة تبنى ، أما إذا قصد بها أى يوم مضى فإنها تعرب [١] ، فالخليل إذن كان يقصد بالخفض البناء .

ولابد من الإشارة إلى أن الخليل لم يقتصر فى ذكره لمصطلح الخفض فيما يروى عنه أو فى نصوص جاءت على لسانه مثلما ورد فى المنظومة - كما أوضحنا سابقاً - ومثلما ورد فى كتابه الجمل [٢] بالإضافة إلى ورود هذا المصطلح فى معجم العين [٣] عندما قال : « .... جاء قبلَ عبدِ الله ، وهو قبلَ زيدٍ قادمٌ . وإذا ألقيت عليه (من) صار (قبلٍ) فى حدّ الأسماء نحو قولك : من قبل زيد فصارت (من) صفةً ، وخُفِضَ قبل بـ (من) ، فصار (قبل) منقاداً بـ (من) وتحوّل من وصفيته إلى الاسمية » فمن للخفض صراحة على لسان الخليل فى كل ما رجعنا إليه فى منظومته النحوية وكتاب الجمل ومعجم العين وما روى عنه فى كتب كثيرة ، لهذا - كما يقول أحد الباحثين المحدثين [٤] - « فالوجه أن يقال إن الخليل أول من استعمل الخفض ، فقد

---

(١) انظر القضية بالتفصيل فى كتاب التعريف والتنكير فى النحو العربى ص١٧٥ إلى ١٨٣ لكاتب هذه السطور .

(٢) انظر على سبيل المثال صفحتى ١٧٢ ، ١٧٣ فقد ورد المصطلح أربع عشرة مرّة خلال هاتين الصفحتين فقط .

(٣) العين ١٦٦/٥ .

(٤) المدارس النحوية، د.السامرائى ١٣٢ ، وقد أشار الدكتور إبراهيم السامرائى إلى أنه نقل هذا الرأى للخليل من كتاب الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٩٣ بتحقيق الدكتور مازن المبارك طبعة القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م ، وقد بحثت عن هذا الرأى فى الطبعة الخامسة ، وهى طبعة القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ولم أعثر على هذا الرأى للخليل ، وهناك إشارة فى الطبعة الخامسة إلى أن الطبعة الأولى كانت عام ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م وليس التاريخ الذى ذكره الدكتور السامرائى ، ولعله نقل هذا الرأى من مصدر آخر لا من هذا المصدر. وعلى أية حال فالخليل يستخدم الخفض فى أعجاز الكلمات المنونة وغير المنونة كما ذكر منذ قليل .

أطلقه على ما وقع من أعجاز الكلم منونًا نحو : زيد وخالدٍ ، وكأنه الكوفيين تابعوا الخليل فى هذا المصطلح » ، والذى لا شك فيه أن الخليل استخدم (الخفض) ، لكنه لم يستخدمه لاعجاز الكلم المنون فقط كما أشار الدكتور السامرائى فالخليل استخدم (الخفض) مع الأعجاز غير المنونة أيضًا ، ولعل ما ذكره فى منظومته [(١)] وفى كتاب الجمل [(٢)] فى مواضع كثيرة ما يدل على هذا الرأى ، وعلى الرغم من أن الدكتور مهدى المخزومى ذكر هذا الرأى فإنه يؤمن بأن « مصطلح الخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجرّ من وضع البصريين ؛ وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا فى الخفض [(٣)] . . . إلخ » ، فكما أن الخليل استخدم مصطلح (الخفض) فإنه استخدم مصطلح الجر كثيرًا فى مواضع متعددة من الأقوال المنقولة عنه [(٤)] ، وفى منظومته النحوية يوجد « باب حروف الجر » [(٥)] قال الخليل [(٦)] بعده مباشرة :

وحروف خفض الجرّ عندى جمّة
فيها البيان لمن أتانى يطلب
ما بعدها خفض ورفع فعلها
ولقد تلوح كما تلوح الأشهب

ولعل قول الخليل (خفض الجر) من قبيل إضافة الشىء إلى مرادفه كما أشار النحاة إلى جواز ذلك ، فقد نقل عن كثير من النحويين منهم الأخفش

---

(١) أبيات كثيرة من المنظومة منها البيت ٢٥٢ الذى ذكر منذ قليل مع (أمِس) .

(٢) الجمل ص ١٧٢-١٨٩ نماذج كثيرة لذلك .

(٣) مدرسة الكوفة ٣١١ .

(٤) الكتاب ٢/١٦٢ ، ١٦٣ ، الجمل ١٧٢ وما بعدها .

(٥) لا أدرى هل هذا العنوان من وضع الخليل أم من وضع نسّاخ المخطوطة ؟

(٦) المنظومة البيتان ٣٢ ، ٣٣ .

والفرّاء جواز إضافة الشيء إلى مرادفه أو إلى نفسه وجعلوا من ذلك نحو (ولدار الآخرة) - (وحق اليقين) - (وحبل الوريد) - (وحب الحصيد) وظاهر كتاب التسهيل وشرحه الموافقة على الرأى السابق [١] وكأن الجميع استقوا من نبع الخليل ، واغترفوا من استخداماته وآرائه ومصطلحاته .

نستطيع أن نخرج من كل ذلك بأن الخليل قد استخدم مصطلح الخفض استخدامًا واسع الدلالة للمعرب والمبنى على السواء ، كذلك استخدم مصطلح الجر للكلمات المعربة سواء كان آخرها منونًا أو غير منوّن ، وسواء كان إعرابها بالحركات أو بالحروف ، ولم يستخدم الجر للأفعال ، وهذا عكس ما قاله الخوارزمى ونسبه إلى الخليل حين يقول [٢] : « والجر وهو ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو : لم يذهب الرجل » ولا أظن أن ذلك صحيح من الخوارزمى ، فقد كان الخليل يسمّى ذلك كسرًا . قال سيبويه[٣]: « وسألته (أى الخليل) رحمه الله عن الضاربى (أى لماذا لم تدخل نون الوقاية قبل الياء) فقال: هذا اسم، ويدخله الجر ، وإنما قالوا فى الفعل : ضربنى ويضربنى ، كراهية أن يدخلوا الكسرة فى هذه الباء ، كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجر . فإن قلت : قد تقول اضربِ الرجل فتكسر ، فإنك لم تكسرها كسرًا يكون للأسماء ، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين ، قال الشعراء ليتى إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حين قالوا الضاربى » فالخليل يقصد وجود كسرة على آخر الفعل وليس (الجر) كما قال الخوارزمى . فالفعل لا يجر ، والجر من خصائص الأسماء ، فالخليل كان

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٥٠ ، شرح الأشمونى ٢/ ٢٥٠ ، النحو الوافى عباس حسن ٣/ ٥١ فقد نقل عن صاحب المصباح المنير مادة (ظهر) (ظهر غنى) أى نفس الغنى ، (نسيم الصبا) وهى نفس الصبا . قاله الأخفش وحكاه الجوهرى عن الفرّاء . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه .

(٢) مفاتيح العلوم للخوارزمى ص٣٠ .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٩ ، ٣٧٠ وما بين الأقواس إضافة تفسيرية يقتضيها الموقف .

ذا عقلية دقيقة ولا يفوته مثل هذه الأخطاء . فمما ورد عنه أنه كان يفرق بين مصطلحى الخفض والجر كما حكاه الزجاجى عندما قال [١] : « إن الخليل سأل الأصمعى (تلميذه) أن يفرق بين مصطلحى الخفض والجر » وإذا كان الخليل حريصًا مع تلاميذه على التفرقة بين مصطلحى الخفض والجر ، فمن باب أولى يكون حريصًا على التفرقة بين الجر والكسر .

الفعل :

تكررت كلمة (الفعل) عند الخليل فى منظومته النحوية كثيرًا [٢] كما وردت فى كتاب سيبويه على لسان الخليل ، ولعل النص المنقول عن سيبويه منذ قليل عند الكلام عن الخفض يثبت ذلك ، فقد نقل سيبويه عن الخليل قوله [٣] : « وإنما قالوا فى الفعل : ضربنى ويضربنى كراهية أن يدخلوا الكسرة فى هذه الباء كما تدخل الأسماء » ، ولم يبعد ذلك عن استخدام الخليل لمصطلح الفعل فى كتابه الجمل[٤] حين قال فى باب الجزم بالمجازاة : «وتقول : إن تزرنى وتكرمْنى أزرْك وأكرمْك . وهذا الفعل الذى أدخلت عليه الواو يرفع وينصب ويجزم ، فمن جزم نَسقه بالواو على الأول ، ومن نصب فعلى القطع من الكلام الأول ، ومن رفع فعلى الابتداء » [٥] .

وإذا كان الخليل قد استخدم مصطلح (الفعل) بهذه الرحابة فإننا نرفض قول أحد الباحثين المحدثين [٦] : « الفعل من مصطلحات الكوفيين فقد أطلقه

---

(١) مجالس العلماء ١٣٢ .

(٢) الأبيات ٧٠ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ... إلخ .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٩ .

(٤) ص١٩٥ .

(٥) لعله يقصد العطف على جواب الشرط فى (وأكرمك) حيث تجوز الأوجه الثلاثة ، لأن العطف على فعل الشرط يجيز وجهين فقط هما الجزم والنصب ، أما قوله : « ومن نصب فعلى القطع من الكلام الأول » فيحتاج إلى تفسير حيث يكون النصب على أن الواو للمعية لا القطع .

(٦) الدكتور إبراهيم السامرائى فى المدارس النحوية ص١٢٣ . .

الفرّاء علـى خبر المبتدأ مـع دلالته المشهورة عـلى الحدث » ولعل ذكر الخـليل لمصطلح الفعل ؛ كما ورد فى كتاب سيبويه ، وفى كتابه (الجمل) لدليل على أن الخليل قد استخدمه ، بل ربما يكون أول مـن استخدمه ونقله عنه تلاميذه ، ثم نقل إلى مـدرسة الكوفة عن طريق الـفرّاء ، والخليل قد استخـدم مصطلح الفعـل فى منظومتـه بالدلالة السابـقة التى أشار إليـها الفرّاء ، وأيضًا بـدلالته الحدثيـة الزمنيـة ، ومثال الاستـخدام الثانـى قول الخليـل عن نصب المـضارع بحروف كى ولن وأن . . . إلخ يقول [١] :

وانصـب بها الأفعـال كيما واجـبا ∴ وبكـى وكيـلا والحروف تـشعّـب
وبـأن ولام الجحـد والـلام التـى ∴ هى مثل كيـلا فى الكلام وأرسبُ
كـيلا أقـول ولن يـسير مـحمـد ∴ حتـى يسير إلـى العـدوّ الموكـب

وأحيانًا يطلق الخليل (الفعل) ويـقصد به مطلق المصدر (مطلق الحدث) الكامن فى الوصف المشتق الواقع صفة أو حالاً يقول [٢]

وإذا جـمـعـت مذكـرًا ومـؤنـثًـا ∴ فالـفعـل للذكـران منهـم يغـلب
وتـقول تـلـكـم ظبـيـة ونـعامـة ∴ فـيـهـا وثور راتـعـين وقـرهـب

وفى الكـتاب يستخـدم الخليل (الفعـل) بمعنى المصـدر أيضًا [٣] ، وفى منظومته النحوية الفعـل بمعنى الخبر صراحة ، وذلك عندما يقول [٤] تحت باب (إذا قدمـت الأسماء علـى الأخبار تقـديم الفعـل) بيتين يـنصان علـى ذلك صراحـة ، وكذلك تحت (باب حروف كان وأخواتها يقول الخليل) [٥] .

---

(١) المنظومة الأبيات من ١٤٠ إلى ١٤٢ .
(٢) المنظومة البيتان ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٣) الكتاب ٢/ ١٢٠ .
(٤) المنظومة البيتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٥) المنظومة البيتان ٦٢ ، ٦٣ .

وحروف كان وليس فاعلم ترفع الـ ∴ أسما وتتبعها النعوت فتذهب

والنصب فى أفعالها لا تجهلن ∴ إن الجهول من الرجال مخيّب

وإذا كان الخليل قد استخدم (الفعل) بهاتين الدلالتين ، فليس الفرّاء سبّاقًا إلى استخدام المصطلح كما ذكر الباحث ، حتى وإن توسّع فى استخدام المصطلح حيث ذكر (الفعل) وقصد به المفعول الثانى كما جاء فى قوله تعليقًا على الآية الكريمة التى تقول [1] (واجعل لى وزيرًا من أهلى هارون أخى) حيث قال الفرّاء [2] : « إن شئت أوقعت (جعل) على (هارون أخى) وجعلت الوزير (فعلاً) له » ؛ أى مفعولاً ثانيًا مما أدى إلى قول الباحث نفسه [3] : « فأنت ترى أن (الفعل) قد أطلق على ثلاث مواد هى : الفعل والخبر والمفعول به الثانى ، وإذا أضفنا إليه المصدر الذى هو (الفعل) فى مصطلح اللغويين كان (الفعل) دالاً على أربع مواد ، وليس هذا عنصر قوة فى المصطلح » ولعل توسعة الخليل للمصطلح واستخدامه له بكل هذه الدلالات - مع اضطراب ذلك - يدل على أن الخليل قد سبق الكوفيين بشكل عام والفراء بشكل خاص فى استخدامه لهذا المصطلح .

النعـت :

ذكر الخليل مصطلح (النعت) فى منظومته أكثر من مرة [4] وقصد به الصفة ، وها هى ذى بعض النماذج الدالة على ذلك ، قال الخليل [5] :

فالمبتدا رفع جميع كلّه ∴ ونعوته ولذاك باب معجب

---

(١) سورة طه الآيتان ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) معانى القرآن ٢/ ١٧٨ .

(٣) المدارس النحوية ١٢٤ .

(٤) المنظومة الأبيات ٤٦ ، ٦٢ ، ١١١ ، ١٣٠ .

(٥) المنظومة البيت ١٣٠ .

وقال (١) :

الفاعلون من الخلائق كلهم ∴ أسماؤهم مرفوعة لا تنصب
ونعوتهم وكناهم وحلاهم ∴ والنصب للمفعول حقًا أوجب

بل إنه ينص صراحة على أن النعوت تابعة فى قوله (٢) :

وحروف كان وليس فاعلم ترفع الـ ∴ أسما وتتبعها النعوت فتذهب

ولم يقتصر استخدام الخليل لهذا المصطلح فى المنظومة ، بل استخدمه فى كتابه الجمل متكررًا حيث قال (٣) : « والنصب من نعت النكرة تقدم على الاسم تقول : هذا ظريفًا غلامٌ ، وهذا واقفًا رجل . قال الشاعر (٤) :

وتحت العوالى والقنا مستظلةً ∴ ظباء أعارتها العيونَ الجآزرُ

نصب (مستظلةً) ؛ لأنه نعت (ظباء) تقدّم . . . إلخ » .

لم يتوقف ذكر الخليل لمصطلح النعت على المنظومة أو كتاب الجمل بل إنه ذكر فى الكتاب مقصودًا به النعت يقول الدكتور (جعفر نايف عبابنة) (٥) : « النعت ، ويعنى به الصفة قال سيبويه : (وتقول يا أيها الرجل وزيدُ الرجلين

---

(١) المنظومة البيتان ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) المنظومة البيت ٦٢ .

(٣) الجمل ٧٥ ، ٧٦ حيث تكرر فى الصفحتين خمس مرات .

(٤) قائله ذو الرمة ، وقد ورد فى الكتاب لسيبويه منسوبًا ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ شرح المفصل ٢/ ٦٤ ، (عوالى القنا) صدورها ، (العوالى) جمع عالية وهى أعلى الهودج ، (القنا) عيدان الهوادج (الظباء) جمع ظبية (الجآذر) جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والمعنى أنه يصف نسوة سبين فصرن تحت عوالى الرماح وفى حوزتها .

(٥) مكانة الخليل فى النحو العربى ص١٦٣ وانظر الكتاب ٢/ ١٩٥ وقد أضاف المحقق الأستاذ عبد السلام هارون نصًا فى الهامش للسيرافى يذكر فيه النعت صراحة ، وقد نقله الدكتور جعفر عبابنة على أنه تفسير لنص الخليل دون أن يشير إلى أنه نص السيرافى ، حتى الإشارة إلى الصفحة فى كتاب سيبويه خطأ فى طبعة بولاق التى استخدمتها .

الصالحين ، من قبل أن رفعهما مختلف « أى رفع الرجل وزيد » وذلك أن زيدًا على النداء ، والرجل نعت « يعنى صفة لأى » ولو كان بمنزلته « أى لو كان زيد بمنزلة الرجل » لقلت : يا زيْدُ ذو الجُمَّة كما تقول : يا أيها الرجل ذو الجُمّة . وهو قليل الخليل » .

فسيبويه يشير إلى قول الخليل : « الرجل نعت » ، وإذا كان ذكر ذلك صراحة واعترف الدكتور جعفر بذلك فإن المصطلح إذن يكون بصريًا ، وقد ورد المصطلح أيضًا على لسان سيبويه كثيراً [1] . كما ذكره السيرافى وغيره من النحاة البصريين ، وإذا كان الأمر كذلك فليس من الصحيح أن يناقض الدكتور جعفر نفسه فيقول بعد خمس عشرة صفحة فقط ما يلى [2] : « على أن تلك المصطلحات الكوفية لم يعش منها إلا القليل نحو : النعت والنسق والأدوات » فهل نسى الدكتور ما قاله قبل قليل ؟ وهل تجاهل ما ورد عند سيبويه الذى كرّر المصطلح عشرات المرات ، بل ربما أكثر من ذلك فى كتابه ؟ إذا كنا نلتمس له العذر فى نسبته لمصطلح (النسق) على أنه كوفى لخطأ شاع وعدم إطلاعه على كتاب (الجمل) للخليل أو عدم قراءته للمنظومة ، فكيف نلتمس له العذر فيما ذكره ثم نسيه أو غفل عنه بعد قليل ؟

إذن فليس هذا المصطلح كوفيًا كما قيل ، وربما كان الكوفيون أكثر استخدامًا للمصطلح لكن المصطلح بصرى المولد والاستخدام ، والكوفيون تلاميذ فى مدرسة البصرة أخذوه عنهم ، فليس كل مستخدم للشيء مبدعاً له، يقول الدكتور ابراهيم السامرائى [3] : إن سيبويه قد استعمل (النعت) الذى التزم به الكوفيون ، والذى أراه أن (النعت) قد عرفه البصريون الأوائل

---

(١) على سبيل المثال انظر الكتاب الجزء الأول من ص ٤٢١-٤٢٣ فقد تكرر مصطلح النعت أكثر من عشر مرات ، وذكر لدى السيرافى فى هامش كتاب سيبويه ٢/ ١٩٥ .

(٢) مكانة الخليل فى النحو العربى ١٧٨ .

(٣) المدارس النحوية ١٣٥ .

فاقتبسه الكوفيون والتزموا به . وكما وجد النعت فى كتاب سيبويه وجد كذلك فى آثار البصريين عامة كالمبرد والزجاجى وابن السراج » .

ومنطلقًا من استخدام الخليل وسيبويه ونحاة المدرسة البصرية على كثرتهم لهذا المصطلح ، وكذلك منطلقًا من كلام الدكتور ابراهيم السامرائى نرفض كلام الدكتور مهدى المخزومى الذى تعاطف مع المدرسة الكوفية إلى درجة كبيرة حيث يقول [1] : « النعت من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين أيضًا ، ويقابله عند البصريين (الصفة) و (الوصف) » .

وفى النهاية نؤكد على أن مصطلح (النعت) مصطلح بصرى استخدمه نحاة البصرة كثيرًا ، كما استخدمه نحاة الكوفة اقتباسًا من البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه .

الصفة :

استخدم الخليل مصطلح (الصفة) فى منظومته [2] ، وقد جاء فى كتاب سيبويه هذا المصطلح على لسان الخليل مقصودًا به النعت ، يقول سيبويه [3] : « واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة ، كما لايجوز وصْف المختلفين ، وذلك قولك : هذه ناقة وفصيلها الراتعان فهذا محال ؛ لأن (الراتعان) لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة ، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة . وهذا قول الخليل رحمه الله » فالكلمات : (تصف - وصف - صفة) مقصود بها النعت ، كما استخدم (الصفة) بمعنى التوكيد حيث يقول سيبويه [4] : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنيًا على اسم أو على غير اسم ، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون كلهم صفة . . .

---

(١) مدرسة الكوفة ٣١٤ .

(٢) المنظومة الأبيات ١٠٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦١ .

(٣) الكتاب ٢/ ٥٩ .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٦ (بتصرف)

هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله . وذلك أن كلّهم إذا وقع موقعًا يكون الاسم فيه مبنيًا على غيره ، شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه ، فألحق بهذه الحروف » . وقد قال فى موطن آخر (١) : « وأما أجمعون فلا يكـون فى الكلام إلا صفة » وقد استخدم المصطلح أيضًا فى كتابه الجمل حين يقول (٢) : « والنصب من نداء النكرة الموصوفة قولهم : يا رجلا فى الدار ، وياغلاما ظريفًا ، نصبت لأنك ناديت من لم تعرفه ، فوصفته بالظرف » .

وإذا كان الخليل قد استخدم (الصفة) بمعنى النعت مرة ، وبمعنى التوكيد مرّة ، فلا نستبعد أن يستخدمها بمعنى الخبر الواقع ظرفًا عندما يقول فى منظومته (٣) :

فإذا تقدمت الصفات فرفعها ∴ لاعندنا رجلٌ يصيد مكلّب

وربما كان استخدام الخليل للصفة بهذا المعنى سببًا فى شيوعها عند الكوفيين فيما بعد وأطلق عليها (صفة تامة) يقول أحد الباحثين (٤) : « ويريد بها الكوفيون ما كان من الظرف خبرًا ومحلاً للأسماء ، كقولك فيها زيد قائمًا، فالصفة فيها خبر للمبتدأ (زيد) ومحل له (أى ظرف) وهى صفة تامة ؛ لأنها محل الاسم » ولم يبتعد الخليل كثيرًا فى استخدامه للمصطلح عن هذا المعنى فى كتابه (الجمل) (٥) .

ويبدو أن مصطلح (الوصف) لم يكن قد استقر تمامًا على يد الخليل وسيبويه والكوفيين الذين نقلوه عن المدرسة البصرية ، فمرة يستخدم بمعنى

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .

(٢) الجمل ٥٢ .

(٣) البيتان ٢٢٥ ، ٢٦١ وانظر معنى (مكلّب) فى هامش البيت من المخطوطة .

(٤) المدارس النحوية ١٣٠ نقلاً عن الأصول لابن السراج ١/ ٢٤٧ بيروت .

(٥) الجمل ١٣٩ ، وقد أشار السيرافى إلى أن الكوفيين يطلقون عليه : (الظرف التام) انظر الكتاب ٢/ ١٢٥ هامش من كلام السيرافى بتعليق الأستاذ عبد السلام هارون .

النعت ، ومرة أخرى بمعنى التوكيد ، ومرة ثالثة بمعنى الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبراً ، ومرة رابعة بمعنى الصفة المشبهة [1] ؛ غير أن هناك محاولة جادة للتفرقة بين (الوصف) بمعنى (النعت) و (النعت) كمصطلح مرادف للصفة ، فقد ذُكِر [2] أن الخليل بن أحمد قال : إن (النعت) لا يكون إلا فى الصفات المحمودة ، وأن (الوصف) يكون فى المحمود وفى غيره من الصفات ، وبهذا يكون الوصف أعم من النعت حيث يقتصر (النعت) على المحمود ، ويعم (الوصف) المحمود وغيره .

الرفع :

استخدم الخليل فى منظومته (الرفع) فى حالة الإعراب فى معظم حالات استخدامه له [3] ، كذلك استخدمه فى حالة واحدة مع البناء ، وهى حالة البناء مع المنادى حيث يقول [4] :

فإذا دعوت من الأسامى مفردًا ∴ فارفع فهُو لك إن رفعت مصوّب

وهذا ليس بعيداً عما ورد فى كتاب سيبويه ، فقد كان يستخدم دائمًا الرفع فى حالة الإعراب ، وقليلاً جدًا ما يستخدم المصطلح فى حالة البناء كما ورد فى موضع (النداء) الذى ذكرتْ الإشارة إليه فى بيت الخليل ، يقول سيبويه[5] : « وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحًا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك . ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك

---

(١) الكتاب ١/١٩٣ .

(٢) الصاحبى ص٨٨ أحمد بن فارس القاهرة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م .

(٣) الأبيات ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ١٢٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ .

(٤) البيت ١٠٣ .

(٥) الكتاب ٢/١٨٢ وانظر ٢/١٩٩ .

قولك : يا زيد ويا عمرو وتركوا التنويـن فى المفرد ، كما تركوه فى قبلُ » غير أنه كان يستخدم الضم فى حالة البناء غالبًا كما ورد فى الكتاب [١] .

وفى كتـاب (الجمل) للـخليل لا يـختلف اسـتخدامه لـلرفع فى حـالة الإعراب مع الفاعل [٢] أو المبتدأ والخبر [٣] أو اسم كان [٤] وخبر إن [٥] . . . إلخ ، وفى موضـع النداء [٦] وقبل وبعد [٧] أطلق عـليهما (الرفـع) كما تمّ ذلك من خلال أقوال سيبويه عنه وقد ذكر ذلك منذ قليل ، أما فى بقية ما رواه فى كتاب الجمل فإنه يستخدم مصطلح الرفع فى حالة الإعراب .

ويلاحظ أن الخليل كان متـسقًا مع نفسه فيما نقله عنه سـيبويه وفيما ذكره فى منظومته وفيما قاله فى كتابه (الجمل) .

الجـــر:

استخـدم الخليل مصـطلح الجر فى منـظومته فى حـالة الإعراب [٨] وكان يستخدم معه مـصطلح الخفض كما ذكرنا سابقًـا ، غير أنه فى حالات نادرة - ربما كانت الحالة الوحـيدة - أن يستخدم الجر فى حالة البنـاء ، يظهر ذلك فى محاورة سيبويه له عن صفة المنادى المفرد يقول سيبويه [٩] : « قلت : ألست قد زعمت أن هذا المرفوع فـى موضع نصب ، فلم لا يكون كقولـه : لقيته أمِس الأحدث » ؟ قال : من قبـل أن كل اسم مفرد فى النداء مـرفوع أبدًا ، وليس كل اسم فى موضع أمِس يكون مجرورًا ، فـلما أطّرد والرفع فى كل مفرد فى النداء ، صار عندهم بمـنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعـل ، فجعلوا وصفه إذا

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) انظر الجمل من ص١١٥ إلى ص١٢٧ .

(٦) الجمل ١٣٧ .

(٧) السابق ١٤٨ .

(٨) المنظومة البيت ٣٢ .

(٩) الكتاب ٢/١٨٣ .

كان مفردًا بمنزلتـه » ، غير أنه كان يستخدم الكسرة فى حالـة البناء غالبًا [1] ، ولا يبتعد هذا عما جاء عن الخليل فى كتابه (الجمل فى النحو العربى) [2] .

النصـــب :

استخدم الخليل النصب فى حالة الإعراب فى منظومته كثيرًا [3] وكذلك فى الكتاب كما نقلـه عنه سيبويه [4] عندما قال : « وزعم الخليـل رحمه الله أنّهم نصبـوا المضاف (المنادى المضـاف) نحو يا عبـد الله » ، ولم يبتـعد ما أورده الخليل فى كتابه (الجمل) [5] عما ورد فى المنظومة أو الكتاب ، وقليلاً جدًا ما كان يستخدم الخليل (النصب) فى حالة البناء ، فقد تمّ فى المنظومة ونقله عنه سيبويه ، ففى المنظومة [6] عندما يصف حركة نون المثنى ونون الجمع ، وصف نون الجمـع بأنها فى حالـة (نصب) مع أن كسرتـها كسرة بناء ، كـذلك فى كتاب سيبويه اسـتخدم النصب ويقصد فتحة البـناء وهذا قليل جدًا [7] وكذلك فى كتـابه الجمل عنـدما قال [8] : « والنصـب على البنيـة ، ما كان بناء بـنته العرب ، مما لا يـزول إلى غيره مثل : الـفعل الماضى ومثـل حروف إن وليت ولعل ، وسوف ، وأيـن وما أشبهه » ، وهذه حالـة ذكر فيها النـصب وقصد البناء يـقابلها خمـسون حالة ذكر فيهـا النصب فى حالـة الإعراب ، وهى كل

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٢) انظر فى استخدامه لمصطلح الجر والخفض الجمل ١٧٢ ، ١٨٩ .

(٣) المنظومة البيت ٣٠ مع إعراب المثنى فى حالة النصب والأبيات ٤٢ ، ٤ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٧٣ ، ٢٩٠ ، واستخـدم النصب ويقـصد به الجر فـى الممنوع من الـصرف فى البيت ٢٧٦ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٨٢ .

(٥) ص٣٣ حيث يقول : وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقًا ووجوها .

(٦) البيت ٣١ .

(٧) الكتاب ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٨) الجمل ٨٥ وهى حالة وحيدة من إحدى خمسين حالة .

حالات النصب الواردة فى الجمل ، ومن ناحية أخرى فإن الخليل كان يستخدم الفتح فى حالة البناء (١) .

الجــزم :

استخدم الخليل مصطلح (الجزم) فى منظومته بمعنى الوقف أو السكون سواء أكان الفعل فى حالة البناء أم كان فى حالة الإعراب ، ففى حالة البناء يقول عن فعل التعجب (٢) :

لا تفصلن بين التعجب واسمه ∴ فيعيبه يومًا عليك معيّب

وتقول أظرفْ بالفتى أحسنْ به ∴ أكرمْ بأحمدَ إنّه لمهذّب

فجزمته لما أتيت بلفظه ∴ بالأمر والمعنى لما يتعجّب

وفى حالة أخرى من حالات الإعراب يقول (٣) :

والجزم سهل بابه وحروفه ∴ فى النحو خمسة أحرف إذْ تحسب

فتقول لم يرنى أخوك ولم يزر ∴ زيدًا أخوه ولا بنوه ولا الأب

إذن كان الخليل يستخدم (الجزم) فى حالة سكون الحرف الأخير من الكلمة سواء أكانت فعلاً فى حالة إعراب أم فى حالة بناء أو حتى مع الحروف وقد جاء على لسان سيبويه نقلاً عن الخليل ما يثبت ذلك حيث يقول (٤) : « وسألت الخليل .... فقال ...... لأن الفعل إذا كان مجزومًا فحرّك لالتقاء الساكنين كُسِر . وذلك قولك : اضرب الرّجلَ واضرب ابنك » .

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢١ .

(٢) الأبيات من ٩٩ - ١٠١ .

(٣) البيت ١١٦

(٤) الكتاب ٣/ ٥٣٢ ، ٥٣٣ (بتصرّف) .

والفعل المجزوم عند الخليل هـو (اضرب) حيث سكّن آخره ، والمعروف عند النحويين الآن بأنه مبنى لا مجزوم ، ولكنه استخدام الخليل !

وفى موضع آخر من الكتاب [١] يقول سيبويه : « وقال الخليل رحمه الله: اللـهمّ نداء . . . . فالميم فى هذا الاسـم حرفان أولهـما مجزوم ، والـهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب » والميم الأولى المجزومة لدى الخليل هى حرف ساكن فى غير الوقف .

لم يبـتعد الخليـل فيا ورد عنه فـى كتاب سيـبويه عما قـاله فى منظـومته النحوية، وكذلك لم يبتعد فى كتابـه (الجمل فى النحو العربى) عما جاء فى (الكتاب) أو (المنظومـة) ، فالجـزم يمكـن أن يكـون بالوقــف مثل قولهم : رأيــت (زيدْ) ، وركبت (فـرس) حيث لا يـلزمون الـكلمة حـركة ، لأن الإعراب حــادث وأصـل الكــلام السكـون . هكـذا يقـول فى الجـمـل [٢] ، والجــزم يكـون بالبـنيـة مثـل : مَـن ، ومـا ، ولـم وأشباههـــا لا يتغـير إلـى حركـة [٣] .

غير أن مما لفت نظـرى فى كتاب الجمل هـذا النص الذى يقـول فيـه [٤] : « فاعـلم أن علامات الجـزم بالضم ، والـوقف ، والفتـحة ، وإسقاط الـنون والكسرة ، فالوقف مثل قولك : لم يخرجْ ، ولم يبرحْ وهو السكون ، والجزم بالضمّ : لم يَدْعُ ، ولم يَغْزُ ، والجزم بالكسر : لم يرمِ ، ولم يقضِ ، والجزم بالفتح : لم يلقَ ، ولم يرضَ ، وإسقاط النون : لم يخرجا ، ولم يخرجوا ، وربما تركت الواو والياء فى موضع الجــزم استخفافًا . قال الله عزّ وجـل [٥] :

---

(١) ١٩٦/٢ (بتصرّف) .

(٢) ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) الجمل ٢٠٥ .

(٤) الجمل ٢٠٢ ، ٢٣ .

(٥) سورة الجن الآية ١٨ .

(وأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدًا) أثبت الواو ومحله الجزم لأنه مخاطبة الواحد فيما ذكر لى بعض أهل المعرفة قال الشاعر [١] :

هجوت زبّانَ ثم جئت معتذرًا ∴ من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ

والملاحظ أن علامات الجزم لدى الخليل تعتمد على الشكل النطقى لآخر الفعل ، وكأنه كان يميل إلى أن يقدم لنا (نحوًا وصفيًا) يعتمد على وصف الواقع اللغوى ، وهو يمثل الآن اتجاهًا لبعض الدارسين .

ما لم يسم فاعله :

فى منظومة الخليل باب يسمّى : ما لم يسمّ فاعله يقول فيه [٢] :

والفاعلون ولم يسمّوا حدُّهم ∴ رفعٌ ، وبعد الرفع نصب يلحب
فتقول قد عُزِل الأميرُ وزُوجتْ ∴ دعدٌ وقد ضُرِب العشية شوزب

ومن الواضح أن الخليل يقصد نائب الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول وأمثلته دالة على ذلك : (عُزِل الأمير - زُوجَتْ دعد - ضُرِب شوزب) ، وقريب من هذا ما أورده الخليل فى كتابه الجمل عندما كان يتكلم عن وجوه الرفع قائلاً [٣] : « وما لم يذكر فاعله : ضُرِب زيدٌ وكُسِىَ عمروٌ »، وإذا ظهر لنا هذا الأمر واستبان فلنا أن نعترض على ما قاله صاحب المدارس النحوية [٤] عندما يقول تحت عنوان : ما لم يسمّ فاعله : « وهو من مصطلحات

---

(١) قائل هذا البيت أبو عمرو بن العلاء فقد قيل أن اسمه (زبّان) وأنه قال هذا البيت للفرزدق انظر الإنصاف ١/ ٢٤ شرح الأشمونى ١/ ١٠٣ شرح المفصل ١٠/ ١٠٤ ، ١٠٥ شرح شواهد العينى ١/ ١٠٣ . والمعروف أن أبا عمرو بن العلاء كان أستاذ الخليل ، وربما كان هو المقصود بقول الخليل « فيما ذكر لى بعض أهل المعرفة » أليس ذلك دليلاً على أن هذه النصوص الواردة كلها للخليل .

(٢) البيتان ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) الجمل ١١٨ .

(٤) المدارس النحوية ١٢١ ، ١٢٢ .

الكوفيين ، وهو عند البصريين جملة مواد هى المفعول الذى لم يتعده فعله ، ولم يتعد إليه فعل فاعل والمفعول الذى لا يذكر فاعله والفعل الذى بنى للمفعول ولم يذكر من فعل به » [١] .

والملاحظ أن صاحب المدارس النحوية ينفى فى بداية الأمر أن يكون المصطلح بصريًا قائلاً : (وهو من مصطلحات الكوفيين) ، ثم يذكر أن البصريين قد استخدموه مشيراً إلى ثلاثة مصادر منها استخدام المبرد (المفعول الذى لا يذكر فاعله) واستخدام ابن السراج (الفعل الذى بنى للمفعول) والقصد هنا أن الفاعل محذوف سواء كان فاعل الفعل ، أو الفاعل فى المفعول ، والمصطلح الذى أتى به (ما لم يسمّ فاعله) يمكن أن يؤدى الدلالتين السابقتين ، وهذا ما استخدمه الخليل (ما لم يذكر فاعله) مرة ، ومرة أخرى (ما لم يسمّ فاعله) والمبرد وابن السراج من أقطاب المدرسة البصرية أوفياء لمصطلحهم ، وسيبويه عندما يقول (المفعول الذى لم يتعده فعله) [٢] فإنما لم يبعد عن المعنى المراد ، ويبقى للخليل السبق فى استخدام المصطلح بناء على ما ورد فى (منظومته) وفى كتابه (الجمل) .

هذه جملة مصطلحات توقفنا أمامها بالتفصيل نظراً لما أشيع عنها أنها كوفية ، مع أن البصريين - وعلى رأسهم الخليل - كانوا سباقين فى استخدامها ، وهى ألفاظ شاعت ليس فقط عند الكوفيين ، بل ظلت شائعة حتى عصرنا الحاضر فالكثير منها يتردد كل يوم على ألسنة الدارسين، هذا على العكس من تلك المصطلحات الكوفية التى اندثرت ولم تتجاوز ألسنة الكوفيين مثل : المكنى والكناية (الضمير) ، نون العماد (نون الوقاية) ، حروف المثل (أسماء الاشارة) ، الدائم (المضارع) ، الاستيثاء (الإغراء) ، المصدر (المفعول المطلق) ، التفسير (المفعول به) ، المترجم (التمييز) ، الإيجاب

---

(٢) أشار المؤلف إلى الكتاب ١/ ٢٤ والصحيح ١/ ٤٢ ، والمقتضب ٤/ ٥١ ، والأصول ٢/ ٢٨٧ .
(٣) الكتاب ١/ ٤٢ ، ٤٣ .

(الاستثناء المفرّغ) ، الترجمـــة ، التبـيين ، التكرير ، التفسـير ، العبارة (كلها تعنى البدل) ، التكرير (التـوكيد) . كل هذه المصطلحات استخدمت فقط على ألسنة الكوفيين ثم اندثرت ، فلم تعد تستخدم .

وإذا تتبعنا بقية المصطلحات الواردة فى منظومة الخليل فإننا سنجدها الأكثر شيوعًا واستخدامًا حتى يومنا هذا ، وذلك دليل على الحس اللغوى لدى الخليل - إن كان هـو صاحبـها - وإلا فلـدى البصريـين عامة ، وهـا هى ذى بقـية المصطلحات الواردة فى المنظومة قيد الدراسة :

الفاعل (الفاعلون) [1] المعرفة (المعارف) [2] النكرة - النكرات [3] المبتدأ[4] الخبر (الأخبار) [5] الاسم (الأسمـاء - الأسامى) [6] الفعـل (الأفعال)[7] المذكر [8] المؤنث [9] التعجب [10] المدح (امتدحت) [11] الذم (ذممت) [12] .

حروف الرفع[13] حروف كان وليس[14] حروف إن[15] الإعراب تعرب[16]

---

(١) البيتان ٤٥ ، ١٤٥ .

(٢) الأبيات ١٧٠ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ .

(٣) الأبيات ١٧٠ ، ٢٢٠ ، ٢٧٦ ، ٢٤٥ ، ٢٧١ .

(٤) البيت ١٣٠ .

(٥) البيتان ٧٤ ، ١٢٩ .

(٦) الأبيات ٤٥ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ١٠٣ ، ٢١٥ ، ٢٥٠ .

(٧) الأبيات ٧٠ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ .

(٨) البيت ٢٤٣ .

(٩) البيت ٢٤٣ .

(١٠) البيت ٩٩ .

(١١) البيت ٩٢ .

(١٢) البيت ٩٢ .

(١٣) البيت ٥١ .

(١٤) البيت ٦٢ .

(١٥) البيت ٧٢ .

(١٦) الأبيات ٤٣ ، ٢٠٣ ، ٢٧٣ .

الرفع (ترفع - ارفع)[١] النصب - انصب - نصبت[٢] الخفض (تخفض - اخفض)[٣] الجزم[٤] المجازاة (جازيت)[٥] النداء (دعوت)[٦] المفرد[٧] الإضافة (أضفت)[٨] الترخيم[٩] الأمر (أمرت) النهى (نهيت)[١٠] الإضمار (أضمرت)[١١] الإغراء (أغريت)[١٢] التحذير[١٣] التمنى[١٤] الاستفهام مستفهماً[١٥] التبرئة (التبرّى)[١٦] ما يجرى وما لا يجرى[١٧] الصرف (لم أصرفه)[١٨] المنقوص[١٩] التنوين (نوّنت)[٢٠] الفروع[٢١] الكنية

---

(١) الأبيات ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٢٩ ... الخ .

(٢) الأبيات ٣٠ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٧٦ ، ٢٤١ ، ٢٨٥ .. الخ .

(٣) الأبيات ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ١٧٠ ، ١٨٥ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٧٦ ، ٢٥٢ .

(٤) البيتان ١٠١ ، ١١٦ .

(٥) البيتان ١٩٤ ، ٢٣٦ .

(٦) عنوان للباب مع البيت ١٠٢ .

(٧) ويقصد به ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف البيت ١٠٢ ، ١١١ .

(٨) البيتان ١٠٦ ، ٢٧٠ .

(٩) البيتان ١١٣ ، ١١٥ .

(١٠) البيتان : ١٢٧ ، ٢٣٢ والعنوان .

(١١) ويقصد به استتار الضمير فى مثل : أُعطيت درهمًا البيت ١٥٠

(١٢) البيت ١٦٦ بالإضافة إلى العنوان .

(١٣) البيت ١٦٨ .

(١٤) البيت ٢٣٢ .

(١٥) البيت ٢٣٢ .

(١٦) البيت ٢٥٧ والعنوان قبله .

(١٧) البيت ٢٦٢ والعنوان قبله ، البيت ٢٦٤ .

(١٨) بمعنى لم ينون البيت ٢٦٣ .

(٩) بمعنى غير المنوّن (الذى انتقص منه التنوين) .

(٢٠) البيت ٢٩٠ .

(٢١) البيت ٢٩٠ .

(الكنى)[١] المفعول[٢] .

الاثنين [٣] الجمع [٤] الاستثناء (استثنيت) [٥] تنسب [٦] .

الخليل مصدر المصطلحات النحوية

ليس من المغالاة فى الأمر إذا ذهبنا إلى أن الخليل بن أحمد يعدّ مؤسس المدرسة البصرية التى شاع أمرها ، وانتشرت مصطلحاتها إلى يومنا هذا ، بل وكانت مسائلها وقضاياها النحوية وآراء أساتذتها هى الأكثر شيوعًا فى حقل الدراسات النحوية واللغوية ، وعندما نبحث عن مصادر الدراسة الكوفية بقضاياها النحوية ومصطلحاتها نجد أن الخليل بن أحمد كان مقصد كل من رغب من الكوفيين فى تعلّم النحو من منابعه. وها هو ذا الكسائى رئيس وزعيم مدرسة الكوفة يتعلم على يد الخليل بن أحمد . يقول الدكتور مهدى المخزومى [٧] : « إذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة ، فينبغى أن نؤرخ للكسائى لأنه فيما نذهب إليه هو النحوى الأول الذى رسم للكوفيين رسومًا يعملون عليها ، كما قال أبو الفرج (يقصد الأصفهانى) ؛ ولأنه عالم أهل الكوفة وإمامهم كما قال السيوطى ، وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذى استقى منه الكسائى علمه ، وفتح السبيل أمامه ليكون إمامًا فى النحو ورئيسًا لمدرسة ، فإننا نزعم أن الخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذى لقن الكسائى صناعة الإعراب ، وليس كثيرًا على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمى إليه أعظم مدرستين للغة وقواعدها شهدها تاريخ العربية » ، ولهذا فقد جعل

---

(١) وهى ما بدئت بأب أو أم ، البيت ٤٦ .

(٢) البيت ٤٦ ، كذلك العنوان السابق للبيت رقم ١٦٣ من المنظومة .

(٣) يقصد المثنى ، البيتان ٢٩ ، ٣١ .

(٤) البيت ٣١ .

(٥) البيت ٢٠١ والعنوان قبله .

(٦) البيت ٢٢٢ .

(٧) مدرسة الكوفة ٧٩ .

الباحث الخليل بن أحمد مبعث مدرستين اصطنعت كل واحدة منهما منهجًا خاصًا ، تولّى رئاسة الأولى سيبويه وتولى رئاسة الثانية على بن حمزة الكسائى .

إذن فقد كان الخليل مؤسسَ النحو العربى بمدرستيه ، وكان نبعًا فياضًا استقى منه القاصى والدانى إلى حدّ أن المدرستين البصرية والكوفية انتميتا إليه ، فالكسائى وهو رأس المدرسة الكوفية يوافق الخليل فى بعض آرائه مخالفًا الكوفيين و « كأن الكسائى وقد قرأ « الكتاب » قد تأثر به فذهب فى مسائل عدة مذهب الخليل بن أحمد » [1] ومثال ذلك موافقة الكسائى للخليل فى تركيب (لن) الناصبة للمضارع من (لا) و (أن) كما أشار إلى ذلك الأشمونى[2] والصبان [3] ومن أمثلة ذلك أيضًا ما رواه الأشمونى عندما قال إن نعم وبئس فعلان غير متصرفين عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت واسمان عند الكوفيين [4] . . . إلخ .

يحكى بعض المؤرخين [5] أن الكسائى دخل على بعض أهل الفضل فتكلم فأخطأ فردّوا عليه خطأه ، فأخذ يتنقل بين حلقات الدرس حتى سمع عن أستاذ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدى فشدّ إليه الرحال ليأخذ عنه العربية « **واستغرب الجالسون إلى الخليل أن يقصد الكسائى إلى البصرة يطلب لغات الأعراب فيها ، وفى الكوفة بنو تميم وبنو أسد ، وعندهم الفصاحة ، ولكنه جلس إلى الخليل مبهوراً بما سمع منه** ، ولم يلتفت إلى هؤلاء بجواب ، ثم تقدم إلى الخليل يسأله عن مصادر علمه هذا فقال له الخليل بوادى الحجاز ونجد وتهامة . . . إلخ » .

---

(١) المدارس النحوية ٣٧ .

(٢) شرح الأشمونى على الألفية ٣/ ٢٧٨ .

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٢٧٨ .

(٤) شرح الأشموانى ٣/ ٢٦ .

(٥) نزهة الألبا ٨٢ ، ٨٣ ، معجم الأدباء ١٣/ ١٦٨ .

هذا هو الكسائى إمام مدرسة الكوفة يتتلمذ على يد الخليل بن أحمد ويتشرب علم الإعراب منه ومن بيئة البصرة ، ثم يأتى تلاميذ الكسائى ليأخذوا منه فيكون منبعهم بصريًا خليليًا ، وأبرز نحاة الكوفة الذى تتلمذ على يد الكسائى هو الفرّاء ، وإن كان قد تأثر مباشرة بكتاب سيبويه قبل أن يتتلمذ على يد الكسائى ، فقد « عكف على كتاب سيبويه يقرؤه فيقف على مسائل الخليل فيه وهى كثيرة تبلغ عدة مئين » [1] ، وبالتالى فقد تأثر الفرّاء بآراء الخليل مباشرة من خلال قراءته لكتاب سيبويه الذى يحمل الكثير من آراء الخليل .

إذا كانت البصرة قد سبقت الكوفة إلى الدراسة اللغوية زمنًا طويلاً ، وأنها شهدت نحوًا اصطلاحيًا قبل أن تشهده الكوفة وشهدت نحاةً كان لهم أثر كبير فى النهوض بهذه الدراسة [2] ، وإذا كان الخليل نبعًا ثريًا للمدرستين فلا شك أن للخليل دوره الكبير فى وضع كثير من المصطلحات ، حفظها عنه عالم العربية الكبير سيبويه ونقلها إلى التاريخ العربى من خلال الكتاب ، صحيح أن المصطلحات النحوية لم تكن قد استقرّ معناها وتحدد بشكل نهائى إلا أن الفضل يرجع لمن ذكرها لأول مرّة ، وليس بين أيدينا مصدر يدل على أن وضع هذه المصطلحات النحوية غير المستقرة قبلَ الخليل . لهذا يكون الخليل مصدراً أول فى وضع هذه المصطلحات من خلال ما نقله عنه تلميذه الوفىّ سيبويه فى كتابه، وما أثر عنه مكتوبًا فى منظومته وكذلك فى كتابه « الجمل » بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك ، فها هو ذا باحث محدث [3] يذكر تلاميذ الخليل جميعهم ثم يقول : « وهل نكون مغالين إذا قلنا : إن الخليل أنشأ مدارس بعدد هؤلاء التلاميذ ؟ كلا ، فهذا هو الحق لا مرية فيه ، لأن كل واحد منهم

---

(١) المدارس النحوية ٣٨ .

(٢) مدرسة الكوفة ٣٢٩ .

(٣) الأستاذ عبد الحفيظ أبو السعود فى كتابه الخليل بن أحمد ص٣٧ ، ٣٨ .

كوّن بمجهوده الشخصى مدرسة قوية الدعائم ، ظاهرة الأثر ، لها خصائصها ومميزاتها ، وطابعها الذى مهّد لها الانتشار والذيوع فيما بعد مما كان له أكبر الأثر فى المناظرات بين البصرة والكوفة ، ولا جرم أن هذه المدارس - وليدة مدرسة الخليل - سهرت على تنمية العلم النافع ، وإذاعة المعارف ، وإنارة العقول وتحريرها من ربقة الجهالة ، ونير الذل ، ودياجير الظلمة ، فكانت عاملاً قويًا من عوامل الرقىّ والتقدم ، والنهوض فى الدولة الإسلامية إلى يومنا هذا » .

نعم إن كل من يقترب من شخصية الخليل وفكره وعلمه ليحس إحساسًا قويًا بعظمة الرجل وتأثيره فى كل من حوله سلوكًا وعلمًا بعقليته الناضجة الواعية الدقيقة الخلاقة المبدعة ، ورجل بمثل هذه العقلية ليس كثيرًا عليه أن يكون مصدر علم النحو فى البصرة والكوفة ، وكذلك لا يعجزه وضع مصطلحات هذا العلم ، فإذا كان قد اكتشف علمى العروض والقافية دون سابق تمهيد ، ألا يكون قادرًا على وضع مصطلحات لعلم النحو .

من أين للكوفيين وضع مصطلحات تؤصل عل النحو ، مع أنهم لم يعرفوا النحو إلا بعد أن راج وانتشر فى البصرة « أجل فلم تعرف الكوفة قبل عصر الخليل نحوًا ولا صرفًا ، ولم يكن بها أحدا من النحاة ، وظلت البصرة مستأثرة بالعلماء دون غيرها ، ليس فى النحو فحسب ، وإنما فى كل فن ، إلى أن انتقل منها إلى الكوفة عبد الرحمن التميمى المتوفى سنة ١٦٤هـ وسكن الكوفة ، ونشر فيها علم النحو ، وبذر بذوره » [١] .

فى نهاية الأمر لا نستطيع إلا أن نعترف بأهمية مصطلحات الخليل الذى وضعها هو وأخذها عنه تلاميذه ، فقد استفاد الخليل من علم من سبقوه دون أن يتركوا شيئًا مكتوبًا ، أو ربما تركوا وضاع . فلم ندر عن المصطلح قبل الخليل شيئًا . ولهذا يبقى للخليل أسبقية استخدام المصطلحات ووضعها على الصورة التى عرضناها .

---

(١) الخليل بن أحمد، عبد الحفيظ أبو السعود ص٢٨ .

رابعًا: الأعلام الواردة بين التمثيل والحقيقة

إن المتأمل لقصيدة الخليل النحوية يلاحظ كثرة الأعلام الواردة بها ، هذه الأعلام تربو عن مائة وثلاثين علماً ، وهذا ليس بمستغرب ، فمادام الأمر فى نطاق النحو والتمثيل للقضايا النحوية المختلفة ، فإن الحاجة تكون ملحة فى استخدام الأعلام التى لا يكون القصد من وجودها سوى التمثيل فقط ، دون أن يمثّل العلم شيئا من الدلالات الأخرى ؛ أى أنه لا يوجد ربط بين الحدث الحاصل من العلم والواقع كائنا أو يكون ، إلا إذا قُصد طرح وجهة نظر أو اعتراض أو رأى ما لواحد من النحاة أو الصرفيين ، فإن الأمريكون مختلفاً فى هذه الحالة ، إذ ليس الأمر فى نطاق التمثيل بل تغيّر إلى مرحلة أخرى ، يكون المقصود علمًا بعينه وشخصا بعينه ، قال شيئا أو نقل رأيًا ما . والمتتبع لأعلام الخليل يستطيع ملاحظة ما يلى :

أولاً : وجود أعلام حديثة - أو هكذا تبدو - مثل عبد السلام أو أعلام غريبة ليس هناك تعوّد على التمثيل بها مثل : عبد المهيمن مهلّب ، جندب ، حوشب . . . إلخ .

لكن الذى كان مثيراً بالنسبة لى هو العلم (عبد السلام) بشكل خاص ، فالقارئ - منذ وقوع عينه على (عبد السلام) - يوشك أن يقول إن هذه القصيدة ليست للخليل لأن العلم (عبد السلام) ليس قديما إلى هذه الدرجة ، هكذا كان إحساسى فى بادئ الأمر ، أما الأعلام الأخرى التى تثير نوعا من الدهشة لتمثيل بها مثل : حوشب ، عبد المهيمن . . إلخ . فهى قديمة ، وقدمها ربما كان دليلاً على كتابة هذه القصيدة فى حياة الخليل ، بل وربما قبل

ذلك . وكان لابد من العودة إلى كتب التراجم والتاريخ حتى نرى هل وجد مَنْ سُمّى بعبد السلام فى عصر الخليل أو قبله ؟ فإذا وُجد من سُمى بهذا الاسم فى حياة الخليل أو قبله زال الشك من تلك الزاوية وإلا فإن الشك فى نسبة هذه القصيدة ربما كان سيجبرنا على التوقف عن تحقيقها وعدم التأكد من نسبتها إلى الخليل .

وتوجهت إلى كتاب « الأعلام » كنموذج من كتب التراجم والسير فوجدت الزركلى[1] يترجم لعلم يسمّى : عبد السلام بن حرب النهدى الملائى أبو بكر البصرى ثم الكوفى من حفاظ الحديث ولد عام ٩١هـ ومات عام ١٨٧هـ ، والملاحظ أن عبد السلام بن حرب النهدى ولد قبل ولادة الخليل بتسع سنوات وعاش معظم حياته فى البصرة وتوفى بعد الخليل باثنتى عشرة سنة وربما كان صديقا للخليل ، فهو معاصر له ، وكان يعيش بمدينة البصرة نفسها .

وهناك علم آخر أشار إليه الزركلى[2] وهو : عبد السلام بن هاشل اليشكرى ، خرج فى الجزيرة أيام المهدى ، واشتدت شوكته وكثر أتباعه ، وقاتله عدد من قوّاد المهدى فهزمهم ، مات سنة ١٦٢ هجرية ٧٧٩م ، والملاحظ أنه ولد ومات قبل موت الخليل - حسب الرأى القائل بأن وفاة الخليل كانت عام ١٧٥هـ - بالإضافة إلى خروجه واشتداد شوكته ومحاربة المهدى له، كل هذا يجعله علمًا بارزًا فى تلك الفترة ، ولا أظن إلا أن الخليل كان قد سمع به كما سمع به أهل البصرة جميعهم .

وهناك عبد السلام بن سعد بن حبيب التنوخى الملقب بسحنون[3] الذى كانت ولادته قبل موت الخليل بخمسة عشر عاماً (عام ١٦٠هـ) إذن لم يكن هذا العلم غريبا على أسماء الناس فى تلك الفترة ، أو سمى به بعد هذا

---

(١) الأعلام، الزركلى ٣/ ٣٥٥ . .

(٢) الأعلام ٤/ ١٠ .

(٣) الأعلام ٤/ ٥ .

التاريخ ، وما مضى دليل على أن هذا العلم متداول قبل مجيء الخليل إلى البصرة ، بل قبل ولادته ، وليس معنى استخدام الخليل لهذا العلم أنه يقصد واحداً من هؤلاء ، وإنما استخدمه على سبيل التمثيل فقط غير أن الاحساس بحداثة هذا العلم هو الذى جعلنا نتوقف أمامه هذا التوقف اليسير ، حتى ننفى حداثته أو الظن بأن استخدام هذا العلم وشهرته بدأ مع العصر المملوكى بالزاهد العالم : العز بن عبد السلام رحمه الله .

بل إنّ الناظر فى الأعلام السابقة والتى أشرنا إلى غرابة التمثيل بها مثل عبد المهيمن ، حوشب . . . إلخ . يجد هذه الأسماء وأشباهها قريبة من تراث الخليل الذى نسب إليه أو الذى حكى عنه ، وسأكتفى بالتعليق على ثلاثة من هذه الأعلام الواردة فى قصيدة الخليل .

ففى إحدى المخطوطات ورد على لسان العالم الشيخ أبو الحسن سليمان أبو عبد الله البحرانى أثناء ترجمته للخليل ، ومن ضمن ما قاله : « ومن محاسن شعر الخليل قوله فى الرد على المنجمين :

أبلغا غير المنجم أنى ∴ كافر بالذى قضته الكواكب

عالمًا إنما يكون وما كا ∴ ن قضاء من المهيمن واجب

ولو أن هذه الأبيات صحيحة النسبة إلى الخليل - وأعتقد أنها صحيحة - لدلت على أن كلمة « المهيمن » - وهو اسم من أسماء الله - ليس بعيداً عن ذهن الخليل ، وبالتالى يأتى العلم « عبد المهيمن » فى نطاق هذا السياق مثل : (الله) و (عبد الله) و (السلام) و (عبد السلام) . . . إلخ . ولدل ذلك أيضا على أن كثيراً مما ينسب إلى الخليل يكون فى نسق واحد من استخدامه

(١) هذا المخطوط عبارة عن رسالة بعنوان واضع علم النحو للشيخ (أبو الحسن سليمان أبو عبد الله البحرانى) ، وهو مخطوط محفوظ بمكتبة معالى السيد محمد أحمد البوسعيدى الخاصة تحت رقم { ١٦٦ ر } ص ٣٨٦ .

للألفاظ والمصطلحات أو حتى الأفكار ، فرجل مثل الخليل تقى ورع مؤمن زاهد لا يؤمن بأقوال المنجمين ، وهذا متفق مع طبيعة ما روى عن حياة الخليل .

أما حوشب الذى ورد ذكره أكثر من مرة فى قصيدة الخليل[1] النحوية ، فليس المقصود منه إلا التمثيل ، وإن كانت كتب التراجم تشير إلى أن الخليل درس الحديث وفقه اللغة على أيوب السختيانى وعاصم الأحول والعوام بن حوشب[2] كما روى الحديث عن عثمان بن حاضر عن ابن عباس وغالب القطان[3] ، كذلك وجدت أعلام كثيرة فى عصر الخليل وقبله ممن يحملون اسم حوشب ، ومن هؤلاء « حوشب بن طخمة » الألهانى الحميرى الذى توفى عام ٣٧ هجرية يقول عنه صاحب الأعلام[4] « تابعى يمانى ، كان رئيس بنى ألهان فى الجاهلية والإسلام ، أدرك النبى ﷺ وآمن به ، ولم يره ، وقدم إلى الحجاز فى أيام أبى بكر ، وكان أميراً على كردوس فى وقعة اليرموك ، وسكن الشام فكان من أعيان أهلها وفرسانهم وشهد صفين مع معاوية فقتل فيها » .

إذن لم يكن التمثيل بهذا العلم من الغرابة فى شىء ، فحوشب هذا من أعيان الشام ، والعوام بن حوشب من رواة الحديث بل إنه ممن روى عنهم الخليل ، وبهذا كان الاسم قريبا من فكره إن لم يكن قريبا من قلبه أيضا وهو المتوقع مع العوام بن حوشب .

أما « مهلب » الوارد ثلاث مرات[5] فى قصيدة الخليل فيبدو هذا العلم

---

(١) البيتان رقم ٣٠ ، ٢٢٤ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٨/٤٣٦ ، مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى ص ٢٦ .

(٣) مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى ص ٢٦ .

(٤) الأعلام ٢/٢٨٨ .

(٥) انظر البيتين ١٠٨ ، ٢١٥ من قصيدة الخليل .

مرتبطا بتراث الخليل ارتباطا وثيقا . مع المهلب بن أبى صفرة وابنه سليمان والى الأهواز الذى قال عنه الخليل أبياته المعروفة التى أجمعت كل الكتب على نسبتها إليه(١) والتى كانت ردا على قطع راتبه المخصص له ، يقول :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سعةٍ ∴ وفى غنى غير أنى لست ذا مال

إذن فإن الأمر متعلق براتبه الذى قطعه ، والأمر إذن متعلق بحياة الخليل ، ومع ذلك يرفض الانتهازية - حسب دلالة الرواية المشهورة - وإذا أمعنّا النظر فى مثال الخليل نجده متعلقا أيضا بشىء قريب من هذا يقول الخليل(٢) :

ومعارف الأسماء أسماء الورى ∴ زيد وعمرو ذو الندى ومهلّب

هل ارتبطت كلمة مهلّب بالندى فى شطر واحد ارتباطا عشوائيا ؟ ربما وهو الأكثر ترجيحا بالنسبة لى ، مع أن الندى والكرم له علاقة براتب الخليل .

وربما كان فى المثال الآخر للخليل ما يثير شبهة للربط بين المثال والواقع حيث يخاطب المهلب فى قوله(٣) :

فإذا كنيت نصبت من كنيته ∴ يابا المهلب قد أتاك مهلّب

أيمكن أن يكون المقصود بذلك الخطابَ الواقعى ؟ لا أظن ذلك إذ لو كان الأمر على سبيل الحقيقة لقال يا ابن المهلب ولم تشر نسخة واحدة من مخطوطات القصيدة العشر إلى وجود هذه القراءة ، ولعل ذلك يؤكد عدم الربط بين الأعلام الواردة والواقع ، حتى لو كانت تلك الأعلام لها دور فى حياة الخليل فالوارد للتمثيل فقط .

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، معجم الأدباء لياقوت ١١/ ٧٦ إتحاف الأعيان ١/ ٦١ وانظر القصة كاملة فى المراجع السابقة .

(٢) البيت ٢١٥ من المنظومة .

(٣) البيت ١٠٨ من المنظومة .

ثانيا : ذكرَ الخليل (قطربا)[1] لا على سبيل التمثيل ، بل إنه تجاوز ذلك فذكر رأيًا له ، ففى باب « التاء الأصلية وغير الأصلية » أى ما آخره ألف وتاء دالا على الجمع يشير الخليل إلى أنه إذا كانت التاء زائدة فإنها تنصب بالخفض (بالكسرة) وهو المعروف لدينا بجمع المؤنث مثل : عمات جمع عمّة ، أما إذا كانت التاء زائدة ، فإن نصبها يكون بالفتحة ، وقد عبّر الخليل عن الأولى بقوله : فخفض نصبها فى قوله[2] :

والتاء إن زادت فخفض نصبها ∴ ما عن طريق الخفض عنها مهرب

فتقول إن بنات عمّك خرّد ∴ بيض الوجوه كأنهن الربرب

أما الثانية - وهى التاء الزائدة - فقد عبّر عنها بالنصب فقط مشيراً إلى أن « قطربا » - كذلك - ينصبها . يقول الخليل[3] :

ودخلت أبيات الكرام فأكرموا ∴ زورى وبشوا فى الحديث وقرّبوا

وسمعت أصواتا فجئت مبادراً ∴ والقوم قد شهروا السيوف وأجلبوا

فنصبت لما أن أتت أصلية ∴ وكذاك ينصبها أخونا قطرب

ويمكن أن يكون الأمر لا إشكال فيه لو أنه ذكر « قطربا » فى تمثيل لقاعدة ما ، أما وأن الأمر هو نسبة رأى إليه فإن الإشكال يقع من هذه الزاوية ، وهنا تثور فى الذهن أسئلة كثيرة ، إذ كيف يذكر الخليل (قطربا) وهو - أى قطرب - لم يتتلمذ على يديه ؟ بل إنه تتلمذ على يد أحد تلاميذ الخليل وهو سيبويه ، ألا يمكن أن يكون ذكْر الخليل لقطرب مدعاة لأن نشك فى نسبة هذه القصيدة للخليل وأنها منحولة عليه ؟ فلمْ تذكر كتب التراجم والسير والتاريخ

---

(١) قال الخليل فى العين ٥/٢٥٧ القطرب هو الذكر من السعالى ، وفى القاموس المحيط ١/١٢٣ هو دويبة لا تستريح نهارها سعيا ، ولقب به محمد بن المستنير ، وستأتى ترجمته بعد قليل .

(٢) البيتان ٨٦ ، ٨٧ من قصيدة الخليل .

(٣) الأبيات من ٨٩ - ٩١ .

أية علاقــة بين الخليل وقــطرب ، إضافة إلى ذلــك أن الخليل مات قــبل موت قطرب بإحدى وثلاثــين سنة . هذا على شهرة تلك الروايــة التى تذكر أن وفاة الخليل كــانت عام ١٧٥هـ[١] ، ووفاة قطرب كــانت عام ٢٠٦هـ[٢] ، فكيف يذكر الخليــل « قطرباً » - مع وجود هذا الفــارق الزمنى بينهمــا - ويظل يقين نسبة الـقصيدة إلى الخلــيل قائما ، وهذا موطــن التشكك الذى يــهدم فكرة أن تكون هذه القصيدة من عمل الخليل .

ساورتنى شكوك كثيرة ، وأنا فى بادىء أمر تحقيق نسبة هذه القصيدة عندما كنت أعــيد قراءة هذا البيــت وأسترجع تواريخ الــوفاة بشكل خاص لــكل من الخليل وقطرب وتلاميذ الخليل ، لكــنه تأمّل هذه التواريخ جيدا والاطلاع على طبيعة الحياة فــى البصرة فى ذلك الوقت ، بالإضافة إلى عــوامل أخرى ، منها أمور نصــيَّة ، كل هذا هــو الذى فك طلاســم المشكلــة وأضاء الطريــق ، بل وأضاف إلىّ كثيرًا من الراحــة لتحقيق نسبة هذه القصيدة إلى الخــليل ، ولنتتبع مراحل هذا التحقيق فيما يلى :

يشيــر صاحب كتــاب الأعلام إلى أن وفاة قــطرب كانت ســنة ٢٠٦هـ - ٨٢١م[٣] على الرأى الأشهر ، وكــتب التراجم لم تشر إلى أنه تتــلمذ على يد الخليل بن أحمد ، لكنها تشير إلى أنه تتلمذ على يد سيبويه[٤]، وسيبويه تتلمذ

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٨ ، إتحاف الأعيان ١/ ٦٧ أعلام العرب ٦٩ .

(٢) الأعلام ٧/ ٩٥ ، وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

(٣) الزركلى ٧/ ٩٥ وقطــرب هو محمد بن المستــنير بن أحمد أبو علــى الشهير بقطرب ، نــحوى عالم بالأدب واللغــة من أهل البصرة مــن الموالى كان يرى رأى المعتــزلة النظاميــة ، وهو أول من وضع المثلث فى الــلغة ، وفى وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ أخذ الأدب عــن سيبويه وعن جماعة مــن العلماء البصــريين ، وكان حريصا عــلى الاشتغال والــتعلم وكان يــبكر إلى سيبــويه قبل حضــور أحد من التلاميذ ، فقال له ما أنت إلا قطرب ليل فبقى عليه هذا اللقب ، قطرب : اسم دويبة لاتزال تدب ولا تفتر ، توفى سنة ٢٠٦هـ .

(٤) وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

على يد الخليل ، والخليل توفى عام ١٧٥هـ - كما أوردنا سلفاً - وإذا كان الأمر كذلك فلا لقاء متخيلا بين الخليل وقطرب ، بل ليس هناك علاقة علمية مباشرة متخيله أو مجسدة . والحقيقة أن المتأمل فى حياة تلاميذ الخليل يمكن أن يستنبط أشياء مهمة تغيّر مجرى التخيل أو التصّور الذى يطرأ على الذهن من أول وهلة .

إن كتب التراجم تشير إلى أن النضر بن شميل بن مالك بن عمرو التميمى النحوى البصرى الثقة كان من تلاميذ الخليل[1] ، بل إن بعض الكُتب تشير إلى أنه كان من أصحاب الخليل[2] أما عن وفاته فيقول ابن خلكان[3] عنه « وتوفى فى سلخ ذى الحجة سنة أربع ومائتين ، وقيل فى أولها ، وقيل سنة ثلاث ومائتين بمدينة مرو من بلاد خراسان » والنظر القريب والمقارنة يؤكدان ذلك التقارب الشديد بين وفاة قطرب (٢٠٦هـ) ووفاة النضر بن شميل (٢٠٤هـ) أى ليس بينها سوى عامين فقط . لم تذكر كتب التراجم عن الأول أنه تتلمذ أو قابل الخليل ، والثانى ذكر عنه أنه تتلمذ على يد الخليل وكان صديقا له والسؤال الذى يواجهنا بشدة هو : هل يمكن أن يكون العامان فرقاً زمنيا كبيراً إلى هذا الحد الذى يجعل النضر بن شميل تلميذاً للخليل وصديقًا له ويجعل قطربا بعيداً عن الخليل ، فلا صداقة ولا ذكر ولا معرفة إطلاقًا ؟ أعتقد أن العامين ليس لهما هذا التأثير الكبير ، وانما لابد من وجود شيء ما جعل المؤرخين يقفون من قطرب موقفا سلبيا بصمتهم عن تلك العلاقة بين الخليل وقطرب ، وربما كان فى قول ابن الأنبارى ما يدل على صحة استنتاجنا ، يقول ابن الأنبارى[4] عن قطرب: «وكان يذهب إلى مذهب المعتزلة ، ولما صنّف كتابه فى التفسير أراد أن يقرأه فى الجامع فخاف من العامة وإنكارهم عليه؛ لأنه

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ٥٩ ، ٦٠ الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة ١٤٣٢هـ - ١٩٧٣م تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وانظر نزهة الألبا ص ٧٤ .

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ٣٧٩ .

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ٤٠٤ .

(٤) نزهة الألبا ص ٧٧ .

ذكر فيه مذهب المعتزلة. فاستعان بجماعة من أصحاب السلطان ليتمكن من قراءته بالجامع. توفى سنة ٢٠٦ فى خلافة المأمون» هل يمكن أن يكون اعتقاده بمذهب المعتزلة وفرضه قراءة كتابه بالجامع مستعينا بقوة السلطة سببا فى صمت المؤرخين عنه . ربما فى هذا بعض الصحة

وإذا كان النضر بن شميل قد توفى سنة ٢٠٤ هجرية وكان من تلاميذ الخليل وأصحابه فإن الأمر يكون أكثر إثارة وغرابة عندما نعلم أن الأصمعى تلميذ الخليل وصديقه أيضا قد توفى سنة ٢١٣هـ أو ٢١٧هـ ؛ أى بعد وفاة قطرب بسبع سنوات أو بإحدى عشرة سنة ، ومع ذلك كان من المقربين إلى الخليل ، يقول ابن الأنبارى[1] عن وفاة الأصمعى : « قال أبو العباس توفى الأصمعى بالبصرة وأنا حاضر سنة ثلاث عشر ومائتين ، ويقال توفى سنة سبع عشر ومائتين فى خلافة المأمون » وقيل إنه توفى سنة ٢١٠هـ[2] .

فقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هجرية لم يتتلمذ على يد الخليل مع دأبه وشغفه بالعلم عامة وبعلوم القرآن خاصة ، والأصمعى المتوفى سنة ٢١٧ أو حتى ٢١٠هـ على أقصى الآراء كان صديقا للخليل وتلميذا مقربًا إليه . أليس فى ذلك ما يشير إلى الريبة ؟ أعتقد أن هناك إغفالاً متعمداً وصمتا هادفا عن الخوض فى حياة قطرب ، وخاصة إذا تأملنا مايلى :

(أ) امتلأت كتب التراجم والتاريخ عن سيبويه وأنه قد تتلمذ على يد الخليل وأنه كان أنجب تلاميذه على الإطلاق وعلى ما تذكره كتب التراجم توفى سيبويه عام ١٦١هـ أو ١٧٧هـ[3] وقيل غير ذلك . . . الخ . أى كانت وفاته قبل الخليل (وهو مستبعد) أو بعد الخليل بزمن يسير (وهو الأقرب إلى المنطق) وذكرت الكتب أيضا أن قطربا كان يبكر إلى سيبويه قبل

---

(١) نزهة الألبا ص ١٠٠ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٤ .

(٣) وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤ .

حضور أحد من التلاميذ[1] واستمرار قطرب فى التبكير إلى سيبويه يحتاج إلى زمن ليس بالقليل حتى يشعر به سيبويه ويطلق عليه هذا اللقب ، وهذا يدل أيضا على حرص قطرب ، إذا أضفنا إلى ذلك وجود قطرب فى بصرة الخليل حيث كان الخليل ملء العين والسمع فلنا أن نتخيل سعى قطرب للأخذ من علم الخليل وأن الخليل كان عالماً به عارفاً إياه ، وأن ذكر الخليل لقطرب ليس مستغربا .

(ب) والخليل نفسه ذكر سيبويه فى نص من نصوصه التى نسبت إليه محققة ، فقد ورد في كتاب الجمل فى النحو تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدى[2] فى باب جُمَل الواوات عندما كان الخليل يتكلم عن واو الإقحام وذكر قول الله تعالى[3] : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾ وأن معناه : يصدون ، والواو فيه واو إقحام قال الخليل : « ومثله قول الله عزّ وجَلّ :[4] (فلما أسْلَما ، وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا) معناه : ناديناه والواو حشو على ما ذكر سيبويه النحوى » هكذا ذكر الخليل تلميذه سيبويه[5] ونسب رأياً له ولا ضير فى أن يذكر الأستاذ تلميذه ، ولهذا فذكر الخليل لقطرب لا يدعو إلى الدهشة إذا تأكد لنا حرص قطرب على العلم والتبكير إليه وشغفه به ، فليس من المعقول أن يعيش بالبصرة فى تلك الفترة ولا يقابل الخليل أو لا يأخذ منه شفاهة

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

(٢) هذا الكتاب حققه الدكتور فخر الدين قباوة وقدّم الطبعة الثانية منه ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة بيروت انظر ص ٢٨٨ وقد قرأت جزءاً من هذا الكتاب مخطوطًا أثناء زيارتى للمكتبة السليمانية باستانبول فى تركيا ، ولكنه كان بعنوان « جملة الآلات الإعرابية فى النحو » وهذا المخطوط قدّمه الدكتور فخر الدين قباوة على أنه جزء من كتاب الجمل .

(٣) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٤) سورة الصافات الآيات من ١٠٣ - ١٠٥ وانظر الجمل للخليل ص ٢٨٨ .

(٥) وانظر رأى سيبويه فى الكتاب ٣/ ١٦٣ وقد علق سيبويه على الآية : وناديناه أن . . . قائلا : كأنه قال جلّ وعزّ : ناديناه أنّك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم » .

ولهذا نجد ابن خلكان يقول عن قطرب إنه « أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين »[1] ترى من هم هؤلاء العلماء ؟ لا ندرى !!! وأيضا لا ندرى لم سرّ هذا التجاهل لتلك العلاقة العلمية المنطقية ، وإذا كان أبو محمد اليزيدى بن المغيرة العدوى قد توفى متزامنا مع قطرب كما يذكر ابن خلكان سنة ٢٠٢هـ[2] ولكنه « أخذ عن الخليل من اللغة أمرًا عظيما وكتب عنه العروض فى ابتداء وضعه له »[3] ، أقول إذا كان « اليزيدى » تتلمذ على يد الخليل وأخذ عنه من اللغة أمرا عظيما، بل عاش معه فترة اكتشافه لعلم العروض ، وكانت وفاته متزامنة مع قطرب . أفلا يكون الأمر مثيراً إن تجاهلت كتب التراجم شأن تلك العلاقة المفترضة بين الخليل وقطرب .

(جـ) من الملاحظ أن قطربا قد اهتم ببعض الموضوعات التى اهتم بها الخليل ، فتذكر كتب التراجم[4] أن له كتاب القوافى وكتاب العلل فى النحو ، والخليل كان من أوائل النحاة الذين اهتموا باللغة إن لم يكن أولهم على الإطلاق . يقول أبو القاسم الزجاجى[5] : « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلل التى يعتلّ بها فى النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

(٢) السابق ٧/ ١٨٩ .

(٣) السابق ٧/ ١٨٤ .

(٤) الأعلام ٧/ ٩٥ وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

(٥) الإيضاح فى علل النحو تحقيق الدكتور مازن المبارك انظر ص ٦٥ .

وقد صحت عنده حكمة بانيها . . . . » وعلق الزجاجى فى نهاية نص الخليل قائلاً : « وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه » .

وإذا كان – على ما يبدو ومن الخبر السابق – أن الخليل أول من تحدث عن العلة ، وقطرب أول من ألّف عنها كتابًا مستقلا . ألا يمكن أن يكون هذا تأثيراً مباشرًا من أستاذه الخليل ؟ ومثل هذا أيضا يقال عن علم القوافى الذى كان الخليل أول من تحدث عنه ، وكان قطرب من أوائل – إن لم يكن أول – من ألّف كتابا عنه . ألا يكون الأمر منطقيا عندما نقول إنه تأثير من الخليل مباشر على قطرب ؟ .

ونضيف إلى ما سبق أن كثرة مؤلفات قطرب إلى حد لافت للنظر يمكن أن تؤدى إلى التأكيد على وجود سرّ ما فى تجاهل كتب التراجم لعرض حياة قطرب تفصيلاً ، فقطرب « له من التصانيف كتاب معانى القرآن وكتاب الاشتقاق وكتاب القوافى وكتاب النوادر وكتاب الأزمنة وكتاب الفرق وكتاب الأصوات وكتاب الصفات وكتاب العلل فى النحو وكتاب الأضداد وكتاب خلق الفرس ، وكتاب خلق الإنسان وكتاب غريب الحديث وكتاب الهمز ، وفعل وأفعل والردّ على الملحدين فى تشابه القرآن وغير ذلك »(١) .

ولعل فيما مضى أدلة على عدم الغرابة في أن يذكر الخليل قطربًا وينسب رأيًا ما له ، مما يؤدى – فى نهاية الأمر – إلى القول بأن ذكر قطرب فى المنظومة النحوية للخليل لا يمثل مشكلة ما فى نسبتها إليه أو التشكك فى تلك النسبة .

ثالثاً : وملاحظة أخرى بالنسبة للأعلام الواردة فى المنظومة النحوية للخليل وهى أن العلمين (زيداً وعمرا) أخذا نصيب الأسد بين الأعلام . فقد تكرر (زيد) سبع عشرة مرة و (عمرو) ثلاث عشرة مرة ، بل إن الخليل ذكر

---

(١) الأعلام ٧/ ٩٥ ، وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ .

(زيداً) مرتين فى البيت الواحد[1] ، بل والغريب أن (زيداً) هو أول علم ورد عندما احتاج الخلبل للتمثيل[2] وأيضا جاء هو نفسه آخر علم وارد فى المنظومة للتمثيل[3] ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تكرر فى آخر بيت للتمثيل .

ومن اللافت للنظر أن النحويين المتأخرين عن الخليل قد أكثروا من التمثيل بالعلمين (زيد وعمرو) حتى صار (زيد وعمرو) مضرب المثل عند غير المتخصصين من المثقفين أو أنصاف المثقفين ، أو حتى عند عوام الناس ، ترى هل كان كل ذلك بتأثير من استخدام الخليل لهذين العلمين باعتبار أن هذه المنظومة النحوية هى أول منظومة فى النحو العربى ؟ أو أن ذلك جاء عن طريق المصادفة ، فالمتأمل لكتاب سيبويه يجد أنه أكثر من التمثيل بزيد وعمرو أيضا ، وسيبويه كان التلميذ النابه للخليل . هل يمكن أن يكون ذلك دليلا على العلاقة الوطيدة بين الخليل وسيبويه ؟ وأن ذلك تأثير مباشر من الخليل على سيبويه حتى فى طريقه التمثيل !! وخاصة أننا نعلم مدى إفادة سيبويه من أستاذه الخليل . ربما كانت الإجابة بنعم ، ويعد ذلك دليلا آخر على صحة نسبة هذه المنظومة النحوية إلى الخليل .

أما بقية الأعلام التى مثّل بها الخليل فلم نتوقف أمامها؛ فهى أعلام كثيرة، منها ما هو شائع ومنها ما هو غير شائع ، وذلك كله فى حيّز التمثيل . فكلمة (أحمد) وهو اسم والد الخليل لم ترد إلا مرتين[4] و (عبد الله) تسع مرات و (محمد) خمس مرات . وهذه من الأعلام التى كانت بدأت تشيع فى تلك الفترة ، أما (شوزب والنضير ومعمّر وقعنب وجندب والزبرقان وأشعب

---

(١) البيت رقم ٢٨٩ .

(٢) البيت رقم ٢٨ .

(٣) البيت رقم ٢٨٩ .

(٤) البيت ١٠٠ ، البيت ٢٧٥ .

وعمران . . . . إلخ) فهى من الأسماء غير الشائعة اليوم ، وربما كانت شائعة فى زمانها وبيئتها مما أدى إلى استخدام الخليل لها . وكل ذلك لا يؤدى إلى شىء يستحق التوقف أمامه .

بيان بالأعلام الواردة فى منظومة الخليل(٢)

رقم البيت	الوارد من الأعلام
٢٨	زيد – عمرو
٣٠	حوشب
٣٤	عامر – سعيد – عمرو
٣٦	عبد الله – محمد
٣٧	الوليد
٣٩	عامر – خالد – سالم
٤٠	عبد الله – عمرو
٤٣	عبد الله
٤٧	عمرو
٤٨	عبد الله – خالد – أبو المغيرة
٤٩	زيد
٥٠	محمد
٥٢	عمرو
٥٣	خالد
٥٥	مصعب
٥٧	عمرو
٥٩	زيد

(٢) هذه الأعلام وردت على سبيل التمثيل فيما عدا (قطرب) ، وهو العلم الوحيد الذى جاء لإسناد رأى له كما أوضحنا سابقًا .

رقم البيت	الوارد من الأعلام
٦١	عبد المهيمن - معمّر
٦٤	زيد
٦٥	عمرو
٧٤	معتب
٧٥	عمرو
٧٧	زيد - عمرو
٧٩	معتب
٨٠	محمد
٩١	قطرب
٩٨	زيد
١٠٠	أحمد
١٠٤	زيد - داود - مالك - يزيد - زينب
١٠٥	بكر - عمّار - عمرو - وهب - حماد
١٠٦	جندب
١٠٨	المهلّب
١١٠	زيد - الضحّاك
١١٣	حارث ورخمت (حار)
١١٥	زينب
١١٧	زيد
١١٨	مقنب
١٢٢	زيد - تغلب
١٢٣	نصير - مرحب
١٣١	محمد - يزيد
١٣٢	عبد الله - محمد
١٣٤	عبد الله

رقم البيت	الوارد من الأعلام
١٤٢	محمد
١٤٤	جابر
١٤٦	دعد - شوزب
١٤٨	نصير - زيد
١٥١	النُّضَير
١٥٣	ابن مساور
١٥٩	هشام - عوف - حسين
١٦٠	زيد
١٦١	عمّار - بكر - عبد السلام
١٦٢	معبد - زرارة - الزبرقان
١٦٦	عامر - زيد
١٧١	الوليد
١٧٣	عمرو
١٧٤	عبد الله
١٨١	عبد الله
١٨٢	زيد - المغيرة
١٩١	زيد
١٩٦	عبد الله
٢٠٥	محمد - الوليد
٢١١	أشعب
٢١٣	مروان
٢١٥	زيد - عمرو - مهلّب
٢٢٤	حوشب
٢٢٧	عمرو
٢٣٦	قعنب

رقم البيت	الوارد من الأعلام
٢٦٥	حسان - عامر - أبو عثمان
٢٦٦	أبو عمران
٢٦٧	عمران
٢٦٨	عليّ
٢٩٩	سنان
٢٧٥	أحمد
٢٧٨	هند - دعد - كلثم - سعاد - مخلب
٢٧٩	كلثم - سعاد
٢٨٩	خالد - زيد

(١) ذكر (زيد) فى البيت ٢٨٩ مرتين ، وختمت به الأعلام ، والملاحظ أن الخليل بدأ به فى البيت رقم ٢٨ وانتهى به أيضا ، ترى هل تكون شهرة التمثيل بزيد وعمرو عند النحاة لأن الخليل أكثر من استخدامه لهما ، فقد ورد (زيد) سبع عشرة مرة ، وورد عمرو ثلاث عشرة مرة ، وهما أكثر علمين استخداماً فى المنظومة .

خامسًا: عناوين الخليل في المنظومة النحوية

يستطيع المتأمل لعناوين الخليل فى هذه المنظومة التى وصلت إلى سبعة وأربعين عنواناً أن يلاحظ مايلى :

أولاً : قصر عناوين الخليل نسبيا ، وذلك إذا قيست بعناوين الكتب النحوية التى جاءت بعده مثل كتاب سيبويه الذى كان للخليل دور كبير فيه بآرائه المذكورة ، والخليل - فى ذلك - متسق مع نفسه حيث كتب هذه المنظومة النحوية - فى غالب الأمر - للشادين فى حقل النحو ، ومن هنا لابد من التيسير ، فوجدناه فى عناوينه ، كما وجدناه فى كيفية تناول القضايا النَّحوية التى طرحها ؛ حيث جاء كل ذلك سهلا وميسّراً دون إسراف فى الطول أو تعقيد في الأداء ، ويبدو أن هذه كانت هى سمة الخليل بشكل عام ، حيث اتسم كتاب (الجمل فى النحو العربى) بهذه السمة أيضا ، ولم يبتعد الخليل فى (العين) عن هذا التناول فى الكلام عن معانى الكلمات ، فالملاحظ أنه كان يصل إليها من أقصر طريق . وإن كنا لسنا على وجه اليقين من أن الخليل هو الذى وضع هذه العناوين إلا أن هذا الاتساق ، وهذا المنهج التسهيلى الذى اتسم بقرب التناول يرجح أن هذه العناوين من وضع الخليل لا من وضع غيره .

وهذه العناوين التى وصلت إلى سبعة وأربعين عنواناً ، جاء منها أربعة وثلاثون عنوانًا ما بين كلمة واحدة أو اثنتين أو ثلاث بعد حذف كلمة باب ، وتسعة عناوين ، كلماتها من أربع إلى ست ، والباقى وهو عبارة عن أربعة عناوين وصلت كلماتها إلى سبع كلمات أو أكثر ، هذه العناوين الأربعة هى :

باب «أى» إذا ذهبت مذهب مالم يسمّ فاعله

باب «أى» إذا ذهبت مذهب الفاعل والمفعول به .

باب الذى ومن وما اتصلا بها وهى المعرفة .

باب إذا قدّمت الأسماء على الأخبار تقديم الفعل

ومقارنة بعناوين سيبويه نجد أن الخليل كان مقتصداً إلى حد كبير ، وفيما يلى نموذجان من عناوين سيبويه :

يقول سيبويه : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير فى الأخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ؛ كما كان الحذر بدلاً من احذر فى الأمر » ، وكان يمكن اختصار كل هذا بقوله : (مواضع حذف عامل المفعول المطلق) إلا أنه كان يميل إلى العناوين التفصيلية .

النموذج الثانى لعناوين سيبويه هو قوله[1] هذا باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات التى ليست بعمل ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها » وكان يمكن اختصار كل هذا بقوله : (باب الأسماء العاملة عمل الأفعال) . ويبدو أن سيبويه كان يحب هذه العناوين التى تفصّل للقارئ المراد . فكل عناوين (الكتاب) على هذا النمط إلا قليلا ، وهذا على العكس مما كان يفعله الخليل ، الذى جاءت عناوينه فى المنظومة قصيرة معبّرة ، حتى العناوين التى اتسمت بالطول - إلى حد ما - تعد قصيرة إذا قيست بعناوين سيبويه ، ومثال ذلك النماذج الأربعة المذكورة منذ قليل . ومثال العناوين القصيرة لدى الخليل قوله :

باب رفع الاثنين - باب حروف الجر - باب الفاعل والمفعول - باب الترخيم - باب الجزم . . . . الخ .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٣٥ .

ثانياً : مزج الخليل بين العناوين الكلية التى تضم بابا نحويا كاملاً ، والعناوين الجزئية التى تغطى جانبا محدوداً فى باب نحوى كبير ، إلا أن السمة الغالبة لديه هى تلك العناوين الجزئية ، فأمثلة العناوين الكلية : باب حروف كان وأخواتها ، باب حروف إن وأخواتها ، باب الترخيم ، باب الاستثناء ، باب المعارف ، باب النكرة ، باب ما يجرى ومالا يجرى (المنصرف وغير المنصرف) وأمثلة العناوين الجزئية : باب التاء الأصلية وغير الأصلية (عمّات وأبيات) ، باب النداء المفرد ، باب النداء المضاف ، باب كم إذا كنت مستفهما بها . . الخ ولم يكن الخليل يحبذ الاتيان بالعنوان الكلى ، ثم يأتى تحته بالعناوين الجزئية ، فالعنوان الكلى تندرج جميع جزئياته تحته ، ويأتى بالجزئى بعده لموضوع آخر .

ثالثاً : غرابة بعض العناوين لديه

ترد عند الخليل بعض العناوين التى لا تعطى معناها ، ولا يفهم المقصود منها إلا إذا قرئت المادة النحوية المدرجة تحتها .

ومن أمثلة ذلك : باب ضاربين ، وهو يقصد الأسماء العاملة عمل الأفعال إن أضيفت وجُرّ ما بعدها ، أو نونت ونصب ما بعدها ، حيث يقول الخليل تحت هذا العنوان .

فتقول ضاربُ خالد أو ضاربٌ ∴ زيداً ، وزيد خائف يترقب
أن أنت نوّنت الكلام نصبته ∴ فتصح منه فروعه والمنصب

رابعاً : نجد أحيانا بعض العناوين المحيّرة ، التى يصعب الربط بينها وبين ما يندرج تحتها من قواعد ، ومثال ذلك عنوان أطلق عليه الخليل : (باب مررت) قال تحت هذا العنوان[1] :

---

(١) انظر الأبيات ٢٤٢ إلى ٢٤٦ .

ومررت بالرجل المحدث جالساً ∴ وبعبد سوء جالساً لا يُنْسب
وإذا جمعت مذكراً ومؤنثا ∴ فالفعل للذكران منهم يغلب

ثم ذكر بيتين يشير فيهما إلى أن المعرفة تُغَلَّب على النكرة ، وأتى بمثال دال على ذلك وقع حالا لصاحبه المتنوع بين التعريف والتنكير ولا أدرى ماسرّ الربط بين تغليب المذكر على المؤنث ،وتغليب المعرفة على النكرة وباب مررت .

وما انطبق على باب مررت ينطبق على باب أطلق عليه الخليل : .

باب كل شيء حسنت فيه التاء ، ويقول فيه[1] :

وتقول لا حولٌ لنا لا ناصرٌ ∴ للمرء إلا الواحد المترقب
فإذا تقدمت الصفات فرفعها ∴ لا عندنا رجل يصيد مكلّب

ولا أدرى ماسرّ العلاقة بين الشيء الذى حسنت فيه التاء وبين (لا) النافية المهملة أو العاملة عمل ليس وكذلك الصفات التى جاءت بمعنى الأخبار ، وقد سبق الكلام عليها عند الكلام عن مصطلحات الخليل ، وقد جاء عنوان : باب النداء المضاف غير مطابق لما بعده أيضا حيث تكلم تحت هذا العنوان عن العطف على النداء المفرد بالكلمات المقترنة بأل قائلا[2] :

يا زيد والضحاك سيراً نحونا ∴ فكلاكما عبل الذراع مجرّب

إن تفسيرى لهذه الظاهرة هو أن هذه العناوين وضعت خطأ لهذه الأبيات حيث حدث سقط لبعض الأبيات وبعض العناوين ، فجاء هذا الاضطراب من النساخ ، وخاصة أنه ليس بين أيدينا النسخة الأصلية ، وربما نجد نسخة ، أخرى فيما بعد تستقيم بها العناوين مع القواعد المدرجة تحتها ، تكون أقدم تاريخاً وأصح رواية . وأكثر استقامة .

---

(١) البيتان ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢) البيت ١١٠ .

خامساً : يطلق الخليل - أحياناً - الباب على الكلمات التى تحتاج إلى معالجات خاصة ، وفى هذه الحالة يكون العنوان منسوباً إلى تلك الكلمات ، لا منسوباً إلى القضية النحوية التى يعالجها مثل باب حسب ، قطك وقدك ، باب ويح وويل فى الدعاء ، باب رب وكم ، باب مذ ومنذ ، باب كم إذا كنت مستفهما بها ، باب إذا أردت أمسِ بعينه ، وهذه الأبواب عبارة عن معالجات خاصة لبعض الكلمات لا تحتمل بابا نحويا مستقلاً ، ولكن الخليل سمّاها أبواباً ، هذه الطريقة وجدت فيما بعد عند سيبويه فى الكتاب وعند السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه ، ويبدو أن ذلك كان من تأثير الخليل .

سادسًا : قضايا نحوية للمناقشة

هذه مجموعة من القضايا النحوية التى تستحق التوقف أمامها لما لها من طبيعة خاصة فى تناول الخليل لها ، إما من ناحية كيفية معالجة الخليل لها ، أو من ناحية وضعها تحت عنوان له طابع خاص أو كيفية تعامل الخليل مع قضايا النحو العربى دلاليا من خلال ظاهرة الاكتمال أو النقصان الدلالى - وسوف تأتى - أو ما يمكن أن يوحى به رأى الخليل فى وجود تعارض بين رأيه الوارد فى المنظومة ورأيه الوارد فى كتاب سيبويه أو ما أشبه ذلك ، وهذه القضايا استحقت منا التوقف لسببين :

الأول : هذا التناول يكشف أمرها ويستجلى حقيقتها .

الثانى : ما يمكن أن يضيفه تناول هذه القضايا من وجود تشابه قوى بين آراء الخليل فى المنظومة وآرائه الواردة فى مصادر أخرى مثل : العين - الكتاب - الجمل - ولعل ذلك يكشف أيضا عن صحة نسبة هذه المنظومة إلى الخليل ، وفيما يلى نفرد لكل قضية حديثا مستقلاً :

١ - « أمس » بين الإعراب والبناء عند الخليل

يقول الخليل فى باب « إذا أردت أمسِ بعينه »[١] :

فإذا قصدت تريد أمسِ بعينه ∴ فالخفض حليته الذى يستوجب

يشير الخليل إلى بناء « أمسِ » إذا كانت للدلالة على يوم معين ، وهو

(١) المنظومة، البيت رقم ٢٥٢ واقرأ بقية الأبيات حتى ٢٥٦ .

اليوم الذى قبل يومنا مباشرة ، وبناؤها على الكسر (الخفض) ، وشرطها الثانى ألا تقترن بالألف واللام ، فإن اقترنت أعربت ، يقول الخليل :

فتقول كنت أسير أمسِ فعنّ لى ∴ شخص فأقبلت الدموع تحلّب
وتقول إن دخلته لام قبلها ∴ ألف مضى الأمسُ البعيدُ الأخيب
ولقد رأيت الأمسَ خيلك كالقطا ∴ وعلى فوارسهن بُرْدٌ مذهب

فأمثلة الخليل مضى الأمسُ (بالرفع) ، ورأيت الأمسَ (بالنصب) تشير إلى إعرابها فى هذه الحالة ، وما قاله الخليل كان عليه معظم النحاة[1] فـ (أمِس) تبنى مع التعريف بدون أل ، إذا أريد بها اليوم الذى قبل يوم التكلم وتعرب إذا أريد بها التنكير ذلك البناء بشرط ألا تقترن بها ال أو تجمع أو تضاف أو تصغّر[2] ويضيف الخليل شرطا آخر ورد فى الكتاب وهو ألا يسمّى بها[3] ويظهر ذلك من النص التالى :

يقول سيبويه[4] : « وسألته (أى الخليل) عن أمسٍ اسم رجل ؟ فقال : مصروف ؛ لأن أمس ليس هنا على الحدّ[5] ولكنه لما كثر فى كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة ، كما فعلوا ذلك بأينَ ، وكسروه كما كسروا غاقِ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب ، كما أن حركة غاق لغير إعراب ، فإذا صار اسمًا لرجل انصرف ؛ لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع ، كما أنك إذا سمّيت بغاقٍ صرفته » ومن الواضح الذى لاشك فيه أن كلام الخليل صريح فى أن كسرة أمِس إنما هى « حركة تدخله لغير إعراب » وناقل الكلام عن الخليل سيبويه نفسه الذى قال فى موضع آخر من الكتاب[6] « وزعم الخليل

(١) لكاتب هذه السطور حديث طويل عن (أمس) فى كتاب التعريف والتنكير فى النحو العربى من ص ١٧٥ إلى ص ١٨٣ .

(٢) حاشية الصبان ١/ ٦٣ ، شرح الأشمونى ٣/ ٢٦٧ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

(٥) أى فى الدلالة على معين من الأيام .

(٦) الكتاب ٢/ ١٦٢ ، ١٦٣ .

أن قولهم : لاه أبوك ولقيته أمس ، إنما هو على : لله أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان » . ويبدو أن سيبويه فهم من كلام أستاذه واحداً من المعنيين التاليين :

الأول : أن التعريف أو التعيين أو القصد إلى أمس بعينه إنما جاء من قبيل تضمن (أمس) معنى لام التعريف التى حذفت تخفيفا وذلك سبب بناء الكلمة .

الثانى : وهو معنى - أظنه مستبعداً - أن يكون سيبويه قد فهم من كلام الخليل أن حرف الجر المحذوف جرّ الكلمة ، وعلى هذا تكون الكلمة معربة ، وسبب الحذف - كما قال الخليل - نقلا عن سيبويه[1] « أن المجرور داخل فى الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثمّ قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج» وقد أدى فهم أحد المعنيين ، أو ربما كليهما أن يقول سيبويه[2] تعليقا على كلام الخليل : « ولا يقوى قول الخليل فى أمس ، لأنك تقول ذهب أمس بما فيه » ؛ أى أن كلمة « أمس) جاءت بالبناء على الكسر وهى فاعل ، ولا يصح تقدير ذهب بالأمس لاختلال الدلالة فـ (أمس) فاعل ولا يصح هذا التقدير مع الفاعل .

أما عن المعنى الأول فالقصد فيه بيان كيف جاء التعريف والتعيين فى كلمة (أمس) هذا التعيين كان سببا فى البناء ، ويبدو أن هذا رأى لبعض النحويين جاءوا بعد الخليل ، فالسيوطى ينقل عن ابن القواس فى شرح الدرة قوله[3] : «أمس مبنى لتضمنه معنى لام التعريف ، فإنه معرفة بدليل أمس الداير وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها » وقول صاحب البسيط[4] : « ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته » .

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٣ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٤ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٦ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٦ .

والخليل ربط ربطاً قويًا بين بناء (أمِس) ودلالتها على معين ولم يشر إلى كيفية ذلك فى المنظومة ، وإن كان واضحاً أن القصد والتعريف هما سبب البناء مشترطاً عدم وجود (ال) ظاهرة فى السياق ، هذا من خلال أبيات المنظومة ، وكذلك مما ورد عنه صراحة فى كتاب الجمل حيث يقول[1] تحت عنوان « الخفض بالبنية »: « و (أمِس) أيضا مخفوض فى الفاعل والمفعول به تقول : أتيته أمِس ، وذهب أمِس بما فيه ، وكان أمِس يوما مباركاً ، وإن أمِس يومٌ مبارك . فإذا أدخلت عليه الألف واللام ، أو أضفته إلى شىء أو جعلته نكرةً أجريته . تقول : كان الأمسُ يوما مباركاً ، وإن الأمسَ الماضى يومٌ مبارك ، وكان أمسُكُم يومًا طيبًا . قال الشاعر :

ولا يُدْرَكُ الأمسُ القريب إذا مضى

بمرّ قُطَامِىّ من الطير أجدلا[2]

وقال زهير :

وأعلمُ ما فى اليومِ والأمسِ قبله

ولكننى عن علم ما فى غدٍ عمى

فأجراه »

من خلال القول السابق للخليل يظهر لنا الربط الواضح بين البناء والدلالة على معين والإعراب (الإجراء) على حد القول السابق للخليل: « فإن جعلته نكرة أجريته » ويشترط لبنائه أيضا عدم دخول (ال) عليه أو إضافته .

يبدو مما سبق التوافق واضحاً بين رأى الخليل الوارد فى المنظومة وفى كتابه

---

(١) الجمل للخليل ١٨١ .

(٢) البيت من قول الشاعر القطامى الجمل ٣٦٠ .
القطامى : الصقر ، والأجدل الشديد

الجمل ، وفى كتاب سيبويه[1] عندما أشار إلى أن الحركة فى (أمسِ) لغير الإعراب . من هنا فلا تناقص بين المواضع الثلاثة .

وعلى هذا يمكن القول : إذا كان اعتراض سيبويه على الخليل من ناحية أن معنى التعريف كامن فى كلمة « أمسِ) بالبناء والدلالة على معين دون تقدير (ال) أقول إذا كان القصد كذلك فإن سيبويه محق كل الحق ، ويكون اعتراضه جيدا وفى مكانه الصحيح ، لأن الارتباط بين الشكل والمعنى فى كلمة (أمسِ) بالبناء ملموس ، بل ومؤكد ، فهى معرفة بالبناء على الكسر إذا قصد بها يوم معين ، فإذا دلت على ماض غير محدد فإنها تنون وتتحول من البناء إلى الإعراب ، فالشكل ارتبط بالدلالة دون احتياج لتقدير (ال) مما جعل ابن يعيش يقول[2] عن (أمسِ) بالبناء : « إن أمس قد حضر وشوهد فحصلت معرفته بالمشاهدة وأغنى ذلك عن العلامة » أى عن تقدير (ال) ، ويكون رأى سيبويه معبراً بقوة عن هذه الحالة .

أما إذا كان المعنى الثانى هو المقصود ، وهو إعراب كلمة (أمس) بالجر فإن الأمر يحتاج إلى وقفة متأنية مع سيبويه ، ويتضح الأمر فيما يلى :

أولاً : ما صرّح به الخليل أكثر من مرّة أن حركة (أمس) حركة دخلته لغير الإعراب[3] ويؤكد أنه يقصد بغير الإعراب البناء ما رواه الأصمعى المتوفى سنة ٢١٦ هجرية من أنه سأل الخليل: لم خفض أمس فقال الخليل[4] : « مبنى كخدامِ وقطامِ لأنه لم يتمكن تمكّن الأسماء » والبناء هنا ضد الإعراب .

ثانياً : إذا كان قصد سيبويه صحيحا واستقام فهمه للخليل على أنه يقصد إعراب أمس فإن ذلك لا يعنى رأى الخليل ، لأن سيبويه نفسه نقل عن الخليل

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٧ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٣ .

(٤) مراتب النحويين ص ٦٣ .

في آخر كلامه عبارة تقول : « سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب »[1] ، بل إن سيبويه نفسه يقول فى بداية الكلام عن هذا الموضع « وزعم الخليل » فيتوافق أول الكلام (زعماً) مع آخره (سماعاً) عن العرب ، ولعل ذلك إشارة إلى أن هذا القصد ليس من رأى الخليل .

ثالثاً : ربما كان كلام الخليل عن موضع خاص ، إذ إنه يتحدث عن التشابه بين (لاهِ أبوك) و (لقيته أمسِ) قائلاً :[2] « إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان . وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار » فالمثال « لقيته بالأمس » مختلف عن المثال الذى أورده سيبويه وهو « ذهب أمسِ بما فيه » .

والمثال الأخير يتوافق تماماً ، بل وتتوافق آراء سيبويه والخليل حتى فى الأمثلة فيما ورد فى كتاب الجمل[3] ، ويبدو أن كلام الخليل ارتبط بموقف خاص مقارنة بالمثال (لاهِ أبوك) ولم يكن الكلام على سبيل العموم ، ولعل المثال التالى الذى ورد عند الخليل فى كتاب الجمل يثبت ذلك . يقول الخليل : « ويقال صمامِ أيضاً ، كما قال الشاعر[4] :

غَدَرَتْ يَهُودُ ، وأسلمتْ جيرانُها

صمًّا لما فعلت يهودُ صمامِ

ترك التنوين فى (يهودُ) ونوى الألف واللام فيه لولا ذلك لنوّن » .

وربما كان قصد الخليل من تحليل (لقيته أمسِ) على مثال (غدرت يهودُ)

---

(١) الكتاب ٢/ ١٦٤ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٢ .

(٣) الجمل ١٨١ .

(٤) الأسود بين يعفر شرح الأشمونى ٣/ ٨١ شرح الشواهد للعينى ٤/ ١١٢ اللسان (صمم) وصمّا ، أى صمّى صمًّا والمعنى : زيدى ، وصمامِ : الداهية .

فليست الكسرة كسرة بناء ويكون المعنى على أن الأمس ليس معينا ، وتكون (ال) المقدرة للعهد ، و (الأمس) معناه اليوم الماضى المعهود بين المتخاطبين وليه يومنا أم لا ، وأيضا ليست الضمة فى (يهود) ضمة بناء ؛ لأن الكلمة ليست مبنية ، ولهذا فمن رأيى أن يكون كلام الخليل مرتبطا بهذا الموقف الخاص ، ومما قاله الخليل يؤكد هذا الرأى قوله : « وليس كل جار يضمر »[1] .

رابعاً : لعل عدم ثبات معنى المصطلحات النحوية هو الذى صنع هذا الموقف ، فربما كان استخدام الخليل للكلمات (الجار) (الجر) (المجرور)[2] مع كلمة أمس - وغالبا ما يستخدم (الجر والمجرور) فى حالة الإعراب - أقول ربما كان استخدام الخليل لهذه المصطلحات فى الحديث عن كلمة (أمس) عاملاً على فهم سيبويه على أن الخليل يقصد الإعراب ، فقد جاء فى مجالس العلماء[3] « أن الخليل سأل الأصمعى أن يفرّق بين مصطلحى الخفض والجر » فقد ظل التناوب بين المصطلحين للمعرب والمبنى قائما لدى الخليل فيما ورد عنه ، ففى الجمل قال[4] : « تفسير وجوه الخفض ، وهى تسعة : خفض بعن وأخواتها ، وخفض بالإضافة وخفض بالجوار . . . إلخ » ثم قال[5] « فالجر بعن وأخواتها قولك عن محمد ولعبد الله . . . الخ » والملاحظ أن ذلك في حالة الإعراب ، وعندما تكلم عن حالة بناء أمس على الكسر قال:[6] « وأمسِ أيضا مخفوض فى الفاعل والمفعول به . تقول : أتيته أمسِ » إذن لم يكن هناك تفريق بين الخفض والجر ، وإن كان هناك تفريق بين الإعراب والبناء غالبا لدى الخليل كما رأينا منذ قليل .

---

(١) الكتاب ٢/١٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/١٦٣ .

(٣) مجالس العلماء ٢٥٣ .

(٤) الجمل ١٧٢ .

(٥) السابق نفسه .

(٦) السابق ١٨١ .

خامساً : فهم السيرافى للخليل على أنه يقصد فى (أمسِ) البناء فعندما قال سيبويه[1] : « وسألت الخليل عن قوله : فداءِ لك ، فقال : بمنزلة أمسِ ؛ لأنها كثرت فى كلامهم والجرّ كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثروا استعمالهم إياه وشبهوه بأمسِ ، ونوّن لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن كان ليس مثله فى جميع الأشياء » . يعلق السيرافى على قول الخليل « بمنزلة أمسِ » قائلاً :[2] يعنى أنه مبنى . وإنما بنى لأنه وضع موضع الأمر : كأنه قال : ليفدك أبى وأمّى » فبناء كلمة « أمسِ» عند الخليل كان واضحاً لدى السيرافى وهو ضد الإعراب .

لم يبق إذن فى نهاية الأمر إلا أن نقول : لعل سيبويه كان يقصد المعنى الأول وهو تعريف (أمسِ) ودلالتها على معين عن طريق تقدير (ال) ولهذا اعترض عليه وفى اعتراضه وجاهة ومنطق ، ويبقى القول بأنه لا تناقض بين الوارد عن الخليل فى الكتاب أو فى المنظومة أو الجمل ، فاتسقت الأقوال دون تعارض أو مخالفة إلا فى محاولة تفسير أو فهمٍ ، دون أن يمسّ جوهر الموضوع أو يظهر نوع من التناقص فيما روى عنه .

٢ - «حتى» وعملها

يقول الخليل تحت باب حتى إذا كانت غاية[3] :

وإذا أتت حتى وكانت غاية ∴ فاخفض وإن كثروا عليك وألّبوا
فتقول قد خاصمت قومك كلهم ∴ حتى أخيك لأن قومك أذ نبوا

واستمر الخليل فى التمثيل ليؤكد أن حتى لا تجر الاسم بعدها إلا إذا كان معناها للغاية ، فإذا لم يكن كذلك فقد يرفع ما بعدها على الابتداء أو الفاعل

(١) الكتاب ٣/٣٠٢ .
(٢) الكتاب ٣/٣٠٢ (هامش) نقلا عن شرح كتاب سيبويه للسيرافى .
(٣) المنظومة البيت ١٣٥ وما بعده .

أو نائبه ، أو ينصب على المفعولية ، وذلك إذا جاء فعلها بعدها هذا الفعل الذى لا يكذب فى عمله رفعا أو نصبا أو على حدّ قول الخليل[1] .

لما أتيت بفعلها من بعدها ∴ أجريت بالفعل الذى لا يكذب

وهذا المعنى نفسه يؤكده الخليل فى كتابه الجمل[2] عندما يقول: « والخفض بحتى إذا كان على الغاية قولهم : كلمت القوم حتى زيدٍ معناه : حتى بلغت إلى زيد ومع زيد. وقال الله جل ذكره:[3] ﴿ سلام هى حتى مطلعِ الفجر ﴾ . معناه إلى مطلع الفجر ، وحتى فيه ثلاثُ لغات ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسِها وحتى رأسِها ، وحتى رأسُها . النصب : حتى أكلت رأسَها (على أنها مفعول به) والرفع : حتى بقى رأسُها (فاعل) ، والخفض : حتى وصلت إلى رأسِها ، وأكلت السمكة مع رأسِها (على الغاية) وإن شئت قلت : (رأسُها) على الابتداء . قال الشاعر[4] :

ألقى الحقيبةَ كَىْ يخففَ رحلَه ∴ والزادَ حتى نَعلُه ألقاها

و: حتى نعلِه { بالجر } و : حتى نعلَه ألقاها { بالنصب } . النصب حتى ألقى نعلَه ، والرفع حتى أُلِقى نعلُه { نائب فاعل } ، وإن شئت رفعه بالابتداء » .

والملاحظ أن هذا الكلام يتوافق مع ما جاء فى منظومته وفى كتاب الجمل، حتى فى تمثيله عندما قال : أكلت السمكة حتى رأسها فى الجمل ، وفى المنظومة : أكلت الحوت حتى رأسه { وكلمة رأسه ضبطت بالرفع والنصب

---

(١) المنظومة البيت ١٣٩ .

(٢) الجمل فى النحو العربى ١٨٤ .

(٣) سورة القدر الآية ٦ .

(٤) البيت نسب فى الكتاب لابن مروان النحوى ١/٩٧ وقد علق الأستاذ عبد السلام هارون محقق الكتاب قائلا : والصواب : أنه مروان النحوى الكتاب ١/٩٧ (هامش) وانظر معجم الأدباء ١٩/١٤٦ ، شرح المفصل ٨/١٩ شرح الأشمونى ٣/٩٧ شرح الشواهد للعينى ٣/٩٧ بغية الوعاة ٢٩٠ .

والجر } ولم يـفترق المثال إلا فـى كلمة الحوت والخـليل نفـسه يقول عنـها فى معجم العين :[١]

« الحوت معروف ، والجميع الحيتان ، وهو السمك »

ألا يدل هذا الترابط بين مصادر الخليل الثلاثة { المنظومة – الجمل – العين } على اتساق فى الكلام وأداء دلالى موحد . وربمـا ما ورد فى العين لقرينة على أن الكلام إنما هو لـلخليل نصا – بل قارىء الـكتاب لسيبويه لـيكاد يجزم بأن الرأى الوارد فيه للخـليل فسيبويه يعرض لكل (الأراء التـى مضت لدى الخليل ثم يقول[٢] : « وقد يحـسن الجر في هذا كـله ، وهو عربي . وذلـك قولك لقيت الـقوم حتي عبـدِ الله لقيته ، فإنما جـاء بلقيتـه تـوكيداً بـعـد أن جعله غايـــة ، كما تقـول مـررت بزيـــدٍ وعـبـد الله مـررت به ، قال الـشاعر ، وهـــو ابن مروان النحوى :

ألقى الـصحيفـة كى يخفـف رحله ∴ والـزادَ حـتـى نـعلِـه ألـقـاهـا

والرفع جائز ، كما جاز فى الواو وثمّ ، وذلك قولك : لقيتَ القوم حتى عبدُ الله لقيته ، جعـلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنـيا عليه ، كما جاز في الابتداء » .

واللافت للنظر هنا هو ذلك البيـت الوارد عند سيبويه فى نصّه ، فقد ورد من قبل لدى الخليل ، ليس من زاوية التكرار فقط ، بل من زاوية أخرى وهى معرفتنا بأن قائل هذا البيت ابن مروان النحوى إنما هو مروان بن سعيد بن عباد ابن حبيب بن المهـلب بن أبى صفرة ، أحد أصحاب الخليل المـتقدمين المبرزين فى النحو[٣] ، ولعل ذلك ينبىء عن أن الخليل قـد أخذ هذا البيت عن صاحبه مروان مستـشهداً به[٤] ثم جاء سيـبويه لينقـل هذا الرأى كاملاً عن الخـليل مع

---

(١) ٣/ ٢٨٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٩٧ .

(١) الكتاب ١/ ٩٧ هامش للأستاذ المحقق عبد السلام هارون

(٢) ولعل ذلك يدل على إمكانية أن يذكر الخليل بيتا من الشعر ليس له كما يذكر رأيا لأحد من معاصريه كما فعل مع سيبويه وقطرب، وأيضا ربما يعطى دلالة أخرى مهمة عندما يستخدم الخليل (مهلب) فى نماذجه التمثيلية .

البيت السابق المستشهد به ، وفى عبارة سيبويه ما يوحى بذلك عندما يقول خلال العرض السابق : « يحسن الجر فى هذا كله، وهو عربى » وإن دلّ هذا على شىء فإنما يدل على أن ما ورد عن الخليل فى منظومته لا يتعارض مع ما ورد عنه فى بقية المصادر ، ولعل ما ورد عند سيبويه قرينة قوية على أن هذا الرأى للخليل ، ربما لم يشر سيبويه صراحة إلى ذلك ، لكن أسلوبه الذى ألمحنا إليه سابقا ، بالإضافة إلى استخدامه لغة الحوار فى هذا الموضع قائلاً « فلو قلت » ، « فإن قلت » يدل على ما نحاول إثباته ونبحث عنه .

النداء المفرد المنعوت :

موضوع النداء لدى الخليل موضوع يستحق الدراسة ، حيث يظهر لنا أن بعض عناوين جزئياته جاءت فى غير مكانها ، أو جاءت نماذج التمثيل عنده مخالفة للعنوان أو أن هناك شيئا ما يجب أن يلحظ لدى الخليل ، ومما استوقفنى عنوان : باب النداء المفرد المنعوت الذى يقول الخليل تحته[1] :

وإذا أتيت بمفرد ونعتّه ∴ فانصب فذاك- إذا فعلت - الأصوبُ
يا راكبا فرسًا ويا متوجها ∴ للصيد دونك إن صيدك مُحصَبُ

عند قراءتى لهذين البيتين ذهبت فى أول الأمر إلى أن البيت الثانى وضع خطأ تحت هذا العنوان حيث يعلم من له علاقة - ولو يسيرة - بالنحو أن المثال : يا راكبا فراسًا نداء من النوع الشبيه بالمضاف ، وليس نداء المفرد ، لأنه قد تعلق به شىء من تمام معناه . فحاولت استقصاء الأمر فوجدت ما هو أكثر غرابة من ذلك . فقد ورد فى كتاب الجمل نص غريب يجب أن نتوقف أمامه بعد نقله كاملاً يقول الخليل[2] : « والنصب من نداء النكرة الموصوفة قولهم : يا رجلاً فى الدار ، ويا غلاما ظريفاً ، نصبت لأنك ناديت من لم تعرفه ،

---

(١) المنظومة البيتان ١١١ ، ١١٢ .
(٢) الجمل ٥٢ / ٥٣ .

فوصفته بالظرف ، ونحوه قول الله تبارك وتعالى : فى (يس)[1] : ﴿ يا حسرة على العباد ﴾ وقال الشاعر[2] :

فياراكبا إما عرضت فبلغن ∴ نداماى من نجران ألا تلاقيا

وقال آخر[3] :

يا ساريا بالليل لا تخش ضلَّةً ∴ سَعيدُ بن سَلْمٍ ضوء كل بلاد

وقال آخر[4] :

أداراً بحَزْوَى هجت للعين عَبْرَةً ∴ فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق

فيا موقداً ناراً لغيرك ضوؤها ∴ ويا حاطبا فى غير حبلك تحطب[5]

فنصب (راكبا) و (ساريا) و (موقدا) و (داراً) لأنها نداء نكرة موصوفة » .

ويبدو أننا هنا أمام مشكلة ، وهى مفهوم كلمة (مفرد) لدى الخليل وكذلك هل يرتبط بيتا المنظومة السابقان اللذان أشار فى أولهما إلى كلمة مفرد ، ثم مثّل للثانى بقوله : (يا راكبا فرسًا) .

لو كان المقصود بالمفرد (العلم المفرد) لكان قصد الخليل أن المفرد المنعوت مثل يا زيد الطويل (رفعا ونصبا لكلمة الطويل) وإن كان يميل إلى النصب كما تبين من عبارته فى المنظومة :

---

(١) الآية ٣٠ .

(٢) البيت منسوب لعبد يغوث فى كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٠ ، المقتضب ٤/ ٢٠٤ شرح الأشمونى ٣/ ١٤ ، شرح الشواهد للعينى ٣/ ١٤ . شرح المفصل ١/ ١٢٧ .

(٣) لم أعثر له على قائل .

(٤) ذو الرمة الكتاب ٢/ ١٩٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣ .

(٥) ورد البيت فى همع الهوامع ١/ ١٤٨ .

﴿ فانصب فذاك - إذا فعلت - الأصوب ﴾

ويبدو من خلال الحوار بين الخليل وسيبويه أن ذلك هو المقصود قال سيبويه[1] : « قلت : أرأيت قولهم : يا زيدُ الطويل - علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب . وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى . فقلت : أرأيت الرفع على أى شىء هو إذا قال : يا زيدٌ ؟ قال هوصفة لمرفوع » وواضح أن النصب له تخريجان عند الخليل ، أما الرفع فله تخريج واحد ، ومن هنا ربما كان الأرجح النصب .

وعلى هذا يكون البيت التالى من المنظومة ليس واقعاً تحت هذا العنوان ، وإنما هو بيت منفصل يكون له عنوان : باب نداء النكرة الموصوفة مثلا .

وربما كان هناك معنى آخر لكلمة (مفرد) وهو غير المركب ، وتعنى الكلمة الواحدة غير المركبة سواء كانت علمًا أو غيره ، ولعل فى قول الخليل الآتى ما يدل على ذلك :

فإذا دعوت من الأسامى مفردًا ∴ فارفع فهو لك إن رفعت مصوّب

وهذه إشارة إلى أن من الأعلام ما هو مفرد وما هو غير مفرد (مركب). وكلمة مفرد يمكن أن تعطى هذه الدلالة من حيث تقسيماتها الواردة فى النحو العربى ، حيث يكون (المفرد) هو ما ليس جملة ولا شبه جملة ، وكذلك (المفرد) هو ما ليس مضافًا ولا شبيها بالمضاف وهنا نضع رحالنا أمام ما ورد عند الخليل فى تمثيله فى المنظومة بقوله : يا راكبا فرسًا : وما ورد فى الجمل : يا ساريًا بالليل ، وقوله أدارًا بحزوى ، وقوله يا موقدًا نارًا مما أطلق عليه النحويون فيما بعد : الشبيه بالمضاف ، وهو كما يعرفه ابن هشام[2] بأنه « ما اتصل به شىء من تمام معناه » وتندرج تحته كل الأمثلة السابقة وقد قال سيبويه[3] : « وقال الخليل رحمه الله : إذ أردت النكرة

(١) الكتاب ٢/١٨٣ .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٢/١٩٩ .

فوصفت أو لم تـصف فهذه منصوبة ؛ لأن التـنوين لحقها فطالـت ، فجعلت بمنزلـة المضاف لما طـال نُصبَ وردّ إلى الأصـل كما فعـل ذلك بقبـل وبعد ، وزعموا أن بعض العرب يصــرف قبلاً وبعـدًا فيقول : ابـدأ بهذا قبلاً ، فكأنه جعله نـكرة . فإنما جعل الخـليل رحمه الله المنادى بمـنزلة قبل وبعـد ، وشبهه بهما مفرديـن { إذا كان مفردًا } فإذا طال أو أضيف شبهه بهـما مضافين إذا كان مضافاً لأن المفـرد فى النداء فى موضـــع نصب » وجعـل الخليـل - كما ذكر سيبويه - منه قول الشاعر :

أدارًا بحزوى . . . . . .

وقول الشاعر :

فيا راكبا إما عرضت . . . .

وإذا انطبق على البيت الثانى إطلاق الـنكرة ، فإن البيت الأول يطلق عليه الشبيه بالمضاف ، أو على حدّ رأى الخليل - النكرة الموصوفة ، ويكون المقصود بكلمة (المفرد) الاسم النكرة غير المضاف الذى وصف . وتمثيل الخليل يتشابه تماماً فيما رواه عنه سيبويه من قول الشاعر (أدارًا بحزوى) مع هذا القول نفسه الذى ورد فى (الجمل) ، وذلك أيـضا متطابق مع ما ورد فى المنـظومة حيث جاء بالشبيه بالمضاف فى مثالين قائلاً :

يـا راكـبـا فـرسًا ويـا مـتـوجـهـا ∴ للـصيد دونك إن صـيدك مُحـصَبُ

وعلى هـذا لم يذكر الخـليل ولا سيـبويه ما يسـمى بالشـبيه بالمـضاف بل وتبعهما المبرد[١] فى عدم ذكر ذلك فى الشواهد نـفسها ، مما دل على الاطراد فى عدم ذكر الشبيه بالمضاف واعتـباره نكرة موصوفة { أدارًا بحزوى - يا ساريا بالليل } أو غـير موصوفة { يا راكبا فرسـاً } . ويبقى نص الخليل فى مـنظومته غامضا فى دلالته ، فلا ندرى ما الذى يقصده بشكل محدد .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٢٠٢ - ٢٠٦ .

٣ - النداء المضاف

يقول الخليل تحت عنوان : « باب النداء المضاف »[١]

فـإذا أتـت ألـف ولام بـعـدهـا ∴ وأردت فانـصب مـا تريـد وتوجـب
يـا زيد والـضحـاكُ سيرا نـحونـا ∴ فـكـلاكـمـا عـبـل الذراع مـجـرّب

وفى هذا العنوان وما تلاه مشكلة أخرى ، فما الذى يعود عليه الضمير فى قولـه « بعـدها » . ربما يـكون المقـصود (لام بـعد الألف) لـتصـبح (ال) التعريفية ، ويـكون السؤال اذن ما المقصود بالبيت ؟ ربما يـقصد فى هذه الحالة المنادى المضاف ، حيث يكون المضاف مقتـرناً بأل وفى هذه الحالة يكون حكمه النصب وجوباً ، وإن كان هـذا المعنى ضعيفاً إذْ المضاف غير المـقترن بأل يجب نصبه أيضا ، ويكون البيت الثانى لا علاقة له بالبيت الأول مع أنه يندرج تحت العنـوان ويفترض أن يكـون له علاقة قويـة به ، مع أن البـيت الثانى لـيس له علاقة بالعنوان فى كل الأحوال .

إذن فالمقصود هو العطف على المنـادى المفرد باسم مقترن بالألف واللام ؛ وذلك ما ورد فـى المثال بالبيـت الثانى فى قـول الخليل : يا زيد والـضحاكُ . وعلى هذا يكون المقصود جواز عطف المقترن بال على المنادى بالنصب أو الرفع وإن كان الواجب حسب القياس الرفع ، فإذا كان الخليل تكلم عن النصب أولاً قائلا : { وأردت فانصب ما تريد } فقد قال : (وتوجب) ، أى توجب يا زيد والضحاكُ بالرفع حسب القياس» وقد نقل سيبويه عن الخليل ما يفيد ذلك حين يقول فى الكتاب[٢] : « وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيدُ والنضرَ فنصبَ، فإنما نـصب لأن هذا كان من المواضـع التى يردّ فيـها الشىء إلى أصلـه . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولـون : يا زيدُ والنضرُ ، وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال

---

(١) المنظومة البيتان ١٠٩ ، ١١٠ .
(٢) ٢/١٨٦ ، ١٨٧ .

أوّبى معه والـطيرُ[1] ﴾ فرفع ، ويقـولون : يا عمرو والحارثُ ، وقـال الخليل رحـمه الله : هو القـياس كأنـه قال ويا حارث ، ولـو حَـمَلَ الحارث على يا كان غيـر جائــز البتة نصب أو رفـع من قبل أنك لا تنـادى اسـماً فيه الألف واللام بيا ».

وإذا كان الخليل يشير إلى أن القيـاس الرفع ، فيكون واجبا لأن النصب - مع استخدام البعض له - يكون على غيـر القياس ، والمبرد يشير إلى أن الخليل وسيبويه يختارون الرفع[2] ، وتعليق السيرافى[3] الوارد على كلام الخليل السابق يصل بـالكلام إلى حـدّ ذكر الوجوب فـإذا كان الاختيـار فى النضـرَ { يا زيد والنضرُ } الرفع لأنه علم ، فإن الاختيار فى مثل { يا زيد والرجلَ } النصب ، بل وجوب ذلك ، فالأخيـر ليس بعلم وهو اختيار أبى الـعباس وذكر الوجوب هنا فـــى تلك الـقضية وارد لدى الخـليل والسيـرافى الذى قام بشـرح كتاب سيبويـه ، وعلّق علـــى آراء الخليل ، وفـــى كتاب الجمل أورد الخـليل الآية الكريمــة السابقـة مشيراً إلى قـراءة من قرأ (والطـيرُ) على الرفـع ، ومجازه وليؤَوّب الطير معك[4] .

إذن فنصّ المنظومة مستـقيم غير متعارض فيما نقله عنه سـيبويه فى الكتاب وفيما ورد فى كتـاب الجمل ، وإنما التعارض جاء بين العـنوان وما اندرج تحته فقط حيث كان العـنوان عن النداء المضاف والمندرج تحته كان عـن العطف على المنادى .

٤ - قط ، قد ، حسب ، كفى

يشير الخليل إلى أن هذه الكلمـات الأربعة . بمعنى واحد سواء ما جاء فى باب حسب وكفى أو ما جاء فى باب قطك وقدك يقول[5] :

---

(١) سورة سبأ الآية رقم ١٠ .

(٢) المقتضب ٤/ ٢١٢ .

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٧ (هامش) من تعليق المحقق الشيخ عبد السلام هارون .

(٤) الجمل فى النحو العربى ٨٤ .

(٥) المنظومة البيت ١٨٣ .

وتـقول قـطك وقـدك ألـفا درهـم ∴ فهـمـا كحسبـك فى الكلام وأثـقب

والمعنـي المشترك بينهما هــو (يكفى) يقول الخليل[1] : « وأمـا حْسب (مجزومـاً) فمعنـاه كما تقــول : حسْبُك هذا ، أى كـفاك ، وأحسبـنى ما أعطانى ، أى : كفانى » وفى مـوضع آخر من العين قال[2] : « قط خفيفة ، هى بمنزلة حسب ، يقال قطْك هذا الشىء أى حسبكه ، قال :

امتلأ الحوض وقال قطنى

قد وقط لغتان فى (حـسْب) لم يتمكنا فى التصريـف ، فإذا أضفتها إلى نفسك قويتا بالـنون فقلت : قدْنى وقطْنى ، كما قوّوا عنّـى ومنّى ولدنّى بنون أخري ، قال أهل الكوفة : معنى (قطنـى) كفانى ، النون فى موضع النصب مثل نون (كفانى) ، لأنك تقول : قـط عبدَ الله درهمٌ ، وقال أهل البصرة : الصواب فيه الخفض على معنى : حسبُ زيدٍ وكفى زيْد ، **وهذه النون عماد**[3] ومنعـهم أن يقولوا : (حـسبتنى) لأن الـباء متحركـة ، والطاء هناك سـاكنة فكرهوا تغييرها عن الإسكان ، **وجعلوا النون الثانية من لدنّى عماداً للياء** » وقد مثل الخليل لذلك فى منظومته بقوله :

قطنى وقدنى من مجالسة الألى

أما قوله[4] :

فـإذا أتيـت بـقـط فى تـثـقـيلـهـا ∴ فـاخفـض وقـاك الله مـا تتـرهـب

ويعنى هذا الخفض ما عناه بقوله فى معجم العين[5] :

---

(١) العين ٣/ ١٤٩ .

(٢) ٥/ ١٤ .

(٣) يلاحظ استخـدام الخليل لكلمة عماد ، وبـهذا النص نردّ على من أشاروا إلى أن نـون العماد من مصطلحـات الكوفيين ، فقد ورد فى نـص الخليل مرتين ، انظر المـدارس النحوية ١١١ ، ١١٢ ، مدرسة الكوفة ٣١٢ وهذه إضافة جديدة من خلال معجم العين .

(٤) المنظومة ١٨٥ .

(٥) ٥/ ١٥ .

« وأما القطّ الذى فى موضع : ما أعطيته الا عشرين درهمًا قطٍّ فإنه مجرورٌ فرقًا بين الزمان والعدد » ومثاله الوارد فى المنظومة دليل قاطع على هذا القصد الموجود فى المثال السابق عندما يقول(١) :

لم يأتنى إلا بخمسة أسهم ∴ قطٍّ الغلام وقال يوشك يعقب

والذى يقارن بين المثالين :

لم يأتنى إلا بخمسة أسهمٍ قطٍّ الغلام { الوارد فى المنظومة } والمثال الوارد فى العين .

ما أعطيته إلا عشرين درهماً قطٍّ

يدرك أن المقصود بقط العدد لا الزمان ، وهذا على العكس من الواردة بمعنى الزمان الذى يقول عنها الخليل (٢) :

فإذا أردت بها الزمان فرفعها ∴ أهيا وأتقن فى الكلام وأصوب

ويتمثل ما ورد فى المنظومة مع قول الخليل فى العين(٣) :

« وأما (قطُّ) { بالرفع } فإنه الأبد الماضى ، تقول : ما رأيته قطُّ ، وهو رفع لأنه غاية(٤) ، مثل قولك : قبلُ وبعدُ » ألا يدل هذا التشابه التام فى معالجة هذين البابين فى المنظومة وفى العين على أن ما ورد بالمنظومة إنما هو للخليل ، وأكبر الظن ألا يكون هذا التماثل الدقيق من قبيل الصدفة .

٥ - باب المجازاة :

من المهم أن نقف أمام باب المجازاة ، لأن الخليل استخدمه بشكل عام ودلالة واسعة . حيث يقول(٥) :

---

(١) المنظومة ١٨٦ .
(٢) المنظومة ١٨٧ .
(٣) ٥/ ١٤ .
(٤) يلاحظ استخدام الخليل لمصطلح (غاية) وهذا دليل على أن المصطلح بصرى لا كوفى .
(٥) المنظومة البيتان ١٩٤ ، ١٩٥ .

فالـقول إن جـازيت يومـا صاحـبًا ∴ صلـنى أصـلك وقيـت ما تـتـهـيب
إن تـأتـــنـى وتـرد أذاى عـــامـداً ∴ ترجع وقـرنك حين ترجـع أعضب

واستمر الخـليل فى تمثيله لأدوات الـشرط المختلفة ، لكـن من الملاحظ أن الخليل مثّل للمجازاة فى نوعيها :

النوع الأولى : الجواب بعـد الطلب { الأمر والنـهى } فى قوله :{ صـلنى أصلك } حيـث جزم المضارع فى جواب الطلـب لتوافر الشروط التى اشـترطها النحاة وهي ، أن يكون الطلب سابقا للجواب ، وأن يكون الجواب مترتبا على الطلب ، ولا يشترط مع المثال الوارد { الواقع فى جواب الأمر } أن يكون الأمر محبوباً ، فهذا الشرط مع النهى فقط ومع ذلك فهو أمرٌ محبوب .

النوع الثانى : الجواب الواقع بعد أداة الشرط ، وقد مثّل لذلك بأمثلة كثيرة منها : إنْ تأتنى وترد أذاى عامدًا ترجـعْ . . . . . ومنها أيضا : من يأت عبدَ الله يطلب رفده يرجعْ . . .

ونـلاحـظ أيضا أن المثال الأول الذى مـثل به الخليل كـان للحرف (إنْ) فهو متقدم على غيره ، وهذا متسق تمامـاً مع ما أورده سيبويه عن الخليل عندما قال[1] : « وزعم الخليـل أنّ { إنْ } هى أم حروف الجزاء ، فسألتـه : لم قلت ذلك ، فقال : من قبَـل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكـنّ استفهاماً ، ومنهـا ما يفارقـه فلا يكون فيـه الجزاء وهذه علـى حالة واحدة أبـدًا لا تفارق المجازاة » ، وللـخليل حـق فى ذلك فـ (إنْ) لا تخـرج عن الجزاء أما بـقية الحروف فيمكن أن تـخرج إلى الاستفهام مثل : « متى ، مـا ، من » ومنها ما يفارق الجزاء والاستفهام مثل (ما) مثلا التى تكون موصولة أو زائدة . . . إلخ . وقناعـة الخليل بـذلك جعلتـه يأتـى بهـا فى أول الأدوات عندمـا مثّل لأدوات الشرط .

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣ .

وللخليل تفسير خاص لجزم الفعل المضارع فى جواب الأمر كما فى { صلنى أصلك } أو فى جواب النهى مثل : لا تفعل يكنْ خيرًا لك أو فى جواب الاستفهام مثل : ألا تأتينى أحدثْك ؟ وكذلك فى جواب التمنى مثل : ليته عندنا يحدثْنا ، وفى جواب العرض مثل : ألا تنزلُ تصبْ خيراً ، وبعد أن أورد سيبويه الأمثلة السابقة وأمثلة أخرى أراد أن يفسّر سبب هذا الجزم عنده وعند الخليل فقال[1] : « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتنى ، بإن تأتنى ، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ إنْ تأتنى غير مستغنية عن آتِك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجواب ، لأنه إذا قال ائتنى آتِك فإن معنى كلامه إنْ يكن منك إتيان آتِك ، وإذا قال أين بيتُك أزرْك فكأنه قال : إن أعلَم مكان بيتك أزرك » هكذا كان تفسير الخليل الذى وافقه سيبويه فى تفسيره بناء على رأى أستاذه فالجزم بتقدير (إنْ) مع الأمر والنهى والاستفهام والعرض والتمنى ولعل ذلك كان سببا من أسباب جعْل (إنْ) أمَّ الباب .

وفى كتاب الجمل[2] أشار الخليل إلى الجزم فى جواب الطلب ، وجاء بالآيات والأمثلة الواردة فى كتاب سيبويه ، وأشار أيضاً إلى جواز الرفع فى جواب ما مضى ، كما فعل فى الكتاب تفصيلاً غير أنه لم يفسّر سبب الجزم ، فقط أشار إلى انجرام الأفعال الواقعة جواباً ، ويبدو أنه لم يكن فى حاجة إلى تفسير ذلك حيث كان كتاب (الجمل) مجملاً لحالات نحوية خاصة بالإعراب دون اللجوء إلى ذكر تعليلات فيه ، وربما كان حريصا على تبويبه وعدم الإغراق فى ذكر تعليلات أو تفصيلات . ولعل ذلك هو المراد عندما قال في المنظومة[3] :

والرفع فى (الإثنين) بالألف التى ∴ بينتها لك فى الكتاب مبَوّب

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٣ .

(٢) الجمل ١٩١ - ١٩٣ .

(٣) المنظومة البيت ٢٩ .

٦ - التعجب

يتناول الخليل هذا الدرس النحوى تحت عنوان : باب التعجب ، وهو المدح والذم قائلا[١] :

فإذا ذممت أو امتدحت فنصبه ∴ أولى، وذلك- إن قطعت- تعجب
ما أزين العقل الصحيح لأهله ∴ وأخوك منه ذو الجهالة يغضب

لا يمكن القول بأن العنوان وضع خطأ ، وذلك بسبب ذكره أن التعجب هو المدح والذم ، فالأبيات التى تندرج تحت هذا العنوان لا تعطى فرصة لهذا التخيّل ، والسؤال الذى يطرح نفسه أمامنا الآن هو : هل للمدح والذم علاقة بالتعجب ؟ أو هل التعجب من شىء ما يمكن أن يعطى مدحاً له أو ذمّا ؟

لنذهب إلى بعض النحاة لنعرض رأيهم ثم نعود إلى الخليل مرة أخرى يقول الرضى[٢] « واعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل التعجب » هل يمكن أن يكون هذا الانفعال نوعاً من المدح أو الذم حيث يكون الشعور رضا أو غضبا ، يقول ابن يعيش[٣] « اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ، ويقل فى العادة وجود مثله ، وذلك المعنى كالدهش والحيرة » هل يكون معنى الدهش والحيرة المشار إليهما نوعاً من المدح أو الذم ؟ يشير سيبويه إلى المثال الذى يقول : ما أحسن عبد الله ثم يقول[٤] : « زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شىء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ، ولم يتكلم به » هل يمكن الإحساس بالمدح فى مثل هذا المثال ، ويكون

---

(١) المنظومة البيتان ٩٢ ، ٩٣ .
(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٠٧ .
(٣) شرح المفصل ٧/ ١٤٢ .
(٤) الكتاب ١/ ٧٢ .

الإحساس بالذم فى مثل قولنا : ما أسوأ هذا الطقس مثلاً . لعل ما أورده المبرد من هذا القبيل حينما يقول[1] : « فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيداً، أليس فى التقدير والإعمال - لا فى التعجب - بمنزلة قولك : شيء حسّن زيداً ، فكيف تقول هذا فى قولك : ما أعظم الله يا فتى وما أكبر الله ؟ قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظم الله يا فتى ، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقولك : كبّرت كبيراً وعظَّمت عظيما» وما وصف الناس هذا إلا نوع من المدح والتعظيم للمولى عزّ وجل . ولعل تفسير الخليل وتعليقه فى كتابه (الجمل) على المثال نفسه الذى أورده فى الكتاب يقربنا من تلك الدلالة . يقول الخليل[2] : « قولهم : ما أحسن زيداً ، وما أكرم عمرا ، وهو فى التَّمثَال بمنزلة الفاعل والمفعول به . كأنه قال : شيء حسّن زيداً . وحدّ التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته » ونحن نعلم أن خروج الشيء من عادته إنما يكون خروجاً إما إلى زيادة أو نقصان وهنا يكون مثاراً للمدح أو الذم . وإن دل هذا المعنى لدى الخليل - إن كان ذلك مقصوداً - على شيء ، فإنما يكون دالا على أن الخليل كان يربط النحو بالدلالة ، وهذا نهج جيّد .

٧ - قضايا نحوية واقعة تحت باب حروف الجر :

تحت « باب حروف الجر » ، وبعد أن ذكر الخليل نماذج كثيرة لها قال[3] :

وتقول فيها خيلنا وركابُنا ∴ من خلفنا أسْدٌ تزار وأذْؤب
وتقول فيها ذو العمامة جالس ∴ والنصب أيضا إن نصبت تصوّب
وعليك عبد الله - فاعلم - مشفق ∴ ما فيه إلا الرفع شيء يعرب
ما إن يكون النصب إلا بعد ما ∴ تمّ الكلام وحين ينقص يرأب

---

(١) المقتضب ٤/١٧٦ .
(٢) الجمل ٤٩ .
(٣) المنظومة الأبيات ٤١ - ٤٤ .

والقضية المطروحة هنا بوقوع الحال من المبتدأ والدلالة فى مثل : فيها ذو العمامة جالس [ويجوز جالسًا]، وفى مثل : عليك عبد الله مشفقٌ [لا يجوز إلا الرفع] ، وقد تناول سيبويه هذه القضية تحت عنوان : « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر معروف يرتفع على الابتداء ، قدّمته أو أخّرته »[1] ومثل لذلك بقوله[2] : « وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً ، فعبد الله ارتفع بالابتداء ؛ لأن الذى ذكرت قبله وبعده ليس به ، وإنما هو موضع له ، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبنى على ما قبله ، ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلامًا مستقيماً كما حسن واستغنى فى قولك : هذا عبد الله ، وتقول : عبد الله فيها فيصير كقولك : عبد الله أخوك ، كأنك قلت : عبد الله منطلق فصار قولك فيها كقولك : استقر عبد الله ، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقر فقلت : قائما ، فقائما حال مستقر فيها ، وإن شئت ألغيت فيها فقلت : فيها عبد الله قائمٌ » .

ومثال الخليل يعطى الدلالة نفسها حين يقول : فيها ذو العمامة جالس [أو جالساً] حيث يجوز [فيها ذو العمامة] ، واستطرد سيبويه قائلا[3] : « ومثل قولك : فيها عبد الله قائماً ، هو لك خالصاً ، وهو لك خالص . . . » ثم أكمل التمثيل بقوله : « ومثْل ذلك : مررت برجل حسنة أمه كريماً أبوها ، زعم **الخليل** أنه أخبر عن الحسن أنه وجب لها فى هذه الحالة ، وهو كقولك : مررت برجل ذاهبةٍ فرسه مكسوراً سرْجُها ، والأولى كقولك : هو رجل صدق معروفًا صدقه ، وإن شئت قلت معروف ذلك ، ومعلوم ذلك [بالرفع] على قولك ذاك معروف وذاك معلوم **سمعته من الخليل** » .

---

(١) الكتاب ٢/ ٨٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٨٨ ، ٨٩ (بتصرف) .

(٣) الكتاب ٢/ ٩١ .

والملاحظ أن سيبويه قد طرح هذا الجانب من القضية مع إيراد كل هذه النماذج والأمثلة ، ثم أنهى كلامه بأنه سمع ذلك من الخليل ، وهذا يوضح أن ذلك رأى الخليل نقله عنه تلميذه سيبويه الذى ذكر الخليل مرتين خلال هذه القضية بل إنه نسب له هذا الرأى فى مواضع أخرى . فقد ذكر سيبويه هذين المثالين :

هذا أولُ فارسٍ مقَبلاً .

هذا رجل منطلقا .

وعلق سيبويه قائلاً [١] : « وزعم الخليل أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه فى المعرفة ، جعله حالا ، ولم يجعله وصفاً ، ومثل ذلك : مررت برجلٍ قائماً ، إذا جعلت المجرور به فى حال القيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائما ، وهذا قول الخليل رحمه الله » .

وهذا الشق الأول من القضية طرحه سيبويه ونسبه إلى الخليل صراحة فى أكثر من موضع ، وقد أسهبنا فى النقل عن سيبويه لبيان رأى الخليل كاملاً فى هذا الجانب من القضية .

أما الشق الثانى من القضية ، فهو عدم جواز النصب فى مثل : عليك عبدُ الله مشفق ، فلا يجوز نصب (مشفق) ؛ لأنه لا يجوز الاكتفاء بقولنا : عليك عبد الله ، وكلام الخليل يحسم الأمر عن طريق أسلوب القصر الوارد فى قوله :

ما فيه إلا الرفع شىء يعرب

وقد أشار سيبويه إلى مثل ما قاله الخليل فى قوله[٢] : « وأما بك مأخوذ زيد ، فإنه لا يكون إلا رفعاً ، من قبل أن بك لاتكون مستقراً لرجل . ويدلك

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٢ .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ .

على ذلك أنه لا يستغنى عليه السكوت » ثم قال بعد قليل[1] : « ومثل ذلك : عليك نـازل زيدٌ ، لأنك لو قلت : علـيك زيد ، وأنت تريد النـزولَ لم يكن كلامًا » . وهذا يتماثل مع عدم جواز عـليك عبد الله وتريد الإشفاق ، ولهذا لا يجوز إلا الرفع .

ولو قرأنا ما جاء فى كتاب الجمل لوجدنـاه مشابها تماماً لما جاء فى الكتاب حتى فى بعض أمثلته ، يقول الخليل[2] :

« فى الدار زيد واقف . وإن شئت (واقفا) ، الـرفع على خبر الصفة ، والنصب علـى الاستغناء وتمام الكلام . ألا ترى أنك تـقول : فى الدار زيدٌ ، وقد تمّ كلامـك ، وإذا لم يتم كـلامك فليـسَ إلا الرفع : بك زيـد مأخوذٌ ، وإليك مـحمدٌ قاصدٌ ألا تـرى أنك إذا قلت (بك زيـدٌ) لم يكن كلامـا حتى تقول (مأخوذ) » وبالمقارنة بين ما ورد عند سـيبويه نجد المثال نفسه : بك زيد مأخوذ . هل يمـكن أن يكون ما ورد لدى سيـبويه من قبيل المـصادفة ، أم أنه متأثر بأستاذه الخلـيل ، على أية حال فقد نسب سيبويه الـشق الأكبر من كلامه للخليل صراحة ، وترك الشق الأصغـر دون نسبة . وإن كان يبدو لنا أنه كلام الخليل أيضا بدليل ما ورد فى الجمل له .

لكن العجيـب فى الأمر أن الخليل قد أورد هذه القضية فـى المنظومة تحت عنوان « حـروف الجـــر » وسيبويه أوردها تحـت باب « بــاب ما ينتـصب فيه الخبر » ، وقد وردت فى الجمل تحت عنوان « الـرفع بخبر الصفة » . ترى هل كان الخليل محقا لأن القاسم المشـترك فى كل الأمثلة الواردة هو الجار والمجرور الواقع خـبراً فى حالـة اكتمال الـدلالة به ، أو المتـعلق بالخـبر فى حالـة عدم الاكتمال الدلالى فى مثل : بك زيـد مأخوذ ؟ ووجود الجار والمجرور (الصفة) ضرورى فى هذه الجملة، لهذا جاء الخليل بهذه القضية تحت هذا الباب .

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الجمل ١٣٩ .

الجانب الدلالى فى هذه القضية :

من خلال العرض السابق نرى الخليل يراعى الجانب الدلالى نقصا أو اكتمالاً ، فالإعراب - كما يظهر - مبنى على الجانب الدلالى ، والخليل لا يكتفى بإيراد الأمثلة الدالة فى هذا الموطن فقط ، بل يشير صراحة إلى ذلك بقوله[1] :

ما إن يكون النصب إلا بعد ما ∴ تمّ الكلام وحين ينقص يرأب

ومن هنا فالاكتمال الدلالى لجملة : { فيها ذو العمامة } جعل كلمة (جالس) يجوز فيها الرفع على أنها هى الخبر أو النصب على أنها حال . حيث يمكن اعتبار : فيها ذو العمامة خبرا مقدمًا ومبتدأ مؤخراً ، لهذا يجوز النصب لأن الحال يكون بعد اكتمال المعنى (فضلة) .

أما النقصان الدلالى فى قوله : عليك عبدُ الله (برفع عبد) فقد أدى إلى وجوب رفع (مشفق) على أنها هى الخبر وعلى هذا يكون المعنى عبدُ الله مشفق عليك ، إذ لولا وجود كلمة (مشفق) لم يكن هناك معنى مكتمل فلا يجوز النصب لعدم الاكتمال الدلالى .

وظاهرة الاكتمال أو النقصان الدلالى مجسدة فى ثنايا النحو العربى فى أبواب نحوية كثيرة ، فقد استخدمها الخليل - كما رأينا - فى باب التعجب ثم فى باب حروف الجر والقضايا المتعلقة به ، ثم فى معنى الغاية الذى يتجسد في جملة حتى وما يترتب عليها من إعراب ما بعد حتى إذا كانت للغاية ، ولعل هذا جميعه يطرح الموضوع للدراسة بشكل أوسع فى أبواب النحو العربى . إننا نقول : عبد الله أخوك حيث يعرب (عبد) على أنه مبتدأ و (أخو) خبر مع وجود المضاف إليه فى كل عنصر منهما ، فإذا ما قلنا :

---

(١) المنظومة البيت ٤٤ .

عبد الله أخوك قادم

تغير المعنى فتغير الإعراب ، فتكون (قادم) هى الخبر ، أما (أخوك) فتصير بدلا أو عطف بيان ، ووجود كلمة (قادم) يجعل الجملة قبلها ناقصة وعدم وجودها فى الجملة أصلاً يجعل الجملة مكتملة ، ويكون الاعراب حسب السياق مع المعنى القائم فى الجملة ، إذ لا يمكن إعراب (أخوك) خبراً مع وجود (قادم).

ولعل هذه الظاهرة تستحق الدراسة على مستوى النحو العربى لا على مستوى منظومة الخليل فحسب[1] .

(١) هذا الاستطراد ألجأنا إليه ما هو مجسد بالمنظومة من قضايا عامة تستحق الدراسة ، تتصل هذه القضايا بالمعنى فى أوسع صوره .

سابعًا : الأمثلة والنماذج التطبيقية الواردة في المنظومة

هذه المنظومة النحوية التى وضعها الخليل فى القرن الثانى الهجرى لها من السمات والخصائص التى ينادى النحويون المحدثون بوجوب تجسيدها عند دراسة النحو لدى متعلميه فى العصر الحديث ، ويبدو أن هذه المنظومة كان الهدف منها تعليميا خالصا ، لا عرضا لآراء أو تقديما لفلسفات نحوية أو قضايا خلافية ؛ لهذا ركزت هذه المنظومة بشكل لافت لنظر أى قارئ لها على الأمثلة والنماذج المتنوعة لاستخدام القواعد النحوية المختلفة ، فقد تنوعت الأمثلة للظاهرة الواحدة أو القاعدة الواحدة . ويبدو أن الخليل كان حريصا على وضع هذا النهج للاقتداء به مستقبلاً ، وهذا يدل على طريقة صحيحة فى الأداء ، ويدل أيضا على أنه كان معلمًا بارعًا ، وربما نفسّر بهذا سرّ الإقبال على الخليل من تلاميذه - كوفيين وبصريين - حيث كان يستخدم هذه الطريقة مع تلاميذه عند تعليمه إياهم .

إذن لم يكن الخليل ليكتفى بمثال واحد للظاهرة كما كان يفعل المتأخرون مما كتبوا منظومات نحوية كابن مالك والسيوطى ومن نماذج تكراره لأمثلته قوله[1] تحت عنوان { باب التاء الأصلية وغير الأصلية } .

والتاء إن زادت فخفض نصبها ∴ ما عن طريق الخفض عنها مهرب

---

(١) الأبيات من ٨٦ - ٩٠ .

فتقول إن بناتِ عمك خرّد ∴ بيض الوجوه كأنهن الربرب
وسمعت عماتِ الفتى يندبنه ∴ كل امرىء لابد يومًا يُنْدب
ودخلت أبياتَ الكرام فأكرموا ∴ زورى وبشّوا فى الحديث وقرّبوا
وسمعت أصواتا فجئت مبادرًا ∴ والقوم قد شهرو السيوف وأجلبوا

نلاحظ أنه أتى بمثالين للتاء الزائدة فى حالة النصب وعلامته الكسرة (الخفض) وهما { إن بنات عمك - وسمعت عمّات الفتى } كما أتى بمثالين للتاء الأصلية وهما { دخلت أبيات الكرام - سمعت أصواتًا } ، ولعلنا نلاحظ أنه فى البيت الأول تكلم عن التاء الزائدة فقط ، لهذا نلاحظ أنه قال بعد التمثيل للتاءين متحدثا عن التاء الأصلية :

فنصبت لما أن أتت أصلية ∴ وكذاك ينصبها أخونا قطرب

وهناك ملاحظة تظهر فى التمثيل عند الخليل فى معظم نماذجه ، هذه الملاحظة هى أنه يستمر مع مثاله إلى أن يعطى معنى من المعانى ربما كان حكمة أو موقفاً إيجابيا لشىء من الأشياء ، مع أنه لو اكتفى بموضع التمثيل فقط لكان المعنى كاملاً لا نقص فيه ، إلا أنه يفضل دائما الاستمرار مع المعنى إلى أن يكون شيئا ذا بال ، والأمثلة السابقة خير دليل على ذلك عندما يمثل بقوله : {وسمعت عمات الفتى} كان من الممكن الاكتفاء بذلك لكنه جاء بالجملة الحالية { يندبنه } وكان من الممكن أيضا التوقف عند هذا الحد، لكنه أكمل البيت بتلك الحكمة الواردة فى الشطر الثانى والتى تدل على براعة شديدة فى استدعاء المعنى المتوافق مع المعنى السابق فقال :

كل امرئ لابد يومًا يندب

وهذا ما حدث فى البيت التالى عندما مثّل بقوله : « ودخلت أبيات الكرام » كان من الممكن الاكتفاء بهذا القدر ، من التمثيل حيث أعطى المثال

معنى مفيداً ؛ لكنه أكمل المثال بقوله : « فأكرموا زورى » بالعطف على ما قبله . وكان من الممكن أيضا أن يكتفى بهذا القدر إلا أنه آثر أن يوضح بشاشة هؤلاء القوم بالإضافة إلى كرمهم فقال : « وبشّوا فى الحديث وقرّبوا » . فالخليل لم يترك المعنى إلا بعد اكتماله تماماً وبعد إعطاء صورة دقيقة لما يتحدث فيه . وهذه الطريقة جعلت أمثلته تأخذ حيزًا أكبر من الأحكام النحوية من حيث الشكل العام للمنظومة وربما كان حرص الخليل على ذلك من منطق التركيز لا علي القاعدة فحسب ، ولكن على المعنى أيضا . وما قدمناه فى المثالين السابقين قليل من كثير ، فهذا هو النهج العام الذى اتبعه الخليل فى هذه المنظومة التعليمية .

كان الخليل حريصا على أن يستوفى كل حالات الظاهرة التى يتكلم عنها تمثيلاً وتطبيقا دون استيفائها بكلام نظرى لا تطبيق فيه ، ونماذج ذلك كثيرة . نأخذ منها ما ورد فى باب (المبتدأ وخبره) عندما قال[1] :

وإذا ابتدأت القول باسم سالمٍ ∴ فارفعه والخبر الذى يستجلب
فالمبتدأ رفع جميع كله ∴ ونعوته ولذاك باب معجب

ثم بدأ الخليل فى التمثيل فجاء بنماذج كثيرة متنوعة لهذا المبتدأ الذى عبّر عنه الخليل بالاسم (السالم) الذى يعنى - كما أظن - الاسم الصالح لأن يكون مبتدأ ويصحّ الإخبار عنه ، فلا يكون نكرة ناقصة مثلاً ، كذلك أتى بنماذج متنوعة للخبر الذى استجلبه المبتدأ ، ولنتأمل نماذجه كما يلى :

{ عمك قادم ومحمد }

المبتدأ اسم معرف بالإضافة ، الخبر اسم فاعل (مشتق) مع مراعاة أن الإعراب أصليٌّ فى الحالتين ، وكذلك فى كلمة (محمد) المعطوف .

(١) البيتان ١٢٩ ، ١٣٠ وانظر الأمثلة في الأبيات التالية لهذين البيتين .

{ يزيد ذو ولدٍ }

المبتدأ معرّف بالعلمية ، الخبر (ذو) ليس مشتقا ولكنه وضع موضع المشتق وأخذ معناه (صاحب) واكتملت شروطه فقد أضيف لغير الضمير ، مع ملاحظة أن الاعراب أصلىٌّ فى المبتدأ فرعىٌّ فى الخبر ، مع أنه لم يقل ذلك ولم يشر إليه .

{ عبد الله شيخ صالح } - { محمد حرّ }

المبتدأ علم جاء مركبا تركيبا إضافيا فى المثال الأول ، وجاء مفردًا فى المثال الثانى ، والخبر صفة مشبهة فى المثالين .

{ الريح ساكنه } - { الشمس بازغة }

المبتدأ معرّف بالألف واللام ، والخبر مفرد .

{ نحن أولو جلاد فى الوغى } - { أنا ابن عبد الله }

المبتدأ ضمير والخبر مضاف ، وجاء في (أولو) معربًا إعرابا فرعيا ، وفي (ابن) جاء معربًا إعرابًا أصليا .

فقد جاء الخليل بأمثلة متنوعة مراعيًا الأشكال المتغايرة للمبتدأ والخبر دون أن يشير إلى تلك التفصيلات . ربما اعتمد فى ذلك على المعلّم الذي يقوم بتوجيه الطلاب وإرشادهم ، فلم يكن الخليل إذن يشقق القواعد النحوية ويفصلها بقدر ما كان يعتمد على التمثيل المتنوع مع ذكر القاعدة العامة فى أول الأمر ، وهكذا كان يفعل ذلك دائما ، ويستطيع المتأمل فى أى باب أن يجد ذلك مجسدًا فى تلك المنظومة .

وهذه النماذج والأمثلة الواردة تعطى صورة علمية واجتماعية للخليل حيث

(١) البيت ٢٥٩ .

تظهر حكمته البالغة ، والحكمة فى أقواله ، وتدينه العميق ولعل ما ورد من حكمة فى منظومته يتشابه مع ما ورد من حكمة فى أقواله الأخرى ولنقرأ نموذجاً واحداً دالا على حكمته العميقة يقول الخليل[1] :

لا خير فى رجل يعرض نفسه ∴ للذم لا .. لا خير فيمن يغضب

حكمة بالغة الأثر تدل على رجل تمرس بالحياة وخبرها جيدا ، أيضا تدل نماذجه على تقواه وإخلاصه وحبّه لدينه ، كما تدل على عمق إيمانه ، ولعل ما ذكر سابقًا دال على ذلك . وسنكتفى هنا بنموذجين فقط حيث كثرت نماذجه الدالة على صدق إيمانه والتزامه بشريعة الله التزاما مطلقا .

يقول[1] :

وتقول لا تدع الصلاة لوقتها ∴ فيخيب سعيك ثم لا تستعتب

ويقول أيضا[2] :

فأجب ولا تدع الصلاة جماعة ∴ إن الصلاة مع الجماعة أطيب

وقد كثرت نماذجه الدالة على ذلك[3] :

كذلك تدل نماذجه وتمثيله على أن الخليل كان محبًا للغزل فى أقواله ، ويبدو أنه آمن بأن الأمثلة والنماذج لابد أن تخرج عن مرحلة الجمود إلى التأمل العقلى مرة ، أو التعامل معها بالقلب والمشاعر والأحاسيس مرة أخرى سواء كانت أمثلة غزلية ، وهى كثيرة ، أو أمثلة تدخل فى حيز الأحكام الدينية كالدعوة إلى الحرص على الصلاة فى وقتها ومع الجماعة . . . الخ. وكأنه كان حريصًا على أن يقدم تلك المعانى للإفادة منها دينيا أو اجتماعيا أو نفسيا عن طريق التسرية عن النفس، كل هذا مع الإفادة الأصلية، وهى الإفادة النحوية .

---

(١) البيت ٢٣٤ .

(٢) البيت ١٦٥ .

(٣) تناولت هذه القضية بالتفصيل تحت عنوان شخصية الخليل من خلال منظومته وأوردت كثيراً من النماذج تدل على شخصية الخليل .

ثامناً : نتائج البحث

نستطيع - من خلال هذه الدراسة - أن نخرج ببعض النتائج التى لاحظناها وتوقفنا أمامها وهى :

(١) هذه المنظومة كشف جديد لعمل من أعمال الخليل ، وهو من هو فى حقل الدراسات اللغوية نحواً وصرفا وأصواتا وعروضا ، تلك الأعمال التى يجب الاستمرار فى البحث والكشف عن بقية جوانبها من خلال كتبه المفقودة التى تشير إليها كتب التراجم .

(٢) المنظومة منهج جاد لتعليم النحو بشكل أكثر يسراً على الطلاب حتى ولو احتاج الأمر إلى معلم يكشف عن خباياها ونظامها .

(٣) من خلال دراسة المنظومة استطعنا تعديل بعض المفاهيم حول بعض المصطلحات النحوية التى نسبت خطأ إلى الكوفيين وشاعت تلك النسبة حتى اليوم ، إلى أن ظهر استخدام الخليل لها من خلال منظومته ، بل ومن خلال المقارنة بكتاب سيبويه وكتاب الجمل ومعجم العين .

(٤) التأكيد على أن الخليل مؤسس المدرسة البصرية ومؤصل قضاياها النحوية والمؤثر الأول فى النحو الكوفى ، لأن الكوفيين تتلمذوا على يديه إما مباشرة مثل الكسائى الذى وافق الخليل فى كثير من آرائه أو من خلال كتاب سيبويه الذى يحمل فكر الخليل أيضا .

(٥) الكشف عن صورة شخصية الخليل حكمة وتدينا وعن بعض جوانب حياته الاجتماعية ، وذلك من خلال النماذج والأمثلة التطبيقية الواردة فى المنظومة .

القسم الثانى

التحقيق

١ - وصف نسخ المخطوطة

من خلال البحث والتنقيب بين صفحات المخطوطات المختلفة وخاصة المجاميع منها استطعت العثور على عشر نسخ مخطوطة من منظومة الخليل بن أحمد فى النحو ، كتبت كلها بخطوط مخالفة ، من هذه النسخ ثمانى نسخ كانت ضمن مجاميع ضمتها دائرة المخطوطات والوثائق التابعة لوزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عُمان هذه النسخ هى :

(١) نسخة رقم ٢٩٨٨ ورمز لها بالرمز (أ) .

(٢) نسخة رقم ٣١٢٢ ورمز لها بالرمز (ب) .

(٣) نسخة رقم ٣٧٠٢ ورمز لها بالرمز (ج) .

(٤) نسخة رقم ٣٣٧١ ورمز لها بالرمز (د) .

(٥) نسخة رقم ٣٢٤٥ ورمز لها بالرمز (هـ) .

(٦) نسخة رقم ١٩٧٤ ورمز لها بالرمز (و) .

(٧) نسخة رقم ٢٣١٨ ورمز لها بالرمز (ز) .

(٨) نسخة رقم ٣٠٥٨ ورمز لها بالرمز (ح) .

والنسختان الأخريان وجدتا فى مكتبتين خاصتين ، هاتان النسختان هما :

(٩) نسخة رقم ٤٣٤ (نحو) بمكتبة معالى السيد محمد بن أحمد البوسعيدى ورمز لها بالرمز (ط) .

(١٠) نسخة رمز لها بالرمز (ى) وهى نسخة من مكتبة الفاضل / سالم

ابن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى من ولاية المضيرب بسلطنة عُمان .

وفيما يلى وصف دقيق لهذه النسخ ، وتحديد النسخة الأصل وأسباب ذلك :

١- النسخة (أ) :

تحمل هذه النسخة رقم ٢٩٨٨ بدائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ٢٣ صفحة من القطع المتوسط { ٢١ × ١٥ سم } تحتوى الصفحة على خمسة عشر سطرًا تقريبًا ، فيما عدا الصفحة الأخيرة فقد احتوت على ثمانية أبيات ، كتبت بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر .

حالة المخطوط جيدة ، غير أن به رطوبة بعيدة عن صفحات المنظومة التى جاءت ضمن مجموع فى مجلد واحد . قبل منظومة الخليل هذه جاء نص منظومة ملحة الإعراب مع تفسير النص ، وبعد منظومة الخليل جاءت منظومة أخرى فى النحو للسيد أبى سالم بن كهلان بن نبهان وقد جاء فى أولها :

تعلّمْ هداك الله تعلَمْ وعَلّم
ودعْ كلّ ما يدعو إلى الجهل تسلم
تعلّم بنىّ النحو واعلم بأنّه
دليل ومصباح وسلْ عنه تعلم
وكل أخى علمٍ ولو حمّ علمُه
إلى النحو محتاج وما أنت بالعمى

وجاءت هذه المنظومة لأبى سالم نهاية للمجموع بعد منظومة الخليل ، ولم يسجّل الناسخ تاريخ النسخ ، ولم يُعْرَف من هو على وجه التحديد .

بدأت هذه النسخة بقوله :

وقال الخليل بن أحمد العروضى فى تسهيل النحو :

الحمد لله الحميد بمنّه ∴ أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

وفى نهاية المنظومة وبعد البيت الأخير كتب ما يلى :

« تمّت قصيدة الخليل بن أحمد العروضى رحمة الله عليه وعلى جميع المسلمين والمسلمات . آمين . وصلى الله على محد النبى الأمىّ وآله وسلّم تسليما .

تمّ معروضاً على حسب الطاقة والإمكان والله أعلم بصحته » .

وبعده مباشرة كتب :

« وقال أبو اليمان :

الميم م المرجل قالوا تكسره
وجيمه مفتوحة إذ تذكره
ومرجل الحبّ بضدّ ذاكا
إعرابه قد قاله مولاكا

وبدأ الناسخ بعد ذلك فى صفحة جديدة فى قصيدة أبى سالم بن كهلان المشار إليها آنفًا .

ومع أن هذه النسخة من المنظومة لا تحمل فى طياتها تاريخ نسخها إلا أننى نظرت إليها على أنها النسخة الأصل عند المقارنة بين النسخ التى عثرت عليها ، وذلك للأسباب التالية :

(١) كان الناسخ حريصًا على ضبطها ضبطًا صحيحًا إلى حد كبير

(٢) جودة خطها وعدم التباس كلماتها أو غموض حروفها إلا فى القليل النادر .

(٣) من الواضح أن الناسخ كان أمينًا مع نفسه ، فقد كان حريصًا دائمًا فى هذا المجموع الذى جاء كله بخط واحد وحبر واحد ، أقول كان حريصًا على مراجعة نسخته إما على النسخة التى نقل منها أو على نسخة أخرى ، وقد مرّ منذ قليل النص الوارد فى نهاية المنظومة بعد نسخها ، وتقريبًا هذا قوله دائمًا بعد كل مخطوطة ينسخها ، فقد قال بعد انتهائه من نسْخ ملحة الإعراب ما نصّه « تمت ملحة الإعراب بتفسيرها والحمد لله حق حمده وصلواته على خير خلقه محمد وآله وسلّم تسليمًا كثيرًا ؛ عرض على نسخة من بعض النسخ والله أعلم بصحته وبالله التوفيق . . . الخ » . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هناك نسخة أخرى أقدم وأصحّ من النسخة الأصل ، فإذا كانت النسخة الأصل أصح النسخ فيما بين أيدينا منها فإن النسخة التى نقل منها أو التى تمت المقارنة من خلالها أكثر صحة مما بين أيدينا . هذه النسخة لم نصل إليها بعد خلال بحثنا .

(٤) من خلال كلامنا السابق يظهر لنا سبب جيدٌ لاختيار هذه النسخة أصلاً لبقية النسخ . فهى أصحّ النسخ كتابةً حيث قلّت أخطاؤها ، فقد زادت نسبة الأخطاء فى بقية النسخ وشوّهت الأبيات إما نحويًا أو صرفيًا أو عروضيًا أو إملائيًا ، وكان نص الأصل أشد وضوحًا وأكثر استقامة من غيره فى بقية النسخ .

وقد احتوى هذا المجموع - بالإضافة إلى شرح ملحة الإعراب وقصيدة السيد أبى سالم بن كهلان - على مثلثات قطرب ثم مثلثة العالم على بن ناصر السورادى ، ثم مثلثات لأبى حبيب تمام بن عبد السلام اللخمى ، ثم كتاب المقصور والممدود لابن دريد ، وأخيرًا أرجوزة فى الظاء والضاد .

والغريب فى الأمر أن يحتوى هذا المجموع على تلك المخطوطات القيمة كلها ولا يذكر ناسخها اسمه أو تاريخ النسخ فى أية نسخة منها ، ويبدو اهتمام ناسخها بالنصوص الجيدة لغويًا ، ونحويًا مما جعل لهذا المجموع قيمة كبرى بين المجاميع اللغوية المتوفرة فى دائرة المخطوطات والوثائق .

٢- النسخة (ب) :

وهى النسخة التى تحمل رقم ٣١٢٢ بدائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ٢٣ صفحة من القطع المتوسط { ٢٢ × ١٦ سم } كل صفحة تحتوى على ١٥ سطرًا تقريبًا ، فيما عدا الصفحة الأخيرة التى تحتوى على ثلاثة أبيات ، يعقبها مباشرة مخطوط « نزهة الطرف فى علم الصرف » ، وقد كتب المخطوط بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر .

وقد جاءت منظومة الخليل فى هذه النسخة ضمن مجموع دون ذكر العنوان . فقد ذكرت البسملة ثم بدأ مباشرة فى النص ، وقد سُبِقَتْ منظومة الخليل فى هذا المجموع بكتاب « التقريب » فى النحو ، ثم تلاها – كما سبق – كتاب « نزهة الطرف فى علم الصرف » ، وقد ضم هذا المجموع أيضًا نصوصًا مهمة منها : قصيدة « البردة » للإمام البوصيرى ، وقصائد للإمام الشافعى ، وقصائد للإمام على بن أبى طالب ، وقصيدة الخزرجية مع شرحها علاوة على نص منظومة الخليل التى نقف أمامها الآن .

ومع أن حالة المخطوط جيدة من حيث الشكل العام إلا أنها تتسم بسمات أبعدتها عن كون اعتمادها أصلاً ، هذه السمات هى :

(١) أن هذه النسخة غير منسوبة لأحد ، فقد ورد نصّها دون إشارة إلى مؤلفها .

(٢) ينسى ناسخها بعض الأبيات ، ثم يسجّل بعضها على الهامش ويترك البعض الآخر دون كتابة ، فتظهر النسخة ناقصة .

(٣) يكثر ترك بعض الكلمات وخاصة فى بداية الأبيات ، ويكون مكانها بياضًا لا كتابة فيه ، ربما شكًّا فى قراءتها أو صعوبة ، أو تمّ النقل عن نسخة هى كذلك ... إلخ .

(٤) اتسمت هذه النسخة – وكذلك النسخة جـ – بأن ناسخها يقلب دائماً الياء

فى نهاية الكلمات إلى ألف مثل (الوغا ، الحِما ، الورا) فى (الوغى ، الحمى ، الورى) [(١)] .

(٥) فى هذه النسخة تكتب الكلمات الواردة فى نهاية البيت والتى تحمل واو الجماعة مثل (كذبوا ، قرّبوا ، أنصبوا) تكتب هذه الكلمات بدون واو الجماعة ، وإن كان أحيانًا يتداركها فيسجل الواو فوق الكلمة [(٢)] .

(٦) ليس لدى ناسخ هذه النسخة علاقة بعلم العروض ودليل ذلك :

(أ) الأخطاء التى يقع فيها تخلّ بوزن البيت موسيقيًا ولا تعليق منه يوضح هذا الخلل الموسيقى ، وهذا دليل أيضًا على عدم الوعى بهذه الأخطاء ، وأمثلة ذلك كثيرة واردة فى الهوامش والتعليقات على أبيات المنظومة .

(ب) أحيانًا كان الناسخ ينقل بعض الحروف أو الكلمات من الشطر الثانى إلى الشطر الأول أو العكس ، فيؤدى هذا إلى الخلل الموسيقى دون إشارة إلى ذلك [(٣)] .

كان كل ما مضى سببًا فى إبعاد هذه النسخة عن كونها أصلاً لهذه المنظومة ، فالنص ليس مستقيمًا ، بل تضمن بعض الأخطاء التى أوجبت التوقف أمامها بحذر .

والملاحظ أن هذه هى النسخة الوحيدة التى لم تنسب المنظومة فيها لا إلى الخليل ولا إلى غيره ، فقد جاء قبلها مباشرة كتاب التقريب فى النحو الذى جاء في آخره « تم كتاب التقريب بعون الله وتوفيقه وصلى الله على نبينا

---

(١) انظر البيتين ١٨٨ ، ٢١٥ كنموذج لهذه الظاهرة .

(٢) انظر البيتين ١٨٤ ، ١٩٠ كنموذج لهذه الظاهرة .

(٣) انظر نماذج لظاهرة الخلل الموسيقى بشقيها فى الأبيات ١٩٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٨١ .

محمد وآلـه وسلّم تسليمًـا ، والحمد لله رب العـالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » . ثم بدأ الصفحة التالية مباشرة بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم . . .

الحـمـد لـلـه الحـمـيـد بمـنّـه ∴ أولى وأفـضل ما ابتـدأت وأوجب

إلى آخر المنظومة .

ويبدو أنهـا نسخت عام ١١١٧هـ على يـد محمد بن سعيـد بن راشد بن عمر العيسائى ، حيث جاء كتاب « نزهـة الطرف فى علم الصرف » تاليًا لنص المنظومة ومشابهًا له فى الخط والحبـر والورق ، وقد ذكر الناسخ نصًا يشير إلى تاريخ النسخ بقوله فى آخر المخطوطة :

تمّ الكـتاب ضحى الـزهراء عن كـمَل
بـعــون رب قــديم قــاهــر أزل
سـبحـانـه الواحـد الـقهـار لـيس لـه
فـى خلـقـه من شـريـك ثـمّ أو مثـل
لأربـع ثـم خمـس بـعـدهن مـضـت
من شــهر شعبـان ذى الأنوار يا أمـلى
لسـبع عشرة عـامًا[1] قد خـلـت كـملا
مـن قبـلـهـا مائـة تَـمَّـت بلا جـدل
من بعد ألف مضـى يا صاح عن خبرى
من هجرة المـصطفى الهادى إلـى السُّبُل
صـلّى عـلـيـه إلهـى كـلّـما هـدلـت
حـمـائـم الأيك بـالأبـكـار والأصـل

---

(١) والصحيح « السبعة عشر عامًا » غير أن ضرورة الشعر ألجأت الناسخ إلى ما قاله .

ثم قال :

« كتبه الفقير إلى الله تعالى محمد بن سعيد بن راشد بن عمر العيسائى بيده » .

ولعل هذا التشابه الذى وجد بين المنظومة وكتاب « نزهة الطرف » فى الخط والحبر والورق هو الذى جعلنا نقول إن تاريخ النسخ واحد فى المخطوطين أو على الأقل متقارب تقاربًا شديدًا ، حيث ضمهما مجموع واحد وناسخ واحد على الأرجح .

ومع أن تاريخ النسخ قد عُرِف بالتقريب إلا أننا لم نعتمد هذه النسخة أصلاً ، وذلك للأسباب السابقة .

٣- النسخة (جـ) :

وتحمل هذه النسخة رقم ٣٠٧٢ بدائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ٢٣ صفحة من القطع المتوسط { ٢٢ × ١٥ سم } كل صفحة تحتوى على ١٥ سطرًا تقريبًا ، غير أن الصفحة الأخيرة كان بها أربعة أبيات تنتهى بكلام الناسخ الذى يقول فيه : « تمت القصيدة بعون الله ومنّه وكرمه فى يوم الاثنين الخامس من شهر رمضان المبارك الشريف من شهور سنة ١٢٧٧هـ » . وقد كتبت هذه المنظومة بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر .

جاءت هذه النسخة من المنظومة ضمن مجموع أيضًا ، قبلها مباشرة مخطوط التحفة القطانية لمؤلفه عبد الله ابن الشيخ أحمد القطان (١١٤١هـ) بعده مباشرة قال الناسخ :

« هذه قصيدة الخليل بن أحمد العروضى فى النحو ، بسم الله الرحمن الرحيم » ثم بدأ فى أبيات المنظومة ، وانتهى بكلامه السابق الذى ذكر منذ قليل واتضح منه أن النسْخَ كان فى عام ١٢٧٧هـ .

ولم تعدّ هذه النسخة أصلاً مع وجود تاريخ نسخها ، وذلك بسبب كثرة الأخطاء الواردة بها وخاصة الأخطاء النحوية [1] علاوة على الخلل الموسيقى لبعض الأبيات ، ولعلنى لا أبالغ عندما أميل إلى القول بأن الناسخ كان يغيّر برغبته أحيانًا بعض الكلمات فى الأبيات كتغيير (بانت) بدل (نأت) حيث استقام الوزن والمعنى فى البيت ، فقد جاءت الكلمة فى كل النسخ (نأت) وعنده فقط (بانت)[2] دون بقية النسخ ، ومما سهّل التغيير المحافظة على وزن البيت مع التغيّر .

٤- النسخة (د) :

وتحمل رقم ٣٣٧١ بدائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ٢٢ صفحة ، متوسط أسطر كل صفحة ١٥ سطرًا ، جاءت صفحاتها من القطع المتوسط { ٢٣ × ١٣ سم } ، كتبت بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر .

جاءت هذه النسخة من المنظومة ضمن مجموع حالته غير جيدة ، فقد جاء المخطوط متآكل الأطراف به رطوبة ، وفيه تمزيق لبعض صفحاته ، وخاصة الأولى والأخيرة منه ، غير أن خطه جيد ، مضبوط فى معظمه ، إلا أنه يوحى بالحداثة إلى حدٍّ ما .

وهذا المجموع يضمّ بعض الكتابات النحوية أولها : شرح لملحة الإعراب[3]، وبعد الانتهاء منه مباشرة كتب الناسخ بالخط الأحمر : « قال الخليل بن أحمد » ثم كتب « البسملة » بالخط الأسود ثم بدأ فى أول أبيات منظومة الخليل .

---

(١) انظر البيت رقم ١٩٣ دليلاً على ذلك .

(٢) انظر البيت رقم ١٥٥ .

(٣) شوّهت الصفحات الأولى بالتمزّق ، فضاع عنوان « شرح ملحة الإعراب » وإن كان هذا ظاهرًا من خلال نصوصها والمقارنة بملحة الإعراب الواردة بالنسخ الأخرى .

بعد الانتهـاء من منظومة الخليل قـال الناسخ : « تمّت القصيـدة بعون الله ومنّه وكرمه » ، ثم أعقب المنظومة برسالة فى مخارج الحروف وبعض الكتابات فى علم الصرف مثـل : أحكام النون الساكنة ، ثم أنهى الـناسخ هذا المجموع بكتاب يـسمّى : « الفريدة المرجـانية فى عوامل النحـو وبيان العربية » لـلشيخ العالم أحـمد بن مانع بن سـليمان بن مداد بن عـدى بن ربيعة بن مـحمد بن راشد بن صلت بن ربيعة بن أبى غسّان .

ولم تعـدّ هذه النسـخة أصلاً عنـد التحقـيق ، بسبـب التمزق فـى بعض صفحاتها وتآكل أطرافها وضياع أجـزاء منها ، علاوة على حداثة الخط على ما يبدو ، وإن كان جـيدًا مضبوطًا فى معـظمه إلا أنه يحمل بعـض الأخطاء من حيث سقـوط بعض الكلمـات والتقديم والتأخيـر مما نأى بهذه النـسخة عن أن تكون أصلاً .

٥- النسخة (هـ) :

وتحمل رقـم ٣٢٤٥ ضمن محتـويات دائرة المخطوطات والـوثائق بسلـطنة عُمان ، وهذه النسخة عبارة عن ثلاثـين صفحة من القطع الصغير [١٥ × ١٥ سم] كل صفـحة تحتوى على ١٢ سـطرًا تقريبًا ، كـتبت بخط النـسخ بالمداد الأسود والأحمر .

جاءت هذه الـنسخة ضمـن مجموع ، حالـة هذا المخطوط غيـر جيدة ، الصفحات متآكـلة ومفككة ، الخط صعب القراءة لرداءتـه ، أوراقه تتكسر بين يدى القارئ ، لم يذكر اسم الناسخ أو سـنة النسخ ، بآخر هذا المجموع وقف باسم الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد المنجى يحتوى هذا المجموع - إضافة إلى قصيدة الخليل - على ما يلى :

غاية التهذيب فـى النحو لمؤلّف لم يُذكَرْ اسمه ، ثم مخـتصر ابن عباد فى النحو ، ثم جاءت منظومة الخليل والتى بدأها بقوله :

« قال الخليل بن أحمد » وأنهاها بقوله : « تمّت القصيدة بعون الله وحسن توفيقه ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمدا [1] وآله الذين لم يغيّروا ولم يبدلوا . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون » .

ثم أعقب منظومة الخليل مجموعة فوائد عن الحرف بدأها « باسم الله ، الفصل الأول : فى تعريف الحرف والمعنى بالحرف . حروف التهجّى . فلو قلنا ا ب ت ث إلى آخرها ، ومخارها مختلفة وترتيبها عند الخليل أبى عبد الرحمن أحمد البصرى ع ح هـ خ غ حلقية ، ق ك لهويتان . . . إلخ » . ثم جاءت بعد هذه الفوائد رسالة فى علم العروض أولها مقطوع من مكانه وآخرها الدوائر العروضية ، وربما ذكر تاريخ النسخ واسم الناسخ غير أن التمزق والتآكل قد أطاحا بهما .

٦- النسخة (و) :

وهى النسخة التى تحمل رقم ١٩٧٤ ضمن محتويات دائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، هذه النسخة عبارة عن ١٩ صفحة من الحجم المتوسط [٢٢ × ١٦ سم] كل صفحة تحتوى على ١٩ سطرًا تقريبًا ما عدا الصفحة الأخيرة التى احتوت من المنظومة على ثلاثة أبيات فقط ، كتبت هذه النسخة بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر ، حالة المخطوط غير جيدة ، به تآكل من أطراف الصفحات وأحيانًا من الوسط .

جاءت هذه النسخة ضمن مجموع فى أوله المختصر فى النحو ، ثم كتاب نحوى مجهول العنوان والمؤلف ، ثم ملحة الإعراب التى جاءت بعدها منظومة الخليل بدأها بقوله : « قال الخليل بن أحمد ، بسم الله الرحمن الرحيم » ثم جاء نص المنظومة ، وبالورقة الأولى من المنظومة تمزيق راح معه جزء من كلمة الخليل ، غير أنها المتبقى من الكلمة يدل عليها ، بالإضافة إلى وجود بقية الاسم حيث تبقى (ل بن أحمد) فقد بقيت اللام من الخليل ، علاوة على بقية الاسم .

---

(١) هكذا .

وفى آخر منظومة الخـليل قال الناسخ [« تمت » بسم الله الـرحمن الرحيم كتاب الفريدة المرجانية] المشار إليه سابقاً فى بعض النسخ الأخرى .

وربما يكـون تاريخ النسخ راجـعًا إلى عام ١٠٨٢هـ وذلك لأن مـن ضمن مخطوطات هذا المجموع ما كتب فى هـذا التاريخ ، فقد جاءت ملحة الإعراب قبل منظومة الخليل ، وفى آخر الملحة قال الناسخ : « تمّ كتاب ملحة الإعراب بعون الملك الوهاب ، وذلك يوم النصف من شهر الحج سنة اثنين وثمانين سنة وألف من الهجرة النبوية . تمامه بغرفة السيرة من قلعة الرستاق [1] ، كتبه مدّاد ابن محمد لنفسه » .

وإذا كان هذا المجمـوع يضم ملحة الإعراب ومـنظومة الخليل بـخط ناسخ واحد وحبر واحد ، فأنا أميل إلى القول بـأن تاريخ النسخ متقارب إن لم يكن واحدًا ، فإذا لم يكن تـاريخ نسخ منظومة الخليل عام ١٠٨٢ هـــ فإنه سيكون قريبًا من ذلك ، حيث تمت كتابة معـظم هذا المجموع فى التاريخ نفسه ، ومن ذلك كتاب المختصر فى النحو الذى احتواه هذا المجموع .

ولم تعدّ هذه النســخة أصلاً بسبب التمزق والتآكل فى بـعض صفحاتها ، كذلك الـضبط الخاطئ الذى تـتسم به هذه النـسخة ، بالإضافة إلـى الأخطاء الإملائية الكثيرة ، والتردد فى طريقة كتابة بعض كلمات المنظومة كما فى كتابة الفعل (يقوم) الذى كتب فى الموضع الواحد بالياء والتاء هكذا (يقوم) [2] .

٧- النسخة (ز) :

وتحمل هذه النسـخة رقم ٢٣١٨ من محتويات دائرة المخطـوطات والوثائق القومية بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ١٩ صفحة من القطع المتوسط [٢٢ × ١٧ سم] كل صفحة تحتوى على ١٨ سطـرًا تقريبًا ، وحالة المخطوط جيدة ،

---

(١) اسم ولاية من ولايات سلطنة عُمان .

(٢) أنظر البيت ١٤٣ من المنظومة .

غير أن به رطوبة فى بعض أجزائه ، كتب بالمداد الأسود والأحمر على ورق أزرق يميل إلى الاخضرار ، مما يدل على حداثة الكتابة والورق .

تقع هذه النسخة ضمن مجموع يضم كتاب المختصر فى النحو ورسالة فى علم الحروف والقصيدة المرجانية ، وكتاب التسهيل فى الفرائض وملحة الإعراب ، وقد وقعت هذه النسخة من منظومة الخليل بعد ملحة الإعراب مباشرة حيث قال الناسخ : « قال الخليل بن أحمد بسم الله الرحمن الرحيم . . . » ثم بدأ فى سرد المنظومة ، وفى نهاية المنظومة قال ناسخها : « تمّت القصيدة بعون الله ومنّه وكرمه فى يوم الجمعة المزهر ، وعشر [(١)] ليال خلون من شهر المحرم من شهور سنة : سبعة وعشرين سنة ومائتين [(٢)] سنة وألف سنة من الهجرة النبوية المحمدية ، وهى ثلاثمائة بيت إلا ثمانية أبيات والله أعلم ، وكتبه الفقير لله عبده مسعود بن محمد بن عمر بن محمد خلف الصبرى بيده » ثم قال بعدها مباشرة : « بسم الله الرحمن الرحيم : مخارج الحروف سبعة عشر مخرجًا ، فمن الحلق ثلاثة مخارج . . . إلخ » .

والملاحظ أن هذه النسخة لم ترْق لأن تكون أصلاً وذلك لكثرة وجود ضبط خاطئ بها ، فالحِين تكتب (حَيْن) [(٣)] وأُسْد تصبح (أسَد) [(٤)] وتختل موسيقى البيت ولا إشارة إلى ذلك ، كذلك يجرى التحريف وتُحطم القاعدة النحوية وكذلك موسيقى البيت . فيقول (لم تجرى) [(٥)] وتغمض العين عن عمل (لم) وأصل البيت (لا تجر) بالنهى ، كذلك لوحظ على الناسخ عدم معرفته بعلم العروض ودليل ذلك :

(أ) التحريف الذى يصنعه الناسخ فيؤدى إلى الخلل الموسيقى مع وضوح كليهما (التحريف ، الخلل) ومثال ذلك ما صنعه عندما قال فى أحد أبيات المنظومة :

---

(١) هكذا وربما كانت لعشر .

(٢) هكذا والصحيح ومائتى سنة .

(٣) البيت (٤٤) .

(٤) البيت رقم ٤١ .

(٥) البيت ٢٨١ .

وفلـم ولما يـجزمـان كلاهـما ∴ لم تلقـا فى غزوتينا مـقتب[1]

والشطر الثـانى به خلل فى (تلقا) و (مقـتب) والخلل الأول أدى الإخلال بموسيقى البيت ، وصحة الشطر الثانى :

لم يلقنا فى غزوتينا مِقْنَبُ

وأمثلة ذلك كثيرة [2] .

(ب) ما ظهر فى ختام المنظومة عند تعلـيق الناسخ الذى ذكر منذ قليل ، عندما قال : « تمت القصيدة بعون الله . . . . إلخ » فقد كتب هذا التعليق على هيئة الشعر نظام الشطرين واضعًا الفاصل الذى حرص عليه خلال المنظومة كلها بين الشـطرين هكذا (∴) فأدى ذلك إلى القول بـعدم دراية الناسخ بعـلم العروض ، إذا أضـفنا إلـى ذلك المجمـوعة الكبـيرة من الأخـطاء الإملائية لوجدنا عدم إمكانية التعامل مع هذه النسخة على أنها الأصل .

٨- النسخ (ح) :

تحمل هذه النسخة رقم ٣٠٥٨ ضمن مـحتويات دائرة المخطوطات والوثائق بسلطنة عُمان ، هذه النسخة عبـارة عن ٥٣ صفحة من القطع الصغير { ١٧ × ١٠ سم } ، كتبت بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر .

جاءت هذه الـنسخة ضمن مـجموع حالته جـيدة ، ضمّ بعض الكـتابات المتنوعة بين دفتيـه ، ففى أول المجموع قصيدة للمعتصم باللـه عامر بن سليمان ابن محمد بن خلف عامر الريامى فى المواريث ، ثم منظومة ملحة الإعراب ، ثم منظومة الخليل ، وأخيرًا جاء الناسخ بأبيات ملغزة فى نهر « بهلا » [3] .

بعد انتهاء الناسخ من ملحة الإعراب ، كتب بعض الأبيات أنهاها بقوله :

« كلما يرضيك يا مولاى عندى ولديّا » .

---

(١) البيت رقم ١١٨ ويظهر الخلل الموسيقى بالشطر الثانى حيث جاءت القصيدة من بحر الكامل التام ، وعلى هذا يختل الوزن والمعنى من خلال التحريف الوارد .

(٢) انظر الأبيات ١٧ ، ١٢٠ ، ٢٨١ .

(٣) ولاية من ولايات سلطنة عمان .

ثم كتب الناسخ باللون الأحمر ما نصه :

« وقال العالم العلاّمة [١] الخليل بن أحمد (الخروصى) [٢] فى تسهيل النحو ومعانيه وما يشمل عليه .

الحمد لله الحميد بمنه . . . . إلخ » .

ثم قال فى نهاية القصيدة « ما اخترناه فى علم النحو على ما وجدته مكتوبًا بخط عامر بن سليمان محمد الريامى » . وأعتقد أن النسخ التى نقل منها الناسخ هى نسخة « عامر » صاحب قصيدة المواريث ، وأنه صاحب القصيدة ، وأنه نسخها هى وبقية المواد العلمية الموجودة فى المجموع غير أن اللافت للنظر هذا الاسم الذى أورده الناسخ « الخليل بن أحمد الخروصى » فى مقدمة هذه المنظومة عندما قال : « وقال العالم العلامة الخليل بن أحمد الخروصى فى تسهيل النحو . . . إلخ » .

والسؤال الذى طرح نفسه بإلحاح هو : هل المقصود هنا شخص آخر غير الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى اليحمدى العروضى المعجمى ؟ أم أنه هو هو ؟ وإذا كان هو هو فما معنى أن يقول « الخروصى » والخليل بن أحمد ليس خروصيًا ؟

الحق أننى رجعت إلى أنساب الخروصيين وتاريخهم لأرى مَنْ منهم يحمل اسم « الخليل بن أحمد الخروصى » فلم أجد فى الكتب التى رجعت إليها [٣] نحويًا يحمل هذا الاسم ، علاوة على عدم وجود هذا الاسم بين كبار علمائهم ولهذا رجحت أن تكون كلمة (الخروصى) محرفة عن كلمة « العروضى » ، وأن المقصود « الخليل بن أحمد العروضى » . ونستطيع أن نستند إلى أدلة كثيرة تثبت ذلك من أهمها :

(١) هذا التشابه الشديد بين (العروضى) و (الخروصى) فى النمط العام للكلمة ، مما أدى إلى هذا التحريف .

---

(٢) « العلامة » كتبت فوق العالم بعد نسيانها أو سقوطها .

(٣) سوف نعلق على هذه الكلمة بعد قليل .

(٣) هذه الكتب هى كتاب الأنساب للعوتبى وكتاب إسعاف الأعيان بتاريخ أهل عمان لسالم السيابى ، وكتاب شقائق النعمان للشيخ نور الدين السالمى وكتب أخرى .

(٢) جاءت كلمة « الخروصى » ونقطة الخاء يكاد يكون ممحواً غير ظاهر ، فنقطة الخاء تكاد تختفى ، وربما كانت أثرًا من آثار الكتابة وليست نقطًا ، إلى حدّ أنها سقطت عند تصويرها ، وربما يؤدى ذلك إلى القول بأنه نوع من التصحيف إضافة إلى التحريف فى الشكل الكتابى للكلمة .

(٣) أكاد أجزم بأنه تحريف ، يؤكد ذلك وجود نسختين (أ ، جـ) هاتان النسختان جاء فى أولهما « قال الخليل بن أحمد العروضى » وربما يكون ناسخ هذه النسخة التى حملت اسم « الخروصى » نقل من إحدى النسختين (أ أو جـ) أو من نسخة شبيهة بهما فى مطلعهما وطريق التحريف أو التصحيف فى مثل هذه المواقف سهل ، وخاصة وجود ذلك التشابه بين الكلمتين الذى يساعد على ذلك .

(٤) إضافة إلى ذلك ما قلناه سابقًا من عدم وجود ذلك الاسم بين الخروصيين ، وذلك يضاف إلى الأدلة التى تثبت أن المقصود بالخليل هنا الفراهيدى العروضى وليس شخصًا آخر .

(٥) تثبت الدراسة الفنية لهذه النسخة كثرة الأخطاء الواردة بها من إملائية أو أخطاء خاصة بكيفية ضبط الكلمات أو التصحيف أو التحريف ، ويظهر كل ذلك وغيره من خلال التعليقات على أبيات المنظومة . وإذا كان الأمر كذلك فإن مثل هذا التحريف الواقع بين (الخروصى) و (العروضى) من السهل جدًا حدوثه .

نستطيع أن نخرج من كل ذلك ونحن مطمئنون إلى أن كلمة « الخروصى » جاءت من قبيل التحريف وأنه ليس ثمة شخص آخر غير « الفراهيدى » هو المقصود هنا .

والدليل الأخير رقم (٥) ربما كان سببًا كافيًا لعدم إعداد هذه النسخة أصلاً للنسخ التى بين أيدينا .

٩- النسخة (ط) :

وهى النسخة التى تحمل رقم ٤٣٤ (نحو) بمكتبة معالى السيد محمد بن

أحمد البوسعيدى بسلطنة عُمان ، وهى عبارة عن ١٩ صفحة من القطع المتوسط { ٢٢ × ١٦ سم } تحتوى كل صفحة على ١٨ سطرًا تقريبًا ، كتبت بخط النسخ بالمداد الأسود والأحمر ، ووضعت الصفحات داخل إطار من الخطوط المنسقة ، وحمل كلّ عنوان إطارًا خاصًا به ، وقد وضعت للعناوين أرقام وصلت إلى ٤٦ عنوانًا .

وتقع هذه النسخة ضمن مجموع يضم بعض الكتابات فى النحو بالإضافة إلى القصيدة المرجانية .

قال الناسخ فى بداية المخطوط : « وقال الخليل بن أحمد قصيدة فى النحو بسم الله الرحمن الرحيم . . الحمد لله الحميد بمنّه . . . إلخ .

وفى نهاية القصيدة أشار إلى تمامها بقوله « تمت » ثم بدأ فى القصيدة المرجانية مفتتحًا إياها باسم الله .

ويبدو أن ناسخ هذا المجموع واحد لتوحّد الخط والمداد وهو « خلف بن محمد بن خنجر بن سعيد بن غفيلة فى ١٦ جمادى الأولى ١١٤٣ هجرية نسخها للشيخ صالح بن سعيد بن أحمد بن صالح الشقصى » .

وهذه النسخة على الرغم من جودة خط ناسخها والاهتمام الملحوظ بإخراجها فى إطار يزينها ، وكذلك وجود تاريخ النسخ - الحديث إلى حد ما - أقول على الرغم من كل ذلك إلا أنها لا تعدّ أصلاً وذلك لأنها تحمل الكثير من الأخطاء التى وجدت فى بقية النسخ من ب إلى ح سواء أكانت الأخطاء إملائية ، أم اتصلت بالضبط وعدم الاهتمام بالأبيات من الناحية العروضية ، وحدوث بعض السقط وتدارك بعضه أحيانًا ، والأخطاء النحوية الكثيرة والتصحيف والتحريف . من هنا لم نعدّها أصلاً .

١٠- النسخة (ى) :

وهى نسخة مصورة من ولاية المضيرب موجودة بمكتبة خاصة بالفاضل سالم بن حمد بن سليمان بن حميد الحارثى .

وهى عبارة عن عشرين صفحة من القطع المتوسط { ٢٠ × ١٣ سم } تحمل

كل صفحة ١٧ سطرًا تقريبًا ، ولم أطلع على أصلها فلم يتح لى ذلك ، غير أن صفحاتها جاءت تحمل الأرقام من ٥٧ إلى ٧٧ مما يدل على أنها تقع أيضا ضمن مجموع لا أعرف بقية محتواه على وجه التحديد لعدم إمكانية الاطلاع عليها .

والحق أن هذه النسخة قد جاءتنى قبيل انتهائى من التحقيق ، وعندما فحصتها وراجعتها ، وجدت أنها تحمل الأخطاء الواردة فى النسخ السابقة والتصحيف والتحريف ، كذلك لم تزد فى عدد أبياتها عما ورد فى بقية النسخ ، بل جاءت منقوصة كما سيظهر لنا من النص الوارد فى آخرها عندما قال ناسخها غير المعروف : « تمّت القصيدة النحوية اللغوية وهى مائتى[1] وستة وثمانون بيتاً بعون الله وحسن توفيقه ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وسلم » .

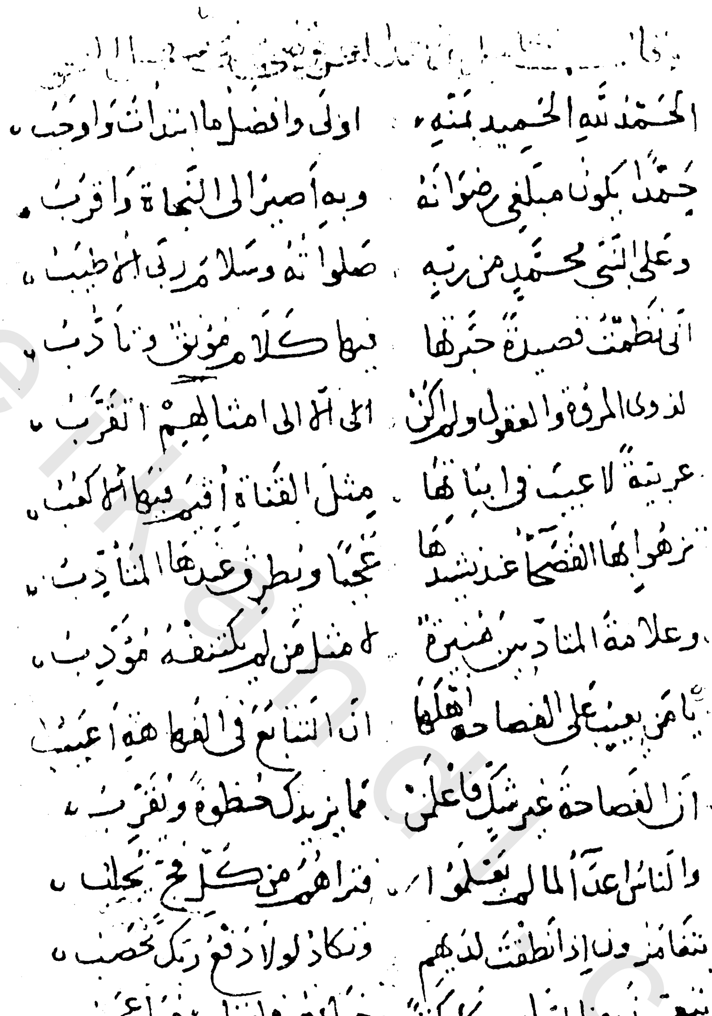
وهذا يبين لنا أن ستة أبيات ساقطة من هذه النسخة أو خمسة أبيات إن اعتبرنا البيت رقم ٢٦١ مكررًا مع البيت ٢٢٥ .

وقد نسبت هذه المنظومة النحوية للخليل بن أحمد صراحة فى هذه النسخة عندما قال ناسخها فى بدايتها : « وقال الخليل بن أحمد قصيدة فى النحو . . . بسم الله الرحمن الرحيم . . . الحمد لله الحميد . . . إلخ » .

وقد استعنت بها فى بعض المواضع التى تحتاج إلى إبانةٍ وإيضاح ، وكذلك فى بعض المقارنات النصيّة التى تعضّد موقفًا ما . ولأنها صورة وليست الأصل فلا أعرف على وجه التحديد هل كتبت العناوين باللون الأحمر أو باللون الأسود ؟ أو بأى لون .

(١) هكذا كتبت والصحيح مائتان .

صور المخطوطات



الحمد لله الحميد بمنه ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمداً يكون مبلغي رضوانه ... وبه أصير إلى النجاة وأقرب

وعلى النبي محمد من ربه ... صلواته وسلامه ربي الأطيب

إني نظمت قصيدة حبّرتها ... فيها كلام مونق وتأدب

لذوي المروءة والعقول ولم أكن ... إلا إلى أمثالهم أتقرب

عربية لا عيب في أبياتها ... مثل القناة أقيم فيها الأكعب

تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ... عجباً وتطرق عندها المتأدب

وعلامة المتأدبين فصيحة ... لا مثل من لم يكتنفه مؤدب

يا من يعيب على الفصاحة أهلها ... إن التتابع في الفهاهة أعيب

إن الفصاحة غير شك فاعلمن ... مما يزيد لحظوة وتقرب

والناس عند المال لم يتعلموا ... فتراهم من كل فج يجلب

يتغامزون إذا نطقت لديهم ... وتكاد لولا دفع ربك تحصب

يتعجبون من الصواب ركاكة ... وخطاهم في لفظهم هو أعجب

الورقة الأولى من النسخة (أ)

رقم ٢٩٨٨ دائرة المخطوطات والوثائق

سلطنة عمان

فتقول كنت على ما رحمة ۞ والناس تحتى كل عبد خطب

وجميع ما لم يخرجن نصيفه ۞ أو يدخلن الف ولام تنسب

فجميعه جار على اعرابه ۞ كل امرئ ان عاش يوما ينكب

باب التمارين

فتقول ضارب خالدا وضارب زيدا ۞ وزيد خايفا يترقب

ان انت نونت الكلام نصبته ۞ فتصح منه فروعه والمنصب

النحو بحر ليس يدرك قعره ۞ وعر المسالك عيونه لا تنضب

فافصل اذا ما عمت في اذنيه ۞ فالفضل اسلم في الامور وادرب

واشتغل بنفس بعضه عن بعضه ۞ وصن الذي علمت لا يتشذب

تمت قصيدة الخليل بن أحمد العروضي رحمة الله عليه وعلى جميع المسلمين والمسلمات امين وصلى الله على محمد النبي الامي واله وسلم تسليما ثم معروضا على حسب الطاقة والامكان والله اعلم بصحته

وقال ابو اليمان

المبتدي المرحل فالواو تكسره وجيمه مفتوحة إذ تذكره

ومرحل الجيب بصد ذاكا اعرابه قد قاله مولاكا

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

رقم ٢٩٨٨ دائرة المخطوطات والوثائق

سلطنة عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الجميل المنن ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمدا يكون مبلغي رضوانه ... وبه أصير إلى النجاة وأقرب

وعلى النبي محمد من ربه ... أزكى صلاة ما تلألأ كوكب

إني نظمت قصيدة حبرتها ... فيها كلام مونق ومهذب

لذوي المروءة والعقول والركن ... ألا إلى أمثالهم أتقرب

عربية لا عيب في أبياتها ... مثل القناة أقيم فيها الأكعب

تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ... عجبا ويطرق عندها المتأدب

وعلامة المتأدبين منيرة ... لا مثل من بالشعر يلتبس مؤدب

يا من يعيب على الفصاحة أهلها ... إن التنابز في الفما هذا عيب

إن الفصاحة غير شك فاعلمن ... مما تزيد لك حظوة وتقرب

والناس أعداء لما لم يعلموا ... وتراهم من كل لحن يعجب

يتغامزون وإن نطقت لديهم ... يتكالبوا لا تنح ربك مغضب

يتجنبون من الصواب ركاكة ... وخطاؤهم في لفظهم هو أعجب

ما عندهم من حجة بخطائهم ... ولديك حجتك التي لا تغلب

[illegible]

نسخة رقم ٣١٢٢

الورقة الأولى من النسخة «ب»

هذه قصيدة الخليل بن احمد العروضي في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد بمنّه ∴ اولى وافضل ما ابتدأت واوجب

حمدًا يكون مبلغي رضوانه ∴ وبه اصير الى النجاة واقرب

وعلى النبي محمد من ربه ∴ صلواته وسلامه الطيب

اني نظمت قصيدة حبّرتها ∴ فيها كلام مونق وتأدب

لذوي المروة والعقول وانما ∴ الآلي امثالها تتقرب

عربية لا عيب في ابياتها ∴ مثل القناة اقيم فيها الاكعب

تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ∴ عجبا ويطرق عندها المتريب

يا من يعيب على الفصاحة اهلها ∴ ان التتابع في المياه لمعجب

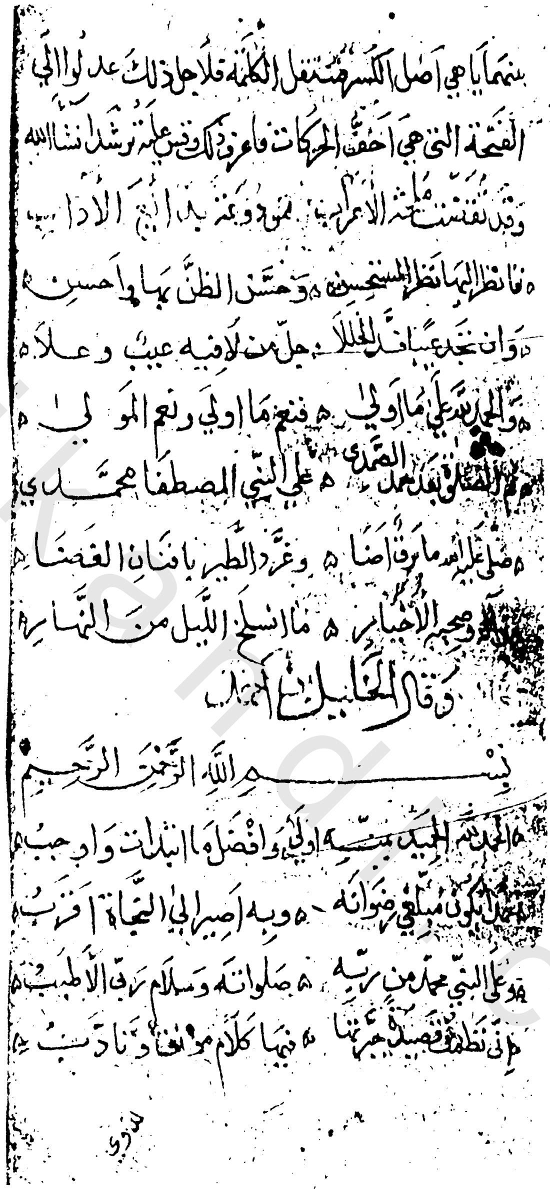
ان الفصاحة غير شك فاعلمن ∴ مما يزيدك حظوة وتقرب

والناس اعداء اذا لم يعلموا ∴ فتراهم من كل فج يجلب

يتغامزون اذا نطقت لديهم ∴ ويكاد لولا دفع ربك يغضب

يتعجبون من الصواب كأنه ∴ وخطاهم في لفظهم هو اعجب

ما عندهم من حجة بخطائهم ∴ ولذاك حجتهم التي لا تغلب


بنيهما إياهي أصل الكسر مستثقل الكلمة فلأجل ذلك عدلوا إلى
الفتحة التي هي أخف الحركات فاعرف ذلك وقس عليه ترشد نسأل الله

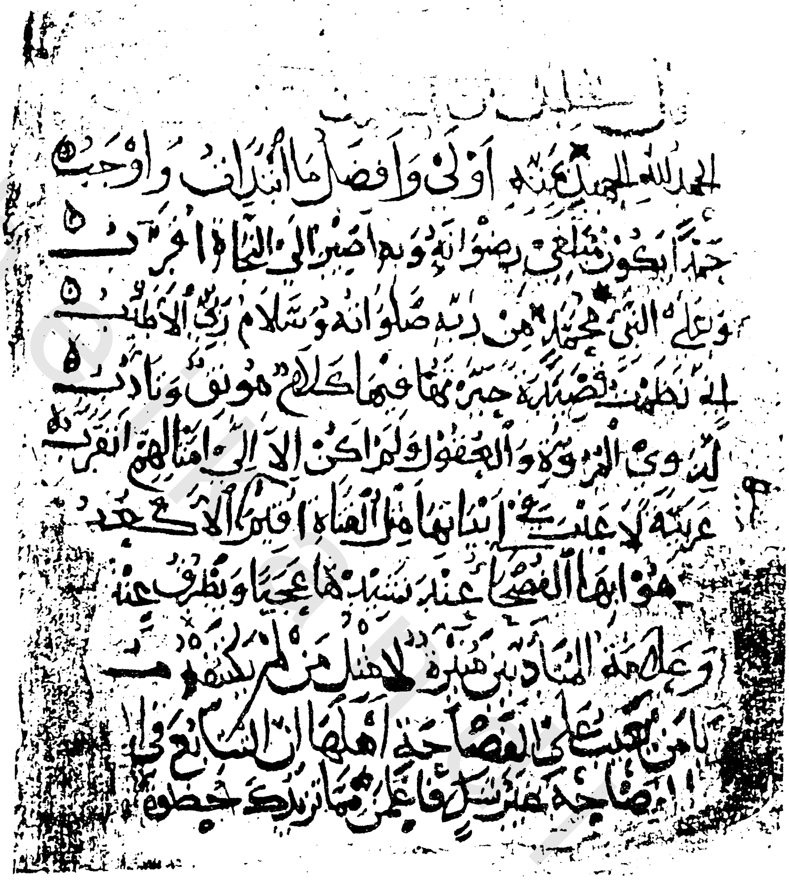
وقد تقضت ملحة الإعراب ممودعة بدائع الآداب
فانظر إليها نظر المستحسن وحسّن الظن بها وأحسن
وإن تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا
والحمد لله على ما أولى فنعم ما أولى ونعم المولى
ثم الصلاة بعد حمد الصمد على النبي المصطفى محمد
صلى عليه الله ما برق أضا وغرد الطير بأفنان الغضا
وصحبه الأخيار ما انسلخ الليل من النهار

وقال الحابك ابن أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد بنية أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب
حمد يكون مبلغي رضوانه وبه أصير إلى النجاة أقرب
وعلى النبي محمد من ربه صلواته وسلام رب الأطيب
إني نظمت قصيدة جوهرتها فيها كلام مونقا وتأدب

الورقة الأولى من نسخة رقم ٣٣٧١


الحمد لله الحمد غايته أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب
حمدا أن يكون مبلغي رضوانه ومواصلي إلى النجاة أقرب
وعلى النبي محمد من ربه صلواته وسلام ربي الأطيب
إني نظمت قصيدة حبرتها فيها كلام موثق ومهذب
لذوي المروءة والعقول ولم أكن إلا إلى أمثالهم أتقرب

الورقة الأولى من نسخة «هـ» رقم ٣٢٤٥



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد بمنه ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمدًا يكون مبلّغي رضوانه ... وبه أصير إلى النجاة وأقرب

وعلى النبي محمد من ربه ... صلواته وسلامه ربي الأطيب

إني نظمت قصيدة حبّرتها ... فيها كلام مؤنق ونادب

لذوي المروءة والعقول ولم أكن ... إلا إلى أمثالهم أتقرب

عربية لا عيب في أبياتها ... مثل القناة أقيم فيها الأكعب

تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ... عجبًا ويطرق عندها المتذبذب

وعلامة المتأدبين مبينة ... لا مثل من لم يكتنفه مؤدب

يا من يعيب على الفصاحة أهلها ... إن الفهاهة في التتابع أعيب

إن الفصاحة غير شك فاعلمن ... مما يزيدك حظوة وتقرب

والناس أعداء لما لم يعلموا ... فهم في كل فج تجلب

يتغامزون إذا نطقت لديهم ... وتكاد لولا لطف ربك تغضب

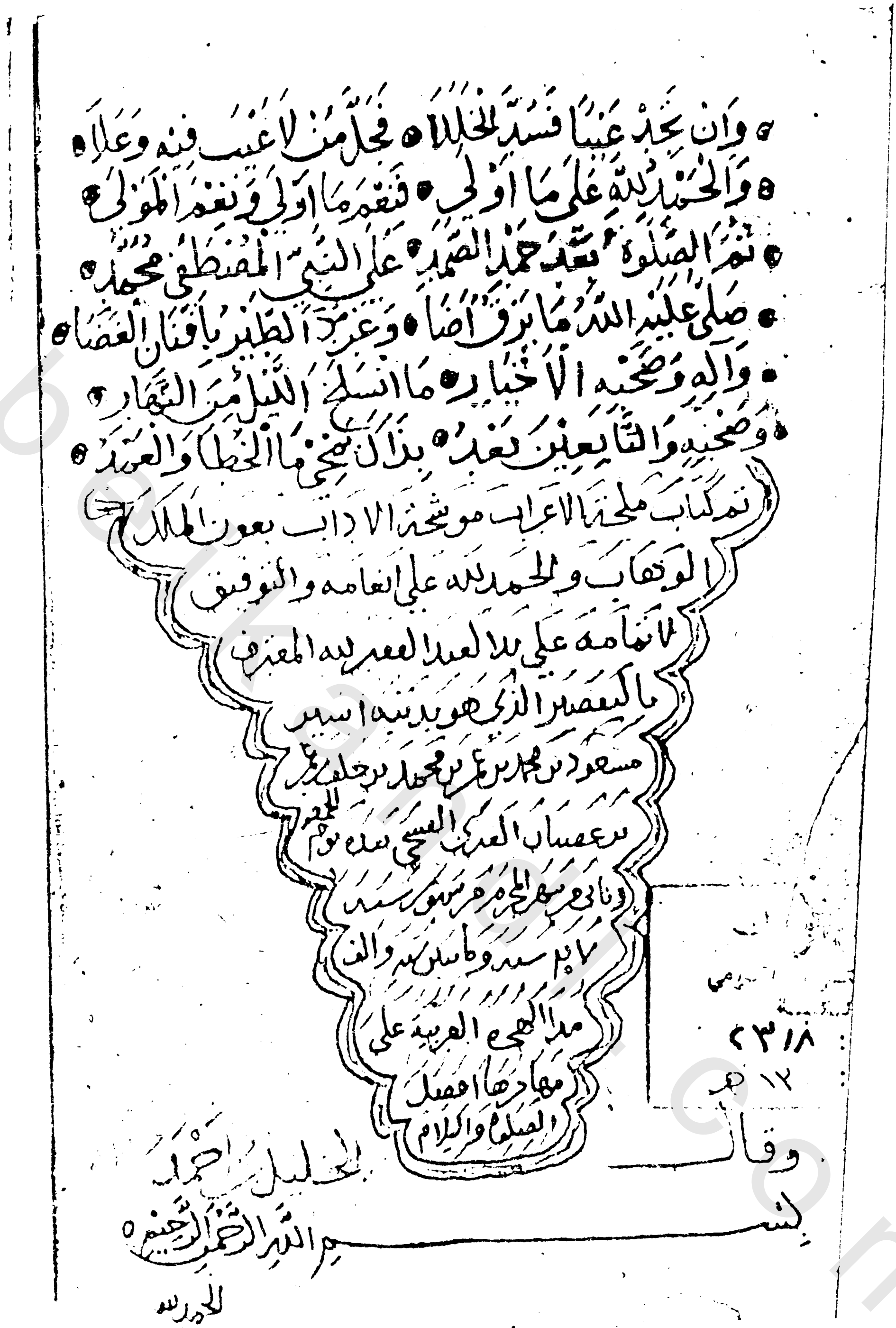
يتعجبون من الصواب ركاكة ... وخطاؤهم من لفظهم هو أعجب

ما عندهم حجة لخطائهم ... ولديك حجتك التي لا تغلب

لغة النبي عليه رحمة ربه ... من كل ما لغة أصح وأعرب

وكتاب ربك واضح لا ينقضي ... منه العجائب ما تغور كوكب

الورقة الأولى من النسخة (و)



وإن تجد عيبا فسد الخللا ۞ فجل من لا عيب فيه وعلا
والحمد لله على ما أولى ۞ فنعم ما أولى ونعم المولى
ثم الصلوة بعد حمد الصمد ۞ على النبي المصطفى محمد
صلى عليه الله ما برق أضا ۞ وغرد الطير بأفنان الغضا
وآله وصحبه الأخيار ۞ ما انسلخ الليل من النهار
وصحبه والتابعين بعد ۞ بذاك تمحى ما الخطا والعمد

تم كتاب ملحة الإعراب وسنحة الآداب بعون الملك
الوهاب والحمد لله على انعامه والتوفيق
لاتمامه على يد العبد الفقير لله المعترف
بالتقصير الذي هو بذنبه أسير
مسعود بن محمد بن عمر بن محمد بن جلف بن عمر
بن عصاب [illegible] سنه يوم
وثاني شهر المحرم [illegible] سنه
[illegible] وسبعين والف
من الهجرة النبوية على
مهاجرها أفضل
الصلوة والسلام

٢٣١٨
١٢ هـ

وقال الخليل بن أحمد
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

الورقة الأولى من نسخة رقم ٢٣١٨

الحمد لله الحميد بمنّه ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمداً يكون مبلّغي رضوانه ... وبه أصير إلى النجاة وأقرب

وعلى النبيّ النبيّ محمدٍ من ربّه ... صلواته وسلام ربّي الأطيب

إني نظمت قصيدة حبّرتها ... فيها كلام مونق ومؤدّب

لذوي المروءة والعقول ولم أكن ... إلا إلى أمثالهم أتقرّب

عربيّة لا عيب في أبياتها ... مثل الفتاة أتمّ فيها الأكعب

تزهو بها الفصحاء عند نشيدها ... عجباً ويطرق عندها المتأدّب

وعلامة المتأدّبين مبيّنة ... لا مثل من لم يكتنفه مؤدّب

يا من يعيب على الفصاحة أهلها ... إن التتابع في الفكاهة أعيب

إنّ الفصاحة غير شكّ فاعلمن ... ممّا يزيد حظوة وتقرّب

والناس أعداء لما لم يعلموا ... فتراهم من [illegible] تجلب

يتغامزون إذا نطقت لديهم ... ويكاد لولا دفع ربك يحصب

يتعجّبون من الصواب ركاكة ... وخطاؤهم في لفظهم [illegible] (أعجب)

ما عندهم من حجّة بخطابهم ... ولذلك حجّتك التي لا تغلب

لغة النبيّ عليه رحمة ربّه ... من كلّ ما لغة أصحّ وأعرب

وكتاب ربّك واضح ما تقتضي ... منه العجائب ما تغور الكوكب

لا لحن فيه فمن نراه لاحناً ... عمداً فذاك على كتابه يكذب

ومضى الصحابة قبل فصح مقالهم ... من نصّ مشرق أو مغرب

نسخة «ن» الورقة الثانية

كلما بر صنيعك يا مولاي
عندي ولك تيه

وقال العلامة العارف بن علي بن احمد جزري

في تسهيل النحو ومعانيه وما يسمى علمه

الحمد لله الحميد بمنه
اولى ما افضل مبتدئ واحب
حمدا يكون مبلغي رضوانه
وبه اصير الى النجاة واقرب
وعلى النبي محمد من ربه
صلواته وسلام ربي الاطيب
الى نظمت قصيدة خيرها
فيها كلام مونق وبا رب

لروى

الورقة الأولى من نسخة رقم ٣٠٥٨



وقال الخليل بن أحمد قصيدة في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد بمنّه ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمداً يكون مبلّغي رضوانه ... وبه أصير إلى النجاة وأقرب

وعلى النبي محمد من ربّه ... صلواته وسلامه وزكى الأطيب

إني نظمت قصيدة حبّرتها ... فيها كلام مونق ونوادب

لذوي المروءة والعقول ولم أكن ... إلا إلى أمثالهم أتقرب

عربية لا عيب في أبياتها ... مثل القناة أقيم فيها الأكعب

نزهوا بها الفصحاء عند نشيدها ... عجباً ويطرف عندها المتأدب

وعلامة الدارس منهم ... لا مثلهم لم يكتنفه مؤدب

يا من يعيب على الفصاحة أهلها ... إن الفهاهة في التنابع أعيب

إن الفصاحة عند ذلك فاعلمن ... مما يزيدك حظوة وتقرب

والناس أعداء لمن لم يعلموا ... تراهم في كل حي يجلب

يتغامزون إذا نطقت لديهم ... ويكاد لولا لطف ذلك يغضب

يتعجبون من الصواب ركاكة ... وخطاهم من لفظهم هو أعجب

ما عندهم من حجة بخطائهم ... ولذاك حجتك التي لا تغلب

لغة النبي عليه رحمة ربه ... وكلامنا لغة أصح وأعرب

الورقة الأولى من نسخة «ط»

وقال الخليل بن أحمد قصيدة في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد بمنه ... أولى وأفضل ما ابتدأت وأوجب

حمدا يكون معا مبلغ رضوانه ... وبه أصير إلى الجنان أقرب

وعلى النبي محمد من ربه ... صلواته وسلام ربي الأطيب

إني نظمت قصيدة حبرتها ... فيها كلام مونق وتأدب

لذوي المروءة والعقول ولم أكن ... إلا إلى أمثالهم أتقرب

عربية لا عيب في أبياتها ... مثل القناة أقيم فيها الأكعب

ترهو بها الفصحاء عند نشيدها ... عجبا ويطرب عندها المتأدب

وعلامة المتأدبين مبينة ... لا امتراء لم يلتبس ما أدب

يا من تعيب على الفصاحة أهلها ... إن التتابع في الفهاهة أعيب

إن الفصاحة غير شك فاعلمن ... مما يزيدك حظوة وتقرب

والناس أعداء لما لم يعلموا ... فتراهم من كل نحو تجلب

يتغامزون إذ النظيف لديهم ... ويكاد لولا دفع ربك يحصب

يتعجبون من الصواب كأنه ... وخطاؤهم في لفظهم هو أعجب

ما عندهم من حجة بخطائهم ... وإذا بحجتك التي لا تغلب

لغة النبي عليه رحمة ربه ... من كل ما لغة أصح وأعرب

الورقة الأولى من نسخة «ى»

٣ - منهج التحقيق

لاشك أن إخراج العمل المخطوط فى صورة صحيحة ، وإظهاره فى ثوبه المستحق مطلب ضرورى للباحث، وإن كان الأمر عسيراً، يتطلب مجهودًا كبيرا وخبرة فنية فى التعامل مع المخطوط ، من هنا بذلت قصارى جهدى فى تلك المحاولة من خلال قراءة الكتب التى تعالج هذا الأمر سواء فى تخصص أصول التربية[1] ، أو فى تحقيق النصوص اللغوية والأدبية ونشرها ، أو من خلال عملى فى أطروحة الماچستير التى كانت تحقيقا ودراسة لمخطوطة فى علم الصرف ، حيث أفادنى هذا الأخير كثيراً من خلال الخبرة العملية فى التعامل مع المخطوطات التى رجعت إليها لتقويم النص أو تحقيق رأى أو ضبط كلمة، حيث يتطلب التعامل مع الصرف أن يكون الإنسان أكثر حذراً ، حتى لا يوقع نفسه فى مشكلات هو أولى بالابتعاد عنها إن كان حذرًا محققا مدققا فى كل ما يفعل .

من هنا كان لى أن أبرز بعض الخطوات التى اتبعتها فى تحقيق النص . وهى :

أولاً : حرصت كل الحرص على أن تتم المقارنة بين النسخ العشر التى وقعت تحت يدى من حيث ضبط الكلمات وبناء الجمل وتقديم بعض الأبيات أو تأخيرها ، والاختلافات فى كتابة بعض العناوين بين نسخة وأخرى ، وفى

(١) لهذا العلم علاقة قوية بما نحن فيه ، حيث يشير علماؤه فى مناهج البحث إلى كيفية توثيق المخطوطات والوثائق العلمية .

بعض كلمات نص المنظومة ، وخاصة كلمـات القافية التى تجسدت فيها ظاهرة الاختلاف من منظومة إلى أخرى . وإن كانت النسخة الأخيرة (ى) قد وصلتنى متأخرة إلا أننى رأيت ضـرورة مقارنتها ببقية النسخ ، وإن لـم تخرج كثيراً عن مثيلاتها مما لم تعدّ أصلاً .

ثانياً : تم اختيار النسخة (أ) أصلاً لتحقـيق هذه المخطوطة مع أنها لا تحمل فى طياتها تاريخ النسخ أو اسم الناسـخ ، وهذه النسخة من ضمن النسخ التى عثرت عليها بدائرة المخطوطات والوثائق بـوزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ، وهى ضمن مجموع يحمل رقم ٢٩٨٨ ، واختيرت هذه النسخة أصلاً لبقية النسخ حيـث تجمعت أسباب كثيرة[١] أكدت قناعتى بذلـك ، فقد استقام النص إلى حد كـبير فى هذه النسخة دقـة وضبطا وصحة لغوية وإمـلائية وقلة أسقاط وجـودة خط ناسخهـا ، وكل ذلك قد أظـهر دقة ناسخـها . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن هذه النسخة تتقدم على غيرها ، مع أن تاريخها غير موجود كما حدث فى مـعظم النسخ ، فربما تـكون أقدم تاريخا ، حتى ولـو لم تكن أقدم تاريخاً فمميزاتها تقدمها على غيرها ، فصحة النص ودقته هو الأصل كما يؤكد عـلماء أصول التربـية عندما يـقولون[٢] : « ينبـغى ألا نعتبر مـجرد قدم المخطوطة هـو المعيار الوحيد لـصحتها ، فقد تكـون لدينا مخطوطـة حديثة ، ولكنها مأخـوذة مباشرة عن مخطوطة من الدرجة الأولـى ، وهى بذلك أفضل من مخطوطة قـديمة مأخوذة عن مخطوطة أخرى فرعـية ، وفى عبارة أخرى ، فإن العبرة ليست بقدم الوثيقة أو المخطوطة » .

ومن هنا فـقد رأيت خطورة الأخذ بالمبـدأ العام وهو الأخذ بالنسـخة التى سجل تاريخ نسخها على اعتبار أنها أقدم ، وهذه الخطورة تتمثل فى جانبين :

الأول : أنه من المحـتمل أن تكـون النسخة الـتى جاءت بدون تـاريخ هى

(١) انظر هذه الأسباب تحت عنوان وصف النسخ .

(٢) مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ص ١١٢ ، ١٢٣ .

الأقدم ، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء والأسقاط الواردة فى تلك النسخ التى سجل تاريخ نسخها .

الثانى : ما يؤكده أستاذنا الشيخ عبد السلام هارون من أنه « يجب مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدّة للتحقيق ، مالم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان ، كصحة المتن ، ودقة الكاتب ، وقلة الأسقاط »[1] وفى هذه الحالة تقدم النسخة الأحدث أو النسخة التى لا تحمل تاريخاً ويؤكد أستاذنا الشيخ عبد السلام هارون هذا المبدأ مرة أخرى عندما يقول[2] : « لكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف ، ونلمس ذلك فى عدم إقامته للنص أو عدم دقته ، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغًا لتقديم النسخة ، فقد نجد أخرى أحدث تاريخًا منها ، وكاتبها عالم دقيق ، يظهر ذلك فى حرصه وإشاراته إلى الأصل . فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا » .

وإذا كان هذا التمايز بين النسخ قائما مع وجود التاريخ ومعرفة الناسخ ، فما بالنا وليس بين أيدينا معرفة للنسخة الأقدم أو الأحدث ، وكذلك ليس لدينا معرفة بالناسخ لعدم ذكره اسمه أو سقوطه من آخر المنظومة ، وفى هذه الحالة تكون التفرقة والتقديم قائمين على دقة النص وعدم وجود أغلاط مع ضبط صحيح وإحساس تام بالأمانة العلمية من ناسخها ، وهذا ما لوحظ فى النسخة (أ) لهذا قُدِّمَتْ على غيرها .

ثالثاً : قمت بتفسير الكلمات التى تحتاج إلى إبانة وإفصاح من خلال الكشف عنها فى بعض المعاجم ، وقد رجعت إلى معجم (العين) للخليل فى كل كلمة حيث كان استخدام معجم (العين) أصلاً ، وما عداه فرعًا ، وتبين

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣٥ .

لى أن الخليل أورد معانى تلك الكلمات التى توقفنا أمامها إما تصريحًا أو تلميحًا ، وفى غالب الأحيان كانت معانى تلك الكلمات تأتى صراحة . وقصدْتُ استخدام (العين) قصدا حتى يكون ذلك توثيقا للنص من ناحية أخرى ، فاستخدام الخليل لتلك الكلمات ومعالجتها وذكرها فى معجمه قرينة على صحة نسبة المنظومة إليه .

رابعاً : عرضت مصطلحات الخليل الواردة فى المنظومة على ما نقل عنه فى مصادر أخرى مثل كتاب سيبويه ، أو على ما قاله فى أحد مؤلفاته المذكورة له مثل معجم (العين) أو كتاب (الجمل فى النحو العربى) الذى حققه الدكتور فخر الدين قباوة وهو من تصنيف الخليل ، فوجدت أن مصطلحات الخليل الواردة فى المنظومة إنما هى واردة أيضا فى مصدرين على الأقل من تلك المصادر الأربعة ، إن لم تكن موجودة بالفعل فيها جميعها ، ويعطى ذلك دلالة مهمة وهى أن الخليل كان متسقا مع نفسه وأن المصطلحات الواردة فى المنظومة إنما هى من مصطلحات الخليل ، وهذا يعطينا بعض الاطمئنان إلى أن هذه المنظومة له .

خامساً : تعرضت لبعض الآراء الواردة للخليل فى منظومته بالدراسة ، تلك الآراء التى تأخذ طابعًا خاصًا من حيث إمكانية وجود بعض الخلاف حولها ، والخليل لم يكن يميل إلى عرض هذه الآراء فى تلك المنظومة لأنه - كما يبدو لنا - كان يؤمن بأنها منظومة تعليمية لا تتسع لمثل هذه الآراء ، وخلال تعرّضى لهذه الآراء حاولت المقارنة بما ورد منقولا عن الخليل من مصادر أخرى ، وتبين أنه لا تعارض بين آرائه الواردة فى المصادر المختلفة ، وقمت بتفسير ما يوهم بوجود هذا التعارض .

سادساً : قوّمت النص عندما رأيت حاجته إلى تقويم ، وصححت تصحيفاته من خلال بقية النسخ ، وحرصت على تصحيح الأخطاء الإملائية أو النحوية إن وجدت ، أما الكلمات التى جاءت مكتوبة على الأصل مثل : { نايل ، بايع ، خايف ، نايم ، صاير ، غايب ، العجايب ، الخلايق } فقد

كتبتها علـــى هيئتها الصحيحة بعد الإعلال لتصير { نائل ، بائع ، خائف ، نائم ، صائر ، غائـب ، العجائب ، الخلائق } وكذلك الكلمـات التى سهّلت همزتها مثل جيت بدل جئت وبيس بدل بئس فقد كتبت بتحقيق الهمزة حتى لا يحدث لبس لدى الـقارئ . مع ملاحظة أننى أشرت إلى ذلك عـندما تأكد لى أن هذه ظاهرة ، دون أن أشير إلى ذلك فى كل موضع على انفراد ، فالأمر لم يكن محـتاجا إلا إلى أكثر من ملاحـظة تندرج تحتها كـل هذه الحالات . ولم أكن أصحح شيئا دون الإشارة إليه ، وإن كان هذا قليلا لأن النسخة (أ) الأصل أغنت عن التصحيح فى كثير من الحالات نظرًا لدقة ناسخها .

سابعاً : تركت العناوين كما هى ، إلا إذا كان بها خطأ إملائى أو اختلاف رواية ، فقمت بـالتصحيح معتمدًا عـلى عناوين النسخة الأصـل (أ) مع التأكد على ملاحظتين :

الأولى : لسنا على يقين من أن هذه العـناوين هى عناوين الخليل ، مع أن أحدًا من الـنساخ لم يشر إلـى واضع هذه العناويـن سلبًا أو إيجابًـا ، غير أن الملاحظ أنها كتبت بالحبر الأحمر مخالفَة كتابة أبيات المنظومة التى جاءت بالحبر الأسود فى كل النسـخ فيما عدا النسخة (ى) التى لم يـعرف لون الحبر الذى كتبت بـه ، لعدم إمكانية رؤية الأصـل ، وصعوبة تحديد لون الحـبر من خلال صورة المخطوطة التى وصلتنى .

الثانية : جاء ما يندرج تحت بعض العناوين مخالفًا للعنوان نفسه أو أضيف مالا يندرج تحته بعد الانتهاء من الكلام عـما هو مدرج بالفعل إدراجًا صحيحا فمثلاً تحت عنوان : باب النداء المفرد تحدث عن النداء المفرد إلى أن قال[1] :

فـإذا أضفـت نصـبـت من نـاديتـه ∴ يـا ذا المكـارم أين أصبـح جنـدب
يـا ذا الجلال وذا الأيـادى والـعلـى ∴ ارحـم فـإنى فـى جـوارك أرغـب
فـإذا كنـيت نـصبـت مـن كنّـيتـه ∴ يـا با المـهلّـب قـد أتك مـهلّـب[1]

---

(١) المنظومة الأبيات ١٠٦ - ١٠٨ .

ثم جاء بعد ذلك مباشرة بعنوان : باب النداء المضاف فقال :

فـإذا أتــت ألـف ولام بـعــدهـا ∴ وأردت فانـصب ما تـريد وتـوجب

ثم ذكر باب النداء المفرد المنعوت وذكر تحته البيت الذى يقول فيه :

يـا راكـبـا فـرسًا ويـا مـتـوجـهـا ∴ للـصيد دونك إن صـيدك محـصب

والتمثيل هنا بالنداء الشبيه بالمضاف .

ومن هنا آثرت أن أترك الـعناوين كما هى دون تدخل فى إعـادة ترتيبها أو تغييرها حفاظًا على ترتيبها الذى جاءت عليه .

ثامناً : قمت بـضبط ما يحـتاج من الكلـمات إلى ضبط ، حـيث جاءت بعـض الكلمـات بدون ضبط فـى جميع الـنسخ ، فكـان لزامًا علـىّ أن أقوم بضبطها حسب دلالتها فى بيت المنظومة .

(١) فى قوله : يا با المهلب إسقاط للهمزة وأصلها : يا أبا المهلب .

النص المحقق

وقال الخليل بن أحمد العروضىّ فى تسهيل النحو (*)

(١) الحمد لله الحميد بمنّه — أَوْلَى وأفضَلُ ما ابتدأت وأوجَبُ

(٢) حَمْدًا يكون مبلّغى رضوانَه — وبه أَصيرُ إلى النجاةِ وأَقْرُبُ

(٣) وعلى النبىّ محمدٍ من ربّه — صلواتُه وسلامُ ربّى الأطيبُ

(٤) إِنّى نَظَمتُ قصيدةً حبَّرتُها — فيها كلامٌ مُونِقٌ وتأدُّبُ

(٥) لذوى المروؤة والعقولِ ولم أكنْ — إلا إلى أمثالهم أتقرَّبُ

(*) فى هذه العبارة اختلاف فى بعض النسخ قمنا بعرضها فى وصف نسخ المخطوطة التى عثرنا عليها .

(١) فى ح (مبتديت) بدلا من (ما ابتدأت) بتسهيل الهمزة وتحويلها إلى ياء وهى ظاهرة عامة فى معظم النسخ ففى كثير من الأحيان تقلب الهمزة إلى ياء أو ترسم الكلمة إملائيا حسب أصلها مثل : جيت بدل جئت ونايل بدل نائل ، والعجايب بدل العجائب ، والخلايق بدل الخلائق غايب - غائب ، فبيس - فبئس ، خايف - خائف ، نايم - نائم ، صاير - صائر . . . إلخ وهذه نماذج من واقع نسخ المخطوطة ولهذا لن نشير إليها فى مواضعها .

(٢) فى د هـ و سقطت الواو من (وأقرب) وضبطت فى د هـ بتشديد الراء فصارت (أقرّب) وهو تغيير يحافظ على سلامة البيت موسيقيا .

(٣) فى ب ورد البيت كما يلى :

وعلى النبى محمد من ربّه — أزكى صلاة ما تلألأ كوكب

والبيت مستقيم غير أنه ربما كان تدخلاً من الناسخ ، فقد ورد فى بقية النسخ كما جاء فى المتن مع تغيّر يسير وهو ما جاء فى د بنصب صلوات وسلام .

(٤) فى حـ (حيّرتها) بالياء وفى ز ضبطت الباء بالفتح دون تشديد وفى ح (خيّرتها) وهو تصحيف فى ز (مؤنق) وبقية النسخ (مونق) وهو ما يعجبك حسنه العين ٥/ ٢٢١ مادة ونق « آنقنى الشىء يؤنقنى إيناقًا وإنه لأنيق مؤنق إذا أعجبك حسنه » .

(٥) فى كل النسخ (المروّة) وهو نوع من ردّ الهمزة وتسهيلها من المروءة .

(٦) عـربيـةً لاعيـب فـى أبيـاتهـا
مثل الـقناةِ أُقيـمَ فيها الأكـعُبُ

(٧) تزهُو بها الفصحـاءُ عند نشيدها
عُجْـبًا ويُطْرق عـندها المـتأدِّبُ

(٨) وعـلامـةُ المـتـأدّبـين مـنـيـرةٌ
لامِثْـلَ مَنْ لم يكْـتنفْـهِ مُؤدِّبُ

(٩) يا مَن يعيبُ على الـفصاحةِ أَهْلَها
إنّ التـتابعَ فى الـفهاهةِ أعْـيَبُ

(١٠) إن الفِصاحة غيـر شكٍّ فاعلَمَنْ
ممـا يُـزيـدُك حظـوةً ويـقـرِّبُ

---

(٦) فى د جاءت (القناة) بالتاء المفتوحة

وإقامة الأكعب فى القناة ، أى امتلاؤها بالعقد والسنان وربما أراد الخليل (أى شىء بارز فوق سطح القناة حيث ورد فى العين ١/ ٢٠٧ مادة كعب « الكعب هـو العظم الناتئ من الساق » ويقال كعبت الشىء إذا ملأتـه تكعيبا وكـعاب الزرع عقد قصبه . وفى هذا المعنـى أيضًا انظر القـاموس المحيط ١/ ١٢٩ .

(٧) فى أ ، جـ ، هـ (تزهوا) بالألف بعد الواو وهو خطـأ وقد شطب من الأصل بعد كتابته ، وفى ح (يزهو) بالياء ، وفـى ز (الفصحا) بـدون همزة وفـى د ، هـ ، و ، ح (المتذبذب) بدلاً مـن (المتأدب) ، والأخيـرة كما جاءت فى الأصل - أقـرب إلى القبول بدلـيل ذكر المتأدبين فـى البيت التالى مباشرة وفى و ضبطت (عجبا) بفتح الجيم والباء .

(٨) فى د (يكتفيه) بدلا من (يكتنفه) ، وفى ز كتبت (مأدب) بد (متأدب) وذلك تحريف ، وفى جـ كتب البيت على الهامش بعد نسيانه من الناسخ بالخط نفسه .

(٩) الفهاهة هى العِىّ والعجز فى العين ٣/ ٣٥٦ مـادة : فهه « رجل فهّ وفهيه : إذا جاءت منه سقطة أو جهلة مـن العىّ ورجل فهٌّ عىٌّ عن حـجته ، وامرأة فهّة . . . وقد فـهّ يفهّ فهاهة وفهًّـا وفهّة » وفى القاموس المحيط الفهاهة العىّ والنسيان ٤/ ٢٩٢ فهه .

وفى النسخة ز ورد خطأ (القـهاهة) بالقاف وفى د الفهامة حيث جاء الشطـر الثانى : « إن الفهامة فى التتابع أعـيب » وهو تغيّر غير صحيح . كـما ورد فى و ح إن الفهامة فى التتـابع أعيب وضبط الفعل يعيب فى ز بضم الياء من أعاب ، وفى و بفتحها من عاب .

(١٠) فى ب جـ د (وتقرّب) ، وفى ز (يريدك خطوة وتقرّب)، وفى ب (تزيدك) والصحيح (يزيد ويقرب) لتجانس الحديث .

(١١) والنـاسُ أعداءٌ لِمَا لـم يعلـموا
فتـراهُمُ مـن كلّ فـجٍّ يجـلبُ

(١٢) يتـغامـزون إذا نطقـتَ لديـهمُ
وتكادُ لـولا دفعُ ربِّك تُحْـصَبُ

(١٣) يتـعجّبون مـن الصَّواب ركـاكةً
وخَطَاهمُ فى لفظهم هو أعجبُ

(١٤) ما عندهُـمْ من حُجَّةٍ بخطـابِهم
ولديك حُـجّتُك التى لاتُـغْلَبُ

(١٥) لغـةُ النبىِّ عـليـه رحمـةُ ربِّه
من كـلّ ما لغةٍ أصـحُّ وأعربُ

---

(١١) فى د (لمن لا) بدلا مـن (لما لا) ، وفـى جـ (إذا لم يعلموا) ، وفى و (لمن لم) ، وغيرت (فى) بدل (من)

وفى ز كتبت (يجلبـوا) بإضافة واو الجماعة . وهو تحريف إذ الفعل مرفـوع لعدم تقدم ناصب أو جازم وكان الواجب إثبات النون وربما كان المعنى فتراهـم فى كل فجٍّ يجلبهم وحذف المفعول به من الفعل للعلم به واتضاح المعنى .

(١٢) فى د ، و (لطف) بدل (دفع) ، وفى جـ (ويكاد) وهو تصحيف .

ومعنى تحصب « أى ترمى بالحصباء ، أى صغار الحصى أو كـبارها وفى فتنة عثمان : تحاصبوا حتى ما أبصر أديم السماء كما جاء فى العين ٣/ ١٢٣ مادة حصب .

(١٣) فى ب (وخطاؤهـمو) ، وهذه القراءة أخـلّت بالبيت موسـيقيا ، وفى جـ (وخـطاءهم) وهو تحريف ، وفى و ، ز ، ح (وخطاءوهم) وقـد ورد البيت بتسهيل الهمزة ، وربمـا كانت وخطابهم وفى هـ ، و وردت (من) بدل (فى) وهو تحريف .

(١٤) (بخطابهم) تصحيح مـن هـ ففى بقيـة النسخ « بخطائهم » ، وفى ح ورد الشطر الثانى هكـذا : (ولذلك حجة كالتى لاتغلب) وهو تحريف .

(١٥) فى ح ورد الشطر الثانى : (من كلما نطـق الفصيح وأعرب) و (ما) فى البيت زائدة ، وأَعْرَبُ ؛ أى أفصح ، فقد جاء فى العين ٢/ ١٢٨ مادة عرب « أعـرب الرجل أفصح القول والكلام ، وهو عربانى اللسان ؛ أى فصيح » .

(١٦) وكتابُ ربِّك واضحٌ مـا تنْقضى
منه العجائــبُ ما تغوَّرَ كوكبُ

(١٧) لالحنَ فيــه ، فمن تلاهُ لاحــنًا
عمدًا ، فذاكَ على التلاوَةِ يكْذِبُ

(١٨) ومضى الصحابةُ قَبْل أفصحُ من مضى
ممّن تــضمّن مــشرقٌ أو مــغربُ

(١٩) واستعجم الناسُ الّذى من بعدهِمْ
فكأنّ من طلبَ الفصاحةَ مُذْنبُ

(٢٠) عجــزوا فقالوا لــو أردْنا مثلــما
قد قلت قلنا ، إذ تقولُ وتطلبُ

(٢١) لكــنْ رفضــناهُ ونــنطقُ بــالذى
نهوى وينطقُ مثــلَه من نَصْحَبُ

(٢٢) كالــثعلبِ الــنّازى إلى عنــقودهِ
ليــنالَه فَــصَغَى وأعيــا الثعــلبُ

---

(١٦) ورد فى كل النسخ (العجايب) ، وفى د زيدت همزة بجوار الياء .

(١٧) فى ز (على كتابه) بدل (عـلى التلاوة) وهو تحريف لحدوث خلل موسيقى بـهذا التغير ، وهذا نفسه ما ورد فـى د ، هـ ، وفى ب ورد الشطر الثانـى : (عمدًا فذاك على الكتـاب يكذّب) وفى جـ (عمدًا فذلك للكتاب مكذّبُ) والأخير تصحيح جيد لما ورد فى ب .

(١٨) فى ب (مضا) بالألف ، وفى ح (فيه) بدل (قبل) وهو تحريف .

(١٩) فى د من بعده ، وجاءت (الفصحاء) بدل (الفصاحة) وقد أدى ذلك إلى الإخلال بموسيقى البيت .

(٢٠) فى ح (قلن) بدل (قلنا) ، وفى ب (نقول) .

(٢١) فى ب ، جـ ، د ، و ، ح (يصحب) بدل (نصحب) ، وفى جـ (وننطق) بدل (وينطق) .

(٢٢) (وأعيا) بالألف تصحيح من ب ، جـ ، د ، ح ، و ، ز وفى أ ، هـ فأعيى بالياء ، وفى نسخة ح ورد الشطر الثانى : (ليناله فصغى وأعيا كالثعلب) وهو تحريف أدى إلى الخلل الموسيقى للبيت .=

(٢٣) فَزَرى علـيه وقال هذا حـامِضٌ
ولـحـبَّـةٌ مـنـهُ ألـذُّ وأعـذبُ

(٢٤) أو كالعجوزِ وقد أُرِيـقَ طَبيخُها
قالـت لهم خبـزٌ وملحٌ أَطْـيبُ

(٢٥) فارفضْ أُولاك فإن أطيـب مجلسًا
منـهم بـعيـرٌ لا أبالـك أَجْرَبُ

(٢٦) فـإذا نطـقـتَ فَلاتـكُـنْ لحَّانـةً
فيظلّ يسخَرُ من كلامك مُعْربُ

(٢٧) النحـوُ رفعٌ فى الكلام وبـعضُه
خَفْضٌ ، وبعضٌ فى التكلم يُنْصَبُ

= وفى جـ (وأصغا) بالألف ، والثعلب النازىّ ؛ أى الثـعلب النازع إلى الشرّ ، والنازية حدّة الرجل المتنزّى إلى الشر . العين ٧/ ٣٨٧ (نزى)

وصغى ؛ أى مال . فـفى العين صغا (بـالألف) ميل فى الحنـك وفى إحدى الشفتـين ، وصغت النجوم ؛ أى مالت للـغروب ٤/ ٤٣٢ (صغو) وأعيا الثعلبُ ؛ أى أصابه الكـلال والعجز ، فأعيا الثعلب ؛ أى عـجز وكلّ ، يقال الداء العياء الحـمق العين ٢/ ٢٧٢ ففى العين الإعـياء الكلال وفى القاموس المحيط ٤/ ٣٧٠ (عيى) : أعيا الماشى كلّ . فالثعلب فاعل للفعل .

(٢٣) فى ح وردت (ولحبة) ، بفتح التاء وهو خطأ ، ووردت (الدواء) بدل (ألذ) ، وفى ز (وزرا) بالألف كتابة .

ومعنـى زرى ؛ أى عابه . فى الـعين ٧/ ٣٨١ « أى يزرى فلان عـلى صاحبـه أمرًا إذا عابه وعـنّفه ليرجع ، فهو زارٍ عليه .

(٢٤) فى ب (كالعجول) بدل (كالعجوز)

وفى جـ ، ز جـاء الشطر الثانـى : قالت لهم ملـح وخبز أطيب بتـقديم ملح على خـبز ، والوزن مستقيم فى الحالتين .

(٢٥) فى أولاك ؛ أى أولئك ، وفى د ، و جاءت (ألاك) بدون واو حسب القـراءة الموسيقية للبيت ، وفى ب ، جـ نوّنت كلمة (أبا) . وكلمة (أجرب) صفـة لبعير ، وبعير خبر إن ، و (مجلسًا) نصبت على التمييز .

(٢٦) فى د (فيضل) وهو خطأ ، ومُعْرِبٌ ؛ أى فصيح اللسان .

(٢٧) فى جـ (والنحو) بالواو وهو ربط لافائدة منه .

(٢٨) زيدٌ وعمرو إن رفعت ، ونصبه
(زيدًا) وخفضهما بكسر يُعْرَبُ

باب رفع الاثنين(*)

(٢٩) والرفع فى (الإثنين) بالألف التى
بيّنتها لك فى الكتاب مبوّبُ

(٣٠) رجلان أو أخوان فاعلم أنّه
كالخفضِ نصبُهما معًا يا حوْشبُ

(٣١) والنونُ فى (الإثنين) خفضٌ والتى
فى الجمع تنصب تارةً وتُقلّبُ

---

(٢٨) (يُعرب) تصحيح من ب ، جـ ففى الأصل (يَعزُبُ) ، وفى د هـ ز ح وردت (حفظهما) بدلا من (خفضهما) وهو تحريف .

(*) ورد العنوان فى و « باب الاثنين » وفى ح باب حروف رفع الاثنين .

(٢٩) يجب تحويل همزة الوصل الموجودة فى « الإثنين » إلى همزة قطع حتى يستقيم وزن بحر الكامل ، وهو البحر الذى تسير عليه القصيدة .

ويبدو أن كلمة (مبوّبٌ) رفعت على أنها خبر لكلمة الرفع فى أول البيت ، أما المقصود بالكتاب فقد تناولته فى الدراسة فربما يقصد كتاب « الجمل فى النحو العربى » المنسوب إليه

وفى جـ كتب فوق بيتها (بوبتها) .

(٣٠) فى جـ كتب الشطر الثانى من البيت مرتين : الأولى كما ورد بالأصل ، والثانية : « كالخفض نصبهما كذا ياحوشب »

والحوشب ، كما ورد فى العين ٩٧/٣ ، من أسماء الرجال وهو العظيم البطن ومن أشهر من سمّى بهذا الاسم : حوشب بن طِخْمة ذو ظَلَيْم الألهانى الحميرى تابعى يمانى كان رئيس بنى ألهان فى الجاهلية والإسلام أدرك النبى ﷺ وآمن به ولم يره ، وقدم إلى الحجاز فى أيام أبى بكر ، وكان أميرًا على كردوس فى وقعة اليرموك ، وسكن الشام فكان من أعيان أهلها وفرسانهم ، وشهد صفين مع معاوية فقتل فيها ، الأعلام للزركلى ٢٨٨/٢ وكما هو ملاحظ أنه كان شخصية مشهورة وكان قريب العهد بالخليل فقد توفى ٣٧ من الهجرة .

(٣١) فى د وردت (حفظ) بدلا من (خفض) ، وقد تحوّلت - أيضًا - همزة الوصل إلى همزة قطع لإقامة وزن البيت ولهذا رسمت الهمزة همزة قطع فى ب ، وهى على أية حال ضرورة شعرية حسنة وردت أيضًا فى البيت السابق .

(٣٢) وحروف خفض الجرِّ عـندى جَمّةٌ
فيـها البـيانُ لمن أتـانى يطـلبُ

(٣٣) ما بـعدها خفـضٌ ورفعٌ فِعْلُـها
ولقد تلوح كمـا تلوح الأَشْهُبُ

(٣٤) مِن عامرٍ وإلى سعيد ذى الندى
وبدارِ عـمروٍ قد تُنـاخُ الأركبُ

(٣٥) وعلى أبـيك وعند عمِّـك ناقةٌ
ولَدَى أخيك ودون أهلك سَبْسبُ

(٣٦) وأمـام عـبدِالله دارُ مـحـمّـدٍ
وقُبَـالةَ الـدار المشـيدة مـلعـبُ

(٣٧) ومع الـوليد عصـابةٌ من قـومه
فى الدار عـندهم لقاحٌ تُـجْلَبُ

---

(٣٢) فى جـ جاءت (تأنّى) بدلا من (أتانى) وضبطت بوضع شدّة على النون .

(٣٣) فى د (ما بـعضها) بدلا من (مـا بعدها) ، وفى جـ تـقدمت (رفع) على خـفض ، وفى ح وردت (يلوح) بدلا من (تلوح) .

(٣٤) فى كل النسخ ما عدا الأصل (ذى الندا) بالألف .

(٣٥) فى ب (ولدا) بدلا مـن (ولدى) وفى جـ د (ولذى) وفى ز (ولذا) (وسنسب) بدلا من (سبسب) وفى ح (ينسب) بدلا من سبسب، والسبسب هى المفازة أى الصحراء العين ٧/ ٢٠٣ .

(٣٦) فى د (مُغْلِب) بدلا من (ملعب) وضبطت بضم الميم وكسر اللام ، وفى ط (أمامُ) بضم الميم.

(٣٧) فى ب ، د ، هـ (تحلب) بدلا من (تجلب) والأوّل أولى إذ الـلقاح من الإبل أن تضع الحمل ، وهى فى هذه الحالة حلـوب ، ولا يمنع أن تجلب إلى الدار فى الوقت نفسـه ، وفى جـ لقايح وهو خطأ إذ الجمع لقاح والمفرد لقحة وهى الناقة الحلوب ، وجمع الجمع ملاقيح العين ٣/ ٤٧ ، وفى ط (عصابة) بفتح العـين والصاد والصحيح (عصابة) بكسر العين فهـى من الناس والطير إذا صاروا قطعة . العين ١/ ٣١٠ .

(٣٨) وخلا وفوق وتحت والكاف التى
زيـدت ولام والحروف تُـقلَّـبُ

(٣٩) فتقـول: قلت لعامرٍ، وبـخالد
وجعٌ ، وأنت كسـالمٍ أو أَهْيَبُ

(٤٠) مَنْ مـثلُ عبـدالله فى أصحـابه
أم غير عمرو فى الأمـانة يُطلب

(٤١) وتقـولُ: فيهـا خيلُـنَا وركابُـنا
من خـلفـنا أُسْـدٌ تَزَار وأذْؤُبُ

(٤٢) وتقول: فيها ذو العمامة جالسٌ
والنصب أيضًا إن نـصبت تُصوَّبُ

(٤٣) وعليك عبدالله - فاعلم - مشفقٌ
ما فـيه إلاّ الرفـعُ شىءٌ يُـعْربُ

(٤٤) ما إن يكـون النصبُ إلا بـعدما
تمّ الكـلامُ وحين ينقـصُ يُرأَبُ

---

(٣٨) (وخلا) تصحيح من ح ففى الأصل (وحذا) والأخير ورد فى و ز ط وفى هـ (وحرى) ، فى د ، هـ و ز ح ب (زادت) بدلا من (زيدت) .

(٣٩) فى ب (لسالـم) بدلا من (كسالم) ، وورد : (قل لعـامرٍ وبحاله) بدلا من : (قلـت لعامر وبخالدٍ) وهو تحريف ، وفى د (وجعًا) بالنصب وهو تحريف ، والأهيب ؛ أى أكثر هيبة ، وهى الإجلال والمهابة . العين ٤/٩٨ .

(٤٠) فى ب (أو) بدلا من (أم) ، وفى د ط (تطلب) بدلا من (يطلب) .

(٤١) فى ز (أَسَد) بفتح الهـمزة والسين ، (وتزار) بضم التاء وهو تحريف وفـى جـ (وتهيب) بدلا من (وأذوب) (بتسهيل همزة أؤب) حيث جاءت كـذلك (أذوب) جمع ذئب لتتساوق وتتوازى مع تزار أى تزأر حيث سهلت الهمزة فى كل منهما .

(٤٢) فى بقية النسخ (قطعت) بدلا من (نصبت) ، والقطع إلى النصب معروف وهو المقصود ، وفى و (يصوّب) بدلا من (تصوّب) .

(٤٣) فى د (فاعلم أنه) ، وفى ز (عند الله) بدلا من عبد الله .

(٤٤) فى د (الرفع) بدلا من (النصب) ، وفى د ، هـ (ينقض) بدلا من (ينقص) وفى هـ =

باب الفاعل والمفعول به(*)

(٤٥) الفــاعلــون من الخلائِــق كلّــهم
أسمــاؤُهُم مــرفوعــةٌ لاتُنْــصَبُ

(٤٦) ونــعوتُــهم وكُــناهُــم وحُلاهــمُ
والنصب للمــفعول حقًّا أوجب

(٤٧) وتقــول: أكرمَنى أبــوك وزارنى
عمْروٌ وقد ضَرَبَتْ غُلامَك عَقْرَبُ

(٤٨) ورأيت عــبدَالله يضربُ خــالدًا
وأبو المغــيرة فى المدينــة يُضْربُ

= (ماء) بدلا من (ما إن) ، وفى ز (ثم) بدلا من (تم) ، ووردت (حين) بفتح الحاء ضبطا ، وكتبت كلمة (يرأب) خطأ وكله تحريف .

ويرأب أى أصلحه وشعبه وأوصله ، رأب الشعاب الصدع يرأبه إذا شعبه ، والرؤبة الخشبة أو الشىء يوصل به الشىء المكسور فيرأب به . العين ٨/ ٢٨٨ ، وفى القاموس المحيط رأب الصدع كمنع أصلحه وشعبه ١/ ٧٢ .

(*) حذفت (به) من عنوان النسخة ح .

(٤٥) فى بقية النسخ (والفاعلون) ، وفى ح ضبطت كلمة (كلهم) بفتح اللام وتشديدها ، والصحيح الرفع تأكيداً لـ : (الفاعلون) ، كما ورد فى النسخة ز أو الجرّ تأكيداً (للخلائق) ، وفى جـ ورد الشطر الثانى : [أسماؤهم (أفعالهم) معروفة لاتنصب] ، وفى ز كذلك وردت (أفعالهم) بدل (أسماؤهم) .

(٤٦) فى ب ، جـ (وكناؤهم وحلاؤهم) بدلا من (وكناهم وحلاهم) ، وفى ح (وكناوهم وحلاوهم) ، وفى ز ضبطت وكناهم بفتح الكاف وفى د (وجلاهم) بالجيم المفتوحة . وكل ذلك تحريف .

(٤٧) فى جـ د و ز (فتقول) .

(٤٨) فى ب ، جـ ، د ، هـ ، و ز ط (وأبا المغيّرة) بنصب (أب) عطفا على عبدالله ، وفى أ ، خ جاءت (أبو) بالرفع على أن الواو لعطف الجمل أو على الاستئناف ، وقد كتب البيت على هامش النسخة ب بعد نسيانه بالخط نفسه ، وكذلك الشطر الثانى فى النسخة ط .

(٤٩) ولـقيـت زيدًا راكـبًـا وأخًا لَـهُ
تجرى بـه وَجْنَاءُ جرفٌ ذِعْـلبُ
(٥٠) ولقد وجدت محـمدًا ذا صولة
فى الحرب والحرْبُ العـوانُ تُلَهَّبُ

باب حروف الرفع(*)

(٥١) وحروف رفع النحو تـرفعُ كلّما
مرّت عـليه وحـدُّها لايَصْـعُبُ

---

(٤٩) فى جـ (وأخالة) وهو تصحيف ، وفى ب ، جـ ، ز (تجدى) بدل (تجرى) وفى د (يجدى)، وفى و ط (تحدى) ، وقد ضبطت (وجناء) فى النسخة ز بفتح الواو والجيم ، وجاءت (زعلب) بدل (ذعـلب) وفى ط (تغـلب) وفى د (ثعـلب) ، وفـى ح (دعـلب) بالدال ، وكـل ذلك تحريف ، والكلمة غير واضحة فى و ، وفى ح جاءت (جرف) بدل (حرف) .
والوجناء هى الناقة ذات الوجنة الضخمة العين ٦/ ١٨٧
أو كما يقول صاحـب القاموس المحيط الناقة الشديدة ٤/ ٢٧٦ . والحـرْف - كما فى العين ٣/ ٢١١ الناقة الصلبة تشبّه بحرف الجبل قال الشاعر :
جُمالية حَرْفٌ ســـــنادٌ يشلّها   وظيفٌ أَزَجُّ الخطْوِ ريّان سَهْوَقُ
ويبدو أن بعـض العرب كان يستخـدم (حرف) بمعنى المهزول الضـعيف كما فى القـاموس المحيط ٣/ ١٣١ ، والخليل لايؤمن بهذا كما يبـدو، حيث علـق على مـن يستخدمها بمعنى المهزولة قائلاً: « ولو كان معنى الحرف مهزولاً لم يصفها بأنها جُمَالِيّة سناد ، ولا وظيفها ريّان » كذلك يمكن القول امتدادًا لرأى الخليل الذى ورد فى العين أنه قد استخدمها بما يتسق مع رؤيته داخل هذا البيت ضمن أبيات المنظومـة النحوية حيث وصفها بأنهـا وجناء ذعلب ، والذعلب - كما أشار الخـليل فى العين ٢/ ٣٢٦ الناقة الـشديدة الباقية عـلى السّير وتجمع عـلى ذعالب . أما جَرْف (بالجـيم) الواردة فى النسخة ح فهى تستخدم بمعنى الناقة الشـديدة العظيمة أو الضامرة المهزولة ٣/ ١٣١ القاموس المحيط وهى دلالة جرف عند بعض العرب .
(٥٠) فى ب (يلهّب) ، وفى ز (العوان) ضبطت بكسر النون على العطف . وهو تحريف .
والحرب العوان - كما جاء فى العين ٢/ ٢٥٤ - هى التى كـانت قبلها حرب بكر ، وهى أول وقعة ثم تكون عوانًا ، كأنها ترفع من حال إلى حال أشدّ منها .
(*) العنوان ساقط مـن ز وفـى هـ بالمـداد الأحمر (الجر) وشطبت وكتبت مرة أخرى بالمداد الأسـود (الرفع) .
(٥١) فـى جــ وردت (جرت) بـدل (مرّت) ، (لايـعصب) بدل (لايصعب) وفى ح (يرفع) بدل (ترفع) .

(٥٢) وتقول هـل عمروٌ أخونـا قادمٌ
ومتـى أبونا ذو المـكارم يَـرْكَبُ

(٥٣) بـل خالـدٌ جارٌ لـنا ومـخالـطٌ
وعسى غلامُك نحو أرضك يَذْهَبُ

(٥٤) ولحـبّـذا الفـرسُ الجـوادُ وإنّـه
زيـنٌ لراكـبـه ونـعم المـركَـبُ

(٥٥) وكم الـرجال ومَـنْ أبوك فـإنّهُ
لولا أبـوك لما تـكلَّـم مُصْعبُ

(٥٦) بيـنا أبـوك وبيـنمـا أصحـابُنـا
متـجاورون تـفرّقوا وتـشعَّـبُوا

(٥٧) وتقول: حيثُ أبوك عَمْروٌ جالسٌ
لِمنِ البـعيرُ الشاردُ المسـتصْعَبُ

---

(٥٢) فى ح ضبطت كلمة (عمرو) بالنصب وهو تحريف .

(٥٣) فى ط (تذهب) بدل (يذهب) .

(٥٤) فى جـ جاء (للذين اركبه) بدل (زين لراكبه) .

(٥٥) (لما) تصحيح من وزح ط ، وفى الأصل (ما) ، ووجودها يجعل التـفعيلة الخامسـة فـى البيت (مفاعلن) فـى بحر الكامل وهو ما يسمىّ بـالوقص وهو ما حذف ثانيه بعـد سكونه وهو زحاف قليل الحدوث .
وفى و ط (فكم) بدل (وكم) .

(٥٦) فى ب ، هـ (تشعّـبُ) بدل (تشعبوا) وهو تحريف ، وفى جـ (أخوك) بدل (أبوك) ، وفى ح (أصحابه) بدل (أصحابنا) ، وفى د (متجاوزون) بدل (متجاورون) ، وفى ح (فتفرقوا) بدل (تفرقوا) وقد أدى إلى خلل موسيقى البيت ، والـتشعب التفرق ، وهو فى البيت من مترادف الكلام، ومن معناه أيضًا الاجتماع . العين ١/ ٢٦٣، وسيرد هذا اللفظ فى البيتين رقم ٧٦ ، ١١٥

(٥٧) فى د (جيت) وفى هـ (حـيث) ، وفى و ح ط (المتصعّب) بدل (المستـصعب) ، وإن كانت قد صححت فى و ط بكتابة المستصعب بخط صغـير فوقها ، وقد جاء هذا البيت متأخرا عن البيت رقم (٥٨) فى النسخة و ، والبعير المستصعب ، ربما يُقصد به البعير المشتدّ الذى صار صعبًا ، أو أنه الذى لم يركبْ ولم يمسسه حبلٌ انظر العين ١/ ٣١١ ، القاموس المحيط ١/ ٩٥ .

(٥٨) أين الرجالُ ذَوو المـروءةِ والنهى
بل أين عُصبَتُـكَ الكرامُ الغُيَّبُ

(٥٩) وكـأنمـا زيـدٌ أمـيــرٌ مـقـبـلٌ
لكنْ غلامُـك بالبطالةِ مُـعْجَبُ

باب ترى وظننت وخلت وحسبت(*)

(٦٠) وترى وخلت وهـل تظنّ إذا أتت
نصب كـذلكمُ أخال وأَحْـسِبُ

---

(٥٨) (أين) تصحيح من ز ، وفى الأصل (كيف) .

وهـذا البيت ساقط من د ، وقـد تأخر هذا البيت عـن البيت الذى بعـده فى جـ ، ز ، وفى و ز (الكرام) بدل (الرجال) وفى ح (ذو) بدل (ذ وو)

وفى العـين ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ « العصبة من الـرجال عشرة لايقال لأقـل منه ، وأخوة يوسف عـليه السلام عشرة قالوا : « ونحن عصبة » [سورة يوسف (١٤)] ويقال هو ما بين العشرة إلى الأربعين من الرجال ، وقوله تبارك وتعالى : « لتنوء بـالعصبة » [سورة القصص آية (٧٦)] يقال : أربعون ويقال عشرة

وأما فى كلام العرب فكل رجـال أو خيل بفرسانها إذا صاروا قطعة فهم عصـبة ، وكذلك العصابة من الناس والطير » .

(٥٩) فى جـ (مفسـد) بدل (مقبل) ، والبطالة - كمـا فى العين - ٧/ ٤٣١ « التبطل فعـل البطالة ، وهو اتباع اللهو والجهالة » .

(*) جاء هـذا العنـوان متأخرًا عـن البيـت ٦١ فـى النسخـة هـ وسـقط العنـوان كامـلاً مـن جـ ؛ وفـى ب جـاء العنوان : باب ظنـنت وخلت وسقطت (حسبت) مـن عنـوان الـنسختـين و ز ، وفـى ح جاء العنوان: باب ظننت وأخواتها . وواضح أن هذا العنــوان ربما يكـون قـد وضـع حديـثا مـن فعل النسّاخ .

(٦٠) فى جـ (وترا) بدل (وترى) وأيضًا جاء الشطر الثانى :

(نصبت لذلـكم أظن وأحسب) ، وفى ز ورد الشطر الـثانى بسقوط همزة (أخـال) وجاء بعدها كلمة (أظـــن) وقد أدت الزيادة إلى الإخلال بمـوسيقى البيت ، وفى ح (هـلا ظن) بدل (هل تظن) وهذا تحريف أيضًا .

(٦١) ومتى تـرى عبدَ المهيمـن قادمًا
إنّــى أظن مـعـمّـرًا لايعـتـبُ

باب حروف كان وأخواتها(■)

(٦٢) وحروف كان وليس فاعلم ترفع الـ
أسما وتـتـبعها النعـوت فتذهب

(٦٣) والنصبُ فـى أفعالها لاتَجْـهَلَنْ
إنّ الجهولَ مـن الرجالِ مُخَـيَّبُ

(٦٤) فتقول: كان أبـوك زيدٌ ذو الندا
جارًا لنـا وإلى العشيرة يُـنْسَبُ

(٦٥) أمسى أخـوك لنا صديقًـا وابنهُ
مازال عـمرو صـادقًا لايـكذبُ

(٦٦) وتقول: ظَلَّ غلامُ عَمِّك جالسًا
بالباب منتظـرًا يصيح ويصخَبُ

---

(٦١) فى جـ أيـضًا وردت (وترا) بدل (وتـرى) ، وفى ح (قادم) بالـرفع وهو تحريـف ، وفى وز ضبطت (لايعتب) بفتح العين والتاء وهو تحريف أيضًا .

(■) فى ب د هـ و زح جاء العنوان : باب كان وأخواتها وفى د هـ كتب العنوان بعد البيت رقم ٦٤ .

(٦٢) فى ب (وتذهب) بـدل (فتذهب) ، وفى د و جاء الـشطر الثانى : (الأسـماء تتبعهـا النعوت فتذهب) وهو موزون علـى هذه الصورة ، أما فى ز فقد ورد (الأسماء وتتبـعها) وفى ذلك خلل بموسيقى البيت . وفى هـ كتب هذا البيت بعد العنوان : باب ترى وظننت . . .

(٦٣) المخيّب من الرجال الذى أصابه الحرمان العين ٤/ ٣١٥ .

(٦٤) (زيد) بالرفع تصحيح من هـ و ز ح ط ، وفـى الأصل (زيدا) بالنصب وهو تحريف ، وفى ب جـ جاءت بالـنصْب وصححت ، وزيد بـدل أو عطف بيان وخبر كـان (جارا) ، وفى ز (جار) بالرفع وهو تحريف .

(٦٥) فى ح (لايكذُب) بضم الذّال .

(٦٦) فى جـ (يصحب) بدل (يصخب) ، وفـى هـ و ح (ضل) بدل (ظل) وفى د (طلّ) بكسر الطاء وضم اللام المشددة وكله تحريف وتصحيف وفى ح (جالس) بالرفع وهو تحريف ، =

(٦٧) أضحى وأصبح أو يكون ولم يزل
أمسيتُ أو نمسى جميعا نكتُبْ

(٦٨) وتقول: ليس أبوك فينا حاضراً
والقوم إنْ راحوا فقربك أسْقَبُ

(٦٩) فإذا أتت ألفٌ وياء مثلها
والتاء والنون التى إنْ أحسبُ

(٧٠) فى الفعل فارفع عند ذلك كلِّه
فافهمْ فإنّك إنْ فهمتَ مهذّبُ

(٧١) فتقول: كنت أقول ذاك ولم تزل
تمسى وتصبح ما أراك تَغَيّبُ

= والخليل يشير إلى أن الصخب معروف العين ٤/ ١٩٠ وهو كما جاء فى القاموس المحيط ١/ ٩٥ شدّة الصوت .

(٦٧) فى جـ (قسا) بدل (فينا) وصححت بين السطور ، وفى ب جـ (يُكتبُ) وفى ز (أم) بدل (أو) الأولى ، وفى ح كتب الشطر الثانى محرّفا (أمسيت أو أمسى جميعا يكتب) .

(٦٨) فى جـ (أنسب) بدل (أسقَب) وفى ب (أسغب) ، وفى ح (حاظرا) بدل (حاضراً) وقد ورد الشطر الثانى فى ح : (والقوم إن باحوا فقربكا أسقبوا) وهو تحريف ، والقرب الأسقب ربما يكون معناه أنه خيرٌ ورىٌّ على من يقترب منه فالسقب الغض الطويل الريان العين ٥/ ٨٥ وربما يقصد أنه تعويض عن ذهاب القوم ، فالأسقف ولد الناقة وهو خاص بالذكر انظر السابق (العين) والقاموس المحيط ١/ ٨٥ .

(٦٩) فى ب جاء الشطر الأول : (وإذا أتت ألف وباء قبلها) ، وفى د (بعدها) بدل (مثلها) ، وفى د ح (أنا أحسب) بدل (إن أحسب) وفى ح (ألف وباء) ، وفى ز (أحسب) كتبت بالشين وهو تصحيف .

(٧٠) فى ب د هـ (وافهم) ، وفى ح (كلَّه) وردت بفتح اللام وتشديدها وفى الأصل بكسر اللام على أنها توكيد لذلك .

(٧١) (تَغَيّبُ) مضارع وأصله (تتغيّب) حذفت إحدى التاءين منه وفى ب حرّفت إلى (تعتب) ، وفى هـ (مغيب) ، وفى ز (تُغيِّب) ضبطت بضم التاء .

باب حروف إنّ وأخواتها (*)

(٧٢) وحروفُ إنّ وليت فاعلمْ حدَّها
واحفظ فإنك إِنْ حفظت مُذَرّبُ

(٧٣) ولعـلّ، ثم، كأنّ، إنْ ثـقلْتـها
وطريـق لكنّ الـثقيـلة تنـصبُ

(٧٤) فانصبْ بها الأسمـاءَ ثم نعوتَها
وارفع بـها أخبارَهـا يا مُعْـتبُ

(٧٥) فتقول: إن أباك عمرو ذو الندى
عند الكرامِ من الـرجال مُحَبّبُ

(٧٦) بل ليت أهلَ الحيّ عـند فراقهم
والنـاءِ منّا عن قـريب يَشْـعَبُ

(*) فى هـ ح ورد العنوان : باب إن وأخواتها وسقطت كلمة (حروف) .

(٧٢) فى د ، و جاء الشطر الثانى : (فانصب فـإنك إن نصبت مذرّب) وفى هـ ز (مدرّب) بالدال ، وفى جـ ، ز (فاعـرف) بدل (فاعلم) ومذرّب معنـاها حاد ، فالذرب الحاد من كـل شىء العين ٨/١٨٣ ، وربما يكون المقصود حاد الذكاء .

(٧٣) فى ب ، د (كان) بدل (كـأن) ، وفى ط (نقلتها) بدل (ثـقلتها) وفى هـ (تنـصب) بضم الصاد وفى د بفتحها ، وفى و ننصب بنونين ، وفى ز ينصب بالياء المضمومة .

(٧٤) فـى جـ (الاسـم) بدل (الأسـماء) ، وقـد ورد الشطر الثانى أيضًا : (وارفـع بها الأخبار يـا متعتّب) ، وهـو شطر موزون على هذه القراءة وفى هـ ط (يا معتب) بفتح الميم ، وفـى ح (يا متعب) ، والمعتب أى الراجع إلى مرضاتـى ، أى عما كان عليه . العين ٢/٧٦ وانظر هامش بيت رقـم ٧٩ .

(٧٥) (عمروا ذا الندى) بالنصب من ب د و ز ط أما فى بقية النسخ فقـد وردت بالرفع على اعتبار أن (عمرا) عطف بيان أو بدل لـ (أباك) و (ذا) صفة لمنـصوب و (محبب) خبر إن ويمكن اعتبار (عمرو) بالرفع خبر إن ومحبب خبر ثان والأول أولى من وجهة نظرى ، وفى و ط (مخيب) بدل (محبب) .

(٧٦) (والناء) تصحيح من هـ ح ، وفى بقية النـسخ (والناى) فى د (فريقهم) بدل (فراقهم) وفى ب (يسغب) بـدل (يشعب) وفى جـ (يتعب) ، وفى ز (يشعـب) بضـم اليـاء وفتح =

(٧٧) وكأنّ زيدًا ذا السماحة غائبٌ
لكنّ عَمرًا قادم يترقّبُ

(٧٨) ولعلّ موعدَك الذى منّيْتنَا
يوم التلاق عليه بَرْقٌ خُلَّبُ

(٧٩) وإذا أتت ياءٌ وهاء بعدها
فارفع بها أخبارَها يا مُعْتب

(٨٠) فتقول: إنّى سائرٌ ومحمدٌ
وكأنّه يهوى برأى مُعْجَبُ

(٨١) فإذا أتيت بكان أو أخواتها
فى حدّ إن فنصبُها مُتسبَّبُ

= العين ويَشْعَبُ ، كما جاء فى العين ١/ ٢٦٣ أى يجتمع بقومه قال الخليل « هذا من عجائب الكلام وسع اللغة العربية أن يكون الشعب تفرقًا ويكون اجتماعًا » . انظر البيت ٥٦ من هذه المنظومة وهامشه .

(٧٧) فى الأصل (عمرا) والصحيح كتابيا (عمروا) لأن الأولى تخل بموسيقى البيت وقد وردت (عمروا) فى بقية النسخ ما عدا النسخة هـ فقد جاءت كالأصل وفى ب (غائبا) بالنصب وهو تحريف ، وفى ب أيضًا جاء (مترقب) وفى ح (يتقرب) ، وفى ح أيضًا (زيد) بالرفع وهو تحريف.

(٧٨) خُلّب : « يقول الخليل وبرق خلّب : يومض ويرجع ويرجى » الغين ٤/ ٢٧٠ . والملاحظ أن بعض التراكيب وردت فى المنظومة كما وردت فى معجم العين مثل : برق خلب .

(٧٩) فى هـ ، ط (معتب) بفتح الميم

والمعتب كما يقول الخليل فى العين ٢/ ٧٦ « أعتبنى ؛ أى ترك ما كنت أجده عليه ورجع إلى مرضاتى » وكأنه العائد من الخطأ إلى الصواب راجع هامش البيت ٧٤ من هذه المنظومة . .

(٨٠) فى جـ ورد الشطر الثانى : (وكأنه يهواه برأى معجب) وفى ز : (وكأنه يهويه رأى معجب) ورواية جـ بها خلل موسيقى .

(٨١) فى د (بكأن) وهو تحريف يخل بموسيقى البيت ، ومتَسبّب أى جاء بسبب إن ، فكل ما تسببت به يعدّ سببا العين ٧/ ٢٠٣ .

(٨٢) فتقول: إن أباك كان مجانبا
للقوم حين تكلموا وتغضّبوا

(٨٣) فإذا قرنت بها الصفاتِ فحظّها
نصبٌ كذلك فى صفاتك توجبُ

(٨٤) فتقول: إن عليك دينًا فادحًا
وقضاءُ دينك ما أراه يُسَبَّبُ

(٨٥) وتقول: ليت لنا حلالاً طيّبا
إن الحلاَلَ هو النهىء الأَطْيَبُ

باب التاء الأصلية وغير الأصلية(*)

(٨٦) والتاءُ إنْ زادتْ فخفضٌ نصبها
ما عن طريق الخفْض عنها مَهْرَبُ

(٨٧) فتقول: إنّ بنات عَمِّك خُرَّدٌ
بيضُ الوجوه كأنّهنّ الربربُ

(٨٨) وسمعت عمّاتِ الفتى يَنْدُبْنَه
كلّ امرئ لابدّ يومًا يُنْدبُ

---

(٨٢) فى د (أو تغضبوا) وفى هـ و ح ط (وتعصبوا) وفى ز (وتصعبوا) ، وفى ب وردت (وتصعب) بدون واو الجماعة وهو تحريف .

(٨٣) فى ح (الصفاة فحفظها) بدل (الصفات فحظّها) وهو تحريف .

(٨٤) فى ح (لم أراه) وهو خطأ ، وما أراه يسبّب ، أى لا أرى له سببا ففى العين٧/ ٢٠٣ « السبب كل ما تسبب به من رحم أو يد أو دين » .

(٨٥) فى جـ د هـ (الهنيّ) ، وفى ح النهىّ وهو تحريف .

(*) فى ح جاء العنوان : باب التاء الأصلية وغيرها .

(٨٦) إشارة إلى المجموع بالألف والتاء المنصوب بالكسرة .

(٨٧) الخُرّد جمع خريدة ، وقد جاء فى العين ٤/ ٢٢٩ « جارية خريدة أى بكر لم تمسس ، والجميع خرائد وخُرّد وجارية خرودة خفرة حيية » ، والربرب القطيع من بقر الوحش العين ٨/ ٢٥٨ . القاموس المحيط ١/ ٧٤ .

(٨٨) أى يموت ويبكى عليه وتذكر محاسنه العين ٨/ ٥١ . القاموس المحيط ١/ ١٣٦ .

(٨٩) ودخلت أَبْيات الكرامِ فأكرموا
زَوْرِى وبَشّوا فى الحديث وقرّبوا

(٩٠) وسمعت أصواتًا فجئت مبادرًا
والقوم قد شهروا السيوفَ وأجلبوا

(٩١) فنصبتُ لما أن أَتَتْ أصليَّةً
وكذاك ينصبها أخونا قطربُ

باب التعجب وهو المدح والذمّ(*)

(٩٢) فإذا ذممتَ أو امتدحتَ فنصبه
أولى وذلك- إن قطعت- تعجّبُ

(٩٣) ما أزينَ العقلَ الصحيحَ لأهله
وأخوكَ منه ذو الجهالة يغضَبُ

---

(٨٩) في جـ حرّف الشطر الثاني إلى : « .. فنسوا في الحديث وقرب » وفي د (وبثوا) وفي ط (ونشوا) وفي ز (زوروا) بدل (زورى) وضبطت (أبيات) بكسر التاء وكل ذلك تحريف .
والزّور كما في العين ٧/ ٣٨٠ « الذى يزورك واحدًا كان أو جميعا ذكرًا كان أو أنثى » والمقصود أكرموا زيارتى .
والبش اللطف فى المسألة والإقبال على أخيك العين ٦/ ٢٢٣ .

(٩٠) فى ب (وجلّبوا) وفي جـ (وأجلب) ، وفي و ظ بالحاء (وأحلبوا) وفي د و خلّبوا بالخاء وكل ذلك تحريف .
وأجلبوا ؛ أى صاحوا . العين ٦/ ١٣٠ « والفعل أجلبوا من الصياح ونحوه » .

(٩١) فى ح (أخوانا) بدل (أخونا) ، وفي و فنصبْتَ بفتح التاء ، والقطرب هو الذكر من السعالى العين ٥/٢٥٧ وفى القاموس المحيط ١/ ١٢٣ دويبة لاتستريح نهارها سعيا ، ولقب به محمد بن المستنير لأنه كان يبكر إلى سيبويه ، فكلما فتح بابه وجده فقال ما أنت إلا قطرب ليل ، وقد تناولت قضية ذكر قطرب فى الدراسة ومدى إمكانية التشكيك فى نسبة المنظومة إلى الخليل بسبب ذكره .

(*) فى د و ز ط جاء العنوان : باب التعجب وهو باب المدح والذم وفى ح جاء العنوان : باب الذم والمدح .

(٩٢) فى جـ د و ز ح (وإذا) ، وفي د حرّفت (تعجب) إلى (لعجب) وفي ح (وذاك) بدل (وذلك) .

(٩٣) فى جـ ح (الفعل) بدل (العقل) .

(٩٤) ما أحسـن الرجل الذى لاقـيته

يـعدو بـه فرسٌ أغـرّ مـشطّـب

(٩٥) فإذا أتيت بكان فـانصب بعدها

ما كان أحلم شيـخنا أو يَغْضَبُ

(٩٦) فإذا جرَتْ بـعد الكلام فرفـعُها

لا تنصبَنْ فيضـيق عنك المذهبُ

(٩٧) فتقـول: رأسُك ما أشدَّ بـياضَه

من بعد حَـلْكَتِه فلمْ لايُـخضَبُ

(٩٨) وكـذاك زيـدٌ ما أشـدّ خَـلاَقَـه

وأشـدّ نخـوتَه فـلمْ يـتخـوّبُ

(٩٩) لاتفصِـلَنْ بين التعجـب واسمه

فيـعيـبَه يـومًا عـليـك مُعَـيِّبُ

---

(٩٤) فى ب (تعدو) وفى جـ (يغدو) ، وفى هـ و ز ح ط (يعدوا) بالألف بعد الواو وهو تحريف وفى العين ٦/ ٢٣٩ « الشّطْبة : طريقة فى متن السيف وجمعه شطب . وسيف مشطّب مشطوب أى ذو شطب » . وكذلك ورد في القاموس الشطب اسم للسيف ١/ ٩١ .

وقد جاء فى العين والـقاموس المحيط معنى مخالف حـيث يقال للفرس السمين الذى انـتبر متناه ، وتباينت عروقه : مشطوب الظهر والبطن والكفل : أى تزايل بعضه من بعض من سمنه .

(٩٥) فى ب جـ و ز ح (إذ) بدل (أو) ، وفى د (يغضب) حرّفت إلى (يغطب) .

(٩٦) فى جـ (فـإذا جرت) حرّفت إلى (إن أخـرجت) ، وفى د ز ط (لاتنصبّـن) ضبطت بتـشديد النون وهـذا دليل على عدم مـعرفة الناسخـين بعلم العـروض ، لأن هذا الضبط يؤدى إلـى الخلل الموسيقى بالبيت ، وفى هـ ضبطت الصاد فى (لاتنصبن) بالضم والكسر معًا .

(٩٧) (يُخْضَب) عائدة فى هذه الحالة على شعر الرأس فى جـ د ز لاتخضب ، وفى جـ سقطت كلمة (بعد) من البيت ، وفى د جاء (رأسَك) بنصب السين .

والخضاب كما فى الـعين ٤/ ١٧٨ ، ١٧٩ نقول « خضب الرجل شيبـه ، والخضاب : الاسم وكل شيء غيّر لونه بحمرة كالدم ونحوه فهو مخضوب .

(٩٨) فى ب صحـفّت (نخوتـه) إلى (نجوته) ، وفـى د و وردت (سواده) بدل (خلافـه) وفى ح حرّفت (يتحوب) إلى (يتجوب) ، والتحوّب شدّة الصياح والتضرع العين ٣/ ٣١٠ .

(٩٩) فى د سقطت نقطة الفاء من (تفصلن) ، وفى ب د هـ و ط (لاتوصلن) وفى جـ (لاتعجبن) ، وفى د (معيّب) جاءت بفتح الياء مع تشديدها .

(١٠٠) وتقول أظرِفْ بالفتى أحسنْ به
أكرِمْ بأحمدَ إنّه لَمُهذَّبُ

(١٠١) فجزمتَه لما أتيتْ بلفظه
بالأمر والمعنى لما يُتعجَّبُ

(١٠٢) وإذا تطاولت الصفاتُ جعلتها
بأشدّ فهى المبتغى المتطَلّبُ

باب النداء المفرد(*)

(١٠٣) فإذا دعوت من الأسامى مفردًا
فارفع فهُو لك إن رفعت مُصَوَّبُ

(١٠٤) يازيد يا داود أكرِمْ مالكًا
سرْ يا يزيدُ وأقبلى يا زينبُ

---

(١٠٠) فى د صّحفت أظرف إلى (أطرف) وفى ح : (فنقول أطرق بالفتى وأحسن به) وفى ذلك خلل بموسيقى البيت .

(١٠١) فى ب هـ تتعجب ، وفى جـ لمن يتعجّب ، وفى ح يتعجب .

(١٠٢) فى جـ جاء الشطر الثانى : بأشد فهو المبتغى والمطلب ، والبيت وإنْ كان صحيحا - حسب هذه القراءة - من الناحية العروضية إلا أن ضربه سيحدث فيه قطع وتتحول التفعيلة إلى (متفاعل) مع أن ضربه صحيح فى بقية القصيدة ، وهذا لايجوز حسب القواعد العروضية وفى هـ (فإذا) بدل (وإذا) ، وفى ح المبتغى بالألف خطًا بدل الياء .

(*) فى د (الندا) وفى هـ (الندى) .

(١٠٣) فى جـ ورد البيت :

فإذا دعوت من الأنام مفرّدا
فارفعه فهو إن رفعت مصوّب

ولو أن البيت قرء بتشديد الراء فى (مفرّد) فإنه يصح عروضيا ، وتكون التفعيلة الثانية من الشطر الثانى على حذف الثانى المتحرك فى متفاعلن وهو جائز على قلة .

وفى ح ورد الشطر الثانى : فارفع فذلك إن رفعت مصوب ، وهو تغيير يحافظ على سلامة البيت موسيقى ومعنى ، وفى و ضبطت فهْو بتسكين الهاء ، ويؤدى هذا الضبط إلى خلل موسيقى .

(١٠٤) سقطت همزة (أقبلى) من أ ، ب ، جـ وذكرت فى بقية النسخ وهو الصحيح لأنها همزة قطع ، وفى جـ ذكر مع الشطر الأول الشطر الثانى من البيت ١٠٥ فقد تم التبادل بين العجزين فى هذا البيت والبيت التالى له .

(١٠٥) يا بكر يا عمّـار يا عمرو ارتفع
يا وهْـبُ يا حـمّاد يـا متثوِّب
(١٠٦) فإذا أضفـت نصبت مَنْ نـاديتَه
ياذا المكـارم أين أصبح جُـنْدُبُ
(١٠٧) ياذا الجلال وذا الأيادى والـعلى
ارحم فـإنّى فى جـوارك أَرْغَبُ
(١٠٨) فإذا كَـنَيْتَ نـصبتَ مـنْ كنَّيْـتَه
يابـا المهـلَّب قـد أتاك مـهلَّـب

باب النداء المضاف(*)

(١٠٩) فـإذا أتت ألـفٌ ولامٌ بـعدهـا
وأردت فانصب ما تريد، وتُوجِبُ
(١١٠) يازيـدُ والضحّاكُ سِـيرا نحـونا
فكـلاكما عَـبْل الذراع مُـجَرِّبُ

---

(١٠٥) فى ب (يا عمـروا) بالألف بعد الواو وهو تحريـف ، وفى هـ يا عمر بدون الـواو وفى جـ ذكر عجز البيت السابق بدلا مـن العجز الأصلى لهذا البيت كما قلنا سابقًـا ، وفى د ، هـ متثوّب بفتح الواو وتشديدهـا ، والمتثوِّب هو الراجع بعـد ذهابه العين ٨/ ٢٤٦ ويمكن أن يكـون المعنى المؤذن إذا تنحنح للإقامة ليأتيه الناس العين ٨/ ٢٤٧ .

(١٠٦) فى د (نصيب) بـدل (نصبت) وهو تصحيف ، وجنـدب علم على إنسان معنـاه كما جاء فى العين ٦/ ٢٠٦ الذكر من الجراد ، ويقال يشبه الجراد .

(١٠٧) فى جـ ورد الشطر الـثانى : ياذا الجلال والأيادى والندا وفى د و ح ط العـلا ، وفى هـ سقطت (فى) من البيت فاختلت موسيقاه .

(١٠٨) فى جـ كنِّيتَ بتشديد النون ، وفى ط ضبط الشطر كله ضبطا غير صحيح والمهلّب علم ومعناه إما الإنسان غليظ شعر ذراعـية وجسده . العين ٤/ ٥٣ أو المهلّب بمعنى الهجّاء ومـنه الشاعر المهلّب . القاموس المحيط ٢/ ١٤٥ .

(*) العنوان ساقط من ب .

(١٠٩) فى وز (وإذا) .

(١١٠) (الضحاك) بالرفـع فى ح ، ز ، ط ، ى ، وبالفتح فى ب د هـ ، وغير مـضبوطة فى أ ، و، ح فى جـ (عند) بدل (عبل) وهو تحريف ، وقد ضبطت مجرب بفتح الراء وتشديدها فى د و ز ح والعبل الضخم العين ٢/ ١٤٨ ولعله يقصد قوة الطاقة القاموس المحيط ٣/ ٢٣ .

باب النداء المنعوت(*)

(١١١) وإذا أتيت بمفرد ونعته
فانصب فذاك -إذا فعلت- الأصوب

(١١٢) يا راكبًا فرسًا ويا متوجّها
للصيد دونك إن صيدك مُحصَبُ

باب الترخيم

(١١٣) ومن النداء الحذفُ في ترخيمه
ياحارِ أنت مجرّب لاترْهبُ

(١١٤) يا حار أَحْسِن إن أردت مَسَرّتي
إني لذلك منكُمُ مُستَوجبُ

(١١٥) وتقول إنْ رخّمت زينب صادقًا
يازينَ إنّ البينَ فيه تشعُّبُ

(*) تصحيح من وز فقد ورد العنوان في بقية النسخ : باب النداء المفرد والمنعوت حيث تقدم منذ قليل عنوان : باب النداء المفرد ، إضافة إلى أن البيت يدل على ذلك .

(١١١) في ب و ز ط (وبنعته) بدل (ونعته) وفي جـ وتبعته .

(١١٢) في د ط جاء الشطر الأول : ياراكبًا فرسًا جوادًا ويا متوجها وفي ذلك خلل بموسيقى البيت ، وفي و محصب بكسر الصاد وفي ح مخضب بالضاد المنقوطة .

ومحصَب ؛ أي مصاب بالحصبة ، وفي العين ٣/ ١٢٣ الحصبة معروفة تخرج بالجنب ، وهي عبارة عن بثر يخرج بالجسد القاموس المحيط ١/ ٥٧ .

(١١٣) في ب ، هـ (لاتذهب) بدل (لاترهب) وهو تحريف ، وفي ز (مجربًا) بالنصب تحريف أيضًا إلا إذا كان حالاً مقدمًا .

(١١٤) هذا البيت ساقط من النسخة جـ ، وفي ح (يا عالم) بدل (ياحار) و « حار » منادى مرخم .

(١١٥) في جـ جاء (زينب) الأولى مرخمة في البيت ، وهو تحريف لترخيمه الكلمة بدون نداء علاوة على الخلل الموسيقى في البيت .

=

باب الجزم(*)

(١١٦) والجــزمُ سهــلٌ بــابــه وحروفــه
في النحو خمــسةُ أحرُفٍ إذْ تُحسَبُ

(١١٧) فتــقُول لم يــرنى أخوك ولــم يَزُرْ
زيــدًا أخوه ولابــنــوه ولا الأبُ

(١١٨) و فَلَــمْ ولما يــجزمــان كلاهــما
لم يَــلْقنــا فى غَزْوتيْــنَا مِقْــنَبُ

(١١٩) لم يــزرعا شــيئًا ولمّــا يَحْــصُدَا
وإذا حسبت حقوقهم لم يكذبوا

(١٢٠) أفلــم أقل لــك لاتجار مُــمَاريًــا
واعلم بأنك إن فعــلت ستُغْلَبُ

= في د (تسـعّب) بفتح العـين مع تشديدها ، وفـى ح تشعبوا وهو تحـريف ، والتشعب الـتفرق أو الاجتماع العين ١/٢٣٦ وهــو فى البيت بمعنى الافـتراق . انظر التعليق على البيت رقم ٢٥٦ ورقم ٧٦ .

(*) العنوان ساقط من ز ، وفى جـ باب حروف الجزم .

(١١٦) فى جـ ورد الشطر الثانى : فى خمسة من أحرف إذ تَـحْسِب وفى هـ (تحسب) بفتح التاء وكسر السين .

(١١٧) فـى جـ جاء الشطر الأول : فـتقول زارنى أخوك ولم يزر ، والبيت به خلل موسـيقى على هـذه القراءة ، وفى د (أخيك) بدل (أخوك) وهو خطأ .

(١١٨) فى د (وولم) بدل (وفلم) وسقطت (فى) من النسخة ح فاختلت موسيقى البيت ، وفى جـ لم تلقنا فى غزوتينا مقتب ، كذلك فى و ز ط د مقتب ، وفى هـ مقلب والمِقنب زهاء ثلاث مائة من الخيل العين ٥/١٧٨ .

(١١٩) فى ب لم يكذب ، وفى د و ط حـرفت (لم يكذبوا) إلى (لم يذربوا) وفـى ح لم تكذبوا ، وفى جـ ورد الـشطر الثانى : وإذا حـسبت حقوقهـم لاتكذب ، وفى ز زيدت واو فى أول الـبيت فأخلّت بموسيقاه .

(١٢٠) فى د و ح ط لاتجاز بـدلا من (لاتجار) وفى ز (لاتجـاوز) والاختلاف الأخيـر يخل بموسـيقى البيت .

(١٢١) فــإذا أتتْ ألـفٌ ولامٌ بـعدَهـا
فاخفض فأنت إلى السلامةِ أقربُ
(١٢٢) فتقول: لم يقــم الأميرُ ولم ينمْ
زيــدٌ ولم يــزر المديــنة تَـغْلِـبُ

باب الأمر والنهى(*)

(١٢٣) وإذا أمرتَ وإن نــهيــت فهــكذا
قُم يا نــصيرُ ولاتقمْ يــا مرحبُ
(١٢٤) واخفض إذا أدخلْتَ لامًا بعدها
من قــبلهــا ألفٌ فــإنّك تُنْــجِبُ
(١٢٥) فالــقولُ مــنك زُرِ الأمــيرَ ودارَه
ودعِ الجهــالة إن رأسَك أشــيبُ
(١٢٦) وتقــولُ: أَسْرِج يــاغلامُ وألجِــم
البرذون وانظر كيف تمشِى الأشهبُ

---

(١٢١) فى ب ، جـ (وإذا) بدل (فإذا) ، وفــى جـ (فإنك) بدل (فأنت) ، وقد اختلــت موسيقى البيت ، فى ز ط (فــاحفظ) بدل فاخفض ، ولعل هــذا دليل على أن القصيدة ممــلاة حيث يكون نطق الظاء بدل الضاد وهو كثير .

(١٢٢) فى جـ هـ (ثعلب) بدل (تغلب) وفى ز تغلب بضم الأول وفتح الثالث وهو تحريف . وتغلب علم .

(*) هذا العنوان جاء قبل البيت رقم ١٢٢ فى النسخة هـ .

(١٢٣) فــى هـ و كتبت (فهكذا) بالياء مكان الألف ، وفى ح (يا موجب) بدل (يامرحب) وفى و (يا مُرْجب) .

والمرحب النازل فى سعة ورحابة العين ٣/ ٢١٥ .

(١٢٤) فى ب (منجب) بدل (تنجب) ، وفى ح (بعده - قبله) بدل (بعدها - قبلها) .

(١٢٥) فى جـ (والقول) بدل (فالقول) ، وقد وردت (وداره) بجــرّ الراء فى نسخة و وبضمها فى ز وهما تحريف .

(١٢٦) (تمشى) فى جـ د هـ و ز ، وفى بقية النسخ يمشى ويمكن أن يكون المعنى تمشى الأشهُب جمع =

باب الأمر والنهى بالنون الخفيفة والثقيلة(*)

(١٢٧) والأمرُ بالنــون الخفيفة فاعـلمَنْ
والنهىُ أصعبُ فى الكلام وأعزَبُ

(١٢٨) لاتـعـصــينّ الله واطلــبْ عفـوَه
لاتشربَــنْ خمرًا فبئْـسَ المشربُ

باب المبتدأ وخبره(■)

(١٢٩) وإذا ابتدأتَ القولَ بــاسمٍ سالمٍ
فارفعْــه والخبرَ الذى يسْتـجْلَبُ

(١٣٠) فــالمبـتـدا رفـعٌ جـمـيع كـلّـه
ونعــوتُه ولـذاكَ بابٌ مُـعْجـبُ

(١٣١) فتـقـول: عمُّـكَ قادمٌ ومحـمدٌ
ويزيـدُ ذو ولدٍ وشـيخٌ أحْـدَبُ

= شهاب ، وهو الشعلة من النار العين ٣/ ٤٠٣ ، أو يكون المعنى يمشى الأشهَب (بفتح الهاء) ، أى الفرس الذى اخـتلط لون سواده ببياضه ، فالشّهْـب والشُّهبة لون بـياض يصدعه سواد فـى خلاله المرجع السابق أو الأسد فهو أشهب القاموس المحيط ١/ ٩٣ .
والبرذون الفرس العين ٨/ ٢١٠ .
وفى جـ تمشى الأشْهُب بضم الهاء فى الأشهب .

(*) فى ح سقطت (النون) من العنوان .

(١٢٧) فى هـ وأغرب ، وفـى و ز ط وأعرب ، وفى د و أعرب ، وأعزب الواردة بـالأصل ؛ أى أبعد وأذهب العين ١/ ٣٦١ .

(■) فى ب هـ سـقطت (خبـره) من العنـوان ، وفى ز وردت (الخير) بـدل (الخبر) وفى جــ تأخر العنوان وجاء بعد البيت ١٢٩ .

(١٢٩) هذا البيت تقدم عنوان : باب المبتـدأ وخبره فى جـ ، فى هـ (فإذا ، وفى د ، هـ وردت (الخير) بدل (الخبر) .

(١٣٠) فى جـ د و ز (وكذاك) بدل (ولـذاك) ، وفى ح (وكذلك) والأخير إخلال بموسيـقى البيت وفى هـ حرفت إلى (وكذا كتاب) .

(١٣١) فى كل النسخ الأخرى (فتقول) ، وفى جـ (أجدب) بدل (أحدب) والأحدب - كما جاء =

(١٣٢) وتقــول: عبدُالله شيـخٌ صـالحٌ
ومحـمـدٌ حـرٌّ وأسلَـم مُعْـجِبُ

(١٣٣) والـريح سـاكنـةٌ وثوبـك ليّـنٌ
والشمسُ بازغةٌ ولونك أشْحَبُ

(١٣٤) وتقول: نحن أولو جلاد فى الوغى
وأنـا ابن عـبـدالله لّمـا أُنْسَـبُ

باب «حتى» إذا كانت غاية(*)

(١٣٥) وإذا أتَتْ حـتى وكـانت غـايةً
فاخفِضْ وإن كثرُوا عليك وألّبُوا

(١٣٦) فتقولُ: قد خاصمتُ قومَكَ كلَّهم
حتى أخـيك لأن قومَك أذنـبوا

= فى العين ٣/١٨٦ - الحدبة : مرضع الحَدَب من ظهر الأحدب ، والاسم الحدَبة ، وقد حَدب حدبًا واحدودب ظهره ، فى القاموس المحيط ١/ ٥٤ الحدَب محـركة خروج الظهر ودخول الصدر والبطن ، وهو أحدب.

(١٣٢) فى د (جر) بـدل (حر) وهو تصـحيف فى ب جــ ز ح ط (وأسلَمَ) بفـتح الميم ، وتـكون معجب فاعلاً للفعل أسلمَ ، ويمكن أن تكون أسلم علمًا ومعجب خبره .

(١٣٣) فى جـ (أشجب) بدلا من (أشحب) وهو تصحيف ، والأشحب هو الذى تغيّر لونه من سفرٍ أو هزال أو عملٍ العين ٣/ ٩٨ .

(١٣٤) فى ب جـ د هـ ز ح (الوغا) بالألف ، وبقية الـنسخ (الوغى) بالياء وفى و ز ح ط (أولوا) بالألف فى آخر الكلمة وهو تحريف .

(*) فى هـ سقطت (كانت) من العنوان .

(١٣٥) فى د سقطت الواو من أول البيت ، وكذلك سقطت نقطة الخاء فى (فاخفض) وفى هـ سقطت الألف من (ألّبـوا) وفى ح كتبت الكـلمة بلامين بعد فـك تضعيف اللام وهـو تحريف ، وفى ط وردت (وأكبّوا) بالكاف ؛ وفـى (ب) (وألب) بحــذف واو الجماعة ، وفى ح (فاحفظ) بدل (فاخفض) .

وفى العين ٨/ ٣٤١ فى معنى ألّبوا « وقد تألبوا عليه تألبا إذا تضافروا عليه » .

(١٣٦) فى جـ ، هــ (أذنب) بدل (أذنبوا) بسـقوط واو الجماعة وهـو تحريف وفى ز سقطـت همزة الكلمة ، وفى ز (خاصمتَ) بالتاء المفتوحة وفى ب (لئن) بدل (لأنّ) .

(١٣٧) ولقد أَكَلْتُ الحـوتَ حتى رأسِهِ
حتـى أخوك يـلومـنى ويـؤنِّبُ
(١٣٨) حتـى أخاك ضربـتُ لما سبَّـنى
وكذاك أفـعل بـالذى يـتوثّـبُ
(١٣٩) لما أتـيتَ بِـفعْلـها مِـن بعـدِها
أجريت بالفـعل الذى لايكذبُ

باب كى وكيما ولن وكيلا ولئلا(*)

(١٤٠) وانصبْ بها الأفعالَ كيما واجبًا
وبكَىْ وكـيلا والحروفُ تَشَـعَّبُ
(١٤١) وبأنْ ولام الجْـحدِ واللام الـتى
هى مثل كيلا فى الكلام وأَرسبُ

(*) (لئلا) كتبت (لأن لا) فى الأصل والنسخ د هـ و ز ط ، وسقطت لن من النسخة ب ، ووردت (الآن) بدلا مـن (لئلا) فـى جـ (باب كى) تصحيح من النسخة ب فقد وردت فى بقية النسخ (باب كم) .

(١٣٧) ضبطت السين فى (رأس بالأوجه الثلاثة (رفـعًا ونصبا وجرا) فى الأصـل ، وفى ب ح بالجر فقط ، وفى ط وبالفتح فقط ولم تضبط فى بقية النسخ وفى ح ويؤنَّب بفتح النون وتشديدها .

(١٣٨) (يتوثب) تصحيح من هـ وفى الأصل (تيونب) وفى جـ (يتنوّب) وفى ب (يتثوّب) وفى و ز ح ط يتؤنب ومعظمه تحريف وفى د (يؤنب) غير أن البيت سيختل موسيقيا .

(١٣٩) سقط هذا البيت من جـ د و ز ط .

(١٤٠) فى ز تُشَعَّبُ بضـم التاء وفى بقية النسخ تشعَّـب ، بفتح التاء على أن أصله تتـشعّب مضارع فى أوله تاءان ، حذفت إحداهما وبقى الفعل على ضمّ آخره ، والتشعب التنوع والتفرق ، أو كما يقول الخليل : والزرع يكون على ورقة ثم ينشعب أى يصير ذا شعب ، وقد شُعِّب . العين ١/ ٢٦٤ .
فى ح (وبلى) بدل (وبكى) .

(١٤١) فى ح [و لام] بدلا من (واللام) الثانية
وأرسب ؛ أى أعمق وأثبت ، فـالرسوب هو الذهاب فى الماء سفلاً ، وجـبل راسب ؛ أى ثابت . العين ٧/ ٢٥٠ . القاموس المحيط ١/ ٧٦ .

(١٤٢) فى د (ولم يسيـر) وهو تحريف ، وفى جـ ز يصير ، وفى ب (كـى لا) بدل (كيلا) ، وفى ح حرّفت (الموكب) إلى (و أركب) .

(١٤٢) كيـلا أقول ولن يسـيرَ محـمدٌ
حتى يـسير إلى العـدوّ الموكِبُ

(١٤٣) كيـما تقـومَ ولن يـقومَ مقـاتلٌ
أو يستقيم ولـن يلوح الكوكبُ

(١٤٤) عمدًا لـئلا تغضـبوا ولْتعـلَموا
ما جـابرٌ لـيزوركـم أو يعـتبُ

باب مالم يُسَمّ فاعله

(١٤٥) والفاعـلون ولم يُسَمّـوا حدُّهم
رفعٌ وبعـد الرفع نصبٌ يُـلحَبُ

(١٤٦) فتقول قد عُـزِلَ الأميرُ وزوِّجَتْ
دعْدٌ وقد ضُرِب العشيّةَ شَوْزبُ

(١٤٧) ضربًا شـديدًا إذْ قطَعْتَ نصْـبتَه
ولقد أثـيرتْ فى العـمارة أرنبُ

---

(١٤٣) فى د ط (ولـم يقـوم مقابلٌ) بدل (ولن يقـوم مقاتل) وهو تحريف وفى ز (مجاهد) بدل (مقاتل) ، وفـى ب جـ (يقوم) بدل (تقوم) الأولى ، (تستقيم) بدل (يستقيم) وفـى جـ (أو) بدل (لن) فى بداية الشطر الثانى ، وفى و جاء الفعل (يقوم) بالياء والتاء معا .

(١٤٤) فى ب جاء البيت :

مدا لئلا يغضبوا أو يعلموا ما جايز ليزوركم أو يعتب

وفى جـ جاء الشطر الثانى : ما جايز ليزوزكم أو يتعب وهو تحريف .

وفى ز ط (يغضبوا وليعلموا) ، وفى د (أو يغضب) بدل (أو يعتب) .

(١٤٥) فى جـ هـ (جدهـم) بالجيـم وهـو تصحيف ، وفى و (يجلب) بدل (يلحـب) وفى جـ (يلجب) وفى د (يلجـلب) ، ومعنى يلحب أى يتضح ففى العـين ٣/ ٢٣٩ « وقد لَحب يلحُب لحوبًا أى وضح » وربما كانت (يجلب) كما فى النسخة و

(١٤٦) فى ب ح ط هـ (شورب) بالراء ، وفى جـ جاء الشطر الثانى : « وقد ضربت العشية شودب » وهو تحريف أخل بموسيقى البيت . وربما يقصد بشـوزب الرجل النحيف أو الغضبان ففى العين يقال للرجل النحيف شازب وكذلك الشازب الغضبان . وربما كانت شورب .

(١٤٧) فى هـ (أثيرت) وردت بالتاء المربوطة وهو تحريف ، وفى د ز و (القمارة) بدل (العمارة)، =

(١٤٨) وتقولُ: إنّ نُصَيـر أُعْطِي درهمًا

وكِـسَاءُ زيـدٍ مزّقَـتْـه الأَكْلُـبُ

(١٤٩) وتقول: قد سُقيتْ تـهامةُ كلُّها

غيـثا وخُصَّتْ بـالكرامة يـثربُ

(١٥٠) وتقول: إنْ أضمرت: أعطِيَ درهمًا

مُنِعَ الـركوبَ بدهره مـا يَرْكَبُ

(١٥١) وتقول: قد رُمِيَ النُّضَيْرُ بأسْهُمٍ

عن قَوْس صاحبنـا فبادر يَهْرَبُ

(١٥٢) تُلِـيَتْ عـلَيَّ مـن المفـصَّلِ آيـةٌ

ظَلَّـت دموعي خيـفةً تَتَصـبَّبُ

= وفي جـ ورد الشطر الثاني محرفا إلى :

والعدا انبرت في العمارة أَرْيب

والعمـارة القبيلة الـعظيمة العـين ٢/ ١٣٧ ، والأرنب معروف للـذكر والأنثى وقيل الأرنـب الأنثى والخزر للذكر . العين ٨/ ٢٦٨ .

(١٤٨) في جـ غيرت (نصير) إلى (تصير) و (أعطـي) كتبت (وأعطا) بالألف وفي ح ورد الشطر الثاني هـكذا : منع الركوب بدهـره ما يركب ، وهذا هو الشـطر الثاني من البـيت رقم ١٥٠ وقد حدث تبادل بين الشطرين في هذا البيت والبيت رقم ١٥٠ في النسخة ح .

(١٤٩) في ز (وخصت) وردت بفتح الخاء وهو تحريف .

(١٥٠) في ز الركوب بالجر وفي و بالضم ، وفي ب جاء الشطر الثاني : (مُنع الركوب فدهره ما يَرْكَبُ بالبنـاء للمعلوم فـي (ما يركب) وهو تحـريف وفي ح ورد الشطر الـثاني : (وكساء زيد مـزّقته الأكلب) .

(١٥١) (النُّضَير) تصحيح من ب ز وفي الأصل و ح (النـظير) ، ويمكن أن تكون (الأمير) كما في ب وإن كان المعنى لايروق ، وفي و (النصير) بالصاد .

(١٥٢) في ز جاء الشـطر الأول : (تليت عليّ مـن المفضّل آيةً) بنـصب آية وبالضاد في المـفضّل وهو تحريف وتصحيف ، وفـي ح (ضلت) بدل (ظلت) ، وكـــذلك في جـ ط بالضاد ، وفـي د (تنصب) بدل (تتصبّبُ) .

باب «أى» إذا ذهبت مذهب ما لم يسمّ فاعله(*)

(١٥٣) بل أىّ شىء قيل لابن مساور
فهو اللّجُوج العابس المتصعّبُ

(١٥٤) بل أىّ لفظ أُسْمِعُ النَّفَرَ الأولى
شدّوا الرّحالَ على الجِمَالِ وأحقبوا

(١٥٥) فنأتْ ديارُهُمْ وشطّ مزارُهُم
وحدا بهم حادٍ مُجِدّ مُطْربُ

باب النسق(■)

(١٥٦) وإذا نَسَقْتَ اسمًا على اسم قَبْلَهُ
أعطيته إعْرابَ ما هُو مُعْرَبُ

(١٥٧) وانسقْ وقُلْ بالواو قولك كلّهُ
وبلا وثُمَّ وأَوْ وليسْتَ تعقُبُ

(*) (مذهب) تصحيح من هـ ح وفى الأصل ، جـ ، و ، ز (مذاهب) وقد سقطت مذهب من ط ، وفى ب جاء العنوان كالتالى : باب أى إذا ذهبت بما لم يسمّ فاعله .

(١٥٣) فى جـ (الجوع) بدل (اللجوج) وفى هـ (الجوج) وكذلك كتبت خطأ فى ح ، وفى و ز ح (المستصعب) بدل (المتصعب) وفى ط (ابن مشاور) بالشين .

(١٥٤) فى ز صحفت (الرحال) إلى (الرجال) ، وفى ح كتبت الألى خطأ (الؤلى) ، وفى جـ ، هـ (وأحقب) بدل (وأحقبوا) وأحقبوا ؛ أى شدّوا الحبال إلى بطن البعير العين ٣/٥٢ .

(١٥٥) فى جـ (بانت) بدلاً من (نأت) ، وفى ح كتبت (نأت) بالهمزة على السطر ، وفى هـ ح (وحدى) بدل (وحدا) .

(■) فى ز جاء العنوان : باب النسق وهى حروف العطف .

(١٥٦) فى ز ضبطت (إعراب) بضم الباء وهو خطأ .

(١٥٧) كتب هذا البيت كما جاء فى النسخة جـ ، أما فى الأصل والنسخة ح فقد جاء كالتالى :

وانسق وقل بالقول قولك كله
وبلا وثم وإذْ ولستَ تغضّبُ =

(١٥٨) والفـاءُ ناسـقةٌ كـذلك عـندنـا
وسَبيلُها رحبُ المذاهب مُشْعَبُ

(١٥٩) فتـقول: حَـدَّثَنَا هِـشَامُ وغَـيْرُهُ
ما قال عوْفٌ أو حُسَـينُ الكاتِبُ

(١٦٠) ورأيـت زيـدًا لا أبـاه فـعَـمَّـهُ
ثم الـعشيـرة قَبْـلَ أَنْ يتحـزّبوا

(١٦١) ورأيـتُ عمّـارًا وبـكـرًا وابنَـهُ
عبـد السلام وكلّـهم متغـضّبُ

(١٦٢) ولـقد بَـصُـرْت بمـعبـدٍ وزرارةٍ
والزبرقان فأعرضوا (وتنكّبُوا)

= وقد جاء فى ب كما جاء فى الأصل باستثناء تغضب فقد تغيرت (تعصب) وفى د و ط (وقل ما لو) بدل (وقل بالواو) وفى ز يغضب ولست تعصّب بمعنى لست متشددًا العين ٣١١/١ .

(١٥٨) فى ز ورد الشطر الثانى : ما قال عوف أو حسين الكاتب

وقد جاء على سبيل انتقال النظر فهذا الشطر الثانى للبيت التالى رقم ١٥٩ .

وفى جـ ، ح (مسغب) بدل (مشعب) وهو تصحيف .

ومشعب تعنى التفرقة وقد مرّ هذا المعنى من قبل . انظر هوامش الأبيات ٥٦ ، ٧٦ ، ١٤٠ .

(١٥٩) في جـ (فيقول) بدل (فتقول) وفى ح (عرق) بدل (عوف) ، و الشطر الأول ساقط من ز (وكذلك الشطر الثانى من البيت السابق مباشرة .

(١٦٠) فى د حذفت الهاء من (لا أباه) وفى و ح حذف الألف من (يتحزّبوا) وفى د يتخربوا وهو تصحيف ، وفى ب جـ هـ (يتحزّب) يحذف واو الجماعة

وفى ح (ونعمة) بدل (فعمه) .

(١٦١) فى ب د و هـ (متعصب) بدل (متغضب) وفى ز يتغضب ، وفى ح متغضّب .

وفى جـ جاء البيت هكذا :

ورأيت عمارًا وعمرًا وابنه عبد السلام وكلهم مُتَعَيَّبُ

(١٦٢) (وتنكبوا) تصحيح من جـ ففى الأصل (يتنكبوا) ، وهو خطأ من حيث إن المضارع مرفوع بثبوت النون ولم يسبقه ناصب أو جازم والجملة حالية فلم حذفت النون ؟ ، وفى د ح ط يتنكبوا ، وفى ب هـ يتنكب ، وهو تحريف أيضًا =

باب «أى» إذا ذهبت مذهب الفاعل والمفعول به(*)

(١٦٣) فتقول: أىّ بنيك ينفع أهلَه
بل أى كَسْب يا مبارك تكسِبُ

(١٦٤) اخرج فآتِهم وأنت بنادهم
فانظر فأىّ مؤذنيك يُثَوِّبُ

(١٦٥) فأجب ولاتدع الصلاة جماعة
إنّ الصلاة مع الجماعة أطْيَبُ

باب الإغراء

(١٦٦) وتقول: إنْ أغريت دونك عامرًا
وعليك زيدًا عنك لايتغيّبُ

(١٦٧) وعليك نَفْسَكَ فالزَمْنها رُشْدَها
والهمّ فانبذه إذا يتأوّبُ

= وقد سقط هذا البيت من ز ، وفى النسخة جـ (الزبرقانىّ) بدل (الزبرقان) وهو تغير أخلّ بموسيقى البيت .

وتنكبوا ؛ أى مالوا وتنحّوا العين ٥/ ٣٨٥ .

(*) العنوان ساقط من ز وسقطت (به) من د ح (مذهب) تصحيح من د ، فى بقية النسخ مذاهب

(١٦٣) فى جـ ز (يامنازل) بدل (يا مبارك) .

(١٦٤) فى و ح (وانظر) وفى هـ ب و ز ح (تنادهم) بدل (بنادهم) وفى د يثوَّب بفتح الواو مع تشديدها

و (تنادهم) أو (بنادهم) حذفت مدة الكلمة فى الحالتين والأصل (تناديهم أو بناديهم) .

والمؤذن المتثوب أى الذى يتنحنح للإقامة ليأتيه الناس العين ٨/ ٢٤٧ .

وانظر هامش البيت ١٠٥ من هذه المنظومة ، فقد مرّ هذا المعنى من قبل .

(١٦٥) فى جـ (صلاة) بدل (الصلاة) وهو تغيّر يخلّ بموسيقى البيت .

(١٦٦) فى ط (أغزيت) وهو تصحيف .

(١٦٧) فى ب ورد هذا البيت كما يلى :

وعليك نفسك ألزمنْها رشدها والهمّ فاشدده إذا يتأوّب =

باب التحذير

(١٦٨) وكذلك التحذيرُ نصبٌ كلُّه
النّارَ فاحذرْ إنّ يَومَكَ يَقرُبُ

باب «قبلُ» و«بعدُ» إذا كانتا غاية(*)

(١٦٩) وتقولُ: قبلُ وبعدُ كنّا قادةً
منْ قبلِ أن يأتى الأمير الأغلبُ

(١٧٠) لما جعلتَ (كليهما) لك غايةً
أوجبْتَ رفعهما وصحّ المشْعَبُ

(١٧١) وتقولُ: من قبلِ الوليدِ ورهطِه
كانتْ لنا خَيْل تُقَادُ وتُجْلَبُ

(١٧٢) وتقولُ: جئتُك بعد حولٍ كاملٍ
أو قبلَهُ فيما أخالُ وأَحْسِبُ

= والأصل هو الأصح لما يترتب عليه فى النسخة ب من تحويل همزة الوصل إلى قطع فى (الزمنها) حتى يستقيم الوزن ، وغموض المعنى فى (اشدده) .
وفى ح (فالزم) وهو نقص أخلّ بموسيقى البيت ووردت (يتأرّب) بدل (يتأوب) وهو تحريف ، وفى ط (رشدا) بدل (رشدها) هو تحريف أيضًا ، ويتأوب بمعنى يعود .

(١٦٨) فى ب (النار احذر) والأصح ما ورد بالأصل لما يترتب عليه من تحويل همزة الوصل إلى قطع فى ب .
فى د ، و (إن ثوبك تقرب) وفى ز ط (تقرب) .

(*) (كانتا) تصحيح من ب فى الأصل (كانت) ، وفى النسخة جـ ورد العنوان : باب قبل وبعد .

(١٦٩) فى جـ (تارة) بدل (قادة) ، وفى ح (ما يأتى) بدل (أن يأتى) وفى جـ يأت .

(١٧٠) (كليهما) تصحيح من ب ، ففى أ ، جـ د هـ و ز ح (كلاهما) وفى جـ (هما) بدل (لك) ، وجاءت المشعب بالسين بدل الشين وهو تصحيف ، وفى وز رفعهما بضم العين وهو ضبط محرّف .

(١٧٢) أحال بدل أخَال وهو تصحيف .

باب ما شأن وما بال ومالك ومالى(*)

(١٧٣) وتقولُ: مـالك جالسًا لاقـائمًا
ما بـال عمـروٍ خائفًـا يتـرقّب

(١٧٤) ما شـأنُ عبـدالله فيـها داخـلاً
دون الرجال وأنت ليثٌ مُخْرِبُ

(١٧٥) وتقول أيضًا : ما لعبدِكَ جالسًا
ما بـالُ حِصْنٍ لـلعدوّ يُـخَرّبُ

(١٧٦) مالـى ومالك غـافِلَـيْن وكلُّـنا
فى نـاظِرْيـه للـمنـيّة مِـخْلَـبُ

(١٧٧) هـذا لمـعـرفــةٍ وإنْ نـكّـرتَـه
فالخفضُ أَفْصَحُ حين ذاك وأعربُ

(*) فى ح (إذا) بدل (ما) فى (ماشأن) ، وفى و (ومالى ومالك) .

(١٧٣) فى جـ ز (عمرو) بالرفع وفى ح بالنصب ، وفى هـ (عمر) .

(١٧٤) (مجرِّب) فى د هـ و ز وهو خلل موسيقى ، وفى ح (مخرّب) ، وفى بـ (مجرب) ، وفى ز (فينا) بدل (فيها) .
وليث مُخرب ؛ أى مـثقوب الأذن ، ففى العين ٤/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ الخُرْبَـة سعة خُرت الأذن ، وامرأة خرباء وعبد أخرب والخربة أيضًا شرمة أى شق فى نـاحية ، ويقال ربما كانت فى ثغر الدابة ، وكل ثقبة مستديرة فهى خربة .

(١٧٥) فى ب ورد الشطر الأول : وتقل له ما بال عبدك جالسًا ، وفى جـ ورد البيت كما يلى :
وتقول أيضًا ما لعبدك جالسًا
ما بالُ حفصٌ للعدوّ مجرّب
وفى ز سقطت (أيضًا) فاختلت موسيقى البيت ، كذلك وردت (مخرب) بدل (يخرّب) ، وفى و ضبطت اللام فى (لعبدك) بالضم وهو تحريف .

(١٧٦) فى جـ (فاعلين) بدل (غافلين) ، وفى ز (ناضريه) بدل (ناظريه) .

(١٧٧) فى جـ ورد الـشطر الثانى : فـالخفض أفصح حين ذلـك يُعْرَبُ وفى و د ط سقطـت (أفصح) فاختل وزن البيت ، وفى د و ز (فإن) بدل (وإن) .

(١٧٨) ما بـالُ شيخٍ فى جـوارِك نازِلٍ
ما لامرئٍ حـصرٍ لديْك يُـعَذّبُ

باب حسب (وكفى)(*)

(١٧٩) وتقولُ: حَسْبُـكَ درهمان وستَّةٌ
كنصيبِ مَن هو منك عندى أكثَبُ

(١٨٠) وتقول: حسبُـكَ درهمان وستّةٌ
وكـفاك ديـناران ممـا تَـحْسِـبُ

(١٨١) بل حَـسْبُ عبدِالله مـا أعطيـتَهُ
وأخـيـه إنّ أخـاه مـنْـه أَذْرَبُ

(١٨٢) يازيـدُ حسبُـك والمغيـرةُ صارمٌ
قد صـحّ منه ذُبَـابُه والمِـضْرَبُ

---

(١٧٨) (شيخ) فى د ز بالرفع ، وفى هـ ز بالجر
(نازل) فى جـ د و ز بالرفع ، وفى هـ بالجر
(امرئ) فى هـ بالنصب
(حصر) فى ز هـ بالجر ، وفى د (حضر) تصحيف .
(*) (وكفى) إضافة من ب جـ ط .
(١٧٩) هذا البيت ساقط من النسخة ب ، وفى جـ د هـ ز ح ط (أكتب) بدل (أكثب) من الفعل كثب بمعنى قرب ، والكثب : القرب أو الجمع أو الحمل والمضارع يكثُب بالضم والكسر العين ٥/ ٣٥١ ، القاموس المحيط ١/ ١٢٦ .
(١٨٠) هكذا جاء البيت ، ومن الواضع تكرار الشطر الأول من هذا البيت وسابقه ، وربما كان هذا سببا فى إسقاط بيت من النسخة ب .
فى النسخة جـ (وكذلك) بدل (وكفاك) ، وفى ح سقطت الكاف الثانية من كفاك .
(١٨١) فى ح (يا) بدل (بل) فى أول البيت ، وأذرب ؛ أى أكثر حدّة ، وقد مرّ هذا المعنى فى البيت رقم ٧٢ وانظر العين ٨/ ١٧٣ .
(١٨٢) فى ب جـ د كتبت (ذبابه والمضرب) بأشكال مختلفة فيها تصحيف وتحريف مثل (ديانه - ديانة - المصرب) . . . إلخ
والمِضْرَب : الرجـل الشديد الضرب ، ففـى العين ٧/ ٣١ . رجلَ مِضْرَب ؛ أى شـديد الضرب ، ويكون المعنى أنه غير قادر على هزيمة الذباب أو الرجال الأشداء ، وليس قادر إلا على الضعفاء . =

باب قطك وقدك(*)

(١٨٣) وتقول: قَطْكَ وقَدْك ألْفا درهمٍ
فهما كَحَسْبُـكَ فى الكلام وأثْقَبُ

(١٨٤) قطْنى وقَدْنى مـن مُجَالسةِ الأُولى
قد أتعبُوا بدنى الضَّعيفَ وأنصبوا

(١٨٥) فإذا أتـيت بـقطّ فى تـثقيـلـها
فاخفِـضْ وقاكَ اللهُ ما تتـرهّبُ

= وقد ضبطت فى بعض النسخ (المغيرة) بالفتح وهو تحريف . وكذلك المضرب بأشكال متعددة ، ولعلها أقربها إلى القبول ما أوردناه . وفى القاموس المحيط ١/ ٩٩ المضْرَب بفتح الميم العظْم الذى فيه المح .

(*) هذا العنوان ساقط من ح .

(١٨٣) فى جـ (ألفا درهمًا) بنصب الاثنين ، (لحسبك) بدل (كحسبك) وهو تحريف ، وفى ح ضبطت (قدك) بتشديد الدال وكذلك (قطك) بتشديد الكاف وهو تحريف أخلّ بموسيقى البيت ، وفى ح أيضًا (مهما) بدلا من (فهما) و (القب) بدل (أثقب) .

وفى العين ٥/ ١٤ « قط خفيفة ، هى بمنزلة حَسْبُ ، يقال قطك هذا الشىء ؛ أى حسبكه . قال :
امتلأ الحوض وقال قطنى
وقد وقط لغتان فى حسب لم يتمكنا فى التصريف
وجاء أيضًا فى العين ٥/ ١٦ « قد مثل قط على معنى حسب ، تقول : قدى أى حسبى . قال النابغة : إلى حمامتنا أو نصفة فقد
وقال أهل الكوفة : معنى قطنى كفانى العين ٥/ ١٤ ثم قال الخليل : وأما قط فإنه للأبد الماضى ، تقول ما رأيته قط ، وهو رفع لأنه غاية مثل قولك : قبل وبعد » .
« وأثقب » أى أكثر شهرة ، فالثقوب مصدر النار الثاقبة ، والكواكب ونحوه ؛ أى التلألؤ ، وثقب يثقُب ، وحسب ثاقب مشهور مرتفع العين ٥/ ١٣٨ .

(١٨٤) فى جـ ، د ط (قدى وقطى) بدلا من (قطنى وقدنى) ، وفى ب (حسبى) بدلا من (قطنى) ، وفى و ز (فى) بدل (من) وشددت الدال فى (قدنى) ، وفى د (مجا) بدل (مجالسة) وفى جـ (وأنصب) بدلا من (وأنصبوا) .

(١٨٥) فى ب جـ (ما تتهيب) ، وفى ز (ما يتهيب) بدل (ما ترهب) وفى جـ (تقليبها) بدل (تثقيلها) ، وفى ط (فاحفظ) بدل (فاخفض) .

(١٨٦) لم يـأتِنـى إلا بخمـسة أَسْـهُمٍ
قطٍّ الغلامُ وقال يُـوشِك يَعْقُب

(١٨٧) فإذا أردت بـها الزمـانَ فرفعُـها
أهيا وأتقن فـى الكلام وأصوبُ

(١٨٨) لم يَحْمِنى قطُّ ابنُ أمِّى فى الوغى
يوم الكـريهة والفوارسُ تُـسْلَب

(١٨٩) وتسـالبُـوا وتطاعـنوا وتجـالدوا
وتعـانقـوا ودماؤهم تَـتَصَـبَّبُ

باب و«يح» و«ويل» فى الدعاء(*)

(١٩٠) فتقولُ: وَيْحَكَ لاتـكُنْ ذا غفلة
والـويـلُ للـكُـفّـار لما كَـذّبُـوا

---

(١٨٦) فـى جـ يغضب ، فـى ز و (الغلام) بالجر وفـى و وجد بياض مكان (فإذا أردت) ، وفى ح (أهيا) بفتح الهمزة والهاء ، وهو تحريف .

وعقبَ يعقُبُ أى يردف ويتبع ، نقول : أتى فلان إلى فلان خبرًا فعقب بخيرٍ منه أى أردف . العين ١٧٩/١ .

(١٨٧) فى جـ (أهنا) بدل (أهيا) وأهيا من أهيأ ؛ أى أكثر ملاءمة

والملاحـظ أن حكـم الخليل على قط بالتشـديد إذا أريد بها الزمان وكانت بمعـنى (أبدًا) فإنما هى رفع ، أى أنها مبنية على الضم .

(١٨٨) فى د هـ و ز ح ط (الوغا) بالألف .

(١٨٩) فى هـ (ودما هموا) .

(*) فى ب ، جـ (والدعاء) بدل (فى الدعاء) وفى هـ (الدعى) .

(١٩٠) فى ح (فى) بدل (ذا) ، (يكذبوا) بدل (كذبوا) وهو تحريف ، وقد ورد فى العين فى معنى الويح ٣١٩/٣ :

« أما الويح ونحوه ممـا فى صدره واو فلم يسمع فى كلام العرب إلا ويـح وويس وويل وويه . فأما ويح فيقال: إنه رحمة لمن تنزّل ينزل بلية، وربما جعل مع (ما) كلمة واحدة فقيل ويحما قال حميد:

ويح لمن لم يدر ما هن ويحما

فجعل ويحما كلمة واحدة ، فأضاف ويح إلى ما ، ونصب ويحما لأنه فعل معكوس على الأول =

(١٩١) يـا ويـح زيدٍ مـا أنـاخ بـدارِه
ويلٌ لمن هو فى الجـحيم يُعَذّبُ
(١٩٢) بُـعْدًا لحـاجد ربّـه سُحْـقًا لَـه
يوم القيامة فى السـعير يُكَبْكَبُ
(١٩٣) وتقـول: ياويـحٌ له مِـنْ ظالـمٍ
كم يـسـتـتيبُ لـنفـسه ويُـقرِّبُ

باب المجازاة(*)

(١٩٤) فالقولُ إنْ جازيتَ يـومًا صاحبًا
صِلنى أصِلْك وُقِيـتَ ما تتهيّبُ
(١٩٥) إن تـأتـنى وتـردْ أذاىَ عـامـدًا
ترجعْ وقرنُكَ حين ترجعُ أعْضَبَ

= والويل كما فى الـعين ٨/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ حلول الشر ، وهو أيضًا باب من أبواب جـهنم . نعوذ بالله منها . واعتقد أن المعنى الثانى أقرب إلى سياق البيت .

(١٩٢) سقط هذا البيت من ب وأضيف فى الهامش بخـط مخالف ، ويكبكب ، أى يرمى فى هوّة النار العين ٥/ ٢٨٥ تعليقا على الآية الكريمة « فكبكبوا فيها » الشعراء ٩٤ .

(١٩٣) فى ب كتبت (كم) فى نهاية الشطر الأول ، والصحيح أنها تأتى فى بداية الشطر الثانى ، وهذا دليل على عدم معرفة الناسخ بعلم العروض .

وفى جـ د ط ز (لم يستـتيب) بدون جزم الفعل وهذا أيضًـا دليل على عدم معرفة كثـير من نسّاخ المنظومة بعلم النحو وفى ح (يريه) بدل (لنفسه) .

(*) سقط هذا العنوان من النسخة جـ وأضيف فى الهامش بالخط نفسه .

(١٩٤) فى جـ (ما يتهيب) .

(١٩٥) فـى د هــ ز (أغضب) بدل (أعضب) ، فـى ب د (تزد إزائى) ، وقد ورد البيـت فى جـ هكذا :

إن تأتنى وتزور دارى عابـــدًا
ترجع وقربك يوم تأتى أعصب

والقرن الأعضب ؛ أى المكسور ففى العين ١/ ٢٨٣

« شاة عضباء : مكسورة القرن ، وقد عَضِبَتْ عَضَبًا وأعضبتها إعضابًا ، وعَضَبْتُ قرنها =

(١٩٦) من يـأتِ عبدَالله يَـطْلُـبْ رفده

يرجـعْ سليـمًا غـانمًا لايُغْـلَبُ

(١٩٧) وتقولُ: مَـنْ يعمل لـيـوم معاده

يُسـعَدْ به وهو الحـظىّ المنـجبُ

(١٩٨) وإذا أتَـتْ ألـفٌ ولامٌ بعـدهـا

فاخفـض كفاكَ الله ما تتـجنَّبُ

(١٩٩) فتقـولُ: من يزرِ النبىَّ مـحمدًا

يكن الـنبىُّ شفـيعَه يا مُـوهِبُ

(٢٠٠) ومتى تكنْ لك حـاجةٌ لايقضِها

إلا الـكريم المـاجدُ المـتـنجِّـبُ

= فانعضب أى انكسر » ومعنى البيت على أن من يرد إيذاء الآخرين شبه بالشاة أو التيس مكسور القرن. والبيت على هذه القراءة ليس به خلل موسيقى ، غير أن بالتفعيلة الثالثة (العروض) وقصا ، وهو حذف الثانى المتحرك من (متفاعلن) لتصير (مفاعلن) وهو زحاف .

(١٩٦) فى هـ (ما يأت) بدل (من يأت) ، وفى د (لايغضب) بدل (لايغلب) .

(١٩٧) فى جـ (ويقـول) والمنجب الكريم ذو الحسب إذا خـرج خروج أبيه فى الكرم . والفـعل نَجُبَ يَنْجُبُ نجابة ، ويمكن أن يكـون المعنى المنجب ؛ أى المستخلص المصطفى اخـتياراً على غيره . العين ١٥٢/٦ .

(١٩٨) (فاخفض) تصحيح من ب جـ ، وفى الأصل ، ز فاحفظ . وفى جـ جاء الشطر الثانى .

فاخفض كفاك الله من يتخيّب

وفى ز (ما تتحيّب) بدل (تتجنب) وهو تصحيف .

(١٩٩) فى و(يرد) بدل (يزر) ، وفى ز (يا مَوْهب) بفتح الميم .

(٢٠٠) فى وز (لانفضها) بـدل (لايقضها) وفى ح (لاتقضها) وفى ح أيضًـا و إن الكريم بـدل (إلا الكريم) ، وفى جـ (المتجنب) بدل (المتنجب) ، و المـتنجب الكريم الأصل المصطفى المختار انظر هـامش البيـت ١٩٧ ، العين ١٥٢/٦ ، إذا كانت الـياء فى (لايقـضها) سقـطت مع (لا) الناهية أو سقطت للضرورة الشعرية على حدّ قول الشاعر :

محمـــد تفـد نفسك كلَّ نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

فإن (الفاء) ساقـطة من جواب الشرط المنفى حـيث كان من الواجب أن يقول (فلا يـقضها) وقد أشار الخليل إلى إسقاط الفاء فى جواب الطلب المنفى أو جواب الطلب الواقع جملة اسمية بأنه =

باب الاستثناء(*)

(٢٠١) وانصِبْ إذا استثْنَيْتَ إنْ أَخرْجْتَهُ
عنْ فعلِه فيما يحدّ ويوجب

(٢٠٢) فتقول: قَدْ هُزِلَتْ خيُولُك كلها
إلا الكُمَيْتَ فإنه لايُركَبُ

(٢٠٣) وإذا أتى بعد الجحود فإنّه
يُعطى من الإعرابِ ما يَستَوجبُ

(٢٠٤) لم يأتِ من إبلِ العشيرة كلِّها
من رعيها إلا البعيرُ الأصْهَبُ

(٢٠٥) ما جاء غيرُ محمدٍ بل قد أتَوْا
غيرُ الوليد فإنّه يُستَعْتَبُ

= « لايكون هذا إلا أن يضطر شاعر » الكتاب ٣/ ٦٤ وعلى هذا فهناك مندوحة للخليل أن يفعل ذلك حيث كان الإسقاط لضرورة النظم .

(*) فى ح (الانتثاء) وهو خطأ .

(٢٠١) فى جـ ح (يجد) بدل (يحد) ، وفى ب (نجد) وفى جـ جاءت كلمة (وانصب) فى أول البيت غير واضحة ، وفى ط (أجرمته) بدل (أخرجته) .

(٢٠٢) فى ط جاء الشطر الثانى : (من رعيها إلا البعير الأصهب) وهو الشطر الثانى من البيت رقم ٢٠٤ وهو خلط ، وفى ب جاء الفعل (هزلت) بفتح الهاء والزاى وهو تحريف لأن الفعل (هزل) من الأفعال المبنية للمجهول بناء واجبا . والكميت الفرس لونه ليس بالأشقر الأدهم وفيه حمرة وسواد العين ٥/ ٣٤٣ .

(٢٠٣) هذا البيت ساقط من ط ، وفى و ز (لم يستوحب) بدل (ما يستوجب) ، فى ب (فإذا) .

(٢٠٤) (لم يأت) كتبت من و ز وهى فى الأصل غير واضحة وفى بقية النسخ (ما يأت) ما عدا جـ ففيها (من يأت) وفيها أيضًا (الأصعب) بدل (الأصهب) .
وقد سقط الشطر الأول من ط ، وجاء الشطر الثانى مع البيت رقم ٢٠٢
وفى العين ٣/ ٤١٣ « الصَّهَب والصُّهْبة لون حمرة فى شعر الرأس واللحية إذا كان فى الظاهر حمرة، وفى الباطن سواد وبعير أصهب وصهابىّ ، وناقة صهباء وصهابية » .

(٢٠٥) فى ز سقطت (بل) فاختل البيت موسيقيا .

(٢٠٦) واخفضْ برُبّ إذا أتَتْكَ وكمْ إذا
كانت لمعناها وأنْتَ الأكْرَب

(٢٠٧) ربّ امرئٍ ذى نائل ومروءة
فى التُّربِ أمسى خدّه المتترّبُ

(٢٠٨) كمْ منزلٍ قد كانَ يَغْبِطُ أهلَه
أضْحَوا كأنهمُ به لم يَجْتبُوا

(٢٠٩) وتقول: إنّى قد مررتُ بطفلة
بيضاءَ تَسْتَلبُ النفوسَ وتخلبُ

(٢١٠) أبصرتها فَغَضَضْتُ عنها ناظرى
خوفَ القصاصِ وظَلّ قلبىَ يرغُب

---

(٢٠٦) (وبكم) تصحيح من د و ز ط ، وفى بقية النسخ (وكم) وفى بعض النسخ (أتت وكم) ويكون بالعروض وقص (مفاعلن) وصحة التفعيلة (متفاعلن) وفى د هـ سقطت نقطة الخاء من (واخفض) ، وفى د و ز ط (كمعناها) بدل (لمعناها) ، وفى ب جـ هـ (الأريب) بدل (الأكرب) ، والأكرب ، أى الأقرب والأسرع ، ففى العين ٥/ ٣٦٠ « يقال خذ رجلك بإكراب ؛ أى أعجل بالذهاب وأسرع .

(٢٠٧) فى جـ (تربة) بدل (خده) ، وفى د و ز (المترب) بدل (المتترّب) ، وفى هـ (امرء) والمتترّب ؛ أى الملوّث بالتراب العين ٨/ ١١٦ .

(٢٠٨) سقطت (قد) من النسخة ز ، وفى جـ جاءت لم (يجيب) بدل (لم يجتبوا) ، وفى ز (لم يحسبوا) وفى هـ (لم يجتب) بدون واو الجماعة وفى د (لم يحتبوا) بالحاء ، وفى هـ (أضحوا) بدون ألف بعد واو الجماعة وكله تحريف .

والتجبية : ركوع كركوع المصلّى العين ٦/ ١٩٢ ؛ أى كأنهم لم يعيشوا بهذا المنزل ولم يصلوا داخله ؛ أو أن المعنى لم يقتربوا منه ، وتكون الباء بمعنى فى ، واجتبى الرجل بمعنى قرب . العين ٨/ ١٩٢ .

(٢٠٩) وتخلب ؛ أى تأخذ قلب الرجل ونفسه ، ففى العين ٤/ ٢٧٠ « الخلابة : أن تخلب المرأة قلب الرجل بألطف القول وأخلبه ، وامرأة خلاّبة ؛ أى مذهبة للفؤاد وكذلك خلوب » .

(٢١٠) فى جـ ورد الشطر الثانى :

(خوف الغضاض وضل قلبى يرعب) وهو تصحيف وتحريف . وفى هـ (وضل) ، وفى ح ط (يرعب) .

باب «مُذْ» و«مُنْذُ» (*)

(٢١١) وارفعْ بمذْ واخفِض بمنذٍ بعدها
مذْ ليلتان قضاك دَيْنَكَ أَشْعَبُ

(٢١٢) وتقول: هذا الماءُ عذبٌ باردٌ
ومن المياه كثيرةٌ لاتُشْرَبُ

(٢١٣) منْذُ الغداةِ وكنتُ مُذْ سنةٍ مضى
مرْوانُ مذ شهران صيد القَرْهَبُ

(٢١٤) وتقولُ: هذى ناقةٌ وفَصِيلُها
دونَ المدينة راتعيْن وأَسْقَبُ

(*) هذا العنوان ساقط من هـ .

(٢١١) فى هـ (ذينك) بدل (دينك) .

(٢١٢) (عذب بارد) تصحيح من ب ، وفى بقية النسخ (عذبا باردًا) بالنصب بما فى ذلك النسخة (أ) ، وهو تحريف لكونهما خبرين للمبتدأ (هذا) إلا إذا كان نصب الاثنين على لغة قبيلة بنى سليم الذين يعملون القول اعمال الظن مطلقا ، فتكون هذا مفعولا أول ، وعذبًا مفعولا ثانيا ، دون اكتمال شرط إجراء القول مجرى الظن ، وفى جـ (يشرب) بدل (تشرب)
وأشعب علم على رجل فى رجليه فجوة ، ففى العين ١/ ٢٦٤ أشعب الرجلين ؛ أى فيهما فجوة ، وظبى أشعب متفرق قرناه متباينان بينونة شديدة .

(٢١٣) فى هـ (مضيا) بدل (مضى) وقد أدى هذا التحريف إلى خلل موسيقى بالبيت وفى ز كتب (مضى) فى أول الشطر الثانى من البيت فأدى ذلك إلى خلل فى الشطرين، فى ز ضبطت (صيد) بالرفع وفى و بالنصب
وفى جـ حرفت (صيد القرهب) إلى (تصيد العرهب)
وفى د ح (القهرب)
والقرهب من الثيران المسن الضخم العين ٤/ ١١١

(٢١٤) فى ب جـ (هذا) بدل (هذى) ، وفى ز (وأشقب) بدل (وأسقب) وهو تصحيف، ومحيت كلمة (أسقب) من جـ والأسقب ولد الناقة وهو خاص بالذكر ٥/ ٨٤ .

باب المعارف(*)

(٢١٥) ومعارفُ الأسمــاءِ أسماءُ الورى
زيد وعمرو ذوى الندى ومُهَلَّبُ

(٢١٦) وكـذاك مـا ألــفٌ ولام بـدؤه
الـدّار والـبـسـتـانُ والمـتـرقِّـبُ

(٢١٧) وتقول: ثَـمّ فوارسٌ مجمـوعةٌ
عند الوصيد وتـلك خيلٌ شُرَّبُ

(٢١٨) وتقـولُ: ذاك غلامُ سوءٍ مقـبلٌ
وكذاك ذاك حمارُ وحشٍ أَقْهَبُ

(٢١٩) ما كـان معرفـةً نَصَـبتَ فِعَـالهُ
تلـك الأباعزُ خمـسةٌ لاتُنْـهَبُ

باب النكرة(*)

(٢٢٠) فـارفْع إذا نـكّرتـهـا وفِعَـالَهـا
هذ بـعيـرٌ فى الـزروع مُسَـيَّبُ

(*) سقط هذا العنوان من أ ب هـ ح وكتب تكملة من بقية النسخ

(٢١٥) فى ب (الورا) كتبت بالألف . ومهلّب علم على شخص .

(٢١٦) (بدؤه) حرّفت فى ب إلى (يدوه) وفى هـ إلى (بدأه) وفى د إلى (بعدأه) .

(٢١٧) فـى ب بياض مكـان كلمـة (وتقـول) ، وصحفت (شُرَّبُ) فى هـ إلى (سزّب) وفى ط (شزّب) .

(٢١٨) ضبطت (حمار) بالنصب فى هـ وهو تحريف ، وفى ط (حسن) بدل (وحش) ، وفـى جـ (أفهب) بدل (أقهب)

والأقهب هـو الأبيض أو المسنّ ، وقـد ورد المعنيان فى الـعين ٣/ ٣٧١ ، وربما الأقرب إلى مـعنى البيت حمار وحش مُسنّ .

(٢١٩) (نَصَبْتَ) ضبطت فى هـ بفتح الباء وتسكين التاء وهو تحريف وفى جـ صحفت إلى (تصيب) ولاتنهب أى لا تؤخذ ولاتستباح العين ٤/ ٥٩ .

(*) هذا العنوان مثبت من جـ ط ز و ساقط من بقية النسخ بما فى ذلك الأصل .

(٢٢٠) فى د ط (مسبب) وهو تصحيف ، وفى (ح) (الحروث) بدل (الزروع) ، وفى جـ =

(٢٢١) وتقــول: تلك مــفازةٌ محــشوّةٌ
هذا غــديرٌ قد عــلاه الطَّحــلبُ

باب «الذى» و«من» وما اتصلا بها وهى المعرفة(*)

(٢٢٢) فــإذا أتيْــتَ بما ومَــنْ ثُمّ الــذى
فأولاك مــعرفــةٌ إليــها تُــنْسَــبُ

(٢٢٣) فتقــولُ: هذا ما عرفــت مبادرًا
إنّ الذى أبَــصْرت ظبىٌ أَشْــعَبُ

(٢٢٤) هذا لعــمرك ما جَمَعْتَ مُــفَرِّقًا
فاطلبْ لنفسِكَ مَوْئلاً ياحوشَبُ

= حرّفت (محشوّة) إلى (محتوّة) وفى العين ٧/ ٣١٤ سيّبت الدابة أو الشيء : تركته يسيب حيث يشاء ، والبعير إذا نتج سنتين وأدرك نتاج نتاجه يرعى حيث شاء ، لايركب ولايستعمل .

(٢٢١) (الطحلب) كما فى هـ ط ، وفى بقية النسخ (الطحلب)
فى د و ز (مغارة) بدل (مفازة) ، وفى ح سقطت نقطة الغين فى (غدير) وهو تصحيف
والطحلب والقطعة طحلبة ؛ الخضرة على رأس الماء المزمن . العين ٣/ ٣٣٤ .

(*) هذا العنوان ساقط من ز ، وفى ح (صلاتها) بدل (اتصلا بها)
وفــى د (وما يصلا بها من معرفة) وهو تحريف ، وفــى الأصل كتبت كلمة (المعرفة) على شكل (المفعول) ثم شطبت .

(٢٢٢) فى هـ (و إذا) ، وكلمة (فأولاك) يقصد فأولئك لكنها خففت إلى الأولى وقد حرفت الكلمة فى د إلى (فاؤلاك) .

(٢٢٣) فى د هـ و ز ط (ظبـيا) بالنصب وهـو تحريف ، وفى و ز ط (أسغب) ، وفــى د (أسعب) وهو تصحيف وتحريف بيّن . وقد مرّ معنى أشعب فى هامش البيت ٢١١
وهو فى الـعين ١/ ٢٦٤ « ظبى أشعــب : متفرق قرنــاه متبايــنان بينونــة شديدة » ويلاحظ الـتوافق والتلاؤم بين البيت وما ورد فى العين بوصفه الظبى بأنه أشعب .

(٢٢٤) فى جـ ضبط (مـفرَّقا) بفتح الراء مع تشديـدها ، وفى الأصل بالكسر مع التـشديد ، وفى جـ جاءت (معرفا) وهو تحريف
وحوشب هو عــلم على إنسان يعــنى الرجل العظيــم البطن العين ٣ / ٩٧ وقد مــرّ هذا الاسم فى البيت رقم ٣٠ من المنظومة .
والموئل طلب النجاه أو المبادرة إلى المكان القاموس المحيط ٤/ ٦٤ :

(٢٢٥) فإذا تـقدمت الصـفاتُ فرفعُـهَا
لاعنـدنا رجـلٌ يصيـدُ مُكَـلَّبُ

(٢٢٦) وتقـول: ما هذا أخاك ومـا أنا
خِدْنُ الذى بـالمسلمات يـشبِّبُ

(٢٢٧) ما عمـرو فينا شاهد هـو غائبٌ
فى البـيد يصعد تـارةً ويُصَوِّبُ

(٢٢٨) وقياس ذاك الـباء حين نزعـتَها
والطَّرف يـعثُر تارةً إذْ يـحسبُ

---

(٢٢٥) هذا البيت ساقط من جـ ز ، فى و (وإذا) بدل (فإذا) وجاءت (الصفات) بالتاء المربوطة وهو تحريف ، وقد تكـرر هذا البيت فى المنظومـة برقم ٢٦١ والمكلّب كما جـاء فى العين ٥/ ٣٧٥ الذى يعلّم الكلاب الصيد ، والمعنى ليس عندنا رجل يعلم الكلاب الصيد يصيد هو .
وفى القاموس المحيط ١/ ١٣٠ « المكلِّب معلم الكلاب الصيد وبفتح اللام المقيّد »
والمعنى الأقرب هو ذلك المعـنى السابق (الأول) ولامانع أن يكون المعنى الثانـى هو المقصود ، فقد أشار الخليـل إلى ما يشبهه فـى قوله : الكلبتـان للحدادين ، وكلالـيب البازى مخالبـه ، والكلب المسمار ، وهى كلها أشياء تستخدم فى تعويق الإنسان أو الطائر عن الحركة .

(٢٢٦) فى هـ (أخوك) ، وقد سقطت اللام من (تقول) فى د.
وفى جـ د و ز ط (يسبب) بدل (يشبّب) وهو تصحيف .
وفى د (خدن) بضم الخاء
وفى العين ٤/٢٣٢ « خدن الجـارية محدثها ، ومخادنـك يكون معك فى ظاهر أمـرك وباطنه وفى القاموس المحيط ٤/ ٢٢٠ الخدن : الصاحب
والمعنى على أن الناظم لايوافق الذى يشبب ويتغزل بالنساء .

(٢٢٧) فى هـ (ما عمر) بدل (ما عمرو) وهو إخلال بموسيقى البيت . ومعنى يصوّب ؛ أى يجئ من علُ منحدرًا حتى يستقر ، ففى العين ٧/١٦٦ التصوّب : حَدَبٌ فى حُدُور ، وصوبّت الإناء ورأس الخشبة ونحوه تصويبا إذا خفضته .

(٢٢٨) فى د هـ و ز ح (تحسب) بدل (يحسب) ، وفى جــ (الياء) بدل الباء ، وفى ب ورد الشطر الثانى :
والظرف يعبر تارة إذ تحسب ، وهو تصحيف وتحريف
ويحسب ؛ أى يقدر العين . ٣/١٤٩ .

(٢٢٩) وتقول: فـيما لايصحّ ولـوجها

مـا أنت إلاّ نـائمٌ ومُـخَصَّـبُ

باب الجواب بالفاء

(٢٣٠) وإذا أتتـك الفـاءُ عِنْـدَ جوابـها

فانصِبْ جوابَك والكفُورُ مُخَيَّبُ

(٢٣١) عنـد الجحودِ وعـنْد أمرِك كـلِّه

ومـن الكـلام مُتَـرّسٌ ومُبَـوّبُ

(٢٣٢) والنهى ثُـمَّتَ فالتمنّـى أو تكن

مستفهمًـا خاب الغَوِىّ الأكْذَبُ

(٢٣٣) فتقـولُ: سِر نحوى فأَمْنـحَك الذى

تبغيـه عندى إنْ فَعَلْتَ وتَـطْلُبُ

---

(٢٢٩) فى و ز ح (مخضَّب) بالضاد ، وفى ح (لموجها) بدل (ولوجها) وفى وز سقطت نقطة الجيم من الكلمة .

وفى ب جاء الشطر الأول : وتقول ما الا يصح ولوجها وهو تحريف أخلّ بموسيقى البيت .

والمخصّب رجل كثير الخير. العين ٤/ ١٧٩ القاموس المحيط ١/ ٦٤ .

أما على رواية (مخضّب) بـالضاد ، فمعنى الكلمة أنه أصابه المشـيب ففى العين ٤/ ١٧٩ خضب الرجل شيبه ، والخضاب الاسم وكل شىء غيّر لونه بحمرة كالدم ونحوه فهو مخضوب .

(٢٣٠) فى ب (مُحَبَّبُ) بدل (مُخيّب) وهو تصحيف .

(٢٣١) فى جـ غيّرت (مترس) إلى (ميرس) وهو تصحـيف ، ومعنى مترس ؛ أى خفى ، فالمترس ؛ أى المستـتر ، والتترس أى الـتستر ، ويطـلق على كل شىء تـترسْتَ به فهـو مترسة لـك . العين ٧/ ٢٣٧ ، القاموس المحيط ٢/ ٢٠٩ .

والشطر الثانـى : ومن الكلام مترس ومحدد يعنـى أنه يوجد بالكلام ما هو خفـى يلمح ، وما هو ظاهر محدد .

(٢٣٢) (فالتمنى) تصحيح اقتضاه السياق فقـد وردت فى كل النسخ (فى التمنى) فى ح حرفت ثمت إلى ثبت ، وفى هـ تمت وفى ز ثمت بفتح الثاء ، والغوى الذى يعيش فى ضلال العين ٨/ ٤٥٦ .

(٢٣٣) فى ب د ح (لأمنحك) بدل (فأمنحك) وهـو تحريف لأننا فى موضـع الفاء لا اللام وفى ز (وأمنحك) وفى جـ حرّفت (سر) إلى (سبر) .

(٢٣٤) وتقول: لاتــدع الصلاةَ لوقــتها
فيخيــبَ سعيُك ثُمّ لاتُسْــتَعْتَبُ
(٢٣٥) وتقولُ: ليتك عندما فى مِصْرِنا
فتُصِيبَ حلوَ العــيش يا متطيّبُ
(٢٣٦) وتقول فــيما لايكون مُــجَازِيًا:
قد كــان يغشــانا فيُكْــثِر قعــنَبُ

باب فيم ومم وحتام وعلام(*)

(٢٣٧) وتقولُ: فــيمَ تلومُــنى وتسبُّــنى
حتّام فى جبلِ الــعداوة تَحْطِبُ
(٢٣٨) وعلامَ تَظْــلِمُنَا وتــبخَسُ حقَّــنا
والحقّ أحسنُ مــا أتيت وأوجبُ

---

(٢٣٥) فى ب (متطبب) بدل (متطيب) ، وفى ز ضبط الفعل (تصيب) بضم الباء مع أنه منصوب، كذلك تحولت الحاء إلى خاء فى (حلو)

والمصْر - كما جاء فى العين ٧/ ١٢٣ - « كل كُورةٍ تقام فيها الحدود وتغزى منها الثغور ويقسم فيها الفيء والصدقات من غير مـؤامرة الخليفة ، وقد مصّر عمر بن الخطاب سبعـة أمصار منها : البصرة والكوفة فالأمصار عند العرب تلك . وقولـه تعالى : ﴿ اهبطوا مصراً ﴾ [سورة يوسف الآية ٩٩] من الأمصار ولـذلك نوّنه ، ولو أراد مصـر الكورة بعينهـا لما نوّن ، لأن الاسم المؤنث فـى المعرفة لايُجرى ، ومصر هى اليوم كورةٌ معروفةٌ بعينها لاتصرف » أ . هـ .

والمتطيب الذى وجد حلالاً ، فالطِّيِّب هو الحلال . العين ٧/ ٤٦١ وانظر القاموس المحيط ١/ ١٠٢ .

(٢٣٦) هذا البيت ساقط من جـ ز غير أنه تدورك فى جـ وسّجل على هامش الصفحة بالخط نفسه ، وفى ب د (قنعب) بدل (قعنب) وفى د و ح (لاتكون) ، وفى هـ (لانكون)

وقعنب : الشديد الصلب من كل شيء العين ٢/ ٣٠٢ ، والمقصود به فى البيت علم من الأعلام .

(*) فى وز جاءت (ثم) بد ل(مم) وفى ح (فيمن وممن) بدل (فيم ومم) .

(٢٣٧) (جبل) تصحيح من جـ هـ ح ط ، فقد وردت فى بقـية النسخ (حبل) بالحاء وهو تصحيف ، وفى و ز جاءت (تلومنى وتسبنى) بنصب الفعلين وهو تحريف إذ لاناصب هناك .

(٢٣٨) فـى و ز سقـطـت نقطـة الباء فى (تبخس) ، وفـى د ضبط الفعل (تـظلمنا) بالـنصب وهو تحريف ، وفى ب ضبطت (أحسن) بفتح النون ، وهى كما وردت فى الأصل بالضم خبر .

(٢٣٩) لم تظلـمِ المسكينَ تبـخسُ حقَّهُ
لم تـستحلّ المـال ممَّن يَغْـصِبُ

باب «كمْ» إذا كنت مستفهمًا بها(*)

(٢٤٠) وتقول: كـمْ فرسًا لديـك وكمْ أتى
رجلاً أبوك وكم وصِيـفًا تطْلُبُ

(٢٤١) يارُبّ من فَـرسٍ فإنْ أَخْرجْتـها
فالنصبَ فالزمْ حين عنك تغيّبُ

باب مررت

(٢٤٢) ومررتُ بالرجلِ المحدِّثِ جالسًا
وبعـبد سـوء جالسًـا لايُنْـسَبُ

(٢٤٣) وإذا جـمعـت مذكـرًا ومـؤنثًـا
فالفـعل للذّكـران مِنْهُم يَـغْلِبُ

---

(٢٣٩) فى د ورد البيت :

لم تظلـم المسكين قط حقَّه لم يستحل المال ممن يغصب

وهو تصحيف وتحريف يخل بوزن البيت .

وفى هـ (تحبس) بدل (تبخس) ، وفى ب ورد الشطر الثانى كم تستحل المال ممن يغضب .

(*) فى ب ، جـ ورد العنوان (باب كـم إذا جئت بها مستفهما) وفى و سقطـت (بها) من العنوان ، وفى ز تقدمت (بها) على (مستفهما) ، وفى ح جاء العنوان : « باب كم إذا استفهمت بها » .

(٢٤٠) (أبوك) تصـحيح من ب د وفى بـقية النسـخ (أباك) وفى هـ (فـرس) بالرفع ، والصـحيح النصب بسبب الاستفهام .

(٢٤١) فى جـ ز جـاءت (فانصب) بدل (فالـنصب) وقد أدى ذلك إلـى الإخلال بموسيقى الـبيت ، كذلك ضبطت (تغيب) بالبناء للمجهول .

(٢٤٢) فى د و ز ط (وبُعَيْد) بدل (وبعبد) ، وفى ز ح (قاعدا) بدل (جالسًا) وفى ط (لاينشب) بدل (لاينسب) وهو تصحيف .

(٢٤٣) فى جـ (أو جمعت) بدل (وإذا جـمعت) فاختل البيت موسيقـيا وفى ب جاء الشطر الأول : وإذا جمعت مؤنثا ومذكـرًا بتقديم مؤنث على مذكر ، وهذا على غيـر الأصل أولا ، وثانيًا مخالف لبقية النسخ .

وفى هـ حرّفـت (للذكران) إلى (الذجـران) ، وفى ز (المذكران) وفى ب جاءت (مـنه) بدلا (منهم) .

(٢٤٤) وتقول: تلكم ظبيةٌ ونعامة
فيها وثور راتعين وقرهَبُ

(٢٤٥) وكذلك المعروفُ يَغْلِب مُنْكَرًا
لاتَقَر عَينُكَ عند مَنْ يَتَعتَّبُ

(٢٤٦) ذاك الأمير ونسوةٌ من قومه
متتابعين دوابُّهم قد أتْعَبُوا

باب إذا قدّمت الأسماء على الأخبار تقديم الفعل(*)

(٢٤٧) وإذا أتَتْ أفْعَالُ قومٍ قبلهم
إما مضَوا جمعًا وإمّا أعقبوا

(٢٤٨) فبفعْل واحدِهم يقال كذلكم
جَدّ الأولى ساسوا الأمور وجَرّبوا

---

(٢٤٤) فى ب (هذى) بدل (تلكم) وهو تغيير لايغيّر من وزن البيت أو المعنى ، وأيضًا كتبت (فيها) فى نهاية الشطر الأول مما يدل على عدم دراية الناسخ بعلم العروض ومعنى (القرهب) قد مرّ فى البيت ٢١٣ من هذه المنظومة ، وهو الثور المسنّ الضخم العين ٤/ ١١١ .

(٢٤٥) فى و (لاتقر) جاءت بضم التاء وفتح القاف ، وأدى ذلك إلى الإخلال بموسيقى البيت وفى و أيضًا (يتغيّب) بدل (يتعتب) ، وفى د (يتعيّب) وفى د هـ جاءت (عينك) بالنصب وهو تحريف .

(*) سقطت عبارة (تقديم الفعل) من العنوان فى النسخة ب ، جـ د ز ح ط ، وجاء العنوان فى جـ ز « باب الأسماء إذا قدمت على الأخبار » ، وفى ح « باب الأسامى إذا قيس عن الأخبار » وهو تحريف .

(٢٤٧) فى د ط (فإذا) بدل (وإذا) وجاء (أعتبوا) بدل أعقبوا) وفى و ط (أسماء) بدل (أفعال) وأعقبوا ؛ أى انصرفوا راجعين من أمر أو وجه . العين ١/ ١٧٨ .

(٢٤٨) سقط هذا البيت من المتن فى الأصل وسجّل على الهامش بالخط والحبر نفسيهما ، غير أن الوارد (حدثوا) بدل (جدّ) ، وفى هـ (جَدّوا) وفى ط (حد)
وفى د ورد البيت :
فبفعل واحد فقال كذلكم حد الأولى ساسوا الأمور وخربّوا =

(٢٤٩) فتقول: سار القـوم مات أولو النهى

باد الملوكُ وفى الثـرى قد غُيِّبُوا

(٢٥٠) وإذا أتتْ أسـماؤُهم قبـل الذى

فعـلوا فقلْ لا كـالذى يَتَهَـيَّبُ

(٢٥١) الحيُّ سـارُوا والرجـالُ تفـرَّقوا

والقوم أخلوا سَرْحَهُمْ إذْ أجدبُوا

باب إذا أردت أمس بعينه

(٢٥٢) فإذا قـصدْت تريد أمـسِ بعيـنه

فالخفض حليتُـه الذى يستوجِبُ

= وفى ب ورد البيت

. . . . يقـــال كذلكـــم حدبوا الأولى ساسوا الأمور وخرّبوا

(بياض مكان النقاط) ، وفى و ح ط (وخربوا)

والأولى بالصحـة (جرّبوا) الواردة بالأصل لأن التجريـب لايتنافى مع جَدّ وساس ، ومـعناه فعْل الوالى الذى يسوس الرعية العين ٧/ ٣٣٦ بعكس خَرّب الذى لايتناسب مع جد وساس .

(٢٤٩) فى جـ د (ياذا) بدل (باد) .

(٢٥٠) فى ب هـ ح (بعد) بدل (قبل)

وقد نسى البيت فى متن النسخة ط وسجّل على الهامش بالخط نفسه .

(٢٥١) فى ب (والقوم حلّوا سرجهم إذا أحلبوا) وكتب بجوارها فى الهامش (إذ أحدبوا) ، وفى د ط (سرحهم إذا أحدبـوا) وفى ز (أحدب) بدون واو الجماعة وفى ى (تقدمـوا) بدل (تفرقوا) ، وفى هـ (أخلّوا بشرحهم) وهو تحريف .

وأخلوا سرحهم ؛ أى انفض جمـع القـوم وتفرقوا ، ففى العين ٣/ ١٣٧ يقول عن (السّرْح) : « ويكون اسمًا للقوم الـذين هم السّرْح نحو الحاضر والسامر وهم الجميـع » وأخلى ؛ أى جعله أو وجده خاليا لاشىء فيه ، وتقول : أخليت فلانًـا وصاحبه وخليت بينهما . العين ٤/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، القاموس المحيط ٤/ ٣٢٦ .

(٢٥٢) فى ب (التى تستوجب) وفى جـ ح (تستوجب) ، وفى ط (أردت) بد ل (قصدت) .

(٢٥٣) فتقولُ: كنتُ أسيرُ أمسِ فعنّ لى
شخصٌ فأقبلت الدموع تحلّبُ

(٢٥٤) وتقول: إن دَخَلَتْه لامٌ قبلها
ألفٌ: مضى الأمسُ البعيدُ الأخيَبُ

(٢٥٥) ولقد رأيت الأمسَ خيلَكَ كالقطا
وعلى فوارسهنّ بُرْدٌ مُذْهبُ

(٢٥٦) هذا كذاك وكل يومٍ صائرٌ
أمس عليلاً حين نُنْكر يُكْتبُ

باب التبرئة وهى لاتقع إلا على نكرة(*)

(٢٥٧) باب التبرّى النصب فاعرفْ حدَّه
لاشكّ فيه مثل مَنْ يَسْتَصْحِبُ

---

(٢٥٣) فى د سقطت الفاء من أول البيت ، والدموع تحلّب ؛ أى تسيل ففى العين ٣/٢٣٨ « تحلّب الندى أو الشىء إذا سال » .

(٢٥٤) فى جـ د و ز ط (الأجنب) بدل (الأخيب) وهو تصحيف .

(٢٥٥) فى ب جـ ز (خيلا) وهو تغيّر لايخل بوزن البيت أو معناه وفى د و (خيل) بالرفع وهو تحريف .

(برد) كتبت كما فى جـ د ز و ح ط ، وفى أ هـ (بزّ) ، وفى ب (برّ) ، ويقصد الخليل أن الخيل كالقطا سرعة وحركة .

(٢٥٦) (عليلا) فى الأصل حرّفت إلى (علينا) ثم علّق فوقها قائلاً : « لعلها عليلاً » وهو الصحيح كما فى بقية النسخ ما عدا ب هـ فقد ورد فيهما (علينا) ، والبيت محرّف فى ب إلى :

هـذا كذلك وكل يوم صائر   أمسى علينا حين ننكر مكتب

والبيت به خلل موسيقى إضافة إلى التحريف

وفى د ح ز هـ (يُنكر) ، وفى و (نكتب) ، وفى ح (تكتب) وفى د (أمسا) .

(*) صحّ هذا العنوان كما فى جـ حيث جاء العنوان فى الأصل « باب التبرى وهى لاتقوم إلا على نكرة » ، وفى ب جاء العنوان « باب التبرى وهو لايقع إلا على نكرة » وفى ح جاء « باب التبرئة » وحذف بقية العنوان ، وقد حرفت (نكرة) فى ط إلى (يكره) .

(٢٥٧) فى ز (فاعلم) بدل (فاعرف) وفى ب جاء الشطر الثانى : { لاشك فى مثل من يستصحب } =

(٢٥٨) وهْو الجحــودُ وما ابتدأت فــإنّه
لا ظلمَ مــن ربّ البرية يُــرهَبُ

(٢٥٩) لا خَيْرَ فى رجلٍ يــعرِّض نفسَه
للذَّمّ لا ، لاخيرَ فيــمن يغْضَبُ

باب كل شىء حسنت فيه التاء[*]

(٢٦٠) وتقول: لا حولٌ لــنا ، لاناصرٌ
لــلمــرء إلا الواحــد المــترقّبُ

(٢٦١) فإذا تــقدمت الصــفاتُ فرفعُــها
لا عنــدنا رجلٌ يصــيد مكــلَّبُ

= وقد أدى هذا النقص إلى خلل عروضى .

وفى جـ د و ز ح ط ورد البيت الثانى : { لاشك أنك مثل من تستصحب }

والشطر موزون عروضيا صحيح دلالة

وضبطت (يستصحب) فى ط بالبناء للمجهول .

وفى هـ سقطت (فيه) من البيت فأدى ذلك إلى خلل مــوسيقى، ويقصد بالتبرى تبرئة اسم لا من معنى خبرها ، وفى العين ٨/ ٢٨٩ « تقول أبرأت الرجل مــن الدين والضمان وبرأته » أى نفيته عنه وخلصته منه .

(٢٥٨) فى ح صحفت كلمة (البرية) فكتبت بالياء بدل الباء .

(٢٥٩) تكررت (لا) فى الشطر الثــانى لتوكيد النفى ولإقامة الوزن ، وفى جـ سقــطت إحداهما فاختل البيت موسيقيا وفى ح سقطت (للذم) من البيت فاختلت موسيقاه أيضًا .

(*) أعتقد أن هذا العنــوان وضع فى غير مكانه ، ولادلالة له هنا ، فى ب جــاء العنوان باب وكل شىء حسنت فيــه التاء بزيادة الواو ، وفى جـ (حــسبت) ، وفى ح (الباء) بدل (التــاء) ، وضبطت التاء فى د بالكسر وهو تحريف ، وفى هـ (الياء) .

(٢٦٠) (المترقب) كلمة كتبت بشكل غير واضح فى أ ب هـ و وكتبت من بقية النسخ .

(٢٦١) فى و ز ط كتبت (الصفات) بالتاء المربوطة ، وقد مرّ هذا البيت من قبل برقم ٢٢٥ وبالتالى سرّ معنى كلمة (مكلب) فى هامش البيت ٢٢٥ ، وانظر العين ٥/ ٣٧٥ . القاموس المحيط ١/ ١٣٠ .

باب ما يجرى وما لايجرى(*)

(٢٦٢) ولبابِ ما يجْرى ومـالا فاعَلَمَنْ
تجرى مذاهـبُ جمّةٌ تُسْتـصْعَبُ

(٢٦٣) ما كان من فُـعلان أو فِعْلانِ أو
فَعْلانَ لم أصرفْـه لا بل أنْصِبُ

(٢٦٤) إلا إذا نـكّرْت مـنهـا بعـضهـا
فـهـنـاك أُجْريـه ولا أتـرقَّـبُ

(٢٦٥) فأقول: عن حسّان حدَّثَ عامرٌ
وعلى أبِى عثـمان ثوبٌ مُشْرَبُ

(٢٦٦) وإذا أبو عـمرانَ يـظلـمُ قومَـه
فـلـذاك يُـعْذَل تـارةً ويُـؤَنَّـبُ

(*) فى ح ورد العنوان : باب ما جرى وما لايجرى .

(٢٦٢) فى ب ح (والـباب) بدل (ولـباب) ، وفى ب هـ ح (يـجرى) بدل (تجـرى) فى الشـطر الثانى.

وقد أشار الـدكتور إبراهيـم السامرائى إلـى وجود (ما يجـرى وما لايجرى) فى الـعين [المدارس النحوية ص ١٥٤] ولم أجده فى مادة جرى فى العين ٦/ ١٧٤ ، ١٧٥ وربما كانت فى مادة أخرى

(٢٦٣) فى هـ سقطت (فَعْلان) من بداية الشطر الثانى ، وفى ب حرّفت إلى (فعلال) .

(٢٦٤) فى د (أجزيه) بدل (أجريه) وفى جـ (أجرية) وهو تصحيف .

(٢٦٥) فى ز ح (فالقول) بدل (فأقول) ، وفى ز ضبطت (على) بتشديد الياء وضمّها على أنها علم وهو تحريف ، كذلك فى ز حرّفت (ثوب) إلى (شـوب) ، وفى د هـ ضبطت (مشرب) بضم الميم وكـسر الراء ، والثـوب المشرب ، أى الثوب الـذى يتشرب الصـبغ ، والثوب يتـشربه ؛ أى يتنشّفَه ، أو الصبغ يُتشرب فى الثوب كما ورد فى العين ٦/ ٢٥٨ .

(٢٦٦) فى ب جـ و ز ح (فكذاك يعدل) بدل (فلذاك يعذل) وفى هـ (فكذاك) ، وفى د (يعدل)، والعذل اللوم العين ٢/ ٩٩ .

(٢٦٧) فإذا خرجتَ من المـعارف كلّها
فامـررْ بعمرانٍ فـلست تـكذّبُ

(٢٦٨) وعـلـىٍّ المحـمودِ أو نـظـرائـه
إِذْ خَفّ يجرى لا الـكذوبُ الأثلَبُ

(٢٦٩) ولقـد رأيت علـى بنـان ذراعه
وأرى سـنانًـا قَوْسُـه يتـنكّـبُ

(٢٧٠) ما كانـت الأنبا علـى فعلاء لا
يجرى سوى ما قد تُـضيف وتغْلبُ

(٢٧١) وإذا عرفـت فكل مَـن أنكـرته
فـى ذاك لا أُجْرى ولا أتحـوَّب

---

(٢٦٧) فـى ب ورد الشطر الثانى : فامـرر بعمـران بمروان فلست تكذب وفيه خلل موسيقى ، وفى هـ (فمرر) بدل (فامرر) وفى ح (فأمر) وهو تحريف .

(٢٦٨) (وعلىٌّ المحـمود) ضبطتـا هكذا فى ح وفى الأصل ضـبطت على بـالتشديد دون وضـع حركة للكلمتين ، وفى ب ضـبطت (المحمود) بالجر ، وفى بقية النسخ إما ضـبطت برفع الاثنين ، وهو خطأ كمـا فـى جـ ، ط هـ و أو لم تـضبط كما فى بـقية النسخ ورفـع الكلمتين خـطأ ، لأن الواو عاطفة ، عطفت (على) فى هذا البيت على (عمران) فى البيت السابق ودليل الجر أن كل النسخ كتبت (نظرائه) هكذا وهذا دليل الجر ، فيما عدا النسخة ح كتبت خطأ (نظراية) .
وفى د (تجرى) بدل (يجرى) .
والأثلب - كما جاء فى العين ٨/ ٢٢٧ - التراب ، وفى لغة فتات الحجارة ، وفى الحديث «وللعاهر الأثلب » وعلى هذا يمكن أن يكون معنى الأثلب القليل القيمة أو التافة مثل التراب .

(٢٦٩) فـــى ب جـ د هـ بـيان بدل بنان ، وفـــى د هـ (أرى) حرفـت إلى (أرا) بالألف كـتابة ، وفـــى د هـ ط (دراعة) بدل (ذراعه) وهو تصحيف ، فى جـ ح (قومه) بدل (قوسه) وقـد مرّ معنى كلمة (يتنكب) فى البيت ١٦٢ وهامشه ، والقوس يتنكب ؛ أى يميل .العين ٥/ ٣٨٥ .

(٢٧٠) جاء فى هذا البيت فى مـعظم النسخ مختلفا فى مكانه عن الأصـل ، ففى النسخ جـ و ز ط جاء بعد البيت رقم ٢٧٦ ، وفى النسخة د جاء بعد البيت رقم ٢٧٥ .
فى ب هـ جاءت (فعـلان) بدل (فعلاء) ، وفى ب د ح حرفت (سوى) إلـى (سوا) بالألف كتابة ، وفى ب جاءت (تجرى) بدل (يجرى) ، وفى ب جاءت (يغلب) بالبناء للمجهول .

(٢٧١) سقط الشطر الثانى من النسخة ب وجاء بياض مكانه . =

(٢٧٢) غضبان أو سكران أو عطشان أو
كسلان يـصرف كلّه إذ يُـنْسَبُ

(٢٧٣) ومثال أفعَلَ فاعلمنْ (وانصب) بها
فعـلاً ولاتُجْرَى ولاهى تُـعْرَبُ

(٢٧٤) مـن مثـل أحمـر أو إذا أنّـثْتـه
حمراء يسـقيها الغيـاث الهيدبُ

(٢٧٥) فامُرر بأحمـدَ إنْ رأيتَ وأحمد
دون المديـنة قد تجلّـى الغَيْـهبُ

= وفى كل النسـخ جاءت (ناديته) بدل (أنكرتـه) غير أنه بالنسخـة هـ كُتبتْ الكلمـتان (ناديته - أنكرته) دون شطب إحداهما .

فى د ح (اتجوب) بدل (اتحوّب) وهو تصحيف ، كذلك جاءت (ذلك) بدل (ذاك) وأدى إلى إخلال بموسيقى البيت .

وقد مرّ معنى اتحوّب فى هامش البيت رقم ٩٨ ومعناه شدّة الصياح العين ٣/ ٣١٠ .

(٣٧٢) فى ب د هـ جاءت (أو) الثالثـة فى بداية الشطر الثانى ، وقد أدى ذلك إلى خـلل فى موسيقى البيت، وفى ز جاءت [عطشان أو] فى بداية الشطر الثانى ، وفيه خلل موسيقى أيضًا ، حيث جاء الشطر الثانى أربع تفعيلات بدل ثلاثة ، والأول على تفعيلتين فقط وفى جـ ز (أو) بدل (إذ) .

(٢٧٣) (وانصب) كما جاءت فى جـ ز ، أما فى أ ب د هــ و ط فقد جاءت (فانصب) والأفضل ما ورد فى متن المنظومة ، أما فى ح فقد جاءت (انصب) بدون واو أو فاء وعلى هذا لايستقيم الوزن إلا إذا شددت نون التـوكيد ، وفى د هـ ورد الشطـر الثانى « فعلان لاتجرى ولا هـى تغرب » وهو تحريف ، وفى ز (تعرف) بدل (تعرب) وهو تحريف فالروى الباء لا الفاء .

(٢٧٤) فـى جـ (أثبته) بدل (أنـثته) وهو تصحـيف ، وفى د (الغياب الـهيذب) بـدل (الـغياث الهيدب) ، وفى ط (العباب) ، وفى ز (الهيذب)

والغياث ما أغاثك الله به العين ٨/ ٤٤٠ / ج / ٤ .

والهيدب السحاب أو الدمع فى العين ٤/ ٣٠ هيدب السحاب : إذا رأيت السحابة تَسَلْسَلُ فى وجهها الوَدْق ، فانصبّ كأنه خيوط متصلة ، وكذلك هيدب الدمع .

(٢٧٥) فى د (إذ) بدل (إنْ) ، وفى جـ و ز كتب الفعل (تجلى) بالألف (تجلا)

والغيـهب ، شدة سواد الـليل والجمل ونـحوه ، يقال جـمل غيهب ؛ أى مـظلم السـواد . العين ٣/ ٣٦٠ ، والمعنى انكشف الظلام وزال .

(٢٧٦) فنصبتُ أولّه لمعرفتى به
وخفضْتُ إذْ نكّرتُه لا أرهبُ

(٢٧٧) ومثالُ أسماءِ النِّساَءِ مبيّنٌ
يجرى ثلاثة أحرفٍ إذْ تَحْسِبُ

(٢٧٨) هندٌ ودعدٌ تَجْريان وإنّما
المنقوص كلثم أو سعادُ ومَخْلَبُ

(٢٧٩) عهدى بكلثمَ أو سعادَ وأختها
والحىّ فى سعةٍ ولمّا يشْعبُوا

(٢٨٠) رُعبُوبتَيْن خريدتين كأنّ فى
درعيهما الأترجّ حين يُطَيّب

---

(٢٧٦) حرّفت وصحفت كلمة (وخفضت) فى النسخة د إلى (وحفظة) وفى هـ إلى (وخفظت) .

(٢٧٧) (يجرى) فى كثير من النسخ تجرى [جـ د هـ و ز ط] وفى ب زال النقط وبقيت الكلمة غير منقوطة وفى ح (يجرى) كما فى الأصل ، وجاء يجرى - كما فى الأصل - على أن الضمير يعود على المثال الوارد فى أول البيت فى قوله : « ومثال أسماء النساء » .

(٢٧٨) فى د هـ (يجريان) ، و (مخلب) اعتقد أن المقصود بها علم من الأعلام .

(٢٧٩) ورد الشطر الأول فى ب (عهدى بكلثم أو سعادٌ أختها) ولايستقيم وزن البيت إلا بتنوين سعاد بعد حذف (الواو) من و(أختها) فى ب ، هـ (يشغب) بدل (يشعبوا) وهو تحريف ، وفى ح (عندى) بدل (عهدى) ، وقد مرّت كلمة (يشعب) أو إحدى مشتقاتها فى الأبيات التالية ٥٦ ، ٧٦ ، ١١٥ ، ١٤٠، ١٧٠ فراجع الهوامش المكتوبة لكل هذه الأبيات .

(٢٨٠) فى د (زعبوبتين) وهو تصحيف ، وقد اختلف اختلافًا كبيرًا فى كيفية كتابة [الأترجّ] ففى النسخة [الأترنج] وفى ب [الينجوج] ، وفى ط [الأترح] بالحاء ، وفى معجم العين للخليل ٦/ ٩١ ذكر [الأترجّ] فى مادة (ترج) :

الترنج لغة فى الأُتْرُجّ ، وفى القاموس المحيط ١/ ١٨٧ قال : « الأترُجّ والأترجّة والترنج حامضه مُسكِّنٌ غُلْمةَ النساء ويجلو اللون والكلف ، وقشره فى الثياب يمنع السوس » وعلى هذا يبدو لى أن الأترجّ نوع معين من العطور المستخلصة من الأعشاب .

أما عن معنى الرعبوبة ففى العين ٢/ ١٣٠ « جارية رعبوبة ؛ أى شطبة تارّة ، ويقال رعبوب والجمع الرعابيب » وشطبة ؛ معناها كما ورد عند الخليل أيضًا فى العين ٦/ ٢٣٩ « جارية شطبة ؛ أى غضة تارّة طويلة » والترارة امتلاء الجسم من اللحم العين ٨/ ١٠٤ (ترّ) =

(٢٨١) لاتُجرِ مـصْرًا مفردًا مالـم يكُنْ
ألـفٌ ولامٌ فى الـبـلاد يركّـبُ

(٢٨٢) ولدى الرّبــاب مَقَرّ كلِّ مــلاحة
تُسْـبيكَ حاسـرةً وحين تُجَلْـبَبُ

(٢٨٣) وتقول: أقبل مــن دمشق وأرضها
للـحجّ يحـمله بـعيرٌ شَـرْحَبُ

= وفى القاموس المحيط ١/ ٧٦ « جاريـة رعبوبة ورعبوب ورعبيب بالكسر شطْبـة تارّة أو بيضاء حسنة رطبة حلوة أو ناعمة » .

والخريدة الجارية البكر التى لم تمسّ . العين ٤/ ٢٢٩ .

(٢٨١) فى ب ورد البيت كما يلى :

(بياض بالأصل) مصــــــــرًا مفردا ما لم يكن ألف ولام فى البلاد يزكب

وقد نقل الناسـخ عروض البيت من الشطر الأول إلى بدايـة الشطر الثانى فأصبح أربـع تفعيلات مما يدل على عدم معرفة الناسخ بعلم العروض ، وفى ز جاء (لم تجرى) بدل (لاتجر) وهو تحريف وخطأ نحوى وعروضى .

(٢٨٢) فـى د (ولـــذى) بدل (ولدى) وهو تصحيف ، وفى ح ولدا بالألف وفى ح أيضًا صحفّت (مقر) إلى (مفر) وودت (تجلّب) بدل (تجلبـب) ، وفى ب جاءت (يحلب) وهو تصحيف وفى ب أيضًا جاءت (حاسرة) بحذف (حا) منها فاختل البيت وزنا ومعنى

والحاسـرة ؛ أى الكاشفـة ، ففـى العيـن ٣/ ١٣٣ : « الحـسْر كشطـك الشـيء عـن الشـيء وامـرأة حاسـر أى حسـرت عنهـا درعهـا . ومعنـى البيـت أنهـا امـرأة تأسـرك فـى كل أحوالهـا كاشـفةً أو ساترة .

(٢٨٣) فى د ح (سرجب) وفى هـ ط (سرحب) وبقية النسخ (شرحب) كما وردت .

ويبدو أن (الشرحب) بـالحاء أو الجيم ، ففى كتاب شرح ديبـاجة القاموس للشيخ نصـر الهورينى يقول : « الـشرحب بالحاء المهـملة لغة فـى الجيم » ١/ ٩٠ » ، وورد فى القامـوس المحيط ١/ ٩٠ الشرحب (بالحاء) الطويل .

وفى العين للخليل ٦/ ١٩٩ (الشرجب) بالجيم نـعت للفرس الكريم الجواد ، ومن الرجال الطويل ، والمعنى نفسه فى القاموس المحيط عندمـا قال ١/ ٩٠ الشرجب الطويل والفرس الكريم وربما كانت الكلمة فى المخطوطة (شرجب) بالجيم غير أنهـا غيّرت إلى شرحب بالحاء بدليل أن بعض أشكالها الكتابية فى بعض النسخ (شرجب) بالجيم كما فى ح د ، بل إنه بالنظر فى نسخة المنظومة =

(٢٨٤) ومن الجزيـرة حيث إذْ أَدخلـتها
إلفِـا ولامًا خَفْـضُها لايـذهبُ

(٢٨٥) وأرى مفـاعلَ كـلّها مـنصـوبةً
وكذا مـفاعـيل الـذى لايَتْـعَبُ

(٢٨٦) فتقول: كـنت على منابـر جمّة
والناس تحـتى كل عيـد أخطُبُ

(٢٨٧) وجميع ما لم يجـر حين تضيفه
أو يدخـلن ألـف ولام تَنْـسِبُ

(٢٨٨) فجـميـعه جـارٍ علـى إيجـابه
كل امرئ إن عاش يومـا يُنكَبُ

= التى وصلتنى من المضيـرب بعد انتهائى من التحقيق جاءت الكلمة (شـرجب) بالجيم مما يؤكد هذا الاحتمال الذى ذهبت إليه .

(٢٨٤) فى ب سقط البيت من مكانه وكتب على الهامش برواية :
ومن المدينة حيث إذ أدخلتها . . . . .
وفـى د (حيث إذا أدخلتها) ، وفـى ز (جئت إذا) وقد كتبت (حيث) فى الأصل على شكل (جيت) وفـى بقية النسـخ (حيث) . فـى ح (ألفـا ولام حفظها) وهـو تحريف ، وفى د (حفظهما) .

(٢٨٥) فى ب (و أرا) بالألف ، وفى و (وكذى) بدل (وكذا) ، وفى د و ز ط (لاتتعب) ، وفى هـ حرفت الكلمة إلى (لاتغتب) ، وفى و ز (التى) بدل (الذى) وفى جـ ورد الشطر الثانى : (وأرى مفاعيل التى لاتتعب) .

(٢٨٦) فى ب حرّف الشطر الثانى فجاء (مناء برحمة) بدل (منابر جمة) وفى د (كل عبدٍ أحطب) ، وفى ز أيضًا (عبد) بدل (عيد) .

(٢٨٧) فى ب جـ وط (يُنْسبُ) بالبناء للمجـهول ، وفى و ط (وجميع ما لايجرى) وهو تحريف أخلّ بموسيقـى البيت ، وفـى ز (ما لم يجـرى) وهو تحريف أيضًا لعدم جزم الفعل ، وفى ح (مالم تجر) ، وفى د (نصيفه) بدل (تضيفه) وهو تصحيف .

(٢٨٨) فى ب (ألحانه) بدل (إيجابه) ، وفى جـ (أنحائه) ، وفى د هـ (إنجابه) ، وحرفت الكلمة فى و ز ط إلى (أنحاءيه) وينكب ؛ أى تصيبه الحوادث. العين ٥/ ٣٨٥ .

باب ضاربين(*)

(٢٨٩) فتقول: ضاربُ خالدٍ أو ضارَبٌ
زيدًا وزيدٌ خائفًا يترقّب

(٢٩٠) إن أنت نوّنْت الكلامَ نصبته
فتصحُّ منه فروعُه والمنصَبُ

(٢٩١) النحو بحرٌ ليس يُدْرك قَعْرُه
وعْرُ السبيل عيونه لاتَنْضُبُ

(٢٩٢) فاقصد إذا ما عُمْتَ فى آذيّه
فالقصد أبلغ فى الأمور وأذرب

(٢٩٣) واستغن أنت ببعضه عن بعضه
وصن الذى علّمت لايتشذّب

(*) سقط هذا العنوان من النسخة ب .

(٢٨٩) جاءت (خائفا) بالنصب فى كل النسخ ، وأعتقد أنها حال مقدم ، وخبر المبتدأ جملة (يترقب) فى جملة : (وزيد خائفا يترقب) .

(٢٩٠) فى ب (فيصح) بدل (فتصحّ)

والمنصب أى الأصل كما ورد فى العين ٧/ ١٣٧ .

وهو معنى متوافق بين الفرع والأصل ، وقد تقدم الفرع على الأصل للقافية .

(٢٩١) فى ب ط (وعلى السبيل) بدل (وعر السبيل) وهو تحريف ، فى د ح (لاتنصب) بدل (لاتنضب) وهو تصحيف ، وفى ز (لاتتصبب) .

(٢٩٢) فى ح (إزائه) بدل (آذيّه) وهو تحريف ، وجاءت (أدرب) بدل (أذرب) ، وفى ز و هـ ط (أد أب) ، وفى جـ (أوجب) .

و (ذ ر ب) ؛ أى أكثر حدّة . العين ٨/ ١٨٤ وقد مرّ هذا المعنى من قبل فى هامش البيت رقم ٧٢ من هذه المنظومة وهامش البيت ١٨١ أيضًا .

(٢٩٣) فى ب ورد الشطر الثانى : (وصن) الذى علمته لايتشذب) وهو تحريف وتصحيف أخلّ بموسيقى البيت .

=

تمت قصيدة الخليل بن أحمد العروضى رحمة الله عليه وعلى جميع المسلمين والمسلمات . آمين . وصلى الله على محمد النبى الأمىّ وآله وسلّم تسليمًا

تم معروضا على حسب الطاقة والإمكان ، والله أعلم بصحته .

= وفى د و ط (لايتشعب) بدل (لايتشذب) وإن كانت تد وركت فى و بكتابتها على الهامش (لايتشذب) إلا أنها تركت فى بقية النسخ (لايتشعب) ، ومعنى لايتشذب ؛ أى لايستغنى عنه ولايجوز الابتعاد عنه ، ففى العين ٦/٢٤٩ كل شىء نحى عن شىء فقد شذّب عنه .

المصادر والمراجع

١ - إتحاف الأعيان فى تاريخ بعض علماء عمان ، سيف بن حمود بن حامد البطاشى ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - عُمان .

٢ - الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفَتْلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣ - إسعاف الأعيان بتاريخ أهل عمان ، سالم بن حمود السيابى ، منشورات المكتب الإسلامى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

٤ - الأشباه والنظائر فى النحو ،جلال الدين السيوطى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٥ - الأعلام للزركلى ، دار العلم للملايين بيروت طبعة ٧ ، ١٩٨٦ م .

٦ - أعلام العرب فى العلوم والفنون ، عبد الصاحب عمران الدجيلى ، الطبعة الثانية - مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٧ - إنباه الرواة ، للقفطى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .

٨ - الأنساب سلمة بن مسلم العوتبى ، وزارة التراث القومى والثقافة ، عمان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٩ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٠ - الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس . بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

١١ - تحقيق النصوص ونشرها عبد السلام هارون ، مؤسسة الحلبى وشركاه - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

١٢ - التعريف والتنكير فى النحو العربى ، د. أحمد عفيفى ، دار الثقافة العربية - القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

١٣ - الجمل فى النحو العربى . تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٤ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه (بدون تاريخ) .

١٥ - الخليل بن أحمد لمؤلفه ، عبد الحفيظ أبو السعود ، مطابع شركة الاتحاد - معروف - القاهرة الطبعة الأولى (بدون تاريخ) .

١٦ - الخليل بن أحمد الفراهيدى أعماله ومنهجه ، الدكتور مهدى المخزومى ، دار الرائد العربى ، بيروت لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

١٧ - الخليل وكتاب العين ، الدكتور هادى حسن حمودى ، صدر فى عمان بمناسبة عام التراث ١٩٩٤ م .

١٨ - دائرة المعارف الإسلامية ، دار المعرفة ، بيروت .

١٩ - رسالة فى واضع علم النحو ، مخطوط رقم ١١٦ بمكتبة معالى السيد محمد بن أحمد البوسعيدى ، للشيخ أبو الحسن سليمان أبو عبدالله البحرانى .

٢٠ - سيبويه إمام النحاة ، على النجدى ناصف ، عالم الكتب ، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٢١ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . ابن عماد الحنبلى ، منشورات دار الآفاق بيروت .

٢٢ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه (بدون تاريخ) .

٢٣ - شرح ديباجة القاموس . للشيخ نصر الهورينى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى . ط ٢ ، ١٣٧١ هـ - ١٩٧٩ م .

٢٤ - شرح الشواهد للعينى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى وشركاه (بدون تاريخ) .

٢٥ - شرح الكافية فى النحو لابن الحاجب ، للشيخ رضى الدين محمد الاستراباذى ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٩٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٢٦ - شرح المفصل ، ابن يعيش ، مكتبة المتنبى - القاهرة (بدون تاريخ) .

٢٧ - شرح المقامات الحريرية ، الشريشى ، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣٠٦ هـ.

٢٨ - شعراء عمانيون . سعيد الصقلاوى ، مسقط الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٩ - شقائق النعمان على سموط الجمان ، فى أسماء شعراء عمان ، محمد بن راشد بن عزيز الخصيبى . الطبعة الثانية ١٩٨٩م .

٣٠ - الصاحبى فى فقه اللغة ، أحمد بن فارس . القاهرة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م .

٣١ - طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى : دار الكتب المصرية ١٩٥٤ م ، الطبعة الثانية : دار المعارف ١٩٧٣ م .

٣٢ - عبقرى من البصرة الدكتور مهدى المخزومى دار الرائد العربى - بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٣ - القاموس المحيط الفيروزابادى ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ - ١٩٧٩ م .

٣٤ - الكتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى مصر - دار الرفاعى بالرياض ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م - ١٩٨٣ م .

٣٥ - مجالس العلماء للزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، الكويت ١٩٦٢ م .

٣٦ - المدارس النحوية أسطورة وواقع ، الدكتور إبراهيم السامرائى ، دار الفكر - الأردن الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .

٣٧ - مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو الدكتور مهدى المخزومى ، دار الرائد العربى بيروت لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٨ - مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ١٩٥٥ م .

٣٩ - مفاتيح العلوم الخوارزمى ، تصحيح ونشر إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ١٣٤٢ هـ .

٤٠ - معانى القرآن للفراء ، القاهرة سلسلة تراثنا - بدون تاريخ .

٤١ - معجم الأدباء ، ياقوت الحموى . دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٢ - معجم العين الخليل بن أحمد الفراهيدى ، تحقيق الدكتور مهدى

المخزومى والدكتور إبراهيم السامرائى ، دار ومكتبة الهلال ، سلسلة المعاجم والفهارس (بدون تاريخ) .

٤٣ - المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩٩ هـ .

٤٤ - مقدمة فى النحو - خلف الأحمر (خلف بن حيان الأحمر البصرى) ، تحقيق : عز الدين التنوخى عضو المجمع العلمى العربى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم . دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

٤٥ - مكانة الخليل بن أحمد فى النحو العربى ، الدكتور جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمّان - الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٤٦ - مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، تأليف الدكتور جابر عبد الحميد جابر والدكتور أحمد خيرى كاظم دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٠ م .

٤٧ - مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية والتربوية تأليف : لويس كوهين ، لورانس مانيون ، ترجمة : أ .د كوثر حسين كوجك ، أ.د وليم تاوضروس عبيد مراجعة أ.د. سعد مرسى أحمد ، الدار العربية للنشر والتوزيع - القاهرة الطبعة الأولى : ١٩٩٠ م .

٤٨ - النحو الوافى عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦ م .

٤٩ - نزهة الألبا . ابن الأنبارى ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائى ، بغداد مكتبة الأندلس الطبعة الثانية ١٩٧٠ م .

٥٠ - نور القبس - المرزبانى (اختصار اليغمورى) ، تحقيق رودلف زلهايم . (بدون تاريخ)

٥١ – همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والدكتور عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٤ هـ – ١٩٧١ م .

٥٢ – الوافى بالوفيات . صلاح الدين بن أيبك الصفدى ، دار النشر فرانزشتايز بفسبادن ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م ، مركز الطباعة الحديثة – بيروت .

٥٣ – وفيات الأعيان لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر ابن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر بيروت ١٩٦٩ م .

المحتويات

الموضـــوع

الموضوع	الصفحة

الاقتراح

في أصول النحو

تأليف

العلامة الإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١هـ

رحمه الله

ضبطه وعلق عليه

عبد الحكيم عطية

راجعه وقدم له

علاء الدين عطية



دار البيروتي

الاقتراح في أصول النحو

تأليف

العلامة الإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١هـ

رحمه الله

ضبطه وعلق عليه

عبد الحكيم عطية

راجعه وقدم له

علاء الدين عطية

الطبعة الثانية

١٤٢٧ ـ ٢٠٠٦

طبعة مزيدة ومنقحة

اسم الكتاب: الاقتراح في أصول النحو

اسم المؤلف: جلال الدين السيوطي

اسم المحقق: عبد الحكيم عطية

عدد الصفحات: ١٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل أصول العلم في القرآن الكريم، وشرف العرب بأن جعل لغتهم لُغة كتابه الكريم، والصلاة والسلام على نبينا محمد صاحب الخلق العظيم الذي سار بالإنسانية نحو العلم والهدىٰ وأنقذها من الجهل والضلال.

وبعد: فمما لا شك فيه أن القرآن الكريم، هو العامل الوحيد الذي ضمن الحفاظ على اللغة العربية على مرِّ الدهور وتعاقب العصور، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. ولقد كان للقرآن الكريم دوره الفعال في توحيد اللغة العربية، ونشرها وتعدد أغراضها ومعانيها وأساليبها وألفاظها، . . . ولما بدأ التأليف والتدوين عند المسلمين كان لتدوين العربية وعلومها نصيب وافر منه، ولكن التراث العربي القديم قد جمع علوم اللغة العربية في صفحاته دون تفريق أو تمييز بين نحو أو بلاغة أو تصريف أو عروض . . . إلخ، ثم بعد ذلك تطورت نظرية التأليف في اللغة العربية فصرنا نجد كتباً في النحو وأصوله وأخرى في البلاغة وغيرها في العروض، ولقد كان لأبي بكر بن السراج دور كبير في تفصيل مسائل أصول النحو وتمحيص دقائقه في كتابه (أصول النحو) ثم جاء بعده أبو الفتح ابن

جني وشارك في هذا الفن الجديد فألف كتابه (الخصائص) وتبعه ابن الأنباري فألف كتابه (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب)... وبعد ذلك بقرون جاء الإمام السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) وهو الذي بأيدينا فجاء كتابه جامعاً لأصول النحو، حاملاً لأنواعها، دقيقاً في كتبها ومباحثها ولم تقف همة السيوطي عند جمع المادة العلمية، مما كتبه المتقدمون، بل صال وجال في مباحث الكتاب وتوصل باستقرائها إلى أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة وتقريرات رائعة ومفيدة.

رحم الله الإمام السيوطي ورضي عنه فهو الذي لم يترك فناً ولا علماً إلا كتب أو شارك فيه.

والله سبحانه نسأله أن يوفقنا لإخراج تلك الكنوز الدفينة التي كتبها وألفها هؤلاء العلماء الأفذاذ، إنه خير مسؤول وخير مجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

العمل في هذا الكتاب والهدف منه:

يكاد ينحصر العمل فيما يلي:

١ ـ تخريج الآيات والأحاديث والشواهد الشعرية.

٢ ـ توثيق ما أمكن من النصوص المنقولة من مصادرها.

٣ ـ ترجمة الأعلام ترجمة موجزة.

٤ ـ توضيح ما يحتاج إلى توضيح بضرب الأمثلة، والتدليل على بعض المسائل.

٥ ـ إتمام الشواهد الشعرية وبيان مواضع الاستشهاد.

٦ ـ شرح المفردات الغامضة عند اللزوم.

٧ ـ وضع مسارد للنصوص والأعلام والموضوعات.

أما الهدف من العمل وطبع الكتاب ونشره، فلعل أهم هدف هو توفيره بأيدي

الطلبة الدارسين بشكل مقبول حساً ومعنى، فيكون متوسط الحجم، معقول الثمن، مضبوط النص عليه من التعليقات الضرورية التي لا بُدَّ منها، من غير إرهاقه بإطالة الترجمات، وكثرة الفوارق بين النسخ والإحالات، ومن ثَمَّ كثرة عدد الصفحات. وإني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الحكيم عطية

في ٢٠/ رجب/ ١٤٢٥

دمشق ٤/٩/٢٠٠٤

مقدمة

بقلم: علاء الدين عطية

الحمد لله الذي أنزل القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان. والصلاة والسلام على أفصح خلقه لساناً، وأبلغهم كلاماً، وأكملهم بياناً، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: فإن فضل الله كبير على خلقه عامة، والعرب خاصة، حينما نزل القرآن ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فشرفهم بشرفه، وحفظ لهم لغتهم بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] هذا الكتاب الذي قال الله تعالى عنه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] قد اشتمل على أصول قواعد العلوم الشرعية والعربية. ولما كانت هذه العلوم لا تفهم إلا على ضوء اللغة العربية اهتم علماء الأمة بها، لأنها السبيل الوحيد لتحقيق هذه الغاية من كتاب الله، والتعرف على حكمه وأحكامه، وفوائده وأسراره.

ومن ثم كان الدين هو الدافع الأول عند سلفنا في نشأة العربية، فاهتمامهم بتطبيق أحكام الله تعالى، وفهمه وتدبره، دعاهم أولاً لأن يؤلفوا في الفقه والحديث، حيث لم تمض السنة الأولى من الهجرة حتى كتبوا حديث رسول الله ﷺ وبدؤوا التدوين فيه، فوضعت قواعده ومصطلحاته.

كما استنبطت الأحكام الفقهية ووضعت قواعدها وأصولها وكذا كان لعلم العقيدة (أصول الدين) أصوله ومتكلموه وفرقه ومذاهبه.

وفي نفس الوقت كانت العناية بالعربية، لا تقل أهمية عن بقية العلوم الشرعية فوضعت أسس القواعد النحوية، وتطورت مع ما تطور من العلوم، لنجد أبا الأسود الدؤلي المتوفى (٦٩هـ) أول من يكتب فيها، ثم يتابع العمل من بعده طبقات من النحاة، وضعوا القواعد العامة، وفرعوا عليها المسائل، فوضعت الأبواب، والفصول ونسقت مسائلها ورتبت. وهكذا سار الأمر حتى جاء دور علم (أصول النحو) حيث كان يسير ببطء رُويداً رويداً في حنايا ما كتب ودُوِّن في اللغة العربية، ليظهر علماً له قواعده ومصطلحاته مع اللغوي النحوي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ)، في كتابه: الخصائص. الذي ضمنه أهم أبحاث هذا العلم وأجلها، وإن كانت قد طرحت في ثنايا جهود من سبقه من علماء العربية أمثال: سيبويه عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) وغيرهما.

واستمر الحال هكذا في تطور بطيء إلى المئة السادسة للهجرة فإذا بابن الأنباري كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ) يضع كتابه: لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب، ليكون هذا العلم للنحو بمثابة علم: أصول الفقه للفقه، فيقدي علماء العربية بعلماء الشريعة في وضع أسس ووضع مصطلحاته وترتيبه وتنسيقه. وهكذا تتابعت الجهود، واستمرت إلى المئة العاشرة للهجرة فإذا بجهود هؤلاء التي ربما قد ضاع الكثير منها، أو لم يعن بها كثيراً تظهر من جديد في كتب الإمام السيوطي، الذي اطلع عليها واستفاد منها، كما صرح هو بذلك في مقدمة كتابه الاقتراح: بأنه قد أخذ من الخصائص لابن جني، وأنه قد اطلع على ما كتب ابن الأنباري الذي ضمنه كتابه الاقتراح.

وهكذا استفاد السيوطي من أعمال سابقيه في العربية عامة وفي أصول النحو خاصة، ولكن مهما يكن الأمر فإن له سبق الجمع والترتيب والتنسيق والتبويب، وأنه قد اشتهر بذلك فإذا به يصدر كتابه الاقتراح.

ولا ينكر أحد ما للإمام السيوطي من جهود كبيرة ربما يعجز عنها مكاتب في التأليف والتحقيق قام بها بنفسه.

يكفيه أنها ما كاد يترك علماً من العلوم إلا وكتب فيه. هذا وقد زادت مؤلفاته عن الستمائة.

ومن أشهر مؤلفاته في العربية:

١ ـ همع الهوامع. ٢ ـ الأشباه والنظائر.

٣ ـ المزهر في اللغة. ٤ ـ بغية الوعاة.

فجزاه الله تعالى خيراً وكل علماء المسلمين الذين بذلوا كل ما في وسعهم في خدمة دينهم ولغتهم، وأسأل الله تعالى أن يكتب لي حظاً معهم في هذا الخير الكبير.

هذا وإني لأرجو أن يتحقق الهدف من هذا العمل المتواضع الذي قام به ولدي عبد الحكيم، وإنه لمدعاة للأمل والتفاؤل أن يكون إخراج هذا الكتاب باكورة أعماله في التحقيق، كما وأسأل الله مزيداً من التوفيق في خدمة هذا الدين له ولإخوانه من طلاب العلم العاملين.

والحمد لله رب العالمين.

ترجمة الإمام السيوطي

لنفسه كما في كتابه حسن المحاضرة

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداءً بالمحدثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك: الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور» وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»، والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أروعهم وأزهدهم ـ فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطرق ـ وسيأتي ذكره في قسم الصوفية ـ ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى بأسيوط مدرسة ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي ـ وسيأتي ذكره في قسم فقهاء الشافعية ـ أما نسبتنا إلى الخضيري فلا أعلم ما تكون هذه النسبة إلا الخضرية ـ محلة ببغداد ـ وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق، فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة،

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرَّك عليَّ، ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثمان سنين، ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه، والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي، الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير ـ والله أعلم بذلك ـ قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، ولقد ألفت في هذه السَّنة، فكان أول شيء ألفته: شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه من أول «التدريب» لوالده إلى «الوكالة» وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلى «العدد»، ومن أول «المنهاج» إلى «الزكاة»، ومن أول «التنبيه» إلى قريب من الزكاة، وقطعة من «الروضة»، وقطعة من تكملة «شرح المنهاج» للزركشي، ومن «إحياء الموات» إلى «الوصايات» أو نحوها.

وأجازني بالتدريس والإفتاء، من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من «شرح البهجة» ومن حاشيته عليها، ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظاً على «شرح ألفية ابن مالك» وعلى «جمع الجوامع» في العربية تأليفي وشهد لي غير مرة، بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على «الشفاء» حديث أبي الجمرا في الإسرا، وعزاه إلى تخريج ابن ماجة، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجة في مظنته فلم أجده، فممرت على الكتاب كله فلم أجده فاتهمت نظري، فممرت مرة ثانية فلم أجده فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ

نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجة»، وكتب «ابن قانع» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت: ألا تصبرون لعلكم تراجعون؟! فقال: إنما قلدت في قولي ابن ماجة البرهان الحلبي، ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات».

والإمام السيوطي درس التفسير والأصول والعربية والمعاني على العلامة محي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة.

ودرس التوضيح والكشاف وتلخيص المفتاح على الشيخ سيف الدين الحنفي.

وشرع في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاته ثلاث مئة كتاب، وقيل: ضعف ذلك، بالإضافة إلى كتب لم يرضَ عنها فأعدمها.

وسافر إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، وكان يتمنى أن يصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة ابن حجر، وحج وشرب من ماء زمزم بنية ذلك، ولقد أفتى في مستهل سنة إحدى وسبعين، وأملى الحديث في مستهل سنة اثنتين وسبعين.

وكان عالماً في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

وهو يقول عن إلمامه بهذه العلوم: «والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عمن دونهم.

أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً».

وغير العلوم السابقة كان له إلمام بمعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف، وإلمام أقل من ذلك في الإنشاء والترسل والفرائض ويليها القراءات فالطلب.

وقد كملت عنده مؤهلات الاجتهاد، فنراه يقول: «ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها، لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا قوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله».

ومن مؤلفاته: المزهر، والأشباه والنظائر، وبغية الوعاة، والدر المنثور، والجامع الكبير، والجامع الصغير، وهمع الهوامع، وشرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك كثيرة.

وفي نهاية حياته[1] ترك التدريس واعتزل الناس وتجرد للعبادة، وألف كتابه «التنفيس في الاعتذار عن الفتيا والتدريس».

ولقد كان عفيف النفس لا يذهب إلى ذي جاه أو سلطان، وكان الأمراء والوزراء يأتون لزيارته، ويعرضون هباتهم عليه فلا يقبلها، وروي أن السلطان الغوري أرسل إليه مرة خصياً وألف دينار، فرد الدنانير ولم يقبلها، وأخذ الخصي فأعتقه، وجعله خادماً في الحجرة النبوية.

وأرسل للسلطان من يقول له: «لا تعد قط تأتينا بهدية فإن الله أغنانا عن ذلك».

ولكثرة تلاميذه ووفرة علومه، تحامل عليه بعض أقرانه ومعاصروه، فرموه بما هو براء منه، ومن هؤلاء المؤلف شمس الدين السخاوي صاحب كتاب «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» فقد تناول في ترجمته للسيوطي علمه وخلقه بالتجريح والتشهير.

وقد دفع ذلك التجريح الإمام السيوطي للرد عليه، فألّف مقامة أسماها «الكاوي على تاريخ السخاوي».

كما أن تلاميذه قاموا بالدفاع عنه أيضاً.

وهكذا بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف والدراسة والمعرفة، وافته منيته في يوم الخميس التاسع من جمادى الأولى سنة ٩١١ هـ رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) انظر مقدمة بغية الوعاة للأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الفقير إلى الله تعالى جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي:

الحمد لله الذي أرشد لابتكار هذا النمط، وتفضَّل بالعفو عمَّا صدر عن العبد على وجه السهو والغَلَط، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة لا وَكْسَ فيها ولا شَطَطَ، وأَشهد أَنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله، أَفضل مَنْ عليه جبريل بالوحي هبط ﷺ، وعلى آله وصحبه الذين هم لأتبَاعه خير فَرَط.

هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه، وهو «أصول النحو» الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإن وقع في متفرِّقات كلام بعض المؤلفين، وتشتّت في أثناء كتب المصنِّفين، فجمْعُهُ وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مُبتَدَع، لأُبرِزِ في كلِّ حين للطالبين ما تبتهج به أَنفس الراغبين.

وقد سميته بـ «**الاقتراح في علم أصول النحو**» ورتبته على مقدمات وسبعة كتب.

واْعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنىٰ، وسمَّاه «أصول النحو» لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغثُّ والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، معزوّاً إليه، وضممت إليه

نفائس أُخَر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري.

ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحاً بيناً إن شاء الله تعالى.

ثم بعد تمامه، رأيت الكمال بن الأنباري قال في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأُدَباء»[1] (علوم الآداب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم.

ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلمَ أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه، من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حدِّ أصول الفقه، فإِنَّ بينهما من المناسبة مالا خفاء به؛ لأنَّ النحو معقول من منقول، كما أنَّ الفقه معقول من منقول). هذه عبارته.

فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جِدَّاً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد، ما لم يسبق إليه أحد، ولم يُعرِّج في واحد منهما عليه، فأما الذي في أصول النحو، فإنه في كراستين صغيرتين سماه: «لمع الأدلَّة» ورتبه على ثلاثين فصلاً:

الأول: في معنى أصول النحو وفائدته.

الثاني: في أقسام أدلَّة النحو.

الثالث: في النقل.

الرابع: في انقسام النقل.

الخامس: في شرط نقل المتواتر.

السادس: في شرط نقل الآحاد.

---

(١) (ص: ٨٩).

السابع: في قبول نقل أهل الأهواء.

الثامن: في قبول المرسل والمجهول.

التاسع: في جواز الإجازة.

العاشر: في القياس.

الحادي عشر: في تركيب القياس[1].

الثاني عشر: في الردِّ على من أنكر القياس.

الثالث عشر: في حلِّ شبَه تُورَد على القياس.

الرابع عشر: في أقسام القياس.

الخامس عشر: في قياس الطرد.

السادس عشر: في كون الطرد شرطاً في العلَّة.

السابع عشر: في كون العكس شرطاً في العلَّة.

الثامن عشر: في جواز تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً.

التاسع عشر: في إثبات الحكم في محلِّ النقل[2] بماذا يثبت؟ بالنقل أم بالقياس؟.

العشرون: في العلة القاصرة[3].

الحادي والعشرون: في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة.

الثاني والعشرون: في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه.

الثالث والعشرون: في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة.

---

(١) هذا العنوان غير موجود في لمع الأدلَّة، وكذلك لم يذكر السيوطي ـ رحمه الله ـ قياس الشبه الذي ذكره ابن الأنباري.

(٢) في «لمع الأدلة»: إثبات الحكم في محلِّ النص.

(٣) في «لمع الأدلة»: قياس العلة.

الرابع والعشرون: في ذكر ما يلحق بالقياس وما يتفرع عليه من وجوه الاستدلال.

الخامس والعشرون: في الاستحسان.

السادس والعشرون: في المعارضة.

السابع والعشرون: في معارضة النقل بالنقل.

الثامن والعشرون: في معارضة القياس بالقياس.

التاسع والعشرون: في استصحاب الحال.

الثلاثون: في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

وأما الذي في جدل النحو، فإنه في كراسة لطيفة سماه بـ «الإغراب في جدل الإعراب» ورتبه على اثني عشر فصلاً:

الأول: في السؤال.

الثاني: في وصف السائل.

الثالث: في وصف المسئول به.

الرابع: في وصف المسئول منه.

الخامس: في وصف المسئول عنه.

السادس: في الجواب.

السابع: في الاستدلال.

الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل.

التاسع: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.

العاشر: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال.

الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة.

الثاني عشر: في ترجيح الأدلة. انتهى.

وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة.

وضممت إليه من كتابه «الإنصاف في مباحث الخلاف» جملة، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه ليُعرف مقام كتابي من كتابه، ويتميز عند أُولي التمييز جليل نصابه، وإلى الله الضراعة في حسن الختام والقَبول، فلا ينفع العبد إلا ما مَنَّ بقبوله والسلام.

الكلام في المقدمات

فيها مسائل:

المسألة الأولى

[في حدِّ أصول النحو]

[المسألة] الأولى: أصول النحو: «علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلَّتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدل».

فقولي: (علم) أي: صناعة، فلا يرد ما أُورد على التعبير به في حدِّ أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقدُه إذا فُقِدَ العالم به؛ لأنه صناعة مدوَّنة مقرَّرة وُجِدَ العالم به أَم لا.

وقولي: (عن أدلة النحو) يُخرِجُ كلَّ صناعة سواه وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة أربعة.

قال ابن جني في الخصائص [١/١٨٩]: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس.

وقال ابن الأنباري في أصوله [لمع الأدلة: ٨١]: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس

واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع[1]، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب.

وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بدَّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك، ودونها الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، المعقود لها الكتاب الخامس.

وقولي: (الإجمالية) احترازٌ من البحث عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[2]، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول[3]، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ[4]، وبجواز مجيء التمييز مؤكداً[5]، ونحو ذلك؛ فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله.

وقولي: (من حيث هي أدلَّته) بيان لجهة البحث عنها، أي: البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو؛ لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتراً أم آحاداً، وعن السنة كذلك بشرطها الآتي، وعن كلام من يوثق بعربيَّته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين كذلك، أي: أنَّ كلّاً مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه ومالا يجوز.

---

(١) يقول ابن الأنباري في «لمع الأدلة»: وقد تلقت الأمة منه ذلك الوضع بالقبول ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعاً والإجماع حجة قاطعة المرجع. فهذا الكلام يثبت خلاف ما ينفيه السيوطي عن عدم احتجاج ابن الأنباري بالإجماع وهو ظاهر من قوله. ا هـ.

(٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بعطف الأرحام على الضمير من (به) من غير إعادة حرف الجر والقياس: وبالأرحامِ.

(٣) كقول الشاعر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاديات وقد فعل

حيث أعاد ضمير من (ربه) على (عدي) وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(٤) كقول الشاعر:

تُعيِّرنا أننا عالة ... نحن صعاليك وأنتم ملوكاً

(فملوكاً) حال من الضمير (نحن) وهو مذهب الكوفيين، ومنعه البصريون.

(٥) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهراً: تمييز مؤكد لما قبله.

وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع، وأقوى العلّتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحاً، إلى غير ذلك، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس.

وقولي: (وحال المستدِل) أي: المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي: صفاته وشروطه، وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسائل، وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

وبعد أن حررت هذا الحدَّ بفكري وشرحته، وجدت ابن الأنباري [**لمع الأدلة**: ٨٠] قال: أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.

وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع[1] الاطلاع على الدليل؛ فإنَّ المُخْلِدَ إلى التقليد، لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب. وهذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بحروفه [**لمع الأدلة**: ٨١].

المسألة الثانية

[حدود النحو]

للنحو حدود شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص [١/ ٣٤]: انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة وغير ذلك؛ لِيَلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصله مصدر (نحوت) بمعنى: قصدت ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل: (فقهت) بمعنى: فهمت ثم خص به علم الشريعة. انتهى.

وقال صاحب المستوفي[2]: النحو: صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ

---

(١) اليفاع: المكان المرتفع من الأرض. اللسان (يفع).

(٢) صاحب المستوفي أبو سعيد علي بن مسعود بن محمد بن الحكيم القاضي الفرغاني، كشف الظنون: (٢/ ١٦٧٥)، بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٦).

العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ لتُعْرَف النسبةُ بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى.

وقال الخضراوي[1]: النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور[2]: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.

وانتقده ابن الحاج[3] بأنه ذكر ما يُستَخْرَج به النحو، وتبيين ما يُستَخْرَجُ به الشيء ليس تبيناً لحقيقة النحو، وبأنَّ فيه: أن المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو.

وقال صاحب البديع[4]: النحو: صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب، من جهة ما يصح ويفسد في التأليف؛ ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بـ (العلم) المصدَّر به حدود العلوم الصناعية، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور.

وقال ابن السراج[5]: في الأصول: [١/٣٥] النحو علم استخرجه المتقدِّمون من استقراء كلام العرب.

---

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي عالم بالعربية توفي سنة (٦٤٦هـ) وهو صاحب كتاب «الإفصاح». كشف الظنون (١/ ٢١٣).

(٢) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي حامل لواء العربية في الأندلس، توفي سنة (٦٦٣هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢١٠).

(٣) أحمد بن محمد الأشبيلي توفي سنة (٦٤١هـ). بغية الوعاة: (١/ ٣٥٩).

(٤) كتاب البديع في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسىٰ بن الفرج الربعي المتوفي سنة (٤٢٠) وهو عالم بالعربية. ذيل كشف الظنون: (٣/ ١٧٢).

(٥) ابن السراج محمد بن السري أبو بكر البغدادي النحوي، تلميذ المبرد، توفي سنة (٣١٦هـ). معجم الأدباء: (١٨/ ١٩٧).

المسألة الثالثة

[حدُّ اللغة، وهل هي من وضع الله تعالى أو البشر]

قال في الخصائص [١/٣٣]: حدُّ اللُّغة: أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم.

واختلف: هل هي بوضع الله أو البشر؟ على مذاهب:

أحدهما وهو مذهب الأشعري: أنها بوضع الله، واختلف على هذا، هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه؟ أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها؟ أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها؟

على ثلاثة آراء أرجحها **الأول**، ويدل له ولأصل المذهب قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] أي: أسماء المسميات. قال ابن عباس: علمه اسم الصحفة والقدر حتى الفسوة والفسية. وفي رواية عنه: عرض عليه أسماء ولده إنساناً إنساناً والدواب، فقيل: هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس، أخرجهما ابن أبي حاتم **في تفسيره**.

وتعليمه تعالى دالٌّ على أنه الواضع دون البشر، وأن وصولها بالوحي إلى آدم، ومال إلى هذا القول ابن جنى، ونقله عن شيخه أبي علي الفارسي(١)، وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني: أنها اصطلاحية وضعها البشر، ثم قيل: وضعها آدم، وتأوَّلَ ابن جني الآية على أن معنى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ﴾ أقدره على وضعها.

وقيل: لعله كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة، فوضعوا لكل واحد منها لفظاً إذا ذكر عرف به.

وقيل: أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات، كَدوِيِّ الريح والرعد،

---

(١) الفارسي أبو علي الحسن بن محمد بن عبد الغفار توفي في بغداد سنة (٣٧٧هـ) «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦).

وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونهيق الحمار، ونحو ذلك، ثم وُلِدَت اللغات عن ذلك فيما بعد، واستحسنه ابن جنى[(١)].

والمذهب الثالث: الوقف، أي: لا يُدْرَىٰ أهي من وضع الله أو البشر؟ لعدم دليل قاطع في ذلك، وهو الذي اختاره ابن جني أخيراً.

تنبيهان:

الأول: زعم بعضهم أنه لا فائدة لهذا الخلاف، وليس كذلك، بل ذُكِرَ له فائدتان:

الأولى: فقهية، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصوله.

والأخرى: نحوية، ولهذا ذكرتها في أصوله تبعاً لابن جني في «الخصائص» وهي جواز قلب اللغة، فإن قلنا: إنها اصطلاحية جاز وإلا فلا، وإطباق أكثر النحاة على أن المصحَّفات[(٢)] ليست بكلام، ينبغي أن يكون من هذا الأصل.

الثاني: قال ابن جني [**الخصائص**: ٤٢٨/٢]: الصواب ـ وهو رأي أبي الحسن الأخفش[(٣)]، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح ـ أن اللغة لم توضع كلُّها في وقت واحد، بل وقعت متلاحقة متتابعة، قال الأخفش: اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبَل أنَّ أوَّل ما وضع منها وضع على خلافٍ، وإن كان كله مسوقاً على صحَّة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنَّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً.

---

(١) قال ابن جني في الخصائص بعد أن عرض للمذهبين: فأقف بين تين الخليتين حسيراً، وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق (ا.هـ) الخصائص: (١/ ٤١).

(٢) **المصحفات**: هي ما يتصحف في الكلام أي يتغير، والتصحيف: هو الاختلاف في شكل أو نقط الحرف كما نقول في حمزة جَمْرَة. وأما التحريف: فهو تغيير الكلمة باختلاف حرف أو حروف كما تقول في: كتب، كتم، ا. هـ أفاده أستاذنا الدكتور حسان الطيان حفظه الله. التعريفات: (٧٥).

(٣) **أبو الحسن سعيد بن سعدة** إمام في النحو، من أكبر تلاميذ سيبويه، توفي سنة (٢١٥). بغية الوعاة: (١/ ٥٩٠). الأعلام: (٣/ ١٠١).

قال: ويجوز أن يكون الموضوع الأوَّل ضرباً واحداً، ثم رأى مَنْ جاء بعد أَنْ خَالَفَ قياس الأوَّل إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول.

قال: وأما أيُّ الأجناس الثلاثة الاسم والفعل والحرف وضع قبل؟ فلا يُدْرَىٰ ذلك، ويحتمل في كلٍّ من الثلاثة أنه وضع قبل، وبه صرَّح أبو علي، قال: وكان الأخفش يذهب إلى أَنَّ ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه، وَعَلِمَتْ أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها إيَّاه، فابتدءوا بتغييره، علماً بأن لا بُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره.

قال: ويجوز أن يكون كانت قديماً معربة، فلما كثرت غُيِّرَتْ فيما بعد.

قال: والقول عندي هو الأول؛ لأنه أَدلُّ على حكمتها، وأَشهدُ لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبيناً غير معرب، نحو: أَمسِ وأَينَ وكيفَ وكمْ وإذا وحيثُ وقبلَ، علماً بأنهم سيستكثرون منها فيما بعد، فيجب لذلك تغييرها **[الخصائص: ٢/ ٣١]**.

المسألة الرابعة

في مناسبة الألفاظ للمعاني

قال في الخصائص [٢/ ١٥٢]: هذا موضع شريف نبَّه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول.

قال الخليل: كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة **فقالوا**: صر، وفي صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر.

وقال سيبويه [الكتاب ٤/ ١٤] في المصادر التي جاءت على الفَعَلَان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: الغَلَيَان والغَثَيَان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

قال ابن جني [٢/ ١٥٣]: وقد وجدت أشياء كثيرة من هذا النمط.

من ذلك المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير، نحو: الزَّعْزَعَة والقَلْقَلَة والصَّلْصَلَة والقَعْقَعَة والقَرْقَرَة[١].

والفَعَلَى تأتي للسرعة، نحو: الجَمَزَى والوَلَقَى[٢].

ومن ذلك باب استفعل، جعلوه للطلب لما فيه من تقدم حروف زائدة على الأصول كما يتقدم الطلب الفعل، وجعلوا الأفعال الواقعة من غير **طلب إنما** تفجأ حروفها الأصول، أو ما ضارع الأصول، نحو خرج وأكرم[٣].

وكذلك جعلوا تكرير العين دالاً على تكرير الفعل، نحو: فَرَّحَ وكَسَّرَ، فجعلوا قوَّة اللفظ لقوَّة المعنى، وخصُّوا بذلك العين لأنها أقوى من الفاء واللام، إذ هي واسطة لهما ومكفوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك تجد الإعلال بالحذف دونها.

ومن ذلك قولهم: الخَضْم لأكل الرَّطْب، والقَضْم لأكل اليابس، فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطب، والقاف لصلابتها لليابس.

والنَّضْح للماء ونحوه، والنَّضْخ أقوى منه، فجعلوا الحاءَ لرقتها للماءِ الخفيفِ، والخاءَ لغلظها لما هو أقوى.

ومن ذلك قولهم: القدُّ طولاً، والقطُّ عرضاً؛ لأنَّ الطاء أحصرُ للصوت وأسرع قطعاً له من الدال المستطيلة، فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته، والدال المستطيلة لِمَا طال من الأثر، وهو قطعه طولاً، وهذا الباب واسع جدًّاً لا يمكن استقصاؤه[٤].

---

(١) **الصلصلة**: صفاء صوت الرعد. اللسان: صلل (١١/ ٣٨١).

القعقعة: حكاية صوت السلاح. اللسان: قعع (٨/ ٢٨٦).

القرقرة: الهدير، ويقال: قرقر البعير: إذا هدر ورجَّع صوته. أو جلدة الوجه، أو الأرض اللينة. اللسان: قرر (٥/ ٩١).

(٢) **الجمزىٰ**: نوع من سير الإبل. اللسان جمز (٥/ ٣٢٣).

الولقى: يقال: ناقة ولقىٰ أي سريعة العدو. اللسان ولق (١٠/ ٣٨٤).

(٣) يعني أن الكلمة الخالية عن الطلب تأتي حروفها الأصول فجأة دون حروف زائدة تتقدمها، (خرج) مثال لما يفجأ مباشرة و(أكرم) مثال لما شابه الفعل الذي حروفه كلها أصول.

(٤) لكن السيوطي يعقب على هذا الباب برأي معتدل وسديد يقول: إنه ليس معتَمَداً في اللغة ولا يصح أن ينبسط به. وسببه إهمال العرب المتقدمين له ا. هـ المزهر: (١/ ٣٤٧).

المسألة الخامسة

في الدلالات النحوية

الدلالات النحوية ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية، **قال في الخصائص [٣/ ٩٨]:** وهي في القوَّة على هذا الترتيب.

قال: وإنما كانت الصناعيَّةُ أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها وإنْ لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويُخرَّجُ عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمَّا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهَدة، وأما المعنى فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات.

مثال ذلك الأفعال، ففي كلٍّ واحد منها الدلالات الثلاث: فإنه يدل بلفظه على مصدره، وببنائه وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، **فالأولان:** مسموعان، **والثالث:** إنما يدرك بالنظر من جهة أنَّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل؛ لأن وجود فعل من غير فاعل محال(١).

قال الخضراوي في الإفصاح: ودلالة الصيغة: هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية: هي المسماة دلالة اللزوم.

وقال أبو حيان(٢) في «تذكرته»: في دلالة اللفظ ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إنما يدل على الحدث بلفظه، وعلى الزمان بصيغته أي: كونه على

---

(١) قال في «الخصائص» (٣/ ٩٩). مثال ذلك حين نسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد في فاعله فتجده في مكان آخر لا من مسموع (ضَرب) ولو كنت تستفيد الفاعل من لفظ (ضرب) لا من معناه فإذا قلت (قام) يجب أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر كذلك بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة (قَامَ وقَعَدَ وأَكَلَ) ولا فرق بين جميع ذلك.

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي من كبار العلماء بالعربية والتفسير وهو صاحب البحر المحيط توفي في القاهرة سنة (٧٤٩هـ). طبقات الشافعية: (٣/ ٦٧)، نفخ الطيب: (٢/ ١١٠).

شكل مخصوص، ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصِّيَغِ، ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها.

والثاني: إنه يدل على الحدث بالصيغة واختلافها من كونه واقعاً أو غير واقع، وينجرُّ مع ذلك الزمان، فيدل عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط.

والثالث: عكسه، إنه يدل على الزمان بذاته، لأن صيغته تدل على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار.

المسألة السادسة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وغيره]

الحكم اللغوي: ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

فالواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

والممنوع: كأضداد ذلك.

والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض(١).

والقبيح: كرفعه بعد شرط المضارع(٢).

وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيداً.

---

(١) نحو: إن جاء زيد أكرمُه، والأحسن منه الجزم كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠] و(نزد) جواب الشرط مجزوم.

(٢) أي: رفع المضارع جواباً بعد شرط مضارع، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [فاطر: ١٦] (فيأتِ) بالجزم جواب الشرط، ورفعه قبيح.

وجاء مرفوعاً في قوله جرير:

يـا أقـرعُ بـنَ حـابـسٍ يـا أقـرعُ ... إنـك إن يُـصْـرَعُ أخـوكَ تُـصـرَعُ

سيبويه: (٣/ ٦٧).

والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له.

وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة، فإنها إما أن تكون بأل أو لا، ومعمولها إما مجرد، أو مقرون بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير، أو إلى مجرد؛ فهذه اثنا عشر قسماً، وعملها: إما رفع أو نصب أو جرٌّ، فتلك ستة وثلاثون[١].

والجر ممنوع في أربع صور: أن تكون بأل والمعمول خالٍ منها ومن إضافة لما هي فيه، بأن يكون مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[٢].

وخلاف الأولى في صورتين: أن تكون الصفة مجردة والمعمول مضاف إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[٣].

---

(١) الأمثلة على التوالي:

- الحسنُ وجهٌ، وجهاً، وجهٍ.
- الحسن الوجهُ، الوجهَ، الوجهِ.
- الحسن وجهُ الأب، وجهَ الأب، وجهِ الأب.
- الحسن وجهُ أبٍ، وجهَ أبٍ، وجهِ أبٍ.
- الحسن وجهُهُ، وجهَهُ، وجهِهِ.
- الحسن وجهُ أبيه، وجهَ أبيه، وجهِ أبيه.
- رأيت حسناً وجهٌ، وجهاً، وجهٍ.
- رأيت حسناً الوجهُ، الوجهَ، الوجهِ.
- رايت حسناً وجهُ الأب، وجهَ الأب، وجهِ الأب.
- رأيت حسناً وجهُ أبٍ، وجهَ أبٍ، وجهِ أبٍ.
- رأيت حسناً وجهُه، وجهَهُ، وحسنَ وجهِهِ.
- رايت حسناً وجه أبيه، وجهَ أبيه، حسنَ وجهِ أبيه.

(٢) المجرد نحو: (الحسن وجهٍ)، المضاف لمجرد نحو: (الحسن وجه أب)، المضاف إلى الضمير نحو: (الحسن وجهه)، مضاف إلى مضاف إلىٰ ضمير نحو: (الحسن وجهِ أبيهِ).

(٣) نحو: (حسن وجهِهِ)، (حسن وجه عبده).

والرفع قبيح في أربع صور: أن يكون المعمول مجرداً، أو مضافاً إلى مجرد سواء كانت الصفة بأل أم دونها[1].

والحسن: فيها النصب أو الجرّ.

والنصب خلاف الأولى في أربع صور: أن تكون الصفة مجردة والمعمول بأل، أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير، أو إلى مضاف إلى ضمير[2].

وواجب في صورتين: أن تكون الصفة بأل، والمعمول مجرد، أو مضاف إلى مجرد[3].

وتجوز الثلاثة على السواء في صورتين: أن تكون الصفة بأل والمعمول مقرون بها، أو مضاف إلى معرف بها[4].

المسألة السابعة

[في تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها]

ينقسم [الحكم النحوي] أيضاً إلى: رخصة وغيرها، **والرخصة**: ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة على تحسين النثر بالازدواج[5].

فالضرورة الحسنة: مالا يستهجن، ولا تستوحش منه النفس كصرف مالا

---

(١) نحو: (الحسن وجهُهُ)، (الحسن وجهُ أبٍ) و(حسنٌ وجهُهُ)، (حسنٌ وجهُ أبٍ).

(٢) نحو: (حسنٌ الوجهَ)، (حسن وجهَ الأب)، (حسن وجهَهُ)، (حسنٌ وجهَ أبيه).

(٣) نحو: (الحسن وجهاً)، (الحسن وجهَ أبٍ).

(٤) نحو: (الحسن الوجه)، (الحسن وجه الأب).

(٥) **الازدواج**: يعني السجع ومنه قولهم: كثرة الشراب مبولة وكثرة الأكل مَنْوَمة والأصل: مبالة ومنامة ومنه قوله ﷺ «**ارجعن موزورات غير مأجورات**» الأصل موزورات، شرح مسلم للنووي: (١/ ١٨٧)، كشف الخفاء: (١/ ١١٧).

ينصرف، وقصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور[1]، وأسهل الضرورات: تسكين عين «فَعَلَة» في الجمع بالألف والتاء حيث يجب الإتباع كقوله:

فَتَسْتَرِيْحُ النَّفْسُ من زَفْرَاتها[2]

والضرورة المستقبحة: ما تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، وما أدَّى إلى التباس جمع بجمع كـ(ردِّ مطاعِمَ إلى مطاعيم) أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم بمطعام).

قال حازم[3] في «منهاج البلغاء» [٣٨٣]: وأشد ما تستوحشه النفس تنوين أفعل من قال[4].

وأقبح ضرراً: الزيادة المؤدية لِمَا ليس أصلاً في كلامهم، كقوله:

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور[5]

أي أنظر.

أو الزيادة المؤدية لما يَقِلُّ في الكلام كقوله: «طأطأتُ شَيْمالي»[6] أراد شمالي.

وكذلك يستقبح النقص المجحف، كقول لبيد:

---

(١) قصر الجمع الممدود نحو قوله: لا بدَّ من صنعا وإن طال السفر والأصل (صنعاء)، ومد الجمع المقصور نحو قوله: فلا فقر يدوم ولا غناء والأصل (غنىً). «شرح الأشموني» (٤/ ١١٠).

(٢) الشاهد فيه (زفراتها) حيث سكن الفاء وحقها الفتح. شرح الأشموني: (٤/ ١١٨).

(٣) حازم بن محمد بن حازم الأنصاري توفي سنة (٦٨٤هـ).

(٤) مثال تنوين أفعل التفضيل من قال أن نقول: أقولاً؟.

(٥) عجز بيت وصدره:

وإنني حيثما يُثْني الهوى بصري

الشاهد فيه (فأنظور) الأصل فأنظر. مغني اللبيب: (٢/ ٤٨٢).

(٦) جزء من بيت لمريء القيس وتمامه:

وكأني بِفَتْخَاء الجَنَاحِينِ لَقْوَةً ... صَيودٍ منَ العِقْبانِ طَأْطَأْتُ شَيْمَالِي

ديوان امريء القيس: (١٣٩).

دَرَسَ المنا بمتالِعٍ فأبانا[1]

أراد المنازل.

وكذلك العدول عن صيغة لأخرى، كقول الحطيئة:

جدلاءَ مُحْكَمةٍ مِنْ نَسْجِ سَلَّامِ[2]

أراد سليمان.

وقد اختلف الناس في حد الضرورة، **فقال ابن مالك**: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة.

وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى، **قال بعضهم**: وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يُعبِّر عنه الأصوليون بأن التعليل بالمظِنَّة هل يجوز؟ أم لابُدَّ من حصول المعنى المناسب حقيقة؟

وأَيَّد بعضهم الثاني بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها.

المسألة الثامنة

[في تعلق الحكم بشيئين فأكثر]

قد يتعلق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وتارة يمتنع.

---

(١) صدر بيت وعجزه:

فَتَقادَمَت بالحِبْسِ فالسُّوبَانِ

والحبس والسوبان: موضعان. ديوانه: (٢٠٦). الخصائص: (١/ ٨١).

(٢) هذا عجز بيت وصدره:

فيه الرِّماحُ وفيه كُلُّ سابغَةٍ

ديوانه: (٧٥). همع الهوامع: (٢/ ١٥٨).

فالأول: كمسوِّغات الابتداء بالنكرة، فإن كلاً منها مسوِّغ على انفراده، ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر، و(أل) و(التصغير) من خواصِّ الأسماء ويجوز اجتماعهما، و(قد) و(التاء) من خواصِّ الأفعال ويجوز اجتماعها.

والثاني: كـ(اللام) من خواصِّ الأسماء، وكذا (الإضافة) ولا يجوز الجمع بينهما، وكذا (التنوين) مع (الإضافة) خاصتان ولا يجتمعان، و(السين) و(سوف) من أدوات الاستقبال ولا يجتمعان، و(التاء) و(السين) خاصتان ولا يجتمعان.

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه لا يجتمعان.

ومن المهمِّ الفرق بين البدل والعوض.

قال أبو حيان في «تذكرته»: البدل: لغة العوض، يفترقان في الاصطلاح، فالبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً، ولا يكون إلا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضعه، وربما اجتمعا ضرورة، وربما استعملوا العوض مرادفاً للبدل في الاصطلاح. انتهى.

وقال ابن جني في الخصائص [١/ ٢٦٥]: الفرق بين العوض والبدل: أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه، وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تُراك تقول في الألف في (قام): إنها بدل من الواو التي في عين الفعل، ولا تقول: إنها عوض منها! وكذلك تقول في لام (غازي) و(داعى): إنها بدل من الواو، ولا تقول: إنها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة، وتقول في التاء في (عدة) و(زنة): إنها عوض من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدل منها، وكذلك ميم (اللَّهُمَّ) عوض من (يا) في أوَّله، و(تاء) زنادقة عوض من (ياء) زناديق ولا يقال بدل، وياء (أَنْيُق) عوض من عين (أَنْوُق) فيمن جعلها (أيفل) ومن جعلها عينا مقدمة مغيَّرة إلى الياء.. جعلها بدلاً من الواو، فالبدل أعمُّ تصرُّفاً من العوض، فكلُّ عوض بدل، وليس كلُّ بدل عوض. انتهى.

المسألة التاسعة

[هل بين العربي والعجمي واسطة]

اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة؟

فقال ابن عصفور: نعم.

قال في «الممتع» [٢/٧٣٣]: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تَكَلُّماً بما لا يرجع إلى لغة من اللغات. ورده الخضراوي بأَنَّ كل كلام ليس عربياً فهو عجمي، ونحن كغيرنا من الأمم.

وقال أبو حيان في شرح التسهيل: العجمي عندنا: هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره، سواء كان من لغة الفرس، أو الروم، أو الحَبَش، أو الهند، أو البربر، أو الإفرنج، أو غير ذلك، فوافق رأي ابن عصفور حيث عبَّرَ بالنقل، ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتُعْرَفُ عُجْمَةُ الاسم بوجوه:

أحدها: أن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: «إِبْرِيْسَم» فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالث: أن يكون أوله نون ثم راء، نحو: (نَرْجِس) فإِنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زاي بعد دال، نحو: (مُهَنْدِز) فإِنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الخامس: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، نحو: (الصَّوْلَجَان) و(الجِص).

السادس: يجتمع فيه الجيم والقاف، نحو: (المَنْجَنِيق).

السابع: أن يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة، وهي:

الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربياً، فلا بد أن يكون فيه شيء منها، نحو: (سَفَرْجَل) و(قُذَعْمِل)[1] و(قِرْطَعْب)[2] و(جَحْمَرِش)[3].

المسألة العاشرة

[في تقسيم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز]

قسم ابن الطراوة[4] الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.

قال: **فالواجب**: رجل وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفكُّ الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أَنْ يخلو الوجود من أَنْ يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز، نحو: رجل قائم لأنه لا فائدة فيه[5].

وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم؛ لأنه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

---

(١) **قُذعمل**: الجمل الشديد.

(٢) **قرطعب**: الشيء القليل.

(٣) **جحمرش**: المرأة العجوز.

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله توفي سنة (٥٢٨هـ) من أئمة النحو. «بغية الوعاة» (١/ ٦٠٢) «الأعلام» (٣/ ١٣٢).

(٥) لأنه معلوم لدى السامع أن «قائم» موجود و«الرجل» موجود فكان تحصيل حاصل.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب.

فالجائز يصير بتأخيره واجباً.

ولو قلت: زيد قائم، صح؛ لأنه مركب من جائز وواجب، فلو قدَّمت وقلت: قائم زيد، لم يجز؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة: قائم رجل.

قال أبو حيان: وهذا مذهب غريب، قال: وما قاله من أن الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع؛ لأن معناه مقدماً ومؤخراً واحد.

الكتاب الأول

في السماع

وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلَّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابُدَّ في كل منها من الثبوت.

الاستدلال بالقرآن

أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً[1]، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو: (استحوذ ويأبى) وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتُجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء

(١) قال ابن خالويه: قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن . . فهي أفصح مما في غير القرآن ولا خلاف في ذلك ا.هـ المزهر (١/ ١٢٩).

الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1] [يونس: ٥٨]، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] واحتُجَّ على صحة قول من قال: إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذاً ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لَاهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ لَاهٌ﴾[2] [الزخرف: ٤٨].

تنبيه

[إلى ما عيب من قراءة بعض القراء]

كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم[3] وحمزة[4] وابن عامر[5] قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وقد ردَّ المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلاً به.

من ذلك: احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة حمزة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥].

---

(١) قراءة يعقوب، معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٩).

(٢) قرأ بهذا الوجه علي بن مسعود ويحيى بن يعمر اليماني، روح المعاني: (١/ ٥٦).

(٣) عاصم بن بهدلة أبي النجود أحد القراء السبعة وقارئ الكوفة توفي سنة (١٢٧هـ) الأعلام (٣/ ٢٤٨).

(٤) حمزة بن حبيب الزيات أبو عمارة توفي سنة (١٥٦هـ) وكان قارئ الكوفة بعد عاصم بغية الوعاة (١/ ٢٦٣) الأعلام (٢/ ٢٧٧).

(٥) ابن عامر عبد الله أبو عمران الدمشقي توفي سنة (١١٨هـ) أحد القراء السبعة كان قارئ دمشق. الأعلام (٣/ ٩٥).

فإن قلت: فقد رُوِي عن عثمان أَنَّه قال لما عرضت عليه المصاحف: إن فيه لحناً ستقيمه العرب بألسنتها، وعن عروة قال: سألت عائشة عن لحنِ القرآن عن قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وعن قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ والصَّائِبونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فقالت: «يا ابن أختي: هذا عمل الكتاب أخطأوا في الكتاب» أخرجهما أبو عبيد[(١)] في فضائله.

فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

١ـ قلت: معاذ الله! كيف يُظَّنُ أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ؟

٢ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تَلَقَّوْهُ من النبي ﷺ كما أُنْزِلَ وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟

٣ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟

٤ـ ثم كيف يُظَنُّ بهم رابعاً عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟

٥ـ ثم كيف يُظَنُّ بعثمان أن يقرأه ولا يُغيِّره؟

٦ـ ثم كيف يُظَنُّ أن القراءاتِ استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مرويٌّ بالتواتر خلفاً عن سَلَف.

هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة بسطتها في كتابي «الإتقان في علوم القرآن» [١/ ٧٥].

وأحسن ما يقال في أثر عثمان رضي الله عنه، بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع: إنه وقع في روايته تحريف فإنَّ ابن (أشته)[(٢)] أخرجه في

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الأزدي من كبار العلماء في الفقه والأدب والحديث، له فضائل القرآن، توفي سنة (٢٢٣هـ) «بغية الوعاة» (٣/ ٢٥٣)، الأعلام (٥/ ١٧٦).

(٢) محمد بن عبد الله بن أشته نحوي ثقة، له مشاركات كثيرة في علوم القرآن توفي سنة (٣٦٠هـ) بغية الوعاة (١/ ١٤٢) الأعلام (٦/ ٢٢٤).

كتاب «المصاحف» من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال: لما فرغ من المصحف، أتي به عثمان فنظر فيه، فقال: «أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألستنا» فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لمَّا عرض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابوت والتابوه)، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وَفَّى بذلك، كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتاب «الاتقان» [١٨٩/١].

ولعل من روى ذلك الأثر حرَّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن عثمان فلزم ما لزم من الإشكال، وأما أثر عائشة فقد أوضحنا الجواب عنه في الإتقان أيضاً.

فصل

[في الاستدلال بكلام الرسول ﷺ]

وأما كلامه ﷺ، فيُستَدَلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى[1]، وقد تداولتها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فَرَوَوْهَا بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقَّصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا على أوجه شتى، بعبارات مختلفة[2]، ومن ثَمَّ أُنكِر على ابن مالك إثباتُه القواعدَ النحويةَ بالألفاظ الواردة في الحديث.

---

(١) حكم رواية الحديث بالمعنى قال الإمام النووي رحمه الله: ما نصه إذا أراد رواية ما سمعه دون لفظه فإن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بما يُحيل معانيها وتتفاوت به لم يجز له أن يروى إلا اللفظ الذي سمعه بلا خلاف، فإن كان عالماً بذلك فقد قالت طائفة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول من الشافعيين وغيرهم: لا يجوز الروية إلا بلفظه.

وقال بعضهم: لا يجوز بالمعنى في حديث رسول الله ويجوز في غيره.

وذهب جمهور السلف والخلف من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إلى جواز الرواية بالمعنى في الجميع إذا قطع بأنه أدى المعنى. اهـ ارشاد طلاب الحقائق تحقيق د. نور الدين عتر، ط (١٩٩٢م).

(٢) إن اختلاف ألفاظ الحديث الواحد على أوجه شتى ليس فيه دليل على منع الاستشهاد به كيف وقد ثبت هذا الاختلاف بين الألفاظ في القرآن الكريم الثابت المتواتر نجد فيه قصة نبي من الأنبياء في عدة سور على وجوه شتى مع اختلاف في الألفاظ والعبارات فهل في هذا تناقض أو تعارض؟.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطريقةَ غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفرَّاء، وعلي ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك، لَجَرَى مُجْرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»، «**ملكتكها بما معك**»، «**خذها بما معك**»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فنعلم يقيناً أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إن قلت لكم: إني أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى»، ومن نظر في الحديث أدنى نظر، علم العلم اليقين أنهم إنما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة

غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقِّباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ـ وكان ممن أخذ عن ابن مالك ـ قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أَنَّه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء!.

قال أبو حيان: «وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه، أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث» انتهى كلام أبي حيان.

وقال أبو الحسن بن الضائع[1] في (شرح الجمل): تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب.

قال ابن خروف:[2] «يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأىٰ». انتهى.

ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة:[3] «النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب». فقصره عليهما ولم يذكر الحديث؛ نعم اعتمد عليه صاحب البديع، فقال في أفعل التفضيل:

---

(١) علي بن محمد بن علي يوسف أبو الحسن الأشبيلي توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٤).

(٢) علي بن محمد الأندلسي أبو الحسن توفي (٦٠٩هـ) إمام بالعربية. بغية الوعاة: (٢/ ٢٠٣).

(٣) حسين بن موسى بن هبة الله الدينوري المشهور بالجليس توفي سنة (٣٤٠هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٤١).

لا يلتفت إلى قول من قال: إنه لا يعمل؛ لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات ومن الأخبار حديث «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ»[1].

ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أَنَّ ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[2]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون، وقد استدل به السهيلي[3] ثم قال: لكني أقول إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً، قال فيه: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» في منع «أنْ» في خبر كاد: وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً»؛[4] فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد.

---

(١) الحديث: في مسند الطيالسي (١/ ٣٠١) بلفظ (العمل) بدل (الصوم).

(٢) البخاري: ٥٥٥، مسلم: ٤٧٨٦.

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي توفي سنة (٥٨١هـ) عالم بالعربية والقراءات. بغية الوعاة (٢/ ٨١).

(٤) الحديث. رواه أحمد بن منيع عن الحسن بن أنس. كشف الخفاء: ٢/ ١٤١.

فصل

[في كلام العرب، وأسماء القبائل التي أُخذ عنها والتي لم يُؤْخَذ وتوجيه ذلك]

وأما كلام العرب:

فيحتج منه بما ثَبَتَ عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم.

قال أبو نصر الفارابي(1) في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلَها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اُقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأَسَد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اُتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كِنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يُؤْخَذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم.

فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم، ولا من جُذام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة، ولا من غَسَّان، ولا من إِياد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من

---

(1) محمد بن طرفان توفي في دمشق سنة (٣٣٩هـ). «هدية العارفين» (٦/ ٣٩) «الأعلام» (٧/ ٢٠).

النَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بَكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَبَط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أَزْد عمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم الهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حَنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصيَّرها علماً وصناعة، هم أهل الكوفة والبصرة فقط، من بين أمصار العرب.

وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً، وأقساهم قلوباً، وأشدهم توحشاً، وأمنعهم جانباً، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يَغْلِبُوا ولا يُغْلَبُوا، وأعسرهم انقياداً للملوك، وأجفاهم أخلاقاً، وأقلهم احتمالاً للضيم والذِّلة. انتهى.

ونقل ذلك أ«بو حيان» في «شرح التسهيل» معترضاً به على ابن مالك حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم، وقال: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن».

ثم الاعتماد على ما رواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دُوِّنت دواوين عن العرب العرباء كثيرة ومشهورة، كـ«ديوان امرئ القيس» و«الطرماح» و«زهير» و«جرير» و«الفرزدق» وغيرهم.

ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات «الإمام الشافعي» رضي الله تعالى عنه، فقد قال ابن شاكر[١] في مناقبه: [١٣٦].

حدثنا أحمد بن غالب، حدثنا عمر بن الحسن الحراني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة».

---

(١) ابن شاكر محمد بن أحمد القطان صاحب كتاب مناقب الشافعي توفي سنة (٤٠٧هـ) معجم المؤلفين (٨/ ٢٦٨)، الأعلام (١/ ٢٦٨).

فروع

[أولها]

انقسام المسموع إلى مطَّرد وشاذ

أحدها: ينقسم المسموع إلى: مطَّرد وشاذ.

قال في «الخصائص» [١٩٦/١]: وأصل مواضع (طرد) في كلامهم: التتابع والاستمرار، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، واطَّرد الجدول إذا تتابع ماؤه.

ومواضع (ش ذ ذ): التفرق والتفرد، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته في غيرهما: فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، قال: ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١ ـ مطرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: قال زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

٢ ـ ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: الماضي من «يَذَرُ» و«يَدَعُ» وقولهم: «مكان مُبقل»[١]، هذا هو القياس، والأكثر في السماع: «باقل» والأول مسموع أيضاً، ومنه أيضاً مجيء مفعول «عسى» اسماً صريحاً نحو: عسى زيد قائماً،

(١) اسم مفعول والقياس صوغه من غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وشذ «باقل» و«أعشب» المكان فهو «عاشب» و«أورس» فهو «وارس» و«أيفع» الغلام فهو «يافع» ا.هـ شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، بتحقيق وشرح السيد الوالد الأستاذ علاء الدين عطية حفظه الله.

فهو القياس، غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

٣ ـ ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوق الجمل، واستصوبت[١] الأمر، وأبي يأبى، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

٤ ـ وشاذ في القياس والاستعمال، معاً، كقولهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه[٢]، انتهى ملخصاً.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: [٣] «اعلم أنهم يستعملون: غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً.

فالمطرد: لا يتخلَّف.

والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

والكثير: دونه.

والقليل: دونه.

والنادر: أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك». انتهى.

---

(١) الواو في استحوذ وأخواتها حقها أن تقلب ألفاً كما في (استقام) والأصل استقوم تحركت الواو وانفتح ما قبلها بعد نقل حركة الواو إلى القاف فقلبت ألفاً، ولكنها وردت من غير إعلال على الأصل ومنه قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [المجادلة: ١٩]. اهـ المصدر السابق (٢٩٤).

(٢) القياس في مصون وأخواتها حذف أحد الواوين على خلاف بين العلماء فذهب الخليل وسيبويه حذف الأولى ومذهب الفراء حذف الثانية لأن حركة الواو نقلت إلى الحرف الصحيح قبلها فصارت (مصوْوْن) التقى ساكنان فحذفت أحداهما فصارت (مصون)، المصدر السابق.

(٣) ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري أحد أعلام أئمة النحو في المشرق العربي. بغية الرعاة: (٢/٦٨).

الفرع الثاني

الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام[1] من كبار أصحابنا الشافعية: اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار، لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك.

وكثيراً ما يقع في «كتاب سيبويه» وغيره: (حدثني من لا أتهم)، (ومن أثق به)، وينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول ويحتمل المنع، وقد ذكر المرزباني[2] عن أبي زيد النحوي[3] قال: كل ما قال سيبويه في «كتابه»: (أخبرني الثقة) فأنا أخبرته.

وقد وضع المولَّدون أشعاراً ودسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب، وذكر أن في «كتاب سيبويه» منها خمسين بيتاً، وأن منها قول القائل:

أَعْـرِفُ مِـنْـهَـا الأَنْـفَ والـعـيـنَـانَـا ... ومِـنْـخَـرَيْـنِ أَشْـبَـهَـا ظَـبْـيَـانـا[4]

ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأيٍ ذهب إليه، وتوجيه كلمة صدرت منه .**وقال ابن النحاس**[5] في «التعليقة»: حكى الحريري[6] في (درة الغواص)

---

(١) سلطان العلماء عبد العزيز عبد السلام السلمي توفي سنة (٦٦٠ هـ) الأعلام (٤/ ٢١) .

(٢) المرزباني محمد بن عمران بن موسى توفي سنة (٣٨٤هـ) كان جاحظ زمانه. الأعلام (٦/ ٣١٩).

(٣) أبو زيد النحوي سعيد بن أوس بن ثابت إمام جليل في النحو واللغة والنوادر توفي سنة (٢١٥هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٨٢).

(٤) البيت لرؤبه بن العجاج ملحقات ديوانه. (١٨٧).

(٥) ابن النحاس محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللغة توفي سنة (٦٩٨هـ) (بغية الوعاة) (١/ ١٣) (الأعلام) (٥/ ٢٩٧).

(٦) الحريري القاسم بن علي بن محمد البصري من علماء الفصاحة والبلاغة. بغية الوعاة: (٢/ ٢٥٧). الأعلام: (٥/ ١٧٧).

[٢٢٩] روىٰ خلف الأحمر[١]: أنهم صاغوا «فُعال» متسقاً من أحاد إلى عشار، وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه أبياتاً من جملتها:

وثُــلاثــاً ورُبــاعــاً وخُــمــاســاً فــاطَّــعــنَّــا
وسُــداســاً وسُــبــاعــاً وثُــمــانــاً فــاجْــتَــلَــدنَــا
وتُــســاعــاً وعُــشــاراً فــأَصَــبــنَــا وأُصِــبْــنَــا

الفرع الثالث

أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به

المسموع الفرد[٢] هل يقبل ويحتج به؟

له أحول لخصتها من متفرقات كلام ابن جنى في الخصائص:

أحدها: أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويُحتجُّ به، ويُقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في (شنوءة): (شَنَئي)، مع أنه لم يسمع غيره؛ لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد يخالف ما عليه الجمهور.

قال ابن جني [١/ ٣٨٥]: فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرو به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان؛ فإنَّ الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده.

---

(١) خلف الأحمر البصري بن حبان كان راوية ثقة توفي سنة (١٨٠هـ). بغية الوعاة: (١/ ٥٥٤). الأعلام: (٢/ ٣١٠).

(٢) هو ما انفرد براويته واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره.

وحكمه: القبول؛ إن كان من أهل الضبط والإتقان كالخليل والأصمعي وشرطه: أن لا يخالفه به من هو أكثر عدداً (ا.هـ) المزهر (١/ ١٢٩).

قال: فإن قيل: فمن أين ذلك وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن، أن يكون ذلك وَقَع إليه من لغة قديمة طال عهدُها، وعفا رسمُها، فقد أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب[1] قال: قال لي ابن عون[2] عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، وغزو فارس والروم، ولَهَتْ عن الشعر وروايته، فلمَّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب، وأَلْفَوا ذلك، وقد هلك من العرب مَن هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك، وذهب عنهم أَكْثَرُهُ»[3].

ثم روى بسنده عن أبي عمرو بن العلاء[4] قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّهُ، ولو جاءكم وافر، لجاءكم علم وشعر كثير».

وعن حماد الراوية[5] قال: أمر النعمان فنسخت له أشعار العرب في الطنوج، وهي الكراريس، ثم دفنها في قصره الأبيض، فلمَّا كان المختار بن أبي عبيد[6] .. قيل له: إنَّ تحت القصر كنزاً، فاحتفره، فلمَّا فتحه أخرج تلك الأشعار، فمن ثَمَّ أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[7].

قال ابن جني [١/٣٨٧]: فإذا كان كذلك لم يقطع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، مادام القياس يعضده، فإن لم يعضده كرفع المفعول

---

(١) الفضل بن الحباب من رواة الأخبار والأشعار والأنساب توفي سنة (٣٠٥هـ). شذرات الذهب: (٢/ ٢٤٦).

(٢) عبد الله بن عون البصري تابعي توفي سنة (١٥١). الأعلام: (٤/ ١١).

(٣) طبقات فحول الشعراء: (١/ ٢٤).

(٤) أبو عمرو العلاء ربان بن عمار التميمي المازني من أئمة اللغة والأدب مات بالكوفة (١٥٤). الأعلام: (٣/ ٤١).

(٥) حماد الراوية من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها ولغاتها واسمه ميسرة بن المبارك وقيل: حماد بن هرمز وقيل: حماد بن سابور توفي سنة (١٥٥هـ). الأعلام: (٢/ ٢٧١).

(٦) المختار بن أبي عبيد ابن مسعود الثقفي توفي سنة (٦٧هـ) الإصابة: (٦/ ٣٤٩). الأعلام: (٧/ ١٩٢).

(٧) المزهر: (١/ ١٩٧).

والمضاف إليه، وجرِّ الفاعل أَو نصبه فينبغي أن يُرَدَّ؛ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً، وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة، مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه اللحن، وفساد الكلام؛ فإنه يُرَدُّ عليه، ولا يُقْبَل منه.

وإن احتمل أن يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة؛ فالصواب رده، وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره، لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

قال ابن جني [٢/ ٢٤]: والقول فيه أنه يجب قَبُوله إذا ثبتت فصاحته؛ لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمَّن نطق به لغة قديمة، لم يُشارَك في سماع ذلك منه، على ما قلناه فيمن خالف الجماعة، وهو فصيح، أو شيئاً ارتجله فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه، فقد حُكِيَ عن (رؤبة وأبيه) أَنَّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها، أمَّا لو جاء عن متَّهم، أو من لم ترقَ به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقتُه، فإنَّه يُرَدُ ولا يُقْبَلُ، فإنْ ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنَّهُ لا يُقْنَع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العدة القليلة إلا أَنْ يكثر من ينطق به منهم، فإنْ كثر قائلوه إلَّا أنَّه مع هذا ضعيف الوجه في القياس، فمجازه وجهان:

أحدهما: أَنْ يكون من نطق به لم يُحكِم قياسه.

والآخر: أَنْ تكون أنت قَصُرْتَ عن استدراك وجه صحته، ويحتمل أَنْ يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً، وكثر استماعه له فَسَرَىٰ في كلامه، إلَّا أنَّ ذلك قلما يقع، فإِنَّ الأعرابي الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها.

فالأولى أن يقبل ممن شُهِرت فصاحته ما يُورده، ويُحْمَل أمره على ما عُرِفَ من حاله لا على ما عسى أن يحتمل، كما أَنَّ على القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز كذبه في الباطن؛ إذ لو لم يُؤْخَذ بذلك، لأَدَّى إلى ترك الفصيح بالشك وسقوط كلِّ اللغات.

الفرع الرابع

اللغات والاحتجاج بها

قال ابن جني: [٢/٥]: اللغات على اختلافها كلُّها حجة، ألا ترى أنَّ لغة الحجازيين في إعمال «ما» ولغة التميميين في تركه، كلٌّ منها يقبله القياس فليس لك أنْ تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها. وسيأتي في ذلك مزيد كلام في الكتاب السادس.

الفرع الخامس

علة امتناع الأخذ عن أهل المدر

قال ابن جني [٢/٥]: علة امتناع الأخذ من أهل المدر، كما يؤخذ عن أهل الوبر، ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد، ولو عُلِم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد لوجب الأخذ عنهم، ما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخَلَل والفساد، لوجب رفض لغتها.

قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنَّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإذا كان قد روي أنه ﷺ سمع رجلا يلحن فقال: «**أَرشدوا أخاكم فقد ضلَّ**»(١)، وسمع عمر رجلاً يلحن(٢)، وكذلك علي، حتَّى حمله ذلك على وضع النحو، إلى أن شاع أو استمر فساد الألسنة مشهوراً ظاهراً، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته، وقد قال الفراء في بعض كلامه: «إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله».

---

(١) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك: (٣/ ٤٧٧).

(٢) في الخصائص: [٢/ ٥] أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً يلحن فيه فكتب عمر رضي الله عنه «أن قنع كاتبك سوطا».

الفرع السادس

في العربي الفصيح ينتقل لسانه

قال ابن جني [٢/١٢]: العمل في ذلك أن ينظر حال ما انتقل إليه، فإنْ كان فصيحاً مثل لغته أخذ بها، كما يؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا يؤخذ بالأولى.

قال: فإن قيل: فما يؤمنك ـ أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها ـ أن يكون فيها فساد آخر لم تعلمه؟

قيل: لو أخذ بهذا لأدَّىٰ إلى أن لا تطيب نفس بلغة، وأن يتوقف عن الأخذ عن كلِّ أحد، مخافة أن يكون في لغته زيغ لا نعلمه الآن، ويجوز أن يعلم بعد زمان، وفي هذا من الخطل[1] مالا يخفي.

فالصواب الأخذ بما عرف صحته، ولم يظهر فساده، ولا يلتفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم يبن.

الفرع السابع

في تداخل اللغات

قال في الخصائص [٢/ ٣٧٠]: إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً، كقوله:

وَأَشْرَبُ المَاءَ ما بِي نَحْوَهُ عطشٌ إِلَّا لأنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ واديها[2].

فقال: «نحوهو» بالإشباع، «وعيونهْ» بالإسكان فينبغي أَنْ يُتأمل حال كلامه.

فإنْ كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فأَخْلقُ الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على تينك اللفظتين؛ لأنَّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أَنْ

(١) **الخطل**: الكلام الفاسد الكثير المضطرب. اللسان (خطل) (١١/ ٢٠٨).

(٢) البيت في الخصائص عن قطرب (ا. هـ). الخصائص: (١/ ١٢٨).

تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنَّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت بطول المدة، واتصال الاستعمال بلغته الأولى.

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من الأخرى، فأخلَقُ الأمر به أَنْ تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه، والكثيرة هي الأولى الأصلية.

ويجوز أنْ تكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإِنَّمَا قلَّت إحداهما في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها عن قياسه.

وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة، فَسُمِعَتْ في لغة إنسان فعلى ما ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد، والسيف، والخمر، وغير ذلك[1]، وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد، كقولهم: رَغوة اللبن، ورُغوته، ورِغوته، ورُغاوته، كذلك مُثَلَّثاً.

وكذلك قولهم: جئته من عَلُ، ومن عَلِي، ومن عَلَا، ومن عُلُوٍّ، ومن عَلْوَ، ومن عَلْوِ، ومن عَالِ، ومن مُعَالِ، فكلٌّ ذلك لغات لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد.

قال الأصمعي: اختلف رجلان في (الصقر)، فقال أحدهما: بالصاد، وقال الآخر: بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو (الزقر) [**الخصائص** ١/ ٣٧٣].

على هذا يتخرَّج جميع ما ورد من التداخل، نحو: (قلى يقلى)[2]، و(سلا

---

(١) من أسماء الأسد: السبع، الليث، الهزبر، الحيدرة، القسورة، الضمضم، القشعم، الهمام.
ومن أسماء السيف: الفيصل، الرداء، الوشاح، المشتمل، القضيب، الحسام، المهند، الهندواني. (المخصص: ٦/ ١٦).
من أسماء الخمر: الشمول، الرحيق، الخندريس، المراح، المدام، المعتقة، (ا. هـ) المخصص: (١١/ ٧٢).

(٢) اللغة المشهورة قلا يقلي بالياء في آخره.

وكذلك قلي يقلى بالألف المقصورة. فجمعوا من اللغتين لغة ثالثة وهي: قلا يقلى وهذه لغة عامرية ضعيفة. ويمكن أن تكون لغة طائية، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة غير إعرابية مكسور ما قبلها كما في بقَى يقَى (ا. هـ). شرح الشافية: (١/ ١٢٥).

يسلا)[1]، و(طَهُرَ فهو طاهر)، و(شَعُرَ فهو شاعر)، فكلُّ ذلك إنما هو لغات تداخلت فتركَّبت بِأَنْ أُخِذَ الماضي من لغة، والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول: «قلا» يقول في المضارع: «يقلي». والذي يقول: «يَقلىٰ» يقول في الماضي: «قَلِيَ»، وكذا من يقول: (سلا)، يقول في المضارع: «يسلو»، ومن يقول فيه: «يسلا»، يقول في الماضي: «سَلِيَ»، فتلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضَمَّهُ إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة، وكذا (شاعر وطاهر) إنما هما من (شَعَرَ وطَهَرَ) بالفتح، وأما بالضم فوصفه على (فعيل)، فالجمع بينهما من التداخل[2]. انتهى كلام ابن جني.

وقد حكى غيره في استعمال اللغتين المتداخلين قولين أحدهما: أَنَّه يجوز مطلقاً.

والثاني: إِنَّما يجوز بشرط أَلَّا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كالحِبُك[3].

الفرع الثامن

في عدم الاحتجاج بكلام المولدين

أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين، والمحْدَثين في اللغة والعربية.

---

(١) الأصل أن باب فعَل يفعَل بالفتح فيهما أن تكون عينه أو لامه حرف حلق، وما جاء من هذا الباب ليس فيه حرف حلقي كـ «أبى يأبى» و«سلا يسلا» والمشهور (سلا يسلو) (كدعا) أو سَلِي يسلى كـ (يرضى) فالفتح فيها مركب منهما ا. هـ. شذا العرف: (٤١) (لسان: سلا)

(٢) يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل إذا كان ماضية (فَعَلَ) سواء كان لازماً أو متعدياً. وإن كان على وزن (فَعُل) فلا يصاغ على وزن فاعل إلا سماعاً بل على وزن (فَعْل) نحو: ضَخُم فهو ضَخْم أو (فعيل) نحو: جَمُلَ فهو جميل. الأشموني (٢/ ٣١٣).

(٣) يعني: أن (الحِبُك) مركب من لغتين (الحِبِك) بالكسر فيهما و(الحُبُك) بالضم فيهما. قال أبو حيَّان: الأحسن عندي أن يكون ذلك مما اتبع فيه حركة الحاء كحركة تاء (ذاتِ) في الكسر، ولم يعتدَّ باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين ا.هـ.

و(الحِبُك) ذكر ابن عطية عن الحسن البصري أنها قراءة شاذة. روح المعاني: (٢٧/ ٥٤). شرح الشافية: (١/ ٣٨).

وفي الكشاف [للزمخشري: ١/ ٤٣] ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس[١]، ثم قال: وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه.

فائدة

أول الشعراء المحدثين

أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد[٢]، وقد احتج سيبويه في «كتابه» ببعض شعره تَقَرُّباً إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرْزُباني وغيره، ونقل ثعلب[٣] عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هَرِمَة[٤]، وهو آخر الحجج.

الفرع التاسع

في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله

لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرح بذلك **ابن الأنباري في الإنصاف** [٢/ ٥٨٣]، وكأَنَّ علة ذلك خوف أَنْ يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

قال ابن النحاس في «التعليقة»: أجاز الكوفيون إظهار (أَنْ) بعد (كي)، واستشهدوا بقول الشاعر:

---

(١) حبيب بن أوس الطائي أحد أمراء البيان صاحب ديوان الحماسة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (٣/ ١٦٥).

(٢) بشار بن برد أحد البلغاء المكفوفين أبو معاذ البصري وهو رأس الشعراء المولدين توفي سنة (١٦٧هـ). شذرات الذهب: (١/ ٣٦٥). الأعلام: (٢/ ٥٢).

(٣) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد إمام الكوفيين في اللغة والنحو توفي ببغداد سنة (٢٩١هـ). بغية الوعاة: (١/ ٣٩٦). الأعلام: (١/ ٣٦٧).

(٤) إبراهيم بن هرمة قدم على أبي جعفر المنصور في وفد أهل المدينة فأنشده من شعره، فخلع عليه وعفى عنه. توفي سنة (١٧٦هـ). البداية والنهاية: (١٠/ ١٦٩).

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِربَتِي فَتَتْركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[1]

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ)، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ[2]

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أَوَّله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممَّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدل الكوفيون على جواز مدِّ المقصور للضرورة بقوله:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السِّعْلاءِ[3]

وَعَلِمَت ذَاكَ مَعَ الجَزَاءِ

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلىٰ الخَوَاءِ

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِن شِيْشَاءِ

---

(١) من شواهد الأشموني: (٣/ ٣٨٠). «أوضح المسالك» (٤/ ١٥٤) والشاهد إظهار (أن) بعد كي.

(٢) عجز بيت من شواهد الاشموني (١/ ٢٨٠).

(٣) هذه الأبيات ذكرها اليزيدي في آماليه (٩٢).

السعلاء: هي أنثىٰ الغيلان، والجمع سِعليات. تاج العروس: (سعل).

الخواء: خلو المجوف من العظام. اللسان: (خوأ، ١٤/ ٥٤٥).

الشيشاء: التمر الذي لم يشتد نواه. اللسان: (شيش، ٦/ ٣١١).

ينشب: نَشِبَ الشيءُ في الشيء نشوباً أي: علق فيه. اللسان: (نشب، ١/ ٧٥٦).

المسعل: موضع السُعال من الحلق. اللسان: (سعل، ١١/ ٣٣٥).

اللهاء: جمع الهاة: وهو أقصى الفم. اللسان: (لها، ٥/ ٢٥٨).

يَـنـشَـبُ فـي الـمَـسْـعَـلِ والـلَّـهـاءِ

فمد السَّعلا، والخوا، واللَّها، وهي مقصورات؛ قال: والجواب عندنا أنَّه لا يعلم قائله فلا حجة فيه؛ لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك.

فإنَّه قال: طعن عبد الواحد الطَّواح[1] في كتابه «بغية الأَمل» في الاستشهاد بقوله:

لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً[2]

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إِلى أَحد فسقط الاحتجاج به، ولو صحَّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإِنَّ فيه أَلف بيت قد عُرِف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين.

الفرع العاشر

هل يقبل قول القائل: حدثني الثِّقة؟

إِذا قال قائل: حدثني الثِّقة فهل يقبل؟ قولان:

في علم الحديث وأُصول الفقه رَجَّح كُلّاً مُرَجِّحُون، وقد وقع ذلك لسيبويه كثيراً يعني به الخليل وغيره، وكان يونس[3] يقول: حدثني الثِّقة عن العرب، فقيل له: من الثِّقة؟ قال: أَبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حَيٌّ بعدُ فأَنا لا أُسميه.

الفرع الحادي عشر

طرح الشاذ وعدم الاهتمام به

قال ابن السَّراج في الأُصول [١/ ١٠٤] - بعد أَن قرر أَنَّ (أفعل التَّفضيل) لا يأتي

(١) عبد الواحد الطواخ، جاء في كشف الظنون (بغية الآمل) لعبد الواحد الطوخ بالخاء المعجمة (١/ ٢٤٧).

(٢) البيت: لا تكثرن إني عسيت صائماً نُسِبَ إلى رؤبة ديوانه (١٨٥) وهو من شواهد الأشموني: (١/ ٢٥٩).

(٣) يونس بن حبيب الضَّبي شيخ سيبويه من العلماء البارعين في النَّحو توفي سنة (١٨٢هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٣٦٥).

من الألوان ـ فإن قيل: قد أنشد بعض النَّاس:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي البَيَاضِ أَبْيَضُ مِن أُختِ بَنِي إِباضِ[1]

فالجواب: أَنَّ هذا معمول على فساد، وليس البيت الشَّاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنَّما يركن إلى هذَا ضَعَفة أهل النَّحو ومن لا حجَّة معه.

وتأويل هذا وما أشبهه كتأويل ضَعَفة أصحاب الحديث وأتباع القصَّاص في الفقه، انتهى. فأشار بهذا الكلام إلى أنَّ الشَّاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يهتم بتأويله.

الفرع الثاني عشر

متى يكون التأويل مستساغاً ومتى لا يكون؟

قال أَبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثُمَّ جاءَ شيءٌ يخالف الجادَّة فيُتَأَوَّل.

أَما إِذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها: فلا تأويل.

ومن ثَمَّ كان مردوداً تأويل أَبي عليٍّ «لَيْسَ الطِّيبُ إِلَّا المِسْكُ» على أَنَّ فيها ضمير الشَّان لأَنَّ أَبَا عمروٍ نقل أَنَّ ذلك لغة تميم.

الفرع الثالث عشر

قال أَبو حيان أَيضاً: إذا دخل الدَّليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال، ورد به على ابن مالك كثيراً في مسائل استدلَّ عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصر الأَخ بقوله:

---

(١) البيت لرؤبة ديونه (١٧٦) الشاهد فيه (أبيض) وذلك أَنَّ الكوفيين أجازوا بناء أفعل التَّفضيل من لفظي السَّواد والبياض؛ لأَنَّهما أَصل الألوان، والبصريون يمنعون ذلك. شرح الكافية: (٢/١٩٩).

أَخَـاكَ الَّـذي إنْ تَـدْعُـهُ لِـمُـلِـمَّـة   يُجِبْكَ بِمَا تَبْغِى وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي[1]

فإنه يحتمل أن يكون منصوباً بإضمار فعل، أي: الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

الفرع الرابع عشر

رواية الأبيات بأوجه مختلفة

كثيراً ما تُرْوَىٰ الأبيات على أوجه مختلفة، وربَّما يكون الشَّاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديماً، فأجبت باحتمال[2] أَنْ يكون الشَّاعر أَنشد مرَّة هكذا ومرَّة هكذا، ثُمَّ رأيت ابن هشام قال في شرح الشَّواهد:

روى قوله:

وَلَا أَرضٌ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا[3]

بالتَّذكير والتَّأْنيث مع نقل الهمزة[4]، فإنْ صَحَّ أَنَّ القائِل بالتَّأنيث هو القائل بالتَّذكير: صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضَّرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلَّم على مقتضى سجيته الَّتي فُطِر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات. انتهى.

---

(١) والشاهد فيه قوله (أخاك) حيث عامله معاملة الاسم المقصور في تقدير حركات الإعراب وكان حقه أن يقول (أخوك)، البيت في شذور الذهب (٢٢٣).

(٢) قال ابن الضيف: هلا أجاب المؤلف بهذا عمَّا ورد من الأحاديث كذلك توثيقاً للرُّواة وسداً لباب التصرف في الأحاديث بالتَّغيير والتَّبديل فإنَّه أجدر بذلك من الأبيات (ا.هـ) عن الإفصاح في شرح الاقتراح د. فجال (١٣٣).

(٣) عجز بيت وصدره:

فَـلَا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا

وهو لعامر بن جُوَيْنٍ الطَّائي والأصل: أن يقول «أبقلت» لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة.

(٤) أي: نقل حركة الهمزة في (إبقالها) وهي الكسر إلى التاء في (أبقلتِ) وحذف الهمزة للوزن.

فصل

[في حكم معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف، ثُمَّ التَّواتر والآحاد والرُّواة]

ملخص من «المحصول» [١/ ٢٧٥] للإمام فخر الدِّين الرَّازي[1] مع زيادات من شروحه.

قال: اعلم أَنَّ معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف فرض كفاية؛ لأن معرفة الأَحكام الشَّرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأَحكام بدون معرفة أَدلَّتها مستحيل، فلا بُدَّ من معرفة أَدلَّتها، والأَدلَّة راجعة إلى الكتاب والسُّنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذن توقف العلم بالأَحكام على الأَدلَّة، ومعرفة الأَدلَّة تتوقف على معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب، فإذن معرفة اللُّغة والنَّحو والتَّصريف واجبة.

قال: ثُمَّ الطَّريق إلى معرفتها إِمَّا النَّقل المحض كأَكثر اللُّغة، أَو العقل مع النَّقل كقولنا: (الجمع المحلَّىٰ باللَّام للعموم)؛ لأَنَّه يصحُّ استثناء أَي فرد منه، فإِنَّ صحة الاستثناء بالنَّقل، وكونه معيار العموم بالعقل.

فمعرفة كون الجمع المذكور له بالتَّركيب من النَّقل والعقل، وأَمَّا العقل المحض، فلا مجال له في ذلك.

قال: فالنَّقل المحض إمَّا تواتر أَو آحاد وعلى كل منهما إشكالات:

---

(١) فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين إمام في التفسير توفي سنة (٦٠٦هـ) والمحصول من أهمِّ كتب الرَّازي في أُصول الفقه. البداية والنهاية: (١٣/ ٥٥). الأعلام: (٣/ ٣١٣).

أمَّا التواتر: فالإشكال عليه من وجوه:

أَحدها: أَنَّا نجد النَّاس مختلفين في معاني الألفاظ ـ الَّتي هي أكثر الألفاظ تداولاً ودوراناً على أَلسنة المسلمين ـ اختلافاً شديداً لا يمكن فيها القطع بما هو الحق كلفظة «الله» فإِنَّ بعضهم زعم أَنَّها عبريَّة، وقال قوم: سريانيَّة.

والَّذين جعلوها عربيَّة اختلفوا، هل هي مشتقَّة أو لا؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً، ومَن تأمَّل أَدلَّتهم في تعيين مدلول هذا الَّلفظ، علم أَنَّها متعارضة، وأَنَّ شيئاً منها لا يفيد الظَّنَّ الغالب فضلاً عن اليقين، وكذلك اختلفوا في لفظ (الإيمان) و(الكفر) و(الصلاة) و(الزكاة) فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ الَّتي هي أَشهر الألفاظ والحاجة إليها ماسَّة جدّاً، فما ظنُّك بسائر الأَلفاظ؟

وإِذَا كان كذلك ظهر أَنَّ دعوى التَّواتر في الُّلغة والنَّحو متعذِّر.

وأجيب عنه بأَنَّه لم يكن دعوى التَّواتر في معانيها على سبيل التَّفصيل، فإِنَّا نعلم معانيها في الجملة، فنعلم أَنَّهم يطلقون لفظة (الله) على الإِله المعبود بحقٍّ، وإِن كنَّا لا نعلم مسمَّىٰ هذا الَّلفظ أذاته؟ أَم كونه معبوداً؟ أَم كونه قادراً على الاختراع؟ أَم كونه مَلْجَأً للخلق؟ أَم كونه بحيث تتحيَّر العقول في إدراكه؟ إِلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا الَّلفظ، وكذا القول في سائر الأَلفاظ.

الإِشكال الثَّاني: أَن من شرط التَّواتر استواء الطَّرفين والواسطة.

فَهَبْ أَنَّا علمنا حصول شرط التَّواتر في حفَّاظ الُّلغة والنَّحو والتَّصريف في زماننا؛ فكيف نعلم حصولها في سائرِ الأَزمنة؟

وإِذَا جهلنا شرط التَّواتر جهلنا التَّواتر ضرورة، لأَنَّ الجهل بالشَّرط يوجب الجهل بالمشروط.

فإِن قيل الطريق إليه أمران:

أَحدهما: أَنَّ الَّذين شاهدناهم، أَخبرونا: أَنَّ الَّذِين أَخبروهم بهذه الُّلغات كانوا موصوفين بالصِّفَات المعتبرة في التَّواتر، وأَنَّ الَّذين أخبروا من أَخبرهم كانوا كذلك، إِلى أَنْ يَتَّصِلَ النَّقل بزمانِ الرَّسول ﷺ.

والآخر: أَنَّ هذه الأَلفاظ لو لم تكن موضوعة لهذه الُّلغات ثُمَّ وضعها واضع لهذه المعاني، لاشتهر ذلك وعُرِف، فإِنَّ ذلك مِمَّا تتوفَّر الدَّواعي على نقله.

قلنا: **أَمَّا الأَوَّل**، فغير صحيح؛ لأَنَّ كلَّ واحد مِنَّا حين سمع لغة مخصوصة من إنسان، فإِنَّه لم يسمع منه أَنَّه سمعه من أَهل التَّواتر، وهكذا، بل تحرير هذه الدَّعوى على هذا الوجه ممَّا لا يفهمه كثير من الأُدباء، فكيف يُدَّعىٰ عليهم أَنَّهُم علموه بالضَّرورة؟ بل الغاية القصوى في راوي الُّلغة أَن يسنده إِلى كتاب صحيح، أَو إِلى أسنادٍ متقن، ومعلوم أَنَّ ذلك لا يفيد اليقين.

وأَمَّا الثَّاني . . فضعيف أَيضاً؛ لأَنَّ ذلك الاشتهار إِنَّما يجب في الأُمور العظيمة، وليس هذا منه، سلَّمنا أَنَّه منه، لكن لا نسلِّم أَنَّهُ لم يشتهر، فإِنَّه قد اشتهر، بل بلغ مبلغ التَّواترِ: أَنَّ هذه الُّلغات إِنَّما أُخذت عن جمع مخصوص كالخليل، وأَبي عمرو، والأَصمعيِّ، وأَقرانهم، ولا شكَّ أَنَّ هؤلاء ما كانوا معصومين، ولا بالغين حدَّ التَّواتر، وإِذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم.

أَقصى ما في الباب أَنْ يقال: نعلم قطعاً أَنَّ هذه الُّلغات بِأَسرها غير منقولة على سبيل الكذب، ونقطع بِأَنَّ فيها ما هو صدق قطعاً؛ لكن كلَّ لفظة عيَّنَّاها فإِنَّا لا يمكننا القطع بأَنَّها من قبيل ما نقل صدقاً، وحينئذٍ لا يبقي القَطع في لفظ معيَّن أَصلاً، هذا هو الإِشكال على من ادَّعى التَّواتر في نقل الُّلغات. هذا كلام الإِمام.

وتعقَّبه الأَصبهاني[1] بأَنَّ كون اللُّغة مأَخوذة عمَّن لم يبلغ عدد التَّواتر، لا يصلح أَنْ يكون سنداً لمنع عدم شهرة نقل الُّلغات عن موضوعاتها الأَصليَّة إِلى غيرها؛ لأَنَّ عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النَّقل والتَّغيير؛ بل يثبت به احتماله، وذلك لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم. انتهى الأَمر كما قال.

ثُمَّ قال الإِمام: وأَمَّا الآحاد: فالإشكال عليه من وجوه:

مِنْها أَنَّ الرُّواة له مجروحون ليسوا سالمين عَنِ القَدح، بيانه أَنَّ أَصل الكتب المصنَّفة في النَّحو والُّلغة: «كتاب سيبويه» و«كتاب العين».

---

(١) الأَصبهاني محمد بن محمود الأصبهاني توفي (٦٧٨هـ) وله شرح على المحصول سماه نفائس الأصول الكاشف عن المحصول. بغية الوعاة: (١/ ٢٢٠).

أَمَّا «كتاب سيبويه» فَقدْحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أَظهرُ من الشَّمس، وأَيضاً فالمبرد كان من أَجلِّ البصريين وهو أَفرد كتاباً في القدح فيه.

وأَمَّا «كتاب العين» فقد أَطبق الجمهور من أَهل اللُّغة على القدح فيه.

وأَيضاً فإِنَّ ابن جنِّي أَورد باباً في «كتاب الخصائِص» [٣/ ٢٨٢] في قدح أَكابر الأُدباء بعضهم في بعض، وتكذيب بعضهم بعضاً، وأورد باباً [٢/ ٥] آخر في أَنَّ لغة أَهل الوبر أَصحُّ من لغة أَهل المدر، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين، وأَورد باباً آخر [٢/ ٢١] في كلمات من الغريب لا يعلم أَحد أَتى بها إِلَّا ابن أَحمر الباهلي[١].

ورُوي عن رؤبة وأَبيه أَنَّهما كانا يرتجلان أَلفاظاً لم يسمعاها، ولا سُبِقا إِليها، وعلى ذلك قال المازني[٢]: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأَيضاً فالأصمعي كان منسوباً إلى الخلاعة[٣]، ومشهوراً بأَنَّه كان يزيد في اللُّغة ما لم يكن منها.

والعجب من الأُصوليين: أَنَّهم أَقاموا الدَّلائل على خبر الواحد أَنَّه حجَّة في الشَّرع، ولم يقيموا الدَّلالة على ذلك في اللُّغة، وكان هذا أَولى، وكان من الواجب عليهم أَنْ يبحثوا عن أَحوال اللُّغات، والنَّحو، وأَن يتفحَّصوا عَن أَحوال جرحهم، وتعديليهم، كما فعلوا ذلك في رواية الأَخبار، لكنَّهم تركوا ذلك بالكليَّة مع شدة الحاجة إليه، فإِنَّ اللُّغة، والنَّحو، يجريان مجرى الأَصل للاستدلال بالنُّصوص انتهى.

قال الأَصبهاني: وأَمَّا قوله: أَورد ابن جنِّي باباً في كلمات من الغريب لم يأتِ بها إلا الباهلي، فاعلم أَنَّ هذا القدر وهو انفراد شخص بنقل شيء من اللُّغة العربية

---

(١) عمرو بن أَحمر الباهلي شاعر مخضرم توفي سنة (٦٥هـ) وهو صحيح الكلام كثير الغريب. الأعلام: (٥/ ٧٣).

(٢) المازني بكر بن محمد أَبو عثمان توفي سنة (٢٤٧هـ) كان حاذقاً في النَّحو. إنباه الرُّواة: (١/ ٢٨١). الأعلام: (٢/ ٦٩).

(٣) هذا الكلام يحتاج إلى دليل ونظر. وفي نزهة الألباء: كان الأصمعي صدوقاً في الحديث، وقال يحيى بن معين: الأصمعي ثقة صدوق. (ا. هـ) (١١٥) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٤١٦).

لا يقدح في عدالته، ولا يلزم من نقل الغريب أنْ يكون كاذباً في نقله، ولا قصد ابن جنِّي ذلك.

وأَمَّا قول المازني: ما قيس إلى آخره، فإِنَّه ليس بكذب ولا تجويز للكذب، لجواز أَن يُرىٰ القياس في اللُّغات، أَو يُحمل كلامه هذه علىٰ القاعدة وأَمثالها، وهي أَنَّ الفاعل في كلام العرب مرفوع، فكلُّ ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع.

وأَمَّا قوله: إِنَّ الأُصوليين لم يقيموا إلى آخره، فضعيف جدَّاً، وذلك أَنَّ الدَّليل الدَّال على أَنَّ خبر الواحد حجَّة في الشَّرع، يمكن التَّمسك به في نقل اللُّغة آحاداً، إِذا وُجِدَتْ الشَّرائط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلَّهم أَهملوا ذلك، اكتفاءً منهم بالأَدلَّة على أَنَّه حجَّة في الشَّرع.

وأَمَّا قوله: كان الواجب أَن يبحثوا عن أَحوال الرُّواة إلى آخره، فهذا حقٌّ فقد كان الواجب أَنْ يُفْعَل ذلك، ولا وجه لإِهماله مع احتمال كذب من لم تُعْلَم عدالته.

وقال القرَّافي: في هذا الأَخير إِنَّمَا أَهملوا ذلك؛ لأَنَّ الدَّواعي متوفِّرة على الكذب في الحديث؛ لأَسبابه المعروفة، الحاملة للواضعين على الوضع.

وأَمَّا اللُّغة فالدَّواعي إلى الكذبِ عليها فِي غاية الضَّعف، وكذلك كتب الفقه لا تكاد تجد فروعها موضوعة على الشَّافعي أَو مالك أَو غيرهما، ولذلك جمع النَّاس من السنَّة موضوعات كثيرة وجدوها، ولم يجدوا من اللُّغة وفروع الفقه مثل ذلك، ولا قريباً منه، ولمَّا كان الكذب والخطأ في اللُّغة وغيرها في غاية الندرة، اكتفى العلماء فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فإِنَّ شهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الدَّاعية له، فهذا هو الفرق.

ثُمَّ قال الإِمام: والجواب عن الإِشكالات كلِّها أَنَّ اللُّغة والنَّحو والتَّصريف تنقسم إلى قسمين:

قسم منه متواتر، والعلم الضَّروري حاصل بأَنَّه كان في الأَزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني، فإِنَّا نجد أَنفسنا جازمة بأَنَّ السَّماء والأَرض كانتا مستعملتين في زمنه ﷺ في معناهما المعروف، وكذلك الماء والهواء والنَّار وأَمثالها، وكذلك لم يزل الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً، والمضاف إليه مجروراً.

وقسم منه مظنون: وهو الألفاظ الغريبة، والطَّريق إلى معرفتها الآحاد.

وأكثر أَلفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول.

والثَّاني منه: قليل جدّاً فلا يتمسك به في القطعيَّات، ويتمسك به في الظَّنيات، انتهى.

❁ ❁ ❁

خاتمة

[في النَّقل عَنِ النَّفي]

قالَ الشَّيْخ بهاء الدِّين بن النَّحاس في «التعليقة»: النَّقل عن النَّفي فيه شيء؛ لأَنَّ حاصله أَنَّني أَسمع هذا، وهذا لا يدلُّ على أَنَّه لم يكن[1].

تنبيه

[أدلة النحو عند الأنباري]

بعد أَن حرَّرت هذا الباب بفروعه وجدت ابن الأَنباري قال في أُصوله [لمع الأدلة/ ٨١]: أَدلة النَّحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال.

فالنَّقل: هو الكلام العربيُّ الفصيح، المنقول بالنَّقل الصَّحيح، الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة.

وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولَّدين وغيرهم، وما جاء شاذّاً

(١)وهو أن يقول القائل: لم أره، لم أقف فيه على شيء، لم أجده. فنفي العلم لا يدل على نفي الوجود. ويمكن أن يقال: إذا صدر هذا الكلام عن إمام متقن واسع الاطلاع، كان بمنزلة التصريح بعدم الورود. ونظيره ما قاله المحدثون كما في تدريب الراوي: إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه. تدريب الراوي: (١/ ٢٩٦).

في كلامهم، نحو الجزم بلن(١)، والنَّصب بلم(٢)، والجرِّ بلعلَّ(٣)، ونصب الجزأين بها وبليت(٤).

وهو ينقسم إلى: تواتر، وآحاد:

فأَمَّا التَّواتر: فلغة القرآن، وما تواتر من السُّنة، وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أَدلَّة النَّحو يفيد العلم.

وأَمَّا الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أَهل اللُّغة، ولم يوجد فيه شرط التَّواتر، وهو دليل مأخوذ به، والأَكثرون على أَنَّه يفيد الظَّن.

وشرط التَّواتر أَن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتِّفاق على الكذب.

وأَمَّا الآحاد: فأَنْ يكون ناقله عدلاً، رجلاً كان أَوِ امرأةً حراً كان أَو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأَنَّ باللُّغة معرفةُ تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، فإِنْ كان ناقل اللُّغة فاسقاً لم يقبل نقله.

ويقبل نقل العدل الواحد، وأَهل الأَهواء إِلَّا أَنْ يكونوا ممَّن يتديَّن بالكذب.

---

(١) نحو:

لَنْ يَخِبِ الآمنُ مِن رجائِك مَنْ ... حَرَّكَ مِن دُونِ بابِك الحَلَقَهْ

الرواية بكسر الباء من (يخبِ). مغني اللبيب: (٢/ ٩١٦).

(٢) كقول الراجز:

في أيِّ يوميَّ مِنَ الموتِ أفِرّ ... أيومَ لمْ يُقْدرَ أم يَوْمَ قُدِر.

الرواية بنصب (يقدرَ) وكان حقها الجزم. شرح الكافية (٣/ ١٥٧٥).

(٣) نحو: قول كعب بن سعد الغنوي:

لَعلَّ أبي المِغوارِ مِنْكَ قَريبْ

أوضح المسالك: (٣/٧).

(٤) نحو قول العجاج:

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعا

الكتاب: (٢/ ١٤٢).

وأَمَّا المرسل: وهو الَّذي انقطع سنده نحو أَنْ يروي ابن دريد[1] عن أَبي زيد، **والمجهول**: وهو الَّذي لم يعرف ناقله، نحو أَن يقول أَبو بكر بن الأَنباري[2]: حدثني رجل عن ابن الأَعرابي[3]، **فلا يقبلان**؛ لأَنَّ العدالة شرط في قبول النَّقل، وانقطاع السَّند والجَهل بالنَّاقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإِنَّ مَنْ لم يذكر اسمه، أَو ذكر ولم يُعرف، أَو لم تُعرف عدالته فلا يقبل نقله.

وقيل: يقبلان؛ لأَنَّ الإرسال صدر ممَّن لو أسند لقبل ولم يتَّهم في إِسناده، فكذلك في إِرساله، فإِنَّ التُّهمة لو تطرَّقت إِلى إِرساله لتطرَّقت إِلى إِسناده، وإِذا لم يتَّهم في إِسناده، فكذلك في إِرساله، وكذلك النَّقل عَنِ المجهول صدر ممَّن لا يتَّهم في نقله، لأَنَّ التُّهمة لو تطرَّقت على نقله عَنِ المجهول، لتطرَّقت إِلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح، واختلف العلماء في جواز الإِجازة[4]، والصَّحيح جوازها.

هذا حاصل ما ذكره ابن الأنباري في ثمانية فصول من كتابه.

۞ ۞ ۞

---

(١) ابن دريد: محمد بن الحسن الأزدي توفي سنة (٣٢١هـ) كان شاعراً عالماً. بغية الوعاة: (١/ ٧٦) وأبو زيد الأنصاري توفي سنة (٢١٥هـ) فابن دريد لم يدرك أبَا زيد بينهما راوٍ أو أكثر وهذا هو الانقطاع في السند.

(٢) أبو بكر الأنباري محمد بن القاسم توفي سنة (٣٢٨هـ) وهو غير ابن الأنباري صاحب. «لمع الأدلة». الأعلام: (٦/ ٣٣٤).

(٣) محمد بن زياد أبو عبد الله راوية نسَّابة علَّامة باللغة توفي سنة (٢٣١هـ). الأعلام: (٦/ ١٣١).

(٤) الإِجازة: هي الإذن في الرواية لفظاً أو خطاً كأن يقول له شيخه: أجزت لك جميع كتبي. المزهر: (١/ ١٦٢). تدريب الراوي: (٢/ ٢١٦).

الكتاب الثاني

في الإجماع

والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.

قال في «الخصائص» [١/ ١٨٩]: وإنما يكون حجة: إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل مَنْ فُرِق له عن علةٍ صحيحة، وطريقٍ نهجةٍ، كان خليلَ نفسه، وأبا عمرو فكره.

إلَّا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها إلَّا بعد إمعان وإتقان. انتهى.

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين، وذلك: كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً لبلدين، وجب أن تَنْفِرَ عن خلافه.

قال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً.

قال: فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت قولهم في (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ): إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفاً على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل: (جُحْرُ ضبٍّ خَرِبَ جُحْرُهُ) فجرى (خرب) وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، وإن كان القيام للأب لا للرجل، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء فأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب. انتهى.

وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافاً لمن تردد فيه، وخرقُهُ ممنوع، ومن ثَمَّ رُدَّ.

وقال ابن الخشاب في «المرتجل»: لو قيل: إن (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً، إجراء لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز. انتهى.

مسألة

[الإجماع حجة]

وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه.

قال ابن مالك في «التسهيل» [٥٦]: استدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه بقول الفرزدق [**ديوانه ١/ ١٨٥**]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذَ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين، فلم يصب.

ويجاب: بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مُناهم أن يظفروا بزلة يُشنِّعون بها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقِل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك، دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله. انتهى.

فصل

[في تركيب المذاهب]

مما يشبه تداخل اللغات السابقة: تركيب المذاهب، وقد عقد له ابن جني باباً في «الخصائص» [٣/ ٧١]، ويشبهه في أصول الفقه: إحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب.

قال ابن جني: وذلك أن تضمَّ بعض المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً.

مثاله: أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في ردَّ المحذوف في التحقير، وإن غنىٰ المثال عنه، فيقول في تحقير (يضع) اسم رجل: (يويضع).

وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لا يردُّ فيقول: يُضَيِّع، وكان المازني يرىٰ رأيَ سيبويه في صَرْف نحو (جوارٍ) علماً، ويونس لا يصرفه.

فقد تحصل إذن للمازني مذهب مركب من مذهب الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه، والردُّ على مذهب يونس، فيقول على مذهبه في تحقير اسم رجل سميته: يرى: (رأيتُ يُرَيْئِياً) فردَّ الهمزة من (يرىٰ)؛ إذ أصله (يُرَأْيُ) علىٰ قول يونس، والصرف علىٰ قول سيبويه.

ويونس: يردُّ ولا يصرف فيقول: (رأيت يُرَيْئِي).

وسيبويه يصرف ولا يردُّ فيقول: (رأيتُ يُرَيّاً)، بإدغام ياء التحقير في الياء المنقلبة عن الألف. فقد عرف تركيب مذهب المازني عن مذهب الرجلين.

مسألة

[الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث]

قال أبو البقاء[1] في «التبيين»: جاء في الشعر: (لولاي ولولاك) فقال معظم البصريين: الياء والكاف في موضع جرٍّ، وقال الأخفش والكوفيون: في موضع رفع.

قال أبو البقاء: وعندي أنَّه يمكن أمران آخران:

أحدهما: أن لا يكون للضمير موضع؛ لتعذر العامل، وإذا لم يكن عامل لم يكن عمل، وغير ممتنع أن يكون الضمير لا موضع له كالفصل.

وممكن أن يقال موضعه نصب؛ لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أَنْ يكون له عامل مخصوص، ألا ترى أن التمييز في نحو: (عشرين درهماً) لا ناصب له على التحقيق، وإنما هو مشبه بالمفعول، حيث كان فضلة.

وكذلك قولهم: (لي ملؤه عسلاً)، فهذا منصوب وليس له ناصب على التحقيق، وإنما هو مشبه بما له عامل، ومثل ذلك يمكن في (لولاي)، وهو أن يجعل منصوباً من حيث كان من ضمائر المنصوب.

فإن قيل: الحكم بأنه لا موضع له، وأن موضعه نصب خلاف الإجماع؛ إذ الإجماع منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجرُّ، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع، وخلاف الإجماع مردود. **فالجواب عنه من وجهين**:

أحدهما: أن هذا إجماع مستفاد من (السكوت)، وذلك أنهم لم يصرحوا بالمنع من قول ثالث، وإنما سكتوا عنه، والإجماع: هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً.

---

(١) أبو البقاء: عبد الله بن الحسين الضرير العكبري وهو صاحب كتاب «التبيان في إعراب القرآن» توفي سنة (٦١٦هـ) قصده الناس لعلمه. بغية الوعاة: (٢/ ٣٨). الأعلام: (٤/ ٨٠)

والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة.

وقد صنع مثل ذلك من النحويين على الخصوص: أبو علي، فإن له مسائل كثيرة قد سُبِق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكماً آخر.

منها: أن لفظة (كل) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأُوَل، وجوَّز هو فيها ذلك، وقد أفردها بمسألة في «الحلبيات»، واستدل على ذلك بالقياس، فغير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث، لوجود الدليل عليه. انتهى.

الكتاب الثالث

في القياس[1]

قال ابن الأنباري في «جدله» [٤٥]: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى.

قال: وهو معظم أدلة النحو، والمعوَّل في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنما النحو قياس يتبع[2]»، ولهذا قيل في حدِّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

وقال صاحب «المستوفي»: كلُّ عِلْمٍ، فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر.

قال: فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس.

---

(١) القياس: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك.(اهـ). اللغة والنحو للدكتور عباس حسن (ص: ٢٢).

(٢) مطلع قصيدة للكسائي:

إنـمـا الـنـحـو قـيـاس يـتـبـع	وبـه فـي كـل أمـر يـنـتـفـع
فـإذا مـا أبـصـر الـنـحـو الـفـتـى	مـرّ فـي الـمـنـطـق مـراً فـاتـسـع
فـاتـقـاه كـل مـن جـالـسـه	مـن جـلـيـس نـاطـق أو مـسـتـمـع

إنباه الرواة: (٢/ ٣٦٧).

والطب: بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أُخر.

والهيئة[1]: بعضها من علم التقدير، وبعضها تجربة شهد بها الرصد.

والموسيقى: جلُّها منزع من علم الحساب.

والنحو: بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والروية، وهو التعليلات، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى، كقولهم: الحرف الذي تختلس حركته في حكم المتحرك لا الساكن، فإنه مأخوذ من علم العروض، وكقولهم: الحركات أنواع: صاعد عالٍ، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى. انتهى.

وقال ابن الأنباري في «أصوله»: [لمع الأدلة ٩٥]: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»، فمن أنكر القياس . . فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة، نحو عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال.

وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبة والجارة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل منها على مالا يدخل تحت الحصر، وذلك بالنقل متعذر، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً، لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل، ألا ترى أن القارورة سميت بذلك لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمى كل مستدير داراً. انتهى.

---

(١) علم الفلك وأحوال الكواكب.

فصل

[في أركان القياس]

للقياس أربعة أركان:

أصل: وهو المقيس عليه، **وفرع**: وهو المقيس، **وحكم**، **وعلة جامعة**.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة٩٣]: وذلك مثل أن تركِّب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اسم أُسنِد الفعل إليه مقدَّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، **فالأصل**: هو الفاعل، **والفرع**: هو ما لم يُسمَّ فاعله، **والحكم**: هو الرفع، **والعلة الجامعة**: هي الإسناد، والأصل في الرفع: أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجريَ على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. انتهى.

وقد عقدتُ لهذه الأركان أربعة فصول:

الفصل الأول

في المقيس عليه، وفيه مسائل

[المسألة] الأولى

من شرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَنِ القياس، فما كان كذلك، لا يجوز القياس عليه، كتصحيح (اسْتَحْوَذَ، واسْتَصْوَبَ، واسْتَنْوَقَ)[1].

وكحذف نون التأكيد في قوله:

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَها[2]

أي: اضربَنْ، ووجْهُ ضَعْفِهِ في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار والحذف.

وكحذف صلة الضمير دون الضمة في قوله:

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ[3]

---

(١) وزن هذه الكلمات الثلاث (استفعل) والقياس فيها قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكنها صححت شذوذاً فلا يقاس عليها، واستحوذ من حوذ، واستصوب من صوب، واستنوق من نوق.

(٢) البيت لطرفة وعجزه:

ضَربَكَ بالسيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

مغني اللبيب: (٢٤٨) ت: علي حمد الله. قالوا:أراد (اضربن عنك) فحذف النون (ا.هـ) اللسان: قَنس. مغني اللبيب: (٢/ ٨٤٢).

(٣) البيت لشماخ بن طرار يصف حمار وحش، وعجزه: إذا طلَبَ الوسيقَةَ أو زَفيرُ، «الخصائص» (١/ ١٢٧).

ووجه ضعفه في القياس أنه ليس على حد الوصل، ولا حد الوقف؛ لأن الوصل يجب أن يتمكن فيه واوه، كما تمكنت في قوله: «له زجل»، والوقف يجب أن تحذف فيه الواو والضمة معاً، فحذف الصلة وإبقاء الضمة منزلة بين منزلتي الوصل والوقف لَمْ تعهد قياساً؛ نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة.

قال أبو علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم؛ كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، ومالا فلا.

قال ابن جني: فإن قيل: هلا امتنع متابعتهم في الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون في عمل أشعارهم ترسُّل المولَّدين، وإنما كان ارتجالا، فضرورتهم إذن أقوى من ضرورتنا، فينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع؟

قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً، بل كان لهم فيه نحو ما للمولَّدين من التَّرسُّل.

رُوِي عن زهير أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمَّى حوليات زهير.

وعن ابن أبي حفصة[1] قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر وأحككها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس، وحكاياتُهم في ذلك كثيرة، وأيضاً فإن من المولَّدين من يرتجل.

[المسألة] الثانية

[في عدم القياس على الشاذ]

كما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً.

قال في الخصائص [١/ ٩٩]: إذا كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في

(١) مروان بن أبي حفصة شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية توفي سنة (١٨٢هـ). معجم الشعراء: (٣٩٦). الأعلام: (٧/ ٢٠٧).

القياس، تحاميت ما تَحَامت العرب من ذلك، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من (وَذَرَ، وَوَدَعَ)؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا مَنْعَ أن يستعمل نظيرهما، نحو (وَزَنَ) و(وَعَدَ) وإن لم تسمعها أنت. انتهى.

[المسألة] الثالثة

[جواز القياس على القليل]

ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له.

مثال الأول: قولهم في النسب إلى (شنوءة: شنئي) فلك أن تقول في (ركوبة: ركبي) وفي (حلوبة: حلبي) وفي (قتوبة: قتبي) قياساً على (شنئي) وذلك أنهم أجروا (فعولة) مجرى (فعلية) لمشابهتها إياها من أوجه:

أن كلا منهما ثلاثي، وأن ثالثه حرف لين، وأن آخره تاء التأنيث، وأن (فعولاً) و(فعيلاً) يتواردان، نحو (أثيم وأثوم) و(رحيم ورحوم) و(مشي ومشو)، و(نهيٌّ عن الشيء ونهوٌ) فلما استمرت حال (فعيلة) و(فعولة) هذا الاستمرار، جرت واو (شنوءة) مجرى ياء (حنيفة) فكما قالوا: (حنفي) قياساً، قالوا (شنئي) قياساً.

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد يعني (شنوءة).

فالجواب: إنه جميع ما جاء.

قال في الخصائص [١١٦/١]: ما ألطف هذا الجواب، ومعناه: أن الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قَابِلُهُ، ولم يأتِ فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا لوم، ولِمَا ذكرناه من المناسبة بين (فعولة وفعلية)، لم يجز في نحو: (ضرورة: ضرري)، ولا في (حرورة: حررى) لأن باب (فعلية) المضاعف نحو: (جليلة) لا يقال فيه: (جللي) استثقالا، بل هو (جليلي).

ومثال الثاني قولهم في (ثَقيف وقُريش وسُليم: ثَقَفِي وقُرَشِي وسُلَمِي) فهو وإن

كان أكثر من (شنئي)، فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، ولا يقال في (سعيد: سَعَدي)، ولا في (كريم، كَرمي)

[المسألة] الرابعة

[في أقسام القياس]

القياس في العربية على أربعة أقسام:

حمل فرع علىٰ أصل، وحمل أصل علىٰ فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد علىٰ ضد.

وينبغي أن يسمى **الأول والثالث**: قياس المساوى. **والثاني**: قياس الأولىٰ. **والرابع**: قياس الأدْوَن.

فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً علىٰ المفرد، فمن ذلك قولهم: (قِيَم وديَم في: قِيمة ودِيمة[(١)]) و(زِوَجة وثِوَرة في: زَوْج وثَوْر)[(٢)].

ومن أمثلة الثاني: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ(قمت قِياماً) و(قاومت قِوَاماً).

وفي الخصائص [١١٢/١]: من حمل الأصل على الفرع تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع، من ذلك الأصل تجويز سيبويه في قولك: (هذا الحسنُ الوجهِ)، أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً (بالضاربِ الرجلِ) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً (بالحسن الوجهِ).

---

(١) الأصل قِوَم. دِوَم تحركت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء. حملاً على مفرده: قِوْمَة ودِوْمة، أعلَّت في المفرد فحمل عليه الجمع. شذا العرف: (٢٩٢). ت.أ. عطية.

(٢) زِوَجة وثِوَرَة جمع زوج وثور، صحت الواو في المفرد فصحت في الجمع، حمل الجمع الفرع على المفرد الأصل. شذا العرف (٢٩٣). ت.أ.عطية.

قال: فإن قيل: وما الذي سوَّغ لسيبويه هذا وليس مما رواه عن العرب، وإنما هو شيء رآه وعلل به؟

قيل: يدل على صحته، ما عُرِف من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشبه الذي لهما وعَمَرَت به الحال بينهما، ألا تراهم لمَّا شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، ولمَّا شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم: «عليه السلام والرحمت»، وقوله:

اللهُ نَـجَّـاكَ بِـكَـفَّـيْ مَـسْـلَـمَـتْ[1]

كذلك أيضاً شبهوا الوصل بالوقف في قولهم: سَبْ سبًّا، وكَلْ وكَلّاً.

وكما أجروا غير اللازم مجرىٰ اللازم في قوله:

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حُلُمُ[2]

وقوله:

ومـــن يـــتَّـــقْ فـــإِنَّ الله مَـــعْـــهُ[3]

كـذلـك أجـروا الـلازم مُـجْـرَىٰ غـيـره فـي قـولـه تـعـالـى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُـحْـيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾

---

(١) البيت لأبي النجم العجيلي. خزانة الأدب: (١٧٧/٤). الشافية: (٢٨٩/٢) الشاهد أبدال الهاء تاءً في الوقف.

(٢) عجز البيت لزياد بن منقذ وصدره:

فَـقُـمْـتُ لِـلـطَّـيـفِ مُـرْتَـاعَـاً وأَرَّقَـنـي

أجرى همزة الاستفهام وهي غير لازمة مجرىٰ الهمزة اللازمة وهي التي من أصل الكلمة فخفف بتسكين ما هو في حكم الوسط وهي الهاء. «خزانة الأدب» (٣٩١/٣).

(٣) صدر بيت وعجزه:

ورِزْقُ اللهِ مُـــــؤْتـــــابٌ وغـــــادي

لا يلزم تسكين آخر المعتل عند الجزم بل يلزم حذف حرف العلة، أجراه مجرىٰ ما يلزم تسكينه وهو الصحيح مثل: (من يعملْ). الخصائص: (٣٠٦/١).

[الأحقاف: ٣٣] فأجرى النصب مُجرى الرفع، الذي لا تلزم فيه الحركة، ومُجرىٰ الجزم، الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً، وكما حمل النصب على الجر في المثنى والجمع، حمل الجر على النصب في مالا ينصرف، وكما شبهت الياء بالألف في قوله:

كـأَنَّ أَيْـدِيْـهِـنَّ بـالـقَـاعِ الـقَـرِقْ[1]

وحملت الألف على الياء[2] في قوله:

وَلَا تَـرَضَّـاهـا وَلَا تَـمَـلَّـقِ

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:

قَـدْ ضَـمِـنَـتْ إِيَّـاهُـم الأَرْض[3]

ووضع المتصل موضع المنفصل في قوله:

إلَّاكِ دَيَّـارُ[4]

---

(١) صدر بيت وعجزه:

أَيْـدي نـسـاءٍ يَـتَـعـاطَـيْـنَ الـوَرِقْ.

الشاهد: تسكين الياء في (أيديْهن) وحقها النصب وقد شبهت الياء بالألف بعدم ظهور الحركة عليها.

(٢) عجز بيت صدره:

إذا الـعـجـوزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَـلِّـقِ

والشاهد: إثبات الألف في (ترضاها) المجزوم وحقها الحذف ولكنها حملت على الياء في قوله: ألم يأتِيْكَ والأنباءُ تنمي.

(٣) جزء ببيت وتتمته:

بـالـبـاعـثِ الـوارثِ الأمـواتِ قَـدْ ضَـمِـنَـتْ إِيَّـاهُـمُ الأَرضُ فـي دَهْـرِ الـدَّهـاريـرِ

البيت للفرزدق والشاهد: (ضمنت إياهم) والأصل أن يتصل الضمير (ضمنتهم). شرح الأشموني: (١/ ١١٦).

(٤) جزء بيت وتمامه:

فـمـا نُـبـالـي إذا مـا كُـنـتِ جـارتَـنَـا أَلَّا يُـجـاورَنـا إلَّاكِ دَيَّـارُ

الأصل أن ينفصل الضمير بعد (إلَّا) فيقال إلَّا إياك. شرح الأشموني: (١/ ١٠٩).

فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء، فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ـ تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ـ حكم أيضاً (بأن الحسنَ الوجهَ) محمول (على الضارب الرجلَ)، ولما كان النحاة بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، جاز لهم أن يروا فيه نحو ما رأوا، ويحذوا على أمثلتهم التي حذوا.

قال: ومن حمل الأصل على الفرع: حذف الحروف[١] للجزم وهي أصول، حملاً على حذف الحركات[٢] له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف[٣]، وعلى الحرف في البناء[٤]، وهو أصل عليهما، وحمل (ليس وعسى) في عدم التصرف على (ما ولعل)، كما حملت (ما) على (ليس) في العمل. انتهى.

وفي «التذكرة» لأبي حيان ذكر بعضهم: أنه إنما اشترط اتحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل؛ لأن العطف نظير التثنية، فكما لا يجوز تثنية المختلفين، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان.

قال أبو حيان: وهذا من حمل الأصل على الفرع لأن العطف أصل التثنية إلا أن يدعىٰ أنَّه في الفعل نظير التثنية في الاسم.

وأما الثالث: فالنظير إما في **اللفظ**، أو في **المعنى**، أو **فيهما**.

فمن أمثلة الأول زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية[٥] الظرفية، والموصولة[٦]،

---

(١) نحو لم يَرْمِ ولم يَسْعَ ولم يَسْمُ.

(٢) في المضارع المجزوم نحو: لم تكتبْ.

(٣) أي كل اسم ممنوع من الصرف يشبه الفعل في عدم التنوين وعدم قبول الكسرة.

(٤) لأن الأصل في الاسم الإعراب وبناؤه حمل له على الحرف لأنه يشبهة.

(٥) نحو:

ورَجِّ الفتىٰ ما إنْ رأيتَه ... على السِّن خيراً لا يزالُ يزيدُ

من شواهد الكتاب (٤/ ٢٢٢). الشاهد: دخول (إن) على (ما) الظرفية المصدرية في قوله: ما إنْ رأيته.

(٦) نحو:

يُرَجِّيْ المرءُ ما إنْ لا يُلاقي ... وتَعْرِضُ دونَ أبعَدِهِ الخُطوبُ

البيت لإياس بن الأرت. النوادر (٢٦٤). الشاهد: دخول (إن) على (ما) الموصولة في قوله: ما إنْ لا يلاقي.

لأنهما بلفظ (ما) النافية[1]، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية[2]؛ حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة[3]، وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية[4]؛ حملا لها في اللفظ على لا الناهية[5]، وحذف فاعل أفعل به في التعجب[6]، لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حَذَامِ) على الكسر تشبيهاً له (بدَرَاكِ وتَرَاكِ)، وبناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ (بحاشا) الحرفية[7]. ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج[8].

ومن أمثلة الثاني: جواز (غيرُ قائم الزيدان)، حملاً علىٰ ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر. ومنها إهمال (أَنْ) المصدرية[9] مع المضارع حملاً علىٰ (ما) المصدرية[10].

---

(١) نحو:

بـنـي غُـدانَـةَ مـا إنْ أنـتُـمُ ذَهَـبٌ ... ولا صَـريـفٌ ولـكـنْ أنـتُـمُ الـخَـزَفُ

الشاهد دخول (إن) على (ما) النافية، والبيت من شواهد أوضح المسالك: (١/ ٢٧٤)، المغني: (١/ ٣٨).

(٢) نحو:

لَـمَـا أغـفـلْـتُ شـكـرَكَ قـاطـعَـتْـنـي ... فـكـيـفَ وفـي عَـطـائِـكَ جُـلُّ مـالـي

البيت للنابغة الذبياني وهو من شواهد المغني (١/ ٨٩١). والشاهد: دخول لام الابتداء على (ما) النافية.

(٣) نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ٨١].

(٤) نحو: قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥].

(٥) نحو:

لا تَـظْـلِـمَـنَّ إذا مـا كُـنْـتَ مُـقْـتَـدِراً ... فـالـظُّـلْـمُ مَـرْجِـعُ عُـقْـبـاهُ إلـىٰ الـنَّـدَمِ

البيت في المستطرف (٥٠٨). والشاهد: توكيد الفعل المضارع بعد لا الناهية.

(٦) نحو: قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١] ويؤيده قراءة من قرأ ﴿حاشا لله﴾ وهو لا يكون إلَّا في الاسم (ا.هـ). البحر المحيط: (٥/ ٣٠٣).

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤].

(٩) نحو: قراءة مجاهد: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ برفع (يتمُّ) [البقرة: ٢٣٣].

(١٠) نحو قوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [آل عمران: ١١٨].

[حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى]

ومن أمثلة الثالث: اسم التفضيل و(أَفْعِل) في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه (بِأفعِل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعِل) في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك.

قال الجوهري: ولم يسمع تصغيره إلَّا في (أملح وأحسن) ولكن النحويون قاسوه فيما عداهما.

[حمل النقيض على النقيض]

وأما الرابع: فمن أمثلته النصب بلم، حملاً علىٰ الجزم بلن[1]، فإن الأُولىٰ لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

وفي الجزولية[2] قد يحمل الشيء على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله.

مثال الأول: لم يضربِ الرجل، حُمِل الجزم على الجر.

ومثال الثاني: اضربِ الرجلَ، حُمِل الجزم فيه على الكسر الذي هو مقابل الجر، من جهة أن الكسر في البناء: مقابل الجر في الإعراب.

ومثال الثالث: اضربِ الرجلَ، حمل السكون فيه على الكسر، الذي هو مقابل للجر، الذي هو مقابل للجزم، والجزم مقابل للسكون.

---

(١) قراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١] فيمن قرأ بنصب نشرح فنصبوا بلم حملاً على الجزم بلن في قوله:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رجائِكَ مَنْ ... حرَّكَ مِنْ دونَ بابِكَ الحَلَقَه

شرح الأشموني: (٣/٢٧٨) حيث جزم الفعل (يخبِ) بحرف النصب لن.

(٢) الجزولية مقدمة مشهورة صاحبها عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت توفي سنة (٦٠٧هـ). الأعلام: (٥/١٠٤). بغية الوعاة: (٢/٢٣٦).

[المسألة الخامسة]

[تعدد الأصول]

اختلف هل يجوز تعدد الأصول المقيس عليها لفرع واحد؟

والأصح: نعم، ومن أمثلة ذلك (أي) في الاستفهام والشرط، فإنها أُعربت حملاً علىٰ نظيرتها[1] (بعض) وعلى نقيضها (كل).

❖ ❖ ❖

(١) أي في المعنى لأن (أياً) معناها بعض فحملت (أي) في الإعراب عليها وعلى نقيضها (كل) لأنهما معربتان (ا.هـ) الإصباح شرح الاقتراح د. فجال: (٢٠٩).

الفصل الثاني

في المقيس وهل يوصف بأنه من كلام العرب أم لا؟

قال المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

قال: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسمَ كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيدٌ) أَجزت: (ظَرُفَ بِشْرٌ) و(كَرُمَ خالِدٌ).

قال أبو علي: وكذلك يجوز أن تبنيَ بإلحاق اللام ما شئت، كقولك: (خَرْجَجَ) و(دَخْلَلَ) و(ضَرْبَبَ) من (خرجَ) و(دخلَ) و(ضربَ) على مثال: (شَمْلَلَ) و(صَعْرَرَ).

قال ابن جني [١/ ٣٦٠]: وكذلك تقول في مثال (صَمَحْمَح) من الضرب (ضَرَبْرَب) و(من القتل) (قَتَلْتل) ومن (الشرب) (شَرَبْرَب) ومن (الخروج) (خَرَجْرَج) وهو من العربية بلا شك، وإن لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف.

قال: فإن قيل: فقد منع الخليل لما أنشد:

تَـرَافَـعَ الـعِـزُّ بِـنَـا فَـارْفَـنْـعَـعَـا

قياساً على قول العجاج [ديوانه ١٣٨]:

تَقَـاعَـسَ العزُّ بِنَـا فَـاقْـعَنْـسَسـا

فدل على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية.

فالجواب أنه إنما أنكر ذلك؛ لأنه فيما لامه حرف حلقي، والعرب لم تبنِ هذا

المثال مما لامه حرف حلق، خصوصاً وحرف الحلق فيه متكرر، وذلك مستنكر عندهم، مستثقل.

قال: فثبت إذن أن كلَّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، ولهذا قال من قال في العجاج ورؤبة: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها، وأقدما على ما لم يأتِ به من قبلهما.

قال: وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها، أَنِسَ بها وزال استيحاشه منها، وهذا تثبيت اللغة بالقياس.

وقال في موضع آخر من الخصائص: من قوة القياس عندهم: اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، نحو قولك في بناء مثل (جَعْفَر) من (ضرب) (ضَرْبَب)، وهذا من كلام العرب، ولو بنيت منه (ضَوْرَب) أو (ضَيْرَب) لم يكن من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. انتهى.

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

في الحكم

[الحكم] فيه مسألتان:

الأولى: إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب.

وهل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟

ظاهر كلامهم: نعم.

وقد ترجم عليه في الخصائص [١/١٨٦] «باب الاعتلال بأفعالهم»:

قال: من ذلك أن تقول: إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير(١)، متى جرى على غير من هو له ـ صفة، أو صلة، أو حالاً، أو خبراً ـ لم يتحمَّل الضمير، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، فإن الحكم الثابت للمقيس عليه(٢)، إنما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات(٣).

الثانية: قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢٤]: اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه.

---

(١) اسم الفاعل يعمل عمله فعله بشروطه فيرفع الفاعل الظاهر والمضمر فإذا جرىٰ فاعله المضمر على ما هو له جاز استتاره وظهوره على خلاف فيه نحو: زيد هند ضاربها، أي هو، أو ضاربها هو ا.هـ بتصرف الصبان على الأشموني: (١/١٩٨).

(٢) أي إبراز ضمير اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له.

(٣) اسم الفاعل عند جريانه على غير ما هو له، لا فاعل فيه ضمير بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له فعلم أنه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز فكذلك الصفة المشبه (ا.هـ) الإصباح د. فجال.

فأجازه قوم؛ لأن المختَلفَ فيه إذا قام الدليل عليه، صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا؟

وأجيب: بأنه يجوز أن يكون فرعاً لشيء أصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة.

وكذلك (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، فـ(لا) أصل لـ(لات)، وفرع على (ليس)، ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة.

ومن أمثلة القياس على الأصل المختلف فيه: أن تستدل على أن (إلَّا) تنصب المستثنى، فتقول: إلَّا حرف قام مقام فعل يعمل النصب، فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعلٌ مقدَّرٌ.

۞ ۞ ۞

الفصل الرابع

في العلة، وفيها مسائل

[المسألة] الأولى

قال صاحب «المستوفي»: إذا استقريت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها.

وأما ما ذهب إليه غفلة العوام: من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق.

وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بُدَّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلَّ وعلا تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب.

وقال ابن جني في الخصائص [١/١٤٤]: اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع أحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تُدْرَك علته، وتظهر حكمته.

قال سيبويه[١/١٣]: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. انتهى.

نعم، قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.

وفي موضع آخر من الخصائص [١/٢٣٨]: لا شك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه.

فهل يحسن بذي لبٍّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتَّجه؟

فإن قلت: فلعله شيء طُبِعُوا عليه من غير اعتقاد لعلَّة، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم؛ بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به.

قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه؛ لأن في طباعهم قبولاً له، وانطواءً على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها.

فإن قلت: كيف تدَّعي الاجتماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر، ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟

قيل: هذا القدر والخلاف لقلتِهِ محتقر غير محتفل به، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلا لأنهم يَحْتاطون، ويَقْتاسون، ولا يُفرِّطون، ولا يَخْلِطون؟

ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلَّته إلا وله وجه من القياس يُؤخَذ به، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً، وحثوا مهيلاً، لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جرُّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل في مواضع نقلت عنهم كما سيأتي.

[المسألة] الثانية

[في أقسام العلل]

قال أبو عبد الله الحسين بن موسىٰ الدينوري الجليس في كتابه «ثمار الصناعة»: اعتلالات النحويين صنفان:

علة تطَّرد علىٰ كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تُظْهِر حكمتهم، وتكشِف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولىٰ أكثر استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً:

وهي: علَّة سماع، وعلَّة تشبيه، وعلَّة استغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فرق، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حمل على المعنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة معادلة، وعلَّة قرب ومجاورة، وعلَّة وجوب، وعلَّة جواز، وعلَّة تغليب، وعلَّة اختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة حال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضاد، وعلَّة أولى.

وشرح ذلك التاج ابن مكتوم[1] في «تذكرته» فقال: قوله:

[١] **علَّة سماع مثل قولهم:** (امرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثدىٰ)، ليس لذلك علَّة سوى السماع.

[٢] **وعلَّة تشبيه مثل:** إعراب المضارع لِمُشَابَهَتِهِ الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

[٣] **وعلَّة استغناء:** كاستغنائهم (بتَرك) عن (وَدَع).

[٤] **وعلَّة استثقال:** كاستثقالهم الواو في (يعد)[2]، لوقوعها بين ياء وكسرة.

---

(١) أحمد بن عبد القادر القيسي الحنفي النحوي لازم أبا حيان دهراً طويلاً، توفي سنة (٧٤٩هـ) «بغية الوعاة» (١/٣٢٦).

(٢) لأن الأصل فيها (يَوعِد).

[٥] **وعلَّة فرق**: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى.

[٦] **وعلَّة توكيد مثل**: إدخالهم النون الخفية والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.

[٧] **وعلَّة تعويض مثل**: تعويضهم الميم في (اللَّهُمَّ) من حرف النداء(١).

[٨] **وعلَّة نظير مثل**: كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجرِّ إذْ هو نظيره(٢).

[٩] **وعلَّة نقيض مثل**: نصبهم النكرة: بـ (لا) حملاً على نقيضها (إنَّ).

[١٠] **وعلَّة حمل على المعنى مثل**: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ذَكَّرَ فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ.

[١١] **وعلَّة مشاكلة مثل قوله**: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾(٣) [الإنسان: ٤].

[١٢] **وعلَّة معادلة مثل**: جرِّهم مالا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجرِّ في جمع المؤنث السالم.

[١٣] **وعلَّة مجاورة مثل**: الجر بالمجاورة في قولهم: (جحرُ ضبٍ خربٍ)، وضم لام (لله) في (الحمدُ لُلَّهِ) لمجاورتها الدال.

[١٤] **وعلَّة وجوب**: وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه.

[١٥] **وعلَّة جواز**: ذلك ما ذكروه في تعليل (الإمالة) من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز (الإمالة) فيما أميل لا لوجوبها.

---

(١) الأصل (ياالله) فحذفوا أداة النداء وعوضوا عنها ميماً فصار (اللهم) واجتماع الياء والميم شاذ، قال ابن مالك:

والأكثرُ اللَّهمَّ في تعويضِ ... وشذَّ يااللَّهمَّ في قَريضِ

(٢) الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل؛ نحو قولنا: لم يكتبِ الدرس حيث حرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والجر هو نظير الجزم فحمل عليه.

(٣) صرفت (سلاسلاً) وهي ممنوعة من الصرف، لتشاكل (أغلالاً)، (سعيراً)، والتنوين قراءة شعبة، مشكل القرآن لابن مكي: (٢/٢٣٦).

[١٦] **وعلَّة تغليب مثل**: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢][1].

[١٧] **وعلَّة اختصار مثل**: باب الترخيم و ﴿وَلَمْ يَكُ﴾ [النحل: ١٢٠].

[١٨] **وعلَّة تخفيف**: كالإدغام.

[١٩] **وعلَّة أصل**: كاستحوذ، ويؤكرم، وصرف مالا ينصرف.

[٢٠] **وعلَّة أولى كقولهم**: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

[٢١] **وعلَّة دلالة حال**: كقول المستهل: (الهلالُ)؛ أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

[٢٢] **وعلَّة إشعار**: كقولهم في جمع (موسى: مُوسَوْن)، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف.

[٢٣] **وعلَّة تضاد مثل**: قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تُلْغَ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

[٢٤] **قال ابن مكتوم**: وأما علَّة التحليل: فقد اعتاص عليَّ شرحها وفكرت فيها أياماً فلم يظهر لي فيها شيء.

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ[2]: قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي، حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى، انتهى.

وأما الصنف الثاني: فلم يتعرض له الجليس ولا بيَّنه.

وقد بيَّنه ابن السراج في الأصول [١/ ٣٥] فقال: اعتلالات النحويين ضربان:

---

(١) أي أنه سبحانه وتعالى لم يقل من (القانتات) به لتغليب المذكر على المؤنث لكثرة المصلين من الرجال فألحق الإناث بالذكور فقال: ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن علي ابن الصائغ الزمردي الحنفي النحوي عالم في اللغة والنحو توفي سنة (٧٧٦هـ). بغية الوعاة: (١/ ١٥٥).

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول منصوب.

وضرب يسمى علَّة العلَّة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها.

وقال ابن جني في الخصائص [١/ ١٧٣]: هذا الذي سماه علَّة العلَّة إنما هو تجوُّز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة.

ألا ترى أنه إذا قيل: فلم ارتفع الفاعل؟

قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفعِ زيد من قولنا (قام زيد): إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع لأنه فاعل حتى يسأل فيما بعد عن العلَّة التي لها رفع الفاعل.

[المسألة] الثالثة

[في العلل الموجبة وغيرها]

قال في الخصائص [١/ ١٦٤]: أكثر العلل مبناها على (الإيجاب) بها، كنصب الفضلة أو ما شابهها، ورفع العمدة، وجرِّ المضاف إليه وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علَّة، وإنما هو في الحقيقة (سبب) يجوِّزه ولا يوجبه، من ذلك أسباب (الإمالة) فإنها علَّة الجواز، لا الوجوب، وكذا علَّة قلب واو (وقتت)(١) همزة، وهي كونها انضمت ضماً لازماً، فإنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واواً، فعلَّتها مجوزة لا موجبة.

قال: وهكذا كل موضع جاز فيه إعرابان فأكثر، كالذي يجوز جعله بدلاً

---

(١) تقلب الواو همزة جوازاً إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة وذلك لأن النطق بالواو المضمومة مستثقل (ا.هـ) شذا العرف تحقيق أ ـ عطية.

وحالاً، وذلك النكرة بعد معرفة هي في المعنى هي، نحو: (مررت بزيد رجل صالح، ورجلاً صالحاً)، فإن علته: لجواز ما جاز لا لوجوبه. انتهى.

فظهر بهذا الفرق بين العلَّة والسبب، وأن ما كان مُوجِباً يسمى: علَّة، وما كان مجوِّزاً يسمى: سبباً.

وقال في موضع آخر [١/١٤٤]: اعلم أن محصول مذهب أصحابنا، ومنصرف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل، فإنها وإن تقدمت علل الفقه، فأكثرها يجري مجرىٰ التخفيف والفرق، فلو تكلَّف متكلِّف نقضها، لكان ذلك ممكناً، وإن كان علىٰ غير قياس مستثقلاً، كما لو تكلف تصحيح فاء (ميزان وميعاد)، ونصب الفاعل، ورفع المفعول، وليست كذلك علل المتكلمين؛ لأنها لا قدرة على غيرها، فإذن علل النحويين متأخرة عن علل المتكلِّمين، متقدمةٌ عللَ المتفقهين.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن علل النحويين **ضربان**:

واجب لابدَّ منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيرَه، وهذا لاحق بعلل المتكلمين.

والآخر: ما يمكن تحمُّله لكن على استكراه، وهذا لاحق بعلل الفقهاء.

فالأول: ما لابُدَّ للطبع منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، ومنع الابتداء بالساكن، والجمع بين الألفين المدتين؛ إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن.

والثاني: ما يمكن النطق به على مشقة، كقلب الواو ياء بعد الكسرة؛ إذ يمكن أن تقول في (عصافير: عصافور)، ولكن يكره.

قلت: ومن الأول: تقدير الحركات في المقصور.

ومن الثاني: تقدير الضمة والكسرة في المنقوص.

وقال في موضع آخر: اعلم أن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد[1] بن الحسن، وجمعوها منها بالملاطفة والرفق.

---

(١) محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة وهو الذي نقل عنه المذهب فيما يعرف بكتب ظاهر الرواية توفي سنة (١٨٩هـ) في اليوم الذي مات فيه الكسائي. قال الرشيد: «دفنت الفقه والعربية في يوم واحد»: طبقات الحنفية: (١/ ٤٢)، الأعلام: (٦/ ٨٠).

[المسألة] الرابعة

[الخلاف في إثبات الحكم]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢١]: اختلفوا في إثبات الحكم في محلِّ النص، بماذا ثبت؟ بالنص أم بالعلَّة؟

فقال الأكثرون: بالعلَّة لا بالنص؛ لأنه لو كان ثابتاً به لا بها؛ لأدى إلى إبطال الإلحاق، وسدِّ باب القياس؛ لأن القياس: حمل فرع على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال.

ألا ترى أنا لو قلنا: عن الرفع والنصب في نحو: (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلَّة، لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول، والقياس عليهما وذلك لا يجوز.

وقال بعضهم: ثبت في محل النص بالنص، وفيما عداه بالعلَّة، وذلك نحو النصوص المنقولة عن العرب، المقيس عليها بالعلَّة الجامعة في جميع أبواب العربية، واستَدَلَّ لذلك بأن النص مقطوع به، والعلَّة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون.

ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلَّة معاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محالٌ.

وأجيب عن هذا الاستدلال: بأن الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو: النص، ولكن العلَّة هي التي دعت إلى إثبات الحكم فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلَّة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظنُّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران، فلا منافاة. انتهى كلام ابن الأنباري.

[المسألة الخامسة]

[العلَّة البسيطة والمركَّبة]

العلَّة قد تكون بسيطة: وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالتعليل بالاستثقال، والجوار، والمشابهة، ونحو ذلك.

وقد تكون مركَّبة من عدة أوصاف اثنين فصاعداً: كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة، فالعلَّة ليس مجرد سكونها، ولا وقوعها بعد كسرة؛ بل مجموع الأمرين، وذلك كثيراً جداً.

وقد يزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كما سيأتي في القوادح.

وقال ابن النحاس في «التعليقة»: علل ابن عصفور حذف التنوين من العَلَم الموصوف بابن مضاف إلى علم، بعلَّة مركبة من مجموع أمرين: وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعللوه إلا بكثرة الاستعمال فقط، بدليل حذفه من (هند بنت عاصم) علىٰ لغة من صرف هنداً، وإن لم يلتقِ هنا ساكنان، وكأنه لمَّا رأى انتقاض العلة احتاج إلى قوله: ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال، وهذه العلَّة الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به أولاً.

ومن العلل المركبة قول الزمخشري في «المفصل» [١٤٣] في (الذي): ولاستطالتهم إيَّاه بصلة، مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: (اللذِ) بحذف الياء، ثم (اللذْ) بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤا بلام التعريف الذي في أوله، وكذا فعلوا في (التي).

وقال ابن النحاس: إنما التزموا الفصل بين (أَنَّ) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلا لعلَّة مركَّبة من مجموع أمرين، وهما: العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها.

[المسألة السادسة]

[في شرط العلَّة الموجبة للحكم في المقيس عليه]

من شرط العلَّة أن تكون هي المُوجِبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثَمَّ خطَّأ ابنُ مالك البصريين في قولهم: إن علَّة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته، وسكناته، وإبهامه[1]، وتخصيصه؛ فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة، ومعاني مختلفة، ولا يميزها إلا الإعراب، تقول: (ما أحسن زيد) فيحتمل: النفي، والتعجب، والاستفهام.

فإن أردت **الأول**: رفعت زيداً، **والثاني**: نصبته، **والثالث**: جررته.

فلا بُدَّ أن تكون هذه العلَّة هي الموجبة لإعراب المضارع، فإنك تقول: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ) فيحتمل النهي عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثاني مستأنف، ولا يبين ذلك إلا الإعراب: بأن تجزم الثاني أيضاً: إن أردت الأول، وتنصبه: إن أردت الثاني: وترفعه: إن أردت الثالث.

[المسألة السابعة]

[الخلاف في التعليل بالعلَّة القاصرة]

قال ابن الأنباري: اختلفوا في التعليل بالعلَّة القاصرة، فجوَّزها قوم، ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلَّة في قولهم: (ما جاءَتْ حاجَتَكَ)، و(عسى الغُوَيْرُ أَبْؤسَاً)، فإن (جاءت) و(عسى): أجريا مجرى (صار)، فجُعِلَ لهما اسم مرفوع، وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى صار، في غير هذين الموضعين، فلا يقال: (ما جاءت حالتَك)، أي: صارت، ولا: (جاء زيدٌ قائماً)، أي: صار زيدٌ قائماً، وكذلك لا يقال: (عسى الغُوَيْرُ أنعماً)، ولا (عسى زيدٌ قائماً)

---

(١) في كونه محتمل للحال والاستقبال.

بإجرائه مجرى (صار)، واستدل على صحتها بأنها ساوت العلَّة المتعدية في الإخالة والمناسبة، وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك عَلَمَاً للصحَّة، فلا أقل من ألا يكون عَلَمَاً على الفساد.

وقال قوم: إنها علَّة باطلة؛ لأن العلَّة إنما تراد للتعدية، وهذه العلَّة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية فلا فائدة لها؛ لأنها لا ضرورة لها، فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها.

وأجيب: بأنا لا نسلِّم أنها إنما تراد للتعدية، فإِنَّ العلَّة إنما كانت علَّة لإخالتها ومناسبتها، لا لتعديتها.

ولا نسلِّم أيضاً: عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يُعرف معناه، والذي لا يعرف معناه.

وتفيد أنه ممتنع ردُّ غير المنصوص عليه.

وتفيد أيضاً أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلَّة. انتهى كلام ابن الأنباري.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم: (لئلا تتوالىٰ أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة)، وهذه العلة ضعيفة؛ لأنها قاصرة؛ إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، (كانطلق، وانكسر)، ولا تتوالى فيه، والسكون عام في الجميع. انتهى.

فمنع العلَّة القاصرة.

[المسألة الثامنة]

[التعليل بعلتين]

قال في الخصائص [١٧٤/١] ويجوز التعليل بعلَّتين، ومن أمثلة ذلك قولك: (هؤلاءِ مُسلِمِيَّ)، فإن الأصل (مسلموِيَ)، فقلبت الواو ياء **لأمرين** كل منهما موجب للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبق الأولىٰ منهما بالسكون.

والآخر: أن ياء المتكلِّم أبداً يكسر الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء، وإدغامها ليمكن كسر ما تليه.

ومن ذلك قولهم (سِيٌّ) في (لا سيَّما)، أصله (سِوْيٌ)، قَلَبْتَ الواوَ ياءً ـ إن شئت ـ لأنها ساكنة، غير مدغمة بعد كسرة ـ وإن شئتَ ـ لأنها ساكنة قبل ياء، فهاتان علتان، إحداهما: كعلَّة قلب (ميزان)، والأخرى: كعلَّة (طيٍّ وليٍّ) مصدري (طويت ولويت)، وكل منهما مؤثرة.

وقال في موضع آخر [١/ ١٠]: قد يكثر الشيء: فيسأل عن علَّته، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، وآخرون إلى غيره، فيجب إذن تأمل القولين واعتقاد أقواهما، ورفض الآخر، فإن تساويا في القوة لم ينكسر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلَّتين. انتهى.

وقال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١١٧]: اختلفوا في تعليل الحكم بعلَّتين فصاعداً:

فذهب قوم: إلى أنه لا يجوز؛ لأن هذه العلَّة مشبهة بالعلَّة العقلية، والعلَّة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلَّة واحدة فكذلك ما كان مشبَّهاً بها.

وذهب قوم: إلى جوازه، وذلك مثل أن يدلَّ على كون الفاعل مُنَزَّلاً منزلة الجزء من الفعل بعلل:

كونه يسكن لام الفعل في نحو: ضربْت.

ويمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متصلاً.

ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة.

واتصال تاء التأنيث بالفعل، إذا كان الفاعل مؤنثاً.

وقولهم في النسب إلى (كُنْتُ): (كُنْتيّ)

وقولهم: (حبذا) بالتركيب.

ولا أحبذه؛ أي: لا أقول له حبذا.

وقولهم في (فَحَصْتُ): (فَحَصْطُ) بالإبدال طاء؛ لتجانس الصاد في الإطباق، وهذا الإبدال إنما يكون في كلمة لا كلمتين، فهذه ثمان علل.

واستدل على جواز ذلك بأن هذه العلَّة ليست مُوجِبة وإنما هي أَمارة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات، والدلالات، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل.

وأجيب بأنه إن كان المعنى أنها ليست مُوجِبة، كالعلل العقلية، كالتحرك لا يعلل إلا بالحركة، والعلمية لا تعلل إلا بالعلم فمُسَلَّم، وإن كان المعنى أنها غير مؤثِّرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنها بعد الوضع بمنزلة العلل العقلية، ينبغي أن تجرى مجراها. انتهى.

[المسألة التاسعة]

[تعليل حكمين بعلَّة واحدة]

يجوز تعليل حكمين بعلَّة واحدة، **قال في الخصائص** [١/١٠٦]: سواء لم يتضادا، أو تضادا، كقولهم: (مررت بزيد) فإنه يستدل به على أن الجار معدود من جملة الفعل، ووجه الدلالة منه أن (الباء) فيه معاقبة لهمزة النقل في نحو: (أمررت زيداً)، فكما أن همزة أفعل موضوعة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر، ينبغي أن يُعدَّ من جملته لمعاقبة ما هو في جملته.

ويستدل به أيضاً على ضد ذلك: وهو أن الجارَّ جارٍ مجرىٰ بعض ما جرَّه، بدليل أنه لا يُفصل بينهما، فهذان تقديران مختلفان، مقبولان في القياس، متلقيان بالبِشر والإيناس.

وقال في موضع آخر [٣/٥١]: «باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضده على وجه» هذا باب ظاهره التدافع، وهو مع استقرائه صحيح واقع، وذلك كقولهم: (القَود) و(الحَوَكة)، فإن القاعدة في مثله الإعلال بقلب الواو ألفاً؛

لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأن (فَعَلَا) (فَعَالٌ)، فكما صح نحو: (جواب) و(هيام)، صح باب (القود)، و(الغَيَب) ونحوه، فأنت ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال، صارت على وجه آخر سبب التصحيح، وهذا مذهب غريب المأخذ. انتهى.

[المسألة العاشرة]

في دور العلَّة

قال في الخصائص [١/١٨٣]: هو نوع ظريف، ذهب المبرد في وجوب إسكان لام نحو: (ضَرَبْتُ)، على أنه لحركة ما بعده من الضمير؛ لئلا تتوالى أربع حركات.

وذهب أيضاً في حركة الضمير من ذلك، إلى أنها لسكون ما قبله، فاعتلَّ لهذا بهذا، ثم دار[١]، فاعتل لهذا بهذا.

قال: وهو نظير ما أجازه سيبويه في جرِّ (الوجه) من قولك: الحسنِ الوجهِ، وأنه جعله تشبيهاً (بالضارب الرجل)، مع أن جرَّ الرجل تشبيهاً بالحسنِ الوجهِ، إلا أن مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرد؛ لأن الشيء لا يكون علَّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون علَّة علَّته أبعد.

[المسألة الحادية عشرة]

في تعارض العلل

قال في الخصائص [١/١٦٦]: هو ضربان:

أحدهما: حكم واحد يتجاذبه علَّتان فأكثر.

والآخر: حكمان في شيء واحد مختلفان دَعَتْ إليهما علَّتان مختلفان.

---

(١) دور العلة: هو توقف حكم كل منهم على الآخر أي: علة سكون ما قبل الضمير هو حركته، وعلة حركة الضمير سكون ما قبله.

فالأول: ذكر في التعليل بعلَّتين.

والثاني: كإعمال أهل الحجاز (ما) وإهمال بني تميم لها.

فالأولون لمَّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول (ليس) عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها.

والآخرون لمَّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلّة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، أجروها مجرى (هل)، ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من الحجاز، وكذلك (ليتما) من ألغاها، ألحقها بأخواتها، ومن أعملها أحلقها بحروف الجرِّ إذا دَخَلَت عليها (ما) وفرق بينها وبين أخواتها؛ بأنها أشبه بالفعل في الإفراد وعدد الحروف.

وكذلك «هلمَّ» ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل، فلم يلحقوها العلامات، وبنو تميم يلحقونها العلامات اعتباراً لأصل ما كانت عليه[1].

[المسألة الثانية عشرة]

[التعليل بالأمور العدمية]

يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بتاء الضمير، باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه، لحصول الامتياز بذلك.

---

(١) هلمَّ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث في لغة الحجاز وهلمّو هلمّا هلمِّي وهلممن في لغة تميم، قطر الندىٰ: (٣).

خاتمة

[في استنباط علل النحو وأضرب هذه العلل]

قال أبو القاسم الزجاجي[1] في كتاب إيضاح علل النحو [٦٤]: القول في علل النحو أقول:

أولا: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مُستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء والمعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هذا على **ثلاثة أضرب**: علل تعليمة، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يُتوصَّل بها إلى تعليم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أننا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب عمرو فهو راكب) فعرفنا اسم الفاعل قلنا: (ذهب فهو ذاهب) و(أكل فهو آكل).

ومن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيداً قائم) إن قيل: بِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: (بإنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك عُلِّمناه ونُعلِّمُه.

وكذلك (قام زيد) إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟

قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما علَّته القياسية بأن يقال: لِمَ نصب زيد بإنَّ في قوله: (إنَّ زيداً قائمٌ) ولِمَ وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟

والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فَحُمِلَت عليه، وأُعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول

---

(١) الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق عالم بالنحو توفي سنة (٣٣٩هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ٧٧).

لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: (ضَرَب أخاك محمدٌ) وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية: فكل ما يُعْتَلُّ به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟

وهلَّا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على معفوله؛ لأنه هو الأصل وذاك فرع؟

فأيُّ علَّة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن المسائل فهو داخل في الجدل والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد، سئل عن العلل التي يُعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك.

فقال: «إنَّ العرب نطقَتْ على سجيتها وطباعها، وعرفَتْ مواقعَ كلامِها، وقامَتْ في عقولها عللُهُ وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعَلَّلْتُ أنا بما عندي أنه علَّة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلَّة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علَّة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علَّة له، ومَثَلي في ذلك مَثَل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصَّادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل الداخل الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة أن تكون علَّة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار، فعل ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلَّة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما علّلته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها». وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل، وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل جميع النحو. هذا آخر كلام الزجاجي[1].

---

(١) انظر الإيضاح في علل النحو: (٦٤).

ذكر مسالك العلة

أحدها: الإجماع

[الإجماع]: بِأَنْ يجمعَ أهل العربية على أن علَّة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أن علَّة تقدير الحركات في المقصود: التعذر، وفي المنقوص: الاستثقال.

الثاني النص

[النص هو]: أَنْ يَنُصَّ العربي على العلَّة، قال أبو عمر[1]: وسمعت رجلاً من اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ؛ جاءتهُ كتابي فاحتَقَرها» فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: نعم أليس بصحيفة؟

قال ابن جنى: [**الخصائص**: ١/٢٤٨] هذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلَّة، واحتجَّ لتأنيث المذكر بما ذكره.

قال: وعن المبرد أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ [يس٤٠]، فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت (سابِقٌ النهارَ) فقيل له: فهلَّا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جنى: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: لكان أوزن، أي: أثقل في النفس من قولهم: هذا درهم وازن، أي: ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف.

وقال سيبويه [الكتاب ١/ ٢٥٥]: سمعنا بعضهم يدعو: (اللهم ضبعاً وذئباً)، فقلنا

---

(١) يعني أبو عمر بن العلاء انظر اللسان (لغب: ١/ ٧٤٢).

له: ما أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً، كلهم يفسر ما ينوي فهذا تصريح منهم بالعلَّة. انتهى.

الثالث: الإيماء

[الإيماء هو]: كما رُوي أن قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيَّان، فقال: أنتم بنو رشدان[1].

قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان، وإن كان لم يتفوَّه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان.

ومن ذلك أيضاً ما حكاه غير واحد: أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق[2]، فقال له: كيف تنشد هذا البيت لذي الرمة في ديوانه [٥٧٨/١]:

وَعَينانِ قالَ الله كُونَا فَكَانَتَا فَعُولانِ بِٱلأَلْبابِ ما تَفْعَلُ ٱلخَمْرُ

فقال الفرزدق: كذا أُنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين؟! فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد من المجلس ما أراد.

قال ابن جني: [**الخصائص**: ٣٠٢/٣] لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أرادهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر، و(كان) هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، انتهى. فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلَّة.

الرابع: السبر والتقسيم

[السبر والتقسيم]: بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه.

---

(١) حديث «إن قوماً أتوا...فقال بل أنتم بنو رشدان» الاستيعاب لابن عبد البر: (٦١١/٢). تعجيل المنفعة لابن حجر (٢١٢/١).

(٢) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي إمام بالعربية والقراءة توفي سنة (١١٧هـ). إنباه الرواة: (١٠٤/٢).

قال ابن جني: [**الخصائص**: ٣/ ٦٧] مثاله إذا سئلتُ عن وزن (مروان)، فتقول: لا يخلو إما أن يكون (فَعْلان) أو (مَفْعالا) أو (فَعْوَالا)، هذا ما يحتمله، ثم تفسد كونَه (مَفْعالا)، أو (فَعْوالًا): بأنهما مثالان لم يجيئا، فلم يبقَ إلا (فَعْلان).

قال ابن جنى: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون (فَعْوَان) أو (مَفْوَالا) أو نحو ذلك؛ لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الموجودة. بخلاف (مَفْعال) فإنه ورد قريب منه وهو (مِفْعال) بالكسر كـ(محراب)، و(فَعْوَال) ورد قريب منه، وهو (فِعْوَال) بالكسر كـ (قِرْوَاش)[1]، وكذلك تقول في مثل (أيمنٍ) من قوله[2]:

يبْرِي لَهَا من أيمُنٍ وأشمُلِ

لا يخلو: إما أن يكون (أفعُلاً) أو (فَعْلُناً) أو (أيفُلاً) أو (فَيْعُلاً) لأن الأول كثير كـ(أكلُب)، وَ(فعْلَن): له نظير في أمثلتهم نحو: (خَلْبَن وعَلْجَن)[3]، و(أيفُلَ) نظيره (أينُقُ)، و(فيْعُل) نظيره (صَيْرَف).

ولا يجوز أن يقول: ولا يخلو أيمنُ أن يكون (أَيْفُعَاً)، ولا (فعْمُلا)، ولا (أفعما)، ونحو ذلك؛ لأن هذه أمثلة لا تقرب من أمثلتهم فيحتاج إلى ذكرها. انتهى.

قال ابن الأنباري: [**في لمع الدلالة ١٢٧**] الاستدلال بالتقسيم ضربان:

أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله، وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر (لكنّ)، لم يخلُ، إما أن تكون (لام التأكيد)، أو (لام القسم)، بطل أن تكون (لام التوكيد)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى، وهو التأكيد ولكن ليست كذلك.

---

(١) القِرواش: الطفيلي، اللسان: (قرش: ٦/ ٣٣٦)

(٢) البيت من رجز أبي النجم العجلي يصف راعياً يعارض إبله من اليمين والشمال (ا.هـ) وهو من شواهد سيبويه: (٣/ ٢٩٠).

(٣) الخلبن: المهزولة من النوق، اللسان: (١/ ٣٦٥). علجن: ناقة علجن صلبة كناز اللحم. اللسان: علج (١٣/ ٢٨٩).

وبطل أن تكون (لام القسم)؛ لأنها إنما حسنت مع (إنَّ)؛ لأن (إنَّ) تقع في جواب القسم كاللام، ولكنَّ ليست كذلك.

وإذا بطل أن تكون (لام التوكيد ولام القسم) بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها، إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله، وذلك كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب[1]، نحو: «قام القوم إلا زيداً».

١ـ إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية «إلا».

٢ـ أو «بإلا» لأنها بمعنى: استثني.

٣ـ أو لأنها مركَّبة من أَنْ المخففة ولا.

٣ـ أو لأن التقدير فيه إلَّا أَنَّ زيداً لم يقم.

والثاني: باطل بنحو (قام القوم غيرَ زيد)، فإنَّ نصب غير لو كان بإلا لصار التقدير: إلا غير زيد، وهو يفسد المعنى، وبأنه لو كان العامل إلا بمعنى استثني لوجب النصب في النفي، كما يجب في الإيجاب؛ لأنها فيه أيضاً بمعنى استثني، ولجاز الرفع بتقدير امتنع لإستوائهما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة عَلَى أبي عليّ حيث أجابه بذلك[2].

والثالث: باطل بأن (إِنْ) المخففة لا تعمل، وبأن الحرف إذا ركِّب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه، وثبت له بالتركيب حكم آخر.

---

(١) وهو التام الموجب.

(٢) عضد الدولة فناخسرو بن حسن بن بويه الديلمي نحو ولغوي كان تلميذاً لأبي علي الفارسي توفي سنة (٣٧٢هـ). الأعلام: (٥/١٥٦).

سأل عضد الدولة أبا علي وكانا في الميدان، بم نصب المثنى؟ قال أبو علي: بتقدير «استثني» فقال له: لم قدرت «أستثني» فنصبت؟ هلا قدرت «امتنع زيد» فرفعت، فقال: هذا جواب ميداني، فإذا رجعت قلت الجواب الصحيح. بغيةالوعاة: (١/٤٩٦).

والرابع: باطل بأن (أنَّ) لا تعمل مقدرة. وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلَّا . انتهى ملخصاً.

وقال أبو البقاء[1] في «التبيين»: [٢٧٥] الدليل على أن (نعم وبئس) فعلان: السبر والتقسيم، وذلك أنهما ليسا حرفين بالإجماع، وقد دلَّ الدليل على أنهما ليسا اسمين بوجهين:

أحدهما: بناؤهما على الفتح ولا سبب له لو كانتا اسمين؛ لأن الاسم إنما يبني إذا أشبه الحرف، ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف، فلو كانت إحْدَاهما اسماً لأعربت.

والثاني: أنها لو كانت اسماً لكانت إما جامداً، أو وصفاً، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر؛ لأنها من (نَعِمَ الرجل) إذا أصاب نعمة، والمنعم عليه يمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً؛ إذ لو كانت لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها اسماً ثبت أنها فعل. انتهى.

وقال ابن فلاح[2] في المعنى: الدليل على أن (كيف) اسم: السبر والتقسيم، فنقول: لا يجوز أن تكون حرفاً؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، وليس ذلك لغير حرف النداء، ولا فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، نحو: (كيفَ تصنعُ) فلزم أن تكون اسماً؛ لأنه الأصل في الإفادة.

الخامس: [المناسبة]

المناسبة وتسمى الإخالة أيضاً؛ لأن بها يخال ـ أي: يظنُّ ـ أن الوصف علَّة، ويسمى قياسها: قياس علَّة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلَّة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسمَ فاعله في الرفع، بعلَّة الإسناد.

---

(١) مرت ترجمته (ص: ٧٧).

(٢) منصور بن فلاح أبو الخير تقي الدين إمام في العربية توفي سنة (٦٨٠هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٣٠٢) الأعلام: (٧/ ٣٠٣).

وحمل المضارع على الاسم في الإعراب، بعلَّة اعتوار المعاني عليه، ذكره ابن الأنباري حيث قال: واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟

فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم (خبر كان) عليها، فيقول: فِعْل متصرف فجاز تقديمه عليها، قياساً على سائر الأفعال المتصرفة، فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة.

واستدل لعدم الوجوب: بأن المستدلِ أتى بالدليل بأركانه، فلا يبقى عليه إلا الإتيان بوجه الشرط، وهو: الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط، بل يجب على المعترِض: بيان عدم الإخالة التي هي الشرط، ولو كلَّفناه أن يذكر الأسئلة، لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز.

وقال قوم: يجب؛ لأن الدليل إنما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم، وتعلق به، وإنما يكون متعلقاً به إذا بَانَ وجه الإخالة.

وأجيب: بوجود الارتباط، فإنه قد صرَّح بالحكم، فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة . . فبمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدَّعي، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدِل إبراز الإخالة، وإنما على المعترِض أن يقدح. انتهى.

السادس: [قياس الشبه]

الشبه: **قال ابن الأنباري** [لمع الأدلة: ١٠٧]: وهو أن يُحمَل الفرع على أَصل بضربٍ من الشبه، غير العلَّة التي علَّق عليها الحكم في الأصل.

وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس، كما تقدم.

قال: وقياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلَّة.

السابع: [قياس الطَّرد]

الطَّرد: قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١١٠]: «وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة».

واختلفوا في كونه حجة:

فقال قوم: ليس بحجة؛ لأن مجرد الطَّرد لا يوجب غلبة الظَّنِّ، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) بعدم التصرف؛ لاطراد البناء في كلِّ فعل غير متصرف، وإعراب مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطِّراد الإعراب في كلِّ اسم غير منصرف، فلَمَّا كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف، ولا أن إعراب مالا ينصرف لعدم الانصراف؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن مالا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا ثبت بطلان هذه العلَّة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يكتفي به فلا بُدَّ من إخالة أو شَبَه.

يدل على أن الطَّرد لا يكون علَّة، إذْ لو كان علة لأدىٰ إلى الدور، ألا ترىٰ أنه إذا قيل له: ما الدليل على صحة دعواك؟

فيقول: أن أدَّعى أن هذه علَّة في محل آخر.

فإذا قيل له: وما الدليل على أنها علَّة في محل آخر؟

فيقول: دعواي أنها علَّة في مسألتنا، فدعواه دليل على صحة دعواه!

فإذا قيل له: ما الدليل على أنها علَّة في الموضِعين معاً؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علَّة في الموضعين معاً.

فإذا قيل له: إن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلَّة، فما الدليل على أن الحكم يثبت بها في المحل الذي هو فيه؟

فيقول: كونها علَّة.

فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علَّة؟

فيقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام (دوراً).

وقال قوم: إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص وهذا موجود هنا.

وربما قالوا: عَجْزُ المعترض دليل على صحة العلة.

وربما قالوا: نوع من القياس، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة وشبه.

ورُدَّ الأول: بأنهم جعلوا الطرد دليل على صحة العلة، وادعوا هنا أنه العلَّة نفسها، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحة العلَّة أن يكون هو العلة، بل ينبغي أن يثبتوا العلَّة ثم يدلوا على صحتها بالطَّرد، لأن الطرد نظرٌ ثانٍ بعد ثبوت العلَّة.

ورُدَّ الثاني: بأنَّ العجز عن تصحيح العلَّة عند المطالبة دليل على فسادها.

ورُدَّ الثالث: بأنه تمسك بالطَّرد في إثبات الطَّرد، فإن ما فيه إخالة أو شبه.. لم يكن حجة، لكونه قياساً لقباً وتسمية، لما فيه من الإخالة والشبه المغلِّبِ على الظَّن، وليس ذلك موجوداً في الطَّرد، فوجب ألَّا يكون حجة. انتهى.

الثامن: [إلغاء الفارق]

إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر، فيلزم اشتراكهما.

مثاله: قياس الظرف على المجرور في مواقع كثيرة بجامع ألَّا فارِقَ بينهما فإنهما يستويان في جميع الأحكام، وإنما وقع الخلاف في هذه المسألة.

ذكر القوادح في العلة

القوادح كثيرة: منها «النقض»

منها النقض: قال ابن الأنباري في جدله [الاغراب في جدل الإعراب: ٦٠]: «وهو وجود العلة، ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة».

وقال في أصوله [لمع الأدلة: ١١٢]: الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كلِّ موضع، كرفع كل ما أسند إليه الفعل في كلِّ موضع، لوجود علة الإسناد، ونصب كلِّ مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه.

وإنما كان الطَّردُ شرطاً؛ لأن العلَّة العقلية لا تكون إلا مطردة، ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلَّة النحوية.

وقال قوم: ليس بشرط، فيجوز أن يدخلها التخصيص، لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة.

وعلى الأول قال في الجدل: مثال النقض أن يقول: إنما بُنِيت (حذامِ وقطامِ ورقاشِ)، لاجتماع ثلاث علل وهي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

فيقول هذا ينتقض بـ (آذربيجان) فإن فيه ثلاث علل بل أكثر[1]، وليس بمبني.

قال: والجواب عن النقض أن نمنع مسألة النقض إن كان فيها نقض، أو ندفع النقض باللفظ أو بمعنىً في اللفظ.

فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو: (يا زيدُ الظريفَ) حملاً على الموضع؛ لأنه وصفٌ لمنادى مفرد مضموم.

---

(١) أذربيجان: موضع، وفيه خمسة موانع من الصرف: التعريف، التأنيث، العجمة، التركيب، الألف والنون. شذور الذهب: (٤٥١).

فيقال: هذا ينتقض بقولهم: (يا أيُّها الرجلُ) فإن الرجل وصف لمنادى مفرد مضموم، ولا يجوز فيه النصب.

فيقول: لا أسلِّم أنه لا يجوز فيه النصب، ويُمنع على مذهب من يرى جوازه.

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حدِّ المبتدأ: كل اسم عرَّيته من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً.

فيقال: هذا ينتقض بقولهم: (إذا زيدٌ جاءني أكرمته) فزيد قد تعرَّى من العوامل اللفظية، ومع هذا فليس بمبتدأ.

فيقول: قد ذكرت في الحدِّ ما يدفع النقض؛ لأني قلت: (لفظاً أو تقديراً) وهو إن تعرىٰ لفظاً، لم يتعرَّ تقديراً، فإن التقدير: إذا جاءني زيد.

والدفع بمعنى اللفظ: مثل أن يقول: إنما ارتفع يكتب في نحو: مررت برجل يكتب)، لقيامه مقام الاسم، وهو (كاتب).

فيقول: هذا ينتقض بقولهم: (مررت برجل كتب) فإنه فعل قد قام مقام الاسم، وهو كاتب، وليس بمرفوع.

فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو: (يكتب)، و(كتب) فعل ماضٍ، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب، فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب، منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنا قلنا: هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم، فوجب له الرفع فلا يَرِدُ النقض بالفعل الماضي، الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب.

أما على رأي من يرى تخصيص العلة، فإن النقض غير مقبول.

[من القوادح في العلة: تخلف العكس]

ومنها: (تخلُّف العكس) بناء على أن العكس شرط في العلَّة، وهو رأى الأكثرين، وهو: انتفاء الحكم عند عدم العلَّة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل

إليه لفظاً أو تقديراً[1]، وعدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً[2].

وقال قوم: إنه ليس بشرط؛ لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدل عدمه على عدمه.

مثال تخلُّف العكس، قول بعض النحاة في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو (زيد أمامك) إنه (منصوب) بفعل محذوف، غير مطلوب ولا مقدَّر، بل حُذِف الفعل واكتفي بالظرف منه، وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه قبل حذف الفعل.

[من القوادح في العلة: عدم التأثير]

ومنها: (عدم التأثير) وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٢٥]: الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلَّة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلَّة.

وذلك مثل: أن تدل على ترك صرف (حبلى) فتقول: إنما امتنع من الصرف؛ لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فوجب أن يكون غيرَ منصرف، كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة.

فذكر المقصورة حشوٌ؛ لأنه لا أثر له في العلَّة؛ لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة؛ بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضاً؟

فوجب عدم الجواز؛ لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خالياً عن ذلك لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة.

---

(١) مثال: إسناد الفاعل إلى الفعل تقديراً قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] التقدير وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له.

(٢) مثال وقوع الفعل على المفعول تقديراً قولهم «امرأ اتقى الله» التقدير «رحم الله امرأ» فحُذِفَ الفعلُ لدلالة الحال عليه فالفعل وإن عُدِم لفظاً فقد وجد تقديراً.

وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً؛ لأن الأوصاف في العلَّة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن يكون فيها احترازٌ فكما لا يكون ماله تأثير حشواً، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً.

وقال ابن جني في الخصائص [١/ ١٩٤]: قد يزاد في العلَّة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها، كقولهم: في همز (أوائل): أصله (أواول) فلما اكتنف الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل، تنبيهاً على غيره من المغيَّرَات في معناه، وليس هناك (ياء) قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثَقُل ذلك، فأبدلت الواو همزةً، فصار: (أوائل).

فهذه علَّة مركبة من خمسة أوصاف محتاج إليها، إلا الخامس.

فقولك:ولم يؤثر إلى آخره احتراز من نحو قوله:

تَسْمَعُ مِن شُذَّانِهَا عَوَاوِلاً[١]

وقولك: وليس هناك ياء مقدرة لئلا يلزمك نحو قوله:

وكَحَّلَ العَيْنَينِ بِالعَوَاوِرِ[٢]

لأن أصله (عواوير).

وقولك: (وكانت الكلمة جمعاً)، غير محتاج إليه لأنك لو لم تذكره لم يُخِلَّ

---

(١) الرجز لم يعرف قائله وهو في لسان العرب دون نسبة عول (١١/ ٤٨٢) والشاهد (عواولا) لا يصح أن يقال فيه ما قيل في (الأوائل). لوجود ياء قبل الطرف مقدرة في عواول إذِ التقدير (عواويل) وإنما حذف الياء للضرورة.

(٢) لراجزه جندل بن المثني الطهوري وهو من شواهد الكتاب (٤/ ٣٧٠) والأشموني: (٤/ ٣٩٠).

والشاهد فيه: تصحيح واو (العواور) الثانية ولم تقلب الواو همزة لوجود ياء مقدرة، التقدير: «العواوير»

ذلك بالعلَّة، ألا ترى أنك لو بَنَيْتَ من: (قلت، وبعت) واحداً على (فواعل)، أو (أفاعل) لهمزت[1]، كما تهمز في الجمع، لكنه ذكر تأنساً من حيث كان الجمع، في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء، في نحو: (حُقِيّ ودُلِيّ[2])، فذكر هنا تأكيداً لا وجوباً.

قال: ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتة، كقولك في رفع طلحة من نحو: (جاءني طلحة) إنه لإسناد الفعل إليه ولأنه مؤنث أو عَلَم، فذكر التأنيث والعلمية لغوٌ لا فائدة له. انتهى.

[من القوادح في العلة: القول بالموجب]

ومنها: «القول بالموجب» **قال ابن الأنباري في جدله [٦٥]**: وهو أن يسلِّم للمستدِل ما اتخذه موجباً للعلَّة، مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعاً، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً، مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو: (راكباً جاء زيد) فيقول: جواز تقديم معمول المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال.

فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمراً.

والجواب: أن يقدر العلَّة على وجه لا يمكنه القول بالموجب، بأن يقول: عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرَّفته بالألف واللام فتناوله اللفظ وانصرف إليه.

وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلَّة جميعاً فلا يكون قولا بموجبها.

---

(١) فيقال «قوائل وبيائع».

(٢) أصلهما (حُقُوْ. دُلُوُ) قلبوا الواو الثانية ياءً لثقل اجتماع وواوين في الجمع ثم أعلت الأولى باجتماع الواو والياء وسبقت أحداها بالسكون فقلبت ياءً وادغمت وكسر ما قبلها فصارت (حُقيّ. ودُليّ) الأشموني (٣٢٧/٤) «شذا العرف» ت. أ عطية (٢٩٦).

[من القوادح في العلة: فساد الاعتبار]

ومنها: (فساد الاعتبار) **قال ابن الأنباري [الإغراب: ٥٤]**: وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب.

كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أنَّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوَّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى أن نردَّه عن الأصل، إلى غير أصل، فوجب ألا يجوز قياساً على مدِّ المقصور.

فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة[1].

والجواب: الطعن في النقل المذكور:

إما في «إسناده»: وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يطالبه بإثباته، وجوابه: أن يسنده، ويحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة.

والثاني: القدح في راويه، وجوابه: أن يبدي له طريقاً آخر.

وإما في «متنه»: وذلك من **خمسة أوجه**:

---

(١) في الإغراب (ص: ٥٤) قال الشاعر وهو حسان بن ثابت:

نـصـروا نـبـيَّـهـم وشـدوا أَزْرَه ... بِـحُـنَـيْـنَ حـيـن تـواكـلِ الأبـطـالِ

فترك صرف «حنين» وهو منصرف.

وقول الشاعر:

طـلـبَ الأزارقَ بـالـكـتـائـبِ إذهـوَتْ ... بـشـبـيـبَ غـائـلـةُ الـنُّـفـوس غَـدورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ا. هـ

وقائله الأخطل، وشبيب هو ابن زيد الشيباني توفي سنة (٧٧هـ) قائد من الخوارج الثائرين وبطلهم. الإغراب (ص: ٥٥) حاشية. ت: أ. الأفغاني.

أحدهما: التأويل بأن يقول الكوفي الدليل على ترك صرف المنصرف قوله[1]:

وَمِـــمَّــــن وَلـــدُوا عَـــامِـــ ـرُ ذو الـــطُّـــوْل وذو الـــعَـــرْضِ.

فيقول له البصري: إنما لم يُصرف؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

والثاني: المعارضة بنص آخر مثله فيتساقطان ويسلم الأول، كأن يقول الكوفي: الدليلُ على أن إعمال الأول في باب التنازع أولىٰ قولُ الشاعر[2]:

وَقَـدْ نَـغْـنَـىٰ بِـهَـا وَنَـرىٰ عُـصُـورا

فيقول البصري: هذا معَارَض بقول الآخر[3]:

ولـكـنَّ نِـصْـفـاً لـو سَـبَـبْـتُ وسبَّـنـي بنو عبدِ شمسٍ من مَنَافٍ وهاشمِ

والثالث: اختلاف الرواية كأن يقول الكوفي: الدليل على جواز مد المقصور قوله[4]:

سَـيـغـنـيـنـي الَّـذي أغـنـاكَ عَـنِّـي فَـلَا فَـقـرٌ يَـدومُ ولا غِـنَـاءُ.

---

(١) البيت قائله ذو الأصبع العدواني، الشاهد فيه «حذف تنوين عامر»، للضرورة. الإنصاف: (٢/ ٥٠١).

(٢) صدر بيت (لمرار الأسدي) وعجزه:

بـهـا يـقْـتَـدْنَـنـا الـخُـرُد الـخِـدَالا

الشاهد فيه «نرى يقتدننا الخُرد الخدالا» حيث اعمل الفعل الأول «نرى» بدليل أنه نصبه وأتىٰ بضميره مفعولاً للفعل الثاني وهو نون النسوة في «يقتدننا» ولو أعمل الثاني لقال: «نرى يقتادنا الخرد الخدالُ» الإنصاف: (١/ ٨٥).

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠).

والشاهد فيه: إعمال ثاني الفعلين المتنازعين وهو «سبني» ولو أعمل الفعل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس بنصب بني وإظهار الضمير في سبني، البيت في اللسان (٩/ ٣٣٢)، وهو من شواهد الكتاب: (١/ ٧٧).

(٤) البيت من شواهد الأشموني (٤/ ١١٠) دون نسبة. الشاهد فيه «ولا غناء» أصل هذه الكلمة بكسر الغين مقصوراً (ولا غنىٰ) ولكن الشاعر مدَّه لضرورة الشعر.

فيقول البصري: الرواية (غَناء) بفتح الغين وهو ممدود.

الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس، كأن يقول البصري: الدليل على أن المصدر أصل للفعل: أنه يسمى مصدراً، والمصدر هو الذي تصدر عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل لَمَا سمى مصدراً.

فيقول الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنه يسمَّى مصدراً لأنه مصدور عنه، كما يقال: مركبٌ فارهٌ، ومشربٌ عذبٌ؛ أي: مركوب ومشروب[(١)].

[من القوادح في العلَّة: فساد الوضع]

ومنها: (فساد الوضع)، **قال ابن الأنباري [الإغراب: ٥٥]**: وهو أن يُعلِّق على العلَّة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان.

فيقول له البصري: فقد علقت على العلَّة ضد المقتضي؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فَلَأَنْ لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى.

والجواب: أن يبين عدم الضدية، أو يسلِّم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكرناه أيضاً من وجه آخر.

---

(١) لم يذكر المؤلف ـ رحمه الله ـ (الوجه الخامس) من أوجه القدح في المتن وهو أن يستدل بما لا يقول به مثل أن يقول البصري:

الدليل على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة: أنه قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها نحو قول (جميل بن معمر العذري)

رسـمِ دارٍ وقـفـتُ فـي طَـلَـلِـهْ   كِـدْتُ أَقـضـي الـحـيـاةَ مِـن جَـلَـلِـهْ

فيقول له الكوفي: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض، أنت لا تقول به فكيف يجوز لك الاستدلال به؟ الإغراب في جدل الإعراب (٤٧).

[من القوادح في العلَّة: المنع للعلَّة]

ومنها: (المنع للعلَّة) **قال ابن الأنباري [الإغراب ٥٨]**: وقد يكون في الأصل والفرع.

فالأول: كأن يقول البصري: إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

فيقول له الكوفي: لا نسلِّم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.

والثاني: يقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني؛ لأن (دراكِ وتراكِ) ونحوها من أسماء الأفعال مبنية، لقيامها مقامه، ولولا أنه مبنيٌّ وإلا لما بُنِيَ ما قام مقامه.

فيقول له الكوفي: لا نسلِّم أن نحو: (دراكِ) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل لتضمنه لام الأمر.

والجواب عن منع العلَّة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.

[من القوادح في العلَّة: المطالبة بتصحيح العلَّة]

ومنها: (المطالبة بتصحيح العلة) **قال ابن الأنباري [الإغراب ٥٩]**: والجواب أن يُدَل على ذلك بشيئين: التأثير، وشهادة الأصول.

فالأول: وجود الحكم لوجود العلَّة، وزواله لزوالها، كأن يقول إنما بنيت (قبلُ وبعدُ) على الضم لأنها اقتطعت عن الإضافة.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: التأثير، وهو وجود البناء لوجود هذه العلَّة، وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يُعْرب، فإذا اقتطع عنه بُنِيَ، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب.

والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيفَ، وأينَ، ومتى) لتضمنها معنى الحرف.

فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلَّة؟

فيقول: إن الأصول تشهد وتدل على أن كلَّ اسم تضمَّن معنى الحرف، وجب أن يكون مبيناً.

[من القوادح في العلَّة: المعارضة]

ومنها: (المعارضة)، **قال ابن الأنباري** [الإغراب ٦٢]: وهو أن يعارض المستدل بعلَّة مبتدأة.

والأكثرون على قبولها؛ لأنها دفعت العلَّة.

وقيل: لا تقبل؛ لأنها تَصَدٍّ لمنصب الاستدلال وذلك رتبه المسئول لا السائل.

مثالها: أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أولى؛ لأنه سابق، وهو صالح للعمل، فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به.

فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعماله نقص معنى فكان إعماله أولى.

تنبيه

[إلى ترتيب الأسئلة]

قال ابن الأنباري [الإغراب ٦٤]: ذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الأسئلة، بل له أن يوردها كيف يشاء؛ لأنه جاء مُستفهِماً مُستعلِماً.

وقال آخرون: يجب ترتيبها، فعلى هذا أول الأسئلة (فساد الاعتبار)، و(فساد الوضع)، لأن المعترض يدَّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملاً في موضعه، فقد صادمَ أصلَ الدليل والقول بالموجب؛ لأنه تبين أنه لم يدل في محل الخلاف، ولا حاجة إلى الاعتراض والمنع ثم المطالبة؛ لأن المنع إنكار للعلَّة، والمطالبة إقرار بالعلَّة، والإقرار بعد الإنكار يُقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يُقبل.

ثم (النقض) لما فيه من تسليم صلاحية العلَّة لو سَلِمَت من النقض، فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها؛ لأن المطالبة لا تتوجه على علَّةٍ منقوضة.

ثم (المعارضة) لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدِل فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال.

تذنيب

[في ما ينبغي في السؤال والجواب]

قال ابن الأنباري [الإغراب: ٣٦]: السؤال طلب الجواب بأداته.

ومبناه على: سائل، ومسئول به، ومسئول عنه.

فالسائل: ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم.

ولهذا قال قوم: إنه ليس له مذهب.

والجمهور على أنه لا بُدَّ له من مذهب لئلا ينتشر الكلام، فتذهب فائدة النظر.

وأن يسأل عمَّا يثبت فيه الاستبهام، فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام، كأن يسأل عن حدِّ النحو، وأقسام الكلام.

فإن سأل عن وجود النطق والكلام، كان فاسداً.

وألَّا يسأل إلا عمَّا يلائم مذهبه، فإن سأل عمَّا لا يلائم مذهبه لم يُسمَع منه، كأن يسأل الكوفي عن الابتداء: لِمَ كان عمله الرفع دون غيره؟ فإنه لا يرى أنه عامل البتة.

وألَّا ينتقل من سؤال إلى سؤال، فإن انتقل عُدَّ منقطعاً.

والمسئول به: أدوات الاستفهام المعروفة، وليكن مفهوماً غير مبهم، كأن يقول: ما تقول في اشتقاق الاسم؟

فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق الجواب، كأن يقول: ما تقول في الاسم؟

لأنه لا يدري، أسأل عن حدِّه؟ أم اشتقاقِه؟ أم غيرِ ذلك؟

والمسئول منه: كونه أهلاً لِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ بأن يكون من أهل فن السؤال، كالنحوي عن النحو، والتصريفي عن التصريف.

وعليه أن يأخذ في ذكر الجواب بعد تعيين السؤال، فإن سكت بعده كان قبيحاً، وكذلك إن ذكر الجواب وسكت عن ذكر الدليل زمناً طويلاً، كان قبيحاً، ولم يُعدّ منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوته لتفكره في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض.

وقيل: يُعَدُّ منقطعاً؛ لأنَّه تصدَّىٰ لمنصب الاستدلال، فينبغي أن يكون الدليل معدَّاً في نفسه.

والمسؤول عنه: ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه، كأنواع الحركات.

فإن كان لا يمكن إدراكُه كأعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات كان فاسداً؛ لتعذر إدراكه، فلا يستحق الجواب عنه.

والجواب: هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان، فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً.

وقال قوم: يجوز (الفَرْضُ) في بعض الصور، كأن يسأل عن جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فله أن يفرض في المفرد، وله أن يفرض في الجملة؛ لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض.

وقال آخرون: لا يجوز في الجواب، وإنما يجوز في الدليل لئلا يكون الجواب غير مطابق للسؤال. انتهى.

مسألة في الدور

قال في الخصائص [٢٠٨/١]: وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكمٍ ما، مثله مما يقتضي التغيير فإن أنت غيرت صرتَ إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فحينئذ يجب أن نقيم على أول رتبة.

وذلك كأن تبنى من (قَوِيَتْ) مثل (رِسَالة) فإنك تقول: (قِوَاءَة)، ثم تُكَسِّرها على (قِوَاء) ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: (قِوَاو) فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف، فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهمز كما همزت في (أوائل) لزمك أن تقول: (قِوَاء) كما كان أولاً، وتصير هكذا تبدل من الهمزة واواً، ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له، فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا، وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها[1].

مسألة في اجتماع ضدين

قال في الخصائص [٣/٦٣]: اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند أهل الكلام، فإذا ترادف الضدان في شيء منه، كان الحكم للطارئ ويزول الأوَّل، وذلك كـ (لام التعريف) إذا دخلت على (المنون) يحذف لها تنوينه؛ لأن اللام للتعريف، والتنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ، وهو (اللام) وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحلِّ الواحد، كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضاً حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب.

مسألة في التسلسل

قال الأندلسي[2] في «شرح المفصل»: من قال بأن العامل في الصفة مقدر: أجاز الوقف على زيد من قولك: (جاءني زيد العاقل)، وابتدأ، بـ (العاقل) لأن تقديره عنده: (جاءني العاقلُ) فكان جملة، والجملة مستقلة، فوجب أن يوقف ويبتدأ بها.

---

(١) أي لا يعدل عنها لغيرها لئلا يلزم الدور فيتكلف التعب والعنت فيقال «قواءٍ» ولا يعدل عنها.

(٢) الأندلسي: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي النحوي توفي سنة (٦٦١هـ). بغية الوعاة: (٢/٢٥١) نفح الطيب: (٢/٥٠).

وهذا فاسد يؤدي إلى التسلسل إذا قدر: (جاءني العاقل) والصفة لا بد لها من موصوف، فيكون التقدير: (جاءني زيد العاقل)، ثم يقدر أيضاً: (جاءني العاقل)، ويكون التقدير أيضاً: (جاءني زيد العاقل)، وهكذا أبداً متى أُولِيَ العامل الصفة قدر بينهما موصوف، ومتى استقل العامل بموصوف قدر مع الصفة عامل آخر إلى مالا يتناهى، وذلك محال.

فالمختار الذي عليه الجماعة والجمهور أنه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة. انتهى.

مسألة: القياس جليٌّ وخفيٌّ

القياس: جليٌّ وخفيٌّ

فمن الأول: قياس حذف النون من المثنى في صلة الألف واللام على حذف النون من الجمع فيها، فإن الأول لم يسمع بخلاف الثاني.

قال أبو حيان: وقياس المثنى على الجمع قياس جليٌّ.

خاتمة

[في الاستدال لمسألة واحدة بالسماع والإجماع والقياس]

قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة.

قال في «شرح التسهيل» [٥٨] يجوز دخول (الباء) في خبر (ما) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري، ويدل عليه السماع، والقياس، والإجماع.

أما السماع: فلوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم[١].

---

(١) مثل قول الفرزدق وهو تميمي ديوانه (١/ ٣١٠).

لَعَمْرُكَ ما معْنٌ بتاركِ حقِّهِ ... ولا مُنْسِئٌ معنٌ ولا مُتَيسِّرُ

وأما القياس: فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد (ما) المكفوفة، وبعد (هل)[1].

وأما الإجماع: فنقله أبو جعفر الصفار[2].

(١) قول المتنحل مالك بن عمرو الهذلي

لَعَمْرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ ... بِواهٍ ولا بِضعيفٍ قُواه

(٢) لعله ـ كما قال د. فجال ـ في كتابه الإصباح شرح الاقتراح (٣٤٩) قاسم بن علي بن سليمان الفارسي توفي بعد سنة ٦٣٠ شرح (الكتاب لسيبويه) شرحاً حسناً. بغية الوعاة (٢/٢٥٦).

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

قال ابن الأنباري [الإغراب:٤٦]: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

قال: وهو من الأدلَّة المعتبرة، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب(١).

وقال في الإنصاف [١/ ٣٠]: أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب: فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحالِ أحد الأدلة المعتبرة.

وقال في موضع آخر [٣٩٦/١] منه: احتج البصريون على أنه لا يجوز الجَرُّ بحرف محذوف بلا عوض بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجرِّ أَنْ لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم

(١) مثاله «كقولك في الأمر إنما كان مبنيا لإن الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء» ا. هـ الإغراب (ص: ٦٤).

يوجد هنا فبقي فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة. انتهى.

وقال ابن مالك: من قال إن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث، فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين[1]، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل.

قلت: والمسائل التي استدلَّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

وقال الأندلسي في «شرح المفصل» [٧/٥٨] استدلَّ الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب.

وقال ابن الأنباري في أصوله [لمع الأدلة ١٤٢]: استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم.

وقال في جدله [الإغراب ٦٣]: الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب: بأن يذكر دليلاً يدل على زواله، كأَنْ يدلَّ الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبيِّن أَنَّ فعل الأمر مقتطعٌ من المضارع، ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء، وزال عنه استصحاب حال البناء، وصار معرباً بالشبه فكذلك فعل الأمر.

والجواب: أن يبيِّن أن ما توهمه دليلاً لم يوجد، فبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً.

---

(١) المراد بالمعنيين الحدث والزمان.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

قال ابن الأنباري: إِعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة لا تحصر.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالعكس]

منها: الاستدلال بالعكس، كأن يقول: لو كان نصب الظرف في خبر المبتدأ بالخلاف لكان ينبغي أن يكون الأول منصوباً؛ لأن الخلاف لا يكون من واحد وإنما يكون من اثنين، فلو كان الخلاف موجباً للنصب في الثاني لكان موجباً للنصب في الأول، فلما لم يكن الأول منصوباً دلَّ على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب في الثاني[1].

---

(١) وذلك نحو (زيد أمامك) نصب أمامك على الخلاف أي المخالفة بين المبتدأ والظرف وهو مذهب الكوفيين ونصب الظرف عند البصريين على إضمار الفعل استقر أو اسم فاعل مقدر مستقر.

فلو كان نصب الظرف بالمخالفة (عند الكوفيين) للزم أن ينصب المبتدأ لأن المخالفة تكون بين الاثنين ـ المبتدأ والظرف ـ فكما أن الظرف مخالف للمبتدأ فكذلك المبتدأ مخالف للظرف أيضاً فيلزم نصبه ولكن عدم نصب المبتدأ دلَّ على أن المخالفة ليست موجبة لنصب الظرف وإلا فإعماله في الثاني دون الأول ترجيح دون مرجح فاستدل بعكس الحكم على نفيه ا. هـ، الإنصاف (٢/ ٢٤٥)، بتصرف.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال ببيان العلَّة]

ومنها: الاستدلال ببيان العلَّة، **قال ابن الأنباري** [لمع الأدلة: ١٣٢]: وهو ضربان:

أحدهما: أن يبيِّن علَّة الحكم، ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبيِّن العلَّة، ثم يستدلُّ بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم.

فالأول: كأن يستدل من أَعمل اسم الفاعل[١] في محل الإجماع لجريانه[٢] على حركة الفعل وسكونه وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً.

والثاني: كأن يستدل من أبطل عمل (إِنِ)» المخففة من الثقيلة، فيقول:

إنما عملت إنَّ الثقيلة لشبهها بالفعل، وقد عُدِمَ بالتخفيف فوجب ألا تعمل.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه]

ومنها: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٤٢]: وهذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فتستدلُّ بعدم الدليل على نفيه، كأن تستدلَّ على نفي أن أقسام الكلم أربعة، وعلى نفي أن أنواع الإعراب خمسة فتقول: لو كانت [أقسام الكلم] أربعة، وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعُرف مع كثرة البحث، وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب ألا تكون أقسام الكلم أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة.

---

(١) وهو الكسائي واستدل بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

(٢) يعني عمل اسم الفاعل يشترط فيه أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو مصوف أو ذي حال ا. هـ «التصريح» (٢/٦٦).

قال: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وليس كذلك؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، كما أن الحكم بالإثبات لا يكون إلا عن دليل، فكما يجب الدليل على المُثبِت يجب أيضاً على النافي.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بالأصول]

ومنها: الاستدلال بالأصول، **قال ابن الأنباري**: **[لمع الأدلة: ٣٢]**: كأن يستدل على إبطال أَنَّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم؛ بأَنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب، لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضاً على أن الرفع قبل الجزم؛ لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال، فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم.

فإن قيل: فَهَبْ أَنَّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال فَلِمَ قُلتُمْ: إنَّ الرفع في الأفعال قبل الجزم؟

قلنا: لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء، وإذا ثبت ذلك في الأصل فكذلك في الفرع؛ لأن الفرع يتبع الأصل.

[من أنواع الاستدلال: الاستدلال بعدم النظير]

ومنها: الاستدلال بعدم النظير، ولم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جني، وهو كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلاً على النفي لا على الإثبات؛ وقد استدل المازني به رَدًّا على من قال: إن (السين) و(سوف) ترفعان الفعل المضارع بأنا لم نرَ عاملاً في الفعل يدخل عليه (اللام)، وقد قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ **[الضحى: ٥]**.

قال في الخصائص: [١/١٩٧] وإنما يُستَدَلُّ بعدم النظير على النفي، حيث لم

يقمِ الدليل على الإثبات، فإن قام لم يلتفت إليه؛ لأن إيجاد النظير بعدم قيام الدلَيل، إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه.

مثاله: (أَنَدَلُس) فإن همزته ونونه زائدتان، فوزنه (أنفعل) وهو مثال لا نظير له، لكن قام الدليل على ما ذكرنا؛ لأن النون زائدة لا محالة؛ إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُلٍ) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدال، واللام، والسين، وفي أولها همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة.

ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (مدحرج) وبابه.

فقد وجب إذن أَنَّ الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على وزن (أَنْفَعُل)، وإن كان مثالاً لا نظير له، فإن اجتمع الدليل والنظير فهو الغاية، كنون (عنبر) فالدليل يقتضي كونها أصلا؛ لأنها مقابلة لعين (جعفر) والنظير موجود وهو (فَعْلَل). انتهى.

وقال الخضراوي: إذا ورد شيء حُمِلَ على القياس، وإن لم يوجد له نظير.

[من أنواع الاستدلال: الاستحسان]

ومنها: الاستحسان، **قال في الخصائص** [١/١٣٣]: **دلالته ضعيفة غير** مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف.

من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحو (الفتوى والتقوى)، فإنهم قلبوا (الياء) هنا (واواً) من غير علَّة قوية؛ بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[(١)]، وقد شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق (بينهما) فيها، من ذلك قولهم في تكسير (حَسَن: حِسَان) فهذا كـ(جَبَل وجِبَال)،

---

(١) وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة لأن الاسم أخف من الصفة لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزموا إبدال الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته، شذا العرف.

وفي (غَفُور: غُفُر) كـ(عمود وعُمُد) ولسنا ندفع أن يكونوا فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علَّة، فليس بجارٍ مجرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ لأنه لو كان [الفرق بينهما] واجباً لجاء في جميع الباب مثله.

ومن الاستحسان: ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه، نحو: (استحوذ) و(أَطْوَلَت الصدود)[1] و(مَطْيَبَةٌ للنفسِ).

ومنه ما يبقى الحكم فيه مع زوال علَّته كقوله[2]:

ولا نَسْأَلُ الأَقوامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ

فإن الشائع في جمع (ميثاق، مواثق) برد الواو إلى أصلها؛ لزوال العلة الموجبة لقلبها ياء وهي الكسرة، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه إبقاء القلب، وإن زالت العلة من حيث أن الجمع غالباً تابع لمفرده إعلالاً وتصحيحاً.

قال ابن جني: قياس تحقيره على هذه اللغة أن يقال: «مُيَيْثِيق».

ومنه ما ذكره صاحب البديع قال: إذا اجتمع التعريف العلمي، والتأنيث السماعي أو العجمة، في ثلاثي ساكن الوسط (كهند) و(نوح)، فالقياس: منع الصرف، والاستحسان: الصرف لخفته.

وقال ابن الأنباري [لمع الأدلة: ١٣٣]: اختلفوا في الأخذ بالاستحسان:

فقال قوم: إنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس.

---

(١) هذا بعض بيت لعمر بن أبي ربيعة وتمامه:

صددتَ فأطْوَلتَ الصُّدودَ وقلَّما ... وصَالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ

وهو من شواهد الكتاب (١/ ٣١) و«الخصائص» (١/ ١٤٣)، الإنصاف: (١/ ١٤٤).

(٢) عجز بيت وصدره

حِمَىً لا يُحَلُّ الدَّهرُ إلَّا بِإذنِنَا

وهو منسوب إلىٰ عياض بن أم درة الطائي البيت في «الخصائص» (٣/ ١٥٧) و«الشافية» (٩٦).

وقال آخرون: إنه مأخوذ به، واختلفوا فيه.

فقيل: هو ترك قياس الأصول لدليلٍ[1].

وقيل: هو تخصيص العلَّة.

فمثال ترك قياس الأصول: ما تقدم في الكلام على رفع المضارع.

ومثال تخصيص العلة أن تقول: إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل: (أرضون) عوضاً عن حذف تاء التأنيث؛ لأن الأصل أن تقول في (أرض): (أرضة) فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلَّة غير مطردة؛ لأنها تنقض: (شمس) و(دار) و(قدر) فإن الأصل فيها: (شمسة) و(دارة) و(قدرة) ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون.

[من أنواع الاستدلال: الاستقراء]

ومنها: الاستقراء، استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث، في الاسم، والفعل، والحرف.

[من أنواع الاستدلال: الدليل الباقي]

ومنها: الدليل المسمى بالباقي، كقولنا الدليل يقتضي ألا يدخل الفعل شيء من الإعراب؛ لكون الأصل فيه: (البناء)؛ لعدم العلَّة المقتضية للإعراب، وقد خولف هذا الدليل في دخول الرفع والنصب على المضارع؛ لعلَّة اقتضت ذلك، فبقي الجرُّ على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع.

---

(١) وذلك كمنع صرف نحو: (هند) قياساً لوجود علتين، وصرفه بدليل آخر وهو الخفة.

الكتاب السادس

في التعارض والترجيح

فيه مسائل

[المسألة الأولى]

[إذا تعارض نقلان]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة ١٣٦]: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين:

أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأما الترجيح بالإسناد: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر[1]:

اسْمَعْ حَدِيثاً كما يوماً تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهرِ غَيبٍ إذا ما سَائِلٌ سَأَلا.

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي: والشاهد فيه أن الكوفيين ينصبون الفعل المضارع (تحدثه) بـ (كما) إذا كانت بمعنىٰ (كيما) ويجيزون أيضاً الرفع. وهو من شواهد الأشموني (٣/٢٨٦).

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوم تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[1]، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأما الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أَنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر[2]:

أَلَا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَىٰ

فيقول له البصري: قد رُوي (أحضرُ) بالرفع أيضاً، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس: أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض.

[المسألة] الثانية

[ترجيح لغة على أخرى]

قال في الخصائص [٢/ ١٠]: اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لكَ في ذلك، أن تتخيَّر إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسَيْنِ أقبلُ لها، وأشدُّ أُنساً بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قوله ﷺ:

---

(١) المفضل بن سلمة بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي توفي سنة (٢٩٠هـ). بغية الوعاة: (٢/ ٢٩٦) «الأعلام» (٧/ ٢٧٩).

(٢) صدر بيت من معلقة طرفة بن العبد وعجزه
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هل أَنْتَ مُخْلِدِي
برفع (احضرَ) ونصبه بأن المحذوفة، وهو من شواهد أوضح المسالك: (١/ ٥٢) وشذور الذهب: (١/ ١٩٨).

«نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف»[1]، هذا إن كانت اللغتان في [الاستعمال] والقياس سواء ومتقاربتين.

فإن قلَّت إحداهما جداً، وكثرت الأخرى جداً، أخذتَ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا ترى أنك لا تقول: (المال لِكَ) ولا (مررت بَكَ) قياساً على قول قضاعة: (المال لِهْ) و(مررت بَه)، ولا (أكرَمتُكِشْ)، قياساً على قول من قال: (مررت بِكِش).

فالواجب في مثل ذلك: استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع، فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه. انتهى.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه.

[المسألة] الثالثة.

[اللغة الضعيفة أقوى من الشذوذ]

إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ، ذكره ابن عصفور.

[المسألة] الرابعة

[الأخذ بأرجح القياسيين عند تعارضهما]

قال ابن الأنباري [لمع الأدلة ١٣٨]: إذا تعارض قياسان أُخِذَ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر، من نقل أو قياس، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم.

---

(١) الحديث رواه أحمد في مسنده (٥/ ٤١)، والنسائي: (٢/ ١٥٤).

وأما الموافقة للقياس: فكأن يقول الكوفي: إن (إنَّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

[المسألة] الخامسة

[في تعارض القياس والسماع]

قال في الخصائص [١/ ١٧٧]: إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، نحو: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [المجادلة ١٩]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بُدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيرَه، فلا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع).

[المسألة] السادسة

[تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس]

قال في الخصائص [١/ ١٢٤]: إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدِّم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأُولىٰ أكثر استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم، أو تأخير، أو نقض النفي، فزعت إذْ ذاك إلى التميمية[1].

---

(١) أي حصل عندك شك بتقديم خبر (ما) على اسمها أو معمول الخبر وهو غير ظرف على الاسم أو نقض نفيها «بإلا» رجعت إلى التميمية وأهملت؛ لإن ذلك هو القياس ولا معارض له لفقد شرط المعارضة ا. هـ الاصباح د. فجال.

[المسألة] السابعة

[في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر]

قال في الخصائص [١/٦٦]: باب في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس حكماً، ويجوز أن يأتي السماع بضده، أَنَقْطَعُ بظاهره، أم نتوقف إلى أن يَرِدَ السماع بجليَّة حاله؟

قال: وذلك نحو: (عنبر) فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل؛ لوقوعها موضع الأصل، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها، كما ورد في (عَنْسَل) ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (آءة) حملها الخليل على أنها منقلبة عن واو، حملاً على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء.

وقال في موضع آخر: «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره»، حتى يَرِد ما يبيِّن خلاف ذلك: إذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه، ولذلك حمل سيبويه (سيداً) على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: (سُيَيْدٌ) عملاً بظاهره مع توجه كونه فعلاً مما عينه واو، كريح وعيد.

[المسألة] الثامنة

في تعارض الأصل والغالب

إذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بالأصل كما في الفقه.

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»[١] إذا وجد (فُعَل)[٢] العَلَم ولم يعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل.

---

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي. كشف الظنون: (١/ ٢١٣)، مرت ترجمته (ص: ٢٤).

(٢) وذلك نحو: صُرَد وجُعل.

ففيه مذهبان:

مذهب سيبويه: صَرْفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح.

ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

ومنها: ما ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل» أن (رحمان) و(لَحْيان)، هل يصرف أو يمنع؟

مذهبان والصحيح صرفه، لأنا قد جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الأسماء الصرف، فوجب العمل به[1].

ووجه مقابله: أن ما يوجد من فَعْلان الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى، هذه عبارته.

[المسألة] التاسعة
في تعارض أصلين

قال في الخصائص [٢/ ٣٤٢]: والحكم في ذلك مراجعة الأقرب دون الأبعد.

فمن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مذُ اليوم)، فإن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها، ولم تكسر لأن أصلها الضم في (مُنْذُ)، وإنما ضممتَ فيها لالتقاء الساكنين اتباعاً لضمة الميم.

فأصلها الأول وهو الأبعد: (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب: (الضم) فضمت ذال (مُذُ) عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذُ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم.

---

(١) قال في شرح الأشموني «والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له وزن فعلىٰ» وجوداً فله (فعلىٰ) تقديراً (٣/ ٢٣٢).

ومن ذلك قولهم: (بعت) و(قلت) فهذه مُعَامَلَةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين ثم نقلا منه إلى (فَعِل) و(فعُل) ثم قلبت الواو والياء في «فَعَلْتُ»، فالتقى ساكنان: العين المعتلَّة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهمَا، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء مُرَاجَعَةً إلى الأصل الأقرب، ولو روجع إلى الأبعد لقيل (قَلت وبَعت) بفتح الفاء؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر(١).

[المسألة] العاشرة

[تفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال]

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به، **قاله ابن الأنباري في كتابه** [الاغراب ٦٣].

[المسألة] الحادية عشرة

في تعارض قبيحين

قال في الخصائص [٢١٢/١]: إذا حضر عندك ضرورتان لا بُدَّ من ارتكاب إحداهما فَأْتِ بأقربهما وأقلهما فُحْشاً.

---

(١) قلت وبعت أصلهما (قَوَلْتُ وبَيَعْتُ) على وزن فَعَلت وهذا هنا هو الأصل الأبعد للكلمتين.

حُوِّل (قَوَل) إلى وزن فَعُل فصار (قَوُل) نقلت ضمة الواو إلى القاف قبلها فصارت (قُوْل) وهو الأصل الأقرب فلحقته تاء التأنيث فسكن آخره فصار (قُوْلْتُ) التقى ساكنان فحذفت الواو وهي عين الفعل فصار (قلت).

وحُوِّل (بَيَع) إلى وزن (فَعِل) فصار (بَيِع) نقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصار (بِيْعَ) سكن آخره لاتصاله بتاء الفاعل فصال (بِيْعْت) التقى ساكنان فحذفت (الياء) وهي عين الفعل فصار (بعت) ا.هـ. شذا العرف. ت أ. عطية (١٠٥) حاشية رقم (١).

وذلك كواو «وَرَنْتَل»[1] أنت فيها بين ضرورتين:

إما أن تدَّعي كونها أصلاً، والواو لا تكون أصلا في ذوات الأربعة إلا مكررة، كالوصوصة، والوحوحة[2].

وإما أَن تَدَّعي كونها زائدة، والواو لا تزاد أولاً، فجعلها أصلاً أولى من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما، وهي حالة التكرير، وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: «فيها قائماً رجل» لما كنت بين أن ترفع «قائماً»، فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالاً من النكرة، وهو على قلته جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت[3].

[المسألة] الثانية عشرة

[المجمع عليه أولى من المختلف فيه]

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أوْلى مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر على قصر ممدود، أو مد مقصور، فارتكاب الأول أوْلى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومَنْع البصريين للثاني.

[المسألة] الثالثة عشرة

[المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما]

إذا تعارض المانع والمقتضي، قدِّم المانع.

---

(١) الورنتل: الداهية أو الأمر العظيم ا. هـ قاموس (ورن).

(٢) الوصوصة: قال الفراء: إذا أدنت المرأة نقابها إلى عينيها فتلك الوصوصة. ا. هـ اللسان (وصص).
الوحوحة: صوت مع بحح. ا. هـ. اللسان: (وحح) (٢/ ٦٣٠).

(٣) لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء، والحال خبر في المعنى فلم يجز مجيئ النكرة حالاً غالباً إلا بمسوغ كتأخير صاحب الحال نحو: في الدار جالساً رجل وهذا على قلته أولى من القول بتقديم الصفة على الموصوف في مسألتنا هذه ا. هـ

من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها: لا يجوز إمالته[1].

وأيٌّ: وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومَنَعَ مِنْهُ لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناء.

والمضارع المؤكد بالنون: وجد فيه سبب الإعراب[2]، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال.

واسم الفاعل: إذا وجد شرط إعماله، وهو (الاعتماد)، وعارضه المانع من تصغير ووصف قبل العمل: امتنع إعماله.

[المسألة] الرابعة عشرة

في القولين لعالم واحد

قال في الخصائص [١/ ٢٠٠]: إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما مرسلاً، والآخر معللاً: أخذنا بالمعلل، ونؤول المرسل، كقول سيبويه [**الكتاب** ٣/ ٣٦٢] - في غير موضع - في التاء من (بنت) و(أخت) إنها للتأنيث، وقال في باب مالا ينصرف [**الكتاب** ٣/ ٢٢١]: إنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفاً، كـ(فتاة)، و(قناة)، و(حصاة)، والباقي كله مفتوح كـ(رطبَة)، و(عنبَة)، و(علّامَة)، و(نسَّابَة)، قال: فلو سميت رجلاً ببنت وأخت لصرفته[3].

قال ابن جني: فمذهبه الثاني، وقوله: أنها للتأنيث، محمول على التجوز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها

---

(١) وذلك نحو: ساخر وخاطب وناجح: لا تجوز إمالته لأن: سبب الإمالة وقوع الألف قبل كسرة مباشرة يقتضي الإمالة.

والمانع من الإمالة كون الحرف المكسور بعد الألف حرف استعلاء. فيقدم المانع على المقتضي ا. هـ شذا العرف ت: أ. عطية.

(٢) وهو مشابهته للاسم، ومنعت نون التوكيد إعرابه، وهو مبني لتقدم المانع على المقتضي.

(٣) لوجود علة العلمية وحدها، والتاء ليست للتأنيث.

زائدة للتأنيث؛ بل أصل كتاء (عفريت) و(ملكوت)، فإنها بدل لام (أخ) و(ابن)، إذ أصلهما: (أخو وبنو).

وإن لم يعلل واحداً منهما نظر إلى الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه فيُعتَمَد، ويتأوَّل الآخر إن أمكن، كقول سيبويه [**الكتاب**: ٣/١٦]: (حتى) الناصبة للفعل، وقوله [**الكتاب**: ٣/٥]: إنها حرف جرّ، فإنهما متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها، وقد عدَّ الحروف الناصبة للفعل، ولم يذكر فيها (حتى)، فعلم بذلك أنَّ «أنْ» مضمرة عنده بعد حتى، كما تضمر مع اللام الجارة، في نحو: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [**الفتح**: ٢].

وإن لم يمكن التأويل:

فإن نص في أحدهما على الرجوع عن الآخر، علم رأيه والآخر مطروح، وإن لم ينص بحث عن تاريخهما وعمل بالمتأخر، والأول مرجوع عنه.

فإن لم يعلم التاريخ وجب سبر المذهبين، والفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى نسب إليه أنه قوله، إحساناً للظن به، وأن الآخر مرجوع عنه.

وإن تساويا في القوة، وجب أن يعتقد أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما عند الباحث عنهما: هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما، وكان أبو الحسن الأخفش يقع له ذلك كثيراً، حتى أن أبا علي كان إذا عرض له قوله عنه، يقول: لا بُدَّ من النظر في إلزامه إيَّاه؛ لأن مذاهبه كثيرة.

وكان أبو علي يقول في (هيهات): أنا أُفتي مرة بكونها اسماً للفعل، كـ (صَهْ) و(مَهْ) وأفتي مرة بكونها ظرفاً [1]، على قدر ما يحضرني في الحال.

قال أبو علي: وقلت لأبي عبد الله البصري يوماً: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى، وهذا يدل على أنه من عند الله، إلَّا أنَّه لا بُدَّ من تقديم النظر، انتهى الخصائص ملخصاً.

---

(١) نحو قوله تعالى ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٦] أي: بَعْداً لأن أصلها كغيرها من المصادر وكثيراً ما تذهب المصادر على الظرفية ا. هـ «الخصائص» (٣/ ٤١).

[المسألة] الخامسة عشرة

فيما رجحت به لغة قريش على غيرها

قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كلِّ عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ.

فمن ذلك «الكشكشة» وهي في: ربيعة ومضر، يجعلون بعد (كاف) الخطاب في المؤنث (شيناً) فيقولون: رأيتكِش وبكِش وعليكِش.

فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر.

ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً.

ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: منشِ وعليشِ(١).

ومن ذلك: «الكَسْكَسَةُ» في ربيعة ومضر يجعلون «الكاف» أو مكانها في المذكر «سيناً» على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما.

ومن ذلك: «العَنْعَنَةُ»(٢) وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم تجعل الهمزة المَبْدُوءَ بها عيناً، فتقول في أنَّك: عنَّك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عذن.

---

(١) في اللسان: (٦/ ٣٤٣).

الكشكشة: لغة ربيعة ويجعلون الشين مكان الكاف وذلك في المؤنث خاصة فيقولون: عليش ومنش وانشدوا للمجنون

عـيـنـاشِ عـيـنـاهـا وجـيـدُشِ جـيـدُهـا.

(٢) وعنعنة تميم: إبدالهم العين من الهمزة كقولهم: عنَّ يريد أنّ وأنشد يعقوب:

فـلا تُـلْـهِـكَ الـدُّنـيـا عـن الـديـنِ واعْـتَـمِـلْ ... لآخِـرَةٍ لابـدَّ عـنْ سَـتَـصـيـرُهـا

أراد: أن ستصيرها.

قال الفراء: وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف أنَّ المفتوحة عيناً يقولون. أشهد عنك رسول الله ا. هـ (اللسان: ١٣/ ٢٩٥).

ومن ذلك: «الفَحْفَحَةُ» في لغة هذيل يجعلون الهاء عيناً[1].

ومن ذلك: «اَلْوَكِمُ»[2] في لغة ربيعة وقوم من كلب، يقولون: عليكِم وبكِم حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

ومن ذلك: «اَلْوَهِمُ»[3] في لغة كلب، يقولون: منهِم، وعنهِم، ونبئهِم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة.

ومن ذلك: «العَجْعَجَةُ»[4] في قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميميّ: تميمجّ.

ومن ذلك: «الاسْتِنْطَاءُ» لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، كأنطىٰ في: أعطى.

---

(١) الفحفحة: تردد الصوت في الحلق شبيه بالبحَّة، اللسان: فحح (٢/ ٥٤٠).

(٢) الوَكِمُ: كسر (الكاف) من (كم) مطلقاً ونسبها سيبويه إلى قوم من بكر بن وائل يقول سيبويه: وسمعنا أهل اللغة ينشدون للحطيئة:

وإن قال مولاهم على جلِّ حادث ... رُدوا أفضل أحلامِكِم رَدوا

والشاهد «كسر الكاف من أحلامِكم» ا. هـ [الكتاب ٢/ ٢٩٤].

(٣) الوهم: كسر الهاء من (هم) ومن العرب من يقيده بشرط كون ما قبل الهاء مكسوراً أوياء، ومنهم من يكسر الهاء مطلقاً.

(٤) قال في اللسان [عج: ٢/ ٣٢٠]: العجعجة: في قضاعة يحوّلون الياء جيماً مع العين. يقولون: هذا راعجٌ خرج معجٍّ.

كما قال الراحز

خالي لقيط وأبو علجّ ... المطعمان اللحم بالعشجٍّ

وبالغداة كِسَرَ البرنجّ ... يُقلَعُ بالودّ والصيصج

أراد «علي، العشي، البرنيّ، الصيصي»

البرني: نوع من التمر وهو من أجودها.

الصيصي: الصيصة: الوتد الذي يقلع به التمر ا.هـ اللسان [صيص ٧/ ٥٣].

ومن ذلك: «الوتم»[1] في لغة اليمن، تجعل السين تاء كالنات في: الناس.

ومن ذلك: «الشَّنْشَنَةُ» في لغة اليمن، تجعل الكاف شيئاً مطلقاً، كـ «البيش اللهم لبيش» أي لبيك.

ومن العرب من يجعل الكاف جيماً «كالجعبة» يريد: الكعبة، أورده ياقوت في معجم الأدباء.

[المسألة] السادسة عشرة

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين

اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علّامون بأشعار العرب مطَّلِعون عليها.

وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: الذي يختار: جوازه، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً، قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل[2].

---

(١) الوتم: من ذلك قول علباء من أرقم اليشكري.

يا قبَّح الله بني السعلاتِ

عمر بن يربوع شرار النساتِ

غير أعفَّاءَ ولا أكياتِ

أراد: الناس. أكياس، الخصائص [٢/ ٥٣].

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ﴾ [النساء: ١] بكسر (الأرحامِ) قراءة حمزة.

وكقول الشاعر:

فاذهبْ وما بكَ والأيامِ مِنْ عجبِ

بجرِّ (الأيامِ). [الكتاب ٢/ ٣٨٣].

وقال الأندلسي في «شرح المفصل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول: جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: «نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب[١]، وأكلة اليرابيع[٢]، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز[٣]، و باعة الكواميخ[٤]».

۞ ۞ ۞

(١) حرش الضبّ يحرشة إذا صاده، فهو حارش للضباب يحرك يده على حُجر الضب ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه والمراد منه، أنهم يأخذون اللغة عن الإعراب وأهل البادية. ا. هـ اللسان (حرش: ٦٢٨٠)

(٢) اليرابيع: جمع يربوع دويبة نحو الفأرة ا. هـ اللسان [ربع/ ١١١].

(٣) الشواريز: اللبن الثخين الرائب.

(٤) الكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع الأدم فارسي معرب (اللسان: كمخ ٣/ ٤٩)، أخبار النحويين للمقرئ: (٧٨).

الكتاب السابع

في أحوال مستنبط

هذا العلم ومستخرجه

فيه مسائل

[المسألة] الأولى

في أول من وضع النحو والتصريف

اشتهر أن أول من وضع النحو: علي بن أبي طالب رضي الله عنه لأبي الأسود[1].

قال الفخر الرازي في كتابه «المحرر في النحو»: رسم علي رضي الله عنه لأبي الأسود باب إن، وباب الإضافة، وباب الإمالة، ثم صنف أبو الأسود: باب العطف، وباب النعت، ثم صنف: باب التعجب، وباب الاستفهام، وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو: أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن علي.

---

(١) أبو الأسود الدؤلي، عمر بن ظالم، تابعي جليل صحب سيدنا علي رضي الله عنه، توفي سنة: (٦٩هـ)، وهو أول من كتب في النحو، قيل بإشارة من سيدنا علي، وقيل غير ذلك والله أعلم. أنظر شذرات الذهب (١/ ٢٩٧)، الأعلام (٣/ ٢٣٦).

واتفقوا: على أن معاذاً الهراء[1]: أول من وضع التصريف، وكان تخرَّج بأبي الأسود، ثم خلف أبا الأسود خمسة: عنبسة الفيل[2]، وميمون الأقرن[3]، ويحيى بن يعمر[4]، وابنا أبي الأسود: عطاء، وأبو حرب[5]، ثم خلف هؤلاء: عبد الله بن أبي إسحاق[6]، وعيسى بن عمر[7]، وأبو عمرو بن العلاء[8]، ثم خلفهم الخليل[9]، ففاق من قبله، ولم يدركه أحد بعده، أخذ عن عيسى [بن عمرو]، وتخرج بابن العلاء، ثم أخذ عنه سيبويه[10]، وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه [الذي هو] أحسن من كل كتاب صنف فيه إلى الآن.

وأما الكسائي[11]: فقد خدم أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع عشرة سنة، لكنه لاختلاطه بأعراب الأبلة[12] فسد علمه، ولذلك احتاج إلى قراءة كتاب سيبويه

---

(١) أبو علي معاذ بن مسلم الهراء أديب معمر له شعر، من أهل الكوفة عرف بالهراء لبيعه الثياب الهروية نسبه مدينة هراة لهُ كتب في النحو ضاعت معظمها توفي سنة (١٨٧هـ). إنباه الرواة: (٣/ ٢٨٨) الأعلام: (٧/ ٢٥٨).

(٢) عنبسة بن معدان من أصحاب أبي الأسود إنباه الرواة (٢/ ٣٨١).

(٣) ميمون الأقرن ويعدّ من الأوائل الذين وضعوا علم النحو. أخبار النحويين (١/ ٣٠). «إنباه الرواة» (٣/ ٣٣٧).

(٤) يحيى بن يعمر العدواني توفي سنة (١٢٩هـ) من التابعين كان عالماً بالنحو ولغات العرب. وفيات الأعيان: (٦/ ١٧٣). «إنباه الرواة» (٤/ ٢٤).

(٥) عبد الرحمن بن سلام الجمحي، عالم بأخبار العرب وأيامها. ومات بالبصرة سنة (٢٣١هـ). سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦٥٠). إنباه الرواة (١/ ٥٦).

(٦) الحضرمي توفي سنة (١١٧هـ) إنباه الرواة (٢/ ١٠٤).

(٧) الثقفي توفي سنة (١٤٩هـ) نزهة الألباء (١٣).

(٨) مرت ترجمته، (ص: ٥٣].

(٩) الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي اللغوي أحد أعلام اللغة. توفي سنة (١٦٠هـ) نزهة الألباء (٢٩). البلغة (١/ ٩٩).

(١٠) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ومعنى سيبويه (رائحة التفاح) وهو من أعظم علماء النحو وكتابه أعظم ما كتب في النحو ت (١٩٤هـ) «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩)

(١١) الكسائي: إمام النحو الكوفي وصاحب أسس واتجاهات المذهب الكوفي ت (١٨٣هـ) «إنباه الرواة» (٢/ ٢٥٦).

(١٢) الأبلة: بلدة على شاطئ دجلة قريبة من البصرة وهي أقدم من البصرة، اللسان: أبل (١/ ٩).

على الأخفش[1]، وهو مع ذلك إمام الكوفيين، وما ظنك برجل غلامه الفراء[2]. ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين: بصرياً وكوفياً، انتهى.

وقال ثعلب في «أماليه»: قال أبو المنهال[3]: أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أول من وضع أبواب النحو، ويونس[4] بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري[5]، وهو أوثق هؤلاء كلهم، وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب، سمعته يقول: «ما أقول: قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن» وفي رواية أخرى: «إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السفلة، أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب» **[المزهر: ١/ ١٥١]**.

[المسألة] الثانية

[شرط المستنبط]

شرط المستنبطِ لشيء من مسائل هذا العلم، المرتقي عن رتبة التقليد أن يكون عالماً بلغة العربِ، محيطاً بكلامها، مطَّلعاً على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الآن:

الرجوع إلىٰ الكتب المؤلَّفة في اللغات، والأبنية، وإلى الدَّواوين الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيراً بصحة نسبة ذلك إليهم، لئلَّا يدخل عليه شعر مولَّد أو مصنوع، عالماً بأحوال الرواية، ليعلم المقبول روايته من غيره، وبإجماع النحاة كي لا يحدث قولا زائداً خارقاً إذا قلنا بامتناع ذلك.

---

(١) مرت ترجمته (ص: ٢٦).

(٢) الفراء يحيى بن زياد من أئمة النحو توفي سنة (٢٠٧هـ) «نزهة الألباء» (٦٦).

(٣) أبو المنهال: عوف بن مُحُلِّم الخزاعي توفي سنة (٢٢هـ) «الأعلام» (٥/ ٩٦).

(٤) مرت ترجمته (ص: ٦١).

(٥) مرت ترجمته (ص: ٥١).

[المسألة] الثالثة

[طريقة ابن مالك]

لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقَتي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل؛ بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز(١):

والفعلُ ذو التَّصريفِ نَزْراً سَبَقاً

وقوله في مد المقصور(٢):

والعكس في شعرٍ يقع

قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، و هي أحسن الطريقتين.

[المسألة] الرابعة

[ترك القياس بالسماع]

قال في الخصائص [١/١٢٥]: إذا أداك القياس على شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، انتهى.

وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه [وهو] نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه.

---

(١) شطر من ألفية ابن مالك. وعامل التمييز قد مطلقاً لا يتقدم التمييز على عامله إلا كان اسماً أو فعلاً جامداً وقدر تقدمه على الفعل المتصرف نحو «نفسا طاب زيد» ونحو: نفساً تطيب بنيل المنى ا. هـ «شرح الأشموني» (٢/ ٢٠١) «شرح أبو عقيل» (١/ ١٥٨).

(٢) شطر من الألفية وقبله: وقصر ذي الممدود اضطرار مجمعُ.

مد المقصور اضطراراً منعه جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون متمسكين بقول الشاعر: فلا فقر يدوم ولا غناء: «شرح الأشموني» (٤/ ١١٠) شرح ابن عقيل (٢/ ٣٤٣).

الفهارس

الآيات القرآنية المستشهد بها

الأشعار

فهرس الأعلام

المراجع

فهرس الموضوعات

(أ) فهرس الآيات القرآنية المستشهد بها

ب) فهرس الأشعار

ج) فهرس الأعلام

(هـ) أهم مراجع التحقيق

١ ـ أخبار النحويين البصريين: لأبي سعيد السيرافي.

٢ ـ **أخبار النحويين:** لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي.

٣ ـ **أسرار العربية:** لأبي البركات الأنباري.

٤ ـ **الأشباه والنظائر النحوية:** للإمام السيوطي.

٥ ـ **أصول النحو:** لابن السراج.

٦ ـ **إعراب القرآن:** للزجاج.

٧ ـ **الأعلام للزركلي،** دار العلم.

٨ ـ **الإغراب في جدل الإعراب:** لأبي البركات الأنباري.

٩ ـ **إملاء ما من بن الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن:** لأبي البقاء العكبري.

١٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة:** لجمال الدين بن الحسن القفطي.

١١ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف:** لأبي البركات الأنباري.

١٢ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لابن هشام.

١٣ ـ **الإيضاح في علل النحو:** لأبي القاسم الزجاجي.

١٤ ـ **البحر المحيط** لأبي حيان

١٥ ـ **البداية والنهاية** لابن كثير.

١٦ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** للإمام السيوطي.

١٧ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن:** لأبي البركات الأنباري.

١٨ ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** لابن مالك.

١٩ ـ **تاج العروس للزبيدي،** ط الكويت.

٢٠ ـ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** للدماميني.

٢١ ـ **التعريف بفن التصريف**: للدكتور عبد العظمي الشناوي.

٢٢ ـ **النبيين عن مذاهب النحويين للعكبري**، دار الغرب الَسلامي بيروت.

٢٣ ـ **تدريب الراوي** للسيوطي.

٢٤ ـ **حاشية الأمير على مغنى اللبيب**.

٢٥ ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**.

٢٦ ـ **حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب**.

٢٧ ـ **حاشية السيوطي على شرح ابن عقيل**.

٢٨ ـ **حاشية الصبان على شرح الأشموني** لألفية ابن مالك.

٢٩ ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: للإمام السيوطي.

٣٠ ـ **حلية الأولياء** لأبي نعيم. دار السعادة.

٣١ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبد القاهر البغدادي.

٣٢ ـ **الخصائص**: لابن جنى، بتحقيق الأستاذ محمد على النجار.

٣٣ ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.

٣٤ ـ **الدرر اللوامع على همع الهوامع**: لأحمد بن أمين الشنقيطي.

٣٥ ـ **ديوان حسان**، دار الكتاب العربي.

٣٦ ـ **ديوان الحطيئة**، دار صادر.

٣٧ ـ **ديوان الشاعر رؤبة**، دار صادر.

٣٨ ـ **ديوان العجاج**، دار الشرق.

٣٩ ـ **ديوان كثير**، دار الثقافة.

٤٠ ـ **ديوان لبيد**، دار صادر.

٤١ ـ **سر صناعة الإعراب**: لابن جنى، دار القلم، دمشق.

٤٢ ـ **شذرات الذهب** لابن العماد، القاهرة.

٤٣ ـ **سيبويه إمام النحاة**: لعلى النجدي ناصف.

٤٤ ـ **شذور الذهب**: لابن هشام.

٤٥ ـ **شذا العرف في فن الصرف** للحملاوي، ت علاء الدين عطية.

٤٦ ـ **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم، بيروت.

٤٧ ـ **شرح التصريح على التوضيح**: للشيخ خالد الأزهري.

٤٨ ـ **شرح التسهيل** لابن مالك.

٤٩ ـ **شرح شواهد ابن عقيل**: للشيخ عبد المنعم الجرجاوي.

٥٠ ـ **شرح الشافعية** للرحبي

٥١ ـ **شرح العيني لشواهد الأشموني.**

٥٢ ـ شرح المفصل: لابن يعيش.

٥٣ ـ **شرح الملوكي** في التصريف، المكتبة العربية، حلب

٥٤ ـ **الصحاح** للجوهري.

٥٥ ـ **طبقات النحاة واللغويين**: لابن قاضي شهبه.

٥٦ ـ **طبقات النحويين**: للزبيدي، دار المعارف.

٥٧ ـ **علم أصول الفقه**: للشيخ محمد عبد الله أبو النجا.

٥٨ ـ **علوم الحديث** لابن الصلاح، ت د. العتر، المكتبة العلمية.

٥٩ ـ **قطر الندى وبل الصدى**: لابن هشام.

٦٠ ـ **القاموس المحيط.**

٦١ ـ **الكافية لابن الحاجب.**

٦٢ ـ **كتاب سيبويه، ت عبد السلام هارون.**

٦٣ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**: لجار الله الزمخشري.

٦٤ ـ **كشف الخفاء** للعجلوني.

٦٥ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام السيوطي.

٦٦ ـ **لسان العرب**: ابن منظور، دار صادر.

٦٧ ـ **لمع الأدلة في أصول النحو**: لأبي البركات الأنباري، ت: أ. الأفغاني.

٦٨ ـ **المحصول للرازي**.

٦٩ ـ **مختار الصحاح**: للإمام محمد الرازي.

٧٠ ـ **المدارس النحوية**: للدكتور شوقي ضيف.

٧١ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للإمام السيوطي، ط: البابي الحلبي.

٧٢ ـ **معجم الأدباء للحموي**، دار المؤمن.

٧٣ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي.

٧٤ ـ **معجم الشعراء**.

٧٥ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: لمحمد فؤاد عبد الباقي.

٧٦ ـ **المعجم الوسيط**: ط مجمع اللغة العربية.

٧٧ ـ **المقتضب**: للمبرد، بتحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة.

٧٨ ـ **المقرب**: لابن عصفور.

٧٩ ـ **من تاريخ النحو**: لسعيد الأفغاني.

٨٠ ـ **النحو الوافي**: للأستاذ عباس حسن.

٨١ ـ **نزهة الألباء**: لأبي البركات الأنباري.

٨٢ ـ **نفح الطيب للمقريزي**، **دار صادر**.

٨٣ ـ **نشأة النحو**: للشيخ محمد الطنطاوي.

٨٤ ـ **هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي**.

٨٥ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: للإمام السيوطي.

٨٦ ـ **وفيات الأعيان لابن خلكان**، دار صادر، بيروت.

المحتويات

رسالتان لابن الانباري

الإغراب في جدل الإعراب

و

لمع الأدلة

في أصول النحو

تأليف

ابي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ ه

قدم لهما وعني بتحقيقهما

سعيد الأفغاني

١٣٧٧ ه - ١٩٥٧ م

مطبعة الجامعة السورية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد ، فقد استغرقت رحلتي العلمية الى غربي أوربة وشمالي افريقية النصف الثاني من عام ١٩٥٦ ، واطلعت في زياراتي للمعاهد العليا وخزائن المخطوطات ولقائي بعض الأعلام على نفائس طيبة وفوائد كبيرة أسأل الله أن يحسن بها الانتفاع والنفع . وكان في جملتها عدد من المخطوطات التي يشتاق العلماء الى الاطلاع عليها لشهرتها وشهرة أصحابها ، اقتنيتها وعزمي أن أهيئها للنشر اذا يسر الله وأعان . وهأنذا أقدم اليوم منها كتابين طريفين لابن الأنباري هما (الاغراب في جدل الاعراب) و (لمع الأدلة) في أصول النحو ، وقد تقرر طبعها في مطبعة الجامعة السورية لأنهما من متعلقات المنهج في شهادة علوم اللغة العربية بكلية الآداب : مهدت لهما ـ بعد أن بذلت في تحقيق نصوصهما ما استطعت من عناية ـ بكلمة عن ابن الأنباري ومؤلفاته وفنه ، فصلتها للمختصين على ما يتطلبه الموضوع .

والله أسأل أن يزيدنا علماً ويرزقنا من العافية والتوفيق وحسن القصد ما يسدد خطانا ، له الحمد والشكر وهو حسبنا ونعم الوكيل .

دمشق ١٥ المحرم ١٣٧٧ هـ
١٩٥٧/٨/١٨ م

سعيد الأفغاني

ابن الأنباري

حياته — مؤلفاته — فنه

حياته

ولد في ربيع الأول سنة ٥١٣ هـ — وتوفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة ٥٧٧ هـ

يعد عصر ابن الأنباري (المئة السادسة للهجرة) الذروة في ازدهار العلوم والآداب والتفنن في تدريسها والتأليف فيها : بحيث لا نكاد نرى في العصور التي تلته — على غزارة التأليف والمؤلفين — إبداعاً يذكر أو عبقرية تلفت إليها النظر ، فاذا اعتبرنا المئة السابعة بدء عصور الانحطاط لم نكن إلى خطأ . وانتشار المدارس الرسمية العليا ذوات الاختصاصات المختلفة والتقاليد (الجامعية) المتوارثة كالمدرسة النظامية ببغداد ، سمة طبعت العصر في جميع الأقطار الاسلامية من الأندلس إلى الهند ؛ فأي مدينة تدخل من مدن هذه الحضارة الوارفة وتقصد إحدى مدارسها العليا ترَ طلبة من أقطار شتى فرادى وجماعات ، عاكفين على الدرس ، كل في اختصاصه ، قد كفاهم مؤونة التفكير في العيش ، أوقاف عظيمة دارة على المدرسة واساتذتها وطلابها وموظفيها وخدمتها ، ميزانيات وملاكات وشروط واقفين هي أشبه الأشياء بما نعهد اليوم في جامعاتنا [1]

---

(١) بل كانت اوسع منها مدى بكثير ، الى حد جعل العالم يتفنن في علوم شتى لتتحقق فيه شروط عدة لواقفين مختلفين ؛ واذاً يستطيع ان يتمتع بأعظم نصيب من الرفاهية » واليك مثلا يعطيك صورة صادقة عن ذلك :

هذا النضج في العلم والتعليم والتأليف ، مع الرحلات الواسعة التي كانت من ألزم الرغبات لطلاب العلم ، جعل التأثير والتأثر بين المدارس والمذاهب والمؤلفات والعلماء والطلاب ، من الأندلس إلى المشرق ، عميقي الجذور إلى الحد الذي يحمل على الاعتقاد أن البيئات العلمية في تلك الأقطار المترامية كأنها صهرت في بوتقة واحدة أو صبت في قوالب متشابهة على أقل تقدير . والذي ينبغي ألا يغرب عن النظر دائماً أن هذا الترابط العلمي يقابله تفكك وانحلال وتمزق في الادارة والسياسة من اقصى المغرب إلى أقصى المشرق .

• • •

« الأنبار » بلدة على الضفة الشرقية للفرات ، على بعد عشر فراسخ (نحو ٦٥ كيلو متر) غربي بغداد ، « عامرة ، آهلة ، كثيرة النخيل والزروع الجيدة والثمار

= الوجيه ابن الدهان النحوي الضرير واسمه المبارك بن المبارك ، صحب مترجمنا ابن الانباري « ولازمه وأخذ جل ماعنده ... تفقه على مذهب أبي حنيفة ، ويقال انه كان قبل ذلك حنبلياً ؛ ثم انتقل الى مذهب الشافعي لما تولى تدريس النحو بالمدرسة النظامية (التي) في شرط واقفها : ان يكون النحوي بها شافعياً !!

فقال فيه شاعر ظريف هو محمد بن احمد التكريتي المعروف بالمؤيد :

فمن مبلغ عني الوجيه رسالة ... وان كان لا تجدي اليه الرسائل :
تمذهبت للنعمان بعد ابن حنبل ... وذلك لما اعوزتك المآكل
وما اخترت رأي الشافعي تديناً ... ولكنما تهوى الذي منه حاصل
وعما قليل أنت لاشك صائر ... الى (مالك) فافطن لما أنا قائل

— انظر انباه الرواة ٣/٢٥٥

ولايخفى أن خازن النار اسمه (مالك) ، وهو الذي اراد الشاعر الظريف بتوريته باسم الامام (مالك بن أنس) صاحب المذهب المالكي .

ونرى أن الطموح الى تعداد المكاسب نقل هذا النحوي في المذاهب المختلفة ، ومنها المذهب الشافعي الذي [illegible] المدرسة النظامية في تدريس النحو .

الحسنة (١) » ، ولزمها هذا الاسم الفارسي « لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام »(١) ومن كثرة مخازن الحنطة والشعير فيها . والتاريخ يعرفها أول عاصمة لدولة بني العباس ، فقد اتخذها أول خلفائهم أبو العباس السفاح مقراً له بعد الحيرة وبقيت كذلك أيام المنصور حتى بنى بغداد فانتقل إليها (١) .

غادر ابن الأنباري بلده وهو صبي ، إلى بغداد طلباً للعلم ، ثم انتظم في مدرستها المشهورة « النظامية » ، يرد مواردها العذاب كمئات من أمثاله الغرباء : حتى إذا شارك في فنون شتى ، لزم ثلاثة من أعلام زمانه كانوا أئمة في فنون ثلاثة :

١ — الامام ابا منصور سعيد بن محمد المعروف بابن الرزاز أستاذ الفقه الشافعي بالمدرسة النظامية ، ومن كبار أئمة بغداد فقهاً واصولاً [توفي سنة ٥٣٩ هـ] لازمه « حتى برع وحصل طرفاً صالحاً من الخلاف » (٢) .

٢ — ثم قرأ اللغة والادب على الامام العلم المشهور أبي منصور الجواليقي موهوب ابن احمد (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) « وبرع في الادب حتى صار شيخ وقته »(٢) ،

٣ — وقرأ النحو على الامام النقيب أبي السعادات هبة الله بن الشجري (٤٥٠— ٥٤٣ هـ) الذائع الصيت « حتى برع وصار من المشار اليهم في النحو »(٢)، « ولم يكن ينتمي في النحو إلا اليه » (٣) .

انصرف ابن الانباري بعد تخرجه وبعد روايته الكثير من كتب الادب ، الى التعليم والتأليف ؛ فاشتغل معيداً في المدرسة النظامية لمادة فقه الشافعية على ما يظهر وأستاذ المادة — كما علمت آنفاً — شيخه ابن الرزاز ، وبقي على ذلك حتى صار مدرساً

---

(١) انظر (الانبار) في معجم البلدان لياقوت . وكتاب البلدان لليعقوبي ووفيات الاعيان ١/ ٣٢٠ . هذا والانابير جمع الانبار ، ومفرد الانبار : نبر ، بكسر النون وسكون الباء .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠١ . ويريد الخلاف الفقهي وخاصة بين الحنفية والشافعية .

(٣) انباه الرواة ٢/ ١٧٠ . انظر مقدمة كتاب (اصلاح ما تغلط فيه العامة) من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق بتحقيق الاستاذ السيد عز الدين التنوخي .

فيها اعلم العربية ، وكانت هذه الحقبة من أخصب الحقب إنتاجاً في حياة ابن الانباري، اذ ألف فيها لكبار المشتغلين عليه كتاباً من أعظم الكتب في العربية وهو (الانصاف في مسائل الخلاف) ، كان يذكرها أبداً بالخير ، فها هو ذا في مقدمة كتابه الانصاف يقول : « وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء والمتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية عمر الله مبانيها ورحم بانيها .. الخ » .

خرج كتابه (الانصاف) على الناس فراج وكثر الانتفاع بـه ، وشغف الناس بهذا النمط من التأليف فعادوا عليه يقترحون تلخيص كتاب « في جدل الاعراب .. ليكون أول ما صنف لهذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب .. » فأجابهم الى طلبتهم بهذه الرسالة وبرسالة بعدها هي (لمع الأدلة) ، الرسالتين اللتين بين يدي القارىء بعد قليل .

هذا ما عاد به وجوده في النظامية على العلم من خير .

والظاهر أن مزاج الشيخ لم يستطع الصبر طويلاً على قيد الوظيفة بالنظامية، فآثر الحرية ، وانقطع في منزله منفقاً وقته أثلاثاً في الاقراء والتأليف والعبادة ، وانتشرت مؤلفاته ، وكثر قصد الطلاب العلماء منزله للاستفادة ، راحلين اليه من شتى الاقطار . واستمر على ذلك حتى لبى دعاء ربه .

• • •

لاتسعفنا المصادر بأخبار عنه شافية، وخليق بمن أصبح قبلة الانظار في أساتذة النظامية يرحل اليه العلماء من جميع الاقطار ، وبمن تخاطفت الطلاب والادباء تصانيفه حتى ذاعت كل مذاع ، ان يكون له تاريخ حافل بالمستطاب من الاخبار . ومع هذا فالشكر لله ان عرفنا من هذه الاسطر التي ترحوه بها نمط عيشه وملبسه، ومورد رزقه ، ثم أخلاقه واعانه بالله واخلاصه للعلم واكباره له الاكبار المنقطع النظير حتى كان منه في عز دونه عز الملوك :

مال الى العزلة والزهد في الدنيا وفي مجالسة اهلها ، وانقطع في « رباط له بشرقي بغداد في الخاتونية الخارجة»[1] فلا يخرج الا يوم الجمعة . كان لا يسرج في بيته الذي فرشه فرشاً خشناً كملبسه الذي أجمعوا على خشونته أيضاً . حياته جد محض « لا يعتريه تصنع ولا يعرف السرور ولا احوال العالم . وكان له من أبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار اجرتهما نصف دينار في الشهر ، يقنع به ويشتري منه ورقاً ... وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحته حصير قصب . وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة .. ويلبس في بيته ثوباً خلقاً »[2] .

هذا كل ما عرفنا من ترجمتهم لمن «صار شيخ العراق في الأدب غير مدافع »[2] ، وأظنه كافياً في رسم صورة قريبة من التمام بخطوط قليلة . لكن الصورة تتم - بعد أن عرفنا نفقته في بيته وعيشته تلك الخشنة الابية - بان نعرف ما يأتي :

لم يكن اعتزاله في بيته إلا عاملاً بعيد الاثر جداً في ذيوع صيته ورغبة عظماء الناس في مرضاته ، فقد أجمع مترجموه على تودد الخليفة المستضيء بالله[3] اليه ، وابتغائه بره ، فقد « سيّر إليه (٥٠٠) دينار ، فردّها . فقالوا له : « اجعلها لولدك » فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه !! »[4] .

رحم الله ابن الانباري فلم يكن يقدر الدنيا وأهلها فوق قدرها وقدرهم، ولقد اعز العلم والدين فأعزه الله حتى على الملوك[5] .

---

(١) انباه الرواة ٢/١٧٠

(٢) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/٢٥٨

(٣) ابو محمد الحسن ابن الخليفة المستنجد بالله العباسي ، المستضيء بالله الثالث والثلاثون من خلفاء بني العباس امتدت خلافته من سنة (٥٦٦ - ٥٧٥) هـ ، حسن السيرة في الجملة ، نادى برفع المكوس ورد المظالم

(٤) طبقات الشافعية ٤/٢٤٨ ، وشذرات الذهب ٤/٢٥٨

(٥) ولولا أنه لا هادي لمن اضله الله لأشرت أن يقرأ سيرة ابن الانباري هذه عبيد الدراهم ممن كانوا ينتسبون الى العلم والدين ثم تهافتوا على المال والمناصب في دناءة ووضاعة كابيتين ، راكبين اليها الكذب والنفاق وسوء الائتمان وغش الجماهير ، وتدنيس العلم وتغيير الدين عشرين مرة في النهار .

ستجد أيها القارىء الكريم حينما أجلت بصرك في مصادر ترجمته ، هذه الصفات التي يجوز لك ـ بناء على ما مر بك ـ أن تتخيل تحت كل منها قصة لا تقل عن قصة الخليفة المستضيء روعة وإكباراً وموعظة ونبلاً :

« صاحب التصانيف المفيدة ، وله الورع المتين ، والصلاح ، والزهد ... لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقه ولا أصدق منه » (١)، « النحوي المتفنن ، الزاهد الورع ... كان إماماً ثقة ، صدوقاً ، فقيهاً، مناظراً ،غزير العلم،ورعاً، زاهداً ، عابداً، تقياً ، عفيفاً ، لا يقبل من احد شيئاً ، خشن العيش والمأكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء » (٢)،

« أقرأ الناس على طريقة سديدة ، وسيرة جميلة من الورع ، والمجاهدة ،والتقلل ، والنسك ، وترك الدنيا ومجانبة أهلها (٣) ، « اشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء .. وكتبه كلها نافعة ، وكان نفسه مباركاً ، ما قرأ عليه أحد إلا تميز ... ولم يزل على سيرة حميدة » (٤).

ذكروا أن له شعراً ، فروى له ابن شاكر الكتبي هذه المقطوعة :

العلم أوفى حلية ولباس	والعقل أوفى جنة الأكياس
كن طالباً للعلم تحيي وإنما	جهل الفتى كالموت في الأرماس
وصن العلوم عن المطامع كلها	لترى بأن العز عز الباس
والعلم ثوب والعفاف طرازه	ومطامع الانسان كالأدناس
والعلم نور يهتدى بضيائه	وبه يسود الناس فوق الناس (٥)

ثم أورد له القفطي هاتين المقطوعتين (٣) :

---

(١) طبقات الشافعية ٤/٨ : ٢

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠١

(٣) انباه الرواة ٢/١٧٠-١٧١ .

(٤) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠ وقد لقي ابن خلكان جماعة من تلامذه العلماء .

(٥) فوات الوفيات ١/٧ : ٥

١ـ تدرع بجلباب القناعة واليأس	وصنه عن الأطماع في أكرم الناس
وكن راضياً بالله تحيا منعما	وتنجو من الضراء والبؤس والباس
فلا تنس ما أوصيته من وصية	أخيّ ، وأي الناس من ليس بالناسي
٢ـ دع الفؤاد بما فيه من الحرق	ليس التصوف بالتلبيس والخرق
بل التصوف صفو القلب من كدر	ورؤية الصفو فيه أعظم الخرق
وصبر نفس على أدنى مطامعها	وعن مطامعها في الخلق بالخلق
وترك دعوى بمعنى فيه حققه	فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق

ورحمه الله ، لقد عاش حياته كذلك ، ولئن لم يعجبنا هذا شعراً لشبهه بشعر العلماء ، إن صدقه ليبلغ شغاف قلوبنا .

وذكر له السيوطي قطعة هي بالشعر ألصق مما تقدم :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني	وأرقتني أحزان وأوجاع
وصار كلي قلوباً فيك دامية	للسقم فيها وللآلام إسراع
فإن نطقت فكلي فيك ألسنة	وإن سمعت فكلي فيك أسماع (١)

. . .

أسلم روحه إلى خالقها ليلة الجمعة ٩ شعبان سنة ٥٧٧ بعد أربع وستين سنة من القراءة والاقراء والتأليف والعبادة ، ودفن يوم الجمعة بباب (أبرز) بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي ببغداد ؛ رحمه الله (٢) .

مؤلفاته

انقطع ابن الأنباري للاقراء والتأليف معظم سني حياته ، وقد ذكروا أن له مئة وثلاثين « مصنفاً في اللغة والأصول ، والزهد : وأكثرها في فنون العربية »(٣) ، وقد

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٠٢

(٢) انباه الرواة ، وفيات الاعيان ، بغية الوعاة : الصفحات السابقات .

(٣) شذرات الذهب : ٤/٢٥٨

استطعنا أن نجمع من أسمائها ما نيف على السبعين ، معتمدين على مصادر عديدة [١] وإليك عناوينها مرتبة على الحروف :

١ — الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار
٢ — أخف الأوزان [٢]
٣ — أسرار العربية
٤ — الأسمى في شرح الأسما [٣]
٥ — أصول الفصول في التصوف
٦ — الأضداد
٧ — الاغراب في جدل الاعراب
٨ — الألفاظ الجارية على لسان الجارية
٩ — الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٠ — بداية الهداية
١١ — البلغة في أساليب اللغة
١٢ — البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث
١٣ — البيان في جمع أفعل أخف الأوزان [٤]
١٤ — تاريخ الأنبار

---

(١) وفيات الاعيان ، طبقات الشافعية ، انباه الرواة للقفطي ، بغية الوعاة ، المزهر ، كشف الظنون ، مخطوطة الاسكوريال من كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف ـ رقم ١٢٠ من ص ٦ـ٨) مؤرخة سنة ٦٠٩ ، وطبعة ليدن من الكتاب نفسه ص 96 فما بعد ، الوافي بالوفيات ، قاموس الاعلام ، وغيرها

(٢) انظر « البيان في جمع أفعل » الآتي بعد

(٣) في الوافي بالوفيات : « الاسنى في شرح اسماء الله الحسنى » . وفي كشف الظنون : الاسماء في شرح الأسماء

(٤) [illegible] بعضها يجعل (أخف الاوزان) كالكتاب المستقل .

١٥ — تصرفات « لو »

١٦ — تفسير غريب المقامات الحريرية

١٧ — التغريد في كلمة التوحيد

١٨ — التنقيح في مسلك الترجيح (١) [في الخلاف] (٢)

١٩ — جلاء الأوهام وجلاء الأفهام في متعلق الظرف في قوله تعالى « أحل لكم ليلة الصيام »

٢٠ — الجمل في علم الجدل

٢١ — الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة .

٢٢ — الحض على تعلم العربية

٢٣ — حلية العربية

٢٤ — حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود

٢٥ — حواشي الايضاح

٢٦ — الداعي إلى الاسلام في علم الكلام

٢٧ — ديوان اللغة

٢٨ — رتبة الانسانية في المسائل الخراسانية

٢٩ — الزهرة في اللغة

٣٠ — زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء (٣)

٣١ — شرح الحماسة

٣٢ — » ديوان المتنبي

---

(١) كذا في (بغية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) وفي بعض المصادر « مسلك التنقيح في مسألة الترجيح » ، وفي بعضها : « التنقيح في مسألة الترجيح » وهو تصحيف

(٢) زيادة من كشف الظنون

(٣) في بغية الوعاة وغيرها : رتبة ... فآثرنا ما في « الوافي بالوفيات » وما في كشف الظنون » الذي أدرجه في حرف الزاي ثم قال : مختصر أوله : « الحمد لله مولي النعم والآلاء ».

٣٣ — شرح السبع الطوال

٣٤ — « المقبوض في العروض

٣٥ — « مقصورة ابن دريد

٣٦ — شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل

٣٧ — عقود الاعراب

٣٨ — عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء(١)

٣٩ — غريب إعراب القرآن

٤٠ — الفائق في أسماء المائق

٤١ — الفصول في معرفة الأصول

[في النحو ، ذكر فيه أوضاع الأصول المشابهة لأصول الفقه]

٤٢ — فعلت وأفعلت

٤٣ — قبسة الأديب في أسماء الذيب

٤٤ — « الطالب في شرح خطبة (أدب الكاتب)

٤٥ — كتاب الألف واللام

٤٦ — « حيص بيص

٤٧ — « في (يعفون)

٤٨ — « كلا وكلتا

٤٩ — « كيف

---

(١) أهملته جميع كتب التراجم التي اطلعت عليها ، وذكره صاحب (قاموس الاعلام) عيلا على (بغية الوعاة) ، (وفيات الاعيان) و (فوات الوفيات) ؛ وهو ليس فيها جميعاً . ثم رأيت صاحب (كشف الظنون) ذكره وقال ان اوله : «الحمد لله على توالي الآلاء . . الخ »

٥٠ — » لو [١]

٥١ — » ما [١]

٥٢ — اللباب المختصر [٢]

٥٣ — لمع الأدلة [٣]

٥٤ — اللمعة في صنعة الشعر

٥٥ — المرتجل في إبطال تعريف (الجمل)

٥٦ — مسألة دخول الشرط على الشرط

٥٧ — المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر

٥٨ — المقبوض في [علم] [٤] العروض

٥٩ — مقترح السائل في (ويل امه)

٦٠ — منثور العقود في تجريد الحدود

٦١ — منثور الفوائد

٦٢ — الموجز في القوافي

٦٣ — ميزان العربية

٦٤ — نجدة السؤال في عمدة السؤال

٦٥ — نزهة الالباء في طبقات الادباء

٦٦ — نسمة العبير في التعبير

٦٧ — نفبة الوارد [٥]

---

(١) زيادة عن (الوافي بالوفيات) .

(٢) في (بغية الوعاة) و (الوافي بالوفيات) : « اللباب . المختصر » كأنهما كتابان .

(٣) في كشف الظنون : « لمعة الادلة » وهو سهو .

(٤) زيادة من (الوافي الوفيات » .

(٥) يذكر في بعض المصادر خطأ باسم : بغية الوارد .

٦٨ — نقد الوقت
٦٩ — نكت المجالس في الوعظ
٧٠ — النوادر
٧١ — النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح
٧٢ — الوجيز في التصريف
٧٣ — هداية الذاهب في معرفة المذاهب

فن ابن الانباري

لئن شحت عن ابن الانباري الاخبار ، لقد جادت بالتعريف به الآثار ؛ فقد تفرد بابتكاره في فن التأليف ، حتى ليستأثر بطابع خاص بين هذه الكثرة الكاثرة من المؤلفين في علوم العربية ؛ وان الذي ألف أسلوبه في تأليفه وتوليده ولمس أستاذيته في تنسيقه وعرضه، ليميز كلامه من كلام غيره على أيسر سبيل مهما حاولت أن تغيبه بين عشرات الاساليب في مختلف الاعصار .

طبع لابن الانباري من مصنفاته التي جاوزت المئة ثلاثة كتب :

١ ـ «نزهة الالباء في طبقات الادباء» ترجم فيه النحاة والادباء . صغير الحجم ولكنه « جمع فيه المتقدمين والمتأخرين »(١) وكأنه اختصار وتركيز لطالب أو لاستاذ يريد جمع مكتبة في كتاب ، مع صفاء الاسلوب وتحقيق الاخبار وسرعة الادراك لخصائص الرجال المميزة .

٢ ـ « أسرار العربية » عرفه هو في المقدمة بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ماذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ، واوضحت فساد ماعداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله الى الدليل ، وأعفيته من الاسهاب والتطويل ، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل»

والكتاب مختصر مركز في النحو ، خدم به الطلاب المتوسطين ، ويغلب عليه الاسلوب الجدلي الخالي من الفضول ، وصدق ابن خلكان حين وصفه بقوله : « سهل المأخذ كثير الفائدة »(١)

٣ ـ «الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين »(٢)

---

(١) وفيات الاعيان ٢/٣٢٠ . طبع (نزهة الالباء) بمصر سنة ١٢٩٤ هـ
اما «أسرار العربية » فقد طبع بمطبعة (بريل) بليدن سنة ١٨٨٦ م = ١٣٠٣ هـ .

(٢) طبع بمطبعة (بريل) في ليدن سنة ١٩١٣ م طبعة جيدة مخدومة بالفهارس والحواشي المختلفة مع دراسة بالالمانية . ثم طبع في مطبعة الاستقامة بمصر سنة (١٩٤٥) م طبعة أولى ثم طبعة ثانية .

هذا أعلى كتبه المطبوعة درجة وانفسها فائدة ، وفيه يتجلى أسلوبه كاملا بجميع سماته . عرض فيه (١٢١) مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين ، فبسطها بسطاً شافياً . وخطته بعد ذكر الموضوع ان يسير به مراحل أربعاً تشبه مراحل الدعوى في المحاكم :

١ ـ سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين، وبذلك تحدد جوانب الموضوع كله .

٢ ـ الادلاء بالبينات : فيبدأ بحجج الكوفيين يعرضها بوضوح ، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك .

٣ ـ الردود : يعرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب مايطّرد ذلك للبصريين .

٤ ـ الحكم : لكن هذه المرحلة لاتطرد في كل المسائل ، فكأن ابن الانباري يكتفي بايراد ردود البصريين على حجج الاولين فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة . على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة .

وذكر في مقدمته توخيه الانصاف في العرض والحكم فقال : «وذكرت من مذهب كل فريق ، مااعتمد عليه اهل التحقيق ؛ واعتمدت في النصرة ، على ماأذهب اليه من مذهب اهل الكوفة والبصرة ، على سبيل الانصاف ، لاالتعصب والاسراف »

والكتاب حافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق اليها الاستطراد ، أما الشواهد وكثرتها فحدث عنها ولاحرج ، إذ هي عمدة كل فريق في نصر مايذهب اليه .

لقد قررت دراسة هذا الكتاب وتدريسه في شهادة علوم اللغة العربية في كلية الآداب منذ سنة ١٩٤٨ ، وأنا أشهد اني والطلاب كنا ننتظر بشوق موعد الاسبوعي، لأننا لم نكن نشعر اننا في درس نحو بل في قاعة محكمة جلس فيها المتحاكمان ومحاموهما، نستمع الى المدعي وبينته ثم الى المدعى عليه وبينته ، ثم الى دفع كل حجة خصمه؛ فلا

يكاد ينتهي المجلس الا وقد خرج النظارة بالحكم مطمئنين احياناً ومترددين احياناً ، قد علقوا على بعض الحجج بما يوهنها او يقويها . وعرضو للحكم احياناً بما يؤيده اويشكك فيه ، وقد امتلأت حقابهم من قواعد اصولية عامة اتفق على رعايتها الطرفان، فاذاأخل ببعضها تعرض المخل لحساب غير يسير .

• • •

وبعد،ماهذا الابتكار الذي قلنا إن فن ابن الانباري في التأليف يتسم به ؟

نحن نعرف أن التطلع الى ان يكون للعربية علوم وقواعد واصول على مثل ماللشريعة[١] . امنية داعبت همم الكثير من العلماء منذ المائة الثانية للهجرة ، فمحاكاة اهل الادب اهل الحديث في فن الرواية والعناية بالسند معروفة . وكذلك تقليدهم مدرسة الرأي في الفقه في تعليل الاحكام حدتهم على ان يجدوا لأحكام العربية عللا تشبه تلك من جهة ، وتشبه من جهة ثانية علل المتكلمين الذين اعتمدوا العقل والمنطق سلاحين في دعوتهم الى فلسفة العقيدة : فكان للنحاة احتجاج بقواعد تشبه مالمحدثين، وقياس وعلل يشبهان ماللفقهاء والمتكلمين ، ثم عنوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء بخلافهم . وكان من الطبيعي ان تكون خطا النحاة متأخرة في الزمن ،ومقلدة غير مبدعة ، ثم متعثرة غير ماضية ولا حاسمة . وذلك للفارق العظيم بين طبيعة علوم الشريعة وطبيعة علوم اللغة .

ولم يكن لنا الا محاولات جزئية في مسائل قام بها نوابغ أقوياء كالفارسي وابن جني ، لكن احداً لم يحاول وضع تصميم لاحداث فن أصولي في اللغة كما فعل اهل الشرع . . حتى جاء ابن الانباري .

أصول الفقه تبينت مسائله منذ وضع محمد بن الحسن الشيباني كتبه (المبسوط ، السير، الزيادات ، الجامع الكبير، الآثار) ووضع الشافعي (الرسالة)، فكان النحاة يحاولون

---

(١) انظر اثر العلوم الدينية في علوم العربية في كتابي (في اصول النحو) ص ٩ طبعة ثانية (مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧) .

ترسم خطاها على ضوء هذه الكتب وامثالها ، وعرف المتأخرون خطا متقدميهم ولم يستطيعوا تقدماً يذكر، حتى إن ابن جني أظفرنا بنص أرخ فيه هذا الاخفاق من حيث لا يريد حين قال :

« وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ينتزع أصحابنا منها العلل لانهم يجدونها منثورة في اثناء كلامه فيجمع بعضها الى بعض بالملاطفة والرفق »[1] .

استمر هذا التطلع وتلك الحسرة طوال المئة الرابعة والمئة الخامسة ، فلما جاء ابن الانباري اهتدى الى الفكرة، ونازعته نزاعاً شديداً إذ كانت كل المؤهلات تجمعت فيه فقام بها وحده ، وسجل في تاريخ العربية أوليات ثلاثاً حين أسس الفنون الثلاثة الآتية لأول مرة :

١ —(فن جدل الاعراب)، وضع له كتاب(الاغراب في جدل الاعراب) الذي ننشره اليوم ، فقد قال في مقدمته — وحق ما قال —:

« وبعد فان جماعة من الاصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) تلخيص كتاب في « جدل الاعراب » معرى عن الاسهاب ، مجرد عن الاطناب **ليكون أول ما صنف لهـــذه الصنعة في قوانين الجدل والآداب** ليسلكوا به المجادلة عند المناظرة . . . . فأجبتهم الخ »

ولم يكن للعربية في هذا الفن قبل كتاب ابن الانباري كتاب .

٢ — فن(الخلاف) كانت مسائله مبعثرة ، بل كانت متعلقات المسألة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين ، وألف غير واحد في الخلاف، لكن أكثر هذه الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب[2] فلما ألف ابن الانباري كتابه (الانصاف) صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون . وقد كان هو معتزاً —وله الحق— وهو يشير الى هذه الأولية مؤرخاً بقوله في مقدمة الانصاف :

---

(١) الخصائص ١ / ١٦٣ .

(٢) انظر كتابي في أصول النحو ص : ٢١٤ (طبعة ثانية).

« وبعد فان جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين المشتغلين على . . . سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، **ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الاسلوب ؛ لانه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف . »** (١) .

وبذلك تحققت للنحو أمنية طالما تطلع اليها الكثيرون منذ المئة الثانية .

٣ — فن أصول النحو ، على نسق فن الاصول الفقه ، وقد وضع له كتاب (لمع الأدلة) الرسالة الثانية التي تحظى بالنشر لأول مرة مع كتاب (الاغراب في جدل الاعراب) .

. . .

هذه أولية تاريخية في فنون ثلاثة في العربية ، لاينازع ابن الأنباري فيها منازع ، بل لم ينسج بعده على منواله أحد نعلمه مدة أربعمئة سنة ، حتى جاء السيوطي فألف كتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو ، فادعى في مقدمته أنه كتاب « لم تسمح قريحة بمثاله . . في علم لم أسبق الى ترتيبه . . كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه . . . ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه »

وما بأس في أن يؤلف السيوطي في هذا الموضوع أيضاً ، ولكن دعوى الاولية هو الغريب ، وقد احتاط السيوطي فقال بعد ذلك : «ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه (نزهة الألباء) : « . . . والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما : علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو . . . » فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما فاذا هما لطيفان جداً ، واذا في كتابي هذا من القواعد ما لم يسبق

---

(١) ص ٣

اليه احد ... فاما الذي في(اصول النحو)فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الادلة) ورتبه على ثلاثين فصلا : الاول .. الخ (ثم سرد الفصول الثلاثين) ، وأما الذي في جدل النحو فانه في كراسة لطيفة سماه . (الاغراب في جدل الاعراب) ورتبه على اثني عشر فصلا : الأول .. الخ

وسوف يدهش القارىء اذا علم ان اكثر فصول (لمع الأدلة) في الاصول مدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي (الاقتراح) البالغ مئة صفحة ، وانه نقل فيه كثيراً عن كتب ابن الانباري الثلاثة : الانصاف ، والاغراب ، ولمع الادلة ؛ بل نقل عن ابن الانباري أيضاً في كتابه الآخر (المزهر) ،فمن الغريب جدا ان يدرج الكتابين في كتابه ثم يبقي أول المقدمة التي كان فيها دعوى الاولية على حالها التي رآها القارىء بعد أن أقر السيوطي بأنه في كتابه عيال على ابن الأنباري . وقد انتفعت أنا شخصياً ـ كاسترى ـ من كتاب(الاقتراح)، اذ كان لي في مقابلة النصوص كالنسخة الثانوية لكتابي ابن الانباري (الاغراب) و (لمع الأدلة) !

هذه كلمة للحق والتاريخ لابد من ذكرها — بعد أن ادعى السيوطي ما ادعى — وضعاً للأمور في نصابها .

• • •

عرفت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا بيبس الأسلوب وجفاف العرض ، واملال القارئ ، لكن ابن الانباري — والحق يقال — (أدّب) النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتندية ماحببه الى المطالع فأبعد عنه السأم، وليس بقليل أن تعرض مايشبه الارقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً .

انني اذا اردت التعبير عن أسلوب ابن الانباري بكلمة جامعة ، لم أجد أصدق من قولي: (أسلوب رياضي جميل) .

أما الجمال فشيء يتذوق ولايعرّف ، لكني أشير عليك بأن تقرأ منه صفحة ثم تقرأ في موضوعها صفحة اخرى من أي عصر شئت مع وجود بلغاء كثيرين ألفوا في النحو ، انك لن تجد في طلاوة اسلوبه وسهولته اسلوباً لعالم آخر حتى ولا لابن جني

وأما (الرياضية) في اسلوبه فسمة بارزة تنادي على نفسها في هاتين الرسالتين اللتين ستقرؤهما ، وفي (الانصاف) وفي (إسرار العربية) وحتى في (نزهة الألباء) حيث التراجم مركزة متسقة لافضول فيها ولا التواء .

وانظر على سبيل المثال في (اسرار العربية) كلامه عن (كيف : اسم أو فعل او حرف ص ٨)[1] كيف حصر الاحتمالات الممكنة . ثم عرض لها واحداً واحداً بما يدفعها بالحجة المقنعة المسلمة . حتى اذا لم يبق الا الاحتمال الاخير ختم كلامه بقوله:

«واذا بطل أن يكون فعلا او حرفاً وجب ان يكون اسما»

ارجع النظر في هذه الصفحة فستجد قوالب منطقية سليمة سلسة ، ثم أحكاماً مسلمة يستند إليها في الدفع ، كل ذلك في اسلوب سهل لاتستطيع حذف حرف منه ولا تغييراً ما من تقديم أو تأخير . كأنه وضعك إزاء معادلات رياضية محكمة .

ولابأس في ان تنظر مسألة اخرى في الكتاب نفسه (من باب عسى ص ٥٤)

---

(١) نذكر على سبيل المثال ثاني الوجهين اللذين أوردهما وعلى القارئ ان يرجع المسألة كاملة ، قال :

«والوجه الثاني انا نقول : لاتخلو (كيف) من أن تكون اسماً أوفعلا او حرفاً، فبطل ان يقال : (هي حرف) لان الحرف لايفيد مع كلمة واحدة ، و(كيف) تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول : (كيف زيد ؟) فيكون كلاماً مفيداً ؟... فبطل ان يكون حرفاً . وبطل ايضاً ان يكون فعلا . لانه لايخلو اما ان يكون فعلا ماضياً او مضارعاً او امراً: بطل ان يكون فعلا ماضياً لأن امثلة الفعل الماضي لاتخلو اما ان تكون على مثل (فعل) كـ (ضرب) . أو (فعل) كـ (مكث) . او فعل كـ (سمع وعلم) ؛ و (كيف)على وزن(فعل)فبطل ان يكون فعلا ماضيا ؛ وبطل ان تكون فعلا مضارعاً لان الفعل المضارع ما كانت في أوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، و(كيف) ليس في أوله احدى الزوائد فبطل ان يكون فعلا مضارعاً ؛ وبطل ان يكون امراً لانه يفيد الاستفهام . وفعل الامر لايفيد الاستفهام فبطل ان يكون امراً ؛ واذا بطل ان يكون فعلا ماضياً اومضارعاً او امراً بطل ان يكون فعلا . والذي يدل على انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك: (كيف تفعل كذا) . ولوكان فعلا لمادخل على الفعل لأن الفعل لايدخل على الفعل : واذا بطل ان يكون فعلا اوحرفاً وجب أن تكون اسماً . »

في لزوم (أن) لـ (عسى) وعدم لزومها في (كاد)[1] فستجد في ذلك غوصاً وعمقاً ، وتجد إزاء ذلك فهماً حصيفاً لأمور اللغة كما تجد تعليلا وفلسفة مقنعتين اصوابهما وجمالهما معاً .

لايؤلف ابن الانباري في موضوع مطروق ، ثم اذا عرض المسائل المطروقة ابتكر لها تنسيقاً جديداً ونظرة عميقة شاملة ثم وضع تصميم البناء الذي تخيله ثم صبه في قالب بديع لاتجد له نظيراً فيما سبق .

الابتكار والابداع في التأليف ثم التبسيط والسهولة في العرض ، ثم الاحكام يسدده عقل رياضي ، ويصبه ذوق رفيع في اسلوب طلي جميل : هـذه سمات فن ابن الانباري .

---

(١) بعد ان انتهى من تقرير أن (عسى) تحمل على (كاد) فتحذف (أن) منها احياناً، و(كاد) تحمل على (عسى) فتذكر مع (أن) أحياناً قال :

« فان قيل : ولم كان الاختيار مع (كاد) حذف (ان) وهي كـ (عسى) في المقاربة ؟ قيل : هما وان اشتركا في الدلالة على المقاربة ، الا ان (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال ؛ الا ترى أنك لوقلت : (كاد زيد يذهب بعد عام) لم يجز لان (كاد) توجب ان يكون الفعل شديد القرب من الحال ، ولوقلت (عسى الله ان يدخلني الجنة برحمته) لكان جائزاً وان لم يكن شديد القرب من الحال ، فلما كانت (كاد) ابلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت (عسى) أذهب في الاستقبال اتي معها (أن) التي هي علم الاستقبال . »

الإغراب في جدل الإعراب

تأليف

أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

مقدمة الناشر :

تيسر لي الاطلاع على ثلاث نسخ من كتاب (الاغراب في جدل الاعراب) اقدمها نسخة (استانبول) كتبت في المئة السابعة للهجرة ، ويليها نسخة (الاسكوريال كتبت في المئة الثامنة ، وثالثتها — وهي الام — نسخة (باريس) كتبت في المئة التاسعة وهذه النسخ الثلاث تؤلف زمرة (أ) ؛ وهنالك مصدران هامان (زمرة ب) أفادا في المقابلة هما : (المزهر) و (الاقتراح) وكلاهما للسيوطي الذي نقل اليهما من كتابنا هذا فصولاً عدة ، مختصراً حيناً ومتصرفاً تصرفاً يسيرا حيناً آخر ، واليك بعض بيان عن هذه المصادر :

أ — : ١ — نسخة استانبول

[مكتبة عاطف رقم ١/٢٤٢٩]

وهذه اطلعت عليها من فلم في قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية[١] .

في ثمان عشرة ورقة بحجم صغير ، خطها مشرقي جميل مشكول ، أما ناسخها فالظاهر انه عامي إذ خطأ الشكل فيها كثير ، وخطأ اللغة الذي فيه لا يكاد يقع فيه مبتدىء ، انظر مثلا قوله : « بعض الالفاظ الاستفهام » ، فهي أحفل النسخ الثلاث بالخطأ . كتبت سنة ٦٢٢ هـ[١] .

٢ — نسخة (الاسكوريال) رقم ٧٧٢

أخذت صورة مكبرة عن فلم لهذه النسخة في قسم المخطوطات في جامعة الدول العربية[١] . والنسخة في ثماني اوراق تتراوح اسطر الصفحة الكاملة بين ١٧ — ٢٠ سطراً ، وفي السطر ما بين ٩ — ١٢ كلمة ، خطها مشرقي عادي ، والتنقيط يهمل في كثير من كلماتها ، واكثر ذلك في احرف المضارعة بحيث يحار القارىء بين ان يقرأ الحرف تاء أو ياء أو نونا . اما الهمزات فيطرد اهمالها من اول الرسالة الى آخرها

---

(١) اشير اليها بسطرين صغيرين في (فهرس المخطوطات المصورة) ص ٣٧٨ عمل الاستاذ فؤاد سيد .

فلا تنتظر ان تكتحل عينك بواحدة ولو على سبيل الشذوذ ؛ بل انه ليكتب (الاسئلة)هكذا : (الاسولة) . هذا وعلى بعض الهوامش تصحيح لبعض الاخطاء.

وغني عن البيان ان الترقيم لا أثر له في الرسالة . بل ان عناوين الفصول تضيع في غيرها فكأن الرسالة كلها جملة واحدة .

اما ناسخها وتاريخ نسخها فقد وضحا في خاتمتها الآتية :

« فرغ من تعليقه العبد الفقير الى الله المحتاج عفوه وغفرانه محمد بن عبد الملك ابن عساكر البعلبكي الشافعي في ليلة عيد رمضان ليلة الاحد سنة عشر وسبعمائة . »

٣ — نسخة باريس وهي (الأم)

في المكتبة الوطنية بباريس مجموعة رقمها (١٠١٣) كتبها ابن الشحنة (الحسين ابن محمد) ، مؤلفة من ست رسائل . ورقها مختلف وعدة اوراقها (٢٠٣) بطول (١٨$\frac{١}{٢}$ س.م) وعرض (١٤ س.م) ، وأسطر صفحاتها تتراوح بين ١٠ — ١٢ سطرا. وعلى المجموعة اسم (محمد القادري الشافعي)، وتحته: « آل الى نوبة الحقير محمد ابو الوفا الكواكبي عفي عنهما. » واليك بيان الرسائل الست والتواريخ المثبتة على بعضها :

١ — الاولى لم تنته ، أولها كراسة من شرح شمس الدين القاياتي على كتاب (المنهاج) للنووي. ثم اوراق بيض ليس في آخرها تاريخ بطبيعة الحال .

٢ — الثانية تنتهي بالورقة $\frac{١٩}{٢}$ حيث تقرأ :فرغ من نسخها في ثامن صفر سنة (٨٧٨) الحسين بن محمد ابن الشحنة الشافعي .

٣ — الثالثة تنتهي بالورقة $\frac{٩٨}{١}$ بهذا الكلام :فرغ من نسخها في ثالث عشر جمادى الاولى سنة (٨٧٨) بالقاهرة . وخطها خط ماقبلها الا انه لاذكر للناسخ وليس في اولها عنوان .

٤ — الرابعة : رسالتنا (الاغراب في جدل الاعراب) (١)لابن الانباري. تنتهي بالورقة

---

(١) انظر ; Catalogue des manuscrits arabes de la bibliothè-que national à Paris المطبوع بين سنتي (١٨٨٣ — ١٨٩٥)

والطريف ان مفهرسه المستشرق المشهور البارون دوسلان قرأ (الاعراب) بفتح الهمزة وترجمها الى الفرنسية بـ (عرب الصحراء) وكان عنوان الكتاب عنده :

La nouveauté , traitant de la manière de raisonner des Arabes du désert

وترجمتها الحرفية « الطريف في اسلوب المحاكمة لعرب الصحراء » !!! وماشاء الله كان .

$\frac{١٠٩}{١}$ وخطها خط ماقبلها ، ولم يذكر ابن الشحنة اسمه ولاتاريخ فراغه منها .

٥ — الخامسة : (القواعد الثلاثون) للقرافي تنتهي بالورقة $\frac{١٢١}{٢}$ قوله : « عاقه لنفسه الفقير الى الله تعالى الحسين ابن الشحنة الشافعي غفر الله له ولوالديه والمسلمين، وذلك في يوم الاثنين رابع عشرين جمادى الآخرة سنة ثمان وسبعين وثمانمائة .

٦ — السادسة ، التهذيب في المنطق من مصنفات مولانا سعدالدين التفتازاني ، تبدأ بالورقة ١٢٢ وتنتهي بالورقةالاخيرةمن المجموعة $\frac{٢٠٣}{٢}$ حيث نقرأ هذه الخاتمة :

اللهم اختم لنا بالخير واجعل خاتمتنا على الخير وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب في يوم الاثنين خامس عشري ذي الحجة سنة ٨٧٨ (١) على يد مالكه احوج الخلق الى عفو الحق الحسين بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الشحنة الشافعي غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم ونور قلوبهم وقبورهم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

• • •

آل الشحنة اسرة حلبية مجيدة ، عرف منها اعلام في العلم والقضاء والوجاهة والغنى والنفوذ ولهم في حلب « آثار كثيرة واوقاف ومعاهد ومدارس ومساجد ممايدل على ما كان لهم من جليل الشأن ورفيع المقام » (٢) ومنهم محب الدين ابو الفضل محمد بن الشحنة المتوفى سنة ٨٩٠ صاحب (الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب) (٢) وابوه المؤرخ المشهور محمد بن محمد بن محمدبن الشحنة (٨٠٤ — ٨٧٧ هـ) ابو الفضل قاضي حلب واحد ادبائها ومنشئيها ، كان آية في سرعة الحفظ وصاحب (طبقات الحنفية) و (روض المناظر في علم الاوائل والاواخر) في التاريخ والوفيات انتهى به الى سنة ٨٠٦ هـ ، وقضى اواخر ايامه في القاهرة حيث توفي . وهناك آخر عرف ايضاً بابن الشحنة وهو عبد البر بن محمد بن محمد بن الشحنة (٨٥١ — ٩٢١) سري الدين

---

(١) في الأصل : (٨٨٧) ولعله سهو ، اذلايتفق هو وتواريخ الرسائل السابقة .

(٢) انظر الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، ص ٤ من تمهيد ناشر الكتاب وقدطبع بالمطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٠٩ م . هذا وفي نسبة الكتاب الى ابن الشحنة نظر ، راجع (التاريخ المؤرخين في عهد المغول والتركمان) للاستاذ الفاضل عباس العزاوي ص ٨٣

قاض حنفي ولي القضاء في حلب والقاهرة وصار جليس السلطان الغوري وسميره وله تآليف عدة في الفقه (١) .

اما ناسخ رسالتنا الحسين بن محمد بن محمد ... فأحد افراد الاسرة وأظنه هو والاعلام الذين أشرنا اليهم زمن واحد ، وقد ترجم له صاحب الضوء اللامع بقوله : حسين بن محمد ... عفيف الدين ابو الطيب بن اثير الدين بن المحب الحلبي الشافعي ... ويعرف كسلفه بابن الشحنة . حفظ القرآن والمنهاج وغيره وسمع من جده وغيره ، وقدم القاهرة غير مرة ، مرة منها بعد موت جده ، على عمه عبد البر في جمادى الثانية سنة تسعين . . الخ »(٢)

فهو على قدم اقرانه من هذه الاسرة في العلم والرحلة والتحصيل .

★ ★ ★

تاريخ رسالتنا اذاً يقع بين ١٣ جمادى الاولى و ١٤ جمادى الآخرة من سنة ٨٧٨ ﻫ .وقيمتها انحدرت من ان ناسخها الحسين ابن الشحنة احد اعلام المئة التاسعة عالم من اسرة علماء وقضاة ، وقد قابلها بعد نسخها بالأصل الذي نقل عنها واشار في ختامها بقوله (بلغ مقابلة بأصله) .

لذلك غلب عليها الصحة ، وحليت في مواضع قليلة منها بهوامش موجزة شارحة او مستدركة يخالفها الصواب تارة ويخالفها تارة . وفي متن الرسالة تصحيفات ، وابهامات يقع فيها القارىء بدءاً بسبب اهمال النقط والاسنان وغموض بعض الحروف ، اذ أن ابن الشحنة علق هذه الرسائل لنفسه خالصة ، ولم يرد وقفها على القراء ، ولو اراد لعهد بها الى ناسخ واضح الخط جميله . الا ان في معاودة القراءة فيها مع الالمام بالموضوع والتحلي بشيء من الصبر ما يقضي على الغموض والابهام .

ب — ١ — الاقتراح للسيوطي (مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباددكن سنة ١٣١٠ ﻫ) .

٢ — المزهر للسيوطي بتصحيح محمد احمد جاد المولى ورفيقيه (الطبعة الثانية بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر)لا تاريخ لها .

---

(١) من ترجمته في قاموس الاعلام للزركلي .

(٢) الضوء اللامع ٣/٥٨ رقم الترجمة ٦٠٠

خطة النشر :

جعلت نسخة باريس التي بخط ابن الشحنة هي الام فنسختها بخطي وضبطتها حين كنت بباريس في (آب سنة ١٩٥٦) ثم قابلتها بنسختي الاسكوريال واستانبول ، وأشرت الى مخالفة النسختين للاصل في الحواشي ، الا حين يكون ما في الاصل خطأ فاني أثبت الصواب في الاعلى واشير في الحاشية الى خطأ الاصل . فان كان في الاصل نقص اكملته من احدى النسختين او من المزهر ،او من الاقتراح، جاعلا اياه بين معقوفتين [ ] ومشيراً الى مصدره في الحاشية.

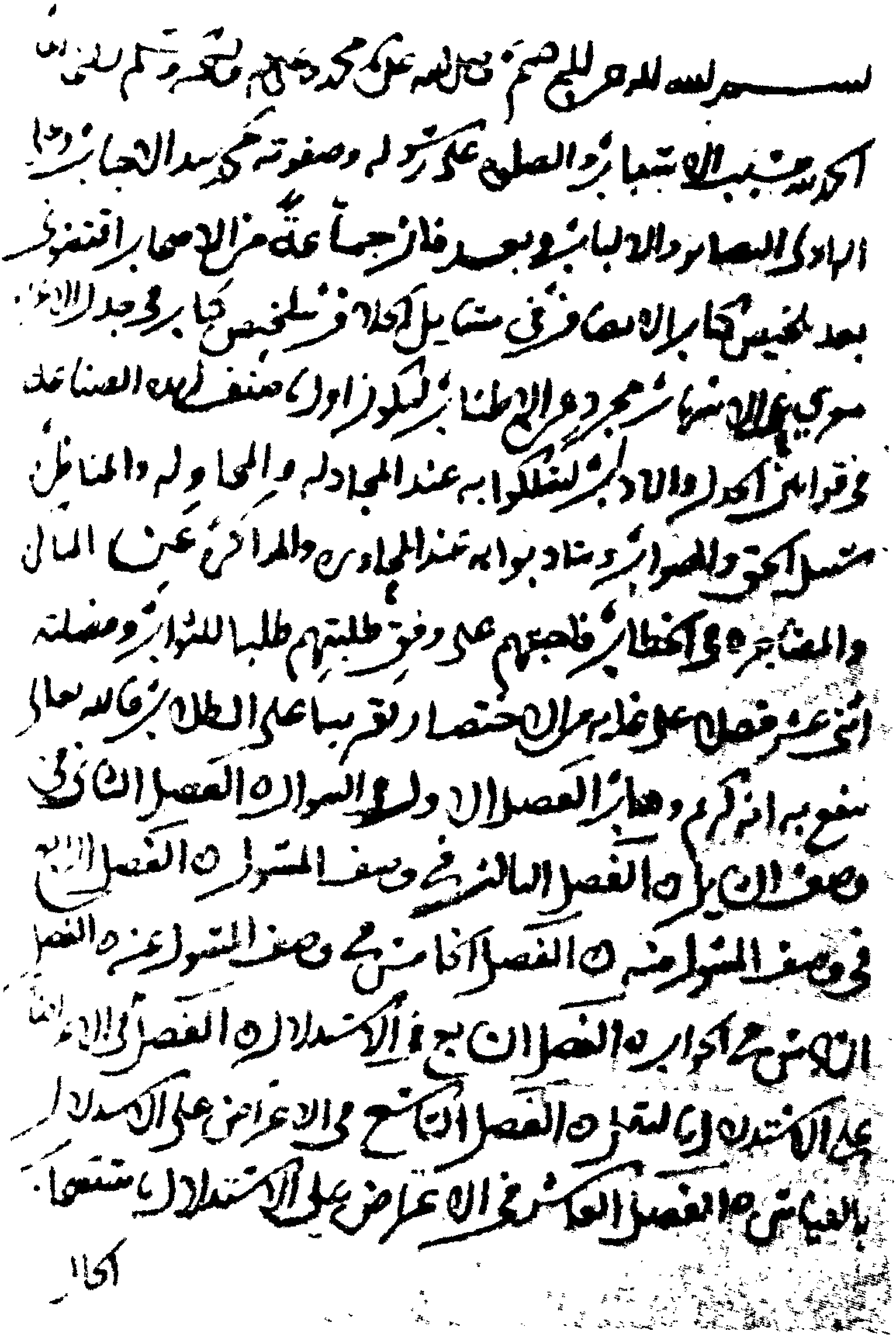
وأهملت اكثر مالا جدوى في اثباته سوى الاستكثار الفارغ مما هو ظاهر التحريف ، بحيث يطالع القارىء نصاً صحيحاً مع المام بفروق النسخ[1]، دون وصف لصعوبة الخطوات التي اجتزتها للوصول الى بعض التصويبات ، وما كلفت من عناء ووقت . كما أعفيته من حواش لافائدة فيها تتعلق بسقوط نقط او الفات من بعض النسخ، اذ يغني في ذلك المثال والمثالان عن الاستقصاء. وعنيت بعزو الشواهد والآيات والاحاديث المستشهد بها الى مصادرها ، كما عنيت بشرح ماقد يغمض من غريب ، ولم أهمل التعريف بالاعلام التي يمر ذكرها .. الا أن ذلك كله في المستوى والمقدار المناسبين لقراء هذه الرسالة وللفن المؤلفة فيه بحيث يمضي فيها الطالب المتخصص في طريق لاحب إن شاء الله.

ولم أشر في الحواشي الى طبعات المراجع التي استعنت بها في التصحيح أو الشرح لاني سأذيل هذه النشرة بثبت أبجدي بمراجع التصحيح وطبعاتها ليسهل الرجوع اليها على المعني بمسائل هذا الفن والله المستعان .

سعيد الافغاني

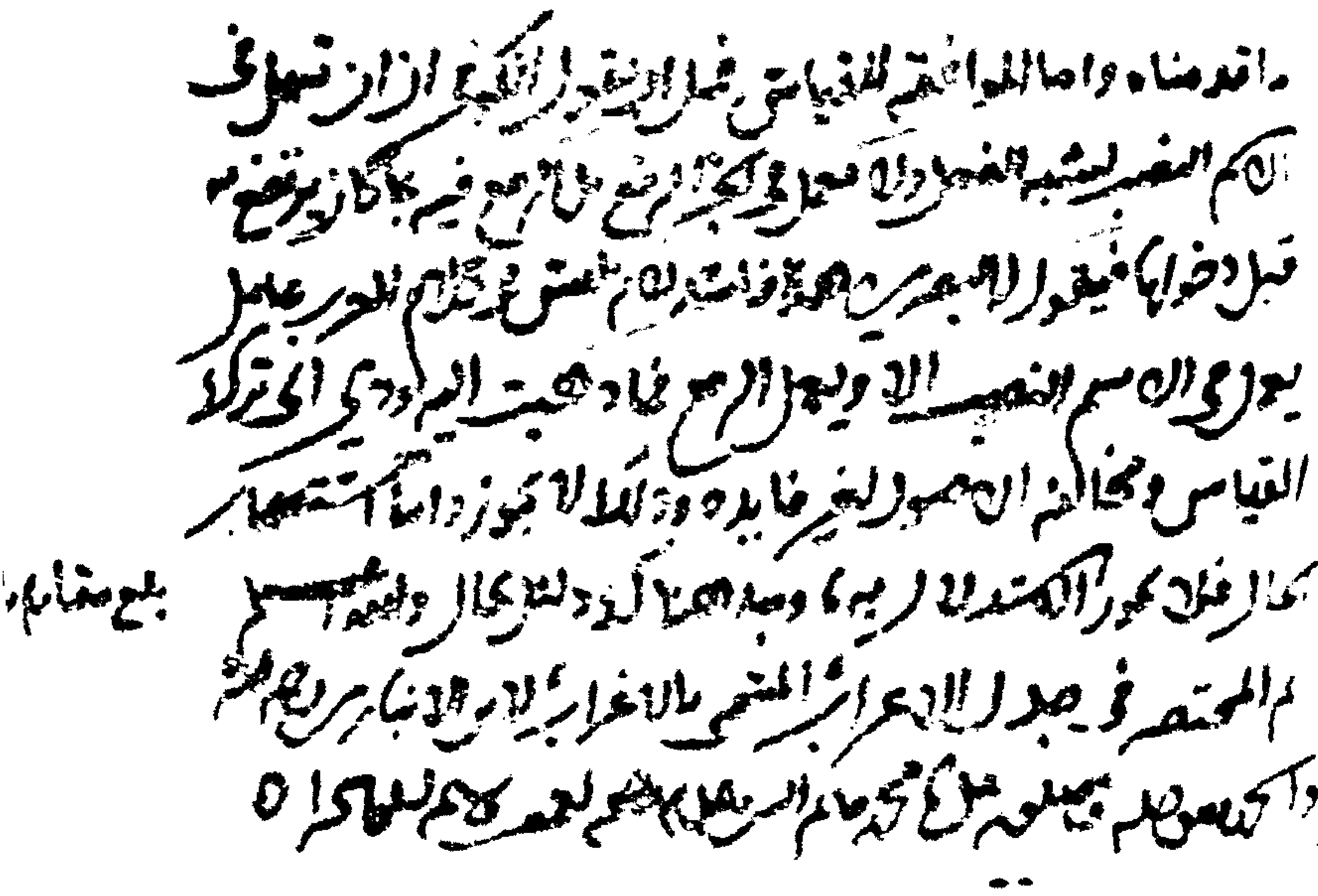
---

(١) تجد أرقام أوراق الاصل (نسخة باريس) على الهوامش فرقم $\frac{١٠٥}{١}$ مثلاً يشير الى الوجه الاول من الورقة ١٠٥ وهكذا .

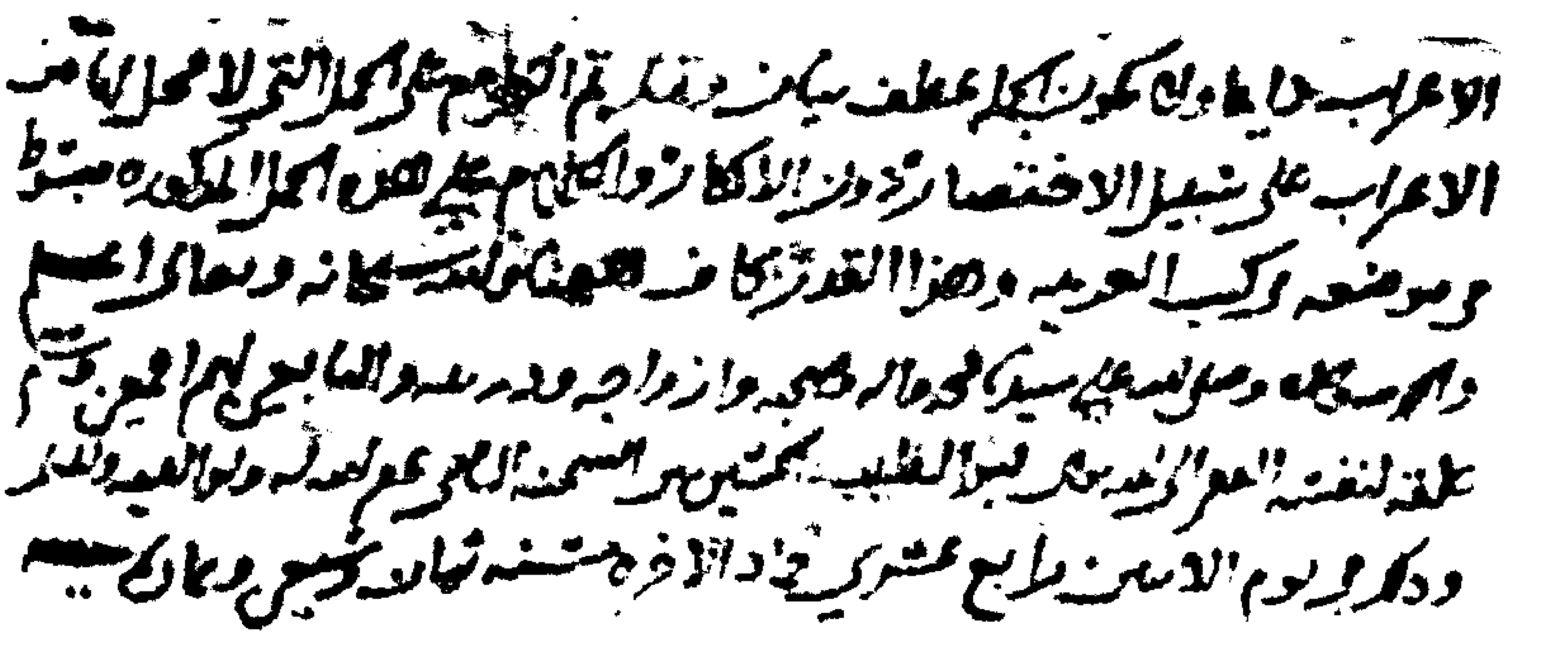


بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم [illegible]
الحمد لله مسبب الاسباب والصلاة على رسوله وصفوته محمد سيد الانجاب وآله
الهادي للصواب والالباب وبعد فان جماعة من الاصحاب اقترحوا
بعد تلخيص كتاب الامام فخر الدين في مسائل [illegible] وتلخيص كتاب في جدل [illegible]
[illegible] الاطناب لكون [illegible] صنف لهذه الصناعة
في قوانين الجدل والادب ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة
سنن الحق والصواب [illegible] عند المحاورة والمذاكرة عن المسالك
والمشاجرة والاضطراب فاجبتهم على وفق طلبتهم طلبا للثواب [illegible]
[illegible] الطلاب [illegible] الله تعالى
ينفع به انه كريم وهاب الفصل الاول [illegible] الفصل الثاني في
[illegible] الفصل الثالث في وصف [illegible] الفصل الرابع
في وصف [illegible] الفصل الخامس في وصف [illegible] الفصل
السادس [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible]
[illegible] الفصل التاسع في الاعتراض على الاستدلال
بالقياس [illegible] الفصل العاشر في الاعتراض على الاستدلال [illegible]

الصفحة الأولى من النسخة (الأم) انظر ص ٢٧



الصفحة الأخيرة من النسخة (الأم) — انظر ص ٢٧



صفحة من المجموعة (الأم) وعليها تاريخ خط كاتب رسالتنا ورسائل المجموعة : ابن الشحنة

فيقول له البصري الرواية احفظ بالرفع وهو القياس وأما
الترجيح في القياس فان يكون احدهما موافقا لدليل آخر من نقل
او قياس فاما الموافقة للنقل فنحو ما قدمناه وأما الموافقة
للقياس فمثل ان يقول الكوفي ان يعمل في الاسم النصب لشبهه
الفعل ولا يعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه باق على ما كان يرتفع به قبل
دخولها فيقول له البصري هذا فاسد لانه ليس في كلام العرب
عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل الرفع فما ذهبت اليه يؤدي
الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز
وأما استصحاب الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد
هناك دليل بحال والله اعلم بالصواب ٥
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
فرغ من تعليقه العبد الفقير الى الله المحتاج عفوه وغفرانه محمد
ابن عبد الملك بن عساكر العقيلي الشافعي ليلة عشرين شعبان ليلة الاحد
سنة عشر وسبعمائة

الصفحة الأخيرة من مخطوطة « الاسكوريال » — انظر ص ٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما أبدا

الحمد لله مسبب الأسباب . والصلاة على رسوله [1] وصفوته محمد سيد الأحباب ، وعلى آله (وصحبه) [2] أولي البصائر والألباب .

$\frac{100}{1}$

وبعد ، فإن جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » تلخيص [3] كتاب في جدل الإعراب مُعَرّىً عن الإسهاب ، مجرد عن الإطناب ، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب ، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة [4] والمناظرة سبيل الحق والصواب [5] ، ويتأدبوا [6] به عند

---

(١) في (ع) و (أ) : (على صفوته) بحذف (رسوله و) .

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : تلخيص

(٤) ساقطة من (ع) و (أ) .

(٥) ساقطة من أ

(٦) في (ع) و (أ) : ويتهذبوا .

المحاورة (١) والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة (١) في الخطاب ، فأجبتهم على وفق طلبتهم طلباً للثواب ، وفصلته اثني عشر فصلاً على غاية من الاختصار تقريباً على الطلاب ، فالله تعالى ينفع به إنه كريم وهاب .

١٠١ / ١

الفصل الأول : في السؤال	الفصل السابع : في الاستدلال
« الثاني : في وصف السائل	« الثامن : في الاعتراض (٣) على الاستدلال بالنقل
« الثالث : « « المسؤول [به] (٢)	« التاسع : « « « بالقياس
« الرابع : « « « منه	« العاشر : « « باستصحاب/الحال
« الخامس : « « « عنه	« الحادي عشر : في ترتيب الاسئلة (٤)
« السادس : في الجواب	« الثاني عشر : في ترجيح الادلة

الفصل الأول : في السؤال *

اعلم أن السؤال هو طلب الجواب باداته في الكلام . وهو مبني (٥)

---

(١) في ع : « المباحثة والمحاضرة في ايراد السؤال والجواب عن المناكرة والمكابرة في الخطاب . » أما (أ) فكالأصل الا ان فيها (المكابرة) بدل (المضاجرة) .

(٢) زيادة من (ع) و (أ) والاقتراح ص٤ وهي الموافقة لما سيأتي .

(٣) في الاصل (الاعتراضات) فاثبتنا ما في (ع) و(أ) و (الاقتراح ص٤) لانسجامه مع ما بعده من عناوين .

(٤) في (أ) : الأسولة

* لخص السيوطي هذه الفصول الستة الآتية في ص٨٣ ، ٨٤ من كتابه (الاقتراح) وعزاها الى المؤلف .

(٥) في ع : « مبنى » وفي (أ) : يبنى .

على أربعة أصول : أحدها سائل ، والثاني مسؤول به ؛ والثالث مسؤول منه ، والرابع مسؤول عنه ؛ ولا بد لكل أصل من هذه الأصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند عدمه ولهذا فصلنا وصف كل أصل منها في فصل

الفصل الثاني : في وصف السائل

اعلم أن السائل ينبغي له أن يقصد قصد المستفهم المتعلم[١] ، ولهذا ذهب من ذهب إلى أن السائل ليس له مذهب . وإنما ذهبت (الجماعة)[٢] إلى أنه لابد له من مذهب لئلا ينتشر الكلام إلى مالا يحصر فتذهب فائدة النظر . وأن يسأل عما يثبت[٣] فيه الاستبهام ليصح عنه الاستفهام فقد قيل : « ماثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام » ، مثل أن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام ؛ فإن سأل عما لايثبت فيه[٤] الاستبهام مثل أن يسأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً لأنه جاء معانداً بسؤاله عما يعلم بحكم[٥] الاضطرار ، فصار بمنزلة مالو سأل عن وجود الليل والنهار :

---

(١) في (ع) و (أ) : المستعلم

(٢) زيادة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : ثبت

(٤) في الاصل : (عنه) فرجحنا مافي (ع) و (أ)

(٥) في (أ) : يعلم

وليس يصح في الأذهان[١] شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وألا يسأل إلا عما يلائم مذهبه ، فإن سأل عما لا يلائم مذهبه لم يسمع منه ، مثل أن يسأل الكوفي عن)[٢] الابتداء : لم كان عمله الرفع دون غيره ؟ » هذا سؤال لا يسمع منه ، لأن قوله : « لم كان عمله الرفع ؟ » تسليم منه أن الابتداء عامل ، وهو لا يقول إنه[٣] عامل البتة . فلما سأل عن تفصيل ما ينكر جملته لم يسمع منه ، وألا[٤] ينتقل من سؤال إلى سؤال فإن انتقل عدّ منقطعاً كالمسؤول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال.

١٠١/٢

وذهب قوم إلى أنه لا يعد منقطعاً بحال ، بدليل قول إبراهيم الخليل لنمرود : « فإن الله يأتي بالشمس من المشرق »[٥] بعد قوله : « ربيَ الذي يُحيي ويُميت »[٥] وهذا انتقال . وما[٦] استدلوا به لا يدل على

---

(١) في (ع) و (أ) : الأفهام ، والبيت للمتنبي .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الاصل الاكلمات غير واضحة . فأثبتناه على ما في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٨٣) .

(٣) في (أ) بأنه

(٤) عطف على قوله (ان يقصد ..) اول الفصل .

(٥) اليك نص الشاهد كاملا « ألم تر الى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك ، اذ قال ابراهيم : ربي الذي يُحيي ويُميت ، قال أنا أحيي وأميتُ ، قال ابراهيمُ : فان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ، فبُهِتَ الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين . » ـ سورة البقرة ٢ / ٢٥٨ .

(٦) في (أ) : [من ما] وهو خطأ .

جواز الانتقال لأن الأنبياء عليهم السلام أمروا بدعوة الخلق إلى الحق بأقرب الطرق فكانوا يكلمون كل شخص على قدر عقله ومعرفته [(١)] كما قال عليه السلام : « إنا أُمرنا معاشر الأنبياء أن نخاطب الناس على قدر عقولهم . » [(٢)]

فالخليل صلوات الله عليه [وسلامه] [(٣)] رأى قوله « فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب » أقرب في قطع حجاجه ودفع لجاجه ، وليست مُحاجّة أهل الجدل على هذا المنهاج ، فلا يحمل عليه

الفصل الثالث : في وصف المسؤول به

اعلم أن المراد بقولنا (المسؤول به) صيغة السؤال . وينبغي أن

---

(١) (ومعرفته) ساقطة من (أ)

(٢) لم أجده في الصحاح ، لكن بمعناه حديثاً موقوفاً على علي بن أبي طالب رواه البخاري في جامعه الصحيح : كتاب العلم (باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية الا يفهموا) :

وقال علي رضي الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون ان يكذب الله ورسوله » ـ انظر طبعة ليدن ١/٤٥

ثم أطلعني الأخ العالم الثقة في الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني ، على تقييد له نقله من مخطوط) المنتخب من الفوائد) للامام الحافظ خيثمة بن عبد الرحمن الاطرابلسي فيه : « إنا معاشر الانبياء كذلك أمرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ».

(٣) زيادة من (ع) .

يكون ببعض ألفاظ الاستفهام . وهي تنقسم إلى قسمين حروف وأسماء :

١٠٢/١

فالحروف ثلاثة : الهمزة و (أم) و (هل) .

والأسماء تنقسم [إلى][١] قسمين : أسماء غير ظروف وأسماء هي ظروف ، فالأسماء غير الظروف : (من) و (ما) و (كم) و (كيف) ، والأسماء التي هي ظروف تنقسم إلى قسمين :

ظروف[٢] زمان وظروف مكان ، فظروف الزمان : (متى وأيان) وظروف المكان : (أين) و (أنّى) ، و (أيّ) يحكم عليها بما تضاف اليه[٣]

والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف والأصل فيها الهمزة ، والأسماء والظروف محمولة عليها . ومعانيها مختلفة : فـ (ما) سؤال عما لا يعقل ، و (من) سؤال عمن يعقل ، و (كم) سؤال عن العدد ، و (كيف) سؤال عن الحال ، و (متى) و (أيان) سؤال عن الزمان ، و (أين) و (أنى) سؤال عن المكان ، و (أيّ) سؤال عن التعيين بمنزلة[٤] (أم) إذا كانت معادلة[٥] لهمزة الاستفهام نحو (أزيد عندك أم عمرو ؟)

---

(١) زيادة من (ع) .
(٢) في (أ) : (ظرف) بالافراد في كل الجملة .
(٣) في الأصل : (يضاف اليها) ، وفي ع : (يضاف اليه) وكلاهما تصحيف .
(٤) في الاصل : (لمن له أم) وهو تصحيف . فاثبتنا مافي (أ) و (ع)
(٥) في (أ) : لمعادلة الهمزة الاستفهام ، وهو خطأ نسخ .

أي : أيهما عندك ؟ وقد تكون منقطعة فتكون بمنزلة (بل) و(الهمزة) كقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون » [1] ولا يجوز أن تكون بمنزلة (بل) فقط لأنّ [ه يصير] [2] معنى التقدير فيه: (بل له البنات ولكم البنون) وهذا كفر .

والسؤال [3] بـ(أم) المنقطعة لايكون إلا مع تقدير الإضراب عن الأول ، فإن كان قبلها خبر نحو قولهم : (إنها لا إبل أم شاء ؟) فهو استئناف استفهام يستحق الجواب . وإن كان قبلها استفهام نحو : (هل زيد عندك [4] أم عمرو ؟) فهو رجوع عن السؤال [الأول] [5] وانتقال إلى آخر [5] . وقد بينا حكم الانتقال من سؤال إلى سؤال .

/ وينبغي أن [6] أن يكون السؤال مفهوماً غير مبهم ، مثل أن يسأل (١٠٢/٢) فيقول : (ماتقول في اشتقاق الاسم ؟) فإن كان مبهماً غير مفهوم لم يستحق

---

(١) سورة الطور ٥٢/٣٩ .

(٢) زيادة من (ع) ، وفي (أ) لانه يصير التقدير فيه . والمؤدى في النسخ الثلاث واحد .

(٣) في الأصل : وام لسؤال بأم المنقطعة . والتصحيح عن (ع) و (أ) .

(٤) في ع : هل عندك زيد ..

(٥) (الى آخر) ساقط من (ع) و(أ) . و [الاول] ساقطة من الاصل فقط.

(٦) على هامش الاصل هنا : كان ينبغي ان يذكر هذا أعني قوله (وينبغي ان يكون السؤال ..) في الفصل الاول في السؤال . وأيضاً فكان ينبغي [كذا] والجملة الاخيرة لم نرها في النص فلعل المهمش أراد كلاماً في نفسه فلم يتمه .

الجواب عنه[١]، مثل أن يسأل[٢] فيقول :(ماتقول في الاسم ؟) لأنه لايعلم أنه يسأل عن اشتقاقه أو[عن][٣] حده أو[عن][٣] علاماته ، لأن مالا[٤] يفهم في نفسه لايستحق الجواب عنه .

الفصل الرابع : في وصف المسؤول منه

اعلم أن المسؤول منه ينبغي أن يكون أهلاً لما يسأل عنه ، مثل أن يُسأل النحوي عن النحو ، والتصريفي عن التصريف ، والعروضي عن العروض ، وكذلك كل ذي علم عن علمه ؛ فإن لم يكن أهلاً لما[٥] يسأل عنه مثل أن يسأل العامي الغبي عن مشكلات النحو وعويص التصريف وغوامض العروض ؛ كان السؤال فاسداً .

ويستحب المسؤول أن يأخذ في ذكر[٦] الجواب بعد تعيين السؤال ؛ فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحاً ، وكذلك إن ذكر الجواب

---

(١) (عنه) ساقطة من (ع) و (أ)
(٢) في (أ) : ان يسأل عن الاسم : (ماتقول في الاسم) الخ .
(٣) زيادة من (أ)
(٤) في (أ) : لما
(٥) في ع : أن
(٦) [illegible]

وسكت عن ذكر الدليل زماناً طويلاً كان قبحاً ولم يعد منقطعاً. لأنه يحتمل أن يكون سكوته ليفكر[1] في إيراد الدليل بعبارة أدل على الغرض. وذهب قوم إلى (أنه يعد منقطعاً لأنه تصدى لنصب الاستدلال فينبغي أن يكون الدليل معداً في نفسه) والاول أصح.

الفصل الخامس: في وصف المسؤول عنه

اعلم أن المسؤول عنه ينبغي أن يكون مما يمكن إدراكه[2] مثل أن يسأل عن أنواع الحركات والمرفوعات / والمنصوبات والمجرورات (والمجزومات)[3]؛ فإن كان مما لا يمكن إدراكه مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ والكلمات الدالة على جميع المسميات. كان فاسداً لتعذر إدراكه فلا يستحق الجواب عنه.

١٠٣/٢

---

(١) في ع: لفكره، وفي (أ): لتفكره

(٢) على هامش الاصل: (تقدم مثل هذا في موضعين: أحدهما في وصف السائل والثاني في وصف المسؤول به) اهـ. قلت: هو استدراك غير صحيح، فلم يتقدم ما ذكر في وصف السائل، والذي تقدم في وصف المسؤول به (ينبغي ان يكون السؤال مفهوماً غير مبهم) وهذا غير المذكور أعلاه وبينهما بون ظاهر كما يتضح من العبارتين ومن المثالين.

(٣) زيادة من (أ).

الفصل السادس : في الجواب

اعلم أن الجواب هو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصان ؛ فإن كان السؤال عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً ، وذهب قوم إلى أنه يجوز الفرض[١] في بعض الصور مثل أن يسأل عن جواز تقديم خبر المبتدأ ، فله أن يفرض له[٢] في المفرد . وله أن يفرض له[٢] في الجملة، لأن من سأل عن الكل فقد سأل عن البعض . وذهب آخرون إلى إن الفرض إنما يجوز في الدليل لا في الجواب لئلا يكون الجواب غير مطابق[٣] للسؤال ، وهذا أيضاً فيه نظر ، لأنه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه ، لأنه كما يلزم المسؤول[٤] أن يكون الجواب عاماً ليكون مطابقاً للسؤال فكذلك يلزمه أيضاً أن يكون الدليل عاماً ليكون مطابقاً للجواب .

---

(١) الفرض في اللغة : التقدير والقطع ، وفي بعض كتب المنطق انه قد يستعمل الفرض بمعنى التجويز العقلي .. الخ .
انظر كشاف مصطلح الفنون للتهانوي ٢/١١٢٤ [كلكتة سنة ١٨٦٢] .

(٢) (له) ساقطة من (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) : عن السؤال ،

(٤) في (أ) : (السؤال) وهو خطأ .

الفصل السابع ــ في الاستدلال

اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب[١] الفهم والاستعلام طلب العلم[١]. وقيل: «الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد»، قال الله تعالى: «مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً[٢]» أي أوقد[٣]. والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطراراً.

/ وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال: ١٠٣/٢

فأما النقل فالكلام العربي الفصيح[٤] المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في[٥] معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم[٦] يكن كل ذلك منقولاً عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في[٥] معنى المنقول كان

---

(١) في (أ): طلبك .. للعلم

(٢) سورة البقرة ٢/١٧

(٣) في الاصل (وقد) فأثبتنا مافي (ع) و (أ) وهو المناسب.

(٤) في الاصل (الصحيح) فاثبتنا مافي (ع) و (أ)

(٥) [في] ساقطة من (ع). هذا وقد زاد السيوطي بعد نقله ماتقدم وعزوه الى كتاب ابن الانباري هذا، زاد (قال: وهو معظم ادلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: «انما النحو قياس يتبع» ولهذا قيل في حده: «انه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب» ـ انظر (الاقتراح) ص ٤٥

(٦) [لم] = من (أ)

محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب

وأما استصحاب[1] الحال فإبقاء[1] حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر : إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وإن[2] مايعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الاصل في البناء[3]

الفصل الثامن : في الاعتراض على الاستدلال بالنقل

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين :

الإسناد والمتن .

أ - فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين :

١ - أحدهما أن[4] تطالبه بإثبات الإسناد ؛ وقد ذهب قوم إلى أنه « ليس له أن يطالبه بإثبات[5] الإسناد ، وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكنه » ؛ وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه لو لم يكن [له][6] ذلك

---

(١) في (أ) لاستصحاب ... فإنما ، وكلاهما خطأ

(٢) في (أ) : [وإنما يعرب ما يعرب منها ...] وهو أجود

(٣) [في البناء][2] ساقطة من (أ)

(٤) [أن] ساقطة من (أ)

(٥) [إثبات] ساقطة من (ع) و (أ)

(٦) زيادة من (ع) . (أ)

لأدى إلى أن يروي كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد .

والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده / أو يحيله على كتاب ١٠٤/١
معتمد عند أهل اللغة .

٢ - والثاني أن يطعن في أسناده بأن يكون الراوي غير موثوق
روايته . والجواب أن يبين له طريقاً آخر .

ب – وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة [١] أوجه :

١ – أحدها أن تختلف الرواية . مثل أن يقول الكوفي : « الدليل
على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء [٢]

فمد (غنى) وهو مقصور ، فدل على جوازه . »

فيقول [له] [٣] البصري : «الرواية غَناء [٤] . بفتح الغين [٤] ممدود . »

٢ ـــ والثاني أن يستدل بما لا يقول به ، مثل أن يقول البصري :
« الدليل [٥] على أن واو (رب) لا تعمل وإنما العمل لـ (رب) المقدرة أنه

---

(١) في الاصل (عدة) فآثرنا ما في (ع) و (أ)

(٢) لم يعرف لهذا البيت قائل ، ويتمثل به في عدد من كتب النحو ، والوجه
ألا يستشهد بقول المجهول .

(٣) زيادة من (ع) و (أ)

(٤) في (ع) والغنى بفتح الغين ممدود ، وهو خطأ . هذا وعلى هامش الأصل
هنا : الغَناء بالمد والفتح : الكفاية .

(٥) سقط في (أ) من قوله (الدليل) الى قوله (قد جاء)

قد جاء الجر بإضمارها من غير عوض منها [في] [1] نحو قوله :

رسمِ دار وقفت في طللِه كدت أقضي الحياة منجللِه [2]

فيقول له الكوفي : « إعمال حرف الجر مع الحذف من غـير عوض لا تقول به ، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟»

٣ – والثالث أن يشاركه في الدليل ، مثل أن تقول البصري : « الدليل على أن المصدر أصل للفعل [3] أنه تسمّى مصدراً . والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل ؛ فلو لم يصدر عنه الفعل [وإلا] [4] لما سمي مصدراً . »

---

(١) زيادة من (ع) و (أ) . و (نحو) ساقطة من (أ)

(٢) في الأصل : (ورسمِ) زيدت (واو) بحبر أحلك مما كتب به ما قبلها وما بعدها ، والزيادة خطأ ، إذ أن الرواية والوزن بغير واو .
والبيت لجميل بن معمر العذري صـاحب بثينة ، يستشهدون به على شيئين : الجر (ربّ) محذوفة وهو الموضوع هنا ، والثـاني أن (من جلل) تأتي بمعنى (من عُظم) وتأتي بمعنى (من أجل) . والمعنى الثاني ظاهر هنا ، أما الأول ففهموا منه (كدت أقضي من عُظم أمره في عيني) ولا يخفى ما فيه من تكلف .
هذا وقد رواه الأصمعي (كدت أقضي الغـداة) وروايته أجود . — انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٢٧ .

(٣) في (ع) : الفعل

(٤) كذا في الأصل وفي (ع) وظاهر أن (إلا) لا لزوم لها ، لكن أسلوب المؤلف [illegible] في [illegible] كتاب من كتبه ، مرات عدة .

فيقول له الكوفي : « هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر ، فإنه إنما سمي مصدراً لأنه صدر(١) عن الفعل كما يقال : (مركب فاره ومشرب عذب) ، أي مركب فاره ومشروب عذب . »

٤ ـــ والرابع التأويل ، مثل أن يقول الكوفي : « الدليل على جواز ترك صرف / ما(٢) ينصرف في ضرورة الشعر(٣) قول الشاعر :

١٠٤ / ٢

وممن ولدوا عامِـ ـرُ ذو الطول وذو العرض(٤)

[فترك صرف (عامر) وهو منصرف ، فدل على جوازه](٥)

فيقول له البصري : « إنما لم يصرفه(٦) لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر :

---

(١) في ع : (مصدر) وفي (أ) : (مصدور) وهو جيد

(٢) في (أ) : مالا ، وهو خطأ .

(٣) (ضرورة في الشعر) ساقطة من (أ)

(٤) في (أ) ومن ولدوا .. والصحيح ما في الاصل وفي (ع)

البيت لذي الاصبع العدواني من كلمة مشهورة سائرة في رثاء قومه عدوان بعد ان وقع شر بينهم فتفانوا ، أولها :

عذير الحي من عدوان كانوا حية الارض

انظر الاغاني ٣/٢ ، ٤ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٨ والانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ٢ / ٢٩٣ ولسان العرب ٦/٢٨٦ .

(٥) زيادة من (أ) فقط

(٦) في (أ) :يصرف

قامت تُبكّيه على قبره : « من لي من بعدك ياعامرُ
تركتني في الدار ذا غربة قد ذلّ من ليس له ناصرُ »[1]

فقال : (ذا غربة) ولم يقل : (ذات غربة) لأنه حمله على المعنى كأنه قال : (تركتني إنساناً ذا غربة)[2] ، و(الإنسان) ينطلق على الذكر والأنثى . »

فيقول له الكوفي : « قوله : (ذو الطول وذو العرض)[3] يدل على أنه لا يذهب به إلى القبيلة ، لأنه لو ذهب به إلى القبيلة لقال : ذات الطول . »

---

(١) كذا في الأصول الثلاثة وفي (التنبيه) للبكري ص ٣٠ وفي سمط اللآلي ١/١٧٤ وبعض اصول (العقد الفريد) اذ يرويه ابن عبد ربه عن ابي عبد الله البجلي قال : وقفت اعرابية على قبر ابن لها يقال له عامر فقالت .. الخ .
أما بقية أصول (العقد الفريد) التي اعتمدها الناشرون فتروي البيت (تركتني في الدار لي وحشة) وتروي المطلع :(أقمت ابكيه على قبره) .ـ العقدالفريد٣/٣٥٩وعلى الرواية الثانيةهذه،يصبح البيت لاشاهدفيه؛أماابن منظورفقد اعتمدالروايةالاولى بعد ان قال : « وأما قول الشاعر :

وممن ولدوا عامـ ر ذو الطول وذو العرض

فان ابا اسحق قال : (عامر) هنا اسم للقبيلة ولذلك لم يصرفه ، وقال (ذو) ولم يقل (ذات) لانه حمله على اللفظ كقول الآخر . قامت تبكيه . . الخ
أي ذات غربة ،فذكّر على معنى الشخص . وانما انشدنا البيت الاول لتعلم ان قائل هذا امرأة.» ـ لسان العرب ٦/٢٨٦ .
(٢) في (أ) زيادة : « ولم يقل ذات غربة لان الانسان . . الخ »
(٣) (.. العرض) ساقطة من (ع) و (أ) .

فيقول له البصري : « قوله (ذو الطول) رجع[1] إلى الحيّ » ونحو هذا في التنقل من معنى إلى معنى قول الشاعر :

إن تميماً خلقت مَلْموما[2]

قوماً ترى واحدهم صِهْميما[2]

والصهميم : الذي لاينثني[3] عن مراده .

---

(١) في (أ) : رجع

(٢) في (ع) (ملوما) ، وفي الاصل (ملهوماً) وكلاهما تصحيف فأثبتنا ما في (أ) لانه الموافق للراوية ،

الملموم : المجتمع بعضه الى بعض ، وصخرة ملمومة : مستديرة صلبة . الصهميم : الخالص في الخير والشر مثل الصميم . قال ابن الانباري : (خلقت) أراد به القبيلة ، ثم قال (ملموماً) أراد به الحي ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال (قوماً ترى واحدهم صهميما) ـ انظر (الانصاف في مسائل الخلاف) ص ٢٩٥ .

هذا وقد روى ابن منظور هذا الرجز منسوباً الى المخيس الاعرجي كما يأتي :

إن تميماً خلقت ملموماً

مثل الصفا لا تشتكي الكلوما

قوماً ترى واحدهم صهميما

لا راحم الناس ولامرحوما

وذكر انه ورد أيضاً في رجز رؤبة ـ انظر لسان العرب ١٥/٢٤٢ والحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٣) في (أ) : لاينثنى .

٥ — والخامس المعارضة، مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين[١]:
«الدليل على أن إعمال الفعل الأول من الفعلين أولى[٢] قول الشاعر:

وقد نَغنى بها ونرى عصورا ... بها يقتدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا[٣]

فيقول له البصري: «هذا معارض بقول الشاعر:

ولكنّ نِصفاً لو سببتُ وسبّني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم»[٤]

---

(١) في الاصل: (الفعل) فأثبتنا ما في (ع) و(أ) لأن المقام يقتضيه؛ وظاهر ان المراد اعمال احد الفعلين في باب التنازع.

(٢) [اولى] ساقطة خطأ من [أ].

(٣) في ع: (الجدالا) وهو خطأ. وفي [أ]: (وقد تغنى بها وترى عصورا) وليس بشيء. وفي الاصل (تقتدننا) بالتاء فأثبتنا ما في [ع] لموافقته الرواية في في كتب النحو.

نغنى: نقيم، الخرد: جمع خريدة وهي الفتاة البكر الحيية المستترة، والخدال: جمع خدلة وهي من النساء الممتلئة الساق المستديرتها.

نسبه سيبويه الى المرار الاسدي، وقبله:

فرد على الفؤاد هوى عميداً ... وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد نغنى. — الكتاب ١/٤٠

أما ابن الانباري في كتابه [الانصاف] فنسبه الى رجل من بني اسد ولم يسمه ثم قال: «فأعمل الاول [يعني قوله: ونرى] ولذلك نصب [الخرد الخدالا]، ولو اعمل الثاني لقال: [تقتادنا الخردُ الخدالُ] بالرفع. — انظر الانصاف ص٦٣.

(٤) النصف: الانصاف. والبيت للفرزدق. ويستشهد به النحاة على اعمال ثاني الفعلين المتنازعين وهو هنا [سبني]. ولو أعمل الفعل الاول لقال: [سببت وسبوني

[illegible]

وقد ذهب قوم إلى أن المعارضة غير مقبولة لأنها تصد لمنصب الاستدلال / وذلك رتبة المسؤول لا السائل.

١٠٥/١

والصحيح أنها مقبولة لأن(١) التعليل مالم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل.

والجواب عن(٢) المعارضة من وجهين:

١ — أحدهما أن(٣) يبطل معارضته بماذكرناه من وجوه الاعتراضات

٢ — والثاني أن يرجح دليله على المعارضة بوجه(٤) من وجوه الترجيحات.

فإن لم يتحقق الإبطال ولا الترجيح كانت الدائرة على المستدل. وسنبين وجوه الترجيح مستقصاة في موضعها إن شاء الله [تعالى](٥) بعد.

= انظر الكتاب لسيبويه [١/٣٩] والانصاف لابن الانباري ص٦٣ ولسان العرب ١١/٢٤٧ وأساس البلاغة [مادة نصف].

(١) في الأصل: [لأنه] فأثبتنا ما في «ع» و«أ»

(٢) سقط في [أ] من هنا حتى قوله «بما ذكرناه».

(٣) في ع: أنه،

(٤) في ع: «وجه» وهي جيدة ايضاً.

(٥) زيادة من «ع». و«تعالى بعد» سقطتا من «أ»

الفصل التاسع ــ في الاعتراض على الاستدلال بالقياس

اعلم أن الاعتراض على الاستدلال [بالقياس] (١) من سبعة أوجه :

١ ــ أحدها فساد الاعتبار ، مثل أن يستدل بالقياس (على مسألة)(١) في مقابلة(٢) النص عن العرب ، مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن (ترك صرف ماينصرف لايجوز لضرورة الشعر) : أن الأصل في الاسم الصرف ، فلو جوزنا ترك صرف ماينصرف لأدى ذلك إلى أن نرده عن الأصل إلى غير أصل ؛ فوجب ألا يجوز [قياساً على مد المقصور] (١) » .

فيقول(٣) له المعترض : « هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة(١) النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب [في ترك الصرف] (١) لا يجوز (٤) ، قال الشاعر :

نصروا نبيهمُ وشدوا أزره   بحنينَ حين تواكل الأبطالِ(٥)

---

(١) زيادة من (أ) .

(٢) في الاصل هنا :(مقابل) فرجحنا مافي (ع) و (أ) ،وكل جائز .

(٣) « له » ساقط من (ع) و(أ) .

(٤) في (أ) : « لا يجوز فدل على انه جائز » ، وهي زيادة مربكة

(٥) البيت لحسان بن ثابت واستشهد به ابن الانباري في كتابه الانصاف (ص ٢٩١) وقال : « ترك صرف (حنين) وهو منصرف ، قال الله تعالى « ويوم حنين اذ أعجبتكم كثرتكم » [سورة التوبة ٢٦/٩] ولم يرو عن احد من القراء انه لم [illegible] » .

١٠٥/٢

فترك صرف (حنين) وهو منصرف ، وقال الآخر :

طلب الأزارقَ بالكتائب إذهوت بشبيب غائلة الثغور غدور [١]

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف ، وقال الآخر :

أنا أبو دهبل وَهب لوهَبْ من جمح والعز فيهم والنشب [٢]

فترك صرف (دهبل) وهو منصرف إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن [٣] العرب في ترك الصرف ، فدل على أنه جائز ».

والجواب أن تتكلم عليه بما هيأت [٤] من الاعتراضات على النقل وتبين أن ما توهمه معارضاً ليس كدلك .

٢ — والثاني فساد الوضع وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضى . مثل [٥] أن يقول الكوفي : « إنما جاز التعجب من السواد والبياض

---

(١) الكلمة الاخيرة (غدور) ناقصة في الاصل ، مثبتة في (ع) و (أ) .
البيت للاخطل ، وشبيب هو ابن يزيد الشيباني (٢٦ — ٧٧ هـ) بطل الخوارج الثائرين وقائدهم ، بايعه بالخلافة (١٢٠) رجلاً ثم ارقع بالحجاج غير مرة ، ثم امد عبد الملك الحجاج بجيش من الشام فتكاثروا عليه وقتل اكثر اصحابه ، ونجا في عدد قليل ، فنفرت به فرسه وعليه الحديد الثقيل ، فألقته في الماء فغرق . — انظر قاموس الاعلام للزركلي .

(٢) قائله ابو دهبل الجمحي (وهب بن زمعة) شاعر اموي توفي باليمن سنة ٦٣ هـ

(٣) من هنا الى آخر الجملة ساقط من (أ) .

(٤) في (ع) و (أ) : بينا .

(٥) من هنا الى قوله (ضد المقتضى) بعد سطرين ، ساقط من (أ) .

دون سائر الألوان لأنهما أصل[١] الألوان . »

فيقول له البصري : « قد علقت على العلة ضد المقتضى ، لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل[٢] . وهذا المعنى في الأصل[٣] أبلغ منه في الفرع ؛ فإذا لم يجز مما كان فرعاً لملازمته المحل فلأن [لا] [٤] يجوز مما كان أصلاً وهو ملازم المحل[٢] كان ذلك بطريق[٥] الأولى . »

والجواب أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضاً من وجه آخر .

٣ — والثالث القول بالموجب . وهو أن يسلم المستدل ما اتخذه موجباً للحكم[٦] من العلة مع استبقاء الخلاف ، ومتى توجه[٧] كان

---

(١) في الاقتراح ص ٨١ : أصلا الالوان .

(٢) في ع : للمحل .

(٣) في (أ) : (المعنى) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من الاصل ومن (ع) ، والمعنى يقتضيها كما في (أ) .

(٥) في (أ) : من طريق .

(٦) في ع : للعلة للحكم وفي (أ) : وفي الاقتراح ص ٧٩ : موجباً للعلة مع استبقاء الخلاف .

(٧) الذي في (أ) : « ومتى توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعاً مثل» وفيه سقط مخل ، ومثله في (ع) ويريد المؤلف : ومتى توجه في عموم الصور كان المستدل منقطعاً .

المستدل منقطعاً ؛ فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد [١] منقطعاً وذلك مثل أن يستدل / البصري على جواز تقديم الحال [٢] على العامل في الحال إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وذو الحال اسماً ظاهراً نحو (راكباً جاء زيد)[٣] فيقول : « جواز تقديم معمول الفعل المتصرف [٤] ثابت في غير الحال فكذلك في الحال . »

١٠٦ / ١

فيقول له الكوفي : « أنا أقول بموجبه. فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا » .

والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه أن يقول [٥] بالموجب بأن يقول: «عنيت به ما وقع الخلاف فيه وعرّفته بالالف واللام فتناوله [اللفظ] [٦] وانصرف إليه . [وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة في جميع الصور فلا يكون قولاً بموجبها] [٧] .

---

(١) في الاصل (عد) وقد أربكتنا غلطة الناسخ هذه كثيراً . حتى عززنا ما في (أ) بالمقابلة على نسخة الاستاذ الجليل السيد محب الدين الخطيب المشار اليها في المقدمة الآتية: (لمع الأدلة)وحتى عثرنا على هذا النص منقولاً ومعزواً في (الاقتراح) للسيوطي ص ٧٩

(٢) « على العامل في الحال » ساقطة من (ع)

(٣) ساقطة من (ع)

(٤) في (ع) العامل المتصرف ، والأصل أحسن .

(٥) في (أ) وفي (الاقتراح ص ٧٩) : القول

(٦) ساقطة من الاصل ومن الاقتراح ص ٧٩ ، وهي في (ع) و (أ) .

(٧) ما بين الزاويتين ساقط من الاصل ، وهو في (ع) و(أ) .وفي الاقتراح =

٤ ــ الرابع المنع للعلة ، وقد يكون في الاصل والفرع :

فأمـا المنع في الأصل فمثل أن يقول البصري : « إنمـا ارتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ ، والابتداء[1] يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه»

فيقول له الكوفي : «لا أسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ » .

والمنع في الفرع مثل أن يقول البصري : « الدليل على أن فعل الأمر مبني أن (دراكِ ، ونزالِ ، وتراكِ) وما أشبه ذلك من أسمـاء الأفعال مبنية لقيامها مقامه ، ولولا أنه مبني [وإلا] [2] لما بني ماقام مقامه . »

فيقول له الكوفي : « لا أسلم أن نحو (داركِ ، ونزالِ ، وتراكِ) إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر ، وإنما بنى لتضمنه لام الأمر . »

والجواب عن منع العلة أن يدل على وجودها / في الأصل [3] والفرع بما يظهر به فساد المنع .

١٠٦ / ٢

= ص ٧٩ وفي مخطوطة السيد محب الدين الخطيب التي انفردت بعد ذلك باضافة « وفـ مثله لا يعد المستدل منقطعاً » .

هذا والكوفيون لا يجيزون تقديم الحال على عاملها اذا كان صاحبها اسماً ظاهراً وانما يخصون ذلك اذا كان صاحبها مضمراً فحسب ؛ والنقل والقياس على خلاف مذهبهم . انظر تفصيل ذلك في (الانصاف) ص ١٥٨ .

(١) ساقطة من الاصل ، وهي في (ع) و (أ) (والاقتراح ٨١)

(٢) يزيد المؤلف هذه الكلمة غير مرة ، وذاك اسلوبه ، وسقوطها اقوى لتماسك الجملة . وقد اشرنا الى مثل هذا في الحاشية (٤) من ص ٤٨ .

(٣) في الاصل و (ع) : او الفرع ، واثبتنا ما في (أ) .

٥ ـ الخامس المطالبة بتصحيح العلة . والجواب أن يدل على ذلك بشيئين : بالتأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير [وجود الحكم لوجود العلة وزوالها لزوالها] [١] فمثل أن يقول [٢] : « إنما بنيت (قبل) لأنها اقتطعت عن الإضافة .» فيقول : « وما الدليل على صحة هذه العلة ؟» فيقول : « الدليل على صحة هذه العلة التأثير [٣] ، وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها ، ألا ترى أنه قبل اقتطاعه عن الإضافة كان معرباً ، فلما اقتطع عن الإضافة صار مبنياً ؟ ثم لو أعدنا الإضافة لعاد معرباً ، ولو [٤] اقتطعناه عن الإضافة لعاد مبنياً ، كما قال الله تعالى : « ولو رُدّوا لعادُوا لما نُهوا عنه .. » [٥] وأما شهادة الأصول فمثل أن يقول : « إنما بنيت (كيف) ، و (أين) و (متى) لتضمنها معنى الحرف . » فيقول : « وما الدليل على صحة هذه العلة ؟ » فيقول : « الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد [وتدل] [٦] على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً»

---

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨١

(٢) لم يذكر فاعل لهذا الفعل ولا لأفعال القول الآتية بعد في الحوار، لأن المراد بها ظاهر انه : يقول القائل ... فيقول المعارض .

(٣) ساقط في (أ) من هنا الى كلمة (العلة) الآتية بعد .

(٤) هذه الجملة الاخيرة ساقطة من (أ) ويستغنى عنها .

(٥) سورة الانعام ٦ / الآية ٢٨ . هذا ولا لزوم لهذا الاستشهاد هنا .

(٦) زيادة من (ع) و (أ) .

٦ — والسادس النقض ، وهو وجود العلة ولا حكم ، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة ، وذلك مثل أن يقول: « إنما بنيت (حذامِ) و (قطامِ) ، و (رقاشِ) لاجتماع ثلاث علل ، وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (حاذمة) و (قاطمة) وراقشة . » فيقول : « هـذا ينتقض بـ (أذربيجان) فإن فيه أكثر من ثلاث علل وليس بمبني ، بل هو معرب غير منصرف . »

١٠٧ / ١

/ والجواب عن النقض أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها منع [1] أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ :

فالمنع مثل أن يقول : « إنما جاز النصب في نحو (يا زيدُ الظريفَ) حملاً على الموضع لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم . » فيقول : « هـذا ينتقض بقولهم : (يا أيها الرجلُ) فان (الرجل) وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب . » فيقول : « لا أسلم [2] أنه لا يجوز فيه النصب . » ويمنع على مذهب من يرى جوازه .

والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ : « كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً [3] » فيقول : « هـذا ينتقض بقولهم : (إذا زيد جاءني أكرمته) فـ (زيد) اسم قد تعرّى عن العوامل اللفظية

---

(١) في الاقتراح للسيوطي ص ٧٦ . نقص (٢) في (أ) : لا نسلم

(٣) في الاصل وفي (أ) والاقتراح ص ٧٦ : « او تقديراً » ، فأثبتنا ما في (ب) لأنه أدق .

ومع هذا فأنت لا تقول إنه مبتدأ . » فيقول : « قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض لأني قلت (لفظاً وتقديراً [1]) ، وهو وإن تعرّى لفظاً فانه لم يتعرّ تقديراً ، لأن التقدير فيه : (اذا جاءني زيد جاءني ...) وإنما حذف لما في اللفظ من الدلالة عليه . »

والدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول : « إنما ارتفع (يكتبُ) في نحو : (مررت برجل يكتب) لقيامه مقام الاسم وهو (كاتب) . » فيقول : « هذا ينتقض بقولهم[2] (مررت برجل كتب) فانه فعلٌ قام مقام الاسم وهو (كاتب) ، وليس بمرفوع . »

فيقول : « قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل معرباً وهو الفعل المضارع نحو : (يكتب) ، و (كتب) [فعل] [3] ماض ، والفعل الماضي لايستحق [شيئاً من] [3] / الاعراب ١٠٧/٢ [فلما لم يستحق شيئاً من جنس الإعراب] [3] منع الرفع الذي هو نوع منه ، فكأنا قلنا : هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع ، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئاً من الإعراب .

وقد ذهب قوم إلى أن النقض غير مقبول ، ويقولون بتخصيص

---

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) في (ع) و(أ): بقولك. هذا والمنقول عن هذه الفقرة في الاقتراح (للسيوطي) اختصار وأخطاء فلينتبه اليها .

(٣) زيادة في (ع) و (أ) و (الاقتراح ص ٧٧) .

العلة ، وليس بصحيح لأن العلة المُخيلة [1] إنما جاز التمسك بها لأنها توجب غلبة الظن في كونها علة للحكم ، فاذا رأيناها موجودة ولا حكم معها لم يغلب على الظن كونها علة .

٧ — السابع المعارضة ، وهو أن يعارض [2] بعلة مبتدأة [والاكثرون على قبولها لأنها وقفت العلة ، وقيل : لا تقبل لأنها تصد لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول لا السائل] [3] ، مثل أن يقول الكوفي في إعمال الفعلين [4] : « إنما كان إعمال الفعل الاول أولى من الثاني لأن الأول سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل ؛ فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به . »

فيقول البصري : « هذا معارض بأن الفعل [5] الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الاول ، وليس في إعماله نقص معنى ، فكان إعماله أولى . »

وحكم المعارضة بالقياس حكم المعارضة بالنقل على ما بينا .

---

(١) في ع : (المختالة) وهو خطأ . و (المخيلة) معناها : المناسبة ـ انظر (الاقتراح للسيوطي) ص ٧٢ .

(٢) في (ع) و (أ) (يعارضه) وليس بشيء . وفي الاقتراح ص ٨٢ : ان يعارض المستدل .

(٣) زيادة من الاقتراح) ص ٨٢ .

(٤) مرند : (احد الفعلين في باب التنازع) .

(٥) في (أ) : (بالفعل) وهو خطأ .

الفصل العاشر : في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال(×)

وهو أن يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال ، مثل أن يدل الكوفي على زواله اذا تمسك البصري به [١] في بناء فعل الأمر [٢] ، فيبين أن فعل الأمر مقتطع [٣] من الفعل المضارع مأخوذ منه ، والفعل المضارع قد أشبه / الاسم وزال عنه استصحاب [٤] حال البناء ، وصار معرباً بالشبه ، فكذلك فعل الأمر .

١٠٨ / ١

(×) استصحاب الحال مصطلح فقهي للحنفية ، يريدون به ان الأصل في الاشياء الاباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقوله تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً) سورة البقرة ٢/٢٩

نقل النحاة هذا المصطلح حين ارادوا بناء (اصول للنحو) كأصول الفقه ، وعرفه ابن الانباري بأنه (ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل . . . وهو من الادلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الاسماء وهو الاعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الاصل في الافعال وهو البناء حتى يوجد دليل الاعراب . ـ انظر الاقتراح ص ٨٦ وسيأتي كاملاً في موضعه من (لمع الادلة) ان شاء الله . هذا وقد نقل السيوطي هذا الفصل كاملا في كتابه (الاقتراح ـ ص ٨٧) .

(١) (به) ساقطة من (أ) .

(٢) في الاصل : (الامر فيه) ، ولا معنى لكلمة (فيه) فحذفناها اعتماداً على ذلك وعلى نسخة (ع) و (أ) .

(٣) في (أ) منقطع ، وليس بشيء

(٤) في (أ) الاستصحاب ، وليس بشيء .

والجواب أن يبين أن ما توهم دليلا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحاً .

الفصل الحادي عشر[١] — في ترتيب الاسئلة[٢]

اعلم أن علماء الجدل اختلفوا في ذلك ، فذهب قوم إلى أنه لا يجب على السائل ترتيب الاسئلة ؛ بل له أن يوردها كيفما شاء لأنه جاء مستفهماً مستعلماً .

وذهب آخرون الى أنه يجب ترتيبها ، فعلى هذا أول الأسئلة : فساد الاعتبار ، وفساد الوضع ، والقول بالموجب ، والمنع ، ثم المطالبة ، ثم النقض ، ثم المعارضة .

[و][٣] إنما وجب تقديم فساد الاعتبار وفساد الوضع لأن المعترض يدّعي أن ما يظنه قياساً ليس مستعملا في موضعه ، فقد صادم أصل الدليل والقول بالموجب لانه يبين أنه لم يدل في محل الخلاف ، ولا حاجة الى الاعتراض والمنع ثم المطالبة ، لأن المنع إنكار العلة والمطالبة إقرار

---

(١) نقله السيوطي معزواً الى المؤلف ، بتصرف يسير في كتابه (الاقتراح) ص ٨٢ مع اسقاط بعض الجمل .

(٢) في (أ) : الاسولة

(٣) زيادة لازمة من (ع) و (أ) .

(بالعلة).[١] والإقرار بعد الإنكار يقبل، والإنكار بعد الإقرار لا يقبل.

ثم النقض، لما فيه من تسليم صلاحية العلة[٢] لو سلمت من النقض فكان تأخيره عن المطالبة أولى من تقديمه عليها، لأن المطالبة لا تتوجه على علة منقوضة.

ثم المعارضة لأنها ابتداء دليل مستقبل في مقابلة دليل المستدل، فهي بمنصب الاستدلال أشبه منها بالسؤال، ولهذا ذهب من ذهب إلى أنها ليست بسؤال.

الفصل الثاني عشر — في ترجيح الأدلة[٣]

/ اعلم أن الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل، والآخر القياس. ١٠٨/٢

١ - أما[٤] الترجيح في النقل فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن.

فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون أحد الناقلين أعلم من الآخر، أو تكون النقلة[٥] في أحدهما أكثر من الآخر، مثل أن يستدل

---

(١) زيادة من الاقتراح ص ٨٢

(٢) في ع: «ولو»، والصواب ما في الأصل، وما في (أ) و (الاقتراح)

(٣) انظر «الاقتراح» ص ٩٢

(٤) في (أ): فأما

(٥) في الأصل: «الثقة» لكن السياق يدل على صواب ما في (أ) و (ع)

الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت في معنى (كيما) بقول الشاعر:

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثَه عن ظهر غيب إذا ماسائل سألا[1]

فيقول[2] له البصري: «الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوماً[3] تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب إلا المفضل[4] بن سلمة الضبي فإنه كان يرويه بالنصب. وإجماع نحويي البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أعلم منه وأضبط.[5]»

ويشترط في نقل اللغة مايشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن بها[6] معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها التعلق به مااشترط في نقله وإن لم تكن[7] في الفضيلة من شكله.

---

(١) قائله عدي بن زيد العبادي، واستشهد به بعض النحاة على ان «كما» مشبهة «كيما» في نصبها المضارع انظر «الانصاف» ص ٣٤٤

(٢) [له] ساقطة من (أ)

(٣) في «أ»: [يوم] وهو تصحيف

(٤) ابو طالب النحوي اللغوي الفاضل الكوفي، أخذ عن ابيه سلمة بن عاصم وعن ابن السكيت وثعلب، وله في اللغة والنحو اختيارات يختار النحاة غيرها، وتآليفه في اللغة عديدة. توفي سنة ٢٧٠ هـ.

انظر بغية الوعاة ص ٣٩٦ وقاموس الاعلام ٣/١٠٦٣

(٥) في ع: وأحفظ، وفي «أ»: أعلم وأحفظ

(٦) في [أ] لانها، والصحيح الاصل

(٧) في الاصل وفي «ع» وفي «أ»: «يكن» وهو تصحيف لان الضمير يعود على اللغة لا على الحديث.

وأما الترجيح في المتن فأن تكون إحدى الروايتين موافقة للقياس، والأخرى مخالفة ، مثل أن يستدل الكوفي على إعمال (أنْ) مع الحذف من غير عوض بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ[١] الوغى وأنْ أشهد اللذات: هل أنت مُخْلدي[٢]

فيقول له البصري : «الرواية : (أحضرُ) بالرفع ،وهو القياس .»

٢ ــ وأما الترجيح في القياس فأن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من نقل أو قياس .

فأما الموافقة للنقل فنحو / ماقدمناه . ١٠٩/١

وأما الموافقة للقياس فمثل أن يقول الكوفي : «إن (إنّ) تعمل في الاسم النصب لشبه الفعل ، ولا تعمل في الخبر الرفع ، بل[٣] الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها .»

فيقول له البصري : «هذا فاسد ، لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع[٤]، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لايجوز ؛وأما استصحاب

---

(١) في (أ) : احضروا

(٢) من معلقة طرفة بن العبد

(٣) في الاصل : (لأن) ، فأثبتنا ما في «ع» و «أ» و(الاقتراح ص٩٤)

(٤) في (الاقتراح ص ٩٤) في الخبر الرفع .

الحال فلا يجوز الاستدلال به ما وجد هناك دليل بحال .» والله أعلم [١] .

تم المختصر في جدل الإعراب المسمى بـ (الإغراب) لابن الانباري رحمه الله .

والحمد لله وحده وصلى الله على (سيدنا) محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .

---

(١) في (أ) : « أعلم بالصواب . » ـ هذا وإلى جانب هذه الكلمة في هامش الأصل : (بلغ مقابلة ، صحح) .

الرسالة الثانية :

لُمَعُ الأدلّة

في أصول النحو

لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الانباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ننشر هـذا الـكتاب النفيس عن أصل احتفظت به مكتبة (عاطف) في إستنبول برقم [عاطف ٢٤٢٩ / ٣] وأخذ قسم المخطوطات بجامعة الدول العربية فلماً عنه ، قرأته وأوصيت بتصويره مكبراً ، وعن هذه الصورة أصدر هذه النشرة إذ تعذر علي الحصول على غيرها .

الكتاب ثلاثون فصلاً ، والمخطوطة ناقصةمن أولها اربعة فصول وبعض الخامس، وفي ورقتها الأولى آخر الخامس وابتداء الفصل السادس . حجمها صغيروأوراقها ثلاث وأربعون ، صفحتها أحد عشر سطراً ، في السطر مابين (١٠ - ١٢) كلمة ، وخطها نسخي واضح جميل مشكول ، منقط إلا في مواضع أكثرها أحرف المضارعة . وعناوين فصولها بخط جلي في وسط السطر ، لا تاريخ على النسخة المصورة لكن المفهرس ذكر أنها كتبت سنة (٦٢٢ هـ)[١] . وفي آخرها : « تم الكتاب والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه . »

وتحت ذلك بخط كبير : (كتبه ... بن الشيرازي) ويلي ذلك خاتم المكتبة المنقوش فيه (وقف هـذا الـكتاب الحاج مصطفى عاطف بشرط ألا يخرج من خزائنه سنة ١١٥٤) .

ويظهر من مقابلة خط هـذه النسخة بخط نسخة (عاطف) من (الاغراب) ان ناسخهما واحد ، لـكن أخطاء الناسخ في هذه الرسالة لاتـكاد تذكر فلعل أصلها المنسوخ عنه أصل جيد .

ومع هذا فيلاحظ عليه الانحراف عما يجب في الرسم في أشباه الامور الآتية :

---

(١) انظر فهرس المخطوطات المصورة الذي طبعته الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ١ / ٣٧٧

١ ــ زيادة الف بعد الأفعال الدالة على مفرد والمثنية بواو مثل : (لايخلوا) ص $\frac{٣}{١}$ من المخطوطة .

٢ ــ إهمال الهمزات غالباً وميله إلى تسهيلها حتى انه ليرسم (في مسألتنا) هكذا : (في مسلتنا) ص $\frac{٢٠}{٢}$ وتصبح (استقراء) عنده :(استقرا) بلا همزة .

٣ ــ فصله (أن) المصدرية عن (لا) قبل المضارع فنجد في المخطوطة (فوجب أن لا ، أن لا يغي) مثلاً ص $\frac{٢١}{١}$ والوجه الوصل .

٤ ــ رسمه بعض ما تجب له الياء من الألفات المقصورة ألفاً مثل : (الجفلا) ص $\frac{٩}{١}$

٥ ــ نقطه الألفات المقصورة المرسومة ياء وإهمال نقط الياءات على قاعدة كثير من المتقدمين (انظر مثلاً ص $\frac{٣٩}{٢}$ السطر ٦) من الاصل حيث تجد : فكان الأخذ برواية من روي الرفع أولى.(ص $\frac{٣٧}{١}$ السطر ٧) حيث تجد : (وامام احكى عن بعضهم)

على أن ذلك لايضرد فتر ه في (ص $\frac{٣٩}{٢}$) نفسها السطر ١٠ يتبع اصطلاحنا اليوم فيرسم قول طرفة هكذا :

الا ايهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

٦ ــ انحرافه عن الواجب في وصل (ما) بما قبلها أو فصلها عنه ، فهو ، يرسم (حيثما دار) مفصولة هكذا (حيث ما دار) ص $\frac{١٠}{١}$ س ٢ ، على حين يصلها بما قبلها حين يجب الفصل ، وقد فعل ذلك أربع مرات في الاسطر الثلاثة الأخيرة من ص $\frac{١}{٢}$ فيقول:«كلما يجوزأن يكون مرفوعاً ... الخ» وظاهر ان (ما) هنا بمعنى (الذى) فيجب أن تفصل عن (كل) .

• • •

جريت في تحقيق هذه الرسالة على خطة سابقتها ، ولكن النقص الذي في اولها وعجزي عن الحصول على نسخة ثانية أغمّاني حتى جاء فرج الله :

عثرت في فهرس المكتبة الخاصة للعلامة العلم الجليل السيد محب الدين الخطيب على مجموعة مؤلفة من ثلاث رسائل بخط مغربي جميل دقيق ، رسالتان منها لابن الانباري ، رقمها (١٣٢٥) والرسائل الثلاث :

١ — الاقتراح للسيوطي

٢ — لمع الادلة لابن الانباري (١) .

٣ — الاغراب في جدل الاعراب .

طرت بهذا الكنز فرحاً اذ لن تبقى رسالتنا — على ما خيل الي — مخرومة الاول ، فتلقفتها كالخاطف العجلان . الا أني لم أمض كثيراً حتى تضاءل فرحي بعض التضاؤل إذ ان صاحب هذه المجموعة على ما ظهر لي طالب علم يريد ان يقتنص الفوائد مختصرة مركزة فسمح لنفسه ان يحذف كلمات كثيرة للمؤلف ، بل لقد اعمل قلمه بعض التغيير والتقديم والتأخير للعبارة كأنه يعدها للاستذكار والحفظ ، لكنه — والحق يقال — بقي على رغم ما غير وبدل ، محافظاً على المعنى .

استنسخت الفصول الستة الاولى من الرسالة في المكتبة السلفية عمرها الله بفضل صاحبها ، ثم أبت الى دمشق فقابلت ما نسخت من آخر الفصل الخامس من مخطوطتنا وعلى الفصل السادس . واسترحت الى أن اكمل نقص نسختنا من هذه المخطوطة الخطيبية : ثم لاحت لي بارقة أمل من ذكرياتي المختزنة من حين قرأت كتاب الاقتراح للسيوطي منذ عشرين سنة . وذكرت ان فيه نقلاً عن ابن الانباري . ولكن أين هذا النص ؟ فمطبوعة الهند سقيمة ، تعرى مع كثرة نقصها وأغلاطها من فهرس للأعلام .

---

(١) في أوله : « لمع الادلة في أصول النحو تأليف الشيخ أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري رحمه الله »
ثم « بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما . »

تركت ما بين يدي من اوراق وصور وجلست جانباً مع ورقة بيضاء لأقرأ - بروية - الكتاب من اوله الى آخره وأسجل على هامشه وعلى ورقتي كل موضع فيه نقل عن ابن الانباري ؛ كانت الفرحة هنا أتم من سابقتها ، فقد وجدت السيوطي يذكر في مقدمته كتابنا هذا بقوله : « .. فأما الذي في اصول النحو فانه في كراستين صغيرتين سماه (لمع الادلة) ورتبه على ثلاثين فصلاً » وسرد الفصول كلها وسنعود الى سرده بعد قليل ، وختم كلامه عليه بقوله : « وقد اخذت من الكتاب الاول (يعني هذا) اللباب ، وادخلته معزواً اليه في خلل هذا الكتاب .. »

وجدت بعد ان انتهيت من عرض (الاقتراح) وانتقلت الى تصفح كتابه الثاني (المزهر) في طبعته المفهرسة ،ان السيوطي نقل من فصول (لمع الادلة) اكثر من نصف الكتاب ، نحواً من ثمانية عشر فصلا عازياً الى ابن الانباري كما اشار في مقدمته مع تصرف يسير آونة ،واختصار خفيف اخرى ،ومحافظة على الاصل مرات كثيرة،ونقل منه ثلاثة فصول كذلك الى كتابه (المزهر) .

وعلى هذا نقلنا الفصل الاول كاملاً من (الاقتراح) ، والرابع واكثر الخامس من المزهر ، والثاني والثالث من المخطوطة الخطيبية ، ونشرنا هذه الفصول بحرف صغير تمييزاً لها ، وأشرنا عند كل فصل الى صفحة المصدر المنقول عنه او المقابل به .

هذا وهناك خلاف في ترتيب بعض الفصول بين مخطوطتنا وما ذكره السيوطي في مقدمة (الاقتراح) وقد رايت من الخير مقابلة المسردين ليقف القارىء على عناوين الفصول وعلى الخلاف معاً :

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة (الاقتراح)
١	ناقص	في معنى اصول النحو وفائدته
٢	〃	في اقسام ادلة النحو
٣	〃	في النقل
٤	〃	في انقسام النقل
٥	〃	في شرط نقل المتواتر
٦	في شرط نقل الآحاد	كذلك
٧	في قبول نقل اهل الاهواء	〃
٨	في قبول المرسل والمجهول	〃
٩	في جواز الاجازة	〃
١٠	في القياس	〃
	بدء الخلاف	
١١	في الرد على من انكر القياس	في تركيب القياس
١٢	في حل شبه تورد على القياس	في الرد على من انكر القياس
١٣	في معرفة انقسام القياس	في حل شبه تورد على القياس
١٤	في قياس العلة	في اقسام القياس
١٥	في قياس الشبه	في قياس الطرد
١٦	في قياس الطرد	في كون الطرد شرطاً في العلة
١٧	في كون الطرد شرطاً في العلة	في 〃 العكس 〃
١٨	〃 〃 العكس 〃 〃	في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة الاقتراح
١٩	في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً	في إثبات الحكم في محل النقل : بماذا يثبت ؟ بالنقل أم بالقياس ؟
٢٠	في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت ؟ بالنص أم بالعلة ؟ .	

انتهاء الخلاف

الفصل	في مخطوطتنا	في مقدمة الاقتراح
٢١	في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة	كذلك
٢٢	في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه	ـ
٢٣	في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الاخالة	ـ
٢٤	في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال	في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من وجوه الاستدلال
٢٥	في الاستحسان	كذلك
٢٦	في المعارضة	ـ
٢٧	في معارضة النقل بالنقل	ـ
٢٨	في معارضة القياس بالقياس	ـ
٢٩	في استصحاب الحال	ـ
٣٠	في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه	ـ

يلاحظ إضافة الى خلاف الترتيب بين النسختين ، أن الفصل (١٤) في مخطوطتنا وهو (في قياس العلة) يقابله في مقدمة الاقتراح الفصل (٣٠) (في العلة القاصرة) ، ثم تنفرد مخطوطتنا بالفصل (١٥) في قياس الشبه ،وتنفرد مقدمة الاقتراح بالفصل (١١) في تركيب القياس .

أما المطبوعة الحلبية فتتفق هي ومخطوطتنا في العدد . إلا أن الفصل السادس

لم يذكر فيها . وقد أدمجت الفصول (١٣ – ١٦) في فصل واحد ، ونقص الفصلان (٢٣ و ٢٤) .

اسم الكتاب

لم يكن للتنبيه على اسم الكتاب لزوم لولا أن خطأ جديداً نشره وروجه (جامعة الدول العربية — الادارة الثقافية — معهد إحياء المخطوطات العربية) حيث يحتفظ بفلم مصور عنه . فقد أدرج في الجزء الاول من (فهرس المخطوطات المصورة) ، باسم « إجراء القياس في النحو ... » [1] ولم أدر من أين اقتنص هذا الاسم فلم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الأنباري ، على حين كلهم ذكر (لمع الأدلة) في أصول النحو ، كما عرفت من المخطوطة الخطيبية ومن نقول السيوطي عنه في كتابيه (المزهر) و (الاقتراح) ومما تقدم لك في ترجمتنا ابن الانباري . وهناك خطأان حيث جاء في التعريف بالنسخة « كتبت سنة ٦٢٢ تقريباً (؟) بخط نفيس ينقص من أولها خمسة فصول . وهذا الكتاب مصدر المزهر للسيوطي . » [2]

وليتهم لم يختموا بهذه الجملة لما فيها من شطط وخطأ . فكل من قرأ (المزهر) عرف مبلغ الاسراف فيها ، إذ جميع ما نقله السيوطي من كتاب ابن الأنباري هذا في المواضع الثلاثة لا يبلغ صفحة واحدة من (١٢٠٠) صفحة في طبعة عيسى البابي الحلبي . ولو قالوا هو عمدة كتاب (الاقتراح) للسيوطي كانوا أقرب الى الجادة إذ نقل منه (١٨) فصلاً وكتابه (الاقتراح) نحو مئة صفحة .

• • •

وأنا إذ أقدم هذا الكتاب الفريد للدارسين الباحثين من العلماء ، مغتبط بما يسر الله من إكمال نقصه بحيث لم يحرم القارىء شيئاً من فصوله . إلا ما عودنا ابن الأنباري

---

(١) ص ٣٧٧ طبع دار الرياض للطبع والنشر في القاهرة سنة ١٩٥٤

(٢) الصفحة السابقة . هذا ، وهناك خطأ احصائي . فأوراق النسخة ثلاث واربعون . لا أربعون كما ذكروا في آخر التعريف البالغ سبعة من انصاف السطور .

في مطالع كتبه (نزهة الألباء ، الانصاف ، أسرار العربية ، الاغراب) من فواتح موجزة بأسلوبه المسجع اللطيف ، يقدم بها كتابه إلى القراء يطلعهم على الحافز له على التأليف ، ويشير أحياناً الى ما تقدم له من رسائل ذات علاقة بالفن الذي يتكلم عنه ، فنعرف بذلك الترتيب التاريخي بين بعض مؤلفاته وبعض[1] ، كما نعرف أحياناً سبب التأليف ، ومن ألف من أجله .

فلنحمد الله على ما يسر وهدى ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

سعيد الأفغاني

---

(١) من هذه الوجهة الفائدة فإنه قد أحال في آخر (لمع الأدلة) على كتابه (الاغراب) فهو قبله ولذلك نشرناه قبل (لمع الأدلة) .

بحيث دل الحكم إن دل على الاعتراض دليل، وكما يجب

الدليل على المثبت كذلك يطلب الدليل على النافي

فهذه جملة أقسام الأدلة التي هي الأصول التي تنوعت

عنها الفصول، وأما الاعتراض على كل دليل من هذه

الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال

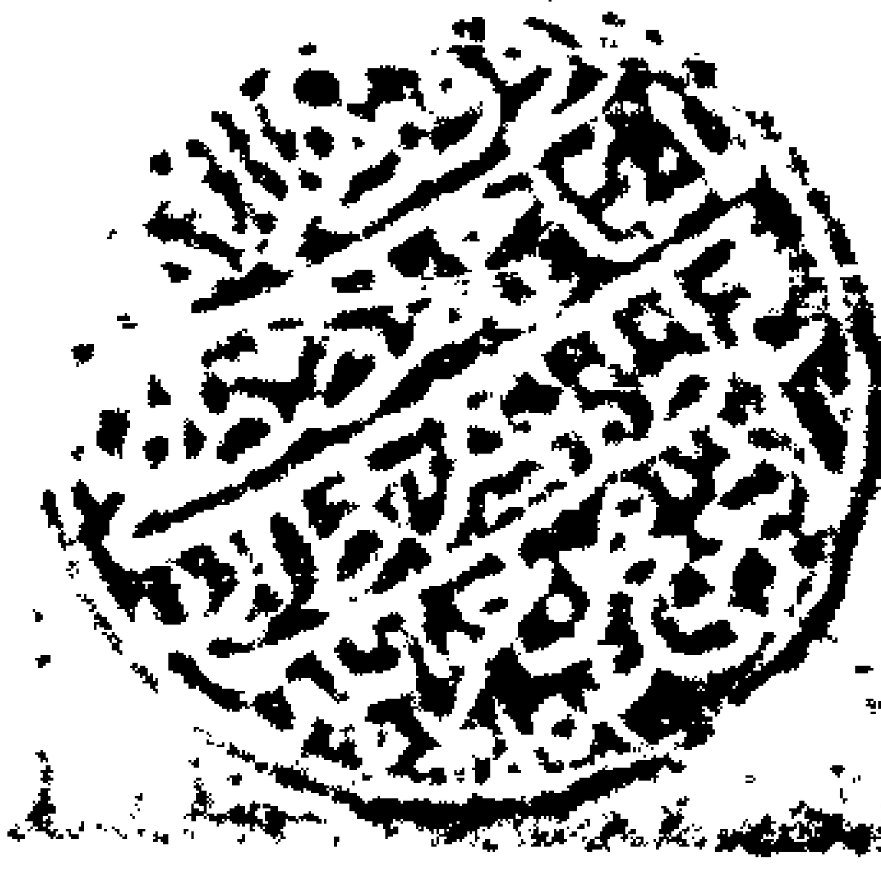
فليلحق بما يليق به، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم

بالإغراب والله أعلم بالصواب

تم الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

كتبه ... الشيرازي



الصفحة الاخيرة من مخطوطة لمع الادلة (انظر ص ٧١)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما[1]

الفصل الأول

في معنى أصول النحو وفائدته

أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع[2] الاطلاع على الدليل ؛ فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب[3] .

---

(١) نقلت هذه البداءة بحروفها من المخطوطة الخطيبية . أما الفصل الاول فقد أدرجه السيوطي في كتابه (الاقتراح) ص ٦ بعد ان ذكر عنوانه في مقدمته ص ٣ . وختمه بقوله « هذا جميع ما ذكره (ابن الأنباري) في الفصل الأول بحروفه » . أما المخطوطة الخطيبية فقد اختصرت بعض الكلمات والجمل .

(٢) في الأصل : بقاع ، وهو تحريف ظاهر ان أمن .

(٣) اليك نص الفصل في المختصرة الخطيبية ليظهر بعض أساليب مختصرها في اختصاره « فأصوله أدلته التي منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلته التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الدليل ، اذ المقلد لا يعرف الخطأ من الصواب ولا [illegible] من ارتياب »

الفصل الثانى

في اقسام أدلة النحو

أقسام أدلته ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، ومراتبها كذلك ، وكذلك استدلالاتها (١).

والدليل مارشد إلى المطلوب ، وقيل : معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالايعلم في العادة اضطراراً . والدال والدلالة بمعناه : فاذاً الدال فاعل بمعنى فعيل كعالم وقادر ، أصله (دالل) . وقيل : (الدلالة فعل الدليل . والدالّ ناصبه .) والأول أكثر استعمالا (٢) .

الفصل الثالث

في النقل (٣)

النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)(٤) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة .

فخرج عنه إذاً ماجاء في كلام غير العرب من المولدين ، وماشذ من كلامهم

---

(١) هذا الفصل من المخطوطة الخطيبية المختصرة ، وقد أسفت أن وجدت السيوطي لم ينقل منه في ص ٤٠ من (الاقتراح) غير الجملة الأولى حين اختصر الفصول التمهيدية الأول . و نظر ص ٣ من الاقتراح .

(٢) كذلك قرأت هذه الكلمة وهي غير واضحة في المخطوطة الخطيبية ، ورسمها أقرب الى ما أثبتناه ، والمعنى مع ما قبله متسق .

(٣) عن المخطوطة الخطيبية

(٤) زيادة من اختصار السيوطي ، انظر الاقتراح ص ٤٠

كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم)[١] ، قرىء في الشواذ : « ألم نشرح[١] .. »
بفتح الحاء ، وكالجر بـ (لعل) كما في :

لعل أبي المغوار منك قريب[٢]

وقال :

علّ صروف الدهر أو دولاتها[٣]

وكنصب بعضهم جزأي (لعل) و (ليت) ، قال :

ياليت أيام الصبا رواجعا[٤]

---

(١) زعموا أن ذلك لغة لبعض العرب ، وشاهد الجزم بـ (لن) قول أعرابي مجهول يمدح الحسين :

لن يخب الآن من رجائك من — حرك من دون بابك الحلقه

وان لم تكن قصة الشاهد موضوعة كان فيه ضرورة شعرية قبيحة .
أما شاهد النصب بـ (لم) فقول نسبوه الى الحارث بن منذر الجرمي :

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ — يوم لم يقدرَ أم يوم قدر

والقراءة الشاذة بنصب (نشرح) وقد خرّجوا ذلك على أن هناك نون توكيد خفيفة ثم حذفت ، وردوا ذلك بأدلة صناعية . — انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣١ ، ٢٣٤ ومغني اللبيب ص ٣٨٣ ، ٣٩٠ والآية « ألم نشرح لك صدرك » أول سورة الانشراح ٩٤/١
هذا وقد عزا الزمخشري هذه القراءة الى أبي جعفر المنصور ، وأردف ذلك بقوله : « لعله بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها . » — انظر الكشاف ٤ـ٧٧٠
(٢) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي وأوله :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة — لعل أبا المغوار منك قريب

روي بالجر وبالنصب فلا يصلح شاهداً قاطعاً .
(٣) تتمة الرجز :

يدلننا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها

الدولة : الشيء المتداول ، يريد : لعل حوادث الدهر تعطيه الغلبة على اللمة وهي الشدة . والرجز انشده الفراء ولم يعزه الى أحد ، وهذا يضعف الاستشهاد به على اللغة التي نسبوها الى عقيل وهي الجر بـ (علّ ، ولعل) انظر مغني اللبيب ١ـ٢٢٨ وشرح شواهده للسيوطي ص ١٥٥
(٤) في طبقات الشعراء لابن سلام : وقال العجاج : « ياليت أيام الصبا رواجعا » . [illegible] أياه مطلقاً ليت زيداً قاعداً » .
[illegible] ص ٦٥ [illegible]
[illegible]

وقال :

فليت أبا قابوس،ما ذرّ شارق، أميراً لنا أو ليت غير أمير (؟)

وككسر نون (منْ) مع لام التعريف نحو (مِنِ الغلام) وضم نون (عن) معه نحو (عنُ الرجل) ، وكادغام نحو (ردّنْ) في (ردْدنْ) ، وتركه [1] مع لام التعريف في أربعة عشر حرفاً أولها التاء وآخرها النون [2] . إلى غيره مما لايخفى من الشواذ .

الفصل الرابع : في انقسام النقل [3]

اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد .

فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم .

واختلف العلماء في ذلك العلم : فذهب الأكثرون إلى أنه ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواسّ الخمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ؛ وهذا موجود في خبر التواتر ، فكان ضرورياً . وذهب آخرون إلى أنه نظري ، واستدلوا على ذلك بأن

= النحاة كالفراء يجعلونها حين تنصب الجزأين مساوية (تمنيت ، وددت =) أو (وجدت) أما أكثر النحاة فلا يقولون بنصب (ليت) و (لعل) جزأي الجملة ويقدرون لهما خبراً مناسباً : (ليت لنا أيام الصبا رواجعا) أو (ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا) . وهو الأقيس . — انظر مغني اللبيب ١ـ ٢٩١ وشرح الكافية ٢ـ٣:٦ وحاشية الشمني المسماة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ٢ـ٦٩ ولسان العرب ٢ـ٢٩٣

(١) ترك الادغام

(٢) هي الاحرف الشمسية : ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ل ، ن ، ويجب ادغام لام التعريف فيها كما يخفى

(٣) هذا الفصل نقله السيوطي في المزهر ١ـ١١٣ وانظر الاقتراح ص ٣ حيث ترى عنوانه وص ٤٠ حيث ترى اختصاره .

بينه وبين النظر ارتباطاً ، لأنه يشترط في حصوله نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ؛ فلما اتفقوا علم أنه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنه لا يفضي إلى علم البتة . وتمسكت بشبهة ضعيفة ، وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ؛ فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم ، وهذه شبهة ظاهرة الفساد : فإنه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد ، فان الواحدلو رام حملَ حِمل ثقيل لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك ؛ فكذلك ها هنا .

وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به .

واختلفوا في إفادته : فذهب الأكثرون الى أنه يفيد الظن ، وزعم بعضهم : (أنه يفيد العلم) وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم : أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن [إذ[1] لو رأينا من يعرف بالوقر حافياً حاسراً باكياً خلف جنازة يقول : «وفقدت حميماً» علمنا صدقه ضرورة.]

الفصل الخامس : في شرط نقل المتواتر[2]

واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا الى ان شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة الى حد لا يجوز (فيه)[3] على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ؛ فإنهم انتهوا الى حد يستحيل على مثلهم (فيه)[3] الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم الى أن شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون الى أن شرطه أن يبلغوا أربعين

---

(١) هذه الزيادة بين معقوفتين ليست في الزهر ، وختم بها الفصل في المخطوطة الخطيبية.

(٢) بدأ مخطوطنا من نصف هذا الفصل بعد قوله (أربعين) ، أما نصفه الأول [illegible] احتصاره أيضاً.

(٣) [illegible]

/(١) وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر . وذهب ٢/٢ آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة ، والصحيح عندي(٢) هو الأول. وأما تعيين تلك الأعداد فإنما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة ،وإنما اتفق وجودها مع هذه الأعداد فلا يكون فيها حجة .

الفصل السادس : في شرط نقل الآحاد

اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً كما يشترط في نقل الحديث : لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم / يقبل نقله . ويقبل نقل العدل ٣/١ الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لاتخلو(١) اما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن . بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين . فوجب أن يكون لغلبة الظن ، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة . وزعم بعضهم : «أنه لا بد من نقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول

---

(١) أول المخطوطة ، الصفحة ٢/١ و ١/٢ بيضاوان .

(٢) [عندي] ليست في نقل السيوطي عند ـ المزهر ١١٤/١ .

(١) في الاصل لا تخاوا .

عنه ، لأن النقل يتنزل منزلة الشهادة ، والشهادة يشترط فيها الموافقة ، وكذلك النقل ، وهذا ليس بصحيح ، لأن اعتبار النقل بالشهادة اعتبار فاسد ، لأن النقل مبناه على المساهلة[1] بخلاف الشهادة ، فهذا[2] يسمع من النساء على الانفراد مطلقاً ومن العبيد وتقبل فيه العنعنة / ولا يشترط فيه الدعوى ، وكل ذلك معدوم في الشهادة ، فلا يقاس أحدهما بالآخر .

٣/٢

الفصل السابع : في قبول نقل أهل الأهواء

اعلم أن نقل أهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها ، إلا أن يكونوا

---

(١) في الاصل : المشاهلة ، واللام كالمشطوب عليها وقد طمسها الحبر فصارت تقرأ [المشاهدة] ، لكن الرجوع الى نقل السيوطي لها في المزهر مع الامعان في المعنى قوى ان تكون [المساهلة] .

(٢) في المزهر : فلهذا . انظر ١/١٣٨ ويحتاج نقل المزهر الى مقابلة بأصلنا لاكمال ما فيه من نقص .

هذا وعقّب السيوطي على كلام ابن الانباري بقوله :

« ومن امثلة ماروي في هذا الفن عن النساء والعبيد : قال ابوزيد في نوادره : قلت لأعرابية بالعيون ابنة مئة سنة : « ما لك لا تأتين أهل الرفقة ؟ » فقالت : « اني أخزى ان أمشي في الزقاق . » أي أستحي ...

قال ذو الرمة : « مارأيت افصح من أمة بني فلان ، قلت لها : كيف كان مطركم؟ فقالت : غثنا ما شئنا » — المزهر ١/١٣٩ .

العيون : موضع . غثنا : أصابنا المطر .

ممن يتدين بالكذب كالخطّابية[١] من الرافضة ، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه[٢] ، ولهذا قال بعض أكابر العلماء : إذا قبلنا رواية أهل العدل وهم يرون أن من كذب فسق ، فكيف لا يقبل رواية الخوارج وهم يرون : أن من من كذب كفر ؟.

والذي يدل على قبول نقلهم ، أن الأمة أجمعت على قبول (صحيح مسلم)[٣] (والبخاري)[٤]

---

(١) اصحاب ابي الخطاب محمد بن ابي زينب الاسدي .
زعم أن أئمة الشيعة أنبياء ، ثم غلا فزعمهم آلهة ، فلما وقف الامام جعفر الصادق على غلوه في حقه تبرأ منه ولعنه ، وامر اصحابه بالبراءة منه . — انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٣٨٠ .

(٢) الى هنا ينتهي نقل السيوطي في المزهر عن هذا الفصل وهو هناك بحروفه الا كلمة (يتدين) فانها عنده (يتدينون) ... المزهر ١/١٤١ .

(٣) ابو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري [٢٠٤ — ٢٦١ هـ] احد كبار ائمة الحديث ، والذى رحل في تحصيله الرحلات الواسعة ،وتصنيفه فيه [صحيح مسلم] ثاني كتب الحديث في الاسلام ، وله مصنفات عدة .

(٤) أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، علم الأعلام في الحديث ، وكتابه [الجامع الصحيح] أصح الكتب على الاطلاق . والحجة في الدين بعد القرآن الكريم ولد في بخارى سنة ١٩٤ هـ وتوفي في [خرتنك] احدى قرى سمرقند سنة ٢٥٦ هـ .

٤/١

/ وقد رويا فيهما عن قتادة (١) ، وكان قدرياً (٢) ، وعن عمران بن حطان (٣) وكان خارجياً ، وعن عبد الرزاق (٤) وكان رافضياً ، وفي عن العدول قبول نقلهم خرق الاجماع .

وزعم بعضهم : « أنه لا يقبل نقل أهل الأهواء ، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه ، فلأن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى » ، وهذا ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاسق ارتكب محظور دينه مع علمه بتحريمه ، فلم يؤمن أن يكذب مع علمه بتحريمه ، وأما

---

(١) ابو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري احد الأئمة الأعلام ، قال ابن المسيب : « ما اتانا عراقي احفظ من قتادة » وكان مع علمه بالحديث رأساً في العربية وايام العرب والنسب ، وكان يرى القدر ، مات بواسط في الطاعون — خلاصة تذهيب الكمال ص ٣٦٨ وقاموس الاعلام للزركلي ص ٧٨٩ .

(٢) القدرية : منكرو القدر القائلون بأن العبد يخلق افعاله وانه مخيّر غير مسيّر — انظر [التبصير في الدين] للاسفرايني المتوفى ٤٧١ هـ ص ٣٨ وفجر الاسلام ص ٣٤٧ .

(٣) أبو سماك السدوسي الوائلي م . رأس القعدة من الخوارج ، خطيب شاعر مفلق تابعي أدرك الصحابة وروى عنهم وروى اصحاب الحديث عنه ، مات سنة ٨٤ بعُمان — قاموس الاعلام ص ٧٢٦ وخلاصة تذهيب الكمال ص ٢٥١ .

(٤) عبد الرزاق بن همام الحميري ، ابوبكر الصنعاني عاش بين [١٢٦ - ٢١١ هـ] احد الأئمة الأعلام الحفاظ ، كان يحفظ سبعة عشر الف حديث ، له مصنف في الحديث وكتاب في تفسير القرآن . قال ابن عدي : « رحل اليه ائمة المسلمين وثقاتهم ولم يروا بحديثه بأساً ، الا انهم نسبوه الى التشيع . » — عن خلاصة تذهيب الكمال في اسماء الرجال للخزرجي ص ٢٠١ وقاموس الاعلام للزركلي ص ٥١٩ .

المبتدع فما ارتكب محظور دينه ، مع العلم بالتحريم ، وليست بدعته حاملة له على الكذب ، فوجب أن يقبل ؛ فإن كانت بدعته تخرجه عن الدين ، لم يقبل نقله . لاتصافه بالكفر . فإن قيل : فكيف جاز قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والشهادة أضيق باباً / من النقل والرواية ؟ قلنا : لا نعلم أن شهادة أهل الذمة مقبولة أصلاً ، لأن الله تعالى شهد عليهم بالكذب ، فقال تعالى : « ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » [١] . ولو أن يحي بن معين [٢] أو بعض عدول المسلمين طعن في شخص لم يقبل قوله ، فما ظنك بمن شهد الله تعالى عليه بالكذب؟

٤/٢

---

(١) سورة آل عمران ٣/٧٥ ونص الآية :

« ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائماً ؛ ذلك بأنهم قالوا : ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون . »

فهؤلاء هم الذين شهد الله عليهم بالكذب .

(٢) ابو زكريا الغطفاني البغدادي الحافظ الامام العلم المشهور ، عاش بين [١٥٨ – ٢٣٣] ، قال أحمد بن حنبل : « كل حديث لايعرفه يحيى فليس بحديث » مات بالمدينة فغسل على اعواد النبي صلى الله عليه وسلم وحمل على سريره . ونودي بين يديه : « هذا الذي يذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » خلاصة تذهيب الكمال ص ٣٦٨ .

الفصل الثامن : في قبول المرسل والمجهول

اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده(١) ، نحو أن يروي ابن دريد(٢) عن أبي زيد(٣) . والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله ، نحو أن يقول [أبو بكر](٤) ابن الانباري : حدثني رجل عن ابن الاعرابي(٥) .

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول ، لأن العدالة شرط في

---

(١) ولد ابن دريد سنة [٢٢٣ هـ] فلم يدرك أبا زيد المتوفى سنة ٢١٥ ، فبينهما راو أو اكثر ، وهذا هو الانقطاع . ـــ انظر الحاشيتين الآتيتين :

(٢) ابو بكر محمد بن الحسن بن دريد [٢٢٣ - ٣٢١] هـ امام في اللغة والادب ، اشتهر بمقصورته الدريدية وقالوا فيه : [اعلم الشعراء واشعر العلماء] ، له تصانيف طبع منها : الاشتقاق ، المقصور والممدود ، والجمهرة ، والملاحن . ـ انظر قاموس الاعلام .

(٣) ابو زيد الانصاري سعيد بن اوس بن ثابت [١١٩ — ٢١٥] هـ احد ائمة البصرة في اللغة والادب ، من ثقات اللغويين ، وكان سيبويه اذا قال : « سمعت الثقة » عني ابا زيد . الف مؤلفات في اللغة طبع منها : النوادر ، الهمز ، المطر ـ قاموس الاعلام

(٤) زيادة من المزهر ١ / ١٤١ ، وابو بكر هذا محمد بن القاسم [٢٧١ — ٣٢٨ هـ] من اعلم اهل زمانه بالادب واللغة وأحفظهم للشعر والاخبار توفي في بغداد وله كتب عدة في اللغة والادب ـ قاموس الاعلام .

(٥) محمد بن زياد راوية نسابة علامة باللغة كوفي ، شهد ثعلب بأنه حضر مجلسه وكان فيه زهاء مئة انسان كان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب ، وتلمذ عليه القوم عشرة سنة ما رأى بيده كتاباً قط ولقد املى على الناس ما يحمل على اجمال ، ولد سنة ١٥٠ ومات ٢٣١ هـ بسامراء وله [illegible] . — قاموس الاعلام .

قبول النقل ، والجهل بالناقل [وانقطاع سند الناقل] [١] / يوجبان الجهل بالعدالة ، فإن من لم يُذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تُعرف عدالته ، فلا يُقبل نقله . وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول ، لأن [٢] الارسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده ، فكذلك في إرساله ؛ فإن التهمة لو تطرقت إلى إرساله لتطرقت إلى إسناده [وإذا لم يتهم في إسناده] [٣] فكذلك في إرساله .

وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله ، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف ، وهذا ليس بصحيح .

وقولهم : ان الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله ؟ قلنا : هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل ؛ / وكذلك أيضاً النقل عن المجهول لم يصرح أيضاً فيه باسم الناقل ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فبان [بهذا] [٤] أنه

٥
―
٢

---

(١) نقص في الاصل ، والتكملة من المزهر ١/١٢٥ تحت عنوان [معرفة المرسل والمنقطع] .

(٢) في الاصل : [لكن] والتصحيح عن المزهر ١/١٢٥ :

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الاصل ، والتكملة من المزهر ١/١٢٥ .

(٤) زيادة من المزهر ١/١٢٥ ، ١٤١ . وزع السيوطي هذا البحث على بحثين : بحث (معرفة المرسل والمنقطع ١/١٢٥) وبحث [معرفة من تقبل روايته ومن ترد] المسألة الخامسة ١/١٤١ .

لا يلزم من قبول المسند قبول المرسَل ، ولا من قبول المعروف قبول المجهول.

الفصل التاسع : في جواز الإجازة (١)

اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة ، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتباً إلى الملوك وأخبرت بها رسله ، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه ، وكتب صحيفة الزكاة والديات ثم صار الناس يخبرون بهـا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكن ذلك/ إلا بطريق المناولة(٢) والإجازة فدل على جوازها . ٦/١ وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول : (أخبرني) ولم يوجد ذلك . وهـذا ليس بصحيح ، فإنه يجوز لمن كتب إليه انسان كتاباً وذكر [له] (٣) فيه أشياء أن يقول : (أخبرني فلان في كتابه بكـذا وكذا) ولا يكون كاذباً ، وكذلك ها هنا .

---

(١) الاجازة في فن الحديث « ان يجيز المحدث لمين في معين : مثل ان يقول أجزت لك الكتاب الفلاني او ما اشتملت عليه فهرستي هذه ..الخ» فيروي الطالب الاجازة الكتاب عن المحدث بسنده . انظر كتاب [علوم الحديث] المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ فما بعد .

(٢) المناولة المقرونة بالاجازة أنواع « منها أن يدفع الشيخ الى الطالب أصل سماعه أوفرعاً مقابلا به ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني.. ثم يملكه اياه » ..الخ — المصدر السابق ص ١٦٠ فما بعد .

(٣) [illegible] ٣/١٦٣ .

الفصل العاشر: في القياس

اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً : قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقِيْس رمح أي قدر رمح / وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : « هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع » ، وقيل : « هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع » ، وقيل : « هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع » . وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ؛ وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسم فاعله فتقول : « اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل » ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسَم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع [١] . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو مالم يسمّ فاعله / بالعلة الجامعة التي هي الإسناد . وعلى هذا النحو تركيب قياس [٢] كل قياس من أقيسة النحو .

٦/٢ — ٧/١

---

(١) كذا في الأصل ، لكن السيوطي ينقل عن ابن الأنباري أركان القياس هذه في كتاب (الاقتراح ص ٤٨) ويقدم قوله (والحكم هو الرفع) على (والعلة الجامعة هي الاسناد) .

(٢) كذا ولعل كلمة (قياس) قبل (كل قياس) زائدة .

فإن قيل : « فلمَ كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذي هو الأصل موجباً للرفع دون النصب وهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ » قيل : « لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، ووجدنا إسنادَ الفعل لا يكون إلا إلى فاعل واحد ، ووقوعه يكون على مفعولاتٍ كثيرة ، فمنه ما يقع على مفعول واحد ومنه على مفعولين ومنه على ثلاثة مفعولين ، مع أن جنس الفعل متعدياً كان أو لازماً يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة ، وهي : المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول له والحال والمفعول معه والمستثنى ، مع خلاف في/ المفعول معه والمستثنى ، ٧/٢ فتلك عشرة كاملة ، ولا يسند في ذلك كله [إلا] (١) إلى فاعل واحد ، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقل ووقوعه على المفعول أكثر والرفع أثقل والنصب أخف أعطي الأقل الأثقل والأكثر الأخف معادلة بينهما ؛ ولو عكس ذلك لكان عدولاً عن المعادلة التي تقتضيها قضية المعدلة ، واستكثاراً لما يستثقل في كلامهم وتركاً للمناسبة وخروجاً عن قانون الحكمة . وما ذلك — في ضرب المثال — إلا بمنزلة رجل جعل بين يديه حجرين أحدهما وزنه مناً (٢) والآخر وزنه عشرة أمناء وأمر إنساناً أن يحمل ما هو عشرة أمناء مرة واحدة ، وما هو مناً عشر مرات ليكون قلة العمل بإزاء الثقل وكثرة العمل بإزاء الخفة . فإنه لا / خفاء بأن ذلك ٨/١

---

(١) ساقطة من الأصل ، والمعنى يقتضيها .

(٢) [illegible]

مقاربٌ للحكمة ، ولو أمره بحمـل الثقيل عشر مرات وبحمل الخفيف مرة واحدة لـكان ذلك مبايناً للحكمة لجمعه عليه بين الثقل وكثرة العمل في حالةٍ واحدةٍ ، وبين قلة العمل والخفة في حـالٍ أخرى ، فكذلك هاهنا . وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول لأن غرضنا التمثيل لا التطويل بكثرة التعليل .

الفصل الحادى عشر : في الرد على من أنكر القياس

اعلم أن إنـكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة / من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولانعلم أحـداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة [١] والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو مايعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه . ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع . [وإلا] [٢] لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به ، ثم لم تزل الأمة قاطبة مـذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر

(٨/٢)

---

(١) من هنا يبدأ اختصار السيوطي من هذا الفصل .

(٢) كلمة لالزوم لها ، من عادة المؤلف ان يصدر بها جواب (لولم) و [لولا] [وان] .

الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه ، ولهذا المعنى / سموه أدباً من قول العرب : أدب يأدب أدباً فهو آدب إذا دعا إلى طعامه ، قال طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر (١)

أي الداعي ، ومنه المأدَبة والمأدُبة وجمعها مآدب ، قال الشاعر :

كأن قلوب الطير في قعر عشها نوى القسب ملقى عند بعض المآدب (٢)

فهذا العلم لما كان مدعواً اليه ومجمعاً عليه سمي أدباً ، ثم هذا الرسول ﷺ سمع رجلاً يلحن فقال : « أصلحوا أخاكم ، رحم الله امرءاً أصلح من لسانه » (٣) وروي عنه أنه قال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » (٣)

---

(١) قائله طرفة بن العبد البكري

(٢) قاله صخر الغيّ ، يصف عقابا . القَسب : التمر اليابس يتفتت في الفم ، صلب النواة ، والقَسب : الصلب الشديد .

شبه قلوب الطير في وكر العقاب بنوى القسب كما شبهها امرؤ القيس بالعناب والحشف البالي في قوله :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي

(٣) لم أره في شيء من كتب الحديث ، لكن ابن حجر في ترجمته لعيسى بن ابراهيم يروى عنه عن الحكم بن عبدالله الايلي عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن عمر مر بقوم قد رموا رشقاً فقال : « بئس ما رميتم » ، قالوا : « انا قوم متعلمين » ، قال: « ذنبكم في لحنكم أشد من ذنبكم في رميكم ؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « رحم الله رجلا أصلح من لسانه » ويعلق ابن حجر على هذه الرواية وعلى الحكم أحد رواتها فقال : « هذا ليس بصحيح ، والحكم أيضاً هالك » . — لسان الميزان ٢/٤٩٢ .

وظاهر الأمر يقتضي الإيجاب ، فإن لم يحمل على الإيجاب فالأنسب أن يحمل على الاستحباب . ولو كان علماً منكراً لما كان مستحباً / بل ما كان مباحاً . ثم هذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يقول : « تعلموا العربية كما تتعلمون حفظ القرآن » وكتب أيضاً إلى أبي موسى الاشعري : « أما بعد فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية » وكان عبد الله بن عمر يضرب ولده على اللحن ، ولولا أن الإعراب في الظاهر عنده واجب [وإلا] [١] لم يضربه على تركه ، لأن حد الواجب ما استحق تركه العقاب ، ثم لو لم يكن من الدلالة على صحته الا أن أول من وضع قواعد أصوله ونبّه على فروعه وفصوله ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب لكان ذلك كافياً ؛ فإنه اذا كان قول واحد من الصحابة حجةً في قول لأشرف ائمة الامة [٢] فما ظنك بقول ذلك الحبر العظيم علي ابن ابي طالب والرسول صلوات الله عليه يقول في حقه / « انا مدينة العلم وعلي بابها [٣] ويقول في حقه : « اللهم أدر الحق مع علي حيثما

٩/٢ — ١٠/١

---

(١) انظر الحاشية [٢] في ص ٩/٥

(٢) لعله يريد ان أشرف أئمة الأمة في كل زمان يحتج بقول الصحابي .

(٣) أدرجه السيوطي في كتابه (اللآلىء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة) عن علي نفسه بصيغ عدة ١/٣٢٩ الطبعة الاولى .

لكن الترمذي يرويه عن علي أيضاً بلفظ : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » ثم يقول: هذا حديث غريب منكور - انظر سنن الترمذي ٢/٢٩٨ باب مناقب علي .

دار [1] . » كيف وقد تلقت [2] الأمة منه ذلك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر مع اشتهاره وإظهاره فكان إجماعاً. والإجماع حجة قاطعة، قال عليه السلام : « أمتي لا تجتمع على ضلالة . [3] » ولو أني أنشر أيسر ما ذكر في هذا الباب لمددت أطناب الإطناب، وامتطيت مطية الاسهاب، وبعدت عن المقصود من هذا الكتاب، فعدلت عن ذلك إلى الإضراب، وأفردت في ذلك كتاباً يكشف عن وجه الحق ظُلَم الشك والارتياب.

فإن قيل : « نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالاً ونقلاً لا قياساً وعقلاً » قلنا : هذا باطل، لأنا [4] أجمعنا على أنه إذا قال العربي : « كتب زيد» فانه يجوز / أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً نحو : زيد وعمرو وبشير وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال. وكذلك

---

(١) سنن الترمذي الصفحة السابقة ونصه : [..رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار] ويعلق عليه الامام الترمذي بقوله : « هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه » .

(٢) في الاصل : [بلغت وهو تصحيف] .

(٣) هو في مستدرك الحاكم بلفظ [لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً] وله طرق عدة عن ابن عمر وغيره — ١/١١٥ ، ١١٦ ورواه الترمذي ضمن حديث عن ابن عمر أيضاً — انظر سنن الترمذي ٢/٢٥ أبواب الفتن : الحديث الثالث .

(٤) هنا ينتهي اختصار السيوطي الذي بدأ في ص ٩٥ الحاشية (١) ، وقد تصرف في [illegible] مواضعه .

القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة ، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على مالا يدخل تحت الحصر،فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل مايجوز أن يكون معمولاً له ، ألا ترى أنه يتعذر أن ينقل بعد عامل الرفع كل ما[1] يجوز أن يكون مرفوعاً به . وبعد عامل النصب كل مايجوز أن يكون مرفوعاً به ، وبعد عامل الجر كل مايجوز أن يكون مجروراًبه،وبعد عامل الجزم كل مايجوز أن يكون مجزوماً به ، وإذا كان / ذلك متعذراً من جهة النقل فدعوى أنه لايتعذر محال ، وما[2] يفضي إلى محال محال . 11/1

وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً . والسر في ذلك هو[3] أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك الى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع ، فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً . ألا ترى أن اللغة لما وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً لم يجز إجراءالقياس فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أن القارورة إنما سميت قارورة

---

(١) هذه الكلمة يطرد في الأصل رسمها موصولة هكذا : كلما .

(٢) في الاصل [لا] وهو تحريف الناسخ .

(٣) في الاصل : [وهو] بزيادة الواو

١١/٢ لاستقرار / الشيء فيها ، ولا يسمى كل ما يستقر فيه : قارورة ، وكذا سميت الدار داراً لاستدارتها ، ولا يسمى كل شيء مستدير داراً ؟

(١) فلو قلنا إن النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك الى رفع الفرق بين اللغة والنحو ، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول .

الفصل الثاني عشر : في حل شُبَه تورد على القياس

اعلم ان لمنكر القياس أن يقول : « الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه : أحدها : لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه ؛ فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء بأولى من حمل / الحرف لشبه ١٢/١ الاسم على الاسم في الاعراب . وكذلك ليس ترك التنوين فيما لا ينصرف لشبه الفعل بأولى من تنوين الفعل لشبه الاسم .

والوجه الثاني من الاعتراضات : أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه ، فما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر ؛ فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع ، وليس مراعاة ما يوجب الجمع لوجود المشابهة بأولى من مراعاة ما يوجب المنع لوجود المفارقة . فإن ما لم يسم فاعله وإن أشبه الفاعل من وجه فقد خالفه وفارقه من وجه . فإن كان وجه المشابهة يوجب القياس

---

(١) هـ [illegible] السيوطي هذا الفصل في [الاقتراح] ص ٤٦ .

فوجه المفارقة يوجب منع القياس.

والوجه الثالث من الاعتراضات: أنهم قالوا: / «لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الاحكام، لان الفرع قد يأخذ شبهاً من أصلين مختلفين إذا حمل على كل واحد منهما وجد التناقض في الحكم وذلك لايجوز. فإن (أنْ) الخفيفة المصدرية تشبه (أنَّ) المشددة من وجه وتشبه (ما) المصدرية من وجه. و (أنَّ) المشددة مُعْمَلَة وأن(ما)(١) المصدرية غير معملة. فلو حملنا (أنْ) الخفيفة على (أنَّ) المشددة في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد مُعْمَلاً [و] غير معمل في حال واحدة وذلك محال».

١٢/٢

والجواب عن وجوه الاعتراضات:

أما قولهم في الوجه الاول: إنه لو جاز حمل الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه» فظاهر الفساد، لأن الاعتبار في كون أحدهما / محمولاً على الآخر أن يكون المحمول خارجاً عن أصله إلى شبه المحمول عليه. فالمحمول أَضعف لخروجه عن أصله إلى شبه المحمول عليه، والمحمول عليه أقوى لانه لم يخرج عن أصله إلى شبه المحمول: فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاضعف على الاقوى أولى من حمل الأقوى على الأضعف. وعلى هذا يُخرَّج ما ذكرتموه من حمل الاسم على الحرف في البناء دون حمل الحرف على الاسم في الاعراب،

١٣/١

(١) ناقصة في الأصل، وقد افسد سقوطها المعنى.

وذلك أن الاسم لما خرج عن أصله قوي في بابه فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل الاسم على الحرف في البناء لضعفه في بابه ونقله عن أصله أولى من حمل الحرف على الاسم في الإعراب، لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله. وكذلك أيضاً ما لا ينصرف لما خرج عن أصله إلى شبه الفعل من وجهين ضعف في بابه. والفعل لما لم يخرج عن أصله قوي في بابه؛ فلما وجب حمل أحدهما على الآخر كان حمل ما لا ينصرف على الفعل في حذف التنوين لضعفه في بابه وخروجه عن أصله أولى من حمل الفعل على الاسم في دخول التنوين لقوته في بابه وعدم نقله عن أصله، فإن قيل: «وما الدليل على خروج الاسم عن بابه إلى شبه الحرف وخروج الاسم الذي لا ينصرف عن بابه إلى شبه الفعل؟» قلنا: «أما الدليل على خروج الاسم المبني عن بابه إلى شبه الحرف فهو أن الاسم المبني يشبه الحرف نحو الاسم الموصول إنما بني لأنه لا يفيد بكلمة واحدة، ولا خلاف في أن الأصل في الاسم أن يفيد مع اسم واحد أو فعل واحد نحو: (زيد قائم، وقام زيد) فلما كان الاسم الموصول لا يفيد بكلمة واحدة كالحرف، دل على أنه قد خرج عن بابه إلى شبه الحرف.» وأما الدليل على أن الاسم الذي لا ينصرف خرج عن بابه إلى شبه الفعل. فذلك[1] أن ما لا ينصرف إنما منع من الصرف لوجود علتين من العلل التسع التي يجمعها بيتان من الشعر:

(١) في الأصل: (وذلك) وهو تصحيف، لوجوب اقتران خبر (أما) بالفاء.

جمع ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل. وهذا القول تقريب

ولا خلاف في أنه ليس الأصل في الاسم أن يكون فيه علة من هذه العلل التسع، لأنها كلها فروع كما أن الفعل فرع؛ فإذا / اجتمع ١٤/٢ منها علتان في اسم علمنا أنه قد خرج إلى شبه الفعل.

وأما قولكم في الوجه الثاني: «إن القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، وما من شيء يشبه شيئاً من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر؛ فان كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المفارقة يوجب المنع». فظاهر الفساد أيضاً: لأنه إنما يجب القياس عند اجتماعهما في معنى خاص وهو معنى الحكم أو ما يوجب غلبة الظن، والافتراق الذي ذكرتموه إنما هو افتراق لا في معنى الحكم ولا مايوجب غلبة الظن، والافتراق لا في معنى الحكم ولا مايوجب غلبة الظن لا يؤثر في جواز الجمع. وعلى هذا يخرج ما مثلتم به من قياس مالم يسم فاعله على الفاعل في الرفع، فإنه وإن كان يشابهه من وجه ويفارقه / من وجه [إلا] [1] أن الوجه ١٥/١ الذي يوجب [2] القياس من المشابهة أولى من الوجه، الذي يمنع من جواز القياس من المفارقة، وذلك أن المعنى الموجب للقياس من

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) في الأصل: [وجب] وهو تصحيف كما يظهر من مقابلتها [يمنع] في تتمة الجملة.

المشابهة هو الإسناد وهو المعنى الخاص الذي هو معنى الحكم في الأصل، وأما المعنى الذي يوجب منع القياس من المفارقة فليس بمعنى الحكم ولا له أثر في الحكم بحال، فلهذا كان قياس ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع أولى من منعه.

وأما قولكم في الوجه الثالث: « إنه لو كان القياس جائزاً لكان ذلك يؤدي إلى تناقض الأحكام ». قلنا: « هذا ظاهر الفساد أيضاً لأنه لا يمكن أن يلحق بهما، وإنما يلحق بأقواهما وأكثرهما شبهاً. لأنه لا يتصور أن يستويا من كل وجه، بل لابد أن يزيد أحدهما على الآخر فلا يؤدي / ذلك إلى تناقض الأحكام، وعلى هذا يخرّج ما مثلتم من حمل (أنْ) الخفيفة المصدرية على (أنّ) المشددة المصدرية في العمل وعلى (ما) المصدرية في ترك العمل، فإن (أنْ) الخفيفة وإن أشبهت (أن) المشددة في المصدرية كما أشبهت (ما) في المصدرية، [إلا] [1] أن شبهها لـ (أنّ) المصدرية أكثر من شبهها لـ (ما) المصدرية لأنها أشبهتها لفظاً ومعنى وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً. والذي يدل على اعتبار هذا الشبه أنه يقبح [أن يقول] [2]: (إن أنْ يقوم زيد يعجبني)، كما يقبح أن يقول: (إن أن زيد قائم يعجبني)، في معنى: (إنّ قيام زيد يعجبني).

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥

(٢) زيادة موضحة

وأما (ما) فإنها أشبهتها معنى لا لفظاً . فلهذا كان حملها على (أنّ) أولى من حملها على (ما) على ما بينا . والله أعلم .

الفصل الثالث عشر : في معرفة انقسام القياس

١٦/١

اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قياس علة . وقياس شبه . وقياس طرد .

فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة .

وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء .

وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء .

وسنبين هذه الأقيسة مفصلة مسرودة على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلة ، ثم قياس الشبه ، ثم قياس الطرد آنفاً [1] إن شاء الله تعالى .

الفصل الرابع عشر : في قياس العلة

١٦/١

/ اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل . بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الاسناد .

---

(١) كذا في الأصل، ولعل موضع كلمة (آنفاً) بعد قوله (الترتيب) .

ويستدل على صحة العلة بشيئين : التأثير وشهادة الأصول .

فأما التأثير فهو وجود الحكم لوجود العلة وزواله لزوالها ، وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة ، فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال : « الدليل على صحتها التأثير ، وهو وجود الحكم لوجودها وهو[١] البناء وعدمه لعدمها ؛ ألا ترى أنها[٢] قبل اقتطاعها كانت معربة ، فلما اقتطعت عن الإضافة صارت مبنية ، ثم لو أعدنا الإضافة لعادت معربة ، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية ؛ كما قال الله / تعالى : « ولو ردُّوا لعادوا لما نُهوا عنه»[٣] .

١٧/١

وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء « كيف ؟ » و « أين ؟ » و « أيان ؟ » و « متى ؟ » لتضمنها معنى الحرف ، فإذا طولب بصحة هذه العلة قال : « الدليل على صحة هذه العلة أن الأصول تشهد ، وتدل[٤] على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً » فإن قيل : « ومن أين زعمتم أن الأصول تشهد : أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يبنى وقد أعربوا « أيّاً » مع تضمن معنى حرف الاستفهام كما تضمنت « كيف » وأخواتها ؟ » قيل : « إنما بقّوا « أيّاً » وحدها على

---

(١) أي الحكم ، أما العلة فالقطع عن الاضافة .

(٢) في الأصل : أن

(٣) سورة الأنعام ٢٨/٦ ولا معنى لهذا الاستشهاد هنا غير المشاكلة اللفظية .

(٤) في الاصل : (ويدل) وهو تصحيف .

إعرابها مع تضمن معنى الحرف تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب، كما أنهم بقوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد - مع مشابهة[١] الاسم الموجبة للإعراب - على البناء تنبيهاً على أن / الأصل في الأفعال البناء ؛ على أنهم قد قالوا : «إنما أعربوها حملاً على نظيرها ونقيضها: فنظيرها : (جزء) ونقيضها: (كل). وبنوا الفعل المضارع اذ اتصلت به نون التوكيد لان نون التوكيد أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء. على أن (أيّاً) جاءت شاذة في بابها، والشواذ لا تورد نقضاً على القواعد المطردة، ألا ترى أن الأصل في كل واوٍ تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً نحو (باب، ودار، وعصا، وقفا) والاصل فيها : (بوَبٌ، ودَوَرٌ، وعَصَوٌ، وقَفَوٌ)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. ولا يجوز أن يورد (القَوَد)[٢] و (الحوَكة)[٢] نقضاً، لشذوذه في بابه ؛ فكذلك هاهنا.

الفصل الخامس عشر : في قياس الشبه

اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الاصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل. وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد

---

(١) في الاصل : [مشابه] وهو تحريف

(٢) القود : القصاص. والحوَكة : جمع حائك.

شياعه، فكان معرباً كالاسم[١].

وبيان ذلك أنك تقول: (يقومُ) فيصلح للحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت (الرجل) اختص برجل بعينه؛ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعد شياعه، فقد[٢] شابه الاسمَ والاسمُ معرب، فكذلك ما شابهه. أو يدل على إعرابه / بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، والاسم معرب فكذلك هذا الفعل. وبيانه أنك تقول: (إن زيداً ليقوم) كما تقول: (إن زيداً لقائمٌ)، و (قائمٌ) معرب، فكذلك ما قام مقامه. أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ والأسماء المشتركة معربة فكذلك ما أشبهها. أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يَضرِب) على وزن (ضارب)؛ وكما أن (ضارباً) معرب فكذلك ما أشبهه.

والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الأول: هي الاختصاص بعد الشياع، والعلة الجامعة بين الفرع والاصل في القياس الثاني: هي دخول لام الابتداء عليه. والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس

---

(١) اقتبس السيوطي هذه الأسطر الاربعة من هذا الفصل وسطرين من وسطه وآخره. ـ انظر الاقتراح ص ٧٣.

(٢) [فقد] في جواب (فلما) لا لزوم لها.

الثالث : الاشتراك / والعلة الجامعة بين الفرع والأصل في القياس الرابع : $\frac{١٩}{١}$
جريانه على الاسم المعرب في حركاته وسكونه .

وليس شيء من هذه العلل في هذه الأقيسة العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل لأن العلة التي وجب لها الإعراب في الأصل الذي هو الاسم إنما هي إزالة اللبس؛ لأن الاسم يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه . فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول وبالمضاف . وكذلك أيضاً كان اللبس يقع في نحو (ما أحسنَ زيداً !) إذا كنتَ متعجباً ، و(ما أحسنُ زيدٍ؟) اذا كنت مستفهماً ، و (ما أحسن زيدٌ.) اذا كنت نافياً ، فإنك لو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والاستفهام بالنفي ؛ فأعربوا لازالة اللبس ، وليس هذا المعنى موجوداً في الفعل المضارع ، وهذا هو الفرق / بين قياس العلة وقياس الشبه . إلا أن $\frac{١٩}{٢}$ قياس الشبه لا بد فيه من إشارة إلى طريق غلبة الظن ، وهذا هو الفرق بينه وبين قياس الطرد - وسيذكر فيما بعد - .

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة ، لأن قياس العلة إنما جاز التمسك به لأنه يوجب غلبة الظن ، وهذا القياس يوجب غلبة الظن فجاز التمسك به . ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه . ولو لم يدل على جواز التمسك به إلا أن الصحابة تمسكوا به في المسائل الظنية ، ولم ينكر ذلك منهم منكر ، ولا غيّره مغيّر ، لكان ذلك كافياً .

الفصل السادس عشر : في قياس الطرد [١]

٢٠/١ / إعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الاخالة [٢] في العلة . واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنه ليس بحجة ، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ألا ترى أنك لو علّلت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطرد الإعراب في كل اسم غير منصرف ؛ فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف ولا أن اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ؛ بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بني لأن الأصل في الأفعال البناء ، وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأن الأصل في الأسماء الإعراب — كما بينا — . وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ، علم أن مجرد الطرد لا يكتفى به ، فلا بد من إخالة أو شبه . والذي يدل على أن / الطرد لا يكون علة أنه لو كان ٢٠/٢ علة لأدى ذلك إلى الدور ؛ ألا ترى أنه اذا قيل له : « ما الدليل على صحة دعواك ؟ » فيقول : « أنا أدعي أن هذه علة في محل آخر » ، فإذا قيل له : « وما الدليل على أنها علة في محل آخر ؟ » فيقول : « دعواي

---

(١) نقل السيوطي هذا الفصل باختصار وتصرف يسيرين في (الاقتراح) ص ٧٤ إلا ان التعليل والنقص المخل غير قليلين فيه .

(٢) [illegible] (الاخالة) : المناسبة ، كما سيأتي ذلك في باب (الاخالة)

أنها علة في مسألتنا » فدعواه دليل على صحة دعواه ، وإذا قيل له : « وما الدليل على أنها علة في الموضعين جميعاً ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها في كل موضعٍ دليل على أنها علة » ، فإذا قيل له : « فإن الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة ، فما الدليل على أن الحكم ثبت بها في المحل الذي هو فيه ؟ » فيقول : « كونها علة » ، فإذا قيل له : « وما الدليل على كونها علة ؟ » فيقول : « وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه » فيصير الكلام دوراً ، ولا يفلح طارد مع هذه / المطالبات أبداً .

٢١ / ١

وقد ذهب قوم إلى أنه حجة ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا « الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض ، وهذا موجود هاهنا » . وربما قالوا : « عجزُ المعترضِ دليلٌ على صحة العلة » ، وربما حرّروا عبارة وقالوا : « نوع من القياس ، فوجب أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه ، » وهذا ليس بصحيح :

فأما قولهم : « الدليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها عن النقض » فلا حجة لهم (فيه)[1] فإنهم جعلوا الطرد دليلاً على صحة العلة ،وادعوا ها هنا أنه العلة نفسها ، فليس من ضرورة أن يكون دليلاً على صحة العلة أن يكون هو العلة ، بل ينبغي على قولهم أن يبينوا العلة ثم يدلّوا على

---

(١) زيادة موضحة .

صحتها بالطرد ، لأن الطرد نظرٌ بان بعد ثبوت العلة وكان ينبغي أن يبينوا العلة/ ثم يطردوها ، وقولهم : « إن عجز المعارض دليل على صحة العلة » ، قلنا : « لا بل عجزك عن تصحيح العلة عند المطالبة دليل على فسادها » ، وقولهم : « نوع قياس فينبغي أن يكون حجة كما لو كان فيه إخالة أو شبه » ، قلنا : « هذا تمسك بالطرد في إثبات الطرد ، فإن ما فيه إخالة أو شبه لم يكن حجة لكونه قياساً لقباً وتسمية ، وإنما كان حجة لما فيه من الإخالة والشبه المغلب على الظن ، وليس ذلك موجوداً ها هنا فوجب ألا يكون حجة . »

٢١/٢

الفصل السابع عشر : في كون الطرد شرطاً في العلة

٢٢/١

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك ، فذهب الأكثرون إلى /أنه شرط في العلة ، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع ، كرفع كل ما اسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الاسناد ، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه ، وجر كل ما دخل عليه حرف الجر لوجود عامله ، وكذلك وجود الجزم في كل ما دخل عليه حرف الجزم لوجود عامله ، وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة هاهنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية ، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص ، فكذلك العلة النحوية . وذهب قوم إلى أنه ليس بشرط فيجوز أن يدخلها التخصيص ،

وذلك مثل أن يقول : إنما بُنيت « قطامِ وحذامِ ، وسكابِ »لاجتماع ثلاث عِلل / تمنع الصرف : وهي التعريف والتأنيث والعدل عن (قاطمة وحاذمة ، وساكبة) ، فهذه العلة غير مطّردة ، وذلك لانه قد توجد ثلاث عللٍ وأكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن (أذربيجان) فيه أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني .

٢٢/٢

ومثل أن يقول : « إنما أعربت الاسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضاً عما دخلها من الحذف وإن لم تطرد العلة لقولهم : (يدٌ ، وغدُ ، ودمٌ) فإنها دخلها الحذف ولم تُعرب بالحرف .

ومثل أن يقول : « الدليل على أن (حاشا) ليس بحرف أنه يدخله الحذف ، ولو كان حرفاً لما دخله الحذف » وإن لم يطرد في (رب) فإنه حرف وقد دخله الحذف فقالوا فيه بالتخفيف ، وقد قرىء به ، قال الله تعالى : « رُبَما يود الذين كفروا »[1] بالتخفيف . وكذلك لم يطرد أيضاً في / (سوف) لقولهم في (سوف أفعل) : (سو أفعل) بحذف الفاء . . . إلى غير ذلك من الأمثلة .

٢١/١

قالوا : « وإنما قلنا : إن الطرد ليس بشرط في العلة ويجوز أن يدخلها التخصيص ، وذلك لأن هذه العلة دليل على الحكم بجعل جاعل ، فصارت بمنزلة الاسم العام . وكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك

---

(١) « ... لو كانوا مسلمين » الحجر ١٥/٢ .

ما كان في معناه ، وكذا اذا جاز التمسك بالعموم للخصوص فكذلك
بالعلة المخصوصة ، ويخرج على ما ذكرنا العلة العقلية ، فإن العلة العقلية
موجبة للحكم وهذه أمارة عليه ؛ فلا يقاس أحدهما على الآخر ، وهذا
ليس بصحيح .

قولهم : « إن هذه العلة دليل على الحكم فهي بمنزلة اسم العموم » قلنا :
الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها أنا لا نسلم دخول التخصيص
على / الاسم كما لا نسلم دخول التخصيص على العلة ، لأن اللفظ العام هو   ٢٣/٢
المتجرد عن القرينة ودليل التخصيص ؛ فإذا دخل التخصيص على اللفظ
العام فقد خرج عن كونه عاماً متجرداً ولا يكون عموماً مخصوصاً ،
بل يكون عاماً في الشيء الذي هو متناول له ، ألا ترى أنه لو
ورد الاستثناء متصلاً بأن تقول : « اقتلوا المشركين إلا أهل
الكتاب » ، لم نقل : (إن ذلك لفظ عام خُصّ) ، بل هو لفظ يتناول
المشركين غير أهل الكتاب ، وأنتم لا تقولون في العلة مثل هذا ، بل
تقولون : « إنها علة تامة دخلها التخصيص » .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الاسم إنما يدل على الحكم بوضع اللغة فإذا
خص في بعض ما تناوله لم يبطل دليل صحته ، فإنه لم يخرج عن كونه
موضوعاً / للعموم عند عدم التخصيص . فليس هكذا العلة المستنبطة ؛   ٢٤/١
لأن دليل صحتها على الحكم [illegible] وجوده لوجودها ، فمتى وجدت غير
[illegible] الحكم [illegible] بطل كونها علة .

والوجه الثالث : أن التخصيص إنما يكون بإرادة المتكلم وقصده أنه شيء مؤثر في نفس اللفظ ويوجد فيه ، فلم يبطل دليل صحته ، فلذلك جاز تخصيص الاسم العام ، بخلاف تخصيص العلة فإنه أمر يعود إلى نفسها ووضعها ، فلذلك وجب تناقضها وبطلانها . فبان الفرق بينهما .

وقولكم: «إن هذه العلة دليل على الحكم وليست موجبة كالعلة العقلية» ؛ قلنا : «العلة النحوية وإن لم تكن موجبة/للحكم بذاتها ؛ إلا أنها لما وضعت موجبة كما أن العلة العقلية موجبة أجريت مجراها . وكما أن العلة العقلية لا يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية » . ٢٤/٢

الفصل الثامن عشر : في كون العكس شرطاً في العلة

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك : فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة ، وذلك أن يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظاً وتقديراً . وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظاً وتقديراً . وقولنا (وتقديراً) احتراز من نحو قولهم : « إن الله أمكنني من فلان » و (امرأً اتقى الله) ، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل ووقوع الفعل على المفعول قد عدما لفظاً [إلا] (١) أنه قد وجد/ تقديراً ، لأن التقدير في قولهم (إن الله أمكنني من فلان) : (إن أمكنني الله أمكنني من فلان) . فحذف الفعل الأول ٢٥/١

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

لفظاً وجعل الثاني تفسيراً له . وعلى هذا التقدير قوله تعالى : «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره»(١) ، أي : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) ، فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له .

والتقدير في قولهم : (امرأً اتقى الله) : (رحم الله امرأً) ، فحذف الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه ، فالفعل هاهنا وإن عدم لفظاً فقد(٢) وجد تقديراً ، ولهذا المعنى قلنا : (وتقديراً) . وإنما وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة ، وذلك لأنّ هذه العلة مشبّهة بالعلة العقلية ، والعكس شرط في العلة العقلية ، فكذلك ما كان مشبهاً بها . وذهب بعضهم الى أن العكس ليس بشرط في العلة ، ومعنى / [٢٥ ب] عدم العكس أنه لا يعدم الحكم عند عدمها ، وذلك نحو ما ذهب إليه بعض النحويين من أنه لا يعدم نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو : (زيد أمامك) من أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّر ، بل حذف الفعل واكتفي بالظرف منه وبقي منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً على ما كان عليه من قبل حذف الفعل . وتمسكوا في الدلالة على أن العكس ليس بشرط في العلة : بأن(٣) هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم ولا يدل عدمه على عدم

---

(١) سورة التوبة ، ٩/٧ .

الحكم . فإن وجود العالم يدل على وجود الصانع ولا يدل عدمه على عدمه .
وهذا ليس بصحيح ؛ وذلك لأن الدليل لو تصور عدمه لعُدم المدلول.
فإن مدلول العالم / العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم . والعالم لن يتصور [٢٦/١]
خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه ،
ولو تُصُور عدمه لعدم المدلول وهو العلم بالصانع ، وإذا كان ذلك شرطاً
في الدليل العقلي فكذلك هاهنا .

الفصل التاسع عشر

في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً (*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة العقلية ،
والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة ، فكذلك ما كان
مشبّهاً بها .

وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعداً / وذلك مثل أن [٢٦/٢]
يدل على كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعلل :

فالأولى أن نقول : الدليل على ذلك أنه تسكن له لام الفعل إذا اتصل

(*) أورد السيوطي هذا الفصل في (الاقتراح ص ٦٤) مختصراً في كثير من العبارات ومحذوفاً منه فقرتان .

به ضمير الفاعل نحو : (ضربت) ، ولو لم ينزل منزلة جزء منه [وإلا] [١] لما سكن له لامه والثانية أن نقول: الدليل على ذلك أن الإعراب يقع بعده في الخمسة الأمثلة نحو: (يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين يا امرأة).

والثالثة : أن نقول : الدليل على ذلك اتصال تاء التأنيث بالفعل اذا كان الفاعل مؤنثاً نحو : قامت هند .

والرابعة أن تقول : الدليل على ذلك قولهم في النسب الى (كُنْتُ) : (كُنتيّ) كقوله :

فأصبحت كُنتياً وأصبحت عاجناً ... وشر خصال المرء كُنتُ وعاجن [٢]

---

(١) انظر الحاشية ٢ ص ٥٩ .

(٢) في روايات هذا البيت اضطراب : فقد روي كذلك في لسان العرب ١٧/ ٢٥١ ، وتاج العروس (مادة كنت) ، وروي ايضاً في اللسان :

وما أنا كُنتي ولا أنا عاجن ... وشر الرجال الكُنْتُني وعاجن

وروى فيهما :

وأصبحتَ كُنتياً وهيجتَ عاجناً ... وشر خصال المرء : كُنت وعاجن

وروي في التاج أيضاً :

وقد كنت كُنتياً فأصبحت عاجناً ... وشر رجال الناس : كُنت وعاجن

الكنتي : الرجل المسن ، نسبة الى قوله : (كنت كذا وكنت كذا) ، ومنهم من ينسب على الحكاية باضافة نون الوقاية فيقول : (كُنتني) ، ويرى سيبويه أن ينسب اليه على الأصل لا على النحت فيقال : (كوني) .

أما العاجن فهو الذي قد أسن ولا يستطيع القيام إلا بأن يعتمد على يديه إذا قام [illegible] ، ومنه الحديث عن ابن عمر : « رأيت رسول الله يعجن

٢٧/١ والخامسة أن تقول : الدليل على ذلك قولهم :(حبذا زيد) . فجعلوا (حبذا) مبتدأ . [١] وهو مركب من فعل وفاعل ، و (زيد) هو الخبر .

والسادسة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا (لا أحبذه) .

والسابعة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا : (زيد ـ ظننت ـ قائم) ، فألغوا (ظننت) . والإلغاء إنما يكون في المفردات لا في الجمل . فلو لم ينزلوا الفاعل والمفعول بمنزلة كلمة واحدة [وإلا] [٢] لما جاز الإلغاء .

والثامنة أن نقول : الدليل على ذلك أنهم قالوا في (فحصت) : (فحصط) فأبدلوا التاء طاء لتجانس الصاد في الإطباق . وهذا الإبدال إنما يكون فيما كان من كلمة لا من كلمتين .

في الصلاة » .

أما (كَنتَ) فمعناها قويَ واشتدّ ، والكنتيّ منها معناه : (الشديد) . وعلى هذا المعنى تتخرّج الرواية الرابعة ، وإن كان يغلب على الظن أن الرواية الصحيحة هي الأولى .

(١) هذا مذهب الكوفيين إلا الكسائي ، يجعلون (نعم وبئس وحبذا) جميعاً أسماء . أما البصريون ـ والكسائي من الكوفيين ـ فيعدونها أفعالاً . ـ انظر بسط الخلاف في ذلك في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) للمؤلف نفسه ص ٦٦ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/١٤٧ حيث تجد المسألة مستوفاة ببسط أوسع .

وممن ذهب الى اسميتها : المبرد في (المقتضب) وابن السراج في (الأصول) ، وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور . — انظر باب : (نعم وبئس وما جرى مجراها) في شرح (ابن عقيل) على ألفية ابن مالك .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٩٥ .

والتاسعة أن نقول : الدليل على ذلك أنه لايجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل /فلولا أنه يتنزل منزلة الجزء من الفعل [وإلا] [١] لما كان ممتنعاً .

والعاشرة أن نقول : الدليل على ذلك قولهم للواحد : (قفا) على التثنية ، لأن المعنى : (قف قف .)

قال الله تعالى : « ألقيا في جهنم » [٢] فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو (مالك) خازن النار ؛ لأن المراد به : (ألق ألق) . فلو لم يتنزل الفعل والفاعل بمنزلة الكلمة الواحدة [وإلا] لما جازت التثنية .

وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بـ « أن هذه العلة ليست موجبة، وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم ؛ وكما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ، فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل » ؛ وهذا ليس بصحيح :

وقولهم « إن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة » قلنا : « ما المعني بقولكم إنها ليست/موجبة ؟ إن عنيتم (أنها ليست موجبة كالعلل العقلية ، كالتحرك لايعلل إلا بالحركة ، أو العالمية لاتعلل إلا

---

(١) انظر الحاشية ـ ص ٩٥ . هذا ويشير هنا الى عدم جواز (كنت وخالد) إلا إذا أكدنا الضمير المتصل بآخر منفصل بأن نقول : (كنت أنا وخالد) .

(٢) سورة ق ٥٠/٢٤ ، وتتمة الآية : (كل كفار عنيد) .

بالعلم) فمسلّم ، وإن عنيتم أنها غير مؤثرة بعد الوضع على الإطلاق) فلا نسلم ، فإنها بعد الوضع [أصبحت] [١] بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها .

الفصل العشرون*

في إثبات الحكم في محل النص : بماذا ثبت بالنص أم بالعلة ؟

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك . فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص ؛ لأنه لو كان ثابتاً بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسد باب القياس ، لأن / القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس . وكان الفرع مقيساً من غير أصل وذلك محال . ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو : (ضرب زيد عمراً) بالنص لا بالعلة . لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما ، وذلك لا يجوز .

٢٨
٢

وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه

---

(١) زيادة موضحة .

(*) نقل السيوطي هذا الفصل مختصراً في (الاقتراح) ص ٦٠ — ٦١ ، وفي طبعته تحريفات لم نشر اليها ، ويستطيع المعني أن يقابل المطبوعة بنصنا هذا ليصححها .

بالعلة ، وذلك نحو النصوص المقبولة[١] عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية . وتمسكوا في الدلالة على ذلك بـ(أن النص مقطوع به ، والعلة مظنونة ؛ وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون . ولايجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة [معاً][٢] ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به / مظنوناً ، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال) ، وهذا ليس بصحيح :

٢٩
―
١

وقولهم : « إن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون .. إلى آخر ماقرروا » ، قلنا : الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص ، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم ، فنحن نقطع على الحكم[٣] بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم . فالظن لم يرجع إلى مايرجع إليه القطع ؛ بل هما متغايران فلا تناقض بينهما .

---

(١) في الاقتراح : (المنقولة) . وعبارة الأصل أدق . — انظر الاقتراح ص ٦١ .

(٢) زيادة من الاقتراح ص ٦١ .

(٣) في الأصل : (الحاكم) ، والتصحيح من الاقتراح ص ٦١ .

الفصل الحادي والعشرون

في إبراز الاخالة والمناسبة عند المطالبة (١)

٢٩/٢ / اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه لايجب إبراز الإخالة وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر (كان) عليها فيقول : «فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرفة .» فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة .

وتمسكوا في الدلالة على أنه لايجب إبراز الإخالة . بـ (أن المستدل أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه الاتيان (٢) بوجه الشرط وهو الإخالة . وليس على المستدل بيان الشروط ؛ بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط . ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة (٣) لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده . وأن يورد الأسئلة (٣) ويجيب عنها . وذلك لايجوز .

٣٠/١ وذهب آخرون إلى أنه يجب إبراز الإحالة / وتمسكوا (٤) في الدلالة على أنه يجب إبراز الإخالة بـ (أن الدليل إنما يكون دليلاً

---

(١) لخصه السيوطي في كتابه الاقتراح ص ٧٢ — ٧٣ من مطبوعة الهند .

(٢) في (الاقتراح) ص ٧٣ : (إلا الاتيان) . والامعان في العبارة يقتضي إسقاط [إلا] .

(٣) في الأصل : الأسولة .

(٤) في الأصل : [وإن تمسكوا] : ولعل (إن) من زيادة الناسخ .

إذا ارتبط به الحكم وتعلق به ، وإنما يكون متعلقاً به إذا بان وجه الإخالة ، ولا يكتفي في ذلك بما ينطلق عليه القياس من غير بيان ولا ارتباط) ؛ وهذا ليس بصحيح :

وقولهم : «إنه إنما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلق به » فنقول : الارتباط موجود فإنه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البينة بعد الدعوى .

فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة إبانة عدالة الشهود ؛ فكذلك ليس على المستدل إبراز الإخالة ؛ وإنما على المعترض أن يقدح .

٣٠/٢

الفصل الثانى والعشرون[1]

في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه

اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك :

فذهب قوم إلى أنه جائز ، وذلك مثل أن يستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فيقول : « حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النداء » ، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه : فمنهم من قال العامل (يا) ، ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا) . وتمسكوا

---

(١) انظر الاقتراح ص ٥٤ ، فقد لخص السيوطي هذا الفصل وقدم فيه وأخر .

في الدلالة على جواز ذلك (بـ) أن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز بـ (أنه لو جاز القياس / على المختلف فيه لأدى ذلك إلى محال، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل؟) وهذا ليس بصحيح: لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر؛ فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل. وكذلك (لاتَ) فرع على (لا)، و (لا) فرع على (ليس)، فـ (لا) أصلٌ لـ (لات) وفرع لـ (ليس) ولا تناقض في ذلك. وإنما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك.

٣١/١

الفصل الثالث والعشرون

٣١/٢

في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة (*)

اعلم أن العلماء ذهبوا إلى أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة على الإطلاق، سواء كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلة لا يجوز تعليق الحكم به، وذلك مثل أن يدل على ترك صرف (حبلى) فيقول: «إنما امتنع من

(*) انظر هذا الفصل ملخصاً في (الاقتراح) ص ٧٧.

الصرف لأنه في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فوجب أن يكون غير منصرف كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورة » ، فذكر (المقصورة) حشو لأنه لا أثر له في العلة ، لأن ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورة ، وإنما كانت مانعة من الصرف لكونها للتأنيث فقط . ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة ؛ وإنما قام التأنيث بهما مقام سببين بخلاف (التاء) للزومها/الكلمة بخلافها . ألا ترى أنه ليس لهم (حُبْلٌ) و(حبلى) كما لهم (طالح) و (طالحة) . وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز إلحاقه بالعلة وأنه حشو فيها ، بأن (أنه لا إخالة فيه ولا مناسبة . وإذا كان خالياً عن الإخالة والمناسبة لم يكن دليلاً ، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه بالعلة ، وإذا لحق بها كان حشواً فيها) .

٣٢ / ١

وذهب بعضهم إلى أنه إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشواً في العلة. وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن قالوا : « الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون فيها احتراز ؛ فكما لا يكون ما له تأثير حشواً ، فكذلك لا يكون ما فيه احتراز حشواً » . وهذا ليس بصحيح : لأن ما له تأثير ، فيه تأثير واحتراز ، فلوجود/الشرطين جُعل علةً ، وما ذُكر للاحتراز فقط فَقد فُقِد فيه أحد الشرطين فلا يعتد به .

٣٢ / ٢

الفصل الرابع والعشرون (*)

في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال

اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر ، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به ، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم ، وقد يكون بالأولى ، وقد يكون ببيان العلة ، وقد يكون بالأصول .

فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين : أحدهما أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعها فيبطل بذلك قوله ، وذلك مثل أن يقول: « لو جاز دخول اللام في خبر (لكن) لم يخل إما أن تكون(١) / لام التوكيد أو لام القسم ؛ بطل أن تكون(١) لام التوكيد ؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحد منهما للتوكيد ، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى . وبطل أن تكون لام القسم ؛ لأن لام القسم إنما حسنت مع (إن) لأنّ (إن) تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم . وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك . وإذا بطل أن تكون لام التوكيد ، وبطل أن تكون لام القسم ؛ بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها » .

٣٣ / ١

(*) اختصر السيوطي هذا الفصل اختصاراً زائداً في كتابه : (الاقتراح ص ٧١) ، وأشار في نهاية نقله بقوله (انتهى ملخصاً) ص ٧٢ .

(١) في الأصل : يكون .

والثاني أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح[1] قوله، وذلك مثل أن يقول: «لا يخلو نصب المستثنى في الواجب[2] نحو: (قام / القوم إلا زيداً) إما أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية (إلا)، وإما أن يكون بـ (إلا) لأنه بمعنى أستثني، وإما أن يكون لأنها مركبة من (إن) [المخففة][3] و (لا)، وإما أن يكون لأن التقدير فيه: (إلا أن زيداً لم يقم)؛ بطل أن يكون العامل هو (إلا) بمعنى أستثني، وذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول أن هذا يبطل بقولهم: (قام القوم غير زيد) فإن نصب (غير) لا يخلو إما أن يكون بنفسه، أو بتقدير (إلا)، أو بالفعل المتقدم. بطل أن يكون منصوباً بنفسه لأن الشيء لا يعمل في نفسه، وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) لأنك لو قدرت (إلا) لصار التقدير: (إلا غير زيد)، وهذا التقدير يفسد المعنى. وإذا كان يفسد المعنى وجب أن يكون باطلاً؛ وإذا بطل أن يكون / منصوباً بنفسه، وبطل أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) وجب أن يكون منصوباً بالفعل المتقدم.

والوجه الثاني بأنه لو كان (إلا) هو العامل بمعنى (أستثني)

٣٣/٢

٣٤/١

---

(١) في الأصل: فيصح

(٢) أي الموجب غير المنفي.

(٣) زيادة من الاقتراح ص (٧١).

لوجب النصب في النفي كما يجب في الايجاب ؛ لأنه في النفي بمعنى (أستثني) كما هو في الايجاب .

والوجه الثالث : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : (مازيداً قائماً) على معنى (نفيت زيداً قائماً) على إعمال معنى الحرف ؛ فكذلك ها هنا .

والوجه الرابع : أنه لو جاز النصب بتقدير (أستثني) لجاز الرفع بتقدير (امتنع) لاستوائهما في حسن التقدير . وهذا القول حكي عن عضد الدولة[1] وقد سأل أبا علي الفارسي[2] وهما في الميدان عن نصب

---

(١) أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي (٣٢٤ – ٣٧٢ هـ) أحد أمراء بني بويه المتغلبين على العراق وفارس والموصل . ومن أعاظم الملوك ، مع مشاركة في العلم والأدب . قصده فحول الشعراء والعلماء ومنهم المتنبي وأبو علي الفارسي . ومن مآثره البيمارستان العضدي ببغداد . – انظر وفيات الاعيان ٢١٨/٣ – ٢٢٢ .

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ) ، إمام العربية في المئة الرابعة ومن معتزلي النحاة ، ورأس اصحاب القياس ، دخل بغداد سنة ٣٠٧ وتجول في كثير من البلدان ، وقدم حلب سنة ٣٤١ فأقام مدة عند سيف الدولة ، وعاد الى فارس فصحب عضد الدولة بن بويه وتقدم عنده وعلمه النحو . وله صنف كتاب (الايضاح) في قواعد العربية . وله غيره كتب عدة . – انظر قاموس الأعلام ص ٢٢١/١ وبغية الوعاة ٢١٦ .

المستثنى في الواجب ، فقال : « انتصب لأن التقدير فيه : أستثني زيداً. » فقال له عضد/الدولة: «وهلا قدرت :(امتنع زيد)فرفعت» .فقال له أبو علي : « هـذا الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ». وبطل أيضاً أن يكون العامل فيه (إلا) لأنها مركبة من (إنّ) و (لا) فخففت (إنّ) وركبت مع (لا) وذلك من وجهين : أحدهما أن (إنّ) إذا خففت لا تعمل على مذهب من ذهب إلى هذا القول .

والثاني : أن الحرف إذا ركب مع حرف غيره خرج كل واحدمنهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم لم يكن له في حالة الافراد ، وهو لا يقول في (إلا) كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب ، فينصب باعتبار (إنّ) ويرفع(١) باعتبار (لا) ويعمل عملين (كحتى) فإنها تعطف تارة وتجر أخرى .

/و (حتى) يخرج على(٢) ما ذكرنا فإنه ليس بمركب ، وإنما هو حرف واحد يعمل بتأويل حرفين مختلفين ؛ فإن ذهب به مذهب العطف لم يتوهم غيره ، وإن ذهب بمذهب حرف الجر لم يتوهم غيره ؛ بخلاف

---

(١) في الأصل : ويرفع

(٢) [illegible] (على) في الأصل : [illegible]

(إلا) فإنها مركبة عنده من (إنّ) و (لا) وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ؛ فبان الفرق بينهما. وبطل أيضاً أن يكون نصب المستثنى لأن تأويله : (إلا أن زيداً لم يقم)؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو (أنه لم يفعل) أو (أنّ): فإن أراد أن الموجب للنصب (أنه لم يفعل) فيبطل بقولهم : قام زيد لا عمرو ؛ وإن أراد أن (إنّ) هي الموجبة للنصب . كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه . وفيه وقع / الخلاف . ٣٥/٢ وإذا بطل أن يكون العامل للنصب (إلا) لأنها بمعنى (أستثني) أو لأنها مركبة من (انّ) و (لا) . أو لأن التقدير: إلا أنّ زيداً لم يقم ؛ وجب أن يكون العامل للنصب الفعل[1] المتقدم بتقوية (إلا) .

وأما الاستدلال الأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة ، وذلك مثل أن يدل على بناء أسماء الإشارة و (ما) التعجبية فيقول : « أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، وإذا بني الاسم لتضمن معنى حرف منطوق به فلأنْ تبنى أسماء الاشارة و (ما) التعجبية لتضمن معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأولى . وبيان ذلك هو[2] أن الحرف إذا كان منطوقاً به

---

(١) في الأصل : (للفعل) وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : (وهو) ولا حاجة للواو

أمكن أن يستغنى به عن الاسم . ألا ترى أن همزة الاستفهام التي تأتي (أين وكيف/ ومتى) وما أشبهها لتضمنها معناها ، قد كان يمكن أن يستغنى بها عنها وإن أفضى إلى تكرار الاستفهام ؛ وأما إذا لم يكن الحرف منطوقاً به فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال ، وإذا بني الاسم لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك على طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى .

٣٦/١

وأما الاستدلال ببيان العلة فمن وجهين . أحدهما أن تبين علة الحكم ويُستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم ، والثاني أن تبين العلة ثم يُستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم . فأما الأولى فمثل أن يستدل من أعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول : « إنما عمل اسم الفاعل في محل الاجماع لجريانه على حركة الفعل/ وسكونه ، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً » .

٣٦/٢

وأما الثاني فهو مثل أن يستدل من أبطال عمال (إنْ) المخففة من الثقيلة فيقول : « إنما عملت (انّ) الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب ألا تعمل . »

وأما الاستدلال بالأصول فمثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، بأن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، وهذا خلاف الأصول

لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب ، لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب ؛ وكذلك/ تدل الأصول على أن الرفع قبل الجزم ، لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء ، والجزم من صفات الأفعال ، وكما أن رتبة الاسماء قبل رتبة الأفعال ؛ فكذلك الرفع قبل الجزم . » فإن قيل : « هب أن الرفع في الاسماء قبل الجزم في الافعال ، فلم قلتم إن الرفع في الأفعال قبل الجزم ؟) قلنا : « لأن إعراب الأفعال فرع على إعراب الأسماء ، وإذا ثبت ذلك في الاصل فكذلك في الفرع ؛ لأن الفرع تبع للأصل . »

٣٧/١

الفصل الخامس والعشرون

في الاستحسان(*)

اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان :

فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ، /وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه : فمنهم من قال : « هو ترك قياس الأصول لدليل . » ، ومنهم من قال : « هو(١) تخصيص

٣٧/٢

(*) انظر تلخيص السيوطي لهذا الفصل في كتابه (الاقتراح) ص ٩١

(١) في الأصل : (هو ترك تخصيص العلة) ، وظاهر من تتمة الفصل ومن المثال الآتي أن كلمة (ترك) حشو من الناسخ ، والصواب إسقاطها كما (في الاقتراح) ص ٩١ .

العلة . » ، فمثال ترك قياس الأصول ماذكرنا من الكلام على مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . وكذلك أيضاً مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول ، لأن الزائد جزء من الفعل المضارع، إذ الفعل المضارع ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول وألا يكون جزءاً منه .

ومثال تخصيص العلة نحو أن تقول « إنما جمعت (أرض) بالواو والنون فقيل : (أرضون) عوضاً / من حذف تاء التأنيث ؛ لأن الأصل ٣٨/١ أن يقال في (أرض) : (أرضة) ، فلما حذفت التاء جمعت بالواو والنون عوضاً من تاء التأنيث المحذوفة . وهذه العلة غير مطردة لأنها تنتقض بـ (شمس ، ودار ، وقدر) ؛ فإن الأصل : (شمسة ، ودارة ، وقدرة) ، ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون ، فلا يقال : (شمسون ، ولا دارون ، ولا قدرون) .

وقد قدمنا الكلام على مخالفة الأصول والقول بتخصيص العلة . وأما ما حكي عن بعضهم أن الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ؛ فليس عليه تعويل .

الفصل السادس والعشرون

في المعارضة

اعلم أن المعارضة أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة. واختلف / العلماء ٣٨/٢ في قبولها: فذهب الأكثرون إلى قبولها وذلك مثل أن يستدل من يذهب إلى أن إعمال الفعل الأول أولى بـ «أنه[1] سابق على الفعل الثاني وهو صالح للعمل فكان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به». فيقول له من يذهب إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى: «هذا معارض، فإن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، فكان إعماله أولى.» وتمسكوا في الدلالة على قبولها بـ (أن الاعتراض المقبول هو الذي يبين به فقد شرطٍ من شرائط العلة كالنقض الذي يبين به فوات الطرد. أو عدم التأثير الذي يبين به فوات العكس؛ وهذا موجود في المعارضة لأنها وقفت [عليه][2] فوجب أن تكون مقبولة.).

وذهب بعضهم إلى (أنها غير مقبولة، لأن المعارضة تصدٍ لمنصب الاستدلال وذلك رتبة المسؤول / لا السائل؛ فإن السائل هادم ٣٩/١

(*) لخص السيوطي هذا الفصل ببعض تصرف في (الاقتراح ص ٨٢)

(١) في الأصل: (لأنه). لكن أسلوب المؤلف جرى حتى الآن باستعمال (بأنه) في هذا الموضع، وهي المناسبة.

(٢) زيادة لازمة

والمعارض بانٍ ، والشخص الواحد لايكون هادماً بانياً في حال واحدة وهذا ليس بصحيح : لأن من حق السائل أن يعرض على العلة ويقفها ، وقد وجد ها هنا : فإن العلة مالم تسلم عن معارضة دليل لم يكن عليها تعويل، فوجب أن تكون مقبولة صحيحة .

الفصل السابع والعشرون

في معارضة النقل بالنقل*

اعلم أنه إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما . والترجيح يكون في شيئين : أحدهما الاسناد ، والآخر المتن . فأما الترجيح في الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم [وأحفظ] [1]، وذلك مثل أن يستدل [الكوفي] [1] على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) / بقول الشاعر :

٣٩ / ٢

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثه ... عن ظهر غيب إذا ماسائل سألا [2]

فيقول له المعترض [3] : « الرواة اتفقوا على أن الرواية (كما يوماً [4]

(*) نقله السيوطي في ص ٩٢ من كتابه (الاقتراح) ملخصاً ببعض تصرف

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٢

(٢) قائله عدي بن زيد العبادي ، وقد مرت الاشارة اليه ص ٦٦

(٣) في الاقتراح : البصري

(٤) في الاصل و (الاقتراح): (..) وهو خطأ لان الكلام عن رفع الفعل (تحدثه)

تحدثُه) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة[١] ، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ [وأكثر][٢] ؛ فكان الأخذ برواية من روى الرفع أولى من الأخذ برواية من روى النصب . »

وأما الترجيح في المتن فأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس ، وذلك مثل أن يستدل [الكوفي][٢] على إعمال (أَن) مع الحذف من غير بدل[٣] بقول الشاعر[٤] .

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فيقول له المعترض[٥] : « الرواية (أحضرُ) بالرفع وهي على وفق القياس ، / فكان الأخذ برواية الرفع لموافقة القياس أولى من رواية النصب لمخالفة القياس . »

وبيان أن إعمال (أَنْ) الخفيفة مع الحذف على خلاف القياس ، أنها إنما عملت على التشبيه بـ(أنّ) المشددة لأنها تكون مصدرية كما أن (أنّ) المشددة مصدرية[٦] ، ألا ترى أنك تقول : (عجبت من أن زيداً قائم) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، وتقول : (عجبت من

---

(١) انظر الحاشية (٤) ص ٦٦
(٢) زيادة من (الاقتراح)
(٣) في الاقتراح : عوض
(٤) طرفة بن العبد البكري
(٥) في الاقتراح : البصري
(٦) في الأصل : (مصدر) وهو سهو من الناسخ

أن يقوم زيد) ، فيكون المعنى : (عجبت من قيام زيد) ، و (أنّ) المشددة لاتعمل مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألاّ تعمل لوجهين : أحدهما أن (أنّ) المشددة هي الأصل وأن الخفيفة فرع عليها ، ولا خلاف أن الأصل أقوى من الفرع ، وإذا لم يعمل الأصل مع الحذف مع كونه أقوى فلأنْ لايعمل الفرع مع كونه أضعف كان ذلك من طريق / الأولى .

٤٠/٢

والوجه الثاني : أن (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء ، و (أنْ) الخفيفة من عوامل الافعال ، ولا خلاف أن عوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ، وإذا لم تعمل (أنّ) المشددة مع الحذف وهي أقوى فلأنْ لاتعمل (أنْ) الخفيفة مع الحذف وهي أضعف ، كان ذلك أولى .

الفصل الثامن والعشرون

في معارضة القياس بالقياس

اعلم أن القياسين إذا تعارضا أخذ بأرجحهما ، وهو أن يكون أحدهما موافقاً لدليل آخر من طريق النقل او طريق القياس .

(*) انظر ... السيوطي لهذا الفصل في ص ٩٣ من كتابه (الاقتراح)

فأما الموافقة من طريق النقل فنحو ما قدمناه في الفصل الذي قبله .

وأما الموافقة من طريق القياس فهو مثل أن / يستدل [الكوفي] (١) على أن (أنّ) تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع ، بأنها (٢) فرع على الفعل في العمل ، فضعفت عن درجته في العمل ، فعملت في الاسم النصب ولم تقوَ على أن تعمل في الخبر الرفع ، فبقي مرفوعاً بما كان يرتفع به قبل دخولها . فيقول له المعترض : هذا فاسد لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع (٣) ، فالقياس يقتضي أنها ترفع الخبر كما تنصب الاسم ، وبيان ذلك أن اسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأنها مشبّهة (٤) بالفعل . ووجه الشبه بينها وبين الفعل من خمسة أوجه :

أحدها : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .

والثالث : أنها / تلزم الاسم كما أن الفعل يلزم الاسم .

والرابع : أنها دخلها نون الوقاية نحو (إنني) كما أن الفعل تدخله نون الوقاية نحو (أكرمني) .

والخامس : أنها في معنى الفعل لأنها بمعنى (أكدتُ) .

٤١/١

٤١/٢

---

(١) زيادة من (الاقتراح) ص ٩٣

(٢) في الأصل : (لأنها) . وانظر الحاشية ١ ص ١٣٥

(٣) في الاقتراح ص ٩٣ : (إلا ويعمل في الخبر الرفع) . والصواب حذف (في الخبر) لأن غرض المؤلف التعميم ، لا حالة خاصة كما فهم صاحب الاقتراح .

(٤) في الأصل : مشبه

فإذا ذهبتم إلى أنها (تعمل في الاسم النصب ولا تعمل في الخبر الرفع) مع قوة مشابهتها الفعل من هذه الأوجه ، ولا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فقد صرتم إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز .

وإنما قلنا : « إنه لا عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع » لأنه ليس في الأسماء منصوب إلا مفعولٌ أو مشبهٌ بالمفعول ، ولا خلاف أنه لا يوجد مفعول بغير فاعل ، وكذلك لا يوجد مشبّه بالمفعول بغير مشبّه بالفاعل . » فإن قيل : « فإن كان كما زعمتم فهلا كان المرفوع المشبه / بالفاعل مع (إنّ) قبل المنصوب المشبه بالمفعول ، فإن رتبة الفاعل قبل المفعول؟ » قلنا : « الجواب عن هذا من وجهين : أحدهما أن عمل (إنّ) فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع .

والوجه الثاني : أن (أنّ) أشبهت الفعل لفظاً ومعنى من الخمسة الأوجه ، فلو قدم المرفوع فيها على المنصوب مع قوة مشابهتها للفعل لم يعلم : هل هي فعل أو حرف ؟ لشبه الفعل . فإن قيل : « فالفعل يتصرف وهو(١) لا يتصرف فلا يلتبس بالفعل . » قلنا : « لنا أفعال لا تتصرف وهي : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فكانت تلتبس بهذه الأفعال فلهذا وجب ها هنا تقديم المنصوب المشبه بالمفعول على المرفوع المشبه بالفاعل . »

---

(١) [illegible] على (حرف) والمقصود : (أن) ولو قال : (وهذه ..) [illegible]

الفصل التاسع العشرون

٤٢ / ٢

في استصحاب الحال*

اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال مايوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف). وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب. ويكتب. ويركب) وما أشبه ذلك. ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول: «الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف / ولا تضمن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب». ٤٣ / ١

(*) تلخيصه في ص ٨٦ من (الاقتراح) في أربعة أسطر، والسطر الاول منها ليس في الأصل !!، وقد اشار الى احتجاج المصنف به في كتابه (الانصاف) على عدم تركيب (كم)، وعلى عدم جواز الجر بالحرف محذوفاً، تمسكا باستصحاب الحال. — انظر من بحث (كم) ص ١٨٨ من كتاب الانصاف، و ص ٢٤١ المسألة الثانية. هذا وانظر تعريفه الاستصحاب في [illegible] (الإغراب) الفصل السابع وقد مر ص ٤٦

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمة: «الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء.»

واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه. وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو.

الفصل الثلاثون

٤٣/٢

في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه

اعلم ان هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه، وذلك مثل ان يستدل على نفي (ان اقسام الكلام اربعة) او نفي (ان انواع الاعراب خمسة) فيقول: «لو كان اقسام الكلام اربعة، او انواع الاعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص؛ فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل، فوجب ألا يكون أقسام الكلام أربعة؛ ولا أنواع الاعراب خمسة.» وقد زعم بعضهم ان النافي لا دليل عليه وإنما الدليل على المثبت؛ وهذا ليس / بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضاً يجب الدليل على النافي.

٤٤/١

فهذه جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه الفصول . واما الاعتراض على كل أصل من هذه الأصول التي هي النقل والقياس واستصحاب الحال فيليق بفن الجدل ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بـ (الاغراب) والله أعلم بالصواب .

تم الكتاب

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

كتبه بن الشيرازي

الفهارس العامة

مسرد الاعلام[1]

الاشخاص والجماعات والامكنة

---

(١) اقرأ الصفحة كلها فقد يتكرر العلم فيها غير مرة . هذا وأسقط في بحثك الاحرف الاتية : ال ، (ابن) ومشتقاتها ، أبو ، بنو ، آل

(٢) يدخل في ذلك (البصري) الواردة كثيراً في الكتاب .

غ

ف

ق

ك

ل

م

★★★

مسرد الكتب[1]

---

(١) عنينا بذكر طبعات المراجع التي اعتمدناها الى جانب اسمائها وخاصة اذا كان لها اكثر من طبعة . ونذكر تواريخها ان وجدت ، أما مؤلفات ابن الأنباري غير المطبوعة فلم نذكرها اكتفاء بورودها في ص ١٢ـ١٦ فارجع اليها ثمة .

هذا ونرجو القارىء الى كلمة (سورة) اذ يكتفى بها عادة عن ذكر (القرآن الكريم).

(٢) الاسم [illegible] (تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة) — انظر مقدمته ص ٤

★ ★ ★

مسرد الأبيات والأرجاز[1]

★ ★ ★

مسرد الموضوعات

★ ★ ★

تصويبات

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٢٠	وغيرها	بروكلمان مع الذيل ، وغيرها
٢٠	١٥	المجادلة عند	: عند المجادلة
٢٢	١٠	علي	: على
٣٦	٥	٤	٣
٦٩	٤	أبي	لأبي
٧٧	٩	كتابين	كتابيه
١١٥	٦	موجبة /	موجبة
١١٥	٧	موجبة	موجبة /
١٤٢	١	الأمة	الأمر

١ — سقط من مسرد مؤلفات ابن الانباري ص ١٢ الاسماء الآتية :

أدلة النحو والاصول [ولعله : الفصول في معرفة الاصول] ، كتاب الكلام على (عصيّ) و (مغزوّ) ، مفتاح المذاكرة .

٢ — تتمة الحاشية (٣) ص ٩٦ :

أما الحديث الثاني (أرشدوا أخاكم فانه قد ضل) فقد ذكره ابن جني في (الخصائص ٢/٨) وروي في (إرشاد الاريب ١/٨٢) عن عبد الله بن مسعود ، ولم أطلع عليه في ديوان للحديث . — انظر كتابي (في اصول النحو ص ٧) .

الفصول الخمسون

لابن معطى

زين الدين ، أبى الحسين يحيي بن عبد المعطى المغربى
(٥٦٤ — ٦٢٨)

تحقيق ودراسة
محمود محمد الطناحي

عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب

رسالة نال بها المحقِّق درجةَ الماجستير فى علم النحو من كلية دارالعلوم ـ جامعة القاهرة ـ بتقدير « ممتاز » . وقد نوقشت الرسالة صباحَ يوم الخميس ١٨ من ذى الحجة شهر الله الحرام عام ١٣٩٢ ـ الموافق ٣ من فبراير ١٩٧٢ .

وتفضل بإجازتها الأساتذة :

عبد السلام محمد هارون ـ مشرفا

الدكتور تمام حسان ، والدكتور حسين نصار ـ عضوين

كلمة شكر

إذا كان من سنَّة أصحاب الرسائل الجامعية أن يقدّموا بين يدى رسائلهم شكراً لأساتذتهم ، فإن شكرى لشيخى الجليل الأستاذ عبد السلام محمد هارون ـ فسح الله فى مُدَّته ـ يتعدّى ظروفَ هذه الرسالة ، فلقد تلمذت له داخلَ دارِ العلوم وخارجَ دارِ العلوم ، فيما أحيا من تراث وما نشر من نصوص .

ولقد وجدت فيه الأستاذَ البارَّ العطوف الذى يُغرِى تلاميذَه دائما بالرغبة فيه والحرص عليه والاستكثار منه .

ولم أكد أصارحه ، حرسه الله ، برغبتى فى دراسة ابن معطى ، حتى شدَّ من أزرى وبارك خَطوِى ، ولم أزل على صِلةٍ به فى حَلِّه وتَرحاله حتى استوى بحثى على هذه الصورة . حفظه الله وأسعده وأسعد به، وجمع له الخيرَ كُلَّه، وجزاه عما قدَّمه لى ولجيلى كلِّه من توجيه ورعاية وإرشاد، وجعل كلَّ ذلك فى موازينه يَومَ تجد كلُّ نفسٍ ما عملت مِن خيرٍ مُحضَرا .

والشكر أصدق الشكر لأستاذى الجليل الدكتور تمّام حسان ، المُربِّى الذى علَّمنا أن نقرأَ الجديد من غير أن نَجْتَوِىَ القديم .

وقد تفضل الأستاذ الدكتور حسين نصار ، بالمأثور من فضله والمذكور من كرمه ، فقبل المشاركةَ فى مناقشة هذه الرسالة ، فله أصفَى الشكر وأجزلُه .

ودعاء بالمغفرة والرضوان لعالِم المخطوطات أخى المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، فهو الذى دلَّنى على كتاب الفصول ، ورغَّبنى فى دَرْسه ، وحثَّنى على تحقيقه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله فاتحة كلِّ خير وتمام كلِّ نعمة. أحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طاهراً طيّبا مباركا فيه، وأصلّي وأسلّم على سيدنا محمد، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ثم أما بعدُ.. فهذه دراسة عن ابن معطى، أوّل من صنع ألفيةً فى النحو العربىّ، عرفه الناس من قول ابن مالك عن ألفيَّته:

فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعطِ

ثم شُغِلوا عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته. وحظوظُ الكتب كحظوظ الناس؛ يُصيبها ما يُصيبهم مِن ذُيوع أو خُمول. وقد أخملت ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ ابن معطى، حتى ليجعل بعضُهم شرحا لألفية ابن معطى شرحا لألفية ابن مالك[1].

ومع التسليم كلّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول: تُرى ماذا كان أمرُ ابن معطى لو أُتيح له شارحٌ نابِه مثلُ أبى حيان، فقد قال الصلاح الصَّفدىّ فى ترجمته[2]: «هو الذى جسَّر الناسَ على مصنّفات الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله، ورغَّبهم فى قراءتها، وشرح لهم غامضَها، وخاض بهم لُجَجها، وفتح لهم مُقفلَها».

حقًّا إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون: كابن الخبّاز وابن إياز، وامتلأت موسوعات النحو الكبرى، كالهمع، والأشباه والنظائر، والتصريح على التوضيح، بالنقل عنهم، لكن لم يُتَح لأىٍّ من هذه الشروح من الذيوع والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك.

---

(١) ينظر ما كتبته عن شروح ألفية ابن معطى. (٢) نكت الهميان، ص ٢٨٠،

ومهما يكن من أمر فقد حاولت هذه الدراسةُ أن تكشف عن نحو ابن معطى ، وعن طرائقه فى التأليف .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شِرْعةً ومِنهاجا : فجاء إمامُها « الكتابُ » على أبواب ، وعالج بعضُها مسائلَ بعينها ، يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعى ، وخلَص بعضُها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شُغِل الناس مِن قبلُ ومن بعدُ بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلّت مسائلُ النحو مبعثرةً بعيدةَ الجَنَى عسيرةَ المُتناوَل .

وحين أظل القرن السادس ـ الذى عاش فيه ابن معطى ـ كانت مسائل النحو قد أُشبِعت دَرساً وتمثُّلا وتعليلا ، ولم يبق إلا المصنِّفُ البارع الذى يُجيد صِياغةَ هذا الموروثِ الضخم ليفيدَ منه المبتدىء والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائلُ القرن السابع ظهورَ ثلاثة من الرجال ، حملوا هذه الأمانة وقاموا بهذا الواجب ، حيث بسطوا قواعدَ النحو وبوَّبوا مسائلَه وفصّلوا فروعه : ابن مُعط ، وابن الحاجب ؛ وابن مالك ، وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النَّحوُ العربىُّ على سُوقِه .

وقد كان لصاحبنا ابن معط فضلُ الرِّيادة فى هذا اللون الميسَّر المنظّم من التأليف ، حين صنع كتابيه : « الألفية والفصول » . وعلى وقع خُطُواته سار ابن الحاجب ، وابن مالك ، لكنَّ هذين أخملا ذِكرَ الرجل ، كما أخمل ـ مِن قبلُ ـ أبو علىٍّ الفارسىّ وتلميذُه ابن جِنِّىّ ذِكرَ أبى القاسم الزجّاجىّ[١] .

وقد اخترت مع دراسة ابن معطى تحقيق كتابه : « الفصول الخمسين » .

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص٢ وكلاهما للزجاجى .

ودراستى هذه تنقسم إلى ثلاثة أبواب .

تحدثت فى الباب الأول عن حياة ابن معطى فى المغــرب والمشرق ، وعن شيوخه وتلاميذه ، وفى حديثى عن آثاره ومصنفاته خَلَصت إلى الـكلام عن نشأة النظم فى النحو ، محاولًا أن أحدّدَ بدايته ، وقد اجتهدت فى أن نظمَ النحو بدأ فى القرن الرابع الهجرى ، على يدِ أحمــدَ بن منصور اليَشْـكُرىّ المتوفى سنة ٣٧٠ ، ثم دَفعت ماقيل من أن الخليلَ بن أحمدَ قد نظم فى النحو ، وتتبّعت بعد ذلك النُّظُومَ النحوية ، وانتهيت إلى أن أشهرَ نظمٍ قبل ابن معطى هو نظمُ الحريرىّ صاحب « المقامات » وهو المعروف بمُلْحة الإعراب .

وقد تساءلت عن سرّ تسمية ابن معطى لنظمه : «الألفية» وقدّمت للإجابة على هذا التساؤل مجرّدَ احتمالات واجتهادات لم أقطع فيها برأى ، وذكرت بعد ذلك أن هذه التسميةَ شاعت بعــد ابن معطى ، فى كثيرٍ من الفنون ، فرأينا ألفيّاتٍ كثيرةً فى الألغاز وعلوم الحديث والفرائض والتعبير والمعانى والبيان .

ثم ألقيت نظرةً عامة على ألفية ابن معطى ، حاولت فيها أن أعرِف طرائقه فى صياغة القواعد وسَرد المسائل،وقد دلَفتُ من هذا إلى مقارنةٍ سريعة كاشفة بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، انتهيت منها إلى أن ابن مالك قد تأثَّر ابنَ معطى وأفاد منه فى المنهج العام ، من حيثُ سَرْدُ القواعدِ ، واستخدامُ المناسبةِ والاستطراد ، وارتباطُ اللاحق بالسابق ، لـكنى أثبتُّ أن ابن مالك لإمامته وطولِ اشتغاله بالنحو ، يمتاز بتشقيق المسائل وفَصْلها فى أبواب ، على حين نرى ابن معطى يُدمج المسائلَ الـكثيرة تحت الباب الواحد .

وقد أثبت أن تأثُّرَ ابنِ مالك ابنَ معطى تعدّى المنهجَ العام إلى استخدامِ قافيةٍ أو ألفاظ بعينها ، وضربت لذلك أمثلةً من الألفيتين .

والباب الثانى : جعلتُه لدراسة آراء ابن معطى النحوية ، وقسمت هذه الآراء إلى قسمين : القسم الأول : ما انفــــرد به ابنُ معطى ، وقد سلكت سبيلين فى جَمع هذه الآراء : استقراءَ كتب النحــو المطولة ، ثم ما وقع لى من شروح ابن معطى ، وبخاصّة شرح الفصول الخمسين لابن إياز، والُخوَيِّىّ . وشرح الألفية لابن الَخبّاز وابن جُمعة .

وقد جمعت لابن معطى سبعةَ عشرَ رأياً ، كان له فيهـــا مذهبٌ خاصٌّ ، عرضتُها وذكرت مُخْتَلِفَ الآراء حولَها .

وفى ختام عرض هذه الآراء تساءلت : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصْريّة وكوفيّة وبغداديّة ، وقد انتهيت إلى أن ابن معطى يغلب عليه الطابَعُ البَصرىّ .

والقسم الثانى : آراؤه التى تابع فيها غيرَه من أئمّة النُّحاة ، وهو ما سمّيتُه بالمُتابَعات ، وقد تحدثت عنها فى أثنـــاء درس « الفصول الخمسين » لأن هذه المُتابَعاتِ إنما ظهرت لى من خِلال شروح « الفصول » .

* * *

والباب الثالث ، وهو الأخير وقفته على دَرْس « الفصول الخمسين » . تحدثت فيه عن منهج ابن معطى ، ورأيت أن « الفصول » كتابٌ تعليمىٌّ ، سلك فيه ابن معطى مسلكا ، لعله أوّلُ من استحدثه : إذ قسم رءوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلِّ باب عِدَّةُ فصول ، وأثبت من خلال تحليـــلى للفصول أن اشتغالَ ابنِ معطى بالأدب ؛ درساً وتصنيفاً ، كان له أثرٌ فى سهولة عبـــاراته وصِحَّةِ تقسيماته ، ثم ظهرت ثقافتُه اللغوية بيِّنةً جليَّةً فى صياغة قواعد النحو ، ودَلَّت على ذلك بقوله عن الأسماء الستة : « أخوك وأبوه وحموها » ولم يقل : «حموه»

كما يقول غيره من النحاة ، وذلك لأن الأحماء مِن قِبَلِ الزوج ، والأَخْتَانَ مِن قِبَلِ المرأة ، كما يرى الأصمعيُّ .

وأثبت أيضا أنّ عنايةَ ابن معطى بنظم العلوم كانت سبيلًا إلى التركيز وخُلُوِّ تعريفاته من الحشو والإطالة .

ثم حاولت التَّهَدِّىَ إلى المنهج العام الذى حَكَم ابنَ معطى فى معالجته لمسائل النحو ، ورَجَعْتُه إلى « العامل » وانتهيت إلى أن ابن معطى أدار عليه جُمهورَ مسائلِ النحو التى عالجها فى كتابه « الفصول الخمسين » .

وحين فرغت من درس « الفصول » شرعت فى تحقيقها ، وَفْقَ مناهِج التوثيق والتحقيق ، وقد أفدت كثيراً من شرحَىِ ابن إياز والخُوَيِّىّ ، ونقلت عنهما فى حواشى التحقيق ، ليستبينَ سَبيلُ ابنِ معطى ، ثم حاولت فى بعض الأحيان أن أربطَ بينَ الفصول والألفية .

ولم أرجع إلى كتب النحو إلا بالقَدْر الذى يجلّى غامضا ، أو يرفع احتمالا ويزيل شبهة ، وآثرت كثيرا الإحالة على الكتاب دون النقل منه ، وحين فرغت من تحقيق النَّصّ فهرست للأبواب والفصول فهرسة تفصيلية ، ليظهرَ الفرق بين طريقة ابن معطى فى ترتيب مسائل النحو وبين الطريقة التى ابتدعها ابن مالك فى «ألفيته» والتى شاعت فى كتب النحو إلى يوم الناس هذا، ثم تبع ذلك سائرُ الفهارس المتعارَف عليها .

وبعد : فهذه أول دراسة عربية كاملة لابن معطى . ولأمرٍ مّا ظل ابن معطى بعيدا عن ميدان الدراسات النحوية ، ولقد كان من أعجب العجب أن يفطَن له المستشرقون قبلنا ، فينشر له المستشرق السويدى زتسترين «ألفيته» عام (١٩٠٠) بمدينة ليبزج بألمانيا ، ونظل نحن فى شغل عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته .

ولقد أفادتنا صحبةُ ابن معطى فى التعرُّفِ على أعلامٍ مغمورين، كابن إياز والُخوَيِّ، وابنِ الخبّاز وابن جُمعة، وغيرِهم من شُرّاح الفصول والألفية، من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين. ومن العجيب أن لهؤلاء العلماء نحواً كثيرا، وفى مصنَّفاتهم فوائدَ جليلةً، لكن لم يُتَحْ لآرائهم أن تَذِيعَ، ولم يُهيأْ لمصنَّفاتهم أن تَنْتشِرَ، وما كان ينبغى للدراسات النحوية أن تُقْصَرَ على الأئمة المشهورين، وتُزْوَى عمّن سواهم.

وإذا كان لصاحب هذه الدراسة من اقتراح، فهو أن تُنشرَ شروح الفصول والألفية، ثم تُدرسَ آراءُ رجالِ القرنين السابع والثامن، وبمثل هذه الدراسة تَتَّصلُ الحلقات ويتكاملُ البناء، ويستوى النحوُ العربىُّ على سُوقِهِ.

والله من وراء القَصْدِ وهو ولىُّ التوفيق.

* * *

محمود محمد الطناحى

معهد المخطوطات ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جامعة الدول العربية

القاهرة فى يوم الجمعة : ٦ من ذي القعدة ١٣٩٦
٢٩ من أكتوبر ١٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

ابن معطى

حياته وعصره

هو يحيى[1] بن عبد المعطى بن عبد النّور الزّواوِىّ المغربىّ الحنفِىّ . يلقّب:

(١) ترجمته فى : إنباه الرواة ٤ / ٣٨، البداية والنهاية ١٣ / ١٢٩ ، ١٣٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، تاج التراجم ص ٨٣ ، تاريخ أبى الفدا ٣ / ١٥١ ،تاريخ ابن الوردى ٢ / ١٥٧ ، التكملة لوفيات النقلة ٥ / ٤٣٩ ، وبحواشيها مراجع أخرى مخطوطة ، أوردها صديقى العالم البغدادى بشار عواد معروف ، الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ٢ / ٢١٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣ ، دول الإسلام ٢ / ١٣٤، الذيل على الروضتين ص ١٦٠ ، شذرات الذهب ٥/١٢٩، العبر فى خبر من غبر ٥ /١١٢، الفلاكة والمفلوكين ص ٩٣ ، مرآة الجنان ٤/٦٦ ، معجم الأدباء ٢٠/٣٥ ، ٣٦ ، مفتاح السعادة ١/١٩٦، النجوم الزاهرة ٦ / ٢٧٨ ، وفيات الأعيان ٥ / ٢٤٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٣٩١ .

ومن كتب المعاصرين : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول ، للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، للدكتور أحمد أحمد بدوى ص ٢٠٤ ، القواعد النحوية للأستاذ عباس حسن ص ١١٩ ، ١٢٠ ، المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ص ٣٤ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوى ص ١٦٨ . وينظر أيضا : الأعلام للأستاذ الزركلى ٩ / ١٩٢ ، تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان ٥ / ٣٠٥ (الترجمة العربية) والملحق ١ / ٥٣٠ ، والنبوغ المغربى للأستاذ عبد الله كنون ١/ ١٥٣ .

زينَ الدين ، ويكنى: أبا الحسين، ويُعرف بابنِ معطٍ ، وتكتب : «ابن معطى».
بإثبات الياء ، وهو جائز ، فقد ورد إثبات اليــاء فى المنقوص المرفوع والمجرور كثيرا فى أسلوب الإمام الشافعى[(١)] رضى الله عنه ، ولغته حُجَّة . على أن صاحب الترجمة نفسه كان يكتبها « ابن معط » بحــذف الياء ، ثم صار بعد ذلك لأمرٍ مّا يكتب : « يحيى بن عبد المعطى » . رأيتُ ذلك بخطِّــه هو على صفحة قسمٍ مخطوط من كتاب «المُفَصَّل» للزَّمَخْشَرِىّ . قال بعد أن كتب صورةَ الإجازة : « وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوىّ الحنفىّ بالقاهرة » ، ثم قال عقبَ ذلك : « كنت أكتب قديماً يحيى بن معط ، فاتفق أن كتب كاتبٌ فى بعض كتب تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطى ، فالتزمت ذلك .. لئلا يصيرَ المشهودُ به خُلْفاً ، فهذا عذرى إليك على ذلك . وكتب يحيى » .

ونسخة « المُفَصّل » المشار إليها محفوظة بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة بجامعة أنقرة عاصمة تركيا برقم (٢٢١٨) ، وقد رأيتهــا أثناءَ زيارتى لتركيا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ .

والزَّواوِىّ ـ فى نسب ابن معط ـ بفتح الزاى وبين الواوين ألف : نِسبةً إلى زَوَاوَة : وهى قبيلة كبيرة بظاهرِ بِجَايَة ، من أعمال أفريقيّة ذات بطون وأفخاذ ، كما قال ابن خَلِّكان .

وُلد ابن معطى بالمغرب سنةَ أربع وستين وخمسمائة للهجرة (٥٦٤) ولم يعيِّن المترجمون له ، البــلدَة التى وُلد بها ، ولئن صحَّ أنهُ وِلد حيث توجد قبيلته ، فيكون ولد بظاهرِ بِجايَة ـ وبِجايَةُ ، بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء :

---

(١) الرسالة صفحات ٢٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٣٢ ، ٤٨٣ ، ٥٣٠ ، ٥٤٢ .

مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب[١] وقد يقوّى ذلك أن الجزولىّ ـ وهو أكبر شيخ لابن معطى ـ أقام مدة بمدينة بِجاية والنـــاس يشتغلون عليه[٢].

كذلك لم يذكر المترجمون شيئا عن صِبا ابن معطى وخطاه فى أول عمره ، ولـكن لاشك أنه أقبل منذ عَقَلَ على صنوف العلم والمعرفة، ودأب على التحصيل والدَّرس حتى استوى ، وظهر أثر ذلك كلّه فى تلك المـكتبة القيّمة التى تركها من بعده .

* * *

رحلته :

يبدو أن إقامةَ ابن معطى بالمغرب لم تَطُل ، وأنه وَجَّـــه ركابَه إلى دمشق مبكرا ، وأقام بها زمانا طويلا ، فقد ذكروا أنه نظم « ألفيته » فى دمشق . ولما كان قد فرغ من تأليفها وهو فى الحادية والثلاثين من عمره ـ كما سيأتى فى الـكلام عن الألفية ـ فيـكون قد استقرّ بدمشق وهو فى سِنّ الطَّراءة والصِّبا، لا محالة . ومهما يكن من أمر فقد كانت دمشق أولَ بـــلدٍ حطَّ فيها الرجلُ ركابَه ، وإنه أقام بها زمانا طويلا ، يقرىء الناس النحو والأدب ، وكان بدمشق أحدَ الشهود ، ولم يكن له من طرق الـكسب ما يقوم بكفايته ، كما قال الحافظ الذَّهبيُّ ، ويظهر أن ابن معطى كان رقيقَ الحال قليلَ المورِد ، وقد ظهر شيء من فاقته وعُدْمه فى هذين البيتين :

---

(١) معجم البلدان لياقوت ١ / ٤٩٥ ، وهى الآن ميناء بالجزائر ، على شاطىء البحر المتوسط .

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

قالوا تلقَّب زينَ الدين فَهْو لهُ نَعتٌ جميلٌ به أضحى اسمُهُ حَسَنا
فقلت لا تَغبِطُوه إنَّ ذا لقَبٌ وَقفٌ على كلِّ نحسٍ والدَّليلُ أنا

وفى دمشق اتصل ابن معط بالملك المعظَّم عيسى بن محمد الأيوبىّ سلطانِ الشام ، وكان من علماء[1] الملوك ، محبًّا للعلم مكرِّما للعلماء ، عالما بفقه الحنفية والعربية . قيل : إنه جعل لكلِّ من يحفظ « المفصَّل » للزمخشرىّ مائةَ دينار وخِلْعة ، فحفظه لذلك السببِ جماعة ، وقد كرَّم هذا السلطانُ العالمُ ابنَ معط، وولاه النظرَ فى مصالح المساجد ، ولما توفِّىَ الملك المعظَّم سنة (٦٢٤) اتصل ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبيّة بمصر ، وكان عارفا بالأدب وله شِعر ودرايةٌ بالحديث ، سماعا ورواية . قال عنه ابن خلِّكان : « كان محبًّا للعلماء متمسكا بالسنة النبوية،حسنَ الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل.. وكان يبيت عنده كلَّ ليلة جمعة جماعةٌ من الفضلاء ويشاركهم فى مباحثاتهم ، ويسألهم عن المواضع المشكلة من كل فنّ »[2] .

وقد حضر ابن معطى مرةً مجلسَ الملك الكامل مع جماعة من العلماء ، فسألهم الملك الكامل ، قال : « زيدٌ ذُهِبَ به »هل يجوز فى « زيد »النصب؟ فقالوا : لا ، فقال ابن معطى : يجوز النصبُ ، على أن يكون المرتفع بذُهِب المصدرُ الذى دَلّ عليه « ذُهِب » وهو الذّهاب ، وعلى هذا فموضع الجارّ والمجرور الذى هو « به »النصب ، فيجىء من باب : زيدٌ مرَرتُ به ، إذ يجوز فى « زيد » النصب ، فكذلك ها هنا . فاستحسن الملك الكامل جوابه ، وأمره بالسفر معه إلى مصر ، فسافر ، وقرّر له معلوماً على أن يقرىء الناسَ

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٢١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦ .
(٢) وفيات الأعيان ٤ / ١٧٢ .

الأدبَ والنحو بالجامع العتيق بمصر . ولم تَطُل مدَّةُ حياةِ ابن معطى بمصر ، فتوفِّىَ بها فى سلخ ذى القَعدة سنة (٦٢٨) ، وتـكون مُدّةُ إقامة ابن معطى بمصر لم تزد على أربع سنوات ، إذا صَح أنه غادر دمشق سنةَ وفاة الملك المعظّم ، وكانت سنة (٦٢٤) كما أسلفت .

هذا وقد ذكر ابنُ الساعى أن ابن معطى توفى سنة (٦٢٩)(١) . وليس بشىء ، فقد أجمع المترجمون على أنه توفِّى سنةَ (٦٢٨) ومنهم المؤرخ أبو شامة، وهو أضبطُ، لأنه شهِد جنازته بمصر. قال فى كتابه ذيل الروضتين(٢) : «وفيها (سنة ٦٢٨) فى مُستهلّ ذى الحِجّة توفِّىَ الزينُ النحوىُّ يحيى بن معطى الزَّواوِىّ رحمه الله بالقاهرة ، وأنا بها ، وصُلِّىَ عليه بجنب القلعة عندَ سوق الدوابّ ، وحضر الصلاةَ عليه السلطانُ الـكامل بن العادل ، ودُفِن بالقرافة فى طريق قُبّة الشافعىّ ، رحمه الله ، على يسار المارِّ إليها ، على حافَّةِ الطريق محاذِيًا لقبر أبى إبراهيم المُزنِىّ ، رحمه الله ، حضرت دفنَه والصلاةَ عليه ، وكان آيةً فى حفظ كلامِ النحويين » .

---

(١) نقل ذلك ابن كثير فى البداية والنهاية ١٣ / ١٣٤ .

(٢) المـكان المشار إليه فى صدر الترجمة .

عصر ابن معطى

عاش ابن معطى حياته شَطرين : شَطراً فى المغرب ، حيث وُلِد وتلقّى معارفه الأولى ، وشَطراً فى المشرق ، حيث صنّف ونظم ، ولقد كان من يمن طالع ابن معطى أنه عاش فى القُطْرين أزهى أيامِهما :

ففى المغرب أظلَّ ابنَ معطى عصرُ الموحِّدين (١) ، هذا العصر الذى بذل رجالُه جهوداً جبّارةً فى سبيل إقرار الوحدة المغربيّة، والدفاعِ عن تراث الإسلام فى أسبانيا، فما كانت دعوةُ المَهدِى بن تُومَرْت مؤسِّس هذه الدولة ، إلّا دعوةَ توحيدٍ وتجديدٍ للمفاهيم الإسلامية التى تبعث روح القُوّة والعــزم فى نفوس المسلمين ، فينهضون للعمل بجدٍّ لحماية بَيْضتِهم وحفظِ كِيانهم المادّىّ والمعنوىّ .

وفى هذا العصر ازدهرت علومُ العربيّة ، من نحوٍ ولغة وعَروض ، وبيانٍ وتاريخٍ وسِيَر . وفيما يتّصــل بالدراسات النحوية ، شَهِد المغرب فى هذا العصر علماء أفذاذا ، خَطَوا به خُطُواتٍ واسعةً نحو الكمال ، يُذكَر منهم الُجزُولىّ ، والسُّهَيْلىّ ، والشَّلَوْبين ، وابن معطى صاحبنا ، وابن خَرُوف ، وابن عُصْفُور ، وابن مَضاء ، وابن مالِك ، وغيرِهم .

وقد أدّى هذا النشاطُ إلى وجودِ مدارسَ نحويّةٍ هنا وهناك ، وتفرّدت بآراء خاصّة فى بعض مسائل الإعراب وغيره ، فهذه مدرسةُ فاس التى سيختلف أهلُها مع تِلِمْسانَ فى مسألة صرف «أبى هُرَيرة» وهذه مدرسةُ سَبتةَ التى تخالف الُجمهورَ فى ضمّ النكرة المقصودة إذا نُوِّنت اضطرارا ، وهذه مدرسةُ طَنْجةَ التى تُوجِّه أسئلةً نحوية إلى مدرسة أشْبِيلِيَة .

---

(١) كل المعلومات عن هذا العصر والحركة العلمية فيه استقيتها من كتاب « النبوغ المغربى » ص ١٢٦ وغيرها — للأستاذ عبد الله كنون .

وقد نشأت فى هذا العصر فكرةُ نظم المسائل اللغوية والنحوية، ومن ذلك أرجوزة العلّامة ابن المُناصِف، المُسّماة بالمُذَهَّبيّة، فى الحُلِىّ والشِّيات. وقد نظمها بمَرّاكُش فى جُمادَى الأولى سنةَ (٦٢٠). ثم نُظُوم صاحِبنا ابن معطى فى اللغة والنحو والعروض والقراءات.

وفى المشرق قُبيل أن يرحلَ إليه ابن معطى، توالَت على الأمّةِ الإسلاميّة أحداثٌ وأحـــداث، وعاشت الأمةُ الإسلامية أعظمَ الانتصارات مع صلاح الدين الأيُّوبىّ بأمجادِه وبُطولاتِه، وسَحْقه للصليبيّين الغُزاة. وقد عاش ابنُ معطى العصرَ الأيوبى الذى غيَّر وجهَ الحياة فى العالم الإسلامىّ، حين قضى على الدولة الفـاطميّة، وسَحق الصليبيين المُتجبِّرين، وَمكّن لنشاطٍ فكرىٍّ ظهرت آثارُه الطيبة فى هذه المكتبة القيّمة التى تركها هذا النفَرُ الكريمُ، من علماء ذلك العَصر فى كل فَنّ[١].

وفى هذه الحقبة من الزمان كانت مصر والشام مَثابةً للعلماء وأَمْناً، تَهْوِى إليهما الأفئدة من كلِّ رَجاً وناحية، حيث سلاطينُ بنى أيوب يكرِّمون العِلم والعلماء، فلا عجبَ أن يرحل كثيرٌ من علماء المغرب إلى دمشق ومصر، وكان ابنُ معطى واحداً من هؤلاء العلماء الذين وفدوا على دمشق ثم استقرُّوا بمصر. وقد بَهَر الملكَ الكاملَ بعلمه وحفظه، فكان له فى ذَراه أكرمُ مَنزِلٍ وأرحَبُ دار. والملك الكامل من أكثر سلاطين الأيوبيين حبًّا فى العلم وتكريما للعلماء، وقد ذكر المؤرخون له أشياءَ كثيرةً من هذا وذاك[٢].

---

(١) تفصيل ذلك كله فى كتاب الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول — للدكتور عبد اللطيف حمزة. وكتاب الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام — للدكتور أحمد أحمد بدوى.

(٢) بالإضافة إلى ماسبق ينظر كتاب الحركة الفكرية ص ١٥١، ١٥٢.

وفى هــذا العصر الذى عاشه ابنُ معطى ازدهرت الدراسات النحويّة فى مصر والشام ، على يد جِلَّةٍ من العلماء الأفذاذ ، الذين وجدوا فى ظلال الدولة الأيوبية كلَّ تـكريم وتقدير .

وقد ذكر المؤرخون أن الملكَ عيسى الأيوبىَّ صاحبَ دمشق سَمع من التاج الـكِندِىِّ كتاب سيبويه ، وشَرْحَه لابن دَرَسْتَوَيْه ، وإيضاحَ الفارسىّ[1] . وشرط لـكل من يحفظ « المُفصَّل » للزَّمَخْشرِىّ مائةَ دينار وخِلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة ، وقد أشرت إلى هذا من قبل .

وقد شهد القُطْران من أعلام النَّحو فى هـذا العصر : ابن بَرِّىّ المِصرىّ المتوفى سنة ٥٨٢ ، وعثمان بن عيسى البُلَيْطِيّ المتوفّى سنةَ ٥٩٩[2] ، وأبا اليمن الـكِندىَّ المتوفَّى سنةَ ٦١٣ ، وسليمان بن بُنَيْن الدَّقِيقِىّ المتوفَّى سنةَ ٦١٤[3] ، وابن الرَّمَّاح على بن عبد الصمد ، المتوفَّى سنة ٦٣٣[4] ، وابن يَعِيش المتوفى سنةَ ٦٤٣ ، وعلم الدين السَّخاوىّ ، المتوفَّى سنة ٦٤٣ أيضا ، وابنَ الحاجِب ، المتوفَّى سنة ٦٤٦ . وهؤلاء أبرز نُحاةِ القُطرَين فى عصرِ ابن معطى .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٧١

(٢) نفس المرجع ٢ / ١٣٥

(٣) نفس المرجع ١ / ٥٩٧

(٤) نفس المرجع ٢ / ١٧٥

شيوخ ابن معطى

تَلْمَذَ ابنُ معطى لطائفةٍ جليلة من علماء عصره ، وكان أَوَّل أستاذٍ أفاد منه وانتفع به أبو موسى الجُزُوليُّ المغربىّ ، عيسى بن عبد العزيز ، صاحب المقدِّمة المشهورة ، توفِّى سنةَ ٦٠٧ . وكان ابن معطى من أجلِّ تلامـذة الجُزُولِىِّ ، كما يقول الذَّهبىُّ .

ولا شكَّ أن ابنَ معطى تلقَّى عن الجُزُولىّ بالمغرب قبلَ رحلته إلى دمشق؛ فإن الجُزُولىَّ لم يبرح المغربَ إلّا لفترة وَجيزة ، زار فيها مِصر وحَجّ[(١)] .

وممَّن أخذ عنهم ابن معطى : التاجُ الـكِندِىّ ، وهو أبو اليُمْن زيد ابن الحسن المتوفَّى بدمشق سنةَ ٦١٣ ، وكان رحل إليها وفيها طاب له المُقـامُ فدرَّس وأفاد ، وازدحم الطّلابُ على حلقته للإفادة منه والأخذ عنـه ، وممّن سمع منه الملكُ المعظَّم عيسى الأيوبىّ ، كما أسلفت .

وقد سمع ابن معطى الحديثَ ورواه عن القاسم بن علىّ بن الحسن بن عساكر المتوفَّى سنةَ ٦٠٠ ، وكان من أهلِ دمشق .

* * *

(١) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

تلاميذه

كأنَّ ابنَ معطى قد جلس لتلاميذه جلوساً عامًّا ، حين أقرأ الناسَ الأدبَ والنحو بدمشق، والجامعِ العتيق بمصر، فلم يُؤْثر واحدا منهم بدَرْسٍ أو إملاء، ولذلك لم يذكر المترجمون له تلاميذَ بعينهم ، واكتفوا بقولهم : « اشتغل عليه خلقٌ كثير وانتفعوا » ، أو : « حمل الناسُ عنه » . على أنِّى أثناءَ تفتيشى فى بُغْية الوعاة ، وجدت تلميذا بعينه لابن معطى ، هو : أبو بكر بن عمر بن علىّ ابن سالم ، رضىُّ الدين القُسَنْطِينىّ النحوىّ الشافعىّ ، المتوفَّى بالقاهرة سنة ٦٩٥ ، ذكر السُّيوطىُّ[١] أنه أخذ العربيّة عن ابن معط ، وتزوَّج ابنته ، ثم رأيت تلميذا آخر هو : السُّوَيْدىّ الحكيم العَلَّامة شيخ الأطباء ، عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طَرْخان الأنصارىّ الدمشقىّ ، المتوفَّى سنةَ ٦٩٠ ، فقد ذكر الذَّهبىُّ[٢] أنه تأدَّب على ابنِ معطى .

وثالثا هو : إبراهيم بن أبى عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف ، أبو إسحاق الأنصارىّ الإسكندرِىّ الكاتب ، المعروف بابن العَطّار ، توفِّىَ سنةَ ٦٤٩ ، ذكر التَّقِىُّ التَّميمىُّ[٣] أنه تأدب على ابنِ معطى .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، وأيضا شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٥/ ٤٣٤ .

(٢) العبر فى خبر من عبر ٥ / ٣٦٦ ، والشذرات ٥ / ٤١١ .

(٣) الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ١ / ٢١٦ .

علمه

أجمع المترجمون على أنّ ابن معطى كان إماماً مبرِّزا فى علوم العربية، فيقول عنه ياقُوت معاصِره : «فاضلٌ معاصر ، إمامٌ فى العربيّة أديبٌ شاعر» ويقول ابن خلِّكان: «كان أحدَ أئمةِ عصره فى النحو واللغة . . . واشتغل عليه خلقٌ كثير وانتفعوا به ، وصنَّف تصانيفَ مفيدةً » .

وقال السُّيوطىُّ : « كان إماماً مبرِّزا فى العربية ، شاعرا مُحسِنا » . وقال أيضا : « كان يحفظ شيئا كثيرا ،فمن جملة محفوظاته كتابُ صِحاح الجوهرىّ».

ويقول ابن الخَبّاز فى ختام شرح ألفية ابن معطى:«حاز فى هذه الأرجوزة قَصَب السَّبْق ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان فى العربيّة نَسِيجَ وَحْدِه ، وأخبرنى بعضُ تلامذته أن الملكَ الكامل رحمه الله سأله عن قولنا : « أزيداً رأيتَ غلامه . فأملى فى الجواب إحدى عشرةَ ورقةً ، وحدّثنى مَن أثق به أنه أخبره بأنى أَشْغَلُ الناسَ فى أُرجوزته ، فقال : سوف أُنفِذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقيل لى : إنه صنع واحدةً مَبلغُها عشرةُ آلاف بيت ».وسبقت قصته مع الملك الكامل فى إعراب: « زيدٌ ذُهِبَ به » .

وقال ابن الوردىّ فى ديباجة شرح الألفية[1] : « وهى شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن فى الآداب ، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له:يايحيي خذ الكتاب » .

---

(١) ذكر ابن الوردى ذلك فى تاريخه ٢ / ١٥٧ .

هذا وقد رأيت أثناء بعثتى إلى تركيا صورة إجازة[١] إقراء من ابن معطى لأحد العلماء تدلُّ على علمه وفضله . وهذه صورتها :

« الله المُوفِّق لما يحبُّه ويرضاه

استخرت اللهَ تعالى وأذنت لسيّدنا الفقيه العالم تاج الدين أبى محمد محمود ابن عابد بن حسين التَّميميّ الصَّرْخَدىّ ، أمدّه الله وسدَّده أن يُقرىء هذا القسم الملقَّب بالمشترك من كتاب « المُفصَّل » لأبى القاسم محمود فخر خُوارزم ، ثقةً منى بعلمه ، وتنقيبه عن التحقيق ونهج الصواب ، حسَبَ ماسمعه منى وقتَ قراءته إيّاه علىّ مستسرِحاً وباحثا عن النكت التصريفية واللطائف الموزّعة فيه ، والحَوالة فى تحرِّى الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب ، إن شاء الله تعالى . وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوىّ الحنفىّ ، بالقاهرة المحروسة ، أدام الله أيامَ مُلاك مالكها ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنةَ سبع وعشرين وستمائة » .

* * *

(١) جاءت صورة هذه الإجازة على صفحة قسم المشترك من « المفصل » للزمخشرى . مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندى بمكتبة جامعة أنقرة . تحت رقم (٢٢١٨) .

مذهبه الفقهىّ

جاء فى دائرة المعارف الإسلامية[١] أن ابنَ معطى كان مالكياً بالمغرب، شافعيًّا بدمشق، حنفيًّا بالقاهرة. ولم أجد له ترجمةً فى كتب طبقات المالكية والشافعية المطبوعة، على حين جاءت ترجمته فى كتابين من كتب طبقات الحنفية هما: تاج التراجم لابن قُطْلُوبُغا، والجواهر المضيّة فى طبقات الحنفية للقُرشىّ، وقد أثبت مكانَ الترجمة فيهما فى صدر الترجمة.

وقد مَرَّ فى صورة الإجازة السابقة من خط ابن معطى نفسه «الحنفىّ». ثم وجدت فى كلامه فى «الفصول» ما يؤيد كونَه حنفيًّا، حيث قال فى باب العدد: «فإذا قال كذا كذا درهماً فيُفسَّر بمركَّب، وهو من أحد عشر الى تسعة عشر، وأحد عشر أقلُّها». وقال ابن إياز بإزاء هذا: «هذا ظاهر، وكلام المصنِّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفةَ رضى الله عنه»[٢].

* * *

(١) الموضع المشار إليه فى صدر الترجمة.

(٢) ينظر بقية كلام ابن إياز فيما يأتى فى حواشى تحقيق الفصول.

شِعره

عُرِف ابنُ معطى بالاشتغال بالعربية وتدريس الأدب ، ويقول عنه السُّيوطىّ : « كان يحفظ شيئاً كثيرا ، فمِن جملة محفوظاته كتاب صِحاح الجوهرىّ ».وسيأتى فى الكلام على مصنفاته أن جُمهورَها يدور فى فَلَك النَّظم.

ولا بُدَّ لمن كان هذا شأنه أن يقولَ الشعر ، وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء ـ وهو معاصر لابن معطى ـ أن له ديوانَ شعر .

وقد حفظت لنا الكتبُ التى ترجمت له نماذجَ قليلةً من شعره ، فمنه ماذكره ابن الوَرْدىّ فى تاريخه[1] . قال : ولما حَجَّ وعاين الكعبة أنشد :

وَلَمَّا تبدَّى لِى مِن السَّجْفِ جانِبٌ[2] ومُقْلَةُ لَيلَى مِن وراءِ نِقابِها
بعثتُ رسولَ الدَّمع بَينِى وبينَها[3] لتأذَنَ فى قُرْبى وتَقبيلِ بابِها
فما أذِنَتْ إلّا بإيماضِ بَرْقِها ولا سَمِحتْ إلَّا بلَثْمِ تُرابِها

ومنه ما ذكره ياقوت والسيوطىّ ، فى مُشارِكٍ فى اللَّقَب :

قالوا تلقَّبَ زينَ الدِّينِ فهْوَ لهُ نَعتٌ جميلٌ بهأضْحى اسمُه حَسَنا[4]
فقلتُ لا تَغبِطُوه[5] إنّ ذا لَقَبٌ وَقْفٌ على كُلِّ نَحْسٍ[6] والدَّليلُ أَنا

---

(١) الموضع السابق فى صدر الترجمة ، وإنباه الرواة ٤ / ٣٩

(٢) فى الإنباه : « حاجب » .

(٣) فى الإنباه : « بعثت الرسول الدمع » .

(٤) هذه رواية ياقوت فى معجم الأدباء ، ورواية السيوطى فى البغية :

نعت جميل به قد زين الأمنا

(٥) فى البغية : « لا تعذلوه » .

(٦) فى البغية : « بخس » .

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :

وإذا طَلَبتَ العِلْمَ فاعلَمْ أنَّهُ عِبْءٌ لِتنظُرَ أىَّ عِبءٍ تَحْمِلُ
وإذا عَلِمت بأنَّه مُتفَاضِلٌ فاشْغَلْ فُؤادَكَ بالذى هُو أفْضَلُ

ومنه ما ذكره القِفطىّ ، قال : ومن شعره فى هدية :

هذا إليكم ومنكم كان حاصلُهُ فلستُ أُعْزَى إلى بُخْلٍ ولا كرمِ
فاقبَلْ براحتك اليُمنى الذى بعَثَتْ به يسارُك فاعذِرْنى ولا تَلُمِ

هذا كلّ ما ذكره المترجمون من شعر ابن معطى ، ولا بد أن له شعراً آخرَ أغفله هؤلاء المترجمون ، فالظّنّ بمن يكتب كلَّ هذا النظم العلمىّ أن يقولَ الشعرَ كثيراً لا محالة ، وقد ذكر ياقوت أن لابن معطى ديوانَ شِعر ، كما أسلفت .

* * *

مصنَّفاته

على امتداد أربعة وستين عاماً عاشها ابن معطى فى المغرب والمشرق ، ترَك مكتبةً طيّبةً تشهد بتمكُّنه فى علوم العربية ، وقد دارت معظمُ المصنَّفات التى تركها ابن معطى فى فَلَك النظم، حتى لَيُعدُّ فى عصره إمامَ النظم العلمىّ غيرَ مدافَعٍ ولا مُزاحَم .

وهذه جَرِيدةُ مصنَّفاتِه كما ذكرتها كتبُ التَّراجِم :

١ ـ الألفية ، وتسمَّى الدُّرةَ الألفية فى علم العربية ، وسأخُصّها بكلمةٍ ، أتحدَّث فيها عن النظم فى النحو .

٢ ـ البديع فى صناعة الشعر ، وسأتكلم عليه قريبا .

٣ ـ حواشٍ على أصول ابن السراج .

٤ ـ ديوان خطب .

٥ ـ ديوان شعر .

٦ ـ شرح أبيات سيبويه ـ نظم .

٧ ـ شرح المقدمة الجُزُوليّة ، لشيخه الجُزُولِىّ . وقد نقل عن هذا الشرح السيوطىُّ فى كتابه « الأشباه والنظائر » ، والشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح[1] .

٨ ـ شرح الجُمل فى النحو ، للزّجّاجىّ .

٩ ـ العُقُود والقوانين فى النحو .

١٠ ـ الفصول الخمسون ـ وهو موضوع هذه الدراسة .

---

(١) انظر الفقرة (١٢) من آراء ابن معطى النحوية .

١١ ـ قصيدة فى العروض .

١٢ ـ قصيدة فى القراءات السبع .

١٣ ـ المُثلَّث فى اللغة .

١٤ ـ نظم كتاب الجمهرة فى اللغة ، لابن دُرَيد .

١٥ ـ نظم كتاب الصحاح فى اللغة للجوهرىّ ، لم يكمله ، ويبدو أنه كان آخر تصانيفه ، يرحمه الله .

ولم يبقَ على يد الزمن من هذه المصنَّفات ، فيما وصل إليه علمى ، إلا ثلاثةُ كتب : الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويدى زتسترين ، بليبزج سنة ١٩٠٠م والفصول الخمسون ، وتحقيقها ودراستها موضوع هذا البحث . والبديع فى صناعة الشعر ، وتوجد منه نسخة خطية بليبزج ، برقم ٤٨٨ / ٣ ، ونسخة أخرى ، بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ، برقم ٢٧٣٧ / ٨ ، ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، برقم (١٨) بلاغة ، باسم : « البديع فى علم البديع » والنسخة بقلم نسخى حسن سنة ٦٧٣ ، وتقع فى تسع ورقات .

والكتاب قصيدة مختلفة الوزن والقافية ، عالج فيها ابن معطى ألوان البديع ، وسبيله : أن يُعرِّفَ اللونَ البديعىّ فى بيتٍ له ، ثم يُتبعَه بشاهد هذا اللون ؛ فيقول عن « الجناس » :

ومن الجناس توافقُ اللفظين لا الْـ مَعْنَى كقول حبيبٍ المتناهِى
ما مات من كرم الزمان فإنه يحيى لدى يحيى بن عبد اللهِ

وهذا البيت فى ديوان أبى تمام ٣ / ٣٤٧

وعن « المساواة » يقول :

وهاكَ فى ذكر المساواة قد أتى زهيرٌ بها مثلَ الجُمانِ المنظَّمِ

ومهما يكن عند امرىء من خَليقةٍ وإن خالها تخفَى على الناس تُعْلَمَ

والبيت فى ديوان زهير ص ٣٢ .

ويقول ابن معطى فى أول كتابه :

بدأت بحمد الله نظمى مسلِّما على أحمدَ الهادى إلى الله داعيا

وبعدُ فإنى ذاكرٌ لمن ارتضى بنظمى العروض المجتلى والقوافيا

أتيت بأبيات البديع شواهدا أضمُّ إليها فى نظيمى الأساميا

ويقول فى آخر نظمه :

وتم مرادى من بديع نظمته وفى كلِّ نظمٍ لى يبين عجيبُ

ولا غرْوَ أن تُعْزَى إلىَّ غريبةٌ « وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسيبُ »

* * *

النظم فى النحو

خَفَّ الشِّعرُ على لسان العربىِّ ، فقيَّد به مآثرَه ، وسجَّل على بحوره خواطرَه ومشاعرَه ، وقد لجأ إليه مصنِّفُو العلوم والفنون، يضبطون به القواعد ، ويقيِّدون به الأحكام ، فرأينا منظوماتٍ فى الفرائض (المواريث) والقراءات وعلومْ الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض والمِيقات ، إلى سائر فروع الثقافة العربية . وقد كان للنحو فى هذا الميدان النَّصيبُ الأوفى ، فكثُر النظم فيه ، بين قصيدٍ على قافية واحدة ، إلى أرجوزة متعدِّدة القوافى ، وبين نظمٍ فى مسألة واحدة من مسائله ، إلى نظمٍ يستغرق كلَّ أبوابِه ومسائله .

وهنا يَرِد سؤال : متى بدأ النظم فى النحو ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول : الظَّنُّ بالمنظومات العلمية أن تكون متأخِّرةً ، أو على الأقل بعد القرون الأربعة الأولى ، وقد قلَّبت فى كتب النحاة والفهارس العامة للتَّهَدِّى إلى أوّل مَن نظم فى النحو ، فكان أعجب ما رأيت ما جاء فى كتاب « مقدمة فى النحو » المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفَّى سنة ١٨٠ ، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد قصيدةً فى النحو(١) ونقل منها هذين البيتين :

فانسُقْ وصِلْ بالواو قولَكَ كُلَّه   وبلا وثُمَّ وأو فليست تَصْعُبُ

الفاء ناسقةٌ كذلك عندَنا   وسبيلُها رَحْبُ المذاهِبِ مَشْعَبُ

وهذا قولٌ واضح البُطلان ، فإن رُوحَ هذا الشعر تنفى أن يكونَ للخليل ، ولم يذكر أحدٌ ممَّن ترجموا للخليل أن له قصيدةً فى النحو ، وقد علَّق الأستاذ

---

(١) مقدمة فى النحو ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

عز الدين التَّنُوخيّ فى حواشيه على كتاب خلف المذكور ، فقال : « والنحاة لا يذكرون أن له (أى للخليل) قصيدةً فى النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تُذْكَر بأجمعها فى أثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية ـ إن صحَّت نسبتُها ـ هى من جملة ما ضاع من كتب الخليل » .

وإذا انتفى هذا فيكون أقدم من نظم فى النحو ـ فيما وصل إليه علمى ـ هو أحمد بن منصور اليَشْكُرِىّ .

جاء فى الأشباه والنظائر[1] للسُّيوطىّ ، فى مبحث التعويض : « قال أبو حَيّان : وقد نظَم هذا الخلافَ أحمدُ بن منصور اليَشْكُرىّ ، فى أرجوزته فى النحو ، وهى أرجوزة قديمة ، عِدَّتُها ثلاثة آلاف بيت إلّا تسعين بيتا ، احتوت على نظمٍ سهل وعِلم جَمّ » .

وهذا أحمدُ بن منصور اليَشْكُرِىّ لم أعرف تاريخَ مولده ، وقد ترجمه السيوطىُّ فى البغية[2] ، ولم يزد فى ترجمته على قوله : نقل عنه أبو حَيّانَ فى الارتشاف ، وقال : له أرجوزةٌ فى النحو ، منها :

وما جوازُكَ الغلامُ راكِبْ   فليس للجواز يُلْفَى ناصِبْ
إلّا ابنَ كيسانَ مِن المذاهِبْ   فإنه أجاز نَصْبَ الرّاكِبْ

وترجم له أيضا الفيروزابادى فى البلغة ، وذكر وفاته سنة (٣٧٠) قال : وله أرجوزة فى النحو والصرف ، تنيف على ألفى بيت ، نَظْمُها سهل ، وعلمها غزير ، أولها :

الحمد لله الذى تعالَى   واستخلَص العِزَّةَ والجلالا

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٩٢

وهـــذا اليشكرىّ أخذ عن ابن دُرَيد ، وسليمان بن عيسى الجوهرىّ ، وأبى بكر بن الأنبارىّ[1] . ثم كان من فضل الله وإنعامه علىّ أن وقع فى يدى الجزء الثانى من مخطوط نفيس اسمه « تذكرة النحاة » رأيته بالخزانة العامة بمدينة الرباط بالمغرب الأقصى ـ حرسه الله ـ أثناء رحلتى الثانية إليه ، صيف ١٩٧٥ م ويرجح العلَّامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم الكتانى قيِّم الخزانة أنه للإمام أبى حيان الأندلسىّ .

وهذا الجزء محفوظ بالخزانة العامة برقم (٢١٤ ق) .

وهو مكتوب بخط نسخى نفيس من خطوط القرن الثامن ظَنًّا ، وقـد اشتمل على نقول غريبة عجيبة فى اللغة والنحو والأدب ، وساق نصوصاً من رسائلَ وكتبٍ نادرة .

وقد ذكر أبو حيان فى هذا الجزء من « التذكرة » ص ٥٠٩ ـ ٥١٧ ، أحمدَ بن منصور اليشكرىّ هذا ، وأرجوزته . قال :

« وقفت له على كتاب فى النحو مرتجز ، عدة الأرجوزة ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتا ، ذكر فى خطبته ما نصه : إنى اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لمّا وجدت كثيرا ممّن سبقنى إلى مثلها قصَّر عن مقْصدى فيها بتطويـل بعيد المعنى ، واختصارٍ نَزْر المجتنى ، واخترت أوسط الأمرين ، بين الإيجاز والإطالة ، ولم أجرّد مذهبا بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجةً عندى ، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه طلباً للإيضاح » .

---

(١) البلغة ص ٣٣ ، والعبر ٢ / ٣٥٥ ، والشذرات ٣ / ٧١ ، ومقدمة تحقيق الاشتقاق لابن دريد ص ٧

وقد ذكر أبو حيان من هذه الأرجوزة مائة وخمسة وثمانين بيتاً[(١)].

ثم صنّف الإمام أبو محمد الحَرِيرىّ صاحب المقامات، المتوفى سنة ٥١٦، أرجوزته الشهيرة فى النحو المسماة « مُلْحة الإعراب[(٢)] ». وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعةً وسبعين بيتا (٣٧٧). وقد طبعت هذه الأرجوزة فى القاهرة سنة ١٣٤٠ هـ.

ولأبى العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام الشَّنْتَمَرِىّ، أرجوزةٌ فى النحو، ذكرها السيوطى[(٣)]، وكان الشَّنْتَمَرىّ حيًّا سنة ٥٥٣.

ونَظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠ أرجوزة حميدة فى النحو، كما يصفها السيوطىّ[(٤)].

ونَظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمُنْتَجِب، المتوفى سنة ٦١١ أرجوزةً فى النحو[(٥)].

---

(١) أقول : هذه التذكرة من أعجب ما رأيت من كتب المتأخرين، وقد عكفت على قراءتها زماناً أيام مقامى بالمغرب، ولعل الله أن يسر لى كتابة مقالة عنها. وقد رأيت أصحاب المطولات ينقلون عنها كثيرا، فهذا السيوطى ينقل عنها فى الأشباه والنظائر ١ / ٩١، ٣ / ١٦، ١٧، ٩٠، وفى همع الهوامع ١ / ١٠، والبغدادى فى الخزانة ١ / ١٣٢، ٣٤٦، ٣٩٧، ٤٢٩، ٢ / ٢٤٤، ٣ / ٧٧، ٤ / ٥٨، ٦١ (الطبعة الجديدة) ومن طبعة بولاق ٢ / ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٤٧، ٣٦٦، ٣٦٩، ٤٠١، ٥٢٨، ٥٥٥، وغير ذلك كثير فى الجزأين الثالث والرابع.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٥٩

(٣) بغية الوعاة ١ / ٣٢٥، ٣٢٦

(٤) بغية الوعاة ١ / ٥٣١، ولسان الميزان ٦ / ٢٤٧

(٥) بغية الوعاة ١ / ٥٧٥

وقد وصل نظم النحو إلى قِمَّته فى القرن السابع الهجرىّ ، على أيدى ثلاثة رجال : ابن مُعْط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . ثم اتسعت رُقْعة النَّظم فيما تلا ذلك من قرون . ويشار هنا إلى أن للشاعر حازم القَرْطاجَنِّىّ المتوفى سنة ٦٨٤ هـ قصيدةً ميمية فى النحو ، بلغت عِدّةُ أبياتها مائتين وسبعةَ عشر بيتا ، وهى قصيدة من البحر البسيط ـ وقد نشرت فى آخر ديوان حازِم المطبوع ، ونقل منها ابن هشام عدة أبيات فى مغنى اللبيب(١) .

ويبدو أن أشهرَ نظم ٍقبلَ ابن معطى كان نَظْمَ الحريرىّ ، بدليل قول ابن الخَبّاز فى شرح قول ابن معط فى ألفيته : « خَلَتْ مِن حَشْو » : «(٢) يريد أنه ليس فى لفظها فَضْلةٌ كما فعل الحريرىّ فى « مُلْحته » ، فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلُثَه من غير فائدة ، تتميماً للوزن » . فهذا نَصٌّ يقارن بين نظم ابن معطى والحريرىّ ليس غيرُ .

* * *

---

(١) مغنى اللبيب ص ٩٤ ، مبحث (إذا) .

(٢) مقدمة شرح الألفية . ومثل قول ابن الخباز قال ابن جمعة فى شرحه لألفية ابن معطى ، ورقة ٥ أ .

كيف نظم ابن معطى ألفيته ؟

عادة ناظمى القصائد العلميّة أن يصوغوا قواعدهم على قصيدةٍ من بحر واحد وقافية واحدة ، أو أرجوزة مختلفة القوافى من بحر الرجز ، وهذا الشكل الأخير هو الغالبُ على المنظومات العلميّة ، لكنَّ ابنَ معطى حين صنّف ألفيّته اختار شكلاً لم يُسبق إليه ، وهو أنه نظم الألفيّة من بَحْرَىِ الرَّجز والسريع . قال [1] :

وذا حَدا إخوانَ صِدْقٍ لى على	أنِ اقْتَضَوا منِّى لهم أن أَجْمَلا
أرجوزةً وجيزةً فى النَّحــــوِ	عِدَّتُها ألفٌ خَلَتْ مِن حَشْوِ
لعِلمهِمْ بأنّ حِفظَ النَّظْــــــمِ	وَفْقُ الذَّكِىِّ والبَعيدِ الفَهْمِ
لا سِيَّما مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ	إذا بُنِى على ازْدِواجٍ مُوجَزِ
أو ما يُضاهِيهِ مِن السَّرِيعِ	مُزْدَوَجِ الشُّطُورِ كالتَّصريعِ

ويقول ابن جُمعة : « واعلم أن الطريقةَ التى ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدةٌ من بحرين » .

على أنَّ اختيار ابن معطى لهذين البحرين ممّا يدلُّ على حِسِّه الموسيقىّ المُرْهَف ، فالبحران متقاربان فى وزنهما ، وقد يقع الخَلْطُ بينهما أحيانا ، نرى ذلك فى قصيدة خِطام المُجاشِعىّ التى يُذكر فيها هذا الشاهد المعروف :

* وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ *

قال العلامة البغدادى [2] : « وهو من قصيدةٍ لخطام المُجاشِعىّ ، وهى من بحر السريع ، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز » .

---

(١) الألفية ، ص ٣ (٢) خزانة الأدب ٢ / ٣١٣

وهذا أبرزُ فرقٍ بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك، فهذا نَظَم ألفيته كلّها على بحر الرجز .

هذا وقد ذكر ابن خلدون فى مقدمتـــــه [١] ألفية ابن معطى وسماها : الأرجوزة الألفية .

* * *

---

(١) المقدمة ص ١٣٧٧

حول تسمية « الألفية »

سَمَّى ابن معطى نظمه : « الدرة الألفية » حيث قال فى ختامها :

هذا تَمَــامُ الدُّرَّةِ الألفيَّهْ   تَحوِيه أشعارُهُمُ المَرْوِيَّهْ

ثم عُرِف هذا النَّظُم بعدَه بالألفية ، لقولِ ابن مالكٍ فى مقدمة ألفيته :

فائقةً ألفيــــةَ ابن معطى   وتَقْتَضِى رِضاً بغَيرِ سُخْطِ

ولا أعلم نَظْماً قبلَ نظم ابن معطى حمل هذه التسميةَ ، سواء فى النحو أو غيره ، ثم حاولت أن أعثُرَ على تصنيف يحمل تسمية « الألف » نثرا أو نظما ، فلم أجد شيئاً إلا ماذكره ابن النديم(١) من «أن الجَهْشيارِىّ المتوفَّى سنة (٣٣١) ابتدأ تأليف كتاب اختار فيــه ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم وغيرهم .. فاجتمع له من ذلك أربعمائة ليلة وثمانون ليلة ، كل ليلة سَمَر تامّ يحتوى على خمسين ورقة وأقلّ وأكثر ، ثم عاجلته المنيَّةُ قبل استيفاء ما فى نفسه من تتميمه ألف سمر » . وقد أورد ابن النديم ذلك فى سياق حديثه عن كتاب « ألف ليلة » .

فهل اطلع(٢) ابن معطى على شيء من ذلك فراقت له هذه التسميةُ فأطلقها على نظمه ؟ هذا مجرَّد احتمال ولا سبيلَ إلى القَطْع فيه برأى .

ومهما يكن من شيء فقد شاعت هذه التسميةُ بعــدَ ابن معطى ، فى نظم النحو وغيره ، وكان أوّل المنتفعين بهذه التسمية ابن مالك ، وتلاه زينُ الدين أبو التُّقَى شعبان بن محمد بن داود بن على المِصرى الآثاريُّ الحنفىّ ، المتوفى سنة

---

(١) الفهرست ص ٤٢٣

(٢) عرف ابن معطى بالاشتغال بالأدب تدريسا وتصنيفا ، كما سبق فى ترجمته .

٨٢٨ ، فقد صنع ألفية فى النحو سماها : « كفاية الغـــلام فى إعراب الـكلام » [١] . ثم عبد العزيز بن عبـــد العزيز اللَّمْطِىّ المِـكناسىّ المَيْمونىّ المتوفى سنةَ ٨٨٠ . فقـــد ذكر الأستاذ الزركلى أن له ألفيّةً فى النحو [٢] . ثم رأينا السيوطى المتوفى سنةَ ٩١١ يعمل ألفية فى النحو والتصريف والخط . يجمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط ، وقد طبعت هذه الألفية فى مصر .

وفيما سوى النحو من الفنون رأينا : «الألفيّة فى الألغاز الخفيّة» ، ألف لغز فى ألف اسم ، لأبى بكر بن محمد بن إبراهيم الإِرْبِلىّ الشاعر المتوفَّى سنةَ ٦٧٩ .

وألفية الحافظ العراقىّ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفّى سنةَ ٨٠٦. فى أصول الحديث .

والألفية فى الفرائض ، للقاضى محبّ الدين محمد بن شِحْنة الحلبىّ المتوفّى سنةَ ٨١٥ .

وألفية فى أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن البِرْماوِىّ الشافعىّ المتوفَّى سنةَ ٨٣١ .

والألفية الوَرْديّة فى التعبير ، للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوَرْدِىّ المتوفَّى سنةَ ٧٤٩ .

والألفيّة فى المعانى والبيان ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القَبَاقِبِىّ الحلبىّ المتوفَّى فى حدود سنةِ ٨٥٠ [٣] .

* ✩ *

(١) الضوء اللامع ٣/٣٠١ ، شذرات الذهب ٧/١٨٤ ، فهرس دار الكتب المصرية ٣ / ١٥٤ . (٢) الأعلام ٤ / ١٤٥ ، نقلا عن جذوة الاقتباس ص ٢٧٠

(٣) كشف الظنون ص ١٥٦، ١٥٧ . وذكر حاجى خليفة أيضا ألفية فى علم الباه.

نظرة عامة على ألفية ابن معطى

لا سبيلَ إلى حديثٍ مُستوعَب ودراسة شاملة عن ألفية ابن معطى مالم تتوافر أدواتُ البحث كاملةً، وأهمّها جَمْعُ شروح الألفية ودراستها دراسةً مُستأنية، وأرجو إن طال بى العُمر أن أفرُغَ لهذه الدراسة .

على أنّ أوّلَ ما يلفت نظرَ قارئ ألفية ابن معطى العُذُوبةُ والسَّلاسة والإحكام فى صياغة القواعد النحوية ، وليس هذا ضَرْباً من الإنشاء المُغالِى أو المديح المتحيِّز ، فابن معطى اشتغل بالأدب دَرْساً وتصنيفا ، وجُلُّ مصنَّفاته تدور فى فَلَكِهِ ، وقد انعكس ذلك فى معالجته لقواعد النحو نظماً ، وقد سبق قول ابن الخباز شارح الألفية « إنه ليس فى لفظها فَضْلَةٌ ، كما فعل الحَرِيرىّ فى « مُلْحته » فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلُثَه من غير فائدة تتميماً للوزن ».

وقال أيضا فى ختام شرحه : « فلقد حاز فى هذه الأرجوزة قَصَبَ السَّبْق ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان فى العربية نَسِيجَ وَحْدِه » .

وهذه مُثُلٌ لعذوبة الصِّياغة : قال فى الكلام على الممنوع من الصرف[1] :

وإن تُرِدْ قبيلةً أو أُمَّا	لم يَنْصرِف كتَغْلِبٍ ولَخْمَا
كذا إذا أردتَ بالبُلْدانِ	تأنيثَ تعريفٍ كمِن عُمانِ
لم يَنصرِفْ إذ بُقْعَةً أرَدْتَا	وإن أردْتَ مَوضِعاً صرَفْتَا
كواسِطٍ ودابِقٍ وَفلْجِ	دَلِيلُها فى الشِّعر للمُحتجِّ

---

(١) الألفية ص ١٤

وقال فى الكلام على أسماء الأفعال(١) :

وها وحَيَّهَلْ وَبلْهَ الشِّعْرَا وهاتِ زيداً وتَراكِ عَمْرَا

فى شِعْرِهِمْ قد وَرَدَتْ فخاكِهاَ تَراكِها مِن إبِلٍ تراكِهاَ

مَناعِها مِن إبِلٍ مَناعِهاَ وقِيلَ يُحتاجُ إلى سَماعِهاَ

وهذا النَّظمُ الأخير يلفِت إلى ظاهرةٍ شاعت فى ألفيّة ابن معطى شُيُوعاً بَيِّناً، وهى تضمينه للشواهد النحويّة وإدماجها فى النظم ، وذلك قوله : «تَراكِها من إبلٍ تراكِها » فهذا شاهد معروف(٢) . وبعده :

* أما تَرَى الموتَ لَدَى أوراكِها *

وقوله : * مَناعِها مِن إبِلٍ مَناعِها *

شاهدٌ أيضاً ، وبعده(٣) :

* ألا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها *

وقال فى مَبحث حُروفِ الجَرّ(٤) :

والكافُ للتَّشبيهِ قد تَكُونُ إسْماً وحَرْفاً مِثلَ ما يَبِينُ

فى قَولِ مَن جَمع بينَ كافَيْنْ وصالياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

والشاهد الأخير من قصيدة لخِطام المُجاشِعِىّ ، وقد أشرت إليه قريبا .

وفى الكلام على « رُبَّ » قال :

ورُبَّ إن كُفَّتْ بما كرُبَّمَا صارَتْ كَمِثْلِ إنَّما وعَلَّمَا

فيَقعُ الفِعلُ والاسمُ بعدَها وأَضْمَرُوا فى الشِّعرِ رُبَّ وَحْدَها

وحيثُما لها دَليلٌ باقِى كقوله : وقاتِمِ الأعماقِ

---

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) المقتضب ٣ / ٣٦٩

(٣) المقتضب ٣ / ٣٧٠ (٤) الألفية ص ١١ .

والشاهد الأخير لرُؤبة ، وهو بتمامه[١] :

* وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ *

وقال فى باب تعدية الأفعال[٢] :

الرابع الذى له مَفْعُولُ ثُمّ لَهُ لآخَرٍ وُصُولُ
لـكنْ بحرفِ الجرِّ نحو اخْتَرْتُ وقد أَمَرْتُ وقد استَغفَرْتُ
يكونُ ساقِطاً ومُسْتَبِينا كاختارَ موسَى قَوْمَهُ سَبْعِينا

وهذا نَصُّ الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفى باب الحال يقول[٣]:

وحالُ مانُكِّرَ قَبْلَهُ نُحَلْ كقولِهِ لِمَيَّ موحِشاً طللْ
والحالُ قد تَكونُ تأكيداً كما قال : هو الحَقُّ مُصَدِّقاً لِما
وقد تَكونُ الحالُ طوْراً مَعْرِفَهْ فى حُكمِ تنكيرٍ ومُشْتَقٍّ صِفَهْ
كقوله : أَرْسَلَها العِراكَا وجُهْدَهُ ووَحْدَهُ أتاكَا

وفى هذا النَّظم أدمج ابن معطى ثلاثةَ شواهد ؛ اثنين من الشعر هما : « لميّة مُوحِشاً طللُ » والثانى « أرسلها العِراكا » . وهو بتمامه :

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدْها ولم يُشْفِق على نغصِ الدِّخالِ

وهو للَبيد[٤]. والأول لـكُثَيِّر[٥] ، وتمامه :

* يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ *

والشاهد الثالث من القرآن الكريم ، من الآية ٣١ من سورة فاطر .

---

(١) ديوانه ص ١٠٤ (٢) الألفية ص ١٦
(٣) الألفية ص ١٩ (٤) ديوانه ص ٨٦
(٥) ديوانه ٢ / ٢١٠ . وفى نسبته لكثير خلاف ، انظره فى الخزانة ٣ / ٢١١

وفى الكلام على إعمال « ما » عملَ « ليس » ، قال[١] :

يَشْهدُ للحِجَازِ فى لُغَاتِهِمْ مَقالَهُ : ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ

ومَن عَدا أهلِ الحِجازِ رَفَعُوا خَبرَ « ما » إلّا الذين سَمِعُوا

النَّصبَ فى القُرآنِ فيما ذُكِرا ومنه فى يُوسُفَ : هذا بَشَرَا

والآية الأولى : هى الثانية من سورة المجادلة ، والثانية : هى الواحدة والثلاثون من سورة يوسف .

وفى الكلام على أسماء الأفعال يقول[٢] :

ومِثْلُها مِن الظُّروفِ دُونَكَا ثم عَلَيْكَ مِثْلها وعِندَكَا

كقوله : عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ أى الزَمُوا كاتقول : حِذْرَكُمْ

ودُونَ فى الشِّعرِ أتى تَصديقُها دُونَكِها يا أُمُّ لا أُطِيقُها

كذاكَ لَو لَمْ يُلْغَ ما أُنْشِدُكَا يا أَيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا

والشواهد فى ذلك واضحة . ويطول بى الحديثُ لو استقصيت هذه الظاهرةَ فى كلِّ أبواب الألفيّة ، على أن هذه الظاهرةَ لم تأت فى ألفية ابن مالك إلّا فى مواضِعَ قليلةٍ جدًّا .

وقد ظهرت براعةُ ابن معطى وتجلَّى اقتدارُه على النظم،فى تلك العُنوانات التى صَدَّرَ بها الأبواب، فقد صاغ رءوسَ الأبواب نظماً ، ففى أول باب يقول:

باللهِ رَبِّى فى الأُمورِ أَعْتَصِمْ القولُ فى حَدِّ الكلامِ والكَلِمْ

وفى صدر المُعربَ والمبنىّ يقول :

القولُ فى الإعراب والبِناء الأصلُ فى الإعرابِ للأسماء

---

(١) الألفية ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) الألفية ص ٤٢ ، ٤٣

وفى علامات إعراب المفرد يقول :

القولُ فى إعرابِ الاسمِ الواحِدِ كلٌّ صَحِيحٌ بانصرافٍ وارِدِ

وفى إعراب المثّنى يقول :

القولُ فى التثّنيةِ اللَّفظِيَّهْ الواوُ للعَطفِ بها مَنْوِيَّهْ

وفى إعراب جمع المذكَّر يقول :

القولُ فى جمعِ المُذكَّرِ العَلَمْ والوَصفُ والواحِدُ فيه قد سَلِمْ

وفى باب المبنىّ للمفعول يجعل عنوانه :

القولُ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُهْ قد يحذِفُ الفاعِلَ لفظاً جاهِلُهْ

وتجرى عُنوانات الأبواب كلُّها منظومةً على هذا النَّسَق .

* * *

ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك

لا سبيلَ هنا إلى مُقارنة شاملة بين الألفيتين ، فهذا ممّا ينبغى أن يُفردَ له بحثٌ مستقلٌ، تكون ركيزتُه الأولى جَمْعَ شروح الألفيتين ، فى دراسةٍ مستأنية جامعة ، ولكنّ الناظرَ فى الألفيتين ، من حيثُ صياغةُ القواعدِ النحوية يلمس بوضوحٍ عُذُوبةَ نظم ابن معطى . ولنقرأ أولَ بابٍ فى الألفيتين ، يقول ابن معطى :

اللفظُ إن يُفِدْ هو الكَلامُ	نحو مضَى القومُ وهُم كِرامُ
تأليفُه من كَلِمٍ واحِدُها	كَلِمةٌ أقسامُها أحُدٌها
وهْىَ ثَلاثٌ ليس فيها خُلْفُ	الاسمُ ثم الفعـلُ ثم الحرفُ
فالاسمُ ما أبان عن مُسَمَّى	فى الشخصِ والمَعنى المُسَمَّى عمَّا
والفِعلُ ما دلَّ على زمانِ	ومصـدرٍ دِلالَةَ اقترانِ
والحرفُ لا يفيدُ معنًى إلَّا	فى غيرِه كهَـلْ أتى المُعَـلَّا
فالاسمُ عَرِّفْهُ وأخبِرْ عنهُ	وثنِّهِ واجْمعْهُ أو نوِّنْهُ
واجرُرْه أو نادِه أو صَغِّرْهُ	وانعتْهُ أو أنِّثْهُ أو أَضْمِرْهُ
والفعلُ بالسِّينِ وسوفَ عُرِّفا	والأمرِ والنَّهىِ وقَدَ آنْ صُرِّفا
والحرفُ فَضلةٌ بلفظٍ خالِى	مِن عَلَمِ الأسماءِ والأفعالِ
يجئُ إمَّا رابِطاً أو ناقِلَا	أو زائداً مُؤكِّداً أو عامِلَا

ويقول ابن مالك :

كلامُنـا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ	واسمٌ وفِعلٌ ثم حَرْفٌ الكَـلِمْ
واحِدُه كلمـةٌ والقولُ عَمّْ	وكِلْمةٌ بهـا كلامٌ قد يُؤَمّْ

بالجرِّ والتنـــوينِ والنِّدا وألْ	ومُسْنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَـــلْ
بِتا فَعَلْتَ وأَتتْ ويا افْعَـــلِي	ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ ينْجَلِي
سِواهُما الحـــرفُ كهَلْ وفى ولَمْ	فِعْلٌ مُضارِعٌ يَـــلِي لم كيَشَمْ
وماضِىَ الأفعالِ بالتَّامِزْ وسِمْ	بالنُّونِ فِعْلَ الأمرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ
والأمرُ إن لم يَكُ للنُّونِ مَحَلّ	فيـــه هو اسمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

والنَّظرُ فى هذينِ النَّظمين مُغْنٍ عن أى تعليق .

هذا ، وقد رأيت للمقَّرى كلاما ، أنصف فيه ابن معطى ، وشهد له بهذه العذوبة التى يحسّها كل من طالع « ألفيته » . قال المقرى فى ترجمة ابن مالك :

« واعلم أن « الألفية » مختصرة الـكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها فيها بلفظها ، ومتبوعُه فيها ابنُ معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب »(١) .

على أنه ممّا لاشكّ فيه أنَّ ابنَ مالك قد أفاد من ابن معطى فى المنهج العامّ ، من حيثُ سردُ القواعدِ واستخدامُ المناسبة والاستطـراد وارتباطُ اللاحق بالسابق ، وقد نبَّه إلى هذه الإفادة محقق « التسهيل » لابن مالك (٢) ، لـكن فى الحق أنّ ابنَ مالك ، لإمامته وطولِ اشتغاله بالنحو ـ يمتاز بتشقيقِ المسائل وفَصْلِها فى أبواب ، على حينَ نرى ابن معطى يُدمِجُ المسائلَ الـكثيرةَ تحتَ البابِ الواحد ، ولا ينبغى فى مجالِ المقارنة أن ننسى السِّنَّ التى كتب فيها ابنُ معطى « ألفيته » فقد ذكر فى ختامها أنه انتهى منها سنة (٥٩٥) ، ولما كان قد وُلِد سنة (٥٦٤) فيـكون قد أتمَّ نظم الألفية ، وهو فى الواحد والثلاثين من عمره ، وهى سِنٌّ طَراءةٍ وصِبا ، على حينَ نرى ألفيـــةَ ابنِ مالك تلخيصاً لموسوعته

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٣٢ (٢) مقدمة التحقيق ص ٤٤

« الكافية » فلابد أن يكون قد نظم الألفية بعد أن رسخت قدمُه وطال باعه في دَرْس النحو وتصنيفه .

ولقد تعدّى تأثُّرُ ابنِ مالك ابنَ معطى في المنهج العام ، إلى استخدام قافيةٍ أو ألفاظٍ بعينها ، يقول ابن معطى في العُنوان الذى جعله للتوابع :

القولُ في توابعِ الكَلِمِ الأُوَلْ   نَعتٌ وتوكيدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ

ويقول ابن مالك :

يَتْبَعُ في الإعراب الأسماءَ الأول   نعت وتوكيد وعطف وبدل

فهذا هذا ، لكنّ ابنَ مالك رجلٌ صَنَعٌ ، يُجيد الأخذَ والتَّصرُّفَ فيه .

وفى باب العطف يقول ابن معطى :

والعطفُ عطفانِ بيانٌ ونَسَقْ   عطفُ البيانِ شِبهُ نعتٍ قد سَبَقْ

ويقول ابن مالك :

العطفُ إمّا ذو بَيانٍ أو نَسَقْ   والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ

وفى عطف البيان يقول ابن معطى :

مِنه ليس بمُشْتقٍّ ولا   في حُكمِ مشتقٍّ فضاهَى البَدَلا

أكثر ما يكون بالأعلامِ   وبالكُنى كراهةَ الإبهامِ

شاهدُه يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا   والتارِكُ البَكْرِىّ بِشرٍ جَرّا

ويقول ابن مالك :

وصالحاً لبَدَلِيّةٍ يُرَى   في غيرِ نحو : يا غُلامُ يَعْمُرا

ونحوِ بِشْرٍ تابعِ البَكْرِىِّ   وليس أن يُبْدَلَ بالمَرْضِىّ

وفى باب المبتدأ والخبر يقول ابن معطى :

وإن تشأ رفعتَ فِعلَ الفاعلِ   ومِثلُه أمُقْصِرٌ عَواذِلِى

فمُقْصِرٌ مُبتـــداً وأغْنَى　　　فاعِلُه عن خَبرٍ فى المَعْنَى

ويقول ابن مالك :

وأوّلٌ مبتدأٌ والثانِى　　　فاعلٌ اغْنَى فى أسارٍ ذانِ

أرأيتَ إلى « أغنى » فى البيتين ؟ ولا يقال إن « أغنى » من المصطلحات النحويّة التى يشترك فيها المصنِّفون جميعا ، فهم يستعملون كثيراً كلمة « سَدَّ » .

هذا وقد أثبتُّ فى دراستى لآراء ابن معطى النحوية أن ابن مالك تأثره فى مسألتين[١] .

ومما لا شكَّ فيه أن ابن مالك قد نظر كثيراً فى ألفيّة ابن معطى ، وقـد ثبت أنه كان يقرئها لتلاميذه . ذكر ابن حجر[٢] العَسقلانِىّ فى ترجمة « أحمد ابن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقىّ الحنفى » أنه قرأ ألفيــة ابن معطى على ابن مالك .

ومع التسليم كلَّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : تُرَى ماذا كان أمْرُ ابنِ معطى لو أُتيح له شارحٌ نابه مثلُ أبى حَيان ، فقـد قال الصَّفَدِىّ فى ترجمته[٣] : « هو الذى جَسَّر الناسَ على مصنَّفات الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ، ورغَّبهم فى قراءتها ، وشَرح لهم غامضَهـا وخاض بهم لُجَجَها ، وفتح لهم مُقفلَها » .

حقًّا إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخَبَّاز وابن إياز ،

---

(١) انظر الفقرتين : الثانية والرابعة فى باب (آراء ابن معطى النحوية) .
وانظر أيضا الفقرة الخامسة من (التعبيرات والمصطلحات فى الفصول) .

(٢) الدرر الكامنة ١ / ١٨١

(٣) نكت الهميان ص ٢٨٠

وامتلأت موسوعاتُ النحو الكبرى ، كالهَمْع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح على التوضيح ، بالنقل عنها ، لكن لم يُتَح لأيٍّ من هذه الشروح من الذُّيوع والانتشار ما أتيح لشروح ابن مالك . وحظوظ الكتب كحظوظ الناس ، يصيبها ما يصيبهم من ذُيوع أو خُمول ، وقد أخملت ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ ابن معطي ، حتى ليجعل بعضُهم شرحاً لألفية ابن معطي شرحاً لألفية ابن مالك.

* * *

هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية ؟

إذا كان ابن مالك قد نظم قبل الألفية « الكافية » فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، فهل نظم ابن معطى غير الألفية ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول :

وجدتُ فى ختام شرح الألفية لابن الخبّاز ، قال : « وحدَّثنى مَن أثق به أنه أخبره (أى الملك الكامل) بأنى أَشْغَلُ الناسَ فى أرجوزته ، فقال : سوف أُنفِذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقيل لى : إنه صنع واحدة مَبلغُها عشرة آلاف بيت » .

وقد أتم ابن معطى نظم الألفية بدمشق[1] سنة (٥٩٥) كما صرح بهذا التاريخ فى ختامها .

وجاءت فى (١٠٢١) بيتا ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمةَ والخاتمة كان خالص ما فيها من القواعد (١٠٠٢) ألف بيت واثنين .

وقد طبعت الألفية طبعة وحيدة فى ليبزج سنة (١٣١٧ هـ) الموافقة لسنة (١٩٠٠ م) بعناية المستشرق زيتسترن ، ووقعت فى (٦٩) صفحة من القطع المتوسط ، مع مقدمة باللغة الألمانية ، ومقتطفات من شرح ابن الخباز ، وقد ذكر هذا المستشرق أنه نشر الألفية عن مخطوطات برلين والاسكوريال وليدن .

* ☆ *

---

(١) كما حكى حاجى خليفة فى كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، عن الشريشى شارح الألفية . وقال آخرون : إنه أتمها بالقاهرة ، كما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية ، وأنا أستبعد ذلك لما ثبت من أنه جاء إلى القاهرة فى أواخر حياته .

شهرة الألفية

حظيت ألفية ابن معطى بالشهرة ، وتلقاها الناس بالقبـــول ، فقرأوها وأقرءوها ، ونظموا فى مدحها .

ذكر ابن حجر العسقلانىّ فى ترجمة « على بن الحسين بن القاسم الموصلىّ الشافعىّ، المعروف بابن شيخ العُوَيْنة » : قال : «وأخذ ألفية ابن معطى عن الشيخ شمس الدين المعيد المعروف بابن عائشة[(١)] » .

وحكى ابن تَغْرِى بَرْدِى ، فى ترجمة أبى جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعينى الغرناطىّ ، قال : ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيي :

يا طالبَ النحو ذا اجتهادٍ تسمو به فى الورى وتحيا
إن شئتَ نيلَ المراد فاقصِدْ أرجوزةً للإمام يحيي[(٢)]

وقد سبق أن ابنَ مالك نفسَه كان يُقرِئ ألفيةَ ابن معطى .

---

(١) الدرر الكامنة ٣ / ١١٣

(٢) النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ . وانظر رقم (٩) فى شراح الألفية .

شراح الألفية

تعاقَب كثيرٌ من العلماء على ألفية ابن معطى بالشرح . وهاهم أولاء بترتيب وفياتهم :

١ ـ أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على ، شمس الدين ابن الخَبّاز الإربِلِىّ الموصلىّ النحوىّ الضَّرير ، المتوفَّى سنةَ (٦٣٧)[١] . وقد نقل السيوطىّ عن شرح ابن الخباز كثيرا فى الأشباه والنظائر[٢] . ومن هذا الشرح نسختان بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١١٧ ، ١١٨) نحو، عن أصلهما المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، والبلدية بالاسكندرية. واسم هذا الشرح : الغُرَّة المَخفِيَّة فى شرح الدُّرَّة الألفيّة .

٢ ـ عِزّ الدين أبو قَرَشَتْ ـ الحسن بن عبد المجيد بن الحسن ، يعرف بسَعْفَص المَراغىّ النحوىّ المتوفى سنة (٦٦٦)[٣] .

٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُجْمان ، جمال الدين أبو بكر الوائلىّ البكرى الأندلسى الشّرِيشىّ المالكىّ المتوفَّى سنةَ (٦٨٥)[٤] وهو غير الشَّريشىّ شارح مقامات الحريرىّ . واسم هـــذا الشرح : التعليقاتُ الوفيَّة بشرح الدرة الألفية . وصفه السيوطى بأنه شرح جليـــل ، وقال صاحب كشف الظنون : « وهو شرح كبير فى مجلدين » . ويوجد منه نصفه فى معهد

---

(١) نكت الهميان ص ٩٦ ، بغية الوعاه ١/ ٣٠٤، كشف الظنون ص١٥٥، ١٥٦

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٤، ١٠٢، ١٠٧

(٣) تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص٧٣، ٧٤ ، ولم يذكر هذا الشرح السيوطى وحاجى خليفة .

(٤) بغية الوعاه ١ / ٤٤ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم (٣٦) نحو ، عن أصله المحفوظ بالمكتبة التيمورية ، بدار الكتب المصرية .

٤ ـ عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القَوّاس الموصليّ . المتوفَّى سنةَ ٦٩٦[١] .

وقد نقل السيوطيّ عن هذا الشرح كثيرا فى الأشباه والنظائر النحوية[٢] ، كما نقل عنه العلّامة البغدادى[٣] . ولشرح ابن القَوّاس هذا مُلخَّص نقل عنه الشيخ يس العليميّ[٤] .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (٦٣) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، واسمه : المباحث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية، ومنه نسخة بخط قديم منقولة عن نسخة المصنف ، وتقع فى ٢٦١ ورقة ، وهى محفوظة بمكتبة حسين جلبى بمدينة بورصة بتركيا ، وقد رأيت هذه النسخة أثناء زيارتى لتركيا عام ١٩٧١ م .

٥ ـ محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى، بدر الدين المعروف بابن النَّحوية المتوفَّى سنةَ (٧١٨)[٥] .

---

(١) تلخيص مجمع الآداب ، القسم الأول من الجزء الرابع ص٢١٠، وبغية الوعاة ٢ / ٩٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١ ، ٤٨ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣، ١٤٠، ٢٣٣، ٣٢٧ ، ٢/٤ ، ٦ ، ١٠، ٦٢، ١١٢ ، ١٢٤، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ١ / ٢٢ ، ٢ / ٣٧٤

(٤) حاشيته على شرح التصريح ١ / ١٧٦

(٥) بغية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٧ ، وكشف الظنون، الموضع السابق . وقد نقل عنه السبكى ، فى طبقات الشافعية الكبرى، فى ترجمة أبى حيان ٩/٢٩٣

٦ ـ أحمد بن محمد بن عبد الولىّ بن جُبارة المقدسىّ المرداوىّ الصالحى ، شهاب الدين المتوفَّى سنةَ (٧٢٨)(١) .

٧ ـ عبد المطلب بن المرتضى الحسينىّ الشريف الجزَرىّ المتوفى سنة (٧٣٥)(٢) . قال عنه ابن حجر : « وشرح ألفية ابن معطى ، وكان سمعها من تقىّ الدين يوسف بن مُطَير الجزرى ، بسماعه من ناظِمها » .

٨ ـ عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ، زين الدين بن الوَرْدِىّ الحلبىّ الشافعىّ المتوفَّى سنةَ (٧٤٩) . واسم شرحه : ضوء الدرة(٣) .

٩ ـ أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعينىّ الألبيرِىّ ثم الغَرناطىّ ، أبو جعفر الأندلسى المتوفى سنةَ (٧٧٩) . ولم أجد أحداً صرّح بهذا الشرح ، إلّا ما جاء فى حواشى الدرر الكامنة(٤) فى ترجمة المذكور ، ففى تلك الحواشى من نسخة خَطِّية من الدرر : « وشرح ألفية ابن معطى شرحا عظيما حافلا ، فى أحد عشر مجلّدا بخطه ، وهو خطٌّ حسَن عَلَى طريق المغاربة ، أبان فى هذا الشرح عن علم جَمٍّ واطلاع كثير ونظرٍ دقيق . ثم ذكر المستشرق بروكلمان(٥) أن هذا الشرح يوجد فى مكتبة برلين ، برقم (٦٥٥٤) .

١٠ ـ محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى الهَوارى المالكىّ ،

---

(١) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والأعلام للزركلى ١ / ٢١٤ .

(٢) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٨

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ، الموضع السابق .

(٤) الدرر الكامنة ١ / ٣٦١

(٥) تاريخ الأدب العربى ٥ / ٣٠٦ ، وانظر مدح أحمد بن يوسف هذا للألفية ، ص ٤٩ من كتابنا .

أبو عبد الله الأعمى النحوى المتوفى سنة (٧٨٠)[١]. قال صاحب كشف الظنون عن هذا الشرح : فى ثمانى مجلدات .

١١ ـ محمد بن محمود بن أحمد البابَرْتىّ الحنفىّ ، أكمل الدين المتوفَّى سنة (٧٨٦)[٢] .

١٢ ـ يوسف بن الحسن بن محمد، أبو المحاسن الحَموى الشافعى المتوفى سنة (٨٠٩) وقد جعل هذا الشرحَ لألفية ابن معطى : السخاوىُّ والشَّوكانىُّ[٣] ، على حينَ يجعله لألفية ابن مالك : السُّيوطىُّ ، وابن العِماد ، وحاجى خليفة[٤] . وعلى القول الأول الأستاذ الزِّرِكْلِىّ[٥] .

* * *

وبعد . . فهذه عِدّة شروح ألفيــة ابن معطى ، كما ظهرت لى من خلال كتب التراجم والنحو ، وهى من الكثرة بحيث تدلّ على أن « الألفية » قد شغلت الناس ، ويلاحظ أن مصنِّفى هذه الشروح مختلِفو الأمصارِ والديار ، فمنهم المصرىّ والأندلسىّ والموصلىّ والدمشقىّ والجزَرىّ والحلبىّ، مما يدلّ أيضا على أن « الألفية » طارَ صِيتها فى مُختلِف الرُّبوع والأمصار، ولعل هنالك شروحاً أخرى لم تذكر فى مَظانّ البحث ، فقد رأينا أن شروحاً ثلاثة ، هى : الثانى

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٣) الضوء اللامع ١٠ / ٣٠٩ ، والبدر الطالع ٢ / ٣٥٢

(٤) بغية الوعاة ١/ ٣٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٨٧ ، وكشف الظنون ص١٥٣

(٥) الأعلام ٩ / ٢٩٩

والعاشر والثانى عشر ، لم ترد فى بغية الوعاة أو كشف الظنون ، وهما من أول ما يرجع إليه الباحث عن المصنفات النحوية ، من حيثُ إن الأول هو أحْفَلُ مصدرٍ لتاريخ اللغويين والنحاة ، والثانى من أغنى مراجع الـكتب والمصنَّفات.
وقد يتموِّى هذا ما ينقله الشيخ يس العليمىّ [(١)] كثيراً عن الدَّنَوْشَرِىّ ، عن بعض شُرّاح ألفية ابن معطى ، من غير تعيين[(٢)] .

---

(١) حاشيته على شرح التصريح ١ / ٢٠٦ ، ٣٢٧ ، ٢ / ٧٧ ، ١١٨ ، ٢٢٤ .

(٢) كان من صنع الله لى وتوفيقه إياى أن رزقنى زيارة المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، عام ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣م وقد رأيت بمكتبة عارف حكمت الشهيرة شرحا للألفية ، لم يذكره أحد من المترجمين . واسم هذا الشرح : « الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية » لتقى الدين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائى . وهكذا ورد اسمه على صفحة الغلاف ، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم ، لـكنى وجدت السيوطى يذكر فى البغية ١ / ٤١٠ « إبراهيم بن الحسين ابن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى ، تقى الدين النيلى ، شارح الـكافية » ، ولم يزد على هذا . وكذلك ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ ، فى حديثه عن شراح كافية ابن الحاجب .

وأول هذا الشرح : « الحمد لله مانح كل عطية ، وغافر كل خطية . . . . وبعد فإنى رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعانى،وثيقة القواعد والمبانى...» . ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ من نسخها سنة ٧٠٨ ، وتقع فى ٢٥٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، مقاس ١٦ × ٥ر٢٢ سم ، ورقمها فى مكتبة عارف حكمت (١٤٣ نحو) .

الباب الثانى

آراء ابن معطى النحوية

انفرد ابنُ معطى ببعض آراء لم يقل بها غيره ، واختار بعض آراء أخرى ، تابَع فيها أستاذَه الجُزُولىّ وغيرَه من أئمةالنحو ، كأبى على الفارسىّ وابن جِنّىّ والزَّجَّاجىّ والزمخشرىّ ، وهذه أرجأت ذكرها إلى الفصل الخاص بدراسة كتابه «الفصول» لأن هذه الاختيارات ظهرت لى من خلال شروح «الفصول».

وقد سلكت سبيلين فى جمع الآراء التى انفرد بها ابن معطى : استِقْراء كتب النحو المطوّلة أولا ، ثم شروح ابن معطى ثانيا ، وبخاصة شرح الفصول لابن إياز والُخوَيِّى ، وشرح الألفية لابن الَخبّاز وابن جمعة .

١ ـ ومن أبرز ما انفرد به ابن معطى من آراء : ماذهب إليـــه من منعه تقدم خبر « ما دام » على اسمها .

قال فى الألفية(١) :

ولا يجـــوز أن تُقَدِّمَ الَخبَرْ على اسمِ مادام وجاز فى الأُخَرْ

وقال فى الفصول(٢) : وأما « ما دام » فلا يجـــوز تَقدمُ خبرِها عليها ، ولا على اسمها .

وهذا الذى ذهب إليه ابنُ معطى قد أثار عليه ثائرةَ جمهورِ النحاة، فيقول ابن إياز(٣) : « أما امتناع تقدُّم خبرها عليها ، فليس فيه خِلاف ، لأنه قدتقدَّم

---

(١) الألفية ص ٣٥ (٢) الفصول ورقة ١٦ ب .

(٣) المحصول شرح الفصول ورقة ٩٣ أ .

القول على أن « ما » فيه مصدريّة ، ولا يجوز أن يتقدّم ما فى صلة المصدر عليه .
وأما تقديم خبرها على اسمها ، فجائز ، كقولك : لا أكلّمك ما دام قائماً زيدٌ ، وما وقفت فى تصانيف أهل العربية ، متقدّمهم ومتأخّرِهم على نَصٍّ يمنع من ذلك ، ولقد أكثرت السؤالَ والفحصَ عنه، فما أُخبِرت بأن أحداً يوافق هذا المصنِّف فى عدم جوازه،وحكى لى من لاأثِق به عن الشيخ تقىّ الدين الحِلِّىّ[١] أن ابن الخَشّاب نقل مثـــل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مَجْرَى المثل . وذكر ابن الخبّاز[٢] الموصلىّ أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنِّف وسأله عن ذلك فقال : أُفكِّر ، ثم اجتمع به مرةً أخرى وعاود سؤاله ، فقال له: لاتنقل عنى فيه شيئاً . وأخبرنى الصاحبُ بهاء الدين على بن عيسى الإربلىّ أن الذى أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضىُّ الدين الإرْبِلىّ النّحوىّ .

وقال ابن الخبّاز : يُفْسِدُ ما ذهب إليه أمران : أحدهما نَقْلىّ : وهو قول الشاعر[٣] :

وأحبِسُها ما دام للزَّيتِ عاصِرٌ ... وماطاف فوقَ الأرض حافٍ وناعِلُ

فعاصِرٌ : اسمها . وللزيت : خَبَرها ، وقد تقدَّم على الاسم .

والثانى قِياسىٌّ : وهو أن « ما دام » أقوى من « ليس » بدليل أن عدم

---

(١) فى الأشباه والنظائر ٣/٥ : « الحلبى » . وحكى السيوطى كلام ابن إياز هذا.

(٢) ابن الخباز هذا هو شارح ألفية ابن معطى . ومن شرحه هذا نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وعبارته : وأما « مادام » فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدرى من أين أخذه ، وسافر بعض من يختلف إلى دمشق فعرض عليه ذلك ، فقال له : أفكر فى هذا ، فذكر له ذلك مرة أخرى بعد مدة ، فقال : لاتنقل عنى فيه شيئا .

(٣) هو مزرد بن ضرار ، أخو الشماخ . والبيت من قصيدة فى المفضليات ص ٩٨

تصرُّف «ما دام» إنما كان عند اقترانها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرِّفة، و « ليس » لاتتصرَّف بوجه ، وإذا كانت « ليس » مع ضعفها لم يُمْنَع من تقدّم[1] خبرها على اسمها كانت « ما دام » أولى بذلك » .

وقد أجمع أئمَّة[2] النحاة بعد ابن معطى على تخطئته فى هذا الرأى ، وردُّوا عليه بأنه مخالِف للنصوص ، وللقياس ، كسائر أخوات « ما دام » . فقد تقدم خبر « كان » فى قوله تعالى[3] : ﴿وكانَ حقًّا علَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين﴾ وخَبَرُ « ليس » فى قوله تعالى[4] : ﴿لَيْسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المشرِقِ والمَغْرِبِ﴾ .

ثم استدلُّوا على تقدُّم خبر « ما دام » بقول الشاعر :

لا طِيبَ للعَيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصةً لَذَّاتُه بادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وقولُ مُزرِّد — وسبق فى كلام ابن إياز — :

وأحبِسُها مادامَ للزيتِ عاصِرٌ وماطافَ فوقَ الأرضِ حافٍ وناعِلُ

وقول الآخر :

مادام حافِظَ سِرِّى مَن وَثِقْتُ بِهِ فهُو الّذِى استُ عنه راغِباً أبَدَا

---

(١) يشار هنا إلى أن ابن درستويه يمنع تقديم خبر ليس ، وقد ردوا عليه بقول السموأل :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

ينظر القطر ص ١٤٥ ، والتصريح ١ / ١٨٧

(٢) ينظر فى هذا : قطر الندى ص ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٧ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٥ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢

(٣) سورة الروم ٤٧

(٤) سورة البقرة ١٧٧

هذه ثلاثةُ الشواهدِ التى رَدُّوا بها على ابن معطى، ومن عَجبٍ أنها كلُّها لَاتَسْلمُ لهم :

ففى البيت الأول يقول الشيخ خالد الأزهرى[1] : « فمُنَغَّصَة : خبر «دام» مقدَّم ، و«لَذّاتُه» اسمها مؤخر ؛ فقد توسَّط خبر « دام » بينها و بين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معطى ، وله أن يقول : لَذّاته : مرفوعٌ على النِّيابة عن الفاعل بمُنغصة ، واسم « دام » مستتِرٌ فيها ، على طريق التنازع[2] فى السببىّ المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه » .

على أن إعراب « مُنَغَّصة » خبر دام مقدَّماً ـ وهـــو مَناطُ الرَّدِّ على ابن معطى ، مطعون فيه أيضا بأنه يلزم عليه الفصلُ بين العامل ، وهو منغَّصة ومعموله وهو « بادِّ كار » بأجنبىّ ، وهو « لَذَّاته »[3] .

وعن البيت الثانى يقول ابن إياز: « ولقائلٍ أن يقول: لا دَلالةَ فى البيت ، لوجهين : أحدها أن « مادام » تامَّة ، كقوله تعالى[4]: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ . والثانى : أن يكون خبرها محذوفا ، أى ما دام للزيتِ عاصِرٌ موجودا » .

---

(١) التصريح على التوضيح ، الموضع السابق .

(٢) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة ، كما قال اللقانى ، والجمع فى جملة واحدة بين مراعاة اللفظ فى « لذاته » بالتذكير ، ومراعاة المعنى فى « دامت » بالتأنيث ، لا ركاكة فيه، خلافا للشهاب ، وسيأتى للشارح نظيره فى: « ولا أرض أبقل إبقالها » . هذا كلام الشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح .

(٣) ذكر ذلك العليمى فى حاشيته المذكورة .

(٤) سورة هود ١٠٧

ومثل كلام ابن إياز ذكر ابن جمعة[1] ، قال : «وأُجِيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا ، والتقدير : مادام للزيت عاصِرٌ فى الوجود، وهذا أبلغ ، و « الزيت » متعلّق بعاصر ، والتقدير : ما دام إنسانٌ عاصرٌ للزيت مستقرًّا فى الوجود » .

ويقال فى البيت الثالث ما قيل فى البيت الأول ، وهو استتار اسم « دام » على طريق التنازع[2] ، ويكون خبرها هو « حافِظ سِرِّى » ، وقوله : « مَن وثِقت به » فاعلا لحافظ ، لأن هذا اسمُ فاعل .

بَقِى بعد هذا الاعتذارُ الصريح لابن معطى عمّا ذهب إليه :

قال ابن جمعة فى شرح الألفية : « وقد اعتُذِر له بأنها لمّا لزِمت طريقةً واحدة ، وهى الماضى ، جَرت مَجْرَى الأمثال ، والأمثال لا تُغيَّر ، ولأن «ما» معها مصدرية ، وما فى خبرها صِلَتُها ، فكأنه يرى الترتيب فى آخر (كذا . وأرى الصواب : أجزاء) الصِّلة ، ولأنها [لَمَّا] لم تكن مصدرا صريحا كانت فَرْعاً عليه ، فلم يُتَصرَّف فيها بالتقديم ، كما تُصرِّف فى المصدر » .

ونحو هذا ذكر الصَّبان[3] ، قال : « لعله يرى وجوبَ ترتيب أجزاء صِلَة الحرف المصدرىّ » .

وبعد هذا يمكن أن أقول : إن مَنْ ردُّوا على ابن معطى لم يقدِّموا شاهداً واحداً من النثر: من القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أو من فَصِيح كلام العرب ، ومن عجبٍ أيضاً أن ثلاثة الشواهد التى أوردوها جاء فيها مُشتقٌّ يطلب

---

(١) شرح الألفية ، ورقة ٥ أ .

(٢) حاشية العليمى على التصريح ١ / ١٨٨ ، وحواشى ابن عقيل ١ / ٢٣٨

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٣٢

عامِلًا (مُنغَّصة ـ عاصِر ـ حافِظ) مما مَهَّد لتأويلات أخرى تُقَوِّى رأى ابنِ معطى .

٢ ـ ذهب ابن معطى إلى جواز حذف « ما » النافية فى جواب القسم إذا كان منفيًا بلا . قال فى الألفية[١] :

وإن أتى الجَوابُ منفِيًّا بِلَا   أوْ ما كقولِى : والسَّما مافَعَلَا
فإنه يجوزُ حَذْفُ الحَرْفِ   إذ أَمِنُوا الإلباسَ حالَ الحَذْفِ
كقولِه : تاللهِ تَفْتَأُ[٢] حُذِفْ   « لا » مِنه أى لا تَفتأُ المَعْنَى عُرِفْ

قال ابن الخباز[٣] : « وما رأيتُ فى كتب النحو إلّا حَذْفَ « لا » . وقد ذكر يحيى حذفَ « ما » ، وقال لى شيخُنا رحمه الله : لا يجوز ، لأن التصرُّف فى « لا » أكثرُ من التصرف فى « ما » . انتهى كلام ابن الخَبّاز ، وقد حكاه ابن هشام والسُّيوطى[٤] .

وقد تابع ابنُ مالك[٥] ابنَ معطى فيما ذهب إليه ، وأنشد شاهِداً عليه :

فوالله ما نُلْتُمْ[٦] وما نِيلَ مِنْكُمُ   بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتقارِبِ .

وقال : أصله : ماما نُلْتُمْ ، ثم فى بعض كتبه قَدَّر المحذوفة « ما » النافية ، وفى بعضها قَدَّره « ما » الموصولة »[٧] .

---

(١) الألفية ص ١٢ .
(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .
(٣) شرح الألفية ، ورقة ٢٩ أ .
(٤) مغنى اللبيب ص ٧١٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٨ .
(٥) المدارس النحوية ص ٣٤٠ .
(٦) بضم النون ، بمعنى : جدتم بضم الجيم .
(٧) مغنى اللبيب ، الموضع المشار اليه .

٣ ـ رأى ابنُ معطى أن القولَ يعُمّ الكلام والكَلِم والكَلِمة ، لكن الأصل استعماله فى المفرد[١] .

قال السُّيوطىُّ[٢] : « القول هو اللفظ الدالُّ على معنى ، فاللفظ جنسٌ يشمل المستعمل والمهمل ، لأنه الصوت المُعتمِد على مَقْطَع ، والدالُّ على معنى : فصل يُخرج المُهمل ، فشمل الكلمةَ والكلامَ والكلم شُمولًا بَدليًّا ، أى إنه يصدُق على كل منها أنه قولٌ إطلاقا حقيقيًّا ، وقيل : إنه حقيقةٌ فى المفرد ، وإطلاقه على المركّب مجاز ، وعليه ابن معطى ، وقيل : حقيقة فى المركّب سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفردَ مجاز ، وقيل : حقيقةٌ فى المركَّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذى لا يفيد مجاز ، وبه جَزم الجُوينىّ فى تفسيره . وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضا ، فيرادِف اللفظَ ، حكاه أبو حَيّان فى باب « ظن » من شرح التسهيل ، وجزم به أبو البقاء فى اللباب ، أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز ، جزماً إجماعياً » .

٤ ـ علَّل ابن معطى بنـــاء أسماء الإشارات بشَبَهِها للحرف[٣] . قال ابن إياز[٤] : « وتعليلُه بناءها بشَبَهِها للحرف، غَريبٌ ، لم أرَ أحداً ذكره غيرَه» . وقد نقل السُّيوطى[٥] كلام ابن إياز هذا ولم يعلّق عليـــه . وأقول : إذا صَحَّ

---

(١) الفصول ، ورقة ١ ب . وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٢٧ ، فقد حكى نقدا لأبى طلحة الأندلسى على عبارة ابن معطى : « القول يعم الجميع » . وقد رأيته نقدا يقرب من كلام الأصوليين .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٣

(٣) الفصول ، ورقة ٨ أ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ٥٧ ب .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٤

كلام ابن إياز هذا ، فيكون ابنُ مالك قد تأثَّر ابنَ معطى تأثُّراً واضحا ، فإنه قد ذهب إلى أن أسماء الإشارة بُنِيتْ لشبهها بالحرف . قال فى الألفية :

والاسمُ منـــه مُعربٌ ومَبْنِي ... لِشَبَهٍ من الُحروفِ مُدْنِي

كالشَّبَهِ الوضعىّ فى اسْمَىْ جِئتَنَا ... والمعنوِىِّ فى متَى وفى هُنا

وقال فىالتسهيل[(١)] :« وبُنِى اسمُ الإشارة لتضمُّن معناها، أو لَشَبه الحرف وَضْعاً وافتقارا » .

قالوا[(٢)] : إن أسماء الإشارة بُنِيت لتضمُّنها معنًى كان حَقُّه أن يُوضَع له حرفٌ يدلّ عليه ، وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه والتشبيه والخطاب ، وغير ذلك من معانى الحروف ، لكن لم يُوضَع له حرفٌ يدلُّ عليه .

٥ ـ اشترط ابنُمعطى للمفعول له[(٣)] : أن يكون مصدراً ، لامِن لفظ العامل فيه ، مقارِناً له فى الوجود ، أعمَّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟

وقال فى الألفية :

ثُمَّ الذى سُمِّىَ مفعـــولًا لَهُ ... يُنصَب نحو جئتُ زيداً قَتْلَهُ

مقارِناً للفِعلِ فِعلِ الفاعلِ ... أعمَّ منه لا بلفظ العاملِ

وقول ابن معطى : « أعَمَّ منـــه » لم يذكره غيرُه . قال ابن إياز[(٤)] : « أى يكون المفعولُ أعَمَّ من الفعل ، ألا ترى أن الرَّغبة فى مثالنا (قصدتُ زيداً رغبةً فى عطائه) يجوز أن تكون عِلَّة للقصدِ ولغيرِه » .

(١) التسهيل ، ص ٤١

(٢) همع الهوامع ١ / ١٧ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٩

(٣) الفصول ورقة ٢٢ أ، والألفية ص ٢٠

(٤) المحصول ورقة ١١٤ ب .

وقال الُخوَيِّي[1] : « وقوله : « أعَمّ منـــه » لم أجِد مَن تعرَّض له من النحاة غيرَه ، ولعله أراد أن يكون الفعلُ أعمَّ من المفعول،لأنك إنما (علة)[2] المجئ في نحو : جئتُك إكراماً لك ، لأن المجيء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعَمُّ من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازِماً للفعـــل ومفهوماً منه قبل ذِكره ، وإلّا لـكان ذكرهُ والتعريف به تحصيلَ الحاصل ، وإذا وجب ألّا يكونَ المفعول له لازِما للفعل ، وجب أن يكون الفعلُ أعمَّ منه » .

هذا كلام الُخوَيّي، وواضِحٌ تعارُضُ كلامِه مع كلام ابن إياز، فهذا يفسر كلام ابن معطى بأن يكون المفعولُ أعمَّ من الفعل ، وذاك يعكس . على أن كلام ابن الَخبّاز فى شرحه لألفية ابن معطى يؤيّد كلَام الُخوَيِّي . قال : « أن يكون الفعلُ أعمّ منه ، ومعنى ذلك أن الزِّيارة فى مثالنا (زُرْتُك طمعاً فى بِرِّك) تحتمل الطمَع وغيرَه » . اهـ. وأرى أن ظاهر عبارة المصنف فى الألفية يقوِّى رأىَ ابن إياز . وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة فلم أجد فيها شَرطَ العُموم هذا .

٦ ـ انفرد ابن معطى بإظهار المستثنى منه فى هذا المثال[3] : « ما جاءنى أحدٌ إلّا إخوتُك إلّا زيدا » .

قال ابن إياز[4] : « الذى يذكره أئمةُ العربية فى نُصوصهم وشُروحهم فى هذا الموضع هو تـكرار المستثنَى من غير ذكر المُستثنَى منه، كقولك : ماجاءنى

(١) شرح الفصول ، ورقة ٧٣ ا .

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة فى شرح الخوبى . ولعل صوابها : علت .

(٣) الفصول ورقة ٢١ ا .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٠٨ ب ، ١٠٩ ا .

إلّا زيدٌ إلّا عمرا ، وما جاءنى إلّا زيدا إلّا عمرٌو ، بنصب أحدِهما ورفعِ الآخر ، ولا يجوز رفعُهما معا ولا نصبُهما . . وهنا تنبيه ، وهو أن المصنِّف أظهر المستثنى منه فقال : ما جاءنى أحدٌ إلّا أخوك [١] إلّا زيدا ، ومُرادُه ما يجب نصبه ، وغيرُ خَفِيٍّ أنه يجوز إبدالُهما من « أحد » أو إبدالُ أحدِهما ونصبُ الآخَر ، فلايحصل ما أراد ، وهذا واضح » .

٧ ـ قَسَم ابن معطى حروفَ النـــداء قسمين [٢] فقسم يُنادَى به البعيد ، وهو : يا ، وهيا ، وأيا ، وقسم ينادَى به القريب ، وهو : أى والهمزة . وقال فى الألفية [٣] :

يا لِلبعيدِ وهَيا وإن قَرُبْ نُودِى بالهَمزِ وأىْ نحو أَرَبْ

قال ابنُ إياز [٤] : «والمصنِّف جعل للمنادى مرتبتين : البُعْد والقُرْب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأىْ والهمزة للثانى ، وابن بَرْهان جعل له ثلاثَ مَراتِبَ : بُعْدا وقربا وتوسُّطا بينهما ، فللأول : أيا وهيا ، وللثانى الهمزة ، وللثالث أى ، وجعل « يا » مستعملة فى الجميـع » . وقد حكى السيوطىُّ كلامَ ابن إياز هذا فى الأشباه والنظائر [٥] .

٨ ـ مَنع ابنُ معطى حذفَ حرفِ النـــداء مع الاسم الأعظم ، فقال فى الألفية [٦] :

---

(١) الذى سبق فى مثال المصنف : إخوتك .

(٢) الفصول ورقة ٣٢ أ .

(٣) الألفية ص ٤٣

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٤٦ ا .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤ . وفى همع الهوامع ١ / ١٧٢ جمع السيوطى كل ما قيل فى مراتب النداء .

(٦) الألفية ص ٤٤ .

وأحرفُ النداءِ قد تنحذفُ كمثل : رَبَّنا ومثــلِ : يُوسُفُ
إلّا عن اسمِ اللهِ والإشارهْ فالحذفُ فيهما احذَرِ اختصــارَهْ
لو قلتَ هذا فى النداء واللهُ وشِبْه هذا وَقــــــع اشتباهُ

قال السيوطىّ[١] : « وفى تذكرة ابن الصائغ حَذْفُ حرف النــداء من الاسم الأعظم ، نَصَّ على مَنعِه ابنُ معط فى «دُرَّته» وعلَّل منع ذلك فى « الدرة» أيضا بالاشتباه ، وقرره ابن الخبّاز بأنه بَعدَ حذفِ حرف النداء يشتبه المنادَى بغير المنـادِى ، واعترض عليه بأنك تقول : اللهُ اغفِرْ لى ، فلا يقع فيه اشتباه ولبس .

قال ابن الصائغ : ولا بن معطٍ أن يقول : لمَّا وقع اللَّبسُ فى بعض المواضع طُرِد الباب ، لئلّا يختلفَ الحـكم . انتهى . قال[٢] :والعلّة فى ذلك أنهم لمّا حذفوا « يا » عوَّضوا الميم ، فـكرهوا أن يقولوا : اللهُ ، بالحذف ، لمـا فيه من حذف العِوَض والمُعوَّض .

قال ابن الصائغ : يعنى تعويضَهم من حرف النداء دَلَّنا على أنهم قصدوا ألّا يحذفوا الحرف بالـكليّة ، وقد قال ابن النحاس فى « صناعة الـكُتّاب » ما نَصُّه جواز ذلك ، فإنه قال فى قولك : سُبحانَ اللهِ العظيم ، إنه لايجوز الجرُّ على البدَل ، ويجوز النصب على القطع ، والرفع على تقدير : يا أللهُ . انتهى .

وما حكاه السيوطىُّ عن ابن الخبّاز ، ذكره فى شرح الألفية . قال[٣] : « وذكر يحيى أن اسمَ الله تعالى لا يُحذف منه حرفُ النداء ، واحتجّ باشتباه

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .
(٢) أى ابن الخباز ، على ما سأحكيه بعد .
(٣) شرح ابن الخباز على الألفية ورقة ٩٣ .

النداء بغيره . وفى هذا نظر ، لأنه إذا قيل : اللهُ اغفِرْ لى ، عُلِم أنه نداء ، وإنما الصواب أن يقال : لما رأيناهم قد عوّضوا الميم فى آخره ، فقالوا : اللهُمَّ ، لم يحذفوا الحرف ، لذَهاب العِوض والمُعوَّض عنه ، ألا ترى أنهم لمّا حذفوا ياء « فَرازِين » جاءوا بالتاء فى « فَرازِنة » ولم يقولوا : فَرازن .

٩ ـ ذهب ابنُ معطى إلى أن الألف واللام التى هى بدلٌ من الهمزة فى « الله » تدخل فى العَهديّة[١] .

وقد شرح الخُوَيِّى[٢] الألف واللام فى لفظ الجلالة شرحا مستفيضاً ، ثم قال: « وأما على الرابع ، وهو الصائر إلى أن الألف واللام بدل عن الهمزة وعِوَضٌ منها ، فقد قال المصنِّف إنها للعهد ، ولم أرَ هذا القولَ لغيره ، ولعلّ السببَ فيه: أنه لما كانت الألف واللام عِوَضًا عن الهمزة كنت مُشِيرا بهما مع مادخلا عليه وهو قولك : الله والناس، إلى لفظ الإله والأناس ، وإلى المعهود، فسمَّيته بهذين الاسمين » . انتهى كلام الخويِّى . ويلاحظ أن ذهاب ابن معطى إلى اعتبار الألف واللام فى لفظ الجلالة بدلًا من الهمزة ، تابعَ فيه أبا على الفارسى . على ما ذكر ابن برِّى[٣] فى حواشيه على « صحاح » الجوهرى .

١٠ ـ أجاز ابنُ معطى فى المندوب لَحاقَ ألف لما فى آخره ألف وهاء ، فقال فى الألفية[٤] :

وإن نَدَبْتَ مَن تُنادِى قُلْتـــا وازيدُ واعمرُو وإن أردْتَا
جئتَ بياءٍ فقلتَ ياسَعِيداهْ وفى المُضاف ياعُبَيْـــد اللَّهاهْ

---

(١) الفصول ورقة ٤٥ ب .

(٢) شرح الفصول ورقة ١٤٦ ب .

(٣) لسان العرب (أله) ١٧ / ٣٦١

(٤) الألفية ص ٤٥

قال السّيوطى[١] : « إطلاق النُّحاة يقتضى جوازَ لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء ، وبه صَرَّح بعض المغاربة، وابن معطٍ فى «ألفيته»[٢]، وابن الحاجب، فيقال فى عبدالله : واعبد اللاهاه ، وفى جَهْجاه : واجَهْجاهاه. ومنعه[٣] ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء » .

وما ذكره السيوطىُّ حكَى مثلَه الشيخُ يس العليمى[٤] .

١١ ـ يرى ابن معطى فى باب النائب عن الفاعل : أنه إذا فُقِد المفعول به ووُجد مصدر وظرف وجارٌّ ومجرور، كان الجارُّ والمجرور هما النائبَ عن الفاعل، قال فى الألفيـة[٥] :

وأحرفُ الجرّ مع المجرورِ ... تَرْفَعُ موضعاً على التقديرِ
كمُرَّ بِي وسِيرَ بِي وقد بُنِي ... فِعلُ المَفاعيلِ لظَرف الزّمنِ
وللمكانِ والمصادرِ الأُوَلْ ... والاختصاصُ شَرْطٌ كلّها شَمِلْ
لَفَقْدِ مفعولٍ به صَريحِ ... تُقامُ هذه مع الترجيحِ
فالأسبَقُ المجرورُ والمصادِرُ ... ثُمّ الزّمانُ والمكانُ آخِرُ
فإن تقُلْ سِيرَ بزيدٍ سَيْرا ... يومَين فَرسَخين كان خَيْرا

(١) همع الهوامع ١ / ١٨٠

(٢) فى الهمع « الفنية » تصحيف .

(٣) ينظر التسهيل ص ١٨٥ ، وعبارته فيه : ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٨٢ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشمونى ٣ / ١٦٨

(٥) الألفية ص ٢٢

وقال فى الفصول[١] : « والاسمُ الذى يُقام مُقامَ الفاعل إما أن يكون مفعولا به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيرُه مُقامَه ، وإن فُقد أُقيم الجارُّ والمجرور مُقامَ الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ويقام المصدر مُقامَ الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، وقد يُقام الظرفُ من الزمان أو المكان إذا كان مختصًّا مُقامَ الفاعل » . انتهى ما ذكره ابن معطى ، وليس فيما استشهد به دليلٌ على تقديم الجارِّ والمجرور ، ففى الآية الكريمة ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يُوجد سوى الجارّ والمجرور ، ويبقى ما ذكره فى الألفية دليلًا على ما ذهب إليه من تقديم الجار والمجرور فى النيابة عن الفاعل .

وقد حكى السيوطىُّ[٢] رأىَ ابن معطى هذا ، ثم ذكر مُختلِف الآراء حولَ هذه المسألة الخِلافيّة .

١٢ ـ أجاز ابن معطى وقُوعَ التنازُع فى الحال . قال السيوطى[٣] : « ويقع التنازُع فى كلِّ معمول إلا المفعولَ له والتمييز ، وكذا الحال ، لأنها لا تُضْمَر ، خلافًا لابن معط ، قال فى الارتشاف : فإنه جوَّز التنازُعَ فيها ، ولكن يقول فى مثل : إنَ تزُرْنى أَلْقَك راكبا ، على إعمال الأول : إن تزُرْنى أَزُرْك فى هذه الحال راكبا ، على معنى : إن تزُرْنى راكبا أَلْقَك فى هذه الحال ، ولا تجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » . انتهى

(١) الفصول ورقة ١٣ ب ، ١٤ أ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٦٢ . وينظر أيضا التصريح على التوضيح ١ / ٢٩١

(٣) همع الهوامع ٢ / ١١١ ، وذكره ابن هشام فى شرح قصيدة بانت سعاد ، ص١٢

وهذا الذى حكاه السيوطىُّ ذكر مثلَه الأشمونىُّ ، قال[١] : « لا يتأتَّى التنازع فى التمييز وكذا الحال، خلافا لابن معطى » وقال الصبان[٢] : « وقوله « خلافاً لابن معطى » حيث أجازه فى الحال ، قال الفارضِىُّ : نحو : زُرْنى أَزُرْكَ راغبا ، على إعمال الثانى ، وزُرْنِى أَزُرْكَ فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول » . أ هـ . وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ، ولا تنازُعَ فيه » .

وقد تصفّحتُ ألفية ابن معطى وفصولَه الخمسين ، فلم أجد فيهما ذكراً لهذه المسألة الانفرادية ، حتى وجدت السيوطىَّ يصرِّح بأن ابن معطى ذكر هذا فى « شرح الجُزُولِيّة ». جاء فى الأشباه والنظائر[٣] : قوله: «وأَعْمِلِ المُضْمَرَ فى ضمير ما تنازعاه» يقتضى عدمَ التنازُع فى الحال ، قال ابن معط فى شرح الجُزُولِيّة : « وتقول فى الحال : إن تزُرنى ضاحِكاً آتِك فى هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضمَر ، وتقول فى الظرف على إعمال الثانى: سرت وذهبت اليومَ ، وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم ، وفى المصدر على الثانى : إن تضرب بكراً أضرِبْك ضرباً شديداً ، وعلى الأول :أضربْكه ضرباً شديدا» .

وكذلك صرح الشيخ يس بأن ابن معطى قال هذا فى شرح الجُزُولِيّة ، ونقل عبارته[٤] : « قال ابن معطى فى شرح الجُزُولية : تقول : إن تَزُرْنى أَلقَك ، فإن أعملتَ الأول قلت : إن تَزُرْنى أَلقَكَ فى هذه الحالة راكبا ، أى إن تَزُرْنى راكبا ألقك راكبا ، ولا يجوز الكنايةُ عنها ، لأن الحالَ لا تُضْمَر ، والأجودُ إعادة لفظ الحال كالأول » .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٨
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ـ الموضع السابق .
(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ١٠٨
(٤) حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٢

١٣ ـ اعتبر ابنُ معطى « إمَّا » حرفَ عطف . قال فى الألفية[١] :

وأوْ وإمّا فيهما مشهورُ الشَّكُّ والإبهامُ والتَّخييرُ

قال ابن إياز[٢] : « والمصنف جعل الحروف عشرة ، وأبو على جعلها تسعة، وأسقط « إمّا » ووافقه الجُرجانىّ ، وقال : ذِكرُها فى حروف العطف سهوٌ ظاهر » .

ويبدو لى أن ابنَ معطى لم ينفرد بهذا الرأى ، بل هو من اختياراته ، فقد جاء اعتبار « إمّا » عاطفةً ، فى كتب النحو معزُوًّا إلى أكثر النحاة[٣] ، لكنهم لم يُعيِّنوا أحدا منهم ، قال ابن هشام[٤] : و « إمَّا » عاطفة عند أكثرهم ، أعنى « إمّا » الثانية فى نحو قولك : جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، وزعم يونس والفارِسىّ وابن كَيْسان أنها غـيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك[٥] ، لملازمتها غالبا الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله[٦] :

---

(١) الألفية ص ٣١ . وأيضا الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٢) المحصول فى شرح الفصول ورقة ١٩٠ ب .

(٣) ينظر الأشمونى ٣ / ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٦

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٦١ ، ٦٢ (مبحث إما) .

(٥) لايطعن فى هذا قول ابن مالك فى ألفيته :

ومثل أو فى القصد إما الثانيه فى نحو إما ذى وإما النائيه

فإن شراحه قد نصوا على أن مراده أن « إما » مثل « أو » فى المعنى فقط لا فى العطف .

(٦) هو معبد بن قرط، أو سعد بن قرط، أو سعد بن قرين. كما في حواشي المغني. ونسبه الجوهرى فى الصحاح (أما) ص ٢٢٧٢ للأحوص، والصحيح أن البيت لسعد ابن قرط . على ما حكى الدكتور عادل سليمان محقق شعر الأحوص وانظره ص ٢٢١

يالَيتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها ... أَيْما إلى جنة أَيْما إلى نارِ[1]

وفيه شاهدٌ ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال،ونقل ابن عُصفور الإجماعَ على أن « إمّا » الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أن « إما » عطفتِ الاسمَ على الاسم، والواو عطفت « إمّا » على «إمّا» وعطفُ الحرفِ على الحرف غريب. ولا خلاف أن « إمّا » الأولى غيرعاطفة، لاعتراضها بينَ العامِل والمعمول، فى نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وبين أحد معمولى العامل ومعمولِه الآخَر، فى نحو: رأيتُنى إمَّا زيداً وإما عمرا،وبين المُبْدَل منه وبدلِه، نحو قولِه تعالى[2]: ﴿حَتَّى إذَا رَأَوْا ما يُوعَدُون إمَّا العَذابَ وإمَّا الساعَةَ﴾ فإنما بعد الأولى بدلٌ ممّا قبلها ».

١٤ ـ ذهب ابنُ معطى إلى شذوذ تصغير الترخيم، نحو قولهم فى أَزْهَر: زُهَيْر ». قال فى الفصول[3]: « وشَذَّ فى هذا الباب تصغيرُ الترخيم، تقول فى أزهر: زُهَير ». وقال فى الألفية[4]:

وشَذَّ قولُهم: زُهَيرٌ صُغِّرا ... مُرخَّما كذا عُثَيْمٌ حُقِّرا

قال السيوطى[5]: « من التصغير نوعٌ يسمَّى تصغيرَ الترخيم، وذلك

---

(١) أفاد البغدادى فى الخزانة ٤ / ٤٣٣ أن « أيما » بالفتح: أصلها: أما المفتوحة، وهى لغة فى المكسورة، وأن « إيما » بالكسر: أصلها إما بالكسر، لكن كثر استعمال أيما، بالفتح » فى كلام طويل.

(٢) سورة مريم ٧٥

(٣) الفصول ورقة ٥٤ ب.

(٤) الألفية ص ٥٤

(٥) همع الهوامع ٢ / ١٩١

بحذف الزوائد ، مع إعطاء ما يليق به من فُعَيل أو فُعَيْعِل ، كقولك فى أزهر : زُهَير ، وفى أسود : سُوَيد ، وفى مُنْطَلِق : طُلَيق ، وفى مُستخرِج : خُرَيْج ، وفى مُدَحْرِج : دُحَيْرِج ، وفى زَعفران : زُعَيْفِر . . » .

ويقول ابن إياز تعليقاً على رأى ابن معطى[١] : « وفى قوله : « وشَذّ » نظرٌ ، لأنهم لم ينصُّوا على شذوذ هذا » .

وقال ابن الخباز[٢] : « وقال يحيى : هو شاذٌّ ، والنحويون قد قاسوه » .

وقد اعتذر الخُوَيِّى عمّا ذهب إليه ابن معطى . قال[٣] : « وإنما شَذّ لما يؤدِّى إليه من اللَّبس ، ألا ترى أن تصغير : أزهر ، وزاهر ، ومزهر ، صيغة واحدة ، وهى : « زُهَيْر » ، بخلاف التصغير الآخَر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر أُزَيْهِر ، وفى زاهر : زُوَيْهِر ، وفى مُزْهِر : مُزَهْيِر[٤] . وفى زُهْر : زُهَيْر » .

وهذا اللبس الذى يعتذر به الُخوَيِّى دَفعه الشيخ خالد بقوله[٥] : « ولم يُلتفَت للإلباس ثِقَةً بالقرائن » . ذكر هذا عقبَ إيراده لصيغة « حُمَيد » فى تصغير : أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان ، وحَمّاد ، تصغيرَ ترخيم .

١٥ ـ اشترط ابن معطى لقلب الواو ياءً فى مِثل : « مِيزان ومِيقات » أن تكون الواو ساكنة ، وأن يكون قبلها كسرةٌ لازمة[٦] .

---

(١) المحصول شرح الفصول روقة ٢٠٩ ب .

(٢) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١٢٧ أ .

(٣) شرح الفصول ورقة ١٨١ ب .

(٤) كذا في شرح الخويي . وصوابه : مزيهر . وزان : دريهم ، في تصغير: درهم .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٢٣ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٦٩

(٦) الفصول ورقة ٦٢ ب .

قال ابن إياز[١] : « وتقييدُه الكسرةَ هنا باللزوم لم أر أحداً ذكره » .

وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة ، فلم أر تقييدَ الكسرة باللزوم ، على ما ذكر ابن إياز. ويلاحظ أن ابن معطى حينما صاغ هذا الحكم فى ألفيته لم يُقيِّد الكسر باللُّزوم . قال[٢] :

والواو إن يَسْكُنْ وقبلَه انْكَسَرْ فاقْلِبه ياءً نحو مِيزان اشْتَهَرْ

وقد يقال : إن النَّظْمَ لم يتَّسع له .

١٦ — جَمَع ابن معطى « رَجُل » على « رَجْلَة » بفتح أوله وسكون ثانيه ، قال فى الألفية[٣] :

وفَعْلَةٌ كرَجْلَةٍ وفِعَلَهْ جِبَبَةٌ ثِيَرَةٌ وحِسَلَهْ

وقال بعض شارحيه[٤] : « البناء الثالث فَعْلَة ، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يُكَسِّروا عليه إلا اسماً واحدا ، وهو : « فَعُل » بفتح الفاء وضم العين ، نحو : رَجُل ، وقيل : إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير » .

وقال ابن الخبّاز[٥] : « فَعْلَةٌ لم يُكَسَّر عليه إلا بناءٌ واحد ، وهو فَعُل، وهو اسم واحد ، وهو رَجُلٌ ، قالوا : رَجْلَة ، وعدّه ابن السَّرّاج تكسيرا » .

وحكى ابن منظور[٦] : « قال سيبويه : ولم يُكَسَّر على بناء من أبنية

---

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٣٤ أ .

(٢) الألفية ص ٦٧

(٣) الألفية ص ٥٠

(٤) هكذا ذكر الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١ ، ولم يعينه .

(٥) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ أ .

(٦) لسان العرب (رجل) ١٣ / ٢٨٢

أدنى العدد ، يعنى أنهم لم يقولوا : أرجال ، قال سيبويه : وقالوا : ثلاثةُ رَجْلَةٍ، جعلوه بدلًا من أرجال ، ونظيره : ثلاثة أشياء ، جعلوا لَفْعاء بدلًا من أفعال ، قال : وحكى أبو زيد فى جمعه : رَجِلَة ، وهو أيضا اسم الجمع ، لأن فَعِلَة ليست من أبنية الجموع . وذهب أبو العباس إلى أن رَجْلة مُخَفَّفٌ [١] عنه » .

ولولا ما ذكره ابن الخباز والشيخ يس من أن ابن معطى يريد بفَعْلة جمع رَجُل ، لقلت : لعلّه يريد جمع راجِل ، فقد نقل أبو منصور الأزهرىّ عن أبى عمرو [٢] : « الرَّجْلة : الرَّجَّالة فى هذا البيت [٣] ، وليس فى كلامهم « فَعْلة » جاءت جمعاً غير : رَجْلة جمع راجِل ، وكَمْأة جمع كَمْءٍ » .

١٧ ـ ذكر ابن معطى أنّ مِن جموع التكسير : فُعُولَةٌ وفِعالة ، قال فى الألفية [٤] :

كذا الأُسُودُ ثمّ مَعْ فِعالَهْ فُعُولةٌ بُعُولةٌ جِمالَهْ

فالأول جمعوا عليه « فَعْلا » بفتح فسكون ، نحو : بَعْل وبُعُولة ، وفَحْل وفُحُولة ، وخال وخُؤُولة، وخَيْط وخُيُوطة ، وجمعوا على الثانى « فَعَلا » بفتحتين، نحو : جَمَل وجِمالة ، وحَجَر وحِجارة .

قال الشيخ يس [٥] : « قال بعض شارحى كلامه (أى ابن معطى) : وهذان

---

(١) يعنى بالتخفيف هنا : تسكين الجيم ، وهو يقال فى مقابلة التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف .

(٢) تهذيب اللغة (رجل) ١١ / ٢٩ ، ونقله صاحب اللسان ١٣ / ٢٨٥

(٣) يعنى بيت تميم بى أبى بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض عن عرض ضربا تواصت به الأبطال سجينا

(٤) الألفية ص ٥١

(٥) فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١

البِناءان ، أعنى فُعُولة وفِعالة، هما فُعُول وفِعال ، زِيد عليهما تاءالتأنيث لتأكيد الجمع » .

وقال ابن الخبّاز [١] : « وقد ألحقوا بِفعال وفُعول التـاءَ ، قالوا : جِمالة وذِكارة وحِجارة ، وبُعُولَة وفُحُولة وصُقُورة وخُؤُولة وعُمُومة ، وفائدة التاء توكيد التأنيث » .

أقول : أمّا البُعُولة فهو أحدُ ثلاثةِ جُموع فى بَعْل ، قالوا : جَمْعُ البَعْل الزَّوج : بِعالٌ وبُعُول وبُعُولة[٢] ، وشاهِد البُعولَة جمعاً فى الكتاب العزيز قوله تعالى[٣] : ﴿ وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ . قالوا [٤] : البُعُولَة : جمع البَعْل ، وهو الزوج ، يقال : بَعْلٌ وبُعُولة ، كما يقال فى جمع الذَّكَر:ذَكَر وذُكُورة ، وفى جمع الفَحْل : فَحْلٌ وفُحُولة ، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، ويُعتبر فيها السَّماع ، فلا يقال فى كَعْب : كُعُوبة .

وشاهده من الحديث ، حديث أسماءَ الأَشْهَليّة[٥] : « إذا أحْسَنْتُنَّ تَبَعُّلَ أزواجِكُنّ » . قال ابن الأثير: « أى مصاحَبتهم فى الزوجيّة والعشرة. والبَعْل: الزوج ، ويُجْمَع على بُعُولة » . قال : ومنه حديث ابن مسعود : « إلَّا امرأةً يئست مِن البُعُولة » والهاء فيها لتأنيث الجمع ، ويجوز أن تكون البُعُولة مصدر بَعَلَت المرأةُ : أى صارت ذات بَعْل » .

---

(١) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ ب .

(٢) لسان العرب (بعل) ١٣ / ٦١

(٣) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) تفسير القرطبي ٣ / ١١٩ ، ١٢٠

(٥) النهاية فى غريب الحديث والأثر ١ / ١٤١

وشاهد الجِمالَة جَمْعاً فى الكتاب العزيز قوله تعالى[١]: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالقَصْرِ. كأنَّه جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾ . قالوا[٢] : جِمَالَة: جمع جَمَلٍ ، نحو: حَجَر وحِجارة، وذَكر وذِكارة . وفى الحديث : « هَمَّ النــاسُ بنَحْرِ بعض جَمائِلِهم » . قال ابن الأثير[٣] : «هى جَمْع جَمَل ، وقيل : جمع جِمالة . وجِمَالة جمع جَمَل ، كرِسالة ورسائِلَ ، وهو الأشبه » .

هذا وقد نسب الشيخ يس العليمى إلى ابن معطى شيئــاً فى جمع التكسير لم يقله . قال [٤] : يُجْمع أيضا على فِعْلان ، بكسر فسكون ، كذِئب وذِئبان ، وزِقٍّ وزِقّان ، قال ابن معطى :

* وجاء كالذِّئبانِ والزِّقّانِ *

والذى ذكره ابن معطى غير هذا ، قال فى الألفية[٥] :

* وجاء كالذُّؤبانِ والزُّقّانِ *

وكذا جاء«الذُّؤبان» بضم الذال،جمعا لذئب، فىلسان العرب[٦] والقاموس، نعَم حكى شارِحه[٧] عن المصباح أنه يقال فى جمع ذِئب أيضا : ذِئبان،بالكسر، ولم أجده فى المِصباح المطبوع ، وهذهعبارة الفيومى[٨]: « الذئب يُهْمَز ولا يُهْمَز ،

---

(١) الآيتان ٣٢ ، ٣٣ من سورة المرسلات .

(٢) تفسير القرطبى ١٩ / ١٦٥ ، ولسان العرب (جمل) ١٣ / ١٣١

(٣) النهاية ١ / ٢٩٨ (٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ٣١٢

(٥) الألفية ص ٥١

(٦) اللسان ، ترجمة (ذأب) ١ / ٣٦٣ ، وينظر أيضا النهاية (ذوب) ٢ / ١٧١

(٧) تاج العروس شرح القاموس (ذأب) ١ / ٢٤٨

(٨) المصباح النير (ذ ى ب) ١ / ٣٢٧

ويقع على الذكر والأنثى، وربّما دخلت الهاء فى الأنثى فقيل : ذِئبة . وجمع القليل: أذْؤُب ، مثل أَفْلُس ، وجمع الكثير : ذِئاب وذُؤبان، ويجوز التخفيف ، فيقال: ذِياب ، بالياء ، لوجود الكسرة » .

والزُّقَّان : نَصُّوا على أنه بضم الزاى ، جمع زِقٍّ ، قال فى اللسان (١) : مثل ذِئب وذُؤبان .

* * *

وبعد . . فهذه آراء ابن معطى التى كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ انفرد به عن سائر النحاة ، كما ظهرت لى من خلال كتابيه « الألفيــــة والفصول الخمسين » وشروحهما ، ثم من خلال أمهات كتب النحو . ومن يدرى ، لعل له آراءً أخرى فى بُطــون آثاره الضائعة ، كالعُقُود والقوانين ، وشرحِ فصول ابن الدهان ، وشرحِ المقدمة الُجزُوليّة ، فقد نقل السيوطىُّ رأيا انفراديًّا لابن معطى فى مسألة التنازع ، لم أجده فى كتابيه الألفية والفصول، ثم وجدت السيوطىّ والشيخ يس ينصان على أنه فى كتابه « شروح الُجزُوليّة »(٢) .

* * *

يبقى السؤالُ التقليدىّ : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصريّة وكوفيّة وبغداديّة ؟ .

الحق أن بصريَّة ابن معطى تبدو جليَّةً على امتداد كتابيه « الألفية والفصول » وسأجتزئ من شواهدها بما يأتى :

(١) فى أول باب من الألفية يقول ابن معطى(٣) :

واشتقَّ الاسمَ من سَما البصريُّونْ   واشتقَّه من وَسَم الكوفيُّونْ

---

(١) لسان العرب (ز ق ق) ١٢ / ٨   (٢) انظر الفقرة (١٢) .

(٣) الألفية ص ٣ ، ويقارن أيضا بما ذكره فى الفصول ورقة ١ ب .

والمذهبُ المُقدَّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُه الأسمـاءُ والسُّمَىُّ
واشتقَّ كوفيّون أيضا[1] المَصْدَرا من فِعله نحو نَظَرت نَظَرا
واشتق منه الفِعلَ أهلُ البَصْرَهْ وذا الذى به تَلِيقُ النُّصْرَهْ
إذ كلُّ فرعٍ فيه ما فى الأصْلِ وليس فى المصدر ما فى الفِعْلِ

(٢) ذكر ابن معطى فى باب العطف[2] أنه لا يجـوز العطفُ على المضمر المجرور إلّا بإعادة الجارِّ، وقال فى الألفية[3]:

والمُضْمَر المجرور إن عَطَفْتَا عليه جِيءْ بما به جَرَرْتا
نحو مضى به وبالغُلامِ وشَذّ منه بِكَ والأيّامِ

قال أبو القاسم الزَّجّاجىّ[4]: « واعلم أن الأسماءَ كلَّها يُعطَفُ عليهـا إلّا المُضْمَرَ المخفوض، فإن العطفَ عليه غير جائز، إلّا بإعادة الخافض، كقولك مررت بك وبزيدٍ، ودخلت إليه وإلى عمرو، ولو قلت: مررت به وزيدٍ، كان غيرَ جائز عند البصريين ألْبَتَّةَ إلّا فى ضرورة الشِّعر، وقد قبَّحه الكوفيون، وأجازوه مع قُبْحه، قرأ حمزة[5]: ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذى تَسَاءلُونَ به والأرْحامِ ﴾ بالخفض، عطفاً على المضمَر المخفوض، والقُرّاء غيرُه قرءوا بالنصب عطفا على ﴿ الله ﴾ عزّ وجل »[6].

---

(١) تقرأ الضاد بفتحة خفيفة من غير تنـوين ليستقيم الوزن.
(٢) الفصول ورقة ٤٨ ب.
(٣) الألفية ص ٣١
(٤) مجالس العلماء ص ٣٢٠، ٣٢١
(٥) الآية الأولى من سورة النساء.
(٦) ينظر أيضا تفسير القرطبي ٥ / ٢ ـ ٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥، وهمع الهوامع ٢ / ١٣٩

(٣) قال ابن معطى[١] : « ومن خصائص النِّداء الترخيمُ ، وهو : حذف آخرِ الاسم العَلَم الزائدِ على ثلاثة أحرف » .

ويُعقِّب ابن إياز[٢] فيقول : « وقوله : « الزائد على ثلاثة أحرف » هذا مُعتَبَرٌ عند البصرىّ ، وذلك لأن أقلَّ أصول الأسماء المعربة الثلاثيّةُ ، وهو الخفيف ، فلو رُخِّم لنقص عن أقلّ الأصول ولأُجحِف به ، وأجاز الفرّاء ترخيم الثلاثىّ المتحرك الأوسط ، كَحَسن ، نظراً إلى أن تحرُّكَ أوسطه قائمٌ مَقام حرفٍ رابع ، كما فى سَقَر ، وجَمَزَى . وهو جَيِّدٌ إن ساعَده سَماعٌ » .

(٤) ذكر ابن معطى فى باب النداء[٣] أنه قد يُعوَّض عن حرف النداء الميمُ فى اسم الله تعالى ، فتقول : اللّهُمَّ » .

وعلّق ابن إياز فقال[٤] : « الميمُ عِوَضٌ من « يا » عند البصريين، بدليل أنه لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورة » .

(٥) اشترط ابن معطى لمجىء « لكنْ » عاطفة[٥] أن تكون للاستدراك بعد الجَحْد .

قال ابن إياز[٦] : « وقوله: « ولكن للاستدراك بعد الجَحْد » هذا مذهب البصرىّ ، كقولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وإنما اشتُرِط فيها ذلك ، لأنّ

---

(١) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٢) المحصول ورقة ١٤٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٣٣ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٥٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٩٢ أ .

معناها الاستدراك ، فلا بُدَّ مِن مُخالَفةِ مابعدها ماقبلَها ، ولهذا قُدِّرت « إلّا » فى الاستثناء المنقطع بهـا ، وأجاز الكوفىُّ العطفَ بها فى الإيجاب ، قياسا على « بَلْ » .

ثم تبدو بَصريّةُ ابن معطى كثيرا[1] فى إيثاره لمصطلحات البصريين ، مثل استعماله « الجرّ » الذى يُسمِّيه الكوفيون الخفض[2] ، واستعماله « التَّمييز » الذى يسمِّيه الكوفيون « التفسير » . وغير ذلك .

على أنّ ابن معطى قد يستعمل أحياناً المُصطلَح الكُوفىَّ ، فقد سبق فى الفِقْرة السابقة قولُه : « الجَحْد » وهو استعمالٌ كوفى[3] للنفى ، ومثل تسميته الصِّفة بالنَّعْت[4] . وهذا مَدْخَلٌ صالحٌ للحديث عن تَكوُّفِ ابنِ معطى :

١ ـ ذهب ابن معطى إلى أن العِلَّة المانعة من صرف نحو « سَكْران » هى الوصف مع الألف والنون[5] .

وقد ذكر ابن إياز[6] أن العلَّة المانعة من الصرف هنا هى المُشابهة عند البصريين ، قال : « وأما الكوفيُّون فإنهم يذهبون إلى أن العِلَّة هى الوصف والألف والنون ، وقد وافقهم المصنِّفُ فى ذلك ، وهو غريبٌ ، وليس سَهْواً منه ، بل الظاهر أنه اتَّبع الجُزُولىَّ فى ذلك » .

---

(١) ينظر أيضا لمتابعة ابن معطى للبصريين الفقرة (١٣) الآتية فى متابعته لغيره فى « الفصول » .

(٢) ينظر معانى القرآن للفراء الكوفى ١ / ١٩٨

(٣) المدارس النحوية ص ٣٣٣ ، وقد أحال مؤلفه على معانى القرآن للفراء الكوفى ٥٢/١ ، وقد رأيته .

(٤) المرجع السابق وفيه إحالة على مواضع من معانى القرآن ١ / ١١٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ ، ٢ / ١٤٥ ، وقد رأيتها .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٢٩ أ .

وقد شرح ابن إياز هذه المشابهةَ المانعةَ عند البصريين ، فقال[١] : « الألف والنون فى غضبان وسكران مشابهان للألف والهمزة فى حمراء وصفراء ، مِن وجُوه : الأول : أنهما زائدتان ، زِيدا معاً ، والسابقُ منهما ألف ، كما أنّ الزائدين فى « حمراء » كذلك . والثانى : أنهما يتساويان حروفا وحركاتٍ وسُكونا ، ألا ترى أن أول « سكران » مفتوح ، وثانيه ساكن ، وثالثه مفتوح ، ورابعه ألف ، وخامسه حرفٌ متحرِّك ، كما أن « حمـــراء » كذلك . والثالث : أن صِيغتى المذكَّر والمؤنَّث فيهما مختلفتان ، فإنهم كما لم يقولوا : أحمر وأَحْمِرة ، بل قالوا : أحمر وحمراء ، كذلك لم يقـــولوا : سكران وسكرانة ، بل قالوا : سكران وسَكْرَى . والرابع : امتناع دخول التاء فى سكران ، كامتناع دخولها فى حمراء . فهذا وجه الشبه بينهما فى التحقيق »[٢] .

٢ ـ أجاز ابن معطى أن يقال[٣] : « كذا درهمٍ » بالإضافة ، وفى هذا متابَعَةٌ صريحةٌ للكوفيِّين . قال : « فإذا قال : كذا درهمٍ ، فتفسيره بعددٍ يُضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف » .

ويعقِّب ابن إيازٍ فيقول[٤] : « هذا ظاهرٌ ، وكلامُ المصنّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة رضى الله عنه ، نَعَم ذكر الغزالىّ فى الوسِيط

(١) المحصول ورقة ٢٩ أ

(٢) المحصول ورقة ٢٥ ب . وينظر أيضا همع الهوامع ١ / ٣٠ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ٢١٣ ، والأشمونى على ابن مالك ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) الفصول ورقة ٥٢ ب .

(٤) المحصول ورقة ٢٠٣ ب .

ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة : وهو أنه إذا قال : له عليَّ كذا فكأنه قال : له عليَّ شيء ، فيُقبَل منه تفسيرُه بكلِّ ما يُطلَق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ، فهو تكرارٌ ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء وشيء ، فقد جمع بين مُبهَمين ، وإذا قال : كذا درهمٍ ، يلزمه دِرهمٌ واحد ، وكذلك إذا كرَّر فقال : كذا كذا درهمٍ ، وإذا عَطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمُه درهمٌ واحد ، وكأنه بيَّن المبهمين بشيء واحد ، والآخر أنه يلزمه درهمان ؛ لأنه فسَّر أحدَهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال : كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهمان، وبالرفع درهمٌ واحد . وفيه نظر ».
انتهى كلام ابن إياز .

وقول ابن معطى : « كذا درهمٍ » بالإضافة، فيه متابعةٌ صريحة للكوفيِّين، قال ابن هشام في المغنى[1] : « الثانى (من مخالفة كذا لأى) : أن تمييزها واجبُ النصب ، فلا يجوز جرُّه بمِن اتفاقا ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيِّين ، أجازوا في غير تكرارٍ ولا عَطف أن يقال : كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ، قياساً على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندى كذا درهمٍ » مئةٌ ، وبقوله : « كذا دراهمَ » ثلاثةٌ ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عَشَر ، وبقوله : « كذا درهماً » عشرون، وبقوله: « كذا وكذا درهماً » أحدٌ وعشرون ، حَملًا على المُحقَّق من نظائرهنّ من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل – غيرَ مسألتى الإضافة – المبرد والأخفش وابن كَيْسان والسِّيرافىُّ وابن عُصفور . ووَهَم ابن السِّيد فنقل اتفاقَ النحويين على إجازة ما أجازه المُبرّد ومن ذكر معه » .

---

(١) المغنى ١ / ٢٠٥ ، مبحث « كذا » .

هذا وقد ذكر السيوطىُّ[١] قولَ الكوفيّين فى هذه المسألة ، ونَصَّ على أن ابن معطى تابعهم على ذلك فى فصوله .

٣ ـ ذهب ابن معطى إلى أن من علامة التأنيث[٢] « الياء فى هذِى » .

قال ابن إياز[٣] : « وقوله : «والياء فى هذى» وقد سَبقه إليه الزَّمخشرىُّ فى مُفصَّله ، وليس الأمرُ على ما ظَنَّا ، بل الياء عَينُ الكلمة ، والتأنيث معلومٌ من الصيغة ، وأما الكوفىُّ فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسمَ عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء فى « هذى » زائدة ، فاعْرِفه » انتهى كلام ابن إياز . وليس فى هذا مُتابعةٌ صريحة للكوفيين ، لكنه تَكَوُّفٌ على نحوٍ مّا .

٤ ـ ذكر ابن معطى أنَّ هاءَ التأنيث تُمالُ بعدَ عِدَّة حروف ، ذكرها فى ألفيته . قال[٤] :

والهــاء للتأنيث قد أُميلَتْ	بعدَ حُروفٍ بَعْدُ قد أُبِينَتْ
فى ذَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمْسُ جَثَتْ	كخيفةٍ وقَفًا وقد تَبيَّنتْ

قال ابن إياز[٥] : « قد شُبِّهَت هاء التأنيث بألفه ، فأُميلَت الفتحةُ التى قبلها فى الوقف ، وذلك فى قراءة الكسائى . . وجمعها (يعنى ابن معطى) فى قوله : «فى ذود كلب نهز شمس جثت» لكن زاد الهاء ، ولم يحكِ إمالتَها غيرُ الكسائىّ ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ (٢) الفصول ورقة ٥٣ ب .

(٣) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

(٤) الألفية ص ٦١ ، والفصول ورقة ٥٧ ب ، ٥٨ أ .

(٥) المحصول ورقة ٢١٧ ب .

وليس ببعيدٍ في القياس، ومثاله : نَبِيهه . انتهى كلام ابن إياز . وغير خافٍ أن الكِسائيَّ هو إمامُ المدرسة الكوفيّة[1] .

٥ ـ ذكر ابن معطى من حروف الزِّيادة[2] : « ألف التأنيث وهاؤه » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[3] : « وقوله : «وهاؤه» أى هاء التأنيث، والأجود أن يقول : « وتاؤه » لأن التاءَ الأصل ، لثُبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاءً حالةَ الوقف ، نعم الكوفيُّ يرى أن الأصل الهاء » . انتهى كلام ابن إياز . ويلاحظ أن الُخوَيِّي[4] يذكر الكلمة عن ابن معطى : «وتاؤه» على مايستجيدُ ابن إياز ، ويلاحظ أيضاً أنّ ابنَ معطى قد استعمل عبارة : « هاء التأنيث » من قبل ، فقد ذكر من موانع الصرف[5] : «كلّ بناءٍ فيه ألف ونون زائدتان مجرّدا من هاء التأنيث يكون عَلَماً » . وعلق ابن إياز على ذلك فقال[6] : « وقوله « مُجرّدا من هاء التأنيث » : يعنى به امتناعه من دخول تاء التأنيث عليه . . لكن قوله : « هاء التأنيث » تَسامُحٌ ، إذ التاء هى الأصل ، والهاء بدلٌ منها في الوقف ، بدليل أن ما يثبت في الوصل يكون الأصلَ ، لَجرْيِ الأشياءِ فيه على أصولها ، والوقف يتغيّر فيه عن ذلك ، أَوَلَا ترى أنه فيه ـ أعنى الوقف ـ

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ ، ويقول أبو الطيب : « وكان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم » . وينظر أيضا لانفراد الكسائى بإمالة الهاء : النشر في القراءات العشر ٢ / ٨٢

(٢) الفصول ورقة ٦٢ أ . (٣) المحصول ورقة ٢٣١ أ .

(٤) شرح الفصول ورقة ٢١٣ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٣٦ ب .

النَّقلُ والتضعيف والإبدال، وغيرُ ذلك مِمّا إذا وصلتَ أَزلته، وأيضا فإن من العرب مَن يقف بالتاء ولا يُبدلها هاءً. وأنا أستبعد أن يكون وافقَ الكوفيِّين، فإنهم يذهبون إلى أن الهاءَ هى الأصل، والتاء بَدَلٌ منها » .

وقد ذكر ابن معطى عبارة « هاء التأنيث » كذلك فى الكلام على جمعى المذكر والمؤنث(١) .

٦ ـ أجاز ابنُ معطى صَرْفَ(٢) مالا ينصرف فى ضرورة الشِّعر، كقول العَجاج :

* أوالِفاً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الحِمِى *

وهذا من مذهب الكوفيين، كما ذكر صاحبُ المدارس النحوية(٣)، لكنى وجدته عند سيبويه(٤) أيضا .

٧ ـ وهذه مسألة إعرابيةٌ تابع فيها ابنُ معطى رأىَ الكوفيِّين، ولم يُنبِّه عليها أحدٌ من شُرّاحه :

قال فى فصل الأسماء العاملةِ عملَ الفعل(٥): « والمنصوب بعد «أفعل» تمييزٌ أو مُشبّهٌ بالمفعول، وكذلك ماهو بمعناه، وذلك خيرٌ وشَرٌّ، قال الله تعالى(٦): ﴿ خَيْرٌ عندَ رَبِّكَ ثَوابًا وخيرٌ أَمَلًا ﴾ . وأما قوله تعالى(٧) : ﴿ خَيْرٌ حافِظًا ﴾ فمنصوب على الحال لا على التمييز » .

---

(١) الفصول ورقة ٦ ب .

(٢) الفصول ورقة ٩٧أ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٨١

(٤) الكتاب ١ / ٢٦

(٥) الفصول ورقة ٣٩ أ .

(٦) سورة الكهف ٤٦

(٧) سورة يوسف ٦٤

وهذه القراءة قرأ بها جُمهور الكوفيِّين. جاء فى تفسير القُرْطبىّ[1] : ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا﴾ نصب على البيان (أى التمييز) ، وهذه قراءة أهل المدينة وأبى عمرو وعاصم ، وقرأ سائر الكوفيين : ﴿حافِظًا﴾ على الحال ، وقال الزَّجَّاج : «على البيان» . وقال الدِّمياطى[2] : «قرأ حفصٌ وحمزةُ والكسائىُّ وخَلَفٌ ، «حافِظًا» بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء، تمييزاً وحالا، وافقهم ابن مُحَيْصِن بخلفه ، والشَّنَّبُوذِىّ ، والباقون : «حِفْظًا» بكسر الحاء وسكون الفاء والنصب على التمييز فقط » .

ولئن تابع ابنُ معطى آراء الكوفيين ، فإن هذا لم يمنعه من مناقشتهم[3] فى بعض ما ذَهبوا إليه ، مما يكشِفُ عن ولائه للبصريِّين ، أو بالأحْرَى عن حُرِّيته فى الأخذ والاختيار .

أما بَغدادِيَّة ابن معطى فتبدو فى متابعاته الكثيرة لأعلام هذه المدرسة : أبو القاسم الزَّجاجىّ ، وأبو على الفارِسىّ ، وأبو الفتح ابن جِنِّىّ . ومكان هذا فى دراسة « الفصول » إن شاء الله .

* * *

---

(١) ٩ / ٢٢٤

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٦، وينظر أيضا : إعراب القرآن للعكبرى ٢/٥٥، وقد أجاز الفراء الكوفى القراءتين . معانى القرآن ٢ /٤٩

(٣) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب، فى الكلام على التنازع.

الباب الثالث

الفصول الخمسون

لا أعلم كتاباً نحوياً حمل هذا الاسمَ قبلَ كتاب ابن معطى ، إلّا كتابَ « الفصول » لسعيد بن المبارك بن على ، المعروف بابن الدّهّان النحوى ، المتوفَّى سنة (٥٦٩)[١] . وكتابَ « الفصول » لمحمد بن على بن شَهْر آشُوب ، المتوفَّى سنة (٥٨٨)[٢] . وهذان من معاصرى ابن معطى[٣] .

نعم قَسَم الزمخشرىُّ المتوفَّى سنةَ (٥٣٨) كتابه إلى فصول ، لكنه سَمَّاه : « المُفَصَّل » .

وكتابنا « الفصول » كتاب تعليمىٌّ ، سلك فيه ابن معطى مسلكاً ، لعلّه أوّلُ مَن استحدثه ، إذ قسم رءوسَ المسائل إلى أبواب ، وتحت كلِّ بابٍ عدَّة فصول . قال فى مقدِّمة الفصول : « أمَّا بعدُ ، فإن غرضَ المبتدىء الراغبِ فى علم الإعراب حصرتُه فى خمسين فصلا ، يشتمل عليها خمسةُ أبواب » . فليس ابن مالك إذن هو مبتدعَ هذا اللونِ من التأليف[٤] .

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، بغية الوعاة ١ / ٥٨٧

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٨١

(٣) ذكر السيوطى فى البغية ١ / ٤٩ لابن هشام اللخمى محمد بن أحمد بن هشام المتوفى سنة (٥٦٠) كتاباً اسمه « الفصول » ويبدو أنه ليس خالصا للنحو ، فقد جاء اسمه فى الأعلام للزركلى ٦ / ٢١٢ : «الفصول والجمل فى شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع فى أبيات سيبويه وفى شرحها للأعلم من الوهم والخلل » .

(٤) ينظر مقدمة تحقيق « التسهيل » ص ٤٤ ، ٦٦ ، ويرى محققه أن ابن مالك هو أول من جعل رءوس المسائل فى أبواب وفروعها فى فصول .

ولقد اختلفت مصنَّفات النحويِّين قَبلَ ابنِ معطى شِرْعةً ومِنهاجا . فجاء إمامُها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضُها مسائلَ بعينها يدعو إليهـــا الاستطرادُ ويحكمها التَّداعى ، وخَلَص بعضُها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شُغِل الناسُ مِن قَبلُ ومِن بعـــدُ بالخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، وظلَّت مسائلُ النحو مُبَعْثرةً بعيدةَ الجَنَى عسيرةَ المُتناوَل .

وحين أظلَّ القرنُ السادس ـ الذى عاش فيه ابن معطى ـ كانت مسائلُ النحو قد أُشبِعت دَرْساً وتمثُّلا وتعليلًا، ولم يبقَ إلّا المصنِّف البارِع الذى يُجيد صياغةَ هذا الموروثِ الضَّخم ليفيدَ منه المبتدىء والمُنتهِى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائل القرن السابـع ظهورَ ثلاثةٍ من الرِّجال حملوا هذه الأمانة ، وقاموا بهذا الواجب ، حين بَسَطوا قواعـــدَ النحو وبوَّبوا مسائله ، وفَصَّلوا فروعه : ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . وعلى شروح هؤلاء الرِّجال استوى النَّحو العربىُّ على سُوقه .

وقد كان لصاحبنا ابنِ معط فَضْلُ الرِّيادة فى هذا اللَّون الميسَّر المنظَّم من التأليف ، حين صنع كتابيه : الألفية والفصول ، وعلى وَقْع خُطُواته سار ابن الحاجب وابن مالك ، لكنَّ هذين أخملا ذِكْرَ الرجل ، كما أخمل من قَبْلُ أبو علىّ الفارسِىّ وتلميذُه ابن جِنِّىّ ذِكرَ أبى القاسم الزَّجَّاجىّ[1] .

ومهما يكن من شىء فقد سلك ابن معطى فى تصانيفه مسلكَ التيسير والتذليل وقد كان لاشتغاله بالأدب ؛ دَرْساً وتصنيفاً ، أثرٌ فى سهولة عباراته ، وصِحّة

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص ٢ ، وكلاهما للزجاجى .

تقسيماته ، ثم كانت عنايتُه بنَظْم العلوم سبيلًا إلى التركيز ، وخُلُوّ تعريفاته من الحَشْو(١) والإطالة .

وعن « الفصول » يقول ابن إياز فى مقدّمة كتابه : « المحصول شرح الفصول » : « وبعدُ فإنَّ كتاب الفصول فى النحو، للشيخ الإمام الحَبْر الفاضل المحقّق زين الدين أبى زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ، وإن كان شديدَ الاختصار ، عَريًّا من التطويل والإكثار ، لكنه كثيرُ المسائل عسيرٌ على المُتناوِل ، مشتملٌ على المباحث الغريبة ، والنُّكَت العجيبة ، والاحترازات اللطيفة ، والمقاصِد الحسنة الشريفة ، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به ، مِمَّن استوجَب قضاءَ حقّه والمُسايرة له على مُلْتَمَسِه ، سألنى غيرَ مرّة أن أشرحَه ، وأُنْبِئَ عن غوامضه وحقائقه ، وأُقرِّبَه على طالِب نُكتِه ودَقائقِه » .

وقد ذكر ابن معطى فى مقدِّمة « الفُصول » أنه عَمِله تلبيةً لحاجة المبتدىء، فهل « الفصول » كتابٌ للمبتدئين ؟ الحقّ أن الكتابَ بما حوَى من مسائلَ، وما تضمَّن من قواعدَ ، إنما يُلبِّى حاجةَ المبتدىء والمنتهى على السواء ، بل هو أقربُ إلى مَن سار فى دَرْس النحو خُطُوَاتٍ وخُطُواتٍ، وأين المبتدىء من هذه الشواهِد والأمثلة التى ملأ بها ابن معطى كتابَه ؟ بل أين المبتدىء من هذه التعليلات والإشارات الخاطفة لمسائلَ كثيرةٍ كان للشُّرّاح فيها كلام ، وأظُنُّ ظنًّا أن ابن معطى إنما قال هذا فى صَدر كتابه إيماءً لليُسْر والسُّهولة اللذين أخذ بهما نفسَه فيما يعرِض له من تصنيف ، فإنّ الظَّنّ بكُتب المبتدئين أن تكون قريبةَ

---

(١) يرجع إلى ماذكرته فى الكلام على الألفية ص ٣٧ ، ٤٤ .

الجَنَى دانيةِ القُطُوف ، يدلُّ لذلك أنه قال مثل هذا فى ختام ألفيَّته ـ ومكانُها فى التصنيف معروف ـ قال :

نَظَمَها يحيى بنُ معطِى المَغْرِبى تذكِرةً وجيزةً للمُعْرِبِ
وَفْقَ مُرادِ المُنْتَهِى والنَّشَأَهْ فى الخَمسِ والتسعين والخَمْسِ مائَهْ

أو أنه إنما قال ما قال من باب إيثار التواضُع وهَضْمِ النَّفْس .

* * *

كيف رَتَّب ابنُ معطى مسائل النحو فى « الفصول » :

سبق القولُ أن ابن معطى قَسَم رءوس مسائلِ النحو إلى أبواب، وفُروعَها إلى فصول ، ولمَّا كانت الطريقةُ التى ابتدعها ابنُ مالك فى مسائل النحو قد شاعت فى كتب النحو إلى يومنا هذا ، كان لا بُدَّ أن أقدِّم فهرسةً تفصيليَّةً لمسائل النحو ، كما جاءت فى « الفصول » حتى تستَبينَ سبيلُ الرَّجُل :

الباب الأول

جعل عنوانه : فى مقدِّمة هذا الفنّ من الأصول .

الفصل الأول : فى بيان الكلام والكَلِم والكلمة والقول .

الفصل الثانى : فيما يأتلف منه الكلام وهو : الاسم والفعل والحرف .

الفصل الثالث: فى حدّ الاسم وعلاماته .

الفصل الرابع: فى حدّ الفعل وعلاماته .

الفصل الخامس: فى حدّ الحرف وعلاماته .

الفصل السادس: فى بيان الإعراب والبناء .

الفصل السابع : فى إعراب الاسم المُتمكِّن، وقسمه إلى ثلاثة أنواع : مفرد ومثنى ومجموع . والنوع الأول ــ وهو المفرد ــ قسمه إلى قسمين : الصحيح . وفى الكلام عليه خَلَص ابن معطى إلى الحديث عن مَوانِع الصرف . والقسم الثانى : المُعتلّ . وتكلَّم فيه على المقصور ــ وألحق به كِلا وكِلتا ــ والمنقوص ، والأسماء الستة ، ثم تكلّم على المثنى والمجموع بأقسامه الثلاثة : جمع التكسير ــ وبدأ به ــ وجمعى التذكير والتأنيث .

الفصل الثامن: فى إعراب الفعل المضارِع وبنائه . وفى أثناء هذا الفصل تكلَّم على نونى التوكيد .

الفصل التاسع : فى العِلل الموجِبة بناءَ الاسم .

الفصل العاشر : فيما تُبْنَى عليه الكلمة .

الباب الثانى

جعل عنوانه : أقسام الأفعال .

الفصل الأول : فى أقسام الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنه. وفى أثناء هذا الفصل تكلَّم على إعراب الأفعال وبنائها .

الفصل الثانى : فى بيان حالة الفعل مع الفاعل . وفى هذا الفصل تحدّث عن الفعل اللازم والمُتعدِّى .

الفصل الثالث : فيما يتعدَّى إلى مفعول واحد . وفى هذا الفصل تكلَّم على الفاعل .

الفصل الرابع : فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْن. وفيه تكلّم على ظَنّ وأخواتِها.

الفصل الخامس : فيما يتعدَّى إلى ثلاثة مَفاعيل .

الفصل السادس : فى الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه .

الفصل السابع : فى الأفعال غيرِ المتصرِّفة. وجعل هذا الفصل ثلاثةأقسام : الأول : نِعم وبِئس . والثانى : حَبَّذا . والثالث : فِعلا التعجُّب .

الفصل الثامن : فى الأفعال الناقِصة الداخلة على المبتدأ والخبر ـ كان وأخواتها .

الفصل التاسع : فيما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّي وغير المُتعدِّى . وفى هذا الفصل تكلَّم على المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمشبَّهبالمفعول ، والمفعول معه ، والمفعول له .

الفصل العاشر : فيما يرتفع بفعلٍ مُضمَر أو ينتصب به . وفى هذا الفصل تكلَّم على شيء من الفاعل ، والتحذير والإغراء .

البابِ الثالث

جعل عنوانه : ما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال .

الفصل الأول : فى العامل فى المبتدأ والخبر ، ثم تحدَّث عنهما .

الفصل الثانى:الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر : إنّ وأخواتها ،و«لا» العاملة عملَ « إنّ » .

الفصل الثالث : الحروف الناصبة للمضارع .

الفصل الرابع : فى الجوازم .

الفصل الخامس : فى حرفين مُتردِّدين بين الأسماء والأفعال : ما الحِجازيّة ولا العاملة عملَ ليس .

الفصل السادس : حروف النداء ، وتحته ذكر النُّدْبة والاستِغاثة .

الفصل السابع : حروف الجرّ .

الفصل الثامن : فى الأسماء العاملةِ عملَ الفعل. وفيه تكلم على اسم الفاعل، والصفة المُشبَّهة ، والمصدر المؤول بأنْ والفعل ، وأفعل التفضيل .

الفصل التاسع : فى أسماء الأفعال ، ثم تعرَّض لشىء من الظروف العاملة عملَ الأفعال ، نحو : مكانَك ووراءَك وإليك .

الفصل العاشر : فى الإضافة . وفيه تكلَّم على اسم الفاعل ، والصفة المُشبَّهة ، وأفعل التفضيل ـ وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة فى الفصل الثامن.

الباب الرابع

جعل عنوانه : النَّكرة والمَعرِفة ، وذِكر التَّوابع .

الفصل الأول : فى الفَرْق بين المعرفة والنكرة .

الفصل الثانى : فى ذكر العَلَم .

الفصل الثالث : فى المُضمَر . وفيه تكلَّم على التَّنازُع .

الفصل الرابع : فى المُبهَمات ـ الإشارات والموصولات .

الفصل الخامس : فى المعرَّف باللام .

الفصل السادس : فى الإضافة ـ وقدسبق عليها كلامٌ فى الفصل العاشر من الباب الثالث .

الفصل السابع : فى التَّوابع . وبدأ بالنعت .

الفصل الثامن : فى التوكيد .

الفصل التاسع : فى العطف .

الفصل العاشر : فى البدل .

الباب الخامس

جعل عنوانه : فصولٌ متفرِّقة .

الفصل الأول : فى العدد وما يلتحق به ـ وهو الكِناية : كذا وكم .

الفصل الثانى : فى المذكَّر والمؤنَّث .

الفصل الثالث : فى التصغير .

الفصل الرابع : فى النَّسَب .

الفصل الخامس : فى المقصور والممدود .

الفصل السادس : فى الإمالة والهِجاء .

الفصل السابع : فى أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .

الفصل الثامن : فى التصريف، ويشتمل على الزِّيادة والقَلْب والبَدل والنَّقْل والحذف والإدغام .

الفصل التاسع : فى الوَقْف والحِكاية .

الفصل العاشر : فى الإدغام وضَرائر الأشعار . وقد سبق كلامٌ موجَزٌ عن الإدغام فى الفصل الثامن .

هذه سبيلُ ابنِ معطى فى ترتيب مسائل النحو وتلك عُنواناتُه . ولا يَخْفَى أنها تُخالِف فى بعضها ماأَلِفَه الطلبة والدارِسون ، بعد ماسادت طريقةُ ابن مالك وشُرّاحه

وإذا ماتركنا الأبوابَ التى لا تتغيَّر عُنواناتُها فى كتب النحو جميعا ، مثل « الكلمة والكلام والكلم ، والمعرب والمبنى والممنوع من الصرف ، والتوابع . . وما إلى ذلك » اعترضَنا سؤال : لماذا لم يجعل ابن معطى عُنواناتِ

مستقلّةً لأبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل والنائب عنه ، والحـــال والتمييز ، والاستثناء والمفاعيل والظروف، ومثل هذه الأبواب البارزة التى تأتى فى كتب النحو ـ المدرسيّة بخاصّة ـ تحت عناوِينَ مستقلّة ، والتى رأيناها عند ابن معطى فى ثنايا عَناوِينَ أخرى ؟

بدا لى جوابٌ أرجو أن يكون صوابا إن شاء الله :

إنّ ابنَ معطى يُعوِّل كثيراً على العامِل(١) ، ويُولِيه مكانةً كبيرة ، وقد أدار عليه جُمهورَ مسائِل النحو التى عالَجها فى كتابه «الفصول» فحين يتحدث ابن معطى عن « الفاعل » يعالجه تحت عنوان(٢) : « الفصل الثالث فيما يتعدّى إلى مفعول واحد » . وكذا النائب عن الفاعل ، يتحدّث عنه تحت عنوان : « الفصل السادس فى الفِعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه » . وتحت عنوان(٣) : « مايتعدّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّى وغير المتعدِّى » تـكلَّم على المصدر وظرفى الزمان والمـكان والحال والتمييز والمستثنى والمشبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له. ثم عالَج بابَ التحذير والإغراء تحت عنوان(٤) : «مايرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به». وباب « نِعم وبئس وحَبَّذا وفِعلى التعجُّب » تحت عنوان(٥) : « الأفعال غير المتصرِّفة » . والمبتدأ والخبر يُعالِجه ابنُ معطى تحت عنوان : « العامل فى المبتدأ والخبر» ويجعله الفصلَ الأول من الباب الثالث: « فيما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال » . وجاء كلام ابن معطى عن اسم الفاعل والصفة المشبَّهة والمصدر المؤوَّل بأن والفعل ، وأفعل التفضيل ، تحت عنوان(٦) : « الأسماء العامِلة عملَ الفعل ».

---

(١) ينظر للـكلام على العامل وموقف النحويين منه ، وبخاصة ابن مضاء : المدارس النحوية ص ٣٠٥

(٢) ينظر فهرس الباب الثانى فى الفصول .

(٣) الفصل التاسع من الباب الثانى .

(٤) الفصل العاشر من الباب الثانى .

(٥) الفصل السابع من الباب الثانى .

(٦) الفصل الثامن من الباب الثالث .

وقد اضطَّر هذا المنهجُ ابنَ معطى إلى أن يتـكلَّم على المسألة الواحدة فى عِدَّة فصول ، فقد تـكلَّم على الفاعل فى الفصل الثالث من الباب الثانى ، تحت عنوان: « ما يتعدَّى إلى مفعــول واحد » ثم أعاد شيئا من بابه فى الفصل العاشر عند الـكلام على ما يرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به .

واسم الفاعل والصفة المُشبَّهة وأفعل التفضيل ، عالَجها فى الفصل الثامن من الباب الثالث ، تحت عنوان : « الأسماء العامِلة عملَ الفعل » ثم عرض لها مرّةً أخرى فى الفصل العاشر تحت عنوان : « الإضافة الاسميّة » . وهذه الإضافة ذكرها هنا كما ترى ، ثم أعاد كلاماً مقتضَبا عنها فى الفصل السادس من الباب الرابع ، فى أثناء الـكلام على أقسام المعرفة [١] . ويلاحظ أن هذا كان سبيلَ ابن معطى فى ألفيَّته أيضا .

والحالُ : ذكره ابن معطى تحت عنوان : « ما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال المتعدِّى وغير المتعدِّى » ثم أعاد كلاما عنه فى الفصل العاشر من الباب الثانى تحت عنوان : « ما يرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به » . وأيضا فى آخر المبتدأ والخبر .

على أن طريقةَ ابن معطى هذه فى مُعالَجة المسألة الواحدة فى عِدّة فصول ، تحمِلُ أثارَةً من تصنيف النُّحاة الأوائل ، وبخاصّة إمامهم سيبويه [٢] .

☆ ☆ ☆

---

(١) الـكلام على الإضافة مرتين نراه أيضا عند ابن مالك وشراح ألفيته .

(٢) ينظر مقدمة شيخى عبد السلام هارون للـكتاب ص ٥٩

كيف عالَج ابن معطى مسائلَ النحو فى « الفصول » :

لم يقف ابنُ معطى عند حَدِّ إيرادِ القواعدِ وسَردِها ، بل هو كثيرا ما يَعرِض الآراء ويناقشها[(١)] ، ويرجِّح ما بينها ، على الرَّغم من أنه صَرَّح أنّ كتابَه تعليمىٌّ للمبتدئين ، وقد يُعلِّل لما يذكره مِن قواعِد ، فحين ذكر ما تُبنَى عليه الكلمة ، قال[(٢)] : « وهو إمّا سكون ، وهو الأصل ، ولا يُعلَّل ، وإمّا حَركة ، فيقال: لِمَ حُرِّك؟ والجواب: إمّا لأنّ الكلمةَ لها أصلٌ فى التمكُّن ، نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمسِ ، أو لأنَّها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، فى : بزيدٍ ولِزيدٍ ، أو للتشبيه بالمُعرَب ، نحو : ضَرَب ، ولا يخلو من أن تكون الحركةُ ضمّةً أو فتحةً أو كسرة ، فيقال : لِم خُصَّ بأحدِها ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حَركةٌ لا تُوهِمُ إعرابا ، والضمّ إمّا لانقطاع الكلمة عن الإضافة ، أو للتشبيه بما قُطِع عن الإضافة ، أو للإتباع ، والفتحة طلبا للتخفيف غالبا ، أو للفرق بين مُشتَبِهين ، كلامِ الابتداء والإضافة » .

على أنَّ ابن معطى أحياناً يتركُ تعليل ما يُعلَّل ، كما جاء فى صدر النَّص السابق ، وقد نقلت فى حواشى تحقيق «الفصول» تعليلَ ابن إياز لهذا الذى ترك تعليلَه ابنُ معطى .

ولقد غَلَب على أسلوب ابن معطى طابَعُ التركيز الشديد ، فقد جاءت بعض

(١) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب فى الكلام على التنازع .

(٢) الفصول ورقة ٨ ب .

مسائل « الفصول » فى غاية الإيجاز ، كما نرى فى معالجته للمصدر وظرفى الزمان والمكان[١] ، وكما نرى فى تعريفه للمفعول له ، فقد جمع خمسة شروط للمفعول له فى سطر واحد ، قال[٢] : « وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارِناً له فى الوجود ، أعمّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟ » وقد أدّت هذه الوَجازةُ الشديدة إلى اختلاف الشُّرّاح فى تفسير عبارته : « أعمَّ منه » على ماأسلفت[٣] .

وإلى جانب هذا التَّركيز الشديد نَرى أثرَ المنطق واضحاً فى عبارات ابن معطى ، كما بدا فى تعريفه للكلام والكَلِم والكلمة والقول ، واستخدامه للحَدِّ وغيره من الاصطلاحات العقليّة ، ويبدو أن ابن معطى فى هاتين النقطتين ـ التركيز والمنطق ـ متأثرٌ أستاذَه عيسى الجُزُولىَّ ، فقد قالوا فى مقدمته المشهورة : « ليس فيها نحو ، وإنما هى منطق؛ لحدودِها وصناعتها العقليّة[٤] » . وغير خافٍ أن الجُزُولىَّ متأثر أبا القاسم الزَّجَّاجىّ الذى ملأ كتابه « الإيضاح فى علل النحو » بالفلسفة[٥] والمنطق وعلم الكلام ، وقد قالوا : « إنّ المقدِّمة الجُزُوليّة » حواشٍ على « الجُمَل » للزّجّاجىّ .

* * *

(١) الفصول ورقة ١٨ أ ب . وقد نقلت فى حواشى على التحقيق كثيرا من شروح ابن إياز ليستضاء بها فى فهم عبارات ابن معطى .

(٢) الفصول ورقة ٢٢ أ .

(٣) يرجع إلى الفقرة الخامسة من « آرائه النحوية » ص ٦٢ .

(٤) بغية الوعاه ٢ / ٢٣٦

(٥) انظر المدارس النحوية ص ٢٥٢

الصَّرْف فى « الفصول » :

خَلط ابن معطى مسائل النحو بالصرف ، كما هو الشأنُ فى جُمهور المصنَّفات النحوية ، لكنه عالجَ مسائل الصرف فى آخِرِ كتابه، وهو منهج نراه سائدا فى كتب المتأخِّرين ، ثم رأيناه يُفرد فصلًا فى آخر «الفصول» عن ضرائر الأشعار، عرَض فيه لصرف ما لا ينصرف ، ومسألةٍ من الإبدال والحذف والزِّيادة ، وقطع ألف الوصل ، وفكِّ المُدغَم ، وقَصْر الممدود ، والاجتزاء بالضَّمّة عن الواو، وتحريكِ ما يجب تسكينهُ، وتسكينِ ما يجب تحريكُه ، والتقديم والتأخير ، والإدغام الشاذّ .

ولا يَخْفَى أن هذه المسائلَ إنما تُعالَج فى أبوابها من كتب النحو ، لكنّ ابنَ معطى هنا متأثِّرٌ أبا النحو العربى سيبويه ، فقد جمع أبو بِشْرٍ مُعْظَم هذه الضرورات الشِّعرية فى « الكتاب[1] » وصَنَع لها عنوانا ، قال : « هذا باب ما يحتمل الشِّعر » ثم رأينا السيوطيَّ ينحو هذا المَنْحَى أيضاً فى الهَمْع[2] .

ويلاحَظُ أن بعض هذه المُثُلِ التى أوردها ابن معطى ، إنما تُعالَج فى مصنَّفات البلاغيين ، وهو ما ذكره من التقديم والتأخير فى البيتين السائرين :

وما مِثلُه فى الناسِ إلّا مُمَلَّكاً ... أبو أُمِّهِ حَىٌّ أبوه يُقارِبُهْ

فأصبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِها ... كأنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَما

فإنّ البلاغيِّين يوردون هذين البيتين شاهداً على التعقيد اللفظىّ ، وقد دَلَلت على مكانهما من كتب البلاغة فى حواشى تحقيق « الفصول » .

* * *

(١) الكتاب ١ / ٢٦ ـ ٣٢ (٢) همع الهوامع ٢ / ١٥٥

التعبيرات والمصطلحات فى « الفصول » :

كان لابن معطى فى « الفصول » تعبيراتٌ استحسنها الشُّرّاح ، كما كان له بعضُ تعريفات عَدَّها الشُّرّاح ناقصةً غيرَ وافية بالمُراد ، وقد نقلت فى حواشى تحقيق « الفصول » أشياءَ من هذا وذاك ، أذكر منها هنا ما يجلو شخصيةَ ابن معطى ، فيما اختاره من تعبيرات ، وما سلكه من طرائقِ التعبير فى التقديم والتأخير :

١ ـ فممّا استحسنه الشُّرّاح ما ذكره ابن معطى فى حَدِّ الاسم من أنه[1] « كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسها ، دَلالةً مجرَّدةً من زمان ذلك المعنى ، كَرجُلٍ وعَلَمٍ » .

قال ابن إياز[2] : « واستعمالُه هنا لفظة « كلمة » أحسن من استعمال الزّمخشرىّ وابن الحاجب لفظة « ما » حين قالا : « الاسمُ ما دلَّ على معنى » وذلك لأن « ما » عامٌّ يشتمل على الدالّ ، سواء كان لفظاً أو غيرَ لفظ ، كالكتابة والإشارة وعَقْدِ الأصابع » .

٢ ـ ومن علامات الاسم ذكر ابن معطى[3] : « التعريف » .

ويقول الخُوَيِّى[4] : « اعلم أنّ هذه العبارةَ أحسنُ مِن عبارة مَن يقول: « مِن علامات الاسم حَرفُ التعريف ، أو الألف واللام » لأنه لو قال :الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل فى الفعل المضارع ، قال الشاعر[5] :

---

(١) الفصول ورقة ٢ أ .
(٢) المحصول شرح الفصول ورقة ٦ ب .
(٣) الفصول ورقة ٢ أ .
(٤) شرح الفصول ورقة ١٠ أ .
(٥) الفرزدق .

ما أنت بالحَكَم التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذِى الرأىِ والجَدَلِ

ولو قال : « الألف واللام للتعريف » لكان مخالِفاً لسيبويه ، فإنه يرى أن أداةَ التعريف اللامُ فقط ، لسقوط الألف فى الوَصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : « اللام للتعريف » لكان مخالِفاً للخليل ، فإن أداةَ التعريف عنده الألف واللام معاً ، وأيضاً فإنّ أداة التعريف قد تكون مِيماً ، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس مِن امْبِرِّ امْصيامُ فى امْسَفَر» أى ليس من البِرّ الصِّيامُ فى السفر ، فأُبدِلت اللاماتُ مِيماتٍ ، ولو قال : « أداة التعريف » لَخَلَص من هذه المحذورات ، لكنّ قولَه : « التعريف » أعمُّ وأكثرُ فائدةً ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمَرات وأسماء الإشارة، وكلّها أسماء ، فظهر أنّ قولَه: « التعريف » أعمُّ وأحسنُ وأَوجَزُ » .

٣ ـ ذكر ابن معطى من علاماتِ الفِعل [١] : « التصرُّف إلى الماضِى والمستقبَل » .

ويقول ابن إياز [٢] : « إنّما ذكر الماضىَ والمستقبلَ ولم يذكر الحال ، لأنَّ صيغةَ « يَفْعَل » عنده مُبهمةٌ بين الحال والاستقبال ، والزمن المستقبل متَّفقٌ عليه ، يُدرَك بغير مَشقَّة ، وزمن الحال فيه خِلاف ، وإدراكُه مُتعسّف ، فلمّا لم يكن له صيغةٌ تخصُّه، وكانت صيغة « يَفْعَل» مبهمةً بينهما ، ذكر الأسهلَ تناوُلًا والمُتَّفقَ عليه ، فاعرِفه » .

---

(١) الفصول ورقة ٢ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٢ أ .

٤ ـ ومن ذلك ما ذكره ابن معطى فى الممنوع من الصرف ، قال [١] : « وإذا أُضيف أو دخله لامُ التعريف دخله الجرُّ فى موضع الجرّ ، نحو : بالأحْسَنِ ، وأحسَنِكم » .

ويقول ابن إياز تعقيباً على هذا [٢] : « وهاهنا تنبيه ، وهو أنّ تمثيلَ المصنِّف بالأحسنِ وأحسنِكم ، أحسنُ من تمثيل أبى الفتح فى « اللُّمَع » : مررتُ بأحمدِكم وعُمرِكم ، وذلك لأنّ أحمدَ وعمرَ لا يصحّ إضافةُ واحدٍ منهما إلّا بعد تنكيره ، إذ العَلَمُ لا يُضاف ما دامت علميّتُه باقيةً عليه ، وإذا تنكَّر دخله الجرُّ والتنوين ، لزوال أحدِ سببيه ، وإن كان غيرَ معرَّفٍ باللام ولا مُضاف ، وأمّا فى الأحسنِ وأحسنِكم ، فإنه لا يزولُ باللام ولا بالإضافة أحدُ سببيه ، فلولا أحدُهما لم يدخُل الجرُّ ، وهذا حَسنٌ ، نبَّه عليه أبو محمد بن الخشَّاب . فاعرِفْه » .

٥ ـ حين تكلَّم ابنُ معطى على المنقوص والمقصور ، قدَّم [٣] المقصورَ فى الذِّكر . ويعقِّب ابن إياز فيقول [٤] : « والمصنِّف بدأ بما آخره ألف ، وهو المقصور ، والمشهور فى كتب النُّحاة البَداءةُ بما آخره ياءٌ قبلَها كسرة ، وهو المنقوص ، وعُذرُه أن المقصورَ أذْهَبُ فى الاعتلال ، وأقْعَدُ فيه مِن المنقوص ، ألا ترى أن المنقوصَ تُحرَّكُ ياؤُه فى النصب ، وقد تُضمّ ياؤه فى الرفع ، وتُكسَر فى الجرّ فى الشِّعر ، والمقصور يستحيل ذلك فيه ، فلهذا قدَّمه » . انتهى كلام ابن إياز .

---

(١) الفصول ورقة ٤ ب ، ٥ أ .

(٢) المحصول ورقة ٣٢ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ أ .

(٤) المحصول ورقة ٣٢ ب .

وأقول : إن صَحَّ ماذكره من أن النُّحاة قَبلَ ابنِ معطى كانوا يقدِّمون فى كتبهم « المنقوص » فيكون ابنُ معطى قد أثَّر فى كلِّ الذين جاءوا بعده ، ممَّن صنَّفوا فى النحو ، فقد رأينا « المقصور » مقدَّما على المنقوص فى مصنَّفات ابن مالك، وبخاصَّة الألفية والتسهيل [١]، وشُرَّاح الألفية، ثم فى كتابى ابن هشام: قَطْر النَّدى وشُذُور الذهب .

ثم يلاحَظُ أن ابن معطى قدَّم « المقصور » أيضا فى ألفيته ، قال [٢] :

وإن يَكُن آخِرُه مُعتَلَّا ... بألفٍ نحو الفَتَى وحُبْلَى
سُمِّىَ مقصوراً به تُقَدَّرُ ... الحركاتُ كُلُّها لا تَظْهَرُ
وإن يكن فاءً وكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّىَ مَنقُوصاً لنقصٍ حَلَّهُ
نحو الشَّجِى والنَّصبُ فيه يَظْهَرُ ... والرَّفعُ كالجرِّ به يُقَدَّرُ

ويقول ابن مالك [٣] :

وسَمِّ مُعتلَّا مِن الأسماءِ ما ... كالمُصْطَفَى والمُرتَقِى مَكارِما
فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرا ... جميعُه وهو الذى قد قُصِرا
والثانِ مَنقُوصٌ ونَصْبه ظَهَرْ ... ورَفْعُه يُنْوَى كذا أيضاً يُجَرّْ

٦ ـ عَبّر ابن معطى عن الأسماء الستة فقال [٤]: « وهى أخوك وأبوه وحَمُوها وهَنُوك وفوه وذو مال » .

ويقول ابن إياز [٥] : « قوله : « وحَمُوها » فأضافه إلى ضَمِير المؤنَّث ، ولم يقل كما قال غيره : « وحَمُوه » بالإضافة إلى ضمير المذكَّر، لأنّ الأحماء أقارِبُ

(١) التسهيل ص ١٦ ... (٢) الألفية ص ٤
(٣) الألفية (باب المعرب والمبنى) . ... (٤) الفصول ورقة ٥ ب .
(٥) المحصول ورقة ٣٨ ب .

الزَّوج ، والَحماة أم الزَّوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصِّهْرُ يجمع الجِهَتْين » .
انتهى كلام ابن إياز . وهذه التفرقة بين الأحماء والأختان ، من كلام الأصمعىّ.
جاء فى التهذيب[1] : « وأمّا الخَتَنُ ، بفتح التاء ، فإنّ أحمدَ بن يحيى روى عن ابن الأعرابىّ ، وعن أبى نصر ، عن الأصمعىّ ، أنهما قالا : الأحماء مِن قِبَلِ الزَّوْج ، والأَخْتانُ مِن قِبَلِ المرأة ، والصِّهْرُ يَجمعهما » . وأحمد بن يحيى فى هذا النص هو الإمام ثَعْلَب . وقد حكى هذه التفرِقةَ فى مجالسه[2] .

٧ ـ ذكر ابن معطى أنَّ علامةَ الفِعل الذى لم يُسَمّ فاعله[3] : « أن يُضَمّ أوله ويُكسر ما قبلَ آخِره » .

ويستحسن ابنُ إياز هذه الضابطةَ ، فيقول[4] : « وقوله : ويُكْسَر ما قبلَ آخره » أحسن من قول كثيرٍ من النحاة : «ويُكْسَر ثانيه» ألا ترى أن قولك : دُحْرِج ـ لم يكسر ثانيه ، وإنما كُسِر ما قبلَ آخِره » .

٨ ـ عالَج ابن معطى فى فصلٍ واحد على الترتيب[5] : المصدر وظرفى الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمُشبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له .
ويعلِّق الخُوَيِّى على هذا الترتيب فيقول[6] : « اعلم أنّ عادةَ المصنِّفين من النُّحاة أن يذكروا المفاعيلَ الخمسة متواليةً ، ثم ينتقلوا إلى ذِكر الحال والتمييز

---

(١) تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ (ختن) وأيضا (حمو) ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣
(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٣ ط ثانية .
(٣) الفصول ورقة ١٣ أ .
(٤) المحصول ورقة ٨٠ أ .
(٥) الفصول ورقة ١٧ ب .
(٦) شرح الفصول ورقة ٦٢ أ .

والاستثناء ، لأنَّها مُشبَّهة بالمفعول ، والمُشبَّه به أولَى بالتقدُّم من المُشبَّه، والمصنِّفُ خالَفَ ذلك ، وفَصل بين المفعول فيه (يعنى ظرفى الزمان والمكان) والمفعول له ، بالحال والتمييز والاستثناء ، فقدَّمها على المفعول له والمفعول معه ، لأنّ هذه الأشياء تقع موقعَ الفاعل فى المعنى ، إنك تقول : جاء زيدٌ راكبا ، فزيدٌ فاعل جاء ، وراكبا : صفة له فى المعنى، فهو الفاعل فى الحقيقة ، وإذا قلت فى التمييز : طاب زيدٌ نَفْساً ، فالمعنى : طابَت نفسُ زيدٍ ، فهو فاعِلٌ فى المعنى ، وإذا قلت: ما قام إلّا زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ حقيقةً ، وإذا قلت : ما قام القومُ إلّا زيدٌ ، فزيدٌ بدل من القوم ، والبدل واقعٌ موقعَ المبدَلِ منه . ووجهٌ ثانٍ : وهو أن الحالَ يشاركُ الظرفَ فى التقدير بفى ، ويُشابهه فى التنقل ، فذُكِر بعدَه » .

٩ ـ عبَّر ابن معطى عن البدل الذى يُسمِّيه بعضُ النحويين : « بدل البعض من الكُلّ » بقوله[1] : « وبدلُ الشيء من الشيء وهو بعضُه » . وجاء بإزاء هذا فى المحصول[2] : « إنما قال: « بَدلُ الشيء من الشيء وهو بعضه » ولم يقل كما قال غيرُه : « وبَدَلُ البعضِ من الكُلِّ » لوجهين : أحدُهما أنَّ بدلَ البعضِ من الكُلِّ ينقسم قسمين : أحدهما من بدل الغَلَط ، والثانى من بدل البَيان، فأمَّا الذى من بدلِ الغَلط: فأن يكون الثانى ليس جزءاً ممّا قبلَه، كقولك: ضربت زيدا ، فإذا قال : ويُبدَل البعضُ من الكل ، على الإطلاق أوهم هذا الإطلاقُ أن البعضَ يجوز إبدالُه من الكلّ ، سواء كان جزءا منه أو لم يكن،

---

(١) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٩٤ ب . وقد لاحظت أن هذا الكلام الذى أنقله جاء بحاشية المحصول بقلم وحبر مختلفين ، ولم أجد إليه تحويلة فى صلب المحصول ، ولذا لم أجزم بأنه من قول ابن إياز صاحب المحصول .

فإذا قال : ويُبدَل الشيء من الشيء وهو بعضُه ، زال هذا التوهُّم . الثانى: أن بعضاً وكلًّا ، يقدَّران بتقدير المضاف ، لأنهما مضافان فى المعنى ، وإن لم يضافا فى اللفظ ، ألا ترى أن سيبويه قال : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائما ، ومررت ببعضٍ قائما وببعضٍ جالسا ، ألا تراه كيف جعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة ، وإنما لزم ذلك لأن هذا إنما يُتكلَّم به إذا جرى ذِكرُ قوم فيُستَغنَى بما جرى من ذكرهم عن أن يضافا إلى الضمير،ولذلك لم يوصفا لأنهما قد أغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفَى بذكرها عن ذكره . ولذلك لم يوصف بهما كما لا يوصف بالضمير ، ويمكن أن يكون امتناعُ وصفهما والوصف بهما أنهما لم ينفكَّا عن الإضافة معنًى ، صارا كبعض اسمٍ ، وبعض الاسم لا يجرى فيه ذلك ، ولمّا كانا فى تقدير التعريف بالإضافة معنًى قَبُحَ دخولُ الألف واللام عليهما ، فلذلك لم يحسن أن يقال : بدلُ البعض من الكُلِّ » .

١٠ ـ عَدَّ ابنُ معطى من علامات التأنيث التاءَ المكسورة ، قال[١] : « والتاء المكسورة ، نحو : أنتِ » .

ويقول ابن إياز[٢] :« وقوله : « والتاء المكسورة » الذى وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامةً للتأنيث ، نحو : أنتِ ، والمصنِّف قال : التاء المكسورة ، ولا بأسَ به » .

* * *

(١) الفصول ورقة ٥٣ ب . (٢) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

هذا وقد انتقد ابن إياز والخُوَيِّى فى شرحهما للفصول أشياء على ابن معطى، وضعتُها فى أماكنها من حواشى التحقيق ، لكنى ذاكرٌ هنا بعضها تتميماً لجلاء شخصية ابن معطى النحويّة :

١ ـ ذكر ابن معطى من علامات الاسم[1] : « الإخبار عنه » .

وينقد ابن إياز فيقول[2] :« ولو وَضع مكانَ الإخبار عنه : الإسنادَ إليه، كما فعل الزَّمخشرىُّ ، لكان أحسن ، وذلك أن الإسناد أعمُّ من الإخبار ، ألا ترى أن الإخبارَ لا ينطلق إلَّا على ما يَحتمِل الصدقَ والكذب ، والإسناد ينطلق على هذا ، وعلى ما ليس كذلك » .

٢ ـ أخذ ابنُ إياز على ابن معطى أنه أخَلَّ فى ذكر الأسماء الستة بشرطٍ آخَرَ ، وهو أن تكون مكبَّرةً أو غيرَ مصغَّرة[3] .

٣ ـ عالَج ابن معطى على الترتيب[4] : التثنية فجمع التكسير فالجمع السالم، مذكَّرا ومؤنَّثا .

ويقول ابن إياز[5] : « هذا الترتيب غيرُ موافقٍ لترتيب أئمة العربيّة ، فإنهم يذكرون الجمع السالم عَقِيبَ التثنية ، ثم يأتون بعده بجمع التكسير ، وهذا المصنِّف فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير ، وهو غيرحسن » .

٤ ـ ذكر ابن معطى فى العِلل الموجِبة بناء الاسم[6] : « شبهه بما وقع موقع الفعل ، كحَذامِ وقَطام ، وسَكابِ » .

---

(١) الفصول ورقة ٢ أ . (٢) المحصول ورقة ٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ ب ، والمحصول ٣٨ ب .

(٤) الفصول ورقة ٥ ب ، ٦ أ . (٥) المحصول ورقة ٤٥ أ.

(٦) الفصول ورقة ٨ أ .

قال ابن إياز[١] : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنِّف ذكر أن هـذه العِللَ موجبةٌ لبناء الاسم ، ومعلوم أنّ هذا القسمَ فيه خِلاف ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وبنو تميم يُعربونه ويمنعونه الصرفَ ، فيقولون : هـذه قَطامُ ، ورأيتُ قَطَامَ ، ومررت بقطامَ ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع ، فإن كان يريد اللغة الحجازية[٢] خاصّةً ، فالواجب عليه أن يقيِّدَ كلامه ولا يُرسِلَه . فاعرِفْه » .

٥ـ ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال المتعدّية « حَيَّهَلْ » . قال[٣] :

« وحيهل ، ومعناه : احضُر ، ومنه قول المؤذن : حَيَّ على الصلاة » .

ويعلِّق ابن إياز على هذه العبارة الأخيرة فيقول[٤] : « قوله : ومنه قول المؤذن : « حَيَّ على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حَيَّ » غير متعدية وهى فى الكلام عليه ، وما غَرَّه إلا أنه فى سياق حَيّ هل » .

ولا يَسلَمُ هذا الكلام لابن إياز . فقد جاءت « حيَّ » متعدية فى قول ابن أحمر :

أنشأتُ أسألُه ما بالُ رُفقتـهِ ... حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكبَ قد ذَهَبا

أى عليك بالحمول فقد ذهبوا[٥] .

ويلاحظ أن ابن معطى ذكر فى ألفيته : « حيهل » ولم يذكر « حيَّ » وحدها ، قال :

---

(١) المحصول ورقة ٥٨ ب .

(٢) لمتابعة ابن معطى للغة الحجازية ينظر الفقرة (٢٤) الآتية فى « متابعات ابن معطى » .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٧٠ ب .

(٥) راجع اللسان (ح ى ى) ١٨ / ٢٤٣ ، وديوان ابن أحمر ص ٤٣

وَيَعملُ اسمُ الفعلِ إن تعَدَّى نحو رُوَيْدَ وهَلُمَّ سُعْدَى
وها وحَيَّهلْ وَبلْهَ الشِّعْرا وهاتِ زيداً وترَاكِ عَمْرا[١]

٦ ـ قسم ابن معطى العَلم[٢] إلى جِنْسِيٍّ وشَخْصِيٍّ ، ثم تكلّم عليهما على هذا الترتيب .

قال ابن إياز[٣] : « وانقسام العَلَمِ إلى جنسِيٍّ وشخصيٍّ ظاهرٌ ، لكن المصنّف أساء الترتيب ، فبدأ بالجنسيّ ، والمشهور فى الكتب خِلافه » .

ويلاحظ أن ابن معطى راعى هذا الترتيبَ أيضاً فى ألفيّته . قال[٤] :

فالعَلَمُ الموضوعُ للأناسي[٥] يكونُ مثلُه لغير الناسِ
مِمّا يُلابِسونَه كالنَّعَمِ كأعْوَجٍ ولاحِقٍ وشَدْقَمِ
ثم الذى فى الناس منه مُفرَدُ مُرْتَجَلٌ مثالُهُ محمدُ

هذه مُثُلٌ لما انتقده ابن إياز على ابن معطى فى « الفصول ». وقد لاحظت أن بعضَ ما أخذه ابن إياز والخُوَيِّى جاء من سَقَمِ النُّسَخ التى وقعت لهما من « الفصول » وقد نبَّهت على ذلك فى حواشى التحقيق ، ولا أريد أن أعيدَ ذلك هروباً من التكثُّر ، وفِراراً من التكرار ، لكنى ذا كِرٌ هنا نموذجاً واحدا يدلُّ على سواه :

ذكر ابن معطى أن الإعراب هو[٦] : « تغيُّر أواخرِ الكَلِمِ لاختلاف

---

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) الفصول ورقة ٤١ أ .
(٣) المحصول ورقة ١٧٠ ب . (٤) الألفية ص ٢٣
(٥) فى نسخة بهامش الألفية : « للأجناس » . . وهو الموافق لما فى الفصول ويتجه إليه نقد ابن إياز .
(٦) الفصول ورقة ٣ أ .

العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركاتٍ ظاهرة أو مقدَّرة ، أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف » .

وقد سقط من نسخة ابن إياز والخُوَيِّي من « الفصول » قولُ ابن معطى: « الداخلة عليها عند التركيب » فبنى الخُوَيِّي على هذا السَّقْط نقداً ، قال[١] : « واعلم أن هذا الحَدَّ عبارةُ الجمهور ، ويَرِدُ عليه قولهم فى الحكاية لمن قال : جاء زيدٌ مَنُو ؟ أى مَنْ زيدٌ ؟ ولمَن قال: رأيت زيداً مناً ، ولمَن قال: مررت بزيدٍ مَنِى ، فإن « مَن » ها هنا قد تغيَّر آخره لتغيُّر العوامل حسَبَ ما رأيت وليس معرباً ، بل هو مبنى ، واحترز شيخ المصنِّف أبو موسى الجُزُولىّ عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، فلم يَرِدْ عليه « مَن » فى الحكاية ، لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغى للمصنف أن يوافقه فى هذه العبارة ، كما وافقه فى عبارته فى حَدّ الحروف التى خالف بها الجُمهور ، فِراراً من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور، وكما وافقه فى مواضعَ كثيرةٍ انفرد بها عن الجُمهور » .

* * *

وبعدُ .. فإذا كان ابن إياز والخُوَيِّي قد أخذا على ابن معطى أشياء وأشياء، فقد فاتهما أن يتنبَّها إلى خطأ وقع فيه ابنُ معطى ، وقد أمكننى بحمد الله أن أعرفه وأدُلَّ على الصواب فيه :

ذكر ابنُ معطى فيما يُصغَّر من الناقص عن الثُّلاثىّ ، قال[٢] : « وإن كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف رَدَدْتَ ما حُذِف منه إن كان فى أوّله ، تقول فى عِدَة :

---

(١) شرح الخوبى على الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٤ ب .

وُعَيدَة وأُعَيْدة ، وإن كان فى وسطه رَدَدتَه ، فتقول فى سَنة : سُنَيَّة وسُنَيْهَة. وفى مُذ : مُنَيْذ » .

قال ابن إياز[١] : « وتمثيل المصنِّف بسَنة فيما حُذِف وَسَطُهُ غَلَطٌ ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها واو ، وتصغيرها : سُنَيَّة ، ومن قال سَنَهات ، فلامها هاء ، وتصغيرها سُنَيْهة » .

وقال الخُوَيِّى[٢] : « ولم يُمثِّل المصنّف لمحــذوف العين ، بل ذكر هنا ما حُذِف وَسَطُه ، كَسَنة ، ولم يُرِد بالوسط العَينَ ، بل الحَشْوَ ، لأن المحذوف من « سنة » لامها ، وجعلَها وَسَطاً لوقوعها قبل هاء التأنيث حَشْواً » .

وأقول : هذا خَطأ وقع فيهِ ابن معطى وابن إياز والخُوَيِّى . أمّا خطأ ابن معطى فلأنه مَثَّل لما حُذِف وسطه بَسَنة ، والصواب فى هذا المثال : «سَهٌ» بالسين والهاء ، كما فى همع الهوامع ، وشرح الأشمونىّ على ألفية ابن مالك[٣] . ويقال فى تصغير « سَهٍ » : سُتَيْهٌ ، بَردِّ العين ، وهى التاء . والسَّهُ : الاسْتُ . وفى الحديث : « العَيْنُ وكاء السَّهِ » قال ابن الأثير[٤] : « السَّهُ : حَلْقة الدُّبُر ، وهو من الاسْتِ ، وأصلها : سَتَهٌ ، بوزن فَرَس ، وجمعها : أَسْتاهٌ ، كأفراس ، فحُذفت الهاء ، وعُوِّض منها الهمزة ، فقيل : اسْتٌ ، فإذا رددتَ إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء ، انحذفت الهمزةُ التى جئ بها عِوَضَ الهاء ، فتقول : سَهٌ ، بفتح السين ، ويروى فى الحديث : « وكاء السَّتِ» بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوّزْتُ أن يكون ما فى « الفصول » من قوله : « سَنَة » من

---

(١) المحصول ورقة ٢٠٨ ب .
(٢) شرح الفصول ١٨٠ أ .
(٣) الهمع ٢/١٨٧ ، والأشمونى ٤/١٦٧
(٤) النهاية ٢ / ٤٢٩

تصحيفات النُّسّاخ، لكن ردَّنى عن ذلك ماذكره ابن معطى من قوله فى التصغير: « سُنَيَّة وسُنَيْهة » فهذا ممّا ينصرف إلى « سَنَةٍ » لا محالة. ومن عجب أن المصنِّف ذكر هذا المثال على الصواب فى ألفيّته، قال[1]:

وكلُّ محذوف إذا ماصغِّرا ... يُرَدُّ للأصل فقُلْ مُصَغِّرا

وعُيَيْدَةٌ يُدَيَّةٌ شُوَيْهَه ... ثُبَيَّة عُضَيَّة سُنَيْهَه

أمّا خطأ ابن إياز والخُوَيِّى فلأنهما لم يتنبَّها إلى ما فى تمثيل المصنف من تصحيف، وأما قولُ الخُوَيِّى: « ولم يمثِّل المصنف لمحذوف العين » ، فهو مدفوع بقول المصنف بعد: « وفى مذ: منيذ. » فهذا هو مثال محذوف العين ولكن يبدو أن هذا المثالَ سقط من نسخة الخُوَيِّى من « الفصول » كما سقط من « محصول » ابن إياز، واعتذار الخُوَيِّى بقوله: « ولم يُرِد بالوسَط العينَ بل الحَشْوَ » واضح التكلُّف.

هذا ولابن معطى سهوٌ آخر: فقد ذكر فى فصل[2] « الإمالة » أن هاء التأنيث تُمالُ بعد حروفٍ يجمعها: «ستشحثك خصفة» . وتمثيله هذا ليس ممّا هو بسبيله، هذا تمثيل الحروف المهموسة، كما فى لسان العرب[3] عن المحكم. وقال ابن إياز[4]: «وهنا تنبيه، وهو أن الذى ذكره المصنف يجمع الحروفَ المهموسة فاشتبه عليه، فأتى به فى هذا الموضع، أو أنه من غَلَط النسّاخ، وجمعها فى قوله: « فى ذود كلب نهز شمس جئت » . والذى ذكره ابن إياز حقٌّ، وقد ذكره المصنف فى ألفيّته، قال[5]:

والهاءُ للتأنيث قد أُمِيلَتْ ... بعدَ حروفٍ بَعْدُ قد أُبينَتْ

فى ذَودِ كَلْبٍ نهز شَمْس جَئَتْ ... كخيفةٍ وقفًا وقد تبيَّنتْ

---

(١) الألفية ص ٥٤ (٢) الفصول ورقة ٥٧ ب.

(٣) مادة (همس) ٨/ ١٣٧، وزدته بيانا فى حواشى تحقيق « الفصول ».

(٤) المحصول ورقة ٢١٧ ب. (٥) الألفية ص ٦١.

المتابعات والاختيارات فى « الفصول » :

تابع ابنُ معطى أعلامَ النُّحاة قبله فى كثير من آرائه وتعريفاته . وعلى رأس هؤلاء جميعا أستاذه أبو موسى الجُزُولىّ ، وقد أسلفت من قبلُ أن ابن معطى تأثَّر شيخَه فى طرائق التعبير، من شِدَّة التركيز وغَلَبة المنطق. وسأذكر متابعات ابن معطى واختياراته بترتيب ورودها فى « الفصول » ليسهلَ الرجوع إليها :

١ ـ عرّف ابن معطى الكلام بأنه(١) : « اللفظ المركب المفيد بالوضع » .

قال ابن إياز(٢) : « قوله : « بالوضع » وكذا قال الجُزُولىّ فى حواشيه».

وقال الخُوَيِّى(٣) : « وقد سبقه إليه شيخه أبو موسى الجُزُولىّ رحمه الله » .

٢ ـ ذهب ابن معطى فى حدّ الحرف إلى أنه(٤) « كلمة لا تدل على معنى إلّا فى غيرها » ، وقد وافق بذلك شيخَه الجُزُولىّ ، كما ذكر الخُوَيِّى(٥) .

٣ ـ ذكر ابنُ معطى أنّ علامات الحرف(٦) : « ألّا يقبلَ علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » . وهو قول ابن جِنِّى فى «اللُّمَع» على ما ذكر ابن إياز(٧) .

٤ ـ قال ابن معطى فى موانع الصرف(٨) : « وإنما يُمْنَع الاسمُ الصَّرفَ لوجود علّتين فرعيَّتين فيه من فروع تسعة » .

ويقول ابن إياز(٩) : « عدُّ المصنفِ الفروعَ تسعةً تابع فيه ابنَ السرَّاج

---

(١) الفصول ورقة ١ أ .

(٢) المحصول ورقة ١ ب .

(٣) شرح الفصول ورقة ١ أ .

(٤) الفصول ورقة ٢ ب .

(٥) شرح الفصول ورقة ١٤ ب .

(٦) الفصول ورقة ٢ ب .

(٧) المحصول ورقة ١٣ أ .

(٨) الفصول ورقة ٣ ب .

(٩) المحصول ورقة ٢١ أ .

وأبا عليٍّ وابن جِنّي والزمخشري ، وقال أبو سعيد السِّيرافيّ : هى عشرة ، وزاد على ذلك شِبه ألف التأنيث ، وقال عبد القاهر الجُرجانيّ : والحق أنها ثمانية ، وحذفَ الألف والنون الزائدتين » .

٥ ـ تكلم ابن معطى على موانع الصرف مبتدئا بالتعريف[١] . وقد استحسن ابن إياز هذا ، قال[٢] : « بدأ المصنفُ الموانعَ بالتعريف ، كما فعل الزمخشريُّ ، وهو حسن ، إذ له قوة ومزيّة على غيره من الأسباب ، ألا ترى أن أذربيجان فيه خمسة أسباب ، وهى التعريف والألف والنون والتركيب والعُجمة والتأنيث ، ومع ذلك إذا نُكِّر صُرِف ، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب » .

٦ ـ قال ابن معطى[٣] : « وكلّ مالم ينصرف معرفةً إذا نَكَّرته صُرِف » .

ويشرح ابن إياز هذه القاعدة فيقول[٤] : « يشير إلى نحو أحمد وإبراهيم ، فإنهما لا ينصرفان معرفة ، فأحمد سبباه التعريف ووزن الفعل ، وإبراهيم العُجْمة والتعريف ، فإذا نُكّرا انصرفا ؛ لبقائهما على سبب واحد ، لكن فى كلامه تَسامُح ، وذلك لأنا قد قدَّمنا أنك لو سميت رجلا بأحمر ، لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإن نكَّرته فسيبويه لا يصرفه ، فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ولا يبعُد أن يكون وافق الأخفشَ[٥] فى صرف أحمر ، اسم رجل بعد التنكير ، وكذلك لو سمينا رجلا بَمساجدَ ، لم ينصرف ، فإن نكّرته لم ينصرف أيضا » .

---

(١) الفصول ورقة ٤ أ .

(٢) المحصول ورقة ٢٣ ب .

(٣) الفصول ورقة ٤ ب .

(٤) المحصول ورقة ٣١ أ .

(٥) على ذكر موافقة ابن معطى للأخفش هنا أقول: ذكر الشيخ يس فى حاشيته =

٧ ـ ذكر ابن معطى أن وجه مضارعة الفعل المضـارع للاسم[١] : « أنه يكون مُبهماً كما يكون الاسم مبهما » .

قال ابن إياز[٢] : « وقد اقتدى فى هذا بالجُزُولىّ ، فإنه أتى بذلك فى حواشيه » .

٨ ـ ذكر ابن معطى أن الحرفَ يُبنَى على الكسر ، قال[٣] : « نحو بِزيد وجَيْرِ » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٤] : « اعتبار المصنف « جير » حرفا تابع فيه ابنَ جِنّى ، وذهب عبد القاهر الجُرجانىّ إلى أنها اسم من أسماء الأفعال » .

٩ ـ فى تقسيم الأفعال إلى الأزمنة الثلاثة قال ابن معطى[٥] : « والمبهم بوضعه معرب مرفوع حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازِم » .

يقول ابن إياز[٦] : « تقييدُه المبهمَ بالوضع ركيك ، إذ لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضى والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارةً

= على التصريح ٢/٣٠٢، ما يقضى بمتابعة ابن معطى للأخفش . قال: « قال الأخفش: من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل ، كعبد وعبيد ، ولفعل ، بكسر وسكون، كضرس وضريس، وهو اسم جمع عند سيبويه ، كالجامل والباقر، ومشى ابن معطى على أنه جمع تكسير فقال :

ثم فعيل كالعبيد قيسوا   قالوا الكليب وكذا الضريس

وهذان البيتان فى الألفية ص ٥٠

(١) الفصول ورقة ٧ أ .   (٢) المحصول ورقة ٥١ أ .

(٣) الفصول ورقة ٩ ب .   (٤) المحصول ورقة ٦٤ ب ، ٦٥ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٠ أ .   (٦) المحصول ورقة ٦٨ ب .

وبالقرينة أخرى ، وقد سلك مسلك الجُزُولىّ فى حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ، وهو لا يكون بغيره » .

١٠ ـ يقول ابن معطى[١] : « وكلّ فعل لا يتعدّى فإنه يجوز تعديتُه بحرف الجرّ » .

ويقول ابن إياز[٢] : « أسباب التعدّى وآلاته ثلاثة : حرف الجر ، كما ذكر ، والهمزة : نحو : أذهبتُ زيداً ، وتضعيف العين نحو : فرَّحْت زيدا ، وإنما اقتصر المصنِّف على حرف الجرّ؛لأنه هو الوُصْلة والحقيقة ، ألا تراه واقعاً بينهما ، ولأنه أيضاً أكثرُها استعمالًا وأوسعها مَجالا ، وقد اقتدى فى ذلك بالجزُولىّ » .

١١ ـ فى أثناء الكلام على« نِعم وبِئس » قال ابن معطى[٣] :«وفاعلهما إما ظاهر وإما مُضمَر » .

وقد جاء كلام ابن معطى عند ابن إياز[٤] :«وفاعلهما إمّا مُضمَر أوظاهر». وبنى على هذه الرواية ابنُ إياز فقال : « إذا كانا فعلين فلا بُدَّ لهما من فاعل ، وقد اقتدى بأبى علىٍّ فى تقديمه الكلام على الفاعل المُضمَر دون المُظهر،ولو أنه اقتدى فى ذلك بالجُزُولىّ حيث بدأ بالظاهر لكان أحسنَ » .

ويلاحظ أن كلام ابن معطى جاء فى شرح الُخوَيِّى[٥] مطابقا لروايتنا من الفصول .

---

(١) الفصول ورقة ١٠ ب .
(٢) المحصول ورقة ٧٠ أ .
(٣) الفصول ورقة ١٤ أ .
(٤) المحصول ورقة ٨٣ ب .
(٥) شرح الخويى ورقة ٤٩ أ .

١٢ ـ أعرب ابن معطى « حَبَّذا[١] » فِعلًا رُكِّب مع فاعله واقترنا معا ، فصارا اسماً واحداً يُرفَع بالابتداء .

قال ابن إياز[٢] : « وكأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ ، وهذا اختيار المصنِّف وهو رأى أبى سعيد السِّيرافىّ » .

١٣ ـ أعرب ابن معطى : « ما أحسنَ زيداً[٣] » ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، و « أحسنَ » : فعل ماض ، وفاعله مضمر فيه ، وزيدا : مفعول به .

ويقول ابن إياز عن إعراب[٤] « ما » اسما مبتدأ نكرة: « وهو مذهب سيبويه ، وهو اختيار الجميع » .

ويقول عن إعراب « أحسن » فعلا ماضيا : « وهذا رأى البصريّين » .

١٤ ـ ذهب ابن معطى إلى أنه[٥] « لا يُفصَل بين فعلى التعجب وبين معموليهما » .

ويقول ابن إياز[٦] : « اختيار المصنِّف هذا هو رأى الأخفش والمبرّد[٧] . واحتجوا بأشياء ، منها : جَريها مَجرَى الأمثال ، وقد عُلِم أنّ الأمثالَ لا تُغيَّر عن وضعها ، ومنها : أن هذه الصيغةَ لمّا جُعِلت إنشاء للتعجب التُزِم فيها طريقة واحدة ، لأنّ كُلّ لفظ صار عَلَماً لمعنى من المعانى ، فالقياس ألا يُتصرَّف فيه احتياطا على تحصيل الفَهم ، ومنها قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير » .

---

(١) الفصول ورقة ١٤ ب .
(٢) المحصول ورقة ٨٥ ب .
(٣) الفصول ورقة ١٥ أ .
(٤) المحصول ورقة ٨٧ أ .
(٥) الفصول ورقة ١٥ أ .
(٦) المحصول ورقة ٨٧ أ .
(٧) رأى المبرد هذا تجده فى كتابه المقتضب ٤ / ١٧٨ .

١٥ ـ سَمَّى ابنُ معطى كاد وأخواتها[١] : أفعال المُقارَبة .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٢] : « سمّى هذه الأفعالَ أفعالَ المقاربة ، وكذلك سماها الزَّجّاجىّ والزَّمخشرىّ ، وفيه نظر ، لأن معنى المُقارَبة مقاربة الفعل ، وليست بأسرِها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المَحض ، وهو : عسى ، وقال الجوهرى : يكون يقينا[٣] ، وقسم لمقاربة الدخول فى الفعل ، وهو : كاد وكَرَب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطَفِق وأنشأ ، وقسم يستعمل تارةً استعمالَ كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو : أوشك » . انتهى كلام ابن إياز .

وأقول : إن تسميةَ ابنِ معطى ومَن سبقه أفعالَ هذا الباب أفعالَ المقاربة ، لا مأخذَ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكلّ ، وهو شىءٌ معروفٌ فى كلامهم ، وشواهده كثيرة[٤] .

١٦ ـ فى انقسام ظرف المكان إلى مُبهَم ومعدود ومختصّ ، يقول ابن معطى[٥] : « فالمبهم من الأمكنة ما لا يستحقّ ذلك الاسمَ إلّا بالإضافة إلى غيره ، وهى الجهات الستّ وما فى معناها » .

---

(١) الفصول ورقة ١٦ أ . (٢) المحصول ورقة ٩٠ ب .

(٣) انظر كلام الجوهرى أبسط من هذا فى الصحاح (عسى) ص ٢٤٢٦

(٤) بعد أن فهمت هذا الفهم وجدت ما يعضده فى شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٠٣ ، قال الشيخ خالد : « هذا باب أفعال المقاربة ، وهذا مجاز مرسل ، من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة ، وكتسميتهم ربيئة القوم عينا » ثم حقق الشيخ يس فى حاشيته على التصريح أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء ـ فى كلام طويل .

(٥) الفصول ورقة ١٨ ب .

قال ابن إياز[١] : « وهو لفظ الجُزُولىّ فى حواشيه،ويعنى به أنه لا يَصدُق عليه هذا الاسم ، نحو : فوق وتحت ، إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : فوق ، إلّا بالنسبة إلى تحت ... وكذلك باقيها ، وقال الشَّلوبِينىّ[٢] : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسمَ إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام لا بُدَّ له ممّا يكون له أماما ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سُمِّى إماماً ، لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

١٧ ـ عرّف ابن معطى الحال ، فقال[٣] :« هو بيان هيئة الفاعل أوالمفعول بنكرة مشتقّة بعدَ معرفةٍ قد تمَّ الكلامُ دونَها ، متنقّلة » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٤] : « وهنا تنبيه ، وهو أن ما ذكره ـ وإن كان قد سبقه إليه أبو بكر بن السّرّاج فى « أصوله » ـ يَبطُلُ بالوصف فى قولك : جاءنى زيدٌ الراكبَ[٥] ، وضربت زيداً المكتوفَ . قال الأندلسى : والجيّد أن يقال: الحال هو اللفظ الدالّ على بيان كيفية الموصوف فى حال وجود الصفة به، والصِّفةِ فى حال وجودها بالموصوف » .

١٨ ـ عرّف ابن معطى التمييزَ بأنه[٦] : « تفسيرُ مبهمٍ بجنس نكرة منصوبة مقدّرة بمِن ، وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم » .

---

(١) المحصول ورقة ٩٩ أ .

(٢) كلام الشلوبينى متجه إلى الجزولى ، فإن له شرحين على الجزولية ، كما فى بغية الوعاة ٢ / ٢٢٥ ، ولم يثبت أنه شرح ابن معطى .

(٣) الفصول ورقة ١٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٠١ ب .

(٥) بنصب الراكب . ويعنى وقوع الحال معرفة، وهو ما أجازه يونس والبغداديون انظر الأشمونى ٢ / ١٧٢ (٦) الفصول ورقة ١٩ ب .

وقال ابن إياز[١] : « بدأ المصنّف بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، اقتداءً بالزمخشرىّ ، وهو جيِّد ، لقوّة عامله ، إذ العاملُ فيه فِعْل ، وهذا خلاف مذهب أبى الفتح ، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم ، وعُذْرُه كثرةُ هذا الضَّرْب فى الكلام وقِلَّة الأول » .

١٩ ـ فى الحديث عن ورود الخبر جملةً ، قسم ابنُ معطى الجملةَ أربعةَ أقسام[٢] :« مبتدأ وخبر، فعل وفاعل، شرط وجزاء، ظرف أو جارّ ومجرور» .

ويقول ابن إياز[٣] : « اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وقد تَبِع فى ذلك أبا علىٍّ والزمخشرىّ ، وأمّا ابنُ جِنّىّ فإنه قسمها إلى قسمين : مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل ، وهذا هو المَرضِىُّ عند الحُذّاق، لأنّ كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تُقَدَّر » .

٢٠ ـ قال ابن معطى[٤] : « وشَبَّهوا بإِنّ حرفَ النفى ، وهو « لا » إذا أريد به المبالغة فى النفى، كقولك : لارجلَ فى الدار، فهى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنىٌّ إذا كان مفردا ، فإذا كان مضافا أو مشبّها بالمضاف وجب نَصبُه ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بَطَلٍ » .

ويعقِّب ابن إياز[٥] فيقول : « قوله : « فهى تنصب الاسم وترفع الخبر» هذا هو رأى الأخفش والمبرّد والزمخشرىّ، وحُجَّتهم أن « لا » عاملة فى المبتدأ، فوجب أن تعملَ فى الخبر ، بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر » .

---

(١) المحصول ورقة ١٠٤ ب .

(٢) الفصول ورقة ٢٥ أ.

(٣) المحصول ورقة ١٣٦ أ .

(٤) الفصول ورقة ٢٦ ب .

(٥) المحصول ورقة ١٣٣ ب .

٢١ ـ وعن قـــول ابن معطى فى النَّص السابق : « وجب نصبه » يقول ابن إياز[١] : « وهنا تنبيه، وهوقوله: «وجب نصبه» وقد سبقه إليه الجُزُولىّ، وقال الشَّلوبينى[٢] المغربىّ : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفعُ على إعمالها عملَ « ليس » وأرى أن مُرادَ الجزُولىّ والمصنِّف بقولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ، ولا يعنيان بالنصب هـــذا النوعَ المخصوصَ من الإعراب، فاندفع اعتراضُ الشَّلَوْبينىّ ، والله تعالى أعلم» .

٢٢ ـ قسم ابن معطى الجوازم إلىقسمين[٣]: ما يجزم فعلا واحدا، ومايجزم فعلين .

وقد تبع فى ذلك شيخَه الجزُولىّ ، كما أفاد ابن إياز[٤] .

٢٣ ـ ذكر ابنُ معطى فى الـكلام على « ما » الحِجازيّة أنه[٥] قد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرًّا ، كما قال ذلك فى « ليس » .

ويقول ابنإياز[٦]: « وهنا تنبيه،وهو أنه خَصّ دخول الباء بما الحجازية، وهو اختيار الزمخشرىّ ، قال فى«مُفصَّله »:إنما يصح ذلك على لغة أهلالحجاز، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق . وابن بَرهان وأبو البقاء ذهبا إلى جواز ذلك فى اللغتين جميعا ، لوجوه ، منها : أن القرآن المَجيد ورد بذلك ، كقوله تعالى[٧] :

---

(١) المحصول ورقة ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبينى متجه إلى الجزولى . وانظر تعليقى على الفقرة (١٦) .

(٣) الفصول ورقة ٢٩ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٣٩ أ .

(٥) الفصول ورقة ٣١ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٤٣ أ .

(٧) سورة البقرة ، الآية الثامنة .

﴿ ومَا هُمْ بمؤمِنِينَ ﴾ ﴿وما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا[١] ﴾ ولا نظنّ في تميمىٍّ مسلمٍ أنه يحذف الباء وهو ضعيف ، لأن ذلك يقـوله التميمىُّ وإن خالف لغته ، امتثالًا واتِّباعا وصوناً لـكلام الله سبحانه عن التغيير . ومنها أنها زيدت فى خبر «أنّ» حيث كان فى سياق النفى ، قال الله تعـالى[٢] : ﴿ أَوَ لَمْ يرَوْا أنَّ اللهَ الذى خلقَ السموات والأرضَ ولَم يَعْىَ بخَلْقِهِنّ بِقادرٍ عَلَىأن يُحْيِىَ الموتَى﴾ والنفى عند التميميين موجود وإن لم يكن لها عمل » .

٢٤ ـ فى الـكلام على « لا » العامـلة عملَ « ما » يقول ابن معطى[٣] : « وأكثر ما يُستعملُ الخبرُ فى باب « لا » محذوفا » .

قال ابن إياز[٤] : « وبَنُو تَمِيمٍ لا يُجيزون ظهور خبر « لا » ألبتَّةَ ، وهو عندهم من الأصول المرفوضة ، ويُحمل المرفوع على أنه وصفٌ لاسمها على الموضع، دون أن يكون خبرا، فكلام المصنِّف إذاً إنما هو على اللغة الحجازية[٥] فقط » .

٢٥ ـ ذكر ابن معطى « الباء » فى حروف الجرّ . قال[٦] : « والبـاء للإلصاق ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية بدلًا من الهمزة » .

يقول ابن إياز[٧] : « وأما التَّعدية فقد سبقه إلى جعلها قِسمًا الجُزُولىُّ . وقال الأندلسىّ : وليست التعدية قسماً آخر ، بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعديةٌ فى المعنى . وقال ابن الخبّاز : « وقوله :« وتـكون للتعدية

---

(١) سورة يوسف ، آية ١٧ (٢) سورة الأحقاف ، آية ٣٣

(٣) الفصول ورقة ٣١ ب

(٤) المحصول ورقة ١٤٤ ب . وصدر كلام ابن إياز هذا أورده السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ٧٠ ، عن ابن يعيش .

(٥) لمتابعة ابن معطى للغة الحجازية يرجع إلى الفقرة الرابعة مما انتقده الشراح عليه .

(٦) الفصول ورقة ٣٤ أ . (٧) المحصول ورقة ١٥١ ب .

فيه خَلَلٌ ، لأنه يُؤْذِنُ أن ما تقدَّمه ليس للتعدية » ، وصوَّبه شيخنا أبوجعفر ، بأن قال : الإلصاق قد ينفكُّ عن التعدية لكونه أعمَّ منها ، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيداً، احْتَمَلَ أن تكون باشرتَه بيدك ، وأن تكون منعتَه عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت : أمسكت بزيدٍ ، دلَّ على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء مُلصقة غير متعدية ، فالإلصاق والتعدية إذن متغايران » .

٢٦ ـ فى كلام ابن معطى عن « رُبَّ » قال[١] : « وإن كُفَّتْ بما جاز أن يليها الأسماء والأفعال » .

ويعقِّب ابن إياز[٢] فيقول : « المصنِّف تَبِع شيخَه الجُزُولىَّ فى جواز إيقاع الجملتين بعد « رُبَّما » ، وهو الظاهر من كلام المتأخّرين، والشَّلَوْبِينىّ ذكر أن مذهب سيبويه اختصاصُها بالفِعليّة، والبيت[٣] محمول على الضرورة ،وإيقاعِ الجملة الاسمية موقعَ الجملة الفعلية ، كقول الشاعر :

وقَد جَعلتْ قَلُوصُ بنى سُهَيْلٍ مِنَ الأكوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

٢٧ ـ فى حديث ابن معطى عن « منذ ومذ » قال[٤] : « وهما فى ابتداء الغاية فى الزمان بمنزلة « مِن » فى غاية المكان ، فإن كانا ظرفين ارتفع مابعدهما على الابتداء ، وهُما الخبر ، فتقول : ما رأيته مذ يومُ الجمعة » .

---

(١) الفصول ورقة ٣٥ ب . (٢) المحصول ورقة ١٥٦ أ .

(٣) يعنى بيت أبى دؤاد الإيادى :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

وهو فى ديوانه ص ٣١٦

(٤) الفصول ورقة ٣٦ أ .

ويعلِّق ابن إياز على قول المصنف : « ارتفع ما بعدهما على الابتـــداء » فيقول[١] : « ذهب إلى ارتفاع ما بعدهما بالابتـداء ، وهما الخبر ، وهو اختيار أبى الفتح والزَّجاجىّ ، والتقدير : بينى وبين لقائه يومان » ومثل هـــذا ذكر الخُوَيِّى[٢] .

٢٨ ـ ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال غير المتعدية[٣] : « مَهْ » .

ويقول ابن إياز[٤] : « مَهْ بمعنى اكْفُفْ ، ذكره فى اللازم عبدُ القاهر والزمخشرىّ ، وتبعهما المصنِّف ، وأنـكره بعضهم ، لأن « اكْفُفْ » متعدٍّ ، كقولك : اكفُف زيدا . قلت : وإنما ذكره فى هذا النوع ، لأنه لم يُستَعمل المفعولُ معه ، فأولئك نظروا إلى الاستعمال ، والمُنكِر نظر إلى نيابته عن فعل مُتَعَدٍّ » .

٢٩ ـ قسم ابن معطى الإشارات[٥] إلى : « دنيا ووُسْطى وقُصْوَى » .

قال ابن إياز[٦] : « واستعمالُه دنيا وأختاها بغير ألف ولام ولا إضافة ولا مِنْ ، خَطأٌ وافق فيه شيخَه الجُزُولىّ ، فقد وقع ذلك فى حواشيه » .

٣٠ ـ تـكلَّم ابن معطى فى الفصل الخامس من الباب الرابـــع عن[٧] « المعرَّف باللام » واعتبارُه المعرِّفَ اللامَ فقط تابع فيه سيبويه ، ولم يذكر هذه المتابعةَ أحدٌ من شراحه ، والمسألة خِلافيّة ، وفيها أربعة مذاهب : أحدها أن المعرِّف « أل » والألف أصل ، والثانى : أن المعرِّف « أل » والألف زائدة ،

---

(١) المحصول ورقة ١٥٧ أ.

(٢) شرح الفصول ورقة ١١٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٦٥ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٧٩ أ .

(٧) الفصول ورقة ٤٥ أ .

والثالث : أن المعرِّف « اللام » وحدها ، والرابع : أن المعرِّف « الهمزة » وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . ذكر ذلك الشيخُ خالد[١] .

واعتبار « اللام » هى المعرِّفة وحدها ، ذهب إليه ابن معطى فى ألفيّته أيضا ، قال :

أمّا المعارف نخمس تُذْكَرُ أولها الأعلام ثم المضمرُ
والمُبهَم المخصوصُ والمعرّفُ باللام والمُضاف لاسمٍ يُعرَفُ[٢]

٣١ ـ ذهب ابنُ معطى إلى أنّ الألفَ واللام بدلٌ من الهمزة فى[٣] « الله » وفى هذا متابعة لأبى علىٍّ الفارسى ، لم يذكرها أحدٌ من شُرّاح[٤] « الفصول » . وقول أبى علىٍّ هذا حكاه الجوهرى[٥] . قال : « وسمعت أبا علىّ النحوىّ يقول : إن الألف واللام عِوَضٌ منها » ، واستدلّ لذلك بكلام كثير حكاه الجوهرى.

٣٢ ـ فى كلام ابن معطى عن التوابع قَدَّم « النعت » وذكر أنه أسبقُ التوابع[٦] .

ويقول ابن إياز[٧] : « بدأ بالنعت وزعم أنه أسبق التوابع ، وفيه نظر ، فإنّ ابن السرّاج وأبا علىٍّ والزمخشرى قدّموا التوكيد وشفعوه بالنعت ، وهو حسن ، لأن التأكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمّن

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٨

(٢) الألفية ص ٢٣ (٣) الفصول ورقة ٥٩ أ .

(٤) قولى هنا وفيما سبق أعنى به ابن إياز والخوبى ، فليس لدى من شروح « الفصول » غيرهما .

(٥) الصحاح (أله) ص ٢٢٢٣ ، ونقله صاحب اللسان أيضا فى (أله) ٣٦١/١٧

(٦) الفصول ورقة ٤٦ أ . (٧) المحصول ورقة ١٨٥ ب .

حقيقةَ الأول وحالًا من أحواله ، والتأكيد يتضمّن حقيقةَ الأول فقط ، والنعت قد يكون بالجملة والظرف وما جرى مجراه ، ولا كذلك التأكيد ، وعُذْره موافقةُ أبي الفتح ، فإنه قدَّم النعت ، وكذلك الزّجاجيّ والجُزُوليّ ». انتهى . ومثلُ هذا ذكر الخُوَيِّي[1] .

٣٣ ـ ذكر ابنُ معطى أن النعتَ المشتقَّ إما[2] « حِلْية أو نَسَب أو فِعل أو صِناعة » .

وتعبير ابن معطى بالحِلْية ، تابع فيه أبا الفتح بن جِنّيٍّ . قال ابن إياز[3] : « الحِلْية : الأمرُ الظاهرُ على الموصوف ، كالطول والقِصر والسواد والبياض والعمى والعَوَر ، والتحلية منها ، وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يتبع الاسمَ الموصوف تحليةً » .

٣٤ ـ قسم ابنُ معطى التوكيد إلى[4] « توكيد تكرار وتوكيد إحاطة ، وتوكيد التكرار قسمه إلى تكرار اللفظ وتكرار المعنى ، وهو إعادة الشيء بالنفس والعين ، وتوكيد الإحاطة هو التوكيد بكُلٍّ وأجْمَع .

قال ابن إياز[5] : « وقوله : ينقسم إلى توكيد تكرار وتوكيد إحاطة » فيه نظر ، وقد سبقه إليه شيخُه الجُزُوليّ ، وذلك لأنه توهَّم أن الإحاطة ليست بتكرار ، وهو باطل ، فإنك إذا قلت : قام القوم كلُّهم ، فإنَّ « كلَّهم » بمعنى كلّ القوم ، وهم القوم بأعيانهم ، فالتكرار لازِم فى القسمين ،

---

(١) شرح الفصول ورقة ١٤٨ ب .
(٢) الفصول ورقة ٤٦ ب
(٣) المحصول ورقة ١٨٦ ب .
(٤) الفصول ورقة ٤٧ أ ، ب .
(٥) المحصول ورقة ١٨٨ ب .

وحينئذ تكون القسمة متداخِلة ، وعذرها أن يريدا أن التوكيد تارةً يكون بتكرارٍ من دون إحاطة ، وتارة بتكرار وإحاطة » .

٣٥ ـ ذكر ابنُ معطى أن للإمالة موجباتٍ ومَوانِعَ[1] .

ويعقِّب ابن إياز فيقولُ[2] : « وقول المصنِّف إنها مُوجِبات ، تَسَمُّحٌ، سبقه إليه أبو عليٍّ الفارسىّ » .

٣٦ ـ عدَّ ابنُ معطى حروفَ الإبدال أحدَ عشرَ حرفا، وجمعها فى قوله[3] : « أجهدتم طاوين » .

قال ابن إياز[4] : « وأمَّا عَدُّه حروفَها ، ففيها ثلاثة أقوال : الأول : قول سيبويه وابن السَّرّاج وابن جِنِّىّ ، واختاره المصنِّف، وهى أحد عشر حرفا ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ما عدا السين واللام ، وثلاثة من غيرها، وهى الطاء والدال المهملتان والجيم ، ويجمعها : أجهدتم طاوين ، والثانى قاله بعضهم ، وهو أنه أضاف اللامَ إليها فصارت اثنتى عشرة ، وذلك لإبدالها من الضاد ، قالوا : الْطَجَع ، فى : اضطجع ، ومن النون فى أُصَيْلال ، وأصله : أُصَيْلان ، والثالث : قاله الرُّمّانىّ ، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاى والصاد ، حيثُ بدلتا من السين ، قرىء : « السِّراط والزِّراط » فصارت أربعة عشَر . وإلى الأول أذهَبُ ، لأن المراد ما كثُر إبدالُه واشتهر ، ولولا ذلك لعُدَّت الباء والسين والعين فيها ، لأنهم قالوا : بعكوكة ، والأصل : معكوكة ، لأنها من المَعْك ، وقالوا: بَاسُمُك ؟ يريدون: ما اسمك ... ونقل : عَنَّ زيداً قائم ، قال الشاعر[5] :

أعَنْ ترسَّمتَ مِن خرقاءَ مَنزِلةً ماءُ الصَّبابة مِن عينيك مَسْجُومُ

---

(١) الفصول ورقة ٥٧ ب .
(٢) المحصول ورقة ٢١٦ أ .
(٣) الفصول ورقة ٦٢ أ .
(٤) المحصول ورقة ٢٣١ ب .
(٥) ذو الرمة ، ديوانه ص ٥٦٧

٣٧ ـ فى الكلام على ضرائر الأشعار ، ذكر ابنُ معطى أنه يجوز حذفُ الفاء من « كيف » قال[١] : ويجوز الحذفُ من الحروف والظروف ، وهو نوعٌ من الترخيم ، قال :

أو راعِيانِ لبُعرانٍ لَنا شَرَدتْ   كى لا يُحَسّان مِن بُعرانِنا أثَرا

ولما كانت « كيف » اسماً ، وابن معطى يقول : « ويجوز الحذف من الحروف » فقد قال ابن إياز[٢] : « وأطلق المصنِّف عليها الحرفيّة ، وهى اسمٌ لشبهها بالحروف ، على قاعدة سيبويه ، فإنه ربّما سمَّى الفعل حرفا ، والاسمَ كذلك » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : مِن فصيح الكلام أن يطلق الحرفُ على الكلمة أيًّا كان نوعها ، وما أكثر ما نجد فى المعاجم كلمة : « هذا حَرفٌ غريب » . ويريدون غيرَ هذا المعنى النحوىّ المحدَّد ، ويستعمل القُرّاء « الحرفَ » لكل كلمة تُقرأ على وجه من القراءات ، فيقولون : هذا فى حرف ابن مسعود ، ويعنون : فى قراءة ابن مسعود[٣] .

٣٨ ـ ذكر ابن معطى فى الضرائر أيضا من الإدغام الشاذِّ قولهم فى بنى الحارث وبنى العَنْبَر : بَلْحارث وبَلْعَنْبر[٤] .

وقد أفاد الُخوَيِّى[٥] أن هذا ليس من الضرورات ، بل هو جائزٌ فى سَعَة الكلام ، وفى القرآن الكريم[٦] : ﴿ فَظَلْتُم تفَكَّهُون ﴾ . ثم ذكر أن المصنِّف تابَع الزَّجّاجىّ فى ذلك ، حيث ذكره فى شواذِّ الإدغام .

* * *

---

(١) الفصول ورقة ٦٦ ب .
(٢) المحصول ورقة ٢٤٧ أ .
(٣) انظر اللسان (حرف) ١٠ / ٣٨٥
(٤) الفصول ورقة ٦٨ أ .
(٥) شرح الفصول ورقة ٢٣٩ أ .
(٣) سورة الواقعة آية ٦٥

وبعدُ : فهذه مُتابعات ابن معطى واختياراته ، طَوَّف فيها ، وأفاد مِن كلّ مَن سبقوه، على أنّا رأيناه يدور كثيراً فى فَلَك شيخه الجُزُولىّ وأبى القاسم الزَّجّاجىّ ، والصِّلة بين الثلاثة[1] وَثيقة ، فابن معطى تَلْمَذ للجُزُولىّ ، والجُزُولىّ وضَع مقدِّمته المشهورة على جُمَل الزَّجّاجىّ ، كما سبق .

---

(١) تذكرنا هذه الصلة الثلاثية بأبى عمر الزاهد وثعلب وابن الأعرابى ، فى الأسانيد اللغوية .

الشواهد فى « الفصول » :

على الرّغم من أن ابن معطى صرّح بأن كتابَه للمبتدئين ، وعلى الرّغم من صِغَر حجم الكتاب ، نجد أنه امتلأ بالشواهد ، من قُرآنٍ وحديث وشعر ، وقد بلغت شواهده من الكتاب العزيز مائةً وواحدا وعشرين شاهدا ، وقد استشهد ابن معطى بالحديث الشريف مرّةً واحدة ، فى الكلام على أفعل التفضيل[١] ، وهو قوله صلَّى الله عليه وسلَّمَ : « ما مِن أيام أحبّ إلى الله فيها الصَّوم منه فى عشر ذى الحِجّة » ، ثم استشهد بالأثر ، فى كلمةٍ لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عند الحديث على المقصور[٢] ، وهو قوله : « لولا الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ » .

والاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثُر الجدلُ حولَه بين مؤيّد ومعارِض ، وقد أشبع العَلَّامة البغدادىّ الكلامَ فيه[٣] .

ولئن قلّ استشهاد ابن معطى بالحديث الشريف فى « الفصول » إلّا أنه باستشهاده قد أقرَّ المبدأ ، ومَهَدَ السَّبيل[٤] لابن مالك الذى تكثَّر منه .

ثم نرى ابن معطى يُكثر من الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس فى كثرة استشهاده بالكتاب العزيز ، فقد بلغت شواهده اثنين وستين شاهدا ، بين شِعر ورَجَز ، ولم يَنسُب من هذا العدد إلّا أربعةَ شواهد :

---

(١) الفصول ورقة ٣٨ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٧ أ .

(٣) خزانة الأدب ، ١ / ٩ ـ ١٥ ، وينظر أيضا البحث الذى كتبه الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث فى مجلة مجمع اللغة العربية ٣/١٩٩ .

(٤) ذكروا أن ابن خروف ـ وهو من معاصرى ابن معطى ـ قد أكثر من الاستشهاد بالحديث .

الأول قول النابغة[١] :

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا فقلت ألمّا تَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

والثانى قول الفرزدق[٢] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثْلُهم بَشَرُ

والثالث قول جرير[٣] :

فإنّ لِسانى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وهُو علَى مَن صبَّه اللهُ عَلْقَمُ

والرابع قول ذى الرُّمّة[٤] :

فأصبَحت بعدَ خَطَّ بهجتِها كأنّ قَفْراً رُسُومَها قَلَما

ويلاحظ أن البيتين الأخيرين ليسا فى ديوانى جرير وذى الرُّمّة المطبوعين ، وقد أنشد كثير من النحويين واللغويين البيت الأول ـ الذى ينسُبه المؤلف لجرير ـ من غير نسبة ، كما بيَّنت فى حواشى التحقيق .

* * *

(١) الفصول ورقة ٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٣٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٦٧ أ .

(٤) الفصول ورقة ٦٧ ب .

هل أفاد ابن معطى فى كتابه « الفصول » من الألفية ؟

لم يُشِر ابن معطى إلى « ألفيَّتِه » صراحـةً فى « الفصول » لـكنّه حين عالج مَخارج الحروف وصفاتها أخذ نَظْمه من الألفيّة ، قال :

حلقيَّةٌ لَهَوِيَّةٌ شَجْرِيَهْ وأَسَلِيَّةٌ مع النَّطعِيّهْ

ولِثَوِيَّةٌ مـع الذَّلْقيَةِ وشَفَهِيّةٌ مع اللّيِنيَّةِ

صفاتُها مهموسةٌ مسترخيهْ شديدةٌ مطبَقةٌ مستعليهْ

مجهورةٌ منحرِفٌ مكرَّرْ هاوٍ أَغنّانِ طويلٌ صُفَّرْ

وهذا نظم المصنِّف نفسه فى ألفيته[١] .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٥ ب ، ٦٦ أ ، والألفية ص ٦٨

متى ألَّف ابن معطى الفصول ؟

لم يذكر ابن معطى ولا أحدٌ من شُرَّاحه متى ألَّف « الفصول » على حين نجده فى ختام ألفيّته يذكر أنه فرغ منها سنة (٥٩٥) قال :

هذا تَمامُ الدُّرَّةِ الألفيهْ

نظَمها يحيى بن معطى المَغرِبى تذكرةً وجيزةً للمُعـــربِ

وَفْقَ مرادِ المُنتهِى والنَّشَأَهْ فى الخمسِ والتسعين والخمسمائهْ

فيكون قد فرغ من الألفية وهو فى الواحد والثلاثين[1] من عمره، ويكون قد صنع « الفصول » بعد هذا السنّ فى أكبر الظّنِّ ، لأخذه من الألفية فى « الفصول » كما أسلفت ، والله أعلم .

* * *

(١) فإنه ولد سنة (٥٦٤) كما سبق .

شُرّاح الفصول :

عرفت من شرح الفصول خمسة شروح ، أذكرها بترتيب وفيات مؤلّفيها :

١ ـ شرح العَلّامة جمال الدين أبى محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، المتوفَّى سنةَ (٦٨١) . واسم شرحه : المحصول[١] ، وسأتكلّم عليه بعدُ .

٢ ـ شرح أحمد بن محمد بن عامر بن فَرْقَد الأندلسى ، المتوفَّى سنةَ (٦٨٩)[٢] . وقد نقل السّيوطىّ ، والشيخ يس العليمى عن هذا الشرح[٣] .

٣ ـ شرح محمد بن أحمد بن الخليل بن سَعادة بن جعفر بن عيسى ، شهاب الدين الْخُوَيِّى المتوفَّى سنةَ (٦٩٣)[٤] ، وسأتحدّث عنه بعدُ .

٤ ـ شرح الحسن بن قاسم بن عبد الله المُرادِى المصرىّ . المعروف بابن أمّ قاسم ، المتوفَّى سنة (٧٤٩) . ولم أجد أحداً صرَّح بهذا الشرح إلّا ابنَ حجر العسقلانى[٥] .

٥ ـ شرح إبراهيم بن موسى بن بلال الكَرَكىّ الشافعىّ المتوفَّى سنةَ (٨٥٣). وقد شرح النصف الأول فقط ، كما ذكر السَّخاوِىّ[٦] .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٦٧ ، وكشف الظنون .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢ / ١٤ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ٢٧

(٤) بغية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، وكشف الظنون .

(٥) الدرر الكامنة ٢ / ١١٧

(٦) الضوء اللامع ١ / ١٧٧ ، ونقله صاحب كشف الظنون .

هذه هى جملة الشروح التى عرفتها ، وقد رأيت شرحين من هاته الشروح، وراجعت عليهما عملى فى تحقيق « الفصول » .

أولهما : شرح ابن إياز، ويسمى : « المحصول » ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩١ نحــو ، والنسخة فى جزأين ضمهما مجلد واحد ، فرغ من نسخ الجزء الأول يوم السبت ١٣ من ذى الحجة سنة (٦٧٧) وفرغ من نسخ الثانى يوم السبت ٢١ من شهر المحرم سنة (٦٧٨) والجزآن فى ٢٤٨ ورقة ومسطرتهما ٢٥ سطرا ، بقلم معتاد ، وعلى النسخة بعض تعليقات للشيخ بهاء الدين ابن النحاس .

وقد كشف ابن إياز عن علم جمٍّ واطلاع واسع فى شرحه هذا ، وقد أفدت كثيرا من علمه واطلاعه فى حواشىّ على تحقيــق الفصول . وقد أفاد النحويون المتأخرون من شرح ابن إياز على «الفصول» كثيرا ، وممّن رأيته نقل عنه كثيرا السيوطى[١] ، وكذلك نقل عنه الأشمونى[٢] والبغدادى[٣] .

الشرح الثانى :شرح الخوبى، ووجدت منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٥٣ نحو، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع فى٢٣٩ ورقة ، ومسطرتها ١٩ سطرا

---

(١) فى الأشباه والنظائر ١ / ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣٢، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٢ / ٣ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٦، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٤ / ١١٧ ، ١١٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤ / ٢٢٤

(٣) خزانة الأدب ١ / ٤٥٢ ، نشرة شيخى عبد السلام هارون ، وينظر أيضا ٤ / ٨ من الطبعة القديمة .

فرغ من نسخها يوم الثلاثاء حادى عشر ذى الحجة سنة (٧٤١) . والشارح يغلب عليه أثر المنطق ، وقد أكثر من الشواهد وشرحها وفسّر غريبها، وأورد أثناء شرحه كثيرا من الأسئلة وأجاب عليها، وقد أفدت أيضا من شرح الخويِّى هذا فى تحقيق الفصول .

* * *

نُسخ الفصول :

ذكر المستشرق الألمانى كارل بروكلمان (١) أن من « الفصول » نُسَخاً فى برلين برقم ٦٥٣٦ ، وفى البودليانا بأكسفورد، كما فى فهرسها ٢/٢٤٧ (الكتاب الثالث) وفى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم $\frac{٧٦}{١٤١}$.

* * *

وقد اعتمدت فى تحقيق « الفصول الخمسين » على نسختين : الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٥٣ نحو (٩٥٢٨) . ومنها نسخة مصورة على ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٢٣ نحو .

وهذه النسخة تقع فى ٦٨ ورقة ، ومسطرتها ١٣سطرا ، مقاس ١٤×٢١سم وهى بقلم نَسخىّ كبير مضبوط بالشكل ، كتبها حسن بن على البَعْلَبكّىّ ، فى مدينة الخليل بالقدس ، و فرغ منها لإحدى عشرة ليلة خلت من جُمادى الأولى ، سنةَ ثلاث عشرة وسبعمائة للهجرة (٧١٣) .

وعلى الورقة الأخيرة مايفيد أن النسخةَ قوبلت على نسخة أخرى ، وتاريخ هذه المقابلة إحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة المذكورة .

وعلى الورقة أيضا مطالعةٌ لأبى المكارم محمد بن محمد الشافعىّ الشاذلىّ بتاريخ خامس عشر صفر سنة (١٠٣٩) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

كتاب الفصول النحوية . تصنيف الشيخ الإمام العلامة حُجَّة العرب ومَحجّة الأدب ، زين الدين يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ورضى عنه وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين .

---

(١) تاريخ الآدب العربي ٥ / ٣٠٧

وقد اتخذت هذه النسخةَ أصلا .

والنسخة الثانية : محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع برقم (١٧٤٣ عام) ، (الكتاب الأول فى المجموع) وتقع فى ٢٢ ورقة ، ومسطرتها ١٨ سطرا ، مقاس ١٧ × ٢٤ سم ، وهى بقلم نسخى مضبوط بالشكل ، من خطوط القرن السابع ظنًّا ، كتبها جنيد بن عبد الله النحوى[١] .

والنسخة مقابَلة ، وبحواشيها شروح وتعليقات كثيرة ، وفى وسطها خَرْم ، يبدأ من أثناء الفصل التاسع من الباب الثانى، إلى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

الفصول العربية . تأليف الإمام الأوحد شيخ الأدب لسان العرب

زين الدين ابن معطى النحوى ، رحمه الله ورضى عنه .

وعلى الصفحة وقفية باسم الحاج محمد باشا والى الشام ، على مدرسته بدمشق الشام ، وتملُّك باسم : مصطفى بن عبد السلام الإمام .

وقد رمزت لهذه النسخة فى تعليقاتى بالرمز (ظ) إشارة إلى المكتبة الظاهرية، لا زالت محروسةً مأنوسةً إن شاء الله[٢] .

والفضل لأخى الأستاذ الجليل الدكتور شاكر الفحام ، وزير التربية

---

(١) هكذا ذكر مفهرسو المكتبة الظاهرية ، وفيه نظر ، لمغايرة الخط الذى كتبه جنيد هذا بآخر النسخة لخط النسخة مغايرة بينة . انظر (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ــ علوم اللغة العربية (النحو) ص ٣٩١) .

(٢) بالمكتبة الظاهرية نسخة ثانية من الفصول برقم (٤٧٨٦ عام) وهى مخرومة من أولها وآخرها ، بنحو ورقتين . راجع فهرس الظاهرية المذكور .

والتعليم بالجمهورية العربية السورية ، الذى تـكرّم فأمر بتصوير هذه النسخة وإرسالها إلىَّ ، فشـكَر الله له ، وجزاه خيرَ الجزاء عمّا يبذله للعلم وأهله . وهذا الرجل مازال حفيًّا بالعِلم، مستزيداً منه ، حافظاً له، على الرغم من شواغل المنصب وصوارِف الأيام . حفظه الله ورعاه ، وأسبغ عليه نِعمَه ظاهرةً وباطنة .

ثم إنى رأيت نسخة أخرى من « الفصول » فى مكتبة فيض الله أفندى بمدينة استنبول بتركيا[١] ، تحت رقم (٢١٢٩) ، والنسخة ضمن مجموعة ، من ورقة ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ، ومسطرتها ١٥ سطرا ، وهى بقلم معتاد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ، ولـكنى أرجح أنها من خطوط القرن الثامن أو التاسع ، وبهذه النسخة أخطاء فى الضبط وسهو عن بعض الـكلمات .

وهذه النسخة لم يذكرها المستشرق الألمـانى كارل بروكلمان فى موسوعته الـكبرى « تاريخ الأدب العربى » لأنها فى فهرس مخطوط .

وقد اعتبرت شرحى ابن إياز والخُوَيِّى للفصول نسختين منها ، وأثبتُّ فى حواشى تحقيق فُروقَهما ، وقد ظهر لى أن ابن إياز والخُوَيِّى كان معهما عِدَّةُ نُسَخ من الفصول ، وقد أشرت إلى هذا كثيرا فى تعليقاتى.

* ✲ *

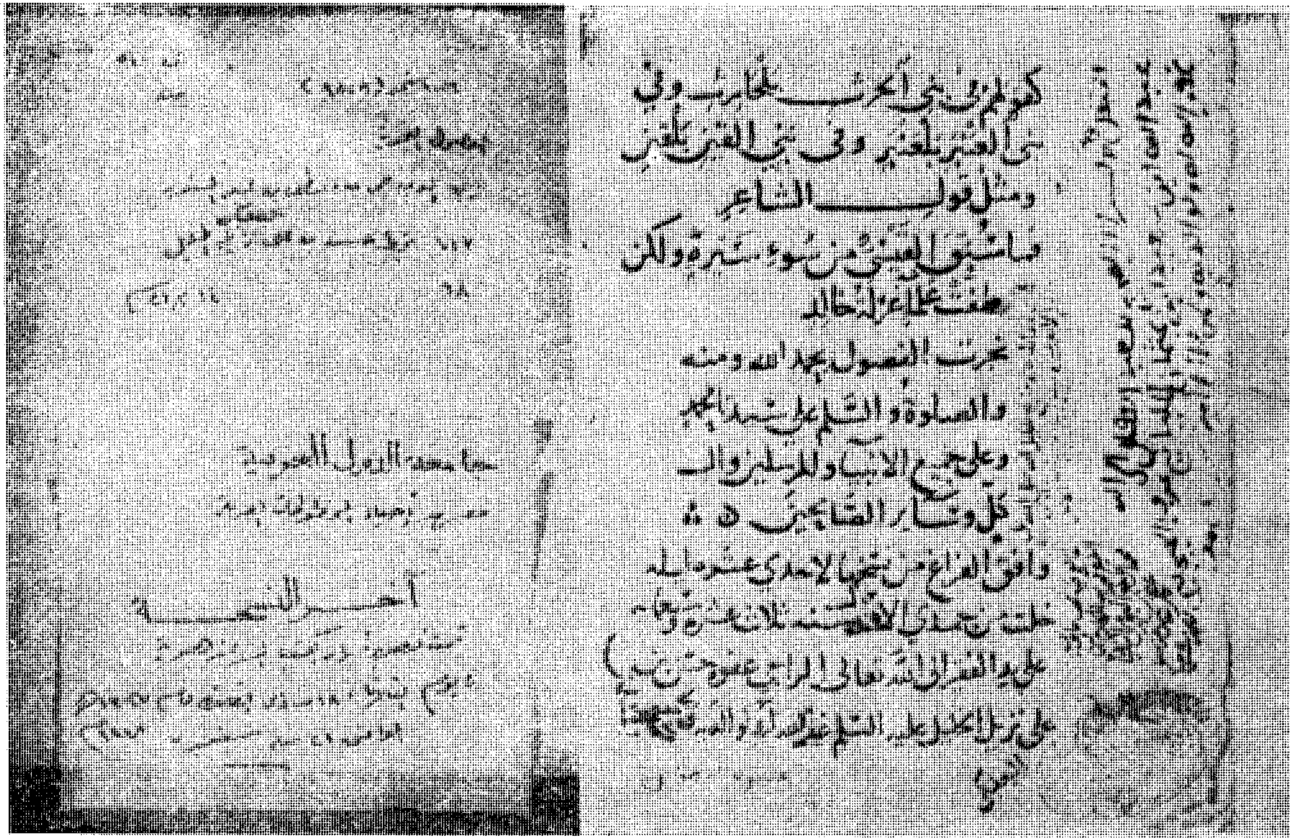
(١) رأيت هذه النسخة فى رحلتى إلى تركيا ، فى شهر يناير سنة ١٩٧١ م .



صفحة العنوان من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية



الورقة الأولى من نسخة الأصل المخطوطة بالمكتبة الأزهرية



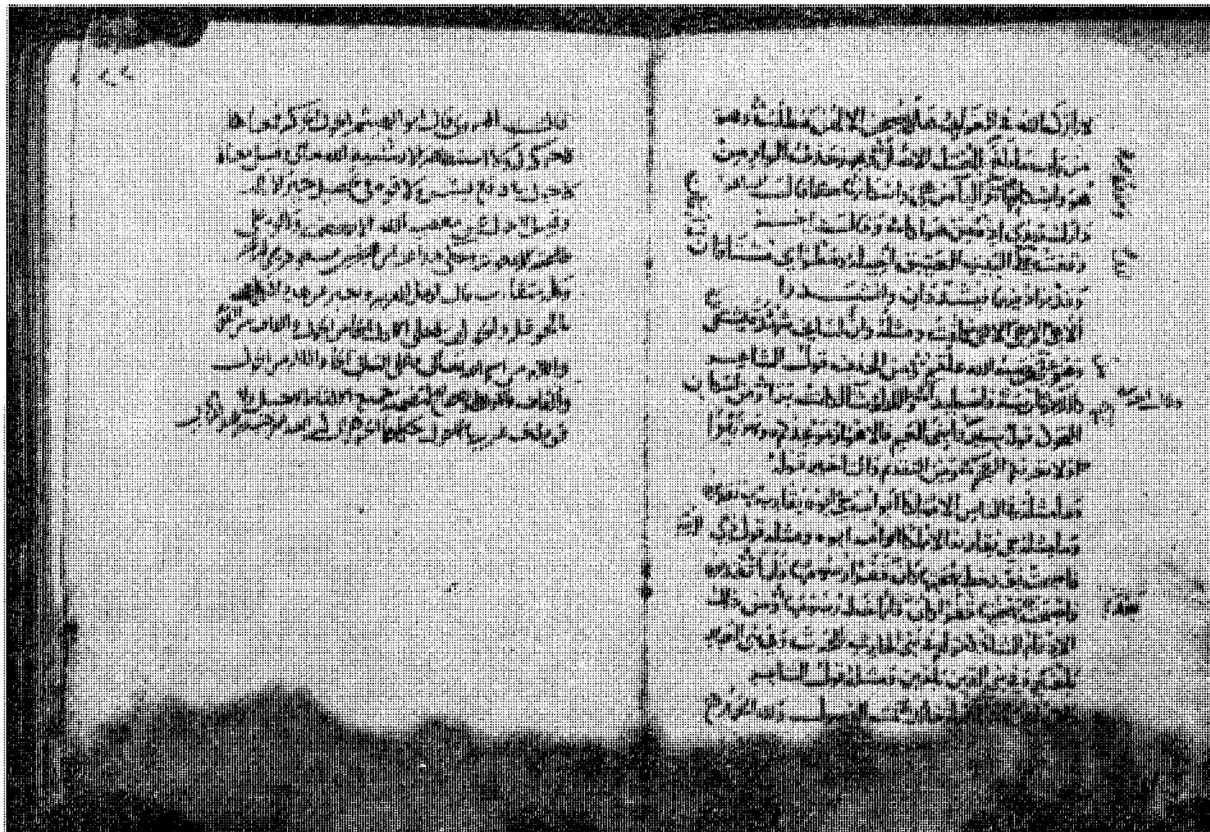
الورقة الأخيرة من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية



صفحة العنوان من النسخة المخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق



الورقة الأولى من نسخة الظاهرية



الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

الفصول الخمسون

بسم الله الرحمن الرحيم . وما توفيقى إلّا بالله

الحمد لله منتهى[1] حمده ، وصلواته على [خير خلقه][2] محمد وآله المقتفين هديه من بعده .

أما بعد ، فإنّ غرضَ المبتدىء الراغبِ فى علم الإعراب حصرتُه فى خمسين فصلا ، يشتمل عليها خمسةُ أبواب .

البَابُ الأوَّلُ

فى مقدِّمة هذا الفن من الأصول ، وفيه عشرة فصول .

الفصل الأول

فى بيان الكلام والكَلِم والكلمة والقول .

فالكلام هو اللفظ المركَّب المفيد[3] بالوَضْع ، كقولك : زيد أخوك ، وقام زيد .

والكَلِم جنس ، واحدة : كلمة ، ينطلق على المركَّب ، مفيدا كان أو غيرَ مفيد .

والكلمة هى اللفظ[4] المفرد الدالُّ على معنًى مفرد .

والقول يعمُّ الجميع . والأصل [١ ب] استعماله فى المفرد .

الفصل الثانى

فيما يأتلف منه الكلام . وهو الكَلِم الثلاث : الاسم ، والفعل، والحرف .

---

(١) فى ظ : على حمده . (٢) ساقط من ظ .

(٣) فى ظ : فالكلام لفظ مركب مفيد بالوضع .

(٤) فى ظ : اللفظة المفردة الدالة على معنى بالوضع مفرد .

فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام، وماعدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم فى باب النداء[١] ، نحو : يا زيدُ .

ودليلُ حصرِها أن المنطوق[٢] به إما أن يدلَّ على معنًى يصح الإخبارُ عنه وبه ، وهو الاسم ، وسُمى بذلك لسُمُوِّه على قَسِيمَيْه .

وإما أن يصحَّ الإخبارُ به لا عنه ، وهو الفعل ، وسُمِّى باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعلٌ حقيقةً .

وإما ألّا يصحَّ الإخبارُ [لا][٣] عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسُمِّى بذلك لوقوعه طَرَفا[٤] وفَضْلَة ، يتِمُّ [٢ أ] الـكلامُ بدُونه .

---

(١) قال ابن إياز فى شرح الفصول ، وهو المسمى بالمحصول ورقة ٤ أ : وإنما أفاد الحرف مع الاسم فى باب النداء خاصة ، لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنه قد أميل ، فقيل : يازيد ، والإمالة بعيدة من الحروف ، وتعلق به الجار والمجرور فى قولك : يالزيد لعمرو ، وعمل فى الحال كقوله :

* يابؤس للجهل ضراراً لأقوام *

وما ذلك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل .

(٢) تراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٣ (٣) زيادة من ظ .

(٤) قال فى المحصول ، ورقة ٦ أ : يعنى أنه إنما سمى حرفا لأنه ليس من أجزاء الجملة المفيدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ لا تتوقف فائدة الجملة على « هل » إذ لوحذفتها لبقى الـكلام صحيحا ، والحرف فى اللغة هو الطرف ، يقال : هو حرف الجبل ، لطرفه ، فـكأنه لما لم يكن أحد الأجزاء ، طرف ، ولهذا سموه فضلة ، لاستقلال الـكلام دونه ، ولا يريد بذلك أنه وقع فى اللفظ طرفا ، كيف وأنت إذا قلت : زيد هل أبوه قائم ؟ ومررت بزيد ، فإن « هل » والباء وقعا فى حشو الـكلام ووسطه ، وإنما المراد ماذكرت .

الفصل الثالث

فى حَدِّ الاسمِ وعلاماتِه . فَحدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسِها ، دَلَالةً مجرَّدةً من(١) زمان ذلك المعنى ، كرَجُل ، وَعلَم .

وعلاماته : التعريف(٢) والإخبارُ عنه ، والجَرُّ ، والتنوين [والإضافة](٣)

---

(١) فى ظ : عن .

(١) ما المراد بالتعريف هنا ؟ قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٧ ب : يحتمل أن يريد حرف التعريف ، فحذف المضاف ، وهو الأشبه ، لأن النحاة كثيرا مايبدأون بهذه العلامة ... ويحتمل أن يريد بالتعريف تعريف الإضمار فإنه لايكون إلافى الأسماء، إذ لايضمر الفعل ولا الحرف ، ويحتمل أن يريد مطلق التعريف فإنه لا يصح إلا فى الأسماء . انتهى كلام ابن إياز .

وقال الخوبى فى شرح الفصول ، ورقة ١٠ أ : اعلم أن هذه العبارة أحسن من عبارة من يقول : من علامات الاسم حرف التعريف ، أو الألف واللام ، لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل فى الفعل المضارع . قال الشاعر [الفرزدق] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ولو قال : الألف واللام للتعريف ، لكان مخالفا لسيبويه ، فإنه يرى أن أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف فى الوصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : اللام للتعريف ، لكان مخالفا للخليل ، فإن أداة التعريف عنده الألف واللام معا ، وأيضا فإن أداة التعريف قد تكون ميما كما فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر امصيام فى امسفر » ، أى ليس من البر الصيام فى السفر ، فأبدلت اللامات ميمات ، ولو قال : أداة التعريف لخلص من هذه المحذورات ، لكن قوله : « التعريف » أعم وأكثر فائدة ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماء ، فظهر أن قوله : « التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

(٣) زيادة من ظ .

والتثنية ، والجمع ، والنعت ، والتصغير ، والنداء ، والإضمار(١) .

ومعنى الإخبارِ عنه كونُه فاعلًا أو مفعولا ، أو مبتدأ .

الفصل الرابع

فى حَـــدِّ الفعل وعلاماتِهِ . فحَدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسِها دِلالةً مقترنةً بزمان ذلك المعنى ، كضرب يضرب ، واضرِبْ .

وعلاماته : قـــد ، والسين ، وسوف ، والأمر(٢) ، والنهى ، والجزم ، والتصرف [٢ ب] إلى الماضى والمستقبل ، واتصال الضمائر(٣) البارزة به ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون(٤) التوكيد ، خفيفةً كانت أو شديدة .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من ظ ، ومن المحصول ، ويدل على سقوطها قول ابن إياز : « وذكر للاسم تسع علامات » وأنت ترى أن ماذكره المصنف إحدى عشرة لاتسع . وقد سقطت الكلمة أيضا من شرح الفصول للخويى .

(٢) الأمر قد يتأتى بالحرف ، وقد يقع الاسم أمرا ، فما المراد بقول المصنف : « والأمر » ؟

يقول ابن إياز فى المحصول ، ورقة ١٢ أ : فإن كان المصنف يريد حرف الأمر ، وهو « اللام » فى قولك : ليضرب ، وحرف النهى ، وهو « لا » فى قولك : لاتضرب ، صح كلامه ، فإنهما أعنى لام الأمر ، و « لا » فى النهى مختصان بالأفعال اختصاص باقى الجوازم بها ، وإن كان يريد أن ما كان أمرا أو نهيا فهو فعل ، كما ذكره أبو الفتح ابن جنى فى « اللمع » لم يصح ، ألا ترى أن « صه ومه » اسمان ، ويدلان على الأمر ، فمعنى « صه » : اسكت ، ومعنى « مه » : اكفف ، ودليل اسميتهما تنوينهما فى قولك : صه ، ومه .

(٣) فى ظ : به بارزة .   (٤) فى ظ : ونونى .

الفصل الخامس

فى حَدِّ الحرف وعلاماته[١] وفائدته . فحدُّه : كلمة لا تدلُّ على معنى إلا فى غيرها .

وعلاماته : ألّا يقبلَ علاماتِ الأسماء ولا علاماتِ الأفعال ، وإنما يُؤْتَى به رابِطاً بين اسمين أو فعلين ، أو بين جملتين ، أو بين اسمٍ وفِعْل ، أو مُخَصِّصا[٢] للاسم أو الفعل ، أو قالِبا[٣] لمعنى الجملة ، أو مؤكِّدا لها[٤] ، عاملا أو زائدا .

---

(١) فى ظ : « وعلامته » فى هذا الموضع ، والذي يليه .

(٢) يريد لام التعريف ، فإن « رجلا » شائع ، فإذا قلت : الرجل ، اختص بواحد وتعين له .

وقوله : « أو للفعل » : يريد نحو السين وسوف ، فإنهما يخصصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحا للحال أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ١٣ أ .

(٣) يريد نحو حرف النفى وحرف الاستفهام ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد قائم ، فهذا خبر ، فإذا قلت : ما زيد قائم ، نقلت « ما » الكلام عن كونه إيجابا إلى أن صيرته نفيا . قال ذلك ابن إياز .

(٤) الحروف المؤكدة تنقسم إلى قسمين : فمنها ما يؤكد المعنى ويقويه ، كلام الابتداء فى « لزيد قائم » وإن فى قولك: «إن زيدا قائم» ومنها مايقوى اللفظ ويمتنه ويزيل قلقه ، وذلك نحو « ما » فى قوله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » و « فبما رحمة من الله لنت لهم » .

ثم إنه قسم المؤكد إلى قسمين: عامل وغيرعامل ، فالعامل نحو قولك:إن زيدا قائم . وغير العامل نحو قوله :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به   نعم من فتى لايمنع الجود قاتله

والتقدير: أبى جوده البخل . قال ذلك ابن إياز فى المحصول . وانظر الكلام على هذا البيت فى المغنى ١ / ٢٧٥ ، واللسان (لا) ٢٠ / ٣٥٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥ وحواشيه .

الفصل السادس

فى بيان ما لا يخلو أواخرُ الكَلِمِ منه ، وهو[٣ أ] أحد أمرين: الإعراب والبناء . فالإعراب تغيُّر أواخرِ الكَلِمِ لاختلاف العوامل [1][الداخلة عليها عند التركيب] بحركاتٍ ظاهرة أو مقدَّرة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف .

والبناء ضدُّه، وهو لزوم أواخرِ الكَلِمِ حركةً [2] أو سكونا، من غير عامل ولا اعتلال .

وألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف .

---

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ١٤ أ ، وشرح الخويي ١٤ ب . وقد بنى الخويي على هذا السقط كلاما فقال : « واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور ، ويرد عليه قولهم فى الحكاية لمن قال: جاء زيد : منو ؟ أى : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا: منا؟ ولمن قال : مررت بزيد : منى ؟ فإن « من » هاهنا قد تغير آخره لتغير العوامل حسب مارأيت ، وليس معربا ، بل هو مبنى ، واحترز شيخ المصنف أبو موسى الجزولى عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فلم يرد عليه « من » فى الحكاية لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغى للمصنف أن يوافقه فى هذه العبارة كما وافقه فى عبارته فى حد الحروف التى خالف بها الجمهور ، فرارا من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور . . . وكما وافقه فى مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور » .

وقوله : « عند التركيب » سقط من ظ .

(٢) كذا فى الفصول ، ومثله فى شرح الخويي ورقة ١٥ أ . والذى فى المحصول ، ورقة ١٥ ب : حركة ما .

والمعرب : هو الاسم المتمكِّن(١)، والفعلُ المضارع ، وما عداه(٢) مبنىٌّ .

الفصل السابع

فى إعراب الاسم المتمكِّن .

وهو ثلاثة [٣ ب] أنواع : مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

النوع الأول : المفرد . وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصحيح ، وهو ما ليس آخرَه ياءٌ قبلها كسرة(٣) ، ولاواوَ قبلها ضمّة ، ولا ألفٌ(٤)[قبلها فتحة] .

فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعا ، وبالفتحة نصبا ، وبالكسرة جرا ،

---

(١) فى ظ : « هو المتمكن من الأسماء ، والمضارع من الأفعال » .

والتمكن مأخوذ من المكنة ، وهى الثبوت ، ومعناه أن المعرب هو الاسم الذى لم يخرج إلى شبه الحرف ، فإنه متى ما أشبه الحرف بنى ، وإذا كان كذلك فقد ثبت فى مكانه الأصلى . أفاد ذلك ابن إياز .

(٢) فى المحصول : « وما عداهما » . وكذلك فى ظ ، وفيها : فمبنى .

(٣) فى ظ : « ماليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » وقال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ١٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أن فى بعض النسخ : « ماليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » على أن يكون « آخره » منصوبا على الظرف ، وهو الخبر ، و« ياء » مرفوع على أنه اسم ليس ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، وفى بعض النسخ : «ماليس آخره ياء» برفع « آخره » لأنه اسمها ، ونصب « ياء » لأنه خبرها ، وهذا أجود من الأول، لأن الشىء لايكون ظرفا لنفسه ، فاعرفه .

(٤) مابين القوسين مكتوب بهامش الأصل بخط مغاير . وأظن ظنا أنه من فعل أحد القراء ، ويقوى هذا الظن عدم وجوده فى المحصول . وقال ابن إياز عقبه : « وأطلق القول على الألف ، إذ محال أن ينطق بألف ولا فتحة قبلها ، فلهذا قيد فى الياء ، وأطلق فى الألف » انتهى كلام ابن إياز . وهو شاهد قوى على ماذهب إليه ظنى .

نحو زيد . وغير المنصرف (١)[يكون فى موضع الجر مفتوحا (٢) ، و] يدخله الرفع والنصب . [ويفتح فى موضع الجر (٣)] . ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، نحو أحمدَ .

وأصل الاسمِ الصَّرفُ (٤) ، وعلامته التنوين .

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ الصرفَ لوجود عِلَّتين (٥) فرعيّتين فيه من فروع تسعة. وكيفية اجتماعها (٦) ما تراه .

وما عداه غير مُعْتَبَرٍ فى منع الصرف .

فترتيب موانع الصرف [٤ أ] التعريفُ :

[وهو العلمية (٧)] مع التأنيث ، نحو فاطمةَ ، وحمزةَ ، وسَقَرَ ، وزينبَ ، [وحَلَبَ](٨) .

ومع العُجْمة ، نحو إبراهيم ، وكلّ (٩) مُتَلَقًّى علماً أعجميًّا زائدا على ثلاثة أحرف .

---

(١) مابين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ١٨ ب ، ولكنه فى شرح الخويى ورقة ١٧ أ .

(٢) فى ظ : مفتوح الآخر .

(٣) ليس فى ظ .

(٤) فى ظ : والأصل فى الاسم الصرف .

(٥) فى ظ والمحصول ورقة ٢٠ب: «لوجود فرعين فيه». وكذلك فى شرح الخويى ورقة ١٧ ب . ثم قال الخويى : « وفى بعض النسخ : « فرعيتين » أى علتين فرعيتين » .

(٦) كذا فى الأصل ، وظ ، ومثله فى شرح الخويى . وفى المحصول : اجتماعهما .

(٧) مابين القوسين سقط من ظ والمحصول . وهو فى شرح الفصول ، ورقة ١٨ أ .

(٨) ليس فى ظ .

(٩) فى ظ والمحصول ورقة ٢٣ب : «وكل أعجمى علم متلق زائد على ثلاثة أحرف» =

ومع التركيب، نحو حَضْرَمَوْتَ، ومعدى كَرِبَ [وكلُّ اسمين جُعْلا اسماً واحداً](١).

ومع الألف والنون، نحو عثمانَ وعَفَّانَ، (٢)[وعِمرانَ، وغَطَفانَ]، وكُلِّ بِناءٍ فيه ألفٌ ونون زائدتان، مُجرَّداً من هاء التأنيث يكون عَلَماً.

ومع وزن الفعل [الغالِب عليه والمختصِّ به](٣)، نحو: بَذَّرَ(٤)، وأحمدَ، وتَغْلِبَ، ويَزِيدَ [وكلُّ ما(٥) ما أوله حرف المضارَعة].

ومع العَدْل [غيرِ(٦) مَبْنِيٍّ] نحو عُمَرَ، وزُفَرَ، وكلِّ مَنْوِيٍّ فيه العدلُ حالَ التعريف.

= ثم قال في شرحه: يريد أن العجمة إنما تمنع الصرف إذا كان الاسم الأعجمى علما ثم نقل وبقى على تعريفه، فاحترز بذلك عن الأسماء الأعجمية التى هى نكرات لكن نقلتها العرب وغيرتها بوجه من الوجوه، فمن ذلك: ديباج، عربوه وصيروه على مثال ديماس، وهو السرب. والديباج: الإبريسم اللين.

(١) ليس فى ظ.

(٢) مابين القوسين سقط من المحصول. وهو فى شرح الخوبى، ورقة ١٩ ب.

(٣) سقط من ظ.

(٤) سقطت كلمة «بذر» من ظ، وقال ابن إياز فى المحصول ورقة ٢٧ ب: وقوله: «نحو بذر» الظاهر أنه جعله مختصا بالفعل ليكون قد اشتمل تمثيله على المختص والغالب، إذ ما بعده من الأمثلة كلها غالبة، وهو رأى بعضهم. وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب، إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة المدة نحو: شلم، وهو اسم بيت المقدس، وخضم، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم، وعثر، وهو اسم ماء (ذكر ياقوت فى معجم البلدان ٣/ ٦١٥ أنه بلد باليمن) وبذر، وهو اسم موضع (فى معجم البلدان ١/ ٥٣٠ أنه اسم بئر بمكة) وبقم (وهو اسم للخشب الذى يصبغ به) ويقال: إنه أعجمى. وقال الأندلسى: الأولى جعله من الغالب، لأن الزيادة فيه للتكثير فجرى مجرى المضارع الذى الزيادة فيه لمعنى.

(٥) مابين القوسين سقط من ظ، والمحصول. وهو فى شرح الخوبى، ورقة ٢٠ أ.

(٦) وهذا أيضا سقط من ظ، والمحصول. وهو فى الشرح ورقة ٢٠ ب.

والوصفُ مع الألف والنون، نحو سكرانَ ، وكلٌّ بِناء [٤ ب] على فَعْلانَ يكون مؤنّثُه فَعْلَى .

ومع وزن الفِعل نحو : أحْمرَ ، وأصْفرَ ، وكلٌّ أفْعَلَ فى مُقابلته من المؤنث فَعْلاء ، أو فُعْلَى .

ومع العَدْل نحو : مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ ، وكلٌّ بناء على مَفْعَلٍ أو فُعالٍ معدول عن ألفاظ العدد إلى العشرة .

والجمعُ الذى لا نَظِيرَ له فى الآحاد(١) ، نحو : دَوابّ(٢) ، ودَراهِمَ ، ودَنانيرَ ، يُعَدُّ فَرْعَين .

وكذلك ما آخِرُه(٣) ألف التأنيث ممدودةً ، نحو : حمراءَ ، وأنبياءَ(٤) .
أو مقصورة نحو : سَكْرَى ، وجَرْحَى .

والمؤنّث الثُّلاثىُّ الساكِنُ الوسَطِ ، نحـو : هندٍ ، للعرب فيه مذهبان : الصرف وتركه .

وكلُّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نَكَّرْتَه صُرِف(٥) .

---

(١) والجمع الذى له نظير فى الآحاد ، مثل : رجال ، فإن نظيره من الآحاد: كتاب. ويلاحظ أن هذا الضابط الذى ذكره المصنف هو الذى يعرفه النحويون بقولهم : صيغة منتهى الجموع ، وهى كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

(٢) أفاد ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٣٠ أ أن أصلها : دوابب ، فحصل فيها الإدغام ، ثم قال : وكان يجب على المصنف أن لا يبتدئ فى التمثيل بدواب ، بل بدراهم ، لأن ذلك قد دخله التغيير ، وتغير عن الصيغة المعتبرة ، فالبداءة بما جاء على أصله أولى ، فاعرفه.

(٣) فى ظ : ما كان آخره .

(٤) مثل بحمراء وأنبياء ، ليشير إلى أن ما فيه ألف التأنيث قد يكون مفردا ، وقد يكون جمعا ، وكذلك فى مثالى ألفى التأنيث المقصورة .

(٥) فى ظ : إذا نكر انصرف .

وإذا أُضيف ، أو دخله لامُ التعريف دخله[(1)] الجَرُّ [٥ أ] في موضع الجر، نحو : بالأحسنِ ، وأحسنِكم .

قال الله تعالى[(2)] : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

القسم الثاني : المُعتَلُّ . وهو ثلاثة أَضْرُب :

فالضرب الأول : المقصور ، وهو ما آخِرُه ألفٌ مفردة ، نحـو : عصاً ، ورَحًى[(3)] وحُبْلَى .

فإعرابه بحركاتٍ مُقَدَّرة في الألف تعذُّرا .

ومنه اسمان يُعْرَبان كالمثنَّى ، وهما : كِلا وكِلْتا ، إذا أُضِيفا إلى مُضْمَر ، نحو : كِلَيْهما ، وكِلْتَيْهما .

الضرب الثاني : المنقوص . وهو ما آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ ، نحو : القاضي.

فإعرابه : نصبا بفتحة ظاهرة ، وفي رفعه وجـــرِّه تُقدَّر الضَّمَّةُ والكسرة استثقالا .

الضرب الثالث : ستة أسماء . رفعها بالواو ، ونصبها بالألف [٥ب] وجرُّها بالياء ، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم[(4)] .

وهي : أخوكَ ، وأبوه ، وحموها[(5)] ، وهَنُوكَ ، وفوه ، وذو مال .

---

(١) في المحصول ورقة ٣١ ب : « انجر في موضع الجر » . وما في الفصول مثله في شرح الخويي ، ورقة ٢٣ أ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٦ ، ٩٧

(٣) سقطت هذه الكلمة من المحصول وشرح الخويي .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أنه أخل بشرط آخر ، وهو أن تكون مكبرة أو غير مصغرة .

(٥) قال ابن إياز : قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ، ولم يقل كما قال

وإن أفرِدت أُعْرِبت بالحركات[1] ، وكُلُّها تُفْرَدُ إلا ذو ، وإن أفرد[2] فوكَ ، أُبدِل من واوه مِيم.

النوع الثانى

المثنَّى : وهو ما ألحقته ألفا[3] ، رفعا ، وياء مفتوحا ما قبلها، نصبا وجرا ، ونونا فى الأحوال الثلاثة، مكسورة بدلا من التنوين ، فَتُحْذَف للإضافة كحذفه.

ولا يخلو المثنَّى من أن يكون صحيحا أو معتلًّا مقصورا .

فيُرَدُّ إلى أصله إن كان ثلاثيًّا نحو : رَحًى ، يُرَدُّ إلى الياء ، وعصاً ، يُرَدُّ إلى الواو .

=غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر، لأن الأحماء أقارب الزوج ، والحماة: أم الزوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصهر يجمع الجهتين . انتهى كلام ابن إياز . وهذا الفرق بين الأحماء والأختان يذكر فى كتب اللغة عن الأصمعى. انظر تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ ، واللسان (ختن ـ حمو) .

(١) بعد هذا فى ظ : فى الأحوال الثلاثة .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٣٩ أ : وفى كلامه نظر ، فإنه يقتضى بظاهره أنه لا تبدل الميم من واوه إلا فى حال إفراده، وليس كذلك، إذ قد يكون فى حال الإضافة، كقولك : هذا فم زيد.

(وجاء فى هامش المحصول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) قال الشاعر :

* يصبح عطشان وفى البحر فمه *

وقد تشدد ميمه ، قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه *

وقد يُمكن أن يكون أراد بقوله : « أبدل » الوجوب ، فلا يرد عليه شىء ، إذ فى حال الإفراد يجب البدل، فأما فى الإضافة فأنت مخير ، والأحسن ألا يبدل، وهذا بين.

(٣) فى ظ : لحقته ألف .

وما زاد على الثلاثىّ فـكلّه يُرَدُّ إلى الياء .

والمنقوص ، نحو : عَمٍ ، تثنيته بالرَّدِّ(١) نحو قولك : [٦ أ] عَمِيانِ .

والمحذوف ، نحو : أخٍ ، وأبٍ ، تثنيته برَدِّ(٢) الأصل ، فتقول : أخوان، وأبوان .

وفى : دَمٍ ، ويَدٍ ، وبابهما(٣) وجهان .

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : حمراء ، تبدلها واوا ، فتقول : حمراوان . والأصلية تثبتها همزةً ، نحو : قُرّاء . ولك الخِيار فى المُبدَلة ، نحو: كساءين وكساوَيْن .

النوع الثالث

المجموع . وينقسم إلى جمع تـكسير ، وهو ما تغيَّر فيه بِناء الواحد ، إما بزيادة ، نحو : رِجال ، أو بنُقْصان نحو : كُتُب ، أو بتغـــيُّر الحركات ، نحو : أُسْدٍ .

---

(١) فى ظ : تثنيته ترد إلى الياء . (٢) فى ظ : يرده إلى الأصل .

(٣) قال الخويى فى شرح الفصول ، ورقة ٢٧ أ : أراد ببابهما كل ماحذف لامه من غير الأسماء ، وهو واو أو ياء ، فتقول فى أحد الوجهين : دميان ويديان ، لأن أصله: دمى ويدى . قال الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال الآخر :

* يديان بيضاوان عند محلم *

وتقول فى الوجه الآخر : يدان ودمان ، وقد جاء فى لغة قليلة : دموان ، على أن الأصل فيه : دمو .

وإلى جمع سلامة . وهو إما مذكّر ، أو[1] مؤنّث .

فجمع السلامة فى المذكّر : ما ألحقتَه واوا مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياءً مكسورا ما قبلها نصبا وجرا ، [٦ ب] ونونا فى الأحوال الثلاثة مفتوحةً تحذف للإضافة .

ويُفْتَح ما قبل الواو والياء فى[2] [المُعتلِّ] المقصور ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ[3] ﴾ ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾[4] .

وشرط هذا الجمع ، إن كان هذا الاسم جامدا : أن يكون مذكّراً عَلَماً عاقلا[5] [خاليا من هاء التأنيث] وإن كان صفةً فشرطان : الذُّكوريّة والعَقْل .

وجمع المؤنَّث السالم : ما ألحقتَه ألفا وتاء مضمومة ، رفعا ، ومكسورة ، نصباً وجرًّا .

---

(١) فى ظ : وإما مؤنث .

(٢) سقطت هذه الكلمة من ظ ، والمحصول ، وشرح الخوبي .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٩ ، وسورة محمد آية ٣٥ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . وجاءت الآية الكريمة فى الأصل ، وظ محرفة « ومن المصطفين » فرددتها إلى الصواب .

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ٤٧ ب . وقد بنى عليه ابن إياز كلاما فقال : وهنا تنبيه وهو أنه قد أخل بشرط ذكره الجزولي وغيره ، وهو أن يكون خالياً من تاء التأنيث ، فلا يقال : طلحون ولا حمزون ، وإن كانا عامين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارة التأنيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال : طلحات وحمزات ، قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها ‏ ‏ ‏ بسجستان طلحة الطلحات

وأجاز الكوفيون : طلحون وطلحين . انتهى كلام ابن إياز .

ويبدو أن النسخة التى وقعت له من الفصول كانت سقيمة . فما يدعى أن المصنف أخل به موجود فى الفصول ، ثم إنه موجود أيضا فى شرح الفصول للخوبي ، ورقة ٢٨ ب .

وما كان مفرده بهاء[١] التأنيث حذفتها جمعا ، نحو : مسلمات .

وما كان تأنيث مفرده بالألف المقصورة أبدلتها ياءً ، نحو : حُبْلَيات .

والممدودة تُبْدَل واوا ، نحو : صحراوات .

ورُبَّما جُمِع بالألف [٧ أ] والتاء مذكر غير عاقل ، نحو : حَمَّامات ، كما جُمِع بالواو والنون مؤنثٌ ، جَبْراً[٢] له ، نحو قولك : سِنُونَ ، وأَرَضُونَ .

الفصل الثامن

في إعراب الفعل المضارع .

ووجه مضارعته للاسم أنه[٣] يكون مُبْهَما[٤] كما يكون الاسمُ مبهماً ، ويختصُّ كما يَخْتَصُّ ، وتدخل عليه لامُ الابتداء ، كما تدخل على الاسم .

---

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٤٩ ب : قوله : «بهاء التأنيث» ليس بحسن ، وإن كان قد سبقه غيره إليه ، وذلك لأن الأصل التاء ، وإنما تقلب هاء عند الوقف ، وبعضهم يجعلها تاء وصلا ووقفا ، فإن قيل : إنما سماها هاء اعتبارا بحال الوقف ونظرا إليه ، قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف ، لأن التنوين يقلب ألفا في الوقف .

(٢) يريد أن أصل : سنه : سنوه ، أو سنهة . نبه عليه في المحصول ورقة ٥٠ أ .

(٣) في ظ : أن .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٥١ أ : ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل ، فإنه صالح لزماني الحال والاستقبال ، وكذلك رجل ، هو صالح لكل فرد من أمته ، وأنه يختص إما بالحال ، كقولك أفعل الآن ، أو بالاستقبال ، كقولك : أفعل غدا ، وكذلك إذا قلت : الرجل ، يختص بواحد ، ويقتصر عليه بعد الشياع .

ولا يخلو من أن يكونَ مجرّدا[(١)] أو غيرَ مجرّد،فإن كان مجرّداً صحيحَ الآخِرِ ، كان رفعه بضَمَّةٍ ، ونصبه بفتحة ، ولا يدخله جرٌّ ، فعُوِّضَ عنه الجزْمَ .

وعلاماته[(٢)] سكون آخِره ، إذا كان صحيحا ، نحو : يضربُ،ولن يضربَ ولم يضربْ .

وإن كان معتلّ الآخر بالألف قُدِّرت الحركات [فيه][(٣)] تعذُّرا ، نحو : يسعى . وإن[(٤)] كان آخره واوا مضموما [٧ ب] ما قبلها ، أو ياءً مكسورا ما قبلها ، قُدِّرت الضمةُ استثقالا ، وظهرت الفتحة لخفتها ، [نحو : لن يَدْعُوَ ، ولن يَرْمِيَ[(٥)]] .

وفى الجزم تُحذف حروفُ العِلَّة ، نحو : لم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ .

وإن اتصل بالمضارع ضميرُ المثَّنى ، نحو : يفعلان ، أو ضمير جمع المذكّر ، نحو : يفعلون ، أو ضمير المخاطبة ، نحو : تَفْعلِين ، فإثبات النون فيه علامةُ الرفـع ، وحذفها علامة النصب والجزم ، نحو قوله تعالى : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعلُوا ﴾[(٦)] .

وكل مضارع لحقته نونُ التوكيد ، خفيفة نحو : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[(٧)] [بُنِيَ على

(١) يعنى مجردا من ضمير الاثنين وضمير الجماعة وضمير المؤنثة الواحدة ، نحو : يفعلان ويفعلون وتفعلين . أفاده ابن إياز فى المحصول ورقة ٥١ ب .

(٢) فى ظ : وعلامته .

(٣) زيادة من ظ .

(٤) في ظ : وما كان .

(٥) مكان هذا فى المحصول ورقة ٥٣ أ ، وشرح الخوبي ، ورقة ٣١ أ : نحـو يغزو ويرمى .

(٦) الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٧) من الآية ١٥ من سورة العلق .

الفتح[1]] أو شديدةً[2] [مفتوحا ما قبلَها ،] نحو: ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾[3] بُنِيَ على الفتح[4] .

وتحذف الواو فى الجمع ، والياء فى مخاطبة المؤنث الواحد. [وإن كان [٨ أ] فيه واو الجمع،أو ياءالمؤنث حُذِفت[5]] ، وتبقى[6] الضمة والكسرة دليلاعليهما، نحو : لَيَقُولُنَّ[7] ، و ﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[8] وإن لحقته نون جمع المؤنث بُنِيَ على

---

(١) مابين القوسين ليس فى المحصول ٥٥ أ ، ولا فى شرح الخويي ، ورقة ٣١ ب.

(٢) وهذا أيضا ليس فى المحصول، ولا فى شرح الخويي .

(٣) من الآية الرابعة من سورة الهمزة .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ورقة ٥٥ ب : « وقول المصنف : « بنى على الفتح » يوهم أن ذلك واجب فيهما فى كل موضع ، وليس الأمر كذا ، فكان الأحوط أن يقيد فيقول : إذا كان للواحد فاعرفه » . انتهى كلام ابن إياز وأقول : إن تعقيبه على المصنف لا محل له ، ذلك أن القيد الذى يريده ابن إياز فهم من قول المصنف « مفتوحا ماقبلها» فإن نون التوكيد لايفتح ماقبلها إلاإذاكان الفعل للواحد . لكن عذر ابن إياز أن قول المصنف « مفتوحا ماقبلها » قد سقط من نسخته من « الفصول » كما نبهت عليه فى التعليق رقم (٢) فقال ماقال .

(٥) مابين القوسين ليس فى ظ ، والمحصول ، لكنه فى الشرح للخويي ورقة ٣٢ أ، والأولى حذفه كما فى ظ ، والمحصول فإنه تكرير لما سبق فى قوله:« وتحذف الواو فى الجمع والياء فى مخاطبة المؤنث الواحد » .

(٦) فى المحصول : « فتبقى » وما فى الفصول مثله فى شرح الخويي .

(٧) فى ظ : نحو : ليقولن ، أو مكسورا ماقبلها نحو : إما ترين .

(٨) من الآية ٢٦ من سورة مريم . والآية الكريمة : « فإما ترين » ولكن هكذا جاء فى الفصول بحذف الفاء ، وهو وجه جائز فى الاستشهاد حيث يصح ترك الواو والفاء ونحوهما فى أول الاستشهاد . ذكر ذلك أستاذى الجليل عبد السلام هارون فى حواشى الحيوان ٤ / ٥٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٥٥ ، وحكى عن المحدث الكبير الشيخ أحمد محمد شاكر أن الإمام الشافعى — ولغته حجة — جرى على هذا النحو فى ثلاثة مواضع من « الرسالة » .

السكون ،نحو : يَضْرِبْنَ ، و ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ ﴾[١] و ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾[٢] .

الفصل التاسع

فى العِلل المُوجِبة بناءَ الاسم

وهى : إمّا شَبَهُه بالحرف ، كالمضمرات والإشارات[٣] [والموصولات] .

أو تضمُّنه معنى الحرف ، كأسماء الاستفهام والشرط .

أو وقوعه موقعَ الفعل ، كرُوَيْدَ ،[٤] [وتَيْدَ] ، وصَهْ ، ونَزَالِ .

أو شبهه بما وَقع مَوْقِعَ الفعل ، كحَذامِ ، وقَطامِ ، وسَكابِ[٥] .

أو إضافته إلى غيرِ متمكّن ، كيومَئذٍ ، [٨ ب] وحينئذٍ ، وقولِ النابغة الذُّبْيانِىّ[٦] :

عَلَى حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   فقلتُ أَلَمّا أَصحُ والشَّيْبُ وازِعُ

---

(١) سورة النساء ، آية ١٩ ، والآية الأولى من سورة الطلاق .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٧

(٣) سقط من المحصول ، ورقة ٥٨ ب ، وهو فى شرح الخويى ورقة ٣٢ ب . ويراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤

(٤) سقط من ظ .

(٥) اسم فرس لتميمى ، أو لـكلبى ، أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان . القاموس (سكب) .

(٦) ديوانه ص ٤٤

الفصل العاشر

فيما تُبْنَى عليه الكلمة

وهو إمّا سُكُونٌ ، وهو الأصل ، ولا (١) يُعَلَّلُ (٢) .

وإمّا حركة، فيقال : لِمَ حُرِّكَ ؟ والجواب : إمّا لأن الكلمةَ لها أصل في التمكُّن (٣) نحو : أَوّلُ ، أو لالتقاء الساكنين ، نحـو : أَمْسِ ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو: الباء واللام،في بِزيدٍ ، ولِزيدٍ ، أوللتشبيه (٤) بالمُعْرَب، نحو ضَرَبَ .

---

(١) في ظ ، و شرح الخوبي ورقة ٣٣ ب : « فلا » ، وكذا في المحصول ، ورقة ٥٩ أ .

(٢) علل ابن إياز في المحصول للسكون في البناء ، فقال : والأصل في البناء السكون لوجوه ثلاثة : الأول : أن المبنى مستثقل للزومه طريقة واحدة والسكون أخف فاختير له ، والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة ، فوجب أن يكون ضده بالسكون، والثالث: أن الأصل عدم الحركة، ولهذا قال التصريفيون إن أصل شاه : شوهة ، بسكون الواو دون حركتها .

(٣) يعنى المصنف أن البناء في مثل هذا عارض . ويوضح هذا ابن إياز في المحصول، فيقول : إذا كان السكون هو الأصل في البناء ، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما يصد عنه ، وذلك أحد أسباب : منها أن يكون الاسم متمكنـا في بعض استعمالاته ويكون البناء له عارضا ، وهو خمسة أنواع : اسم لا ، نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، والمنادى المضموم نحو : يا زيد ، والغايات نحو : قبل وبعد ، والمضاف إلى ياء المتكلم عند من يذهب إلى بنائه نحو : غلامى ، والمركب ، نحو : خمسة عشر . فهذه بأسرها بنيت على الحركة ، لأن بناءها عارض ، وقصد بذلك الفرق بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما .

(٤) يقصد مشابهة الفعل الماضى الفعل المضارع المعرب ، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذى هو المضارع بحق الأصل. أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ٦٠ أ. وجاء في ظ : أو لشبهها .

ولا يخلو من أن تـكونَ الحركة ضمة أو فتحة ، أو كسرة،فيقال : لِمَ خُصَّ بأحدها ؟

فالـكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حركة[١] لا تُوهِمُ [٩ ب] إعرابا .

والضمّ إمّا لانقطاع الـ [illegible] [٢] الإضافة ، أو للتشبُّه بما قُطِـع[٣] عن الإضافة ، أو للإتباع[٤] .

والفتحة طلباً للتخفيف غالبا ، أو للفـــرق بين مشتبهين [كلام الابتداء والإضافة][٥] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول : ومعنى قوله : « لأنها حركة لاتوهم إعرابا » أنه قد تقرر أن الفعل لا يعرب بالجر ، فإذا وجدت فيه الـكسرة لم يقع التردد فى أنها حركة بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلانه .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٦٠ ب : أقول : قدذكر للبناء على الضمة ثلاثة أسباب : الأول ألا تـكون الضمة إعرابا للـكلمة فى تلك الحال ، أعنى حال الإعراب كالغايات ، نحو : قبل وبعد ، وشبههما ، فإنها لوأعربت لـكانت منصوبة على الظرف ، أو مجرورة ، كقولك : جئت قبل زيد ، ومن قبل زيد . وهنا تنبيه ، وهو أن قوله : « والضم إما لانقطاع الـكلمة عن الإضافة » يعطى أن علة البناء على الضم هو ماذكر، وليس كذا ، وإنما ما ذكره علة للبناء ، وما ذكرناه علة تخصيص الضمة .

(٣) يريد المنادى المبنى ، نحو : يازيد ، وذلك لأنه مشبه بقبل وبعد ، فى أن كلا منهما يكون متمكنا فى حالة أخرى ، وفى أنه صار غاية الصوت ، أى صار آخر الـكلام بعد أن كان وسطا فى حالة الإضافة. وقال أبوسعيد السيرافى : شبه المنادى بقبل وبعد ، أن كل واحد منهما إذا نـكر وأضيف أعرب . قاله ابن إياز .

(٤) نحو : منذ، فإن حركته لالتقاء الساكنين، وكانت ضمة إتباعاً لضمة الميم ،ومثله رد ، وشد ، فيمن ضم ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول .

(٥) سقط من ظ .

وبناء الاسم على السكون ، نحو : مَنْ ، وكَمْ .

والفعل : [١][جميع] أمثلة الأمر .

والحرف ، نحو[٢] : مِنْ ، وهَلْ ، وقَدْ .

وبناء الاسم على الضمّ ، نحو : حيثُ ، وقبلُ وبعدُ ، إذا لم يضافا ، ويازيدُ ، وجئته أوَّلُ ، ومِنْ عَلُ .

والحرف : مُنْذُ الجارَّةُ .

وبناء الاسم على الفتح ، نحو : أينَ ، وكيفَ ، وحيثَ في لغة ، [٣][وحَيْصَ بَيْصَ] ، [٤][وحَيْثَ بَيْثَ] ، وحاثَ باثَ ، وخمسةَ عَشَرَ .

وبناء الفعل على الفتح ، أمثلة الماضى المُجَرَّد .

[٩ ب] والحرف ، نحو : إنَّ ، وثُمَّ .

وبناء الاسم على الكسر ، نحو : أَمْسِ ، وهؤلاءِ .

والحرف ، نحو : بِزيدٍ ، وجَيْرِ .

ولا كَسْرَ ولا ضمَّ[٥] فى الفعل بناءً ، إلّا قولهم : مُدَّ[٦] ، وشُدَّ ، فيضم إتباعا ، ويُكسر لالتقاء الساكنين ، ويفتح تخفيفا .

---

(١) سقط من ظ ، والمحصول .

(٢) فى ظ : « نحو هل وقد » . وفى المحصول : « نحو من وقد » .

(٣) سقط من المحصول ، ولكنه فى شرح الخوبى ، ورقة ٣٥ ب .

(٤) سقط من ظ .

(٥) يقول ابن إياز في المحصول ورقة ٦٥ أ : « وفيه نظر ، لأن قولك : قوموا وقومى ، الفعلان مبنيان على الضم والكسر ، وكذلك : إن القوم ليضربن ، الفعل مبنى على الضم ، وإنك يا هند لتضربن ، الفعل مبنى على الكسر ، وإلى هذا ذهب الربعى ، ورد عليه بأن الضمة والكسرة عارضتان فلم يعتدبهما » وهكذا أورد ابن إياز الاعتراض ورده .

(٦) فى المحصول : رد وشد ، والأصل فيهما : اردد واشدد .

البَابُ الثَّانِي

فى أقسام الأفعال

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

فى أقسام [١] الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنة . وهى ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال .

ودليل الحصر [٢] : أن المُخْبِرَ بفِعْل : إما أن يكونَ إخبارُه مُوافِقا للوُجود ، وهو الحالُ ، أو يتقدّم الوجودُ على الإخبار ، وهو الماضى ، أو [١٠ أ] يتقدّم الإخبارُ على الوجود ، وهو المستقبل .

وتنقسم وَضْعاً إلى : ماضٍ بوضعه ، كفَعَلَ ، ومستقبلٌ بوضعه ، كافْعَلْ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو مافى أوله إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها : أَنَيْتُ [٣] .

فالماضى بوَضْعِه [٤] مبنىٌّ على الفتح ، حتى يتصلَ به ضميرُ المتكلّم ، أو المخاطَب ، أو نونُ جمع المؤنَّث ، فيُسكَّن ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضربتِ ، وضَرَبْنَ .

---

(١) فى ظ ، انقسام .

(٢) فى ظ : ودليل انحصار القسمة : أن المنطوق به إما أن يكون الإخبار موافقا للوجود وهو الحال ، أو يتأخر الإخبار عن الوجود ، وهو الماضى . . . . . .

(٣) فى ظ : نأيت .

(٤) احترز بذلك من الماضى بالقرينة ، كقولك : لم يقم زيد . أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ٦٧ ب .

والمبهم(١) بوضعه معرب مرفوع ، حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازِم ، نحو: يضربُ ، ولن يضرِبَ ، ولم يضرِبْ .

والمستقبل بوضعه مبنيٌّ على السكون،وهو أمثلة الأمر : نحو : قُمْ ، واقعُدْ.

الفصل الثانى

فى بيان حالة الفعل مع الفاعل

الفعل إذا ذَكَرْتَه فلا بُدَّ له من فاعل بعده ، ظاهرا كان أو مضمرا ، أو محذوفا مَنُوباً عنه .

وتارةً يقتصر الفعل على الفاعل ، وهو غير المتعدِّى ، وهو اللازم .

ويُعرف غيرُ المتعدّى من جهة المعنى بأمور ثلاثة :

أن يكون خِلْقَةً ، كاْحمَرَّ ، وطال ، وقَصُرَ .

وأن يكون من أفعال النَّفْس ، غيرَ مُلابِسٍ(٢) ، نحو: شَرُفَ ، وكَرُمَ ، وظَرُفَ .

وأن يكون حَرَكَة جسمٍ ، غيرَ مماسَّة(٣) ، نحو : مَشَى ، وانْطَلَقَ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٦٨ ب : تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ لايكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضىوالمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة وبالقرينة أخرى ، وقد سلك مسلكالجزولى فى حواشيه ، فإنه قال: والمضارع بالوضع ، وهو لايكون بغيره .

(٢) فى ظ والمحصول : « غير ملابسة » . ثم قال ابن إياز : وتقييده له بأن يكون غير ملابسة يحترز به من نحو : كارمنى فكرمته أكرمه ، وظارفنى فظرفته أظرفه : أى غلبته فى الكرم والظرافة . وجاء بحاشيةظ :«لغيرها» بعد «ملابسة» وقال فى المحصول ورقة ٧٠ أ : وتقييده له بأن يكون حركة جسم غير مماسة يحترز به من نحو : ماشيت زيدا فمشى .

(٣) بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « مماسة » .

ومن جهة اللفظ: ما كان على وزن فَعُلَ، وانفَعَلَ، وافْعَلَّ، فإنه لا يتعدّى.

وكلُّ فعلٍ لا يتعدّى فإنه يجوز تعديتُه بحرف الجرِّ، فتارةً يلزم الحرفُ، نحو: [١١ أ] مررت بزيدٍ، وتارةً يُحْذَف، فينتصب[١] المفعولُ به بإسقاط الجارِّ، نحو: نَصَحْتُ زيدا، وشكرتُه، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ.

الفصل الثالث

فيما يتعدّى إلى مفعولٍ واحد، نحو: ضرب زيدٌ عمرا.

فتارةً يلزم تقدّمُ الفاعلِ على المفعول، وتارةً يلزم تقدّمُ المفعولِ على الفاعل، وتارةً يجوز التقديمُ والتأخير.

فاللازم التقديم: إذا خِيفَ اللَّبْس، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو: ضربتُ زيداً.

واللازم التأخير: [١١ ب] إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: [٢]﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ و[٣]﴿لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾ وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلّا، نحو: ماضَرب زيداً إلّا عمرٌو.

وما عدا ذلك يجوز[٤] [فيه] التقديمُ والتأخير.

وعلامةُ تأنيث الفاعل تظهر فى الفعل.

ولا يخلو من أن يكون الفاعل مؤنّثا حقيقيًّا، أو غيرَ حقيقيّ.

---

(١) فى ظ: فينتصب الاسم على المفعول به.

(٢) سورة البقرة، آية ١٢٤

(٣) سورة الأنعام، آية ١٥٨

(٤) تكملة من المحصول ورقة ٧٢ أ.

فإن كان حقيقيًّا لَزِمت العلامةُ فى فعله ، مالم تَفْصِلْ ، فإن فصلتَ فلك الوجهان ، وكذلك إذا كان غيرَ حقيقيّ ، نحو : طَلَعَت الشمسُ .

وحُكم جمع التكسير حُكم (١)[جمع] المؤنَّث غير الحقيقىّ ، نحو : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾(٢) [١٢ أ] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾(٣) هذا إذا أُسْنِد إلى الظاهر ، فإن أُسْنِد إلى المضمر لَزِمَت العلامةُ .

الفصل الرابع
فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْن

وهو ضربان : ضرب يتعدَّى إلى أحدهما بإسقاط الجارِّ ، نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَاخْتَارَ (٤) مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ التقدير : مِن قَوْمِه . وكذلك : أمرتُكَ الخيْرَ(٥) ، والتقدير : بالخيرِ .

وضربٌ يتعدَّى إليهما بنفسه ، وهو قسمان :

أحدهما يجوز الاقتصارُ فيه على أحد المفعولَيْن ، لأن الأولَ غير الثانى ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكَسَوْتُ عمراً جُبَّةً .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من المحصول ، وشرح الخوى ورقة ٤٢ أ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٥

(٥) هذا جزء من بيت ، وتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وفى تسمية قائله خلاف كبير . انظره فى تفسير الطبرى ١٣ / ١٤٥ ، والكتاب لسيبويه ١ / ٣٧

والثانى لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولَيْن ، لأنها أفعالٌ داخلةٌ [١٢ ب] على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما جميعا ، وهى : ظننت ، إذا لم يكن تُهْمةً(١) .

وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، مطلقا .

وزَعمت ، إذا لم يكن قولا(٢) ولا كَفالة(٣) .

ووَجَدتُ ، إذا لم يكن حزْناً ، ولا غِنًى ، ولا وِجْدانَ ضالَّةٍ .

وعَلِمْت ، إذا لم يكن عِرفاناً .

ورأيتُ ، إذا لم يكن إبصارا ولا مَشُورةً(٤) .

وجَعَلتُ ، إذا لم يكن خَلْقاً(٥) ، ولا إلقاءً ، ولا أخْذاً فى الفِعل .

---

(١) أى بمعنى : اتهمت . ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس : «وما هو على الغيب بظنين» أى بمتهم، فعيل بمعنى مفعول. إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٤ .

(٢) فى المحصول ورقة ٧٥ ب : وقوله « إذا لم يكن قولا » يعنى أن زعمت تكون بمعنى القول ، كقول عنترة :

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

قال ابن إياز : وذلك أنه ينكر على نفسه ادعاء مثل هذا ، وهو الجمع بين الحالين : حبها وقتل قومها ، وإن كان الأمر عليه ، ولكنه إنكار لاستطراف ، ومعنى : « زعما لعمر أبيك ليس بمزعم » : أقول قولا لا يقال مثله .

(٣) قال ابن إياز : يحترز به من نحو قولهم : الزعيم غارم : أى الكفيل ، وأنا به زعيم : أى كفيل .

(٤) يريد بالمشورة معنى الاجتهاد والنظر ، كقولك : هو يرى رأى أبى حنيفة . ذكر ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ٧٦ أ .

(٥) يريد بالخلق نحو قوله تعالى: « وجعل الظلمات والنور » الآية الأولى من سورة الأنعام . ويريد بالإلقاء نحو قولهم : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . ويريد بالأخذ فى الفعل نحو قولك : جعل زيد يفعل كذا . وهى فى هذه الصورة الأخيرة من أفعال المقاربة . أفاد كل ذلك ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٧٦ ب .

ولا يخلو من أن يتقدَّمَ على المفعولَيْن ، فتُعمل[1] ، أو يتوسَّط بينهما ، فيجوز الإعمال والإلغـاء ، والإعمال أحسن ، أو يتأخَّر ، فيكون الإلغاء أحسنَ ، نحو : زيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ ، إذا أُلغِيت .

ويَبطُل عملها فى اللفظ إذا علِّقت بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[2] .

أو حَرْفِ نَفْيٍ ، نحو قوله تعالى: [١٣ أ] ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[3] .

أو حرفِ استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾[4] ، أو مضمَّنٍ معناه، نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾[5] .

الفصل الخامس

فيما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل

وهى أفعالٌ نُقلت من التعدِّى إلى اثنين ، بالهمزة ، أو التضعيف ، وذلك نحو : أَعْلَمْتُ وَعلَّمْتُ ، وأنبَأْتُ[6] ، ونبَّأْتُ ، وأخْبَرْتُ ، وخَبَّرْتُ ، تقول : أَعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً فاضلاً .

---

(١) كذا جاء فى الأصل ، وظ ، بالتاء الفوقية المضمومة. والذى فى المحصول ورقة ٧٦ ب ، وشرح الخوبى ورقة ٤٤ ب : « فيعمل » بالياء التحتية .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٠٢ (٣) سورة فصلت ، آية ٤٨

(٤) لم يرد هذا الاستشهاد فى ظ ، ومكانه فى المحصول ، ورقة ٧٧ ب : نحو قوله تعالى: « وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون » وهى الآية ١٠٩ من سورة الانبياء. والجزء المستشهد به عندنا من الآية ٧٧ من سورة مريم ، وهو فى مواضع كثيرة فى الكتاب العزيز .

(٥) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٦) قال ابن إياز فى المحصول ورقة ٧٨ ب ، بعد أن تكلم على «أعلمت وعلمت» : =

الفصل السادس

فى الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه

وعلامته : أن يُضَمَّ أوّلُه ويُكْسرَ(١) ما قبلَ آخرِه ، إن كان ماضيا ، مالم يكن مُعْتلَّ الوسَط ، نحو : قال وباع ، فيُكْسَر أوله ، [١٣ ب] فتنقلب الواو(٢) ياءً ، نحو : قِيلَ ، وبِيعَ(٣) ، وقد يُشَمُّ الضَّمُّ فيه ، وقد يجوز(٤) ضَمُّ أولِه ، فتنقلب الياء واوا ، نحو قولهم : كُولَ الطَّعامُ .

وإن كان مضارعا ضُمّ أوّلُه ، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِه ، نحو قولهم : يُباعُ الغُلامُ .

= والثانى أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهى : أنبأت ونبأت ، وأخبرت وخبرت ، وحدثت . وقد أخل به المصنف ، قال الله تعالى : « قد نبأنا الله من أخباركم » (سورة التوبة ، آية ٩٤) وقال سبحانه : « نبأنى العليم الخبير » (الآية الثالثة من سورة التحريم) لكن شبهت بأعلمت فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل ، وذلك لأن النبأ الخبر ، والإخبار إعلام ، وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « نقلت بالهمزة أو التضعيف » يقتضى أن الأصل : نبأت ، وخبرت ، مخففين ، نقلا بالهمزة والتضعيف ، ولم ينطق بهما كذلك ، فعلم أنه تسامح وإرسال ، والصواب ما ذكرته .

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٠ أ : وقوله : « يكسر ما قبل آخره » أحسن من قول كثير من النحاة : ويكسر ثانيه ، ألا ترى أن قولك : دحرج وكسر [بتشديد السين المكسورة] لم يكسر ثانيهما ، وإنما كسر ما قبل آخرهما .

(٢) فى ظ : « الألف » وهو الأظهر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٨٠ب : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن قوله : فتنقلب ياء ، نحو قيل وبيع ، يوهم ظاهره أن « بيع » قد حصل فيه القلب وليس كذلك ، لأن ياءه أصل عين ، ألا ترى إلى البيع وبايع » .

(٤) فى ظ : وقد يضم .

والاسم الذى يُقامُ(١) مُقامَ الفاعل ، إما أن يكونَ مفعولًا به ، وهو الأصل، ومع وجوده لا يُقام غيرُه (٢)[مُقامَهُ]، وإن فُقِد أُقيمَ الجارُّ والمجرور مُقامَ(٣) الفاعِل ، نحو قوله تعالى : ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٤) ، ويقام المصدرُ مُقامَ الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿فإذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾(٥) .

وقد يُقام(٦) الظرفُ من الزمان [١٤ أ] أو المكان، إذا كان مختصًّا مُقامَ الفاعل .

الفصل السابع
فى الأفعال غير المُتَصرِّفة

وهى ثلاثة أقسام :

الأول : فعلان ماضيان ، أحدهما للمدح ، وهو : نِعْمَ ، والآخَر للذمِّ ، وهو : بِئْسَ . وأصلهما : نَعِمَ ، وبَئِسَ ، وما كان على فَعِلَ ، ووسَطه حرف حَلْقٍ ، ففيه أربع لغات :

الأصلية : فتح الأول وكسر الثانى ، وكسر الأول وكسر الثانى إتباعا ، وفتح الأول وإسكان الثانى ، وكسر الأول وإسكان الثانى .

---

(١) فى ظ : يقوم .
(٢) تكملة من المحصول ، ورقة ٨١ أ ، وشرح الخوبي ، ورقة ٤٧ أ .
(٣) فى ظ : مقامه .
(٤) الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب .
(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة .
(٦) فى المحصول ورقة ٨٢ ب : وقد تقام الظروف .

وفاعلهما إمّا[1] ظاهرٌ ، وإمّا مُضْمَر .

فالمضمر يلزم تفسيرُه بمُفْردٍ[2] نكرة منصوبة على التميـيز ، نحو : نِعْمَ رَجُلًا [١٤ ب] زَيْدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[3] . ويجرى هذا المجرى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[4] و : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾[5] ، فإن كان فاعلهما ظاهراً لزمته الألف واللام ، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

والممدوح والمذموم بعد الفاعل مرفوعٌ بالابتداء ، وخبرُه ما تقدَّم ، أو خبر مبتدأ محذوف ، نحو قولهم : بئس الرجلُ زيدٌ ، ونِعْمَ فتى العَشيرةِ عمرٌو .

القسم الثانى : حَبَّذَا .

فَحبَّذا : فِعلٌ رُكِّب مع فاعِله واقترنا معا ، فصارا اسماً واحداً ، يُرْفَع بالابتداء[6] ، والممدوح بعد حَبَّذَا مرفوعٌ على أنه خبر المبتدأ ، ويقع بعده

---

(١) جاءت عبارة المصنف فى المحصول ، ورقة ٨٣ ب : « وفاعلهما إما مضمر أو ظاهر » . وقد رتب ابن إياز على ذلك كلاما فقال : « وقد اقتدى بأبي على فى تقديمه الكلام على الفاعل المضمر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى فى ذلك بالجزولى حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » . انتهى كلام ابن إياز ، وأنت ترى أن المصنف بدأ بالظاهر ، وكأن ابن إياز وقعت فى يده نسخة من « الفصول » غير هذه التى بين يدى ، ويلاحظ أن العبارة وردت فى شرح الخوبي ، ورقة ٤٩ أ موافقة لما فى الفصول .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٤ أ : وقول المصنف : « والمضمر يلزم تفسيره بمفرد نكرة » يعطى ظاهره أن المفسر لايكون إلا مفردا ، وليس كذلك ، بل يثنى ويجمع ، وكأنه أراد مفسر المضمر المفرد ، وفى ذلك مافيه .

(٣) الآية الخمسون من سورة الكهف .

(٤) الآية الخامسة من سورة الكهف .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٧٧

(٦) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٥ ب : وكأنك قلت : المحبوب زيد ، وهذا اختيار المصنف ، وهو رأى أبى سعيد السيرافى .

النكرة(١) منصوبةً على التمييز ، كقولك : حبذا زيدٌ رجُلًا ، وحبَّذا محمدٌ رسولًا .

[١٥ أ] القسم الثالث : فِعل التَّعجُّب . وله لفظان : ماأفْعَلَه(٢) ، وأَفْعِلْ به ، كقولك : ما أحْسَنَ زيداً ، وأَحْسِنْ بزَيدٍ .

وكلاهما لا يكون(٣) إلا من فِعلٍ ثلاثىّ غيرِ خِلْقةٍ(٤)[ولا لَوْنٍ] .

وإعراب ما أحْسَنَ زيداً : ما : اسم مبتدأ نكرة غيرموصوفة ولاموصولة، وأحْسَنَ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمرٌ فيه ، وزيداً : مفعول به

ولا يتصرّفُ فِعلا(٥) التعجّب ، ولا يُفصَلُ بينهما وبين معمولَيْهما(٦) ، ولا يتقدَّم معمولها عليهما .

وإن أردت التعجُّبَ من اللون أو الخِلْقة أو الزائدِ على ثلاثة أحرف، أُتيت بأشَدَّ ، أو أكثرَ ، وأعملته فيما تريد التعجُّبَ منه ، فتقول : ما أشَدَّ [١٥ ب] بياضَ الثوبِ ، ولا تقول : ما أبيَضَه ، ولا ما أسْوَدَه ، ولكن : ما أشَدَّ سوادَه ، فإن قلت : ما أسْوَدَ زيداً ، من السِّيادة ، جاز .

---

(١) فى ظ : نكرة .

(٢) فى الأصل ، وظ : « ماأفعل » وأثبته بزيادة الهاء من المحصول ، ورقة ٨٦أ، وشرح الفصول للخويى ورقة ٥١ ب .

(٣) فى المحصول : « لايكونان » لكنه فى شرحه أعاده على الإفراد، كما فى الفصول. وفى شرح الخويى ورقة ٥١ ب : « ولا يكون إلا من فعل ثلاثى » .

(٤) ليس فى ظ .

(٥) فى الأصل ، والمحصول ورقة ٨٧ ب : « فعل » . وأثبت مافى ظ ، ومثله فى شرح الخويى ، ورقة ٥٣ ب .

(٦) فى ظ : معمولهما .

الفصل الثامن

فى الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع ما كان مبتدأ ، على أنه اسمها ، تشبيها له بالفاعل ، وتَنْصِب ما كان خبرا ، على أنه خبرها ، تشبيهاً له بالمفعول .

وتلك الأفعال أقسام :

الأول: سبعة ، وهى: كان وأمسى وأصبح وأضحى وصار وظلّ وبات .

وأربعة معها ما النافية ، [1][أو غـيرُها[2] من حروف النفى] وهى : مازال وما انفكّ وما فَتِئَ وما بَرِح .

وواحد معه ما المصدرية ، [١٦ أ] وهو : ما دام .

وواحدٌ لا يتصرّف ، وهو : ليس .

وأفعال أخر ، تُسَمَّى أفعالَ المقارَبة[3] ، ومنها فعلان للتَّراخِى ، وهما :

---

(١) سقط من ظ .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٩ ب : « وقوله : « أو غيرها من حروف النفى » قد يوهم ظاهره دخول باقى حروفه على « زال » وأخواته ، وهى بلفظ الماضى ، وذلك غير جائز ، والأجود أن يقال : إذا كانت ماضية فإنها تنفى بما ، كقولك : مازال زيد مقيما ، وبلا فى الدعاء ، كقولك: لازال جنابك محروسا ، ولا برح ربعك مأنوسا.. وإذا كانت مضارعة نفيت بما ولم ولن ولا ، تقول: ما أزال ، ولن أزال ، ولم أزل ، ولا أزال » .

(٣) يقول ابن إياز فى المحصول ورقة ٩٠ ب : « سمى هذه الأفعال أفعال المقاربة ، وكذلك سماها الزجاجى والزمخشرى ، وفيه نظر ، لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض ، وهو : عسى . وقال الجوهرى : يكون يقينا . . وقسم لمقاربة الدخول فى الفعل ، وهو : كاد وكرب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطفق وأنشأ . وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو أوشك » .

=

عسى ، وأوشك . وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ ، وهى : كاد وكَرَب وأخذ وجعل وأنشأ وطَفِقَ .

وتُفارِق أفعالُ المقاربة أخواتِها بأنها لا يكون خبرُها إلّا فِعْلا مقروناً بأَنْ فى : عسى وأوشك ، وغيرَ مقرونٍ بها فى باقيها ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾(١) ، وقال تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً ﴾(٢) .

والسبعة الأُوَلُ يجوز تقديمُ خبرِها على اسمها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) ويجوز [١٦ب] تقديمُ خبرها عليها ، نحو قولك: قائماً كان زيدٌ .

والأربعة التى فى أولها ما النافية يجوز تقديمُ خبرِها على اسمها ، ولا يجوز تقدُّمُه عليها .

وأما ليس فيجوز تقدُّم خبرِها على اسمها ، وعليها فى الأشْهَرِ .

وأما ما دام ، فلا يجوز تقـــدُّم(٤) خبرِها عليها (٥)[ولا على اسمها] .

ولا تنفصل عنها ما ، بخِلاف أخواتِها .

= انتهى كلام ابن إياز . وأقول: إن تسمية المصنف أفعال هذا الباب باسم «أفعال المقاربة » لا مأخذ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الـكل . وهذا شىء معروف فى كلامهم ، وشواهده كثيرة . وانظر حواشى ص ١١٨

(١) سورة المائدة ، آية ٥٢

(٢) سورة الجن ، آية ١٩

(٣) سورة الروم ، آية ٤٧

(٤) هذه أشهر مسألة خالف فيها ابن معطى النحاة . وقد عرضت لها بتفصيل فى الدراسة . انظر الفقرة الأولى من باب آراء ابن معطى النحوية ص ٥٥

(٥) سقط من ظ .

وكان تدلُّ على اقترانِ مضمون الجملة بالزمان الماضى ، وقد يدخلها معنى حَدَثَ ، ووَقَعَ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[١] فترفع الفاعل[٢] لا غَيْرُ .

وقد تكون زائدةً ، نحو قول الشاعر[٣] [١٧ أ] :

* عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ *

وقد يدخلها معنى صار ، كقوله[٤] :

* قَطَا الحزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيُوضُها *

وظَلَّ بمعنى صار ، وهو التنقُّلُ من حالٍ إلى حال ، كقوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[٥] .

وإن كان ظَلَّ بمعنى الإقامةِ بالنهار، أو[٦] بات بمعنى الإقامة بالليل، خَرَجا من هذا الباب، فصارا تامَّيْنِ ، بفاعلٍ لا غَيْرُ .

وكذلك إن كان أصبح وأمسى للدخول فى الأوقات ، صارا تامَّيْنِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ﴾[٧] .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٠

(٢) وهى التى يقال عليها : كان التامة .

(٣) غير معروف . وصدر البيت :

* سراة بنى أبى بكر تسامى *

ولم يعرف هذا إلا من قبل الفراء . انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٥١، وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٤١ ، واللسان (كون) ١٧ / ٢٥٣

(٤) هو ابن أحمر ، وصدر البيت فى ديوانه ص ١١٩

* بتيهاء قفر والمطى كأنها *

(٥) سورة النحل ، آية ٥٨ ، والزخرف ، آية ١٧

(٦) فى ظ : وبات .

(٧) سورة الصافات ، آية ١٣٧ ، ١٣٨

وعلى الجملة إنما سُمِّيَتْ هذه الأفعال ناقصةً[١]،لأنها سُلِبَت الدَّلالةَ [١٧ب] على المصدر [٢][عند عَدَمه، فإذا وُجِدَت[٣] دَلَّتْ عليه، ومنه قوله[٤] : وكونُه عِبارَةً عن شَخْص] .

الفصل التاسع

فيما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّى[٥] وغير المتعدِّى

وهو : المصدر[٦] ، والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمُشَبَّه بالمفعول [به][٧] ، والمفعول معه ، والمفعول له .

الضرب الأول : وهو المصدر[٨] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٨ ب : « إنما سماها النحاة بذلك لوجهين : الأول : أنها لاتستغنى بالمرفوع وتحتاج إلى المنصوب ، والثانى : أنه لا مصادر لها ، إلا أنهم أجروها مجرى الحروف ، والخبر عوض عن المصدر ، وهذا لايكون فى الفعل الحقيقى » .

(٢) مابين القوسين ليس فى المحصول ، وشرح الخوبى .

(٣) فى ظ : وجد .

(٤) فى ظ : قول سيبويه .

(٥) فى ظ : المتعدية وغير المتعدية .

(٦) جمع ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٩٥ أ هذه الأقسام فى مثال واحد ، فقال « هذه المنصوبات التى ذكرها يعمل فيها المتعدى واللازم ، فالمتعدى كقولك : ضرب زيد ضاحكا القوم وبشرا إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له ضرباً شديدا. واللازم كقولك: قام القوم وزيدا ضاحكين إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراما له قياماً حسناً» .

(٧) زيادة من ظ .

(٨) بعد هذا فى المحصول ، ورقة ٩٥ ب : « لهـذا المفعول أسماء كثيرة . منها المفعول المطلق والمصدر والحدث . وإنما خص بتسميته المصدر من بينها ، لأنه أشهر ، لاسيما عند المتأخرين، فإنهم لايكادون يستعملون غيره ، وأيضا فإن فيه تنبيها على أن الفعل مشتق من المصدر ، وسمى بذلك لصدور الفعل عنه ، وهذا رأى البصريين ، ورأى الكوفيين بالعكس » .

وينقسم إلى : مُبْهَم ، ومعدود ، ومُخْتَصّ .

فالمبهم[١] : أُتِيَ به لتأكيد الفعل ، نحو : ضربت ضرباً .

والمعدود : أُتِيَ به لعدد مَرّاته[٢] ، كقوله : ضربت ضربة وضربتين ، ويُعَبَّرُ عنه [١٨ أ] بالمَحْدُود .

والمُخْتَصُّ : أُتِيَ به لبيان النوع ، وهو إمّا نكرة موصوفة ، أو معرّف[٣] باللام ، كقولك : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضربَ زيدٍ ، وضربته الضَّرْبَ .

ومن بيان النوع قولهم : عاد القَهْقَرَى ، واشْتَمَل الصَّمَّاءَ ، وهو يَعْدُو الجَمَزَى .

الضرب الثانى : وهو الظرف من الزمان

وينقسم إلى : مُبْهَم ، نحو : حِين ، ودَهْر ، وزمان .

ومعدود : وهو ما صَلُحَ فى جواب كم ؟

ومُخْتَصّ : وهو ما صَلُحَ فى جواب متى ؟ كقولك[٤] : سرت شهرين ، والعامَ .

---

(١) قال فى المحصول ، ورقة ٩٦ ب : « يريد بالمبهم : ماكان نكرة غير محدود بهاء التأنيث ، ولاموصوف ولامضاف ، كقولك : أعطيت إعطاء » .

(٢) فى المحصول ، ٩٦ ب ، وشرح الخوبى ٥٩ ب : لعدد المرات .

(٣) قال فى المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أنه لو قال : أو معرف ، من غير أن يتبعه باللام ، لكان أحسن، إذ كان حينئذ يشمل المعرف باللام ، والمعرف بالإضافة . وهذا واضح » .

(٤) فى ظ : كقولك :الشهران والعام .

وينقسم إلى منصرف مُتَصرِّف [1] [نحـو : يوم وليلة] ، ومعنى كونه متصرِّفا : أنه يُنْقَلُ عن الظرفيَّة ، ويُخْبَر [2] عنه وبه ، [3] [وإلى منصرف غير متصرِّف ، نحو [١٨ ب] مَساءِ وعِشاءِ] .

وإلى متصرِّف غير مُنصرف ، نحو: غُدْوَةَ وبُكْرَةَ ، إذا أردتَهما ليومٍ [4] بعينه .

[5] [وإلى ما لا ينصرف ولا يتصرَّف ، نحو : سَحَرَ [6] ، إذا أردتَه من يومٍ بعينه] .

الضرب الثالث : ظرف المكان .

وينقسم إلى مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبْهَم من الأمكنة : ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ [7] إلا بالإضافة [8] إلى

---

(١) تكملة من ظ .

(٢) يعنى يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا بحرف جر وبالإضافة .

(٣) ، (٥) سقط هذان القسمان من المحصول . وقد نبه ابن إياز إلى أن المصنف أخل بهما ، وكأن نسخته التى وقعت له من الفصول ناقصة .

(٤) ويكون المانع لهما من الصرف التعريف والتأنيث . كما فى المحصول ٩٨ أ .

(٦) قال ابن إياز في المحصول ٩٨ ب : وإنما لم ينصرف لأنه معرفة معدول عن الألف واللام ، كأنهم عدلوا « سحر » عن « السحر » .

(٧) من هذا الموضع يبدأ سقط كبير فى النسخة ظ ، ينتهى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

(٨) قال فى المحصول ٩٩ أ : « وهو لفظ الجزولى فى حواشيه ، ويعنى به أنه لا يصدق عليه هذ الاسم نحو « فوق » و « تحت » إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : « فوق » إلا بالنسبة إلى « تحت » . . . وكذلك باقيها . وقال الشلوبينى : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام : لابد له مما يكون له أماماً ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سمى إماما لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

غيره ، وهى الجهات السِّتّ ، وما فى[1] معناها ، نحو : خَلْفَ ، وقُدّامَ ، وأَمامَ ، وفوقَ ، وتحتَ ، ويمينَ ، وشِمالَ ، وذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشِّمال ، وشَرْقِىَّ الدار ، ودُونَ ، وعِنْدَ .

وأما المُخْتَصُّ من الأمكنة : فما [١٩ أ] استحَقَّ ذلك الاسمَ بخِلْقَةٍ[2] فيه ، نحو : الدار ، والمسجد .

والمعدود[3] : ماصَلُح فى جواب كم؟ ، نحو: مِيلٍ ، وفَرْسَخٍ ، وبَرِيدٍ[4] .

الضرب الرابع : الحال .

وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، بنكرةٍ مشتقّةٍ بعد معرفةٍ قد تَمّ الكلامُ[5] دُونَها ، متنقِّلة ، كقولك : جاء زيدٌ راكباً .

وقد يجئُ الحالُ من الفاعل والمفعول ، كقولك : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً .

---

(١) يريد به ذات اليمين ، وذات الشمال ، وشرقى الدار . أفاده ابن إياز فى المحصول ٩٩ أ وسيذكره المصنف .

(٢) يعنى له بنية مخصوصة ولها نهاية تحصرها وأقطار تحيط بها .

(٣) كتب فوقه فى المحصول ٩٩ ب بخط مغاير : صوابه : والمحدود .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف لم يقسم ظرف المكان إلى متصرف وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المكان ، وليس الأمر كذلك ، بل هما فيه سيان . فالمتصرف كخلف وأمام ووراء وقدام ... وغير المتصرف كعند وحيث ولدن وسواء ، فلا يجوز أن يرفع «عند» فإن دخل عليها حرف الجر لم يكن ذلك إلا « من » ؛ قال الله تعالى : « فإن أتممت عشرا فمن عندك » ولا يجوز : « جئت إلى عندك » .

(٥) هذا ما يعبرون عنه بقولهم : « فضلة » .

وقد يجئ الحالُ معرفةً فى تقدير النَّكِرة ، كقولك : جاء زيدٌ وَحْدَهُ ، وافْعَلْ ذلك جُهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، وأرْسَلَها العِراكَ .

وقد يجئ [ذو][1] الحال من النَّكِرة ، لكن فى تقدير المعرفة ، وذلك إذا كانت النكرةُ موصوفةً ، [١٩ ب] وتقدَّمت الصفةُ عليها ، كقولك[2] :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقد تجئ غيرَ مشتقّةٍ لكن فى تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3] .

وقد تجئ لازمةً غيرَ متنقِّلة ، تُسَمَّى المُؤَكِّدةَ ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[4] ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾[5] .

---

(١) سقطت « ذو » من المحصول ١٠١ ب . وقد بنى ابن إياز على سقوطها عنده فقال : قوله : « وقد يجئ الحال نكرة ولكن فى تقدير المعرفة » قد رأيته فى عدة نسخ بكتابه ، وهو تخليط كما ترى ، لكن معناه واضح ، وهو أنه قد شرط أن صاحب الحال يكون معرفة ، وقد جاء نكرة .

(٢) كذا ، والأولى أن يقول : كقوله ، والبيت لكثير عزة ، وهو فى ديوانه ص ٥٠٦ ، ٥٣٦

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٢ . وأول الآية الكريمة : « ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا » . والحال هنا هو « لسانا » وتقدير اشتقاقه : منطوقا . كما قالوا فى « قرآنا عربيا » إن تأويله : مقروءا . وهو حال من الضمير فى « مصدق » أو حال من « كتاب » لأنه قد وصف . ويجوز أن يكون مفعولا لمصدق : أى هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم. إعراب القرآن المسمى: إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢ / ٢٣٤

وذهب بعض النحويين إلى أن « عربيا » هو الحال . و « لسانا » توطئة للحال ، أى تمهيدا ، وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة. البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى ٢ / ٣٦٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية ٩١ (٥) سورة المؤمنون ، آية ٥٢

وقد تجئ بعدَ كلامٍ غيرِ تامٍّ ، ولكن فى حكم التامّ ، كقولك : ضَرْبِى زيداً قائماً ، وأخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

الضرب الخامس : التمييز .

وهو تفسيرُ مبهمٍ بجنسٍ نكرةٍ منصوبةٍ مُقَدَّرةٍ بِمِنْ .

وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم .

فالمنتصب عن تمام الكلام : إمّا فاعلٌ فى المعنى ، إذا [٢٠ أ] اشتغل الفعل عنه بما لابَسه ، فانتصب على التمييز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾(١) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَىْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾(٢) . أصله اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، وطابَتْ أنْفُسُهنّ .

وإما أن يكون مفعولاً فى الأصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾(٣) .

وأمَّا المنتصب عن تمام(٤) الاسم ، فيقع فى المَكِيل والموزون والمعدود ،

---

(١) سورة مريم ، آية ٤

(٢) سورة النساء ، آية ٤

(٣) سورة القمر ، آية ١٢

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٠٥ أ : « مميز الفرد لاينتصب إلا عن تمامه ، ومعنى تمامه : امتناعه عن الإضافة ، كذا قال عبد القاهر الجرجانى : والذى يتم به ثلاثة أشياء: أولها : التنوين ، وله قسمان ظاهر ومقدر ، فالظاهر كقولك :هذا رطل زيتا، والمقدر كقولك : أحد عشر درهما ، إذ الأصل : أحد وعشرة . وثانيها : النون ، وله ثلاثة أقسام : نون تثنية ، ونون جمع حقيقى ، ونون عدد مشبه بنون الجمع ، فنون التثنية ، كقولك : عندى قفيزان برا ، ونون الجمع الحقيقى ، كقولك : هؤلاء حسنون وجها . ونون العدد ، كقولك : لى عشرون كتابا . وثالثها : الإضافة ، كقولك : لى ملء الإناء عسلا » .

وما فى معناه [١] نحو : قَفِيزَيْن بُرًّا ، ومَنَوَيْنِ سَمْناً ، وعِشرين دِرْهما ، وأحَدَ عَشَرَ كوكباً . قال الشاعر [٢] :

إذا عاشَ الفَـــتَى ما ئتَيْنِ عاماً فقَدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفتاء [٣]

[٢٠ ب] ومن المُقدَّر : ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ [٤] .

وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعـــول به : إمّا مُضافا ، أو فيه تنوين ، ويكون التنوين ظاهرا ، نحو قولك : راقودٌ خَلًّا .

ومقدَّرا نحو قوله تعالى : ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ [٥] .

أو فيه تنوين ، أو فيه نون تثنية ، أو نون جمع ، كما مُثِّلَ .

الضرب السادس : المستثنى .

وهو إخراج الثانى مِمّا دخل فيه الأوّلُ ، بإلّا ، أو ما كان فى معناها .

والمستثنى إما لازم النصب ، أو لازِم الجرّ ، أو متردِّدٌ بينَ الرفع والجرّ ، أو متردِّدٌ بين الجرِّ والنصب ، أو متردِّد بين النصب والبَدلِ ممّا قبله ، فيتبعه رفعا ، أو نصبا ، أو جرًّا .

---

(١) فى المحصول ١٠٥ ب : « وقوله : « وما فى معناه » يحتمل أن يريد به المقاييس ، وهى أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ، ولكنها أشياء قوبلت بها أشياء أخر ، كقولك : راقود خلا ، والراقود : الدن ، فموثل به من الخل مايملؤه . ويحاذى حجمه ، وكذلك : على التمرة مثلها زبدا ، فالتمرة قد موثلت من الزبد بما يحيط بحجمها ويحاذيه . وقوله : « ومن المقدر : ملء الأرض ذهبا » كأنه يقوى ذلك ، وعلى هذا التقدير فقد أخل بالممسوح ، كقولك : لى جريب نخلا . فاعرفه » .

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزارى . كما فى سيبويه ١ / ٢٠٨

(٣) يروى : فقد أودى المسرة والفتاء .

(٤) سورة آل عمران ، آية ٩١

(٥) سورة البقرة ، آية ٦٠

[٢١ أ] فاللازم النصب : هو المستثنى من الواجب ، كقوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[(١)] ، والمستثنى المُنْقَطِع ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾[(٢)] . والمستثنى بالأفعال ، وهى: ليس، وما خلا، وما عدا، ولايكون، وإلَّا أن يكون. والمستثنى المُكَرَّر، كقولك : ما جاءنى أحدٌ[(٣)] إلا إخوتك إلا زيدا . والمستثنى المقدَّم ، كقول الشاعر[(٤)] :

فمالِىَ إلّا آلَ[(٥)] أحمدَ شِيعَةٌ ... ومالِىَ إلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

واللازم الجرّ : هو المستثنى بالأسماء ، وهو : غير ، وسِوَى ، وسواء .

والمُتردِّدُ بينَ الرَّفع والجر : هو المستثنى بلا سِيَّما ، كقول الشاعر[(٦)] :

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٩ (٢) سورة الحجر، آية ٣٠ ، و ص ، آية ٧٣.

(٣) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٠٨ ب : « الذى يذكره أئمة العربية فى نصوصهم وشروحهم فى هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : ماجاءنى إلا زيد إلا عمراً ، وما جاءنى إلا زيدا إلا عمرو ، بنصب أحدهما ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما » .

وقال فى ورقة ١٠٩ أ : وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف أظهر المستثنى منه ، فقال : « ماجاءنى أحد إلا أخوك إلا زيدا » ومراده مايجب نصبه ، وغير خفى أنه يجوز إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر ،فلايحصل ماأراد.وهذاواضح».

(٤) هو الكميت بن زيد الأسدى . والبيت من بائيته الشهيرة ، انظرها فى الهاشميات ص ٣٩

(٥) قال فى المحصول : « إنما وجب النصب مع التقديم ، لأنه لما كان مؤخرا جاز نصبه وإبداله على مايذكر . . وإذا تقدم بطل البدل فتعين النصب، كحال صفة النكرة».

(٦) هو امرؤ القيس ، وصدر البيت :

* ألا رب يوم لك منهن صالح *

وهو من معلقته المعروفة ، ديوانه ص ١٠

* ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ *

[٢١ ب] والمتردِّدُ بين النصب والجر : هو المستثنى بحاشىَ ، عند غيرِ سيبويه ، وخلا ، وعدا ، غير مقرونين بما ، كقولك : قام القوم حاشَى زيدا ؛ وعند سيبويه : حاشى زيدٍ ، بالجرّ لا غير .

والمترددُ بين النصب على الاستثناء ، والبدل : هو المستثنى من المنفى أو المنهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾(١) ، ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾(٢) .

وحكم « غير » فى الاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تقول : له عندى دينارٌ غيرَ قيراطٍ،فبالنصب يلزمه ثلاثة وعشرون قيراطا، وبالرفع يلزمه الدينار كاملا ، لأن « غيرا » وصف ، وفى الأول استثناء .

وقد [٢٢ أ] تكون « إلّا » بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٣) .

الضرب السابع : وهو المُشَبَّه بالمفعول .

وهو التمييز إذا وقع معرفةً(٤) ، كقولك : الحَسَنُ الوَجْهَ ، والكريمُ

---

(١) سورة النساء ، آية ٦٦ . ورفع « قليل » على البدل هو قراءة كل القراء،وقرأ ابن عامر وحده بالنصب ، كما فى إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢

(٢) سورة هود ، آية ٨١ . ورفع « امرأتك » قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، ووافقهما ابن محيصن واليزيدى والحسن ، وباقى القراء بالنصب . على مافى الإتحاف ص ٢٥٩ . وانظر المغنى ، صفحات ٤٧٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٤) ذلك أن التمييز لايكون إلا نكرة عند البصريين ، فلما كان الأمر كذلك قيل : هو مشبه بالمفعول ، وأما الكوفيون فهو عندهم تمييز ، لأنهم لايشترطون فيه التنكير . أفاد ذلك ابن إياز ، فى المحصول ، ورقة ١١٣ أ .

الأبَ ، قال الشاعر(١) :

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

الضرب الثامن : المفعول له .

وهو مصدر لا مِن لفظ العامل فيه ، مقارِناً له(٢) في الوجـود ، أعم(٣) منه ، جوابا لقائل يقول : لِمَ ؟

ويكون نـكرةً ، كقوله تعالى : ﴿حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾(٤)، ومعرفةً كقوله تعالى : ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ﴾(٥) . قال الشاعر(٦) :

---

(١) البيت لخرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة . وهو فى ديوانها ص ١٢ ، وفى سيبويه ١ / ٢٠٢ .

(٢) كقولك : قصدت زيدا رغبة فى عطائه ، فالقصد وطئ عقب الرغبة ، وذلك لأنه علة فلا يتأخر عنها ما كان معللا بها . قال ذلك ابن إياز فى المحصول ١١٤ ب .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول : « أى يكون المفعول أعم من الفعل ، ألا ترى أن الرغبة فى مثالنا يجوز أن تـكون علة للقصد ولغيره » . وقال الخويى فى شرح الفصول ، ٧٣ أ :وقوله: « أعم منه » لم أجد من تعرض له من النحاة غيره، ولعله أراد أن يكون الفعل أعم من المفعول ، لأنك إنما علت المجىء فى نحو : جئتك إكراما لك ، لأن المجىء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعم من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازما للفعل ومفهوما منه قبل ذكره ، وإلا لـكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون المفعول له لازما للفعل وجب أن يكون الفعل أعم منه » . انتهى كلام الخويى ، ويبدو مناقضا لـكلام ابن إياز ، فهذا يرى أن يكون المفعول أعم من الفعل ، ويرى الخويى أن يكون الفعل أعم من المفعول . وقد رجعت إلى الهمع وغيره من أمهات كتب النحو فلم أجد أحدا ذكر هذا الشرط الذى ذكره المصنف .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٩ (٥) سورة البقرة ، آية ٢٠٧ . وغير ذلك كثير .

(٦) هو حاتم الطائى . والبيت فى ديوانه ص ٢٣٨ ، برواية :

وأغفر عوراء الـكريم اصطناعه وأصفح عن شتم اللئيم تـكرما

[٢٢ب] وأَغْفِرُ عَوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّما

الضرب التاسع : المفعول معه .

وهو اسم يصل الفعل إليـــه بواسطة واو تنوب عن مع ، فى المعنى لا فى العمل(١) ، كقوله تعالى : ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ ﴾(٢) أى مع الطيرِ ، وقال تعالى : ﴿ وَأَجْمِعُوا أَمرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾(٣) أى مع شركائِكم .

وتارة يلزم النصب ، كقولك : سِرْتُ والليلَ(٤) ، ومالك وزيدا ؟

وتارة يجوز العطف على ما قبله ، كقولك : مالِزيدٍ وعمرٍو ؟ وإن شئت : وعمراً ، ومما جاء فى الشعر :

[٢٣ أ] فكُونوا أنتمُ وبَنِي أبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحالِ(٥)

---

(١) لأن « مع » تجر بالإضافة ، وهذه الواو لاتجر ، قاله ابن إياز فى المحصول .

(٢) سورة سبأ ، الآية العاشرة .

(٣) سورة يونس ، آية ٧١

(٤) قال ابن إياز فى المحصول، ١١٦ أ : إذ الليل لايجوز عطفه على الفاعل ، لأنه مضمر مرفوع متصل غير مؤكد ، وإنما يجوز العطف على هذا وشبهه بعد تأكيده ، وأيضا فلو عطفت عليه ، لأوهمت أن الليل يسير ، وإنما هو يجرى ، اللهم إلا أن يجعل الجريان سيرا ، وكذلك مالك وزيدا ، لايجوز فيه العطف ، لامتناع عطف المظهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، قال الشاعر :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال

وقال آخر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

والناصب لهذا فعل مقدر ، تقديره : ماتصنع وزيدا .

(٥) البيت فى سيبويه ١ / ٢٩٨ من غير نسبة . وانظر حواشيه .

الفصل العاشر

فيما يرتفع بفعل مُضْمَرٍ أو ينتصب به

والفاعل يرتفع بفعل مضمر بعد حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١] ، وكذلك : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[٢] ، وهذا[٣] تفسير لذلك ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ والآصَالِ. رِجَالٌ ﴾[٤] ، أى يُسَبِّحُه رِجالٌ .

ويُضْمَرُ للمفعول [٥] الذى لم يُسَمَّ فاعِلُه ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[٦].

وأما المنصوب بفعل مُضْمَرٍ ، فيكون مفعولا ، كقولك : إيّاكَ[٧] والشَّرَّ.

---

(١) سورة التوبة ، آية ٦

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) يعنى أن « انشقت » تفسير للمحذوف بعد « إذا » ، وكذلك « استجارك » فى آية التوبة .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧ ، و « يسبح » فى الاستشهاد هنا بفتح الباء الموحدة مبنيا للمفعول ، وهى قراءة ابن عامر ، وأبى بكر شعبة بن عياش . و « رجال » على هذه القراءة مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(٥) فى الفصول : « المفعول » ، وأثبت الصواب من المحصول ١١٧ ب .

(٦) الآية الأولى من سورة التكوير .

(٧) قال فى المحصول: «إياك منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره، تقديره : إياك نح، وإياك باعد ، والشر : معطوف عليه . . . والفعل المضمر مقدر بعد « إياك » لا قبله ، لأنك لو قدرته قبله لا تصل بعد انفصاله » .

إيَّاىَ(١) وأن يَحْذِفَ أحدُكم [٢٣ ب] الأرْنبَ، ومازِ(٢) رَأْسَكَ والسَّيْفَ ، وشأْنَكَ(٣) والحجَّ، وعَذِيرَكَ(٤) مِن فُلانٍ ، وهذا ولا زَعَماتِكَ(٥)، وامرأً(٦) ونَفْسَهُ ، كِلَيْهِما(٧) وتَمْراً ، وأهْلَكَ(٨) واللَّيْلَ ، انْتَهِ خَيْراً لك ، وَوراءَكَ

---

(١) فى الفصول : « إياك »، وهو خطأ أثبت صوابه من المحصول ١١٧ب ، وشرح الفصول ٧٦ أ ، وهو أثر معروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول : «لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب»، انظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) قال فى المحصول ١١٨ أ : « الأصل فى « ماز » : يامازنى . فرخم بحذف ياء النسب ، ثم رخم ثانيا بحذف النون » . و « رأسك » منصوب بإضمار الفعل « ق » من الوقاية ، و « السيف » منصوب أيضا بإضمار « احذر » .

(٣) تقديره : خذ شأنك مع الحج ، وقيل التقدير : عليك شأنك والحج ، قاله ابن إياز .

(٤) منصوب بإضمار فعل ، أى : أحضر عذيرك ، أو اسم فعل ، أى : هات عذيرك .

(٥) منصوب بفعل محذوف . والتقدير : هذا الحق ولا أتوهم زعماتك . يقال ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله ، ولمن أشار بمشورة ردية ثم أشار بأخرى حسنة . قاله ابن إياز فى المحصول ١١٨ ب .

(٦) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : دع امرءا ونفسه ، قال ابن إياز : والواو إن شئت جعلتها عاطفة وإن شئت جعلتها بمعنى « مع » .

(٧) قال ابن إياز : منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : أعطنى كليهما ، و « تمرا » منصوب بفعل آخر ، أى : وزدنى تمرا . وهو مثل جرى فى كلامهم ، كأن إنسانا خير صاحبه بين شيئين ، فقال له المخير : كليهما وتمرا ، كأنه طلب زيادة عليهما .

(٨) تقديره : بادر أهلك واسبق الليل ، وقيل : إن « أهلك » منصوب ببادر ، و « الليل » معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين ، أى متابعين متسابقين إلى الأهل ، فقدر أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله ، قال ذلك ابن إياز .

أوْسَعَ (١) لك ، وقوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا ﴾ (٢) و : ﴿ مِلَّةَ إبْراهِيمَ حَنِيفاً ﴾ (٣) .

ويُضْمَرُ في كلّ موضع ما يليق بالمعنى .

ويكون المنصوب بفعل مضمر مصدرا ، كقولهم : مَواعِيدَ (٤) عُرْقُوبٍ ، وغَضَبَ (٥) الخَيْلِ على اللُّجُمِ ، وخَيْرَ مَقْدَمٍ . ومنه في الدعاء : سَقْياً لك ، ورَعْياً . وفي الدعاء عليه : سُحْقاً ، وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وجُوعاً ، ونُوعاً (٦) ، وجَنْدَلًا (٧) ، وبَهْراً . وقولهم : وَيْلَهُ ، [٢٤ أ] ووَيْحَهُ ، ووَيْسَهُ ، ووَيْبَهُ .

---

(١) تقديره : اذهب وأت مكانا أوسع لك ، كما في المحصول ١١٩ أ .

(٢) سورة الشمس ، آية ١٣ ، والتقدير : أكرموا ناقة الله واحترموها ، ونحو ذلك .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٥ . وهذه الآية الكريمة في مواضع أخرى من الكتاب العزيز ، ولكن ماينطبق عليه الشاهد هو آية البقرة هذه لعدم ظهور العامل في « ملة » .

(٤) وتقديره : وعدتني أو تعدني مواعيد مثل مواعيد عرقوب .

(٥) التقدير : غضبت غضب الخيل على اللجم ، وهو مثل يضرب في الغضب الذي لاينفع ، ذكر ذلك ابن إياز في المحصول ، والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٥٦ .

(٦) في الفصول : « وبوعا » بالباء الموحدة ، وأثبته بالنون ، وهو الصواب ، من المحصول . والنوع ، بضم النون : هو الجوع ، وقيل : هو العطش ، كما في اللسان (نوع) ١٠ / ٢٤٣

(٧) قال ابن إياز في المحصول ١٢٠ أ : « وأما « جندلا » فاسم صريح ليس بمصدر . ولهذا قال الزمخشري : وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى . والرواية تجري على بيانه للمفعول ، نص عليه الخوارزمي في شرحه . وذكر المصنف له مع هذه الأسماء فيه إرسال ، وفي انتصابه وجهان : أحدهما أنه واقع موقع : ذلا وإهانة وحزنا ، ونحو ذلك ، وهذه مصادر ، فلما وقع موقعها نصب نصبها ، والثاني أنه منصوب بفعل محذوف . أي : أولاه الله وألزمه وأطعمه ذلك ، فحذف الفعل ، وجعل بدلا منه . وقال الخوارزمي : الأصل : رميت رميا بجندل ، ثم رميا بجندل ثم جندلا » . انتهى . والجندل : الحجارة .

وكقولك : سُبْحَانَ اللهِ،ورَيْحَانَهُ(١) ، وَقَعْدَكَ(٢) اللهَ،وعَمْرَكَ اللهَ ، ولبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ ، وحَنانَيْكَ . ومنه قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾(٣) و﴿صُنْعَ اللهِ﴾(٤) و﴿وَعْدَ اللهِ﴾(٥) .

وتُنْصَبُ الحال بفعل مضمر ، كقولهم : أقائماً وقد قعد النّاسُ ؟ وأقاعِداً وقد سار الرّكْبُ ؟ ، وقولهم(٦) :

* أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ ؟ *

أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى(٧) ؟

---

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٢١ أ : وريحانه : فيه معنى الاسترزاق ، وقد جاء رفعه في شعر النمر بن تولب :

* سلام الإله وريحانه *

(٢) قال ابن إياز : « وقعدك الله ، بفتح القاف ، وذلك أنى وجدت فى نسخة بالمسائل الشيرازية ، عليها خط مؤلفها أبى على ، ما هذه صورته : كنت شاكا فى « قعدك الله » أهو مفتوح أم مكسور ، حتى رأيت أبا عثمان المازنى قال : قعدك الله ، بفتح القاف ، وسمعت الكسر ممن لا أثق به ، والمعنى : أسألك بقعدك الله،أى بوصفك الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من قواعد البيت ، وهى أصوله ، والأصل فى ذلك القعود الذى هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة » .

(٣) سورة البقرة ،آية ١٣٨

(٤) سورة النمل ، آية ٨٨

(٥) سورة النساء ، آية ١٢٢ ، وغير ذلك فى الكتاب العزيز .

(٦) هذا بيت من أرجوزة للعجاج فى ديوانه ص ٦٦ ، وهو فى المغنى ١ / ١٢ (مبحث الألف المفردة) . وقول المصنف : « وقولهم » فيه تسامح . وتقدير الكلام : أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

(٧) تقديره : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ راجع الكتاب لسيبويه ١/٣٤٣

البَابُ الثّالِثُ

فيما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال

وفيه عشرة فصول : [٢٤ ب]

الفصل الأول

فى العامل فى المبتدأ والخبر

وهو عامل معنوىّ ، وحقيقته : تجرُّدُ الاسمِ من العامل اللفظىّ ، وإسناد الخبرِ إليه ، نحو قولك : اللهُ أكبرُ .

وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة ، وقد يجوز تنكيرهما معا إذا اعتمد المبتدأ على مالَهُ صَدْرُ(١) الكلامِ ، أو وُصِفَ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾(٢) ، أو كانت النكرة عامّةً ، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾(٣) ، أو فيها معنى النفى ، كقولهم : شَرٌّ(٤) أَهَرَّ ذا نابٍ .

---

(١) قال فى المحصول ١٢٣ ب : يريد ما كان معتمدا على حرف استفهام أو حرف نفى ، نحو قولك : أقائم أخواك ؟ فقائم : مبتدأ ، وأخواك : فاعله ، وهو ساد مسد الخبر مغن عنه .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٤) قال فى المحصول ١٢٤ أ : معناه : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وكذا : شيء جاء بك ، أى : ما جاء بك إلا شيء . فهذا لفظه لفظ الإيجاب ، وهو فى معنى النفى المنقوض بإلا .

وخبر المبتدأ تارةً يكون مفرداً ، وهو [١] المبتدأ ، [٢٥ أ] كقولك : اللهُ رَبُّنا ، أو مُنَزَّلٌ [٢] منزلتَه [٣] ، كقولك : زيدٌ الأَسَدُ ، أبو يوسُفَ أبوحنيفةَ .

ويلزم الضميرُ إذا كان مشتقًّا ، نحو : ﴿ واللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٤] .

وتارة يكون الخبر جملةً ، فيلزم فيها الضمير .

وذلك : إمّا مبتدأ وخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٥] .

وإمّا جملة من فعل وفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [٦] .

وإمّا شرط [٧] وجزاء ، وظرف وما اتصل [٨] به ، أو جارٌّ ومجرور .

---

(١) فى المحصول ١٢٥ أ ، وشرح الخوبي ٨١ أ : « هو المبتدأ » بطرح الواو . وقال ابن إياز : قوله : « يكون مفردا هو المبتدأ » بمعنى أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، فالذات التى عبر عنها بزيد هى التى عبر عنها بمنطلق ، ألا تراك لو سئلت عن زيد لقلت : المنطلق ، وعن المنطلق لقلت : زيد ، فلما فسر كل واحد منهما بصاحبه دل ذلك على أنه هو ، وكذلك مثاله : « الله ربنا » إذ الله هو الرب ، والرب هو الله .

(٢) كذا فى الفصول ، وشرح الخوبي ، وفى المحصول : « منزلا » وهو الأولى لعطفه على الخبر المنصوب .

(٣) قال فى المحصول : يريد أنه جار مجراه وساد مسده ، ألا ترى أن زيدا لشجاعته وبسالته يقوم مقام الأسد فى ذلك ويغنى غناءه ، وكذلك أبو يوسف فى علمه وزهده كأبى حنيفة رضى الله عنهما .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢١٨ ، ومواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٥) سورة البقرة ، آية ٥ ، وغير ذلك من الكتاب الحكيم .

(٦) سورة النور ، آية ٤٥ (٧) نحو : زيد إن تكرمه يكرمك .

(٨) قال ابن إياز فى المحصول ١٢٧ ب : وقوله : « وإما ظرف وما اتصل به » يعنى أنك إذا قلت : زيد خلفك فى الدار ، فإن « فى الدار » معمول الظرف ومتصل به ، فالخبر هو المجموع ، وفيه مافيه ، وقوله : « وإما جار ومجرور » يعطى ظاهره أنه قسم الجمل خمسة أقسام ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن الجار والمجرور داخل فى حكم الظرف ، ويمكن أن يكون تفصيلا للجملة الرابعة الظرفية ، وهذا واضح .

والظرف إن كان زمانيًّا أُخْبِر به عن الحدَث ، وإن كان مكانيًّا أُخْبِر به عن الجثّة والحدَث .

وقد يحذف المبتدأ ويبقى خبره ، [٢٥ ب] كقوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾(١) .

وقد يُحذف الخبر ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك .

وقد يَسُدُّ الحالُ مَسَدَّ الخبر ، كقولهم : ضَرْبِي زيداً قائماً .

وقد يتقدم خبر المبتدأ ، كقولك : كيف زيدٌ؟ وأين عمرٌو ؟ و ﴿ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾(٢) ، وعلى التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْداً .

الفصل الثانى

فى الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيها بالمفعول، وترفع ما كان خبرا على أنه خبرها ، تشبيها بالفاعل .

وتلك الحروف : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وكأنّ ، وليتَ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾(٣) .

---

(١) سورة محمد ، آية ٢١ ، قال ابن إياز فى المحصول ١٢٧ ب : « أى أمرنا طاعة وقول معروف ، وجائز أن يكون الخبر هو المحذوف ، فيكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، والذى حسن الابتداء به وهو نكرة أنه عطف عليه نكرة موصوفة ، وكان الأحسن أن يمثل بما لا يحتمل غير مراده » هذا اعتراض ابن إياز على المؤلف ، وكان ينبغى عليه أن يمثل هو لما يستحسنه .

(٢) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ ، وفى مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

وإنَّ قد [٢٦ أ] تُخَفَّف ، فتعمل ، كقوله [تعالى] : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١) وتُلْغَى ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٢) .

فإن خُفِّفت إنّ وأُلْغِيت ، فلا بُدّ من اللام في جملتها(٣) ، وإن كانت مشدّدة كنتَ مخيّرا(٤) .

وموضع اللام إنما هو الخبر ، وقد تدخل على الاسم ، إذا تقدم الخبر ، ولا يجوز تقديمه إلا أن يكون ظرفا أو جارًّا ومجرورا ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾(٥) .

وأنّ قد تُخَفَّف ، ولا تكون مُلغاةً ، كقول الشاعر(٦) :

* أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ *

---

(١) سورة هود ، آية ١١١ ، وينظر لهذه القراءة تفسير القرطبي ٩ / ١٠٤

(٢) سورة يس ، آية ٣٢

(٣) في المحصول ١٣١ أ ، وشرح الخوبي ٨٣ ب : « في خبرها » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « في لفظ المصنف إرسال ، وذلك لأنه أوجب مع التخفيف دخول اللام ، وليس كذلك ، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها ، إذ بعملها يحصل الفرق بينها وبين « إن النافية »،وما أحسن قول الجزولي:إن المكسورة متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة . قال الشلوبيني : أي لايجب إثبات اللام في الخبر ، كما لايجب في الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها ، فتقول : إن زيدا قائم ولقائم ، مع التخفيف ، كما كنت تقول كذلك مع التثقيل ، انتهى كلامه . وإن أهملت فلابد من اللام ، ويسميها الزمخشري اللام الفارقة ، لفرقها بين النافية والمخففة » .

(٥) سورة الليل ، آية ١٢

(٦) هو الأعشى ، والبيت بتمامه في ديوانه ص ٥٩ :

من فتية من سيوف الهند قد علموا   أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

ورواية العجز عندنا هي رواية النحويين ، انظر حواشي سيبويه ٢ / ١٣٧

التقدير : أنه هالك .

وقد تليها الأفعال مقترنةً بسوف أو بالسين ، أو حرف [٢٦ ب] النفى ، أو قد مع الماضى ، كقوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾(١) التقدير : أنه ، لحذف ضمير الشأن والقصة .

وفى « لعل » لغات : لَعلّ ، وعَلّ ، وعَنّ ، ولَعَنّ ، وأَنّ ، ولأَنّ . ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢) . وحكى الخليل : إيتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشترى لنا منه شيئاً ، أى لعلك .

وشَبّهوا بأنَّ حرفَ النفى ، وهو : لا ، إذا أريد به المبالغةُ فى النفى ، كقولك : لا رَجُلَ فى الدار ، فهى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنىٌّ ، إذا كان مفردا ، فإن كان مضافا أو مشبّها بالمضاف،وجب [٢٧أ] نصبه(٣) ، نحو قولك : لا ذا نَجْدَةٍ غيرُ بَطَلٍ .

والمشبَّه ، كقولك : لا راكِباً فَرَساً عندك .

ولكنها لا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة ، أو تقدّم خبرها على اسمها ، وجب إلغاؤها وتكريرها ، كقوله تعالى : ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾(٤) .

---

(١) سورة المزمل ، الآية الأخيرة . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٩

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٤ أ : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : «وجب نصبه» وقد سبقه إليه الجزولى . وقال الشلوبينى المغربى : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفع على إعمالها عمل ليس » وأرى أن مراد الجزولى والمصنف بقولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ،ولا يعنيان بالنصب هذا النوع المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبينى ، والله تعالى أعلم » .

(٤) سورة الصافات ، آية ٤٧

الفصل الثالث

فى الحروف الناصبة للأفعال المضارعة

وهى قسمان : أصل ، وهو : أنْ ، ولنْ ، وكى[١] ، وإذَنْ .

وفرع ، وهو ناصب[٢] [ما ينتصب] بإضمار أنْ ، فأنْ لها ثلاثةُ مَواضِـعَ : موضع تظهر فيه ولا تُضْمَر ، وموضع تُضمر فيه ولا تَظهر ، وموضع يجوز فيه الإضمار [٢٧ ب] والإظهار .

فالموضع الذى تُضْمَر فيه ولا تَظهر : بعـد حَتّى ، وكى ، ولام الجُحُود ، وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، فى الجواب .

أما إضمارها بعد الثلاثة الأُوَل ، فلأنها حروف جر ، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال ، فلا بُدّ من إضمار شىء يصير به الفعل فى تأويل الاسم ، و «أنْ» تُقَدَّر مع الفعل بالمصدر ، فكانت المضمرة .

وأما إضمارها بعد الثلاثة الأُخَر ، فلأنها عاطفةٌ مصدرا[٣] فى المعنى على مصدر ، فكانت « أن » المضمرة .

وأما الموضع الذى يجوز فيه الإظهار والإضمار : فبعد لام كى[٤] ، إذا لم يكن معها [٢٨ أ] لا ، كقولك : جئتك لتكرِمَنى ، ولأن تكرِمَنى .

---

(١) سقطت « كى » من المحصول ١٣٤ ب ، ومن شرح الخويى ٨٦ أ . وبنى على ذلك ابن إياز فى المحصول فقال : « وهنا تنبيه ، وهو أنه ترك من الأصول « كى » فإما أن يكون ذلك سهوا منه ، وإما أن يكون تبع الأخفش فى مذهبه فيها ، إذ كان يرى أنها حرف جر دائما ، فيتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها » .

(٢) سقط هذا من المحصول ، وشرح الخويى .

(٣) فإذا قلت : زرنى فأكرمك ، فتقديره : ليكن منك زيارة فإكرام منى .

(٤) يعنى لام التعليل .

وفى عطف الفعل على المصدر ، كقول الشاعر[١] :

* لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتقَرَّ عَيْنِى *

وتقول : يعجبنى خُروجُك وتَذْهَبَ ، أى : وأن تذهب .

وما عدا ذلك يلزم فيه إظهار أن .

و « إذن » لها ثلاث حالات : مقدَّمة ، ومتوسِّطة ، ومؤخَّرة .

فالمتقدمة يلزمها الإعمال ، ما لم يكن الفعل للحال .

والمُتَوَسِّطة إن كانت كلاما يَفْتَقِرُ بعضُه إلى بعض ، لم تعمل ، كقولك : أنا إذن أُكرِمُك .

وإن تأخرتْ وجب إلغاؤها ، كقولك : أُكرِمُك إذن .

والفاء تكون جوابَ الأمر والنهى والنفى والعرض والتمنى [٢٨ ب] والدعاء والتحضيض والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾[٢] و : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا ﴾[٣] و : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ ﴾[٤] .

وقد يرتفع الفعلُ بعدها فى جواب النفى[٥] ، كقولك : ماتأتينا فَتُحَدِّثُنَا،

---

(١) هى ميسون بنت بحدل ، امرأة معاوية ، وأم ابنه يزيد ، وعجز البيت :

* أحب إلى من لبس الشفوف *

ويروى : « ولبس » ، والبيت من الشواهد التى استفاضت بها كتب النحو .

(٢) سورة الحديد ، آية ١١

(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦

(٤) سورة طه ، آية ٦١

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ أ : « وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف :« وقد يرتفع (الفعل) بعدها فى جواب النفى » فيه إرسال ، لأن رفع الفعل بعدها لا يختص بجواب النفى فقط ، بل هو جائز فى الجميع ، وقد خصصه بالنفى كما ترى » .

إن أردتَ النفيَ فيهما معا ، على معنى : ما تأتينا وما تُحَدِّثُنا ، رفعتَ ، وإن أردت أن تنفى الثانى معلَّلًا بنفى الأول على معنى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ نصبتَ ، ومن الرفع قوله عز وجل : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(١) .

وأما الواو فتنصب فى جـــواب الأمر(٢) والنهى [٢٩ أ] والتمنى والاستفهام ، كقول الشاعر(٣) :

أَتَبيتُ رَيَّانَ الجفُونِ مِنَ الْكَرَى وأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ المَلْسُوعِ

وقال الشاعر(٤) :

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاء

(١) سورة المرسلات ، آية ٣٦

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ ب : لو قال المصنف : ينصب الفعل بعد الواو فى الأماكن التى انتصب فيها بعد الفاء ، لكان أخصر من عبارته وأعم منها ، أما أنها أخصر فظاهر ، وأما أنها أعم فلأنه ذكر أربعة وأخل بمثلها »، ثم مثل ابن إياز للنفى بقوله تعالى : ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ آل عمران آية ١٤٢ وللدعاء بقوله : اللهم ارزقنى بعيرا وأحج عليه ، وللعرض : ألا تبيع وتقبض ، وللتحضيض : لولا تصوم وتصلى .

(٣) أنشده السيوطى فى الهمع ٢ / ١٣ ، ونقـــل عن أبى حيان قوله عن البيت : «ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع »،وقال أحمد بن الأمين الشنقيطى فى الدرر اللوامع ٢/١٠ : ولم أعثر على قائله. ونسبه ابن هشام فى المغنى ص٧٤٤ للشريف المرتضى، وليس فى ديوانه ، ونسبه الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ١ / ١٨٤ ، للشريف الرضى ، والذى وجدته فى شعر الشريف الرضى :

أهون عليك إذا امتلأت من الكرى أنى أبيت بليلة الملسوع

ديوانه ١ / ٦٥٢ ، والبيت بهذه الرواية فى الهمع ٢/٩٠ ، ونسبه السيوطى لبعض المولدين ، وفيه « على » مكان « عليك » .

(٤) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه ص ٩٨ ، ورواية المصراع الأول فيه :

* ألم أك مسلما ويكون بينى *

=

وفى جواب الأمر : زُرْنِي وأزُورَكَ .

وفى جواب التمنى ، كقوله تعالى : ﴿ يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾[1] فى قراءة النصب[2] .

وفى النهى ، كقول الشاعر[3] :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيمُ

إذا نهاه عن الجمع بينهما نَصَب ، كقولك : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، فإن نهاه عنهما جميعا جَزَمَ .

ومثال أو : لَألزَمنَّكَ أو تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، معنــاه : إلى أن ، أو : إلَّا أن [٢٩ ب] .

الفصل الرابع
فى الجــوازم

وتنقسم إلى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين .

فالذى يجزم فعلا واحدا : لَمْ ولَمَّا ، وما زِيد عليهما : نحو : أَلَمْ ، وأَلَمَّا ، و : أَفَلَمْ وأَفَلَمَّا ، ولام الأمر ، ولا فى النهى .

وأما ما يجزم فعلين ، فهو : إنْ ، وما يتضمَّن معناها ، والذى يتضمن معناها : أسماء ، وظروف زمان ، وظروف مكان .

= وروايتنا جاءت فى الديوان ، فى هذا البيت :

ألم أك جاركم فتركتمونى   لكلبى فى دياركم عواء

(١) سورة الأنعام ، آية ٢٧

(٢) هى قراءة حفص وحمزة ويعقوب ، ووافقهم الأعمش ، على ما فى الإتحاف ص ٢٠٦

(٣) هو أبو الأسود الدؤلى ، والبيت فى ديوانه ص ١٣٠ ، وفى نسبته إليه خلاف ، انظره فى حواشى الديوان ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا ديوان المتوكل الليثى ص ٢٨٤

فظروف الزمان : إذْ ما ، ومتى ، وأيَّ حِينٍ ، وأيّانَ .

وظروف المكان : حيث ما ، وأين ، وأىّ ، وأَنَّى .

والأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، ومَهْما ، وأىٌّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾(١) ، وقوله [٣٠ أ] تعالى : ﴿ ما يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ أيًّا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾(٤) .

فهذه تَجْزِم فعلين مضارعين ، وقد تدخل على ماضيين ، فيصيران مستقبلين فى المعنى ، وتنوب(٥) الفاء عن الفعل الثانى .

وكلّ ما ذكرنا أن الفاء تنصب فى جوابه المضارع ، فهو بغير الفاء تجزم فيه ، إلّا فى النفى ، كقولك : لا تَشْتِمْ زيداً تَسْلَمْ ، ولا تقل : تَغْضَبْ ، لأن النهى مقدَّرٌ بشرطٍ منفىٍّ ، وفى العرض : ألَا [٣٠ب] تَنْزِلُ عندنا نتحدَّثْ ، وإنما الجزم فى ذلك كله بإضمار « إن » .

---

(١) الآية الثانية من سورة الطلاق .

(٢) الآية الثانية من سورة فاطر .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٣٢

(٤) سورة الإسراء ، آية ١١٠

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٤١ أ : يعنى أن الفاء تكون جوابا كقولك : إن تأتنى فأنت مكرم . وضابط ذلك أن كل كلام لايصح أن يكون بعد « إن » الشرطية ووقع جوابا لم يكن له بد من الفاء .

الفصل الخامس

فى حرفين مُتَرَدِّدَين بين الأسماء والأفعال

فكان حقُّهما فى ذلك ألَّا يعملا ، وهما : لا ، وما .

أمّا : ما ، فأعملها أهل الحجاز بشرطين : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها ، وألّا ينتقضَ النفيُ منها بإلّا ، مثال تقدم الخبر قول الفرزدق[1] :

فأصْبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعمتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مامِثْلَهُمْ بَشَرُ

ولكنّ الفرزدق تميمىٌّ فاستعمل لغة حجازية ، فظن أنهم يعملونها على كل حال ، فغَلِطَ ، والصحيح [٣١ أ] أنه قدَّم نعتَ النكرة عليها فنصب على الحال .

وإذا انتقض النفى بإلّا بطل عملُها ، كقوله تعالى : ﴿ماَ هَذَا إلّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[2] ، وقال فى إعمالها : ﴿مَاهَذَا بَشَراً﴾[3] و : ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[4] .

وقد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرا ، كما قال ذلك فى ليس ، وأنشد[5] :

مُعاوِىَ إننَّا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا

فإن قلت : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ أبوه ، جاز فيه الوجهان: النصب[6] ،

---

(١) ديوانه ص ٢٢٣ (٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٤ ، ٣٣

(٣) سورة يوسف ، آية ٣١ (٤) سورة المجادلة ، الآية الثانية .

(٥) لعقيبة بن هبيرة الأسدى ، كما فى سيبويه ١ / ٦٧ ، والخزانة ٢ / ٢٦٠ ، وغير ذلك كثير .

(٦) فى المحصول ١٤٣ أ : « النصب والجر والرفع على الاستئناف » وكذا جاء فى شرح الخوبى ٩٦ ب ، وقال : بالعطف على الموضع أو اللفظ ، وجاز الرفع على الاستئناف .

والرفع على الاستئناف ، كأنك قلت : ولا أبوه قاعدٌ ، فإن قلت : ولا قاعدٌ عمرو ، وجب [٣١ ب] الرفعُ ، لا غَيْرُ .

وأمّا « لا » فتعمل عملَ ما ، إذا لم تـكن لنفى الجنس ، وتعتَبِرُ ذلك بأن تجعلها جواباً لمستفهِم ، فإن كان كلامه(١) مقرونا بمِنْ ، نصبت بها ، وإن كان غير مقرون بمِن ، رفعت بها ، فإذا قال : هل مِن رجلٍ فى الدار ؟ فجوابه : لا رَجُلَ فى الدار ، بالفتح ، وإن قال : هل رَجُلٌ فى الدار ؟ فجوابه : لا رَجُلٌ فى الدار ، بالرفع ، قال الشاعر(٢) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

وأكثر ما يُسْتَعمل الخبرُ فى « باب لا » محذوفا .

ولا تدخل إلّا على نكرة ، فإن دخلت على معرفةٍ أُلْغِيتْ .

[٣٢ أ] وقد تدخل عليها التاء للتأنيث ، كما تدخل على : رُبّ ، وثمّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَناصٍ ﴾(٣) ، التقدير : ليس الحِينُ حِينَ مَناصٍ فاسمها مستترٌ(٤) محذوف ، وقد قُرِئ بالرفع(٥) وحذفِ الخبر ، وذلك شاذٌّ .

---

(١) فى الفصول : « كلامك »، وأثبت ما فى المحصول ١٤٣ ب، وهو الصواب الذى يقتضيه السياق . وجاء فى شرح الخوبى ٩٧ أ : « كلاما » .

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسى ، كما فى سيبويه ١ / ٥٨ وحواشيه، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢ / ٢٢٤ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٠ ، وهو بيت كثير الدوران ، والرواية عند سيبويه :

* من فر عن نيرانها *

(٣) سورة ص ، الآية الثالثة .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٤٥ أ : « وقول المصنف : « مستتر محذوف » فيه اضطراب ، إذ النحاة يقولون فى « زيد قام » : فاعل « قام » مستتر ، ولا يقولون : محذوف ، فهو عندهم أمر آخر ، ومراده أنه ليس مذكورا .

(٥) عرض أبو حيان فى تفسيره ٧ / ٣٨٤ ، لهذه القراءة ولغيرها .

الفصل السادس

فى حروف النداء

وهى : يا ، وهَيَا ، وأَيَا ، وأَىْ ، والهمزة ، ووا ، فى النُّدْبة .

فيا ، وهَيَا ، وأَيَا ، للبعيد ، وأَىْ ، والهمزة ، للقريب (١) .

ثم المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد ، ومضاف ، ومُشَبّه بالمضاف .

فالمفرد ينقسم إلى قسمين : مقصود ، وغير مقصود .

فالمفرد المقصود مبنىٌّ على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَاصَالِحُ ائْتِنَا ﴾(٢) ، والنَّكِرة المقصودة ، نحو : يارَجُلُ .

[٣٢ ب] وأمّا المضاف ، والمُشَبّه به ، والنكرة غير المقصودة ، فإنها منصوبة ، تقول فى المضاف : ياعَبْدَ اللهِ .

وفى المُشَبّه بالمضاف : ياطالِعاً جَبَلًا ، والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِى .

ومن خصائص النداء حرفُ الاستغاثة ، وهى لام مفتوحة تدخل على المنادى فتجرُّه ، تقول : يالَزيدٍ لِعمرٍو ، ولام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث منه مكسورة ، لأن المنادى حَلّ مَحلَّ الضمير ، فاللام معه مفتوحة ، كما تفتح مع الضمير ، تقول : المال لَكَ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٤٦ أ : « والمصنف جعل للمنادى مرتبتين : البعد والقرب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأى والهمزة ، للثانى . وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بعدا وقربا وتوسطا بينهما ، فللأول : أيا وهيا ، وللثانى الهمزة ، وللثالث أى ، وجعل « يا » مستعملة فى الجميع » ، انتهى كلام ابن إياز ، وقد نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤

(٢) سورة الأعراف ، آية ٧٧

ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو : حذف آخر الاسم [1] [العَلَم] الزائد على ثلاثة [٣٣ أ] أحرف ، إذا لم يكن مضافا [2] [ولا مُرَكَّبا] ولا جملة ، سواء حُذِف حرف النداء أو لم يُحذف ، تقول في حارثٍ : يا حارِ ، وفي مالكٍ : يا مالِ ، وفي فاطمة : يافاطِمَ ، وقد قرئ شاذا : ﴿ يَامَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [3] .

والمحذوف في الترخيم إمّا حرفٌ واحد ، وهو ما فيه هاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة [4] ، وإمّا المحذوف منه حرفان ، وهو ما آخره ألف التأنيث ممدودة ، أو ما قبل آخره حرفُ مدٍّ ولينٍ زائدٌ ، وإذا حُذف حرف المدّ وما بعده بقي على ثلاثة أحرف أو أكثر ، كَعَنْتَرِيس ، ومنصور ، وعَمّار ، تقول في منصور : يا مَنْصُ ، ولك بعد الحـذف [٣٣ ب] وجهان : إمّا أن تُبقيَ الاسم على حاله كأنك لم تحذف منه شيئا ، ولك أن تَبنيَه على الضمّ فتجعله كأنه اسم على حاله . وعلى هذه اللغة يلزمه ما لزم آخرَ الأسماء من الحذف [5] والإبدال .

(١) سقط هذا من المحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوبي ٩٩ ب ، وبنى على ذلك ابن إياز ، فقال في المحصول ١٤٨ أ : وهنا تنبيه ، وهو أنه لم يذكر في جملة الشروط: العلمية هنا ، لأنه يذكر ذلك فيما بعد ، والنحويون يذكرونها ، ولهذا يقولون: ياصاح، شاذ ، والمراد : ياصاحب ، وكذلك المثل : « أطرق كرى » وهو ترخيم « كروان » اسم طائر ، فإن قيل : إنما لم يذكرها لأنها ليست شرطا معينا ، فإنه متى وجدت التاء جاز ترخيمه وإن لم يكن علما ، قيل : لو كان قصده ذلك لما ذكر الزيادة على الثلاث ، فإنها مع التاء أيضا غير مشروطة .

(٢) سقط من المحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوبي أيضا ٩٩ ب .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٧٧ وهذه القراءة قرأ بها علي وابن مسعود ، رضى الله عنهما ، ويحيي والأعمش ، وانظر تفسير القرطبي ١٦/١١٦ ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢ / ٢٥٧

(٤) زاد هنا ابن إياز من كلام ابن معطي : « والرباعي العلم مطلقا » ، ولم أجده في شرح الخوبي .

(٥) الذي في المحصول ١٤٩ أ : « مالزم آخر الأسماء من الحذف والقلب والإبدال » .

ومن خواصّ النداء : النُّدْبة، ويختص[1] بها من الحروف وا[2]، فى أولها، فتقول: وازيدُ ، واعمرُو[3]،وإن شئت ألحقت فى آخره ألفا ووقفت بهاء السكت.

ويجوز حذفُ حرف النداء عمّا لا يوصف به أىّ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لا تُؤاخِذْنَا﴾[5].

وقد يُعوّض عن حرف النـــداء الميمُ فى اسم الله تعالى، فتقول : اللّهُمَّ ، ولا يدخل حرف النداء على اسمٍ فيـــه الألف واللام إلا هذا الاسم ، ولـكن يُتوصَّلُ إلى نداء ما فيه الألف [٣٤ أ] واللام بأىّ فتقول : يا أَيُّها الرَّجُلُ وإن شئت : يا أَيُّهَـذَا الرَّجُلُ .

ولا تَحذِف حرفَ الاستغاثة ولا النُّدبة .

الفصل السابع
فى حروف الجر

وهى أقسام : لازِم الحرفيّة والجرّ ، ولازِم الحرفية غير لازم الجرّ ،ومُتردِّد بين الحرفية والاسمية ، ومتردِّد بين الحرفية والفعلية .

---

(١) زدت الواو من المحصول ، ولم ترد فى شرح الخوبى .

(٢) هكذا جاء فى الفصول،لـكن ابن إياز يذكر فى المحصول ١٤٩ب كلام ابن معطى هكذا : « ويختص بها من الحروف : وا ، ويا » ، وأورد على ذلك اعتراضا قال فيه : « وقوله : «ويختص بها من الحروف وا ، ويا » فيه تجوز،إذ المختص بها «وا» ، وأما «يا»فهى للنداء،وتستعمل فيها دون أخواتها،فتقول : وازيد ، ويا زيد . انتهى اعتراض ابن إياز على المصنف ، وقد بناه على وجود « يا » فى كلامه ، وليست« يا » فى الفصول، كما ترى .

(٣) فى المحصول : « وياعمرو » ، وانظر التعليق السابق .

(٤) سورة يوسف ، آية ٢٩ (٥) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

فاللازِم الحرفيّة والجرّ : مِنْ ، وهى لابتداء الغاية ، وقدتكون للتبعيض، ولتبيين الجنس ، وزائدةً مع [(١)] الفاعل والمفعول والمبتدأ .

والباء للإلصاق [(٢)] ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية [(٣)] بدلًا من الهمزة ، وبمعنى مع [(٤)] ، وزائدة [٣٤ ب] كمِنْ .

و « فى » معناها : الوِعاء ، وقد يدخلها معنى : عَلَى [(٥)] .

وإلى ، ومعناها : انتهاء الغاية ، وقد تكون بمعنى مع [(٦)] .

---

(١) أمثلتها على الترتيب : ماجاءنى من أحد ، وما ضربت من أحد ، وما عندنا من أحد .

(٢) مثال الإلصاق : به داء ، و مثال الاستعانة : كتبت بالقلم .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٢ ب : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسما الجزولى ، وقال الأندلسى : وليست التعدية قسما آخر ، بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعدية فى المعنى،وقال ابن الخباز: قوله:«وتكون للتعدية: فيه خلل ، لأنه يؤذن أن ماتقدمه ليس للتعدية » وصوبه شيخنا أبو جعفر بأن قال : الإلصاق قد ينفك عن التعدية لكونه أعم منها ، ألا ترى إلى قول أبى الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون منعته عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت أمسكت بزيد، دل على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء ملصقة غير معدية، فالإلصاق والتعدية إذن متغايران » .

(٤) مثالها حينئذ : خرج زيـــد بسلاحه ، وموضعه نصب على الحال ، كما أفاده فى المحصول .

(٥) مثاله قوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ﴾ ــ سورة طه ٧١ ــ وقوله تعالى : ﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾ سورة الطور ٣٨ ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول، وهو أيضا فى المغنى ١ / ١٨٣ ، والبرهان ٤ / ٣٠٣ ، والإتقان ٢ / ٢١١

(٦) مثالها قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ سورة آل عمران آية ٥٢، كما فى المغنى ١ / ٧٨ ، والبرهان ٤ / ٢٣٣ ، والإتقان ٢ / ١٦٢

وواو القسم ، وهى فرع عن الباء ، بدليل ظهور(١) الفعل مع الباء ، ودخولها على الظاهر(٢) والمضمر ، قال الشاعر(٣) :

* فلا بكِ ما أَسالَ وما أَغاما(٤) *

وقد يُحذف حرف القسم ، فيبقى المُقْسَمُ به ، فتقول : اللهِ لَأفْعلَنَّ ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت(٥) .

والتاء فرع الواو ، وهى فرع الفرع ، فلذلك أُلْزِمت اسماً واحدا ، فتقول : تاللهِ لأفعلَنَّ .

ولولا مع المضمر : الكاف والهاء والياء ، كقولك : لولاكَ [٣٥ أ] ولولاى ولولاه ، فلولا حرف جر عند سيبويه ، مع هذه الضمائر الثلاثة .

واللامُ مقتضاها المِلك(٦) والاستحقاق ، ومَجاز المِلك ، والتخصيص معنًى يلزمها ، وهى مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع المضمر ، تقول : المالُ لِزيدٍ ، ولَكَ .

---

(١) فتقول : أقسمت بالله لأقومن ، ولايجوز : أقسمت والله لأقومن ، قاله فى المحصول ١٥٣ أ .

(٢) وتختص الواو بدخولها على الظاهر ، كما ذكر ابن إياز .

(٣) هوعمرو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيدص ١٤٦ ، وصدر البيت: « رأى برقا فأوضع فوق بكر » ، وانظر الحيوان ١ / ١٨٦ ، والخصائص ٢/١٩

(٤) فى الفصول : « وما غاما » ، وأثبت الصواب من المراجع السابقة . ويروى : ولا أغاما .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٣ ب:«الاصل : أحلف بالله، لكن لما كثر استعمال هذه اللفظة ، تعالى مسماها ، حذفوا الباء ، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل فقيل : الله لأفعلن ، ومنهم من يجر فيقول : الله لأفعلن ، وذلك مخصوص بهذا الاسم عند البصرى ، وأما الكوفى فيجيز الجر مطلقا ، وكلام المصنف يتقيد بالتمثيل .

(٦) مثل لها ابن إياز على الترتيب : الغلام لزيد ، الجل للدابة ، كن لى أكن لك .

[١] ورُبّ : وهى للتقليل ، نظيرة كم فى التكثير ، ولها صدرُ الكلام ، ولا يعمل فيها إلّا ما بعدها [٢] ، ظاهرا أو مقدَّرا محذوفا ، فالظاهر نحو : رُبَّ رجُلٍ كريمٍ لَقِيتُ ، والعامل فى رُبَّ : لَقِيتُ .

وتدخل على الظاهر إذا كانت نكرةً موصوفة ، وعلى المضمر ، فيُفسَّر بنكرة [٣] منصوبة .

وربما أُضْمِرت إذا نابت عنها الواو [٤] ، كقول الشاعر [٥] :

* وَقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ *

[٣٥ ب] ورُبّما نابت عنها بَلْ ، كقوله [٦] :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ *

وإن كُفَّتْ بما جاز أن يَلِيَها الأسماء والأفعال ، كما كان [٧] ذلك فى إنّما

---

(١) زدت الواو من المحصول .

(٢) فى الفصول : « إلا بعدها »، وأثبت ما فى المحصول ١٥٥ أ ، وشرح الخويى ١٠٨ أ .

(٣) نحو : ربه رجلا .

(٤) ذكر ابن إياز فى المحصول ١٥٥ أ : أن «رب» تحذف وينوب عنها أحد ثلاثة أحرف : الأول ، وهو الكثير : الواو ، وقد مثل له المصنف ، والثانى وهو المتوسط : الفاء ، ولم يمثل له المصنف ، وشاهده قول امرىء القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

والثالث ، وهو القليل : بل ، وقد ذكره المصنف .

(٥) هو رؤبة ، والبيت فى ديوانه ص ١٠٤

(٦) هو رؤبة أيضا ، والبيت فى ديوانه ص ١٥٠

(٧) كذا فى الفصول ، ولعل صحتها : « كما جاز ذلك » ، ولكنها وردت كما فى الفصول ، فى المحصول ١٥٦ أ ، وشرح الخويى ١٠٩ أ .

وكأنّما وليما وطالما ، قال الله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[1] .

واللازم الحرفية غير لازم الجر : حَتّى ، فإنها تارةً تكون جارّةً للاسم ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[2] وناصبةً[3] للفعل ، بمعنى كى ، أو إلى ، على تقدير أَنْ مضمرة ، نحو : سِرْتُ حَتّى أَدْخُلَ البَلَدَ .

وتارةً تكون عاطفة ، فيكون ما بعدها جزءاً مّمّا قبلَها على معنى الفاء ، كقولك : قام القومُ حَتّى زيدٌ .

وتارةً تكون غايةً لا عمل لها ، فتستأنف ما بعدها ، كسائر [٣٦ أ] حروف الابتداء ، قال الشاعر[4] :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ وحَتّى الجِيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسانِ

---

(١) الآية الثانية من سورة الحجر . وقد ضبطت باء « ربما » فى الفصول بالتشديد. وهى قراءة غير نافع وعاصم وأبى جعفر ، من القراء ، كما فى الإتحاف ص ٢٧٤

ويلاحظ أن المصنف إنما مثل فقط لدخول « رب » على الأفعال . وقد مثل ابن إياز لدخولها على الأسماء بقول الشاعر ـ وهو أبو دؤاد الإيادى :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

قال ابن إياز : المصنف تبع شيخه الجزولى فى جواز إيقاع الجملتين بعد ربما ، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ، والشلوبينى ذكر أن مذهب سيبويه اختصاصها بالفعلية . والبيت محمول على الضرورة .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٦ ب : « التى ينتصب بعدها الفعل هى الجارة أيضا عند البصرى ، فلا تتوهمن أنها قسم آخر ، والمصنف جعل هذه قسما ، وأهمل العاطفة وليس بجيد » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : قوله : « هى الجارة » يعنى أنها تجر المصدر المؤول بعدها . أما قوله : « وأهمل العاطفة » فإن المصنف لم يهملها ، فقد ذكرها فى السطر التالى .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت فى ديوانه ص ٩٣ ، برواية : مطوت بهم .

والمتردِّد بين الحرفيّة والاسميّة : فهو مُنْذُ ، والغالب عليها الحرفيّة . ومُذْ، والغالب عليها الاسميّة ، لأنها محذوفٌ منها .

فإذا كانا حرفين انجرّ ما بعدهما ، فالماضى فى تقدير : مِنْ ، وما أنت فيه مِن[1] تقدير : فى .

وهما فى ابتداء الغاية فى الزمان بمنزلة مِنْ ، فى غاية المكان . فإن كانا ظرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر ، فتقول : ما رأيتُه مُـذْ يومُ الجمعة ، فما صَلُح فى جواب كَمْ مقدَّر بأَمَدٍ ، وما صَلُح فى جواب متى مقدَّر بأَوَّل .

[٣٦ ب] ومِن المُتردِّد بين الاسم والحرف: عَنْ ، وَعلَى ، وكاف التشبيه وذلك إذا دخلت مِن عَلَى عَنْ . قال الشاعر[2] :

فقلتُ للرَّكْبِ لَمّا أنْ عَلَا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ

وقال الشاعر[3] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ماتَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

والكاف تكون اسماً ، فى قول الشاعر[4] :

* فَرُحْنَا بكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا *

---

(١) فى المحصول ١٥٧ أ ، وشرح الخوبى ١١٠ أ : « فى تقدير فى » .

(٢) هو القطامى . والبيت فى ديوانه ص ٢٨

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلى . والبيت فى ديوانه ص ١١ ، وانظر المغنى ١٥٦ ، مبحث « على » ، ٥٨٧ « الباب الخامس » .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت فى ديوانه ص ١٧٦ . وروايته فيه :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ... تصوب فيه العين طورا وترتقى

وكذا فى الصحاح (كوف) ص ١٤٢٥ . والشاعر يصف فرسا . وابن الماء : طائر ، وكل طائر يألف الماء . كما فى ثمار القلوب ص ٢٦٣

وقول الشاعر(١) :

* وصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

والكاف الأولى حرف ، والثانية اسم .

[٣٧ أ] والكاف اللازم الحرفيّة قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ ﴾(٢) .

والمتردِّدُ بين الحرفيّة والفعلية : حاشا ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا .

الفصل الثامن

فى الأسماء العاملة عَمَلَ الفعل

وهى أنواع :

الأول : اسم الفاعل ، للحال أو الاستقبال، أما الذى للماضى فغيرعامل ، إلا أن يدخلَه الألف واللام ، فيتساوى جميعه فى العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾(٣) . ويجوز حذف النون والنصب معرّفاً ، نحو قول الشاعر(٤) : [٣٧ ب]

---

(١) هو خطام المجاشعى . والبيت فى سيبويه ١ / ٣٢ ، ٢٠٣، والخصائص ٢/٣٦٨، والخزانة ٢ / ٣١٣ ، وغير ذلك كثير .

(٢) سورة الشورى ، آية ١١ . وقال ابن إياز فى المحصول ١٥٨ ب : الكاف فى هذه الآية الشريفة زائدة ، والتقدير : ليس مثله شىء، إذ لو لم تكن كذلك لاستحال المعنى ، لأنه يفضى إلى إثبات مثل لله سبحانه ، ونفى المثلية عن ذلك المثل ، وإذا كانت زائدة فهى حرف ، لأن الاسم لا يزاد .

(٣) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

(٤) هو عمرو بن امرىء القيس الخزرجى . كما فى الخزانة ٤/٢٧٥. وانظر حواشى سيبويه ١ / ١٨٥ . والبيت بتمامه فى رواية سيبويه :

الحافظو عورة العشيرة لا ‏ يأتيهم من ورائنا نطف

وانظر الاقتضاب ص ٣٧٣

* الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرةِ *

ويجوز حذفُ النونِ والخفضُ ، كقول الشاعر(١) :

* الفارِجُو بابِ الأميرِ المُبْهَمِ(٢) *

وإذا كان مفردا أثبتَّ التنوين ونصبت ، ويجوز حذفه والإضافة ، وتكون إضافته غيرَ محضة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾(٣) .

النوع الثانى : الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل ، ولا تعمل إلا معتمدةً على ما له صَدْرُ الكلام، من نفى(٤) واستفهام ، أو معتمدةً على مُخْبَرٍ عنه ، أو موصوف أو موصول، كاسم الفاعل(٥) ، وتعمل فى السَّبَبىّ(٦) دونَ الأجنبىّ ، نحو قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه، ويجوز نصبه على التشبيه [٣٨ أ] بالمفعول به، وإن شئت عرَّفتَ الوجهَ بالألف واللام ، فأضفت ، وإن شئت نصبت ، وإن

(١) هو رجل من بنى ضبة ، كما فى سيبويه ١ / ١٨٥ . والرواية عنده : الفارجى.

(٢) المبهم : صفة للباب ، كما فى حواشى سيبويه . والباب المبهم : المغلق .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٤) مثل لها ابن إياز فى المحصول ١٥٩ ب على الترتيب : ماحسن وجهه . أحسن وجهه ؟ . زيد حسن وجهه . مررت برجل حسن وجهه . جاءنى الحسن وجهه .

(٥) زاد ابن إياز فقال : أو حالا ، كقولك : جاءنى زيد حسناً وجهه .

(٦) فى الفصول وشرح الخويى ١١٤ ب : « السبب » وأثبت مافى المحصول ١٦٠أ. وقال ابن إياز : المراد بالسببى المضاف لفظا ، كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، أو تقديرا كقولك : مررت برجل حسن وجها ؛ إذ الوجه لصاحب الحسن ، ولا يعمل فى غير ذلك ، كقولك : مررت برجل حسن وجه امرأة ، إذا كانت أجنبية منه ، فإن كانت له جاز ذلك .

نَكِّرْتَ[١] فلك الوجهان ، نحو قول الشاعر[٢] :

* الحَزْنُ باباً والعَقُورُ كَلْباً *

وقال الشاعر[٣] :

* لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًى سَمِينٍ *

والإضافة فى هذا الباب غيرُ محضة ، كاسم الفاعل، ولذلك[٤] تقول: الحسَنُ الوَجْهِ .

النوع الثالث : المصدر المقدَّرُ بأن والفعل .

ويعمل عملَ الفعل ، إمّا منوّناً ، وإما مضافا ، أو معرّفا باللام ، نحو قولك: أعجبنِي ضَرْبٌ[٥] زيدٌ عمراً .

وقد يُضاف إلى الفاعل ، [٣٨ ب] كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[٦] ، ويُضاف إلى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾[٧] .

---

(١) قال فى المحصول ١٦٠ ب : وإن نكرت ، يعنى الوجه، فلك الوجهان، والوجهان هما النصب والجر .

(٢) هو رؤبة ، والبيت فى ديوانه ص ١٥

(٣) هو حميد الأرقط ، كما فى سيبويه ١ / ١٩٧

(٤) فى الفصول : « وكذلك » . وأثبته باللام من المحصول .

(٥) قال الخويى فى شرح الفصول ١١٨ ب : فضرب : مرفوع على الفاعلية بأعجبنى، وزيد : مرفوع على الفاعلية بضرب ، المصدر ، وعمرا : منصوب على المفعولية ، لأنك لو صرحت بالفعل مع أن ، فقلت : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا ، لرفعت زيدا ونصبت عمرا ، فكذلك إذا أتيت بالمصدر المقدر بالفعل مع أن .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥١ ، والحج ، آية ٤٠

(٧) سورة ص ، آية ٢٤

والمُعرَّف باللام ، كقول الشاعر(١) :

* كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا *

النوع الرابع : أفعل ، فى التفضيل . ولا يُثَنَّى ولا يُجْمع ولا يؤنَّث إذا كان معه مِنْ ، ظاهرة أو مقدرة ، كقولك: زيدٌ أحسنُ عملًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾(٢) .

ولا يعمل(٣) رفعا إلا فى المضمر دون المظهر(٤) ، إلا ماشَذّ ، من ذلك الأَثَرُ ،

---

(١) هو المرار الأسدى ، ويقال : مالك بن زغبة الباهلى ، انظر سيبويه ١ /١٩٢ وحواشيه . وصدر البيت :

* لقد علمت أولى للمغيرة أننى *

ويروى : « لحقت » مكان « كررت » .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٢

(٣) فى المحصول ١٦٢ ب : « ولا تعمل إلا فى المضمر » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : « ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها الظاهر ، فيقول : مررت برجل خير منك عمه ، بجر خير ، وارتفاع العم به ، وهو نادر ، وإنما كان كذا ، لأنه مادام متصلا بمن اتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فزالت وجوه مضارعته لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة «حسن وكريم». فتقول: مررت برجل أفضل منك أبوه ، برفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ، والجملة صفة للنكرة . وقيل « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بمنك ، وأبوه الخبر . وأما الأثر على صاحبه الصلاة والسلام ، فليس بشاذ كما ذكر المصنف ، بل ذلك قياس يطرد ، والفرق بينه وبين ماتقدم من وجهين : لفظى ومعنوى ، فالأول : أنه لو رفع « أحب » لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو أخر « الصوم » لم يجز ، لأن الضمير فى « منه » يعود إليه ، والثانى أن الفاضل هناك غير المفضول ، والفاضل فى الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنى تفضيل الصوم فى عشر ذى الحجة عليه إذا كان فى غيرها ، ومثله: ما رأيت امرأة أحسن عليها الحلى منه على فاطمة » .

وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « مامِنْ(١) أيّامٍ أَحبٌّ إلى اللهِ فيها الصَّوْمُ منه فى عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ » .

وإن دخلت الألف واللام ثُنِّىَ وجُمــع [٣٩ أ] وأُنِّث ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالًا ﴾(٢) .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ، (٣)[أو مُشَبَّه بالمفعول] ، وكذلك ماهو بمعناه ، (٤) وذلك: خيرٌ وشرٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾(٥) وأمّا قوله تعالى : ﴿خَيْرٌ حافِظًا﴾(٦) فمنصوبٌ على الحال لا على التمييز.

---

(١) هذه الحديث أخرجه ابن ماجة فى سننه فى باب صيام العشر ، من كتاب الصيام ١ / ٥٥٠ ، ٥٥١ برواية مختلفة . وذكر السيوطى فى الجامع الصغير ٢ / ١٤٩ أن الترمذى أخرجه أيضا .

(٢) سورة الكهف ، آية ١٠٣

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ١٦٣ أ ، وشرح الخوبى ١٢١ ب .

(٤) فى الفصول : « أو » وأثبت مافى المحصول ، وشرح الخوبى .وقال الخوبى : أى لايشترط فيما ذكر من الأحكام لأفعل التفضيل ، أن يكون على صيغة « فعل » ، بل يجرى فيما هو بمعناه ، وإن لم يكن على صيغته ، وذلك : خير وشر ، فإنهما للتفضيل ، وإن لم يكونا على صيغة : أفعل .

(٥) سورة الكهف، آية ٤٦ ، وقد جاءت الآية الكريمة فىالفصول هكذا: « خير عند ربك ثوابا وخير عقبا » ، وهذا خلط بين الآية التى أثبتها ، والآية ٤٤ من سورة الكهف أيضا، وهى : « هنالك الولاية لله الحق ، هو خير ثوابا وخير عقبا » . وانظر أيضا آية ٧٦ من سورة مريم .

(٦) سورة يوسف ، آية ٦٤

الفصل التاسع
فى الأسماء التى سُمِّيَتْ بها الأفعال

وتنقسم إلى متعدِّية وغير متعدِّية .

فالمتعدية : رُوَيْدَ ، وتَيْدَ ، ومعناها : أَمْهِلْ . وحَيَّهَلْ ، ومعناه : احضُرْ ، ومنه قول المؤذِّن : حَيَّ(١) على الصلاة . وهَلُمَّ ، ومعناها : احضُرْ . وها ، بمعنى خُذْ . وبَلْهَ زيداً : أى دَعْ .

ومنه من الظروف : دُونَكَ ، وعَلَيْكَ ، وعِنْدَكَ ، قال الله تعالى : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾(٢) .

ومما [٣٩ ب] جاء على فَعالِ ، نحو : دَراكِ ، ونَزالِ ، ومَناعِ ، وحَذارِ .

وغير المتعدِّى ، نحو : مَهْ ، أى اكْفُفْ ، وصَهْ : أى اسْكُتْ ، وإيهِ : حَدِّثْ ، وهَيْتَ : أَسْرِعْ ، ولَعاً : اسْلَمْ ، وآمِينَ : اسْتَجِبْ .

ومنه من الظروف قوله تعالى : ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وشُرَكَاؤُكُمْ﴾(٣) ، وراءَكَ(٤) أَوْسَعَ لَكَ ، ويقال : إِلَيْكَ ، بمعنى : تَنَحَّ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٦٤ ب : « قوله : « ومنه قول المؤذن : حى على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حى » غير متعدية ، وهى فى الكلام عليه ، وما غره إلا أنه فى سياق : حى هل » . وراجع تعقيبى ، على ابن إياز فى رأيه هذا ، فيما تقدم (الفقرة الخامسة مما انتقد على ابن معطى) ص ١٠٨

(٢) سورة المائدة ، آية ١٠٥ (٣) سورة يونس ، آية ٢٨

(٤) هذا مثل ، ومعناه : تأخر تجد مكانا أوسع لك . هكذا فسره الميدانى فى مجمع الأمثال ٢ / ٣٧٠ ، لكن ابن إياز يذهب به إلى معنى آخر ، يقول فى المحصول ١٦٦أ : « وراءك : بمعنى اثبت مكانك وائت مكاناً أوسع لك ، وليس بمناقض ، كأنه أمره بالإقامة فى مستقره ، والانتقال عن جزء فيه » .

ومن المعدول على فَعالِ ، نحو : نَزالِ ، وخَراجِ[1] ، وتَراكِ ، وهو مَقِيسٌ عند سيبويه فى الثُّلاثىّ . وأمّا حَذامِ ، وقَطامِ ، وسَيارِ ، وفَجارِ ، ممّا ليس باسم فِعْلٍ ، فمُشَبَّهٌ بنَزالِ .

الفصل العاشر

فى الإضافة الاسميَّة

وهى ضربان : [٤٠ أ] مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٍ .

فالمحضة إما مُقَدَّرة باللام ، نحو : غُلامُ زيدٍ ، وتفيد المِلكَ والاستحقاقَ والتخصيصَ .

والمقدَّرة بمِنْ ، نحو : خاتَمُ فِضّةٍ ، إذا كان الأول جزءا من الثانى ، بشرط أن يستحِقّ الأوّلُ اسمَ الثانى .

وغير المحضة : هى التى يراد بها الانفصال .

وهى خمسة أقسام : الأول : اسم الفاعل ، إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[2] .

الثانى: الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، كقولك : الحَسَنُ الوَجْهِ ، والكريمُ الأبِ .

والثالث : أفعل فى التفضيل ، كقولك : مررت برجلٍ أكرمِ الناسِ .

الرابع : الاسم المضاف [٤٠ ب] إلى صفته ، كقولك : مسجدُ الجامعِ ، وصلاةُ الأولى .

الخامس : أسماءٌ لا ترفع إضافتُها إبهامًا[3] ، وهى : غَيْر ، ومِثْل ، وشِبْه .

* * *

---

(١) هى لعبة للصبيان ، يقولون فيها : خراج خراج : أى أخرجوا ، وتسمى اللعبة : خريج . ذكر ذلك الخوبى فى شرح الفصول ١٢٤ ب ، وذكره صاحب اللسان فى (خرج) ٣ / ٧٨

(٢) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٣) ومن ثم فهى تضاف إلى المعرفة ولا تتعرف بهذه الإضافة ، وذلك لشدة إبهامها وعمومها ، كما ذكر ابن إياز فى المحصول ١٦٨ ب .

الباب الرابع

فى النكرة والمعرفة وذكر التوابع

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

فى الفرق ما بين المعرفة والنكرة

فالنكرة : اسمٌ شائعٌ فى جِنْسه ، لا يختصُّ به واحدٌ دُونَ الآخرِ .

وعلامته : أن يقبلَ رُبَّ ، أو الألفَ واللام ، أو مِن [1] للاستغراق ، أو كُلًّا [2] للاستغراق ، أو يكونَ حالا أو تمييزا ، أو اسم لا ، أو خبرها ، أو مضافا [3] إضافةً لاترفع إبهاما .

والمعرفة : ماخَصَّ واحدا [٤١ أ] دُونَ الآخرِ .

وهى خمسة أقسام : العَلَم ، والمضمر ، والإشارة ، وما عُرِّف بالألف واللام ، وما أُضِيف إلى واحدٍ من هذه الأسماء .

الفصل الثانى

فى ذكر العَلَمِ

وهو ما عُلِّقَ على شىءٍ بعينه ، غيرَ مُتناوِلٍ ما أشبهه .

وهو : إمّا موضوعٌ للأجناس ، كقولك للأسد : أُسامَةُ ، وأبو الأشبال،

---

(١) نحو : ماجاءنى من رجل .

(٢) نحو : كل رجل يأتينى فله درهم .

(٣) مثاله فى آخر الفصل السابق .

وللثَّعلب : ثُعالَةُ ، وأبو الُحصَيْن ، وللضَّبُع : حَضاجِرُ ، وأمّ عامر .

وإمَّا موضوع للأشخاص ، وينقسم إلى [(١)] مُركَّب ومُفرَد ومضاف .

فالمفرد : إمَّا منقول أو مُرتَجَلٌ ، فالمنقول عن اسم عين [(٢)] ، كأسد ، وثَوْر . والمنقول عن معنًى أو صفة ، كفَضل وحارِث . [٤١ ب] والمنقول عن فِعْل ، كأحمدَ ، وتَغْلِبَ ، ويَزِيدَ .

والمرتجل على ضربين : قِياسٌ وشاذٌّ .

فالقياس [(٣)] ، نحو : غَطَفانَ وحَمْدانَ .

والشاذّ ، نحو : مَحْبَبٍ [(٤)] ، ومَوْهَبٍ [(٥)] .

والُمرَكَّب ، كحَضْرَمَوْتَ ، وبَعْلَبَكَّ .

والُمضاف ، كعبدِ الله ، وامرِئ القَيْسِ .

والُمكَنَّى .

---

(١) فى المحصول ١٧١ أ : « مفرد ومركب » ، وما فى الفصول مثله فى شرح الخويي ١٢٩ ب .

(٢) سقطت كلمة « عين » من المحصول ١٧١ أ ، وشرح الخويي ١٣٠ أ .

(٣) وهو ماوافق حكم نظيره من النكرات ، كغطفان وعمران ، فإن نظيرهما فى النكرات : نزوان وسرحان . ذكره ابن إياز فى المحصول ١٧٢ أ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٧٢

(٤) قياسه : محب ، بالإدغام ، فإنه مفعل، من الحب ، كما فى الهمع، الموضع السابق.

(٥) بفتح الهاء ، وقياسه الكسر ، لأن ذلك حكم مفعل ، مما فاؤه واو ، وعينه صحيحة ، كموعد ، كما فى الهمع ، الموضع السابق .

الفصل الثالث

فى المضمر

وينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام:

مُضْمَر يفسِّره ما قبلَه لفظا أو معنى [١] ، أو معنى دون لفظ [٢] ، أو لفظا دون معنى [٣] .

وإلى مضمر يفسِّره ما بعده .

ومضمر يفسِّره سياقُ الكلام .

ومضمر يفسّره المُشاهدةُ .

ومضمر يفسِّره [٤٢ أ] ما استتر [٤] فى النَّفْس .

والذى يفسِّره ما بعده : إمّا جملة أو مفرد .

فالذى تفسِّره الجملة هو ضمير الشأن [٥] والقِصَّة .

والذى يفسِّره المفرد : إما منصوب ، يقع فى رُبَّ [٦] ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ .

---

(١) نحو : ضرب زيد غلامه .

(٢) نحو : ضرب غلامه زيد ، لأن « زيد » مقدم على غلامه فى التقدير .

(٣) نحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » آية ١٢٤ من سورة البقرة . قال ابن إياز فى المحصول ١٧٣ أ : لأن « إبراهيم » مفعول ، وموضعه بعد الفاعل ، و « ربه » فاعل ، وموضعه قبل المفعول .

(٤) فى المحصول : « ما استقر » . وسيأتى نظيره فى كلام المصنف .

(٥) مثاله قوله تعالى : « قل هو الله أحد » .

(٦) نحو : ربه رجلا ، ذكره ابن إياز فى المحصول ١٧٣ ب ، قال : وفيه نظر ، وذلك لأن « رب » لايدخل إلا على النكرات ، وإنما ساغ دخولها على المضمر هنا، لأنه مبهم مفسر بنكرة ، ويجب فيه التفسير ، لأنه لم يتقدم مايعود الضمير إليه، ولأنه يجرى مجرى الوصف ، فيكون أبلغ فى التقليل .

وإمّا مفرد يجرى بوجوه الإعراب ، ويقع في عطف الفعل على الفعل .

وحقيقة هذا البـــاب : أن يتنازع فِعلان[١] كلاهما اسماً واحدا ، على جهة الاتفاق[٢] ، أو على جهة الاختلاف، فالذى يطلبه على جهة الاتفاق: أن يطلباه جميعا مرفوعا ، أو يطلباه جميعا منصوبا ، أو يطلباه مجرورا ، مثال المرفوع : قام وقعد زيدٌ ، ومثال المنصوب : ضربتُ وأكرمتُ زيدًا ، ومثال المجرور : جئت وذهبت إلى زيدٍ . [٤٢ ب]

فمذهب البصريين فى هـــذا الباب : أن يُعطوا الظاهِرَ للثانى ، والضميرَ للأول ، ولا يُحْذَف إن كان مرفوعا ، ويُحـــذف إن كان منصوبا أو مجرورا، ومما جاء فى كتاب الله تعالى قوله تعالى فى المنصوب: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣] و : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[٤]، ومثال المجرور قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾[٥] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٧٤ ب : «ولو أنه قال عوض « فعلان » عاملان ، لكان أجود ، لأن العامل قد يكون فعلا وغير فعل ، وهذا الباب غير مختص بالفعل ، بل قد يكون فى الاسمين ، كقول كثير :

* وعزة ممطول معنى غريمها *

وفى اسم فعل وفعل ، كقوله سبحانه : « هاؤم اقرءوا كتابيه » .

(٢) يعنى بالاتفاق : أن يريدا فاعلين ، أو مفعولين أو جارين أو مجرورين ، وقد مثله المصنف ، وجهة الاختلاف أن يكون الأول رافعا ، والثانى ناصبا ، أو العكس ، كقولك : ضربنى وضربت زيدا ، وضربت وضربنى زيد . أفاد ذلك صاحب المحصول.

(٣) سورة الحاقة ، آية ١٩

(٤) سورة الكهف ، آية ٩٦

(٥) الآية الأخيرة من سورة النساء .

والكوفيُّون بعكسهم : وهو أن يُعطُوا الظاهِرَ للأول ، والمضمرَ للثانى ، فيقولون[(١)] : ضربنى وضربت زيدٌ[(٢)] ، ولو كان على ما قالوا لوجب الضميرُ فى الثانى فلا يُحْذَف ، فيقولون: ضربنى وضربتُه زيدٌ ، وهذا من المُخْتَلِفِ [٤٣أ] العملِ .

والذى يفسِّره سِياقُ الكلام : كقولك : مَن كذب كان[(٣)] شرًّا له .

والذى يفسره ما استقرَّ فى النَّفس ، كقوله تعالى : ﴿ إنّا أَنْزَلْنَاهُ فى ليلةِ القَدْرِ ﴾[(٤)] .

والذى يفسِّره المُشاهدةُ : ضمير المتكلِّم أو المخاطَب ، نحو : أكرمتك ، وضربتنى وأكرمتنى[(٥)] .

وينقسم بالنسبة إلى الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجرور .

والمرفوع ينقسم إلى منفصل ومتصـــل ، فالمنفصل : أنا ونحن وأنت ، إلى

---

(١) هنا انتهى سقط النسخة ظ الذى بدأ أثناء الفصل التاسع من الباب الثانى .

(٢) فى الأصل : « زيدا »، وهو خطأ ينقض قاعدة الكوفيين، وقد أثبته بالرفع على الصواب من ظ ، والمحصول .

(٣) قال فى المحصول ١٧٥ أ : « ففى « كان » ضمير هو اسمها ، والتقدير : كان الكذب ، ودل عليه لفظ الفعل ، ولهذا قال : سياق الكلام » . وانظر أمالى ابن الشجرى ١ / ٥٣

(٤) الآية الأولى من سورة القدر. وقال ابن إياز فى المحصول: والضمير فى «أنزلناه» عائد إلى القرآن ، ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ، فلهذا كان مفسره ما استقر فى النفس .

(٥) فى الأصل : « ضربنى وأكرمنى » . وأثبت ما فى ظ .

أنتُنَّ ، وهو إلى هُنَّ ، ويختصّ هذا المضمر [المرفوع المنفصل][1] بالفصل الذى يسميه الكوفيُّون العِمادَ ، ويقع بين المبتـــدأ والخبر ، إذا كانا معرفتين ، أو [٤٣ب] قريبا من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[2] .

ومما[3] دخل على المبتدأ : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ ٱلْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[4]، ولا مَوْضِعَ له من الإعراب .

والمُتّصل : ضربتُ ، وضربتَ ، وضربْنا، وضربتِ ، إلى ضربتُنَّ ، وضَرب إلى ضَرَبْنَ .

والمنصوب ينقسم إلى منفصل ومتصل . فالمنفصل : إيّاىَ وإيّانا وإيّاكَ ، إلى إيّاكُنّ ، وإيّاه ، إلى إيّاهُنَّ .

والمُتَّصل : نَفعنِى ونَفَعَنا ونَفعَك ، إلى نفعَكُنَّ ، ونَفَعَه ، إلى نَفعهُنَّ .

والمجرور لا يكون إلا متّصلا ، كقولك: غُلامِى ، لِى، غلامُنا، لنا ، غلامك ، لك ، إلى غلامُكنَّ ، لَكُنّ ، غلامه ، له ، إلى غلامهُنّ ، لَهُنَّ . [٤٤ أ] .

الفصل الرابع
فى المبهمات

وينقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول : الإشارات ، ولها مَراتِبُ: دُنْيا ووُسْطَى وقُصْوَى ، تقول: هذا وذاك وذلك ، هذانِ ، ذانِّك ، هؤلاء ، أولاك ، أولئك ، وإن شئت : أُولالِك . وفى الواحدة : هذه ، وفيه لغات : هاذِى ، وهاتِى ، وهاتا ، وذِهْ ،

---

(١) ليس فى ظ .　　(٢) سورة لقمان ، آية ٢٦

(٣) فى ظ : وما .　　(٤) سورة يوسف ، آية ٩٨

ودُنْيا : هذه ، ووُسْطَى : تِيك ، وقُصْوَى : تِلْك ، وفى التثنية : هاتانِ ، تانِكَ ، تانِّكَ ، وفى الجميع يستوى المذكر والمؤنث .

وإذا راعيتَ هذه المراتبَ الثَّلاثَ نشأ عنها فى المخاطَبة مائةٌ وثمانى مَسائِلَ ، والأصل فيها : أن تجعل ذا المسئولَ عنه (١) ، والكاف للمخاطَب ، فتختلف [٤٤ ب] أحوالُها فى الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

القسم الثانى : فى الموصولات من المُبْهَمات .

وهى : الذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومَن ، وما ، وهما بمعناهما ، وذو ، فى لغة طَيِّئ ، وذا ، إذا كان معها (٢) ما الاستفهامية ، والأُلَى بمعنى الذين ، وأىٌّ ، والألف واللام .

وهذه الموصولات لابُدَّ فيها (٣) مِن صِلات ، وصلاتها لا تكون إلّا جملةً خبرية تحتمل الصدقَ والكذب ، ولابُدَّ فيها من ضمير يعود على الموصول ، ولا يتقدّم شىء منها على الموصول ، ولا يُحالُ بينها وبين الموصول بأجنبىّ .

وفى الذى لغات : الَّذِى ، والَّذِىُّ ، والّذِ ، والّذْ ، [٤٥ أ] وكذلك فى الَّتِى .

ويجوز تشديد النون فى اللَّذينِّ ، واللَّتينِّ ، كما جاء فى هذينِّ ، وهاتينِّ .

---

(١) فى ظ : والأصل أن تجعل فيها ذا للمسؤول .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ١٨١ أ : « و «ذا» المقترنة بما على وجهين : أحدهما : أن تكون « ما » استفهامية مبتدأة ، و « ذا » بمعنى الذى ، وما بعدها صلتها ، وهى خبرها ، والثانى أن تجعلهما كلمة واحدة فى موضع نصب بالفعل ، وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثانى منصوب ، لأنه بدل منه ، قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » . قرئ برفع « العفو » ونصبه » .

(٣) فى ظ : « لها » فى هذا الموضع والذى يليه .

ويجوز حذف النون من اللذانِ والذين ، وهو أحد ماجاء[1] فى قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا ﴾[2] .

وجَمْع التى : اللّاتِى ، واللَّوَاتِى ، واللّائِى[3] ، واللَّاتِ .

وهذه الموصولات كلها مبنيّة ، إلا أيًّا ، فإنها معربة ، إلا إذا حُذِف من صلتها شىء ، فإنها تُبنى ، كقوله تعالى[4]: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا[5] ﴾ .

الفصل الخامس

فى المُعرَّف باللام

وينقسم إلى : عهديّة ، وجنسيّة .

والفرق بينهما أن تُضمر [٤٥ب] الاسمَ الذى فيه الألف واللام، فإن أفاد مضمرُه ما أفاد مظهرُه ، فالألف واللام فيه للعهد ، وإلا فهى للجنس .

---

(١) فى ظ : ماقيل .

(٢) سورة التوبة ، آية ٦٩ . وقول المصنف : « وهو أحد ما جاء فى قوله تعالى » يشير به إلى ماذكروه فى توجيه « الذى » فى الآية الكريمة .فقدذهبوا فيهامذهبين: الأول أنها « الذين » وحذفت منها النون . وهو ماذكره المصنف، والثانى:أن«الذى» هنا مصدرية ، وتأويل الآية : وخضتم كخوضهم . وهو نادر . انظر إعراب القرآن للعكبرى ٢ / ١٨ ، وتفسير القرطبى ١ / ٢١٢ ، ٨ / ٢٠١

(٣) رسمت فى الفصول هكذا : « اللاى » . وجاءت فى المحصول : « واللاء»وقال ابن إياز : بالهمز فقط . والذى وجدته فى المراجع جواز الوجهين :«اللائى، واللاء»، بإثبات الياء مع الهمزة ، وبالهمزة فقط . انظر مثلا شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٢٦

(٤) سورة مريم ، آية ٦٩

(٥) ضبطت العين فى الفصول بالضم ، وهى قراءة غير حمزة والكسائى وحفص من القراء ، كما فى الإتحاف ص ٢٩٨

مثال العهديّة قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[(١)] ، ولو قال : فعصاه ، لَعُلِمَ .

ومثال الجنسيّة قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ . إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[(٢)] ، ولو قال : إنه لفى خسر ، لم يُعلَم .

ومما يدخل فى الجنسيّة : الألف واللام التى هى للحضور ، نحو قولك: مررت بهذا الرجل .

ومما يدخل فى العهديّة : الألف واللام التى هى للَمْحِ الصفة ، نحو : الحارث والعباس .

وأما [٤٦ أ] التى[(٣)] للغَلَبة فكالثُّرَيّا والدَّبَرانِ ، والألف واللام التى هى بدل من الهمزة ، فى : الله ، والناس .

الفصل السادس

فى الإضافة

وشرطها: أن تكون إضافةً مَحْضةً[(٤)] رافعةً للإبهام، لا يُراد بها الانفصال كقولك : غلامُ زيدٍ .

وقد يكون المضاف معرفةً بالغَلَبة[(٥)] ، كقولك : ابنُ عُمَرَ ، وابن الزُّبَيْرِ.

---

(١) سورة المزمل ، آية ١٥ ، ١٦

(٢) أول سورة العصر .

(٣) فى المحصول ١٨٤ ب : « وإما للغابة كالثريا . . . » ، وفى شرح الخوبى ١٤٦ ب : « والتى للغلبة كالثريا . . . » .

(٤) سبق الكلام على هذه الإضافة فى ص ٢٢٤

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٥ أ : يريد أن من الأعلام الشخصية ما لا يحتاج فى دلالته على مسماه الشخصى من حيث هو إلى أن يوضع عليه ، بل يكون فى وضعه =

الفصل السابع

فى أسبق التوابع ، وهو[1] النعت

والتوابع أربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فالنعت : تخصيص نكرة[2] [٤٦ ب] وإيضاح معــرفة ، وأُتِيَ به[3] للفرق بين المشتركَيْن فى الاسم .

وشرطه : أن يكون مشتقًّا ، أو فى حكم المشتقّ ، وأن يكون تابعا للمنعوت فى إعرابه ، وإفراده ، وتثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، وتنكيره وتعريفه[4] .

= الأصلى دالا على عدة من الأشخاص صالحا لها ، فتتفق لأحدها شهرة فتوجب تخصصه به وغلبته عليه ، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وذلك ضربان : ماكان بالألف واللام كما سلف ، والثانى : ماكان مضافاً ، نحو ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، فإنه إذا أطلق لم ينصرف إلا إلى العبادلة ، فاللام والإضافة لازمتان ، فمتى نزعا تنكر الاسم .

(١) فى الفصول : « وهى » ، وأثبته بضمير المذكر من المحصول ١٨٥ أ ، وشرح الخوبى ١٤٨ ب .

(٢) فى ظ : تخصيص النكرة وإيضاح المعرفة .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٥ ب : « وقوله : « وأتى به للفرق بين المشتركين فى الاسم » هو المستفاد من قوله : « وإيضاح معرفة » كما عرفتك ، لكنه كرره من غير حاجة إليه » .

وقال الخوبى فى شرحه ١٤٩ أ « لكن هذه العبارة من المصنف توهم اقتصار غرض الإتيان بالنعت على هذه الفائدة ، أعنى الفرق بين المشتركين فى الاسم ، وليس كذلك ، فإنها قد تأتى لمجرد التعظيم كما فى : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الذم والتحقير ، نحو : هذا زيد الفاسق الخبيث ، أو للتوكيد كقوله تعالى : « فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة » ، وقول القائل : أمس الدابر » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٦ أ : « اعلم أن الصفة تتبع الموصوف فى الإعراب والتعريف والتنكير لفظا ومعنى ، أما فى البواقى التى ذكر المصنف ، فقد يتخلف ذلك لفظا ، فإن الجمع قد يوصف بالواحد ، فى نحو قولهم : مررت بقوم عدو لك ، وقد =

والمشتقُّ : إما حِلْيَةٌ(١) ، أو نَسَبٌ ، أو فِعلٌ ، أو صِناعة .

والذى فى حكم المشتقّ : ذو بمعنى صاحِب ، وأىٌّ ، والألف واللام التى للحضور .

وكلُّ الأسماء تُنْعَتُ ويُنْعَتُ بها، إلا المُضمرَ ، فإنه لا يُنعتُ ولا يُنعَتُ به. والعَلَمُ يُنْعَت ولا يُنعَتُ به .

وإذا تكرَّرت النُّعُوتُ؛ فإن شئت أتبعتها الأوّلَ، وإن شئت نصبتها بمعنى أَعْنِى ، وإن [٤٧ أ] شئت رفعتها ، بمعنى المبتدأ ، وإن شئت عطفت بعضَها على بعض .

الفصل الثامن

فى التـــوكيد

وهو تحقيق المعنى فى نفس السامع .

وينقسم إلى : توكيد تكرار ، وتوكيد إحاطة .

فتوكيد التكرار: ينقسم إلى تكرار لفظ، وتكرار معنى، فتكرار اللفظ: هو إعادة الشىء بعينه ، وفائدته : رفع توهُّم عدمِ سماع السامع .

وتوكيد تكرار المعنى : هو إعادة الشىء بالنفس والعين ، وفائدته : رفع توهُّم المَجاز .

= يوصف الواحد بالجمع فى نحو قولهم: ثوب أسمال، ومررت برجال قائم آباؤهم ، وقد وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل علامة ونسابة ، ووصفوا المؤنث بالمذكر ، فقالوا: امرأة حاسر وطالق ، فلم تكن هذه الأمور لازمة لفظا ومعنى، كالتى ذكرنا أولا » .

(١) الحلية : هى الأمر الظاهر على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد والبياض ، والعمى والعور ، والتحلية منها ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ١٨٦ ب ، وقال : وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية .

وتوكيد الإحاطة : هو التوكيد بكُلٍّ وأجْمَعَ ، [٤٧ ب] كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1] ، وفائدته : رفع توهُّم التَّجَزِّى.

ويتبع أجْمَعَ ، أكْتَعُ ، أبْصَعُ ، أبْتَعُ ، ولا يؤكَّدُ بها إلا المَعارِفُ ، دُونَ النَّكرات .

وكلها تتبع ولا تُقْطَع ، بخلاف النعت .

الفصل التاسع

فى العطف

وهو قسمان : عطف بَيانٍ ، وعطف نَسَقٍ .

فعطف البيان : هو اسمٌ يفسِّره اسم ، كما يفسِّره النعت ، إلا أنه ليس مشتقًّا ، ولا فى حكم المشتقّ ، فأشبه البَدلَ ، والفرق بينهما : أنه لا يُنْوَى فيه إحلالُ الثانى مَحلَّ الأول .

وأكثر ما يقع : عَلَماً بعدَ عَلَمٍ ، أو عَلَماً بعد كُنْيةٍ ، أو كنيةً بعد عَلَمٍ ، كقول الشاعر[2] [٤٨ أ] :

إنِّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وعطف النسق بالحروف ، وهى عشرة :

الواو للجمع بلا ترتيب .

---

(١) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، وسورة ص آية ٧٣

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، كما فى سيبويه ١ / ٣٠٤ ، وقد وجدته فى ملحق ديوانه ص ١٧٤ ، ونسبه ابن هشام فى المغنى ص ٤٣٤ لرؤبة أيضا ، لكنه فى شذور الذهب ص ٤٣٧ ينسبه لذى الرمة ، ولم أجده فى ديوان ذى الرمة . وقد تكلم البغدادى فى الخزانة ٢ / ٢٢٣ على نسبة هذا البيت ، وانظر أيضا الخصائص ١ / ٣٤٠

والفاء للترتيب والتعقيب .

وثُمّ للمُهْلَة .

وحتى للتعظيم ، أو للتحقير ، أو للضَّعف ، أو للقُوّة ، وشرطها : أن يكون مابعدَها جزءا ممّا قبلَها .

وأو ، وإمّا ، للشّكِّ والإبهام ، والتخيير والإباحة .

ولكنْ للاستدراك بعد الجحْدِ .

وبل للإضراب عن الأول والإيجاب للثانى .

ولا : تنفى عن الثانى ما تُثْبِتُ للأول .

وأم للمُعادَلَةِ بين اسمين أو فعلين بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيدٌ أم عمرو ؟

ولكنْ [٤٨ ب] تكون منفصلةً إذا كان بعدها جملة.(١)[تكون حرف ابتداء ، وأم تكون منفصلةً إذا كان ما بعدها جملة] غير معادلة للهمزة ، فتقدر ببل والهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾(٢) ، تقديره : بل يقولون افتراه .

وكلُّ الأسماء يُعْطَفُ بعضُها على بعض ، وكذلك الأفعال ، إلاالمُضْمَرَ المجرورَ ، فلا يُعْطَف عليه إلا بإعادة الجارّ. وأما المضمر المرفوع المتصل فلايُعْطَفُ عليه إلا بتأكيد(٣) ، أو ما يسُدُّ مَسَدَّ التأكيد .

---

(١) مابين القوسين سقط من الأصل ، وظ ، وقد استكملته من المحصول ١٩٣ أ .

(٢) سورة يونس آية ٣٨ ، ومواضع أخرى من الكتاب الكريم .

(٣) في ظ : بالتأكيد .

الفصل العاشر

فى البـــــدل

وهو تفسيرُ اسمٍ باسم ، يُقَدَّرُ إحلالُه فى مَحَلِّ الأول .

وينقسم إلى أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو(١) كُلُّه .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه .

[٤٩ أ] وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمِلٌ عليه .

وبدل الغَلَطِ ، ولا يقع فى كلامٍ فَصيحٍ .

وتنتهى مسائل هذا الباب إلى ثمانى مسائل : ظاهر من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من ظاهر(٢) .

والظاهر : إما معرفة من معـــرفة ، أو نـكرة من نـكرة ، أو معرفة من نـكرة ، أو نـكرة من معرفة .

فبدل الشيء من الشيء ، وهو كلُّه(٣) : قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾(٤) ، وهذا بدل المعرفة من المعرفة .

وأمّا بدل النـكرة من المعرفة ، فقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾(٥) ، فالناصية الأولى معرفة والثانية نـكرة(٦) .

---

(١) فى ظ ، والمحصول ١٩٤ ب : وهو هو .

(٢) مثل المصنف لإبدال الظاهر ، ولم يمثل لإبدال المضمرات . وقد ذكرها ابن إياز فى المحصول ١٩٦ أ ، واستوفى أقسامها .

(٣) فى ظ ، والمحصول : وهو هو .

(٤) الآيتان الأخيرتان من سورة الفاتحة .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) لم يمثل المصنف لبدل المعرفة من النكرة ، وقد ذكره ابن إياز فى المحصول ١٩٦ ب ، وهو قوله تعالى : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله » الآيتان الأخيرتان من سورة الشورى .

وأما بدل النكرة من النكرة [٤٩ ب] فقول الشاعر(١) :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ   ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ونظيره قوله تعالى: ﴿ وغَرابِيبُ سُودٌ ﴾(٢) ، وهذا بدل النكرة من النكرة.

وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، قوله تعالى(٣) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ(٤) اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾(٥) .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمِلٌ عليه قوله تعالى(٦) : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ، ف ﴿ أن(٧) أذكره ﴾ بدل من الهاء في ﴿ أنسانيه ﴾.

---

(١) هو كثير ، والبيت في ديوانه ١ / ٤٦

(٢) سورة فاطر الآية ٢٧ ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٥٤ في تفسير هذه الآية الكريمة : « مقدم ومؤخر ، لأنه يقال : أسود غربيب » ، وقد وضح الجوهري في الصحاح (غ ر ب) مأخذ هذا التقديم والتأخير ، فقال : « وتقول: هذا أسود غربيب ، أي شديد السواد ، وإذا قلت : غرابيب سود ، تجعل السود بدلا من الغرابيب ، لأن توا كيد الألوان لا تقدم » .   (٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٧

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٩٦ ب : « من استطاع » موضعه جر أو رفع ، فالجر على وجهين : الأول أن يكون بدلا من « الناس » بدل بعض من كل، إذ المستطيع بعض الناس لا كلهم، والثاني قال ابن برهان: وهو أن يكون بدل كل من كل ، والمراد بالناس الخصوص ، فهو مطابق لعدة المستطيعين ، لأن الله تعالى لا يكلف الحج إلا من يستطيعه ، والرفع على أن يكون فاعل « حج » و « حج » مضاف إلى المفعول .

(٥) سورة البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، و « دفاع » بألف بعد الفاء، ووردت هكذا في الفصول ، والمحصول ١٩٦ ب ، وشرح الخويي ١٦٠ ب ، وهي قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسن ، وهو حينئذ مصدر « دفع » الثلاثي ، نحو كتب كتابا . ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كقاتل قتالا ، إتحاف فضلاء البشر ص ١٦١

(٦) سورة الكهف ، الآية ٦٣

(٧) البدل هنا هو المصدر المؤول من « أن والفعل » والتقدير : وما أنساني ذكره إلا الشيطان ، تفسير القرطبي ١١ / ١٤

الباب الخامس

في فصول متفرقة

وهي عشرة : العدد وما [٥٠ أ] يلتحق به ، والمذكر مع المؤنث ، والتصغير ، والنسب ، والمقصور مع الممدود ، والهجاء مع الإمالة ، وأبنية الأسماء مع الأفعال والمصادر ، والتصريف ، والوقف والحكاية ، والإدغام ، وضرائر الأشعار . على سبيل الاختصار . والله أعلمُ .

الفصل الأول

فى العدد وما يلتحق به

وهى آحاد وعشرات ومئون[١] وألوف .

فالعدد[٢] من الثلاثة إلى العشرة بإثبات الهاء فى المذكّر ، وحذفها من[٣] المؤنَّث ، كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾[٤] ، فأثبت الهاء فى المذكّر ، وحذفها من المؤنّث .

وقد يُضاف [٥٠ ب] إلى جمع القِلَّة إن أمكن ، وجموع القلة جُمِعت فى قولِ بعضهم :

بأَفْعُلٍ ثُمّ أَفْعَالٍ وأَفْعِلَةٍ ... وفِعْلَةٍ يُعْرَفُ الأَدْنَى مِن العَدَدِ[٥]

---

(١) فى المحصول : ومئات .

(٢) فى المحصول : فالجمع .

(٣) فى ظ : « فى المؤنث » ، هنا وفى الموضع التالى .

(٤) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٥) البيت فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٦ من غير نسبة ، والرواية هناك :

بأفعل وبأفعال وأفعلة ... وفعلة يعرف الأدنى من العدد =

فإذا تجاوزتَ العشرةَ ركَّبتَ(١) مع النَّيِّف ، فتقول : أحدَ عشرَ رجلا ، وإحدَى عَشْرَةَ امرأةً ، وأما اثنا عشر : فمعربٌ صدره ومبنيٌّ عَجُزه ، فتقول : اثنا عشرَ رجلا ، واثنتا عشرةَ امرأةً [يُعرب الصَّدرُ إعرابَ المثَّنى](٢) .

وأما ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ : فتثبت الهـاء فى صدره وتحذفها من عجزه ، والمؤنَّث بالعـكس .

وفى عشرين يستوى المذكر والمؤنث .

وأما الآحاد التى تُعطف [٥١ أ] على العُقُود فقد تقدّم ذِكرها .

وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب .

= وبهذه الرواية أيضا فى حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٠٠ ، وخاتمة المصباح المنير ، للفيومى ص ١٠٧٤ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادى ص ١٥٠ والبيت مع بيتين آخرين ، فى كليات أبى البقاء ، ص ٢٤٢ (فصل الجيم) من غير نسبة ، قال :

جمع السلامة منكورا يراد به … من الثلاث إلى عشر فلا تزد

وأفعل ثم أفعال وأفعلة … وفعلة مثله فى ذلك العدد

كأفلس وكأثواب وأرغفة … وغلمة فاحفظنها حفظ مجتهد

وقد أنشد البغدادى فى الخزانة ٣ / ٤٣٠ البيت الشاهد مع بيت آخر هو :

وسالم الجمع أيضا داخل معها … فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

ونسبهما لأبى الحسن الدباح ، من نحاة إشبيلية .

ثم وجدت البيتين مع بيت ثالث ، هو :

سوى الثلاث التى الفراء قال بها … دون النحاة ولم تحفظ لمجتهد

بآخر كتاب « التبصرة فى النحو » للصيمرى ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، برقم ٣٣٢ ق ، رأيته أثناء رحلتى الثانية إلى المغرب الأقصى ، صيف عام ١٩٧٥ م .

(١) فى ظ : معها .   (٢) سقط من ظ .

وأمّا المائةُ فتضاف إلى واحد،فتقول : مائةُ دِرْهمٍ ، وهى مؤنثة ، فتحذف الهاء من العدد المضاف إليها ، فتقول : ثلاثمائةٍ ، وثلاثُ مِئِينَ .

وأما الألف فمذكّر ، فتقول : ثلاثة آلافِ رجُلٍ ، وثلاثة آلافِ امرأةٍ .

ومن العَددِ التاريخُ ، وهو بالليالى دُونَ الأيام ، فتقول : كتبته لِغُرَّةِ[1] شهرِ كذا ، وغُرّةُ كلّ شيء : أَوَّلُه ، ثم : كتبته لليلتين خَلَتا ، ولثلاثٍ خَلَوْنَ، إلى العشرة ، ثم لإحدى عشرةَ ليلةً خَلَتْ ، إلى أربعَ عشرةَ ليلةً خَلَتْ .

وفى خمسَ عشرةَ تقول: كتبته لمنتصف [٥١ ب] شهرِ كذا، وانتصافِ شهرِ كذا ، ثم: لأربعَ عشرةَ ليلةً بَقِيتْ، إلى إحدى عشرةَ ليلةً بقيتْ ، ثم تقول : كتبته لعشرٍ بَقِينَ ، ولثمانٍ بَقِينَ ، ومِن الكُتَّابِ من يحترز [2] فيقول : إن بَقِينَ[3] ، ثم يقول : كتبته لسِرَارِ[4] شهرِ كذا ، ثم فى سَلْخِ شهرِ كذا .

وإذا أردت تعريفَ العدد ، ففى الآحاد والمئين والألوف ، تُعَرِّفُ المضافَ

---

(١) فى هذا الموضع كلام طيب وتحقيق جيد للحريرى فى درة الغواص ص٧٥،٧٦

(٢) كذا فى الفصول، ومثله فى شرح الخوبى ١٦٧ب، وفى المحصول ٢٠١ أ: «يتحرى»، وجاء بحاشية ظ : قوله « إن بقين » احتراز ، لئلا يكون الشهر ناقصا فيكون الباقى من الشهر دون ما ذكر .

(٣) قال الخويى فى الشرح : لجواز أن يكون الشهر تسعا وعشرين ، فلا يكون الباقى عشر ليال مثلا ، فيقال : لعشر إن بقين ، والفقهاء يختارون هذه العبارة تحرياً فى الصدق وتحرزا من الكذب ، وأهل العربية يختارون الأول اعتمادا على فهم المعنى ، فإنك إذا قلت : كتبته لعشر بقين من الشهر علم أن المراد أن ذلك بتقدير أن يكون الشهر تاما .

(٤) سرار الشهر : آخره ، وهو آخر ليلة يستسر الهلال بنور الشمس .

إليه ، فتقول : ثلاثةُ الأثوابِ ، ومائةُ الدِّرْهمِ ، قال الشاعر[(١)] :

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداه إزارَهُ　　فَسما فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

وفى المُركَّب تُعرِّف الأوّلَ ، فتقول: الأحدَ عشرَ درهما، وإن شئت عرَّفتهما، فتقول : [٥٢ أ] الأحدَ العشرَ درهما ، ولايجوز تعريف الدِّرْهم ، لأنه تمييز ، وكذلك المعطوف فى أحد وعشرين .

وإذا بَنيْتَ اسم الفاعل من العدد وأتيت بعدَه بما هو من لفظه أضفت ، فتقول : ثانِى اثْنَيْنِ ، وثالثُ ثَلاثَةٍ ، أى [(٢)][هو] أحد اثنين ، وأحد ثلاثة.

وإن أتيتَ بعده بماليس من لفظه نوَّنْتَ ونصبت ، فتقول : ثالثٌ اثْنَيْنِ ، ورابعٌ ثلاثةً ، فتُجريه مُجْرَى اسمِ الفاعل .

وفى المُركَّب تبنى الجميع على الفتح ، فتقـــول : حادِى عشرَ أحدَ عشرَ ، وإن شئت : حادِى [(٣)][أحدَ] عَشَرَ .

---

(١) هو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، والبيت فى ديوانه ص ٣٧٨
وقال ابن إياز فى المحصول ٢٠١ ب : وعنى بقوله « مذ عقدت يداه إزاره » حال الصغر ، وعنى بخمسة الأشبار القبر ، أى مازال أميرا مذ عقل إلى أن مات ، وانظر المقتضب ٢ / ١٧٦

(٢) زيادة من المحصول ٢٠٢ أ .

(٣) تكملة لازمة من المحصول ٢٠٢ب، والمقتضب ٢/١٨٢. وقول المصنف: «وإن شئت حادى أحد عشر» عطفا على ماسبق يقتضى أنه مبنى على الفتح ، لكن المبرد ذكر فى المقتضب أنه يعرب ، ويحسن إن أورد سياقه كله ، قال: «فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس على المذهب الأول ـ وهو: هذا ثالث ثلاثة ورابع أربعة ، أى أحد ثلاثة وأحد أربعة ـ أن تقول: هذا حادي عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر، ولكن العرب تستثقل إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر، فيرفعون الأول بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه لأنه معرب ، وإنما منعهم من بنائه أن ثلاثة أسماء لا تجعل اسما واحدا فى غير الإضافة » . انتهى كلام المبرد . =

ومّما يلتحق بالعدد الـكِناية ُ، وتنقسم على مَراتِبِ العدد ، فإذا قال : كذا دراهِمَ ، فتفسِّره [1] بعددٍ قليلٍ مضافٍ إلى جمع القِـلّة ، وهو من الثلاثة إلى [٥٢ ب] العشرة ، والثلاثة أقلُّها .

فإذا قال : كذا كذا[2] درهما ، فيفسَّر [3] بمُرَكَّب ، وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشَرَ ، وأحدَ عشرَ أقلها .

فإذا قال : كذا درهماً ، فتفسيره بالعُقُود ، وهو من العشرين إلى التسعين ، والعشرون أقلُّها .

فإذا قال : كذا وكذا درهماً ، فتفسيره بعـددٍ معطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وأحد وعشرون أقلُّها .

فإذا قال : كذا دِرهمٍ ، فتفسيره بعددٍ يضاف [4] إلى المفرد ، وهو المائة والألف [5] .

= وفى سيبويه ٢ / ١٧٢ مزيد تفصيل ، ومسألة « ثالث عشر ثلاثة عشر » من المسائل الخلافية ، وقد تـكلم عليها ابن الأنبارى في الإنصاف ص١٩٩ كما أشار محقق المقتضب . وقد رأيته فى ص ٣٢٢ من طبعة الإنصاف التى عندى .

(١) فى ظ : فتفسيره .

(٢) فى المحصول : « كذا وكذا » . وما فى الفصول مثله فى المغنى ١/ ٢٠٥ ، وصورة « كذا وكذا » بالعطف سيذكرها المصنف بعد . وقال ابن مالك فى التسهيل ص١٢٥ : وقل ورود « كذا » مفردا أو مكررا بلا واو . ونقل ذلك عنه السيوطى فى الهمع ٢/ ٧٦

(٣) فى ظ ، و المحصول : فتفسيره .

(٤) فى المحصول : مضاف .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ٢٠٣ ب : « هذا ظاهر ، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة رضى الله عنه ، نعم ذكر الغزالى فى الوسيط مايخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة ، وهو أنه إذا قال : له على كذا ، فـكأنه =

ومن الكناية الجارية مَجْرَى العدد: كَمْ، إذا كان استفهاما ، فيقع[1] موقعَ [٥٣ أ] العشرين ، فينتصب ما بعده على التمييز ، فتقول : كم غلاماً ملكتَ ؟ وإن كان خبريًّا أُجْرِىَ مُجْرَى العشرة، فتجرّ ما بعده ، فتقول: كم غلامٍ ملكتُ.

= قال: له على شىء، فيقبل منه تفسيره بكل مايطلق عليه ذلك ، وإذا قال: كذا كذا ، فهو تكرار ، وإذا قال : كذا وكذا، فهو كقوله : شىء وشىء، فقد جمع بين مبهمين، وإذا قال: كذا درهم ، يلزمه درهم واحد، وكذلك إذا كرر، فقال: كذا كذا درهم، وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد، وكأنه بين المبهمين بشىء واحد، والآخر أنه يلزمه درهمان ، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال كذا وكذا درهما، بالنصب ، لزمه درهمان، وبالرفع درهم واحد .وفيه نظر». انتهى كلام ابن إياز .

وقول المصنف : « كذا درهم » بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن هشام فى المغنى ١/٢٠٥ مبحث « كذا » : « الثانى [من مخالفة كذا لأى]:أن تمييزها واجب النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة ، خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال:« كذا ثوب ، وكذا أثواب »قياسا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم : «إنه يلزم بقول القائل : « له عندى كذا درهم » مئة ، وبقوله : « كذا دراهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهما » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل – غير مسألتى الإضافة – المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عُصفور ، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ماأجازه المبرد ومن ذكر معه ». هذا وقد ذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ قول الكوفيين فى هذه المسألة ، ونص على أن ابن معطى تابعهم على هذا فى فصوله .

(١) فى المحصول : يقع .

وإن وقع كَمْ على المِرار[1] رفعتَ، تقول: كم غلامٌ[2] ملكتُه، ويُنْشَدُ هذا البيتُ على ثلاثة أوجه[3]:

كم عمةٍ[4] لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءُ قد حَلَبتْ علىَّ عِشارِى

الفصل الثانى

فى المذكر والمؤنث

فالأصل فى الأسماء التذكير، وإنما التأنيث فرعٌ عنه[5].

ثم المؤنث على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة.

فعلامة التأنيث على أقسام: التاء التى تُبدل فى الوقف هاءً، والألف المقصورة، فى نحو: [6][كِسْرَى] و[7]سَكْرَى، وجَرْحَى، والألف الممدودة، نحو: حمراء، [8][وأنبياء]، والتاء فى الفعل، نحو: قامتْ وقعدتْ، والنون فى جمع [٥٣ب]

---

(١) فى المحصول ٢٠٤ ب: «المرات». ومافى الفصول مثله فى شرح الخوبى ١٧٢ب.

(٢) قال ابن إياز فى المحصول: غلام: مرفوع بالابتداء، وملكته: جملة فعلية خبره. ومفسر «كم» محذوف، والتقدير: كم مرة. فكم على هذا منصوب على الظرف بالفعل بعدها، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر، أى: كم ملكا غلام ملكته، ويجوز أن يكون «ملكته» صفة لغلام، والخبر محذوف، والتقدير: كم لك غلام مملوك.

(٣) البيت للفرزدق. وهو فى ديوانه ص ٤٥١، والنقائض ١ / ٣٣٢

(٤) قال المبرد فى المقتضب ٣/٥٨: «فإذا قلت: كم عمة، فعلى معنى: رب عمة، وإذا قلت: كم عمة، فعلى الاستفهام، وإن قلت: كم عمة، أوقعت «كم» على الزمان، فقلت كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى، وكم مرة، ونحو ذلك» وفى مغنى اللبيب ١ / ٢٠٢، وهمع الهوامع ١ / ٢٥٤ توجيهات هذه الأعاريب الثلاثة.

(٥) فى ظ، والمحصول: عليه.

(٦) ليس فى ظ، والمحصول.

(٧) زدت الواو ليلتئم الكلام.

(٨) ليس فى ظ.

المؤنث : نحو : ضَرَبْنَ ، والتاء المكسورة(١)، نحو : أنتِ ، والياء فى هذِى(٢)، والهاء فى هذه ، التى هى تبْدَل(٣) من الياء فى هذِى .

وغير الحقيقىِّ(٤) : الذى ليس له خِلْقَةٌ يُعْرَف بها ، وإنما تثبت(٥)[علامته] فى الفعل المسنَد(٦) إليه ، وبالإخبار(٧) عنه ، أو فى صفته(٨) ، أو فى تصغيره ، نحو قولك فى عين : عُيَيْنة .

وما كان فى الحيوان مُزْدَوَجاً ، فالغالب(٩) عليه التأنيث ، إلا الحاجبين والمِنْخَرَيْن ، والله أعلم .

---

(١) فى ظ : والكسر فى أنت . وقال ابن إياز فى المحصول ٢٠٥ ب : وقوله : «والتاء المكسورة» الذى وجدته هو أن بعضهم قال: الكسرة تكون علامة للتأنيث، نحو أنت ، والمصنف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به .

(٢) قال ابن إياز : قوله : « والياء فى هذى » ، وقد سبقه إليه الزمخشرى فى مفصله ، وليس الأمر على ما ظنا ، بل الياء عين الكلمة ، والتأنيث معلوم من الصيغة ، وأما الكوفى فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسم عنده الذال،والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء فى « هذى » زائدة ، فاعرفه . (٣) في ظ : بدل .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : المصنف لم يتعرض فى أول هذا الفصل للحقيقى حتى يقول : وغير الحقيقى ، والظاهر أنه يريد بغير الحقيقى المؤنث الذى ليست فيه علامة لأنه قسيم مافيه علامة. وعنى بالخلقة : العلامة ، ألا تراه قال : وإنما تثبت فى الفعل المسند إليه . انتهى كلام ابن إياز، وأقول : قوله: « وعنى بالخلقة: العلامة » إنما بناه على سقوط كلمة « العلامة » من نسخته من الفصول ، كما يتضح من التعليق الآتى .

(٥) سقطت من ظ ، والمحصول . وانظر التعليق السابق .

(٦) نحو : قامت هند .

(٧) فى المحصول : « أو الإخبار » . وهو أولى ليناسب ما بعده . ومثال الإخبار عنه : الشمس طالعة . (٨) نحو : هذه عين واسعة .

(٩) فى الأصل : « والغالب » ، وأثبته بالفاء من ظ ، والمحصول ، وشرح الخوبى ، وهو أنسب .

الفصل الثالث

فى التصغير

والتصغير : أن تأتِيَ إلى الاسم فتضُمَّ أولَه وتفتحَ ثانيَه، وتُلحقَ ياء التصغير ثالثَه، ساكنةً، وتكسرَ مابعدها، إلا أن يكون حرفَ إعراب، أو فيه هاء [٥٤ أ] التأنيث، أو ألفه الممدودة أو المقصورة، أو ألف أفعالٍ، أو ألف فعلان .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، كفُلَيْسٍ، ودُرَيْهِمٍ، ودُنَيْنِيرٍ .

ففُعَيْل : هو تصغير كلِّ بناءٍ ثلاثىّ .

وفُعَيْعِل : هو تصغير كل بناء رُباعىّ، أو خماسىٍّ حُذِفَ منه ولم يُعوَّضْ[1] .

وفُعَيْعِيل : هو تصغير كلّ بناءٍ زاد على أربعة أحرف قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ ولينٍ، أو حُذِف منه وعُوِّضَ، تقول فى تصغير سَفَرْجَل : سُفَيْرِجٌ، إذا لم تُعوِّض منه، فإن عوَّضت قلت : سُفَيْرِيجٌ .

وإن كان زائدا على خمسة أحرف حذفتَه، فتقول فى قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِثٌ .

وإن كان فيه زائدان حذفتَ أقلَّهما فائدةً، فتقول فى نحو : مُكْتَسِبٌ : مُكَيْسِبٌ .

وإن كان ناقصا [٥٤ ب] عن ثلاثة أحرف ردَدْتَ ما حُذِف منه، إن[2] كان فى أوله : تقول فى عِدَة : وُعَيْدَة، وأُعَيْدة .

---

(١) فى المحصول : ولم يعوض عنه .

(٢) فى الأصل : « وإن » وأسقطت الواو كما فى ظ، والمحصول، وهو أنسب لنظم الكلام .

وإن كان فى وسَطه رددتَه ، فتقول فى سنة (١) : سُنَيّة وَسُنَيهة .

(١) قال ابن إياز فى المحصول ٢٠٨ ب: وتمثيل المصنف بسنة فيما حذف وسطه غلط ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها واو ، وتصغيرهـــا سنية ، ومن قال : سنهات ، فلامها هاء وتصغيرها : سنيهة .

وقال الخوبى فى شرح الفصول ١٨٠ أ : ولم يمثل المصنف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين بل الحشو ، لأن المحذوف من سنة لامها ، وجعلها وسطا لوقوعها قبل هاء التأنيث حشوا . انتهى كلام ابن إياز والخوبى . وأقول :

هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخوبى ، أما خطأ ابن معطى فلأنه مثل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب فى هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما فى همع الهوامع ٢ / ١٨٧ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٧ . ويقال فى تصغير : « سه » : « ستيه » برد العين ، وهى التاء ، والسه : الاست ، وفى الحديث: « العين وكاء السه » ، قال ابن الأثير فى النهاية ٢/٤٢٩ : « السه : حلقة الدبر ، وهو الاست ، وأصلها : سته ، بوزن فرس ، وجمعها أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة ، فقيل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء انحذفت الهمزة التى جىء بها عوض الهاء ، فتقول: سه، بفتح السين، ويروى فى الحديث: « وكاء الست » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوزت أن يكون ما فى الفصول من قوله : « سنة » من تصحيفات النساخ وقد ردنى عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله فى التصغير : « سنية وسنيهة » فهذا مما ينصرف إلى « سنة » لا محالة ، ومن عجب أن المصنف ذكره على الصواب ، فقال فى ألفيته ص ٥٤ :

وكل محـــذوف إذا ما صغرا يرد للأصـــل فقل مصغرا
وعيدة يـــدية شويهه ثبية عضية ستيهه

أما خطأ ابن إياز والخوبى فلأنهما لم يتنبها إلى ما فى تمثيل المصنف من تصحيف ، وأما قول الخوبى : « ولم يمثل المصنف لمحذوف العين » فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفى مذ : منيذ » ، فهذا هو مثال محذوف العين ، ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوبى من الفصول ، كما سقط من « محصول » ابن إياز .

واعتذار الخوبى بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلف .

[1][وفى مُذْ : مُنَيْذ] .

وكذلك إن كان فى آخره ، فتقول فى أبٍ : أُبَيٌّ ، وفى فمٍ : فُوَيْهٌ ، وذُوَىْ مالٍ .

وكلُّ مؤنَّث على ثلاثة أحرف ، ليست فيه علامة التأنيث ، فإنك تردُّ إليه الهاء فى تصغيره[2] ، إلا فى ستة مَواضِعَ : القَوْس ، والناب[3] ، والدِّرْع[4] ، والحَرْب ، والعرب ، والعِرْس .

---

(١) سقط من ظ ، والمحصول .

(٢) مثل : عيينة وأذينة ، فى تصغير عين وأذن .

(٣) المقصود بالناب هنا : الناقة المسنة ، كما فى شرح الخوبى ١٨٠ ب ، قال : « وأما الناب الذى هو أحد الأسنان فمذكر ، وفى كلام ابن بابشاذ مايشعر بأنه يوهم أنه مؤنث وأنه المستثنى فى التصغير ، حيث قال فى الاعتذار عن عدم رد الهاء فى تصغير هذه المستثنيات : فالقوس : عود ، والدرع : قميص ، والناب : سن » ، وقال الجوهرى فى الصحاح (ن ى ب) ١/٢٣٠ : الناب : المسنة من النوق . . . والتصغير نييب ، يقال : سميت بذلك لطول نابها : فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحقه الهاء ، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات . وانظر البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات الأنبارى ص ٧٢ ، ٨٤

(٤) قال الخوبى فى شرح الفصول : وأما الدرع فالمراد بها درع الحديد ، لأنها مؤنثة ، قال الشاعر :

والدرع لا أبغى بها نثرة ... كل امرئ مستودع ماله

وقد قالوا فى تصغيرها : دريع ، وأما الدرع بمعنى القميص ، فهو مذكر ، فليس هو المراد هنا ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أن درع الحديد يذكر ويؤنث ، واستشهدوا بقول الشاعر :

مقلصا بالدرع ذى التغضن ... يمشى العرضى فى الحديد المتقن

فعلى هذا يكون تصغيره على لغة تذكيره ، فلا يصح استثناؤه ، وانظر اللسان (د رع) ٩ / ٤٣٥

وشذَّ في هذا الباب تصغيرُ الترخيم ، تقول في أزهر : زُهَيْر[1] .

وتصغير المُبْهَمات بفتح أولهـا وإلحاق ألفٍ[2] في آخرها ، تقول في هذا : هاذَيّا ، وفي التي : اللَّتيّا .

الفصل الرابع

في النسب

[٥٥ أ] وهو أن تَعزُوَ الاسمَ إلى أب أو قبيلة أو حَيٍّ أو صناعة ، بياء مشددة في آخر الاسم ، مكسورٍ ما قبلها ، وقد[3] يُعوَّض عن إحدى الياءين ألفٌ ، فتقول في يَمَنِيٍّ : يمانٍ ، وكذلك في شاميٍّ : شآم ، ولا يجوز[4] التشديد مع الألف ، لأنه جَمْعٌ بينَ العِوَض والمُعَوَّض عنه .

وبين ياء النسب وهاء التأنيث شَبَهٌ ، لأنها[5] للفرق بين الواحد والجمع ،

---

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٠٩ ب : وفي قوله : « وشذ » نظر ، لأنهم لم ينصوا على شذوذ هذا .

وقال الخوبي في شرح الفصول ١٨١ ب : وإنما شذ لما يؤدي إليه من اللبس ، ألا ترى أن تصغير أزهر وزاهر ومزهر ، صيغة واحدة ، وهي : زهير ، بخلاف التصغير الآخر ، فإنك تقول فيه ، في أزهر : أزيهر ، وفي زاهر : زويهر ، وفي مزهر : مزهير ، وفي زهر : زهير .

وانظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطي ، في الدراسة ص ٧١ .

(٢) في الفصول وشرحها للخوبي : « ياء » ، وأثبت الصواب من المحصول ، والمقتضب ٢ / ٢٩٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٠

(٣) قال في المحصول : أتى بقد للتقليل ، لأن ذلك قليل .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢١١ أ : يريد على المختار ، وإلا فقد حكى الجمع بينهما أبو الخطاب ، وأنشد المغربي في شرح الجمل :

فتصبح في أكناف مكة آمنا ... كأنك جار لليماني تبع

(٥) في ظ : لأنهما .

فتقول: رُومٌ، للجنس، ورُومِيٌّ، للواحد، كما تقول: تَمْرٌ، للجنس، وللواحدة: تَمْرة، وتكون للمبالغة في الوصف، كأَحْمَرِيٍّ[1]، كما تكون الهاء للمبالغة في الصفة، نحو: عَلَّامة ونَسَّابة.

وتلحق الياء، لا للنَّسَب فيه، تقول: بُخْتِيٌّ وكُرْسِيٌّ، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث، لا للتأنيث في نحو: [٥٥ ب] ظُلْمَة وغُرْفَة، فلذلك إذا ألحقت ياء النَّسب لما فيه هاء التأنيث حذفت، فتقول في المنتسب إلى مكة: مَكِّيٌّ، وإن ألحقته هاء التأنيث فتقول: مَكِّيَّة، لأن الهاء وقعت بعد ياء النِّسبة.

[2][وما كان على وزن فَعِلٍ، فإنك تفتح وسَطه فتقول: نَمَرِيٌّ].

وما كان على وزن فَعِيلة، أو فُعَيْلَة، أو فَعُولة، فإنك تحذف الهاء مع حرف المدّ واللِّين، فتقول في حَنِيفة: حَنَفِيٌّ، وفي جُهَيْنَة، وشَنُوءَة: جُهَنِيٌّ، وشَنَئِيٌّ.

فإن لم تكن فيه الهاء أثبتَّ الياء، فتقول في قُرَيْش: قُرَيْشِيٌّ[3]، قال الشاعر[4]:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عليهِ مَهابَةٌ   سَرِيعٍ إلى داعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

---

(١) في الأصل، وشرح الحوبي ١٨٤ ب: « كرومى »، وهو خطأ، أثبت صوابه من المحصول، وجاء الكلام في ظ هكذا: وتكون للمبالغة في الصفة نحو علامة ونسابة وأحمرى ودوارى.

(٢) سقط من ظ، وسيأتي قريبا.

(٣) في الفصول: « قرشى »، وأثبته على الصواب من المحصول ٢١٢ أ، وشرح الحوبي ١٨٥ أ.

(٤) هو يزيد بن عبد المدان، كما في اللسان (ع ى ن) ١٧ / ١٧٥، والبيت في اللسان (ق ر ش) ٨ / ٢٢٦ من غير نسبة، والذى هدانى إلى نسبته إلى يزيد أن صاحب اللسان أنشد في مادة (ق ر ش) مع البيت محل الشاهد هذا البيت: =

وإن سُمِع بالحذف فذلك شاذٌّ ، كقولهم: [عُمَرِىّ] [١] قُرَشِىّ ، وهُذَلِىّ ، ونُقَمِىّ ، كما أن إثبات الياء فى الأول شاذّ ، كقولهم : عُمَيْرِىّ ، فى عُمَيْرة .

وما كان معتلًّا [٢] ، [٥٦ أ] نحو : حُوَيْزة ، أو مضاعفا نحو : عَزِيزة ، فإنه تثبت فيه الياء والواو .

[٣][وما كان على وزن فَعِلٍ ، نحو: شَقِرٍ ، ونَمِرٍ ، فإنه يفتح وسَطُه ، فتقول: شَقَرِىّ ، ونَمَرِىّ] ، وكذلك ما كان على وزن عَلِىٍّ ، وصَبِىٍّ ، تحذف إحدى الياءين ، فيبقى على مثال : عَمٍ [٤] وشَجٍ ، فتفتح ، ثم تقلب الياء ألفا ، فتصير مثل رَحًى، ثم تقلب الألف واوا ، فتقول : عَلَوِىٌّ ، ورَحَوِىٌّ ، وكذلك تفعل فى المحذوف [٥] ، نحو : أبٍ [٦] .

وإن كان المقصور والمنقوص على أربعة أحرف، كان لك الحذفُ والإبدالُ واوًا ، كقولك : قاضِىٌّ ، ومُوسِىٌّ ، وإن شئتَ : قاضَوِىٌّ ومُوسَوِىٌّ .

= ولكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم

ثم أنشد هذا البيت مرة أخرى فى (ع ى ن) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان ، كما أثبت .

وقد أنشد سيبويه البيت فى الكتاب ٢ / ٧٠ من غير نسبة ، وكذا جاء غير منسوب فى الصحاح (ق ر ش) ١٠١٦ ، والإنصاف ٣٥٠

(١) تكملة من ظ .

(٢) أى عينه حرف علة ، كما قال الخويي فى الشرح ١٨٥ ب .

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ٢١٢ ب ، وقد سبق قبل سطور ، وفيما هنا زيادة تمثيل .

(٤) فى الفصول : « عمى وشجى »، وأثبت الصواب من حاشية ظ ، والمحصول ٢١٢ ب ، وشرح الخويي ١٨٦ أ ، والمقتضب ٣ / ١٤٠

(٥) أى المحذوف اللام ، كما نبه عليه ابن إياز فى المحصول .

(٦) فتقول : أبوى .

وإن زاد على الأربعة وجب [٥٦ ب] الحذف[١] .

وإن نسبت إلى الجمع رددْتَه إلى الواحد[٢] .

وإن نسبتَ إلى المركَّب ، أو المضاف حذفت الثانى ، [وقد يُنْسب إلى الثانى إذا كان أشْهرَ ، نحو : زُبَيْرِىّ ، فى ابن الزُّبَير][٣] وقد يركَّب منهما جميعا ، وهو شاذٌّ ، كقولهم : حَضْرَمِىٌّ ، وعَبْدَرِىٌّ ، قال الشاعر[٤] :

* وتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *

الفصل الخامس

فى المقصور والممدود

وكِلاهما يُعْرَف قياساً وسماعاً .

فمن أقيسة المقصور أن يكون مصدرًا لفَعِلَ يَفْعَلُ ، نحو صَدِىَ يَصْدَى ، والمصدر : الصَّدَى ، وهو مقصور ، وكذلك هَوِىَ يَهْوَى هَوًى ، وعَمِىَ يَعْمَى عَمًى ، وبابُه .

ومنها أن يكون جمعه على أفعال ، نحو : أَرْجاء ، فالواحد : رَجاً ، مقصور.

---

(١) نحو : مصطفى ، كما فى المحصول .

(٢) هنا بحث طيب للدكتور مصطفى جواد ، فى كتابه : المباحث اللغوية فى العراق ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) مابين القوسين ليس فى المحصول .

(٤) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى . وعجز البيت فى ظ :

* كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا *

والبيت من قصيدة طويلة فى المفضليات ص ٣١٥ بشرح ابن الأنبارى .

وانظر مغنى اللبيب ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ ، والمحتسب ١ / ٦٩ ، وهو بيت كثير الدوران .

ومنها المشدَّد ، نحو : فِعِّيلَى ، كقول عُمَرَ رضى الله عنه : [٥٧ أ] « لولا الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ »(١) .

ومنها أن يكون اسمَ مفعــول ، أو مصدرًا زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : مُشْتَرًى ، ومُصْطَفًى ، ومنها ما هو من أنواع المَشْى ، كالقَهْقَرَى ، والخَوْزَلَى ، والحَيَـكَى ، والبَشَـكَى ، والمَرَطَى ، وكذلك فَعَلَى(٢) ، كبَرَدَى .

ومن أقيسة الممدود : أن يكون مصدرًا لأَفْعَلَ ، كأَعْطَى إعطاءً ، وكذلك مصدر جميع مازاد على ثلاثة أحرف ، نحو : رامَى رِماءً ، واسْتَدْعَى استدعاءً .

ومنها ما كان على فُعال ، من الأصوات ، كالعُواء ، والدُّعاء ، والبُـكاء ، وقد يُقْصَر البكاء ، على معنى الحُزْنِ(٣) .

---

(١) ذكره ابن الأثير فى النهاية ٢/ ٦٩ ، وروايته : « لو أطقت الأذان مع الخليفى لأذنت » ، قال ابن الأثير : الخليفى بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو وأمثاله من الأبنية ، كالرميا ، والدليلا : مصدر يدل على معنى الكثرة ، يريد به كثرة اجتهاده فى ضبط أمور الخلافة وتصريف أعنتها .

(٢) فى الفصول : « الفعلى » ، وأثبته بغير أل من المحصول ، ومن عبارة المصنف نفسه فى الألفية ص ٦٠ ، قال :

كمثل مستدعى كذاك فعلى كأجلى وبردى ونملى

(٣) فى المحصول ٢١٥ ب : « قال الخليل : الذين قصروه لم يجعلوه صوتا ، وإنما جعلوه كالحزن » ، قال ابن إياز : وجاء الجمع بينهما فى بيت أنشده أبو زكريا [لحسان ابن ثابت ، كما فى المقصور والممدود ص ١٥ ، ١٣٣ ، وهو فى ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٢ ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، على مافى اللسان (ب ك ى)] :

بكت عينى وحق لها بـكاها وما يغنى البـكاء ولا العويل

وهنا تنبيه ، وهو أن قصره ضعيف من جهة أخرى ، وهى أن وزنه حينئذ فعل ، وذلك قليل جدا ، لم يجئ منه إلا الهدى والتقى والسرى » . وانظر ديوان حسان بن ثابت ص ٥٠٤

ومنها جمع فَعَلٍ[1] : نحو : أَرْجاء .

ومنها ما جُمع على أفعِلة ، نحو : قِباء وأَقْبِيَة ، وخِباء وأَخْبِيَة .

ومنها ما [٥٧ ب] كان على فَعْلاءَ ، مذكَّره أفعَلُ ، نحو : حَمْراء أَحْمَر ، فإن كان المذكّر على فَعْلان فالمؤنث مقصور ، نحو : سَكْرَى سَكْران .

وأما السماع فهو مأخوذ من اللغة ، وليس هذا مَوضِعَه .

الفصل السادس

في الإمالة والهجاء

وللإمالة مُوجِباتٌ[2] ومَوانِعُ ، فمن مُوجِباتها أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياء ، نحو : رَمَى وباع ، أو واو مكسورة ، نحو : خاف ، أو تكون مجاورةَ الياء ، نحو : طُغْيان ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النار ، أو قبلها ألفٌ مُمالة ، نحو قولك : رأيتُ عِمادا .

وألف التأنيث المقصورة مُوجِبة للإمالة ، وكذلك كلّ ما كان تثنيته بالياء .

وأما الموانع فهى حروف الاستعلاء ، وهى مجموعة فى قولك : ضغط قص خظ ، نحو سَقَى ، وطَغَى . وقد أُميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها : سَتَشْحَثُكَ[3] خَصَفَةٌ ، إلا أن يكون قبلَها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، [٥٨ أ] مثال المُمال منها : رَحْمة وجَنّة ، وغير المُمال : قُدْرَة ، وما أشبه ذلك .

---

(١) فى ظ : « ومنها ما جمع على أفعال ، نحو أرجاء ، وهو جمع فعل » ، وانظر أمثلة المقصور فيما سبق .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ٢١٦ أ : وقول المصنف : إنها موجبات ، تسمح ، سبقه إليه أبو على الفارسى .

(٣) تمثيل المصنف هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل للحروف المهموسة ، كما فى اللسان (هـ م س) ٨/١٣٧ ، عن المحكم ، ويقال أيضا : حثه شخص فسكت ، كما فى =

وأما الهجاء: فكل ما كان ثلاثيًّا من ذوات الياء، نحو: رَمَى، والرَّحَى، فإنه يُكتب بالياء.

وما كان أصله بالواو، نحو: غزا، والعصا، فإنه يُكتب بالألف.

وإن زاد على ثلاثة أحرف: كتب بالياء كلُّه.

وجميع ما يُكتب بالياء، يجوز أن يُكتب بالألف.

وكل ما أميل كُتب بالياء، وكل ما ظهرت الياء فى تثنيته أو بنيانه[1] للمتكلم، نحو: رَمَيْتُ، وفتيَان، فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف[2]، نحو: عَصَوَانِ، وهذا[3] اصطلاح الكُتَّاب، كما كتبوا عمرا فى الرفع والجر،

= اللسان أيضا، أو: سكت فحثه شخص، كما ذكر ابن الجزرى فى النشر ١/٢٠٢، وقال ابن إياز فى المحصول ٢١٧ب: «وهنا تنبيه، وهو أن الذى ذكره المصنف يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به فى هذا الموضع، أو أنه من غلط النساخ، وجمعها فى قوله: ذود كلب نهز شمس جثت. لكن زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير الكسائى وليس يبعيد فى القياس، ومثاله: نبيهه».

والذى ذكره ابن إياز حق. وقد ذكره المصنف فى ألفيته. قال فى صفحة ٦١:

والهاء للتأنيث قد أميلت بعد حروف بعد قد أبينت
فى ذود كلب نهز شمس جثت كخيفة وقفا وقد تبينت

ويقال أيضا فى هذه الحروف: فجثت زينب لذود شمس، كما ذكر ابن إياز فى المحصول، وابن الجزرى فى النشر ٢ / ٨٢

(١) فى المحصول ٢١٨ أ: «أو إسناده إلى المتكلم»، وقال ابن إياز: وهنا تنبيه، وهو أنه لا معنى لتخصيص المصنف الإسناد بأنه إلى المتكلم، إذ المخاطب كذلك.

(٢) فى الأصل: «فهو من الواو»، وأثبت الصواب من ظ، والمحصول. وفى ظ: «فإنه» مكان «فهو».

(٣) فى ظ: من اصطلاح.

بزيادة الواو ، وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالألف ، على التخفيف ، نحو : [٥٨ ب] قرأ ، والمكسور ما قبلها بالياء ، كما يخففها ، نحو : مِئْزَر ، والمضموم ما قبلها بالواو ، نحو : جُؤَن ، فإذا وقعت أوّلا فإنها تكتب بالألف على كل حال ، وإن وقعت ساكنةً اعتبرت بحركة ما قبلها نحو بِئْر ، ومُؤْمن ، ورَأْس. وهذا موضع اختصار .

الفصل السابع

فى أبنية الأسماء والأفعال والمصادر

وإنما يذكر فى هذا المختصر الأبنية[1] الأصول ، دون الزوائد .

فللأسماء[2] المفردة الثلاثية عشرة أبنية : فَعْلٌ كفَلْسٍ ، فَعَلٌ كجَمَلٍ ، فَعُلٌ كعَضُدٍ ، فَعِلٌ ككَتِفٍ[3] ، فُعْلٌ كقُفْلٍ ، فُعَلٌ كصُرَدٍ ، فُعُلٌ كعُنُقٍ ، فِعْلٌ كحِبْرٍ ، فِعِلٌ كإبِلٍ ، فِعَلٌ كعِنَبٍ .

وللرُّباعى خمسة أبنية : فَعْلَلٌ [٥٩ أ] كجَعْفَرٍ ، فِعْلِلٌ كزِبْرِجٍ ، فِعْلَلٌ كدِرْهَمٍ ، فُعْلُلٌ كبُرْثُنٍ ، فِعَلٌّ كسِبَطْرٍ .

وللخُماسِىّ أربعة أبنية : فَعْلَلِلٌ كسَفَرْجَلٍ ، فَعْلَلِلٌ كجَحْمَرِشٍ ، فِعْلَلٌّ كقِرْطَعْبٍ ، فُعَلِّلٌ كقُذَعْمِلٍ .

وتكسير هذه الأبنية يأتى على أمثلة ، فما كان ثلاثيّا على فَعْلٍ ، فجمعه

---

(١) فى الأصل : « أبنية » وأثبت ما فى ظ ، والمحصول ٢١٩ ب ، وشرح الحوبى ١٩٧ ب .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول : بدأ بأوزان الأسماء لأنها الأصول فى الاشتقاق عند البصرى .

(٣) فى ظ : ككبد .

فى القِلّة على أَفْعُلٍ ،وفى الـكثرة على فِعالٍ وفعُولٍ ،نحو : فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ.
وماعدا [1] فَعْلًا فجمعه فى القِـلّة على أفْعالٍ ، نحو : أَجْمالٍ ، وكذلك إن كان فَعْلٌ معتلّ الوسَط ، نحو : ثَوْب وأثْواب ، وفى الـكثرة على الفِعال والفُعُول والفِعالة والفُعُولة والفِعْلان ، وفُعْل وفُعَل .

وما كان على أربعة أصول فجمعه على فَعالِلَ [2] ،نحو : جَعافِرَ ، وسَلَاهِبَ.
وما كان خماسيًّا فجمعه بحذف [٥٩ ب] آخره ، نحو : سَفارِجَ ، جمع سَفَرْجَلٍ .

وأما أبنية الأفعال فمنها ثلاثيّة ، وهى: فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ .
وللرُّباعىّ : فَعْلَلَ ، وفَعَّلَ ، وأَفْعَلَ ، وفاعَلَ .
وللخُماسِىّ : انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ [3] ، وافْعَلَّ ، وتَفَعْلَلَ ، وتَفاعَلَ .
وللسُّداسِىّ: اسْتَفْعَلَ ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَلَّ، وافْعَنْلَى ، وافْعالَّ،وافْعَنْلَلَ.
كضَرَبَ وظَرُفَ وعَلِمَ ، ودَحْرَجَ وبَـكَّرَ وأَجْهَدَ وضارَبَ ، وانْطَلَقَ واكْتَسَبَ واحْمَرَّ وتَدَحْرَجَ وتَـكَرَّمَ وتَعاظَمَ،واسْتَخْرَجَ واغْدَوْدَنَ واجْلَوَّذَ واسْلَنْقَى واحْمارَّ واسْحَنْـكَكَ .

وأما فَعَلَ فمضارعه إن كان غيرَ مُتعدٍّ على يَفْعُل [4] ومصدره فُعُولٌ ،

---

(١) فى ظ : وما كان على فعل فجمعه . . . .

(٢) قال الخويى فى شرح الفصول ٢٠١ ب: وقول المصنف:« نحو جعافر وسلاهب» إشارة إلى أنه يستوى فى ذلك الاسم كجعفر ، والصفة كسلهب ، وهو الطويل من الخيل على وجه الأرض .

(٣) لم يرد هذا الوزن فى ظ ، وجاء مكانه : « تفعل » ، والوزنان واردان فى تمثيله الآتى .

(٤) ضبطت العين فى الفصول بالضم والـكسر، ضبط قلم ، وقال ابن إياز فى المحصول =

نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً ، وقد يأتى على غير [٦٠ أ] ذلك [1] ، نحو : مَكَثَ يَمْكُثُ مُكْثاً ، وفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقاً ، وكَذَبَ يَكْذِبُ كِذْباً .

وما كان على وزن فَعِلَ فمضارعه مفتوح العين ، والمصدر [2][مفتوح العين] نحو : نَدِمَ يَنْدَمُ نَدَماً ، وقد جاء على فِعالٍ ، نحو : سَفِهَ يَسْفَهُ سِفاهاً . وقد يجئ على يَفْعِل بالكسر ، نحو : وَرِمَ يَرِمُ ، ووَثِقَ يَثِقُ ، ووَلِيَ يَلِي ، ووَرِثَ يَرِث ، وقالوا : حَسِبَ [3] يَحْسُبُ ، وفَضِلَ يَفْضُلُ ، بالضمّ لا غيرُ .

وما كان على وزن فَعَلَ متعديا فالمضارع منه [4][غالبا] على يَفْعُلُ و يَفْعِلُ بالضم [5][والكسر] ، والمصدر فَعْلٌ بالإسكان ، كقولك : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً ، وقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً [6][ويأتى على فُعْلان ، نحو: شُكْران] ، ويأتى على

= ٢٢٣ ب : « ومضارعه يأتى على يفعل ، بالكسر ، نحو: يضرب ويجلس ، وعلى يفعل ، بالضم ، كيقتل ويقعد » ، ثم قال فى ٢٢٤ أ : المصنف اقتصر على يفعل ، بالضم فى مضارع فعل ، فربما توهم القارىء أن الكسر لا يأتى فيه ، وقد عرفتك أنه يأتى عليه ، ومصدره يأتى على فعول نحو قعود وجلوس .

(١) أى من غير قياس ، فيقتصر فيه على السماع ، كما ذكر الخوبي فى شرح الفصول ٢٠٦ أ .

(٢) ليس فى المحصول .

(٣) كذا ضبطت السين بالكسر ، وهو ما يقتضيه العطف ، ولم أجد فيما بين يدى من مراجع النحو واللغة من ذكر كسر عين هذا الفعل فى الماضى مع ضمها فى المضارع ، فمع ضم عين المضارع ليس إلا فتحها فى الماضى ، أما قول المصنف « فضل يفضل » بكسر الضاد فى الماضى وضمها فى المضارع ، فقد وجدتها فى القاموس ، قال الفيروزابادى : « فضل كنصر وعلم ، وأما فضل كعلم ، يفضل كينصر ، فمركبة منهما » ، والذى فى ظ : « يحسب ويحسب » بفتح السين وكسرها .

(٤) ليس فى ظ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) ليس فى المحصول .

فِعْلان ، نحو : حَرَمَهُ يَحْرِمُه حِرْماناً ، ويأتى على فَعَلان،نحو : شَنَآن ، وفُعْل، نحو : شُكْرٍ ، وفُعُول ، نحو : شُكُور ، وفَعِلٍ ، نحو : خَلِقٍ ، وفَعَلَة ، نحو : غَلَبَةٍ .

وما كان لامه حرف [٦٠ ب] حلق أو عينه فإنه (١)[قد] يجئ مفتوحا ، نحو : قرأ يَقْرَأ(٢) ، وسأل يسأل سُؤالا ، ونَصَحَهُ يَنْصَحُه نَصاحَةً ، ونُصْحاً ، وقالوا : أَبَى يَأْبَى ، بالفتح فيهما ، وحُكِيَ مثله : قَلَى يَقْلَى ، ولا نظيرَ لهما(٣) .

وما كان رُباعِيًّا فأول المضارع منه مضموم ، نحو : أَعْطَى (٤)[يُعْطِي] ، ومصدره: إفعال ، نحو : إعطاء ، وفَعْلَل مصدره فَعْلَلَة ، وفِعْلال،نحو : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ودِحْراجاً ، وكاذَبَهُ (٥)[مُكاذَبَةً] وكِذَّاباً ، وذَكَّره (٦) تَذْكِيراً. وما زاد على أربعة(٧) فأول مضارعه مفتوح لا غيرُ .

وكلّ خُماسِيّ وسُداسِيّ من الأفعال وأوله ألف ، فتلك الألف ألف وصل فى الماضي والأمر والمصادر ، وهى مكسورة فى جميع ذلك ، نحو : انطلق انطِلاقا، وما كان رُباعيًّا فألفه ألف قطع. وأمافى [٦١ أ] الثلاثىّ فتدخل ألف الوصل فى الأمر منه ، إذا كان بعد حرف المضارعة ساكن،مكسورةً ، وإذا كان ماقبل

---

(١) ليس فى ظ .

(٢) كذا من غير ذكر للمصدر ، وهو معروف .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ٢٢٤ ب : « وقوله : « ولا نظيرلهما » فيه تسامح، والحق أن أبى يأبى ، لانظير له ، وأما قلى يقلى ، فالصحيح أنه من باب التداخل ،وله نظائر نحو: قنط يقنط وركن يركن » انتهى كلام ابن إياز ، وقد بسط ابن منظور الكلام على هذين الفعلين فى اللسان (أ ب ى ـ ق ل ى) ١٨ / ٣ ، ٢٠ / ٦٠

(٤) تكملة من ظ . (٥) ليس فى ظ .

(٦) فى الأصل : « وذكره يذكر » ، وصححته من ظ ، والمحصول .

(٧) فى ظ : أربعة أحرف .

الآخر مكسورا أو مفتوحا ، نحو : اِعْلَمْ واِضْرِب ، كُسِر ، وإن كان ما قبل الآخر مضموما ضُمّ ، نحو : اُقْتُلْ .

وألف الوصل فى الأسماء محصورة ، وهى : آسمٌ وآسْمانِ ، وآبْنٌ وآبْنانِ ، وآمرُؤٌ وآمرآن ، وآمرأة وآمرأتان، [1][وآبنة وآبنتان]، وآسْتٌ وآسْتانِ ، وآيْمُنُ اللهِ ، فى القَسَم ،والألف التى مع لام التعريف ، وهاتان مفتوحتان لاغيرُ ، والباقى مكسورة .

الفصل الثامن

فى التصريف

ويشتمل على زيادة وقَلْب وبَدَل و نَقْل [٦١ ب] وحَذْف وإدغام .

فالزيادة بحروف يجمعها نحــو قولك : أَوَيْتُ مِن سَهْلٍ ، وهى حروف : أَسْلَمَنِي وتاهَ[2] ، وهَوِيتُ السِّمانَ ، وتُزاد هذه الحروفُ إما للدّلالة على المعنى، كحروف المضارعة ، وتزاد للمَدّ وتكثير البنـاء ، نحو : واو عَجُوز ، وألف رِسالة ، وياء قَضِيب ، وقد تزاد للإلحاق ، نحو ضَيْفَنٍ ، ورَعْشَنٍ ، و كَوْثَر ، وجَيْئَل ، وقد تُزاد لبيان الحركة وإمكان الوقف، كالألف فى : أنا، والهاء فى : أنَهْ [3] .

فالهمزة إذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهى زيادة ، عُرِف

(١) ليس فى ظ .

(٢) فى الفصول : « أسلمنى وتاه سليمان » ثم ضرب الناسخ على « سليمان » . وقد ذكر الخويى فى شرحه ٢١١ ب أمثلة أخرى لجمع هذه الحروف ، منها : تأوه سليمان، هم يتساءلون ، سألتمونيها ، وهذه الأخيرة هى الشائعة ، وانظر صورا أخرى فى نفح الطيب ٣ / ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٣) فى ظ : « قه » ، وهو فعل الأمر من وقى .

الاشتقاق أو لم يُعْرَف ، نحو : أحمـــر ، وأَفْـكَل ، وأَيْدَع ، وإن وقعت غيرَ أولى [١] فهى أصلية ، إلا أن يَدُلَّ الاشتقاقُ على الزيادة [٢] ، نحو : شَمْأَل ، [٦٢ أ] فالهمزة زائدة ، لقولك : شَمَلَتِ الرِّيحُ .

وكذلك الياء والتاء والنون إذا وقعت أَوَّلًا وبعدها [٣] ثلاثة أحرف أصول ، حُكِم بالزيادة ، إذا كان على بناء المضارع ، نحو : نَرْجِس ، فالنون زائدة .

وألف التأنيث وهاؤه [٤] ، [٥] [ونون فَعلان ، وسين مستفعل [٦] ، ولام عَبْدَل] . [٧] [وتَعدِل نونُ فَعْلان ألفَ التأنيث ، بدليل أنه يمتنع عليها [٨] هاء التأنيث ، كما تمتنع على حَمراءَ وصَفْراءَ] .

وأمّا حروفُ الإبدال فيجمعها : أجهدتم طاوين .

فالهمزة تُبدل ألفاً ، نحو رأس ، وياء ، نحو : بِير ، وواوا ، نحو : مُومِن

(١) فى ظ : أول .

(٢) فى ظ : زيادتها .

(٣) فى ظ : معها .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ٢٣١ أ : وقوله : «وهاؤه» أى هاء التأنيث والأجود أن يقول: وتاؤه ، لأن التاء الأصل لثبوتها فى الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الـكوفى يرى أن الأصل الهاء » ، ومن عجب أن عبارة المصنف جاءت فى شرح الخوبي ٢١٣ ب : « وتاؤه » على مايستجود ابن إياز .

(٥) ليس فى المحصول .

(٦) فى ظ : « سيفعل » ، وفى شرح الخويي : « استفعل » .

(٧) مابين القوسين ليس فى ظ .

(٨) فى الفصول : «فيها» ، وأثبت مافى المحصول وشرح الخويي ، ويؤكده مابعده .

(١)[وتُبدل هي من الألف ، نحو : دابّة ، وقد تُهمز ، فيقال : دأبّة] وتُبدل من الياء والواو إذا وقعتا طَرَفاً وقبلهما ألف زائدة، نحو : كِساء ورِداء ، والأصل: كِساوٌ ، ورِدايٌ ، فإن كانت بعدها [٦٢ ب] هاء التأنيث صَحّت الياء والواو، نحو : شَقاوة ، وعَماية ، وكذلك إن كانت الألف أصليّة صَحّت الياء نحو : آيٍ ، وراي .

وكلُّ ياءٍ أو واو تحركت وانفتح ماقبلها ، قُلبت ألفا، إلّا مثل: مَيَلٍ (٢)، وجَوَلان ، وما أدّى إلى اختلاف (٣) المعنى .

وكل واوٍ (٤) سكنت وقبلها كسرة لازمة قُلبت ياء ، نحو: مِيزان ومِيقات.

والتاء تبدل دالا ، في : مُدَّكِر ؛ فأصله : مُذْتَكِر ، ومُزْدَجِر ، فأصله : مُزْتَجِر ، وتبدل طاءً ، في اصطفى، وأصله : اصتفى ، وكذلك: اضطرب، وأصله: اضترب ، وذلك إنما هو لمجاورة المهموس للمجهور .

وتبدل النون لاماً ، قالوا : أُصَيْلَال ، وأصله : أُصَيْلان .

---

(١) مابين القوسين سقط من الأصل ، وأثبته من المحصول ، وجاء في ظ: «وتبدل هي من الألف نحو دابة » فقط ، وهذا قد ذكره المصنف في ألفيته ص ٦٦ ، قال :

وأبدلوا الألف همزا لتصح ... في مثل حمراء وصحراء يضح
كذا مع شذوذه شأبه ... مثل الضألين رووا دأبه

(٢) كانت في ظ كذلك، ثم صيرها الناسخ ميلان .

(٣) في المحصول : اختلال .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٤ أ : ولو قيد الواو بالإفراد لكان جيدا ، ألا ترى إلى صحة : اجلواذ ، واخرواط ، مع سكون الواو الأولى وكسر ما قبلها ، إذ هي مدغمة في واو أخرى ، وعلة صحتها هنا أن اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد، فكأنها واو متحركة ، وأيضا فقد بعدت عن شبه الألف بالإدغام لامتناع ذلك فيها ، وتقييده الكسرة هنا باللزوم لم أر أحدا ذكره .

والياء جيما ، كقولهم(١) :

خَالِى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٍّ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ

وأما [٦٣ أ] الحذف فقد يكون لالتقاء الساكنين ، وقد يكون لا لتقاء همزتين ، نحو : أُكْرِم ، وأصله : أُأَكْرِم ، وقد يقع الحذف اعتباطا(٢) ، نحو: دَم ، ويَدٍ ، وقد يُعوَّض عن المحذوف ، نحو: عِدَةٍ ، وأصله وِعْدة ، وقد يُعوَّض ألف الوصل نحو: ٱبْن وٱسْم ، وأصله : بِنْوٌ(٣) ، وسُمْوٌ(٤) ، بدليل قولك فى الجمع: أبناء وأسماء .

وكلُّ واوٍ وقعت بين ياء وكسرة حذفت ، نحو: يَعِدُ ، وأصله : يَوْعِدُ .

وأما النَّقْلُ : فمن ذلك نقل الحركة فى الوقف ، كقولهم(٥) :

* أنا ابْنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ *

---

(١) قول المصنف هنا وفيما بعد : « كقولهم » فيه تسمح ، والأولى أن يقول : « كقوله » وكأنه ذهب به إلى إرادة النحاة أو اللغويين ، وهذان البيتان مما امتلأت بهما كتب اللغة والنحو ولم يذكروا لهما قائلا ، انظر مثلا الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وغير ذلك كثير ، ولم يرد البيت الثانى فى ظ .

(٢) قال فى المحصول ٢٣٥ ب : أى من غير علة سوى مطلق الخفة .

(٣) كذا ضبط فى الفصول بكسر الباء وسكون النون ، وهو أحد ضبطيه ، والثانى « بنو » بالتحريك ، كما فى اللسان (ب ن ى) ١٨ / ٩٧ ، عن الزجاج .

(٤) يقال بكسر السين وضمها ، على ما فى اللسان (س م ا) ١٩ / ١٢٦

(٥) انظر ماسبق قريبا ، وهذا البيت ينسب لعبيد بن ماوية الطائى ، كما فى اللسان (ن ق ر) ٧ / ٨٩ ، و « عبيد » بفتح العين وكسر الباء ، كما فى حواشى شرح حماسة أبى تمام للمرزوقى ، ص ٦٠٤ ، وقال الخوبى فى شرح الفصول ٢٢٠ ب : « قيل قائله بعض السعديين ، قال مفتخرا بشجاعته ومعلما بنفسه عند شدة الحرب .. قال البطليوسى: وأظن قائله عبيد بن ماوية الطائى . وجد : تحقق واشتد . والنقر : صويت باللسان ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه » . والبيت فى الصحاح (ن ق ر) ص ٨٣٥ =

وإذا نُقِلت الحركةُ من الهمزة حُذِفت، كقوله تعالى:﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبَ ﴾(١).
ويُنقَل فَعَلَ، فى المعتلّ إلى فَعُلَ، إن كان واوا، كقولك: قُلْتُ، وإن كان ياء نقل إلى فَعِل، كقولك: بِعْتُ.

وأما [٦٣ب] الإدغام فى التصريف،فهو أن تقول: كلُّ ياء وواو اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء الأخرى.

الفصل التاسع
فى الوقف والحكاية

فالوقف على المنصوب المنوّن كلِّه بالألف، كقولك: رأيت زيدا، وغير المنصوب المنوّن الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال، كقولك: مررت بزيدْ، وجاءنى زيدْ، وقد يبدل بعض العرب فى المرفوع والمجرور، وبعضهم يقف

= من غير نسبة، والقاموس، ونسبة إلى فدكى المنقرى. وقال الزبيدى فى تاج العروس ٥٨١/٣: « وهو عبيد بن ماوية ». وقول الزبيدى يقتضى أن « فدكى » هو « عبيد » وليس كذلك، فدكى هو: ابن أعبد بن أسعد بن منقر، كما فى جمهرة الأنساب ص ٢١٧، والاشتقاق ص ٢٥٠. وذكر ابن دريد أنه كان من عظماء بنى سعد فى الجاهلية، وهذا يقوى ماذكره الخويى من أن قائل البيت بعض السعديين.

وقد أنشد أبو العباس المبرد البيت فى كامله ٢ / ١٦٢ من غير نسبة. وقال: « يريد: النقر، وهو النقر بالخيل، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها »، وللخلاف فى نسبة البيت ينظر أيضا: الكتاب لسيبويه ١٧٣/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤١

(١) سورة النمل – ٢٥. وجاء فى الفصول: « الخبء » بإثبات الهمزة بعد الباء، وعليه يفوت الاستشهاد، وأثبت الصواب من تفسير القرطبى ١٣ / ١٨٨، وانظر أيضا الإتحاف ص ٣٣٦

بغير إبدال فى الكل ، وهم ربيعة ، ويجوز الرَّوْمُ ، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته[1] .

[٦٤ أ] وقد يجوز الإشمام فى المرفوع خاصة ، وهو يُرَى ولا يُسمَع ، وقد يجوز نقل الحركة إن كان قبل المرفوع والمجرور ساكنٌ صحيح[2] [ما لم يكن ألفا] ، والتضعيف إن كان قبل الآخر محرَّكا ، قال الشاعر[3] :

* تَعَرُّضَ الْمُهْرَةِ فى الطِّوَلِّ *

[4] [ولا تضعَّف الهمزة فى الوقف] .

وما كان منقوصا منوّنا ، كقوله تعالى : ﴿ مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَاللهِ بَاقٍ ﴾[5] الوقف بالحذف ، ويجوز إثبات الياء .

وما كان معرَّفا باللام فالأجود الإثباتُ فيه ، ويجوز الحذف ، كقولك : الداعِ .

وما كان مقصورا فالوقف عليه بالألف لا غيرُ ، إلا أنها لام الكلمة [٦٤ب] رفعا وجرا، وبدل من التنوين نصبا، وهو مذهب سيبويه، وقال غيره: هى لام الكلمة فى الأحوال الثلاثة ، بدليل الإمالة فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[6] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ٢٣٨ أ : فى عبارته نظر ، لأن معنى الروم هو أن يأتى بالحركة خفية فهو مختص بالحركة فقط ، فينبغى أن يقول :هو الإشارة إلى الحركة.

(٢) ليس فى المحصول .

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدى ، كما فى اللسان (طول) ١٣/٤٣٩ ، وجاء قبل هذا البيت بيت آخر فى النسخة التركية من الفصول ، هو :

* تعرضت لى بمجاز خـلى *

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٣٤ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقى ص ١٨٥٨

(٤) ليس فى ظ . (٥) سورة النحل ٩٦ (٦) الآية العاشرة من سورة طه .

وأما الحكاية فأكثر ما تستعمل فى الوقف ، ثم تارة تكون حكاية النكرة[(١)] ، كقولك جاءنى رجلٌ ، فتقول : مَنُو ، وفى النصب: مَنَا ، وفى الجر: مَنِى ، وفى الوصل : مَنْ[(٢)] ، فإن قال : رجلان، قلت: مَنانْ ، فإن قال : رجال، قلت : مَنُونْ ، قال الشاعر[(٣)] :

أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ[(٤)] أنتُمْ   فقالوا الجِنُّ قلتُ عِمُوا ظَلَامَا

[٦٥ أ] فإذا قال : امرأة ، قلت : مَنَهْ ، فإذا قال : امرأتان ، قلت : مَنْتانْ ، وإذا قال : نساء ، قلت : مَناتْ ، وكذلك الحكاية بأىْ ، وإنما حكاية العَلَمِ بِمَنْ ، فيقع إعرابُ الأول على الآخِر ، وإن كان فى موضع رفع ، إذا[(٥)] قال : رأيت زيداً ، فقلت[(٦)] : مَنْ زيداً ؟ ، وإذا قال : مررت بزيدٍ ، قلت : مَنْ زيدٍ ، فتحكيه على ما سمعت ، وقيل لبعضهم : هاتان تمرتان ، فقال : دَعْنا مِن تَمْرتانْ ، قال الشاعر[(٧)] :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً   فقلْت لِصَيْدَحَ انْتَجِعِى بِلالَا

---

(١) فى ظ : لنكرة .

(٢) يعنى بسكون النون ، قال أبو العباس المبرد فى المقتضب ٢ / ٣٠٧ : فإن وصلت قلت فى جميع هذا : من يافتى ، لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل فى الوقف ، فصرن بمنزلة مايلحق فى الوقف مما لايثبت فى الوصل .

(٣) شمير بن الحارث الضبى ، كما ذكر أبو زيد فى نوادره ص ١٢٣ ، وينسب أيضا لتأبط شرا ، وانظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٤) تكلم ابن جنى فى الخصائص على فتح النون ـ وحقها السكون ـ وبسط القول فى ذلك .   (٥) فى ظ : فإذا .   (٦) فى ظ : قلت .

(٧) هو ذو الرمة ، والبيت فى ديوانه ص ١٥٣٥ ، وللمبرد فى رفع « الناس » كلام ، انظره فى المقتضب ٤ / ١٠ ، والكامل ٢ / ٥٣

الفصل العاشر

فى الإدغام وضرائر الأشعار

على سبيل الاختصار

فالإدغام إنما يكون فى حرفين متماثلين [٦٥ ب] أو متقاربين .

فالمتماثلان : إذا كان الأول منهما ساكناً وجب الإدغامُ وإن كان الأول متحركاً جاز إن كان من كلمتين ، ووجب إن كان من كلمة واحدة فى الفعل والمصدر ، كقولك : شَدّ يَشُدّ شَدًّا ، وأصله : فَعَلَ .

ويمتنع من الإدغام ما كان للإلحاق ، نحو : قَرْدَدٍ ، ومَهْدَدٍ .

ومن الأعلام(١) نحو : مَحْبَبَ وثَهْلَل(٢) ، وذلك شاذّ(٣) .

وأما المتقاربان فيجــوز الإدغام فيهما ، ويجب تارة ، فمن الواجب النونُ الساكنة قبل راء أو واو أو ميم .

---

(١) فى الأصل : « ومن الإدغام علام نحو محبب . . » وصححته من ظ، والمحصول ٢٤٢ أ ، وواضح أن هذه العبارة عطف على قوله : « ويمتنع » .

(٢) كذا فى الفصول بالثاء المثلثة ، ولم أجده فيما بين يدى من كتب النحو ، ولعل صوابه : « تهلل » بالتاء المثناة من فوق ، وفى اللسان (ﻫ ل ل) ١٤ / ٢٣٠: «وتهلل من أسماء الباطل كثهلل ، جعلوه اسما له علما وهو نادر ، وقال بعض النحويين: ذهبوا فى تهلل ، إلى أنه تفعل ، لما لم يجدوا فى الكلام ت ﻫ ل معروفة ووجدوا ﻫ ل ل ، وجاز التضعيف فيه ، لأنه علم ، والأعلام تغير كثيرا ، ومثله عندهم : تحبب » . وقد ذكره صاحب اللسان بالتاء الفوقية أيضا استطرادا فى مادة (ك ى أ) ٢٠ / ١٠٢

(٣) بعد أن شرح ابن إياز هذا الكلام ذكر من كلام المصنف : «وإظهارهما من تغير الأعلام وخواصها » .

وإنما يُعـــرف التقارب[١] من الحروف بمعرفة مَخارِجها ، وقد جُمِعت في قوله[٢] :

حَلقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَـــرِيَّهْ وأَسَلِيَّـــةٌ مَعَ النَّطعِيَّهْ

ولِثَوِيَّةٌ مـــع الذَّلقِيَّةِ وشَفَهِيّة مـــع اللِّينِيَّـــةِ

[٦٦أ] صِفاتُها مَهْموسَةٌ مُسْتَرْخِيَهْ شديدةٌ مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَهْ[٣]

مجهورةٌ مُنْحَرِفٌ مُـكَرَّرُ هاوٍ وأَغنَّـــانِ طَويلٌ صُفَّرُ

وأما ضرائر الأشعار : فنحو[٤] صرف مالا ينصرف ، كقول الشاعر[٥] :

* أَو الِفاً مَـكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

وقد يُبْدَل من أحد المِثْلَيْن حرفُ مدٍّ ولِين ، كما قال : «الحَمِى» والأصل : « الحَمَ » فيه بعد حذف الألف[٦] .

ويجوز حذف حرف المَدّ واللِّين ، كما قال الشاعر[٧] :

---

(١) في ظ : المتقارب .

(٢) ابن معطي يعني هنا نفسه ، ونظمه هذا في ألفيته ص ٦٨

(٣) جاء البيتان في ألفية المصنف هكذا :

مهموسة مجهورة مسترخية شديدة بينهما مستعلية

مطبقة منحرف مكـرر هاو أغنان طويل صفر

(٤) في ظ ، والمحصول ٢٤٥ أ ، وشرح الخويي ٢٣٣ أ : فيجوز صرف مالا ينصرف .

(٥) هو العجاج ، والبيت في ديوانه ص ٥٩

وانظر سيبويه ١ / ٢٦ (الطبعة الجديدة) ، واللسان (ح م م) ١٥ / ٤٨

(٦) وأصله : الحمام .

(٧) غير معروف ، والبيت في الخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمحتسب ١/١٩٩، ٢٩٩ ، ٢ / ٨ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٩١ ، واللسان (ن ج م) ١٦/ ٤٦ .

* أَنْ (١) تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُّجُمُ (٢) *

وقد يزاد حرف المدّ واللين ، كما قال (٣) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

وكما قال (٤) :

* ومِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ *

---

(١) فى الفصول : «أن يرد» ، وأثبت مافى المحصول ٢٤٥ ب، والكتب السابقة .

(٢) يريد « النجوم » فحذف الواو ، وأبقيت الضمة دالة عليها ، وقالوا : إن « النجم » جمع « نجم » على مثال : سقف ، وسقف ، وأنشدوا قبل هذا البيت :

* إن الفقير بيننا قاض حكم *

(٣) أنشد من غير نسبة فى سر الصناعة ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ /٢٢١، ٢٨٦/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧/١ (مبحث الواو المفردة) خزانة الأدب ١٢١/١ (الطبعة الجديدة) ، لسان العرب (ش ر ى) ١٩ / ١٥٩ ، وأنشد أيضا فى المحتسب ٢٥٩/١ من غير نسبة ، وجاء فى حواشيه أن الزوزنى نسبه فى شرح المعلقات السبع ص ١٤٤ إلى إبراهيم بن هرمة ، وقد رد محقق الخصائص ١ / ٤٢ هذه النسبة ورجعها إلى الاشتباه فى الشاهد التالى . والشعر بتمامه فى المراجع السابقة :

الله يعلم أنا فى تلفتنا — يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأننى حوثما يثنى الهوى بصرى — من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

قالوا : أصله: أنظر ، فأشبع الضمة فنشأت منها الواو ، و «حوثما» لغة فى :حيثما .
ولم يرد هذا الشعر فى ديوان ابن هرمة المطبوع بدمشق .

(٤) هو إبراهيم بن هرمة ، وهو فى ديوانه ص ٩٢ ، وانظر أيضا : سر الصناعة ص٢٩ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، وأنشد من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١٢٢/١ ، ٢٢١ ، ٢ / ١٥٨ ، والمحتسب ١٦٦/١ ، وفى ٣٤٠ منسوبا لابن هرمة ، وكذا فى اللسان (ن ز ح) ٣ / ٤٥٤ ، وصدر البيت :

* وأنت من الغوائل حين ترمى *

ويجوز قطع ألف الوصل ، كما قال[1] :

[٦٦ أ] * إذا جاوَزَ الإِثْنَـيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ *

ويجوز تفكيكُ المُدْغَمَ ، كما قال[2] :

* أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوامٍ وإن ضَنِنُوا *

ويجوز قَصْر الممدود ، كما قال[3] :

* لا بُدَّ مِنْ صَنْعاَ وإن طَالَ السَّفَرْ *

ويجوز الاجتزاء بالضَّمَّة عن الواو ، كما قال[4] :

* فلو أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلِى *

---

(١) قيس بن الخطيم ، والبيت فى ديوانه ص ١٠٥ . وعجزه :

* بنشر وتكثير الحديث قمين *

وفيه روايات أخرى ، وجاء فى الفصول : « فإنه ذائع » ، والصواب حذف « ذائع » .

(٢) هو قعنب بن أم صاحب ، وصدر البيت :

* مهلا أعاذل قد جربت من خلقى *

وهذا شاهد دائر فى كتب اللغة والنحو ، انظر الكتاب ١ / ٢٩ (الطبعة الجديدة) .

(٣) هذا الراجز غير معروف ، كما فى شرح الشواهد ٤ /٥١١ بحاشية الخزانة ، وقبله :

* وإن تحنى كل عود ودبر *

والبيت من غير نسبة أيضا فى الهمع ٢ / ١٥٦ ، واللسان (ص ن ع) ١٠ / ٨٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٣

(٤) غير معروف ، والبيت فى مجالس ثعلب ١ / ٨٨ من غير نسبة ، والإنصاف ٣٨٥ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وعجز البيت :

* وكان مع الأطباء الأساة *

ويجوز الحذف من الحروف والظروف،وهو نوع من الترخيم ، كما قال[(١)] :

أو راعِيان لِبُعْرانٍ لَنا شَرَدَتْ　　كى لا يُحَسّانِ مِن بُعْرانِنا أَثَرَا

أراد : كَيْفَ[(٢)] .

ويجوز تحريك ما يجب تسكينه ، كقول الشاعر[(٣)] :

لا بارَكَ اللهُ فى الغوانِىِ[(٤)] هَلْ　　يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

[وهو من باب مابلغ بالمعتلّ الأصل][(٥)] .

= ويستشهد بالبيت أيضا على قصر « الأطباء » ومده ، وأما قوله : « كان » فإنه اكتفى بالضمة عن واو الجمع كما قال ثعلب ، والبيت أنشده الفراء فى معانى القرآن ١ / ٩١ عند تفسير قوله تعالى : « فلا تخشوهم واخشونى » الآية ١٥٠ من سورة البقرة ، وينظر أيضا : الضرائر ، للآلوسى ص ١٠٨ ، ١٠٩

(١) لم أعرف قائله مع كثرة تفتيشى ، والبيت من غير نسبة وبرواية مختلفة فى الخزانة ٣ / ١٩٥ ، والنحويون يمثلون لهذا الضرب من الحذف بقول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت　　قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

ينظر مثلا المغنى (مبحث كى وكيف) ١ / ١٩٨ ، ٢٢٥ ، همع الهوامع ١ / ٢١٤ ، وشرح الأشمونى على ابن مالك ٣ / ٢٧٩

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ٢٤٧ أ : « ولا يجوز أن يكون ذاك « كى » الناصبة لوجهين : أحدهما المعنى ، وهو أن الراعيين لم يفعلا شيئا كى لا يحسا أثرا من البعران ، والآخر اللفظ ، وهو عدم نصب الفعل بها ، وأطلق المصنف عليها الحرفية ، وهى اسم ، لشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه ، فإنه ربما سمى الفعل حرفا والاسم كذلك » . انتهى كلام ابن إياز ، وصدر كلامه للسيرافى ، كما ذكر الخويى فى شرح الفصول ٢٣٥ ب .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت فى ديوانه ص ٣

(٤) رواية الديوان : « الغوانى فما » وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد فى رواية النحويين : « الغوانى هل » بكسر الياء الواجبة التسكين ، والبيت بروايتنا فى الكتاب ٢ / ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، وفى حواشيه مراجع أخرى .

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول وشرح الخويى .

ويجوز حذف الواو من « هو » وإسكانُها ، والياء [٦٧ أ] من « هى » وإسكانُها ، وتسكن[1] الهاء من « له » ، كما قال الشاعر[2] :

* دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا *

وقال[3] :

وقَفْتُ لَدَى البيتِ العَتِيقِ أُخِيلُه[4] ومِطْــــوَاىَ مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

وقد يُزاد فيهما فيُشدَّدان ، وأنشدوا :

ألا هِيَ ألا هِيَّ ألا هِيَّ كَلَّفَتْ فؤادَكَ شوقاً أتراكَ تُجْبَرُ ؟[5]

(١) فى المحصول : وتسكين .

(٢) غير معروف ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٢ / ٦ (الطبعة الجديدة) أن هذا البيت من أبيات الكتاب الخمسين التى لم يعرف قائلها ، وذكر قبله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وينظر سيبويه ١ / ٢٧ (الطبعة الجديدة) ، والخصائص ١ / ٨٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٠٨ ، والضرائر للآلوسى ص ٧٨

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحول الأزدى ، وقيل لغيره ، كما فى الخزانة ٢ / ٤٠١ ، وقال الخويى فى شرح الفصول ٢٣٧ أ : « هو رجل من أسد السراة يصف فيه البرق » ، والبيت فى الخصائص ١ / ١٢٨ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١/٣٩ ، ٢٦٧ من غير نسبة ، والبيت مع بيتين آخرين فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٧ منسوبا ليعلى .

(٤) فى الفصول : « أجيله » بالجيم ، وأثبته بالخاء المعجمة من المحصول ، وشرح الخويى ، والخصائص ، ومعناه : أنظر فى مخيلته ، ويروى أيضا : أريغه ، ومطواى : صاحباى .

(٥) قال الخويى عن هذا البيت : لست أعرفه ، وجاء المصراع الأول فى الأصل :

* ألا هى ألا هى كلفت *

وزدت « ألا هى » الثالثة من ظ ، والمحصول ، وبها يستقيم الوزن ، والبيت من البحر الطويل ، وهو فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ برواية :

ألا هى ألا هى فدعها فإنما تمنيك مالا تستطيع غرور

وكذا فى الضرائر للآلوسى ص ١٧٨ ، ولم يرد عجز البيت فى ظ .

ومثله قول جرير(١) :

فإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهـا　　　وهُـوٌ على من صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

ومن المحذوف قول الشاعر(٢) :

* كاللَّذْ (٣) تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا *

وقال(٤) :

[٦٧ ب] * واللَّذِ لو شاء لـكانَتْ بَرَّا *

---

(١) كذا نسب لجرير ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ولا في النقائض ، والبيت من غير نسبة في الخزانة ٢ / ٤٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٨٥ (مبحث أحكام شبه الجملة) ، وهمع الهوامع ٦١/١ ، ٢ / ١٥٧ (عجز البيت فقط) ، والدرر اللوامع ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، واللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ ، والضرائر للآلوسي ص ٢٧٩ ، وذكر العيني أن قائله رجل من همدان لم يسم ، شرح الشواهد بهامش الصبان على الأشمونى ١٧٤/١ (مبحث الموصول) ، وكذلك في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٤٨ ، ويلاحظ أن البيت ورد من غير نسبة في النسخة التركية من الفصول ، وظ .

(٢) لم يسموه ، والبيت في الكامل ١ / ١٧ ، وأمالي ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ، والإنصاف ص٦٧٢ ، والصحاح (ز ب ى) ص٢٣٦٦ ، واللسان (ز ب ى) ٧٢/١٩ وينشدون قبله :

* فأنت والأمر الذى قد كيدا *

(٣) ضبطت الذال في الفصول بالكسر ، والصواب التسكين ، ويقولون إن ياء « الذى » تحذف ويسكن ما قبلها ، ويكسر ، كما في الشاهد الآتى ، نص عليه في الهمع ١ / ٨٢

(٤) قائله غير معروف ، وأنشده في الهمع ـ الموضع السابق ، وجاء بعده في شرح الحوبي :

* أو جبلا أشم مشمخرا *

وينظر أمالي ابن الشجرى ٣٠٥/٢ ، والإنصاف ص٦٧٦ ، والدرر اللوامع ٥٦/١

ومن إسكان المتحرك قوله(١) :

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فالأهوازُ مَوْعِدُكُمْ وَنَهْرُ تِيرَا ولاتَعْرِفْكُمُ العَرَبُ(٢)

ومن التقديم والتأخير قوله(٣) :

وما مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلَّا مُمَلَّكًا أبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

تقديره : وما مِثْلُه حيٌّ يُقارِبُه إلّا مُمَلَّكًا أبو أمّه أبوه .

ومثله قول ذى الرُّمَّة(٤) :

فأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

وتقديره : فأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِها قَفْراً كأن قَلَماً خَطَّ رُسُومَهَا .

ومن ذلك الإدغام الشاذ ، [٦٨ أ] كقولهم فى بنى الحارث : بَلْحَارِث ،

---

(١) هو جرير ، والبيت فى ديوانه ص ٤٨ ، والرواية فيه : « فلم تعرفكم » ، وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد فى « لاتعرفكم » حيث سكنت الفاء لضرورة الشعر ، وحقها الرفع ، والبيت بروايتنا فى الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، وبرواية الديوان فى معجم ياقوت ٤ / ٨٣٧ (نهر تيرى) .

(٢) فى الفصول : « العجم » ، وهو خطأ أثبت صوابه من الديوان والمراجع المذكورة .

(٣) نسبه المبرد فى الكامل ١ / ٢٨ إلى الفرزدق وذكر قصة البيت ، ولم يرد البيت فى ديوان الفرزدق المطبوع ، والبيت من الشواهد البلاغية ، يوردونه دليلا على التعقيد اللفظى ، وهو فى الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢ / ٣٩٣ ، وقد تكلم عليه محقق الخصائص رحمه الله ، وينظر أسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، وشروح التلخيص ١ / ١٠٤

(٤) لم أجده فى ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة فى الخصائص ١ / ٣٣٠ ، ٢ / ٣٩٣ ، والإنصاف ص ٤٣١ ، ولسان العرب (خطط) ٩/١٥٧

وفى بنى العنبر : بَلْعَنْبر ، وفى بنى القَيْن : بَلْقَيْنِ ، ومثل(١) قول الشاعر(٢) :

فما سُبِقَ القَيْسِىُّ مِنْ سُوءِ سَيْرِهِ ولٰكنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ(٣) غُرْلَةُ خالِدِ

* * *

نَجِزَتِ(٤) الفُصولُ بحمد الله ومَنِّه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وآل كلٍّ وسائر الصالحين .

وافق الفراغُ من نسخها لإحدى عشرةَ ليلةً خلَتْ من جمادى الأول سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، على يد الفقير إلى الله تعالى الراجى عفوه حسن بن على البعلبكى نزيل الخليل عليه السلام ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

---

(١) فى ظ : ومثله .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت فى ديوانه ص ٢١٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٤ ، وأنشده المبرد فى الكامل ٣ / ٢٩٩ منسوبا للفرزدق ، وفى المقتضب ١ / ٢٥١ من غير نسبة ، ولم يرد صدره فى ظ .

(٣) أصله : « على الماء » ، وقد أشبعه المبرد شرحا فى كتابيه ، وقال الخوبى فى شرح الفصول ٢٣٩ ب : أراد بالقيسى عمر بن هبيرة ، وكان يلى العراق فعزل بخالد بن عبد الله القسرى ، فقال الفرزدق ذلك يهجو خالدا .

(٤) وجاء فى ظ : تمت الفصول ، ولله الحمد .

الفهـــارس

(١) فهرس الدراسة

(٢) فهرس الموضوعات

صفحة

صفحة

صفحة

* * *

(٣) فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائيا*

(ا)

---

* رتب ابن معطى مسائل النحو والصرف فى كتابه « الفصول »، ووضع لها عنوانات تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون فى أيامنا هذه ، بعد ماسادت طريقة ابن مالك وشراحه ، وأيضا فقد أدار ابن معطى مسائل النحو على العامل ، وقد اقتضاه هذا أن يتكلم على بعض المسائل فى أكثر من فصل . لهذا كله رأيت أن أرتب مسائل الكتاب ترتيبا هجائيا، ليسهل الرجوع إليه والإفادة منه . وانظر ما كتبته عن منهج ابن معطى فى صفحات ٩٤ ـ ٩٦

(١) وانظر : النائب عن الفاعل .

(٢) هكذا قال ابن معطى . والذى فى كتب المتأخرين : «العاملة عمل ليس» ، وهما سواء.

(م)

(ن)

---

(١) وانظر : الفعل الذى لم يسم فاعله .

* * *

(٤) فهرس الآيات القرآنية

* * *

رقم الصفحة

(٥) فهرس الحديث النبوى

* * *

(٦) فهرس الأثر

* * *

(٧) فهرس الأمثال

* * *

رقم الصفحة

(٨) فهرس التعبيرات النحوية*

* هـذا فهرس نافع إن شاء الله ، فإن كثيرا من هذه التعبيرات النحوية تجرى على ألسنة بعض الكتاب والمتأدبين ، وقد يصعب على بعض محققى النصوص معرفة مكانها فى أبواب النحو .

(١) وانظره فى الأمثال . (٢) وانظره فى فهرس الأثر .

(٣) وانظره فى الأمثال . (٤) وانظره فى الأمثال .

(١) وانظره في الأمثال .

(٩) فهرس القوافى وأنصاف الأبيات

(١) فى نسبته خلاف . انظر الموضع المذكور .

* * *

أنصاف الأبيات

* * *

(١٠) فهرس الأعلام والقبائل والفرق

* * *

رقم الصفحة

(١١) فهرس الأماكن

* * *

(١٢) فهرس مراجع الدراسة والتحقيق

إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، للدمياطى . مطبعة عبد الحميد حنفى القاهرة ١٣٥٦ هـ .

الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عبد الحميد حنفى ، القاهرة ١٩٦٧ م .

أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق هـ . ريتر . استانبول ١٩٥٤ .

الأشباه والنظائر النحوية ، للسيوطى . الهند ١٣٦١ هـ .

الاشتقاق ، لابن دريد. تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون. القاهرة ١٩٥٨م.

إعراب القرآن ، المسمى إملاء ما من به الرحمن ، للعكبرى. مصطفى البابى الحلبى. القاهرة ١٩٦١ م .

الأعلام ، للأستاذ الزركلى . طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م .

الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسى . بيروت ١٩٠١ م.

ألفية ابن معطى . تحقيق المستشرق السويدى زتسترين . ليبزج ١٩٠٠ م .

أمالى ابن الشجرى . الهند ١٣٤٩ هـ .

إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ م .

الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦١ م .

الإيضاح فى علل النحو، للزجاجى. تحقيق الدكتور مازن المبارك. القاهرة ١٩٥٩م.

البحر المحيط ، لأبى حيان النحوى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البداية والنهاية لابن كثير . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٧ م .

بغية الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل
إبراهيم . القاهرة ١٩٦٤ م .

البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزابادى . تحقيق الأستاذ محمد المصرى دمشق ١٩٧٢ م .

البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٧٠ م .

البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه . القاهرة ١٩٦٩ م .

تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا . مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م .

تاج العروس شرح القاموس ، للزبيدى . القاهرة ١٣٠٦ هـ .

تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان . (الجزء الخامس) . ترجمة
الدكتور رمضان عبد التواب ، ومراجعة الدكتور السيد يعقوب بكر القاهرة ١٩٧٦ م .

تاريخ ابن الوردى . القاهرة ١٢٨٥ هـ .

تاريخ أبى الفدا (المسمى المختصر فى أخبار البشر) القاهرة ١٣٢٥ هـ .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات
القاهرة ١٩٦٨ م .

التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . القاهرة ، مطبعة عيسى
الحلبى . بدون تاريخ .

تفسير أبى حيان = البحر المحيط .

تفسير الطبرى . تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٨ م .

تفسير القرطبى . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

التكملة لوفيات النقلة، للحافظ المنذري. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. الجزء الخامس. القاهرة ١٩٧٥ م.

تلخيص مجمع الآداب، لابن الفوطي. تحقيق الدكتور مصطفى جواد. دمشق ١٩٦٢م.

تهذيب اللغة، للأزهرى. القاهرة ١٩٦٤ م.

ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، للثعالبى. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٥ م.

الجامع الصغير، للسيوطى. طبعة رابعة. القاهرة ١٩٦٤ م.

جمهرة الأنساب، لابن حزم. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. القاهرة ١٩٦٢م.

الجواهر المضية فى طبقات الحنفية، للقرشى. الهند ١٣٣٢ هـ.

حاشية الصبان على الأشمونى = انظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك.

حاشية يس العليمى على التصريح = انظر: التصريح.

الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول. للدكتور عبد اللطيف حمزة. القاهرة ١٩٤٧ م.

الحيوان، للجاحظ. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. طبعة ثانية. القاهرة ١٩٦٥م.

خزانة الأدب، للبغدادى. الطبعة القديمة بولاق ١٢٩٩ هـ. والطبعة الحديثة. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. القاهرة ١٩٦٧ م.

الخصائص، لابن جنى. تحقيق الشيخ محمد على النجار. دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

دائرة المعارف الإسلامية. مطبعة دار الشعب. القاهرة ١٩٧٠ م.

درة الغواص فى أوهام الخواص، للحريرى. ليبزج ١٨٧١ م.

الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلانى. تصحيح الشيخ محمد سيد جاد الحق. القاهرة ١٩٦٨ م.

الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطى. القاهرة ١٣٢٨ هـ.

دول الإسلام ، للذهبي. تحقيق الأستاذين فهيم شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد نفاع،وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩ م .

ديوان ابن أحمر. تحقيق الدكتور حسين عطوان. دمشق ـ مجمع اللغة العربية ـ من غير تاريخ .

ديوان الأحوص . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٠ م .

ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٩٦٤ م.

ديوان الأعشى ـ ميمون بن قيس ـ شرح الدكتور محمد حسين. القاهرة ١٩٥٠م.

ديوان امرئ القيس . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .القاهرة١٩٥٨م.

ديوان أبي تمام . تحقيق الدكتور عبده عزام . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٧م .

ديوان جرير . شرح الأستاذ عبد الله الصاوي . القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ديوان حاتم الطائي . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٥ م .

ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جب التذكارية ـ بيروت ١٩٧١ م .

ديوان الحطيئة . تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه . القاهرة ١٩٥٨ م .

ديوان الخرنق . بيروت ١٨٩٩ م .

ديوان أبي دؤاد الإيادي (ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي لجوستاف فون جرونباوم) بيروت ١٩٥٩ م .

ديوان ذي الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٢ م .

ديوان رؤبة . ليبزج ١٩٠٢ م .

ديوان زهير . دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٣ ﻫ .
ديوان الشريف الرضى . دار صادر ـ بيروت ١٩٦١ م .
ديوان الشريف المرتضى . تحقيق الأستاذ رشيد الصفار . القاهرة ١٩٥٨ م .
ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. بيروت ١٩٥٨م.
ديوان العجاج . ليبزج ١٩٠٢ م .
ديوان الفرزدق . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٩٣٦ م .
ديوان القطامى . تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .
ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . القاهرة ١٩٦٢م.
ديوان كثير عزة . الجزائر ١٩٢٨ م .
ديوان كعب بن مالك الأنصارى. تحقيق الدكتور سامى مكى العانى. بغداد ١٩٦٦م.
ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
ديوان المتوكل الليثى . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٩٧١ م .
ديوان مزاحم بن الحارث العقيلى . تحقيق كرنكو . ليدن ١٩٢٠ م .
ديوان النابغة الذبيانى . تحقيق الدكتور شكرى فيصل . بيروت ١٩٦٨ م .
الذيل على الروضتين ، لأبى شامة . القاهرة ١٣٦٦ ﻫ .
الرسالة للإمام الشافعى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة ١٩٤٠ م .
سر صناعة الإعراب ، لابن جنى. الجزء الأول . تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤م .
سنن ابن ماجة . تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . القاهرة ١٩٥٢ م .
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى . القاهرة ١٣٥٠ ﻫ .

شذور الذهب ، لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥١م .
شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، ومختصر شرح الشواهد للعينى . مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة بدون تاريخ .
شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ٦٣ نحو .
شرح حماسة أبى تمام، للمرزوقى. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. القاهرة ١٣٧٢هـ .
شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ١١٧ نحو .
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٣ م .
شرح العينى على الشواهد بحاشية خزانة الأدب . طبعة بولاق. ومختصره بحاشية شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .
شرح الفصول الخمسين للخويى. نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥٣ نحو.
شرح قصيدة بانت سعاد ، لابن هشام . مصر ١٣٠٢ هـ .
شرح المفضليات، لابن الأنبارى. تحقيق المستشرق تشارلس لايل. بيروت ١٩٢٠م.
شروح التلخيص ، فى البلاغة . القاهرة ١٩٣٧ م .
الصحاح فى اللغة، للجوهرى. تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. القاهرة ١٩٥٦م.
الضرائر ، للآلوسى . المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤١ هـ .
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى . القاهرة ١٣٥٥ هـ .
الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ، للتميمى، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة ١٩٧٠ م .

طبقات الشافعية الـكبرى ، لابن السبكى. تحقيق الدكتورعبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحى . عيسى الحلبى . القاهرة ١٩٧٥ م .

العبر فى خبر من عبر . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد. الـكويت ١٩٦٦ م .

الفلاكة والمفلوكون ، للدلجى . القاهرة ١٣٢٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروزابادى . القاهرة ١٩٣٣ م .

قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٥٠ م .

الـكامل ، للمبرد . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٦ م .

الـكتاب ، لسيبويه . الطبعة القديمة . بولاق ١٣١٦ هـ . والحـــديثة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٦ م .

كشف الظنون عن أسامى الـكتب والفنون، للحاج خليفة . استانبول ١٩٤١م .

الـكليات ، لأبى البقاء . المطبعة العامرة . استانبول ١٢٨٧ هـ .

لسان العرب ، لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .

لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى . الهند ١٣٢٩ هـ .

المباحث اللغوية فى العراق ، للدكتور مصطفى جواد . القاهرة ١٩٥٤م .

مجـــاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سزجين . القاهرة ١٩٥٥ م .

مجالس ثعلب. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٥٦م .

مجالس العلماء، للزجاجى. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الـكويت ١٩٦٢م .

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المجلد الثالث .

مجمع الأمثال، للميدانى . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٥٩م.
المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جنى . تحقيق الدكاترة: عبد الحليم النجار وعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبى . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
المحصول شرح الفصول ، لابن إياز . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية . ٢٩١ نحو .
المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف . القاهرة ١٩٦٨ م .
مرآة الجنان ، لليافعى . الهند ١٣٣٨ هـ .
مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٥٥ م .
المصباح المنير، للرافعى. تصحيح الشيخ حمزة فتح الله. طبعة ثالثة. القاهرة ١٩١٢م .
معانى القرآن ، للفراء . تحقيق الشيخ محمد على النجار. القاهرة ١٩٥٥ ، ١٩٦٦م .
معجم الأدباء ، لياقوت الحموى . القاهرة ١٩٣٦ م .
معجم البلدان ، لياقوت الحموى . طهران ١٩٦٥م .
مغنى اللبيب ، لابن هشام . تحقيق الدكتورين مازن المبارك ومحمد على حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م .
مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده. تحقيق الأستاذين كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور . القاهرة ١٩٦٨ م .
المفضليات . اختيار المفضل الضبى . تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون . القاهرة ١٩٥٢ م .
المقتضب ، للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .
مقدمة فى النحو ، تنسب إلى خلف الأحمر . تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخى . دمشق ١٩٦١ م .

المقصور والممدود ، لابن ولاد . القاهرة ١٩٠٨ م .
النبوغ المغربى ، للأستاذ عبد الله كنون . طبعة ثانية . بيروت
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى . دار الكتب المصرية.
١٩٣٢ م .
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد طنطاوى . القاهرة ١٩٤٩ م .
النشر فى القراءات العشر، لابن الجزرى. القاهرة. المكتبة التجارية. بدون تاريخ.
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرى . تحقيق الدكتور إحسان عباس.
بيروت ١٩٦٨ م .
نقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة . تحقيق المستشرق بيفان. ليدن ١٩٠٥ م .
نكت الهميان فى نكت العميان، للصفدى . تحقيق الأستاذ أحمد زكى . القاهرة
١٩١١ م .
النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحى .
القاهرة ١٩٦٣ م .
النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى . بيروت ١٩٦٧ م .
الهاشميات ، للكميت . القاهرة ١٣٣٠ هـ .
همع الهوامع ، للسيوطى . القاهرة ١٣٢٧ هـ .
وفيات الأعيان ، لابن خلكان . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٩٤٨ م .

* * *

تصـــــويبات

	صفحة	سطر
١٣٩١	٢	٥
﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ آية ٦٥ من سورة التوبة	١٦٥	٥
الفِعل	٢١٨	٧

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٥٧ / ١٩٧٧

المقدمة الجزولية

في النحو

تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي

المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧هـ

تحقيق وشرح

الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بأبها

راجعه

الدكتور حامد أحمد نيل

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر الشريف

الدكتور فتحي محمد أحمد جمعة

المدرس بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــــة

الحمدُ لله الذى هَدَانا لِنور الحَقِّ ، والصلاة والسلامُ على رسوله محمدٍ خاتم الأنبياء ، ونور الحق الساطع ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وبعد ، فهذا كتابُ المقدمة الجُزولية أحد تصانيف أبى موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلَّبَخْت بن عيسى بن ومَاريلى الجُزولى اليزدْكَتِنِى المتوفَّى فى ليلة السبت الثالثة عشرة من شعبان سنة سبع وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ .

والجُزولى أحد علماء العربية الذين يُشار إليهم بالْبَنَانِ ، وقد عَلا قدرُه ، وذاع صيته فى المغرب العربى بين الذين خَدَموا لغة الضاد ، ووصلوا ما انبَتَّ من جهود الأسْلافِ فى هذا الصدَدِ .

ورغبة فى الفائدةِ ، قمت بضبط مَتْنِه وحسن تبويبه ؛ إذِ النسخ الَّتى وقعت تحت يدى وهى ثلاث خلَت من الضبط إلا واحدة ضُبِطت ضبطا صحيحًا وهى نسخة اللُّورقى .

ولما وجدتُ الكتابَ صعبَ الفهم ، يشقُّ على كثيرٍ من الدارسين قمت بشرحه معتمدا على (الكتابِ) لسيبويه ،والشرحِ الصغير للأستاذ أبى على الشلوبين والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية للورقى ، وكذلك استعنتُ كثيراً بشواهد قطر الندى ، وشرح

شذور الذهب لابن هشام ، وشرح الأشمونى ، وحاشية الصبان ، وهمْع الهوامع للسيوطى ، والمغنى لابن هشام ، وشرح شواهده للسيوطى وغيرها من كتب النحو .

وبالرغم من ذلك أرى أن عَملى هذا فيه قصور ؛ لأننى لم أشرح الشرح الذى يشفى الصدور ، وإن كان فيه بعض الشفاء .

والمقدمة الجزولية كتاب مفيد ، قال عنه ابنُ مالك : إنَّ كتاب القانون فى النحو للشيخ الإمام الفاضل أبى موسى عيسى الجزولى ، وإن كان صَغير الحجم لكنه كثير العلم مستعص على الفهم مشتمل على لباب الأدب ، منطو على سر كلام العرب ، متضمن للنكات العربية التى خلا منها أكثر شروح النحو .

والكتاب مشتمل على جميع أبواب النحو مملوء بالحدود المنطقية كما سأوضح ذلك فى مذهبه ، ولكنَّ القارئ إذا أخذ نفسه بشىء من الجد ونظر إلى شَرْحِى الذى هو وسط بين الوجيز المخل والطويل الممل فسوف يفهمه ويصل إلى حسنِ القصد .

والقارئ للمقدمة الجزولية يرى أسفلَ المتن ب ، جـ وهما رمزان ، أما الباء فقد رمزتُ بها إلى نسخة اللورقى ، والجيم رمزت بها إلى نسخة الأستاذ أبى على الشلوبين ، أما النسخة الأم فقد رمزت إليها بالألف حتى يقفَ القارئ على الخلافاتِ بين النسخ الثلاث وهى نادرة جدا لا تعدو أن تكون تقديما أو تأخيرا أو سهوا من الناسخ ، أما غير ذلك فالنسخ الثلاث متفقة كل الاتفاق . وقد قسمت هذا الكتاب إلى بابين بعد المقدمة ففى الباب الأول فصلان :

أما الفصل الأول فقد قمت بالتعريف بالمؤلف تعريفا واضحاً متحدثا عن نشأته وطلبه العلم وأتبعته بذكر عصره وشيوخه الذين تتلمذ عليهم ، وبعد ذلك تحدثت عن تلاميذه ، وإن كنت لم أذكر منهم سوى تسعة وهم الذين استطعت العثور على تراجمهم من كتب تاريخ النحاة ، وهؤلاء التسعة هم الذين كان لهم إنتاج أدبى وشهرة علمية ، أما الباقون فقد أهمَلَتْ كتبُ التراجم ذكرَهم؛ لعدم إنتاجهم العلمى ، وربما لعدم عثور المُتَرْجِمينَ على تراجم لهم ، وبسطت ترجمتهم بسْطاً وافيا حتى ينتفع بذلك الدارس ، ولم أحله إلى كتب التراجم حتى لايضل كما كنتُ سوف أضِلّ ؛ لأنهم غيرُ مشهورين لنا فى الشرق العربى كثيرا فكفيت القارئ مشقة البحث .

وبعد ذلك تحدثت عن مجالسه العلمية وأوردت مصنفاته التى قام بتأليفها والذى يؤلمنى أن جميعها ضاع مع الزمن فلم أعثر على مؤلف له سوى المقدمة الجزولية وهى الّتِى قمت بتحقيقها وَبَذَلْتُ جُهْداً كبيرا فى ذلك .

وبعد ذلك أوردت ترجمة وافية لشراح المقدمة الجزولية ، وقد عمدت كذلك إلى البسط فى الشرح كما عمدت عند الحديث عن تلاميذه قصد الفائدة ، وقمت بعرض كاف للشروح التى بأيدينا وَهِيَ لِعَالِمَيْنْ كبيرين أما أولهما فهو الأستاذ أبو على الشلوبين ، وقد قام بشرح المقدمة الجزولية فى ثلاثة أسفار ، الشرح الصغير وهو بأيدينا وهو مازال مخطوطا [1] ، والشرح الكبير ونصفه معنا والنصف الآخر فاقد ،

(١) حققه الشيخ ناصر الطريم / كلية اللغة العربيه بالرياض ومُنح درجة الماجستير

والتوطئة [1] ، وأما العالم الثانى فهو اللورقى ويقع هذا الشرح فى سفرين كبيرين وسماه المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية [2] .

ثم تحدثت عن وفاة الجزولى واعتبرت أن ما قاله ابن عبد الملك المراكشى هو الصحيح؛حيث عاش عصره وزار قبره وذكر تاريخ وفاته باليوم والشهر والمكان .

ثم تحدثت عن المقدمة الجزولية ووصفتها وصفا دقيقا وأثبت صحتها وكشفت الأخطاء التى وقع فيها الناسخ عند كتابتها ، وبعد ذلك تحدثت عن آراء علماء النحو فى المقدمة الجزولية وكذلك تحدثت عن النحو فى الأندلس ومكانة علماء النحو هناك .

وأما الفصل الثانى فقد تحدثت فيه عن مذهب الجزولى فى النحو ، وكشفت النقاب عن السبب فى قلة الاستشهاد عنده وقلت إنه منهج معيب ، وكذلك تحدثت عن المنطق فى القانون وقلت : إن الرجل كان هدفه وضع النحو فى حدود منطقية ؛لما رأى شَغَفَ الناس فى عهده بعلم المنطق وتعلقهم به وكذلك مَوْقِفَهُ من السماع والقياس والتعليل .

وبعد ذلك تحدثت عن الجزولى بين البصرة والكوفة وأخرجت جميع ما أخذه من المدرستين الكبيرتين وقلت إنه كان متبعا لما يراه مُتَّفِقاً معه من آراء كلتا المدرستين وهى طريقة سلكها أصحابُ المدرسة البغدادية وابن مالك رحمه الله .

---

(١) تحقيق الدكتور يوسف مطوع .

(٢) انظر تحقيق المباحث الكاملية للدكتور شعبان عبد الوهاب محمد

وتحدثت عن الجزولى فى كتب النحاة وأخرجت من هذه الكتب كل ما قالوه ونسبوه إلى الجزولى ، ولم أترك صغيرةً قالها عالمٌ نحوى عن الجزولى إلا أوردتها وعلّقْتُ عليها ثم تحدثت عن آرائه التى انفرد بها وَبيَّنْتُ فيها وجْهَ الصواب والخطَأ قدر الطاقة وختمت هذا الفصلَ بآراء الجزولى ورد النحاة عليه .

أما الباب الثانى فهو تحقيق كتاب المقدمة الجزولية ويحتوى على اثنين وثمانين بابا سار فيها الجزولى سيرا طبيعيا وبوَّبَها حسب أبواب النحو المعروفة : المقدمات ، إعراب الأسماء ، المبنى من الأسماء ، إعراب الأفعال ، المبنى من الأفعال ، الحروف ، التوابع ، مالا ينصرف ثم ختمها بالتصغير والنسب والإمالة ومخارج الحروف والتصريف .

وقد قامت أمامى صعوبات عند بدء التحقيق وهى أن النسخة التى معى قال ناسخها إنه استنسخها من اسطنبول وقد حاولت العثُور على النسخة الأصلية ولكننى علمت أنها وغيرَها من الكتب القديمة دُثرت بتركيا بعد سقوط الحكم العثمانى ، وجبتُ مكتبات القاهرة فلم أعثر على نسخةٍ ثانية لنسختى أوتطابقها ، واستولى الشك على نفسى وانتابتنى الظنون فربما كانت النسخة التى معى موضوعة أو مدسوسة على الرجل وليست من تأليفه ، كل هذه الظنون تجمعت وكادت تبعدنى عن تحقيق الكتاب؛ إذ ليس من المعقول أن أعتمد فى تحقيق كتاب كهذا على نسخةٍ واحدة . وأراد الله لهذا العمل أن يتم فَعِنْدَمَا كنت أبحث فى فهارس دَارِ المخطوطات بالجامعة العربية ودار الكتب المصرية عثرت على مخطوطة اسمها : المباحث الكاملية شرح

المقدمة الجزولية ، وبعد أن تصفحت المخطوطة زادت ثقتي بنفسي . إذ وجدت الكتاب صورة من النسخة التي معي ، ومما زاد ثقتي بنفسي أن هذه المخطوطة لعالم جليل ونحوي مشهور هو أبو محمد القاسم ابن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقى الأندلسي وأن الذي كتب المخطوطة هو العالم النحوى الكبير ابن إياز الذى عاش ببغداد وتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وبخط النسخ الممتاز وطابقت نسختي به فوجدتها صحيحة وأن اللورقى كان أمامه نسخة منها وأنه رحمه الله تعالى ما خالف نسختي الأم إلا فى تقديم أو تأخير لبعض الأبواب طبقا لمنهجه فى الشرح وكانت المفاجأة السارة أننى عثرت على شرح الأستاذ أبى على الشلوبين للجزولية وهو شرح متوسط ومازال مخطوطا حتى الآن (١) ومصورا على « مكروفيلم » رقم ١٠٣ نحو بمعهد مخطوطات الجامعة العربية بالقاهرة .

والله أسأل أنْ يلهمنى السداد والإخلاص فى الفكر والقول والعمل ، وهو حسبى ونعم الوكيل ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الدكتور

شعبان عبد الوهاب محمد

---

(١) حققه الشيخ ناصر الطريم

البَابُ الأول

الفصل الأول

أبو موسى الجزولى

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَبْخْت بن عيسى بن وماريلى الجزولى اليَزْدكْتَنِي [1]

ويَلَبْخْت بفتح الياء وفتح اللام المشددة هو اسم من يلا والبخت ، ويلا عند المصامدة وهم أهل سوس بمعنى له أو عنده فهو يعنى صاحب البخت أو ذو الحظ [2]

وماريلى بفتح الواو ثم ميم وألف وراء وياء مد ولام وياء مدّ هو اسم مركب من ابن ماريلى ولم يفسر ابن عبد الملك [3] المراكشى معنى ماريلى كما فسر الألفاظ الأخرى .

والجُزُولى بضم الجيم والزاى وسكون الواو وبعدها لام [4] النسوبة إلى جُزولة ويقال لها أيضا كُزولة بالكاف ، وهو بطن من البربر وكُزولة من قبائل البربر مشهورة الأثر قبالة وهى قبائل سوس المشهورة وكثيرة من أنبغ فيها من أهل العلم والفضل

واليَزْدَكْتَنِي بفتح الياء وإسكان الزاى وفتح الدال وإسكان الكاف وفتح التاء ونون مَنْسُوبٌ إلى بطن من جُزُولة .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ : ١٥٧ وغاية النهاية ١ : ٦١١ وبغية الوعاة ٢ : ٢٣٦ والتكملة لكتابى الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشى ٥ ورقة ٧١

(٢) الذيل والتكملة ٥ : ٧٢ وفيات الأعيان ٣ : ١٥٧ وبغية الوعاة ٢ : ٢٣٦ .

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصارى ثم الأوسى من أهل مراكش يكنى أبا عبد الله ويعرف بابن عبد الملك ولد سنة ٦٣٤ هـ وتوفى سنة ٧٠٣ هـ .

(٤) قال السيوطى فى بغية الوعاة (٢ : ٢٣٦) ضبطه هكذا الشيخ تقى الدين المقريزى فى ترجمة الجزولى من كتابه المقفى .

وَأُمُّهُ تيلْمان بتاء وياء مد ولام مشددة مفتوحة وميم والف ونون مقتضب مِنْ تِين الأمان ومعنى تين صاحبة فركبت مع الأمان وسمى بها وهى بنت تفاوت بتاء وفاء وألف مَدّ وواو ساكن وتاء ومعناه الضِّيَاء[1] .

وذكر اسم أم المترجم من أندر شيء فى كتب التراجم ، وما أرى ابن عبد الملك المراكشى قد ذكره إلا للإغراب بتفسير معناه أو لأنه كان مشهورًا بأمه فى الوسط المراكشى كما يحدث أحيانا فى بعض الأعلام .

ولد أبو موسى بإيداء وغرداء من جُزُولَة سنه ٥٤٠ هـ[2] وإيداء بكسر الهمزة معناه طائفة أو أهل ، ثم واو مفتوحة بمعنى ابن ، فغين مفتوحة فراء ساكنة بعدها دال وألف بعدها همزة وهذا الاسم معناه الفار ، وقد تحذف الهمزة من إيداء وغرداء تخفيفا فيقال إيدا وغردا والمقصود أن هذا الموضع يعرف ببنى الفار وهو كالفخذ من البطن قبله فما أشبه تقسيم القبيلة وأسمائها فى البربرية بهما فى العربية ولتقرير هذا الشبه تَتَبَّعْتُ ذكر معانى هذه الألفاظ وليس الأمر كذلك فى الفارسية مثلا ؛ فإن كثيراً من أسماء الأعلام التى فسرت فى تراجم أصحابها تعطى معانى غير ذات موضوع فى العربية .

عصره :

استقر أبو موسى الجزولى بمراكش وهى يَوْمئِذٍ عاصمة الدولة الموحدية أعنى عاصمة الأندلس والمغرب والجزائر وتونس وطرابلس

---

(١) انفرد ابن عبد الملك بذكر أمه ٥ ورقة ٧٢ .

(٢) أبو موسى الجزولى للأستاذ عبد الله كنون العدد ١٩ من سلسلته ذكريات مشاهير رجال المغرب .

المغرب أزهى ما كانت حضارة وتقدما فى العلوم والمعارف فى عصر يعقوب المنصور الذى ملأ صيته الآفاق .

وكانت مراكش تعج بكبار العلماء ، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر العلماء الذين عاصروا دولة الموحّدين خاصة فى المغرب والأندلس ، ففى اللغة والنحو : محمد السبتى وأبا القاسم البصرى وأبا موسى الجزولى وفى علم الأدب : أحمد بن جعفر بن عطية وعبد الله بن محمد المتادلى وأبا عقيل ، وفى العلوم الإسلامية : أبا القاسم أحمد ابن تومرت الفاسى والقاضى عياضا وأبا الخطاب بن دحية السبتى وفى االتاريخ : نذكر ابن رشيق وابن القطان وعبد الواحد المراكشى ، وفى الجغرافيا : الشريف الإدريسى وفى الفلسفة ابن طفيل وابن رشد وفى الهندسة والرياضيات ابن على المراكشى والليثى السبتى وأبا العباس السبتى والحاج يعيش الأحوص وفى الطب والكيمياء : نذكر أبا بكر السلاوى وأبا الحسن على بن يقظان وابن النقراط .

وقد شبّه بعض المؤرخين مراكش فى عصر الموحدين ببغداد وفاس بدمشق ، ومرد هذا التّشبيه إلى ما كان بالمدينتين من قصور فخمة وحدائق غنّاء ومستشفيات ومدارس ومساجد ، ومبانى المرافق العامة الأخرى كالحمّامات والأسواق والطرق ، وكان للمهندسين الأندلسيين فضل عظيم فى جلب الخبرات والهندسة الأندلسية إلى المغرب ثم الشمال الإفريقى بمرور الوقت ، بيد أن هذه الاثار قد عَدَتْ عليها عوادى الزمن ولم تبق إلا الأطلال التى تشهد بعظمة الفن الموحدى [١]

---

(١) انظر مدخل إلى تاريخ المغرب للأستاذ عبد الله كنون صفحة ٦٥ .

ومن طبيعة النهضة إذا وجدت أنها تعم جميع مظاهر الحياة للأمة ، وأنها تكون ذات نزعة خاصة تجذب إليها النظراء والأمثال ، فالنحوى الذى يعايش مثل الطبيب ابن زهر والفيلسوف ابن رشد وعشرات الفقهاء والمجتهدين والأدباء والمبتكرين لابد أن يَكُونَ من طراز أبى موسى الجزولى ، ذا طريقة فى النحو تلائم طبيعة النهضة ومن ثَمَّ كان أبو موسى منشئ طريقة نحوية تخرج فيها الكثير من العلماء وتردد صداها فى الأقطار العربية شرقا وغربا مدى أجيال عديدة .

وقد شاع ذكر أبى موسى بمراكش واشتهر أمره وعرف قدره فتكاثر طلبة العلم عليه وانثالوا من كل صَوْبٍ إليه حتى ضاق عليهم ذلك المسجد الذى كان يدرس فيه ، فانتقل إلى مسجد ابن الأبكم شمال محلة [1] الشرقيين أسفل ممر باب أغمات الأعظم إلى جهة العوَّادين .

ولما نمى إلى المنصور [2] من بنى عبد المؤمن خبر الجزولى وقرر عنده ماهو عليه من الدين والزهد والورع والتقشف والإعراض عن الدنيا والانقطاع إلى العلم والبعد عن أهل الجَاهِ من الأمراء والولاة أرادَ أنْ يكشف عن باطن أمره فأرسل إليه وزيَره أبا زيد بن يَوُجَّان بياءمفتوحةٍوواو

---

(١) كلمة محلة تكثر عند سكان شمال إفريقية وهى تقابل كلمة « حى » عند سكان مصر .

(٢) هو المنصور بالله يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أعظم ملوك الموحدين قوة وأكثرهم سلطانا توفى سنه ٥٩٥ هـ ومن آثاره بالمغرب مسجد المنصور ومدينة الرباط التى أسسها سنة ٥٩٣ هـ وجامع ابن حسان وبه اليوم ضريح الملك الراحل محمد الخامس وبعد موته تولى بعده ابنه محمد الناصر وتوفى فى العاشر من شعبان سنة ٦١٠ هـ

مضمومة وَجيم مشددة وألف ونون ونقيبَ طلبة العلم حينئذ أبا القاسم ابن أبي محمد المالقي ، وَأمرهما بالتوجه إليه وإحضاره بين يديه وأوْعَزَ المنصورُ إلى وزيره أنه إن وَافَقَهُ على الوصول معه اصطحبه مكرما وإن بدا منه تأبٍّ ضرب عنقه في مجلسه وَجاء برأسه ، فتوجها إليه ، ولما دخلا عليه لم يعبأ بهما ولا عرف مَنْ هما ، وظنهما مِمَّنْ قصد إليه لاقتباس العلم،ولما انتهيا إليه سلما عليه فرد عليهما السلام ومر في شأنه غير مُعَرِّج عليهما،فمكثا هنيهة فرأيا من حاله وهيئته ومعرفته وهيبته عند الحاضرين ما أَوْقَعَ في نفسيهما إجلالَه ، ثم دنا منه الوزير وقال له : أجب أمير المؤمنين فإنَّا رسُولاَهُ إليْكَ ، فَسَبْحلَ وحَسْبَل وحَوْقَلَ وقال : مالي ولأمير المؤمنين ؟ وأخذ يكررها فتشاغل عنه الوزير بالتكلم مع بعض مَنْ وَليه من حاضري طلبة المجلس ، وأشار إلى رئيس الطلبة بأن يلقي ما يهون عليه إجابة الدعوة، والعمل على مرضاة أمير المؤمنين ويعرض له بما تجره الإباية عن ذلك مما يحذر عليه فلم يزل يتلطف به حتى أجاب إلى ما دُعي إليه على كره منه ، وتوجه معهما وأخذ أبو القاسم يؤنسه ويلقي إليه صورة لقائه للمنصور وكيفَ تكون ويؤكد عليه في موافقة أغراضه جُمع حتى انتهيا به إلى مجلس المنصور فدخل عليه متلفِّعاً في عباءة مؤتزرا بقطعة ثوب صوف ، فتعجب من هيئته واختبره بكل وجه فألفاه أحد رجال الكمال فصاحة وديناً وفضلا وعلما فقرّبه وأدناه ولاطفه في المكالَمةِ حتى أنسه ، وأمر بنزع ماعليه من الثياب ولبس كسوة كاملة قد أعدت له فامتثل لأمره عملا بإشارة أبي القاسم ثم صرفه مكرما مُنَوَّهاًبه واصطحبه النقيب أبو القاسم المالقي مؤنسا إياه فلما انتهيا إلى باب السادة أحد أبواب القصر المفضية إلى ظاهره وخارج مراكش قدمت

إليه بغلة فارهة قد عينت لركوبه فأشار عليه أبو القاسم بركوبها ، وتوجه معه نحو مراكش حتى دخلا على باب القصر ، وهو الجارى عليه باب الرب ، وأبو موسى لا يعرف اين يُتَوَجَّهُ به حتى أفضيا إلى دار بمحلة هرمة فدخلا إليها فوجداها كأحسن مايكون قد جهزت بما يحتاج إليه طالب العلم المتمدن من كتب للعلم منوعة وبسط وفرش ومعلقات ومواعين وأثاث وأطعمة على اختلاف أنواعها .

ولما استقر بالدار ورأى جميع ما فيها أعلمه أبو القاسم أنها وجميع ما احتوت عليه ملك له وإنعام من أمير المؤمنين عليه وسلمها إليه وانصرف عنه.

ولم يزل المنصور بعد ذلك شديد العناية بأبى موسى راعيا له مضيفاً عوارفه عليه متعهدا أحواله حَرِيصًا على الصَّلاَةَ خَلْفَهُ وقَدَّمَهُ إلى الخطبة فى جامعه الأعظم المتصل بقصره حتى أتم بناءه فكان أول خطيب خطب به .

واستمرت حاله معه على ما ذكر من التنويه واعتقاد الخير التام فيه ولما حضرت المنصورَ الوفاةُ عهد أن يتولى غسله أبو موسى الجزولى وَحْدَهُ فكان كذلك.

ولم يزل أبو موسى بعد وفاة المنصور خطيبا عند ابنه الناصر مكرما لديه يستصحبه فى أسفاره ويَفْرَحُ بلقائه إلى أن وجهه رسولا ومصلحا فى قضية بين صنهاجة الساكنين بأزمور فتوفى هناك [1]

---

(١) انظر أبو موسى الجزولى العدد ١٩ للأستاذ عبد الله كنون والسلاوى : كتاب الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى ٣ : ٢٢ وابن خلدون : العبر ٧ : ١٩٤ ، ١٩٥ والتاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبى ٤ : ١٨٠ ، وعبد الحميد العبادى : المجمل فى تاريخ الأندلس ١٦٠ : ١٦١ وليفى بروفسال : الإسلام فى المغرب والأندلس ٢٥٠ (مترجم) والذيل والتكملة لكتابى الموصول والصلة لابن عبد الملك المراكشى ٥ الأوراق ٧١ ـ ٧٨ مخطوطة بالرباط .

نشأته وطلبه العلم

لم يذكر أحد من المؤرخين تاريخ رحلة أبى موسى للمشرق ولا شيئا عن نشأته وطلبه العلم فى بلاده ، بل الذى يستفاد من ابن عبد الملك المراكشى أنه لم يأخذ فى هذا الشأن حتى شَرَّقَ وحج وحضر بمصر مجلس أبى محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى المصرى النحوى اللغوى [1] رئيس النحويين بالبلاد المصرية ، والمرجوع إليه فى وقته فى علم العربية وأبو موسى لا يحسن شيئا من النحو فَبِحُبِّهِ للعلم ومواظبته على طلبه لم يمر عليه وقتُ طويل بمصر حَتَّى فهم الطريقة وتكلم فيها مع أربابها وعكف على قراءة النحْوِ عند أبى محمد بن برى وقرأ عليه تاج اللغة وصحاح العربية لأبى نصر إسماعيل بن حماد النيسابورى الجوهرى [2] وكتبه بخطه ، وروى أيضا هنالك عن مهذب الدين بن أبى المحاسن بن بركات بن على بن غياث بن سليمان المهلبى النحوى اللغوى [3] وبالإسكندرية عن أبى الطاهر السلفى [4] ثم عاد إلى المغّرب فأقام بجزائر بنى زَغْنَا (هى عاصمة الجزائر اليوم) مدة سمع فيها من شيوخها أصول الفقه على المذهب المالكى ولزم شيوخ المدينة حتى أتقن المذهب .

---

(١) ستأتى ترجمته فى شيوخه .

(٢) هو إسماعيل بن حماد أبو النضر النيسابورى الجوهرى توفى سنة ٣٩٨ هـ (إنباه الرواة ١ : ١٩٤)

(٣) إنباه الرواة ٣ : ٣٣٣ وبغية الوعاة ٢ . ٣٠٤ .

(٤) بغية الوعاة ١ : ٤٤٨

شيوخه

عندما رحل أبو موسى إلى المشرق للحج وطلب العلم كان نكرة من النكرات ، فلم يعد إلى المغرب إلا وهو علم من أعلام العربية يشار إليه بالبنان ، ويتنافس الناس فى الأخذ عنه أينما حل من البلدان ، وقد نشر علما كثيرا فى طريق عودته إلى المغرب بإفريقية والأندلس وتخرَّج عليه الكثير من نحاة هذه البلاد ، فلا تجد فى عصره محققا من أهل هذا الفن ولا ملما بأسرار العربية سواء فى قطر إفريقية أو الأندلس بله المغرب إلا من كان من تلامذته .

أما شيوخه بمصر فهم :

١ ـ أبو محمد عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى المصرى النحوى اللغوى ، المصرى المولد والنشأة ، المقدسى الأصل سَلفُهُ من القدس ولد بمصر فى الخامس من شهر رجب سنه ٤٩٩ هـ وبها نشأ وقرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره؛ لذكائه وعظيم فهمه ثم انفرد بهذا الشأن وقصده الطلبة من الآفاق .

كان رحمه الله تعالى جم الفائدة كثير الاطلاع عالماً بمذهب سيبويه وعلله ويغيره من الكتب النحوية قيما باللغة وشواهدها وكان إليه التصفح فى ديوان الإنشاء ولايصدر كتاب من الدولة إلى ملك من الملوك إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما لعله فيه مر خلل خفى ، وكانت كتبه فى غاية

الصحة والجودة . وإذا حشاها أى جعل لها حاشية أتى بكل فائدة وكان قيما بالنحو واللغة والشواهد ولقد استفاد منه أكثر الرؤساء بمصر وأخذوا منه ، وقد قرأ عليه الجزولى تَاجَ اللغةِ وَ صِحَاحَ العربية للجوهرى وكتابَ الجمل للزجاجى .

سَأل الجزولى ابن برى عن مسائل على أبواب الكتاب فأجابه عنها وجرى بحث فيها بين الطلبة ولما عاد إلى المغرب نقلها الناس عنه واستفادوها منه وكان إذا سئل عنها هل هى من تصنيفك ؟ قال : لا . ولما كانت هذه من نتائج خواطر الجماعة عند البحث فى مَجلِس الشيخ ابن برى ومن كلام ابن برى لَمْ يقل الجزولى إنها من كلامى ، لأنه كان متورعا .

وكان رحمه الله تعالى قليل التصنيف لم يشتهر له سوى مقدمة سماها « اللباب فى الرد على الخشاب » فى رده على الحريرى فى درة الغواص « وجواب المسائل العشر » التى سأله عنها أبو نزار ملك النحاة وحاشيته على كتاب الصحاح فإنها نقلت من أصله وأفردت فجاءت سته مجلدات وسماها من أفردها « التنبيه والإيضاح عما وقع فى كتاب الصحاح » ولم يكملها بل وصل إلى « وقش » وهو ربع الكتاب فأكملها الشيخ عبد الله بن محمد البسطى .

قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبد الملك الشنترينى وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص بمصر وتوفى فى ليلة السبت السابعة والعشرين من شوال سنة ٥٨٢ هـ (١) .

---

(١) وفيات الأعيان ٢ ٢٩٢ وإنباه الرواة ٢ ١١٠ وبغية الوعاة ٢ : ٣٤ .

٢ - مهلب بن الحسن بن بركات بن على بن غياث بن سليمان المهلبى البهنسى المصرى النحوى ويدعى المهذب وأبو المحاسن من أهل البهنسا إحدى كور مصر القبلية (تتبع الآن مركز بنى مزار بمحافظة المنيا) .

دخل القاهرة وقرأ النحو على جماعة ، منهم أبو محمد بن برى وهو آخر شيوخه وقرأ الفقه وتولى حكم بلده البهنسا إلى أنْ عزل فعاد إلى القاهرة وتصدر بها لإقراء الأدب وانتفع به جماعة من أولاد رؤسائها .

قال السيوطى فى بغية الوعاة « رأيت له تأليفا فى الفوائد النحوية نظما وشرحا ، وهو مجلد لطيف ، وهو عندى بخطه ذكر فيه أنه قرأ بسبع بقين من (بياض فى الأصل) ثم رأيت ابن مكتوم قال فى تذكرته أخبرنا شيخُنا الحافظ قطب الدين بن عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبى بقراءته عليه أنبأنا الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عباس الأسعردى بقراءته عليه أخبرنا الحافظ أبو الحسين بن يحيى بن على بن عبد الله القرشى المصرى سماعا عليه . . . . » مات شابا وكان عمره يوم موته اثنين وأربعين عاماً توفى رحمه الله تعالى سنة ٥٧٢ هـ [١] .

٣ - إسماعيل بن ظافر بن عبد الله الصقلى أبو الطاهر المقرئ النحوى من سادات المصريين وعلمائهم ونبلائهم كان عالما بالقراءات والعربية مع دين متين وزُهْدٍ وورع وصلاح ، سمع الحديث من ابن برى وغيره وأقرأ الناس زمانا ولد سنة ٥٥٤ هـ ومات فى الثانى والعشرين من رجب سنة ٦٢٣ هـ [٢] .

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٣٠٤ وانظر إنباه الرواة ٣ : ٣٣٣ .
(٢) بغية الوعاة ١ : ٤٤٨ .

٤ - أبـو المنصور ظافر المالكى الأصولى شيخ المالكية فى وقته انتصب للإفادة والفتيا فانتفع به بشر كثير وتوفى بمصر سنة ٥٩٧ هـ (١)

تلاميـذه :

قال ابن عبد الملك المراكشى [٢] « ثم قَفَلَ إلى بلاد المغرب فأقام بجزائر بنى زَغْنَا فأخذ عنه بها حينئذ : أبو زكريا يحيى بن معط بن عبد النور الزواوى ، المستوطن بعد بدمشق المدعو هناك بزين الدين ناظم الأرجوزة المهذبة فى النحو الموسومة بالدرة الألفية فى علم العربية وأبو عبد الله محمد بن قاسم بن منداس ، وأخذ عنه بها أو بغيرها من بلاد إفريقية أبو زكريا يحيى بن على بن الحسن بن حُبُّوس الهمدانى وأبو عبد الله محمد بن على بن بلقين القلعى بن طرفة ، ثم أجاز البحر إلى جزيرة الأندلس فكتب بالعربية زماناً وأخذ عنه بها من أهلها جماعة منهم : أبو إسحاق بن غالب وأبو عبد الله أحمد بن الشواش ، ثم عاد إلى العـدوة وأخذ عن أبى محمـد الحجـرى واستـوطن مراكش ، وانتصب فيها لتدريس العربية فأخذ عنه بها : أبو إدريس يعقوب بن يوسف الصنهاجى وأبو إسحاق القشقاش شيخنا وأبو بكر عبد الرحمن ابن دهمان وأبو الحجاج بن علاء الفاسى وأبو الحسن بن القطان وأبو

---

(١) نيل الابتهاج ١٣٠ وإنباه الرواة ٢ :٣٧٨ .

(٢) كتـاب الـذيـل والتكملة لكتـابى الموصول والصلة ٥ الورقتان ٧١ ، ٧٢ مخطوطة بالرباط

زيد المكادى وأبو عبد الله بن إبراهيم الومثقى وابن أبى الربيع بن محمد الإيلانى ، وأبو العباس بن المحمد بن زكريا المنجصّ والمؤدُورِى وأبو محمد بن عبد الصمد بن يوشجل ويكتب أيضاً يوجكل وعبد الكريم بن محمد الخزاعى وأبو يعقوب بن عبد الرحمن التادلى بن الزيات والأستاذ أبو على الشلوبين وأحمد بن محمد بن بشار السبائى المروى أبو جعفر ، وفتّح بن موسى (بياض فى الأصل) الجزيرى النحوى » .

وهؤلاء الذين ذكرهم ابن عبد الملك منهم مَنْ تصدر ومنهم مَنْ ألَّفَ ومنهم مَنْ كانت له الإمامة فى النحو ، ومنهم مَنْ نسبه المؤرخون والمترجمون للأعلام ، ومنهم الذين لم أعثر لهم على ترجمة .

وقد أوْرَدْتُ أسَماء تلاميذه كما أوردها ابن عبد الملك المؤرخ الكبير حتى أكْشِفَ اللثام عن تلاميذ الجزولى لعل الزمنَ يجود بمَن يستطيع العثور على ترجمة كاملةٍ لهم . وفيما يلى تعريفُ مِمْن نَبُهَ من تلاميذه :

١ ـ محمد بن أحمد بن عبد الملك الفهرى الذهبى والمعروف بابن الشواش قال الأبار : أخذ عن الجزولى وحُبس للإقراء والحديث ودرس النحو واللغة وحمل الناس عنه وكان إماماً متواضعا بارع الخط مات سنة ٦١٩ هـ [1] .

٢ ـ عبد الرحمن بن دحمان بن عبد الرحمن بن القاسم بن دحمان الأنصارى المالقى أبو بكر قال ابن الزبير : كان مقرئا للقرآن نحويا

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٢٧٨ .

أديباً فاضلا ، ذا دُعابة وبسط خلق روى عن أبيه وعمه والجزولى وعنه أخذ ابنُ أبى الأحوص وأبو بكر بن حميد مات سنه ٦٢٧ هـ [١]

٣ ـ يوسف بن يحيى بن عبد الرحمن التادلى أبو الحجاج المعروف بابن الزيات ، لغوى أديب من قضاة المالكية من أهل تادلة بالمغرب بين تلمسان وفاس له كتب منها : التَّشَوُّفُ إلى رجال التصوف ومازال محطوطا وكتاب نهايه المقامات فى رِوايةِ المقامات وهو شرح للمقامات الحريرية ومناقب الشيخ أحمد السبتى دَفِين مراكش ومازال مخطوطا وهو رسالة فى نحو خمسة كراريس توفى رحمه الله سنه ٦٢٧ هـ [٢] .

٤ ـ يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى كان أحد أئمة عصره فى النحو واللغة ، إماما مبرزا فى العربية ، شاعرا محسنا قرأ على الجزولى وسمع من ابن عساكر سكن دمشق زمنا طويلا واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به ثم أرغبه الملك الكامل فى الانتقال إلى مصر فسافر إليها وتصدر بالجامع العتيق (جامع عمرو بن العاص) بمصر لإقراء الأدب وحمل الناس عنه الكثير وكان يحفظ شيئا كثيرا وله تصانيف كثيرة بلغت أحد عشر مؤلفا ولد سنة ٥٦٤ هـ ، ولم يزل بمصر إلى أن توفى فى سلخ ذى القعدة سنة ٦٢٠ هـ بالقاهرة ودُفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٧٩ .

(٢) الأعلام للزركلى ٩ : ٣٢٩

الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ وقبره هناك ظاهر[1] .

٥ ـ محمـد بن قاسم بن منـداس أبو عبد الله المغربى البجائى الجزائرى ويعرف بالأشيرى النحوى أخذ العربية عن الجزولى وغيره وأقرأها مدة وحدث باليسير وروى بالإجازة العامة عن السِّلفى ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفى أول المحرم سنة ٦٤٣ هـ[2] .

٦ ـ عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو على الأشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين بفتح اللام وبضمها كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع وآخر أئمة هذا الشأن فى الشرق والغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعا فى التعليم ناصحا أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية لازم أبا بكر محمد بن خلف بن صاف حتى أحكم الفن وأخذ عن ابن ملكون وغيره وأقرأ نحو ستين سنة وعلا صيته واشتهر ذكره وقلما تأدب بالأندلس أحدٌ إلا وقرأ عليه وله فى بلاده ذكر كبير .

نحوى فاضل كامل من قرية من قرى إشبيلية اسمها شلوبينة وهو حصن بالأندلس من أعمال كورة البيرة على شاطئ البحر .

ومن المؤرخين ومنهم ابن خلكان من ينسبه إلى الشلوبين وهو بلغة أهل الأندلس الأبيض الأشقر ، والشلوبين ضبطه غير واحد بفتح اللام ومنهم من ضبطه بضمها ومن كتبه : القوانين فى علم العربية ومختصره

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ٢٤٣ وبغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ وفيه أنه توفى سنة ٦٢٨ هـ. ومرآة الجنان ٤ /٦٦ ومعجم سركيس ٢٥٥ ودائرة المعارف الإسلامية ١ : ٢٨٠ وابن الوردى ٢ :١٥٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢ : ٣٥١ .

التوطئة وشرح الجزولية فى النحو كبير وصغير وقيل إنه صَنَّفَ شَرْحاً لكتـاب سيبـويه لم يظهر بعد ، مولده ووفاته بإشبيلية ولد سنة ٥٦٢ هـ الموافق ١١٦٦ م وتوفى فى العشر الأخير من شهر صفر سنة ٦٤٥ هـ الموافق ١٢٤٧ م رحمه الله تعالى (١) .

٧ ـ أحمد بن محمد بشار السبائى المروى أبو جعفر قال ابن عبد الملك :

كان متحققـا بالنحـو حافظاً للغة ذا نباهة فى بلده درس النحو على عيسى بن عبد العزيز الجزولى وله إجازة عن أبى محمد بن محمد الحجرى أخذ عنه ما كان عنده توفى سنة ٦٥٠ هـ (٢) .

٨ ـ يوسف بن محمد بن إبراهيم أبو الحجاج الأنصارى الفاسى الأديب كان علامة إخباريا لغويا بارعا فى العـربية وضـروبها ، يحفظ الحمـاسـة وديوان المتنبى وأبى تمام وسقط الزند والسبع المعلقات صنَّف تاريخاً على الحوادث ومات بتونس فى ذى القعدة ٦٥٣ هـ وقد جاوز الثمانين بقليل (٣) .

٩ ـ فَتْح بن موسى بن حماد بن عبد الله بن على بن يوسف نجم الدين أبو النضر الآمدى الجزيرى القصرى ولد بالجزيرة الخضراء فى

---

(١) وفيات الأعيان ٣ : ١٢٣ وروض المناظر لأبى الشحنة حوادث سنة ٦٤٥هـ ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٢٩٠ والديباج المذهب ١٨٥ وكشف الظنون ٥٠٨ ، ١٨٠٠ ، ١٤٢٨ والتاج ٩ : ٢٥٥ والذيل والتكملة ٥ : ورقة ٧٤ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢٤ وإنباه الرواة ٢ : ٣٣٢ والأعلام للزركلى ٥ : ٢٢٤ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٣٦٣ .

(٣) بغية الوعاة ٢ : ٣٥٩ .

رجب سنة ثمان وقيل أربع وثمانون وخمسائة وسمع على الجزولى مقدمته ، وكان فقيها فاضلا شافعيا أصوليا نحويا ، عارفا بالعروض والحكمة والمنطق ، صنف : نظم المفصّل للزمخشرى ونظم سيرة ابن هشام ونظم إشارات ابن سينا وله منظومة فى العروض ، دخل بغداد ودمشق وحماة ، واشتغل على السيف الآمدى ودرس بالنظامية ومدرسة المشطوب وفوض إليه ديوان الإنشاء ، دخل مصر وولى قضاء أسيوط ودرس بالفائزية ومات بها يوم الأحد رابع جمادى الأولى سنة ٦٦٣ [١] هـ

أخلاقه ومجالسه العلميـة :

يحـدثنـا ابن عبـد الملك المراكشى فى كتاب الذيل والتكملة ـ الأوراق ٧١ ـ ٧٨ عن أخـلاق الجزولى وصفاته فيقول [٢] : « وكان الجزولى كبير النحاة غير مدافع ، حسنَ الإلقاء حافظا للغة ضابطا لما يفيد ، حسن الخط المشرقى ، وافر الحظ من الفقه بارعا فى أصوله

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٢٤٢ .

(٢) تفضل الأستاذ عبد الله كنون بإرساله ترجمة كاملة لأبى موسى الجزولى قال : « وعلى كل حال فإنى استجابة لرغبتكم وتعاوناً معكم على نفض الغبار عن أثر هذا النابغة الفذ أرسل إليكم ترجمته المطولة التى احتفظ لنا بها المؤرخ العظيم ابن عبد الملك المـراكشى منقـولـة من نسختنا بالآلة الكاتبة . . . وأفيدكم أن الجزء الذى يحتوى هذه الترجمة هو الخامس والآخر وتوجد نسخة منه مصورة فى الخزانة العامة بالرباط ما يقابل دار الكتب فى مصر ولا أعلم لهذا الجزء نظيرا وهذه النسخة المصورة مأخوذة من النسخة الأصل التى كانت فى ملك القاضى عباس بن إبراهيم رحمه الله ولاأعلم له رقمـا بالخزانة (طنحة فى ٤ / ٨ / ١٩٧٠ ، ٢٥ / ٨ / ١٩٧٠ وهذه الترجمة موجودة عندى احتفظ بها فى مكتبتى » .

متعلقا بطرف صالح من رواية الحديث مع الورع والزهد والتقشف والانقباض عَنْ مخالطة الناس ومداخلة أبناء الدنيا وهو أول من أدخل صحاح الجوهرى إلى المغرب وقد حدثنى غير واحد ممن لقيه أن الأستاذ أبا على الشلوبين قدم إلى مراكش أول قدماته عليها . . . وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه من أهل العلم بالعربية ، فذخل إليها من باب دكالة أحد أبوابها الشمالية ، وكان أبو موسى فى ذلك الوقت يدرس فى مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب فمر به الأستاذ أبو على الشلوبين وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيذ العربية فدخل إليه متشوقاً ومتطلعا على مراتب طلبة مراكش فى النحو ، فألفاهم يتفاوضون فى مسائل النحو ، وبينما هو يستطرف مأخذهمْ فى المناظرة دخل أبو موسى رجلا رقيق الأدمة [1] تعلوه صفرة ذا غديرتين [2] مبتذل الملبس على رأسه قلنسوة عزف على زى ذوى المهن من برابرة البوادى وعندما أطل عليهم سكتوا وسكنوا هيبة له وإجلالا ، ولما استقر بأبى موسى المجلس أخذ يتكلم فى بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وأحكام أصولها بما لا عهد لأبى على بمثله فَبُهِتَ عند ذلك وسقط فى يده وقال : إذا كان هذا الموضع الخامل الذى لا يأبه له ولايعد من كبار مجالس العلم لكونه فى أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربرى البعيد فى

---

(١) الأدمة بضم الهمزة وسكون الدال الموافقة والألفة يقال بينهم أدمة أى مودة .

(٢) الغديرة هى الذؤابة المضفرة والجمع غدائر .

إبداء الرأى عند التكلم فضلا عن مثل هذا الاستبحار فى النحو ، فما الظن بالمجالس المختلفة والمساجد المشهورة التى يعتنى بها وبمدرسيها ولاةُ الأمر ويعظم فيها الحفل ، ويجتمع إليها أكابر طلبة العلم . . . هذا بلد لا أَسود فيه بعِلْمِى ، وانكفأ للحين عن ذلك الموضع ، ولم يحل بمراكش ولاحَضَرَ مجلسا من مجالس أساتيذها وعاد إلى بلده أشبيلية مفضيا بالعجب مما شاهدة .

ويقول الأستاذ عبد الله كنون [٣] فى كتابة : مشاهير رجال المغرب العدد ١٩ الجزولى « وقد حكى أبو على البوسى فى كتابه القانون هذه الحكاية على وجه آخر فقال : وحدثونا عن الأستاذ أبى على الشلوبين أنه دخل حضرة مراكش ـ حرسها الله ـ فوجد الشيخ الجزولى النحوى رحم الله الجميع يدرس فى مسجده علم العربية ، فلما قعد إذا بين يديه حلقة من المبتدئين . . . . وهو يخاطبهم على قدر افهامهم فالقى عليه سؤالا فأجابه بجواب متوسط على قدرهم ثم ارتفعوا فجَاءت حلقة أُخرىَ للنجباء ، فكان الشلوبين يلقى حينئذ الأسئلة فيجيبه الجزولى بغاية التحقيق والتدقيق . وهذه الرواية على انقطاعها لاتعارض رواية ابن عبد الملك الذى يعتبر كالمعاصرين للجزولى وغاية ما تفيده أن الشلوبين كان هو المباشر للسؤال أى كان تلميذا للجزولى ويقول ابن عبد الملك : وَأَخْبَرَنِى غير وُاحد ممن اثق به أن الفقيه المتفنن الورع

---

(١) انظر ترجمته ومؤلفاته مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما العدد الثانى المعجميون مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٢٥٣٤ صفحات ١١٤ ـ ١١٦ رقم ٥٢ .

المجمــع على فضله أبـا سعيد يَخْلَفْتِين بن تَنْفِلِيشْت بن إبراهيم المندرازى اليوغاغى رحمه الله كان مَتَى أشكل عليه شىء من علم العربية تعرض لأبى موسى فى طريقه الذى جرت عادته بالمرور عليه من داره متوجها إلى مجالس المنصور بعد اتصاله به فيستفتيه فى بعض ما يعـرض له وأبو موسى راكب فَيَهِمّ بالنزول إليه والمواعدة معه فى الوصول إلى منزله أو الاجتماع به فى أحد المساجد القريبة من موضع تلاقيهما ، أو الوقوف معه حتى يفرغا من محاورتهما فَيأْبَى أبو سعيد من ذلـك كله إلا مُماشَاته على قدميه وأبو موسى راكب ، فكان أبو موسى يقلق لذلـك كثيراً ؛ تواضعاً منـه وإجلالا لأبى سعيد ولاتسعه إلا مساعدته فيأخذ معه فيما قصد إليه بسببه حتى يَنْقَضِى إربُهُ وينفصل عنه أبو سعيد متأسفا عليه مسترحما قائلا : أى رجل اسْتَمَالَتْهُ الدُّنْيَا واستهواه زخرفُها وكان هذا القول من أبى سعيد بناءً على حالته التى ستـره اللهُ فيها وأعانه عليها وَإِلاَّ فأبُو موسى رحمه الله لم يتَلَبَّسْ من الدنيا إلا بما يتظاهر به بَيْنَ أبنائها تَقِيَّةً مِنْهُ على نفسه فأما فى باطن أمره وخفى حاله فإنه كان أرفعَ درجاتِ الزهد والتقلل من الدنيا رحمه الله» .

مصنفاته :

قال ابنُ عبد الملك المراكشى :[1] وله مصنفات فى النحو أشهرها :

---

(١) الذيل والتكملة ٥ ورقة ٧٧ .

١ ـ التقييد المحاذى به أبواب الجمل للزجاجى المسمى بالاعتماد وبالقانون أيضا . . ولم يزل أبو موسى يتولى تهذيبها وتنقيحها والزيادة فيها والنقص منها ، وتغيير بعض عباراتها حسبما يؤديه إليه اجتهاده ويقتضيه اختباره وشهير وَرَعِهِ .

٢ ـ كتابه الذى بَسَط فيه مقاصد هذا الاعتماد وتوفى قبل إكْمَالِهِ .

٣ ـ شرح أيضا إيضاح الفارسى جملة وشرح شواهده مفردة .

٤ ـ تنبيهات وتعليقات على الكتاب لسيبويه .

٥ ـ مفصل الزمخشرى .

وله تآليف أخرى :

٦ ـ أمالي فى النحو .

٧ ـ شرح على أصول ابن السراج .

٨ ـ شرح على قصيدة بانت سعاد .

٩ ـ مختصر شرح الفَسْر لابن جنى على ديوان المتنبى [١] .

قال ابن عبد الملك المراكشى [٢] : « وَعَلَى الجملة فقد كان راسخ القدم فى النحو ولا شبيل إلى إنكار ذلك ومصنفاته تشهد بذلك » .

---

(١) انظر الأعلام للزركلى ٥ : ٢٨٨ ومعجم الأدباء لعمر كحالة ٨ / ٢٧ .

(٢) الذيل والتكملة ٥ ورقة ٧٧ .

شُرَّاحُ المقدمة الجزولية :

وقد شرح المقدمة الجزولية الأستاذ أبو على الشلوبين وله عليها شرحان كبير وصغير [١] ، وشرحها أحمد بن عبد النور المالقى [٢] ، وشرحها أبو محمد القاسم بن أحمد اللورقى وسماه المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية [٣] وشرحها سعد بن أحمد المجزامى الأندلسى [٤] ، وشرحها ابن مالك الشهير وسماه المنهاج الجلى فى شرح القانون الجزولى أوله : أحمد الله على نعمته . . . [٥] وشرحها على بن مؤمن بن محمد الشهير بابن عصفور [٦] ، وشرحها شمس الدين بن الخباز [٧] ، وشرحها محمد بن عبد الرحمن الخزرجى الشاطبى [٨] ، وشرحها محمد بن إبراهيم الأنصارى المعروف بالشلوبين الصغير وقد أكمل شرح أستاذه ابن عصفور [٩] وشرحها على ابن محمد بن محمد الأبذى [١٠] ، وشرحها الشريشى ، وشرحها ابن معط [١١] .

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ٣٣١ .

(٣) إيضاح المكنون ٢ : ٥٤٣ .

(٤) روضات الجنان ٣٠٨ .

(٥) كشف الظنون ١٨٠٠ .

(٦) روضات الجنان ٤٩٣ .

(٧) بغية الوعاة ١ : ٣٠٤ .

(٨) عنوان الدراية ٦٨ .

(٩) بغية الوعاة ١ :١٧٨ .

(١٠) الأشباه والنظائر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ أورد له السيوطى آراء كثيرة كشارح للمقدمة الجزولية .

(١١) بغية الوعاة ١ : ٣٦٠ ، ٣٦١ .

ومن هؤلاء من ينبغى التعريف به تفصيلا وبالشرح الذى وصل إلينا وفيمايلى تعريف بهؤلاء الشراح وشروحهم وقد رتبتهم بتاريخ وفاتهم وأبقيت الأستاذ الشلوبين واللورقى فى آخر الشراح ؛ لأن شرحيهما هامان ويلقيان الضوء على المقدمة الجزولية :

١ ـ أحمد بن الحسن بن أحمد بن معالى بن منصور بن على الشيخ شمس الدين الخباز الإربلى الموصلى النحوى الضرير ، كان أستاذا بارعا علّامة زمانه فى النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض وله المصنفات المفيدة منها : النهاية فى النحو شرح ألفية ابن معط مات بالموصل عاشر رجب سنه ٦٣٧ هـ . قال السيوطى : قال ابن الخباز فى شرح الجزولية أقسام التنوين عشرة : تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالى وتنوين المنادى عند الاضطرار وتنوين مالا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاءٍ قومك وتنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلةٍ لبيبةٍ فإنك تحكى المسمى به [1] .

٢ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف تاج الدين أبو العباس بن أبى عبد الله بن أبى العباس البكرى من بكر بن وائل الشريشى الصوفى الإمام العارف العلامة ولد سنة ٥٨٣ هـ وتوفى ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ٦٤٠ هـ بأعمال الفيوم ودفن بها .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢ : ١٠٨ .

له كتاب توحيد الرسالة ورسالة التوحيد فى أصول الدين ، وكتاب أسرار أصول الدين ، وكتاب أسرار الرسالة ، وكتاب الأسرار، وكتاب أسنى المواهب ، وكتاب شرح المفصل ، وكتاب شرح الجزولية فى النحو ، وكتاب صحبة المشايخ ، وكتاب عوارف الهدى وهدى العوارف ، وكتاب فى السماع ، وكتاب أنوار السراية وسراية الأنوار نظم ومن شعره :

لو لم تَكُنْ سبُلُ الولاءِ بعيدةً   لاتنتحى إلا بِعَزْمَةِ وَاحِدِ[1]
لتوارد الضدان أربابُ العُلاَ   وَالأرزَ لون على مَحَلٍّ واحِدِ

٣ ـ سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامى الأندلسى البيانى النحوى المالكى ، حدثنا عنه الشريف الدمياطى قال : رأيته ببغداد سنة ٦٠٥ هـ ونقل عنه تلميذه ابن إياز فى شرح الفصول فى مواضع عديدة وسماه سعد الدين وذكر أنه شرح الجزولية وتوفى سنه ٦٤٥ هـ[2] .

٤ ـ محمد بن على بن محمد بن إبراهيم الأنصارى المالقى أبو عبد الله ويعرف بالشلوبين الصغير وهو من النبلاء الفضلاء ، أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبى صالح ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة أقرأ ببلده القرآن والعربية ، وكان بارع الخط منقبضا عن الناس كثير التعفف متحققا بأشياء جليلة مقتصدا فى شئونه كلها لايقرئ إلا من له

---

(١) بغية الوعاة ١ . ٣٦٠ ، ٣٦١ .
(٢) بغية الوعاة ١ ٥٧٧ ، ورضات الجنان ٣٠٨ ، وكشف الظنون ١٨٠٠ .

جهة تخدم ، غير محترف بذلك ومعيشته من أملاك له ، مجانبا الناس على استقامة وخير ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا ، وأكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية وانتفع به طائفة ومات فى حدود سنة ٦٦٠ هـ عَنْ نحو أربعين سنة [١] .

- تعليق : مات ابن عصفور سنة ٦٦٣ هـ أى بعد موت الشلوبين الصغير ولا يعقل أن يكمل الطالب شرح أستاذه إلا فى حالتين : إما بإذن من أستاذه فى حالة الانشغال وإما فى حالة وفاته ، ولكننى أعتقد أن هذا سهو من المؤلفين وأن الشلولين الصغير لم يُكْمِلْ شرح ابن عصفور ولكلٍّ شَرْحُهُ .

٥ - على بن مؤمن بن محمد بن على أبو الحسن بن عصفور النحوى الحضرمى الإشبيلى ، حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، أخذ عن الدباج والأستاذ أبى على الشلوبين ولازمه مدة ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة ، وتصدر للاشتغال مدة بِعِدَّة بلاد وجال الأندلس وأقبل عليه الطلبة وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك ، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك ، قال الصفدى : ولم يكن عنده ورع ؛ جلس فى مجلس شراب فلم يزل يُرْجَمُ بالنارنج إلى أن مات وصنف كتبا كثيرة منها الممتع فى التصريف والمقرب وشرح المقدمة الجزولية ومختصر المحتسب وثلاثة شروح على الجمل والمفتاح والهلال وشرح ديوان المتنبى وشرح الحماسة وسرقات الشعراء وله هذان البيتان :

---

(١) بغية الوعاة ١ : ١٨٧ .

ـماتدنَّستُ في التفريطِ في كِبَرى وصِرتُ مُغْرًى شُرْبِ الرَّاحِ واللَّعَسِ[1]

أيقنْتُ انَّ خِضَابَ الشَّيْبِ أَسْتَرُلى إن البياضَ قَليلُ الحملِ للدَّنَسِ

وكتاب المقرب فى النحو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور ويقع فى ١٦٧ صفحة أوله : الحمد لله الذى لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ولم يستنجح بأفضل من صُنعه مرام ، جاعلِ النطق أشرف الصفات للبشرية ، وآخره :

يَانـــاظِـرًا فيهِ سَلِ اللهَ مَرْحَمَـةً عَلَى المصَنِّفِ واسْتغفرْ لِصَاحِبِهِ

وَاطلُبْ لنفسـك مِنْ خَيْرٍ تُرِيد بهِ مِنْ بَعْـدِ ذَلِـك غُفْرَاناً لِصَاحِبِهِ

ولد سنة ٥٩٧ هـ الموافــق ١٢٠٠ م وتوفى فى ٢٤ من ذى القعدة سنة ٦٦٣هـ وقيل سنـــة ٦٦٧هـ وقيل سنة ٦٦٩ هـ المــوافق ١٢٧١ م[2] .

٦ ـ أبو عبد الله جمال الدين الطائى محمد بن عبد الله بن مالك ، صاحب التـآليف المفيدة والتصـانيف الجليلة ، والعلم المشهور فى العـربية والنحـو والشواهد ، ولد بمدينة جيان بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ الموافق ١٢٠٣ م وانتقل إلى دمشق وأقام بها وكان بحرا لا يشق عبابه فى

---

(١) اللعَس سواد مستحسن فى باطن الشفة يقال فى شفتيها لعسة واللعَس بفتحتين لون الشفة إذا كانت تقترب إلى السواد قليلا وذلك يستملح وبابه طرب يقال شفة لعساء وفتية ونسوة لعس

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ ووفيات ابن قنفذ (مخطوطة) توفى ابن عصفور سنة ٦٦٧ هـ غريقا بتونس ، وكشف الظنون ١٨٢٢

العلوم وخاصة فى النحو ، وتصدر بحلب لإقراء العربية وكان يجتمع به قاضى القضاة ابن خلكان ويحترمه لعلمه ، وقد أفاد ابن مالك ممن عَاصَرَهُ من أعلام العربية والنحو ومن بينهم ابن الحاجب وابن يعيش وصرف طول حياته همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية وأربى على المتقدمين وكان إماما فى القراءة وعالما بها وألف قصيدة دالية مشهورة وكان فى النحو والتصريف إماما لا يبارى ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، وتولى إمامة المدرسة العادلية فى الشام وأما اطلاعه على أشعار العرب التى يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجبا وكان الأئمة والأعلام يتحيرون فى أمره وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن الكريم فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما كان عليه من الدين المتين وصدق اللهجة وفصاحة العبارة وكمال العقل .

أقام بدمشق مذة يصنف ويشتغل بالجامع الأموى والمدرسة العادلية وتخرَّج عليه جماعة وكان نظم الشعر عليه سهلا ، رجزه وطويلة وبسيطة وروى عنه وأخذ من علمه ابنه بدر الدين محمد وابن العطار وشهاب الدين غانم وناصر الدين بن شافع وسواهم .

قدم رحمه الله القاهرة ثم رحل عنها إلى دمشق وبها مات فى الثانى عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـ وله مؤلفات تربو على الثلاثة عشر مؤلفا أشهرها ألفيته المشهورة فى النحو ومنها الموصل فى نظم المفصل والكافية الشافية والخلاصة وهى مختصر الشافية وإكمال الأعلام بمثلث الكلام ولامية الأفعال وشرحها وفعل وأفعل والمقدمة الأسدية وعدة اللافظ وعدة الحافظ والنظم الأوجز فيما يهمز والاعتماد فى الظاء والطاء وإعراب مشكل

البخارى وتحفة المورود فى المقصور والممدود والتسهيل واسمه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد [١] والمنهاج الجَلِىّ فى شرح القانون الجزولى أوله : أحمد الله على نعمته . . . الخ قال : إن كتاب القانون فى النحو للشيخ الإمام الفاضل عيسى أبى موسى الجزولى وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم مستعص على الفهم مشتمل على لباب الأدب ، منطو على سر كلام العرب ، متضمن للنكات العربية التى خلا عنها أكثر شروح النحو ، ورأيت أهل عصرنا مائلين إلى حفظه ، ولكنهم يعجزون عن فهمـه ، حتى ظن بعضهم أنه منطق ، أو أن أكثره منطق ، وليس فيه ما يتعلق بالبحث المنطقى سوى فصل نزر فى أوله، وقد كنت أكثرتُ من تتبع ألفاظه فأقبلت على شرحه . . . الخ [٢] وهذا يعنى أن هناك شرحا للمقدمة الجزولية لابن مالك لأن صاحب كشف الظنون قد اعتاد أن يكتب المؤلفات وينسبها لصاحبها ، ولكنه إذا اشاهد أحد هذه المؤلفات يكتب مقدمتها ومقتطفات منها وهذا يعنى أنه شاهد الشرح ولكن أين هو ؟ لقد ضاع مع الزمن ولم يبق منه إلا هذه السطور القليلة التى أوردها حاجى خليفة رحمه الله تعالى .

٧ ـ على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى الأبذى أبو الحسن قال فى تاريخ غرناطة : كان نحويا ذاكراً للخلاف فى النحو ومن أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على

---

(١) بغية الوعاة ١ : ١٣٠ ، ١٣٧ والأعلام للزركلى ٧ : ١١١ وشرح ابن عقيل ١ : ٤ ـ ٧

(٢) كشف الظنون ١٨٠٠ .

غوامضه أقرأ بمالقة وقرأ عليه ابن الزبير ثم انتقل إلى غرناطة فاقرأ بها إلى أن مات سنه ٦٨٠هـ .

قال أبو حيان فى النضار : كان أحفظ مَنْ رأيناه بعلم العربية وكان يقرئ كتاب سيبويه فما دونه وكان فى غاية الفقر على إمامته فى العلم ، وَلِيَ إمامة جامع القيسارية ، قلت يوما للفقيه أبى إسحاق إبراهيم بن زهير - والأبذى حاضر - ماحد النحو ؟ فقال : هذا الشيخ هو حد النحو وذكر وفاته وقال فى رجب سنه ٦٨٠ هـ [١] .

والغريب أن السيوطى فى بغية الوعاة لم يذكر أنه شرح المقدمة الجزولية بينما أورده فى الأشباه والنظائر أربعة عشر رأيا وقال عنه إنه شارح كبير من شراح القانون لأبى موسى الجزولى قال السيوطى : قال أبو الحسن الأبذى فى شرح الجزولية يعترض على الجزولى . . الخ [٢] .

٨ - يحيى بن معط بن عبد النور [٣]. قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : « قال ابن معط فى شرح الجزولية وتقول فى الحال : إن تزرنى ضاحكا آتك فى هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها ؛ لأن الحال لا تضمر وتقول فى الظرف على إعمال الثانى : سرت وذهبت اليوم وعلى الأول سرت وذهبت

---

(١) بغية الوعاة ٢ : ١٩٩ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٩٣ ، ١٢٥ ، ٣٢٥ ، ٢/ ٣٢٧ : ٨٠ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٨٨ ، ٢٤٢ / ٣ : ٦ ، ٢٣ / ٤ : ٢٣ ، ٧٠ ، ١٠٨ .

(٣) سبق التعريف به فى تلاميذ الجزولى .

فيه اليوم وفى المصدر على الثانى إن تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا وعلى الأول أضربكه ضرباً شديدا » [1] .

٩ ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محيى بن حزب الله بن محمد بن خلف الله بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجى الأنصارى ثم الشاطبى ، وجده يعقوب هو الداخل قال الغبرينى : لقيته ببجاية فى مدة اجتيازه عليها إلى المشرق ، ولقيته بعد ذلك فى مدة قضائه بها، له علم محكم وعقد صحيح مبرم ، رحل وحج وكانت رحلته بعد تحصيله فزاد فضلاً إلى فضله ونبلا كثيرا إلى نبله .

كان له علم بالعربية وأصول الفقه وله مشاركة فى أصول الدين وفى قوانين الطب له شرح على الجزولية سمعت عنه ولم أره والذى يقع فى النفس أنه جيد فى نسختين مفيد ،وكثيرا ما كانت المذاكرة تَقَعُ معه فيما يعد أنه من مشكلات القانون فيجيد فى الجواب عليه وكان فى أصول الفقه جيدا وكان متأنياً فى فقهه لا يستحضر من النقل الكثير ، ولكنه يستحضر ما يحتاج إليه ، وكانت له ديانة متينة وكان عظيم الهمة رفيع القدر يخط بخطه القضاة فى بلاد عدة وكان أبُوه قاضياً وبيتهم بيت علم وقضاء وثوارث سؤدد ، وقضى ببجاية فكان فى قضائه على سنن الفضلاء وطريق الأولياءِ وَالعُقَلَاء قائما بالحقوق ثم انصرف عن بجاية وَتَولَّى قضاء حاضرة إفريقية ، توجه من قبل ملك إفريقية رسولا إلى صاحب الديار المصرية فَحَمِدَ مسعاه وشكر منحاه ، وفى وقعة بنى مرين بطنجة عرض عليه

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ : ١٠٨ .

أهلهـا أن يبايعوه وكان قادرا على ذلك فتمنع عن ذلك وقال : والله لاأفسد دينى ودنياى وهذا من دينه وفضله وعقله ونبله ، توفى بتونس فى الثانى عشر لصفر سنة ٦٩١ هـ [١] .

١٠ ـ أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقى النحوى كانِ قيمـا على العـربية ؛ إذ كانت جل بضاعته يشارك فى المنطق والعروض وقرض الشعر وكان عالما فى النحو ضيق الحال تتلمذ عليه أبو الحسن بن أبى العيش وقرأ النحو على أبى الفرج المالقى ، صنف شرح الجـزولية وشرح مقرب ابن هشام الفهرى ووصل فيه إلى باب همزة الوصل ، رصف المبانى فى حروف المعانى وغيرها توفى رحمه الله تعالى يوم الثلاثاء سابع عشر من ربيع الآخر سنه ٧٠٢ هـ [٢] .

١١ ـ عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو على الأشبيلى الأزدى المعروف بالشلوبين وقد سبق التعريف به فى تلاميذ الجزولى .

١٢ ـ أبـو محمـد القـاسـم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقى الأندلسى المرسى النحوى من علماء العربية بالأندلس ونسبته إلى لورقة فى الشمال الغربى من مدينة مُرْسِيَة المدينة الكبرى .

كان إماما فى العربية عالما بالقراءات واشتغل فى صباه بالأندلس وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مايتمناه فصار عينا للزمان وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب .

---

(١) انظر عنوان الدراية للغبرينى ٦٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة ١ : ٣٣١ وأخبار غرناطة ١ : ٧٩ ، ٨٣ وكشف الظنون ٩٠٨ ، ١٠٧٩ ، ١٨٠٠ .

قرأ القرآن والنحو على أبى الحسن بن الشريك ومحمد بن نوح الغافقى وبدمشق على التاج الكندى وسمع عليه أكثر مسموعاته وببغداد على أبى البقاء العكبرى وأبى محمد بن الأخضر وكان يعرف اللغة والأصول وعلوم الأوائل جيدا إلى الغاية وكان مليح الشكل إماما مهيبا متفننا وَلِىَ مشيخة العادلية وكان له حلقة اشتغال .

له شرح المفصل فى أربعة مجلدات وشرح الشاطبية والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية لأبى موسى الجزولى ، ولد سنة ٥٧٥ هـ الموافق ١١٨٠ م وتوفى بدمشق فى اليوم السابع من رجب سنة ٦٦١ هـ الموافق ١٢٦٣ م ودفن بباب توما رحمه الله [١] .

وهذه الشروح لم يصل إلينا منها إلا حديث التاريخ عنها ولقد تكلفت الكثير علّنى أعثر على أحد هذه الشروح لتوثيق النسخة الأم ولقد عثرت على أربعة شروح هامة تكاد تكون كاملة للمقدمة الجزولية وهذه الشروح هى :

١ ـ شرح الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ :

قال السيوطى [٢] : صنف شرحين على الجزولية وله كتاب فى النحو سماه التوطئة وهذه الكتب الثلاثة ألفها الشلوبين على الجزولية .

---

(١) نفح الطيب ١ : ٣٥١ وغاية النهاية ٢ : ١٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٥٠ والأعلام للزركلى ٦ : ٦ وانظر المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد .

(٢) بغية الوعاة ٢ : ٢٢٤ .

وقال غير السيوطى:إنه الف شرحا للجزولية ولم يذكروا الشرح الثانى كما أن بعضهم لم يذكر التوطئة فى مؤلفات الشلوبين كالقفطى ، وسأطلق على الشرح الموجز من شرحى الشلوبين الشرح الصغير وعلى المطول اسم الشرح الكبير والكتاب الثالث سماه أبو على الشلوبين التوطئة .

(أ) الشرح الصغير للجزولية :

من هذا الشرح صورة مصغرة (مكروفيلم) بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم ١٠٣ نحو وعدد أوراقها ١٠٤ وقد شرح الشلوبين فيه المقدمة الجزولية شرحا غير مطول وكان شرحه هَذَا إجابة لبعض مَنْ يكرم عليه كما ذكر ذلك فى مقدمته ويحتمل أن يكون السائل من طلابه كما يحتمل أن يكون من أهل الحل والربط فى زمنه ، لكننى أرجّح الأول ؛ لأنه لو كان السائل من أولى الأمر لماضنَّ عليه الشلوبين بذكر اسمه على ما جرت به عادة المؤلفين فى كل عصر من العصور .

وهذا الشرح يطابق النسخة الأم كلَّ المطابقة، اللهم إلا بعض الاختلافات النادرة مما يؤكد صحة المخطوطة التى اعتمدت عليها فى تحقيق المقدمة الجزولية ، ولعل الزمن يساعدنى فى تحقيق هذا الشرح وإخراجه للدارسين فهو جيد مفيد [١] .

---

(١) قام بتحقيقه الشيخ ناصر الطريم بكلية اللغة العربية بالرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إشراف الأستاذ الدكتور أمين على السيد عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، ومنح درجة الماجستير .

(ب) الشرح الكبير للمقدمة الجزولية :

يعتبر هذا الشرح توسعة وبسطا للشرح الصغير ، وفضله على الشرح الصغير فى بسط الآراء والخلافات والأدلة والتعليلات والشواهد والأمثلة وتوجيه بعض الآراء أو بعض الروايات فى الشواهد أو شرحها فى إيجاز .

وهذا الشرح لم يصل إلينا جميعه وإنما وصل منه قرابة الربع ؛ إذ أول ما وصل إلينا باب لا النافية للجنس وهذا الباب فى الورقة ٥٣ من المقدمة الجزولية التى تبلغ أوراقها ٧٣ ورقة والموضوعات التى شرحت هنا فى الشرح الكبير فى ١٤٣ ورقة قد استغرقت فى الشرح الصغير ٢٣ ورقة .

وليس من المعقول أن يقال إن الشرح الكبير جزء من نسخة أخرى من الشرح الصغير ؛ لأن لِكُلٍّ من الشرحين سمات تميزه عن غيره فالشرح الصغير موجز قد يقتصر فيه على ذكر الأمثلة وكثيرا ما يترك الخلافات والأدلة كما أنه لم يُعْنَ فيه بتوضيح الشواهد وتوجيهها على خلاف الطريقة التى سار عليها فى الشرح الكبير .

(ج) التوطئـــة :

وكتاب التوطئة لا يعدو أن يكون كتابة للمقدمة الجزولية مرة أخرى مع تيسير بعض الأساليب وتوضيحها أو التفسير الموجز لبعض المسائل وضرب الأمثلة لها ، وذكر الشواهد وإعراب بعض الأساليب وترجيح بعض الآراء . والذى ينتهى إليه الباحث بعد قراءة المقدمة الجزولية والتوطئة أن التوطئة قد كَشَفَت الأسرار النحوية التى اكتفى أبو موسى

الجزولى أن يرمز إليها وأماطت اللِّثام عن كل ما خفى منها أوغمض، وقد قام الدكتور يوسف مطوع أحد أبناء الكويت الشقيق بتحقيقه ونشره .

وهـذه الكتب الثلاثة التى ألفها الشلوبين شرحا وتوضيحا للمقدمة الجزولية تعتبر بحق مبعث نهضة علمية ومثار جهد فكرى شغل صاحبه حينا بهذه المقدمة التى تعتبر تجريدا للأحكام ورمزا إلى الأصول التى حار فيها العلماء .

٢ ـ المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية :

من هذا الشرح نسخة خطية بدار الكتب المصرية بالقاهرة ورقم النسخة ٢٦٦ نحو وتقع هذه النسخة فى مجلدين كبيرين عدد أوراق المجلد الأول ٢١٠ ورقات وعدد أوراق المجلد الثانى ٢٥٣ ورقة وقد كتب النسختين بخط النسخ الممتاز العالم النحوى الكبير ابن إياز [١] .

ونسخة خطية أخرى مأخوذة على صورة مصغرة (مكروفيلم) موجودة بمعهد مَخْطُوطَاتِ جامعة الدول العربية بالقاهرة من مكتبة بغدادلى باستانبول رقم ١٨٥٥ وعليها تملك إبراهيم البقاعى وكتبها محمد بن على السيوفى الحنفى فى مجلد واحد عدد أوراقه ٣٦٦ ورقة من الحجم الكبير .

ويعتبر هذا الشرح من أعظم شروح المقدمة الجزولية وقد قمت بتحقيقه وسوف يكون قريبا إن شاء الله تعالى بين أيدى الدارسين .

---

(١) هو أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر نشأ ببغداد وتلقى عن سعد بن أحمد البيانى وقرأ على التاج الأرمدى وكان حَسِياً دمث الأخلاق ومن مصنفاته النحوية المحصول فى شرح الفصول لابن معط وشرح الضرورى لابن مالك والإسعاف فى مسائل الخلاف توفى سنة ٦٨١ هـ .

وفاتــــه :

اختلف المؤرخون فى تاريخ وفاة الجزولى فقيل سنة ٦٠٩ هـ وقيل ٦١٠ هـ [١] ، وأرجح الأقوال أنه توفى سنة ٦٠٧ هـ .

قال ابن عبد الملك المراكشى [٢] : « ولم يزل أبو موسى خطيبا بعد وفاة المنصور عند ابنه الناصر مكرما لديه يستصحبه فى أسفاره وَيَفْرَحُ بلقـائـه إلى أن وجَّهـه رسولا ومصلحا فى قضية بَيْنَ بعض صنهَاجَة الساكنين بأزمور [٣] فتوفى هناك ليلة السبت الثالثة عشرة من شعبان سنة سبع وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ وصَلَّى عليْه عبدُ الوهاب ودفن بتربة الشيخ الفاضل أبى شعيب أيوب بن سعيد الصنهاجى المعروف بالســارية شهرة عرف بها لطول قيامه فى الصلاة . . . وأخبرنى غير واحد منهم الشيخ الفقيه المُتَخلِّق الفاضل أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عبـد العـزيز بن عبـدون البرغواطى الأصل الأزمورى المولد والنشـأة قال : لما توفى أبو موسى الجزولى رحمه الله تفاوض أهل

---

(١) نبـاه الروة ٢ / ٣٧٨ والكامل فى التاريخ لابن الأثير الجزرى ٩ :٣٠٧ ووفيات الأعيان ٣ : ١٥٧ والمختصر فى أخبار البشر ٣ : ١١٥ ومرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤ : ١٩ والبداية والنهاية لأبى الفراء ١٣ : ٦٧ وغاية النهاية فى طبقات القراء ١ : ٦١١ وبغية الوعاة ٢ : ٢٨٨ وكشف الظنون صفحات ٦٠٥ ، ٨١١ ، ١٨٠٠ .

(٢) كتاب الذيل والتكملة ٥ الورقة ٧٧ .

(٣) تقع أزمور شمال غرب مراكش على الساحل الغربى للمغرب على المحيط الأطلسى جنوب غرب الدار البيضاء . انظر الأطلس العربى الطبعة الخامسة ١٩٨٣ صفحة ٤٤ .

العلم والخير والصلاح فى تعيين مدفنه فقال بعضهم : يدفن إزاء أبى شعيب وكان ممن حضر ذلك المقام وتلك المفاوضة أبو بكر محمد بن أبى بكر الزناتى النحوى فقال : نعم يدفن معه؛ لأنه كان فى الصلاح والفضل مثله ويزيد أبو موسى عليه بفضيلة العلم فدفن إلى جنبه ثم قال ابن عبد الملك : وقد زُرْتُ قبره غير مرة وهو لاطئ بالأرض وسط قبة قبرى أبى شعيب المذكور وابن ابنه الناسك الورع أبى محمد رحمة الله عليهم أجمعين .

وأقول :

إن الذى ذكره ابنُ عبد الملك فى وفاة الجزولى هو الذى ينبغى أن يعول عليه ، لأنه مبين مفصّل باليوم والشهر والمكان والسبب الذى من أجله توفى خارج مراكش فضلا عما تدل عليه ترجمته عن الجزولى من الاطلاع على غالب أحواله . والله أعلم .

والعنوان الذى كتب عليها « القانون فى النحو » تصنيف الشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق أبى موسى عيسى بن عبد العزيز[1] الجزولى النحوى رحمه الله تعالى آمين المتوفى سنه ٦٠٧ هـ ويُسَمَّى بالمقدمة الجزولية .

وهى نسخة فَرِيدَةٌ تقع فى ثلاث وسبعين صفحة بدار الكتب المصرية بالقاهرة الخزانة التيمورية مخطوط رقم ٣٦٢ نحو تيمور ، وهذه النسخة تقع فى حجم الكراسة كتبها العبد الفقير إلى الله الصمد إسماعيل بن محمد فى سنة ١٣١٨ هـ من نسخة مكتوبة سنة ٧٣٨ هـ باستانبول أى بعد وفاة الجزولى بما يزيد قليلا على قرن وربع من الزمان .

وهذا النص ليس فى حاجة إلى إقامة الدليل على صحة نسبته إلى صاحبه أوصحة عنوانه أوغير ذلك مما يسميه الأستاذ عبد السلام هارون مقدمات تحقيق المتن[2]؛ لأن مابين يدى من ذلك قدر كاف يمكن أن أجمله فيما يأتى :

أولا : الثقة بمن كانوا يستنسخون المخطوطات للمكتبة التيمورية وذلك أن القائم عليها لم يكن يكتفى بأن تنسخ له المجموعة

---

(١) فى الأصل : عيسى بن موسى وهو خطأ من الناسخ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها طبعة أولى ٤١ - ٤٩ .

من الكتب وإنما كان يوثق هذا العمل بالمراجعة والتدقيق أو بالعيون الطلعة التى لاتدع مجالا يمكن أن يتسرب منه الشك إلى مسألة من مسائل العلم التى ضمتها المكتبة التيمورية وقد بلغ من الثقة بمنسوخات هذه المكتبة أن اعتمد على ما فيها عدد من كبار المحققين فى العالم العربى ولم يسمع من أحدهم - فيما أعلم - أنه عثر على دَعِيٍّ أو مزيف من مخطوطاتها .كذلك بلغت الثقة بهذه المخطوطات حدا كبيرا جعل خبراء التراث والعاملين على إحيائه يتجهون إليها ويعولون على كثير مما فيها ، ويتخذون منهُ عُمْدَةً فى التحقيق يوجهون إليه الباحثين والدارسين فى مختلف فنون اللغة العربية وآدابها . والمكتبة التيمورية الآن تحتل قسما خاصا بها فى دار الكتب المصرية بالقاهرة .

ثانيا : مطابقة هذا النص لما دَوَّنَهُ أبو على الشلوبين مطابقة حرفية فى الشرحين المذكورين .

ثالثا : ما كتبه اللورقى فى شرحه المسمى بالمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية والذى سبق الحديث عَنْهُ عند ذِكْرِنا لشراح المقدمة الجزولية .

رابعا : كل ما نقله الجزولى عن الزجاجى وغيره قد ثبتت صحته بالرجوع إلى كتبهم .

خامسا : النقول المثبتة فى كتب النحو عن أَبِى موسى الجزولى واردة فى مقدمته كما نقلوها .

سادسا : ما ثبت فى كتب التراجم من نسبة المقدمة الجزولية إلى أبى موسى الجزولى .

ولقد جعلت هذه المخطوطة هى النسخة الأم ورمزت إليها بـ (أ) .

أما المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية فرمزت إليها بـ(ب) .

أما الشرح الصغير للشلوبين فرمزت إليه بـ (ج) .

وهذه المخطوطة كتبت بخط نسخ جميل جدا وواضح للغاية بمداد أسود من النوع الذى يطلقون عليه « زفر » وجففها كاتبها بالرمل لتثبيت الكتابة والدليل على هذا أن بعض الحصى الصغير مازال عالقا ببعض الكلمات مما جعل بعض الحروف تبرق تحت أشعة الشمس وكتب كلمة « باب » بالمداد الأحمر الفاقع ومن الشىء العجيب أن الكتاب لم تمسه يد قَبْلى وكأنه مخطوط منذ أيام قليلة .

ويؤخذ على الكاتب للنسخة أنه سها فى بعض المواضع وكذلك كان يرسم بعض الكلمات كما هى أمامه دون فهم وقد أدركت ما فاته فى التحقيق والأسقاط والأخطاء الهجائية والنحوية وما قد يكون من تصحيف أو تحريف وأثبت كل ذلك فى هامش التحقيق فمثلا :

فى الورقة رقم ٧ السطر الخامس « ولايفرد فوك إلا معوضا من واوصا » والصحيح من واوها .

فى الورقة رقم ٨ السطر الثالث « والمجموع حقيقة قسان » والصحيح قسمان .

فى الورقة رقم ٩ السطر السادس « الألف ز اللام » والصحيح الألف واللام .

فى الـورقـة رقم ١٤ السـطر الثـانى « واظهـارهم لهـا فى هذير الموضعيں » والصحيح فى هذين الموضعين .

وفى الورقة رقم ١٩ السطر ١٣ «فيقال اللذان لظلول » والصحيح والصحيح لطول .

فى الـورقـة رقم ٢١ السـطر ١٧ « ومفعولا لـم يسم فاعله بشرط الاقتران بالا » وقد كتبت كلمة الاقتران بخط حديث .

فى الورقة رقم ٢٨ السطر ٥ « وامتنع التعليق والإلغا » والصحيح والالغاء .

فى الـورقـة رقم ٤٥ السـطر ٤ « آخـر العـطف طلبا للتخفيف » والصحيح وآخر العقد طلبا للتخفيف .

وفى الـورقـة رقم ٤٥ السطر ٩ « ما حذف منه فى التصغير ألف الوصل من نحو ابن » والصحيح وتطرح ألف الوصل من نحو ابن .

فى الورقة رقم ٤٥ السطر الأخير « وحارية أحد عشرة » والصحيح وحادية إحدى عشرة

فى الـورقـة رقم ٤٧ السـطر ١٧ «ومـاأردت نداءه مما فيه الألف والألف » والصحيح مما فيه الألف واللام .

فى الورقة رقم ٥٨ السطر ١٤ « وفعل وفعل جميعا معتل اللام » والصحيح وفعل وفعل جَمْعاً معتل اللام .

فى الورقة رقم ٦٠ السطر ٧ « ويكون معرفة ونكرة منجرا باللام إلا شخصا » والصحيح إلا مختصا .

فى الـورقـة رقم ٦١ السطر ٣ « للسمع أى أو يكون على أصل الكلمة » والصحيح حذف أى

فى الورقة رقم ٦٣ السطر ١٥ « وعلى نحو قد قدوته » والصحيح وعلى نحو قه وشه .

فى الورقة رقم ٧٢ السطر ٤ « ابحلا » والصحيح بخلافه .

فى الورقة رقم ٧٢ السطر ٥ « والهاء الألف » والصحيح وَالْهَاوِى الأف .

الورقة رقم ٧٣ السطر ٤ « الجوهرى قسم للعرب » والصحيح الجوهرى هى قَسَمٌ للعرب » .

والمخطوطة بعد ذلك لا خطأ فيها وما أثبته من الأخطاء لايعدو أن يكون سهوا أَوْ هو الحرص على ما كُتِبَ فى النسخة التى نقل منها الكاتب .

رأىٌ فِى المَقدِّمَةِ

قال ابن خلكان فى ترجمة الجزولى [1] : «كان إماما فى النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ، وصنّف فيه المقدمة التى سماها القانون ، ولقد أتى فيها بالعجائب وهى فى غاية الإيجاز ، مع الاشتمال على شىء كثير من النحو لم يُسْبق إلى مثلها ، واعتنى بها جماعة من الفضلاء فشرحوها ، ومنهم من وضع لها أمثلة ، ومع هذا كله لاتفهم حقيقتها ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم فى إدراك مراده منها ؛ فإنها كلها رموز وإشارات ، ولقد سمعت بعض أئمة العربية المشار إليه فى وقته وهو يقول « أنا ماأعرف هذه المقدمة وما يلزم من كونى ما أعرفها أنى لا أعرف النحو وبالجملة فإنه قد أبدع فيها » .

وقد نقل ابن العماد ذلك عن ابن خلكان [2] .

وقال القفطى بعد أن عرَّف الجزولى [3] : وأخبرنى صديقنا النحوى اللورقى الأندلسى قال : اجتزت به (أى الجزولى) فى طريقى فأرشدت إلى منزله فدققت عليه بابه فخرج إلَىَّ فسألته عن مسألة فى مقدمته فأجابنى عنها وانصرفت ، وقد عنى الناس بشرح هذه المقدمة

---

(١) وفيات الأعيان ٢ : ١٥٧ .

(٢) شذرات الذهب ٥ : ٢٦ .

(٣) إنباه الرواة ٢ : ٣٧٨ .

فَمِمَّنْ شرحها صديقنا هذا المعلم وَأَجَاد ، وشرحها أبو على الشلوبين نزيل إشبيلية ونحويها ولم يطل [1] .

وقال السيوطى : فى بغية الوعاة [2] : وله المقدمة المشهورة وهى حواش على الجمل للزجاجى ، وقال بعضهم ليس فيها نحو ، وإنما هى منطق ؛ لحدودها وصناعتها العقلية ثم أنشد للشيخ مجد الدين بن ظهير الإربلى فيها :

مُقَـدِّمَـةٌ فى النَّحْوِ ذاتُ نتيجَةٍ ... تناهَتْ فأغْنَتْ عن مُقَدِّمَةٍ أُخرى
حَبَـانَابِهَا بَحْرٌ من العِلْمِ زاخِرٌ ... ولا عجَبَ للبَحْرِ أن يَقْذِفَ الدُّرَّا
وأوْضَحَهَـا بالشَـرْحِ صَدْرُ زَمانِهِ ... ولَمْ نَر شَرْحاً غيْرَهُ يشْرَحُ الصَّدْرَا

قال ابن مالـك فى شرحـه لهـا كما بكشف الظنون [3] : إن كتاب القانون فى النحو للشيخ الإمام الفاضل أبى موسى عيس الجزولى [4] .

فهذه أقوال أئمة النحو وجهابذة الفن ولكن مما يسترعى النظر ويثير العجب فيما تقدم أمور :

أولها : قول ابن خلكان : ولقد سمعت بعض أئمة العربية؛ وذلك لأن اعتـراف إمـام من أئمة العربية مشار إليه فى وقته بأنه ما يعرف هذه المقدمة أمر غير مقبول ؛ لأنها لاتخرج عن كونها مختصرا موجزا من

---

(١) يشير بهذا إلى الشرح الصغير للشلوبين .
(٢) بغية الوعاة ٢ : ٢٣٦ .
(٣) كشف الظنون لحاجى خليفة ١ : ٦٠٥ ، ٨١١ ، ١٨٠٠ .
(٤) انظر شُرَّاحَ المقدمة الجزولية صفحة ٣٥ .

مختصرات النحو التى عرفت قبل الجزولى وعلى هذا فإنه يلزم من عدم معرفتها عدم معرفة شىء من النحو فضلا عن الإمامة فيه .

ثانيهـا : ذهـاب اللورقى إلى منزل الجزولى وسؤاله عن مسألة فى مقـدمتـه وقـد يكون سبب ذلك أن اللورقى قد عَسر عليه فهم هذه المسألة حين كان يكتب شرح الجزولية فاستوضحها من صاحبها ، أو أنَّ شبهة اعترضته فأراد أن يُمِيَط عنها اللثام فهذه المقدمة ليست فى حقيقتهـا إلا كـتابٌ من كتب النحـو المـوجـزة التى جمعت شوارده واقتنصت أوابده من غير استشهاد أو تمثيل .

ثالثها : قول السيوطى : إنها حواش على الجمل للزجاجى وهذا غير صحيح ؛ لأن الحاشية تكون توضيحا للمتن ومسايرة له فى أبوابه ومقاصده وليست المقدمة كذلك مع الجمل ؛ لأنه أحرى أن يكون توضيحا لها ولا يقابل ما فيه من السهولة إلا ما فيها من الامتناع ، كذلك فإن ترتيب المقـدمة الجزولية مخالف لترتيب الزجاجى فى كثير من الأبـواب ولم يذكر فيها الجمل الإ مرة واحدة مع اختلاف الأساليب والمادة فى غالب الأحوال ، والحواشى إنما توضع لمزيد من الشرح والتوضيح ، وقد يضيف صاحب الحاشية كثيرا من الفوائد التى ينتفع بها الطالب ، ولعل أقرب الحواشى إلى الأيدى حاشية الصبان على شرح الأشمـونى . . ومَنْ يقـرأ هذه الحـاشية يجد مصداق ما يقول العلامة الصبان ولكن قارئ المقدمة الجزولية لا يجد فيها ما يصدق كلام السيوطى من أنها حواش على الجمل للزجاجى ؛ ذلك أنها أكثر اختصارا من كتاب الجمل فى جُلِّ موضوعاتها وذلك بسبب خلوها من الأمثلة غالبا ومن الشواهد التى يتطلبها إدراك علم النحو وفهمه .

والمتعارف أن الحاشية تعتمد أساسا على الكتاب الذى تؤلف من أجله ولكننا هنا نرى الجزولى لا يذكر من كتاب الجمل إلا قليلا من النصوص ولايتعرضُ للتعليق على قول الزجاجى إلا قليلا ويكفى أن يرجع القارئ إلى كتاب الجمل للزجاجى ليقرأ باب التنازع مثلا فقد دُوِّنَ فى خمس صفحات منه (٢٣ ـ ٢٨) طبعة الجزائر ثم يرى مَا كَتَبَ أبو موسى الجزولى فى مقدمته عن هذا الباب من سطور لا تكاد تجاوز أصابع اليد الواحدة عدا فكأنّ الصفحة من كتاب الجمل تقابل بسطر واحد فى المقدمة الجزولية ، وفى هذا الباب فى الجمل ثلاثة شواهد وما يزيد على ثلاثين مثالا توضِّحُ مختلف الأحوال من إعمال الأول أو الثانى بينما يجرد الجزولى القواعد تجريدا بعيدا عن الأمثلة والشواهد بحيث لايدرك مراده إلا العالمون .

ونحن نحمد الله على أن المؤرخ النقاد ابن عبد الملك المراكشى قد كفانا مؤونة الرد على هذه المفتريات فنورد كلامه فى ذلك مقتصرين [1] عليه : « وله مصنفات فى النحو مفيدة أشهرها التقييد المحاذى به أبواب الجمل للزجاجى ، سمى بالاعتماد وبالقانون أيضا الجارى عليه بين الناس اسم الكراسة الجزولية ومن الناس ـ وأكثرهم مِن الأندلسيين ـ مَنْ ينسبها إلى شيخه محمد بن برى ويذكر عن أبى موسى أنه كان يقول إنها جمعُ تلامذة أبى محمد بن برى حسبما لقنوه

(١) الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشى ٥ الأوراق من ٧١ ـ ٧٨ مخطوطة بالرباط .

عنه ومنهم من يأثر [1] عن أبى موسى أنها من إملاءات ابن برى على أبـواب الجمـل وأن أبـا موسى كملهـا . . . وكل ذلك مما لاينبغى الاعتماد [2] عليه ، وإنما هى تَقَوُّلَاتُ حَسَدَتِهِ النَّافِسِينَ عليه وإلا فلماذا لم تعُرفْ من قبل أبى موسى وقد أخذها الناس عنه ودرسهم إياها ولم تشتهر إلا له . وقد وقفت على خَطِّهِ فى نسخ منها محملا إياها بعض آخذيها عنه ولم يأت بها أحد زاعما أنه أخذها عن ابن برى على كثرة تلاميذه والآخذين عنه إلى عصرنا هذا » .

ولست أزعم ان الجـزولى رحمه الله تعالى فى مقدمته أتى بنحو جديد ، ولا أنه أدخل إصلاحاً فى النحو مما يتطلبه الجيل الحاضر الذى يميل إلى التبسيط كثيرا فى قواعد هذا العلم ولكن الذى عمله الجـزولى هو أنه عمد إلى طريقة بعض أوائل النحويين الذين كانوا يميلون إلى تعليل بعض قواعـد النحـو والنظر إليه على أنه علم ذو قوانين محكمة فتوسع فيها ومزجها بشىء من المنطق وكان همه الأكبر أن يجمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم فى أقل ما يمكن من الألفاظ فبلغ إلى مراده من ذلك وأوفى عليه .

ولا أظن أن مقـدمتـه واسمها هذا من اصطلاحات المنطق وكذا القانون اسمها الآخر يقصر على أوسع كتب النحو جميعها أو تَقِلُّ عن أكثر مؤلفات مَنْ قبله من النحويين استيعابا ، هذا مع صغر حجمها ولطف جرمِهَا بحيث تسمى الكراسة أيضاً بل إننى أرى أنها اشتملت

---

(١) يأثر : ينقل .

(٢) فى الأصل : التصريح .

على حقائق ودقائق قلّما توجد فى غيرها من الأمهات وهذا ما جعل لها مقاما خاصا بين كتب هذا العلم وجعل المتخصصين به ينظرون إليها نظرة إعجاب وإكبار .

رابعها : أما ما رآه بعضهم أن ما فيها من صناعة المنطق جعلها تستعصى على الفهم ، وَمُبَالَغَةُ غيره فيقول : ليس فيها نحو وإنما هى منطق خالص فَالإِنْصَافُ هو ما قاله ابن مالك رحمه الله تعالى [1] من أن ما يتعلق بالبحث المنطقى فيها فصل نزر فى أولها وإن كان ذلك لاينفى الصياغة المنطقية التى صيغت بها بعضُ الحدود والتعاريف والقضايا الكلية التى تنطبق عليها الأحكام الجزئية .

والفصل الذى يشير إليه ابن مالك هى هذه الجُمَل الواقعة فى افتتاح المقدمة الجزولية « الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع كل جنس قسم إلى أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع وإلا فليست الأنواع أنواعا له ولا الأشخاص أشخاصاً لتلك الأنواع . . . الاسم كل كلمة تدل على معنى فى نفسها وَلاَتَتَعَرَّضُ لزمان وجود ذلك المعنى » .

فهذه النبذة هى كل ما يتعلق بالبحث المنطقى الخاص فى المقدمة الجزولية ، ولعله إنما أتى بها فى الافتتاح لينبه على وجوب ملاحظة تلك القاعدة فى كل حكم يأتى به فيما بعد ، يدل على ذلك

---

(١) انظر شُرَّاح المقدمة صفحة ٣٥ .

ما ذكره ابن قنفذ [1] فى وفياته من أنّ الأستاذ أبا عبد الله بن جيانى وكان له تحقيق فى النحو والقراءات طلب منه بعض الناس أن يقرأ عليه الجزولية فى النحو فأخذها الأستاذ فى يده وقصد أبا العباس بن الشماع المراكشى لمعرفته بفن المنطق وقرأ عليه استفتاحها فى الجنس والنوع قال : وأنا حاضر ثم قرأها فى عشية يومه ، وعد ذلك من إنصافه وتحقيقه رحمه الله .

هذه ناحية المنطق فى الجزولية وثَمَّ ناحية أخرى أرى أن لها دخلا كبيرا فى صعوبة فهمها وصغر حجمها وهى خلوها من التطبيق فإنها كلها أحكام متتابعة متلاحقة ولا شىء يوضح هذه الأحكام من الأمثلة والشواهد التى درج النحاةُ على إيرادها وتوضيح المراد بها حتى أنهم يقولون بالمثال يتضح المقَال ، وليس بالمقدمة تطبيق من هذا القبيل إلا فى مواضع قليلة جدا وذلك ماحَدَا ببعض المُعْتَنِينَ بها أن يضَعَ لها أمثلة وهى بالأمثلة المطلوبة والشواهد قد تبلغ ضعف عدد أوراقها ولكنها مع ذلك بالنظر الى ما احْتَوَتْهُ من المعلومات والفوائد النحوية تبقى مركزة تركيزا تفوق به كثيرا من المطولات فى هذا العلم .

---

(١) هو أحمد بن حسين بن على بن الخطيب بن قنفذ أبو العباس الشهير بابن قنفذ الإمام العلامة القاضى الفاضل المحدث المبارك المصنف ولد سنة ٧٤٠ هـ توفى سنة ٨١٠ هـ (تعريف الخلف برجال السلف لأبى الغول)

ولقد كان قوم من النحاة قبل الجزولى يتوخون فلسفة هذا العلم والمزج بينه وبين المنطق ، ومنهم الرمانى [1] الذى قال فيه أبو على الفارسى [2] إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء وإن كان مانقوله نحن فليس معه منه شىء .

---

(١) هو على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى وكان يعرف أيضا بالإخشيدى وهو بالرمانى أشهر ، ولد سنة ٢٧٦ هـ وتوفى سنة ٣٨٤ هـ (بغية الوعاة ٢ : ٤٩٦) .

(٢) هوالحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسى ولد بفسا من أرض فارس وقدم بغداد فاستوطنها وأخذ من علماء النحو بها توفى ببغداد يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول سنة ٣٧٧ هـ .
إبناه الرواة ١ : ٢٧٣ وبغية الوعاة ٢ : ٤٩٦ .

الفصل الثانى

منهجه فى التأليف

قلت إن الفترة التى عاش فيها الجزولى كانت مليئة بالعلماء الكبار ومن طبيعة النهضة إذا وُجدت أنها تعمُّ جميع مظاهر الحياة للأمة وأنها تكون ذات سمة خاصة تجذب إليها النظراء والأمثال ، فالنحوى الذى يعاصر مثل الطبيب ابن زهر والفيلسوف ابن رشد وعشرات الفقهاء المجتهدين والأدباء المبتكرين لابد أن يكون من طراز أبى موسى ذا طريقة فى النحو تتجه إلى إخضاع النحو وهو العلم النَّقْلِى للقياس العَقْلِىِّ وتعليل قواعده وأحكامه كما تعلل قواعد المنطق وأحكامه والذى نستنبطه بعد دراسة مقدمته أنه جمع أكثر ما يمكن من أحكام هذا العلم فى أقل ما يمكن من الألفاظ .

ولكننا نسأل أنفسنا لماذا بَعُدَ الجزولى عن كثرة الاستشهاد واقتصر فى معظم الأبواب على سرد قواعد النحو دون كتابة شاهد واحد ؟ مع أن هذا يخالف طريقة النحاة الأندلسيين الذين أكثروا من الاستشهاد ويخالف الزجاجى فى جمله التى ظن بعضُ المؤرخين أن المقدمة الجزولية حواش عليها ففى جمل الزجاجى بَسْطٌ لأبواب النحو وَتْفصيل واستشهاد بكثير من الكلام العربى .

والرأى عندى بعد دراستى لهذا العالم الجليل والإلمام بكل ما أحاط به من أحداث أنه أراد أن يخضع ما لديه من النحو للمنطق لمعرفته به وربما كان هذا هو الذى دفعه إلى قلة الاستشهاد فى مقدمته وهذا دون شك يُنْقِصُ من قيمة المقدمة الجزولية ، إذ أنه لو أكثر من الشواهد واستوفاها فى مواضعها لكان لكتابه شأن عظيم .

فإن قال قائل . ربما جنح إلى هذه الطريقة فى التأليف لقلة اطلاعه على المؤلفات النحوية التى مُلئت بالشواهد ، رددت كَلاَمَهُ هذا وقلتُ : إن كتاب سيبويه كان أمامه وهو يملى أو يكتب مقدمته وكتاب سيبويه مملوء بالشواهد من القرآن الكريم ومن أشعار العرب وكذلك كتاب الجمل للزجاجى وكتاب الأصول لابن السراج وغيرها من أمهات الكتب .

وكذلك قد يُظن أن النسخة التى عثرتُ عليها حُذفت الشواهد منها للاختصار وهذه أيضا حجة مردودة فإن النسخ التى بين أيدينا من المقدمة الجزولية اتفقت على أن هذا المؤلَّف لم يحذف منه شىء وهو بعينه ما كتبه الجزولى وأملاه دون حذف .

وبالرغم مما قلته فإنه قد استشهد بعشر آيات من القرآن الكريم فى أبواب مختلفة

١ ـ قال الجزولى فى باب إنَّ المكسورة متى خففت [١] :

« وأشربها معنى ليت مَنْ قرأ فاطلع نصبا » وهو يشير بهذا إلى قوله تعالى : « وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لى صَرْحاً لعَلّى أَبلُغُ الأسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّى لَأَظُنُّهُ كَاذِباً » [٢] .

---

(١) المقدمة الجزولية ورقة ٣٥ .

(٢) من الآيتين ٢٦ ، ٢٧ من سورة غافر .

٢ ـ قال فى باب الحكاية [١] : « وينصب المفرد النائب عن الجملة عند قوم كالسلام بعد القول مِنْ ضَيف إبراهيم » وهو يشير إلى قوله تعالى « هَلْ أتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ » [٢] .

٣ ـ قال فى باب ماتركت العربُ همزته [٣] : « النفْسُ يجوزُ فيها التذكير على المعنى والتأنيث على اللفظ قال الله تعالى : أنْ تَقُولَ نَفْس يا حَسْرَتَا وقال تعالى : قد جَاءتك آياتى » .

وهو يشير إلى قوله تعالى : « أنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتا عَلى مَا فرَّطْتُ فى جَنْبِ اللهِ وَإنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ [٤] » وقوله تعَالى : « بَلَى قَدْ جَاءتْكَ آيَاتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وكُنْتَ مِنَ الكافِرِينَ » [٥] .

٤ ـ قال فى باب المنصوبات بفعل يلزم إضماره من المفاعيل [٦] «انتهُوا خيرا لكم » ومنه « فإمَّامنًا بعْد وَإمَّا فِدَاء » وصُنع الله ووعد الله وكتاب الله وصِبغة الله » .

وهو يشيرَ إلى قوله تعالى « يَا أهْلَ الكِتَابِ لا تَغْلُوا فى دينكمْ وَلَا تقُـولوا عَلى اللهِ إلاَّ الحَقَّ ، إنَّمَا المَسِيحُ عيسَى بنُ مريَم رسُولُ اللهِ

(١) الورقة رقم ٦٠ .
(٢) من الآيتين ٢٤ ، ٢٥ من سورة الذاريات .
(٣) الورقة ٦١ .
(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر .
(٥) من الآية ٥٩ من سورة الزمر .
(٦) الورقة ٦١

وَكَلِمَتُهُ ألقاها إلى مَرْيَم ورُوح مِنْهُ فآمِنُوا بالله ورسُوله ولا تقولوا ثلاثة انتهُوا خَيراً لكُمْ إنما الله إلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانه أن يكُونَ لهُ وَلَدٌ لهُ مَا فى السموات وَمافِى الأَرْضِ وَكفى باللهِ وكيلاً [1] » وقوله تعالى : « فإمَّامَنًّا بعْدُ وإمَّا فِدَاءً حتى تضَع الحربُ أوزارها [2] » وقوله تعالى : « وترى الجبالَ تحسبُها جَامِدةً وهِى تَمرُّ مرَّ السَّحَاب صُنْعَ اللهِ الَّذى أتقنَ كُلَّ شَىْءٍ إنَّهُ خَبير بِمَا تَفْعَلُونَ [3] » وقوله تعالى : « وعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ الله وَعْدَهُ ولكِنَّ أكثَر النَّاس لا يَعلمُونَ [4] » وقوله تعالى : « والمُحْصَنات مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا ملكَتْ أيمانُكُم كِتابَ اللهِ عَليْكم [5] » وقوله تعالى : « صِبْغَةَ اللهِ وَمنْ أحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ونحْنُ له عَابِدُونَ » [6] .

أما أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فلم يستشهد إلا بشىء من كلام عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال الجزولى : « وَإيَّاىَ وَأن يَحْذِفَ أحدُكُم الأرْنَبَ » .

أما ما استشهد به من أقوال العرب وشعرهم فقليل .

وهذا بلا شك قصور لا عن عجزٍ فى التأليف فإن الحقيقة تؤكد قوته فى هذا الميدان وكان يستطيع أن يفعل ذلك لو أراد ولكنه أحجم للعلة

---

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٤) من الآية ٦ من سورة الروم .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٦) من الآية ١٣٨ من سورة البقرة .

التى سبق أن قُلْتُها وهى الاختصار ومجاراة علماء المنطق فى عصره ولهذا كانت الجزولية صعبة الفهم .

أما الاستعانة بالمنطق فإنه واضح كُلَّ الوضوح ويظهر هذا فى ناحيتين :

الأولـــى : اختصاره الواضح فى التأليف .

والثـانية : وضع بعض الأبواب كأنها حدود منطقية صيغت بها بعض الحدود والتعاريف والقضايا الكلية التى تنطبق على الأحكام الجـزئية وربما أراد مجاراة علماء عصره مثل ابن رشد عالم المنطق الكبير وربمـا كان دافعـه هو إقناع الناس أن النحو يمكن أن يكون كالمنـطق الذى شُغلوا به بعد ترجمة ابن رشد لكتب علماء المنطق باليونان فأراد الجزولى مخلصا أن يجعل الناس يتعلقون بالنحو تعلقهم بالمنـطق فصـاغه حدودا منطقية وهذا الذى دفعه إلى قلة الاستشهاد وربما هو اتباعه مذهب بعض مَنْ سبقه من النحاة مثل ابن الطراوة والرمانى .

ولا أَشُكُّ أن الجزولى وربما تلاميذه كانوا يفهمون جِدًّا ما يُكتب ولكن أنَّى للأجيال مِنْ بعدهم أن تفهم هذه الحدود المنطقية .

أما السماع عند الجزولى فنحن لانحس به إلَّا قليلا سواء فى كلام الله أم كلام نَبِيِّهِ قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا من مسلم أو كافر وقد اعتمد فى تأليفه للمقدمة على القياس التعليلى (٥).

---

(٥) انظر قضيتَىْ السماع والقياس والتعليل للسيوطى فى كتابه الاقتراح تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى ١٩٧٦ م .

الجزولى فى كتب النحــاة

يتردد اسمُ الجزولى فى كتب النحو كثيرا وسوف أذكر الكتب التى أوردت اسمه والأقوال التى ذكرت وأصلها من المقدمة الجزولية :

١ - كتـاب التصـريـح بِمضْمُـون التـوضيح للشيخ خالد الأزهرى وحاشية يس

قال الأزهرى : وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بَلْ يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونه ثم يقول : ثم تارة يكون الحرفان باقيين على مَعْنَيْهما من الاستفهام والنفى وذلك إذا كان الاستفهام عَن النفى كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل :

أَلا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ ... إِذَا أُلَاقِى الَّذِى لَاقَاهُ أَمْثَالِى

ثم يقول : وبقاء الحرفين على معنيهما قليل حتى توهَّم أبو على الشلوبين أنه غير واقع فى كلام العرب ورد على الجزولى إجازته لذلك[١]

وعبارة الجزولى التى أشــار إليهــا الشيــخ خالد « وإذا لحقتها همزةُ الاســتفهام لمجرده أو للعـرض أو للتمنى فحكمهـا حكمهـا عارية منهـا[٢] »

---

(١) انظر التصريح ١ : ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) المقدمة الجزولية ورقة رقم ٥٣ .

قال الازهرى : « ولا يَدْخُلُ الإلغاء ولا التعليق فى شىء من أفعال التصيير لقوتها والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذُكر من الإعمال والإلغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولى [1] .

وعبارة الجزولى : « المصدر فيه كالفعل فى كل ماذكرنا ولأجله يَقْبُحُ الجمع بينهما مالم يضمر المصدر وأقبح منهما الجمع بينهما فى الإلغاء . » [2]

قال الأزهرى : « والحكم السابق من أحكام الفاعل أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ؛ لِأنه منَزلٌ منه منزلة جزئه ثم يجىء المفعُولُ بعدهما فيتعين فى هذه الصورة أن يكون الأولُ منهما فاعلا والثانى مفعولا قاله أبو بكر بن السراج والمتأخرون كالجزولى [3] .

وعبارة الجزولى « والفاعل مرتبته أن يلى الفعل والمفعول مرتبته ألا يليه ثم يجوز وقوعُ كُلٍّ واحدٍ منهما فى مرتبة الآخر وقد يجب » [4].

قال الأزهرى : « والمفعول الثانى فى باب ظن وهو ما كان خبرًا فى الأصل عن الأول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا . . . وهذا القول اختاره أبو موسى الجزولى والمفعول الثانى فى باب أعلم أجازه قومٌ منهم الجزولى [5] .

---

(١) التصريح ١ : ٢٥٦ ، ٢٥٧

(٢) المقدمة الجزولية ورقة رقم ٢٨ .

(٣) التصريح ١ : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) المقدمة ورقة ١٨ .

(٥) التصريح ١ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

وعبارة الجرولى « والداخل على المبتدأ والخبر ظننت مالم تكن تهمة وحسبت وَخِلْتُ مطلقا وعلمت مالم يكن عِرْفانا ورأيت ووجدت بمعناها وزعمت الاعتقادية فهذا الباب لايجوز فيه الاقتصار ويجوز التعليق والإلغاء ولا تُلْغَى مُقَدمة فى الأمر العام [1] » .

قال الأزهرى فى باب التميز « والنسبة الْمُبْهَمَةُ نوعان : نسبة الفعل للفاعل نحو « واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً [2] » . . ونسبته إلى المفعول نحو « وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عيُوناً [3] » . . . والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجىء بالمضافِ تمييزا . هذا مذهب الجزولى » [4] .

وقال الشيخ يس فى الحاشية « وهذا القسم اخْتُلِفَ فيه فأثبته الجُزولى وابن عصفور وابنُ مالك وأنكره الشلوبين [5] .

وعبارة الجزولى « وهو إما فاعل شُغِل عنه فِعْلُه بما يُلابسه وَإما مفعول شُغِل عنه الفاعل الْوَاقع به بما يلابسه » [6] .

قال الأزهرى فى باب الإضافة : . . . . واسم التفضيل نحو أفضل

---

(١) المقدمة ورقة ٢٧

(٢) من الآية ٤ من سورة مريم

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر

(٤) التصريح ١ ٣٩٧

(٥) حاشية الشيخ يس ١ ٣٩٧

(٦) المقدمة ورقة ٥٣

القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين خِلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى (١) .

وعبارة الجزولى « . . . وغير المحضة مَالا فائدة لها إلا تَخْفيف اللفظ وهى : إضافة الصِّفة إلى فاعلها أوما هو كالفاعل وإضافتها إلى مفعولها مرادا به الحال والاستقبال وإضافة أفعل إلى جنسه مُرادا بِه معنى من » (٢) .

قال الأزهرى فى باب النعت « قال سيبويه والمبرد وأبو موسى : جمع التكسير فى الوصف أفصح من الإفراد كقام آباؤهم » (٣) .

وعبارة الجزولى : « . . فإن كان لشىءٍ من سببه لم يلزم متابعته له إلا فى الإعراب والتكسير والتعريف لفظا ومعنى (٤) » .

٢ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

تحقيق الدكتورين : عبد المنعم خفاجى وطه الزينى :

فإن كانَ المحصُور مفعولا جاز تقديمه فنقول : ماضَرب إلاَّ عَمْراً زيدٌ ، الثانى وهو مذهب الكسائى أنه لا يجوز تقديم المحصور بالإفاعلا كان أومفعولا ، الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره

---

(١) التصريح ٢ : ٢٧ .

(٢) المقدمة ورقة ٣٧ .

(٣) التصريح ٢ : ١١٠

(٤) المقدمة ورقة ٢٠ ، ٢١ .

الجزولى والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلّا فاعلا كان أو مفعولا »[1] .

وعبارة الجزولى « فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به أو مقـرون بإلّا أو فى معنى المقرون بإلا وجب تأخيره . وكُلُّ فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول لا فى اللفظ ولا فى المعنى وجب تقديمه »[2] .

٣ ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك

تحقيق الأستـاذ محيى الدين عبد الحميد (قال الأشمونى : أى تستعمل موصولة وقال أبو موسى إذا أريد بها المؤنت لحقتها التاء »[3]

وعبارة الجزولى : « ولاتلحق علامة التأنيث سوى أى »[4]

قال الأشمونى : « وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى »[5] .

وما يشير إليه الأشمونى صحيح فى المقدمة : النعت ـ العطف ـ التوكيد ـ البدل[6] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٠ .
(٢) المقدمة ورقة ١٨ .
(٣) شرح الأشمونى ١ : ٧٦ ، ٧٧ .
(٤) المقدمة ورقة ٢٠ .
(٥) شرح الأشمونى ٢ : ٣٩٣ .
(٦) المقدمة الأوراق من ٢٠ ـ ٢٧

قال الأشمونى فى باب التحذير والإغراء : « أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى : يقبح ولا يمتنع .

وعبارة الجزولى : ومما يقبح فيه الإظهار عند قوم ولايمتنع ، ويمتنع عند قوم : الأسدَ الأسدَ والجدارَ الجدارَ . . . .[٢] .

قال الأشمونى فى باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا « ونص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن »[٣] .

وعبارة الجزولى « الأبنية التى تلحقها ألف التأنيث الممدودة فَعلاء وهى صفة وغير صفة فغَيْر الصفة مصدر وغير مصدر فغير المصدر مفرد واسم جمع الصفة ما مذكره أفعل وماليس كذلك »[٤] .

٤ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى :

قال السيوطى فى باب الأفعال : . . . قيل أوْ لام القَسَم أو لا النافية وعليه فى الأولى الجزولى وجماعة »[٥] .

وعبارة الجزولى« . . . وقرائن تخلصه للاستقبال وهى لام الأمر والدعاء ولافى النهى والدعاء ولام القَسَم ولا فى النفى . . . . »[٦] .

---

(١) شرح الأشمونى ٢ : ٤٨١ .
(٢) المقدمة ورقة ٦٢ .
(٣) شرح الأشمونى ٣ : ٦٦٢
(٤) المقدمة ورقة ٦٨ .
(٥) الهمع ١ : ٨ .
(٦) المقدمة ورقة ١٢ .

قال السيوطى فى بابى المثنى والجمع « زِيدَ بعد الألف والياء فى المثنى وبعد الواو والياء فى الجمع نون واخْتُلف فى أنها زيدت لِماذا على مذاهب . . . أنها عِوَضٌ عن الحركة وَالتنوين معًا وعليه ابن ولاد وأبو حيان وابن طاهر والجزولى » [١] .

وعبارة الجزولى « ونُوناً فى الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد وتنوينه » [٢] .

قال السيوطى : فى أَلْ « قال الجزولى وغيره : ويعرض فى الجنسية الحضور » [٣] .

وعبارة الجزولى : ويعرض فى الجنسية الحضور وفى العهدية الغلبة ولَمْح الصفة » [٤]

قال السيوطى فى باب الموصول : « وفى الَّذى والتى لغات والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح أيضا مع البناء بجواز الجرى بوجوه الإعراب وعليه اقتصر الجزولى » [٥] .

وعبارة الجزولى « الَّذِىْ والَّذِىُّ والَّذِ والَّذْ لغات فى الَّذِى » [٦] .

قال السيوطى فى باب كان واخواتها : والْحَقَ قَوْمٌ منهم الزمخشرى

---

(١) الهمع ١ :٤٨ .

(٢) المقدمة ورقة ٨ ، ٩ .

(٣) الهمع ١ :٧٩ .

(٤) المقدمة ورقة ٢٤ .

(٥) الهمع ١ :٨٢ .

(٦) المقدمة ورقة ١٩ .

وأبو البقاء والجزولى وابن عصفور بأفعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله فى وقت الغدو والرواح [١] .

وعبارة الجزولى « وكل ما جاء بمعْنى صَار عمل عملها وذلك ستة أفعال : اثنان منها لايخرجان عن موردها وهما : جاءت فى قولهم ماجاءت حاجَتكَ وقَعَدَتْ فى قولهم شحذ شَفرته حتى قَعَدَتْ كأنها حَرْبة والأربعة عاد وآضَ وغدا وراح » [٢] .

قال السيوطى عند الحديث عن حذف خبر لا النافية للجنس « قال ابن مالك : ومَنْ نَسَبَ إلى تميم التزام الحذف مطلقا فقد غَلَطَ ؛ لِأن حَذْفَ خبر لابلا دليل عليه يلزم منه عَدَم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لافائدة فيه. يشير إلى الزمخشرى والجزولى [٣] .

وعبارة الجزولى « ولايلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفا » [٤]

قال السيوطى : « الأصل أن يلى الفاعل الفِعل ؛ لأنه منزل مِنْه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول . . . هذا مانص عليه ابن السراج والجزولى والمتأخرون » [٥] .

وعبارة الجزولى « الفاعل مرتبته أن يلى الفعل والمفعول مرتبته

---

(١) الهمع ١ : ١١٢ .
(٢) المقدمة ورقة ٣٢ .
(٣) الهمع ١ : ٤٧ .
(٤) المقدمة ورقة ٥٣ .
(٥) الهمع ١ : ١٦١ .

ألايليه ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما فى مرتبة الآخر وقد يجب

وقال السيوطى فى باب النداء « أى بالفتح والقصر والسكون . . وفى معناها أقوال قيل للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجزولى [٢] .

وعبارة الجزولى « أى والهمزة وهما للقريب المُصْغَى إليك » [٣] .

قال السيوطى عند الحديث عن رُبَّ « ويجوز مضافا إليه ضمير مجرورها معطوفا عليه بالواو خاصة نحو رُبَّ رَجُلٍ وأخيه رأيت ويسوغ ذلك كون الإضافة غير محضة فلم تُغِدْ تعريفا وقال الجزولى لأنه يفتقر فى التابع مالا يفتقر فى المتبوع » [٤] .

وعبارة الجزولى « ولا تعمل مباشرة فى معرفة إلا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب ولا بواسطة إلا وهو مضاف إلى مفرد يعود على ظاهر نكرة عملت فيه ربَّ مباشرة ، ولا يتعلق رُبَّ إلا بفعلٍ متأخر عنه » [٥] ؛

قال السيوطى عند الحديث عن فعل الشرط والجواب : « وذكر ابن مالك تبعا للجزولى وغيره أن الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدَّرة

---

(١) المقلمة ورقة ١٨ .

(٢) الهمع ١ : ١٧٢ .

(٣) المقلمة ورقة ٤٧ .

(٤) الهمع ٢ : ٢٦ .

(٥) المقلمة ورقة ٣٦ .

يكون جواب الشرط نحو : قَالُوا إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ [1]« وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دبُرٍ فكَذبَتْ » [2] .

وعبارة الجزولى وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا ومع الجملة الفعلية ولابد مع هذا مِن قدْ ظاهرة أو مقدرة [3] .

وقال السيوطى عند الحديث عن أدوات الشرط الجازمة : .... الأداة عملت فى الشرط والجواب كما عملت كان وظن وإنَّ فى جُزئيها هذَا مذهَبُ المحققين من البصريين وعزاه السيرافى لسيبويه واختاره الجزولى » [4] .

وعبارة الجزولى « والجازم لفعلين أنْ يَدْخُلَ على مضارعين وضعا فَيَجِبُ العمل [5].

قال السيوطى : وكـذلـك لايصح الإخْبَارُ عن مجرور حتى ونحوها .... وهو اختيار الجزولى » [6] .

وعبارة الجزولى « من شرط الاسم الذى يخبر عنه إن كان مضمراً ألا يلزمه التقديم وألا يكون قبل الإخبار عَائِداً على شَىْءٍ [7] .

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة يوسف .
(٢) من الآية ٢٧ من سورة يوسف .
(٣) المقدمة ورقة ١٦ .
(٤) الهمع ٢ : ٦١ .
(٥) المقدمة ورقة ١٥ .
(٦) الهمع ٢ : ١٤٨ .
(٧) المقدمة ٦٤ .

آراء الجزولى التى انفرد بها

انفرد الجزولى رحمه الله تعالى بآراء قليلة وهى إما آراء صحيحة وإمـا جانب بعضَهـا الصوابُ فمنها ما يراه أن أداة الشرط هى التى جزمت فعلى الشرط والجواب معا وهو يرى كذلك أن دخول أل على المصدر يُضْعِفه فى العمل وهو مذهب له توسط به بين مذهب الخليل وسيبـويه ومذهب المبرد ، فالخليل وسيبويه يجوِّزان إعمال المصدر المعرف بأل قياسا على اسم الفاعل ، والمبرد يرى أن دخول أل على المصـدر يجعله مُسْتَفْحِـلاً فى الاسمية فوجب ألا يعمل وقد توسط الجزولى بَيْن المذهبين وقال إن دخول أل على المصدر يُضْعِفُهُ فى العمل .

أما الرأى الثالث له فهو « ما » التى تأتى بعد سِىَّ فإن النحاة يُعربونها اسماً موْصُولا بمعنى الذى ومابعدها يرتفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة لامحـل لهـا من الإعراب ؛ لِأنها صلة الموصول وبعضهم يجعلهـا نكرة غير موصوفة والاسم النكرة الذى بعدها يقع تمييزا لها وقال الجزولى ويجوز أن تكون « ما » زائدة وما قبلها مُضافٌ لما بعدها .

ويقـول الجـزولى إن بنى تميم لا يَلفـظون بخبر لَا التبرئة إلا أنْ يكون مُنْجَرًّا وهذا رأى فاسد اعترض عليه النحاة جَمِيعا وقالوا لا ندرى من أين نَقَلَ الجزولى هذا الرأى فإنهم لم يسمعوا به وليس مقيسا لأنه اتساع والاتساع منقول لا مقيس ولو ثبت الفرق نقلا لكان له وجه وهو كثرة اتساع العرب فى الظروف بما لم يتسعوا فى غيرها .

أما الرأى الخامس ففى باب النسب فإنه يرى أن الاسم إذا كان مثل تغلب فإنه يجوز كسر ماقبل آخره نقول مَغْرِبِىّ وَتَغْلِبِىّ بكسر اللام والراء .

أما الرأى السادس والأخير فقد قال فى باب المفعول له ومنجوا باللام إلا ممختصا وقد اعترض عليه النحاة وقالوا هذا قيد باطل ولا مانع يمنع حتًّى قال الشلوبين : لا أعرف له مستندا فى هذا القول .

وبعد : فتلك دراسة موجزة للمقدمة الجزولية انتزعتها من بين مائتى صفحة كنتُ أريد أن تسبق التحقيق ولكننى رأيت أن ذلك يقتضى كِتابا مستقلا عن الجزولى ربما يجود الزمن بإخراجه فأوجزت ما كتبتُ تسهيلا للقارئ وتيسيرًا للدارس وقد حرصت ألا يكون إيجازًا مُخِلًّا.وهذا كتاب المقدمة الجزولية لأبى موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى المتوفى سنة ستمائة وسبعة من هجرة المصطفى ﷺ أقدمه للباحثين وطلابِ العلم فى شَتَّى انحاء الوطن العربى والإسلامى شاهد صدق على ما حبا الله صاحِبَه من فضل وسداد ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

فهرس المقدمة

البَابُ الثَّانى
التحقيق

١ / الكَلامُ

٢ / هُو اللفظُ المركَّبُ المفيدُ بالوضْع [(١)] .

كلُّ جِنْس قُسِّمَ إلى أنَواعِه [(٢)] أو إلى أشْخَاصِ أنواعِه [(٣)] أو نَوع قُسِّمَ إلى أشخاصـهِ [(٤)] فاسْمُ المقْسُـوم يصْـدُق عَلى الأنواع وَعلى أشخَـاص الأنـواع وإلاّ فليسَت الأنـواعُ أنواعاً له ، وَلا الأشخاصُ أشْخَاصًا لِتِلْكَ الأنوَاع

الاسْمُ : كلُّ كلمـةٍ تدُل على معْنى فى نَفْسِها ولاَ تتعرَّضُ لِزمانِ وجُودِ ذلك المعْنَى [(٥)] .

---

(١) قوله اللفظ احترز به عن الأصوات كاصطكاك الأجرام وأصوات البهائم فإنها لا يقال لها لفظ بل اللفظ خُصص بنطق الإنسان واللفظ مصدر أريد به اسم المفعول ، أى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق .

وقوله المركب : يقصد بالتركيب الإسناد أى المركب المسند بعضه إلى بعض وبه احترز عن اللفظ المفرد ؛ لأن المفرد لا يكون كلاما .

وقـوله المفيد ليخرج به المركب تركيبا ناقصا نحو قام خرج ، وكذلك يريد أن يكون مفهوما منه معنى يستقل فقولنا غلام زيد يفهم منه معنى ولا يستقل .

وقوله بالوضع : أى بالاصطلاح وقد احترز به عما سُمِّى به من الجُمَلِ من نحو تأبَّط شرا .

(٢) نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح

(٣) نحو قولنا : هؤلاء ونشير إلى أناسٍ وهؤلاءِ ونشير إلى طير .

(٤) يقصد بالنوع هنا أحد أفراد الجنس فالنوع يقسم إلى أشخاصه مثل قولك : رأيت الناس وأذكر منهم محمدا وعليا ومحمودا وفاطمة وزينب وهكذا .

(٥) الاســم فى الاصطـلاح : ما دل علـى معنـى فـى نفسه غيـر مقتـرن بأحد الأزمنـة الثلاثة ، وفى اللغة سِمَةُ الشىء أى علامته ولا يعترض بالذى وأخواته ، لأنه وإن لم يدل على معنى فى نفسه فإنه فى معنى كلمة تدل على معنى فى نفسها ألا تَرَى أنك إذا قلت قام الذى فى الدار فالذى فى الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبارته تدل على معنى فى نفسها ، فكأن مراده من قوله تدل على معنى فى نفسها ما كان معناه مثل ذلك وحكمه حكمه ، ولا يعترض على ذلك بالصبوح فإنه وإن دل على زمان معين وهو الصباح لكنه لا يتعين أن يكون ماضيا أو مضارعا أو أمرا ولهذا كان اسما .

الفِعْل : كل كلمةٍ تدُل على مَعْنًى فى نفسِها وتتعَّرضُ لزمانِ وجُودِ ذَلِك المعْنى [1] .

الحرفُ : كلُّ كلمةٍ لاَتَدُلُّ على مَعْنى فى نفسِها ولكن فى غيرِها [2] ،

الْحَرْفُ يأتى لِثَمَانِيَةِ معَانٍ [3] : معْنًى فى الاسْمِ خَاصَّةً وفى الفِعْلِ خَاصةً ، أو رابطاً بين اسمَيْنِ أو بين فعْلين أو بين اسْمٍ وفِعْلٍ أو بيْن جُملتين أوداخلاً على جملةٍ تامةٍ قالبا لمعْناها أومُؤكِّدًا لهَا أو مُغَيِّرًا لهَا أو زائدًا لمجرد التوكيد [4] .

---

(١) الفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفى اللغة نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما .

(٢) أتى بالنفى والاستدراك ليحترز عن الأسماء التى تضمنت معنى الحرف من نحو : أين وكيف فإنها تدل على معنى فى غيرها مع أنها أسماء فلو اقتصر على ما يقوله النحاة : إن الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها لدخل عليه هذه الأسماء فقال لا تدل على معنى فى نفسها لتخرج هذه الأسماء ؛ لأن لها دلالة على معنى فى نفسها ثم قال لكن فى غيرها ليخرج المهمل ولخصت خَاصِّية الحرف وهكذا .

(٣) فى ب ، جـ ويجىء الحرف لمعنى فى الاسم .

(٤) أمّا ما يختص بالدخول على الاسماء فهى حروف الجر وحرف التعريف وحروف النداء وأما ما يختص بالدخول على الأفعال فهى السين وسوف وقد والجوازم والنواصب ، وأما ما يربط بين اسمين أوبين فعلين فهى حروف العطف وأما ما يربط بين اسم وفعل فحروف الجر مثل : مررت بزيد وذهبت إلى المدرسة . وأما ما يربط بين جملتين فحروف الشرط الجازمة وغير الجازمة لأنها ربطت الشرط بالجزاء ، وأما الداخل على الجملة التامة ويقلب معناها فهو إما أن يكون مغيرا للإعراب أو غير مغير فالأول نحو ليت وكانَّ والثانى نحو حرف الاستفهام والنفى أما المؤكد من غير قلب فإما أن يكون أيضا مغيرا للإعراب أوْلا يكون فالأول مثل إنّ وأنّ والثانى نحو لام الابتداء وأما الزائد للتوكيد فهو الباء فى قولك مازيد بقائم وبحسبك درهم

الفاعل : كلُّ اسم أُسْند إليه فِعْلٌ أو اسْم فى معْنى الفِعل وَقُدِّمَا عليه أبدًا على طَريقة فَعَل أو يَفْعَل أو فاعِلٌ أو افْعَلْ [1] .

المفْعُول : ما تضمَّنه الفِعلُ مِنْ حدَثٍ وزمانٍ ، وَالتزَمَهُ الحدثُ من مكانٍ واستدعاه من مَحَلٍّ وباعثٍ وُمَصاحبٍ [2] .

---

(١) الفاعل : كل اسم تقَّدم الفِعلُ أو شبهه عليه وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ، ومَات بكر ، وضرب عمرو ومثل قوله تعالى : « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » (من الآية ٢٧ من سورة فاطر) ومثل قولك مررت بغلام قائم أبوه ، ولابد للفِعْل أن يتقدم على الفاعل وكذلك اسمُ الفاعل على فاعله كَمَا تقدم ، وهَذا هو مذهب جمهور النحاة أما إذا تأخر الفِعْل والاسم اللذان يرفعان الْفَاعِلَ عن الاسم الذى كان مع تقدمهما عليه فاعلا لم يرتفع على انه فاعل ولكن على أنه مبتدأ مثل زيد حضر ومرت بطالب أبوه قائم .

أما قوله على طريقة فَعَلَ أو يَفْعل فهو نحو حضر علي ، وتشرق الشمس ، ويحضر زيد الحفلَ . وهو مَنْ وقع مِنه الفعل أما قول النحاة : أو اتّصف به فمثل قولك مات زيد وهلك عمرو ، وقوله : أو فاعل او افعل فمعناه أن الفاعل قد يأتى صرفيا على وزن فَاعل مثل مررت برجلٍ هالكٍ أبوه .

وفى المسألة رأى آخر : فقوله على طريقة فَعَل أى:أن الفعل قد يكون ماضيا مثل حضر الطبيب ، أو يفعل يقصد مضارعا مثل يقوم زيد ويقعد عمرو أو فاعل يقصد أحاضرٌ الزيدان ؟ أو افعل قد يكون الفاعل مستترا وجوبا كما هوالحال فى فعل الأمر غير المسند إلى المثنى ولا إلى الجمع مِثل قولك اضْربْ واجْلِسْ ..

أمـا ما ورد فى العبارة من قوله : ابدًا فلعله يشير إلى إنكار رأى الكوفيين الذين يقولون بجواز تقدم الفاعل على الفعل وهو مرفوضٌ عند جمهور النحاة .

(٢) يريد بالفعل هُنا الفعــل العامــل ، وما تضمنه من حَدَثٍ وهو المفعــول المطلــق نحو قولك قامَ زيدٌ قياما ، ومن زمان هو المفعول فيه الفعل نحو قولك قام عمرو يوم الجمعة ، وأما قوله والتزمه الحَدث من مكان فهو المفعول فيه من ظرف المكان نحو قولك قام زيد أمامك ، وأما قوله واستدعاه من محل فهو يريد المفعول به الذى هو محل فِعْل الفاعل مثل قولك أكلَ الرجلُ البرتقالةَ وكسر الهواءُ الزجَاجَ ، وأما قوله وباعث فهو يقصد به المفعول له الذى بعَث على الفعل ووقع الفعل لأجله نحو قام عمرو إجْلاَلاً لَكَ ، وقمت احتراما للمعلم وأما قوله ومصاحب فهو يريد به المفعول معه وهو الذى صَاحب الفاعل فى الفعل نحو : سِرت والنيلَ .

الفِعْل : يدُلُّ على المَصْدرِ بنَفْسِه وَلِذَلِكَ لا تَخْتلِفُ دلالَتُه عَلَيْه عِنْدَ اخْتِلافِ صِيغَتِهِ ، ويَدُلُّ على الزمان بصِيغَتِه وَلذلك قَدْ تَخْتلِفُ دِلالتُه علَيْه عِنْدَ اختلافِ صِيغَتِه [1] .

الفِعْـل : يقـعُ على المعنْى الصَّادرِ عَن الفاعِل ، وَيقع على اللَّفظ الَّـذِى هو أحَد الكلمِ الثَّلاث ، والفِعْل الَّذِى المصْدَرُ / اسْمُه غير الَّذى اشْتُقَّ مِنهُ [2] . ٣

---

(١) قولـه : يدل على المصـدر بنفسه يريد أن دلالته عليه بحروفه ، وقوله : بصيغته أى بِبنْيته ، وأما قوله وقد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغته فهو يقصد إذا لم تكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ فى الدلالة على الزمان نحو قام زيد ، ويقوم زيـد احتيـج إلى تغييـر الصِّيَغ للدلالـة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تُعْطِى الزمان لم يحتج إلى تغيير الصيغ نحو : إن قام زيدٌ ، ولم يقم زيد فقد كان ينبغى أن يكون هذا إن يقم زيد ولم قام زيد لولا الحرف الذى قام مقام هاتين الصيغتين .

(٢) أما قوله الصادر عن الفاعل فهو يقصد أنه يقع على المعنى الذى يدل عليه المصدر، وأما قوله على اللفظ إلى آخره فالمراد بالفظ هنا الكلمه التى تدل على معنى فى نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ، وقوله هو أحد الكلم الثلاث يريد الاسم والفعل والحرف .

وأما قوله : والفعل الذى المصدر اسمه غير الذى اشتق منه فهو يريد بذلك أن ابا القاسم الزجاجى لم يرد وهو اسم الفعل إلا أن المصدر اسم للمعنى الذى صدر عن الفاعل فلم يرد أن المصدر اسم للكلمة التى تدل على معنى فى نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أوليس ماضياً ؛ لأن المصدر ليس اسما لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفـاعـل ، وغرض الجزولى بذلك أن يشـرح كلام أبى القاسم الزجاجى شرحا صحيح المعنى دافعا للاعتراض إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه شرحا فاسد المعنى

بابُ الإعـراب

الإعرابُ : تَغَيُّرُ أواخرِ الكَلِم لاخْتِلافِ العَوامِلِ الدَّاخلةِ عَليهَا لفظاً أوْ تقدِيراً ، وفَائدته الدِّلالةُ على المعْنَى الحادِثِ بِالْعَامِلِ (١) .

وَالبنَـاءُ : مِثْلُهُ في اللَّفْظِ وَضِدُّهُ في المعْنَى ، وَالفـرقُ بيْنَهُمَا انْتِقَالُ الإعراب ولزوم البناءِ (٢) .

وَألقابُ الإعراب أربعَةٌ : الضمُّ والفتْحُ والكسْرُ وَالوَقْفُ (٣) .

---

(١) للإعـراب معْنيـان : لغـوى وصنـاعى فمعنـاه اللغـوى : الإبانـة يقال أعرب الرجل عما فى نفسه إذا أبان عنه وفى الحديث : « البِكْرُ تسْتأمر وإذْنها صِمَاتها وَالأيم تعرب عن نفسها » أى تبين رضاها بصريح النطق ، ومعناه الاصطلاحى : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع .

وهـذا أحـد معـان لغوية يرد فيها لفظ الإعراب والثانى الإجالة تقول : أعربت ما شيتى تُريد أنك أجَلْتَهَا فى مرْعَاهَا ، والثالث التحسين والتزيين تقول : أعربت هذا الشىء تريد أنك حسَّنته وزينته ، والمعنى الرابع : إزالة الفساد تقول : أعربت هذا الشىء تريد أنك قد أزلتَ عرَبه وهو فساده ، والمعنى الخامس التكلم بلغة العرب تقول : أعربَ هذا الرجل تريد أنه تحدث بالعربية ، والسادس أن يصير لك خيل عِرَاب .

ومثال العوامل الداخلة عليه لفظا الضمة والفتحة والكسرة فى قولك : جاء محمد وشاهدت زيدا ومررت بخالد وتَقْدِيرًا مثل جاء مصطفى وشاهدت مصطفى ومررت بمصـطفى وهنـا ظهـرت أثـار ظاهرة أو مقدرة جلبتها العوامل الداخلة على الاسم المعرب بحركات ظاهرة أو مقدرة .

ولعل قوله أواخر الكلم يشير إلى فساد رأى الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذى قبل الاخر بسبب تغير العوامل إعرابا .

(٢) هذا القـول يحتمـل أمرين : أحدهمــا : أن يريـد بمضادته إياه فـى المعنى مـا بَيَّنَهُ بعد قوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لَمَّالَمْ يفصح قوله وضده فى المعنى بالمراد . والثانى : أن يريد بمضادَّته إياه فى المعنى أن الاعراب فائدته الدلالة على المعنى الذى يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل على المعنى فيكون معنى قوله : وضده فى المعنى أى وضده فى الدلالة على المعنى ؛ لأن الإعراب دال على المعنى حسبما ذكرنا والبناء لا يدل على المعنى .

(٣) ذهـب أبو عثمـان المازنى إلى أنَّ الجزم وهـو ما عبر عنه الجُـزولى =

وَأصْلُ الإعْرَاب للأسمَاءِ ؛ لأنها لاتتغيَّرُ صِيغتُها لِتغيُّرِ المعَانِى علَيْها وليسَتْ كذلِكَ الأَفعالُ [١] .

وَأَصْل البِنَاءِ لِلأفعالِ ؛ لِأنها تتغيَّرُ صِيغتُها لِتغيُّرِ المعَانى علَيْهَا ، وَإنَّما أُعـربَ مِنْهَا ما أُعرب لِمُضَارَعَتِهِ الاسمَ ، ومُضارعته لَهُ من ثلاثةِ أوجُهٍ : الإبهامُ والتخصيص ودُخول لام الابتداءِ علَيْهِ .

والمُعـرب مِن الكلم صنفَـان : الاسم المتمكِّنُ والفِعْـل المضَـارِع ويشترِك الاسمُ المتمكِّن والفعل المضارع فى الرفع والنَّصْب وينفرد الاسْمُ المتمكن بالجرِّ وينفرد المضارِعُ بالجزْم انفرادَالاسم المتمكِّن بالجر لكون عامِله لا يُفيد مَعْنى إلَّا فيهِ ويُفْهمُ منه انفراد الفِعْل المضَارع بالجَزْم .

التنوين : نونٌ ساكِنة زائدةٌ تلحق الاسمَ بعدَ كمالهِ تَفْصله عمَّا بعْدَه وفائدته الدِّلالة على أنَّ مَاهو أصْلٌ فِى نفسه بَاقٍ على أصالته ، وَالفِعل والحـرف ليسا أصْلَيْن فى أنفسهما فلا يدخلُهما التَّنوين [٢] . ٤ / كلُّ اسْم عُرض فيه شبه الحَرْفِ فَعَلَامَتُه عدَم الإعراب أصْلًا .

= بالوقف ليس بإعراب ؛ لأنه عدم الحركة وقال إنما نُعرِّفُ الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقـدر يَجْلِبُهُ العـامل ولمَّا كان الجزم عدما لم يكن أثرا يجلبه العامل ؛ لأن العدم لايكون مجلوبا ومن أجل أنه لا يصدق عليه تعريف الإعراب لايكون إعرابا . وهذا الرأى ليس بشىء ؛ لأن العـامل الذى يقتضى الجزم قد حذف الحركة الظاهرة أو المقدرة التى كانت قبل دخوله ولزم من حذف الحركة الجزم فالجزم أمرٌ تابع لما صنعه العامل ومن أجل هذا يصح أن يجعل إعرابا .

(١) أعلم أن النحاة جميعهم اتفقـوا ـ بصريهم وكوفيهم ـ علـى أن الأصـل فـى الاسم الإعراب وأنهم اختلفوا فى الفعل فذهب الكوفيون أن الأصل فى الفِعل الإعراب وذهب البصريون إلى أن الأصل فى الفعل البناء .

(٢) أنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة :

الألِفُ واللاَّمُ والنعْتُ وَ التصغيرُ إنّما احتاجَ إليه الاسْمُ ليخْتَصَّ فيفيدَ الإخبَارَ عَنْه ، والفِعْل والحْرف لا يُخْبَرُ عنهما فلا يحْتَاجانِ إلى تَخْصِيص [1] .

= أحدها : تنوين التمكن ويُسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصَّرف وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المُعْربَة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال .

الثانى : تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التَّنكِير قياساً فى باب العلم المختوم بويه ، وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفى اسم الصوت . تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معينا اسمه ذلك أى اسمه سيبويه وتقول إيهِ بكسر الهمزة وسكون الياء وكسر الهاء بلا تنوين وذلك إذا استزدت مخاطبك أى طلبت منه زيادة فى حديث معين فإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه أو أى حديث كان نوَّنْتَها فقلت سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين .

الثالث : تَنْوِينُ المقابلة وهو اللاحق لَنَحو مسلمات وسمى بذلك لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين .

الرابع : تنوين التعويض أو العوض وهو اللاحق لنحو غواشٍ وجوارٍ من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره .

(١) المراد « أل » التى تفيد التعريف أى تفيد أن مدخولها معرفة بواسطتها فخرج بذلك « أل » الزائدة كالداخلة على التمييز فى نحو قول الشاعر وهو رشيد بن شهاب اليشكرى :

رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرفْتَ وجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فإن البصْريين زعموا أن أل فى قولة « النفس » زائدة لاتفيد ما دخلت عليه التعريفَ بسبب اشتراطهم فى التمييز أن يكون نكرة أما الكوفيون فلم يشترطوا فى التميز أن يكون نكرة وعليه فَألْ فى النفس مُفِيدة للتعريف وكذلك فى الاسم النكرة إذا أردت أن تجعله مبتدأ لابد من وصفه إما بصفة مَذْكورة نحو قوله تعالى « وَلأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ » (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة) وقوله تعالى: «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ » (من الآية ٢٢١ من سورة البقرة) أو بصفة مقدرة كقولهم : السَّمْن منوَان بدرهم وكذلك التصغير يجعل النكرة صالحة للابتداء نحو قولك رُجَيْل جاءنى ؛ لأن =

المُنَادى : مَفْعُولٌ فى المعْنى ، وَالفِعلُ لا يكُون مفْعُولاً فلا يكُونُ مَنادَى [١] .

التصرف : اختِلافُ الصِّيغ لاختلافِ المعَــانِى والتمكُّن يُقابلُه [٢]؛ وقَـوْل الـزجَّاجى فى الجُمل : وَإنَّمَا لم تُجْزم الأسمَاء؛ لأنها مُتمكنة يلزمها التنوينُ وَالحركة، فلو جُزمَتْ لذهَبَتْ حَرَكَتُهَا أى للجَزم وتَنوينُه أى لالتقاءِ الساكِنين فكانَتْ تخْتَلُّ أى يَنْتَقِصُ مِن معَانيها مَا أفاده كُلُّ واحِدٍ مَن الحركَةِ والتنوين لِذهابها ، وقوله لا مَعْنى للإضافة إلى الأفعَال ؛ لأنَها لا تَمْلِكُ شيْئا ولا تستحِقُّه ، والهاءُ مِن قولِه تستحِقُّه للشىء أو للملك المفهوم من قوله لاتملك شيئا ولاتستحقه والأحسن أن يكُون لِلشَّىْءِ لَا للمِلْكِ [٣] .

= التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكأنك قلت رجل صغير جاءنى . واعلم أن الأصل فى المبتـدأ لأبـدَّ أن يكون مَعْرفة ولايكون نكرة إلا فى مواضِعَ خاصة تتبعها بعض المتأخرين وأنهاها إلى نيف وثَلاثين .

والخـلاصة أن التخصيص خاص بالأسْمَاءِ ليُخْبَر عَنها أما الأفعال والحروف فلا تختص ولهذا لاتصلح أن تكون مُبتدأ يُخْبر عنها .

(١) المنادى بجميع صوره مَفْعُول به فى المعنى بتقدير أدعو أما الفِعل بصوره الثلاث فلا يكون منادَى .

(٢) يريـد الجـزولى مِنْ هذا أن التمكـن فى الأسمـاء يقـابـل التصـرف فـى الأفعــال من حيث كان التمكن وهـو الإعراب مبينا لمعانيها وهذَا عَلى ما قَدَّمَهُ فى تعليله كون الإعراب أصْلاً فى الأسماء وفرعا فى الأفعال والمقابلة يُعَرِّفُهَا الجزولى أبدا بمعنى المضادة .

(٣) يريـد بذلـك أن الضميـر فى تستحقـه عائـد على شىء . . كأنـه قال : لاتملــك شيئا ولاتستحق شيئا ويكون معْنى هذا الكلام : لاتملك شيئا فلا يصح إضـافتها إليها كما تملك الأسماء أشياء يصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام التى تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فنقول : دار زيد ، وغلام عمرو ، ولاتستحق الأفعال شيئا يصح إضافته إليه كما تستحق الأسماء أشياء يصح إضافتها إليها نحو =

التثنية : ضَمُّ واحدٍ إلى مِثْله بشرطِ اتفاقِ اللفظيْن وَأصْلُها العطْفُ وفائدتُها التَّكْثير ، وَعُدِلَ عَن الأصل إيجَازا واختصَارا ، ولا يَصِحُّ التَّكْثِيرُ وضم الشئِ إلى مِثله إلاَّ فى الأشْخَاص والأنواع دُونَ الأجناسِ ومدْ لُولات الأفعالِ أجْناس فلا تَصحُّ فِيها التثنيةُ كمَا لاتكُون فى مدلولاتها [1]

الجَمْعُ : ضمُّ واحِدٍ إلى أكثَر مِنه بِشَرطِ اتِّفَاقِ الألفاظِ وفائدته التكثيرُ وأصْله العَطْف وَعُدِلَ عَنِ الأصل إيجازا ولا يَصِحُّ ذَلك إلا فى الأنواع والأشخاصِ دُونَ الأجناسِ ومَدْلُولاَتُ الأفعالِ أجنَاس فلا تُجْمَعُ/الأفعَال كما لاتُجْمَع مدْلولاتها [2] .

وَضْعُ التأنيثِ فى الأشخاصِ فَيَلْحَقُ ماهو ثَانٍ عَنْها دُون الأجناسِ ومدْلولات الأفعال أجناسٌ فلا يكون فيهَا تأنيث كما لايَكُونُ فى مدْلُولاتها [3] والتاءُ التى تلحَقُ الفِعْلَ علاَمةٌ لِتَأْنِيثِ الفاعِل لاَ لتأنيثِ الفِعْل [4] .

= السرج والحصير فتقول سرج الحصان ، وحصير المسجد ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذى يدل عليه تملك كما يعود الضمير من قولهم : مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له على الكذب الذى يدل عليه كذب كأنه قال لاتملك شيئا ولا تستحق أن تملك شيئا فنفى عنها الملك لأنه لاملك لها إلا مجازا وقد اختار الجزولى الرأى الأول .

(١) المثنى هو كل اسمْ دالٍ على اثنين وكان اختصَاراً للمُتَعَاطِفَيْن وذلك نحو الزيدان والهندان إذ كل منهما دال على اثنين والأصل فيهما زيد وزيد وهند وهند كما قال الحجاج : إنَّا لله مُحَمدُ ومُحمَّدٌ فى يوم !! ومثل ذلك قول الراجز :

لَيثٌ ولَيْثٌ فى مَقَامٍ ضَنْكِ كِلاهُمَا ذُو أشَرٍ وَمَحْكِ

(٢) سَيأتى شرح ذلك مُفَصَّلاً فى جمع المذكر السالم وجموع التكسير .

(٣) يعنى الجزولى بذلك المؤنث منهما أى من أسماء الأشخاص لأنها =

إما مذكر وَإِمَّا مؤنث والمذكر هُو الأصل والأول والمؤنث فرع ثان وهذا معْنى قوله فيلحق ماهو ثان عنها أى أن التأنيث إنما هو وصْف لاحق للفرع الذى هو ثان للأصل الذى هو أول .

(١) اعلم أن التأنيث إما تأنيث واجب أو راجح أو مرجوح .

فالتأنيث الواجب أن يكون الفاعل أو نائبه مُؤَنَّثاً حقيقيا مُتَّصِلاً بالفعل دون فاصل ، ظاهرأو مفردا أومثنى أو جمعا فالمفرد كقوله تعالى : «إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ» (من الآية ٣٥ من سورة آل عمران) والمثنى مثل قولك : قامت البنتان والجمع مثل قولك قامت البناتُ أما قول لبيد بن ربيعة العامرى :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وهلْ أنا إلاَّ مِنْ رَبِيعَةَ أوْ مُضَرْ ؟

فضرورة إذ الأصل تمنَّت فى الماضى وتتمنى فى المضارع وأما قولِه تعالى : «إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ» (من الآية ١٢ من سورة الممتحنة) فإنما جاز هَذَا لِأجل الفَصْلِ بالمفعول وهُو الضمير أوْ لأن الفاعل فى الحقيقة أَلْ الموصُولة وهى اسم جمع فكأنه قيل اللاتى آمَنَّ أو لِأن الفاعل اسم جمع محذُوف موصوف بالمؤمنات أى النسوة اللاتى آمنَّ . أو أنْ يكون الفاعل أو نائبه ضميرا متصلا يعود على مؤنث حقيقى أو مجازى ، فالحقيقى فاطمة حضرت أو زينب أُكْرِمَتْ ، والمجازى مثل الشمس طلعت والشمس شوهدت وأما قول زياد الأعجم مَولىَ عبد القَيس من قصيدة يرثى فيها المغيرة بن المهلب بن أبى صفرة :

إِنَّ السَّمَاحَةَ والمُرُوءَة ضُمِّنَا قبراً بِمَرْوَ عَلى الطَّرِيقِ الوَاضِحِ

ولم يقل ضمتا فضرورة شعرية .

وَأما التأنيث الراجح فهو أن يَكون الفاعِلُ أو نائبه متصلا مجازى التأنيث كما فى قوله تعالى : «وَما كانَ صَلاتُهمْ عِنْدَ البيْتِ» (من الآية ٣٥ من سورةالأنفال) وقوله تعالى : «فانظُرْ كَيْفَ كَانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ» (من الآية ٥١ من سورة النمل) وقوله تعالى : «وجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ» (من الآية ٩ من سورة القيامة) أو أن يكون الفاعل أو نائبه حَقيقى التأنيث منفصلا عن فِعْلهِ بغير إلاَّ كقولِكِ حضرت اليْوم فاطمة وحضرَاليَوم فاطمةُ وأما قول الشاعر :

إنَّ امْرَأً غَرَّهُ. مِنْكُنَّ واحِدَةٌ بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدُّنْيا لَمَغْرورُ

فالمبرد يخص ذلك بالشعر .

وأما التأنيث المرجوح فهو أن يكون الفاعِلُ أو نائبه مفْصُولا بإلاَّ كقولك ماقام إلاَّ فاطمة فالتذكير هنا مرجوح باعتبار المعنى لِأن التقدير ما قام أحَدٌ إلاَّ فاطمة ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقول الشاعر راجزا :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمِّ فى حَرْبِنَاإلا بَنَاتُ الْعَمِّ =

التذكيرُ الشخْصِى لا يكونُ إلا فى الأحادِ دُون الأجناسِ ، ومدلُولاتُ الأفعالِ أجْنَاس فلا يكُون فيها تذكيرٌ شَخْصِىٌّ كما لا يكُون فى مدْلولاتِها .

التنكيرُ الَّذى تنفرد بهِ الأسماء هو تنكير الأحادِ دُون الأجناسِ ومدْلُولاَتُ الأفعالِ أَجْنَاسٌ فلا يقع فيها تَنْكيرُ الأحادِ كما لا يقعُ فى مدْلُولاتِها (١) .

الإفراد الَّذى تَنفرد بهِ الأسماء هُو إفْراد الأشْخاص (٢) والأحاد دُون الأجنَاس ومدْلُولات الأفعال أجْناس فلا يقعُ فِيهَا الإفرادُ الشَّخْصِىُّ كما لا تكونُ مدْلولاتها .

الفاعل يُخْبَرُ عْنه بفعْلِهِ والفعْل لايُخْبَرُ عنه فلا يكونُ فَاعِلاً .

= والدلَيل على جوازه فى النثر قراءة بعضهم « إنْ كَانَتْ إلاَّ صَيْحَةٌ واحِدَةٌ » (من الآية ٢٩ ، ٥٣ من سورة يس) وقراءة جماعة من السلف « فَأَصْبَحُوا لا تُرى إلا مساكِنهُم » (من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف) وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر وهو محجوج بما ذكرت .

(١) يمكتنا أن نعْنى به تنكير الأعلام نحو عثمان وعثمانُ آخر ؛ لأنَّ الأعلام فى الأجناس المألوفة إنما هى لفصل الأحاد فلذلك عبر عن الأعلام بالأحاد ويمكن أن يريد به تنكير مايدل على الجنس نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة من قولك ، لقيت امرأة وقيل فى هذا إنه تنكير الأحاد لِأن رجلا وامرأة لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وثم تنكير آخر وهو تنكير الأجناس وعليه استظهر بتقييده التَّنْكير هُنَا بالأحاد وتنكير الأجناس فى قولك رجل خيرٌ من امرأة ونحوه لأنك لم ترد بواحد منهما واحدا من الجنس ولكنك إنما أردتَ هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس فلهذا يقال فى هذا النوع تنكير الأجناس .

(٢) يريد به إفراد المعارف أو إفراد الأسماءِ المرادِ بها الأحاد نكرات كانت أو معارف مثل قولك عَمْرٌو وزيدٌ أو قولك جَبَلٌ وَطريقٌ وما أشبههما .

المفعُولية لا يصحُّ مَعْنَاهَا فى الفِعْلِ فَلَا تكونُ مفْعُولا [1] .

٦ المبتَدَأُ يُخْبَرُ عَنْهُ / وَالفِعْلُ لا يُخْبر عَنْه فلا يكُونُ مُبْتَدَأ .

---

(١) يريد أن كَوْنَ الكلمة مفعولا بها أو فيها أو مَعها أو من أجلها أو مفعولا مطلقا ، لايصح شىء مِنْ ذلك كله فى الفعل ، والعلة فيه أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعْنى بأنه فِعْلَ أو فُعل فيه أو به أوله أو معه .

علق الأستاذ أبو على الشلوبين فى الشرح الصغير ورقة رقم ١٧ بقوله : « ولاَ أدْرى مَا الذى أحْوَجَهُ إلى خَلط إحْدى الصّناعتين بِالأخْرَى حتى يتكلف هَذا التكلف البعيد »

بَابُ معْرفة علَامَاتِ الإعرابِ

الضَّمَّةُ : تكونُ علامةً للرفْع فى الأسمَاءِ المتمكنةِ وَالأفعالِ المُضَارِعَةِ إذا سَلِمَتْ من نُونَى التوكيدِ ونُونِ جَماعةِ المؤنَّثِ أو ضَمير التَّثْنيةِ أو علَامتِهـا : وهُـو الألف ، أو ضَمير جَمـاعةِ المذكرين العَاقلين فى الوَضْعِ أو علامتهم وهو الواو . أو ضَميرِ الواحِدَةِ المخاطبَة مِنَ المؤنث أو علامتها وَهى اليَاء [1] .

---

(١) اعلم أن الضمة تكون علامـة الرفع فى المفـرد وجمع التكسيـر وجمـع المؤنث السالم والأفعال المضارعة ، وإعراب الأفعال المضارعة مشروط بسلامتها من نونى التوكيد ونون جماعة الإناث فالأول مثل هل تَضْرِبَنْ وهل تَضْرِبَنَّ ؟ وَالثانى مثل هل تضربْنَ يَاهندات ؟ وقول المؤلف فى هذا الفصل إن نونى التوكيد ونون جماعة المؤنث يوجب بناء المضارعة من الأفعال بناء على مذهب جمهور النحويين وقد قال بعضهم إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها فى إيجاب الإعراب إلا أنه منع من ظهور الإعراب فى فعل جماعة النسوة تشبيهه بالفعل الماضى المتصل به نون جماعة النسوة فى تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر المضارعة لها ومنع من ظهور الإعراب فى الفعل المؤكد بالنونين مايؤدى إليه إعرابه من الالتباس بغيره أو من الجمع بين النونات كسقوط علامة الإعراب فى هل تضربون إذا أكد بالنونين لما يؤدى إليه مِنَ الجمع بين النونين أو النونات وسقوطه فى هل تضرب إذا أكد بالنون وفى أما تضرب إذا أكد بها لما يؤدى إليه الإعراب فى هل تضربن المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة الذكور وفى أما تَضْربِنَّ المؤكد بالنون بفعل المخاطب المونث .

وقـوله : أو سَلم من ضمير التثنية كما فى مثل قولك الزيدان يقومان ، وقوله أو علامتها كما فى مثل قولك : يقومان الزيدان فالتفريق بين الألفين المتصلين بالفعل فى قولك الزيدان يقومان وقولك يقومان الزيدان أن الالف فى الأول ضمير وفى الثانى علامة دالة على أن الفاعل مثنى مبنى على ما سوف يأتى مفصلا بعد فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى من أن الفعل إذا رفع مثنى أو مجموعا قد يلحق حرفا دالا على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن الالف المتصلة بالفعل فى قولك الزيدان يقومان ضمير فإن الألف فى يقومان الزيدان علامة على أن الفاعل مثنى وقيل إن الألف فى =

ومَوْضِعُهَا فى الاسْمِ المتمكِّن الواحِد انصَرفَ أوْ لَمْ ينصَرفْ ، وفى جَمْعِ التكسير انصرف أو لَمْ ينصَرف ، وفى جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالم ، فإن عَرَض فى آخرِ الاسْم يَاءٌ مكسُورٌ مَا قبلَها أو أَلِفٌ ، أوْ فى آخرِ الفِعْلِ ياء أوْ واو حَرَكَة ما قبلَهَا مِنْ جنسها أوْ ألف ، قُدِّرَت الضمةُ فى الياءِ والواو اسْتِثقالاً وَفى الألِفِ تَعَذُّراً [1] .

= ذلك ضمير كما فى قولك الزيدان يقومان وقيل إن الألف فى قولك الزيدان يقومان ضمير وهو قول جمهور النحاة أعنى أن الضمير الرابط للخبر بالمبتدأ هو الألف .

وقوله : أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين يريد به فى مثل قولك : الزيدون يقومون وأما قوله فى الوضع أى أنها لذلكِ وُضِعَتْ أوَّلاً أى لتكون ضميرا لجماعة المذكرين العاقلين خاصة وقد تُوسع فيها فَجُعِلَتْ لغير العاقلين إجْرَاءً له مجرى العقلاء كقوله تعالى « وكُلٌ فى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » (من الآية ٤٠ من سورة يس) .

وقوله أوعلامتهم يريد به فى مثل قولك يفعلون الزيدون .

وقوله أو ضمير الواحدة المخاطبة يريد به فى مِثْلِ قولك أنتِ تَفْعَلِينَ ياهند وهذا على مذهب الجمهور فى ياء تفعلين أنها ضمير وقد خالف الأخفشُ فجعلها علامة وجعل الفاعل مضمراً مُسْتَتِرًا فى الفعل كأنه قال تفعلين أنْتِ .

(١) شرع المصنف بذكر مواقع علامة الضمة ، فموقعها فى الاسم المفرد المصروف مثل قولك جاء زيدٌ وحضر خالد أو غير المصروف مثل قولك جاء أحمدُ ، وقد قال ذلك ؛ لأن من علامات الإعراب ما يختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض فأراد أن الضمة ليست كالفتحة فى ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر ، بل يشترك النوعان فيها .

ثُمَّ قال وفى جمع التكسير المنصرف مثل قولك جاءنى رِجَال ، أو لم ينصرف مثلِ قولك هذه مسَاجدُ ثم قال : وفى جَمْع المؤنث السالم يريد فى مثل جاءنى الهندات ولم يقل فى هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال فى النوعين قبله أعنى المفرد وجمع التكسير ؛ لأن هذا النوع لا يكون إلا مُنونا . ولا يكون كالنوعين قبله فى أن كل واحد منهما يكون منونا وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منونا كان كأنه كله منصرف ، ووصْفُ هذا النوع بالانصرف مجَازٌ لا حقيقة ؛ فإن التنوينَ فيه ليس تنوين صَرْف إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز (تنوين المقابلة هو اللاحق لنحو مسلمات وسمى بذلك لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين) وقوله :

أَخُـوكَ وأخـواتُه الخَمْس سِتَّتُهَا إذا أُضيفَتْ إلى غَيْرِ يَاءِ المتكلم كانَتْ بالواوِ رَفْعًا وَبالألفِ نَصْبًا وبالياءِ جَرًّا ، وإذا أُضِيفت إلى يَاءِ المتكلِّم لزِمَها البناءُ على الكَسْرِ ، فَإِذَا أُفردتْ حُذِفَتْ لا ماتُها وجُرَّت العينَاتُ بالحَركاتِ وَكلُّها تُفردُ عَنِ الإِضافة إلا ذُو ؛ لِمَا يلزَم إنْ أُفرِدَتْ مِنْ بقائِهَا على حَرْفٍ وَاحدٍ معَ التَّنْوِينِ [1] .

= فإن عرض فى آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها يريد فى مثل جاءنى القاضى أو ألف مثل جاء موسى أو فى آخر الفعل ياء يريد فى مثل قولك يَرْمى اللاعبُ الكرة ، أو واو يريد فى مثل قولك خالد يغزو .

وقوله : حركة ما قبلها من جنسها يمكن أن يكون هذا وصفا لها لا تقييدا لأنهما لا يكونان فى الفعل إلا كذلك فوصفتا بالصفة التى يكونان عليها فى الفعل ويمكن أن يكون تقييدا لأنهما إذا اكانا كذلك لم يعتلا باكثر من تقدير الضمة فيهما فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسها كان اعتلالهما بوجْهٍ آخر مثال ذلك : أن قولك يُلْهَى ويُدْعَى أصلهما يلهو ويدعو ففى آخر هذا الفعل واو حركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعللناها أعللناها بقلبها ياء مع قَلْبها ألفا بعد وليس كذلك مثل قولك يدعو ويلْهُو وَيَغْزُو فإن أصلها يدعُوُ ويلْهُوُ ويَغزُو فإن أعللناها بتقدير الضمة فيها فهذا إعلالٌ خِلاف إعلال ما فى آخره مِنَ الأفعال فى الأصل واو حركة ما قبلها ليست من جنسها .

أما قوله : وفى الألف تَعَذُّراً فذلك يكون تقدير ما فى الألف غير المنقلبة نحو حُبْلَى تقديراً حكميا ليس إلا وكذلك نحو عصا وَرَمَى .

(١) الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة قال تعالى : « وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » (من الآية ٢٣ من سورة القصص) وقوله تعالى : « إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » (من الآية ٨ من سورة يوسف) وقوله تعالى : «ارجعُوا إِلَى أَبِيكُمْ » (من الآية ٨١ من سورة يوسف) فوقع الأب فى الآية الأولى مرفوعا بالابتداء وفى الآية الثانية منصوباً بإنَّ وفى الآية الثالثة مَخفُوضًا بإلى وهو فى جميع ذلك مضاف إلى غير الياء فلهذا أُعْرِب بالألف والواو والياء وكذلك القول فى الباقى ، وهذا هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجى وقطرب والزيادى من البصريين وهشام من الكوفيين فى أحد قوليه ، قال فى شرح التسهيل : « وهذا أَسْهَلُ المذاهب وأبعدها عن التكلف » . =

ولا يُفْرَدُ فُوكَ إلاَّ مُعَوَّضًا مِنْ واوِهَا مِيمٌ ولَيْسَ بقياسٍ فَيُفْعَلُ فى ذُو وَإِنَّما هُوَ مَقْصُورٌ على السَّمَاعِ . وَوَزْنُ هَذِهِ الأَسماءِ كُلِّهَا فَعَلٌ إلا فُوك فوزنه فَعْلٌ ، وكلُّها لاَ ماتُهَا واوتٌ إلاَّ فُوكَ فلامُه هَاء بدلاَلة قَوْلهم فى

= وفى إعراب الأسماء الستة مذاهب أشهرها :
أحدها : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هى الإعراب وهو ماسبق الحديث عنه .
والثانى : وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركاتٍ مقدرة فى الحروف وأنها اتبع فيها ماقبل الآخر للآخر .
المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازنى والزجاج ورد بأن الإشباع بابه الشعر .
الرابع : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف وهى منقولة من الحروف وعليه الربعى ورد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جَعْل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .
الخامس : أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف وليست منقولة بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف وعليه الأعلم الشنتمرى وابن أبى العافية .
وفى إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :
أحدها : أنها معربة بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور .
والثانى : أنها معربة فى الرفع والنصب بحركةٍ مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل .
والثالث : أنها مبنية على الكسر وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب والجزولى ورد بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما يجوز البناء إذا توغل المضاف فى الإبهام .
والرابع : أنها لا معربة ولا مبنية وإليه ذهب ابن جنى .
فاذا أفردَت هذه الأسماء حذفت لاماتها مثل قولك جاءنى أخٌ وقابلنى الأخُ ورأيت أخا وشاهدت الأخ ومررت بالأخِ وسلمت على الأخِ .

الجمع ذوو وفى التصغير ذُيَيّة . وذو لامُهُ يَاءٌ لتوسُّط الوَاو فيها لَكنَّ العرب جعلُوا لها مَزيَّةً على غيرها لِكثْرة لُزُومِهَا الإضَافة [1] .

وفى حَم خَمسُ لُغاتٍ : إحْدَاهَا مَاذَكَرْنَاهُ وَالأُخرى أنَ يكُونَ منْ بَاب دَلْو والأخرى أن يكُونَ من بَاب يدٍ وَالأخرى أنْ يكونَ من بَاب خبْءٍ وَالأُخْرىَ أنْ يجْرىَ عَلَى ماذُكِر أنه أصْلُهُ .

وهنُوك فيه لُغتَان : الوَاحِدَةُ ما قدَّمْناهُ وَالأُخْرَى أنْ يكُون مِنْ باب يَدٍ [2] .

---

(١) فُوكَ وَزْنُه فَعْلٌ هذا هو مذهب الخليل وسيبويه وَأصْلُهُ فَوَهٌ لامه هَاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ ، أما أب وأخ وحم وهَنْ فوزنها عند البصريين فَعَلٌ بفتح الفاء والعين ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو وذهب بعضهم إلى أنَّ لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها وهو مردود لقولهم فى التثنية حَمَوان وفى إحْدَى لغاته حَمْوٌ وذهب الفراء إلى أن وزن أب و أخ وحم فَعْلٌ بالإسكان وردَّ بسماع قصرها وبجمعها على أفْعَال أما ذو فلامه ياء لتوسط الواو فيها هذا هو مذهب سيبويه فهو يقول ان « ذو » بمعنى صاحب ووزنها فَعَلٌ بالتحريك ولامها ياء وذهب الخليل أن وزنها فَعْلٌ بالإسكان ولامها واو فهى من باب قُوّة وأصله ذَوْوٌ وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعا .

(٢) الهَنُ : كناية عن اسم الجنس، وزعم بعضهم أنه ليس من هذا الباب ؛ لأن بناءهم على الأكْثَر أن يكون من باب يد ولذلك لم يذكره الزجاجى فى الجمل . وبالجملة ففيه أربَعُ لغَاتٍ :

القصر وحذف اللام وإجراء الإعراب على النون مثل يد والتسكين بعد الحَذْف ولا يجىء إلاّ فى الشعر قال الأقيشر الأسدى :

رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ مَا فيهما ... وقد بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

ويقال فى الوقف هَنْ فى هَنْتَ ، جعلوا التاء فى الوصل مثلها فى أنْتَ ، قال سيبويه وإنما يسكنونها وهم يريدون بها الكِناية عن الاسم تشبيها بنون مَنْ لما فيها من معنى الكناية ولامه واو قال :

أرى ابنَ نَزَارٍ قَدْ جَفَانى ومَلَّنى ... على هَنواتٍ شَأنُهَا مُتَتَابِعُ

وفُوكَ إذَا عُوِّضَ مِنْ وَاوِهِ مِيمٌ فَفيهِ أَرْبَعُ لغات : فَمٌ وفِمٌ وَفُمٌّ وَفُمٌ بالإتْبَــاع [١] .

٨ / الاسْمُ الَّـذى يُفهم مِنـهُ الجَمْعُ قِسْمَانِ : مجْمُوعٌ حَقيقةً وَغَيْرُ مجْمُـوعٍ ، وغَيْرُ المَجْمُـوعِ قِسْمَـانِ : محْصـور وغير مَحْصُورٍ فَغَيْرُ المحصُورِ نحْو نَفَر وَبَشَر وقَوْم وأَنام والمحْصُور المضْمَرات والمُبْهَمَاتُ وَالموصُولاَت وكلٌّ فى التَّوْكِيدِ [٢] .

---

(١) والخلاصة أن لغات العرب التى نقلها النحاة فى هذه الأسماء ثلاث لغات :

اللغة الاولى : الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات بالواو وفى حالة الرفع نيابة عن الضمة نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وبالألف فى حالة النَّصْب نيابة عن الفتحة نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وبالياء فى حالة الجر نيابة عن الكسرة نحو تحدثت إلى أبيك وأخيك وحميك وتسمى هذه اللغة لغة الإتمام .

اللغة الثانية : أن تلزم الألف فى الأحوال الثلاثة فتكون معربة بحركات مقدرة على الألف تقول هذا أباك ورأيت أباك وتحدثت إلى أباك قال الراجز وهو أبو النجم العجلى وقيل رؤبة ـ على هذه اللغة :

إنَّ أبَـاهَـا وأبـا أبـاهـا ... قَدْ بَلَغَـا فى المَجْـدِ غايَتَـاهَـا

وتسمى هذه اللغة : لغة القصر

اللغة الثالثة : أن يُعْرَبَ بحركات ظاهرة فنقول : هذا أبُكَ وَأخُكَ وَحَمُكَ بالضمة الظاهرة وتقول رأيت أبَكَ وأخَكَ وحَمَكَ بالفتحة الظاهرة وتقول تحدثت إلى أبِكَ وحَمِكَ وَأخِكَ بالكسرة الظاهرة قال الراجز على هذه اللغة :

بأبـهِ اقْتَـدَى عَدِىٌّ فى الكَـرَمْ ... وَمَـنْ يُشَـابِـهْ أبَـه فمَـا ظَلَمْ

وتسمى هذه اللغة لغة النقص .

والأفصح فى الأب والأخ والحم لغة الإتمام وتليها لغة القصر ثم لغة النقص والأفصح فى الهن لغة النقص .

(٢) يتحـدث المصنف عن الجمـوع فقـال : إن أول هذه الجمـوع هُوَ المجمـوع الحقيقى ويقصد به جمع المذكر السالم والمؤنث السالم وجمع التكسير ويريد بالمجموع حقيقة ماضم فيه إلى الواحد أكثر منه فى الأصل بحرف العطف ثم اختصر ، مثل قولك جاء مهندس ومهندس ومهندس ونختصر فتقول : جاء المهندسون والمؤنث تقول : شاهدت مُدَرِّسَة و مُدَرِّسَة ومدرسة ونختصر فتقول =

وَ المجْموعُ حَقيقةً قِسْمَانِ : مجْموعُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ومجْمُوعُ جَمع السَّلاَمَةِ .

فجَمْعُ التَّكْسِيرِ ما تغيَّر فيه بناءُ الواحِدِ مِنْ زيادَةٍ أوْ نُقْصَانٍ أو تَغْيِيرِ حَرَكةٍ وربّما اجتَمع ذَلِك فى كَلمةٍ واحِدَة وَربَّما جاء بَعْضُ ذلك فى النيةِ [1] لاَلفْظاً [2] .

وجَمْعُ السَّلامَة : يَنْقَسِمُ قِسمين : جَمْعٌ بِالألِفِ والتَّاءِ ، وجَمْعٌ هو فى المذكّرِ بمنزِلَةِ هَذَا فى المؤنّثِ [3] .

= شاهدت المدرسَات وفى جمع التكسير تقول شاهدت شارعا وشارعا وشارعا وتختصر فتقول شاهدت شوارع وهكذا .

ثم تحدث عن غير المجموع حقيقةً فقال : إنهما نوعان :

محصور وهى المُضْمرات مثل أنتم وأنتن وهم وهن والمبهمات مثل هؤلاء والموصولات مثل الذين واللاتِى واللاتِى وما أشبه ذلك وكل فى التوكيد مثل جاء المهندسون كلهم ثم غير المحصور مثل : نفر وبشر وقوم وأنام .

(١) ب : وربما جاء ذلك فى النية لا فى اللفظ

(٢) بدأ المصنف يتحدث عن المجموع حقيقة وبدأ بجموع التكسير فقال : هى ثلاثة إمَّا جمع تزيد حروفه عن المفرد مثل رجل وَجمْعه رجَال وإما جمع تنقص حروفه عن المفرد مثل سَفينة وسُفن ورملة ورَمْل ونملة وَنمْل وكتاب وكتب ، وربما اجتمعت الزيادة والنقص وتغير حركة مِثْل : وَرْدَةٌ وَوَرْدٌ وتغير حركة فى كلمة واحدة وذلك مثل تضيب وقُضُب وقُضْبَان وكثيب وكُثُب وكُثْبان ثم قال وربما جاء بعض ذلك فى النية لا فى اللفظ مثل قولك فُلك فى الواحد وفُلكان فى التثنية وفُلْك فى الجمع وكذلك دِلاص فى الواحد ودِلاصان فى التثنية ودِلاص فى الجمع (الدِّلاَصُ : البَّراقُ والأمْلَسُ وَالأرْضُ المستويةُ وجمْعُه دِلاَص) .

(٣) أخذ يتحدَّثُ عَن المجْمُوع جَمْع سَلامة ويقصد به جَمْعَ المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فقال : إن أول هذه الجموع هو جَمْع المؤنّث السالم وهو ما جُمع بألف وتاء مزيدتين سَواء كان جمعاً لمؤنث نحو هندات وزينبات أم جمعاً لمذكر نحو اصطبلات وحمَّامات وسواء كان سالما كما مثَّلنا أم ذا تغيُّر مثل سجَدات وغُرُفات بضم الراء وفتحها وسِدرات بكسر الدال وفتحها فهذه كلها تُرفع بالضمة وتُجر بالكسرة على الأصل وتُنصب بالكسرة على خِلاف الأصل تقولُ : جاءت الهنداتُ ومررت بالهنداتِ =

فَالمجْمُوع جَمْع السلامةِ مِنَ المذكَّر إما أنْ يكُونَ جَامِداً أو صِفَةً[1] فإنْ كَانَ جَامِداً اشتُرط فيه أربعةُ شُروطٍ : الذُّكُوريَّة والعَلَمية والعَقْل وخُلُوه مِنْ هَاءِ التَأنيث ، وَإن كان صِفَـةً اشتُرط فيه ثَلاثةُ شُرُوط : الـذُّكُوريَّة والعقل وألاَ يَمْتَنِعَ مُؤَنَّثه مِنَ الجَمْع بالألفِ وَالتاءِ وتلحقُهُ الواوُ رَفْعًا وَالياءُ المَكْسُور مَا قبلَها نصباً وَجرًّا كِلْتَاهُمَا حَرْفُ الإعراب وَنُـونٌ في الأحْـوَالِ الثَّلاثِة عِوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الواحِد ؛ لأنهاَ تَثْبُتُ مَع الألِف وَاللَّام كما تَثْبُتُ الحركَةُ ، وعوضاً مِنَ التَّنوين لأَنَّهَا تسقُطُ مَع الإضَـافـة كمـا يَسْقُطُ التَّنـوينُ وَتُحَرَّكُ لالْتقاءِ السَّاكنَيْن وتُفْتَح طَلباً للتخفيفِ أَوْ فَرْقاً بيْنَهَا وَبيْنَ نُون التَّثْنِيَةِ[2] وربَّمَا / جَاء هَذَا الجَمْعُ فيمَا

= وشاهدت الهندات وقوله تعالى : « خَلَقَ اللَّهُ السَّموَاتِ » (من الآية ٤٤ من سورة العنكبـوت) وقـال تعالى : « لاَتَتَّبعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ » (من الآية ٢١ من سورة النور) وقولة تعالى : « كذلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهُمْ حَسرَاتٍ عَلَيْهم » (من الآية ١٦٧ من سورة البقرة) وقوله تعالى : « إِنَ الحَسنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ » (من الآية ١١٤ من سورة هود) ونظائر ذلك كثير ، وَأُلحِقَ بهذا الجمع أولات فينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة وإن لم يكُنْ جمعاً وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفْظة حُمل على جَمع المؤنث قال تعـالى : « وَإنْ كُنَّ أولاتِ حَمْل » (من الآية ٦ من سورة الطلاق) . ولجمع المؤنث خمسة شروط : أن يكُون مختوماً بالتاء وأن يكونَ عَلماً لمؤنث وأن يكـون وصفـاً للمذكر غير العاقل كالجبال الراسيات والأيام المعدودات وأن يكون مصغرا مكبرا غير عاقل مثل دُريهم ودريهمات وخامسها أن يكون اسم جِنس لمؤُنث قد ختم بألف التأنيث مثل صحراء وصحراوات وحبلى وحبليات .

(١) ب : إما أن يكون جامدا وإما أنْ يكون صفَةً .

(٢) أخذ الجزولى رحمه الله تعالى يتحدث عن جمع المذكر السالم فقال: إما أنْ يكون جامدا أو صفة ويقصد بالجامد الأسماء واشترط لها أربعة شروط : أن تكون مذكرة علما عَاقلة خالية من هَاء التأنيث وذهل عن شرطَين آخرين وهما ألا يكون مُركبا ولا مُعْرَباً بحَرْفين فالاسم ماكـان كعامـر علما لمذكرٍ عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يُجْمع هذا الجَمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كلاحق عَلَم لفرَس أو فيه تاء التأنيث=

لا يعقل ، عِوَضًا مِنْ نَقْص الكلمةِ لفظاً أوْ توهُّماً كسِنين وَإوَزِّين [1] .

=كطلحة أو المركب تركيباً مزجيا كمعد يكرب أو الإسنادى كبرق نحْرُه بالاتفاق ، أو الإعراب بحرفين كالزيدَين أو الزيدين عَلما نَعْنى ألا يكون مثنى ولا مجموعا جمع السلامة لمذكَّر أولمُؤنث وَالصفة ما كان كمُذْنب صِفة العاقل خالية من تاء التأنيث وليست مِن باب أفْعَل الذى مؤنثة فَعْلاء ولا من باب فَعْلان الذى مؤنثه فَعْلى ولا مِمَّا يستوى فيه الوصف المذكر والمؤنث فلا يُجْمع هَذا الجمع مَا كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صِفَة لفرس أو فيه تاء التأنيث كعَلاَّمة ونسَّابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قول الشاعر :

فمَا وجَـدَتْ نِسَـاءُ بَنِـى تمَـيـم   حَلائِـلَ أسْـوَدِيـنَ وَأحْـمَـريـنَ

ولا من باب فَعْلان فَعْلى كسكـرانَ فإن مُؤنثه سَكْرى أو يستوى فى الوَصف به المذكـر والمؤنث كصبُور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح ولم يشترط الكوفيون الشرط الأخير مستدلين بقول الشاعر :

مِنَّـا الَّـذِى هُوَ ما إنْ طَرَّ شَارِبُـهُ   والـعَـانِسُـونَ ومِنَّـا المُـرْدُ وَالشِّيْبُ

فالعـانس من الصِّفـات المشتركة التى لا تقبل التاء عِند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه .

(١) يقول الجزولى : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يَعْقِلُ عِوضا من نقص الكلمة لفظاً أو توهُّما كسنين وَإوَزِّينَ ويقصد أن كل ما كان كسنين إوازِّين (وهو جمع إوَزة بكسر الهمزة) فى كونه جمعا لِثلاثى حذفت منه لامه وعوض عَنْها هاء التأنيث فإنه يعرب هِذا الإعراب وذلك مثل عِزَة وعِزين وعِضَة وعضين قال تعالى « عَنِ الْيَمِين وعَنِ الشِّمَال عِزِينَ » (من الآية ٢٧ من سُورة المعراج) أى فرقا شتى كل فرقة تعْتَزِى إلى غير مَنْ تَعْتزى إليه الفرقة الأخرى وقال تعالى « الذِينَ جَعَلُوا القرآنَ عِضِين » (من الآية ٩١ من سورة الحجر) وهى جمع عِضَة وقيل أصلها عُضْوٌ من قولهم عَضَيْتُ الشىْء تَعْضِيَةً إذا فرقْتَهُ قال رؤبة .

وليس دِين الله بالمُعَضَّى

يعْنى بالمُفرق أى جعلوا القرآن أعضاءً متفرقة فقال بعضُهم هو سِحْرٌ وقال بعضهم كهانة وقال آخرون أساطير الأولين وقيل أصلها عَضْيَة مِنَ العِضة وهو الكذب والبهتان وفى الحديث « لا يَعْضَهُ بعضُكُمْ بَعْضاً » .

وقيل إن قول المصنف « لفظا أو توهما » أنه يريد فى مِثل « سنون » يريد أن سنة نقص منهـا الهاء لأنها التى ظهرت فى مسانهة أو مساناة فجبر نقصها وأخذ يضبعها (الضبع الكف والناحية) وألحقت بمَنْ يعقل فى الجمع بالواو والنون فكان ذلك قوة ...بها معوضة من النقص الذى لحقها وتوهما معاً فى مثل إوزة

الاسْمُ الَّـذِى يُفْهَم مِنـه التثنية قِسْمَـانِ : مُثَنًّى حَقِيقَةً وغير مُثنى حَقِيَقةً ، فغيْرُ المُثَنَّى:المُضمَرات والموصُولات والمُبْهمَات وكِلاَ فى التوكيدِ .

وحقيقة المُثنى مَا ألْحَقْتَهُ ألِفاً رَفْعًا وَياءً مفْتوحاً ما قبْلها نصباً وَجَرًّا كِلتَاهُمَا حَرْفُ الإعراب ، ونوناً فى الأَحْوَالِ الثلاثَة عِوَضاً عَنْ حركةِ الواحِدِ وتَنْوِينه لِأنها تثبتُ معَ الألفِ واللام كَما تثبُت الحَركةُ وتسقُط للإضافةِ كما يَسقُط التنوينُ وَتُحَرَّكُ لالتقاءِ الساكِنين وُتكسر عَلى أصْلِ التقائهِما أوْ فَرقاً بينها وَبيْنَ نُون الجَمْع [1] .

---

(١) أخذ المؤلف يتحدث هنا عن المثنى الحقيقى وهو كل اسْم دالٍ على اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفين كأن تقول شاهدت خالدا وخالدا فتعدل عن هذا اختصارا وتقول شاهدت خالدين كراهة التطويل والتكرار ومنه قول الراجز :

لَيْـثٌ ولَـيْـثٌ فى مَقَـام ضَنْـكِ　　كلاهُـمَـا ذُو أشَرٍ ومـحْـك

وحكمهُ أن يُرفع بالألف نيابة عن الضمة كما فى قوله تعالى « قالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يخَافُون أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهما » (من الآية ٢٣ من سورة المائدة) ويجر بالياء قال تعالى « لَوْلا أُنـزل هَذا القـرآن عَلى رَجُـل مِنَ القريَتَيْن عَظيم » (من الآية ٣١ من سورة الزخرف) وقال تعالى : « فقضاهنَّ سبع سَمَوَاتٍ فى يومين » (من الآية ١٢ من سورة فصلت) ويُنصب بالياء كذلك فى قولك شاهدت الطَالبين وسلمت على البنتين .

وقد اشترط النحاة فى الاسم الذى يثنى ثمانية شروط :

١ ـ أنْ يكون مفرداً فلا يثنى المثنى ولا جَمْع المذكر السالم .

٢ ـ أن يكون مُعْرباً فلا يثنى المبنى .

٣ ـ عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادى ولا المزجى خلافا للكوفيين فإنهم يجوزون ذلك .

٤ ـ أن يكون مُنكَّرا فلا يثنى العلم إلا إذا نُكر ولهذا تقترن بمثناه الألف واللام مثل الزيدان .

٥ ـ أن يكون له ثان فى الوجود .

٦ ـ أن يتفق اللفظان .

٧ ـ أن يتفق معنى كل واحد من الإثنين فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد =

= وجهين : الأول أن تُغلبَ أحدَهما على الآخر والثانى أن تُريدَ المطالع المتعددة لكل منهما .

٨ ـ ألا يستغنى عنه بتثنية غيره فإنهم لم يثنوا سواء اكتفاء بتثنية (سِيّ) .

وقد أخرج الجُزُولى ـ وهو رأى جمهور النحاة ـ المضمرات مثل هما والموصُولات مثل اللذَيْن وَاللَّتَيْن والمبهمات مثل « هذان » وهذين وهاتان وهاتين وكلا وكلتا فى التوكيد من المثنى وأطلق عليها مثنى غير حقيقى .

أما قراءة « إنْ هَذَان لسَاحِران »(من الآية ٦٣ من سورة طه) ففي إعرابها خمْسَة أوجه :

الوجه الاول : أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمالالمثنى بالألف وَدائمًا تقول : جاء الزيدان وأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال هُوَيْرُ الحارثى .

تَزَوَّدَ مِنّـا بَيْـنَ أذنَـاهُ طعْـنَـةً دعَـتْـهُ إلى هَابِى التُّـراب عَقِيـمُ

ومنه قول المتلمس :

فَأطْـرَقَ إطـراقَ الشُّجَـاع وَلَوْ رَأى مَسَـاغـا لِنـابَـاهُ الشُّجَـاعُ لصَمَّمَـا

ومِنْه قَوْل رُؤبة بن العجّاج وقيل لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى :

إن أبـاهَـا وَأبـا أبـاهَـا قد بلغَـا مِنَ الـمـجْـدِ غايتـاهَـا

والنحاة يروون قبل هذا الشاهد قوله :

وَاهـاً لريَّـا ثُمّ واهـاً وَاهَـا يَالـيْـتَ عَيْـنـاهَـا لَنـا وفَـاهَـا

بِثمن نُرْضِى بِهِ أبَاهَا

الوجه الثانى : أنَّ « إنَّ » بمعنَى نَعَم ويكون هذان مبتدأ وساحران خبرًا لِمُبْتَدإٍ محذوف أى إنّ لهما سَاحران لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر .

الوجه الثالث : أن الأصل إنه هذان سَاحران فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر .

الوجْه الرابع : أنه لما ثَنَّى « هذا » اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف ألف هذا والباقية ألف التثنية قلَبها فى الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها .

الوجه الخامس : أنه لمّا كان الإعراب لا يظهر فى الواحد ـ وهو هذا ـ جُعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه .

وزعم قوم أن قراءةَ منْ قرأ « إنْ هذان لسَاحِران » لحْن وأن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : إن فى المصحف لحْنا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل لا يصح وكـذلك ما رُوى عَنْ عائشة رضى الله عنها أنها قالت : إن فى القران لحْنا ستقيمه العرب بألسنتها وهذا لا يصح فلا يجود فى القرآن العظيم حرف واحد إلاّ ولهُ وَجْهٌ صحيح فى العربية =

(الأفعَال الخَمْسَةُ) كُلُّ فِعْلٍ لحقَهُ ضميرُ التَّثْنِيَةِ أو عَلامتها وَهو الألِف ، أو ضَميرُ جماعَة المذكَّرينَ العاقلين فى الوْضع أوْ علامتُهم وهُوَ الواوُ أوْ ضَميرُ الواحِدَةِ المخَاطبة فى المُؤنث أوْ علاَمَتها وهى اليَاءُ وسَلِمَ مِنْ نُونَى التوْكيدِ ونون جماعةِ المُؤنَّث ، فعلاَمةُ الرفْع فيهِ نُونٌ تقَعُ بعْدَ هَذه العَلامَات تَثْبُتُ رفْعاً وتُحْذَفُ نَصْباً وجَزْماً وَتُحرَّكُ لالْتقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وتُفتح مَع الواو والياءِ طلباً للتخْفيف أو حَمْلاً لها علَى نُون

= ثم قال الجزولى : والمثنى آخره نون مكسورة وهذه النون تعويض عن التنوين فى الاسم المفرد وهى تثبت مع الألف واللام فتقول : حضر الطالبان كما يثبت التنوين مع المفرد عندما تقول حضر طالبٌ ثم إنَّ هذه النون تسقط من المثنى عند إضافته مثل قولك شاهدت كتأبى الطالب كما يسقط التنوين من المفرد عند إضافته مثل قولك هذا كتابُ خالدٍ وإن هذه النون فى آخر المثنى محركة بالكسر لعلتين :

إحداهما : أن هذه النون قبلها ألف ساكنة فلا يجوز لهذه النون أن تكون ساكنة مثل الألف التى قبلها فحركت النون بالكسر لالتقاء الساكنين .

ثانيهما : أن هذه النون حركت بالكسر حتى لا تتشابه مع نون جمع المذكر السالم التى هى مفتوحة .

أما قول الجزولى وكِلاَ فى التوكيد فقد اتبع مذهَب البصريين ، ومذهبُ الكوفيين أنه مثنى حقيقة ورُدوا بأنه لو كان مثنى حقيقة لكانت فى الرفع بالألف وفى النصب والخفض بالياء سواء فى حال إضافتها إلى الظاهر أو إلى المضمر ودليل آخر للرد : وهو أنه لو كان مثنى حقيقة لما أخبر عنه بالمفرد فى مثل قول جرير :

كِلا يَوْمَى أمَامَة يَوْمَ صَدٍّ وَإنْ لَمْ يَأتِهَا إلاَّ لمَامَا

وقد اعتبر ابن هشام فى شرح الشذور أن تثنية اللذان واللتان تثنية حقيقية واستشهد بقوله تعالى : « ربَّنا أرنا اللَّذَيْن أضَلَّانا » (من الآية ٢٩ من سورة فصلت) وهو رأى ضعيف والحقيقة أن اللذين واللتين مثلهما مثل هذين وهاتين ليستا مثنيين حقيقة وإن كل واحد من هذه الألفاظ صيغة وردت عن العرب لتُستعمل فى مَوْضع خاص وهذا هو رأى المحققين .

الجَمْع وتُكْسَرُ بَعْدَ الألفِ على أصْلِ التِقاء الساكِنين أو حَمْلا على نون [1] .

الفَتْحَة : تكُون علامَة النَّصْب فى كُلِّ موْضع كانت الضَّمة فيه علامَة الرفْع إلاّ فى جَمْعِ المؤنَّثِ السالمِ وَإذَا اسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ لَمْ تُسْتَثْقَل الْفَتْحَةُ / وَإذا تَعذَّرَتْ تعذَّرَتْ [2] . ١٠

---

(١) الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة هى كل فعل مضارع اتصل به ألف الإثنين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضمير كالزيدان يقومان أو واو جمع كيقومون الزيدون أو ضمير كالزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند فإنه يرفع بثبوت النون ، قال تعالى : « فيهما عَيْنَان تَجْرِيَانِ » (من الآية ٥٠ من سورة الرحمن) وقال تعالى : « وَأنتم تَعْلَمُونَ » (من الآيةَ ٢٢ من سورة البقرة) وقال تعالى : « وأنتُمْ تشْهَدُوَن » (من الآية ٨٤ من سورة البقرة) وقال تَعالَى : « وهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ » (من الآية ٩٥ من سورة الأعراف) وينصب ويجزم بحذف النون كما فى قوله تعالى ـ فى النصب والجزم ـ « فإنْ لَمْ تَفْعَلوُا ولَنْ تفْعَلوُا » (من الآية ٢٤ من سورة البقرة) وحُمل النصبُ هنا على الجزم كما حُمل على الجر فى المثنى والجمع هذا هو مذهب الجمهور .

والأصل فى هذه النون السُّكونُ . وَإنما حُرکت لالتقاء الساكنين فكُسرت بعد الألف على أصله وفُتحت بعد الواو وَالياء طَلبا للتخفيف وقيل تشبيها للأولى بالمثنى والثانى بالجمع .

وقولِ الجزولى : وَسلم من نُونَيِ التوكِيد ونون جماعة الإناث احترز من مثل هَلْ تضربانِّ ومثل قولك والله لنكتبَنَّ الدَّرس ومثل قولك : الطالبات يلعبْن ؛ لأن الفعل فى كل هذا مَبْنِىٌّ مُعْرَباً .

(٢) يتحدث هنا عن الفتحة فيقول إنها توجد فى الأسماء التى تكون الضمة فيها علامة للرفع وهى الأسماء المفردة وجموع التكسير تقول شاهدت زيدا وجاء زيد وشاهدت عُمرً وجاء وقد استثنى حمعُ المؤنث السالم لأن علامة النصب فيه إنما هى الكسرة قال تعالى : « إنَّ المُسلِمِينَ وَالمُسْلِمَات » (من الآية ٣٥ من سورة القصص) وإذا استُثقلت الضمة فى الأفعال المعتلة وَالأسْماءِ المنقوصة مثل قولك يرمى وينمو وجاء القاضى لم تُستثقل الفَتحة فيها مثل قولك محمد لن يَرْمِىَ الكرة والنَّباتَ لن ينموَ بعيداً عن الشمس وشاهدت القاضى وإذا تعذرت الفَتحة فى الفِعل المضارع المعتل الآخر بالألف مثل قولك السارق لن يسْعى فى الخير تتعذر كذلك فى الأسماء المقصورة مثل قولك رأيت الفتى وشاهدت مُصْطفى

لَمَّا كانَ منصُوب جَمْع المذكَّر السَّالِم محُمولاً علَى مجْروره فى الياءِ الَّتى هى علاَمةُ الجَرِّ فى الأصْلِ ، كَان مَنْصُوبُ جَمْع المُؤَنَّثِ السَّالم محْمُولاً علَى مجْروره فى الكَسْرة الَّتى هِى علاَمة الجَرّ فى الأصْلِ قَضَاءً بِحَقّ أصالَةِ التذْكِيرِ (١) .

أصْل الإعْراب بالحَركَاتِ والحرُوف عِنْد مَنْ يَرى الإعرابَ بها تَبَعٌ (٢) ، وَالحركَاتُ ثَلاَثٌ وأَلْقابُ الإعرابِ أربعَةٌ : للرَّفع مِنْها الضَّمةُ وتبعهَا الوَاوُ ، وللنَّصب مِنهَا الفتْحَةُ وتبعُهَا الألِفُ ، وللخفض مِنْها الكَسْرةُ وتبعُهَا الياءُ ثم النُّونُ تُشْبهُ الياءَ والوَاوَ ولذلِك تُدْغَم فيهما وتشبه الألِف وَلِذَلِكَ تُبْدَلُ مِنْهَا سَاكِنةً فى الوقْفِ لكِنْ يَسْتَحِقُّها أسبق أَلْقَاب الإعَرابِ وقوعاً وهُو الرفْع الَّذى لاَ يَفْتَقر فى وجُوده إلى وجُود فعْلٍ أو معْنى فِعْلٍ كالنصْب أوْ إلى وجُود فِعلٍ وَحَرْفٍ كالجر (٣) . فلما

---

(١) جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حَمْلا لنصبه على جره كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره وهذا هو رأى أهل البصرة ، أما الكوفيون فإنهم يُجَوِّزونَ نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ وقال الأخفش : إنه مبنى فى حالة النصب وهذا رأى فاسد لم يَقُل به أحد غيره ؛ إذ لا موجب لبنائه وإنما نُصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجْرِيَ على سُنَن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره .

وقوله : قضاء بحق أصالة التذكير معناه أنك إذا رأيت شخصا على بُعْدٍ ، تبادر إلى ذهنك أنه شيء مذكر ثم إن تحرَّك تبادر الى الذهن أنه حيوان وهو مذكر إلى أن يتكشف وتشاهد انتصاب قامته فتعلم أنه إنسان وهو مذكر وهكذا يستصحب التذكير ولا ينْتَقِل إلى الفرع إلا بدليل فإذاً لا يعْلم التأنيثُ إلا بأمْرٍ زائدٍ على استصحاب قاطع له .

(٢) يعنى أن الإعراب هو بالحركات وبالحروف وهى الواو والياء والألف عند قوم يرون الإعراب بها وهذا يعنى أن حروفَ المد وَاللين فى الأسماء الستة ليست عنده حروف إعراب لقوله عند مَنْ يرى الإعراب بها .

(٣) ومعنى هذا الكلام أن الرفع بالضمة يقابله الواو فى جمع المذكر السالم والأسماء الستة على أرجح الآراء أمَّا النصب فهو يكون بالفتحة وتقابله الألف فى =

استغرقت هذه الألقاب الثلاثة الحركات والحروف المشبهة بها لم يبق للجزم حظ فى الحركات ولا فى الحروف بل حظه حذفها [1] .

والأصل أن تكون تثنية الاسم وجمعه فى المذكر السالم بالحروف التى تجانس الحركات التى أعرب بها المفرد فيقال مثلاً : قام زيدٌ والزيدانُ والزيدونُ ومررت بزيدٍ وبالزيدين وبالزيدين ورأيت زيداً والزيدين والزيدين فيعرض اللبس بين التثنيه والجمع ، فيكون الفرق بين التثنية والجمع فى الرفع بأمرين فى الدرج وفى الوقف [2] ، وفى

= الأسماء الستة كذلك تقول : شاهدت زيدا وشاهدت أباك وأخاك أما الجر فعلامته الكسرة وتقابله الياء فى المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة تقول : سلمت على المهندس والمهندسَيْن والمهندسِين وسلمت على أبيك وأخيك .

هذه الأنواع هى الرفع والنصب والجر والجزم فالضمة للرفع مثل جاء محمدٌ والفتحة للنصب مثل رأيت زيداً والكسرة للخفض نحو مررت بزيدٍ وحذف الحركة للجزم مثل لم يَقُمْ وهذه هى العلامات الأصلية .

وهناك علامات فرعية نائبة عن هذه العلامات وهى عشرة : ثلاث تنوب عن الضمة وهى الواو والألف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة فى جمع المؤنث السالم والألف والياء وحذف النون ، واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة فى الممنوع من الصرف والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهى حذف حرف العلة أو حذف النون . وأمّا قوله وهو الرفع الذى لا يفتقر إلى وجوده فهو يعنى أن الرفع يكون بالعامل المعنوى وإليه ذَهَبَ الأَعْلَمُ الشنتمرى وجماعةٌ من المغاربة إلى انه معنوى ونُسب إلى ظاهر سيبويه ورجّحه أبو حيان وأما النصب والجر فلا يكونان إلاَّ بعاملٍ لفظيٍ وقوله إلى وجود فِعْلٍ فمثاله ضربت زيداً وقوله أوْ مَعْنى فعل فمثاله هذا ضاربٌ زيداً وقوله أوْ إلى وجود فعل وَحَرْفٍ فَمِثالُهُ مررت بزيدٍ وقوله أو معنى فعل وحرف فمثاله أنا مَارٌّ بزيْدٍ .

(١) ومثال الحذف تقول لم يَنْمُ النَّباتُ بَعيداً عن الشمس والولدَانِ لَمْ يلعَبا والأولاد لم يلعبوا وأنْتِ لم تلعبى .

(٢) مثال الدرج عند الرفع جاء الولدان المجتهدان وجاء المهندسون الماهرون وجاء الولدان وجاء المهندسون

١١ حَالِ الإضافة بأمرٍ واحدٍ [١]، ولا يَقعُ / فى النصْب إلاّ بأمْرٍ واحِدٍ فى حَالِ الـدَّرَجِ لامتناع أَنْ يكُونَ ماَقبل الألفِ غير مفتُوحٍ [٢] فطُرِحَت الألِفُ الَّتى مِنْ أجْلِهَـا طَرأ اللبْسُ [٣] وحُمِلَتْ تَثْنِيَةُ المنصُوب وجَمْعه فى المُـذكَّر على مِثلها مِن اللقَبِ الذى تُشْبهه فى الافتقار إلى العَامِل [٤] اللَّفْظِيِّ وهُـو الجـر [٥] ، فلمَّـا استُعملت الضَّمـةُ ومجَـانِسهـا مِنَ الحُروُفِ ، والكَسرة ومجانسها وَالفتحة دُون مجَانسها أرادُوا أن يُوفوهَا حقها مِنَ الاستعمالِ فوضعوها مَوْضِعَ الواو المفتوح ماَقبلها فى الرفْعِ لأن مِثْلَ هَذه الواو قد تُقْلَبُ ألِفًا فى نَحْو [٦] يَوْجَلُ [٧].

---

(١) مثال الإضافة عند الرفع : جاء مُهَنْدِسَا المدينة وجاء مهندسو المدينةِ .

(٢) مثاله قولك شاهدتُ مهندسَيْن ماهرَيْن وسلمت على مهندسَيْن مَاهِرَيْن .

(٣) مثاله قولك جاء المهندسان وَجاء المهندسون ففرق بينهما فى حال الوقف بشيئين وهما الواو والألف وحركة النون أما فى الوقف فلا فرق بينهما سوى الألف والواو ما دامت النون ساكنةً فيهما .

(٤) ب : فى الافتقار إلى الفعل وهو الجر .

(٥) ومثاله قولك شاهدت المهندسَيْن وشاهدت المهندسِين وسلمت على المهندسَيْن والمهندسِين ففى حال الدرج يكون الفرق بينهما حركة النون أما فى الوقف فلا فرق بينهما ما دامت النون ساكنة فى حالتى النصب والجر .

(٦) ب : دليله ياجل .

(٧) يشير بقوله فى نحو ياجل أن تكون ساكنة مفتوحاً ما قبلها فى مضارع ما فاؤه واو من مضارع فَعِلَ وهو بهذا يقوى حجة وضع الألف علامة للرفع وإن كان الموضع للواو كأنه يقول :

ولا ينكر وضع الألف موضع هذه الواو ؛ فإن الواو ترجع إلى الألف فى مواضع كثيرة وهى على ضربين : مطرد ، وغير مطرد ، فالمطرد فى كل موضع تحركت فيه الواو وانفتح ما قبلها مالم يكن هناك مانع فإنها تسكن ثم تقلب الفا ، وغير المطرد فى مثل يا جل فإن أصله يَوْجَل من الوجَل وهو الخوف وفيه أربع لغات : يَوْجَل ، يِيْجَل - يَجَل - يَا جَلُ ، والاصل هُو الأول ، وهذا هو مذهب قطرب وطائبة من المتأخرين ونُسب إلى الزجاج والزجاجى وقيل هو مذهب الكوفيين ، أما سيبويه ومن =

الكسرةُ : تكُون علامةً للخفض فى الاسمِ المتمكِّن ، وهُو الَّذِى لمْ يُشابه الحَرْفَ كالَّذى وَلم يتضمَّنْ معْنَاهُ مثل كَيْف ، ولم يقَعْ موْقع المَبْنِيّ ، وَلا ضَارعَ مَا وقَع مَوْقع المبنى ، ولا هُو اسْمُ زَمانٍ أُضِيفَ إلى جُمْلَةٍ [١] .

وتكُون مِنْه فى الاسْمِ المتمكِّنِ الأمكَن : وهُو الَّذِى فيهِ ألفٌ ولاَمٌ أوْ تنوينٌ ظاهِرٌ أوْ أضيفَ إلى غَيْرِ متكلم [٢] ، وتُسْتَثْقَلُ الكَسْرَةُ كما تُسْتَثْقَلُ الضَّمةُ وتَتعذرُ [٣] كَما تتعذَّرُ [٤] .

= وافقه فهم يرون أن إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بحركات مقدرة على الأحرف .

(١) يتحدث الجزولى هنا عن الكسرة فيقول إنها توجد علامة للخفض فى الاسم المتمكن ويقصد به الاسم المعرب ومثال الاسم الذى يشبه الحرفَ الموصولاتُ والمضمرات والمبهمات الذى يتضمن معناه أسماء الشرط وأسماء الاستفهام من نحو مَنْ ومَا وكيف وأين والذى يقع موقع المبنى نَزَال ودَرَاكِ وهو عند ابن جنى مبنى والذى ضارع نزال وبابه مثل حَذَامِ وقَطَامِ واسم زمان أضيف إلى جملة فى مثل قول النابغة الذبيانى :

عَلى حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبا   وقُلْتُ : ألَمَّــا أصْــحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

فالشاهد فيه إضافة حين إلى الجملة الفعلية التى بعده فعلها ماض وكان الصواب أن يقول : إلى جملة صَدْرها فِعْلٌ مَاض وقال غير البصريين : إن كل ما يضاف إلى جملة يبنى كقول الجزولى فكان حقه أن ينبه هنا على هذا الخلاف .

(٢) ب ،ج : أو أضِيفَ إلى غَيْرِهِ .

(٣) ب : وتستثقل وتتعذر .

(٤) أما قول الجزولى أو أضيف إلى غير متكلم فهو يقصد بذلك أن المضاف إليه غيره لايلزم أن يكون خفضه بالكسرة الا ترى قولهم غلامُ أحمدَ حاضِرٌ ، اما الاستثقال والتعذر فهو يستثقل فى المنقوص نحو الداعى والقاضى فى قولك نظرت إلى الداعى ومرَّ القاضى وتتعذر فى المقصور مثاله قولك مررت بالفتى وحضر الفتى

اليَاءُ : تكوُن علامةَ الجَرّ في الأسماءِ الَّتى منها أخُوكَ وفُوك وفي التثنيةِ والجَمْعِ على مَا مَضَى عند ذِكْرِ علاَمَاتِ الرفْعِ (١) .

الفتحة : تكون علامةً للخَفْض في كلِّ اسْم متَمكِّن ليسَ فيهِ تنوينٌ ظَاهِرٌ ولاَ مَالاَ يجتمع مَع التَّنوين لاَ ظاهِراً ولا مُقَدَّراً وهُو الألف واللام وَالإضافَة (٢) .

وكلُّ فِعْلٍ كانَتْ الضمةُ فى آخِره فجزمُهُ بالإسْكَانِ (٣) وكُلّ فعْلٍ كَانَتْ الضَّمَّةُ/ تقدَّرُ فى آخرِه فجزمُه بحَذْفِ الحَرْفِ الَّذى تُقَدَّرُ فيهِ الضَّمةُ (٤) . ١٢

وكلُّ فعْلٍ كَان رفْعُه بِالنُّون فجزْمه بحذْفِهَا وكذَلِك نَصْبُه (٥) .

---

(١) يظهر التناقض لأن الجزولى هنا جعلها علامة وسبق أنْ جعلها حروف إعراب ولعله ذكر ذلك على مذهب الغير ولاشك أنها علامات عند بعض الناس وكذلك أنها لما أفادت ما تفيده العلامات سماها علامات .

(٢) يُشير هنا إلى الممنوع من الصرف كما فى مثل قوله تعالى : « فحيُّوا بأَحْسَنَ منْهَا » (من الآية ٨٦ من سورة النساء) وقوله تعالى : « يَعْمَلُونَ له ما يشاء من مَحَاريبَ وتَماثيل » (من الآية ١٣ من سورة سبأ) ويجر بالكسرة على الأصل إذا عُرِّف بال أو أضيف ومثال تعريفه بأل قولك مررت بالأفضلَ ومثال الإضافة كما فى قوله تعالى: « لقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فى أحْسَنِ تقويمٍ » (من الآية ٤ من سورة التين) .

(٣) فى الأصل فجزمه الإسكان .

(٤) مثاله فى الأول : لم يضربْ ولم يلعبْ ومثاله فى الثانى : لم يَغْزُ ولم يَرْمِ .

(٥) مثاله فى الأول : هما لم يلعبَا وهم لم يلعبُوا وأنتِ لم تلعبى ومثاله فى الثانى : هما لن يلعبَا وهم لن يلعبُوا وأنْتِ لن ترسبى .

باب الأفْعَــالِ

الأفعَالُ بالنِّسْبة إلَى الزّمانِ ثلاثَةُ أقسَام : مَاضٍ بالْوضْعِ كفَعَل ، ومُسْتَقْبَل بالوضْع كإفْعَلْ ، ومُبهم بِالوضْع كَيفْعَلُ (١) .

فالمُسْتَقْبَل بالوضْع لا قَرينة تُزِيلُهُ عَمَّا وُضع لَهُ ، والمبهم بالوَضْع لَهُ قرينَتَانِ (٢)تصْرفان معْناه إلَى المُضِيِّ دُون لَفْظِه وهُما لَوْ ورُبَّمَا (٣) ، وقَـرينَـة (٤) تُخلِّصُـه للحَال وَهِى الآن أو مافى مَعْنَاها (٥) ، وقَرائن تخلِّصُه للاستقبَـال وَهِى لاَمُ الأمْـرِ وَالدعَاء ولا فى النَّهى وَالدُّعَاءِ وَلام القسَم ولا فى النَّفْى ونونا التوكيد وَحَرْفَا التنفِيس وإعماله فى الظرف المستقبل والنواصب كُلها وأدوات الشـرطِ كُلّها إلّالَوْ (٦) .

---

(١) يتحدث هنا عن الأفعال بالنسبة للزمان فالأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام : فعل ماض مثل حَضَرَ وجَلس ثم إن الماضى له ثلاثة أقسام أيضا ماض لفظاً معنى مثل قام وقَعَدَ وماض ومعنى لا لفظا مثل لم يقم ولم يحضر وماض لفظاً لا معنى مثل إن قام زيد حُمِدَ وفعل أمر مثل قولك آمِراً غيرك : اكتبْ درسَك والزم مكانك وفعل مضارع مثل قولك يلعبُ المهمل وينجح المجتهدُ .

(٢) ب : والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه .

(٣) مثالهما : لو يقوم زيد قام عمرو وربما يقوم زيد فالمبهم مَعَهُمَا ماض فى المعْنى بدليل عمله فى الزمان الماضى تقول لو يقوم عمرو أمْس لقام زيد ، وربما يقوم فلان فى المدة السابقة فيكون كذا وكذا ولا تكون لو وربما إلا كذلك إلا أن يشذ شىء لأنهما شرطان فيما مضى كما كانت إنْ شَرْطا فيما يأتى .

(٤) ب ، ج : وقرائن .

(٥) مثاله : محمد يقوم هذه الساعة وهذا الحين وقد ذكر سيبويه قرينتين وهما لام الابتداء فى قولك إنَّ زيداً ليقوم فى أكثر الكلام وما النافية كما فى قولك ما يقوم زيدٌ .

(٦) أما لام الأمر والدعاء وهما بمعنى واحد فلأن الأمرَ طلب الفعل فلا يكون واقعا ، وكذلك الدعاء والنهى وهما شىء واحد أيضاً طلب الترك ولام القسَم تلزمها =

والمَاضِى بالوضْع لَهُ قَرائِن تَصْرِفُ معنَاه إلى الاستِقْبال دُون لَفْظِه وهى أدوَات الشَّرطْ كُلها إلاَّ لَوْ ولَمّا الظَّرْفية [1] ولَهُ قَرينتَانِ تَصْرِفَانِ لَفْظَه إِلَى المُبْهَمِ دون مَعْنَاهُ وهُما لَمْ ولمَّا الجَازِمَتانِ [2] .

وأَحْرُفُ المضَارعَةِ أربعَةٌ يجمعُهَا قَولكَ نأيْتُ فَالهمزَةُ لِلْمُتَكَلِّم وحْدهُ وَالنُّون لِلوَاحِد ومَعَه غَيْرُه وللواحِدِ المُعَظِّم نَفْسَهُ وَاليَاء للغائِبِ المذكَّر مُطلقاً وللغائبات وَالتاء للمَخاطبِ مُطْلقاً وللغَائِبةِ والغَائبتَيْن .

(نواصبُ المضَارع) الحرْفُ الَّذى يَنْتَصِبُ الفعلُ المضَارعُ

١٣ بعده / يَنْقسمُ قِسْمَيْن : ناصِبٌ بِنَفْسِه وَغيْر ناصِبٍ بِنَفْسِه [3] فالنَّاصِبُ

= النون وهى خاصة بالاستقبال ولا لنفى الاستقبال ونونا التوكيد للحث على الفعل وذلك لا يكون إلا فى الفعل المستقبل وحرفا التنفيس السين وسوف وهما موضوعان لتخليص الفعل إلى الاستقبال .

وإعماله فى مستقبل الزمان نحو يقوم عَمْرو غداً وأدوات الشرط نحو : إنْ ، والذى لا يعمل نحو إذَا إلا لَوْ فإنها شَرْط فى الماضى وأجاز الفراء المجازاة بها فى المستقبل .

(١) ب : وله قرائن تصرف لفظه إلى المبهم دون معناه وهى لم ولمّا .

(٢) صيغة فَعَلَ قد يراد بها المستقبل عند القرائنِ فى قولك : إنْ قام زيدٌ أكرمْتُكَ ومعناه إن يقم وأما لَمْ ولمَّا فإنهما لنفى الماضى كما أنَّ ما لنفى الحال وإذا كانت لنفى الماضى واللفظ مضارعٌ فإما أن تكون قد دخلت على لفظ المضارع وقلبت معناه إلى المُضِىِّ وإما أن تكون قد دخلت على لفظ الماضى فقلبت لفظه وأبقت معناه على ما كان عليه والأول هو المختار ؛ لأن له نظائر فى كلامهم من نحو أدوات الشرط وغيرها فإنها تقلب المعنى ويبقى اللفظ نحو إن قام وكذلك ربما تقلب المعنى دون اللفظ قال سيبويه لم يَفْعَلْ نَفْىُ فَعَلَ لأن المُضِىَّ يجمعها فى قولك فَعل زيدٌ أمس ولم يفعل أمس فهى لِنفى الماضى بلفظ المضارع (الكتاب ١ : ٤٠٦) وقول الجزولى رحمه الله ولم وَلمّا الجازمتان احترز عَنْ لمَّا التى بِمَعْنَى حِين وقد جاءتْ لَمْ بمعنى ما غير جازمة فى قول الشاعر :

لوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهَا　　يومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

(٣) ب : ناصب بنفسه وما الناصب بعده مضمر .

بنفسه   أنْ ولنْ وإذنْ وكيْ فى أحدِ قسميها [١]

فأنْ : لها ثلاثة مَواضِعُ : مَوْضِع تضْمر فيهِ ولا تَظْهر ومَوْضِعُ تَظْهَرُ فيهِ وَلا تُضْمَر ، ومَوْضِعُ يجُوز فيهِ الأَمْران .

فَالمَـوضـع الَّذى تُضْمَر فيه ولاَ تَظْهرُ بعْد حتَّى وكَيْ الجَارة ولاَم الجُحُود وَالواو وَالفَاء فى الأَجْوبَةِ الثَّمانِية وأوْ بمعْنَى إلاَّ أَنْ [٢] .

---

(١) إعراب الفعل المضارع على ثلاثة أضرب : رَفْعٌ ونصْبٌ وجَزْم فالرافع فيه بعامل معنوى كعامل المبتدأ وهو صحة وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم وكذلك تَعْرِيَتُهُ من العوامل أى عوامل النصب والجزم .

(٢) أنْ : لهـا ثلاثة أحوال : موضع تعمل فيه ظاهرة نحو قوله تعالى « والَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِر لِي خَطِيئَتى » (من الآية ٨٣ من سورة الشعراء) وقوله تعالى « يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخفِفَ عَنْكُمْ » (من الآية ٢٨ من سورة النساء) ومواضع يجوز فيها الأمران :
أولهما : أن تقع بعد أو مثل قوله تعالى : « ومَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يكلِّمَه اللهُ إلاَّ وحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولا » (من الآية ٥١ من سورة الشورى) وفى قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك بإضمار أن والتقدير أو أن يُرسل رسولا .
ثانيهما : أن تقع بعد الواو وذلك فى مثل قول ميسون بنت بحدل زوج معاوية :
ولُبْسُ عَبَـاءةٍ وتـقـرَّعَـيْـنـى   أحـبُّ إلـىَّ مِنْ لُبْسِ الـشُّـفُـوفِ
ثالثها : أن تقع بعد الفاء أو بعد ثم فبعد الفاء كقول الشاعر :
لَوْلا توقـع مُعْـتَـرٍّ فَأرْضِـيَـهُ   مَا كُنْـتُ أُوثِـرُ إتْـرَابـا عَلَى تَرَبِ
والمعتر هو الذى يتعرَّضُ للسؤال والإتراب هو الغِنى والتَّرب هو الفقر وبعد ثُمَّ قول أنس بن مدركة الخثعمى :
إنِّـى وَقَـتْـلى سُلَيْـكـا ثم أَعْـقِـلَهُ   كالـثَّـوْرِ يُضْـرَبُ لَمَّـا عَافَتِ البَقَـرُ
ومواضع تضمر فيه ولا تظهر :
أولها : بعد حتى فى قوله تعالى : « لَنْ نَبْرحَ علَيْهِ عَاكفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » (من الآية ٩١ منن سورة طه) وقوله تعالى : « وزُلْزِلَوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ » (من الآية ٢١٤ من سورة البقرة) .
وبعد كى الجارة نحو قولك جئت كى تُكْرَمنى .
وبعد لام الجحود كما فى قوله تعالى « مَا كَانَ اللهُ لِيَذرَ المُؤْمِنين عَلَى ما أَنْتُمْ علَيْهِ » =

= (من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران) وقوله تعالى : « وما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكم على الغَيْبَ » (من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران) .

وبعد الواو والفاء في الأجوبة الثمانية وهى : الأمر - النهى - الاستفهام - التمنى - العَرْض - الدَعاء - التحْضيض - النفى فمثال النفى قولك ما تأتينا فأكرمَك ومثل قوله تعالى « لا يُقْضى علَيْهم فَيموتُوا » (من الآية ٣٦ من سورة فاطر) والأمر كما فى بيت أبى النجم العجلى واسمه الفضل بن قدامة :

يَا ناقُ سيـرى عنـقـاً فَسِيـحـاً إلـى سُلَيْـمـانَ فنَسْـتـريحَـا

والنهى مثل قوله تعالى : « ولا تَطْغَوْا فيهِ فَيحلَّ عليكُمْ غضَبى » (من الآية ٨ من سورة طه) وأما الدعاء فقوله تعَالى : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلى أمْوالهم واشْدُدْ عَلى قلُوبهم فَلا يُؤْمنوا حَتّى يَرَوُا العذَابَ الأليم » (من الآية ٨٨ من سورة يونس) وقول الشاعر :

رَبِّ وَفـقّـنـى فلاَ أعْـدِلَ عَنْ سَنَـنِ الـسَّـاعِـيَـن فى خَيْـرِ سَنَن

والاستفهام فى قوله تعالى : « فَهلْ لَنَا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لنا ؟ » (من الآية ٥٣ من سورة الأعراف) والعَرْض كقول بعض العرب : ألاَ تَقَعُ فى الماء فَتَسْبَحَ وكقولك الا تأتينا فتحدثّنا وقول الشاعر :

يَا بْنَ الـكِـرام ألا تَدْنُـو فَتُبْصِـرَ مَـا قَدْ حَدَّثُـوكَ فَمـا رَاءٍ كَمَـنْ سَمِـعَـا

وأما التحْضيض فكقولك : هَلاَ اتقيت الله تَعالى فيغفرَ لك وهلا أسلمت فتدخلَ الجنة وأما التمنى فكقوله تعالى « يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فوزاً عظيما » (من الآية ٧٣ من سوَرة النساء) ومثل قول أميةبن أبى الصلت :

ألاَ رسُـول لنـا مِنْهَـا فيُخـبِـرَنَـا مَا بُعْـدَ غايَتِنـا مِنْ رَأْسِ مُجْـرَانـا

هذه أمثلة للنصب بعد فاء السَّببية فى المواضع الثمانية .

وأما النصب بعد واو المعية ففى المواضع المذكورة فالنفى كما فى قوله تعالى : « ولما يَعْلَم اللهُ الَّذِينَ جَاهَدوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصَّابرين » (من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران) وَالأمر كقول الأعشى وقيل الحُطيئة وقيلَ الفرزدق أو ربيعة بن جشم أو دثار بن شيبان النمرى :

فقُـلتُ ادْعِـى وَأدْعُـوَ إنَّ أنْـدَى لِصَـوْتٍ انْ يُنَـادِى دَاعِـيَـانِ

والنهى كقول أبى الأسود الدؤلى :

لاتـنـه عَنْ خُلق وَتـأتِـىَ مِثْـلَهُ عَارٌ عليـك إذَا فعـلتَ عَظِيـمُ

والرابع التمنى كقوله تعالى « يا ليتنا نُردُّ وَلاَ نُكذِّبَ بآياتِ رَبِّنا ونكونَ مِنَ المُؤْمنين » (من الآية ٢٧ من سورة الأنعام) والخامس الاستفهام كقول الحُطيئة :

ألـمْ أكُ جارَكُـم ويـكـونَ بيْـنـى وَبـيـنَـكـم الـمَـوَدَّةُ والإخَـاءُ

فحَتّى وكَىْ الجارَّة ولَام الجُحود مِنْ حيْثُ كانت حُروفَ الجرِّ فلاَ تلى الفِعْل إلاَّ وهُو فى تأوِيل الاسْمِ لكن مَابه الفِعْل كذلك فى تَأويل الاسْمِ لم يلفظُوا بهِ وهو إما ما المصدرية وإما أنْ أختها وَإمَّا كَىْ ، لكن ماَ ظَهَرَ فى الفِعْل مِنَ النصْبِ ينفى أن تكُونَ مَا والمعْنى يَنْفى أنْ يكُونَ كى فهو أنْ .

وَأَمـا الفـاء وَالوَاوُ وأو فلا تَنْصِبُ بنفْسِها إذْ لَوْ نصَبتْ هنا بنَفْسها لنصبَتْ فى كُل مَوضْع فالناصِبُ بعْدَها مُضْمَر [1] ، ولَيْسَ من النواصِب ما يُضْمَر إلاَّ أنْ ، فالمضمر بَعْدهَا أنْ ، والفاءُ فى الأجوبة الثمانية لَمْ تعطف الفعل عَلى الذى قَبْله للمخالَفَةِ فهو علَى مصْدره وهُو اسم ، والمعْطُوف عليه يَنْبغى أن يكُون اسْمًا بإضمارِ الحْرف المذكور .

والمْوضع الَّذى تُضمرُ فيِه وتظهر هُو بَعْد لاَم كَىْ إذَا لَمْ يكُنْ معهَا لاَ ، وبَعْدَ حَرْف العطْف المعطُوف بهِ الفِعل عَلى المصْدرِ الملفُوظ بهِ .

١٤ والكلامُ علَى لاَم كىْ مثله عَلى لاَمِ الجُحُود / وَأُخْتَيْهَا ، وَعَلى [2]

---

(١) ب : فالناصب مضمر بعدها .

(٢) ب وبعد

حَرْفِ العطْفِ المذْكور كَالكلام على أوْ وأُخْتَيْهَا وَيؤيد (١) ذلَك فى حُرُوفِ العطْفِ كوْنه لَا يَرْبط بَيْنَ مُخْتلفى الجِنْس (٢) وإظَهارهم لهَا فى هَذين المـوضِعين فى بَعْض الأَحْوال يوضِح ما ادُّعِيَ من الإضمار (٣) ، وَمَاعَدا مَاذُكر تَظْهرُ فيهِ وَلا تُضْمرُ فى الأمْرِ العَام عِند البَصْرِيِّينَ (٤) .

---

(١) ب : ويؤكد .

(٢) ب : : بين مختلفى الحد .

(٣) يُشير الجزولى هُنا إلى حَتَّى وكَىْ الجَارتين وكذلكُ يشير بهَذا إلَى الفاءِ والواو ولأن الفِعْل يُنصب بعدهما بإضمار أنْ ويؤيد ذلك فى حروف العطف كونها لا تربط بين مُختلفى الجنس ولعله يشير بهذا إلى أنَّ حَرْفَ العطف لا يَعْطف فِعْلا على اسْم ولا بالعَكس لِأن جنس الفِعـل مخالف لجنس الاسم فإذا اخْتَلَف حَدَّاهما اختلفت حَقِيقَتَاهُمَا فعامل أحدهما لا يعمل فى الآخر وَالواو للتشريك فى الإعراب وَالمعنى فلا يجوز عطف أحدهما على الاخر .

(٤) هَذا أيضا دليل آخر وترجيح للدليل الَّذى ذكره على أن الناصب بعد تلك الحـروف مضمـر وَانـه أنْ فلو كانت تِلك الحُـروف ناصبة بأنفسها كما ذهب إليه الكوفيون للزم من إظهار أن بَعْد هَذه الحروف الجَمع بين عَاملَين على معْمول واحدٍ وقد احترز الجزولى بقوله فى الأمر العام من قول طرفه بن العبد :

ألا أيهَـذَا الـزَّاجِرى أحْضُرُ الـوغىَ وأنْ أشهـدَ اللذاتِ هَلْ أنْتَ مُخلِّدِى

وما كان مثله على رواية النصب فأما مَنْ رفع وهو الأكثر فإنه لما حَذفها رفع عملها وأثرها فرفع الفعل وهو قليل . وأجاز الكوفيون الحذف وإبقاء النصب قياسا وهو باطل وإنما الحذف المطرد معَ النصب أنْ يكون بعد حرف لا يليه الفعل ولم يوجد ذلك هنا ومن الرفع بعد الحذف قوله تعالى « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إِسْرَائِيل لا تعبدون إلا الله » (من الآية ٨٣ من سورة البقرة) لأن المعْنى ألَّا تَعبدُوا إلا الله فلما حذفت أنْ رُفع الفِعل وَاحتج الكُوفيون على حذفها وَإبقاء عملها بالسماع والقياس أما السماع فهو بيت طرفه بن العبد السابق ولأنْ أن هى أم الباب وكذلك قال الخليل لَيْسَ مِنْ هذه الحروف ما ينصب بنفسه إلا أنْ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وقد تلغى تشبيها لها بما فى قراءة ابن مجاهد « أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَة » (من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة) وقول الشاعر

أنْ تَقْـرَآنِ عَلى أسْمَـاءَ وَيْحَكمـا مِنِّـى الـسَّـلامَ وَالا تُشْعـرا أحَـدَا

واحتجاجهم صحيح إلا الإلغاء فإنه دليل الضعف لا القوة .

ولَنْ لِنَفْىِ سَيَفْعَلُ ، وجواز تَقْديم معمُولِها عَلَيْهَا يَدُلُّ علَى أنها لَيْستْ مُرَكَّبةً مِنْ لا وَأَنْ (١) .

وإِذَنْ لَهَا ثَلاَثَةُ أحوال : أنْ تتقدَّمَ وَأن تتوسَّطَ وأنْ تَتأخر فإِذَا تَقَدَّمَتْ وَأُرِيدَ بالِفعْل الذى بَعْدَهَا الحَال أُلْغِيَتْ ، وإِذا أريد بِهِ الاسْتقبال أُعْمِلَتْ وَاذا توسَّطتْ وافتقَر مابعدهَا إلى مَا قبلَها - مِثْل أن تتوسَّطَ بَيْنَ المبتدأ والخبَر ، وَبيْن الشَّرْطِ والجزاءِ وَبيْنَ القسَم والجَواب - أُلْغِيَتْ ، وإذا تقدَّمهَا واوُ الْعَطْفِ جَازَ فيه الأمرانِ على اختلاَف التَّأْوِيلَيْنِ (٢) وَإِذَا تأخَّرتْ أُلْغِيَتْ (٣) .

وكَىْ إذا لَمْ تدخُل عليها اللامُ احتملَت الجَارة والناصِبَة وإذا دَخَل عليها اللاَّمُ كانت النَّاصِبة بنفْسِها ومعناهَا معْنَى أَنْ (٤) .

---

(١) يشير الجزولى هنا إلى الخلاف على لن فإن سيبويه يرى أن لن حرف ناصب بمنزلة أن وهو مناقض سوفِ أفعلِ فإذا قال سوف أفعل فنفيه لن أفعل ومن قال نذهب غدا قال فى نفيه لن نذهب أبداً وقال الزمخشرى لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل فقولك لن نبرح آكد من لا أبرح وعملت لاخْتِصاصِهَا وبقيت لتشبيهها بأنْ وزعم الفراء أنَّ لم ولن أصلهما واحد وهو لا وأنَّ النون والميم مبدلتان من الألف .

(٢) ب : على اختلاف المعنى .

(٣) وإذن لها ثلاثة أحوال : أنْ تكون مُعْتَرِضَةً فلا تعمل شيئا نحو قولك : أنا إذَنْ اكرِمك ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر ولَيست صَدْراً قال الشاعر كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

لئن عَادَ لى عبدُ العَزيز بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِى مِنْهَا إِذَنْ لاَأُقِيلُهَا

والثانى أنَ يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له : إِذَنْ تصدقُ رفعت ؛ لأن نواصب الفعل تقتضى الاستقبال وَأنت تريد الحال . والثالث : أن يكون الفعل إما متصلا او منفصلا بالقسم ولا النافية فالأول كقولك إذن اكرِمك والثانى إذنَ والله اكرمَك وقول الشاعرِ حسان بن ثابت :

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بحَرْب .:. يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ =

(جَوَازِمُ المُضَارِعِ) وَ الجَوازِم [١] قِسْمان : جَازِمُ فِعْلٍ وَاحِدٍ وجَازِم فِعْلين .

فالجَـازِم لفِعْلٍ وَاحِدٍ : لَمْ وَلمَّا ولاَم الأَمر وَالدُّعَاء ولاَ فى النَّهْى وَالـدُّعَاءِ ، فَلمْ لِنَفْى فَعَلَ وَلمَّا لنفْى قَدْ فَعَل وَالهمزة الَّلاحِقَة لهُمَا لِـلاسْتِفْهَام وَالكلاَم مَعَ لحَاقِها تَقْرِيرٌ وَالفاءُ والوَاوُ المتوسِّطَتَانِ بيْنهُمَا وَبيْن الهمزَة للعَطْفِ / وتَنْفَرِدُ لمَّا بِالاستغراقِ فى الزَّمانِ والوقف علَيْها دُون [٢] لَمْ [٣] . ١٥

= والثالث : نحو : إذنْ لاَ أفعلَ لم يبطل عملها والنداء فى حكم القسم ؛ لأن هذه مؤكدة للكلام فلا تُعَدُّ فاصلة قاطعة .

(١) وَأمـا كَىْ فشرطها أن تكون مصدرية لا تعليلية ؛ وتبين ذلك فى نحو قوله تعالى لِكَىْ لا يَكونَ عَلى المُؤمِنين حَرَجٌ » (من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب) فَاللاَّمُ جَارة دالة على التعليل وكى مصدرية بمنزلة أنْ لا تعليلية ؛ لأن الجار لايدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أنْ تكرَمنى ؛ إذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقول جميل ابن معمر :

فقـالت أكُـلُ النَّـاسِ أصبَحْتَ مَانِحًا .·. لِسَانَكَ كَيمـا أن تَغُـرَّ وتخْـدَعَـا

ولا يجوز فى النثر خِلافا للكوفيين وتقول جئت كى تكلمنى فتحتمل كى أن تكون تعليليَة جارة والفعل بعدها منصوبا بأن المحذوفة ويجوز أن تكون مَصْدَرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة .

(٢) ب : والجازم .

(٣) دون لم : إضافة من ب .

(٤) أخـذ الجـزولى هنا يتحدث عن جوازم الفعل المضارع فقال إن الجوزام نوعان : نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم فعلين ثم بدأ يتحدث عن النوع الذى يجزم فعلا واحدا وَتقْسِيمُهُ هذا على المذاهبِ المشهورة فى أنَّ حرفَ الشرط يجزم الشرط والجزاء فإن بعضهم يرى أن الحرفَ لا يجزم إلا فعلاً واحدا لا غير وأما الجواب فيُجزم بفعلِ الشرط لا بالجواب أو بحرف الشرط مع فعله ؛ لأنهما صارا كالشىء الواحد واحتج بأن الجزم فى مقابلة الجر بل أضعف فوجب ألا يجزم إلا فعلا واحدا كما أنَّ حرف الجر لا يجر إلا واحدا وفى كلام سيبويه ما يشعر بهذا وقال الكوفيون يجزم على الجواب ليشاكل العجز الصدر ولا عمل للحَرْف فيه وقال المازنى : الفعلان مبنيان حالة الشرط والجزاَء لأنهما وقعا موقعا لا يقع فيه الاسم فلا يعربان

وَلاَمُ الأَمْرِ وَالدُّعَــاء إِذَا بُنِيَ الفعلُ مَعَهُمَا للمَفْعُول لَزِمَتْهُ مُطْلَقًا وَإِذا بُنِي للفَـاعِـلِ لَزِمَتْـهُ مُسْنـداً إِلَى المتكلِّــمَ وَالغَـائِب وَلَمْ تَلتـزِمْ فى المخَاطَب [١] وَمَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ اللاَّمُ مِنْ فِعْلِ المُخَاطَب حُذِفَ مِنه حَرْفُ المضَـارعَـةِ ثُمَّ نُظِرَ إِلَى مَا بَعْدَه : فَإِنْ كَانَ مُتَحرِّكاً تُرِكَ علَى حَرَكَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ سَاكِناً اجْتُلِبَتْ لَهُ هَمْزَةُ الوَصْل ، ونُظر إِلى حَرَكَةِ ما قَبْلَ الآخِرِ ، فَإِنْ كَانَ مفْتُوحاً أَوْ مكْسُوراً كُسِرت الهَمْزَةُ ، وَإِن كان مَضْمُوماً ضُمَّت الهَمْزَةُ ويُعَامَلُ آخِرُ الفِعل فى ذلك كله معَاملَة آخرِ المجْزوم [٢] .

(١) اعلم أن لام الأمر والدعاء لفظ واحد ولا فى النهى والدعاء لفظ واحد أيضا ويقول الجزولى : إنْ لَمْ لنفى فِعَل والصحيح أن لمْ تأتى لثلاثة معَان : تكون بمعنى إلا ومنه قوله تعالى : « إنْ كل نفسٍ لمَا علَيْهَا حَافِظٌ » (من الآية ٤ من سورة الطارق) وتكون بمعنى لم مزيدة عليها ما وهى الجَازمة وتكون ظرفا بمعنى حين ويأتى معها الهمزة فيكون الكلام تقريرا ومنه قوله تعالى : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدَرك » (الآية ١ من سورة الشرح) وقوله تعالى : « أَلَمْ أَقُل لكُم إِنِّى أَعْلَمُ مِنَ اللهِ مَالاَ تَعْلَمُوْن » (من الآية ٩٦ من سورة يوسف) وقال الجزولى : والواو والفاء المتوسطتان بينهما للعطف وهذا كما فى قوله تعالى : « أولَمَّا أَصَابَتكُمْ مُصَيبة » (من الآية ١٦٥ من سورة آل عمران) وقوله تعالى : « أوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ الله » (من الآية ٩٩ من سورة الإسراء) . واعلم أن لمَّا مركَبة مِنْ لَمْ وَما وحصل لها عند التركيب معنى لم يكن للَمْ وهو تضمُّنها معْنى التوقع والانتظار وقولهم : نَدِمَ ولمَّا ينفَعْهُ الندم فمعناه لم ينفعه الندم إلى وقته هذا . ومنه قولـك : لِتُعْنَ بحَـاجَتى وقوله تعالى : فَبذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا » (من الآية ٥٨ من سورة يونس) وقـال سيبـويـه ويجوز حذف هذه اللام فى الشعر وإعمالها مضمرة كأنهم شبَّهوها بأن اذا أعملت مضمرة قال حسان بن ثابت وقيل الأعشى وقيل لأبى طالب :

مُحَـمَّـدُ تَفْـدِ نفَـسَـك كلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْـتَ مِنْ قَوْمٍ تَبـالاً

أراد لِتَفْدِ وقال الفراء فى قوله تعالى : « قُلْ لِعَبَادِيَ الذِيَن آمنوا يُقِيمُوا الصَّلاَة » (من الآية ٣١ من سورة إبراهيم) المعنى ليقيموا الصلاة فحذفت اللام .

(٢) قال الجزولى : ومالم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حُذف منه حرف المضارعة مثاله : لِتضْرِبْ تقول اضرب فإن كان متحركا تُرك على حركته مثل يرد رد ويفر فر ، وإن كان ساكنا فلا يخلو أن يكون الفِعل رباعيا أو ليس كذلك فإن كان =

والجـازمُ لِفعلين قِسْمـان : حرفٌ واسْمٌ يَتضَمَّنُ معْنى ذَلـك الحـرْفَ ، فالحـرفُ إنْ وَحْـدَهـا [١] وَالاسْم ظَرفٌ وَغيْر ظرفٍ فَغَيْرُ الظَّرْفِ : مَنْ ومَا ومَهْمَا وأيْ وكَيْفَ وقلَّما يُجَازى بِكَيْفَ [٢] .

وَالظرفُ زَمَانِيٌّ ومَكَانِيٌّ فَالزَّمَانِي : مَتَى وَإذْ مقرونةً بما وَأى حِين [٣] وأيانَ وإذا ولاَ يجازى بإذا إلَّا فى الشِّعْر [٤] والمَكانى : أينَ وأنّى وحَيْث مقـرونةً بما وتلْحَقُ مَا بكَيف ومتى وَأيْنَ توكيداً وإذْ وحيث عِوضاً مِنَ الإضَـافـة [٥] وَأيًّا تَوكيداً وعوضًا مِنَ الإضافة وإذا توكيداً وعوضاً من الإضافة إنْ شِئْتَ [٦] .

= رباعيا رُدت إليه الهمزة المحذوفة مفتوحة كما كانت تقول فى يكرم اكرم لأن أصلها يأكرِم وإن لم يكن رُبَاعيا أتِى بهمزة الوصْل وسيلةً للابتداء وكُسرت الهمزة مثاله اذهب وضمت الهمزة مثاله اقتل ويعامل الفعل . . . الخ . خذ وكل .

(١) مذهب المصنف أن (إنْ) حَرف شرط ولا حَرْف غيرها أما سيبويه فإنه يجعل إنْ وإذْ مَا حَرْفَىْ شرط وأنَّ إذْ مَا ليَستْ ظرفَ زَمانٍ زِيد عليها ما كما ذهب إليه المبرِّدُ وابنُ السراج والفارسى فى الإيضاح .

(٢) لعله يشير إلى رأى الكوفيين الذين يُجيزون الجزم بها قياساً مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقترانها بما ، وأمَا البصريون فهم يُجازون بها معْنى لا عمَلاً ولعل الجزولى اتبع رأى سيبويه فإنهُ قال عَنْ كيف : إنها فى الجزاء مستكرهة وظاهر هذا أنها يجازى بها قليلا .

(٣) أى حين : هى أى أضيفت إلى الزمان فكانت زمانا لأنها بعض ما تضاف إليه .

(٤) أثبت ابن مالك هذا فى الكافية :

وشـاع جَزْمٌ بإذَا حَمْـلاَ على مَتى وذَا فى النَّثْـر لَنْ يُسْتَعْمَـلا

وظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة وهو ما صرح به فى التوضيح فقال : هو فى النثر نادرٌ وفى الشعر كثيرٌ .

(٥) يشير بهذا إلى أنها كافة لها عن طلب الإضافة ومهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك الإضافة فصارت بذلك كأنها عوض منها .

(٦) يشير بهذا أنه إذا جوزى بإذا فى الشعر ولحقها « ما » فلحاق « ما » لها توكيداً لأنه قد يُجَازى بها وحْدَها فى الشعر فيكون لحاقُ « ما » لها توكيداً ويجوزُ أن تكون =

الجازم لِفِعْلَيْن إما أن يدخل عَلى مُضارعَيْن وضْعاً فيجبُ العَملُ مَالَمْ تحُل الفَاءُ بيْنَه وَبيْنَ الثَّانِى / فيجبُ الرَّفْعُ (١) ، وَإمَّا أنْ يدْخُلَ عَلَى مَاضِيَيْن وضْعاً فَلا يعْمَلُ لِعَدَمِ المُسَوِّغ (٢) ، وإمَّا أنْ يدْخُلَ على مَاضٍ ومُضارع فَيجبُ العَمَلُ فى المَضارِع إنْ تقَّدمَ ولاَيَجِبُ إنْ تأخَّرَ (٣) والجَوابُ إمَّا بالفِعْلِ ، وَإما بالفاءَ وإمَّا بإذَا وتلزمُ الفاءُ مَع الجُملة الاسمية مطلقا، ومَعَ الجُمْلَة الفِعْلِية الطلبيةِ أو الفِعْل المضارِع

١٦

= عِوضا مِنَ الإضافة على أنه لاَ يقدر الجزاء بها وحدها ولكن على أن يقدر أنه لا يجازى بها وحدها ولكن يقدر إضافتها إلى ما بعدها .

(١) قد يكون الشرط والجوابُ مضارعين وهو الأصل نحو قوله تعالى : « وَإنْ تَعُودُوا نَعُدْ » (من الآية ١٩ من سورة الأنفال) فيجب العمل فإذا اقترنت الفاء بالجزاء امتنع العمل الظاهرى لأداة الجزم وأصبحت الجملة كلها اسمية أو فعلية فى محل جزم .

(٢) وإما أن يدْخل على ماضيين وضعاً فلا يعمل لعدمِ المسوغ ومثاله قوله تعالى : « وإن عُدْتُمْ عُدْنا » (من الآية ٨ من سورة الإسراء) وإنْ عَمل الجازم لا يظهر له شكل ظاهر فى العمل وَإنما الفِعْلان مَبْنيان فى محل جزم وَهذا ما أراه لأنه إذا حمل على غير هَذا اقتضى ذلك أن الجازم لفعلين مرة يجزم ومرة لا يجزم وهذا لم يقل به أحد .

(٣) وإما أنْ يدخل على مَاضٍ ومضارع فيجب العمل فى المضارع إن تقدم ، وخَصّ الجمهور هذا النوع بالضرورة وذهب الفراء وابنُ مالك إلى جوازه فى الاختيار وهو ما أرجحه وقد وردَتْ منه جملة صالحة مِن الشواهد ومن ذلك قوله عليه السلام : « مَنْ يقُمْ ليلَةَ القدر إيمَانا واحْتِساباً غُفِرَ له » وقَول عَائشة رَضى الله عنها « إن أبا بكرٍ أسِيفٌ مَتى يَقُمْ مقَامك رَقَّ » ومن ذلكِ قول قعنب بن أم صاحب :

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بِهَا فرحاً عَنِّى وَمَا يسْمَعُوا مِنْ صَالحٍ دَفَنُوا

وقول الشاعر :

إن تَصْرِمُونَا وصَلْنَاكُمْ وَإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمْ أنفُسَ الأعْدَاءِ إرْهَابَا

ولا يَجبُ إنْ تأخر مثاله قول زهير بن أبى سُلمى :

وَإن أتَاهُ خليلٌ يوْمَ مَسْألَةٍ يقُولُ : لا غَائِبٌ مَالِى ولاَ حَرِمُ

المقْرون بحَرْفِ التنفيس أو مايَنْفِيهِ ، ومعَ الماضِى لفظاً ومعْنى وَلاَبُدَّ مَعَ هَذا مِنْ قَدْ ظَاهِرةً أو مقدَّرةً وإذا إنما تجىءُ مَع الجمْلَةِ الاسميَّة وتلزم لُزوم الفَاءِ [1] .

مَنْ وَأخواتُها غير كَيْفَ إذَا كانَتْ شَرْطاً أواسْتِفْهَاماً وكَانَ الفِعْلُ الذى بَعْدهَا ويَليها مُسْنداً إلى ظَاهِرٍ [2] أو مُضْمَرٍ للمُتَكَلِّم أو المخاطَب [3] أوْ للغائِب لَيْسَ إيَّاهَا [4] وطلَبَ الفِعْلُ مِفعُولا ولمْ يأْخُذْهُ كَانَتْ مفاعيل

---

(١) معَ الجملة الاسمية قوله تعالى : « وإنْ يَمْسَسْكَ بخَير فَهُوَ على شَىْءٍ قدير » (مَن الآيـة ١٧ من سورة الأنعام) ومع الجملة الطلبية قوله تعالى : « قُلْ إنْ كُنتم تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونى يُحْبِبْكُمُ اللهُ » (من الآية ٣١ من سورة آل عمران) ومعَ الجملة الجامدة قوله تعالى : « إنْ تَرَنِى أنا أقل مِنْكَ مَالا وَولداً فعَسى رَبِّى أنْ يُؤتينى خَيْراً من جنتِكَ » (من الآيتين ٣٩ ، ٤٠ من سورة الكهف) ومع الجملة المسبوقة بمَا قوله تعالى : « وَإنْ لَمْ تَفْعَل فمَا بلغتَ رسَالَتَهُ » (من الآية ٦٧ من سورة المائدة) ومعَ الجملة المسبوقة بقد قوله تعالى : « قالُوا إنْ يَسْرِقْ فَقَد سَرَقَ اخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » (من الآية ٧٧ من سورة يوسف) ومعَ الجملة المسبوقَة بلن قوله تعالى : (وَما يَفْعَلوُا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يكْفرُوهُ » (من الآية ١١٥ من سورة آل عمران) وقوله تعالى : « ومَنْ ينْقلِبْ علَى عَقِبَيْهِ فلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً » (من الآية ١١٤ من سورة آل عمران) ومع الجملة المسبوقة بسوف قوله تعالى : « وَإنْ خِفْتُمْ عَيْلَة فَسوْفَ يُغْنيكمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ » (من الآية ٢٨ من سورة التوبة) ومع الجملة المسبوقة بالسين قوله تعالى : « ومن يسْتَنْكف عَنْ عبادته وَيَسْتَكْبِرْ فَسيَحْشُرهم إليه جَمِيعاً » (من الآية ١٧٢ من سورة النساء) ومثال إذا الفُجائية قَوله تعالى : « وإن تُصِبْهُمْ سَيئة بمَا قَدَّمتْ أيديهم إذا هُمْ يَقْنَطُونَ » (من الآية ٣٦ من سورة الروم) .

(٢) مِثاله فى الشرط : مَنْ يضرِبْ زيداً أضْرِبْهُ . وفى الاستفهام : مَنْ يَضرِبُ زيداً يا هذا ؟

(٣) مثاله فى الشرط : مَنْ أضرِبْ يَضْربهُ زيدٌ ، وفى الاستفهام : من تَضْرِبُ يا زَيْدُ ؟

(٤) مثاله فى الشرط : هند مَنْ تَضرِبْ أضْربْهُ وفى الاستفهام : هند مَنْ تَضْربُ يَا هذا ؟ وقوله ليس إياها يُشير بذلك إلَى أن الضَميرَ لاَ يكون عائداً إليها فى الشرط مثل : هند من تضرْب أضربْه وفى الاستفهام مثل : هند مَنْ تضربُ يا هذا ؟

وإنْ أخذ مفْعُولَهُ كانتْ مبتدآت [1] ولزم العائِد ، وإن لمْ يتعد ولمْ تُجرّ فهِى مبتدآت على الإطلاَقِ [2] .

---

(١) مثاله : مَنْ يقُمْ إليْهِ زيدٌ أقُمْ إليه ـ مَنْ أقمْ إليه يَقُمْ إليه زيدٌ ـ مَنْ تقُمْ إلَيه يقُمْ إليه زيدٌ ـ هند مَنْ تقم إليه بقم إليه زيد .

(٢) والخلاصة فى مَنْ : إذا كانت شرطا أو استفهاما : إذا كان الفعل الذى بعدها متعدِّيا ولم يأخذ مفعوله كانَتْ مفعولاً به ، وإذا كان الفعل قد أخذ مفعوله أو كان لازما فهى مُبتدأ .

بابُ الاسْـــمِ

المُثَنَّى : إمَّـا صَحِيحٌ ، ونَعْنِى بِهِ مَا لَيْسَ فى آخرِه حَرْفُ لِينٍ ولا هَمْزَة .

وَإِمـا مُعْتَـلٌ وهُـو ضرْبـان : مَنْقُـوصٌ ومقْصُـور [١] : فَالمنقوصُ ضربانِ : عَامٌّ وخَاصٌّ فالخاصُّ نَعْنِى بِهِ الأسمَاءَ السِّتَّةَ الَّتِى مِنْها فُوك والعَامُّ مافى آخرِهُ ياءٌ قَبْلَها كَسْرَة ، والمقْصُور مَافِى آخرِهِ ألفٌ .

١٧ وإِما مُشَبَّهٌ بالمعتلِّ ونَعْنِى بهِ ماجَاءَ فى آخره ياءٌ أوْ وَاوٌ / سَاكنٌ ما قَبْلَهُمَا، مُشدَّدَتَانِ أوْ مخفَّفتَانِ ، وَما فى آخره هَمزةٌ [٢] .

فَإذا ثَنَّيْتَ الصَّحِيحَ ألحقْتَ الكلمـةَ العـلامَتَيْنِ مِنْ غير تَغيِيرٍ إلَّا مَاجَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ إلْيَانِ [٣] وخُصيانِ [٤] .

---

(١) مذهب الجزولى هنا أن المنقوص نوعان : عام مثل قاضٍ وغازٍ وخاص وهى الأسماء الستة نحو فوك .

(٢) المشـدد مثاله كرسىّ وعدوّ والمخفف مثاله ظبى وغزو وما فى آخره همزة مثاله : مُقْرِىءُ ورشأ (وهو ولد الظبية إذا قوى وتحرك ومشى مع أمه والجمع أرشاء وقيل شجر يسمو فوق القامة ورقه كورق الخروع لا يُؤكل ولا يثمر) ورداء ومقروء وكسـاء .

(٣) الخصيـة : البيضـة من أعضـاء التناسل أو الجلدة التى فيها البيضة وهما خِصْيَان وَإِلْيَةٌ وأليان أى عظمت إليته فهو أَلْيَانِ وَهِى أَلْيَا .

(٤) يشير بهذا أن أصلهما إلْية وخِصْية فالقياس فيهما إلْيَتانِ وخُصْيَتان كما تقول امرأتان وثمرتان وفيهما أوجه : أولها : أنّ مفرده إلْية وخصية فكان حقه الا يقال فيهما خصْيـان وإليـان ولكن يقال خصيتان وإلْيَتان . ثانيها : أن إلْيَان وخصيان تثنية إلْى وخُصى وأنهما من المثنى الذى لم ينطق بواحِدِه كَمِذْ رَوَيْن وَثِنَاءَيْن قاله الفارسى وغيره من المحققين . وثـالثهـا : أنهمـا لغتان مستعملتان فى إلية وخَصية أعنى ألْيَة وألْيَا وخُصْيَة وخُصْياً فإن كان قد سُمع فيهما خُصْيتان وأليتان فذاك وإلا فيكون مِنْ تداخل اللغتين والاستغنـاء ببعضهمـا عن بعض وَرابعها : أنّ حذفَ التاء من ضرورات =

وإذا ثنّيت المنقوص رددت المحذوف من المفرد إلا فيما عدا فوك وذو وألحقت العلامتين وتعوّض من واو « فوك » ميماً ، ولك أن تجمع بينهما .

وإذا ثنّيت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثى ، وإلى الياء فيما زادَ على الثلاثى وألحقت العلامتين [(١)] .

والمُشبَّهُ بالمُعْتَلِّ كالصَّحِيح ما لم يكُنْ مَهْموزاً قبْلَ آخره ألِفٌ زائدَةٌ ، فما كان كذلك فما هَمْزَتُهُ أصْلٌ كالصَّحِيح [(٢)] ، وما انقلَبَتْ فيهِ عَنْ زَائدٍ مَحْض قَلَبْتَهَا فيهِ واوا فى المعروُف مِنْ لُغتِهم وألحقْتَ العَلامتَيْن [(٣)] ، وما انقلَبَتْ فيهِ عَنْ أصْلٍ [(٤)] ، أو عَنْ حَرْف زَائدٍ مُلحَقٍ بالأصل [(٥)] فأجْرِه إنْ شِئْتَ علَى الأصْلِ وإن شئتَ عَلى الزَّائِد والأول أحْسَنُ [(٦)] .

= الشعر فإنه لم يأت إلا فى قول الشاعر خطام المجاشعى أو جندل بن المثنى او سلمى الهذلية :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وقال آخر راجزاً :

تَرْتَجُّ إلْيَاهُ ارْتجاجَ الْوَطْبِ

والقياس فيهما خُصْيَتَيْهِ وإلْيَتَاهُ .

(١) مثاله : رضا رضوان ورحى رحيان مرمى مرميان ملهى ملهيان حبلى حبليان والمشبه بالمعتل مثاله : ظبى ظبيان كرسى كرسيان .

(٢) مثاله : وضاء وضاءان ، قُراء قُراءان ، ابتداء ابتداءان ، إنشاء انشاءان

(٣) هى الهمزة الزائدة للتأنيث مثاله : حمراء حمراوان ، عرجاء عرجاوان

(٤) مثاله : بناء بناءان ، وبناوان ، سماء سماءان وسماوان .

(٥) مثاله علباء علباءان وعلباوان ، حِرباء : حرباءان وحرباوان

(٦) والأول أحسن وهو إبقاء الهمزة .

الاسْمُ المجموعُ [illegible] رفع ، وبالياء والنون [illegible] في الصَحيح والمُشبه بالمُعتلِّ حُكْمه حكم التثنية وفي المعتل تحذف ماكُنتَ تَقْلِبُه في التَّثْنِيَة وَلا تَرُدّ ماكُنْتَ تردُّه فَيهاوَلاتَضُم ما قَبْلَ الوَاوِ في الصَّحِيح وَفي كُلِّ موضع يُخَافُ مِن انقلابها فِيه يَاء ، وتَفْتَحُ ماقَبْل الواوِ في المقصُور فيها وتَدعُ ماقبل عَلامَتَى الجَمْع في المقْصُور علَى ماكَانَ علَيْهِ مِنَ الفَتْح وَالضَّمِّ ، وإِذَا ضَمَمْتَ مَاقبل الواوِ كَسَرْتَ ماقَبْلَ اليَاء [1] .

---

(١) اخذ يتحدث هنا عن كيفية جمع المقصور والممدود فمثال الصحيح الزيدون والعمرون ومثال المشبه بالمعتل ظبيون وغَزْوونَ وكرسيوْن وقُراءون هذا بعد التسمية بهذه الأسماء ونقلها إلى العلمية لِتتوافر فيها الشروط المعتبرة في هذا الجمع ففى المعتل تحذف ما كُنت تقلبه في التثنية ولا تردّ ما كنت ترده فيها تقول مُوسَوْنَ ومُصْطَفَوْنَ وكنْت تقول في التثنية موسيان ومصطفيان وتقول في قاض قاضيان ولا تردها هنا بل تقول قاضُون وغازُون وكذلك أُخون وأبون وتضم ما قبل الواو في الصحيح ومثاله ريدُون والمنقوص ومثاله · قاضُون ومُحامون أما المقصور فإنك تحذف الألف مطلقا ثالثةً كانت أوْ اكثر فتقول في عصا ورضا ومصطفى عصوْن ورضوْن ومصطفوْن في حالة الرفع . وعصيْن ورضيْن ومصطفَيْن في حالتى النصب والجر ومنه قوله تعالى « وإنّهمْ عندنا لَمِن المُصْطفَيْن الأخيار » (من الآية ٤٧ من سورة ص)

يُجمع بالألف والتاء ما عارٍ من علامة التأنيث ولا [illegible]

[illegible] فيه علامة فإن كانت هاءً حذفتها وألحقت العلامتين ، وإن

كانَتْ / هَمْزَةً قَلَبْتَهَا وَاوا وألحَقْت وَإن كانتْ ألِفاً قلبتَها ياءً وألحَقت ١٨

ولا يُجمع بالألفِ والتاءِ فَعْلَاء أَفْعَل وَلا فَعْلَى فَعْلَانِ مادامَتا وصْفَيْن ولا شيئاً مِنَ الأوصافِ الواقعةِ على المذكّر والمؤنّثِ بلفظٍ واحدٍ ولا مِنَ الخاصَّةِ بالمؤنثِ ولَيْسَ فيها عَلَامة التأنيث مالم يُنْقَلْ إلَى العَلَمِيَّةِ [1] .

---

(١) أما جَمع المؤنث السالم فإن كان آخره تاء مربوطة أو مفتوحة حذفْتها تقول في بقرة وشجرة وبنت بقرات وشجرات وبنات وإن كانت همزة قلبتها وَاوا ومثاله : حسناء وخنساء تقول : حسناوات وخنساوات وان كانت ألفا قلبتَها ياء وألحقت ومثاله حُبلَى وحبليات أما فعلاء أفْعل فنحو حمراء أحمر وصفراء أصفر وأما فَعْلى فَعْلَان فنحو سكرى مؤنث سكران فلا يقال حمراوات ولا سكريات مادامتا وصفين يعنى لو خرجتا عن الوصفية بأن نُسمي بهما جاز جمعهما بالألف والتاء أما قوله عليه السلام : « لَيْسَ في الخَضْرَاواتِ صَدَقَةٌ » فإنه لم يُنْظَر فيه إلى الصِّفة بل إلى الموصوف وهَى البقُول الجَارية مجْرى الأسماء كَالأبطح وكان ابن كيسان يُجيز هذا الجمع معَ بقائه صفة لأن مذكره قد جُمع بالواو وَالنون وكقول الشاعر وهُو حكيم بن الأعور الكلبى ونسب إلى الكميت

فما وجَدتْ بنَاتُ بنى نزارٍ حلائل أَحْمرِيـن وأَسْوَدِيـنـا

فهذا شاذ لا يعرج عليه

وكذلك الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو صبور وغفور فإن فعُولا يُطْلق علي المذكر والمؤنث وصْفا بغير علامة وكذلك فَعيل إذا كَان بمعنى مفعول نحو كفٌ خضيب ولحية دهِين : قال السيرافى كل ما اتفق لفظ المذكر والمؤنث فيه فهذا حكمه وأما الثانى فهو الخاص بالمؤنث نحو حَائض وطامث فامتنع هذا من الألف والتاء فإذا نُقل إلى العلمية جاز جمعه وهذا مذهب سيبويه خاصة وقالوا سرادقات مع أنه جمع مذكر عوضا مِنْ جمع التكسير لأن جمَع التكسير وإنْ كان لمذكر بحور تأنيثه فكأن سرادقات جمع المكبر منه

بَابُ الفَاعِـــلِ

إِذَا ذُكِرَ الفِعْلُ عُلِمَ أنه لَابُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَأَنَهُ أقل مَا يكُونُ وَاحِداً وأنَّ أَصْلَهُ التَّذْكِيرُ ، وَلايُدْرَكُ التأنيثُ ولاَ التَّثْنِيَهُ والجمْع فيحْتاحُ مِالا يُدْرَكُ إِلى عَلامَـةٍ [1] ، فإذَا أسنِـد الفِعْـلُ إلَى المفرد أو المُثنى مِنْ ظَاهِرِ المؤنَّثِ الحَقيقى ولَمْ يُفْصَلْ بينهُمَا فالعلَامة لازمة فى اللغةِ المشْهُوَرَة وَحذْفها مَع الفصْلِ أسهَلُ مِنْهُ بلاَ فَصْلٍ ولا تلزم مَعَ الجَمْع مُطْلقاً [2] ، وَيَجوزُ حذْفها إذَا أُسْنِدَ الفعْلُ إلى ظَاهِرِ المُؤنث غيْر الحقيقِى مطْلقا ، إلَّا أنَّ الحَذْفَ معَ الفَصْلِ أسْهلُ مِنْه بلا فَصْلٍ ولا يُحْذف إذا أُسْنَدِ الفِعْلُ إلى ضَمير المؤنَّث مطْلقا إلَّا فى الضَّرُورَةِ .

وعَـلامُـة التثنية وعَـلامـة الجَمْـع يجُوز إِثْبَاتُهُمَا، وَحَذْفُهُمَا أَفْصَحُ لِكونهما يُوهمَانِ الضَّمِيرَ ولكَوْن معْناهُما غَير لَازم لِلاسْمِ بخـــلافِ عـــلَامةِ التــــأنيثِ [3] .

وَالفاعِلُ مرْتبته أنْ يَلِى الفِعْلَ ، وَالمفْعُولُ مَرْتَبَتُه ألَّا يليه ، ثُم يجُوز وقـوُع كُلٍّ واحـدٍ مِنْهُمَا فى مَرْتَبَة الآخر [4] وقدْ يَجبُ : فكُلُّ فَاعلٍ

---

(١) مثاله : قامت الهندات وحضرت الفاطمات .

(٢) مثـالـه : قامت الهنـود وقـام الهنود وقام الهندات وقامت الهندات ونفعت المواعظ ونفع المواعظ ونفعت الموعظات ونفع الموعظات .

(٣) مثاله : قام الزيدان وقاما الزيدان وقام الزيدون وقاموا الزيدون وحضرت البنات وحضرن البنات .

(٤) مثاله · ضرب زيد عمرا وضرب عمراً زيد .

مُتصلٍ بضميرٍ يعُودُ على المفْعُول به أو مقرُونٍ بإلَّا أوْ فى مَعْنى المقْرُون بإلَّا وَجَبَ تأخِيرُه [1] . وكُلُّ فاعلٍ لا قَرينَةَ تَفْصِلُ بَيْنَهُ وبَيْن المفْعُول لا فى اللَّفْظِ ولاَ فى المَعْنَى وجَبَ تقْديمُهُ [2] .

وإنْ كَانَ الفاعِلُ مُضمراً لَيْسَ متصلاً بإلَّا ولا أسْنِد إلَيْهِ وصْفٌ جَارٍ علَى غيرِ مَنْ هُوَلَهُ أو مَصْدراً مضافاً إلى مُضْمَر هُو أبعَدَ رُتبةً مِنه وَجَب تَقْدِيمُه [3] .

١٩ وَإنْ كَانَ الفاعِلُ / وَالمَفْعُولُ مُضْمَريْن مُتَفاوِتَى الرُّتْبةِ واتَّصَلاَ بالمصْدَرِ ، لَمْ يكُن الفَاعِلُ إلَّا أقربَ رُتْبَةً بهِ ، وَلاَ المفْعُول إلا أبعَدَ رتبَةً ، وَللإضَافةِ وَالإضمَارِ فى تَرتِيبِ المضمَراتِ تأثير فى هذا البَابِ [4] .

---

(١) مثاله : ضرب الخادمَ سيدُه ، وما ضرب الخادمَ إلَّا سيدُه ، وإنما ضرب زيداً عمرٌو ومنه قوله تعالى : « إنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ » (من الآية ٣٨ من سورة فاطر) .

(٢) مثاله : ضرب موسى عيسى .

(٣) مثالـه : ضربْتُ زيداً وضربتُك وما ضرب زيداً إلَّا أنَا وهند زيدٌ ضاربته وعجبت من ضربهِ أنْتَ ومن ضَرْبك أنا .

مثاله : ضربْتُ زيداً وضرَبك زيدٌ ، فهذان الاسمان قبل إضمار أحدهما كان يجوز فى كل واحد منهما التقديم والتأخير .

بَابُ الموصُـولاَت

الاسمية : الَّذِى وَالَّتِى وَأىٌّ بمعْنى الَّذِى وَأيَةُ بمعْنَى الَّتِى ، وَمَنْ وما وذُو الطَّائية وَالألف واللام بمعْنَى الَّذى وَالَّتى ، وَذَا إذا كانتْ مَع مَا الاستفهامِية وأريد بها مَعنى الَّذِى [1] وَالألُى بمعنى الَّذِين .

وَمِنَ الحرفيات : أنَّ الناصِبَة للأسمَاءِ وأنْ وَما وكَىْ المصْدَرِياتُ .

ولابد لَها مِنْ صِلَةٍ ولاتكُون إلاَّ جُمْلَةً أوْ فى مَعْنَى الجُمْلَة مُحْتملةً للصِّـدْقِ وَالكـذِب غَير مقدمة عَلى الموصُول ولا شَىْء مِنها ، وغير مفْصُـول بينَهـا وبيْنَ المـوصـولِ ولا بيْن أبْعَاضِها بِأجْنبى ولاَبُدَّ مِنَ اشتمالِهَا عَلى ضَمِيرٍ يعُودُ على الموصول مَالَمْ يكُنْ حَرْفاً .

ولا يفِيد الموصول المقْصود إلاَّ والصِّلة معْلُومة للسَّامع ، ولاَ يُخْبَر عَن الموصُول ولا يُسْتثنى مِنْه ولا يُتْبَعُ إلاَ بعْد استيفائِه ما يطْلبُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّه [2] وَلا تُوصَلُ أنَّ إلاَّ بالجُمْلةِ الاسمِّيةِ ، ولا تُوصل أنْ وكى إلاَّ بالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ،وَأكثَرُ مَا تُوصَلُ مَا بِالجملةِ الفِعْلِيَّةِ . [3]

---

(١) هذا هو مذهب البصريين أعنى أن ذا لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذى واستظهر بقوله وأريد بها معنى الذى على الوجه الآخر الذى يجعل فيه ما وذا اسما واحدا وأما الكوفيون فإنهم يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجْرَى الموصُولات نحو قول الشاعر وهو يزيد بن ربيعة بن مفرغ :

عَدَسْ مِا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إمَـارَةٌ ... نَجَـوْتِ وَهَـذَا تَحْـمِـلِيـنَ طَلِيقُ

أى والذى تحملين وقوله تعالى : « وَمَا تِلْكَ بِيمِينِكَ يَامُوسى » (من الآية ١٧ من سورة طه) وقوله تعالى : « ثم أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقتلون أنْفُسَكُمْ » (من الآية ٨٥ من سورة البقرة) أى ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم وأسماء الإشارة فى هذا كله عند البصريين على أصلها .

(٢) مثاله : الذى قام أبوه ذاهب ومثل : جاء الذين ذهبوا إلا زيداً وجاء الذين ذهبوا وَالزيدون وجاء الذين ذهبوا أنفسُهم .

(٣) إن أراد « ما » المصدرية فإنها لاتوصل عند سيبويه إلا بالجملة الفعلية وغير سيبويه يجيز وصلها بالجملة الفعلية والاسمية والفعلية عنده أكثر وعليه اعتمد الجزولى والله أعلم .

=

الذى : الَّذِىُّ وَالَّـذْ وَالَّـذِ لُغَاتٌ فى الَّذِى والتثنيةُ اللَّذانِ رَفعاً وَاللذَيْن نصباً وَجَرًّا وتُحذَفُ النونُ فيقال اللَّذاَ لِطُول الاسْم بالصِّلَة ، وَاللغَاتُ فى الَّتى مِثلُهـا فى الَّذى وَفى جَمْع الَّذى الَّذِينَ رفعاً ونصباً وجَراً وربمـا قِيل الَّذون رَفعاً وُتحْذَفُ النونُ لِلطُّول فُيقال الَّذى فى الذِينَ وجَمْع الَّتى : الَّلاتِى والَّلائِى والَّلاتِ وَالَّلوَاتى وَالَّلوَاتِ .

٢٠ أىّ : تكـونُ مَوْصُـولَـةً (١) وشَـرْطاً (٢) واسْتِفَهَاماً (٣) /ومُنـادَى (٤) وَوَصْفَـــا (٥) ، وإذا كانَ موْصُولا لمْ يكرهُوا أنْ يَجىء موْصُولا بأحَدِ جُزْأى الجُمْلَة الابتدائية فى حَالِ السَّعَةِ وَاذا فُعِل بهِ ذَلك فالمعروف

= وإن أراد أن (ما) فى الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح ؛ لأنّ وصلها بالجملتين كثير فى كلام العرب علـى السواء .

وقـد ذكـر النحـاة أن الظرف متى وقع صِلة لم يتعلق إلاّ بالفعل فيكون الظرف محسوبا فى الصلة من الجملة الفعلية لا غير .

(١) مثاله : جاءنى أيهم فى الدار .

(٢) مثاله : أيهم يأتنى أكرمه .

(٣) مثاله : أى الرجلين جَاءك ؟

(٤) مثاله يأيها الرجل .

(٥) مثـاله : مررت برجل أىِّ رجُل وقد ذكر لها خمسةَ معَان ولمْ يذكر الوجه السادس وهو أن تكون أى موصوفة كقولك مررت بأىٍّ معجب لك وهى معربة فى أحوالها كلها إلا فى النداء وهى بعض ما تضاف إليه ولا يُحتَاج إلى صِلَةٍ إلا أىّ الموصولة .

أنهُ يُبْنى على الضَّم [1] وإذَا أريد به ... الجمعُ ... البناءُ فى الأشْهَرِ [2] .

مَنْ : تكُونُ اسْتِفْهَامًا [3] وشَرْطاً [4] ومَوْصُولَةً [5] ونكرةً موصُوفةً [6] ولاتُزاد عِنْدَ البصريين .

مِا : اسميَّةٌ وحَرفية فالاسميَّة تكُونُ موصولةً [7] وشَرْطيَّةً [8] واسْتِفهامِيَّةً [9] ونَكرةً موصُوفةً [10] وغير موصوفة [11] ووصْفا [12] والحَرْفِية [13] : مصْدَرية وَغَيْرِ مصْدَرية فالمْصدَرية تُوصل بالجُمْلَةِ الفِعْلية

---

(١) أجود من هذه العبارة أن يقول : وإذا كان موصولا جاز حذف شطر الجملة الاسمية من صلتها ؛ لأن عبارته توهم أنها موصولةبالمفردة وكأنه أشار بقوله لم يكرهوا كراهية ذلك فى الذى وأخواتها لطول الصلة ولم يكره فى أى لأن لها من التمكن ما ليس لأخواتها ولذلك تضاف وتعرب ولأن المضاف إليه يقوم مقام ما حذف من الجملة فلذلك لم يكره وإنما قال فى حال السعة لأنه إذا كانت الضرورة لم يكره فى أى ولا فى غيرها من الموصولات .

(٢) وبالجملة فاللفظ إذا كان يطلق على المذكر والمؤنث لا يمتنع إدخال العلامة عليه مَعَ المؤنث بيانا وتوكيدا بل هو الأصل والأكثر التذكير ، وَالتأنِيث شاذ فى أى ، وقد يثنى أى فيقال أيان ويجمع أَيُونَ على الشذوذ ووجهه تمكنه من الإعراب .

(٣) مثاله : مَنْ كتب الدرس ؟

(٤) مثاله : مَنْ يكرِمنِى أُكْرِمْهُ .

(٥) مثاله : جَاءِنى مَنْ يُكرمنى .

(٦) مثاله : مررت بمن معجب بك .

(٧) مثاله : أعجبنى ما أعجبك .

(٨) مثاله : ما تفعلْ من خيرٍ ينفعْك .

(٩) ما تفعلُ يا هذا ؟

(١٠) مثاله : مررتُ بَما معجب بك أىْ بَشْىء .

(١١) مثاله : ما أحسنَ زيدا .

(١٢) مثاله قوله تعالى : « أنْ يَضْرب مَثلاً مَا » (من الآية ٢٦ من سورة البقرة) .

(١٣) مثاله : أعجبنى ما ضربت أى ضربك

في الأمرِ العامِ [1] وغيرالمصدرية ضربان : نَافيةوزَائِدَةٌ فالنافية ضَربانِ عَاملة [2] وغير عاملة [3] وَالزائدة ضربان : مغيِّرة للفظِ [4] وغير مغيِّرة [5] وَجائِز معَها الأمرانِ [6] .

ولا تُثنَّى وَلاتُجْمَعُ مفردَاتُ الموصُولاَت ماعَدا الّذى والّتِى وَلاتلْحَقُ علامَة التأنيثِ سِوى أىّ وَماعَدا ذَلِكَ وعَدا الألى بمعْنى الّذِين فهى للمفرَدِ والمثَّنى والمجمُوع والمذكّر وَالمؤنّث بلفْظٍ واحدٍ وَالعَائِدُ يُبيِّنُ [7] .

---

(١) قال ذلك لِما أجازه الكوفيون من كونها موصُولة بالْجملة الاسمية والبصريون لايجيزون وصلها إلا بالجملة الفعلية خاصة .

(٢) مثاله : ما زيدٌ قائما (ما الحجازية) .

(٣) ما زيد قائم (فى لغة تميم) .

(٤) مثاله : قلما يقوم زيد وَالتى فى بينما وسيما والكافةً .

(٥) مثاله : لأمْرٍ ما عَادَ زَيْدٌ .

(٦) مثاله : ليتما محمد مجتهد ، وليتما محمداً مجتهد .

(٧) والعائد يبين : إضافة من ب .

بَابُ النَّعْتِ

النَّعتُ : يُجَاء بِهِ لِلْفَرْقِ بيْنَ المشْتَركَيْنِ فى الاسْمِ ورُبمَّا جِئَ بِهِ تَوْكيداً [1] ورُبمَّا لمجَرَّدِ المدْحِ [2] أو الذَّم فى الاسْمِ [3] . وشَرْطُه أنْ يكُونَ هُو للمنعُوتِ أوْ لما هُوَ مِنْ سَبَبِهِ أوْ ملابسهِ [4] ، ومُشْتقًا أوْ فى حُكْمِه [5] ، ومُطابقاً للمنعُوتِ فى الإعرابِ وفيما لهُ مِنَ التعريف أو التنكِيرِ .

فَإِن كانَ لهُ لا لشَىْء مِنْ سببه يَتْبَعُهُ فيما لَهُ مِنْ الإعراب ، وَمِن الإفرادَ أَو التَّثْنِيةِ أو / الجَمْع أو التَّأنيثِ أو التَّذْكير لفظاً ومعْنى ، فَإِنْ كان لشىءٍ مِنْ سبَبه لَمْ يلزَمْ مُتَابعتَه لَهُ إلاَّ فى الإعْرابِ وَالتنكيرِ وَالتعريفِ لْفظاً ومعْنى .

المْشَتَّق : هُو مَايُبْنى مِنَ المصْدرِ وَما فى مَعْنَاهُ [6] وهُو مَا رَادفَ مَا يُبْنَى مِنَ المصْدَرِ ولِيْس بِهِ [7] .

---

(١) مثاله قوله تعالى : «نَفْخَةٌ وَاحِدةٌ (من الآية ١٣ من سورة الحاقة) .

(٢) مثاله قوله تعالى : « بِسْم اللهِ الرحْمنِ الرَّحِيم » (من الآية ١ سورة فاتحة الكتاب) .

(٣) مثاله : شغلنى إبليس اللعين .

(٤) مثاله : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ومررت بزيدٍ الطويلِ أخُوه .

(٥) مثاله : مررت برجل ذِى مَال لأنه فى معنى مالك مَال وصاحب مال .

(٦) مثاله : قائم وقاعد وعاقل لأنها مبنية من القيام والقعود والعقل .

(٧) والخلاصة : ان المرادف على قسمين : مشتق وغير مشتق فالمشتق نحو مغزو وغير المشتق نحو ذى مال فإنه مرادف لصاحب مال إذْ مدلولهما واحد .

وعلامةُ الاسمْ النَّكِرة إذا كَان مُفْردًا قَبُوله الألِفَ وَاللَّامَ وأدَاؤُه مَعْنى لَا يكُونُ إلَّا نَكِرةً [1] فإنْ كَان مُضَافاً فقبُولُه مَا أضِيف إلَيْه مُبَاشرا [2] أو ابْتِداء أو بالواسِطَةِ للألِفِ وَ اللَّام [3] أوجَوازِ جَرْيِهِ عَلى النَّكِرة [4] .

والمعَارِفُ مِنَ الأسمَاءِ خَمْسَةُ أجْنَاسٍ [5] : المضْمَراتُ وَالمُبْهَمَاتُ وَالأعلَامُ وَالداخِل عَليْهَا الألفُ واللامُ وَالمضَافُ إلى شَيْءٍ مِنْ ذلِك إضَافة تَخْصِيصٍ لَا تَخْفِيف .

المُضْمرُ بالنِّسْبة إلَى التفْسير خَمْسَةُ أقْسَامٍ : مُضمرٌ تُفَسِّرُهُ المُشَاهَدَةُ وهُو ضَمِيرُ الحَاضرِ مِنَ المتكلِّمِ وَالمخَاطب [6] ، ومُضْمرٌ

---

(١) مثاله : مررت بما مُعْجبٍ لك وصَبِهِ منونا وَإِيهِ .

(٢) مثاله: مائة من مائة الدِّرْهَمِ لأن درهما الذى أضيف إليه مباشرة يقبل الألف واللام تقول مائة الدرهم الذى تعلم .

(٣) مثاله : ثلاثمائة درهم أو غلام صاحب الرجل .

(٤) مثاله : مررت برجل شبهك .

(٥) مثاله : مررت برجل شبهك .

(٦) المبهمات : الموصولات وأسماء الإشارة .

الإضمار هو الإخفاء قال الاعشى :

تُراتـا إذا مَاأضْـمَـرَتْـكَ الـبـلادُ   نُجـفَـي ويُـقْـطَعُ مِنَّـا الـرَّحِـمْ

ولفظ الضمير أولى من لفظ المضمر ؛ لأن المُضمر قد يطلق على المحذوف والمقدر سواء كان اسما أوْ فِعْلا أو حَرْفا أما الضمير فلا يطلق إلا على الاسم المقابل للظاهر والمبهم وهو فعيل بمَعْنى مفعول وهو يُعَرَّف بأنه الاسم الذى يدل على معنى وإعرابه لا بالتسمية قصداً بل بجهة النيابة عن الظاهر ولذلك يحتاج إلى ظاهر يعود إليه واحتياجه هو الموجب لبنائه وذلك الظاهر إما مذكور فى اللفظ أو مقدر غير مذكور أو مشاهد ، وانقسم إلى خمسة أقسام ؛ لأن مَنْ يعود عليه إمَّا متكلم أو مخاطب أو غائب أمَّا المتكلم فنحو أنا ونحن والمخاطب أنْتَ وَأنْتِ وأنتما وأنتم وأنتن والغائب هو وهى وهما وهم وهن فهذا قسم من الخمسة وقال بالنسبة إلى التفسير ليحترز عن التقسيم بالنسبة إلى الإعراب

يُفَسِّرُهُ مَا قَبْلَهُ بوجْهٍ مَا ، إمَّا لَفْظًا ومعْنى أومعْنَى دُون لفْظٍ ، أوْ لفظاً دُونَ مَعْنى ، [1] ومُضمرٌ يفسره مَا يُنْهَمُ منْ سِيَاقِ الكلام [2] ، ومُضْمَرٌ يأخذ شَبَهاً مِنْ هـذا؛ ومن الَّذِي يَليه قَبْلهُ [3] ، ومضمر يُفَسِّرُهُ ما بعْده لفظاً ومعْنى وهُو ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالقِصَّة ، والمضمر فى نِعْمَ وَبئس ومَع رُبَّ فى بَابِ عطْفِ الفِعْلِ عَلىالفِعْلِ عِنْدَ إعمالِ الثانى فِيمَا يطْلبهُ الأولُ فَاعِلاً كَانَ أو مَفْعُولا لم يُسَمَّ فاعلُه [4] ، ومُفسّره إمَّا جُمْلَة وإمَّا مُفرد بإزاءِ الجُمْلَة ويلزمُه النَّصْبُ ويُثَنَّى ويُجْمَع أوْ لاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ وإمَّا مُفْرد يَجْرِى بوجْهِ الإعرابِ ويُثَنَّى ويُجْمَع [5]

---

(١) قسم : يفسره ما قبله لفظا ومعنى نحو ضرب زيدٌ غلامهَ فزيد مفسر للضمير وقد تقدم عليه لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأنه فاعل ومرتبته التقديم على المفعول . الثانى أن يكون المفسر متقدما لفظا لا معنى مثاله ضَرَبَ زيداً غلامُهُ فالمفسر متقدم لفظا وَالنِّيةُ به التأخير ؛ لأنه مفعول . الثالث أن يتقدم معنى لا لفظا نحو ضرب غلامَه زيدٌ ، فزيدٌ هو المفسر للضمير وهو متقدم فى المعنى لأنه فاعلٌ وإن كان مُؤَخرًا فى اللفظ .

(٢) ومضمر يفَسِّرُهُ ما يُفهم من سِيَاق الكلام مثل قوله تعالى : « حَتَّى توَارَتْ بالحِجَاب » (من الآية ٣٢ من سورة ص) ومثل قوله تعالى : « إنَّا أنزلْنَاهُ فى لَيْلَةِ القَدْر » (من الآية ١ من سورة القدر) ومنه أيضا قول طرفة بن العبد :

عَلَى مِثْلِهَـا أمْضِـى إذا قَالَ صَاحبى ... ألاَ لَيْـتنى أَفْـدِيـكَ مِنْهَـا وأَفْتَـدِى

أى الناقة ومنه أيضا إذاَ كان غدا فَأتنى أى إذا كان مَا نَحن عليه غداً .

(٣) مثاله : من كذب كان شرا له وقوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أقرَبُ للتقوَى » (من الآية ٨ من سورة المائدة) .

(٤) أما ضمير الشأن والقصة فمثل قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ » (من الآية ١ من سورة الإخلاص) والمضمر فى نِعْم وبئس مثاله : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ وبئس رَجُلاً زيْدٌ ورب مثاله : رُبَّهُ رجُلاً وفيما يطلبه الأول فاعلا مثاله ضربنى وضربت زيدٌ ومفعولا لم يسم فاعله مثاله : ضُرب ولم يته زيدٌ

(٥) الذى مفسره جملة هو ضمير الشأن والقصة كما فى قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ » (من الآية ١ من سورة الإخلاص) وأما المفرد بإزاء الجملة الذى يلزمه =

والمضمر بالنسبة إلى الإعراب ثلاثة أقسام : مَرْفُوع الموضع ومنصوبه ومجروره .

فالمرفُوعُ متَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ ، وكَذلـــك مَنْصُوبُه ، ومجْروره مُتَّصِلٌ فَقَط [1] .

وَالمرفُوع الموضعُ المُنْفَصِلُ يكُون مبتدَأ وخَبر مُبتدإ وَاسـم مَا وَكَانَ وخَبر إنَّ وفَاعِلاً ومفْعُولاً لم يُسَمَّ فاعلُه بشَرْط الاقتران بإلَّا ، أو إسنَاد الصِّفة الجاريةِ على غَيْرِ مَنْ هِيَ له إليه ، أَوْ إسنَاد مَصْدَرٍ مُضَافٍ / ٣٢ إلى المفْعُول به إليْه ، ويَجِيءُ تَوْكيدًا ويقَعُ فاصِلَة [2] .

= النصب فهو الضمير فى نعم وبئس تقول : نعم رجلاً زيدٌ وبئس رجلا عمرو ، وقوله ويلزمه النصب يعنى على التفسير ويثنى ويجمع ومثاله : نِعْم رجُلين الزيدَان ونعم رجَالا الزيدون وقوله أوْلاَ يثنى ولاَ يجمع يعنى بهمفسر رُبَّهُ أو المضمر فى نفسه وقوله وإما مفرد يجرى بوُجُوه الإعراب يعنى به الاسم الظاهر فى إعْمال الفعلين كقولك ضربنى وضربت زَيْدٌ وهذا فاعل ومثال نائب الفاعل مُرِرْتُ ومُرَّ بى بزيدٍ وقوله ويثنى ويجمع كقولك ضربتُ وضرَبنى الزيدان .

(١) المرْفُوع الموضع المنْفصل اثنا عشر لَفْظًا : اثنان للمتكلم وهما أنا للمتكلم وحده ، ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحداً كان أو اكثر ، وخمسة للمخاطب . أنتَ وأنْتِ وأنتما وأنتم وأنتن ، وخمسة للغائب : هو وهى وهما وهم وهن . والمتصل هى ضمائر الرفع البارزة وهى تاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة . أما الضمائر التى فى محل نصب وجر فهى لا تأتى إلا متصلة فقط

(٢) مبتدأ مثل : أنا المسكين ، وخبر مثل : المسكين أنا وأنتَ ، واسمُ « ما » مثل قوله تعالى : « مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ » (من الآية ٢ من سورة المجادلة) واسم كان فى مثل قوله تعالى : « وَما كنتَ منَ الشاهِدِين » (من الآية ٤٤ من سورة القصص) وخبر إنَّ نحو : إنَّ الكَرِيمَ أنْتَ ، وفاعلا مع الاقتران بإلا نحو قولك ما قتَل الفارسَ إلا أنا ، والمفعول الذى لم يسم فاعله ما ضُرب إلاأنا . ومثال الصفة الجارية على غَيْرِ مَنْ هى له مثاله زيد ضاربته هى ، ومِثال المفعول : زيد هند مضروبها هو ومَنْ ضَرب زيداً أنت ومثاله توكيدا قوله تعالى : « فاذْهَبْ أنتَ وربُّك فقاتلا » (من الآية ٢٤ من سورة =

وَالمرفُوع الموضِع المتَّصِلُ يَتَّصِلُ بِالفعْلِ الماضى وبِالمُضَارِع وَبالصِّفَةِ ويَرْتفعُ فَاعِلاً ومفْعُولاً لم يُسَمَّ فاعِلُه واسمُ كَان [1] وَلا عَلامة لَهُ فى الصِّفة ، وكَذلك إذَا أُجْرِيَتْ عَلى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَه أبرز مِنْها [2] ، ولَهُ علاَمةٌ فى الفِعْل المَاضى إلاَّ مُضمر الوَاحِد الغَائِب ومضْمَر الواحِدَةِ الغَائِبَة [3] ، ولَهُ علاَمةٌ فى الفَعْلِ المضَارِع إلاّ مُضمر المتكلِّم مُطْلَقًا ، ومضْمَر المخَاطِبِ الواحِد ومضْمَر الواحِد الغَائِب والوَاحِدَة الغائِبَة [4] .

= المائدة) وفاصله مثاله قوله تعالى : « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عليْهِمْ » (من الآية ١١٧ من سورة المائدة) .

(١) اتصال الضمير بالماضى البارز نحو ضربت والمستتر نحو ضرب وكذلك بالمضارع نحوَ زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وتضربين ومن المستكن تضرب واضْربْ ونضرب ومثال الصفة زيد ضارب . ولا يكون إلا مستكنا وكذلك أنا الضارب ومثَال كونه فاعلا مَا ذَكر ومَفْعُولا ضُرِبْتُ ، وزيدٌ يُضْرَبُ ، وزيدٌ مضْرُوب واسم كان : كنت قائما وزيد كان قائما .

(٢) يعنى لا يبرز ضمير الصفة نحو ضارب وضاربان وضاربون فالألف والواو هنا علامتان للتثنية والجمع وليستا ضميرين بخلافهما فى الفعل من نَحْو يضربان ويضربون بل هما بمنزلة الألف والواو فى « الزيدان والزيدون » وقوله وكذلك إذا أُجْرِيت على غير مَنْ هى له أبرز منها يعنى وَجَبَ إبراز ضمير مَنْ له الصفة حقيقة كأنَّ إبرازَه عِوَضٌ مّما مُنِعَ من العلامة .

وقال الكوفيون لا يجب إبرازه وحجتنا أن إبرازه يرفع اللبس فى كثير من المواضع بخلاف الفعل كما فى قولك زيد وعَمْروٌ ضاربه هو، وأيضا فاسم الفاعل فرع على الفِعل فى تحمُّل الضمير ولهذا لمْ يقدّر اسم الفاعل مَعَ الضمير الذى فيه بجملة بخلاف الفعل ولا يبرز ضمير التثنية والجمع فى اسم الفاعل كما يبرز فى الفعل .

(٣) مثاله : ضربت وقمت إلا مضمر الغائب نَحْوَ زَيْدٌ ضُرِبَ والغائبة هند ضُرِبَتْ

(٤) لا يبرز الضمير فى المضارع إلا فى التثنية نحو يضربان والجمع نحو يضربون والمخاطبة فى تقومين إلا مضمر المتكلم مطلقا يعنى سواء كان للواحد والاثنين والجمع تقول أقوم ونقوم ومضمر الغائب نحو زيد يقوم والغائبة نحو فاطمة تقوم .

والمنصوب الموضع المتصل ، يتصل بالفعل المضارع [1] والماضي [2] والصفة [3] إذا كان فيها الألف واللام على خلاف في هذا الأخير أمنصوبٌ هُوَ أمْ مجْرور [4] ، ويتصل بإنَّ [5] وكَانَ [6] وأَخَواتهما ، وينْتصِبُ مفْعُولا بهِ [7] وَمُطْلَقًا [8] ومفْعُلاً فيه تَوَسُّعًا [9] وَاسم إنَّ وخَبر كَان .

---

(١) مثاله : يضربك .

(٢) مثاله : ضرَبك .

(٣) مثاله : الضاربك .

(٤) ما أشار اليه من الخلاف ضعيف لا يُلتفت إليه ، لأن الإضافة لاتفيد تعريفاً ولا تخفيفاً وحجة مَنْ قال به أن الضمير أطلب للإضافة من الظاهر بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال والاقتصار على ضاربك بالإضافة وكذلك ضاربه وخص الخلاف باسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام والخلاف جار في الاثنين فكان حقه إذ ذكر أحدهما أن يذكر الآخر من نحو ضاريك وضاريه كيف وأن المخالفة في هذا أشد من الأول والمذهب الصحيح : فمع الألف واللام يجب النصب قياسا على الظاهر ومع عدمها يجب الجر قياسا على الظاهر أيضاً نحو ضاربُ زيدٍ ، لأنَّ الإضافة تعاقب التنوين ، ومجرد الاتصال ليس موجباً لحذف التنوين بل الاتصال الإضافي ، والزمخشرى صاحب المفصل يشير إلى التسوية بين ما فيه ألف ولام أو ليستا فيه فإنَّ الجميعَ عنده مضاف والضمير مجرور فيهما وهو خلاف مذهب سيبويه .

(٥) مثاله : إنهُ قائم .

(٦) مثاله : ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خَيْثَمَةَ وقد رأى شخصه على بُعْد منه فقال : « كن أباخَيْثَمَةَ » فكانه .

(٧) مثاله : زيد ضربته .

(٨) مثاله قوله تعالى : « فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ » (من الآية ٩٠ من سورة الأنعام) فيمن كسر الهاء والتقدير فبهداهم اقتد اقتداء .

(٩) مثاله قول الشاعر وهو رجل من بني عامر :

وَيَــوْمًـا شَهِــدْنَــاهُ سُليمــاً وَعَـامِـراً　　　قَلِيــلاً سِوَى الـطَّعْنِ النهــالِ نَوافِلُهْ

وأصله شهدنا فيه .

والمُنْفصِلُ المنْصُوبُ يُشاركه في ذلك كُلِّه [1] إلا في اسْم إنَّ ، وَيزيدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْصِبُ مفعولا معه [2] ، وخبرما [3] ومُسْتَثْنى في حال السَّعَة [4] .

وَالمتَّصِلُ المنصُوب الموْضع إنْ كَان يَاءَ المتكَلِّم تلزمُ معَهُ نُونُ الوقَايَة فى الفِعْلِ المَاضِى وَالمضَارع الَّذى لَيْسَ رفعُه بالنُّونِ [5] وتلحَقُ معَهُ فى الفِعْلِ المضَارِع المرفُوع بالنُّونِ ، ويجُوز الفَكُّ وَالإدغَامُ [6] وَلَا تَلْزَمُ [7] ، وتلحَقُ معَهُ فى إنَّ وأخَواتِها [8] ولا تَلْزَمُ إلا فى ليْتَ ، فإنَّها لا تُطْرَحُ مِنهَا معَه إلا فى ضرُورَةِ الشِّعْرِ [9] .

٢٣ المجْرورُ كُلُّه متَّصلٌ / وَاتِّصالهُ بالاسْمِ أَوْ بحَرْفِ الَجرِّ [10] ، ولفظُه كلَفْظِ المنْصُوب المتصِل ، وتلْحقُ بِهِ نُونُ الوقَايةِ مَعَ ياءِ المتكَلِّمِ فى

---

(١) المفعول به مثاله : زيد ما ضربت إلا إيَّاه والمطلق : ضرب السوط ما ضربت زيداً إلا إياه وخبر كان مثاله : القائم كنت إياه .

(٢) مثاله قول الشاعر وهو كعب بن جعيل :

وكانَ وَإيَّاهَا كحرَّانِ لم يُفِقْ عَنِ المَاء إذْ لا قَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

(٣) مثاله : زيد ما القائم إياه .

(٤) مثاله : زيد انطلق القوم إلا إياه .

(٥) مثاله : ضربنى ويضربنى زيد .

(٦) مثاله يضربونى ويضربوننى وعليه «أتُحَاجُونِّى فى الله» (من الآية ٨٠ من سورة الأنعام) فى قراءة من شَدَّدَ

(٧) مثاله : «أتحاجُونى» فى قراءة مَنْ خَفَّف النون فى قراءة نافع من السبعة وأبو جعفر وابن ذكوان وهشام والدجوانى ومذهب المصنف فى مثل هذا أَنَّ نون الوقاية هى المحذوفة من النونين والذى ذهب إليه سيبويه فيه أن نون الرفع هى المحذوفة نصّ عليه فى باب النون الثقيلة والخفيفة

(٨) مثاله : إنِّى قائم وإنَّنى قائم .

(٩) مثاله قول الشاعر وهو زيد الخيل :

كمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِى أُصَادِفُهُ وافْقِدُ بعْض مالى

(١٠) بالاسم مثاله : غلامى وحرف مثاله : لك

الأشهر إذا اتصل بمِنْ وعَنْ وَقد وقط ، وأنْتَ فى إلحاقِهَا معَهُ متصلاً بلَدُنْ مُخَيَّرٌ [١] .

العَلَمُ : ضَرْبانِ : ضَرْبٌ مِنْه لِلْفَرق بيْن الأشخاص وَضَرْبٌ منه للفرق بين الأَجْنَاسِ ، فالأولُ فِيما يَعْنى الإِنْسَانُ التَّفْرقة بَيْن أشخَاصِهِ [٢] وَالثانِى فِيمَا لاَ يَعنيه إلا معْرفة جنسه [٣] .

ثُم يَنْقسِمُ الشَّخْصِىُّ أيضاً إلَى مُفْرَدٍ وَمُركَّب ، وَالمركَّبُ إلى جُملَةٍ فى الأصْلِ [٤] وَإلى غَيرِ جُمْلة وغَيْرِ الجُمْلة إلى مُضَافٍ ومضَافٍ إليه [٥] وَإلَى اسْمَيْن جُعِلاَ اسْمًا وَاحِداً [٦] ، والمضَافُ وَالمضَافُ إليه إلى كنية وغيْرِ كُنْيةٍ [٧] وينْقَسِمُ أيْضًا إلى مَنْقُولٍ ومُرتَجَلٍ فَالمنقُولُ يكُونُ مِنَ الجِنْسِ العَيْنِ [٨] وَمن الجِنْسِ غَيْرِ العَيْنِ [٩] وَمن المُشْتَقِّ مِن الجِنْس غَيْرِ الْعَيْنِ [١٠] .

---

(١) لحاقها للدن عند سيبويه لازم ولا يجوز تخفيفها معه إلا فى الضرورة وما قاله المصنف هو رأى الزجاج وقد جاء الوجهان فى قراءة السبعة من قوله تعالى : « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عذرا » (من الآية ٧٦ من سورة الكهف) قرأها نافع وشعبة بتخفيف النون فلعل سيبويه يريد أن التخفيف فيها لا يكون إلا فى الأفصح من الكلام إلا أن تُضَمَّ إليه ضرورة وتكون قراءةَ مَنْ قرأ بالتخفيف فى ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض سيبويه لها لقلتها .

(٢) مثاله : زيد وعمرو .

(٣) مثاله : أسامة وثعالة .

(٤) مثاله : تأبط شرا وبرق نحره .

(٥) مثاله : عبد العزيز .

(٦) مثاله : بعلبك وحضر موت .

(٧) كنية مثاله : أبو بكر ، وغير كنية مثاله امرؤ القيس .

(٨) المنقول من الجنس العين مثل أسد وثور .

(٩) والمنقول من الجنس غير العين وهو ما نقل من المصادر كفضل وإياس .

(١٠) وقد يكون من المشتق من الجنس غير العين يعنى المصدر ويندرج فيه اسم الفاعل بأقسامه نحو حاتم ونائلة وكعْسَب (مَشَى بطيئا أو عدا وجرى وهرب أو مشى =

والمُرتَجَلُ مَا ليسَ له أصْلٌ فى النكراتِ وهُوَ مَقِيسٌ وغير مقيس فالمقِيسُ مِنْهُ ما لَهُ وَزْنٌ فى النكَراتِ [1] وَغْير المقيس مَا خَرجَ عنْ حُكْم نَظِيره فى النكراتِ وهُوَ إمَّا صَحِيحٌ فيهِ مَا يجبُ إعلاَ لُهُ فى النكِراتِ كمريم ومدْيَن وَمَكْوَزة وحَيْوَة [2] أو مفكُوكٌ فيهِ مَا يجبُ إدغامه فى النكراتِ كمحْبب [3] أو مفْتوح فيهِ مايَجبُ كَسْرُهُ فى النكراتِ كموكَل وَمـوْظَب ومَوْهَب ومَوْءَلَة [4] وَقَدَ يكُونُ العَلمُ بالْغَلَبَة [5] فيلزَمُهُ أحَدُ الأمرَين : إمَّا الألفُ وَاللاَّمُ كالثُّريَّا والدبَرانِ [6] وَإما الإضَافـة كَابـن

= مشية السكران) وكعسب اسم ويشكر كما فى قول الشاعر :

ويشْكُرِ اللهُ لا يَشْكُرُهْ

(١) أى نظير وقصد المصنف التنبيه على أن الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشىء إذا كثر استعماله غَيَّرُوهُ فَنَبَّه بقوله ما خرج على حكم نظيره فى النكرات على أن العلمية هى سبب الشذوذ فيها لكثرة استعمال الأعلام أى لم يأتِ مخالفا للأصول المطردة فى الإظهار والإضمار والتصحيح والإعلال والوزن ، وغير ذلك نحو حمدان وغطفان فإنهما على مثال كروان ووزان وعمران نحو سرحان .

(٢) مريم ومدين الأصل فيهما مرام ومدَان مثل مَقَال وكذلك الأصل فى مكْوَزة مكَازة مثل مَفَازة وقيل صح مكوزة لئلا يلتبس بالمفرد ؛ لأن مكوزة فى الأصل جمع كُوز مثل مشيخة جمع شيخ ، وحَيْوَة اسم رجل يكنى أبا رجاء وقياسه حَيَّة لأن الواو والياء إذا التقتا وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو إلى الياء وإدغامُها وقيل صح هذا لئلا يلتبس باسم الجنس للدابة التى هى الحنش .

(٣) قيل أظهر لئلا يلتبس بمحب جمع محبة .

(٤) والقياس الكسر ونظيره مَوْرِد ومَوْعِد .

(٥) مثاله : عبد الله كثر وصْفُه بابن عمر حتى غلب عليه ويعبر الفقهاء عن هذه بالأسماء العرفية .

(٦) الثريا تحقير ثَرْوَى مؤنثة ثروان أى ذو ثَرْوة فالثريا ذات الثروة المحقرة أما ثروتها فلأنها ستة أنجم ظاهرة فى خللها نجوم مكتنزة خفية والدَّبَران فَعَلاَنٌ من الدبر بمعنى الفاعل سمى بذلك لأنه يدبر الثريا ويقال أيضا دَبَران الحِمىَ ونظيره العَدَوَان كالعادى من العدو .

عُمَـــرَ [1] وقد تَدْخُلُ الألِفُ وَاللاَّمُ عَلى العَلَمِ المنقُول مِنَ الصِّفَةِ أو المصْدَرِ فَلا تلزمُ كالحَارِثِ وَالفَضْلِ [2] .

٢٤ المبهم : نَعْنِى بِهِ الموصولَ واسْمَ / المشَارِ إليْه [3] .

الألِفُ وَالـلام : ضربَان جِنْسِيَّتَانِ وَعهْدِيتَانِ : [4] الجِنْسِيَّتَانِ هُما الـدَّاخِلتَـانِ علَى الاسْمِ لا فى مَعْـرِض الحِـوَالة عَلى معْهُودٍ [5] ،

---

(١) ومنه أخذ ابن مالك :

وقَـدْ يَصِـيـرُ عَلَمًـا بِالـغَـلَبَـهْ مُضَـافُ أو مَصْحُـوبُ الْ كالعَقَبَـهْ

(٢) ومنه قول ابن مالك :

وبـعْـضُ الأعـلام عليـه دَخَـلا للمْـح مَا قد كانَ عَنْـهُ نُقِـلاَ

كالـفَـضْــلِ والـحَـارِثِ والنُّعْمَــانِ فذِكْـرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِيَّـانِ

(٣) قيل للموصول مبهم لأنه قبل الصلة لا يخص جِنْسًا دون جنس ولا شخصا دون شخص مثل اسم الإشارة فإنه قد يشار به إلى قريب وبعيد على اختلاف الأجناس وبهذا أقول إن اسم الاشارة لا يختص إلا بعد الإشارة به كما لا يَصِيرُ المَوْصُولُ معرفةً إلا بالصلة ومذهب الفارسى أن الموصول يُعَرَّفُ بالصِّلَةِ ، والألِفُ وَاللاَّمُ فى الذى والتى زائدة وقيل تُعَرَّفُ الذى والتى بالألف واللام ، وأما المشار إليه فيعرَّف بالإشارة به إلى واحد يُعَيِّنُهُ .

(٤) مذهب الخليل أن آلة التعريف ألْ بكمالها مثل هل وقد بدليل فتح الهمزة والوقف عليها وقال سيبويه المعَرِّفُ هو اللام لا غير والهمزة للوصل اُجتلبت للابتداء أيمن الله والخليل يوافقه كهمزة أين واستدل على ذلك بأنها تمتزج بالكلمة الداخلة وتصير كالجزء منها مثل ايمن الله والخليل يوافق على أن همزة ايمن همز وصل .

(٥) هذا الحرف هو آلة التعريف بالوضع كما كانت الهمزة آلة الاستفهام وهى إما كونها جنسية أو عهدية فذلك يعرض لها فى الاستعمال بحسب المُعَرَّف وذلك أن المعرف إما أن ينظر إليه من حيث هو هو او من حيث يشمل كثيرين أو من حيث إنه لواحـد معين والـلام فى الأول لتعـريف الحقيقـة فقط من غيـر نظر إلى العموم أو الخصوص كقولك اشتريت اللحم فلا تريد الجنس الشامل ولا كَمًّا مخصوصاً معهودا بل أردْت تعريف هذه الطبيعة لا غير واللام فى الثانى لتعريف الجنس كقولك الرجل خيرٌ من المرأة أى هذا الجنس أفراده خير من أفراد هذا الجنس والثالث للعهد وذلك أن تشير إلى شخص جرى ذكره أوْ سبق لمخاطبك عَهْدٌ به كما فى قوله تعالى : « إلَى فرعونَ رَسُولاً . فَعَصَى فِرْعَوْن الرسولَ » (من الآيتين ١٦ من سورة المزمل) وقول الجزولى لا فى معرض الحوالة أى لا فى معرض الإحالة على شخص معهودٍ .

وَعَلامتُهما أن الاسْمَ الَّذِى هما فيهِ لا يُفِيد مُضمَرُه مَايُفيدُ مُظْهِرُهُ[1] وَالعَهْدِيَّتَان هُمَا الدَّاخِلَتانِ علَيْهِ فى معْرض الحِوالةِ على مَعْهُود ذِكْراً أو عِلْماً ، وَيفيد مُضمَرُ الاسْمِ الذَّى هُمَا فيه ما يفيد مُظْهره ، وَيعْرض فى الجِنسية الحضُور ، وَفى العهدِيَّةِ الغَلبةُ ولَمْحُ الصِّفَةِ[2] .

المُضْمَر : لَا يُنْعَتُ ؛ لِأَنَّ مَايفسِّرهُ يُغْنى عَنْ نَعْتهِ ولا يُنْعَتُ بهِ ، لأنه لَيْسَ مُشْتَقّا وَلَا فى حُكمهِ[3] .

---

(١) يعنى أن الجنسية تعرفها بأنك لو أتيت بمضمر الاسم الذى دخلت عليه لم يُفْهمْ منها الجنس كما يفهم من المظهر كما فى قوله تعالى : « إنَّ الإنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ » (مِن الآية ٢ من سورة العصر) فلو قلت إنه لفى خسر لم يُفهم المراد وكذلك من الفروق التى يعرف بها الجنسية أنه يصح الاستثناء من الاسم الذى هما فيه للجنسية كقوله تعالى : « إنَّ الإنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ . إلا الذين آمَنُوا » (من الآيتين ٢ ، ٣ من سورة العصر) ومنها أن الجنسية يشار بها إلى أمر ذهنى لا خارجى ولا كذلك العهديتان .

(٢) يريد أنه لا يذكر ابتداء بل لابد أن يتقدم هناك معهود إما فى الذكر كما فى قوله تعالى : « فَعَصَى فرعونُ الرسُولَ » (من الآية ١٦ من سورة المزمل) أو فى العِلم كقولك : ركب السلطان أو القاضى كأن المتكلم تخيل المخاطب بها على علم بمعهود تقدم ذكره ويفيد مضمره ما يفيد مظهره كأن تقول قعد للحكم وأضمرت القاضى عرف مرادك مَنْ له عَهْدٌ بالقاضى ويعرض فى الجنسية الحضور مثاله : جاءنى هذا الرجل وفى العهدية الغلبة ولمح الصفة مثاله الصَّعْقُ : وذلك لأن هذا الاسم لم يكن علما لمن حوله إنما هو رجل أطعم الناسَ فسفت الريُح فى جِفانه الرمل والترابَ فسبَّ الريح فأصابته صاعقة فذكرته العرب وقالت كان الصَعْقُ كذا وفعل الصَّعْق كذا وهذا معنى الإحالة على متقدم فهذه الغلبة التى عرضت فى العهدية أى على هذا المسمى ، ولمح الصفة مثاله الحارث والفضل فلم يحل على عهد معلوم بالحارث والفضل ولكننا تفاءلنا له بأن يكون كذلك حتى يُعلم به ويغلب عليه ويصير له كالصَّعْق المتقدم فالعهد هنا لم يكن فى الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه ملموح منظور إليه .

(٣) المضمر لا يُنْعَتُ لأن النعت للتفرقة بين المشتركين فى الاسم فى الأصل والضمير غير مشترك فيه لأنه بمنزلة وضع اليد على مَنْ يشير إليه ولأن ما يفسره يغنى عن نعته بمعنى أن الذى يفسره يقوم مقام نعته ولا ينعت به لأن شرط النعت أن يكون =

العَلَم : لَا يُنْعتُ به كَما لا يُنْعَت بالمضمرِ ويَنْعَتُ بِبَاقِى المعَارِفِ غير المضْمَر [1] .

المُبْهَمُ : يُنْعَتُ بالألفِ وَاللام [2] للجِنْس فَإن اتَّفَق أنْ يكُونَ مَاهُمَا فيهِ مُشْتقاً فَالْأَجْوَدُ أن يكُونَ ممَّا يخُصُّ الجِنْسَ المقصُود وينعَت به العلم والمضَاف إلى المعْرِفَةِ [3] .

ذُو الألِف واللَّامِ : يُنْعَتُ بمثْله ومِمَّا أُضِيفَ إلى مِثْلهِ ، ويُنْعَتُ بهِ المعَارِفُ كلُّها غَيْر المضْمَر [4] .

= مشتقا أو ما في حكمه أو لأن الضمير أشبَهَ الحرف ولأن المضمر أخص المعَارف وشرط النعت أنْ يكون أعمَّ من المنعوت أو مساوياً له .

(١) هذا هو الضرب الثانى وهو الذى يُنْعَت ولا يَنْعِتُ لِأنه وضع للذات ولأنه أخص من باقى المعارف غير المضمر ويُنعت لرفع الاشتراك العارض فيه حتى يتعين ولرفع الاشتراك أما باقى المعارف فيجوز أن تكون نعوتاً لغيرها ما عَدَا الضمير فلا يُنْعَت ولا يكون نَعْتاً .

(٢) فى الأصل « ينعت بالألف والألف » .

(٣) هذا هو الضرب الثالث وهو الذى يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به أما كونه يُنْعَت فلأن المشار إليه قد تخفى منه أوصاف تقتضى وصفه ونعته ، أما كونه ينعت به فكما قلت إنه فى حكم المشتق ، وقوله للجنس أي لبيان الجنس الذى أبهم عليه من غيره مثل قولك يأيها الناس وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة يريد بالمضاف إلى المعرفة الذى هو مَساوٍ له أو دونه وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الاشارة .

(٤) أجاز بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات فأجاز مررت بالرجل صَاحبك وصَاحِبِ زيد قال والمنع فى هذا تعسف ونص سيبويه على المنع من وصف المعرف باللام بالَمضاف إلى المضمر فقال : « وإنما مَنع أخاك أن يكون صفة للطويل أن الاخ إذا أضيف كان أخص لأنه مضاف إلى الخاص » وقيل المعرف باللام أبهم المعارف حتى أنه يوصف بالنكرة فى قولهم إنى لآمر بالرجل غيرك فيكرمنى ومن المعرف باللام ما يساوى معرفَةُ منكره نحو شربت ماء وشربت الماء . قال المبرد : « أصل مذهب سيبويه أن الأخص يوصف بالأعم » فلا يجُوز فى مذهبه غلام الرجل الكاتب إلا على البدل وقول الجزولى وبالمضاف إلى مثله يعنى مَا فيه الألف واللام .

المضَافُ إلِى المعْرفَةِ يُنْعَتُ بالمضَاف إلى مِثْله والمبهم وبمَا فيهِ الألِفُ وَاللامُ ويُنْعَت بِهِ العَلمُ وَما أضِيفَ إلى المعْرفَةِ ومَا فيه الألِفُ وَاللامُ بِشْرطِ إضَافته إلى مَا فيهِ الألِفُ وَاللام [1] .

مَراتِبُ المشَارِ إليه على ثَلاثَةِ أقسام : الدُّنيا والوسْطَى والقصْوَى تقُول فى المذكَّر فى الدُّنْيَا هَذَا [2] وفى الوسْطى ذَاكَ وفى القُصْوى ذَلكَ [3] وتثْنية المذكَّر فى الدنْيا هَذَان فى الرفْع ، وَفى النَّصْب وَالجرِّ هَذَيْن ، وفى الوُسْطَى ذَانِكَ وَذَيْنك وفى القُصْوَى ذَانِّكَ وذَيِّنكَ [4] ، وجَمْع المذكَّر السَّالم فى الدُّنْيا هَؤلاءِ وفى الوُسْطَى أولاكَ وفى

---

(١) معنى هذه العبارة المضاف إلى المعرفة مثل العلم فى أنه يوصف بجميع ما يوصف به العلم غير أنه يشترط فى الوصف بالمضاف أن يكون مضافا إلى مثله فإنه لو كان مضافا إلى المضمر أو العلم لكان أخص منه ؛ لتنزله منزلة ما يضاف إليه لأن تعْرِيفَهُ يَسْرِى إليه منه .

(٢) ذا وفيه ثلاثة أقوال الأول : أنه من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة وقد حذفت لامه فبقى ذَيْ مثل كَيْ فقلبت الياء ألفا ليخرج عن صورة الحرف وَزنَته .
الثانى : أن أصله ذَوَيْ بفتح العين فحذفت اللام مبالغة فى الإبهام وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
الثالث : وهو قول الكوفيين إنَّ الأسم هو الذال وحدها والألف زائدة للتكثير ثم حركوا الذال بالفتح لأجل الألف والرأى الأول أظهر الآراء .

(٣) للمرتبة الأولى ذا وهَا للتنبيه لأنها لا تختص بالإشارة قال تعالى : « هَا أَنْتُم » (من الآية ٦٦ من سورة آل عمران) وللمرتبة الثانية ذَاك بالكاف من غير لام وللثالثة ذلك باللام ولعلها وضعت ألفاظها بحسب معانيها فكان المجرد للقريب لأنه بمنزلة المعنى المجرد من الزيادة وذاك للمتوسط لأنه زائد على القريب بمرتبة ثم ذلك للأبعد فدخلته زيادتان وهذا من تطبيق اللفظ على المعْنى وهذا يشعر بأن القُرْب والبعد يعتبران فى المشار إليه لاَ فى المخاطب ولم يجمعوا بين ها واللام ؛ لأنَّ هَا للقريب واللام للبعيد .

(٤) هذه صيغ مرتجلة تفهم التثنية منها وليست تثنية حقيقة إذ لا تُنَكَّرُ ولأنه لو كان مثنى حقيقة لقيل ذيَان

٢٥ القُصْـوى أولئك وأُولاَلِك ، وللواحدِ المؤنَّث فى الدُّنْيا / هَذِهِ وهذهْ وهَذِى وهاتا وَهَاتِى ، ولا يثنى مِنها إلاَّ هَاتا ، وفى الوسطى تِيكَ وفى القُصْوَى تِلْكَ وتَالِكَ ، وفى تَثْنِيَةِ المؤنثِ فى الدُّنْيا هاتان فى الرفْع وَهاتين فى النصب والجر وَفى الوُسْطَى تَانِك وتَيْنِكَ [1] وفى القصوى تَانِّكَ وتَيْنِّكَ وفى الجَمْع أولاء وهَؤلاء وأولاكَ وَأولئك وَأُولاَلِك يخالِفُ مفْردُ المذكَّر مُفْرَدَ المؤنث وَتثْنِيَتُهُ تثنيته ويُوافق الجمْعُ الجَمْعَ فى المراتب الثَّلاَثِ .

---

(١) فى التثنية هنا ثلاثة أوجه كما فى المذكر أحدها : أنها صيغة مرتجلة معربة قاله الزجاج ، الثانى : أنها مرتجلة مبنية قاله ابن برهان . الثالث أنها تثنية حقيقية معربة لأن آخره قد اختلف لاختلاف العامل وهو رأى الجمهور . والله أعلم .

بابُ العَطْــفِ

العطْفُ عَطْفَانِ : عطْفُ بَيانٍ وَعطْفُ نَسَقٍ [١]

عَطْفُ البيَانِ هُو الاسْمُ الجَارى عَلى اسْمٍ دُونَهفى الشُّهْرة، بيَّنَهُ كما بيَّنه النعْتُ ، إلَّا أنَّهُ لا يكُونُ نَعْتاً لمِانعٍ فيه [٢] ، وَالمقصودُ مِنَ الاسْمَين الأوّل ، والفَرْقُ بيْنَهُ وبيْنَ البدَلِ فى اللَّفْظِ يقَعُ فى بَابِ النِّداءِ [٣] وَفى باب إعْمَالِ اسْمِ الفَاعِلِ المعرَّفِ بالألِف واللَّامِ إذَا أُجْرِىَ على المجْرورِ [٤] .

وأمَّا عَطْفُ النَّسَق فلا يكون إلَّا بحُروفٍ مِنها : الوَاوُ وَالفَاءُ وثُمَّ وحَتَّى وهَذِه تُشْرِكُ بَيْنَ الأوَّلِ وَالثَّانِى فى الإعْراب وَالمعْنَى ، وَتنْفَردُ الوَاوُ بأنَّها لَا تُعْطِى رُتْبَةً ، وثُمَّ بالْمُهْلَةِ ولاَ مُهْلَةَ فى الفَاءِ ، وَحتَّى [٥] تَنْفَرِدُ بأنَّ مَا بعْدهَا لا يكُون إلَّا جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهاَ وَفائِدتُها أنَّ مَا بَعْدَهَا

---

(١) هو ما يعرف بحروف العطف والعطف هو الرجوع للشىء بعد الانصراف .

(٢) كونه جامدا فإن عطف البيان يتعلق بالاسم تعلق الصفة ويُفَارِق الصفةَ بأنَّهُ غير مشتق فإن كان مشتقا أُوفى معناه سُمى صفه وإن كان جَوْهَرًا سُمىَ عطفُ بيان وحَاصله تفسير اسم باسم أشهر منه والمفسر لايخصص بل يوضح ويكشف .

(٣) مِثْلُ : يازَيد زَيْدُ فإنه إن كان بدلاً لايُنَوَّن لأن يامعادة فى الثانى تقديراً ولا مانع من ظهوره ثانيا وإن أُريد به عطف البيان جاز الرفع والنصبُ مع التنوين فيهما حتى قال بعضهم : لولا النداء لما تميزَ عطفُ البيان عن البدل تقول ياأخانا زيدُ فى البدل وفى عطف البيان تقول ياأخانا زيداً .

(٤) مثاله : الضارب الرجل زيداً فى البدل وعطف البيان والضارب الرجل زيدٌ فى عطف البيان خاصة ولا يصح على البدل؛ لأنه لايصح حلولهمحل الأول إذا كان مجرورا كما يحل محله إذا كان منصوبا .

(٥) مثل قولك مررت بالقوم حتى بزيدٍ

حَقِيرٌ أَوْ عَظِيمٌ أو ضَعِيفٌ أَوْ قَوِيٌّ . ومِنْهَا بَلْ وَلَا بَلْ [1] وهُمَا للإضراب عِنْدَ جعلِ الحُكم للأول وَإثْبَاتهُ للثَّانِي وَلَا يُعْطَفُ بها في الاستِفهام وَلَا مَعَ بَلْ فِي الإِيجَابِ [2] ، والأَمْرُ نفيٌ وفي النفي وَالنَّهي تَوْكِيدٌ [3] ، ومنهَا لَا وَهِيَ لِنَفْيِ حُكْمِ الأولَ عَنِ الثَّانِي ، وَلَا يُعْطَفُ بِهَا إلَّا فِي الْأَمْرِ وَالإيجَاب ومنها لَكِنْ وهِيَ نَقِيضَةُ لَا وَالعَاطِفة مِنْهَا مَالم يَقُمْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ وَالأُخْرى مُخففة مِنَ الثَّقِيلَةِ وتَقَعُ المخَفَّفة فِي سَائِرِ أَنواع الكَلام إِلَّا فِي الاسْتِفْهَامِ / وَيلْزَمُ في المُخفَّفَةِ مايَلزَم فِي العَاطِفة مِنْ مُخالفة مابعْدهَا لِمَا قبْلهَا لفظاً ومعْنَى [4] ، ومعْنَى دُون لَفْظ [5] ، ومْنهَا أَمْ المتَّصِلة وَهِيَ الَّتِي مَاقبلها مَع مَابعْدَهَا كَلامٌ وَاحِدٌ [6] وَمَاقَبْلَهَا مُعْتَمِدٌ عَلى هَمْزَةِ الاسْتِفَهام ، وجَوابُها بتَعْيين أحَدِ الشَّيْئَيْنِ المعَادل بيْنَهمـا مفرداً كَانَ أَوْ جُمْلَةً فِي حُكْمِ المفرد [7] فَإن اختلَّ فِيهَا أحدُ هَذَيْنِ الشَّيئين فَهِيَ مُنْفَصِلَة [8] ومعنـاها معنى بَلْ وهمزة الاسْتفهام معاً

36

---

(١) إذا قلنا قام زيد لا بل عمرو فلا هنا للنفي ولو قلنا ما قام زيد لابل عمرو فلا هنا زائدة للتوكيد .

(٢) مثاله قام زيد لابل عمرو واضرب زيداً لا بل عمرا .

(٣) مثاله : ما قام زيد لابل عمرو ولاتضرب زيدا لا بل عَمْرًا .

(٤) مثاله : ماقام زيد لكن عَمْرٌو قام .

(٥) مثاله : إنطلق زيد لكن عَمْرٌو مقيم .

(٦) مثاله : أزيدٌ قام أم قعد ومثل : ليت شعرى أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ومنه قوله تعالى : « أأنتم أشدُّ خلقًا أم السَّماءُ ؟ » (من الآية ٢٧ من سورة النازعات) وقوله تعالى : «أهُم خيرٌ أم قومُ تُبّع » (من الآية ٣٧ من سورة الدخان) .

(٧) مفرد مثاله : أزيدٌ قائمٌ أم قاعِدٌ ؟ وجملة مثاله : أزيد قام أم قعد ؟

(٨) مثاله أزيدٌ في السوق أم عمرو في الدار ؟

وجوابُها نَعْمَ أوْلاَ ، ومِنها أوْ وَإمَّا وكِلْتاهما تَكُونُ فى غيرِ الطَّلب لِلشَّكِّ والإبَهامِ عَلى السَّامع [1] وفى الطَّلَبِ للتَّخيير والإباحَةِ [2] والفرقُ بينهما لزُوم التِّكَرار فى إمَّا وامتِناعه فى أَو ، وأنَّ الكلامَ مَع إمّا لاَيكُون إلا مَبْنِيًّا عَلى مَا لاجْلِهِ جِيء بهَا [3] وَ أَوْ قَدْ لاتكُونُ كذَلِكَ .

ومَنْ شَرْطِ المَعْطُوفِ جَواز العطْفِ عَلَيْه ولَمْ يحْسُن العطفُ على الضَّمِيرِ المجْرُور ، إلاَّ بإعادَةِ الخَافِضِ عَلَيْه وَاخْتِير التوكِيدُ وما يَسُدُّ مَسَّده فى المضْمَرِ الموْفُوع المتَّصِل .

---

(١) مثاله : قام زيد أو عمرو ، وقام إما زيد وإما عمرو ، ومنها قوله تعالى : «أتَاهَا أمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهارًا »(من الآية ٢٤ من سورة يونس) .

(٢) مثاله : جالس إما الفقهاء وإما الزُّهاد .

(٣) وقد بيَّن المحققون أبو على الشلوبين وغيره إمَّا ليست عاطفة ، وقال الأشمونى : إمَّا مِثل أوْ فى العطف والمعنى وهو ماذهب إليه أكثر النحويين ، وقال أبو على الفارسى وابن كيسان وابن برهان : هى مثلها فى المعْنى فقط ووافقهم ابنُ مالك ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردها فى حروف العطف لمصاحبته لها ، قال ابن مالك .

ومِثْلُ أو فى القَصْدِ إمَّا الثَّانِيَهْ فى نَحو إمَّا ذِى وإمَّا الثانِيَهْ

بَابُ التَّوْكِيـــدِ

التَّـوكيدُ تكْريرٌ وإحَاطَةٌ فَالتكْريرُضَرْبَانِ : تكْرِيرُ لَفْظٍ وَتكْرير مَعْنَى ، فَتكْـرِيرُ اَللَّفْظِ أنْ تُعِيدَه عَلَى نحْـوِ ما تَقَّـدم ، ويَتْبَعُ الاسْمَ والفِعْلَ وَالحَرْفَ وَالجُملَ [1] ، وتكْرِيرُ المعْنَى نَفْسه وعَيْنه ويتْبَع الاسْمَ المعْرفَةَ مطْلقاً [2] ، وَالإحَاطَة يَتْبَعُ الأسْمَ المعْرفَةَ المُتَجزِّئ [3] .

---

(١) التأكيد والتوكيد بمعنى واحد قال تعالى : « ولا تَنْقُضُوا الأيمانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا » (من الآية ٩١ من سورة النحل) وقوله تكرير وإحاطة توهم أنَّ الإحاطَةَ ليست بتكرير وليس كذلك ، فإنك لو قلت : قام القوم كلُّهم فإن كلهم بمعنى كل القوم وهم القوم بأعيانهم وكأنه أراد تكرير بدون إحاطة تكرير مع إحاطة فاختصر ، والغرض منه تمكين المعنى عند السامع أو نفى احتمال التجوز وإثبات الحقيقة ، وحرر بعضهم عبارة حسنة فقال : هو مايعاد في الذكر بدون واسطة حرف عطف ، لئلا يذهب الكلام عن ظاهره .

ظاهره وتكرير اللفظ في الاسم كقول الشاعر ذي الرمة وقيل رؤية بن العجاج :

إنـي وأسـطار سُطِرْنَ سَطْراً لقـائـل يَانـصـرُ نصرُ نصـرا

علَى رأي وكقول الشاعر :

كَرة ضُرِبَـتْ بصَـوَالـجـة فـتَـلقَّـفـهـا رَجُـلُ رَجُـلُ

ومنه ايضا قول الشاعر وهو المهلهل بن ربيعة :

يالـبـكْـر أنـشـروا لى كليْـبـاً يالـبَـكْـرِ أيْـن أيْـن الـفِـرارُ

وتكرير الفِعْل مثل قولك : اجْلِسْ اجْلِسْ ومثال تكرير الحرف مثل قول الشاعر وهو جميل بن معمر وقيل قاله كثير عزة وهو الصواب :

لَا لَا أبُـوحُ بِحُـبِّ بُثْـنَـةَ إنَّـهَـا أخَـذَتْ عَلَيَّ مَواثِـقًـا وعُـهُـودا

وتكرير الجمل مثل قولك : يسرع المسلمون يسرع المسلمون إلى المساجد يوم الجمعة .

(٢) توكيد المعنى أو التوكيد المعنوى يكون بألفاظ ثمانية : كل وكلا والنفس والعين وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع ويتفرع منها بحسب أحوال المؤكد تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا والتأكيد هنا معرفة فليكن توكيده كذلك .

(٣) فيجوز أن تقول اشتريْت العبد كله ولا تقول جاءنى زيد كله وكذلك إذا قلت قام زيد فزيد لا يتجزأ فى القيام فلا تتبعه توكيد الإحاطة ويجوز أن تقول شاهدت القمر كله .

وللواحدِ المذكَّر منها كلّه إلى أبتع [1] وللاثنين كِلاهُما وأنفُسُهُمَا وَأَعْيُنُهُمَا [2] ، وللجَمِيع بشرط العقل كُلّهم إلى أبتَعِين [3] .

وللواحِدة كُلّهَا إلَى بَتْعَاء [4] ، وَللاثْنتَين كِلتَاهُما وأَنفُسُهُمَا وأعْيُنُهُمَا [5] وَلِلْجَمِيع كُلُّهُنّ إلى بُتَـع [6] وَإن شِئْتَ كانَ لفْظُ مَا تُجريه عَلى

---

(۱) الذى بين كّل وأبتع : أجمع أكتع أبصع إلا أن أجمع منها ليست تابعةً بل قد تنفرد ككل والبواقى توابع على ماهى عليه وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن بَعْد أجمع وسُمع أجمع أكتع وجُمع بصع وجُمع بُتَع . قال الزمخشرى : وحكى بعضهم جاء القوم أكتعون .

(۲) يقول البصريون : وللاثنين كلاهما فحسب ومعناه أن المثنى لايؤكد إلا بكلا فى المثنى المذكر وكلتا فى المثنى المؤنث قال الزَّجَّاج استغنت العرب بكليهما عن أجمَعين وبكلتاهما عن جَمْعَاوَيْن ومابعدهما كما استغنوا عن وَذَرَ بترك والكوفيون يجيزون كلاهما أجمعان أبصعان أبتَعان وأجاز الكسائى رأيت الزيْدَيْن أجمَعَيْن ورأيت جاريتيك جَمْعَاوَيْن وقال النحاس : وهذا خطأ عند البصريين ؛ لأن العربَ لاتستعمل فى هذا الإ كليهما وكلتيهما فلا يقال رأيت زيدا أجمع لأن أجمع لاَيُؤكَّدُبهَا إلا ما يجوز تَفْرِيقُه وإذا أكد المثنى بالنفس والعين قيل جاءنى الزيدان ان أنفسهما أعينُهما .

(۳) الذى بينهما أجمعون أكتعون أبصعون والجمع كالإفْرادِ فيما هو منها تابع وغير تابع بشرط العقل لأن فيها ما هو مجموع بالواو والنون وهو جمع بِمَنْ يعقل .

(٤) تقول رأيت دارك كلها جمعاء كَتْعَاءَ بصعاء بتعاء ولا يصرف أى لا ينون .

(٥) أى لا يقال جمعاوان ولا غيره من ألفاظ التوكيد عند البصريين وأجازه الكوفيون إلى أكتعين وما تصرف فى هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين وإنما على مذهب البغداديين فالنهاية عند البصريين بُصَع وما تصرف منه ولا يحفظون بُتَع وما تصرف منه وهذا يدل على قلته وكان حق الجزولى أن يعتمد على مذهب البصرين ولإ يذكر ما ذكره البغداديون إلا أنه والله أعلم لم يشعر بهذا الذى ذكرتُه من قِلَّتِهِ وأن بصع هو النهاية فى الأكثر ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية فى بصع والآخرون جعلوا النهاية فى بُتَع فأخَذَ بالزائد ؛ لأن الحافظ للزائد حجته راجحة على غيره إلا أن البصريين بجملتهم لم يحفظوه فدل على قلته وأن النهاية عند غيره فى المشهور بصع .

(٦) تقول مررت بالهندات كلهن جمع كتع بصع بُتَع ولا تصرفها للعدل والتعريف .

جَماعةِ المؤنَّثِ مِنَ الإحاطَةِ كلفْظِ ماتُجْريه عَلَى الوَاحِدَةِ مِنْهُ [١] وحُكْم جَمْعِ المذكَّر غَيْرِ العَاقِل كحُكْمِ جَمْعِ المُؤنَّثِ [٢] .

---

(١) تقــول رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، وجماعة المذكريـن على قياس هذا القول تقول جاءنى الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة قال الشاعر حسان بن ثابت :

وَقَــالَ اللهُ قَدْ سَيَّـرْتُ جُنْـداً هُمُ الأنـصَـارُ عُرضَـتُـهـا الـلِّقَـاءُ

فقال عرضتها ولم يقل عرضتهم إلا أن هذا لا يكون إلا فى جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ولا يكون فى جمع السلامة المذكر العاقل فلا تقول جاءنى الزيدون كلها . . . الخ ولكنه قد يرد وهو قليل فى الاستعمال والقياس وأجاز بعضهم وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وَأَنْشَدَ فى هذا لجرير :

أقْبَـلْنَ مِنْ ثهْـلاَنَ أوْ وَادِى خِيَـمْ عَلَى قِلاَصٍ مِثْـلَ جِيـطَانِ الـسَّلَمْ

(٢) يعنى من الوجهين اللذين ذُكرا له مثاله : مرت بقصورك كلها جمعاء إلى بتعاء .

وألفـاظ التـوكيـد لا يجـوز عطف بعضها على بعض بالحروف فيحصل الفصل بالحرف بين المؤكد والمؤكد ولما فيه أيضاً من عطف الشىء على نفسه ويَصح أن تؤكد الضميـر المـرفوع المتصل بالنفس من غير واسطة بينهما كقولك قُمْتَ نَفْسُك لأن النفس لم تتمكن فى التوكيد إذ هى اسم تليها العوامل تقول : ذهبَتْ نفسُه فإن قلت قمت أنت نفسُـك حسن حينئـذ كمـا فى العـطف ؛ لأن المنفصل كالاسم الظاهر والضمير المتصل يؤكد بالمنفصل ولا يَصحُّ ذلك فى المنصوب والمجرور لأن الفعل لايُغيِّرُ بسببهما .

لغويات : أكتع وأبصع معناهما الزيادة فى التوكيد وقيل : هما إتباعان مثل عطشان ونطشـان ، واكتع بمعنى أجمع من أكتعت الجلدة إذا انقبضت أو من قولهم أتى عليه كتيع وأبتعون من البتع وهو طول العنق مع شِدَّةٍ وأبصعون من قولهم إلى متى تكرع ولا تبصع أى تروى وأبضعون أيضا بالضاد المعجمة وهو العرق السائل ولا يسيل حتى يتجمع .

/ بابُ البَــدَلِ

بدَلُ الشيءِ مِنَ الشَّيْءِ إنْ كان إيَّاهُ ففيهِ بالنسْبَةِ إلَى التعْريفِ وَالتْنكير أربعُ مَسَائِلَ (١) وَبالنسْبَة إلَى الإظهَارِ وَالإضْمَارِ أربع مَسائِل (٢) ، وَإن كَانَ بَعْضَهُ فكَذلِكَ وإن كان مِمَّا يَشْتَمِل عَليْهِ الأَوَّل فكذلِك ، إلا أنَّ

---

(١) البــدل فى اللغة هو العوض تقول : خُذْ هَذَا بدلاً من هذا أى عوضا منـه وأفضل مايقال فى تعريفه نحويا إنه تابع قصد بذكره بيان المتبوع على وجه التمهيد وأقسامه ستة فى العربية : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، وبدل إضراب ، وبدل نسيان ، بدل غلط .

فبدل الكل نحو قوله تعالى : « اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم . صِرَاطَ الَّذِين » (من الآيتين ٦ ، ٧ من سورة فاتحة الكتاب) فالصراط الثانى هو نفس الصراط الأول ، وبدل البعض نحو قوله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَن اسْتَطَاعَ إليْهِ سَبيلاً » (من الآية ٩٧ من سورة آل عمران) فإن مَنْ بدل مِنَ النَّاس فالمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو قوله تعالى : « يَسْألونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرام قِتالٍ فيه » (من الآيـة ٢١٧ من سورة البقرة) فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الإضراب كقوله عليه السلام : « إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّيَّ الصَّلاةَ مَا كُتِبَ لَهُ : نِصْفَها ثلثها ربعَهَا إلى العَشْر » وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحا وليس بينهما توافق كما فى بدل الكل ، ولا كلية وجزئية كمـا فى بدل البعض ولا ملابسـة كمـا فى بدل الاشتمال . وبدل النسيان كقولـك : جاءنى زيد عمرو إذا كنتَ إنما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط : كقولك هذا زيد حمار والأصل انك أردتَ أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار .

(٢) وذلك أن نبدل مظهرا من مظهر وقد مُثِّل فى الأقسام الستـة الماضية ومضمر من مضمر نحو ضربته إياه ، فإياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثانى وهو التوكيد وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيدا لا بدلا ، ومظهر من مضمر كقولك ضربته الكَرِيم وكقوله تعالى : « وَمَاأنسانيه إلاَّ الشَّيْطَانُ أنْ أذْكُرَهُ » (من الآية ٦٣ من سورة الكهف) فإن أذكره بدل من الهاء فى أنسانيه وبدل مضمر من مظهر كقولك ضربْتُ زيدا إياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البـدل وقال إنه ليس بمسموع وقال : ولو سُمع لأُعْرِب توكيداً لا بدلا ، وفيما قاله نظر ؛ لأنـه لا يؤكـد القـوى بالضعيف وقـد قالت العَرب : زيدٌ هو الفاضلُ وجَوز النحويون فى هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ أو أن يكون ضمير فصل .

بدَل المضمَرِ مِنَ المضْمر والمُضْمر من المظهر فى هذيْن القِسْمَين مُتَكلّف (١) ، والمُشْتمِل عَليْه الأوّل إمّا وصْفٌ فيهِ وَإما مَا يَكْتَسِى مِنْهُ وَصْفاً (٢) فإنْ جَاءَ خارِجاً عَنْ هَذَا فَهُوَ إمَّا غَلَطٌ وإما بدَاءٌ (٣) .

---

(١) أما بدل البعض من الكل بالنسبة إلى التعريف والتنكير ففيه مسائل :

١ ـ بدل معرفة من معرفة نحو أكلت الرغيف ثلثه .

٢ ـ بدل نكرة من نكرة نحو أكلت رغيفا ثلثا منه .

اما بالنسبة إلى الإظهار والإضمار ففيه مسائل :

١ ـ بدل مضمر من مضمر نحو . . ثلث الرغيف أكلته إياه .

٢ ـ بدل مضمر من مظهر مثل : ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه .

٣ ـ بدل ظاهر من مضمر نحو : الرغيف أكلته ثلثه .

٤ ـ بدل ظاهر من ظاهر وقد تقدم فى الاقسام الستة .

أما مسائل بدل الاشتمال فمسائل التعريف والتنكير أربع :

١ ـ معرفة من معرفة نحو أعجبتنى الجاريةُ حسنُها .

٢ ـ نكرة من نكرة نحو أعجبتنى جاريةٌ حسنٌ لها .

٣ ـ نكرة من معرفة نحو أعجتنى الجارية حسن لها .

٤ ـ معرفة من نكرة نحو أعجبتنى جاريةٌ حسنُها .

ومسائل الإظهار والإضمار أربع ايضا :

١ ـ مضمر من مظهر نحو : حسن الجارية عجبت منها منه .

٢ ـ مضمر من مظهر نحو : حسن الجارية عجبت من الجارية منه .

٣ ـ مظهر من مضمر نحو : الجارية عجبت منها حسنها .

٤ ـ مظهر من مظهر وقد تقدم فى الأقسام الستة .

(٢) مثال الأول : أعجبنى زيد علمه والجاريةُ حسنها ومثال الثانى : سُلب زيد ثوبُه .

(٣) يعنــى إن لم يكن وصْفـاً فى الأول ولا يكتسى منه وصْفاً ولاعين الأول ولا بعضه كان بدل الغلط مثل أكلت تمراً خبزا ، وأما البداء فقد ذكره سيبويه فقال إما بداء وإما نسيان فالنسيان هو الغلط ، والبداء لا يكون إلا عن قصد ، والثانى أجنبىّ عن الأول وشَرْطه أن يرتقى مِن الأدنى إلى الأعلى . مثل : هند نجم بدر شمس ومنه قول الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى :

قِفْ بالـدِّيَـارِ الّتى لَمْ يُعْفِهـا القِـدَمُ   بَلَى وغـيَّـرَهَـا الأَرْوَاحُ وَالـدِّيَـمُ

واعلم أن فى التوابع أحكاما وأبحاثاً وفروقا تحتاج إلى ضوابط أكثر مما ذكر المصنف لكننى التزمت ألا أخرج عَنْ أبحَاثِ الكتاب .

بُابُ
(المُتَعدِّى وغَيْر المتعدِّى)

الأفْعَال بِالنِّسبَة إِلَى التَّعَدِّى تَنْقَسمُ قِسمين : مُتَعدٌّ وغَيْر مُتَعَدٍّ :

فغيرُ المتعَدِّى : إمَّا أفعَال النَّفْسِ [1] ، وَإِمَّا أفعَال الجِسْمِ [2] ، وَإِمَّا أَفعَالُ الطَّبِيعَةِ [3] .

وَالأَبْنِيةُ الَّتِى لَا تقَعُ إلا عبـارة عنْ هَذِه المعَـانِى الَّلازمة : فَعُل الثُّلَاثِى [4] وَتَفعْلَلَ [5] وانْفَعلَ [6] وافْعَلَّ [7] فى الخُمَاسِى ، وافْعَلَلَّ [8] وأفْعَنْلَلَ [9] وافْعَنْلَى [10] وَافعَالَّ [11] فى السُّدَاسى .

---

(١) مثاله : علمت كذا فتعلمته ، فالتعلم انفعال النفس وفَرِحَ وحَزِنَ .

(٢) مثاله قام وجلس واضطرب .

(٣) مثاله طال وقصر وابْيَضَّ واسْوَدَّ .

(٤) فعُل الثلاثى مثل : ظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ قال الشلوبين فى شرحة الصغير ورقة ٨٣ هذا المثال لا يوجد أبدا متعديا إلا فى حرف واحد حكاه ثابت فى الدلائل وهو قوله : رَحُبَتْكُمُ الطاعة ، إلا أن الذى حَسّنه أنه مفْعول بإسْقاط حرف الجر وأصله رحبت لكم الطاعة ولكن تَعدِّيه مع هذا يُحفظ ولايقاس عليه .
وكذلك الأفعال : مَرِض وسقِم وحَزِنَ وَأَشِرَ وبَطِرَ وفى الألوان : شهب وسود وإنما لم يذكره الجزولى ؛ لَأنَّ غرضه أن يحصر أمثلة الفعل التى لاتتعدى أصلاً وفعِل بالكسر قد يكون متعديا .

(٥) مثاله : تجورب وتَجَلْبب وتد حرج .

(٦) مثاله : انكسر وانْخَطَمَ .

(٧) مثاله : ابيضَّ واسودَّ واحمرَّ واعْوَرَّ وهى للألوان والعيوب .

(٨) مثاله : اقشعر واطمأن .

(٩) مثاله : احرنجم .

(١٠) مثاله : اسلنقى إذا انْبَطَحَ على قفاه ، ولم يقصد الحصر فى هذه فإن اللازم قد جاء على غير ماذكر نحو تفاعل من نحو تقاتل وافعوعل نحو اخشوشن وافعولل نحو اعْثَوْجَج البعيرُ إذا أسرع .

(١١) مثاله : احمارَّ واعوارَّ .

المُتعدِّي : مانَصب المفْعُول بهِ ، ويوُصَل مَالا ينصْب المفْعُول به إليْهِ بحَرْفِ الجرِّ [1] وأصْلُه أن يَلزَم ، إلاَّ أنْ يَحْذِفَ العَربُ شَيْئاً فيُحفَظُ [2] ، وقَد اطَّرَدَ حَذْفه فى أَنَّ وأَنْ [3] .

المُتَعدِّى ضَرْبَانِ : مُتَعَدٍّ إلَى وَاحِدٍ ، ومُتَعدٍّ إلَى أكْثر [4] ، فالمُتَعَدِّى إلَى أكْثَرَ ضربانِ ، مُتعدٍّ إلى اثنينِ ومتَعدٍّ إلَى ثَلاثَةٍ .

المُتعدِّى إلَى اثْنَيْنِ ضَرْبَانِ : دَاخِل عَلى المبتَدإِ والخَبَر ومالَيْسَ كذَلِك ، فما لَيْسَ كذَلِكَ ضَرْبَان : متعَدٍّ إلى مفْعُولَيْن بنفْسِه [5] ومتَعدٍّ إلى أحَدِهما بنَفْسِهِ وَإلى الآخر بإسقَاطِ حَرْفِ الجرِّ .

فهذَا البابُ يجُوز فيهِ الاقتصَارُ عَلى أحَدِ المفْعُولَيْن ، ولاَ يجُوزُ فيهِ الإلغَاءُ ولاَ التعْليقُ [6] .

---

(١) مثاله : مَرَّزيدٌ بعمرو .

(٢) مثاله : ماحَكاه ابن الأعرابى من قولهم مَررْتُ زيداً وأنشدوا لجرير بن عطية .

تَمـرُّون الـدِّيَـار ولَـمْ تَعـوجُـوا   كَلاَمُـكُـمُ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ

(٣) مثالـه : عجبت من أنـك قائم ، وعجبت من أن تريد كـذا ، واختلف الخليـل وسيبويه بعد الحذف ، فعند الخليل أنهما مَجْروران بعد إسقاط الحرف وعند سيبويه هما فى موضع نصب ؛ لان الفعل تعدى بعد الإسقاط فنصب كقولك أمرتك الخَير .

(٤) المتعدى ينقسم إلى ما يكون مؤثـرا نحـو ضربت وإلى مالا يكون مؤثرا نحو أبصرت عمرا ، وأفعال الحواس كلها متعدية إلى واحد إلاّ سمعت فإنه متعد إلى اثنين إن كان الأول مما لايسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا ، ومنع بعضهم أن يقال سمعت زيدا قائلا ؛ إلا أن تعلقه بشىء آخر ؛ لأن قائلاً من صفات الذات والذات لا تسمع ، فأما قوله تعالى : « هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إذ تَدْعُونَ » (من الآية ٧٢ من سورة الشعراء) فعلى حذف المضاف وتقديره هل يسمعون دعاءكم .

(٥) ب « متعد بنفسه » .

(٦) أما المتعـــدى إلى اثنين بنفسه مما لايدخل على المبتدأ والخبر فَنحْوَ كسوت =

وَالـداخِـل عَلى المبتَـدأ والخبر . ظَننت مالَم تكن تهمةً ،
وحَسِبْتُ [1]، وخِلْتُ [2] مُطْلَقًا ، وَعلِمْتُ مالَمْ تكنْ عِرْفانا ، وَرأَيْتُ
ووجدْتُ بمعْناهَا ، [3] وزعمْتُ الاعتقادِيَةَ [4].

= زيدا جُبَّةً وأعطيت عمرا دِرْهَماً وجاز الاقتصار على أحدهما ، فلك أن تقول : أعطيت زيدا وأعطيت درْهَماً ولا تذكر ماأعطيتَ ولا مَنْ أعطيتِ والاقتصار على الفاعل جائز في هذه الأفعال ولم يجز الإلغاء في هذه الأفعال (الإلغاء معناه إبطال العمل لفظا ومحلا والتعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط أي يجوز العطف على الجملة بالنصب) .

(١) مثـالـه : إذا كانت تهمة قوله تعالى : « ومَاهُو عَلَى الغَيْب بظَنِين » (من الآيــة ٢٤ من سورة التكوير) أي بمتهم فلا تنصب ، فظن لها ثلاثة معان : أن تكون بمعنى العلم كقـوله تعالى : « الَّذِينَ يَظُنُّون أنهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ » (من الآية ٤٦ من سورة البقرة) وأن تكون للاعتقاد الراجح مع تجويز النقيض وهذا أصلها ، وأخيراً أن تكون بمعنى التهمة فلا تتعدى كما مَثَّل بالآية السابقة . وحسب منقولة من الحساب العددي المتعدى إلى واحد ، فمعنى حسبت زيداً عالماً أدْخلتُه في عداد العلماء مع تردد في ذلك ، وقد تكون لليقين ومنه قوله تعالى : « وحَسِبُوا ألا تكونُ فتنة » (من الآية ٧١ من سورة المـائـدة) فيمن قرأ بالـرفـع . وأما خِلت فأصْلها من الخيال ، وهو ما يتخيل من غير تحقيق وتستعمل استعمال ظننت إلا في التهمة .

(٢) ب « وخلت بمعناها » .

(٣) أمـا علمت فلهـا معنيان : أحدهما اليقين والثاني المعرفة ، وأمـا رأيت فتستعمل بمعنى أبصرت فلا تتعدى إلا إلى وَاحد ، وتكون من القلب فتنصب مفعولين كما في قوله تعالى : وَأرنَا مَناسِكَنَا » (من الآية ١٢٨ من سورة البقرة) ووجدت تكون بمعنى علمت كقوله تَعالى : « إنَّا وَجَدْنَاه صَابراً » (من الآية ٤٤ من سورة ص) وقد تكون بمعنى عتبت تقول وجدت عليه ومَصْدَرُهَا الموجَدة ، ووجدت أيضا من الحزن وهنا تكون لازمة

(٤) الزعم قول يقترن به اعتقاد مَذهب قد يصح وقد لايصح ، ومنه قوله تعالى : « زَعَمَ الَّذِينَ كفرُوا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا » من الآية ٧ من سورة التغابن) وقول الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي :

فإن تزْعُـمِينِي كُنْتُ أجْهعـلُ فيكُمْ فَإنِّي شَرِبْتُ الحِلْمَ بَعْـدَكِ بالجَهْـل

وقد تستعمل بمعنى التحقيق قال أميَّة وهو النابغة الجعدي :

نُودِيَ قُمْ وَارْكَـنْ بأهْـلِكَ إنَّ اللهَ مُوفِ لِلنَّـاس مازَعَـمَـا

وقوله الاعتقادية احترز عن زعمت التي بمعنى ضمنت وفي الحديث « الزعيم غارم »

٢٨ فهذا باب لايجور فيه الاقتصار / ويجوز التَّعْليقُ والإلغاءُ [١] ، ولا تُلْغى مُقَدمَة فى الأمْرِ العَام [٢] .

والمصْـدَر فيه كالفِعْل فى كُلٍّ ما ذكَرنا ، ولأجْلِهِ يَقْبُحُ الجَمْعُ بينَهُمَا مَالَمْ يُضْمَر المصْدَرُ [٣]

---

(١) أى لايجوز فيها اقتصار على أحد المفعولين كما جاز فى أعطيت ؛ لا رتباط مفعولهما قبل وقوع الفعل عليهما ، وأما قوله

. . . . وما أعْرفُ الأطلَال لِكن إخَالُهَا .

فإخال هُنا بمعنى أتوهم ، وأما حذف الفعلين فسائغ فى الجميع قال تعالـى : « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ » ومن الآية ١٢ من سورة الفتح) وحقيقة التعليق هو الإلغاء لمانع لفظى أوتقديرى أما اللفظى فنحو همزة الاستفام كقولك عَلِمْتُ أزيدٌ منطلق ؟ ومـا النـافيـة نحـو عملت مازيدٌ منطلق وكذلك لام الابتداء ؛ لأن لها الصدارة فلا يتخطاها العامل واما التقديرى فنحو قولك عملت أيهم قائم ، لأن همزة الاستفهام مقدرة فى أسماء الاستفهام ولهذا بُنِيت . الحالة الثانية : أن تتوسط ويجوز الوجهان ، الحالة الثالثة : أن تتأخر فالإلغاء أحسن ؛ لأنَّ التأخير مظنة الضَّعْف

(٢) احترز بقوله فى الأمر العام عن مثل قول الشاعر وهو كعب بن زهير

أرْجُـو وَآمُـلُ أنْ تَدْنُـو مَوَدَّتُـهَـا ... ومَـا إخَـالُ لديْنَـا مِنْـكِ تَنْـوِيـلُ

وروى الجزولى عن شيخه ابن بَرى أنه كان يستشهد على إلغائها مقدمة ببيت كعب بن زهير ، وأقوى منه فى الدلالة بيت الحماسة وهو لأحد الفزاريين :

كذَاك أُدِّبْـتُ حَتَّـى صَارَ مِنْ خُلُقِـى ... أنِّـى رَأَيْـتُ مِلاكُ الـشِّـيمَـةِ الأدَبُ

على رواية من رواه وماقبله مرفوعا ، وهى عند سيبويه فى ذلك معلقة وحذفت لام الابتداء للضرورة .

(٣) المصـدر المقـدر بأن والفعـل فى هذا البـاب يعمـل عمل فعله ، وقول الجزولـى فى كل ماذكر يَعْنى من التعليق والإلغاء وعدم الاقتصار وغير ذلك ، وإن كان المصدر أضعف من الفعل فى العمل ، واستدلّ على إعماله بانه يَقْبُح الجمع بين الفعل والمصدر إلا أن يضمر المصدر فإنه لايقبح الجمع لأن المصدر إذا أُضمر لم يعمل .

أما إذا كان ظاهرا وجمع بينه وبين الفعل فى كلام واحد فإنه قبيح لما فيه من الجمع بين عاملين على معمول واحد هذا هو تقدير كلام الجزولى وهو فاسد من أصله ؛ لأن المصدر المذكور مع فعله لايجوز أن يقدر بأن والفعل فلا يعمل ، نعم يقبح الجمع =

وَأَقْبح مِنْهُ الجَمْعُ بينهُمَا فى الإلغَاءِ [١] .

والمتعـدى إلَى ثَلاَثةِ مفَاعِيل أَعْلَمَ المُتعَديَة قَبْلَ النَّقْلِ إلَى اثْنَيْنِ ،

= بين الفعل والمصدر فى الإلغاء ، لأن تأكيد الفعل بالمصدر تقوية له وإلغاؤه يناقض ذلك ، أما إذا انفرد المصدر فلا شك أنه يعمل ويلغى كالفعل قال سيبويه : « فإن قلت ظنى زَيْدٌ ذاهِبٌ كان قبيحا كما قبح أظن زيدٌ ذاهِبٌ ، أما إذا قلت زيدٌ أظنه منطلق فهنـا لَايقبح الإلغاء ؛ لأن ضمير المصدر لايعمل واسم الإشارة فى قولك عبد الله ظننت ذاك بمنزلة الضمير ، فإن قلت ظننته عبدُ الله منطلق جاز أن تكون الهاء ضمير الشأن وضمير المصدر إلا أنه إنْ كَانَ ضمير المصدر وجب نصب المفعولين للتقديم » .

ويفسد هذا الكلام أيضا لأن المصدر إذا أقيم مقام الفعل نحو زيد منطلق ظنى أوْ زيد ظنى منطلق لايعمل أبدا وإنما يكون ملغى ، وكذلك زيد منطلق ظنك أو زيد ظنك منـطلق لايكـون فى هذا كله إعمـال ؛ لأنه إذا أعمل كان التقدير فيه التقديم على ما يعمـل فيـه واذا قدم على يعمل فيه ، بقى المصدر لاناصب له لأنه إنما ينتصب انتصـاب المصدر المؤكد نحو زيد قائم حقا ، وهذا المصدر لايتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب بفعل تدل عليه الجملة قبله فلذلك لايجوز تقديمه وإذا كان لايجوز تقديمه فى موضع يمكن أن ينوى به التأخير نحو حقا زيد قائم لم يجز تقديمه على الأحرى إذا كان متقدما لا ينوى به التأخير نحو ظنك زيدا منطلقا وظنى زيدا منطلقا ، واذا لم يجز ذلك ابْتَغَى ألا يجوز زيدا قائما ظنى ولا زيدا ظنى قائما ولا زيـداً قائمـا ظنك ولا زيدا ظنك قائما ؛ لأنهُ فى ذلك كله فى تقدير التقديم ؛ والتقديم فى ذلك ممتنع فإذا كان ذلك ممتنعًا فهذا خِلاف ما يقتضيه كلام الجزولى من أن حكمَه حكم الفعل فى كل ماذكر فى الفعل وكان حقه أن يحرر كلامه .

(١) والعلة فى ذلك عند بعضهـم أن فائدة المصدر إذا جمع بينهما التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه للإلغاء وهو تَعْليلٌ ضعيف والصواب أنه إنما قبح الجمع بينهما فى الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغى ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرتُ فلذلك كان الجمع بينهما قبيحاً فى الإلغاء ولم يكن قبيحا فى الإعمال ؛ لأنه إذا جمـع بينهمـا فى الإلغاء كان كالجمع بين العوض والمعوض منه من حيث كان المصدر يقوم مقام الفعل فى الإلغاء ولم يقم مقامه فى الإعمال لذا يقبح الجمع بينهما فيه وهذا تعليل سيبويه .

وأرَىَ وأنبأ وَنبَّأ وَأَخْبَرَ وخبَّر وحدَّث اللاَّتى بِمَعْنَى أَعْلَمَ المذكُورة [١] .

فَهذِه إذا بُنِيتْ للفاعِل كانَ حُكْمُ الأول مِنْها حُكْمَ الأوَّلِ مِنْ باب كَسَوْتُ ، وحُكْمُ الثَّانِى وَالثَّالث معاً حُكْم الثَّانِى مِنْهُ [٢] ، وامتنعَ التعليق وَالإلغَاءُ [٣] وَإذا بُنِيَت للمفعُول فحكْمُ مَنْصُوبَيْهَا مَاذُكر فى منصوبى ظَنَنْتُ مُطْلَقًا [٤] .

---

(١) اعلم أن أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفاعيل ثلاثة ، وهـذا لايكـون إلا فى أفعـال القلوب ، وقد استظهر على أعلم المنقولة من عَلم التى بمعنى عرف وأيضا عن الآخرين المذكورين إذا لم تكن بمعنى اعلم .

وأما أنبأ ونبأ فمتعدية فى الاصل إلى واحد والى ثان بحرف الجر تقول نَبأتُ زيداً عن عمرو أو بحال عمرو فَيُحْذَفُ حرف الجر كما يحذف فى باب اخترت الرجال عمرا قال تعالى : « مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا » (من الآية ٣ من سورة التحريم) أى بهذا ، وقال تعالى : « قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ » (من الآية ٩٤ من سورة التوبة) لأن مِنْ غير زائدة عند غير الأخفش ، وعنده أن مِنْ زائدة والمفعول الثالثُ محذوف والفرق بينهما وبين أعلمت أن أعلمت استعملت بغير همزة التعدى ثم عديت بها ، وأنبأت ونبّأت معديان بالهمزة ولم يستعمل نبأ الرجل زيدا عالما .

وأما أخبرت وخبرت وحدّثت فمثل نَبأت تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل لشبهها بأعلم ؛ لأنك إذا أَخْبَرْتَ إنساناً بأمر فقد أعلمته به فصار مجموع هذه الأفعال سبعة .

(٢) يعْنى فى جواز الاقتصار على واحد فتقول : أعلمت زيداً ولا تذكر ما أعلمته به ، كما تقول كسوت زيدا ولا تذكر ما كسوته ، ولأنه فاعل فى المعنى ، والاقتصار على الفـاعل فى باب ظننت سائغ ، وفى كلام سيبويه ما يشعر بالمنع فيه والقياس جوازه ، وإليه ذهب ابن السراج ؛ لأنه إذا جاز الاقتصار على الفاعل فهنا أولى لما فيه من زيادة بيان .

(٣) يعنى أنه يجوز أن تقتصر على ذكر الأول من باب كسوت ولايجوز التعليق والألغاء فيها كما لا يجوز فى باب كَسوْتُ .

(٤) يعنى فى ألَّا تقصر على أحدهما دون الأخر وفيما ذكر فى ظننت من الإعمال والإلغاء ، وبمعنى آخر : أنه لاتفصيل فى إلغائها إذا بنيت للمفعول كما فيها تفصيل إذا بنيت للفاعل ويكون مذهبه فى ذلك مذهب مَنْ لايجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة تأثيرا أصلا فى منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب لبعض النحاة .

بَابٌ

يَتعدَّى الفِعْلُ أجْمَع بِلا وَاسِطَةٍ إلَى المَصْدَرِ ، وظَرْفِ الزَّمَانِ مُطْلقاً ، وظَرْفِ المكَانِ المُبْهَم وَالمَعْدُودِ وَالمفْعُول لَه عَلى رَأى وَالحَالِ والتَّمييز والمُشبه بِالمفْعُولِ [1] ، وَبِالواسِطة إلى المفْعُولِ معَه وَالمُسْتَثنى [2]

المصْدَرُ : عَلى ثلاَثة أقسَامٍ : مُبْهَمٌ ومَعْدُودٌ ومُخْتَصٌّ .

فَالمبهمُ : هُوَ النكرةُ غَيْرُ الموصُوفَة ولا المحْدُودَةِ بالهَاءِ وَلا المضَافَة .

والمَعْدُودُ : مَافيهِ هاءُ التَّأنيثِ .

وَالمخْتَصُّ : النكرَةُ الْمَوْصُوفةُ وَالمُضَافَةُ ، وَالمُعَّرفَةُ بِالألِفِ وَالَّلام [3].

---

(١) قولـه أجمع يعنى أن اللازم وغيره فى ذلك سواء قال سيبويه : « واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعد تَعَدَّتْ إلى جميع ما يتعدى إليه الفِعْلُ الَّذِى لايتعدى الفاعل » .

أما تعديته إلى المصدر فبحروفه على ماقيل ، والى الزمان بصيغته وإلى المكان بمستقره ، وإلى الحال بالتزامه هيئة الفاعل أو المفعول به ، والى المفعول من أجله لِعِلَّتِه ، وقوله وظرف المكان المبهم والمعدود استظهر بها على المختص ، وقوله والمفعول له على رَأى استظهر بهذا على رأى مَنْ يقول إنه محذوف منه حرف الجر وهو مذهب سيبويه ، ومقتضى كلامه أنه اختار من المذهبين أنَّ تعدى الفعل إليه بغير واسطة والمختار عند المحققين من النحويين مذهب سيبويه ، فاختياره إذًا غير مرضى عند المحققين .

(٢) الواسطة فى المفعول معه الواو ؛ لأنها تُوصل الفعل اللازم إلى المفعول وكذلك إلا فى الاستثناء .

(٣) مثال المبهم : ضربت ضربا ، ومثال المحدود : ضربته ضربة ، والمضاف مثاله : ضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ ، ومثال المعرَّفَةَ ضربته الضرب الذى تعرف ، والموصوف : ضربته ضرباً شَديداً .

وَالمُبْهَمُ : لِتوكيد الفِعْل ، وَالمُخْتَصُّ لبيَانِ نَوْعِهِ وَالمعْدُودُ لعَدَدِ مرَّاتِهِ ، وَالاسْمُ الَّذى يَصْحَبُ الفِعْل لَهذهِ المَعَانِى الثَّلاثَةِ مصْدرٌ فى الأَصْلِ وغَيْرِ مَصْدَرِ [١] .

فالمَصْدَرُ ضَرْبَانِ : مَصْدَرٌ يُلاقِيهِ فى الاشْتِقَاقِ أَو المَعْنَى جَارٍ عَلَيْه وغَيْرِ جَارٍ [٢] ، ومصدَرٌ لايلاقيه فى الاشتقاق ويلاقيه فى المعنى [٣] ، وغَيْر المصْدَر إِمَّا كُلٌّ أو بَعْضُ مُضافَيْنِ إِلَى المَصْدَرِ ، وَإِمَّا اسْمٌ لنوعٍ مِنْهُ ، وإما عَدَدٌ لَهُ ، وَإِمَّا وصْفٌ له ، وَإما موصُوفٌ بِهِ ، وَإِمَّا مُضافٌ إِلَيْهِ المصْدَرُ قَصْداً [٤].

---

(١) المصــدر الأصيل هو الذى اشتق منه الفعل وصَدَرَ عنه ، وغرضه أن الذى ينتصب مفعولا مطلقا يكون مصدرا حقيقة وقد يكون غير مصدر ، ومن ذلك يَنْتَصِبُ نصب المصدر أىْ على انه مفعول مطلق ، ويحصل من الأغراض مايحصله المصدر .

(٢) الهــاء فى يلاقيه تعود على الفعل ، ومعنى يلاقيه يعنى يكون من حروفه جار عليه يعنى يأتى على قياس مايأتى عليه مصادره مثاله نحو : ضربت ضربا وأكرمت إكراما واستخرجت استخراجا ، والذى لايجرى قوله تعالى : « واللهُ أنبتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا » (من الآية ١٧ من سور نوح) فالمصدر أنبت إِنْبَاتًا ومثل قوله تعالى : « وتَبَتَّل إِلَيْهِ تَبْتِيلاً » (من الآية ٨ من سورة المزمل) فإن مصدر تبتل التبتل .

(٣) مثاله : حبسته منعا وَقَعَدْتُ جلوسا ومن كلامهم دَعْهُ تَرْكًا .

(٤) المذكور فى هذا الفَصْلِ على ضربين : ماهو غير مصدر بلا خلاف والثانى ما فى مصدريته خلاف ، أما الثانى فنحو قعد القرفصــاء ورجوع القهقرى فهذه فيها ثلاثة أوجه أحدها : الذى اختاره الجزولى أنه اسم لنوع منه والثانى : إنَّهَا صفات لمصادر محذوفة كأنه قال قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجعة القهقرى وهذا اختاره المُبَرد والثالث ، أنها مصادر غير منصوبة بالفعل المذكور بل بفعل آخر مقدر كأنه قال : فتقــرفص القرفصاء وهو مذهب طائفة من الكوفيين ، أما الذى ليس بمصدَر بلا خلاف فعلى أقسام : أن يكون كُلًّا له مَثل : ضربته كل الضرب ومنه أيضا ضربته بعض الضرب ، أو أن يكون وصفا له نحو ضربته قليلاً وكثيرا ، أو أن يكون صنْفاً له مثاله ضربته أى ضرب ، أو أن يكون عددا له مثل ضربته ثلاث ضربات ومنه قوله تعالى : =

٣٩ ظَرْفُ الزَّمان : ثلاثة أقْسَام / أيضًا : مَعْدُودٌ ومُخْتَصٌ ومُبْهَمٌ [١] .

فَما كَانَ مِنْهُ جوابا لِكَمْ فَهُو مَعْدُودٌ ، وَالعَملُ فِيهِ كُله إلاَّ أنْ يقصدَ التَّكْثِير [٢] ، ومَا كَانَ مِنْهُ جَواباً لمتَى فهُو مُخْتَصٌّ ، ثُم قدْ يكونُ العَملُ فِيهِ كلّه ، وقَدْ يكُونُ فى بَعْضِهِ [٣] ، ومَا عَدا ما ذُكِر فَهُوَ مُبْهَمٌ [٤] .

ثُم ظَرف الزمانِ يكُونُ متصرِّفاً مُنْصَرفاً ومقَابِلُهُ ، ومُتصرِّفاً لاَ ينْصَرفُ ومُقَابِلُهُ [٥] ، ومعْنَى التَّصَرُّف أن يُسْتَعْمَل غَيْر ظَرْفٍ ، ويجُوزُ رفعهُ فى مَوْضِعٍ يجُوزُ فِيهِ نَصْبُهُ وَمأخَذُه السَّمَاعُ .

= « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِين جَلْدَةً » (من الآية ٤ من سورة النور) أو أن يكون موصوفا بالمصدر كقولك ضربته ذلك الضرب أو أنواعا من الضرب ، أو أن يكون آلة نحو قولهم : ضربته سَوْطاً والأصل ضربته بسوط فحذف حرف الجر فصار ضربتة ضربة سَوْطٍ ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فقيل ضربته سَوْطا ، وأفاد مع الاختصار معرفة الآلة وهو معنى قوله قصدا أى نِيَّةً أى : هو مضاف إليه فى مقصود الكلام وأصله .

(١) هذا هو المفعول فيه ، سمي بذلك لتقييده بفى سؤالا وجوابا ، فإنك تقول : فى أى يوم خرج ؟ فيقال فى يوم كذا فهى لازمة له إما لفظا أو تَقْدِيراً ولكنه لايكون ظرفا نحويا إلا إذا كانت « فى » غير ظاهرة فى لفظه وكانت مقدرة فيه .

(٢) مثاله : إذا قلت : كم سِرْتَ ؟ فالجواب أن يقال شهرا أو سنةً أو غير ذلك ، وقولك فلان ركب الخيل تريد الكثير منها وهو معنى قوله إلا أن يقصد التكثير .

(٣) إذا قيل متى سرْتَ ؟ فنقول يوم الجمعة ، فهو كله وبعضه وإذا قال لَكَ أحدٌ مَتى خرجت ؟ تقول يوم كذا فيوم هنا بعضا من الأسبوع أو الشهر أو السنه .

(٤) وذلك مثل الحين والوقت وغير ذلك من الأسماء العامة التى لاتشعر بكميَّة ولاتعيين إلا أنْ يُوصَفَ أويضاف .

(٥) ظرف الزمان يأتى على أقسام أربعة : يكون متصرفا منصرفا ، ومقابلهُ أى ضده فى الأمرين ، فيكون لا مُتَصرفاً ولاَ مُنْصَرِفاً ، ومتصرفا ومقابله بأن يكون مُنْصَرِفًا لا متصرفا .

ومعْنَى الانصراف دُخُول التَّنوين [١] : فَالأوَّل كيَوم وَليلَةٍ ومُقابلُه سَحراً مُعَيناً ، وَالثَّانى بُكرة وغُدْوَة معيَّنَيْن وُمقابلُه بُكْرةٌ وَعِشَاءٌ وَمَسَاءٌ وعَتْمةٌ وعَشِيَّةٌ وضَحْوةٌ وُضَحى وسَحَرًا مُبْهَمَاتٌ [٢] .

ظَرْفُ المكــان : مُبهَم ومُخْتَصٌّ ومَعْـدُودٌ ، فَالمُبْهَمُ مالَـهُ اسْمُـه بالإِضَـافَةِ إلى غَيْره [٣] ، وَالمُخْتَص مالَه اسمه مِنْ جِهَة نَفْسِه [٤] ، وَالمعْدُودُ مَاله مِقْدارٌ مَعْلُومٌ مِنَ المسافَة [٥] .

---

(١) المستعمل اسما وظرفا ما جاز أن تَعْتَقِبَ عليه العوامل ، والمستعمل ظرفا فَقَط مالزم الظرفية مثاله : أحسن الأيام يوم الجمعة ، ويوم الجمعة مبارك ، وسرت يومين ، وسير عليه يومان ، وقوله وماخذه السماع إشارة إلى أنَّ لزومه الظرفية غير معلل بَلْ ذلك من قبيل الوضع .

(٢) قوله والثانى يعنى الذى يتصــرف ولا ينصرف ، أما تصرفه فلأنه لم يخرج فى تعريفه عن أحكام نظائره ، لأن تعريفه بالعلمية فترفعُه فى مَوْضِعٍ لك نَصْبُهُ تقول سير عليه غدوةٌ بالرفع والنصيب وكذلك موعدك غُدْوَةً .

وأما أنها لاتنصرف فللعلمية والتأنيث ، وأما مقابلهُ وهو الذى ينصرف ولا يتصرف فهى التى ذكره أما أنها لاتتصرف فلأنها خرجت عن أحكام نظائرها ، وعرفت على غير جهة التعريف إذْ لَيْسَتْ أعلاما بدليل انصراف عتمة سماعا مع أنها معرفة ؛ لأن المراد منها وقت بعينه ، وليس تعريفها بالعلمية ولا بآلة بل تعريفها بعناية المتكلم وقد عُلِّلَ ذلك باتساع وقتها ، فلما عدل بها عن النظائر بأنْ صارت معرفة فى المعنى نكرات فى اللفظ ألْزِمَتْ طريقة واحد ولم تناسب الحرف فتبنى ، فجعل لها حال متوسطة ، وأما أنها تنصرف فلأنها نكرات اللفظ ليست بأعلام فى اللفظ والتأنيث بالتاء لايؤثر إلا مع العملية .

(٣) مثل : فوق وتحت فهذه لايعقل لها معنى إلاَّ بالإضافة إلى غيرها .

(٤) مثل : الدار والمسجد والبصْرة .

(٥) مثل : الميل والفرسخ والبريد .

وَلاَ يَتَعَـدَّى إِلَى المُخْتَصِّ مِـنْ هَذَا البَـابِ إِلاَّ المُتَعَـدِّى مِـنَ الأَفْعَـالِ [1] إِلاَّ بِوَاسِطَةٍ [2] وَيشْتَمِلُ ظَرْفُ المَكَانِ عَلَى مُتَمَكِّنٍ وغَيْرِ مُتَمَكِّنٍ [3] .

---

(١) مثال ذلك : هدمت الدار وبنيت المسجد ولاتقول : قام زيد الدار ولا جلس زيد الحانوت ولا لقيت زيدا السوق وما أشبه ذلك والمعنى إلا المتعدى من الأفعال ناصبا له نصب المفعول به .

(٢) « إلابواسطة » وردت فى أ ولم ترد فى ب ، ج .

(٣) يعنى بالمتمكن ماعنى بالمتصرف فى ظرف الزمان وقد مَضَى تفسيره وغير المتكمن مايلزم الظرفية نحو سواء ووسط وبين وعند ودون وقول الشاعر :

كُلُّ عِنْـدٍ لَكَ عِنْـدِى لاَيُسَـاوِى نِصْـفَ عِنْـدِي

فلأنه جعلها اسماً ولم يقصد استعمالها على موضوعها كما تقول مَنْ حَرفُ جَرٍّ فتخبر عنها .

بابُ (الحالِ)

الحالُ تُبَيِّنُ كَيفيَّة حَالِ المَوْصوُفِ فى حال وجود الوَصْفِ بهِ ، أو الصِّفَة فى حَال وجُودِهَا بالمَوْصُوفِ [١] ، وأصْلُهَا أنْ تكُونَ نَكِـرَةً وصْفاً لِمَعْرِفَةٍ مُشْتَقَّةً بعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُنْتَقِلَةً ، مُقَدَّرةً بفِى [٢] .

وقَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةً فى حُكْمِ النَّكِرَةِ ، ووَصفاً لِنَكِرَةٍ ، وَجامِدَةً فى حُكْمِ المُشْتَقِّ ، ولاَزِمَةً وَبَعْدَ كلاَمٍ فى حُكْمِ التَّامِّ وإنْ لَمْ يكُنْهُ [٣] .

---

(١) يريـد الجزولى من هذا أن للحال تعريفين ، فمثال التعريف الأول قولك جـاء زيد ضاحكا ومثال الثانى ، جَاءَنى زيدٌ مَشْيًا ، فقولك مشيا تَبْيِينٌ للصفة فى حال وجودها بالموصوف لاتبيين لِكَيْفِيَّةِ الموصوف ، لأن تبيين كيفية الموصوف فى الحقيقة إنما هو قولك مَاشياً لامَشْياً .

(٢) وقد بَلَّغَها بَعْضُهُم سَبْعَةً ونظَمَها فقال :

شَرائِطُ الـحَـالِ سَبْـعٌ فاسْـتَـمِـعْ نَهِـمـاً ... ولاَ تكُـنْ كَأُنَـاسٍ شَأْنُـهُـمْ صَمَـمُ
بِفِـى مُقَـدَّرةٌ وَبَـعْـدَ مَعْـرِفَـةٍ ... مَنْـكُـورةٌ ويَـتِـمُّ دُونَـهَـا الـكَـلِمُ
وَالْحَـالُ مُنْـتَقِـلٌ وبعْـضُهَـا ثابِتٌ ... مُشْـتَـقَّـةٌ سَبْعَـةٌ كالـدُّرِّ تَنْـتَـظِمُ

وزاد بعضهم ثامِنـا وهـو أن تكون جَوابا لكَيْفَ ، والقدماء لم يشترطوا كلَّ هذه الشروط وكونها نكرة ؛ لِأنَّ الحال جزء من الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ولأنها جواب لكيف ، وكيف سؤال عن حال نكرة ، وشرط كونها نكرة بعد معرفة حتى يتحقق الفرق بينها وبين الصفة ، وشرطها أن تكون مشتقة ؛ لأنها صفة فى المعنى ولتتميز عن التمييز ، وبعد كلام تام لتحقق فضلتها ، وشرطها منتقلة إذا كانت غير مؤكدة أمَّا إذا كانت مؤكده فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : « وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا » (من الآية ١٥ من سورة مريم) وقوله تعالى : « ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرين » (من الآية ٢٥ من سورة التوبة) .

واشترط تقديرها بفى ليتحقق شبهها بالظرف ، واستحقت النصب لشبهها بالمفعول به فى أنها فضلة ؛ وبالظرف لأنها مقدرة بفى وبالمصدر لأنها تأتى للتوكيد .

(٣) مثال ماجاء معرفة : ادخلوا الأول فالأول ، وقولهم أرسلَها العراكَ وهو مأخوذ من بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حمارا وحشيا أوردأتنه الماء لتشرب قال :

فَأرْسَلَهَـا الـعِـرَاكَ ولَـم يَذُدْهَـا ... ولَـمْ يُشْفِـقْ على نَغَصِ الـدِّخَـالِ =

وَالعَامِلُ فى الحَالِ إمَّا لَفْظٌ فَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِير (١) مَالَمْ يكُن العَامِلُ فَيهَا صِلَةً للألفِ واللام (٢) ، أوْ مَصْدراً (٣) ، وإمَّا مَعْنى فَلا يجُوزُ التَّقْدِيمُ بخِلاف الظَّرْفِ (٤) .

وَتَقَعُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَالفِعْلِيَّةُ موْقِعهَا ، مُشْتَمِلة على ضميرٍ يَعُودُ علَى ذِى الحَال/ وغيْرَ مُشْتَمِلَةٍ ، فَإنْ خَلَتِ الاسْمِيَّةُ مِنْهُ لَزِمَتْهَا وَاوُ الحَالِ (٥) ، وَلاَ تَخْلُو الفِعْلِيَّةُ مِنْهُ إلاَّ والفِعْلُ مَاضٍ معْنَى أو مَعْنى

٣٠

= وجاءوا الجمَّاءَ الغَفِيَر ، وأما انتصابها من نكرة فمثل قولهم ، مررت بمَاءٍ قَعْدَةَ رجُلٍ ، ووقع أمرٌ فَجْأةً ، وتكثر فى النكرة الموصوفة كقوله تعالى : «كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنا» (من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الدخان) وجامدة ومثاله قوله تعالى : «فَانفِرُوا ثُبَاتٍ» (من الآية ٧١ من سورة النساء » ومثل : بيَّنْتُ له حِسَابه بابا بابا : أى مُبَوَّباً وقتلته صبرا أى مصبورا وكلمته شِفاها أى مُشَافَهَةً ، ولازمة فى مثل قوله تعالى : «ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا» (من الآية ١٥ من سورة مريم) وبعد كلام تام وإن لم يكنه مثاله : ضَرْبى زيدا قائما ؛ لأنه فى تأويل ضَرْبى زيدا إذا كان واقفا .

(١) يريد بذلك مافيه لفظ الفعل مما يعمل عَمَلَهُ وكاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو : ضَاحِكا زيدٌ قائم ، وضاحكا زيد مضروب .

(٢) يريد أنه لا يجوز ضاحكا زيد القائم ولا زيد ضاحكا القائم .

(٣) يريد أنه لايجوز ضاحكا أن يقوم زيد أعجبنى على معنى أن يقوم زيد ضاحِكاً يعجبنى وكذلك صريح المصدر نَحْوَ ضاحكا قيام زيد أعجبنى .

(٤) وقوله : وإما معنى فلا يجوز التقديم بخلاف الظرف يريد به ما فيه معنى الفعل لالفظه كاسم الإشارة والمجرورات والظروف فلا يجوز زيد ضَاحِكاً فى الدَّار ولا ضاحكا فى الدَّارِ زيد ولا ضاحكا زيد فى الدَّار ويجوز يوم الجمعة فى الدار زيد ولكنه يريد أن يقول : لايجوز التقديم على العامل المعنوى إلا الظَّرْف فيجوز التقديم عليه .

(٥) إذا كانت الحال جملة اسمية لم يجز خُلُوها من ضمير ، إلاَّ بخَلَفٍ وهو الواو حتى إنْ بعضهم رأى أن حذف الضمير منها مع وجود الواو شاذ كإما فى قوله تعالى : يَغْشَى طَائِفَةً مِنكم وَطَائِفَةٌ قَدْ أهَمَّتْهُمْ أنْفُسُهُمْ » (من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران) =

لفظاً فإذا خلت منه لزمت الواوُ [1] ، ولا تجيءُ الواوُ مع المضارع غير الماضى مبْنًى إلاَّ قليلاً [2] ، وإذا لم يجب الإتيانُ بالواو فى الجُمْلَة الاسْمِيَّة كان مُخْتاراً ، وفى حُكْمِهَا الماضى معْنًى أو لفْظاً ومعْنى

= وسيبويه يقدر هذه الواو بإذْ كأنه قيل إذ طائفة ، فإن لم تأت بالضمير لزمت الواو كقولك : كلمته فُوهُ إلَى فِيَّ ، فإذا كان المبتدأ فى الجملة ضمير صاحب الحال كقولك جاء زيد وهو راكِبٌ وجب إثبات الواو ، وإذا كان خَبَرُ المبتدأ ظرفا مقدما على المبتدإ كقول الشاعر وهو بشار بن برد :

إذَا أنْكَرَتْنِى بلدَةٌ أوْ نَكِرْتُها ‏ ‏ خَرَجْتُ مَع البازِى عَلَىَّ سوَادُ

فالأجود ترك الواو ، ويحتمل أن تقدر الحال هنا مفردة ، وهو كائن الذى تعلق به الجار والمجرور وسواد مرفوع به وعلى هذا تأول الزمخشرى لقيته عليه جُبَّة وَشْى فقال معناه مستقرة . وَمِنْ حَذْفِ الواو اكتفاء بالضمير قول الشاعر وهو الأعشى أو المسيب بن علس :

نَصَفَ النَّهَار الماء غامِرُهُ ‏ ‏ وَرَفيقهُ بالغَيْب لايَدْرى

(١) مثال الماضى معنى : جاء زيد ولم يقم عمرو ، ومثال الماضى معنًى ولفظا جاء زيد وقد ضحك عمرو ، والواو لازمة فى الموضعين ، وتلزم الواو أيضا كقولك جاء زيد وقد خرج عمرو .

(٢) أى أنك لاتقول جاء زيد ويضحك ، كما لاتقول جاء زيد وضاحكا ، وقوله إلا قليلا مثاله : قُمْتُ وأصك عينيه أى وأنا أصك عينيه وعلى هذا فلا لزوم لهذا القيد وأقول إنه لاحاجة إلى الواو فى المثبت وعليه قول رجل مولد من بنى سلول :

وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللَّئيم يسبُّنى ‏ ‏ فمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ لايَعْنينِى

ويجوز الأمران فى المنفى ومنه قول الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى . . . .

أشْكُو النَّوى ولَهُمْ مِنْ عَبْرَتِي عَجَبٌ ‏ ‏ كذَاكَ كُنْتُ وَلاَ أشْكُو سِوَى الْكَلَلِ

ومن حَذف الواو قول الشاعر ونُسب إلى الأعشى قيس بن ميمون ولم يوجد فى ديوانه ولا عَرفْتُ صَدْرَهُ

سيرى لاأسِيُر على خَمِيم

فكما جاء ترك الواو فى المثبت جاء أيضا فى المنفى

(١) ، وعَلَى كُلِّ حَالٍ لَابُدَّ مِنْ قَدْ فِى المَاضِى لفظاً ومعْنًى ظَاهِرةً أو مُقدَّرةً (٢)

---

(١) يعنى إثبات الواو فى نحو كَلَّمْتُهُ وفوه إلى فِىَّ أجود من حذفها ، وكذلك الماضى معنى وَإثبات الواو أجود فى نحو جاء زيد ولم يخرج إليه عمرو ، والماضى لفظا ومعنى نحو جاء زيد وقد ضَرَبَ أبوه غُلَامَهَ أمْس ومثل جاء زيد يده على رأسه والأصل ويده على رأسه ، أما الماضى معنى فمثاله : جاء زيد ولم يقم عمرو والماضى لفظا ومعنى نحو جاء زيد وقد ضحك عمرو ويجوز جاء زيد لم يضحك وجاء زيد قد ضحك .

(٢) مثاله قوله تعالى : « أوْجَاءُوكُمْ حَصِرتْ صُدُورُهُمْ » (من الآية ٩٠ من سورة النساء) والمعنى قد حصرت صُدُورُهُمْ

بابُ الابـــتِدَاءِ

الابتِدَاء : جَعْلُ الاسْمِ أوّلَ الكَلاَمِ مَعْنًى مُسْنداً إلَيْهِ الخَبَرُ [1] ، وَبِه يَرْتَفِعُ المبتدَأُ وَالخبرُ جَمِيعاً بِشَرْطِ التَّعْرِيَةِ مِنَ العَوامِلِ الَّلفْظِيَّةِ [2] .

وَالمُبتَدأ معْتَمدُ البَيانِ ، وَالْخَبرُ مُعْتمدُ الْفائِدَة [3] .

ويكُــون الْمُبْتَـدَأُ مَعْرِفَةً وَنَكِــرةً ، فَالمعْرِفَةُ بِلاَ شَرْطٍ ، وَالنَّكِرةُ بِشُرُوطٍ [4] :

مِنْهَـا : الاعتمـادُ عَلى حَــــرْفِ نَفْيٍ أو اسْتِفهامٍ أوْ ظَرْفٍ هُوَ

---

(١) المبتـدأ هو كل اسم جرد من العـوامـل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به فالأول كزيد قائم وقوله تعالى : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » (من الآية ١٨٤ من سورة البقرة) وقوله تعالى : «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ » (من الآية ٣ من سورة فاطر) والثانى شرطه نفى أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران .

ولا يلزم أن يكون أول الكلام لفظا ، وَإِنَّما يلزم أن يكون أول الكلام معنى نحو زيد قائم وقائم زيد ، ويريد بالكلام ما قاله فى أول هذا التأليف من قوله الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولايريد ما يتكلم به المتكلم .

(٢) ليس هذا مذهب سيبويه وإنما مَذْهَبُ سيبويه أن المبتدأ يرفع الخبر قال سيبويه : « لأن الابتداء لايطلب الخبر فى الحقيقة وإنما يطلب المبتدأ والمبتدأ هو الـذى يطلب الخبـر » ومـذهب الجـزولى أن الابتـداء يرفع الخبر ، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء بشرط أن يكون خاليا من المؤثرات التى تسبقه وتغيره مثل كان أو إنّ أو ظَنَّ .

(٣) معتمدُا لبَيان يعنى مبين لصاحب الفائدة والخبرهو الجزء المستفاد ، فإذا قلنا ريد منطلق أفاد المجموع وحصلت الفائدة من الخبر

(٤) أصـل المبتـدأ أن يكـون معـرفـة ؛ لأنه معتمد البيان ، والبيان لايحصل بالمجهول قال بعض المتاخرين تنكيره يُخل بالغرض وهو الإفهام

الخَبرُ [١] ، وَمِنْهَا الاخْتِصَاصُ [٢] ومِنْها العُمُوم [٣] ، وَمِنْها كَوْنُ الكلامِ فى مَعْنَى كلامٍ آخَر لا يُخِلُّ بمعْنَاهُ كَوْن الاسم فيه نَكِرَةً [٤] ، وَمِنْهَا أنْ يكُونَ فى النَّكِرة مَعْنَى الدُّعَاءِ [٥] .

خَبَرُ المُبْتَدَأ مفْرَدٌ وجُمْلَةٌ ، فالمُفْردُ ثَلاثَةُ أقْسام : قِسمٌ هُوَ المبتدأ فى المَعْنَى وَينْقَسِمُ قِسْمَين ، جَامِد ومُشْتَقّ [٦] ويلْزَمُ الضَّمِيرُ فى المشْتَقِّ [٧] ، وَقِسْم أُقيمَ مقَام شَىْءٍ هُوَ المبتدَأُ فى المعْنَى مُبَالغةً فى

---

(١) جملة الشروط التى تصحح الابتداء بالنكرة عشرة :
١ ـ الاعتماد على حرف نفى كقولك ، ماأحدٌ فى الدار وما رجل قائم .
٢ ـ الاعتماد على حرف استفهام نحو أقائم زيْد ؟ .
٣ ـ الاعتماد على ظرف هو الخبر كقولك فى الدار رجل .

(٢) هذا هو الشرط الرابع كقوله تعالى : « ولَعبْدٌ مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ » (من الآية ٢٢١ من سورة البقـرة) والاختصاص قد يكون بالصفة أو الإضافة مثل غُلَامُ امرأةٍ ذاهب وبالإعمال فى الظرف كقولك جلوس فى الدار خير من جلوس فى السوق .

(٣) كقوله تعالى : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ » (من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران) .

(٤) هذا هو الشرط السادس الذى لا يخل بمعناه كون الاسم نكرة هو الفاعل مثاله : شر أَهَرَّ ذا ناب ، فهو فى تقدير مَاأهرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ وقولهم مُهِمٌّ أقعده ومهمٌّ أخرجه .

(٥) هذا هو الشرط السابع مثاله : سلام عليك ، وويل لك ، وأمّا الثامن فهو الإضـافـة كقـولـه عليه السلام : « خَمْسُ صَلواتٍ كَتبهُنَّ الله عَلى العباد » والتاسع التعجب فى قولك ما أحسن زيداً !! والعاشر أن نعطف عليه كقوله تعالى : « طَاعةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ » (من الآية ٢١ من سورة محمد) قال ابن هشام فى شرح الشذور ٢٣٣ « الأصـل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، ولايكون نكرة إلا فى مواضع خاصة تتبعها بعضُ المتأخرين وأنهاها الى نَيِّفٍ وثلاثين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم » فمن الخصوص أن تكون موصوفة ، وأن تكون مُصَغَّرة وأن تكون مضافة ، ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم وعلى هذه الأمثلة قس ماأشبهها .

(٦) مثاله الله ربنا أما الجامد فنحو قولك زيد غلامك وعمرو أخوك وأما المشتق فمثل قولك زيد منطلق وعمرو ذاهب .

(٧) قال ذلك لأن المشتق يُشْبِه الفعل لتضمنه المصدر ولذلك يعمل عمل الفعل فَوَجبَ أن يكون له فاعل مضمر أما الجامد فلا يحتاج لِضَمِيرٍ .

التَّشْبيهِ [١] ، وَقَدْ يكونُ معَهُ لاَ فيهِ ضَميرٌ يعُودُ عَلى المبتدَأِ وقَدْ لاَ يكُونُ [٢] ، وَقِسْمٌ هُو مَعْمولٌ لما هو المبتدَأُ وَواقعٌ مَوْقِعَه وهُوَ الظَّرفُ ، ولا بدَّ فيه من ضَميرٍ يعُود عَلَى المبتدَإِ [٣] .

الجُمْلَةُ إمَّا اسْمِيَّةٌ وإمَّا فِعْلِيَّة ، وكِلْتَاهمَا لاَبُدَّ فيها مِنْ ضَميرٍ يَعُودُ على المُبتَدإِ لفْظاً أوْنِيَّةً [٤] ، إلاَّ أنْ تَكُونَ فى المعْنَى نَفْسَ [٥] المُبتَدإِ [٦] ، وَرُبَّما / حُذِفَ الضَّمِيرُ للعلْمِ بهِ ، كَما أنه رُبَّما حُذِفَ ٣١

---

(١) هذا مثل قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زُهير شعرا وعمرو حاتم جودا ومجازه على وجهين : إما على حذف المضاف أى مثل أبى حنيفة ، وإما أنْ يُجْعَلَ إيَّاهُ على طريق المجاز والمبالغة ، وهذا أعرق فى البلاغة قال الشاعر وهو أبو الطيب المتنبى .

بَدَتْ قَمَـرًا وَمَـا سَتْ خَوْط بَانٍ وَفَـاحَـتْ عَنْبَـرًا ورنَـتْ غزَالاَ

(٢) قال معه لأنه جامد والذى يكون فيه الضمير هو المشتق نحو زيد الأسد فى شجاعته وأبو يوسف أبو حنيفة فى فقهه وعمرو غلامه حذقا ، وقد لايكون كما تقول أبو يوسف أبو حنيفة ونسكت

(٣) أقول : إنه لابد من الضمير ؛ لأنه إما أن يقدر باسم الفاعل أو بالفعل ، وكلاهما لابد فيه من ضمير إذا كان خبرا مثل قولك محمد فى الدار والتقدير محمد وُجِدَ فى الدار أو كائن أو موجود ومحمد أمام الدار وعمرو أمامك إذ هو فى معنى كائن أمامك أو مستقر .

(٤) خبر المبتدأ إذا كان جملة فهى إما جملة اسمية أو جملة فعلية ومثاله : زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم أو نية مثل قولك زيد قائم .

(٥) ب ـ إلا أن يكون نفس المبتدأ فى المعنى .

(٦) هذا من الذى يقوم مقام الضمير وهو فى صورتين إحداهما : أن تكون الجملة نفس المبتدأ كما فى ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » (من الآية ١ من سورة الإخلاص) ومثل هو زيد منطلق فالجملة هنا مفسرة للضمير فكانت إياه والثانية : نحو قولك : كلامى أو قولى زيد منطلق ومنه قوله عليه السلام : « أَفْضَلُ مَا قلْتُه أنَا وَالنَبِيُونَ مِنْ قَبْلِي : لاَإلَه إلاَّ اللَّهُ » .

المبتَدأُ مَرَّةً والخَبَرُ أُخرَى لِدلاَلَةِ السِّيَاقِ عَليْهِ [١] .

وَالمبتَدأُ مرتبتُه التقديمُ عَلى الخَبَرِ ، ثُمَّ قدْ يُوضَعُ غَير [٢] مَوْضعِهِ ، وقَدْ يَلْزَمُ فيهِ الأَصْلُ وقَدْ يَلْزَمُ فيه الفَرْعُ [٣] ، ومَوْضِع لزُوم الأَصْلِ : إذَا كَان المبتدَأُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ [٤] ، أو مُتَضمِّنًا معْنى حَرْفٍ لَهُ صدْرُ الكَلام [٥] أوْمُضَافاً إلى مايَتَضمَّنُه [٦] أوْكَانَ مَعَهُ لاَمُ التَّوكِيد [٧] ، أَوْ ما التَّعَجُّبِيَّة [٨] أو كان الخبـر محْذوفًا والمبتدأ معْرِفةً [٩] ، أو كانا مَعْرِفَتيْنِ [١٠] أَوْ نكرتيْن مُتَساوِيَتِى المرتبة بُعْداً عَن المعْرِفة ودُنُوًّا مِنها [١١]

---

(١) الحذف لايكون إلا لقرينة لفظية أو معنوية تقوم مقامه كالتى فى قولهم السمن منوان بدرهم ، وحذف المبتدأ مثاله قولك : الهلال والله لقوم يَتَراءَوْنَ الهلال وقولك المسك والله إذا شممت ريحا طيبة وحذف الخبر مثاله لولا زيد لأكرمتك .

فائدة : الحذف نوعان : جائز وواجب فالجائز مثل الهلال والله أى هذا الهلال لقوم يشاهدون الهلال فحذف المبتدا . ومن حذف الخبر كما فى قول تعالى : « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ وَاللاَّئى لَمْ يَحِضْنَ » (من الآية ٤ من سورة الطلاق) واللازم مثل ضربى زيدا قائماً ولَوْلا زيدٌ لكان كذا أى موجود وكل رجل وضيعته أى مقرونان .

(٢) ب قد يوضع غيره موضعه .

(٣) المبتدأ أحق بالتقديم من الخبر لفظا ؛ لأنه مسند إليه والخبر مسند ، لكنهم استجازوا تقديم الخبر مفردا وجملة وهو على ثلاثة اقسام : قسم يجب تقديمه وقسم يجب تأخيره وقسم يجوز فيه الأمران .

(٤) مثاله : « قُلْ هُو اللهُ أحد » (من الآية ١ من سورة الإخلاص) .

(٥) مثاله : مَنْ أخوك ؟ وَمنْ يكرمْنِى أكرمه .

(٦) مثاله : غلامُ مَنْ جاءك ؟ أوقولك : غلام مَنْ تَضْرِبْه أضْربْه .

(٧) ب « لام الابتداء .

(٨) فلام الابتداء والتوكيد مثل قولك لزيد قائم وما التعجبيه مثل ما أحسن زيداً ! .

(٩) مثاله زيد جواب لمن قال لك : مَنْ فى الدار ؟

(١٠) مثاله : أخوك زيد أو زيد أخوك .

(١١) مثاله : خير من زيد خير من على .

أَوْ كَانَ المُبتَدأُ مُشْبهاً بالخَبر (١) ، وقَدْ يخْرجُ هَذَا أيضاً عَنْ أصْلِه فى الشِّعْرِ (٢)، أوْ كَانَ مُخْبراً عَنْهُ بفعْلِهِ (٣)، ورُبما استُجيزَ خُرُوجُ هَذَا أيضـاً عَنْ أصْلهِ فى الكلام وهُوَ ضَعِيفُ نَحْو : قامَا أَخَواكَ عَلى أنَّ الألفَ ضَمِيرٌ ، وقَدْ يلزمُ إخْرَاجُ الخَبر عنْ أصْلهِ وذَلك إنْ كَانَ مفْرداً وفيهِ مَعْنَى الاستفْهام (٤) ، أو كانَ ظرفا لا يُسَوِّغُ الابتدَاء بالنَّكرة سِوَى تَقْـديمه علَيْهَا (٥) ، أوْ كانَ المبتَدأُ متَّصِلاً بضَمير يعود علَيْهِ أو عَلَى شَىْءٍ فى الخَبـرِ (٦) ، أوْ كانَ المبتَـدأُ هُوَ أنَّ المفْتُـوحـةَ وما عَمِلَتْ

---

(١) مثاله أبو يوسف أبو جنيفة .

(٢) وذلك مثل قول الشاعر وهو رؤبة بن العجاج .

إن الـرُّبيـعَ الـجَـوْدَ وَالْـخَـرِيفَـا يَدَا أَبِـى الـعَـبَّـاسِ والـصُّيـوُفَـا

وقول الاخر وهو ذو الرمة :

ورَمْـلٍ كَأوْرَاكِ الـعَـذَارَى قَطَعْـتُـهُ إذَا ألبَسَتْـهُ الْمُـظْلِمَـاتُ الحَنَـادِسُ .

وهـو باب معروف ، وقد أشبع ابن جنى الكلام فيه فى كتابه الخصائص (١ : ٣٠٠) باب غلبة الأصول على الفروع .

(٣) مثاله : زيد قام .

(٤) مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟

(٥) مثاله : فى الدار رجل .

(٦) مثاله : فى الدار ساكنها ومثل : لكل مدرسة تلاميذها .

فيهِ (١) ، أوْ كانَ الخَبـرُ محْذوفاً وَالمبتدأ نكرةً لايُبْتَدَأُ بهَا مَالَمْ يَتَقَدَّمْ عَليْهَا ظَرْفٌ هُوَ خَبرٌ لهَا (٢) .

---

(١) مثاله عندى أن زيدا منطلق ومثل : فى علمى أنك حافظ .

(٢) مثاله : مررت بقومك : قاعد وقائم أى منهم قاعد وقائم ورجل فى جواب مَنْ قال مَنْ فى الدار ؟

وهنـاك قسم ثالث وهو الذى يجوز فيه الأمران وذلك مثل قولك : تميمى أنا وقوله تعالى : « سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ ومَمَاتُهُمْ » (من الآية ٢١ من سورة الجاثية) ومنه قول الشاعر وهو مالك بن خالد الهُذلى :

فَتًـى مَا ابـنُ الأغَـرِّ إذَا شَتَـوْنَـا ... وحُـبُّ الـزَّادُ فى شَهْـرَىْ قِمَـاحِ

أراد ابن الأغر فتى وما زائدة ، ومثل قول الشاعر وهو الفرزدق :

بنـونـا بنـوأ بْنَـائِـنَـا ، وَبَـنَـاتُـنَـا ... بَنُـوهُنَّ أبْنَـاءُ الـرِّجَـالِ الأبَـاعِـدِ

أراد : بنو أبنائنا بنونا فقدم المشبه به ، وقد منع الكوفيون تقديم الخبر لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر ، وهذا لا محذور فيه ؛ إذا كانت النية به التأخير ، وإنما المحذور أن يتقدم لفظاً ومعْنى ، ومن كلامهم ؛ فى بَيْته يُؤْتَى الْحَكَمُ وفى أكفانه لُفَّ الميت .

بَاب
(الاشْتِغَالُ أو مَا أُضْمِرَ عَامِلُه عَلى شَرِيطَةِ التَّشَاكُلِ)

إذَا ذُكِـر اسْمٌ وذُكِر بعْدَهُ فِعْل يَتَناوَلُ ضَمِيرَهُ أو المُلَابِسَ لضميرِهِ مرفُوعاً ـ سواء كانَ تناوله لَهُ بواسطةٍ أوْ بغَيْر وَاسِطَةٍ ـ وجَبَ الرفْعُ فى الاسْمِ الأَولِ (١)، وَإِنْ تَنـاوَلَ الضَّمير عَلَى الـوجْهَيْن المـذكُـورَيْن منصوباً وُصِلَ بيْن الاسْمِ والفِعْلِ بحَرْفٍ لا يَعْمَلُ مَا بعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ وجَبَ الرَّفْعُ (٢)، وَإنْ كانَ قَبْلَ الاسْمِ حَرْفٌ لَا يليه إلا الفِعْلُ فَالنَّصْبُ

---

(١) المبحوث عنه فى هذا الباب أولوية الرّفع أوالنّصب ، فتارة يجب الرفع ، وتارة يجب النصب ، وتارة يترجح أحدهما وتارة يتساويان ، وحيث انتصب فَبفعْلٍ لازِمِ الإضمار ؛ لأن المفسر نائب عنه فلم يُجْمَعْ بينهما ولنرجع إلى لفظ الكِتَاب . فقول الجزولى يتناول ضميره يعنى اشتغل به عن الظاهر ، والملابس لضميره يعنى المضاف إلى ضميره ، ونصب المؤلف كلمة مرفوعاً على الحال ، وكان تناوله له بواسطة يعنى لم يَتَعَدَّ الفعلُ إلى الضمير بنفسه بل بحرف الجر أو بغير واسطة يعنى أنه يتعدى بنفسه ، وجب الرفع فى الاسم الأول يَعْنِى الذى يعود الضمير إليه مثال الأول زيْدٌ قام ومثال الملابس لضميره : زَيْدٌ قام أخوه ، ومثال ما يتناوله بواسطة زيدٌ ذُهب بهِ وذُهب بأبيه ، وإنما وجَب الرفع هنا ليطابق الظاهر المضمر إذ هما لشىء واحد ، فَلَمَّا رفع الضمير وجب أن يرفع الظاهر .

(٢) مثاله : زيدٌ هل ضَرَبْتَهُ ؟ وزيدٌ ما ضربت أخاه وكذلك جميع أدوات الاستفهام ولام الابتداء وما النافية وزيدٌ هنا مبتدأ والجملة التى بعده خبر له ومن هذا قول الشاعر .

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وجب الرفع فى « شَىْءٌ » ؛ لأن الصِّفَةَ (يَقْصِدُ اسم المفعول) لا تعمل فى الموصوف فلما تعذر العمل تعذر التفسير فتعذر الإضمار ، وقوله على الوجهين يعنى بواسطة أو بغير واسطة .

أيْضًا [1] ، وَإنْ ارتفَعَ فَعَلى الفَصْلِ لا علَى الابتداءِ [2]، وَإنْ كَانَ قَبْلَ الاسْم حَرْفٌ هُو أوْلَى بأن / يَلِيَهُ الفِعْل مِنْ أن يَلِيَهُ الاسْمُ ، أوْ كَانَ فى الفِعْلِ معْنى الطَّلَب أوْ حِيلَ بينهُما بحَرْفِ تحْضِيض أو عَرْضٍ أو تَمنٍّ أو عُطِفَ عَلى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ ، ولَمْ يَكُنْ هُناكَ مَا يُوجِبُ الاستئناف كانَ النصْبُ أوْلى [3] ،

٣٢

(١) مثاله : إنْ زيداً تَرَهُ فأكرمه والتقدير إنْ تَرَ زيداً فأكرمه ، وإنما وجب النصبُ ؛ لأن إنْ تطلب الفعل لا يليها غيره ، ومثل إنْ : حروفُ التَّحضِيضِ مثل : هَلاَّ زيداً ضربته .

(٢) مثاله قوله تعالى : « وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ » (من الآية ٦ من سورة التوبة) فأحد مرفوعة على أنها فاعل لِفِعْل محذوف مفسر بالفعل الذى بعدها .

(٣) لَمَّا ذكر أين يجب النصب وأين يجب الرفع أخذ يذكر أين يُخْتَارُ النصب من غير وجوب وذكر خمسة مواضع : فالأول : أن يكون قبل الاسم حرف الأَوْلَى به أن يلى الفعل وهو على أصناف ، الأول حرف استفهام نحواً زيداً ضربتهُ ؟ آلسَّوْطَ ضُربَ به ؟ أزيداً أنتَ محبوسٌ عليه ؟ والثانى حرف النفى نحو ما زيداً ضربته ولا زَيداً يضربه عمرو والثالث أن يتقدم عليه اسم فيه معنى الشرط كقولك إذا زيداً تلقاه فأكرمه كقول الشاعر وهو ذو الرمة :

إذَا ابْـنَ أبِـى مُوسَـى بِلاَلاً بَلَغْتِـه ... فَقَـام بفَـأسٍ بَيْـنَ وُصْلَيْـكِ جَازِرُ

أيْ إذا بلَغتِ ابن ابى موسى الثانى : أن يكون فى الفعل معنى الطلب : ومعنى الطلب الأمر والنهى والدعاء نحو قولك : زيدا اضْرِبْهُ وعَمراً لا تسمعْه وفى الدعاء نحو قول الشاعر وهو أبو الأسود الدؤلى :

أسِيَـران كَانَـا أحِبَّـائى كِلاَهُمَـا ... فكُـلاًّ جَزاهُ اللهُ عَنِّـى بمَـا فَعَـلْ

بنصب « كُلاًّ » واللهم زَيداً لا تعذبْه ، وأما قوله تعالى : « وَالسَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أيْدِيَهُمَا » (من الآية ٣٨ من سورة المائدة) فإن الخبر محذوف تقديره فيما يتلى عليكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . الثالث : أو حيل بينهما بحرْف تحْضِيضٍ مثاله : زيداً ألاّ تضرِبه يُختار فيه النصب كما ذكرت . الرابع العرض كقولك زيدا ألا تنْزلُ عليه ، وهو كالتَّحْضِيض ، أما التمنى فمثل قولك زيْدا ليتك =

وإنْ عرِىَ مِمَّـا يُوجِبُ النَّصْبَ [1] أو اخْتِياره ، وَمـا يوجِبُ الرفْعَ وَلَمْ يُعْطَفْ عَلَى جُمْلَةٍ ذاتِ وَجْهَيْنِ الرَّفع أَوْلَى ، وَإِنْ عَرِىَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وعُطِفَ عَلَى جُمْلَةٍ ذَاتِ وَجْهَيْنِ اسْتَوى الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِيهِ [2].

= ضربته ؛ لأن خبر ليت لا يعمل فيما قبلها ،

الخامس : قوله أو عطف على جملة فعلية نحو قولك لقيتُ القوم حتى زيداً لقيته قال تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يشَاءُ فى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِين أَعَدَّ لَهُمْ عذَاباً أَلِيمًا » (من الآية ٣١ من سورة الإنسـان) والرفع فى كل هذه المواضع جائز لكن النَّصب أفصح . وأما قولـه : ولم يكن هنـاك ما يوجب الاستئنـاف فقد احترز به عما إذا كان فى الكلام المعطوف حرف يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك : لَقِيتُ زيداً و أمَّا عَمرٌو فقد مررتُ به ومثل قولك لقيت زيداً وإذا عمرو يضربه فإذا هنا للمفاجأة .

(١) لَمَّا ذكر المواضع التى يختار فيها النصب شرع فى ذكر المواضع التى يُخْتَار فيها الرفع فقال : إن عَرِى مما يوجب النصب وذلك بأن يكون قبل الاسم حرف لا يليه إلا الفعل نحو إنْ زيداً تَرَهُ أو اختياره يعنى المواضع الخمسة التى ذُكِرتْ فى اختيار النصب ، وما يوجب الرفع فى المَوْضِعَيْن اللذين ذُكِرا فى أول الباب ولم يعطف على جملة ذات وجهين نحو قولك زيدٌ لقيت أباه وعمرو مررتُ به .

(٢) هذا هو الذى يتساوى فيه الأمران من غير ترجيح ، وقَوْلُهُ مِنْ ذَلِكَ إشَارَة إلى قوله فإن عرى مما يُوجب النصب أو اختياره إلى آخره ، فإذا سلم من هذه ولم يعطف على جملة ذات وجهين تَرَجَّحَ الرفعُ ، وإن عُطف تَساوى الأمران نحو قولك زيدٌ ضربته وعمرو لقيتُه فى طريقه .

بَابٌ
(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)

الأَفْعَالُ الَّتِى تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَقْدِيمِ الخَبَرِ عَلَيْهَا أَقسَامٌ : فَكَانَ وَأَمْسَى وَأَصبَحَ وَأَضحَى وظَلَّ وَبَاتَ وصَارَ قِسْمٌ ، ولَيْسَ قِسْمٌ ، وَمَا زَالَ وَمَا انفَكَّ وَمَا فَتِىءَ وَمَا بَرِحَ قِسمٌ ، وَمَا دَامَ قِسمٌ .

فَكَانَ : لِاقْتِرانِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ المَاضِى ، ورُبَّمَا دخَلَها مَعْنَى صَارَ [1] ، وَتَجِىءُ زَائدةً وبِمَعْنَى حَدثَ فَتَخْرُجُ [2] .

---

(١) خروج الشىء عن معناه إلى باب آخر على خِلاف الأصل ولذلك قلله ، بل وربما لايأتى إلا فى الشعر كقول الشاعر وهو ابن أحمر :

بِتَيْـهَـاءَ قَفْرٍ والـمَـطِىُّ كَأَنـهـا ... قَطا الحَـزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُـوضُهَا

(٢) ولسنا نعنى أن دُخولها كَخُروجِهَا فى كل معنى ، بل المراد أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هى لوقوع شىء مذكور بل هى دالة على مجرد الزمان وفاعلها مصدرها .

كقول الشاعر :

سُراة بَنِـى أبِـى بَكْـرٍ تَسَـامَـى ... عَلَى كَانَ الـمُـسَـوَّمَـةِ الـعِـرَابِ

ومثل قولك : ماكانَ أحْسنَ زيداً وقول الشاعر :

فى غُرفِ الجَنَّـةِ العُلْيَـا الَّتِى وجَبَتْ ... لَهـمْ هُنَـاكَ بِسَـعْـىٍ كَانَ مَشْكُـورِ

وقول الشاعر :

فى لُجَـةٍ غَمَـرتْ أبـاكَ بحُـورُهـا ... فى الـجَـاهِـلِـيـةِ كَانِ وَالإِسْـلَامِ

وقوله :

وَلَبِسْتُ سِرْبَـالَ الشَبَـابِ أزورُهَـا ... وَلَـنِـعْـمَ كانَ شَبيـبَـةُ المُخْـتَـالِ

وتجىء بمعنى حدث كقول الشاعر وهو الربيع بن ضبع الفزارى وكان من المعمَّرين

إِذَا كانَ الـشِّـتَـاءُ فَأدْفِئُـونِـى ... فإنَّ الـشـيـخَ يهـرمـه الـشـتـاءُ

قال الأشمونى : ١ : ١١٦ « إذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وجاز أن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها ، وإذَا قلت كان زيدٌ أخاكَ وجبت أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة » .

وَأَصْبَحَ وأَمْسَى وَأَضْحَى : كلُّ وَاحدَةٍ مِنهَا لاقتران مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بالزَّمَانِ الَّذِى يُشارِكُها فى الْحُرُوفِ [١]، وَيدْخُلها مَعْنى صَارَ ، وَتَجِىءُ لِلدُّخُولِ فى الأَزْمِنَةِ المذْكُورَةِ فتَخْرُجُ [٢] .

ظَلَّ : لمِصَاحَبةِ الصِّفةِ لِلْمَوْصُوفِ نهَاراً . وَباتَ : لَيْلاً ، وتَجِىءُ ظَلَّ بِمعْنَى صَارَ ، وَباتَ بمَعْنى عَرَّسَ فَتَخْرُجُ [٣] .

وصَارَ : لا نقلَابِ الشَّىْءِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ لَمْ يكُنْ علَيْهَا ، وَيدْخُلهَا مَعْنَى انْتَقلَ فَيصِيرُ خبَرُهَا إِلَى كَذَا [٤]

---

(١) قوله لا قتران مضمون الجملة بالزمان الذى يشاركها فى الحروف يعنى الصباح والضحى والمساء ، لأن هذه أسماء زمان يشارك أصبح وأمسى فى حروفها الأصلية فى الأصل ويدخلها معنى صار كقول الشاعر وهو عدي بن زيد

ثُم أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ وكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بعْدَ حَالْ

وقول الشاعر وهو الربيع بن ضبع الفزارى :

فَأصبحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولاَ أَملِكُ رَأسَ البَعِيرِ إنْ نَفراً

وقول الشاعر :

وكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فأمسَيْتُ كُلَّمَا كُنِيتُ بُه فاضَتْ دُمُوعِى عَلَى نَحْرِى

(٢) وتجىء للدخول على الأزمنة مثاله : نحو قولك أَظْهَرْنَا وأعتَمْنَا وكذلك مثل قولك أصبحْتُمْ كما تنامون وَأَمْسَيْتُمْ كما تَنْحَرون وقول الشاعر وهو عبد الواسع بن أمامة .

وَمِنْ فعَلاَتى أننِّى حَسَنُ القِرى إذَا اللَّيْلَةُ الشهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

وزاد الأخفش قسماً آخر وهى الزيادة وحكى : ماأصبح أبردها وما أمسى أدفأها .

(٣) ظل بمعنى صار فى قوله تعالى : « فظَلْتُمْ تَفكَّهُونَ » (من الآية ٦٥ من سورة الواقعة) وقوله تعالى : « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْودا وهُو كَظِيم » (من الآية ١٧ من سورة الزخرف) وبات بمعنى عرس وتكون تامة فى قول الشاعر وهو امروُ القيس :

وَبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِى العَائِرِ الأَرْمَدِ

(٤) مثاله : صار زيد شيخا أى انتقل من الصبا إلى هذه الحال ومثل : صار الطين خزفاً .

وكلُّ مَا جَاءَ بمعْنَى صَارَ عَمِلَ عملَهَا وذَلكَ سِتَّةُ أفعَالٍ : اثنَانِ منها لَا يَخْـرُجَـانِ عَلى مَوْرِدِهَـا وهُمَـا : جَاءَتْ فى قَوْلِهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتَـكَ ، وقَعـدَتْ فى قَوْلِهِمْ : شَحَـذَ شَفْـرَتَهُ حَتّى قعدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ ، وَالأربعَةُ : عَادَ وَآضَ وغَدَا وَرَاحَ [1] .

٣٣ . وَمَـا زَالَ وأخَـواتُهـا لِمصَـاحَبَةِ الصِّفَةِ / للموْصُوفِ مُذْ كَانَ قَابلاً لَهَا [2] ، ويُنْفَى مَاضِيه بمَا ولَمْ ، وَغَيْرُ مَاضِيه بِلا ولَنْ ، ويجُوزُ حَذْفُ لَا مَعَهَا [3]

وَمَا دَامَ : لمقَارنَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ فى الحَالِ ، وَما معَهَا مَصْدَرِيَّةٌ

---

(١) اثنان منهما لا يخرجان عن الموضعين اللذين وردا فيهما من كلام العرب لجريهما مجرى المثل ، والأربعة الباقية تُستعمل فى جميع الكلام ، أمَّا مَاجَاءَتْ حَاجَتَكَ فمعناها معنى صار قال سيبويه : «كأنه قال ما صارت حَاجَتكَ » مثل قولك هند كانت أختَك ، وما مبتدأ وهو اسم جَاءَتْ وَحَاجَتَك خبر جاءت ولا تُسمع إلا بالتأنيث وقد رفَع بعضُهم حاجتُك وجعل خبرها ما الاستفهامية ، وأول مَاسُمع من الخوارج فى قولهم لابن عباس وقد جَاءهم رسولٌ من عند علىّ كرم الله وجهه . وأما عَادَ وَآضَ وغدا وراح فهى لتقرير الشىء على صفته فأشبهت باب كان فى هذا المعنى .

(٢) أخواتها مَافَتِىءَ وما انفك وما برح وهِىَ تدل على استمرار الخبر للذى الخبر ولدخول النفى فيها على النفى جَرَى مجرى كان فى إثبات الصفة للموصوف لأنَّ زال نفى ، وإذا انتفى النفى حدث الإثبات والإيجاب ولهذا امتنَع ما جاء زيدٌ إلا عالما أما قول ذى الرمة غيلان بن عقبة :

حَرَاجِيـجُ مَاتَـنْـفَـكُّ إلَّا مُنَـاخَـةً ... عَلَى الخَسْفِ أوْ نَرْمِى بِهَـا بَلَداً قَفْـرا

فقيه أوجه أقواها أن الخبر على الخسف .

(٣) لم لنفى الماضى معنى وما لنفى الماضى لفظا ومعْنى ولا ولن لنفى المستقبل وتحذف « لا » معَها قال تعالى : « تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » (من الآية ٨٥ من سورة يوسف) وقول الشاعر وهو خليفة بن براز وهو شاعر جاهلى :

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مَاحيِيـ ... ـتَ بهَـالِـكٍ حَتَّـى تَكُـونَـهْ

ولايقع هذا الحذف إلا فى القسم وقال امرؤ القيس :

فَقُـلْتُ : يَمِـيـنُ اللهِ أَبْـرَحُ قَاعِـداً ... ولَـوْ قَطَّعُـوا رَأْسِى لَدَيْـكِ وَأَوْصَـالِى

وَلذلكَ تَحْتَاجُ إلَى ضَمِيم فى كَوْنِهَا كلاماً [١] . ولَيْسَ : لانتفاءِ الصِّفَةِ عَنِ الموْصُوفِ فى الحَالِ وَقِيلَ : عمُوماً [٢] .

فَقِسْمُ كَانَ : يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ فيه الْخَبَرُ عَلى الْعَامِلِ إنْ خَلاَ عَنْ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ وَيجبُ إنْ كَان فِيهِ [٣] ، وَإنْ كَانَ المبْتَدأُ معَه ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى شَىْءٍ فى الخَبرِ وجَبَ تَقْدِيمُ الخبَرِ أوْ توسّطه بَيْنَ العَامِلِ وَالاسْمِ [٤] .

---

(١) مادام توقيت ، وهى تفيد ثبوت خبرها لاسمها ، تقول : اجلس مادمت جالسا أى دوام جلوسك فدوام توقيت للجلوس ، وما معها مصدرية ؛ لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه الذى هو الدوام مقامه ، ثم وضع مادام موضع الدوام والضميم يقصد أنها تحتاج إلى ضميم فى كونها كلاما فلا تقول مادام زيد جالسا ، بل لابد مِنْ تَقَدُّم كلام عليها وهذا الذى عَنِيَهُ بالضميم .

(٢) ليس لنفى مضمون الجملة فى الحال وقال بعضهم : إنها للنفى مطلقا قال الله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يَأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » (من الآية ٨ من سورة هود) قال الجزولى ذلك لأن سيبويه قال « لَيْسَ خَلْقُ الله مثلَه » والمشهور عند المؤلفين أنها للحال ، وظن المصنف أن هذا مُخَالفٌ لما ذكره سيبويه ، وليس مخالفا له ؛ لأنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصُوصاً بزمان دون زَمَانٍ ونُفِىَ بليس فإنه يُحْمَلُ على الحال ، فإنْ ذكر زمان فيكون النفى والإيجاب مقيدا بذلك الزمان فى ليس وغيرها ، وإذا كان مرادهم هذا فلا يكون قول المؤلفين مخالفا لما قاله سيبويه ، وبنوتميم يجرونها مجرى ما فيقولون ليس الطيبُ إلاّ المسْكُ بالرفع على الابتداء والخبر لانتقاض النفى بإلا ، وجعل أبو على القالى (المسائل الحلبية ١٨١ ، ١٨٢) الخبر محذوفا وسيبويه يجعل الخبر هو المسك لقولهم ما كان الطيبُ إلاّ المسْكَ ؛ لأن معنى الكلامين واحد .

(٣) مثل قولك ، مَنْ كان أخوكَ ؟ وأين بات زيدٌ ؟ وأىُّ خزف صَارَ الطينُ ؟ قال تعالى : « أهؤُلاَءِ إيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ » (من الآية ٤٠ من سورة سبأ) .

(٤) مِثَالُ ذلك كان فى الدار مالِكُهَا وصار على التَّمْرَةِ مثلُها زُبْدًا وكان ناصرَ زيدٍ ابنُ عمه وهنا وجب تقديم الخبر لئلا يلزم تقديم المضمر على المظهر لفظا ومعنى .

ولَيْسَ : يجُوز فِيهَا مَا جَازَ فى كَانَ عِنْد القُدَماءِ وَلاَ يتقدَّمُ خَبَرُهَا علَيْهَا عِنْدَ المُتَأخِّرِينَ [١] ،

وَمَا زَالَ وأخواتُهَا : لاَ يتقَدَّمُ خبرُهَا عَليْهَا ؛ لمكَانِ « مَا » إلاَّ عِنْدَ ابْنِ كَيْسَان ، ولَيْسَ يُخَالِفُ فى أنَّ كَانَ إلى صَارَ لاَ يَتقَدَّمُ خَبَرُهَا علَيْهَا إلاَّ إذَا نُفِيَتْ بمَا [٢] .

ومَا دَامَ : لاَ يتقدَّمُ خبرُهَا علَيْهَا اتِّفَاقاً ؛ لكَوْنها صِلةً لِمَا [٣]

وجَوازُ توسُّط الخبر عَامٌّ فى جَميعِهَا [٤] ، وَكُلُّهَا لاَ تدْخُلُ عَلَى مُبْتَدَإٍ فيهِ معْنَى شَرْطٍ أو اسْتِفْهَامٍ [٥] ولاَ عَلَى مُبْتَدَإٍ خَبرُه جُمْلَة لا تَحْتَمِلُ

---

(١) أجاز أبو على الفارسي (المسائل الحلبية ٢٢٤) وغيره من متقدمى النحاة مثل سيبويه ويونس وأبى عمرو بن العلاء تقديم خبرها علَيها ، ومنعَ المبرد وَجماعَةٌ من الكوفيين التقديم ؛ لعدم تصَرفها وهو مردود بقوله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يأتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ » (من الآية ٨ مِنْ سورة هود) فَيَوْمَ معمول لِمَصْرُوفٍ وهو خبر لَيس .

(٢) يقول الجزولى : إنَّ مازال وما فتىء وما برح لا يتقدم خبرها عليها لمكان ما ؛ لأن ما نافية وهى من حروف الصَّدْرِ ، وحروف الصَّدْر لا يتقدم عليها مَا فى خبرها ، أما ابن كيسان فيجيز التقديم ؛ لأنه يفرّق بين تقديم الخبر على مازال وبين تقديمه على ما كان ، لأن حرف النفى فى « مازال » وأخواتها لا يفارق الفعل فكأنه ليس بحرف نفى داخل على الفعل وهو معه بمعنى فعل موجب وكأنه فى معنى كان كذامُذْ كَانَ قابلا لِتِلْكَ الصِّفَةِ وليس حروف النفى فى غير هذا الموضع كذلك ، وهو فى معنى فعل موجب ولا ، والحاصل أن مازال وأخواتها لايتقدم خبرها عليها أبدا وأما رَأىُ ابْن كَيْسان فلا يعتد به لِضَعْفِهِ .

(٣) ومعنى هذا أن ما دام مصدرية ومعمول ما دام صلتها والصلة لاتتقدم على الموصول ولا شيء منها .

(٤) أى أنه يجوز تقديم الخبر على الاسم لشبهه بالمفعول فى جميع هذه الأفعال ، وقد نقَل بعضُ المتأخرين أنه لايجوز توسُّط الخبر فى مادام ، كأنه يلتزم الترتيب فى الصلة ، وفصّل سيبويه بين تقديم الظرف الذى هو لَغْوٌ وبين ماهو مُعْتَمد به فاستحسن تقديمه إذا كان خبرا ؛ لأن التقديم للاهتمام والزيادة لايُهتم بها .

(٥) مثاله فى الشرط : مَنْ يكرمْنى أُكرمه ، لاتقل كان مَنْ يكرمنى أكرمه ، ولاتقل كان مَنْ أخذ الكتابَ ؟ وكان ينبغى للجزولى أن يقيد فيقول ، على أنْ يكون اسم =

الصِّدْقَ وَالكَذِبَ [1] ، وَلاَ عَلَى مُبْتَدإٍ خَبَرُهُ مُفْرَدٌ فِيه مَعْنَى الاسْتِفهامِ سِوَى كَانَ إِلَى صَارَ [2] .

وَمـا أَوْجَبَهُ كَوْنُ المُبتدإِ وَالْخَبَرِ مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ ، وكَوْنُ الْمُبْتَدإِ مُنَزَّلاً مَنْزِلَةَ الخَبَرِ مِنْ تَقَدُّمِ المُبْتَدَإِ ، لاَ يَجبُ فِى هَذَا

= الشـرط واسم الاستفهـام اسمهـا وَإلا فيجوز أن يكون الشرط مبتدأ والجملة خبره واسمها ضمير الشأن والقصة وهذا مما لا خلاف فى جوازه .

(١) مثـاله زيدٌ هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح معناه معها من حيث كانت الجملة لا تَقْتَضى إثبات شىء ودخول هذه الأفعال يقتضى أن الخبر ثابت وهذا تناقض وقد جاء مايصح معناه معها قال الشاعرِ وهو بعضُ من بنى نهشل :

وكُـونِـى بالـمَـكَـارم ذَكِّـريِـنِـى   وَدَلِّـىَ دَلَّ مَاجِـدَةٍ صَنَـاعِ

وبعبارة أخرى لو قلت كَانَ زيدٌ هل ضربتَه ؟ لم يجز ؛ لأن الخبرَ غيرُ واقع فكيفَ يجعل ماضيا وهو مستفهم عنه وكذلك أخواتها .

(٢) مثَالُه أين زيد وكيف زيد ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذى خبره مفرد فيه معنى الاستفهام وإن كانت الجملة استفهامية ؛ لأن الاسْتِفْهَامَ فى قوله أين زيـد ؟ إنما هو عن المكان الذى اشتمل فيه زيد ، فهناك استقرار فلم يتناف معنى الجملة مع معـانى كان إلى صار ، وانتفى دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التى خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، ونبأ على أن الخبر لايتقدم فيها وهو مذهب صحيح إلَّا ليس فالصحيح فيها جواز التقديم فيجوز دخول ليس على هذه الجملة فتقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردتَ بالاستفهام مَعْنى الإنكار ، كأنك تنكر أنْ يكون مكان ليس فيه زيد ، وبالجملة فلا يدخل على المبتدأ الذى خبره فيه مفرد معنى الاستفهام سوى كان إلى صار فتقول أين صار أخوك ؟ ومَنْ كان أخوكَ ؟ وكيفَ بَاتَ عمرو ؟ أما ما فى أوله ما فلا يدخل هنا .

البَاب إنْ ظهَر الإعْرَابُ فى أحدِهِمَا [١] .

وَلاَ يَدْخُلُ عَلى المبتدَإ المُخْبَرِ عَنْه بِالماضِى إلاَّ مَا يُنَاقِضُ معْنَاهُ المضِىّ مِنْهَا [٢] .

---

(١) يريد الجزولى : أنك لا تقول فى زيدٌ القائم القائمُ زيد على تقديم خبر المبتدأ وتقول فى كان : كان زيداً القائمُ وكان القائمَ زيدٌ ، وكذلك لاتقول خيرٌ من زيد خَيْرٌ من عمرو على تقديم الخبر وتقول كان خيرا من عمرو خَيْرٌ من زيد فتقدم وكذلك لا تقول فى أبو يوسف أبو حنيفة : أبو حنيفة أبو يوسف وتقول فى كان : كان أبا حنيفة أبو يوسف فلا يختلف المعنى ، وقول الجزولى . إن ظهر الإعراب فى أحدِهِمَا يريد إن ظهر فيهما أو فى أحدهما فاختصر ومثاله كان زيدٌ المُجْتَبَى ، وكان خَيْرٌ من زيد أعْلى من عمرو وكان فلان الأعشى ، واستظهر بهذا على ما لم يظهر فيه الإعراب نحو كان الفتى المجتبى وكان موسى الأعلى .

وبالجملة مهما كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد أخوك ، أو نكرتين متساويتى الرتبة فى القرب والبعد عن المعرفة نحو خير من زيد أفضلِ من علىّ أو كان المبتدأ مُشبهاً بالخبر نَحْو أبو يوسف أبو حنيفة ففى هذه الصُور الثَلاثِ يجب تقديم الخبر فيها ، وفى باب كان لا يجب ؛ لأن الفصل بين المبتدأ والخبر قد حصل بالإعراب الذى ظهر فيهما أو فى أحدهما ، فإن لم يظهر الإعراب أصْلاً لم يجز التقديم على ما مثلت بِهِ مِنْ قَبْل .

(٢) منع بعضهم مِن وقوعِ الماضى خبراً لكان وأمسى وأخواتهما إذا كانت بلفظ الماضى إلا مع قَدْ ظاهرةً أوْ مقدرةً ، وقال فى قوله تعالى : « وإنْ كَان قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُر » (من الآية ٢٧ من سورة يوسف) قَدْ قُدَّ وقول زهير بن أبى سلمى

وكَـانَ طَوى كَشحًـا على مُسْتَكِنَّـةٍ   فَلا هُوَ أبـدَاهَـا ولَـمْ يَتَجَمْجَمِ

قَدْ طَوَى وكذلك قول النابغة الذبيانى :

أمْسَـتْ خَلاَءً وأمْسَى أهلُهَـا احْتَملُوا .   أخْنَى عَليْهَـا الَّـذى أخْنَى علَى لُبَـدِ

أى قد احتملوا ، وفصل بعضهم فقال : لا يجوز ليس زيدٌ قام ؛ لأنها لنفى الحال وصار لايخبر عنها بالماضى ؛ لأنها لانقلاب الشىء مِنْ حالة إلى حَالةٍ لَمْ يكن عليها ، وكذلك مازال وأخواتها لاستقرار الصِّفة للموصوف وثبوتها له مذ كان قابلا لها وهَلُمَّ جرا فلا يجوز الإخبار عنها بالماضى لما فيه من المناقضة وهذا مراد الجزولى بقوله إلا ما يناقض معْناه المضىّ منها .

بَابٌ (إِنَّ وأَخَوَاتُهَا)

كُلُّ حَرْفٍ يلى الفِعْـلَ مَرَّةً وَالاسْمَ أُخْرَى فَأَصْلُهُ أَلَّا يَعْمَلَ ، وَما اخْتَصَّ بالاسْم أو بالفِعْلِ وَلَمْ يكُن كالجُزءِ مِنْهُ وجَبَ أَنْ يَعَملَ ، وَإِنَّ وأَخَواتِهَا مِمَّا يَخْتَصُّ بالاسْمِ لَا كجُزْءٍ مِنهُ فَأَصْلُهَا أَنْ تَعْمَلَ (١) .

وَكلُّ حَرْفٍ اتَّصل بالاسْمِ وعَمِلَ فِيهِ فَأَصْلُهُ أَنْ يَعْمَلَ الجَرَّ (٢) ، وَلَا يعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنصْبَ إلَّا لشبهِهِ بَما يَعْمَلُهُمَا كَشبَه إنَّ وأخَواتها بالأفْعَالِ فى المعْنَى (٣) ، وَالَّذى اسْتَحَقَّتْهُ بِذَلك أَنْ حُذِف مِنْ مُضَعَّفِهَا سِوَى

(١) الأصل فى العمل للفعل ؛ لأنه المؤثر فى المسمى حقيقة ، فوجب أن يكون فى اللفظ كذلك ، ثم تليه الحروف ؛ لأنها أدوات أشبهت الفعل فى الاختصاص ، فإذا عمل الحرف فإنما هو بالاختصاص أو بالشبه ، فما لايختص ولا يشبه وجب ألا يعمل كهمزة الاستفهام وحروف العطف ، وقد قال الجزولى فأصله ألا يعمل ولم يقل فلا يعمل ؛ لأنه قد عمل مالا يختص نحو ما الحجازية ولا فإنها تعمل عمل ليس تارة وعمل إن تارة أخرى ، وكل واحد منهما يدخل على الاسم والفعل ، أما المختص من الحروف بالاسم فنحو حروف الجر وإنَّ وأخواتها والمختص بالفعل نحو أدوات الشرط والجوازم لفعل واحد والنواصب ، واستظهر بقوله : ولم يكن كالجزء منه على لام التعريف والسين وسوف ، لأنهما للتخصيص ، وإنَّ واخواتها مما يختص بالاسم وليس كالجزء منه فأصلها أن تعمل .

(٢) لما ذكر أن الاختصاص موجب للعمل أخذ يبين ماالذى يجب أن يعمل بموجب الاختصاص ، فإن اختص بالاسم فحقه أن يعمل الجر ، وإن اختص بالفعل فحقه أن يعمل الجزم ، فحق إنّ وأخواتها إذاً أن تعمل الجر ؛ لأنها مختصة بالاسم ، ونقول لا ؛ لأنها ليست كالجزء منه كحروف الجر ، فإنها تؤثر فى مضمون الجملة كلها دون أحدهما ، فاختلفت عن حروف الجر التى تؤثر فى واحد منهما فقط .

(٣) لما قرر أن المختص لايعمل إلا الأثر المختص وهو الجر أو الجزم ، والرفع والنصب غير مختصين فلا تعملهما إن واخواتها إلا أنه عرض لها مع الاختصاص الشبه بالأفعال وقوله فى المعنى لغو ومُخِلٌّ إذا الشَّبهُ فى المعنى لايوجب العمل كحروف الاستفهام .

٣٤ لَعَلَّ / تَخْفِيفًا [١] ، وإنْ لَحِقَهَا معَ ضَميرِ المُتكلِّم نُونُ الوِقَايَةِ عَلى نَحْوِ مَا مضَى مُفصَّـلاً [٢] ، وَإنْ طَلبَتِ اسْمَيْن طَلَبَ الفِعْلِ المُتعَدِّى لَهُمَا [٣] ، وَإنْ فُتِحَتْ أواخِرُها كالماضِى [٤] ، وَإنْ رفَعَتْ أحدَهمَا ونَصَبَت الآخَر كمَا يفْعَلُ الفِعْلُ [٥] المتعَدِّى [٦] ، إلاَّ أنه قُدِّمَ فيها وُجوباً مَا أصْلُه أنْ يَتأخَّر فى الفِعْلِ تَنْبِيهًا عَلى أنَّ عملَها غيرُ متأصِّلٍ [٧] .

فَكُلُّ مُبْتَدإٍ لَا تَدْخُلُ عليه كان لا تدْخُلُ عَلَيه إنَّ [٨] ولاَ تدْخُل أيضاً

(١) أخذ يبين تلك الجهات التى أشبهت بها الأفعال ، والهاء فى اسْتحقَّتْهُ عائدة على عمل الرفع والنصب ، أى والشبه الذى استحقت العمل به كذا وكذا ، فمن ذلك أنْ خُفِّفَتْ بالحذف كما تخفف الأفعال والحذف أصله أن يكون فى الأفعال لتصرفها ؛ لأن الحذف تصرف والحروف لاتصرف لها ، فما حُذف تخفيفا من مضعف هذه الحروف إنما كان لشبهها بالأفعال ، والتى لم يحذف منها فمنبهة على أن الأصل فيها ألا يُحذف ، وهذا صحيح إذا قلنا إن الحذف فيها لشبهها بالأفعال .

(٢) هذه أيضاً جهة لفظية ؛ لأنها ترجع إلى زيادة حرف وهى جهة إجمالية من حيث المعنى إذ يقال لولا المشابهة بينهما لما حافظوا على إبقاء حركتها كالفعل .

(٣) هذه جهة معنوية وهى أن معناها لا يتم إلا باسمين لأنها لتأكيد النسبة ، والنسبة لا بد لها من متسبين فشابهت كان وأخواتها وظن وبابها فى ذلك .

(٤) هذه جهة من حيث اللفظ وبه تشبه غير كان أيضا من الأفعال نحو رد وشد وليت مثل ليس .

(٥) الفعل المتعدى لايوجد فى ب .

(٦) يعنى كما يفعل الفعل المتعدى إلى واحد ، واعلم أن المتعدى إنما هو ما نصب المفعول به ، وبه ارتفع الفاعل .

(٧) ذكروا لوجوب تقديم المنصوب فيها وجوها منها : ما ذكر وهو التنبيه على فرعيتها قال الزمخشرى : الحروف التى تعمل فى الجزأين على ضربين ما أشبه الفعل لفظا ومعنى مثل كان وأخواتها ، وما أشبهه معنى لا لفظا نحو ما ولاَ بمعنى ليس ، ففُضل المشبه من جهتين على المشبه من جهة واحدة بأن تقدم منصوبه على مرفوعه ، لان هذه مظنة قوة الفعل ، وعكس الأمر فى الآخر دليل على انحطاطه .

(٨) أحال هنا على ما ذكره فى باب كان من أنها لا تدخل على مبتدأ تضمن معنى الشرط والاستفهام ، أو كان خبره جملة لا تحتمل الصدق والكذب ، فأما قول الشاعر وهو الأخطل : =

على المبتدأ الذى خبره مُفْرَدٌ فيهِ مَعْنى الاستفهَام ، بِخلَاف كَانَ إلى صَارَ ، ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الخبَرِ علَيْهَا وَلاَ توسّطه بخلاف كَانَ إلَى صَارَ [1] ، إلَّا أنْ يَكُون ظَرْفاً فَيجَوزُ التوسُّطُ [2] .

وهَذِه الحُروفُ إِذَا دخَلَتْ علَيْهَا « مَا » كَانَ الإلغَاءُ أَحْسَنَ ، وقَدْ تَعْمَلُ ، وَالعَمَلُ فى إنَّ وأَنَّ أضعَفُ مِنه فى أخَواتها ، ومَوْضِعُ السَّمَاع لَيْتَ [3] ، وكلُّهَا لا تدْخُل عَلَى أخبارِها وَلا عَلى أسَمائِهَا المفْصُول

= إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ

وقول الآخر وهو الأعشى ميمون بن قيس

إنَّ مَنْ لَامَ فِى بَنِى بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فِى الخُطُوبِ

فإنها لم تدخل على مَنْ ، بل اسمها ضمير الشأن والقصة ومنه قولهم : إن بَك زَيْدٌ مأخوذٌ .

(١) الاستفهام له صدر الكلام فَصَحَّ تقدمه فى باب كان إلى صار بأن تقول مَنْ كان أخوك ؟ وأَيْنَ صار أبوك ؟ والخبر لا يتقدم فى باب إنَّ فلا يجوز لك أن تقول قائم إن زيداً ولا توسيطه كذلك فلا يجوز لك أن تقول إنَّ قائمٌ زيدا أما كان إلى صار فيجوز لك أن تقول قائما كان زيدٌ وكان قائما زيدُ .

(٢) يعنى يجوزأن تقدم الخبر على المبتدأ إذا كان ظرفاً ومثاله قول الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِى فِيهَا فإنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

ومثاله قولك : إن عند زيدٍ أخاكَ ، وليْت فى الدار صَاحِبَها ، وإنّ عندك زيداً مقيم وإن فيك عمَراً راغِبٌ .

(٣) يقصد الجزولي أن الإلغاء أحسن ؛ لأن بدخول « ما » يبطل اختصاصها بالاسم قال تعالى : « قُلْ إنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ الفَوَاحِشَ » (من الآية ٣٣ من سورة الأعراف) . قال الشاعر وهو الفرزدق :

أَعِدْ نظَرًا عَبْدَ قَيْسٍ لعَلَّمَا ... أَضَاءتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا

وإذا بطل اختصاصها لم تعمل و « ما » هذه هى الكافة ، أما إذا أعملتها كانت ما زائدة غير كافة قال ابن السراج : « وجدت فى مختصر بخط الكسائى جواز إعمالها مع ما لكن المسموعَ من العرب ليس إلا فى ليت كما فى قول الشاعر وهو النابغة .

قَالَتْ ألَا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أونِصْفُهُ فَقَدِ

برفع الحمام ونصبه قال سيبويه : « كانَ رُؤبة ينشده رفعا على أنه خبر » وذهب=

بَيْنها وبَيْنَهَا بالظرفِ ، ولا عَلى مَعْمُولِ خَبَرِهَا المقدَّم عَلَيْه ، وَلاَ على الفَصْل بَيْنَ اسْمِهَا وخبَرِها اللاَّمُ سِوَى إنَّ [1] ، وكُلُّها لاَ يُعْطَفُ عَلَى مَوْضِعِها ، وَلاَ عَلى مَوْضعِهَا معَ اسْمِهَا سوَى إنَّ ولَكنَّ ، وتنفَردُ إنَّ

= الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياسًا ، ووافقهم ابن مالك ولذلك أطلق فى قوله : وقد يبقى العمل ، ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن « ما » أزالت اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قوله تعالى : « قُلْ إنَّما أنا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إلَيَّ أنما إلَهُكُمْ إلَهٌ وَاحِدٌ » (من الآية ١١٠ من سورة الكهف) وقوله تعالى : « كأنَّما يُسَاقون إلى المَوْتِ » (من الآية ٦ من سورة الأنفال) وقول الشاعر وهو الأفوه الأودى :

فَوَالله ما فارَقتُكُمْ قَالِياً لكُمْ ولكنما يُقْضَى فَسَوْفَ يكُونُ

ويستثنى منها ليت فإنها تكون باقيةً مع « ما » على اختصاصها بالجملة الاسمية ، وأجازوا فيها الإهمال حملا على أخواتها كما فى بيت النابغة السابق .

(١) يجوز دخول لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة على واحد من أربعة : اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ، فأما المتأخران فالخبر نحو قوله تعالى : « وَإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ » (من الآية ٦ من سورة الرعد) والاسم نحو قوله تعالى : « إنَّ فى ذَلِكَ لَعِبرَةً » (من الآية ٢٦ من سورة النازعات) وأما المتوسطتان : فمعمول الخبر نحو إنَّ زيدًا لِطَعَامِكَ آكِلٌ ، والضمير المسمى عند البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا نحو قوله تعالى : « إنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ » (من الآية ٦٢ من سورة آل عمران) وقوله تعالى : « وإنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ، وَإنَّا لَنَحْنُ المُسَبِّحُونَ » (من الآيتين ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الصافات) وقد يكون دخولُ اللام واجبا وذلك إذا خففت إنَّ وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات كقولك إنْ زيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ ، وإنما وجبت هنا فرقا بين إن المخففة والنافية كقوله تعالى : « إنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بهَذَا » (من الآية ٦٨ من سورة يونس) فإن اختل شرط من هذه الشروط كان دُخولُها جائزا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك إن شددت نحو إنَّ زيْدًا قَائِمٌ أو خففت وأعملت نحو إنْ زيْداً قائم أو خُفِّفَتْ وأهملت وظهر المعنى كقول الشاعر وهو الطرماح بن حكيم :

أنا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ .

وَلَكِنَّ بالْعَطْفِ على مَوْضِعِهَا مع الاسْمِ بَعْدَ الخَبرِ عَلى رَأْيٍ [(1)] ، وَمُطْلقـاً عَلى رَأيٍ إنْ ظَهَـرَ الإعْرَابُ فى مَعْمُولِهاَ فبَعْدَ الخبَرِ وَإلاَّ فَمُطْلقاً [(2)] ، وَتَنْفَردُ لَكِنَّ بِبُطْلاَنِ العَمل فِيها مَعَ التَّخْفِيفِ .

---

(١) قال الزمخشرى (المفصل ٢٩٥) « ولأنَّ محل إنَّ المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز فى قولك إنَّ زيْدًا ظَريفٌ وعمروٌ وإنَّ بشراً راكبٌ لا سعيدٌ أوْبل سَعيدٌ أنْ ترفع المعطوف حملا على المحَل » وَإنَّ اختصتْ بذلك ؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء ولم يخـرج الكلام من الإخبار إلى غيره كما تفعل ليت ولعل وغيرهما ، بل أكدته والتأكيد تقرير الشىء فصح العطف على الموضع ، وأجاز سيبويه أن تعامل أنَّ مثل إنَّ فى هذا كقوله تعالى : « أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِيَن وَرَسُولُهُ » (من الآية ٣ من سورة التوبة) بالفتح والرفع ، وأجرى الزجاج الصفة مجرى العطف فأجاز رفع الصفة على موضـع إن مع اسمهـا وحمل عليه قوله تعالى : « إنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ » (من الآية ٤٨ من سورة سبأ) .

واعلَم أن العـطف على المـوضـع إنما يصح عند البصريين بعد مُضِيِّ اسْمِ إنَّ وخبرها نحو إنَّ زيدا قَائم وعمرو وعمرا ، فإن عطفْتَ قبل مضى الخبر نحو قولـك : إن زيدا وعمرا قائمان فالنصب لا غير وتثنية الخبر وهذا أيضا فى جميعها ، وأجاز الكوفيون رفعه بشرط ألا يظهر الإعراب فى الاسم نحو إنِّى وزيدٌ ذاهبان ، ومطلقا يريد أن صاحب هذا الرأى يُجيز العطف على موضع إنَّ مع الاسم قبل الخبر مثل إنَّ زيداً وعمرا قائمان وإنك وزيدٌ قائمان سَواء ظهر الإعراب فى الاسم أو لم يظهر وبعد الخبر نحو إنَّ زيدا قائم وعمرو وإنك قائم وعمرو وليس فى الدنيا مَنْ يُجيز إنَّ زيداً عمرٌ قائمان على أن يكُونَ عمرو مرفوعاً بالابتداء معطوفا على موضع إن دون الاسم ؛ لأن ذلك يؤدى إلى ارتفاع قوله قائمان بالابتداء وبأنَّ ، ولأنك تستأنف قولك وعمرو والجملة الأولى لم تتم .

(٢) أى أنـه لا يجـوز عنـد صاحب هذا الرأى إنَّ زيدا وعمرو قائمان لظهور الإعراب فى الاسم وإنما يجوز ذلك بعد الخبر نحو إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو .

بَابٌ

إنَّ المكْسُورة : مَتَى خُفِّفَتْ وَأُعْمِلَتْ فحُكْمها حُكْم الثَّقِيلَةِ [1] ، وَمتَى خُفِّفَتْ وَأُلْغيَتْ وَوَلِيَتْهَا الأَسْمَاءُ فمبتَدآتٌ وَيجبُ إثْبَاتُ اللَّامِ [2] ، فَإنْ وَلِيَتْهَا الأَفْعَالُ لَمْ تكُن إلاَّ مِمَّا يدْخُلُ عَلى المبتَدَأِ وَالخَبرِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ وَلزِمَت اللاَّمُ ، ويجُوزُ دُخولُها عِنْدَ الكُوفيين عَلى سَائِرِ أَنْواعِ الفِعْلِ ويَجبُ إثبَاتُ اللَّام [3] .

---

(١) وجاز إعمالها مع التخفيف فى نحو قوله تعالى : « وإنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » قراءة (من الآية ١١١ من سورة هود) وهنا لا يجب إثبات اللام فى الخبر كما لا يجب فى الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها تقول : إنَّ زيداً قائم وَإنَّ زيداً لقائم ، ولا يليها الفعل ؛ لأنها عاملة حينئذ .

(٢) إذا ألغيت عند التخفيف جاز أن يليها الأسماء فإنْ وليتها الأسماء كانت مُبْتَدأةً ولـزمت الـلام الفاصلة النافية والمخففة ـ مذهب سيبويه أنها لام الابتداء ، وذهب الفـارسى أنهـا غيـرهـا اجتلبت للتفـرقة ـ كقوله تعالى : « وإنْ كُلٌّ لَمَّا جَميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرونَ » (من الآية ٣٢ من سورة يس) وكقوله تعالى : « إنْ كُلُّ نفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ » (من الآية ٤ من سورة الطارق) قراءة وما زائدة .

(٣) وإن خففت ووليتها الأفعال لم تكن إلا ناسخة فى قوله تعالى : « وَإنْ وجَدْنَا أَكثرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » (من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف) وكقوله تعالى : « وَإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبِينَ » (من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء) أى إنك لمن الكاذبين وَعَلِمْنَا ولزمت اللام للفصل أيضا بينها وبين النافية ، وقد جاءت بغير لام فى قولهم أما إنْ جَزاكَ اللهُ خَيْراً » .

وقال الكوفيون فى مثل قوله تعالى : « وَإنْ كُنَّا عَنْ دِراسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ » (من الآية ١٥٦ من سورة الأنعام) إنَّ إنْ هى النافية وَاللاَّمُ بمعنى لا فلذلك جوَّزوا دخولها على سائر الأفعال وأنشدوا للشاعرة عاتكة بنت زيد وهى تخاطب جرموز (قاتل الزبير يوم الجمل) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

٣٥ وأَنَّ المَفْتُوحَةَ / تُخفَّفُ وَتُثَقَّلُ ، وَهِيَ فى خِفَّتِهَا : إمَّا مُلْغَاة وإمَّا مُعْملةً ، فَالمُعْمَلَة كالمثقَّلَةِ (١) ، وَالمُلْغَاةُ تَلِيها الأَسماءُ وَالأفعَالُ فإذَا وَلِيَتْهَا الأَسماءُ فَمُبْتَدَآتٌ وَاذا وَلِيَتْهَا الأفعَالُ فَالأَحْسَنُ أنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا وبيْنَها بحَرْفِ تَنْفِيس أوْ نَفْى أوْ تَوقُّع ، وَما بعْدَها مِنَ الأَسْمَاءِ وَالأفعَالِ فى مَوْضِعِ خَبَرِها واسْمُهَا محْذُوفٌ لفظاً موْجُودٌ معْنَى ، هَذا مَعْنَى الإلغَاءِ فيها بخِلَافِ المكْسُورَةِ (٢) ، وحُكْمُ العَطْفِ عَلَى المُضْمَرِ فى

---

(١) يقول الجزولى إنَّ أنْ المثقلة لا كلام فيها وحكم إعمالها مع التخفيف وعدم إعمالها ما ذكر مع المكسورة ، إلا أنَّ الإلغاء فيها غير معناه فى المكسُوَرة عَلى ما يأتى :

(٢) فالمفتوحة إذا خففت إما أن تليها الجملة الاسمية أو الفعلية ، فإن كانت اسمية فاسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية المذكورة بعدها فى موضع خبرها ، وقد يَتقَدَّمُ الخبر كقول الشاعر وهو الأعشى :

فِى فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْد قَدْ عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ولا يقال إن (كل من يحفى) اسمها وهالك خبرها ، فإن دخلت على الجملة الفعلية فإما أن يكون الفعل ماضيا أو غير ماض فإن كان ماضيا فلا يخلو إلا أنْ يكون مثبتا أو منفيا، فإن كان منفيا فلابد من حرف النفى والأجود أن ينفى بما مثل قولك علمت أنْ ما قام زيد ؛ لأنه إن نفى بلا التبس بالدعاء ، وإن كان ماضى المعنى دون اللفظ نفى بلم وإن كان مثبتا فلابد من قَدْ فى مثل قولك علمت أن قد قام زيد ، وقد تُحذف قد من اللفظ ولكنها تكون مرادة كما فى قوله تعالى : « لَوْلاَ أنْ مَنَّ اللهُ علَيْنَا » (من الآية ٨٢ من سورة القصص) وإن كان غير ماض فإما أن تكون للحال أو الاستقبال ، فإن كان للحال فلا يخلو أن يكون مثبتا أو منفيا ، فإن كان مثبتا فلابد معه من السين أو سوف كما فى قوله تعالى : « عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى » (من الآية ٢٠ من سورة المزمل) وإن كان منفيا فلابد من لا النافية كقوله تعالى : « وَحسِبُوا ألَّا تَكونُ فِتْنَةٌ » (من الآية ٧١ من سورة المائدة) قراءة وقوله تعالى : « ألَّا يَرْجِعُ إلَيْهِمْ » (من الآية ٨٩ من سورة طه) وتقام ليس مقام لا قال تعالى : « وأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلَّا مَا سَعَى » (من الآية ٣٩ من سورة النجم) وقد جاء الفعل بعدها من غير فصلٍ ، وذلك على ضربين : دعاء وغير دعاء فالدعاء كقولك أما أن يغفرُ الله لك وفى غَيْر الدعاء كقوله تعالى : « أنْ يَتِمُّ الرضَاعَةَ » (من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة فى قراء الرفع ومنه قول =

أخْبارِهَا مِنْ مَسَائِلِ بَابِ العَطْفِ (١) .

وَفِى لعَلَّ لُغَاتٌ سِتٌّ (٢) : وَالفَرْقُ بَيْنَ الناصِبَةِ لِلْفِعْلِ وَالناصِبةِ للاسْمِ المُلْغَاة : أنَّ المُخَفَّفَةَ المذْكُورة لا يَعْمَلُ فِيها إلا فِعْل مُحَقَّقٌ (٣) ، وَأنَّهَا إذَا وَلِيها فِعْلٌ جَازَ أنْ يُفْصَلَ بَيْنَها وَبَيْنَهُ بحَرْفِ نَفْى

= الشاعر وهو النابغة الذبيانى :

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

وقول الشاعر :

أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيحَكُمَا مِنِّى السَّلَام وأنْ لَا تُشْعِرَا أحَدَا

وأجاز سيبويه أن يكون الإلغاء فيها كا لإلغاء فى المكسورة وأنه لا عمل لها لفظا ولا تقديرا كالمكسورة .

(١) تقدم أن العطف على موضعها مع اسمها سائغ بالرفع بعد مضى الاسم والخبر ، ويجوز أن يعطف على الضمير الذى يكون فى الخبر المشتق ولكن بعد ما يؤكد أو يكون هناك ما يقوم مقام التوكيد كقوله تعالى : « أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ ورسُولُه » (من الآية ٣ من سورة التوبة) فإنه يجوز أن يكون معطوفا على المضمر فى بَرِيء وقد قام الجار والمجرور مقام التوكيد وتعين هذا الوجه على قراءة فتح أنَّ أو تستأنف ويقدر له خبر ، أما مَنْ قرأ بكسر إنَّ فتجوز الأوجه الثلاثة ، وعلى كُلٍّ فهذه المسألة تتعلق بالعطف فينبغى أنْ نذكره فى بابه .

(٢) أما معناها فهى لتوقع مرجو أو مخوف . قال تعالى : « لَعلَّ السَّاعةَ قَرِيبٌ » (من الآية ١٧ من سورة الشورى) وقوله تعالى : « لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (من الآية ٢٠٠ من سورة آل عمران) وقوله تعالى : « لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أو يَخْشى » (من الآية ٤٤ من سورة طه) أمَّا لغاتها : فلعَلَّ : وَعلَّ - وعَنَّ - وَأنَّ - ولأنَّ ولَعَنَّ قال سيبويه : « وقد يقول العرب عَلَّك وعَنَّك ولَعَنَّك » قال الفرزدق :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أوْ أثَرَ الخِيَام

وعن أبى العباس (المقتضب ٣ : ٧٣) « أن أصلها عَلَّ وزيدت عليها لَامُ الابتداء » والصحيح أنَّ اللامَ أصْلٌ .

(٣) هذا ينبغى أن يكون مُتَّصِلاً بأحكام إنَّ وأنَّ ويجب أن يكون متَّصِلاً بقوله : هذا معنى الإلغاء فيها بخلاف المكسورة ؛ لأن هذا من تمام أحكام إنَّ ، ولما كانت المخففة يليها الفعل تارة والاسم أخرى فيلتبس إذا خففت ووليها الفعل بالناصبة للفعلْ ، ذكر الفروق بينهما وذلك من وجوه أحدهما : أن الفعل الذى قبل المخففة =

أَوْ تَنْفِيس أو تَوقُّعٍ [1] ، وَأَنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَها جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ والَناصِبَة لِلفِعْلِ بعَكْسِهَا [2] .

والاسْمِيَّةُ على مُذْ أغْلبُ ، وإذَا وَلِيها مَالَيْسَ بزمانٍ قُدِّرَ بينه وَبَيْنَها زَمَانٌ مضَافٌ إليهِ لفظاً ومعْنى إن كَانَ اسماً أو في حُكمِه [1] ، وَإِنْ كانَ فعْلاً فإلى مَصدرِهِ معْنى وإلَيْهِ لَفْظًا [2]

= يجب أن يشاكلها في التحقيق كقوله تعالى : « وَيعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبين » (من الآية ٢٥ من سورة النور) وقال تعالى : « أفَلاَ يَرَوْنَ ألا يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً » (من الآية ٨٩ من سورة طه) فيمن رفع يرجع وهى قراءة أبى حيوة وانظر ابن خالوية صفحة ٨٩ ، ونَعْني بالمحقق ما ترجح فيه أحد الجانبين : ثم الأفعال التى يقع فيها الاشتباه فهى إما عِلْمٌ ويقين وإما ظَنٌّ وحُسْبان وإمَّا خوف ورجاء ، فأما العلم واليقين فلا تقع بعده إلا المخففة قال تعالى : « لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ ألا يَقْدِرُونَ عَلَى شَىْءٍ » (من الآية ٢٩ من سورة الحديد) وَأَمَّا الثانى : فعلى ضربين . الأول أن يترجح إلى أن يقارب العِلْمَ فتقع بعده المؤكدة : وإن لم يترجح وقعت بعده الناصبة وعلى هذا قرئ « ألاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ » . (من الآية ٧١ من سورة المائدة) رفعا ونصبا وأما القسم الثالث : وهو الذى بمعنى الخوف والرجاء فَلاَ يقع بعدهَا إلاَّ الناصِبة للفعل ؛ لأن ما بعدَها يحتمل أن يقع وألا يقع وَالتأكيد إنما يكون بما ثبت واستقر قال تعالى : « وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّين » (من الآية ٨٢ من سورة الشعراء)

(١) هذا هو الفرق الثانى بأَنَّ أَنْ المخففة إذا جاء بعدها فعل جاز أنِ يفصل بينها وبينه حرف تنفيس أو نفى أو تَوَقُّع ، والناصبة لا يجوز الفصل بينها وبين فعلها إلا بلا النافية فقط .

(٢) الناصبة لا يليها إلا الفعل فلو جاء بعدها اسم لا تعمل أصلا ، ومهما وقع بعدها السين أو لن لم تكن إلا المخففة .

وتَجِيءُ إنْ شَرْطِيةً وَزَائِدَةً وبِمَعْنَى مَا [1] ، وَأنْ تفسيراً وَزائِدَةً [2] .

لَكِنَّ : إذا خُفِّفَتْ لَمْ تَعْمَلْ وقد بُيِّنَ حُكْمُها فى بَابِ العطْفِ [3] .

---

(١) إنْ المكسورة الهمزة المخففة على أربعة أضرب : مخففة وشرطية ونافية وزائدة ، وقال بعض المتأخرين . أصلها أن تكون شرطية إلاّ أن المشروط عُدِمَ عند عدم الشرط فخرجت إلى معنى النفى ، وجعلها الكوفيون بمعنى إذْ كقوله تعالى : « وإنْ كُنْتُمْ فى رَيْبٍ » (من الآية ٢٣ من سورة البقرة) والنافية تعمل عمل ما الحجازية فى قول المبرد قال الشاعر :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ   إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِين

وإذا دخلت على ما الحجازية أبطَلت عملها . وأمثلتها شرطية مثاله : إنْ يقُمْ زَيْدٌ يقم عمرو وزائدة مثاله ، ما إن زيد قائم وبمعنى ما مثاله قوله تعالى : « إنِ الكافِرُونَ إلاَّ فى غُرُورٍ » (من الآية ٢٠ من سورة الملك) .

(٢) أنْ المفتوحة أيضًا لها أربعة معان مخففة ومُفسِّرةً وناصبة للفعل وزائدة : فالناصبة هى المصدرية ، وتدخل على المستقبل والماضى ، قال تعالى : « فَما كَانَ جَوابَ قَوْمِه إلاَّ أن قَالُوا » (من الآية ٥٦ من سورة النمل) وتدخل على لفظ الأمر كقول سيبَويه أمَرْتُهُ أنْ قُمْ ، وإذَا نصبت الفعل خلصته للاستقبال ، وأما الزائدة فنحو قوله تعالى : « فلمَّا أنْ جَاءَ البَشِيرُ » (من الآية ٩٦ من سورة يوسف) وقال الشاعر وهو علباء بن أرقم اليشكرى وقيل غيره .

وَيَوْماً تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأنْ ظَبْيةٍ تَعْطو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

وأما المفسرة فتتحقق بثلاثة شروط :

(أ) أن تكون بعد كلام فيه معنى القول لانفس القول .

(ب) أن تأتى بعد جملة

(ج) ألا تكون فى صلة الفعل الذى تفسره كقوله تعالى :

« وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا » (من الآية ٦ من سورة ص) والانطلاق هنا هو الانطلاق فى الكلام ، وقوله « أنِ امْشُوا » تفسير لذلك الكلام الذى انطلقوا فيه وأنْ فيه بمعنى أىْ ويسميها الكوفيون العبارة .

(٣) حكى السهيلى عن أبى القاسم بن الرماك أنه أفاد رواية إعمالها عن يونس والمشهور ماذكره الجزولى قال أبو على الفارسى : « والاقْتِصار فيها عَلى الإلغاء منبهة على أن الأصل فى هذه الحروف إذا خففت الإلغاء وصارت حرف عطف إلا أنَّ معنى الاستدراك لايفارقها » .

كَأَنَّ : تُخَفَّفُ وتُثَقَّلُ فتَعْمَلُ وتُلْغى ، وَمَعْنَى الإلغَاء فِيها مَعْنَاهُ فى أَنَّ المفْتُوحَة (١)

لَيْتَ : عِنْد الكُوفِيِّينَ تَنصُبُ اسْمَيْنِ ، وَقدَّرهَا الفَرَّاءُ بِتَمَنَّيْتُ ، ولَيْسَ قَوْلُهُ :

.... يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رواجِعَا

---

(١) إذا خففت فمنهم مَنْ يُعْمِلُهَا كقول الشاعر وهو رؤبة

ومُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيظِ القَلْبِ كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءا خُلْبِ

غَادَرْتُهُ مُجَدَّلاً كَا لكَلْبْ

ومنهم من يلغيها ، ومعنى الإلغاء فيها حذف اسمها لفظا وإرادته معنى وهو ضمير الشأن ومنه قول الشاعر :

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بوَجْهٍ مُقَسَّم كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا إلَى وَارِق السَّلَمْ

بالأوجه الثلاثة ، فالرفع على إضمار اسمها أى كأنها ظبيةٌ والنصب على إعمالها مخففة والجر على زيادة أنْ والقَصْدُ كظبية وحكى الكوفيون : إن من العرب مَنْ ينصب بها مفعولين مثل ليت وأنشدوا للعمانى وقيل لأبى نجيلة :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

بِمُثْبِتٍ لِذَلِكَ [1] ، وقَدْ جَرُّوا بلَعلَّ مُنبهَةً عَلَى الأَصْلِ ، وَأَشْرَبُهَا مَعْنَى لَيْتَ مَنْ قَرَأَ « فَأَطَّلِعَ » نَصْباً [2] .

---

(١) ليت معناها أتمنى ويجوز عند الفراء أنْ تجرى مجرى أَتمنَّى بنصب مفعولين واستدل بقول الشاعر وهو العجاج :

قَدْ طَرَقَتْ لَيْلِى بلَيْلٍ هَاجِعَا   يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

قال الكسائى : الاسم الثانى منصوب على خبر كان مقدرة وَروَوْا ليت الدَّجَاجَ مَذْبُوحًا أى كان مَذْبُوحًا أما رواجعا فى البيت فيجوز أن تكون حالا من الضمير فى لنا المقدرالذى هو خبر ليت ، أو يكود الخبر محذوفا وقال سيبويه : كأنه قال أقبلت رواجعا أو على حذف كان لكثرة ذكرها معها كقوله تعالى : « يَا لَيْتَنِى كُنْتُ تُرَاباً » (من الآية ٤٠ من سورة النبأ) والتقدير ياليت أيام الصبا كانت رواجعا .

(٢) زعم بعض النحاة وهو أبو زيد أن من العرب مَنْ يقول : لعل زَيْدٍ بالخفض فقال الجزولى إنما جرُّوا بها تنبيها على أن أصل هذه الحروف أن يكون حَرْفَ جر ، أما إعمال لعل فى الجر فَفَصِيحٌ وقد جَاء قليلا مثل قول الشاعر وهو خالد بن جعفر .

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِى عَلَيْهَا   جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

وأنشدوا أيضا للشاعر وهو كعب بن سعد الغنوى :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخْرى وَارْفَع الصَّوْتَ جَهْرَةً   لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وبعضهم يكسر اللام فى لَعَلِّ ، وقد تأول البيت وهو أن اللام محذوفة أى لَعَلَّ لأبى المغوار : وقد لمح فيها معنى التمنى من قرأ « فَأَطَّلِعَ » (من الآية ٣٧ من سورة غافر) نصْبا ؛ لِأن مَنْ طمع فى شىء تمناه ، وقالوا الفرقُ بيْنَ الرجاء والتمنى أنَّ التمنى للشىء غير الممكن والرَّجاء عكسه .

بَابٌ (كَسْرُ هَمْزَةِ إنَّ)

إنَّ تُكْسرُ مُبْتَدَأَةً وجوَاب القَسمِ وفى خَبَرِهَا اللاَّمُ وَصِلَة وَبعْدَ وَاو الحَالِ ، وَبعْدَ القَوْلِ المُجرَّدِ مِنَ الظَّنِّ والطَّلَب [١] ، وَما عدَا هَذِه المواضِع فَبخِلاَفِهَا ، وَإن شِئْتَ قُلْت : كُلُّ مَوْضِع يتعَاقَبُ عليْهِ الاسْمُ وَالفِعْلُ فَهِى فِيهِ مكسُورة ، وَما انفرَد بأَحَدِهمَا بِخلاَفِهِ ، وَإن شِئْتَ قُلْتَ : كُلُّ مَوْضع هُوَ للاسْمِ المفْردِ فَهِى فِيهِ مفْتُوحَةٌ وكُلُّ موْضعٍ هُوَ للكلام فَبالخِلاَفِ [٢] .

---

(١) مثال المبتدأ : إنَّ زيدا قائم ، وجواب القسم : والله إنَّ زيداً قائم ، وفى خبرها اللام ظننت إنَّ زيدا لقائم وصلة ما كما فى قوله تعالى : « مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ » (من الآية ٧٦ من سورة القصص) ومثال واو الحال : جاء زيد وَإنه يضحك ، وبعد القول كما فى قوله تعالى : « قَالَ إنِّى عَبْدُ الله » (من الآية ٣٠ من سورة مريم) واستظهر بقوله المجرد على القول الذى بمعنى الظن ؛ لأنه يجوز معها الفتح والكسر على اختلاف اللغات فى الاشتراط في الفتح وعدم الاشتراط فيه ، والمفتوحة وإن شاركت المكسورة فى معناها ، وهو توكيد مضمون الجملة لكنهما يفترقان من حيث أن المكسورة الجملة معها باقية على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلب الجملة إلى المفرد فتعامل معاملة المصدر .

(٢) هذا هو الضابط الإجمالى قال أبو على الفارسى (الإيضاح ١٢٩ ، ١٣٠) « كل موضع صح وقوع الفعل والاسم فيه فهى مكسورة ، وما لم يقع فيه إلا أحدهما فهى مفتوحة » . والرأى الثانى ، ما كان مظنة للجملة فإنَّ فيه مكسورة وما كان مظنة للمفرد فهى فيه مفتوحه وهو أحسن من الأول .

ومواضع فتح أنَّ تقع فى موضع الفاعل كقولك بلغنى أنك منطلق أو المجرور كقولك جئتك لأنك كَريم » ، وبعد لولا كقوله تعالى : « فَلَوْلاَ أنَّهُ كَانَ مِنَ المُسَبِّحِين » (من الآية ١٤٣ من سورة الصافات) ؛ لأن المفرد فيه ملتزم فى الاستعمال ، وبعد لو قال تعالى : « ولَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا » (من الآية ٥ من سورة الحجرات) وبعد ظننت وأخواتها مالم تدخل اللام .

وقد تأتى فى مواضع تحتمل الوجهين كقولك : أول ما أقول أنى أحمد الله ، فإنْ جعلتها خبرا للمبتدأ فتحت كأنك قلت : أول مقولى حَمْدُ الله ، وإن قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا كأنك قلت أول قولى إنى أحمد الله ثابت ، فأول قولى مبتدأ وإنى بعده جملة محكية للقول وخبر المبتدأ محذوف أىْ ثابت .

/ بَابُ حُرُوفِ الجَرِّ

الحرُوفُ الَّتِى يُجَرُّ بِهَا : إِمَّا حَرْفٌ فَقَطْ كَمِنْ وَإِلَى وفى ورُبَّ وَالبَاءِ وَاللَّامِ والتَّاءِ وَالوَاوِ ومُنْ فى القَسَم ولَوْلَا وَحاشَا عَلَى رَأْىِ سِيبَوَيْهِ وحَتَّى (١) .

---

(١) حروف الجر منها مِنْ فى قوله تعالى : « وَمِنْكَ وِمِنْ نُوح » (من الآية ٧ من سورة الأحزاب) وإلى فى قوله تعالى : « إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ » (من الآية ٤٨ من سورة المائدة) وفى كما فى قوله تعالى « لِلهِ مَا فى السَّمٰوَاتِ » (من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة) ورُب فى قولك رُبَّه رجُلا لقيت وربه رجلين وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل ، وإن جَرَّتْ ظاهرا فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو رب رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ .
والباء كما فى قوله تعالى : « آمِنُوا بِاللهِ وَرسُولِهِ » (من الآية ١٣٦ من سورة النساء) وقوله تعالى : « قُلْ آمِنُوا بِهِ » (من الآية ١٠٧ من سورة الإسراء) ، واللام كما فى قوله تعالى : « لله مافى السمٰوَاتِ » (من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة) والتاء فإنها لا تَجُرُّ إلَّا اسْم الله عزَّ وَجَل وَرَبًّا مُضافا إلى الكعبة أو إلى الياء قال تعالى : « تَا للهِ تَفْتأ تذكُرُ يُوسُفَ » (من الآية ٨٥ من سورة يوسف) وقوله : «تالله لَقَدْ آثرَكَ الله عَلَيْنَا » (من الآية ٩١ من سورة يوسف) . وقوله تعالى : « وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصنَامَكُم » (من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء) وقالت العرب : تَرَبِّ الكعبة وَتَرَبِّى لأفعَلَنَّ ، والواو كما فى قول الشاعر :

فَلا وَاللهِ لَا يُلْفَى أُنَاسٌ   فَتًى حَتَّاكَ يَاابْنَ أَبِى زِيَادِ

وقد يُجر بها وهي محذوفة فى مثل قول الشاعر وهو جميل بن معمر :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فى طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِى الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر جَداً وقال ابن مالك وبعد الواو شاع ذا العمل . مُنْ فى القسم ومثاله : مُن اللهِ إنك لَأشِرٌ ، ويقال مُنْ ومِنْ فى هذا بضم الميم وكسرها . ولولا : زعم سيبويه أنها حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو لولاىَ ولولاكَ ولولاهُ فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ، وزعم الأخفش أنها فى موضع رَفْع بالابتداء وَوُضِعَ ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل لِلَوْلاَ فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر ، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد على لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقول الشاعر وهو عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبى سفيان فى شأن الحسن بن علىّ بن أبى طالب :

أَتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا   وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ =

وإمَّا حَرْفٌ مرَّةً وَفِعْلٌ أُخْرى كخلا وعَدا وحَاشَا عَلَى رَأْيِ الْمُبَرِّدِ [1]
وَإمَّا حَرْفٌ مرَّةً واسْمٌ أُخْرى كَعَنْ وَعَلى وكَافِ التَّشبِيهِ ومُنْذُ ومُذْ [2] .

= وقول الشاعر وهو يزيد بن الحكم :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

وحاشا على رأى راجع للولا ولحاشا معاً ؛ لأن الخلاف فيهما ، فأما الخلاف فى لولا فقد ذكرته ، وأما حاشا فمذهب سيبويه أنها حرف جر والمبرد يُجَوِّزُ فيها أن تكون حرفَ جر وفِعْلا ويستشهد بما حكاه أبو عثمان المازنى من أنه سمع أعرابيا يقول : اللهُ اغفِرْ لى ولمن سمعنى حَاشا الشيطانَ وأبا الإصْبَع ، والثابت عند النحاة أن الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يُجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه ، فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والأخفش وابن خروف وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ومنه قول الشاعر :

حَاشَا قُرَيْشًا فإنَّ اللهَ فضَّلَهُمْ ... عَلَى الْبَرِيَّةِ بالإسْلَامِ وَالدِّين

وحتى كقوله تعالى : « سَلَامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلع الفجْر » (مِنَ الآية ٥ من سورة القدر)
وقولهم : أكلت السمكة حتى رأسِهَا فى أحد وجوهها .

(١) وأما خلا وعدا وحاشا فقد قلنا إن سيبويه لم يسمع فيها إلا الجر بخلاف المبرد وقد ذكرتُه .

(٢) مِثَال كونها أسماء : جئت مِنْ عَنْ يمينه وعثرت مِنْ عليه وأما كاف التشبيه فلا تكون كما ذكر إلا عند الأخفش وأما عند سيبويه فلا تكون عنده إلا اسما إلا فى الضرورة كقول الشاعر وهو امرؤ القيس :

ورُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا ... تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِى

وتستعمل الكاف اسماً بمعنى مِثْل كما فى قول الشاعر وهو العجاج :

يَضْحَكْنَ عَنْ كَا لبَرَدِ الْمُنْهَمِّ ... تَحْتَ عَرَانِينَ أُنُوفٍ شُمِّ

ويروى :

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ ... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أى عن مِثْل البَرَدِ وقول الشاعر :

بِكَا لَّلقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ ... لِأُولَعَ إلَّا بالْكَمِىِّ الْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى وابن مالك فى الاختيار .

وعَنْ وعَلى اسْتُعْمِلَا اسمين : الأول بمعنى جَانب والثانى بمعنى فوق كقول =

فمِنْ : تكُونُ لابتدَاءِ الغَايَةِ وَللتَّبْعِيضِ ، وَلِتَبْيِينِ الجِنْسِ ، وتُزَادُ لاسْتغـراقِ الجنْسِ فِى الفَـاعلِ وَالمفْعُولِ فِى النَّهْى ،وَفيهِمَا وَفى المبتَدَأِ فى النَّفْىِ وَالاسْتِفْهامِ ، وقد حَكى بعضُ البغداديين : قد كَانَ مِنْ مَطرٍ فزادَها فى الإيجابِ وهُوَ عِنْدَ البَصْريينَ غَيْرِ الأخْفَشِ مُؤَوَّلٌ (١) .

= الشاعر وهو قطرى بن الفجاءة :

وَلَـقَـدْ أرانِـى لِلرِّمَـاحِ دَرِيئَـةً ... مِنْ عَنْ يَمِـيـنِـى تَارةً وأمَـامِـى

وقول الشاعر وهو مزاحم بن الحارث العقيلى يصف قطاة :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْـدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَـا ... تَصِـلُّ وعَـنْ قَيْضٍ بِزَيْـزَاءَ مَجْهَـلِ

ومنذُ ومذ يستعملان أيضا اسمين وحرفين فالأول مثل : ما رأيته مذ يومان أو منذ يَوْمُ الجمعة وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير أمَد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يَوْمُ الجمعة وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل لفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره ابن مالك والسهيلى قال الشاعر وهو الفرزدق يرثى يزيدَ بن المهلب :

مَا زَالَ مُذْ عَـقَـدَتْ يَدَاهُ إزارَهُ ... فَسَمَـا فَأدْرَكَ خَمْسَـةَ الأشْبَـارِ

وقال آخر وهو الأعشى مَيْمون بن قيس :

وَمَـازِلْتُ أَبْغِى الخَيْـرَ مُذ أنـا يَافِعٌ ... ولـيـدًا وكـهْـلًا حَيْثُ شِبْتُ وأمْـرَدَا

والمشهور أنهما حينئذ ظَرْفان مضافان إلَى الجملة ، وقيل إلى زَمانٍ مضافٍ إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر . وحرفا جر مثل : ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة ومنذ يَوْمِ الجمعة أى مِنْ يوم الجمعة . ولم يعُدَّ الجزولى مِنْ حروف الجر لعَلَّ وَمتى كما لم يَعُدَّ كى التعليلية الجارة لما الاستفهامية نحو كيمه ؟ وللمصدر المؤول من أن المضمرة والفعل نحو كى يَذْهَبَ .

(١) مِنْ : تكون لابتداء الغاية مثل قولك جئت من الدار ، وللتبعيض مثل قولك أكلت من الرغيف ، ولتبيين الجنس مثاله قوله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرجْسَ مِنَ الأوثَانِ » (من الآية ٣٠ من سورة الحج) وكان الأفضل أن يقول وتُزادُ لاستغراق الجنس أو تأكيده ومثال ذلك فى التى لبيان استغراق الجنس فى النهى : لا يقُمْ من أحد ولا تضرب مِنْ أحد ، وقوله وفيهما وفى المبتدأ فى النفى والاستفهام مثال ذلك فى التى لبيان استغراق الجنس فى النفى والاستفهام : ما قام من رجل وهَلْ قام من رجل ؟ وهل ضربتَ من رجل ؟ وهل لكم من بطل ؟ ، ومثال التى لتأكيد استغراق الجنس فى النفى =

إلَى : تكُونُ لانتهاءِ الغَايةِ ويدْخلُها معنى مَعَ [١] .

وفى : للوَعاءِ ويدْخلُها معْنَى عَلَى [٢] .

وُربَّ : للتَّقليل ، وَلا تعْمَلُ مُبَاشرةً فى مَعْرفَةٍ إلاّ وهُوَ مُضمَرٌ مُبْهَمٌ مُفَسَّرٌ بوَاحِدٍ منصُوبٍ [٣] ولاَ بواسِطَة إلا وهُو مُضَافٌ إلى مضمر [٤] يَعُودُ عَلى ظَاهـر نَكِـرة عَملتْ فِيهِ رُبَّ مُبَاشرةً [٥] ، وَيلْزَمُ فى الظَّاهِرِ مِنْ

=والاستفهـام : ما قام من أحـد وهل ضربت من أحد؟ واستغراق الجنس فى النهى والاستفهام : ما قام من أحد وماضربت من أحد ، وهل قام من أحد ؟ وهل ضربت من أحد ؟ وما فى الدارمِنْ أحد وهل فيهما من أحد ؟ وقوله مؤول : تأويله على أن الفاعل مضمر والتقدير قد كان كائن من مطر فأضمر لتقدم كان كقول الله تعالى : « إذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا » (من الآية ٤٠ من سورة النور) يريد إذا أَخْرَجَ المُخرج فاضمر المخرج لتقدم أخرج .

(١) ويدخلها معنى معَ مثاله قوله تعالى : « مَنْ أنصَارِى إلَى اللَّهِ » (من الآية ١٤ من سورة الصف) وقوله تعالى : « وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إلَى قُوَّتِكُمْ » (من الآية ٥٢ من سورة هود) وقوله تعالى : « ولاَ تأكُلُوا أَموالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ » (من الآية ٢ من سورة النسـاء) وهذا عند المحققين ليس بمعول عليه ؛ فهذه الآيات يمكن تأويلها وردها إلى الانتهاء كأنه قال : مَنْ يُضيفُ نُصْرتهُ لِى إلَى نُصْرةِ الله ؟ ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم فى الأكل .

(٢) مثـاله قوله تعالى : « وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فى جُذُوعِ النَّخلِ » (من الآية ٧١ من سورة طه) أى على جذوع النخـل ، وليس هذا عنـد المحققِينَ على ما قال ولكن « فى » فيه على أصلها وفى هنا للوعاء ؛ لأن الجذع مكان المصلوب والمكان وعاء للمتمكن فيه .

(٣) رب قد تكون لتقليل ذات الشىء وقد تكون لتقليل نظيره نحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

فَيَـارُبَّ مَكْـرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وطَـاعَنْتُ عَنْـهُ الخَيْـلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

وقوله ولا تعمل مباشرة فى معرفة إلا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب مثاله : ربه رجلا لقيت ، ومعنى قوله مبهم كأنه قيل : هل من رجل كريم ؟ فقيل له : فقيل له ربَّه رجلا كريما .

(٤) مثاله رب رجلٍ وأخيه ، فرب هو العامل فى أخيه ولكن بعد أنْ عمل فى النكرة .

(٥) إنما وجب وصف معمولها عند أبى على الفارسى وأبى بكر لتحصل الفائدة =

مَعْمُولِهَا النَّعْت عِنْدَ قومٍ [1] ، ولاَ يتعَلَّق رُبَّ إلَّا بفعْلٍ مُتأخّر عَنْهُ . ومَتَى لَحِقَتْهُ « مَا » سَاغ أنْ تَلِيه الجُمْلَتَانِ الاسْمِيَّةُ وَالفعْلِيَّةُ [2] ، ولَا يكونُ الفِعْل إلا مَاضِياً مَعْنًى أو مَعْنًى ولفْظاً [3] وكثيراً ما يُحْذَفُ الفِعْلُ الَّذِى يَتعَلَّقُ بِهِ رُبَّ [4] .

= من النوع المخصوص ، وقيل وجب وصف النكرة ؛ لأنه أبلغ فى التعليل وقد يكون الوصف جملة كقول الشاعر وهو الأعشى ميمون بن قيس :

رُبَّ رَفْدٍ هرقْتَهُ ذَلِكَ اليَوْ مَ وأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أقْيَالِ

(١) التقليل يشبه النفى فكان له صدر الكلام وأيضا فهى مقابلة لكَمْ التى لها صدر الكلام .

(٢) أقول : إذا لحقتها (ما) الكافة هيأتها للدخول على الفعل كما كانت تدخل على الاسم قال تعالى : « رُبَمَا يوَدُّ الَّذِينَ كفَرُوا » (من الآية ٢ من سورة الحجر) ونَدَرَ دُخُولُهَا على الجملة الاسمية قال الشَاعِرُ . وهو أبو داود الإيادى :

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمُ وعَنَاجِيجُ خَلْفَهُنَّ المِهَارُ

وذلك لأنهم لما قصدوا إلى تقليل النسبة المفهومة من الجمل أتوا بصورة الجملة مفيدة معناها وأدخلوا رب مكفوفة إيذانا بذلك ، حتى قال أبو على الفارسى : يجب أن تقدر « ما » اسما مجرورا بمعنى شىء فى البيت السابق والجامل خبر لضمير محذوف والجملة صفة « ما » أى رب شىء هو الجامل المؤبل ، وما ذكره الجزولى من دخول رب بعد اتصالها بما على الجملة الاسمية ليس هذا مذهب سيبويه بل هى عند سيبويه تختص بالجملة الفعلية وحمل قول الأعشى : ربما الجامل على الضرورة ، وأن الجملة الاسمية وضعت موضع الفعلية .

(٣) كقولك فى الماضى لفظا ومعنى : ربما قام زيد ، أوْ معنى دون لفظ كقوله تعالى : «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا» (من الآية ٢ من سورة الحجر)وقيل إنما وجب أن يكون ماضيا لأنها جواب ما فعلت قال المبرد (المقتضب ١ : ٢٨٩) : « رُبَّ تدخل على كل نكرة لأنها لا تخص شيئا فإنما معناه أن الشىء يَقَعُ ولكنه قليل » .

(٤) جاز حذفه للعلم به فصار بمنزلة ما يتعلق به الجار فى قولك زيد فى الدار ، وقيل : لأن رب لا تقع إلا جَوابا فكأن متعلقها معلوم مع كثرة الاستعمال كما يحذف متعلق بسم الله .

البَـاءُ : تكُـونُ للإِلْصَـاقِ (١) ، وَيدْخلُهـا معْنَى الاسْتِعَانَةِ ومعْنَى المَصاحبةِ ومعْنَى الظَّرْفِ (٢) ، وَتكُون للتَّعْدِيَةِ (٣) ، وَتكُون زَائِدةً فى الْفَـاعِلِ وَالمفْعُولَ وَالْمُبْتدأ وَالخِبَر ، إلاَّ أنَّ زِيادَتَها فِى الخَبَرِ مَقْصُورٌ عَلَى النَّفْى وَالاسْتِفْهَامِ فِى الْأعْرفِ (٤) .

---

(١) الإلصاق : هو الإضافة أى تضيف إلى ماكان لاينضاف إليه لولا هى ، مثاله : خاض برجله الماء .

(٢) الاستعانة : كقولك كتبت بالقلم ، المصاحبة مثاله : خرج زيد بثيابه ، ودخل عليه بثياب السفر واشترى الفرس بسرجه ولجامه ويسمى بعضهم هذا المعنى الملابسة ومنه قولى تعالى : « تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ » (من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون) ،فيمن قرأ بالضم ، أى ملتبسة بالدهن وكسر الباء قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ودويس ومنه قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

خَلِيلَىَّ مُرَّابِى عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ   لِنقْضِى حَاجَاتِ الفُؤادِ المُعَذَّبِ

أى مُرَّابِى وأنتما مصاحبان لى ، ومثال الظرفية : أقمت بمكة ، وسكنت بالمدينة وزيد بالبصرة .

(٣) قوله : وتكون للتعديه مثاله قوله تعالى : « ولَوْ شَاءَ اللَّهُ لذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ » (من الآية ٢٠ من سورة البقرة) أى لأذهب سمعهم ، ومنه ذهب فلان بالمال أى أهلكه ، وقد تكون للتعليل كقولك : بنعمة الله وصلت أى بسبب ذلك ، وأخذته بذنبه أى بسبب ذنبه ، وتكون للبدلية كقولك : بعته بكذا ، ويقال فيها أيضاً المقابلة ، وأما التبعيض فلا يُعرف فيها بدليل شرعى لالغوى والذى أثبت التبعيض لها هو الأصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك واستدلوا بقوله تعالى : « وَامْسَحُوا برءُوسِكُمْ » (من الآية ٤٣ من سورة الرعد)

(٤) زيادتها على ضربين : قياسية وغير قياسية ، فالقياس : مازيد بقائم وغير القياس منه مايكثر ومنه مايقل ، فمن الكثير زيادتها فى الفاعل كقوله تعالى : « وكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا » من الآية ٤٣ من سورة الرعد ، وفى المفعول كقوله تعالى : « ولاَتُلْقوا بِأيْدِيكُمْ إلَى التَّهْلُكَةِ » (من الآية ١٩٥ من سورة البقرة) .

وقول الشاعر

هُنَّ الحرائرُ لَاربَّاتُ أحْمِرَةٍ   سُودُ المَحَاجِرِ لَايَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

وفى المبتدأ كقولك بحسبك درهم ومنه قول امرىء القيس .

ألَاهْلَ أتاها وَالحَوادث جَمَّة   بأنَّ امْرَأَ القَيس بْنَ يمْلِكَ بَيْقَرا

وكقول قيس بن زهير من العبسى :

ألَمْ يَأْتيكَ وَالأنباءُ تنمِى   بِما لَاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

=

وَاللَّامُ : تكُونُ للمِلْكِ ولِمُجرَّدِ التَّخْصِيص والاسْتِحْقَاق [١] ، وتجىءُ لمجازِ / المِلْكِ وَيلْزمُهَا معْنَى التعَجُّب فى بَابِ القَسَمِ [٢] . ٣٧

التَّاءُ وَالوَاو ومُنْ : ثلاثَتُها لاتجرُّ إلا فى القَسَمِ بشَرْطِ ظهُورِ المجْرُور وعَدم الفِعْلِ المتعلِّق بهِ الجَار وَتجَـرُّدِ القَسَمِ مِنْ مَعْنى السُّؤَالِ [٣] ،

= ومن القليل الذى احترز عنه بيت الحماسة :

فلا تطْمَعْ أبيْتَ اللعْنَ فيها ومنْعَكَها بشَىْءٍ يُسْتَطَاعُ

أى : شىء يُستطاع على أحد التأويلين .

(١) فالملك نحو قولك الغلام لزيد ومنه قوله تعالى : « لله مُلْكُ السَّمواتِ وَالأرْضِ » (من الآية ٤٩ من سورة الشورى) والاختصاص مثاله هذا الغلام ابن لزَيد وهذا اسم لله ومنه قولهم الحلاوة للعسل ومثال الاستحقاق : السرج للدابة .

(٢) مثاله : الفرس للسائس والمسجد للإمام وهذا اليوم لنا وكُنْ لى أكن لَكَ وهكذا فى كل موضع تضيف الشىء إلى غير مالكه ، ومثال القسم : لله لأفْعَلنَّ قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلى :

لَلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأيامِ مُبْتَعِلُ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ

ومعانى اللام أكثر مما ذكر فمنها : لام كى ولام الجحود ولام الاستغاثة ولام الإقحام فى نحو . لا أبا لزيد ولام العَاقبة كقوله تعالى : « لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَناً » (من الآية ٨ من سورة القصص) ولام التعليل كقولك جئت لإكرامك وقد تزاد قال تعالى : « رَدِفَ لَكُمْ » (من الآية ٧٢ من سورة النمل) وقال الشاعر عيسى بن عمر لهمَّام بن مروة :

يَذمُّونَ للدُّنْيا وهُمْ يَرْضَعُونَها أفَاويقَ حَتى مَا يدِرُّ لهَا ثُعْلُ

وأما قوله تعالى : « إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرونَ » (من الآية ٤٣ من سورة يوسف) فاللام فيه للتعدية ؛ لأن الفعْلَ يضعف بالتأخير عن المفعول ، وتكون بمعنى عند قال تعالى : « ونَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » (من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء) أى عنده وقيل إنها بمعنى فى ، والتعجب فى باب القسم مثل قولك لله ما أجملك .

(٣) مثاله تالله لأفعلن ومُن الله لتفعلن ، والواو مثل قول الشاعر :

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يابْنَ أبِى زِيَادِ

وبعضهم يجعل مُنْ مِنْ تلخيص ايمُن [1] ، والتَّاءُ لاتدخُلُ إلاّ على اسْمِ اللهِ تعالَى فى الْأعْرَفِ ، وحكَى الأخْفَشُ دخُولَهَا عَلَى الرُّبِّ وبعكْسِها مُنْ [2]

ولولا : عنْد سِيبويْهِ رَحمَهُ الله قَدْ تجرُّ المضمر دون الظَّاهِرِ ويخَالِفُهُ الأخفشُ [3] .

وحتَّى : تَجُرُّ بمعنَى إلى وبمعنى كيْ ، فإذَا كانَتْ بمعنى كيْ لمْ يكُن المجْرور بعْدَهَا إلَّا فى تَأويل الاسم ، ولايكونُ اسماً صَريحاً ، وَهى إحْدَى الناصِبتَيْن للفِعْل ، وَإذا كانتْ بمعْنى إلى جَرَّتِ الاسْمَ الصَّريح

---

(١) مُنْ : حَرْف برأسه كالمكسورة ولا تستعمل إلا فى القسم وهو قول سيبويه ، وقيل هى محذوفة من ايمن فى الأعرف ، ورأى بعضهم أن الميم بدل من الواو فى قولك مُ اللهِ وقيل المضمومة هي المكسورة لكن غيرت فى القسم .

(٢) مثاله : « وَتَا للهِ لأكِيدنَّ أصْنَامَكُمْ » (من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء) وروى الأخفش « تَرَبِّ الكَعْبَةِ ومُنُ اللهِ لَتَفْعَلَنَّ » وقوله وبعكسها مُنْ يعنى أنها لا تدخل إلا على الرب تعالى ولاتدخل على غيره إلا ما حكى مُنُ اللهِ بضم الميم .

(٣) إذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا فالكثير أن يقال لولا أنت ؛ لأن الاسم بعدها يرفع بالابتداء عند البصريين وبالفاعلية عند الكوفيين وحُكِيَ عنهم لولاى ولولاك قال الشاعر وهو يزيد بن الحكم .

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلاَىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بأجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوى

وقال الشاعر وهو العرجى وقيل عمر بن أبى ربيعة :

أوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ ... لَوْلاَكَ هذَا العَامَ لَمْ أحْجُجِ

وحكى سيبويه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء هنا فى موضع جر ، وأن للولا مع المكنى حكما ليس له مع المظهر ومذهب الأخفش أن الضمير فى موضع رفع ، وأن الرفع محمول على الجر كما حُمل الجر على الرفع فى قولهم : ما أنا كأنت وما أنت كأنا .

وَما فِي مَعْنَى الاسْمِ [١] ، وَلاتَدْخلُ عَلى المضْمَرِ [٢] ،وَمَابعْدَهَادِاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا بِخلاَفِ إلَى [٣] .

عَنْ وَعلَى : يكُونانِ حَرْفَيْنِ وَاسْمَيْنِ .

---

(١) تأتى حتى للغاية فى التعظيم والتحقير ، أما التعظيم فكقول الشاعر وهو جرير :

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

أى احمر وأما التحقير فكقول الشاعر وهو الفرزدق :

فَوَاعَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِى كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مجَاشِعُ

كأنه يقول حتى كليب على حقارتها وهى هنا أحد حروف الابتداء ولا عمل لها وما بعدها مرفوع على الابتداء ، وأما الداخلة على المفرد فذلك المفرد إما أن يكون اسما صريحا كقوله تعالى : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ » (من الآية ٥ من سورة القدر) فهى هنا بمعنى إلى وقال الكسائى الجر بعدها بإضمار إلى وهو ضعيف ؛ لأن حُروف الجر لا تُضمر ، وقال الرمانى لها فى الجر معنيان أحدهما أن تكون غاية لما انتهى الأمر به وثانيهما لما انتهى الأمر عنده ومثال الأول أكلت السمكة حتى رَأْسِهَا فالرأس مأكول وَبِأَكْله انتهى الأكل فيجوز النصب فى الرأس لأنه مفعول ، ومثال الثانى نمت البارحة حتى الصَّباحِ وصمت حتى الفطر فالفِطْرِ وقع الانتهاء عنده لابه فلا يجوز نصبه ؛ لأنه غير مفعول ، ويكون المجرور بعدها فى تأويل الاسم كقوله تعالى : « وزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرسُولُ » (من الآية ٢١٤ من سورة البقرة) بالنصب والمعنى إلى أنْ يقول الرسول ، وقد جرت المصدر المؤول ، تقول أطعِ الله حتى يدخلك الجنة ، والمعنى كى يدخلك الجنة فهذه لا تجر الاسم الصريح أصلاً وهى إحدى الناصبتين ، وهذا يَعْنى أن الناصبة على ضَرْبَيْن : أحدهما . أن تكون بمعنى كى والأخرى بمعنى إلى ، فإن كان ما بعدها غاية لما قبلها كانت بمعنى إلى وإن كان ما قبلها سببا لما بعدها كانت مقدرة بكى .

(٢) هذا مذهب سيبويه وأجازه المبرد ، والحقيقة أن دخوله على الضمير قليل كقول الشاعر :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يابْنَ أبِى زِيَادِ

وقول آخر :

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

(٣) الفروق بين حتى وإلى كثيرة منها : أنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها كقوله عليه السلام : « كُلُّ شَيْءٍ بقضاءٍ وَقَدرٍ حَتَّى العَجْزِ والكَيْسِ » وَفى حَدِيثِ الكُسُوف : « حَتَّى الجنَّةِ وَالنَّارِ » .

وكَذَلِكَ كَاف التَّشْبِيه ، وَالأغلبُ الأجْوَدُ ألاَّ تكونَ كَافُ التَّشبيه فى صِلة الموصُول إلاَّ حَـرْفًا ، وإنْ كَانَتْ زَائِدَةً لَمْ تكنْ إلا حَرْفاً ، ثُمَّ هِيَ بَعْدُ اسمُ بمعْنى مِثل ، ثُمَّ يأتِي ذِكر مُذْ وُمنذ بعْد [1] .

(الإضـــافة)

الإضَافَةُ : مَحْضَةٌ وغيرُ محْضَةٍ ، ونعْنى بالمَحْضَةِ ماأفادَ تَعْريفاً أو تَخصِيصاً ، وَهِى : إمامُقَدَّرَة باللام وَإمَّا مقدرة بمِنْ [2] وغَير المحضة مالاَ فائِدَة لهَا إلَّا تَخْفيف اللفظِ ، وَهِيَ إضافةُ الصفَةِ إلى فَاعِلها أو ماهُـوَ كالفـاعِـل ، وَإضـافتهـا إلى مفْعُـولِهـا مرادا بهِ الحـالُ والاستِقبالُ ،وإضافة أفعل إلى جنسِهِ مُراداً بهِ مَعْنَى مِنْ [3]

---

(١) سبق الحديث عن هذه الفقرةوالمصنفهنا كرر ما سبق القول فيه وإن كنا نزيد فى قوله : ثم هى بعد اسم بمعنى مثل كأنه يريد بعد هذين الموضعين ، ليس هذا مذهب سيبويه وإنما هو مذهب الأخفش وقد تقدم .

(٢) الإضافة : في اللغة الإسناد قال امرؤ القيس :

فَلمَّـا دَخَلْنَـاهُ أَضَـفْنَـا ظُهُـورَنَـا إلَـى كُلِّ حَارِيٍّ جدِيـدٍ مُشَطَّبِ

وفى الاصطلاح إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه وما يقوم مقام تنوينه ، والإضافة المحضة مثاله هذا غلام زيد واشتريت خاتم ذهب ومعناها خالية من شائبة الانفصال ، ومعنوية لأنها أفادت أمرا معنويا وهو تَعْريفُ المضاف إنْ كان المضاف إليه معرفة وتخصيصه إنْ كان نكرة .

(٣) والإضافة غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران : أمر فى المضاف وهو كونه صفة وأمر فى المضاف إليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبـواب : اسم الفـاعـل كضـارب زيد ، واسم المفعول كمعطى الدينار ، والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الإضافة لا يستفيد منها المضاف تعريفا ولا تخصيصا ؛ أما إنه لا يستفيد تعريفا فبالإجماع ويدل عليه أنك تصف النكرة فتقول مررت برجل ضارب زَيْدٍ قال تعالى : « هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَة » (من الآية ٩٥ من سورة المائدة) وقال تعالى : « هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرنَا » (من الآية ٢٤ من سورة الأحقاف) قراءة إن لم تُعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولاخَبَراً لمبتدأ محذوف . وأما إنه لايستفيد تخصيصا فهو الصحيح .

=

كلُّ اسْمٍ أضفته إلى غيرياءِ المتكلمِ فحُكْمُهُ بالنِّسْبَةِ إلى الإعرابِ حُكمُه قبْلَ الإضافةِ إلَّا ما كانَتْ فيهِ الْفَتْحَةُ علامةَ الجرِّ فتصير الْكَسْرَةُ فيه عَلاَمَتَهُ (١) .

وحُكْمُ المضَافِ إليهِ بالنِّسْبَةِ إلى الإعرابِ الجرُّ ، وَتحرُّكُ ياءِ المتكلم وهُو الأَصْلُ ، وتسكينها وَهُوَ الأكْثَر ، وَإذا كانَ الاسم المضَافُ إليْهِ مُنَادَى فَلكَ فَتْحُ ماقَبْلها وقَلْبُها ألِفا ، ولَكَ أنْ تحذِفَها وتدع الكسرةَ التى قَبْلهَا تَدُلُّ علَيْها ، وَلَكَ أنْ تَحْذِفَها وتُعْطى الاسْمَ مَاكان لَهُ فى النِّدَاءِ لوْكَانَ مَقْصُوراً ولم يُضَفْ (٢) / وَأَمَّا قَوْلهم يابْنَ أمَّ ٣٨ وَيابن عَمَّ فى الكَلامِ ، وقَوْلُ أبى النَّجْمِ فى الشِّعْر :

= وقول الجزولى . . أو ما هو كالفاعل يريد نائب الفاعل مثل زيد مضروبُ غلامه ، وإضافتها إلى مفعولها مرادا به الحال والاستقبال مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ غدا ، وقوله وإضافة أفعل إلى جنسه مرادا به مَعْنَى مِنْ ، ليس هذا مذهب سيبويه بل إضافته محضة عنده .

(١) قوله وحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة أى إعرابه مضافا كإعرابه مفردا نحو جاءنى غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد ، وقوله إلا ما كانت إلى آخره مثاله مررت بأحمدَ ومررت بأحمدِ القوم بمعنى أن الإضافة تصْرف الممنوع من الصرف فتجره بالكسرة .

(٢) تحرك ياء المتكلم وهو الأصل مثاله هذا غُلاَمِىَ وهو الأصل ؛ لأن الاسم الذى على حرف واحد حقه أن يكون متحركا وإن كان التسكين هو الأكثر استعمالاً مثل هذا غُلاَمِى، وفى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغات : أولها غُلاَمِىَ . بفتح اليَاء وهى الأصل وثانيها : السكون وهو الأكثر وثالثها : يا غلام بحذف الياء ورابعها : إبْدَالُهَا ألفا بعد قلب الكسرة فتحة يا غلاما وخامسها : حذف الياء ومعاملة الاسم المضاف بعد الحذف معاملته لو كان مُنادى مفردا فيقال يا غُلاَمُ بالضم وهى قراءة أبى جعفر قال تعالى : « قال رَبُّ احْكُمْ با لحَقِّ » (من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء) وسادسها : يا غلامَ بفتح الميم من غير ألف على حد يا أبتَ وهى شاذة

يابنَةَ عمَّا ....

فِلا يقُاسُ علَيْه (١) فإنْ كان مَايَلى الياءَ مِنَ الاسم المضَافِ إليها يَاء مَكسورا مَاقبلَها أوْ مفْتُوحاً أُدْغِمَتا فى الياءِ مُفْردا كَانَ الاسْمُ أوْ جمعاً (٢) ، وإنْ كَانَ واوا مَضْموماً ماقبلَها أوْ مفْتُوحا جَعَلْتَ الضمَّة كسرة وقَلَبْتَها ياء وأدْغمْتَ (٣) ، إلاَّ فى أخُوكَ وبَابه فَإنَّكَ تَحْذِفُ الواوَ مِنْ

---

(١) إذا توسط بين المنادى وياء المتكلم المضاف إليها اسم آخر ، فإن كان الأم أو العم نحو يَابْنَ أمى ويابن عمى يحتمل ما مُثل به وهنا لغات : الأصْل الفتح نحو يَا بْنَ أُمّيَ . الثانية : التسكين يَا بْنَ أمّيْ . الثالثة : قلبها ألفا يابن أمَّا مثل يا غلاما ويجوز أن تلحق الهاء فى الوقف فتقول : يابْنَ أمّاه كما تقول يا غلاماه الرابعة : حَذف الياء لدلالة الكسرة عليها . الخامسة : حذف الياء وفتح الميم يا بن أمَّ ويا بن عَمَّ .

وإن كان المتوسط غير الأب والعم نحو يا غلام غلامى فليس فيه إلا فتح الياء وإسكانها ولا يقاس على الأب والعم ، وقد نَقلَ أبعاض الناس إلحاق الأخ بهما ، وقد ألحقوا تاء التأنيث فى نداء الأب والأم فقالوا : يا أبت ويا أمت عوضا من ياء المتكلم فهى فى أمت لتحقيق التأنيث وفى تاء يا أبت للتفخيم . السادسة : ياأبتُ بالضم وأما قول أبى النجم :

يَا بْنَــة عَمَّــا لا تَلُومِــى وَاهْــجَعِــى   وَانِمِى كَمَـا يَنْمِى خِضَـابُ الأَشْجَـعِ

فعلى ما ذكر فى ابن أمى .

(٢) مثال الياء المكسور ما قبلها فى المفرد قاضى وَغَازِى وفى جمع مسلمى مسلم جمع السلامة ومثال الياء المفتوح ما قبلها فى التثنية مسلمى وفى الجمع مصطفى وَلايكُون ذلك فى المفرد ؛ لأن الياء فى المفرد إذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا ويكون الاسم مقصورا والإدغام واجب فى هذا كله ؛ لالتقاء المثلين والأول ساكن فيما هو فى الكلمة الواحدة ففى الأول تأتى ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح وفى الثانى ياء ساكنة بين مفتوحين ، ومثال الجمع الذى قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطفىَّ فى إضافة جمع مصطفى إلى ياء المتكلم فى حالة النصب فربما دخل فيه التثنية نحو رأيت مسلمى ؛ لأن التثنية جمع فى المعنى ، ومثال المفرد مما قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطفى فى إضافة مصطفين اسم مفرد سمى بالجمع محكيا وكذلك لو سمى بالتثنية .

(٣) مثاله جاء مسلمى فى جمع مسلم مضافا أو فى المفرد المحكى .

آخرها وتُولِى اليَاءَ مَاقَبْل الواو فَتَكْسِرهُ ، وَلاَتَحْذِفْ وَاوَ فُوكَ بلْ تَقْلِبُهَا [1] ولايضُافُ إِليْهَا ذُو [2] ، وَإنْ كَانت اليَاءُ ليسَتْ للتَّثْنِيَةِ جَاءَت الْيَاءُ بعْدَهَا مفْتُوحَةً [3] ، وَإن شِئتَ قلَبْتَها ياء وأدْغمتَها فى الياءِ [4] وَإنْ كَانت الْألِفُ للتثْنية لَمْ يجز القلبُ بَلْ جَاءت اليَاءُ بَـعْدَهَا مفْتُوحةً فقَط [5] وَياءُ المتكلِّم فى هَذَا الفصل كُلِّهِ مفتوحٌ إلَّا أنْ يرد شَاذٌ فَيُحْفَظُ [6] .

مُنْذُ ومُذْ : يكُونَان اسْمَيْن مُبتدأيْن [7] وحَرْفَيْن جَارَّين [8] ولاَ يَجُرَّانِ إلاَّ الزمانَ ولا يُخْبَرُ عَنْهُمَا إلاَّ بِهِ ، وَتَكُونَانِ معَ المَاضِى جَارَّتيْن بمْعنى مِنْ [9] ومَع الحاضِر بمعْنَى فى [10] وَإذَا كانا مبتدأين جَاء بعْدَهُمَا خبراً لَهُمَا مِنَ الزَّمانِ مَا يكون جَوَابَ كَمْ [11] وما يكونُ جواب مَتَى [12] ويكُونانِ مَع جَواب كَمْ لِأول الوقْتِ إلى آخِرِه ومعَ جَواب مَتى لأَوَّلِ الوقْتِ خَاصَّةً .

---

(١) مثاله هذا فىَّ .

(٢) يقصد أن « ذو » لا تضاف إلى المضمر .

(٣) مثاله هذا مولاى .

(٤) مثاله قول الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلى فى مصرع أبنائه بالطاعون فى عام واحد

سَبَقُوا هَوَىَّ وأعْنَقُوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(٥) مثاله جاءنى غلاماى .

(٦) مثاله قوله تعالى : « قُلْ إنَّ صَلاَتِى ونُسُكِى وَمَحْيَاىْ » (من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام) فى قراءة من سكن ياء محياى

(٧) يقصد أنهما يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما .

(٨) يقصد إذا انجر ما بعدهما .

(٩) مثل ما رأيته مذ يوم الجمعة .

(١٠) مثاله : ما رأيته مذ يومنا

(١١) مثاله ما رأيته مذ يومان .

(١٢) مثاله ما رأيته مذ يوم الجمعة .

والاسِميةُ على مُذْ أَغْلبُ ، وإذا وليها مَالَيْسَ بزَمانٍ قُدِّرَ بَنْيهُ وبْينَهَا زَمانٌ مضَافٌ إليهِ لفْظًا ومْعنَى إنْ كَانَ اسمًا أو في حُكْمِه[1] ، وإنْ كَانَ فعْلاً فإِلَى مَصْدرِه معْنى وإِلَيْه لفْظًا[2] .

---

(١) مثاله ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته مذ أنَّ اللهَ خلقنى .

(٢) مثاله ما رأيته مذ قام زيد .

بَابُ الْقَسَم

الْقَسَمُ جُمْلَةٌ يؤكَّدُ بها جُمْلَةٌ أُخْرى كلتَاهُما خَبرِيَّة ، وَيرتَبطان ارْتِباطَ الشَّرْطِ وَالجَزاءِ (١) إلَّا أَنَّ الجمْلَةَ الأُولى مِنهما جَاءت اسْمِيَّةً لا فى مَوْضعٍ وَاحدٍ بخِلَافِ الجُمْلةِ الْأولى فى الشَّرْطِ والجَزاءِ (٢) ، ورُبَّمَا حُذِفَت إحْدَى الجُمْلَتينِ كَما فى الشَّرْطِ والجَزاءِ لِلعِلْمِ بها (٣)

---

(١) القَسم نوع من أنواع الكلام كالخبر والاستخبار فهو من عوارض الجملة ، وإن وُصِفَ به المفرد فإنما ذلك لأن الجملة تصير به كالمفرد فى تحصيل الفائدة ، لارَتباطها بالجملة المقسم عليها ، كما تصير الجملة الشرطية فى حكم المفرد لارتباطها بالجزاء . وهى من الجملِ الإنشائية التى لاتحتمل الصدق والكذب فقولك والله أصله بالله وبالله أصله أقسم باللّهِ ، وقوله يؤكد بها جملة أخرى يعنى الجواب ، ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء أى لا يكتفى بإحداهما دون الأخرى بل تصير الجملتان كالجملة الواحدة كما فى الشرط والجزاء .

(٢) قوله لا فى موضع واحد يعنى أن الجملة الشرطية لم تأت اسمية إلا فى موضع واحد وهو ما إذا كانت أداة الشرط فيه لولا ولا كذلك فى القسم بل ذلك فى مواضع كثيرة نحو ايمُن الله ولعمرك وعلىَّ عهدُ الله وأمانة الله إلى غير ذلك ، فإن قلنا أليست الجملةُ الاسمية مَاابْتُدِئ فيها بالاسم من غير نظر إلى جَانب الخبر ؟ وإذا كان كذلك فالجملة الاسمية أيضا تكثر فى الشرط نحو مَنْ يكرمنى أُكْرِمْهُ فمن مبتدأة فتكون اسمية ولاتكون كذلك سائر أدوات الشرط فنقول كأنه أراد بالفَعلية هنا ما كان أحد ركنيها فعلا .

(٣) مثال حذف الشرط أين بيتك أزرْك أى إنْ أعرفْه أزُرْك وكذلك قولك هل تُكرِمْنى أُكْرِمْك ومنه قوله تعالى : « ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » (من الآية ٧١ من سورة الأَحزابَ) أى إنْ تؤمنوا وتجاهدوا يغفر لكم ومنه قول الشاعر وهو يزيد بن الحذاق الشنى :

أَقِيمُوا بَنِى النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّءُوسَا

ومن حذف الجزائية قولك أنت ظالم إنْ فَعَلْتَ لدلالَة ما قبله علَيه ، وكذلك قولك فى جواب مَنْ قال لك أتذهب معى ؟ إنْ تأْتِنِى ، أى أذهَبْ معك ، ومن حذف الجملة =

٣٩ وَالاسم المُقْسَم به إمّا مَجْرورٌ فَقَط وهُوَ ما لُفِظَ معَهُ بأحدِ / حُروفِ القَسَمِ أو العِوَضِ مِنْهُ (١) والعِوَضُ إمّا هَاءُ التَّنبيه وإمَّا أَلفُ الاسْتِفْهامِ وَإمَّا قَطْعُ أَلفِ الوَصْلِ (٢) ، وَإمَّا جَائِزٌ فيهِ النَّصْبُ وَالجَرُّ ، وهُوَ ما عَرِيَ مِنَ الحُروف والعِوضِ ، وَليس جَائزا أنْ يُبْتَدَأَ فِى ذَلِكَ المَوْضعِ والوَجْهُ فيه النصْبُ (٣) ، وَإمَّا جَائِز فيهِ النصْبُ والرَّفْعُ وهُو ما عَرِيَ مِنَ الحُروف والعِوَضِ ، وكانَ جَائزا أنْ يُبْتَدأ فى ذَلك المَوْضِعِ والنَّصْبُ

= القسمية قول الشاعر وهو الأعشى ميمون بن قيس :

لَقَدْ كَانَ فى حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه   تَقَضِّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

أى والله لقد كان فى حول وهو كثير ، ومن أمثلة حذف الجواب قولك زيد والله قائم وزيد قائم والله ، فالجواب فى هذا محذوف دل عليه الجملة المعترض بالقسم بين جزأيها أو المتقدمة للقسم .

(١) حروف القسم خمسة : الباء والواو والتاء ومُنْ واللام فمتى ذُكرت يجر المقسم به لامحالة : نحو : بالله وتا لله ووالله ، وإذا لم يذكر حرف القسم فإما أن يُعَوَّضَ منه شيء أوْ لا يعوض فإن عُوِّضَ فالجر وإن لم يعوض تأتى الهاء أو ألف الاستفهام أو قطع ألفِ الوصل

(٢) أما الهاء فكقولك لاهَا اللهِ ما فعلتُ كذا فهى عوض عن واوِ القسم ولهذا لايُجْمَعُ بينهما فلا تقول لا ها والله ، وفى ها الله ثلاث لغات : لا هَا الله بالجمع بين ساكنين ، الثانية لا هَاللهِ بإسقاط الألف لالتقاء الساكنين الثالثة : لاها أللهِ بالهمز وهى أقلها استعمالا وأما همزة الاستفهام فنحو قولك آللهِ لأفعلنَّ ودليل أنها عوض أنه لا يُجمع بينهما فلا تقول آوالله ، وأما قطع ألف الوصل فنحو قولك أفألله لتفعلن وما بعد كل هذا مجرور فقط .

(٣) مثاله اللَّهَ لأفعلن بالنصب وقد حُكى اللَّهِ لأفعلن بالجر ، ثم قال الجزولى والوجه فيه النصب ؛ لأن الجر بإضمار الجار من غير عوض قليل وَضَعُفَ فى القِياس ولهذا كان النصب فيه هو الوجه ؛ لأن أصلَ القَسَم أن يكون الفعل هو أقسم أو أحلف متعديين بحرف الجر ثم يضمر الفعل ويحذف حرف الجر فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الجر قال سيبويه : « تنصبه كما تنصب حَقًّا إذا قلت ذاهب حقا وتجره كما تجر حقا إذا قلت إنك ذاهب بحق » ولم يكن الحذف وإبقاء الجر إلا فى اسم الله تعالى ؛ لكثرة استعماله واختصاصه بأشياء .

فيه أوْجَـهُ ، وَإِمَّـا لاَزِمٌ فِيه الرَّفْعُ وهُو أيمُن (١) وفيه لُغَاتٌ (٢) أَيْمُنُ اللهِ ،إِيْمُـنُ اللهِ ، ولَـيْمنُ اللهِ ، وأُيْمُ اللهِ ، إِيْمُ اللهِ ، لَيْمُ اللهِ ، مِنِ اللهِ ، مُنُ اللهِ ، مُ اللهِ ، مَا اللهِ ، مِ اللهِ ولَعَمْرُكَ بِالَّلاِم (٣) .

---

(١) مثال هذا قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

فقُـلتُ : يَمِـيـنُ اللهِ أبْـرَحُ قَاعِـداً ولَـوْ قَطَّعُوا رأسِي لَدَيْـكِ وَأَوْصَـالِي

وقولك : يمينُ الله لأفعلن يروى برفع يمين ونصبه ، واسْتَظْهَرَ بقَـوْلِـهِ وهـو مَا عَرى من الحرف والعِوض على قولك واللهِ وعَلَيَّ وَلاَهَا الله فكان جَائزًا أنْ يبتدأ فى ذلك الموضع ؛ لأن الرفع فى هذا مسموع من العرب ؛ ولأن الخبر هنا لو ظهر لأفاد ؛ وعند الجزولى أنه لو لم يُسْمَع الرفع لَمْ يَجُز الابتداء ، وقوله والنصب أوجَه ؛ لأن النصب أقرب إلى أصل الباب لأن أصل الباب أنْ يكون بأُقْسِمُ وأحْلِفُ ، وأنت إذا نَصَبْتَ قدّرت الفعل واصِلاً بحرفِ الجر ثم يُحْذَفُ حرف الجر ويوصل الفعل المقدر كمـا يوصل الظاهر فى قولك اخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا والجر والرفع مخالفان لما عليه الباب فلذلك كان النصبُ أوجه ، ولك أن تنصبه بفعل متعد بنفسه مفهوم من سياق الكلام كأنه قال : أُلْزِمُ نَفْسِي أمانةَ اللهِ وَيَمينَ اللهِ وكان النصب جائزا من وجهين فكان أوْجَه .

(٢) التـزم النحـاة فيه الرفع لأنه كذلك سُمع كثيرا فاقتصروا عليه ، وأما لغاته فهي : أيمن بفتح الهمزة وكسرها ، وأيم الله بحذف النون وفتح الهمزة ، وإيم الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ، وم الله مكسورة ، ومُنُ الله .

وأيمنُ الله لم تُسمع إلا فى القَسَم ولم يُسمع فيه إلّا مرفوعا مضافا إلى اسم الله تعالى وهو مفرد عند سيبويه مشتق من اليمن وهو القوة والبركة وهمزته للوصل ، وزعم الفراء أنه جَمْع يمين فهمزته قطع . ووْزنه أفْعل ، والأول أظهر ؛ لأنه قد رُوى فيه الكسر فلا يكون جمعا ، وسقوط هَمْزَيِهِ فى الدرج يدل على أنها همزة وصل قال الشاعر نصيب بن رباح :

فَقَـال فَرِيـقُ القَـوْمِ لَمَّـا نشَـدْتُهُمْ نَعَـمْ وفَـرِيـقٌ : لَيْمُنُ اللهِ مَانَـدْرِى

وإنما فتحت مع أنها وصْل لشبهه بالحرف فى عدم تمكنه بلزومه موضعا واحداً من الكلام ولما عرف موضعه من الكلام خفف من غير وجه .

(٣) هذا أيضـا مما التزموا فيه الرفع على الابتداء ؛ لأجل لام الابتداء والخبر محذوف والتقدير لعمرك ما أقسم به ، والتزموا فيه الحذف لطول الكلام بالجواب .

وإمَّا لَازِمٌ فيهِ النَّصْبُ وَهُوَ عَمْرَكَ وقَعْدَكَ ، وَلَيْسَ يَتمحَّضُ هَذَا الاسْمُ لِلقَسَمِ بلْ يَشوبُه سُؤالٌ (١) .

وجَوَابُ القَسَمِ يكُونُ فى الإيجَابِ بأَنْ مُخَفَّفَةً وَمُثَقَّلَةً وباللَّامِ (٢) .

ومَوَاقِعُ اللَّامِ ثلاثَةٌ : المُبْتَدأُ والفِعْلُ المضَارِعُ مَقْروناً بنُونِ التَّوْكيدِ عَلَى رأْىٍ ، وَيَجُوزُ تَعَاقُبُهمَا عَلى رأْىٍ ، وَالفِعْلُ المَاضِى بِشَرْطِ تَوسُّطِ قَدْ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً (٣) ورُبما حُذِفَت اللَّامُ مع قدْ إذَا طَالَ الكَلامُ وَفى الشَّرْطِ غَيْرُ طُولٍ .

---

(١) متى حُذفت اللام من لَعمْركَ نُصبت على المصدر ، وهو من المصادر غير الجارية على الفعل ؛ لأن فعله عمَّر والتقدير اسْأَلُ الله عَمْرَكَ أى تعميرَك . قال الشاعر وهو عمر بن أبى ربيعة :

أيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً　　عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

ويجوز فى اسم الله تعالى الرفع على الفاعلية بالمصدر ، وَقَعْدَكَ الله مثله قال الشاعر وهو متمم بن نويره اليربوعى الصحابى :

فَقَعْدَكِ ألَّا تُسْمِعِينى مَلَامَةً　　ولاَ تَنْكِئِى قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

وقوله وليس يتمحض هذا الاسم للقسم أى لا يستعمل للتوكيد فقط بل فيه مع ذلك نوع طَلَب ومسألة واستعطاف كأنه قال بِعَمْر اللهِ أخْبِرنى كيف يلتقيان ؟ وكذلك قعدَكَ الله ألا فَعَلْتَ أى إثباتك ومنه قواعد البيت لثباتها أى باعتقادك بقاء الله ودوامه .

(٢) مثاله : والله إنْ زيدٌ قائم ، والله إنَّ زيداً لقائمٌ ، والله إنْ لزيدًا قائمٌ .

(٣) مثال المبتدأ واللهِ لزيد قائم ومثال الفعل الماضى والله لقد قام زيد ، وقد يُحذف أحدهما لفظا ويراد معنى وحكى سيبويه والله لكَذبْتَ قال الشاعر وهو امرؤ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ　　لَنَامُوا ؛ فما إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِى

أى لقد ناموا فَحُذِفَتْ قَدْ وقال تعالى : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا » (من الآية ٩ من سورة الشمس) أى لقد أفلح ، وأما الفعل المضارع فيجاب باللام نحو واللهِ ليقوم زيدٌ الآنَ وهو قليل وإنما يكثر إذا كان فى خبر إن نحو والله إنَّ زيداً ليقوم الآن واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ وتوله على رأى هو رأى البصْريين وأجاز الكوفيون واللهِ ليقوم زيدٌ وأنشدوا للشاعر زيد =

وَيُجابُ فى النَّفْى بمَا وَإنْ فى معناهَا وَبِلا ، ويَجُوزُ حَذْفُ لاَ لَفْظا ، [١]
وَرُبَّما حُذِفَت الجُمْلَةُ القَسَمِيَّةُ ؛ لِكَوْنِ ظَرْفٍ مِنْ مَعْمُولاَتِ الفِعْلِ الـوَاقِـع جَوابـاً دَالاً عَليْها [٢] ورُبَّما أُنْزِلَ الظَّرْفُ المَذْكورُ ، أَوْ حَرْفُ تَصْديقٍ مَنْزِلَةَ الْقَسَمِ المحذُوفِ من الْجَوابِ ، تَوْطِئَةً لِلجَوَابِ [٣]

= القوارس بن حصين :

آلَـى ابْـنُ أَوْسٍ حَلْفَـةً لَيَـرُدُّنِـى ... إلَـى نِسْـوَةٍ كَأَنـهُـنَّ مَفَــاوِدُ

بفتح اللام ورفع الدال ، وأجازوا أيضا والله يقومَنَّ زيدٌ ، ويجوز تعاقبهما على رأى وهو مذهب الكوفيين الذى تَقَدَّم ، وقيل إن أبا على الفارسى كان يُجَوِّز التعاقُبَ .

(١) الماضى تدخل عليه ما فتقول والله ما قام زيد ونحو والله إن قام زيد (إنْ هنا بمعنى ما) ، والحالية نحو والله لا يقوم زيد ، وقد تدخل ما أيضا على الفعل المضارع فتقول والله ما يقوم زيد فيما حكاه ابنُ جنى ويجوز حذف لا قال الشاعر وهو ذؤيب الهذلى وقيل مالك بن خالد الخثاعى وقيل لغيرهما :

للهِ يَبْـقَـى عَلَى الأَيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ ... بِمُـشْـمَـخِـرٍّ بِهِ الـظَّيَّـانُ والآسُ

وقال امرؤ القيس :

فَقُـلْتُ يَمِـيـنُ اللهِ أَبْـرَحُ قَاعِـدًا ... ولَـوْ قَطَّعُـوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأَوْصَـالِى

(٢) مثاله قولهم . لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضين ولا أفعل ذلك دَهْرَ الداهرين والأصل أُقسم بالله لاأفعل ذلك .

(٣) وربما أُنزل الظَّرْفُ المذكور وهو عَوْضُ وهو يُقطع عن الإضافة ويبنى على الضم فيقال عَوْضُ قال الشاعر وهو الأَعْشَى :

رَضِيـعَـىْ لِبَـانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَحَـالَـفَـا ... بِأَسْـحَـمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَنَـتَـفَـرَّقُ

إلا أن القَسَمَ فى هذا البيت مذكور وهو بأسحم ، وقوله أو حرف تصديق مثاله جَيْرِ لأفعلن فتقيم الحرف مقام القَسَم ، وقوله توطئة للجواب يعنى أن الظرف المذكور إذا فُعِل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ولكنه قدم للتوطئة للجواب دون قَسَمٍ من حيث كان دالا على ما يدل عليه القسم ، لذلك زِيدَ فى الكلام حرفُ تصديق وقدم على الجواب توطئة لمجىء الجواب دون قَسَمٍ من حيث كان دالا على ما يدل عليه القَسَم من حيث كان تصديقا وتحقيقا كما كان الْقَسَمُ تصديقا للجواب .

بَابُ المفعُول الَّذِى لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ

حُكْمُ هَذَا البابِ أنْ يُحْذَفَ فِيه الفَاعِلُ ، إمَّا جَهْلًا به ، وَإمَّا إبْهاماً ، وَإما احْتِقَارًا وإمَّا تعظِيمًا ، وَإمَّا إيثارًا لِغَرضِ السَّامعِ ، وَإمَّا إيجازًا ، وَإمَّا لِلتفْعِيل ، وَإمَّا لِلتَّوافُقِ ، وَإمَّا لِلتَّقارُبِ ، وَإمَّا لِلْعِلْمِ بِهِ [1]

---

(١) الأغراض التى يحذف من أجلها الفاعل على نوعين : الأول : أغراض لفظية أى راجعة إلى اللفظ المتكلم به والثانى : أغراض معنوية ، وأهم الأغراض اللفظية ثلاثة . أولها : رغبة المتكلم فى اختصار العبارة كقوله تعالى : « وَإنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ » (من الآية ١٢٦ من سورة النحل) ثانيها : رغبة المتكلم فى أنْ يحافَظ على السجع فى الكلام المنثور ومنه قولهم : مَنْ طابت سريرته حُمدت سيرته . ثالثها : رغبة المتكلم فى المحافظة على الوزن فى الكلام المنظوم نحو قول الشاعر وهو الأعشى :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِى وعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

وأما الأغراض المعنوية التى ذكرها الجزولى :

فأولها : الجهل به كقولك قُتل الرجل

ثانيها : الإبهام وهو أنك تعرف الفاعل ولكنك تقصد إخفاءه وتستره خوفا عليه .

ثالثها : الاحتقار بأن يكون القاتل خسيسا والمقتول عظيم القدر فتقول قُتل الأميرُ ولا تتحدث عن القاتل لخسته ومثل قولك قُتل عمرُ بن الخطاب وقتل علىٌّ بن أبى طالب رضى الله عنهما .

رابعها : أن يكون الأمر عكس ذلك فالقاتل عظيم والمقتول حقير .

خامسها : أن تعلم أن السامع لاغرض له فى ذكر الفاعل بل غرضه يكون متعلقا بالمفعول لا غير كقوله تعالى « فإنْ أُحْصِرْتُمْ » (من الآية ١٩٦ من سورة البقرة) وقوله تعالى : « وَإذَا حُيِّيتُمْ » (من الآية ٨٦ من سورة النساء) وقوله تعالى : « إذا قيل لكم تفَسَّحُوا فِى المجَالِس » (من الآية ١١ من سورة المجادلة) .

سادسها : الإيجاز والاختصار وهو ظاهر .

سابعها : التقطيع الشعرى لإقامة الوزن كقول الشاعر وهو لبيد :

وَمَا الْمَالُ وَالأهْلُونَ إلَّا وَدَائِعُ وَلَابُدَّ مِنْ يَوْمٍ تُرَدُّ الْوَدَائِعُ

ثامنها : التوافق وهو أن يَتفِقَ حرف الرَّوِىّ حتى لا يكون البعض مرفوعا والبعض لا يكون كذلك

تاسعها : تقارب الأسجاع بعضها من بعض فإن ذلك مقصود كقول بعضهم : يَخْرُجُ =

وَيُقَامُ شَيءٌ آخرُ مقامَه فَيُرْفَعُ لَفظاً أو مَعْنَى (١) .

٤٠ والمُقام إما مَفْعُولٌ بِهِ وَإمَّا مُطْلق لِبَيانِ النَّوع أوْ لعدَدِ المرَّات / وَإمَّا مَفْعُولٌ فيهِ مُتَمَكِّنًا وإمَّا مَجْرورٌ (٢) .

فَإذَا وُجِدَ المفعـولُ بِهِ لَمْ يَقُمْ سِوَاهُ ، وإذا عُدِمَ تَسـاوَتْ مَراتِبُ البَواقِي فِي الجَوازِ (٣) فإنْ كَانَ الفِعلُ يَنْصِبُ أكثرَ مِنْ مفْعُولٍ به وَاحِدٍ

= المَلأُ ويُحتطب الكَلأ وهُزم المَلأ واجْتُلِىَ الخَلأ وجىء بالفرج بعد الترح ونزل المطرُ وعُدم الكدرُ ومُنع السِّباعُ وأُطعم الجياع .

عاشرها : أن يكون معلوما للمخاطب فلا يكون لذكره فائدة .

(١) يرفع لفظا مثاله ضُرب زيد أومَعْنى مثاله : مُرَّ بزيدٍ .

(٢) هذه جملة المفاعيل التى يجوز أن تقام مقام الفاعل

الأول : المفعول به ومثاله : ضُرب زيد وأكرم عمْرو وهو أقواها

الثانى: المفعول المطلق الذى يذكر لبيان النوع وهو المختص نحو سير بزيدٍ سَيْرٌ شَديدٌ وسير به السيرُ الَّذى تعرف وَسير بِهِ سيرُ الإبل ، والذى لعدد المرات وهو المحدود بالهاء مثل ضُربَ ضَرْبَةٌ وأما المبهم فلا يقام مقام المفعول ؛ لأنه معلوم من لفظ الفعل إذ كان الفعلَ يدل على مصدره ويتضمنه فلا يكون فى الإسناد إليه فائدة زائدة على ما أفاده المفرد بخلاف المختص والمحدود فإن فيه مَعْنى زائدا على ما دل عليه لفظ الفعل

الثالث : المفعول فيه بشرط أنْ يكون متمكنا مثل سير بزيد فرسخَان وجُلس مكانُك وأخرج يومُ الجمعة وتحرز بقوله مُتَمكناً من غير المتمكن نحو عندك ؛ لأنك لا تقيمه مقـام الفاعل فلا تقول جُلس عِنْدُكَ ؛ لأنِ إقامته مقام الفاعل توجب له الرفع وعدم تمكنه ينفيه ، وإما مجرور ومثاله مُرَّ بزيْدٍ .

(٣) هذا هو رأى البصريين وقال الكوفيون المختار إقامة المفعول به ويجوز إقامة غيره مع وجوده قال تعالى : « لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبونِ » (من الآية ١٤ من سورة الجاثية) . . وهى قراءة أبى جعفر وتأول البصريون الآية بأن التقدير لِيُجْزَى هُوَ ، أى : الجزاء أو الخير فإن يجزى يتعدى لمفعولين ، وقوله : وإذا عُدم المفعول به تساوت مراتب البواقى وهذا قول الزمخشرى (المفصل ٢٥٩) وأما سائر المفاعيل فمتساوية المراتب ولاتفاضل بينها إذا اجتمعت فى الكلام على قول الجمهور ولكنه يمكن ترجيح بعضها على بعض فإنه ينبغى أن يكون الأوْلى بذلك ما قرُب من المفعول به ، فالجار والمجرور أولى ؛ لأنه مفعول به فى المعنى .

وَيتعَدَّى بنَفْسهِ وَكانَ مِن بَاب كسوْتُ كَانَ المخْتَارُ إقَامَةَ الأوَّلِ وجَازَ إقامَةُ الثَّانى مَالَمْ يُورِثْ لَبْساً (١) ، وَإِنْ كَانَ إنما يَنْصِبُ بِنَفْسِهِ أحدَهُما لَمْ يُقَمْ مَاينصبه بإسقَاطِ حَرْفِ الجَرّ مَعَ وجُودِ الَّذِىيَنْصِبُهُ بِنَفْسِهِ (٢) .

وَإِنْ كَانَ مِنْ بَاب ظَنَنْتُ أُقِيمَ الأولُ فَقط (٣) ، وَإِن كَانَ مِن باب أعْلَمْتُ أُقِيمَ الأولُ وَجـاز أنْ يُقـامَ الثَّانِى عَلَىَ وجْهٍ لاَيَعْرِضُ مَعَـهُ الَّلبْسُ (٤) .

---

(١) إذا قلت : كسوت عَمْراجُبَّةً وَأَعْطَيْتُ زيدا درهما فالمختار إقامة الأول ؛ لأنه آخذ ومُكْتَسٍ فى المعنى ، ويجوز إقامة الثانى بشرط ألا يورث لبسا كما فى قولك أُعْطِى العبدُ الجارِيَةَ فلايقام هنا إلا الأول ؛ لئلا يلتبس المُعْطَى بالآخذ ، فلا يعرف الآخـذ من المأخوذ ولكنك متى رفعت أحدَ المفعولين جَاز التقديم والتأخير ؛ لأن الفرق قد حصل بالإعراب .

(٢) إذا قلت اختـرت الـرجـال عمرا فالأصل اخترت من الرجال عمرا والأول بإسقاط حرف الجر فيجرى مجرى ما حرف الجر فيه متحقق فلم يجز أن يقوم مَقَامَ الفـاعـل مع وجود الذى يتعدى إليه بنفسه وهو عمرو فى مثالنا ولذلك تقول أُخْتِيرَ الرِّجَالَ عَمْروٌ فإن لم يذكر المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل . . قال الشاعر وهو الفرزدق .

وَمِنَّا ٱلَّذِى اخْتِيرَ الـرِّجَـالُ سَمـاَحَةً   وَجُـوداً إذَا هَبَّ الـرِّيَـاحُ الـزَّعَـازِعُ

(٣) تقول ظُنَّ زَيْدٌ قائما ولا يجوز ظُنَّ زيداً قَائمٌ ؛ لأنَ قائما مسند إلى زيد فى المعنى والأصل .

(٤) المفعول الأول هنا كالأول من باب ظننت فجاز أن يقام مقام الفاعل وأما الثالث فلا يجوز أن يقام مقامه لما ذكرناه فى المفعول الثانى فى باب ظننت ، وأما الثانى فى باب أعلمت فجاز أن يقام مقامه بشرط ألا يورث لبسا كقولك أُعْلِمَ زيداً كتابُه مستعاراً ولو قلت أُعلم زيداً عمروٌ قائمًا لم يَجُزْ ؛ لا لتباس المُعْلِم بالمُعْلَم به .

واعلم أنه لايُقام المفعول له مقام الفاعل ولا المفعول معه لبطلان معناهما بالرفع وكـذلـك لا يقـام الحـال ولا التميز ولا المستثنى ولاخبر كان ، ومهما ارتفع أحد المفعُولاتِ أو المفعُولين فالبواقى منصوبات على ما كانت .

ولايُبْنَى لِلمَفْعُول إلَّا المُتَصَرِّفُ المتعدى وقد ذُكِر [١]

وكَيْفيةُ البِناءِ : أن يُضَمَّ أولُ الفِعْل المَاضِى وَيُكْسَرَ ماقبلَ آخره ، إلَّا أنْ يكُونَ مُعْتَلَّ العَيْن ثُلَاثِيًا أوْ خُماسِياً أوَّلُهُ هَمْزَة الوَصْلِ أو سُدَاسِياً فإنَّه تُسَكَّنُ عَيْنُهُ وتُنْقَلُ الكَسْرةُ إلى فَائِه فَتَنْقَلِبُ الوَاوُ فيه إلى اليَاءِ [٢] .

وَالإشْمَامُ لُغَةٌ [٣] ، وَبعْضُهُمْ يُسكِّنُ وَلَايكْسَرُ الفاءَ فَتنقَلِبُ الياءُ فيه إلى الوَاوِ [٤] .

---

(١) احترز بالمُتَصرِّف مِنْ فِعْل التعجب ومن عسى وما أشبه ذلك من الأفعال التى لاتتصرف واحترز بالمتعدى عن غير المتعدى فإنه لايُبْنَى للمفعُول إلا أنْ يُعَدَّى بوجه من وجُوه التعدية .

(٢) الثلاثى المعتلُ العين مثل قيل وبيع والأصل قُول وبُيِعَ فنقلب كسرة العين إلى الفاء فسكنت العين وقبلها كسرة فوجب قلبها ياء كما فى ميزان وميقات وأما الخماسى المعتل فنحو اختير وأما السداسى فنحو استُعِينَ والأصل اسْتُعْوِنَ فتقلب كسرة الواو إلى العين فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل استُعِين بضم التاء وكسر العين ، وتضم همزة الوصل تبعا لضمة التاء تقول فى انْطَلَقَ انْطُلِقَ به فتضم همزة الوصل والطاء ، وفى اقْتَدَرَ تقول اقْتُدِر عليه فصارت علامة البناء للمفعول هنا ضم الثالث .

(٣) الإشمام فى هذا الباب لا تضبطه إلا المشافهة وهو أنْ ينحو بالضمة نحو الكسرة أو الياء نحو الواو والغرض بها الحرص على بيان علامة البناء للمفعُول إذا كانت علامته ضم أوله وكسر ما قبل آخره فى الماضى .

(٤) فى المعتل عنا بنائه للمفعول ثلاث لغات هذه أقلها ولذلك لم يُؤخذ بها فى القرآن الكريم وهو أنْ تبقى الضَّمة وتسكن العين فإنْ كانت واوا فلَا تقلب فتقول قُولَ القولُ وقال الشاعر :

وابْتَذِلَتْ غَضْبَى وَأُمّ الرِّجَالِ ... وَقُولَ لَا أَهْلَ لَهُ ولَا مَالُ

وإن كانت ياء رُدت إلى الواو لسكونها وضم ما قبلها كما فى موقن وهو من أيقن ، وكذلك تقول فى اختير اخْتُورَ وانْقُودَ فتضم الهمزة والتاء وتقلب الياء إلى الواو

وَإِنْ كان مضــارِعــاً ضُم أَوَّلُــهُ وَفُتِــحَ مَاقَبْــلَ آخِرِه فَيَجِيءُ عَلَى مَايَقْتَضِيهِ التَّصْرِيفُ[1] وَجَازَ قَلْبُ الواو مِنْه هَمْزَة [2] .

(١) يعني تقلب الياء والواو فيه ألفا في المعتل نحو يُقال وُيبَاع .

(٢) وجاز قلب الواو منه همزة ومثاله أُعِدَ فى وعَد ، والله أعلم .

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ

الْمُرَادُ بِهِ المَاضِى مُفْرَدًا كَانَ أَوْ مُكَسَّرًا أَوْ مَجْمُوعاً بالألِف والتاءِ ، تَجِبُ فيهِ الإِضَافَةُ إِلَى المفْعُول إنْ كان فِعْلُه ممَّا يتعدَّى مَالَمْ يكُنْ ثَمَّ مانعٌ مِنَ الإِضَافةِ [١] .

وحُكْمُ النُّونِ فى التثْنيةِ وَالجَمْعِ عَلى حَدِّهَا ، حُكْم التنوينِ فى المفْرَدِ [٢] ، فإذَا أُدخَلْتَ الألفَ وَاللامَ وجَبَ النصبُ فى المفعُولِ مَعَ المفرد والمكسَّر والمَجْمُوع بالألفِ والتاءِ [٣] إِنْ خَلاَ المفْعُولُ مِنَ الألِف وَاللاَّم

---

(١) اسم الفاعل هو المشتق من المصدر اسما لما نُسب إليه ذلك المصدر جارياً على المضارع ، والمراد من الجريان موازنته له حركةً وسكونا وعدة حروف نحو ضارب فإنه على عدة حروف يَضْرب ، وموافق له في نظم حركاته وسكناته ، ومثال الماضى هذا ضارب زيد أمس ومثال المكسر هؤلاء ضُرَّاب زيدٍ أمس ومثال المجموع بالألف والتاء هؤلاء ضَاربات زيد أمس ، وقوله إن كان فعله مما يتعدى ؛ لِأن كلامه فيما ينصب المفعول ، وقوله مالم يكن ثَمَّ مانع من الإضافة ؛ والذى يمنع من الإضافة ثلاثة أمور : الألف واللام والتنوين ونون التثنية والجمع ، و يراد باسم الفاعل حكاية الحال الماضية ومعنى حكاية الحال الماضية أنك تقدر نفسك كأنك موجود فى ذلك الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن .

(٢) يعنى حيث تثبت النون يجب النصب وإذا حذفت النون وجب أنْ يضاف فتقول ضَارِبَا زيدٍ أمس وضاربو زيدٍ أمس كما تقول ضارب زيدٍ أمس ، والمفرد يجب حذف التنوين منه ثُمَّ حُمِلَ عليه المثنى والمجموع فى حذف النون منه .

(٣) لما كانت الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة إلا أن يكون فى المضاف إليه الألف واللام فلا يقال الضاربُ زيدٍ ؛ لأن الالف واللام فيه بمعنى الذى ومثال المفرد هذا الضاربُ زيداً أمس والمكسر هؤلاء الضوارب زيداً أمس والضراب والمجموع بالألف والتاء هن الضاربات زيداً أمس .

فإنْ كانَ فيهِ الألفُ وَاللامُ جَازَ النَّصْبُ وَالجرُّ (١) وفى المُثنَّى وَالمجْمُوع عَلى حَدِّ التَّثْنِيَةِ يَجِبُ النَّصْبُ مَعَ إثباتِ النُّونِ مُطْلَقاً ، ويجُوزُ النصْبُ وَالجَرُّ مَعَ إسْقَاطِهَا مُطْلقاً (٢) .

---

(١) لوجوب النصب مع الألف واللام شرط وهو ألا يكون فى المفعول الألف واللام ، فإن كانا فيه جاز الوجهان كقولك الضارب الرجلَ والضارب الرجلِ ، فأما قولك الضاربُ زيدٍ فليس له أصْلٌ يقاس عليه فلم تجز الإضافة وأجازه الفراء وهو ضعيف ، والأجود أن زيداً فى قولك هذا الضارب زيداً أمس منصوب على التشبيه بالمفعول به ، قال الأخفش : إنما ينتصب زيد هنا كانتصاب الوجه فى قولك هذا الحسن الوجْهَ .

(٢) مهما ثبتت النون وجب النصب وامتنعت الإضافة سواء كان بمعنى المضى أم بغيره ، لكن النون لا تثبت فى المراد به المضىّ إلا مع الألف واللام وفى غيره تثبت مطلقا فتقول : وهذا الضاربان زيداً أمس وهذان الضاربان الرجلَ أمس وهؤلاء الضاربو الرجلَ أمس ، وقوله مطلقا يعنى سواء كانت فى المفعول الألف واللام أم لم تكن ، وقوله ويجوز النصب والجر مع إسقاطها مطلقا مثاله : هذان الضاربا زيدٍ وزيْدًا أمس وهؤلاء الضاربو الرجلَ والرجلِ أمس وقوله مطلقا يعنى سواء كانت فى المفعول أم لم تكن ولا يريد سواء كانت فى اسم الفاعل الألف واللام أم لم تكن ؛ لأن النصب لا يجوز مطلقا هنا بل بشرط أن يكون في اسم الفاعل المثنى أو المجموع الألف واللام على ألا يكون حذف النون للإضافة ولكن لطول الاسم بالصلة كقول الشاعر وهو قيس بن الحطيم أو عمرو بن امرىء القس .

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لاَ يأتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وكَفُ

وقال الآخر راجزا وهو رجل من بنى ضبة .

الْفَارجى بَابِ الأميرِ المُبْهَمِ

فلو قلت هؤلاء ضاربو زيداً لم يجز حذف النون مع النصب أصلا ، وسواء كان للماضى أم لغيره . وقوله مع إسقاطها مطلقا يعنى سواء كان فى المفعول الألف واللام أم لم يكن . والحاصل أنه يجوز مع الألف واللام فى المثنى والمجموع ثلاثة أوجه . النصب مع إثبات النون ، والنصب والجر مع حذفهما ، وبغير ألف ولام تجب الإضافة فى المراد به المضِىّ والوجهان فى غيره .

وَإِذَا وجَبَت الإِضَافَةُ ، واتَّفِقَ أنْ كَانَ الفِعْلُ لَهُ أكثر مِنْ مفعُولٍ وَاحِدٍ انتصَبَ مَازَادَ علَى الواحِدِ بإضْمَارِ فِعْلٍ [(١)] .

وَلَكَ فِى العَطْفِ على المجْرُورِ باسْمِ الْفَاعِلِ الحَمْلُ عَلى الَّلفْظِ وَعَلى المعْنَى [(٢)] .

والمضَافُ إلى المَعْرِفَةِ فى هَذَا الباب مَعْرِفَةٌ بهِ ، مَالَمْ يكنْ فى المضَافِ الألفُ والَّلامُ فإنَّهُ حِينئذٍ مَعْرِفَةٌ بهما وَالْإضَافَةُ غيْرُ / مَحْضَةٍ[(٣)] ٤١

---

(١) إذا قلت هذا معطى زيدٍ أمس درهما فمعطى هنا بمنزلة غلام فى وجوب الإضافة فلا يعمل شيئا فينتصب درهما بفعل مضمر دل عليه لفظ اسم الفاعل كأنه لَمَّا قال هذا معطى زيدٍ فقيل وما يعطى ؟ قيل أعطاه درهما كما فى قوله تعالى : « يُسَبِّحُ لَهُ فيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصالِ رِجَالٌ » (من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور) أى يسبحه رجالٌ ، هذا قول أبى على الفارسى وجماعة معه (الإيضاح ١٤٣ ، ١٤٤) ومذهب السيرافى (شرح السيرافى : ١ : ٤٣٧) وغيره أن الأجود أن يكون منصوبا باسم الفاعل وإن كان بمعنى المضى إذ فيه معنى الفعل ، حيث لم تكن الإضافة إليه مع أنه يقوى شبهه بالفعل عند طلب الثانى ، وكأن المضاف إليه قام مقام التنوين ، واسم الفاعل متى نُوِّنَ وجب أن يُنْصَبَ .

(٢) مثاله هذا ضارب زيدٍ وعمراً وهذا ضاربُ زيدٍ وَعَمْرٍو وأنشد سيبويه :

هَلْ أنتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أوعَبْدَ رَبٍّ أخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

على جواز الوجهين ؛ لأن باعثاً للمستقبل .

(٣) اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى كانت إضافته محضة فيفيد تعريفا أو تخصيصا ، فضارب زيدٍ أمس بمنزلة غلام زيد أمس فإن كان فى اسم الفاعل الألف واللام فالإضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ؛ لأن تعريف المعرف محال .

وَاسْمُ الفَاعِلِ المُرَادِ بِهِ الحَالَ وَالاسْتقبالَ مُفرداً أو مُكَسَّرًا أو مجْمُوعاً بالألِفِ وَالتاءِ أصْله أنْ يَثْبُتَ فيهِ التَّنوينُ وَيَنْتَصِبَ المفْعولُ عَنْه إنْ كَانَ لِفعلِهِ مفْعُول ، ويجُوزُ إضَافتُهُ تخْفيفاً ولايتعرَّفُ بالمضَافِ إلَيْه وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً (١) .

وحُكْمُ النُّونِ فى التثنيةِ وَجمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ حُكْمُ التَّنوينِ فى المفْرَدِ (٢) ، وحُكْمُ الْعَطْفِ عَلى مَا أُضِيفَ إليه اسْمُ الفاعِلِ المراد بِهِ الحَالُ أو الاستقبالُ كَما ذُكِرَ فى المرادِ بِهِ المُضِىّ ، وحُكمه وفيهِ الألفُ وَاللامُ كما ذُكِرَ فى المُرَادِ بِهِ المضِىُّ (٣) .

---

(١) ويجوز إضافتة تخفيفا مثاله . هَذا ضاربُ زيدٍ غداً وهؤلاء ضراب زيدٍ غدا ، وهذان ضاربا زيدٍ غدا وهؤلاء ضارباتُ زيْدٍ غدا ولا يَتَعَرَّفُ بالمضَافِ هنا بالرغم من أنَّ المضاف إليه معرفة .

(٢) مثاله هذان ضاربان زيداً غدا ، وهذان ضاربا زيدٍ غدا ، وهؤلاء ضاربون زيداً غدا ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ غدا ، وهذان الضاربا زيدٍ وزيداً وهؤلاء الضاربو زيدٍ وزيدا ويكون حذف النون لطول الاسم كقول الشاعر وهو الأخطل يهجو جريرا :

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ الَّلذَا   قَتَلا المُلوُكَ وفَكَّكَا الأغلالاَ

(٣) مثاله هذا الضارب زيداً غدا أو الآن ولا يجوز الخفض ، وهذا الضارب الرجلَ غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيداً غدا أو الآن ، وهذان الضاربان الرجلَ غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيدٍ وزيدا غدا أو الآن وهؤلاء الضاربون زيدٍ وزيداً غدا أو الآن ، وهذان الضاربا الرَّجُلَ غدا أو الآن وهؤلاء الضاربو الرجلَ غدا أو الآن .

وَمِنْ شَرْط إعْمالِ اسْمِ الفَاعِل أنْ يكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ أوْ حَرْفِ نَفْيٍ أو يكُونَ صِفَةً لمَوْصُوفٍ أوْ خبراً لِذِى خَبَرٍ أو حَالاً مِنْ ذِى حَالٍ أو صِلةً لِمَوْصُولٍ (١) .

---

(١) اعتماده على حرف نفى كقولك ما ضاربٌ زيدٌ عمراً غدا والاستفهام أضاربٌ زيدٌ عمراً غدا ؟ والموصوف مررت برجل ضَاربٍ زيداً غدا ، وحالا مثاله إنّى لآمُرُ بزيد ضارباًعمراً أوصلة لموصول مثاله « هَذا الضَارِبُ زيداً غدا » .

واعلم أن ما عدل عن أسماء الفاعلين للمبالغة فإنه يعْمل عمل الذى لم يعدل قال سيبويه : « وأجْرَوْا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل » وذلك نحو شراب وضروب ومنحار تقول : أما العسل فأنا شراب وقال الشاعر :

بَكَيْتُ أخَا اللأوَاء يُحْمَدُ يَوْمُهُ ... كَرِيمٌ رُءوُسَ الدَارِعِينَ ضَرُوبُ

ومنها أيضاً فَعِيل وفَعِل عند سيبويه .

بَابُ (الصِّفَة الْمُشَبَّهَة)

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسْمِ الفاعِلِ تُفَارِقُه فى أَنَّها لَا تُوجَدُ إِلَّا حالاً (١) ، ولَا تعْمَلُ إِلَّا فى السَّبَبِيّ (٢) ، وَلَا يتقدَّمُ معْمُولُها عَلَيْهَا ، وَلَا يكُونُ المنصُوبُ بِهَا مَفْعُولاً بِه (٣) ، وَأنها إِذَا وَقع فِيهَا الأَلِفُ وَاللامُ أَوْ فى معْمُولِهَا كَانَ الأصلُ الْجَرَّ (٤) ، وَأَنَّهَا لا يُعْطَفُ على الْمَجْرور بها نَصْباً (٥) ، وَأَنـه يقبـح أن يُضْمَـر فيهَا الموصُوفُ ، ويُضافُ معْمُولُها إِلَى مُضْمرِه (٦) ، ومَدارُ هَذَا البَابِ فى ثَمانِى عَشرةَ مسْأَلةً : كُلُّ مَسْأَلَةٍ

---

(١) الصفة المشبهة هى كل صفة لا تجرى على الفعل المضارع مما لا مبالغة فيـه فتقـول زيـدٌ كَرِيمٌ حَسَبُه وصعبٌ جانبُه ؛ لأنك تقول كريم وكريمة وكريمان وكريمون ، وأنها تفارق اسم الفاعل فى أن اسم الفاعل يستعمل فى الأزمنة الثلاثة وهذه لا توجد إلا حَالا أعنى أنها ثابتةٌ للموصوف مقطوع النظر عن الزمان والحدوث .

(٢) يعنى ما هو من سبب الموصوف نحو مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، وزيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ .

(٣) لا يتقـدم معمولها عليها ؛ لضعفها عن رتبة اسم الفاعل فلم تَقْوَ قوته فى عملها ، ولا يكون المنصوبُ بها مفعولا به ؛ لأنها من فِعْل غير متعد ، فالمنصوب بعدها منصوب على التشبيه بالمفعول به .

(٤) يعنى إذا نصبت الوجه فى قولك مررت بالرجلِ الحسَنِ الوجْهَ فأصلها أن تكون مجرورة بخلاف الضارب الرجلَ فإن الأصل فيها النَصب .

(٥) يعنى أنك إذا قلت زيد كثير المالِ والعبيدِ فليس فى العبيد إلا الجر ؛ لأنه إنما يعطف على الموضع بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى ، والمال فى مثالنا ليس كذلك بل هو مرفوع فى المعنى وفى الأصل ؛ إذ الأصل كثُرَ مَالُهُ وعبيده .

(٦) مثاله مررت برَجُلٍ حَسَنٍ وجْهِهِ وهَذا قبيح والأصل مررت برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ

حُذِفَ الضَّمِيرُ مِنْهَا فَهِى قَبِيحَةٌ (١) ، وَكُلُّ ما خَرج عَنْ هَذَيْن الضَّرْبَيْن مِنْها فَهِى حَسَنَةٌ إلاَّ نَحْو الحَسَن وجْهٍ فَهِى بَاطِلَةٌ (٢) ، وَإِذَا اشْتملَت الصِّفَةُ فِى هَذَا البَاب وَفِى غَيْره عَلى المُضْمَر تَبعَت المَوْصوفَ تَثْنِيَةً وجَمْعاً (٣) ، وَإِنْ خَلَتْ مِنهُ لَم تتبعْهُ تَثْنِيَةً وجَمْعَ سَلاَمةٍ فِى الأَجْوَدِ الأَفْصَحِ ، وكَانَ التَّكْسِيرُ أَجْوَدَ مِنَ الإِفْرَادِ إِنْ أمكَنَ (٤) .

---

(١) هذا صحيح ؛ لأن أصل الحذف إنما هو للصلة لا للصفة وذلك نحو قولك مررت برجل حسَن الوجْهِ ، وإنما كانت قبيحة لأن هذه الصفةَ لا تعمل إلا فى السببى ولا يكون سببا إلاَّ بالضمير فإذا حذف الضمير منها قَبُح ؛ لأن المعمول يصير أجنبيا ولا تعمل فى الأجنبى ، وأيضا فلابد من ضمير يعود إلى الموصوف .

(٢) وجْهُ بُطلان هذه أنها على خلافِ وضع اللغة والأصول ، فإن المعهود من لغتهم إضافة النكرة إلى المعرفة لتتعرف أما العكس فبخلاف ذلك .

(٣) تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه وبرجلين حسنٍ وجهاهما وبرجال حسنٍ وجوهُهُمْ ويجوز برجلين حَسَنَيْنِ وجهاهما وبرجالٍ حَسَنين وجوهُهم على لغة مَنْ قال أكلونى البراغيث وهو ضعيف .

(٤) استظهر به على لغة مَن قال أكلونى البراغيث وقد مرت أمثلتُها وهو ضعيف أما لو قلنا برجالٍ حسانٍ وجوهُهُمْ لم يكن ضعيفا ؛ لأنهم إنما كرهوا الإتيان بالعلامة التى تدل على ما تدل عليه علامَةُ الفِعْل ، وإلحاق هذه العلامة فى الفعل أقبح لإبهامها الضمير ، أما جمع التكسير فإنه على وزن المفرد غالباً ولذلك قد تصفُه بالمفرد إذا كان لما لا يعْقل وهو أجود ولذلك أُعْرِبَ بالحركات قال الشاعر وهو النابغة الجعدى :

وَلا يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعُوبُهُ ... بِثَرْوَةِ رَهْطِ الأَعْيَطِ المُتَظَلِّمِ

وقوله إن أمكن يَعْنى أَنَّ من الصفات ما لايكسَّر نحو منطلق ومستخرج ، وكان التكسير أجود وهذا يُرْوى عن المبرد وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جَمْع السلامة لا من الإفراد .

بَابُ التَّعَجُّب

التَّعَجُّبُ الَّذِي يُبَوَّبُ لَهُ فِي النَّحْوِ لَفْظَانِ : مَاأَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ (١) ، وَكِلاَهُمَا لَا يكونُ إلَّا مِنْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ غَيْرِ مَزِيدٍ فيهِ فِي الأمرِ العَامِ (٢) ، ومِمَّا يَقْبَلُ الزِيَادَةَ والنُّقْصَانَ (٣) ، ومِمَّا بِنَاؤُه عَلَى فَعُلَ فِي الأَصْلِ ، أَوْ

---

(١) التعجب هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو قوله تعالى : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ » (من الآية ٢٨ من سورة البقرة) وقوله عليه الصلاة والسلام : « سُبْحَانَ اللهِ الْمُؤْمِنُ لاَيَنْجَسُ » وقولهم : لله دره فارساً ، ولله أنت . وقيل : معناه انفعال يبهر النفس عند الشعور بأمر يخفى سببه حتى قيل إذا ظهر السبب بطل العجب قال الشاعر وهو الأعشى ميمون :

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ ... يَاجَارَتَا ما أَنْتِ جَارَهْ

وقول الآخر وهو أبو النجم وقيل رؤبة وقيل رجل من أهل اليمن .

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ واهًا وَاهَا ... هِيَ المُنَى لو أَنَّنَا نِلْنَاهَا

والمبوب له فى كتب النحو صيغتان : ما أفعَلَه وأَفْعِلْ به لاطرادهما فيه .

(٢) استظهر رحمه الله تعالى على أَلْفَاظٍ بُنِيَتْ مِنَ الرباعى فى قولهم : ما أعطاهم للدراهم وما أولاه للمعروف وَمَا أَقْفَر هَذَا المكَان ، وكلام سيبويه يشعر بجواز بنائه من الرباعى فإنه قال فى ماأَجْوَبَهُ استغنوا عنه بما أجوَد جوابَهُ ، والاستغناء إنما يكون فيما يجوز ويسوغ ، أما الذى يمتنع فلا يقال امتنعوا عنه بكذا ؛ لأنه ممتنع فى نفسه .

(٣) استظهر به على قولهم مات زيد فإنك لا تقول ما أموت زيداً ؛ لأنه لا يكون موت إنسان أكثر من موت آخر ، وكذلك لا يقال ما أعوره ولا ماأحوله ؛ لأن العوَر والحوَل متى حصل لم يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الألوان فلا يقال ما أبيضه ولاما أسوده وجوَّزه الكوفيون فى البياض والسواد خاصة قال الشاعر وهو رؤبة :

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ

فقال « أبيض » وهو أفعل من البياض ، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى ما أفعله وأَفْعِلْ به ؛ لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب ألا ترى أن مالا يجوز فيه ما أفعله لايجوز فيه أفعل من كذا وكذلك بالعكس منه : ماجاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا فإذا ثبت أنه يمتنع فى كل واحد منهما ما يمتنع فى الآخر ويجوز فيه ما يجوز فى الآخر دل على أنهما بمنزلة واحدة . فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض وردُّ قولهم بأن « أبيض » فى الرجز صفة لمحذوف كأنه قال : فى درعها جسم أبيض وليست صيغة تعجب .

هُوَ مَرْدُودٌ إلَيْه فى المعْنى [1] ومِمَّا قَدْ وقَع ودَام [2] ، فَإن اخْتَلَّ مِنْهُ أحَدُ هٰذِهِ الأوصَافِ سِوَى المُضِىِّ وَالدَّوَام وَأَرَدْتَ التعَجُّبَ منه بصِيغَةِ مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به فَابْنِهِمَا مِنْ فِعْلٍ يصِحُّ أن يُبْنَى مِنْ مثله وانْصِبْ مَصْدرِ الفِعْلِ الَّذِى / انْخَرَمَ فيه أَحَدُ هَذه الأوصَافِ مُضَافاً إلى الفَاعِلِ مَع مَا أَفْعَلَ ، واقْرِنْ بِهِ البَاءَ مُضَافاً إلَى الفَاعِلِ [3] معَ أَفْعِلْ [4] .

٤٢

ولا يَتقَدَّمُ المنصُوبُ بَعْدَ ما أفْعَلَ علَى أفْعَلَ ولاَ المجرُورُ بَعْدَ أفْعِلْ بِهِ على أَفْعِل باتفاقٍ ، وَلا يُفْصَلُ بينَهُما وبينَها علَى رَأْىٍ [5] .

---

(١) ومما بناؤه على فَعُل ففى فَقُه الرجل تقول : ما أفْقَهَ الرجُلَ وأَفْقِهْ بالرجُلِ ، أو هو مردود إليه كقولك ما أضربَ زيداً لعمرو وبدخول اللام على المفعول يدل على أنه ردَّ ضرَبَ إلى ضَرُبَ ولولا هذا لما احتاج إلى اللام .

(٢) لابد أن يكون المعنى الذى تُعُجِّب منه متحققا لدى التعجب ، وذلك لا يكون إلا بعد وقوعه واستمراره ، ولذلك وضعوا صيغته بلفظ الماضى قال أبو العباس المبرد : « زمَان فعل التعجب ماضٍ فى اللفظ وحال فى المعنى بدليل أنه إذا أريد الماضى قيل ما كان أَحْسَنَ زيداً » وقال أبو على الفارسى : « زمان الحال أقصر من أن يعتبر وإنما دخلت كان جبراً لما سُلبه فعلُ التعجب مِنَ التصرّف الذى له فى أصله ، فإن قُلْتَ فإننا نقول ما أطول ما يكون هذا الصبىّ فَتُعُجِّبَ من طوله وإن لم يقع بعد ، فإنَّ الجواب : إنّ ذلك لا يُقال إلاّ إذا كان هناك ما يدُل على ذلك ، ومِنْ شأنهم أنهم يُجْرونَ ما قرُب من الواقع ، أو يكون هناك ما يستدل به مجرى الواقع » .

(٣) مثال ذلك أننا إذا أردنا التعجب من عرج زيد أو من بياضه أو من فِعْلٍ رباعى نحو دَحْرَج فإننا نبنى أفْعَل من شَدَّ فتقول ما أقبح عرجَه وما أشد دحرجَته وما أكثر بياضه ، ونقول فى الصيغة الأخرى أَقْبِحْ بعرج زيد وأكثر بدَحْرَجَةِ سُلَّمِنا .

(٤) زاد فى المخطوطة ب ، « وقد تدخل كان إن انخرم الدوام ثم قال : ليست هذه العبارة فى جميع النسخ ؛ لأنه رأى المبرد وهو رأى فاسد :

(٥) لا يتقدم المنصوب فلا تقول : زيداً ما أحسنَ ولا بزيدٍ أَحْسِنْ ولا يُفْصَل بينهما أى لا نقول ما أحسن اليَوْم زيدا ولا أحسِن اليوم بزَيْد ولا يفصل بينهما ؛ لأن الجملة التعجبية تجرى مجرى الأمثال فلا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير وهذا مذهب =

وَبِهِ بَعْد أفْعِل فَاعِلٌ عَلَى رَأْى ، وَلا ضَمِيرَ فى أفْعِلْ ، ومفْعُولٌ عَلَى رَأْىٍ ، وَفى أفْعَلَ ضَمِيرٌ مَنَعَ مِنَ اخْتِلافه لاخْتِلَافِ المخَاطب المِثْلِية [1] ، وَالْبَاءُ لَازِمةٌ عَلى كُلِّ حَالٍ [2] وَ « ما » مَع ما أفعَلَهُ غيْرُ

= نسبه الصيمرى إلى سيبويه والصواب أنه جائز وهو المذهب المشهور ؛ لأن ارتباط التعجب وألفاظه ليست بأقوى من ارتباط المضاف بالمضاف إليه ، ومع ذلك فقد جاز الفصل وكذلك إنَّ وأخواتها ، على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف ، ومنع من الفصل المبرد (المقتضب ٤ : ١٧٨) والأخفش وقال الزمخشرى : « من الجمل ما أجرى مجرى المفردات لا يجوز التصرف فيها مثل الأمثال وفعلا التعجب ونعم وبئس » ومع ذلك فرأى الجمهور بجواز الفصل بالجار والمجرور والظرف .

(١) مما اختلفوا فيه مَوْضع الجار والمجرور بعد أَفعِلْ فقيل هو فاعل والباء زائدة مثلها فى قوله تعالى : « وكفَى بِالله شَهِيداً » (من الآية ٧٩ من سورة النساء) وفى قول الشاعر قيس بن زهير العبسى :

أَلَـمْ يَأتِـيـكَ وَالأنـبـاءُ تَنْـمِـى بِمَـا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِـى زِيَـادِ

وعلى هذا لا ضمير وهذا مذهب البصريين ، واحتجوا عليه بعدم ظهور الضمير تثنية وجمعا إذا قلت يازيدان أَحْسِنْ بعمرو ولا تقول أحسنا ولو كان فيه ضمير لوجب إبرازه قياسا على غيرها من الأفعال ، وكذلك لا تلحقه علامة التأنيث إذا قلت يا هند أَحْسِنْ بزيد وكان القياس أنْ يقال أَحْسِنى بالياء ، وإذا لم يكن فيه ضمير تعين أن يكون المجرور هو الفاعل . وقال الكوفيون هو فى موضع نصب والباء زائدة فى المفعول زيادتها فى مثل قوله تعالى : « وَلاَ تُلْقُوا بِأَيديكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » (من الآية ١٩٥ من سورة البقرة) لأنه الأكثر أى زيادتها فى المفعول ومما يدل أيضا قوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ » (من الآية ٣٨ من سورة مريم) بحذف بهم من الثانى ولو كان فى موضع الفاعل لما حُذف ولأنه قد جاء منصوباً فى قول الشاعر : قال فى المنصف (٣ : ١٩) قاله ابن أحمر ولم يكمله .

.... فَأَجْـدِرْ مِثْـلَ ذَلِـكَ أَنْ يَكُـونَـا

بنصب مثل وإنما لم يثن الضمير ويجمع ويؤنث لأنه قد جرى مجرى الأمثال التى لا تتغير صيغها .

(٢) يعنى وعلى كلا التَأوِيلَيْنِ لابد من الباء التى بها ظهر الفرق بين صيغة الأمر وصيغة التعجب . قال الزمخشرى (المفصل ٢٧٦) « هذه الباء علامة التعجب لأنه لو قيل أَكْرِمْ زيداً لم يُدْرَ أهو متعجب أم آمرٌ فزادوا الباء لهذه العلة » .

مَوْصُولَةٍ بلْ نَكِرةٌ غيرُ موْصُوفةٍ عَلَى رَأْىٍ ، وَهِى مُبْتَدأَةٌ باتفاقٍ [1] .

وَكُلُّ مَا لا يُقالُ مِنْهُ ما أفْعَلَه وَأَفْعِلْ بِهِ لاَ يُقَالُ مِنهُ هُوَ أفْعَل مِنْ كَذا للتفضِيل [2] فإن أرَدْتَهُ ممَّا لا يُقالاَنِ مِنْهُ فَابْنِ أفْعَل ممَّا يُقالاَنِ مِنْهُ وأجْره عَلَى المـوصُـوفِ مُضْمِرًا فيهِ ضَمِيَره ، وَانْصِبْ مَصْدَرَ الفِعْل الَّذى أردْتَ التَّعَجُّبَ مِنهُ تمييزاً ، واقْرِنْ مِنْ بالَّذى تُفَضِّلُ عليْهِ [3] .

---

(١) اختلفوا فى « ما » على ثلاثة مذاهب
أولها : مذهب سيبويه أنها نكرة غير موصوفة
ثانيها : مذهب الأخفش أنها موصولة بمعْنى الذى وصلتها ما بعدها والخبر محْذوف .
ثالثها : مذهب الفراء أنها استفهام والمختار هو مذهب سيبويه

(٢) فلا يقال هو أفْعَلُ مِنْ كذا ولا أمْوَتُ منه .

(٣) قوله : وأجْره على الموصوف مضمرا فيه ضميره مثاله . مررت برجُل أكثر انطلاقا منك وهذا رجل أسرع مَوْتًا من فلان . وقوله . وانصب مصدر الفعل الذى أردت التعجب منه تمييزا : يعنى انطلاقا من قولك أكْثَرُ انطلاقا منك وموتا من قولك أسرَعُ موْتا مِنْ فلان وقوله وأقْرن من إلى آخره . . يعنى بالمخاطب الذى تفضل عليه غَيْـرَهُ فى كثرة الانطلاق فى مَثل قولك مررت برجل أكثر انطلاقا منك وما كان مثل المخاطب فى ذلك نحو فلان فى قولك هذا رجل أسرع موتا من فلان وقد شذت ألفاظ بُنيت من الرباعى فى التعجب ، قالوا : هو أعْطَاهمْ للدراهم وأولاهم للمعروف كما قالوا ما أعطاه وما أولاه وهذا الكَلاَمُ أخصر وفى المثل أفْلس من ابن المذلق (مجمع الأمثال للميدانى ٢ : ٢٧) وَقَدْ جَاء ممّا لا فِعْل له أصلا قالوا هو أحْنك الشاتين .

بَابٌ
(عَملُ مَا ولاَ المُشَبَّهَتَيْنِ بلَيْسَ)

عَمـلُ ما وَلاَ المُشَبَّهَتَيْنِ بلَيْس مشروطٌ بتأخِير الخَبَر ، وَألاَّ يَبْطُل النفْىُ بإلاَّ ، وَألاَّ يُفْصَـلَ بَينهُما بإنْ النَّافِيَةِ (١) ، وَكل مَا عُطفَ على

---

(١) الأصل فى هذا الباب أن المصنف يعنى به إعمال « ما » فى لغة أهل الحجاز عمل ليس ؛ لأنّ بنى تميم لا يُعْملونها وبإعمال « لا » عمل ليس فى قول مَنْ يُعْمِلُها عمل « ما » من العرب ، والأصل ألا يعْمَلا .

وشَبَهُ ما بليس أقوى من شبه « لا » بها ولهذا كان إعمال « ما » أكثر من إعمال « لا » ربما لم يأت إلا فى الشعر ، أما وجوه الشَبه بين ماو ليس فثلاثة :

الأول : مطلق النفى

الثانى : خصوصه وهو نفى ما فى الحال

الثالث : دخولها على المبتدأ والخبر .

ومقتضى المُشَبَّهَيْن أن ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر إمارة على تحقيق الشَبه بينهما ، ولم يعملها بنو تميم ؛ لأنهم يعتبرون مع الشبه الاختصاص و « ما » غير مختصة والكوفيون ينصبون خبرها بإسقاط الباء ، وأما شَبه « لا » بليس فمن وجهين

أولهمـا : النفى .

ثانيهما : الدخول على المبتدإ والخبر . ولإعمال « لا » شروط :

أولهـا : استمرار النفى وعدم انتقاضه بإلا دون غيرها وأما قول الشاعر :

وَمَـا الـدَّهْـرُ إلاَّ مَنْجَـنُـونـاً بأهْلِهِ   وَمَـا صَاحِبُ الحَـاجَاتِ إلاَّ مُعَـذَّبـا

فانتصاب المنجنون انتصابَ المصدر كأنه قال يدور دورانا وكقولك ما أنت إلاَّ سَيْرا أى تسير سيراً أو يكون التقدير إلاَّ يشبه منجنونا .

ثانيها : ألا يتقدم الخبر على الاسم ؛ لأن التقديم تَصرُّفٌ مُؤذن بالقوة .

ثالثها : ألا يدخل عليها إنْ لأنها كافة لها عن العمل كما تكف « ما » إنَّ

رابعها : ألا يفصل بينها وبين اسمها بأجنبى غير الظرف .

وينبغى أن نعتبر هذه الشروط أيضا فى إعمال « لا » إلاَّ شرْطا واحِداً وهو أنّ كونَ معمولها نكرة اسما وخبرا .

الخَبَرِ المنصُوب بأحَدهما لفظاً أوْ مَعْنى بِحَرْفٍ يُوجِبُ ما بعْدَه فحُكْمُه حُكْمَ ما بَعْدَ إلاَّ [1] .

وَيفْترقانِ فى أنَّ « لاَ » لا تَعْمَلُ إلاَّ فى نكِرةٍ اسما وخَبراً [2] ، فَإذَا جِيء بعد الخَبرِ المنصُوب بأحدِهما لَفظا أوْ مَعْنًى بحَرْف عَطْف لاَ يُوجب ، وَإنْ كانَ بَعْدَ الحَرْفِ وصْفٌ ومَوْصُوفٌ وَأُولِىَ الوصْفُ الحَرْفَ وكانَ الموصُوفُ سبباً من اسْمها جَاز الرفعُ والنصْبُ والجرُّ فى ذَلك الوصْفِ [3] ، ولا يجُوز مَع الأجنبى إلاَّ الرَّفْعُ [4] ، وَإذَا تأخَّرَ الوصفُ جَازَ الرفعُ والنَّصْبُ مُطْلَقًا ولا يَجُوزُ الجرُّ [5] ، وَأمَّا الموصُوفُ مُطْلقاً فَلَيْسَ فيهِ إلاَّ الرَّفْعُ [6] .

---

(١) يعنى أنه مهما عُطف على الخبر المنصوب لفظا أوْ معنى بحرف عطف يوجب لما بعده نحو بل ولكنْ وجب الرفع فى المعطوف وانقطع عمل « ما » و « لا » عنه، فتقول مازيدٌ قائما بل قاعدٌ وما عمرو بذاهبٍ لكن قاعدٌ وقوله أو معنى نحو ما زيد بقائم فإن حكم كل ما عطف امتناع النصب . وقوله حكم ما بعد إلا يعنى فى امتناع النَصب .

(٢) هذا دليل علي اعتبار الشروط المذكورة فى « لا » أيضا فإنه ما ذكر فرقا بينهما سوى زيادة اشتراط التَنكِير فى معموليها

(٣) فمثال المعطوف على المنصوب لفظا قَوْلك ما زيدٌ قائما ولا قائما أخوه وإن شئت ولا قاعدٌ أخوه وتقول فى المنصوب معنى ما زيد بقائم ولا قاعدٍ أخوه بالرفع والنصب والجر ، ولو أوقعت الظاهر موقع المضمر كقول الشاعر وهو الفرزدق .

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... ولامُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

كان الرفع هو الوجه .

(٤) وذلك قولك ما زيدٌ بقائم ولا قاعِدٌ عمر و فلا يجوز هنا إلا الرفع على الابتداء والخبر وعطف جملةٍ على جملة .

(٥) مثاله : مازيدٌ قائما ولا أبوه قاعداً وقاعدٌ وما زيدٌ بقائمٍ ولا أبوه قاعدٌ وقاعداً ولا يَجُوزُ الجَرُّ .

(٦) يعنى سواء كان الوصف مقدما أوْ مؤخرا أوْ سببياً أو أجنبيا .

بَابُ (أفْعَالِ المَدْحِ وَالذَّمِّ)

نِعْمَ وبِئْسَ أصْلُهُمَا فَعِلَ ، وَكُلُّ فِعْلٍ عَلَى فَعِلَ فالعربُ قد تُسَكِّنُ وَسَطَهُ تَخْفِيفاً (١) ، فَإنِ اتَّفَقَ أنْ تكُونَ عينُه حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ كما كانَ فى نِعْمَ وَبِئْسَ كَانَ لَهُم فيهِ أربعُ لُغَاتٍ / الأصْلِيَّةِ وَالتخْفِيف وَكَسْرُ الفاءِ إتْبَاعًا لِلعَيْنِ ، والتَّخْفِيفُ مَعَ الكَسْرِ (٢) . ٤٣

---

(١) نِعْم وبِئْس فِعْلان ماضيان عند البصريين والكسائى وهما اسمان عند الباقين ويدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو نِعْمَتْ وبِئْسَتْ واستار الضمير المرفوع فيهما وإبرازه متصلاً بهما أيضا فيما حكاه الكسائى نعمو رجالا الزيدون ، واحتج الكوفيون بدخول حرف الجر فى قول بعضهم والله مَا هِىَ بِنِعْمَ الولد ، وعن بعض العرب نعم السيرُ على بئس العَيْر وقولك يَانِعْمَ المولى ولا يصح اقتران الزمان بهما فلا تقول نعم الرجل أمس ومنها عدم التصرف ومنها أنه قد جاء فيهما فُعَيْل قالوا نُعَيْم الرجل وفُعَيْل ليس من أوزان الأفعال ، والمنصور عند النحاة هو مذهب البصريين ، والدليل على أن اصلها فَعِل بكسر العين قول الشاعر وهو طرفة ابن العبد :

مَا أقَلَّتْ قَدَمِى إنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأَمْرِ المُبِرْ

ويُرْوى : مَا أقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِى الأَمْرِ المُبِرْ

فلما ثبت لها الحركة كان السكون عارضا ، وأما قول المصنف فالعرب قد تسكن وسطه فمثاله فى كَتِف وكَبِد وكَتْف وكَبْد وقضو الرجل إذا جادَ قضاؤه .

(٢) يعنى أنه يجوز الإسكان للتخفيف وكسر الفاء إتباعاً ثُمَّ التسكين بعد الإتباع ، والظاهر أن اللغات التى ذكرها الجزولى فى نعم وبئس إنما هى قبل أنْ تؤخذ لإنشاء المدح والذم وأما قوله تعالى : « فَنِعِمَّا هِىَ » (من الآية ٢٧١ من سورة البقرة) فالتحريك فيهما لالتقاء الساكنين .

وتجرى سَاءَ مجرى بئس وكذا كل فِعْل جىء به للمبالغة والتعظيم أو التكثير جاز أنْ يجرى مجْرى نِعْم وبئس ومنه قوله تعالى : « كَبُرَتْ كَلِمةً تَخْرُجُ مِنْ أفْوَاهِهِمْ » (من الآية ٥ من سورة الكهف) .

وَفاعِل نِعْمَ وبِئْس إنْ كَانَ ظاهِراً لَمْ يكُنْ فى ٱلأمْرِ العَام إلا بالألف وَاللّام الجِنْسِيَّتَيْن أو مُضَافاً إلى مَا هُما فيه (١) ، وَقَدْ ذُكِر حكْمُه إنْ كَانَ مُضْمراً فى بَاب الْمُضْمَرَاتِ (٢) ، ولابُدَّ مَعهُمَا مِنَ الممدُوح أو المذْمُوم لفظا أو نيَّةً (٣) ، ومِنْ شرْطه أنْ يصْدُقَ علَيْه الفَاعِلُ (٤) ، وإنْ وَقـعَ شَىْءٌ يوُهِمُ خلاف ذَلِك يُؤوَّلُ (٥) ، وَالتَّفْسِيرُ وَاجِبٌ إنْ أُضْمِر

---

(١) مثاله نِعْم الرجلُ زيدٌ ونعم صاحبُ الرجل زيدٌ ، وقد احترز الجزولى بقوله فى الأمر العام على قول الشاعر وهو كثير بن عبد الله النهشلى :

فَنِـعْـمَ صَاحِـبُ قوْمٍ لا سِلاَحَ لَهُمْ وَصَـاحِبُ الـرَّكْبِ عُثْمـانُ بنُ عفَّـانَـا

وإنما جاز ذلك لذكر الألف واللام فى المعطوف فى قوله وصاحب الركب وذكر بعضُ النحاة أن الجزولى ذكر فى أبيات الإيضاح أنها لغة وأنشد :

فَنِـعْـمَ مَـتَـاعُ أَرْمَـلَةٍ عِجَـافٍ وَمَلْقَى النِّسْعَتَيْنِ عَلَى رَجِيـلِ

(٢) الـذى ذكره فى المضمرات أنه مضمر على شريطة التفسير ، والمفسر له ما بعده لفظا ومعنى ، وهو مفرد يلزمه النصب ويجوز فى المضمر الفاعل الأمران : أعنى التثنية والجمع وترك الأمرين ، وإنما أضمر قبل الذكر ليحصل فيه من الإبهام ما فى الألف والـلام الجنسيتين وهذا الضمير نظير الضمير فى ربه رجلا فى إبهامه وَافْتِقَارِه إلى التميز وحكى الكسائى أن المميز فيهما يثنى ويُجمع أيضاً نكرتين كما قال فى رُبَّه رجُلا وأما تثنية الضمير وجمعه فشائع معروف .

(٣) إذا أخذ فاعله فلابد بعد ذلك من اسم مخصوص هو المقصود بالمدح أو الذم وقوله لفظا مثاله نعم الرجل زيدٌ أو نيةً أىْ يُحْذَفُ لفظا ويراد معنى كقوله تعالى : « نِعْمَ العَبْدُ ». (من الآية ٤٤ من سورة ص) .

(٤) يعنى فاعل نِعْمَ إذ لابد أن يكون المقصود بالمدح فرداً من أفراد اسم الجنس الـذى جُعل فاعِلاً لنعم وإلاَّ لَمْ ينتظم الكلام ولم يرتبط بعضه ببعض أى من شرط المخصوص مطابقة الفاعل أو أن يصدق كل منهما على الآخر ؛ فهما شىء واحد فى المعنى .

(٥) مثال هذا قوله تعالى : « سَاءَ مَثَلاً القومُ الَّذِين كَذَّبوُا بآيَاتِنَا » (من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف) فإن المضمر هو المَثل والمثل ليس القوم ، فلابد إذاً من التأويل وهو أن يكون على حذف المضاف أى ساء مثلا مَثَلُ القوم فحُذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعراب المحذوف ، وأما قوله تعالى : « بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » (من الآية ٥ من سورة الجمعة) ففيه تأويلان : أحَدهما : ما ذكرت أى بئس مثل =

الفَاعِلُ وَجَائِزٌ مَعَ المظْهِر تَوْكيداً (١) ، وَمِمَّا يُفسر بِهِ المضْمرُ فيهمَا « مَا » النكرة غَيْر المَوْصُوفَةِ (٢) ، وإذَا أُخِذَ الممْدُوحُ أو المذْمُوم مُبْتَدأ أغْنَى الفاعِلُ عَنِ الْعَائِدِ لِعُمُومِهِ (٣) .

= القوم مثل الذين كذبوا والثاني : أنْ يكون الذين صفة للقوم فى موضع جر والمخفوص محذوف كأنه قيل : بئس مَثَلُ القوْم الذين كذبوا هو وهو ضمير المثل المتقدم فى قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِيْنَ حُمِّلوا التَّوْرَاةَ » (من الآية ٥ من سورة الجمعة) أوْ يكون التقدير بئس مثل القوم الذين كذبوا مثلهم فلابد من حذف المخصوص أو حذف المضاف .

(١) يجب التمييز عند الإضمار ؛ لأنه إنما أضمر على شريطة التفسير .

واعلم أن التوكيد لا يمتنع مع التصريح كما فى قوله تعالى : « ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً » (من الآية ٣٢ من سورة الحاقة) وقول الجزولى وجائز مع المظهر توكيدا هو مذهب أبى العباس المبرد وبه قال الفارسى ومذهب سيبويه أنه لا يجوز التفسير مع إظهار الفاعل وتأول قول جرير :

تَزَوَّدْ مِثْلَ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فجعل الزاد الثانى مفعُولاً بتزَود كأنه قال : تزودْ زاداً مثل زَاد أبيك إذْ يَقْبحُ أنْ يقال عِنْدِى غلامٌ غلاماً وأما الآية فإن الذرع غير الذراع .

(٢) وذلك كقوله تعالى : « فَنِعِمَّا هِيَ » (من الآية ٢٧١ من سورة البقرة) أى نِعْمَ شيئا هى فإن « ما » فيه نكرة غير موصوفة والفاعل مضمر أىْ نعم الشىءُ شيئاً هي وقيل : إن نعم مكفوفة بما ولذلك يجُوز دخولها على الفِعْل فى قوله تعالى : « إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ » (من الآية ٥٨ من سورة النساء) وقوله تعالى « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ » (من الآية ٩٠ من سورة البقرة) .

(٣) فى ارتفاع الممدوح أو المذموم وجْهَانِ

أولهما : أن يكون مبتدأ وخبره الجملة المتقدمة عليه أى زيد نعم الرجل .

ثانيهما : أن يكون الممدوح مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وأنكر بعضهم هذا الوجه وجعله مبتدأ لا غير ؛ لأن سيبويه يقول : « ولا يجوز مع التأخير أن يكون خَبَرَ مبتدأ مضمر بل هو متأخر كما كان متقدما قال والدليل عليه أن نواسخ المبتدأ والخبر تدخل عليه فتنصبه قال زهير :

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وُجِدْتُمَا ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

وتقول نعم الرجل كُنْتَ فوجب أن يكون مبتدأ لا غير » .

والإعراب : نعم الرجل كنت فالمخصوص هنا فى محل رفع اسم كان وخبر كان الجملة الفعلية التى سبقت وعليه فهو على رأى سيبويه مبتدأ لا غير ؛ لوقوعه اسما لكان ولتقدمه على نعم وفاعلها مِثل قولك : نعم الرجل زيدٌ أوْ تقول زيدٌ نعم الرجلُ , والله أعلم .

بَابُ (حَبَّذَا ولاَ حَبَّذَا)

حَبَّ مِنْ قَوْلِكَ حَبَّذا فِعْلٌ فَاعِلُهُ ذَا ، وذَا فى هَذَا المَوْضِعِ لا تَتَغَيَّرُ بِحَسبِ المُشَارِ إِلَيْه ؛ لِأَنَّ حبَّذَا أُجْرِىَ مَجْرَى المَثَل ؛ حَيْثُ نُقِل عمَّا وُضِعَ لَهُ واستُعْمِلَ للحَمْدِ والثَّناء كنِعْمَ [1] ، وَما انْتَصَبَ بَعْده مِنْ نَكِرةٍ فتَفْسِيرٌ لِلْمُبْهَمِ ، وَقِيلَ فِيهِ مشْتقا حَال [2] .

---

(١) هذا اللفظ لإنشاء المدح وفُصل عن نعم لاختصاصه بأحكام منها : أنَّ فاعله لا يكـون إلا اسم إشـارة وأنه لا يجب فى الفاعل التمييز ومنها أنه يجوز أن يكون الفـاعـل غيـر مطابق للممدوح فى اللفظ تثنية وجمعا كقولك حبذا الزيدان وحبذا الزيدون ، ومعْنى حبذا : صار محبوبا جدا والذى قاله الجزولى من أن حَبَّ فعِل وذا فاعله هو التحقيق . ولايثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول حبذا زيدٌ وحبذا الزيدان ، وحبذًا الزيدون بلفظ واحد وحبذا هند ، وقد علل الجزولى ذلك بأنه لما خرج عن موضوعه وصُيِّر للمدح مُنع التصرف ولأنه لما وضع علامة على المحبة أُجْرى مَجْرى المثل الذى لا يتغير ، قال سيبويه (١ : ٣٠٢) « زعم الخليل أن حبذا بِمنزلة حب الشىء ، ولكن صار ذا ، وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة مثل لولا » حتى قال بعض النحاة : إن حَبَّ ركبت مع ذا وصارا فى تقدير اسم مبتدأ والممدوح خبره ، والتقدير المحبب إلى القلب زيد وقال السيرافى فى شرحه (٣ : ٣١) جعلا لشىء واحد يقع موقع اسم مبتدأ فى الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث والمذكر بلفظ واحد فى معنى المدح كأنه قيل المحمود زيد ، وذهب قوم إلى أنه فِعْلٌ تغليباً لجانب الفعلية ، واحتجوا بقولهم لا تُحَبِّذْبه ، وقيل إن ذا زائدة والاسم بعدها فاعل حَبَّ والصحيح ما بدأتُ به ؛ لأن التركيب والنقل على خلاف الأصل ، وقد أمْكَنَ القول بالإفراد فكان أَوْلَى .

(٢) قد يذكر بعد هذه الجملة اسم مفرد منصوب ، فإنْ كان جَامدا قيل فيه تمييز بدليل صحة اقترانه بمِنْ قال جرير :

يَاحَبَّـذَا جَبَـلُ الـرَّيَّـانِ مِنْ جَبَـلٍ   وَحَـبَّـذَا سَاكِنُ الـرَّيَّـان مَنْ كانَـا

والتقدير يا حبذا جَبَلُ الريان جبلاً ، وإن كان مشتقا قيل إنه حال كأنه قيل قُرب من القلوب فى هذه الحال ، ويثنى ويجمع فيقال حبذا رجلين وحبذا رجالاً كما جاز فى باب نعم وبئس .

وجَمَعُوا بَيْنَهُ وَبينَ ذَا ؛ لِأنه مُبْهَمٌ ، وَالْمُبْهَمُ قد يَسُدُّ مَسَدَّ المُضْمَرِ ، فَإِذَا جَمَعُوا بينه وَبيْنَ اسْمِ الجِنْسِ فى نِعْم وبِئْسَ ، فَإِنْ يَجْمعُوا بَيْنه وبيْن ذَا أوْلَى (١) ، وَلَابُدَّ فيه مِنْ مَرفُوعٍ هُوَ فيهِ بِمَنْزِلَةِ المَمدُوح أو المَذْمُومِ فى نِعْم وَبِئْسِ (٢) .

وكُلُّ فِعْلٍ على فَعُلَ فَالعَرَبُ قد تُسَكِّنُ وَسَطهُ تَخْفِيفًا ، فإِنْ كَانَ فيه مَعْنَى المَدْحِ كحبَّذَا اسْتَجازُوا فِيهِ النَقْلَ (٣) .

---

(١) يعنى أن المبهم أحوج إلى التميز من اسم الجنس الظاهر ؛ إذ يدل على طبيعة ذلك الشىء ولا كذلك اسم الإشارة ؛ فإنه يشار به إلى كل نوع فكان أدخل فى الإبهام ، وكان أحوج إلى التفسير ، فإذا جمعوا بين الاسم الظاهر والمميز فى مثل قولك نعم الرجلُ رجلا زيداً فإن يجمعوا بينه وبين اسم الإشارة أوْلى قال الجرجانى ، خُلِعَت الإشَارةُ من ذَا وصُيِّر بمنزلة الشىء فاحتاج إلى التميز .

(٢) إذا قلنا حَبَّ فعل ماض وذا فاعله ففى الاسم الممدوح الوجهان اللذان ذُكرا فى نِعم وبئس فإذا قلنا إنه مبتدأ فقد أغنت الإشارة عن العائد كما أغنت الألف واللام فى نِعم الرجل ، وقيل : إنه بدل من ذا ولزوم ذكره يمنع من ذلك ، وقيل إن ذا زائدة والممدوح هو الفاعل كما زيدت فى ماذا صنعت ؟ وَمَنْ قال إن حبذا مبتدأ قال إنه خبره ، وَمَن قال إنَّ حبذا فِعْل جعل الممدوَح هو الفاعل فهذه ستة أوجه فى إعرابه وما قاله الجزولى هو الوجه .

(٣) فى حَبَّ لغتان :

فتح الحاء وضمها وعليه رُوى قَوْلُ الشاعر وهو الأخطل التَّغْلَبى :

فَقُلْتُ اقْتُلوُهَا عَنْكُمُ بِمَزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

ولكنَّ المستعملَ منها فى هذا الباب هى المفتوحة والأصل حَبُبَ لوجهين :

أحدهما : قولهم حبيب .

والثانى : أنه قد ورد فيه الضمة من العين وهو فَعُل لازم ؛ لأنه غريزة مثل كرُم وأما حَبَبْتُ الرجل فهو متعد وهو لغة من أَحَبَّ .

بَابُ (التَّنَازُعِ)

إذَا تَنـازَعَ فِعْلاَنِ مَعْمُولاً وَاحِداً فَالمُخْتَارُ إعْمَالُ الثَّانِى [1] ، وَإذَا أُعْمِلَ فِيهِ الثَّانِى حُذِفَ مَعَ الأَوَّلِ مالَمْ يَكُنْ مَرْفوعاً أَوْ مَفْعُولاً لا يُقْتَصر دُونَه ، وَإذَا أُعْمِلَ فِيه الأَولُ أُعْمِلَ فى ضَميرِه الثَّانِى وَلاَ يلزَمُ إنْ لَمْ يَكُنْ مَرْفُوعًا أَوْ مفْعُولاً لا يُقْتَصر دُونَهُ [2] .

---

(١) المنازعة مجاذبة الحجج فى الخصومة وفى الحديث أن يتكلم أحدهما إذا سكت الآخر . قال الشاعر وهو امرؤ القيس :

فَلَمَّـا تَنَـازَعْنَـا الحَدِيثَ وَأَسْمَحَتْ   هَصَـرْتُ بِغُصْنٍ ذِى شَمَـارِيخَ مَيَّـالِ

ومنه يقال محَلّ النزاع للمختلف فيه وكذلك هذا الباب لَما توجه الفعلان إلى معمول واحد كأنهما يتنازعانه أى يتجاذبانه ويطلبانه من جهة المعنى ، والضابط فيه أن يتقدم عاملان فصاعدا ويتأخر معمول واحد ظاهر يصح لكل واحد منهما أن يعمل فيه باتفاق ، قال البصريون : الثانى أوْلى فى العمل ، وقال الكوفيون : الأول أوْلى ، واحتج البصريون بأن الفعلين إذا تَوَجَّهَا نحو اسم بجهة المفعولية ثم أعمل الأول قُبح الحـذف فى الثانى كقولك لقيت رجُلا وأكرمته ، ويقبح قولك لقيتُ رَجُلاً وأكرمْت بحذف الضمير وبهذا يظهر أن العامل هو الثانى فى قوله تعالى : « أُفْرِغْ علَيْه قِطْرا » (من الآية ٩٦ من سورة الكهف) . وأيضا لو أُعْمل الأول للزم التقديم والتأخير ، واحتـج الكـوفيون بأنه لما ابْتُدِئ بالأول دل على الاهتمام به ، فاذا أعمل غيره لزم الإعراض عنه لِبُعْدِ الاهتمام به ، وأيضاً فوقوع الفعل أوَّلاً أقوى منه إذا تأخر ولذلك يجوز دخول اللام فى مفعوله إذا تأخر ، وأيضا ففى إعمال الثانى مُخَالفةٌ للأصل ، وهو وضع الضمير فى غير موضعه ؛ لأن وضع الضمير أنْ يتأخر عن الظاهر وهذا يندفع بإعمال الأول فكان أوْلى ، فهذه حجج الفريقين ولك الخيرة فى الترجيح .

(٢) قوله : وإذا أُعْمِلَ فيه الثانى حُذف مع الأول فمثاله : ضربت وضربنى زيدٌ مالم يكن مرفوعا يعنى مالم يكن معمول الأول مرفوعا فإنه لا يحذف وذلك نحو قولك ضربنى وضربت زَيْدٌ ، أو مفعولا لايُقْتَصَرُ دونهَ نحوظننى وظننت زيداً شاخصاً إياه وجب الإضمار فى المفعول الثانى ؛ لأنك لما ذكرت المفعُول الأولَ وهو الياء فى ظننى لزمك أن تذكر المفعول الثانى فلم يحذف المفعول هنا كما لم يحذف المرفوع وقول الجزولى وإذا أُعمل فيه الأول أُعْمِلَ فى ضميره الثانى أى إذا أُعْمِلَ الفعل الأول فى الاسم المطلوب أعمل الفعل الثانى فى ضميره نحو ضربنى وضربته زيدٌ .

ولا يَتنـازعُ فِعْـلاَ المُتَكلِّم ولا فِعْلا المُخَاطب وَلا فِعْلانِ أحدُهَما للمُتَكَلِّم وَالْآخَرُ للمخَـاطَبِ مَرْفـوعاً بَلْ منصُوباً أوْ / مَجْروراً [١] ، 44 وأحدُ هذِه الأفعَالِ مع فِعْل الغَائِب مثله مع مِثْله [٢] ، وفِعْلاَ الغَائب يَتَنَازَعانِ جَميعَ المعْمُولَاتِ [٣] .

---

(١) مِثال فِعْلى المتكلم ضربتُ وشتمت زيداً على إعمال الثانى ، وعلى إعمال الأول ضربت وشتمته زيـداً ومثـال فِعْلى المخاطب ، ضَرَبْتُ وَشَتَمْتُ زيداً ومثال المجرور : مررتُ وذهبتُ بزيدٍ ومررتَ وذهبتَ بزيد على إعمال الأول وفى التثنية مررتَ وذهبتَ بهما بالزيدين .

(٢) مثاله : أُعْطِى ويكرم عَمْرُو زيداً وتُعْطى ويكرم زيدا ، وأمرُّ ويذهب عمرو بزيد وتَمُرُّ ويذهب عمرو بزيد ، وقوله مثله مع مثله يعنى مع مِثل فعلِ المتكلم أو مثل فِعْل المخاطب مَع فعل المخاطب فِي أنهما لا يتنازعان إلا منصوباً أو مجروراً كما لا يتنازع هذان المتماثلان إلا منصوباً أو مجرورا .

(٣) مثاله قام وقعد زيدٌ ، وضُرب وأُكرم خالدٌ ، وَيعْنِى بفعل الغائب هنا الفعل الذى لم يُسند إلى المتكلم ولا إلى المخَاطَب .

بَابُ (المصْدَرِ)

المصْدَرُ الَّذى يَعْملُ عَملَ الفعْلِ لَا لأنَّهُ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بالْفِعْلِ شَرْطُهُ أنْ يُقَدَّر بأنْ وَالفِعْلِ (١) ، ويُفارِقُ اسْم الفَاعِلِ وَالصفَة المشَبَّهَة

---

(١) المصادر أسماء معلقة على معَان كالدار والغلام وزيد المعلقات على ذوات فحقها ألا تعمل ، لكن لما تضمنت حرُوفَ الفعل أعملت من هذا الوجه لا من حيث هى أسماء ، وأيضا تشارك الفِعل فى الدِّلَالَةِ على الحركات والسكنات الصادرة عن الفعل ، وأيضاً تصلحُ للأزمنة كالفِعْل فصارَ الفعل أصلًا للمصادر فى العملِ ، وان كان المصدر أصلا من حيث أن الفعل مأخوذ مِنه كالمادة لهُ ، ولذلك جَاز أنْ يُقَدَّرَ كلُّ واحدٍ منهما بالآخر ، فلك أن تقول أعجبَنى ضربُ زيد مكان أنْ ضَرَبَ زيدٌ وبالعكس .

واختلفوا في إعماله فانكره السيرافى وقال : كثير من النحويين يقولون : العامل فى زيد هنا ضرباً والحقيقة غير ما قالوه وإنما العاملُ الفعل الناصب للمصدر والتقدير اضرب ضربا زيداً ، ولكن لما صار هذا المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ساغ لهم أنْ يقولوا إن العامل هو المصدر . وكلام سيبويه (١ : ٥٩) يشعر بأن الناصب هو المصدر نفسه فإنه قال ، ومما يجرى مجرى فاعل من المصدر قول الشاعر وهو أعشى همدان ويروى للأحوص ورواه الجوهرى لجرير :

عَلى حِينَ ألْهىَ النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فظاهر كلامه أن العامل هو المصدر .

بِهِ فى أَنَّهُ لَا يَلزمُ معَهُ ذِكْرُ الفَاعِلِ (١) وأنَّه لا يُضْمرُ فيهِ (٢) ، وَأَنَّهُ إِنْ أُضِيفَ إِلى مَعْرِفةٍ تَعرَّفَ (٣) ، وَإِنْ أَضْعَفَهُ فى العَملِ مَا فيهِ الأَلفُ وَاللَّامُ (٤) .

(١) إذا قلت أعجبنى ضربُ زيد عمراً فأعملت المصدر كان لك فيه ثلاثة أوجه :
الأول : أن تأتى بالفاعل والمفعول معا وهو الأصل ، فإن قدمت المفعول قلت أعجبنى ضَرْبُ عمراً زيدٌ
الثانى : أن تحذف المفعول فتقول : أعجبنى ضَرْبٌ زيدُ
الثالث : أنْ تحذف الفاعل ثم إما أن تقيم المفعول مقامه أوْ لاتقيم ، فإن أقمت قلت : أعجبنى ضَرْبُ عَمْرٍو ويكون التقدير أعجبنى أن ضُرِبَ عمرو ، وإن لم تقم المفعول مقامه تركته منصوباً فقلت : أعجبنى ضَرْبٌ عمرا وجاز حذف الفاعل هنا من غير إضمار وإن لم يجز مع الفعل من حيث كان الفاعل ركنا فى الجملة الفعلية والفاعل هنا ليس ركنا ، ولزم أيضاً فى اسم الفاعل والصفة المشبهة لأنه لا يعمل إلا معتمدا على مَنْ هُولَهُ نَحْو هَذا ضاربٌ عمرا ، فوجب أن يكون فيه ضميرٌ فاعل ليعود على المخبر عنه وكذلك لو كان صفة مشبهة .
(٢) يجوز حذف الفاعل مع المصدر فإنه لا يضمر فيه ؛ إذ هو جنس كسائر الأجناس الجامدة التى لا تتحمل الضمائر أصْلا ، ولولا أن المصدر حروفه من حروف الفعل لبَعُدَ عن العمل بُعْدَ الجامد .
(٣) المصدر يعمل منونا ومضافا ومعرفا بالألف واللام ، أما المضاف فيأتى فيه أربع صور إحْداهَا : أن يضاف إلى الفاعل وينصب المفعول كقوله تعالى : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » (من الآية ٢٥١ من سورة البقرة والآية ٤٠ من سورة الحج) .
الثانية : أن يضاف إلى المفعول فيرفع الفاعل مُتَأَخِراً كقول الشاعر وهو الحطيئة :
أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مُرْبَعٌ ومَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّجُونِ وكِيفُ
الثالثة : أن تضيفه إلى المفعول ولا تذكر الفاعل كقوله تعالى : « لايَسْأَمُ الإِنْسَانُ من دُعَاء الخَيْرِ » (من الآية ٤٩ من سورة فصلت) .
الرابعة : أن تضيفه إلى الفاعل ولا تذكر المفعول .
(٤) مذهب الخليل وسيبويه (١ : ٩٩) جواز إعمال المصدر المعرف بأل ، وزعم المبرد (المقتضب ١ : ١٤) أن المصدر المعرف بأل لا يعمل ؛ لأن المصدر تُسْتَفْحَلُ فيه الاسمية بدخول الألف واللام فوجب ألا يعمل إذ الفعل لا يكون إلا نكرة وأوّل قول الشاعر :
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ
بأن المراد فى أعدائه وأعداءه منصوب بنزع الخافض أو يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر كأنه قال ضعيف النكاية نكاية أعدائه . ومما أنشده النحاة قول المرار =

وأنَّهُ لَيس وَصْفاً (١) ، وَأنَّهُ لا يَفْتَقِرُ فى كَوْنِه عاملاً إلَى أنْ يَعْتَمد (٢) وَأنَّه لا يُعْتَبَرُ الزَّمَانُ فى إعْمَالِه (٣) ، ويُفارِقُ المتعدِّى مِنْهُ اسْم الفاعِلِ المتَعدِّى فى أنَّه يُضاف إلى الفَاعِلِ (٤) ، وَالعَارِى مِنَ الألفِ واللاَّم مِنْهُ مطلَقاً فى أنَّهُ لا يتقدَّمُ علَيْهِ شَىءُ مِمَّا يَعْمَلُ فِيهِ (٥) ، وَالصِّفَة

= الأسدى وقيل لمالك بن زغبة الباهلى :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى   كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ومسمع اسم رجل ، منصوب بالضرب وهو يقوى عمل المصدر المعرَّف بأل ، وإن كان الأقوى فى العمل المنُكَّرُ ثم المضاف ثم المُعَرَّفُ بأل وهذا خلاف اسم الفاعل فإن أقواه المعرف بأل .

(١) الصفة المشبهة واسم الفاعل وصفان ، أما المصدر وإنْ كان قد يوُصف به لكن عن طريق المجاز مثل قولك رَجُلٌ عَدْلٌ وهو جعل الموصوف نفس الصفة مجازا واتساعا أو على حذف المضاف أى رجُلٌ ذو عدل ، وَإما أنْ يُؤولَ باسم الفاعل ويقام مقامه كما فى قَوْلِكَ قتلته صَبْراً أىْ مصبورا .

(٢) يريد أن كل واحد من اسم الفاعل والصفة المشبهة يفتقر إلى الاعتماد كما سبق .

(٣) وذلك أن المصدر يعمل سواء كان يعمل بمعنى المضى أو بمعنى الحال أو الاستقبال واسم الفاعل والصفة المشبهة يعتبر الزمان فى إعمال كل واحد منهما .

(٤) يُريد أن المصدر يضاف إلى الفاعل واسم الفاعل المتعدى لا يُضافُ لفاعله .

(٥) يعنى أنه يفارقه فيما ذُكِر من تقديم المفعول فيجوز فى اسم الفاعل ويمتنع فى المصدر وخص العارى لأن ما فيه ألْ مُساوٍ للمصدر فى أنه لا يتقدم على واحد منهما ما عمل فيه مثاله أنك تقول . عمرا زيدٌ ضاربٌ وإلى زيدٍ عَمْرٌ قائم ولا تقول زيداً أعجبنى ضربُ عمرٍو ولا إلى زيدٍ أعجبنى قيامُ عمرو

المشبَّهة باسْم الفاعِل في أنَّهُ يَنْصِبُ المَفْعُولَ بهِ وأنَّهُ يَعْمَلُ في الأجْنَبيِّ ، وَأنَّهُ لا تَجْتَمِعُ فيهِ الإضَافَةُ والألفُ وَاللاَّمُ (١) ، ولَك في تَابعِ مَا يُضافُ إلَيْه الحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ والحَمْلُ عَلَى المعْنَى (٢)

---

(١) أيْ أنَّهُ يفارق الصفة المشبهة في هذه الأمور الثلاثة :

الأول : أن المصدرَ ينصب المفعولَ به والصفة المشبهة لا تنصبه فإنك إذا قلت مررت بالرجل الحسنِ الْوَجْهَ فليس الوَجْه مفعولاً به بل هو مشبه به وهو فاعلٌ في الحقيقة .

الثاني : أن المصدر يعمل في الأجنبي تقول : أعجبني ضربٌ زيداً والصفة المذكورة لا تعمل إلا في السببي .

الثالث : إضافة المصدر محْضَة ولا يُجمع فيه بين الألف واللام والإضافة ويُجمع بينهما في الصفة المشبهة في قولك الحسن الوجْه .

(٢) مثاله : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً قال سيبويه (١ : ٩٨) في قولك عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو والجر أجود ، لأن الجر يكون مردوداً على معنى الأول ، وليس مشاكلاً له في لفظه . . قال لبيد :

حَتَّى تهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ .

فالمظلوم محمول على المعْنى كأنه قال كما يطلب المعقب المظلوم حقه ، وقال الشاعر وهو رؤبة وقيل زياد العنبري :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلاَسِ وَاللِّيَّانَا

وقال آخر :

يَالَعْنَةُ اللهِ وَالأقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

بالرفع على موضع اسم الله تعالى والأقوام .

وأما الخفض بالصفة فلا يجوز الحمل على المعنى ، فلو قلت : هذا الحسنُ الوجهِ واليدُ بالرفع لم يجز ؛ لأن الإضافة غيرُ محضة والله أعلم .

بَابُ (العَدَدِ)

العدَدُ أَرْبَعُ طَبقاتٍ ومَدارُهُ عَلَى اثْنَتَىْ عَشرَة كَلِمَةً (١) ، وَإِذَا أَردْتَ أَنْ تَعُدَّ أشْخَاصا من جِنْسٍ وَاحِدٍ فَلُغَةُ العرَب الْمَشْهُورَةُ أَنْ يُذَكِّرُوا اللَّفْظَ الموضوعَ للواحدِ مِنْهُ إِنْ أَرادُوا الإفرادَ ، وَإِن أَرَادُوا التَّثنية ثَنُّوا ذَلِكَ المفرَد (٢) ، فَإِذَا انْتَهَوْا إِلى أكثرَ مِنَ اثْنَيْنِ وَصِيَغُ الجَمْع لَيسَتْ نُصوصاً فيما يُتَناوَلُ مِنْ لُغَتِهِمْ ، وأَسْمَاءُ العدَدِ نصوصٌ - عَدلُوا إِلى النَّصِّ فَقَالُوا : ثَلَاثَةٌ فِى المذَكَّر وَثلاثٌ فى المؤنَّث فَحَصلوا العَدَدَ نصًّا (٣) ، وأضافُوه فى الأكثرِ إِلى جَمْعِ القِلَّة إِنْ كَانَ للاسْم

---

(١) العدد هو المقدار المسئول عنه بِكَمْ ، وقيل العدد مقدار الآحاد ومعيارها ، فالواحِدِ لا يكون عدداً ، وكذلك الاثنان وإنما يُذكران فى هذا الباب لأنهما يكونان من العدد فى المركب إذا قلت أحد عشر واثنا عشر ، وهى كما قال أربع طبقات أحاد وعشرات ومئون وألوف وهذه المراتب الأربع تدور فى الاستعمال على اثنتى عشرة كلمة وهى من الواحد إلى العشرة والمائة والألف وما سواها متفرع عليها .

(٢) أى أنهم يقولون : رجل أو غلام أو كتاب وما أشبه ذلك فلا يقولون : واحد رجل ولا واحد غلام ، أما قوله أيضا فلغة العرب المشهورة يوهم أن هناك لغة غير مشهورة وليس كذلك ولكنه احترز عن مثل قول الراجز وهو خطام المجاشعى أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية .

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وليست هذه لغة ولكنها للضرورة وما كان للضرورة لا يقال له لغة ، وإن أرادوا ذكر مفردين قالوا رجلان وفرسان فثنوا ذلك المفرد .

(٣) يَعْنى أنَّ صِيَغَ الجَمْع كأفلس ورجال لا يفهم منها الحصر فى عدد بعينه ، والنص لا يكون له إلا معنى واحد لا يحتمل غيره ، والجموع ليست كذلك ، فلو اقتصر على ذكر الجمع لم يفهم منها ما يُعَيِّن المقدار فاحتاجوا إلى ما يعين ذلك وكانت ألفاظ العدد صالحة لذلك فجمعوا بينهما فقالوا ثلاثة رجال ، وقوله فيما يتناول من لغتهم يعنى ما يتناولونه من العدد ويراد بها ، وقوله وأسماء العدد نصوص يعنى فيما وضعت له وأريد بها من الكمية .

المعْدُود ، فحَصلوا جنْس المعدُوِد أيضًا (١) .

وَإثْبَاتُ الهَاءِ فى عَدَدِ المذَّكرِ ؛ رَفْعًا لما يُوهمهُ مَا يُضَافُ إلَيْه العدَدُ مِنَ التذكِير ولا يَحْتَاجُ إلَيْهَا فى المؤنَّث ؛ لِعَدَمِ المُوهِم ، وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ : لِأنَّ أوَلَ العَدَدِ مُؤنَّثٌ وَالمذكَّر أوَّل / فَطُوبِقَ بيْنَ الكَلَامِ (٢) . ٤٥

(١) إنما أضافوه إلى الجمع ؛ لأن الجمع أنسب له فقالوا ثلاثة أكلب ، واستظهر بقوله فى الأكثر على ما جاء من قولهم ثلاثة كلاب ، وعليه فإن كان لهذا المعدود جمع قلة فالأفضل أن يُؤتى به ، فإن لم يكن فإما أن يكون له اسم جمع أو لا يكون ، فإن كان له أضيف إليه وكان أوْلى من جمع الكثرة نحو قوله تعالى : « وكَانَ فى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » (من الآية ٤٨ من سورة النمل) فإن لم يكن فإن أمكن جمع السلامة أضيف إليه فإنه للقلة أيضا وإلا حينئذ عُدل إلى جمع الكثرة .

(٢) فى الواحد والاثنين جَرَوْا على القياس فى التذكير والتأنيث فألحقوا العلامة فى المؤنث وحذفوها فى المذكر فقالوا واحدة أوْ إحْدى واثنتان أو ثنتان وفى المذكر واحد واثنان ، ثم عدلوا عن القياس فى الثلاثة إلى العشرة فأثبتوا الهاء مع المذكر وحَذفوها مع المؤنث فقالوا : خمسة رجال وخمس نسوة ، وقوله وإن شئت إلى آخره يريد أنّ الأعداد كلها مؤنثة فى وضعهم بعَلاَمَةٍ مرة وبغير علامة مرة أخرى ، والتأنيث بالعلامة هو الأصل لتأنيث ما ليس له علامة .

وَبِنـاءُ النَّيِّفِ فى أَحَـدَ عَشَـر وَبـابـه لِوقُـوعِ العِقْدِ منهُ مَوْقعَ هَاءِ التأنيثِ ، وَلذلكَ لم يُبْنَ اثنا عشَر وأُخْتَاهُ ؛ لِأنَّ العِقْدَ إنَّما وَقَعَ مِنْهَا مَوْقِعَ النُّونُ [١] وبناءُ العِقْدِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ العَطْفِ [٢] ، وفُتح آخِرُ النَّيِّفِ لِشَبَهِهِ بِمَا قَبْلَ هاءِ التَّأْنيثِ وآخِرُ العقْد طَلباً للتَّخْفيفِ [٣] .

وَيجُوزُ الإِسْكَانُ فى يَاءِ ثَمانِى عَشْـرةَ ، وُربَّما حُذِفَتْ وفُتِحَتِ النُّونُ [٤] ، وقَدْ يَكْسِرُونَ الشِّين مِنْ عَشرة إذَا عَدُّوا المُؤنَّثَ مِنْ إِحْدَى

---

(١) لما تجاوزوا العشرة زادوا واحداً فى المذكر وإحدى فى المؤنث واثنين فى المذكر واثنتين فى المؤنث وهكذا إلى تسعة عشر فركبوا من المرتبتين ما يدل على الغرض منهما ؛ لأن التركيب أخصر من العطف الذى هو أصله ، وقوله لوقوع العقد أى إنه مركب مع ما قبله بعد أن كان مفرداً ، والحاصل أن الأول بُنى ؛ لأنه صَدْرُ الكلمة وخُصَّ بالفتح لوقوع الثانى موقع هاء التأنيث ، وتاء التأنيث لا يكون قبلها إلا مفتوحاً حملا على ألف التأنيث ، والجزولى جعل وقوع العقد منه موقع هاء التأنيث هو الموجب لبنائه وليس كذلك بل ما ذكرتُه هو الوجه . وأما إعراب اثنى عشر واثنتى عشرة فإنه لما سقطت نونه بانضمام العشرة إليه أشبه المضاف لا المركب ، ونزلت العشرة منه منزلة النون ولذلك تلحق الهاء العشرة ولم يضيفوا فيقولوا اثنا عشرك كما قالوا أحد عشرك معربا عند الأخفش ومبنيًّا عند غيره فلَما أشبه المضاف أُعرب بنية الإضافة لأن تقدير حرف العطف مع الإضافة محال ، ولا شك أن الإعرابَ هو الأصل ، وقيل : المثنى جرى فى كلامهم على منهاج واحد ولذلك لم يُبن اللذان وهذان واثنان واثنتان .

(٢) الأصل أن تقول أحد وعشرة غير أنهم آثروا الاختصار فحذفوا حرفَ العطف وضمنوه الاسم الثانى فبنى الثانى لتضمنه معنى حرف العطف ، وقيل ضمن الاثنين معاً وبنى عشر فى اثنى عشر لوقوعه موقع النون للمبنى وحذف النون هنا للمعاقبة وشبه التركيب .

(٣) أىْ لِأنَّ الاسْمَيْن قَدْ صَارا بمنزلة اسم واحد ، وأما فتح الثانى فلأنّ الاسْمَ لما رُكب صار بمنزلة اسْم واحد طويل فوجب أنْ يكون بناؤه على أخف الحركات فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة جارِيةً وهكذا إلى تسع عشرة امرأة وتسعة عشر رجلا

(٤) الفتح هو الأصل ومنهم من يسكنها تشبيهاً لها بياء مَعْدِ يكَرِب ، وقد تحذف الياء فتقول عندى من الجوارى ثَمانٌ ورأيت من الجوارى ثمانياً ومَررت منها بثمانٍ =

عَشرةَ إلَى تِسْعَ عَشرَةَ وَما بَيْنَهُمَا [1] .

وَيُمَيِّزُ العَـدَدُ بوَاحِـدٍ مَنصُـوبٍ فى أحَدَ عشَر وتِسْعَةٍ وتِسْعَين وما بيْنَهُما [2] ويُضاف إلَيْهِ مائةٌ ومائَتانِ وَألفٌ وألْفَانِ .

وكلُّ مَوْضِعٍ كَانَ المعْدُودُ فِيهِ نوعاً مِنَ العَدَدِ فَلابُدَّ فِيهِ مِنْ تفسيرِ التَّفسيرِ إنْ لَمْ يكُنْ عِنْدَ السَّامعِ معْلُوماً [3] .

= ومنه قول الشاعر :

لَهَـا ثَنَـايَـا أرْبَـعٌ حِسَـانُ ... وأرْبَـعٌ فَثَـغْـرُهَـا ثَمَـانُ

وجاء فى الحديث : « صَلَّى ثَمَانَ ركَعَاتٍ » بحَذْفِ الياء وفتح النون .

(١) تقول أحَدَ عشرو منهم من يقول أحَدَ عْشَر بتسكين العين لتوالى الحركات وَقُرِئَ « إنِّى رَأيْتُ أحَدَ عْشَرَ » (من الآية ٤ من سورة يوسف) ، وهى قراءة أبى جعفر بتسكين العين ، وأما فى المؤنث فتحذف الهاء وتسكن الشين فى الإفراد والإضافة وقد تكسر أيضا ، وفى التركيب لغتان : سكون الشين وهى لغة أهل الحجاز وكسر الشين وهى لغة بنى تميم ، وخفف أهلُ الحجاز لثقل المؤنث ولذلك اتفقوا على فتح الشين فى المذكر وفتح العين فى المؤنث .

(٢) قالوا ثلاثة أثواب وسبعة عشر رجلا وتسع وسبعون امرأة ، فما بين الثلاثة والعشرة التمييز يكون جمعاً مجرورا والأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فمفرد منصوب وقد جاء غير مضاف قال الشاعر وهو الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المعُمَّرين وقيل يزيد بن ضَبَّة كما فى سيبويه :

إذَا عَاشَ الـفَـتَـى مِائَـتَيْـنِ عَامَـا ... فَقَـد ذَهَـبَ الَّـلذَاذَةُ والْـفَـتَـاءُ

وقـالـوا ثلاثة أثوابا ولا يستعمل إلا فى الشعر ، وتفسير التفسير يعنى مثل قولك اشتريت ثلاثمائة ثوب ومعى ثلاثة آلاف درهم .

(٣) أما المائة والألف ومضاعفاتهما فتمييزها مفرد مجرور بالإضافة فتقول مائة ثوب ومائة جبة .

وَقَوْلُهُمْ ثلاثمِائة ، الأصْلُ ثلاثُ مِئاتٍ ومِئِين ومِئُون . لكِنْ رفضوه إلاَّ فى الشِّعْرِ[1] .

---

(١) المائة بمنزلة العشرة فوجب أن يُميز بجمع مثلها ، إلاَّ أنهم رفضوا هذا الأصْلَ حَملاً لها على مجاورها وهى التسعون فالجَمْعُ أصْل وَالإفراد استحسان فإذا اضطر شاعر راجع إلى الأصل المهجور قال الشاعر وهو الفرزدق :

ثَلاَثُ مِئِين لِلمُلُوكِ وَفَى بهَا ردَائى وَجُلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِم

وجُمعت المائة بالواو والنون جبراً لها من نقصان لامها ويجوز مئات أيضاً .

بَابُ (اسْمِ الفَاعِلِ المصُوغِ مِنَ العدَدِ)

إنَّما لَمْ يَنْصِبْ اسْمُ الفاعِلِ المشتَقُّ مِنَ العدَدِ مُوَافِقَهُ؛ لأنَّهُ يَلْزَمُ عنْهُ أَنْ يكُونَ فاعِلاً مفْعُولاً (١) ، وَيلزمُ عَنْهُ أيضاً إذَا أُضِيفَ كَما يُضافُ اسْمُ الفاعِلِ المُتعدِّى إلَى مَنْصُوبِهِ إضَافة اسْمِ الفَاعِلِ المُتعدِّى إلَى الْفَاعِلِ وَذَلِكَ مما يَنْفرِدُ بِهِ المَصْدَرُ وَالصِّفةُ المشبَّهَةُ باسْمِ الفَاعِلِ وَمافى حُكْمِهَا وَلاَيلْزَمُ ذَلِكَ فِى رَابعِ ثَلاثَةٍ (٢) ، وَإذَا جَاوزْتَ العشْرَةَ

---

(١) اسم الفاعل المشتق من العدد إما أن يراد به واحد من المذكورين معه أو يراد به أنه زائد عليهم ولكنه يُصَيِّر ما يدخل عليه مثله من العدد ، والأول على ضربين : إما أن يضاف إلى ما هو من لفظه نحو ثانى اثنين وثالث ثلاثة أو إلى ما هو أكثر منه كقولك هذا ثالث عشرة أى الواحد من الذى ذُكر في موضع الثلاثة ، ولا يجوز إضافته إلى ماهو دونه فلا يقال ثالث اثنين ، ويجب إضافته إلى ما بعده ، ولا يجوز أن ينصب به الثانى ؛ لأنه بمنزلة أحد الثلاثة أو بعض الثلاثة ، وذلك يمنع من إعماله لما فيه من إعمال الشىء فى نفسه فإنك إذا قلت : جاءنى ثَالِثُ ثَلاَثَةً لزم أن تكون الثلاثة مفعولة وثالث المرفوع واحد منهم فيكون الثالث فاعلا ضرورة إسناد الفعل إليه ومفعولا لدخوله فى جملة الثلاثة ، ولم يذكر سيبويه النصب لكن قال : (الكتاب ٢ : ١٧٢) « تقول هذا خامِسُ أربعة تُرِيدُ خمس الأربعة وفى المؤنث خامسة أربع تريد هذا الذى صَيَّر أربعة خمسة بنفسه ، وقلما تريد العرب هذا وهو قياس »

(٢) هذا وجه آخر فى إبطال إعمال اسم الفاعل المأخوذ من العدد بالمعنى الأول فنقول . لو كان مما ينصب لجازت إضافته تخفيفا كما يضاف اسم الفاعل ، وإذا أضيف إلى مفعوله للتخفيف لزم إضافة اسم الفاعل إلى الفاعل ضرورة أنه فاعل فى قولك هذا ثالثُ ثلاثةٍ ولكن ثلث واحد من الثلاثة فيلزم أن يضاف إلى الفاعل وذلك لا يجوز لتضمنه الفاعل فَيُفْضِى إلى إضافة الشىء إلى نفسه كما مرَّ فى اسم الفاعل ، وقول الجزولى وما فى حكمها يعنى به أفعل التفضيل فإنه لا يضاف إلاَّ إلى ما هو بعضه ، وكذلك إذا قلت معمورة داره وسكران عبده وظمآن قلبه ، وقوله وذلك مما ينفرد به المصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل وما فى حكمها : هو نص أيضا على أن صفة الفاعل لا تضاف إلى الفاعل ، وهذا كله خطأ لا يجوز إضافة صفة الفاعل إلى الفاعل بوجه كانت الصفة متعدية أو غير متعدية كما لا يجوز فى مررت برجل =

والعَشْرَ قُلْتَ حَادِي عَشر أحدَ عَشر وَحَادِيَةَ عَشْرَةَ إحْدَى عَشْرَةَ (١) ، وَحادى عَشَرَ كأحَدَ عَشر فى أنَّهما اسْمَان جُعِلاَ اسْماً وَاحِدًا ، وَأحَد عَشَرَ فى مَوْضِع الجَرِّ به (٢) ، وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ حَادِي أحَدَ عَشَرَ وحَادِيَةَ إحْدَى عَشرَةَ (٣) ، وحَادِي هُنا مُعْرَبٌ ، وَأَحَد عَشَرَ فى مَوضِع الجَرِّ

=ضارب أبوه زيدا ضارب أبيه زيدا ، وكذلك لا يجوز مررت برجل قائم أبوه قائم أبيه زيدا ، وكذلك لا يجوز فى مررت برجل قائم أبوه قائم أبيه ، ولذلك مَنع النحويون المُعَوَّل عليهم مررت برجل حَسَنِ وَجْهِه ، بالإضافة إلى الوجه ، وإنما غرَّهُ قولُهم مررت برجل حسنِ الوجه وقائم الأَب فتخيل أن الصفة فى ذلك مضافة من الرفع وإنما هى مضافة من النَّصب والنصب على التشبيه بالمفعول والمفعول غير الفاعل فصحَّت الإضافة لمكان الْغَيْرِيَّةِ .

(١) اتفق النحـويون على استعمال ما اتفق لفظه من هذا الباب فى المركبات أيضاً ، ولا يكون إلا على المعْنى الأول وهو أنْ يكون واحدا من العدد الذى أُضيف إليه ؛ لأن ما زاد على العشرة لافعل له أصلا فَهُوَ اسم محض فيجب إضافته لا غير ، ثم فيه ثلاث عبارات : إحداها أن يذكر الاسمان جميعا فى الأول والثانى ، فتقول حادى عشر أحد عشر وفى المؤنث حادية عشـرة إحدى عشرة كما مُثِّل به .

(٢) يعنى أنَّ حادى عشر مركب مبنى على ما ذُكر فى أحد عشر ؛ لأنَّ الأصْلَ حادٍ وعشرة وهو أغْنى المركَّب مضاف إلى أحد عشر المركب أيضًا فيكون فى موضع جر بالإضافة .

(٣) هذه هى العبـارة الثـانيـة وهى أن يحذف الاسم الثانى من المركب الأول استغناء بذكره فى الثانى ، وإذا حَذَفْتَ شَطْرَ المركب بقى مفرداً وهو حادى فيعود إلى أصله من الإعراب لزوال علة البناء وهو التركيب . وأما أحد عشر فمبنى إذ هو مركب لكنه فى موضع جر بالأول .

٤٦ به / وهوَ مَبْنِيٌّ وَإنْ شِئْتَ قُلْتَ : حَادِي عَشَر ، وحَادِيَة عَشْرَةَ ، وَحادِي هُنَا قَدْ يُعْرَبُ ويُضافُ إلى عَشرة مَبْنِيًا فيما نَقلَ أهْلُ اللّغَةِ وَالأكْثرُ جَعْلَهَا اسماً وَاحِداً (١) .

(١) هذه العبارة الثالثة وهو أن يحذف العجز من الأول والصدر من الثانى فيبقى لفظه كلفظ المضاف الذى هو الأول المركب ولذلك لم يُنقل فى عشر وعشرة إلا البناء ؛ لقيامه من الأول مقامه من الثانى أى لتضمنه حرف العطف كما كان قبل الحذف ، وجاز هذا الحذف للعلم بأنه لا يكون حادى عشر إلا من أحد عشر ، ورأى بعضهم أن يعرب حادى ؛ لأنه محذوف العجز فيراعى فيه الانفصال ويجعل الثانى لا كالجزء بل كالمعطوف التابع قال الكسائى (ارتشاف الضرب : ١ : ٢٢٩) « سمِعْتُ العربَ تقول : هذا ثالث عشر بالإعراب والبناء » .

بَابُ (اسْمِ الجَمْعِ)

كلُّ اسْمِ جَمْعٍ هُو لِماَ لاَ يعْقلُ فَقَطْ فَهُوَ مُؤنَّثٌ [1] ، وكلُّ اسْمِ جَمْعٍ يقَعُ علَى المذَكَّرِ مِمَّنْ يعْقلُ فَالأعمُّ فيِهِ التذْكيرُ [2] ، وكُلُّ اسْمٍ إذَا لَحِقَتْهُ الهَاءُ كانَ شَخْصاً وَاحداً ، وَإذَا عَرِىَ مِنْهَا كَانَ أكْثَرَ ، فَيَحْتَمِلُ أن يُرَادَ بِهِ الجِنسُ فيكُونُ مُذَكَّراً وأن يُرَادَ بِهِ الجمْعُ فيكُونُ

---

(١) مثاله الإبل والغنم والخيل والرجْل لجماعة الجراد والدبْر للنحل والطير والزَّود ونحوها فإن حكمها حكم جموع المؤنث . قال سيبويه : (٢ : ١٧٣) « تقول هذه غنم وإن كانت كلها كباشا » وكان الأولى بالجزولى أن يقول : فالأعم فيه التأنيث كما قال فى الذى بعده ، فإنه قد جاء فى هذا القِسْم ما يذكّر نحو قوله تعالى : « فَخُذْ أرْبعَةً مِنَ الطَّيْرِ » (من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة) وقال الشاعر :

فَلاَ يَحْـزُنْـكَ أيَّـامُ تُولَّـى بِذِكْـرِهَـا وَلاَ طَيْـرٌ أرِقَ

(٢) اسم الجمع هو اللفظ المفرد الذى يُفهم منه الجمع وذلك نحو قوْم ومعشر وبَشر ورهط ونفَر والأكثر فيه التذكير تغليباً وتشريفا للعقلاء . وقد يؤنث قليلا قال تعالى : « كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ » (من الآية ١٦٠ من سورة الشعراء) فإن جعلناه مذكرا أضفْنا إليه العدد مع الهاء كقوله تعالى : « وكَانَ فى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » (من الآية ٤٨ من سورة النمل) وإن كان مما لا يطلق إلا على الإناث نحو نساء ونسوة فليس إلَّا التأنيث وتحذف الهاء من عدده المضاف إليه .

(٣) هذا كالنخل والتمر والبقر والشجر ، فإن نظر فيه إلى الجنس ذُكِّر وأُفرد وَصْفُهُ كقوله تعالى : « أعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » (من الآية ٢٠ من سورة القمر) فوصْفُهُ بالمفرد يدل على أنهم جعلوا النخل اسما مفردا للجنس ، وإذا قالوا نخلة فإنما أدخلوا الهاء على هذا الاسم المفرد الذى هو للجنس ليفرق بها بين ما يراد به واحدٌ من الجنس وبين ما يراد به الجنس المستغرق .

مُؤنثاً (٣) ورُبَّمـا غلَّبُوا علَيْهِ أنْ يُرَادَ بهِ الجَمْـعُ (٢) فجَاءَ مُؤنَّثاً لا غَيْر كالنَّخْـلِ وَالْبَطّ وَالبقَرِ ، وَرُبَّمـا كَانَ بِالْعَكْس كالقَمْـح وَالعِنَب ، وبِحَسَب اسْتِعْمَالهم للاسْمِ مِنْ جَميعِ هَذا يَكُونُ العَددُ الَّذِي ذَلكَ الاسْم تَفْسِيرًا لَهُ إذَا وَلِيَهُ .

(١) مثالُه قوله تعالى : « كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خاوِيةٍ » (من الآية ٧ من سورة الحاقة) فوصْفُه بالمؤنث يدل على أنه لم يجعل نخلا اسم جنس مفردا ؛ ولو كان كذلك لكان مذكرا ، فلمَّا وُصف بالمؤنث ولم يوصف بالمذكر دل ذلك على أنه لم يجعل اسم جنس ولكنه جمع لنخلة ، وكأن الأصل على هذا نخلة بالهاء ثم غُيِّرَ الجمع فحذفت الهاء بخلاف الأول فإن الأصل فيه أن يكون بغير هاء ثم تلحق الهاء عند الإفراد بعد ذلك ، وقول الجزولى : غلبوا عليه أن يراد به الجمع : هذا يأتى على ثلاثة أضرب ، ما الغالب عليه التذكير ، وما الغالب عليه التأنيث ، وما تساوى فيه الأمران .

(٢) هذا هو المقصود من ذكر هذا الفصل فيقول : إذا كان الاسم مما يَغْلب عليه التأنيث حُذفت التاء من العدد المضاف إليه وإن كان بالعكس فبالعكس ومثاله هذه خَمْسٌ من النخل ونخل خَمْسٌ ؛ لأن الغالب هنا التأنيث وتقول هذا قمح وثلاثة من القمح وخمسة من العنب فيؤنث لأن الغالب هنا التذكير وقوله إذا وليه يَعْنِى أنه إذا احتمع مفسران اعتبر الأسبق منهما تقول عندى ثلاث من البط ذكور

بَابُ (كَمْ)

كَمْ الخَبـرِيَّةُ كَالاسْتِفْهَـامِيَّةِ فى أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الوَقْفِ (١) ، وَأَنَّهَا لايَعْمَلُ فيهَا لفْظُ مَاقَبْلَهاَ (٢) ، وَأنها مُفْتقِرَةٌ إلَى التَّفْسِير (٣) ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ

---

(١) كم وكـذا كنـايتـان عن العدد على سبيل الإبهام وكَيْت وذيت كنايتان عن الحـديث ، وفـلان وفلانة كنايتان عن الأعلام ، والفلان والفلانة كنايتان عن أعلام البهائم وهَنٌ وهَنَة كنايتان عن الجنس .

أما كم فالنظر أولا فى اسميتها ثم فى بنائها ثم فى أقسامها ثم فى أحكامها ، أما اسميتها فيدل عليه دخول خواص الأسماء عليها كحرف الجر وإضافتها وإسناد الخبر إليها وعود الضمير عليها ، وإبدال الاسم منها إلى غير ذلك ، وجىء بها للاختصار الذى لا يستفاد من صريح العدد إذ تقوم مقام همزة الاستفهام مع العدد ، أما قسمتها فإلى استفهامية وخبرية ، أما الاستفهامية فمبنية لتضمن همزة الاستفهام وفى علة بناء الخبـرية أوجه منها : مشابهتها للاستفهامية لفظا وأصل معنى ، وهو أن كل واحدة منهما كناية عن العدد ، ومنها أنها على حرفين كصيغة غير المتمكن من نحو مَنْ وعَنْ وَما ، ومنها أنها محمولة على نقيضتها وهى رُبَّ ، ومنها تضمنها معنى الإنشاء وبنيت على السكون لأنه الأصل ، إذ المتحرك ما كان إعرابه عارضا .

واعلم أن الخبرية توافق الاستفهامية فى أمور وتفارقها فى أمور ، فمن الموافقة بناؤها على السكون .

(٢) يعنى إلاَّ حرف الجر المتعلق بما بعدها ولا المضاف وذلك أن حرف الجر لفظ يقع وصلة بين الاسم والفعل ، فلو تأخر عن الاسم مع تأخره عن الفعل الذى يتعلق به لم تتحقق الوصلة بينهما ، وقد احترز بقوله : « لفظ ما قبلها » عن العامل المعنوى .

واستحقت الاستفهامية الصَّدْرَ لمكان الاستفهام وأما الخبرية فلمشابهتها رُبَّ فى اختصاصها بالنكرة وفى أنها لغاية التكثير كما أن رُبَّ لغاية التقليل وإما للحَمْل على الاستفهامية .

(٣) العدد فى أصلِهِ يحتاج إلى التفسير فإذا انضم إليه كونه مبهماً ازدادت الحاجة .

حَذْفُ التَّفْسِيرِ (١) ، إلاَّ أَنَّ مُفَسِّرَ الاسْتفهامِيَّةِ لاَ يكونُ إلاَّ مُفْرداً ، وَمُفَسِّرَ الخبريَّةِ يجُوزُ فيهِ الأمْرَانِ (٢) .

وَالأصل فى مفسِّر الاسْتفهاميَّة أَنْ يُنصَبَ وفى مُفسِّر الْخَبَرِيَّةِ أنْ يُجرَّ بإضَافَتِهَا إلَيْهِ ، وَقَدْ تُحْمل كلُّ واحدةٍ منْهُمَا عَلَى الأُخْرَى فيمَا هُو الأصْلُ فى مُمَيِّزهَا مِنَ الإعْرابِ (٣) ولايكونُ ذٰلِك فى الاسْتِفْهَامِيَّةِ إلاَّ إذاَ انْجَرَّتْ (٤) ، وَيُخْتَارُ ذٰلِكَ فى الْخَبَرِيَّةِ إذَا فُصِلَ بيْنها وَبيْنَ مُمَيِّزها بالظَّرف ، بَلْ يَجِبُ فى مُقْتَضَى كلام سِيبويْه إلاَّ فى الشِّعْرِ ، وَلاَيجُوز الفَصْلُ بغَيْرِ الظَّرفِ وإبقاء الجَرِّ عندَهُ أَلْبَتَّةَ (٥) ، ويونُس رَحِمهُ الله

---

(١) مثال الحـذف . كَمْ مالك ؟ أى كم درهما مالك ؟ وكم غلمانك أى كم نفسـا ، وكم عبدُ الله ماكث ؟ أى كم يوما وشهرا ، وكم سرت ؟ أى كم فرسخا ، ويقبح الحذف فى الخبرية ؛ لكونه مضافا إليها فهو كالجزء من المضاف فلا يفهم معناه إلا به .

(٢) أي تقول فى الاستفهامية كم رجلاً عندك ؟ وكم طالباً فى الفصل ؟ وتقول فى الخبرية كم رَجُلٍ عندى وكم طالبٍ فى الفصل وكم من رجالٍ عندى وكم من طلابٍ فى الفصل .

(٣) جاز حمل كل واحدة منهما على الأخرى للمشابهة التى بينهما فى اللفظ ولزوم الصدر والافتقار إلى المفسر والحُكْمُ على موضِعهمَا بالبنَاء وعود الضمير على اللفظ أو المعنى وأنهما لايكونان فاعلين تقول كم رجلٍ رأيتَه ورأيتَهم وكم امراةٍ رأيتَها ورأيتُهن .

(٤) إنما جَاز الجر فى الاستفهامية إذا كانت مجرورة بالحرف ؛ لأنهَّا لما كانت مع الجار كالشىء الواحد اكْتُفِىَ بدخول الحرف عليها غير دخوله على المفسر ، وعلى هذا فَجَر المفسِّرِ ليس بها بل بالحرف المقدر فى مثل قولك بكم قرشٍ اشتريت كتابَك ؟ .

فإنه لا يجُوزُ الفصْل إلا فى الشعر قال الشاعر :

فِى خَمْسَ عَشْـرةَ مِنْ جُمَـادَى لَيْـلَةً   لاَ أَسْتَـطِيـعُ عَلَى الفِـراشِ رُقَـادِى

وقال العباس بن مرداس :

عَلَى أَنَّنِـى بَعْـدَمَـا مَضَـى   ثَلاَثُـونَ لِلْهَـجْـرِ حَوْلاً كَمِيـلا

تَعالى يُجيزُ الفصْلَ بيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إليْه بالظَّرف فى غيرِ الشِّعْرِ (١) .

فإنْ لَمْ يكُنْ بعدَها فِعْلُ فَهِى مُبْتَدَأَةٌ ، وإنْ كانَ بَعْدَهَا فِعْلُ نُظِر فيهِ عَلَى نَحْو ما تقَدَّم فى مَنْ (٢) .

---

(١) يونس يجيز ذلك ، لكن لا بكل ظرف بل بالظروف والمجرورات غير التامة خاصة ، فإيراده لمذهب يونس غير مخلص ، وقول الجزولى عنده لأن بعضهم أجاز الفصل بغير الظرف بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أبِى مَزَادَهْ

وكذلك قراءة ابن عامر : « قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » (من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام) ولم يُجز سيبويه شيئا من ذلك أعنى فى الأفصح من اللغات وَإلَّا فقراءة ابن عامر للآية رادة عليه ، قال سيبويه : (١ : ٢٩٥) « لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل فى الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة » .

(٢) تقول : كم رجلا ضربتَ ؟ فكم مفعول به للفعل المتعدى ، الذى لم يأخذ مفعوله وكم يوماً ضربتَ زيدا ؟ فكم ظرف وكم ضَرْبَةً فكم هنا مصدرية .

وخلاصة القول : أن كم على وجهين : خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أى عدد ويشتركان فى خمسة أمور :

الاسمية والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير ، وَيَفْتَرِقَانِ فى خمسة أمور : الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية ، أن المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابًا ؛ لأنه مخبر والمتكلم بالاستفهامية مستخبِرٌ يريد الجواب ، الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، تَقُولُ فى الخبرية كم عبيدٍ لى (خمسون بل ستون) بدل من كم وفى الاستفهامية كم مَالُكَ ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ، تمييزكم الخبرية مفرد أو مجموع تقول : كم عبدٍ مَلَكْتُ وكم ملوكٍ بَادَ ملكُهم قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَىَّ عِشَارِى

تمييزكم الخبرية واجب الجر وتمييز كم الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا إلا ما رآه الفراء والزجاج وابن السراج ، بل يشترط لجره أن تُجَرَّ هِىَ ، فتمييزكم الاستفهامية فيه وجهان : النصب وهو الكثير والجر بمِنْ مضمرة وجوبا لا بالإضافة =

= مثل : بكم قرشاً اشتريتَ كتابَك ؟ بكَمْ قرشٍ اشتريت كتابك ؟ فجر قرش بِمِنْ المستترة لا بالإضافة خِلافاً لِلزجَّاج فالجَرُّ عندَه بالإضافة . ونَخْلُصُ أنَّ فى جر تمييزكَم أقوالا : الجواز والمنع والتفصيل : إن جرت هى بحرف جر جاز جر تمييزها مثل بِكم قرش اشتريت كتابك ؟ وزعم قوم أن بنى تميم يجيزون نصب تمييزكم الخبرية إذا كان الخبر مفرداً واستشهدوا بقول الفرزدق .

كَمْ عَمَّـةٌ لك يَاجَـرِيـرُ وخَـالَـةٍ فَدْعَـاءَ قَدْ حَلَبَـتْ عَلَى عِشَـارِى

فالجر على تمييزكم ، وَالنصبُ على لغة تميم ، أو أن كَمْ استفهامية استفهام تهكمٍ وبالرفع على أن عمة مبتدأ وسوغها وصفها بلك وبكلمة فدعاء المحذوفة والخبر جملة قد حلبت وكم هنا ظرف أو مصدر والتمييز محذوف والتقدير كم وقت أو كم حلبة .

فائدة : وفى معنى كم كَأَىٍّ وهى مركبة من كاف التشبيه وأى ، والأكثر استعمالها مع مِن قال الله تعالي : « فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا » (من الآية ٤٥ من سورة الحج) وكذا وكذا كنايتان عن العدد وإنما هى ذا دخلت عليها كاف التشبيه وأصل كيت كية وذيت ذية فخففتا وبُنِيَتَا لأنهما كنايتان عن الجملة المبنية .

/ بَابُ (ضَمِيرِ الفصْلِ)

[ضَميرُ] الفَصْلِ صِيغَتُه صِيغَةُ المضْمَرِ الْمَرْفُوع المنفَصِلِ (١) ، وشرْطُه أنْ يكُونَ بيْنَ المبتدإِ وَالخَبر أوْ ماأصْلُهُما كَذلك مَعْرفتَيْن كانَا أوْ نَكِرتيْن لاَ يقْبلَان الألِفَ وَاللَّامَ ، لاَ لأَنَّهمَا مُضافَتان أوْ مَعْرفة وَنكِرة كَذلِكَ ، ومُجَانِسًا لِما هُوَ المبتَدَأ فى الحَالِ أوْ فى الأصْلِ فى الغَيْبَةِ وَالحضُورِ وَالمرتَبةِ (٢) .

---

(١) ضميرُ الفصْل : كل ضمير مرفوع الموضع منفصل واقع بين المبتدأ والخبر وما أصله كذلك ليفرِّق بين النعت والخبر ، ويسميه البصريون ضمير فصل ويسميه الكوفيون عمادا ؛ لِأنه يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر تسمية له بما يلازمه ويؤدى معناه .

(٢) ولاَ تتَحْققُ فَضْلِيَّتُهُ إلاَّ بأربعة شرُوط :

الشرط الأول : أن يكون مضمرا مَرْفوعًا منفصلا فلو كان منصوبا نحو ظننته إياك القائم ؛ كان إياكَ بَدَلاً لا فصْلاً .

الشرط الثاني : أنْ يكون متوسطا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله كذلك معرفتين أو نكرتين لاَ يقْبلان الألفَ واللامَ ، وأما قوله تعالى : « هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » (الآية ٧٨ من سورة هود) على قراءة من نصب أطهر وهو عيسى بن عمر فقد أنكرها الجَماعةُ ؛ لأن الفصل لا يتوسط إلا بين المبتدأ والخبر وأطهر منصوب على الحال والحال فضْلة . قال الأصمعى : قلت لأبى عمرو إنَّ عيسى بن عمر قرأ على ابن مروان : « هُنَّ أَطْهَرَ » بالنصبَ فقال : احْتَبَىَ عيسى فى لَحْنِهِ ، كأن الذى سوَّغ ذلك على قبحه كون الحال خبراً فى المعنى أوْ جُزْءاً منه ، وقد أجازوا الفصْل بين الخبرين إذا كانَ للمبتدأ خبَرَان كقولك : هذا الحلو هو الحامض .

الشرط الثالث : أنْ يكون ما يتوسط بينهما معرفتين نحو قولك زيد هو القائم

الشرط الرابع : أن يكون على وفق مَنْ يجرى فصلا عليه في الغيبة والحضور ، أما فى الغَيْبَةِ فكقولك زيد هو القائم والتكلم كقوله تعالى : « وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ » (من الآية ١٦٥ من سورة الصافات) والحضور كقوله تعالى : « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِمْ » من الآية ١١٧ من سورة المائدة) والمقارب من المعرفة أفعل من كذا ؛ لأنه غير مضاف ولا علَم ويمتنع دخول أل عليه لوجود مِنْ فأشبه العلم الذى لا يجوز إضافته =

ولا موْضع لَهُ مِنَ الإعْرَاب عِنْد الخَلِيل [١] ، وَفائِدتُه التوْكِيدُ ، وَأنْ يعْلم السَّامعُ أنَّ مايأتِي بهِ المتَكلِّمُ بعْدَهُ لَايكُون إلَّا نعْتاً [١] ، وإنَّما تَثْبُتُ فَضْلِيَّتُــهُ نصًّــا فى بَاب كَانَ وظَنَنْتُ مُعْمِلَـةً ، وأعلمْت وَمـا

= ولا دخول أل عليه وهذا معنى لا يقبلان الألِفَ واللام . كما لو قلت ما أظن أحداً هو خيرا منك لا يجوز أفضل منكَ على القولين ، وقوله فى الحال أو فى الأصل يعنى أن يكون الأصل مبتدأ فى حال إجراء الفصل عليه لم يدخل عليه بعد شىء من العوامل مثـل قولـك زيد هو القائم ، وأما المرتبة فيعنى به الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإنه يجب أن يكون على وفق هذه الأشياء والمرتبة الأولى للمفرد ثم للمثنى ثم للجمع وكذلك التذكير ثم التأنيث .

(١) اختـار الأكثـرون أنَّ ضميـر الفصـل اسم واختلفـوا فى إعـرابـه : فقـال الكوفيون : هو معرب بإعراب ما قبله جَارٍ عَلَيْه مجْرَى التوكيد ، وذهب الخليل وأكثر البصريين أنه لا موضع له مِنَ الإعراب مع أنه اسم ؛ لأنه إنما دَخل للفَصل كما دخلت الكاف فى ذلك وأولئك ، قال الخليل : « وقياسها أن يَكُونَ بمنزلة إنما وكأنَّما يعنى فى أنها لا موضع لها مِن الإعراب » (الكتاب ١ : ٢٩٧) وقال ابنُ السراج : « هو ملغى ؛ لأنه لا يُؤكِّدُ ولا ينسق عليه » (الأصول ٢ ١١٥) .

(٢) الفصـل بينِ الخبر والصفة وذلك أنَّ الخَبر إذا كان معرفة نحو زيد القائم احتمل أن يكون خبراً وأنْ يكون صفة والخبر منتظر فإذا قلت هو القائم عُلم من أول وهلة أنه خبر لا صفة

الحِجَازِيَّةُ وَلا أختها[1] ، وَيَحْتَمِلُ فى بَابِ المبتَدإ وَإِنَّ ولاَ النافية للجِنْسِ[2] .

---

(١) إذا قلت : كان زيد هو القائم فلا شك أن هو فصل لا غير وكذلك ظننت زيداً هو القائِمَ وما زيدٌ هو خيراً منك ولا أفْضَلَ من زيد هو خيراً من عمرو ، واحترز بقوله معملة لِيَحْتَرِزَ عن الملغاة فإنك إذا قلتِ : زيد هو القائم ظننت يحتمل أنْ يكون هو فصلا وأن يكون مبتدأ ، وكذلك أعلمتُ زيداً عمرا هو القائم ، وَلا وإنْ كانت لا تعمل إلا فى النكرة اسماً وخبراً لكنَّ النكرة المقاربة من المعرفة يدخل عليها الفصْل نحو قولك : لا مِثْلَ زيد هو مثل عمرو على قولٍ أو نَحو قولك ، لا خَيرَ من زيد هو خيراً من عمرو بالاتفاق .

(٢) مثـالـه : إن زيـداً هو القائم ، وأكثر العرب يجعلونه مبتدأ ، وكان رؤبة يقول : أظن زيداً هو خيْرٌ منك وقرأ بعضهم : « وَلكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ » (من الآية ٧٦ من سورة الزخرف) وقوله تعالى : « أنا أقَلُّ » (من الآية ٣٩ من سورة الكهف) برفع أقل .

بَابُ (حُرُوفِ النِّداءِ)

حرُوُفُ النِّدَاءِ : أَىْ وَالهمْزَة وهُمَا للِقَرِيبِ المُصْغِى إِلَيْكَ ، وَيا وأيا وهَيَا وَوا وهِى للبَعِيدِ مَسافةً أوْ حُكْماً (١) .

وَقَد تَقعُ بَاقى المرْتَبَةِ الأُولى ، وَلاَيقَعُ المَوْضُوعَتَانِ فيها فى مَرْتبتها ، ولاتقعُ وَا إلاَّ فى بَاب النُّدْبة ، وتَقعُ فِيهِ معَهَا يَا ، ولاَيَقَعُ فى بَابِ الاستغَاثةِ سِوى يَا ، فيَا أَعمُّها فلذَلِكَ هِىَ أمّ البَابِ (٢) .

---

(١) المشهور من حروف النداء هذه الستة ، ومعناها كلها التنبيه والتصويت بالمنادى ليجيب ، فتتصل أحد هذه الحروف بالمنادى فيعقد منه ومن الاسم المنادى جملة يحسن السكوت عليها ، وهذه الجملة أحد أنواع الكلام كالجملة الاستفهامية وغيرها ، وأصلها ألا تدخل إلا على من يعقل ، فأما نداء الأطلال والديار فعلى طريق التذكر .

(٢) المنادى إن كان فى غاية القرب استُغْنى عن الحرف لقربه كقوله تعالى : « يُوسفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » (من الآية ٢٩ من سورة يوسف) وإنْ بَعُدَ قليلا فالهمزة كقول الشاعر :

أَزَيْدُ أخَا وَرْقَاءَ إنْ كُنْتَ ثائِرًا ... فَقَدْ عرَّضَتْ أَحْنَاءَ حَقٍّ فخَاصِمِ

وإن زاد قليلا فأى ، وإنْ بعُد أكثر من ذلك فَهَيَا قال الشاعر وهو ذو الرمة :

هَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلاَ جِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا آأَنتِ أمْ أمُّ سَالِمِ

وقال آخر وهو الراعى النميرى :

فأصَاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيًّا ... ويَقُولُ مَنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا

وأما « وا » فلا تستعمل إلا فى النُّدبة ، ولا تدخل فى الاستغاثة إلا « يا » فيا إذًا تَدْخُل فى جميع الباب وغيرها لا يدخل فكانت يا أوسع مجالاً واستعمالا من الجميع ، فلا جَرم حُكِمَ بأنَّ « يا » هى أم الباب أىْ أصله ، وقد تستعمل جميعها للقريب إن قصد التوكيد وحرص على إقبال المدعو ومن هذا قول الداعى يارب كأنه استقصار لِنَفْسِهِ واستبعاد عن مظان القبول وإظهار للرغبة كأنه يقدر نفسه فى غاية البعد .

وشَرْطُ الاسْمِ الَّذِى تَدْخُلُ عَلَيْهِ هذِهِ الحُروفُ فِى الأعَمِّ الأعْرَفِ أَلَّا يكُونَ فيهِ الألفُ واللَّامُ (١) .

وَلَا يُحْذَفُ حَرْفُ النِّدَاءِ عَنِ اسْمٍ يَصِحُّ أنْ يوصَفَ بِهِ أىّ فِى النِّدَاءِ أوْ قبْلَ النِّدَاءِ فِى الأمْرِ العَامِ (٢) .

وَالْمُنادَى إنْ كَانَ نكرةً فهُوَ مَنْصُوبٌ لَفْظاً (٣) ، وَإِنْ كانَ مَعْرِفةً لَيْسَ مُضَافاً وَلَامُشْبِهًا بِالْمُضَافِ وَلَامُسْتَغاثاً بِهِ فهُو مَبْنِىٌّ عَلَى الضَّمِّ ، سَواءٌ

---

(١) احترز بقوله فى الأعم عن مثل قولهم يالله يألله بالوصل والقطع ذكرهما أبو على القالى فى التذكرة ولم يذكر سيبويه إلا القطع (١ : ٣٠٩) ومن الشعر جاء قول الشاعر وهو أبو خراش الهذلى وقيل أمية بن أبى الصلت :

إنِّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أقُولُ : يَاأَللهُمَّ يَاأَللهُمَّا

وقال آخر :

مِنَ اجْلِكِ يَاأَلَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّى

وإنما لم يدخل حرفَ النداء على ما فيه أل ؛ لأنه يحدث فى الاسم الذى يُراد نداؤه ضرباً من التخصيص كما فى قولك يا رجُلُ العَالِمُ وكانت أل تُعرفُ أيضا فلم يجمع بين حرفين يفيدان معنى واحدا .

(٢) إذا كان المنادى قريبا مسافة وحكما وكان معرفة غير مبهم ولا مندوب ولا مستغاث جاز أن يُحذف منه يا وأخواتها ؛ إذْ لا حاجة فيه إلى مد الصوت مع القرب فيحذف الحرف طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ولذلك يُرَخَّمُ ، وليست علة الحذف امتناع كونه وصفا لأى وَإِنَّ مَا يذكره النحاة على وجه الضابط ليس بجامع ، فإن الذى يصح ان يوصف به أى هو النكرة واسم الإشارة ، فيخرج عنه المندوب والمستغاث ، فإنه لا يحذف منهما ، وإن كان لا يصح أن يوصف به أى ، أما امتناع الحذف من النكرة المقصودة فلأن الأصل فى قولك يا رجل يأيها الرجل فَخُفِّفَ وَاخْتُصِرَ بناء على بيان يا ودلالتها فلو حذفت منه لأدى إلى الإجحاف ، واحترز بقوله فى الأمر العام عن مثل : أَصْبِحْ لَيْلَ وَاَتَّدِ مَخنوقُ وَأَطرِقْ كرَاً (الميدانى (١ : ٣٩٥ ، ٣٩٦)

(٣) مثاله إن كان نكرة غير مقصودة فهو منصوب لفظا كقول الأعمى يا شرطيا ساعدنى على عبور الشارع فهو لا يقصد شرطيا مخصوصا وإنما أى شرطى .

تَعـرَّفَ بالنـداءِ أوْ قَبْلَ النِّدَاءِ (١) ، وإنْ كانَ مُضَافًا أوْ مُشْبهاً به فَهُوَ منْصُوبٌ لَفْظًا (٢) ، وَإنْ كَانَ مسْتَغاثاً بهِ فهُو مَجرورٌ لَفْظًا (٣) .

وَماأردْتَ نِدَاءَهُ مِمَّا فيهِ الألفُ وَاللَّام توصَّلْت إليْه بأىْ وَبَنيْتَهُ على الضَّم وَعـوَّضْتَـهُ مِمَّا يُضافُ إليه هَاءَ التَّنْبيه ووَصَفْتَهُ بالَّذى أرَدْتَ أنْ تُنادِيهِ (٤) ولَمَّا لَزِمَتِ الألفُ وَاللامُ فى اسْمِ اللهُ تَعالى قَالُوا فى الأَكْثَرِ اللَّهُمَّ ، فَعَوَّضُوا فى الآخِرِ (٥) ، وَقَدْ جاَء فى الشِّعْرِ :

---

(١) المنادى المضموم صنفان : معرفة قبل النداء نحو يا زيدُ وما تخصص بالنداء نحو يارجلُ ويا حَذَامِ وهى مبنية وكلها مبنية على ما ترفع به وهى ما تُعرف بالعلم المفرد والنكرة المقصودة .

(٢) المضاف مثاله يا عبد الله ، والمشبه بالمضاف مثاله يا ضارباً زيداً ويا طالعاً جبلا ويـا ثلاثةً وثلاثين فى رجل اسمه ذلك فقد يكون علما وقد يكون نكرة وكله منصوب لشبهه بطوله وارتباطه بالأول بالمُضَاف .

(٣) هذا هو المنصوب محلا لا لفظا نحو بالَزيدِ وكذلك المندوب نحو يا زَيْداه .

(٤) مثاله : يَأيُّها النَاسُ وقوله تعالى : « يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ » (من الآية ٢٧ من سورة الفجر) وهى مرفوعة صفة لأى قال أبو البقاء العكبرى : « لما كَانت أىٌ مُبْهَمَةً مَقْصُودةً بالنداء وصفت بما هو المقصود .

(٥) الميم عوض عن يا عِند البصريين فى اللهم ولذلك لا يجمع بينهما وهذا التعويض من خصائص هذا الاسم العزيز وفى ذلك أدب وتعظيم ومحافظة على سلامة الاسم من الحَذف وقال النضر بن شميل : « اللهم دُعاء لله تعالى بجميع أسمائه » يعنى أن الميم تشعر بالجمع كما فى عليهم ، والفراء يرى : (المعانى ١ : ٢٠٣) أن الميم بقية من قولك يَاألله أُمَّنا بخَيْر فلخصت الجملة الطلبية حتى لم يبق منها إلا الميم وأُضيفت إلى اسم الله تعالى وُركبت معه والاختصار وخرط الكلمة من كلام العرب من ذلك : إيش وعِمْ صَباحا .

. . . . ياالّلهُمّا (١)

وفى حَالِ السَّعة ياألَلَّهُ ، وَشبَّه بهِ الشاعِرُ فقَالَ :

مِنَ اجْلِكِ ياالّتِى تَيَّمْتِ قَلْبى . . . . (٢)

ويخْتَصُّ المنْدُوبُ بجَوازِ لحَاقِ الألفِ فى آخره لِمَدِّ الصَّوْتِ (٣) ، وأمَّا الهَاءُ بَعْد الألِفِ فَللسَّكْتِ ، وكُلُّ مُنَادَى فَهُوَ مَنصُوبٌ فى المعْنَى (٤) .

---

(١) وتمامه : وهو مجهول القائل :

وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِى كُلَّمَا صَلَّيْتِ أوْ سَبَّحْتِ : يَا اللَّهُمَّ مَا

قال أبو خراش الهذلى أو أمية بن أبى الصلت :

إنِّى إذَا مَا حَدَثٌ ألَمَّا أقُولُ : ياالّلهُمَّ ياالّلهُمَّا

وهذا الذى استدل به الفراء ، والشعر عند البصريين محمول على الضرورة ويبطلون قول الفراء بأن الأصل لو كان كما قال لَماَ جاز استعماله إلا فيما يؤدى هذا المعنى لكنه قد جاء فى غير ذلك قال تعالى : « وإذْ قَالُوا اللّهُمَّ إنْ كانَ هَذا هُوَ الْحَقُّ » (من الآية ٣٢ من سورة الأنفال) ولأنه يجوز أنْ يُقَالَ اللهم أمنا بخير ولو كان أصله كذلك لكانَ مكررا ، ولو قيل إن الميم زيدت للتفخيم كما فى زرقم وأنتم لكان حسنا ، وَمَنَعَ سيبويه وصف اللهم ؛ لاختصاصه بالنداء فجرى عنده مجرى الكلمات الموضوعة للنداء فحسب مثل يا فل ويا هنا . وحمل قوله تعالى : « قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ » (من الآية ٢٦ من سورة آل عمران) على البدل (الكتاب ١ : ٣١٠) وأجازه المبرد (المقتضب ٤ : ٢٣٩) .

(٢) تمامه قول الشاعر :

مِنَ اجْلِكِ يَا الّتِى تَيَّمْتِ قَلْبى وَأنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّى

(٣) سأذكر حكمه إن شاء الله تعالى عند الكلام عن المندوب الذى سيذكره بعد .

(٤) هذه المقدمة كالجامعة لما تقدم فكل منادى منصوب فى المعنى ؛ لأنه مفعول به على تقدير أدعو ، وإنما المخالفة فى اللفظ ، فمنه ما وافق فَنُصِبَ ومنهُ ما خولف به اللفظ .

بَابُ (تَابع المُنَادَى)

النَّعْتُ والتَّوْكِيدُ وَعَطْفُ البَيَانِ إِذَا كانَتْ مُفْرَدَاتٍ ، وَعطْفُ النسَق إِذَا كَانَ مُفرداً فيهِ الألفُ وَاللَّامُ ، أَيُّهُمَا أَتْبَعْتَ المُنَادَى المضمومَ جَاز فيهِ الرفْعُ وَالنصْبُ [1] ، فَإِنْ كَانَ الاسْمُ مِمَّا يُمْكِنك أنْ تَحْذِفَ مِنْهُ الألفَ وَاللَّام فيَصِحُّ مع ذلِك أنْ يُنَسَّق عَلَى المُنَادَى غيْرَ مُكَرَّرٍ فيهِ حَرْفُ النِّداءِ [2] .

وَافَق أَبُو العبَّاسِ الخَلِيلَ فى اخْتِيارِ الرَّفْعِ ، وَإِلاَّ وَافقَ أَبا عَمْرٍو فى اخْتِيارِ النَّصْبِ [3] .

---

(١) أى تقول فى النعت يا زيدُ العَالِمُ والعَالِمَ والتوكيد يا تَمِيمُ أجمعون وأجمعين ، وفى عطف البيان تقول يا عمرو والحارثُ والحارثَ وفى البدل يازيدُ زيدُ بالضم فقط ، وقوله إذا كان مفردا أى غير مضاف ولا مشبهاً بالمضاف ، كل هذه الأسماء يجوز رفعها على الظاهر ؛ لأن المنادى ظاهر فيه الرفع ، ويجوز نصبها على المكان ؛ لأن المنادى الأصل فيه النصب ؛ لأنه مفعول به فى المعنى لفعل مقدر تقديره أدعو .

(٢) إذا كان الاسمُ المعطوفُ فيه الألف واللام نُظِر ، فإن كان مما يجوز أنْ يحذف منه ويصح مع ذلك أنْ يُعطف من غير تكرار حرف النداء نحو يا زَيْدُ والحارثُ والعباسُ فإنه يجوز أن تقول يازَيدُ وحارثُ وعباسُ ، وإنْ كان مما لا يصح عطفه بأن يكون اسْمَ جنس كالغلام والطير ؛ فإن اسم الجنس لا يصح حذف حرف النداء منه ـ فلا يصح عطفه مِنْ غير حرف إذْ لابدَّ مِنْ إعادة حرف النداء فتقول : يازَيْدُ وياغُلاَمُ .

(٣) واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمى النصب فى الفَصْلَيْنِ وأنشدوا :

ألا يَازَيْدُ والضَّحَّاكَ سِيَرا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

بنصب والضحاكَ ، واختار الخليل الرفع فى الفصلين ويقول : الرفع أكثر فى كلام العرب ، وفصَّل أبو العباس المبرد فاختار النصب فى الفصل الثانى وهوفى عطف اسم الجنس ، ووافق الخليلَ فى اختيار الرفع فى الفصل الآخر وهو يازيدُ والحارثُ =

وَأَمَّا البَدَلُ مُطْلَقًا وَالمنْسُوق القَابِلُ لِحَرْفِ النِّداءِ فحُكْمُ كِلَيْهِمَا حُكْمُهُ مُبَاشِراً بِحَرْفِ النِّدَاءِ (١) .

وَجاز إتباعُ المُعْرَبِ الْمَبْنِيَّ لِشِبْه البِناءِ فى هَذَا الْبابِ بِالإعرابِ فى اطِّرَادِ حَرَكَتِهِ (٢) .

= فصارت المذاهب ثلاثة :

الأول : رفع الجميع وهو مذهب الخليل .

الثانى : نصب الجميع وهو مذهب أبى عمرو وابن عمر ويونس والجرمى

والثالث : مذهب الفرق وهو مذهب أبى العباس المبرد .

وهـذا الخـلاف فى المختار لا فى أصل الجواز ، فإن الكل جائز بالإجماع قال تعالى : « يا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرُ » (من الآية ١٠ من سورة سبأ) بنصب الطير وهى قراءة الجمهور ورفعها وهى قراءة روح .

(١) أمَّا البدل فلأنه فى حكم تكرير العامل فكأن يا محققة فيه فلم يجز فيه إلا الضم ، وقوله مطلقاً يعنى مفرداً كان أوْ مضافاً ، وأمَّا المنسوق فهو القابل لحرف النداء نحو يازيدُ وعمرو مما ليس فيه ألف ولام فإن حكمه أيضاً مثل السابق ؛ لأن حرف النداء كأنه واقع عليهما معا ؛ لأن الواو أشركتهما فى الحكم .

(٢) مثاله يازيدُ صَاحِبَ الفرس بنصب صاحب ؛ لأن المبنى يتبع على الموضع وليس على اللفظ ولذلك تقول يا زيدُ صَاحِبَ الفرس بالنصب على الموضع وليس على اللفظ ، وقوله ينسق يعنى يعطف عليه أو يُحمل عليه ويأخذ حكمه .

بَابُ (المسْتَغَاثِ)

مَا اسْتَغَثْتَ [1] به مِنَ المُنادَى أوْ تَعجَّبْتَ منه جَررْتَهُ بلَامِ الْجرِّ جَاعِلاً حُكْمهُ معَهَا مَالمْ يكُنْ معْطوفاً عَلى مِثْلهِ [2] حُكمَهَا معَ المضْمَرِ ، وَذَلك لِلْفَرْقِ بينَهُ وبَيْنَ المُسْتَغَاثِ مِنْ أجْلهِ [3] ، وكَانَ

---

(١) الاستغاثة استفعال من الغوث وهو استدعاء مَدْعُوٌّ على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم وعلَامتُها اللام الجارة ، وقد تستعمل لغير هذا المعنى ويسمى تعجباً كقولهم ياللماءِ وياللدواهى كأنه رأى ماء كثيرا فنادى باقى الجنس ليحضر كأنه يقول : يا هذا الذى ينكر وجوده أحضر فإنه لا يُنكر حضُورُك فإنه من أبانك وزمانك وهو كثير فى أشعار العرب قال شاعرهم وهو مجْهُولٌ وكذلك صدر البيت :

يَالَقَوْمِى لِفُرْقَةِ الأحْبَابِ ....

وقال آخر وهو مجهول أيضاً :

يَالَعَطافِنَا وَيَالَرِيَاحِ وأَبى الحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

وقال آخر وهو المهلهل :

يالَبَكْرٍ أنْشِروُا لِى كُلَيْبَا يَا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرَارُ ؟

ولابدَّ فى هذا الباب من مستغيث وهو المُنادِى الَّذى دهمه أمر فخاف منه ، ومستغاث بِهِ وهو المنادَى المجرور باللام المفتوحة ومستغاث من أجله وهو المطلوب دفعه .

(٢) استظهر رحمه الله تعالى على قول الشاعر :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَالَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ

وهو للتعجب .

(٣) يقصد أنك تفتح اللام فى المستغاث به وتكسرها فى المستغاث من أجله كقولك يالَزيدٍ لِعَمْرو ليظهر الفرق .

فَتْحُهَا مَعَ المسْتَغاثِ بِهِ أو المُتَعَجَّبِ مِنْهُ أوْلى ، لأنها أشْبَهُ بِمَا هِيَ فيهِ مَفْتُوحَة [١]

---

(١) يقصد رحمه الله تعالى أن المستغاث به منادى والمنادى يشبه المضمر المخاطب ولذلك بنى ، والمضمر يفتح معه لام الجر كما تقول لكَ مال ، وأما المستغاث له فليس منادى فبقيت اللام على أصلها من الكسر ولم تفتح أيضا مع المعطوف على المستغاث به لبعدها عن محل النداء ولذلك يجوز يازيدُ والعباسُ ولو قلت يالعَبَّاسُ لم يجز ، فإن أعيدت معها يا فتحت أيضا ، وكان الأصل في اللام الفتح وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء ثم تفتح مع المضمر ؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها.واعلم أن الاستغاثة لا يستعمل فيها إلا يا وأنه لا يجوز حذفها ؛ لأن لفظه على غير لفظ المنادى ، ومنع بعضهم الزيادة في آخره ؛ لئلا يجتمع عليه زيادتان قال الخليل : « اللام بدل من الزيادة في آخره » (الكتاب ١ : ٣٢٠) وقيل أصل يالَزيدٍ ياآل زيدٍ فَخُفِّف وهو بعيد ؛ لأنه يقال حيث لا آل هناك لزَيْدٍ

بابُ (تكْرير الاسمِ المنادى)

إذا رفعْت الأوَّل [1] من الاسْمين فى هذا البَاب ، فنَصْبُ الثَّانِى منْ أرْبعـة أوْجُـهٍ [2] ، وإذا نصبْتَـهُ فنصْبُـه مِنْ وَجْـهٍ وَاحِـدٍ عَلى

(١) الإشارة بهذا إلى الباب المذكور فى الجُمل للزجاجى ؛ لأنه لم يتقدم له ذِكر شىء أو يكون إشارة إلى باب النداء لأن هذه المسألة مختصة به .

(٢) وترجمة هذا فى الكتاب لسيبويه « هذا باب تكرر فيه الاسم فى حال الإضافة (١ ٣١٤) ثم لا يخلو أن ترفع الاسم الأول أو تنصبه ، فإذا رفعت الأول فى مثل قول الشاعر وهو جرير .

يَاتَـيْـمُ تَيْـمَ عَدِيٍّ لَا أَبَـا لَكُـمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ

وجب نصب الثانى لامَحَالة ، وفى انتصابه أربعة أوجه

أحدهـا أنه منادى مستأنف حُذف منه حرف النداء

والثانى:أنه بدل من الأول نصب على المحل

الثالث . أنه عطف بيان

الرابع أن يكون منصوبا بإضمار فعل على التخصيص بتقدير أعْنِى

تأويلَيْن (١) ، وَنصْبُ الثَّانى على أحد التَّأويلَيْن فى ٱلْأوَّل من أربعة أوجُهٍ (٢) .

---

(١) إذا قلت يَا زَيْدُ زيْدَ عمرو فليس فى نصبه إلا وجهٌ واحد وهو أنه منادى مضاف وكذلك إذا ضممته كان منادى مفرداً وقوله على تأويلين أى على أنه مضاف إلى عمرو الملفوظ به والثانى من الاسمين مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه ، والتأويل الثانى على أنه مُضَاف إلى محذوف دل عليه الثانى ، والأول هو مذهب سيبويه فإنه يرى أن الأول مضاف إلى المذكور والثانى مقحم للتوكيد فوجب نصبُ الأول ؛ لأنه مُنَادى مضاف ونصب الثانى ؛ لأنه توكيد لمنصوب ولا عمل له فى الثانى بل العامل فيه هو الأول (الكتاب ١ : ٣١٥) والثانى هو مذهب المبرد وهو أن المضاف إلى المذكور هو الثانى والأول حُذِف مضافه كقول الشاعر وهو الأعشى :

إلاَّ عُلالَةَ أوبَدَاهَةَ سَابحٍ نَهْدَ الجُزَارَهْ

فحذْفُ التنوين والنون مِن الأول يدل على أنه مضاف وإذ ليس مذكورا ، ولأن المذكور قد اشتغل به الثانى وجب أن يكون مقدرا ، ولا يجوز أن يكون الأول هو المضاف إلى المذكور لما فيه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وأيضا يكون فيه تقديم وتأخير لغير فائدة وكلاهما على خلاف الأصل (المقتضب ٤ / ٢٢٧) .

وموجز ما قيل : أى على أنه مضاف إلى عمرو الموجود والثانى من الاسمين مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، والتأويل الثانى هو على أحد التأويلين يعنى تأويل مَنْ جَعَله مضافاً إلى محذوف وقوله من أربعة أوجه هى الأربعة المتقدمة .

(٢) وبعبارة أخرى ، يا زيدُ زَيدَ عمرو وانتصابه عند رفع الأول من أربعة أوجه . العطف والبدل ومنادى ومفعول بإضمار فعل ، وإن انتصَب الأول جَعَلْتَهُ مضافا وفى الثانى ما ذكر فى الأول ، وإن شئت أَقْحَمْتَ الثانى وجعَلت الأول مضافا إلى عمرو وإن شئتَ جعلتهما اسما واحدا وجعَلْتَ الإعرابَ فى الثانى ، وإنْ كان الثانى مشتقا جاز أنْ يكون نعتاً مطلقاً

بَابُ (التَّرْخِيم)

الاسْمُ المـرخَّمُ فى النِّـداَءِ إنْ عَرِىَ مِنْ هَاءِ التـأنيثِ فَشَرْطُهُ أنْ يكُونَ / عَلَمًا زائِداً عَلى ثَلاَثةِ أحْرُفٍ غَيْر مُسْتغَاثٍ بهِ وَلاَمنْدُوبٍ [1] ، وَأنْ يكـون مُفْـرداً ، أىْ ليسَ جُمْلةً فى الأصْـلِ وَلا هُوَ مُضَـافٌ ولامُشْبهٌ بِالمُضَافِ [2] ، وأنْ يكُونَ ثُلاَثيًا محرّكَ الوسَطِ عِنْدَ الفَرَّاءِ ،

48

---

(١) الترخيم مِنْ خصائص النداء ، وفى غير النداء يعد من ضرورات الشعر ، وأصله فى اللغة التسهيل والتليين ، وهو من صفات الصوت والمنطق قال الشاعر وهو ذو الرمة :

لَهَــا بَشَــرٌ مِثْــلُ الْحَـريـرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِـيـمُ الْـحَـوَاشِـى لاَ هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ

وهو فى النحو عبارة عن حَذف آخر الاسم المنادى المبنى فيه تخفيفا على سبيل الاعتباط ، واختص بالنداء لكثرة استعمال النداء وحاجته إلى التخفيف ، فهو باب تغيير واختص بحذف الآخر ليكون ما مضى من الاسـمَ دالا على ما حُذف .

واعلم أن الترخيم له شروط عامة وخاصة : أما الخاصة ببعض الأسماء فالْعَلَمِيَّة فيما عدا المؤنث بالهاء ليكون العلم معروفا قبل النداء فيستدل على المحذوف منه فى النداء من معرفته قبل النداء بكماله على أن الكسائى قال : لم أسمع علما مرخما سوى يا مال وحـارِ وعامِ وأصلها : يا مالك وحارث وعامر ، وأما العامة فأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ؛ لأن الثلاثى أقل الأصول ، لأنه لو رخم لبقى على زنة غير المتمكنة غالبا ، واشْتُرِطَ أن يكون غير مستغاث به ولا مندوب فإنه لو رخم فإمَّـا أن تحذف منه العلامة اللاحقة بآخره أو لا تحذف ، فإن حذفت اجتمعت عليه حذف العلامة والآخر ، وإن لم تحذف لم يصح الترخيم ، كما لا يصح ترخيم المنون إذِ العلامة فيه بمنزلة التنوين فى الزيادة والمعاقبة .

(٢) اشترط الإفراد ؛ لأنه هو الذى يغير فى النداء أما الجملة فلا تتغير بل تُحْكَى لا غيـر إذ ترخيمـه يُخـل بالغرض وهو الحكاية ، أما المضاف فلأنه معربٍ ، لأن المعرب لو رُخِّمَ لحذف مع الآخر الإعراب والتنوين وحذف ثلاثة أشياء إجْحَافٌ به ، ولا يجوز ترخيم المضاف لأنه مصان بخروجه عن الطرف ولا يرخم المضاف إليه لأنه غيـر منـادى وأجاز الكسـائى والفراء ترخيم المضاف ويحذفان آخر المضاف إليه وأنشدوا لزهير بن أبى سلمى :

خُذُوا حَظَّكُــمْ يَاآلَ عِكْــرِمَ وَاذْكُــرُوا   أَوَاصِــرَنَــا والــرَّحْــمُ بِالـغَيْبِ تُذْكَــرُ =

وَأَنْ يَزِيدَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ [1] ، وَإِنْ كان فِيهِ هَاءُ التَّأْنيثِ لَمْ يُشْتَرَط فيه العَلميةُ ولاَ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ [2] ، ونَحْو أَطْرِق كَرا وَيا صَاحِ شَاذٌّ [3] .

وَالمَحْـذُوفُ مِنَ المُـرَخّمِ إمَّا حَرْفٌ وَإِمَّا حَرْفَانِ ، وَالحَرْفَانِ هُما زَائِدَتانِ فى حُكْمِ زِيَادَةٍ واحِدَةٍ ، وَإِمَّا حَرْفٌ أَصْلِيٌّ قَبْلَه مَدٌّ وَلِينٌ هُما زِيادَتَا التَّثْنِيةِ وَجَمْعَى السَّلاَمةِ إلاَّ فى نَحْو بَنُونَ فإِنَّهُ لاَيُحْذَفُ مِنه إلاَّ آخِرُهُ ؛ مُحَافظةً على أقلِّ عدَدِ حُروفِ الأَسْمَاءِ المتمكِّنَةِ .

= أراد عِكْـرِمَـةَ ، وحمل البصريون ذلك على ترخيم الضرورة لا ترخيم المضاف إليه ، والمشبه بالمضاف مثله فلا يرخم .

(١) أنزل الفراء حركة الوسط منزلة الحرف الرابع كما نزلت منزلته فى النسب من نحو جَمَزَى وفى باب مالا ينصرف من نحو سَقَر فأجاز ترخيم الثلاثى المحرك الوسط نحو عُمَر وقال : لأنه إذا حُذف بقى له نَظيرٌ فى التمكن من نحو يدٍ ودمٍ ، ومَنَع البصريون ذلك ومذهب الفراء قوى لو سَاعده نقل .

(٢) كأن هَاء التـأنيث خَلَفٌ عن العلميـة وَلثقله يقتضى التخفيف كمـا تقتضى العلمية التخفيف لتغيرها مع كثرة الاستعمال ، وعن سيبويه أنه يشترط فى هذا العلمية أيضا .

(٣) هذه نكرة تخصصت بالنداء والقياس ألا ترخم ، إما لأن العلمية شرط وَإِمَّا لأن أصلها أن تكون وصفا لأى فلا يجتمع عليها حذف أى واللام مع حذف الآخر وأما الذى سوغ ذلك فى صاحب فى قول الشاعر وهو أبو العلاء المعرى :

صَاحِ هَذِى قُبُـورُنَـا تَمْلأُ الـرَّحْبَ ... فَأَيْـنَ الـقـبـورُ مِنْ عَهْـدِ عَادِ

فقد اسْتُعْمِل استعمال الأسماء فجرى مجرى العلم ، وأما أطرق كرا فقيل إن كرا غير مرخم بل هو هكذا اسم لذكر الكروان وَإن كان مرخما وأصله كروان لكنه مذكور فى مَثلٍ والأمثال كثيراً ما تُشوه وتُغير لتسير وتشتهر . . .

قال الخليل بن أحمد : الكروان طائر لاينام الليل ، يصيدونه بقولهم : أَطْرِق كرا إن النَّعامَ فى القرى ، فإذا سمعها تلبدّ فى الأرض فيُلقى عليه ثوب فيصَاد .

وَأَلِفَا التأنيثِ ، وَالألفُ وَالنونُ ، وَياءُ النسبِ وَماأَشْبَهَ يَاءَهُ [1] وحُكم كلِّ حَرْفٍ فى الآخِـر أصْلِىّ قَبْلَهُ حَرْفُ مدٍّ وَلِين الاسْمُ بِهَا خَمْسَةُ أحْرُف وأكْثَرُ فَحُكْمُهُ مَعَ مَاوقَع قبله حُكْمُ زِيَادَتَىْ فَعْلَانِ [2] . وَما فيهِ هَاءُ التـأنِيثِ لم يُحْذفْ مِنهُ سِوَاهَا أَلْبَتَّةَ ، وحُكْم الاسْمِ الثَّانِى فى

---

(١) فالمرخم إماَ مفرد وإمَّا مركب ، والمفرد إما أن يحذف منه حرف فقط كما فى قوله تعالى : « ونَادَوْا يَامَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ » (من الآية ٧٧ من سورة الزخرف) ويـاحَار ويَامَالِ فى حارث ومالك ، وإما أنْ يحذف منه حرفان وهو على قسمين : فالمحذوفان إما أن يكونا زائدتين فى حكم زيادة واحدة وإما أن يكونا حرفا زائدا وآخر أصليا ، أما الأول فلا يخرج عن خمسة أصناف الأول زيادة التثنية والجمع فتقول فى مُسْلِمَانِ يا مُسْلِمَ أقبلا وفى مسلمون يا مسلمُ أقبلوا ، والثانى منون فلا يحذف منه إلا النون تقول فى بنون وبنينَ يابنُو ويابنى والثالث ألفا التأنيث وَمِثَالُهُ : يْأسمَ فى أسماء أقبلى قال عمر بن أبى ربيعة :

قِفِى فَانْـظُرِى يَاأَسْمَ هَلْ تَعْـرِفِيَنهُ ؟ أَهَـذَا الـمُغِـيرِىُّ الَّـذِى كَانَ يُذْكَـرُ

وهذا على مذهب سيبويه الذى يرى أنه من الْوَسْمِ . الرابع : الألف والنون مثل يا مروا وياعُثم فى مروان وعثمان قال الشاعر وهو الفرزدق :

يَامَـرْوَ إنَّ مَطِيَّـتِـى مَحْـبُـوسَـةٌ تَرْجُـو الـحِبَـاءَ وَرَبُّـهَـا لَمْ يَيْـأَسِ

الخامس . . ياء النسب تقول فى يا طائفى يا طائف أقبل والمشبه بها مثل كرسى اسم رجل تقول يا كرسِى أما نحو المسلمات والهندات فتقول يا مسلمَ ويا هنَد يحذف الزيادتين لأنهما لَمَّا زيدَتَا معاً حُذِفَتَا مَعاً .

(٢) هذا هو القسم الثانى وهو ما يحذف منه حرفان مثل قولك فى منصور وعمَّار ومسكين يا منصُ وَيَاعَمَّ ويامسْكِ وما فيه هاء التأنيث ، وقوله الاسم بها خمسة أحرف إشارة إلى أنه لابد أنْ يبقى بعْدَ الحذف ثلاثة أحرف فصاعداً ، حتى لو لم يبق بعد الحذف إلا حرفان وجب ألا يُحذَف الزَّائدُ تبعاً للأصْلِ قال الشاعر وهو أوس بن حجر :

تَنَكَّـرْتِ مِنَّـا بَعْـدَ مَعْـرِفَـةٍ لَمِى وَبَعْـدَ التَّصَـافِى وَالشَّبَـابِ الْمُكْرَمِ

اراد لَمِيس فحذف السينَ فقط ومثال ما هو أكثر من الخمسة نحو أُشهَيْبَاب اسم رجل تقول يَاأُشْهَيْب .

التَّرْكِيبِ حُكْمُ هَاءِ التَّأْنِيثِ [1] .

(١) هذا هو القسم الثانى المقابل للمفرد فإنه لم يرخم من المركبات إلا هذا النوع وحكم الاسم الثانى فى هذا المركب حكم هاء التأنيث فى أحكام ذكرها سيبويه

الأول : التصغير فإنه يُصَغَّرُ الأول فيقال حُضَيْرَ موت كما تقول تُمَيْرَة .

الثانى : النسب فإنه ينسب للصدر فيقال حُضَيْرِىٌّ كما يقال مَكِّىٌّ

الثالث : أنه لا يُعتد بلحاقها فلا تصير الكلمةُ بها رباعية كما لا يصير الاسم الأول بانضمام الثانى إليه ملحقا بشىء من الأبنية مثل شجرة

الرابع : أن الاسم الثانى لا يغير بنية الأول كالهاء (الكتاب ١ : ٣٤١ ، ٣٤٢) تقول فى حضر موت اسم رجل يا حَضْرَ وفى بعلبك يابَعْلَ وفى سيبويه يا سِيبَ وفى اثنا عشر اسم رجل يا إثْنَ أَقْبِلْ لأن العشرة هنا قائمة مقام النون فى اثنين ولو رخمت اثنين لقلت يا إثْنَ أقبل فكذلك هُنا والله أعلم .

بَابُ (النُّدْبَةِ)

المندُوبُ مُنَادَى عَلَى وجْهِ التَّفَجُّعِ لاَ لأَنْ يُجِيبَ ، وَلاَيُنَادَى إلاَّ بِيَا وَوا [1] .

ويُشَارِكُ المُنَادَى غَيْرَ المنْدُوبِ فى أحْكَامِهِ . وَيَنْفرِدُ بِجواز إلحَاقِ الألفِ فى آخرِه لِمَدّ الصَّوْتِ ، فَإِذَا وَقَفتَ ألحَقْتَ الهَاءَ بَياناً لَها ، وَإذَا أدْرَجْتَ حَذَفْتَهَا [2] ، وَإنْ كانَ مُضَافاً فمَوْضِعُها آخِر المَضافِ إلَيْهِ [3] ، أوْ مَوْصُولاً فمَوْضِعُها آخِر الصِّلَةِ ، أوْ مَوصُوفاً فَمَوضِعُها آخِرَ الصِّفَةِ عَلَى رأيٍ [4] ، وَإنْ خِفْتَ الْتِبَاسَ المُذَكَّرِ بِالْمُؤنَّثِ وَالتَّثْنِيةِ

---

(١) النُّدبة فُعْلَة من نَدَبْتُهُ إذا حَثثتُهُ كأنَّ النادبَ يحثُّه حزنُه على مَدّ الصوت باسم المفقـود ويـدعو الناسَ إلى التفجع معَه ، ومنه المندوبُ فى الشرع لِأنه مدعَو إلى فِعْله ، وَجـاز نداء الميت وإن كان لا يجيب لإِزالـة الشدة التى لحقته ، كما يدعو المستغيثُ المستغاثَ به لإزالة الشدة التى أرْهَقَتْهُ ، فدعاؤه للدلالة على شدة ما يجده من الحـزن والتفجـع على مفقوده ، وعلى عَادة العرب فى مخاطبة الرسوم والديار والآثار ، فالحاجة هنا داعية لمد الصوت ولذلك لا يرخم .

قال ابنُ كيسـان « الندبة بمنزلة النداء لكن أكثر مَنْ يتكلم بها النساءُ ويلزم فيها ما يلزم فى المنادى الحقيقى » .

(٢) والكوفيون يثبتون الهاء وصْلاً ووقفا وربما نوَّنوا المندوبَ فى الوصل فقالوا وا زيداً يا هذا .

(٣) مثاله : واأمير المؤمنيناه واعَبْدَ المطلباه وامَنْ حفَر بئر زمزَماه .

(٤) يشيـر إلى تعـدد الآراء ، قالَ الأخفش : ليس بقيـاس إلحاق الزيادة آخر المضـاف إليه ، إلا أن الكوفيين حَكوا ذلك والصلة أكثر فى الاتصال من المضاف إليه ، واختلفوا فى الصفة فألحقها يونسُ فيقول : وازيدُ الظَّريفاه لأن الوصْفَ أيضا من تتمة الموصوف ، ومنَع الخليل ذلك ، قال سيبويه . « مَنْعُهُ من ذلك لأن هذا غير منادى ، ولو جاز ذلك لجاز وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاه لأنه غير منادى » (الكتاب ١ : ٣٢٣) واختارَ ابنُ كيسان قول يونس . والمشبه بالمضاف مثل قولك واضارباً زيداهْ .

بِالْجَمْعِ فى المُضْمَرَاتِ ، أَتْبَعْتَ هَذِه الألِف الحَرَكَةَ الّتى قَبْلَهَا (١) ، وَإِذَا لَحِقَتْ سَاكِناً لاَيَتَحَرَّكُ حَذَفْتَهُ لهَا (٢) .

(١) مثاله تقول فى عبد المطلب واعبد المطلباه ويا غلام أحمداهْ وياأمِيرَ المؤْمِنِيَناهْ ، وهذا بخلاف مَدّة الإنكار والتذكّر فإنها بحرف من جِنسِ حركة آخره فتقول عبد المطلبيه .

(٢) مثاله : يا غلاما فى النداء فإنك تحذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وتلحق ألف الندبة لأنها لمعنى طارئ .

وأعلم أن مِنْ أحكام هذا الباب أنَّهُ لايُنادّى ولا يندب إلاّ بأشهر أسمائه فلا تُندَبُ نكرة ولا يقال وارجلاه وإن كان مقصوداً فى النداء .

بَابُ (أفْعَالِ المقَارَبةِ وَالرَّجَاءِ وَالشُّرُوعِ)

عَسَى : لِمُقَارَبَةِ الفِعْلِ فِى الرَّجَاءِ ، وكَرَبَ وكَادَ : لمقاربَةِ ذَاتِ الفِعْلِ ، وجَعَلَ وأخواتها للدُّخُولِ فيه (١) ، وعَسَى تُسْتَعْمَلُ/اسْتِعْمَال ٥٠ قَاربَ مَرَّةً فيكونُ خبرها أنْ مَع الفِعْلِ بالاتِّفَاقِ مَالَمْ تكُنْ مُتَّصِلةً بضَمير لفْظُه كَلفْظِ المُضْمَرِ المنصُوبِ المتَّصِلِ ، فَإنْ كانَ كذلِك فَرأَى سِيبويه أنَّ أنْ مع الفِعْلِ فى مَوْضِعِ رَفْعٍ وَالمُضمر منْصُوبٌ ، وعَلى رَأىِ الأخْفَشِ الأمْرُ عَلَى مَا كَانَ (٢) ، وتُسْتَعملُ اسْتِعْمَالَ قَرُبَ فيكُونُ

---

(١) أفعال المقاربة هى الأفعال الموضوعة لدنوّ صفات فاعليها رَجاء أو حصولا أو شروعا فيه .

فعسى : لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع تقول : عسى الله أن يَشْفِىَ مريضى تريد أن شفاءه مرجو من عند الله مطموع فيه .

وأما كاد وكرب . . فلمقاربته على سبيل الوجود والحصول تقول : كادت الشمس تغرب تريد قربها من الغُروب قد حصل قال تعالى : « فَذَبحُوهَا وَما كَادُوا يَفْعَلُونَ » (من الآية ٧١ من سورة البقرة) والمضارع كقوله تعالى : « إذَا أَخْرَجَ يدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاها » (من الآية ٤٠ من سورة النور) وكَرَبَ تدل على دُنُوِّ خبرها على معنى الأخذ والشروع فيه فهى مخالفة لعسى لانتفاء معنى الإنشاء والرجاء ، مخالفة لكاد بحصُول الشروع وقيل إنها بمعناها ، ومثلها طفق وهى من أخواتِ جعل وأنشأ ومنها أوشك ومعناها معنى كاد فى إثبات قرب الحصول ومنها أَخَذَ وهى مثل كَرَبَ ، وجعَل لها معان : تكون بمعنى خلق وعمل وبمعنى صيَّر .

وجعل وأخواتها : أخذ وطفق وأنشأ ، وكل فعل يدل على البدء فى العمل والشروع فيه ، فلو قلت أخذ محمد القلم من أخيه لم يكن هذا من أفعال الشروع ولو قلت أخذ زيد يكتب كان هذا مِنْ أفعال الشروع .

(٢) شبهت عسى بقارب تحقيقا لبيان الإعراب لا فى المعنى ؛ لان قارب ليس فيها إنشاء رجاء ولا غيره وإنما هو تمثيل لتقدير الإعراب اللفظى ، وخبرها أنْ مَع الفعل باتفاق مثاله : عسى زيد أنْ يقوم ، مالم تكن متصلةً بضمير ومثاله عَساكَ أن تقوم فرَأىُ سيبويه أنها محمولة على لعل فَتُنصِبُ بها الاسم ورُفع الخبر فى مثل قولك =

فاعِلُها أنْ معَ الفِعْل [1] .

ويُوشِكُ تُسْتَعْمَلُ عَلَى هَذَيْن الوَجْهَين ، وَلاَيَتَّصِلُ بِهَا المُضْمَرُ المذكورُ ، وَرُبَّمَا استُعْمِلَت اسْتِعْمَال كَادَ [2] .

= لعَلك ولعلى حكاه سيبويه عن الخليل ويونس ، ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل في محل رفع والكلام لا تناقُض فيه ، وقال المبرد . المضمر فى محل النصب كما قال سيبويه إلا أنه جعَله خبر عسى وما يأتى بعدها مِنْ أنْ والفعل فى موضع رفع اسمها وقد تقدم فيها الخبر على الاسم وخلاصة المذاهب فيها متصلة بالضمير ثلاثة مذاهب :

رأى الأخفش : أن الضميرَ اسمها وهو فى محل رفع والمصدر المؤول من أنْ والفعل فى محل نصب خبرها ولا تناقض فيها ، وهذا ما عبر عنه الجزولى بقوله : الأمر على ما كان .

رأى سيبويه والخليل ومن تابعهما : أن عسى هنا بمعنى لعل ، فالضمير فى محل نصب اسمها والمصدر المؤول من أنْ والفعل فى محل رفع خبر عسى التى بمعنى لعل وهو مذهب غريب .

مذهب المبرد : أن المصدر المؤول من أنْ والفعل فى محل رفع اسم عسى التى بمعناها والضمير فى محل نصب خبر عسى وهو مذهب جيد .

(١) هذا هو المذهب الثانى فى عسى وهى أنْ تستعمل داخلةً على أنْ والفعل فى مثل قولك عسى أنْ يقوم زيد وتقديره فى كلام النحاة يقْرُبُ قيام زيد ، فأنْ والفعل رُفع على أنه فاعل عسى وتسمى هذه تامة ، وقد استغنى فيها بأن والفعل عن الجزأين كما استغنى فى ظننت فى قولك ظننت أنْ يقوم زيد عن المفعولين ؛ وذلك لاشتماله على مسند ومسند إليه وهو المقصود بهذه الأفعال فإذًا قلنا زيد عَسَى أن يقوم احتمل أن تكون الناقصة فيكون فيها ضمير يعود على زيد وهو اسمها وأن والفعل خبرها ويحتمل أن تكون تامة فلا يكون فيها ضمير وتكون أنْ والفعل فاعلها والفرق بينهما واضح فى التثنية والجمع فنقول على الأول الزيدان عسَيا أنْ يقوما والزيدون عَسَوْا أن يقوموا وعلى الثانى الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا .

(٢) أوشك يوشك فعل متصرف يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَال عسى فتدخل فى خبرها أَنْ فتقول : يوشك زيدٌ أنْ يَقُومَ ويوشك أن يقوم زيد وتستعمل استعمال كاد وهو الأجود ؛ لأنها فى معناها كقول الشاعر وهو أمية بن أبى الصلت :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا

وَهَـذِهِ الأفعَـالُ كلُّها مِنْ باب كَانَ إلَّا أنَّهُ قدْ رُفض فِيهَا الإخبارُ بالأسْمَـاءِ فى ٱلأمْر العَامِّ ، وَعُدِلَ إلى الفِعْل مُقارِناً لأنْ فى عَسَى ويُوشِك وَإليه مُجَرَّدًا فِيما عَداهَا [١] ، سِوَى مَاجَاءَ فى كَادَ تَشْبيهاً لها بِعَسَى ، كَمـا أنـه قَدْ تسْقُط أنْ مَعَ عَسَى تَشْبِيهاً لهَا بِكَادَ [٢] وذَلِكَ

---

(١) يقـول المؤلف وهذه الأفعال كلها من أخوات كان ، أى انها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلا أنها افترقت عن كان فى أن خبرها لا يكون إلا فِعْلا مضارعا فى الأغلب مقترنا بأن مرة ومجردا من أن مرة اخرى ، فإن كان مجردا من أن فإن الفعل وفاعله فى محل نصب خبر الفعل ، وإن كان مقترنا بأن فإن المصدر المؤول من أن والفعـل فى محـل نصب خبر الفعل وقد احترز فى الأمر العام عن مثل قول الزباء مُتَمثِّلَةً : « عَسَى ٱلْغُوَيْرُ أبْؤُسًا » وعن مثل قول الشاعر وهو رؤبة :

أكْـثَـرْتَ فِى الْـلومِ مُلِحًّـا دَائـمَـا لَاتُـكْـثِـرَنْ إنِّـى عَسِـيتُ صَائِـمَـا

فهو نَادر ولا يأتى فى الاختيار .

(٢) شبهوا كاد بعسى من حيث أنها للمقاربة فى الجملة فأدخلوا أنْ فى خبرها ، وقد حَذفوا أنْ من خبر عسى قال الشاعر وهو هدبة بن خشرم العذرى وكان من رواة الحطيئة وكان فى الحبس :

عَسَـى الـكَـرْبُ الَّـذى أمْسَيْتَ فِيـهِ يَكُـونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيـبُ

وقيل حذفوا أنْ مِنْ خَبَرِ عسى تشبيهاً لها بلعل .

لِمُنَاقَضَةٍ: معْنَى أنْ لِمَوْضُوعِ هَذِه الأفعالِ سِوَى عَسَى ويُوشِكُ ، ومَوْضِعُ التَّشْبِيهِ عِنْدَهُمْ فى الشِّعْرِ[1] .

---

(١) كاد لمقاربة الفعل دون الولوج فيه ، وأخذ وكَرَب وجعل للشروع فيه ، وكُلُّها أتت فى مَعْنَى أنْ لأنها للاستقبال بخلافِ عسى ويوشك فإنهما للتراخى فَتُطَابِقُهُمَا أنْ ، وقوله وموضع التشبيه عندهم في الشعر يعنى أنه لا يجوز الحذف فى عسى وإلحاق كَادَ أنْ إلا فى الشعْر ، وحَذْف أنْ مِنْ خبر عسى أكثر من إلحاق أنْ فى خبر كاد ، وحذف أنْ من خبر عسى كثيِّر فى الحديث النبوى وقال الشاعر وهو رؤبة - مُلْحِقا أنْ فى خبر كاد - :

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَانْمَحَا قَدْ كادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أنْ يَمْصَحَا

وهو شاذ ؛ لأنها لمقاربة ذات الفعل وأنْ للاستقبال .

وموجز الباب كله . . أن أفعال المقاربة هى كاد وكَرب وأوشك وهى لدنو الخبر ، وعسى وَحَرَى واخلولق لترجي الخبر ، وطفق وَعَلِقَ وأنشأ وجعل وأخذ وقام وقعد وهب وهلهل للشروع فيه ، وهذه الأفعال الخمسة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها - فى الأمر العام - لا يكون إلا فعلا مضارعاً وقد يحذف إن دل عليه دليل ومنه الحديث النبوى : « مَنْ تأنَّى أصَابَ أوْ كاد وَمَنْ عجَّل أخْطَأَ أو كَادَ » ثم منه ما يقترن بأنْ ومنه ما تجرد منها ، ولولا اختصاص خبرها بأحكامٍ لَيْسَتْ لكان وأخواتها لَمْ تنفرد على حدَه ، إلا أنْ هَبَّ وهلهل مِنْ أغرب أفعال الشروع وقام وقعد ذكرهما الأزهرى فى تهذيب اللغة أنهما من أفعال الشروع .

بَابُ (غَيْرِ المُنْصَرِفِ)

أَصْلُ الاسْمِ أنْ يكُونَ مُفْرَدًا مُذَكَّراً نَكِرةً عَرَبِّى الموْضِعِ غَيْرَ وصْفٍ وَلَا مَزيدٍ فيهِ ، ولَا مَعْدُولٍ ولَاخارِجٍ عَنْ أَوْزَانِ الْآحَادِ ، وَلَا مُوَاطِئٍ للفِعْلِ فى وَزْنِهِ الغَالِبِ علَيْهِ وَلَا المخْتَصِّ بِهِ (١) ،

الإِفْرَادُ بِإزَاءِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالتركيبِ (٢) ، وَالمُعْتَبَرُ هُنا بَعْضُ التَّركيب لاكُلُّه ، بَلْ جَعْلُ الاسْمَيْنِ اسماً وَاحداً لَا على وجْهِ الإضافةِ (٣) ، وَتأثيره فى هَذَا البَابِ مَعَ العَلميَّةِ فَقَط (٤) ، وَالجمع وتَأثيره مَع عدَمِ النَّظِيرِ فى الأَحَادِ العربيَّة (٥) ، وَالْمُذكَّر بإزَاءِ التأنيثِ (٦) ، وَالتَّأنيثُ لَفْظِيٌّ وَمَعْنوِيٌّ وكله مُعْتَبَرٌ (٧) ، وَتَأْثِيرِ الْمَعْنَوِيِّ

---

(١) أضداد هذه الأمور هى الأسباب المانعة من الصرف لكونها فرعية ، فالتركيب فرع على الإفراد والتأنيث فرع على التذكير ، وهكذا إلى آخرها ، وذكر الجزولى رحمه الله تعالى هذه الأصول والمعنى أن كل ما كان أصلاً من الأسماء من كل وجه من هذه الوجوه فهو مصروف .

(٢) الإفراد هو الأصل ؛ لأن التثنية ضم مفرد إلى مفرد ، فالتثنية موقوفة على المفرد والموقوف على الشىء فرع عليه كذلك القول فى الجمع والتركيب .

(٣) يقول إن التركيب الذى يعنينا والذى يمنع من الصرف هو التركيب المزجى الذى به جُعل الاسم اسما واحدا مثل معد يكرب وحضر موت وبعلبك .

(٤) يقول فى مثل معد يكرب فقد اجتمع فيه العلمية والتركيب المزجى .

(٥) يقصد به صيغة منتهى الجموع وهو ما كان ثالث حروفه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن بشرط ألَّا تكون آخره تاء التأنيث نحو صياقلة ، ومعنى قوله مع عدم النظير فى الأحاد يعنى بذلك أن أكثر الجموع يأتى على مثال المفردات إلا هذا الجمع فإنه لا مثال له فى المفرد ، وقيل لما كان هذا الجمع نهايَةَ الجمع وذلك أنَّ الجَمْعَ قد يجمع نقول أصيل وأصل وآصال وأصلان إلى أن تَنْتهِىَ إلى هذا المثال وهو أصائل فلا تجمع بعدها ولهذا سُمى صيغة منتهى الجموع .

(٦) التأنيث فرع على التذكير وصيغة منتهى الجموع مذكرة .

(٧) المؤنث له ثلاثة أقسام لفظى مثل معاوية وطلحة وحمزة ومعنوى كزينب وسعاد ولفظى معنوى كرقية وفاطمة .

مَع العَلَمِيَّة وَزِيادَةِ حَرْفٍ عَلَى ثلاَثةٍ ومعَها ومعَ حَرَكَةِ الْوَسَطِ فى الثُّلاَثِيِّ (١) ، ومعَها ومَع العُجْمةِ جَميعًا فى الثُّلاَثِيِّ إلَّا أن يَسْكُنَ الوسَطُ ، ومعَهَا خَاصَّةً فى الثُّلاَثِيِّ مَع سكُونِ الوَسطِ عِنْد قَوْمٍ لاَ عِنْدَ قَوْمٍ (٢) .

٥١ /وَتأثير اللَّفْظِيِّ مِنَ التَّأْنيثِ إنْ كَانَ هَاءً فَمعَ الْعَلَمِيَّةِ (٣) ، وَإنْ كَانَ أَلِفاً فَمع اللُّزُوم (٤) وَمعَهُ ومَع الصِّفَةِ وَمعَهُ ومَعَ العَلَمِيَّةِ جَمِيعاً (٥) ، وَمَعَهُ ومَع شِبْهِ الصِّفَةِ جَمِيعاً (٦) .

التَّنْكِيرُ بإزَاءِ التَّعْرِيفِ (٧) ، وَلاَ يُؤَثِّرُ مِنَ التَّعْرِيفِ إلَّا العَلَمِيَّةُ (٨) ، وَتَأْثِيرُ العَلَمِيَّةِ معَ التَّأْنيثِ بالتَّفْصِيل فى بَابِه وَمعَ التَّرْكِيبِ

---

(١) المعنوى لا تأثير له إلا مع العلمية بشرط أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد ، وكذلك لو كان على ثلاثة أحْرُف وَسَطُه متحرك مثل سقَر ومُضَر ، أما إذا كان من ثلاثة أحرف وسطها ساكن جاز صرفه مثل هند وَدَعْد وشمس علما .

(٢) أما الثلاثى الساكن الوسط فإن كان فيه مع العملية العُجْمَة لم ينصرف ومُنع من الصرف مثل جَوْر وَحِمْص أعلام ، أما مثل هند وَدَعْد ففيه الصرف وعدمه ، واختار الزجاج والأخفش ترك الصرف حتى لا تنتقض العلتان .

(٣) مثاله : فاطمة ورقية وطلحة ومعاوية .

(٤) نحو بشرى وذكرى .

(٥) مثاله حُبْلى والعَلمية سعدى وليلى .

(٦) مثاله : حُبْلى وحمرا إذا سمى بشيء منهما ثم نُكِّر ، فإنه بالتسمية خرج عن الوصف وقيل أراد بشبه الصفة نحو بطحاء .

(٧) يقصد أن التعريف فَرعٌ على التنكير ؛ لأن التنكيرَ كالعام والمعرفة كالخاص والعام سابق على الخاص ولذلك يحْتاج التعريف إلى علامة أصلية والتنكير لا يحتاج إلى ذلك .

(٨) يقصد أن بعضَهم اعتبر التعريف أيضاً بالألف وَاللّام كما فى سَحَر فإنه معدول عن الألف واللام فلا ينصرف للتعريف والعدل وقيل فى كُتَع وجُمع وبُصَع لا تنصرف للعدل والتعريف .

الْمَذْكُورِ (١) ، وَمعَ وَزْنِى الفِعْل (٢) ، وَمعَ العدْلِ (٣) ، وَمعَ العُجْمَةِ الجِنْسِيَّةِ (٤) إِذَا كَانَ مَا يُوَازِنُ الاسْمَ مِنَ العربيَّةِ لاينصرف عَلماً (٥) ، ومعَ شِبْهِ التَّأنيثِ (٦) ، ومعَ الزِّيادَتَيْن (٧) ومَعَ عَدَمِ النَّظِيرِ فى الأَحَادِ (٨) ، ومَعَ العُجْمَةِ معَ زيادَةِ حَرْفٍ عَلى ثَلاثَةٍ فى الاسْمِ المُتَلقَّى عَلمَا مِنَ العَجَمِ (٩) ، وَمَعَها ومَع التَّأنيثِ فيهِ مُطْلقاً (١٠) .

العُجْمَةُ تَأْثِيرُهاَ بِشَرْطِ كَوْنِ الاسْمِ عَلَى وَزْنٍ فى العربيَّة لَهُ تأثيرٌ فى مَنْع الصَّرْفِ ، وَتَلَقِّيه مِنَ العَجَمِ علماً زائِداً عَلى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ أَوْ مُؤنثاً وَتأثيرهَا عَلى نَحْوِ مَا ذُكِر مِنَ العَلَمِيَّةِ .

الوصْفُ تَأْثِيرُهُ مَعَ وزْنِ الفِعْلِ الغَالِب عَلَيْهِ (١١) ، ومَعَ التَّأنيثِ وَلُزُومِ التَّأنيثِ (١٢) ، وَمعَ الأَلِفِ والنُّون الَّلتَيْنِ لا تَلْحَقُهُمَا هَاءُ

---

(١) مِثال التأنيث سعاد وطلحة وسقَر وهند على رأى ومثال التركيب بعلبك وأمرؤ القيس .

(٢) مثاله يشكر والأمر اضرب واصمت والماضى انطلَق وهذه كلها إذا سُمِّىَ بها .

(٣) مثاله عُمر وُزفَر .

(٤) مثاله بقَّم والذى يوازن العربية ضرَّب .

(٥) مثاله قام علما .

(٦) مثاله أرْطى إذا سمى ومثْل زينب اسم رجل .

(٧) مثاله شعبان ورمضان .

(٨) مثاله مساجد إذا سُمى به .

(٩) مثاله إبراهيم وإسماعيل وكل أسماء الأنبياء الزائدة على ثلاثة أحرف إلا محمدا وشعيبا وصَالحا فإنها عربية وإبليس أيضاً من الأعجمية .

(١٠) مثاله : إبراهيم اسم امرأة وجِمْص اسم بقعة .

(١١) مثاله أحمر وحمراء .

(١٢) مثاله سكرى وحُبْلى .

التَّأْنِيثِ (١) ، ومَعَ الْعَدْلِ عن النَّكِرَةِ (٢) .

وعَدَمُ النَّظِيرِ فى الأَحَادِ تأثِيرُهُ مَعَ الجَمْعِ وَمعَ العَلَمِيَّةِ ، ومَعِ شِبْهِ الـجَمْـعِ (٣) ، وينبَغِى أنْ يَكُـونَ معَ العُجْمَـةِ الجنسيَّةِ مِثْلُه معَ الجمْعِ (٤) ، وَوَزْنِ الفِعْلِ إنْ كان يَغْلِبُ عليه فَتَأْثِيرُهُ مَعَ الوصْفِ وَمعَ العلَمِيَّةِ ومعَ شِبْهِ الوصْفِ (٥) ، وإنْ كَانَ يَخْتَصُّ بهِ فتأثيره مَعَ الْعَلَمِيَّةِ فَقَط (٦) .

الزِّيادَتَانِ المعْتَبرَتانِ فى هَذَا البَاب الألفُ وَالنُّونُ اللَّتانِ لَا تَلْحَقُهما هَاءُ التـأنيثِ (٧) ، فإنْ كَان المانعُ مِنْ لحاقِها لَهُمَا اخْتِصَاصَ البِناءِ

---

(١) مثاله سكران وغضبان .

(٢) مثاله : مَثْنَى وثُلَاث ورُبَاع .

(٣) مثاله : الأول نحو مساجد نكرة وأما الثانى فنحو مساجد إذا سُمى به كذلك ، وَحَضَاجِر فإنه عَلَمٌ للضبع وإن كان فى الأصل جمع حَضْجَر كأنها سميت بذلك لعظم بطنها وشبه الجمع نحو مساجد العَلم إذَا نكر .

(٤) مثاله سراويل فإنه وجُد فيه عدم النظير فى الأحاد وفيه أقوال : قال بعضهم هو أعجمى جنسى وقال بعضهم إنه عربى مجموع فلا إشكالَ فيه وقيل إنه ينصرف نكرة .

(٥) مثال الأول أحمر وأبيض ومثال الثانى أحمد ويشكر ومثال الثالث أحمر وأبيض إذا نُكِّر بعد التسمية .

(٦) مثال ضرب إذا سُمى به وكذلك ضُرِّب وضُورب .

(٧) استظهر على الألف والنون فى نَدْمان وأَلْيَان

واعلم أن الألفَ والنون فى هذا الباب تأتى على ثلاثة أضرب

أحدها : ماله مؤنث على فَعْلَى نحو سكران وسَكْرى وهذا لا ينصرف بالإجماع .

الثانى : ألا يكون له مؤنث على فَعْلى وتلحقه الهاء نحو نَدْمان وندمانة وعريان وعريانة وهذا ينصرف بالإجماع وعنه احترز بقوله اللتين لا تلحقهما هاء التأنيث .

الثالث : ألَّا تُعْرَفَ الحالُ فيه فقد اختُلف فيه ، فمنهم من يُلحقه بالأول ومنهم من يُلحقه بالثانى ؛ لأن الصَّرْفَ هو الأصل وهذا النوع أيضا لو صُغِّر لمْ يَنْصَرِفْ .

للمُذَكَّرِ (١) فى النَّكِرَاتِ (٢) أَثَّرَتَا مَعَ الوصْفِ (٣) ومَعَ العَلَمِيَّة (٤) ومَع شِبْهِ الوصْفِ (٥) ، وَإِنْ كَانَ المانِعُ مِنْ لحَاقِهَا (٦) لهُمَا (٧) أَنَّ لحَاقهمَا لهُمَا مَانع / أَن يُفيد الاسمُ مُعيَّناً لَمْ يؤثر إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ (٨) . ٥٢

والعَـدْل معَ المَعْـرفَـةِ (٩) تَأثيرُه مَع العَلَمِيَّةِ ومَـع النكِرةِ تَأْثيرُه مَعَ الوصْفِ (١٠) ومَعَ العَلَمِيَّةِ (١١)، ومعَ شِبْه (١٢) الوصْفِ (١٣) .

وَكُلُّ فُعَل عَلَمٌ جُهل أنهُ مشْتقٌّ فالأصل أَنْ يُصْرَفَ حتَّى يَقُوم الدَّلِيلُ على مَنْعـهِ (١٤) ، وإِنْ عُلم كَوْنـه مُشْتقـا وجُهِـل كَوْنـه فى النَّكِراتِ

---

(١) مثاله غضبان وسكران .

(٢) استظهر بهذا القيد لأنه ـ أعْنِى غضبان وسكران إِنَّما يختص بالمذكر قبل أنْ يُسمى به فإِذا سُمى به لم يختص ؛ لأنه يجوز أنْ يُسَمَّى بِكل واحدٍ منهما مذكر ومؤنث .

(٣) مثاله : رجل غضبان وسكران .

(٤) مثاله غضبان وسكران علمين .

(٥) مثاله غضبان وسكران منكران بعد التسمية بهما .

(٦) يقصد من لحاق هاء التأنيث .

(٧) يعنى الألف والنون .

(٨) مثاله سعدان وسرحان اسم رجل .

(٩) مثاله عُمَر وَزُفَر .

(١٠)مثاله مثنى وثلاث ورباع .

(١١) مثاله مَثْنَى اسم رجل .

(١٢) ومع شبه الوصف إضافة من ب .

(١٣) مثاله مَثْنَى منكراً بعد التسمية وهذا مذهب سيبويه .

(١٤) اعلم أنَّ « فُعَل » تأتى على ثمانية أقسام : اسم جنس نحو نُغَر (اسم البُلْبل وفراخ العصـافير) وصُرَد (اسم لطائر ضخم يصطاد العصافير) جُمَع مثل : ظُلَم وغُرَف ، مصدر نحو : هُدَى وتُقَى ، وصف نحو حُطَم . قال الشاعر وهو الحطيم بن القيسى أو أبو زغبة الخزرجى أو رشيد بن وميض وهو من الرجز : =

فَالأَصْل الأَيُصْرَفَ حَتَّى يَقُومَ دَليلٌ سَمْعِيٌّ [1] ، وكُلُّ فُعَل عَلَم وجَدْتَه فى النَّكِرَاتِ فَاصْرِفْه حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى مَنْعه فتَتَبَيَّنَ أنه لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الَّذى وَجدْته فِى النكِراتِ وَأنه مُشارِكٌ لَهُ فِى اللَّفْظِ [2]

= قَدْ لفَّها الليلُ بَسوَّاقٍ حُطَمْ

فهذه الأربع نكرات مصروفة ، وكذلك لو سميت بها انصرفت أيضاً قال أبو على الفارسى « لو سميت بجُعَل وحُطم انصرف » (الإيضاح صفحة ٣٠٢) ، وأما الأربعة الأخرى فالأول نحو عُمر وزُفر والثانى نحو جُمع وكُتع والثالث نحو أُخَر والرابع نحوُ لُكَع فى النداء فالثلاثة الأول غيرُ مَصْرَوقةٍ والرابع مبنى فإنْ سميت به انصرف لخروجه عن بَاب النداء .

فإذا وجدت فُعلاً علما ولم تعرف أصله ، ولم تعرف أهو مشتق أم لا فاصرفه ؛ لأنه يحتمل أن يكون منقولا من اسم الجنس فينصرف ويحتمل أنْ يكون مشتقا معدولا فلا ينصرف ولكنّ الأصْلَ هو الصرف فى الأسماء فَيُسْتَصْحَبُ الأصل إلى أنْ يقوم دليل يخالفه .

(١) إذَا علم الاشتقاق وجُهل وجوده فى النكرات والأصل عدمه فيها فقد ظهرت علامتان على أنه معدول وهو كونه مشتقا وأنه ليس فى النكرات وذلك نحو عُمَر فإنه مشتق من العمـارة ، فكـان ينبغى أنْ يكون على عامر فلما جاء على عُمر عُلم أنه معدول ، وكذلك حُجَا (كهدى لقب ابن الغصن دُجَيْن بن ثابت) وقُثم (كزُمر وهو ابن العباس بن عبد المطلب والكثير العطاء وهو معدول عن قاثم) لا تصرفه حتى يقوم دليل سمعى كما قام فى صرف أُدَد (امتداد الطريق واستقامته وبضمتين أو قبيلة وهو مثل عمر وهو منصرف) فإن سيبويه نَصَّ على صَرْفه .

(٢) الموجود فى النكرات مثل : حُطم وصُرَد وبابه إذا سمى بشىء من ذلك فإنه يُصْرف إلا انْ يقوم الدليل على منعه كما قام فى عُمر وزفر ، فإنه قَدْ سُمع فى النكرات عُمَر جمع عمرة وجمل عُمر كثير الاعتمار ، لكن لما ورد فيه ترك الصرف عَلِمْنَا أنه ليس منقولاً من واحد منها وكذلك أيضاً سُمع رجل زُفر كثير العطاء قال الشاعر وهو أعشى باهلة :

أُخُـورَغَـائِبَ يُعْطِيهَـا وَيسْـأَلُهَـا ... يَأْبَى الـظُّلَامَـةَ مِنـه النـوفَلُ الزُّفَرُ

لكِنْ لما لم يَصْرِفوا زفر دَلّنا ذَلك على أنه لَيْسَ منقُولاً بل هُو مشارِكٌ لَهُ فى اللفْظِ وَاللهُ أعْلَمُ .

بَابُ (فَعَالِ)

فَعَالِ إمَّا اسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ كنَزالِ ، وَهِى مُطَّرِدَةٌ فِى الثُّلَاثِيِّ دُون غَيْرِهِ عَلى رأْيٍ (١).وَإمَّا صِفَةٌ غالبة وَهِى ضَرْبان : مُخْتَصٌّ بِالنِّداءِ وغَيْرُ مُخْتصٍّ بهِ (٢) ، فَغيْرُ الْمُخْتَصِّ بهِ يَجْرى مَجْرى العَلَمِ الجِنْسِيِّ فِيما يقعُ لَهُ (٣) ، وَإمَّـا عَلَمٌ ، والعَلَمُ منْهَـا إمَّـا شَخْصِيٌّ وإمَّا جِنْسِيٌّ ،

---

(١) فَعالِ يأتى على ثلاثة أضرب : مَبْنى بالاتفاق ، مُعْرَب باتفاق ، نوعٌ فى إعرابه خِلَاف . أما المبنى فعَلى أربعَة أضرب : الأول ما كان اسما للفعْل نحو نَزَال ودَراك ، وعلة بنائه وقوعه موقع الْمَبْنِيِّ وهو فِعْل الأمر ، ومذهب سيبويه أن فعَالِ مطرد فى الثلاثى (الكتاب ٢ : ٤١) ومنعه آخرون وقالوا : لا يطّرد كالرباعى فلا يقال قَوام ولا قعَادِ فى معْنى قم واقعُد ، بل ذلك منْ قَبيل الأوضاع وليس ذلك لأحدٍ أنْ يبْتدعَ صِيغةً لم يقلْها العربُ ، وَمَنْعُ أبى العباس المبرد قوىٌ والأوْلَى أن نقول بأن سيبويه يقصد بالاطراد الكثرة فكأنه قياسٌ لكثرته ، وفرّق سيبويه بين الثلاثى والرباعى لما رأى منْ كثرة الثلاثى وقلةِ الرُّبَاعِيِّ فإنه لم يُسْمَعْ إلا قَرْقار فى قول الراجز وهو أبو النجم :

قَالَتْ له رِيحُ الصَّبا قَرْقَارِ

يعْنى قالت له قرقر بالرعد أى للسَّحاب والثانى عرعار فى قول الشاعر وهو النابغة الذبيانى .

متكـتـفـى جَنْبى عُكَـاظَ كِلَيْهِمَـا يَدْعُـو ولِـيـدُهُـمْ بِهَـا عَرْعَـارِ

وهى لعبة للصبيان أى هلموا للعرعرة وقال المبرد لم يأت فى الرباعى عَدْل أصْلاً وإنما قرقار حكاية صوْت الرعد وعرعار حكاية أصوات الصبيان كما يقال غاق غاق ، قال السيرافى : «الأوْلى ماقاله سيبويه ؛ لأن حكاية الصوت لا تخالِفُ الأوَلُ فيه الثانى مثل غاق غاق ولو أرادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار فلما خالفوا عُلم أنه ليس بحكاية (شرح السيرافى ٤ : ١١٦ : ١١٧) .

(٢) مثـال ما هو مختص بالنداء يالَكاع وياخَبَاثِ فهذا معدول عن الوصف ، فلكاع معدول عن لكماء وخَباث عن خبيثة وهى مختصة بالمؤنث ويقال يافسَقُ وياخَبُثُ .

(٣) هذا نحو حَلاق المعدولة عن حالقة للمنية ؛ لأنها تحلق كل شىء وتذهب به وقول الجزولى فيما يقع له أى من حكم البناء على الكسر وأنها تجرى مجرى العَلَم الجنسى كأسَامة .

فَالجنسِيُّ مِنها مَقْصُورٌ عَلى المصْدَرِ (١) ، وَما كان مِنْها عَلماً شَخْصِيًّا فى وَضْعِه أو نُقِل إلَيْه مِنَ البَواقِى جَعَله بنُو تَميم مِنْ بَابِ مَا لا يَنْصَرِفُ إلَّا أنْ يَكُونَ فى آخِرِه راءٌ فإنَّهُمْ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ فى الغَالِب كسَائِرِ البَابِ ، وَجَمِيعُ البَابِ عِنْدَ أهْلِ الحِجَازِ مبنىٌّ عَلَى الْكَسْرِ (٢) .

---

(١) قوله وإما عَلم معطوف على قوله إما اسم فِعْل الأمر ، وإما صفة والشخصى نحو قَطَامِ وَحَذَامِ علمين لشخصين ومثال الجنسى فَجَارِ عَلَمٌ للفجور ويَسَارِ للميسرة وبَدَادِ للتبدد وقال الشاعر وهو النابغة الذبيانى :

أَنـا اقْـتَـسَمْـنَـا خُطَّتَيْـنَـا بَيْـنَـنَـا ... فَحَـمَـلْـتُ بَرَّةَ واحْـتَـمَـلْـتَ فَجَـارِ

وقوله والجنسى مقصور على المصدر، قال السيرافى : الأجود عندى أن يكون فجار صفة غالبة ؛ لأنه قابل بها برَّة وَبرَّةٌ صِفة فكذلك فجار ، وهذه كلها أعلام معدُولة عن مَصَادِر مؤنثة معرفة وعلة بنائها شبهها باسم الفِعْل الذى هو نَزال فى العدْل والوزن والتأنيث والتعريف ، وقيل بُنِيت لتضمنها هاء التأنيث ، وَقال المبرد : لكثرة أسباب مَنْع الصرف فيه لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء .

(٢) مثال الذى هو علم شخصى فى أصل وضعه حَذَامِ وقَطَامِ والمنقول إليه من البواقى نحو أنْ تسمى امرأة نزال أوْ فَسَاقِ أوْ حَلَاقِ أوْ يَسار ، فجَميع ما ذكر فى هذا الباب من الأعلام المعدولة على فَعَالِ من المصادر والصفات وأسماء الأفعال مبنية على الكسر عند أهْل الحِجاز ، وأما بنُو تميم فإن الأعلام الشخصية كَحَذَامِ معْدُولة عن حَاذِمة معربة ويمنعونها الصرف للعدل والعلمية مع التأنيث الذى فيها ، لولا أنهم نقضُوا ما عللوا بِهِ بما فى آخره راء مثل وَبار اسم بلدة وحضَار اسم ماء فإنهم بنَوْهُ .

والحقيقة أن الراء لادخل لها فى البناء ، فإما أنْ يُبْنَى فى الكل وإما أنْ يُعربَ فى الكل حَذْرًا من النقص قال الشاعر وهو الأعْشى ميمون بن قَيس :

وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَلَى وَبَـارِ ... فَهَـلَكَـتْ جَهْـرَةً وَبَـارُ

وملخص الباب : فَعالِ تأتى على ثمانية أضرب : أربعة منها معدولة وأربعة غير معدولة ، فالمعدولة : نَزَالِ اسم للفعل وَبَدَادِ اسم المصدر ، المبدول من النداء : يا فساق ، العَلم : نحو حَذَامِ وفيه الخلاف وغير المعدولة : اسم مفرد نحو جَنَاحِ وصفة نحْو جَوادِ ومصدر نحو ذَهَابِ ، وَجَمْع نحو سَحَاب جمع سحابة فهذه أقسام فَعَالِ والله أعلم .

بَابُ (الاسْتِثْنَاءِ)

أَدَوَاتُ الاسْتِثْنَاءِ : منَ الحرُوف إلاَّ ، وَمِنَ الأسْمَاءِ غَيْر وسِوَى وسُوَى وسوَاء ، وَمِنَ الأفْعَالِ لَيْسَ ولاَ يَكُونُ وخَلا وعَدا المقرُونتَانِ بِمَا [1] ، وَمِنَ المترَدِّدَةِ بيْنَ الْحرُوفِ والأفْعَالِ عَدا وخَلا العَارِيتَانِ مِنْ مَا [2] .

---

(١) الاستثناء هو من الثَّنْيِ الذى هو الصَّرْف ؛ لأن الاستثناء مشعرٌ بصرف الكلام عما يقتضيه سياقه .

وأما أدوات الاستثناء فأصناف : أحدها حرف باتفاق وهو إلاَّ وهى أم الباب ، واسم باتفاق وهو : غير وَسُوَى بالضم والكسر وإذا فتحْتَ مدَدت ، وأما غير فأصلها أن تكون صِفةً تقول مررت برجلٍ غيرك تريد بإنسان آخر ، وتجرى غير مجرى إلا قال تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا » (من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء) أى غير الله .

ولما كانت غَيْرُ اسماً لم يكن بُدٌّ من إعرابها فأُجْرِيَتْ فى الإعراب مَجْرى الاسم الواقع بعد إلا تنصب حيث ينصب وترفع حيث يرفع تقول : جَاءنى القَوْمُ غيرَ زَيْدٍ وما جاءنى أحدٌ غَيْرُ زيد بالرفع والنصب ، وَأَمَّا سوى فمعناها معنى غير ، فإذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكأنه قيل مكان زيد أوْ بدَل زيد ؛ لأنَّها صفة لظرف المكان فحُذِف الموصُوف وأقيم سوى مكانه .

الثالث ما هو فِعْلٌ باتفاق وهو ليس ولا يكون وما عدا وما خلا تقول : قام القومُ ما خلا زيداً فاسمها مضمر فيها أى ليس بعضهم زيداً والإضمار واجب ، ويقول الكوفيون : اسمُها ضميرُ المجهول والتقدير ليس فِعْلُهم فِعْلَ زيدٍ ، ولَيْسَ الضميرُ عائداً على المستثنى بالإجمَاع .

واتفقوا على فِعْلية عدا وخلا المقرونتين بما المصدرية ، فإذا جُعِلَتْ ما زائدة كما ذهب إليه الفارسى احتملت الفعلية والحرفية والتزم فيها إضمار الفاعل ، قال سيبويه « وهى ما التى فى قولك افْعَلْ مَافعلْتُ » [الكتاب ١ : ٣٧٧] .

(٢) الذى تمسك أنها فِعْلٌ تمسَّك بأنها تكون صلَةً لما المصدرية وحكى الأخفش الجر بها وهو دليل حرفيتها ، والصحيح أنها فِعْلٌ ومضارعها يخلو ، ووافق سيبويه على أن خلا قد يُجَرُّ بها ومنع ذلك فى عَدَا ، فعَدا عِنده فِعْلٌ وتردد فى خلا (الكتاب ١ : ٣٧٧) وكيفما كانت فحكم هذه فى الاستثناء مخالف لحكمها فى غيره ، ألا ترى كيف يجب إضمار فاعلها فلا تبرز له علامة فى التثنية والجمع وإنما ذلك لإجرائها مجرى إلا الحرفية .

وَمِمَّا اتُّفِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكُونُ حَرْفاً واخْتُلِفَ فِى أَنَّهُ يكُونُ فِعْلاً حَاشَا [1] ، وَمِنْ مَجْمُوعِ الاسْمِ والحَرْفِ لاسِيَّمَا [2] .

الاسْمُ المُسْتَثْنَى إمَّا واجبٌ نَصْبُهُ مالَمْ يُوجَدْ مع أداةِ الاسْتِثْنَاءِ فى تأويلِ غَيْرٍ وإمَّا وَاجبٌ جَرُّهُ ، وَإمَّا جَائزٌ فيهِ النصْبُ والبَدَلُ ، وَالْبَدَلُ أحْسَنُ ، وَإمَّا جائزٌ فيهِ الرَّفْعُ والجَرُّ ، وَالجَرُّ أحْسَنُ ، وَإمَّا حُكْمُه مَع

---

(1) حاشا يجر بها والجر لا يكون إلا للحَرْفِ قال الشاعر وهو الجميح الأسَدى واسمه منقذ بن الطماح

حَاشَا أبِى ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ضَنًّا على المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

وقال الفراء : هى فِعْلٌ ولاَ فَاعِلَ لَهَا ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَالْمَازِنى : هِىَ فِعْلٌ وحَكَى الْمَازِنى : اللَّهُمَّ اغفِرْ لى وَلِمَنْ يَسْمَعُ دُعَائِى حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأصْبَغ . ونُقِلَ عَنِ الْمُبَرِّدِ (المقتضب ٤ : ٣٩١ ، ٣٩٢) أنَّهَا تَارَةً تَكُونُ فِعْلاً وَتَارَةً تكُونُ حَرْفاً ، وَيَدُلُّ على فِعْلِيَّتِهَا تَصَرُّفُهاَ قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبيانى :

وَلاأَرَى فَاعِلاً فِى النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِى مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ

ثم الذى يدل على أنها حرف وقوعها صلة ، وقولهم حاشاى بغيرنون الوقاية وهو من كُنْتُ فى حشا فلان أى فى ناحيةٍ وجانبٍ قال الشاعر وهو المعطل أحد بنى رُهْم من هذيلٍ :

يَقُولُ الَّذِى أمْسَى إلَى الحِرْزِ أهْلُهُ بِأىِّ الحَشَا صَارَ الخَلِيطُ المُبَايِنُ

وَرأى سيبويه أنها لا تكون إلاَّ حَرْفَ جَرٍّ (١ : ٣٧٧) وما حَكاه المازنى شاذ عنده فلم يعتد بها ولم يسمعها ويقوى مذهبه أنها لا تكون صلة لما مثل عدا وخلا فإنهما يكونان صِلة لما .

(2) الاسم سىٌّ بمعنى مِثْل من سويت الشىء فتسَّوى واختُلف فى (ما) فجعلها الجزولى حرفا فتكون زائدة وما بعدها مضاف إليه سَواءً كان معرفةً أو نكرة تقول أحب الكتب ولا سيما كِتَابِ النحو وأحب الأزهار ولا سِيَّما الوَرْدِ ، ومنهم من يجعل ما بمعنى الذى فيرتفع ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة ما التى بمعنى الذى ومنهم مَنْ يجعل ما نكرة غير مَوْصُوفة بمعنى شىء وما بعدها منصوب إذا كان نكرة وهو تمييز وَقدْ رُوِىَ بالأوْجُه الثلاثة قولُ امْرِىء القيس :

أَلاَ رُبَّ يَومٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ حُكْمُهُ لَوْ لَمْ يُقْرَنْ بِهَا [1]

---

(١) المستثنى بالنِّسْبَةِ إلى الإعراب لا يخرج عن الأحوال الثلاثة : ما يجب رفْعُهُ وما يجب نصبه وما يجب جره ، وما يختار فى كل منها ، أما ما يجب نصبه ففى مواضع : أن يكون مستثنى من موجب بإلا مؤخرا عن المستثنى منه نحو قولك قامَ القومُ إلا زيداً ، وقوله مالم يُؤْخَذْ مع أداة الاستثناء فى تأويل غير كما فى قوله تعالى : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا » (من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء) أى غَيْرُ الله وإما واجب جره وهو ما استثنى بالأسماء والحروف مثل قام القوم سوى زيدٍ ويمكن أن نقول ، كل ما استثنى بالأسماء والحروف غير إلَّا فإنه مجرور ، وإمَّا واجب رفعه وهو الذى فرغ له الفعلُ مثل ما جَاءنى إلا زيدٌ ومثل ما جاءنى من أحدٍ إلا عبدُ الله وإما جائز فيه النصْب والبدلُ والبدلُ أحسن وهو الاستثناء التام المنفى مثل قولك ما سلمت على الناس إلا محمداً وإلا محمدٍ ومحمدٍ أفضل ، وإما جائز فيه الرفعِ والْجَرُّ والجر أحْسَن هذا فى باب لا سيما ، فإنَّ « ما » إذا كانت زائدة فما بعدها مُضَافٌ إليه وهو مذهب الجزولى وإليه يميل ، وإذا كانت موصولة فما بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، وأماقوله :وَأَمَّا حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم يكن يُقْرنُ بها فإنَّهُ يُريد بِهِ الاستثناء المفرغ وهو يعرب حسب موقعه فى الجُمْلَة .

واعلم أن المستثنى قد يحذف وإنْ كان العامل مفرغا له مثل قولك : ليس إلا وليس غيرُ والمعنى ليس فيه إلا ذلك وليس فيه غير ذلك وغير مضمومة مثل قبلُ وبعدُ وقد أجيز الفتح تشبيهاً لها بتيم الثانى فى قولك ياتيمَ تَيْمَ عَدِىّ .

بَابُ (لَا التَّـبْرِئة)

٥٣ / شُرْطُ وجُوب بنَاءِ الاسْمِ مع لَا التَّبْرِئَةِ أَلَّا يتكَرَّر وألَّا يُفْصَل بيْنَهُمَا ، وَأنْ يَلِيهَا وهُوَ نَكِرَةٌ غَير مضَافٍ وَلَا مُشْبِه بالمُضَافِ (١) ، فإنْ تكرَّرَتْ جَازَ الرَّفْعُ (٢) ، وَإنْ فُصِل بيْنَهُمَا وجبَ الرَّفْعُ وَلَزِمَ التِّكْرَارُ (٣) ، وَإنْ وَلِيَهَا وكَانَ نَكِرةً مُضَافاً (٤) أوْ مُشْبهاً بالمُضَافِ (٥) وَجبَ النَّصْبُ عَلَى

---

(١) لا التبرئة ـ وهى ما يطلق عليه لا النافية للجنس ـ سُميت بالتبرئة لأنها لنفى الجنس ، فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس ، واعلم أن « لا » تستعمل على أوجُه بلَغها المتأخرون ثلاثة عشر وجْهاً : تكون للنهى والدعاء وزائدة وجواب القسم والاستفهام وعاطفة ومهيئة وبمعنى ليس وبمعنى غير ونفيا وتبرئة وبمعنى لم والعاملة منها الناهية والنافية ، أما الناهية فتعمل الجزم وأما النافية فتارة تعمل عمل ليس وتارةً عمل إنَّ وهى المذكورة فى هذا الباب .

وشـروط عملها أنها لا تعمل إلا فى الاسم النكرة مفرداً كان أوْ مضافاً أوْ مشبها بالمضاف ولها ثلاثة شروط للإعْمَال :

الأول : أنْ يكـون معمولها نكرة اسما وخبرا وذلك للنفى العام والتعريف يتافى العموم . قال سيبويه : « اعلم أن كل شىء حَسُنَ لك أنْ تُعْمِلَ فيه رُبَّ حسن لك أن تعمل فيه لا » (الكتاب ١ : ٣٥٠)

الثـانى : ألا يُفْصَلَ بينهما ، لأنها مشبهة بأنَّ التى لا يفصل بينها وَبيْن معمولها فَفَرْعُهَا أوْلَى بذَلك .

الثالث : ألا يسبقها حرف جر عَلى رأْى الأكْثَرِينَ .

فإذا توافـرت لهـا هذه الشروط الثلاثة وجب نَصْبُ اسْمِهَا ورَفْعُ خبرها ومثاله : لَارَجُلَ واقِفٌ .

(٢) فإذا تكـررت جاز الـرفـع ومثاله لا رَجُلٌ فى الدار ولا امرأةٌ فالنصب على العطف والخبر محذوف ، والرفع ليكون مطابقا للسؤال أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ ؟ .

(٣) كما فى قوله تعالى : « لَا فِيهَا غَوْلٌ ولاهُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ » (من الآية ٤٧ من سورة الصافات) . ومثل قولك لا فى الدار رجُلٌ ولا امْرأَةٌ لبطَلان عملها ، ويرفع على الابتدأ وهو الأصل قبل دخولها .

(٤) مثاله لَا غلامَ رجلٍ أحْسَنُ منه ولا مِثْلَكَ فيها .

(٥) مثاله : لا ضارباً زيداً فى الدار ولا واثقا بالله ضَائعٌ .

رَأْيٍ (١) وَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ الرَّفْعُ ، وَإِن فُصِلَ بَيْنَهُمَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَلَزِمَ أَنْ تَتَكَرَّرَ عَلَى رَأْيِ الأَكْثَرِ (٢) ، وإِنْ كانَ مَعْرِفَةً وَجبَ الرَّفْعُ وَلَزِمَ أَنْ تَتَكَرَّرَ عَلَى رَأْيِ الأَكْثَرِ (٣) ، وإِذَا لَحِقَتْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفهامِ لِمُجَرَّدِهِ أَوْ لِلْعَرْضِ أَو لِلتَّمَنِّي فَحُكْمُهُمَا حُكْمُهَا عَارِيَةً مِنْها (٤) .

---

(١) لأَنَّ بعض النحاة يرفعون ما بعدها رغم توافر هذه الشروط ويُعْمِلُونهَا عمل ليس مثل لا رجلٌ فيها قال الشلوبين « قوله وجب النصب ليس بصحيح بل يجوز الرفع على إعمالها عمل ليس » (الشرح الصغير لوحة رقم ٦٠) .

(٢) ومثاله لا غلامَ رجل عندى ولا غلامَ امرأة ، ومثال الفصل لا فيها غلامُ امراةٍ .

(٣) قوله على رأى الأكثر احترز به عن مَذهب المبرد الذى لا يشترط التكرار مع الإبقاء وهو رأى غير مخلص ؛ لأن الغرض من التكرار حصول الشياع ، لأنها لما امتنع عملها فى المعرفة امتنع أيضاً دخولها عليها إلا عند التكرار قال الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيّ   وَلاَ فَتىً مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيّ

على إضمار مثل والتقدير لا أمثال هيثم يقوم مَقامه فى حُداء الإبلَ فصار العَلم شائعا إذْ أدْخلهُ فى جُمْلَةِ المَنْفِيِّينَ .

(٤) إذا دَخلَتْ همزة الاستفهام على لا للإنكار أو للتَّوْبيخ أو للتمنى أو للعرض أو غير ذلك لا يتغيَّر حكمها عند المبرد والمازنى وموضع « لا » معَ ما عمِلت فيه الرفع بالابتداء كما كان الأمر قبل دخول همزة الاستفهام وسيبويه يقول : « إذا دخلها مَعْنى التمنى خَرج الموضوع عن الابتداء فتنصب اسمها بما فى ألاَ من معنى التمنى ومنه ألا رجُلًا جزَاهُ اللّهُ خيراً ولا تحتاج إلى خبر ، وقال يُونس : رجلا اسم لا وإنما نُوِّن ضرورةً وقدره الخليل ألا تَرونّنى رجُلًا فجعل ألاَ للتحْضِيض » (الكتاب ١ : ٣٥٩)
وقال السيرافى : إذا دخله معنى التمنى اسْتُغْنِيَ عن الخبر ومعناه معنى المفعول إلا أن اللفظ يبْقى على ما كان عليه من البناء أو الإعراب وفى المَثل : ألاَ قِمَاصَ بالعَيْر ؟ وأمَّا إذا لم ينضم إلى الاستفهام معْنى آخر فلا يتغير حكمها أصْلاً قال الشاعر وهو حَسان بن ثابت :

ألاَ طِعَانَ ألاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً   إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنَابِيرِ

وقول الجزولى ، فحكمها عاريةَ منها ، هذا على إطلاقه فى مذهب المبرد وأمَّا مَذهب سيبويه فإنما يكون ذلك فى التى للتوبيخ والإنكار لا فى التى للتمنى ؛ لأن التى للتمنى لا يجوز فيها الإلغاء ولا الحمل على الموضع .

ونَعْتُ الاسْمِ المَبْنِىِّ معَ لا جَائِـزٌ فيهِ إذا وَلِيَهُ وكَـانَ مُفْرَدًا الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، وَجَعْلُهُ معَ المنصُوب كَخَمْسَةَ عَشَرَ [1] ، فَإِنْ فُصِل بَيْنَهُمَا لَمْ تُجْعَلا كَشَىْءٍ وَاحِدٍ [2] . وحُكْمُ المعْطُوفِ نَسقا حُكْم النعْتِ فى النَّصْبِ وَالرَّفعِ لَا فى التَّرْكيبِ [3] . وخبرُهَا مَرفُوعٌ ولاَ يَلْفِظُ بِخَبَرِهَا بَنُو

---

(١) فى نعت اسمها المعرب وجهان فقط الرفع على الموضع والنصب على اللفظ أما البناء فلا وكذلك البَدل قال سيبويه . « وتقول لا مثله أحَدٌ بالرفع على الموضع » (الكتاب ١ : ٣٥٢) ومثل قولك : لا رجُلَ عاقِلٌ فى الدار ولا رجل عاقلاً فى الدار ولا رَجُلَ وغلاماً فى الدار جاز فى غلام الرفع والنصب كذلك ولا يجوز البناء ؛ لأنَّ الوَاو قد فَصَلتْ ولأنَّ المعطوف أجْنَبِىٌّ عن المعطوف عليه .

(٢) الفصلُ بَيْنَ الصفة والموصوف مانع من التركيب كما يَمْنع فى خمسَةَ عشر فلو قلتَ لا رجلَ فيها ظريفٌ لم يَجُز البناء فى الصفة ، ويبقى الوجهان الآخران وهما الرفع والنصب وكذلك لو كانت الصفةُ مضافةً نحو لا رجلَ ذا مالٍ أعربت لا غير وقد أشار إليه بقوله : إذا وليه وكان مفرداً وكذلك لو زادت الصفة على واحدةٍ فليس فى الثانية إلا الإعراب ؛ لأنه الأصل ، والمشبه بالمضاف فى الصفة كالمضاف فلذلك تقـول : لا رجـلَ ضاربـاً زيـداً عندك وضاربٌ ايضاً ففى كل هذا لا تجعل الصفة والمـوصوف كالشىء الواحد فلا تقول : لا رجلَ مثلَك على البناء فيهما ، ولارجلَ ضاربَ زيداً ولا رجُلَ فى الدار عاقلَ .

(٣) إذا قلت لا رجلَ وغلاماً جاز فى الغلام الوجهان الرفعُ والنَّصب ولا يجوز البنـاء ؛ لأن الـواو قَدْ فَصَلتْ ؛ ولأنَّ المعطوف أجْنبىٌّ من المعطوف عليه بخلافِ الصفة والموصوف هذا إذا كان المعطوف نكرةً ، أما إذا كان معرفةً فليس إلا الرفع بالعطف على المحل .

تميم إلَّا أنْ يَكُون ظَرْفًا (١) .

---

(١) إذا قلت لاغلامَ رجل أفضلُ منك ولا ضارباً زيداً عندك فلا هنا رَافِعَةٌ للخبر عاملة فيه بلا خلاف ؛ لأنها عاملة عمل إنْ ، فأما إذا بنيْتَ فَقُلْتَ لا رجلَ أَفْضلُ منك فهاهنا الخلاف : فذهب سيبويه إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل عمل لا بخلاف إنَّ فإنَّهُ عنده مرفوع بها : وذهب الأخفش والمبرد وجماعة إلى أنه مرفوعٌ بها ، ومن المتأخرين الزمخشرى فإنه قال : وارتفاعه بالحرف أيضاً ؛ لَأنَّ لا مَحْذوٌ بها حَذْوَ إنَّ من حَيْثُ إنها نَقيضتُها ولازمة للأسماء لزومها . هذا كله على مذهب أهْل الحجاز الذين يلفظون بالخبر كما فى قول الشاعر وهو حاتم الطائى :

وَرَدَّ جَاذِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... وَلا كَرِيمَ مِنَ الْولْدَانِ مَصْبُوحُ

فى أحد التأويلين ، وأما بنو تميم فإنهم يحذفونَ الخبر لفظا إذْا كان جَوابا لقول قائل : هل مِنْ رجُل أفضلُ من زيدٍ ؟ فيجاب بأنه لا رَجُلَ ويحذفون الخبر ، أمَّا إذا لم يكن جوابا لم يجز الحذف رأساً ؛ إذ لا دليلَ عليه بل بنو تميم هنا كأهل الحجاز .

وأما قول الجزولى : إلا أن يكون ظَرْفاً فقد قال الشلوبين « لاأدْرى من أَيْنَ نقله ولافرق بين الظرف وغيره فى ذلك ولعله قاسه وليس هو موضع قياس ؛ لأنه اتساع والاتساع منقول لا مقيس » (الشرح الصغير لوحة ١٦٢) وقال ابن برهان : قولك لا رجلَ فى الدار يحتمل أنْ يكون صفةً ويَحْتَمِلُ أن يكون خبراً وصرَّح الزمخشرى بأنَّ بنى تميم لا يثبتونه فى كلامهم أصْلا ولم يفرق ، وأهل الحجاز يحذفونه أيضاً كثيرا لا سيما إذا كان ظرفا فيقولون لابأس ولامال (المفصل صفحة ٣٠) .

وإنما جَاز الحذف ، لأن هذا النفى لايكاد يأتى إلا جَواباً لسؤال جَرَى فيه ذِكْرُ الخبر فلم يُحتج إلى إظهاره معَ لا فى الجواب ، كما إذا قيل مَنْ عندك ؟ فإنك تقول زيدٌ ولا تعيد الخبر ، وقد يُحذَفُ اسمُها أيضاً فيقال لا عليك أىْ لا بأسَ عليك كما ذُكر فى حذْف الخبر والله أعلم

بابُ (مِنْ أحْكام التَّمْييزِ)

التَّمْييزُ يَنْقَسِمُ قِسْمين مُنْتَصبٌ عنْ تمام الكلام ، وهُو إمَّا فاعلٌ شُغِل عَنْهُ فِعْلُهُ بِمَا يُلابسُهُ ، وإمّا مفْعُولٌ شُغل عُنه الفاعِلُ الواقعُ بهِ بما يُلابِسُه (1) ، ومُنْتَصِبٌ عَنْ تَمامِ الاسْمِ ، وتمامُ الاسْمِ إمَّا بالتَّنْوينِ وهُو ضَرْبانِ : ظاهِرٌ ومقدَّرٌ : فالظاهِرُ لاَيلْزَمُ (2) ، وَإمَّا بالنُونِ وَهِى لاتَلْزَمُ إذَا كانَتْ لِلتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وتلْزَمُ إذَا كانَتْ فِيما يُشْبهُ الجمْعَ

---

(1) التميز والتفسير والتبيين بمعْنى واحد ، وهو فى النحو عبارة عن رَفْع الإبهام فى جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته ، وأما المميَّزُ فهو الاسم المُنَكَّر المنصوب المحصَّل لهذا المعنى المقدر بمِنْ ، وأصله أن يكون مفرداً نكرة جنساً منصوباً مُتَكَمِّنًا ، وقد يكون مجروراً ومعرفة كما فى ثلاثة الأثواب ومعْنى متصب عن تمام الكلام يعنى بتمام الكلام أنْ يأخذ الفعْلُ فاعله والمبتدأ خبره .

وهو إما فاعل شُغل عنه فعله مثل قوله تعالى : « وَاشْتَعَلَ الرأْسُ شَيْباً » (من الآية ٤ من سورة مريم) إذ الأصل واشتعل شيبُ الرأس أو مفعول ومثاله قوله تعالى : « وَفَجَّرْنَا الأرضَ عُيُونا » (من الآية ١٢ من سورة القمر) إذ الأصل وفجرنا عُيُون الأرض ومِنْ صالحة فيه كقولك اشتعل الرأس مِنَ الشيب وفجرنا الأرض مِنَ العيون ، وقد يكون مخفوضا فى الأصل كقولك ربه رجُلا .

(٢) الذى يتم به الاسم أربعة أمور الأول : من قولك زيد أفضل مِنْ عمرو أباً . الثانى : التنوين وهو ضربان ، ظاهر كما فى قولك عندى رطلٌ زيتاً وثلاثةٌ أثواباً ونحو ذلك والأفضل حذف التنوين وإضافته للمميز فنقول : عندى رطلُ زيتٍ وثلاثةُ أثواب وأما المقدر ففى أحد عشر إلى تسعة عشر فإن أصْله أحد وعشرة وفيما لا يتصرف أيضاً وهو فى العدد المركب لازم إلا أنْ يرد شاذا كقول الشاعر وهو نقيع ابن طارق :

كُلِّفَ مِنْ عَنائهِ وشِقْوتِه بنت ثمانى عشْرةٍ من حجَّتهْ

وليس به (١) ، وإمّا بالإضافة ويلزم (٢) .

وكلُّ موضع ثبت فيه مابه التّمامُ لزم أوْ لم يلزمْ ، ولَمْ يدْخُلْ على المُميِّز مِنْ لَزمَ فيهِ النّصبُ (٣) وإنْ دَخلتْ عَليْه لَزم الجَرُّ (٤) . وإذَا سقَط مَابهِ التَّمامُ لزم فيهِ الجرُّ (٥) ، وقَدْ الْتزمُوا حَذْفَ مابهِ التَّمامُ (٦) إلاّ

---

(١) الثالث : مما يتم به الاسم النون وهى أيضاً تنقسم إلى لازمةٍ وغير لازمة ، فغير اللازمة فى التثنية والجمع كقولك عندى منوانِ سمْنا وإنْ شئت منَوا سَمْنٍ والزيدون حسنون وجُوهاً وأن شئت قلت حسنُو وجُوهٍ ، واللازمة فيما يشبه الجمع وهى العشرون إلى التسعين ، فالنون ثابتة ولا يجوز حذفها ، ومنهم من يُجيز الحَذْفَ ويضيفون لغير مميزها كقولك عندى عِشْرُو زَيْدٍ ولا يجيزون عُشْرُو دِرْهَمٍ فإنه لا يجوز إضافة العشرين إلى الدرهم ؛ لأنه لا يجوز إضافة الشىء إلى نفسه ؛ لأن الدراهم هى العشرون أو صِفَة لها والصفة لا تُضاف للموصُوف .

(٢) الرابع : مما يتم به الاسم الإضافة في قولك : على التمرة مثلها زُبْداً ؛ لأنه تعذّرت الإضافة فيه ؛ لأنه لو أضيف لم يخل إلاّ أنْ يضاف المضاف أو المضاف إليه أوْ كلاهما ، ولا يمكن إضافة المضاف من جهة اللفظ للفصل ولا من جِهَة المعْنى ، لأنِ الفرضَ نسبة المِثلية إلى التمرة لا إلى الزبد ؛ لأنك لو قلت مثل تمرة زُبْدٍ فاضفْتَ التمرة إلى الزبد لم يكن له مَعْنى ، إذ ليس الفرض تبيين التمرة بالزبد وإنما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد أىْ على التمرة زبدٌ مماثِل للتمرة أىْ على مقدار التمرة فإضافته تُفضى إلى إخراج الكلام عن مقصوده ، وإذا منعت إضافة أحدهما امتنع إضافة المجموع فلا تقل مِلْءُ عَسَلٍ ؛ لأن العسلَ يَمْلأ لايُمْلأ والصحيح عندى ملء الإناء عَسَلاً .

(٣) مثاله : عندى رطلٌ زيتاً ومنوانٌ سمناً وعشرون درهماً وملء الإناء عسلاً فإن أدخلْتَ مِنْ قلت : عندى رطلٌ من زيتٍ ومنوانٌ من سَمْنٍ وعشرون من الدراهم وملء الإناء مِنَ العسل ، ونَصْبُ المميز إنما هو على التشبيه بالمفعول به فيشبه قولك هذا رطل زيتاً بقولك هَذا ضربٌ زيداً أو ضَاربٌ زيداً ، ومنوانٌ سمناً بضاربان زيداً وعشرون درهماً بضاربون زيداً وملء الإناء عسلا بضرب زيدٍ عمراً فالعامل فى « درهماً » عشرون كما كان العامل فى زيدٍ ضاربون .

(٤) مثاله : عندى ملء الإناء مِنْ عَسل وعندى قَفيزان مِنْ شَعيرٍ .

(٥) إذا سقطت النون والتنوين وجبتِ الإضافة تقول : عندى رطْلُ زيتٍ وعندى منواسَمْنٍ وهم طيبو أخْبارٍ .

(٦) يعنى التنوين والنون

فى ضَرُورَةِ الشِّعْرِ فى ثَمانِ كلماتٍ مِنَ العدَدِ [١] ونُون التثنيةِ مِنْهُ فيها فى كُلِّ كَلِمَتَيْنِ [٢] .

٥٤ وكلُّ مَاانْتَصَبَ / مِنَ التَّمْييزِ عَنْ تَمام الاسْمِ فَمُفْرَدٌ [٣] ، وكُلُّ مَا انتصَبَ مِنْه عن تَمامِ الكلامِ فجَائزٌ أنْ يَجىء جَمْعاً [٤] .

---

(١) لم يلتزموا حَذف ما به التمام إلا فى ثمانى كلمات وهى : من الثلاثة إلى العشرة وفى تثنية المائة والألف فتقول : ثلاثة أثواب ومائتا درهم وألفا درهم ولا يجوز إثبات التنوين فى الكلمات الثمانية ولا النون فى المائة والألف إلا فى الضرورة قال الشاعر وهو نقيع بن طارق وقيل الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المعمرين :

إذا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامَاً ... فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ

وقول الآخر وهو خطام المجاشعى أو جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

(٢) يعنى فى تثنية المائة والألف .

(٣) هى من الثلاثة إلى العشرة وليس الإفراد بلازم ؛ لأنك تقول عندى ملء الدار أمثالك .

(٤) ومثاله قوله تعالى : « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » (من الآية ١٢ من سورة القمر) وقوله تعالى : « قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » (من الآية ١٠٣ من سورة الكهف) وقولهم : وطبنا به نفساً وأنفساً وقولهم : وقررنا به عينا أو أعينا إنْ شئت .

واعلم أن التمييز لا يخلو من المجاز ، وذلك أن الأصل زيتُ رطلٍ ودراهمُ عشرُون وعسلُ ملء الإناء وزَيْدٌ مثلُ التمرة وطابت نفسُ زيدٍ ، لكن قُلِب الْكَلَامُ للمبالغة والتوكيد فحصَل مِنْ قلب الكلام إبْهَامٌ أزيلَ بالتمييزِ .

بَابُ (أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ)

غَيْرُ المُتَعَدِّى مِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ : مَهْ وَصَهْ وإِيهًا وهَيْتَ وهَلْ وَهيْكَ وهَيَّكَ وَهَيًّا وَقَطْكَ وَقَدْكَ وإِلَيْكَ ودَعْ ودعاً لكَ ودَعْدعاً وآمين وَهَلُمَّ فى أَحَدِ مَعْنَيَيْها وحَىَّ وهَلاً وحَيْهَلَ وَهَلُمَّ فى مَعْنَيَيْنِ مِنْ معَانِيها وَمكانَكَ ودُونَكَ فى أَحَدِ مَعْنَيَيْهَا ، وبُعْدَكَ وفَرْطَكَ وأَمامَكَ وَوَرَاءَكَ ونَزالِ وبَراكِ وبدَادِ فى أَحَدِ مَعْنَيَيْهَا ، ودَبابِ وخَراجِ وقَرْقارِ وعَرْعَارِ وشَتَّان وَوشْكَان وَسْرَعانَ وَأُفٍّ وَأَوَّه وهيْهَات وَإِلَىَّ .

ومَن المتعـدِّى : رُوَيْد وَتَيْد وهَلُمَّ وهَـاتِ وَهَا وَهَاءَكَ وهَاء وحَيْهَل وحَيْهلاً وَبلْه ودُونك وعِنْدَكَ وحِذْرَكَ وحَذارِك وعَلَيْكَ وَعلَىَّ وَتراكِ وَدَراكِ ونَظَارِ ومَناعِ ونَعاءِ [1] .

---

(١) اسم الفعل هو الاسم الدال على المِثال الدال على المصدر المقترن بالزمان المعين من الثلاثة فقولك مهْ : اكفف ، وَصْه : اسكت السكوت المعروف منك ، فإن أردت التنكير تُنوِّنُ فتقول صهٍ أى اسكت سكوتاً ، إيهاً : كف عنا ، هَيْتَ : أسرعْ ، هَلْ وهَيْكَ وهَيَّكَ وهيًّا بمعنى أسْرع ، قَطْك وَقدْك : بمعنى حسْبُكَ أى اكتف وَانْتَه إليك : تنحَّ وابتَعِدْ ، دَعْ ودعاً لك وَدَعْدَعاً : انتعِشْ ، آمين : استجبْ لنا ، هَلُمَّ فى أحد معنييها معْناه أقبل واستظهر بقوله فى أحد معنييها على هَلُمَّ المتعدية فى قولك هَلُمَّ الثَّرِيدَ أىْ آتِه ، وحَىّ وَهلا بمعْنى أَسْرِعْ . حَيْهَل وفيها ست لغات : حَيْهَلاً - حيَهلاً - حَيْهَلْ - حَيهَل - حيْهَل - حيَّهَلْ - حيْهَلاَ ولم يذكروا لها إلاَّ معنيين فقط اللازمة والمتعدية ، قالوا : إذا كانت بمعنى أقْبل تعدت بعلى وبمعْنى أسرع تعدت بالباء ، واستظهر بهذا التقييد على حَيهَل المتعدية بمعنى إيتِ فى قولهم حَيْهَل الثريدَ أى آتِهِ وهى تتعـدى إليـه بغير حرف ، مكـانك . اثبت مكانك . ودُونك وبُعْدَكَ وفَرْطَك وَأَمـامـك ووَراءك : هذه ظروف أقيمت مقام الأفعال فغيرت عن بابها لضَرْبٍ من المُبالغة . فبعدك تأخر عن مكانك أو الزم مكانك ، وَفرْطَك بمعنى تَقَدَّمْ ، ووراءك بمعنى تأخر وأمامك بمعنى تقدم ، ودونك قد تكون بمعنى غير وقد تتعدى فتكون بمعنى خُذ فى قولك دونك الكتابَ أىْ خذه ، نزال : انزل ، براك . ابرك ، بَداد : =

= آسم المصدر الذى هو البَذْءُ واستظهر بأحد معنييها عن بَداد التى بمعنى بَدَّد ، دَباب : يقال للضبع دباب أى دَبِّى . خراج : اخرج وهى لعبة للصبيان أى اخرجوا ، قرقار : بمعنى قَرْقِر وهو شاذ ، عرعار : بمعنى عرعر . شتان : بَعُدَ ، وشكان : الافتراق فى الأحوال والأخلاق وهو اسم لِوَ شَك بمعْنى سَرُعَ . سرعان : سَرُع ، أف . قال سيبويه أف كلمة تضجر وفى كتاب العين : الأف وسخ الأذن ، وفيه لغات : ضم الفاء وفتحها وكسرها وبالتنوين وبغير التنوين وأفى بالإمالة وأف ساكنة الفاء وإذا ألْحَقْتَ الهَاء قلت أُفَّهْ وكانِ مصدراً ، أوْهْ ، أتوجع وهى بتشديد الواو ويقال أوْه بسكون الواو . هَيْهَات : بَعُدَ ، إِلَىَّ : انتحى قال سيبويه « ولايقاسُ عليه فلا يقال علَىَّ إنما سُمع فى هذا الحرف » (الكتاب ١ : ١٢٦) رُوَيد : أمهله . تَيْد : أمْهلْهُ . هَلمَّ : آتِ الشيءَ فى قولهم : هَلمَّ الشريدَ ، هَاتِ : اعط ، ها وهاك وهاءك وهاء : ومعناها خُذْ وتناول ، حيَهَل وحيهَلا : سبق تعريفهما . بَلْه : دَعْ ، دُونك ، عندك بمعنى الزم وقيل معناهما خذ . وعندك بمعْنى خذ واللازمة بمعنى تأخر ، حذرك وحذارك . احْذر بَمعنى لاتدْنُ مِن وهذا رأى المبرد ، عليك : الزم . عَلىَّ أوْلنى . تراك : أتْرُكْ دراك ، أدْرك . نظار : انظر . مَنَاعِ : امنع . نعاء : انْعَ .

والذى يدل على اسميتها أنها تذكر وتؤنث قال الشاعر وهو زهير بن ابى سلمى :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

وتعرف وتنكر ويسند إليها ويدخلها التنوين ، وأنها ليست على أمثلة الأفعال . وقال بعضهم : ليست أسماء صريحة ؛ لأنها يُسكت عليها كما يسكت على الجملة . وإنما قيل لها أسماء تقريبا لِتُعْرَفَ حالها فى الصنعة ، ومعنى قولهم : سميت بها الأفعال أنها قامت مقامها وليست أفعالا لعدم تصرفها وإنما يَقْرُبُ معناها من المصدر الذى جُعلٍ بدلا من اللفظ بالفعل نحو سقيا ورعياً وضربا وليس الفرق بينهما إلا أنَّ المصادر الْتزِمَ حَذْف أفعالها معها لكثرة الاستعمال وكان الأصل سقاه الله سقيا ، واسم الفعل وُضع ابتداء عوضا مِن الفعل والذى دلنا على هذا الفرق بناء أحدهما وإعراب الآخر ولولا ذلك لما اهتُدى إلى الفرق ، والجمهور على أنها أسماء صناعية لما ذكرتُ ، وإنما صح الاقتصار عليها بالنظر إلى مسمياتها وهو الفعل معَ فاعله ، فمن حيث إنها أسماء هى مفردة ومن حيث يجُوز الاقتصار عليها بمنزلة الجمل ومعها ضَمائر ، وعلة بناء ما كان منها اسماً للخبر أنَّ مُسمَّاه لايكون إلا فعلا ماضيا فبُنى لبناء مسمَّاه وما كان اسما للأمر كذلك ، والفرق بينها وبين الأصوات من نحو غاق أن الأصواتَ هى أنفسُ المسميات والتلفظ بها تلفظ بالمسمى وليست أسماء يُعَبَّرُ بها عن معَانٍ كما كان صَهْ اسما يعبر به عن اسكت فغاق حِكاية صَوْت الغراب لأنه اسم لصوت الغراب .

بَابُ (التَّصْغِيرِ)

كُلُّ اسْمٍ صَار بالحَذْفِ بحَيْثُ لَوْ صُغِّر وَقَعَتْ فيهِ يَاءُ التَّصْغِيرِ طَرَفًا فَمردُودٌ إِلَيْهِ مَاحُذِفَ مِنْهُ فى التصْغير (١) .

وتُطرحُ ألفُ الوصْلِ مِنْ نَحْو ابْن فَيُعَامَلُ معَاملَة دَم ، وَيلحَقُ بِهَا فى طَرْحِهِا امروءٌ ، وَكَذٰلِكَ كلُّ اسْمٍ فيهِ ألفُ وصْلٍ (٢) .

---

(١) الغرض من التصغير هو الاختصار ؛ لأن علامةَ التصغير مع تغير الحركة تَقُومُ مقامَ وصْف الشيء بالصغر ، فإذا قلت فرس احتمل الصغر والكبر ، فإذا أردت البيان قلت فرسٌ صغير ، فإذا أردت مع البيان الاختصار قلت فُريس ، ولكونه بمعنى الصفة اختُص بالأسماء دون الأفعال ؛ إذ الأفعال لاتوصف قال الشاعر وهو العرجى وقيل كثيّر عزة وقيل ذو الرمة وقيل الحسين بن عبد الله :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

وقال الشاعر وهو لبيد :

وكُلُّ أنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنَامِلُ

والتغييرات التى تلحق الاسم المصغر أربعة :

الأول : ضم أوله ليمتاز عن صيغة المكبر ، وخصت الضمة ليشبه فعل مالم يسم فاعله ، وقيل لأن الضمة من انضمام الشفتين .

الثانى : فتح ثانيه ؛ لأنه لو ضمت لتوالت ضمتان ، ولو كُسِر لتوالت كسرتان إذ ما بعد الياء يكسر والياء لسكونها حَاجز غير حصين .

الثالث : زيادة ياء ساكنة ؛ لأنها أخف من الواو فكانت أَوْلَى ، لأنَّ الحَرْفَ الثالث فى فِعْلِ مالم يسم فاعله قد ينقلب إلى الياء فى نحو دُعِىَ وغُزِىَ .

الرابع : كسر ما بعد ياء التصغير إنْ لَمْ يكن حرف الإعْراب إما حملا على جمع التكسير وإما لتجانس الياء وقال بعضهم : إن المصغر لَمَّا جمعَ الموصوفَ والصفة جُمع له سائر الحركات ، فللثلاثى فُعَيلٌ نحو فُلَيْس وللرباعى فُعَيْعِل نحو جُعَيْفر وللخماسي فُعَيْعيل نحو مُصَيْبيح ، وقول الجزولى : وترد للمحذوف وهو إما أن يكون فاءً أو عَيْناً أَوْ لاماً فالأول نحو عِدَة وشية تَقُول فى تصغيره وُعَيْدَة وَوُشَيَّة والثانى مُذ تَقُول فى تصغيره مُنَيْذ والثالث نحو فم ودم تَقُول : فُوَيْهٌ وَدُمَىٌّ .

(٢) المطروح أو المحذوف اللام على ضَرْبَيْن : ما فى أوله همزة الوصل نحو =

وَكلُّ اسْمٍ وقَع فيه بَعْدَ ياءِ التَّصْغيرِ حَرْفٌ لَيْسَ مَوْقِعَ الإعْرَابِ فَهُوَ مَكْسُورٌ [١] ، إلَّا أنْ يَكُونَ فى كَنَفِ هَاءِ التأنيثِ أوْ أَلِفَيْهِ أوْ ألفِ أفْعَال جَمْعاً ، أو الألِفِ والنُّونِ فى فِعْلَان مالم تجْمَعْهُ العربُ على فَعالِين [٢] .

. وَما كانَ مِنَ الأسْمَاءِ على خَمْسَةِ أحْرُفٍ لَا بِألِفَى التأنيثِ فى آخِره وَلاَ بالألِفِ وَالنُّونِ الزَّائِدَتَيْنِ وَلاَ بحَرْفِ مَدٍّ ولينٍ هُوَ قَبْلَ آخِره ولينٌ هو رابِعُه فلابدَّ مِنَ الحَذْفِ مِنْه فى التَّصْغيرِ [٣] .

= ابن واسم وما ليس فيه ذلك نحو دم ويد وحكمها فى التصغير وَاحِدٌ تقول فى اسم سُمَىٌّ وابن بُنَىّ وفى دم دُمَىّ ، وأما قوله ويلحق بها فى طَرْحِهَا امرؤ تقول فى امرئ مُرَىّ فتحذف الهمزة وكذلك نُطَيْلق فى انطلاق بمعنى أنه لابد من حذف همزة الوَصل مطلقاً .

(١) تقول هذا فُلَيْس ، وتقول فيما زاد هذا جُعَيْفِرٌ ورأيتُ جُعَيْفِرًا فتكسر ما بعْد الياءِ على كل حَال .

(٢) مقتضى ما ذكر أن يُكسر ما بعد الياء مطلقاً ، غير أنه عُرض فى هذه المواضع الأربعة ما مُنع من الكسر ، أما التاء فى التأنيث فلأنه لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً فتقول فى حمزة حُمَيْزة وفى طلحة طُلَيْحة ، وألف التأنيث وَألِفَاهُ فى نحو حُبْلى وحَمْراء فإنك تقـول حُبَيْلى وحُمَيْـرَاء أما الألف والنون فيجب فتح ما قبلهما أيضا ، ويكونان فى الاسم العَلم أو النكرة التى مؤنثها فَعْلى ويمتنع كسر ما بعد ياء التصغير ، وإن لم يكن كذلك وجب الكسرُ والجرى على قياس التصغيرِ تقول فى سِرْحَان سُرَيحين لقولهم فى الجمع سراحين وألف أفعال تقول فى أقفال أُقَيْفال وفى أنعام أنَيْعَام .

(٣) ومـا كان من الأسماء على خمسة أحرف مثل جحمرش وفرزدق تقول فى تصغيرهما فُرَيْزد وجُحَيْمر ومنهم من يقول فُرَيْزق وجُحَيْرش وحكى الأخفش سمعت مَنْ يقول فى سفرجل سُفَيْرَجَل وفى قرطعب قُرَيْطِع على مثال دُرَيهم ، لا بألفى التأنيث مثـل حُمَيـراء ولا بالألف والنون الزائدتين مثل سكران وعثمان تقول فيهما سُكَيْران وعُثَيمان ، ولا بحرف مد ولين هُوَ رَابعُه مثل سِرْبَال ومِصْباح ودِينار وقِنْديل ومنصُور فتقول فيها : سُرَيْبيل ومُصَيْبيح وَدُنَيْنير وَقُنَيْديل وَمُنَيْصير

وَمازادَ عَلى الخَمْسَةِ منْهُ فلابدَّ مِنَ الحَذْفِ مِنْه فى التصْغِير [١]، وَالزِّيَادَةُ أوْلى بالحَذْفِ مِنَ الأصْلِ [٢]، وَالْمِيمُ اللاَّحِقَةُ لِأوائِلِ الأسْمَاءِ الجَارِيةِ عَلى أفعَالِها أوْلى بِالْبقَاءِ مِنَ المُلْحَقِ بالأصْلِ عَلى رأْى لاَمِنَ الأَصْلِ [٣] .

فَإذَا احْتَجْتَ إلَى حَذْفِ حَرْفٍ وفى الاسْمِ زِيَادَتَان فَأَبْقِ أقواهُمَا فائِدَةً [٤] / وَإنْ تَساوَيا فاحْذِفْ أَيَتَهُمَا شِئْتَ [٥] ، وَمالَمْ يُؤدِّ إلى حَذْفِ شىءٍ آخَر مِنْهُمَا أوْلى ممَّا أدَّى إليهِ الحَذْفُ [٦] .

٥٥

---

(١) فى الأصل فى التحقير ومثاله تقول فى أشْهَيْباب شُهيّب وغَضرفُوط غُضَيْريف وغُضَيْرف .

(٢) يقصد وحذف الحرف الزائد أولى من حَذف الحرف الأصلى فتقول فى مُدَحْرج دُحَيْرج وإن شئت دُحَيْريج .

(٣) سيبويه يبقى الميم فى مثل مُقْعَنْسِس فيحذفُ النُونَ وَإحْدَى السِّينين فيقول مُقَيْعس ومُقَيْعِيس ، وخالفه المبرد فهو يحذف الميم والنون فيقول قُعَيْسِس أو قُعَيْسِيس وهكذا اتبع الجزولى مذهبَ سيبويه فى المحافظة على الميم وحذف النون وإحدى السينين وفى مُحْرَنْجِم حُرَيْجم أوْ حُرَيْجِيمُ .

(٤) مثاله منطلق تقول مُطَيْلق ومُطَيْليق ؛ لأن الميم زِيْدتْ لإعطاء مَعْنى الصفة ، ومُغْتَلِم ومُغَيْلِم ومُغَيْليم ومضارب مُضَيْرِب ؛ لأن الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل او اسم المفعول .

(٢) مثالهُ قَلَنْسُوَةَ وحُبَنْطى وهو الممتلىء غيظا تقول : قُلَيْنسَه وحُبَيْط فتحذف الواو والألف وإن شئت قلت قُلَيْسَة وحُبَيْط فتحذف النون وهذا أيضا مطرد فى الجمع المكسَر ، وإنْ شئت قلت قَلانِس وإن شئت قلت قَلاسٍ فالعوض أيضا جائز فى هذا .

(٦) مثاله عَيْضَمور وهى العجوز وَالناقة الضخمة وعَيْسَجُور زائدتان تقول فيهما عُضَيْمِر وَعُسَيْجر وَعُضَيْمِير وَعُسَيْجِير وتقول فى مُغْتَلِم مُغَيْلم وَمُغَيْلِيم .

وَكُلُّ اسْمٍ جَاءَ بعدَ ياءِ التَّصْغِيرِ فيه يَاءانِ هُمَا آخِرِ الاسْمِ وجَبَ حَذْفُ الأخيرةِ منهُمَا (١) . وَمَا فِي مَكبَّره هَاءُ التَّأْنيثِ تَثْبُتُ فيه تَصْغِيرًا (٢) ، وَمالم تُكن فى مكبَّره مِنَ الثلاثى أُثبتت (٣) فى مُصَغَّرِه فى الأَمْرِ العَامِ (٤) مَالم يُسَمَّ بهِ مُذَكَّرٌ قَبْل التَّصْغِير (٥) ومَالَمْ تَكُنْ فى مكبَّره الْهَاءُ ممَّا زاد عَلَى ثلاثةِ أحْرفٍ لَمْ يلحَقْ لهُ فى مصغَّرِه (٦) فى الأمْرِ العَامِ (٧) .

وكلُّ جَمْع كَثْرَةٍ لواحدِه جَمْعُ قِلَّة (٨) أَرَدْتَ تصْغِيرَه غيرَ مَنْقُولٍ إلَى العَلَمِ (٩) فَرُدَّهُ إلى أقلِّ الجَمْعِ وَصَغِّرْهُ (١٠) أوْ إلى وَاحِدِهِ وصَغِّرهُ

(١) هو نحو عطاء وَأَداوَة ومعاوية تقول فى تصغيرها عُطَىّ وَأُدَيَّة ومُعَيَّة بقلب الهمزة إلى أصلها وهو الواو ثم تقلب الواو ياء لانكسار مَا قبلها فتجتمع ثلاثُ ياءات : ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن الواو فتحذف إحداها كراهةً لاجتماعِ الأمثال وخُصت الأخيرة بالحذف لكونها طرفاً والأطراف محل التغيير والأصل فى أُدَيَّة أُدَيْوَة مثل رُسَيْلة فقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ثم حذفت ، وأما معاوية فتحذف الألف أولا ؛ لأنها زائدة ثم تلحق ياء التصغير وتقلب الواو ياء فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف ، ولو خُرِّجَ على الأصل لقيل مُعَيْوِيَة ، ونقول فى عُرْوَة عُرَيَّة وفى رَضْوَى رُضَيًا وفى عَشْواء عُشَيَّاء وفى عصا عُصَيَّة وسواء اعتلت أو صحت ، وأما أَخىٌّ تصغير أَحْوِىّ فغير مصْرُوف عند سيبويه ومصروف عند غيره .

(٢) مثاله تقول فى شجرة شُجَيْرة .

(٣) مثاله : قُدَيْرة فى تصغير قِدْر وأُرَيْضَة فى تصغير أرض .

(٤) كأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام هاء التأنيث . كما أقاموا الحرف الأصلى مقام الزائد حَيْث حذفوه للجزم نحو يَرْمي وَيغْزُو ، وفى حُبارى حُبَارِىّ وفى عقرب عُقَيْرِب وفى زينب زُيَيْنِب واحترز من مثل قُدَيْمَة فى قُدَّام وَوُرَيْئَة فى وَراء .

(٥) مثاله قِدْرٌ اسم رجُل تقول فيه قُدَيْر لا غير .

(٦) مثاله عُقَيْرِب فى تصغيرِ عقرب وزُيَيْنِب فى تصغير زَيْنَب .

(٧) احترز كذلك من مثل قُديمة فى قُدام ووُريئة فى وراء

(٨) مثاله صبيان له جمع قلة وهو صِبْيَة .

(٩) يقصد أنه إذا سمى به صُغر على لفظه ولم يرد إلى جَمْع القلة

(١٠) تقول فى تصغير صبْيان صُبَيَّة

مَجْمُوعًا بِالوَاوِ وَالنُّون [1] ، إِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ [2] أو الشَّرْطَيْن [3] أوْ بالألفِ والتَّاءِ [4] إنْ لَمْ يَسْتَوفِ ، وإنْ لَم يكُنْ له جَمْعٌ فإلى واحِدِهِ [5] .

---

(١) أي تقول صُبيُّون .

(٢) يعني شروط الجمع بالواو والنون .

(٣) يقصد الواو والنون أو الياء والنون .

(٤) مثاله تصغير كلاب تقول فيه أُكَيْلِب أوْ كُلَيْبَات .

(٥) يعني فإن لم يكن له جمع قلة فإلى واحده مثاله في دراهم ورجال تقول فيهما دُرَيْهِمَات ورُجَيْلُون

وأسْمَاءُ الجمُوع كَالْأَحادِ (١) ، وَرُبَّما جَاءَ التصْغِيرُ عَلى غَيْرِ المُكَبْرِ فيُحْفَظُ (٢) ، وَرُبَّمَا جَاءَ المُصغَّرُ وَأُهْمِل المُكَبَّرُ (٣) .

---

(١) مثاله قُوَيْم فى تصغير قَوْم ونُفَيْر فى تصغير نَفَر .

(٢) مثاله عُشَيْشِية فى تصغير عُشَيَّة ورُوَيْجِل فى تصغير رَجُل وإنما أصْله أن يقال رُجَيْل ورُوَيْجل تصغير راجل ويلتحق بهذا الفصل تصغير المبهمات فإنها صُغرت على غير القياس وذلك أنها تترك أوائلها مفتوحة وتلحق بأواخرها ألف فيقال فى ذَا ذَيَّا وفى تَا تَيَّا وفى أولاء أُولَيَّا وفى الذى والتى اللذَيَّا واللتَيَّا وفى الذين واللاتى اللذَيُّون واللتيات وكأنهم خَالفوا فيها قياس التصغير للإيذان من أول الأمر بأنها غير متمكنة فتصغيرها غير جَار على القياس ، وقيل لما خالفت الأسماءَ فى الإعراب والبناء خالفتها فى التصغير .

ومن هذا الفصل أيضاً تصغير الترخيم وهو أنْ تحذف كل زائد فى الاسم من بنات الثلاثة والأربعة حتى تعوَد الكلمة إلى حروفها الأصول ثم تصغرها حينئذ تقول فى حارث حُرَيْث وفى أسْوَد سُوَيْد وفى خَفيد خُفَيْد وفى قرطاس قُرَيْطِس وهو من الترخيم المذكور فى باب النداء إلا أنَّ المحذوف هناك هو الآخر والمحذوف هنا لا يختص بالآخر بل بالزائد أيْنَ كان .

(٣) من الأسماء ما جرى فى كلامهم مصغَّراً ولم يتكلم بمكبره ؛ لانه عندهم مُسْتَصْغر ، كأنهم فهموا صِغَره ، فوضعوا اسمه كذلك تنبيهاً على ما يفهم ، فمن ذلك جُمَيْل اسم طائر وكُعَيْت اسم طائر أيضاً يشبه البلبل وكُمَيْت من صفات الخيل .

واعلم أن من الأسماء مالا يصغر كالمضمرات ؛ لأن التصغير وَصْف الشىء بالصِّغَر والمضمر لا يُوصف ، وكذلك أيْن ومتى وحيث وعند ومعَ وغير وأسماء الأفعال ؛ لأن كلَ هذه غير مُتمكِّنَة ، والتصغير دليل التمكن وإنما خولف هذا فى أسْمَاءِ الإشارة والموصولات ؛ لأنها لما بُنِيت وجُمعَتْ صغرت أيضاً .

بَابُ (هَمْزَةِ الوَصْلِ)

هَمْزةُ الوصْل لاتَلحَقُ اسماً لَيْسَ مصْدراً لِفعْلٍ ثَبتَتْ فى مَاضِيه إلاَّ فى قَوْلِهم : اسْم واسْت وابْن وابْنة وَابنُم وَامْرُؤٌ وَامْرأة واثْنَانِ واثْنَتَانِ وايمُن اللهِ وَلا والله فى القسَم [1] ولا الحَرْفُ إلاَّ فى قَولهم الغُلام [2] ، وَلاَ الفِعْلُ الثُّلاثى غير المزيدِ فيه إلا فى نَحْو. افْعَلْ أمراً ، وَلا الرُّباعى

---

(١) همزة الوصل تدخل على الثلاثة ، أما دخولها على الاسم فعلى ضربين : محصور وغير محصور ، أما المحصور فهى العشرة التى نص عليها ، وأما غير المحصور فالضابط ما ذكر . وهو أن يَكُونَ مصدرًا لِفِعْلٍ ثبَتَتْ همزةُ الوصْل فى مَاضيه .

والسبب فى دخولها على العشرة المذكورة أنَّ أولها ساكِنٌ ، فلم يكن بدٌّ من إلحَاقِ همزة الوصل توصلا إلى النطق بأولها الساكن .

وأما اسم : فأصله سِمْوٌ عند البصريين فعوضوا من الواو فى آخره الهمزة فى أوّله وهو من سما يَسْمُو ، وهو عند الكوفيين من وَسَمَهُ ففاؤه محْذوفة .

وَأمّا است : فأصله سَتَهٌ فلما حذفت منه الهاء عُوِّضَ منها همزة الوصل وقد يقال فيه سَتٌ من غير عوضٍ ، وقد تحذف تاؤه فيقال سَهٌ .

وأما ابن : فأصله بَنَوٌ فحُذِفَت اللام مِنْ آخره وعوض الهمزة من أوله ومؤنثه ابنة ويزاد عليه الميم فيقال ابنم .

وأما امرُؤٌ : ومؤنثه امرأة فدخلته همزة الوصل وإن لم يحذف مِنْهُ شيء ؛ لأن الهمزة فيه معوضة للتخفيف والتسهيل فكأنهم توهموا ذلك فيها فجَبرو ه بهمزة الوصل .

وأما اثنان ومؤنثة اثنتان : فحذفت لامه وأصله ثَنيان من ثنيت الشيء على الشيء عطفته . وأما ايمن . فقد سبق شرحه فى باب القسم .

(٢) همزة الوصل لم تلحق الحرف إلاَّ لام التعريف ويتكون منهما أل وفيه خلاف وقد مر فى باب النعت .

أَلْبَتَّةَ [1] وَلا الخُماسِى إلا فى ثَلاثةِ أوزانٍ مِنَ الفِعْلِ وهى : افعَلْ وافْتَعَلَ وانْفَعَلَ ، والسُّداسِى كُلُّهُ ألِفُه ألفُ وصْلٍ [2] .

---

(۱) جميع الأفعال الثلاثية التى تبدأ بالهمزة همزتها قطع مثل أمَرَ وأكل إلا الفعل الثلاثى الذى انقلب إلى أمْر مثل اكْتب وازرَعْ فهمزته وصل ، أما الثلاثى الماضى فهى قطع وكذلك فعل الأمر من الثلاثى .

(۲) الأفعال الخماسية والسداسية ألفها وصل والعلة فى ذلك أن الأفعال الخماسية والسداسية لا يكون أولهما إلا ساكنا ولهذا نتوصل إلى النطق بالساكن الصحيح بألف الوصل مثل انتقل واندحر وانخدع واستخرج وَاطْمَأَنَّ .

وأعلم أنها لتبت بهمزة الوصل لحذفها فيه . وقد كان اللائق أن تلقب همزة الابتداء ؛ لأنها له سبقت ، ولأنها إنما تثبت فى الابتداء وحالة الثبوت أشرف من حالة العدم ، ولكنهم سَمُّوها همزة الوصل من حيث إنها وصلة إلى النطق بالساكن .

ومن أحكامها أنها لاتثبت فى غير الابتداء وإثباتها فى الوصل لحْنٌ ويجوز فى الضرورة على قُبح كقول الشاعر وهو قيس بن الخطيم :

إذَا جَاوزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ   بنَشْرِ وَإفْشَاءِ الحَدِيثِ قَمِينُ

ومن أحكامها كذلك أنَّ حَقها أن تكون مكسورةَ وإنما تُضم للإتباع وإن فتحت فللتثنية على أن دخولها غير أصيل والجمهور على أن أصلها السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل لما فيه من تقليل الزيادة .

قال الجرجانى : « من المحال أن يَعْمد إلى حرف ساكن فيؤتى به للتخلص من الساكن ويلزم على هذا ألا يُؤْتى بحركة إلا لضرورة ، وكلام سيبويه يدل على أنها متحركة فى الأصل فإنهُ قال : « فَقَدَّمْتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها » (الكتاب ۲ : ۲۷۱)

بابُ (النَّسبِ)

كلُّ اسْمٍ نَسبْتَ إليه فَإنَّهُ فى الأمْرِ العَام يَلحَقُ آخِرَه يَاءُ النِّسْبَةِ (١) ، ويُنْقَلُ الإعرابُ إِلَيْها وَيلزَمُ ما قبلهَا الْكَسْرُ (٢) .

ثُمَّ إنْ كان فيهِ هَاءُ التأنيثِ فإنَّها تُحْذَفُ (٣) ، وَإنْ كَانَ على فَعِلَ أو فُعِلَ أو فِعِلَ فَإنَّهُ يُفْتحُ وَسَطُهُ (٤) ، وَإنْ كانَ مِثْلَ تَغْلِب فإنَّه يجُوز فَتْحُ مَاقبْلَ آخِره ، وَالمخْتارُ ألا يُفْعَلَ ذَلك (٥) وَإنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ : حُذِفَ لَامُهُ ولم يُعَوَّضْ مِنْه ، فَإنه يُرَدُّ إلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنه إنْ كَانَ وَاجِبَ

---

(١) النُّسبة بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة ، وكأنها إضافة معكوسة كالإضافة فى الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه ، فإذا قلت غلام زيد فقد أضفت الغلام إلى زيد ، وفى النسبة إذا قلت تميمى فتميم هو المنسوب إليه ، والياء المشددة قائمة مقام المنسوب إلى تميم وهو رجل مثلا فكأنك قلت رجل من بنى تميم ، والياء هنا أيضا بمنزلة علامة التثنية والجمع الدالة على الاسم الثانى أو الاسماء والغرض من النسبة إنما هو الغرض بالإضافة وهو تخصيص المنسوب وقصره بالمنسوب إليه عَمَّنْ ليس من تلك القبيلة أو البلدة .

والنسبة قسمان : حقيقية وغير حقيقة ، فالحقيقية ما أفادت هَذا المعنى وهو جعله من أهل تلك القَبيلة ، وغير الحقيقيَّةِ ما جاء على لفظ المنسوب ولا يفيد هذا المعنى مثل كرسى .

(٢) إذا نسبت إلى اسم فإنك تلحق به ياء مشددة مثل ياء كرسى ثم تنقل حركة الإعراب إليها وتكسر ما قبلها ، وقال فى الأمر العام لِيَحْترزَ عن مثل عطَّار ونجَّار ومن مثل لَابن وتامر ، قال الشاعر : وهو الحطيئة .

وغررْتَنى وزعمْتَ أنَّـ ـك لَابنٌ فى الصَّيْفِ تَامِرْ

(٣) تقول فى النسبة إلى البصره بصْرى وفى مَكَّة مكِّى .

(٤) متى كان الاسم على ثلاثة أحرف مكسور العين سواء كانت فيه التاء أو لم تكن فإنه تُفْتح عَيْنُه فتقول فى نَمِر نَمرىٌ ودُئِل دُؤَلِىّ وإبِل إبَلِىّ .

(٥) إذا زاد الاسم على الثلاثة بأن كان رباعيا أوْ خماسيا ففيه لغتان : من العرب من يفتح العين فيقول فى مَغْرِب مَغْرَبى وفى تَغْلِب تَغْلَبى هذا هو مذهب المبرد ، =

٥٦ الردُّ فى التثنية او الجمع بالألف والتاء ، وإن لم يجب ، جاز الرُّد وتركُه [١] ، وإنْ عُوِّض مِنْهُ تاءٌ حُذِفت ورُدَّت على رأى سيبويه ، وأُقِرَّتْ وَلَمْ تُرَدّ عَلى رأى يُونُس [٢] ، وَإنْ كانَ ذَلك بِحَذْفِ عَيْنه [٣] أوْ فائه [٤] لم يُرَدّ إلَيْهِ [٥] إلّا فى نَحْو شِيَة [٦] .

= ومذهب سيبويه أن ذلك موقوف على السماع أعنى الفتح ، ويشترط فى هذا أن يكون الثانى ساكنا ، فإن كان متحركا مثل عُلَبِط وهو الضخم والقطيع من الغنم وهُرَبِد وهو اللبن الخاثر جدا وضَعْف العين والصَّمْغ الأسود والضعيف البصر لم يُختلف فى بقائه على حركته .

وأما قوله والمختار ألا يُفعل ذلك فهذا مذهب ثالث للجزولى غير مذهب المبرد وسيبويه ؛ وذلك لأن المبرد يُجيز الوجهين ، ولا يختار الكسر كما اختاره الجزولى ، وسيبويه لا يجيز فيه مالم يُسمع فيه الفتح إلا الكسر ، ومذهب الجزولى إجازة الفتح واختيار الكسر وهو متوسط بين المذهبين لا يعرف لغيره .

(١) ما صار بالحذف على حرفين ولم يعوض من المحذوف شيء فإنه يأتى على ثلاثة أضرب : ما يُرد ومالا يُرد وما يجوز فيه الأمران ، ثم المحذوف إما أنْ يكون فاء أو عينا أو لاماً فإنْ كان لأما فلا يخلو أنْ يكون قد عُوِّض منه أو لم يُعَوَّض ، فإنْ لم يعُوَّض ، فلا يخلو إمَّا أن تكون فيه تاء التأنيث أوْ لا ، فإن لم يكن فإما أن يرد المحذوف فى التثنية والجمع أوْ لا يُرد ، فإن رُدَّ فلابدَّ من ردِّه فى النسبة إليه وذلك كقولك فى أب أبَوِىّ وفى أخ أخوِىّ ؛ لأنك تقول فى التثنية أبوان وأخوان ولا يجوز أخان ولا أبان وكذلك رَدَدْتَ اللامَ كما رَدَدْتَ فى التثنية والجمع المؤنث فإنك تقول أخوان وأخوات وإن لم يجب فيها جاز الرد وتركه مثل يد ودم فإنك تقول يَدِىّ ودَمِىّ ويَدَوِىّ ودَمَوِى ومالا يرد : كل ما كان المحذوف منه فاء وهو معتل اللام أوْ كان المحذوفُ منه غير لامٍ مما ليس بمعتل اللام .

(٢) مثاله أخت وبنت فسيبويه يقول : أخَوِىّ وبَنَوِىّ ويونس يقول أخْتِىّ وبِنْتِىّ

(٣) مثل مُذْ .

(٤) مثل عِدة وزنة .

(٥) لم يُرَدّ ، يقال : مُذِىٌّ وعِدِىٌّ وزِنِىٌّ .

(٦) يريد مما حذفت فاؤه وكانت اللام فيه حرف علة ، فإنك ترد إليه المحذوف ، لأنهم لا ينسبون إلى الاسم حتى يُقَدِّرُوهُ كاملا ، ولاَ يُقَدِّرونَهُ كاملا إلا على ما يكون عليه فى كلامهم ، ولا يكون فى كلامهم اسم على حرفين أحدهما حرف مد وليس وعند النسب لابدَّ من الرد واختلفوا فى الرد فسيبويه يقول وشوِى بكسر الواو =

وَإِنْ كَانَ مَقْصُورا فإِنَّ أَلِفَهُ إِنْ كَانَت ثَالثَةَ تُقلَبُ وَاواً مُطْلَقًا [1] ، وَإِنْ كَانَتْ رابعَةً وَهِي لِغَيْرِ التأنيثِ فكذَلِكَ ، وَقَدْ جَاءَ الحَذْفُ [2] ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَـأنيثِ وكَان سَاكِنَ الثَّانِي اخْتِير حَذفُها [3] ، وجَازَ قلبُها وَاواً وَإِلحَاقُهَا بِالممدُودَةِ [4] .

وإِنْ كَانَتْ للإِلحَاقِ اخْتِيَر قلبُها وَاواً وجَازَ الحَذْفُ [5] ، وإِنْ كَانَ مُحَـرَّكَ الثانِي حُذِفتْ فَقَط [6] ، وَإِنْ كَانَتْ خامِسَةً فصاعداً حُذِفت مُطْلقاً [7] ، وَإِنْ كَانَ آخرهُ يَاءً قَبْلَهَا كسرة فإِنَّ النسَب إِلَيْه ثلاثياً مثله إلى عَصَا [8] وَرُبَاعِيًّا مِثْله إلى مَلْهى ، إِلاَّ أَنَّ الحذْفَ فى الياءِ رَابعةً أَوْجَهُ [9] وزائِدة عَلى الرُّبَاعى مِثله إِلى قَرْقَرى [10] .

= الأولى وفتح الشين (الكتاب ٢ : ٨٥) والأخفش بسكون الشين ردا لَهَا على أصلها يقول وشوىّ ، وحجة سيبويه أن الحاجة إنما دَعَتْ إلى رد الواو فقط فبقى ما عداه على ما كان وحُجَّة الأخفش أن الواو لَمَّا رُدت رجعت الكلمة إلى أصلها .

(١) مثاله : عصا ورحى تقول : عَصَوِىٌّ وَرَحَوِىٌّ سواء كانت ألفه منقلبةً عن واو أو ياء .

(٢) مثل مَلْهَى وَمَرْضَى تقول : مَلهِىٌّ وَمَرْضِىّ .

(٣) مثاله حُبْلى تقول حُبْلِىٌّ .

(٤) أى جاز أن تقول حُبْلَوِىّ أو إلحاقها بالممدود أى يجوز أن تقول حُبْلاَوِىٌّ ومثاله طنْطا وطهْطا فتقول فيهما طَنْطِىٌّ وطَنْطوِىٌّ وطَنْطَاوِىٌّ ، وطَهْطِىٌّ وطَهْطَوِىٌّ وطَهْطَاوِىٌّ

(٥) مثاله علباء تقول عَلْبَوِىٌّ أو عَلبىٌّ .

(٦) محرك الثانى مثاله ، جَمَزى تقول جَمَزِىّ وسَنَفا سَنَفِىّ وكَسَلا كَسَلِىّ .

(٧) خامسة فصاعدا مثاله : أوربا وأمريكا ومشترى وحُبارَى تقول فى النسب إليها : أوْرُبِّى وأمريكىّ ومُشْتَرِىّ وحُبَارِىّ .

(٨) مثاله شجى وعمى تقول فيهما : شَجَوِىّ وَعَمَوِىّ .

(٩) فى الرباعى وجهان : القلب والحذف كما كان فى ملهى فتقول : قاضِىّ وقاضَوِىّ وقاضِىّ أوجَهُ .

(١٠) مثاله مُشْتر ومفتر تقول مُشْتَرِىّ وُمفْتَرِىّ بالحذف فى الياء .

وَالنَّسَبُ إلى فَعِيلَة مالَمْ تَكُنْ مُضاعَفَةً (١) أوْ مُعْتلة العَيْنِ مثله إلى نَمِـر (٢) ، وإلى فُعَيْلَة مِثْله إلى صُرَد (٣) ، وإلى فَعُـولـة مثله إلى حَمَل (٤) ، وَإلى نَحْو تَحِيَّة ، وفَعِيل مُعْتَل اللام مثله إلى عَم ، وإلى فُعَيْل مُعْتَـلّ الـلاّم مثله إلى هُدَى ، وَالـذى يُحْـذف مِنْ يَاءَىْ تحِية السَّاكنة (٥) وتُطرحُ الياءُ المتحرِّكةُ مِنْ نَحْو مَيِّت فَيصيرُ النَّسَبُ إليه مِثله إلى بَيْتٍ (٦) .

---

(١) والنسب إلى فَعِيلَة مثاله حَنِيفَة وربيعة مالم تكن مضاعفة .

(٢) أو معتلة العين مثاله طَوِيلَة وقوله مثله إلى نمر أىْ قِيل حَنَفِىّ وَرَبَعِىّ بحذف الياء وقلب الكسرة فتحة أو بمعنىً آخر : إنك تحذف التاء والياء من حنيفة فبقى حَنِفَ مثل نَمِر فتفتح العَيْن وتلحق ياء النسب فتقول حَنَفِىّ .

(٣) يعنى أنك تحذف الياء فيبقى على مثال صُرَد فتقول فى جُهَيْنَة جُهَنِىّ .

(٤) حذف الواو عند سيبويه من فَعُولة كحذف الياء من فَعيلة تقول فى شَنُوءة شَنَئِىٌّ والمبرد لا يراه قياساً ويقول هو من الشواذ وهو لا يحذف إلا ياء التأنيث خاصة فيقول شَنُوئِىّ .

(٥) إذا كانت اللام معتلة فى هذه الأربع استوى ما فيه التاء وماليس فيه التاء فى الحَذْف ، فَتُحْذَفُ الياء من فَعيل كما تحذف من فَعِيلَة ، أما تحية فيحذف منها بعد حذف التاء الياء الساكنة ثم تُقلب المتحركة واوا ثم تفتح الكسرة قبلها فتقول تَحَوِىّ ووزنها تَفْعِلَة لأنها مصدر حَيَّاهُ الله ، وقالوا فى قُصَىّ بن كلاب قُصَوِىّ وفى أُمَيَّة أُمَوِىّ وقـال سيبويه : « وذكر يونس أن ناساً من العرب يقولون أُمَيِّىّ ، لَما كان الإعراب يدخل على مثال أمى تركوا اللفظ الأوّل على حاله وشبهوه بالصحيح » (الكتاب ٢ : ٧٣) وقالوا فى عدو عَدُوِىّ ، وفرّق سيبويه بين فعولة وبَيْن فَعُول من الواو فقال فى عَدُوَّة عدوى بالتخفيف وقال فى عِدْوّ عَدُوِّىّ كما قال فى شنوءة شَنَئِىّ (الكتاب ٢ : ٧٣ ، ٧٤) ولم يفرق المبرد وقال فيهما فَعُولِىّ فسوّى بين ما فيه الهاء وبين مالم تكن فيه التزام الأثقل لا لمعْنى .

(٦) تقول فى مَيِّت مَيْتِىٌّ وفى سَيِّد سَيْدِىٌّ وَحُمَيِّر حُمْيرِىّ

وحُكْمُ الثَّانِى مِن المُركَّبَيْن وَمازادَ علَى الصَّدْرِ مِنَ الجُملةِ حُكم هَاء التأنيثِ ، وكذلك يَاءُ النَّسَبِ وَالمشبَّهتَانِ بها [1] ، والجَمْعُ مالَم يُسَمّ بِهِ مردُودٌ إلِى وَاحِدِه وَأَسْماءُ الجُمُوعِ كالأَحَادِ [2] ، وَما آخِره هَمْزة قَبْلها أَلِفٌ زَائِدَةٌ [3] فَحُكمْ هَمْزَتِهِ فِى النَّسَبِ حُكمها فى التَّثْنِيَةِ [4] ، وحُكم فَعْلَةَ وفُعْلَة وفِعْلَة مُعْتَلَّات اللَّام حَكْم فَعْلٍ وفُعْلٍ وَفِعْلٍ معتلاتها على رأْيٍ [5] .

---

(١) وقوله ما زاد على الصَّدر مثاله بعلبك وتأبط شرًّا فتقول بَعْلِىّ وتأبطِىّ قالوا عَبْشَمِىٌّ وعبْدَرِىّ فى عبد الدار وعبد شمس ، وإنْ كان فى الاسم ياء النسبة نحو شافعى وهجرى أو المشبهتان بهما نحو بختى وكرسى ، وكذلك لو كانت إحْدى الياءين أصلية كما فى مرمى فإنك تقول مَرْمِىٌّ ومنهم من يقول مَرْمَوِىّ وغَنَوِىّ .

(٢) والجمع مالم يسم به مردود إلى واحده تقول مَسْجِدِىّ فى النسب إلى مساجد جمع مسجد وشاهده فى كلامهم قولهم فى النسب إلى الفرائض فَرْضِىٌّ ولم يقولوا فَرائِضِىّ واستظهر بقوله مالم يُسم به على مساجد اسم رجل لأنك تقول فيه مَساجِدِىّ وأسماء الجموع كالأحاد مثاله رَهْط ونفَر وبقَر وَقوم تقول رَهْطِىّ وَنفرِىّ وقَوْمِىّ وبقَرِىّ .

(٣) مثاله حمراء وخنفساء .

(٤) أىْ قلب همزتها واوا كما كان فى التثنية فيقال حَمْرَاوِىّ وخنفسَاوِىّ .

(٥) إذا سكن ما قَبْل حرف العلة جرَى مجرى الصحيح ، فإن لم يكن فى الكلمة هاء التأنيث فلا خلاف بينهم فى صحة الياء والواو . قالوا فى غزوة غَزْوِىّ وفى ظَبى ظَبْيِىّ ، فإن كان فيه هاء التأنيث فلا فرق عند الخليل وسيبويه (الكتاب ٢ : ٧٤) بَيْنَ الياءين فلذلك تقول فى ظبية ظَبْيِىّ وفى دُمْية دُمْيِىّ ، وفى عُرْوة عُرْوِىّ ورِشْوة رِشْوِى . وحكى يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول فى عُرْوَة عُرْوِىّ وفى ظَبية ظبيِىّ مثل سيبويه (الكتاب ٢ : ٧٤) وأما يونس فكان يفتحُ الساكن ويُسَوى بين ذوات الياء والواو فيقول فى ظبية ظَبَوِىْ وفى دمية دُمَوِى (الكتاب ٢ : ٧٥) وأنكره الجمهور إلا الزجاج فإنه كان يُقويه .

ويقول : مافيه الهاء أوْلى بالتغيير ، ولأنه قد جاء عن العرب قرَوِى وزَنَوِىّ فى قرية وبنى زَنْيَة ، وسيبويه يرى أن هذا من النسب الشاذ وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء لتوالى الياءات ويقول فى طية وَلَيَّة طوَوِىّ وَلَوَوِىّ وفى حية حَيَوِىّ وفى كُوَّة كُوَىّ فَقالَ الجُزُولِىُّ عَلَى رَأْىٍ إشارة إلى هذا الخلاف والله أعلم

بَابُ (البِنَاءِ)

٥٧ / المُتَضَمِّنُ للحَرْفِ (١) مَا أَدَّى مَعْنَاه (٢) ، وَالمُشْبِه بِهِ مَا افْتَقَرَ إلى غَيرِه فى إفهَـامِ مَعْنَـاهُ (٣) . وَالـوَاقِـعُ مَوْقِـع المَبْنِىِّ مَا كانَ اسمـاً للفِعْلِ (٤) ، وَالمُشْبه بِمَا وقَع مَوقع المبْنِى مَا لَيْسَ معْنَاه افْعَلْ مِنْ بَابِ فَعَالِ (٥) ، وَالقِسْم الآخر مَا أُضيف إلى الجُمَل مِنْ أسمَاءِ الزَّمَان ، وَلَيْسَ هَذَا الأخيرُ بِوَاجِبِ البِنَاءِ (٦) .

---

(١) هذا الباب يشتمل على ذكر أسباب البناء ، وَالبناء فى اللغة ترتيب شىء على شىء على وجه يثبت ، وبهذا المعْنى استعمله النحاة ، فإنه عندهم لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة .

والمبنى على ضربين : ضرب أصيل فى البناء كالحروف والأفعال فلا يُطلب لبنائه علة ، وَضَرْبٌ بناؤهُ عَارِضٌ وَهى الأسْمَاءُ فَيُطْلب لبنَائِهِ عِلَّة نحوية إذا كانت تستحق الإعراب لِاسْمِيَّتِهَا .

(٢) يعنى كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط نحو : أين - مَاذا - كيف - مَنْ ، فلما أَدَّتْ معنى الحرف نزلت منزلته فى البناء .

(٣) والسبب الثانى أن يشارك الاسمُ الحرفَ فى عدم استقلاله وافتقاره إلى غيره كالموصولات والمضمرات وأسماءِ الإشارة .

(٤) والسبب الثالث أنْ يقعِ الاسم موقع المبنى وفى بموضعه وهو صنفان : أسماء الأفعال نحو صَهْ وَمَهْ وَنَزالِ وشَتان ؛ لأنها وقعت موقع اسكت وانزال وَبَعُد .

(٥) هذا نحو جَمادِ وبَدَادِ وغَلاب وحَذَامِ من الأسماء المعدولة وتشبه اسم الفعل من حيث التعريف والتأنيث والوزن لفظا وهو الوجه الأول .

(٦) وهذا هو الوجه الثانى ومثاله قوله تعالى : « هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ » (من الآية ٣٥ من سورة المرسلات) وقول الشاعر وهو النابغة الذبيانى :

عَلَى حِيْنِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ... وقُلْتُ ألَمَّـا أَصْـحُ والـشَّيْبُ وَازِعُ

وقول المصنف إلى الجمل يدخل فيه الفعل المضارع والماضى ، والمشهور مِنْ مذهب البصريين أنه لايُبْنَى إلا إذا كان صَدْرُ الجملة ماضياً ، وهو الذى اختاره أبو على الفارسى وأجازه غيره ، ومنهم من لا يفرق بين الجملة الفعلية الماضية ولا المضارعة ؛ لأن الإضافة ليست لنفْس الفِعْل بل إلى الجملة والجملة غير متمكنة وقوله وليس بواجب البناء يعنى أن الذى جوز بناءه جوز أيضاً إعْرَابَهُ

أصْلُ البنَاءِ الوقْفُ ، وَالحركَةُ إمَّا لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن [١] ، وَإمَّا لأنها عُرْضَةٌ لأنْ يُبتدأ بِمَا هِى فِيهِ [٢] ، وإمَّا لمضَارعَةِ المُتَمَكِّن [٣] ، وَإمّا لِمضَارعةِ ما ضَارَعَ المُتمكِّنَ [٤] ، وَإمَّا للفرْقِ بيْن مُضْمَرَيْنِ [٥] ، وَإمَّا لِلتمكُّنِ فى مَوْضعٍ مَا [٦] .

الضَّمَّةُ : إمَّا لِلإتْبَاع [٧] وَإمَّا لأنَّها حَرَكَةُ الأصْلِ فى الحرْفِ [٨] ، وَإمَّا لأنها فى الْكَلِمَةِ كَالْوَاوِ فى نَظيرِهَا [٩] ، وَإمَّا للشَّبه بِمَا هِيَ فيه كذَلِكَ [١٠] ، وَإمَّا لأنها حَرَكَةٌ لا تكُونُ لِلْكَلِمَةِ فى حَال إعرابها [١١] ، وَإمَّا لشبَه الكلمةِ بِمَا لا تكُون لهُ الضَّمة فى حَال الإعرابِ فى أنَّها متمكَنةٌ فى مَوْضِعٍ مَا [١٢] .

---

(١) كما فى هؤلاء وكيف وأيْن .

(٢) مثاله لزيدٍ مَالٌ وبزيدٍ مَرَرْتُ .

(٣) نحـو مِنْ عَلُ فإنـه ضارع من عَلٍ المعرب ، قال سيبويه : حركوه لأنهم يقولون من عَلٍ فيجرونه .

(٤) وهو الفعل الماضى فإنه ضارع المضارع فى وقوعه موقعه نحو إنْ قام زيدٌ قام عمرو ومررت برجل كتب فى موضع يكتُب والمضارع يضارع الاسم المتمكن فحرك لذلك .

(٥) أنْ يكون متمكنا فى بعض استعمالاته وهى الضمائر .

(٦) مثاله : يا زيدُ فى النداء ومِن قَبْلُ ومن بَعْدُ .

(٧) مثاله مُنْذُ ضمت الذال إتباعاً لضَمة الميم وكذلك رُدُّهُ .

(٨) مثالهُ مذُ اليوم فإن الذال من مُذْ تحرك لالتقاء الساكنين بالضم .

(٩) مثاله الضمة فى نَحْنُ للمتكلم عن نفسه وعن آخرين كثيرين .

(١٠) مثاله نَحْنُ إذا كان للواحد المعظم نفسَه .

(١١) مثاله قبلُ وبعْدُ

(١٢) مثاله المنادى المثنى يا زيدان

الفَتْحَةُ : إمَّا لِمُجَرَّدِ طلَب التَّخْفيفِ [(١)] ، وَإمَّا لِلإتّبَاع [(٢)] . وإمَّا لأنها حَرَكَةُ أَقْرَبِ الحَركاتِ إِلَيْه [(٣)] ، وَإمَّا لمجَاورَة مَحلّها لِلأَلِفِ [(٤)]، وَإمَّا لشبه مَحلها بما فى كنَف هَاءِ التأنيثِ [(٥)] ، وَإمَّا لِلْفَرْقِ بين مَعْنَى أداةٍ وَاحِدةٍ [(٦)] ، وَإمَّا لأنَّها حَركةُ الأَصْلِ [(٧)] .

---

(١) مثاله أين وكَيْف وكذلك فى رَدَّ وعضَّ فى لغة مَنْ يقول ذلك كله بفتح الآخر .

(٢) مثاله يا زيدَ بن عَمْرو .

(٣) مثاله انْطَلْقَ يريد انْطَلِقْ فقدّر طَلْقَ من انطَلِق تقدير كتِف فخفف فالتقى ساكنان فحركت القاف بأقرب المتحركات وهو الطاء ومنه قول الشاعر وهو عمرو الجنبى أو رجل من أزد السراة .

أَلاَ رُبَّ مَوْلُـودٍ ولَـيْسَ لهُ أبٌ   وَذِى وَلَـدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَـوَانِ .

فسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الدال بحركة الياء .

(٤) مثاله قوله تعالى : « لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بوَلَدِهَا » (من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة) وكذلك يا أَسْحَارُ فى ترخيم ياأسْحَارُ فى لغة مَنْ نوى .

(٥) مثاله خَمْسَةَ عَشَرَ وهى فتحة التاء الأولى وكذلك فتحة أول الاسمين من كل مركب تحرَّك بالفتح كما تفتح ما قبل هاء التأنيث من حمزَة وطلحَة وكالمركب المزجى .

(٦) مثاله فتح لام الابتداء للفرق بينها وبين لام الجَرّ وفتح لام المستغاث للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجْله .

(٧) يقصد فتحة اللام مع المضمر فى نحو : لَهُ ولَك بفتح لام الجر

الكَسْرَةُ : إِمَّا لِمُجَرَّدِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (١) ؛ أىْ لِأَنَّها لاتوهِم الإِعرابَ (٢) ، أوْ حمْلاً على مُقَابِلِ المُقَابِلِ (٣) ، أوْ عَلى مُقَابِلِ مُقابِلِ المقابِلِ (٤) ، وَإِمَّا إِشْعَاراً بالتأنيثِ (٥) وَإِمَّا لِلإِتْبَاعِ (٦) ، وَإِمَّا لِمُجَانَسَةِ العَملِ (٧) ، وَإِمَّا لِمُجَانَسَةِ مقابِلِ الْعَمَلِ (٨) ، وَإِمَّا للفَرْقِ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ (٩) ، وَإِمَّا لِأَنَّها حرَكَةُ الأَصْلِ (١٠) .

---

(١) وذلك فى مثل قوله تعالى : « قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قلِيلاً » (من الآية ٢ من سورة المزمل)

(٢) يقصد أن الكسرة لا تكون إعراباً إلاَّ معَ التنوين أو ما يقوم مقامه من الألف واللام أو الإضافة .

(٣) مثالـه لم يَضْرِبِ الرجلَ بالكسر حملاً لها على اضْرِبِ الرَّجُلَ ومعناه أن الكسر مقابل الجر من جهةِ أنَّ الكَسْرَ فى البناء مقابل الجرِّ فى الإِعراب .

(٤) مثاله اضْرِبِ الرجُلَ فإنه حَمل السكون فيه على الكسر الذى هو مقابل للجر الذى هو مقابل للجزم والجزم مقابِل للوقْف لكون الأول إعراباً والثانى بناء .

(٥) مثاله حَذَامِ وَقطَامِ ومثله أَنْتِ .

(٦) مثاله قِرِّ علَيِّ لغة من يقول عَضُّ بالفتح وَرُدُّ بالضم .

(٧) مثاله كسر لام الجر .

(٨) مثاله كسر لام الأمر فى نحو لِيَضْرِبْ .

(٩) مثاله الكسرة فى لَكِ للفرق بين المذكر والمؤنث .

(١٠) مثاله يا مضار مُرَخَّماً وهو اسم فاعل سمى به ورخم على لغة من يَنْوِى المحذوفَ .

بَابُ (حرُوفِ الخِطَابِ)

تَسأَلُ وَاحِدًا فَاثْنَيْنِ فجمَاعَةً مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا عَنْ وَاحِدٍ فَاثْنَيْنِ فَجَماعةٍ مذكراً أو مؤنثاً فى المَراتِب الثَّلاَثِ [١] .

---

(١) هذا الباب يُلقب فى الكتب بباب المخاطبة ، فتجعل فيه ذا للمسئول عنه ؛ لأنه وإن كان يُشار به إلى الحاضر لكنه لما توجّه السؤال للمخاطب بَعْد ذا حتى صَار كالغائب ، والْمُخَاطَب يُنَبَّهُ عليه والحضور باقٍ فيها مع الخِطاب ، فالمخاطب هو الذى يأخذ معَك فى حديثِ المشار إليه الحاضر أو المنزل منزلته ، والخطاب غير الحضور ؛ إذ يحضرك مَنْ لا تخاطبه ، كما إذا حضرك جماعة ولم تُكلِم إلا واحداً منهم ، وتلحق الكاف مع ذا للمخاطب وهو حرف فتقول كيف ذاكَ ، والذى يدل على أنه حرف أنه لو كان اسماً لكان مجرور المَوْضع ، وذلك ممتنع لِأن ذا لا يُضاف ، ولأن النُونَ تثبت معها فى ذَانك ، ولأن الألف واللام تدخل عليها فى قولك الْنَجَاءَك ، فالكاف حرف كالتاء فى أنتَ ، وتتصرف تصرف المخاطب مذكراً ومؤنثا ومثنى ومجموعاً كالتاء .

ثم المسئول عنه إما أنْ يكوَنِ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، وكل منها إما أنْ يكون مذكراً أوْ مؤنثا ، فإنْ سالتَ رجلا عن رجُل قلت : كيف ذاكَ الرجلُ يا رجلُ ؟ ، وإن سَالتَ امرأة عن امراة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة ؟ وَإنْ خالفْتَ بينهما قلت : كيف ذَلِكِ الرجُلُ يا امرأة ؟ أتيت بذلك لأن المسئول عنه مذكر ، وكسرت الكاف ؛ لأنك تخاطب امرأة وهكذا تثنيةً وجمعاً متفقين ومختلفين .

وباعتبار مَنْ تقع عليه ستة وثلاثون صورة من ضرب ستة فى ستة ، وقد أشار الجزولى إلى تعدادها حيث قال : تَسأَلُ وَاحدا فاثنين فجماعة فهذه ثلاثة أحوال ، ثم قال مذكرا أو مؤنثا فتأتى ستة أحوال للمسئول ثم قال عن واحد فاثنين فجماعة فهذه ثلاثة أحوال أخرى للمسئول عنه مذكرا أو مؤنثا ، يَعْنى فى كل واحد من الثلاثة فتاتى ستة للمسئول عنه فيرتفع من الجميع ست وثلاثون صورة ، وقوله فى المراتب الثلاث يَعْنى الدنيا والوُسْطى والقُصْوى كما مرّ فى أسماء الإشارة فتقول فى المذكر : كيف هذا الرَّجُلُ ؟ وفى المتوسط كيف ذاكَ الرَّجُلُ ؟ وفى البعيد كيف ذلك الرَّجُلُ ؟ .

ويجُوزُ أنْ نفْرِدَ الْكَافَ وأنْت تُخاطِبُ غيْرَ الوا حد [1]

(١) المشهور الذى هو الأصل تَصَرُّفُ الكاف بتصريف المخاطب تثنية وجمعاً ليكـون اللفظ تصـرُّفـا مطابقـا للمعْنى ، وقد يُنظر فيه لكوْن الكاف حرفا فلا يقبل التصرف ، ويُتأول المثنى والمجموع بالمخاطب فيفرد فى مقام التثنية والجمع ، قال تعالى « ذلكَ أدْنى ألاَّ تَعُولُوا » (من الآية ٣ من سورة النساء) وقال تعالى « ذلك يُوعَظُ به مَنْ كانَ منْكُمْ » (الآية ٢٣٢ من سورة البقرة) . وقيل الإفراد فى الآيتين على أنه لأن المخاطب فى الأصل محمد ﷺ

باب (أحكام الألف في الآخر)[1]

يُعرف أنّ الألف في آخر الاسم مُنقلبةٌ عن ياءٍ بالتّثنيه[2] والجمع بالألف والتّاء[3] وبكونها رابعة فصاعدا[4]، وبكون وسط / الاسم 58 أوأوّله واوا[5] وبتصرّف الفعل منهُ[6]، فإنْ عُدم ذلك فبالإمالة[7] وفي آخر الفعل الماضي بماذُكر سِوى الإمالة وسوى ماتنفردُ به الأسماءُ من ذلك، وهُو التّثنيةُ والجَمْعُ بالألف والتّاءِ[8]، وبالفَعْل والفَعْلَة

(١) هذا الباب يُنتفع به في باب الإمالة والخط أيضاً، وما ذكره المؤلف لا يتقرر إلا في الثلاثى المجرد أما المزيد فيه فلا

(٢) مثاله فَتيان في فتى وعصوان في عصا وربما سُمع فيه الأمران فترتّب عليه الخلاف في الألف، كما في دم فيمن قال إن أصله دما مقصوراً وهو قولُ الأكثرين فيما حكاه الزجاج فجاء في التثنية دموان قال الشاعر

فَطُلَّ لَعَمْرى فى الوغى دمَواهُمَا

وجاء فيه الياء في قول الشاعر وهو على بن بدال بن سليم وقيل لغير

فَلَوْ أنَـا عَلَى حجـر ذُبحْـنـا جرى الـدَّمْيـان بالـخبـر الْيـقين

(٣) يقول في قناة قنوات وفي فتاةٍ فتيات وفي قطا قطوات فإن الألف رُدَّت إلى أصلها في الثلاثى

(٤) تقول أغزيت وغازيت وفي الاسم معريان وملهيان ومصطفيان. وأما مذروان فإنما لَم تنقلب واوه لأنه بُنى على التثنية إذ لا يفرد واحده، فيقال مذْرى

(٥) مثال الأول الطّوى ومثال الثانى الوغى

(٦) عُرف كون الألف في عصا من الواو بقولهم عَصَوْتُ بالعصا وفي رحى بالياء بقولهم رحَيْتُ بالرّحى وفي الهدى عن الياء بقولهم هديت وفي قَفًا من الواو بقولهم قَفَوْتُ

(٧) كون الألف في متى وبلى عن الياء بسماع الإمالة فيهما فعلى هذا لو ثَنَّيْت لقلت متيان وبليان ولو صرَّفت الفعْل من حُبْلَى لقلت حَبْلَيْتُ لأجل الإمالة

(٨) استثنى الإمالة، لأن الفعْل قد يمال منه ما كان من الواو نحو دعا وغزا؛ لأن ألفة قد تصير ياء في مثل دُعى وغُزى

مَصْدرَيْن (١) .

وَيَخْتَصُّ الفِعْلُ المَاضِى مِنْهُ بأنَّ ذلِك يُعْرَفُ فيهِ بالمُضارِعِ عَارِياً مِنَ العَلاَمَةِ (٢) وَبإلحَاقِ عَلاَمَةِ التَّثْنية وجَمْعِ المُؤنَّثِ فيهِ أَوْ فى المُضَارِعِ (٣) .

---

(١) يظهر كون الألف عن واو فى غَزا بقولك فى المصدر غَزْواً وغزوةً وعن الياء بقولك رمى رَمياً وَرَمْيَة .

(٢) فَعَل بفتح العين إذا كان من ذوات الياء لا يأتى إلا على يَفْعِل بكسر العين نحو رَمَى يَرْمِى وهوى يَهْوى وباع يبيع ، وإن كان من الواو جاء مضارعه على يَفْعُل بالضم ، وأما أَبى يَأْبَى فلَيس بأصلٍ وإنما جاء لأجل حرف الحلق فى أوله ، وقوله عارياً من العلامة يَعْنى عن علامة التثنية والجمع .

(٣) كقولك رَمَيا وَدَعَوا فَتَمْتَازُ ذواتُ الياء من ذوات الواو باتصال ضمير المثنى أو علامته فى الماضى ويستويان فى الجمع المذكر فإنك تقول : دَعَوْا وَرَمَوْا وإنَّما يظهر الفرق فى جمع المؤنث السالم نحو رَمَيْنَ وغزوْنَ أو فى المضارع نحو يَرْمِينَ ويغْزُونَ

بَابُ (تَخْفِيفِ الهَمْزَةِ)

تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ [١] الثَّانِيَةِ بِقَلْبِهَا إلى مُجَانِسِ الحَركةِ الَّتى قَبْلها [٢]، وَالْمُتَحَرِّكَةِ السَّاكِن ماقبلَها [٣] وليسَ لمجرَّدِ المدِّ وَاللِّين [٤] بإِلْقَاءِ حَركتها على مَاقَبْلَهَا [٥] وحَذْفها فى الأَشْهَرِ [٦] وإِنْ كانَتْ لِمُجَرَّدِ المدِّ وَاللِّينِ [٧] وليسَ أَلِفاً [٨] بقَلْبها إِلَيْهِ وإِدْغَامِهِ فِيهَا [٩].

وَتُقْلَبُ واوا إِنْ كَانَتْ مفْتُوحةً مَضْمومًا مَاقَبْلَهَا [١٠]، وَياءً إِنْ كانَتْ مفْتوحةً مكْسُوراً ماقبلَها [١١]، وَما سِوَى ذَلِكَ فَهِىَ فيهِ بَيْنَ الحَرْفِ الَّذِى مِنْهُ حَركتها وَبيْنَ الهَمْزَةِ [١٢].

---

(١) التخفيف لغةُ قريش أكثر أهل الحجاز لا ستثقالها ؛ إذ مخرجها من أقصى الحلق يشبه التَّهَوُّع وقيس وتميم تحققها كغيرها من الحروف وهو الأصل والقياس وَالتخفيف استحسان ، ولا تخفف مبتدأة إلاَّ أنْ تُلقى حركتها على ما قبلها من الساكن ثم تسقط نحو مُرابْنَ ، وإن كانتَ همزة وصل سقطت عند الاتصال ولا تكتب مبتدأة إلا بالألف على كل حال بأى حركةٍ تحركَتْ .

(٢) مثاله : كاس وبير ومومن وكذلك فاس وراس ويوتون ويومنون وذيب .

(٣) مثل خِبْء ودِفْء .

(٤) استظهر رحمه الله تعالى على مثل خطيئة .

(٥) مثاله الخبء والدفء وكهيئة والمسىء .

(٦) استظهر على لغة من يقول المرأة والكمأة .

(٧) مثاله خطيئة ومقروء .

(٨) استظهر على مثل هناءة لأن تسهيلها هنا بَيْنَ بين .

(٩) يقصد بقلب الهمزة إلى حرف المد واللين التى قبلها وإدغام الحرف الذى قبلها فيها مثل خطيئة تقول خَطِيَّة وَمقروء تقول مَقْرُوٌّ .

(١٠) مثاله جُوَن فى جُوْنَةٍ (الجونة بفتح الجيم الشمس وبضمها السواد والجمع جُوَن)

(١١) مثاله مير جمع مِئْرةٍ وهى الحقِد والفساد بين القوم ورأيت مقرئك تقول مُقْرِيَك .

(١٢) مثاله رئم تقول ريم ولؤم تقول لوم وَسأل تقول سال .

وخَالَف الأَخفشُ فى المَضمُومَةِ المكْسُور مَاقبْلَهَا فقلبَها يَاءً[1] .

---

(١) يقصد أن الأخفش خالف فى جعل المضمومة المكسور ما قبلها ياء نحو مقرئك ؛ لأن همزة بين بين تشبه الساكن وليس فى الكلام كسرة بعدها واو ساكن .

واعلم أن الخط تابع للتسهيل ، فالمكسورة المضموم ما قبلها تكتب بالياء نحو سُئِل وسُئِم على قول سيبويه ، والأخفش يكتبها واو نحو سُؤِلَ وسُؤِم ، والمضمومة المكسور ما قبلها تُكتب عند الأخفش ياء وعند سيبويه واو ، فإن وقع ما بعدها واو حَذَفْتها فى الخط على مذهب سيبويه لاجتماع الواوين .

وأما البدل فى نحو مِنْسَأة ونحو قول الشاعر وهو حسان بن ثابت :

سَأَلَتْ قُرَيشٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ قُرَيْشٌ بِمَا جَاءَتْ ولَمْ تُصِبِ

فعلى إبدال الهمزة فى سالت وهو ليس على لغة من قال سال يسال كخاف يخاف وهما يتساولان ولأن البيت لحسان وليست لغته وقول الفرزدق .

رَاحَتْ بِسَلْمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَىْ فَزَارةُ لا هَنَأَكِ المَرْتَعُ

فعلى إبدال هَنَاكِ ضرورة وكان حقها أن تُجْعل بين بين لأنها متحركة .

بابُ (المَقْصُورِ)

المقْصورُ الْمَقِيسُ : كُلُّ مَصْدَرٍ لِفِعْلٍ مُعْتَلِّ اللَّامِ قَبْلَ آخِرِه نَظِيرُه مِنَ الصَّحِيحِ مفتوح .

وكلُّ مَصْدَرٍ لِفِعْلٍ كذلِكَ إنْ كَانَ مَزِيداً فى أَوَّلِهِ مِيمٌ (٢) أَوْ لَيْسَ كذَلِكَ (٣) .

وكلُّ فِعْلٍ صَحَّ لمصْدَرٍ كذلِك إذَا كانَ مزيداً فى أَوَّلِه مِيمٌ .
وَكذلك اسْم المفْعُولِ والزَّمانِ والمكَانِ (٤) والفِعِّيلَى للمُبالَغَةِ (٥) .
وفُعَلٌ وَفِعَلٌ جمْعاً مُعْتَلَّ اللَّامِ (٦) ، وفُعَالَى وَفَعَالَى وفَعْلى جَمْعاً (٧)

---

(١) ليس هذا حدا للمقصور بل هو تعريف للمقيس منه ، فالمقصور على ضربين : مقيس وغير مقيس ، فالأول هو الذى توضع له الضوابط والثانى مأخذه السماع والنقل نحو الْعَشَى والصَّوَى والصَّدَى ؛ لأن نظائرهن من الصحيح الحَول والعرق والعطش ، وهكذا كل مصدر ماضيه على فَعِل بكسر العين واسم الفاعل على أفْعَل أو فعلان أو فَعِلٍ فإن مَصْدَرَهُ فَعَل ، فإن اتفق أن كان معتل اللام فيفتح ما قبل الآخر فيكون مقصوراً ، فالعشى من عَشِيَ فهو أعْشى وهو على مثال حول ، والطوى مِنْ طوى يطوى فهو طَيَّان وهو مثال عطش فَهُوَ عطشان . والصدى من صَدِى فَهو صدٍ وهو على مثال فَرِقَ فَهُوَ فَرِقٌ (فرق فرقا جزع واشتد خوفه) .

(٢) مثاله مَغْزَى وَمَلْهى .

(٣) مثاله عَمَى وَرَدَى لأن نظيره من الصحيح صلع وخور وعطش .

(٤) مثاله مُعْطَى ومُشْتَرى ومُسْتَلْقَى .

(٥) مثاله الخِلِّيفَى والخِطِّيئَى وعرف قَصْر هذا بالسماع والحمل على الأكثر ، وحكى الكسائى فيه المد قال . يقال ما فعل ذلك إلا خِصِّيصاءُ قومك وأمرهم فَيْضُوضَاء بينهم والقصر هو المشهور .

(٦) فُعَل : جمع فُعْلة نحو عُرْوَةٌ وعُرَى ورُشْوَة ورُشَى . فِعَل نحو فِرْيَة وفِرى وجِزْيَة وجزَى ونظيرهما من الصحيح ظُلْمَة وَظلَم وَقِرْبَة وقِرب .

(٧) فُعَالَى : مثاله كُسَالى ، فَعَالَى . مثاله حَبالَى ، فَعْلَى : مثاله جَرْحَى وصَرْعَى وأمَّا قولهم حلفا وطرفا فهذا اسم جمع لا جمع .

مُطْلَقاً [١] وكُلِّ فَعْلى مُؤنَّث فَعْلانِ [٢] لاتَلحقُهُ الهَاءُ [٣] ، وفُعْلَى مُؤنَّث الأَفْعلِ [٤] وَفَعَلَى [٥] .

وَمـا جَمْعُـهُ مِنَ الْمُعْتَـلِّ عَلَى أَفْعَالٍ [٦] فالأَظْهَـرُ أنَّ وَاحِـدَهُ مقْصُورٌ [٧] ، وَمادُونَ هَاءِ التأنيثِ مِنْهُ الأَلِفُ [٨] فَجَمْعُهُ بحَذْفِ الهَاءِ مَقْصُورٌ [٩] .

---

(١) سواء كان المفرد مذكرا أو مؤنثا ، أو كان جمعاً بمعنى فاعِل أوْ بمعنى مفعول نحو مريض وَمرْضى ، أوْ كان صحيح اللام أو مُعْتلَّهُ ؛ لأن ما قبل حرف العلة فى هذا كله مفتوح ولا يتعرف هذا من النظير .

(٢) هذا سماعى : سكران وَسكْرى وغضْبان وغَضْبى وعطشان وعَطْشى .

(٣) استظهر على فَعْلان الذى تلحقه الهاء مثل ندمان وندمانة .

(٤) مثاله : الصُغْرىَ والأصغر والكُبرى والأكبر والفُضلى والأفضل .

(٥) نحـو جَمزى (وهو الحمار سريع العدو) وَبَشَكى (يقال امرأة بَشكَى أى خفيفة سريعة) .

(٦) مثاله أرجاء وأقفاء .

(٧) لأن بعضهم يمد القفا على أن الجمع أقفاء وإنما الأظهر فيه أن يكون واحده مقصور .

(٨) مثاله قَطاة وحَصَاة وَنواة وَدَواة .

(٩) قَطى وحَصى ونَوى ودَوى .

هذا كله من المقصـور المـطرد المقيس ، وأما الذى لا يعلم إلا من جهة النقل والسماع فلا مجال للقياس فيه ، وذلك نحو الرَّحى وَالْوَجَى ؛ لأن هذا لو مُدَّ لما خرج عن نظائره ، وكذلك قصره لا يخالف القياس ؛ إذ ليس له أصل مطرد يُحْصل عليه فى القصـر أو المد ، أى ليس باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصورا ، ولا قبل آخره ألف فيكون ممدودا فيرجع فيه إلى تحكم السماع .

الْمَمْدُودُ الْمَقِيسُ : كُلُّ مَصْدرٍ لِفِعْلٍ مُعْتَلِّ اللَّامِ زائِدٍ عَلَى ثلاثةِ أحْرُفٍ قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ أَلِفٌ [١] ، وكلُّ جَمْعٍ لِلْمُعْتَلِّ اللَّامِ عَلَى فِعَالٍ أو أَفْعَالٍ [٢] ، وكلُّ مَا كانَ مِنَ الْأَصْواتِ مضْمُومَ الْأَوَّلِ ثَالِثُهُ أَلِفٌ [٣] ، وكُلُّ فَعْلَاءَ أفْعَل [٤] وكُلُّ جَمْعٍ عَلَى فُعَلَاءَ [٥]

---

(١) الممدود : ما فى آخره هَمْزة قبلها ألف سواء كانت أصلا أو غير أصل وهو أيضـا على ضربين مقيس وغير مقيس ، فالمقيس منه ما كان له نظير من الصحيح يُعرف به قبل آخره ألف.نحو الإعطاء ونظيره من الصحيح الإكرام ، وقياس مصدر أَفْعَل إِفْعَال وكذلك الرِّماء ونظيره الطِّلاب وهو مصدر فاعَل وقياس فاعَلَ فِعَال وكذلك الاشتراء ونظيره الافتتاح وهو مصدر افتعل افتعالا ، والاحْبِنْطَاء وهو الرجل السمين القصيـر البـطين والممتلئ جوفه غَيْظاً ؛ لأن نظيره الاحرنجام ، لأن قياس مصدر افْعَنْلل افْعِنْلال وبالجملة فكل مصدر أَفْعَل معتل اللام أو فى أوله هَمْزَةُ الوصل أو كان الفعل على فاعَل نحو رامى وما كان من المصادر صوتا نحو الدعاء أو كان على تِفْعَال نحو تِلْقاء فهو ممدود .

(٢) مثاله دماء وأَقْفاء وتحتاج فِعَال إلى تقييد بأن يقال : ليس جمعا لِفِعْلة نحو فِرَى أو لِفُعلة نحو رُشا ، وليس من الجمع قولهم أَضْحَاة وأَضْحَى ؛ لأن هذا مختلف فيه عند العرب بين أن يكون جمعا أو جنسا .

(٣) هو نحو الدعاء والثغاء (وهو صوت الغنم والظباء) والرُّغاء (وهو صوت البعير والضبع والنعام) والعُواء (صوت الذئب) ؛ لأن نظائرها النباح والصراخ والصياح .

(٤) مثاله : حمراء أحمر وسوداء أسود وكذلك كل ما كان من الصفات مؤنث أفعل لا تلزمه الألف واللام ولا تدخله تاء التأنيث . وهو بمعنى أَفْعَل من كذا .

(٥) مثاله شعراء وَوُدَدَاء وكُرَماء .

أو أفْعِـلَاء (١) ، وكُـلُّ ما جَاءَ جَمْعُـهُ على أفْعِلَةٍ مُعْتَلّ اللّام فَواحِدُه مَمْدُودٌ (٢) فى الأمْرِ العَام (٣) .

---

(١) مثـاله أشياء وأصدقاء مما واحده على فَعِيل مضاعفا أو معتلا فجمعه على أفْعِلَاء أو فُعلاء وَهَمْزَتُهُ للتأنيث نحو شديد وأشِدَّاء وظريف وظرفاء ، وجاء فى المؤنث منه حرفان قالوا سفيه وسُفهاء ونقيرة وفقراء وأما خُلفاء فجمع خليف لاجمع خليفة .

(٢) مثـاله قِباء وأقبية وكِساء وأكسية ونظيره قِذال وأقذية (وقذال الفرس مقعد سيرى اللجام خلف الناصية) وخمار وأخمرة .

(٣) وقد شذ نحو ندى وأندية ورَحى وأرحية وعنه احترز بقوله فى الأمر العام ، وقيل إنه جُمع أولا على نداء ثم جمع نداء على أندية فأندية جمع الجمع ، وقيل هو فى الشذوذ نحو نجد وأنجدة .

وأما الذى يعرف بالسماع من هذا فهو الذى لا نظير له من الصحيح نحو الجفاء والإباء وغير ذلك مما ليس للقياس فيه مجال .

بَابُ (الْمُؤَنَّثِ وَالمُذَكَّرِ)

الْمُؤَنَّثُ الَّذِى لَا علامةَ فيهِ (١) ، يُعْرَفُ كونُه مُؤَنَّثًا : بالإشَارة إلَيْهِ (٢) ، وبإضمَاره (٣) وَبِإلْحاقِ عَلامة التَّأنيثِ فى فِعْلِهِ (٤) أو نَعْتِه (٥) ، أو الحَال مِنْهُ (٦) ، أو فى مُصَغَّرِهِ (٧) أو فى خَبَرِهِ (٨) ، أو بعُرُوِّ عَدَدِه مِنْهَا فيما دُونَ الْعَشْرَةِ (٩) فى الأَعْرَفِ (١٠) ، أوْ بجمْعِهِ عَلَى أَفْعُلٍ إذا كَانَ

---

(١) يعنى من غير الحقيقى ؛ لأن الحقيقى يعرف بمعناه تذكيره وتأنيثه إلا ما كان من ذلك فى الأجناس فقد لا يَجْرِى فيه اللفظ على حكم المعنى نحو الغنم للذكور والإناث وهو مؤنث وكذلك الإبل والخيل وكذلك حية ذكر وحية أنثى وحمامة ذكر وحمامة أنثى .

(٢) مثاله قولك هذه دار .

(٣) مثاله رأيت دارا هى أوسع دار .

(٤) مثاله اتسعت الدار .

(٥) مثاله هذه دارٌ واسعةٌ .

(٦) مثاله شاهدت الدارَ واسعة وأبصرت الشمس مشرقةً .

(٧) مثاله هذه شُمَيْسة وَأُرَيْضة .

(٨) مثاله : الدار واسعة والشمس طالعة .

(٩) مثاله ثلاث أدور وأربع أعين وثلاث دور وأربع شموس وخمس مجانبق .

(١٠) احترز عما شذ من ذلك للضرورة أو لضربٍ من التأويل كقول الشاعر وهو عمر بن أبي ربيعة .

وَكَـانَ مِجَنِّـى دُونَ مَنْ كُنْـتُ أَتَّـقِى ... ثَلَاثُ شُخُـوصٍ كَاعِبَـانِ ومُعْصِـرُ

والأصل أن يقول ثلاثة ؛ لأن الشخص مذكر ، وإنما حُمِلَ على المعنى ؛ لأن المراد من الشخوص ما فسره من الكاعِبَيْنِ والمعْصر . وقال الآخر وهو النواح :

وإنَّ كِلَابًـا هَذِه عَشْـرُ أَبْـطُنٍ ... وَأَنْـتَ بَرِىءٌ مِنْ قَبَـائِلِهـا الـعَشْـرِ

وهو فى الشذوذ نظير قول بعضهم أتته كتابى فاحتقرها أراد الصحيفة .

عَلَى أَفْعُلٍ إذا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ثَالِثها لِينٌ فى الأَعْرَفِ [1] وَما فيهِ الهَـاء علاَمـةٌ ، فقـدْ تكُونُ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المذكَّرِ وَالمؤنَّثِ فى الصِّفـةِ [2] وَفى الاسْمِ [3] ، وَبيْنَ الواحدِ وَالجِنس [4] وبالعَكْسِ

---

(١) مثاله : عقاب وأعقب وشمال وأشمُل وَيَمِينٌ وَأَيْمُن ، واستظهر بقوله فى الأعرف على ما جاء فى مثل قول الراجز وهو رؤبة .

خَتَّى رَمَى مَجْهُولَةً بالأَجْنُنِ

فى جمع جنين وهو مذكر وجاء أيضا مكان وأمكن .

(٢) نحو قامت فهى قائمة فتقول قائم وقائمة وصائم وصائمة هذا فى الصفات .

(٣) أما فى الاسم فمثاله امرؤ وامرأة وكذلك شيخ وشيخة وإنسان وإنسانة وليس بمطرد كالأول بل هو مسموع . قال الشاعر وهو من المولدين :

إِنْسَـــانَـــةٌ فَتّـــانَـــةٌ بَدْرُ الـدُّجَـى مِنْـهـا خَجِـلْ

وقال آخر وهو أوس بن غلفاء الهُجَيْمِى .

ومُـركَّـضَـةٌ صَريـحِـىٌّ أبُـوهـا يُهَـانُ لَهَـا الـغُـلاَمَـةُ وَالـغُـلاَمْ

(٤) نحو تمرة وتمر وضربة وضرب ودرة ودر .

وهُوَ قَلِيلٌ(١) وَبَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ (٢) ، وَلِتَأْكِيدِ الصِّفَةِ(٣) وللعُجْمَةِ(٤) وللنَّسب(٥) ولهُمَا(٦) ، وَلِتأكِيدِ مَعْنَى الجَمْعِ(٧) وَلِتَأْكِيدِ مَعْنَى التَّأنيثِ(٨) ، وَلِتَأْنِيثِ اللَّفْظِ(٩) وَإِمَّا لِلْعِوَضِ(١٠). وَمَاعلَامَةُ التَّأْنِيثِ

---

(١) وأما العكس فهو الكمأ (نبات) نلواحد وكمأة للجنس وَلَمْ يأت إلا فى ألفاظ محدودة . اختلف منتجع وأبو خيرة فقال منتجع كمأ واحدة وكمأة جمع وقال أبو خيرة بالعكس فمر بهما رؤبة فسألاه فوافق منتجعا فى أن كمأ للواحدة .

(٢) مثاله درة ودر إذا كان درٌ جمعا وكذلك جمَال للواحدة وَجمَالة للجماعة وكذلك شاربة وسابلة والواحد شارب وسابل ومنه البصرية والزبيرية ، والقياس أن يكون جمال للجمع وجمالة للواحد ؛ إلا أن هذه من الصفات الغالبة للجماعة أى جماعة سابلة ، وحقها أن تكون من صفات الواحد نحو ضاربة لكن لكثرة وصف الجماعة بها صار تفهم منها الجمعية عند حذف الموصوف خلاف ما يفهم من ضاربة من الوحدة فأجرى ذلك مجرى كمأة وكمأ .

(٣) هذه التى يقال فيها إنها للمبالغة ؛ لأنها لا تكون إلا فى الوصف المتناهى فى ذلك المعنى ولا يختص ببناء دون بناء نحو علاّمة ونسّابة وَراوية وبصيرة كما فى قوله تعالى : « بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ » (من الآية ١٤ من سورة القيامة) فقوله للتوكيد يعنى للتكثير والمبالغة وهذه التاء لا تلحق صفات الخالق سبحانه وتعالى ؛ لأنها توهم التأنيث فى الجملة وهو نقصٌ وكذلك قد يؤول الواحد بالجماعة ، فإذا قال رجل علامة فكأنه قال جماعة كأنه اجتمع فيه ما افترق فى جماعة .

(٤) يعنى أن التاء تدل على أن أصل الكلمة من أوضاع العجم وأنها مما عُرّبت نحو جواربة وموازجة (جَمْع مَوْزَج وهو الخف أو الجورب) .

(٥) مثاله : المهالبة والأشاعثة والأصل مهلبى وأشعثى .

(٦) وأما التى لهما فنحو سيابحة (جمع سبيحى وهو خادم القبيلة أو السيد) لأن معنى « السَّبْحِيُّونَ » قوم من العجم ومنه معنى النسب والعجمة معا .

(٧) نحو التاء اللاحقة فى حجارة وذُكارة وصُقورة وهى على ضربين مطرد وغير مطرد فالمطرد نحو أفْعِلَة وفِعْلَة وغير المطرد فعالة وفعُولة .

(٨) أما تأكيد التأنيث فمثاله : ناقة ونعجَة وأُغنى انفراد المؤنث فى هذا النوع باسم غير اسم المذكر يُغْنى عن تاء التأنيث كما أغنى عن ذلك فى عَناق فكان يقال ناق ونعج ولكنهم زادوا التاء لتأكيد ما دلا عليه دون هاء التأنيث لو نطقوا بهما كذلك .

(٩) مثاله ظُلمة وغُرفة وغمامة وسحابة .

(١٠) أما التى للعوض فنحو زنادقة فالتاء عوض عن تاء مفاعيل والأصل زناديق وفرازين (الفرزان الشطرنج) لأنه جمع فِرزان وزنديق ويعنى بالعوض أنهما يتعاقبان =

فيهِ الألِفُ المَقْصُورَةُ : فَعَلَى (١) وفُعَلى (٢) وفُعْلَى (٣)

= فإذا ثبتت إحداهما لم تثبت الأخرى وصارت التاء التى تدخل على مفاعل على خمسة أوجه : العُجْمَة نحو جواربة والنسب نحو المهالبة وهما نحو سيابحة والعوض نحو زنادقة ولتوكيد معنى الجمع نحو صياقلة .

(١) أما فَعَلَى بفتح الفاء والعين فلا تكون ألفه إلا للتأنيث ومؤنثها ضربان : اسم مثل أجَلى ودَقَرى وبرَدَى ، فأجَلى عَلَمٌ لموضع فيه مرعى ودقرى اسم لروضة وبردى نهر بدمشق ، والثانى صفة نحو جَمَزى وبَشَكى ومَرَطى يقال جمل جَمَزَى أى سريع وناقة بَشَكى أى خفيفة الْمَشْى والمرَطى السريعة أيضا .

(٢) وأما فُعَلى بضم الفاء وفتح العين فلا تكون ألفها إلا للتأنيث أيضاً قال ابن خالويه فى كتاب ليس : إنه ليس فى كلام العرب فُعَلَى غير ثلاثة ألفاظ شُعَبَى اسم موضع فى بلاد فزارة قال الشاعر وهو جرير بن عطية :

أعَبْداً حَل فِى شُعَبَى غَرِيبًا ... أَلُؤماً لا أبالَكَ واغتِرابَا

وأدمى اسم موضع وَالأرَبى الداهية قال الشاعر وهو ابن احمر :

فَلَمَّا غَسَا لَيلى وأيقَنْتُ أنها ... هِىَ الأُرَبى جَاءت بأمّ حَبَوكَرى

ويُعترض على ابن خالويه بقولهم : أرنَى بالنون لحب يُجبّن به اللبن وجُنَفى لموضع وجُعَبَى لعظام النمل .

(٣) فُعْلَى : بضم الفاء وسكون العين لا يكون ألفه إلا للتأنيث أيضاً وهى إما أن تكون اسما أو صفة ، والاسم إما مصدر نحو الرُّجْعَى والبُشْرىَ وَإمَّا غيرُ مَصْدَرٍ نَحْوَ البُهْمى (اسم لِنَبْت يطلق للواحد وللجميع وواحدته بهماة) والحُمَّى وحُزْوَى علم لموضع ، والصفة إما مؤنث أفعل أو ليس فالأول مثل الصُّغرى والكبرى ، والثانى مثل حُبْلَى وخُنْثَى ومؤنثه فيه الألف واللام نحو الفُضْلى والفضليات وبالاضافة نحو فُضْلَاهُنَّ وفى الأمر العام احترز عَنْ ألفاظٍ شذت فأجْريت مجرى الأسماء فلم تقترن بها من ولا غيرها كقول العجاج :

فِى سَعْى دُنْيا طَالَمَا قَدْمُدَّتِ ... حَتَّى انقَضَى قَضَاؤهَا فأدَّتِ

ومثلها قول الشاعر وهو المرقش الأكبر ونُسب إلى بشامة بن حَزْن :

وَإنْ دَعَوْت إلَى جُلّى ومَكْرُمَةٍ ... يَوماً سَرَاة كِرَام النَّاس فَادْعِينَا

وقرأ بعضهم : « وقُولوا لِلنَّاسِ حُسْنى » (من الآية ٨٣ من سورة البَقرة) مُمالاً وهى قراءة الحسَن ، فيمن جعله صِفة لموصوف محذوف أى مقالة حسنى ، وأما من جعله مصدرا كالرجعى فليس من هذا .

وفَعْلَى (١) وفِعْلَى (٢) وَفَعَلَى (٣) مِنَ الأَبْنِيَةِ المُخْتَصَّةِ بِهِ .

وفُعْلَى (٤) ضَرْبان : مُؤنَّثُ أَفْعَل ومَا ليس إِيَّاهُ ، فما لَيْسَ إيَّاهُ مصْدَرٌ وغَيْرُ مَصْدَرٍ ، وَمُؤَنَّثُهُ تَلْزَمُهُ الألِفُ وَاللاَّمُ أو الإضَافَة كَمُذَكَّرِهِ فى الأَمْرِ العَامِ .

وفَعْلَى (٥) مُشْتَرَكٌ ، وَالمُؤنَّثُ مِنْهُ يكُونُ مَصدراً وغَير مصْدَرٍ ، وغَيْرُ المصدَرِ يكُونُ وصْفاً وغَيْرَ وصْفٍ ، وَالوصْفُ مُؤَنَّثُ فَعْلَانِ ، وَمَا ليس كذَلِكَ جَمْعٌ وغير جَمْع ، وفِعْلَى (٦) مُشْتَرَكٌ وَالْمُؤنَّثُ مِنه يكُونُ مَصْدراً وغير مَصْدَرٍ وغَيْرُ الْمَصْدَرِ جَمْعٌ وغَيْرُ جَمْعٍ .

---

(١) فَعْلَى : بفتح الفاء وسكون العين مشترك ولا يختص بالمؤنث والتى ألفه للتأنيث على أوجه أحدها : أن يكون اسما وهو على ضربين : مصدر وغير مصدر فالمصدر نحو الرَّعْوَى من ارعويت والنَّجْوَى واللوْمَى ، وغير المصدر علم وغير علم فالعلم نحو سَلْمى وَرَضْوَى وَعَـزى ، وغير العلم نحو جَرْحَى وَقَتْلَى جمع جريح وقتيـل ، وغير الجمع نحو الدَّعْوَى ، والصفة منه على ضربين مؤنث فَعْلان نحو سكران وسكرى وغضبان وغَضْبى وماليس كذلك شَرْوَى بمعنى مِثْل وناقة شَكْرَى أى كثيرة اللبن ، وأما التى لغير التأنيث فنحو عَلْقَى (نبات يكون واحدا وجمعاً) وأرطى والـدليـل على أنهـا ليست للتأنيث أنها تُنوَّنُ وتلحقِ التاء فيقال علقاةٌ ، وإذا ليست للتأنيث ولها أصل تلحق به . بخلاف قَبَعْثَرى فتكونُ للإلحاق .

(٢) فِعْلَى : بكسر الفاء وسكون العين لا يختص أيضا ، أما التى للتأنيث فقد تكون مصدرا كالذِّكرى وغير المصدر جمع نحو حِجْلى (جمع للحَجَل بفتحتين وهو اسم لطائر) وظِرْبَى (ظِربى جمع لظَربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسم لدويبة) فى جمع الحجـل والـظربـان ، وغير جمع نحو الشِيزَى فى اسم شجر وَالدِّفْلَى (نبت مر) والذِّفرى فيمن لم ينون وهى التى تَعْرَقُ من البعير خلف أذنه ، وأما التى لغير التأنيث فضـربـان اسم كَمِعْزَى وَذِفْرَى فيمن نوَّن وصفة نحو رجل لِيصَى وهو الذى يأكل وَحْـدَهُ ، وعزهِىٌ فيما نقله ثعلب ولم يثبته سيبويه صفة إلا مع التاء (الكتاب ٢ : ٣٢١) وقال فى ضِيزَى ومِشْيَةٌ حِيكى أنه فى الأصل فُعْلَى وإنما كسرت الفاء لتسلم الياء لأنه منْ ضَازَ يضيز وحَاكَ يحَيك .

(٣) بفتح الفاء والعين .

(٤) بضمّ وسكون العين .

(٥) بفتح الفاء وسكون العين .

(٦) بكسر الفاء وسكون العين .

بَابُ (الْمَفْعُول مَعَهُ)

٦٠ /الاسْمُ الَّذِى يَنْتَصِبُ مَفْعُولاً مَعَهُ (١) إمَّا وَاجِبٌ فيهِ ذَلِكَ (٢) ، وَإمَّا مُخْتَارٌ فيهِ ذَلِكَ (٣) ، وإمَّا وَاجِبٌ فيهِ الرَّفعُ (٤) ، وَإمَّا مُخْتَارٌ فيهِ الرَّفْعُ (٥) ، وَإمَّا مُخْتَارٌ فيهِ الجَرُّ (٦) ، وَإمَّا مُخْتَارٌ فيهِ النَّصْبُ بوجْهٍ آخَرَ

---

(١) المفعول معه هو الاسم المنصوب بالفعل أو معناه بتوسط الواو المقدّرة بمعنى مع وقال ابن برى : « الواو على معناها من العطف لكنها تقتضى مع ذلك المعيّة فى الفعل والمشاركة فيه » وواو العطف لا تقتضى إلا المشاركة فقط فلم تتمخض هذه الواو للعَطف حيث لم يشترك الثانى فى إعراب الأول .

(٢) مثاله : جلست والساريةَ واستوى الماءُ والخشبةَ وكذلك قَوْلك مالك وزيداً ؛ لأن الاسم الظاهر لا يُعطف على المضمر المخفوض إلا بعد إعادة للخافض قال الشاعر وهو مسكين الدارمى :

فَمالَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ … وَقَدْ غُصَّتْ تُهَامَةُ بالرِّجَالِ

وقال آخر :

إذا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا … فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

(٣) مثاله ما صنعت وأباك ؛ لأنَّ رفْعَ أبيك عطفا على المضمر فى صنعت لا يجوز ؛ لأنه ضَميرٌ متصل مرفوع غير مؤكد ، وكذلك لو رفعت فى قولك أنتَ تَسِيرُ والنيلُ لأوهمتَ أن النِّيلَ يسير والنيلُ يَجْرِى لا يسير ، وإنما جُعل هذا مختارا ؛ لأنه يجوز العطف على ضعفٍ كقول الشاعر وهو عمر بن أبى ربيعة :

قُلْتُ إذْ أقْبَلَتْ وزهْرٌ تهَادَى … كنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

(٤) مثاله كل رجل وضيعتُه وكلُّ شاةٍ وَسخْلتُها .

(٥) مثاله : ما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقَصْعَةٌ من ثريد ، وقد اختير الرفع ؛ لأنه لم يتقدم فِعْل صريح ، والإضمار على خلاف الأصل فكان الرفع أولى . قال الشاعر وهو المخيل السعدى :

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِى خَلَفٍ … مَا أنْتَ وَيْبَ أبِيكَ والْفَخْرُ

ويجوز النصب على تأويل ما كُنْتَ أنت وعبدَ الله ، وكيف تكون وقصعةً من ثريد قال سيبويه : « لأن كُنْتَ وتكون يقعان هنا كثيراً » (الكتاب ١ : ١٥٣) .

(٦) مثاله : ما شأن عبد الله وأخيه يَشتمه فالجرُّ هو الوجه ، وقد سمع من العرب ما شأن قيس وَالبرَّ يسرقه بالنصب واختاره بعضهم قال سيبويه : « والتقدير ما شأن =

عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ [1] . وَالعَامِلُ فِيه فِعْلٌ أوْ معْنَاهُ ، وهُوَ مَسْمُوعٌ عَلَى رَأْيٍ [2]

= قيس وملابسة البر يسرقه ويجوز النصب على إضمار كان والجر أحسن » (الكتاب ١ : ١٥٦) .

(١) مثاله نحو قولك مالك وزيداً ؛ لأن نصبه بإضمار الملابسة والجر مع ذلك يجوز على ضعفه وموضعه الشعر .

(٢) هنا مسألتان :

الأولى في الناصب والمختار أنه الفعل أوْ معناه بتوسط الواو وهو قول سيبويه (الكتاب ١ : ١٥) ، وقال الزجاج : الناصب فِعْل مضمر كأنه قال قمتُ وصاحبتُ زيداً قال : « ولا يجوز أن يعمل الفعل الأول ؛ للفصْل الَّذى حصَل بالواو ألا ترى أنه لا يجوز ضربت وزيداً للفصْل ولو كانت الواو للتعدية لَصَيَّرَت الفعل واقعاً بالمفعول وليس كذلك » .

وقال الأخفش : ينتصب انتصاب الظرف ؛ لأنه نابَ عن الظرفية كما أن غير لما ناب عن إلاَّ والاسْم المنصوب بعدها انْتَصَبَتْ . وقال الكوفيون : ينتصب علىْ الخِلاف وهم يعنون أنَ الاسم الثانى غير مشارك للأول فى العامل المذكور إذ لا يقال مثلاً استوى الماء واستوت الخشبةُ ، فما خالفه انتصَب على الخلاف ، والمنصور فى كُتب النحاة هو رأى سيبويه .

أما المَسْأَلة الثانية فى هذا الفصل فهى : هل هو قياسى أم مسموع؟ فالذى عليه أكثر البصريين أنه مقيس لصحة معْناه وكثرة السماع فيه ، وقصره آخرون على السماع .

ومنع بعض المتأخرين أن يكون هذا من المفاعيل الأصلية قال : لأنه لا يقام مقام الفاعل ولايُكنى عنه كما يكنى عن الظرف والمصدر وغيره فألحقَه بالتمييز والتمييز وغيره من المشبهات وهكذا المفعول معه .

واعلم أنه لا يتقدم المفعولُ هنا على الفِعل ولا على الفاعل ؛ لأن العطف مراعى فيه فى الجملة ، ولا يجوز حذف الواو أصْلا كما يجوز حذف الجر للضرورة .

واعلم أن الواوَ هنا قد تقدر بالْبَاءِ كقولك مازلت وزيداً حتى فَعَل تريد مازلت بزيدٍ والأكثر تقديرها بمع والله أعلم .

بابُ (المفعُولِ لَهُ)

المفعُولُ لَهُ هُو عِلَّةُ الإقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ (١) ، وشرْطُ انتصَابهِ عِلَّةً أنْ يَكُونَ مصْدراً وفِعْلاً لِفَاعِلِ الفِعْلِ المعْلُولِ ، وَمُقَارِنًا للفِعْلِ فى الوُجُودِ (٢) غير نَوْعٍ لهُ ، إذْ لوْ كَانَ نوعاً لكَانَ مصْدراً (٣) .

فإن اخْتَلَّ أَحَدُ هَذِه الشُّرُوط فلَابدَّ مِنَ الَّلامِ (٤) .

وَانْتِصَابُهُ بإسقاطِ حَرْفِ الجرِّ عَلى رأْىِ سِيبويهِ (٥) ، وعَلى رَأْىِ :

---

(١) العلة أهم من الغرض ألا ترى أنك تقول : قَعد عن الحرب جُبْناً فعِلَّة القُعُود الجبن ولا تقول غرض القعود الجُبْن ، فكأن الغرض هو العلة المطلوبة والهاء فى له عائدة على الألف واللام ، ويقال له أيضاً المفعول من أجْله ، وهو جواب لِمَهْ ؟ والكوفيون لا يترجمون له وقوله علة الإقدام أى الأخذ فيه .

(٢) اشترط أن يكون من غير لفظ الفعل حتى لا يكون مفعولا مطلقا ، واشتُرط أن يكون فِعلا لفاعل الفِعْل المعلول ؛ لأنه هو الباعث له على الفِعل ، فلابدَّ أنْ يكونَ من أغراضه ومطلوباته .

(٣) اشتُرط أنْ يكون غير نوع له ؛ لأن الذى هو نوع له منتصب انتصاب مصدر الفعل ، نحو قعدت جلوساً وجاء زيدٌ ركضاً ، ولو أريد به المفعول لأجله هنا جىء باللام حتى لايلتبس بالحال أو بالمصدر المؤكد .

(٤) هذه الأمور السابقة شرط فى انتصابه وإسقاط اللام منه ، فإن انتفى شىء منها انتفى المشروط قضية للاشتراط ، فتعود اللام المقدرة ، مثال اختلال الشرط الأول قولهم : جئتك للسمن والثانى جئتك لإكرامك الزائر ، ومثال الاختلال فى الزمان جئتك اليوم لمخاصمتك زيداً أمس ومثال ما هو نوع له قعدت جلوساً .

(٥) إذا انتصب بعد تَوْفية هذه الشروط فلابد من ناصب فقيل : الناصب له الفِعل المتقدم عند إسقاط حرف الجر ، كأنَّ الفِعل تعدَّى إليه باللام فلما سَقطت اللام انتصَب انْتِصَابَ المصدر بنفس الفعل ، وهذا هو رأى سيبويه (الكتاب ١ : ١٨٥ ، ١٨٦) وأبى على الفارس (الإيضاح ١٩٦) .

انْتِصَابُهُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُلَاقِى لَهُ فى المعْنَى [1] . وَيكُونُ مَعْرِفَةً وَنكرةً مُخْتصًّا ، وَلا يكُونُ مُنْجَرًا بِاللَّام إلاَّ مُخْتَصًّا [2] .

(١) والمذهب الثانى انتصب انتصابَ المصادر الملاقية فى المعْنى دون اللفظ من نحو قعدتُ جلوساً وَحَبَسْتُهُ منْعاً وتقدر اللام لبيان المعْنى لا لأجل العمل كما تقدر « فى » فى الظرف ليتّبين موقعه من المفاعيل .

(٢) أما كونه نكرةً فلا خلاف فيه ، وأمّا تعريفُه فقد خالفَ فيه الجَرْمى ويرد عليه السماع قال العجاج :

يَرْكَبُ كُل عَاقرٍ جُمْهُورِ مخافةً وزعلَ المحبُورِ
والهوْلَ من تهوُّل الهبُور

وقال تعالى : « حَذَرَ الموْتِ » (من الآية ١٩ من سورة البقرة) ولأنه مفعول فجاز أن يكون معرفةً كسائر المفاعيل ، والمنجز باللام لا يكون إلا مختصا تقول جئتك لإعظامك ولو قلت جئتك لإعظامٍ لك لم يَجُزْ ؛ لأن الإنسان لا يَقْدُمُ على الفعِل إلا لغرَضٍ معروفٍ عنده .

بَابُ (الحِكَايَةِ)

الحِكَايَةُ (١) تَحْتَوِى عَلى مُفْرَدٍ ومركَّبٍ ، وَالمُرَكَّبُ يَنْقَسِمُ إِلَى جُمْلَةٍ (٢) وَغَيْرِ جُمْلَةٍ (٣) والجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مُسَمًّى بهَا وغَيْرِ مُسَمًّى بهـا ، فَغَيْرُ المُسَمَّى يُحْكَي بِالقَوْلِ (٤) ، وَالقول تُحْكَى بِهِ الجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بعْدَهُ أو جُزْء مِنْهَا عِنْدَ الأَكْثَرِ (٥) مطْلقاً (٦) ، وعند قوم يَجْرُونَ

---

(١) الحكاية هى تأدية اللفظ المسموع على نحو ما لُفظ به اللافظِ مِنْ غَيْر تغْيير أصْلاً ، والغرض منه إزالة اللَّبْس .

(٢) مثاله زيدٌ قائم .

(٣) مثاله تأبط شرا .

(٤) ترويه كما سمعته دون تغيير مثل قولك قرأتُ : « الحَمْدُ لله ربِّ العَالمِينَ » (من الآية ٢ من سورة فاتحة الكتاب) .

(٥) القول هو الجزء الذى تُحكي به الجملة كلها أو جزؤها لفظاً ومعْنى وقد يضمر القول قال تعالى : « والمَلائكةُ يدْخُلونَ علَيْهم مِنْ كُلِّ بابٍ . سَلامٌ عليكُم » (من الآيتين ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد) أى يقولون سَلامٌ عليكمُ وقول ذى الرملة :

سَمِعْتُ النَّـاسَ يَنْتَجِعُـوَن غَيْثًـا فقُـلْتُ لِصَيْـدَحَ : انْـتَجِعِى بِلالاَ

(٦) العرب تختلف فى الحكاية اختلافاً كثيرا ، لكِنَّ المشهورَ أنَّ القوْل هو الَّذى تُحكى به الجملة كلهـا أوْ جُزْؤُهـا لفـظًا ومعْنى أمـا حكـايـة الجملة فكما مثلتُ به « والملائكة يدخلون » وأما حكاية جزء الجملة فكقول امرىء القيس :

إِذَا أقبـلَتْ قلْتُ : دَبَّـاءَةٌ مِنَ الـخُضْـرِ مَغْمـوُسَـةُ فى الغُـدُرْ

وإنْ أدبَـرْت قلتُ : أثْـفِـيَـةٌ ملمـلمَـةٌ لَيسَ فيـهـا أثَـرْ

وإن أعـرضَـتْ قلتُ : سَرْعُـوفَـةٌ لَهـا ذَنَـبٌ خَلفَـهـا مُسْـبَطِرْ

فيرفع « دباءة ـ أثفية ـ سرعوفة « أى هى دباءة وهى أثفية وهَى سرعوفة » على أنها أخبـار لمبتدآت محذوفة والجُمل محكية . وشرح الأبيات : فى الغُدُر : أراد أنَّها نَاعِمَةٌ رطبة كقولك مغموسٌ فى الخير والنعيم وَالدُّباءة القَرْعة شبهها بها لِلَطافَة مقدّمها ورقتهـا ولأنهـا ملسـاء مُسْتديرة المؤخرة ، وأثفية : مدوّرة مجتمعة وقالوا المدوّرة الصلبة : وإن أعـرضت أىْ أمكنتك من النظر إليها ، والسرعوفة الجرادة والجمع سراعيف ، ولم يرد هنا الخفة وإنما أراد الاستواء فى الخَلق ، والمُسبطِر : الطويل الممتد والسرعوفة قليلة اللحم وبذلك توصف الخيل العتاق .

الْقَوْلَ مَجْرَى الظَّنِّ مُطْلقاً [1] ، وعند قوم يُجْرُونَهُ مجرَى الظَّنِّ بثلاثةِ شرُوطٍ منْهَا : أنْ يكُونَ مُعْتمِداً عَلى حَرْفِ الاسْتِفهَامِ مُسْنَدًا إلى المخاطَبِ غَيْرَ مفصُول بيْنَه وَبيْنَ الاسْتِفْهَامِ بغَيْرِ الظَّرْفِ وإلاَّ فهُوَ للحِكَايةِ [2] .

وَيَنْتَصِبُ المُفْرَدُ النائِبُ عَنِ الجُمْلَةِ عِنْد قَوْمٍ كالسَّلام بَعْدَ القَوْلِ مِنْ ضَيْفِ إبْرَاهِيم [3] .

وَالْمُفْـرَدُ لايخْلُو أنْ يكُـونَ ظَاهِـراً أوْ مُضْمَراً ، المضْمَرُ لايُحْكَى باتفاقٍ ، الظاهِرُ ينقَسِم إلى مَعْرِفَةٍ ونكِرَةٍ ، المعْرِفَةُ تنقَسِمُ إلى عَلمٍ وغير عَلَمٍ ، وغَيرُ العَلمِ لايُحكَى باتِّفَاقٍ ، العلَم يُحْكى بمَنْ [4] ، النكرة تُحْكَى بِمَنْ وأى [5] .

---

(١) بنو سليم يجعلون باب قلت مطلقا مثل ظننت فيقولون : قلت زيداً منطلقا مثل قولك ظننت زيدا منطلقا .

(٢) وأكثر العرب يخالفون فى ذلك ، فمنهم من لا يُعمله رأساً ومنهم إذا أعمله اعتبر فيه الشروط الثلاثة التى ذكرها الجزولى ولابدَّ من شرطٍ رابع وهو الاستقبال نحو أتقول زيدًا منطلقاً ؟ ومنهم من يعتبر الخطاب فقط .

(٣) يريد قوله تعالى : « هَلْ أتاكَ حَديثُ ضَيْفِ إبْرَاهِيمَ المُكْرَمينَ ، إذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فقالُوا سَلاماً قَالَ سَلام » (من الآيتين ٢٤ ، ٢٥ من سورة الذاريات) ، وفى نصبه وجهـان أحـدهما : أنه مفعول للقول على المعنى كأنه قال : فذكروا سلاما والجملة محكيـة وسلام مرفوع على وجهين أيضاً على أنه مبتدأ محذوف الخبر أى سلام عليكم أو على أنه خبر مبتدا محذوف اى أمرى سلام .

(٤) يريد أنه لو أنشأ الحكاية ابتداء لم يَجُزْ بل يسبقها كلام ، وَمَنْ سؤال عمن يعقل ويجُوز البدء بمَنْ .

(٥) يقصد أنك لا تذكرها بل يسبقها مَنْ وأى ؛ لأن السؤال عَنْ ذات النكرة لاعَنْ وصفها قال تعالى : « كمَا أرسَلْنَا إلى فِرْعَونَ رَسُولاً . فعَصَى فِرْعَوْنُ الرسُولَ » (من الآيتين ١٥ ، ١٦ من سورة المزمل) وكان الأصل أن يقول مَن الرجل ؟ فاختصر واكتفوا بإلحاق هذه العلامات فإذا قال جاءنى رجلان قلت مَنان ؟ ورأيت رجلين قُلْتَ : مَنَيْنْ ؟ ورجالا قلت مَنِينْ ؟ والنون ساكِنَة ؛ لأنه واقف ، وَمَنْ فى الجميع خبر =

غَيْرُ الجمْلَةِ عَلى قِسْمَيْنِ ، ماتَـرْكِيبُـهُ تَرْكِيبَ الجُمْلَة ومـاَلْيْسَ كذَلِكَ ، فَأمَّا مَا تَرْكِيبُهُ تَرْكِيبَ الجُمْلَة فلا يجُوزُ فيهِ إلا الْحِكَايَةُ (١) ، وَما لَيْسَ كذلِكَ عَلى أقسَامٍ : تَرْكِيبُ اسْمَيْنِ (٢) وَتَرْكِيبُ فِعْلَيْنِ (٣) وَتَرْكِيبُ حَرْفَيْنِ (٤) وَتَرْكِيبُ اسْمٍ وَحَرْفٍ (٥) وتَرْكِيبُ اسْمٍ وصَوْتٍ (٦) (٧) فأمَّا مَاتركيبه تَرْكِيب اسْمَيْنِ فعَلَى ثَلاثَةِ أقسَامٍ : إمَّا عَلَى جِهَةِ الجُمْلَة

= مبتدأ محذوف أى مَن الرجُل الذى ذكرته ؟ ويجوز أن تكون مبتدأ والخبر محذوف أى الرجل الذى ذكرته مسئول عنه ، وإذا قلت رأيت رجلا وامرأة قلت مَنْ وَمَنْهُ ، وأما أى فتعرب فى الحكاية بإعراب المسئول عنه فى الوصل ، فإذا قال : جاءنى رجل قلت : أىٌ ، وإذا قال رأيت رجـلاً قلت أيـاً ، ومـررت برجل قلت أىٍّ وفى التثنية والجمع أيَّانِ وأيُّونَ وَأيَّيْنِ وَأيِّينَ وفى المؤنث أيَّةٌ وفى الوقف يسقط التنوين وتسكن النون كسائر الأسماء .

(١) ما تركيبـه تركيب الجملة نحو : خيرٌ مِنْكَ ومَأخوذُبكَ وَضاربٌ رجُلاً وزَيْدٌ العاقِلُ وَإنْ كانَ اسْماً لُمؤنثٍ لأنَّهُ تنوين حكاية لا تنوين صَرْف فتقولَ : هذه عاقلةٌ لبيبَةٌ ومررت بِعَاقلةٌ لبيبةٌ إذا نُقِلَتْ من مرفوع .

(٢) مثل بعلبك .

(٣) مثاله أنْ تسمى بذهب انطلق .

(٤) مثاله أن ما وأن لا .

(٥) أن تسمى بقولك عن زيد ومن زيد .

(٦) مثاله سيبويه وعمرويه وخالويه .

(٧) مثاله رجل اسمه فتح الباب وبرق نحره .

وَإمَّا عَلى جِهَةِ الإِضَافةِ [1] وإمَّا عَلى جِهَةِ اسْمَيْنِ جُعِلاَ اسْمًا واحِدًا [2]

---

(١) مثاله امرؤ القيس وعبد مناف .

(٢) مثاله : بعلبك وحضر موت .

واعلم أن مِنَ الحكـاية أيضا ما يُرَى من الصور والنقوش على فُصوص الخواتم وغيرها فإن كان فيه صورة أسد قلت : رأيت فى فص خاتمه أسداً ، لأنك رأيت مثال الشخص والمصـور فيه ظرف له . وأما الكتابة فتحكيها فتقول رأيت فى خاتمه أبو طاهر ، حكيت ؛ لأن المراد صانعه أو صاحبه أبو طاهر فترفعه إن كان مرفوعا وتنصبه إنْ كان منصوباً وإنْ كان جملةً حكيتها ، ومن الحكاية قول الشاعر :

وَأصْـفَـرُ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الـمُـلُوكِ   يَلُوحُ فِى وَجْـهِـهِ جَعْـفَـرًا

كأنه كان على الدينار مكتوبٌ جعفرا بالنصْب أى أقصد جعفراً فحكاه ، وقيل إنَّهُ أراد « جعفران » فحذف النون لغير إضافة ، وقيل ضمّن يلوح معْنى يحكى أوْ يشبه فنصَب به جعفرا .

الْهِجَاءُ عَلى قِسْمَيْن : قِيَاسىٌّ (١) واصْطِلَاحِىٌّ (٢) ، فَالْقِيَاسِىُّ أنْ يُطابِقَ اللَّفْظُ الخطَّ وهُوَ للسَّمْع ، أوْ يَكُونَ عَلى أصْلِ الْكَلِمَةِ ، وَالاصْطِلاحِىُّ عكْسُه وهُوَ لرَأْىِ العَيْن (٣) ويكُونُ بزيادَةٍ ، وَهِىَ إمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُشْتَبِهَيْن ، وَإمَّا لِتَخالُفِ مَبْدَأ اللفْظِ مَقْطَعَه (٤) . وبِنُقْصَانٍ : وهُوَ إمَّا لأَمْنِ اللَّبْسِ فى الكَلمةِ ، وَإمَّا لكَثْرةِ الاسْتِعْمَالِ وَإمَّا للتَّخْفِيفِ ، وَإمَّا لِأنَّ الكلمةَ مَعَ مَا انضَمَّ إلَيْهَا كالشَّىْءِ الوَاحِد ،

---

(١) الخط مثل القالبَ للفظ ، وهى أن تكون الكتابة على أصل الكلمة ، وبه أخذ الْعَرُوضيُّون فيكتبون الرحمن هكذا ارْرَحْمَان وهذا هو القياس .

(٢) وهو ما يقع فيه مخالفة بين الخط واللفظ بزيادة أو نقصان فيكون المكتوب غير المسموع مثل عمرو وجاء زيد وشاهدت خالداً .

(٣) يقصد والذى يفرق بين كتابة اللفظين مِنْ حيث القِيَاسىِّ والاصطلاحى إنما هى العين .

(٤) التغيير الواقع فى الخط المخالف للفظ لا يخرج عن أربعة اقسام : الزيادة والنقصان والإبدال والقطع ، والزيادة لها فائدتان : الأولى للفرق بين حرفين مُشْتَبِهَيْن فمثلا محمد على الجبَلِ غير محمد علا الجبلَ ، وزيدت الواو فى عمرو ولازيادة فى عُمَر ، وإما لتخالف مبدأ اللفظ مقطعه فنحو قِهْ وَشِهْ أى لابد من حرف يبتدأ به وآخر يوقف عليه لتخالف البدايةُ النهاية .

وَإِمَّا لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَى لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ ، وإمَّا لِتَغَيُّرِ حـــرْفِ الإشـــارَةِ لِلتَّفْخِيمِ (١) .

(١) النقص والحذف لم يقع إلا فى حرف المد واللين ، فمن ذلك حذف الألف من باسم الله فى البسملة لكثرة الاستعمال ، وَحُذِفَت الألف من لفظ الجلالة لكثرة الاستعمال ، وقيل للفرق بينه وَبيْن اللاهْ عند من يقف بالهاء ، وحذفت من ابن إذا وقعت بيْن علمين صِفة مثل قولك رسولنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله ومثل قولك : لَلرجل خيرٌ من المـرأة وهذا وذلك وهذا مَاحُذِفَ للتخفيف ، وكذلك إذا اجتمع ثلاث لاَ مَاتٍ تحذف إحداها مع ألف الوصل مثل للهِ الأمر ، وتكتب الّيل واللحم بلامين إلاّ الذى والتى والـذين بلام واحـدة لكثرة الاستعمال ، وكذلك السموات وهؤلاء وأولئك ، وطاوس وداود ، ومعنى لفظ مشترك نحو يحيا الفعل ويحيى الاسم ، ولتغيير حرف الإشارة للتفخيم فيشبه أن يكون لاها الله ذا ، فإن هذا مما تغير فيه حرف الإشارة بأن تفصل بيْن هذا وذا باسم الله تعالى ، والأصل والله للأمر هذا فحذفوا اللام والمبتدأ فبقى والله هذا ثم أسقطوا واو القسم وَقَدَّمُوهَا عِوَضاً مِنْ واو القسم المحذوفة فقالوا لاها الله . وقد شذت أشياء فى خط المصحف فيجوز أن تتبع فى ذلك ويجوز أن تُجْرىَ على القياس كما كتب الصلوة والزكوة بالواو ويحتمل أن يكون هذا للفرق بين ذوات الواو والياء .

وقد بقى من باب الهجاء أحكام صورة الهمزة أذكرها فى أثناء تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى .

بَابٌ

مَا تركَتِ العَربُ هَمْزَتَهَ وَأَصْلُه الهَمْزة مِنْهَا : الرُّوِيَّة وَالذُّرِيَّة وَالْبَرِيَّة وَالنَّبِيّ وَالْخَبِيَّة من رَوَّأَ فيه أيْ فكّر ، وَبَرَأَ وذَرَأَ . أيْ خلق وأنبأ أَيْ أَعْلَمَ ، وَحكى ابنُ دُرَيْد في الجَمْهَرة رجلٌ بِنُو غير مَهْمُوز قال ابنُ دُرَيد : سَمِعْتُ بعْضَ الفُصحَاءِ يقُولُ : قَدْ واسَيْتُه وَوَاكلتُه وَوَاتَيْتُه وَوَاخَيْتُه ، وَإنه لَكَرِيمُ الوَخاء .

النفْسُ يجُوز فِيهَا التذْكِيرُ عَلى المعْنَى وَالتأنيثُ على اللَّفْظِ قال الله تعَالى : « أنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَا » (٢) وقَال تعَالَى : « قَدْ جاءَتْكَ آياتِي » (٣) .

---

(١) هذا البـاب لم يرد فى المبـاحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقى النحـوى وكـذلك لـم يرد فى الشرح الصغير للشلوبين ، وربما ترك سهواً أو لعدم احتياجه لشرح وربما كان من وَضْع بَعْض الطلبة الذين تحدث عنهم اللورقى كثيرا وقال « هذا من وضـع بعض الطلبه » والله تعالى أعلم .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الزمر

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الزمر

بَابُ (الإغراءِ وَالتَّحْذِيرِ)

المنصُوبَاتُ بِفِعْلٍ يَلْزَمُ إضْمَارُهُ مِنَ المفَاعِيل : المُنَادَى وَالمشْغُول عَنْهُ الفِعْلُ [1] وَمَا انتَصَبَ فى قَوْلِهِم : إيَّاكَ وَالأسَدَ [2] ، وَمازِ رأسَكَ والسَّيْفَ [3] ، وَإِيَّاىَ والشَّرَّ ، وَإِيَّاىَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُم الأرْنَبَ [4] ،

---

(١) مثاله : زيداً ضربتُه وعمراً أكرمتُه وخالداً شتمته .

(٢) وهذا الكلام لا يقال إلا إذا كان الوقت ضيقا والبلية مشرفة ، والتقدير : جَنِّبْ نفسك الأسَد أوْ وَقِّ ، فإياك فى موضع المفعول الأول ونفسك والأسد فى موضع المفعول الثانى والواو دالة على الجمع أى وَقِّ نفسك أنْ تقارب الأسد او اتق نفسك أنْ يصيبَها الأسَدُ والكوفيون لا يضمرون هنا فِعْلا ولا غيره ويقولون هو منصوبٌ على الخلاف .

ولابد فى التحذير والإغراء من اسمين متخالفين أو واحد مكرر أحدهما معطوف بالواو التى بمعنى مَع فكأن أحَد الاسمين قد قام مقام الفِعْل ، وقيل الأصل إياك احذرْ من الأسد فلما أسقط الخافض انتصب الاسمُ ، والمختار أن يكون الفعل المقدر مما ينصب مفعولين ولابدَّ مِنْ ذِكر حَرْفِ العطف أو حرف الجر أو تكرار الاسم الواحد كقول الشاعر وهو الفضل بن عبد الرحمن :

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وكان ابن أبى اسحاق يقول : هو على حَذف حرف الجر أى من المراء . وقال سيبويه : « هو منصوب بفعلٍ آخر كأنه لما قال إياك قال : اتق المراء » (الكتاب ١ : ١٤١)

(٣) والتقدير احذر السيفَ ، وقيل مَا زِرأسكَ والسيفَ أىْ يَامَازِنُ قِ رأسكَ واحذَر السيفَ ، فإنَّ مازِ ترخيم مَازن ، لأنَ الذى خوطب بهذا كان من بنى مازن واسمه كرَّام وقيل خوطب بمازن لأنه منهم وقيل سُمى الابن باسم الجد .

(٤) هذا أمر لغيره فيقول إياى باعِدْ من الشر كأنه قال : باعدنى من الشر والشرَّ منى وإن شئت كان نصبُ الثانى على احذر أى احْذر وباعدْنى من الشر وكذلك وإياى أن يحذف أحدكم الأرنبَ أىْ يرميه بسيفٍ أوْ عصا وأنْ فى موضع نصب ، وقال الزجاج معناه إياى واياكم وأنْ يحذفَ ، وقال الخليل : بعضهم يقال له إياكَ فيقول إياى ؟ وكأنه أعاد لفظ المتكلم لمَّا قَبِل منه واستجاب له كأنه يقول : إياى احذر واحفظ (الكتاب ١ : ١٣٨) .

وَشأْنَكَ وَالْحجَّ ، وامْرأً وَنَفْسَهُ (١) ، وأهْلَكَ واللَّيْلَ (٢) وعَذِيرَكَ (٣) ، وَهذا ولازَعَماتِك (٤) ، وانتهُوا خيراً لكُمْ (٥) ، وحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ (٦) وَوراءَكَ أَوْسَعَ لك (٧) ، وَمَنْ أَنْتَ زَيْداً (٨) ، ومَرْحبا وأهلاً وَسهْلاً (٩)

---

(١) هذا إغراء وفيه أيضاً معنى النهي كأنه قال دَع امْرَأً مع نفسه وعليك شأنك مع الحج ، ويحتمل أن تكون الواوُ عاطفةً فيكون حثا على هجْره كما تقول خليتُك ونفسك .

(٢) أي بادِرهُمْ والليلَ كأنُّ الرجُلَ والليلَ يتسابقان إلى أهْله ، وقيل بادِرْ أهْلكَ ، وسَابِق الليلَ .

(٣) قيل هو بمعنى عاذِر وقيل هو محصور بمعنى العُذْر مثل النذير والنكير والعرب تقول مَنْ يعذرنى مِنْ فلان ؟ أى مَنْ يعذرنى فى احتمالى إيَّاه ، او مَنْ يذكر لى عُذره فيما يأتيه ؟ وفى الحديث « اسْتَعْذرَ رسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ الله بن أبىِ السَّلوُل » (البارى ٨ ، ٤٣٦) .

(٤) قيل هذا الحق ولازعماتك أى ولا أتوهم زعماتك وأضمر الفعل لكثرة الاستعمال .

(٥) أى انتهـوا وَأتوا خيراً لكم وقال الكسائى معناه يكن خيراً لك أى الانتهاء وأنكره الفراء وقال المعنى : انتهوا انتهاء خيراً لكم .

(٦) يقصد اكْفُفْ .

(٧) أى ارجع وراءَك وأوسع نعتٌ لمحذوف أى إيتِ مكاناً أوسعَ منْ مكانك .

(٨) زعم يونس أنه على معنى مَنْ أنتَ تذكر زيداً لكنه كثر استعماله فاستغنى عن إظهاره ، ولا يكون مَنْ أنت زيداً إلا جواباً كأنه لمّا قال أنا زيد فقيل له من أنت ذاكرا زيداً ؟ (الكتاب ١ : ١٤٧) .

(٩) فى النصب لهما وجهان أحدهما : أنها مفاعيل بفعلٍ محذوف تقديره لقيتَ رحبا وأهلا أى سعةً فاسْتأنِسْ والثانى : أن تكون مصادر نائبةً عن أفعالها أى رحُبت بلادُك رحْباً وَسَهُلَتْ سهلاً وتأهَّلتَ أهلا أىْ تأهُّلاً .

، وإِنْ تَأْتِ فأهلَ اللَّيْلِ وأهلَ النَّهارِ [١] ، وَسَبُّوحًا وقدُّوسًا رَبَّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوح [٢] .

ومِنْ هَذا البَابِ عِنْدَ بعْضِهِمْ كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا [٣] ، وَكُلَّ شَىءٍ ولا شَتِيمَةَ [٤] / حُرٍّ ، وانْتَه أمراً قَاصِداً [٥] . ٦٢

ومِمَّا يقبحُ فِيهِ الإِظْهَارُ عِنْدَ قَوْمٍ ولاَ يَمْتَنِعُ ، ويمْتَنِعُ عِنْدَ قَوْمٍ : الأسدَ الأسدَ ، والجدارَ الجدارَ ، والصَّبىَّ الصَّبىَّ [٦] ، وَأخاكَ أخاكَ ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ ونحوه ، وإذا لَمْ يَتَكَرَّر جَازَ الإِظْهارُ [٧] .

---

(١) أى فأنت تأتى أهْلاً لك بالليل والنهار .

(٢) أىْ سبح سبوحاً واذكر وقيل سبحت سبوحاً وقد ست قد وساً ثم حُذف الفعلُ اكتفاء بالمصدر .

(٣) هذا مَثل كأنَّ إنساناً خَيَّر آخر بيْنَ شيئين فطلبهما معا أىْ أعْطِنِيهمَا وزِدْنى تَمْراً .

(٤) وهذا مثل آخر وتقديره إيت كلَّ شَىْءٍ ولا ترتكبْ شتيمة حُرٍّ .

(٥) اى انته وانْته أمراً قاصدا ، كأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمرٍ مخالفِ المنهى عنه .

(٦) وَالصبىَّ الصبىَّ تَحْذيرٌ عن إيطاء الصَّبى ، وايطاء مصدر أوطأته كذا فهو متعدٍ إلى اثنين فيكون التقدير : لا تُوطِئ الصبىَّ أمراً صَعْباً

(٧) من جَوَّز الإظهارَ نظر إلى الأصْل .

(المفْعُولُ المُطْلَقُ)

وَمِنَ المصَادِرِ [1] ، فِي الدُّعَاءِ لَهُ سَقْياً وَرَعْياً [2] ، وعلَيْهِ : خَيْبَةً [3] وَجَدْعًا وَعَقْراً وتعْسًا وَتَبًّا [4] وجُوعاً وبُؤساً وَبهْراً [5] وبُعْداً وَسُحْقًا ، وَيَقْرُبُ مِنْ مَعْنَاهُ : أُفَّةً وَتُفَّةً ودَفْراً [6] .

ومِنْه متبعاً عِنْد بَعْضِهِمْ جُوعاً ونُوعاً وَجُودًا وجُوساً [7] .

ومِنْهُ مُضَافاً وَيْحكَ وَوَيْسكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ [8] .

---

(١) هذا نوعٌ آخر مما يلتزم الإضمار ؛ لأنَّ الفعل اسْتُغْنِىَ عن ذكره بذكر المصدر وصَار المصدرُ بدلاً عنه .

(٢) أىْ سقاك الله سقياً ورعاك رْعياً .

(٣) بمعنى خيَّبهُ اللهُ خَيْبَةً .

(٤) أى خسِرَ .

(٥) بهْراً بمعنى تِعْسًا وهو دُعاء عليه بالسوء .

(٦) قوله ويقرب من معناهايَعْنى أن هذه لَيست لها أفعال مشتقة منها كما كان فى التى قبلها فيقدر الناصب لها من المعنى فقربُت مِن التى قبلها من حيث أن العامل فى كل واحد منهما لازم الإضمار ويحتمل أن يريد قربت من معناها فى الدعاء عليه ، قال الأصمعى الأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظفار ، والدَّفر النتن ومنه يقال للدنيا أم دَفْرٍ وهذه ليست لها أفعال مشتقة منها فتعذَّر الناصبُ لها من المعْنى فقربت مِنَ التى قبلها .

(٧) والأصل أنْ يقول ومنه مُتَّبعٌ على الابتداء لكن وَقَعَ منصُوبا على الحال أى ومنه ما يستعمل متبعا أوْ منه ما يكونُ متبعاً فيكون خبرًا لكان ، ونوع إتباع لجوع أى جاع جُوعاً ، وجوسا إتباع لجود ولا معْنى للإتباع سوى التوكيد للفظ الأول كقولك عطشان نطشان كأنهم أرادوا تكرار الأول فكرهوا اجتماع المثلين فأتَوْا بلفظ آخر فيه بعض حروف الأول يدل على مثل مادل عليه الأول فيكون من التوكيد اللفظى .

(٨) ومنه يعنى من الفصل الذى يليه وهى المصادر التى لا أفعال لها من لفظها وَالْوَيْحُ تُقال لمن أشْرَفَ على الهلاكِ وَوَيْس بمعْنى الرحمة وكذلك الوْيب .

واعْتِرَافاً [1] ، وَصُنْعَ اللهِ [2] ، وَوَعْدَ اللهِ [3] ، وكتابَ اللهِ ، وصِبْغَةَ اللهِ [4] وَاللهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ [5] .

---

(١) هذا من المصادر المؤكدة لنفسها إما لفظا وإما عقلا وعرفانا بمعنى الاعتراف .

(٢) صُنْعَ الله مضاف إلى الفاعل وهو المصادر المؤكدة لنفسها ، لأن الجملة السالفة هى قوله تعالى : « وَتَرَى الجِبَال تَحْسَبُهَا جَامِدَة » (من الآية ٨٨ من سورة النمل) .

(٣) ووعد الله لأن ما قبله فى معنى الوعد وهو قوله تعالى : « وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ المُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ » (من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الروم) أى وعَد الله ذلك .

(٤) مصدر فعل محذوف دل عليه سياق الكلام وهو حُرِّمَتْ عليكم ، وقال الكسائى : كتابَ الله فى الآية منصوبٌ بما بعده ، وهو عليكم ، والبصريون لا يُجيزون تقديم معمول الإغراء ويقولون : هو منصوبٌ على المصدر المؤكد لنفسه أيضاً لأن قبله أشياء من أمور الدين ، وقيل إنهُ منصوبٌ على الأمر أىْ اتبع صبغةَ الله . و« كِتَابَ اللَّهِ » من الآية ٢٤ من سورة النساء ، و« صِبْغَةَ اللَّهِ » من الآية ١٣٨ من سورة البقرة .

(٥) من المؤكد لنفسه أيضاً ومعناه أدْعُو الله بهذا الاسم وأصفه بهذه الصفة . وجميع هذا الفصل يجوز أنْ يرتفع كما ارتفع « بلاغٌ » (من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف) أىْ ذلك بلاغ ولا يجوز أنْ ينتصب على الحال ولا على المفعول من أجله .

وفى غَيْرِ الدُّعَاءِ : حَمْدًا وشُكْرًا لاَكُفْرًا ، ومِنْهُ : كَرَامَةً وَمَسَرَّةً ونِعْمَةَ عيْنٍ وحُبًّا وَنَعامَ عَيْنٍ (١) وَمِنْهُ : وَلا كَيْدًا ولاَهَمًّا ، وَمِنْهُ ورَغْمًا (٢) وهَواناً ، ومِنْـهُ : إنَّماَ أنْتَ سَيْراً سَيْرًا ، وَما أنْتَ إلاَّ قتْلاً وإلاَّ سيْرَ البَرِيدِ ، وَإلاَّ ضَرْبَ النَّاسِ وَإلاَّ شُرْبَ الإِبِلِ (٣) ، وَمِنهُ : « فَإمَّا مَنًّا بَعْدُ وامَّا فِدَاءً » (٤) وَمِنْهُ : فإذَا لَهُ صَوْتٌ صوتَ حِمَارٍ (٥) وصُرَاخٌ صُرَاخَ الثُّكْلَى (٦) ، وَدَقٌّ دقَّـكَ بِالمنْحَازِ حَبَّ الفُـلْفُـلِ (٧) وَمْـِنـهُ : هُـوَعبْـدُ اللهِ حَقًّـا (٨) وَالْـحَقُّ لاَ الْبَـاطِـلَ (٩) وغَيْـرَ مَا تَقُـولُ (١٠) وهَـذَا الْقَـوْلُ لا قَـوْلَـكَ (١١) ، وَمِـنْـهُ : لـهُ عَـلَيَّ ألْـفُ دِرْهَـمٍ عُـرْفـاً

---

(١) بمعنى أنعَمَ اللهُ عليْك .

(٢) الرغم هو إلصَاقُ الأنفِ بالتراب ومراده الإذلال .

(٣) والتقدير فى الكل إلا تقتل وإلا تَسِير .

(٤) هذا أيضا ضابطه أن تتقدم جُملة تقتضى تفصِيلاً باعتبار معناها فاسْتُغْنِىَ مع ذكـر المصـدرِ عن ذكـر الفعل لهذه القرينة سَوغت الإضْمارَ على طريق الوجوب والتقدير فَإمَّا تمنُون منًّا وإمَّا تُفادون فِدَاء ، والمنُّ هو إطلاق الأسير مِنْ غَيْرِ فِداء ، وإمَّا هنا لا تدخل إلا على اسم كقولك إما قاعد وإما قائم ويكره إما يقوم وإما يقعد . (من الآية ٤ من سورةُ محمد)

(٥) أىْ يصوِّتُ تصويتاً مثل تصويت الحمار .

(٦) اى يصرخ مثل صُراخ الثكلى .

(٧) أى يدق دقك ، والمنحاز هو الهاون وقيل الصواب حب القِلْقل بالقاف ، لأن القِلقل له حب صغار يُعانَى من دقه ، وقد جاء فى رجز أبى النجم :

ودَقَّك بالمَنْحازِ حَبَّ القِلْقِلِ

(٨) أى أحقه نقوله حقاً منصوب على المصدر .

(٩) معطوفٌ على ما قبله أى أحق الحقَّ ولا أقول الباطلَ .

(١٠) أى أقول غيْر ما تقول .

(١١) أى أقول هذا ولا أقول قولك .

ومنه مُثنّى : حَنانَيْكَ (١) وَلَبَّيْكَ (٢) وسَعْدَيْك (٣) وهَذَا ذَيْكَ (٤) ودَوَالَيْكَ (٥) وَمِنْه غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ : سُبْحانَ اللهِ (٦) وَرَيْحَانَهُ (٧) ومَعَاذ

---

(١) التثنية هنا للتكثير مثل ما في قوله تعالى : « ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْن » (من الآية ٤ من سورة الملك) ومعْناه تحنناً بعْد تحنن وهو منصوب بفعل مضمر صار اللفظ بالمصدر المثنى بدلاً عنه كأنه قال : تحنن تحننا ، ولا يثنى منه إلا ما يثنيه العربُ ولا يتصرف فيه ولا يُستعمل إلا مضافا إلا إذا أفرد كقول الشاعر وهو المنذر بن درهم الكلبي :

فقَالَتْ : حَنانٌ ، مَا أتَى بكَ هَاهُنَا أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ

(٢) ومعنى لبيك إلْباباً بعْد إلْبَاب فثنى والمراد التكثير طلباً للمبالغة والتوكيد أى أجيبك إجابة بعد إجابة وقال ابن السكيت : ألبَّ بالمكان إذا أقام به وقال الخليل : هو من قولهم دار فلان يلب دارى أىْ تُحاذيها اى أنا مواجهك قال سيبويه عن أبى الخطاب : كأنه يقول : دواماً على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وإن كان لا يُتكلم بهذا التقدير (الكتاب ١ : ١٧٦ ، ١٧٧) وكان يونس يقول : لبّيْك اسم مفرد وأنْ الياء التى فيه كالياء فى عليك (الكتاب ١ : ١٧٦) .

(٣) ومعنى سعديك إسعاداً بعد إسعاد أى أنا متابعٌ لك غير مخالف لقولك وإنْ أضافه إلى مَخْلُوق .

(٤) وأما هذا ذيك فمن هَذَّ يهذُّ إذا أسرع فى القراءة أو غيرها وأكثر ما تُستعمل بمعْنى القطع أىْ قطعا بعد قطع قال الشاعر وهو رجل من بنى ضبة :

بَاكَرَ مخْتُومًا عَلَيْه سِيَاعَةً هَذًا ذَيْك حَتَّى يُنْقِذَ الرِّقُّ أجْمَعَا

وهذا ذيك أىْ هذا بعد هذا أىْ شربا بعد شرب .

(٥) وأما دواليك فمأخوذ من المداولة وهى المعاقبة يقال دال الأمر دولاً بعد دوال . ومنه أيضاً غير ما ذكر : حواليك تريد الإحاطة وحَذاريك أىْ حَذرا بعد حَذر .

(٦) أما سبحان فعلم للتسبيح ينتصب كما ينتصب مسماه وهو التسبيح كأنك قلت سَبَّحْتَ الله تسبيحاً ، ثم جعل مكان تسبيح سبحان وصار بدلا من اللفظ بالفعل ، ومعنى سبحانَ الله براءة الله من السوء قال الشاعر وهو الأعشى ميمون بن قيس :

أقُولُ لمَّا جَاءَنى فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ علقَمَةَ الفَاخِرِ

وإذا أُفرِدَ لم ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون مثل مروان ويصرف ضرورة وينكّر فيُعَرَّف بالإضافة أو اللام قال الشاعر :

سُبْحَانَك اللهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ

ويقال سبْحل مثل بسمل إذا قال بسم الله .

(٧) أى استدراً به وَأَلْتَجِئُ إليه ، وفيه معنى الاسترزاق قال النمر بن تولب : =

الله [1] . وعَمْرَكَ الله [2] وقِعْدَكَ اللهُ [3] .

ومِنْهُ مُكَرَّرًا : النَّجاةَ النَّجاةَ وضَرْبًا ضَرْبًا ونحوهُمَا [4] .

= سَلامُ اللهِ وَرَيْحَانَهُ وَرَحْمَتُه وَسَمَاءٌ دُرَرْ

فرفعه أي واسترزاقه ومنه : غفرانَكَ لاكُفْرانَكَ يريد استغفارا لا كُفراً

(١) ومعاذ الله يستعمل مضافا والعياذ فى معناه لكنه يتصرف يقال : العياذ إلى الله أى اللّجَأ إلى الله تعالى .

(٢) وأما عمرك فمصدر بمعنى تعميرك وقد حذفت زوائده ، ونصبه على تقدير فِعْل وذلك أنّ الفِعْل يقدّر على أوجه : منهم من يقدر أسالك بعمرك الله أى بَوَصْفِك الله بالبقاء وهو مأخوذ من العمر ، ومنهم من يقدر أنشدك بعمرك الله فحذفت الباء فقيل أنشدك عمَرك الله ، ومنهم من يصّرف منه فِعْلا فيقول عمرتُكَ اللهَ قال الشاعر وهو ابن الأحمر :

عَمَرْتُكَ اللهَ الجَلِيلَ فإنَّنِي ... ألْوِى عَلَيْكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِى

أى سألتك ببقائه تعالى ، وأما نصب الله فقيل إنهُ مفعول للمصدر كأنه قال : أسالك بوصفك الله بالبقاء وقيل بإقرارك اللهَ بالبقاء وقيل باعتقادك اللهَ تعالى ومذهب سيبويه أنه منصوب على المصْدر تقديره : عمرتك اللهَ تعميراً ، فحذف عمرتك ووضع عمرك موضع التعمير مضافاً إلى منصوبه وبقى اسْمُ الله تعالى منصوبا على ما كان عليه (الكتاب ١ : ١٢٢) وغيره ينصبه على أنه مفعول بفعل مقدر كأنه قال : سألتُ حياتَكَ اللهَ ، ونصبه على المصدر أوْلى حَملا على سقيا ولأن حذف الفعل الناصب للمصدر أكثر من حذف الفعل الناصب للمفعول .

ومعنى عمرك الله في شعر عمر بن أبى ربيعة :

أيُّهَا المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً ... عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

سألت الله ان يطيلَ عمرك .

(٣) وأما قِعْدك الله ويقال أيضاً قعيدك فهو بمعنى عمرك قال الشاعر وهو متمم ابن نويره اليربوعى الصحابى :

فَقِعْدَكِ ألا تُسْمِعِينى ملامَةً ... وَلاَ تُنْكِئِى قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

اى اسألك بقِعْدِكِ الله أى بوصفك الله بالثبات وهو مأخوذ من القواعد التى هى الأصول وقيل هو بمعنى تثبيتك وتمكينك فقِعدكَ منصوب بفعل مضمر واسم الله تعالى منصوب بقِعدك ولم يصرف منه فعل .

(٤) التكرار هنا موجب للإضمار وفيه معنى الأمرأى انْجُ معَ إسْراع كأنه قال انج انج واضرب اضرب .

وَمِنَ الجَامِدة المُجْرَاةِ مَجْرَى المَصَادِرِ فى الدُّعَاءِ : تُرْبًا وجَنْدلاً وفاهاً لِفِيكَ (١) .

ومِــنَ الـصِّفَاتِ المجَراةِ مَــجْرَى المصَــادِرِ فى الدُّعَاءِ : هَنِيئًا مَرِيئًـا (٢) ، وفى غَيْر الـدُّعَـاءِ عَائِـذاً بِكَ (٣) ، وَ: أقَائِمًا وَقدْ قعَدَ النَاسُ ؟ وَ: أقاعِدًا وقد سَارَ الرَّكْبُ ؟ (٤) .

---

(١) هذه جواهر وانتصب انْتِصَابَ الجواهر باعتبار أنها موضوعة فى هذا المحل المخصوص للمعْنى الذى فعَله فاعل الفعل المذكور ، ولا يجوز إظهار الفعل معها لأنها صارت بدلاً من اللفظ بالفِعل المذكور وفى انتصابها فى الدعاء وَجْهَانِ : أحدهما أنها واقعة موقع قولك ذُلًّا وإهانة ونحو ذلك وهذه مصادر وقعت هذه الأسماء موقعها لدلالة قصد المتكلم

الثانى أنها منصوبة بفعل محذوف أى أولاه الله وألزمه الله ذلك ، وقيل يصرف منه فِعْل فيقال تَرِبَتْ وجندلت ومنه تربت يداك في الخير ، والهاء فى فاها للداهية فهو يدعو عليه ويَقول ألصَق الله فاك بفيها وقيل قَبَّلَتْكَ الداهية ثقيلةً جاعلة فاهَا لفيك قال الشاعر وهو أبو سدرة الهجمى وهو سحيم بن الأعرف :

فقُــلْـــتُ لَهُ فاهًــا لِفِيــكَ فإنَّــهُ ... قَلُوصُ امْــرِىءٍ قارِنْكَ مَا أنتَ حَاذِرُهْ

يدعو علي السبع بإصابَة الداهية وقَيل المراد فم الدنيا أو فم الأرض .

(٢) هذه الصفات اقيمت مقام المصادر فى أحكامها مع اشتقاقها وليست جواهر ولا مصادر إلا أنها لما كانت موضوعة للذات باعتبار المعْنى الذى قارنها استُعملت للمعَانى أنفسها فى هذا الباب غير منظور فيها إلى الذات فكانت من المصادر حيث إنها أسماء لمعَان فعَلها فاعل الفعل المذكور ، فإذا قلت هنيئا لك الظفر فمعناه ليهنئك الظفر فأوقعْتَه موقعَ الفعل والناصب محذوف كأنه قال هنأك اللهُ هنيئاً ، وأما قوله تعالى : « فكلُوه هَنِيئاً مَرِيئًا » (من الآية ٤ من سورة النساء) فليس من هذا الباب بل هى صفة على بابها لمصَدر محْذوف أى أكلاً هنيئا ومهما يقع هنيئا فى غير الدعاء لا يُحذف فعله .

(٣) عائذا ليس بدعاء بل هو إخبار عن نفسه كأنه يقول أعوذ بِكَ عائذاً إذا أبعد شيئا يتقى قال الشاعر وهو عبد الله بن الحارث :

ألْحِقْ عَذَابَــك بالقَــوْمِ الَّـذِيْن طَغَــوْا ... وَعَــائِــذًا بِكَ أنْ يَعْلُو فَيُــطْغُــونِــى

فوضع عائذا موضع المصْدر النائب عن فعله أى أعُوذُ عياذا .

(٤) وقدره سيبويه : أتقوم قائما وأتقعد قاعداً (الكتاب ١ : ١٧١) .

ومنَ الأحْوَالِ : أتَميمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ؟ وقوله :

أفى السِّلْمِ أعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً   وفى الحَرْبِ أشبَاهَ النِّسَاءِ العَوارِكِ ؟

وقوله :

أفى الــوَلاَئِم أوْلادًا / لواحِـدَةٍ   وَفى المَحَافِلِ أولاداً لِعَلاَّتِ [1]

وما فى بابه :

ومنْ أخْبَار كَانَ :

أبَــا خُرَاشَــةَ أمَّـا أنْتَ ذَا نَفَـرٍ   فَإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [2]

ومَا فى بَابِه :

---

(١) والأعيار جمعَ عيْر وهو الحمار والعوارك جمع عارك وهو المرأة الحائض ، وقـول الاخـر لِعَلاَّت جمعَ علة وأولاد العَلات الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد . والنصب هنا فى (أعيار ـ أولادا) على الحال ضعيف ؛ لأن المعنى أتتحول فى هذه الأحوال فالواجب أنْ يُحْمل على المصدر لا على الحال وإليه ذهب سيبويه (الكتاب ١ : ١٧٢) وأما قول الجزولى وما فى بابه يعنى ما فى هذا الباب من كتاب سيبويه : من الأمثلة والبَيْتُ الأولُ قالتهُ هنِدُ بنت عُتبة والبيت الثانى مَجهُول القائل .

(٢) ذا نفر خبر كان المحذوفة وإنما ذكره فى هذا الباب مِنْ حيث إنه منصوب بإضمـار فعـل يلزم اضماره لأن « ما » عوض منه والتقدير لأن كنت ذا نفر أى لهذا المعنى ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير وعوض من الفعل « ما » وأدغم فيها أن التى للتعليل ، وَقوله وما فى بابه يعنى وما فى باب المنصوبات بأفعال مضمرة من كتاب سيبويه ، والضَّبُع السَّنة المجدبة ، فإنهم إذا أجدبوا ضَعُفوا وسقطت قواهم فعاثت فِيهم الضباع والذئاب وهذا البيت قاله عباس بن مرادس يخاطب جُفاف بن نُدْبة أبا خُراشة . والله أعلم .

بَابُ (الْوَقْفِ)

الْمَوْقُوفُ علَيْهِ مِنَ الصَّحِيحِ يجُوزُ فيهِ الإسكانُ مَالَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا مُنَوَّنًا (١) ، وَالرُّومُ مُطْلقاً (٢) وَالإشْمَامُ مالَمْ يكُنْ مَجْرُورًا أو مَنْصُوبًا ، وَالتَّضْعِيف مَعَ الإسْكَانِ بشَرْطِ أنْ يَتَحرَّكَ ما قَبْلَهُ (٣) مالَمْ يكُنْ مهْموزاً (٤) ، وَنقْل حَرَكَتِهِ إلى مَا قبله إنْ كانَ سَاكِناً (٥) لَيْسَ لِمجَرَّدِ المدِّ وَاللِّين (٦) ، وكانَ الموقُوفُ علَيْهِ هَمْزَةً مُطْلَقًا ، فَإنْ لَمْ يكُنْهَا (٧) فَيُشْتَرطُ صِحَّةُ ماقَبْلَ الْآخِرِ وَسُكُونُهُ أَيْضًا (٨) ، وَألَّا تكُونَ الحركَةُ فتحةً (٩) ، وَألَّا يَخْرُجَ الاسْمُ عَنْ أَبْنِيَةِ الأسْمَاءِ إنْ لَمْ يكُنْها (١٠) .

---

(١) الإسكان هو الأصل فى الوقف ؛ لأن لفظ الوقف يشعر به كأن المتكلم يقف عن الحركة ، وأيضا فالنهاية تضاد البداية ، والبداية بالحركة فوجب أن تكون النهاية بخلافها وأيضاً فالواقف لا ينتهى إلى آخر الكلمة إلا وهو متشوف إلى الاستراحة فاختير له مالا كلفة فيه وهو السكون ، فإذا كان الموقوف عليه اسما منونا فالمشهور أن يَقِفَ على المنصوب منه على الألف المبدلة من التنوين مقصوراً نحو رأيت عصا أو غير مقصور نحو رأيت زيدا وأما المنصوب غير المنون فليس فيه إلا الاسكان المرفوع والمجرور فى المشهور .

(٢) الروم هو تضعيف الصوت بالحركة فيسمع له صوت خفى يدركه الأعمى وكأنه نطق ببعض الحركة ولا يكون عند القراء فى المفتوح وأجازه سيبويه مطلقا . والإشمام ، هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير تلفظ بالحركة أصلا ولذلك لا يدركه الأعمى لأنه عمل بالعضو من غير تصويت .

(٣) اتفقوا على جواز إشمام المرفوع والمضموم وعلى امتناع إشمام المفتوح والمنصوب واختلفوا فى المكسور والمجرور فأجازه الكوفيون .

(٤) استظهر رحمه الله تعالى عن مثل الخطأ والرشأ فلا تضعيف فيهما .

(٥) مثاله الدفء والبطء .

(٦) استظهر على مثل النَّبىء فلا نَقْلَ فيه .

(٧) مثاله عَدْل وبِكْر والنَّضْر .

(٨) مثل بَكْر واستظهر على مثل عَوْن وعَيْن ؛ للصحة .

(٩) مثل جَمَل .

(١٠) استظهر من قولك عجبت من البُسُر ؟ .

وَإذا فُعِل ذَلِكَ بالمهْمُوزِ ، فمِنْهُمْ مَنْ يُقِرُّ (١) الهمْزَةَ سَاكِنَةً (٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يبدِلُها إلَى الحَرَكةِ الَّتى قَبْلَهَا (٣) ، وَرُبَّما كَرِهُوا المُخَالفَةَ فى المهْمُوزِ فَحَرَّكُوا مَا قبلهَا مُتَحَرِّكًا إلى حَرَكَتِها (٤) ، وَبعْضُهُمْ إلى حَرَكَةِ ما قَبْلَها (٥) .

وَلَا إشمَامَ ولا رُوم فِيمَا قُلِبَتْ إليه الهَمْزَةُ ، كَما لارُومَ وَلا إِشْمَامَ فى حُرُوفِ المدِّ وَاللِّين (٦) .

وَالوقْفُ عَلى المقْصُورِ بالألِفِ فى الأعْرَفِ (٧) ، وعلى بَابِ قاضٍ وجَوارٍ فى الموضِعِ الَّذِى تَسْقُطُ فيهِ اليَاءُ فى الدَّرَجِ عَلى مَادُونها (٨)

---

(١) استظهر رحمه الله على قولك هذا العَدُل ؛ لأن النقل فيها يخرج عن الأول من أبنية الأسماء وعما ليس فى الكلام .

(٢) مثاله : هذا الخبؤ ورأيت الخبأ ومررت بالْخَبِيءْ .

(٣) مثاله : هذا الخبؤ ورأيت الخَبأ ومررت بالخَبِئْ وكذلك هذا الردُو ، ورأيت الرَدا ومررت بالرِدِى (الرِّدى بالكسر العون) .

(٤) مثاله رأيت البُطو .

(٥) هذا الكلؤ ورأيت الكلأ ومررت بالكلئْ .

(٦) ليس فيها على مذهب أهل الحجاز ومن لا يحقق إشماً ما ولا روما ولاغير ذلك من الوجوه التى فى الوقف ؛ لأن امتدادها أغنى عن ذلك ، لأنها لما اتسع مخرجُها امتد الصوتُ فيها . وإذا كانَ ما قبل الهمزة ساكنا وهى طرف أَلْقَيْتَ حَركَتَها على الساكن وحذفْتَها ألبتة على مذهب من يخفف الهمزة فتقول هذا الخبْ ورأيت الخبْ ومررت بالخبْ ويجوز الروم والإشمام والتضعيف حينئذ ؛ لأنه قد صار بمنزلة مالا همزة فيه .

(٧) منهم من يقول هذه حُبْلَىْ وهى لغة قيس ، وبعض طيئ يقلبونها واوا فيقولون هذه حُبْلَوْ وزعم الخليل أن بعضهم يقلبها همزة فيقول حُبْلأ ورأيت رجُلأ (الكتاب ٢ : ٢٨٥) .

(٨) يقصد في الرفع والجر مالم يكن مضافا ولامعرفا بالألف واللام فنقول هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ ، ويجوز حذف الياء فى الوقف رغم وجود الألف واللام فى قوله تعالى : « وَما أَنْتَ بِهَادِ العُمْىَ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ » (من الآية ٨١ من سورة النمل) .

وَيـرُدُّهَـا وَالْـوَقْفُ علَيْهَـا ، وَالأوَّل أوجَـهُ إلَّا أنْ يكُـونَ منصوباً وَفى المَوْضِعِ الَّذِى تَثْبُتُ فيه علَيْهَا (١) وَعلى مَادُونَها (٢) والأَوَّلُ أَوْجَهُ ، إلَّا أنْ يكُونَ مَنْصُوبًا منونا فَالْوَقْفُ عَلَى البَدَلِ مِنَ التَّنْوِينِ (٣) .

وَتقِفُ عَلى يَرْمِى ويغـزُو رَفْعًـا وَنصْباً بلَفْظِ الرَّفْعِ ، وجَزْمًا ووَقْفًا بإسكَانِ مَا قَبْلَ الْمَحْذُوفِ مِنْهَا وَبِإلْحَاقِ الهَاءِ (٤) .

وَعلى نَحْـوِقـهْ وَشِـهْ بإلحَاقِ الهَاءِ فَقَط (٥) ، وَعلى نُونِ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَـةِ مُنْفَتِحًـا ما قبلهَـا بِإبْـدَالِهَـا أَلِفًـا (٦) ، ومُنْضَمًّا أوْ منكسِراً

---

(١) يقصد فى الرفع والجر إذا كان معرفا بالألف واللام نحوَ قولك هذا القاضى عادل ومررت بالقاضى ونحو قاض وما أشبهه من المنقوص .

(٢) كثيرا ما تُحذف الياء مثل هذا القَاضْ ومررت بالقَاضْ وَإِثْبَات الياء أوْجَهُ .

(٣) مثاله رأيت قاضياً .

(٤) يقصد أن الوقوف وجهان : أحدهما الوقف بالسكون فنقول ارمْ واغزْ ولم يرمْ ولَم يَغزْ ، حكاها سيبويه عن يونس وعيسى بن عمر عن العرب (الكتاب ٢ : ٢٧٨) والثانى إلحاق الهاء عوض من المحذوف مثل : ارْمِهْ واغزهْ ولم يَرْمِهْ وَلَمْ يَغْزهْ فيسكن العين تقديرا والهاء ساكنة فيكسر العين لالتقاء الساكنين ؛ لأن منهم من يقول اشترْ بالسكون فى الوصل قال الشاعر وهو العدافر الكندى :

قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرْلَنَا سَوِيقَا   وهَاتِ خُبْزاً لِبُرٍّ أوْ دَقِيقَا

(٥) إذا كانت الكلمة على حرف واحد كما فى قِهْ وشِهْ وجب إلحاق الهاء الساكنة وهى هاءُ السَّكْت إذ لابدَّ من حرفٍ يُبتدأ به وآخر يوقف عليه ، وإن بقى على حرفين أحدهما حرف المضارعة نحو لم يَع ولَم يَشِ ألحق الهاء أيْضا ولم يعتد بحرف المضارعة لأنه زائد والإجحاف قد حصل بحذفِ الفاء واللام .

(٦) النون الخفيفة متى انفتح ما قبلها أشبهت التنوين فى الاسم المنصوب فى أنها نون زائده منفتح ما قبلها فتقلب ألفا فى الوقف بالقياس عليه ولذلك تكتب بالألف وإبدال الألف هنا من النون كإبدال النون من الألف فى إنشاد بنى تميم فى قول الشاعر وهو جرير بن عطية .

أقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ   وقُولِى : إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ =

بحذفِهَا ، وَرَدّ عَلامَةِ الرَّفْعِ وَالوَقْفِ عليْهَا (١) ، وَعلى الثَّقيلةِ بالإسكانِ وَبإلْحَاقِ الهَاءِ (٢) .

وَكُلُّ حَركَةِ بناءٍ فَلَكَ إلْحَاقُهَا الهَاءَ ، مَالَمْ تكُنْ فى آخِرِ الفعْلِ المَاضى (٣) .

= وقال الأعشى ميمون بن قيس :

وإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا ‏ ‏ ‏ ‏ وَلاتَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فاعْبُدَا

فإن انضم ما قبلها أو انكسر حذفت فى الوقف كما يحذف التنوين وها هنا أوْلى ؛ لأن ما فيه النون أثقل مما فيه التنوين ، ولهذا إذا لقى هذه النونَ ساكنٌ حُذفت ولم تحرك كما يحرك التنوين كقول الشاعر وهو الأضبط بن قريع :

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ، عَلَّكَ أنْ ‏ ‏ ‏ ‏ تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وإذا حذفت النون عاد ما حُذِف لأجلها مِنَ الضمير ونون الرفع فقلت هل تَضْرِبُونْ وإن شئت أنْ تُلحق الهاء .

(١) مثاله والله لتقومُن وإن شئت قلت والله لَتَقُومُنْهْ .

(٢) دخلت الهاء المبنيات لنقصان تصرفها عن المعرب ، فتقول هُوَهْ وهِيَهْ قال الشاعر وهو حسان بن ثابت :

إذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الغُلَامُ ‏ ‏ ‏ ‏ فَمَا أنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَهْ

واستثنى من هذا الفعل الماضى فلا تلحقه الهاء ؛ لأن حركته شبيهة بحركة المعرب لأنهم إنما حركوه لشبهه بالمضارع الذى هو معرب ولذلك دخله التضعيف فى نحو أخْضَبُّ كما قالوا احْمَرَّ واصْفَرَّ كما قالوا جَعْفَرٌ .

(٣) مَنْ أسكن الياء فى الوصل فله فى الوقف مذهبان :

الأول : إبقاؤها على حالها كإبقاء ياء القاضى وهو الأجود .

الثانى : حذفها ولم يذكر الزمخشرى غيره (المفصل صفحة ٣٤٣) قال الشاعر وهو الأعشى ميمون بن قيس :

ومِنْ شَانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ ‏ ‏ ‏ ‏ إذَا ما انْتَسَبْتُ لَهُ أنْكَرَنْ

واعلم ان ترك الحذف أقيس وحذفها من الفعل أحسن من الاسم ؛ لأنها فى الفِعْل قبلها نون الوقاية ومن ثَم كثر فى القرآن أما فى نحو « عصَايَ » (من الآية ١٨ من سورة طه) فليس فيها إلا الإثبات .

٦٤ وَياءُ المُتَكلِّم السَّاكِنَةُ / كياءِ القَاضِى ساكِنَةٌ ، فإذا تَحَرَّكَتْ فإنْ شِئْتَ أسْكَنْتَ وَإنْ شِئْتَ ألْحَقْتَ الهَاءَ .

والألِفُ فى غَيْرِ المتمكِّنِ إنْ شِئْتَ وَقفْتَ علَيْهَا وَإنْ شِئْتَ ألْحَقْتَ الهَاءَ (١) .

---

(١) الألف فى المبنى يجوز فى الوقف عليها وجهان :
الأول إلْحاق الهاء نحو هَنَاهْ وَهَذاهْ
الثانى ألا يلحقها وهو الأجود بخلاف ألف الندبة ؛ لأن المطلوب فيها مد صوت .

بَابُ (نُونِ التَّوْكِيدِ)

مَوَاقِـعُ النُّـونِ فى الكـلَامِ : الطَّلَبُ ثُمَّ الاسْتِخبارُ ثُمَّ القسَمُ ثُمَّ الشَّرْطُ بإِنْ المقرونةُ بِمَا توْكيدًا (١) .

وَأمَّا النَّفْىُ وَالتقليلُ فقلَّما تَجِىءُ فيهِ النُّونُ إلَّا فى الشِّعْرِ (٢) .

وعلاَمَةُ الفَتْحِ فى الفِعْلِ الَّذِى تَلْحقُهُ إنْ خَلا مِنَ الضَّمِيرِ ، أوْكَانَ الضَّمِيرُ الَّـذِى فيهِ للواحِـدِ المذكَّر مُطلقا وللواحِدَة الْغَائبَةِ فَتْحُ لامهِ

---

(١) الغرض من الإتيـان بهـذه النون توكيد الفعل ، وهما نونان خفيفة وثقيلة والثقيلة أبلغ فى التوكيد ؛ لأنها بمنزلة نونين . ومواقع هذه النون سبعة : الأمر والنهى والعرض والاستفهام والتحضيض والقسم والشرط وما عدا هذه المواضع فدخولها فيه إما ضرورة وإما شاذ لضَرْبٍ من التأويل ، وجاز دخولها فى الجزاء المؤكد بما مِنْ نحو قولـه تعالى : « فإمَّاتَرَيِنَّ » : « من الآية ٢٦ من سورة مريم) وقوله تعالى : « فإمَّا نَذْهَبَنَّ » (من الآية ٤١ من سورة الزخرف) لشبه « ما » بلام القسم فى كونها مؤكدة ، ومثل قولك : حيثما تكونَنَّ أنك لأجل ما ، وأما قولَهم بجهدٍ مَا تبلغن فإنه فى معنى ليكونن بلوغك بجَهْد وكذلك بعينٍ ما أرينَّك .

(٢) نون التوكيد لا تدخل فى النفى فأما قول الشاعر وهو حاتم الطائى :

قليـلًا بهِ مَا يَحْـمِـدَنْـكَ وَارِثٌ ... إذَا نَالَ مِمَّـا كُنْتَ تجمـع مَغْنَمـاَ

فإنما دخلت النون هنا شذوذا لتوكيد المضارع المنفى ، قال سيبويه : « تدخل بعد لَمْ ؛ لأنها لمَا كانت جازمة أشبهت لا الناهية » (الكتاب ٢ : ١٥٣) ثم يشبه التقليل بالنفى فتدخله النون أيضا قال الشاعر وهو جذيمة الأبرش :

رُبَّمَـا أوْفَيْـتُ فى عَلَمٍ ... تَرْفَعَـنْ ثَوْبِـى شَمَـالَاتُ

وفى معناه قلما تقولن ذلك .

والحاصل أن دخول هذه النون فى الأفعال على أربعة أضْرُب :

الأول : ضربٌ لا يجوز دُخول النون فيه أصلا وهو الماضى والحال .

الثانى : ضربٌ يجب فيـه إثبات النون وهو الفعل الذى يكون جواباً لقسم كقوله تعالى : « وتَاللهِ لأكيدَنَّ أصْنَامَكُمْ » (من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء) لأنَّ بها يحصل الفصل بيْنَ لام القسم ولام الابتداء .

=

وكَسْرُهَا فى الْمُؤَنَّثِ ، وَفِيما فِيهِ النُّونُ الَّتى ثَبَاتُها عَلاَمَةُ الرَّفْعِ حَذْفها (١) .

- الثالث : أنت فيه مخير وهو الأمر والنهى والعرض والاستفهام والتحضيض لأن التوكيد غير لازم .

الرابع : دخولها فيه موقوف على السماع كالنفى لشبهه بالنهى فى أن كلا منهما غير واجب وبعد رب وقلّ لأنها فى معنى النفى وأبعد منه كثر ما تقولَنّ ذلك وبجهد ما تبلغَنّ قال سيبويه : « ويجوز فى الضرورة أنت تَفْعَلَنّ » (الكتاب ٢ : ١٥٣) ومما دخلت عليه لأجل النفى قول الشاعر وهو مساور بن هند العبسى وقيل العجاج أو ابن جباية اللص أو أبو حيان الفقعسى :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّماً

وقد دخلت النون فى « لم يعلمَنّ » ضرورة تشبيهاً لِلَمْ بلا الناهية .

(١) إن خلا الفعل من الضمير نحو هل يَقُومَنّ زيد ؟ أو كان فيه للواحد المذكر نحو اضرَبنّ يا زيد ، وقوله مطلقا يعنى غائبا كان نحو هل يقومَنّ زيدٌ ؟ أو متكلما نحو هل أقومَنّ ؟ أو مخاطبا نحو هل تَقُومَنّ ؟ أو للمؤنثة الغائبة نحو هل تَقُومَنّ ففى هذه المواضع تُبنى على الفتح ، وإن كان للاثنين نحو لا تضربانّ أو جماعة الرجال لاتضرُبنّ أو الواحدة المؤنثة لا تَضْرِبِنّ حُذفت النون لبطلان الإعراب وكراهية التضعيف باجتماع ثلاث نونات وكان بناؤها على حذف النون كما لو كان مجزوما وتثبت الألف فى فِعل الاثنين نحو لاتضربانّ لئَلّا يلتبس بفعل الواحد ، والنون الثقيلة مفتوحة إلا أن يقع قبلها ألف نحو لاتضربانّ فإنها تكسر لالتقاء الساكنين وتشبيهاً لها بنون الإعراب من نحو يضربان ، وإذا وقعت بعد الواو التى هى ضمير حركت بالضم نحو اخشَوُنّ أو الياء حركت بالكسر نحو لاتَخْشَيِنّ .

ولاَ تَلْحَقُ الخفيفَةُ فِعْلاً فيه ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ او ضَمِيرُ جَمْعِ المُؤنَّثِ عَلى رَأْيِ سِيبويه (١) .

(١) الخليل وَسِيبَويْه يقولان : كل موضع تدخل الثقيلة تدخل الخفيفة إلا فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث (الكتاب ٢ : ١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧) وأجازه يونس وجماعة وقالوا ندعوها ساكنة فى الوصل وَرَوَوْا : التقت حلقتا البِطَانْ (مجمع الأمثال ٢ : ١٢١) بالمد من غير حذف أو بكَسْرِهَا فى الوصْلِ لاجتماع الساكنين كما تكسر النون فى يضربانْ وعلى هذا حَمَلُوا قراءة ابن عامر : « وَلاَ تَتْبَعَانِ » (من الآية ٨٩ من سورة يونس) .

وَاعْلَمْ أن هَذِه النُونَ تزاد فى آخر المضارع لاَ أوله حتى لا تجتمع عليه زيادتان حرف المضارعة ونونا التوكيد فزيدت فى آخره .

بَابُ (الإِخْبَارِ بِالَّذِى وَفُرُوعِهِ)

مِنْ شَرْطِ الاسْمِ الَّذِى يُخْبَرُ عَنْهُ إِنْ كَانَ مُضْمَرًا ، أَلَّا يلزمُهُ التَّقدِيمُ وَأَلَّا يَكُونَ قَبْلَ الإِخْبَارِ عَائِداً عَلى شَىْءٍ [1] ، وإِنْ كَانَ ظَاهِراً نَكِرَةً فَإِنْ صَحَّ تَعْـرِيفُـه وَإِضْمَـارُهُ بَعْـد تَعْـرِيفِـهِ [2] وإِنْ كانَ مَعْرِفَةً بأَنْ يَصِحَّ إِضْمَارُهُ ، وَأَلَّا يكُونَ إِظْهَارُهُ نَائِباً عَنْ إِضْمَارِهِ [3] ، وإِنْ سَلِم مِنْ ذَلِكَ

---

(١) أنواع مالا يجوز الإخبار عنه كثيرة منها : الفِعْل ومنها الحرف والجملة والتميـز والـظرف الذى ليس بمتمكن وضمير الشان والقصة والمضاف إلى المائة والضمائر العائدة على شيء قبل الإخبار والمصْدَر العامل وكذلك اسم الفاعل العامل والجار والمجرور وكم وفاعل نِعْم وأخواتها ، لكنها مع كثرتها دون ما يصح الإخبار عنه والأقل يُضبط أبداً فى كل صناعة ولذلك تعرض لبيان مالا يصح الإخبار عنه ولم يتعرض لبيان ما يصح الإخبار عنه ، وقوله إن كان مضمرا لا يلزمه التقديم وهو ضمير الشان والقصة لأنه يلزمه صَدْرُ الكلام فلو أخبر عنه لزم تأخيره وإخراجه عن موضوعه ، ويحتمـل أن نعلل بأن من شرط الإخبار عن الشىء أنْ يوضع مكانه ضميرٌ وضميرُ الشأن لا ضَميرَ له ليُجعل مكانه .

(٢) احترز بصحة تعريفه عن المخفوض برب وعن المنصوب على التميز وَاسْم لا وما أشْبَهَ ذلك مما يلزم تنكيره ، وقوله وَإِضْمَارُهُ بعد تعريفه احترز عن النكرة ونعتها نحو مررت برجل عاقلٍ ؛ لأنه يجوز تعريفه وتعريف وصفه ، ثم لايجوز الإخبار عنه ولا عن نعته ؛ لانه لا يضمر بعد تعريفه إذ المضمر لا يوصف والوصف لايضمر ، ومن المصدر العامل نحو قولك أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا فإنه لا يجوز الإخبار عنه ، وإن صح تعريفه ؛ لأنه لايصح إضماره بعد تعريفه ؛ لأن الضمير لا يعمل ، ولايخبر أيضا عن الحال لأنها لا تكون إلا نكرة ، وكذلك الاسم الذى بعد كاف التشبيه وبعد مذ ومنذ وبعد حتى فإن كل هذه لا تضمر .

(٣) احترز بهذا القيد عن الاسم الثانى من الكُنى والأعلام المضافة نحو عمرو من أى عمرو وقيانٍ من قولك حمار قيان ومن النعت فى مثل قولك زيد العاقل ؛ لأن النعت لا يكـون مضمـرا وفيه احتراز عن المصدر من نحو ضَرْبى زيداً قائما وعن الضرب زيدا ، فإن الضرب وإن كان معرفة لكن لا يصح الإخبار عنه ، وقوله . ألَّا يكون إظهاره نائبا احترز عن الرجل فى مثل نعم الرجل ؛ لأن الظاهر قد ناب مناب =

كُلُّه أُخْبِرَ عَنْهُ بالَّذِى مُطْلَقاً وَبالألفِ واللَّامِ بشَرْطِ أنْ يكُونَ مَعْمُولاً لِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ ومُتَأخراً عَنِ الفِعْلِ (١) .

وَكيفيَّةُ الإخْبَارِ : أنْ تَنْقُلَ الاسْمَ مِنْ مَوْضِعِهِ وَتُعَوِّضَ مِنْهُ ضَمِيرًا

= الضمير إذ يحكم له بحكم المضمر العائد على ما قبله .

وقد حصر بعضهم هذه الموانع فى خمسة أصناف فقال . الاسم الذى لا يصح الإخبار عنه هو الذى لايصح إضماره ولا نقله ولا رفعه ، وألا يكون له معنى مفهوم وألا ينقص بالإخبار حكمه او يرتفع .

أما الذى لايصح إضماره فالمصدر والحال والتمييز ومجرور ربَّ وكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه والمضاف لأنه لا يضمر مع الإضافة وكذلك النعت بانفراده والمصدر الذى يسد مسدَ الحال وفاعل حبذا ومفعول كاد وأخواتها ، وَأَمَّا الذى لا يصح نقله فمثل ضمير الشأن وأسماء الاستفهام والشرط وكم وكأين وأما الذى لا يصح رفعه فهو الظرف الذى ليس بمتمكن مثل عند وسوى وذات مرة والمصادر المنصوبة نحو سبحانَ الله ، وأما الذى ليس تحته مَعْنى مفهوم فمثل المضاف إليه فى الكنى وأعلام الأجناس نحو ابن أوى وسام أبرص ، وأما الذى يرفع الاخبار معناه فنحو منذ ومذ وهو جارى بيت بيت وأما الذى ينقص فالضمير العائد على شىء فهذه أصناف مالا يجوز الإخبار عنه .

(١) فإن سلم من الموانع التى تمنع الإخبار عنه فيجوز الإخبار عنه بالذى مطلقا ، يعنى سواء كان اسما أو فعْلا ، وسواء كان معمولا لفعل متصرف أو غير متصرف وبالألف واللام بشرط أن يكون معمولا لفعل متصرف ليصح أن يصاغ منه اسْمُ الفاعل لأن الألف واللام لا توصل إلا باسمَ الفاعل ، فكل فعل لايصاغ منه اسم الفاعل نحو عسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس لايصح الإخبار عنه بالألف واللام ويصح بالذى ، وقوله : ومتأخرا عن الفعل احترز عن مثل زيداً ضربتُ وزيدٌ قام فإنه لا يصح الإخبار عن زيد بالألف واللام .

والجملة الفعلية إما أن يكون فعلها متصرفا أو ليس ، فإن لم يكن لم يصح الإخبار بهما فيه ، وإن كَانَ متصرفا فان لم يتقدم المعمول صح الإخبار بهما وإن تقدم لم يصح ، وأما الذى فيصح الإخبار بها فى جميع هذه الأقسام فكانت أوسع مجالا منهما ؛ لأنهما فروع الذى والفرْع منحط عن الأصل ، فإذا قلت ضربت زيداً صح الإخبار عن التاء فتقول : الذى ضرب زيدا أنا وباللام الضارب زيدا أنا وعن زيد الذى ضربته زيد وبالألف واللام الضاربه أنا زيدٌ فإن قدمت زيدا على ضربت فقُلْتَ : زيداً ضربتَ صح أن تقول : الذى إياه ضربت زيدٌ وإن كان باللام لم يصح .

مُعْرَباً بإعرابِهِ وَتزِيُد فى أوَّل الْكَلَام مَوْصُولاً وتَجْعَلُ ذَلِكَ الاسْمَ خبراً عَنْهُ وما بَيْنَ الخَبر وَالموصُول صِلَةَ لِلْمَوْصُول وَالعَائِد علَيْه المُضْمر المُعَوّضُ (٢) ، وَرُبَّما أدّى ذَلِك إِلَى تَغَيُّرِ المُضْمَرِ مِنَ الحضُور إِلَى الغَيْبَةِ ومِنَ الإبراز إِلَى الكُمُون ، فَقِسْ تُصِبْ (٣)

---

(١) اعلم أن فائدة الإخبار فيه أنه تعلم انه إذا كان عندك عِلم بنسبة الحكم إلى مبهم أو عِلم بِشَىْءٍ نسب إليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذى يتبين به ذلك المبهم فَتصدر الموصول وتضع الجملة فى الصلة فيصير الكل مبتدأ ويجب أن تضع موضع ذلك الاسم ضميرا يرجع إلى الموصول الذى هو الذى أو غيره ، لأنك إنما تذكر الجملة منسوبة إلى مبهم نسب إليه أو نسب هو لتعرفه ، فلو لم تذكره لبقيت النسبة إلى غير منسوب أو المنسوب من غير نسبة فيختل المقصود ، وبهذا المعنى ظهر احتياج الموصول إلى صلة لأن وضْعه أن تصير الجملة معه بهذه المثابة المذكورة .

والمعنى من الإخبار أن ترفع بخبر مبتدأ موصول جهالة شىء فى الصلة مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ فقد رفعت جهالة عن مبتدأ موصول والخبر هنا فى المعنى محدث عنه ، فجعل النحاة الخبر مخبرا عنه ، بخلاف القاعدة فإن الخبر قد يكون فعلا والإخبار عن الفعل ممتنع .

(٢) مثال تغير المضمر من الحضور إلى الغيبة أنك اذا أخبرت عن التاء فى قولك ضربت زيداً فإنك تقول : الذى ضرب زيدا أنت ، فجعلت الضمير الذى كان للخطاب غائباً وهو المستكن فى ضرب العائد إلى الذى ولذلك نقلته أيضا فى هذا المثال من الإبراز إلى الكمون ، وكذلك إذا قلت ضربت زيدا فأخبرت عن التاء فإنك تقول الذى ضرب زيداً أنا والضارب زيداً أنا ، وبالجملة : فإذا كان الضمير فاعلا أو نائب فاعل يستتر فى الفعل ، فإن كان مبتدأ أو خبرا كان بارزا منفصلا وإن كان مجرورا كان بارزا متصلاً .

وجملة التغييرات الواقعة فى هذا الباب أربعة :

الأول : زيادة الاسم الموصول .

الثانى : جعل مكان الاسم المخبر عنه ضميرا .

الثالث : جعل الاسم الذى يخبر عنه خبرا .

الرابع : تغير الضمير من الحضور إلى الغيبة ومن البروز إلى الكمون فى بعض المواضع ، ويزيد فى الألف واللام أنك تصوغ من الفعل اسم فاعل .

بَابُ جَمْعِ الاسْمِ الثُّلاثِيِّ غيرِ الصِّفَةِ

٦٥ جَاء فَعْـلٌ فى القِلَّهِ عَلَى أفْعُلٍ / قِياساً فى الصَّحِيحِ العَيْنِ ، وَعلى أفْعَالٍ قِياساً فى مُعْتَلِّهِ وسَماعاً فى الصَّحيح .

وَفى الكثرة عَلى فُعُولٍ ونادراً فِيما عينُه وَاوٌ على فِعَالٍ مَالَمْ تكُنْ عَيْنُهُ يَاءً وَتَلْحَقُهَا الْهَاءُ ، وعَلَى فُعْلاَن وَفِعَلَة وفِعْلاَن وفَعِيل وَفُعُل .

وفِعْلٌ فى القلِة على أفْعَالٍ قياساً وعَلى أفْعُلٍ سَماعا ، وَفى الكثرة علَى فِعَالٍ وفُعُول والْفُعولُ أكثر ، وَعلى فِعْلان وَفُعْلاَن وفِعَلَة وفَعِيل .

وفُعْلٌ فى القِلَّةِ عَلى أفْعَال قياساً وَعلى أفْعُلٍ سَماعاً ، وَفى الكَثْرَة عَلَى فُعُــول وَفِعَــالٍ وفِعَــالٌ فى المضـاعِف كَثير وفُعُـول فى غير المضاعف أكثر ، وَعلى فِعَلة وفُعْل ، والمعتل اللاَّمِ مِنْهُ يلزم أفْعَالاً .
وَإن كَان مُعْتَلَّ العَيْنِ انفرد بِهِ فى الكثرة فِعْلاَن .

وَفَعَلٌ فى القلة على أفْعَال قِياساً وعلى أَفْعُلٍ سَماعا ، وفى الكثْرة عَلَى فُعُول والفِعَال أكثر ، وعلى فُعْلاَن وفِعْلاَن وفِعْلَة وفُعْل وفِعْلَى .

وَفَعِـلٌ فى القِلَّةِ على أفْعَال قياساً وَفى الكثرَةَ عَلى فُعُول وقلما يتَعدَّى أفعَالاً وهُوَ أقل مِن فِعَل .

وَفِعَلٌ فى القِلَّة علَى أفعَالٍ قياساً وعلَى أَفْعُلٍ سَمَاعا وفى الكثرةِ على فُعُولٍ وهُوَ أقل من فَعِل وفَعُل فى الْقِلَّةِ على أفْعَال قيَاسًا وفى الكَثرَةَ على فعَال ، وهو أقل من فِعَل وليس رِجلة بتكسير .

وفُعُـلٌ فى القِلة عَلى أفْعَـالٍ قياسـاً ولَمْ يجاوزوه وهُوَ فى القلة

كفُعْل . [1]وَفُعَلٌ فى الكَثْرِةِ عَلى فِعْلَان هَذا هُوَ الأعرفُ ، وَقَدْ جَاءَ فِيه فِعَالٌ وفُعُولٌ ولَمْ يُجَاوِزُوه إلاَّ قلِيلاً ، وإذا جَاوزُوهُ فإلى أَفْعَالٍ ، وقَدْ قَالُوا أَرْبَاع فى جَمْع الرُّبَع .

وفِعِـل فى القِلة على أفْعَالٍ ولم يُجَاوزُوه ، وَإن أرادُوا الكثرةَ ، وفَعْلَةٌ فى القِلَّةِ بالألف وَالتـاء قِياساً ، وتُفتح العَيْنُ إن لَمْ تُعْتَل وَلم تُضـاعف . وهُـذَيْل تُسَوِّى ،/وَفى الكثرِة عَلى فُعُولٍ وَفِعَال أكثر ، ٦٦

---

(١) فَعْلٌ أفْعُل : كلب أكلب وفلس أفلس أفْعَالٌ معْتَلة ، سوط أسواط وثوب وأثـواب وفعُـول : فلوس وكعـوب وزنـود فإن كانت عينه واوا فبابه أفعَال مثل قول وأقوال ، فإن كانت عينه ياء فعلى فُعُول فى الكثير مثل بيت وبيوت وعين وعيون ومثال فِعَال فيمـا عينـه واو : حوض وحيـاض وثـوب وثيـاب وتلحقها الهاء مثل الفُحُولة والفَحالَة ، فِعْلَان : صنو وصِنوان وقنو وقِنوان وجحش وجحشان ، فُعْلان : صُرْم وصرمان وذئب وذؤبان العرب وبطن وبُطنان وظهر وظهران ، فِعَلة : قرد وقِردة وديك ودِيكة وقعب وقعَبة وزوج وزوجَة ، فَعِيل : ضرسٌ وضريس وكَلب وكليب فُعْل : برج وأبراج وقرط وأقراط وجُند وأجناد وركن وأركان . فُعُل : سقف وسقف فِعْل : حمل وأحمال وعِدل وأعدال ، افْعُل سماعا : ذئب وأذؤب وضرس وأضرس ورجل وأرجل . فُعُول : برج وبروج وجرح وجروح ولص ولصوص وقدر وقدور ، فِعَال : بئر وبئار وذئب وذئاب وزِق وزقاق وخف وخفاف ، فِعَلَة : حجر وحِجَرة وقرط وقرطة فُعْل : فُلك ، فِعْلان : عود وعيدان وحوت وحيتان فعَل أفْعَال : جبل أجبال وحَمل وأحمـال، أفْعُـل سمـاعـا: جبـل وأجبل وعصا وأعص وَدَار وَأدْأر، فُعُول: لص ولصوص وقدر وقدور والفِعَال أكثر : بئر وبئار وذئب وذئاب ، وزق وزقاق ، فُعْلَان : حمَل وحُمْـلان . وَفِعْلَان : ورل وَوِرْلَان وبرقه وبرقان وقاع وقيعان ، فِعْله : قاع وقيعة وجـار وجيرة . فُعْل : أسد وأسد ، فِعْلى : حجل وحجلى فَعِل على أفْعَال : كبد وأكبـاد وكتف وأكتاف وفخذ وأفخاذ ، فُعُول : نمر ونمور وعل ووعول ، افْعَالاً : أضلاع وَأعْنَاب واقماع فَعُل افْعَال : عضد أعضاد وعجز أعجاز فِعَال : رجل ورجال وليس رجلة بتكسير بكسر الراء وسكون الجيم فى جمع رجُل قال الفارسى : وليس رجلة بتكسير (التكملة للفارسى صفحة ١٩٨) واقتصروا فيه على جمع القلة فقالوا الأعضـاء والأعجاز ولم يجاوزوا الرجال والسباع . فُعُل على أفعَال : عنُق وأعناق وطنُب وأطناب وقد شذ فيه فِعَلة : فقالوا طِنَب وطِنَبة .

وَعلى فُعَل فيما عَيْنه وَاوٌ ، وَجاء فى اسْمَيْن لاَم أحدِهما يَاءٌ وَلاَم الآخِر وَاوٌ ، وَعلى فِعَل وهُو فيما عيُنه يَاء أكثر منه فى الصَّحِيح وَمع ذلِكَ فليْسَ بقياسٍ [1] . وفِعْلة فى القِلة بالألفِ وَالتَّاءِ قياسا وَالعَيْن جَائزٌ فيهِ الإتباعُ مالَمْ يُعتَل ولَمْ يُضَاعفْ ولَمْ تكُن اللامُ واواً ولا مِنْ جِنْسِ العَيْنِ ، ويجُوزُ فِيهَا الإسكانُ مطْلقاً ، والفَتْحُ مَالَمْ تكُن العَيْنُ مِنْ جِنْسِ اللامِ ، وَعلى أفْعُلٍ سمَاعاً ، ويجُوزُ فى العَيْنِ الإتباعُ مَالَمْ تُعْتَل ولم تكُن اللامُ يَاءً ولا مِنْ جِنْسِ العَيْن ، وَفى الكثرةِ عَلى فُعَل وَفِعَال ، وفَعَلَة فى القِلة بالألفِ والتاءِ ، وَجاء عَلى أفْعَال وأفْعُل وَفى الكَثْرة على فِعَالٍ وعلى فُعْلٍ ، وفُعْل وهو فى المعْتل أكثر ، وَجاءَ على فَعَلٍ وفِعْلة فى القِلة ، بالألفِ وَالتاء فى الكثير عَلى فَعِل وفُعْلَة فى القِلة بالألفِ وَالتاءِ وَفى الكثرةِ عَلى فُعَل [2] .

---

(١) فُعَل فُعْلَان : صُرَد وصُرْدان وجُعَل وجُعْلان فِعَالٌ وفُعُولٌ : رُبَع ورِباع وربُوع ، ولم يذكرهما سيبويه ولا الفارسى . أفْعَال : رُطَب وأرطاب ورُبَع وأرباع وأربع أقل منه . فِعِل أفعال إبِل آبال . فَعْلَة فى القلة : حَفنة وجَفنات وقَصْعَة وقصعات وبيضة وبيَضات وهذيل تسوى بين المعتل وغيره فتقول بيَضات .

فُعُول : بذرة وبذور وفِعَالٌ هو الباب : قصعة وقصاع وجفنة وجِفَان وروضة ورِياض وظبية وظِباء .

فُعَل : دولة ودوَل ونوبة ونُوَب وقرية وقُرى وَبرْوة وَبُرَى وهى التى تُجعل فى أنف البعير ويقال نزوة ونُزَى . فِعَل : خيمة وخيَم وضيعة وضِيَع وهضْبة وهِضَب وحلقة وحلَق .

(٢) فِعْلة : سِدْرة وسِدْرات وسِدَرات وسِدِرات ، وحجة وحِجات وذِروة وذِرْوات ، وذرَوات وبيعة وبيعات وريمة وريمات وقيمة وقيمات ورِشوة ورِشْوات . =

= افْعُل : نعمة أنعُم مثال المعتل : دولة ودولات ، ولا من جنس العين يعنى به المضاعف نحو سُدَّة وسدات وسُرَّة وسرات ، فُعَل . ركبة وركب وظلمة وظُلم فِعَال : نقرة ونِقار وبرمة وبِرام وقبة وقِباب وفى المعتل مدية ومدى وسورة وسور ، فَعْلة : رقبة ورقبات ورحبة ورحَبات وفى المعتل : ناقة وناقات ، أفعل وأفعال رقبة وأرقاب وأكمة وآكام ، أفْعُل : أكمة وأكمم وناقة وأنيق وَيقْلَبُ فيقال أيْنُق .

فِعَالٌ وفُعَل : رحاب ورقاب ونياق فُعَل : ناقة ونوق والصحيح خشب وخشب فِعَل : قامة وقيم ، فُعْلَة : تخمة وتُخْمات وتهمة وتُهمات وفى الكثرة تُهم ونُقَر . وقد شَذَّ من هذا الباب أشياء : أما فى فَعْلة فشذ فيها تمُور وتُمْرَان ، ونخيل وصخور وثمار وسخال وما فى ألف التأنيث المقصورة أو الممدوة ، فإن واحدَه بلفظ جمعه نحو بُهْمَى اسم لِنَبْتِ الواحد والجمع بلفظ واحد إلا أن يجمع بالألف والتاء ، والحَلفاء اسم نبات للواحد والجميع وكذلك الظرفاء اسم شجر .

بَابُ جَمْعِ الثُّلاَثِى صِفَة

فَعْـلٌ جَاء فى القِلَّةِ عَلى أَفْعَـالٍ وعَلى أفْعُـلٍ بشَـرْطِ استعمالهِ اسْتِعْمَـالَ الأسماءِ وَبالوَاوِ والنُّونِ وَبالألفِ وَالتاءِ ، وَفى الكثرةِ عَلى فِعَالٍ وفُعُولٍ وَالأول أكثر وقد يَشْتَرِكَانِ ، وَعلى فُعْلٍ وفِعْلاَنٍ وفُعْلاَنٍ وفِعَلَة ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ تاءُ التأنيثِ جَاءَ مكسَّراً عَلى فِعَـال وَبالألِفِ وَالتاءِ ساكن الوسَط ، وقولهـم ربَعَات ولجَبَات مُؤَوَّلٌ .

فَعَلٌ جَاءَ فى الْقِلَّةِ على أفْعَال وَبالواو وَالنُّونِ وَالألفِ وَالتاءِ ، وَفى الكثَرةِ عَلى فِعَالٍ وَقد يَسْتَغْنُوَن بأفْعَالٍ ،وَما/ لَحِقته تَاءُ التأنيثِ وَإِنْ جَاءَ مُذكرُهُ عَلَى فِعَال فهُوَ مِثله وإِنْ جَاءَ عَلَى أَفْعَالٍ فهُو بالألفِ وَالتاءِ وهُوَ فى الصِّفَاتِ أقل مِنْ فَعْل كما كان فى الأسَماءِ .

٦٧

فُعُلٌ : جَاء فى القلة علَى أفْعَالٍ وبالواو والنون ولَمْ يُجَاوزوه لِقلته فى الصفاتِ .

فِعْلٌ : جَاءَ فى القلةِ عَلى أفْعَالٍ كثيراً وَعلى أفْعُلٍ نادِراً وَبالواو وَالنُّونِ ، وَإِذا لحِقته الهَاءُ لم يُجْمَعْ إِلاَّ بالألفِ وَالتاءِ إلا ما جَاءَ مِنْ قَولهِم عَلَجٌ فى جَمْعَ عَلَجَة .

فَعِلٌ : جَاءَ فى القلة علَى أَفْعَالٍ قَليلاً وبالوَاوِ وَالنُّونِ كَثيرا وَبالألفِ والتاءِ ، وَفى الكثرةِ عَلى فِعَالٍ وَلايكادُ يكَسَّرُ وَفُعَلٌ مِثله [1] .

---

(١) فى جمع المكسر أربعة أمثلة : أفعَال وأفعُل وأفعِلَة وفِعْلَة ، ويعنى بجمع القلة العشرة فما دونها .

فَعْلٌ أفعَال : شيخ وأشياخ وضيف وأضياف ، أفْعُل : عبد وأعبد وبالواو والنون : صعب وصعبون وكهل وكهلون .

=

= وفى المؤنث : صعبات وكهلات وفى الكثرة فِعَال : صعب وصعاب ، فُعُولٌ : كهل وكهول وقد يشتركان مثل فسل وفِسال وفسول (الفسل قضبان الكَرْم للغرس) وعلى فُعْـل : فرس وُرْدٌ وهو حصان بين الكميت والأشقر فِعْلَانٌ : ضيف وضيفان فُعْـلان . عبد وَعُبْدَان ، فِعْلة : بكسر الفاء وفتح العين : نحو شيخ وشِيَخة وديك وديكـة . فإذا أَلْحَقْتَهُ التاء فِعَال : عبلة وعبال وعبلات وصعب وصعاب وصعَبات وربَعات ولجَبات : فهما جمع ربعة ولجبة يقال شاة لجبة وهى التى خف لبنها وشياه لجَبات ورجل ربَعة وامرأة ربعة ونساء ربَعات يقع فى المذكر والمؤنث بلفظ واحد وهو القصير وقد ذكر هذين المثالين كالاعتراض على قوله ساكن الوسط والاعتراض عنهما أنهما اسمان وصف بهما .

فَعَلٌ جاء فى القلة على أَفْعَال : بطل وأبطال وعرب وأعراب وَبالواو والنون مثل حسن وحسنون وبالألف والتاء : حسَنات .

وفى الكثرة فِعَال : حسن وحِسّان وقد يستغنون عنه بأفعال فلا يقال بِطّال استغناء عنه بأبطال .

فِعَالٌ وَأَفْعَال : حسنة وحِسّان وفى المذكر يقال حِسّان يستوى المذكر والمؤنث وإن كان المذكر على أَفْعَال فهو بالألف والتاء غير أن المؤنث منه لايجُمع على أفعال وذلك نحو خلق وأخلاق وفى المؤنث خُلْقَان (وهو الثوب البالى) وهُوَ فى العَيْنَات : يعني أن فَعَلًا المحرك الوسط أقل فى الأسماء من فَعْلٍ الساكن العين .

فُعُلٌ : جُنُبٌ وأجناب وجنبون جمع جُنُب .

فِعْل : جلف وأجلاف وَنِقْض وأنقاض وأجلف جمع جِلف .

وبالواو والنون : نِضْو ونِضْوات (النضو بالكسر حديدة اللجام والمهزول من الإبل والقدح الرقيق والثوب الخلِق) ويقتصر على مؤنثه فى جمع السلامة ، وَعلج فى جمع علَجة شاذ (العلَج كل غليظ شديد من الرجال والعلج من الرجال المليح)

فَعِلٌ : فَزِع وفزعون وَنكِد وأنكاد وحذِرة وحذِرات .

فِعَالٌ : قالوا عَجِل وعجال . فُعَل : نقط وأنقاط ويُقظ وأيقاظ والكثير يقظون ويقظات .

بَـــابٌ

جَاء فِعَالٌ فى القِلَّةِ عَلى أفْعِلَةٍ وَلَمْ يُجَاوِزوه إنْ كَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ أوْ مُضـاعفـاً ، وشَـاذًّا عَلى أفْعُلٍ ، وَفى الكثرةِ على فُعُلٍ ، ويجُوز التخْفيفُ ، إلَّا أنْ تَكونَ عَيْنُهُ واواً فإنَّهُ يَجِبُ ، وفَعَالٌ مِثله فى جميع ذلك .

وفُعَالٌ فى القِلة على أفْعِلَةٍ وَفِعْلَة وَالثانى قَلِيل ، وَفى الكثرةِ على فِعْلَانٍ وفُعْلَانٍ وَالأول أكثر وَجاء فى مُضَعَّفِهِ فُعْلٌ نادِراً .

وفَعِيلٌ فى القِلَّة على أفعِلَةٍ وفِعْلَة ، وَالثانى قَلِيل . وَشَاذًّا عَلى أفْعُلٍ . وفى الكَثرة عَلى فُعْلَان وفُعُل وعَلى أفْعِلاء وعلى فُعْلَان وهُو قَلِيلٌ ، وعَلى فِعَالٍ وفَعَائِل وفِعَال ورُبَّما فَتَحُوا عَيْنَ فُعُل فى مُضاعفه وَالأعرف الضَّمُّ .

وفُعُـولٌ فى القِلة عَلى أفْعِلَةٍ وجاء فى بَنَاتِ الواو مِنْه أفْعَالٌ وفى الكثرةِ على فِعْلَانٍ وفُعُل وفَعَائِل .

والمُؤنث مِنَ البَـابِ بغير هَاءٍ يجىءُ فى القلةِ عَلى أفْعُلٍ وعَلى أفْعَـالٍ وأفْعِلَةٍ والبابُ الأول الكثْرة ، وبالكثرة عَلى فَعَائِلَ وهُو كثير وعلى فُعُلٍ وبإسقاط الهاء [1] .

---

(١) فِعَالٌ أفْعِلَة : حمار وأحمرة وخمار وأخمرة معتل باللام أو مضعف : خوان وأخونه ورواق وأروقه وكساء وأكسية ، والمضاعف مثل : عنان وأعنه وجلال وأجلة أفْعُلَ : ذراع وأذْرُع ، فُعُل : كتاب وكتب وحمار وحمر وعَيْنُهُ واو مثل : خوان وخُوَن ورواق ورُوُق ، فَعَـال : قَذال وأقذلة ، فُعَال : غراب وأغربة وزقاق وأزقة وخراج وأخرجة . وفى الكثرة : غلمان وغربان وحوران وغراب وغرب وقراد وقرد ، فَعِيل فى القلة رغيف وأرغفة وصبى وأصْبية أفْعُل : جنين وأجنن .
=

= وفى الكثرة رغيف ورُغفان ، فُعُل : كتب وقضب أفْعِلاء : نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء .

فُعْلَان : قضيب وقضبان وصبى وصبيان وقد يجتمع الضم والكسر فى اسم واحد نحو قضيب وقُضبان وقِضبان .

وعلى فِعال : فصيل وفِصَال فَعائل : قطيع وقطائع وقبيل وقبائل وقالوا سرر فى جمع سرير .

فِعَالٌ : قالوا كرام وظراف .

فَعُولٌ : خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقَعود وأقعدة ، أفْعَالٌ : فلو وأفلاء (الفلو كعدو الجحش والمهر فُطِمَا وبلغا السنة من عمرهما) وعدوّ وأعداء ، فِعْلَان : خروف وخرفان وقعود وقِعدان ، فُعُل : عمود وعُمد وقلوص وقلص وزبور وزبر ، فَعَائِلُ : جَزور وجزائر (الجزور البعير أو هو خاص بالناقة المجزورة)

فَعُول : إذا كان صفة استوى فيه المذكر والمؤنث تقول : رجل صبور وامرأة صبور والجمع على صُبُر وأما عمود وعمد بالفتح فالأظهر أنه اسم جمع .

فِعَالٌ ومؤنثه على أفعُل نحو ذراع وأذرع وكذلك فُعَال : عُقاب وأعقب فَعَال : عَناق وأعنق .

فَعيلٌ : يمين وأيمن وَرَغيفٌ وأرْغفة .

فَعَائل : رسائل وحمائم وذوائب وصحائف ، فُعُلٌ . سفن وصحف وبإسْقَاطِ الهاء : سَفين وحمام فى سفينة وحمامة واسم نوع مثل تمرة وتمر ودجاجة ودجاج ويمامة ويمام .

بَــابٌ

٦٨ أَفْعَلُ اسْماً/ يُجْمَـعُ عَلى أفَـاعِل ، فإن اسْتوفَى الشُّروطَ جَازَتْ الوَاوُ وَالنُّـونُ [١] . وَصِفَة مقرُونة بِمِنْ لفْظاً أو مَعْنَى لاتُجْمَعُ [٢] .
وَصِفَةُ مُؤنَّثِهِ الفُعْلَى عَلى أفاعِل فَإن اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ جَازَت الواوُ وَالنُّونُ [٣] ومُؤنثه يُجْمَعُ عَلى الفُعَل وَ بالألفِ وَالتاءِ [٤] وَصِفَةُ مُؤنَّثه فَعْلَاء عَلى فُعْلٍ وفُعْلَان [٥] ، ومُؤنَّثه عَلى فُعْلٍ سَاكن الثَّانِى و لَا يُنقلُ إلَّا فِى الشِّعْرِ [٦] .

---

(١) ليس للاسم إلا مثـال واحـد وهـو أفاعل نحو أحمد وأحامد وأيدع وأيادع (الأيدع هو الزعفران وصمغ أحمر وشجر تصبغ به الثياب) وما كان للآدميين يُجمع بالواو والنون نحو أحمدون وقياس الاسم الصرف فيه ألا يجمع بالواو والنون .

(٢) أفعَل التفضيل ما دام مصحوبا بمن لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث لأنه يذهب به مذهب الفعل والمصدر معا فلا يقال الزيدون أفاضل من عمرو ، وقيل لأنه يجرى مجرى لفظ التعجب لقربه فى المعنى منه .

(٣) أفعـل صفـة علي وجهين أحـدهمـا : أن يكون مؤنثة فَعْلاء بالفتح والمد والثانى : أن يكون مؤنَّثهُ فُعْلى بالضم والقصر وهذا يجمع على أفاعل نحو أفاضل وأصاغر وأكابر وبالواو والنون قال تعالى : « بالأَخْسَرِينَ أعْمَالاً » . (من الآية ١٠٣ من سورة الكهف) وقـال تعـالى : « أراذلُنَا » (من الآية ٢٧ من سورة هود) وقال تعالى : « أكَابِرَ مُجْرِميهَا » (من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام) .

(٤) هذا نحو الفُضَل والفضليات .

(٥) نحو أحمر وحُمر يستوى فيه المُذَكَّرُ وَالْمُؤنَّثُ فتقول حمراء وحُمْر كما تقول أحمـر وحمر ، وفُعْلَان نحو حُمران وشُقران ، فَفُعْل وفُعْلَانُ مختصان بأفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاء وَأفَاعِل مختص بافعل الذى مؤنثه فُعْلى ، فإن كان مؤنثه بالهاء نحو أرْمَل وأرملة أو لا مؤنث من لفظة أفكل فجمعه على أفاعل نحو أرامل وأفاكل (الأفكل هو الرعد) .

(٦) استـوى المـذكـر والمؤنث فى فُعْل نحو أحمر وحمر وحمراء وحُمُر وهو مخفف لثقل الجمع والتأنيث وقد يُنقل فى الشعر قال الشاعر وهو طرفه بن العبد : =

= أيها الفتيانُ في مجلسنا جَرِّدوا منها وُرَاداً وشُقُرْ

وأفعَل صفة مستعملة استعمال الأسماء لا تجمع إلا على أفاعل نحو الأباطح (سيل واسع فيه دقاق الحصى) والأجارع (كثيب جانب منه رمل وجانب حجارة) .

واعلم أن التكسير يرد المحذوف كما يرده التصغير وذلك نحو شفاه وأستاه ومُدَى ، والمذكر الذي لم يكسّر يُجْمَع بالألف والتاء نحو السرادقات وجمال سِبَحْلات . . (السِّبَحْل كَقِمَطْر الضخم من العنب والبعير) وسبطرات (جمال طوال على وجه الأرض) ولم يقولوا جوالقات (الجوالق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها وعاء) حين قالوا جواليق إلا ما شذ من قولهم بوانات مع قولهم بُوَن .

بَابٌ

فَاعِلٌ اسْماً يُجْمَعُ على فَوَاعِل وفِعْلَان وفُعْلَان [1] ، وَصِفَةً مُسْتَعْمَلَةً استعْمَال الأَسْمَاءِ عَلى فُعْلَان وفِعَال [2] ، وَصِفَةً مُخْتَصَّةً على أَفْعَال وفُعَّل وفُعَّال وَفعَلَة [3] ، وعلى فُعَلَة ويَخْتَص بِفُعَلَةِ المعْتَلّ اللاَّم [4] ، وَعَلى فُعَّل وفُعَلاء ولَيْسَا بِمتمكِّنَيْن فى البَاب [5] ، وَعلى فُعُول [6] وشَاذًا عَلى فَواعِل [7] ، وَمُؤنثاً بالهَاءِ وَمُجَرَّدًا مِنْها عَلى فَواعِل وَفُعَّل [8] .

---

(١) فاعل اسما له ثلاثة أمثلة فى الجمع الأول فواعل : كاهل وكواهل وخاتم وخواتم فِعْلان : حاجز وحِجزان (وهو ما يمسك الماء من شقة الوادى) وجان وجنان وحائط وحيطان وغائط وغيطان فُعْلان : حائر وحوران .

(٢) فاعل إذا كان صفة فإما أن يجرى مجرى الأسماء أو لا يجرى فإن كان الأول فله مثالان فُعْلان : راكب وركبان وراع ورعيان والثانى فِعَال : رِعاء وصِحَاب .

(٣) وإن كان صفة لم يستعمل استعمال الأسماء فله امثلة كثيرة أَفْعَال . أصحاب وأنصار وأشياع وأشهاد فُعَّل ، شاهد وشُهَّد وصائم وَصُوَّم ونائم وَنُوَّم ، فُعَّال . شاهد وشُهَّاد وغائب وغيَّاب ، فَعَلَةٌ . كاتب وكتبة وحاسب وحَسَبة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة ومن المعتل حائك وحَـ كَة وخائن وخونة .

(٤) فُعَلَة : ناض وقضاة وعار وعراة وغاز وغزاة ورام ورماة .

(٥) فُعَّل : بازل وبُزَّل (جمل بازل بلغ سنه التاسعة) وعازل وُعُزل ، فُعَلاء . شاعر وشعراء وقوله وليسا بِمُتَمَكِّنَيْن فى الباب يعنى إن بابهما فَعُول وفَعِيل .

(٦) فُعُول : جالس وجلوس وشاهد وشهود وقاعد وقعود .

(٧) فواعل : فارس وفوارس وحارث وحوارث وناهق ونواهق وشامخ وشوامخ وغائب وغوائب .

(٨) ضا بة وضوارب وحائض وحوائض وصائمة وصيَّم وحائض وحِيَّض .

بَابُ (أَلِفِ التَّأْنِيثِ المَمْدُودَةِ)

الأَبْنِيَةُ الَّتى تَلْحَقُهَا أَلِفُ التَأنِيثِ المَمْدُودة : فَعْلاء وَهِى صِفَةٌ وغَيْر صِفَـةٍ ، فغيْرُ الصِّفَةِ مصْدَرٌ وغَيْر مصْدَر ، وغَيْرُ المَصْدَرِ مُفْرَدٌ واسْمُ جَمْعٍ (١) .

---

(١) هذه الأبنية على ضروب منها ما وزنها فَعْلَاء بفتح الفاء وسكون العين ولا تكون أَلِفُهُ للتأنيث والهمزة فيه منقلبة عن ألف التأنيث فهى فى الممدود مثل فَعْلى فى المقصور إلا أنها تكون اسما وصفة ، والاسم على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون مصدرا نحو : السراء والضراء والنعماء والباساء ، الثانى : أن يكون اسما مفردا نحو الصحراء والبيداء ، الثالث : أن يراد بها الجمع نحو الحلفاء والطرفاء والقصباء (الحلفاء : نبت ، الطَّرْفَاءُ : شجر ، القصباء : نبات ذو أنابيب) قال الأصمعى : الواحدة قصْبة وحلْفة وطرْفة .

وفى حلفاء الفتح والكسر غير أن المشهور أن هذه اسماء جموع وليست بجموع ، وأما أشياء فذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه جمع واختلفوا فى واحده فقال الأخفش : الواحد شىء مثل صديق وأصدقاء وأن الاصل أَشْيِئَاءُ فحذفت الهمزة تخفيفا ، وقال الكسائى أشياء أفعال جمع شىء وفَعْل المعتل بجمع على أفعال نحو بيت وأبيات ، وافق الفراء على الجمع وخالف فى الواحد فقال أصله فَيْعَل مثل هين وأهوناء .

وَالْحَقُّ فى أشياء ما ذهب إليه البصريون ، أما الواحد فهو فى الأصل مصدر شاء يشاء شيئا ثم استُعمل استعمال الأسماء وأما أشياء فَمُفْرَدٌ معناه الجمع نحو طرفاء وصحراء ولذلك يجمع على فَعَالى نحو أشاوَى قال الأصمعى : سمعت رجلا يقول لخلف الأحمر إن عندك لأشاوى وَالأصل أشايا ، وقالوا فى جمع السلامة أشياوات ، قال المازنى : قلت للأخفش كيف تصغر أشياء فقال أُشَيْئَاء فقلت هلا رددته إلى الواحد فلم يُحِر جوابا .

إذا ثبت هذا فأصله شَيْئَاءُ على مثال فَعْلَاء ولذلك لم ينصرف للتأنيث غير أنهم استثقلوا اجتماع الهمزتين وبينهما حاجز غير حصين فقدموا الهمزة التى هى اللام إلى موضع الفاء فوزنه لَفْعَاء .

قيل لواعظ لا يعرف العربية : ماوزن أشياء فقال : قال الله تعالى : « لَا تسْأَلُوا عَنْ أشْيَاءَ » (من الآية ١٠١ من سورة المائدة) فهذا سؤال منهى عنه فلا أجيب عليه .

وَالصِّفَةُ مُذَكَّرُهَا أَفْعَل وَمَالَيْسَ كِذلِكَ (١) ، وَمِمَّا يَلْحَقُه فُعَلَاء وفِعَلَاء وَفِعْلِيَاء وفَاعِلَاءُ وفَاعُولَاء وفَعَالَاء وفَعْلَلَاء وَفُنْعُلَاء وَفِعِلَّاء وَمِنَ الْمَجْمُوعِ أَفْعِلَاء وفِعْلِيَاء (٢) .

(١) الصفة من هذا المثال على ضربين : ماله مذكر من لفظه كأحمر وحمراء وما ليس كذلك نحو امرأة عَجْزَاء وحلة شَوْكاء ولم يقولوا رجل أعجز وقالوا امرأة غَفْلَاء ولم يقولوا رجل أغفل .

(٢) فُعَلَاء : رُخَصاء وهو عرق الحمى وعُشراء فِعَلَّاء : سيراء وهى حلة فيها خطوط ، فِعْلياء : كبرياء ، فاعِلاء : سابياء من أسماء حجرة اليربوع
فَاعُولاء : عاشوراء ، فَعَالاء : براكاء ، فعْلَلاء : عقْرَباء (وهو اسم لمكان) فُنْعُلاء خنفساء فِعِلاء : زِمِكّاء وهو ذنَب الطائر ، أفعِلاء : أصدقاء ، فِعْلِياء : كبرياء .

بَابٌ

أبْنِيَةُ المصَادِرِ الثُّلاَثِيّ : فَعْلٌ فِعْلٌ فُعْلٌ وَبالْهَاءِ وَبألف التأنيث وَبالألفِ وَالنُّون (١) .

فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ فُعَلَ وبالْهاء فى الأوّل وَالثَّانِى وَبالألِفِ وَالنُّون فى الأَوَّلِ (٢) .

فَعَالِ فِعَالِ فُعَالِ : وَبالهاءِ فى الأوّل وَالثَّانِى (٣) .

فُعُول فَعُول فَعِيل وَبالْهاءِ فى الأَوَّلِ (٤) .

مَفْعَـل مَفْعِـل وبالهاءِ (٥) ، ويجىء عَلى فَاعِلٍ وعَلى بِناءِ اسْمِ

---

(١) فَعْلٌ : قتل قتلا وضرب ضربا ، فِعْلٌ : ذكر ذكرا وفسق فسقا ، فُعْلٌ : شكر شكرا ،

فَعْلة : فهو بناء المرة الواحدة لكنها قد تأتى بمعنى المصدر نحو رحمة

فِعْلَة : فأصلها للهيئة وقد تأتى مصدرا نحو رقيته رقية ونشدته نِشدة

فُعْلة : شهب شُهْبة وصحب صُحبة ، فَعْلان : ليان ، فُعْلَان : ، غفران وكفران

فِعْلان : حِرْمان .

(٢) فَعَل : طلبه طلبا ، فَعِل : خنِق خنقا ، فَعُلٌ : صغرصُغْـرًا، فُعَل : هُدًى فَعَلةٌ : غلَبة ، فَعِلة : سرق سرِقة . فَعَلانٌ : نَزَايَنـزُو نَزَوَانـا قال الفراء : إذا كان الفعل فى معنى الذهاب والاضطراب الفَعَلان فيه مثل الخفقان والغليان .

(٣) فَعَال : فسادِ وذَهاب فِعَال : كتب كتابا وصرفت الكلبة صِرافا إذا اشتهت الفحل فُعَال : سأل سُؤالا ، فَعَالة سفه سفاهة وفَقه فقاهة وزهد زَهادة ، فِعَالة . . ولى ولاية وكتب كِتابة .

(٤) فُعُولٌ : الجلوس والقعـود والـدخـول فَعُـولٌ : القَبول والولوج والوَزوع فَعِيـلٌ : خب الفـرس خبيبـا وزـل البعيـر زميلا وهدر هديرا ، فُعُولة : الصهوبة والسبوطة (السكوت والخوف ويحرك مثل كتِف ونقيض الجعد) .

(٥) مَفْعَـل : المخرج والمضرَب مَفْعِل : المرجع والموعد مَفْعَلةٌ : المتجرة مَفْعِلة : المعصية والمحمدة .

المَفْعُول (١) .

٦٩ وَعَلى التِّفْعَالِ / والفِعَّيْلَى إذَا أُرِيد بِهِ المُبَالغَةُ وَالتَّكْثِيرُ (٢) .

(١) فى الحقيقة ليس « فاعل » مصدرا وكذلك المفعول وإنما هما اسمان أقيما مقام المصدر كما يقوم المصدر مقام اسم الفاعل ، فمن الأول قول الشاعر وهو الفرزدق :

عَلىَّ حَلفَةٌ لا أَشْتُمُ الدهْرَ مُسْلِماً ولا خَارِجاً مِنْ فِىَّ زورُ كَلاَمِ

أراد ولا خروجا ومنه قول الشاعر وهو بشر بن أبى حازم وهو شاعر جاهلى .

كفىً بالنأى مِنْ أَسْمَاءَ كَافِى وليس لحُبِّها إذْ طال شافى

أراد كفاية ، ومن قيام المصدر مقام اسم الفاعل قتلته صبرا وكلمته شفاها ومنه رجل عَدْل وَخَصْم ، وأما اسم المفعول فنحو الميسور والمعسور والمرفوع والمعقول والمعتوق ويُذْكر فى مقام المصدر على طريق المجاز كما يقام المصدر مقامه اتساعا ومجازا كقولهم ضَرْبُ الأمير أى مضروبه وَخلْقُ الله أى مخلوقه فالمراد من الميسور والمعسور : اليُسر والعسر ومن المرفوع الرفْع ومن الموضوع الوضْع .

(٢) التِّفْعَال : التبيان والتمساح والتمثال والتلقام والتهذار والتخفاف . الفِعِّيلى : الرِّمِّيا والحِجِّيزى والحِثِّيثى لكثرة الترامى والحجز والحث والدِّلِّيلى كثرة العلم بالدلالة وعن عمر بن الخطاب أنه قال : لولا الخِلِّيفى لأذَّنْتُ « يعنى أن شُغْلَة بالخلافة يعوقه عن مراقبة الأوقات ، والمشهور فى جميعها القصر إلا ما حكاه الكِسائى أنه سمع خِصِّيصاء القوم وخالفه الفراء .

بَابُ (أسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالمكَانِ)

كُلُّ ما كَانَ عَلى فَعَلَ يَفْعِلُ بالفَتْحِ فى المَاضِى وَالكَسْرِ فى المسْتَقْبَلِ فَالزَّمَانُ والمكانُ مكسُورَانِ وَالمصْدَرُ مفْتُوحٌ (١) .

وَما كَانَ مُعْتَلَّ الفاءِ فَإِنَّهُ يلزم مَفْعِلاً بالكسْرِ فى المَصْدَرِ وَالزمَانِ وَالمكَانِ (٢) ، وما كانَ مِنْهُ مُعْتَلّ اللاّمِ فإِنّه يلزم مَفْعَلاً بالفَتْحِ فى الزَّمَانِ وَالمكانِ والمصْدَرِ ، وكذلِكَ إن كان عيْنُه مُعْتَلاًّ وإِنْ كان مُعْتَلّ الفاءِ وَاللام فكذَلِكَ (٣) .

---

(١) قد يشتقون أسماء فى أولها ميم للأمكنة والأزمنة ، ثم إما أنْ يبنى من فِعْل ثلاثى أو غيره ، فإن كان الأول فإما أن يكون صحيحا أوْ معتلاً فإن كان صحيحا فاما أن يكون مضارعه بالكسر أوْ لا ، فإن كان بالكسر فاسم الزمان والمكان مكسوران والمصدر مفتوح وذلك نحو : المحبس والمنبت والمصيف ومضرب الإبل والمصدر نزل منزَلا بالفتح أىْ نزولا قَال تعالى : « أَيْنَ الْمَفَرُّ » (من الآية ١٠ من سورة القيامة) يريد الفرار ، وقد شذت ألفاظ كُسرت فى المصدر قال تعالى : « إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ » (الآية ٤ من سورة هود) وقال تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ المَحِيضِ » (الآية ٢٢٢ من سورة البقرة) والقياس الفتح .

(٢) المعتل الفاء ليس فيه إلا الكسر نحو الموعِد فى الثلاثة وقد شذت ألفاظ نحو : مَوْظَب وموهَب للعلمية وقالوا ادخلوا مَوْحَد موْحَدْ بالفتح وَمَوْكَل اسم موضع وَمَوْزَن أيضا والضابط هنا اعتلال الفاء ولا ينظر إلى فتح المضارع أو كسره وهذه الفاء تسقط فى المضارع نحو وَزن : يزِن وهب : يَهَبُ وعد : يعد فإِنْ لم تسقط الفاء فى المضارع مثل يوجل ويوصل ففيه الفتح والكسر نحو مُوجَل .

(٣) ما سوى معتل الفاء من المعتلات سواء كان المعتل هو العين أو اللام أو هما معا أو الفاء واللام فالفتح فى الثلاثة ، أما المعتل اللام فنحو المأتى والمرْمى من أتى ورمى ، والمعتل العين قال وقام نقول : المقال والمَقام ، وأما المعتل العين واللام فنحو المَاوى والمثْوى وأما المعتل الفاء واللام فنحو المَوْلى والموْفى فجميع هذه يلزمها الفتح ، وقوله إذا كان عينه معتلا يَعْنى بالواو نحو المقام والمدار ، أما ماكان عينه ياء فقياسه الكسر فى الثلاثة نحو المسير والمبيع وقد جاء الكسر أيضا فى الواو نحو المقيل لكنه على خلاف القياس .

وَما كَانَ عَلى فَعِلَ يَفْعَل أو فَعَلَ يفْعُل أو فَعَلَ يفْعَل فإنه فى الأمْرِ العَام يَلْزَمُ مَفْعَلاً بالفَتْحِ فى المصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالمكانِ [١] .

وَمـا زادَ علَى الثُّلاثِىِّ ، مَبْنى المصْدَرِ مِنْهُ وَالزَّمَانِ وَالمكانِ مَبْنى اسْمُ المفْعُولِ [٢] .

---

(١) فَعِـل يَفْعَل مثل شرب يشرب مَشْرب ، فَعَل يَفْعُل مثل شكر يشكر مشكر وطلع يطلع مطلع فَعَل يَفعَل : صعد يصعد مصعد وقوله فى الأمر العام احترز عما جاء من ذلك على خلاف القياس فكُبِر وجملته أحد عشر موضعا : المجْزر والمنسِك والمنبت والمـطلع والمشـرق والمغـرب والمفـرق والمسقِط والمسكِن والمـرفق والمسجِد وربما فتحها بعضهم فقد روى مسكَن بالفتح وسمعنا المسجَد والمطلَع والفتح فى جميعها جائز وَإنْ لَمْ يُسْمَعْ لأنه القياس .

(٢) أمـا ما زاد على الفعـل الثلاثى فإنه يأتى على وزن اسم المفعول من غير الثلاثى وهو إبدال حرف المضارعة بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر والعبرة بوضع الجملة فإذا قلت الصحراء مُسْتخـرج البتـرول فهـو اسم مكـان وإذا قلت الفجر مستخرج المسلمين إلى صلاة الجماعة فهو اسم زمان وإذا قلت زيد مستخـرج كتابه فهو اسم مفعول .

ومن أمثلة ذلـك المخـرج والمـدخـل ويقـال فلان كريم المركَب أى المنصب والمقاتل والمضطرَب والمنقلَب والمتحامَل والمدحرج والمحرنجم .

فائـدة : ومتى كثـر الشىء بالمكـان قيل مَفْعَلة من ذلك المكان كما يقال : مسْبَعة ومأسَدة ومخْياة .

قال سيـويـه : « لم يَجِئْ نظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يَثقُلَ عليهم ؛ لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب (الكتاب ٢ : ٢٤٩) وقد قالوا أرض مُعْقربة ومُثْعلبة وهو شاذ وما جاء من هذا مضموم الأول نحو المنُخُل والمُدق والمُدهن والمُكحلة والمُمرضة فلم يذهبوا به مذهب الفعل بل هى أسماء لهذه الأوعية كالمقبرة والمشربة فى عدم جريانها على الفعل .

بَابُ (الهمْزَةِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ أَوِ الْيَاءِ)

إِذَا وَقَعَتِ الْـوَاوُ وَالْيَاءُ طَرَفًا بَعْدَ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ أُبدِلَتْ هَمزةً [1] ، وكَذلِك إِذَا كَانَتْ تَلِى الطَّرفَ وَلَمْ تكُنْ فى المُفْرَدِ مُتَحَرِّكَةً أَوْ فى نِيَّة المُتحرِّكَةِ إِنْ كَانَ مَا وقعَتْ فيهِ كذلك جَمْعاً [2] ، أَوْ مُتحرّكة أوْفى نيَّةِ المُتحرِّكَهِ إِنْ كان مَا وَقَعَتْ فيه اسْم الفاعِلِ [3] وإِنْ كان قَبْل أَلِفِ الجَمْع يَاءٌ أو وَاوٌ فَلاَ أَثَر للحركَةِ فى المُفْرَدِ [4] ، وَإِنْ كان دُون مَا يَلى الطَّرَفِ فَلا أَثَرَ للأَلِفِ [5] .

---

(١) لأن حكم الياء والواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها ـ إذ الساكن الزائد لا يعتد به أو لأن الألف كالفتحة أو الحرف المفتوح ـ قُلبت ألفا فالتقى ألفان فلم يمكن الجمع بينهما والألف لا تُحرك والحذف إخلال فلم يبق إلا القلب فقُلبت إلي مجاورتها فى المخْرج وهى الهمزة لتقبل الحركة ويزول الالتقاء ، وكانت الثانية أوْلى بالقلب ؛ لأن لها أصْلا فى الحركة بخلاف الأولى ومثاله كِساء ورداء وسماء ونداء .

(٢) إن الواو أو الياء إذا وقَعَتْ فى الجمع قبْل الطرف ولم تكن فى المفرد متحركة أو فى نية المتحركة فإنها تقلب همزة وذلك نحو رسائل وصحائف وعجائز مما حرف العلة فى وَاحِدِهِ مَدّة زائدة لا أصل لها في الحركة ، أما إذا كان حرف العلة أصْلا وهو الذى تحرك فِى المفرد كما فى جَدْوَل أو تكون الحركة مقدرة فيه كما فى مِعَيْشة لأن أصله مَعْيِشة فإنه لا يقلب كما فى جداول ومعايش ومقاوم قال الشاعر وهو الأخطل :

وَإِنِّـى لَقَـوَّامٌ مَقَـاوِمَ لَمْ يَكُـنْ ... جَرِيـرٌ وَلاَ مَوْلـى جَرِيـرٍ يَقُـومُـهَـا

وهو جمع مقامة وعلى هذه استظهر بقوله أو فى نية المتحركة .

أما مدينة فإن أخذ من دَان يدين إذا أطاع لم تُهمز لأنها مثل معيشة فإن أخذت منَ مَدَن بالمكان إذا اقام هُمِزَتْ لأن ياءها زائدة .

(٣) والحاصل أن الواو أو الياء إذا وقعت عينا فى فاعل قلبت همزة نحو قال يقول قائل وباع يبيع بائع ، هذا كله إذا تحركَتْ فِى الفِعل فإنْ لم تتحرك فى الفِعل لم تهمز نحو قاومه فهو مقاوم وبايعه فهو مبايع .

(٤) يعنى أنها تقلب همزة وإنْ تحركت إذا كان قبل ألف الجمع واو أوْ ياء وذلك نحو أوائل وخيائر وبوائع .

(٥) والمعْنى : إذا كانت الياء أو الواو دون الطرف أى بَعِيْدة من الطرف فلا تهمز مثل طاووس تقول طواويس وعواوير .

تُمَالُ الألِفُ للكَسْرَةِ الَّتِى تَقَعُ قَبْلها بحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أولهمَا سَاكِنٌ ، أَوْ بعْدها تَلِيها بنَاءً كانَتْ هَذِه الْكَسْرَةُ أَوْ إعراباً [1] ، ومُقَدَّرُهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَلْفُوظِهَا [2] .

وَاليَــاءُ تكونُ قبلها تَليها أَوْ بينهُمَا حَرْفٌ وَاحِدٌ [3] ، أو تكُــونُ منقلبةً عنْ يَاءٍ أو وَاوٍ مكْسُورة أو صَائِرة ياء فى حَالَــةٍ مَا وَالكَلمةُ عَلى

---

(١) ترجع الإمـالة إلى أصلين وهما الكسرة والياء ظاهرتين أو مقدرتين فأول الأسباب الكسرة وهى توجب الإمالة بشرط أن تكون الألف بحرف أوْ حرفين نحو عماد وكتـاب أو بحرفين أولهما ساكن نحو شِمْلال ، فإن تقدمت بحرفين متحركين نحو أكلت عنباً أو بثلاثة كقولك قتلت قِنَباً لم يؤثر أصلا ، فأما قولهم يريد أن يَضْرِبَهَا وله درهمان بالإمالة فشاذ .

والكسرة العارضة فى مثل قولك : مررت ببابه كالأصلية وكذلك الألف العارضة فى نحو دَرَست علما فى الوقف كالأصلية أيضا ، والكسرة قبل الألف أقوى فى إيجاب الإمالة منها بعدها ، فإنها إن كانت بعد الألف فشرط تأثيرها أنْ تلى الألفَ كقولك عابد وعالم بناء كانت أوْ إعرابا كما فى قولك أخذت من ماله .

(٢) وذلك نحو جاد وجواد ، ويقرب منه إمالة هذا مَاشٍ فى الوقف ومنهم من لايميله ؛ نظراً لأن الكسرة معْدُومةٌ فى الحَال.

(٣) هذا هو السبب الثانى وهو الياء تكون قبل الألف نحو سيال (شجر له شوك أبيض) وسفيان ، أو بينهما حرف واحد نحو شيبان وغيلان فإنْ بعدت بحرفين لم تؤثر نحو بيننا .

عدَّتِهَا (١) ، أو بِمُجَاوَرتِها أَلِفاً مُمَالَةً (٢) ، أَوْ لِتَنَاسُبِ الأَوَاخِرِ (٣) .

ويمْنَعُ المُسْتَعْلِى إمَالَةَ الألِفِ فى الاسْمِ إذَا وقَعَ قَبْلَهَا يَلِيهَا عِنْدَ

---

(١) هذا هو السبب الثالث . وحاصله يرجع إلى الياء المقدرة أو الكسرة المقدَرة ، أما الانقلاب فلا يوجب شيئا فالألف الأخيرة لا تخلو أنْ تكون فى اسم أو فى فِعْل ولا تخلو أنْ تكون ثالثة أوْ فوق ذلك فالتى فى الفعل تُمال كيف كانت لأنها تصير ياء عند البناء للمجهول نحو دُعى وغُزى ، وأما التى فى الاسم فلا تخلو من أن تكون ثالثةً أو فوق ذلك فإن كانت ثالثة وعُرف انقلابها عن الياء كما فى هوى وهدى أُميلَتْ وإن عُرفت من الواو لم تُمَلْ إلا أنْ يشذ شيء فيحفظ كما شذ العَشَا (عدم الابصار ليلا) والمكا (جحر الضب) وإنْ جهل أمر الألف لم تُمل فالأصل عدم الإمالة ، وإن كانت أكثر من الثلاثة أميلت مطلقا نحو مرضيان ومغزيان والألف التى ليست منقلبة تجرى مجرى المنقلبة فى نحو حُبْلى وهى للتأنيث وكذلك التى للإلحاق نحو معزى أو للتكثير كالتى فى قبعثرى فجميع هذه تمال ، وأما الألف المتوسطة فإما أن تكون منقلبة عن ياء أو لا تكون فإن كانت أميلت مطلقا ، وإن كانت عن واو فإما أن تكون فى ثلاثى أوْ زائد فإن كانت فى زائد أميلت مطلقا وإن كانت فى ثلاثى فإما أنْ يكون الثلاثى اسما أو فعلا فإن كان اسما لم تمل نحو باب لقولهم أبواب وإن كانت فعْلا فإن قيل فيه عند اتصال ضمير الفاعل فِعلْت بالكسر أميل نحو طاب وخاف لأنَّكَ تقول طِبت وخفِت وإنْ لم تقل فيه ذلك لم تمل نحو قال .

(٢) هذا هو السبب الرابع وهو الإمالة لإمالة كقولك رأيت عمادا أُميلت الأَلِفُ الأولى لأجل الكسرة وأميلت الأخيرة لأجل الأولى .

(٣) هذا هو السبب الخامس وهو الإمالة فى كلمتين لتوافق الفواصل وتشاكل المقاطع ومثال ذلك « وَالضُّحَى » (الآية الأولى من سورة الضحى) وقد أُميل لتوافق رءوس الآى .

وقد شذ عن القياس إمالة العجاج والحجاج ومن الشاذ أيضاً إمالة الناس فى حالتى الرفع والنصب وكذلك مال وباب والربا من أجل الراء المكسورة وتمال الفتحة فى من الضَّرر ومن الكبر ومن الصغر ، وقد أمالوا من الحروف بلى و « لا » فى قولهم أما لا ويا فى النداء ، والأسماء غير المتمكنة يمال منها ما هو مستقل بنفسه نحو إذا ومتى وذا وأنّى ولا يمال ما ليس بمستقل نحو ما الاستفهامية ويمال الفعل وإن كان غير متصرف نحو عسى .

الْكُلِّ ، أو قبلها بحَرْفٍ مكْسُورٍ أوْ سَاكِنٍ قَبْلَهُ مكْسُور عِنْدَ الْأقَلِّ (١) ،
أو بعْدَها يَليهَا بحَرْفٍ عِنْدَ الكُلِّ أو بحَرْفَيْنِ عِنْدَ الأكْثَرِ (٢) .

وتَمْنَعُ الراءُ إذَا وقَعَتْ قَبْلَ الألِفِ تَلِيهَا أَوْ بَعْدَهَا يَلِيهَا مَفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً وبعْدَهـا بحَرْفٍ عِنْدَ الأَقَلِّ (٣) . وَيغْلِبُ الْمُسْتَعْلى إذا وقَعَتْ بعْدَها تَلِيَها مكْسُورةً مقدماً عِنْدَ الكُلِّ أو بحَرْفٍ عِنْد الْأَقَلِّ ، وَما سِوى ذَلِك يُحْفَظُ (٣)

---

(١) حروف الاستعلاء سبعة وكل منها يمنع الإمالة وهو إما أنْ يكون قبل الحرف الممال أو بعده فإنْ كان قبل الحرف يليه نحو ضامن وطامع مُنع قولا واحدا ، وإنْ كان قبله بحرف فإن انكسر حرفُ الاستعلاء نحو طِلاب وغِلاب لم يمنع عند بعضهم ، وكذلك لو سكن وقبله كسرة نحو مصباح ومقلاع ، وإن انضم أو انفتح نحو طَعَام وقتام منع الإمالة بالإجماع واستثنى من هذا الفصل الأفعال الثلاثة نحو طاب وخاف وطغى وبغى ومما أميل مطلقا نحو دعا وغزا لأن ألِفَهُ أخِيرَةٌ .

فإن كانت وسطا فإن كان يقال فيه فِعلت بالكسر أميل ..

(٢) إن وقع حرف الاستعلاء بعد الألف يليها نحو عاصم وعَاضِد وعاطس وواغل أو بعُد عنها بحرف نحو بالغ ونافح ونافق فإنه يمنع أيضا بالإجماع ، وإن كان بعدها بحَرْفَيْن نحو مناشيط ومعاريس فمنهم من يميل لتباعد المستعلى بحرفين ومنهم من يعتبره على كل حال بخلاف ما إذا وقع قبل فإن الانحدار من الصعود إلى الانخفاض أسْهَل من الارتفاع من سُفل إلى عُلو وبالجملة فحرف الاستعلاء كلما قرُب كان أقوى .

(٣) الراء المفتوحة والمضمومة تمنع أيضاً منع المستعلى ؛ لأنها بتكريرها صارت بمنزلة حرفين فيهما فتحتان ولمنعها ترتيب : فهي تمنع إذا كانت قبل الألف تليها نَحْوَ راشد أو بَعْدها تَلِيهَا نحو هذا حمارك ورأيتُ حِمَارَكَ فإن بعدت عن الألف بحرف اختلف فيها والإمالة أقوى نحو رأيت عامرا وقتلت كافِراً .

(٤) الراء إذا انكسرت انعكس حكمها فصارت تغلب المستعلى وتوجب الإمالة بعد أن كانت تمنع الإمالة ؛ لأنها بمنزلة حرف فيه كسرتان مخرجهما واحد فتوالت الكسرتان فقويت الإمالة ، فإذا كانت بعد الألف تليها نحو طارد وغارم غلبت المستعلى إجماعا ، وأما قوله وماسوى ذلك يحفظ فإنه يعني مثل الكافرين في موضع الرفع وكذلك الكافر في الرفع فإنه ورد فيه الإمَالة مع أن الضمة في الراء بمقدار ضمتين .

بَابُ (الإدْغَامِ)

الإدْغَامُ فى حُرُوفِ الفَمِ أَقْوَى مِنْهُ فى حرُوفِ الطَّرَفَيْنِ (١) ، وهُوَ فى كَلِمَةٍ أقْوى مِنْهُ فى كَلِمَتَيْن (٢) ، وفى المِثْلَيْن آكَدُ مِنْهُ فى الْمُتَقَارِبَيْنِ (٣) ، وَفِيمَا سُكُونُهُ لاَزِمٌ آكَدُ مِنه فِيما لَيْسَ كذَلِكَ (٤) ، وكلّما

---

(١) الإدغام فى العربية هو وصلك حرفاً ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرف يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة ، ويريد بالطرفين : طرفى الفم وهما الحلق والشفتان والمعنى : إن كل ماكان من حروف الحلق أدخل فى الفم لم يُدغم فى الأدخل فى الحلق نحو امدح هلالا لا تدغم هذا ؛ لأنك إذا أدغمته قلت أمد هلالا فكان الإدغام فى الهاء والهاء متمكنة فى الحلق وليس كذلك إذا قلت أحبه حَمَلا فإن هذا يدغم لأنك تقول أحبهملا فتصير الحاء هاء وكان الادغام بين الحاءين والحادين والحاء تقرب من الفم .

(٢) وذلك أنهم يقولون فى مدد مدٌ ويجيزون بين الإظهار والإدغام فى مثل جعل لك وأنهم يدغمون مثل استقرٌ مما قبل الأخر فيه من المثلين ساكن إذا كانا فى كلمة فإذا كان فى كلمتين نحو قوم مالك لم يدغموا ، وذلك لأن الكلمة عند الإدغام لاتنفك ولاتنفصل بعضها عن بعض بخلاف الكلمتين فإنهما ينفصلان عند الوقف عن بعضهما فلا يحصل الالتقاء .

(٣) لأن التجانس بين المتماثلين أشد من التجانس بين المتقاربين وإذا كانت المجانسة أشد كان النقل أشد فكانت الحاجة إلى الإدغام أمسّ وذلك كالتزامهم الإدغام فى مثل لم يجعل لك مما سكن الأول فيه من المثلين فى كلمتين وتخييرهم الإدغام والإظهار فى نحو قد ظلم وقد سمع من المتقاربين .

(٤) لأن تخليص المثلين أو المتقاربين مع سكون الأول سكونا لازما أشق من تخليصهما مع الحركة ، وكذلك لو كان سكونه عارضا نحو لم يقم مالك ولم يغفر لك فإن سكون الجزم عارض فكأن الحركة موجودة وذلك نحو قراءة من ادغم : «فَهَل نَجْعَلُ لَكَ» (الآية ٩٤ من سورة الكهف) وأظهر منه «قُلْ نَعَمْ» (من الآية ١٨ من سورة الصافات) لأن سكون لام قُلْ لا يلزم فى تصاريف الكلمة وسكون لام هل لازم ليس له تصريف يتحرك فيه .

تَقَارَبَ المَخْرجَانِ المُتَحرِّكَانِ قَوِى وَبِالعَكْسِ (١) .

وَالحُـروفُ الَّتِى تَمْنع زِيَادَةُ صَوْتِها عَلى صَوْتِ مُقَارِبِهَا أنْ تُدغَم ثَمَانِيَةٌ(٢) الشِّين / وَالفاءُ لِتفشِّيهما ، والضَّادُ لاسْتطالتِها وَالرَّاءُ لِتَكْرِيرِهَا وَالصَّفِيرِيَّاتُ لِصَفِيرِها والْمِيمُ لِغُنَّتِهَا(٣) وَمَاتَكَافَأَ مِنَ المُتقارِبَيْنِ فإدغامُه حَسَنٌ (٤) .

٧١

(١) إذا كانت العلة هى التقارب فالذى يكون أشد تقاربا يكون أوْلى بالإدغام لا مَحالة والتباعد يكون مُبْعدا للإدغام الا ترى أن القراء اتفقوا على إدغام « إذْ ظَلَمُوا » (من الآية ٦٤ من سورة النساء) « وقوله تعالى « وَقَدْ تَبيَّت »(من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة) لِشِدة التقارب وقوله تعالى : « بَلْ رَانَ » (من الآية ١٤ من سورة المطففين) وإظهارهم « بَلْ تُؤْثِرُونَ » (من الآية ١٦ من سورة الأعلى) وقوله وبالعكس يعنى فى جميع ماتقدم من أول الباب إلى هنا .

(٢) ليس كل متقاربين فى المخرج يدغم إحداهما فى الأخرى وكذلك ليس كل متباعدين يمْنعان ، بل قد يعرض للمتقاربين ما يكون فى أحدهما فضل وقوة تمنع من إدغامه ويتفق للمتباعدين من الخواص ما يصوغ إدغامه فى الأخر فحروف ضوى مشفر لا تدغم فى متقاربها لما فيها من الفضل على غيرها وذلك لأن لكل واحد من هذه الحروف ضربا من الفضل على غيره فكرهوا أن يذهب ذلك الفضل بإدغامه فى غيره .

(٣) ويجمعها قولنا ضوى مشفر والواو والياء لضعفهما فكرهوا إدغام الياء فى الفاء لأنَّ الياء لا صوت لهـا والفـاء قوية بالنفخ الذى فيها ، وامتنع إدغام الميم فى النون لكونهما من حروف الشفة والنون تدغم فيهَا نحو مَن محمد ؟ لاشتراكهما فى الغنة قال سيبويه « أما الصاد والزاى والسين فلا تدغم فى شىء من الحروف التى أدغمت فيهن لأنهن حروف الصفير وهن أندى صوتاً فى السمع » (الكتاب ٢ : ٤٢٠) . ومثال امتناع الإدغام الشين عند غيرها نحو افرش جابرا ومثال الفاء « نَخْسِفْ بِهِم » (من الآية ٩ من سورة سبأ) على أن الكسائى قد قرأها مدغمة وهى قراءته وحده«الإتحاف ٢٩) ومثال الضاد فى مقاربها اقرض لبيدا ، وقد قرأ السوسى « لِبعْض شَأْنِهِم » (من الآية ٦٢ من سورة النور) بالإدغام وهى رواية عن أبى عمرو بن العلاء (الإتحاف ٢٤) ومثال إدغام الراء « يَغْفِر لَكُمْ » (من الآية ٧٠ من سورة الأنفال) وهى قراءة أبى عمرو أيضا (الإتحاف ١٣٧) والقراء يحملون قراءته على الشذوذ فى هذه الاحرف .

(٤) وذلـك قد يتفق أن يتباعد الحرفان فى المخرج لكن يتقاربان فى الصفات فيتعادلان فيسوغ إدغام أحدهما فى الأخر وكذلك لو انجبر نقص أحدهما بفضل الآخر =

ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ . ـ .

= جاز الإدغام ألا ترى أن أبا عمرو بن العلاء نظر فى إدغام الراء فى اللام إلى أن الراء وإن كان يذهب تكريرها وتفضل به على اللام لكن لما كان فى اللام من سعة المسلك مايجيز ذلك جوز الإدغام ولذلك أدغمت لام التعريف فى ثلاثة عشر حرفا لسعة مسلكها .

بَابُ (حُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ)

حُروفُ الْعَـرَبِيَّةِ الأُصُـولِ تِسْعَـةٌ وعِشْـرُونَ حَرْفـاً ، يَتَفرَّعُ مِنْها ، حَسَنًا : هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ ، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِي غُنَّةٌ فى الخَيْشُومِ وَالألِفُ المُمَـالَـةُ ، وَأَلِفُ التَّفْخِيمِ ، وَالشِّينُ كَالجِيمِ لِلمجَاوَرةِ ، وَالصَّادُ كالزاى لَهَا [1] .

وقَبيحـاً : الكَـافُ كالجِيمِ وَبِالْعكْسِ ، وَالجيمُ كالشِّينِ وَالضَّاد الضَّعِيفَـة ، والصَّادُ كالسِّين ، وَالظَّاءُ كالثاء ، وَالطَّاءُ كالتَّاءِ ، وَالباءُ

---

(١) حروف العربية الأصلية الخالصة تسعة وعشرون حرفا وترتيبها على نسق المخارج : الهمزة - الألف - الهاء - العين - الخاء - القاف - الكاف - الجيم - الشين - الياء - الضاد - اللام - الراء - النون - الطاء - الدال - التاء - الصاد - الزاى - السين - الظاء - الثاء - الفاء - الباء - الميم - الواو . هذا هو المختار فى ترتيبها على ماهو فى نسخة مبرمان من كتاب سيبويه (الكتاب ٢ : ٤٠٤) ، ويتفرع منها الهمزة الممالة المُسَهَّلة وهى الهمزة التى تجعل بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها فإن كانت مكسورة كانت بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة كانت بين الهمزة والواو والمفتوحة بين الهمزة والألف والمخالفة بين كل من هذه ظاهرة ، وأما النون الساكنة والتى هى غنة فى الخيشوم فهى النون الخفيفة التى مخرجها من الخيشوم فإن كانت هذه النون مع أحد حروف الحلق فمخرجها من الفم من موضع اللام والراء وكانت غير خفيفة ووجب إظهارها كما يجب إدغامها عند حروف يرملون بغُنَّةٍ وبغير غُنَّة . وألف الإمالة والتفخيم نحو الصلاة ، وألف الإمالة تكتب بالياء وألف التفخيم تكتب بالواو كالصلوة وهما ألفان متضادتان ، لأن التى للتفخيم يُنحى بها منحى الفَوْق والتى للإمالة بالعكس ، ومنهما الشين وكالجيم لمجاورة المخرج بين الشين والجيم لاتحاد الصفة والامتزاج والنطق كقولك فى أشدق (يقال خطيب أشدق أى بليغ) أجدق ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والجيم مجْهُور شديد والشين حرف مهموس رَخْوٌ فهو ضد الدال فى الهمس والرخاوة فقربهما منْ لفظ الجيم لموافقة الدال فى الجهر وعلة هذا الإشراب المجاورة فى المخرج وهذه مع أنها مستحسنة لم يقرأ بها فى المشهور ، ومنها الصاد كالزاى نحو مصدر ويصدق وهذه قرىء بها وقوله لها يعنى للمجاورة ولو قال للمشاركة كان أوْلى فهذه الستة هى المستحسنة المأخوذ بها فى القرآن وغيره .

كالْفاءِ [1] . وحروفُ الزِّيادةِ يجْمَعُهَا سَأَلْتُمُونِيهَا[2] ، وَإنْ زِدْتَ الطَّاءَ وَالْجِيمَ وَالدَّالَ فَهِي حُرُوفُ البَدلِ ، وَالمهمُوسُ مافى قَوْلِكِ سكَتَ

---

(١) الكاف كالجيم . قال ابن دُريْد : هي لغة أهل اليمن يقولون فى جمل كمل وهى كثيرة فى لغة عوام العراق وهى رديئة وعكسها وهى الجيم كالكاف ، والجيم كالشين : وذلك نحو اجتمعوا والأجدر فيقال : اشتمعواو والاشتر ، والضاد الضعيفة : وهى لغة قوم ليست الضاد فى أصل حروفهم فإذا أرادوا النطق بها اعتاصت عليهم وأخرجوها ظاء فيقولون فى ضرب ظرب وذلك كما فى اللغة الفارسية فيقولون ظابط فى ضابط ، الصاد كالسين فيقال فى سبغ صبغ ، الظاء كالثاء يقولون فى ظلم ثُلم ، الطاء كالتاء : يقولون فى طالب تالب ، الباء كالفاء : وهى فى لغة الفرس وغيرهم من العجم يقولون فى بوز فور وأصبهان أصفهان ، وزاد أخرون أربعة : الشين كالراء : يقولون فى أشرت أريت ، الجيم كالزاى : يقولون فى اخرج اخرز ، القاف كالكاف : يقولون فى قُلت كُلت وقد حكاها ابن دريد فى الجمهرة وقال هى لغة بنى تيميم وينشدون لأبى الأسود الدؤلى .

وَلَا أكُولُ لِبَابِ الدَّارِكَدْ غُلِكَتْ وَلا أكُولُ لِبَابِ الدَّارِ مغْلُوكُ

اللام المفخمة . فى اسم الله تعالى : الله .

فهذه جملة الحروف التى ذكرها النحاة ، وإنما تعرضوا لعد ما تكلمت به العرب ، فأما مالم يتكلم به من الحروف التى يتكلم بها فى غير العربية فحروف كثيرة كما فى السريانى والعبرى قال ابن دريد : أكثر الحروف للخلق إلا الهمزة فإنها ليست من كلام العَجَم إلا فى الابتداء ، وإلا الظاء والحاء فإن العرب تختص بها دون الخلق كلهم ، وأما العين والضاد والصاد والقاف والطاء والثاء فإنها للعرب والقليل من العجم (الجمهرة ١ :٥) .

(٢) الزيادة إلحاق الكلمة ماليس لها فى أصل وضعها زيادة لمعنى وزيادة لضرب من التوسع والزيادة تأتى لمعان : زيادة لمعنى كحرف المضارعة وألف فاعل وزيادة التثنية والجمع والتصغير والتكسير والزيادة لمد الكلمة كألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز ومنها زيادة العوض كهاء يهريق وسين يسطيع وميم اللهم وزيادة التكثير كالميم فى زُرقم وزيادة البيان كهاء السكت فى مثل سلطانيه ، أما الزيادة للإلحاق فكالواو فى كوثر والياء فى صيرف والألف أرطى ونون رَعْشَنْ وقد نظمها الجماعة فى ضوابط لِتُحْفَظ منها : اليوم تنساه ، وأسلمنى وتاه ، وهويت السمان ما سألت يهون .

الهمزة : إذا كانت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول كأرنب وأحمر حكم بزيادتها فإن لم تكن أوّلاً حُكم بأصالتها وكذلك لو وقع بعدها حرفان أو أربعة مثل أتب (الثوب =

فَحثَّهُ شَخْصٌ [1] ، وماعَداهَا مَجْهورٌ ، والجهْرُ منْعُ النَّفَسِ أنْ يجْرِيَ

= القصير إلى نصف الساق) واصطبل .

الألف : لاتزاد أولا وتزاد وسط الكلمة ط نحو خاتم وكتاب وسرداح وجلباب .

الياء : إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها مثل يلمع ويهتز ويضرب إلا فى نحو ياجج ومريم فإنها أصل وكذلك فى مثل يستعور ووزنه فعلول كقَفْصَرَ فُوط وهو الموضع والباطل والكساء يجعل على ظهر البعير .

الواو : مثل الألف لا تزاد أول الكلمة مثل دهور وترقوة وعنفوان وقلنسوة .

الميم : مثل الهمزة نحو : مقتل ومكرم ولاتزاد فى الفعل .

النون : تكون زائدة إذا وقعت بعد ألف زائدة مثل مروان وعثمان .

التاء : اطردت زيادتها فى تَفْعيل وتفعال وتفعل وتفاعل وأفعالها ولا تزاد إلاَّ أوَّلاً وبعدها ثلاثة أحرف وَآخراً للتأنيث وغيره .

الهاء : تزاد لبيان الحركة أو حرف المد فى نحو كتابيه وازيْدَاه وزيادة غير مطردة فى جمع أم نحو أمهات وفى إهراقة والأصل راق بريق .

السين : زيدت فى نحو استفعل وبعد كاف الضمير من نحو رأيتكس وهى الكسكسة (وهى إبدال كاف المؤنث سينا فتقول أبوس وَأُمس فى « أبوك وامك » وأما ترك السين فى قوله رأيتكس فى الوقف فالفرق بين المذكر والمؤنث فإذا وصلوا أسقطوها

اللام : زيدت فى ذلك وهنالك فى المبهمات وفى عبدل وزيدل .

(٢) الهمزة أبدلت من حروف المد واللين ومن الهاء والعين فى نحو حمراء وصحراء وكساء ورداء وأواصل وأواق ودأية وشأية وابياض وإشاح وإسادة (وشاح ووسادة) ومن الياء فى قولهم فى أسنانه يلل ألل (اليلل قصر الأسنان العليا أو انعطافها للداخل) وقطع الله إديه فى يديه ومن العين فى نحو أباب فى عباب

الألف : أبدلت من الواو والياء والهمزة والنون : قال وباع ورمى ومن الهمزة فى آدم وراس وفاس ومن النون فى الوقف خاصة فى نحو رأيت زيداً واضربا فى اضربن وإذا فى إذن .

الياء : أبدلت من الألف والواو ومن أحد حرفى التضعيف ومن النون والعين والتاء والسين والثاء ، أما إبدالها من الألف فنحو مفيتيح ومن الواو فى نحو ميقات وعصى وغازية وقيام وانقياد وحياض وسيد وكية واغزيت وصبية ومن الهمزة فى ديب وبير ومن أحد حرفى التضعيف نحو أمليت وقضيت وتسريت وديباج وديوان وقيراط وشراريز وايتصلت فى اتصلت ومن العين فى قول الشاعر وهو خلف الاحمر :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمّةٍ نَقَانِقُ

أراد الضفادع ومن الباء فى قول الشاعر وهو النمر بن تولب أو كاهل البكرى : =

= لهَـا أشـارِيرُ من لحْـم تُتَـمِّـره   مِنَ الثعـالِى ووخْـزٌ مِنْ أرانيهـا

أراد الثعالب والأرانب ، ومن السين فى قول الشاعر وهو النابغة الجعدى :

إذا مَا عُدّ أربـعَـةٌ فِسَـالٌ   فزوجُـك خامس وأبـوك سَادى

أراد وأبوك السادس والفسل هو الرجل الدون الخسيس الذى لا مروءة له ومن الثاء ففى قول الشاعر :

قَدْ مرَّ يَوْمَـانِ وَهَـذَا الـثَّـالِـى   وَأَنْـتَ بالـهـجْـرانِ لاتُـبَـالِـى

أراد الثالث .

الواو : ابدلت من أختيها ومن الهمزة ، فإبدالها من الألف فى نحو ضوارب وضُويرب ورحوى وفى تقوى ومن الهمزة فى نحو جؤنة وجون .

الميم : أبدلت من الواو والنون والباء ، إبدالها من الواو فى فم ومن اللام ومنه الخبر لَيْسَ مِنَ امْبِر امْصيَام فى امْسَفَر » ومن النون فى نحو عنبر ومن الباء فى مثل قولك رأيته عن كثم أى كثب .

النون : أبدلت من الواو فى صنعاوى قالوا صنعانى وبهرانى وفى لعل لعنّ .

التاء : أُبدلت من الواو والياء والسين والباء فإبدالها من الواو تاء فى نحو اتعد واتلج ومنه تجاه ومن الياء فى اتسر من اليسر ومن السين فى ست والأصل سَدس ومن الصاد فى لصت أراد لصا ومن الباء فى الدعالت يعنى الدعالب وهى الأخلاق .

الهاء : أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء . فإبدالها من الهمزة فى هَرَقْت الماء وهرحت الدابة ، ولهنك ومن الألف فى أنَهْ ومن الياء فى هذه أمة الله ومن التاء فى نحو طلحة .

اللام : أبدلت من النون فى قوله الشاعر وهو النابغة الذبيانى :

وقـفْـتُ بِهَـا أُصَيْلَاَ لاُ اسـائِلُـهَـا   أعْيَتْ جوابـاً ومَـا بالـربْـع من أَحَـدِ

ومن الضاد فى قول الشاعر منظور بن مرثد الأسدى :

يَارُبَّ أبَـارٍ مِنَ الـعُـفْـرِ صَدَعْ   تَقَـبُّص الـذِّئْـبُ إلَـيْه وَاجْـتَـمَـعْ

لمـا رأَىٰ الَّا دَعَـةَ ولاَ شِبَـعْ   مالَ إلَـى أرْطَـاةِ فَالْـطَجَـعْ

اراد فاضطجع .

الطاء : أبدلت من التاء فى اصطبر .

الدال : أبدلت من التاء فى ازْدجر وازدان وازدكر .

الجيم : أبدلت من الياء المشددة فى الوقف أنا فقيمج تريد فقيمى وأبو عَلج أراد أبو على .

السين : إذا وقعت قبل عين أو خاء أو قاف أو طاء جاز إبدالها صاداً كقولك صانع وإصبع وصلع ومس وصقت وصويق الصراط وساطع ومصيطر وتبدل زايا إذا وقعت قبل =

مَعَ الحَرْف وَالهمْسُ خِلاَفُهُ[١] ، وَالشَّديدَةُ مَافى قَوْلِكَ أجَدْت طَبقَك ، والشّدة انْحِصَارُ صَوْتِ الحرْفِ عِنْد مَخْرَجِهِ بحَيْثُ لا يَجْرِى وَالرَّخَاوَةُ خِلاَفُهُ[٢] ، وَبَيْنَ الرَّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ مَافى قَوْلك لَمْ يُرَوِّعْنَا ؛ لأَنَّ هذهِ الْحُـرُوفَ لـم ينحَصِـرْ صوتُها كُلَّ الانْحِصَارِ وَلاجَرَى كُلَّ الجَرْى ، وَالمُـطبقة الصَّادُ والضَّادُ والطَّاء والظَّاء ؛ لأنها / لاَتَنْطَبِقُ فى النُّطْق عَلى مَخَـارجها مِنَ اللِّسَـانِ عَلَى ماحَـاذَاه مِنَ الحَنَـكِ وَالانْفِتَـاحُ بخِـلافِه ، وَالْمُسْتَعْلِيَةُ فى قَوْلِك ضغط خَصٍّ قط وَالاستعلاء ارتفاعُ اللِّسَانِ إلَى الحَنَكِ أطْبَقْتَ أوْلَمْ تُطْبِقْ وَالانخِفَاضُ بخِلاَفِهِ[٣] .

٧٢

= الدال ساكنة نحو يزْدُل فى يسدل .

الصاد : تبدل إذا وقعت قبل الدال ساكنة زايا فى نحو كلام حاتم . . . هكذا قزدى أنا يقصد قَصْدِى .

(١) الجهر إشباع الاعتماد من مخرج الحرف ومنع النفس أن يجرى معه وقد جمعت المجهورة فى قولك لقد عظم زنجى ذو أطمار غضبا والجهر فى اللغة قوة الصوت

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جَرى مع النفس ، والهمس فى اللغة هو الصوت الخفى .

(٢) الشديد هو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه وذلك أنك لو قلت الحج ومددت صوتك لم تقدر والرخوة ما عداها .

(٣) والمستعلية سميت بذلك لأن اللسان يستعلى بها عند النطق إلى الحنك الأعلى ويشتغل بما عداها فيسمى مستقلا ومنخفضا ، فإن كان مع الاستعلاء إطباق فهى المطبقة .

وحرُوفُ الصَّفِيرِ الصَّادُ وَالزَّايُ والسِّينُ ؛ لِأَنَّها يُصَفَّر بهَا ، واللَّيِّنَةُ مَعْرُوفَةٌ [1] والمُنْحَرِفُ اللَّامُ والْمُكَرَّرُ الراءُ والهَاوِى الألِفُ ، وَالنُّونُ وَالْمِيمُ حَرْفا غُنَّةٍ ، وَالْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ والمُتفَشِّى الشِّينُ وَالفاءُ [2] .

---

(١) حروف المد واللين يجمعها قولك واى سُميت لِأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها وتسمى حروف العلة لاعتلالها بما يلحقها من التغيير والانقلاب وتسمى حروف المد لامتدادها .

(٢) سميت بذلك لانتشارها فى الفم .

وزاد غيره حروف القلقلة وهى خمسة يجمعها قولك قُطْبُجَدٍ ، ومنها حروف الذلاقة يجمعها قولك مُرْ بنَفْلٍ ومنها المصمتة وهى عدا ما ذكر . ومنها المهتوت وهو حرف التاء ومنها الجوفية وهى حروف المد واللين والهمزة ومنها الجرسية وهى الألف ، ومنها الخفية وهى الألف والياء والواو ومنها المستعينة وهى العين والميم والنون ومنها المتصلة وهى الواو والله أعلم .

بَابُ (أَحْرُفِ الجَوَابِ)

مِنْ حُروف التَّصْـدِيقِ وَالإيْجَاب : نَعم وَهِى لِتصْديقِ مَاقبْلَهَا مُطْلقـاً [١] ، ومِنْهَـا بَلَى وَهِى إِيجَابٌ بَعْدَ النَّفْى عَارِيًا مِنْ حُرُوفِ الاسْتفْهَام كَان أوْ مقروناً بِهَا [٢] .

الجَوهَرِىُّ : بَلى إيجَابٌ لِما يُقَال لَكَ ؛ لِأنَها تَرْكٌ لِلنَّفْى ، ورُبَّمَا نَاقضْتَهَا نَعَمْ ، فإِذَا قَالَ لَكَ القَائِلُ : ألَيْس لِى عِنْدَكَ وَدِيعَةٌ ؟ فَقَوْلُكَ

---

(١) نعم بالفتح لغة كنانة . وهى وإن كانت حرفا لكنها تنوب عن الجملة ومعناها التحقيق والتصديق لما تقدم من الكلام نفيا كان أو إيجابا ولذلك قال المصنف مطلقا . فإذا قال : هَل قام زَيْدٌ ؟ فنعم تصديق له أى نعم قام . وإذا قال ألم يقم زيد ؟ فنعم تصديق له فى النفى بمنزلة أن تقول لم يقم زيد فهى إذاً مصدقة لكلام المستخبر أو المستفهم .
وقيل لايكون إلاَّ بعد سُؤال موجب اللفظ قبل الاستفهام ولا جواب لما لم يقع . فإذا قيل : أقام زيد؟ فإن كان قد قام فالجواب نعم، وإن لم يقم فالجواب لا ، لكنها تستعمل فى الوعد الجميل وإن كان لم يقع الفعل بعد . فإذا وعدته قلت نعم وإن لم تجب إلى ما سُئِلت قلت لا وقال سيبويه . . إنها عدة وتصديق (٢ . ٣١٢) بمعنى أنها عدة فى الطلب وتصديق الخبر ، ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا إلى غير ذلك من امتناع علامات الاسم والفعل فيها ، وأنكر عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفَتح فيها وقال إنما النعم الإبل وذلك لِأنها لم تكن من لغته ، وَحَكَى بعض البغداديين نحم بمعنى نعم .

(٢) بلى جواب لكلام منفى اللفظ موجب المعنى ، فإذا قلت أليس قامَ زيد ؟ فقولك بلى ايجاب على تقدير حذف حرف الاستفهام ونعم ليس كذلك ؛ لأنها فى جواب النفى على خِلاف معْنى بلى ، فإذا قال قائل : ما قام زيد ، فقلت نعم فقد صدقت فى النفى فإن قلت بلى كذبته فيه وكذلك لو قال أليس كان كذا ؟ نعم موافقة لَهُ فِى النُّفى عَلى تَقْديرَ طَرحِ الاستفهام كما كان فِى بَلى مَعَ الاستفهام ومن هُنا قيل : لو قلتَ فى جواب « أَوَلَمْ تؤمِنْ ؟ » (من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة) نعم كان كُفرا وكذا فى جواب « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ » (من الآية ١٧٢ من سورة الأعراف) .

نَعَمْ تَصْدِيقٌ لَهُ وبَلى تَكْذِيبٌ لَهُ[1] .

وَمِنْهَا أَجَلْ : وَهِيَ تَصْدِيقٌ لِمَا قَبْلَهَا . قَالَ الأَخْفَشُ : نَعَمْ أَحْسَنُ مِنْهَا فى الاسْتِخْبَارِ ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْ نَعَم فى الْخَبَرِ حَكاهُ الجَوْهَرِيُّ[2]

٧٣ . ومِنْهَا إِنَّ بمعْنَى نَعَمْ قَالَ أَبُو عُبَيْدَة : وَقَول الأَخْفَش/ إِنَّ إِنَّ بِمَعْنَى نَعَمْ فى قَوْلِهِ :

فَقُــلْتُ إِنَّــهْ ....

إِنَّما يُرِيدُ تَأْوِيلَهُ ، لاَ أَنَّه مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ ، وَأَصْلُ الكَلاَمِ ، إِنَّه قدْ كَانَ مَا يقُلْنَ فَاقْتَصَرَ وَاكْتَفَى بالضَّمِيرِ[3]

---

(١) صَاحب الصحـاح (الصحاح للجوهرى ٥ : ٥٠٤٣) ذكر فيهما ما هذا معناه وهو صحيح ويَعْنى أن نعم تصديق له فى النفى فلا يكون أقرَبِشَىْءٍ لأنها لا تبطل النفى بخلاف بلى فإنها تبطل النفى وترفعه فتكون إقرارا له بالوديعة .

(٢) ذكر بعض المتأخرين أنها التى بمعنى الحين لأنها انقياد إلى ما تجر إليه وقد تُستعمل فى جواب الخبر مثل نَعَمْ يقول القائل : قد أتاك زيد فتقول أجل تصديقا لكلامه . ولا يقال فى جواب هل خرج ؟ ولا تستعمل فى العِدة والأخفش قد جَوَّز استعمالها فى الخبَر لكنه رأى استعمالها فيه دون استعمال نعم أىْ أفصح .

(٣) أوّل ابـو عبيـدة قول الأخفش ومن قال بقوله إنها بمعنى نَعَم لئلا يلزم الاشتراك فى الحـرف . فقـال ينبغى أن يعتقـد أنها على بابها وأنها ليست بمعنى بلى وأجل من الحروف التى وضعت للجواب ، بل هى للتوكيد كما إذا ظهر خبرها أى أنه قد كان ما يَقُلْنَ فالهاء اسمها وخبرها وقد كان لأن ما تقدم من سياق الكلام المتقدم يدل عليه ، وهى إذا كانت على بابها تفيد ما تفيده نعم وغيرها من التصديق للكلام المتقدم فإنه لما قيل له : قد علاك شيب قد كبرت فقال : إن الأمر على ما تقلن فلا شك أن هذا تصـديق للقائل ، وأوقع الجملة موقع نعم إجراء على الأصل ، فإن نعم تقوم مقام الجملة فى الأصل وتسكين الهاء للوقف ، وهذا تأويل حسن غير أنه لا يطرد فى مثل قول عبد الله ابن الزبير لفضالة بن شريك حينما منع عنه العطاء لعن الله ناقة حملتنى إليك فقال له ابن الزبير إنَّ وصَاحبها فإنها هنا لا تكون على بابها لما يلزم منه من حذف اسمها وخبرها وذلك لم يأت فى كلامهم وأما قوله تعالى : « إِنَّ هَٰذَانِ السَّاحِرَانِ » =

ومِنْها إِي : تَقُولُ إِذَا قَالَ الْمُسْتَخْبِرُ : هَلْ كَانَ كَذَا ؟ إِي ورَبِّى وإِى وَاللهِ [1] .

وَمِنْهَا جَيْرِ عِنْدَ بعْضِهِمْ ، الجَوْهرى : هِيَ قَسَمُ العَرب ومعْناهَا حَقًّا [2]، وقَالَ لَنا أَبو مُحَمَّد : الدَّلِيلُ عَلى أَنَّهَا اسْمٌ التَّنوِينُ وأَنْشَدَنَا :

وقَائِلَةٍ أَسِيتَ فقُلْتُ جَيْرِ أَسِىٌّ إِنَّنِى مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ [3] .

وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

=(من الآيه ٦٣ من سورة طه) فيحتمل أن تكون على بابها وأنْ تَكون بمعنى نعم والبيت قاله عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

(١) ولاتستعمل إى إلا مع القسم باسم الله تعالى أو ربى .

(٢) تقول جَيْرِ لأفعلن بمعْنى حَقا لأفعلنَّ ، وبنيت على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولم يُعبأ بَطلب الخِفَّة فيها كما كان ذلك فى أين وكيف لأجَل قلة الاستعمال قال الزمخشرى « إنما وقع جَيْرِ فى القسم لأن القسم والتحقيق من باب واحد وهى أخت أجَل فى أنها لجواب الإيجاب بها إلا بعد استفهام » (المفصل ٣١٠) .

وقد جمع الشاعر أجل وجَيْرِ فى قوله وهو مضرس الأسدى أو طفيل الغنوى :

وَقُلْنَ عَلى الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحتْ دَعَاثِرُهْ

(٣) أبو محمد هذا هو ابن برى وكان الجزولى يقرأ عليه بمصر ، وهذا البيت متكلف ، ومجرد التنوين لايدل على الاسمية بل الصحيح أنها حرف كما قال الجماعة والبيت مجهول القائل والله أعلم وبالله التوفيق .

كوبرى القبة

٢٣ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٧ هـ

٢١ من فبراير سنة ١٩٨٧م

الفهرس

ا ـ فهرس المقدمة

٢ ـ فهرس التحقيق

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

فهرست المتون النحوية